

شرح صحيح البخاري

لفضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين

فقيه مشهور، محقق، مؤرخ، أديب،
مؤثر، الأطراف والفوائد، ذات فوائد علمية نفيسة

فصل التحقيق والتدقيق في العلم

تأليف
العلامة ابن باز

بالطبعة الإسلامية

مراجعة
العلامة ابن باز

المكتبة الإسلامية
للنشر والتوزيع - القاهرة

الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ
مراكش - المغرب

شرح صحيح البخاري

لفضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين

طبعة مسكولة، بمحققة، بمخرقة، الأهاريت،
مقررة الأطراف والفوائد، زائدها من علمية نفيسة

تأليف
العلامة ابن باز

تحرير
العلامة اللباني

فتمثل التحقيق والنجدة العلمية
بالمكتبة الإسلامية

الجزء الأول

المكتبة الإسلامية
للشعر والتوزيع - القاهرة

الكتاب الإسلامي
مسالك القلوب

شیخ
صَحیح البخاری

حقوق الطبع محفوظة

I.S.B.N.

978-977-6241-49-7

البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن
المغيرة، ٨١٠-٨٧٠
شرح صحيح البخاري
الشارح/ محمد بن صالح العثيمين
ط١ - القاهرة
المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع ٢٠٠٨
٦٥٦ ص ٢٤٧ سم
تدمك: ٩٧٨٩٧٧٦٢٤١٤٩٧

الطبعة: الأولى

رقم الإيداع: ٢٠٠٨/٢١٥٧

التاريخ: ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م



للنشر والتوزيع

الإدارة والفرع الرئيسي:

٢٢ ش صعب صالح - عين شمس (الشرقية) - القاهرة - جمهورية مصر العربية

ت وفائن: ٢٤٩٩١٢٥٤ / ٢٤٩٠٠٦٠٦ / ٢٤٩٠٠٨٠٨

فرع الأزهر: ١٢ ش البيطار خلف جامع الأزهر - ورب (الترك) ت: ٢٥١٠٨٠٠٤

E-mail: islamya2005@hotmail.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا،
وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، إِنَّهُ مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ،
وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.
أما بعد:

فبين يديك أيها القارئ الكريم دُرَّةٌ علميةٌ مائعةٌ، طافَ من خلالها فضيلةُ
العلامةِ المُحرِّرِ: «محمد بن صالح العثيمين» رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَيَادِينِ وَحْدَائِقِ «صحيح
الإمام البخاري» رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لِيَلْتَقِطَ لَنَا الْأَزْهَارَ الْيَانِعَةَ وَاللَّائِلِيَّ الْمَكْنُونَةَ، وَالذُّرَرَ
الْمُصُونَةَ، وَقَدْ أَتَى الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِعِبَارَاتِهِ الدَّقِيقَةِ، وَتَعْلِيقَاتِهِ النَّافِعَةِ، مَعَ سَهُولَةِ
الْأَلْفَاظِ، وَيُسْرِ الْأَسْلُوبِ، وَحُسْنِ الْبَيَانِ، وَذَلِكَ كُلُّهُ دُونَ اخْتِصَارٍ مُخِلٍّ أَوْ
تَطْوِيلٍ مَمْلٍ.

وَلَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ مِنْ طُلَّابِ الْعِلْمِ وَأَهْلِهِ مَا لِلشَّيْخِ ابْنِ عَثِيمِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ
قَدَمٍ رَاسِخَةٍ فِي عُلُومِ: الْفَقْهِ وَأَصُولِهِ، وَالْعَقِيدَةِ وَفُرُوعِهَا، وَاللُّغَةِ وَفُنُونِهَا، وَهَذَا
مِمَّا يُعْطَى لِهَذَا الْكِتَابِ الْجَلِيلِ ثِقَلًا عِلْمِيًّا كَبِيرًا.

ويتميّز الكتابُ -أيضاً- باحتوائه على عددٍ بالغٍ من المسائل العصرية، وذلك من خلال عرضِ الشيخ رَحِمَهُ اللهُ لِلْمَسَائِلِ النّازِلَةِ على طلابه، وكذا بافتراضِ الشيخ رَحِمَهُ اللهُ لعددٍ من المسائل، وتناوله الإجابة عنها، وقد قمنا بإثبات ذلك في موطنه. هذا، ولا يخلو الكتابُ من بيانٍ لبعضِ المشكلاتِ الحديثةِ الواردةِ في ثانيا الأَحَادِيثِ النبويةِ المُحتَوَاةِ في هذا الكتابِ الجليل.

وكذا فقد قامَ الشيخُ رَحِمَهُ اللهُ في خلالِ هذا الشرحِ المباركِ بنقلِ تعليقاتٍ نافعةٍ لأبرزِ الشُّراحِ السَّالِفِينَ لـ «صحيح البخاري»، ومن أهمِّهم:

١- الحافظُ ابنُ حجرِ العسقلاني رَحِمَهُ اللهُ.

٢- الحافظُ ابنُ رجبِ الحنبلي رَحِمَهُ اللهُ.

٣- الإمامُ بدرُ الدينِ العيني رَحِمَهُ اللهُ.

٤- الإمامُ شهابُ الدينِ القسطلاني رَحِمَهُ اللهُ.

وقد تناولَ الشيخُ رَحِمَهُ اللهُ -أيضاً- بيانَ الألفاظِ الغريبةِ الواردةِ في ثانيا الحديثِ، وكذا فقد عرَّفَ الشيخُ رَحِمَهُ اللهُ كعادته بالمصطلحاتِ الفقهيةِ مثل: «التيمم، والغسل، والإحصار...».

والشيخُ رَحِمَهُ اللهُ لم يتناول في شرحه هذا كلَّ أَحَادِيثِ الكتابِ، وإنما تناولَ جزءاً كبيراً منها، فأفادَ وأجادَ كعادته رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

وأما عملُنا في الكتابِ فهو على النحوِ التالي:

✻ تفريغُ الأشرطةِ والتي بلغ مجموع عددها (٢٨٧) شريطاً وسماعُها سماعاً جيداً أكثر من مرة؛ لضمانِ توثيقِ نصِّ الشيخِ الشارحِ رَحِمَهُ اللهُ.

✻ حذفُ الكلماتِ المكرَّرةِ، أو الواردةِ باللغةِ العاميةِ إن لم يُحدثْ ذلك خللاً بالمادةِ العلميةِ، وإن كان لها كبيرُ فائدةٍ فَتُسْتَبَدَلُ بعبارَةٍ مماثلةٍ، وذلك من بابِ الاضطرارِ وفي أضيقِ الحدودِ.

✻ ضبطُ الكتابِ ضبطاً كاملاً، وقد عوَّلنا في ذلك على المعاجم والقواميسِ المُعتمدةِ.

﴿ إثبات المناقشات العلمية التي أجراها الشيخ رحمه الله مع طلابه، وكذا إثبات المسائل التي افترضها الشيخ أو وجهت إليه وقام بالإجابة عنها، وإلى جانب ذلك -أيضاً- قمنا بإثبات الأبحاث العلمية التي كلّف الشيخ طلابه بإعدادها، مع بيان تعليقات الشيخ عليها. ﴾

﴿ الإشارة إلى الأحاديث التي اتفق على إخراجها مع الإمام البخاري رحمه الله الإمام مسلم رحمه الله. ﴾

﴿ ذكر أرقام الحديث المكرّر في «صحيح البخاري»، وذلك في أول موطن يأتي فيه ذكر الحديث بالكتاب. ﴾

﴿ تخريج الأحاديث والآثار الواردة في ثنايا الشرح. ﴾

﴿ الكلام على المُعلّقات الواردة في «صحيح البخاري»، وذلك بالرجوع -غالبًا- إلى «فتح الباري»، و«تغليق التعليق»، وكلاهما للحافظ ابن حجر رحمه الله. ﴾

﴿ وضع فهرس تفصيلية للموضوعات، وذلك في نهاية كلّ مجلد من مجلدات الكتاب، حتى يتسنى للقارئ الكريم الرجوع إلى بُغْيته دون عناء أو مشقة. ﴾

﴿ وضع فهرس عامة في آخر الكتاب لأطراف الأحاديث والفوائد العلمية. ﴾

وأخيراً... فدوّنك أخي الكريم جُهدَ المُقلِّ، ولا يَسْلُمُ عملُ ابن آدم من الخطأ، فما وجدت من صواب فهو من الله، ونسألك الدعاء بظهِر الغيب، وما كان من زلل فالله ورسوله منه براء، ونسألك النصّح والإرشاد، والله نسأل أن ينفَعَ بهذا العمل في الدنيا والآخرة، والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل، وصلِّ اللهم على محمد وعلى آلِه وصحبِه ومَن والاه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ترجمة فضيلة الشيخ

محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ^(١)

اسمه ونسبه :

هو أبو عبد الله محمد بن صالح بن عثيمين الوهيبي التميمي.

مولده :

ولد رحمته الله في السابع والعشرين من رمضان عام (١٣٤٧هـ).

نشأته :

كان حريصاً على العلم منذ صغره، فقد حفظ القرآن الكريم على يد جده لأمه، ثم اتجه إلى طلب العلم، فنبغ وحصل المتوسطة والثانوية العامة في أقل من ست سنين، وزامل الشيخ عبد الله البسام في الدراسة على الشيخ السعدي، فكانا يحفظان المتون معاً ويسرد كل واحد منهما ما حفظ على الآخر.

قال الشيخ محمد صالح المنجد: حدثني الشيخ عبد الله البسام أنه كان يراجع القرآن مع الشيخ ابن عثيمين، يبدأ الأول بالختمة فيقرأ ثمناً، ثم يقرأ الآخر الثمن الذي يليه، وهكذا، حتى إذا انتهت الختمة بدأ ختمة جديدة يأتي مَنْ بدأ أولاً يبدأ ثانياً، وهكذا، حتى يكون كل منهما قد قرأ القرآن كله وراجعه كله.

(١) اعتمدنا فيها على شريط «مائة فائدة لابن عثيمين» للشيخ محمد صالح المنجد.

صبره في طلب العلم :

صبر الشيخ رحمه الله متعلماً وعالماً، فمتعلماً أنه كان يلزم شيخه العلامة السعدي فأخذ عنه الكثير خلقاً وعلماً.

كان يمشي مع الشيخ عبد الرحمن حتى في طريقه إلى الدعوات التي يُدعى إليها شيخه، يسأله في الطريق ويأخذ عنه حتى يصل إلى باب بيت صاحب الدعوة فيدخل الشيخ السعدي، ثم قد يرجع الشيخ محمد وقد يدخل.

صبره مُعلماً :

كان الشيخ قبل أن يشتهر مواظباً على التدريس مهما كان عدد الطلاب، حتى إنه كان لا يحضر عنده في بعض الأوقات إلا أربعة أشخاص، وأحياناً يغيب نصفهم، ومرة جاء الشيخ إلى مكان الدرس فلم يجد إلا كتاباً وضعه أحد الطلاب وانصرف لأمر، فلما وجد الشيخ ذلك توجه إلى المحراب وأخذ مصحفاً وجلس يقرأ.

وظل الشيخ مثابراً حتى فتح الله عليه، وكان يجلس في مجلسه "٥٠٠" طالب، وفي درسه في الحرم أضعاف هذا العدد.

مميزات شخصيته العلمية :

دروسه في التفسير مميزة جداً، ومن مميزاته الشمولية العلمية في هذه الموسوعات التي تجدها له في شتى مجالات العلم الشرعي، وكذلك انضباطه في إنتاجه العلمي، وكان يأخذ بالقواعد العامة في اتباع الظاهر في الأحكام، واتباع الظاهر في العقائد إلا ما دل الدليل على خلافه، لكن اتباع الظاهر في العقائد أؤكد؛ لأنها في الأمور الغيبية لا مجال للعقل فيها، بخلاف الأحكام فإن العقل يدخل فيها أحياناً.

وكان لا يتردد في إعلان توقفه، وأن يقول: لا أدري في مسائل.

وكان يسير على طريقة السُّبُر والتقسيم، وهي مفيدة جداً للطلاب، وكان ذا تحديد دقيق للمصطلحات.

وكان يعتني بالفروق الفقهية وهي قضية تدل على الرسوخ في العلم.

عالمية دعوته :

كان رَحِمَهُ اللهُ لَهُ أدوار عالمية، تمثلت في عدة جوانب، منها إلقاء الدروس الشهرية عبر الهاتف لبعض المراكز الإسلامية في أقطار الأرض، واتصاله بالأوضاع المأساوية التي حدثت في بلاد المسلمين، وأرسل بعض طلابه للتدريس والدعوة في الخارج، وشارك في إرسال الكتب والأشرطة، ومراسلة المستفتين من الخارج بالكتابة بخط يده، وخصص وقتاً لهم أيضاً على "الإنترنت".

عبادته :

كان الشيخ محمد رَحِمَهُ اللهُ ذا عبادة، ينام مبكراً بعد العشاء، فإذا جاءت الساعة الثانية يستيقظ تلقائياً بغير منبه ليقوم الليل.

قال أحد من رافقه في سفر في أحد الدعوات: إنهما رجعا متعبين إلى مسكنهما فناما في الساعة الواحدة ليلاً، يقول المرافق: فانتبهت الساعة الواحدة والنصف فإذا الشيخ محمد قائم يُصلي.

وكان رَحِمَهُ اللهُ يُحِبُّ المداومة على العمل، فكان لا يترك ثلاثة أيام من كل شهر، ولو سافر واشتغل قضائها بعد سفره، ولمَّا اعتاد الذهاب إلى بيت الله الحرام ومكة للتدريس استمر على هذه العادة حتى في العام الذي مات فيه.

ولمَّا رتب الدروس لطلاب العلم لم يكن ينقطع عن ذلك، ولم تتوقف الدروس إلا نادراً، وهذا مما رغب طلبية العلم في أن يلجئوا إليه ويتوافدوا عليه من أماكن بعيدة.

وكان الشيخ رَحِمَهُ اللهُ يواظب على الصدقة كل يوم جمعة ولم يترك ذلك إلا عندما تبين له أنه لم يثبت في ذلك سنة عن النبي ﷺ.

وكان يداوم على قراءة ورده من القرآن باستمرار، يقرأ وهو في طريقه إلى الصلاة ولا يقبل أن يقاطعه أحد وهو ذاهب إلى المسجد؛ لأن هذا وقت ورد القرآن، فإذا اضطر إلى قطع الورد والكلام مع أحد الطلبة يقف عند باب المسجد لحين إقامة الصلاة ويتم الورد.

نشاطه في الطاعة :

كان الشيخ رحمته الله نشيطاً، فكان يذهب إلى المسجد على قدميه، والمسافة تقريباً نحو كيلو ذاهباً وكيло راجعاً، ومقدار الزمن ماشياً نحو ربع ساعة، وأحياناً يذهب حافياً بدون نعال، لِمَا ثبت في السنة، ولو كان هناك مطر أخذ مِظْلَةً.

وقال الشيخ المنجد: رأيته مرة في المسعى، فمشيت معه أسأله وحوله بعض الشباب، فلما وصلنا العلم الأخضر جرى وجرينا فسبقنا كلنا، وكان الشيخ في السبعين، فرحمه الله تعالى رحمة واسعة.

زهده :

كان يتحلى رحمته الله بأخلاق العلماء والفضلاء، ومن أبرزها الورع والزهد، فلم يكن الشيخ من أهل العقارات والأموال، وما يأتيه من الرواتب ينفقها على أهله، وذات مرة أُعطي سيارة جديدة فلم يستعملها، فلما علاها الغبار سُحبت من أمام البيت.

ومرة أُعطي بيتاً كبيراً، فوهبه لطلبة العلم.

وكانت سيارة الشيخ قديمة موديل الثمانينيات.

وكان يأكل الخبز الجاف بالماء ويطعم إخوانه اللحم.

ومن تأمل حال الشيخ عن قرب عَرَفَ أنه رجل زاهد غير متعلق بالدنيا.

ورعه :

ويظهر ورعه رحمته الله عندما يُفتي بجواز أشياء ويترجح لديه إباحتها ولكنه لا يستعملها ورعاً كالكُحُول، فقد أخبر أنه لا يضع الطيب الذي به كُحُول، قال رحمته الله: "ولكني أستعمله في تعقيم الجروح". وذات مرة كلفته الكلية أن يضع منهجاً لأحد المراحل وخففوا حصته من التدريس من أجل ذلك -أي: ليتفرغ من إتمام ذلك المنهج-، وبعد انتهائه صرفت له الكلية مكافأة -وهي تُصرف عادة لمن يضع المناهج-، فاستغرب الشيخ وردها إلى المسؤولين رغم إلحاحهم على أن ذلك من حقه.

وروى أحد ضباط المرور بالمملكة أن الشيخ محمداً كان يُرافق أحد الأشخاص في سيارته -يعني: سيارة هذا الشخص- من عنيزة إلى بريدة في مهمة إلى مشروع خيرى، فتجاوز هذا الشخص السرعة المحددة، فأوقفها المسئولون عن السرعات، فإذا بها الشيخ محمد فسمحوا لها بالمرور، فاستفسر الشيخ من رفيقه هذا بما حدث فأخبره، فرد الشيخ على الفور بأن قال له: عُدْ إلى هذه النقطة، فقال للشرطي: لماذا أوقفتنا؟ فقال: لأجل السرعة الزائدة. قال: ولماذا تركتنا؟ قال: لعلكم مستعجلون يا شيخ وعندكم مسألة مهمة. فرفض الشيخ وسأل عن قدر المخالفة، فعلم أنها (٣٠٠ ريال)، فقال الشيخ: هذه (١٥٠ ريالاً) مني، وخذ من هذا -أي: المرافق- (١٥٠ ريالاً) لأنه خالف ولأنني ما نصحته.

وذات مرة سلم رئيس جمعية خيرية كيس تبرعات فيه مال وفير، فلما انطلق به الرجل انطلق الشيخ وراءه مسرعاً وناداه وقال له: انتظر هناك في الكيس نصف ريال، وكان الشيخ ﷺ ينبه الرجل على ألا ينسى هذا النصف ريال؛ لأنها صدقة مسلم وقد تقع عند الله موقعاً عظيماً.

وهذا أيضاً فيه حسن أداء للأمانة، فرحمه الله تعالى ورضي عنه.

تواضعه :

كان ﷺ متواضعاً لا يأنف أن يركب أي سيارة قديمة، بل ربما ركب بعض السيارات وتعطلت به فينزل ويدفع مع السائق، يخشى أن تفوت الصلاة في المسجد. وكان ﷺ من تواضعه لا يرضى أن يُقال له: "العلامة"، وإذا سَجَّلَهَا أحد في شريط، قال له: امسحه.

وفي أحد اللقاءات العامة قال له أحد الحاضرين: يا شيخ، إني قد اغتبتك فاجعلني في حل. فقال له: مَنْ أنا حتى لا أعتاب؟ وأنت في حل.

وكان ﷺ يقرب الفراشين الذين يخدمون في المسجد ويتحدث معهم.

واستأذن بعض الشباب بقراءة آيات نظمها في مدح الشيخ رحمته فكان الشيخ يقاطعه مراراً معترضاً على مدحه وطلب تغيير الكلمات، وكلما سمع مدحاً اعترض، فقال الطالب: لا ينفع هذا يا شيخ، إما أن أقرأ أو أتوقف. فقال الشيخ: توقف أحب إليّ، لا تجعلوا الحق مربوطاً بالرجال فالحي لا تؤمن عليه الفتنة. وهذا الشريط متداول، ومن سمع القصة فيه تأثر كثيراً.

حلمه رحمته:

كان يُقرأ عليه مرة من كتاب من المسجد إلى البيت وهو راجع، فجاء رجل أعرابي جلف فدفع الطلبة وأمسك بالشيخ من الخلف وجبذه بقوة حتى استدار الشيخ من شدة الجبذة وقال له: اقض لي حاجتي. فقال: ما حاجتك؟ فقال: اقرأ هذه -أي: ورقة مكتوبة- فقال أحد الطلاب: يا ترى ماذا سيحدث وماذا سينال هذا الرجل، قال: لكننا فوجئنا بأن الشيخ هَشَّ وبَشَّ له وابتسم واعتذر عن قضاء الحاجة الآن، فأصرَّ الأعرابي ولم يقبل اعتذار الشيخ ولم يزل به حتى قضى له حاجته.

مرض الشيخ:

قال الشيخ ابن عثيمين للشيخ المنجد: لَمَّا أَحَسَسْتُ بِالْأَلَمِ ظَنَنْتُهُ بِاسُورَا، وَكُنْتُ عَمِلْتُ عَمَلِيَّةَ بِاسُورٍ فِي الْمَاضِي فَظَنَنْتُهُ مِثْلَهَا، فَلَمَّا زَادَ الْأَلَمُ رَاجَعْتُ الْمُسْتَشْفَى، وَكُنْتُ أُرِيدُ أَنْ أَكْشِفَ عَلَى عَيْنِي أَيْضًا لِأَنِّي اسْتَكَيْتُ مِنْهَا، فَأَجْرُوا لِي التَّحَالِيلَ وَأَخْبَرُونِي بِأَنِّي مُصَابٌ بِالسَّرَطَانِ، وَالشَّيْخُ رحمته كَانَ يُسَمِّيهِ «المرض الخطير» وَيَرْفُضُ أَنْ يُسَمِّيَهُ «المرض الخبيث»، وَيَقُولُ: «لَيْسَ فِي أَعْمَالِ اللَّهِ خَبِيثًا».

وسأله الشيخ المنجد بعد فترة عن الألم فقال: يأتي ويذهب إلا في موضع المرض الأصلي الذي انتشر منه فإنه مستمر.

كل هذا وهو يُمارس عمله يُدرس ويُفتي.

صبره على المرض:

لعل البعض لاحظ أن الشيخ في فترة المرض يرفع صوته في أثناء الدرس فكانه يتجلد ويظهر للناس أنه بخير.

فكان يكره المسكنات؛ لأنها تنومه وتعيقه عن قيام الليل والتدريس، وكان له أمنية حدث بها بعض المشايخ، فقال: أنا أريد أن أموت قريباً من الكعبة وأنا أنشر العلم، وكان يرى أن نشر العلم من أعظم القربات عند الله.

ولذلك لما حصل للشيخ تعب إضافي صبيحة (٢٩) رمضان وهو بمكة في الصباح قرر الأطباء نقله من الحرم إلى جدة في العناية المركزة، وتحسن عند العصر فأصر على الرجوع لمكة رغم محاولة الأطباء منعه، فقال: لا تحرمونا هذا الأجر فهذه آخر ليلة من رمضان، وبالفعل رجع الشيخ إلى مكة بمرافقة الأطباء ودخل غرفة خاصة به وطلب وضوءاً ثم صلى المغرب والعشاء، ثم طلب أن يؤذن بالدرس، وألقى الدرس في آخر ليلة من رمضان.

في اللحظات الأخيرة:

كان عند إفاقة من الغيبوبة يقرأ القرآن ويذكر الله، وكانت آخر آية قرأها:

﴿إِذْ يُنْفِثُكُمْ السَّمَاءُ أَمْناً وَمَنْهُ﴾ [الأنعام: ١١]. ثم أسلم الروح في الواحدة والنصف ظهراً.

وفاته:

توفي الشيخ -عليه سحائب الرحمة- يوم الأربعاء الموافق الخامس عشر من شوال (١٤٢١هـ)، ودُفِنَ بمكة قريباً من شيخه ابن باز -رحمهما الله تعالى-.

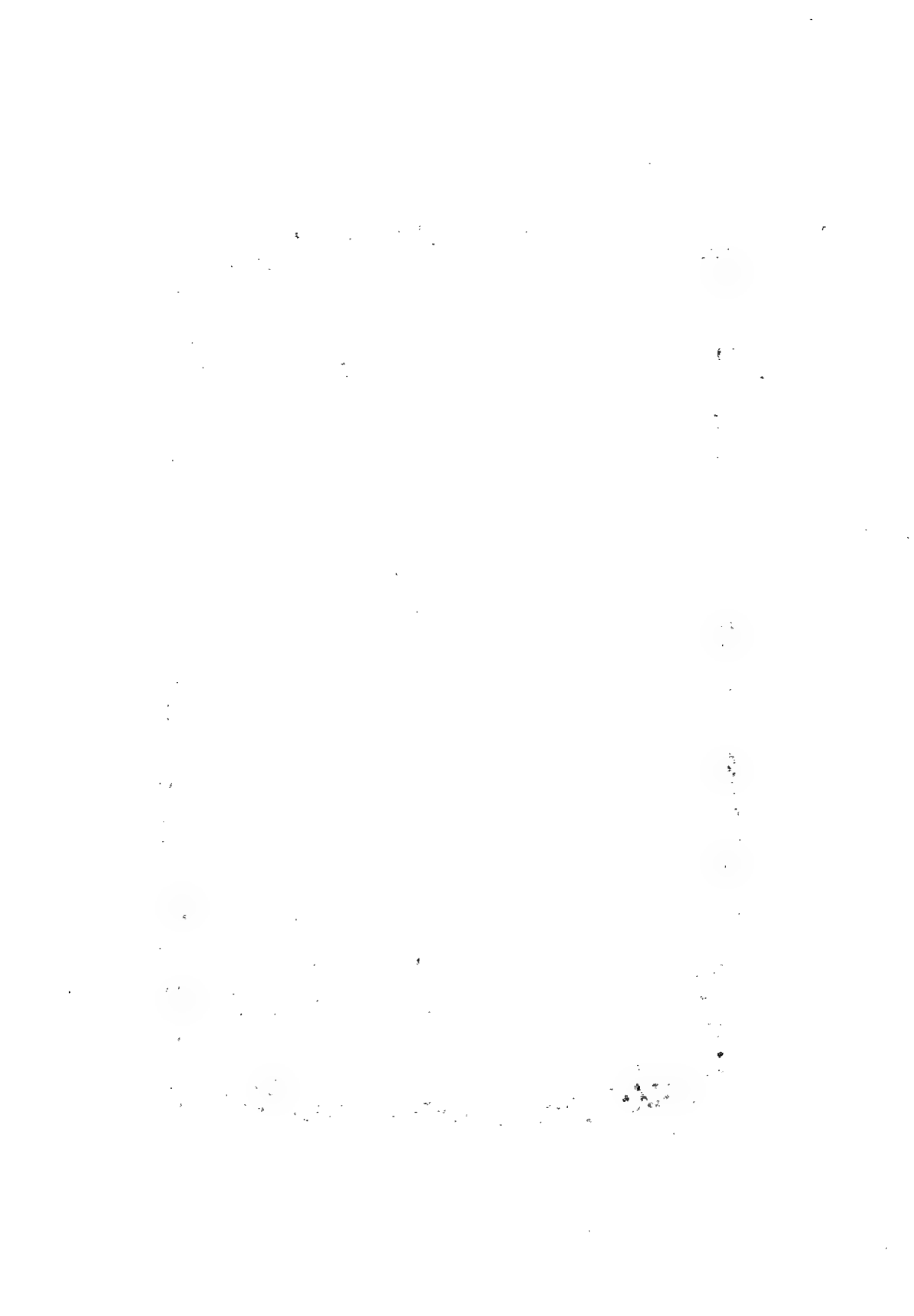
كراماته:

ذكر المغسلون له ما رأوه من حسن منظره وسهولة تغسيله ونظافة بدنه، حتى إنهم ظنوا أن الشيخ قد غُسل قبل المجيء به.

كان لا يرى الجلوس للعرزاء، فلما مات أبوه وأمه جلس في المسجد وأغلق البيت، وفعل أولاده ذلك من بعده.

وقد رؤيت له عدة رؤى طيبة.





مكتبة
صالح البخاري

كِتَابُ بَدْءِ الْوُجْهِ

٧ - ١

كِتَابُ بَدْءِ الْوَحْيِ

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١ - بَابُ كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَوْلُ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ:

﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [الشعراء: ١٦٣].

١ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ - قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ، أَنَّهُ سَمِعَ عَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْمَنْبَرِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مِمَّا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»^(١).

[الحديث ١ - أطرافه في: ٥٤، ٢٥٢٩، ٣٨٩٨، ٥٠٧٠، ٦٦٨٩، ٦٩٥٣]

قَالَ الشَّيْخُ الشَّارِحُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعَثِيمِينِ^(٢) رَحِمَهُ اللَّهُ: قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

(١) رواه مسلم (٣/١٥١٥) (١٩٠٧) (١٥٥).

(٢) كلمة «العثيمين» الأشبه أن تكون من الملحقات بجمع المذكر السالم، باعتبار أنها مما سُمِّيَ به من هذا الجمع كـ «عابدين»، فهي بأصل وضعها جمع للاسم «عُثَيْم» اسم راوٍ من الرواة - ثم نُقِلَتْ منه إلى اسم الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، وإذا كانت ملحقة بجمع المذكر السالم فإن نونها تفتح دائماً؛ في الرفع والنصب والجر. والله أعلم.

أَرَادَ رَحِمَهُ اللَّهُ بِهَذِهِ التَّرْجَمَةِ أَنْ يُبَيِّنَ كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْوَحْيِ، وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَنَّهُ كَانَ أَوَّلَ مَا بُدِئَ بِهِ ﷺ أَنَّهُ يَرَى الرُّؤْيَا الصَّالِحَةَ، وَلَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ^(١).

وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَقَوْلُ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ فَوَحِيَ اللَّهُ ﷻ إِلَى رَسُولِهِ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ، وَالْوَاسِطَةُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اللَّهِ ﷻ هُوَ جِبْرِيلُ، فَهُوَ الْمَلَكُ الْمُوَكَّلُ بِالْوَحْيِ، يَنْزِلُ بِهِ عَلَى الرَّسُلِ.

وَفِي قَوْلِهِ: ﴿كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾. دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ نُوحًا هُوَ أَوَّلُ رَسُولٍ أَرْسَلَهُ اللَّهُ ﷻ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ آدَمَ نَبِيٌّ وَلَيْسَ بِرَسُولٍ^(٢).

وَحَدِيثُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَدَأَ بِهِ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ -وإنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ تَعَلُّقٌ بِالْوَحْيِ- مِنْ أَجْلِ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ الْعَمَلَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُخْلِصًا لِلَّهِ ﷻ فِيهِ، وَأَنْ يُرِيدَ الْإِنْسَانُ بِعَمَلِهِ وَجْهَ اللَّهِ وَالْدَّارَ الْآخِرَةَ، وَلِذَا فَقَدْ كَانَ هَذَا الْحَدِيثُ الْعَظِيمُ لَا بَدَّ مِنْ ذَكَرِهِ فِي أَبْوَابِ الْعِلْمِ كُلِّهَا^(٣).

(١) سَيَأْتِي تَحْرِيجُهُ قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(٢) وَمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٥٦٥)، وَمُسْلِمٌ (١٩٣) (٣٢٢)، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «... .. وَلَكِنْ أَتَوْا نُوحًا أَوَّلَ رَسُولٍ بَعَثَهُ اللَّهُ...». وَانْظُرْ: شَرْحُ الْعَقِيدَةِ الْوَاسِطِيَّةِ لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ الْعَثِيمِينَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ (١/ ٦٥، ٦٦).

(٣) وَقَدْ سُئِلَ الشَّيْخُ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْأَشْرُطَةِ عَنْ رَجُلٍ يُصِرُّ عَلَى أَنَّ آدَمَ لَيْسَ بِنَبِيٍّ، مُسْتَدِلًّا بِهَذِهِ الْآيَةِ: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ﴾. قَالَ: فَإِنَّ اللَّهَ ذَكَرَ نُوحًا أَوَّلَ مَا ذَكَرَ، وَنُوحَ بَعْدَ آدَمَ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ آدَمَ لَيْسَ بِنَبِيٍّ؟ فَأَجَابَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ: كَيْفَ هَذَا، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّهُ نَبِيٌّ مُكَلِّمٌ». وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ﴾. فَهَذَا وَحْيُ الرِّسَالَةِ، وَلِهَذَا يَقُولُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِنُوحٍ: «أَنْتَ أَوَّلُ رَسُولٍ أَرْسَلَهُ اللَّهُ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ».

(٤) سَأَلَ الشَّيْخُ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَحَدَ الطَّلَبَةِ: عَنْ حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَذَا... أَنَّهُ قَدْ قَالَ عَلَى الْمِنْبَرِ، يَغْنِي فِي جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ إِلَّا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ، فَهَلْ هُوَ مِنْ أَخْبَارِ الْأَحَادِ؟ فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: نَعَمْ، هُوَ مِنْ أَخْبَارِ الْأَحَادِ بِلَا شَكٍّ، لَكِنَّهُ خَبَرٌ مُؤَيَّدٌ بِنُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ، فَمَعْنَاهُ يُعْتَبَرُ مُتَوَاتِرًا.

قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»؛ أَي: أَنَّهُ لَا عَمَلَ إِلَّا بِنِيَّةٍ، فَكُلُّ إِنْسَانٍ عَاقِلٍ يَعْمَلُ عَمَلًا فَلَا بُدَّ أَنْ يَنْوِيَهُ، وَلَا يُمْكِنُ لِعَاقِلٍ أَنْ يَعْمَلَ عَمَلًا بِلَا نِيَّةٍ أَبَدًا، وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: لَوْ كَلَّفْنَا اللَّهُ عَمَلًا بِلَا نِيَّةٍ لَكَانَ مِنْ تَكْلِيفٍ مَا لَا يُطَاقُ.

ثُمَّ إِنَّ مَا نَوَاهُ الْإِنْسَانُ فَهُوَ لَهُ، فَإِنْ نَوَى شَيْئًا نَافِعًا فَهُوَ لَهُ، وَإِنْ نَوَى شَيْئًا ضَارًّا فَهُوَ لَهُ، وَضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ لَذَلِكَ مَثَلًا بِالْهِجْرَةِ، بَأَنَّهُ مَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِيَ جَرَّتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ؛ يَعْنِي: فَقَدْ نَالَ مَا أَرَادَ.

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ سَيِّسَ لَهُ الْأَمْرَ حَتَّى يَصِلَ إِلَى مُرَادِهِ، فَإِنْ لَمْ يَصِلْ فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرْعًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [النِّسَاءُ: ١٠٠].

وَأَمَّا الْآخَرُ فَقَدْ هَاجَرَ أَيضًا، لَكِنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا؛ لِلتَّجَارَةِ، أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهُوَ قَدْ هَاجَرَ مِنْ أَجْلِ شَهْوَةِ الْبَطْنِ، وَشَهْوَةِ الْفَرْجِ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «فَهِيَ جَرَّتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ». وَلَمْ يَقُلْ: إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا؛ تَحْقِيرًا لِشَأْنِهِمَا، وَأَنَّهُمَا أَحَقُّرُ مِنْ أَنْ يُعَادَا بِلَفْظِهِمَا.

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ الْجُمْلَتَيْنِ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، «وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مِمَّا نَوَى». مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ، وَهُوَ أَنَّ عَمَلَكَ بِنِيَّتِكَ، فَإِنْ نَوَيْتَ شَيْئًا حَصَلَ حَسَبَ مَا تَنْوِي. وَلَكِنْ مَا ذَكَرْنَا أَوَّلَى؛ لِأَنَّ مَا ذَكَرْنَا يَقْتَضِي أَنَّ لِكُلِّ جُمْلَةٍ مَعْنَى، وَإِذَا دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ كَوْنِ الْكَلَامِ تَأْسِيسًا، أَوْ تَوْكِيدًا، فَلَا أَوْلَى حَمْلُهُ عَلَى التَّأْسِيسِ ^(١).

وَلْيُعْلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ مَعْنَى أَنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ يُحَدِّثُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُمْ لَمْ يَحْفَظُوهُ، وَهَذَا نَقُولُ: أَبُو هُرَيْرَةَ أَكْثَرُ الصَّحَابَةِ حَدِيثًا، وَلَيْسَ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ أَكْثَرُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ قَطْعًا، وَلَكِنْ هُوَ يُحَدِّثُ، وَهُمْ مُسْتَعْلُونَ بِمَا هُمْ مُسْتَعْلُونَ بِهِ مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ، قَرُبًا يَكُونُ بَعْضُ النَّاسِ لَمْ يُحَدِّثْ بِهِ، وَلَكِنَّهُ رَاوِيهِ.

(١) وَقَدْ سَتَلَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ: عَنْ أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَى أَنَّ النِّيَّةَ لَا تَشْتَرِطُ لِلْوُضوءِ، فَكَيْفَ وَجَّهُوا حَدِيثَ عُمَرَ هَذَا؟

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- باب.

٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ أَنَّ الْحَارِثَ بْنَ هِشَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ كَيْفَ يَأْتِيكَ الْوَحْيُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحْيَانًا يَأْتِينِي مِثْلَ صَلَاسَةِ الْجَرَسِ، وَهُوَ أَشَدُّ عَلَيَّ فَيَفْصِمُ عَنِّي وَقَدْ وَعَيْتُ عَنْهُ مَا قَالَ، وَأَحْيَانًا يَتَمَثَّلُ لِي الْمَلَكُ رَجُلًا فَيُكَلِّمُنِي فَأَعْيِي مَا يَقُولُ». قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ يَنْزِلُ عَلَيْهِ الْوَحْيُ فِي الْيَوْمِ الشَّدِيدِ الْبَرْدِ فَيَفْصِمُ عَنْهُ، وَإِنْ جِئْتُهُ لَيَتَفَصَّدُ عَرَقًا^(١).

[الحديث ٢- أطرافه في: ٣٢١٥]

وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ يُعَانِي مِنْ شِدَّةِ الْوَحْيِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا سُلِّقْنَا عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [الأنعام: ٥٠]. وَلَقَدْ نَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ ذَاتَ يَوْمٍ، وَرَأْسُهُ عَلَى فَخِذِ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ، فَكَادَ يَرُضُّهَا^(٢).

وَهَذَا مِمَّا أَمَرَهُ اللَّهُ أَنْ يَصْبِرَ عَلَيْهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنْزِيلًا﴾ [الأنعام: ٢٣-٢٤]. فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ

=

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا وَجْهَ لِهَذَا الْقَوْلِ، وَلَا يَسْتَطِيعُونَ الْجَوَابَ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَقِيَاسُهُ عَلَى إِزَالَةِ النَجَاسَةِ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارَقِ؛ لِأَنَّ الْوَضوءَ عَمَلٌ يَثَابُ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ، وَفِيهِ تَكْفِيرُ السَّيِّئَاتِ، بِخِلَافِ إِزَالَةِ النَجَاسَةِ؛ إِذَ الْمَقْصُودُ مِنْهَا إِزَالَةُ هَذِهِ الْعَيْنِ الْخَبِيثَةِ بِأَيِّ مَزِيلٍ.

(١) رواه مسلم (١٨١٦/٤) (٢٣٣٣).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٢٢٩/٥)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٠٤٣/٣)، والطبراني في

«المعجم الكبير» (١٤٦/٥) (٤٨٩٩)، وفيه: أَنَّ الصَّحَابِيَّ هُوَ زَيْدٌ، وَلَيْسَ حُذَيْفَةُ.

وَيَقَالُ: رَضَّ الشَّيْءُ يَرْضُهُ رَضًّا، أَي: دَقَّهُ جَرِيشًا، أَوْ كَسَرَهُ. وَانْظُرْ: «النهاية» لابن الأثير، و«لسان العرب» (رض ض).

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ تَقْسِيمُ الْوَحْيِ إِلَى قِسْمَيْنِ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَسْمَعَ شَيْئًا كَصَلَاةِ الْجَرَسِ، ثُمَّ يُوحَى إِلَيْهِ.
وَالْقِسْمُ الثَّانِي: أَنْ يَتَمَثَّلَ لَهُ الْمَلَكُ رَجُلًا، فَيُكَلِّمُهُ فَيَعْيِي مَا يَقُولُ، وَهَذَا بِالنَّسْبَةِ
إِلَيْهِ هَيْنَ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ كَالْمُخَاطَبَةِ الْمُعْتَادَةِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ
أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾ [النَّبَأُ: ٥١].
فَبَيَّنَ اللَّهُ أَنَّ ذَلِكَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

الْأَوَّلُ: وَحْيِي.

وَالثَّانِي: تَكْلِيمٌ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ.

وَالثَّالِثُ: أَنْ يُرْسِلَ رَسُولًا، فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣- باب.

٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ
عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنَّهَا قَالَتْ: أَوَّلُ مَا بَدَأَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ
الْوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ فِي النَّوْمِ، فَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ، ثُمَّ
حُبِّبَ إِلَيْهِ الْخَلَاءُ، وَكَانَ يَخْلُو بِغَارِ حِرَاءٍ فَيَتَحَنَّنُ فِيهِ - وَهُوَ التَّعَبُّدُ - اللَّيَالِي ذَوَاتِ
الْعَدَدِ قَبْلَ أَنْ يَنْزِعَ إِلَى أَهْلِهِ، وَيَتَزَوَّدُ لَذَلِكَ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى خَدِيجَةَ فَيَتَزَوَّدُ لِمِثْلِهَا، حَتَّى
جَاءَهُ الْحَقُّ، وَهُوَ فِي غَارِ حِرَاءٍ، فَجَاءَهُ الْمَلَكُ فَقَالَ: اقْرَأْ. قَالَ: «مَا أَنَا بِقَارِيٍّ». قَالَ:
«فَاخْذَنِي فَعَطِّنِي حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي» فَقَالَ: اقْرَأْ. قُلْتُ: «مَا أَنَا بِقَارِيٍّ،
فَاخْذَنِي فَعَطِّنِي الثَّانِيَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي» فَقَالَ: اقْرَأْ. فَقُلْتُ: «مَا أَنَا
بِقَارِيٍّ، فَاخْذَنِي فَعَطِّنِي الثَّالِثَةَ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي، فَقَالَ: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ (١) خَلَقَ الْإِنْسَانَ

مِنْ عَلَيٍّ ① أَقْرَأَ رَبُّكَ الْأَكْرَمَ ﴿[التكوير: ١-٣]﴾. فَرَجَعَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْجُفُ فُؤَادُهُ، فَدَخَلَ عَلَى خَدِيجَةَ بِنْتِ خُوَيْلِدٍ ② «فَقَالَ: زَمِّلُونِي، زَمِّلُونِي». فَزَمَّلُوهُ حَتَّى ذَهَبَ عَنْهُ الرَّوْعُ، فَقَالَ لِحَدِيجَةَ وَأَخْبَرَهَا الْخَبَرَ: «لَقَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي». فَقَالَتْ خَدِيجَةُ: كَلَّا وَاللَّهِ مَا يُخْزِيكَ اللَّهُ أَبَدًا؛ إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَحْمِلُ الْكَلَّ، وَتَكْسِبُ الْمَعْدُومَ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ. فَانْطَلَقَتْ بِهِ خَدِيجَةُ حَتَّى أَتَتْ بِهِ وَرَقَةَ بْنَ نَوْفَلٍ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى ابْنَ عَمِّ خَدِيجَةَ، وَكَانَ امْرَأً تَنْصَرَفَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ يَكْتُبُ الْكِتَابَ الْعِبْرَانِيَّ، فَيَكْتُبُ مِنَ الْإِنْجِيلِ بِالْعِبْرَانِيَّةِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكْتُبَ، وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا قَدْ عَمِيَ، فَقَالَتْ لَهُ خَدِيجَةُ: يَا بَنَ عَمِّ، اسْمَعْ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ. فَقَالَ لَهُ وَرَقَةُ: يَا بَنَ أَخِي مَاذَا تَرَى؟ فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَبَرَ مَا رَأَى فَقَالَ لَهُ وَرَقَةُ: هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي نَزَلَ اللَّهُ عَلَى مُوسَى، يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعًا، لَيْتَنِي أَكُونُ حَيًّا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْخُرِجِي هُمْ؟» قَالَ: نَعَمْ، لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ قَطُّ بِمِثْلِ مَا جِئْتَ بِهِ إِلَّا عُودِي، وَإِنْ يُدْرِكْنِي يَوْمُكَ أَنْصُرَكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا. ثُمَّ لَمْ يَنْشَبْ وَرَقَةُ أَنْ تُوفِّي وَفَتَرَ الْوَحْيَ ③.

[الحديث ٣- أطرافه في: ٣٣٩٢، ٤٩٥٣، ٤٩٥٥، ٤٩٥٦، ٤٩٥٧، ٦٩٨٢]

① قَوْلُهَا ② «أَوَّلَ مَا بُدِيَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ الرَّؤْيَا الصَّالِحَةُ». حَدَّثَتْ ③ هُنَا عَنْ أَوَّلِ مَا بُدِيَ بِهِ الْوَحْيُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهَا لَمْ تُدْرِكْ ذَلِكَ الْوَقْتَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا، وَهِيَ بِنْتُ سِتِّ سِنِينَ، وَدَخَلَ بِهَا فِي الْمَدِينَةِ وَهِيَ بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ ④، وَالرَّسُولُ ﷺ وَصَلَ الْمَدِينَةَ فِي السَّنَةِ الرَّابِعَةِ عَشْرَةَ مِنْ بَعَثْتِهِ، فَقَدْ بَقِيَ فِي مَكَّةَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً، ثُمَّ هَاجَرَ ⑤.

فَعَلَى هَذَا يَكُونُ بَدْءُ الْوَحْيِ قَبْلَ أَنْ تُوَلَدَ، فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّ حَدِيثَهَا هَذَا مُرْسَلٌ

(١) رواه مسلم (١/١٣٩) (١٦٠) (٢٥٢).

(٢) رواه البخاري (٥١٣٤)، ومسلم (٢/١٠٣٨) (١٤٢٢).

(٣) رواه البخاري (٣٩٠٣)، ومسلم (٤/١٨٢٦) (٢٣٥١)، من حديث عبد الله بن عباس ④.

صَحَابِيٍّ، أَوْ نَقُولُ: إِنَّ الرَّسُولَ حَدَّثَهَا بِذَلِكَ، فَيَكُونُ مُتَّصِلًا؟

الْجَوَابُ: الثَّانِي هُوَ الْأَقْرَبُ؛ لِأَنَّهَا زَوْجُهُ، وَهِيَ مَعَهُ لَيْلًا وَنَهَارًا، فَيَكُونُ قَدْ حَدَّثَهَا بِهِ، وَلِهَذَا حَمَلَ الْعُلَمَاءُ فِي مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ مُرْسَلَ الصَّحَابِيِّ عَلَى الْإِتِّصَالِ وَعَدَمِ الْإِنْقِطَاعِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَدَّثَهُمْ بِهِ.

وَهَذَا فِي مِثْلِ حَدِيثِ عَائِشَةَ مَعْلُومٌ، لَكِنْ فِي مِثْلِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ^(١) نَعْلَمُ أَنَّ مُرْسَلَهُ مُنْقَطِعٌ، وَأَنَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرَّسُولِ ﷺ وَاسِطَةٌ؛ لِأَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ وُلِدَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ ^(٢)، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَعْقِلَ وَيُمَيِّزَ، وَيَحْمِلُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي هَذِهِ الْحَالِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَاتَ بَعْدَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِأَشْهُرٍ.

وَعَلَيْهِ فَنَقُولُ: مُرْسَلُ الصَّحَابِيِّ إِنْ كَانَ مِمَّنْ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ حَدَّثَهُ بِهِ فَهُوَ مُتَّصِلٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّدْلِيلِ مِنَ الصَّحَابَةِ لِظُهُورِ عَدَالَتِهِمْ، وَبُعْدِهِمْ عَنِ التَّدْلِيلِ؛ مِثْلَ حَدِيثِ عَائِشَةَ، وَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، وَحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ إِذَا وَقَعَ فِي حَالٍ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَحَمَّلَ فِيهَا، وَهَكَذَا.

وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ حَدَّثَهُ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ فَإِنَّهُ مُنْقَطِعٌ، لَكِنْ قَالَ الْعُلَمَاءُ: لَثَقَنَّا بِالصَّحَابَةِ يَكُونُ لَهُ حُكْمُ الْمُتَّصِلِ؛ وَذَلِكَ مِثْلُ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ عَائِشَةُ قَدْ رَوَتْ حَدِيثَ بَدءِ الْوَحْيِ عَنْ غَيْرِهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، لَكِنْ نَظَرًا لِاتِّصَالِهَا بِالرَّسُولِ ﷺ، وَمَحَبَّتِهِ إِيَّاهَا نَحْمِلُهُ عَلَى أَنَّهُ هُوَ الَّذِي حَدَّثَهَا بِذَلِكَ.

﴿وَقَوْلُهَا ﷺ: «كَانَ أَوَّلُ مَا بَدَأَ بِهِ الرَّؤْيَا الصَّالِحَةُ». فَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ؛ يَعْنِي: بَيِّنَةٌ ظَاهِرَةٌ سَرِيعَةٌ، سَوَاءٌ أَتَتْ فِي يَوْمِهَا، أَوْ فِي الْيَوْمِ الَّذِي بَعْدَ يَوْمِهَا، حَسَبَ مَا يَرَاهَا، الْمَهْمُ أَنَّهَا تَأْتِي وَاضِحَةً كَفَلَقِ الصُّبْحِ.

(١) محمد بن أبي بكر الصديق التيمي أبو القاسم المدني. وُلِدَ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَأُزْسِلَ، رَوَى عَنْ أَبِيهِ، وَعَنْ ابْنِهِ الْقَاسِمِ، وَتَوَفَّى سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ. وَانْظُرْ: «خُلَاصَةُ تَهْذِيبِ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (١/٣٢٩).

(٢) انْظُرْ: «التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِلْبُخَارِيِّ (١/١٢٤).

وَهَذَا الْقَوْلُ مِنْ عَائِشَةَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةَ فِي الْمَنَامِ نَوْعٌ مِنَ الْوَحْيِ، وَهُوَ كَذَلِكَ فَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا جُزْءٌ مِنْ سِتِّهِ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوءَةِ ^(١).
 وَقَوْلُهَا «لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» «حُبُّ إِلَيْهِ الْخَلَاءِ»؛ يَعْنِي: حُبُّ اللَّهِ إِلَى نَفْسِ الرَّسُولِ ﷺ أَنْ يَخْلُوَ بَعِيدًا عَنِ النَّاسِ؛ وَذَلِكَ لِكِرَاهَتِهِ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ مِنَ الْأَخْلَاقِ وَالْآدَابِ وَالْعِبَادَاتِ الضَّالَّةِ.

فَاخْتَارَ ﷺ مَكَانًا، هُوَ أَبْعَدُ مَا يَكُونُ عَنِ النَّاسِ، وَأَصْعَبُ مَا يَكُونُ فِي الصُّعُودِ إِلَيْهِ، وَهُوَ غَارُ حِرَاءٍ، وَهُوَ غَارٌ فِي الْجَبَلِ الْمَعْرُوفِ عَلَى يَمِينِ الدَّخْلِ إِلَى مَكَّةَ مِنَ النَّاحِيَةِ الشَّرْقِيَّةِ، وَهُوَ بَعِيدٌ فِي قِمَّةِ الْجَبَلِ وَمَسْلُكُهُ صَعْبٌ، وَلَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُؤَيِّدُ رَسُولَهُ ﷺ لِيُمَهِّدَهُ لِلْوَحْيِ بِالْقُوَّةِ الْبَدَنِيَّةِ وَالشَّجَاعَةِ الْقَلْبِيَّةِ، وَإِلَّا فَمَنْ يَنَامُ فِي رُءُوسِ هَذِهِ الْجِبَالِ وَخَدُهُ فِي اللَّيَالِي الْمُقْمِرَةِ وَالْمُظْلِمَةِ، لَوْلَا أَنَّ اللَّهَ أَيْدَهُ ﷺ بِمَا أَيْدَهُ بِهِ.
 وَلَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ مُجَرَّدَ خَلْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْمَكَانِ تُعْتَبَرُ آيَةً؛ وَذَلِكَ لِصُعُوبَتِهِ وَمَسَقَّةِ الْوُصُولِ إِلَيْهِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ كَانَ ﷺ يَبْقَى مُنْفَرِدًا عَلَى قِمَّةِ هَذَا الْجَبَلِ، بَيْنَ قِمَمِ الْجِبَالِ، فَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا عَوْنٌ مِنَ اللَّهِ ﷻ.

وَقَوْلُهَا: «وَكَانَ ﷺ يَخْلُو بِغَارِ حِرَاءٍ»، فَيَتَحَنَّنُ فِيهِ، وَهُوَ التَّعَبُّدُ اللَّيَالِي ذَوَاتِ الْعَدَدِ. قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنَّ قَوْلَهُ: وَهُوَ التَّعَبُّدُ... إلخ مُدْرَجٌ مِنْ كَلَامِ الزُّهْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ ^(٢).

وَالْإِدْرَاجُ أَنْ يُدْخَلَ الرَّاوي فِي الْمَتْنِ مَا لَيْسَ مِنْهُ. وَهَلِ الْأَصْلُ هُوَ الْإِدْرَاجُ أَوْ عَدَمُهُ؟
 الْجَوَابُ: الْأَصْلُ عَدَمُ الْإِدْرَاجِ، وَلَكِنْ يُعْلَمُ الْإِدْرَاجُ بِقَرَائِنَ، أَوْ بِوُرُودِ الْحَدِيثِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ مُصَرَّحٍ فِيهِ بِالْإِدْرَاجِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

(١) رواه البخاري (٦٩٨٣)، ومسلم (١٧٧٣/٤) (٢٢٦٣).

(٢) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن الحارث بن زهرة الإمام العلم، حافظ زمانه، أبو بكر القرشي الزهري المدني نزيل الشام.

واختلف في مولده؛ فقيل: في سنة خمسين، وقيل: سنة إحدى وخمسين، وتوفي رحمه الله سنة أربع أو ثلاث وعشرين ومئة. وأخباره معروفة مشهورة. وانظر: «السير» (٣٢٦/٥).

❖ وَقَوْلُهُ: «وَهُوَ التَّعَبُّدُ». إِنَّمَا اخْتِجَ بِحَلَلِهِ إِلَى تَفْسِيرِهِ بِالتَّعَبُّدِ؛ لِأَنَّهُ تَفْسِيرٌ بِالْمُضَادِّ؛ إِذْ إِنَّ^(١) الْمَعْرُوفَ أَنَّ التَّحَنُّتَ هُوَ الْوُقُوعُ فِي الْحِنْتِ، وَالْحِنْتُ هُوَ الْإِثْمُ، كَمَا قَالَ نَعَالَى: ﴿وَكَاذِبُ يُصِرُّونَ عَلَى الْحِنْتِ الْعَظِيمِ﴾ [التَّحَنُّتُ: ٤٦].
فَيُطْلَقُ التَّحَنُّتُ كَذَلِكَ عَلَى التَّخَلِّي مِنَ الْحِنْتِ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ مَعْنَاهُ التَّعَبُّدُ؛ لِأَنَّ التَّخَلِّي مِنَ الْحِنْتِ تَخَلُّ مِنَ الْإِثْمِ.
وَلَكِنْ كَيْفَ يَتَعَبَّدُ: هَلْ هُوَ بِالْهَامِ، أَوْ بِمَا بَقِيَ مِنْ شَرَائِعِ إِسْمَاعِيلَ فِي الْعَرَبِ، أَوْ بِمُقْتَضَى الْفِطْرَةِ؟

كُلُّ هَذِهِ اخْتِمَالَاتٌ، وَلَكِنْ لَا شَكَّ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَشْعُرُ فِي هَذَا الْمَكَانِ بِقُرْبِهِ مِنَ اللَّهِ وَتَقَرُّبِهِ إِلَيْهِ، سِوَاكَ كَانَ ذَلِكَ بِمَا أَلْهَمَهُ اللَّهُ إِيَّاهُ مِنَ الشَّرَائِعِ، أَوْ بِمَا بَقِيَ مِنْ شَرِيعَةِ إِسْمَاعِيلَ، أَوْ بِالْفِطْرَةِ، الْمُهِمُّ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَتَعَبَّدُ.
❖ وَقَوْلُهَا: «قَبْلَ أَنْ يَنْزِعَ»؛ أَيُّ: قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهِ، وَيَتَزَوَّدَ لِمَثَلِ تِلْكَ اللَّيَالِي؛ لِأَنَّهُ بَشَرٌ يَحْتَاجُ إِلَى الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ.
❖ وَقَوْلُهَا ^(بِهَيْئَتِهَا): «حَتَّى جَاءَهُ الْحَقُّ»، وَهُوَ فِي غَارِ حِرَاءٍ، فَجَاءَهُ الْمَلَكُ.

(١) نص ابن هشام رحمه الله في «أوضح المسالك» (١/ ٢٩٩)، وفي «شرح الشذور» (ص ٢٣٠)، والأشْمُونِي في شرحه على الألفية (١/ ٣٠٠)، على وجوب كسر همزة «إِنْ» بعد «إِذْ». وقد ذكر فضيلة الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله في تعليقه على «أوضح المسالك»، علة وجوب كسر همزة «إِنْ» بعد «إِذْ»، فقال رحمه الله: إنها وجب كسر همزة «إِنْ» إذا وقعت بعد «إِذْ»، وبعد «حيث»؛ لأن كل واحد من هذين الظرفين لا يضاف إلا إلى جملة، فلو فتحت الهمزة لكنت قد أضفتها إلى المفرد، وهذا في «إِذْ» مما لا خلاف فيه، فأما في «حيث» فقد أجاز بعض النحاة أن تضاف إلى مفرد، فهذا يجوز عنده فتح الهمزة على تقدير أن «حيث» مضافة إلى المفرد، لكن الراجح عند النحاة هو ما جرى عليه المؤلف من وجوب أن تضاف إلى الجملة، وعلى هذا يجب كسر همزة «إِنْ» الواقعة في هذا الموقع. اهـ
وإنما أتينا بهذه الحاشية في أول هذا الشرح المبارك؛ لأننا رأينا أن الشيخ الشارح رحمه الله دائماً يفتح همزة «أَنْ» بعد «إِذْ»، وهذا خلاف ما عليه جمهور العلماء، وهو مذهب الكسائي، واعتمده ابن الحاجب والصبان غيرهما.

﴿قَوْلُهَا: «الْحَقُّ»؛ أَي: الْوَحْيُ. وَ«أَل» الَّتِي فِي «الْمَلِكِ» لِلْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْبِقْ لَهُ ذِكْرٌ^(١)، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ لِلْعَهْدِ الْحُضُورِيِّ، وَالْمَلِكُ الْمُرَادُ بِهِ هُنَا جَبْرِيلٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَقَوْلُهُ: فَقَالَ: اقْرَأْ. قَالَ: «مَا أَنَا بِقَارِيٍّ». وَلَمْ يَقُلْ: لَنْ أَقْرَأَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «مَا أَنَا بِقَارِيٍّ» مَعْنَاهُ: لَسْتُ مِنَ الَّذِينَ يَقْرَءُونَ.

وَصَدَقَ ﷺ؛ فَإِنَّهُ كَانَ مِنَ الْأُمِّيِّينَ، وَوُصِفَ بِالنَّبِيِّ الْأُمِّيِّ.

﴿وَقَوْلُهُ: «فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي»؛ يَعْنِي: عَصَرَنِي، وَضَمَّنِي ضَمًّا شَدِيدًا.

﴿وَقَوْلُهُ: «حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ»؛ أَي: الطَّاقَةَ. يَعْنِي: أَنَّهُ شَدَّهُ شَدًّا قَوِيًّا.

﴿وَقَوْلُهُ: «ثُمَّ أَرْسَلَنِي، فَقَالَ: اقْرَأْ. قُلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِيٍّ، فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي».

﴿قَوْلُهُ: «قُلْتُ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ حَدَّثَ عَائِشَةَ بِهِ.

﴿وَقَوْلُهُ: «فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّانِيَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي، فَقَالَ: اقْرَأْ.

فَقُلْتُ: «مَا أَنَا بِقَارِيٍّ». فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّالِثَةَ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي، فَقَالَ: اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ». وَهَذِهِ هِيَ أَوَّلُ آيَةٍ نَزَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْبَسْمَلَةَ لَيْسَتْ مِنَ السُّورَةِ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُذَكَّرْ هُنَا، كَمَا أَنَّهَا لَمْ تُذَكَّرْ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ»^(٢).

﴿وَقَوْلُهُ سَبْحَانَهُ: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾^(١) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾^(٢) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ^(٣)

الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ^(٤) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ^(٥)﴾ [التَّلَاوُذُ: ١-٥]. انْتَبِهْ لِهَذِهِ الْآيَاتِ الْعَظِيمَةِ، فَقَدْ بَدَأَ اللَّهُ فِيهَا بِالْخَلْقِ، وَالرَّبُوبِيَّةِ، وَذَكَرَ مَبْدَأَ ابْنِ آدَمَ أَنَّهُ مِنْ عَلَقٍ دُونَ ذِكْرِ النُّطْفَةِ؛ لِأَنَّ مَادَّةَ الْحَيَاةِ هِيَ الدَّمُ الَّذِي يَكُونُ بِالْعَلَقِ.

(١) فَإِنْ كَانَ قَدْ سَبَقَ لَهُ ذِكْرٌ كَانَتْ لِلْعَهْدِ الذَّكْرِي، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَأَنزِلْنَا إِلَى مَوْعُونَ رَسُولًا﴾^(١). أَي: الرُّسُولَ الْمَذْكُورَ.

وَانْظُرْ: أَقْسَامَ «أَل» بِالتَّفْصِيلِ فِي كِتَابِ: «التَّعْلِيقَاتِ الْجَلِيَّةِ عَلَى شَرْحِ الْأَجْرُومِيَّةِ» لِسَاحَةِ الشَّيْخِ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ (ص ٥٣٦-٥٣٩).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١/ ٢٩٦) (٣٩٥) (٣٨).

ثُمَّ انْقَلَ إِلَى مَنَّةِ اللَّهِ عَلَى الْعَبْدِ هَذِهِ الْمَنَّةُ الْكُبْرَى الْعُظْمَى، فَقَالَ: ﴿الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۖ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾. وَهَذِهِ نِعْمَةٌ عَظِيمَةٌ؛ أَنَّ اللَّهَ عَلَّمَكَ بِالْقَلَمِ، وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ. وَفِي هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ هَذَا الَّذِي نَزَلَ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَيُحْفَظُ، وَأَنَّ مِنْ وَسَائِلِ حِفْظِهِ الْعِلْمَ بِالْقَلَمِ، وَالْعِلْمَ بِالكِتَابَةِ.

❦ وَقَوْلُهَا: «فَرَجَعَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْجُفُ فُؤَادُهُ». بَيْنَ خَوْفٍ وَاسْتِغْرَابٍ: مَا هَذَا الَّذِي نَزَلَ عَلَيْهِ؟ وَلَوْ لَا أَنَّ اللَّهَ رَبَطَ عَلَى قَلْبِهِ لَكَانَ الْأَمْرُ أَشَدَّ مِنْ هَذَا، فَقَدْ نَزَلَ عَلَيْهِ هَذَا الْمَلِكُ الْغَرِيبُ، وَغَطَّهُ هَذَا الْغَطُّ الْعَظِيمُ، ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَاتِ الْعَظِيمَةَ، وَأَقْرَأَهَا إِيَّاهَا.

❦ وَقَوْلُهَا: «فَدَخَلَ عَلَى خَدِيجَةَ بِنْتِ خُوَيْلِدٍ». وَصَلَتْهَا بِهِ أَنَّهَا زَوْجَتُهُ، وَأَخْبَرَهَا الْخَبَرَ.

❦ وَقَوْلُهُ: «زَمِّلُونِي زَمِّلُونِي». فَرَمَلُوهُ؛ أَيُّ: لَفَوْهُ بِالْغِطَاءِ.

❦ وَقَوْلُهَا: «حَتَّى ذَهَبَ عَنْهُ الرَّوْعُ». يَعْنِي: الْخَوْفَ.

❦ وَقَوْلُهَا: فَقَالَ لَخَدِيجَةَ، وَأَخْبَرَهَا الْخَبَرَ: «لَقَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي». أَيُّ: أَنَّهُ ﷺ خَشِيَ عَلَى نَفْسِهِ الْمَوْتَ، أَوِ الْجُنُونَ، أَوِ الْهَوَسَّ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا أَمْرٌ غَرِيبٌ.

❦ وَقَوْلُهَا: «فَقَالَتْ خَدِيجَةُ: كَلَّا وَاللَّهِ مَا يُخْزِيكَ اللَّهُ أَبَدًا، إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَحْمِلُ الْكَلَّ، وَتَكْسِبُ الْمَعْدُومَ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ».

اللَّهُ أَكْبَرُ، فَذَكَاءُ هَذِهِ الْمَرْأَةِ عَجِيبٌ، فَهِيَ قَدْ اسْتَدَلَّتْ بِنِعْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ بِأَنَّ لَا يُخَيِّبُهُ، وَهَذَا مَا خُوِذَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ۖ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ۖ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى ۖ﴾ [الذِّكْرِ: ٥-٧].

فَإِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِ بِهِذِهِ الْأَوْصَافِ فَأَعْلَمَ أَنَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ، وَأَنَّهُ مُيسَّرٌ لِلْيُسْرَى، فَمَا دَامَتِ الْأُمُورُ الْحُسْنَى تُيسَّرُ لَهُ، وَتُسَهَّلُ لَهُ فَهَذِهِ بُشْرَى عَاجِلَةٍ لِلْمُؤْمِنِ، نَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنَا وَإِيَّاكُمْ مِنْ أَهْلِهَا.

فَهِىَ لَمَّا رَأَتْ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى هَذِهِ الْأَوْصَافِ قَالَتْ: لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُخْزِيكَ اللَّهُ أَبَدًا، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُذَلَّكَ، أَوْ أَنْ يُلْحَقَ بِكَ الْعَارُ أَبَدًا؛ لِهَذِهِ الْخِصَالِ الْحَمِيدَةِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي تَوَفَّرَتْ فِيكَ.

وَهِيَ: «إِنَّكَ لَتَصِلَ الرَّحِمَ». وَسُبْحَانَ اللَّهِ فِي فِطْرَةِ الْإِنْسَانِ أَنْ مَنْ وَصَلَ الرَّحِمَ وَصَلَهُ اللَّهُ، وَهَذَا ثَابِتٌ فِي الصَّحِيحِ؛ أَنْ مَنْ وَصَلَ رَحِمَهُ وَصَلَهُ اللَّهُ^(١)، وَلَكِنْ مَنْ الْوَاصِلُ؟ هَلِ الْوَاصِلُ هُوَ الَّذِي إِذَا وَصَلَهُ أَقَارِبُهُ وَصَلَهُمْ؟ الْجَوَابُ: لَا، وَإِنَّمَا هَذَا مُكَافِئٌ^(٢)، لِأَنَّهُ يُكَافِئُ مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ.

وَلَكِنَّ الْوَاصِلَ هُوَ الَّذِي إِذَا قَطَعَتْ رَحِمُهُ وَصَلَهَا، وَلِهَذَا لَمَّا جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ لِي رَحِمًا أَصِلُهُمْ وَيَقْطَعُونِي^(٣)، وَأَحْسِنُ إِلَيْهِمْ وَيُسِيئُونَ إِلَيَّ، وَأَحْلُمُ عَلَيْهِمْ وَيَجْهَلُونَ عَلَيَّ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ كَانَ مَا تَقُولُ -يَعْنِي:

(١) رواه البخاري (٥٩٨٨، ٥٩٨٩)، ومسلم (٤/ ١٩٨٠) (٢٥٥٤) (١٦).

(٢) ودليل ذلك: ما رواه البخاري (٥٩٩١)، عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ الْوَاصِلُ بِالْمُكَافِئِ، وَلَكِنَّ الْوَاصِلَ الَّذِي إِذَا قُطِعَتْ رَحِمُهُ وَصَلَهَا».

(٣) قد يتبادر إلى ذهن القارئ أن كلمة «يقطعونني» -إذ إن الأصل أن يقال: يقطعونني- بحذف نون الرفع خطأ لغة؛ إذ لا مُقْتَضَى لحذف النون هنا، ولكن هذا التبادر ليس بصحيح؛ وذلك لأنه قد نصَّ النحاة على أنه إذا اجتمعت نون الأفعال الخمسة (نون الرفع) ونون الوقاية جاز أحد الأمور الثلاثة الآتية:

١- ترك النونين (نون الرفع ونون الوقاية) على حالهما من غير إدغام -وهو جعلهما نونًا واحدة مشددة مفتوحة- تقول: أنتما تشاركانني فيما يفيد -أنتم تشاركونني فيما يفيد- أنت تشاركونني فيما يفيد، وهكذا...

٢- إدغام النونين، تقول في الأمثلة السابقة: أنتما تشاركاَنِي، وأنتم تشاركاَنِي بحذف واو الجماعة وياء المخاطبة لالتقاء الساكنين، والأصل: تشاركوَنِي وتشاركِني.

٣- حذف إحدى النونين تخفيفًا، وترك الأخرى، تقول: أنتما تشاركانني، وأنتم تشاركونني، وأنت تشاركونني. بنون واحدة في كل ذلك.

وفي تعيين نوع النون المحذوفة جدل طويل؛ أهى نون الأفعال الخمسة، أم نون الوقاية؟ وليس هذا هو موضوع بسط هذا. وانظر: النحو الوافي (١/ ٢٨٤).

حَقًّا - فَكَانَتْ تُسْفُهُمُ الْمَلَّ، وَلَا يَزَالُ مَعَكَ مِنَ اللَّهِ ظَهِيرٌ عَلَيْهِمْ^(١). وَالْمَلُّ هُوَ الثَّرَابُ الْحَارُّ، أَوْ الرَّمَادُ الْحَارُّ^(٢).

وَالشَّاهِدُ مِنَ الْحَدِيثِ: أَنَّ خَدِيجَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا اسْتَدَلَّتْ بِكَوْنِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَصِلُ الرَّحِمَ، وَمَا بَقِيَ مِنَ الصِّفَاتِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ لَا يُخْزِيهِ.

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَقَوْلُهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «وَتَحْمِلُ الْكُلَّ». يَعْني: الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَحْمِلَ نَفْسَهُ لِتَعَبٍ فَإِنَّكَ تَحْمِلُهُ؛ فَإِنْ كَانَ فَقِيرًا فَبِالْمَالِ، وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا فِي الْجِسْمِ فَبِالْمَعُونَةِ، فَالنَّبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ بَدَّلَ نَفْسَهُ قَبْلَ النُّبُوَّةِ، وَبَعْدَ النُّبُوَّةِ، وَتَعْرِفُونَ أَنَّهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ بَعْدَ النُّبُوَّةِ كَانَ يَرْبُطُ عَلَى بَطْنِهِ الْحَجَرَ مِنَ الْجُوعِ^(٣)، وَكَانَ يُعْطِي عَطَاءً مَنْ لَا يَخْشَى الْفَقْرَ، فَقَدْ وَرَدَ عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ أَعْطَى رَجُلًا مَرَّةً غَنَمًا بَيْنَ جَبَلَيْنِ^(٤).

وَهَذَا يَعْني أَنَّهَا كَانَتْ كَثِيرَةً جِدًّا، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ مَاتَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَدِرْعُهُ مَرْهُونَةٌ عِنْدَ يَهُودِيٍّ^(٥).

وَهَذَا هُوَ غَايَةُ الْكَرَمِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ.

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَقَوْلُهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «وَتَكْسِبُ الْمَعْدُومَ»؛ أَي: أَنَّ الْمَعْدُومَ يَكْسِبُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِيُوقِرَهُ عَلَى

غَيْرِهِ، فَيَحْصُلُ الْخَيْرُ لِلْغَيْرِ، صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ^(٦).

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَقَوْلُهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «وَتَقْرِي الضَّيْفَ»؛ أَي: تُعْطِيهِ الْقَرَى، وَهُوَ مَا يُقَدَّمُ لِلضَّيْفِ مِنَ

الْكَرَامَةِ، فَكَانَ الرُّسُولُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَبْلَ أَنْ يُوحَى إِلَيْهِ مِضْيَافًا، يَقْرِي الضُّيُوفَ.

(١) رواه مسلم (١٩٨٢/٤) (٢٥٥٨).

(٢) وقال ابن الأثير في «النهاية» (م ل ل): الْمَلُّ وَالْمَلَّةُ: الرَّمَادُ الْحَارُّ الَّذِي يُجْمَى لِيُذْفَنَ فِيهِ الْخَبْرُ لِيَنْصَجَ، أَرَادَ: إِنَّمَا تَجْعَلُ الْمَلَّةَ لَهُمْ سُقُوفًا يَسْتَقُونَهُ؛ يَعْني: أَنَّ عَطَاءَكَ إِيَاهُمْ حَرَامٌ عَلَيْهِمْ، وَنَارٌ فِي بَطُونِهِمْ. اهـ وانظر: «شرح النووي على مسلم» (٣٥٧/٨).

(٣) ومن ذلك ما رواه البخاري (٤١٠١)، عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي غَزْوَةِ الْخَنْدَقِ، أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَامَ، وَبَطْنُهُ مَعْصُوبٌ بِحَجَرٍ.

(٤) رواه مسلم (١٨٠٦/٤) (٢٣١٢) (٥٧).

(٥) رواه البخاري (٢٩١٦).

(٦) انظر: «الفتح» (٢٤-٢٥/١).

﴿ وَقَوْلُهَا ﷻ: «وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ». نَوَائِبُ الْحَقِّ هِيَ مَا يُنَوِّبُ النَّاسَ مِنَ الْأُمُورِ، فَإِذَا كَانَتْ حَقًّا فَإِنَّهُ ﷻ كَانَ يُعِينُ عَلَيْهَا، وَإِنْ كَانَتْ بَاطِلًا فَإِنَّهُ ضِدُّهَا.

فَهَذِهِ الصِّفَاتُ الْكَرِيمَةُ الْجَلِيلَةُ الْعَظِيمَةُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُخْزِيَ اللَّهُ ﷻ مَنْ اتَّصَفَ بِهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ خِلَافٌ مُقْتَضَى حِكْمَتِهِ جَلًّا، فَهُوَ جَلِيلٌ حَكِيمٌ يَضَعُ الْأَشْيَاءَ فِي مَوَاضِعِهَا، فَمَنْ كَانَ وَعَاءٌ لِلْخَيْرِ مَلَأَ اللَّهُ ﷻ وَعَاءَهُ، وَمَنْ كَانَ وَعَاءٌ لِلشَّرِّ حُرِّمَ الْخَيْرُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [القصص: ٥٠].

﴿ وَقَوْلُهَا ﷻ: «فَانْطَلَقْتُ بِهِ خَدِيجَةً حَتَّى أَتَتْ بِهِ وَرَقَةَ بْنَ نَوْفَلٍ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى ابْنَ عَمِّ خَدِيجَةَ، وَكَانَ امْرَأً تَنْصُرُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ يَكْتُبُ الْكِتَابَ الْعِبْرَانِيَّ، فَيَكْتُبُ مِنَ الْإِنْجِيلِ بِالْعِبْرَانِيَّةِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكْتُبَ، وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا قَدْ عَمِيَ، فَقَالَتْ لَهُ خَدِيجَةُ: يَا بَنُ عَمِّ اسْمَعْ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ».

فَقَالَ لَهُ وَرَقَةُ: يَا بَنُ أَخِي، مَاذَا تَرَى؟ فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَبَرَ مَا رَأَى، فَقَالَ لَهُ وَرَقَةُ: هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي نَزَلَ اللَّهُ عَلَى مُوسَى، يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعًا، لَيْتَنِي أَكُونُ حَيًّا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْ مُخْرَجِي هُمْ؟» قَالَ: نَعَمْ، لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ قَطُّ بِمِثْلِ مَا جِئْتَ بِهِ إِلَّا عُودِي، وَإِنْ يُدْرِكُنِي يَوْمُكَ أَنْصُرَكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا. ثُمَّ لَمْ يَنْشَبْ وَرَقَةُ أَنْ تُوفِّيَ وَفَتَرَ الْوَحْيُ.

هَذِهِ الْقِطْعَةُ فِيهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا حَكَى لَخَدِيجَةَ مَا حَكَى ذَهَبَتْ بِهِ إِلَى وَرَقَةَ بْنِ نَوْفَلٍ؛ لِأَنَّ عِنْدَهُ عِلْمًا مِنَ الْكِتَابِ حَيْثُ إِنَّهُ تَنْصُرُ؛ أَيُّ: دَخَلَ فِي دِينِ النَّصَارَى، وَدِينُ النَّصَارَى إِذْ ذَاكَ لَمْ يَكُنْ قَدْ وَقَعَ فِيهِ التَّخْرِيفُ الَّذِي حَصَلَ بَعْدَ بَعْثَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَهُوَ - وَإِنْ كَانَ وَقَعَتْ فِيهِ تَخْرِيفٌ -، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ كَالْتَّخْرِيفِ الَّذِي حَصَلَ بَعْدَ بَعْثَةِ الرَّسُولِ

(١) ذكر عبد السلام هارون رحمه الله في كتابه «قواعد الإملاء وعلامات الترقيم» أن ألف «ابن» و «ابنة» تنقص إذا وقعاً بعد «يا» التي للدعاء؛ نحو: يابن الذي دان له المشركان، يابنة عبد الله. اهـ

ﷺ؛ لَأَنَّ هَذَا الَّذِي حَصَلَ بَعْدَ بَعَثَةِ الرَّسُولِ تَحْرِيفٌ عَظِيمٌ، وَقَدْ تَوَصَّلُوا بِهِ إِلَى انْكَارِ نُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، مَعَ أَنَّهَا ثَابِتَةٌ فِي الْإِنْجِيلِ.

وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي نَزَلَ اللَّهُ عَلَى مُوسَى». النَّامُوسُ: يَقُولُونَ: إِنَّهُ رَسُولُ السَّرِّ الَّذِي يُرْسَلُ بِالسَّرِّ^(١).

وَقَوْلُهُ: «يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَدَعًا»، لَيْتَنِي أَكُونُ حَيًّا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ. هَذَا مِنْ فِرَاسَةِ الرَّجُلِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَوْفَ يُخْرِجُ؛ لِأَنَّهُ اسْتَشَجَّهَا مِنْ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ قَطُّ بِمِثْلِ مَا جَاءَ بِهِ إِلَّا عُودِي؛ يَعْنِي: إِلَّا عَادَاهُ قَوْمُهُ، وَهَذَا هُوَ الْوَاقِعُ.

ثُمَّ قَالَ: وَإِنْ يُدْرِكُنِي يَوْمُكَ أَنْصُرَكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا. وَلَكِنَّهُ لَمْ يُدْرِكْهُ يَوْمُهُ، قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: فَوَرَقَةُ بْنُ تَوْفَلٍ أَوَّلُ مَنْ آمَنَ بِهِ ﷺ مِنَ الرِّجَالِ، وَهَذَا صَحِيحٌ، لَكِنَّهُ أَوَّلُ مَنْ آمَنَ بِهِ مِنَ الرِّجَالِ قَبْلَ الرِّسَالَةِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ وَقَتْ نُزُولِ سُورَةِ «أَقْرَأْ» لَمْ يَكُنْ رَسُولًا، وَلَكِنَّهُ كَانَ نَبِيًّا.

فَأَمَّا أَوَّلُ مَنْ آمَنَ بِهِ بَعْدَ الرِّسَالَةِ فَهُوَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٢).



(١) وقال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢٦/١): وَالنَّامُوسُ صَاحِبُ السَّرِّ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْمُؤَلِّفُ فِي أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ، وَزَعَمَ ابْنُ ظَفَرٍ أَنَّ النَّامُوسَ صَاحِبُ سِرِّ الْخَيْرِ، وَالْجَاسُوسُ صَاحِبُ سِرِّ الشَّرِّ، وَالْأَوَّلُ الْبَصِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ، وَقَدْ سَوَّى بَيْنَهُمَا زُوْبَةُ بْنُ الْعَجَّاجِ أَحَدُ فَصَحَاءِ الْعَرَبِ، وَالْمُرَادُ بِالنَّامُوسِ هُنَا جَبْرِيلُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. اهـ

(٢) انظر: «تاريخ الطبري» (١/٥٤٠)، و«البداية والنهاية» (٣/٢٦)، و«تاريخ الخلفاء» (١/٣٣).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤- قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَأَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ وَهُوَ يُحَدِّثُ عَنْ فِتْرَةِ الْوَحْيِ، فَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: «بَيْنَا أَنَا أَمْشِي إِذْ سَمِعْتُ صَوْتًا مِنَ السَّمَاءِ، فَرَفَعْتُ بَصْرِي، فَإِذَا الْمَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِجِرَاءٍ، جَالِسٌ عَلَى كُرْسِيِّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، فَرُعِبْتُ مِنْهُ، فَرَجَعْتُ فَقُلْتُ: زَمِّلُونِي، زَمِّلُونِي، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ﴿١﴾ قُمْ فَأَنذِرْ ﴿٢﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ﴿٣﴾﴾ [المدثر: ١-٥]». فَحَمِي الْوَحْيُ، وَتَتَابَعَ تَابِعَهُ ^(١) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ ^(٢)، وَأَبُو صَالِحٍ ^(٣)، وَتَابِعَهُ هِلَالُ بْنُ رَدَادٍ ^(٤)، عَنْ الزُّهْرِيِّ، وَقَالَ

(١) مسلم (١/١٤٣) (١٦١) (٢٥٥).

وقال ابن حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (١/٢٨) قَوْلُهُ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَأَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ. إِنَّمَا أَتَى بِحَرْفِ الْعَطْفِ؛ لِغُلَمِّ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَا سَبَقَ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بِكَذَا، وَأَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بِكَذَا، وَأَبُو سَلَمَةَ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَأَخْطَأَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ هَذَا مُعْلَقٌ، وَإِنْ كَانَتْ صُورَتُهُ صُورَةَ التَّعْلِيقِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ إِلَّا ثُبُوتُ الْوَاوِ الْعَاطِفَةِ؛ فَإِنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى تَقَدُّمِ شَيْءٍ عَطَفَتْهُ. اهـ

(٢) التَّابِعُ، وَالشَّاهِدُ، وَالْإِعْتِبَارُ، قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: هَذِهِ أُمُورٌ يَتَدَاوَلُونَهَا فِي نَظَرِهِمْ فِي حَالِ الْحَدِيثِ، هَلْ تَقَرَّدَ بِهِ رَاوِيهِ أَوْ لَا؟ وَهَلْ هُوَ مَعْرُوفٌ أَوْ لَا؟ اهـ

(٣) علقها البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «صَحِيحِهِ»، وَقَدْ أَسْنَدَهَا فِي أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ بِتَمَامِهَا (٣٣٩٢)، وَفِي التَّفْسِيرِ عَنْهُ مُخْتَصَرَةٌ (٤٩٢٦). وَانْظُرْ: «تَغْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ» (١٦/٢).

وَالْمُرَادُ بِالتَّعْلِيْقِ مَا حُذِفَ مِنْ مُبْتَدَأِ إِسْنَادِهِ رَاوٍ فَأَكْثَرُ، وَلَوْ إِلَى آخِرِ السَّنَدِ.

(٤) أَبُو صَالِحٍ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ كَاتِبُ اللَّيْثِ، وَقَدْ عَلَّقَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مُتَابِعَتَهُ هَذِهِ فِي «صَحِيحِهِ»، وَقَدْ وَصَلَهَا الطَّبْرَانِيُّ، وَيَعْقُوبُ بْنُ سَفْيَانَ فِي «تَارِيخِهِ»، وَالرُّوْيَانِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ». وَانْظُرْ: «تَغْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ» (١٦/٢-١٧)، وَ«الْفَتْحُ» (١/٢٨).

(٥) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّغْلِيْقِ» (١٧/٢):

وَأَمَّا مُتَابِعَةُ هِلَالِ بْنِ رَدَادٍ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى الدُّهْلِيُّ، فِي جَمْعِهِ لِحَدِيثِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنِي أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ هِلَالِ بْنِ رَدَادٍ الطَّائِي، ثَنَا أَبِي -وَكَانَ مِنْ كُتَبَةِ هِشَامٍ- قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ شِهَابٍ، قَالَ الدُّهْلِيُّ: وَكَانَ هِلَالُ بْنُ رَدَادٍ الطَّائِي أَسْوَقَهُمْ لِلْحَدِيثِ بِاقْتِصَاصِهِ، يَعْنِي لِحَدِيثِ الزُّهْرِيِّ. أَنْتَهَى.

أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ قُدَامَةَ، فِي كِتَابِهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ حَزْزَةَ، أَنَّ الصَّبَّاءَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمَقْدِسِيِّ، أَبْنَاهُمْ: أَنَا الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الصَّفَّارِ، أَنَا وَجِيهُ بْنُ طَاهِرٍ، أَنَا أَبُو حَامِدٍ الْأَزْهَرِيُّ، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْدُونَ، أَنَا أَبُو حَامِدٍ الشَّرْقِيُّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى الدُّهْلِيُّ، بِهِ. اهـ.

يونس^(١) وَمَعْمَر^(٢): بَوَادِرُهُ.

[الحديث ٤ - أطرافه في: ٣٢٣٨، ٤٩٢٢، ٤٩٢٣، ٤٩٢٤، ٤٩٢٥، ٤٩٢٦، ٤٩٥٤، ٦٢١٤]



ثم قال البخاري رحمه الله:

٤ - باب.

٥ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ [الزَيْمَاتِ: ١٦]. قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَالِجُ مِنَ التَّنْزِيلِ شِدَّةً، وَكَانَ مِمَّا يُحَرِّكُ شَفْتَيْهِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَأَنَا أُحَرِّكُهُمَا لَكُمْ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحَرِّكُهُمَا. وَقَالَ سَعِيدٌ: أَنَا أُحَرِّكُهُمَا كَمَا رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يُحَرِّكُهُمَا، فَحَرَّكَ شَفْتَيْهِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ (١) إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴿[الزَيْمَاتِ: ١٦-١٧]. قَالَ: جَمَعُهُ لَكَ فِي صَدْرِكَ وَتَقْرَأَهُ، ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَانْبِغْ قُرْآنَهُ﴾ [الزَيْمَاتِ: ١٨]. قَالَ: فَاسْتَمِعْ لَهُ وَأَنْصِتْ، ﴿ثُمَّ إِنْ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [الزَيْمَاتِ: ١٩]. ثُمَّ إِنْ عَلَيْنَا أَنْ تَقْرَأَهُ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا آتَاهُ جَبْرِيلُ اسْتَمَعَ، فَإِذَا انْطَلَقَ جَبْرِيلُ قَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا قَرَأَهُ (٢).

[الحديث ٥ - أطرافه في: ٤٩٢٧، ٤٩٢٨، ٤٩٢٩، ٥٠٤٤، ٧٥٢٤]

هَذِهِ الْآيَاتُ فِيهَا فَوَائِدُ:

١ - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾. فِيهِ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ تَكَفَّلَ بِجَمْعِ الْقُرْآنِ

وَقَرَأَتِهِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ فِي «التَّغْلِيْقِ» (١٧/٢-١٨):

وَأَمَّا رِوَايَةُ يُونُسَ، فَاسْتَدَّهَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ فِي «التَّفْسِيرِ» (٤٩٥٣)، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَزْمَةَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ سَلْمُوعَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ يُونُسَ بِتَمَامِهِ. اهـ

(٢) قَالَ الْحَافِظُ فِي «التَّغْلِيْقِ» (١٨/٢):

وَأَمَّا رِوَايَةُ مَعْمَرٍ، فَاسْتَدَّهَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَيْضًا فِي «التَّغْيِيرِ»، عَنْ شَيْخِهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُسْنَدِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ بِهِ. اهـ وَأَنْظُرْ: «الْفَتْحُ» (٨/٧٢٣).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣٣٠/١) (٤٤٨) (١٤٧).

٢- وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاسْتَمِعْ لَهُ﴾. الْقَارِئُ هُوَ جِبْرِيلُ، لَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَارَتْ قِرَاءَتُهُ كَقِرَاءَةِ اللَّهِ، فَقَوْلُ جِبْرِيلَ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ، وَلَمْ يَأْتِ إِلَّا بِمَا قَالَ اللَّهُ ﷻ.

٣- وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ إِنِّي أَمَرْتُ جِبْرِيلَ أَنْ يَقْرَأَكَ﴾. فَالْتَرَمَ اللَّهُ ﷻ عَلَى نَفْسِهِ بِأَنْ يَجْمَعَ هَذَا الْقُرْآنَ، وَيَتْلُوهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِوَسِطَةِ جِبْرِيلَ، ثُمَّ التَّرَمَ ﷻ أَنْ يُبَيِّنَ، وَلَا يُبَيِّنُ مِنْهُ شَيْئًا حَقِيًّا، وَهَذَا مِنْ تَمَامِ عِنَايَةِ اللَّهِ ﷻ بِكَلَامِهِ، وَأَنَّهُ حَفِظَهُ وَالتَّرَمَ بِجَمْعِهِ، وَقِرَاءَتِهِ.

وَلِهَذَا يَجِبُ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ لَا يَعْرِفُ مَعْنَاهُ أَحَدٌ أَبَدًا، فَمَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا وَالنَّاسُ يَعْرِفُونَ مَعْنَاهُ، لَكِنْ قَدْ يَخْفَى عَلَى بَعْضِ النَّاسِ؛ لِقُصُورِهِ أَوْ تَقْصِيرِهِ، وَلَكِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَخْفَى عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ، فَلَيْسَ فِيهِ -وَلَوْ كَلِمَةً وَاحِدَةً- لَا يَعْرِفُهَا أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ؛ لِأَنَّهُ سَبَّحَانَهُ قَالَ: ﴿ثُمَّ إِنِّي أَمَرْتُ جِبْرِيلَ أَنْ يَقْرَأَكَ﴾ [الْبَيِّنَاتُ: ١٩]، وَقَالَ: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [الْبَقَرَةُ: ١٨٩]، وَقَالَ: ﴿لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الْبَقَرَةُ: ١٨٤].

وَبِهَذَا نَعْرِفُ بَطْلَانَ مَذْهَبِ أَهْلِ التَّفْوِيزِ الَّذِينَ يَقُولُونَ فِي آيَاتِ الصِّفَاتِ: اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَعْنَاهَا، وَنَحْنُ لَا نَدْرِي مَا أَرَادَ اللَّهُ مِنْهَا. فَإِنَّ هَذَا الْقَوْلَ بَاطِلٌ، وَبِهِ تَسَلَّطَ الْفَلَسِيفَةُ وَالْمَلَاحِدَةُ حَتَّى قَالُوا: إِنْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ لَا تَعْرِفُونَ الْمَعْنَى، فَنَحْنُ أَصْحَابُ الْمَعْنَى، وَنَحْنُ الْعُلَمَاءُ حَقًّا، وَأَنْتُمْ جُهَالٌ مُتَوَرِّعُونَ^(١).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥- بَابُ.

٦- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. ح. وَحَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ وَمَعْمَرُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ نَحْوَهُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَجْوَدَ

(١) انظر: «شرح العقيدة الواسطية» لفضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ (١/ ٩٣-٩٥).

النَّاسِ، وَكَانَ أَجْوَدُ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ حِينَ يَلْقَاهُ جَبْرِيلُ، وَكَانَ يَلْقَاهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ فَيُدَارِسُهُ الْقُرْآنَ، فَلَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَجْوَدُ بِالْخَيْرِ مِنَ الرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ^(١).

[الحديث ٦ - أطرافه في: ١٩٠٢، ٣٢٢٠، ٣٥٥٤، ٤٩٩٧]

والحكمة في كونه يُدَارِسُهُ في رمضان أنه الشهر الذي نزل فيه القرآن، وَالْحِكْمَةُ مِنْ أَنَّهُ يُدَارِسُهُ إِيَّاهُ كُلَّ سَنَةٍ هِيَ ضَبْطُ مَا كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَقْرَأُ، وَتَذَكُّرُ الْوَحْيِ حِينَ كَانَ يَنْزِلُ بِهِ جَبْرِيلُ.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٦ - باب.

٧ - حدثنا أَبُو الْيَمَانِ - الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ - قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ بْنَ حَرْبٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّ هِرْقْلَ أَرْسَلَ إِلَيْهِ فِي رَكْبٍ مِنْ قُرَيْشٍ، وَكَانُوا تِجَارًا بِالشَّامِ فِي الْمَدَّةِ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَادَّ فِيهَا أَبَا سُفْيَانَ وَكُفَّارَ قُرَيْشٍ، فَأَتَوْهُ وَهُمْ بِإِيلِيَاءَ، فَدَعَاهُمْ فِي مَجْلِسِهِ وَحَوْلَهُ عِظَمَاءُ الرُّومِ، ثُمَّ دَعَاهُمْ وَدَعَا بَتَرَجُمَانِهِ، فَقَالَ: أَيُّكُمْ أَقْرَبُ نَسَبًا بِهَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ؟ فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ: فَقُلْتُ: أَنَا أَقْرَبُهُمْ نَسَبًا. فَقَالَ: أَذْنُوهُ مِنِّي، وَقَرَّبُوا أَصْحَابَهُ فَاجْعَلُوهُمْ عِنْدَ ظَهْرِهِ. ثُمَّ قَالَ لَتَرَجُمَانِهِ: قُلْ لَهُمْ: إِنِّي سَأِلْتُ هَذَا عَنْ هَذَا الرَّجُلِ، فَإِنْ كَذَبَنِي فَكَذَّبُوهُ. فَوَاللَّهِ لَوْ لَا الْحَيَاءُ مِنْ أَنْ يَأْثُرُوا عَلَيَّ كَذِبًا لَكَذَبْتُ عَنْهُ. ثُمَّ كَانَ أَوَّلَ مَا سَأَلَنِي عَنْهُ أَنْ قَالَ: كَيْفَ نَسَبُهُ فَيَكُم؟ قُلْتُ: هُوَ فِينَا ذُو نَسَبٍ. قَالَ: فَهَلْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ مِنْكُمْ أَحَدٌ قَطُّ قَبْلَهُ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: فَهَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: فَأَشْرَافُ النَّاسِ يَتَّبِعُونَهُ أَمْ ضَعَفَاؤُهُمْ؟ فَقُلْتُ: بَلْ

ضَعَفَاوَهُمْ. قَالَ: أَيْرِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ؟ قُلْتُ: بَلْ يَزِيدُونَ. قَالَ: فَهَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ سَخِطَةً لِدِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: فَهَلْ كُنْتُمْ تَتَّهَمُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: فَهَلْ يَغْدِرُ؟ قُلْتُ: لَا، وَنَحْنُ مِنْهُ فِي مُدَّةٍ لَا نَدْرِي مَا هُوَ فَاعِلٌ فِيهَا. قَالَ: وَلَمْ تُمَكِّنِي كَلِمَةً أَدْخُلُ فِيهَا شَيْئًا غَيْرَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ، قَالَ: فَهَلْ قَاتَلْتُمُوهُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: فَكَيْفَ كَانَ قِتَالُكُمْ إِيَّاهُ؟ قُلْتُ: الْحَرْبُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ سَجَالٌ، يَنَالُ مِنَّا وَنَنَالُ مِنْهُ. قَالَ: مَاذَا يَأْمُرُكُمْ؟ قُلْتُ: يَقُولُ: اعْبُدُوا اللَّهَ وَاحِدَهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَاتْرَكُوا مَا يَقُولُ آبَاؤُكُمْ، وَيَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّدَقِ وَالْعَقَافِ وَالصَّلَةِ. فَقَالَ لِلتَّرْجُمَانِ: قُلْ لَهُ: سَأَلْتُكَ عَنْ نَسَبِهِ فَذَكَرْتَ أَنَّهُ فِيكُمْ ذُو نَسَبٍ، فَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْعَثُ فِي نَسَبِ قَوْمِهَا، وَسَأَلْتُكَ هَلْ قَالَ أَحَدٌ مِنْكُمْ هَذَا الْقَوْلَ؟ فَذَكَرْتَ أَنْ لَا، فَقُلْتُ: لَوْ كَانَ أَحَدٌ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ قَبْلَهُ لَقُلْتُ: رَجُلٌ يَأْتِسِي بِقَوْلٍ قِيلَ قَبْلَهُ، وَسَأَلْتُكَ هَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ؟ فَذَكَرْتَ أَنْ لَا، قُلْتُ: فَلَوْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ قُلْتُ: رَجُلٌ يَطْلُبُ مُلْكَ أَبِيهِ، وَسَأَلْتُكَ هَلْ كُنْتُمْ تَتَّهَمُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ؟ فَذَكَرْتَ أَنْ لَا، فَقَدْ أَعْرِفُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِيَذَرَ الْكَذِبَ عَلَى النَّاسِ وَيَكْذِبَ عَلَى اللَّهِ، وَسَأَلْتُكَ أَشْرَافُ النَّاسِ اتَّبَعُوهُ أَمْ ضَعَفَاوَهُمْ؟ فَذَكَرْتَ أَنَّ ضَعَفَاءَهُمْ اتَّبَعُوهُ، وَهُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ، وَسَأَلْتُكَ أَيْرِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ؟ فَذَكَرْتَ أَنَّهُمْ يَزِيدُونَ، وَكَذَلِكَ أَمْرُ الْإِيمَانِ حَتَّى يَتِمَّ، وَسَأَلْتُكَ أَيْرْتَدُّ أَحَدٌ سَخِطَةً لِدِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ؟ فَذَكَرْتَ أَنْ لَا، وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ حِينَ تَخَالِطُ بِشَاشَتِهِ الْقُلُوبَ، وَسَأَلْتُكَ هَلْ يَغْدِرُ؟ فَذَكَرْتَ أَنْ لَا، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ لَا تَغْدِرُ، وَسَأَلْتُكَ بِأَيِّ أَمْرٍ كُمْ، فَذَكَرْتَ أَنَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَيَنْهَاكُمْ عَنْ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ، وَيَأْمُرُكُمْ بِالصَّلَاةِ وَالصَّدَقِ وَالْعَقَافِ، فَإِنْ كَانَ مَا تَقُولُ حَقًّا فَسَيَمْلِكُ مَوْضِعَ قَدَمَيَّ هَاتَيْنِ، وَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهُ خَارِجٌ لَمْ أَكُنْ أَظُنُّ أَنَّهُ مِنْكُمْ، فَلَوْ أَنِّي أَعْلَمُ أَنِّي أَخْلَصُ إِلَيْهِ لَتَجَشَّسْتُ لِقَاءَهُ، وَلَوْ كُنْتُ عِنْدَهُ لَغَسَلْتُ عَنْ قَدَمِهِ. ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي بَعَثَ بِهِ دَحِيَّةً إِلَى عَظِيمِ بَصْرَى فَدَفَعَهُ إِلَى هِرْقَلٍ، فَقَرَأَهُ

فَإِذَا فِيهِ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ، سَلَامٌ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى، أَمَّا
بَعْدُ فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدَعَايَةِ الْإِسْلَامِ، أَسْلِمْتَ تَسْلِمَ يُوثِقُ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ، فَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَإِنَّ
عَلَيْكَ إِثْمَ الْأَرِيسِيِّينَ، وَيَتَاهَلُ الْكِتَابُ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا
اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا
بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿التَّوْبَةُ: ٦٤﴾.

قَالَ أَبُو سُوْفْيَانَ: فَلَمَّا قَالَ مَا قَالَ، وَفَرَّغَ مِنْ قِرَاءَةِ الْكِتَابِ، كَثُرَ عِنْدَهُ الصَّخَبُ، وَارْتَفَعَتِ
الْأَصْوَاتُ، وَأُخْرِجْنَا، فَقُلْتُ لِأَصْحَابِي حِينَ أُخْرِجْنَا: لَقَدْ أَمَرَ أَمْرُ ابْنِ أَبِي كَبْشَةَ، إِنَّهُ
يَخَافُهُ مَلِكُ بَنِي الْأَصْفَرِ، فَمَا زِلْتُ مُوقِنًا أَنَّهُ سَيَظْهَرُ حَتَّى أَدْخَلَ اللَّهُ عَلَيَّ الْإِسْلَامَ.

وَكَانَ ابْنُ النَّاطُورِ -صَاحِبُ إِبِلِيَاءَ- وَهَرَقْلَ، سُقْفًا عَلَى نَصَارَى الشَّامِ، يُحَدِّثُ أَنَّ
هَرَقْلَ حِينَ قَدِمَ إِبِلِيَاءَ، أَصْبَحَ يَوْمًا خَبِثَ النَّفْسِ، فَقَالَ بَعْضُ بَطَارِقَتِهِ: قَدْ اسْتَنْكَرْنَا
هَيْئَتَكَ. قَالَ ابْنُ النَّاطُورِ: وَكَانَ هَرَقْلَ حَرَاءً، يَنْظُرُ فِي النُّجُومِ، فَقَالَ لَهُمْ حِينَ سَأَلُوهُ:
إِنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ حِينَ نَظَرْتُ فِي النُّجُومِ مَلِكَ الْخِتَانِ قَدْ ظَهَرَ، فَمَنْ يَخْتَنُنُ مِنْ هَذِهِ
الْأُمَّةِ؟ قَالُوا: لَيْسَ يَخْتَنُنُ إِلَّا الْيَهُودُ، فَلَا يُهَمِّنُكَ شَأْنُهُمْ، وَاكْتُبْ إِلَى مَدَايِنِ مُلْكِكَ
فَيَقْتُلُوا مَنْ فِيهِمْ مِنَ الْيَهُودِ. فَبَيْنَمَا هُمْ عَلَى أَمْرِهِمْ، أَتَى هَرَقْلَ بِرَجُلٍ أَرْسَلَ بِهِ مَلِكُ
عَسَانَ؛ يُخْبِرُ عَنْ خَبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا اسْتَخْبَرَهُ هَرَقْلَ قَالَ: اذْهَبُوا، فَانْظُرُوا أَلَمْ تَحْتَنُنْ
هُوَ أَمْ لَا؟ فَنَظَرُوا إِلَيْهِ، فَحَدَّثُوهُ أَنَّهُ مُحْتَنِنٌ، وَسَأَلَهُ عَنِ الْعَرَبِ، فَقَالَ: هُمْ يَخْتَنِنُونَ، فَقَالَ
هَرَقْلَ: هَذَا مُلْكُ هَذِهِ الْأُمَّةِ، قَدْ ظَهَرَ. ثُمَّ كَتَبَ هَرَقْلَ إِلَى صَاحِبِ لَهُ بِرُومِيَّةَ، وَكَانَ
نَظِيرُهُ فِي الْعِلْمِ، وَسَارَ هَرَقْلَ إِلَى حِمَصَ، فَلَمْ يَرَمْ حِمَصَ، حَتَّى أَتَاهُ كِتَابٌ مِنْ صَاحِبِهِ
يُؤَافِقُ رَأْيَ هَرَقْلَ عَلَى خُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَنَّهُ نَبِيٌّ، فَأَذِنَ هَرَقْلَ لِعُظَمَاءِ الرُّومِ فِي دَسْكَرَةِ

لَهُ بِحِمَصٍ، ثُمَّ أَمَرَ بِأَبْوَابِهَا فَعُلِّقَتْ، ثُمَّ اطَّلَعَ فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ الرُّومِ، هَلْ لَكُمْ فِي الْفَلَاحِ وَالرُّشْدِ، وَأَنْ يَثْبُتَ مُلْكُكُمْ، فَتَبَايَعُوا هَذَا النَّبِيَّ؟ فَحَاصُوا حَيْصَةَ حُمُرِ الْوَحْشِ إِلَى الْأَبْوَابِ، فَوَجَدُوهَا قَدْ غُلِّقَتْ، فَلَمَّا رَأَى هِرْقُلُ نَفَرَتُهُمْ، وَأَيْسَ مِنَ الْإِيمَانِ، قَالَ: رُدُّوهُمْ عَلَيَّ. وَقَالَ: إِنِّي قُلْتُ مَقَالَاتِي آتِفًا؛ اخْتَبِرْ بِهَا شِدَّتَكُمْ عَلَى دِينِكُمْ، فَقَدْ رَأَيْتُ. فَسَجَدُوا لَهُ، وَرَضُوا عَنْهُ، فَكَانَ ذَلِكَ آخِرَ شَأْنِ هِرْقُلٍ^(١).

رَوَاهُ صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، وَيُونُسُ، وَمَعْمَرُ عَنِ الزُّهْرِيِّ^(٢).

[الحدِيث ٧- أطرافه في: ٥١، ٢٦٨١، ٢٨٠٤، ٢٩٤١، ٢٩٧٨، ٣١٧٤،

٤٥٥٣، ٥٩٨٠، ٦٢٦٠، ٧١٩٦، ٧٥٤١]

هَذَا أَيْضًا مِنَ الْأَحَادِيثِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ تُكْتَبَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ اشْتَمَلَ عَلَى صِفَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَصِفَةِ أَصْحَابِهِ، وَعَلَى إِقْرَارِ هَذَا الْمَلِكِ الْعَاقِلِ - لَكِنْ عَقْلًا لَمْ يُرْشِدْهُ - عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ نَبِيًّا حَقًّا.

وَفِيهِ أَيْضًا: صِدْقُ تَوَقُّعِ هَذَا الْمَلِكِ حَيْثُ قَالَ: إِنْ كَانَ مَا تَقَوْلُهُ حَقًّا فَسَيَمْلِكُ مَوْضِعَ قَدَمَيَّ هَاتَيْنِ. فَإِنَّ هَذَا الَّذِي تَوَقَّعَهُ حَصَلَ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَلَكَ مَا تَحْتَ قَدَمَيْهِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَمْلِكْهُ شَخْصًا، بَلْ شَرَعًا؛ أَي: أَنَّ شَرْعَهُ ﷺ وَصَلَ إِلَى هَذَا الْمَكَانِ، وَأَنَّ خُلَفَاءَهُ مَلَكَوْا هَذَا الْمَكَانَ.

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣/ ١٣٩٣) (١٧٧٣) (٧٤).

(٢) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّلْخِيقِ» (٢/ ١٨): قَوْلُهُ: رَوَاهُ صَالِحٌ، وَيُونُسُ وَمَعْمَرُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَقَدْ أَشَدَّ أَحَادِيثَ الثَّلَاثَةِ فِي الْجَامِعِ:

أَمَّا حَدِيثُ صَالِحٍ فِيهِ الْجِهَادُ (٢٩٤٠، ٢٩٤١) بِتَابِئِهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَمْزَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ عَنْهُ. وَأَمَّا حَدِيثُ يُونُسَ، فِيهِ الْاِسْتِثْنَاءُ (٦٢٦٠) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْمُبَارَكِ مُحْتَصَرًا، وَفِي الْجُزْئِ (٣١٧٤) مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، كِلَاهُمَا عَنْهُ.

وَأَمَّا حَدِيثُ مَعْمَرٍ، فِيهِ التَّفْسِيرُ (٤٥٥٣) مِنْ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ يُونُسَ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ كِلَاهُمَا عَنْ مَعْمَرٍ بِهِ. اهـ.

وَانْظُرْ: «الْفَتْحُ» (١/ ٤٤، ٤٥).

﴿قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَوَاللَّهِ لَوْلَا الْحَيَاءُ مِنْ أَنْ يَأْثُرُوا عَلَيَّ كَذِبًا لَكَذَبْتُ عَنْهُ»﴾. قَائِلُ هَذِهِ العبارة هو أَبُو سُفْيَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَتَأَمَّلْ كَيْفَ كَانَ أَبُو سُفْيَانَ -وهو كافر- يَحْذَرُ مِنْ أَنْ يُؤَثِّرَ عَلَيْهِ الْكَذِبُ، وَالْمُسْلِمُونَ الْيَوْمَ يَسْهَلُ عَلَيْهِمْ أَنْ يُؤَثِّرَ عَنْهُمْ الْكَذِبُ، وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّاسَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بَعِيدُونَ عَنِ الْإِسْلَامِ، بَلْ بَعِيدُونَ حَتَّى عَنْ أَخْلَاقِ الْعَرَبِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ.

﴿وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَنَحْنُ مِنْهُ فِي مُدَّةٍ لَا نَدْرِي مَا هُوَ فَاعِلٌ فِيهَا»﴾. وَلَكِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَذَرِي أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَا يَغْدِرُ، لَكِنَّهُ أَتَى بِهَذَا تَلْيِيسًا، وَلِهَذَا قَالَ: وَلَمْ تُمَكِّنِي كَلِمَةً أُدْخِلُ فِيهَا شَيْئًا غَيْرَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ.

وَكُلُّ هَذِهِ الْأَسْئَلَةِ الَّتِي سَأَلَهَا هِرْقُلُ لِأَبِي سُفْيَانَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ رَجُلٌ ذَكِيٌّ، وَأَنَّهُ ذُو اسْتِنَاجٍ قَوِيٍّ، وَلَكِنْ هَلْ نَفَعَهُ ذِكَاؤُهُ؟

الْجَوَابُ: لَا، فَهُوَ ذَكِيٌّ غَيْرُ رَكِيٍّ!! وَإِنْ شِئْتَ فَقُلْ: ذَكِيٌّ غَيْرُ عَاقِلٍ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ شَيْءٌ، وَالذِّكَاءُ شَيْءٌ آخَرُ.

وَالْمَهْمُ: أَنَّ هَذِهِ الْأَسْئَلَةَ الْإِحْدَى عَشْرَةَ أَسْئَلَةٌ عَظِيمَةٌ مِنْ هَذَا الْمَلِكِ، وَجَوَابُهَا مِنْ أَبِي سُفْيَانَ جَوَابٌ صَدِيقٌ إِلَّا هَذِهِ الْغَمْزَةُ الَّتِي غَمَزَهَا بِهَا، وَهِيَ أَنَّ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ مُدَّةٌ -يَعْنِي: عَهْدًا- وَلَا نَدْرِي مَا هُوَ صَانِعٌ فِيهَا؟

وَأَمَّا مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ هَذَا الْحَدِيثُ مِنَ الْفَوَائِدِ فَهُوَ كَثِيرٌ جَدًّا، وَمِنْ أَهْمِّهَا أَنَّ مَنْ هَدَى النَّبِيُّ ﷺ الْكِتَابَةَ إِلَى الْمُلُوكِ، وَأَنْ لَا يَخْقِرَ الْإِنْسَانُ نَفْسَهُ، فَلَا يَكْتُبَ إِلَى الْمَلِكِ بِمَا يَرَى أَنَّهُ حَقٌّ، سِوَاءَ كَانَ مَلِكٌ بِلَادِهِ أَوْ مُلُوكًا آخَرِينَ، فَرَبَّمَا وَقَعَتْ كَلِمَةٌ فِي قَلْبِ سَامِعِهَا أَوْ قَارِئِهَا، فَنَفَعَ اللَّهُ بِهَا.

وَهَا هُوَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ اجْتَمَعَ عَلَيْهِ الْخَلْقُ وَالسَّحَرَةُ، وَجَمَعُوا لَهُ فِي يَوْمِ الزَّيْنَةِ -يَوْمِ الْعِيدِ- فَلَمَّا اجْتَمَعُوا قَالَ كَلِمَةً وَاحِدَةً: ﴿وَيَلِكُمْ لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ وَقَدْ خَابَ مَنْ افْتَرَى﴾ ﴿طه: ٦١﴾.

فَهَذِهِ الْكَلِمَةُ صَارَتْ بِمَنْزِلَةِ الْقُنْبُلَةِ، فَتَنَازَعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ، وَالْأُمَّةُ إِذَا تَنَازَعَتْ حَلَّ بِهَا الْفَسْلُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنَزَعُوا أَنْفُسَكُمْ فَيُخْزَىٰ وَأَنْتُمْ كَاذِبُونَ﴾ وَأَصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴿[الأنفال: ٤٦]﴾.

وَلِهَذَا آمَنَ السَّحَرَةُ بِمُوسَى، فَكَانُوا فِي أَوَّلِ النَّهَارِ كَفَرَةً سَحَرَةً، وَصَارُوا فِي آخِرِ النَّهَارِ مُؤْمِنِينَ بَرَّةً، وَذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ.



شَيْخ
صَحِيحُ الْجَمَاهِيرِ

كِتَابُ الْإِيمَانِ

٨ - ٥٨

كِتَابُ الْإِيمَانِ

١ - بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ»^(١)، وَهُوَ قَوْلٌ، وَفِعْلٌ، وَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لِيَزَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [البقرة: ٤]، ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٣]، ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾ [الحج: ٧٦]، ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآمَنَهُمْ يَقْوَاهُمْ﴾ [محمد: ١٧]، ﴿وَيَزِدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا﴾ [الأنفال: ٣١]، وَقَوْلُهُ: «أَيْكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فزَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [التوبة: ١٢٤]، وَقَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: «فَأَخْشَوْهُمْ فزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾ [التوبة: ١٧٣]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَسَلِيمًا﴾ [الأنفال: ٢٢]، وَالْحَبُّ فِي اللَّهِ وَالْبُغْضُ فِي اللَّهِ مِنَ الْإِيمَانِ. وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى عَبْدِ عَدِيِّ بْنِ عَبْدِ: إِنَّ لِلْإِيمَانِ فَرَائِضَ وَشَرَائِعَ وَحُدُودًا وَسُنَنًا، فَمَنْ اسْتَكْمَلَهَا اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَكْمِلْهَا لَمْ يَسْتَكْمِلِ الْإِيمَانَ، فَإِنْ أَعَشَ فَسَأَبِيئُهَا لَكُمْ حَتَّى تَعْمَلُوا بِهَا، وَإِنْ أَمِتَ فَمَا أَنَا عَلَى صُحْبَتِكُمْ بِحَرِيصٍ^(٢)، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: ﴿وَلَكِنْ لِيَطْمِئَنَّا قَلْبِي﴾ [التوبة: ٢٦٠].

(١) علَّقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، وأسنده في الباب الذي بعده برقم (٨) من حديث عكرمة بن خالد، عن ابن عمر.

وانظر: «تغليق التعليق» (١٩/٢)، و«فتح الباري» (٤٧/١).

(٢) علَّقه البخاري رحمه الله بصيغة الجزم، وقد وصله الإمام أحمد وأبو بكر بن أبي شيبة -رحمهما الله- في كتاب الإيمان لهما، من طريق عيسى بن عاصم، قال: حَدَّثَنِي عَدِي بْنُ عَدِي، قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: «أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ لِلْإِيمَانِ فَرَائِضَ وَشَرَائِعَ...» إلخ.

وقال الحافظ في «التغليق» (٢٠/٢): وهو إسناد صحيح، رجاله ثقات. وانظر: «فتح الباري» (٤٧/١)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (١٧٢/٦).

وَقَالَ مُعَاذٌ: اجْلِسْ بِنَا نُؤْمِنُ سَاعَةً^(١).

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: الْيَقِينُ الْإِيمَانُ كُلُّهُ^(٢). وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: لَا يَبْلُغُ الْعَبْدُ حَقِيقَةَ التَّقْوَى حَتَّى يَدَعَ مَا حَاكَ فِي الصَّدْرِ^(٣). وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿شَرَعَ لَكُمْ...﴾ [التَّوْبَةُ: ١٣]. أَوْصَيْنَاكَ يَا مُحَمَّدٌ وَإِيَّاهُ دِينًا وَاحِدًا^(٤). وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿شَرَعَهُ وَمِنْهَا جَاءَ﴾ [التَّوْبَةُ: ٤٨]: سَبِيلًا وَسُنَّةً^(٥).

بَدَأَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِكِتَابِ الْإِيمَانِ بَعْدَ كِتَابِ بَدْءِ الْوَحْيِ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَعْمَالِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْإِيمَانِ وَعَلَى الْعَقِيدَةِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْإِنْسَانِ إِيمَانٌ وَلَا عَقِيدَةٌ فَإِنَّهُ لَا يَنْفَعُهُ الْعَمَلُ، فَلَا بُدَّ إِذَنْ مِنَ الْإِيمَانِ وَمِنَ الْعَقِيدَةِ.

ثُمَّ قَالَ: إِنَّهُ قَوْلٌ، وَفِعْلٌ، وَزَيْدٌ وَيَنْقُصُ. وَلَمْ يَتَكَلَّمْ عَنِ الْإِيمَانِ إِلَّا إِذَا قُلْنَا: إِنَّ الْقَوْلَ

(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، وقد وصله الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في «الإيمان» عن وكيع. وقال الحافظ في «الفتح» (٤٨/١): هَذَا التَّعْلِيقُ وَصَلَهُ أَحْمَدُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ إِلَى الْأَسْوَدِ بْنِ هَلَالٍ، قَالَ لِي مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ: اجْلِسْ بِنَا نُؤْمِنُ سَاعَةً. وانظر: «التغليق» (٢/٢٠، ٢١).

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، وقال الحافظ في «الفتح» (٤٨/١): هَذَا التَّعْلِيقُ طَرَفٌ مِنْ أَثَرِ وَصَلِهِ الطَّبْرَانِيُّ [المعجم الكبير (٨٥٤٤)] بِسَنَدٍ صَحِيحٍ، وَبَقِيَّتُهُ: «وَالصَّبْرُ نِصْفُ الْإِيمَانِ». اهـ. وانظر: «تغليق التعليل» (٢/٢١-٢٣).

(٣) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، وقال الحافظ في «التغليق» (٢/٢٤): لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ، وَفِي التِّرْمِذِيِّ (٢٤٥١)، وَالْحَاكِمِ ٣١٩/٤، مِنْ حَدِيثِ عَطِيَّةِ السَّعْدِيِّ مَعْنَى هَذَا مَرْفُوعًا، وَلَفْظُهُ: «لَا يَبْلُغُ الْعَبْدُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُتَّقِينَ حَتَّى يَدَعَ مَا لَا بَأْسَ بِهِ؛ حَدَرًا لِمَا بِهِ بَأْسٌ». اهـ. وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَعْلِيلِهِ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ فِي «جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ»: ضَعِيفٌ.

(٤) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، ووصله عبد بن حميد في «تفسيره»، قال: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، هُوَ ابْنُ سَوَّارٍ، عَنْ وَرْقَاءَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا﴾. وَوَصَاكَ بِهِ وَأَنْبِيََاءَهُ دِينًا وَاحِدًا.

قال الحافظ في «التغليق» (١/٢٤): وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ. وانظر: «الفتح» (٤٨/١).

(٥) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، وقال الحافظ في «الفتح» (٤٨/١): وَصَلَ هَذَا التَّعْلِيقُ عَبْدَ الرَّزَّاقِ فِي «تفسيره» بِسَنَدٍ صَحِيحٍ. اهـ. وانظر: «تغليق التعليل» (٢/٢٥).

يَكُونُ قَوْلًا بِالْقَلْبِ، وَيَكُونُ قَوْلًا بِاللِّسَانِ، وَالْفِعْلُ يَكُونُ كَذَلِكَ بِاللِّسَانِ وَبِالْجَوَارِحِ
وَبِالْقَلْبِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْإِيمَانَ مُرَكَّبٌ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ: عَقِيدَةُ الْقَلْبِ، وَعَمَلُ الْقَلْبِ، وَقَوْلُ
اللِّسَانِ، وَعَمَلُ الْجَوَارِحِ، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

فَأَمَّا الْأَوَّلُ: وَهُوَ عَقِيدَةُ الْقَلْبِ، فَدَلِيلُهُ قَوْلُهُ ﷺ: «الْإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ،
وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرُّهُ»^(١).

فَهَذِهِ عَقِيدَةُ، وَتُسَمَّى: قَوْلُ الْقَلْبِ.

وَأَمَّا الثَّانِي: وَهُوَ عَمَلُ الْقَلْبِ، فَدَلِيلُهُ: قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ: «الْحَيَاءُ مِنَ
الْإِيمَانِ»^(٢). وَالْحَيَاءُ مِنَ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ، وَمِنْ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ أَيْضًا: الْخَوْفُ وَالرَّجَاءُ
وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا اللَّهَ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ١٧٥]
وَالْخَوْفُ مَحَلُّهُ الْقَلْبُ، فَهُوَ مِنْ عَمَلِ الْقَلْبِ، وَسَمَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى: إِيمَانًا.

وَأَمَّا الثَّالِثُ: وَهُوَ قَوْلُ اللِّسَانِ، فَدَلِيلُهُ: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ
شُعْبَةً أَغْلَاهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(٣). فَجَعَلَ الْقَوْلَ مِنَ الْإِيمَانِ.

وَأَمَّا الرَّابِعُ: وَهُوَ عَمَلُ الْجَوَارِحِ، فَدَلِيلُهُ: قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ
لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣]. فَقَدْ فَسَّرَهَا أَهْلُ الْعِلْمِ بِأَنَّ الْمَرَادَ بِالْإِيمَانِ هُنَا صَلَاتُهُمْ إِلَى
بَيْتِ الْمَقْدِسِ^(٤).

(١) رواه البخاري (٤٧٧٧)، ومسلم (٩) (٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري (٢٤)، ومسلم (٣٦) (٥٩)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

(٣) رواه البخاري (٩)، ومسلم (٦٣/١) (٣٥) (٥٨)، واللفظ لمسلم.

(٤) أخرج سعيد بن منصور، وعبد بن حميد، وابن جرير في «تفسيره» (١٧/٢)، وابن أبي حاتم، عن
البراء بن عازب في قوله سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾. قَالَ: صَلَاتُكُمْ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ.
ورواه أيضًا ابن جرير رحمته الله في «تفسيره»: (١٧/٢-١٨)، عن ابن عباس والسُّدِّي وسعيد بن
المسيب.

وانظر: «تفسير البغوي» (١٢٤/١)، و«تفسير ابن كثير» (١٩٣/١)، و«فتح القدير» للشوكاني
(١٥١/١)، و«الدر المنثور» (٣٥٣/١)، و«أضواء البيان» (١٦٠/١).

وكذلك فقد قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً أَعْلَاهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَدَى عَنِ الطَّرِيقِ»^(١). وَالْإِمَاطَةُ مِنْ فِعْلِ الْجَوَارِحِ. وَزَعَمَ بَعْضُ طَوَائِفِ أَهْلِ الْمِلَّةِ: أَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْعَقِيدَةُ فَقَطْ، بَلْ قَالُوا: إِنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْمَعْرِفَةُ فَقَطْ، وَإِنَّ الْقَوْلَ وَالْعَمَلَ لَا عِلَاقَةَ لِهَما بِالْإِيمَانِ. وَهُوَ لَا هُمْ غُلَاةُ الْمَرْجئةِ^(٢) مِنَ الْجَهْمِيَّةِ^(٣) وَمَنْ تَابَعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ، وَقَالَ هُوَ لَا إِيمَانَ أَيضًا:

(١) تقدم تخريجه قريبًا.

(٢) المرجئة سُمُّوا بذلك لقولهم بالإرجاء، وأصل الإرجاء التأخير، وذلك لأنهم أَخَرُوا الْأَعْمَالَ عَنْ مسمى الْإِيمَانِ.

وقيل: مِنْ إعْطَاءِ الرَّجَاءِ، حَيْثُ قَالُوا: لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ، كَمَا لَا تَنْفَعُ مَعَ الْكُفْرِ طَاعَةٌ. وقيل: الْإِزْجَاءُ تَأْخِيرُ حُكْمِ مُرْتَكِبِ الْكَبِيرَةِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَلَا يَقْضَى عَلَيْهِ بِحُكْمِ مَا فِي الدُّنْيَا، مِنْ كونه مِنْ أَهْلِ النَّارِ، أَوْ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ. فعلى هذا تكون المرجئة والوعيدية فِرْقَتَيْنِ مُتَقَابِلَتَيْنِ. وقيل: الْإِزْجَاءُ تَأْخِيرٌ عَلَى عِلَّةِ أَنَّ الدَّرَجَةَ الْأُولَى إِلَى الدَّرَجَةِ الرَّابِعَةِ، وَعَلَى هَذَا تَكُونُ الْمَرْجئةُ وَالشَّيعةُ طَائِفَتَيْنِ مُتَقَابِلَتَيْنِ.

وَالْمَرْجئةُ أَرْبَعَةُ أَصْنَافٍ: مَرْجئةُ الْخَوَارِجِ، وَمَرْجئةُ الْقَدَرِيَّةِ، وَمَرْجئةُ الْجَبَرِيَّةِ، وَالْمَرْجئةُ الْخَالِصَةُ. وانظر: «الملل والنحل» (١/ ١٨٦)، و«الفصل في الملل والنحل» (٢/ ١١٣)، و«اعتقادات فرق المسلمين والمشركين» (ص ١٠٧، ١٠٨).

(٢) الْجَهْمِيَّةُ: نُسِبُوا إِلَى إِمَامِهِمْ، فَقَدْ سُمُّوا بِذَلِكَ نِسْبَةً إِلَى جَهْمِ بْنِ صَفْوَانَ، وَالَّذِي قَتَلَهُ سَلْمُ بْنُ أَحْوَزَ سنة ١٢٧ هـ، وَهُمْ مِنَ الْقَائِلِينَ بِتَنَقُّي الصِّفَاتِ وَالْأَسْمَاءِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ تَبِيدَانِ وَتَفْنِيَانِ، وَأَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْمَعْرِفَةُ فَقَطْ، وَالْكَفْرَ هُوَ الْجَهْلُ فَقَطْ، وَأَنَّ الْفَاعِلَ هُوَ اللَّهُ وَحْدَهُ، وَأَنَّ النَّاسَ إِنَّمَا تُنْسَبُ إِلَيْهِمْ أَعْمَالُهُمْ بِمَجَازٍ.

وَمِنْ أَصُولِهِمْ: تَقْدِيمُ الْعَقْلِ عَلَى النَّفْلِ، كَمَا قَالُوا بِخَلْقِ الْقُرْآنِ. وقيل: إِنَّ الْجَهْمِيَّةَ لَا تُعْتَبَرُ فِرْقَةً قَائِمَةً بِذَاتِهَا كَالْمُعْتَزَلَةِ، وَلِذَا لَمْ تُذَكَّرْ كَفِرْقَةٍ عِنْدَ كَثِيرٍ مِمَّنْ كَتَبَ فِي الْمِلَلِ وَالنَحْلِ، وَإِنَّمَا تُذَكَّرُ ضَمْنَ فِرْقِ الْمُعْتَزَلَةِ وَالْمَرْجئةِ.

وقال الشيخ الشارح رحمه الله: إِنَّ الْجَهْمِيَّةَ جَمَعُوا ثَلَاثَةَ جِهَاتٍ، كُلُّهَا ضَلَالٌ؛ الْجَهْمِيَّةُ فِي الصِّفَاتِ، وَالْجَبَرِيَّةُ فِي أَعْمَالِ الْعَبْدِ، وَالْمَرْجئةُ فِي الْإِيمَانِ، وَبِشِ الْجِهَاتِ، وَبِشِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا.

وانظر: «مقالات الإسلاميين» (١/ ٢٣٨)، و«تاريخ التراث العربي» (١/ ٤ / ٢١-٢٢)، و«البرهان

إِنَّ الْإِيمَانَ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ؛ لِأَنَّهُ عَقِيدَةُ الْقَلْبِ وَهِيَ لَا تَزِيدُ وَلَا تَنْقُصُ.
وإنَّ النَّاسَ فِي الْإِيمَانِ شَيْءٌ وَاحِدٌ كَالْمِشْطِ عِنْدَ تَمَثُّلِ الْأَسْنَانِ
وَعَلَيْهِ: فَأَكْمَلُ النَّاسِ عَمَلًا وَقَوْلًا يَكُونُ كَأَفْسَقِ النَّاسِ فِي الْعَمَلِ وَالْقَوْلِ، مَا لَمْ
يَصِلْ إِلَى حَدِّ الْكُفْرِ.

وَقَالَ فَرِيقٌ آخَرُ عَكْسَ مَا قَالَ هَؤُلَاءِ؛ حَيْثُ قَالُوا: الْإِيمَانُ مُرَكَّبٌ مِنْ هَذِهِ
الْأَرْبَعَةِ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ إِيمَانٌ إِلَّا بِاسْتِكْمَالِ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ. حَتَّى قَالُوا: إِنَّ فَاعِلَ
الْكَبِيرَةِ إِمَّا كَافِرٌ وَإِمَّا غَيْرُ مُؤْمِنٍ، وَهُوَ فِي مَنزِلَةٍ بَيْنَ مَنزِلَتَيْنِ ^(١).

وَأَمَّا أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فَقَالُوا: الْإِيمَانُ يُشْمَلُ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ الْأَرْبَعَةُ، وَهِيَ: عَقِيدَةُ
الْقَلْبِ وَعَمَلُ الْقَلْبِ، وَقَوْلُ اللِّسَانِ، وَعَمَلُ الْجَوَارِحِ، لَكِنَّ بَعْضَهَا يَكُونُ رُكْنًا وَشَرْطًا
فِي الْإِيمَانِ، فَإِذَا فُقِدَ فُقِدَ الْإِيمَانُ، وَبَعْضُهَا لَيْسَ كَذَلِكَ.

وَقَالُوا: الْإِيمَانُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، فَمَنْ تَصَدَّقَ بِدِرْهَمٍ لَيْسَ كَمَنْ تَصَدَّقَ بِدِرْهَمَيْنِ،
فَالثَّانِي أَزِيدُ إِيْمَانًا، وَكُلُّ مِنْهُمَا يُسَمَّى: إِيْمَانًا.

وَكَذَلِكَ فِي الْقَوْلِ، فَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. عَشْرَ مَرَّاتٍ لَيْسَ كَمَنْ قَالَهَا مِائَةَ مَرَّةٍ،
فَالثَّانِي أَزِيدُ إِيْمَانًا؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ عَمَلًا.

وَأَمَّا عَمَلُ الْقَلْبِ فَقُولُ: حَتَّى عَمَلُ الْقَلْبِ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، فَرَجُلٌ لَا يَتَوَكَّلُ إِلَّا عَلَى اللَّهِ،
وَلَا يَخَافُ إِلَّا اللَّهَ، وَلَا يَرْجُو إِلَّا اللَّهَ لَيْسَ كَشَخْصٍ لَا يَتَوَكَّلُ إِلَّا عَلَى اللَّهِ، وَلَكِنْ فِي الرَّجَاءِ
وَالْخَوْفِ يَرْجُو غَيْرَ اللَّهِ وَيَخَافُ غَيْرَ اللَّهِ، فَلَا أَوَّلَ - بَلَا شَكَّ - أَكْمَلُ إِيْمَانًا وَأَزِيدُ.

في عقائد الأديان» (ص ١٧-١٨)، و«الفصل في الملل والنحل» (٤/ ٢٠٤).

(١) انظر: تفصيل ذلك وبيانه في: شرح العقيدة الواسطية للشيخ الشارح رحمه الله (٢/ ٢٢٩-٢٤٥).

وقال رحمه الله في نفس المصدر ٢/ ٢٣٣: قال المعتزلة والخوارج: إن الأعمال داخلية في مسمى الإيمان،
وإنها شرط في بقاءه، فمن فعل معصية من الكبائر خرج من الإيمان، لكن الخوارج يقولون: هو في
منزلة بين منزلتين، فلا نقول: مؤمن. ولا نقول: كافر. بل نقول: خرج من الإيمان، ولم يدخل في
الكفر، وصار في منزلة بين منزلتين. اهـ

وَكَذَلِكَ يَخْتَلِفُ النَّاسُ فِي الْعَقِيدَةِ، فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا أَخْبَرَكَ بِخَبْرٍ، فَاَعْتَقَدْتَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْخَبْرُ، ثُمَّ جَاءَكَ آخَرُ فَأَخْبَرَكَ بِهِ، اَزْدَدْتَ يَقِينًا، ثُمَّ جَاءَكَ ثَالِثٌ وَأَخْبَرَكَ بِهِ اَزْدَدْتَ يَقِينًا أَكْثَرَ، ثُمَّ شَاهَدْتَ الْمَخْبَرَ عَنْهُ اَزْدَدْتَ يَقِينًا أَكْثَرَ، وَلِهَذَا فَإِنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا قَالَ: ﴿رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنْ﴾ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لَيْطَمِئَنَ قَلْبِي ﴿[٢٦٠: ٢٦١]﴾.

إِذَا: فَالْإِيمَانُ يَزْدَادُ فِي أَصْلِهِ، وَهُوَ الْعَقِيدَةُ، وَهَذَا أَمْرٌ لَا إِشْكَالَ فِيهِ، وَالنَّاسُ يَخْتَلِفُونَ فِي ذَلِكَ عَلَى فَرْقٍ شَتَّى، وَالْإِنْسَانُ يَجِدُ ذَلِكَ فِي نَفْسِهِ ذَاتَهَا، فَأَحْيَانًا يَجِدُ مِنْ نَفْسِهِ إِيْمَانًا كَأَنَّمَا يُشَاهِدُ الْغَيْبِيَّاتِ رُؤْيَا عَيْنٍ وَأَحْيَانًا يَحْصُلُ مِنْهُ غَفْلَةٌ. فَالْإِيمَانُ إِذَنْ يَزْدَادُ بِزِيَادَةِ الْقَوْلِ، وَهَذَا وَاضِحٌ، فَلَيْسَ أَجْرٌ مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَلْفَ مَرَّةٍ كَأَجْرِ مَنْ شَهِدَهَا عَشْرَ مَرَّاتٍ، وَيَزْدَادُ أَيْضًا بِالْفِعْلِ؛ فَلَيْسَ مَنْ صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ كَمَنْ صَامَ يَوْمًا، فَهُوَ إِذَا يَزِيدُ وَيَنْقُصُ ^(١).

وَاسْتَدَلَّ الْمُؤَلَّفُ بِآيَاتِ اللَّهِ الَّتِي ذَكَرَهَا، ثُمَّ نَقَلَ كِتَابَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ مُعَلَّقًا جَازِمًا بِهِ، وَفِيهِ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى عَدِيِّ بْنِ عَدِيٍّ ^(٢) - وَهُوَ مِنْ أَمْرَائِهِ -: إِنَّ لِلْإِيمَانِ فَرَائِضَ، وَشَرَائِعَ، وَحُدُودًا، وَسُنَنًا، فَمَنْ اسْتَكْمَلَهَا اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَكْمِلْهَا لَمْ يَسْتَكْمِلِ الْإِيمَانَ. وَلَمْ يَقُلْ: لَمْ يَكُنْ مُؤْمِنًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ فِعْلٍ يَقُوتُ الْإِنْسَانَ يَكُونُ بِهِ كَافِرًا.

ثُمَّ قَالَ ﷺ: «إِنْ أَعِشَ فَسَأُيِّدُكُمْ؛ حَتَّى تَعْمَلُوا بِهَا». فَجَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا، وَأَثَابَهُ عَلَى مَا نَوَى، مِنْ كَوْنِهِ ^(٣) سَيِّئُهَا؛ لِأَنَّهُ عَالِمٌ فَقِيهٌ مِنْ فُقَهَاءِ التَّابِعِينَ ^(٤).

(١) رَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ قَالَ: الْإِيمَانُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَهُوَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ. وَحَكَى الْإِجْمَاعُ عَلَى ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ وَأَبُو عُبَيْدٍ وَغَيْرُهُمْ.

(٢) هُوَ عَدِيٌّ بْنُ عَدِيٍّ بْنِ قُرَّةَ، مِنْ بَنِي الْأَرْقَمِ، مِنْ كِنْدَةَ، سَيِّدُ أَهْلِ الْجَزِيرَةِ فِي زَمَانِهِ، كَانَ نَاسِكًا فَقِيهًا، وَلَاحَ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ قَضَاءَ الْجَزِيرَةِ وَإِزْمِينَ أَذْرِيَجَانَ، وَأَقْرَبُهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ. تُوُفِيَ سَنَةَ ١٢١ هـ وَانْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي: «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (٧/ ١٦٨)، وَ«الْأَعْلَامِ» لِلزُّرْكَانِيِّ (٤/ ٢٢١).

ثُمَّ قَالَ: «وَأَنَا أَمْتُ فَمَا أَنَا عَلَى صُحْبَتِكُمْ بِحَرِيصٍ».

وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ أَتَعَبُوهُ، وَلَمْ يَأْتُوا بِمَا يُرِيدُ، وَكَانَ النَّاسُ فِيَمَا قَبْلَ وَلَايَتِهِ، بَيْنَهُمْ مِنَ الْفِتَنِ وَالْقِتَالِ مَا هُوَ مَعْلُومٌ فِي التَّارِيخِ، وَلَكِنْ لَمَّا تَوَلَّى رَحِمَهُ اللَّهُ وَضَعَتِ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْقِتَالِ الْحَاصِلِ بَيْنَ الْخَوَارِجِ وَغَيْرِ الْخَوَارِجِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يُطِلْ مُدَّتَهُ، فَقَدْ بَقِيَ سِتَتَيْنِ وَأَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ تَقْرِيْبًا، ثُمَّ مَاتَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ قَوْلُهُ: فَمَا أَنَا عَلَى صُحْبَتِكُمْ بِحَرِيصٍ. يَدُلُّ عَلَى تَضَجُّرِهِ مِمَّا حَصَلَ؟

فَالْجَوَابُ: أَنْ نَقُولَ: التَّضَجُّرُ نَوْعَانِ: تَضَجُّرٌ مِنَ الْمَقْضِيِّ، وَتَضَجُّرٌ مِنَ الْقَضَاءِ. فَإِذَا تَضَجَّرَ الْإِنْسَانُ مِنَ الْمَقْضِيِّ فَإِنَّهُ لَا يَلَامُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَرَى أَحْوَالَ النَّاسِ عَلَى غَيْرِ السَّدَادِ، فَيَتَضَجَّرُ، وَيَتَأَلَّمُ.

وَأَمَّا التَّضَجُّرُ مِنَ الْقَضَاءِ فَلَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ قَضَاءَ اللَّهِ تَعَالَى كُلَّهُ حِكْمَةٌ، وَكُلُّهُ يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ الْحَمْدَ سُبْحَانَهُ، سَوَاءٌ كَانَ فِيْمَا يَسُوءُ الْإِنْسَانَ أَمْ فِيْمَا لَا يَسُوءُ.

وَقَوْلُهُ: «وَقَالَ مُعَاذٌ: اجْلِسْ بِنَا نُؤْمِنُ سَاعَةً». هَلْ كَلِمَةُ «سَاعَةً» مُتَعَلِّقَةٌ بِقَوْلِهِ: اجْلِسْ، أَوْ بِقَوْلِهِ: نُؤْمِنُ. أَوْ تَنَازَعَهَا الْعَامِلَانِ؟

الْجَوَابُ: أَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّهَا قَدْ تَنَازَعَهَا الْعَامِلَانِ أَحْسَنُ، وَلَكِنْ لَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّنَا نُؤْمِنُ سَاعَةً ثُمَّ لَا نُؤْمِنُ، بَلِ الْمَعْنَى: نُقَوِّي إِيمَانَنَا فِي هَذِهِ السَّاعَةِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَغْفُلُ، فَإِذَا جَلَسَ إِلَيْهِ أَخُوهُ، وَتَبَاحَثَا فِي آيَاتِ اللَّهِ الْكُونِيَّةِ وَالشَّرْعِيَّةِ، وَأُورِدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْآخَرِ مَوْعِظَةٌ أَزْدَادَ إِيمَانَهُمَا.

وَأَمَّا بَاقِي كَلَامِ الْبُخَارِيِّ فَوَاضِحٌ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- بَابُ دُعَاؤِكُمْ إِيْمَانَكُمْ.

٨- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَالْحَجُّ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ»^(١).

[الحديث ٨- طرفه في: ٤٥١٥]

قال ابن حجر رحمته الله في «الفتح» (١/٤٩):

❦ قَوْلُهُ: «دُعَاؤُكُمْ إِيْمَانَكُمْ». قَالَ النَّوَوِيُّ: يَقَعُ فِي كَثِيرٍ مِنَ النُّسخِ هُنَا «بَابٌ»، وَهُوَ غَلَطٌ فَاحِشٌ، وَصَوَابُهُ بِحَذْفِهِ، وَلَا يَصِحُّ إِدْخَالُ «بَابٍ» هُنَا؛ إِذْ لَا تَعْلُقُ لَهُ هُنَا. قُلْتُ: ثَبَتَ «بَابٌ» فِي كَثِيرٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ الْمُتَّصِلَةِ، مِنْهَا رِوَايَةُ أَبِي ذَرٍّ، وَيُمْكِنُ تَوْجِيهُهُ، لَكِنْ قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: إِنَّهُ وَقَفَ عَلَى نُسخَةٍ مَسْمُوعَةٍ عَلَى الْفَرَبَرِيِّ بِحَذْفِهِ. وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُهُ: «دُعَاؤُكُمْ إِيْمَانَكُمْ». مِنْ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَطَفَهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ كَعَادَتِهِ فِي حَذْفِ أَدَاةِ الْعَطْفِ؛ حَيْثُ يَنْقُلُ التَّفْسِيرَ، وَقَدْ وَصَلَهُ ابْنُ جُرَيْرٍ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَا يَعْبُؤُنِي إِلَٰهِي بِذُنُوبِكُمْ﴾ قَالَ: يَقُولُ: لَوْلَا إِيْمَانُكُمْ، أَخْبَرَ اللَّهُ الْكُفَّارَ أَنَّهُ لَا يَنْبَأُ بِهِمْ، وَلَوْلَا إِيْمَانُ الْمُؤْمِنِينَ لَمْ يَنْبَأُ بِهِمْ أَيْضًا. وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ لِلْمُصَنِّفِ: أَنَّ الدُّعَاءَ عَمَلٌ، وَقَدْ أَطْلَقَهُ عَلَى الْإِيْمَانِ، فَيَصِحُّ إِطْلَاقُ أَنَّ الْإِيْمَانَ عَمَلٌ، وَهَذَا عَلَى تَفْسِيرِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: الدُّعَاءُ هُنَا مَصْدَرٌ مُضَافٌ إِلَى الْمَفْعُولِ، وَالْمَرَادُ: دُعَاءُ الرُّسُلِ الْخَلْقَ إِلَى الْإِيْمَانِ، فَالْمَعْنَى: لَيْسَ لَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ عُذْرٌ، إِلَّا أَنْ يَدْعُوَكُمْ الرُّسُولُ، فَيُؤْمِنَ مَنْ آمَنَ، وَيَكْفُرَ مَنْ كَفَرَ، فَقَدْ كَذَّبْتُمْ أَنْتُمْ، فَسَوْفَ يَكُونُ الْعَذَابُ لَكُمْ لَزِمًا لَكُمْ.

وَقِيلَ: مَعْنَى الدُّعَاءِ هُنَا: الطَّاعَةُ، وَيُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ: «إِنَّ الدُّعَاءَ هُوَ الْعِبَادَةُ». أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ. اهـ

وَالْأَقْرَبُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - مَا قَالَهُ النَّوَوِيُّ رحمته الله مِنْ حَذْفِ «بَابٍ»، وَتَكُونُ هَذِهِ الْجُمْلَةُ مِنْ بَقِيَةِ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ السَّابِقِ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿شَرَعَةً وَمِنْهَا جَا﴾ [التَّائِبَةُ: ٤٨] سَبِيلًا وَسُنَّةً، وَدُعَاؤُكُمْ: إِيْمَانُكُمْ ^(١).

❖ وَأَمَّا قَوْلُهُ: «حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ...» إِلَى آخِرِهِ، فَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ الْإِسْلَامَ هُنَا يَشْمَلُ الْإِيْمَانَ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ عليه السلام: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ».



٣- بَابُ أُمُورِ الْإِيْمَانِ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَأَبْنَى السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ فِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْتُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّادِقِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

❖ وَقَوْلِهِ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [التكوير: ١] الْآيَةَ.

٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْإِيْمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيْمَانِ».

هَذِهِ الْأُمُورُ الْوَارِدَةُ فِي الْآيَاتِ وَالْحَدِيثِ مِنَ الْإِيْمَانِ، وَهَذَا بَيَانٌ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْبِرَّ لَا يَخْتَصُّ بِأَنْ يَتَوَجَّهَ الْإِنْسَانُ إِلَى الْمَشْرِقِ، أَوْ إِلَى الْمَغْرِبِ، بَلِ الْبِرُّ أَنْ يُؤْمِنَ الْإِنْسَانُ بِاللَّهِ.

وَعَلَى هَذَا: فَصَرَفُ الْقِبْلَةِ عَنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ إِلَى الْكَعْبَةِ لَا يُنَافِي الْبِرَّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَشَرَائِعِهِ، وَهَذَا رَدُّ عَلَى الَّذِينَ أَنْكَرُوا تَحْوِيلَ الْقِبْلَةِ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ إِلَى الْكَعْبَةِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ١١٢﴾ [البقرة: ١٤٢].

❖ قوله تعالى: ﴿عَلَى حُبِّهِ﴾. يَحْتَمِلُ أَنْ مَعْنَاهُ: «عَلَى حُبِّهِ» لِحَاجَتِهِ إِلَيْهِ، أَوْ عَلَى حُبِّهِ لِيُخْلِيهِ، أَوْ لِلْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لِلْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا. فَقَدْ يَكُونُ الْإِنْسَانُ مُحِبًّا لِلْمَالِ لِحَاجَتِهِ إِلَيْهِ، كَمَا فَعَلَ الصَّحَابَةُ رضي الله عنهم الَّذِينَ أَثَرُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ، وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ، وَقَدْ يُحِبُّهُ لِأَنَّهُ شَدِيدُ الْبُخْلِ، وَلَكِنْ يَغْلِبُهُ إِيْمَانُهُ حَتَّى يَبْذُلَ الْمَالَ.

وَلِهَذَا تَجِدُ مَثَلًا صَرَفَ الرِّيَالِ عِنْدَ الْغَنِيِّ الْبَخِيلِ أَعْظَمَ مِنْ صَرَفِ الرِّيَالِ عِنْدَ الْفَقِيرِ الْكَرِيمِ؛ لِأَنَّ الْفَقِيرَ الْكَرِيمَ يَبْذُلُهُ عَنْ طِيبِ نَفْسٍ، وَعَنْ سَخَاءٍ، وَالْبَخِيلُ عَلَى الْعَكْسِ. ❖ وَقَوْلُهُ: ﴿ذَوِي الْقُرْبَى﴾. يَعْنِي: أَصْحَابَ الْقَرَابَةِ، فَيُؤْتِي الْإِنْسَانُ الْهَالَ ذَوِي الْقَرَابَةِ، وَالْيَتَامَى، وَالْمَسَاكِينَ، وَابْنَ السَّبِيلِ، وَالسَّائِلِينَ، وَلَوْ كَانُوا أَغْنِيَاءَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ١١٣﴾ [البقرة: ١٩]. وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَرُدُّ سَائِلًا سَأَلَهُ ^(١)، وَعَلَيْهِ ﷺ كَانَ يَنْطَبِقُ قَوْلُ الشَّاعِرِ: وَمَا قَالَ: «لَا» قَطُّ إِلَّا فِي تَشْهَدِهِ لَوْلَا التَّشَهُدُ كَانَتْ لَاءَهُ نَعْمٌ ^(٢)

وَهَذَا الْبَيِّنُ لَا يَلِيْقُ إِلَّا بِالرَّسُولِ ﷺ، فَإِنَّهُ مَا سُئِلَ شَيْئًا عَلَى الْإِسْلَامِ إِلَّا أَعْطَاهُ ^(٣)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ السَّائِلَ لَهُ حَقٌّ.

(١) رواه البخاري (٥٨١٠)، ومسلم (١٨٠٥/٤) (٢٣١١) (٥٦).

(٢) البيت من البسيط التام، وقائله هو الفرزدق، وانظر: «خزانة الأدب» للبغدادى (١١/١٧٠)، و«شرح ديوان المتنبي» (٢/٣٨١).

(٣) رواه مسلم (١٨٠٦/٤) (٢٣١٢) (٥٧).

وَلَكِنْ إِذَا قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كَانَ فِي إِعْطَاءِ السَّائِلِ مَفْسَدَةٌ؛ وَهِيَ إِغْرَاؤُهُ بِالسُّؤَالِ، فَهَلْ يُعْطَى ثُمَّ يُنْصَحُ، أَوْ يُنْصَحُ وَلَا يُعْطَى؟

الجواب: الأول أحسن، وهو أن تُعْطِيَهُ، ثُمَّ تَنْصَحُهُ، وَتُخَوِّفَهُ بِاللَّهِ وَعَلَيْهِ السَّلَامُ.

❖ وَقَوْلُهُ: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾؛ أَي: الْمَمَالِكِ، وَذَلِكَ بَأَن تُشْتَرَى وَتُعْتَقَ.

❖ وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ﴾. «أَقَامَ» مَعْطُوفَةٌ عَلَى «آمَنَ»؛ يَعْنِي: وَمَنْ أَقَامَ

الصَّلَاةَ....

❖ وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْتُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ﴾.

هَذَا إِشْكَالٌ، وَهُوَ أَنَّ «الْمُؤْتُونَ» جَاءَتْ بِالرَّفْعِ، وَالصَّابِرِينَ بِالْيَاءِ؟^(١)

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا الْإِشْكَالِ هُوَ أَنَّ نَقُولُ: أَمَا السَّبَبُ فِي كَوْنِ «الْمُؤْتُونَ» مَرْفُوعَةً فَلَا نَقُولُهُ: ﴿وَلَكِنَّ الْإِلَهَ مِنْ أَمَنَ﴾ ف«مَنْ» مَبْنِيَّةٌ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهَا خَبَرٌ، وَالْمُؤْتُونَ مَعْطُوفَةٌ عَلَيْهَا.

بَقِيَ الْإِشْكَالُ الثَّانِي، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿وَالصَّابِرِينَ﴾ فَقَالُوا: إِنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَطْفَ جُمْلَةٍ، وَالتَّقْدِيرُ، وَأَمْدَحُ الصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ، فَتَكُونُ مَفْعُولًا بِهِ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ^(٢).

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِيْمَانَ تَدْخُلُ فِيهِ أَعْمَالُ الْجَوَارِحِ. فَإِنَّ الْحَيَاءَ مِنْ عَمَلِ الْقَلْبِ، وَالْحَيَاءُ صِفَةٌ نَفْسِيَّةٌ تَعْتَرِي الْإِنْسَانَ عِنْدَ قَوْلٍ، أَوْ فِعْلٍ، أَوْ سَمَاعٍ مَا يُسْتَحْيَا مِنْهُ.

وَهَذِهِ الشَّعْبُ التَّمَسَّ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ لَهَا عَدَا، وَصَارُوا يَعُدُّونَهَا، فَيَقْسِمُونَهَا إِلَى أَعْمَالِ قُلُوبٍ، وَأَعْمَالِ جَوَارِحَ، وَأَقْوَالِ لِسَانٍ، ثُمَّ يَقْسِمُونَ هَذِهِ الْأَقْسَامَ الثَّلَاثَةَ أَيْضًا.

(١) مع أنها معطوفة عليها، ولذلك كان ينبغي أن تكون «الصابرين» بالواو أيضًا؛ لأن المعطوف يتبع المعطوف عليه في حركته الإعرابية.

وهناك إشكال آخر، وهو: ما السبب في كون «الموفون» أتت مرفوعة؟

(٢) انظر: «شرح شذور الذهب» (ص ٨٤-٨٥).

وبعضهم قال: إن هذه إشارة إلى هذا العدد المعين، ولكن لم يُعَيِّنْهُ الرسول ﷺ، فهو شبيهٌ بقوله ﷺ: «إن لله تسعة وتسعين اسمًا، مَنْ أحصاها دخل الجنة»^(١) ولم يُبَيِّنْها.

وكلُّ عملٍ اقترن به الإخلاصُ لله ﷻ، والمتابعةُ لرسولِ الله ﷺ فهو من الإيمان؛ لأن الإخلاصَ محلُّ القلب، والمتابعةُ محلُّها الجوارح، فإذا وُجدَ عملٌ اجتمع فيه الإخلاصُ والمتابعةُ لرسولِ الله ﷺ، وهو مما شرَّعه فإنه شعبةٌ من شعبِ الإيمان. وفي هذا الحديث أيضًا: الحثُّ على الحياء، ولكن قد يشتبه على الإنسان الفرقُ بين الحياء، وبين طلب العلم، فالحياء الذي يَمْنَعُكَ من العلمِ حياءٌ مذمومٌ، وليس بحياءٍ إيمانيٍّ، ولكنه جُبْنٌ وخَوَرٌ.

والحياء الذي يَمْنَعُكَ مما يُخَالِفُ المروءةَ أو الشرعَ هو الحياءُ الممدوحُ المحمودُ. فالحياء الذي يَمْنَعُكَ من مخالفةِ المروءةِ هو حياءٌ من الناس، وهو أيضًا ممدوحٌ ومحمودٌ، وقد أدرك الناس من كلام النبوة الأولى: «إذا لم تستح فاصنع ما شئت». وهذه الجملة لها معنيان:

المعنى الأول: إذا لم يكن فعلك مما يُستَحْيَا منه فاصنع ما شئت.
والمعنى الثاني: إذا كنت ممن لا يَسْتَحْيِي فالذي لا يَسْتَحْيِي يَصْنَعُ ما شاء.



٤ - بَابُ الْمُسْلِمِ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ.

١٠ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ».

(١) رواه البخاري (٢٧٣٦)، ومسلم (٢٦٧٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ - هُوَ ابْنُ أَبِي هِنْدَ - عَنْ عَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ، يَعْنِي: ابْنَ عَمْرِو عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(١). وَقَالَ عَبْدُ الْأَعْلَى: عَنْ دَاوُدَ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(٢).

[الحديث ١٠ - طرفه في: ٦٤٨٤]

هَذَا مِنْ جَنْسِ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «لَيْسَ الْمِسْكِينُ بِالطَّوَّافِ الَّذِي تَرُدُّهُ اللَّقْمَةُ وَاللُّقْمَتَانِ، وَإِنَّمَا الْمِسْكِينُ الَّذِي تَعْفَفَ، وَلَمْ يُفْطَنْ لَهُ، فَيَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ، وَلَا يَسْأَلَ النَّاسَ»^(٣).

فَهَذَا لَوْ نَظَرْتَ إِلَى قَوْلِهِ ﷺ: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ». لَوَجَدْتَ أَنَّ الْجُمْلَةَ تَقِيدُ الْحَضَرَ لِتَعْرِيفِ طَرَفَيْهَا^(٤)، وَالْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ إِذَا تَعَرَّفَ طَرَفَاهَا فَهِيَ مُفِيدَةٌ لِلْحَضَرِ.

وَإِذَا نَظَرْتَ إِلَى أَنَّ الْإِسْلَامَ أَكْثَرُ مِمَّا ذُكِرَ فَقَدْ يَلْحَقُكَ إِشْكَالٌ؛ إِذْ كَيْفَ يَقُولُ ﷺ: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ». مَعَ أَنَّ الْمُسْلِمَ هُوَ مَنْ يَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَيُؤْتِي الزَّكَاةَ... إِلَى آخِرِهِ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٥٤): «والتعليق» عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ وَصَلَهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَةَ فِي «مُسْنَدِهِ» عَنْهُ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي «صَحِيحِهِ» (١٩٦) مِنْ طَرِيقِهِ، وَلَفْظُهُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو يَقُولُ: وَرَبَّ هَذِهِ الْبَنِيَّةِ لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ السَّيِّئَاتِ، وَالْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ النَّاسُ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ». وَاَنْظُرْ: «تَغْلِيْقُ التَّغْلِيْقِ» (٢/ ٢٦-٢٧).

(٢) أَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ الْأَعْلَى، فَقَالَ الْحَافِظُ فِي «هَدْيِ السَّارِيِّ» (ص ٢٠): وَصَلَهَا عِثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُسْنَدِهِ» عَنْهُ. اهـ

وَعَبْدُ الْأَعْلَى هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى السَّامِيِّ الْقُرَشِيُّ الْبَصْرِيُّ، أَحَدُ الْمُحَدِّثِينَ (ت ١٨٩هـ) (طَبَقَاتُ الْحَفَافِ ١٢٣).

(٣) رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ (١٤٧٦)، وَمُسْلِمٌ (٢/ ٧١٩) (١٠٣٩).

(٤) الْمُرَادُ بِطَرَفِي الْجُمْلَةِ هُنَا: الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، وَهُمَا: «الْمُسْلِمُ»، وَالْأَسْمُ الْمَوْصُولُ «مَنْ»، وَكِلَاهُمَا مِنَ الْمَعَارِفِ.

وَالْجَوَابُ أَنْ يُقَالَ: الْإِسْلَامُ نَوْعَانِ: إِسْلَامٌ عَامٌّ، وَإِسْلَامٌ خَاصٌّ، وَالْمُرَادُ بِالْإِسْلَامِ هُنَا: الْإِسْلَامُ الْخَاصُّ الَّذِي هُوَ بِالنَّسْبَةِ لِمُعَامَلَةِ الْغَيْرِ، فَالْمُسْلِمُ بِاعْتِبَارِ مُعَامَلَةِ النَّاسِ هُوَ الَّذِي يَسْلَمُ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، لَكِنْ الْمُسْلِمُ عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ هُوَ مَنْ أَتَى بِأَرْكَانِ الْإِسْلَامِ وَلَوَازِمِهِ.

وَإِنْ شِئْتَ فَقُلْ: الْمُسْلِمُ فِي حَقِّ اللَّهِ هُوَ مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَأَتَى بِأَرْكَانِ الْإِسْلَامِ الْخَمْسَةِ، وَالْمُسْلِمُ فِي حَقِّ الْعِبَادِ أَوْ الْمَخْلُوقِ هُوَ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ.

وَكَذَلِكَ نَقُولُ فِي الْمُهَاجِرِ: فَالْمُهَاجِرُ هُوَ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ، وَهَذَا عَامٌّ، وَهُوَ بِخِلَافِ الْهِجْرَةِ الْخَاصَّةِ الَّتِي هِيَ: الْإِنْتِقَالُ مِنْ بَلَدِ الشُّرْكِ إِلَى بَلَدِ الْإِسْلَامِ.

وَعَلَى هَذَا فَالْمُهَاجِرُ الَّذِي هُوَ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ أَعَمُّ مِنَ الْهِجْرَةِ الْخَاصَّةِ الَّتِي هِيَ الْإِنْتِقَالُ مِنْ بَلَدِ الشُّرْكِ إِلَى بَلَدِ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْهِجْرَةَ الْخَاصَّةَ دَاخِلَةٌ فِي هَجْرِ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ.

إِذَا: مَنْ تَرَكَ الْغَيْبَةَ امْتِثَالًا لِأَمْرِ اللَّهِ فَهُوَ مُهَاجِرٌ، وَمَنْ تَرَكَ الْكَذِبَ لِلَّهِ، فَهُوَ مُهَاجِرٌ، وَهَلُمَّ جَرًّا.



٥- بَابُ أَيِّ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ؟

١١- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقُرَشِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَيُّ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ»^(١).

(١) رواه مسلم (١/٦٦) (٤٢) (٦٦).

❦ قوله ﷺ: «أَيُّ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ؟» هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِمُعَامَلَةِ النَّاسِ، فَهُوَ كَالأَوَّلِ، عَامٌّ أُرِيدَ بِهِ الْخَاصُّ؛ إِذْ لَا شَكَّ أَنَّ الْإِسْلَامَ بِشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، أَفْضَلُ مِنْ هَذَا. وَرَبِّمَا يَقُولُ قَائِلٌ: إِنْ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ قَدْ أَقَامَ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ، وَاسْتَسَلَّمَ لِلَّهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اسْتَسَلَّمَ لِلنَّاسِ فِي حُقُوقِهِمْ، فَاسْتَسَلَّمَهُ اللَّهُ مِنْ بَابِ أَوْلَى، فَيَكُونُ هَذَا دَالًّا عَلَى الْإِسْلَامِ لِلَّهِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى.



٦- بَابُ إِطْعَامِ الطَّعَامِ مِنَ الْإِسْلَامِ.

١٢- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: «أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ؟» قَالَ: «تُطْعِمُ الطَّعَامَ، وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ»^(١).

[الحديث ١٢ - طرفاه في: ٢٨، ٦٢٣٦]

❦ قوله ﷺ: «تُطْعِمُ الطَّعَامَ». هَذَا إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْحَالَةِ الَّتِي يُحْمَدُ فِيهَا ذَلِكَ إِمَّا تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ بِإِطْعَامِ الْفَقِيرِ، أَوْ تَوَدُّدًا لِإِخْوَانِكَ الْأَغْنِيَاءِ، وَالتَّوَدُّدُ إِلَى الْمُؤْمِنِينَ لَا شَكَّ أَنَّهُ خَيْرٌ، وَيُحْمَدُ الْإِنْسَانُ عَلَى فِعْلِهِ.

❦ وقوله ﷺ: «وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ». «تَقْرَأُ»؛ يَغْنِي: تُسَلِّمُ.

❦ وقوله ﷺ: «عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ». هَلْ هَذَا يَشْمَلُ مَنْ عَرَفْتَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ، وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ أَنَّهُ مُسْلِمٌ، أَوْ مَنْ عَرَفْتَ أَنَّهُ فَلَانٌ، وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ أَنَّهُ فَلَانٌ الثَّانِي، فَكُلُّ مَنْ تَمَرُّ بِهِ سِوَاءِ عَرَفْتَهُ أَوْ لَمْ تَعْرِفْهُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ عَلِمَ أَنَّكَ

(١) رواه مسلم (١/٦٥) (٣٩) (٦٣).

تُسَلِّمُ اتِّبَاعًا لِلسَّنَةِ وَإِخْيَاءَ لِهَذِهِ الشَّعِيرَةِ مِنْ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ.

وَأَنْتَ إِذَا كُنْتَ لَا تُسَلِّمُ إِلَّا عَلَى مَنْ عَرَفْتَ صَارَ سَلَامُكَ لِلْمَعْرِفَةِ فَقَطْ، وَهَذَا هُوَ مَا ابْتُلِيَ بِهِ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ الْيَوْمَ، فَتَرَى الْإِنْسَانَ يُلَاقِيكَ، فَإِذَا كَانَ لَا يَعْرِفُكَ لَا يُسَلِّمُ عَلَيْكَ، فَإِذَا وَجَدْتَ مِثْلَ هَذَا فَعَلَيْكَ أَنْ تُمْسِكَهَ وَتَقُولَ لَهُ: لِمَاذَا لَمْ تُسَلِّمْ؟ وَلَا تَتْرُكْهُ يَمْشِي، فَإِذَا فَعَلْتَ هَذَا فَإِنَّهُ لَنْ يَنْسَى هَذَا أَبَدًا، وَسَيُسَلِّمُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

وَدَكَّرْهُ بِأَنَّهُ لَهُ فِي السَّلَامِ عَشْرَ حَسَنَاتٍ، وَهُوَ أَيْضًا سَبَبٌ لِلْمَحَبَّةِ، وَالْمَحَبَّةُ فِيهَا كَمَالُ الْإِيمَانِ، وَكَمَالُ الْإِيمَانِ سَبَبٌ لِدُخُولِ الْجَنَّةِ، وَتَأَمَّلْ - يَا أَخِي - لَوْ أَنَّ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ قَالَ لَكَ: كَلِمَا لَقِيتَ إِنْسَانًا، وَسَلَّمْتَ عَلَيْهِ أَعْطَيْتَكَ رِيَالًا. فَمَاذَا سَتَفْعَلُ؟ لَعَلَّكَ تَذْهَبُ إِلَى السُّوقِ لِتَجِدَ عَدَدًا أَكْبَرَ تُسَلِّمُ عَلَيْهِمْ، فَكَيْفَ لَا تُسَلِّمُ، وَقَدْ وَعَدَكَ اللَّهُ بِعَشْرِ حَسَنَاتٍ يَدْخُرُهَا لَكَ عِنْدَهُ، يَزِدَادُ بِهَا إِيْمَانُكَ فِي الدُّنْيَا، وَثَوَابُكَ فِي الْآخِرَةِ.



٧- بَابُ مِنَ الْإِيمَانِ أَنْ يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ.

١٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»^(١).

هَذَا الْحَدِيثُ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَحَبَّةَ الْإِنْسَانِ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّهُ لِنَفْسِهِ هِيَ مِنَ الْإِيمَانِ، وَأَنَّ انْتِفَاءَ ذَلِكَ يَنْتَفِي بِهِ الْإِيمَانُ، وَلَكِنْ هَلْ هُوَ انْتِفَاءٌ لِأَصْلِ الْإِيمَانِ، أَوْ لِكَمَالِهِ؟

(١) رواه مسلم (٦٧/١) (٤٥) (٧١).

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «تَغْلِيْقِ التَّعْلِيْقِ» (٢٧/٢): وَقَوْلُهُ: «عَنْ حُسَيْنٍ» مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «عَنْ شُعْبَةَ»، فِيحْيَى - وَهُوَ ابْنُ سَعِيدِ الْقَطَانِ -، رَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، وَعَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ، عَنْ قَتَادَةَ، فَلَهُ فِيهِ شَيْخَانِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجْمَعْهُمَا؛ لِأَنَّ مُسَدَّدًا حَدَّثَ بِهِ هَكَذَا مُفَرَّقًا، وَإِنَّمَا نَبَّهْتُ عَلَيْهِ، وَإِنْ كُنْتُ لَا أَرَى أَنَّهُ مِنَ الْمَعْلُوقِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الشُّرَاحِ زَعَمَ فِي نِظَائِرِهِ لَهُ أَنَّهُ مُعْلَقٌ، فَأَرَدْتُ التَّنْبِيْهُ عَلَيْهِ؛ لِثَلَاثٍ يَغْتَرُّ بِهَا - أَوَّلُهَا -

الْجَوَابُ: الثَّانِي، فَهُوَ انْتِفَاءٌ لِكَمَالِهِ، وَلَيْسَ لِأَصْلِهِ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُعَامِلَ النَّاسَ بِهَذِهِ الْمَعَامَلَةِ، فَلَا يُعَامِلُهُمْ بِشَيْءٍ لَا يُحِبُّ أَنْ يُعَامِلُوهُ بِهِ؛ وَلِهَذَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُزْخَرْ عَنِ النَّارِ، وَيُدْخَلَ الْجَنَّةَ فَلَتَاتِهِ مَنِيَّتُهُ وَهُوَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَلَبَّاتِ إِلَى النَّاسِ الَّذِي يُحِبُّ أَنْ يُوتَى إِلَيْهِ»^(١).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ نَجْمَعُ بَيْنَ هَذَا الْحَدِيثِ وَبَيْنَ حَدِيثِ: «أَبْدَأْ بِنَفْسِكَ»^(٢)؟
فَالْجَوَابُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ لَا مُتَافَاةَ، فَأَنْتَ تُحِبُّ لِأَخِيكَ مَا تُحِبُّ لِنَفْسِكَ، وَلَكِنْكَ لَسْتَ مَأْمُورًا بِأَنْ تُقَدِّمَهُ عَلَى نَفْسِكَ، لَكِنْ بَابُ الْإِيثَارِ شَيْءٌ آخَرُ.
وَالْإِيثَارُ إمَّا أَنْ يَكُونَ بِالْوَاجِبِ، أَوْ بِالْمُسْتَحَبِّ، أَوْ بِالْمَبَاحِ، فَلَا يُثَارُ بِالْوَاجِبِ حَرَامٌ؛ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ إِسْقَاطَ الْوَاجِبِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: هَذَا إِنْسَانٌ مَعَهُ مَاءٌ يَكْفِي لَوْضُوءِ رَجُلٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ لَيْسَ عَلَى وُضُوءٍ، وَلَا رَفِيقَهُ عَلَى وُضُوءٍ، فَإِنْ أَثَرِ بِهِ رَفِيقَهُ تَيْمَمَ، وَإِنْ تَوَضَّأَ بِهِ اكْتَفَى بِهِ، فَهَلْ يُؤْثِرُ رَفِيقَهُ بِذَلِكَ وَيَتَيْمَمُ؟

الْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ اسْتِعْمَالُ الْمَاءِ، وَالْإِيثَارُ إِنَّمَا هُوَ مُسْتَحَبٌّ فَقَطْ.
وَأَمَّا الْإِيثَارُ بِالْمُسْتَحَبَّاتِ فَمِثَالُهُ أَنْ يَكُونَ الصَّفُّ الْأَوَّلُ فِيهِ مَكَانٌ لِرَجُلٍ وَاحِدٍ، وَأَتَيْتَ أَنْتَ وَرَفِيقُكَ فَهَلْ تُؤْثِرُهُ فِي هَذَا الْمَكَانِ، أَوْ تُقَدِّمُ نَفْسَكَ عَلَيْهِ؟
الْجَوَابُ أَنْ نَقُولَ: قَدِّمُ نَفْسَكَ؛ لِأَنَّ الْإِيثَارَ بِالْقُرْبِ لَا يَنْبَغِي؛ فَإِنَّهُ قَدْ يُؤْذِنُ بِزُهْدِ الْإِنْسَانِ فِيهَا، وَرَغْبَتِهِ عَنْهَا.

وَلَكِنْ إِذَا كَانَ تَرْكُ الْمُسْتَحَبِّ هُنَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مَصْلَحَةٌ أَعْظَمُ مِنْهُ -أَي: مَنْ

(١) رواه مسلم (٣/١٤٧٢) (١٨٤٤) (٤٦).

(٢) رواه مسلم (٢/٦٩٢) (٩٩٧) (٤١).

مصلحة فعل المستحب - فإنه لا بأس بالإيثار، كما لو كان الذي معك هو أباك، ولو تقدمت عليه لكان في نفسه شيء عليك، فهنا نقول لك: تقديمه أفضل.

وكذلك لو كان في تقديمه تأليف لقلبه كأن يكون رفيقك الذي دخل معك رجلاً أميراً أو وزيراً، أو ما أشبه ذلك مما يُعتقد أنك لو تقدمت عليه لكان ذلك يعني إهانتته، فهنا درء المفسدة أولى من جلب المصلحة.

وأما الإيثار بالمباح فإنه مسنون ومُستحب؛ لما في ذلك من الإحسان إلى الغير والتخلق بالأخلاق الفاضلة، ولهذا امتدح الله الأنصار فقال فيهم: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [التوبة: 9].



٨- باب: حُبُّ الرَّسُولِ ﷺ مِنَ الْإِيمَانِ.

١٤ - حدثنا أبو اليان، قال: أخبرنا شُعَيْبٌ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ».

١٥ - حدثنا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. ح. وَحَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ»^(١).

هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ دَلِيلٌ: عَلَى وَجُوبِ مَحَبَّةِ الرَّسُولِ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَعَلَى وَجُوبِ تَقْدِيمِ مَحَبَّتِهِ عَلَى مَحَبَّةِ كُلِّ أَحَدٍ حَتَّى عَلَى الْوَالِدِ وَالْوَلَدِ وَالنَّفْسِ، وَالنَّفْسُ تَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ: «وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ».

وَلِهَذَا لَهَا قَالُ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: وَاللَّهِ إِنَّكَ لَأَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا مِنْ نَفْسِي. قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْكَ مِنْ نَفْسِكَ». فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: فَإِنَّكَ الْآنَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي. فَقَالَ: «الآنَ يَا عُمَرُ»^(١).

فَالْوَاجِبُ أَنْ تُقَدِّمَ مَحَبَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَحَبَّةِ كُلِّ أَحَدٍ؛ عَلَى مَحَبَّةِ الْوَالِدِ، وَالْوَالِدِ، وَالْأَهْلِ، وَالْمَالِ، وَالنَّفْسِ أَيْضًا^(٢)، وَلَكِنْ إِذَا قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ الطَّرِيقُ إِلَى ذَلِكَ، وَمَا هِيَ الْعَلَامَةُ؟

فَالْجَوَابُ أَنْ نَقُولَ: أَمَا الْعَلَامَةُ فَهِيَ أَنْ تُقَدِّمَ أَمْرَ الرَّسُولِ ﷺ عَلَى هَوَى نَفْسِكَ؛ فَإِنَّ هَذَا هُوَ أَكْبَرُ عِلَامَةٍ عَلَى أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَحَبُّ إِلَيْكَ مِنْ نَفْسِكَ، فَإِذَا أَمَرَ الرَّسُولُ بِشَيْءٍ، وَنَفْسُكَ تَهْوَى أَنْ لَا تَفْعَلَ، أَوْ نَهَى عَنْ شَيْءٍ، وَنَفْسُكَ تَهْوَى أَنْ تَفْعَلَهُ، ثُمَّ خَالَفْتَ النَّفْسَ فَمَعْنَى هَذَا أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَحَبُّ إِلَيْكَ مِنْ نَفْسِكَ، وَإِلَّا لَا تَبْتَغِ هَوَى نَفْسِكَ، وَتَرَكْتَ أَمْرَ الرَّسُولِ.

ثُمَّ إِنَّ الْإِنْسَانَ كُلَّمَا ازْدَادَ اسْتِحْضَارًا لِمُتَابَعَةِ الرَّسُولِ ﷺ فِي أَعْمَالِهِ، وَأَخْلَاقِهِ فَإِنَّهُ تَزْدَادُ مَحَبَّتَهُ لِلرَّسُولِ؛ يَعْنِي: أَنَّكَ لَوْ كُنْتَ تَسْتَشْعِرُ عِنْدَ الْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ، وَغَيْرِهَا مِنَ الْعِبَادَاتِ وَكَذَلِكَ فِي مُعَامَلَةِ النَّاسِ بِالْأَخْلَاقِ الْفَاضِلَةِ، وَالْإِحْسَانِ إِلَيْهِمْ أَنَّكَ بِذَلِكَ مُتَأَسِّ بِالرَّسُولِ ﷺ، وَمُتَابِعٌ لَهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُنْمِي مَحَبَّتَكَ لَهُ، وَيَجْعَلُكَ تَابِعًا لَهُ مُتَابِعَةً تَامَةً.



(١) رواه البخاري (٦٦٣٢).

(٢) ففي هذا بيان أن محبة الرسول ﷺ واجبة ومقدمة على محبة كل شيء سوى محبة الله؛ فإنها تابعة لها، لازمة لها؛ لأنها محبة في الله ولأجله، تزيد بزيادة محبة الله في قلب المؤمن، وتنقص بنقصها. وكل من كان محبًا له فإنما يحبه في الله ولأجله، ومحبه ﷺ تقتضي تعظيمه وتوقيره واتباعه وتقديم قوله على قول كل أحد من الخلق، وتعظيم سنته.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا مِنَ الْفَوَائِدِ: جَوَازُ الْحَلْفِ بِدُونِ اسْتِحْلَافٍ؛ لِقَوْلِهِ: «قَوْلَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ». وَالْحَلْفُ بِدُونِ اسْتِحْلَافٍ لَا يَنْبَغِي إِلَّا لِسَبَبٍ، وَمِنْ الْأَسْبَابِ أَهْمِيَّةُ الْمَوْضُوعِ، فَقَدْ تَقْتَضِي الْأَسْبَابُ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَحْلِفُ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَحْلَفْ؛ تَوْكِيدًا لِلْأَمْرِ، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ مِنْ أَهَمِّ مَا يَكُونُ.

وَمِنْ الْأَسْبَابِ الدَّاعِيَةِ لِذَلِكَ: إِنْكَارُ الْمُخَاطَبِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿رَعِمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَيُبْعَثَنَّ﴾ [التَّحَاة: ٧].

وَمِنْهَا أَيْضًا: شَكُّ الْمُخَاطَبِ؛ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي إِذَا شَكَّ الْمُخَاطَبُ أَنْ تَحْلِفَ لَهُ؛ لِزَوَالِ شَكِّهِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسَتَسْتَبْشِرُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قَوْلِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ [التَّحَاة: ٥٣]. وَإِلَّا فَالْأَفْضَلُ إِلَّا تَحْلِفَ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَأَحْفَظُوا أَيْمَنَكُمْ﴾ [التَّحَاة: ٨٩]. وَقَدْ ذَمَّ اللَّهُ ﷻ مَنْ كَانَ كَثْرَةُ الْحَلْفِ دَأْبَهُ، فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَا تُطْعَمُ كُلُّ حَلَّافٍ مَهِينٍ﴾ [الْقُلُوبَةُ: ١٠].



٩- بَابُ حَلَاوَةِ الْإِيمَانِ.

١٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ: أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَأَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقَذَّفَ فِي النَّارِ»^(١).

[الْحَدِيثُ ١٦- أَطْرَافُهُ فِي: ٢١، ٦٠٤١، ٦٩٤١]

قَوْلُهُ: «حَلَاوَةُ الْإِيمَانِ». فَالْإِيمَانُ لَهُ حَلَاوَةٌ، وَلَيْسَتْ حَلَاوَتُهُ حَلَاوَةً حِسِّيَّةً يَذُوقُهَا الْإِنْسَانُ بِلِسَانِهِ، وَلَكِنَّهَا حَلَاوَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ يَذُوقُهَا بِقَلْبِهِ، وَهِيَ التَّلَذُّدُ بِالْإِيمَانِ وَانْشِرَاحُ الصَّدْرِ بِالْإِسْلَامِ، وَالطَّمَأْنِينَةُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا يَكَادُ الْإِنْسَانُ يَعِجْزُ عَنْ تَصْوِيرِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنَ الْأُمُورِ الْمَعْنَوِيَّةِ الْقَلْبِيَّةِ الَّتِي لَا يُمَكِّنُ تَصْوِيرُهَا.

فَلِلْإِيمَانِ حَلَاوَةٌ حَتَّى إِنَّ الْإِنْسَانَ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ يَجِدُ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ، وَفِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ تَضَعُفُ هَذِهِ الْحَلَاوَةُ، وَذَلِكَ حَسَبَ مَا يَكُونُ فِي الْقَلْبِ مِنَ التَّعَلُّقِ بِاللَّهِ ﷻ وَالْإِتِّصَالِ بِهِ، وَحَلَاوَةُ الْإِيمَانِ بَيْنَ الرَّسُولِ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ لَهَا عَلَامَاتٍ، وَهِيَ:

أَوَّلًا: أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا - جَعَلْنَا اللَّهَ وَإِيَّاكُمْ كَذَلِكَ - فَتُعَظِّمُ اللَّهُ وَرَسُولَهُ أَكْثَرَ مِنْ تَعْظِيمِ غَيْرِهِمَا، وَتُطِيعُهُمَا أَكْثَرَ مِنْ طَاعَةِ غَيْرِهِمَا، وَهَكَذَا. ثَانِيًا: أَنْ يُحِبَّ الْمَرْءُ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَالْمَعْنَى أَنْ لَا يَكُونَ هُنَاكَ سَبَبٌ آخَرُ لِمَحَبَّتِهِ لِهَذَا الْمَرْءِ؛ مِثْلُ أَنْ يُحِبَّهُ لِقَرَابَةٍ، أَوْ لِمُصَدَّاقَةٍ، أَوْ لِإِحْسَانِهِ إِلَيْهِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَلَا تَكُونُ مَحَبَّتُهُ لِهَذَا الرَّجُلِ لَأَيِّ شَيْءٍ مُوجِبٍ لِلْمَحَبَّةِ إِلَّا لِلَّهِ؛ أَيْ: لِقِيَامِهِ بِعِبَادَةِ اللَّهِ.

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ أَذَتْ بَعْضَ النَّاسِ - وَلَا سِيَّامَا بَيْنَ النِّسَاءِ - إِلَى أَنْ تَكُونَ الْمَحَبَّةُ لِلَّهِ مَحَبَّةً مَعَ اللَّهِ - نَسَأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ - حَتَّى يَتَعَلَّقَ قَلْبُهُ بِهَذَا الْمَحْبُوبِ أَكْثَرَ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِاللَّهِ ﷻ، فَيَكُونُ دَائِمًا هُوَ الَّذِي عَلَى ذِكْرِهِ، وَفِكْرِهِ، يَقْظَانِ وَنَائِمًا.

وَهَذِهِ لَيْسَتْ مَحَبَّةً لِلَّهِ، بَلْ هِيَ مَحَبَّةٌ مَعَ اللَّهِ، وَهَذَا نَوْعٌ مِنَ الشُّرْكِ؛ وَلِهَذَا يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ إِذَا أَحَسَّ فِي نَفْسِهِ بِهَذَا الشَّيْءِ أَنْ يَتَحَلَّى عَنْهُ بِأَيِّ وَسِيلَةٍ مِنَ الْوَسَائِلِ الْمُبَاحَةِ، لَا مِنَ الْوَسَائِلِ الْمَحْرَمَةِ، بِحَيْثُ يَغْتَدِي عَلَى ذَلِكَ الرَّجُلِ مِثْلًا، أَوْ تَغْتَدِي الْمَرْأَةُ عَلَى تِلْكَ الْمَرْأَةِ بِظُلْمٍ، أَوْ مَا شَابَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ يُدَاوِي هَذَا الشَّيْءَ بِشَرٍّ، كَأَنْ يُسِيءَ إِلَى هَذَا الشَّخْصِ، أَوْ تُسِيءَ الْمَرْأَةُ إِلَى هَذِهِ الْمَرْأَةِ مِنْ أَجْلِ أَنْ تَقَعَ بَيْنَهُمَا عَدَاوَةٌ وَبَغْضَاءٌ، وَهَذَا غَيْرُ صَاحِبٍ، فَالدَّوَاءُ بِهَذَا دَوَاءٌ بِالْمَحْرَمِ، وَالتَّدَاوِي بِالْمَحْرَمِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ حَرَامٌ.

وَلَكِنْ مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ يَتَلَهَّى عَنْ ذَلِكَ بِمَحَبَّةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ؛ كَأَنْ يُطَالِعَ مِثْلًا السَّيْرَةَ، أَوْ يُطَالِعَ التَّارِيخَ، أَوْ يَتَلَهَّى بِأَشْيَاءَ أُخْرَى حَتَّى يَتَزَنَ، أَوْ تَتَزَنَ مَحَبَّتُهُ لِهَذَا الشَّخْصِ الَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ حَتَّى أَصْبَحَ مُحِبًّا لَهُ مَعَ اللَّهِ، لَا مُحِبًّا لَهُ اللَّهُ.

ثَالِثًا: أَنْ يَكْفُرَ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْفُرُهُ أَنْ يُقَذَفَ فِي النَّارِ، وَهَلْ هَذَا خَاصٌّ بِمَنْ كَانَ كَافِرًا ثُمَّ أَسْلَمَ، أَوْ أَنَّ الْمُرَادَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَافِرًا مِنْ قَبْلُ؟
 الْجَوَابُ: الظَّاهِرُ الثَّانِي، وَيَدُلُّ لِهَذَا قَوْلُ شُعَيْبٍ لِقَوْمِهِ: ﴿قَدْ أَفْتَرْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ بَعْدَ إِذْ جَعَلْنَا اللَّهُ مَتْنًا وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا﴾ [الأنعام: ٨٩]. فَإِنَّمَا لَا نَقُولُ: إِنَّ شُعَيْبًا كَانَ عَلَى الْكُفْرِ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى أَنَّنَا لَا نَتَّصِفُ بِهَذَا الْوَصْفِ.
 وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا: قَوْلُهُ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَعُودَ جَزِيرَةُ الْعَرَبِ مُرُوجًا وَأَنْهَارًا»^(١). فَإِنَّهُ لَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّهَا كَانَتْ بِالْأَوَّلِ مُرُوجًا وَأَنْهَارًا، ثُمَّ تَعُودُ، بَلِ الْمَعْنَى: حَتَّى تَصِيرَ مُرُوجًا وَأَنْهَارًا.

فَالظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَهُ: «يَعُودُ فِي الْكُفْرِ». مَعْنَاهُ أَنْ يَصِيرَ فِيهِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ كَانَ كَافِرًا ثُمَّ أَسْلَمَ.

❖ وَقَوْلُهُ ﷺ: «كَمَا يَكْفُرُهُ أَنْ يُقَذَفَ فِي النَّارِ». وَكَمْ مِنْ أَتَّاسٍ عُرِضَ عَلَيْهِمُ الْكُفْرُ، أَوِ الْقَذْفُ فِي النَّارِ فَاخْتَارُوا الْقَذْفَ فِي النَّارِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ وَجَدُوا حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ، لَكِنْ يُقَالُ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَكْرَهَ عَلَى الْكُفْرِ، أَوْ يُقَذَفَ فِي النَّارِ، فَهَلْ لَهُ أَنْ يَكْفُرَ؟
 الْجَوَابُ: نَقُولُ: نَعَمْ، لَهُ أَنْ يَكْفُرَ بِلِسَانِهِ فَقَطْ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [البقرة: ١٠٦].



١٠ - بَابُ عِلَامَةِ الْإِيمَانِ حُبُّ الْأَنْصَارِ.

١٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «آيَةُ الْإِيمَانِ: حُبُّ الْأَنْصَارِ، وَآيَةُ النِّفَاقِ: بُغْضُ الْأَنْصَارِ»^(١). [الْحَدِيثُ ١٧ - طَرَفُهُ فِي: ٣٧٨٤]

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧٠١/٢) (١٥٧) (٦٠).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٥/١) (٧٤) (١٢٨).

قَوْلُهُ: «آيَةُ الْإِيمَانِ... وَآيَةُ النِّفَاقِ»؛ يَعْنِي: عَلَامَتُهُ.
وَفِي هَذَا دَلِيلٌ: عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ لَهُ عَلَامَةٌ، وَالنِّفَاقَ لَهُ عَلَامَةٌ.
وَفِيهِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ حُبَّ الْأَنْصَارِ مِنَ الْإِيمَانِ، وَعَلَى رَأْسِ الْأَنْصَارِ:
الْأَنْصَارُ الَّذِينَ كَانُوا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ.
ثُمَّ إِنَّ هُنَاكَ أَنْصَارًا كَثِيرِينَ، حَتَّى فِي الْأُمَمِ السَّابِقَةِ، فَالْحَوَارِيُّونَ مِثْلًا قَالُوا
لِعِيسَى: ﴿نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ﴾.
وَالْمَهْمُ: أَنَّ كُلَّ مَنْ أَحَبَّ أَنْصَارَ اللَّهِ، سَوَاءً كَانُوا مُعَيَّنِينَ بِالشَّخْصِ أَوْ مُعَيَّنِينَ
بِالْوَصْفِ، فَإِنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى إِيْمَانِهِ.
وَكُلُّ مَنْ أَبْغَضَ أَنْصَارَ اللَّهِ الْمُعَيَّنِينَ بِالشَّخْصِ أَوْ بِالْوَصْفِ فَإِنَّ هَذَا دَلِيلٌ عَلَى
نِفَاقِهِ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.



١١ - باب.

١٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ
عَائِدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ رضي الله عنه - وَكَانَ شَهِيدَ بَدْرًا، وَهُوَ أَحَدُ النُّقَبَاءِ
لَيْلَةِ الْعَقَبَةِ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ، وَحَوْلَهُ عَصَابَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: «بَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا
تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ
بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلَا تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ
أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ثُمَّ
سَتَرَهُ اللَّهُ، فَهُوَ إِلَى اللَّهِ إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ». فَبَايَعْنَاهُ عَلَى ذَلِكَ ^(١).

[الحديث ١٨ - أطرافه في: ٣٨٩٢، ٣٨٩٣، ٣٩٩٩، ٤٨٩٤، ٦٧٨٤، ٦٨٠١،

٦٨٧٣، ٧٠٥٥، ٧١٩٩، ٧٢١٣، ٧٤٦٨]

(١) رواه ومسلم (١٣٣٣/٣) (١٧٠٩) (٤١).

الْمُبَايَعَةُ: هِيَ الْمُصَافَحَةُ؛ لِأَنَّهَا مَأْخُوذَةٌ مِنَ الْبَاعِ، وَهُوَ الذَّرَاعُ، وَكَانَتْ الْعَادَةُ أَنَّهُمْ يُبَايِعُونَ بِمَدِّ الْيَدِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَكَ بِاللَّهِ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [التَّحْتِ: ١٠]. وَهَذِهِ الْبَيْعَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ تُسَمَّى بَيْعَةَ النِّسَاءِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ إِذَا جَاءَهُ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾ [التَّحْتِ: ١٧]. إِلَى آخِرِهِ.

❖ وَفِي قَوْلِهِ ﷺ: «وَلَا تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ». لَمْ يَقُلْ ﷺ: وَلَا تَعْصُونِي؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَعَمُّ؛ إِذَا الْمَعْنَى: لَا تَعْصُوا اللَّهَ وَلَا تَعْصُونِي.

❖ وَقَوْلُهُ: «فِي مَعْرُوفٍ». لَا يَظُنُّ الظَّانُّ أَنَّ لَهَا مَفْهُومًا، فَيَقُولُ مِثْلًا: إِنْ الْمَعْنَى: وَلَكِنْ اعْصُونِي فِي الْمُتَكْرَرِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَأْمُرَ بِمُنْكَرٍ، وَلَكِنَّ هَذَا الْقَيْدَ إِنَّمَا هُوَ لِيَبَيِّنَ الْوَاقِعَ وَالْحَالَ، وَهُوَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يَأْمُرُ إِلَّا بِمَعْرُوفٍ.

وَنَظِيرُ هَذَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٢٤]. فَإِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ لَيْسَ لَهَا مَفْهُومٌ، فَلَيْسَ الْمَرَادُّ: وَإِذَا دَعَاكُمْ لِمَا لَا يُحْيِيكُمْ فَلَا تُجِيبُوهُ، وَلَكِنَّهَا لِيَبَيِّنَ الْوَاقِعَ وَالْحَالَ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَدْعُوكُمْ إِلَّا لِمَا يُحْيِيكُمْ.

وَنَظِيرُ ذَلِكَ أَيْضًا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [التَّحْتِ: ٢١]. فَإِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ كَذَلِكَ لَيْسَ لَهَا مَفْهُومٌ؛ إِذْ لَيْسَ الْمَعْنَى: وَلَا تَعْبُدُوا رَبَّكُمْ الَّذِي لَمْ يَخْلُقْكُمْ، لَكِنَّ هَذَا لِيَبَيِّنَ الْوَاقِعَ وَالْحَالَ؛ يَعْنِي: أَنَّهُ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ.

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَبْغِي لِطَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ يَتَنَبَّهَ لَهَا، وَيُسَمَّى هَذَا الْقَيْدَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ: الْقَيْدَ الْكَاشِفِ، وَالصِّفَةَ الْكَاشِفَةَ الْمُبَيِّنَةَ لِلْوَاقِعِ وَالْحَالَ.

❖ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ». أَخَذَ الْعُلَمَاءُ مِنْ هَذَا أَنَّ الْحَدَّ كَفَّارَةٌ لِلذُّنُوبِ؛ يَعْنِي: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا رَزَى وَأُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ كَانَ ذَلِكَ كَفَّارَةً لَهُ مَا لَمْ يَزِنْ مَرَّةً أُخْرَى، فَإِنْ رَزَى مَرَّةً أُخْرَى احتَاجَ إِلَى تَوْبَةٍ أَوْ كَفَّارَةٍ.

﴿وَقَوْلُهُ: «فَعُوقِبَ بِهِ فِي الدُّنْيَا». هَذَا يَعُمُّ الْعُقُوبَةَ الْبَدَنِيَّةَ، الَّتِي هِيَ مِنْ فِعْلِ الْخَلْقِ؛ كَالْحُدُودِ، وَالْتَعْزِيرَاتِ، وَكَذَلِكَ يَشْمَلُ الْعُقُوبَةَ الْقَلْبِيَّةَ، أَوِ الْعُقُوبَةَ الْبَدَنِيَّةَ الَّتِي هِيَ مِنَ اللَّهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ (٢٠) ﴿[النُّور: ٢٠]﴾. وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، ثُمَّ سَتَرَهُ اللَّهُ فَهُوَ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ، وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ». فَبَايَعَنَاهُ عَلَى ذَلِكَ. هَذَا الْعُمُومُ لَيْسَ مُرَادًا؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «مِنْ ذَلِكَ». الْمُسَارُّ إِلَيْهِ مِنْهُ الشَّرْكُ بِاللَّهِ، وَالشَّرْكُ بِاللَّهِ لَا يَدْخُلُ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ (النِّسَاء: ٤٨). [١١٦].

فَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا: أَنَّ النُّصُوصَ قَدْ تَأْتِي عَامَّةً، وَيُرَادُ بِهَا بَعْضُ أَفْرَادِ الْعُمُومِ، لَا كُلِّ أَفْرَادِ الْعُمُومِ، وَيُسَمَّى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ، أَوْ عِنْدَ بَعْضِ الْأُصُولِيِّينَ: الْعَامُّ الَّذِي أُريدَ بِهِ الْخَاصُّ. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ فَاعِلَ الْمَعَاصِي قَدْ يُسْتَرُّ، وَقَدْ يُكْشَفُ، وَهُوَ الْوَاقِعُ؛ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يُسْتَرُّ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَهُوَ يَفْعَلُ مَعَاصِيَ كَثِيرَةً، وَلَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ أَحَدٌ، وَقَدْ يَفْعَلُ مَعَاصِيَ، وَيَطْلُعُ عَلَيْهِ النَّاسُ أحيانًا مِنْ جِهَةِ حَالِهِ، أَوْ مِنْ وَجْهِهِ وَنَصْرُفَاتِهِ، وَأحيانًا هُوَ بِنَفْسِهِ يَنْطِقُ بِأَنَّهُ فَعَلَ كَذَا وَكَذَا.

وَمِنْ إِنْسَانٍ يَفْعَلُ الْمَعْصِيَةَ إِلَّا أَظْهَرَهَا اللَّهُ، كَمَا قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: عَلَى صَفَحَاتٍ وَجْهِهِ وَقَلَّتَاتٍ لِسَانِهِ ^(١). فَيَقُولُ كَلِمَةً تَدُلُّ عَلَى مَا حَصَلَ مِنْهُ مِنَ الْمَعْصِيَةِ ^(٢)، وَلِهَذَا يُنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُكْثِرَ دَائِمًا مِنَ الِاسْتِغْفَارِ لِلَّهِ وَطَلَبِ الْمَغْفِرَةِ.

(١) لم نجده عن الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ، وَقَدْ عَزَاهُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَاد» (١٠/٢١٠)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْق» (٣٥/٤٢٦) لِلْمَنْصُورِ الْخَلِيفَةِ الْعَبَّاسِ.

وَذَكَرَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (١٤/١١٠)، وَابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٤/٢٠٥) هَذَا الْأَثَرُ، وَنَسَبَهُ إِلَى عِثْمَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُ زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ:

وَمَهْمَا يَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخَفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمُ

وَقَوْلُ الْآخَرِ:

إِذَا سَاءَ فِعْلُ الْمَرْءِ سَاءَتْ ظَنُونُهُ وَصَدَّقَ مَا يَغْتَادُهُ مِنْ تَوَهُمٍ

وَانْظُرْ: «بَدَائِعُ الْفَوَائِد» (٢/٤٨٢).

١٢ - بَابُ: مِنَ الدِّينِ الْفِرَارُ مِنَ الْفِتَنِ.

١٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرُ مَالِ الْمُسْلِمِ، غَنَمٌ يَتَّبِعُ بِهَا شَعَفَ الْجِبَالِ وَمَوَاقِعَ الْقَطْرِ، يَفِرُّ بِدِينِهِ مِنَ الْفِتَنِ».

❖ قوله ﷺ: «أَنْ يَكُونَ خَيْرٌ... غَنَمٌ». كَذَا بَرَفَعُ «غَنَمٌ» عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ «كَانَ» مُؤَخَّرٌ، وَ«خَيْرٌ» خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَيَجُوزُ كَذَلِكَ أَنْ تَقُولَ: يَكُونُ خَيْرُ مَالِ الْمُسْلِمِ غَنَمًا. فَتَجْعَلُ «خَيْرٌ» اسْمَ «كَانَ»، وَ«غَنَمًا» خَبَرَهَا.

❖ قَوْلُهُ ﷺ: «شَعَفَ الْجِبَالِ»؛ يَغْنِي: أَعْلَاهَا.

❖ وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَمَوَاقِعَ الْقَطْرِ»؛ يَغْنِي: مَوَاقِعَ الْأَمْطَارِ؛ كَالرِّيَاضِ وَالسُّهُولِ وَالشَّعَابِ.

❖ وَقَوْلُهُ ﷺ: «يَفِرُّ بِدِينِهِ مِنَ الْفِتَنِ»؛ يَغْنِي: أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي الْمَدِينِ وَالْقَرْيَةِ يَخْشَى عَلَى نَفْسِهِ، فَيَخْرُجُ بِغَنَمِهِ إِلَى شَعَفِ الْجِبَالِ، وَمَوَاقِعِ الْقَطْرِ، يَفِرُّ بِدِينِهِ مِنَ الْفِتَنِ.

❖ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «يُوشِكُ»؛ يَغْنِي: يَقْرُبُ، وَهَذَا قَدْ حَصَلَ فِي زَمَنِ الْفِتْنَةِ بَيْنَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَمُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَمَا بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ اعْتَزَلَ، وَصَارَ بَعِيدًا عَنِ هَذِهِ الْفِتَنِ كُلِّهَا.

وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْمَرْءِ الْمَحَافَظَةَ عَلَى دِينِهِ قَبْلَ أَنْ يُحَافِظَ عَلَى تَرْفِ بَدَنِهِ؛ لِأَنَّهُ رَبُّهَا يَكُونُ فِي تَرْفِ الْبَدَنِ التَّلَفُّ.

فَاخْرِضْ أَثْمَارَ الْمُسْلِمِ عَلَى حِفْظِ دِينِكَ، وَلَوْ عِشْتَ فِي الْبَوَادِي بَيْنَ الرِّيعَانِ وَالْأَشْجَارِ، وَالْأَحْجَارِ، وَمَعَ الْغَنَمِ.



١٣ - بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِاللَّهِ»، وَأَنَّ الْمَعْرِفَةَ فِعْلُ الْقَلْبِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ يُوَازِئُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥].

٢٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُهُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَهُمْ، أَمَرَهُمْ مِنَ الْأَعْمَالِ بِمَا يُطِيقُونَ. قَالُوا: إِنَّا لَسْنَا كَهَيْئَتِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ. فَيَغْضَبُ حَتَّى يُعْرِفَ الْغَضَبُ فِي وَجْهِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: «إِنَّ أَتْقَاكُمْ وَأَعْلَمَكُمْ بِاللَّهِ أَنَا».

هَذَا مِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ، فَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَعْلَمُنَا بِاللَّهِ، وَإِذَا كَانَ ﷺ هُوَ أَعْلَمُنَا بِاللَّهِ فَهُوَ أَشَدُّنَا إِيْمَانًا بِهِ، لِأَنَّهُ كُلَّمَا قَوِيَتِ الْمَعْرِفَةُ بِاللَّهِ قَوِيَ الْإِيْمَانُ بِهِ.

وَالْمُرَادُ هُنَا: الْمَعْرِفَةُ الْمُبَيَّنَّةُ عَلَى التَّعْظِيمِ، وَعَلَى الْإِحْتِرَامِ، لَا الْمَعْرِفَةُ الْمُبَيَّنَّةُ عَلَى التَّشْخِصِ، وَالتَّجَرُّةِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا قَدْ يَرْدُ عَلَى بَعْضِ طَلَبَةِ الْعِلْمِ، فَهَؤُلَاءِ إِذَا مَرَّ عَلَيْهِمْ صِفَاتُ اللَّهِ قَامُوا يُفَتِّتُونَهُ كَأَنَّهُ يُشَرِّحُونَ جَسَدَ آدَمِيٍّ - نَسَأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ - هَذَا لَا يَزِيدُ الْقَلْبَ إِيْمَانًا، بَلْ إِنَّكَ لَوْ رَجَعْتَ إِلَى إِيْمَانٍ مِثْلِ هَذَا الصَّنْفِ مِنَ النَّاسِ لَوَجَدْتَ أَنَّ إِيْمَانَ الْعَجُوزِ أَقْوَى مِنْهُ، وَخَيْرٌ مِنْهُ فِي التَّعْظِيمِ.

فَالْمُرَادُ هُنَا: الْمَعْرِفَةُ الْمُبَيَّنَّةُ عَلَى الْمَحَبَّةِ، وَالتَّعْظِيمِ، وَالْإِحْتِرَامِ، وَالْهَيْبَةِ مِنَ اللَّهِ ﷻ، وَاحْتِرَامِ جَنَابِهِ ﷻ، فَهَذِهِ هِيَ الَّتِي تَزِيدُ فِي الْإِيْمَانِ؛ لِأَنَّهُ كُلَّمَا قَوِيَتِ مَعْرِفَتُكَ بِاللَّهِ وَمَعَانِي صِفَاتِهِ ﷻ اَزْدَدْتَ مَحَبَّةَ لَهُ، وَإِذَا ذَكَرْتَ أَوْصَافَ الْإِحْسَانِ، وَالْإِنْعَامِ مِنْهُ سَبَحَانَهُ عَلَى خَلْقِهِ اَزْدَدْتَ مَحَبَّةَ لَهُ ﷻ، وَإِذَا ذَكَرْتَ أَوْصَافَ السُّلْطَانِ، وَالْعِظَمَةِ اَزْدَدْتَ خَوْفًا مِنْهُ، فَتَجْمَعُ فِي سَيْرِكَ إِلَى اللَّهِ بَيْنَ الْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ.

وَلِهَذَا يُقَالُ: مَنْ كَانَ بِاللَّهِ أَعْرَفَ كَانَ مِنْهُ أَخَوْفَ^(١). وَيُقَالُ: أَحْبَبُوا اللَّهَ؛ لَمَا يَغْذُوكُمْ بِهِ مِنَ النِّعَمِ^(٢).

فَالْعِبَارَةُ الْأُولَى فِيهَا الْخَوْفُ، وَالْعِبَارَةُ الثَّانِيَةُ فِيهَا الْمَحَبَّةُ، فَمَنْ كَانَ بِاللَّهِ أَعْرَفَ فَلَا شَكَّ أَنَّهُ سَيُحِبُّ اللَّهُ أَكْثَرَ وَيَخَافُهُ أَكْثَرَ، لَكِنْ كَمَا قُلْتُ لَكُمْ: مَعْرِفَةُ إِجْلَالٍ وَتَعْظِيمٍ، وَاحْتِرَامٍ، وَهَيْبَةٍ، وَأَنْ يَكُونَ جَنَابُ الرَّبُّوبِيَّةِ مُحْتَرَمًا عِنْدَهُ، وَمُعْظَمًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تَلَيَّتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال: ٢].

وَانْظُرِ الْفَرْقَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْإِمَامِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فَإِنَّهُ لَمَّا سُئِلَ عَنِ الْاِسْتِوَاءِ فَقِيلَ لَهُ: كَيْفَ اسْتَوَى؟ خَجَلَ خَجَلًا عَظِيمًا، وَأَطْرَقَ بِرَأْسِهِ، وَجَعَلَ يَتَصَبَّبُ عَرَقًا؛ هَيْبَةً وَخَوْفًا وَوَجَلًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَقَالَ كَلِمَتُهُ الْمَشْهُورَةُ^(٣).

لَكِنَّ الْوَاحِدَ مِمَّا يُقَالُ لَهُ: كَيْفَ اسْتَوَى؟ فَلَا يَتَحَرَّكُ قَلْبُهُ، صَحِيحٌ أَنَّهُ قَدْ يَتَحَرَّكُ قَلْبُ الْإِنْسَانِ، وَيَقُولُ: كَيْفَ تَسْأَلُ عَنْ كَيْفِيَّةِ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ؟! اللَّهُ أَجَلٌ وَأَعْظَمُ مِنْ أَنْ تَسْأَلَ عَنْ كَيْفِيَّةِ صِفَاتِهِ، وَلَكِنَّ الْغَالِبَ أَنَّ الْقَلْبَ يَتَلَقَّى هَذَا بَرُودًا.

وَلِذَلِكَ فَوَصَّيْتُ لَكُمْ أَنْ تُعْظُمُوا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَنْ يَكُونَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي قُلُوبِكُمْ أَعْظَمَ

(١) عزاه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤٨٧/١) إلى الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، وراه المروزي رَحِمَهُ اللَّهُ في «تعظيم قدر الصلاة» (٧٨٦)، من قول أحمد بن عاصم الأنطاكي.

(٢) رواه الترمذي (٣٧٨٩) وحسنه، مع أن عبد الله بن سليمان النوفلي لم يوثق، ولم يرو عنه غير هشام بن يوسف، وصححه الحاكم (٣/١٤٩-١٥٠)، ووافقه الذهبي، مع أنه في «الميزان» قَالَ في عبد الله بن سليمان: فيه جهالة، ثم أورد له هذا الحديث.

وقال في «السير» (٩/٥٨٢): هذا حديث غريب فَرَدَ، مارواه عن ابن عباس إلا ولده علي، ولا عن علي إلا ابنه محمد أبو الخلفاء، تفرد به عنه قاضي صنعاء عبد الله بن سليمان، ولم يرو عنه إلا هشام. اهـ. وقال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في تعليقه على سنن الترمذي: ضعيف.

(٣) أخرجه الدارمي في «الرد على الجهمية» (١٠٤)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٦٦٤)، وأبو عثمان الصابوني في «عقيدة السلف» (٢٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/٣٢٥-٣٢٦).

وله طرق عدة تنبئ بشبوت هذه القصة عن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ، ولذلك قَالَ الذهبي في «مختصر العلو» (ص ١٤١): هَذَا ثَابِتٌ عَنْ مَالِك. اهـ.

مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَأَنْ تَحْتَرِمُوا جَنَابَهُ ﷺ، فَتَحْتَرِمُوا كُلَّ مَا يَكُونُ بِجَانِبِ اللَّهِ، وَلِهَذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَعَلِمِهِ بِاللَّهِ - وَهُوَ أَعْلَمُنَا بِاللَّهِ - كَانَ أَتَقَانَا لِلَّهِ.

❖ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ أَتَقَانَكُمْ وَأَعْلَمَكُمْ بِاللَّهِ أَنَا». صَدَقَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَوَاللَّهِ إِنَّهُ لَا أَعْلَمُنَا بِاللَّهِ، وَأَتَقَانَا لِلَّهِ.

وَقَدْ غَضِبَ النَّبِيُّ ﷺ؛ لِأَنَّهُ رَأَى مِنْ أَصْحَابِهِ شِدَّةً وَتَكَلُّفًا فِي الْعَمَلِ، وَلَمَّا أَمَرَهُمْ مِنَ الْأَعْمَالِ بِمَا يُطِيقُونَ قَالُوا: إِنَّا لَسْنَا كَهَيْئَتِكَ قَدْ غَفَرَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ. فَغَضِبَ لَذَلِكَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّى عُرِفَ الْغَضَبُ فِي وَجْهِهِ، ثُمَّ قَالَ هَذَا الْكَلَامَ.

وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا: أَنَّ الْمَعْرِفَةَ هِيَ فِعْلُ الْقَلْبِ، وَعِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْمَعْرِفَةَ قَوْلُ الْقَلْبِ؛ لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ هِيَ عِبَارَةٌ عَنْ مَعْرِفَةِ الْإِنْسَانِ رَبَّهُ، فَبِهِ اعْتِقَادٌ وَقَوْلٌ، وَأَمَّا فِعْلُ الْقَلْبِ فَهُوَ حَرَكَةُ الْقَلْبِ كَالْمَحَبَّةِ، وَالرَّجَاءِ، وَالتَّوَكُّلِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَهَذَا الْقَوْلُ أَقْرَبُ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ فَرْقًا بَيْنَ قَوْلِ الْقَلْبِ الَّذِي هُوَ مَعْرِفَتُهُ وَيَقِينُهُ، وَبَيْنَ عَمَلِ الْقَلْبِ، فَعَمَلُ الْقَلْبِ عَمَلٌ، حَرَكَةٌ؛ كَالْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ وَالْمَحَبَّةِ وَالتَّوَكُّلِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ أَعْمَالَ الْقُلُوبِ مِنَ الْإِيمَانِ، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَلِهَذَا جَعَلَ اللَّهُ أَعْمَالَ الْقُلُوبِ كَسْبًا، فَقَالَ جَعَلًا: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]. فَجَعَلَ عَمَلَ الْقَلْبِ كَسْبًا، وَالْكَسْبُ لَا شَكَّ أَنَّهُ عَمَلٌ، وَالْمَرَادُ بِالْكَسْبِ هُنَا مَا فَسَّرَتْهُ آيَةُ الْمَائِدَةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩].

❖ وَقَوْلُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَهُمْ، أَمَرَهُمْ مِنَ الْأَعْمَالِ بِمَا يُطِيقُونَ». هَذَا كَالْتَفْسِيرِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. وَكَالتَّطْبِيقِ لِقَوْلِهِ: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. فَقَالَ اللَّهُ: قَدْ فَعَلْتُ^(١).

فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَأْمُرَ النَّبِيُّ ﷺ أَحَدًا بِمَا لَا يُطِيقُ؛ لِأَنَّ هَذَا يُنَافِي رُوحَ الشَّرِيعَةِ، لِأَنَّ الشَّرِيعَةَ كُلَّهَا يُسَرُّ.

ثُمَّ إِنَّ الصَّحَابَةَ اعْتَرَضُوا وَقَالُوا: إِنَّا لَسْنَا كَهَيْئَتِكَ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ، وَمَا تَأَخَّرَ. فَبَيَّنُوا - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - الْحُكْمَ وَالْعِلَّةَ، فَالْحُكْمُ: لَسْنَا كَهَيْئَتِكَ، وَالْعِلَّةُ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ. يَعْنِي: وَنَحْنُ لَمْ يُغْفَرْ لَنَا مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذُنُوبِنَا وَمَا تَأَخَّرَ.

❖ وَقَوْلُهَا **«لَا تَغْضَبُ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ»** حَتَّى يُعْرِفَ الْغَضَبُ فِي وَجْهِهِ.

الْغَضَبُ مَعْرُوفٌ، وَمَا كَانَ مِنَ الْأُمُورِ النَّفْسِيَّةِ، فَإِنَّ تَعْرِيفَهُ هُوَ لَفْظُهُ، وَلَا يُعْرِفُ بِأَكْثَرٍ مِنْ لَفْظِهِ، فَلَوْ أَنَّكَ قُلْتَ: الْغَضَبُ غَلِيَانُ دَمِ الْقَلْبِ لِطَلَبِ الْإِنْتِقَامِ. لَمْ يُعْرِفْهُ النَّاسُ، بَلْ إِنَّهُمْ رَبَّمَا يَقُولُ أَحَدُهُمْ: إِنَّ قَلْبِي لَيْسَ فِي قَدْرِ عَلَى النَّارِ حَتَّى يَغْلِي. وَتَجِدُهُ يَتَعَجَّبُ مِنْ هَذَا التَّعْرِيفِ.

وَمِثْلُ هَذَا التَّعْرِيفِ لِلْغَضَبِ لَوْ قَالَ قَائِلٌ: النَّوْمُ غَشِيَةٌ ثَقِيلَةٌ تَغْطِي الْمُخَّ حَتَّى يَذْهَبَ الْوَعْيُ. وَأَنَا أَعْتَقِدُ أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ لِعَامِّي هَذَا لَمْ يَضَعْ رَأْسُهُ عَلَى الْوِسَادَةِ، يَخْشَى مِنَ الْغَاشِيَةِ.

فَالْمُهِمُّ: أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ النَّفْسِيَّةَ لَا تُحَدِّثُ بِأَكْثَرٍ مِنْ لَفْظِهَا، فَالْكَرَاهَةُ، وَالْبُغْضُ، وَالْمَحَبَّةُ، وَالْمُودَّةُ، لَا تُفَسِّرُ بِأَكْثَرٍ مِنْ هَذَا.

❖ وَقَوْلُهَا: **«فَيَغْضَبُ حَتَّى يُعْرِفَ الْغَضَبُ فِي وَجْهِهِ»**. يَعْنِي: حَتَّى يَظْهَرَ الْغَضَبُ عَلَى وَجْهِهِ، وَالَّذِي يَكُونُ عَلَى الْوَجْهِ هُوَ أَثَرُ الْغَضَبِ، كَأَنْ يَحْمَرَّ وَجْهُهُ، وَعَيْنَاهُ، وَتَتَفَحَّجَ أَوْدَاجُهُ^(١).

فَكَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَغْضَبُ حَتَّى يُعْرِفَ الْغَضَبُ فِي وَجْهِهِ، وَذَلِكَ مِنْ اعْتِرَاضِهِمْ، وَمَحَبَّتِهِمْ لِمَا يُكَلِّفُهُمْ، مَعَ أَنَّهُ خِلَافُهَا تَقْتَضِيهِ الشَّرِيعَةُ.

(١) قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْنَهَايَةِ» (وَدَج): هِيَ - أَيْ: الْأَوْدَاجُ - مَا أَحَاطَ بِالْعُنُقِ مِنَ الْعُرُوقِ الَّتِي يَقْطَعُهَا الذَّابِحُ، وَاحِدُهَا: وَدَجٌّ. بِالتَّحْرِيكِ. اهـ

﴿ثُمَّ يَقُولُ: «إِنَّ أَتَقَاتُمْ وَأَعْلَمَكُم بِاللَّهِ أَنَا». «أَنَا» هَذِهِ هِيَ خَبَرٌ «إِنَّ»، وَجَاءَتْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ لِتَعَذُّرِ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ^(١).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يَغْضَبُ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَدْ قَالَ ﷺ: «لَا تَغْضَبُ». وَنَهَى الرَّجُلَ عَنِ الْغَضَبِ^(٢)؟

فَالْجَوَابُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يَنْهَ الرَّجُلَ عَنِ الْغَضَبِ الطَّبِيعِيِّ الَّذِي تَأْتِي بِهِ الطَّبِيعَةُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مَقْدُورٍ لِلشَّخْصِ، وَلَكِنَّ الْمَعْنَى أَنْ لَا تَسْتَرْسَلَ فِيهِ، وَأَنْ تَكُونَ عِنْدَ الْغَضَبِ مُطْمَئِنًّا ثَابِتًا، وَلَا تُنْفَذَ مَا يَقْتَضِيهِ الْغَضَبُ.

وكَذَلِكَ نَقُولُ: إِنَّ غَضَبَ النَّبِيِّ ﷺ هُوَ غَضَبُ اللَّهِ، وَالْغَضَبُ لِلَّهِ مَحْمُودٌ بِخِلَافِ الْغَضَبِ لِأُمُورٍ دُنْيَوِيَّةٍ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهُ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ: أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يُكَلِّفَ نَفْسَهُ بِالْعَمَلِ بِمَا لَا يُطِيقُ، وَأَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَ عِنْدَهُ عَمَلَانِ، أَحَدُهُمَا أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِ، لَكِنَّهُ يَجِدُ مِنْ نَفْسِهِ الْمَلَلِ وَالتَّعَبَ فِيهِ، وَأَنَّهُ يَرْتَأِحُ إِلَى عَمَلٍ آخَرَ مَفْضُولٍ، فَإِنَّهُ يُقَدِّمُ الْعَمَلَ الْمَفْضُولَ إِلَّا فِي الْوَاجِبَاتِ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَاتِ لَا بَدَ مِنْهَا.

وَفِيهِ أَيْضًا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَيْسَ مَعْصُومًا مِنَ الذَّنْبِ؛ لِقَوْلِهِمْ: قَدْ غَفَرَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ. فَأَقْرَهُمُ ﷺ عَلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يَقُلْ: إِنِّي لَا أَذْنِبُ. وَهَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ ① لِيُغْفَرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴿[البقرة: ١-٢]﴾.

هَذَا وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يُتَزَهَّوُوا الرَّسُولَ عَنِ الذُّنُوبِ، قَالُوا: الْمَرَادُ بِالذَّنْبِ هُنَا ذَنْبُ أُمَّتِهِ.

(١) قَالَ ابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَيْتَةِ»، بَابِ النِّكَرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ، الْبَيْتَ رَقْمَ (٦٣):
وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَحِيءُ الْمُنْفَصِلُ إِذَا تَأْتَى أَنْ يَحِيءَ الْمُتَّصِلُ
(٢) رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ (٦١١٦).

فَيَقَالُ: إِنَّ هَذَا خَطَأٌ، فَإِنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [البقرة: ١٩]. فَأُثِّبَتْ ذَنْبُهُ، وَأُثِّبَتْ ذَنْبُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ. وَلَكِنَّ الرَّسُولَ ﷺ يَمْتَّازُ بِأَنَّهُ لَا يُمَكَّنُ أَنْ يُقَرَّ عَلَى ذَنْبٍ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يُنَبَّهَ عَلَيْهِ، وَأَنْ يُتَوَبَّ إِلَى اللَّهِ مِنْهُ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَذِبِينَ﴾ [التوبة: ٤٣] فَقَالَ: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾. وَقَالَ اللَّهُ لَهُ أَيْضًا: ﴿يَتَأَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ① قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ② [البقرة: ١-٢].

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿عَسَى وَتَوَكَّلْ ① أَنْ جَاءَهُ الْأَعْنَى ② وَمَا يَذْرَؤُكَ لَعَلَّه يَرْكُبُ ③ أَوْ يَذْكُرُ فَنَنْفَعَهُ ④ الذِّكْرُ ⑤﴾ [البقرة: ١-٤].

لَكِنْ غَيْرُهُ قَدْ يَسْتَمِرُّ فِي الْمَعْصِيَةِ دُونَ أَنْ يُوقَفَ لِلتَّخْلِصِ مِنْهَا. وَكَذَلِكَ أَيْضًا النَّبِيُّ ﷺ مَعْصُومٌ مِنْ كُلِّ شَرٍّ، فَلَا يُمَكَّنُ أَبَدًا أَنْ يَكُونَ فِيمَا قَالَهُ أَوْ فَعَلَهُ شَيْءٌ مِنَ الشَّرِّ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا هُوَ ﷺ مَعْصُومٌ مِنَ الْكَذِبِ وَالْخِيَانَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُنَافِي مَا جَاءَتْ بِهِ الرِّسَالَةُ، وَيَخْدِشُ فِي صِحَّتِهَا، إِذْ لَوْ قُدِّرَ أَنَّهُ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْكَذِبُ، وَالْخِيَانَةُ لَكَانَ هَذَا قَدْ حَافِيَ فِي الرِّسَالَةِ.

وَكَذَلِكَ هُوَ مَعْصُومٌ مِنْ سَفَاسِيفِ الْأَخْلَاقِ ①؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ ② [البقرة: ٤]. فَسَفَاسِيفُ الْأَخْلَاقِ كَالزُّنَا وَاللُّوَاطِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. هَذَا كُلُّهُ مَعْصُومٌ مِنْهُ الرَّسُولُ ﷺ لِأَنَّ هَذَا يُنَافِي الْخُلُقَ. وَأَمَّا الْأَشْيَاءُ الْأُخْرَى الَّتِي لَا تُنَافِي مَا ذُكِرَ فَإِنَّهَا جَائِزَةٌ عَلَيْهِ، لَكِنَّهُ يَمْتَّازُ بِأَنَّهُ لَا يُقَرُّ عَلَيْهَا ③.

(١) السَّفَاسِيفُ جَمْعُ سَفَاسَفٍ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي «النهاية» (س ف س ف): السَّفَاسَفُ: الْأَمْرُ الْحَقِيرُ وَالرَّدِيءُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَهُوَ ضِدُّ الْمَعَالِي وَالْمَكَارِمِ، وَأَصْلُهُ مَا يَطِيرُ مِنْ غُبَارِ الدَّقِيقِ إِذَا نُخِلَ، وَالتَّرَابُ إِذَا أُثِيرَ. اهـ.

(٢) وَانْظُرْ فِي ذَلِكَ أَيْضًا: «الشرح الممتع» (٣/ ٦٤-٦٧).

١٤ - بَابُ مَنْ كَرِهَ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ مِنَ

الْإِيمَانِ.

٢١- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ: مَنْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَمَنْ أَحَبَّ عَبْدًا لَا يُحِبُّهُ إِلَّا اللَّهُ ﻋَﻠَﻴْهِ السَّلَامُ، وَمَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ مِنْهُ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ» ^(١).

إِنَّمَا بَيَّنَّ الرَّسُولُ ﷺ هَذِهِ الْخِصَالَ الثَّلَاثَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَقُومَ بِهَا الْإِنْسَانُ، وَهِيَ الْأُولَى: أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ نَفْسُهُ. وَالثَّانِيَّةُ: أَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا اللَّهُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ أَسْبَابَ الْمَحَبَّةِ كَثِيرَةٌ، وَمِنْهَا الْقَرَابَةُ وَالزَّوْجِيَّةُ، وَالْهَدِيَّةُ، وَغَيْرُ ذَلِكَ، وَلَكِنْ إِذَا كُنْتَ لَا تُحِبُّ هَذَا الْمَرْءَ إِلَّا لِلَّهِ فَهَذِهِ هِيَ الَّتِي تَجِدُ بِهَا حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ، وَهَذَا لَا يُنَافِي أَنْ يَجْتَمِعَ مَعَ ذَلِكَ مَحَبَّةٌ لِأَمْرٍ آخَرَ؛ كَمَحَبَّةٍ لِإِحْسَانِهِ إِلَيْهِ، أَوْ مَحَبَّةٍ لِقَرَابَتِهِ مِنْهُ، أَوْ مَحَبَّةٍ لِمَا يُسَدِّي الْخَيْرَ لِلْأُمَّةِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَالثَّلَاثُ: أَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ مِنْهُ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ؛ يَعْنِي: أَنَّهُ يَكْرَهُ الْكُفْرَ، وَيَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِيهِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ.



١٥ - بَابُ تَفَاضُلِ أَهْلِ الْإِيمَانِ فِي الْأَعْمَالِ.

٢٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَدْخُلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ، ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ، فَيُخْرِجُونَ مِنْهَا قِدَ اسْوَدُّوا، فَيُلْقَوْنَ فِي نَهْرِ الْحَيَاةِ أَوْ الْحَيَاةِ - شَكَّ مَالِكٌ - فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي جَانِبِ السَّيْلِ، أَلَمْ تَرَ أَنَّهَا تَخْرُجُ صَفْرَاءَ مُلْتَوِيَةً»^(١).

[الحديث ٢٢ - أطرافه في: ٤٥٨١، ٤٩١٩، ٦٥٦٠، ٦٥٧٤، ٧٤٣٨، ٧٤٣٩]

قَالَ وَهَيْبٌ: حَدَّثَنَا عَمْرُو: الْحَيَاةُ، وَقَالَ: خَرْدَلٍ مِنْ خَيْرٍ^(٢).

❦ قَوْلُ الْبُخَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «بَابُ تَفَاضُلِ أَهْلِ الْإِيمَانِ فِي الْأَعْمَالِ». وهذا يعني أنه يَلْزَمُ مِنْ تَفَاضُلِهِمْ فِي الْأَعْمَالِ أَنْ يَتَفَاضَلُوا فِي الْإِيمَانِ، خُصُوصًا إِذَا قُلْنَا: إِنَّ الْأَعْمَالَ مِنَ الْإِيمَانِ.

فَإِذَا قُلْنَا: إِنَّ الْأَعْمَالَ مِنَ الْإِيمَانِ لَزِمَ أَنْ يَتَفَاضَلَ الْإِيمَانُ بِتَفَاضُلِهَا، فَمَنْ قَرَأَ جُزْءًا مِنَ الْقُرْآنِ فَهُوَ أَكْثَرُ عَمَلًا مِمَّنْ قَرَأَ نِصْفَ جُزْءٍ، فَيَكُونُ هَذَا أَقْوَى إِيْمَانًا وَأَفْضَلَ.

وَلَكِنْ قَدْ يَكُونُ الْعَمَلُ أَكْثَرَ، وَلَكِنَّ الْإِيمَانَ فِي الْقَلْبِ أَقْوَى، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْعَامِلِينَ مَزِيَّةٌ عَلَى أَخِيهِ مِنْ وَجْهِ، فَالَّذِي هُوَ أَكْثَرُ فِي الْعَمَلِ لَهُ مَزِيَّةُ الْكَثْرَةِ، وَالَّذِي وَقَرَ الْعَمَلُ فِي قَلْبِهِ وَازْدَادَ إِيْمَانُهُ فِي قَلْبِهِ يَكُونُ أَفْضَلَ مِنْ جِهَةِ مَا وَقَرَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْإِيمَانِ، وَهَذَا أَمْرٌ وَاقِعٌ ظَاهِرٌ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلْ يَتَفَاضَلُ النَّاسُ فِي الْيَقِينِ؟

(١) رواه مسلم (١٧٢/١) (١٨٤) (٣٠٤).

(٢) علَّقه البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بصيغة الجزم، وأسنده في صفة الجنة والنار من كتاب الرقاق (٦٥٦٠)، عن موسى بن إسماعيل، عن وهيب، عن عمرو بن يحيى المازني بسنده بالحديث بتمامه، إلا أنه قال: «من خردل من إيمان»، وانظر: «تغليق التعليق» (٣١/٢).

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ، فَالنَّاسُ يَتَفَاضِلُونَ فِي الْيَقِينِ، حَتَّى إِنْ الْإِنْسَانَ نَفْسَهُ أَحْيَانًا يَكُونُ أَكْثَرَ إِيقَانًا، وَإِيمَانًا مِنْ أَحْيَانٍ أُخْرَى.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أُولَئِمُتُؤْمِنٌ قَالَ بَلَى وَلَئِنْ لَيُطْمِئِنَّ قُلُوبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠].

وَكُلَّمَا أَرَادَ الْإِنْسَانُ مَعْرِفَةَ اللَّهِ وَبَيَاتِهِ أَرَادَ إِيمَانَهُ بِلَا شَكٍّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَن يَقُولُ أَيْقُمُوا زَادَنَاهُ هَذِهِ إِيْمَانُنَا فَمَا الَّذِيكَ ؕ أَمْ تَزَادُتُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الأنعام: ١١٣].

وَلِهَذَا إِذَا أَرَدْتَ أَنْ يَزْدَادَ إِيمَانُكَ فَأَكْثِرْ مِنَ التَّفَكُّرِ فِي آيَاتِ اللَّهِ الشَّرْعِيَّةِ، وَآيَاتِهِ الْكُونِيَّةِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يَزِيدُ الْإِيمَانَ، وَأَكْثِرْ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، بِخُشُوعٍ وَحُضُورِ قَلْبٍ. وَآخِرُضْ عَلَى أَنْ تَصْطَحِبَ أَنَاثًا مِنْ أَهْلِ الْخَيْرِ يُرْشِدُونَكَ إِذَا غَوَيْتَ، وَيَهْدُونَكَ إِذَا ضَلَلْتَ، وَيَذْكُرُونَكَ إِذَا نَسِيتَ، وَيُعَلِّمُونَكَ إِذَا جَهَلْتَ، فَكُلُّ هَذِهِ مِنْ أَسْبَابِ زِيَادَةِ الْإِيمَانِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حَنِيفٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخَدْرِيَّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ، رَأَيْتُ النَّاسَ يُعْرَضُونَ عَلَيَّ وَعَلَيْهِمْ قُمْصٌ، مِنْهَا مَا يَبْلُغُ الثُّدْيَ، وَمِنْهَا مَا دُونَ ذَلِكَ، وَعُرِضَ عَلَيَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ يَجْرُهُ». قَالُوا: فَمَا أَوْلَتْ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الَّذِينَ»^(١).

[الحدِيث ٢٣- أطرافه في: ٣٦٩١، ٧٠٠٨، ٧٠٠٩]

في هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى تَفَاضُلِ النَّاسِ فِي الْإِيمَانِ.
وَفِيهِ أَيْضًا: فَضِيلَةُ عَظِيمَةِ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حَيْثُ كَانَ عَلَيْهِ قَمِيصٌ يَجْرُهُ.
وَلَكِنْ قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ مُغْرَضٌ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: إِنَّ جَرَّ الْقَمِيصِ حَرَامٌ، وَمِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ.
فَيُقَالُ: إِنَّ هَذَا إِنَّمَا سَاقَهُ النَّبِيُّ ﷺ مَسَاقَ الْمَدْحِ، وَجَعَلَ مَا يَجْرُهُ دِينًا، وَدَلَالًا عَلَى
أَنَّ دِينَهُ سَابِغٌ مُعْطًى جَمِيعَ بَدَنِهِ.

وَلَيْسَ هَذَا اللَّبَاسُ حَسِيًّا، وَإِنَّمَا هُوَ لِبَاسٌ مَعْنَوِيٌّ، فَيَكُونُ قَدْ شَمِلَ جَمِيعَ بَدَنِهِ؛
حَتَّى قَدَمَيْهِ اللَّتَيْنِ يَمْشِي بِهِمَا، قَدْ كَمُلَ فِيهِمَا الدِّينُ.
وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ أَكْرَمَ بِخَصِيصَةٍ، أَوْ نَالَ فَضْلًا بِخَصِيصَةٍ
لَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَنَالَ الْفَضْلَ الْمَطْلُوقَ؛ فَإِنَّهُ لَا شَكَّ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَوْفَى دِينًا مِنْ
عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَأَفْضَلُ.

وَلَكِنْ قَدْ اخْتَصَّ عُمَرُ بِهِدِهِ الْخَصِيصَةَ كَمَا اخْتَصَّ عَلِيٌّ بِنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي غَزْوَةِ
خَيْبَرَ حِينَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ».
فَبَاتَ النَّاسُ يَدُوكُونَ^(١)، فَلَمَّا أَصْبَحُوا غَدَوْا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلُّهُمْ يَرْجُو أَنْ يُعْطَاهَا، فَقَالَ
ﷺ: «أَيْنَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ؟» قَالُوا: كَانَ يَسْتَكِي عَيْنَيْهِ. فَأَمَرَ بِهِ ﷺ فَجَاءَ فَبَصَقَ فِي عَيْنَيْهِ
فَبَرِيءٌ فِي الْحَالِ كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِهِ وَجَعٌ، ثُمَّ أَعْطَاهُ الرَّايَةَ، وَقَالَ: «انْفِذْ عَلَى رِسْلِكَ حَتَّى تَنْزَلَ
بِسَاحَتِهِمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ حَقِّ اللَّهِ فِيهِ، فَوَاللَّهِ لَأَنْ
يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ»^(٢).

(١) قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي «النهاية» (د و ك): أَي: يَخُوضُونَ، وَيَمْوُجُونَ فَيَمْنُ يَذْفَعُهَا إِلَيْهِ. يُقَالُ: وَقَعَ النَّاسُ

فِي دَوْكَةٍ، وَدَوْكَةٌ: أَي: فِي خَوْضٍ وَاخْتِلَاطٍ. اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شرح مسلم» (٨/ ١٩٤): (يَدُوكُونَ) بضم الدال المهملة وبالواو، أَي:

يَخُوضُونَ، وَيَتَحَدَّثُونَ فِي ذَلِكَ. اهـ

(٢) رواه البخاري (٢٩٤٢، ٣٠٠٩، ٣٧٠١، ٤٢١٠)، ومسلم (٤/ ١٨٧٢)، (٢٤٠٦) (٣٤).

فَهَذَا خَصِيصَةٌ لِعَلِيٍّ، وَلَكِنْ لَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ أَفْضَلَ مِنْ غَيْرِهِ فَضْلاً مُطْلَقاً.
وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَهَذَا الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النَّاسَ يَتَفَاضِلُونَ فِي الدِّينِ، وَهُوَ كَذَلِكَ.



١٦ - بَابُ الْحَيَاءِ مِنَ الْإِيمَانِ.

٢٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَهُوَ يَعِظُ أَخَاهُ فِي الْحَيَاءِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَعُهُ؛ فَإِنَّ الْحَيَاءَ مِنَ الْإِيمَانِ»^(١).

[الحديث ٢٤ - طرفه في: ٦١١٨]

الحياء قد سبق الكلام عليه، وبيننا هناك أنه من شعب الإيمان، كما قال الرسول ﷺ: «الحياء من الإيمان»^(٢).



١٧ - بَابُ ﴿إِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥].

٢٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُسَنَدِيُّ، قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو رَوْحٍ الْحَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَاقِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ، إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ»^(١).

(١) رواه مسلم (٦٣/١) (٣٦) (٥٩).

وقال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» (١/٢٨١-٢٨٢): قوله: «يَعِظُ أَخَاهُ فِي الْحَيَاءِ»؛ أي: ينهاه عنه، ويقضي له فعله، ويؤجره عن كثرتة، فنهاه النبي ﷺ عن ذلك، فقال: «دَعُهُ فَإِنَّ الْحَيَاءَ مِنَ الْإِيمَانِ»؛ أي: دعه على فعل الحياء، وكف عن نهيه. اهـ

(٢) تقدم تخريجه.

(٢) رواه مسلم (٥٣/١) (٢٢) (٣٦).

﴿وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾﴾^(١). فَالْجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ تُفِيدُ أَنَّهُمْ إِذَا قَامُوا بِذَلِكَ وَجَبَ عَلَيْنَا أَنْ نُخَلِّيَ سَبِيلَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ دَخَلُوا فِي الْإِسْلَامِ.

وَمَفْهُومُهَا: أَنَّهُمْ إِنْ لَمْ يَفْعَلُوا فَإِنَّا لَا نُخَلِّي سَبِيلَهُمْ. ﴿قَوْلُهُ ﷺ: «أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ». الْأَمْرُ لَهُ هُوَ اللَّهُ ﷻ، وَكَلِمَةُ «النَّاسِ» عَامَّةٌ، فَالنَّاسُ كُلُّهُمْ يُقَاتِلُونَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

وَلَكِنْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾^(٢). فَجَعَلَ سَبْحَانَهُ غَايَةَ الْقِتَالِ هِيَ إِعْطَاءُ هِمِ الْجِزْيَةِ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ هَذَا الْحَدِيثُ مُخَصَّصًا بِالْآيَةِ. وَتَخْصِيصُ السُّنَّةِ بِالْقُرْآنِ نَادِرٌ، فَهُوَ وَإِنْ كَانَ مَوْجُودًا، وَلَكِنَّهُ نَادِرٌ، وَمِنْهُ هَذَا الْمَثَلُ. وَمِنْهُ أَيْضًا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَ كُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ﴾^(٣) اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيْسَنِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾^(٤). فَهَذَا مُخَصَّصٌ لِعُمُومِ مَا صَالَحَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ الْمَشْرِكِينَ فِي الْحَدِيثِيَّةِ، وَهُوَ أَنَّهُ مَنْ جَاءَ مِنْهُمْ مُسْلِمًا فَإِنَّا نَرُدُّهُ إِلَيْهِمْ^(٥).

فَالْعُمُومُ فِي الْحَدِيثِ يَشْمَلُ حَتَّى النِّسَاءَ، وَلَكِنَّ الْآيَةَ أَخْرَجَتِ النِّسَاءَ. وَالصَّحِيحُ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةُ مِنْ أَنَّ الْجِزْيَةَ تَعَصِمُ دَمَ الْيَهُودِيِّ، وَالنَّصْرَانِيِّ، وَالْمَشْرِكِ وَغَيْرِهِمْ؛ وَلَئِنَّهُ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنْ مَجُوسٍ هَجَرَ^(٦). وَالْمَجُوسُ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ قَطْعًا.

(١) رواه البخاري (٤١٨٠، ٤١٨١).

(٢) رواه البخاري (٣١٥٦، ٣١٥٧).

وَدَعَوَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ لَهُمْ شُبُهَةً كِتَابٍ، أَوْ أَنَّ لَهُمْ كِتَابًا رُفِعَ، هِيَ دَعْوَى لَيْسَ لَهَا أَصْلٌ فِيمَا نَعْلَمُ^(١)، وَيَدُلُّ لِهَذَا مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ بِنِ الْحُصَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: «أَنْتُمْ إِذَا أَعْطُوا الْحِزْيَةَ وَجَبَ الْكَفُّ عَنْ قِتَالِهِمْ»^(٢).

فَالصَّوَابُ: أَنَّ بَذْلَ الْحِزْيَةِ مَانِعٌ مِنْ اسْتِحْلَالِ الْقِتَالِ مِنْ أَيِّ نَوْعٍ مِنَ الْكُفَّارِ.
وَقَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ». فَائِدَةُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ -بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ شَعَائِرَ الْإِسْلَامِ- الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّهَا تُعَامِلُ النَّاسَ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ، وَحَسَابِ الْبَاطِنِ عَلَى اللَّهِ.



١٨ - بَابُ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْعَمَلُ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (٧٢) ﴿الْجَنَّةُ: ٧٢﴾.
وَقَالَ عِدَّةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (١٢) ﴿عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (١٣) ﴿الْمُتَعَمَّقُ: ٩٢-٩٣﴾ عَنْ قَوْلِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَقَالَ: ﴿لِمِثْلِ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ﴾ (١١) ﴿الْمُتَأَمِّلُ: ٦١﴾.

٢٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ وَمُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ: أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: «إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ». قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «حَجٌّ مَبْرُورٌ»^(١).

[الحديث ٢٦ - طرفه في: ١٥١٩]

(١) انظر: «المغني» (١٣/ ٢٠٤)، و«مجموع الفتاوى» (٣٢/ ١٨٩-١٩٠)، و«المبدع» (٣/ ٤٠٥)، وقال: وإنما قيل: لهم شبهة كتاب؛ لأنه رُوي أنه كان لهم كتاب، فُرِفِعَ، فصار لهم بذلك شبهة. وانظر أيضًا: «الإنصاف» (٤/ ٢١٧).

(٢) رواه مسلم (٣/ ١٣٥٧) (١٧٣١).

(٣) رواه مسلم (١/ ٨٨) (٨٣) (١٣٥).

لَا شَكَّ أَنَّ الْعَمَلَ مِنَ الْإِيمَانِ، وَأَمَّا حَضَرُ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: بَابٌ مِّنْ قَالَ: إِنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْعَمَلُ. فَالْقَائِلُ بِذَلِكَ لَا يُرِيدُ: أَنَّهُ عَمَلٌ مَّجْرُودٌ بِلَا إِيْمَانٍ؛ لَأَنَّنَا لَوْ قُلْنَا: إِنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْعَمَلُ. لَكَانَ الْمَنَافِقُونَ مُؤْمِنِينَ، لَأَنَّهُمْ يَعْمَلُونَ عَمَلَ الْمُؤْمِنِينَ، وَلِذَلِكَ كَانَ مُرَادُ قَائِلِ هَذَا أَنَّ الْعَمَلَ مِنَ الْإِيمَانِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْعَمَلَ مِنَ الْإِيمَانِ.

وَقَدْ عَرَفْنَا فِيمَا سَبَقَ أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ: قَوْلُ الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ، وَعَمَلُ الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ وَالْجَوَارِحِ، وَهَذَا مِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ ^(١).

❖ وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (٧٢) ﴿الزُّمَرُ: ٧٢﴾

فَيُقَالُ: نَعَمْ، الْإِيمَانُ مِنَ الْعَمَلِ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ إِقْرَارُ الْقَلْبِ، وَالْإِقْرَارُ نَوْعٌ مِنَ الْعَمَلِ، لَكِنَّهُ عَمَلٌ قَلْبِيٌّ، ثُمَّ يَنْبَغِي عَلَى ذَلِكَ عَمَلُ الْجَوَارِحِ؛ كِقَامَةِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ، وَحَجِّ الْبَيْتِ.

وَكَذَلِكَ يَقَالُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (١٢) ﴿عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (١٣) ﴿فَنَقُولُ: نَعَمْ سَيُسْأَلُ الْإِنْسَانُ عَمَّا كَانَ يَعْمَلُ مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ، وَيُسْأَلُ أَيْضًا عَنْ أَشْيَاءٍ أُخْرَى، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ لَنَسْأَلَنَّ يَوْمَئِذٍ الْعَبِيدَ﴾ (٨) ﴿الْقُلُوبُ: ٨﴾. فَالسُّؤَالُ يَكُونُ عَنْ عِدَّةِ أَشْيَاءَ، مِنْهَا أَنَّهُ يُسْأَلُ عَنْ إِجَابَتِهِ لِلرُّسُلِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ (٦٥) ﴿الْمُؤْتَفِكَةُ: ٦٥﴾.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ سَيُسْأَلُ عَنِ الشُّرْكِ؛ لِقَوْلِهِ ﷻ: ﴿إِنَّ شُرَكَاءَكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ (٢٢) ﴿الْأَنْعَامُ: ٢٢﴾. فَيُسْأَلُ عَنِ التَّوْحِيدِ، وَعَنِ الرِّسَالَةِ، وَعَنِ كُلِّ الْأَعْمَالِ، وَمِنْهَا الْإِيمَانُ.

❖ وَقَوْلُهُ: «وَقَالَ عِدَّةٌ مِّنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (١٢) ﴿عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (١٣) عَنْ قَوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ^(١). وَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ فَسَّرُوا هَذِهِ

(١) تقدم تخريجه.

(٢) روى الطبري في «تفسيره» (٦٧/١٤)، والترمذي (٣١٢٦)، وابن أبي حاتم، كما في «تفسير ابن كثير» (٤٦٨/٤)، وأبو يعلى في «مسنده» (٤٠٥٨)، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (١٠٦/٤) إلى ابن

الآيَةُ بِهَذَا الْعَمَلِ الْخَاصِّ يُرِيدُونَ: عَنْ قَوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَالْعَمَلُ بِمُقْتَضَاهَا، لَا عَنْ مُجَرَّدِ قَوْلِهَا بِاللِّسَانِ فَقَطْ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يُفِيدُ إِذَا لَمْ يَعْمَلِ الْإِنْسَانُ بِمُقْتَضَاهَا.

وَقَوْلُهُ: سُئِلَ: أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «إِسْمَانُ بِاللَّهِ وَرُسُولِهِ». وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سُئِلَ: أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟ قَالَ: «الصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا». قَالَ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «بِرِّ الْوَالِدَيْنِ». قَالَ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(١).

وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ يُجِيبُ عَلَى حَسَبِ حَالِ السَّائِلِ، وَبِهَذَا يَزُولُ عَنَّا اشْتِبَاهُ كَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي يُسْأَلُ فِيهَا: أَيُّ هَذَا أَفْضَلُ، أَيْ هَذَا خَيْرٌ؟ ثُمَّ يُجَابُ لِشَخْصٍ بِشَيْءٍ، وَيُجَابُ لِشَخْصٍ آخَرَ بِشَيْءٍ آخَرَ.



المنذر وابن مردويه، من حديث أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ في قوله: «لَسْتَ لَنْهَرٍ أَجْمَعِينَ» (١٢) عَاكَثُوا يَمْعَلُونَ (١٣) ﴿١٣﴾ [التغوي: ٩٢-٩٣] قَالَ: «عَنْ قَوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

وقال الشيخ الألباني رحمته الله في تعليقه على سنن الترمذي: ضعيف الإسناد. ورواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٨٦/٢)، والترمذي عقب الحديث (٣١٢٦)، والطبري في «تفسيره» (٦٧/١٤)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٦٥/١٣) موقوفاً على أنس رضي الله عنه.

ورواه الطبري في «تفسيره» (٦٧/١٤)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٢٨/١٣)، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (١٠٦/٤) إلى ابن المنذر، موقوفاً على ابن عمر رضي الله عنهما.

ورواه الطبري في «تفسيره» (٦٧/١٤)، وعبد الرزاق في «تفسيره» (٣٥١/١)، وسفيان الثوري في «تفسيره» (ص ١٦٢)، عن مجاهد.

(١) رواه البخاري (٥٢٧)، ومسلم (٩٠/١) (٨٥).

١٩ - بَابُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْإِسْلَامُ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَكَانَ عَلَى الْاسْتِسْلَامِ
أَوْ الْخَوْفِ مِنَ الْقَتْلِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَأَمَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا
أَسْلَمْنَا﴾ [التَّوْبَةُ: ١٤]. فإذا كان على الْحَقِيقَةِ فهو على قَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ
اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [التَّوْبَةُ: ١٩].

قَوْلُهُ: «بَابُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْإِسْلَامُ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَكَانَ عَلَى الْاسْتِسْلَامِ، أَوْ
الْخَوْفِ مِنَ الْقَتْلِ». وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَأَمَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا
أَسْلَمْنَا﴾. وَهَذِهِ الْآيَةُ أَشْكَلَتْ عَلَى بَعْضِ الْعُلَمَاءِ، فَقَالُوا: إِنَّ الْمُرَادَ بِالْإِسْلَامِ هُنَا
الْاسْتِسْلَامُ الظَّاهِرُ، وَإِنَّ الْقَوْمَ مُنَافِقُونَ، وَلِيسُوا عَلَى الْإِسْلَامِ الْحَقِيقِيِّ.
وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ هُوَ الْإِسْلَامُ، لَكِنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَى حَدِّ الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ أَفْضَلُ
مِنَ الْإِسْلَامِ عِنْدَ اقْتِرَانِ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ، وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ هُنَا: ﴿وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا
يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾. وَكَلِمَةُ «لَمَّا» مُقْتَضَاهَا اللَّغْوِيُّ أَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ، وَلَكِنْ
سَيَدْخُلُ^(١).

وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ الْخِطَابُ لِلنَّاسِ ضَعِيفِي الْإِيمَانِ، لَكِنَّهُمْ فِي أَعْمَالِهِمُ الظَّاهِرَةِ
مُسْلِمُونَ تَمَامًا، وَإِنْ كَانَ الْقَلْبُ لَمْ يَطْمَئِنَّ بَعْدَ الْإِيمَانِ^(٢).
وَهَذَا يُوجَدُ كَثِيرًا فِي بَنِي آدَمَ، فَتَجِدُ الْإِنْسَانَ فِي أَعْمَالِهِ الظَّاهِرَةِ قَدْ قَامَ بِهَا عَلَى
أَكْمَلِ وَجْهِهِ، لَكِنَّ إِيْمَانَهُ فِيهِ شَيْءٌ، وَلَمْ يَدْخُلْ إِلَى قَلْبِهِ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ.
وَهُنَا نَبَحْتُ هَلْ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ فَرْقٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ هُنَا أَثْبَتَ الْإِسْلَامَ وَنَفَى
الْإِيمَانَ؟

(١) انظر: «قطر الندى» (ص ٨٢).

(٢) انظر تفصيل هذه المسألة والخلاف فيها في: «تفسير الطبري» (٣٨٨-٣٩٢)، و«تفسير البغوي»
(٤٥-٤٦)، (٢١٨-٢١٩)، و«تفسير الثوري» (ص ٢٧٩)، و«أضواء البيان» (١٤١/٧)،
(٤٢٠، ٤١٩).

والجواب عن ذلك أن يُقَالَ: أَمَّا إِذَا أُطْلِقَ أَحَدُهُمَا فَإِنَّهُ يَشْمَلُ الْآخَرَ، فَإِنْ ذُكِرَا جَمِيعًا صَارَ الْإِيمَانُ فِي الْقَلْبِ، وَالْإِسْلَامُ فِي الْجَوَارِحِ، وَلِهَذَا يَقُولُ بَعْضُ السَّلَفِ: الْإِيمَانُ سِرٌّ، وَالْإِسْلَامُ عَلَانِيَةٌ^(١)؛ يَعْنِي: أَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ. وَظَنَّ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْإِيمَانَ وَالْإِسْلَامَ شَيْءٌ وَاحِدٌ مُطْلَقًا^(٢)، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

وَلَكِنَّهُ لَا دَلَالَهَ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣) فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ^(٤) [الأنعام: ٣٥-٣٦]. فَالْبَيْتُ هُنَا هُوَ بَيْتُ لُوطٍ، وَهُوَ مُسْلِمٌ كُلُّهُ حَتَّى أَمْرَأَتُهُ ظَاهِرُهَا الْإِسْلَامُ، وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا أَمْرَأَتَ نُوحٍ وَأَمْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا﴾ [البقرة: ١٠]. وَالْخِيَانَةُ هُنَا بِالْكَفْرِ لَا بِالْفَاحِشَةِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾.

المهم: أَنَّ الْمُرَادَ بِالْبَيْتِ هُنَا بَيْتُ لُوطٍ، وَهُوَ كُلُّهُ مُسْلِمٌ حَتَّى أَمْرَأَتُهُ، لَكِنَّ الَّذِي نَجَا وَخَرَجَ هُوَ الْمُؤْمِنُ، وَهُمْ أَهْلُهُ إِلَّا الْمَرْأَةَ فَإِنَّهَا بَقِيَتْ، وَلَمْ تَخْرُجْ مَعَهُمْ؛ لِأَنَّهَا مُسْلِمَةٌ فِي الظَّاهِرِ، وَلَيْسَتْ مُؤْمِنَةٌ؛ وَلِهَذَا قَالَ: ﴿غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾، وَلَمْ يَقُلْ: فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا إِلَّا أَنَاسًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

وَهَذَا فَرْقٌ وَاضِحٌ فِي أَنَّ الْإِيمَانَ شَيْءٌ، وَالْإِسْلَامَ شَيْءٌ آخَرُ إِذَا جُمِعَا.



(١) وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٣٣٤ / ٧): وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ:

«الْإِسْلَامُ عَلَانِيَةٌ، وَالْإِيمَانُ فِي الْقَلْبِ». وَفِي لَفْظِ: «الْإِيمَانُ سِرٌّ». اهـ.

(٢) انْظُرْ: «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» لابْنِ تَيْمِيَّةٍ (٣٣٢ / ٧).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٧- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَى رَهْطًا، وَسَعْدُ جَالِسٌ، فَتَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا هُوَ أَعْجَبُهُمْ إِلَيَّ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا. فَقَالَ: «أَوْ مُسْلِمًا؟». فَسَكَتُ قَلِيلًا ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ مِنْهُ، فَعُدْتُ لِمَقَالَتِي، فَقُلْتُ: مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا. فَقَالَ: «أَوْ مُسْلِمًا؟». ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ مِنْهُ، فَعُدْتُ لِمَقَالَتِي، وَعَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «يَا سَعْدُ، إِنِّي لَأَعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرَهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ؛ خَشْيَةَ أَنْ يَكْبَهُ اللَّهُ فِي النَّارِ»^(١). وَرَوَاهُ يُونُسُ وَصَالِحٌ وَمَعْمَرٌ وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ^(٢).

[الحديث ٢٧- طرفه في: ١٤٧٨]

هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ إِعْطَاءِ الْمُفْضُولِ دُونَ الْفَاضِلِ خَوْفًا عَلَى دِينِهِ، حَتَّى لَا يُفْتَنَ؛ لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ إِذَا لَمْ تُعْطِهِ، أَوْ تَكَلَّمَهُ بِكَلَامٍ يَفْضُلُ غَيْرَهُ رَبِّمَا يُفْتَنُ فِي دِينِهِ.

وَفِيهِ أَيْضًا: مُلَاحَظَةُ حَالِ الْمُخَاطَبِ، وَالْمُعْطَى، وَالْمَعَامَلِ، وَلَا يَقُولُ الْإِنْسَانُ:

(١) رواه مسلم (١٣٢/١) (١٥٠) (٢٣٧).

(٢) قَالَ الْحَافِظُ فِي «تَغْلِيْقِ التَّعْلِيْقِ» (٢/٣٢-٣٤): أَمَا حَدِيثُ يُونُسَ: فَقَالَ: رُسِّنَتْ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ، بِالإِسْنَادِ الْمُتَقَدِّمِ إِلَيْهِ أَنْفًا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ الْأَيْلِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بِهِ. وَأَمَا حَدِيثُ صَالِحٍ، فَاسْتَدَّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ فِي «كِتَابِ الزَّكَاةِ» (١٤٧٨) مِنْ حَدِيثِ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْهُ، بِهِ.

وَأَمَا حَدِيثُ مَعْمَرٍ فَرَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢/٧٣٣) عَنْ عَبْدِ بْنِ حَمِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ.

وَأَمَا حَدِيثُ ابْنِ أَخِي الزُّهْرِيِّ فَرَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢/٧٣٣) عَنْ ابْنِ خَيْثَمَةَ. أَهـ
وَانْظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِي» (١/٨١-٨٢).

أَنَا سَافِعٌ، وَدَعْنِي مِنَ النَّاسِ، بَلْ إِنْ الْإِنْسَانَ النَّاصِحَ هُوَ مَنْ يُرَاعِي حَالَ إِخْوَانِهِ، فَإِذَا خَافَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْفِتْنَةِ أَعْطَاهُمْ مَا يُطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ وَيُلَيِّنُهَا، وَيُؤَلِّفُهَا.

وَفِي هَذَا: دَلِيلٌ أَيْضًا عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ يَجُوزُ أَنْ يُكَرَّرَ الْمَطْلُوبُ، وَلَوْ كَانَ هَذَا الْمَطْلُوبُ قَدْ رُفِضَ مِنْ قَبْلُ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى يُرَاجِعُ الْإِنْسَانَ الَّذِي أَمْتَنَعَ نَفْسَهُ، ثُمَّ يَقْبَلُ هَذَا الطَّلَبَ.

وَهَذَا شَيْءٌ مُشَاهَدٌ، فَكَثِيرًا مَا يَنْوِي الْإِنْسَانُ عَدَمَ الْقِيَامِ بِالشَّيْءِ، ثُمَّ يَأْتِيهِ مَنْ يَتَكَلَّمُ مَعَهُ فِيهِ، فَيَرُدُّهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ، فَيَأْتِيهِ مَرَّةً أُخْرَى فَيَرُدُّهُ، فَيَأْتِيهِ فِي الْمَرَّةِ الثَّالِثَةِ فَيَنْظُرُ فِي الْأَمْرِ، وَرُبَّمَا يَخْضَعُ لِقَوْلِهِ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (٨٠ / ١):

قَوْلُهُ: «فَقَالَ: أَوْ مُسْلِمًا». هُوَ بِإِسْكَانِ الْوَاوِ لَا بِفَتْحِهَا، فَقِيلَ: هِيَ لِلتَّنْوِيعِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ لِلتَّشْرِيكِ، وَأَنَّهُ أَمَرَهُ أَنْ يَقُولَهَا مَعًا؛ لِأَنَّهُ أَحَاطَ. وَيُرَدُّ هَذَا رِوَايَةُ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ فِي مُعْجَمِهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: لَا تَقُلْ: مُؤْمِنًا بَلْ مُسْلِمًا، فَوَضَحَ أَنَّهَا لِلإِضْرَابِ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ الْإِنْكَارُ، بَلْ الْمَعْنَى أَنَّ إِطْلَاقَ الْمُسْلِمِ عَلَى مَنْ لَمْ يُخْتَبَرْ حَالُهُ الْخَبْرَةُ الْبَاطِنَةُ أَوْلَى مِنْ إِطْلَاقِ الْمُؤْمِنِ؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ مَعْلُومٌ بِحُكْمِ الظَّاهِرِ. قَالَ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ مُلَخَّصًا. وَتَعَقَّبَهُ الْكُزَمَانِيُّ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ لَا يَكُونَ الْحَدِيثُ دَالًّا عَلَى مَا عُقِدَ لَهُ الْبَابُ، وَلَا يَكُونَ لِرَدِّ الرَّسُولِ ﷺ عَلَى سَعْدٍ فَائِدَةٌ.

وَهُوَ تَعَقُّبٌ مَرْدُودٌ، وَقَدْ بَيَّنَّا وَجْهَ الْمَطَابَقَةِ بَيْنَ الْحَدِيثِ وَالتَّرْجَمَةِ قَبْلُ. وَمُحْصَلُ الْقِصَّةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُوسِعُ الْعَطَاءَ لِمَنْ أَظْهَرَ الْإِسْلَامَ تَأْلَفًا، فَلَمَّا أُعْطِيَ الرَّهْطُ - وَهُمْ مِنَ الْمُؤَلَّفَةِ - وَتَرَكَ جُعَيْلًا^(١) - وَهُوَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ - مَعَ أَنَّ الْجَمِيعَ سَأَلُوهُ، خَاطَبَهُ سَعْدٌ فِي أَمْرِهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَرَى أَنَّ جُعَيْلًا أَحَقُّ مِنْهُمْ لِمَا اخْتَبَرَهُ مِنْهُ دُونَهُمْ؛ وَلِهَذَا رَاجَعَ فِيهِ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ، فَارْتَدَّ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أَمْرَيْنِ:

(١) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٨٠ / ١): وَالرَّجُلُ الْمَتْرُوكُ اسْمُهُ جُعَيْلُ بْنُ سُرَاقَةَ الصَّنْعَرِيِّ، سَمَّاهُ الْوَاقِدِي فِي الْمَغَازِي. اهـ.

أَحَدُهُمَا: إِعْلَامُهُ بِالْحِكْمَةِ فِي إِعْطَاءِ أَوْلِيكَ وَحِرْمَانِ جُعِيلٍ مَعَ كَوْنِهِ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّنْ
أَعْطَى؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَرَكَ إِعْطَاءَ الْمُؤَلَّفِ لَمْ يُؤْمِنْ أَزِيدَاده، فَيَكُونُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ.
ثَانِيَهُمَا: إِزْشَادُهُ إِلَى التَّوَقُّفِ عَنِ الشَّئِءِ بِالْأَمْرِ الْبَاطِنِ دُونَ الشَّئِءِ بِالْأَمْرِ الظَّاهِرِ.
فَوَضَحَ بِهَذَا فَائِدَةً رَدَّ الرَّسُولِ ﷺ عَلَى سَعِيدٍ، وَأَنَّهُ لَا يَسْتَلْزِمُ مَحْضُ الْإِنْكَارِ
عَلَيْهِ، بَلْ كَانَ أَحَدُ الْجَوَابِينَ عَلَى طَرِيقِ الْمَشُورَةِ بِالْأَوَّلَى، وَالْآخِرُ عَلَى طَرِيقِ
الاعْتِدَارِ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَةُ سَعِيدٍ لَجُعِيلٍ بِالْإِيمَانِ، وَلَوْ شَهِدَ لَهُ بِالْعَدَالَةِ لَقُبِلَ
مِنْهُ، وَهِيَ تَسْتَلْزِمُ الْإِيمَانَ؟
فَالْجَوَابُ: أَنَّ كَلَامَ سَعِيدٍ لَمْ يَخْرُجْ مَخْرَجَ الشَّهَادَةِ، وَإِنَّمَا خَرَجَ مَخْرَجَ الْمَدْحِ لَهُ،
وَالْتَوَسَّلَ فِي الطَّلَبِ لِأَجْلِهِ، فَلِهَذَا تُوقِفُ فِي لَفْظِهِ، حَتَّى وَلَوْ كَانَ بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ لَمَّا
اسْتَلْزَمَتِ الْمَشُورَةَ عَلَيْهِ بِالْأَمْرِ الْأَوَّلَى رَدَّ شَهَادَتِهِ، بَلِ السِّيَاقُ يُرْشِدُ إِلَى أَنَّهُ قَبِلَ قَوْلَهُ
فِيهِ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ اعْتَدَرَ إِلَيْهِ.

وَرَوَيْنَا فِي مُسْنَدِ مُحَمَّدِ بْنِ هَارُونَ الرُّومَانِيِّ وَغَيْرِهِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ إِلَى أَبِي سَالِمٍ
الْجَيْشَانِيِّ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: «كَيْفَ تَرَى جُعِيلًا؟» قَالَ: قُلْتُ
كَشْكَلِهِ مِنَ النَّاسِ؛ يَعْنِي: الْمَهَاجِرِينَ. قَالَ: «فَكَيْفَ تَرَى فُلَانًا؟» قَالَ: قُلْتُ: سَيِّدٌ مِنْ
سَادَاتِ النَّاسِ. قَالَ: «فَجُعِيلٌ خَيْرٌ مِنْ مِلَّةِ الْأَرْضِ مِنْ فُلَانٍ». قَالَ: قُلْتُ: فَفُلَانٌ
هَكَذَا، وَأَنْتَ تَصْنَعُ بِهِ مَا تَصْنَعُ؟ قَالَ: «إِنَّهُ رَأْسُ قَوْمِهِ فَأَنَا أَتَأَلَّفُهُمْ بِهِ». فَهَذِهِ مَنَزَلَةُ
جُعِيلٍ الْمَذْكُورِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ كَمَا تَرَى، فَظَهَرَتْ بِهَذَا الْحِكْمَةُ فِي حِرْمَانِهِ وَإِعْطَاءِ
غَيْرِهِ، وَأَنَّ ذَلِكَ لِمَصْلَحَةِ التَّأْلِيفِ كَمَا قَرَّرْنَاهُ. اهـ

٢٠- بَابُ إِفْشَاءِ السَّلَامِ مِنَ الْإِسْلَامِ.

وَقَالَ عَمَّارٌ: ثَلَاثٌ مَنْ جَمَعَهُنَّ فَقَدْ جَمَعَ الْإِيمَانَ: الْإِنْصَافُ مِنْ نَفْسِكَ، وَبَذْلُ السَّلَامِ لِلْعَالَمِ^(١)، وَالْإِنْفَاقُ مِنَ الْإِقْتَارِ^(٢).

٢٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «تُطْعِمُ الطَّعَامَ، وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ»^(٤).

❖ قَوْلُهُ: «بَابُ إِفْشَاءِ السَّلَامِ مِنَ الْإِسْلَامِ». إِفْشَاؤُهُ يَعْنِي: إِظْهَارُهُ وَنَشْرَهُ بَيْنَ النَّاسِ ابْتِدَاءً وَرَدًّا.

❖ وَقَوْلُ عَمَّارٍ بْنِ يَاسِرٍ: «ثَلَاثٌ مَنْ جَمَعَهُنَّ فَقَدْ جَمَعَ الْإِيمَانَ: الْإِنْصَافُ مِنْ نَفْسِكَ». وَهَذَا مِنْ أَقْوَمِ الْعَدْلِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ١٣٥]. وَالْإِنْصَافُ مِنَ النَّفْسِ هُوَ أَنْ تُعَامِلَ غَيْرَكَ بِمَا تُحِبُّ أَنْ يُعَامِلَكَ بِهِ.

وَالثَّانِي: بَذْلُ السَّلَامِ لِلْعَالَمِ، وَهَذَا لَيْسَ عَلَى عُمُومِهِ، كَمَا سَيَأْتِي فِي الْحَدِيثِ.
وَالثَّلَاثُ: الْإِنْفَاقُ مِنَ الْإِقْتَارِ؛ يَعْنِي: أَنْ تُنْفِقَ حَتَّى لَا تَكُونَ مُقْتِرًا، فَتَكُونَ (مِنْ) بَدَلِيَّةٍ؛ وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٦٠] «مِنْكُمْ» فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِمَعْنَى: بِدَلِكُمْ، فَهِيَ لَيْسَتْ لِلتَّبَعِيضِ، وَلَا لِيَبَانِ الْجِنْسِ.

(١) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٨٣/١): الْعَالَمُ بَفَتْحِ اللَّامِ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا جَمِيعُ النَّاسِ. اهـ.
(٢) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٨٣/١): الْإِقْتَارُ: الْقِلَّةُ، وَقِيلَ: الْاِقْتَارُ. وَعَلَى الثَّانِي ف«مِنْ» فِي قَوْلِهِ: «مِنْ الْإِقْتَارِ». بِمَعْنَى «مَعَ»، أَوْ بِمَعْنَى «عِنْدَ». اهـ.
(٣) عُلِقَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِصِيغَةِ الْجَزْمِ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْإِيمَانِ» لَهُ، عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ، وَابْنِ مَهْدِيٍّ، كِلَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ سَفِيَّانٍ بِهِ.
(٤) وَانْظُرْ: «تَغْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ» (٣٦-٤٠)، وَ«فَتْحُ الْبَارِي» (٨٢-٨٣).
(٥) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٦٥/١) (٣٩) (٦٣).

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْإِقْتَارِ فِي قَوْلِ عَمَّارٍ هُوَ الْفَقْرُ، وَيَكُونُ الْمَعْنَى: الْإِنْفَاقَ مَعَ الْفَقْرِ، وَهَذَا كَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ سُئِلَ: أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «جُهْدُ الْمُقِلِّ»^(١).

وَأَمَّا الْحَدِيثُ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ: أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «تُطْعِمُ الطَّعَامَ، وَتَقْرَأُ السَّلَامَ». إِذَا: إِطْعَامُ الطَّعَامِ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَلَكِنَّ هَذَا لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ أَيْضًا، بَلِ الْمُرَادُ إِطْعَامُ الطَّعَامِ لِمَنْ أَحْتَاجَ إِلَيْهِ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ إِطْعَامُ الطَّعَامِ إِسْرَافًا وَبَذَخًا، أَوْ كَانَ إِطْعَامُ الطَّعَامِ لِلِاسْتِعَانَةِ بِهِ عَلَى مُحْرَمٍ، فَلَيْسَ هَذَا مِنَ الْإِسْلَامِ.

❦ وَقَوْلُهُ: «تَقْرَأُ السَّلَامَ»؛ أَيُّ: تُسَلِّمُ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ فَقَوْلُهُ: «تَقْرَأُ السَّلَامَ»؛ أَيُّ: تَقُولُ: السَّلَامُ عَلَيْكَ.

❦ وَقَوْلُهُ: «عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ». هَذَا لَيْسَ عَلَى عُمُومِهِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ يُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ مَنْ لَا يَجُوزُ ابْتِدَاؤُهُ بِالسَّلَامِ؛ مِثْلُ الْيَهُودِ، وَالنَّصَارَى، وَكَذَلِكَ بَقِيَّةُ الْكُفَّارِ.

وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى: أَنَّ مَنْ لَمْ يُسَلِّمْ إِلَّا عَلَى مَنْ عَرَفَ فَقَطْ فَلَيْسَ هَذَا مِنَ الْإِسْلَامِ، بَلِ هُوَ نَقْصٌ فِي إِسْلَامِهِ، فَيَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُسَلِّمَ عَلَى مَنْ عَرَفَ وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ مِمَّنْ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُبَدَأَ بِالسَّلَامِ.



(١) رواه أحمد في «مسنده» (٣٥٨/٢) (٨٧٠٢)، وأبو داود (١٤٤٩، ١٦٧٧)، والنسائي (٢٥٢٦)، والحاكم (٤١٤/١)، وقال: صحيح على شرط مسلم. ووافقه الذهبي، مع أن مسلمًا لم يخرج ليحيى بن جعدة، وقال الشيخ الألباني رحمه الله في تعليقه على «سنن أبي داود»، و«النسائي»: صحيح. وقوله ﷺ: «جهد المقل». قال السُّنْدِيُّ: الجُهد - بالضم -: الوُسْع والطاقة؛ أي: ما يحتمله حال القليل المال. وقيل: أي: مجهوده لقلة ماله، وإنما يجوز له الإنفاق إذا قدر على الصبر، ولم يكن له عيال، وإلا فالأفضل ما كان عن ظهر غنى. اهـ

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢١- بَابُ كُفْرَانِ الْعَشِيرِ وَكُفْرٍ دُونَ كُفْرٍ:

فِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٨٣/١-٨٤):

«وَأَمَّا قَوْلُ الْمَصْنَفِ: «وَكُفْرٍ دُونَ كُفْرٍ». فَأَشَارَ إِلَى أَثَرِ رَوَاهُ أَحَدٌ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ مِنْ طَرِيقِ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ وَغَيْرِهِ.

«وَقَوْلُهُ: «فِيهِ أَبُو سَعِيدٍ»؛ أَيُّ: يَدْخُلُ فِي الْبَابِ حَدِيثٌ، رَوَاهُ أَبُو سَعِيدٍ، وَفِي رِوَايَةِ «كَرِيمَةَ»: «فِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ»؛ أَيُّ: مَرْوِيٌّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَفَائِدَةُ هَذَا الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ لِلْحَدِيثِ طَرِيقًا غَيْرَ الطَّرِيقِ الْمَسُوقَةِ، وَحَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الْحَيَضِ وَغَيْرِهِ، مِنْ طَرِيقِ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُ، وَفِيهِ قَوْلُهُ ﷺ لِلنِّسَاءِ: «تَصَدَّقْنَ فَإِنِّي رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ». فَقُلْنَ: وَلِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «تَكْثُرُنَ اللَّعْنَ، وَتَكْفُرُنَ الْعَشِيرَ». الْحَدِيثُ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ بِذَلِكَ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ أَيْضًا: «لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ». قَالَهُ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْمَذْكُورُ.

وَالأَوَّلُ أَظْهَرُ وَأَجْرَى عَلَى مَأْلُوفِ الْمَصْنَفِ، وَيَعْضُدُهُ إِرَادُهُ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِلَفْظٍ: «وَتَكْفُرُنَ الْعَشِيرَ». وَالْعَشِيرُ: الزَّوْجُ، قِيلَ لَهُ: عَشِيرٌ بِمَعْنَى مُعَاشِرٍ؛ مِثْلُ أَكِيلٍ؛ بِمَعْنَى: مُؤَاكِلٍ. اهـ

أشار الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِهِذِهِ التَّرْجَمَةِ إِلَى أَنَّ الْكُفْرَ قَدْ لَا يُرَادُ بِهِ الْكُفْرُ الْمُخْرِجُ عَنِ الْمِلَّةِ، وَإِنَّمَا يُرَادُ بِهِ كُفْرَانُ الْعَشِيرِ، أَوْ كُفْرَانُ النَّعْمَةِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. ثُمَّ إِنَّ الْكُفْرَ أَيْضًا -أَيُّ: الْكُفْرَ الشَّرْعِيَّ- قَدْ يُرَادُ بِهِ كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ؛ يَعْنِي: أَنَّهُ مِنْ خِصَالِ الْكُفْرِ، وَلَيْسَ هُوَ الْكُفْرُ كُلُّهُ؛ كَقَوْلِهِ ﷺ: «اِئْتَانِ فِي النَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ: الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ، وَالنِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ»^(١). فَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُمَا مِنْ خِصَالِ الْكُفْرِ.

(١) رواه البخاري (٣٨٥٠)، ومسلم (٨٢/١) (٦٧)، واللفظ له.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ «اِقْتِضَاءُ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ» حِينَ أَشَارَ إِلَى كُفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشُّرْكِ وَالْكُفْرِ». فَأَتَى بِ«ال» الدَّالَّةِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، فَفَرَّقَ بَيْنَ ذِكْرِ الْكُفْرِ بِ«ال»، وَذِكْرِهِ بِدُونِ «ال»؛ فَإِنَّ ذِكْرَهُ بِدُونِ «ال» لَا يَعْنِي بِهِ الْكُفْرَ الْمُخْرِجَ عَنِ الْمِلَّةِ، وَهَذَا فَرْقٌ ظَاهِرٌ. ^(١) اهـ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أُرِيتُ النَّارَ فَإِذَا أَكْثَرُ أَهْلِهَا النِّسَاءُ؛ يَكْفُرْنَ». قِيلَ: أَيْ كَفَرْنَ بِاللَّهِ؟ قَالَ: «يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، وَيَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ، لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ، ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ» ^(١).

[الحدِيث ٢٩- أطرافه في: ٤٣١، ٧٤٨، ١٠٥٢، ٣٢٠٢، ٥١٩٧]

هَذَا الْحَدِيثُ -كَمَا تَرَوْنَ-: فِيهِ إِطْلَاقُ الْكُفْرِ عَلَى كُفْرَانِ الْعَشِيرِ؛ أَيْ: كُفْرَانِ الزَّوْجِ، وَهُوَ إِنَّمَا سُمِّيَ عَشِيرًا؛ لِأَنَّهُ مُعَاشِرٌ لَزَوْجَتِهِ، وَهِيَ مُعَاشِرَةٌ لَهُ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النِّسَاءُ: ١٩].

وَفِيهِ أَيْضًا: إِطْلَاقُ الْكُفْرِ عَلَى كُفْرِ النِّعْمَةِ وَالْإِحْسَانِ؛ لِقَوْلِهِ: «وَيَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ». وَفِيهِ أَيْضًا: جَوَازُ إِطْلَاقِ الْوَصْفِ عَلَى الْجِنْسِ، وَإِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ فِي كُلِّ فَرْدٍ مِنْهُ؛ لِأَنَّ كُفْرَانَ الْعَشِيرِ وَكُفْرَانَ الْإِحْسَانِ لَيْسَا فِي كُلِّ امْرَأَةٍ مِنَ النِّسَاءِ، وَلَكِنْ جِنْسُ النِّسَاءِ مِنْ خُلُقِهِنَّ هَذَا؛ أَنْ يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، وَأَنْ يَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ. وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذِهِ التَّرْجَمَةِ وَمَا ذَكَرَ فِيهَا مِنَ الْحَدِيثِ هُوَ: الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ الْكُفْرَ يُطْلَقُ، وَلَا يُرَادُ بِهِ الْكُفْرُ الْمُخْرِجُ مِنَ الْمِلَّةِ.

(١) «اِقْتِضَاءُ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ» (ص ١٤٦).

(٢) رواه ومسلم (٢/ ٦٢٦) (٩٠٧) (١٧).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٢- بَابُ الْمَعَاصِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَلَا يُكْفَرُ صَاحِبُهَا بِارْتِكَابِهَا إِلَّا بِالشِّرْكِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّكَ أَمْرُؤُ فَيْكَ جَاهِلِيَّةٌ» وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النِّسَاءُ: ١١٦].

٣٠- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَاصِلِ الْأَحْذَبِ، عَنْ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ، قَالَ: لَقِيتُ أَبَا ذَرٍّ بِالرَّبَذَةِ، وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ، وَعَلَى غُلَامِهِ حُلَّةٌ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: إِنِّي سَأَيْتُ رَجُلًا فَعَيَّرْتُهُ بِأُمِّهِ، فَقَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ، أَعَيَّرْتَهُ بِأُمِّهِ؟ إِنَّكَ أَمْرُؤُ فَيْكَ جَاهِلِيَّةٌ، إِخْوَانُكُمْ خَوْلُكُمْ، جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ، وَلْيُلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ، وَلَا تَكْلُفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ، فَإِنْ كَلَفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ»^(١).

[الحديث ٣٠- طرفاه في: ٢٥٤٥، ٦٠٥٠]

الترجمة واضحة، فالمعاصي من أمر الجاهلية، ولا يكفر صاحبها بارتكابها إلا بالشرك، ويجوز: ولا يكفر؛ لأن المعنى واحد.

وإنما كانت هذه المعاصي من أمر الجاهلية؛ لأن كل من عصى الله ﷻ فهو جاهل بما يستحق الله ﷻ من التعظيم، ولهذا قال الله تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ﴾ [النِّسَاءُ: ١٧].

وليس المراد بقوله: بِجَهَالَةٍ؛ أي: عن جهل؛ لأن من ارتكب السوء عن جهل فليس عليه ذنب، لكن المراد بالجهالة السفاهة، وعدم تقدير الله ﷻ وتعظيمه. فكل معصية فإنها من أمر الجاهلية، ولكن لا يكفر صاحبها؛ لأن التكفير له قواعد معروفة.

(١) رواه مسلم (٣/ ١٢٨٢، ١٢٨٣) (١٦٦١) (٣٨).

﴿وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيُغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾﴾ [الْمِثْلَةُ: ١١٦].

قوله: ﴿أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾. أَنَّ وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ الْمُضَدِّ، وَالتَّقْدِيرُ شُرْكَاً بِهِ، فَهَلْ هَذَا الْمُضَدُّ الْمُؤَوَّلُ كَالْمُضَدِّ الصَّرِيحِ ^(١)، بِحَيْثُ نَقُولُ: إِنَّ الشُّرْكَ لَا يُغْفَرُ، وَلَوْ كَانَ أَصْغَرَ، أَوْ نَقُولُ: إِنَّ الْمُرَادَ بِالشُّرْكِ هُنَا الشُّرْكَ الْأَكْبَرُ الْمَخْرُجَ عَنِ الْمِلَّةِ؟

الْجَوَابُ: فِيهِ تَرَدُّدٌ، وَقَدْ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّ الشُّرْكَ لَا يُغْفَرُ وَلَوْ كَانَ أَصْغَرَ ^(٢). وَعَلَى هَذَا فَلَا بُدَّ مِنْ تَوْبَةٍ بِأَنْ يَتُوبَ إِلَى اللَّهِ ﷻ مِنْ هَذَا الشُّرْكِ الَّذِي وَقَعَ مِنْهُ.

﴿وَقَوْلُهُ: ﴿وَيُغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾﴾. «مَا دُونَ» يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى «مَا سِوَى»، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ «مَا أَقَلَّ»، وَهَذَا أَزْجَحُ، فَيَكُونُ مَا هُوَ أَقَلُّ مِنَ الشُّرْكِ يُغْفَرُهُ اللَّهُ.

وَأَمَّا قُلْنَا ذَلِكَ؛ لِئَلَّا يُورِدَ عَلَيْنَا مُورِدٌ فَيَقُولَ: مَا تَقُولُونَ فِي الْكَافِرِ الَّذِي كُفِّرَهُ لَيْسَ شُرْكَاً؟ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْكَافِرَ الَّذِي كُفِّرَهُ لَيْسَ شُرْكَاً غَيْرَ مَغْفُورٍ لَهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ اشْتَرَطَ لِلْمَغْفِرَةِ لِلْكَافِرِ أَنْ يَنْتَهِيَ عَنْ كُفْرِهِ؛ فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الْمِثْلَةُ: ٣٨]. فَلِذَلِكَ كَانَ هَذَا التفسيرَ أَحْسَنَ.

لَكِنْ لَوْ قُلْنَا: إِنَّهَا بِمَعْنَى سِوَى، فَإِنَّهُ يُقَالُ: إِنَّ الْأَدْلَةَ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ الْكُفْرَ الْمُخْرِجَ عَنِ الْمِلَّةِ بِمَنْزِلَةِ الشُّرْكِ لَا يُغْفَرُهُ اللَّهُ. لَكِنْ إِذَا قُلْنَا: إِنَّ مَعْنَى: «مَا دُونَ ذَلِكَ»؛ أَيُّ: مَا هُوَ أَقَلُّ لَمْ يَرِدْ عَلَيْنَا هَذَا الْإِشْكَالُ.

أَمَّا الْآيَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِي هَذَا الْبَابَ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ طَافِقَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَفْتَنَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الْمِثْلَةُ: ٩٠] ففِيهَا إِشْكَالٌ نَحْوِيٌّ، وَهُوَ: أَوَّلًا: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ قَالَ: ﴿أَفْتَنَلُوا﴾. مَعَ أَنَّ الضَّمِيرَ يَعُودُ عَلَى مُثْنَى.

(١) فَيَأْخُذُ حُكْمَ النُّكْرَةِ، وَتَكُونُ هَذِهِ النُّكْرَةُ نُكْرَةً فِي سِيَاقِ النِّفْيِ، فَتَفِيدُ الْعُمُومَ، وَيَكُونُ الْحُكْمُ بِعَدَمِ مَغْفِرَةِ الشُّرْكِ شَامِلاً لِلشُّرْكِ بِنُوعِيهِ؛ الْأَصْغَرُ وَالْأَكْبَرُ.

(٢) «الرَّدُّ عَلَى الْبُكْرِيِّ» لابن تيمية (١/ ٣٠١).

وثانيًا: أنه قال: ﴿بَيْنَهُمَا﴾. مع أن الضمير يعودُ على جميع؟
والجواب: أن الطائفة تطلقُ على الجماعة، فإذا كان هناك طائفتان؛ أي: جماعتان، فهما
باعتبار المعنى جمعٌ، وإن كانا باعتبار اللفظ مثني، وعليه فقوله: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾.
الضميرُ فيه باعتبار اللفظ، وقوله: ﴿افْتَلُوا﴾ الضميرُ فيه باعتبار المعنى.
❖ وقوله: ﴿وإن طائفتان من المؤمنين أفْتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ إلى قوله -تبارك
وتعالى-: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠]. هذا هو الشاهد الذي
ليس فيه احتمال.

وأما ما ذهب إليه البخاري رحمه الله، حيث قال: فسماهم المؤمنين. فقد يعارض فيه
معارض، يقول: إنه وصفهما بالمؤمنين باعتبار ما قبل الاقتال. وهذا ضعيف؛ لأننا
عندما نكمل الآيات نتبين أن هؤلاء لم يخرجوا من الإيمان؛ لقوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ
فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾. مع أن النبي ﷺ قال: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»^(١).
إذا هذا الكفر الذي في قوله: «وقتاله كفر». هو كفرٌ دون كفر.
ثم ذكر رحمه الله حديث أبي ذر، وفيه حسنٌ أمثال الصحابة للنبي ﷺ فإن أبا ذرٍ
سب هذا الرجل -والظاهر أنه غلامه- فعيره بأمه، فقال له النبي ﷺ: «إنك امرؤ فيك
جاهلية». وذكر تمام الحديث.

وفيه أنه ينبغي للإنسان إذا كان أخوه تحت يده من خادم، أو رقيق، أو ما أشبه
ذلك، أن يطعمه مما يأكل، ويلبسه مما يلبس، ولا يكلفه ما يغلبه؛ يعني: ما لا يطيق،
فإن كلفه فليعنه، وهذا من خصال الإسلام الحميدة، حيث أمر النبي ﷺ بمراعاة
هؤلاء الخدم، سواء كانوا مملوكين أو مأجورين.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣١- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ وَيُونُسُ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ الْأَخْنَفِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: ذَهَبْتُ لَأَنْصُرَ هَذَا الرَّجُلَ، فَلَقَيْتَنِي أَبُو بَكْرَةَ فَقَالَ: أَيْنَ تُرِيدُ؟ قُلْتُ: أَنْصُرَ هَذَا الرَّجُلَ. قَالَ: ارْجِعْ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ». فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا الْقَاتِلُ، فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ؟ قَالَ: «إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ»^(١).

[الحديث ٣١- طرفاه في: ٦٨٧٥، ٧٠٨٣]

الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ سَأَلَ هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى طَرِيقَةٍ اسْتِدْلَالِهِ بِالْآيَةِ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إِنَّهُمَا إِنَّمَا كَانَا مُسْلِمَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَقْتِيلَا. لَكِنْ كَانَ الْبُخَارِيُّ يَقُولُ: سَمَاهُمَا مُسْلِمَيْنِ، وَلَمْ يَقُلْ: إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ كَفَرًا، بَلْ قَالَ: الْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ.

ثُمَّ هَذِهِ الظَّرْفِيَّةُ «فِي النَّارِ» هَلْ هِيَ ظَرْفِيَّةُ مُصَاحَبَةٍ؟

الْجَوَابُ: لَا، لَيْسَتْ لِلْمُصَاحَبَةِ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَقَالُ إِنَّهُ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ هُمْ أَهْلُهَا الَّذِينَ لَا يَخْرُجُونَ مِنْهَا، وَأَمَّا إِذَا قِيلَ: «فِي النَّارِ». فَقَدْ يَخْرُجُ مِنْهَا، كَمَا فِي قَوْلِهِ ﷺ: «كُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ»^(١) وَ«قَدْ» لَا تَسْتَلِزِمُ الْخُلُودَ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ هَمَّ بِالشَّيْءِ وَقَامَ بِالْعَمَلِ وَلَمْ يُدْرِكْهُ، يُكْتَبُ لَهُ مَا يُكْتَبُ لِلْعَامِلِ؛ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ^(٢)، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ

(١) رواه مسلم (٢٢١٣/٤) (٢٨٨٨) (١٤).

(٢) أخرجه النسائي في «المجتبى» (١٥٧٨)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، وقال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في تعليقه على سنن النسائي: صحيح.

(٢) في مثل هذا التركيب يصح في الاسمين بعد «إن» أربعة أشياء:

١- رفعهما معًا؛ نحو: إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرٌ؛ أَيْ: إِنْ كَانَ فِي عَمَلِهِ خَيْرٌ فَجَزَاؤُهُ خَيْرٌ.

٢- ويصح نصبهما معًا؛ نحو: إِنْ خَيْرًا فَخَيْرًا. على تقدير: إِنْ كَانَ عَمَلُهُ خَيْرًا فَهُوَ يَلَاقِي خَيْرًا.

٣- ويصح نصب الأول ورفع الثاني؛ نحو: إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ. أَيْ: إِنْ كَانَ عَمَلُهُ خَيْرًا فَجَزَاؤُهُ خَيْرٌ.

الرَّجُلَيْنِ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ، وَقَدْ بَذَلَ مَا يَسْتَطِيعُ لِقَتْلِهِ، وَلَكِنْ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ.
فَإِذَا حَرَصَ الْإِنْسَانُ عَلَى مَعْصِيَةٍ، وَبَذَلَ مَا يَسْتَطِيعُ لِلْوُصُولِ إِلَيْهَا، وَلَكِنَّهُ عَجَزَ
فَإِنَّهُ يُكْتَبُ عَلَيْهِ وَزْرٌ كَوَزْرِ عَامِلِهَا وَلَا فَرْقَ.

وَكَذَلِكَ مَنْ هَمَّ بِالْحَسَنَةِ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا، وَلَكِنَّهُ لَمْ يُدْرِكْهَا كُتِبَ لَهُ أَجْرُهَا
كَامِلَةً؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ
عَلَى اللَّهِ﴾ [النِّسَاءُ: ١٠٠].



٢٣- بَابُ ظُلْمٍ دُونَ ظُلْمٍ.

٣٢- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. ح قَالَ: وَحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ أَبُو مُحَمَّدٍ
الْعَسْكَرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٨٢] قَالَ أَصْحَابُ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَيُّنَا لَمْ يَظْلَمْ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿لَا الشِّرْكَ لَظْمٌ عَظِيمٌ﴾ [النِّسَاءُ: ١٣].^(١)
قَوْلُهُ: «ظُلْمٌ دُونَ ظُلْمٍ». كَانَ الْمُؤَلَّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَرَادَ أَنْ يَمْشِيَ عَلَى الْآيَاتِ الَّتِي فِي

٤- ويصح رفع الأول ونصب الثاني؛ نحو: إن خيرٌ فخيرًا؛ أي: إن كان في عمله خيرٌ فالجزء يكون
خيرًا.

وهذا الوجه هو أضعف الأربعة؛ لكثرة الحذف فيه، ولكنه قياسي كالثلاثة الأخرى.
ومن الممكن التخفيف والتيسير والاختصار بمعرفة الأوجه الأربعة مجتمعة دون احتمال العناء في
الإعراب التفصيلي لكل حالة، فيكفي أن يقال: إن الاسمين يجوز رفعهما معًا، أو نصبهما معًا، أو رفع
الأول ونصب الثاني، أو العكس؛ إذ الغرض من الإعراب التفصيلي هو الوصول إلى سلامة النطق،
وصحة الضبط المؤدي إلى صحة المعنى المراد، وهذا يتحقق بمعرفة القاعدة الإجمالية التي ذكرناها،
والاقتصار عليها.

وانظر: «النحو الوافي» (١/ ٥٨٤-٥٨٥).

(١) رواه مسلم (١/ ١١٤) (١٢٤) (١٩٧).

سورة المائدة، فالآية الأولى منها: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (١١) [المائدة: ٤٤]. والثانية: ﴿هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (١٥)، وَالظُّلْمُ كَالْكُفْرِ، يَعْنِي: أَنْ بَعْضُهُ دُونَ بَعْضٍ، فَلِذَلِكَ قَالَ: «ظُلْمٌ دُونَ ظُلْمٍ».

وَيَدُلُّ لِذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾. قَالَ الصَّحَابَةُ: «أَيْنَا لَمْ يَظْلَمْ؟» كُلُّ إِنْسَانٍ لَا يَسْلَمُ مِنَ الظُّلْمِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَمْ تَرَوْا إِلَى قَوْلِ الْعَبْدِ الصَّالِحِ: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾» (١٣) (١). فَصَارَ الْمُرَادُ بِالظُّلْمِ فِي الْآيَةِ هُوَ الشِّرْكَ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ.

فَإِظْلَمُ الظُّلْمِ الشِّرْكَ بِاللَّهِ؛ لِأَنَّ الرُّسُولَ ﷺ عِنْدَمَا سُئِلَ: أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ» (٢).

ثُمَّ إِنْ الظُّلْمُ فَمَا دُونَ الْكُفْرِ يَكُونُ مَرَاتِبٌ، كَمَا أَنَّ الْكِبَائِرَ أَيْضًا مَرَاتِبٌ، وَالصَّغَائِرَ مَرَاتِبٌ، وَمِثْلُهَا الْأَعْمَالُ الصَّالِحَةُ، كُلُّ شَيْءٍ فِيهَا يَكُونُ دُونَ شَيْءٍ.



٢٤- بَابُ عَلَامَةِ الْمَنَافِقِ.

٣٣- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ أَبُو الرَّبِيعِ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ مَالِكِ بْنِ أَبِي عَامِرٍ أَبُو سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «آيَةُ الْمَنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا أُؤْتِمِنَ خَانَ» (٢).

[الحديث ٣٣- أطرافه في: ٢٦٨٢، ٢٧٤٩، ٦٠٩٥]

(١) رواه ابن جرير رحمه الله في «تفسيره» (٣٧١/٩) بهذا اللفظ، وهو عند البخاري (٧٤٢٩)، ومسلم (١١٤-١١٥) (١٩٧) (١٢٤) بلفظ: ما قال لقمان لابنه.

(٢) رواه البخاري (٦٨١١)، ومسلم (٩٠/١) (٨٦) (١٤١).

(٢) رواه مسلم (٧٨/١) (٥٩) (١٠٧).

٣٤- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَتْ مُنَافِقًا خَالِصًا، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النَّفَاقِ حَتَّى يَدْعَهَا: إِذَا أَوْثَمَنَ خَانَ، وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ»^(١).
تَابِعَهُ شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ^(٢).

[الحديث ٣٤- طرفاه في: ٢٤٩٥، ٣١٧٨]

❦ قَوْلُهُ: «بَابُ عَلَامَةِ الْمُنَافِقِ». الْمُنَافِقُ اسْمٌ فَاعِلٌ مِنَ «نَافَقَ»، وَأَصْلُهُ -يَعْنِي: اسْتِنَاقَهُ- مِنْ نَافِقَاءِ الْيَرُبُوعِ؛ يَعْنِي: جُحْرَهُ، فَالْيَرُبُوعُ أَلْهَمَهُ اللَّهُ ﷻ أَنْ يَجْعَلَ لْجُحْرِهِ بَابًا يَدْخُلُ مِنْهُ، وَ أَنْ يَجْعَلَ كَذَلِكَ فِي أَقْصَاهُ بَابًا مُغْلَقًا لَا يَعْلَمُ بِهِ إِلَّا هُوَ، وَيَكُونُ لَهُ قِشْرَةٌ رَقِيقَةٌ مِنَ الْأَرْضِ، فَإِذَا هَاجَمَهُ أَحَدٌ مِنَ الْبَابِ الرَّئِيسِيِّ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ الْفَرَعِيِّ الَّذِي أَعَدَّهُ لَذَلِكَ فَإِذَا اخْتَبَأَ لَهُ الْمَهَاجِمُ مِنْ عِنْدِ الْبَابِ ظَانًّا أَنَّهُ سَيَخْرُجُ مِنْهُ، إِذَا بِهِ يَخْدَعُهُ وَيَخْرُجُ مِنَ الْبَابِ الْآخِرِ^(٣).

فَهَكَذَا الْمُنَافِقُونَ؛ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا، وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ، وَالْمُنَافِقُ فِي الشَّرْعِ هُوَ مَنْ يُظْهَرُ الْإِسْلَامَ، وَيُطِيقُ الْكُفْرَ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ كَلِمَةَ «مُنَافِقٍ» اسْمٌ إِسْلَامِيٌّ لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا مِنْ قَبْلُ؛ أَيُّ: أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي قَامُوسِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ قَبْلَ تَسْمِيَةِ الْإِسْلَامِ لَهُ بِذَلِكَ.

وَقَدْ بَيَّنَّ لَنَا الرَّسُولُ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ آيَةَ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ، وَهِيَ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا أَوْثَمَنَ خَانَ، وَفِي الْحَدِيثِ الثَّانِي قَالَ ﷺ: «أَرْبَعٌ مَنْ

(١) رواه مسلم (٧٨/١) (٥٨) (١٠٦).

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَغْلِيْقِ التَّغْلِيْقِ» (٤١/٢): قَوْلُهُ: تَابِعَهُ شُعْبَةُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، أَسْنَدُهُ الْمَوْلَفُ فِي

«الْمَظَالِمِ» (٢٤٥٩) مِنْ حَدِيثِ غَنْدَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ. اهـ

(٣) انْظُرْ: «الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ» (ن ف ق).

كُنْ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدْعَهَا؛ إِذَا أُوتِمَنَ خَانَ، وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ». فَشَارَكَ هَذَا الْحَدِيثُ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ فِي خَصْلَتَيْنِ هُمَا: «إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا أُوتِمَنَ خَانَ»، وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ». فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَدْخُلَ فِي قَوْلِهِ: «إِذَا عَاهَدَ غَدَرَ». لِأَنَّ الْوَعْدَ نَوْعٌ مِنَ الْعَهْدِ.

❦ وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ». فَهُوَ مَعْنَى جَدِيدٌ.

وَهَذِهِ الْعَلَامَاتُ عَلَامَاتُ لِلنِّفَاقِ الْعَمَلِيِّ، لَا النِّفَاقِ الْعَقْدِيِّ، لِكِنَّهَا تَظْهَرُ كَثِيرًا فِي الْمُنَافِقِينَ نِفَاقًا عَقْدِيًّا، فَالْمُنَافِقُ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- نِفَاقًا عَقْدِيًّا تَجِدُهُ يَظْهَرُ عَلَى أَعْمَالِهِ الظَّاهِرَةِ أَثَرُ النِّفَاقِ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ الْأَرْبَعِ.

الْخَصْلَةُ الْأُولَى: «إِذَا أُوتِمَنَ خَانَ». وَهَذَا يَشْمَلُ كُلَّ أَمَانَةٍ، سَوَاءً أُوتِمَنَ عَلَى مَالٍ، أَوْ عَلَى عَرَضٍ، أَوْ عَلَى كَلَامٍ سِرٍّ، أَوْ عَلَى نَظَرٍ عَلَى أَوْلَادِهِ الصُّغَارِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

الْخَصْلَةُ الثَّانِيَّةُ: «إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ». وَالْكَذِبُ هُوَ الْإِخْبَارُ بِمَا يُخَالِفُ الْوَاقِعَ، فَتَجِدُ مِنْ خِصَالِهِ الظَّاهِرَةِ فِيهِ أَنَّهُ إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، فَتَجِدُهُ دَائِمًا يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ.

وَالْخَصْلَةُ الثَّالِثَةُ: «إِذَا عَاهَدَ غَدَرَ». فَإِذَا عَاهَدَ غَيْرُهُ عَهْدًا فَإِنَّهُ يَغْدِرُ بِهِ، وَمَنْ ذَلِكَ الْمُعَاهَدَةُ مَعَ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّ الْغَدْرَ بِهِمْ مُحَرَّمٌ إِلَّا إِذَا نَقَضُوا الْعَهْدَ، وَأَمَّا إِذَا خِيفَ نَقْضُ الْعَهْدِ فَإِنَّهُ يُعَامِلُهُمْ مُعَامَلَةً بَيْنَ بَيْنٍ، فَيَنْبِذُ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ، وَيَقُولُ: إِنَّهُ لَا عَهْدَ بَيْنَنَا.

وَالْخَصْلَةُ الرَّابِعَةُ: «إِذَا خَاصَمَ فَجَرَ». فَإِذَا خَاصَمَ غَيْرَهُ فِي حَقٍّ مِنَ الْحُقُوقِ فَجَرَ، وَالْفُجُورُ مَعْنَاهُ الْمَخَادَعَةُ وَإِنْكَارُ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ، أَوْ دَعْوَى^(١) مَا لَيْسَ لَهُ، وَقَدْ أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ كَاذِبَةٍ يَقْطَعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَقِيَ اللَّهَ، وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ^(٢).

(١) كلمة «دعوى» قد تُرْسَمُ بِالْأَلْفِ كَمَا هُنَا، وَقَدْ تُرْسَمُ بِالتَّاءِ، فَيُقَالُ: دَعْوَةٌ. وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الدَّعْوَةَ -بِالتَّاءِ- الْمُرَادُ بِهَا مَا دُعِيتَ إِلَيْهِ مِنْ طَعَامٍ وَشَرَابٍ، وَالدَّعْوَى -بِالْأَلْفِ- اسْمٌ لِمَا يُدْعَى بِهِ. وَانْظُرْ: «لِسَانُ الْعَرَبِ» (دَعْو).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٧٤٤٥)، وَمُسْلِمٌ (١٢٢/١) (١٣٨) (٢٢٠).

وَالْعَرَضُ مِنْ ذِكْرِ هَذِهِ الْعَلَامَاتِ التَّحْذِيرُ، وَأَنَّهُ رَبُّمَا يَجُرُّ هَذَا النِّفَاقُ الْعَمَلِيُّ إِلَى
النِّفَاقِ الْعَقْدِيِّ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٥- بَابُ قِيَامِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ مِنَ الْإِيمَانِ.

٣٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ،
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا
تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»^(١).

[الحديث ٣٥- أطرافه في: ٣٧، ٣٨، ١٩٠١، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٤]

❖ قَوْلُهُ: «مِنَ الْإِيمَانِ»؛ يَعْنِي: مِنْ خِصَالِهِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ
إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا». وَلَيْلَةُ الْقَدْرِ لَا تُعْلَمُ عَيْنُهَا، فَهِيَ لَيْسَتْ فِي لَيْلَةٍ مُعَيَّنَةٍ دَائِمَةٍ، بَلْ هِيَ
تَتَقَبَّلُ إِلَّا أَنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ.
وَأَمَّا الْحَدِيثُ الثَّابِتُ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»، وَالَّذِي فِيهِ أَنَّ الصَّحَابَةَ رَأَوْا لَيْلَةَ
الْقَدْرِ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ، فَقَالَ لَهُمْ ﷺ: «أَرَى رُؤْيَاكُمْ تَوَاطَأَتْ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ،
فَمَنْ كَانَ مُلْتَمِسَهَا فَلْيَلْتَمِسْهَا فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ»^(١). فَالْمُرَادُ بِهِ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- فِي تِلْكَ
السَّنَةِ خَاصَّةً، وَالِدَّلِيلُ عَلَى هَذَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَا زَالَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ حَتَّى
مَاتَ.

❖ وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَيْلَةُ الْقَدْرِ». سَبَقَ لَنَا بَيَانُ مَعْنَى هَذِهِ الْإِضَافَةِ، وَأَنَّهَا مِنَ التَّقْدِيرِ^(٢).

(١) رواه مسلم (٥٢٣/١، ٥٢٤) (٧٦٠) (١٧٥، ١٧٦).

(٢) رواه البخاري (٢٠١٥)، ومسلم (٨٢٢/٢) (١١٦٥)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) تقدم تخرجه.

❦ وَقَوْلُهُ ﷺ: «إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا». فِيهِ التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يَحْتَسِبَ الْأَجْرَ عَلَى اللَّهِ، وَلَكِنْ لَوْ رُتِبَ أَجْرٌ عَلَى عَمَلٍ مُعَيَّنٍ، فَهَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ يُحْتَسِبَ ذَلِكَ الْأَجْرَ أَوْ لَا؟ يَعْنِي مَثَلًا مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ مَنْ تَوَضَّأَ فِي الْبَيْتِ فَاسْتَبْعَ الْوُضُوءَ ثُمَّ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ لَمْ يَخْطُ خُطْوَةً إِلَّا رَفَعَ اللَّهُ لَهُ بِهَا دَرَجَةً، وَحَطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ^(١) فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّ هَذَا الْأَجْرَ ثَابِتٌ، وَإِنْ لَمْ يَحْتَسِبْهُ عَلَى اللَّهِ؟ أَوْ نَقُولُ: لَا بُدَّ أَنْ يَنْوِيَ احْتِسَابَهُ عَلَى اللَّهِ؛ بِمَعْنَى: أَنْ يَسْتَحْضِرَ عِنْدَ خُرُوجِهِ مِنَ الْبَيْتِ أَنَّهُ خَرَجَ لِلصَّلَاةِ؟

الْجَوَابُ: أَنَّهُ إِذَا تَوَضَّأَ وَخَرَجَ بِهَذِهِ النِّيَّةِ فَإِنَّهُ -وَإِنْ غَابَ عَنْ ذِهْنِهِ هَذَا الْأَجْرُ- فَإِنَّهُ يَنْبُتُ لَهُ، هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، لَكِنْ لَا شَكَّ أَنَّ اسْتِحْضَارَهُ وَاحْتِسَابَهُ الْأَجْرَ عَلَى اللَّهِ أَكْمَلُ، وَأَوْضَحُ، وَلِهَذَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ فِي صِيَامِ رَمَضَانَ^(٢) وَفِي قِيَامِ رَمَضَانَ^(٣) أَيْضًا، وَفِي قِيَامِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ كَذَلِكَ أَنَّهُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا.

❦ وَقَوْلُهُ ﷺ: «مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يُغْفَرُ لَهُ حَتَّى الْكِبَائِرُ، وَلَكِنْ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْإِطْلَاقَاتِ الْوَارِدَةَ فِي مِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ مُقَيَّدَةٌ بِاجْتِنَابِ الْكِبَائِرِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ، وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ مُكْفَّرَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ مَا اجْتَنَبْتَ الْكِبَائِرُ»^(٤).

قَالُوا: فَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْعِبَادَاتُ الْعَظِيمَةُ الَّتِي هِيَ دَعَائِمُ مِنَ دَعَائِمِ الْإِسْلَامِ لَا تُكْفَرُ إِلَّا بِاجْتِنَابِ الْكِبَائِرِ فَمَا دُونُهَا مِنْ بَابِ أَوَّلَى.

وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُ يُحْمَلُ مَا أُطْلِقَ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ عَلَى هَذَا، وَيَكُونُ الْمُرَادُ: إِلَّا

(١) رواه البخاري (٤٧٧)، ومسلم (٤٥٩/١) (٦٤٩) (٢٧٢).

(٢) رواه البخاري (٣٨)، ومسلم (٥٢٣/١) (٧٦٠) (١٧٥).

(٣) رواه البخاري (٣٧)، ومسلم (٥٢٣/١) (٧٥٩) (١٧٣).

(٤) رواه مسلم (٢٠٩/١) (٢٣٣) (١٦).

الْكَبَائِرِ، فَإِنَّ الْكَبَائِرَ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ تَوْبَةٍ^(١).

وعندي أن مَنْ رَجَا الإِطْلَاقَ ففَضَّلَ اللهُ واسِعٌ؛ فلو عَمِلَ الإنسانُ هَذَا الْعَمَلَ، وَرَجَا الإِطْلَاقَ، وَأَنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَلَوْ مِنَ الْكَبَائِرِ، فَنَقُولُ: فَضَّلَ اللهُ واسِعٌ، وَلَعَلَّ اللَّهَ يُشَبِّهُهُ عَلَى مَا احْتَسَبَهُ.



٢٦- بَابُ الْجِهَادِ مِنَ الْإِيمَانِ.

٣٦- حَدَّثَنَا حَرَمِيُّ بْنُ حَفْصٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَارَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ بْنُ عَمْرٍو بْنِ جَرِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَتَدَّبَ اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا إِيْمَانٌ بِي، وَتَصَدِيقٌ بِرُسُلِي، أَنْ أُرْجِعَهُ بِمَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ، أَوْ أَذْخَلَهُ الْجَنَّةَ، وَلَوْ لَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي مَا قَعَدْتُ خَلْفَ سَرِيَةٍ، وَلَوْ دِدْتُ أَنِّي أُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ أُحْيَا، ثُمَّ أُقْتَلُ، ثُمَّ أُحْيَا، ثُمَّ أُقْتَلُ»^(١).

[الحديث ٣٦- أطرافه في: ٢٧٨٧، ٢٧٩٧، ٢٩٧٢، ٣١٢٣، ٧٢٢٦، ٧٢٢٧،

[٧٤٥٧، ٧٤٦٣]

❖ قَوْلُهُ ﷺ: «أَتَدَّبَ اللَّهُ»؛ أَي: تَكْفَّلَ وَضَمِنَ.

❖ وَقَوْلُهُ ﷺ: «لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ»؛ يَعْنِي: فِي الْجِهَادِ فِي سَبِيلِهِ، وَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَرَّفَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَحْسَنَ تَعْرِيفٍ فَقَالَ: «مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(٢)، وَلِهَذَا قَالَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا إِيْمَانٌ بِي وَتَصَدِيقٌ بِرُسُلِي». فَلَوْ لَا الْإِيْمَانُ بِاللَّهِ، وَالتَّصَدِيقُ بِرُسُلِ اللَّهِ مَا عَرَّضَ رَقَبَتَهُ لِأَعْدَاءِ اللَّهِ، لَكِنْ

(١) انظر: بحث هذه المسألة مُطَوَّلًا في: «جامع العلوم والحكم» (١/ ٤٢٥) وما بعدها، و«شرح بلوغ المرام» لساححة الشيوخ الشارح رحمه الله.

(٢) رواه مسلم (٣/ ١٤٩٥) (١٨٧٦) (١٠٣).

(٢) رواه البخاري (١٢٣)، ٢٨١٠، ٣١٢٦، ٧٤٥٨، ومسلم (٣/ ١٥١٢) (١٩٠٤).

لِإِيمَانِهِ بِاللَّهِ، وَتَصَدِيقِهِ بِرُسُلِهِ خَرَجَ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَمِثْلُ هَذَا انْتَدَبَ اللَّهُ أَنْ يُرْجِعَهُ بِمَا نَالَ مِنْ أَجْرِ أَوْ غَنِيمَةٍ.

❖ وَقَوْلُهُ ﷺ: «مِنْ أَجْرِ أَوْ غَنِيمَةٍ». هَلِ الْمُرَادُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَجْرَيْنِ أَوْ لَا؟

الجواب: هي مانعةٌ خلُو، لا مانعةٌ جمع؛ لأنَّ الإنسانَ قَدْ يَجْمَعُ بَيْنَ الْأَجْرِ وَالْغَنِيمَةِ، وَقَدْ لَا يَكُونُ لَهُ إِلَّا الْأَجْرُ، وَقَدْ لَا يَكُونُ لَهُ إِلَّا الْغَنِيمَةُ، وَلَكِنَّ هَذِهِ الْأَخِيرَةَ بَعِيدَةٌ جِدًّا، وَهِيَ أَنْ لَا يَكُونُ لَهُ إِلَّا الْغَنِيمَةُ، مَعَ أَنَّهُ خَرَجَ إِيَّانَا بِاللَّهِ وَتَصَدِيقًا بِرُسُلِهِ.

أَمَّا كَوْنُهُ يَنْفَرِدُ بِالْأَجْرِ دُونَ غَنِيمَةٍ فَهَذَا كَثِيرٌ، كَمَا لَوْ فَرَضْنَا أَنَّ الْكُفَّارَ هَرَبُوا بِمَا مَعَهُمْ مِنَ الْأَمْوَالِ، وَنَجَّوْا فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِالْأَجْرِ فَقَطْ.

❖ وَقَوْلُهُ ﷺ: «أَوْ أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ». وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا لَمْ يَرْجِعْ بِأَنْ قُتِلَ شَهِيدًا، فَإِنْ لَهُ الْجَنَّةُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ (٣) [التَّوْبَةُ: ١٦٩].

❖ وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَلَوْ لَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي مَا قَعَدْتُ خَلْفَ سَرِيَّةٍ». يُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْاِفْتِدَاءِ بِأَفْعَالِ النَّبِيِّ ﷺ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَوْ خَرَجَ مَعَ كُلِّ سَرِيَّةٍ لَاقْتَدَتْ بِهِ الْأُمَّةُ فَشَقَّ عَلَيْهَا ذَلِكَ.

وَفِيهِ أَيْضًا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَتْرُكُ الْعَمَلَ الَّذِي يَخْتَارُهُ، خَوْفًا مِنَ الْمَشَقَّةِ عَلَى أُمَّتِهِ، وَأُمُثْلُهُ هَذَا كَثِيرَةٌ، وَمِنْهَا:

١ - أَنَّهُ ﷺ أَفْطَرَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ لَمَّا قِيلَ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ شَقَّ عَلَيْهِمُ الصَّيَامُ^(١). مَعَ أَنَّهُ كَانَ يَخْتَارُ الصَّيَامَ فِي السَّفَرِ^(٢).

(١) رواه مسلم (٧٨٥/٢) (١١١٤) (٩٠، ٩١)، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، وبنحوه البخاري (١٩٤٨)، من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

(٢) ويدل لذلك ما رواه البخاري (١٩٤٥)، ومسلم (٧٩٠/٢) (١١٢٢)، عن أبي الدرداء رضي الله عنه قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فِي حَرِّ شَدِيدٍ، حَتَّى إِنْ كَانَ أَحَدُنَا لَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ

٢- أنه ﷺ قَالَ: «لَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ»^(١).

٣- أنه ﷺ تَأَخَّرَ ذَاتَ لَيْلَةٍ فِي صَلَاةِ الْعِشَاءِ حَتَّى ذَهَبَ عَامَّةُ اللَّيْلِ، ثُمَّ خَرَجَ فَقَالَ: «إِنَّهُ لَوْ قُتِلَ لَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي»^(٢).

وَلِهَذَا كَانَ حَقًّا عَلَيْنَا أَنْ نُقَدِّمَهُ ﷺ عَلَى النَّفْسِ، وَالْوَلَدِ^(٣)، لِمَا جَاءَنَا بِهِ مِنَ الْهُدَى وَالنُّورِ، وَمُرَاعَاةِ الْحَالِ.

❖ وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَلَوِ دِدْتُ أَنِّي أُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ أَحْيَا، ثُمَّ أُقْتَلُ، ثُمَّ أَحْيَا، ثُمَّ أُقْتَلُ». هَلْ هَذَا مُدْرَجٌ^(٤) مِنْ كَلَامِ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَمْ هُوَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ؟

الجواب: قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١٧/٦):

هَذَا الْحَدِيثُ صَرَّحَ أَبُو هُرَيْرَةَ بِأَنَّهُ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ... ثُمَّ قَالَ: وَكَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ الْمُبَالَغَةَ فِي بَيَانِ فَضْلِ الْجِهَادِ، وَتَحْرِيطِ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِ، قَالَ ابْنُ التَّيْنِ: وَهَذَا أَشْبَهُ. وَحَكَى شَيْخُنَا ابْنُ الْمُثَنَّى أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ زَعَمَ أَنَّ قَوْلَهُ: وَلَوِ دِدْتُ. مُدْرَجٌ مِنْ كَلَامِ أَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ: وَهُوَ بَعِيدٌ. اهـ.

❖ وَقَوْلُهُ: «لَوِ دِدْتُ». لَا شَكَّ أَنَّ الرَّسُولَ لَا يَقُولُ: لَوِ دِدْتُ - إِذَا كَانَتْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ الْمَحْفُوظَةُ - لَا يَقُولُهَا مِنْ أَجْلِ الْحَثِّ، بَلْ هُوَ وَادٌّ فِي الْحَقِيقَةِ، هَذَا هُوَ الْوَاجِبُ أَنْ نَحْمِلَهَا عَلَيْهِ.

وَهَلْ قُتِلَ الرَّسُولُ ﷺ شَهِيدًا؟

=

من شدة الحر، وما فينا صائم إلا رسول الله ﷺ وعبد الله بن رَوَاحَةَ.

(١) رواه البخاري (٨٨٧)، ومسلم (٢٢٠/١) (٢٥٢).

(٢) رواه مسلم (٤٤٢/١) (٦٣٨).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) لمعرفة معنى الإدراج، وأنواعه، وكيف يُعرف، وحكمه، انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص ٤٥-٤٧)،

و«اختصار علوم الحديث» مع «الباعث الحثيث» (ص ٦١-٦٤).

الجواب: قَالَ الزُّهْرِيُّ: إِنَّهُ قُتِلَ شَهِيدًا^(١)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْيَهُودَ وَضَعُوا لَهُ سُمًّا فِي الشَّاةِ الَّتِي أَهْدَتْهَا لَهُ الْمَرْأَةُ الْيَهُودِيَّةُ فِي عَامِ خَيْرٍ، وَأَكَلَ مِنْهَا ﷺ، وَهُمْ كَانُوا قَدْ سَأَلُوا: مَا الَّذِي يُعْجِبُ النَّبِيَّ ﷺ مِنَ الشَّاةِ؟ فَقَالَ الصَّحَابَةُ لَهُمْ: الذَّرَاعُ. فَجَعَلُوا فِيهَا سُمًّا كَثِيرًا، فَلَاكَهَا ﷺ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَتَلَعَّهَا وَلَفَظَهَا، وَقَدْ أَكَلَ مِنْهَا بَعْضُ الصَّحَابَةِ مَعَهُ فَمَاتَ.

وَكَانَ ﷺ يَقُولُ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ: «مَا زَالَتْ أَكَلْتُ خَيْرَ تَعَاوُدُنِي، وَهَذَا أَوَانُ انْقِطَاعِ أَبْهَرِي»^(٢).

فَأَخَذَ الزُّهْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ هَذَا أَنَّ الْيَهُودَ عَلَيْهِمُ لَعْنَةُ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ قَتَلُوا النَّبِيَّ ﷺ لِأَنَّهُ أَثَرُ السُّمِّ مَا زَالَ فِي لَهَوَاتِهِ كَمَا قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا^(٣).
فَيَكُونُ اللَّهُ قَدْ جَمَعَ لَهُ بَيْنَ الرِّسَالَةِ وَالنُّبُوَّةِ وَالصَّدِّيقِيَّةِ وَالشَّهَادَةِ، عَلَيْهِ السَّلَامُ.



(١) ذكر الحافظ في «الفتح» (٢٣٠ / ٥) أن موسى بن عقبة أخرجه في المغازي، عن الزهري، لكنه أرسله. وانظر: «زاد المعاد» (٣٣٧ / ٣)، (١٢٢ / ٤).

(٢) انظر في قصة سَمِّ النَّبِيِّ ﷺ. البخاري (٢٦١٧، ٣١٦٩، ٤٢٤٩، ٤٢٢٨، ٥٧٧٧)، ومسلم (١٧٢١ / ٤) (٢١٩٠) (٤٥)، وأبو داود (٤٥١١، ٤٥١٢، ٤٥١٣، ٤٥١٤)، و«زاد المعاد» (٣٣٧-٣٣٥ / ٣).

وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي «النهاية» (ل و ك): يَلُوكُهَا؛ أَي: يَمَضُغُهَا، وَاللُّوكُ: إِدَارَةُ الشَّيْءِ فِي الْفَمِ. وَقَالَ فِي اللِّسَانِ مَادَّةُ (ب ه ر): وَالْأَبْهَرُ: عِرْقٌ فِي الظَّهْرِ يُقَالُ: هُوَ الْوَرِيدُ فِي الْعُنُقِ، وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهُ عِرْقًا مُسْتَبْطِنَ الصُّلْبِ. وَقِيلَ: عِرْقٌ إِذَا انْقَطَعَ مَاتَ صَاحِبُهُ؛ وَهِيَ أَبْهَرَانُ يَخْرُجَانِ مِنَ الْقَلْبِ، ثُمَّ يَتَشَعَّبُ مِنْهُمَا سَائِرُ الشَّرَائِينِ، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: الْأَبْهَرُ عِرْقٌ مُسْتَبْطِنٌ فِي الصُّلْبِ، وَالْقَلْبُ مُتَّصِلٌ بِهِ، فَإِذَا انْقَطَعَ لَمْ تَكُنْ مَعَهُ حَيَاةً. اهـ.

(٢) رواه البخاري (٢٦١٧)، ومسلم (١٧٢١ / ٤) (٢١٩٠) (٤٥).

وَقَالَ النُّوْيُ فِي «شرح مسلم» (٤٣٤ / ٧): اللَّهَوَاتُ -بِفَتْحِ اللَّامِ وَالْهَاءِ-: جَمْعُ لَهَاءٍ -بِفَتْحِ اللَّامِ- وَهِيَ اللَّحْمَةُ الْحَمْرَاءُ الْمَلْقَةُ فِي أَصْلِ الْحَنَكِ. قَالَهُ الْأَضْمَعِيُّ. وَقِيلَ: اللَّحَبَاتُ اللَّوَايُ فِي سَقْفِ أَفْصَى الْفَمِ. اهـ.

وانظر: «النهاية» لابن الأثير (ل ه و).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٧- بَابُ تَطَوُّعِ قِيَامِ رَمَضَانَ مِنَ الْإِيمَانِ.

٣٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»^(١).

٢٨- بَابُ صَوْمِ رَمَضَانَ احْتِسَابًا مِنَ الْإِيمَانِ.

٣٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»^(١).

٢٩- بَابُ الدِّينِ يُسْرٌ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللَّهِ الْحَنِيفَةُ السَّمْحَةُ»^(٢).

٣٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ مُطَهَّرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ مَعْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغِفَارِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ، فَسَدِّدُوا وَقَارِبُوا وَأَبْشِرُوا وَاسْتَعِينُوا بِالْغَدْوَةِ وَالرَّوْحَةِ وَشَيْءٍ مِنَ الدَّلْجَةِ».

[الحديث ٣٩- أطرافه في: ٥٦٧٣، ٦٤٦٣، ٧٢٣٥]

(١) رواه مسلم (٥٢٣/١) (٧٥٩) (١٧٣).

(٢) رواه مسلم (٥٢٣/١) (٧٦٠) (١٧٥).

(٢) علقه البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بصيغة الجزم، ووصله الإمام أحمد في «مسنده» (٢٣٦/١) (٢١٠٧) قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدٌ -هُوَ ابْنُ هَارُونَ- قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْأَدْيَانِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟ قَالَ: «الْحَنِيفَةُ السَّمْحَةُ». قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٩٤/١): إِسْنَادُهُ حَسَنٌ. وَانْظُرْ: «التَّخْلِيقُ» (٤١/٢) (٤٢).

قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ». هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الدِّينَ هُوَ الْيُسْرُ، لَمْ يَقُلْ: إِنَّ الدِّينَ مِنَ الْيُسْرِ، أَوْ إِنَّ الْيُسْرَ مِنَ الدِّينِ، وَلَكِنْ قَالَ: «الدِّينُ يُسْرٌ». فَأَخْبَرَ عَنْهُ بِالْمُضَدِّ، مِمَّا يَجْعَلُ الدِّينَ نَفْسَهُ هُوَ الْيُسْرُ.

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّشْرِيعَ الْإِسْلَامِيَّ كُلَّهُ يُسْرٌ، وَلِذَلِكَ نَجِدُ أَنَّ الْعِبَادَاتِ الَّتِي فَرَضَهَا اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ، كُلُّهَا يُسْرٌ؛ كَالطَّهَارَةِ، وَالصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالصَّيَامِ، وَالْحَجِّ. ثُمَّ إِنَّهُ إِذَا طَرَأَ مَا يُوجِبُ التَّيْسِيرَ يُسَّرَ أَيْضًا، ثُمَّ إِذَا لَمْ يُمْكِنْ لِلْإِنْسَانِ الْفِعْلُ بِالْكُلِّيَّةِ سَقَطَ، وَهَلْ شَيْءٌ أُيْسِرَ مِنْ هَذَا؟!!

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبِكَ»^(١). هَذَا هُوَ الْيُسْرُ. وَكَذَلِكَ أَيْضًا فِي الطَّهَارَةِ، أَمَرَ الْإِنْسَانُ أَنْ يَتَوَضَّأَ وَيَغْتَسِلَ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً أَوْ كَانَ مَرِيضًا فَلَهُ أَنْ يَتِمَّمَ، وَهَذَا يُسْرٌ.

وَفِي الزَّكَاةِ كَذَلِكَ تَجَدُّهَا يُسْرًا، وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَالُ الْإِنْسَانِ أَرْبَعِينَ أَلْفًا لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ إِلَّا أَلْفٌ وَاحِدَةٌ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ هَذِهِ الْأَلْفَ لَمْ يَضَعْ عَلَيْهِ مِنْهَا شَيْءٌ أَبَدًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿كَشَلِ حَبَّةً أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ﴾ [النحل: ٢٦١].

وَكَذَلِكَ الْحَجُّ الْيُسْرُ فِيهِ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ خَصَّهُ بِشَرْطِ الْإِسْطِطَاعَةِ بِقَوْلِهِ: ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [البقرة: ١٩٧]. مَعَ أَنَّ جَمِيعَ الْعِبَادَاتِ هَكَذَا، وَإِذَا عَجَزَ الْإِنْسَانُ عَنْ فِعْلِ الْمَأْمُورَاتِ بِالْكُلِّيَّةِ تَسَقَطَ عَنْهُ.

فَالدِّينُ يُسْرٌ، كَمَا قَالَ الرَّسُولُ ﷺ، لَكِنَّ مَنْ شَاءَ الدِّينَ وَغَالَبَهُ غَلَبَةُ الدِّينِ؛ وَلِذَلِكَ نَجِدُ أَنَّ الَّذِينَ يُشَادُّونَ الدِّينَ يُبْتَلَوْنَ بِأُمُورٍ لَا يَسْتَطِيعُونَهَا، سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ فِي الْأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ وَقْتُ الْوَحْيِ، أَوْ كَانَ مِنَ الْأُمُورِ الْقَدَرِيَّةِ فِيمَا كَانَ بَعْدَ وَقْتِ الْوَحْيِ، فَقَوْمٌ مُوسَى مَثَلًا لَمَّا تَشَدَّدُوا فِي وَصْفِ الْبَقَرَةِ شَدَّدَ عَلَيْهِمْ.

وَهَذِهِ الْأُمَّةُ كَانِ النَّبِيُّ ﷺ يَنْهَاهُمْ أَنْ يَسْأَلُوا، وَقَالَ: «إِنَّ أَكْثَرَ الْمُسْلِمِينَ جُرْمًا مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يُحَرِّمْ فَحَرَّمَ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ»^(١). وَكُلُّ هَذَا مِنْ أَجْلِ أَنْ لَا يُشَدَّدُوا فَيُشَدَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ.

وَأَمَّا بَعْدَ الْوُحْيِ فَإِنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ تَشْدِيدٌ شَرْعِيٌّ؛ لِأَنَّ الشَّرِيعَةَ قَدْ اسْتَقَرَّتْ، لَكِنْ قَدْ يَكُونُ هُنَاكَ تَشْدِيدٌ قَدْرِيٌّ، فَمَثَلًا إِذَا شَدَّدَ الْإِنْسَانُ فِي الطَّهَارَةِ فَإِنَّهُ رَبَّنَا يُتَكَلَّى بِالْوُسْوَاسِ - نَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى الْعَافِيَةَ - وَالْبَلَوَى بِالْوُسْوَاسِ لَا تَطْنُوا أَنَّهَا سَهْلَةٌ، فَهِيَ قَدْ تَصِلُ بِالْإِنْسَانِ إِلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ أَوْ إِلَى تَرْكِ الْوُضُوءِ، فَقَدْ يَسْتَوْلِي الشَّيْطَانُ عَلَى الْإِنْسَانِ - أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ - ثُمَّ يَبْقَى يَتَوَضَّأُ إِلَى أَنْ يَخْرُجَ الْوَقْتُ، فَهُوَ يَحَاوِلُ الْوُضُوءَ مِنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ، وَلَكِنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ، وَتَجِدُهُ يَبْكِي. وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَ الصَّلَاةِ تَجِدُهُ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُصَلِّيَ، فَيَبْكِي وَيَتَضَاقِقُ، وَيَدْعُ الصَّلَاةَ، كَمَا يَلْعَنُ مِنَ الَّذِينَ ابْتَلَوْا بِهِذَا، فَهَذَا تَشْدِيدٌ، وَسَبَبُهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ الْإِنْسَانَ شَدَّدَ أَوَّلًا بِأَمْرِ يَسِيرٍ، ثُمَّ أَزْدَادَ حَتَّى شُدَّ عَلَيْهِ، وَلِذَلِكَ فَإِنَّهُ لَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ.

❖ وَقَوْلُهُ ﷺ: «فَسَدَّدُوا وَقَارِبُوا». قِيلَ: إِنَّ الْوَاوَ هُنَا بِمَعْنَى: «أَوْ».

❖ وَقَوْلُهُ ﷺ: «فَسَدَّدُوا» هُوَ مِنَ السَّدَادِ؛ يَعْنِي: أَصِيبُوا، وَهُوَ إِصَابَةُ السَّهْمِ.

❖ وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَقَارِبُوا» يَعْنِي: أَوْ قَارِبُوا، وَذَلِكَ فِيهَا إِذَا لَمْ تَكُنِ الْإِصَابَةُ.

وَالنَّيِّجَةُ وَالثَّمَرَةُ لِذَلِكَ هِيَ قَوْلُهُ ﷺ: «وَأَبْشُرُوا»؛ أَي: بِهَذِهِ النَّيِّجَةِ، وَأَبْشُرُوا بِأَنْ

أَجْرَكُمْ تَامٌ، وَلَنْ يَضِيعَ إِذَا سَدَّدْتُمْ مَا أَمَكَنْ، أَوْ قَارَبْتُمْ إِذَا لَمْ يُمْكِنْ.

❖ وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَاسْتَعِينُوا بِالْغَدْوَةِ وَالرَّوْحَةِ، وَشَيْءٍ مِنَ الدَّلْجَةِ».

هَذَا هُوَ السَّيْرُ الْحِسِّيُّ، لَكِنَّ الرُّسُولَ ﷺ أَخْبَرَ بِهِ مَثَلًا، وَهُوَ أَنَّ السَّائِرَ لَا

يَشُقُّ عَلَى نَفْسِهِ.

❖ وَقَوْلُهُ ﷺ: «اسْتَعِينُوا بِالْغَدْوَةِ»؛ يَغْنِي: أَوَّلَ النَّهَارِ.

❖ وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَالرَّوْحَةَ» آخِرَ النَّهَارِ.

❖ وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَشَيْءٌ مِنَ الدُّلْجَةِ»؛ أَي: اللَّيْلِ، وَعَلَى هَذَا فَإِنْ وَسَطَ النَّهَارِ لَيْسَ مَوْضِعَ سَيْرٍ؛ لِأَنَّهُ مَحَلٌّ لِلرَّاحَةِ.

❖ وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَشَيْءٌ مِنَ الدُّلْجَةِ». وَلَمْ يَقُلْ: كُلَّ الدُّلْجَةِ؛ لِأَنَّ السَّيْرَ كُلَّ اللَّيْلِ صَعْبٌ، وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الْمُنْبِتَّ لَا أَرْضًا قَطَعَ، وَلَا ظَهْرًا أَبْقَى»^(١).

فَكُنْ فِي سَيْرِكَ إِلَى اللَّهِ بِالْعِبَادَاتِ، كَمَا تَسِيرُ فِي الطَّرِيقِ الْحَسَنَةِ، فَلَا تُتْعِبْ نَفْسَكَ، وَلِهَذَا أَنْكَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى مَنْ أَرَادُوا أَنْ يُشَدُّوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ: أَصَلِّي وَلَا أَنَامُ. وَقَالَ الثَّانِي: أَصُومُ وَلَا أَفْطِرُ. وَقَالَ الثَّلَاثُ: لَا أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ. فَخَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَقُولُونَ كَذَا وَكَذَا، إِنِّي أَصَلِّي وَأَنَامُ، وَأَصُومُ وَأَفْطِرُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي»^(٢). فَكُلُّ هَذَا مِنَ التَّيْسِيرِ، وَمِنَ التَّنْذِيرِ بِالتَّشْدِيدِ.

وَلِهَذَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي مَسْأَلَةِ مَا لَوْ اخْتَلَفَتِ الْأَدِلَّةُ فِي مَسْأَلَةٍ مَا، وَلَمْ يَتَبَيَّنْ رُجْحَانُ أَحَدِ الدَّيْلَيْنِ عَلَى الْآخَرِ، وَتَسَاوَتْ عِنْدَ الْإِنْسَانِ الْأَدِلَّةُ، فَهَلْ يَأْخُذُ بِالْأَشَدِّ، أَوْ يَأْخُذُ بِالْأَيْسَرِ؟

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَأْخُذُ بِالْأَشَدِّ؛ لِأَنَّهُ أَخْوَفُ وَأَبْرَأُ لِلدَّمَةِ.

(١) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٤٦٥)، (٣/ ١٨)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١١٤٧)،

وقال الشيخ الألباني رحمه الله في «ضعيف الجامع» (٢٠٢٢): ضعيف.

وقال ابن الأثير رحمه الله في «النهاية» (ب ت ت): يقال للرجل إذا انقطع به في سفره، وعطيت راحلته: قد انبت. من البت القطع، وهو مطاوع «بت»، يقال: بتّه وأبتّه، يريد أنه بقي في طريقه عاجزاً عن مقصده، ولم يقض وطّره، وقد أعطب ظهره. اهـ

وانظر أيضاً: «لسان العرب» (ب ت ت)

(٢) رواه البخاري (٥٠٦٣)، ومسلم (١٠٢٠/ ٢) (١٤٠١) (٥).

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ يَأْخُذُ بِالْإَيْسَرِ؛ لِأَنَّهُ أَوْفَقُ لِمَقَاصِدِ الشَّرْعِ، وَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ.
وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهُ يُخَيَّرُ وَذَلِكَ لِتَعَادُلِ الْأَدْلَةِ وَالْمَعَانِي عِنْدَهُ.
وَالْأَقْرَبُ عِنْدِي: أَنَّهُ يَأْخُذُ بِالْإَيْسَرِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَوْافِقُ لِلشَّرْعِ، فَهُوَ الْأَوْفَقُ لِرُوحِ الشَّرِيعَةِ.



٣٠- بَابُ الصَّلَاةِ مِنَ الْإِيمَانِ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ

إِيمَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣].

❦ قَوْلُهُ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾؛ يَعْنِي: صَلَاتُكُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ.

وَأَكْثَرُ الْمَفْسِّرِينَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ صَلَاتُكُمْ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ ^(١)؛ وَذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ صَارَ يَتَّجِهُ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا، أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا، ثُمَّ رَغِبَ ﷺ أَنْ يَسْتَقْبَلَ الْكَعْبَةَ، فَكَانَ يُقَلِّبُ وَجْهَهُ فِي السَّمَاءِ تَحَرُّيًا لِنُزُولِ الْوَحْيِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ الْآيَاتِ فِي وُجُوبِ الْإِتِّجَاهِ إِلَى شَطْرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ^(٢)، فَكَانَ أَنَاثًا أَشْكَلَ عَلَيْهِمُ الْأَمْرُ: هَلْ صَلَاتُنَا إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ مَقْبُولَةٌ أَوْ ضَائِعَةٌ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾.

فَأَطْلَقَ اللَّهُ الْإِيمَانَ عَلَى الصَّلَاةِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ مِنَ الْإِيمَانِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهَا مِنَ الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّهَا تَشْتَمِلُ عَلَى الْعَقِيدَةِ، وَالْقَوْلِ بِاللِّسَانِ، وَالْفِعْلِ بِالْأَرْكَانِ، وَالْإِيمَانُ مَدَارُهُ عَلَى هَذِهِ الثَّلَاثَةِ؛ لِأَنَّهُ اعْتِقَادٌ بِالْجَنَانِ، وَقَوْلٌ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالْأَرْكَانِ، فَهِيَ جَامِعَةٌ لَجَمِيعِ أَرْكَانِ الْإِيمَانِ الَّتِي ذَكَرَهَا أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) رواه البخاري (٤٤٨٦)، ومسلم (٣٧٤/١) (٥٢٥) (١١).

وانظر: «تفسير الطبري» (١٨-٦/٢)، و«تفسير القرطبي» (١٥٧-١٥٨/٢)، و«تفسير البغوي» (١٢٣-١٣٢)، و«فتح القدير» (١٥١-١٥٥/١)، و«تفسير ابن كثير» (١٩٠-١٩٣)، و«الدر المنثور» (٣٤٢-٣٥٤/١).

وَيُسْتَفَادُ مِنَ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: أَنَّ مَنْ قَامَ بِالْعَمَلِ بِأَمْرِ اللَّهِ لَا يَضُرُّهُ خَطْوُهُ، لَكِنْ بِشَرَطٍ أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا لِلْأَمْرِ، وَإِنْ كَانَ خَطَا؛ فَإِنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ صَلَّوْا إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ عِدَّةَ صَلَوَاتٍ حَتَّى جَاءَهُمُ الْآتِي، وَقَالَ: إِنْ الْقِبْلَةُ قَدْ حُوِّلَتْ ^(١).
ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٠ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَوَّلَ مَا قَدِمَ الْمَدِينَةَ نَزَلَ عَلَى أَجْدَادِهِ - أَوْ قَالَ: أَخْوَالِهِ - مِنَ الْأَنْصَارِ، وَأَنَّهُ صَلَّى قِبَلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا، وَكَانَ يُعْجِبُهُ أَنْ تَكُونَ قِبْلَتُهُ قِبَلَ الْبَيْتِ، وَأَنَّهُ صَلَّى أَوَّلَ صَلَاةٍ صَلَاهَا صَلَاةَ الْعَصْرِ، وَصَلَّى مَعَهُ قَوْمٌ، فَخَرَجَ رَجُلٌ مِمَّنْ صَلَّى مَعَهُ، فَمَرَّ عَلَى أَهْلِ مَسْجِدٍ وَهُمْ رَاكِعُونَ، فَقَالَ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ لَقَدْ صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قِبَلَ مَكَّةَ، فَدَارُوا كَمَا هُمْ قِبَلَ الْبَيْتِ، وَكَانَتِ الْيَهُودُ قَدْ أَعْجَبَهُمْ إِذْ كَانَ يُصَلِّي قِبَلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَأَهْلُ الْكِتَابِ، فَلَمَّا وَلَّى وَجْهَهُ قِبَلَ الْبَيْتِ أَنْكَرُوا ذَلِكَ.

قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ فِي حَدِيثِهِ هَذَا أَنَّهُ مَاتَ عَلَى الْقِبْلَةِ قَبْلَ أَنْ تَحُولَ رِجَالٌ وَقْتُلُوا، فَلَمْ نَذِرْ مَا نَقُولُ فِيهِمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ١٤٣] ^(٢).

[الحديث ٤٠ - أطرافه في: ٣٩٩، ٤٤٨٦، ٤٤٩٢، ٧٢٥٢]

هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ: التَّفْصِيلُ فِي الْقَضِيَّةِ، وَهُوَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَوَّلَ مَا قَدِمَ الْمَدِينَةَ

(١) رواه البخاري (٤٤٨٦)، ومسلم (٣٧٤ / ١) (٥٢٥) (١١).

(٢) رواه مسلم (٣٧٤ / ١) (٥٢٥) (١١).

وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٩٨ / ١): قَوْلُهُ: «قَالَ زُهَيْرٌ» - يَعْني: ابْنَ مُعَاوِيَةَ - بِالِاسْتِنَادِ الْمَذْكُورِ بِحَذْفِ أَدَاةِ الْعَطْفِ كَعَادَتِهِ، وَوَهَمَ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ مُعَلَّقٌ، وَقَدْ سَأَلَهُ الْمُصَنِّفُ فِي «التفسير» مَعَ جُمْلَةِ الْحَدِيثِ عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ، عَنْ زُهَيْرٍ سِيَاقًا وَاحِدًا. اهـ

يُصَلِّي إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ بِأَمْرِ اللَّهِ؛ لَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَقَرَّهُ عَلَى ذَلِكَ، وَلَوْ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ رَاضِيًا بِذَلِكَ لَانْتَكَرَهُ عَلَيْهِ، فَإِنَّ اللَّهَ ﷻ قَالَ: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ﴾ [التَّحْوِيلُ: ٤٣]. وَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ [التَّحْوِيلُ: ١]. وَقَالَ: ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٣٧]. وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَبْقَى النَّبِيُّ ﷺ هَذِهِ الْمَدَّةَ يُصَلِّي إِلَى قِبْلَةٍ لَا يَرْضَاهَا اللَّهُ. وَلَكِنْ هَذَا مِنَ الْحِكْمَةِ، وَذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَتَبَيَّنَ فِيمَا بَعْدُ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ حَقًّا، وَأَنَّهُ لَمْ يُدَارِ، وَلَمْ يُمَارِ.

وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّ أَنْ يُوَافِقَ أَهْلَ الْكِتَابِ أَوَّلَ مَا قَدِمَ الْمَدِينَةَ حَتَّى فِي شَعْرِ رَأْسِهِ، فَكَانَ يَسْدُلُ رَأْسَهُ إِلَى الْخَلْفِ بِدُونِ أَنْ يَفْرُقَهَا، فَبَقِيَ عَلَى هَذَا مَا شَاءَ اللَّهُ، حَتَّى نَهَى عَنْ مُوَافَقَتِهِمْ، فَصَارَ يَفْرُقُهُ بَعْدَ ذَلِكَ ^(١).

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفِقْهِ: جَوَازُ الْعَمَلِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّ الصَّحَابَةَ الَّذِينَ كَانُوا يُصَلُّونَ عَمَلُوا بِقَوْلِ هَذَا الرَّجُلِ وَأَنْحَرَفُوا أَنْحَوْ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَخْبَارَ الدِّينِيَّةَ لَا يُشْتَرَطُ فِيهَا التَّعَدُّدُ، وَلِهَذَا نَعْمَلُ بِرَوَايَةِ الْوَاحِدِ، وَنَعْمَلُ بِأَذَانِ الْوَاحِدِ، وَنَعْمَلُ بِشَهَادَةِ الْوَاحِدِ فِي دُخُولِ رَمَضَانَ.

فَالْأَخْبَارُ الدِّينِيَّةُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهَا التَّعَدُّدُ، فَهَذَا إِخْبَارٌ بِصَرْفِ الْقِبْلَةِ، وَعَمَلٌ بِهِ الصَّحَابَةُ وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ أَحَدٌ.

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا تَبَيَّنَ لَهُ الْخَطَأُ فِي صَلَاتِهِ، وَأَمْكَنَ اسْتِذْرَاكُهُ بِدُونِ قَطْعِهَا فَإِنَّهُ يَسْتَدْرِكُهُ وَيَمْضِي فِيهَا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ اسْتَدْرَكُوا ذَلِكَ وَمَضَوْا فِي تِمَامِ صَلَاتِهِمْ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَسْتُمْ قَدْ قُلْتُمْ: إِنَّ الْقَاعِدَةَ أَنَّهُ إِذَا بَطَلَ آخِرُ الْعِبَادَةِ، وَكَانَتْ هَذِهِ الْعِبَادَةُ مِمَّا يَبْطُلُ أَوَّلُهَا بِطُلَانٍ آخِرُهَا فَإِنَّهَا تَبْطُلُ كُلُّهَا؟

(١) فَانْكَرَ ﷺ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ.

(٢) رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ (٥٩١٧)، وَمُسْلِمٌ (٤/١٨١٧) (٢٣٣٦) (٩٠).

قُلْنَا: بَلَى، نَقُولُ هَذَا، وَلَكِنَّ هَذِهِ الْعِبَادَةُ أَوَّلُهَا قَدْ فَعَلَهُ الْإِنْسَانُ عَلَى الْوَجْهِ الْمَأْمُورِ بِهِ، وَآخِرُهَا أَيْضًا قَدْ فَعَلَهُ عَلَى الْوَجْهِ الْمَأْمُورِ بِهِ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَسْتَأْنِفِ الصَّحَابَةُ هَذِهِ الصَّلَاةَ.

وَمِمَّا يُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا مِنَ الْفَقْهِ: جَوَازُ الْحَرَكَةِ الَّتِي فِيهَا إِصْلَاحُ الصَّلَاةِ، فَإِنْ كَانَتْ لِمُسْتَحَبٍّ فِيهِ مُسْتَحَبَّةٌ، وَإِنْ كَانَتْ لِرِجَالٍ فِيهَا وَاجِبَةٌ، فَالْحَرَكَةُ مِثْلًا لِنَسْوِيَةِ الصَّفِّ، أَوْ لِدُنُوِّ الْمُصَلِّينَ بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ حَرَكَةُ مُسْتَحَبَّةٌ، وَالْحَرَكَةُ لِإِزَالَةِ نَجَاسَةٍ عَلَى بَدَنِ الْإِنْسَانِ، أَوْ لِإِزَالَةِ ثَوْبٍ نَجِسٍ يُمَكِّنُهُ أَنْ يُصَلِّيَ بِدُونِهِ وَاجِبَةٌ، وَكَذَلِكَ الْحَرَكَةُ بِالْأَنْحِرَافِ إِلَى جِهَةِ الْقِبْلَةِ الصَّحِيحَةِ حَرَكَةٌ وَاجِبَةٌ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله تعالى فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٩٥-٩٦):

❦ قَوْلُهُ: «يَعْنِي: صَلَاتُكُمْ». وَقَعَ التَّنْصِصُ عَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي أَخْرَجَ مِنْهُ الْمُصَنِّفُ حَدِيثَ الْبَابِ، وَرَوَى الطِّيَالَسِيُّ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ شَرِيكَ وَغَيْرِهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ فِي الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيْمَانَكُمْ ❦ صَلَاتُكُمْ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ: عِنْدَ الْبَيْتِ. مُشْكِلٌ مَعَ أَنَّهُ ثَابِتٌ عَنْهُ فِي جَمِيعِ الرِّوَايَاتِ، وَلَا اخْتِصَاصَ لِذَلِكَ بِكَوْنِهِ عِنْدَ الْبَيْتِ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ فِيهِ تَضْهِيفًا، وَالصَّوَابُ: يَعْنِي: صَلَاتُكُمْ لِعِزِّ الْبَيْتِ، وَعِنْدِي أَنَّهُ لَا تَضْهِيفَ فِيهِ، بَلْ هُوَ صَوَابٌ، وَمَقَاصِدُ الْبُخَارِيِّ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ دَقِيقَةٌ.

وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ: أَنَّ الْعُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِي الْجِهَةِ الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَجَّهُ إِلَيْهَا لِلصَّلَاةِ، وَهُوَ بِمَكَّةَ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ: كَانَ يُصَلِّي إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ، لَكِنَّهُ لَا يَسْتَذِيرُ الْكَعْبَةَ، بَلْ يَجْعَلُهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ.

وَأَطْلَقَ آخَرُونَ: أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ. وَقَالَ آخَرُونَ: كَانَ يُصَلِّي إِلَى الْكَعْبَةِ، فَلَمَّا تَحَوَّلَ إِلَى الْمَدِينَةِ اسْتَقْبَلَ بَيْتَ الْمَقْدِسِ، وَهَذَا ضَعِيفٌ، وَيَلْزَمُ مِنْهُ دَعْوَى النَّسَخِ مَرَّتَيْنِ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ، وَقَدْ صَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَغَيْرُهُ مِنْ

حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَكَأَنَّ الْبُخَارِيَّ أَرَادَ الْإِشَارَةَ إِلَى الْجَزْمِ بِالْأَصَحِّ مِنْ أَنَّ الصَّلَاةَ لَمَّا كَانَتْ عِنْدَ الْبَيْتِ كَانَتْ إِلَى بَيْتِ الْمُقَدَّسِ، وَاقْتَصَرَ عَلَى ذَلِكَ اكْتِفَاءً بِالْأَوْكُلِيَّةِ؛ لِأَنَّ صَلَاتَهُمْ إِلَى غَيْرِ جِهَةِ الْبَيْتِ، وَهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِذَا كَانَتْ لَا تَضِيعُ فَأُخْرَى أَنْ لَا تَضِيعَ إِذَا بَعُدُوا عَنْهُ، فَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: يَعْنِي: صَلَاتُكُمْ الَّتِي صَلَّيْتُمُوهَا عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَى بَيْتِ الْمُقَدَّسِ. اهـ

الصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: صَلَاتُهُمْ إِلَى بَيْتِ الْمُقَدَّسِ فِي الْمَدِينَةِ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ آخِرُ الْحَدِيثِ فِي الَّذِينَ قُتِلُوا أَوْ مَاتُوا قَبْلَ تَحْوِيلِ الْقِبْلَةِ، وَأَمَّا الصَّلَاةُ عِنْدَ الْكَعْبَةِ فَهِيَ كَمَا ذَكَرَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ فِيهَا ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ^(١):

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ يَسْتَقْبَلُ الْكَعْبَةَ، فَتَكُونُ صَلَاتُهُ فِي جِهَةِ الْيَمَنِ؛ يَعْنِي: بَيْنَ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ وَالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، وَيَسْتَقْبَلُ هَذَا الْكَعْبَةَ وَبَيْتَ الْمُقَدَّسِ، وَهَذَا أَقْرَبُ الْأَقْوَالِ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُ يَسْتَقْبَلُ الْكَعْبَةَ، وَلَا يَهْتَمُّ بِبَيْتِ الْمُقَدَّسِ.

وَالْقَوْلُ الثَّلَاثُ: أَنَّهُ يَسْتَقْبَلُ بَيْتَ الْمُقَدَّسِ، لَكِنْ هَلْ يَجْعَلُ الْكَعْبَةَ خَلْفَهُ، أَوْ عَلَى يَمِينِهِ، أَوْ عَلَى يَسَارِهِ؟

الْجَوَابُ: الَّذِي يَظْهَرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ الرُّسُولَ كَانَ يَسْتَقْبَلُ الْكَعْبَةَ؛ لِأَنَّهَا قِبْلَةُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَاسْتِقْبَالُ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ إِنْ صَحَّ مَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَسْتَقْبَلُ الْكَعْبَةَ وَبَيْتَ الْمُقَدَّسِ^(٢)، فَلَعَلَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلِمَ بِهَذَا مِنْ أَنْبَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ.



(١) وانظر تفصيل ذلك أيضًا في: «التمهيد» (٨/ ٤٩-٥٥)، (١٧/ ٤٩) وما بعدها، و«الوسيط» (٢/ ٥٨)، و«المبسوط» (١٠/ ١٩٠)، و«كشف القناع» (١/ ٣٠١)، و«مطالب أولي النهى» (١/ ٣٧٧).

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (١/ ٣٢٥)، (٢٩٩١)، والبخاري (٤١٨-كشف الأستار)، والطبراني في «الكبير» (١١٠٦٦). وقال الشيخ شعيب رَحِمَهُ اللَّهُ في تحقيق المسند: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣١- بَابُ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ.

٤١- قَالَ مَالِكٌ: أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ فَحَسَنَ إِسْلَامُهُ، يُكَفِّرُ اللَّهُ عَنْهُ كُلَّ سَيِّئَةٍ كَانَ زَلَفَهَا، وَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ الْقِصَاصُ، الْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ، وَالسَّيِّئَةُ بِمِثْلِهَا إِلَّا أَنْ يَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهَا»^(١).

❦ قَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ فَحَسَنَ إِسْلَامُهُ». إِذَا قَالَ قَائِلٌ: بِمَاذَا يَحْسُنُ الْإِسْلَامُ؟
فَالْجَوَابُ أَنْ نَقُولَ: يَحْسُنُ الْإِسْلَامُ بِتِمَامِ الْإِخْلَاصِ لِلَّهِ، وَالْمُتَابَعَةِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ،
فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُكَفِّرُ عَنْهُ كُلَّ سَيِّئَةٍ كَانَ زَلَفَهَا؛ أَيُّ: كَانَ قَدْ أَتَى بِهَا، وَلَعَلَّ
الْمُرَادَ بِهَذَا: فِي حَالِ كُفْرِهِ، وَأَمَّا بَعْدَ إِسْلَامِهِ فَإِنَّ اللَّهَ رَتَبَ تَكْفِيرَ السَّيِّئَاتِ عَلَى أَعْمَالٍ
خَاصَّةٍ؛ كَالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، وَالْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَرَمَضَانَ إِلَى رَمَضَانَ^(٢).
❦ وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ الْقِصَاصُ: الْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةِ
ضِعْفٍ، وَالسَّيِّئَةُ بِمِثْلِهَا إِلَّا أَنْ يَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهَا».

سَمَّى ﷺ هَذَا قِصَاصًا، مَعَ أَنَّهُ بِالنِّسْبَةِ لِلْحَسَنَاتِ لَيْسَ قِصَاصًا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَسَنَةَ لَوْ
كَانَتْ قِصَاصًا لَكَانَتْ الْحَسَنَةُ بِمِثْلِهَا بِوَاحِدَةٍ، وَلِذَلِكَ كَانَ هَذَا فَضْلًا وَكَرَمًا مِنَ اللَّهِ ﷻ.
❦ وَقَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ».

(١) عَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، بِصِيغَةِ الْجَزْمِ، وَقَدْ وَصَلَهُ أَبُو ذَرٍّ الْهَرَوِيُّ فِي رِوَايَتِهِ لِلصَّحِيحِ، فَقَالَ عَقِبَهُ:
أَخْبَرَنَاهُ النَّضْرَوِيُّ، هُوَ الْعَبَّاسُ بْنُ الْفَضْلِ، حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِدْرِيسَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا
الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ مَالِكٍ، بِهَذَا الْحَدِيثِ.

وَكَذَا وَصَلَهُ النَّسَائِيُّ فِي «الْمَجْتَبَى» (٤٩٩٨)، مِنْ رِوَايَةِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، فَذَكَرَهُ أَمَّا مَا هُنَا.
وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى سَنَنِ النَّسَائِيِّ: صَحِيحٌ.

وَانْظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِي» (١/ ٩٨-٩٩)، وَ«تَغْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ» (٢/ ٤٤-٤٩).

(٢) تَقْدِمْ تَخْرِيجِهِ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله تعالى فِي «الْفَتْحِ» (٩٩ / ١):

❦ قَوْلُهُ: «إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ» هَذَا الْحُكْمُ يَشْتَرِكُ فِيهِ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ، وَذَكَرَهُ بِلَفْظِ الْمَذْكَرِ تَغْلِيظًا.

❦ قَوْلُهُ: «فَحَسُنَ إِسْلَامُهُ»؛ أَي: صَارَ إِسْلَامُهُ حَسَنًا بِاعْتِقَادِهِ وَإِخْلَاصِهِ، وَدُخُولِهِ فِيهِ بِالْبَاطِنِ وَالظَّاهِرِ، وَأَنْ يَسْتَحْضِرَ عِنْدَ عَمَلِهِ قُرْبَ رَبِّهِ مِنْهُ، وَاطَّلَاعَهُ عَلَيْهِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ تَفْسِيرُ الْإِحْسَانِ فِي حَدِيثِ سُؤَالِ جَبْرِيلَ كَمَا سَيَأْتِي.

❦ قَوْلُهُ: «يُكْفَرُ اللَّهُ». هُوَ بِضَمِّ الرَّاءِ؛ لِأَنَّ «إِذَا» -وإنْ كَانَتْ مِنْ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ- لَكِنَّهَا لَا تَجْزِمُ، وَاسْتَعْمَلَ الْجَوَابَ مُضَارِعًا، وَإِنْ كَانَ الشَّرْطُ بِلَفْظِ الْمَاضِي، لَكِنَّهُ بِمَعْنَى الْمُسْتَقْبَلِ، وَفِي رِوَايَةِ الْبَزَّازِ: «كَفَرُ اللَّهُ». فَوَاحَى بَيْنَهُمَا.

❦ قَوْلُهُ: «كَانَ أَرْزَفَهَا». كَذَا لِأَبِي ذَرٍّ، وَلِغَيْرِهِ: «زَلَفَهَا». وَهِيَ بِتَخْفِيفِ اللَّامِ، كَمَا ضَبَطَهُ صَاحِبُ الْمَشَارِقِ، وَقَالَ النَّوَوِيُّ بِالتَّشْدِيدِ، وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ مِنْ طَرِيقِ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مَالِكٍ بِلَفْظِ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يُسْلِمُ فَيَحْسُنُ إِسْلَامَهُ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ كُلَّ حَسَنَةٍ زَلَفَهَا، وَمَحَا عَنْهُ كُلَّ خَطِيئَةٍ زَلَفَهَا» بِالتَّخْفِيفِ فِيهِمَا. وَلِلنَّسَائِيِّ نَحْوُهُ، لَكِنْ قَالَ: «أَرْزَفَهَا».

و«زَلَفَ» بِالتَّشْدِيدِ، وَ«أَرْزَفَ» بِمَعْنَى وَاحِدٍ؛ أَي: أَسْلَفَ وَقَدَّمَ، قَالَه الْخَطَّابِيُّ. وَقَالَ فِي الْمُحْكَمِ: أَرْزَفَ الشَّيْءَ: قَرَّبَهُ، وَ«زَلَفَهُ» مُخَفَّفًا وَمُثَقَّلًا: قَدَّمَهُ، وَفِي الْجَامِعِ: الزَّلْفَةُ تَكُونُ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، وَقَالَ فِي الْمَشَارِقِ: زَلَفَ بِالتَّخْفِيفِ؛ أَي: جَمَعَ وَكَسَبَ، وَهَذَا يَشْمَلُ الْأَمْرَيْنِ، وَأَمَّا الْقُرْبَةُ فَلَا تَكُونُ إِلَّا فِي الْخَيْرِ.

فَعَلَى هَذَا تَرَجَّحَ رِوَايَةُ غَيْرِ أَبِي ذَرٍّ، لَكِنْ مَنَقُولُ الْخَطَّابِيِّ يُسَاعِدُهَا، وَقَدْ ثَبَتَ فِي جَمِيعِ الرُّوَايَاتِ مَا سَقَطَ مِنْ رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ، وَهُوَ كِتَابَةُ الْحَسَنَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ.

❦ وَقَوْلُهُ: «كَتَبَ اللَّهُ». أَي: أَمَرَ أَنْ يُكْتَبَ، وَلِلدَّارَقُطْنِيِّ مِنْ طَرِيقِ زَيْدِ بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ مَالِكٍ بِلَفْظِ: «يَقُولُ اللَّهُ لِمَلَائِكَتِهِ: اكْتُبُوا». فَقِيلَ: إِنَّ الْمَصْنُوفَ أَسْقَطَ مَا رَوَاهُ غَيْرُهُ عَمْدًا؛ لِأَنَّهُ مُشْكِلٌ عَلَى الْقَوَاعِدِ.

وَقَالَ الْمَازِرِيُّ: الْكَافِرُ لَا يَصِحُّ مِنْهُ التَّقَرُّبُ، فَلَا يُثَابُ عَلَى الْعَمَلِ الصَّالِحِ الصَّادِرِ مِنْهُ فِي شَرِكِهِ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرِطِ الْمُتَقَرَّبِ أَنْ يَكُونَ عَارِفًا لِمَنْ يَتَقَرَّبُ إِلَيْهِ، وَالْكَافِرُ لَيْسَ كَذَلِكَ، وَتَابِعَهُ الْقَاضِي عِيَّاضٌ عَلَى تَقْرِيرِ هَذَا الْإِشْكَالِ، وَاسْتَضَعَفَ ذَلِكَ النَّوَوِيَّ، فَقَالَ: الصَّوَابُ الَّذِي عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ - بَلْ نَقَلَ بَعْضُهُمْ فِيهِ الْإِجْمَاعَ - أَنَّ الْكَافِرَ إِذَا فَعَلَ أَفْعَالًا جَمِيلَةً؛ كَالصَّدَقَةِ، وَصِلَةِ الرَّحِمِ، ثُمَّ أَسْلَمَ وَمَاتَ عَلَى الْإِسْلَامِ أَنَّ ثَوَابَ ذَلِكَ يُكْتَبُ لَهُ.

وَأَمَّا دَعْوَى أَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلْقَوَاعِدِ لِغَيْرِ مُسْلِمٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُعْتَدُّ بِبَعْضِ أَفْعَالِ الْكَافِرِ فِي الدُّنْيَا؛ كَكُفَّارَةِ الظَّهَارِ، فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ إِعَادَتُهَا إِذَا أَسْلَمَ، وَتُجْزِئُهُ. انْتَهَى وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ كِتَابَةِ الثَّوَابِ لِلْمُسْلِمِ فِي حَالِ إِسْلَامِهِ تَفْضُلًا مِنَ اللَّهِ وَإِحْسَانًا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِكَوْنِ عَمَلِهِ الصَّادِرِ فِي الْكُفْرِ مِنْهُ مَقْبُولًا، وَالْحَدِيثُ إِنَّمَا تَضَمَّنَ كِتَابَةَ الثَّوَابِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْقَبُولِ. اهـ

وَهَذَا ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ ثَوَابٌ بِدُونِ قَبُولٍ، بَلْ إِنَّهُ إِذَا لَزِمَ الثَّوَابُ يَلْزَمُ الْقَبُولُ، لَكِنَّهُ مَشْرُوطٌ بِالْإِسْلَامِ. أَوْ يَحْتَمَلُ أَنَّهُ كَانَ زَلْفَهَا مِمَّا يَتَعَدَّى نَفْعُهُ؛ كَالصَّدَقَةِ وَالْعَتَقِ، فَإِنَّهُ إِذَا تَصَدَّقَ وَاعْتَقَ فِي حَالِ كُفْرِهِ لَا يُثَابُ عَلَيْهِ، اللَّهُمَّ إِلَّا فِي الدُّنْيَا، لَكِنْ إِذَا أَسْلَمَ، وَحَسُنَ إِسْلَامُهُ أُثِيبَ عَلَيْهِ فِي الْآخِرَةِ.

وَلَوْ قِيلَ: إِنَّهُ يُكْفَرُ اللَّهُ عَنْهُ بِالْإِسْلَامِ كُلَّ سَيِّئَةٍ كَانَ زَلْفَهَا، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا عَمِلَ فِي الْإِسْلَامِ بِالْحَسَنَاتِ يَكُونُ الْقِصَاصُ. لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ إِشْكَالٌ.

ثُمَّ قَالَ ابْنُ حَبَرٍ رحمته الله تعالى فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٩٩-١٠٠):
وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْقَبُولُ يَصِيرُ مُعْلَقًا عَلَى إِسْلَامِهِ، فَيُقْبَلُ وَيُثَابُ إِنْ أَسْلَمَ، وَإِلَّا فَلَا، وَهَذَا قَوِيٌّ، وَقَدْ جَزَمَ بِمَا جَزَمَ بِهِ النَّوَوِيُّ: إِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ وَابْنُ بَطَّالٍ، وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْقَدَمَاءِ، وَالْقُرَاطِيِّ وَابْنُ الْمُنِيرِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ.

قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّبِ: الْمَخَالِفُ لِلْقَوَاعِدِ دَعَوَى أَنْ يُكْتَبَ لَهُ ذَلِكَ فِي حَالِ كُفْرِهِ، وَأَمَّا أَنَّ اللَّهَ يُضَيِّفُ إِلَى حَسَنَاتِهِ فِي الْإِسْلَامِ ثَوَابَ مَا كَانَ صَدَرَ مِنْهُ مِمَّا كَانَ يَظُنُّهُ خَيْرًا فَلَا مَانِعَ مِنْهُ، كَمَا لَوْ تَفَضَّلَ عَلَيْهِ ابْتِدَاءً مِنْ غَيْرِ عَمَلٍ، وَكَمَا يَتَفَضَّلُ عَلَى الْعَاجِزِ بِثَوَابِ مَا كَانَ يَعْمَلُ وَهُوَ قَادِرٌ، فَإِذَا جَازَ أَنْ يُكْتَبَ لَهُ ثَوَابُ مَا لَمْ يَعْمَلِ الْبَتَّةَ، جَازَ أَنْ يُكْتَبَ لَهُ ثَوَابُ مَا عَمِلَهُ غَيْرَ مُؤَقَى الشَّرْطِ.

وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: اللَّهُ أَنْ يَتَفَضَّلَ عَلَى عِبَادِهِ بِمَا شَاءَ، وَلَا اغْتِرَاضَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ، وَاسْتَدَلَّ غَيْرُهُ بِأَنْ مَنْ آمَنَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ يُؤْتَى أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ، وَالْحَدِيثُ الصَّحِيحُ، وَهُوَ لَوْ مَاتَ عَلَى إِيْمَانِهِ الْأَوَّلِ لَمْ يَنْفَعُهُ شَيْءٌ مِنْ عَمَلِهِ الصَّالِحِ، بَلْ يَكُونُ هَبَاءً مَشْهُورًا، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ ثَوَابَ عَمَلِهِ الْأَوَّلِ يُكْتَبُ لَهُ مُضَافًا إِلَى عَمَلِهِ الثَّانِي وَيَقُولُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا سَأَلْتُهُ عَائِشَةُ عَنْ ابْنِ جُدْعَانَ، وَمَا كَانَ يَصْنَعُهُ مِنَ الْخَيْرِ هَلْ يَنْفَعُهُ؟ فَقَالَ: «إِنَّهُ لَمْ يَقُلْ يَوْمًا رَبِّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ». فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَوْ قَالَهَا بَعْدَ أَنْ أَسْلَمَ نَفَعَهُ مَا عَمِلَهُ فِي الْكُفْرِ.

❖ قَوْلُهُ: «وَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ الْقِصَاصُ»؛ أَي: كِتَابَةُ الْمُجَازَاةِ فِي الدُّنْيَا، وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِأَنَّهُ اسْمٌ «كَانَ»، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ «كَانَ» تَامَةً^(١)، وَعَبَّرَ بِالْمَاضِي لِتَحْقِيقِ الْوُقُوعِ كَأَنَّهُ وَقَعَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٤٤].

❖ وَقَوْلُهُ: «الْحَسَنَةُ». مُبْتَدَأٌ، وَ«بِعَشْرِ» الْخَبَرُ، وَالْجُمْلَةُ اسْتِثْنَائِيَّةٌ.

❖ وَقَوْلُهُ: «إِلَى سَبْعِمِائَةٍ». مُتَعَلِّقٌ بِمُقَدَّرٍ؛ أَي: مُتَّهِمَةٌ، وَحَكَى الْمَآوِزِيُّ أَنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ أَخَذَ بِظَاهِرِ هَذِهِ الْغَايَةِ، فَرَعَمَ أَنَّ التَّضْعِيفَ لَا يَتَجَاوَزُ سَبْعِمِائَةً، وَرَدَّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [الْبَقَرَةُ: ٢٦١]. وَالْآيَةُ مُحْتَمِلَةٌ لِلْأَمْرَيْنِ؛ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّهُ يُضَاعَفُ تِلْكَ الْمَضَاعِفَةُ بِأَنْ يَجْعَلَهَا سَبْعِمِائَةً، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ يُضَاعَفُ السَّبْعِمِائَةُ بِأَنْ يَزِيدَ عَلَيْهَا.

(١) تكون «كان» تامة إذا اكتفت بمرفوعها؛ كسائر الأفعال اللازمة، وعلى اعتبار «كان» تامة في هذا الحديث تكون كلمة «القصاص» مرفوعة أيضًا، ولكن على أنها فاعل، لا اسم لـ «كان».

وَالْمَصْرُوحُ بِالرَّدِّ عَلَيْهِ: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَخْرُجُ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ فِي الرَّقَاقِ، وَلَفْظُهُ: «كَتَبَ اللَّهُ لَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ إِلَى سَبْعِمِائَةٍ ضِعْفٍ إِلَى أَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ». اهـ.

❖ قَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ»؛ أَي: إِذَا أَسْلَمَ الْكَافِرُ.

❖ وَقَوْلُهُ ﷺ: «فَحَسُنَ إِسْلَامُهُ يُكَفِّرُ اللَّهُ عَنْهُ كُلَّ سَيِّئَةٍ كَانَ زَلَفَهَا». وَهَذَا وَاضِحٌ مِنَ الْقُرْآنِ؛ لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨].

❖ وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ»؛ أَي: بَعْدَ إِسْلَامِهِ الَّذِي أَحْسَنَهُ.

❖ وَقَوْلُهُ ﷺ: «الْقِصَاصُ». وَذَلِكَ لِأَنَّهُ صَارَ مُسْلِمًا، فَإِذَا عَمِلَ حَسَنَةً فَهِيَ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، وَإِذَا عَمِلَ سَيِّئَةً فَهِيَ بِمِثْلِهَا، وَلَا إِشْكَالَ فِي ذَلِكَ.

وَأَمَّا حَمَلْنَاهُ عَلَى ذَلِكَ؛ لِيُؤَافِقَ ظَاهِرَ الْآيَةِ مِنْ وَجْهِ^(١).

وَوَجْهِ آخَرَ لِيُؤَافِقَ: إِنَّ مُجَرَّدَ إِحْسَانِ الْإِنْسَانِ يُكَفِّرُ اللَّهُ بِهِ، مَعَ أَنَّ هُنَاكَ أَحَادِيثَ تَدُلُّ أَنَّ التَّكْفِيرَ إِنَّمَا يَكُونُ بَانْضِمَامِ أَعْمَالٍ صَالِحَةٍ؛ كَقَوْلِهِ ﷺ: «الصَّلَاةُ الْخَمْسُ، وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ مُكَفِّرَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ»^(٢).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٢ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَحْسَنَ أَحَدُكُمْ إِسْلَامَهُ، فَكُلُّ حَسَنَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ لَهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِائَةٍ ضِعْفٍ، وَكُلُّ سَيِّئَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ لَهُ بِمِثْلِهَا»^(١).

(١) الْآيَةُ الَّتِي يَشِيرُ إِلَيْهَا الشَّيْخُ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ هِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلُهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ (٥٧).

(٢) تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ.

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١/ ١١٧، ١١٨) (١٢٩، ١٣٠) (٢٠٥، ٢٠٦).

٣٢- بَابُ أَحَبِّ الدِّينِ إِلَى اللَّهِ ﷻ أَذْوَمُهُ.

٤٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا، وَعِنْدَهَا امْرَأَةٌ قَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟» قَالَتْ: فُلَانَةٌ. تَذْكُرُ مِنْ صَلَاتِهَا قَالَ: «مَهْ عَلَيْكُمْ بِمَا تَطِيقُونَ، فَوَاللَّهِ لَا يَمَلُّ اللَّهُ حَتَّى تَمَلُّوا». وَكَانَ أَحَبَّ الدِّينِ إِلَيْهِ مَا دَامَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ»^(١).

[الحديث ٤٣ - طرفه في: ١١٥١]

❦ قوله: «أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللَّهِ ﷻ أَذْوَمُهُ». الدِّينُ هُنَا بِمَعْنَى: الْعِبَادَةِ؛ يَعْنِي: أَحَبُّ الْعِبَادَةِ إِلَى اللَّهِ مَا دَاوَمَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ، وَإِنْ قَلَّ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ تَرَكَ الْمَدَاوِمَةَ قَدْ يُنْبِئُ عَنْ زُهْدِ الْإِنْسَانِ فِي الْعَمَلِ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: «لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ كَانَ يَقُومُ اللَّيْلَ فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ»^(٢). وَكَانَ مِنْ هَذِهِ ﷺ أَنَّهُ إِذَا عَمِلَ عَمَلًا أَثَبْتَهُ ﷺ^(٣).

❦ وقوله في الحديث: «مَهْ». «مَهْ» اسْمُ فِعْلٍ أَمْرٍ؛ بِمَعْنَى: كُفْ، وَمِثْلُهَا «صَهْ» اسْمُ فِعْلٍ أَمْرٍ بِمَعْنَى: اسْكُتْ، فَ«صَهْ» لِلْأَقْوَالِ، وَ«مَهْ» لِلْأَفْعَالِ.

❦ وقوله ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِمَا تَطِيقُونَ»؛ أَي: لَا تُكَلِّفُوا أَنْفُسَكُمْ بِالْعَمَلِ مِنْ صَلَاةٍ أَوْ قِرَاءَةٍ أَوْ تَسْبِيحٍ أَوْ صِيَامٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ إِلَّا بِمَا تَبْلُغُهُ طَاقَتُكُمْ؛ وَذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنْ تَسْتَمِرُّوا عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَكُونُ عِنْدَهُ رَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ، فَيَشُقُّ عَلَيْهِ نَفْسُهُ بِالْعِبَادَاتِ، وَيَشْتَدُّ فِيهَا أَوَّلَ مَا يَفْعَلُ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَمَلُّ وَيَكْسَلُ.

وَأَمَّا إِذَا سَايَرَ نَفْسَهُ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ الْهُوَيْنَى فَإِنَّهُ سَيَسْتَمِرُّ، وَأَنْتُمْ تَرَوْنَ هَذَا حَتَّى فِي أَفْعَالِكُمُ الْعَادِيَّةِ، فَإِلَّا إِنْسَانٌ أَوَّلَ مَا يَفْعَلُ الشَّيْءَ يَجِدُ نَفْسَهُ عِنْدَهُ أَنْدِفَاعٌ وَقُوَّةٌ، وَلَكِنَّهُ فِي النَّهَايَةِ يَفْتَرُّ.

(١) رواه مسلم (٥٤٢/١) (٧٨٥) (٢٢١).

(٢) رواه البخاري (١١٥٢)، ومسلم (٨١٤/٢) (١١٥٩).

(٣) رواه مسلم (٥١٥/١) (٧٤٦) (١٤١).

وعلى سبيل المثال هذا أَحَدُ الطَّلَبَةِ قَالَ: أَنَا سَأَحْفَظُ فِي الْيَوْمِ رُبْعَ جُزْءٍ. فَشَقَّ عَلَى نَفْسِهِ بِذَلِكَ، وَلِذَلِكَ تَجِدُهُ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ أَوْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ يَفْتَرُّ، وَهَذَا شَيْءٌ مُجَرَّبٌ، وَلِذَلِكَ يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يَقِيسَ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ، وَأَنْ يَأْخُذَ مَا يُطِيقُ؛ لِأَنَّ هَذَا يَكُونُ فِيهِ الْاسْتِمْرَارُ، وَلِهَذَا قَالَ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِمَا تُطِيقُونَ فَوَاللَّهِ لَا يَمَلُّ اللَّهُ حَتَّى تَمَلُّوا».

❦ وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَا فَوَاللَّهِ لَا يَمَلُّ اللَّهُ حَتَّى تَمَلُّوا». أَشْكَلَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ، فَقَالَ: هَلِ اللَّهُ يَمَلُّ؟ وَالْجَوَابُ عَلَى هَذَا سَهْلٌ، وَهُوَ أَنْ نَقُولَ هَلِ الرَّسُولُ أَثْبَتَ الْمَلَلَ لِلَّهِ؟ أَيْ: هَلِ قَالَ: إِنَّكُمْ إِذَا مَلَلْتُمْ مَلَّ اللَّهُ؟

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ هَذَا.

وَلَكِنْ نَقُولُ: إِنَّهُ إِذَا قَالَ هَذَا لَكُنَّا نَقُولُ: إِنَّهُ يَوْجِدُ لِهَذَا جَوَابَ أَيْضًا، وَهُوَ أَنَّ مَلَلَ اللَّهِ لَيْسَ كَمَلَلِنَا، فَنَحْنُ نَمَلُّ وَنَتَضَجَّرُ وَنَثْقُلُ عَلَيْنَا الْأَمْرَ، لَكِنَّ مَلَلَ اللَّهِ لَا يَلْحَقُهُ هَذَا النِّقْصُ، فَهُوَ مِثْلُ الْغَضَبِ، فَنَحْنُ إِذَا غَضِبْنَا رَبَّنَا يَصْنَعُ أَحَدُنَا أَشْيَاءَ كَثِيرَةً، فَرَبَّنَا يُطَلِّقُ رَوْجَاتِهِ، وَيُعَيِّقُ عَيْدَهُ، وَيُوقِفُ أَمْوَالَهُ، كُلُّ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ الْغَضَبِ، وَهَذَا التَّصَرُّفُ تَصَرُّفُ طَائِفَةٍ.

وَلَكِنْ إِذَا غَضِبَ اللَّهُ ﷻ فَإِنَّهُ لَا يَفْعَلُ إِلَّا مَا تَقْتَضِيهِ الْحِكْمَةُ، فَغَضَبُ اللَّهِ لَيْسَ كَغَضَبِنَا، وَأَيْضًا مَلَلَ اللَّهِ لَوْ كَانَ هَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ الْمَلَلِ -هُوَ مَلَلٌ لَا يُبَائِلُ مَلَلَنَا، بَلْ هُوَ مَلَلٌ يَلِيْقُ بِاللَّهِ.

وَلْيُعْلَمَ عِلْمَ الْيَقِينِ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَصُدَّرَ مِنْ عِنْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صِفَةٌ تُنَافِي كِمَالَ اللَّهِ أَبَدًا، فَهَذَا شَيْءٌ مُسْتَحِيلٌ.

وَالْخُلَاصَةُ الْآنَ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَيْسَ بِصَرِيحٍ فِي إثْبَاتِ الْمَلَلِ لِلَّهِ، وَلَكِنْ لَوْ ثَبَتَ الْمَلَلُ لِلَّهِ لَوَجَبَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَنَّهُ مَلَلٌ يَلِيْقُ بِهِ سُبْحَانَهُ، وَلَا يُبَائِلُ مَلَلَ الْمَخْلُوقِينَ. هَذَا، وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ^(١) أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَمَلُّ اللَّهُ حَتَّى تَمَلُّوا»؛ أَيْ:

(١) انظر: «الفتح» (١/١٠٢)، و«إيضاح الدليل» لابن جماعة (ص ١٨٣، ١٨٤)، و«دفع شبه التشبيه» لابن الجوزي (ص ٢٢٠).

إِنَّهُ يُعْطِيكُمْ مِنَ الْجَزَاءِ بِقَدْرِ مَا عَمِلْتُمْ مَهْمَا عَمِلْتُمْ. فَصَرَفَ هَذَا اللَّفْظَ عَنْ ظَاهِرِهِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ ظَاهِرَهُ يُنَافِي كِمَالَ اللَّهِ وَعَلَى.
ولكن الصحيح - كما تقدم ^(١) -:

أولاً: أَنْ يُنْظَرَ: هَلْ هَذَا يَقْتَضِي ثُبُوتَ الْمَلَلِ لِلَّهِ؟ لِأَنَّ هُنَاكَ فَرْقًا بَيْنَ أَنْ تَقُولَ: لَا أَقُومُ حَتَّى تَقُومَ. وَبَيْنَ أَنْ تَقُولَ: إِذَا قُمْتَ قُمْتُ.
فـ«لَا أَقُومُ حَتَّى تَقُومَ» يُفِيدُ امْتِنَاعَ قِيَامِي قَبْلَ قِيَامِكَ، لَكِنْ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّكَ إِذَا قُمْتَ أَنْتَ أَنْ أَقُومَ أَنَا، وَهَذَا هُوَ تَرْكِيبُ الْحَدِيثِ: «لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمْلُؤَا». وأما إِذَا قُلْتَ: إِذَا قُمْتَ قُمْتُ. لَزِمَ مِنْ هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُمْتَ أَقُومُ أَنَا، وَعَلَيْهِ فَلَوْ قَالَ: إِنَّكُمْ إِذَا مَلِلْتُمْ مَلَّ اللَّهُ.

قلنا: هَذَا فِيهِ إِبْثَاتُ الْمَلَلِ لِلَّهِ، وَلَا إِشْكَالَ، وَأَمَّا التَّرْكِيبَةُ الْمَوْجُودَةُ فَلَيْسَتْ بِصَرِيحَةٍ فِي إِبْثَاتِ الْمَلَلِ، وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنْ تَكُونَ صَرِيحَةً، وَأَنَّ الْإِنْسَانَ يَفْهَمُ مِنْهَا إِبْثَاتَ الْمَلَلِ فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمَلَلُ الثَّابِتُ مَلًّا يَلِيقُ بِهِ سُبْحَانَهُ، وَلَا يَعْتَرِيهِ مَا يَكُونُ فِي مَلَلِ الْمَخْلُوقِينَ.

وقوله: «وَكَانَ أَحَبَّ الدِّينِ إِلَيْهِ مَا دَوَّامَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ». «إِلَيْهِ» هَلِ الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى اللَّهِ، أَوْ عَلَى الرُّسُولِ؟

الجواب: أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَعُودَ عَلَى اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ مَذْكَورٍ فِي قَوْلِهِ: «فَوَاللَّهِ لَا يَمَلُّ اللَّهُ حَتَّى تَمْلُؤَا». وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَعُودَ عَلَى الرُّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَتَحَدِّثُ عَنْهُ، فَالْحَدِيثُ عَنِ الرُّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَيَعُودُ الضَّمِيرُ إِلَى مَنْ كَانَ الْحَدِيثُ عَنْهُ، وَلَكِنْ إِذَا وَرَدَتْ رِوَايَةٌ صَرِيحَةٌ فِيهَا: وَكَانَ أَحَبَّ الدِّينِ إِلَى اللَّهِ. زَالَ الْإِشْكَالُ وَالْاِخْتِيَالُ ^(٢).

(١) تقدم تخرجه.

(٢) قلت: وقد وردت الرواية بذلك فعلاً، وهي عند أحمد في «مسنده» (٦/٤٦، ٥١) (٢٤١٨٩)،

٢٤٢٤٥)، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢/١٣٩) (٦٢٥)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

وقال الشيخ شعيب في تحقيق المسند: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٣- بَابُ زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَنَقْصَانِهِ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى

﴿١٣﴾ [الزُّمَرُ: ١٣]، ﴿وَزِدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا﴾ [الزُّمَرُ: ٣١]. وَقَالَ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [الْبَقَرَةُ: ٢٣٠]. فَإِذَا تَرَكَ شَيْئًا مِنَ الْكَمَالِ فَهُوَ نَاقِصٌ.

هَذَا الْبَابُ مُهِمٌّ جَدًّا، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَصُولٍ، وَمِنْهَا: هَلْ يَزِيدُ الْإِيمَانُ وَيَنْقُصُ، أَوْ لَا؟

الْجَوَابُ: اخْتَلَفَ النَّاسُ ^(١) فِي هَذَا.

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَيَتَفَاضَلُ بِالْكَمَالِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَزِيدُ، وَلَا يَنْقُصُ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، كَمَا وَرَدَ ذَلِكَ عَنِ السَّلَفِ فِي مَسْأَلَةِ النِّقْصَانِ ^(٢)، بَلْ

كَمَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ ^(٣)، وَأَصْلُ ذَلِكَ أَنَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا فِي الْإِيمَانِ: فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ:

الْإِيمَانُ مُجَرَّدُ التَّصْدِيقِ وَالْإِقْرَارِ، وَهَذَا لَا يَتَفَاوَتُ، فَالنَّاسُ فِيهِ سَوَاءٌ، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ

الْجَهْمِيَّةِ الْمُرْجِيَّةِ الْغُلَاةِ فِي الْإِرْجَاءِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَذَلِكَ مِنْ

وَجْهَيْنِ:

(١) انظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٥٠٤/٧) وما بعدها، (٥٦٢/٧) وما بعدها، و«شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز (ص ٣٣١) وما بعدها.

(٢) انظر الآثار الواردة عن السلف في إثبات زيادة الإيمان ونقصانه في: حاشية ابن القيم (٢٩٢/١٢) وما بعدها، وقال رحمه الله في «نقد المنقول» (١١٠/١): «وكون الإيمان يزيد وينقص هو كلام صحيح، وهو إجماع السلف. حكاها الشافعي وغيره. اهـ»

(٣) قَالَ سَاحَةُ الشَّيْخِ الشَّارِحِ رحمه الله في شرحه على العقيدة الواسطية (٢/٢٣٣): «وَأَمَّا النِّقْصُ فَقَدْ ثَبَتَ فِي «الصَّحِيحِينَ»، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَعَظَ النِّسَاءَ، وَقَالَ لهنَّ: «مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتٍ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لَلْبِّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكنَ». فَأُثِّبَ نَقْصُ الدِّينِ. اهـ»

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنْ قَوْلَهُمْ: الْإِيمَانُ هُوَ مُجَرَّدُ التَّصَدِيقِ. لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ النُّصُوصَ ظَاهِرَةٌ فِي أَنَّ الْأَعْمَالَ مِنَ الْإِيمَانِ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ قَوْلَهُمْ إِنَّ التَّصَدِيقَ لَا يَتَفَاوَتُ. هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ أَيْضًا؛ لِأَنَّ إِقْرَارَ الْقَلْبِ يَتَفَاوَتُ؛ فَإِنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ لَا يُسَاوِي خَبَرَ الْاِثْنَيْنِ فِي الطَّمَأْنِينَةِ إِلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ لَوْ أَخْبَرَكَ شَخْصٌ بِخَبَرٍ، وَأَنْتَ تَطْمَئِنُّ إِلَى هَذَا الشَّخْصِ، وَتَثِقُ بِكَلَامِهِ، ثُمَّ أَخْبَرَكَ آخَرُ فَإِنَّكَ تَزْدَادُ ثِقَتَكَ، وَلَوْ جَاءَ ثَالِثٌ تَزْدَادُ ثِقَتَكَ أَكْثَرَ.

وَلِهَذَا قَسَمَ الْعُلَمَاءُ الْيَقِينُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: عِلْمُ الْيَقِينِ، وَعَيْنُ الْيَقِينِ، وَحَقُّ الْيَقِينِ، كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْقُرْآنُ: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ ﴿٥٠﴾ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ﴿٥١﴾ ثُمَّ لَتَرَوُْنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ ﴿٥٢﴾﴾ [الزَّحَرَاتُ: ٥٠-٥٢]. وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ: ﴿وَإِنَّهُ لَحَقُّ الْيَقِينِ ﴿٥١﴾﴾ [الطَّهَّارَةُ: ٥١]. وَقَالَ أَيْضًا سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَّ حَقُّ الْيَقِينِ ﴿٥٠﴾﴾ [الطَّهَّارَةُ: ٥٠].

وَيُضْرَبُ لِهَذَا مَثَلٌ بِرَجُلٍ قَالَ لَكَ: فِي هَذَا الْكَرْتُونِ تَفَاحٌ. وَهُوَ ثِقَةٌ، فَهَذَا يَكُونُ فِي قَلْبِكَ أَنَّ الَّذِي فِي هَذَا الْكَرْتُونِ تَفَاحٌ، فَإِذَا فَتَحْتَهُ وَرَأَيْتَهُ فَهَذَا هُوَ عَيْنُ الْيَقِينِ، فَإِذَا أَكَلْتَ مِنْهُ فَهَذَا هُوَ حَقُّ الْيَقِينِ، فَأَقْوَى دَرَجَاتِ الْيَقِينِ هِيَ الْحَقُّ.

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْيَقِينَ -فَضْلًا عَنِ الْإِيمَانِ- يَتَفَاوَتُ، فَكَيْفَ بِالْإِيمَانِ؟!

ثُمَّ إِنَّ فِي قِصَّةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَكْبَرَ دَلِيلٍ عَلَى هَذَا، فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أُولَئِمُتُؤْمِنٌ قَالَ بَلْ وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ﴿٢٦٠﴾﴾ [البَنَاقَةُ: ٢٦٠]. فَإِنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا فِي الْقَلْبِ مِنَ الْإِقْرَارِ يَتَفَاوَتُ، فَيَكُونُ أَحْيَانًا اطمئنانًا، وَيَكُونُ أَحْيَانًا أُخْرَى دُونَ ذَلِكَ، وَبِذَاكَ يَصِيرُ قَوْلُهُمْ بِاطِّلَاءٍ بِالْحَسِّ الْوَاقِعِ وَبِالشَّرْعِ الْوَارِدِ.

وَأَمَّا الْمَعْتَزَلَةُ وَالْخَوَارِجُ فَقَدْ قَالُوا: إِنَّهُ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ، وَإِنَّمَا يُوجَدُ كُلُّهُ، أَوْ يُعْدَمُ كُلُّهُ. وَيَجْعَلُونَ الْأَعْمَالَ مِنَ الْإِيمَانِ، لَكِنَّهَا شَرْطٌ فِي صِحَّتِهِ؛ وَلِهَذَا حَكَمُوا بِأَنَّ فَاعِلَ الْكِبِيرَةِ خَارِجٌ مِنَ الْإِيمَانِ، لَكِنَّ الْمَعْتَزَلَةَ يَقُولُونَ: هُوَ خَارِجٌ مِنَ الْإِيمَانِ، وَلَا نَقُولُ: إِنَّهُ كَافِرٌ، بَلْ هُوَ فِي مَنزَلَةٍ بَيْنَ مَنزِلَتَيْنِ.

وَأَمَّا الْخَوَارِجُ فَيَقُولُونَ إِنَّهُ خَارِجٌ مِنَ الْإِيمَانِ، وَكَافِرٌ، وَلَيْسَ هُنَاكَ فِي الشَّرْعِ مَا يُسَمَّى مَنَزَلَةً بَيْنَ مَنَزَلَتَيْنِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿فَنُكْرِمُ كَافِرٌ وَنُكْرِمُ مُؤْمِنٌ﴾ [التَّكْوِينُ: ٢٠]. وَيَقُولُ: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [التَّكْوِينُ: ٣٢].

وَلَا شَكَّ أَنَّ الْخَوَارِجَ أَقْرَبُ إِلَى الْقِيَاسِ مِنَ الْمَعْتَزَلَةِ، وَذَلِكَ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ لَا يُوجَدُ مَنَزَلَةٌ بَيْنَ مَنَزَلَتَيْنِ، فَإِنَّ هَذِهِ بَدْعَةٌ مُحَدَّثَةٌ.

وَالصَّحِيحُ بَلَا شَكٍّ هُوَ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مِنْ أَنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَدَلَالَةُ ذَلِكَ بِالشَّرْعِ وَبِالْحَسَنِ.

فَأَمَّا الشَّرْعُ: فَاسْتَدَلَّ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ [التَّكْوِينُ: ١٣]. لَكِنْ قَدْ يُعَارِضُ مُعَارِضٌ فِي الاسْتِدْلَالِ بِهَذِهِ الْآيَةِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْهُدَى فِيهَا الْعِلْمُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾.

كَمَا أَنَّ الْهُدَى فِي الْأَصْلِ هُوَ الْعِلْمُ؛ لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ﴾ [التَّكْوِينُ: ٩].

وَكَانَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: إِنْ مِنْ لَازِمٍ زِيَادَةِ الْهُدَى أَنْ يَزِيدَ الْإِيمَانُ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ كُلَّمَا أَزْدَادَ عِلْمًا بِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَصِفَاتِهِ أَزْدَادَ إِيمَانًا.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَزِدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا﴾. هَذَا صَرِيحٌ فِي زِيَادَةِ الْإِيمَانِ، فَإِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا: ﴿وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا لِيَسْتَيَقِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَزِدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا وَلَا يَرْتَابَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ إِذَا: فَيُفِيدُ إِثْبَاتَ زِيَادَةِ الْإِيمَانِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾. فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَيْضًا دَلِيلٌ عَلَى زِيَادَةِ الْإِيمَانِ، وَوَجْهُ ذَلِكَ مَا قَالَهُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ هَذِهِ الْآيَةَ: فَإِذَا تَرَكَ شَيْئًا مِنَ الْكَمَالِ فَهُوَ نَاقِصٌ. وَصَدَقَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَهَذَا اسْتِدْلَالٌ طَرِيفٌ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْيَوْمَ قَدْ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ فَإِنَّهُ يَكُونُ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْسَ بِكَامِلٍ، فَهُوَ نَاقِصٌ.

وَيَذُلُّ لِهَذَا أَيْضًا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي النَّسَاءِ: «مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِينٍ». وَجَعَلَ نَقْصَ دِينِهَا بِتَرْكِ الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ أَيَّامِ الْحَيْضِ^(١)، وَهَذَا نَقْصٌ كِبَالٍ، وَلَيْسَ نَقْصٌ وَاجِبٌ؛ إِذْ إِنَّ الْمَرْأَةَ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا فِي الْحَيْضِ صَلَاةٌ وَلَا صِيَامٌ، بَلْ إِنَّمَا إِذَا صَلَّتْ وَصَامَتْ كَانَ حَرَامًا عَلَيْهَا بِالْإِجْمَاعِ^(٢).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٤ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزُنْ شَعِيرَةٌ مِنْ خَيْرٍ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزُنْ بُرَّةٌ مِنْ خَيْرٍ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزُنْ ذَرَّةٌ مِنْ خَيْرٍ»^(٣).

[الحديث ٤٤ - أطرافه في: ٤٤٧٦، ٦٥٦٥، ٧٤١٠، ٧٤٤٠، ٧٥٠٩، ٧٥١٠، ٧٥١٦]

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ أَبَانُ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا أَنَسٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مِنْ إِسْمَانٍ مَكَانٍ: «مِنْ خَيْرٍ»^(٤).

الْفَائِدَةُ مِنْ هَذِهِ الْمَتَابَعَةِ: أَنَّهُ قَالَ فِيهَا: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا أَنَسٌ، وَفِي السِّيَاقِ الْأَوَّلِ قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ فَيَكُونُ قَدْ صَرَّحَ فِي هَذِهِ الْمَتَابَعَةِ قَتَادَةُ بِالتَّحْدِيثِ، فَيَزُولُ^(٥)

(١) رواه البخاري (٣٠٤، ١٤٦٢، ١٩٥١، ٢٦٥٨)، ومسلم (١/٨٦) (٧٩) (١٣٢).

(٢) وممن نصَّ عَلَى هَذَا الإِجْمَاعِ: ابنُ حزم في «المحلِّ» (٢/١٦٢)، وابنُ القُطَّانِ في «الإِنْفَاعِ فِي مَسَائِلِ الإِجْمَاعِ»

(١/١٠٣) (٤٨١)، وابنُ قدامة في «المَغْنِي» (٤/٣٩٧)، والنووي في «المَجْمُوع» (٦/٢٥٤).

(٣) رواه مسلم (١/١٨٢) (١٩٣) (٣٢٥).

(٤) عَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِصِيغَةِ الْجَزْمِ، وَقَدْ وَصَلَهُ الْحَاكِمُ فِي كِتَابِ الْأَرْبَعِينَ لَهُ، مِنْ طَرِيقِ أَبِي سَلَمَةَ،

قَالَ: حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. وَانْظُرْ: «تَغْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ» (٢/٤٩-٥٠)، وَ«الْفَتْحُ»

(١/١٠٤)، وَ«هَدْيُ السَّارِي» (ص ٢٠).

(٥) الْفِعْلُ «زَالَ» قَدْ يَكُونُ مُضَارَعَةً:

١ - «يَزَالُ»، وَهُوَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ يَكُونُ فِعْلًا نَاسِخًا مِنْ أَخَوَاتِ «كَانَ»، وَلَا يَكُونُ لَهُ مَصْدَرٌ مُسْتَعْمَلٌ،

خَوْفُ التَّدْلِيسِ، عَلَى أَنَّ الْعُلَمَاءَ قَدْ تَبَعُوا مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ فَوَجَدُوا أَنَّهُ لَا تَدْلِيسَ فِيهِ، وَعَلَى هَذَا إِذَا مَرَّ بِنَا فِي الْبَخَارِيِّ أَوْ مُسْلِمٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ، أَوْ عَنْ أَبِي الزَّبِيرِ^(١) عَنْ جَابِرٍ، فَإِنَّا نَحْكُمُ بِأَنَّهُ صَحِيحٌ، وَلَيْسَ فِيهِ تَدْلِيسٌ. وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: قَوْلُهُ ﷺ: «وَزَنُ بُرَّةٍ، وَوَزَنُ شَعِيرَةٍ، وَوَزَنُ ذَرَّةٍ». وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ تَخْتَلِفُ أَوْزَانُهَا، وَكُلُّهَا فِي الْقَلْبِ، فَصَارَ مَا فِي الْقَلْبِ يَتَفَاوَتُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٥ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ، سَمِعَ جَعْفَرَ بْنَ عَوْنٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْعُمَيْسِ، أَخْبَرَنَا قَيْسُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ قَالَ لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، آيَةٌ فِي كِتَابِكُمْ تَقْرَأُ وَنَهَا لَوْ عَلَيْنَا مَعْشَرَ الْيَهُودِ نَزَلَتْ لَاتَّخَذْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا. قَالَ: أَيُّ آيَةٍ؟ قَالَ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ

=

ويكون دالا على دوام اتصاف اسم «زال» بمعنى خبرها اتصافا مستمرا لا ينقطع، أو مستمرا إلى وقت الكلام، ثم ينقطع بعده بوقت طويل أو قصير، بحسب المعنى: فمثال المستمر الدائم: قولنا: ما زال الله غفورا رحيمًا. ومثال الثاني: ما زال الحارس واقفاً.

٢- يَزِيلُ، ومصدره: زَلَّ، والأمر منه: زَلْ: وهو في هذه الحالة لا يكون من الأفعال الناسخة، وإنما هو فعل تام، مُتَعَدٍّ إلى مفعول به، ويكون معناه: مَيَّزَ وَفَصَّلَ، تقول: زال التاجر بضاعته زَيْلًا. أي: مَيَّزَهَا وَفَصَّلَهَا مِنْ غَيْرِهَا. وتقول: زَلَّ صَانُكَ عَنْ مَعْرُكَ. أي: أَفْصَلَهَا.

٣- يَزُولُ، ومصدره: الزَّوَالُ: وهو في هذه الحالة لا يكون من الأفعال الناسخة، وإنما هو فعل لازم، تام؛ بمعنى: هَلَكَ وَفَنِيَ... نحو: زال سلطان الطُّغَاةِ زَوَالًا

وقد يكون معناه: «انتقل»؛ مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنْ بَعْدِهِ﴾ [فلق: ٤١]. أي: تنتقلا. ومثل: زال الحجر. أي: انتقل.

(١) هو محمد بن مسلم بن تَدْرُسَ الإمام الحافظ الصدوق، أبو الزبير القرشي الأسدي المكي مولى حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، رَوَى عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَرَوَى ابْنُ عِيْنَةَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ عَطَاءٌ يَقْدُمُنِي إِلَى جَابِرٍ أَحْفَظُ لَهُمُ الْحَدِيثَ، وَقَدْ عَيَّبَ أَبُو الزَّبِيرِ بِأُمُورٍ لَا تَوْجِبُ ضَعْفَهُ الْمَطْلُقَ، مِنْهَا التَّدْلِيسُ.

وقد مات أبو الزبير سنة ثمان وعشرين ومائة. وانظر ترجمته في: «السير» (٥/ ٣٨٠-٣٨٦).

نَعَمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴿[الثَّلَاثَةُ: ٣]﴾. قَالَ عُمَرُ: قَدْ عَرَفْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ وَالْمَكَانَ الَّذِي نَزَلَتْ فِيهِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ قَائِمٌ بِعَرَفَةَ يَوْمَ جُمُعَةٍ^(١).

[الحديث ٤٥ - أطرافه في: ٤٤٠٧، ٤٦٠٦، ٧٢٦٨]

❦ قوله سبحانه: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾. يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ مَا قَبَلَ هَذَا الْيَوْمَ فَإِنَّ الدِّينَ لَمْ تَكْمُلْ شَرَائِعُهُ، لَكِنَّهُ كَامِلٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْعَامِلِينَ بِهِ حِينَ نُزُولِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْزَلْ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ سِوَى ذَلِكَ، وَفِي هَذَا تَنْبِيْهُ عَلَى أَنَّ حَجَّ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ يَوْمَ عَرَفَةَ فِيهِ هُوَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ.

وَقَدْ اشتهَرَ عِنْدَ الْعَامَةِ أَنَّ حَجَّةَ الْجُمُعَةِ تَعْدِلُ سَبْعِينَ حَجَّةً، وَهَذَا مِنَ الْعَامِيَّةِ الَّتِي لَيْسَ لَهَا أَصْلٌ، صَحِيحٌ أَنَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذَا صَادَفَ يَوْمَ عَرَفَةَ فَإِنَّهُ يَكُونُ أُخْرَى بِالْإِجَابَةِ؛ لِأَنَّهُ يَجْتَمِعُ فِيهِ عَصْرُ الْجُمُعَةِ وَعَصْرُ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَكِلَاهُمَا حَرِيٌّ بِالْإِجَابَةِ^(٢).



(١) رواه مسلم (٢٣١٢/٤) (٣٠١٧) (٣).

(٢) ويدل على ذلك ما يلي:

١- ما رواه البخاري (٦٤٠٠)، ومسلم (٥٨٤/٢) (٨٥٢) (١٤)، عن أبي هريرة رضي الله عنه: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا مُسْلِمٌ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّيُ يَسْأَلُ اللَّهَ خَيْرًا إِلَّا أَعْطَاهُ». وَقَالَ بِيَدِهِ قَلْنَا: يَقْلُلُهَا يَزِيدُهَا.

٢- ما أخرجه ابن خزيمة (٢٨٤٠)، وابن حبان (٣٨٥٣)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢٠٩٠)، من حديث جابر رضي الله عنه: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ عَرَفَةَ فَإِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ، فَيَبْهِي بِهِمُ الْمَلَائِكَةَ، فَيَقُولُ: انظُرُوا إِلَى عِبَادِي أَتُونِي شَعْنًا غَيْرًا صَاحِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُمْ. فَتَقُولُ الْمَلَائِكَةُ: أَيُّ رَبِّ، فِيهِمْ فَلَانٌ يَزْهُو، وفلان، وفلان. قَالَ: يَقُولُ اللَّهُ: قَدْ غَفَرْتُ لَهُمْ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَمَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرَ عَتِيقًا مِنَ النَّارِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ». وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٥٣/٣):

رواه أبو يعلى، وفيه محمد بن مروان العُقَيْلِيُّ، وثقه ابن معين، وابن حبان، وفيه بعض كلام، وبقية رجاله رجال الصحيح.

وقال الشيخ الألباني رحمته الله في «السلسلة الضعيفة والموضوعة» حديث رقم (٦٧٩): ضعيف.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٤- بَابُ الزَّكَاةِ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ

حُفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ ۝﴾ [التَّبَاة: ٥٠].

٤٦- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ عَمِّهِ أَبِي سَهْلٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ يَقُولُ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ ثَائِرِ الرَّأْسِ، يُسَمَّعُ دَوِيَّ صَوْتِهِ، وَلَا يُفْقَهُ مَا يَقُولُ حَتَّى دَنَا، فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ». فَقَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ». قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَصِيَامُ رَمَضَانَ». قَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُ؟ قَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ». قَالَ: وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الزَّكَاةَ، قَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ». قَالَ: فَادْبَرَ الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ: وَاللَّهِ لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا وَلَا أَنْقُصُ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ»^(١).

[الحديث ٤٦- أطرافه في: ١٨٩١، ٢٦٧٨، ٦٩٥٦]

هَذَا الْحَدِيثُ أَيْضًا فِيهِ: أَنَّ الزَّكَاةَ مِنَ الْإِسْلَامِ؛ لِقَوْلِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: جَاءَ رَجُلٌ... حَتَّى دَنَا فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الْإِسْلَامِ. فَقَالَ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ». وَقَالَ: «وَصِيَامُ رَمَضَانَ»، وَقَالَ: «وَالزَّكَاةَ». فَالزَّكَاةُ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَهَذَا أَمْرٌ لَا إِشْكَالَ فِيهِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ، وَحُجِّ الْبَيْتِ الْحَرَامِ»^(٢).

﴿وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُفَاءَ﴾﴾؛ يَعْنِي: مَا أُمِرُوا بِشَيْءٍ إِلَّا هَذَا، وَلِأَنَّ الْعِبَادَةَ هِيَ كُلُّ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ، وَقَدْ اشْتَرَطَ فِيهَا تَجَلُّدَ شَرَطَيْنِ:

(١) رواه مسلم (١/ ٤٠) (١١) (٨).

(٢) تقدم تخرجه.

الإخلاص، وأن يكونوا حنفاء؛ أي: متبعين.

وهذان هما شرطاً صحة كل عبادة: الإخلاص لله، والمتابعة لرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وضد الإخلاص الشُّرك، وضد المتابعة البدعة، فلا تقبل العبادة مع الشُّرك، ولا مع البدعة.

❦ وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَا إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ». الاستثناء هنا مُنْقَطِعٌ، وليس بمتصل^(١)؛ لأنَّ التَّطَوَّعَ ليس بواجب، بل هو سُنة.

وذكرَ هنا ﷺ الصَّلَاةَ والصَّيَامَ، والزَّكَاةَ، ولم يذكرِ الْحَجَّ؛ لأنه لم يُفَرَضْ إلا في السَّنةِ التَّاسِعَةِ، أو العَاشِرَةِ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ^(٢)، وَهَذَا هُوَ الَّذِي جَعَلَهُ يَسْقُطُ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ.



(١) الاستثناء إما أن يكون متصلاً، وأما أن يكون منقطعاً: فالاستثناء المتصل هو ما كان فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه، ولهذا صورتان:

الأولى: أن يكون المستثنى منه متعدد الأفراد، والمستثنى أحد تلك الأفراد المتماثلة؛ بنحو: تناولت الكتب إلا كتاباً. فالمستثنى منه -وهو الكتب- متعدد الأفراد، والمستثنى واحد منها.

الثانية: أن يكون المستثنى منه فرداً واحداً، ولكنه ذو أجزاء، والمستثنى جزء من تلك الأجزاء؛ مثل: عَطِيتُ الْجِسْمَ إِلَّا الْوَجْهَ.

وفي الحالتين يكون ما بعد «إلا» مخالفاً في المعنى لما قبلها.

والاستثناء المنقطع هو ما لم يكن فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه؛ بنحو: حضر الضيوفُ إلا سياراتهم - اِكْتَمَلَ الطَّلَابُ إِلَّا الْكَتَبَ.

ومثل قوله تعالى عن أهل الجنة: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا﴾. فاللغو هو رديء الكلام وقبيحه، والسلام ليس بعضاً منه.

وكذلك قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْتِيهَا﴾ (٥) ﴿إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا﴾ (٦). وانظر: «النحو الوافي» (٣١٨/٢).

(٢) انظر: «مغني المحتاج» (١/٤٦٠)، و«نور الإيضاح» (١/١٣٧)، و«التقرير والتحبير» (٢/١٤١)، و«شرح العمدة لابن تيمية» (١/٢١٩)، و«تفسير ابن كثير» (١/٣٦٨)، و«سيرة ابن هشام» (٢/٢٠٧)، و«الشرح الممتع» (٧/١٧-١٨).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٥- بَابُ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ مِنَ الْإِيمَانِ.

٤٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْمَنْجُوفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنِ الْحَسَنِ وَمُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اتَّبَعَ جَنَازَةَ مُسْلِمٍ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا، وَكَانَ مَعَهُ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا، وَيُفْرَغَ مِنْ دَفْنِهَا، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ مِنَ الْأَجْرِ بِقِيرَاطَيْنِ، كُلُّ قِيرَاطٍ مِثْلُ أُحُدٍ، وَمَنْ صَلَّى عَلَيْهَا، ثُمَّ رَجَعَ قَبْلَ أَنْ تُدْفَنَ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِقِيرَاطٍ»^(١).

تَابِعَهُ عُمَانُ الْمُؤَدِّنُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ... نَحْوُهُ^(٢).

[الحديث ٤٧- طرفاه في: ١٣٢٣، ١٣٢٥]

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: قَوْلُهُ ﷺ: «إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا». فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى الْجَنَازَةِ مِنَ الْإِيمَانِ.



(١) إرواه مسلم (٢/٦٥٢) (٩٤٥) (٥٢).

(٢) قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (١/١٠٩): وَتَابِعَهُ عُمَانُ هَذِهِ وَصَلَهَا أَبُو نَعِيمٍ فِي الْمُسْتَخْرَجِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ بْنُ هَمزة، حَدَّثَنَا أَبُو طَالِبٍ بْنُ أَبِي عَوَانَةَ، حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ سَيْفٍ، حَدَّثَنَا عُمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ... فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَلَفْظُهُ مُوَافِقٌ لِرَوَايَةِ رَوْحٍ، إِلَّا فِي قَوْلِهِ: «وَكَانَ مَعَهَا» فَإِنَّهُ قَالَ بِدَلْهَا: «فَلَزَمَهَا»، وَفِي قَوْلِهِ: «وَيُفْرَغُ مِنْ دَفْنِهَا» فَإِنَّهُ قَالَ بِدَلْهَا: «وَتُدْفَنُ» وَقَالَ فِي آخِرِهِ: «فَلَهُ قِيرَاطٌ» بِدَلْ قَوْلِهِ: «فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِقِيرَاطٍ»، وَالباقِي سَوَاءٌ، وَهَذَا الْاِخْتِلَافُ فِي اللَّفْظِ قَالَ الْمُصَنِّفُ نَحْوَهُ، وَهُوَ بَفَتْحِ الْوَاوِ؛ أَيِ: بِمَعْنَاهُ. اهـ وانظر: «التغليق» (٢/٥٠).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٦- بَابُ خَوْفِ الْمُؤْمِنِ مِنْ أَنْ يَحْبَطَ عَمَلُهُ، وَهُوَ لَا يَشْعُرُ.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ: مَا عَرَضْتُ قَوْلِي عَلَى عَمَلِي إِلَّا خَشِيتُ أَنْ أَكُونَ مُكَذِّبًا^(١).
وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَدْرَكْتُ ثَلَاثِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ كُلُّهُمْ يَخَافُ النِّفَاقَ عَلَى
نَفْسِهِ، مَا مِنْهُمْ أَحَدٌ يَقُولُ: إِنَّهُ عَلَى إِيْمَانٍ جَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ^(٢).
وَيُذَكِّرُ عَنِ الْحَسَنِ: مَا خَافَهُ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا أَمِنَهُ إِلَّا مُنَافِقٌ^(٣).

(١) علَّقه البخاري بصيغة الجزم، ووصله في «التاريخ الكبير» (١/ ٣٣٥) ترجمة رقم (١٠٥٣) قَالَ: قَالَ: لَنَا أَبُو نَعِيمٍ، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ أَبِي حَيَّانٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ بِهِ.
وَانْظُرْ: «تَغْلِيْقُ التَّغْلِيْقِ» (٢/ ٥١)، وَ«الْفَتْحُ» (١/ ١١٠).

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ فِي عَمْدَةِ الْقَارِي ١/ ٣١٥: إِنْ قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ هَذَا رَوَاهُ أَبُو الْقَاسِمِ اللَّالِكَايِيُّ فِي «سُنَنِ»
بِسَنَدٍ جَيِّدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ جَعْفَرٍ، أَنْبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَمَادٍ، حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا
مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ أَبِي حَيَّانٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بِهِ. اهـ.
وَلَمْ يَخْرُجْ ابْنُ حَجَرٍ هَذِهِ الرِّوَايَةَ فِي «التَّغْلِيْقِ».

وَأَمَّا قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ: مُكَذِّبًا. فَقَدْ قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١/ ١١٠): وَ«مُكَذِّبًا» يَرَوِي
بِفَتْحٍ الذَّالِ؛ بِمَعْنَى: خَشِيتُ أَنْ يَكْذِبَنِي مَنْ رَأَى عَمَلِي مُخَالَفًا لِقَوْلِي، فَيَقُولُ: لَوْ كُنْتَ صَادِقًا مَا فَعَلْتَ
خِلَافَ مَا تَقُولُ، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَعِظُ النَّاسَ.

وَيَرَوِي بِكَسْرِ الذَّالِ، وَهِيَ رِوَايَةُ الْأَكْثَرِينَ، وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ غَايَةَ الْعَمَلِ، وَقَدْ ذَمَّ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ أَمَرَ
بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَى عَنِ الْمُنْكَرِ وَقَصَّرَ فِي الْعَمَلِ: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ (٢٤).
فَخَشِيتُ أَنْ يَكُونَ مُكَذِّبًا؛ أَي: مُشَابِهًا لِلْمُكَذِّبِينَ. اهـ.

(٢) علَّقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، بِصِغَةِ الْجَزْمِ، وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي تَارِيخِهِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيِّ،
عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ الصَّلْتِ.

وَكَذَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمُرُوزِيُّ فِي كِتَابِ الْإِيْمَانِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَثْمَانَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَسَدٍ، عَنْ الصَّلْتِ بْنِ دِينَارٍ بِطَوْلِهِ.
وَانْظُرْ: «تَغْلِيْقُ التَّغْلِيْقِ» (٢/ ٥٢-٥٣)، وَ«فَتْحُ الْبَارِي» (١/ ١١٠-١١١).

(٢) علَّقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، بِصِغَةِ التَّمْرِیْضِ، وَوَصَلَهُ جَعْفَرُ الْفَرَّايِيُّ فِي كِتَابِ «صِفَةِ الْمُنَافِقِ» لَهُ مِنْ طَرُقٍ مُتَعَدَّةٍ.
وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (١/ ١١١): وَقَدْ يَسْتَشْكِلُ تَرْكُ الْبُخَارِيِّ الْجَزْمَ بِهِ مَعَ صِحَّتِهِ عَنْهُ، وَذَلِكَ
مَحْمُولٌ عَلَى قَاعِدَةٍ ذَكَرَهَا لِي شَيْخُنَا أَبُو الْفَضْلِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَهِيَ: أَنَّ الْبُخَارِيَّ لَا يَخُصُّ
صِغَةَ التَّمْرِیْضِ بِضَعْفِ الْإِسْنَادِ، بَلْ إِذَا ذَكَرَ الْمُتَنَ بِالْمَعْنَى، أَوْ اخْتَصَرَهُ أَتَى بِهَا أَيْضًا لِمَا عَلِمَ مِنَ
الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ، فَهَذَا كَذَلِكَ. اهـ.
وَانْظُرْ: «التَّغْلِيْقِ» (٢/ ٥٣).

وَمَا يُحَذِّرُ مِنَ الْإِصْرَارِ عَلَى النِّفَاقِ وَالْعِصْيَانِ مِنْ غَيْرِ تَوْبَةٍ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (التَّوْبَةُ: ١٣٥).

قول البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ خَوْفِ الْمُؤْمِنِ أَنْ يَخْبَطَ عَمَلُهُ، وَهُوَ لَا يَشْعُرُ»؛ أي: بحبوطه؛ لقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ، بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ (التَّوْبَةُ: ٢٠).

وَهَذِهِ الْآيَةُ لَمَّا نَزَلَتْ، وَكَانَ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ بْنُ شِمَاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَهْورِي الصَّوْتِ، انْحَبَسَ فِي بَيْتِهِ يَبْكِي، وَعَجَزَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى النَّاسِ، وَخَافَ أَنْ يَخْبَطَ عَمَلُهُ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ؛ لِأَنَّهُ رَفِيعُ الصَّوْتِ، فَسَأَلَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ فَأُخْبِرَ بِأَنَّهُ مُنْذُ نَزَلَتْ الْآيَةُ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ يَبْكِي؛ خَوْفًا مِنْ أَنْ يَخْبَطَ عَمَلُهُ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ ﷺ يَقُولُ: «بَلْ يَعِيشُ حَمِيدًا، وَيُقْتَلُ شَهِيدًا، وَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ»^(١).

فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَتْ ثَمَرَةُ هَذَا الْخَوْفِ، وَهِيَ كَذَلِكَ -أي: الجنة- ثَمَرَةُ الصَّدَقِ الَّتِي حَصَلَتْ لِكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ وَصَاحِبِيهِ^(٢)، فَالْإِنْسَانُ كُلَّمَا صَدَقَ رَفَعَ اللَّهُ لَهُ ذِكْرَهُ، وَكُلَّمَا خَافَ أَمَّنَهُ اللَّهُ ﷻ، نَسَأَلُ اللَّهَ أَنْ يُؤَمِّنَّا وَإِيَّاكُمْ مِنْ عَذَابِهِ.

فَهَذَا الرَّجُلُ بَشَّرَهُ الرُّسُولُ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: أَنَّهُ يَعِيشُ حَمِيدًا، وَيُقْتَلُ شَهِيدًا، وَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَقَدْ حَصَلَ هَذَا، فَقَدْ عَاشَ حَمِيدًا، وَقُتِلَ فِي الْيَمَامَةِ شَهِيدًا^(٣)، وَنَشَهِدُ أَنَّهُ سَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ، بِشَهَادَةِ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) أخرجه الحاكم في «مستدرکه» (٣/ ٢٦٠)، وَقَالَ: صحيح عَلَى شرط الشيخين، ولم يخرجاه بِهِذِهِ السِّيَاقَةِ، وابن حبان (٧١٦٧).

وأصله في «الصحيحين» فَقَدْ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٨٤٦)، ومسلم (١/ ١١٠) (١١٩) (١٨٧)، ولكن بغير هَذَا اللفظ. (٢) وذلك فِي قِصَّةِ تَوْبَتِهِمْ، حِينَ تَخَلَّفُوا عَنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ، وَالتَّي رَوَاهَا: الْبُخَارِيُّ (٤٤١٨)، ومسلم (٤/ ٢١٢٣) (٢٧٦٩) (٥٣).

(٣) انظر: «تاريخ الطبري» (٢/ ٢٧٩)، و«تاريخ خليفة بن خياط» (١/ ١٠٧)، و«الكامل» (٢/ ٢٢١)، و«المنتظم» (٤/ ٨١)، و«البدایة والنہایة» (٥/ ٣٤٢)، (٦/ ١٩٠، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٣٤)، و«تاريخ دمشق» (٣٩/ ٢٢٠)، (٥٢/ ١٧٥)، و«سمط النجوم العوالي» (٢/ ٩).

والمهم الآن: أن الإنسان يجب أن يخاف من حبوط عمله وهو لا يشعر، إمّا بإعجاب نفسه أو غيره؛ كأن يكون كلما فعل عبادة، يقول: تصدّقت، وصلّيت. أو برياء يقرّنها، فيفسدُها، أو بأعمال سيئة تحيط بها عند الموازنة.

وقال إبراهيم التيمي: ما عرضت قولي على عملي إلا خشيت أن أكون مُكذِّبًا. سبحانه الله، هذا هو خوف السلف، يقول: ما عرضت قولي على عملي إلا خشيت أن أكون مُكذِّبًا؛ وذلك لأن عمله لا يوازن قوله، فقوله في ظاهره أعظم من فعله، وهذا كما يشاهد من بعض الناس، تجده إذا قام يتكلّم تقول: هذا من أزهد عباد الله، ومن أصلح عباد الله، وإذا فتشت عن حاله وجدته ناقصًا، ولكن هذا لا يعني أن إبراهيم التيمي من هذا النوع، وإنما هو تواضع منه، واحتقار لعمله.

وقال ابن أبي مليكة: أدركت ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ كلهم يخاف النفاق على نفسه. الله المستعان، حتى كان عمر بن الخطاب يخاف النفاق على نفسه، مع أنه ثاني واحد في الأمة الإسلامية بعد أبي بكر رضي الله عنه، ومن ذلك أنه في يوم من الأيام أمسك حذيفة بن اليمان - وكان النبي ﷺ قد أسرّ إلى حذيفة بأسماء طائفة من المنافقين، ولهذا يُسمّى حذيفة صاحب السرّ - فقال له: «أنشدك الله، هل سماني لك رسول الله مع من سماه من المنافقين؟»^(١). هذا وهو عمر الذي هو من أصلح الناس، وأصدقهم لهجة رضي الله عنه.

وهذا عبد الله بن أبي مليكة يقول: إنه أدرك ثلاثين من أصحاب رسول الله ﷺ كلهم يخاف النفاق على نفسه، ما منهم أحد يقول: إنه على إيمان جبريل وميكائيل. وذلك خلافاً للمرّجئة الجهميّة، الذين يقول الواحد منهم: إيماني كإيمان جبريل، وإيمان الرسول، وإيمان أبي بكر - والعياذ بالله - وهذا لا شك أنه من الغرور الذي يوجب أن تحبّط الأعمال.

(١) رواه البزار في «مسنده» (٢٩٣/٧).

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤٢/٣): رواه البزار، ورجاله ثقات. اهـ.

وَجِبْرِيلُ هُوَ الْمَلَكُ الْمُوَكَّلُ بِالْوَحْيِ الَّذِي بِهِ حَيَاةُ الْقُلُوبِ، وَمِيكَائِيلُ هُوَ الْمَلَكُ الْمُوَكَّلُ بِالْقَطْرِ الَّذِي بِهِ حَيَاةُ الْأَرْضِ، وَبَقِيَ ثَلَاثُ كَانِ الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَذْكُرُهُ مَعَهُمْ فِي اسْتِفْتَاكِ صَلَاةِ اللَّيْلِ، وَهُوَ إِسْرَافِيلُ الَّذِي هُوَ الْمُوَكَّلُ بِنَفْخِ الصُّورِ^(١).

❖ وقوله: «وَيُذَكَّرُ عَنِ الْحَسَنِ». «يُذَكَّرُ» معناه أن هذا الأثر مُعَلَّقٌ بِصِغَةِ التَّثْنِيَةِ.

❖ وقوله: «مَا خَافَهُ إِلَّا مُؤْمِنٌ». فالمؤمنُ هُوَ الَّذِي يَخَافُ مِنَ النِّفَاقِ.

❖ وقوله: «وَلَا أَمِنَهُ إِلَّا مُنَافِقٌ». وَفِي هَذَا التَّحْذِيرِ مِنْ أَنْ يَأْمَنَ الْإِنْسَانُ النِّفَاقَ عَلَى نَفْسِهِ، وَالتَّرْغِيبِ فِي أَنْ يَخَافَ النِّفَاقَ عَلَى نَفْسِهِ، وَالنِّفَاقُ يَدْخُلُ فِيهِ الرِّيَاءُ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يُظْهِرُ أَنَّهُ يَفْعَلُ الْعِبَادَةَ مُخْلِصًا فِيهَا لِلَّهِ، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ غَيْرُ مُخْلِصٍ، وَقَلَّ مَنْ يَسْلَمُ مِنَ الرِّيَاءِ، وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: مَا جَاهَدْتُ نَفْسِي عَلَى شَيْءٍ مُجَاهَدَتَهَا عَلَى الْإِخْلَاصِ.

❖ وقول البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَمَا يُحْذَرُ». هَذَا مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «خَوْفٍ»؛ يَعْنِي:

وَبَابُ مَا يُحْذَرُ مِنَ الْإِضْرَارِ عَلَى النِّفَاقِ وَالْعِصْيَانِ مِنْ غَيْرِ تَوْبَةٍ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَلَمْ يُبْصِرُوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [التَّوْبَةُ: ١٣٥]. وَالْإِضْرَارُ عَلَى الْمَعَاصِي

خَطِيرٌ جَدًّا، وَلَوْ صَغَائِرَ، وَقَدْ ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ الْإِضْرَارَ عَلَى الصَّغِيرَةِ يَجْعَلُهَا كَبِيرَةً^(٢).

(١) رواه مسلم (٧٧٠) (٢٠٠).

(٢) صح عن ابن عباس قوله عند ابن جرير في «تفسيره» (٤١/٥) (٩٢٠٧)، وابن أبي حاتم في «التفسير» (٥٢١٧/٣)، والبيهقي في «الشعب»، من طريق سعيد بن أبي صدقة، عن قيس بن سعد المكي، عن سعيد بن جبير، أن رجلاً قال لابن عباس: كم الكبائر؟ أسبع هي؟ قال: إلى سبعمائة أقرب منها إلى سبع، غير أنه لا كبيرة مع استغفار، ولا صغيرة مع إصرار. قال ابن مفلح في «الآداب الشرعية» (١٥٣/١): إسناده صحيح.

ومنه تُعْجَبُ مِنْ قَوْلِ الشُّوْكَانِيِّ فِي «إرشاد الفحول» (ص ٤٧): وقد قيل: إن الإصرار على الصغيرة حكمه حكم مرتكب الكبيرة، وليس على هذا دليل يصلح للتمسك به، وإنما هي مقالة لبعض الصوفية!! فإنه قال: لا صغيرة مع إصرار، وقد روى بعض من لا يعرف علم الرواية هذا اللفظ جعله حديثاً، ولا يصح ذلك، بل الحق أن الإصرار حكمه حكم ما أُصِرَّ عليه، فالإصرار على الصغيرة صغيرة، والإصرار على الكبيرة كبيرة. اهـ.

وعزاه القاضي عياض في «إكمال المُعْلِمِ» (٣٥٤/١)، وتبعه النووي في «شرح صحيح مسلم»

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَزْرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ زُبَيْدٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا وَائِلٍ عَنِ الْمَرْجَةِ فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ»^(١).

[الحديث ٤٨ - طرفاه في: ٦٠٤٤، ٧٠٧٦]

يَعْنِي: وَلَكِنِ الْمَرْجَةُ يَقُولُونَ: سَبَابُ الْمُسْلِمِ إِيْمَانٌ، وَلَيْسَ بِفُسُوقٍ، وَقِتَالُهُ كَذَلِكَ لَيْسَ بِفُسُوقٍ؛ لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ الْمَعَاصِيَ لَا تُخْرِجُ الْإِنْسَانَ إِلَى الْفُسُوقِ وَلَا إِلَى الْكُفْرِ، إِلَّا مَا رَأَوْهُ كُفْرًا، فَيُخْرِجُ بِهِ الْإِنْسَانَ إِلَى الْكُفْرِ.

وَأَمَّا الْمَعَاصِيَ الَّتِي لَا يَرَوْنَهَا كُفْرًا فَهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّهَا لَا تُؤَثِّرُ عَلَى الْإِنْسَانِ، وَلَا يَتَقَبَّلُ بِفَعْلِهَا مَنْ وَصَفَ الْعَدَالَةَ إِلَى وَصَفِ الْفُسُوقِ، وَلَا مِنْ وَصَفِ الْإِيْمَانِ إِلَى وَصَفِ الْكُفْرِ.

❖ وَقَوْلُهُ ﷺ: «سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ». يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْفُسُوقَ أَذْنَى مَرْتَبَةٍ مِنَ الْكُفْرِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْقَتْلَ أَعْظَمُ مِنَ السَّبَابِ، فَالسَّبَابُ مُوجِبٌ لِلْفُسُوقِ، وَالْقِتَالُ مُوجِبٌ لِلْكَفْرِ.

وَالْكُفْرُ هُنَا لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ الْكُفْرُ الْمُخْرِجُ مِنَ الْمِلَّةِ، لِأَنَّهُ ﷺ قَالَ: «كُفْرٌ»؛ يَعْنِي أَنَّهُ مِنَ الْكُفْرِ، وَلَيْسَ هُوَ الْكُفْرُ الْمَخْرِجُ مِنَ الْمِلَّةِ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ

(٨٦/٢) لِعَمْرِ قَوْلِهِ.

وَقَدْ وَرَدَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا مَرْفُوعًا، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ الْقُضَاعِيِّ فِي «مُسْنَدِ الشَّهَابِ» (٨٥٣)، وَالدَّيْلَمِيُّ فِي «الْفَرْدُوسِ» (٧٩٩٤)، وَأَبِي الشَّيْخِ وَالْعَسْكَرِيِّ فِي «الْأَمْثَالِ» - كَمَا فِي «الْمَقَاصِدِ الْحَسَنَةِ» (ص ٤٦٧) - وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، فِيهِ أَبُو شَيْبَةَ الْخُرَّاسَانِيُّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، لَا يَعْرِفُ إِلَّا بِهَذَا الْحَدِيثِ.

وَانْظُرْ: تَخْرِيجَ أَحَادِيثِ الْإِحْيَاءِ (١٨/٤)، وَ«كَشَفِ الْخَفَاءِ» (٢/٤٩٠)، وَ«الدَّرِّ الْمَشْهُورِ» (١٨٩)، وَ«تَمْيِيزِ الطَّيِّبِ» (١٩٣)، وَ«الْمِيزَانِ» (٤/٥٣٧)، وَ«اللِّسَانِ» (٧/٦٤)، وَ«الْإِعْتَصَامِ» (٢/٣٩٠).

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨١/١) (٦٤) (١١٦).

تَفَى إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿١٠﴾ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴿١١﴾ [الطَّوْبَاتِ: ٩-١٠].



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٩- أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ يُخْبِرُ بَلِيلَةَ الْقَدْرِ، فَتَلَا حَى رَجُلَانِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَقَالَ: «إِنِّي خَرَجْتُ لِأُخْبِرْكُمْ بَلِيلَةَ الْقَدْرِ، وَإِنَّهُ تَلَا حَى فُلَانٌ وَفُلَانٌ فَرَفَعْتُ، وَعَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَكُمْ، التَّمَسُّوْهَا فِي السَّبْعِ وَالتَّسْعِ وَالْخَمْسِ».

[الحديث ٤٩ - طرفاه في: ٢٠٢٣، ٦٠٤٩]

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ هَذِهِ الْمَعْصِيَةَ لَمْ يَشْعُرُوا أَنَّهَا تَصِلُ إِلَى هَذِهِ الدَّرَجَةِ، وَهِيَ أَنْ يُرْفَعَ عَنْهُمْ بَارِتْكَابُهَا الْعِلْمُ بَلِيلَةَ الْقَدْرِ^(١)، لَكِنْ لَا مُطْلَقًا، بَلْ فِي هَذَا الْعَامِ فَقَطْ، وَإِلَّا فَإِنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ لَا تُعْلَمُ، وَهِيَ تَنْتَقِلُ، فَهِيَ يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ فِي هَذَا الْعَامِ فِي لَيْلَةِ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ، وَفِي الْعَامِ الثَّانِي فِي لَيْلَةِ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ، وَهَكَذَا.

❦ وَقَوْلُهُ ﷺ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: «عَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَكُمْ»؛ يَعْنِي: أَنَّنِي أَتَوَقَّعُ أَنْ يَكُونَ هَذَا خَيْرًا لَكُمْ، وَهُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا أَنَّهَا فِي لَيْلَةٍ مُعَيَّنَةٍ لَأَقْتَصَرَتْ عِبَادَتُهُمْ وَقِيَامُهُمْ عَلَى هَذِهِ اللَّيْلَةِ، لَكِنْ إِذَا لَمْ يَعْلَمُوا اجْتَهِدُوا فِي كُلِّ اللَّيَالِي، هَذِهِ وَاحِدَةً.

ثَانِيًا: أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ لَيْلَةُ الْقَدْرِ لَيْلَةً مُعَيَّنَةً سَهَّلَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ -نَشِيطًا كَانَ أَوْ كَسْلَانًا- أَنْ يَقُومَهَا، لَكِنْ إِذَا كَانَتْ غَيْرَ مَعْلُومَةٍ لَمْ يَخْرِصْ عَلَيْهَا إِلَّا مَنْ كَانَ نَشِيطًا فِي الْعِبَادَةِ.

(١) وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ لِيُخْبِرَهُمْ بَلِيلَةَ الْقَدْرِ.

ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ الْعِبَادَاتِ الَّتِي تَقُومُ بِهَا فِي هَذِهِ اللَّيَالِي كُلُّهَا خَيْرٌ وَأَجْرٌ لَنَا؛ وَلِهَذَا قَالَ نَبِيُّ ﷺ: «وَعَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَكُمْ».

وقوله ﷺ: «وإنه تلاحى فلانٌ وفلانٌ». والملاحاةُ معناها: الْمُخَاصَمَةُ، وفي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمُخَاصَمَةَ قَدْ تَكُونُ سَبَبًا لِرَفْعِ الْخَيْرِ، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنَزَعُوا أَنْفُسَكُمْ فَيُخْزَىٰ ذُنُوبَكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الأنفال: ٤٦]. وَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ وَأَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ حِينَ بَعَثَهُمْ إِلَى الْيَمَنِ أَنْ يَتَطَاوَعَا^(١)؛ يَعْنِي: أَنْ يُطِيعَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، حَتَّى لَا يَخْصُلَ النِّزَاعُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٧- بَابُ سُؤَالِ جَبْرِيلَ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الْإِيمَانِ، وَالْإِسْلَامِ، وَالْإِحْسَانِ، وَعِلْمِ السَّاعَةِ، وَبَيَانِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ. ثُمَّ قَالَ: «جَاءَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ»^(٢). فَجَعَلَ ذَلِكَ كُلَّهُ دِينًا. وَمَا بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ لَوْفِدِ عَبْدِ الْقَيْسِ مِنَ الْإِيمَانِ^(٣). وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [التوبة: ٨٥].

تَرْجَمَةُ هَذَا الْبَابِ - كما ترون - ترجمة طويلة أن النبي ﷺ قال: «جَاءَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ» هَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِتَمَامِهِ^(٤)، وَفِيهِ أَنَّ جَبْرِيلَ جَاءَ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ - وَالصَّحَابَةُ عِنْدَهُ - فِي صُورَةِ إِنْسَانٍ شَدِيدٍ بَيَاضِ الثِّيَابِ، شَدِيدِ سَوَادِ الشَّعْرِ، قَالَ عُمَرُ: لَا يَرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ، وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ. فَجَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ

(١) رواه الطيالسي في «مسنده» (٤٩٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ١٥٤).

والقصة عند البخاري (٤٣٤١، ٤٣٤٢)، ولكن بدون موطن الشاهد: «تطاوعا».

(٢) قصة جبريل، أسندها البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في نفس هَذَا الْبَابِ بِرَقْم (٥٠).

(٣) قصة وفد عبد القيس، أسندها البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في باب «أداء الخمس من الإيمان» بِرَقْم (٥٣).

(٤) رواه مسلم (٣٦/ ١) (٨).

جَلَسَ الْأَدِيبُ الْمَتَادِبُ، وَسَأَلَهُ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَأَخْبَرَهُ، وَعَنِ الْإِيمَانِ فَأَخْبَرَهُ، وَعَنِ الْإِحْسَانِ فَأَخْبَرَهُ، وَعَنِ السَّاعَةِ وَأَشْرَاطِهَا، فَأَخْبَرَهُ عَنْ شَيْءٍ مِنْ أَشْرَاطِهَا، وَلَمْ يُخَيِّرْهُ عَنْهَا، لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا اللَّهُ، وَفِي النِّهَايَةِ قَالَ: «هَذَا جَبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ».

فَجَعَلَ ﷺ كُلَّ هَذِهِ مِنَ الدِّينِ؛ يَعْنِي: جَعَلَ الْإِسْلَامَ وَالْإِيمَانَ وَالْإِحْسَانَ مِنَ الدِّينِ؛ لِأَنَّ دِينَ الْإِسْلَامِ يَشْتَمِلُ عَلَيْهَا كُلَّهَا، فَهِيَ دِينُ اللَّهِ ﷻ. وَقَوْلُ الْبَخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَا بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ لَوْفِدِ عَبْدِ الْقَيْسِ مِنَ الْإِيمَانِ». حَيْثُ بَيَّنَّ لَهُمْ أَرْكَانَ الْإِسْلَامِ، وَجَعَلَهَا مِنَ الْإِيمَانِ^(١).

وَقَوْلُهُ: وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾. يَعْنِي: مَنْ يَطْلُبُ دِينًا يَدِينُ اللَّهُ بِهِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ فَإِنَّهُ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ نَسَخَ جَمِيعَ الْأَدْيَانِ السَّابِقَةِ، وَهَذَا نَعْرِفُ أَنَّ مَنْ زَعَمَ أَنَّ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ الْكِتَابِ الْيَوْمَ دِينٌ يَقْبَلُهُ اللَّهُ فَإِنَّهُ كَافِرٌ مُرْتَدٌّ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَيُسْتَتَابُ، فَإِنْ تَابَ وَلَا ضَرِبَتْ عَنْقُهُ كُفْرًا وَرِدَّةً؛ لِأَنَّهُ مُكَذِّبٌ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِاجْتِمَاعِ الْمُسْلِمِينَ.

فَالنَّصَارَى الْيَوْمَ لَيْسُوا عَلَى شَيْءٍ، وَالْيَهُودُ الْيَوْمَ كَذَلِكَ لَيْسُوا عَلَى شَيْءٍ، وَسَائِرُ الْمِلَلِ أَيْضًا لَيْسَتْ عَلَى شَيْءٍ، فَلَا يُقْبَلُ إِلَّا الْإِسْلَامُ فَقَطْ، فَمَنْ وُفِّقَ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ الْمَقْبُولُ، وَمَنْ لَمْ يُوَفِّقْ فَهُوَ الْمَرْذُودُ.

حَتَّى الشَّرَائِعُ الَّتِي لَيْسَتْ عَلَى مَا جَاءَ بِهِ الرُّسُولُ ﷺ فَهِيَ مَرْذُودَةٌ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٢).



(١) سَيَأْتِي هَذَا الْحَدِيثَ قَرِيبًا.

(٢) رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» مَعْلَقًا بِصِيغَةِ الْجَزْمِ قَبْلَ الْحَدِيثِ (٢١٤٢)، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٣٤٤/٣). (١٧١٨) (١٨).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا أَبُو حَيَّانَ التَّمِيمِيُّ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ بَارِزًا يَوْمًا لِلنَّاسِ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: مَا الْإِيمَانُ؟ قَالَ: «الْإِيمَانُ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَبِلِقَائِهِ وَرُسُلِهِ، وَتُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ». قَالَ: مَا الْإِسْلَامُ؟ قَالَ: «الْإِسْلَامُ: أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكَ بِهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤَدِّيَ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ». قَالَ: مَا الْإِحْسَانُ؟ قَالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ». قَالَ: مَتَى السَّاعَةُ؟ قَالَ: «مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ، وَسَأُخْبِرُكَ عَنْ أَشْرَاطِهَا: إِذَا وَلَدَتِ الْأُمَةُ رَبَّهَا، وَإِذَا تَطَاوَلَ رِعَاةُ الْإِبِلِ الْبُهْمِ فِي الْبَنِيَانِ فِي خَمْسٍ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ»، ثُمَّ تَلَا النَّبِيُّ ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [التَّكْوِينُ: ٣٤] الْآيَةَ، ثُمَّ أَدْبَرَ، فَقَالَ: «رُدُّوهُ». فَلَمْ يَرَوْا شَيْئًا فَقَالَ: «هَذَا جَبْرِيلُ جَاءَ يُعَلِّمُ النَّاسَ دِينَهُمْ»^(١).

[الحديث ٥٠ - طرفه في: ٤٧٧٧]

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: جَعَلَ ذَلِكَ كُلَّهُ مِنَ الْإِيمَانِ.

هَذَا السِّيَاقُ يُخَالِفُ السِّيَاقَ الَّذِي فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مِنْ حَيْثُ التَّرْتِيبُ، وَمِنْ حَيْثُ بَعْضُ الْكَلِمَاتِ، فَقَوْلُهُ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَبِلِقَائِهِ وَرُسُلِهِ، وَتُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ». سَقَطَ مِنْ هُنَا رُكْنَانِ، وَهُمَا: الْإِيمَانُ بِالْكِتَابِ، وَالْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ، وَزَيْدُ رُكْنٍ، وَهُوَ الْإِيمَانُ بِاللِّقَاءِ. وَالْمَرَادُ بِاللِّقَاءِ هُنَا: لِقَاءُ الْمَحَاسِبَةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الْإِنْسُنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ﴾^(٢) فَأَمَّا مَنْ أَوْفَى كِتَابَهُ بِبَيْمِينِهِ، ﴿٧﴾ الْآيَةَ [الْأَنْعَامُ: ٦-٧]^(٣). وَلَيْسَ الْمَرَادُ بِاللِّقَاءِ الْبَعْثُ؛ لِأَنَّ الْبَعْثَ قَدْ صَرَّحَ بِهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ فَقَالَ: «وَتُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ». وَالْبَعْثُ هُوَ إِخْرَاجُ النَّاسِ مِنْ قُبُورِهِمْ.

(١) رواه مسلم (٣٦/١) (٨) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، ورواه أيضًا (٣٩/١) (٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) تقرأ بالنصب؛ إما على أنها مفعول به لفعل محذوف، تقديره: أَكْوِلُ الْآيَةَ. أو أنها منصوبة بنزع الخافض؛ أي: إلى آخر الآية.

فانتبه لهذا؛ لأنه سيتكرر معنا كثيرًا.

❖ وقوله: «ما الإسلام؟» قَالَ: «الإسلامُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا». وَسَقَطَ مِنْ هُنَا شَهَادَةُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَأَمَّا شَهَادَةُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَقَدْ تَضَمَّنَهَا قَوْلُهُ: أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا.

❖ وقوله: «وتُقيم الصلاة، وتؤدِّي الزكاة المفروضة، وتصوم رمضان». وَسَقَطَ أَيْضًا هُنَا الْحُجُّ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا السِّيَاقَ سَقَطَ مِنْهُ الْحُجُّ، السِّيَاقُ التَّامُّ الْمُنضَبَطُ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

❖ وقوله: «مَا الْإِحْسَانُ؟» قَالَ: «أَنْ تَوْمِنَ بِاللَّهِ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ»؛ يَعْنِي: أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ عِبَادَةً كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّنَا لَا نَرَاهُ سُبْحَانَهُ، وَعَلَيْهِ فَقَوْلُهُ: «فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ»؛ يَعْنِي: فَإِنْ لَمْ تَعْبُدْهُ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ، وَهَاتَانِ مَرْتَبَتَانِ فِي الْإِحْسَانِ.

الْمَرْتَبَةُ الْأُولَى: أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ عِبَادَةً طَلَبَ، وَهَذِهِ يَتَضَمَّنُهَا قَوْلُهُ: «كَأَنَّكَ تَرَاهُ»؛ لِأَنَّ مَنْ رَأَى الْمُحِبُّوبَ طَلَبَهُ.

وَالْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَةُ: أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ عِبَادَةً هَرَبَ؛ لِقَوْلِهِ: «فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ»؛ أَي: أَنَّكَ لَنْ تَقُوتَهُ.

❖ وقوله: «قَالَ: مَتَى السَّاعَةُ؟» قَالَ: «مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ»؛ يَعْنِي: أَنَّا لَا عِلْمَ لِي بِهَا، وَأَنْتَ كَذَلِكَ لَا عِلْمَ لَكَ بِهَا.

❖ وقوله ﷺ: «وَسَأَخْبِرُكَ عَنْ أَشْرَاطِهَا». لَفْظُ رِوَايَةِ مُسْلِمٍ أَنَّ جَبْرِيلَ هُوَ الَّذِي قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَتِهَا^(١). وَالْأَشْرَاطُ الْعَلَامَاتُ.

❖ وقوله ﷺ: «إِذَا وَلَدَتِ الْأُمَّةُ رَبَّهَا». قَالَ الْعُلَمَاءُ: الْمَعْنَى: أَنَّ السُّرِّيَّةَ إِذَا وَطَّئَهَا سَيِّدُهَا وَأَتَتْ بِوَلَدٍ صَارَ هَذَا الْوَلَدُ حُرًّا، وَهُوَ بَضْعَةٌ مِنْ سَيِّدِهَا، فَيَكُونُ سَيِّدًا لَهَا بِاعْتِبَارِ أَنَّ أَبَاهُ سَيِّدٌ لَهَا.

(١) وَهَذَا هُوَ لَفْظُ رِوَايَةِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَأَمَّا لَفْظُ رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَرِيبٌ مِنْ لَفْظِ الْبُخَارِيِّ الَّذِي مَعْنَاهُ، وَهُوَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِجَبْرِيلَ ﷺ: «وَلَكِنْ سَأَحْذِثُكَ عَنْ أَشْرَاطِهَا».

ولكنَّ هَذَا الْمَعْنَى وَإِنْ كَانَ وَجِيهًا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ، لَكِنَّهُ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى أَمْرٌ لَا يُسْتَعْرَبُ، فَكُلُّ أُمَّةٍ اسْتَوْلَدَهَا سَيِّدُهَا فَإِنَّ وَلَدَهَا يَكُونُ حُرًّا، لَكِنْ قَالُوا: إِنْ هَذَا يَكُونُ كِفَايَةً عَنْ أَنَّ هَذَا الْوَلَدَ يَكُونُ مَالِكًا لَهَا؛ أَي: أَمِيرًا أَوْ مَلِكًا أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنْ كَثْرَةِ السَّرَارِيِّ.

قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (١/ ١٢١):

❖ قَوْلُهُ: «إِذَا وَلَدَتْ». التَّعْبِيرُ بـ «إِذَا» لِلإِشْعَارِ بِتَحَقُّقِ الْوُقُوعِ، وَوَقَعَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ بَيَانًا لِلْأَشْرَاطِ نَظَرًا إِلَى الْمَعْنَى، وَالتَّقْدِيرُ: وَلَادَةُ الْأُمَّةِ، وَتَطَاوُلُ الرُّعَاةِ.

❖ ثُمَّ قَالَ رحمته الله قَوْلُهُ: «إِذَا وَلَدَتْ الْأُمَّةُ رَبَّهَا». وَفِي التَّفْسِيرِ: «رَبَّتْهَا» بِنَاءِ التَّأْنِيثِ، وَكَذَا فِي حَدِيثِ عُمَرَ، وَلِمُحَمَّدِ بْنِ بَشِيرٍ مِثْلُهُ، وَزَادَ: «يَعْنِي: السَّرَارِيُّ». وَفِي رِوَايَةِ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ: «إِذَا رَأَيْتَ الْمَرْأَةَ تَلِدُ رَبَّهَا». وَنَحْوُهُ لِأَبِي فَرَوَةَ، وَفِي رِوَايَةِ عُثْمَانَ بْنِ غِيَاثٍ: «الْإِمَاءُ أَرْبَابُهُنَّ». بِلَفْظِ الْجَمْعِ، وَالْمَرَادُ بِالرَّبِّ الْمَالِكُ أَوِ السَّيِّدُ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا فِي مَعْنَى ذَلِكَ.

قَالَ ابْنُ التَّيْنِ: اخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى سَبْعَةِ أَوْجِهٍ. فَذَكَرَهَا لَكِنَّا مُتَدَاخِلَةً، وَقَدْ لَخَّصْتُهَا بِلَا تَدَاخُلُ فَإِذَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ:

الْأَوَّلُ: قَالَ الْخَطَّابِيُّ: مَعْنَاهُ اتَّسَاعُ الْإِسْلَامِ، وَاسْتِيلَاءُ أَهْلِهِ عَلَى بِلَادِ الشُّرْكِ، وَسَبْيُ ذُرَارِيهِمْ، فَإِذَا مَلَكَ الرَّجُلُ الْجَارِيَّةَ وَاسْتَوْلَدَهَا كَانَ الْوَلَدُ مِنْهَا بِمَنْزِلَةِ رَبِّهَا؛ لِأَنَّهُ وَلَدُ سَيِّدِهَا. قَالَ النَّوَوِيُّ وَغَيْرُهُ: إِنَّهُ قَوْلُ الْأَكْثَرِينَ. قُلْتُ: لَكِنْ فِي كَوْنِهِ الْمَرَادُ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ اسْتِيلَادَ الْإِمَاءِ كَانَ مَوْجُودًا حِينَ الْمَقَالَةِ، وَالْإِسْتِيلَاءُ عَلَى بِلَادِ الشُّرْكِ، وَسَبْيُ ذُرَارِيهِمْ، وَاتِّخَاذُهُمْ سَرَارِيٍّ، وَقَعَ أَكْثَرُهُ فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ، وَسِيَاقُ الْكَلَامِ يَقْتَضِي الْإِشَارَةَ إِلَى وَقُوعِ مَا لَمْ يَقَعْ مِمَّا سَبَقَ قُرْبَ قِيَامِ السَّاعَةِ، وَقَدْ فَسَّرَهُ وَكَيْعٌ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاجَهٍ بِأَخْصَ مِنَ الْأَوَّلِ، قَالَ: أَنَّ تَلِدَ الْعَجْمُ الْعَرَبَ. وَوَجَّهَهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ الْإِمَاءَ يَلِدْنَ

الْمَلُوكَ، فَتَصِيرُ الْأُمُّ مِنْ جُمْلَةِ الرَّعِيَّةِ، وَالْمَلِكُ سَيِّدُ رَعِيَّتِهِ، وَهَذَا لِإِبْرَاهِيمَ الْحَرْبِيِّ، وَقَرَّبَهُ بِأَنَّ الرُّؤْسَاءَ فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ كَانُوا يَسْتَنكِفُونَ غَالِبًا مِنْ وَطْءِ الْإِمَاءِ، وَيَتَنَافَسُونَ فِي الْحَرَائِرِ، ثُمَّ انْعَكَسَ الْأَمْرُ، وَلَا سِيَّيَا فِي أَثْنَاءِ دَوْلَةِ بَنِي الْعَبَّاسِ.

وَلَكِنْ رَوَايَةٌ: «رَبَّتْهَا» بِنَاءُ التَّأْنِيثِ قَدْ لَا تُسَاعِدُ عَلَى ذَلِكَ، وَوَجَّهَهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ إِطْلَاقَ «رَبَّتْهَا» عَلَى وَلَدِهَا مَجَازٌ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ سَبَبًا فِي عِتْقِهَا بِمَوْتِ أَبِيهِ أُطْلِقَ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَخَصَّهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ السَّبِيَّ إِذَا كَثُرَ فَقَدْ يُسَبَّى الْوَلَدُ أَوَّلًا، وَهُوَ صَغِيرٌ، ثُمَّ يُعْتَقُ، وَيَكْبَرُ وَيَصِيرُ رَئِيسًا، بَلْ مَلِكًا، ثُمَّ تُسَبَّى أُمُّهُ فِيمَا بَعْدَ فَيْشْتَرِيهَا عَارِفًا بِهَا، أَوْ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ أَنَّهَا أُمُّهُ، فَيَسْتَحْدِمُهَا، أَوْ يَتَّخِذُهَا مَوْطُوءَةً، أَوْ يُعْتَقُهَا وَيَتَزَوَّجُهَا، وَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ: أَنَّ تَلَدَ الْأُمَّةُ بَعْلَهَا. وَهِيَ عِنْدَ مُسْلِمٍ، فَحِمْلٌ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ، وَقِيلَ: الْمَرَادُ بِالْبَعْلِ الْمَالِكُ، وَهُوَ أَوَّلَى لِسْتَفْقِ الرِّوَايَاتِ.

الثَّانِي: أَنَّ تَبِيعَ السَّادَةِ أُمَّهَاتِ أَوْلَادِهِمْ، وَيَكْثُرُ ذَلِكَ، فَيَتَدَاوَلُ الْمَلَاكُ الْمُسْتَوْلَدَةَ حَتَّى يَشْتَرِيَهَا وَلَدُهَا، وَلَا يَشْعُرُ بِذَلِكَ، وَعَلَى هَذَا فَالَّذِي يَكُونُ مِنَ الْأَشْرَاطِ غَلْبَةُ الْجَهْلِ بِتَحْرِيمِ بَيْعِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ، أَوْ الِاسْتِهَانَةِ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ.

فَإِنْ قِيلَ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مُخْتَلَفٌ فِيهَا، فَلَا يَصْلُحُ الْحِمْلُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ لَا جَهْلَ وَلَا اسْتِهَانَةَ عِنْدَ الْقَائِلِ بِالْجَوَازِ. قُلْنَا: يَصْلُحُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى صُورَةِ اتِّفَاقِيَّةٍ كَبَيْعِهَا فِي حَالِ حَمْلِهَا، فَإِنَّهُ حَرَامٌ بِالْإِجْمَاعِ.

الثَّالِثُ: وَهُوَ مِنْ نَمَطِ الَّذِي قَبْلَهُ، قَالَ النَّوَوِيُّ: لَا يَخْتَصُّ شِرَاءُ الْوَلَدِ أُمَّهُ بِأُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ، بَلْ يُتَصَوَّرُ فِي غَيْرِهَا بِأَنَّ تَلَدَ الْأُمَّةُ حُرًّا مِنْ غَيْرِ سَيِّدِهَا بِوَطْءِ شُبْهَةٍ، أَوْ رَقِيقًا بِنِكَاحٍ أَوْ زِنًا، ثُمَّ تُبَاعُ الْأُمَّةُ فِي الصُّورَتَيْنِ بَيْعًا صَحِيحًا، وَتَدَوَّرُ فِي الْأَيْدِي حَتَّى يَشْتَرِيَهَا ابْنُهَا أَوْ ابْنَتُهَا، وَلَا يُعَكَّرُ عَلَى هَذَا تَفْسِيرُ مُحَمَّدِ بْنِ بَشِيرٍ بِأَنَّ الْمَرَادَ السَّرَارِيَّ، لِأَنَّهُ تَخْصِيصٌ بِغَيْرِ دَلِيلٍ.

الرَّابِعُ: أَنَّ يَكْثُرُ الْعَقُوقُ فِي الْأَوْلَادِ، فَيُعَامِلُ الْوَلَدُ أُمَّهُ مُعَامَلَةَ السَّيِّدِ أُمَّتَهُ مِنَ الْإِهَانَةِ

بِالسَّبِّ وَالضَّرْبِ وَالِاسْتِخْدَامِ، فَأُطْلِقَ عَلَيْهِ «رَبَّهَا» مَجَازًا لِدَلِّكَ، أَوِ الْمَرَادُ بِالرَّبِّ الْمَرْبِّي، فَيَكُونُ حَقِيقَةً.

وَهَذَا أَوْجُهُ الْأَوْجِهَ عِنْدِي لِعُمُومِهِ؛ وَلَأَنَّ الْمَقَامَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ حَالَةً تَكُونُ مَعَ كَوْنِهَا تَدُلُّ عَلَى فَسَادِ الْأَحْوَالِ مُسْتَعْرَبَةً.

وَمُحَصِّلُهُ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ السَّاعَةَ يَقْرُبُ قِيَامُهَا عِنْدَ انْعِكَاسِ الْأُمُورِ، بِحَيْثُ يَصِيرُ الْمَرْبِيُّ مُرَبِّيًا، وَالسَّافِلُ عَالِيًا، وَهُوَ مُنَاسِبٌ لِقَوْلِهِ فِي الْعَلَامَةِ الْأُخْرَى: «أَنْ تَصِيرَ الْحَفَاةُ مُلُوكَ الْأَرْضِ».

تنبيهان:

أَحَدُهُمَا: قَالَ النُّوويُّ: لَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ بَيْعِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ، وَلَا عَلَى جَوَازِهِ، وَقَدْ غَلِطَ مَنْ اسْتَدَلَّ بِهِ لِكُلِّ مِنَ الْأَمْرَيْنِ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا جُعِلَ عَلَامَةً عَلَى شَيْءٍ آخَرَ لَا يَدُلُّ عَلَى حَظَرٍ وَلَا إِبَاحَةٍ.

الثَّانِي: يُجْمَعُ بَيْنَ مَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ إِطْلَاقِ الرَّبِّ عَلَى السَّيِّدِ الْمَالِكِ فِي قَوْلِهِ: «رَبَّهَا». وَبَيْنَ مَا فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ، وَهُوَ فِي الصَّحِيحِ: «لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: أَطْعِمُ رَبَّكَ، وَضَيِّعُ رَبَّكَ، اسْقِ رَبَّكَ، وَلْيَقُلْ: سَيِّدِي وَمَوْلَايَ». بِأَنَّ اللَّفْظَ هُنَا خَرَجَ عَلَى سَبِيلِ الْمَبَالِغَةِ، أَوِ الْمَرَادُ بِالرَّبِّ هُنَا الْمَرْبِّي، وَفِي الْمَنْهِيِّ عَنْهُ السَّيِّدُ، أَوْ أَنَّ النَّهْيَ عَنْهُ مُتَأَخِّرٌ، أَوْ مُخْتَصٌّ بِغَيْرِ الرَّسُولِ ﷺ. اهـ

الصَّحِيحُ: غَيْرُ مَا ذَكَرَهُ النُّوويُّ رَحِمَهُ اللهُ، وَهُوَ أَنْ يَقَالَ: إِنْ قَوْلُهُ: «أَطْعِمُ رَبَّكَ». خِطَابٌ، وَقَوْلُهُ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ: «رَبَّهَا». غَيْبَةٌ، وَمَعْلُومٌ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ لِلشَّخْصِ: رَبَّكَ. صَارَ فِي ذَلِكَ إِذْلَالٌ لَهُ، وَصَارَ فِيهِ أَيْضًا إِعْظَامٌ لِهَذَا الرَّبِّ مِنَ الْمُخَاطَبِ، وَهَذَا بِخِلَافِ قَوْلِكَ: الْأَمَةُ تَلِدُ رَبَّهَا؛ لِأَنَّكَ لَمْ تُخَاطَبِ أَحَدًا بِذَلِكَ حَتَّى يَكُونَ فِيهِ مَا فِي الْخِطَابِ بِكَلِمَةِ «رَبَّكَ»، وَهَذَا وَاضِحٌ.

وقريبٌ ومن ذلك: النَّهْيُ عَنْ قَوْلٍ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ»^(١). وقول: «غَفَرَ اللَّهُ لَكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ». فإن هَذِهِ دُونَ الْأُولَى، وَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ عَلَيْهَا؛ لِمَا فِي الْخِطَابِ مِنَ النَّصِّ عَلَى الْمُخَاطَبَةِ.

وَبَقِيَ عِنْدِي وَجْهٌ لَمْ يَذْكُرْهُ الْحَافِظُ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «أَنْ تَلِدَ الْأُمَّةُ رَبَّهَا». وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ: «أَنْ تَلِدَ الْأُمَّةُ رَبَّهَا». الْجِنْسُ؛ يَعْنِي: أَنَّهَا لَيْسَتْ هِيَ الْوَالِدَةُ بِالْفِعْلِ، وَلَكِنَّ الْمَعْنَى أَنْ تَلِدَ الْإِمَاءُ أَبْنَاءَ الْمُلُوكِ بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ كَوْنِهِ رَبَّ هَذِهِ الْوَالِدَةِ نَفْسِهَا. فَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ؛ أَنْ تَلِدَ الْأُمَّةُ إِنْسَانًا يَكُونُ بَعْدَ ذَلِكَ مُلْكًا، فَيَكُونُ الْمَرَادُ بِذَلِكَ الْجِنْسُ، لَا الْوَالِدَةَ بَعِينِهَا.

وَهَذَا كَثِيرًا مَا يَأْتِي فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَيَكُونُ الْمَرَادُ بِهِ الْجِنْسُ؛ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيًّا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَوَا اللَّهَ﴾ [الاحزاب: ١٨٩].

فَالْمَرَادُ هُنَا الْجِنْسُ، لَا الْعَيْنُ، وَلِهَذَا لَا يَصِحُّ أَنْ تُنَزَّلَ هَذِهِ الْآيَةُ عَلَى آدَمَ وَحَوَّاءَ، وَإِنَّمَا الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾، أَي: مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، وَالْمَرَادُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾؛ أَي: جَعَلَهُ مِنْ جِنْسِهَا.

وقوله: ﴿إِذَا تَطَاوَلَ رِعَاةُ الْإِبِلِ الْبُهِمُ فِي الْبُنْيَانِ﴾. هَذَا كُنَايَةٌ عَنْ كَثْرَةِ الْأَمْوَالِ، وَأَنَّ الرُّعَاةَ الْفُقَرَاءَ - كَمَا جَاءَ فِي لَفْظِ مُسْلِمٍ: «أَنْ تَرَى الْحَفَاةَ الْعُرَاةَ الْعَالَةَ» - سَيِّطَاوُلُونَ فِي الْبُنْيَانِ، وَكَأَنَّ هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى كَثْرَةِ الْفُتُوحِ، وَهَذَا مِنْ عِلَامَاتِ السَّاعَةِ.

وَالْمُنَاسِبَةُ فِيهِ ظَاهِرَةٌ؛ لِأَنَّ كَثْرَةَ الْفُتُوحِ مَعْنَاهَا بُلُوغُ الشَّيْءِ غَايَتَهُ، وَكُلُّ شَيْءٍ فِي الدُّنْيَا يَبْلُغُ الْغَايَةَ فَإِنَّهُ سَوْفَ يَنْزِلُ^(٢)

(١) وَرَدَ هَذَا النَّهْيُ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٦٣٣٩، ٧٤٧٧)، وَمُسْلِمٌ (٢٦٧٩) (٩)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ، اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ، لِيُعْزَمَ فِي الدُّعَاءِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ صَانِعُ مَا شَاءَ لَا مُكْرَهَ لَهُ».

(٢) كَلِمَةٌ غَيْرُ وَاضِحَةٍ فِي الشَّرِيطِ، وَلَكِنْ السِّيَاقُ يَقْتَضِي مَا أَثْبَتْنَاهُ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: إِطْلَاقُ لَفْظِ: «الرَّبِّ» ^(١) عَلَى غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذَا كَثِيرٌ، وَمِنْهُ قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ فِي ضَالَّةِ الْإِبِلِ: «دَعَهَا، فَإِنَّا مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا، تَرِدُ الْمَاءَ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ، حَتَّى يَجِدَهَا رَبُّهَا» ^(٢).

❦ وَقَوْلُهُ ﷺ: «فِي خَمْسٍ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ». يَعْنِي: أَنَّ عِلْمَ السَّاعَةِ فِي خَمْسٍ، وَ«فِي» هُنَا لِلظَّرْفِيَةِ أَيْ فِي ضَمَنِ خَمْسٍ، لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ.

ثُمَّ تَلَا النَّبِيُّ ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مِمَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [التَّكْوِينُ: ٣٤]. هَذِهِ الْخَمْسُ كُلُّهَا مَعْلُومَاتٌ إِلَّا قَوْلُهُ: ﴿وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ﴾. فَهُوَ دَاخِلٌ تَحْتَ الْمَقْدُورَاتِ، لَا الْمَعْلُومَاتِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ: وَيَعْلَمُ نَزُولَ الْغَيْثِ، بَلْ قَالَ: ﴿وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ﴾، لَكِنْ إِذَا كَانَ سُبْحَانَهُ هُوَ الْمُخْتَصَّ بِتَنْزِيلِ الْغَيْثِ فَهُوَ الْمُخْتَصَّ بِعِلْمِهِ؛ لِأَنَّ الْغَيْثَ يَنْزِلُ بِعِلْمِهِ. وَإِنَّمَا قَالَ ﷺ هُنَا: ﴿وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ﴾ لِأَنَّ هَذَا أُبْلَغُ فِي نَفْعِ هَذَا الْغَيْثِ؛ لِأَنَّ مَجْرَدَ عِلْمِ اللَّهِ بِنَزُولِهِ لَا يَسْتَفِيدُ النَّاسُ مِنْهُ شَيْئًا، لَكِنْ نَزُولُهُ هُوَ الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يَسْتَفِيدُوا مِنْهُ؛ فَنَزُولُهُ هُوَ الَّذِي تُبَاشِرُهُ النَّفُوسُ مُبَاشَرَةً بِخِلَافِ الْعِلْمِ بِنَزُولِهِ.

❦ وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾. وَإِنَّمَا النَّبِيُّ ﷺ نَذِيرٌ، وَأَمَّا مَا قَالَهُ أَحَدُ الْغُرَبِيِّينَ مِنْ أَنَّ السَّاعَةَ سَتَقُومُ فِي تَامِ الْقَرْنِ الْعِشْرِينَ، فَهَذَا كَذِبٌ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُصَدَّقَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكْتُمَ اللَّهُ عِلْمَ السَّاعَةِ عَنْ جَبْرِيلَ وَمُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ثُمَّ يُعْلِمَهَا رَجُلًا كَافِرًا مُلْحِدًا.

(١) لَا شَكَّ أَنَّ الشَّيْخَ الشَّارِحَ رَحِمَهُ اللَّهُ هُنَا يَعْنِي بِجَوَازِ إِطْلَاقِ الرَّبِّ عَلَى غَيْرِ اللَّهِ فِيهَا إِذَا كَانَ مُضَافًا فَقَطْ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ إِطْلَاقَ «الرَّبِّ» بِلَا إِضَافَةٍ إِنَّمَا هُوَ مُخْتَصٌّ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ بِلَا إِضَافَةٍ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ اتِّفَاقًا. وَانْظُرْ: «الْفَتْح» (٥/ ١٨٠).

فَائِدَةٌ: لَمْ يَرِدْ اسْمُ «الرَّبِّ» فِي الْقُرْآنِ إِلَّا مُضَافًا، وَإِنَّمَا وَرَدَ غَيْرُ مُضَافٍ فِي السَّنَةِ، وَمِنْهُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «السَّوَاكُ مَطْهُرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ». وَمِنْهُ أَيْضًا: قَوْلُهُ ﷺ: «أَلَا وَإِنِّي قَدْ تُهِبْتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعًا، أَوْ سَاجِدًا، فَأَمَّا الرُّكُوعُ فَعِظْمَاؤُهُ فِيهِ الرَّبُّ...» الْحَدِيثُ. (٢) رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ (٢٤٣٨)، وَمُسْلِمٌ (٣/ ١٣٤٩) (١٧٢٢) (٥).

ولكن هذا من سخافتهم، ولقد ذكرت لكم قبل أيام في العام الماضي كنت قد قرأت صفحة كاملة في إحدى الصحف عن امرأة كاهنة، وقد قالت هذه المرأة: إنه من جملة ما يكون في العام المنصرم أنه سوف يتنازل مسئول كبير في الدول العربية عن مسئوليته إلى شخص آخر. فذهبت الأوهام كل مذهب، ولكنه لم يحدث شيء مما قالت هذه المرأة، مما يدل على كذب الكهنة.

❖ وقوله سبحانه: ﴿وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ﴾؛ يعني: المطر الذي يكون فيه الغيث، وهو الذي تنبت به الأرض؛ لأن المطر منه ما هو غيث، ومنه ما ليس بغيث، كما جاء في «صحيح مسلم» أن النبي ﷺ قال: «ليس السنة بأن لا تمطروا، ولكن السنة أن تمطروا، ولا تنبت الأرض شيئاً».

وصدق الرسول ﷺ، فليس السنة -أي: الجذب- بأن لا تمطر، وإنما السنة أن تمطر ولا تنبت الأرض شيئاً، وهذا يقع أحياناً، فقد يأتي مطر كثير، ولا تنبت الأرض شيئاً، وأحياناً يكون مطر قليل، ويكون فيه بركة عظيمة.

❖ وقوله سبحانه: ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾. الأرحام جمع رحم، وهو وعاء الجنين في بطن أمه، وسمي رحمًا؛ لأن ضمه للجنين هو ضم رحمٍ ووقاية؛ ولهذا جعله العليم الحكيم الخبير ﷻ مغلقاً بثلاث طبقات، فقال سبحانه: ﴿يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِّن بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ﴾ [الأنبياء: ٦٠].

وجعل الذي يباشر الجنين ماءً لزجاً رقيقاً متحركاً كالزئبق؛ من أجل أن لا يتعب الجنين في بطن أمه؛ لأن الأم تتحرك وتروح وتأتي وتنام وتقوم، وتقعّد، فلو أن هذا الماء -بإذن الله- لين سهل ما حصلت الراحة لهذه الحامل.

ثم إن الحمل ظهره يكون إلى بطن أمه، ووجهه إلى ظهرها، وهذا أيضاً من لطف الله ﷻ.

ثم إنه إذا أراد الله أن تضع جاء الطلق، والطلق عبارة عن حركة الجنين؛ من أجل أن ينزل؛ فهو يتحرك؛ ليكون رأسه هو الأسفل، فيخرج الرأس قبل الرجلين، وكان بالأول لو نزل على طبيعته في بطن أمه لنزلت الرجلان قبل الرأس، لكن الله حكيم.

فلذلك ينساب خروج الجنين، ولو خرجت الرجلان أولاً لكانت اليدان تمنع الخروج، ولحصل ضرر عليه، وعلى الأم، لكن سبحانه الحكيم العليم.

فيحركه الله وَعَلَى هذا التحرك في بطن أمه حتى ينزل نزولاً طبيعياً.

❖ وقوله سبحانه: ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾. يشمل هذا العلم: أذكر أم أنثى، فالله وَعَلَى يعلم ذلك قبل أن يخلق، ولا يعلم أحد سواه سبحانه بذلك، ولهذا يستأذن الملك الموكل بالرحم ربّه وَعَلَى ويقول: «يا رب، أذكر أم أنثى»^(١) فإذا كان ذكراً أو أنثى علمه الملك قبل أن يخرج، وهم الآن يعلمونه بواسطة أشياء معينة، لكنهم لا يستطيعون أن يعلموا من قبل ذلك.

ثم إننا نقول: إن العلم المتعلق بما في الأرحام لا يختص بكونه ذكراً أم أنثى فقط، بل إن له عدة متعلقات، منها:

أولاً: هل يخرج حياً أو ميتاً؟ ولا أحد يعلم ذلك مهما بلغوا في الطب، وإذا خرج فهل يبقى زمناً طويلاً، أو زمناً قصيراً؟

ثانياً: إذا خرج فهل يكون رزقه واسعاً، أم قد قدير عليه الرزق. فهذا أيضاً لا يعلمونه.

ثالثاً: إذا خرج فهل يكون عمله صالحاً أو سيئاً؟ فهذا أيضاً لا يعلمونه.

فمتعلقات العلم بما في الأرحام ليست خاصة بالذكورة والأنوثة، وهذه كلها لا يعلمها إلا الله.

(١) رواه البخاري (٨١٣)، وأطرافه في (٣٣٣٣، ٦٥٩٥)، ومسلم (٢٠٣٧/٤) (٢٦٤٥) (٣).

﴿وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَمَا تَذَرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾. وَلَمْ يَقُلْ: مَّاذَا يَحْصُلُ لَهَا غَدًا؛ لِأَنَّ الَّذِي يَحْصُلُ لِلإِنْسَانِ فِي الْغَدِ نَوْعَانِ: نَوْعٌ مِنْ كَسْبِهِ، وَنَوْعٌ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ بِهِ.

فَأَمَّا الَّذِي هُوَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ بِهِ فَلَا طَرِيقَ لِلْعِلْمِ بِهِ إِطْلَاقًا.

وَأَمَّا الَّذِي هُوَ مِنْ كَسْبِهِ فَقَدْ يُقَدَّرُ الْإِنْسَانُ، وَقَدْ يَقُولُ: أَنَا غَدًا سَأَفْعَلُ كَذَا وَسَأَفْعَلُ كَذَا، وَلَكِنَّهُ بَلَا شَكٍّ لَيْسَ ضَامِنًا لَذَلِكَ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا عِلْمَ عِنْدَهُ.

وَالَّذِي يَتَعَلَّقُ بِفِعْلِ اللَّهِ بِهِ فَهَذَا لَا سَبِيلَ إِلَى الْعِلْمِ بِهِ إِطْلَاقًا؛ لِأَنَّهُ مِنْ قَدْرِ اللَّهِ، وَقَدَّرَ اللَّهُ سِرًّا مَكْتُوبٌ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَقُلْ ﴿يَعْلَمُ﴾: وَمَا تَذَرِي نَفْسٌ مَّاذَا يَحْصُلُ لَهَا غَدًا. بَلْ قَالَ: ﴿مَّاذَا تَكْسِبُ﴾ فَإِذَا جَهِلْنَا مَّاذَا نَكْسِبُ غَدًا فَجَهِلْنَا بِمَا يَفْعَلُهُ بِنَا مِنْ بَابٍ أُولَى.

﴿وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَمَا تَذَرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾﴾ [التكْوِينُ: ٣٤]، الْإِنْسَانُ لَا يَذَرِي بِأَيِّ أَرْضٍ يَمُوتُ، وَمَا أَكْثَرَ مَا مَاتَ إِنْسَانٌ فِي أَرْضٍ مَا كَانَ يَأْتِي عَلَى بَالِهِ أَنْ يَذْهَبَ إِلَيْهَا أَبَدًا، فَرُبَّمَا يَمُوتُ فِي بَلَدِهِ، أَوْ فِي بَلَدٍ آخَرَ أَوْ فِي الْبَرِّ أَوْ فِي الْبَحْرِ أَوْ فِي الْجَوِّ، لَا يَذَرِي بِأَيِّ أَرْضٍ يَمُوتُ.

وَلَقَدْ حَدَّثَنِي ثِقَةٌ حَدِيثًا حَدَّثَكُمْوهُ سَابِقًا، لَكِنْ بَعْضُ الْإِخْوَانِ لَمْ يَبْلُغُوهُمْ فِيهَا أَظُنُّ، يَقُولُ: خَرَجَ النَّاسُ مِنَ الْحَجِّ لَمَّا كَانُوا يَحْجُونَ عَلَى الْإِبِلِ، فَلَمَّا خَرَجُوا إِلَى الْحَجِّ وَأَتَوْا سِلْسِلَةَ الْجِبَالِ الْمُحِيطَةَ بِمَكَّةَ، وَتُسَمَّى الرِّيعَ، كَانَ مَعَهُمْ رَجُلٌ يُمَرِّضُ أُمَّهُ الْمَرِيضَةَ، فَمَشَى النَّاسُ فِي آخِرِ اللَّيْلِ، وَهُوَ جَالِسٌ مَعَ أُمِّهِ يُمَرِّضُهَا، ثُمَّ أَرْكَبَهَا بَعِيرَهُ، وَسَارَ خَلْفَ النَّاسِ فَضَلَّ عَنْهُمْ؛ لِأَنَّ الْجِبَالَ رِيْعَانٌ مُشْتَبِهَةٌ، فَسَلَكَ طَرِيقًا لَيْسَ هُوَ الطَّرِيقَ الَّذِي يَأْخُذُ بِالنَّاسِ إِلَى نَجْدٍ، وَلَمَّا اِزْتَفَعَ النَّهَارُ لَمْ يَجِدْ صَحْبَهُ، فَوَجَدَ خِيبَاءَ فِي إِحْدَى الْأَوْدِيَةِ، فَذْهَبَ إِلَيْهِ، وَسَأَلَهُمْ أَيْنَ طَرِيقُ نَجْدٍ؟ قَالُوا: أَيْنَ أَنْتَ مِنْ طَرِيقِ نَجْدٍ؟! لَكِنْ الْآنَ اجْلِسْ حَتَّى يَرْتَاحَ بَعِيرُكَ وَأَنْتَ أَيْضًا، يَقُولُ: فَلَمَّا أَنَاخَ الْبَعِيرَ وَنَزَلَ أُمُّهُ، فَمِنْ حِينَ مَا أَضْجَعَهَا عَلَى الْأَرْضِ قَبَضَ اللَّهُ رَوْحَهَا، فَسَبَحَانَ اللَّهُ! هِيَ مِنْ أَهْلِ عُيْنِزَةَ، وَحَجَّتْ وَجَاءَتْ إِلَى هَذِهِ الْأَرْضِ الَّتِي لَوْلَا أَنَّهُ ضَاعَ مَا وَصَلَ إِلَيْهَا، لَكِنَّ اللَّهَ قَدْ قَدَّرَ أَنْ تَمُوتَ فِي هَذِهِ الْأَرْضِ.

فإذا كان لا يَدْرِي الإنسانُ بأيِّ أرضٍ يَمُوتُ، فهل يَدْرِي فِي أَيِّ وَقْتٍ يَمُوتُ؟ لا شكَّ أَنَّهُ لا يَدْرِي هذا من بابِ أُولَى؛ لأنَّهُ إذا كان لا يَدْرِي بأيِّ أرضٍ يَمُوتُ مع أَنَّهُ يَمْلِكُ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى الْمَكَانِ الْفُلَانِيَّ، وَالْمَكَانِ الْفُلَانِيَّ فَعَدَمُ عِلْمِهِ بأيِّ وَقْتٍ يَمُوتُ مِنْ بابِ أُولَى.

هذه الخمسُ لا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ فَمَنْ ادَّعَى عِلْمَهَا فَهُوَ كَاذِبٌ، وَلَكِنْ هَلْ يَكْفُرُ؟ نَقُولُ: إِنْ كَانَ قَدْ بَلَغَهُ الْقُرْآنُ بِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ هَذِهِ أَحَدٌ إِلَّا اللَّهُ فَهُوَ كَافِرٌ؛ لِأَنَّهُ مُكَذِّبٌ لِلْقُرْآنِ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَبْلُغْهُ يُبَيِّنُ لَهُ ذَلِكَ.

وَمَعْنَى مِفْتَاحِ الْغَيْبِ عِنْدَهُ: أَنْ عِلْمَ السَّاعَةِ مِفْتَاحُ الْآخِرَةِ، وَالْغَيْثُ مِفْتَاحُ حَيَاةِ الْأَرْضِ، وَمَا فِي الْأَرْحَامِ مِفْتَاحُ حَيَاةِ كُلِّ إِنْسَانٍ، وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَآذَا تَكْسِبُ غَدًا مِفْتَاحُ الْعَمَلِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بأيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ مِفْتَاحُ آخِرِ كُلِّ إِنْسَانٍ بَعِيْنِهِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٨- باب.

٥١- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَفْيَانَ بْنُ حَرْبٍ أَنَّ هِرْقْلَ قَالَ لَهُ: سَأَلْتُكَ هَلْ يَزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ؟ فَزَعَمْتَ أَنَّهُمْ يَزِيدُونَ وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ حَتَّى يَتِمَّ، وَسَأَلْتُكَ هَلْ يَزِيدُ أَحَدٌ سَخَطَهُ لِدِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ؟ فَزَعَمْتَ أَنْ لَا، وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ حِينَ تَخَالِطُ بِشَاشَتِهِ الْقُلُوبَ لَا يَسْخَطُهُ أَحَدٌ^(١)...

[انظر الحديث: ٧]

(١) أخرجه البخاري (٥١)، ومسلم (١٧٧٣) (٧٤).

عَ إِذَا قَالَ الْبُخَارِيُّ: «بَابٌ». وَلَمْ يَذْكُرْ تَرْجَمَةً فَمَعْنَى هَذَا أَنَّ الْبَابَ تَابِعٌ لِمَا سَبَقَهُ، وَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْفَصْلِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ، وَالْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ لِلْجِنْسِ وَالْبَابَ لِلْأَنْوَاعِ، وَالْفَصْلَ لِلْمَسَائِلِ.

فَالطَّهَارَةُ يُعْنَوْنَ عَنْهَا بِكِتَابِ الطَّهَارَةِ، وَالصَّلَاةُ بِكِتَابِ الصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةُ بِكِتَابِ الزَّكَاةِ، إِلَى آخِرِهِ.

وَالْأَنْوَاعُ يُعْنَوْنَ عَنْهَا بِالْأَبْوَابِ، فَمَثَلًا يَقُولُونَ: بَابُ الْمِيَاهِ، بَابُ الْآنِيَةِ، بَابُ الْإِسْتِنَاجِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَالْمَسَائِلُ مِنْ نَفْسِ الْبَابِ يُكْتُبُ فِيهَا فَصْلٌ؛ يَعْنِي: أَنَّهُ يَفْصِلُ الْمَسَائِلَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، وَأَحْيَانًا لَا يُرِيدُونَ فَصْلَ الْمَسَائِلِ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، وَلَكِنْ يَكُونُ الْكَلَامُ طَوِيلًا فَيَخْشَوْنَ مِنَ الْمَلَلِ فَيَكْتُبُونَ «فَصْلٌ»؛ لِأَنَّهُ لَا شَكَّ أَنَّهُ إِذَا فَصَلَ الْكَلَامَ صَارَ أَسْهَلَ وَأَيْسَرَ عَلَى الْإِنْسَانِ، فَالْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا قَالَ: بَابٌ وَلَمْ يَذْكُرْ تَرْجَمَةً فَمَعْنَى هَذَا أَنَّ الْبَابَ تَابِعٌ لِمَا سَبَقَهُ، وَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْفَصْلِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ.

فِي هَذَا الْحَدِيثِ: شَاهِدٌ لَزِيَادَةِ الْإِيمَانِ؛ لِقَوْلِهِ: «وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ حَتَّى يَتِمَّ». وَهَذَا قَدْ يُنَاقَشُ فِي هَذَا الْاسْتِدْلَالِ؛ لِأَنَّ هِرْقَلَ سَأَلَ عَنْ أَصْحَابِ الرَّسُولِ ﷺ: أَيْزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ؟ وَلَمْ يَسْأَلْ عَنْ شَرَائِعِهِمُ الَّتِي يُؤْمَرُونَ بِهَا: هَلْ تَزِيدُ أَوْ تَنْقُصُ؟ وَلِهَذَا يَخْفَى عَلَيَّ أَنْ يَكُونَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى مَا أَرَادَ الْبُخَارِيُّ مِنْ زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَتَقْصَانِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١/ ١٢٥):

عَقَوْلُهُ: «بَابٌ» كَذَا هُوَ بِلا تَرْجَمَةٍ فِي رِوَايَةِ كَرِيمَةَ وَأَبِي الْوَقْتِ، وَسَقَطَ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَالْأَصِيلِيِّ وَغَيْرِهِمَا، وَرَجَّحَ النَّوَوِيُّ الْأَوَّلَ قَالَ: لِأَنَّ التَّرْجَمَةَ تَعْنِي سَوَالَ جَبْرِيلَ عَنِ الْإِيمَانِ لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا هَذَا الْحَدِيثُ، فَلَا يَصِحُّ إِدْخَالُهُ فِيهِ.

قُلْتُ: نَفْيُ التَّعَلُّقِ لَا يَتِمُّ هُنَا عَلَى الْحَالَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ ثَبَتَ لَهُ لَفْظُ بَابٍ بِلا تَرْجَمَةٍ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْفَصْلِ مِنَ الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ تَعَلُّقٍ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ فَتَعَلَّقْ بِهِ مُتَعَيِّنٌ، لَكِنَّهُ

يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ فِي التَّرْجِمَةِ: «جَعَلَ ذَلِكَ كُلَّهُ دِينًا». وَوَجْهُ التَّعَلُّقِ أَنَّهُ سَمَّى الدِّينَ إِيْمَانًا فِي حَدِيثِ هِرَقْلَ، فَيَتِمُّ مَرَادُ الْمُؤَلِّفِ بِكَوْنِ الدِّينِ هُوَ الْإِيْمَانُ.

فَإِنْ قِيلَ: لَا حَاجَةَ لَهُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ مَنْقُولٌ عَنْ هِرَقْلَ فَالْجَوَابُ أَنَّهُ مَا قَالَهُ مِنْ قَبْلِ اجْتِهَادِهِ، وَإِنَّمَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْ اسْتِقْرَائِهِ مِنْ كُتُبِ الْأَنْبِيَاءِ كَمَا قَرَّرْنَاهُ فِيمَا مَضَى، وَأَيْضًا فَهِرَقْلُ قَالَهُ بِلِسَانِهِ الرُّومِيِّ، وَأَبُو سَفْيَانَ عَبَّرَ عَنْهُ بِلِسَانِهِ الْعَرَبِيِّ، وَأَلْقَاهُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُوَ مِنْ عُلَمَاءِ اللُّسَانِ، فَرَوَاهُ عَنْهُ وَلَمْ يُنْكِرْهُ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ صَحِيحٌ لَفْظًا وَمَعْنَى. وَقَدْ اقْتَصَرَ الْمُؤَلِّفُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَفْيَانَ الطَّوِيلِ الَّذِي تَكَلَّمْنَا عَلَيْهِ فِي بَدْءِ الْوَحْيِ عَلَى هَذِهِ الْقِطْعَةِ لِتَعَلُّقِهَا بِغَرَضِهِ هُنَا، وَسَاقَهُ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ تَامًّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ الَّذِي أَوْرَدَهُ هُنَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(١). اهـ

صَارَ الشَّاهِدُ لَا مِنْ أَجْلِ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ، وَإِنَّمَا مِنْ أَجْلِ تَسْمِيَةِ الْإِيْمَانِ دِينًا، وَصَنَعَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْطِيعُ الْحَدِيثِ وَالْإِقْتِصَارُ عَلَى الْمَرَادِ مِنْهُ، لَكِنِ الْعُلَمَاءُ قَالُوا: يُشْتَرَطُ فِي هَذَا أَلَّا يَكُونَ لِلْمَحْذُوفِ تَعَلُّقٌ بِالْمَذْكُورِ فَإِنْ كَانَ لَهُ تَعَلُّقٌ بِهِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ الْحَذْفُ.



٣٩- بَابُ فَضْلِ مَنْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ.

٥٢- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ، عَنْ عَامِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنٌ وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فَمَنْ اتَّقَى الْمُشَبَّهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعَرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ كَرَعَ يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَوَاقِعَهُ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا إِنَّ حِمَى اللَّهِ فِي أَرْضِهِ مَحَارِمُهُ أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ»^(١).

[الحديث ٥٢- طرفه في: ٢٠٥١]

﴿بَابُ فَضْلِ مَنْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ. «مَنْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ»؛ أَي: طَلَبَ الْبَرَاءَةَ مِنَ الشُّبُهَاتِ وَالزَّلَّاتِ.

﴿وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَا رَوَاهُ النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ: «الْحَلَالُ بَيْنٌ وَالْحَرَامُ بَيْنٌ وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشَبَّهَاتٌ». يَعْنِي: أَنَّ الْأَحْكَامَ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ: حَلَالٌ بَيْنٌ، وَحَرَامٌ بَيْنٌ، وَهَذَا لَا إِشْكَالَ فِيهِ، وَقَدْ اجْتَمَعَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وَاجْتَمَعَ كَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَأَحَلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٣-٢٤].

فَالْأَحْكَامُ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ: حَلَالٌ بَيْنٌ، وَحَرَامٌ بَيْنٌ، وَهَذَا لَا اشْتِبَاهَ فِيهِ، فَالْحَلَالُ يُفْعَلُ، وَالْحَرَامُ يُجْتَنَّبُ.

وَهُنَاكَ أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ، وَأَسْبَابُ الْاشْتِبَاهِ كَثِيرَةٌ، تَشْتَبِهُ إِمَّا عَلَى عَامَّةِ النَّاسِ، وَإِمَّا عَلَى طَلَبَةِ الْعِلْمِ الَّذِينَ نَقَصَ عِلْمُهُمْ أَوْ فَهْمُهُمْ، أَوْ كَانَ عَنْدهُمْ إِرَادَةٌ غَيْرُ مَطْلُوبَةٍ؛ لِأَنَّ أَسْبَابَ الْاشْتِبَاهِ، مِنْهَا:

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥٩٩) (١٠٧).

أولاً: نقص العلم: وهذا أمرٌ معلوم؛ فإن من يحفظ مائة حديث، ليس كمن يحفظ ألف حديث، فالثاني أكثر علماً.

ثانياً: قصورٌ في الفهم؛ كمثل رجلٍ يحفظ كثيراً، وعنده علمٌ كثير، لكن ليس عنده فهم، فهذا أيضاً يحصل له اشتباه؛ لأنه لا يفهم النصوص كما هي.

ثالثاً: سوء إرادة بحيث يحمل النصوص على معتقده، وهذا هو الذي يقول في القرآن برأيه - أو في السنة برأيه - ويريد أن يحمل النصوص على معتقده فتجده إذا جاء النص مخالفاً لمعتقده يلوي عنقه، وربما إذا أبى النص أن يلتوي عنقه كسره أو دبّحه. فهذه هي أسباب الاشتباه.

أما من أعطاه الله علماً، وأعطاه فهماً ونيةً صادقةً، وجعل النصوص متبوعةً لا تابعةً، وصار بقلبه وقالبه وجوارحه وأقواله يتطلب الدليل، فهذا في الغالب يوفق للحق، وييسر له الحق حتى يصل إليه.

وأما موقف الإنسان من هذه المشتبهات فقد بيّنه الرسول ﷺ وقال: «فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه». لدينه من قبل الله، وعرضه من قبل الناس؛ ولهذا تجد الإنسان الذي يستمرئ المتشابهات يُعير، فيقال: فلان يأخذ المتشابه؛ ولهذا من أراد أن يستبرئ لدينه وعرضه فليتق الشبهات.

لكن ما لم يمكن أن يصل إلى العلم به فإن أمكن فهذا هو الواجب؛ لقوله تعالى: ﴿فَسْتَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٢٩]. فهذه المشتبهات التي لا يعلمها كثير من الناس إن أمكن للإنسان أن يصل إلى العلم فيها فهذا هو الواجب، لكن قد لا ييسر له ذلك فهنا نقول: تجنب هذا واسلك طريق السلامة.

وقد كان الإمام أحمد رحمه الله لا يعدل بالسلامة شيئاً، وأضرب مثلاً برجل قال: هل أتكلّم في كذا، أو أسكت؟ فالغالب أن السلامة في السكوت، هكذا أيضاً في الإقدام على المشتبهات فالغالب أن السلامة هو تجنبها.

ثُمَّ ضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ لِمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ مَثَلًا بِقَوْلِهِ: «وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ كَرَاعٍ يَرَعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ». «الْحِمَى» جَرَتْ عَادَةُ الْمُلُوكِ أَوْ الرُّؤَسَاءِ أَوْ التُّوجَهَاءِ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ أَنْ يَحْمُوا لَهُمْ قِطْعَةً مِنَ الْأَرْضِ حَتَّى لَا يَرَعَى فِيهَا النَّاسُ، فَتَبْقَى وَافِرَةٌ لِرَعْيِ بَهَائِمِهِمْ، فَهَذِهِ الْقِطْعَةُ الْمُحَمَّيَّةُ تَكُونُ - فِي الْغَالِبِ - خَضِرَاءَ تَهْتَزُّ، أَحْسَنَ مِمَّا حَوْلَهَا مِمَّا يَرَعَى فِيهِ، فَإِذَا جَاءَ الرَّاعِي بِغَنَمِهِ حَوْلَ هَذَا الْحِمَى وَرَأَتْهُ الْبَهَائِمُ تَنْطَلِقُ إِلَيْهِ.

فَالَّذِي يَنْتَهِكُ الْمُشْتَبَهَاتِ كَالرَّاعِي الَّذِي يَرَعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ. ثُمَّ قَالَ: «أَلَا وَإِنْ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمَى». هَذَا بَيَانٌ لِلْوَاقِعِ، وَلَيْسَ لِلِإِبَاحَةِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ قَدْ يَقُولُ قَوْلًا لِبَيَانِ الْوَاقِعِ، لَا إِقْرَارًا لَهُ، فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَتَرْكَبَنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ... الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى»^(١).

هَلْ هَذَا إِقْرَارٌ أَوْ إِخْبَارٌ عَنِ الْوَاقِعِ مَعَ وَجُودِ الْأَدْلَةِ النَّاهِيَةِ عَنِ التَّشْبِيهِ بِهِمْ؟ الْجَوَابُ: الثَّانِي. وَكَذَلِكَ مَا أَخْبَرَ أَنَّ أَمْرَ الْإِسْلَامِ يَتِمُّ وَتَحْصُلُ الطَّمَانِينَةُ حَتَّى تَخْرُجَ الطَّعِينَةُ مِنْ كَذَا إِلَى كَذَا لَا تَخْشَى إِلَّا اللَّهَ^(٢)؟ هَلْ هَذَا إِقْرَارٌ لِسَفَرِ الْمَرْأَةِ بِلا مَحْرَمٍ مَعَ الْأَمْنِ؟ الْجَوَابُ: لَا. وَيَشْتَبِهُهُ عَلَى بَعْضِ طُلَّابِ الْعِلْمِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي يَقْصِدُ بِهِ بَيَانَ الْوَاقِعِ مَعَ الَّذِي يَقْصِدُ بِهِ الْإِبَاحَةُ.

وهنا قوله: «أَلَا إِنْ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمَى». لَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّ هَذَا إِقْرَارٌ بَلْ هُوَ إِخْبَارٌ عَنِ الْوَاقِعِ؛ لِأَنَّهُ جَرَتْ عَادَةُ الْمُلُوكِ أَنْ يَحْمُوا لِمَوَاشِيهِمْ وَخَيْلِهِمْ وَإِبِلِهِمْ مَا يَحْمُونَ، لَكِنْ ذَكَرَ الْفُقَهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنَّهُ يَجُوزُ لِرَئِيسِ الْأَمْرِ أَنْ يَحْمِيَ لِمَوَاشِي بَيْتِ الْمَالِ، وَدَوَابَّ الْمُسْلِمِينَ، بِشَرَطِ أَلَّا يَضُرَّ الْمُسْلِمِينَ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ حِمَاهُ بَعِيدًا عَنِ مَرَاغِي الْبَلَدِ

(١) أخرجه البخاري (٧٣٢٠)، ومسلم (٢٦٦٩) (٦).

(٢) أخرجه البخاري (٣٥٩٥).

مثلاً؛ لأنه لو حَمَى حَوْلَ البلدِ لكان يُضَيَّقُ على الناسِ مَرَاعِيَهُمْ، فقالوا: للإمامِ حَمَى مَرَعَى لِدَوَابِّ المسلمينَ ما لم يَضُرَّهُمْ.

❖ وقوله: «ألا إن حَمَى الله في أرضِهِ مَحَارِمُهُ». المحارِمُ حَمَاهَا اللهُ ألا يَتَنَهَكَهَا النَّاسُ، لكن مع ذلك هذه المحارِمُ يُزَيِّنُها الشيطانُ للنفسِ، كما يَزِدَانُ حَمَى الملكِ للمواشي الراعيةِ حولها، فَتَجِدُ الشيطانَ يُزَيِّنُ لِلإنسانِ أشياءَ محرمة؛ حتى يَتَنَهَكَهَا مع أَنَّهُ عندَ التفكيرِ يَرى أَنَّهُ مخطئٌ، لكنَّ الشيطانَ يُزَيِّنُها في قلبِهِ، وهذا داءٌ عظيمٌ، قال تعالى: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنْ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلَا تَذْهَبُ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٌ﴾ [طه: ٨]. فقد يُزَيِّنُ لِلإنسانِ أحياناً بما هو ضررٌ عليه في دينِهِ ودنياه.

فالشيطانُ يُصَوِّرُ الأشياءَ التي هي محارِمُ الله بأشياءَ مباحةٍ طيبةٍ، وَيُهَوِّنُ على الإنسانِ انتهاكها، وَيَقُولُ: هي سهلةٌ، أَفْعَلْ وَتُبْ، وبابُ التوبةِ مفتوحٌ، أو أنت انظر لغيرِكَ يَفْعَلُ كذا وكذا، فأنت إذا أَخَذْتَ رِشوةً مائةَ ريالٍ مثلاً، انظر لغيرِكَ يَأْخُذُ ألفَ ريالٍ، فَيَأْخُذُ مائةً هذه المرة، وَتَأْخُذُ المرةَ القادمةَ ألفَ ريالٍ، وَيَتَدَرَّجُ به حتى يُوقِعَهُ في الهلاكِ، ولا حولَ ولا قوةَ إلا بالله.

❖ وقوله: «ألا وإن في الجسدِ مُضْغَةً إذا صَلَحَتْ صَلَحَ الجسدُ كُلُّهُ، وإذا فَسَدَتْ فَسَدَ الجسدُ كُلُّهُ ألا وهي القلبُ». المضْغَةُ هي بقدرِ ما يَمُضْغُهُ الإنسانُ مِنَ اللحمِ، وهي صغيرةٌ، فهذه المِضْغَةُ يَقُولُ: «إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الجسدُ كُلُّهُ، وإذا فَسَدَتْ فَسَدَ الجسدُ كُلُّهُ ألا وهي القلبُ». وهذا يَدُلُّ دلالةً واضحةً على أن القلبَ هو المَدبِّرُ لِلجَسَدِ، ولا إشكالَ في ذلك.

ثُمَّ هذا القلبُ ما هو؟ قال الأطباءُ: القلبُ هو المخُّ؛ لأنه هو المَدبِّرُ؛ ولهذا إذا تَعَطَّلَ المخُّ فَسَدَ كُلُّ شيءٍ، ولكن هذا تحريفٌ، وهذا من جملةِ ما قُلْنَا: إن الإنسانَ إذا كان له هَوًى حاولَ أن يَلْوِيَ أعناقَ النُّصوصِ، فسبحانَ الله كيف يَكُونُ القلبُ هو المخُّ، وقد قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ ؟!

والكلامُ هذا صادرٌ من الخالقِ الذي خَلَقَ القلوبَ، وعَلِمَ ما يَخْصُلُ منها، وَخَلَقَ الأجسادَ وَعَلِمَ أنها تَنْقَادُ انقيادًا تامًّا للقلبِ، وقد شَبَّهَ أبو هريرة رضي الله عنه القلبَ بملكٍ مطاعٍ، والملكُ المطاعُ يأْمُرُ، وَيَأْتِمُرُ النَّاسُ له.

لكن قال شيخ الإسلام رحمته الله: إِنْ قَوْلَ الرَّسُولِ ﷺ: «إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ». أَبْلَغُ من أَنْ يُشَبَّهَ ذَلِكَ بِالْمَلِكِ الْمَطَاعِ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ قَدْ يُطَاعُ أحيانًا وَقَدْ يُعْصَى أحيانًا، أَمَّا الْقَلْبُ مَعَ الْجَوَارِحِ فَهُوَ لَزِمٌ لَزُومًا لَا بَدَّ مِنْهُ، إِذَا صَلَحَ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ.

وهذا الحديثُ: فِيهِ رَدٌّ عَلَى طَائِفَةٍ مِنَ النَّاسِ تَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ الظَّاهِرِ كَحَلْقِ اللَّحْيَةِ وَشَرْبِ الدِّخَانِ وَإِسْبَالِ الثَّوْبِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَقُولُ لَكَ: التَّقْوَى هَا هُنَا. وَيَضْرِبُ صَدْرَهُ حَتَّى يَكَادَ يَخْفِقُهُ مِنْ شِدَّةِ الضَّرْبِ، وَلَكِنَّهُ لَوْ اتَّقَى مَا هَا هُنَا «الْقَلْبُ» لَا تَقَّتْ الظَّوَاهِرُ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ».

فَإِذَا رَأَيْتَ إِنْسَانًا يَقُولُ: التَّقْوَى هَا هُنَا. وَيَضْرِبُ صَدْرَهُ بِقُوَّةٍ يَكَادُ يَخْفِقُهُ. فَقُلْ لَهُ: يَا أَخِي، لَا تَخْفِقْ صَدْرَكَ، كَلَامُكَ هَذَا خَطَأٌ، لَوْ صَلَحَ مَا هَا هُنَا لَصَلَحَتِ الْجَوَارِحُ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ».

الْحَاصِلُ: أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ حَدِيثٌ عَظِيمٌ، وَهُوَ مِنْ أَحَادِيثِ الْأَرْبَعِينَ النُّوَوِيَّةِ، وَقَدْ شَرَحَ الْأَرْبَعِينَ النُّوَوِيَّةَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته الله، وَشَرَحَهُ مِنْ أَوْسَعِ مَا رَأَيْتُهُ عَلَى شَرْحِ الْأَرْبَعِينَ النُّوَوِيَّةِ، وَهَذِهِ الْأَرْبَعُونَ النُّوَوِيَّةُ أَيْضًا فِيهَا خَيْرٌ وَبَرَكَةٌ، يَحْفَظُهَا الصَّغِيرُ الصَّغِيرُ؛ لِأَنَّهَا سَهْلَةٌ، وَإِذَا حَفِظَهَا نَقِشَتْ فِي قَلْبِهِ، وَاسْتِفَادَ مِنْهَا بَعْدَ الْكِبَرِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: حُسْنُ بَيَانِ الرَّسُولِ ﷺ وَتَقْسِيمَاتِهِ، وَأَنَّهَا تَقْسِيمَاتٌ حَاصِرَةٌ وَاضِحَةٌ جَلِيلَةٌ.

وفي هذا الحديث: أن الحلال قد يشتبه على بعض الناس، فالآن إسبال الثوب إلى أنزل من الكعب اشتبه على بعض الناس، فبعض الناس من العلماء قال لا يحرم تنزيل الثوب عن الكعب إلا إذا كان لخيلاء فقيده هذا الحديث بهذا الحديث وإن كان غير صحيح؛ لأن التقييد لابد أن يتطابق المقيّد والمقيّد، أما إذا اختلفا فلا يصح التقييد، فالمهم أن العلماء قد تشبه عليهم بعض الأشياء ثم يتفقون بعد ذلك كمثلي ما وقع في اختلافهم في مسألة الدخان في أول الأمر ثم استقر الأمر بعد ذلك على التحريم.



٤٠ - باب أداء الخمس من الإيمان.

٥٣ - حدثنا علي بن الجعد، قال: أخبرنا شعبة، عن أبي جمرة، قال: كنت أفعّد مع ابن عباس يجلس على سريريه فقال: أقيم عندي حتى أجعل لك سهماً من مالي فأقمت معه شهرين ثم قال: إن وفد عبد القيس لما أتوا النبي ﷺ قال: «من القوم أو من الوفد؟» قالوا: ربيعة. قال: «مرحباً بالقوم أو الوفد غير خزايا ولا ندامي». فقالوا: يا رسول الله إننا لا نستطيع أن نأتيك إلا في الشهر الحرام وبيننا وبينك هذا الحي من كفار مضر، فمُرنا بأمرٍ فصل نخبر به من وراءنا وندخل به الجنة، وسألوه عن الأشرية فأمرهم بأربع ونهاهم عن أربع؛ أمرهم بالإيمان بالله وحده قال: «أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟» قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وأن تعطوا من المغنم الخمس». ونهاهم عن أربع؛ عن الحنتم، والدبائ، والتقيير، والمرقت، وربما قال: المقيير، وقال: «احفظواهن وأخبروا بهن من وراءكم»^(١).

[الحديث ٥٣ - أطرافه في: ٨٧، ٥٢٣، ١٣٩٨، ٣٠٩٥، ٣٥١٠، ٤٣٦٨،

٤٣٦٩، ٦١٧٦، ٧٢٦٦، ٧٥٥٦]

في هذا الحديثِ فوائدٌ، منها:

أولاً: أن أداءَ الخُمُسِ من الإيمانِ، وأداءَ الخمسِ، يَعْنِي: في الغنائمِ، وقد مرَّ علينا

في كلامِ شيخِ الإسلامِ في السياسةِ الشرعيةِ وغيرها.

وفيه أيضاً: تكريمُ طالبِ العلمِ من أستاذه إذا كان أهلاً لذلك؛ لأن ابنَ عباسٍ أَجْلَسَ أبا جهمراً على سريرِهِ، وطلب منه أن يَبْقَى عنده؛ لأنه كأنه رأى فيه نباهةً ووعاءً للعلم.

وفيه: أنه لا حرجَ على الأستاذِ أن يُثَقِّلَ بعضَ البارزين من الطلبة، لا ليكسِرَ خواطرَ الآخرين، ولكن ليشجّعهم على أن يَكُونُوا مثله، فإن خاف أن يَكُونَ في ذلك كسرٌ لقلوب الآخرين فهنا درءُ المفاسدِ أولى من جلبِ المصالح.

وفيه أيضاً: أنه لا يَنْبَغِي لمن فَضِّلَ عليه أحدُ النابغين أن يَكُونَ في قلبِهِ شيءٌ على هذا المفضَّل، أو على مَنْ فَضَّلَهُ، بل يَقُولُ: فضلُ الله يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ. وَيُخْرِصُ هو على أن يَرْتَقِيَ إلى درجةِ هذا حتَّى يَكُونَ مثله.

وفيه أيضاً: حسنُ تلقِّي النبي ﷺ الوفودَ حيث قال: «مرحباً بالقوم، أو بالوفدِ، غيرَ خزايا ولا ندامى».

وفيه أيضاً: سؤالُ الإنسانِ عن الوفدِ وعن الرجلِ إذا كان لا يَعْرِفُهُ؛ لأنه قد يَكُونُ لهذا الوفدِ حقُّ إكرامٍ وتعظيمٍ واحترامٍ، أو هذا الرجلُ له حقُّ الإكرامِ، ثم إذا كُنْتَ لا تَعْرِفُهُ يَفُوتُكَ ما يَجِبُ عليك من حقِّه، ولا يُعَدُّ السؤالُ إهانةً للرجلِ، يَعْنِي: لو أحدٌ سلَّمَ عليك، وقلت: من أنت؟ لا يَضُرُّ؛ لأنه إذا قال: أنا فلانٌ. قد يَكُونُ قريباً لك له حقُّ القرابةِ، وقد يَكُونُ رجلاً من المحسنين الذين لهم حقُّ الاحترامِ؛ لأن مَنْ كان من المحسنين إلى عبادِ الله فله حقُّ الاحترامِ، وقد يَكُونُ من ساداتِ قومه ومن أشرافِهِم يَحْتَاجُ إلى إكرامِهِ وتأليفِهِ، فالمهم أن سؤالَ الإنسانِ عن الوفدِ أو عن الواحدِ من الوفدِ لا يُسْتَعْرَبُ، بل هو من هدي النبي ﷺ.

وفيه أيضًا: بيان احترام الأشهر الحرم حتى في الجاهلية، فقد كانوا يَحْتَرِمُونَ الأشهر الحرم، وهي أربعة: رجب، وذو القعدة، وذو الحجة، والمحرّم، وهذا على مذهب مَنْ جعل أول السنة ربيعًا الأول؛ فإنه يبدأ برجب ثم ذي القعدة ثم ذي الحجة ثم المحرم. وأما من بدأ السنة بالمحرّم - كما هو طريق المسلمين إلّا من شدّد - قال: أولها المحرم ثم رجب ثم ذو القعدة ثم ذو الحجة، ومن قال: أريد أن أجمع الثلاثة المجتمعات جميعًا، وأفرّد رجبًا قلنا: لا بأس فالمسألة واسعة.

وهذه الأشهر الأربعة كانت حرّمًا؛ لأن الثلاثة المجتمعمة لاحترام الحجّ والسفر إليه، وأما رجب فكان من عادة العرب أنهم يَغْتَمِرُونَ في رجب؛ لأنهم - أي: العرب - يَرَوْنَ الاعتِمَارَ في أشهر الحجّ من أفجر الفجور، وَيَقُولُونَ: إذا برأ الدُّبُرُ وعفا الأثرُ وخرج صفر حلّت العمرة لمن اعتمر، ومن ثمّ كانت عُمَرُ النَّبِيِّ ﷺ كلّها في أشهر الحجّ في ذي القعدة، وهي أربع، وتوهم عبد الله بن عمر حيث قال: إن منها واحدة في رجب، وقد بَيَّنْتُ وهمه عائشة رضي الله عنها.

فالحاصل: أن العرب حتى في الجاهلية يَحْتَرِمُونَ الأشهر الحرم.

وفيه أيضًا: دليل على جواز الغيبة والشكاية للمصلحة؛ لأن ربيعة شكّت مُضَرَ؛ لأنهم يَغْتَدُونَ عليهم إذا مَرُّوا بهم في غير الأشهر الحرام، فأقرهم النبي ﷺ على ذلك. وفيه هذا المطلب العظيم من هؤلاء الوفد حيث قالوا: مُرْنَا بِأَمْرِ فَضْلٍ - يعني: ما به اشتباه - نُخْبِرْ بِهِ مَنْ وَرَاءَنَا وَنَدْخُلْ بِهِ الْجَنَّةَ رضي الله عنه. ما قالوا نَكْسِبُ بِهِ الدُّنْيَا أَوْ نَصِلُ بِهِ إِلَى الثَّرَاءِ، بل قالوا: نَعْلَمُ وَنَدْخُلْ بِهِ الْجَنَّةَ حيث قالوا: نُخْبِرْ بِهِ مَنْ وَرَاءَنَا وَنَدْخُلْ بِهِ الْجَنَّةَ، وهذه هي الغاية فالعلم شرف في الدنيا، والجنة شرف في الآخرة.

❦ وقوله: «وسألوهم عن الأشرية فأمرهم بأربع ونهاهم عن أربع: أمرهم بالإيمان بالله وحده قال: أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟ قالوا: الله ورسوله أعلم فاشهدوا». إلى آخره ففسّر الإيمان بالإسلام، وفي حديث جبريل فسّر الإيمان بمعتقدات القلب، وفسّر الإسلام بأعمال الجوارح.

هو في قوله: «الله ورسوله أعلم». دليل على جواز قرن الرسول ﷺ، أو قرن علم الرسول بعلم الله بالواو، ولم ينههم النبي ﷺ مع أنه قال للذي قال له: ما شاء الله وشئت قال: أ جعلتني لله نداً^(١). فما هو السبب؟ السبب أن علم الشرع للرسول ﷺ أن يجتهد فيه، وعلم الرسول ﷺ بالشرع من علم الله، لكن الأمور الكونية ليس للنبي ﷺ فيه تصرف إطلاقاً، وهو قوله: ما شاء الله وشئت، أما العلم فلا بأس.

فإن قال قائل: هل يجوز الآن أن نقول: الله ورسوله أعلم؟ قلنا: أما في الأمور الشرعية فنعم؛ لأن الرسول أعلم منا بالشرع، وأما في الأمور الكونية فلا؛ لأن الرسول ﷺ لا يعلم من الأمور الكونية علماً مستقلاً، ولأنه أيضاً بعد موته لا يعلم شيئاً عن الأمور الكونية إلا أن يصح ما نُقل أن أعمال أمتي تُعرض عليّ. فهذا من الأمور الكونية، وإذا عرضت عليه فسيعلمها.

وفيه أيضاً: «أنه نهاهم عن أربع: الحنتم والدُّبَاءُ والنَّقِيرُ والمزْفَةُ، وربما قال: المُقَيْرُ. وقال: احفظوهم، وأخبروا بهن من وراءكم». هذه أوعية يُتَبَدُّ فيها، ويُسرَّع إليها التخمُّر، فهي النبي ﷺ عن الانتباذ بها لكنه بعد ذلك رخص وقال: «انتبذوا بما شئتم غير ألا تشربوا مسكراً»^(٢).

ذكرنا: أنه يؤخذ من حديث بني ربيعة جواز الغيبة للمصلحة، فهل الكافر تحرم غيبته؛ لأن ربيعة قالوا: هذا الحي من كفارٍ مضر؟

الجواب: الكافر ليس له حرمة أصلاً، لكن ليس كلُّ مضر كفاراً، بل فيهم المسلمون، وفيهم الكفار، لكن الحديث يقول: من كفارٍ مضر. إذاً: يَفُوتُ أخذ هذه الفائدة من هذا الحديث، وأما جوازه فلا بأس.

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٣٧١-٣٧٢) (٢٧٠٩٣)، والحاكم (٢٩٧/٤)، والنسائي (٣٧٧٣).

وصحح إسناده الحافظ في «الإصابة» (٩٤/١٣).

وقال الشيخ الألباني رحمه الله في تعليقه على سنن النسائي: صحيح.

(٢) رواه الإمام مسلم (٩٧٧).

٤١ - باب ما جاء أَنَّ الأَعْمَالَ بِالنِّيَّةِ وَالْحِسْبَةِ وَلِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى، فَدْخَلَ فِيهِ الْإِيمَانُ وَالْوُضُوءُ وَالصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ وَالْحَجُّ وَالصَّوْمُ وَالْأَحْكَامُ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٨٤] عَلَى نِيَّتِهِ «وَنَفَقَةُ الرَّجُلِ عَلَى أَهْلِهِ يَحْتَسِبُهَا صَدَقَةٌ» وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ...»

هَذَا الْبَابُ بَيَّنَّ فِيهِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْأَعْمَالَ بِالنِّيَّاتِ، وَالْحِسْبَةِ؛ يَعْنِي: الْاِحْتِسَابَ، فَيَنْوِي الْعَمَلَ، وَيَحْتَسِبُ أَجْرَهُ عِنْدَ اللَّهِ ﷻ، وَلِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى؛ يَعْنِي: مَا نَوَى مِنْ عَمَلٍ، وَمَا احْتَسَبَ مِنْ ثَوَابٍ، فَدْخَلَ فِيهِ الْإِيمَانُ وَالْوُضُوءُ وَالصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ وَالْحَجُّ وَالصَّوْمُ وَالْأَحْكَامُ. كُلُّ هَذِهِ دَخَلَتْ فِي مَسْمَى الْإِيمَانِ، وَدَخَلَتْ أَيْضًا فِي عُمُومِ النِّيَّةِ، فَيَكُونُ مَا احْتَسَبَهُ الْإِنْسَانُ مِنَ الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّهُ كَوْنَ الْإِنْسَانِ يَعْمَلُ وَهُوَ فِي قَلْبِهِ أَنَّهُ يَحْتَسِبُ الْأَجْرَ عِنْدَ اللَّهِ فَهَذَا إِيمَانٌ بِاللَّهِ ﷻ، وَإِيمَانٌ بِالثَّوَابِ.

٥٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَسَدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ وَلِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى فَمَنْ كَانَتْ هَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هَجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا فَهَجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»^(١).

[انظر الحديث رقم ١]

سبق الكلام عن هذا الحديث.

٥٥ - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مَنْهَالٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا أَنْفَقَ الرَّجُلُ عَلَى أَهْلِهِ يَحْتَسِبُهَا فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ»^(١).

(١) رواه مسلم (١٩٠٧) (١٥٥).

(٢) رواه ومسلم (١٠٠٢).

الشاهد من هذا قوله: «يَحْتَسِبُهَا». أي: يَرْجُو ثوابها عند الله ﷻ فهو له صدقة، والصدقة على المرأة وعلى الأهل الذين تَجِبُ نفقاتهم أفضل من صدقة التطوع؛ لأن الصدقة على الأهل قيامٌ بالواجب والقيام بالواجب أحبُّ إلى الله تعالى من القيام بالتطوع كما جاء في الحديث القدسي الصحيح: «ما تَقَرَّبَ إليَّ عَبْدِي بشيءٍ أحبَّ إليَّ مما افترَضْتُهُ عليه»^(١).



٥٦- حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أَجَرْتَ عَلَيْهَا حَتَّى مَا تَجْعَلَ فِي فَمِ امْرَأَتِكَ»^(٢).

[الحديث ٥٦- أطرافه في: ١٢٩٥، ٢٧٤٢، ٢٧٤٤، ٣٩٣٦، ٤٤٠٩، ٥٣٥٤،

٥٦٥٩، ٥٦٦٨، ٦٣٧٣، ٦٧٣٣]

الشاهد العمومُ في قوله: «لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً». و«نَفَقَةٌ» نكرةٌ في سياقِ النفي، فتعمُّ جميع النفقات.

❖ وقوله: «لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أَجَرْتَ عَلَيْهَا حَتَّى مَا تَجْعَلَ فِي فَمِ امْرَأَتِكَ». الشاهد في قوله: «تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ». فهذا هو الاحتساب.

❖ وقوله: «حَتَّى مَا تَجْعَلَ فِي فَمِ امْرَأَتِكَ». حمله بعض المتأخرين على أن الإنسان يأخذُ اللقمةَ، وَيَضَعُهَا فِي فَمِ امْرَأَتِهِ، وقال: هذا هو المراد بالحديث، وعلل ذلك بأن هذا يُوجِبُ المودةَ بين الرجل وزوجته، لكن هذا لا يُرادُ بلا شك؛ لأن حديث الرسول ﷺ يُحْمَلُ على ما جَرَتْ به عادةُ الناس، ومعنى: «حَتَّى مَا تَجْعَلَ فِي فَمِ

(١) أخرجه البخاري (٦٥٠٢).

(٢) رواه ومسلم (١٦٢٨) (٥).

امراتك» لا يفهم منها أحد أن الإنسان يأخذ اللقمة ويجعلها في فم امرأته كأنها صبية لا تأكل إلا بموكل، إنما المعنى حتى ما تنفقه على زوجتك، لكن صحيح أنه إذا كان هذا مما يوجب اللطف والمودة بين الزوجين فلا بأس أن يفعل أحياناً.



٤٢- باب قول النبي ﷺ: «الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»، وقوله تعالى: ﴿إِذَا نَصَحُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [البقرة: ٩١].
هذا العنوان أراد البخاري رحمه الله به أن يبين أن النصيحة من الدين، وإذا كانت من الدين فهي قابلة للزيادة والنقص.

وقوله: «إذا نصحوا الله ورسوله». هذه في سياق قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحْدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [البقرة: ٩١]. فنفي الحرج عنهم بهذا الشرط: «إذا نصحوا الله ورسوله»، وكيف ينصحون الله ورسوله؟ يعني: بحيث لولا هذا المنع لجاهدوا، فهذا علامة النصح، وأيضاً لا يخلون بما أوجب الله عليهم من الأمور الأخرى؛ لأن من تخلف عن الجهاد وأهمل الواجبات الأخرى ليس ناصحاً لله ورسوله كما ينبغي، فانت إذا عرفت هذا القيد فيمن تركوا الجهاد لعذر عرفت أن الأمر شديد، وأنه لا بد لمن تخلف عن العبادة لعذر أن يكون في قلبه نصح لله ورسوله.



٥٧- حَدَّثَنَا مسدد قال: حَدَّثَنَا يحيى، عن إسماعيل قال: حَدَّثَنِي قيس بن أبي حازم، عن جرير بن عبد الله قال: بايعت رسول الله ﷺ على إقام الصلاة وإيتاء الزكاة والنصح لكل مسلم^(١).
[الحديث ٥٧ - أطرافه في: ٥٢٤، ١٤٠١، ٢١٥٧، ٢٧١٤، ٢٧١٥، ٧٢٠٤]

الشاهدُ قوله: «النصح لكل مسلم».

❦ يَقُولُ: «بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِتْيَاءِ الزَّكَاةِ، وَالنُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ». ذكر لي بعضُ الإخوانِ أنه من تمامِ هذه المبايعةِ أنه -يَعْنِي: جَرِيرًا رحمته- اشْتَرَى فرساً بمِئَتِي درهمٍ أو دينارٍ، فذَهَبَ وَجَرَّبَهُ فَإِذَا الْفَرَسُ يُسَاوِي أَكْثَرَ، فَرَجَعَ إِلَى الْبَائِعِ، وَقَالَ: فَرَسُكَ يُسَاوِي أَرْبَعِمِائَةٍ. فَقَالَ: قَدْ بَعْتَهُ عَلَيْكَ. قَالَ: النَّصِيحَةُ لِكُلِّ مُسْلِمٍ. ثُمَّ ذَهَبَ وَجَرَّبَهُ وَإِذَا هُوَ يُسَاوِي سِتْمِائَةَ فَرَجَعَ إِلَيْهِ وَقَالَ: الْفَرَسُ يُسَاوِي سِتْمِائَةَ. فَأَعْطَاهُ إِلَى ثَمَانِائَةٍ؛ لِأَن كُلَّ إِنْسَانٍ يَنْصَحُ لِإِخْوَانِهِ يُحِبُّ لَهُمْ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ، وَأَنْتَ مَعْلُومٌ إِذَا بَعْتَ شَيْئًا بِثَمَنِ أَقَلِّ مِنْ قِيَمَتِهِ فَإِنَّكَ تُحِبُّ أَنْ تُؤَفِّيَ قِيَمَتَهُ، فَقَدْ يَكُونُ الْإِنْسَانُ جَاهِلًا، وَقَدْ يَكُونُ غَافِلًا، وَقَدْ يَكُونُ مُحْتَاجًا إِلَى دَرَاهِمٍ، فَيَبِيعُهُ بِخُسَارَةٍ، فَمَنْ تِمَامِ النَّصْحِ أَنْ تَنْصَحَ لِأَخِيكَ حَتَّى فِي مِثْلِ هَذَا.

٥٨ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ قَالَ: سَمِعْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ يَوْمَ مَاتَ الْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ قَامَ فَحَمَدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَقَالَ: عَلَيْكُمْ بِاتِّقَاءِ اللَّهِ وَحَدِّهِ لَا شَرِيكَ لَهُ وَالْوَقَارِ وَالسَّكِينَةِ حَتَّى يَأْتِيَكُمْ أَمِيرٌ فَإِنَّا بِأَيْتِيكُمْ الْآنَ ثُمَّ قَالَ: اسْتَغْفِرُوا لِأَمِيرِكُمْ فَإِنَّهُ كَانَ يُحِبُّ الْعَفْوَ ثُمَّ قَالَ: أَمَا بَعْدُ فَإِنِّي أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ قُلْتُ: أَبَايَعُكَ عَلَى الْإِسْلَامِ فَشَرَطَ عَلَيَّ: وَالنُّصْحَ لِكُلِّ مُسْلِمٍ فَبَايَعْتُهُ عَلَى هَذَا، وَرَبَّ هَذَا الْمَسْجِدِ إِنِّي لَنَاصِحٌ لَكُمْ ثُمَّ اسْتَغْفَرَ وَنَزَلَ رحمته ^(١).

صَحِيحٌ، هَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ مِنَ النَّصْحِ الْعَظِيمِ، فَإِنَّهُمْ لَمَّا مَاتَ أَمِيرُهُمْ يُخْشَى مِنَ الْفَوْضَى وَالْاِخْتِلَافِ فَقَامَ بِهِذِهِ النَّصِيحَةِ رحمته فَحَمَدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَأَمَرَهُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَحَثَّهُمْ عَلَيْهِ، وَأَمَرَهُمْ بِالْوَقَارِ وَالسَّكِينَةِ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمِيرٌ، وَلَمْ يُؤَمِّرْ نَفْسَهُ مَعَ أَنْ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ مِنْ أَفْضَلِهِمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَفْضَلُهُمْ.

(١) أخرجه البخاري (٥٨)، ومسلم (٥٦) (٩٧).

ثم قال: استعفوا لأخيكُم: يَعْنِي اسأَلُوا لَهُ الْعَفْوَ، فَإِنَّهُ كَانَ يُحِبُّ الْعَفْوَ، وَيَحْتَمِلُ
 أَنْ الْمَعْنَى فَاسْتَغْفِرُوا لَهُ أَيْ: اعْفُوا عَنْهُ مَا حَصَلَ مِنْهُ وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ.
 ثم ذكر أنه بايع النبي ﷺ على الإسلام فشرط عليه: والنصح لكل مسلم؛ يَعْنِي:
 وَبَايَعَهُ عَلَى النَّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ حَدِيثَ تَمِيمِ الدَّارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَكِنَّهُ أَشَارَ إِلَيْهِ
 فِي التَّرْجُمَةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى شَرْطِهِ، وَذَكَرَهُ مُسْلِمٌ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «الدينُ النصيحةُ لله ولكتابه
 ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»^(١).
 هذه خمسة، فهذا هو الدينُ إذا نصَحَ الإنسانُ بهذه الخمسة فإنه يَكُونُ أَتَى بِالدينِ
 كُلِّهِ.

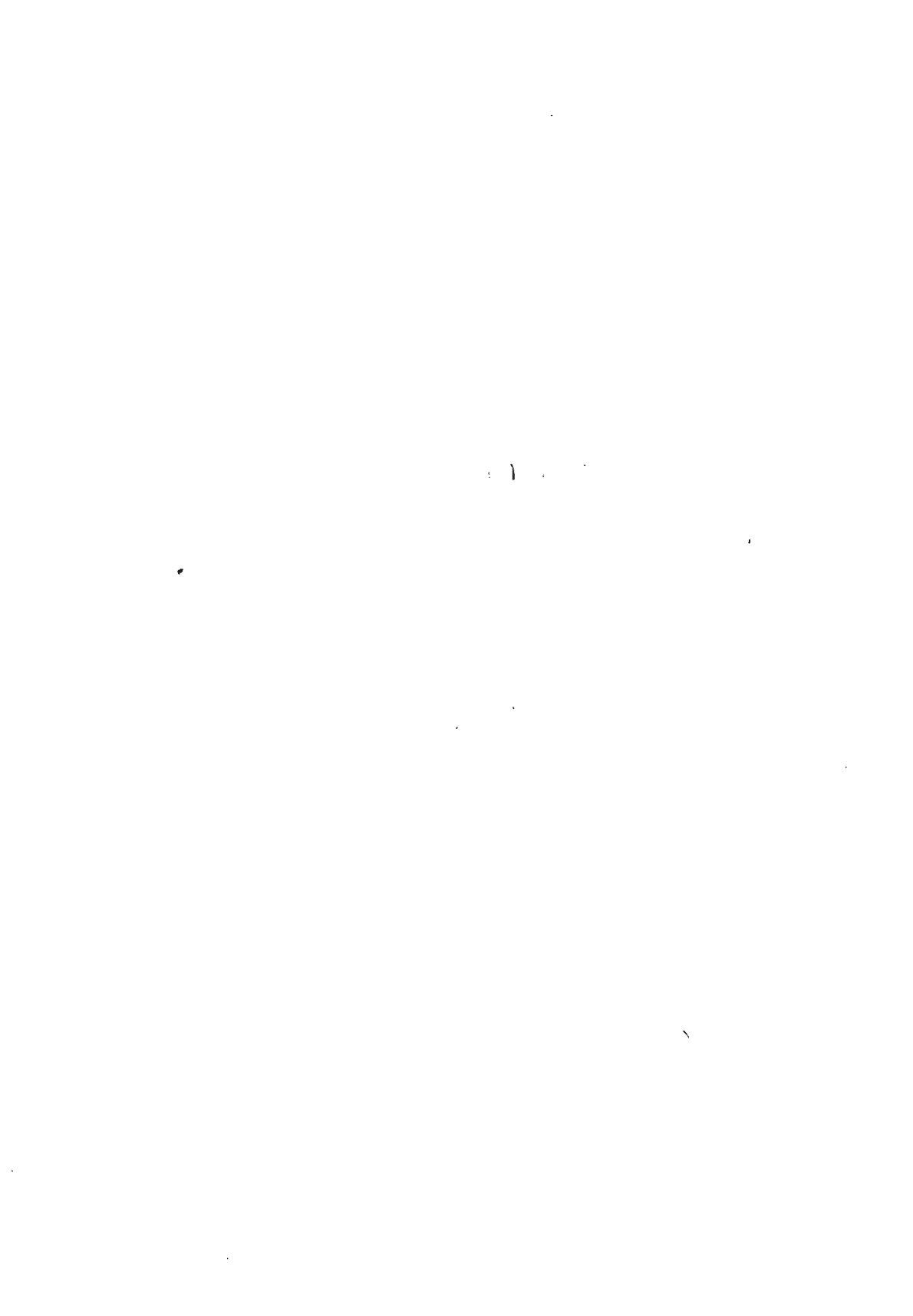


(١) أخرجه مسلم (٥٥) (٩٥).

شرح
صحيح البخاري

كِتَابُ الْعِلْمِ

٥٩ - ١٢٤



كِتَابُ الْعِلْمِ

١ - باب فضل العلم.

وقول الله تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ۝﴾ [المائدة: ١١]. وقوله ﷻ: ﴿رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ۝﴾ [طه: ١١٤].

❦ قوله: «كتابُ العلم، باب فضل العلم». العلم الذي فيه الفضل والحث هو العلمُ بشريعة الله، وليس العلمُ بما يعودُ إلى الأمور الدنيوية، فالعلمُ بما يعودُ إلى الأمور الدنيوية إن كان وسيلةً لغاية شرعية فله حكمُ الوسائل، وإن كان ضارًّا فهو محرمٌ، وإن كان لا ضارًّا ولا نافعًا فهو لهوٌ وإضاعةٌ للوقت.

فكلُّ النصوص التي فيها مدحُ العلمِ والثناءُ على أهله إنما يُرادُ بها العلمُ الشرعيُّ، وما كان وسيلةً لذلك فله حكمُ الوسائل.

ثم استدلَّ على فضل العلم بقول الله تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ۝﴾ [المائدة: ١١]. فجعل الله تعالى هذين الوصفين؛ الإيمان والعلم، جعلهما سببًا لرفع الإنسان في الدرجات، وهل هو في الدنيا، أو في الدنيا والآخرة، أو في الآخرة فقط؟

الجواب: أن الآية عامة؛ ولهذا تجدُ أن العلماء الراسخين في العلم الناصحين لعباد الله، تجدُهم بينَ الناس في القمة، وإن كانوا من حيث الحسبُ دون ذلك، أو من حيث الغنى دون ذلك، لكن يرفعُهم الله ﷻ بالعلم.

وفي هذا يَقُولُ الشاعرُ:

الْعِلْمُ يَرْفَعُ بَيْتًا لَا عِمَادَ لَهُ وَالْجَهْلُ يَهْدِمُ بَيْتَ الْعِزِّ وَالشَّرَفِ

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾. ولم يَقُلْ: والذين عَلِمُوا؛ لأن العلم مكتسب، والإيمان فطري، فالأصل أن الإنسان يُولَدُ على الفطرة، ويُولَدُ جاهلاً؛ لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [التكْوِينُ: ٧٨].

وقوله: ﴿رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ (٣١). هذا لو أن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أتى بأوّل الآية لكان أحسن، وهو ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ (٣١)؛ لأن هذا أمرٌ من الله مُوجَّهٌ للرسول ﷺ، أمره الله أن يَقُولَ: رب زدني علماً. فإذا كان النبي ﷺ -وهو أَعْلَمُ الخلق بشريعة الله- يُؤْمَرُ أن يَقُولَ: رب زدني علماً. فمن دونه من بابِ أَوْلَى؛ يَعْنِي: فهو ليس مُجَرَّدَ دعاءٍ من الرسول، بل هو أمرٌ من الله للرسول ﷺ، ولا شك أن الرسول ﷺ سوف يَقُومُ بهذا الأمر، وسوف يَقُولَ: رب زدني علماً.

واعلم أنه مهما بَلَغْتَ من العلم فإن فوقك مَنْ هو أَعْلَمُ منك؛ لقوله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ (٧٦). [التَّوْحِيدُ: ٧٦]. حَتَّى يَنْتَهِيَ الْعِلْمُ إِلَى اللَّهِ ﷻ، وَلَا تَظُنَّ أَنَّكَ أَعْلَمُ النَّاسِ، وَإِنْ كَانَ عِنْدَكَ عِلْمٌ كَثِيرٌ، فَهَنَّاكَ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ، وَانْظُرْ إِلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا قَالَ: إِنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ أَعْلَمَ مِنْهُ. قِيلَ لَهُ: إِنْ فِي الْمَكَانِ الْفُلَانِي مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ؛ يَعْنِي: الْخَضِرَ، وَحَصَلَ مَا ذَكَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَقَصَّه عَلَيْنَا فِي سُورَةِ الْكَهْفِ.

فإن قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ صَحَّ الْإِطْلَاقُ فِي قَوْلِهِ: ﴿رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ (٣١). مع أن العلم قد يَكُونُ ضَارًّا؟

قلنا: لا شك أن الذي يَطْلُبُ من الله زيادة العلم لا يُمَكِّنُ أن يَطْلُبَ مِنْهُ زِيَادَةَ الْعِلْمِ الضَّارَّ أَبَدًا، وَإِنَّمَا يُرِيدُ زِيَادَةَ الْعِلْمِ النَّافِعِ بِلَا شَكٍّ، وَإِلَّا فَلَا يَقُولُ عَاقِلٌ: رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا يَكُونُ حُجَّةً عَلَيَّ لَا يُمَكِّنُ هَذَا بَل يَقُولُ: رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا أَتَنَفَّعُ بِهِ بِلَا شَكٍّ.

٢- باب مَنْ سُئِلَ عِلْمًا وَهُوَ مُشْتَغِلٌ فِي حَدِيثِهِ فَأَتَمَّ الْحَدِيثَ ثُمَّ أَجَابَ السَّائِلَ.

٥٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَنَانٍ قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ. ح وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي هَلَالُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ فِي مَجْلِسٍ يُحَدِّثُ الْقَوْمَ جَاءَهُ أَعْرَابِي فَقَالَ: مَتَى السَّاعَةُ؟ فَمَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحَدِّثُ فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: سَمِعَ مَا قَالَ فَكَرِهَ مَا قَالَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ لَمْ يَسْمَعْ. حَتَّى إِذَا قَضَى حَدِيثَهُ قَالَ: أَيْنَ أَرَاهُ السَّائِلُ عَنِ السَّاعَةِ؟ قَالَ: هَا أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «إِذَا ضُيِّعَتِ الْأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ» قَالَ: كَيْفَ إِضَاعَتُهَا؟ قَالَ: إِذَا وَسَدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ».

[الحديث ٥٩- طرفه في: ٦٤٩٦]

هذا الباب أراد البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْهُ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْمُسْتَوَلَّ أَنْ يَقْطَعَ حَدِيثَهُ لِيُجِيبَ السَّائِلَ، بَلْ لَهُ أَنْ يَمْضِيَ فِي حَدِيثِهِ، ثُمَّ يَسْأَلَ بَعْدَ عَنِ السَّائِلِ، وَهَذَا إِذَا كَانَ يُرِيدُ أَنْ يُجِيبَهُ، أَمَا إِذَا كَانَ لَا يُرِيدُ أَنْ يُجِيبَهُ فَلَا مَرُ ظَاهِرٌ. وَذَلِكَ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يُجِيبَ كُلَّ سَائِلٍ، بَلْ قَدْ يَكُونُ مِنَ الْمَسَائِلِ مَا لَا يَنْبَغِي الْإِجَابَةُ عَلَيْهِ، كَمَا لَوْ كَانَ يَحْصُلُ بِالْإِجَابَةِ عَلَيْهِ فِتْنَةٌ أَوْ شَرٌّ وَبَلَاءٌ.

وَلَا يَلْزَمُ الْجَوَابُ أَيْضًا إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ السَّائِلَ إِنَّمَا يَنْبَغِي الْعِنَادَ وَالشَّقَاقَ، وَلَا يُرِيدُ الْحَقَّ كَمَا يُوجَدُ مِنْ بَعْضِ النَّاسِ؛ فَإِنَّهُ يَجِيءُ يَسْأَلُ الْمَفْتِيَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُعْتَبَهُ وَيَشُقَّ عَلَيْهِ، وَيُخْرِجَهُ، فَتَجِدُهُ مَثَلًا إِذَا أَفْتَاهُ قَالَ: وَمَا الدَّلِيلُ؟ قَالَ: كَذَا وَكَذَا. قَالَ: مَا وَجْهُ الدَّلَالَةِ؟ قَالَ: وَجْهُ الدَّلَالَةِ كَذَا وَكَذَا. قَالَ: أَلَا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ كَذَا وَكَذَا. فَيُخْرِجُهُ، وَهَذَا سُوءُ أَدَبٍ.

كَذَلِكَ أَيْضًا بَعْضُ النَّاسِ يَسْتَفْتِي لَا لِلْفَائِدَةِ، وَلَكِنْ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَرَى مَا عِنْدَ

المفتي هذا حَتَّى يَسْتَفْتِيَ آخَرَ، فإذا استفتاه قَالَ: قَالَ فلانُ كذا وكذا، وأنت قلتَ كذا وكذا. هذا موجودٌ، لا سِيَّما في زماننا هذا لَمَّا كَثُرَ -والحمد لله- طلبةُ العلم، وصار كلُّ إنسانٍ يُفتي بما أراه الله ﷻ، وبما بلغه من العلم، فصار الناسُ يَخْتَلِفُونَ، فتَجَدُّ العاميُّ يَأْتِي إلى هذا وَيَسْتَفْتِيهِ وَيَقُولُ: طيب. ثم يَذْهَبُ إلى فلانٍ، فإذا أفتاه قَالَ: والله أنا سألتَ فلانًا فقال لي: كذا وكذا، وهذا كثيرٌ فإذا عَلِمْتَ أو ظَهَرَ لك من ملامح الرجلِ أنه إنما يُريدُ العنادَ والانشقاقَ أو يُريدُ ضربَ أقوالِ العلماءِ بعضهم ببعضٍ فإنه لا حرجَ عليك أن تقولَ: لا أَفْتِيكَ؛ لأن الله خَيْرُ نَبِيٍّ في إفتاءِ أهلِ الكتابِ الذين لا يُريدُونَ الحقَّ حيث قَالَ: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [النساء: ٤٢].

لكن من عَلِمَ أن السائلَ يَسْتَطِيعُ حقيقةَ العلمِ وَجَبَ عليه أن يُفْتِيَهُ إذا كان لا يَتَرَتَّبُ على ذلك مفسدةٌ، لكن له أن يَمْضِيَ في حديثه حَتَّى يَنْتَهِيَ، وهذا الحديث ظاهرٌ فيه. ووقوله: «أين أراه السائلُ». «أرى» تَنْصِبُ مفعولين، فالهاءُ المفعولُ الأوَّلُ، والسائلُ المفعولُ الثاني، فكيف جاءت «السائلُ» بالرفع؟

الجوابُ على هذا: أن يقال: إن «أرى» جملةٌ معترضةٌ وأصلُ الكلام: أين السائلُ؟ لأن النبي ﷺ ما قَالَ: أين أراه السائلُ. بل قَالَ: أين السائلُ؟ لكن الراوي شكٌ في هذه الكلمة فادخل جملةً معترضةً، وهي قوله: «أراه»؛ أي: أَظُنُّه قَالَ: أين السائلُ؟ وعلى هذا فتكونُ الجملةُ معترضةً، والسائلُ مبتدأٌ خبره «أين» مُقَدَّمٌ، وإن شئتَ فقل: أين مبتدأٌ، والسائلُ خبرٌ لكن إذا كان ما بعد الاستفهامِ معرفةً فلا حَسَنُ أن يُعَرَّبَ هو المبتدأُ وما سَبَقَ هو الخبرُ.

أجاب النبي ﷺ عن سؤاله متى الساعة؟ وقال: «إِذَا ضُيِّعَتِ الْأَمَانَةُ» فاستَفْهَمَ الأعرابيُّ وقال: كيف إضاعتُها؟ قَالَ: «إِذَا وَسَدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ». الله المستعانُ إِذَا نَتَظَرُ السَّاعَةَ من زمانٍ.

ووقوله: «إِذَا وَسَدَ الْأَمْرُ». الأمرُ «ال» للعموم، ويُحْتَمَلُ أنها للعهد، فإن قلنا:

للعوم صار المراد بذلك كَلَّ الأمور، فالولاية الصغيرة والكبيرة من إدارة المدرسة إلى إدارة التعليم إلى الوزارة إلى ما هو أكبر من ذلك داخله في العموم.

وأما إذا قلنا: إنها للعهد والمراد بالعهد أمر الناس، صار المراد بذلك الولاية العامة؛ يعني: إذا وسدت الأمانة؛ أي: الولاية العامة إلى غير أهلها فانتظر الساعة. مثل أمر القضاء إلى قاضي ليس عنده علم فهذا من قوله: «وسد الأمر إلى غير أهله وكذلك إذ كان القاضي عنده علم ولكن له هوى فهذا أيضًا غير أهل.

وكذلك إذا وكلنا كاتب العدل الذي يكتب المبيعات بين الناس، فإذا جاء إنسان يريد أن ينقل ملك أرض عقار قال: لا أكتب إلا إذا جعلتني شريكًا؛ لأن كاتب العدل يعلم أن الأراضي الآن ستزيد فربما يضطرون أن يوافقوا على هذا، وهذا نوع من الرشوة فمثل هذا الكاتب ليس أهلاً لمنصبه، وعلى هذا فقس.

ومن ذلك أيضًا لو أننا جعلنا في هذا المسجد إمامًا لا يحسن قراءة الفاتحة لكنه رجل كبير السن وكان إمامًا من قبل لكنه لا يحسن الفاتحة، فهل يدخل في هذا أو لا؟ يدخل في هذا.

فعلى هذا نقول: الأمر هنا إذا حملناه على العموم كان أولى فيشمل جميع الولاة، وربما يؤيد العموم قوله: «إذا وسد»؛ لأن المؤسد لابد له من مؤسد فيكون عامًا.

إذا: انتظار الساعة موجود من زمان فنحن نتظر الساعة، نسأل الله لنا ولكم حسن الخاتمة والعاقبة.



٣- بَابُ مَنْ رَفَعَ صَوْتَهُ بِالْعِلْمِ.

٦٠- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ عَارِمُ بْنُ الْفَضْلِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ، عَنْ يَوْسُفَ بْنِ مَاهَكَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: تَخَلَّفَ عَنَّا النَّبِيُّ ﷺ فِي سَفَرَةٍ سَافَرْنَاَهَا، فَأَذْرَكْنَا وَقَدْ أَرْهَقَتْنَا الصَّلَاةُ وَنَحْنُ نَتَوَضَّأُ فَجَعَلْنَا نَمْسَحُ عَلَى أَرْجُلِنَا، فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا^(١).

[الحديث ٦٠- طرفاه في: ٩٦، ١٦٣]

هذا يَوِّبُ لَهُ الْمُؤَلِّفُ بَيَابِ مَنْ رَفَعَ صَوْتَهُ بِالْعِلْمِ، وَاسْتَدَلَّ لِهَذَا بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ». رَفَعَ بِهَا صَوْتَهُ ﷺ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ يَغْسِلُوا أَرْجُلَهُمْ، بَلْ مَسَحُوا عَلَيْهَا، فَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْبُخَارِيُّ مِنْ رَفْعِ الصَّوْتِ بِالْعِلْمِ؛ لِأَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» هُوَ عِلْمٌ أَعْلَمَ بِهِ الْأُمَّةَ.

وَيَتَفَرَّغُ عَلَى هَذِهِ الْفَائِدَةِ مَا يُسْتَعْمَلُ الْيَوْمَ مِنْ مَكْبَرَاتِ الصَّوْتِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا شَكَّ وَسِيلَةٌ لِرَفْعِ الصَّوْتِ بِالْعِلْمِ، فَيَكُونُ مُحْمُودًا.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ لَا يُجْزَى الْمَسْحُ عَنِ الْغَسْلِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَعَّدَ الْمَاسِحِينَ بِقَوْلِهِ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ».

وَهَلْ يُجْزَى الْغَسْلُ عَنِ الْمَسْحِ فِيمَا لَوْ أَنَّ الْإِنْسَانَ غَسَلَ رَأْسَهُ فِي الْوُضُوءِ بَدَلًا عَنْ مَسْحِهِ؟ فِي هَذَا قَوْلَانِ^(٢) لِلْعُلَمَاءِ:

وَالَّذِينَ قَالُوا بِالْإِجْزَاءِ قَالُوا: إِنَّهُ يَكْرَهُ غَسْلَهُ بَدَلًا عَنْ مَسْحِهِ.

وَالَّذِينَ قَالُوا بَعْدَ الْإِجْزَاءِ قَالُوا: إِنَّهُ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَيَكُونُ مُرَدُّوْدًا؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٣).

وَلَا شَكَّ أَنَّ مَنْ غَسَلَ رَأْسَهُ بَدَلًا عَنْ مَسْحِهِ إِنْ كَانَ أَرَادَ الرِّغْبَةَ عَنِ السَّنَةِ فَلَا شَكَّ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٤٠) (٢٥).

(٢) انْظُرْ: «الْمَغْنِي» (١/ ١٨٢).

(٣) تَقْدِمْ تَخْرِيجَهُ.

أَنْ عَمَلَهُ بَاطِلٌ، وَأَنَّهُ عَلَى خَطَرٍ عَظِيمٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ عَمَلُهُ هَذَا مُوَصِّلاً إِلَى الْكُفْرِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ رَغِبَ عَنْ سِتِّي فليس مِنِّي»^(١). وَهَذَا رَغَبٌ عَنْ سُنَّتِهِ، وَشَرَعَ غَيْرَهَا. وَأَمَّا مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ لَا رَغْبَةً عَنِ السُّنَّةِ فَفِي إِجْزَائِهِ تَوَقُّفٌ، فَالَّذِينَ قَالُوا: لَا يُجْزَى. عَرَفْتُمْ دَلِيلَهُمْ، وَالَّذِينَ قَالُوا: يُجْزَى مَعَ الْكَرَاهَةِ قَالُوا: لِأَنَّهُ إِنَّمَا شَرَعَ مَسْحُ الرَّأْسِ تَخْفِيفًا عَلَى الْعِبَادِ، فَإِذَا غَسَلَهُ فَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِي تَطْهِيرِ الْأَعْضَاءِ، وَلَكِنْ لَا شَكَّ أَنَّ الْإِنْسَانَ الَّذِي يَغْسِلُ بَدَلًا عَنْ مَسْحِهِ عَلَى خَطَرٍ، وَأَقْلُ مَا فِيهِ الْكَرَاهَةُ كَمَا ذَكَرَهُ الْفُقَهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ. وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا. تَكْبِيرٌ أَوْ الْعِلْمُ، أَوْ التَّحْذِيرُ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.



٤ - بَابُ قَوْلِ الْمُحَدِّثِ حَدَّثَنَا وَأَخْبَرَنَا وَأَنْبَأَنَا.

وَقَالَ لَنَا الْحُمَيْدِيُّ: كَانَ عِنْدَ ابْنِ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا وَأَخْبَرَنَا وَأَنْبَأَنَا وَسَمِعْتُ وَاحِدًا. وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ. وَقَالَ شَقِيقٌ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ كَلِمَةً. وَقَالَ حُذَيْفَةُ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدِيثَيْنِ. وَقَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا يَرُوي عَنْ رَبِّهِ. وَقَالَ أَنَسٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا يَرُوي عَنْ رَبِّهِ ﷺ. وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَرُويهِ عَنْ رَبِّكُمْ ﷺ.

هَذِهِ التَّرْجُمَةُ يُبَيِّنُ فِيهَا الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِ الْمُحَدِّثِ: حَدَّثَنَا فَلَانٌ، أَوْ أَخْبَرَنَا، أَوْ أَنْبَأَنَا، وَهَذِهِ الْكَلِمَاتُ الثَّلَاثُ عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ لَا فَرْقَ بَيْنَهَا، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَفَصَّلَ بَعْضُهُمْ مَدْلُولَ هَذِهِ الْأَلْفَافِ لُغَةً فَقَالَ: الْإِنْبَاءُ يَكُونُ فِي الْأُمُورِ الْهَامَةِ، وَالْإِخْبَارُ عَامًّا. أَمَّا عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ الْمُتَأَخِّرِينَ فَيُفَرِّقُونَ بَيْنَهَا فَيَقُولُونَ: حَدَّثَنَا لِمَنْ سَمِعَ مِنَ الشَّيْخِ، وَأَخْبَرَنَا وَأَنْبَأَنَا لِمَنْ سَمِعَهُ الشَّيْخُ؛ يَعْنِي هُوَ يَقْرَأُ وَالشَّيْخُ يَسْمَعُ. وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: هَذَا فِي الْإِجَازَةِ؛ يَعْنِي فِيمَنْ رَوَى عَنْهُ الْإِجَازَةُ وَلَيْسَ فِيمَنْ رَوَى عَنْهُ الْمُبَاشَرَةُ، الْمَهْمُ أَنَّ الْمُتَأَخِّرِينَ اخْتَلَفُوا فِي مَعَانِي هَذِهِ الْكَلِمَاتِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٥٠٦٣)، وَمُسْلِمٌ (١٤٠١) (٥٠).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله تعالى فِي «الْفَتْحِ» (١/ ١٤٤):

❦ قَوْلُهُ: «بَابُ قَوْلِ الْمُحَدِّثِ: حَدَّثْنَا وَأَخْبَرْنَا وَأَنْبَأْنَا»، قَالَ ابْنُ رَشِيدٍ: أَشَارَ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ إِلَى أَنَّهُ بَنَى كِتَابَهُ عَلَى الْمُسْنَدَاتِ الْمَرْوِيَّاتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قُلْتُ: وَمُرَادُهُ هَلْ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ أَمْ لَا؟ وَإِيرَادُهُ قَوْلَ ابْنِ عِيْنَةَ دُونَ غَيْرِهِ دَالٌّ عَلَى أَنَّهُ مَخْتَارُهُ. ❦ قَوْلُهُ: «وَقَالَ الْحَمِيدِيُّ». فِي رِوَايَةِ كَرِيمَةَ وَالْأَصِيلِيِّ: «وَقَالَ لَنَا الْحَمِيدِيُّ». وَكَذَا ذَكَرَهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ»، فَهُوَ مُتَّصِلٌ. وَسَقَطَ مِنْ رِوَايَةِ كَرِيمَةَ قَوْلُهُ: «وَأَنْبَأْنَا» وَمِنْ رِوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ قَوْلُهُ: «أَخْبَرْنَا» وَثَبَتَ الْجَمِيعُ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ.

❦ قَوْلُهُ: «وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ» هَذَا التَّعْلِيقُ طَرَفٌ مِنَ الْحَدِيثِ الْمَشْهُورِ فِي خَلْقِ الْجَنِينِ؛ وَقَدْ وَصَلَهُ الْمُصَنِّفُ فِي كِتَابِ الْقَدْرِ، وَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ هُنَاكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

❦ قَوْلُهُ: «وَقَالَ شَقِيقٌ». هُوَ أَبُو وَائِلٍ. «عَنِ عَبْدِ اللَّهِ» هُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ، سَيَأْتِي مُوَصُولًا أَيْضًا حَيْثُ ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ، وَيَأْتِي أَيْضًا حَدِيثُ حَذِيفَةَ فِي كِتَابِ الرِّقَاقِ، وَمُرَادُهُ مِنْ هَذِهِ التَّعَالِيقِ أَنَّ الصَّحَابِيَّ قَالَ تَارَةً حَدَّثْنَا وَتَارَةً سَمِعْتُ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ الصِّيَغِ.

وَأَمَّا أَحَادِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَنْسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ فِي رِوَايَةِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ رَبِّهِ فَقَدْ وَصَلَهَا فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ، وَأَرَادَ بِذِكْرِهَا هُنَا التَّنْبِيْهُ عَلَى الْعَنْعَنَةِ، وَأَنَّ حَكْمَهَا الْوَصْلُ عِنْدَ ثَبُوتِ اللَّفْظِيِّ، وَأَشَارَ إِلَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ رَشِيدٍ إِلَى أَنَّ رِوَايَةَ النَّبِيِّ ﷺ إِنَّمَا هِيَ عَنْ رَبِّهِ سَوَاءً صَرَّحَ الصَّحَابِيُّ بِذَلِكَ أَمْ لَا، وَيَدُلُّ لَهُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَذْكُورُ فَإِنَّهُ لَمْ يَقُلْ فِيهِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ «عَنْ رَبِّهِ» وَلَكِنَّهُ اخْتَصَرَ فَيَحْتَاجُ إِلَى التَّقْدِيرِ.

قُلْتُ: وَيُسْتَفَادُ مِنَ الْحُكْمِ بِصَحَّةِ مَا كَانَ ذَلِكَ سَبِيلَهُ صَحَّةُ الْاِحْتِجَاجِ بِمَرَاثِيلِ الصَّحَابَةِ؛ لِأَنَّ الْوَاسِطَةَ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ رَبِّهِ فِي مَا لَمْ يُكَلِّمَهُ بِهِ -مِثْلَ لَيْلَةِ الْإِسْرَاءِ- جَبْرِئِلٌ وَهُوَ مَقْبُولٌ قَطْعًا، وَالْوَاسِطَةُ بَيْنَ الصَّحَابِيِّ وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ مَقْبُولٌ اتِّفَاقًا، وَهُوَ صَحَابِيُّ آخَرٌ، وَهَذَا فِي أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ دُونَ غَيْرِهَا فَإِنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ رَبَّمَا حَمَلَهَا عَنْ بَعْضِ التَّابِعِينَ مِثْلَ كَعْبِ الْأَحْبَارِ.

تنبيه: أبو العالية المذكور هنا هو الرياحي بالياء الأخيرة، واسمُهُ رُفيع بضمّ الراء. ومن زعم أنه البراء بالراء الثقيلة فقد وَهَم، فإن الحديث المذكور معروف برواية الرياحي دونه.

فإن قيل: فمن أين تَظْهَرُ مناسبة حديث ابنِ عمرَ للترجمة، ومحصل الترجمة التسوية بين صيغِ الأداء الصريحة، وليس ذلك بظاهرٍ في الحديث المذكور؟ فالجواب أن ذلك يُستفاد من اختلاف ألفاظ الحديث المذكور، وَيَظْهَرُ ذلك إذا اجتمعت طرُقُه، فإن لفظَ رواية عبد الله بن دينارٍ المذكور في الباب «فحدثوني ما هي» وفي رواية نافع عند المؤلف في التفسير «أخبروني» وفي رواية عند الإسماعيلي «أنبئوني» وفي رواية مالك عند المصنف في باب الحياء في العلم «حدثوني ما هي» وقال فيها: «فقالوا أخبرنا بها» فدل ذلك على أن التحديث والإخبار والإنباء عندهم سواء وهذا لا خلاف فيه عند أهل العلم بالنسبة إلى اللغة، ومن أصرح الأدلة فيه قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ ① وقوله تعالى: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ ② [طه: ١٤]. وأما بالنسبة إلى الاصطلاح ففيه الخلاف؛ فمنهم من استمر على أصل اللغة، وهذا رأي الزهري، ومالك، وابن عينة، ويحيى القطان، وأكثر الحجازيين والكوفيين، وعليه استمر عمل المغاربة، ورجحه ابن الحاجب في مختصره، ونُقِلَ عن الحاكم أنه مذهب الأئمة الأربعة. ومنهم من رأى إطلاق ذلك حيث يقرأ الشيخ من لفظه وتقيده حيث يقرأ عليه، وهو مذهب إسحاق بن راهويه والنسائي، وابن حبان، وابن منده وغيرهم. اهـ.

على هذا الرأي يقول: حَدَّثْنَا قراءة عليه؛ يَعْنِي: يُقَيِّدُونَهُ، فصار القول الأول: أنه لا فرق بين هذه الكلمات، وهذا هو مقتضى اللغة.

والقول الثاني: لا بأس أن يقول: حَدَّثْنَا قراءة عليه. مع أن الشيخ لم يُحَدِّثْهُمْ وإنما يَسْتَمِعُ إلى قراءة التلميذ، فيقول الراوي: حَدَّثْنَا قراءة عليه، فهذان قولان.

والقول الثالث: يقول ابن حجر رحمته الله: ومنهم من رأى التفرقة بين الصيغ بحسب افتراق التحمل، فيخصّصون التحديث بما يلفظ به الشيخ، والإخبار بما يقرأ عليه، وهذا مذهب

ابن جريج والأوزاعي، والشافعي، وابن وهب، وجمهور أهل المشرق^(١). اهـ.
يَعْنِي: فَإِذَا قَالَ حَدَّثَنَا فَالتَّالِي هُوَ الشَّيْخُ، وَإِذَا قَالَ: أَخْبَرَنَا، أَوْ أَنْبَأَنَا فَالطَّالِبُ هُوَ
التَّالِي وَالشَّيْخُ يَسْمَعُ.

ثُمَّ قَالَ ﷺ: ثُمَّ أَحَدَثَ أَتْبَاعُهُمْ تَفْصِيلًا آخَرَ، فَمَنْ سَمِعَ وَحْدَهُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ
أَفْرَدَ فَقَالَ: حَدَّثَنِي. وَمَنْ سَمِعَ مَعَ غَيْرِهِ جَمْعَ، وَمَنْ قَرَأَ بِنَفْسِهِ عَلَى الشَّيْخِ أَفْرَدَ فَقَالَ:
أَخْبَرَنِي. وَمَنْ سَمِعَ بِقِرَاءَةِ غَيْرِهِ جَمْعَ، وَكَذَا خَصَّصُوا الْإِنْبَاءَ بِالْإِجَازَةِ الَّتِي يُشَافُهُ بِهَا
الشَّيْخُ مِنْ يُجِيزُهُ، وَكُلُّ هَذَا مُسْتَحْسَنٌ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ عِنْدَهُمْ، وَإِنَّمَا أَرَادُوا التَّمْيِيزَ بَيْنَ
أَحْوَالِ التَّحْمِلِ وَظَنِّ بَعْضِهِمْ أَنَّ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْوَجُوبِ، فَتَكَلَّفُوا فِي الْإِجَازِ لِه
وَعَلَيْهِ بِمَا لَا طَائِلَ تَحْتَهُ. نَعَمْ يَحْتَاجُ الْمُتَأَخَّرُونَ إِلَى مَرَاعَاةِ الْأَصْطِلَاحِ الْمَذْكُورِ لثَلَا
يَخْتَلِطُ؛ لِأَنَّهُ صَارَ حَقِيقَةً عَرَفِيَّةً عِنْدَهُمْ، فَمَنْ تَجَوَّزَ عَنْهَا احْتَاجَ إِلَى الْإِتْيَانِ بِقَرِينَةٍ تَدُلُّ
عَلَى مَرَادِهِ، وَإِلَّا فَلَا يُؤْمَنُ اخْتِلَاطُ الْمَسْمُوعِ بِالْمَجَازِ بَعْدَ تَقْرِيرِ الْأَصْطِلَاحِ، فَيُحْمَلُ مَا
يَرِدُ مِنَ الْأَفَاطِ الْمُتَقَدِّمِينَ عَلَى مُحْمَلٍ وَاحِدٍ بِخِلَافِ الْمُتَأَخَّرِينَ^(٢). اهـ.

الْوَاقِعُ: أَنَّ هَذَا لَا يَدْفَعُ فِيهِ مِنْ مَعْرِفَةِ الرِّجَالِ هَلْ هُمْ مِنَ الشَّرْقِيِّينَ أَوْ مِنَ الْمَغَارِبَةِ، أَوْ مِنْ
كَذَا أَوْ مِنْ كَذَا؟! مِنْ أَجْلِ أَنْ نَعْرِفَ أَصْطِلَاحَهُمْ فَنَحْمِلَ أَلْفَاظَهُمْ عَلَى مِصْطَلَحِهِمْ، لَكِنْ
عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، وَلَا سِيَّامًا إِذَا سَمِعْنَا مِنَ التَّابِعِينَ وَمَنْ قَبْلَهُمْ فَإِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ
الْمَذْكُورَةِ «حَدَّثَنَا، وَأَخْبَرَنَا، وَأَنْبَأَنَا»، وَلَكِنْ حَسَنٌ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ، وَهُوَ التَّقْيِيدُ بِأَنْ
يَقُولَ: حَدَّثَنَا قِرَاءَةً عَلَيْهِ، أَوْ أَخْبَرَنَا قِرَاءَةً عَلَيْهِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

أَمَّا الْأَحَادِيثُ فَيَقُولُ: قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ الصَّادِقُ
الْمُصَدَّقُ. الصَّادِقُ فِيمَا يُنْقَلُ، الْمُصَدَّقُ فِيمَا يُنْقَلُ إِلَيْهِ؛ فَهُوَ صَادِقٌ فِيمَا يُخْبَرُ بِهِ،
مُصَدَّقٌ فِيمَا أُخْبِرَ بِهِ.

(١) انظر: «الفتح» (١/١٤٤-١٤٥).

(٢) انظر: «الفتح» (١/١٤٥).

وقال شقيق عن عبد الله؛ يعني: ابن مسعود: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ كَلِمَةً، يَعْنِي: كَلَامَهُ.
وقال حذيفة: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدِيثَيْنِ. وهذا معناه أنه تَكَلَّمَ بِحَدِيثَيْنِ.
وقال أبو العالية: عن ابن عباس، عن النبي ﷺ فيما يَرْوِي عن رَبِّهِ. هذا: عن.. عن.
وقال أنس: عن النبي ﷺ يرويه عن رَبِّهِ، وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ يرويه عن رَبِّكُمْ ﷺ^(١). والعننة معروف أنها تُحْمَلُ على السماع إلا من مدلس، والتدليس متعدد.



٦١- حَدَّثَنَا قَتِيبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ
عَمْرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجْرَةً لَا يَسْقُطُ وَرَقُهَا، وَإِنَّمَا مِثْلُ
الْمُسْلِمِ، فَحَدِّثُونِي مَا هِيَ؟» فَوَقَعَ النَّاسُ فِي شَجَرِ الْبُوَادِي. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَوَقَعَ فِي نَفْسِي
أَنَّهَا النَّخْلَةُ فَاسْتَحْيَيْتُ. ثُمَّ قَالُوا: حَدَّثْنَا مَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «هِيَ النَّخْلَةُ»^(٢).
[الحديث ٦١- أطرافه في: ٦٢، ٧٢، ١٣١، ٢٢٠٩، ٤٦٩٨، ٥٤٤٤، ٥٤٤٨،

[٦١٢٢، ٦١٤٤]

الشاهد قوله: «حَدِّثُونِي». ثم قالوا: «حَدَّثْنَا». ومعنى «حَدِّثُونِي»؛ يَعْنِي: أَخْبِرُونِي،
ومعنى «حَدَّثْنَا»؛ يَعْنِي: أَخْبَرْنَا. هذا هو المراد، وليس المرادُ حَدِّثُونِي؛ أي: سَوْقُوا لِي حَدِيثًا
أَوْ قِصَّةً، أَوْ حَدَّثْنَا: سَقُّ لَنَا حَدِيثًا أَوْ قِصَّةً، إِنَّمَا الْمُرَادُ أَخْبِرُونِي.



(١) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١/ ١٤٤):

حديث ابن مسعود رَوَاهُ وَصَلَهُ الْمُصَنِّفُ فِي كِتَابِ الْقَدْرِ (٦٥٩٤)، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٦٤٣) (١).
وحديث شقيق عن عبد الله بن مسعود رَوَاهُ ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ (١٢٣٨)، وَمُسْلِمٌ (٩٢) (١٥٠).
وحديث حذيفة رَوَاهُ ذَكَرَهُ فِي كِتَابِ الرِّقَاقِ (٦٤٩٧)، وَمُسْلِمٌ (١٤٣) (٢٣٠).
أَمَّا أَحَادِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَنْسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَوَاهُ فَقَدْ وَصَلَهَا فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ (٧٥٣٧، ٧٥٣٨، ٧٥٣٩)، وَمُسْلِمٌ (٢٦٧٥) (٢)، (١١٥١) (٦٠)، (٢٣٧٧) (١٦٧).
(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٨١١) (٦٣).

٥- بابُ طَرَحِ الإمامِ المسأَلَةِ على أَصْحَابِهِ لِيَخْتَبِرَ مَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ.

٦٢- حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنْ مِنْ الشَّجَرِ شَجَرَةٌ لَا يَسْقُطُ وَرْقُهَا وَإِنَّمَا مِثْلُ الْمُسْلِمِ، حَدَّثُونِي مَا هِيَ؟» قَالَ: فَوَقَعَ النَّاسُ فِي شَجَرِ الْبُؤَادِيِّ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَوَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا النُّخْلَةُ. ثُمَّ قَالُوا: حَدَّثْنَا مَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «هِيَ النُّخْلَةُ»^(١).
 هذا الحديثُ فيه: طَرَحُ الإمامِ المسأَلَةِ على أَصْحَابِهِ؛ لِيَخْتَبِرَ مَا عِنْدَهُمْ؟ وَلَا شَكَّ أَنَّ طَرَحَ المسأَلَةِ عَلَى الطَّلِبَةِ مِمَّا يَفْتَحُ الْأَذْهَانَ، وَلَا سِيَّما فِي الْمَحَاضِرَاتِ الطَّوِيلَةِ، حَتَّى وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا طَلِبَةً خَاصِّينَ، فَفِي الْمَحَاضِرَاتِ الطَّوِيلَةِ يَنْبَغِي لِلْمَحَاضِرِ أَنْ يَسْأَلَ الْحَاضِرِينَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَنْتَبَهُوا؛ لِأَنَّ الْمَحَاضِرَاتِ الطَّوِيلَةَ رَبِّمَا يَطْرُقُ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ وَسَاوِسٌ - يَعْنِي: هَوَاجِسٌ - وَيَسْرَحُ بِفِكَرِهِ بَعِيدًا، لَكِنْ إِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَخَافُ أَنْ يُقَالَ لَهُ: يَا فَلَانُ مَاذَا تَقُولُ؟ فَإِنَّهُ سَوْفَ يَكُونُ مُنْتَبِهًا، وَهَذِهِ - أَعْنِي: إِلْقَاءَ الْأَسْئَلَةِ فِي الْمَحَاضِرَاتِ الطَّوِيلَةِ الْعَامَةِ الَّتِي تَكُونُ فِي الْمَسَاجِدِ - نَادِرَةٌ؛ لِأَنَّهُ قَلٌّ مَنْ يَفْعَلُهَا، لَكِنَّهَا مُفِيدَةٌ.

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍو أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يَفْرَحَ الْإِنْسَانُ إِذَا أَجَابَ بِالصَّوَابِ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَمْرٍو لَمَّا حَدَّثَ بِهَذَا الْحَدِيثِ تَمَنَّى عَمْرُؤُا أَنْ ابْنَهُ أَجَابَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَمْرٍو وَقَعَ فِي قَلْبِهِ أَنَّهَا النُّخْلَةُ، لَكِنْ كَانَ مِنْ أَصْغَرِ الْقَوْمِ، فَهَابَ أَنْ يَتَكَلَّمَ.
 فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: مَا وَجْهُ مُشَابَهَةِ النُّخْلَةِ لِلْمُسْلِمِ. قُلْنَا: وَجْهُ الْمِشَابَهَةِ مَا فِي الْمُسْلِمِ وَمَا فِي النُّخْلَةِ مِنْ كَثَرَةِ الْخَيْرَاتِ وَكَثَرَةِ الْمَنَافِعِ، فَالنُّخْلَةُ لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا عَدَّدَ فِيهَا الْمَنَافِعَ لَوَجَدَ فِيهَا مَا يَرْتَبُو عَلَى الْعِشْرِينَ أَوْ الثَّلَاثِينَ.



٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعِلْمِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [آل عمران: ١٨٤].

القراءة والعرض على المحدث. ورأى الحسن والثوري ومالك القراءة جائزة. واحتج بعضهم في القراءة على العالم بحديث ضمام بن ثعلبة قال للنبي ﷺ: أَمَرَكَ أَنْ تُصَلِّيَ الصَّلَاةَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَهَذِهِ قِرَاءَةٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَ ضَمَامُ قَوْمَهُ بِذَلِكَ فَأَجَازُوهُ، وَاحْتَجَّ مَالِكٌ بِالصَّكِّ يَقْرَأُ عَلَى الْقَوْمِ فَيَقُولُونَ: أَشْهَدْنَا فَلَانَ وَيَقْرَأُ ذَلِكَ قِرَاءَةً عَلَيْهِمْ، وَيُقْرَأُ عَلَى الْمُقْرَأِ فَيَقُولُ الْقَارِئُ: أَقْرَأَنِي فَلَانٌ.

قَوْلُهُ: يُقْرَأُ. يَجُوزُ فَتَحُ الْيَاءِ وَضَمُّهَا؛ يَعْنِي: يَقْرَأُ الْقَارِئُ عَلَى الْمُقْرَأِ فَيَقُولُ الْقَارِئُ: أَقْرَأَنِي فَلَانٌ مَعَ أَنَّ الْقَارِئَ لَيْسَ هُوَ الْمُقْرَأُ، فَالْمُقْرَأُ مُسْتَمِعٌ وَالتَّلْمِيزُ قَارِئٌ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْوَاسِطِيُّ، عَنْ عَوْفٍ، عَنْ الْحَسَنِ قَالَ: لَا بَأْسَ بِالْقِرَاءَةِ عَلَى الْعَالِمِ، وَأَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَوْسُفَ الْفَرَبَرِيُّ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ سَفْيَانَ قَالَ: إِذَا قُرِئَ عَلَى الْمَحْدُثِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَقُولَ: حَدَّثَنِي. قَالَ: وَسَمِعْتُ أَبَا عَاصِمٍ يَقُولُ عَنْ مَالِكٍ وَسَفْيَانَ: الْقِرَاءَةُ عَلَى الْعَالِمِ وَقِرَاءَتُهُ سَوَاءٌ.

قَوْلُهُ: «بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعِلْمِ»، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾، الظاهر أن هذه الترجمة لا تَتِمُّ فِي هَذَا الْمَكَانِ لِأَنَّهُ سَبَقَ بَابُ فَضْلِ الْعِلْمِ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾، والظاهر أن صواب الترجمة: بَابُ الْقِرَاءَةِ وَالْعَرْضِ عَلَى الْمَحْدُثِ، كَمَا فِي شَرْحِ الْقُسْطَلَانِيِّ.

والقراءة والعرض على المحدث رأى الحسن والثوري ومالك أن القراءة جائزة، ومعنى أن القراءة جائزة؛ يَعْنِي: أَنْ يَقْرَأَ التَّلْمِيزُ عَلَى الْمَحْدُثِ أَوْ عَلَى الشَّيْخِ فَهَذِهِ جَائِزَةٌ وَهِيَ مِنْ صِيغِ التَّحْمِيلِ؛ يَعْنِي: هِيَ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ التَّحْمِيلِ أَنْ يَقْرَأَ التَّلْمِيزُ وَالشَّيْخُ يَقْرَأُ، لَكِنْ فِي النِّهَايَةِ يَقُولُ: إِنَّ مَالِكًَا وَسَفْيَانَ رَأْيَا أَنَّ الْقِرَاءَةَ عَلَى الْعَالِمِ وَقِرَاءَتُهُ سَوَاءٌ؛ بِمَعْنَى: سَوَاءٌ فِي الرِّوَايَةِ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّحْمِيلُ بِقِرَاءَةِ الْإِمَامِ عَلَى الطَّالِبِ، أَوْ بِقِرَاءَةِ الْأُسْتَاذِ عَلَى الطَّالِبِ، أَوْ بِقِرَاءَةِ الطَّالِبِ عَلَى الْأُسْتَاذِ، أَوْ أَنَّهَا سَوَاءٌ فِي الْحُكْمِ؟.. الظاهر الأول.

لكن نسأل: هل هما سواء في الحكم، أو أن قراءة الشيخ أقوى من قراءة الطالب؟
الظاهر أن قراءة الشيخ أقوى في التحمل؛ لأن قراءة الطالب على الشيخ، الشيخ
مطلوبٌ والطالب طالبٌ، والمطلوب ليس اهتمامه بالشيء كاهتمام الطالب، فربما يقرأ
الطالب على الشيخ، والشيخ تأخذه سِنَةٌ، وهذا كثيرٌ، لكن إذا قرأ الشيخ على الطالب
فالغالب أن الطالب لا يتألم؛ لأنه طالب مهتمٌ فهو الذي يُريدُ، فقراءة الطالب على
الشيخ ضعيفةٌ بالنسبة لقراءة الشيخ على الطالب، فيكون معنى قول مالك وسفيان: هما
سواء؛ أي: في أنها صيغتان من صيغ التحمل، وليس المعنى أنها سواء في القوة.

فإذا قال قائل: أليس مالك لم يثبت عنه نهائياً أنه قرأ الموطأ على أحد، بل كلهم قرأوا
عليه حتى كان يقول: يا أهل العراق ألا تدعون تشددكم، إنما القراءة مثل السماع؟
فالجواب: أن هذا قد كتبت، وألف، ولا حرج أن يقرأ عليه، لكن عندما يريد أن
يزوي الحديث الواحد بعينه فهل الأقوى أن يقرأ هو، والطالب يسمع، أو أن يقرأ
الطالب والشيخ يستمع؟

نرى أن قراءة الشيخ والطالب يستمع أقوى بلا شك؛ لأن الطالب هو المهتم،
ويريد أن يتحمل.

وقد احتج بعضهم بالقراءة على العالم بحديث ضمام بن ثعلبة قال للنبي ﷺ: الله أمرَكَ
أن تُصَلِّيَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ؟ قَالَ: «نعم». قَالَ: فهذه قراءة على النبي ﷺ أخبر ضمام قومه
بذلك فأجازوه. هل هذا الاستدلال صحيح؟ نقول: نعم، له نوعٌ من الصحة. وقد يقال: إن
الرجل استفهم ولم يقصد القراءة على الرسول ﷺ قراءة شيء يزويه الرسول، إنما استفهم
فأجيب، لكن لو أراد الإنسان أن يتكئ عليه ويقول: إن هذا دليل على أن الطالب يقرأ
والشيخ يستمع، فلو أراد أن يتكئ على هذا فأزجو ألا يتكسر هذا العصا.

ثم قال: «واحتج مالك بالصك يقرأ على القوم فيقولون: أشهدنا فلان. هم لم يقرأوه،
ويقال: شهد فلان بكذا وكذا ثم يقرأ عليهم فيجيزونه، وكذلك أيضاً يقرأ على المقرئ
فيقول القارئ أقراني مع أن المقرئ لم يقرأ لكن التلميذ يقرأ عليه، فيقول: أقراني فلان».

٦٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدٍ هُوَ الْمُقْبَرِيُّ، عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى جَهْلٍ فَأَنَاحَهُ فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ عَقَلَهُ ثُمَّ قَالَ لَهُمْ: أَيُّكُمْ مُحَمَّدٌ؟ وَالنَّبِيُّ ﷺ مُتَكَيٍّ بَيْنَ ظَهْرَانِهِمْ فَقُلْنَا: هَذَا الرَّجُلُ الْأَبْيَضُ الْمَتَكِيُّ فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ! فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «قَدْ أَجَبْتُكَ» فَقَالَ الرَّجُلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنِّي سَائِلُكَ فَمَشَدُّ عَلَيْكَ فِي الْمَسْأَلَةِ فَلَا تَحِدْ عَلَيَّ فِي نَفْسِكَ فَقَالَ: سَلْ عَمَّا بَدَا لَكَ» فَقَالَ: أَسْأَلُكَ بِرَبِّكَ وَرَبِّ مَنْ قَبْلَكَ اللَّهُ أَرْسَلَكَ إِلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ؟ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ» قَالَ: أَتَشُدُّكَ بِاللَّهِ اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ نُصَلِّيَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ؟ قَالَ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ». قَالَ: أَتَشُدُّكَ بِاللَّهِ اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ نَصُومَ هَذَا الشَّهْرَ مِنَ السَّنَةِ؟ قَالَ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ». قَالَ: أَتَشُدُّكَ بِاللَّهِ اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تَأْخُذَ هَذِهِ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَائِنَا فَتَقْسِمَ بِهَا عَلَى فَقَرَائِنَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ». فَقَالَ الرَّجُلُ: آمَنْتُ بِمَا جِئْتُ بِهِ وَأَنَا رَسُولُ مَنْ وَرَائِي مِنْ قَوْمِي، وَأَنَا ضَامٌ بِنُ ثَعْلَبَةَ أَخُو بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ. رَوَاهُ مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَعَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمَغِيرَةِ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بهذا.

هذا الحديث فيه فوائد:

أولاً: جواز دخول البهيمة إلى المسجد، ولكن هل يُشترط أن تكون البهيمة مأبولة وروثه طاهر؟ نقول: أما على سبيل الإيقاف والإبقاء فنعم، وأما على سبيل المرور فقد كانت الكلاب في عهد النبي ﷺ تُقبل وتُدبر في مسجده، لكن على سبيل الإبقاء والثبوت لا إلا ما كان مأبولة وروثه طاهراً.

ومن فوائد هذا الحديث: أن بول الإبل وروثها طاهر وهذا أمر لا إشكال فيه، فإن النبي ﷺ أمر الرهط من جهينة وعُكل أن يذهبوا إلى إبل الصدقة ويشربوا من أبوالها وألبانها^(١)، ويبقى الإشكال كيف يُقال كذلك، وقد نهى النبي ﷺ عن الصلاة في أعطان الإبل^(٢).

(١) أخرجه البخاري (٢٣٣)، ومسلم (١٦٧١) (٩).

(٢) أخرجه مسلم (٣٦٠) (٩٧).

والجوابُ أن يُقَالَ: إنه ليس ذلك من أجل نجاسة الروث، وإلا لكان النهي يَشْمَلُ ما كان من أعطائها أو مباركتها، ولو لم تَكُنْ عَطَنًا، لكنَّ أعطانَ الإبل قالَ بعضهم: إن النهي عن الصلاة فيها من بابِ التعبد، وليس له علةٌ معقولةٌ لنا، وقال بعضهم: بل العلةُ أن النَّبِيَّ ﷺ أَخْبَرَ فيما يُروى عنه أنها خُلِقَتْ -أي: الإبل- من الشياطين. فتكونُ معاطنُها مأوى للشياطين؛ فلذلك نُهي عن الصلاة في معاطنِ الإبل، أو في أعطانِ الإبل^(١).

ومن فوائدِ هذا الحديث: أن مسجدَ النَّبِيِّ ﷺ كان واسعًا كبيرًا، لكن المسقفُ منه ليس كبيرًا، لكن رحبته كبيرةٌ واسعةٌ؛ ولهذا تُضْرَبُ فيها الخيامُ، كما ضُرِبَتْ خيامُ زوجاتِ الرسولِ ﷺ في الاعتكافِ، وكما ضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ لسعدِ بنِ معاذٍ خيمةً في المسجدِ ليعُودَهُ من قريبٍ.

ومن فوائدِ هذا الحديث: بساطةُ النَّبِيِّ ﷺ مع قومِهِ ومع أصحابِهِ، فإنه كان يَجْلِسُ معهم، ويتكلمُ بينهم، ويَكُونُ المجلِسُ بينهم مجلسَ أدبٍ واحترامٍ، لكنه مجلسٌ بساطةٍ ما فيه تكلفٌ؛ ولهذا قالَ: أيُّكم محمدٌ؟ والنَّبِيُّ ﷺ متكىٌّ بين ظهرانيهم.

ومن فوائدِ هذا الحديث: أن لونَ النَّبِيِّ ﷺ أبيضٌ، وهذا بناءً على الأغلبِ من لونه، وإلا فإن لونه أزهَر؛ يعني: سوادٌ في بياضٍ، لكنَّ البياضَ أَغْلَبُ عليه.

ومن فوائدِ هذا الحديث: جفاءُ هذا الأعرابيِّ ضمامِ بنِ ثعلبةٍ حيث قالَ في الأوَّلِ: أيُّكم محمدٌ؟ ولم يَقُلْ: أيُّكم رسولُ الله؟

ومنها: أنه اسْتَبْت، وقال: ابنُ عبدِ المطلبِ، ومعروفٌ أنه ابنُ عبدِ المطلبِ ﷺ. ومما يَدُلُّ على جفاءِ هذا الرجلِ كذلك: أنه قالَ: إني سائِلُكَ فمَشَدَّدٌ عليك في المسألة، لكنه تَأَدَّبَ بعضَ الشيءِ فقال: فلا تَجِدْ عليَّ في نَفْسِكَ.

(١) انظر: «المجموع» (٣/١٦٣-١٦٤)، و«المغني» (٢/٤٦٨-٤٧٢).

ومن فوائد هذا الحديث: تواضع النبي ﷺ، فلو كان غيره لردَّ عليه حين قال: مشدَّد عليك. فقال: اذهب فلن أُجيبك، لكنه قال: «سَلْ».

ومن فوائد هذا الحديث: حسنُ خلقِ الرسول ﷺ حيث عامل هذا الرجل بما تقتضيه الحالة، وهذا من حسن الخلق من وجه، ومن الحكمة من وجه آخر.

ومن فوائد هذا الحديث: أن المشركين كانوا يُقرِّون بالربوبية؛ لقوله: «ربِّك، وربَّ من قبلك». وهو كذلك؛ فإن المشركين الذين قاتَلهم النبي ﷺ كانوا يُقرِّون بأنَّ الله هو الخالق الرازق المدبِّر، لكن يُنكِّرون الألوهية، ويقولون: ﴿أَجْعَلِ لِلَّهِ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [٥: ١٠٠].

ومن فوائد هذا الحديث: عمومُ رسالة النبي ﷺ؛ لقول هذا الرجل: «إلى الناس كلِّهم». فقال: «اللهم نعم». وهذا ظاهرٌ في الكتاب والسنة؛ ولهذا تُلزِمُ النصارى واليهود الذين يقولون: نحن نصدِّق برسالة محمد ﷺ، ولكن إلى العرب. تُلزِمُهُم بأن يقولوا بعمومها؛ لأنهم إذا لم يصدِّقوا بعمومها فقد كذبوا محمداً ﷺ؛ لأن الله قال: ﴿قُلْ يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [١٥٨: ١٠٨].

ومن فوائد هذا الحديث: جواز تأكيد الكلام بمثل هذا الجملة: «اللهم نعم». فكانتْها تشبه القسم من حيث توكيد الخبر أو الحكم.

ومن فوائد هذا الحديث: وجوب الصلوات الخمس في كلِّ يوم وليلة؛ لقول هذا الرجل: اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تُصَلِّيَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ؟ قَالَ: «اللَّهُم نعم».

ومن فوائد هذا الحديث أيضاً: وجوب صوم شهر رمضان للعلَّة نفسها.

ومن فوائد هذا الحديث أيضاً: وجوب الزكاة للعلَّة نفسها.

ومن فوائده: أن الزكاة لا تجب إلا على الأغنياء؛ لقول هذا الرجل في الحديث: من أغنيائنا، والغني في كلِّ موضع بحسبه؛ يعني: قد يكون غنياً في باب الزكاة من ليس غنياً في باب الحج، وقد يكون غنياً في باب الحج من ليس غنياً في باب النفقات، وهلمَّ جراً.

فكلُّ بابٍ له غِنَى خاصٌّ، فالغِنَى في بابِ الزكاةِ هو الذي يملكُ نصاباً زكويّاً والفقيرُ أيضاً في كلِّ موضعٍ بحسبه، فالفقيرُ الذي تُدْفَعُ إليه الزكاةُ هو الذي لا يجدُ كفايته، وكفايةَ عائلته، والفقيرُ في بابِ وجوبِ الزكاةِ هو الذي لا يجدُ نصاباً زكويّاً. إذاً الفقيرُ في استحقاقِ الزكاةِ غيرُ الفقيرِ في إيجابِ الزكاةِ.

ومن فوائدِ هذا الحديثِ: جوازُ الاقتصارِ على صنفٍ واحدٍ من أهلِ الزكاةِ. تُؤخَذُ هذه الفائدةُ من قوله: «من أغنيائنا فتقسّمها على فقرائنا».

ومن فوائدِ هذا الحديثِ: أنه لا بدَّ من التعميمِ - لكن بقدرِ المستطاع - على الفقراءِ، فلا تُؤدُّوا إلى فقيرٍ واحدٍ. تُؤخَذُ هذه الفائدةُ من قوله: فتقسّمها على فقرائنا. وإلى هذا ذهبَ بعضُ أهلِ العلمِ وقالوا: إنه يجبُ استيعابُ الفقراءِ الذين في البلدِ، فيعطى كلُّ واحدٍ بقدرِ المستطاع.

وقال بعضُ العلماءِ: لا يجبُ إلّا على ثلاثةٍ فقط؛ لأنَّ أقلَّ الجمعِ ثلاثةٌ، فإذا وزَّعها على ثلاثةٍ صدّقَ عليه أنه أعطى الفقراءِ، أو قسّمَ على الفقراءِ. وقيل: بل يُجزئُ واحدٌ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ لَقَبِيصَةَ: «أَقِمْ عِنْدَنَا حَتَّى تَأْتِيَنَا الصَّدَقَةُ فَنَأْمُرَ لَكَ بِهَا»^(١).

وهذا هو المشهورُ عندَ أصحابِ الإمامِ أحمدَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ؛ أنها تُجزئُ إلى فقيرٍ واحدٍ^(٢)، لكن لا شكَّ، أنه كلما اتَّسعَ انتفاعُ الفقراءِ بالزكاةِ فهو أولى.

ومن فوائدِ هذا الحديثِ: أن هذا الرجلَ حينَ سَمِعَ الإسلامَ وشرائعَ الإسلامِ انقادَ انقياداً تامّاً؛ لقوله: آمَنْتُ بِمَا جِئْتُ بِهِ.

ومن فوائدِهِ: جوازُ استثباتِ الإنسانِ في الأمورِ، ولو كانت من الأمورِ الهامّةِ، وأن التسرّعَ في الحكمِ على الشيءِ خلافُ الحكمةِ، فالإنسانُ يُنبَغِي عليه أن يَتَأَنَّى حتى يَتَبَيَّنَ الأمرُ.

(١) أخرجه مسلم (١٠٤٤) (١٠٩).

(٢) انظر: «المغني» (٤/ ١٢٧-١٣٠).

ومن فوائده: أن هذا الرجل يَظْهَرُ أنه سَيِّدٌ في قَوْمِهِ؛ لقوله: «وأنا رَسُولٌ مِّن ورائي من قومي».

ومن فوائده هذا الحديث: جَوَّازُ ذِكْرِ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ بِاسْمِهِ، فيَقُولُ: أنا فلانُ بنُ فلانٍ؛ لقوله: وأنا ضامُّ بنُ ثعلبة، وبعضُ الناسِ قد يَسْتَنْكِرُ من ذِكْرِ اسْمِهِ، وَيَخْشَى من الغرورِ والعُجْبِ، فنَقُولُ: إذا كان مقصودُك مجردَ التعريفِ فلا بأسَ، أما إذا كنتَ تُريدُ أن تَفْتَحِرَ وتَقُولَ: أنا فلانُ بنُ فلانٍ على وجهِ الافتخارِ فإن هذا لا يَنْبَغِي، بل قد يَكُونُ حرامًا، أما على سبيلِ التعريفِ فلا بأسَ به.



٧- بابُ ما يُذَكَّرُ في المناولةِ وكتابِ أهلِ العلمِ بالعلمِ إلى البلدانِ.

وقال أنسُ بنُ مالكٍ: نَسَخَ عثمانُ بنُ عفانَ المصاحفَ، فَبَعَثَ بها إلى الآفاقِ، ورأى عبدُ الله بن عمر، ويحيى بن سعيدٍ، ومالكُ بنُ أنسٍ ذلكَ جائزًا، واحتجَّ بعضُ أهلِ الحجازِ في المناولةِ بحديثِ النَّبِيِّ ﷺ حيثُ كتبَ لأميرِ السريةِ كتابًا وقال: لا تَقْرَأْهُ حَتَّى تَبْلُغَ مَكَانَ كذا وكذا فلمَّا بَلَغَ ذلكَ المَكَانَ قرَأَهُ على الناسِ وأخبرهم بأمرِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ: «بابُ ما يُذَكَّرُ في المناولةِ وكتابِ أهلِ العلمِ بالعلمِ إلى البلدانِ». المناولةُ: أن الشيخَ يُناوِلُ ما يَرَوِيهِ إلى التلاميذِ، وتُسَمَّى هذه روايةً بالمناولةِ، فيَكُونُ الكتابُ مكتوبًا، ويُعطيه للتلاميذِ، وَيَقُولُ: ازُودُوا عَنِّي هذا الكتابَ وهي تَكُونُ في الإجازةِ، وليست في الروايةِ بمباشرةٍ.

وقال أنسُ: نَسَخَ عثمانُ المصاحفَ، فَبَعَثَ بها إلى الآفاقِ. وذلك حينَ صار اختلافُ بين الناسِ في القراءاتِ؛ لأن القرآنَ كان يُقْرَأُ بالحروفِ السبعةِ حَتَّى حَصَلَ الاختلافُ بين الناسِ في زمنِ عثمانٍ رضي الله عنه، وصار يُضَلَّلُ بعضهم بعضًا، وَخِيفَتِ الفتنةُ، فَشَكِيَ الأمرُ إلى عثمانٍ، فَأَمَرَ رضي الله عنه أن يُجْمَعَ المصاحفُ على مصحفٍ واحدٍ، بل على حرفٍ واحدٍ؛ وهو لغةُ قريشٍ، وأحرقَ ما سوى هذا المصحفِ من المصاحفِ، ثم بعدَ ذلكَ نُسِيتِ الأحرفُ السبعةُ؛ ولهذا كانت الأحرفُ السبعةُ التي

نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ هِيَ الْآنَ لَا تُعْلَمُ، والقراءات السبع الموجودة هي في حرف واحد، وهو حرف قريش؛ يَعْنِي: لُغَتُهَا.

❦ وَقَوْلُهُ: «فَبَعَثَ بِهَا إِلَى الْآفَاقِ». إِلَى الشَّامِ، وَالْعِرَاقِ وَالْيَمَنِ، وَمِصْرَ، وَأَبْقَى عِنْدَهُ بِالْمَدِينَةِ أَيْضًا مَصْحَفًا، فَهَذِهِ مَنَاوِلَةٌ فِي الْوَاقِعِ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ مَكْتُوبٌ بِالْمَصَاحِفِ، وَيُبْعَثُ بِهِ.

كَذَلِكَ رَأَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ذَلِكَ جَائِزًا وَهَذَا الْقَوْلُ حَقٌّ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَصْلَحَةً، فَبَدَلًا مِنْ أَنْ يَجْلِسَ الشَّيْخُ لِيُقْرَأَ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، وَيُمْضَيَ وَقْتًا فَإِنَّهُ يُنَاولُ هَذَا الطَّالِبَ، فَيُرْوِي عَنْهُ، ثُمَّ الْآخَرَ، وَهَلُمَّ جَرًّا.

❦ وَقَوْلُهُ: «وَاحْتَجَّ بَعْضُ أَهْلِ الْحِجَازِ فِي الْمَنَاوِلَةِ بِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ كَتَبَ لِأَمِيرِ السَّرِيَةِ كِتَابًا»، وَقَالَ: «لَا تَقْرَأْهُ حَتَّى تَبْلُغَ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا». فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ الْمَكَانَ قَرَأَهُ عَلَى النَّاسِ، وَأَخْبَرَهُمْ بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ. وَهَذِهِ حُجَّةٌ صَحِيحَةٌ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَتَبَ الْكِتَابَ وَنَاولَهُ إِيَّاهُ مَكْتُوبًا، وَلَا يَذَرِي مَا الَّذِي فِيهِ حَتَّى يَبْلُغَ الْمَكَانَ الَّذِي أَمَرَهُ الرَّسُولُ ﷺ أَنْ يُبْلَغَ النَّاسَ فِيهِ.



٦٤ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بِكِتَابِهِ رَجُلًا، وَأَمَرَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى عَظِيمِ الْبَحْرَيْنِ، فَدَفَعَهُ عَظِيمُ الْبَحْرَيْنِ إِلَى كِسْرَى، فَلَمَّا قَرَأَهُ مَزَّقَهُ، فَحَسِبْتُ أَنَّ ابْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ: فَدَعَا عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُمَزَّقُوا كُلُّ مُمَزَّقٍ.

[الحدِيث ٦٤ - أطرافه في: ٢٩٣٩، ٤٤٢٤، ٧٢٦٤]

وَفِعْلًا حَصَلَ هَذَا، فَقَدْ مُزَّقُوا كُلُّ مُمَزَّقٍ، فَتَمَزَّقَتْ مَمْلَكَتُهُمْ، وَكُسِرَتْ شَوْكَتُهُمْ، وَاحْتَلَّ الْمُسْلِمُونَ بِلَادَهُمْ بِأَمْرِ اللَّهِ، وَإِذْنِ اللَّهِ وَحُكْمِ اللَّهِ.

وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا: أَنَّهُ بَعَثَ بِكِتَابِهِ رَجُلًا، وَأَمَرَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى عَظِيمِ الْبَحْرَيْنِ،

وعظيمُ البحرينِ بالنسبةِ لكسرى كالأميرِ بالنسبةِ للملكِ، أو المحافظِ بالنسبةِ للرئيسِ، أو ما أشبه ذلك.



٦٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ أَبُو الْحَسَنِ الْمُرُوزِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ كِتَابًا أَوْ أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُمْ لَا يَقْرَأُونَ كِتَابًا إِلَّا مَخْتُومًا؛ فَاتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ نَقَشَهُ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِهِ فِي يَدِهِ فَقُلْتُ لِقَتَادَةَ: مَنْ قَالَ نَقَشَهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ: أَنَسٌ^(١).
[الحديث ٦٥- أطرافه في: ٢٩٣٨، ٥٨٧٠، ٥٨٧٢، ٥٨٧٤، ٥٨٧٥، ٥٨٧٧، ٧١٦٢]

في هذا أيضًا: مناولَةٌ بأن الرسول ﷺ يَكْتُبُ بالكتبِ، ويُرْسِلُ بها. وفيها اتخاذهُ الخاتمِ لكلِّ إنسانٍ مسئولٍ كأميرٍ وقاضٍ ووزيرٍ ورئيسٍ وما أشبه ذلك حتَّى لَا يَشْتَبِهَ الأمرُ، والآن التوقيعُ شاع بين الناسِ، فصار التوقيعُ هو المعتبرُ، وَيَقُلُّ أَنْ يُسْتَعْمَلَ الختمُ، لكن بعضُ الناسِ لَا يُمكنُ أَنْ يُعرَفَ توقيعُهُ إِلَّا إِذَا كَتَبَ الاسمَ، وَإِذَا كَتَبَ الاسمَ فكتابةُ الاسمِ تَسْهُلُ على كُلِّ واحدٍ، فربما يَأْتِي إنسانٌ يَكْتُبُ اسمَ زيدٍ، ثم يَأْتِي بتوقيعٍ من عنده ما عُرِفَ من قَبْلُ، ولذلك كان الختمُ أَضْبَطَ؛ ولهذا يَنْبَغِي في الأمورِ الهامةِ جَدًّا أَنْ لَا يَقْتَصِرَ الإنسانُ على التوقيعِ فقط، بل يَخْتِمُهُ.

وفي هذا الحديث: جَوَازُ اتخاذهِ الخاتمِ من الفِضَّةِ للرجالِ، أما الذهبُ فلا يَجُوزُ. وفيه أيضًا: جَوَازُ نَقْشِهِ بما فيه اسمُ الله؛ مثل لو كان الاسمُ هو عبدُ الله أو عبدُ الرحمن فلا بأس؛ لأنَّ نَقْشَ خاتمِ الرسولِ ﷺ فيه مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، مُحَمَّدٌ بِالْأَسْفَلِ، ورسولٌ فِي الْوَسْطِ، وَالاسْمُ الْكَرِيمُ فَوْقَ.

وفيه أيضًا: اتخاذهِ الخاتمِ الجميلِ النظيفِ؛ لكونه يُرَى بياضُهُ ولمعانهُ في يدِ الرَّسُولِ ﷺ.

وبعض العلماء يقول: إنه يُقَيَّدُ بالحاجة وأنه لا يُتَّخَذُ إِلَّا لحاجة، وبعضهم قال: يُتَّخَذُ للحاجة والزينة.

والآن بدأ الناس يلبسون ما يُسمونه بالدبلة، والدبلة قال بعض العلماء: إنها مأخوذة من النصارى، وأن الأب يبرك على العريس، فيأتي ويضع الخاتم بالخنصر، ثم بالنصر، ثم بالوسطى، فيكون أصله مأخوذاً عن النصارى. ومما يقبح الدبلة أيضاً أنها فيها رائحة التدين والتبرك، فهي ليست مجرد لباس زينة عند الزواج.

وأنا ذات مرة رأيت رجلاً يلبس دُبْلَةً، وقد كتب اسم زوجته عليها، فنهيتُه عن ذلك، وقلت له: هذه عقيدة فاسدة. فقال: لو أخلعها هربت المرأة. فهذه عقيدة فاسدة، وهذه تكون التولة التي جاء في الحديث أنها شرك، وأنا لا أستطيع أن أقول: حرام، لكن أرى أن تركها أولى.

وعلى كل حال: فلباس الخاتم من الفضة نقول: هو مباح، وليس حراماً، ولكن هل يُسنُّ التختُّم أو لا يُسنُّ؟ هذا محلُّ نظر، إلا من كان يحتاج إلى ختم الكتب؛ لكونه مسئولاً فهنا نقول: يُستَحَبُّ اقتداءً بالرسول ﷺ، وحفظاً للخاتم؛ لأنه ربما لو وضعه في جيبه ربما يضيع أو يسرق أو ما أشبه ذلك.

قال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (١/١٥٦):

فائدة: لم يذكر المصنف من أقسام التحمل الإجازة المجردة عن المناولة، أو المكاتب، ولا الوجادة، ولا الوصية ولا الإعلام المجردات عن الإجازة، وكأنه لا يرى بشيء منها وقد ادَّعى ابن منده أن كل ما يقول البخاري فيه «قال لي» فهي إجازة، وهي دعوى مردودةً بدليل أني استقرت كثيراً من المواضع التي يقول فيها في الجامع: قال لي. فوجدته في غير الجامع يقول فيها: حَدَّثَنَا. والبخاري لا يستجيز بالإجازة إطلاقاً التحديث فدل على أنه عنده من المسموع، لكن سبب استعماله لهذه الصيغة ليُفَرَّقَ بين ما يبلغ شرطه وما لا يبلغ. والله أعلم. اهـ.

نعم هذه طرقٌ من طرقِ التَّحْمَلِ لجأ إليها المتأخرون من المحدثين لكثرةِ الطلبةِ وضيقِ الوقتِ فقد كان الرجلُ يأخذُ عنه تلميذٌ واحدٌ ويُمْكِنُ أَنْ يُقْرَأَ عليه الحديثُ أو ذاك يُقْرَأُ وهو يَسْمَعُ، لكن كَثُرُوا، وصاروا بالمئاتِ فلجأوا إلى هذه الطريقةِ كالوجادةِ والمناولةِ والإعلامِ وما أشبهه، فيَقُولُ: ازُورُوا عَنِّي كُلَّ مَا وَجَدْتُمُوهُ بخطِّي حتَّى وإن لم يُحَدِّثْهم وإن لم يُعَيِّنِ الكتابَ فكلما وجدوا شيئاً بخطه حَدَّثُوهُ عنه بناءً على أنه أذن لهم بذلك، وهذه مذكورةٌ في كتبِ المصطلحِ.



٨- بابُ مَنْ قَعَدَ حَيْثُ يَنْتَهِي بِهِ الْمَجْلِسُ وَمَنْ رَأَى فُرْجَةً فِي الْحَلْقَةِ فَجَلَسَ فِيهَا.

٦٦- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّ أَبَا مَرْثَةَ مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي وَقْدٍ اللَّيْثِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ وَالنَّاسُ مَعَهُ إِذْ أَقْبَلَ ثَلَاثَةٌ نَفَرٍ، فَأَقْبَلَ اثْنَانِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَذَهَبَ وَاحِدٌ قَالَ: فَوْقًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَرَأَى فُرْجَةً فِي الْحَلْقَةِ فَجَلَسَ فِيهَا، وَأَمَّا الْآخَرُ فَجَلَسَ خَلْفَهُمْ، وَأَمَّا الثَّالِثُ فَأَذْبَرَ ذَاهِبًا، فَلَمَّا فَرَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا أَخْبِرُكُمْ عَنِ النَّفَرِ الثَّلَاثَةِ؟ أَمَّا أَحَدُهُمْ فَاوَى إِلَى اللَّهِ فَاوَاهُ اللَّهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَاسْتَحْيَا فَاسْتَحْيَا اللَّهُ مِنْهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَأَعْرَضَ فَأَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ»^(١).

[الحديث ٦٦ - طرفه في: ٤٧٤]

أَخَذَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يَقْعَدَ حَيْثُ يَنْتَهِي بِهِ الْمَجْلِسُ مَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَجْلِسٌ مُعَدٌّ لَهُ، كَأَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ مِنْ كِبَارِ الْقَوْمِ، وَأَعِدَّ لَهُ مَكَانٌ فِي صَدْرِ الْمَجْلِسِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَخَطَّى حَتَّى يَصِلَ إِلَى صَدْرِ الْمَجْلِسِ، أَمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ يَجْلِسُ حَيْثُ يَنْتَهِي بِهِ الْمَجْلِسُ.

(١) أخرجه مسلم (٢١٧٦) (٢٦).

ولكن لو أن أحداً من الجالسين أثره بمكانه فهل له أن يقبل؟

الجواب: نعم له ذلك.

وهذا الحديث فيه فوائد: منها أن تحية المسجد لا تجب؛ لأن النبي ﷺ لم يأمر الرجلين الذين قعد أحدهما في الحلقة والثاني خلفها أن يصليا، فدل ذلك على أن تحية المسجد لا تجب، على أنه في الاستدلال على هذا الوجه شيء من النظر؛ لأنه قد يقال: إنها صلياً ثم أقبل، أو أنهم صلوا ثم أقبلوا. وهذا احتمال يوهن الاستدلال الذي ذكرته.

وقد يقال: لعل النبي ﷺ علم أنها في حال لا يمكن أن يصلوا فيها كأن لا يكونوا على طهارة مثلاً، والمعروف عند العلماء أنه إذا وجد الاحتمال بطل الاستدلال.

ومن فوائد هذا الحديث: جواز الجلوس في الحلقة إذا وجد مكاناً لا يضيّق؛ لأن النبي ﷺ أقر هذا الرجل، بل قال: إن الله آواه، وأما لعن الجالس في وسط الحلقة فهذا في غير ذلك فيما إذا كان فيه ضرر على الحلقة، أو تقدّم هو وصار بين الجالسين وبين المتكلم.

وفي هذا الحديث أيضاً من الفوائد: إثبات استحياء الله ﷻ، والدليل: «فاستحيا الله منه». وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾ أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها [البقرة: ٢٦].

ولكن هل نقول: إن استحياء الله كاستحياء المخلوق؟

الجواب: لا؛ لأن الله يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [البقرة: ١١]، ومعلوم أن استحياء المخلوق عبارة عن انفعال نفسي يوجب الانكماش وعدم الإقدام، وهذا لا يمكن أن يفسر به استحياء الله؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [البقرة: ١١].

ومن فوائد الحديث: إثبات إيواء الله، وهو من صفاته الفعلية؛ لقوله: «أما الآخر فأوى فأواه الله». ولا شك أن الصفات الفعلية ثابتة لله ﷻ، وأن من كماله أن يكون فعلاً

لما يُريدُ، كيف يُريدُ، ومتى يُريدُ، فهو فعَالٌ لما يُريدُ في أيِّ وقتٍ وعلى أيِّ كيفيةٍ، وهذا من كماله، خلافاً لأهل التعطيل الذين قالوا: إن إثبات صفات الأفعالِ نقصٌ في حقِّ الخالقِ، وعلّلوا ذلك بأن الحوادثَ لا تقومُ إلاً بحادثٍ.

وبوجهٍ آخر قالوا: هذه الأفعالُ إن كانت كما لا فانتفاؤها عنه قبل وجودها نقصٌ، وإن كان انتفاؤها كما لا فوجودها نقصٌ.

فَنَقُولُ: هي كمالٌ في وقتها وعند وجود سببها؛ ولهذا نَقُولُ: هذه الأفعالُ مقرونةٌ بالحكمة، فلا تكونُ موجودةً إلاً حيث اقتضتها الحكمة، وبهذا تكونُ كمالاً، ومن المعلوم أن مَنْ لا يَفْعَلُ ناقصٌ، وأن الفَعَالُ كاملٌ.

ومن فوائدِ هذا الحديث أيضاً: إلقاء المسألة على الطلبة؛ لقوله: «ألا أخبركم». ولا يَقُولُ الإنسان: ما دُمْتُ لم أَسْأَلْ فلا أَعْرِضُ العلمَ. بل نَقُولُ: اعْرِضِ العلمَ وإن لم تُسْأَلْ؛ لأن في ذلك نشرًا للعلم.



٩- بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: رَبِّ مُبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ.

٦٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا بَشْرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ ذَكَرَ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّهُ قَعَدَ عَلَى بَعِيرِهِ، وَأَمْسَكَ إِنْسَانٌ بِخَطَامِهِ أَوْ بِزِمَامِهِ قَالَ: «أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟» فَسَكَتْنَا حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ سِوَى اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟» قُلْنَا: بَلَى. قَالَ: «فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟» فَسَكَتْنَا حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ فَقَالَ: «أَلَيْسَ بِذِي الْحِجَّةِ؟» قُلْنَا: بَلَى. قَالَ: «فَإِنْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ بَيْنَكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، لِيَبْلَغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى أَنْ يَبْلَغَ مَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ مِنْهُ»^(١).

[الحديث ٦٧- أطرافه في: ١٠٥، ١٧٤١، ٣١٩٧، ٤٤٠٦، ٤٦٦٢، ٥٥٥٠، ٧٠٧٨، ٧٤٤٧]

قوله: «بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «رُبَّ مُبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ»». «رُبَّ» هَذِهِ لِلتَّحْقِيقِ، وَهِيَ لِلتَّقْلِيلِ، أَوِ لِلتَّكْثِيرِ؟

الْجَوَابُ: وَيَرَى بَعْضُ النَّحَاةِ أَنَّهَا لِلتَّقْلِيلِ، وَبَعْضُهُمْ يَرَى أَنَّهَا لِلتَّكْثِيرِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا بِحَسَبِ السِّيَاقِ، فَقَدْ تَكُونُ لِلتَّقْلِيلِ، وَقَدْ تَكُونُ لِلتَّكْثِيرِ بِحَسَبِ السِّيَاقِ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [التَّوْبَةُ: ٢٠]. لِلتَّكْثِيرِ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَمَنُّونَ دَائِمًا أَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ.

وقوله: «وَرُبَّ مُبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ». هَذِهِ لِلتَّقْلِيلِ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ السَّامِعَ يَكُونُ أَوْعَى مِنَ الْمُبْلَغِ؛ لِأَنَّهُ يَشَاهِدُ الْمُتَكَلِّمَ، وَالْمُشَاهِدُ لِلْمُتَكَلِّمِ أَبْلَغُ فِي الْوَعْيِ مِنَ السَّامِعِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا هُوَ أَنَّكَ أحيانًا تَسْمَعُ الْخُطْبَةَ مُسَجَّلَةً، وَأحيانًا أُخْرَى تُشَاهِدُ الْخَطِيبَ وَيَكُونُ الْأَبْلَغُ فِي التَّأثيرِ بِلَا شَكٍّ هُوَ الْمُشَاهَدَةُ حَتَّى إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ إِذَا سَمِعَ الْخُطْبَةَ مِنَ الْمُسَجَّلِ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ هَذِهِ هِيَ الْخُطْبَةُ الَّتِي سَمِعْتُ! فَعَلَى كُلِّ حَالٍ «رُبَّ» قُلْنَا: مَعْنَاهَا التَّحْقِيقُ، ثُمَّ هِيَ لِلتَّقْلِيلِ أَوِ التَّكْثِيرِ عَلَى حَسَبِ السِّيَاقِ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ وَفِيهِ مِنَ الْفَوَائِدِ: جَوَازُ الْخُطْبَةِ عَلَى الْبَعِيرِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ عَلَى بَعِيرِهِ، وَمَحَلُّ ذَلِكَ مَا لَمْ يَكُنْ عَلَى الْبَعِيرِ مَشَقَّةً، وَالْغَالِبُ أَنَّهُ لَا مَشَقَّةَ عَلَيْهَا، لَكِنْ إِنْ كَانَ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَهَا مَا يَشُقُّ عَلَيْهَا.

وَمِنْ فَوَائِدِهِ: جَوَازُ عَرْضِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى الطَّالِبِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَرَضَ عَلَى أَصْحَابِهِ، حَيْثُ قَالَ: «أَيُّ يَوْمٍ هَذَا.. أَيُّ شَهْرٍ هَذَا.. أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟».

وَمِنْ فَوَائِدِهِ: شِدَّةُ اخْتِرَامِ الصَّحَابَةِ لِلرُّسُولِ ﷺ؛ لِأَنَّهُمْ سَكَتُوا بَعْدَ السُّؤَالِ الثَّانِي، مَعَ أَنَّهُمْ عَرَفُوا أَنَّ الرُّسُولَ ﷺ أَرَادَ تَسْمِيَةَ الْيَوْمِ؛ لِأَنَّهُ أَخْبَرَهُمْ بِالْأَوَّلِ، قَالَ: «أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟» فَسَكَتْنَا حَتَّى ظَنَّنَا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ يَوْمَ النُّحْرِ؟» قُلْنَا: بَلَى. قَالَ: «فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟» فَسَكَتْنَا حَتَّى ظَنَّنَا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ. مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ بِالْقِيَاسِ عَلَى مَا سَبَقَ يُمْكِنُهُمْ أَنْ يَجِيبُوا، فَيَقُولُوا: شَهْرُ ذِي الْحِجَّةِ، لَكِنْ لَشِدَّةِ اخْتِرَامِهِمُ لِلرُّسُولِ ﷺ وَخَوْفِهِمْ أَنْ يَقُولُوا مَا لَيْسَ لَهُمْ بِهِ عِلْمٌ سَكَتُوا.

وفي هَذَا الْحَدِيثِ حَذْفٌ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ سَأَلَهُمْ: «أَيُّ بَلَدٍ هَذَا» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «أَلَيْسَتْ الْبَلَدَةُ؟» يَعْنِي: مَكَّةَ، وَيدُلُّنَا عَلَى هَذَا الْحَذْفِ قَوْلُهُ: «فِي بَلَدِكُمْ هَذَا». فَأَكَّدَ النَّبِيُّ ﷺ تَحْرِيمَ الدِّمَاءِ وَالْأَمْوَالِ وَالْأَعْرَاضِ بِهَذِهِ الْأَسْئَلَةِ الْمَوْجَّهَةِ لِلصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: وَجُوبُ تَبْلِيغِ حَدِيثِ الرَّسُولِ ﷺ؛ لِقَوْلِهِ: «لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ». وَاللَّامُ لِلأَمْرِ، وَالْأَصْلُ فِي الْأَمْرِ الْوَجُوبُ، وَيَتَأَكَّدُ ذَلِكَ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ هُمُ الَّذِينَ وَرِثُوا النَّبِيَّ ﷺ، فَإِذَا كَانُوا هُمُ الَّذِينَ وَرِثُوهُ فَإِنَّهُ سَيُوجَّهُ إِلَيْهِمْ مَا وَجَّهَ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [التوبة: ٦٧].

فَأَهْلُ الْعِلْمِ الَّذِينَ وَرِثَهُمُ اللَّهُ عِلْمَ مُحَمَّدٍ ﷺ نَقُولُ لَهُمْ: بَلِّغُوا، فَإِنَّ لَمْ تَفْعَلُوا فَمَا وَفَيْتُمْ بِالْعَهْدِ وَالْمِيثَاقِ لِقَوْلِهِ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [البقرة: ١٨٧] يَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ: أَنَا أَبْلَغُ، وَلَكِنْ لَا فَائِدَةَ. قُلْنَا: بَلْ هُنَاكَ فَوَائِدُ:

أَوَّلًا: بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ.

ثَانِيًا: بَيَانٌ لِلنَّاسِ أَنَّ هَذَا حَرَامٌ؛ لِثَلَا يَخْتَجُّوا بِسُكُوتِ الْعُلَمَاءِ عَلَى جَوَازِهِ، وَعَلَى حِلِّهِ.

ثَالِثًا: أَنَّ الْأَجْيَالَ الَّتِي عِنْدَكَ الْآنَ قَدْ لَا تَنْتَفِعُ، لَكِنَّ الْأَجْيَالَ الْمُسْتَقْبَلَةَ رُبَّمَا تَنْتَفِعُ، وَنَحْنُ شَاهِدُونَ هَذَا فِيهِمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ، بَلْ فِيهِمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ الْقَرِيبِ، لَا نَجِدُ فِي النَّاسِ وَعِيًا كَوَعِيهِمْ فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا قَبُولًا لِحَدِيثِ الرَّسُولِ ﷺ كَقَبُولِهِمْ لِلْحَدِيثِ فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ، وَلَا اتِّجَاهًا لِلْكِتَابِ وَالسُّنَنِ وَأَخْذًا لِلْأَحْكَامِ مِنْهَا كَاتِبَاهُمَا فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ، فَقَدْ كَانَ أَكْثَرُ مَا عِنْدَ النَّاسِ فِي الْأَوَّلِ أَنْ يَقُولُوا: قَالَ فُلَانٌ فِي الْكِتَابِ الْفُلَانِي، وَقَالَ فُلَانٌ فِي الْكِتَابِ الْفُلَانِي، وَكُلٌّ عَلَى مَذْهَبِهِ، لَكِنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْآنَ بَدَأَ النَّاسُ يَسْتَجِيبُونَ وَيَتَّجِهُونَ اتِّجَاهًا سَلِيمًا.

ولكن ينبغي ألا يُصاحَبَ ذلك غُلُوًّا في تركِ أقوالِ العلماء؛ لأنَّ بعضَ الناسِ غَلَا في هَذَا حتَّى تَرَكَ مَا قَالَهُ الْعُلَمَاءُ وَالْفُقَهَاءُ جَانِبًا، وَصَارَ لَا يَعْزُبُ بِهِمْ، وَلَا يَهْتَمُّ بِهِ، بَلْ بَالِغَ بَعْضُهُمْ حَتَّى قَالَ: إِنَّ الَّذِي يَرْجِعُ إِلَى كُتُبِ الْفُقَهَاءِ يَكُونُ مُشْرَكًا فِي الرِّسَالَةِ وَلَيْسَ عِنْدَهُ تَوْحِيدُ رِسَالَةٍ - نَعُوذُ بِاللَّهِ - نَعَمْ سَمِعْنَا هَذَا، فَهَذَا خَطَأٌ عَظِيمٌ، بَلِ الْعُلَمَاءُ لَهُمْ جُهُودُهُمُ الْمَشْكُورَةُ وَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ مُجْتَهِدًا فَأَخْطَأَ فَهُوَ مَعْذُورٌ، لَكِنْ لَنَا الْحَقُّ فِي أَنْ نَرْجِعَ إِلَى كَلَامِهِمْ، وَنَعْرِفَ قَوَاعِدَهُمْ حَتَّى نُبْنِيَ عَلَيْهَا، وَمَا أَحْسَنَهَا، وَمَا ضَلَّ مَنْ ضَلَّ مِنْ بَعْضِ النَّاسِ إِلَّا بِسَبَبِ بُعْدِهِ عَنِ مَعْرِفَةِ الْقَوَاعِدِ الْعَامَّةِ فِي الشَّرِيعَةِ وَالَّتِي تَرْجِعُ إِلَيْهَا الْفُرُوعُ.

وَفِي هَذَا أَيْضًا مِنْ فَوَائِدِ الْحَدِيثِ: أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ حَامِلُ الْحَدِيثِ غَيْرَ فَقَّاهٍ فِي مَعْنَاهُ، وَهَذَا هُوَ الْوَاقِعُ، فَقَدْ تَجَدَّدَ الْكَثِيرُ مِنَ الرُّوَاةِ الَّذِينَ رَوَوْا الْحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - وَمَا أَكْثَرَهُمْ - تَجَدَّدَهُمْ فِي الْفَقْهِ ضَعْفَاءُ، وَلَكِنْ كَثِيرٌ مِنْ هَؤُلَاءِ الرُّوَاةِ يَكُونُ عِنْدَهُمْ عِلْمٌ وَفَقْهٌ مَعَ تَحَمُّلِ الرُّوَايَةِ، وَهَذَا كَثِيرٌ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ فِي أئِمَّةِ الْحَدِيثِ؛ كَالْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَسُفْيَانَ، وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ جَمَعَ اللَّهُ لَهُ بَيْنَ الْعِلْمِ وَبَيْنَ الرُّوَايَةِ، وَالرَّسُولُ ﷺ لَمْ يَقُلْ: إِنَّ هَذَا حَتْمٌ؛ أَنْ مَنْ تَحَمَّلَ يُبَلِّغُهُ إِلَى مَنْ هُوَ أَوْعَى مِنْهُ.

وَالْمَهْمُ: أَنْ الْمُبَلِّغَ لِلْحَدِيثِ قَدْ يَكُونُ أَقَلَّ فَقْهًا مِنَ الَّذِي بَلَّغَهُ الْحَدِيثَ، وَهَذَا وَاضِحٌ.

وَلَكِنْ يَبْقَى النَّظَرُ: هَلْ نَأْخُذُ بِقَوْلِ الصَّحَابِيِّ؟

الْجَوَابُ: نَقُولُ: نَعَمْ، نَأْخُذُ بِقَوْلِ الصَّحَابِيِّ فِيمَا إِذَا تَعَارَضَ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ مَعَ غَيْرِهِ فِي فَهْمِ الْحَدِيثِ؛ أَي: فِي فَهْمِ مَعْنَاهُ، لَا فِي الْعَمَلِ الْمَخَالَفِ لِلْحَدِيثِ. وَهُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ أَنْ يُفَسِّرَ الصَّحَابِيُّ الْحَدِيثَ وَيَبْنِي أَنْ يَعْمَلَ بِخِلَافِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ. فَالْأَوَّلُ: يَكُونُ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ أَقْرَبَ لِلصَّوَابِ بِلا شَكٍّ إِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ الْمُتَعَيِّنَ.

وَالثَّانِي: لَا، فَإِنَّهُ إِذَا عَمَلَ الصَّحَابِيُّ بِخِلَافِ الْحَدِيثِ أَوْ رَأَى خِلَافَ الْحَدِيثِ فَإِنَّا لَا نَقْبَلُهُ، بَلْ نَأْخُذُ بِالْحَدِيثِ؛ أَي: بِمَا رَوَى؛ وَلِهَذَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ: «الْعِبْرَةُ بِمَا رَوَى لَا بِمَا رَأَى».

وَنَضْرِبُ مِثَالًا لِهَذَا بِمَا شَاعَ فِي هَذَا الْعَامِ مِنَ اللَّحْيَةِ وَإِطْلَاقِهَا أَكْثَرَ مِنَ الْقَبْضَةِ.
فَإِنَّ بَعْضَ النَّاسِ قَالَ: خُذْ مَا زَادَ عَلَى الْقَبْضَةِ؛ لِفِعْلِ ابْنِ عُمَرَ^(١)، وَبَعْضُهُمْ قَالَ: لَا
بِأَسْ أَنْ تَأْخُذَ؛ لِفِعْلِ ابْنِ عُمَرَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَجِبُ أَنْ تَأْخُذَ لِفِعْلِ ابْنِ عُمَرَ وَإِطْلَاقِهَا
فَوْقَ الْقَبْضَةِ مِنَ الْإِسْبَالِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ، فَسُبْحَانَ اللَّهِ: أَنَا أَسْبَلْتُ أَمْ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟ رَبُّ
الْعَالَمِينَ هُوَ الَّذِي خَلَقَ، فَكَيْفَ يَكُونُ مِنَ الْإِسْبَالِ الْمَحْرَمِ، فَعَلَى كُلِّ حَالٍ نَقُولُ: ابْنُ
عُمَرَ ~~هَلَفَ~~ لَمْ يَكُنْ فِعْلُهُ هَذَا فَهَمَّا لِلْحَدِيثِ، إِذْ لَوْ كَانَ فَهَمَّا لِلْحَدِيثِ لَبَلَّغَهُ لِلنَّاسِ،
وَقَالَ قَوْلًا صَرِيحًا يُخَصِّصُ بِهِ عُمُومَ الْحَدِيثِ. هَذَا أَوَّلًا.

وِثَانِيًا: أَنَّهُ مَا كَانَ يَفْعَلُهُ دَائِمًا، إِنَّمَا يَفْعَلُهُ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ.
وِثَالثًا: أَنَّ الْحَدِيثَ عَامٌّ، فَقَالَ ﷺ: «وَقُرُوا اللَّحْيَ»، «أَرْخُوا اللَّحْيَ»^(٢)، «أَوْفُوا
اللَّحْيَ»، وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ لَنْ تُسْأَلَ عَنْ فِعْلِ ابْنِ عُمَرَ، يَقُولُ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ
مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ ﴿٦٥﴾﴾ [الْمُؤْتَفِكِينَ: ٦٥] فَمَاذَا تُجِيبُ اللَّهُ وَقَتْنِذٍ؟! وَالرَّسُولُ يَقُولُ:
«أَرْخِهَا.. أَوْفِهَا» أَتَقُولُ: ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ: اقْبِضِ الْقَبْضَةَ، وَمَا زَادَ فَقُصُّهُ؟! هَذَا لَا
يَسْتَقِيمُ أَبَدًا.

بَعْضُ النَّاسِ يَقُولُ: إِذَا وَصَلْتَ اللَّحْيَةَ لِلرُّكْبَةِ، أَوْ وَصَلْتَ إِلَى الْكَعْبِ. نَقُولُ: مَنْ
قَالَ: إِنَّ هُنَاكَ لَحْيَةً أَصْلًا تَصِلُ إِلَى الرُّكْبَةِ؟! وَلَكِنَّا مَا رَأَيْنَا أَحَدًا تَصِلُ لِحْيَتُهُ إِلَى رُكْبَتِهِ
أَوْ إِلَى كَعْبِ قَدَمِهِ، لَكِنْ لَوْ فُرِضَ أَنَّ هَذَا وَجَدَ فَإِنَّ هَذَا رَبًّا يُقَالُ: إِنَّهُ يَأْخُذُ مِنْهَا مَا يُعَدُّ
تَشْوِيهَا وَقُبْحًا؛ وَلِهَذَا بَعْضُ الْعُلَمَاءِ لَمَّا قَالَ: يَجِبُ إِعْفَاؤُهَا. قَيَّدَ فَقَالَ: مَا لَمْ يُسْتَهْجَنَ
طُولُهَا؛ يَعْنِي: مَا لَمْ يَكُنْ طَوْلًا خَارِجًا عَنِ الْعَادَةِ، فَرَبًّا يُقَالُ: هَذَا جَائِزٌ لِدَفْعِ الْاِسْتِقْبَاحِ
الَّذِي يُوَاجِهُ الرَّجُلُ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَانَتْ مِثَالًا لِحْيَتُهُ إِلَى رُكْبَتِهِ فَسَيَكُونُ عِنْدَهُ انْفِعَالٌ
نَفْسِيٌّ وَاكْتِنَابٌ، وَرَبًّا يُحَاوِلُ أَشْيَاءَ أُخْرَى.

(١) انظر: «الفتح» (١٠/ ٣٣٤).

(٢) أخرجه البخاري (٥٨٩٢)، ومسلم (٢٥٩) (٥٢).

١٠ - باب العلم قبل القول والعمل؛ لقول الله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا

الله﴾ [مُحَمَّدٌ: ١٩].

فَبَدَأَ بِالْعِلْمِ، وَأَنَّ الْعُلَمَاءَ هُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، وَرَثُوا الْعِلْمَ، مَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحِطٍّ وَافِرٍ، وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَطْلُبُ بِهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَقَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [طه: ٢٨].

وَقَالَ: ﴿وَمَا يَعْزُقُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ [الْحُجُّ: ٤٣]، ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الزَّكَاةُ: ١٠]، وَقَالَ: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الْبَقَرَةُ: ١٧٩]، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ يَرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يَفْقَهُهُ فِي الدِّينِ»^(١)، وَإِنَّمَا الْعِلْمُ بِالتَّعَلُّمِ^(٢)، وَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: لَوْ وَضَعْتُمُ الصَّمْصَمَةَ عَلَى هَذِهِ وَأَشَارَ إِلَى قَفَاهُ ثُمَّ ظَنَنْتُ أَنِّي أَنْفَذْتُ كَلِمَةً سَمِعْتُهَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ أَنْ تُحِيزُوا عَلَيَّ لَأَنْفَذْتُهَا»^(٣)، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «كُونُوا رَبَّنِيحِينَ» [التَّحْقِيقُ: ٧٩]، حُكَمَاءَ فُقَهَاءَ، وَيُقَالُ: الرَّبَّانِيُّ الَّذِي يَرْبِّي النَّاسَ بِصَغَارِ الْعِلْمِ قَبْلَ كِبَارِهِ^(٤).

هَذَا الْبَابُ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الْمُؤَلَّفُ حَدِيثًا مُسْنَدًا، لَكِنَّهُ ذَكَرَ آثَارًا وَآيَاتٍ اسْتَدَلَّ بِهَا عَلَى مُرَادِهِ.

قَوْلُهُ: «الْعِلْمُ قَبْلَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ»، وَهَذَا لَهُ دَلِيلٌ أَثَرِيٌّ، وَدَلِيلٌ نَظَرِيٌّ. أَمَّا الدَّلِيلُ الْأَثَرِيُّ: فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ﴾. فَبَدَأَ بِالْعِلْمِ قَبْلَ الْعَمَلِ.

(١) ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ مُعْلَقًا بِصِيغَةِ الْجَزْمِ، وَوَصَلَهُ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ، وَالطَّبْرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَانْظُرْ: «الْفَتْحُ» (١/ ١٦١)، وَ«تَغْلِيْقُ التَّغْلِيْقِ» (١/ ٧٨).

(٢) ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ مُعْلَقًا بِصِيغَةِ الْجَزْمِ، وَوَصَلَهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ» (٥/ ١٧٤) عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَبُو نَعِيمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَانْظُرْ: «الْفَتْحُ» (١/ ١٦١)، وَ«تَغْلِيْقُ التَّغْلِيْقِ» (١/ ٧٨).

(٣) ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ مُعْلَقًا بِصِيغَةِ الْجَزْمِ، وَوَصَلَهُ الدَّارِمِيُّ فِي «سُنَنِ» (١/ ١١٢) (٥٥١)، وَانْظُرْ: «الْفَتْحُ» (١/ ١٦١)، وَ«تَغْلِيْقُ التَّغْلِيْقِ» (١/ ٧٩).

(٤) ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ مُعْلَقًا بِصِيغَةِ الْجَزْمِ، وَوَصَلَهُ الْخَطِيبُ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ أَيْضًا، وَانْظُرْ: «الْفَتْحُ» (١/ ١٦١)، وَ«تَغْلِيْقُ التَّغْلِيْقِ» (١/ ٨٠، ٨١).

وَأَمَّا النَّظَرِيُّ: فَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَعْمَلَ إِلَّا بِعِلْمٍ، فَالْعَمَلُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْعِلْمِ، وَالْقَوْلُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْعِلْمِ، وَهَلْ مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ يَعْمَلَ الْإِنْسَانُ شَيْئًا بَدُونِ أَنْ يَكُونَ لَهُ بِهِ سَابِقُ عِلْمٍ؟ هَذَا لَا يُمْكِنُ، إِذَا عَلِمَ أَوَّلًا، ثُمَّ اعْمَلْ ثَانِيًا.

أَمَّا طُرُقُ الْعِلْمِ فَهِيَ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى نَظَرٍ، وَطُرُقُ الْعِلْمِ مُتَعَدِّدَةٌ، إِمَّا مِنْ شَيْخٍ، وَهَذَا أَقْرَبُ الطَّرِيقِ، وَإِمَّا مِنَ الْكِتَابِ، وَهَذَا يَحْتَاجُ إِلَى مُعَانَاةٍ، وَإِمَّا مِنْ عَمَلٍ مَشْهُورٍ، وَهَذَا طَرِيقُ الْعَوَامِّ، فَالْعَامِّيُّ يَعِيشُ فِي هَذِهِ الْأَمَّةِ، وَيَمْشِي مَعَهَا، وَإِذَا قُلْنَا لَهُ: مِنْ أَيْنَ عِلْمُكَ بِالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ وَأَيْنَ دَلِيلُكَ؟ قَالَ: النَّاسُ كُلُّهُمْ يُصَلُّونَ الْخَمْسَ.

أَمَّا الطَّرِيقَانِ الْأَوَّلَانِ اللَّذَانِ ذَكَرْنَاهُمَا فَهُمَا: أَوَّلًا: التَّلَقِّيُّ عَنِ الشَّيْخِ، وَالتَّلَقِّيُّ عَنِ الشَّيْخِ أَبْلَغُ فِي التَّقْوِيدِ وَالتَّأْصِيلِ لِمَسَائِلِ الْعِلْمِ، وَأَقْرَبُ لِلتَّنَاوُلِ؛ لِأَنَّ عِنْدَ الشَّيْخِ مَا لَيْسَ عِنْدَ الطَّالِبِ، فَتَجِدُهُ قَدْ جَمَعَ أَطْرَافَ الْعُلُومِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، ثُمَّ يُلْقِيهَا إِلَى الطَّالِبِ نَاضِجَةً، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا يُيسِّرُ لِلطَّالِبِ كَثِيرًا، أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تَعْرِفَ حَكَمَ مَسْأَلَةٍ فِيهَا اخْتِلَافٌ، فَإِنَّكَ إِذَا لَمْ تَأْخُذْهَا عَنْ فَمِ الشَّيْخِ تَحْتَاجُ إِلَى مِطَالَعَةٍ فِي عِدَّةِ كُتُبٍ، وَرَبِمَا تَفْهَمُ مَا تَقْرَأُ، أَوْ لَا تَفْهَمُ، لَكِنِ الشَّيْخُ يُيسِّرُ لَكَ الْأَمْرَ، وَيُبَيِّنُ لَكَ الطَّرِيقَ، وَيَفْتَحُ لَكَ بَابَ الْمُنَاقَشَةِ وَبَابَ الْجِهَادِ، وَلَكِنْ هَذَا الطَّرِيقُ قَدْ تَكُونُ فِيهَا أَشْوَاكٌ بَالِيَةٌ، فَالْقُوَّةُ إِذَا أَصَابَتْكَ وَانْغَرَسَتْ فِي الْجِسْمِ سَهْلٌ إِخْرَاجُهَا؛ يَغْنِي: الدَّبُوسَ مِثْلًا إِذَا انْغَرَسَ سَهْلٌ إِخْرَاجُهُ، لَكِنْ إِذَا كَانَتْ شَوْكَةً بَالِيَةً تَفَرَّقَتْ، فَإِذَا أَخَذْتَ وَاحِدَةً مِنْهَا انْكَسَرَتْ، فَتَتَعَبُ فِي إِخْرَاجِ الْبَاقِي، وَرَبِمَا تَبْقَى فِي الْجِلْدِ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: فَالتَّلَقِّيُّ عَنِ الشَّيْخِ فِيهِ أَشْوَاكٌ؛ وَلِهَذَا يَجِبُ أَنْ نَعْرِفَ الشَّيْخَ أَوَّلًا فِي عَقِيدَتِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ عِنْدَهُ عَقِيدَةٌ فَاسِدَةٌ عَلَى خِلَافِ عَقِيدَةِ السَّلَفِ، وَيَكُونُ رَجُلًا ذَكِيًّا لَا يَأْتِيهِ بِالْكَلَامِ صَرِيحًا، وَيَأْتِي بِهِ مُبْطِنًا، وَالطَّالِبُ قَدْ يَكُونُ سَازِجًا يَظُنُّ أَنَّهُ حَقٌّ، لَكِنَّهُ فِيهِ الْبَلَاءُ.

ثَانِيًا: أَنْ تَعْرِفَ مَدَى دِينِهِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَكُونُ عِنْدَهُ عِلْمٌ، لَكِنْ لَيْسَ عِنْدَهُ دِينٌ، وَلَا يُؤْتِقُ بِهِ مِنْ نَاحِيَةِ الدِّينِ؛ لِكَوْنِهِ ذَا هَوًى وَهَذَا أَيْضًا خَطِيرٌ.

وَتَعْرِفُ نَزَاهَةَ الْإِنْسَانِ مِنَ الْعَقِيدَةِ السَّيِّئَةِ وَمِنْ ضَعْفِ الدِّينِ بِسُلُوكِهِ وَبِكَلَامِهِ،
وَمَا أَسْرَّ الْإِنْسَانُ سَرِيرَةً إِلَّا أَطْلَعَ اللَّهُ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِهِ، وَعُْرِفَ فِي فَلَتَاتِ لِسَانِهِ
وَصَفَحَاتِ وَجْهِهِ.

أَمَّا التَّلَقُّيُّ مِنَ الْكِتَابِ، وَهِيَ الطَّرِيقُ الثَّانِي: فَهَذَا يَحْتَاجُ إِلَى عَنَاءٍ كَبِيرٍ وَإِلَى مَصَابِرَةٍ
طَوِيلَةٍ حَتَّى يُذَرِّكَ الْإِنْسَانُ مَا يُذَرِّكَ، وَقَدْ قِيلَ: مَنْ كَانَ دَلِيلُهُ كِتَابَهُ كَانَ خَطْوُهُ أَكْثَرَ مِنْ
صَوَابِهِ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّهُ لَا يُصِيبُ، لَكِنْ يُخْطِئُ كَثِيرًا.

إِذَا: نَبْدًا أَوَّلًا بِالتَّلَقُّيِّ، ثُمَّ إِذَا لَمْ نَجِدْ فَالضَّرُورَاتُ تُبَيِّحُ الْمَحْظُورَاتِ، فَتَقُومُ
بِمَرَاجَعَةِ الْكِتَابِ، وَالْمَصَابِرَةِ؛ حَتَّى نَصِلَ إِلَى الْعِلْمِ، ثُمَّ نَبْنِي عَمَلَنَا عَلَى الْعِلْمِ.

ثُمَّ يَقُولُ: وَأَنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، وَرَّثُوا الْعِلْمَ، مَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحِظٍّ وَافِرٍ.

الْأَنْبِيَاءُ وَرَّثُوا الْعِلْمَ، وَلَمْ يُورَثُوا دَرَاهِمًا وَلَا دِينَارًا، وَهَذَا مِنْ حِكْمَةِ اللَّهِ ﷻ، قَالَ
النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً»^(١). وَهَذِهِ مِنْ حِكْمَةِ اللَّهِ، أَنَّهُ لَا
حِظٌّ لِقَرَابَاتِهِمْ مِنْ إِرْثِهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَأُتِّهِمَ الْأَنْبِيَاءُ بِأَنَّهُمْ طَلَبَةُ مَلِكٍ وَمَالٍ،
وَأَنَّهُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يَكْتَسِبُوا أَمْوَالَ النَّاسِ حَتَّى تَكُونَ لَوَرِثَتِهِمْ.

وَلَفْظُ الْحَدِيثِ: «إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً». وَقَالَتِ الرَّافِضَةُ: بَلِ
النَّبِيُّ ﷺ يُورَثُ، وَالْحَدِيثُ: «إِنَّا لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً»؛ يَعْنِي: أَنَّ الَّذِي تَرَكَهُ صَدَقَةً
لَا يُورَثُ. قَالُوا: وَهَذَا هُوَ اللَّفْظُ الصَّحِيحُ، وَأَمَّا «صَدَقَةً» بِالرَّفْعِ فَهَذَا غَلَطٌ؛ وَلِهَذَا قَالُوا:
إِنْ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَالصَّحَابَةُ ظَلَمَةٌ وَفَسَقَةٌ؛ لِأَنَّهُمْ مَنَعُوا فَرِيضَةً مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ؛ وَهِيَ
مِيرَاثُ الْبَنَاتِ وَالْأَقَارِبِ حَيْثُ مَنَعُوا فَاطِمَةَ عليها السلام حَقَّهَا مِنْ أَبِيهَا، وَمَنَعُوا عَمَّهُ وَبَنِي عَمِّهِ
إِنْ كَانَ لَابْنِ عَمِّهِ مِيرَاثٌ.

فَنَقُولُ لَهُمْ: فَتَحَكَّمِ اللَّهُ، إِذَا كَانَ لَفْظُ الْحَدِيثِ كَمَا زَعَمْتُمْ: «إِنَّا لَا نُورَثُ مَا تَرَكْنَا
صَدَقَةً». فَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهِمْ، حَتَّى غَيَّرَ الْأَنْبِيَاءُ إِذَا وَقَفَ شَيْئًا وَتَرَكَهُ فَإِنَّهُ

(١) أخرجه البخاري (٦٧٢٦)، ومسلم (١٧٥٨) (٥١).

صدقة لا يُورَثُ، فأَيُّ مزيةٍ للأنبياء مع أن هناك أدلةً أخرى صريحة في هذا الموضوع.
المهم على كُلِّ حالٍ: الأنبياء ورَّثُوا العلمَ، ولكن هل ورَّثُوا العلمَ فقط، أو العلمَ والعملَ والدعوة؟

الجواب: أنهم ورَّثُوا الثلاثةَ جميعاً؛ ولهذا مَنْ ورَّثَ الأنبياءَ، وأخذ بالعلم لزمه أن يقومَ ببقيةِ الإرثِ، وهو العملُ والدعوة، وإلاَّ فيكونوا كالذي ورَّثَ المالَ، ولم يتَّفع به.
وقال أيضاً: «من سلك طريقاً يطلبُ فيه علماً سهَّلَ اللهُ له به طريقاً إلى الجنةِ». والمرادُ به العلمُ الشرعيُّ.

وقوله: «طريقاً». يَشْمَلُ الطريقَ الحسيَّ والطريقَ المعنويَّ، فالطريقُ الحسيُّ أن تأتي من بيتك إلى مكانِ الدرسِ، والطريقُ المعنويُّ أن تقرأ في الكتبِ، وتأخذ ما قاله العلماءُ، وما أشبه ذلك.

وقال -جلَّ ذكره-: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [طه: ٢٨]. ﴿يَخْشَى﴾ أي: يَخَافُ، ولكنَّ الخشيةَ أكْمَلُ من الخوفِ؛ لأنها تكونُ مع العلمِ، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾. أما الخوفُ فيكونُ مع العلمِ وغيرِ العلمِ، والعلماءُ هم العلماءُ بالله وآياته وأحكامه، وإن شئتَ فقل: بالله وآياته، وتشْمَلُ الأحكامَ؛ لأنَّ أحكامَ الله تعالى من آياته، سواءً كانت أحكاماً كونيةً أو أحكاماً شرعيةً.

وأما العلماءُ في الفيزياء والطبِّ وطبقاتِ الأرض والأفلاك هل يدخلون في هذا؟
الجواب: لا لكن ربما يَمُنُّ اللهُ على مَنْ يشاء منهم إذا عرفوا ما اللهُ تعالى من الحكمة في هذه الأشياء فيَهْتَدُونَ.

ووجهُ فضلِ العلمِ في قوله: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾: أن العلماءَ هم أهلُ الخشيةِ من الله.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ [الأنعام: ٤٣]. الهاءُ تعودُ على الأمثالِ ﴿وَلَئِكَ الْأَمْثَلُ نُضْرِبُهَا لِلنَّاسِ﴾ ﴿وَمَا يَعْقِلُهَا﴾ أي: ما يفهمها، ويفهمُ المراد منها، ويفهمُ الارتباطَ بين المثلِ وما مُثِّلَ به إلاَّ العالمون؛ لأنَّ الجهلةَ ربما

يَقْرَأُونَ الْأَمْثَالَ الَّتِي فِي الْقُرْآنِ، وَلَكِنْ لَا يَعْرِفُونَ مَغْزَاهَا، وَلَا الْارْتِبَاطَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا جُعِلَتْ مَثَلًا لَهُ، لَكِنَّ الْعَالَمُونَ - بِالْكَسْرِ - هُمُ الَّذِينَ يَعْقِلُونَ ذَلِكَ.

❦ وَقَالَ أَيْضًا: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الزَّكَاةُ: ١٠] يَقُولُونَهَا جَوَابًا حِينَ يُسْأَلُونَ: ﴿الرَّيَاءَتُ كُذِّبُوا﴾ [٨] قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ ﴿١﴾ وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الزَّكَاةُ: ٨-١٠]؛ يَعْنِي: لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ سَمَاعَ فَهْمٍ وَانْقِيَادٍ، وَإِلَّا فَهْمٍ يَسْمَعُونَ سَمَاعَ إِدْرَاكِ، فَقَدْ جَاءَتْهُمْ الرِّسَالُ وَبَلَّغَتْهُمْ، ﴿أَوْ نَعْقِلُ﴾؛ يَعْنِي: أَوْ لَنَا عَقْلٌ، وَإِنْ لَمْ نَسْمَعْ؛ لِأَنَّ «أَوْ» تَقْتَضِي التَّنْوِيعَ؛ لِأَنَّ الْعَاقِلَ يَطْلُبُ الْحَقَّ؛ وَلِهَذَا يُقَالُ: إِنْ وَرَقَةَ بَنَ نَوْفَلِ ابْنِ عَمِّ خَدِيجَةَ الَّذِي جَاءَتْ خَدِيجَةُ بِالرَّسُولِ ﷺ إِلَيْهِ حِينَ أَخْبَرَهَا بِأَوَّلِ نَزُولِ الْوَحْيِ إِلَيْهِ، يُقَالُ: إِنَّهُ اسْتَقْبَحَ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ، وَرَأَى أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِحَقٍّ، فَذَهَبَ إِلَى الشَّامِ يَطْلُبُ دِينَ النَّصَارَى فَتَنَصَّرَ وَرَجَعَ إِلَى مَكَّةَ، وَكَانَ يَمْشِي عَلَى مَا فِي دِينِ النَّصَارَى مِنْ حَقٍّ^(١)، فَالْإِنْسَانُ الْعَاقِلُ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ فَلَا بُدَّ أَنْ يَطْلُبَ الْحَقَّ، وَالْفِطْرَةُ السَّالِمَةُ تَدُلُّ عَلَى الْحَقِّ.

وَأَمَّا السَّمْعُ فَإِذَا سَمِعَ الْإِنْسَانُ قَرَأْنَا وَهُوَ شَاهِدُ الْقَلْبِ - أَيِ: حَاضِرُهُ - وَانْتَفَعَ بِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٍ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ هَذَا هُوَ الْعَقْلُ ﴿أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [فَتْح: ٣٧].

❦ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزَّكَاةُ: ٩]. وَهَذَا اسْتِفْهَامٌ بِمَعْنَى النِّفْيِ؛ يَعْنِي: لَا يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ، وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ، وَإِذَا جَاءَ النَّفْيُ بِصِيغَةِ الاسْتِفْهَامِ صَارَ أَبْلَغَ؛ لِأَنَّهُ فِي هَذِهِ الصِّيغَةِ يُضْمَنُ مَعْنَى التَّحْدِيدِ، كَأَنَّ الْمَتَكَلِّمَ يَقُولُ: إِذَا كَانَ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ، وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ، فَأَخْبِرْنِي بِهِمْ، فَإِذَا جَاءَكَ النَّفْيُ بِصِيغَةِ الاسْتِفْهَامِ فَإِنَّهُ يَكُونُ أَبْلَغَ مِنَ النَّفْيِ الْمَجْرَدِ.

(١) أخرجه البخاري (٣)، ومسلم (١٦٠)، (٥٢).

وقال النبي ﷺ: «من يُردِ اللهُ به خيراً يُفهمهُ...»، وهذا جزءٌ من حديث معاوية رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «من يُردِ اللهُ به خيراً يُفهمهُ في الدين». وكان المؤلف رحمه الله اقتطعَ منه هذه القطعةَ بالمعنى أيضاً؛ لأن الفقه في الدين هو الفهم فيه؛ فهم أحكامه وحكمه وأسراره، وفي هذا بشارةٌ لمن رزقه الله تعالى الفقه في الدين؛ أن الله تعالى أراد به خيراً، فتكون هذه من عاجل بُشِّرَى المؤمن.

وقال: «ولنا العلم بالتعلم». يعني: ما العلم إلا بالتعلم، ليس يأتي العلم هكذا هديةً للإنسان، كأنه طبقٌ من طعام، بل هو بالتعلم، وأيضاً بالتعلم الجاد، لا بالتعلم المتقطع، ويُقال: اجعلْ كُلَّكَ للعلم يأتِكَ بعضه، وإن جعلتَ بعضَكَ للعلم فاتَكَ العلم كله، فلا بدَّ من التفرغ التام للعلم، والاجتهاد التام والمذاكرة والمناقشة؛ لأن المذاكرة تحفظ العلم، والمناقشة تفتح فهم الإنسان حتى يستطيع أن يعرف الأدلة، ويستنتج الأحكام منها، ويعرف كيف يتخلص من الأشياء المتشابهة والمتعارضة، وهذا أمرٌ مجربٌ.

أما إنسانٌ يقرأ هكذا سرداً بدون تفهم وبدون مناقشة فإنه لا يستفيد كثيراً. وقال أبو ذر: لو وضعتُم الصمصامةَ على هذه - وأشار إلى قفاه - ثم ظننتُ أني أنفذُ كلمةَ سمعتها من النبي ﷺ قبل أن تجهزوا عليَّ لأنفذتها. يعني: يقول: أنني سوف أبلغ العلم حتى لو جعلتُم الصمصامةَ - وهي السيف - على رقبتِي، فإني إن أمكنتني أن أبلغ كلمةَ سمعتها من النبي ﷺ لأنفذتها.

وقال ابنُ عباسٍ: كونوا ربانيينِ حلماءَ فقهاء. كونوا ربانيينِ: الخطابُ إما لأصحابه، أو لعامة الناس. «ربانيينِ حلماءَ فقهاء». الحلم: هو عدم التسرع وعدم التعجل للمواخذة، ويكون في جميع الأشياء، فالحليم هو الذي يتأنى في أموره، ولا يتعجل ولا يتسرع.

وأما «فقهاء»: فواضحةٌ.

فمن هم الرَبَّانِيُّونَ؟ قَالَ: وَيُقَالُ: الرَّبَّانِيُّ الَّذِي يُرَبِّي النَّاسَ بِصَغَارِ الْعِلْمِ قَبْلَ كِبَارِهِ. يَعْنِي: أَنَّهُ هُوَ الَّذِي يُعَلِّمُ النَّاسَ شَيْئًا فَشَيْئًا، وَلَا يَأْتِيهِمْ بِعِلْمٍ صَعِبٍ لَا يَفْهَمُونَهُ فَإِنْ ذَلِكَ لَا يَسْتَفِيدُونَ مِنْهُ شَيْئًا.

وَقِيلَ: الرَّبَّانِيُّ هُوَ الْجَامِعُ بَيْنَ التَّعْلِيمِ وَالتَّرْبِيَةِ، وَأَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنَ التَّرْبِيَةِ. وَهَذَا أَصَحُّ، وَالرَّبَّانِيُّونَ هُمُ الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ التَّعْلِيمِ وَالتَّرْبِيَةِ ﴿وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيَينَ يَمَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ أَلِكُتِّبُوبِ مَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ (٦٧) [التَّوْبَةُ: ١٧٩]. لَأَنَّ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ يُعَلِّمُ وَلَا يُرَبِّي وَهَذَا وَإِنْ كَانَ فِيهِ خَيْرٌ لَكِنَّ الْعَالَمَ هُوَ الَّذِي يُعَلِّمُ وَيُرَبِّي بِقَوْلِهِ وَتَوْجِيهِهِ وَإِرْشَادِهِ.

وَيُرَبِّي أَيْضًا بِفَعْلِهِ وَسُلُوكِهِ، وَكَمَنْ مِنْ طَالِبٍ تَأَثَّرَ بِشَيْخِهِ فِي سُلُوكِهِ أَكْثَرَ مِمَّا لَوْ أَمْلَى عَلَيْهِ الْكَلَامَ أَيَّامًا وَهَذَا شَيْءٌ مُشَاهِدٌ مُجَرَّبٌ فَالرَّبَّانِيُّ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ هُوَ الَّذِي يُعَلِّمُ وَيُرَبِّي؛ أَيُّ: يُعَلِّمُ النَّاسَ وَيُرَبِّيهِمْ عَلَى الْأَحْكَامِ، وَهَذَا الْبَابُ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ حَدِيثًا مَعَ أَنَّ حَدِيثَ مُعَاوِيَةَ «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ» مُتَّفَقًا عَلَيْهِ. قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ (١/ ١٦٢):

اقتصر المصنف في هذا الباب على ما أوردته من غير أن يُوردَ حديثًا موصولًا على شرطه، فإِذَا أَنْ يَكُونَ بَيِّنٌ لَهُ لِيُورَدَ فِيهِ مَا يَتَّبَعُ عَلَى شَرْطِهِ أَوْ يَكُونَ تَعَمُّدًا ذَلِكَ اِكْتِفَاءً بِمَا ذَكَرَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

تَبَيَّنَ؛ يَعْنِي: تَرَكَ بَيَاضًا، فَبَعْضُ الْمَصْنُفِينَ يَتْرُكُ بَيَاضًا عَلَى أَنَّهُ سَيَعُودُ إِلَيْهِ وَيُلْحِقُهُ ثُمَّ لَا يَتَسَنَّى لَهُ ذَلِكَ إِذَا أَنْ يَنْسَاهُ، أَوْ تَعَاجَلَهُ الْمَنِيَّةُ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

١١ - باب ما كان النبي ﷺ يتخولهم بالموعظة والعلم كي لا ينفروا.

٦٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَوْسَفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَخَوَّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ فِي الْأَيَّامِ كِرَاهَةِ السَّامَةِ عَلَيْنَا^(١).

[الحديث ٦٨ - طرفاه في: ٧٠، ٦٤١١]

يَتَخَوَّلُنَا؛ يَعْنِي: يَتَحَرَّى الْأَيَّامَ الَّتِي يَعِظُنَا فِيهَا فَلَا يُكْثِرُ عَلَيْنَا خَوْفًا مِنَ السَّامَةِ وَالْمَلَلِ.

فَإِذَا قُدِّرَ أَنَّ الطَّلَبَةَ هُمُ الَّذِينَ طَلَبُوا الْاسْتِمْرَارَ فَهَلْ يُجِيبُهُمْ عَلَى ذَلِكَ أَوْ يَرْفُقُ بِهِمْ، فَأَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟

الْجَوَابُ: التَّفْصِيلُ فِي ذَلِكَ: فَإِذَا طَلَبُوا مَا يُمْكِنُهُمُ الْاسْتِمْرَارَ عَلَيْهِ أَجَابَهُمْ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُمْ وَهُمْ الَّذِينَ اخْتَارُوهُ، وَإِنْ طَلَبُوا مَا لَا يُطْنُ اسْتِمْرَارُهُمْ عَلَيْهِ مِثْلَ أَنْ قَالُوا: اجْلِسْ لَنَا بَعْدَ الْفَجْرِ وَبَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَبَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، وَبَعْدَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، وَبَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ فَهَذَا لَا يُطِيقُونَهُ؛ وَلِهَذَا أَنْكَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الصَّحَابَةِ الْوَصَالَ مَعَ أَنَّهُمْ يُرِيدُونَهُ، وَحَاكُوهُ فِي ذَلِكَ قَالُوا: إِنَّكَ تَوَاصِلُ فَوَاصِلَ بِهِمْ يَوْمًا ثُمَّ يَوْمًا ثُمَّ يَوْمًا حَتَّى رَأَوْا الْهَلَالَ وَقَالَ: لَوْ تَأَخَّرَ الْهَلَالُ لَزِدْتُمْ^(٢) حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُكَلِّفَ نَفْسَهُ مَا يُطِيقُ وَلَا يُكَلِّفَهَا مَا لَا يُطِيقُ، قَدْ يَكُونُ الْإِنْسَانُ فِي أَوَّلِ طَلَبِهِ لِلْعِلْمِ عِنْدَهُ انْدِفَاعٌ، وَعِنْدَهُ حِمَاسٌ لَكِنْ يَفْتَرُ، وَالْإِنْسَانُ الْعَاقِلُ وَكَمَا قُلْنَا قَبْلَ قَلِيلٍ الرَّبَّانِيُّ فَيَنْظُرُ مَا يُمْكِنُ أَنْ يَسْتَقِيمَ عَلَيْهِ الطَّلَبَةُ إِذَا كَانَ يَغْلُبُ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُمْ سَيَسْتَقِيمُونَ عَلَى هَذَا، وَأَنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ فِيهِ مَشَقَّةٌ فليُجِيبَهُمْ.

أَمَّا إِذَا رَأَى أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَصْبِرُوا فَيَمْنَعُهُمْ وَيَتَخَوَّلَهُمْ بِهِ كَمَا كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَتَخَوَّلُهُمْ فِي الْمَوْعِظَةِ، وَكَذَلِكَ فِي الْعِلْمِ وَالْحَدِيثِ.

(١) رواه مسلم (٢٨٢١) (٨٢).

(٢) أخرجه مسلم (١١٠٤) (٥٩).

الموعظة ليست كالعلم؛ لأنه ليس كل علم موعظة، فالموعظة هي ما يُحرِّك القلبَ والنفْسَ، والعلمُ أعمُّ من ذلك فهو يَشْمَلُ ما يَحْصُلُ من العلومِ بالموعظةِ وما لا يَحْصُلُ به الموعظةُ من العلومِ.



٦٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يَسْرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا وَبَشِّرُوا وَلَا تُنْفَرُوا»^(١).

[الحديث ٦٩- طرفه في: ٦١٢٥]

الشاهدُ من هذا الحديثِ قوله: «وَلَا تُنْفَرُوا». فَيَدْخُلُ فِيهِ الْمَوَاعِظُ الْمَكْثَرَةُ الَّتِي قَدْ يَنْفَرُ مِنْهَا النَّاسُ، فَأَنْتَ أَنْظِرْ لِلْحَالِ وَمَا تَقْتَضِيهِ مِنْ مَوْعِظَةٍ أَوْ إِمْسَاكِ أَوْ إِقْلَاعٍ مَسَائِلَ عِلْمِيَّةٍ فقهيةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، الْمَهْمُ أَلَّا تَمَلَّ النَّاسُ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَمَلْتَهُمْ كَرِهُوا الْجُلُوسَ مَعَكَ، وَإِذَا أَعْطَيْتَهُم الرِّاحَةَ فَإِنَّهُمْ يَأْلِفُونَكَ وَيُحِبُّونَكَ وَيَتَفَعُّونَ مِنْكَ أَكْثَرَ. فَإِذَا اجْتَمَعَ طَلَبَةٌ أَحَدُهُمْ يَقُولُ: اسْتَمِرَّ وَالثَّانِي يَقُولُ: لَا تَسْتَمِرَّ فَإِيَّاهُمَا نُجِيبُ؟ يَعْني: مِثْلًا بَقِي سَاعَةٌ أَوْ سَاعَةٌ إِلَّا رُبْعًا فَقَالَ بَعْضُ الطَّلَبَةِ اسْتَمِرَّ وَقَالَ الْآخَرُونَ لَا. بَعْضُ النَّاسِ يَقُولُ: الَّذِينَ قَالُوا اسْتَمِرَّ أَوْلَى بِالْمَرَاعَةِ وَيُقَالُ لِلْآخِرِينَ إِنْ شِئْتُمْ اصْبِرُوا وَإِنْ شِئْتُمْ اذْهَبُوا. فَيَقُولُ هَؤُلَاءِ: نَحْنُ لَا نُرِيدُ أَنْ نَذْهَبَ نُرِيدُ أَنْ نَتَفَعَّ بِالْعِلْمِ وَلَا نُحِبُّ أَنْ يَقُوتَنَا مِنْهُ شَيْءٌ.

فِي هَذِهِ الْحَالِ نَلَا حِظَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: لَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمَّ أَحَدُكُمْ النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ فَإِنَّ مِنْ وَرَائِهِ الضَّعِيفَ وَالْكَبِيرَ وَذَا الْحَاجَةِ»^(٢). وَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَقُولُونَ اسْتَمِرَّ لَا يَقُوتُهُمْ شَيْءٌ، لَكِنَّ الَّذِينَ يَقُولُونَ: لَا نَحْنُ نُرِيدُ أَنْ نَخْرُجَ إِلَى أَشْغَالِنَا أَوْ مَلَلِنَا أَوْ

(١) رواه مسلم (١٧٣٤) (٨).

(٢) رواه البخاري (٧٠٣)، ومسلم (٤٦٧) (١٨٣).

كسبنا هؤلاء نراعيهم اللهم إلا إذا طلبوا ذلك في وقت نعلم علم اليقين أنه لا يحصل فيه مللٌ مثل بعد أن يتكلم فيقول مثلاً: قَالَ المؤلف رحمه الله عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَ هَجْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَجْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَ هَجْرُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا فَهَجْرُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»^(١). فيقولون: قف. هؤلاء لا تقبل كلامهم؛ لأن هذه كلمة ما تُؤدِّي إلى السَّامة، لكن في الحقيقة أن مَنْ ليس عنده رغبة أكيدة سوف يَمَلُّ.



١٢- باب مَنْ جَعَلَ لِأَهْلِ الْعِلْمِ أَيَّامًا مَعْلُومَةً.

٧٠- حَدَّثَنَا عِثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُذَكِّرُ النَّاسَ فِي كُلِّ خَمِيسٍ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَوِدِدْتُ أَنَّكَ ذَكَّرْتَنَا كُلَّ يَوْمٍ. قَالَ: أَمَا إِنَّهُ يَمْنَعُنِي مِنْ ذَلِكَ أَنِّي أَكْرَهُ أَنْ أُمْلِكُمْ وَأَنِّي أَتَخَوَّلُكُمْ بِالْمَوْعِظَةِ كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَخَوَّلُنَا بِهَا مَخَافَةَ السَّامةِ عَلَيْنَا^(١).

الشاهد من هذا الحديث قوله: «إنه جعل لهم يوم الخميس يُذَكِّرهم فيه» فلا بأس أن يجعل الإنسان يوماً معيناً يُذَكِّر به الناس؛ لأن هذا كان من فعل الصحابة رضي الله عنهم، ولم يخالف نصاً. يَقُولُ بعض الناس: لماذا نَجْعَل يوماً ثابتاً معتاداً للتذكير أو للعلم؟ هذا بدعة فالرسول ﷺ كان يَتَخَوَّلُ الناسَ وَيُعَلِّمُهُمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَقَيَّدَ بِيَوْمٍ مَعِيْنٍ.

الجواب أن نقول: هذا ورد من فعل الصحابة رضي الله عنهم والبدعة هي ما يَتَعَبَّدُ بِهِ الْإِنْسَانُ لِلَّهِ بِدُونِ شَرْعٍ، وهذا ليس ببدعة بل هذا تنظيمٌ للوقت، وكونه يُحَدِّدُ يَوْمَ مَعْلُومٍ لِلنَّاسِ إِنَّمَا ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَعْرِفُوهُ وَيَأْتُوا إِلَيْهِ، فهذا هو الخير وليس فيه بدعة وما زال الناسُ يَعْمَلُونَهُ. وهاتان الترجمتان كما رأيتُم من أجل التيسير وعدم السَّامة والملل.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) رواه مسلم (٢٨٢١) (٨٣).

١٣ - باب من يُردِ الله به خيراً يُفقهه في الدين.

٧١- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: قَالَ حَمِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ سَمِعْتُ معاويةَ خُطيباً يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ يُردِ الله به خيراً يُفقهه في الدين، وإنما أنا قاسمٌ والله يُعْطِي وَلَنْ تَزَالَ هذه الأُمَّةُ قائِمةً على أمرِ الله لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ الله»^(١).

[الحديث ٧١ - أطرافه في: ٣١١٦، ٣٦٤١، ٧٣١٢، ٧٤٦٠]

وقوله: «سَمِعْتُ معاويةَ خُطيباً يَقُولُ». في هذا دليلٌ على جوازِ التحديثِ على المنبرِ. وفيه أيضاً: دليلٌ على حرصِ معاويةَ رضي الله عنه على نشرِ العلمِ؛ لأنَّ نشره على المنبرِ أعمُّ وأوسعُ.

وفيه أيضاً: الحثُّ على الفقه في الدين؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ يُردِ الله به خيراً يُفقهه في الدين» ولكن ما هو الفقه في الدين، هل هو تَعَلُّمُ الأحكام من أفعالِ الخلق، أو تَعَلُّمُ الأحكام من أفعالِ الله، أو الأمرين؟

الجواب: تَعَلُّمُ الأمرين فيدخل فيه علمُ التوحيد، وعلمُ التوحيد أشرفُ من علمِ أحكامِ العبيد؛ ولهذا يُسمِّيهِ العلماءُ الفقهَ الأكبرَ، فالفقه في أسماءِ الله وصفاته وأفعاله، وأحكامه، وحكمه أعظمُ من العلمِ بأحكامِ أفعالِ العبادِ هذا واجبٌ وهذا حرامٌ وهذا مكروهٌ وما أشبه ذلك، لكن العلمُ بأسماءِ الله وصفاته يَزِيدُ به الإيمانُ وَيَقْوَى به وَيَطْمَئِنُّ به القلبُ وَيَنْشَرِحُ له الصدرُ؛ ولهذا كان أفضلُ من تعلمِ فقهِ أفعالِ العبادِ، لكن مع ذلك فقهُ أفعالِ العبادِ لمن وفقَّ هو في الحقيقة فقهُ أفعالِ الله بل بأحكامِ الله؛ لأنَّ أحكامِ أفعالِ العبادِ شرعها اللهُ فإذا تأملها الإنسانُ وما تَشْتَمِلُ عليه من المصالحِ والمنافعِ ودفعِ المفسدِ والمضارِّ عَرَفَ بها حِكْمَةَ الله عز وجل وأنَّ اللهَ أَحْكَمُ الحاكمين.

(١) رواه مسلم (١٠٣٧) (١٠٠).

إِذَا: فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْحَثُّ عَلَى الْفَقْهِ فِي الدِّينِ عَمُومًا سِوَاءَ مَا يُسَمَّى فَقْهًا فِي
الاصْطِلَاحِ أَوْ مَا هُوَ أَعَمُّ، وَعُلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْفَقْهَ فِي الدِّينِ خَيْرٌ مِنَ الْفَقْهِ فِي الْوَاقِعِ
خِلَافًا لِمَنْ ظَنَّ مِنْ بَعْضِ الشَّبَابِ أَنَّ الْفَقْهَ فِي الْوَاقِعِ أَهَمُّ مِنَ الْفَقْهِ فِي الدِّينِ، وَلَيْسَ
الْأَمْرُ كَذَلِكَ، بَلِ الْفَقْهَ فِي الدِّينِ هُوَ الْأَهَمُّ وَهُوَ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُرَكِّزَ الْإِنْسَانُ عَلَيْهِ، أَمَّا
الْفَقْهَ فِي الْوَاقِعِ وَأَحْوَالِ النَّاسِ فَهَذَا وَسِيلَةٌ إِلَى مَعْرِفَةِ مَا يُنَاسِبُهُ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَلَيْسَ هُوَ
الْغَايَةُ، إِنَّمَا الْغَايَةُ هِيَ الْفَقْهَ فِي الدِّينِ، وَمَاذَا يَنْفَعُنَا إِذَا فَقَّهْنَا فِي الْوَاقِعِ، وَلَكِنَّا لَمْ نَفْقَهُ فِي
دِينِنَا شَيْئًا، ثُمَّ الْفَقْهَ فِي الْوَاقِعِ أحيانًا يُوجِبُ صَدَّ الْإِنْسَانِ عَمَّا هُوَ أَهَمُّ وَانْشَغَالَهُ بِأَحْوَالِ
الْعَالَمِ فِي شَرْقِ الْأَرْضِ وَمَغْرِبِهَا فَيَنْسَى بِذَلِكَ مَا هُوَ أَهَمُّ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: إِبْثَابُ الْإِرَادَةِ، وَإِرَادَةُ اللَّهِ ﷻ نَوْعَانِ: كَوْنِيَّةٌ وَشَرْعِيَّةٌ، وَهَذِهِ
هِيَ الْإِرَادَةُ الْكَوْنِيَّةُ؛ يَعْنِي: مَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ خَيْرًا فَقَّهَهُ فِي دِينِ اللَّهِ.
❦ وَقَوْلُهُ: «وَأَنَا أَنَا قَاسِمٌ وَاللَّهُ يُعْطِي». الْقَاسِمُ يُقَسِّمُ حَيْثُ أَمَرَ، وَالْمُعْطِي هُوَ
الْمُدَبِّرُ لِلْقَاسِمِ، فَالنَّبِيُّ ﷺ قَاسِمٌ وَاللَّهُ هُوَ الْمُعْطِي.

وَالظَّاهِرُ: أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مُسْتَقِلٌّ، لَكِنْ مَعَاوِيَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَمَعَهُ مَعَ الْحَدِيثِ الَّذِي
قَبْلَهُ، وَكَذَلِكَ الَّذِي بَعْدَهُ يَظْهَرُ أَنَّهُ مُسْتَقِلٌّ، لَكِنْ لَوْ فَرَضَ أَنَّهُ حَدِيثٌ وَاحِدٌ فَمَا هِيَ
الْمُنَاسِبَةُ لِهَذِهِ الْجُمْلَةِ مَعَ مَا قَبْلُهَا؟

الْمُنَاسِبَةُ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمَّا حَثَّ وَرَغَّبَ فِي الْفَقْهِ فِي دِينِ اللَّهِ بَيَّنَّ أَنَّهُ قَاسِمٌ يُقَسِّمُ
الْعِلْمَ بَيْنَ الْعِبَادِ، وَيُوزَعُ عَلَى الْعِبَادِ وَالَّذِي يُعْطِيهِ اللَّهُ ﷻ.

❦ وَقَوْلُهُ: «وَلَنْ تَزَالَ هَذِهِ الْأُمَّةُ قَائِمَةً عَلَى أَمْرِ اللَّهِ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى
يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ» هَذَا الْحَدِيثُ يَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ الْأُخْرَى «لَنْ
تَزَالَ طَائِفَةٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ» وَلَيْسَتْ كُلُّ الْأُمَّةِ؛ لِأَنَّ فِي الْأُمَّةِ مَنْ لَيْسَ قَائِمًا عَلَى أَمْرِ اللَّهِ،
وَفِي الْأُمَّةِ مَنْ ضَرَّهَ مَنْ خَالَفَهُ، فَالْحُرُوبُ الصَّلِيبِيَّةُ وَمَا قَبْلُهَا وَمَا بَعْدَهَا كُلُّهَا ضَرَّرَ،
لَكِنْ لَا تَزَالَ طَائِفَةٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ قَائِمَةً عَلَى أَمْرِ اللَّهِ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ
أَمْرُ اللَّهِ بَيْنَهُمُ الرَّسُولُ ﷺ بِأَنَّهُمْ مَنْ كَانُوا عَلَى مِثْلِ مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ.

﴿وَقَوْلُهُ: «حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ» الْمُرَادُ بِأَمْرِهِ: أَمْرُ اللَّهِ تَعَالَى بِهَلَاكِهِمْ وَفَنَائِهِمْ؛ لِأَنَّهُ فِي آخِرِ الدُّنْيَا سَوْفَ تُقْبَضُ نَفْسُ كُلِّ مُؤْمِنٍ وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا عَلَى شِرَارِ الْخَلْقِ﴾^(١) فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِأَمْرِ اللَّهِ هُنَا الْقَضَاءُ بِهَلَاكِهِمْ.

فَأَثَدَةُ: إِرَادَةُ اللَّهِ ﷻ نَوَعَانٍ: كَوْنِيَّةٌ وَشَّرْعِيَّةٌ، الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا كَالآتِي:

أَوَّلًا: الْإِرَادَةُ الْكَوْنِيَّةُ بِمَعْنَى الْمَشِيئَةِ، وَالْإِرَادَةُ الشَّرْعِيَّةُ بِمَعْنَى الْمَحَبَّةِ، فَإِذَا كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَحِبَّ فِيهِ شَرْعِيَّةٌ، وَإِنْ كَانَ يَرِيدُ أَنْ يَشَاءَ فِيهِ كَوْنِيَّةٌ.

ثَانِيًا: الْإِرَادَةُ الْكَوْنِيَّةُ تَكُونُ بِمَا يُحِبُّ اللَّهُ وَمَا لَا يَحِبُّهُ حَتَّى الْمَعَاصِي أَرَادَهَا اللَّهُ كَوْنًا، وَالْإِرَادَةُ الشَّرْعِيَّةُ لَا تَكُونُ إِلَّا فِيهَا يُحِبُّهُ.

ثَالِثًا: الْإِرَادَةُ الْكَوْنِيَّةُ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ وُقُوعِ الْمَرَادِ، فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ شَيْئًا كَوْنًا فَلَا بُدَّ أَنْ يَقَعَ، وَالْإِرَادَةُ الشَّرْعِيَّةُ قَدْ تَقَعُ وَقَدْ لَا تَقَعُ، فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ فُرُوقٍ بَيْنَ الْإِرَادَةِ الْكَوْنِيَّةِ وَالْإِرَادَةِ الشَّرْعِيَّةِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأِ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(٢) [الأنعام: ٣٩]. هَذِهِ تَوَازُنٌ تَامًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾^(٣) [الأنعام: ١٢٥]. فَعِنْدَنَا الْآنَ مَشِيئَةٌ وَإِرَادَةٌ مَعْنَاهُمَا أَوْ مُقْتَضَاهُمَا وَاحِدٌ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾^(٤) [البقرة: ١٨٥]. هَذِهِ إِرَادَةٌ شَرْعِيَّةٌ بِدَلِيلِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُرِيدُ أَحْيَانًا وَيَأْتِينَا عُسْرٌ كَثِيرٌ، وَلَكِنَّهُ ثَابِتٌ فِي الْإِرَادَةِ الْكَوْنِيَّةِ ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾^(٥) [الرحمن: ٦]. وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾^(٦) [التوبة: ٢٧]. مِنْ أَيِّهِمَا؟ هَذِهِ إِرَادَةُ الشَّرْعِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ كَوْنِيَّةً لَتَابَ عَلَى الْجَمِيعِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَتُبْ عَلَى الْجَمِيعِ فِيهِ إِذَا شَرْعِيَّةٌ.

الْحَاصِلُ: أَنَّ الْإِرَادَةَ الْكَوْنِيَّةَ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ وُقُوعِ الْمَرَادِ، فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ شَيْئًا كَوْنًا وَقَعَ وَلَا بُدَّ، وَالْإِرَادَةُ الشَّرْعِيَّةُ لَا يَلْزَمُ فَاللَّهُ يَرِيدُ مِنَّا جَمِيعًا أَنْ نَكُونَ مُؤْمِنِينَ، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ نَكُونَ مُؤْمِنِينَ كُلُّنَا، لَكِنْ لَوْ أَرَادَ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ أَنْ يُؤْمِنَ كَوْنًا لَأَمِنَ وَبَنَاءَ عَلَى ذَلِكَ نَسْأَلُ هَلْ

إِيْمَانُ أَبِي بَكْرٍ كَائِنٌ بِالْإِرَادَتَيْنِ أَوْ بِإِحْدَاهُمَا؟

الجوابُ: أَنَّهُ كَائِنٌ بِالْإِرَادَتَيْنِ.

وَهَلْ كُفِّرُ أَبِي لَهَبٍ كَائِنٌ بِالْإِرَادَتَيْنِ؟

الجوابُ: أَنَّ هَذَا بِالْإِرَادَةِ الْكُونِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُحِبُّ أَنْ يَكْفَرَ أَبُو لَهَبٍ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي شَرْحِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي

الدِّينِ» الْحَدِيثُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ مُشْتَمِلٌ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْكَامٍ:

أَحَدُهَا: فَضْلُ التَّفَقُّهِ فِي الدِّينِ.

وِثَانِيهَا: أَنَّ الْمَعْطَى فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ اللَّهُ.

وِثَالِثُهَا: أَنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْأَمَّةِ يَبْقَى عَلَى الْحَقِّ أَبَدًا.

فَالْأَوَّلُ لَائِقٌ بِأَبْوَابِ الْعِلْمِ، وَالثَّانِي لَائِقٌ بِقَسَمِ الصَّدَقَاتِ، وَلِهَذَا أوردَهُ مُسْلِمٌ فِي الزَّكَاةِ، وَالْمَوْلُفُ فِي الْخُمْسِ، وَالثَّالِثُ لَائِقٌ بِذِكْرِ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ، وَقَدْ أوردَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الْاِعْتِصَامِ لِالْتِفَاتِهِ إِلَى مَسْأَلَةِ عَدَمِ خُلُوعِ الزَّمَانِ مِنْ مَجْتَهِدٍ، وَسَيَأْتِي الْقَوْلُ فِيهِ هُنَاكَ.

وَأَنَّ الْمَرَادَ بِأَمْرِ اللَّهِ هُنَا: الرِّيحُ الَّتِي تَقْبِضُ رَوْحَ كُلِّ مَنْ فِي قَلْبِهِ شَيْءٌ مِنَ الْإِيْمَانِ، وَيَبْقَى شِرَارُ النَّاسِ فَعَلَيْهِمْ تَقُومُ السَّاعَةُ، وَقَدْ تَعَلَّقَ الْأَحَادِيثُ الثَّلَاثَةُ بِأَبْوَابِ الْعِلْمِ، بَلْ بِهَذَا الْبَابِ خَاصَّةً مِنْ جِهَةِ إِبْثَاتِ الْخَيْرِ لِمَنْ تَفَقَّهَ فِي دِينِ اللَّهِ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ بِالْاِكْتِسَابِ فَقَطْ، بَلْ لِمَنْ يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَيْهِ بِهِ، وَأَنَّ مَنْ يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ لَا يَزَالُ جَنْسُهُ مَوْجُودًا حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ.

وَقَدْ جَزَمَ الْبَخَارِيُّ بِأَنَّ الْمَرَادَ بِهِمْ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْآثَارِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: إِنْ لَمْ يَكُونُوا أَهْلُ الْحَدِيثِ فَلَا أَذْرِي مَنْ هُمْ، وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: أَرَادَ أَحْمَدُ أَهْلَ السُّنَّةِ وَمَنْ يَعْتَقِدُ مَذْهَبَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَقَالَ النَّوَوِيُّ: يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الطَّائِفَةُ فِرْقَةً مِنْ أَنْوَاعِ الْمُؤْمِنِينَ مِمَّنْ يُقِيمُونَ أَمْرَ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ مُجَاهِدٍ وَفَقِيهِ، وَمُحَدِّثٍ، وَزَاهِدٍ وَأَمِيرٍ بِالْمَعْرُوفِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْخَيْرِ، وَلَا يَلْزَمُ اجْتِمَاعُهُمْ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونُوا مُتَفَرِّقِينَ.

قُلْتُ: وَسَيَأْتِي بَسْطُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ الْاِعْتِصَامِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

❖ وقوله: «يَفْقَهُ»؛ أي: يفهمه كما تقدّم، وهي ساكنة الهاء؛ لأنها جواب الشرط، يُقَالُ: «فَقَهُ» بِالضَّمِّ إِذَا صَارَ الْفَقَهُ لَهُ سَجِيَّةً، وَ«فَقَهُ» بِالْفَتْحِ إِذَا سَبَقَ غَيْرَهُ إِلَى الْفَهْمِ، وَ«فَقَهُ» بِالْكَسْرِ إِذَا فَهِمَ، وَكَرَّرَ «خَيْرًا» لِيَشْمَلَ الْقَلِيلَ وَالكَثِيرَ، وَالتَّكْرِيرُ لِلتَّعْظِيمِ؛ لِأَنَّ الْمَقَامَ يَقْتَضِيهِ.

وَمَفْهُومُ الْحَدِيثِ: أَنَّ مَنْ لَمْ يَتَفَقَّهُ فِي الدِّينِ؛ أَي: يَتَعَلَّمَ قَوَاعِدَ الْإِسْلَامِ وَمَا يَتَّصِلُ بِهَا مِنَ الْفُرُوعِ فَقَدْ حُرِمَ الْخَيْرَ.

وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو يَعْلَى حَدِيثَ مُعَاوِيَةَ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ ضَعِيفٍ، وَزَادَ فِي آخِرِهِ: «وَمَنْ لَمْ يَتَفَقَّهُ فِي الدِّينِ لَمْ يُبَالِ اللَّهُ بِهِ» وَالْمَعْنَى صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ أُمُورَ دِينِهِ لَا يَكُونُ فَقِيهًا، وَلَا طَالِبَ فَقِهِ، فَيَصِحُّ أَنْ يُوصَفَ بِأَنَّهُ مَا أُرِيدَ بِهِ الْخَيْرَ، وَفِي ذَلِكَ بَيَانٌ ظَاهِرٌ لِفَضْلِ الْعُلَمَاءِ عَلَى سَائِرِ النَّاسِ، وَلِفَضْلِ التَّفَقُّهِ فِي الدِّينِ عَلَى سَائِرِ الْعُلُومِ، وَسَيَأْتِي بَقِيَّةُ الْكَلَامِ عَلَى الْحَدِيثَيْنِ الْآخَرَيْنِ فِي مَوْضِعَيْهِمَا مِنَ الْخُمْسِ، وَالْاِعْتِصَامِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

❖ وقوله: «لَنْ تَزَالَ هَذَا الْأُمَّةُ»؛ يَعْنِي: بَعْضُ الْأُمَّةِ كَمَا يَجِيءُ مُصَرِّحًا بِهِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي أَشْرْتُ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. اهـ^(١).

سَبَقَ لَنَا أَنْ ذَكَرْنَا أَنَّ مَفْهُومَهُ لَا يَعْنِي أَنَّ مَنْ لَمْ يَفْقَهُ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا، وَلَكِنَّ الْمَعْنَى أَنَّ مَنْ فَقَهُ وَصَارَ مِنْ أَهْلِ الْفَقْهِ فَهُوَ عَلَامَةٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ أَرَادَ بِهِ خَيْرًا، وَلَا يَعْنِي ذَلِكَ أَنَّ مَنْ لَمْ يَتَفَقَّهُ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا، وَبِهَذَا يَزُولُ الْإِشْكَالُ فَإِنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ عَلِمَ مِنْ دِينِ اللَّهِ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ فَقَطْ، وَقَدْ أَرَادَ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا، فَقَدْ آمَنَ، وَأَقَامَ الصَّلَاةَ، وَآتَى الزَّكَاةَ، وَحَجَّ وَصَامَ، لَكِنْ قَدْ يُقَالُ: إِنَّ هَذَا فَاقِيَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ، لَكِنَّهُ لَيْسَ الْفَقِيَّةُ الْكَامِلُ، وَإِنَّمَا هُوَ فَاقِيَةٌ فِيهَا يَجِبُ عَلَيْهِ، لَكِنْ الْحَدِيثُ: فِي الدِّينِ، أَي: فِي الدِّينِ كُلِّهِ، عَلَى هَذَا

فَنَقُولُ: الْمَعْنَى أَنَّ مَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْفِقَةَ فِي الدِّينِ فَقَدْ أَرَادَ بِهِ خَيْرًا، وَمَنْ لَمْ يُؤْتِهِ ذَلِكَ فَقَدْ يُرِيدُ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا، وَقَدْ لَا يُرِيدُ.

وَمِثْلُ ذَلِكَ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الصَّحِيحِ أَيْضًا: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُصِبْ مِنْهُ»^(١).
 وَقَوْلُهُ: «يُصِبْ مِنْهُ»؛ يَعْنِي: تَنَالَهُ الْمَصَائِبُ، وَمَعَ ذَلِكَ مِنَ النَّاسِ مَنْ لَمْ يَحْصُلْ عَلَيْهِ الْمَصَائِبُ مِثْلَ غَيْرِهِ وَلَا يُقَالُ: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يُرِدْ بِهِ خَيْرًا.



١٤ - بَابُ الْفَهْمِ فِي الْعِلْمِ.

٧٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: قَالَ لِي أَبُو نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: صَحِبْتُ ابْنَ عُمَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلَمْ أَسْمَعْهُ يَحْدُثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَانِي بِجُمَارٍ فَقَالَ: «إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً مِثْلُهَا كَمَثَلِ الْمُسْلِمِ» فَأَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ هِيَ النَّخْلَةُ، فَإِذَا أَنَا أَصْغَرُ الْقَوْمِ فَسَكَتُ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هِيَ النَّخْلَةُ»^(٢).



(١) أخرجه البخاري (٥٦٤٥).

(٢) رواه مسلم أيضًا (٢٨١١) (٦٣).

١٥- بَابُ الْاِغْتِيَاظِ فِي الْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ.

وَقَالَ عُمَرُ: تَفَقَّهُوا قَبْلَ أَنْ تُسَوِّدُوا، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَبَعْدَ أَنْ تُسَوِّدُوا^(١)، وَقَدْ تَعَلَّمَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ فِي كِبَرِ سِنِّهِمْ^(٢).

٧٣- حَدَّثَنَا الْحَمِيدِي، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ عَلَى غَيْرِ مَا حَدَّثَنَاهُ الزُّهْرِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ قَيْسَ بْنَ أَبِي حَازِمٍ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَسَلَّطَ عَلَى هَلَكْتِهِ فِي الْحَقِّ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْحِكْمَةَ؛ فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيَعْلَمُهَا»^(٣).
[وأطرافه في: ١٤٠٩، ٧١٤١، ٧٣١٦].

وقوله: «بَابُ الْاِغْتِيَاظِ فِي الْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ».

الْاِغْتِيَاظُ؛ يَعْنِي: الْاِعْتِقَادُ أَنَّ هَذَا الشَّيْءَ غِبْطَةٌ، وَالْغِبْطَةُ يَعْنِي كَالْغَنِيمَةِ يَظْفَرُ بِهَا الْإِنْسَانُ فَتَكُونُ غَنِيمَةً عِنْدَهُ.

وقوله: «فِي الْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ»، لِأَنَّ الْعِلْمَ بِلا حِكْمَةٍ لَا فَائِدَةَ مِنْهُ أَوْ فَائِدَتُهُ قَلِيلَةٌ، لَكِنَّ الْعِلْمَ مَعَ الْحِكْمَةِ وَهِيَ مَعْرِفَةُ أَسْرَارِ الشَّرِيعَةِ وَوَضْعُ الْأَشْيَاءِ مَوَاضِعَهَا فَهَذَا هُوَ الَّذِي تَتَمُّ بِهِ فَائِدَةُ الْعِلْمِ.

وَقَالَ عُمَرُ: تَفَقَّهُوا قَبْلَ أَنْ تُسَوِّدُوا، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا سَوَّدَ؛ يَعْنِي: جُعِلَ سَيِّدًا فَإِنَّهُ يَشْتَغِلُ فِي حَوَائِجِ النَّاسِ وَأَشْغَالِ النَّاسِ عَنِ طَلَبِ الْعِلْمِ وَفَقْهِهِ هَذِهِ مِنْ جِهَةٍ، وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى إِذَا سَوَّدَ الْإِنْسَانُ، وَجُعِلَ سَيِّدًا فَإِنَّهُ رُبَّمَا يَغْتَرُّ بِنَفْسِهِ وَيَقُولُ: وَصَلْتُ إِلَى الْغَايَةِ وَلَا حَاجَةَ إِلَى أَنْ أَطْلُبَ الْعِلْمَ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: فَلَا شَكَّ أَنَّ الْإِنْسَانَ قَبْلَ أَنْ يُسَوِّدَ أَفْرَغُ مِنْهُ بَعْدَ أَنْ يُسَوِّدَ؛ وَلِهَذَا

(١) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم، ووصله البيهقي في «المدخل»، وانظر: «تغليق التعليق» (٨٢/١).

(٢) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم، ووصله المصنف في كتاب المغازي (٦٨٣٠)، و«الاعتصام»

(٧٣٢٣)، وانظر: «تغليق التعليق» (٨٣/١).

(٣) وهو عند مسلم (٨١٦) (٢٦٨).

قَالَ بَعْضُهُمْ: أَنْتَ لِنَفْسِكَ مَا لَمْ تُعْرِفْ، فَإِنْ عُرِفْتَ فَأَنْتَ لِعَيْرِكَ، وَهَذَا صَحِيحٌ، فَإِنَّ إِنْسَانَ إِذَا كَانَ لَيْسَ لَهُ عِلَاقَةٌ بِالنَّاسِ فَهُوَ فَارِغٌ، يَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي وَقْتِهِ كَيْفَ يَشَاءُ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ لَهُ عِلَاقَةٌ بِالنَّاسِ فَإِنَّهُ لَا يَحْصُلُ لَهُ هَذَا.

وَلَكِنَّ الْبُخَارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: وَبَعْدَ أَنْ تَسَوَّدُوا وَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ قَدْ يُفْهَمُ مِنْهُ الْفَاهِمُ أَنَّهُ اعْتَرَضَ عَلَى عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَنَّ الْفِقْهَ يَكُونُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ سَيِّدًا وَبَعْدَ أَنْ يَكُونَ سَيِّدًا. وَلَكِنْ يَخْتَلِفُ الْمَغْزَى فِي أَثَرِ عَمْرٍ، وَفِي قَوْلِ الْبُخَارِيِّ، فَعَمْرٌ أَرَادَ أَنْ يَتَفَقَّهَ الْإِنْسَانُ قَبْلَ أَنْ يَنْشَغَلَ فِي السِّيَادَةِ، وَأَمَّا الْبُخَارِيُّ فَأَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ السِّيَادَةَ لَا تُوجِبُ انْتِهَاءَ طَلَبِ الْعِلْمِ، وَأَنَّ الْإِنْسَانَ حَتَّى لَوْ سَوَّدَ وَبَلَغَ مَا بَلَغَ مِنَ السِّيَادَةِ فَلَا يَتَقَلَّصُ حِرْصُهُ عَلَى طَلَبِ الْعِلْمِ.

فَالْهَدَفَانِ مُخْتَلِفَانِ، وَلَيْسَ فِي قَوْلِ الْبُخَارِيِّ اعْتَرَضَ عَلَى عَمْرٍ، مَا دَامَ الْهَدَفُ مُخْتَلِفًا. ثُمَّ اسْتَدَلَّ الْبُخَارِيُّ بِأَنَّ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مَنْ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ، وَهُوَ كَبِيرٌ. أَمَّا الْحَدِيثُ فَقَوْلُهُ: «لَا حَسَدَ» يَعْنِي: لَا غِبْطَةَ؛ يَعْنِي: لَيْسَ شَيْءٌ يُحْسَدُ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ حَسَدَ غِبْطَةٍ إِلَّا فِي هَذَيْنِ الشَّيْئَيْنِ.

الْأَوَّلُ: الْمَالُ الَّذِي آتَاهُ اللَّهُ الْإِنْسَانَ وَسَلَّطَهُ عَلَى هَلَكْتِهِ فِي الْحَقِّ؛ يَعْنِي: صَارَ لَا يَضُرُّهُ إِلَّا فِي شَيْءٍ نَافِعٍ.

وَالثَّانِي: رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْحِكْمَةَ؛ يَعْنِي: الْعِلْمَ، فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيُعَلِّمُهَا. وَالثَّانِي أَبْلَغُ فِي الْغِبْطَةِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ -وإن كَانَ يُغْبَطُ عَلَى بَذْلِ الْمَحْبُوبِ؛ لِأَنَّ الْمَالَ مَحْبُوبٌ إِلَى النَّفْسِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ [البقرة: ٢٠٠]. وَقَالَ: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العنكبوت: ٨] - لَكِنْ مَهْمَا بَذَلَ فَالْمَنْفَعَةُ مُؤَقَّتَةٌ تَنْتَهِي بِانْتِهَاءِ هَذَا الْمَبْدُولِ، لَكِنَّ الْعِلْمَ يَسْتَمِرُّ، وَرُبَّ شَخْصٍ نَفَعَ اللَّهُ بِعِلْمِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

فَمَثَلًا أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَغَيْرُهُ مِمَّنْ نَقَلُوا الْحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، هَؤُلَاءِ عِلْمُهُمْ نَافِعٌ لِلنَّاسِ إِلَى الْيَوْمِ، وَإِلَى مَا بَعْدَ الْيَوْمِ.

١٦- بَابُ مَا ذُكِرَ فِي ذَهَابِ مُوسَى عليه السلام فِي الْبَحْرِ إِلَى الْخَضِرِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَلْ أَتَبِعَكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَ مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا﴾ [الكهف: ٦٦].

٧٤- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ غُرَيْرٍ الزُّهْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَهُ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ تَمَارَى هُوَ وَالْحَرُ بْنُ قَيْسٍ بْنِ حِصْنِ الْفَزَارِيِّ فِي صَاحِبِ مُوسَى، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هُوَ خَضِرٌ، فَمَرَّ بِهِمَا أَبِي بْنُ كَعْبٍ، فَدَعَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَ إِنِّي تَمَارَيْتُ أَنَا وَصَاحِبِي هَذَا فِي صَاحِبِ مُوسَى الَّذِي سَأَلَ مُوسَى السَّبِيلَ إِلَى لِقَائِهِ، هَلْ سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَذْكُرُ شَأْنَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «بَيْنَمَا مُوسَى فِي مَلَأٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: هَلْ تَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْكَ؟ قَالَ مُوسَى: لَا. فَأَوْحَى إِلَيْهِ اللَّهُ إِلَى مُوسَى بَلَى، عَبْدُنَا خَضِرٌ، فَسَأَلَ مُوسَى السَّبِيلَ إِلَيْهِ، فَجَعَلَ اللَّهُ لَهُ الْحَوْتَ آيَةً وَقِيلَ لَهُ: إِذَا فَقَدْتَ الْحَوْتَ فَارْجِعْ فَإِنَّكَ سَتَلْقَاهُ، وَكَانَ يَتَّبِعُ أَثَرَ الْحَوْتَ وَمَا أُنْسِيْنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ» [الكهف: ٦٣]. ﴿قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغُ فَأَرْتَدَّا عَلَىٰ أَثَارِهِمَا قَصَصًا﴾ [الكهف: ٦٤]. فَوَجَدَا خَضِرًا فَكَانَ مِنْ شَأْنِهِمَا الَّذِي قَصَّ اللَّهُ ﷻ فِي كِتَابِهِ» ^(١).

[وأطرافه في: ٧٨، ١٢٢، ٢٢٦٧، ٢٧٢٨، ٣٢٧٨، ٣٤٠٠، ٣٤٠١، ٤٧٢٥،

٤٧٢٦، ٤٧٢٧، ٦٦٧٢، ٧٤٧٨].

قال: «بَابُ مَا يَذْكُرُ فِي ذَهَابِ مُوسَى عليه السلام فِي الْبَحْرِ إِلَى الْخَضِرِ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿هَلْ أَتَبِعَكَ﴾».

الْقَائِلُ هَذَا هُوَ مُوسَى عليه السلام يَغْرِضُ عَلَى الْخَضِرِ أَنْ يَتَّبِعَهُ، وَالْأَسْتِفْهَامُ هُنَا اسْتِفْهَامُ التَّمَاسِ، وَتَرْجٍ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَخْبَرَ مُوسَى بِأَنَّهُ يُوْجَدُ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ، وَهُوَ عَبْدُنَا الْخَضِرُ فَطَلَبَهُ حَتَّى جَعَلَ لَهُ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَيْهَا اتَّصَلَ بِهِ،

(١) أخرجه مسلم (٢٣٨٠) (١٧٠).

وَحَصَلَ مِنْ أَمْرِهِمَا مَا قَصَّهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْكَهْفِ، وَالْقِصَّةُ مَشْهُورَةٌ، وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يَطْلُبَ الْعَالَمُ الْعِلْمَ مِمَّنْ هُوَ دُونَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُحِيطُ أَحَدٌ بِالْعِلْمِ، وَإِنْ عَلِمْتَ أَشْيَاءَ فَقَدْ غَابَ عَنْكَ أَشْيَاءٌ أُخْرَى.

وَفِيهِ أَيْضًا: أَنَّهُ لَا حَرَجَ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَسْأَلَ الْعِلْمَ مِمَّنْ هُوَ دُونَهُ، وَهَذِهِ غَيْرُ الْأُولَى، فَالْأُولَى تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ عِنْدَ الْإِنْسَانِ الْمَفْضُولِ مَا لَيْسَ عِنْدَ الْفَاضِلِ، أَمَّا هَذَا فَالْمَرَادُ أَنَّ الْفَاضِلَ يَسْأَلُ الْمَفْضُولَ.

❦ وَقَوْلُهُ: ﴿عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنَ مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا﴾. فِيهِ أَيْضًا تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ الَّذِي عِنْدَ الْخَضِرِ مِمَّا عَلَّمَهُ اللَّهُ ﷻ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ ^(١) فِي الْخَضِرِ: هَلْ هُوَ نَبِيٍّ أَوْ رَجُلٍ صَالِحٍ؟ وَهَلْ هُوَ مَوْجُودٌ أَوْ مَعْدُومٌ؟.

وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّهُ لَيْسَ نَبِيًّا، وَأَنَّهُ عُدِمَ فِي وَقْتِهِ كَسَائِرِ النَّاسِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا، وَالْعَجِيبُ أَنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ الْأَفْضَلِ يَرَى أَنَّهُ مَوْجُودٌ وَرُبَّمَا رَدَّ السَّلَامَ وَهُوَ فِي مَجْلِسِ التَّعْلِيمِ، فَيَقَالُ لَهُ: عَلَى مَنْ رَدَدْتَ السَّلَامَ؟ فَيَقُولُ: مَرَّبَّنَا الْخَضِرُ فَسَلِّمْ عَلَيْنَا. مَعَ أَنَّهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْأَفْضَلِ، لَكِنْ سُبْحَانَ اللَّهِ فَإِلَّا إِنْسَانٌ إِذَا اعْتَقَدَ الشَّيْءَ تَخَيَّلَهُ، وَإِلَّا فَالْخَضِرُ كَيْفَ يَكُونُ إِنْسِيًّا وَلَا يُرَى؟! وَكَيْفَ يَجُوبُ جَمِيعَ الْبِلَادِ؟! وَعَلَى أَيِّ شَيْءٍ؟ وَمَا الَّذِي يَطِيرُ بِهِ؟!

فَالصَّوَابُ: أَنَّ الْخَضِرَ لَيْسَ نَبِيًّا، وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلْهَمَهُ وَأَطْلَعَهُ عَلَى أَشْيَاءَ لَمْ تَكُنْ عِنْدَ مُوسَى، وَأَنَّهُ مَاتَ فِي حَيْنِهِ، وَفِي وَقْتِهِ مَعَ النَّاسِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: قِصَّةُ مُوسَى فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَعْلَمُ مِنْ مُوسَى بِمَا قَصَّهُ اللَّهُ عَلَيْنَا، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَى مُوسَى: بَلَى، عَبْدُنَا الْخَضِرُ.

(١) انظر: رسالة في الخضر، هل هو ميت أم حي؟ والتحرير في مسألة الخضر كلاهما لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وانظر أيضًا: «مجموع الفتاوى» (٢٧/ ١٠٠)، و«الفتاوى الكبرى» (٤/ ٤٤٨)، و«نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمنقول» لابن القيم رحمه الله: (١/ ٦٢-٦٧).

فالجواب: أَنَّ هَذَا لَيْسَ عَلَى الْإِطْلَاقِ، بَلْ يُخَصَّصُ بِأَنَّ عِلْمَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ شَرِيعَةِ اللَّهِ وَوَحْيِهِ مَا لَيْسَ عِنْدَ الْخَضِرِ، فَهُنَاكَ أَشْيَاءٌ مُعِينَةٌ يَكُونُ فِيهَا أَعْلَمَ مِنَ الْخَضِرِ، ثُمَّ إِنَّ الْعِلْمَ الَّذِي عِنْدَ الْخَضِرِ إِذَا تَأَمَّلْتَهُ وَجَدْتَهُ عِلْمًا كَوْنِيًّا أَوْ عِلْمًا دُنْيَوِيًّا أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَلَيْسَ فِيهِ عِلْمٌ شَرْعِيٌّ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: أَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ: إِنَّ الْخَضِرَ نَبِيٌّ لِمَا قَصَّه اللَّهُ عَلَيْنَا مِنْ عِلْمِهِ؟
فالجواب: أَنَّ مَا أَوْحَاهُ اللَّهُ إِلَيْهِ لَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ هَذَا وَحْيِي شَرِيعَةٍ، فَهَذِهِ أُمَّ مُوسَى، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَرْحَيْنَا إِلَيْكَ أُمُّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خَفَتْ عَلَيْهِ فَكَلِمَةٍ فِي أَلْيَمٍ﴾ [النِّسَاءُ: ٧٧]. وَلَيْسَتْ نَبِيَّةً.

وَنَحْنُ الْآنَ نَشَاهِدُ رَجُلًا عَالِمًا فَاضِلًا فِي الْحَدِيثِ أَوْ فِي الْفِقْهِ أَوْ فِي غَيْرِهِمَا، وَيُوجَدُ مَنْ هُوَ دُونَهُ بِكَثِيرٍ فِي الْعِلْمِ الَّذِي هُوَ فِيهِ لَكِنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ آخَرُ لَا يَعْلَمُهُ الثَّانِي. فَقَدْ يُوْجَدُ بَعْضُ النَّاسِ وَهُوَ جَيِّدٌ فِي الْفِقْهِ، وَإِذَا تَكَلَّمَ فِي النَّحْوِ وَجَدْتَهُ يَكْسِرُ كَلَامَهُ، وَلَوْ تَقُولُ لَهُ: أَغْرَبَ «قَامَ زَيْدٌ» مَا عَرَفَ، فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْعِلْمَ يَتَفَاوَتُ.



١٧- بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ «اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الْكِتَابَ».

٧٥- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: ضَمَّنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الْكِتَابَ»^(١).
[وَأُطْرَافُهُ فِي: ١٤٣، ٣٧٥٦، ٧٢٧٠].

هَذَا الْحَدِيثُ دُعَاءُ النَّبِيِّ ﷺ لِابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنْ يُعَلِّمَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ؛ يَعْنِي: الْقُرْآنَ لَفْظًا وَمَعْنَى، وَلِهَذَا كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنْ أَعْلَمِ الصَّحَابَةِ بِتَفْسِيرِ كَلَامِ اللَّهِ ﷻ، وَقَدْ ذَكَرَ أَيْضًا فِي حَدِيثٍ لَكِنْ لَيْسَ عَلَى شَرْطِ الْبَخَارِيِّ: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ»^(٢). فَدَعَا لَهُ بِأَمْرَيْنِ: الْفِقْهِ فِي دِينِ اللَّهِ، وَأَنْ يُعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ؛ أَيِ: التَّفْسِيرِ وَفِي.

(١) مسلم (٢٤٧٧) (١٣٨).

(٢) تقدم تخريجه.

هَذَا جَوَازُ صَمِّ الصَّغِيرِ تَلَطُّفًا وَتَحَنُّنًا كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ بِابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.



١٨- بَابُ مَتَى يَصْحُ سَمَاعُ الصَّغِيرِ؟

٧٦- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ أَتَانِ، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْاِخْتِلَامَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْلِي بَيْنِي إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ، فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيِ بَعْضِ الصَّفِّ، وَأَرْسَلْتُ الْأَتَانَ تَرْتَعُ، فَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ فَلَمْ يَنْكُرْ ذَلِكَ عَلَيَّ^(١).

[الحديث ٧٦- أطرافه في: (٤٩٣، ٨٦١، ١٨٥٧، ٤٤١٢).]

٧٧- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُسْهَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنِي الزُّبَيْدِيُّ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ قَالَ: عَقَلْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ حَجَّةً جَهَّاهَا فِي وَجْهِي، وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ مِنْ دَلْوٍ.

[وأطرافه في: (١٨٩، ٨٣٩، ١١٨٥، ٦٣٥٤، ٦٤٢٢).]

❖ قال: «بَابُ مَتَى يَصْحُ سَمَاعُ الصَّغِيرِ؟»

يَعْنِي: هَلْ يَتَقَيَّدُ سَمَاعُ الصَّغِيرِ بِسِنٍّ أَوْ بِحَالٍ؟

مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَتَقَيَّدُ بِسِنٍّ وَهُوَ سَبْعُ سِنِينَ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَتَقَيَّدُ بِحَالٍ وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يُمَيِّزُ قَبْلَ سَبْعِ سِنِينَ، وَقَدْ لَا يُمَيِّزُ وَلَوْ بَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ، فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَعُودُ إِلَى حَالِ الْإِنْسَانِ، وَلَكِنَّ الْغَالِبَ أَنَّ الْمَتَوَسِّطَ سَبْعُ سَنَوَاتٍ، وَأَنْ مَنْ بَلَغَ سَبْعًا فَقَدْ مَيَّزَ.

قَالَ صَاحِبُ «الْإِنْصَافِ»: قِيلَ: إِنَّ الْمُمَيِّزَ مَنْ يَفْهَمُ الْخِطَابَ، وَيَرُدُّ الْجَوَابَ. قُلْتُ -أي: (صَاحِبُ الْإِنْصَافِ)-: وَالِاشْتِقَاقُ يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَيَعْنِي بِالِاشْتِقَاقِ التَّمْيِيزَ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ.

(١) مسلم (٥٠٤) (٢٥٤).

(٢) انظر: «مقدمة ابن الصلاح». (٦٠-٦٢)، و«الإنصاف» (١/١٤٤، ٣٩٦)، و«كشف القناع» (١/٢٢٥).

أَمَّا الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ فَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ رُكُوبِ الْحِمَارِ لِغُلَامِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَإِقْرَارِ الرَّسُولِ ﷺ لِذَلِكَ.

وَفِيهِ أَيْضًا: أَنَّ عَرَفَهُ طَاهِرٌ وَيُعَلَّلُ ذَلِكَ بِأَمْرَيْنِ:

الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُحَذِّرِ النَّاسَ مِنْ عَرَقِهِ، وَلَمْ يَقُلْ: إِذَا عَرِقَ الْحِمَارُ فَيَأْكُمُ أَنْ تُلَابِسُوهُ.

الْأَمْرُ الثَّانِي: مَشَقَّةُ التَّحَرُّزِ مِنْهُ، وَإِذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَّلَ طَهَارَةَ الْهِرَّةِ بِأَنَّهَا مِنَ الطَّوَافِينِ، فَهَذَا أَكْثَرُ مُلَامَسَةٍ وَأَشَدُّ مَشَقَّةً.

وَأَيْضًا فَإِنَّ النَّاسَ يَرْكَبُونَهَا - أَيْ الْحَمِيرَ - شِتَاءً وَصَيْفًا، وَالشِّتَاءُ يَكُونُ فِي غَالِبِ الْأَخْيَانِ فِيهِ أَمْطَارٌ تَبُلُّ الثِّيَابَ، وَتَبُلُّ الْحَيَوَانَ، وَلَمْ يَأْمُرِ النَّبِيُّ ﷺ بِالتَّحَرُّزِ مِنْهَا، فَالْصَّوَابُ أَنَّ عَرَقَهَا طَاهِرٌ، وَكَذَلِكَ سُورُهَا - وَهُوَ بَقِيَّةُ شَرَابِهَا - فَهُوَ طَاهِرٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّهَا مِنَ الطَّوَافِينِ عَلَيْنَا.

وَأَسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْحِمَارَ لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ، لِقَوْلِهِ: «فَدَخَلْتُ - أَيْ: الْحِمَارَةُ - فِي الصَّفِّ» يَعْنِي الْحِمَارَةُ فِي الصَّفِّ.

وَقَوْلُهُ: «مَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ». وَلَكِنَّهُ لَا دَلِيلَ فِيهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الصَّفَّ صَفٌّ الْمَأْمُومِينَ، وَسُتْرَةُ الْإِمَامِ سُتْرَةٌ لِمَنْ خَلْفَهُ؛ وَلِهَذَا لَوْ مَرَّتِ الْمَرْأَةُ، أَوْ الْحِمَارُ، أَوْ الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ فَإِنَّ صَلَاتَهُمْ لَا تَبْطُلُ؛ لِأَنَّ سُتْرَةَ الْإِمَامِ سُتْرَةٌ لَهُمْ.

وَفِيهِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يَدْخُلُ حَيْثُ كَانَ عَلَيْهِ الْإِمَامُ، وَيَدُلُّ لِهَذَا قَوْلُهُ ﷺ: «مَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا»^(١).

وَمِنْ هُنَا نَعْرِفُ أَنَّ مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ كَوْنِهِ إِذَا جَاءَ وَالْإِمَامُ سَاجِدٌ يَقِفُ حَتَّى يَقُومَ الْإِمَامُ مِنْ سُجُودِهِ قَاعِدًا أَوْ وَاقِفًا، أَنَّ هَذَا خَطَأٌ، وَهُوَ إِنْ لَمْ يَكُنْ خَطَأً

محرماً، لكنه حرمانٌ، ونحن نقول: ادخل في الصلاة، واسجد معه ولو في السجدة الثانية؛ لأنك ستكسب خيراً كثيراً.

أولاً: لامثال أمر النبي ﷺ: «ما أدرتكم فصلوا».

وثانياً: هذه السجدة، وما يقال فيها من ذكر، وما يقال عند الانتقال منها، أو إليها من الذكر، فهذا خير لك أيضاً.

❦ وقوله: «أو إليها». بناء على أن الإنسان إذا أدرك الإمام ساجداً فإنه يكبر تكبيرة الإحرام ثم يكبر للسجود، والمشهور من المذهب أنه لا يكبر للسجود، بل ينحط بلا تكبير، وذلك لأن انتقاله الآن ليس انتقالاً إلى الركن الذي يلي القيام، وهو الركوع؛ ولهذا قالوا: ينحط بلا تكبير، وقال بعض العلماء: ينحط بتكبير؛ لأنه انتقال من قيام إلى سجد.

وفيه أيضاً: بيان عمر عبد الله بن عباس؛ لأنه إذا كان في حجة الوداع قد ناهز الاختلام -يعني: قاربه- فإنه يكون عمره حوالي خمس عشرة سنة، إذا فهو من صغار الصحابة.

ولكن يشكّل على هذا أنه يروي أحاديث كثيرة عن النبي ﷺ، فهو من المكثرين رواية، فكيف يكون كذلك وهو من صغار الصحابة؟ نقول: لعلمه وحرصه، فكان يتلقى الأحاديث من رسول الله ﷺ حين يتلقاها، ويتلقى كثيراً منها من الصحابة رضي الله عنهم، حتى إنه يذكر له الحديث عند الرجل، فيذهب إلى بيته في وقت القائلة، فيفرش رداءه، ويتوسده حتى يخرج الرجل من بيته فيحدثه، فيقول له: ابن عم رسول الله ﷺ، لماذا لم تستأذن؟ قال: لا أستاذنُ فالحاجة لي، وأنت نائم.

وقيل لابن عباس -وهو موضوع حديثنا الآن-: بم أدرت العلم؟ قال: بلسان سؤل، وقلب عقول، وبدن غير ملول^(١).

ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ:

الأول: «بِلِسَانِ سُئُولٍ»: يَعْنِي: أَسْأَلُ عَنْ كُلِّ مَا أُخْتِاجُ إِلَى السُّؤَالِ عَنْهُ.
والثاني: «قَلْبُ عَقُولٍ»: فَلَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ وَقَلْبُهُ سَاهٍ، بَلْ يَعْقِلُهُ، وَيَرُدُّدُهُ، وَيَتَعَاهَدُهُ.

والثالث: «بَدَنٍ غَيْرِ مَلُولٍ»؛ يَعْنِي: لَا أَمَلٌ، وَهَذَا بِلَا شَكٍّ مِنْ أَسْبَابِ تَحْصِيلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ حَرِيصًا عَلَيْهِ يَسْأَلُ عَمَّا لَا يَعْلَمُ، وَيَعْقِلُ وَيَفْهَمُ، وَيُثَابِرُ.
وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ السُّتْرَةَ لَيْسَتْ وَاجِبَةً، وَعَارِضٌ فِيهِ بَعْضُهُمْ، وَقَالَ: إِنَّهُ يَقُولُ: «إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ». وَنَفْيُ الْأَخْصَصِ لَا يَقْتَضِي نَفْيَ الْأَعْمِ، وَالْمَعْرُوفُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي أَسْفَارِهِ يَسْتَضْحِبُ الْعَنْزَةَ، فَيُصَلِّي إِلَيْهَا.

وَالَّذِينَ قَالُوا: إِنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا تَجِبُ السُّتْرَةُ قَالُوا: لَوْلَا أَنَّهُ لَا سُّتْرَةَ لَمْ يَكُنْ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ فَائِدَةٌ، وَابْنُ عَبَّاسٍ إِنَّمَا ذَكَرَ ذَلِكَ لِيُبَيِّنَ أَنَّ الْجِمَارَةَ مَرَّتْ، وَالْإِمَامُ يُصَلِّي إِلَى غَيْرِ سُّتْرَةٍ، فَالْحَدِيثُ مُحْتَمَلٌ، وَالْقَاعِدَةُ: أَنَّهُ مَتَى وَجِدَ الْاِحْتِمَالَ بَطَلَ الْاِسْتِدْلَالُ.

وَمِنْ فَوَائِدِ الْحَدِيثِ الثَّانِي:

١- فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ يُمْكِنُ أَنْ يَتَحَمَّلَ قَبْلَ السَّبْعِ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ: وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ. فَأُثْبِتَ لِنَفْسِهِ عَقْلًا، فَقَالَ: عَقَلْتُ مَجَّةً.

٢- وَفِيهِ أَيْضًا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الصَّبِيَّ لَا يَنْسَى مَا يَخْدُثُ لَهُ، وَهَذَا وَاقِعٌ، فَمِنْ الْمُمْكِنِ أَنْ يَتَذَكَّرَ الْوَاحِدُ مِمَّا أَنْ فَلَانًا ضَرَبَهُ، وَهُوَ ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ، أَوْ أَعْطَاهُ حُلْوَاءً، أَوْ خَرَجَ بِهِ فِي نَزْهَةٍ.

فَإِذَا كَانَ الصَّغِيرُ لَا يَنْسَى فَإِنَّمَا نَحْنُ أَبَاءَهُمْ عَلَى أَنْ يُحَفِّظُوهُمْ كِتَابَ اللَّهِ؛ فَإِنَّهُمْ إِذَا حَفِظُوا كِتَابَ اللَّهِ فِي الصَّغَرِ يُؤَدِّي إِلَى بَقَائِهِ فِي أَذْهَانِهِمْ.



١٩ - بَابُ الْخُرُوجِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ.

وَرَحَلَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ.
 قَوْلُهُ: «رَحَلَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ فِي حَدِيثٍ^(١) وَاحِدٍ»، قَدْ يَقُولُ
 قَائِلٌ: لِمَاذَا يَرَحُلُ مَسِيرَةَ شَهْرٍ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مَعَ شِدَّةِ الْأَسْفَارِ وَمَشَقَّتِهَا، أَلَيْسَ قَدْ حَدَّثَ
 بِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ، فَلِمَاذَا لَمْ يَقُلْ: حَدَّثَنِي فَلَانٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ؟
 قَالَ الْعُلَمَاءُ: فَائِدَةُ ذَلِكَ هُوَ عَلُوُّ السَّنَدِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حَدَّثَ عَمَّنْ حَدَّثَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ
 صَارَ السَّنَدُ زَائِدًا، وَإِذَا أَخَذَهُ مِنْهُ رَأْسًا قَلَّ السَّنَدُ؛ وَهَذَا هُوَ عَلُوُّ الْإِسْنَادِ.

٧٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ خَالِدُ بْنُ خَلِيٍّ قَاضِي جِمَصَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ،
 قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، أَخْبَرَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ،
 عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ تَمَارَى هُوَ وَالْحَرُّ بْنُ قَيْسٍ بْنِ حِصْنِ الْفَزَارِيِّ فِي صَاحِبِ مُوسَى،
 فَمَرَّ بِهِمَا أَبِي بْنُ كَعْبٍ، فَدَعَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَ: إِنِّي تَمَارَيْتُ أَنَا وَصَاحِبِي هَذَا فِي
 صَاحِبِ مُوسَى الَّذِي سَأَلَ السَّبِيلَ إِلَى لِقَائِهِ: هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ شَأْنَهُ؟
 فَقَالَ أَبِي: نَعَمْ. سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَذْكُرُ شَأْنَهُ، يَقُولُ: «بَيْنَمَا مُوسَى فِي مَلَأٍ مِنْ بَنِي
 إِسْرَائِيلَ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: أَتَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمُ مِنْكَ؟ قَالَ مُوسَى: لَا. فَأَوْحَى اللَّهُ ﷻ
 إِلَى مُوسَى: بَلَى، عَبْدُنَا خَضِرٌ. فَسَأَلَ السَّبِيلَ إِلَى لِقَائِهِ، فَجَعَلَ اللَّهُ لَهُ الْحَوْتَ آيَةً، وَقِيلَ
 لَهُ: إِذَا فَقَدْتَ الْحَوْتَ فَارْجِعْ فَإِنَّكَ سَتَلْقَاهُ. فَكَانَ مُوسَى ﷺ يَتَّبِعُ أَثَرَ الْحَوْتِ فِي
 الْبَحْرِ، فَقَالَ فَتَى مُوسَى لِمُوسَى: ﴿قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ وَمَا
 أَنَسِينِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾ [الكهف: ٦٣]. قَالَ مُوسَى: ﴿قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فَأَرْتَدَّا عَلَى
 أَعْقَابِهِمَا فَمَقَصَصَا﴾ [الكهف: ٦٤]. فَوَجَدَا خَضِرًا، فَكَانَ مِنْ شَأْنِهِمَا مَا قَصَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ^(٢).
 هَذَا الْحَدِيثُ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ، لَكِنْ فِي السَّنَدِ يَقُولُ: قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: أَخْبَرَنَا .. إِلَى

(١) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم في «الأدب المفرد» وأحمد، وانظر: «تغليق التعليق» (١/ ٨٣)

«الفتح» (١/ ١٧٤، ١٧٥).

(٢) أخرجه مسلم (٢٣٨٠) (١٧٠).

آخِرُهُ، فَهَلِ الْقَوْلُ غَيْرُ التَّحْدِيثِ، أَوْ هُوَ التَّحْدِيثُ، وَلَكِنَّ هَذَا اخْتِلَافُ الْعِبَارَةِ، وَهَذَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِسْنَادِ؟

الْجَوَابُ: فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ هَذَا اخْتِلَافُ عِبَارَةٍ، وَأَنَّهُ يُقَالَ: أَخْبَرَنَا، أَوْ حَدَّثَنَا، أَوْ قَالَ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ التَّحْدِيثِ وَالْقَوْلِ، بِأَنَّ التَّحْدِيثَ يَكُونُ الشَّيْخُ قَدْ قَصَدَ إِسْمَاعَ التَّلْمِيزِ لِيُحَدِّثَ عَنْهُ، وَأَمَّا الْقَوْلُ فَيَكُونُ قَالَهُ فِي مَجْلِسٍ بِدُونِ أَنْ يَقْصِدَ إِسْمَاعَهُ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ: أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ يَنْسَوْنَ كَمَا يَنْسَى النَّاسُ؛ لِأَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لِلْخَضِرِ: ﴿لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عَسَىٰ ۖ﴾ [الْكَهْفُ: ٧٣]. وَهَآ هُوَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ»^(١).

وَهَذَا النَّسْيَانُ مِنْ طَبِيعَةِ الْبَشَرِ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَا يَنْسَوْنَ فَهُوَ جَاهِلٌ فِي الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ صَرَّحَ، وَقَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ». وَمَا يُذَكِّرُ مِنْ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا أَنْسَى لِأَسْنٍ» فَهَذَا ضَعِيفٌ^(٢)، فَالرَّسُولُ ﷺ يَنْسَى لِأَنَّهُ بَشَرٌ.



٢٠- باب فَضْلِ مَنْ عَلِمَ وَعَلَّمَ.

٧٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ أَسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ مِنَ الْهُدَى وَالْعِلْمِ، كَمَثَلِ الْغَيْثِ الْكَثِيرِ أَصَابَ أَرْضًا، فَكَانَ مِنْهَا نَقِيعَةٌ قَبِلَتِ السَّمَاءُ فَأَنْبَتَتِ الْكَلَاءَ وَالْعُشْبَ الْكَثِيرَ، وَكَانَتْ مِنْهَا أَجَادِبُ أَمْسَكَتِ الْمَاءَ، فَنَفَعَ اللَّهُ بِهَا النَّاسَ فَشَرِبُوا وَسَقَوْا وَزَرَعُوا، وَأَصَابَتْ مِنْهَا طَائِفَةٌ أُخْرَى، إِنَّمَا هِيَ قِيعَانٌ لَا تُمْسِكُ مَاءً وَلَا تُنْبِتُ كَلَاءً، فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ فَقَهُ فِي دِينِ اللَّهِ وَنَفَعَهُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ فَعَلِمَ وَعَلَّمَ، وَمَثَلُ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ

(١) أخرجه البخاري (٤٠١)، ومسلم (٥٧٢) (٨٩).

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» كتاب «السهو» (٢)، قال ابن عبد البر رحمه الله: «لا أعلم هذا الحديث رُوي عن النَّبِيِّ ﷺ مسنداً، ولا مقطوعاً من غير هذا الوجه». اهـ

بَذَلِكَ رَأْسًا وَلَمْ يَقْبَلْ هُدَى اللَّهِ الَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ»^(١).

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ إِسْحَاقُ: وَكَانَ مِنْهَا طَائِفَةٌ قَبِلَتِ الْمَاءَ فَأَغْرَقُوا الْمَاءَ، وَالصَّفْصَفُ الْمُسْتَوِي مِنَ الْأَرْضِ^(٢).

هَذَا مَثَلٌ مُطَابِقٌ لِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ؛ فَالنَّاسُ فِيمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ يَنْقَسِمُونَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: قِسْمٌ فَهِمَ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ وَعَلِمَ وَنَفَعَ النَّاسَ بِعِلْمِهِ، وَقِسْمٌ آخَرٌ حَفِظَ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ فَأَخَذَ النَّاسُ مِنْهُ، فَالْأَوَّلُ كَفَقَهَاءِ الْحَدِيثِ، وَالثَّانِي كَرَوَاهِ الْحَدِيثِ.

أما الْقِسْمُ الثَّلَاثُ: فَمَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِهِ رَأْسًا، وَلَمْ يُبَالِ بِهِ، وَأَعْرَضَ عَنْهُ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- فَالْثَّلَاثُ مَثَلُهُ كَالْأَخِيرِ، كَالْقِيَعَانِ لَا تُمْسِكُ الْمَاءَ فَيَنْتَفِعُ النَّاسُ بِهِ، وَلَا تُنْبِتُ الْكَلًّا فَيَنْتَفِعُ النَّاسُ مِنْهَا، بَلْ هِيَ تَبْلَعُ الْمَاءَ وَلَا يَنْتَفِعُ بِهِ النَّاسُ.

فَهَكَذَا مَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ يَنْقَسِمُ إِلَى هَذِهِ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ: الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: أَرْضٌ رَوْضَةٌ طَيِّبَةٌ قَبِلَتِ الْمَاءَ وَأَنْبَتِ الْكَلًّا فَانْتَفَعَ النَّاسُ بِهَا، مِنْ ذَاتِهَا.

وَالْقِسْمُ الْآخَرُ: انْتَفَعَ النَّاسُ بِمَائِهَا لَا مِنْ ذَاتِهَا صَارُوا يَأْتُونَ وَيَأْخُذُونَ مِنْ هَذَا الْمَاءِ وَيَسْقُونَ وَيَزْرَعُونَ.

وَالْقِسْمُ الثَّلَاثُ: بَلَعَتِ الْمَاءَ، وَلَمْ تَنْفَعِ النَّاسَ، وَهِيَ أَرْضٌ سَبِيخَةٌ قِيَعَانٌ لَا تُمْسِكُ الْمَاءَ، وَلَا تُنْبِتُ الْكَلًّا.



(١) أخرجه مسلم (٢٢٨٢) (٥).

(٢) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجرم، ووصله الراهرمزي في كتاب «الأمثال»، وانظر: «هدي الساري» (٢١)، و«تغليق التعليق» (١/ ٨٤).

٢١- بَابُ رَفْعِ الْعِلْمِ وَظُهُورِ الْجَهْلِ.

وَقَالَ رِبِيعَةُ: لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنَ الْعِلْمِ أَنْ يُضَيِّعَ نَفْسَهُ ^(١).

هَذَا الْكَلَامُ جَيِّدٌ لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنَ الْعِلْمِ أَنْ يُضَيِّعَ نَفْسَهُ بِإِهْمَالِ الْعِلْمِ الَّذِي أَعْطَاهُ اللَّهُ إِيَّاهُ، وَبَعْدَمِ الْعَمَلِ بِهِ، فَتَضْيِيعُ الْعِلْمِ يَكُونُ بِإِهْمَالِهِ، وَعَدَمِ تَعَاهُدِهِ، وَعَدَمِ الْمَبَالَاةِ بِهِ، وَيَكُونُ أَيْضًا بِتَرْكِ الْعَمَلِ بِهِ؛ يَعْنِي: هُوَ لَا يُهْمِلُهُ، وَلَكِنَّهُ يَتَعَاهَدُهُ وَيَتَحَفَّظُهُ، لَكِنَّهُ لَا يَعْمَلُ بِهِ، فَهَذَا يُعْتَبَرُ مُضَيِّعًا لِلْعِلْمِ، يَعْنِي: لَمْ يَسْتَفِدْ مِنْهُ.

وَهَذِهِ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ وَصِيَّةً لِكُلِّ طَالِبٍ عِلْمٍ أَنْ يَتَعَاهَدَ مَا مَنَّ اللَّهُ بِهِ عَلَيْهِ مِنَ الْعِلْمِ بِالْمَرَاجَعَةِ، وَالْمَذَاكِرَةِ، وَالْعَمَلِ أَيْضًا؛ وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ: قَيِّدُوا الْعِلْمَ بِالْعَمَلِ، وَبَعْضُهُمْ قَالَ: قَيِّدُوهُ بِالْكِتَابَةِ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ.



٨٠- حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ: أَنْ يُرْفَعَ الْعِلْمُ وَيَثْبُتَ الْجَهْلُ وَيُشْرَبُ الْخَمْرُ وَيَظْهَرَ الزِّنَا» ^(٢).

[الحديث ٨٠- أطرافه في: ٨١، ٥٢٣١، ٥٥٧٧، ٦٨٠٨].

اللَّهُ الْمُسْتَعَانُ، الْعِلْمُ يُرْفَعُ بِمَوْتِ أَهْلِهِ، وَرُبَّمَا أَيْضًا بِالْغَفْلَةِ عَنْهُ وَالنَّسْيَانِ، لَكِنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا مِنْ صُدُورِ الْعُلَمَاءِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُهُ بِمَوْتِ الْعُلَمَاءِ» ^(٣).

الثَّانِي: يَثْبُتُ الْجَهْلُ: وَهَذَا نَتِيجَةُ رَفْعِ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا رُفِعَ الشَّيْءُ ثَبَتَ ضِدُّهُ. وَالثَّلَاثُ: يُشْرَبُ الْخَمْرُ: يَعْنِي: يُشْرَبُ وَكَأَنَّهُ لَا شَيْءَ فِيهِ.

وَيَظْهَرُ الزِّنَا: وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ، وَهَذِهِ بَعْضُهَا خَرَجَ؛ يَعْنِي: بَعْضُ الْأَشْيَاءِ ظَهَرَ وَبَانَ.

(١) ذكره البخاري معلقًا بصيغة الجزم، ووصله الخطيب في «الجامع»، والبيهقي في «المدخل»، من طريق عبد العزيز الأوسي، وانظر: «الفتح» (١/ ١٧٨)، و«تغليق التعليق» (١/ ٨٤، ٨٥).

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٧١) (٨).

(٣) تقدم تخريجه.

٨١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَا حَدَّثَنُكُمْ حَدِيثًا لَا يَحْدُثُكُمْ بِهِ أَحَدٌ بَعْدِي، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ: أَنْ يَقِلَّ الْعِلْمُ، وَيَظْهَرَ الْجَهْلُ، وَيَظْهَرَ الزَّنا، وَتَكْثُرَ النِّسَاءُ، وَيَقِلَّ الرِّجَالُ، حَتَّى يَكُونَ لِخَمْسِينَ امْرَأَةً الْقِيمُ الْوَاحِدُ»^(١).

❖ قَوْلُهُ: «مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ». «مِنْ» لِلتَّبْعِيضِ، وَهِيَ خَبْرٌ مُقَدَّمٌ، وَ«أَنْ يَقِلَّ» مَصْدَرٌ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ؛ أَي: قِلَّةٌ، وَأَشْرَاطُ السَّاعَةِ عَلَامَاتُهَا، وَالْمَرَادُ عَلَامَاتُهَا الْقَرِيبَةُ؛ لِأَنَّ السَّاعَةَ لَهَا أَشْرَاطٌ قَرِيبَةٌ، وَأَشْرَاطٌ مُتَوَسِّطَةٌ، وَأَشْرَاطٌ سَابِقَةٌ.

❖ وَقَوْلُهُ: «أَنْ يَقِلَّ الْعِلْمُ وَيَظْهَرَ الْجَهْلُ»؛ أَي: يَكُونُ الْغَالِبُ عَلَى النَّاسِ هُوَ الْجَهْلُ، وَلَا تَكَادُ تَجِدُ فِي الْقَبِيلَةِ مَنْ هُوَ عَالِمٌ يُرْجَعُ إِلَيْهِ فِي دِينِ اللَّهِ.

❖ وَقَوْلُهُ: «وَيَظْهَرُ الزَّنا». وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ؛ يَعْنِي: فَعَلَ الزَّنا، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ كَثْرَةَ أَسْبَابِ الزَّنا وَشُيُوعَهَا سَبَبٌ لِكَثْرَتِهِ، فَمَا يُشَاهَدُ الْآنَ فِي بَعْضِ الْمَجَلَّاتِ، وَمَا يُشَاهَدُ أَيْضًا فِي الْمَرْتَبَاتِ مِنَ الْفِيدِيُوْهَاتِ وَالتَّلْفِزِيُونَاتِ الْخَارِجِيَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ كُلِّ ذَلِكَ مَدْعَاةٌ لِلزَّنا، فَيَخْشَى عَلَى الْأُمَّةِ أَنْ يَكْثُرَ فِيهَا الزَّنا -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- وَسَبَقَ لَنَا مَعْنَى الزَّنا، وَأَنَّهُ فِعْلٌ الْفَاحِشَةِ فِي الْقَبْلِ أَوِ الدُّبْرِ الْحَرَامِ.

❖ وَقَوْلُهُ: «وَأَنْ تَكْثُرَ النِّسَاءُ». وَكَثْرَةُ النِّسَاءِ تَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ:

الْمَعْنَى الْأَوَّلُ: الْوِلَادَةُ وَالَّذِي يُنْشَأُ الْإِنَاثَ وَالذُّكُورَ هُوَ اللَّهُ ﷻ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنِثَاءً وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ﴾ [الْبَقَرَةُ: ٤٩]. هَذَانِ صِنْفَانِ: ﴿أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنْثَاءً﴾ [الْبَقَرَةُ: ٥٠]. يَعْنِي: الصَّنْفَيْنِ، فَيُعْطِي الْإِنْسَانَ ذُكُورًا وَإِنَاثًا. ﴿وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا﴾ [الْبَقَرَةُ: ٥٠]. هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الرَّابِعُ، فَلَا مَرُءٌ إِلَى اللَّهِ ﷻ فِي ذَلِكَ.

فَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمَعْنَى هُوَ أَنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ النِّسَاءَ أَكْثَرَ؛ أَي: الَّذِي يُوَلِّدُ مِنَ النِّسَاءِ أَكْثَرَ

مِنَ الَّذِي يُوَلَّدُ مِنَ الرِّجَالِ.

المعنى الثاني: أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّ هَذَا كِنَايَةٌ عَنِ الْحُرُوبِ وَالْفِتَنِ الَّتِي تَطْحَنُ الرِّجَالَ طَحْنًا، حَتَّى لَا يَبْقَى إِلَّا النِّسَاءُ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.

وَحَتَّى يَكُونَ «الْخَمْسِينَ أَمْرًا الْقَيْمُ الْوَاحِدُ» الْقَيْمُ الْوَاحِدُ يُقَابِلُهُ خَمْسُونَ أَمْرًا، يَعْنِي: نِسْبَةُ ١ : ٥١ الرِّجَالُ يَكُونُ نِسْبَتُهُمْ وَاحِدًا إِلَى وَاحِدٍ وَخَمْسِينَ، هَذِهِ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ.

فَالاحْتِمَالَانِ وَارِدَانِ: إِمَّا أَنَّ اللَّهَ يُكْثِرُ نَسْلَ النِّسَاءِ، وَإِمَّا أَنَّهَا تَكْثُرُ الْفِتَنُ وَالْحُرُوبُ، فَتَطْحَنُ الرِّجَالَ وَلَا يَبْقَى إِلَّا النِّسَاءُ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْهَرَجَ الَّذِي أَخْبَرَ الرَّسُولَ ﷺ - وَالْهَرَجُ هُوَ الْقَتْلُ بِلُغَةِ الْحَبَشَةِ - يُوجَدُ الْآنَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمَاكِنِ، لَا يَدْرِي الْإِنْسَانُ فِيمَ قُتِلَ، وَلَا يَدْرِي الْقَاتِلُ فِيمَ قَتَلَ، فَهِيَ فِتْنٌ تَمُوجُ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - كَمَوْجِ الْبَحْرِ.



٢٢- بَابُ فَضْلِ الْعِلْمِ.

٨٢- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِقَدَحٍ لَبَنٍ فَشَرِبْتُ، حَتَّى إِنِّي لَأَرَى الرَّيَّ يَخْرُجُ مِنْ أَظْفَارِي، ثُمَّ أُعْطِيتُ فَضْلِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ» قَالُوا: فَمَا أَوْلَتْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْعِلْمُ»^(١).
[الحدِيث ٨٢- أطرافه في: ٣٦٨١، ٧٠٠٦، ٧٠٠٧، ٧٠٢٧، ٧٠٣٢].

❁ يَقُولُ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ». «بَيْنَا» هَذِهِ مُتَعَلِّقَةٌ بِ«أُتِيتُ»؛ لِأَنَّ «بَيْنَا» - كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ - ظَرْفُ مَكَانٍ، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى الزَّمَانِ تَوْشُّعًا.

❁ وَقَوْلُهُ: «وَأَنَا نَائِمٌ». جُمْلَةٌ اِسْمِيَّةٌ.

❁ وَقَوْلُهُ: «أُتِيتُ». وَلَمْ يُبَيِّنْ مَنْ آتَاهُ، لَكِنْ مَعْرُوفٌ أَنَّ الَّذِي يَأْتِي فِي النَّوْمِ بِالْمَرَاتِي هُوَ مَلَكٌ يَأْتِي بِهِذِهِ الْأَشْيَاءَ.

يَقُولُ: «بِقَدْحِ لَبَنٍ فَشَرِبْتُ حَتَّى إِنِّي لَأَرَى الرَّيَّ يَخْرُجُ مِنْ أَظْفَارِي»؛ يَعْنِي: امْتَلَأَ كُلَّ جِلْدِهِ حَتَّى بَدَأَ يَخْرُجُ مِنْ أَظْفَارِهِ.

وَقَوْلُهُ: «ثُمَّ أُعْطِيتُ فَضْلِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ» قَالُوا: فَمَا أَوْلَتْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْعِلْمُ» وَالرَّابِطَةُ بَيْنَهُمَا - أَيْ: بَيْنَ الْعِلْمِ وَاللَّبَنِ - أَنَّ الْغِذَاءَ فِي كُلِّ مِنْهُمَا مَعَ الْحَلَاوَةِ وَسُهُولَةِ الْهَضْمِ وَقُوَّةِ الْبَدَنِ بِهِ.

وَقَوْلُهُ: «الْعِلْمُ». فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى سَعَةِ عِلْمِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه وَعَلَى فَضْلِهِ، وَلَكِنْ إِذَا كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أُعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ الْفَضْلَ مِنَ الْعِلْمِ، فَأَبُو بَكْرٍ أَعْلَمُ مِنْ ابْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَ الصَّحَابَةِ، فَهُوَ أَعْلَمُهُمْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَعْلَمُهُمْ أَيْضًا بِالشَّرْعِ، وَيَدُلُّ لِهَذَا أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ خَطَبَ وَقَالَ: «إِنَّ عَبْدًا خَيَّرَهُ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَ أَنْ يَعِيشَ فِي الدُّنْيَا مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَعِيشَ، وَبَيْنَ مَا عِنْدَ اللَّهِ فَاخْتَارَ مَا عِنْدَ اللَّهِ» هَكَذَا قَالَ، فَبَكَى أَبُو بَكْرٍ، وَلَمْ يَبْكِ أَحَدٌ سِوَاهُ، فَعَجِبُوا مِنْ بُكَائِهِ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هُوَ الْمَخِيرُ ^(١).

فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ هُوَ أَعْلَمُهُمْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ عَرَفَ أَنَّهُ هُوَ الْمَخِيرُ، وَالصَّحَابَةُ لَمْ يَعْرِفُوا ذَلِكَ، وَمَنْ تَتَبَعَ الْمَوَاقِفَ الَّتِي جَرَتْ بَيْنَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَبَيْنَ أَبِي بَكْرٍ تَبَيَّنَ لَهُ فَضْلُ أَبِي بَكْرٍ عَلَى عُمَرَ رضي الله عنه.

فَفِي صَلَاحِ الْحُدُوبِ حَصَلَ مِنْ عُمَرَ مُنَازَعَةٌ وَمُجَادَلَةٌ مَعَ الرَّسُولِ ﷺ، فَكَانَ جَوَابُ الرَّسُولِ ﷺ لِعُمَرَ كَجَوَابِ أَبِي بَكْرٍ سِوَاءَ سِوَاءٍ؛ لِأَنَّ عُمَرَ لَمَّا كَلَّمَ الرَّسُولَ ﷺ بِمَا كَلَّمَهُ وَأَيْسَ مِنْهُ، ذَهَبَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ وَسَأَلَهُ وَنَاقَشَهُ كَمَا نَاقَشَ الرَّسُولَ، فَأَجَابَهُ بِجَوَابِ الرَّسُولِ ﷺ سِوَاءً، وَأَوْصَاهُ وَقَالَ: إِنَّهُ عَلَى الْحَقِّ، فَاسْتَمْسَكَ بِغُرْزِهِ ^(٢) هَذِهِ وَاحِدَةٌ.

وَالثَّانِي فِي قِصَّةِ مَوْتِ الرَّسُولِ ﷺ، فَقَدْ أَشِيعَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ مَاتَ، وَهُوَ مَاتَ حَقًّا، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ وَقَالَ: وَاللَّهِ لَيُبَعِّثَنَّهُ اللَّهُ وَلَيَقْطَعَنَّ أَيْدِي أَقْوَامٍ وَأَرْجُلَهُمْ، وَقَالَ: لَا

(١) أخرجه البخاري (٣٦٥٤)، ومسلم (٢٣٨٢) (٢).

(٢) أخرجه البخاري (٢٧٣١، ٢٧٣٢).

يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ قَدْ مَاتَ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ خَرَجَ إِلَى مَكَانٍ لَهُ خَارِجَ الْمَدِينَةِ يُقَالُ لَهُ: السُّنْحُ^(١)؛ لِأَنَّ الرُّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذَاكَ الْمَوْتِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ كَانَ أَصَحَّ مَا يَكُونُ، فَكَانَ أَصَحَّ مِنَ الْيَوْمِ الَّذِي قَبْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا تُوُفِّيَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَهَبُوا إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَأَخْبَرُوهُ فَجَاءَ، فَوَجَدَ الرُّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُسَجًى وَمُعْطًى، فَكَشَفَ عَنْ وَجْهِهِ وَقَبْلَهُ، وَعَرَفَ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ، وَقَالَ لَهُ: يَا أَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ لَا يَجْمَعُ اللَّهُ عَلَيْكَ مَوْتَيْنِ، أَمَّا الْمَوْتَةُ الْأُولَى فَقَدْ مَتَّهَا. ثُمَّ غَطَّاهُ وَخَرَجَ إِلَى النَّاسِ، وَهُمْ فِي الْمَسْجِدِ مَذْعُورُونَ، يَكَادُ يَرْكَبُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا مِنَ الْاضْطِرَابِ، وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَيْنَهُمْ يَخْطُبُهُمْ وَيُنَكِّرُ مَوْتَهُ، فَقَالَ لَهُ: عَلَى رِسْلِكَ، اجْلِسْ، ثُمَّ صَعِدَ الْمَنْبَرَ، وَقَالَ كَلِمَاتِهِ الْمَشْهُورَةَ الْعَجَبِيَّةَ، قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، أَيُّهَا النَّاسُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ مُحَمَّدًا فَإِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ مَاتَ، وَمَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ». ثُمَّ تَلَا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإَيْنَ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾ [التَّوْبَةُ: ١٤٤]، وَتَلَا قَوْلَهُ: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَلَهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [الْزُّمَرُ: ٣٠]. قَالَ عُمَرُ: فَعَلِمْتُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ حَتَّى عَقَرْتُ فَمَا تُقْلِنِي رِجْلَايَ، وَسَقَطَ عَلَى الْأَرْضِ، وَعَجَزَ أَنْ يَقِفَ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّهُ الْحَقُّ.

وَأَنَا أَشْهَدُ وَأَنْتُمْ أَيْضًا أَنْ أَعْظَمَ النَّاسِ مُصِيبَةً بِهِ هُوَ أَبُو بَكْرٍ، لَكِنْ لِثَبَاتِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مَوَاطِنِ الشَّدَّةِ حَصَلَ مَا حَصَلَ^(١).

كَذَلِكَ أَيْضًا الْمَوْضِعُ الرَّابِعُ: لَمَّا تُوُفِّيَ الرُّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِذَا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ أَنْفَذَهُ الرُّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقِتَالِ مَنْ قَتَلُوا أَبَاهُ زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ، وَجَعَفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ، فَأَنْفَذَ الْجَيْشَ خَارِجَ الْمَدِينَةِ، فَرَاغَهُ الصَّحَابَةُ فِي ذَلِكَ، وَمِنْهُمْ عُمَرُ، وَقَالَ: كَيْفَ يُقَاتِلُونَ هُنَاكَ فِي أَطْرَافِ الشَّامِ، وَالنَّاسُ ارْتَدُّوا هُنَا فِي الْجَزِيرَةِ؟! قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَقُلُّ رَايَةَ عَقْدَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَعَزَمَ عَلَى أَنْ يَمْشِيَ، وَكَانَ مِنْ جُمْلَةِ الْجَيْشِ

(١) السُّنْحُ - بضم أوله وثانيه بعده حاء مهملة -: مَنَازِلُ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ بِالْمَدِينَةِ، بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَنْزِلِ رَسُولِ اللَّهِ ص مِيلٌ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ ضُحًى هُنَاكَ نَازِلًا. وَانْظُرْ: «مَعْجَمٌ مَا اسْتَعْجَمَ» (٣/ ٧٦٠).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٢٤١، ١٢٤٢).

هُوَ وَعُمَرُ يَقُودُهُمُ أُسَامَةُ، وَكَانَ أَقَلُّ مِنْهُمْ سِنًا، وَأَقَلُّ مِنْهُمْ شَرَفًا، لَكِنَّهُمْ رِجَالٌ يُمَثِّلُونَ أَمْرَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ.

مَا ظَنَنْتُكَ لَوْ جِئَ بِضَابِطٍ يَذْهَبُ تَحْتَ قِيَادَةِ جَنْدِيٍّ؟! وَاللَّهِ مَا يُطِيعُهُ أَبَدًا، وَلَوْ وَضَعُوا السِّيفَ عَلَى رَأْسِهِ، وَلَكِنْ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَهُمَا أَفْضَلُ مَنْ فِي الْأُمَمِ بَعْدَ الْأَنْبِيَاءِ رَضِيًّا أَنْ يَكُونَ تَحْتَ قِيَادَةِ هَذَا الرَّجُلِ الصَّغِيرِ، لَكِنْ الَّذِي جَعَلَهُمْ تَحْتَ قِيَادَتِهِ هُوَ الرَّسُولُ ﷺ، فَقَالُوا: سِمْعًا وَطَاعَةً، لَكِنَّهُمْ اسْتَأْذَنُوا مِنْ هَذَا الصَّغِيرِ أُسَامَةَ أَنْ يَقِفُوا فِي الْمَدِينَةِ. لَكِنْ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ مَا اسْتَأْذَنَ هَذَا الْقَائِدَ، إِنَّمَا اسْتَأْذَنَ الرَّسُولَ ﷺ؛ لِأَنَّ هَذَا الْقَائِدَ صَارَ قَائِدًا لَهُمْ بِتَأْمِيرِ الرَّسُولِ ﷺ، ثُمَّ نَفَذَ الْجَيْشُ.

وَالْعَرَبُ لَمَّا رَأَوْا أَنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ سَاقُوا الْجُيُوشَ إِلَى أَطْرَافِ الشَّامِ قَالُوا: هَؤُلَاءِ عِنْدَهُمْ قُوَّةٌ دَافِعَةٌ فَذَلُّوا بَعْدَ أَنْ كَانُوا قَدْ رَفَعُوا رُءُوسَهُمْ، وَشَمَخُوا بِأَنَافِهِمْ، فَصَارَ فِي تَنْفِيزِهِ عِزٌّ لِلْمُسْلِمِينَ، وَقَدْ لَا يَكُونُونَ قَدَرًا ذَلِكَ بِأَنْفُسِهِمْ قَبْلَ هَذَا، وَلَكِنْ كُلُّ شَيْءٍ تَفَعَّلَهُ اللَّهُ فَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ سَيَجْعَلُ فِيهِ الْخَيْرَ وَالْبِرْكَهَ، نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْإِخْلَاصَ.

الخامسة: الردة: فَقَدْ اِزْتَدَّ الْعَرَبُ بَعْدَ الرَّسُولِ ﷺ حَتَّى إِذَا نَزَلُوا مِنْهُمْ الرِّكَاءُ، قَالُوا: هَذِهِ جِزْيَةٌ، وَبَعْضُهُمْ قَالَ: لَا نُسَلِّمُهَا إِلَّا لِلرَّسُولِ، وَالرَّسُولُ قَدْ مَاتَ، فَاللَّهُ قَالَ لِلرَّسُولِ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [البقرة: ١١٠]. فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ أَمَّا أَنْتُمْ فَلَا نُعْطِيكُمْ، فَعَزَمَ أَبُو بَكْرٍ عَلَى قِتَالِهِمْ، وَرَاجَعَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَاسْتَدَلَّ لَهُ بِالْحَدِيثِ، فَقَالَ لَهُ: يَا عُمَرُ، وَاللَّهِ لَوْ مَنَعُونِي عَنَاقًا - وَهِيَ صِغَارُ الْغَنَمِ - أَوْ قَالَ عِقَالًا، كَانُوا يُؤْثِرُونَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى ذَلِكَ، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ نَسْتَسْلِمَ لَهُمْ، وَقَالَ لَهُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فَإِذَا قَالُوا هَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا». وَالرِّكَاءُ حَقُّ الْهَالِ، وَاللَّهُ لَا قَاتِلَ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالرِّكَاءِ^(١).

وَعَزَمَ عَلَى قِتَالِهِمْ، وَكَانَتِ السَّيِّجَةُ وَالْخَيْرُ لِلْمُسْلِمِينَ، وَاللَّهُ الْحَمْدُ.

(١) رواه البخاري (٧٢٨٤، ٧٢٨٥)، ومسلم (٢٠) (٣٣).

فالمهم: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رضي الله عنه إِذَا ثَبَتَ لِعُمَرَ فَضِيلَةً قَدْ تَكُونُ فَضِيلَةً خَاصَّةً، وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ، لَكِنْ فِي مَوَاطِنِ الشَّدَّةِ نَجْدُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رضي الله عنه أَقْوَى مِنْ عُمَرَ، وَإِنْ كَانَ الَّذِي يَرَى عَامَةً حَالِهِ يَرَى أَنَّهُ أَلَيْنُ مِنْ عُمَرَ، لَكِنْ عِنْدَ الشَّدَائِدِ يَبِينُ الْحَزْمُ فَرَضِي اللَّهُ عَنِ الْجَمِيعِ.

وَنَحْنُ لَا نَقُولُ هَذَا لِلْحَطِّ مِنْ قَدْرِ عُمَرَ، لَا وَاللَّهِ، وَلَكِنْ نَقُولُ: إِنَّ عُمَرَ بَنَ الْخَطَابِ رضي الله عنه، وَإِنْ ثَبَتَ لَهُ مِنَ الْفَضَائِلِ مَا ثَبَتَ فَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ أَفْضَلُ مِنْهُ، وَهُمَا أَفْضَلُ مِنْ عَثْمَانَ، وَالثَّلَاثَةُ أَفْضَلُ مِنْ عَلِيٍّ، وَلَكِنْ قَدْ يُخَصُّ بَعْضُهُمْ بِخَصِيصَةٍ لَا تَكُونُ لِلْآخَرِ، وَلَا يُلْزَمُ مِنَ الْفَضْلِ الْخَاصِّ الْفَضْلُ الْعَامُّ الْمَطْلُوقُ؛ وَلِهَذَا نَقُولُ: التَّابِعُونَ أَفْضَلُ مِنَ تَابِعِي التَّابِعِينَ، لَكِنْ لَيْسَ كُلُّ فَرْدٍ مِنْهُمْ أَفْضَلُ مِنْ كُلِّ فَرْدٍ مِمَّنْ بَعْدَهُ.

وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ فَيَمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ مُحَدِّثُونَ، فَإِنْ يَكُنْ فِيكُمْ مُحَدِّثُونَ فَعُمَرُ» ^(١). قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ^(٢): هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى فَضْلِ عُمَرَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ؛ لِأَنَّ عُمَرَ يَتَلَقَّى الْعِلْمَ بِالتَّحْدِيثِ، وَأَبَا بَكْرٍ لَا يَتَلَقَّاهُ بِالتَّحْدِيثِ، وَمَعْنَى يَتَلَقَّاهُ بِالتَّحْدِيثِ أَنَّهُ شَيْءٌ يُلْهَمُهُ اللَّهُ ﷻ إِيَّاهُمَا، وَهَذَا لَا يَقْتَضِي فَضْلَهُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ.

وَالْحَاصِلُ: نَحْنُ نَقُولُ: الْخَصِيصَةُ قَدْ تَحْدُثُ لِلوَاحِدِ مِنْهُمْ فَيَكُونُ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِ فِي هَذِهِ الْخَصِيصَةِ، وَلَكِنْ هَذَا لَا يَقْتَضِي الْفَضْلَ الْمَطْلُوقَ.



(١) رواه البخاري (٣٦٨٩)، ومسلم (٢٣٩٨) (٢٣).

(٢) انظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٢/٢٢٦).

(٤) انظر: «المحلى» (١٨١/٦)، و«المجموع» (١٢٠/٨)، و«المغني» (٢٣٠/٣)، و«حجة الوداع» لابن

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا يَجُوزُ التَّقْدِيمُ، وَمَنْ قَدَّمَ فَعَلَيْهِ دَمٌ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَجُوزُ التَّقْدِيمُ مُطْلَقًا، وَالتَّرْتِيبُ تَرْتِيبُ أَفْضَلِيَّةٍ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَجُوزُ التَّقْدِيمُ إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ جَاهِلًا، أَوْ نَاسِيًا؛ لِقَوْلِهِ فِي هَذَا

الْحَدِيثِ: «لَمْ أَشْعُرْ».

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ يَجُوزُ التَّقْدِيمُ وَلَوْ مَعَ الذِّكْرِ، وَالْعِلْمِ، وَالتَّرْتِيبُ أَفْضَلِيَّةٌ وَلَيْسَ

بِوَاجِبٍ، وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا سَأَلَهُ الرَّجُلُ قَالَ: لَمْ أَشْعُرْ فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ

أَذْبَحَ. قَالَ: «أَذْبَحْ وَلَا حَرَجَ» ^(١) فَقَالَ لَهُ: «أَذْبَحْ» فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَلَيْسَ فِي الْمَاضِي، وَلَوْ

كَانَ ذَلِكَ غَيْرَ جَائِزٍ لَقَالَ: «لَا تَعُدْ» كَمَا قَالَ لِأَبِي بَكْرَةَ: «زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا وَلَا تَعُدْ» ^(٢).

وَالنَّبِيُّ ﷺ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُهْمَلَ شَيْئًا مُهِمًّا إِلَّا وَيُقَيَّدُ، فَلَمَّا قَالَ: «أَذْبَحْ - يَعْنِي: فِي

الْمُسْتَقْبَلِ - وَلَا حَرَجَ». وَلَمْ يَقُلْ: وَلَا تَعُدْ. لَوْ قَالَ: «أَذْبَحْ وَلَا تَعُدْ». عَلِمْنَا أَنَّهُ يُرِيدُ لَا بَأْسَ

بِذَبْحِكَ السَّابِقِ، ثُمَّ أَخَّرَ الْحَدِيثَ: مَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ قَدَّمَ وَلَا أَخَّرَ إِلَّا قَالَ: «أَفْعَلْ وَلَا حَرَجَ».

وَمِنْهُ السَّعْيُ قَبْلَ الطَّوَافِ، وَقَدْ سُئِلَ عَنْهُ ﷺ، لَكِنْ لَيْسَ فِي الصَّحَّاحِينَ، فَقَدْ سَأَلَهُ

رَجُلٌ فَقَالَ: «سَعَيْتُ قَبْلَ أَنْ أَطُوفَ؟» قَالَ: «لَا حَرَجَ» ^(٣). وَالْمَرَادُ بِذَلِكَ سَعْيُ الْحَجِّ

وَطَوَافِ الْحَجِّ، وَحَمَلَهُ جُمُهُورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ: «سَعَيْتُ قَبْلَ أَنْ أَطُوفَ»؛ يَعْنِي:

السَّعْيَ بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ، وَذَلِكَ فِي الْقَارِنِ وَالْمُفْرَدِ، وَلَكِنْ هَذَا حَمْلٌ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ سَعْيَهُ

بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ إِذَا كَانَ مُفْرَدًا أَوْ قَارِنًا لَا يَحْتَاجُ إِلَى سُؤَالٍ فَهَذَا مَعْلُومٌ، فَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ

نَفْسُهُ سَعَى قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ، وَالْحَدِيثُ: سُئِلَ عَنْ طَوَافٍ يَعْقُبُهُ السَّعْيُ،

وَعَنْ سَعْيٍ بَعْدَ طَوَافٍ، وَالسَّعْيُ بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ لَا يَدْخُلُ فِي هَذَا.

=

حزم (١/٢١٣)، و«نيل الأوطار» (٥/١٥٢).

(١) رواه البخاري (٨٣)، ومسلم (١٣٠٦).

(٢) رواه البخاري (٧٨٣).

(٣) رواه أبو داود (٢٠١٥)، وابن خزيمة (٤/٣١٠)، وصححه الشيخ الألباني كما في تعليقه على سنن

أبي داود..

لَكِنْ آفَةُ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ فِي تَخْرِيجِ مِثْلِ هَذِهِ النُّصُوصِ هِيَ مَا سَبَقَ أَنْ نَبَهْنَا عَلَيْهِ، وَهُوَ: أَنَّهُ يَعْتَقِدُ قَبْلَ أَنْ يَسْتَدَلَّ، فَيُثَبِّتُ عِنْدَهُ الْحُكْمَ الْفُلَانِي مِثْلًا، ثُمَّ إِذَا جَاءَتْ النُّصُوصُ عَلَى خِلَافِ مَا يَعْتَقِدُ حَاوَلَ أَنْ يُنَزِّلَ النُّصُوصَ عَلَى مَا كَانَ يَعْتَقِدُهُ، وَهَذَا - وَإِنْ كَانَتْ النَّفْسُ تَحِيفُ أَحْيَانًا، فَتَجِدُ الْإِنْسَانَ رُبَّمَا يَحْمِلُ النُّصُوصَ عَلَى مَحَامِلَ كَرِهِيَةٍ مُسْتَكْرَهَةٍ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُتِمَّ مَا كَانَ يَقُولُهُ، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ نَقْصُ إِيمَانٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ لِلرَّسُولِ ﷺ ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ﴾ [النِّسَاءُ: ٦٥]. فَهَذِهِ هِيَ طَهَارَةُ الْبَاطِنِ، ﴿وَيُسَلِّمُوا سَلِيمًا﴾. وَهَذِهِ هِيَ طَهَارَةُ الظَّاهِرِ.

فَانْقِيَادُ الْبَاطِنِ: هُوَ أَلَّا يَكُونَ فِي صُدُورِنَا حَرَجٌ مِمَّا قَضَى، وَلَوْ كَانَ خِلَافَ مَا نُرِيدُ، وَلَوْ كَانَ فِيهَا نَكْرَهُ.

وَانْقِيَادُ الظَّاهِرِ: هُوَ أَنْ يُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا، وَهَذَا هُوَ الْوَاجِبُ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ، وَلَا سِيَّامَا طَلَبَةُ الْعِلْمِ، فَالْوَاجِبُ عَلَى طَالِبِ الْعِلْمِ إِذَا تَبَيَّنَ لَهُ الدَّلِيلُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ أَوْ سُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ أَنْ يَقُولَ: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا، وَهَذَا وَاللَّهِ لَيْسَ بِضَعْفٍ لَهُ، فَهَذَا لَا يَضَعُهُ لَا عِنْدَ اللَّهِ، وَلَا عِنْدَ الْخَلْقِ، بَلْ هَذَا يَزِيدُهُ رِفْعَةً، فَمَنْ تَوَاضَعَ لِلَّهِ رَفَعَهُ، وَمَا أَخْلَى قَوْلَ الْقَائِلِ: لَمْ أَكُنْ أَشْعُرُ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ يَدُلُّ عَلَى كَذَا، أَوْ لَمْ يَبْلُغْنِي هَذَا الْحَدِيثُ، أَوْ لَمْ أَكُنْ أَشْعُرُ أَنَّ الْآيَةَ تَدُلُّ عَلَى كَذَا، أَوْ لَمْ أَعْلَمْ بِالْمُخَصَّصِ، أَوْ لَمْ أَعْلَمْ بِالنَّاسِخِ، وَلَكِنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَنِي لَذَلِكَ، فَأَنَا الْآنَ رَاجِعٌ إِلَيْهِ. هَذَا هُوَ الْعِلْمُ، وَهَذِهِ هِيَ الطَّاعَةُ وَالْإِنْقِيَادُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ.

وَقَدْ كَانَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ فَهُوَ مَذْهَبِي فِي حَيَاتِي وَبَعْدَ مَمَاتِي ^(١). وَلِهَذَا كَانَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ أَصْحَابَ الشَّافِعِيِّ أَحْيَانًا يَقُولُونَ: هَذَا مَذْهَبُ إِمَامِكُمْ، فَالْحَدِيثُ صَحَّ بِهِ، وَإِمَامُكُمْ يَقُولُ: إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ فَهُوَ مَذْهَبِي، فِي حَيَاتِي وَبَعْدَ مَمَاتِي.

(١) تَوَاتَرَ هَذَا الْقَوْلُ عَنِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَلَا يَكَادُ يَخْلُو مِنْهُ كِتَابُ فِقْهِهِ، وَلَا سِيَّامَا كِتَابُ الشَّافِعِيَّةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَانْظُرْ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ: «المجموع» (١/١٣٦)، (٦/٣٩٣)، و«حواشي الشرواني» (٣/٣٧٧)، و«فتح الوهاب»، و«تفسير ابن كثير» (١/٢٩٥)، و«حاشية ابن عابدين» (١/٣٨٥).

وَانْظُرُوا إِلَى التَّوَاضُّعِ لِلَّهِ حَتَّى بَعْدَ الْمَوْتِ، فَحَتَّى بَعْدَ الْمَوْتِ إِذَا كَانَ كَلَامُ الشَّافِعِيِّ يُخَالِفُ الْحَدِيثَ، نَقُولُ: مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ هَذَا الْحَدِيثُ، وَلَيْسَ مَا قَالَهُ الشَّافِعِيُّ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا: مِنْ سَعَةِ رَحْمَةِ اللَّهِ ﷻ مَا هُوَ ظَاهِرٌ حَيْثُ إِنَّ النَّاسَ فِي يَوْمِ الْعِيدِ يَفْعَلُونَ كُلَّ مَا يَسْهُلُ عَلَيْهِمْ، فَأَنْتَ إِذَا كَانَ يَسْهُلُ عَلَيْكَ أَنْ تَنْزِلَ وَتَطُوفَ بِمَكَّةَ فَانْزِلْ، وَمَنْ سَهْلٌ عَلَيْهِ أَنْ يَنْحَرَ فَلْيَنْحَرْ، وَهَكَذَا.

فَأَنْتَ تَفْعَلُ مَا هُوَ الْأَسْهُلُ، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ الْآنَ يَتَفَرَّقُونَ، كُلٌّ فِي جِهَةٍ، لَكِنْ لَوْ قِيلَ لِلنَّاسِ: لَا بَدَّ أَنْ تُرْتَّبُوا: رَمِي، ثُمَّ نَحَرَ، ثُمَّ حَلَقَ، ثُمَّ طَوَّافٌ، ثُمَّ سَعِي. لَا جَمْعَ النَّاسِ عَلَى الْمَنْسُكِ الْوَاحِدِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، وَحَصَلَ بِذَلِكَ ضِيقٌ عَلَى النَّاسِ، وَلَكِنْ إِذَا كَانَ الْبَابُ مَفْتُوحًا، وَالْأَمْرُ مُيسِّرًا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، صَارَ هَؤُلَاءِ يَشْتَغِلُونَ بِالرَّمِي، وَهَؤُلَاءِ بِالطَّوَّافِ، وَهَؤُلَاءِ بِالسَّعِي، وَهَؤُلَاءِ بِالنَّحْرِ، وَهَؤُلَاءِ بِالْحَلَقِ حَتَّى يَسْهُلَ الْأَمْرُ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: مَا رَأَيْكُمْ فِي تَرْتِيبِ الْجَمَرَاتِ؟ فَنَحْنُ الْآنَ عَرَفْنَا أَنَّ الرَّمِيَّ وَالْحَلَقَ وَالنَّحَرَ وَالسَّعِيَّ وَالطَّوَّافَ تَرْتِيبُهَا عَلَى وَجْهِ الِاسْتِحْبَابِ، لَكِنْ مَا رَأَيْكُمْ فِي الرَّمِي؟

هَلْ تَرْتِيبُهُ عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِحْبَابِ، أَوْ عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ؟
الْجَوَابُ: أَنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ يَرَى أَنَّهُ عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِحْبَابِ، وَأَنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ قَدَّمَ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ عَلَى الْوَسْطَى وَالْأُولَى فَلَا بَأْسَ، لَكِنَّهُ تَرَكَ الْأَفْضَلَ، وَيَرَى آخَرُونَ أَنَّهُ شَرْطٌ وَلَا يَنْسَقُطُ بِالنَّسْيَانِ وَلَا بِالْجَهْلِ، وَقَرَفُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ بِأَنَّ هَذِهِ عِبَادَةٌ وَاحِدَةٌ، وَلِهَذَا لَوْ قَدَّمَ السَّجُودَ عَلَى الرُّكُوعِ فِي الصَّلَاةِ - وَلَوْ نَاسِيًا - لَا يُعْذَرُ، وَلَوْ قَدَّمَ الْعَصْرَ عَلَى الظُّهْرِ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا يُعْذَرُ، فَفَرَّقَ بَيْنَ الْعِبَادَةِ الْمُسْتَقْلَةِ، وَبَيْنَ أَجْزَاءِ الْعِبَادَةِ ^(١).

انظر: «المهذب» (١/ ٢٣٠)، و«المجموع» (٨/ ١٦٦)، و«المبدع» (٣/ ٢٥١)، وروضة الطالبيين (١/ ٢٣٠)، و«نيل الأوطار» (٥/ ١٥٤).

٢٤- بَابُ مَنْ أَجَابَ الْفُتْيَا بِإِشَارَةِ الْيَدِ وَالرَّأْسِ.

٨٤- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ فِي حَجَّتِهِ فَقَالَ ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ، فَأَوْمَأَ بِيَدِهِ قَالَ: «وَلَا حَرَجَ» قَالَ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ، فَأَوْمَأَ بِيَدِهِ: «وَلَا حَرَجَ»^(١).

[الحديث ٨٤- أطرافه في: ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ٦٦٦٦].

قَالَ: «بَابُ مَنْ أَجَابَ الْفُتْيَا بِإِشَارَةِ الْيَدِ وَالرَّأْسِ». يُشْتَرَطُ فِي هَذِهِ الْإِشَارَةِ أَنْ تَكُونَ مَفْهُومَةً، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَفْهُومَةً فَإِنَّهَا لَا تَقْبَلُ، فَإِلَّا إِشَارَةُ الْمَفْهُومَةِ تَقُومُ مَقَامَ الْعِبَارَةِ الْمَنْطُوقَةِ. وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَدْ جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الْإِشَارَةِ وَاللَّفْظِ كَمَا فِي رِوَايَةِ أُخْرَى قَالَ: «لَا حَرَجَ». وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ هَذَا اللَّفْظُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْإِشَارَةُ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: فَأَوْمَأَ بِيَدِهِ، قَالَ: «وَلَا حَرَجَ»، وَالثَّانِيَةُ أَيْضًا مِثْلُهَا، فَكَأَنَّهُ أَوْمَأَ أَوَّلًا ثُمَّ قَالَ: «وَلَا حَرَجَ» فَجَمَعَ بَيْنَ الْإِشَارَةِ وَبَيْنَ الْعِبَارَةِ.

وَلَكِنَّ الْقَاعِدَةَ: أَنَّ الْإِشَارَةَ الْمَفْهُومَةَ تَقُومُ مَقَامَ الْعِبَارَةِ.

لَكِنْ هَلْ تَقُومُ مَقَامَهَا فِي الذِّكْرِ، يَعْنِي: فِي ذِكْرِ اللَّهِ؟

الْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّ الذِّكْرَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ نُطْقٍ بِاللِّسَانِ، اللَّهُمَّ إِلَّا الْأُخْرُسَ، فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ تَقُومَ إِشَارَتُهُ مَقَامَ عِبَارَتِهِ فِي الذِّكْرِ، فَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَذْبَحَ الْأُخْرُسُ شَاةً، وَأَشَارَ إِلَى السَّمَاءِ، يَعْنِي: بِسْمِ اللَّهِ، فَهَذَا كَافٍ.



٨٥- حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ سَالِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يُقْبَضُ الْعِلْمُ وَيُظْهَرُ الْجَهْلُ وَالْفِتْنُ وَيَكْثُرُ الْهَرْجُ» قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الْهَرْجُ؟ فَقَالَ هَكَذَا بِيَدِهِ فَحَرَّفَهَا كَأَنَّهُ يَرِيدُ الْقَتْلَ^(١).

(١) وهو عند مسلم (١٣٠٦)، (١٣٠٧) بغير قوله: فأومأ بيده.

(٢) وهو عند مسلم (٢٦٧٢) (١٠)، (١٥٧) (١١) بغير قوله: هكذا بيده، فحرّفها كأنه يريد القتل.

[الحديث ٨٥ - أطرافه في: ١٠٣٦، ١٤١٢، ٣٦٠٨، ٣٦٠٩، ٤٦٣٥، ٤٦٣٦، ٦٠٣٧، ٦٥٠٦، ٦٩٣٥، ٧٠٦١، ٧١١٥، ٧١٢١].

هَذِهِ الْإِشَارَةُ فِي قَوْلِهِ: «فَقَالَ هَكَذَا بِيَدِهِ فَحَرَّفَهَا، كَأَنَّهُ يُرِيدُ الْقَتْلَ»، وَالرَّسُولُ ﷺ مَا قَالَ: الْقَتْلَ، لَكِنْ أَظْنَهُ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى صَرَّحَ بِأَنَّهُ الْقَتْلَ، وَلَعَلَّهُ جَمَعَ بَيْنَهُمَا.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله تعالى فِي «الْفَتْحِ» (١/ ١٨٢):

قَوْلُهُ: «فَحَرَّفَهَا». الْفَاءُ فِيهِ تَفْسِيرِيَّةٌ، كَأَنَّ الرَّاويَ يَبَيِّنُ أَنَّ الْإِيْمَاءَ كَانَ مُحَرَّفًا.

قَوْلُهُ: «كَأَنَّهُ يُرِيدُ الْقَتْلَ»، كَأَنَّ ذَلِكَ فَهْمٌ مِنْ تَحْرِيفِ الْيَدِ وَحَرَكَتِهَا كَالضَّارِبِ، لَكِنْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ لَمْ أَرَهَا فِي مُعْظَمِ الرِّوَايَاتِ، وَكَأَنَّهُمَا مِنْ تَفْسِيرِ الرَّاوي عَنْ حَنْظَلَةَ فَإِنْ أَبَا عَوَانَةَ رَوَاهُ عَنْ عَبَّاسِ الدَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي عَاصِمٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ: «وَأَرَأَانَا أَبُو عَاصِمٍ كَأَنَّهُ يَضْرِبُ عُنُقَ الْإِنْسَانِ»، وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: الْهَرْجُ هُوَ الْفِتْنَةُ، فَإِرَادَةُ الْقَتْلِ مَنْ لَفْظِهِ عَلَى طَرِيقِ التَّجَوُّزِ، إِذْ هُوَ لَا زَمَ مَعْنَى الْهَرْجِ. قَالَ: إِلَّا أَنَّ يَثْبُتَ وَرُودُ الْهَرْجِ بِمَعْنَى الْقَتْلِ لُغَةً.

قُلْتُ: وَهِيَ غَفْلَةٌ عَمَّا فِي الْبُخَارِيِّ مِنْ كِتَابِ الْفِتَنِ: وَالْهَرْجُ: الْقَتْلُ بِلِسَانِ الْحَبَشَةِ، وَسَيَأْتِي بَقِيَّةُ مَبَاحِثِ هَذَا الْحَدِيثِ هُنَاكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. اهـ

هَذِهِ الرِّوَايَةُ صَرَّحَتْ بِأَنَّ الْهَرْجَ الْقَتْلَ، فَكَأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ الْإِشَارَةِ وَالْعِبَارَةِ، إِنْ كَانَتْ الْقِصَّةُ وَاحِدَةً.

٨٦- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ أَنهَا قَالَتْ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ وَهِيَ تُصَلِّي فَقُلْتُ: مَا شَأْنُ النَّاسِ؟ فَأَشَارَتْ إِلَى السَّمَاءِ، فَإِذَا النَّاسُ قِيَامٌ فَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللَّهِ قُلْتُ: آيَةٌ فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَيْ: نَعَمْ فَقُمْتُ حَتَّى تَجَلَّانِي الْغُشْيُ، فَجَعَلْتُ أَصْبُ عَلَى رَأْسِي الْمَاءَ فَحَمِدَ اللَّهُ ﷻ وَالنَّبِيَّ ﷺ وَأَنْتَنِي عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «مَا مِنْ شَيْءٍ لَمْ أَكُنْ أَرِيتهُ إِلَّا رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي حَتَّى الْجَنَّةُ وَالنَّارُ، فَأُوحِي إِلَيَّ أَنْكُمْ تُفْتَنُونَ فِي قُبُورِكُمْ» مِثْلَ أَوْ قَرِيبَ لَا أَدْرِي أَيْ ذَلِكَ، قَالَتْ أَسْمَاءُ: مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ يَقَالُ: مَا عَلِمْتُكُمْ بِهَذَا الرَّجُلِ، فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ أَوْ الْمُؤْمِنَةُ لَا أَدْرِي بِأَيِّهَا قَالَتْ أَسْمَاءُ فَيَقُولُ: هُوَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى، فَأَجَبْنَا وَاتَّبَعْنَا هُوَ مُحَمَّدٌ ثَلَاثًا فَيَقَالُ: نَمْ صَالِحًا، قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُوقِنًا بِهِ، وَأَمَّا الْمُنَافِقُ أَوْ الْمُرْتَابُ لَا أَدْرِي أَيْ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهٖ ^(١).

[الحدِيث ٨٦- أطرافه في: ١٨٤، ٩٢٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٦١، ١٢٣٥،

١٣٧٣، ٢٥١٩، ٢٥٢٠، ٧٢٨٧].

إِشَارَةُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لِأَسْمَاءَ، وَأَسْمَاءُ هِيَ أَخْتُهَا فِيمَا يَظْهَرُ، فِيهِ أَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ: وَذَلِكَ كَانَ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ. فَإِنَّ الشَّمْسَ كَسَفَتْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ مَرَّةً وَاحِدَةً بَعْدَ أَنْ ارْتَفَعَتْ قَدْرُ رُوحٍ مِنْ شُرُوقِهَا، فَكَسَفَتْ كَسُوفًا كَلِيًّا، وَذَلِكَ فِي التَّاسِعِ وَالْعَشْرِينَ مِنْ شَهْرِ شَوَالٍ سَنَةِ عَشْرِ مِنَ الْهَجْرَةِ، وَفَزَعَ النَّاسُ فَزَعًا عَظِيمًا؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ كَأَنَّهَا قِطْعَةٌ نُحَاسٍ مُحْمَاةٌ حَتَّى إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ فَزَعًا حَتَّى لُحِقَ بِرَدَائِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَخْشَى أَنْ تَكُونَ السَّاعَةُ، فَأَمَرَ فَنُودِيَ: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ.

وَمِثْلُ هَذَا النَّدَاءِ يَقَالُ فِي الْأَمْرِ الْمَهْمِّ؛ وَلِهَذَا إِذَا عَزَمَ الْإِمَامُ عَلَى بَعْثِ الْبُعُوثِ نَادَى: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ؛ حَتَّى يَجْتَمِعَ النَّاسُ، فَيُوجِّهَهُمْ.

فَنَادَى: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ، فَاجْتَمَعَ النَّاسُ، فَصَلَّى ﷺ تِلْكَ الصَّلَاةَ الْعَظِيمَةَ الْآيَةَ،

فَهِ آيَةٌ فِي الصَّلَاةِ، لَيْسَ لَهَا نَظِيرٌ، فَقَدْ قَرَأَ فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ قِرَاءَةً طَوِيلَةً بِقَدْرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، ثُمَّ رَكَعَ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ قَرَأَ مَرَّةً ثَانِيَةً قِرَاءَةً طَوِيلَةً، لَكِنْ دُونَ الْأُولَى، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا تَحْوًا مِنْ قِيَامِهِ، لَكِنْ دُونَ الْأَوَّلِ حَتَّى انْتَهَى.

وَفِي هَذَا الْمَقَامِ الْعَظِيمِ يَقُولُ ﷺ: «مَا مِنْ شَيْءٍ لَمْ أَكُنْ أُرِيتهُ إِلَّا رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي هَذَا حَتَّى الْجَنَّةِ وَالنَّارِ». عُرِضَتْ عَلَيْهِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ، فَتَقَدَّمَ لِيَأْخُذَ عُقُودًا مِنَ الْجَنَّةِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُقَدَّرْ لَهُ ذَلِكَ، وَقَدْ رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ قَالَ: «لَوْ أَنِّي أَخَذْتُهُ لَأَكَلْتُمْ مِنْهُ مَا بَقِيََتِ الدُّنْيَا»^(١). وَلَكِنَّ اللَّهَ ﷻ بِحِكْمَتِهِ لَمْ يُمَكِّنْهُ، وَعُرِضَتْ عَلَيْهِ النَّارُ حَتَّى خَافَ مِنْ لَفْحِهَا وَتَقَهَّرَ وَرَجَعَ إِلَى الْوَرَاءِ، وَرَأَى فِيهَا الْمَرْأَةَ الَّتِي تُعَذِّبُ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا.

وَرَأَى فِيهَا عَمْرَو بْنَ لُحْيٍ الْخُرَاعِيَّ يَجْرُ قُضْبَهُ فِي النَّارِ «أَمْعَاءَهُ»، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ أَدْخَلَ الْأَصْنَامَ عَلَى الْعَرَبِ، وَسَيَّبَ السَّوَابِ.

وَرَأَى فِيهَا صَاحِبَ الْمِخْجَنِ الَّذِي يَسْرِقُ الْحُبَّاجَ بِمِخْجَنِهِ، فَيَمُرُّ بِالْحَاجِّ، فَيَخْطِفُ مَتَاعَهُ، فَإِنْ لَمْ يَنْتَبِهْ لَهُ مَضَى فِيهِ، وَإِنْ انْتَبَهَ لَهُ الْحَاجُّ قَالَ: هَذَا أَخَذَهُ الْمِخْجَنُ، رَأَاهُ يُعَذِّبُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ بِمَا ظَلَمَ النَّاسَ فِي الْحَرَمِ.

وَرَأَى أَمْرًا عَظِيمًا ﷻ، ثُمَّ خَطَبَ خُطْبَةً عَظِيمَةً بَلِيغَةً سَاقَهَا ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «زَادِ الْمَعَادِ»^(٢) تَبْكِي؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ آيَةٌ عَظِيمَةٌ، وَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنَ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَنْخَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، وَمَنْ الَّذِي يَمُوتُ فِي الْأَرْضِ، فَتَأْتُرُ بِهِ الْأَفْلَاكُ فِي السَّمَاءِ؟! لَا أَحَدَ، حَتَّى الرَّسُولُ ﷺ لَمْ تَتَغَيَّرِ الشَّمْسُ وَلَا الْقَمَرُ لِمَوْتِهِ مَعَ أَنَّ مَوْتَهُ أَعْظَمُ فَجِيعَةٍ عَلَى الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَمَنْ الَّذِي تَتَغَيَّرُ لَهُ الْأَفْلَاكُ لِمَوْتِهِ أَوْ وَلَادَتِهِ؟!

(١) رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٢٩٨/١)، وهو عند مسلم أيضًا (٩٠٧) (١٧).

(٢) انظر: «زاد المعاد» (١/٤٥٠)، «فصل في هديه ﷺ في صلاة الكسوف».

وَهَذِهِ الْعَقِيدَةُ عَقِيدَةُ جَاهِلِيَّةٍ لَا أُسَاسَ لَهَا، يَقُولُونَ: إِنَّ الشَّمْسَ أَوْ الْقَمَرَ إِذَا كَسَفَا فَلَمُوتٍ عَظِيمٍ، أَوْ لِحَيَاةٍ عَظِيمٍ، وَكُلُّ هَذَا لَا أَصْلَ لَهُ وَلَا صِحَّةَ لَهُ، لَكِنَّهُ قَالَ: «آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِمَا عِبَادَهُ». «يُخَوِّفُ»، وَالتَّخْوِيفُ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ وَقُوعُ الْعِقَابِ؛ وَلِهَذَا أَمَرَ النَّاسُ أَنْ يَقْزِعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَدُعَائِهِ، وَاسْتِغْفَارِهِ، وَالتَّكْبِيرِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّدَقَةِ، وَالعَتَقِ، كُلُّ هَذَا أَمْرٌ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ عَظِيمٌ، وَلَعَلَّ اللَّهَ ﷻ أَنْ يَرْفَعَ عَنْهُمْ الْعَذَابَ أَوْ الْعِقَابَ بِسَبَبِ هَذِهِ الْأَعْمَالِ الْجَلِيلَةِ الَّتِي أَمَرَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ.

وَلِهَذَا يُخَشَى عَلَى النَّاسِ إِذَا لَمْ يُصَلُّوا أَنْ تَقَعَ بِهِمُ الْعُقُوبَةُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ ﷻ يُخَوِّفُ عِبَادَهُ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿ نَبِّئْ عِبَادِيَ أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ۝ وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ ۝ ﴾ [التغوى: ٤٩-٥٠]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ اَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ۝ ﴾ [التوبة: ٩٨].

وَلِهَذَا تَرَى أَنَّ صَلَاةَ الْكُسُوفِ إِنْ لَمْ تَكُنْ فَرَضَ عَيْنٍ فَهِيَ فَرَضُ كِفَايَةٍ، وَلَا شَكَّ، فَإِنَّ الرُّسُولَ ﷺ قَالَ: افْزِعُوا. وَالْفَزْعُ يَقْتَضِي الْأَهْمِيَّةَ وَالتَّعْظِيمَ لِهَذَا الْحَدِيثِ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الْعُلَمَاءُ: يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ صَلَاةُ الْكُسُوفِ كَصَلَاةِ الْجُمُعَةِ لَا تُقَامُ إِلَّا فِي الْجَوَامِعِ حَتَّى يَجْتَمَعَ النَّاسُ كُلُّهُمْ، وَيَكُونُ إِمَامُهُمْ وَاحِدًا، وَدُعَاؤُهُمْ وَاحِدًا؛ لِأَنَّ هَذَا أَقْرَبُ إِلَى الْإِجَابَةِ، فَإِنَّ اجْتِمَاعَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْعِبَادَةِ مِنْ أَسْبَابِ الْإِجَابَةِ.

وَانْظُرْ إِلَى تَجَلِّيِ اللَّهِ ﷻ يَوْمَ عَرَفَةَ لِلوَاقِفِينَ بِعَرَفَةَ؛ لِأَنَّهُمْ جَمْعٌ كَبِيرٌ، وَهَذَا حَقٌّ مِنْ أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ صَلَاةُ الْكُسُوفِ فِي الْمَسَاجِدِ الْجَوَامِعِ، وَلَكِنْ لَا بَأْسَ أَنْ تُصَلِّيَ فِي الْمَسَاجِدِ الْأُخْرَى، إِنَّمَا هُوَ الْأَفْضَلُ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الرُّسُولَ ﷺ رَأَى أُمُورًا عَظِيمَةً، وَالصَّحَابَةُ رَأَوْا بَعْضَهُمْ أَخَذَهُ الْعَشْيُ مِنْ طُولِ الْقِيَامِ وَالْفَزْعِ وَالْهَلَعِ، وَمِنْهُمْ أَسْمَاءُ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَصْلِيَّ لَهُ أَنْ يُشِيرَ لِمَنْ سَأَلَهُ؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ أَشَارَتْ مَرَّتَيْنِ؛ مَرَّةً إِلَى السَّمَاءِ بِيَدِهَا، وَمَرَّةً بِرَأْسِهَا، وَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ لِلْحَاجَةِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: إِثْبَاتُ السُّؤَالِ فِي الْقَبْرِ، وَأَنَّ النَّاسَ يُفْتَنُونَ وَيُخْتَبَرُونَ

-فالفتنَةُ هي الاختبارُ- في قُبُورِهِمْ، فَيَأْتِيهِ -أي: الميتَ- مَلَكَانِ، فَيُجْلِسَانِهِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «حَتَّى إِنَّهُ عِنْدَ أَنْصَرَفِ أَهْلِهِ وَأَصْحَابِهِ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نَعَالِهِمْ». فَيُجْلِسَانِهِ إِجْلَاسًا حَقِيقِيًّا، وَيَسْأَلَانِهِ عَنْ رَبِّهِ وَدِينِهِ وَنَبِيِّهِ.

فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ الَّذِي وَقَرَ الْإِيمَانَ فِي قَلْبِهِ -أَسْأَلَ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي وَإِيَّاكُمْ مِنْهُمْ- فَيُجِيبُ بِالصَّوَابِ؛ لِأَنَّهُ مُوقِنٌ، فَيُجِيبُ بِأَنَّ رَبَّهُ هُوَ اللَّهُ، وَنَبِيِّهِ هُوَ مُحَمَّدٌ، وَدِينَهُ هُوَ الْإِسْلَامُ.

وَأَمَّا الْمُنَافِقُ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- أَوِ الْمُرْتَابُ، وَالْمُنَافِقُ هُوَ الَّذِي يُصَرِّحُ بِالْكَفْرِ، وَنَبَذَ التَّصَدِيقَ، لَكِنْ يَتَظَاهَرُ بِالْإِسْلَامِ، وَالْمُرْتَابُ لَيْسَ مُنَافِقًا، لَكِنْ يَعْمَلُ إِلَّا أَنَّهُ فِي شَكٍّ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- فَهَذَا لَا يَجِيبُ، لِأَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَهُ الْإِيمَانُ، يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُ -اللَّهُمَّ أَذْخِلِ الْإِيمَانَ فِي قُلُوبِنَا- وَلِهَذَا يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَخْرُصَ غَايَةَ الْحَرَصِ عَلَى دُخُولِ الْإِيمَانِ فِي قَلْبِهِ، فَلَا يَكُنْ إِيْمَانُكَ إِيْمَانُ الْحُلُقُومِ كإِيْمَانِ الْخَوَارِجِ، وَلَكِنْ اجْتَهِدْ أَنْ تُدْخِلَهُ فِي قَلْبِكَ، وَذَلِكَ بِتَذَكُّرِ اللَّهِ ﷻ دَائِمًا، وَاسْتِمَاعِ إِلَى قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَلَا تُطِيعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا﴾ [الأنعام: ٢٨]. وَلَمْ يَقُلْ: مَنْ أَغْفَلْنَا لِسَانَهُ عَنْ ذِكْرِنَا، فَلَا تَكُنْ إِذَا ذَكَرْتَ اللَّهَ تَذَكُّرَ اللَّهِ بِلِسَانِكَ، وَقَلْبُكَ غَافِلٌ، فَهَذَا الذِّكْرُ لَا يَنْفَعُكَ، فَأَهَمُّ شَيْءٍ هُوَ ذِكْرُ اللَّهِ بِالْقَلْبِ.

فَإِذَا قُلْتَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. اجْعَلْهَا تَتَّبِعُ مِنَ الْقَلْبِ، وَتَرْجِعُ إِلَى الْقَلْبِ -لَيْسَ بِاللِّسَانِ- حَتَّى تَمُوتَ عَلَى الْيَقِينِ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى، فَأَهَمُّ شَيْءٍ أَنْ يَصِلَ الْإِيمَانُ إِلَى قَرَارَةِ الْقَلْبِ، وَإِذَا وَصَلَ إِلَى قَرَارَةِ الْقَلْبِ سَهْلٌ عَلَى الْإِنْسَانِ كُلِّ شَيْءٍ، وَسَهِّلَتْ الطَّاعَاتُ، لَكِنَّ الْبَلَاءَ كُلَّ الْبَلَاءِ -نَعُودُ بِاللَّهِ- مِمَّنْ إِيْمَانُهُ إِيْمَانُ الْحُلُقُومِ فَقَطْ، هَذَا هُوَ الَّذِي عَلَى خَطَرٍ.

٢٥- بَابُ تَحْرِيبِ النَّبِيِّ ﷺ وَفَدَّ عَبْدُ الْقَيْسِ عَلَى أَنْ يَحْفَظُوا الْإِيمَانَ وَالْعِلْمَ وَيَجْبُرُوا مَنْ وَرَاءَهُمْ

قَالَ مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِيكُمْ فَعَلَّمُوهُمْ»^(١).

٨٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ

قَالَ: كُنْتُ أَتْرَجِمُ بَيْنَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَبَيْنَ النَّاسِ فَقَالَ: إِنَّ وَفَدَّ عَبْدُ الْقَيْسِ أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «مَنِ الْوَفْدُ أَوْ مَنِ الْقَوْمُ؟» قَالُوا: رَبِيعَةٌ فَقَالَ: «مَرَحَبًا بِالْقَوْمِ أَوْ بِالْوَفْدِ غَيْرَ خَزَايَا وَلَا نَدَامَى» قَالُوا: إِنَّا نَأْتِيكَ مِنْ شُقَّةٍ بَعِيدَةٍ، وَبَيْنَنَا وَبَيْنَكَ هَذَا الْحَي مِنْ كُفَّارٍ مُضَرٍّ، وَلَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَأْتِيكَ إِلَّا فِي شَهْرِ حَرَامٍ، فَمَرْنَا بِأَمْرٍ نَخْبِرُ بِهِ مَنْ وَرَاءَنَا نَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ، فَأَمَرَهُمْ بِأَرْبَعٍ، وَنَهَاَهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ، أَمَرَهُمْ: بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ ﷻ وَحَدَهُ قَالَ: «هَلْ تَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَحَدَهُ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ، وَتُعْطُوا الْخُمْسَ مِنَ الْمَغْنَمِ، وَنَهَاَهُمْ: عَنِ الدُّبَاءِ وَالْحَتَمِ وَالْمَزَفَةِ». قَالَ شُعْبَةُ: رَبِّمَا قَالَ: النَّقِيرَ، وَرَبِّمَا قَالَ: الْمُقِيرَ، قَالَ: «أَحْفَظُوهُ وَأَخْبِرُوهُ مَنْ وَرَاءَكُمْ»^(٢).

هَذَا الْحَدِيثُ مَرَّ عَلَيْنَا، وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: «أَحْفَظُوهُ وَأَخْبِرُوهُ مَنْ وَرَاءَكُمْ»؛ أَي:

عَلَّمُوهُ مَنْ وَرَاءَكُمْ، فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الْأَمْرِ بِأَنْ يُعَلَّمَ الْإِنْسَانُ مَنْ وَرَاءَهُ.

وَأَمَّا حَدِيثُ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ الْمَوْلَفُ هُنَا، لَكِنْ يَذْكُرُهُ فِيهَا بَعْدَ، فَمَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ قَدِمَ مَعَ أَصْحَابٍ لَهُ شَبَبَةٌ، وَأَقَامُوا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ عَشْرِينَ لَيْلَةً، فَلَمَّا رَأَى أَنَّهُمْ اشْتَقَوْا إِلَى أَهْلِهِمْ أَمَرَهُمْ بِالْانْصِرَافِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ يَعِيشُ فِي نَفْسِهِ لِنَفْسِهِ، وَيَعِيشُ فِي نَفْسِهِ لغيرِهِ، فَيَشْعُرُ أَنَّ هَؤُلَاءِ الشَّبَابَ يَقُودُوا عَشْرِينَ يَوْمًا بِعِيدِينَ عَنْ أَهْلِهِمْ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَشْتَقُوا إِلَى أَهْلِهِمْ، فَقَالَ: «ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِيكُمْ،

(١) سَيَأْتِي مُسْنَدًا فِي كِتَابِ الْأَذَانِ (٦٢٨) (٦٣١).

(٢) تَقْدِمُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ.

وَعَلَّمُوهُمْ، وَأَدَّبُوهُمْ، وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي^(١)». وَهَذَا مِنْ حُسْنِ الرِّعَايَةِ؛ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَنْظُرُ إِلَى حَالِ الشَّخْصِ، لَا إِلَى مَا يَشْتَهِي؛ يَغْنِي: يُنْزِلُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَنَزِلَتَهُ، فَبَعْضُ النَّاسِ لَا يُبَالِي، وَيَأْمُرُ النَّاسَ أَنْ يَأْتُوا بِمَا يُرِيدُ هُوَ، وَهَذَا خَطَأٌ، بَلْ عَامِلُ النَّاسِ بِمُرُونَةٍ وَاشْعُرُ بِشُعُورِ النَّاسِ.

فَإِذَا رَأَيْتَ الْإِنْسَانَ يَشْتَهِي شَيْئًا وَلَيْسَ فِيهِ مَحْظُورٌ شَرْعِيٌّ فَاسْتَرْسِلْ مَعَهُ. وَيُذَكِّرُ فِي قِصَّةِ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ حِينَ إِسْلَامِهِ، ذَكَرَ أَهْلُ التَّارِيخِ أَنَّهُ وَصِفَ لَهُ الرَّسُولُ ﷺ، وَوُصِفَ لَهُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ، وَمِنْ جُمْلَةٍ مَا وَصِفَ لَهُ أَنَّ خَاتَمَ النَّبُوَّةِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ كَالطَّابَعِ بِإِذْنِ اللَّهِ - خَاتَمٌ مِثْلُ الثُّوْلُولِ الْكَبِيرِ أَسْوَدُ يَمِيلُ إِلَى الْحُمْرَةِ وَفِيهِ شَعْرَاتٌ - هَذَا بَيْنَ كَتِفَيْ الرَّسُولِ ﷺ، يَقُولُ: فَخَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَنَازَةٍ، وَجَلَسْتُ خَلْفَهُ أَنْتَظِرُ لَعَلَّ رَدَاءَهُ يَنْزِلُ فَأَرَى الْخَاتَمَ، فَلَمَّا رَأَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَطْلُعُ نَزَلَ الرَّدَاءُ^(٢) دُونَ أَنْ يَقُولَ لَهُ: نَزَلَ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ يُحِبُّ أَنْ يُعْطِيَ كُلَّ إِنْسَانٍ مَا يُرِيدُ بِشَرْطٍ أَلَّا يَكُونَ فِيهِ مَحْظُورٌ شَرْعِيٌّ. فَهَذِهِ الْمَسَائِلُ لَوْ أَنَّنَا نَسَلُّكَ - وَلَوْ شَيْئًا يَسِيرًا مِنْهَا - فِي مُعَامَلَةِ النَّاسِ لَحَصَلَ لَنَا خَيْرٌ كَثِيرٌ.



٢٦- بَابُ الرِّحْلَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ النَّازِلَةِ وَتَعْلِيمِ أَهْلِهِ.

٨٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ أَبِي حُسَيْنٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ، أَنَّهُ تَزَوَّجَ ابْنَةً لِأَبِي إِهَابِ بْنِ عَزِيزٍ، فَاتَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُ عُقْبَةَ وَالتِّي تَزَوَّجَ، فَقَالَ لَهَا عُقْبَةُ: مَا أَعْلَمُ أَنَّكَ أَرْضَعْتَنِي وَلَا أَخْبَرْتَنِي، فَكَرَبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ، فَسَأَلَهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ؟» فَفَارَقَهَا عُقْبَةُ، وَنَكَحَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ.

(١) رواه البخاري (٦٢٨)، ومسلم (٦٧٤)، (٢٩٢).

(٢) القصة يتألف منها عند الإمام أحمد في «مسنده» (٤٣٨/٥)، ومصنف ابن أبي شيبة (٣٤٢/٧).

(٣٦٦٠٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤١/٦) (٦١١٠)، وقال الهيثمي في «المجمع»

(٢٤٠/٨): رواه أحمد والطبراني، ورجاله ثقات.

[الحديث ٨٨ - أطرافه في: ٢٠٥٢، ٢٦٤٠، ٢٦٥٩، ٢٦٦٠، ٥١٠٤].

هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ فَوَائِدُ فِقْهِيَّةٌ، وَهِيَ:

١ - قَبُولُ شَهَادَةِ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ فِي الرِّضَاعِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ؟». وَقَاسَ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ كُلَّ شَيْءٍ لَا يَطَّلُعُ عَلَيْهِ إِلَّا النِّسَاءُ غَالِبًا^(١)؛ كَالَّذِي يَحْدُثُ فِي لَيَالِي الزَّوْجِ فِي أَمَاكِنِ النِّسَاءِ، وَكَالْوَلَادَةِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَقَالُوا: كُلُّ شَيْءٍ لَا يَطَّلُعُ عَلَيْهِ إِلَّا النِّسَاءُ غَالِبًا يَكْفِي فِيهِ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ ثَقِيَّة.

٢ - وَفِيهِ أَيْضًا: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ زَوْجَتَهُ مَحْرَمٌ لَهُ؛ أَي: أَخْتَهُ مِنَ الرِّضَاعِ، أَوْ عَمَّتَهُ أَوْ خَالَتَهُ وَجَبَ عَلَيْهِ الْفِرَاقُ، فَيُفَارِقُ، وَلَا فِسْخَ، وَلَا طَّلَاقَ؛ لِأَنَّهُ لَا فِسْخَ وَلَا طَّلَاقَ إِلَّا إِذَا صَحَّ أَصْلُ النِّكَاحِ، وَهَذَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَصَحَّ.

٣ - وَفِيهِ أَيْضًا: الرَّحْلَةُ إِلَى الْعَالَمِ فِي النَّازِلَةِ تَنْزُلُ كَمَا رَحَلَ عُقْبَةُ بْنُ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَدِينَةِ، أَمَّا الْآنَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ فَقَدْ كُفِينَا الرَّحْلَةَ؛ لِأَنَّهُ بِالْهَاتِفِ وَبِكُلِّ سَهْوَةٍ تَتَّصِلُ بِالْعَالَمِ إِذَا كَانَ يَتَلَقَّى الْهَوَاتِفَ، وَيُجِيبُكَ.

٤ - وَفِيهِ أَيْضًا: أَنَّ الرِّضَاعَ يَكْفِي فِيهِ مَرَّةٌ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ لَيْسَ فِيهِ عَدَدٌ، بَلْ هُوَ مُطْلَقٌ؛ لِأَنَّهُا تَقُولُ: «إِنَّهَا أَرْضَعْتَ الرَّجُلَ وَزَوْجَتَهُ». وَأَخَذَ بِذَلِكَ الظَّاهِرَةَ، فَأَخَذُوا بِهَذَا الْإِطْلَاقِ، وَبِإِطْلَاقِ قَوْلِهِ تَعَالَى أَيْضًا: «وَأَمَهْتُكُمْ أَلَّتِي أَرْضَعْتُكُمْ» [النِّسَاءُ: ٢٣]. وَلَمْ يَذْكُرْ عَدَدًا.

وَالْعُلَمَاءُ مُخْتَلِفُونَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى نَحْوِ سِتَّةِ أَقْوَالٍ^(٢)، وَأَقْرَبُ الْأَقْوَالِ إِلَى الصَّوَابِ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ فِيهَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ عَشْرَ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ، فَنَسَخَنَ بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ فِيهَا يُتْلَى

(١) انظر: «الأم» (٣٤/٥)، و«المحلى» (٣٩٦/٩)، و«المغني» (٥٢/٦)، و«كشف القناع» (١٠١/٦)، و«الإنصاف» (٨٦/١٢).

(٢) انظر: «المحلى» لابن حزم (٩/١٠)، و«المغني» لابن قدامة (١٣٨/٨)، و«الإنصاف» للمرداوي (٣٣٤/٩).

مِنَ الْقُرْآنِ ^(١). وَعَلَى هَذَا فَالرَّضَاعُ الْمَحْرُمُ خَمْسُ رَضَعَاتٍ.

ولكن ما هي الرضعة؟ اختلف العلماء: هل هي المصّة أو إطلاق الثدي ^(٢)، أم

ماذا؟

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ إِطْلَاقُ الثَّدِيِّ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ الْمَصَّةُ لِمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ: «لَا تُحْرِمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمَصَّتَانِ، وَلَا الْإِمْلَاجَةُ، وَلَا الْإِمْلَاجَتَانِ» ^(٣). وَقِيلَ: بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الْإِنْفِصَالِ.

ثُمَّ الَّذِينَ قَالُوا بِالْإِنْفِصَالِ هَلْ يَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ رُجُوعُهُ لِلْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ بَعْدَ زَمَنِ بَعِيدٍ يُعَدُّ مُنْفَصِلًا عَنِ الْأُولَى، أَوْ لَا يَشْتَرِطُ؟ وَهَلْ يَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ إِطْلَاقُ الثَّدِيِّ بِاخْتِيَارِهِ أَوْ بغيرِ اخْتِيَارِهِ؟

فَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: لَا يَشْتَرِطُ أَنْ يُطْلَقَ الثَّدِيُّ بِاخْتِيَارِهِ، وَأَنَّهُ لَوْ رَجَعَ عَنْ قُرْبٍ فِيهِ وَاحِدَةً، وَعَلَى هَذَا فَإِذَا مَصَّ مَصَّةً أَوْ مَصَّتَيْنِ ثُمَّ أَخَذَنَاهُ مِنْهُ فَإِنَّهُ سَوْفَ يُطْلَقُ الثَّدِيُّ وَهَذِهِ تُعْتَبَرُ وَاحِدَةً.

وَقِيلَ: لَا بُدَّ أَنْ يُطْلَقَهُ بِاخْتِيَارِهِ.

وَأَقْرَبُ الْأَقْوَالِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ شَيْخُنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ السَّعْدِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ إِنْفِصَالِ الرُّضْعَةِ الثَّانِيَةِ عَنِ الْأُولَى بِحَيْثُ يَكُونُ بَيْنَهُمَا مُدَّةٌ لَا تُعْتَبَرُ مُتَّصِلَةً بِمَا قَبْلَهَا. وَقَالَ: إِنَّ الرُّضْعَةَ بِالنِّسْبَةِ لِلْبَنِّ كَالْوَجِبَةِ بِالنِّسْبَةِ لِلطَّعَامِ، فَإِلَّا نَسَانُ لَهُ وَجِبَةً غَدَاءٍ وَوَجِبَةً عَشَاءٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ أَرْجَحُ الْأَقْوَالِ فِيمَا نَرَى.

وَهَذَا الْقَوْلُ أَحْوِطٌ مِنْ وَجْهِهِ، وَأَيْسَرُ مِنْ وَجْهِ آخِرٍ، فَالرَّضَاعُ يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ التَّحْلِيلُ وَالتَّحْرِيمُ، وَهُوَ أَحْوِطٌ مِنْ جِهَةِ التَّحْلِيلِ؛ يَعْنِي: حِلَّ كَشْفِ الْمَرْأَةِ لِلرَّجُلِ، وَكَوْنِهِ مُحَرَّمًا يُسَافِرُ بِهَا، وَيَخْلُو بِهَا، فَلَا حَوَاطُ أَنْ نَقُولَ: بِأَنَّ الرُّضْعَةَ لَا بُدَّ أَنْ تَنْفَصَلَ عَنْ

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٤٥٢) (٢٤).

(٢) انْظُرْ كَلَامَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي: «الْأُم» (٢٧/٥)، وَ«الْمَغْنِي» (١٣٨/٨)، وَ«رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ» (٨/٩)، وَ«الْإِنْصَافُ» (٣٣٥/٩)، وَ«الْمَبْدَعُ» (١٦٧/٨).

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٤٥٠، ١٤٥١) (١٧، ١٨).

الأخرى ومن جهة تحريم النكاح، فالأحوط أن نقول: الرضعة لا تنفصل، وإنه بمجرد إطلاق الثدي يثبت التحريم.

لكن ما دامت المسألة ليس فيها شيء قاطع، فالأصل عدم ثبوت حكم الرضاع ما دامت المسألة ليس فيها شيء فاصل بين آراء العلماء، فالأصل عدم ثبوت أحكام الرضاع. وفيه أيضًا: في هذا الحديث يقول: «ما أعلم أنك أرضعتني» كيف يقول هذا، وهل يدعي أحد أن الرضيع يعلم من أرضعه؟ مغناه أنه ما ثبت عندي بالشهادة ولا بقولك أنت؛ يعني: لا أحد أعلمني ولا أنت أخبرتني.

وجوابنا على الظاهرية وعلى ظاهر هذا الحديث: أن المطلق يُحمل على المقيد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن المشتبه يُحمل على المحكم، وهذه المسألة يجب أن تأخذوها بأيديكم، وتعصوا عليها بالنواجز؛ وهي: أن المشتبه يُحمل على المحكم، وبه تنحل إشكالات كثيرة.

ومنها: على سبيل المثال ما حصل للصحابه حين نذبه الرسول ﷺ إلى بني قريظة، وقال: «لا يُصلين أحد منكم العصر إلا في بني قريظة». فخرجوا فأدرکتهم الصلاة، فانقسموا إلى قسمين: منهم من صلى، ومنهم من أخر حتى غابت الشمس ولم يُصل إلا في بني قريظة، فالذين صلوا قالوا: إن النبي ﷺ أراد منا المبادرة، فكأنه قال: لا يأتي وقت العصر إلا وأنتم هناك، والآخرين قالوا: أراد منا ألا نُصلي إلا في بني قريظة، ويكون هذا خاصًا، وحديث المواقيت عام، فيكون هذا خاصًا بهذه الحال، فلم يُصلوا حتى وصلوا إلى بني قريظة^(١).

والمصيب منهم هو الذي صلى في الوقت؛ لأن حديث أوقات الصلاة مُحْكَمَةٌ، وكون الرسول ﷺ أمرهم ألا يُصلوا إلا في بني قريظة مُشْتَبَهٌ، فهو يَحْتَمِلُ أنه أراد هذا، ويَحْتَمِلُ أنه أراد المبادرة بالخروج، فصار الآن مُشْتَبَهًا.

(١) رواه البخاري (٩٤٦)، ومسلم (١٧٧٠) (٦٩).

فِيُحْمَلُ عَلَى الْمُحْكَمِ، وَهُوَ وَجُوبُ الصَّلَاةِ فِي وَقْتِهَا.

وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ تَنْفَعُ طَالِبَ الْعِلْمِ فِي مَسَائِلَ كَثِيرَةٍ: أَنَّهُ إِذَا اشْتَبَهَتْ عَلَيْكَ دَلَالَةُ الْحَدِيثِ، أَوْ آيَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ - فَقَدْ نَصَّ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [التوبة: ٧] - فَأَنْتَ تَرُدُّهُ إِلَى الْمُحْكَمِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ اشْتِبَاهٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَا يُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا، وَلِأَنَّ الْمُحْكَمَ هُوَ الَّذِي أَرَادَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ.

فَعَلَى هَذَا حَدِيثُ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ يُحْمَلُ عَلَى حَدِيثِ عَائِشَةَ الَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ مُشْكَلَةٌ، حَيْثُ قَالَتْ: «تُوفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهِيَ فِيهَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ». وَلَا نَسَخَ بَعْدَ مَوْتِ الرَّسُولِ ﷺ، فَأَيْنَ ذَهَبَتْ؟ أَجَابَ الْعُلَمَاءُ^(١) بِأَنَّ النِّسْخَ خَفِيَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَصَارُوا يَتْلَوْنَهَا، ثُمَّ تَبَيَّنَ لِلْجَمِيعِ فَلَمْ تَكُنْ فِي الْقُرْآنِ.



٢٧- بَابُ التَّنَاوُبِ فِي الْعِلْمِ.

٨٩- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ح. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عُمَرَ قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَجَارِلِي مِنَ الْأَنْصَارِ فِي بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ، وَهِيَ مِنْ عَوَالِي الْمَدِينَةِ، وَكُنَّا تَتَنَاوَبُ النَّزُولَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنْزِلُ يَوْمًا، وَأَنْزِلُ يَوْمًا، فَإِذَا نَزَلْتُ جِئْتُهُ بِخَبَرٍ ذَلِكَ الْيَوْمَ مِنَ الْوَحْيِ وَغَيْرِهِ، وَإِذَا نَزَلَ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ، فَنَزَلَ صَاحِبِي الْأَنْصَارِي يَوْمَ نَوَيْتِهِ، فَضْرَبَ بَابِي ضَرْبًا شَدِيدًا فَقَالَ: أَنْتُمْ هُوَ، فَفَزِعْتُ فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ فَقَالَ: قَدْ حَدَّثَ أَمْرٌ عَظِيمٌ، قَالَ: فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ فَإِذَا هِيَ تَبْكِي، فَقُلْتُ: طَلَّقَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: لَا أَدْرِي، ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْتُ وَأَنَا قَائِمٌ: أَطَلَّقْتَ نِسَاءَكَ؟ قَالَ: «لَا» فَقُلْتُ: اللَّهُ أَكْبَرُ^(٢).

[الحديث ٨٩- أطرافه في: ٢٤٦٨، ٤٩١٣، ٤٩١٤، ٤٩١٥، ٥١٩١، ٥٢١٨، ٥٨٤٣، ٧٢٥٦، ٧٢٦٣].

(١) انظر: «شرح النووي» على صحيح مسلم (٥/ ٢٨٥).

(٢) رواه مسلم (٢/ ١١١١) (١٤٧٩) (٣٤).

هَذَا التَّنَاوُبُ فِي الْعِلْمِ جَائِزٌ؛ يَعْنِي: يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَفَقَّ مَعَ صَاحِبٍ لَهُ فَيُخَضِّرُ الدَّرْسَ يَوْمًا، وَصَاحِبُهُ يَوْمًا آخَرَ، وَيَأْتِي لَهُ بِهَا سَمْعٌ، وَهَذَا فِي قَوْمٍ عِنْدَهُمْ مِنَ الْحَافِظَةِ مَا يَحْفَظُ مَا وَقَعَ، أَمَّا فِي وَفْتِنَا الْحَاضِرِ فَالْحَافِظَاتُ ضَعِيفَةٌ، لَكِنْ جَاءَ اللَّهُ بِبَدَلِهَا - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - وَهِيَ الْمَسْجَلَاتُ، فَالْمَسْجَلَاتُ الْآنَ تَكْفِي عَنِ التَّنَاوُبِ، فَيَأْتِي صَاحِبُهُ بِالْمَسْجَلِ، ثُمَّ يَسْمَعُ الْآخِرُ كُلَّ مَا فِي الْمَسْجَلِ، وَهَذِهِ مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ وَعَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَفِي هَذَا: دَلِيلٌ عَلَى قَبُولِ خَبَرِ الْوَاحِدِ فِي نَقْلِ الْأَخْبَارِ الدِّينِيَّةِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ حَقَّ اللَّهِ وَعَلَيْهِ السَّلَامُ مَبْنِيٌّ عَلَى التَّسَامُحِ، وَأَمَّا فِي الْحُقُوقِ الْمَالِيَةِ فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَسْأَلُكُمْ مِنَ الرَّجَالِ كَمَا فِي الْبَيْتِ﴾ [٢٧٨: ٢٧٩].

وَفِيهِ أَيْضًا: عَظَمَةُ مَا حَدَّثَ مِنْ اعْتِرَالِ النَّبِيِّ ﷺ نِسَاءَهُ؛ لِأَنَّهُ آلَى مِنْهُنَّ شَهْرًا، وَاعْتَرَلَهُنَّ، فَسَقَّ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَلِهَذَا يَقُولُ لَهُ صَاحِبُهُ: إِنَّهُ حَدَّثَ أَمْرًا عَظِيمًا، وَدَخَلَ عُمَرُ عَلَى ابْنَتِهِ حَفْصَةَ وَهِيَ تَبْكِي، ثُمَّ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ وَهُوَ قَائِمٌ: أَطَلَقْتَ نِسَاءَكَ؟ وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُتَأَثِّرٌ، لِأَنَّهُ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْخُسُونَةِ، يَعْنِي: لَمْ يَقُلْ: مَاذَا حَدَّثَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَيُنَادِيهِ بِوَصْفِ الرِّسَالَةِ وَيَسْأَلُ مَا الَّذِي حَدَّثَ، وَلَكِنَّهُ قَالَ هَكَذَا: أَطَلَقْتَ نِسَاءَكَ؟

وَفِيهِ: التَّكْبِيرُ عِنْدَ سَمَاعِ مَا يَسُرُّ، كَمَا أَنَّ هُنَاكَ أَيْضًا أُدْلَةٌ أُخْرَى تَدُلُّ عَلَى التَّكْبِيرِ فِيهَا يَسُوءُ، فَقَدْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتَ أَنْوَاطٍ، فَقَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ، إِنَّهَا السَّنَنُ، قُلْتُمْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ لِمُوسَى: اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ»^(١). فَالتَّكْبِيرُ يَكُونُ عِنْدَ الَّذِي يَسُرُّ وَعِنْدَ الَّذِي يَسُوءُ، وَيَكُونُ عِنْدَ الَّذِي يَتَعَجَّبُ مِنْهُ.



(١) رواه الإمام أحمد (٢١٨/٥)، والترمذي (٢١٨٠)، والنسائي في «الكبرى» (١١١٨٥)، وابن حبان (٦٧٠٢)، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

٢٨- بَابُ الْغَضَبِ فِي الْمَوْعِظَةِ وَالتَّعْلِيمِ إِذَا رَأَى مَا يَكْرَهُ.

٩٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَا أَكَادُ أَذْرِكُ الصَّلَاةَ مِمَّا يَطُولُ بِنَا فَلَانٌ، فَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي مَوْعِظَةٍ أَشَدَّ غَضَبًا مِنْ يَوْمِئِذٍ، فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ مُتَقَرُّونَ، فَمَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ؛ فَإِنَّ فِيهِمُ الْمَرِيضَ وَالضَّعِيفَ وَذَا الْحَاجَةِ»^(١).

[الحدِيث ٩٠- أطرافه في: ٧٠٢، ٧٠٤، ٦١١٠، ٧١٥٩].

هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ الْغَضَبُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَضِبَ غَضَبًا أَشَدَّ مَا رَأَاهُ الرَّاوي أَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ رحمته الله.

وقوله: «لَا أَكَادُ أَذْرِكُ الصَّلَاةَ مِمَّا يَطُولُ بِنَا» معناها: لَا أَكَادُ أَطِيقُهَا؛ يَعْنِي لَا أَكَادُ أَذْرِكُ إِطَاقَتَهَا مِنْ أَجْلِ طُولِهَا.

وفيه: أَنَّ الْإِنْسَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَسْتَجْلِبَ النَّاسَ، وَيَسْتَعْطِفَهُمْ، وَيَتَأَلَّفَهُمْ فِي أُمُورِ الدِّينِ، وَأَلَّا يُتَقَرَّهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا تَقَرَّوْا كَانَ هُوَ السَّبَبُ فِي نَفُورِهِمْ عَنِ دِينِ اللَّهِ، وَإِذَا اسْتَجْلَبَهُمْ وَاسْتَأَلَّفَهُمْ كَانَ هُوَ السَّبَبُ فِي مَحَبَّتِهِمْ لِدِينِ اللَّهِ وَقَرَبِهِمْ.

وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ التَّقَارُّونَ الَّذِينَ يَنْقُرُونَ الصَّلَاةَ نَقْرَ الْغُرَابِ، فَقَالُوا: إِنَّ الرُّسُولَ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنَّ فِيهِمُ الْمَرِيضَ وَالضَّعِيفَ وَذَا الْحَاجَةِ»، وَقَالُوا: إِنَّا لَنَا أَشْغَالٌ، ذَكَائِمُنَا تَنْتَظِرُنَا، وَنُرِيدُ أَنْ نَفْتَحَ الدَّكَاكِينَ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَأَنْتَ أَيُّهَا الْإِمَامُ اقْتَصِرْ عَلَى أَدْنَى الْوَاجِبِ.

لَكِنَّهُ لَا دَلِيلَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: الْمُرَادُ بِالْخَفِيفِ مَا طَابَقَ السُّنَّةَ، وَقَدْ قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رحمته الله: «مَا صَلَّيْتُ وَرَاءَ إِمَامٍ قَطُّ أَخَفَّ صَلَاةً وَلَا أَتَمَّ صَلَاةً مِنَ النَّبِيِّ ﷺ»^(٢). إِذَا فَصَلَاةُ الرُّسُولِ ﷺ خَفِيفَةٌ، فَنَقُولُ: الْمُرَادُ بِالْخَفِيفِ مَا وَافَقَ السُّنَّةَ، وَأَمَّا مَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ الَّذِي نَهَى عَنْهُ الرُّسُولُ ﷺ.

(١) رواه مسلم (٤٦٦) (١٨٢).

(٢) رواه البخاري (٧٠٨)، ومسلم (٤٦٩) (١٩٠).

ثُمَّ لَوْ قَالَ الَّذِي يُحِبُّ التَّثْقِيلَ: السُّنَّةُ جَاءَتْ بِقِرَاءَةِ سُورَةِ الطُّورِ فِي الْمَغْرِبِ،
وَالدُّخَانِ، وَالْمُرْسَلَاتِ، وَالْأَعْرَافِ، وَهَذَا إِمَامٌ يَقْرَأُ كُلَّ لَيْلَةٍ بِسُورَةِ الْأَعْرَافِ، وَيَقُولُ:
قَرَأَ بِهَا الرَّسُولُ.

نَقُولُ: أَخْطَأَتِ السُّنَّةُ، فَلَمْ يَكُنِ الرَّسُولُ ﷺ يُدَاوِمُ عَلَيْهَا قَطْعًا، بَلْ صَحَّ عَنْهُ أَنَّهُ يَقْرَأُ
بِالْمُرْسَلَاتِ، وَيَقْرَأُ بِالْدُّخَانِ، وَقَرَأَ بِالطُّورِ، وَغَالِبُ مَا يَقْرَأُ بِقِصَارِ الْمَفْصَلِ.
فَإِذَا: مَنْ اسْتَدَلَّ بِهَذَا عَلَى التَّثْقِيلِ عَلَى النَّاسِ قُلْنَا: لَا دَلَالَةَ لَكَ فِيهِ، وَمَنْ اسْتَدَلَّ
بِهَذَا - بِحَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ - عَلَى التَّخْفِيفِ قُلْنَا: لَا دَلَالَةَ لَكَ فِيهِ.
وَلِهَذَا كَانَ لَزَامًا عَلَى الْإِمَامِ أَوْ غَيْرِ الْإِمَامِ أَنْ يَتَّبَعَ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيَأْتِيَ
بِمِثْلِهَا حَتَّى يَحْصُلَ لَهُ تَمَامُ الْإِتْبَاعِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ
الْمَدِينِيُّ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُنْبَعِثِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ
الْجُهَنِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنِ اللَّقْطَةِ فَقَالَ: «اعْرِفْ وَكَاءَهَا - أَوْ قَالَ وَعَاءَهَا
وَعِفَاصَهَا - ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً، ثُمَّ اسْتَمْنِعْ بِهَا، فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَأَدِّهَا إِلَيْهِ» قَالَ: فَضَالَّةُ الْإِبِلِ؟
فَغَضِبَ حَتَّى احْمَرَّتْ وَجْتَتَاهُ أَوْ قَالَ: احْمَرَّ وَجْهُهُ فَقَالَ: «وَمَا لَكَ وَلَهَا، مَعَهَا سِقَاؤُهَا
وَحِدَاؤُهَا، تَرُدُّ الْمَاءَ وَتَرْعَى الشَّجَرَ فَذَرِّهَا حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا» قَالَ: فَضَالَّةُ الْغَنَمِ؟ قَالَ:
«لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّبِّ»^(١). [الحديث: ٩١ - أطرافه في: (٢٣٧٢، ٢٤٢٧، ٢٤٢٨،

(٢٤٢٩، ٢٤٣٦، ٢٤٣٨، ٥٢٩٢، ٦١١٢)].

اللَّقْطَةُ يَعْنِي: الْهَالُ الضَّائِعُ كَالدَّرَاهِمِ مِثْلًا.

قَالَ: «اعْرِفْ وَكَأَهَا أَوْ قَالَ: وَعَاءَهَا وَعِفَاصَهَا». الْوَكَاءُ: يَعْنِي الْخِيطَ الَّذِي تُرْبَطُ بِهِ، وَالْعِفَاصُ: صِفَةُ الشَّدِّ؛ يَعْنِي: شَدَّ الْخِيطِ هَلْ هُوَ عُقْدَةٌ أَوْ عُقْدَتَانِ، هَلْ هُوَ عُقْدَةٌ مُحْكَمَةٌ أَوْ أُتْشُوطَةٌ؟

فَلَا بُدَّ أَنْ يَعْرِفَ كَيْفَ الشَّدِّ وَيَعْرِفَ الْوِعَاءَ هَلْ هُوَ جِلْدٌ أَوْ بِلَاسْتِيكَ، أَوْ خِرْقَةٌ؟ وَلَا بُدَّ أَنْ يُعْرِفَهَا سَنَةً، ثُمَّ بَعْدَ أَنْ يُعْرِفَهَا سَنَةً يَسْتَمْتِعُ بِهَا؛ يَعْنِي: لَهُ أَنْ يَسْتَمْتِعَ بِهَا، أَمَّا قَبْلَ ذَلِكَ فَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهَا، فَلَوْ وَجَدَ صُرَّةً بِهَا عَشْرَةُ آلَافٍ، فَنَقُولُ لَهُ: أَبْقِهَا عِنْدَكَ، وَعْرِفْهَا سَنَةً، وَهَلْ يَكُونُ ذَلِكَ كُلَّ يَوْمٍ؟

الْجَوَابُ: قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: وَهَذَا يَرْجِعُ إِلَى الْعُرْفِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ حَدَّدَ الزَّمَنَ، وَلَمْ يُبَيِّنْ كَيْفَ يَكُونُ التَّعْرِيفُ؟

وَبَعْضُهُمْ قَالَ: أَوَّلُ أُسْبُوعٍ كُلِّ يَوْمٍ، ثُمَّ كُلِّ جُمُعَةٍ، ثُمَّ كُلِّ شَهْرٍ، حَتَّى تَتِمَّ السَّنَةُ، لَكِنْ هَذَا التَّقْدِيرُ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ، فَنَقُولُ: الرَّجُوعُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْعُرْفِ فِي كَمِّيَّةِ التَّعْرِيفِ وَكَيْفِيَّةِ التَّعْرِيفِ؛ لِأَنَّهُ فِيهَا سَبَقَ كَانَتْ الْبِلَادُ مُجْتَمِعَةً، وَالسُّوقُ وَاحِدًا، فَيُؤَكِّلُ رَجُلًا يَمْشِي فِي السُّوقِ وَقَدْ مَجِيَءُ النَّاسِ وَأَنْحِصَارِهِمْ فِي السُّوقِ، وَيَبْحَثُ عَنْ صَاحِبِهِ، أَمَّا الْآنَ فَقَدْ انْتَشَرَتْ الْبِلَادُ فَكُلُّ بَلَدٍ مِنْ بِلَدِنَا قَدْ أَصْبَحَتْ كَبِيرَةً جَدًّا، وَلَكِنْ هُنَاكَ وَسَائِلُ أُخْرَى مِنْهَا: نَشْرُ ذَلِكَ فِي الصُّحُفِ، لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَتْ اللَّقْطَةُ ذَاتَ خَطَرٍ كَبِيرٍ؛ يَعْنِي: أَنَّهَا كَبِيرَةٌ، أَوْ فِي مَنَشُورَاتٍ عَلَى أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَعَلَى مَنْ تَكُونُ نَفَقَةُ التَّعْرِيفِ؟

قِيلَ: عَلَى الْمَلْتَقَطِ؛ لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «عَرِّفْهُ». فَأَوْجِبَ عَلَى الْمَلْتَقَطِ أَنْ يُعْرِفَهَا، فَإِذَا كَانَ لَا يَتِمُّ التَّعْرِيفُ الَّذِي أَمَرَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ إِلَّا بِنَفَقَةٍ فَعَلَيْهِ، وَمَا لَمْ يَتِمَّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ.

وَقِيلَ: بَلْ عَلَى صَاحِبِ اللَّقْطَةِ إِذَا وَجَدَهَا؛ أَيِ: عَلَى رَبِّ اللَّقْطَةِ إِذَا وَجَدَهَا؛ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ لِمَصْلَحَةٍ صَاحِبِهَا.

وَقِيلَ: عَلَى بَيْتِ الْمَالِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ مِنَ الْمَصَالِحِ الْعَامَّةِ فَيَرْجِعُ هَذَا الْمُنْشِدُ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ.

والأقرب: أَنَّهُ يَرْجِعُ عَلَى صَاحِبِهَا، لِأَنَّ الْمَصْلَحَةَ لَهُ، وَبَيْتُ الْمَالِ مُحْتَرَمٌ لِمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ، لَا لِتَسْدِيدِ الدُّيُونِ عَنْ شَخْصٍ أَوْ شَخْصِينَ.



وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: جَوَازُ إِطْلَاقِ الرَّبِّ عَلَى غَيْرِ اللَّهِ ﷻ، وَلِـ«الرَّبِّ» بِـ«أَلٍ» لَا يَجُوزُ إِلَّا لِلَّهِ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «أَمَّا الرُّكُوعُ فَعِظْمُوهَا فِيهِ الرَّبُّ»^(١)، وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضًا: «السَّوَاكُ مَطْهُرَةٌ لِلْفَمِّ مَرْضَاءٌ لِلرَّبِّ»^(٢)، وَأَمَّا الرَّبُّ مُضَافًا فَإِنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى الْمَالِكِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﷻ.

ثُمَّ سَأَلَهُ عَنْ ضَالَّةِ الْإِبِلِ فَغَضِبَ الرَّسُولُ ﷺ؛ لِأَنَّ ضَالَّةَ الْإِبِلِ إِذَا تَرَكْتَ ذَهَبْتَ إِلَى رَبِّهَا تَرُدُّ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَجِدَهَا رَبُّهَا.

وَالْحَقُّ الْعُلَمَاءُ^(٣) رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي ذَلِكَ كُلِّ مَا يَمْتَنِعُ مِنَ الذَّنْبِ وَنَحْوِهِ مِنْ صِغَارِ السَّبَاعِ؛ مِثْلَ الْبَقْرِ، فَالْبَقَرَةُ تَمْتَنِعُ مِنَ الذَّنْبِ، فَلَوْ جَاءَ الذَّنْبُ يُرِيدُ أَنْ يَأْكُلَهَا فَلَنْ يَسْتَطِيعَ.

وَأَمَّا الْحِمَارُ فَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهُ يَمْتَنِعُ، وَلَكِنَّ الْوَاقِعَ يَشْهَدُ بِخِلَافِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْحِمَارَ لَا يَمْتَنِعُ مِنَ الذَّنْبِ، بَلِ الْحِمَارُ إِذَا شَمَّ رَائِحَةَ الذَّنْبِ وَقَفَ، وَكَأَنَّهُ يَقُولُ لَهُ: تَفَضَّلْ، وَلَا يَمْتَنِعُ. هَذَا هُوَ الْوَاقِعُ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَكَذَلِكَ مَا يَمْتَنِعُ مِنَ السَّبَاعِ بَعْدُوهُ، لَا بِقُوَّتِهِ وَتَحْمُلِهِ؛ مِثْلَ الطَّيْرِ أَوْ بِطَيْرَانِهِ مِثْلَ الْحَمَامِ، وَالصُّقُورِ، وَشَبِهُ هَذَا.

إِذَا فَالْقَاعِدَةُ: إِنَّ كُلَّ مَا يَمْتَنِعُ مِنْ صِغَارِ السَّبَاعِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّقَاطُطُ، وَلَكِنْ يُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ مَا إِذَا خَافَ عَلَيْهَا مِنْ قُطَاعِ الطَّرِيقِ، فَإِنَّهُ فِي هَذَا الْحَالِ لَهُ أَنْ يَلْتَقِطَهَا إِنْ لَمْ تَقُلْ بِوَجُوبِ ذَلِكَ.

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٧٩) (٢٠٧).

(٢) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٤٧/٦)، وَعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ بِصِغَةِ الْجَزْمِ قَبْلَ الْحَدِيثِ (١٩٣٤)، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٥)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْإِسْنَنِ» (٣٤/١).

(٣) انْظُرْ كَلَامَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي: «الْمَهْذَبِ» (٤٣١/١)، وَ«الْمَغْنِيِّ» (٢٨/٦)، وَ«الْتَمْهِيدِ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (٢٢٥/٣)، وَ«الْمَحَلِّ» لِابْنِ حَزْمٍ (٢٧٢/٨).

فائدة: لا يجوزُ الاتِّجَارُ بِهَا، لكن يجوزُ أَنْ يَبِيعَهَا وَيَحْفَظَ قِيمَتَهَا إِذَا كَانَ يَخْشَى
مِنْ كَسَادِهَا، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَبِيعَهَا وَيَحْفَظَ الْقِيَمَةَ.

٩٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ
أَبِي مُوسَى أَنَّهُ قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَشْيَاءَ كَرِهَهَا، فَلَمْ أَكْثِرْ عَلَيْهِ غَضَبٌ، ثُمَّ قَالَ
لِلنَّاسِ: «سَلُونِي عَمَّا شِئْتُمْ». قَالَ رَجُلٌ: مَنْ أَبِي؟ قَالَ: «أَبُوكَ حُدَافَةُ». فَقَامَ آخَرُ فَقَالَ:
مَنْ أَبِي؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ: «أَبُوكَ سَالِمٌ مَوْلَى شَيْبَةَ» فَلَمَّا رَأَى عُمَرُ مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ:
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَتُوبُ إِلَى اللَّهِ ﷻ^(١).

[الحديث ٩٢- طرفه في: ٧٢٩١]

هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ مِنَ الْفَوَائِدِ: الْغَضَبُ عِنْدَ السُّؤَالِ وَالتَّعْلِيمِ، وَلَكِنْ فِيهَا إِذَا كَانَ لَهُ
سَبَبٌ، كَانَ يَرَى مَا يَكْرَهُهُ؛ مِثْلُ: أَنْ يُسْأَلَ عَنْ أَشْيَاءَ لَا يَنْبَغِي السُّؤَالُ عَنْهَا، أَوْ يَعْلَمَ مِنْ
حَالِ السَّائِلِ أَنَّهُ مُتَعَنِّتٌ، أَوْ يَعْلَمَ مِنْ حَالِ السَّائِلِ أَنَّهُ يَسْتَعِزُّ بِجَوَابِ هَذَا الْمَسْئُولِ
لَأَغْرَاضِهِ هُوَ، وَهِيَ أَغْرَاضٌ لَيْسَتْ سَلِيمَةً، كَمِثْلِ إِنْسَانٍ يَسْأَلُكَ يَقُولُ: مَا الْحَكْمُ فِيمَنْ
لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ؟ ثُمَّ يَطِيرُ بِهَذَا الْجَوَابِ إِلَى الْبَلَادِ الثَّانِيَةِ، وَإِلَى شَبَابٍ لَا يُدْرِكُونَ
الْمَعْنَى، ثُمَّ يَقُولُ: حُكَّاؤُكُمْ كَفَارٌ، فَاخْرُجُوا عَلَيْهِمْ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

الْمُهْمُ: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ يَكْرَهُهُ فَإِنَّهُ لَا حَرَجَ أَنْ يَغْضَبَ.
وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ تَجَوُّزُ الْفُتْوَى مَعَ الْغَضَبِ، وَلَا يُعَارِضُ هَذَا نَهْيُ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ
قَضَاءِ الْقَاضِي، وَهُوَ غَضَبَانُ^(١)؛ لِأَنَّ الْغَضَبَ نَوْعَانِ:

غَضَبٌ شَدِيدٌ لَا يُدْرِكُ الْإِنْسَانَ فِيهِ مَا يُلْقَى إِلَيْهِ، وَلَا مَا يَقُولُهُ، فَهَذَا يُنْهَى عَنْ
الْقَضَاءِ فِيهِ، وَعَنِ الْفُتْيَا فِيهِ.

وِغَضَبٌ لَيْسَ بِشَدِيدٍ، بِمَعْنَى أَنَّ الْإِنْسَانَ يُدْرِكُ مَا يَقُولُ، وَيَتَصَوَّرُ مَا يُلْقَى إِلَيْهِ
فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ.

(١) رواه مسلم (٢٣٦٠) (١٣٨).

(٢) رواه البخاري (٧١٥٨)، ومسلم (١٧١٧) (١٦).

ومن فوائدِ هذا الحديثِ: أَنَّ الرَسُولَ ﷺ قَالَ: «سَلُونِي عَمَّا شِئْتُمْ». وَهَذِهِ كَلِمَةٌ عَظِيمَةٌ؛ يَعْنِي: كَأَنَّهُ يَقُولُ: لَا يَهْمُنِي أَنْ تَسْأَلُونِي، بَلْ اسْأَلُوا الَّذِي تُرِيدُونَ، وَلَيْسَ الْمَقْصُودُ بِذَلِكَ فَتَحَ الْبَابَ لَهُمْ، إِنَّمَا الْمَقْصُودُ أَنَّهُ تَبَرَّمَ ﷺ مِنْ أَسْئَلَتِهِمْ.

ومن فوائدِ هذا الحديثِ: سُؤَالُ هَذَا الرَّجُلِ عَنْ أَبِيهِ، وَالرَّجُلِ الْآخِرِ أَيْضًا، قِيلَ: إِنَّهُ كَانَ يُنَبِّدُ بِاللَّقَبِ السَّيِّئِ، وَيَقَالُ: لَيْسَ أَبُوكَ فُلَانًا، فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ حَتَّى إِذَا قَرَّرَ أَنْ أَبَاهُ فَلَانٌ زَالَتْ عَنْهُ هَذِهِ الشُّبْهَةُ، وَكَوْنُ الرَسُولِ ﷺ يَقُولُ: «أَبُوكَ حُذَافَةُ». وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «أَبُوكَ سَالِمٌ مَوْلَى شَيْبَةَ» يَحْتَمِلُ أَنَّهُ مِنْ وَحْيِ اللَّهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الرَسُولَ ﷺ قَدْ عَرَفَ الْقَضِيَّةَ؛ لِأَنَّ الرَسُولَ ﷺ عِنْدَهُ مِنْ أَنْسَابِ الْعَرَبِ شَيْءٌ كَثِيرٌ.

ومن فوائدِ هذا الحديثِ: فِرَاسَةُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَيْثُ رَأَى أَنَّ هَذَا إِزْهَاقٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ؛ وَلِهَذَا قَالَ: إِنَّا نَتُوبُ إِلَى اللَّهِ ﷻ.

وَفِي هَذَا أَيْضًا مِنَ الْفَوَائِدِ: أَنَّ أَذِيَةَ النَّبِيِّ ﷺ ذَنْبٌ، وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا﴾ [الْأَنْعَامُ: ٥٧].



٢٩- بَابُ مَنْ بَرَكَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ عِنْدَ الْإِمَامِ أَوْ الْمُحَدِّثِ.

٩٣- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ، فَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُذَافَةَ فَقَالَ: مَنْ أَبِي؟ فَقَالَ: «أَبُوكَ حُذَافَةُ». ثُمَّ أَكْثَرَ أَنْ يَقُولَ: سَلُونِي. فَبَرَكَ عُمَرُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، فَقَالَ: رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ نَبِيًّا. فَسَكَتَ.

[الْحَدِيثُ ٩٣- أَطْرَافُهُ فِي: ٥٤٠، ٧٤٩، ٤٦٢١، ٦٣٦٢، ٦٤٦٨، ٦٤٨٦،

٧٠٨٩، ٧٠٩٠، ٧٠٩١، ٧٢٩٤، ٧٢٩٥].

هَذَا هُوَ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ، لَكِنْ اخْتَلَفَتِ الطُّرُقُ، وَفِي الْأَوَّلِ زِيَادَةٌ، وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا: قَوْلُهُ: «فَبَرَكَ عُمَرُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ فَقَالَ: رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ نَبِيًّا»؛ يَعْنِي: وَلَيْسَ عِنْدَنَا شَكٌّ فِي أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ؛ لِأَنَّ الْأَسْئَلَةَ كَمَا قُلْتَ لَكُمْ قَدْ تَكُونُ لِلْمُتَحَانِ، وَالِاخْتِبَارِ، وَالِإِشْقَاقِ عَلَى الْمَسْئُولِ.

٣٠- بَابُ مَنْ أَعَادَ الْحَدِيثَ ثَلَاثًا لِيُفْهَمَ عَنْهُ، فَقَالَ: «أَلَا وَقَوْلُ الزُّوْرِ». فَمَا زَالَ يُكْرَرُهَا^(١). وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ بَلَغْتُ» ثَلَاثًا^(٢).

٩٤- حَدَّثَنَا عَبْدَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمَثْنَى، قَالَ: حَدَّثَنَا ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا سَلَّمَ، سَلَّمَ ثَلَاثًا، وَإِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا.

[الحديث ٩٤- أطرافه في: ٩٥، ٦٢٤٤]

٩٥- حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الصَّفَّارُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمَثْنَى، قَالَ: حَدَّثَنَا ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا حَتَّى تُفْهَمَ عَنْهُ، وَإِذَا أَتَى عَلَى قَوْمٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ سَلَّمَ عَلَيْهِمْ ثَلَاثًا.

٩٦- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ، عَنْ يَوْسُفَ بْنِ مَاهَكَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: تَخَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ سَافَرْنَاهُ، فَأَدْرَكْنَا، وَقَدْ أَرْهَقْنَا الصَّلَاةَ صَلَاةَ الْعَصْرِ، وَنَحْنُ نَتَوَضَّأُ، فَجَعَلْنَا نَمْسُحُ عَلَى أَرْجُلِنَا، فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا^(٣).

هَذِهِ التَّرْجُمَةُ وَالْأَحَادِيثُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مِنْ هَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ إِذَا تَكَلَّمَ بِالْكَلِمَةِ، وَلَمْ تُفْهَمَ عَنْهُ أَعَادَهَا ثَلَاثًا، وَكَذَلِكَ إِذَا سَلَّمَ وَلَمْ يَرُدِّ الْمُسَلِّمُ عَلَيْهِ أَعَادَ ذَلِكَ ثَلَاثًا.

وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ أَيْضًا فِي الْإِسْتِذَانِ، فَإِذَا اسْتَأْذَنَ الْإِنْسَانُ عَلَى الشَّخْصِ يَسْتَأْذِنُ ثَلَاثًا^(٤)، وَالْعَدَدُ الثَّلَاثِيُّ رُتِبَ عَلَيْهِ مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ، وَلَيْسَ مِنْ هَدْيِ الرَّسُولِ ﷺ أَنَّهُ كُلَّمَا

(١) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم، ووصله رحمه الله في كتاب «الشهادات» (٢٦٥٤)، وانظر: «فتح الباري» (١/ ١٨٨)، و«تغليق التعليق» (٢/ ٨٧).

(٢) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم، ووصله رحمه الله في كتاب الحدود (٦٧٨٥)، وانظر: «فتح الباري» (١/ ١٨٨)، و«تغليق التعليق» (٢/ ٨٧).

(٣) أخرجه مسلم (٢٤١) (٢٦).

(٤) أخرجه البخاري (٦٢٤٥)، ومسلم (٢١٥٤) (٣٧).

تَكَلَّمَ أَعَادَ كَلَامَهُ ثَلَاثًا، وَإِلَّا لَكَانَ كُلُّ كَلَامِهِ مُثَلَّثًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَلَكِنْ إِذَا لَمْ تُفْهَمْ، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا الرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ: كَانَ إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا حَتَّى تُفْهَمْ عَنْهُ.
فَإِذَا كَانَ الْمُتَكَلِّمُ مُتَعَلِّمًا وَلَمْ يَفْهَمْ بِالثَّلَاثَةِ فَهَلْ نُعِيدُ؟ نَعَمْ نُعِيدُ مَا دُمْنَا نَفْهَمُهُ، لَكِنْ إِذَا كُنَّا نَتَكَلَّمُ كَلَامًا عَامًّا، وَخَشِينَا أَلَّا يَفْهَمْ بَعْضُ الْحَاضِرِينَ مَا نَقُولُ فَإِنَّا نُعِيدُهُ مَرَّةً وَمَرَّتَيْنِ.
وَيُكَرَّرُ الْكَلَامُ أَيْضًا إِذَا كَانَ لَهُ أَهْمِيَّةٌ، وَيُقْصَدُ مِنْهُ التَّأَكِيدُ، كَمَا كَرَّرَ النَّبِيُّ ﷺ قَوْلَهُ: «أَلَا هَلْ بَلَغْتُ». ثَلَاثًا لِأَهْمِيَّةِ هَذَا الْأَمْرِ، وَلِتَوْكِيدِ شَهَادَةِ الْأُمَّةِ بِأَنَّهُ بَلَغَ ﷺ.
فَصَارَ التَّكْرَارُ الْآنَ إِذَا كَانَ لَمْ يَفْهَمْ الْمُخَاطَبُ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ لَهُ أَهْمِيَّةٌ.



٣١- بَابُ تَعْلِيمِ الرَّجُلِ أُمَّتَهُ وَأَهْلَهُ.

٩٧- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ سَلَامٍ، حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ حَيَانَ قَالَ: قَالَ عَامِرُ الشَّعْبِيِّ: حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَهُمْ أَجْرَانِ: رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمَنَ بِنَبِيِّهِ وَآمَنَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، وَالْعَبْدُ الْمَمْلُوكُ إِذَا أَدَّى حَقَّ اللَّهِ وَحَقَّ مَوْلَاهُ، وَرَجُلٌ كَانَتْ عِنْدَهُ أُمَّةٌ فَأَدَّبَهَا فَأَحْسَنَ تَأْدِيبَهَا وَعَلَّمَهَا فَأَحْسَنَ تَعْلِيمَهَا ثُمَّ أَعْتَقَهَا فَتَزَوَّجَهَا فَلَهُ أَجْرَانِ».

ثُمَّ قَالَ عَامِرٌ: أَعْطَيْنَاكَهَا بِغَيْرِ شَيْءٍ قَدْ كَانَ يُرَكَّبُ فِيهَا دُونَهَا إِلَى الْمَدِينَةِ^(١).

[الحديث ٩٧- أطرافه في: ٢٥٤٤، ٢٥٤٧، ٢٥٥١، ٣٠١١، ٣٤٤٦، ٥٠٨٣].

هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى مَا تَرَجَّمَ لَهُ الْمُؤَلِّفُ، وَهُوَ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُعَلَّمَ أَهْلَهُ وَأَنْ يُؤَدَّبَهُمْ، فَيَجْمَعُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ؛ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالتَّرْبِيَةِ، فَيَكُونُ لَهُ - إِذَا كَانَتْ عَلَى الصُّورَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ - أَجْرَانِ.
فَهَذِهِ الْأُمَّةُ أَدَّبَهَا فَأَحْسَنَ تَأْدِيبَهَا، وَعَلَّمَهَا فَأَحْسَنَ تَعْلِيمَهَا، ثُمَّ أَعْتَقَهَا فَتَزَوَّجَهَا؛ يَعْنِي: لَمْ يَسِّرْهَا، بَلْ أَعْتَقَهَا حَتَّى تَحَرَّرَتْ مِنَ الرِّقِّ، ثُمَّ رَفَعَ شَأْنَهَا بِأَنْ تَزَوَّجَ بِهَا.

وَانْظُرْ لَوْ أَنَّ السَّيِّدَ أَعْتَقَ أَمَتَهُ، ثُمَّ أَعْلَنَ ذَلِكَ، وَدَعَا الْمَأْذُونَ الشَّرْعِيَّ، فَعَقَدَ لَهُ النِّكَاحَ، وَاشْتَهَرَ هَذَا بَيْنَ النَّاسِ، فَسَوْفَ يَكُونُ ذَلِكَ رِفْعَةً لِهَذِهِ الْأُمَّةِ، فَيَكُونُ لَهُ أَجْرَانِ: أَجْرٌ سَابِقٌ عَلَى الْعِتْقِ، وَأَجْرٌ لَاحِقٌ.

كَذَلِكَ الَّذِي آمَنَ بِنَبِيِّهِ وَآمَنَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ مِثْلَ النَّجَاشِيِّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ، فَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ مِنَ الْيَهُودِ، وَالنَّجَاشِيُّ مِنَ النَّصَارَى، فَهَؤُلَاءِ أَيْضًا لَهُمْ أَجْرَانِ: الْأَجْرُ الْأَوَّلُ: مِنَ الْإِيمَانِ بِنَبِيِّهِ.

وَالثَّانِي: الْإِيمَانُ بِمُحَمَّدٍ ﷺ.

وَالثَّلَاثُ: الْمَمْلُوكُ الَّذِي يُؤَدِّي حَقَّ اللَّهِ وَحَقَّ مَوْلَاهُ، فَيَكُونُ قَدْ قَامَ بِحَقِّينَ فَلَهُ أَجْرَانِ.

وَلَكِنْ لِيُعْلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ الْعِبْرَةُ بِالْكَفِّ، بَلِ الْعِبْرَةُ بِالْكَفِّ، فَقَدْ يُؤْجَرُ الْإِنْسَانُ مَرَّتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ، وَلَكِنْ يُؤْجَرُ غَيْرُهُ بَمَا هُوَ أَكْثَرُ، كَمَا فِي قِصَّةِ الرَّجُلَيْنِ اللَّذَيْنِ سَافَرَا بَعَثَهُمَا النَّبِيُّ ﷺ، فَحَانَتِ الصَّلَاةُ، وَلَمْ يَجِدَا الْمَاءَ، فَتَيَمَّمَا، ثُمَّ وَجَدَا الْمَاءَ، فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَتَوَضَّأَ، وَأَعَادَ الصَّلَاةَ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلَمْ يُعِدِ الصَّلَاةَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلَّذِي تَوَضَّأَ، وَأَعَادَ الصَّلَاةَ: «لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ». وَقَالَ لِلثَّانِي: «أَصَبْتَ السُّنَّةَ»^(١).

فَيَكُونُ عَمَلُ الثَّانِي أَكْمَلَ مِنْ عَمَلِ الْأَوَّلِ، لَكِنَّ الْأَوَّلَ لَمَّا كَانَ فِعْلُهُ هَذَا مَبْنِيًّا عَلَى الْجَهْلِ، وَكَانَ يَحْتَسِبُ بِهِ الْأَجْرَ عِنْدَ اللَّهِ لَمْ يُضَيِّعِ اللَّهُ تَعَالَى عَمَلَهُ.



(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٣٨)، وَالنَّسَائِيُّ (٤٣١)، وَالدَّارِمِيُّ (٧٤٤). وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ: صَحِيحٌ.

٣٢- باب عِظَةِ الْإِمَامِ النَّسَاءِ وَتَعْلِيمِهِنَّ.

٩٨- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَوْ قَالَ عَطَاءٌ أَشْهَدُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ وَمَعَهُ بِلَالٌ، فَظَنَّ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ، فَوَعَظَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقِي الْقُرْطَ وَالْخَاتَمَ، وَبِلَالٌ يَأْخُذُ فِي طَرَفِ ثَوْبِهِ ^(١).

وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عَطَاءٍ، وَقَالَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَشْهَدُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ^(٢).

[الحدِيث ٩٨- أطرافه في: ٨٦٣، ٩٦٢، ٩٦٤، ٩٧٥، ٩٧٧، ٩٧٩، ٩٨٩،

١٤٣١، ١٤٤٩، ٤٨٩٥، ٥٢٤٩، ٥٨٨٠، ٥٨٨١، ٥٨٨٣، ٧٣٢٥].

وَهَذَا فِي صَلَاةِ الْعِيدِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ خَطَبَ النَّسَاءَ، وَخَطَبَ الرِّجَالَ، ثُمَّ نَزَلَ، وَاتَّجَهَ إِلَى النَّسَاءِ فَوَعَظَهُنَّ وَذَكَرَهُنَّ، وَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقِي الْقُرْطَ وَالْخَاتَمَ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ لِبَاسِ الْحُلِيِّ الْمَسُورِ خِلَافًا لِمَا جَاءَ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ مِنَ النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ ^(٣).

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٨٨٤) (١).

(٢) ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ مُعْلَقًا بِصِيغَةِ الْجَزْمِ، وَوَصَلَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ (١٤٤٩)، وَانْظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِي» (١/١٩٣)، وَ«تَغْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ» (٢/٨٧).

(٣) وَمِنْ ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ أَحَدٌ فِي «مُسْنَدِهِ» (٣٧٨/٢) (٨٩١٠)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٢٣٦)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُحَلِّقَ حَبِيْبَهُ حَلَقَةً مِنْ نَارٍ فَلْيُحَلِّقْهُ حَلَقَةً مِنْ ذَهَبٍ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُطَوَّقَ حَبِيْبَهُ طَوَّقًا مِنْ نَارٍ فَلْيُطَوِّقْهُ طَوَّقًا مِنْ ذَهَبٍ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُسَوِّرَ حَبِيْبَهُ سَوَارًا مِنْ نَارٍ فَلْيُسَوِّرْهُ سَوَارًا مِنْ ذَهَبٍ، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِالْفِضَّةِ فَالْمَعْبُودَاتُ». وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ: «حَسَنٌ».

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا: مَا أَخْرَجَهُ أَحَدٌ فِي مُسْنَدِهِ (٢٧٨/٥) (٢٢٣٩٨)، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْمَجْتَبَى (٥١٤٠)، عَنْ ثُوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَتْ بِنْتُ هُبَيْرَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَفِي يَدَيْهَا فَتَخٌ مِنْ ذَهَبٍ -أَي: خَوَاتِيمُ كِبَارٍ- فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَضْرِبُ يَدَهَا بِعُصْيَتِهِ مَعَهُ، يَقُولُ لَهَا: أَيْسُرُكَ أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ فِي يَدِكَ خَوَاتِيمَ مِنْ نَارٍ؟ فَأَنْتَ فَاطِمَةُ تَشْكُو إِلَيْهَا، قَالَ ثُوْبَانُ: فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى فَاطِمَةَ، وَأَنَا مَعَهُ، وَقَدْ أَخَذَتْ مِنْ عُنُقِهَا سَلْسَلَةً مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَتْ: هَذَا أَهْدَى لِي أَبُو حَسَنٍ -تَعْنِي: زَوْجَهَا عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- وَفِي يَدِهَا السَّلْسَلَةُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا فَاطِمَةُ، أَيْسُرُكَ أَنْ يَقُولَ النَّاسُ: فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ فِي يَدِهَا سَلْسَلَةٌ مِنْ نَارٍ». ثُمَّ

فَالصَّوَابُ: أَنَّ الْحُلِيَّ الْمَسْوَرَّ وَالْمُحَلَّقَ لَا بَأْسَ بِهِ، وَمَا وَرَدَ مِنَ النَّهْيِ عَنْهُ فَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ مَنْسُوخٌ، وَقِيلَ: إِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا كَانَ النَّاسُ فَقَرَاءً، وَتَسَابَقُوا فِي هَذَا الْحُلِيِّ، وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ مَنْسُوخٌ، وَبَعْضُهُمْ قَالَ: إِنَّهُ شَاذٌ لِمَخَالَفَتِهِ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ، وَلِهَذَا حَكَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الْإِجْمَاعَ عَلَى جَوَازِ لُبْسِ الْخَاتَمِ وَالسَّوَارِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.



٣٣- بَابُ الْحَرَصِ عَلَى الْحَدِيثِ.

٩٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَنْ لَا يَسْأَلَنِي عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَحَدٌ أَوَّلَ مِنْكَ لِمَا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ عَلَى الْحَدِيثِ، أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ: مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ أَوْ نَفْسِهِ».

[الحديث ٩٩- أطرافه في: ٦٥٧٠]

يَعْنِي: شَكَّ هَلْ قَالَ: مِنْ قَلْبِهِ أَوْ نَفْسِهِ، وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ، فَإِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ أُخْرَصِ النَّاسِ عَلَى حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلِهَذَا رَوَى الْأَحَادِيثَ الْكَثِيرَةَ عَنْ الرَّسُولِ ﷺ مَعَ تَأَخُّرِ إِسْلَامِهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَلَازِمُهُ وَيَأْخُذُ عَنْهُ.

وَلَا يَقَالُ: إِنَّ الْحَرَصَ عَلَى الْحَدِيثِ كَالْحَرَصِ عَلَى الْهَالِ، فَالْحَرَصُ عَلَى الْهَالِ لَا يَنْبَغِي، لَكِنَّ الْحَرَصَ عَلَى الْحَدِيثِ أَمْرٌ مَحْمُودٌ يُحْمَدُ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ، لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْعِلْمِ.

عَدَمَهَا -أي: لا ملها وعنفها- عَدَمًا شَدِيدًا، فَخَرَجَ وَلَمْ يَقْعُدْ، فَعَمِدَتْ فَاطِمَةُ إِلَى السَّلْسِلَةِ فَبَاعَتْهَا، فَاشْتَرَتْ بِهَا نَسَمَةً فَأَعْتَقَتْهَا، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي نَجَّى فَاطِمَةَ مِنَ النَّارِ». وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى «سُنَنِ النَّسَائِيِّ»: صَحِيحٌ.

وفي الحديث الذي قبله: جَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقِي الْقُرْطَ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ لَيْسَتْ مُحْجُورًا عَلَيْهَا، وَأَنَّ لَهَا أَنْ تَتَصَدَّقَ بِمَا شَاءَتْ مِنْ مَالِهَا، سَوَاءٌ عَلِمَ بِذَلِكَ الزَّوْجُ أَمْ لَمْ يَعْلَمْ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الرَّاجِحُ.



٣٤- باب كَيْفَ يُقْبَضُ الْعِلْمُ.

وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ، انْظُرْ إِلَى مَا كَانَ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاكْتُبْهُ، فَإِنِّي خِفْتُ دُرُوسَ الْعِلْمِ وَذَهَابَ الْعُلَمَاءِ، وَلَا تَقْبَلْ إِلَّا حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ وَلْتَفُشُوا الْعِلْمَ وَلْتَجْلِسُوا حَتَّى يُعَلَّمَ مَنْ لَا يَعْلَمُ، فَإِنَّ الْعِلْمَ لَا يَهْلِكُ حَتَّى يَكُونَ سِرًّا.

حَدَّثَنَا الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ بِذَلِكَ؛ يَعْنِي: حَدِيثَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى قَوْلِهِ: «ذَهَابَ الْعُلَمَاءُ»^(١).

هَذِهِ كَلِمَاتٌ جَيِّدَةٌ مِنَ الْخَلِيفَةِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَفِيهَا أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ: انْظُرْ إِلَى مَا كَانَ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاكْتُبْهُ.

وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى: جَوَازِ كِتَابَةِ الْحَدِيثِ، وَقَدْ كَانَ فِيهِ خِلَافٌ قَدِيمٌ، لَكِنْ بَعْدَ ذَلِكَ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ، بَلْ قَدْ يَتَعَيَّنُ^(٢).

وَفِيهِ أَيْضًا: بَيَانُ الْاعْتِمَادِ عَلَى الْكِتَابَةِ؛ لِقَوْلِهِ: فَإِنِّي خِفْتُ دُرُوسَ الْعِلْمِ، وَذَهَابَ الْعُلَمَاءِ، فَإِذَا انْدَرَسَ الْعِلْمُ، وَذَهَبَ الْعُلَمَاءُ بَقِيَتْ كِتَابَتُهُمْ، وَهَذَا هُوَ الْوَاقِعُ، فَكَيْفَ نَصِلُ إِلَى عِلْمِ الْعُلَمَاءِ السَّابِقِينَ إِلَّا بِقِرَاءَةِ كِتَابِهِمْ؟!

وَفِيهِ أَيْضًا: حِرْصُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى أَنْ لَا يُخْلَطَ مَعَ حَدِيثِ الرَّسُولِ ﷺ غَيْرُهُ مِنَ الْأَثَارِ حَتَّى لَا يَشْتَبَهَ الْمَرْفُوعُ بِمَا دُونَهُ؛ لِقَوْلِهِ: «وَلَا تَكْتُبْ إِلَّا حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ».

(١) ذكره البخاري معلقًا بصيغة الجزم، ووصله الدارمي (١/ ١٠٤) (٤٩٤)، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (١/ ٣١١)، وانظر: «الفتح» (١/ ١٩٤)، و«تغليق التعليق» (٢/ ٨٨، ٨٩).
(٢) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص ٨٧-٨٩).

وفيه أيضًا: حثُّ أهل العلم على إفشاء العلم، ونشره، وأن يجلسوا للناس، ويعلموهم حتى يتعلم من لا يعلم، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سرًا. وأحسن مكان يُعلن فيه العلم هو المساجد؛ لأن أبوابها مفتوحة، وهي واسعة تتحمل الطلبة الكثيرين، والإنسان لو درّس في بيته لا بأس به، لكن كونه في المسجد أوسع وأنفع.



١٠٠ - حدثنا إسماعيل بن أبي أويس قال: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ أَنْتِزَاعًا يَنْتَزَعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»^(١).
قَالَ الْفَرَبْرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبَّاسٌ قَالَ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ هِشَامِ نَحْوَهُ...

[الحديث ١٠٠ - طرفه في: ٧٣٠٧]

هَذَا الْحَدِيثُ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ، لَكِنْ قَدْ وَرَدَ فِي بَعْضِ الْأَثَارِ أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ ﷻ فِي آخِرِ الزَّمَانِ يُرْفَعُ مِنْ صُدُورِ الرِّجَالِ، وَمِنَ الْمَصَاحِفِ حَتَّى يُصْبِحَ النَّاسُ، وَلَيْسَ لَدَيْهِمْ مَصَاحِفُ مَكْتُوبٌ فِيهَا كَلَامُ اللَّهِ، وَيُصْبِحُ النَّاسُ، وَلَيْسَ فِي صُدُورِهِمْ شَيْءٌ مَحْفُوظٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ^(٢).

وَذَلِكَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - فِيهَا إِذَا غَفَلَ النَّاسُ عَنْ كِتَابِ اللَّهِ، وَلَمْ يَعْمَلُوا بِهِ، وَزَهَدُوا فِيهِ، وَأَعْرَضُوا عَنْهُ، فَإِنَّهُ أَعَزُّ مِنْ أَنْ يَبْقَى بَيْنَ قَوْمٍ لَا يَلْتَفِتُونَ إِلَيْهِ.

(١) أخرجه مسلم (٢٦٧٣) (١٣).

(٢) لما رواه ابن مسعود رضي الله عنه كما في «الفتح» (١٦/١٣)، «لَيُنْزَعَنَّ الْقُرْآنُ مِنْ بَيْنِ أَظْهُرِكُمْ، يَسْرِي عَلَيْهِ لَيْلًا فَيَذْهَبُ مِنْ أَجْوَافِ الرِّجَالِ، فَلَا يَبْقَى فِي الْأَرْضِ مِنْهُ شَيْءٌ» ورواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح غير شداد بن معقل وهو ثقة، كما في «مجمع الزوائد» (٣٣٠/٧)، وصحح إسناده الحافظ ابن حجر رحمته الله كما في «الفتح» (١٦/١٣) لكنه موقوف، وقد صح مرفوعاً نحوه من حديث حذيفة رضي الله عنه، رواه ابن ماجه وقوى إسناده الحافظ ابن حجر رحمته الله كما في «الفتح» (١٦/١٣)، وانظر: «الصحيحة» للشيخ الألباني رحمته الله.

وَنَظِيرُ هَذَا الْكَعْبَةُ الْمَشْرُفَةُ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ، وَأَرْسَلَ عَلَى الَّذِينَ أَرَادُوا غَزْوَهَا طَيْرًا أَبَابِيلَ تَرْمِيهِمْ بِحِجَارَةٍ مِنْ سِجِيلٍ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ، لَكِنْ فِي آخِرِ الزَّمَانِ يُسَلِّطُ عَلَيْهَا رَجُلًا مِنَ الْحَبَشَةِ أَفْحَجَ قَصِيرًا، يَنْقُضُهَا حَجَرًا حَجَرًا، وَيَتَنَاوَلُهَا أَصْحَابُهُ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْبَحْرِ، كُلُّ وَاحِدٍ يَمْدُدُ إِلَى الثَّانِي حَجَرًا مِنْهَا حَتَّى يُلْقَوْهَا فِي الْبَحْرِ، وَلَا يَحْمِيهَا اللَّهُ ﷻ، لَا عِزًّا مِنْهُ سُبْحَانَهُ؛ لِأَنَّهُ حَمَاهَا مِنْ قَبْلِ، لَكِنْ لِحُكْمَةٍ، وَهَذَا نَفْسُهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - بِمَا إِذَا امْتَنَّهُنَّ أَهْلُ مَكَّةَ هَذِهِ الْكَعْبَةَ الْمَشْرُفَةَ، وَصَارُوا يُبَارِزُونَ اللَّهَ ﷻ بِالْعُضَيَّانِ فِي هَذَا الْمَكَانِ الْمَعْظَمِ، الَّذِي قَالَ اللَّهُ فِيهِ: ﴿وَمَنْ يَرِدْ فِيهِ بِالْحَكَامِ يُطْلَقُ نَذْقُهُ مِنْ عَذَابِ الْبَعْرِ﴾ [٢٥: ٢٥].

فَإِذَا امْتَنَّهُنَّ النَّاسُ هَذَا الْبَيْتَ الْحَرَامَ سُلِّطَ عَلَيْهِ مَنْ يَنْقُضُهُ حَجَرًا حَجَرًا. أَمَّا فِي قِصَةِ الْفِيلِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ عَلِمَ أَنَّ هَذَا الْبَيْتَ سَوْفَ يُعَظَّمُ بِرِسَالَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ.



٣٥- بَابُ هَلْ يُجْعَلُ لِلنِّسَاءِ يَوْمٌ عَلَى حِدَةِ فِي الْعِلْمِ؟

١٠١ - حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْأَصْبَهَانِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ ذَكَوَانَ يَحَدِّثُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَتْ النِّسَاءُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: غَلَبْنَا عَلَيْكَ الرِّجَالُ، فَاجْعَلْ لَنَا يَوْمًا مِنْ نَفْسِكَ فَوَعَدَهُنَّ يَوْمًا، لَقِيَهُنَّ فِيهِ فَوَعَظَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ فَكَانَ فِيهَا قَال لِهِنَّ: «مَا مِنْكُنَّ امْرَأَةٌ تَقْدُمُ ثَلَاثَةً مِنْ وَلَدِهَا إِلَّا كَانَ لَهَا حِجَابًا مِنَ النَّارِ» فَقَالَتِ امْرَأَةٌ: وَاثْنَيْنِ؟ فَقَالَ: «وَاثْنَيْنِ».

[الْحَدِيثُ ١٠١ - أَطْرَافُهُ فِي: ١٢٤٩، ٧٣١٠].

الْلَفْظَةُ هَلْ اثْنَيْنِ أَمْ اثْنَتَيْنِ؟

يَقُولُ ابْنُ حَجَرٍ ﷺ: وَلِكْرِيْمَةٍ: «وَاثْنَتَيْنِ» بِزِيَادَةِ تَاءِ التَّأْنِيثِ. اهـ وَاثْنَيْنِ أَنْسَبُ؛ لِأَنَّ ثَلَاثَةَ مُؤَنَّثَةٍ وَالْعَدْدُ إِذَا أَتَتْ مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى تِسْعَةٍ يَكُونُ الْمَعْدُودُ مَذْكَرًا، نَقُولُ: تِسْعُ نِسَاءٍ، وَتِسْعَةُ رِجَالٍ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ: حِرْصُ نِسَاءِ الصَّحَابَةِ عَلَى الْعِلْمِ.

وَفِيهِ أَيْضًا: أَنَّ أَكْثَرَ مَنْ يُوَاجِهُ النَّبِيَّ ﷺ بِالتَّعْلِيمِ هُمُ الرِّجَالُ، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تُسَاوِي الرَّجُلَ فِي الْعِلْمِ، لَا فِي تَحْمِلِهِ وَلَا فِي نَشْرِهِ وَلَا فِي الْعَمَلِ بِهِ وَلَا فِي الدَّعْوَةِ إِلَيْهِ.

وَمِنْ فَوَائِدِهِ أَيْضًا: أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْعَالَمِ، بَلْ مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يَتَوَاضَعَ إِذَا طَلَبَهُ قَوْمٌ أَنْ يَخْضُرَ إِلَيْهِمْ فَيُعْظُمُ.

وَمِنْ ذَلِكَ: مَا هُوَ حَدِيثُ السَّاعَةِ الْآنَ عَنِ الْمَرَكَزِ الَّتِي تَكُونُ فِي هَذِهِ الْأَجَازَةِ يَأْتُونَ إِلَى الْعُلَمَاءِ يَطْلُبُونَ مِنْهُمْ أَنْ يَخْرُجُوا إِلَيْهِمْ يَتَكَلَّمُونَ عِنْدَهُمْ بِمَا يَنْفَعُ، فَنَقُولُ: إِذَا خَرَجَ الرَّجُلُ إِلَى هَؤُلَاءِ وَعَلَّمَهُمْ، فَلَهُ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْوَةٌ حَسَنَةٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَجَابَ النِّسَاءَ فَخَرَجَ إِلَيْهِنَّ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ الْأَوْلَادَ الصَّغَارَ يَكُونُونَ حِجَابًا مِنَ النَّارِ لِأَبَائِهِمْ، وَذَلِكَ بِمَا يَحْصُلُ لِلآبَاءِ وَالْأُمَهَاتِ مِنَ الصَّبْرِ وَاحْتِسَابِ الْأَجْرِ. وَهَلْ يُشْتَرَطُ فِي الْوَلَدِ الْمَيِّتِ عَدَمُ الْبُلُوغِ أَوِ التَّمْيِيزِ؟ أَوْ يُقَالُ: إِنَّ الضَّابِطَ هُوَ مَدَى حُزْنِهَا، وَلَوْ كَانَ الْوَلَدُ بِالْعَا؟

الظَّاهِرُ أَنَّهُمُ الصَّغَارُ، كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ: «لَمْ يَلُغِ الْحَنْثَ» فَهَمُ الصَّغَارُ.



١٠٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ، عَنْ ذَكْوَانَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا. وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَمْ يَلُغُوا الْحَنْثَ»^(١).

[الحديث ١٠٢ - أطرافه في: ١٢٥٠].

٣٦- بَابُ مَنْ سَمِعَ شَيْئًا فَلَمْ يَفْهَمْهُ فَرَجَعَ فِيهِ حَتَّى يَعْرِفَهُ.

١٠٣- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ لَا تَسْمَعُ شَيْئًا لَا تَعْرِفُهُ إِلَّا رَاجَعَتْ فِيهِ حَتَّى تَعْرِفَهُ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حُسِبَ عُذْبٌ». قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: أَوَلَيْسَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾؟ [الاشْتِقَاقُ: ٨]. قَالَتْ: فَقَالَ: «إِنَّمَا ذَلِكَ الْعَرَضُ، وَلَكِنْ مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ يَهْلِكُ»^(١).

[الحديث ١٠٣- أطرافه في: ٤٩٣٩، ٦٥٣٦، ٦٥٣٧].

﴿قوله: «مَنْ سَمِعَ شَيْئًا فَلَمْ يَفْهَمْهُ فَرَجَعَ فِيهِ حَتَّى يَعْرِفَهُ». هَذَا مِنْ حِرْصِ الْإِنْسَانِ أَنَّهُ إِذَا حَدَّثَ عَنْ شَيْءٍ وَلَمْ يَعْرِفْهُ أَنْ يُرَاجَعَ، فيقول: مَاذَا قُلْتَ؟ فَإِذَا أَعَادَ عَلَيْهِ اللَّفْظَ وَلَمْ يَفْهَمْ مَا الْمَعْنَى قَالَ: مَا مَعْنَاهُ؟ حَتَّى يَكُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ مِنَ الْقَبُولِ أَوْ الرَّفْضِ.

أَمَّا بَعْضُ النَّاسِ يَقُولُ: اسْتَحْيَ أَنْ أَقُولَ: مَا سَمِعْتُ، أَوْ اسْتَحْيَ أَنْ أَقُولَ: مَا مَعْنَى هَذَا؟ وَهَذَا خَطَأٌ فَعَلَيْكَ أَنْ تُرَاجَعَ حَتَّى تَعْرِفَ.

ثُمَّ اسْتَدَلَّ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حُسِبَ عُذْبٌ»؛ يَعْنِي: مَنْ نُوقِشَ، فَأُورِدَتْ عَلَيْهِ الْآيَةُ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَوْفَى كَتَبَهُ، بِيَمِينِهِ﴾ [٧-٨]. وَاحْتَجَّتْ عَلَيْهِ بِقَوْلِ اللَّهِ وَقَالَتْ: أَوَلَيْسَ اللَّهُ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا؟ فَاجَابَهَا النَّبِيُّ ﷺ بِأَنَّ الْمَرَادَ بِالْحِسَابِ الْعَرَضُ، وَأَمَّا مَنْ حُسِبَ وَنُوقِشَ فَإِنَّهُ يَهْلِكُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَوْ حَاسَبَنَا لَكَانَتْ نِعْمَةٌ وَاحِدَةٌ تَحْتَاجُ كُلَّ عَمَلٍ عَمِلْنَاهُ، بَلْ إِنَّ الْعَمَلَ الَّذِي نَعْمَلُ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ نِعْمَةٌ تَحْتَاجُ إِلَى شُكْرِ، فَإِذَا وَفَّقَكَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْإِسْلَامِ أَوَّلًا، ثُمَّ لِلْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ فَاَنْظُرْ مَنْ ضَلَّ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَاَنْظُرْ مَنْ فَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ تَعْرِفْ أَنَّ هَذَا نِعْمَةٌ مِنَ اللَّهِ عَلَيْكَ تَحْتَاجُ إِلَى شُكْرِ.

فلو ناقشنا الله ﷻ لهلكنا، ولكنه يعرض علينا الأعمال، ويقول: عملت كذا في يوم كذا، ثم يقول: سترتها عليك في الدنيا وأنا أغفرها لك اليوم. اللهم لك الحمد.

وفي هذا الحديث: جواز إيراد الإشكال على المعلم، لا لقصد الرد عليه، ولكن لقصد إزالة الشبهة، وإلا فإننا نعلم علم اليقين أن عائشة لما قالت: «أوليس يقول...» ليست تريد أن ترد على النبي ﷺ قوله، لكن تريد أن تدفع الإشكال الذي حصل عندها في هذه الآية.

وفيه أيضاً: إثبات أن قول الله تعالى حجة مقدمة على السنة؛ لأن الرسول قال: «من حوسب عذب». وهذا سنة من قول الرسول ﷺ، فأوردت عليه الآية؛ ولهذا لو تعارض القرآن والسنة قدم القرآن.

ولكن يجب أن نعلم أنه لا يمكن أن تعارض سنة صحيحة كتاب الله ﷻ على وجه لا يمكن الجمع بينهما، اللهم إلا أن يكون هناك نسخ.

ومن فوائد الحديث: إثبات القول لله ﷻ، وهذا شيء معلوم بالقرآن والسنة^(١) والإجماع^(٢). قال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٦٠]، وقال تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [التوبة: ١١٩]. فالله تعالى يقول، ويتكلم، وكلامه مسموع بالآذان.

وليس هو المعنى القائم بالنفس كما يقوله بعض أهل البدع؛ لأن المعنى القائم بالنفس لا يسمى كلاماً أبداً، ولا يسمى قولاً، وإنما هو علم، فالشيء الذي في النفس علم، وليس قولاً، وكيف يكون القول هو المعنى القائم بالنفس، والناس يسمعون، فما قام بالنفس فإنه لا يسمع.

وكما مر عليكم وتقرءونه في كتاب الله ﷻ محاوره الله ﷻ مع أنبيائه: ﴿وَمَا تِلْكَ

(١) تقدم تخرجه.

(٢) انظر: «الإقناع في مسائل الإجماع» لابن القطان رحمه الله (ص ٤٦).

بِإِيمَانِكَ يَمْوَسَى ﴿١٧﴾ قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُا عَلَيْهَا وَاهْتَشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَنَازِبُ أُخْرَى ﴿١٨﴾ ﴿طَلَّة: ١٧-١٨﴾. وَالْآيَاتُ فِي هَذَا كَثِيرَةٌ؛ أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ قَوْلٌ يُسْمَعُ. وَلَكِنْ يَجِبُ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ الصَّوْتِ فِي هَذَا الْقَوْلِ لَا يُشَبِّهُ أَصْوَاتَنَا، وَإِلَّا فَإِنَّهُ يَتَكَلَّمُ بِصَوْتٍ، لَكِنَّهُ لَا يُشَبِّهُ أَصْوَاتَنَا، بَلْ هُوَ أَعْظَمُ مِمَّا نَتَصَوَّرُ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ﴿الْقُلُوبُ: ١١﴾، وَلِهَذَا إِذَا تَكَلَّمَ بِالْوَحْيِ ازْتَجَفَتِ السَّمَاءُ، وَصَعِقَتِ الْمَلَائِكَةُ مِنْ عِظَمِهِ، فَلَيْسَ كَقَوْلِنَا مِنْ حَيْثُ الْوَصْفُ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ: أَنَّهُ قَدْ يُرَادُ بِاللَّفْظِ مَا يُخَالِفُ ظَاهِرَهُ، فَالْحِسَابُ فِي الْأَصْلِ مُنَاقَشَةٌ، تَقُولُ: حَاسَبْتُ كَاتِبَ الدِّيَّانِ؛ يَعْنِي: نَاقَشْتُهُ عَنِ الدَّخْلِ وَالخَارِجِ، لَكِنْ هُنَا فَسَّرَهُ النَّبِيُّ ﷺ هُوَ بِنَفْسِهِ أَنَّ الْمَرَادَ بِالْحِسَابِ هُوَ الْعَرْضُ، فَتُعَرَّضُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْمَالُهُ، ثُمَّ يُقَرَّرُ بِهَا، فَيَقُولُ اللَّهُ: قَدْ سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا، وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ.

وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا: أَنَّ الطَّالِبَ يَنْبَغِي لَهُ أَنَّهُ إِذَا سَمِعَ مِنْ كَلَامِ أَسْتَاذِهِ شَيْئًا، وَلَمْ يَفْهَمْهُ أَنْ يَقُولَ: مَا مَعْنَى هَذَا؟ أَوْ مَاذَا قُلْتَ؟ وَلَكِنْ أَيْضًا كَمَا لِلطَّالِبِ الْحَقُّ أَنْ يَسْتَفْهَمَ هَذَا الِاسْتِفْهَامَ، فَلِلْمُعَلِّمِ الْحَقُّ إِذَا رَأَى الطَّالِبَ سَارِحًا أَنْ يَسْأَلَهُ، فَالطَّالِبُ الَّذِي يَسْرَحُ، وَكَلِمَا تَكَلَّمَ الْأُسْتَاذُ قَالَ: مَاذَا قُلْتَ؟ فَهَذَا لِلْأُسْتَاذِ أَلَّا يُجِيبَهُ، لَكِنْ إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ قَدْ رَكَزَ عَلَى اسْتِمَاعِ كَلَامِ الْمَعْلَمِ ثُمَّ لَمْ يَفْهَمْهُ، فَلْيَقُلْ: مَاذَا تَقُولُ؟ أَنَا لَمْ أَفْهَمْ.



٣٧- بَابُ لِيُبْلَغَ الْعِلْمَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(١).

١٠٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ هُوَ ابْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ، أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ وَهُوَ يَبْعَثُ الْبُعُوثَ إِلَى مَكَّةَ: أَئِذَنْ لِي أَيُّهَا الْأَمِيرُ، أُحَدِّثُكَ قَوْلًا قَامَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ الْغَدَ مِنْ يَوْمِ الْفَتْحِ، سَمِعْتُهُ أَذْنَايَ وَوَعَاةَ قَلْبِي، وَأَبْصَرْتُهُ عَيْنَايَ، حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ حَمِيدُ اللَّهِ وَأَنْتَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ مَكَّةَ حَرَّمَهَا اللَّهُ وَلَمْ يَحْرَمْهَا النَّاسُ، فَلَا يَحِلُّ لَأَمْرِي يَوْمَئِذٍ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا، وَلَا يَعْصِدَ بِهَا شَجَرَةً، فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ لِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا فَقُولُوا إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَذِنَ لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ، وَإِنَّمَا أَذِنَ لِي فِيهَا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، ثُمَّ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ، وَلِيُبْلَغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ» فَقِيلَ لِأَبِي شُرَيْحٍ: مَا قَالَ عَمْرُو قَالَ: أَنَا أَعْلَمُ مِنْكَ يَا أَبَا شُرَيْحٍ، لَا يُعِيدُ عَاصِيًّا وَلَا فَارًّا بِدَمٍ وَلَا فَارًّا بِخَرِيَّةٍ^(٢).

[الحديث ١٠٤- أطره في: ١٨٣٢، ٤٢٩٥].

هَذَا حَدِيثٌ عَظِيمٌ فِيهِ فَوَائِدُ كَثِيرَةٌ:

منها: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الشَّاهِدِ أَنْ يُبْلَغَ الْغَائِبَ أَحَادِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَذَلِكَ الْعَالَمُ بِهَا الَّذِي لَمْ يَشْهَدْ الرَّسُولَ ﷺ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُبْلَغَ الْجَاهِلَ بِهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ إِذَا حَمَلَكَ عِلْمًا فَقَدْ أَخَذَ عَلَيْكَ الْمِيثَاقَ أَنْ تُبْلِغَهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [التوبة: ١٨٧]. وَلَا تَحْتَقِرْ نَفْسَكَ، وَلَا تَقُلْ: أَنَا لَسْتُ عَالِمًا، بَلْ إِذَا عَلِمْتَ حَدِيثًا وَاحِدًا فَبْلُغْ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: مُخَاطَبَةُ الْأَمْرَاءِ - وَلَوْ فُسَاقًا - مُخَاطَبَةُ الْإِحْتِرَامِ، فَهَذَا أَبُو شُرَيْحٍ صَحَابِيٌّ، وَعَمْرُو بْنُ سَعِيدٍ الْأَشَدُّ لَيْسَ بِصَحَابِيٍّ، بَلْ هُوَ فَاسِقٌ، وَمَعَ ذَلِكَ يُنَادِيهِ

(١) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم، ووصله كحلته في كتاب الحج (١٧٣٩)، وانظر: «الفتح» (١٩٩/١)، و«تغليق التعليق» (٩١/٢).

(٢) أخرجه مسلم (١٣٥٤) (٤٤٦).

هَذَا الصَّحَابِيُّ، وَيَقُولُ: ائْذَنْ لِي أَيُّهَا الْأَمِيرُ. فَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْغُلْظَةَ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُخَاطَبَ بِهَا الْأَمْرَاءُ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَاءَ أَنَا فُهُمْ رَفِيعَةٌ وَعِنْدَهُمْ مِنَ الْكِبَرِيَاءِ مَا يَجْعَلُهُمْ يَرُدُّونَ الْحَقَّ إِلَّا إِذَا خُوطِبُوا عَلَى وَجْهِ اللَّيْنِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَنْتَ لَمْ تَتَوَاضَعَ هَذَا التَّوَاضَعُ لِهَذَا الْأَمِيرِ إِلَّا لِرَفْعَةِ الْحَقِّ، فَأَنْتَ لَا تُرِيدُ أَنْ تَخْضَعَ لَهُ بَلْ تُرِيدُ أَنْ يَخْضَعَ هُوَ لِلْحَقِّ، فَمُخَاطَبَةُ الْأَمْرَاءِ بِاللَّيْنِ خَيْرٌ مِنْ مُخَاطَبَتِهِمْ بِالْغُلْظَةِ.

وَلِهَذَا قَالَ: «ائْذَنْ لِي - فَهَذَا أَدَبٌ - أَيُّهَا الْأَمِيرُ» وَلَمْ يَقُلْ: ائْذَنْ لِي يَا هَذَا، أَوْ ائْذَنْ لِي يَا أَمِيرٌ، بَلْ أَتَى بِ«أَيُّهَا الْأَمِيرُ» وَهِيَ أَرْقُ وَأَبْلَغُ فِي التَّعْظِيمِ مِنْ قَوْلِهِ: ائْذَنْ لِي يَا أَمِيرٌ. وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَقِرَّ الْحُكْمَ بِالْدَلِيلِ؛ لِأَنَّ أَبَا شُرَيْحٍ لَمْ يَقُلْ: إِنَّ مَكَّةَ لَا يَجُوزُ بَعَثُ الْبُعُوثِ إِلَيْهَا أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، بَلْ قَالَ: أُحَدِّثُكَ قَوْلًا قَامَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ.

وَمِنْ فَوَائِدِهِ: جَرِصُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى احْتِرَامِ مَكَّةَ وَتَعْظِيمِهَا؛ وَلِهَذَا قَامَ بِهِ هَذَا الْحَدِيثُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مِنَ الْفَتْحِ.

وَمِنْ فَوَائِدِهِ: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَذْكُرَ مَا يَكُونُ سَبَبًا لِقَبُولِ خَبَرِهِ وَتَقْوِيَةً لَهُ؛ لِقَوْلِ أَبِي شُرَيْحٍ رحمته الله: «سَمِعْتُهُ أَذْنَايَ، وَوَعَاهَ قَلْبِي». وَهَذَا يَعُودُ إِلَى الْقَوْلِ وَ«أَبْصَرْتُهُ عَيْنَايَ»، وَهَذَا يَعُودُ إِلَى الْقَائِلِ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ لَا يُبْصَرُ، إِنَّمَا الَّذِي يُبْصَرُ هُوَ الْقَائِلُ، فَهُوَ يَقُولُ: أَنَا أَبْصَرْتُهُ وَسَمِعْتُهُ أَذْنَايَ، وَوَعَاهَ قَلْبِي، وَلَمْ أَنْسَ مِنْهُ شَيْئًا.

وَمِنْ فَوَائِدِهِ: أَنَّ اسْتِمَاعَ الْإِنْسَانِ لِلْمُتَكَلِّمِ مَعَ رُؤْيِيهِ إِيَّاهُ أَبْلَغُ فِيمَا إِذَا سَمِعَهُ مِنْ دُونِ رُؤْيِيهِ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِينَ فَاصِلٌ يَحْجُبُهُ عَنْ رُؤْيِيهِمْ، وَهَذَا شَيْءٌ مُجَرَّبٌ، فَأَنْتَ تَسْمَعُ الْخُطْبَةَ فِي الْخُطْبَةِ، وَأَنْتَ تُشَاهِدُهُ، فَيَهْزُ مَشَاعِرَكَ، وَتَتَأَثَّرُ بِهِ، وَإِذَا سَمِعْتَهُ فِي شَرِيْطٍ تُسْجِلُ لَمْ يَكُنْ عِنْدَكَ ذَلِكَ التَّأَثُّرُ، لِأَنَّ مَشَاهِدَةَ الْعَيْنِ لِلْإِنْسَانِ وَهُوَ يَتَكَلَّمُ تُعْطِي الْإِنْسَانَ قُوَّةً فِي الْاسْتِمَاعِ وَالْفَهْمِ وَالْوَعْيِ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: ابْتِدَاءُ الْخُطْبَةِ بِالْحَمْدِ وَالثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ، وَهَكَذَا كَانَتْ خُطْبَةُ الرَّسُولِ ﷺ يَبْتَدِئُهَا بِالْحَمْدِ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ، وَمِنْ أَحْسَنِهَا خُطْبَةُ الْحَاجَةِ الَّتِي

عَلَّمَهَا النَّبِيُّ ﷺ أُمَّتَهُ، كَمَا يُعَلِّمُهُمُ السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ؛ وَهِيَ:

«الْحَمْدُ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ...»^(١)

إِلَى آخِرِهِ.

وَسَمِعْتُ بَعْضَ النَّاسِ يَزِيدُ فِيهَا وَيَنْقُصُ مِمَّنْ يُحِبُّونَ أَنْ يَأْخُذُوا بِالْآثَارِ، فَتَجِدُهُ يَقُولُ:
الْحَمْدُ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنُسْتَهْدِيهِ، مَنْ أَيْنَ جَاءَتْ «وَنُسْتَهْدِيهِ؟» نَعَمْ، نَحْنُ نُسْتَهْدِيهِ،
وَنَطْلُبُ الْهَدَايَةَ مِنْهُ، لَكِنْ مَا دُمْنَا تُرِيدُ أَنْ نُحَافِظَ عَلَى مَا وَرَدَ فِي هَذِهِ الْخُطْبَةِ، فَلْيَكُنْ
كَلَامُنَا فِيهَا حَسَبَ مَا وَرَدَ.

وَلِهَذَا كُنَّا نَقُولُ: «نَسْتَغْفِرُهُ وَنَتُوبُ إِلَيْهِ»، ثُمَّ تَبَيَّنَ لَنَا أَنَّ كَلِمَةَ «نَتُوبُ إِلَيْهِ» لَيْسَتْ
وَارِدَةً فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَإِنَّمَا الْوَارِدُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ».

كَذَلِكَ أَيْضًا فِي الْحَدِيثِ: «وَمَنْ يُضِلُّ فَلَا هَادِيَ لَهُ». وَنَسْمَعُ بَعْضَ الْإِخْوَةِ يَقُولُ:
«وَمَنْ يُضِلُّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا!!» هَلْ أَنْتُمْ أَعْلَمُ مِنَ الرَّسُولِ بِالْإِقْتِيَاسِ مِنَ
الْقُرْآنِ؟ صَحِيحٌ أَنَّهُ: «وَمَنْ يُضِلُّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا» فِي الْقُرْآنِ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ،
لَكِنْ مَا الَّذِي صَرَفَ الرَّسُولَ عَنْهَا ﷺ أَجْهَلًا بِهَا أَمْ مَاذَا؟ فَإِذَا كُنَّا تُرِيدُ أَنْ نَتَّبِعَ الْأَثَرَ فِي
هَذِهِ الْخُطْبَةِ فَلْيَكُنْ عَلَى مَا وَرَدَ، وَلَا نُغَيِّرْ فِيهَا شَيْئًا؛ لِأَنَّ تَغْيِيرَ الشَّيْءِ غَيْرُ سَدِيدٍ فِي
الْوَاقِعِ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْإِخْوَةَ الَّذِينَ يَقُولُونَ هَذَا لَا يُرِيدُونَ الْإِعْتِرَاضَ عَلَى الرَّسُولِ
ﷺ، وَأَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: «وَمَنْ يُضِلُّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا». لَا يُرِيدُونَ هَذَا
قَطْعًا، لَكِنْ اسْتَحْسَنُوا هَذَا، وَاسْتَحْسَنَ الْعُقُولِ الَّذِي يَقْتَضِي تَغْيِيرَ الْمَقُولِ لَيْسَ
بِحَسَنِ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ مَكَّةَ حَرَّمَهَا اللَّهُ، وَلَمْ يَحَرِّمْهَا النَّاسُ، قَالَ: «حَرَّمَهَا

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٢٩٢/١) (٣٧٢٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٠٥)، وَالنَّسَائِيُّ (١٤٠٤).

وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى سُنَنِ النَّسَائِيِّ: صَحِيحٌ.

وَانْظُرْ رِسَالَةَ خُطْبَةِ الْحَاجَةِ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْلَمُهَا أَصْحَابُهُ، لِلْعَلَامَةِ الْمُحَدِّثِ مُحَمَّدِ نَاصِرِ
الدِّينِ الْأَلْبَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

اللَّهُ» لَأَنَّ التَّحْرِيمَ وَالتَّحْلِيلَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمْ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِنَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يَفْلِحُونَ﴾ [النحل: ١١٦]. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢].

إِذَا: التَّحْرِيمُ وَالتَّحْلِيلُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، لَكِنْ تَأَمَّلْ قَوْلَهُ: «وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ». لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ تَحْرِيمُهَا بِيَدِ النَّاسِ لَكَانَ تَحْلِيلُهَا أَيْضًا بِيَدِ النَّاسِ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُحَلِّلَهَا، وَاللَّهُ تَعَالَى هُوَ الَّذِي حَرَّمَهَا.

وَمِنْ فَوَائِدِهِ أَيْضًا: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا، وَالبَاءُ هُنَا لِلظَّرْفِيَّةِ، فَهِيَ بِمَعْنَى: «فِي»، وَهِيَ تَأْتِي لِلظَّرْفِيَّةِ كَثِيرًا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْعِجِينَ وَبِالْأَيْلِ﴾ [الأنعام: ١٣٧-١٣٨]. أَيْ: فِي اللَّيْلِ، فَالبَاءُ هُنَا لِلظَّرْفِيَّةِ؛ يَعْنِي: لَا يَحِلُّ أَنْ يَقْتُلَ فِيهَا أَحَدًا.

وَفِي قَوْلِهِ: «يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ» حَتَّى وَالْكَافِرُ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ الْإِغْرَاءِ، وَأَنَّ مِنْ مُقْتَضَى الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُحْتَرَمَ الْإِنْسَانُ مَكَّةَ، فَلَا يَسْفِكَ بِهَا دَمًا؛ وَلِهَذَا يُسَمَّى هَذَا الْوَصْفُ الْوَصْفَ الْمَشِيرَ عَلَى الْإِلْتِرَامِ، أَنَّ الْإِنْسَانَ يَلْتَزِمُ بِمَا عُلِّقَ عَلَيْهِ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ.

وَالْيَوْمُ الْآخِرُ: هُوَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، وَسَبَقَ مَعْنَاهُ وَ سَبَبُ تَسْمِيَّتِهِ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ. وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ لَا يَحِلُّ أَنْ يُعْضَدَ بِهَا شَجَرَةٌ؛ يَعْنِي: يُقَطَّعُ، وَإِنْ كَانَتْ مُؤَذِيَّةً.

وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى جَوَازِ قَطْعِ الشَّجَرِ الْمُؤَذِي وَقَالَ: إِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الصَّائِلِ، فَتَحْرِيمُ الصَّيْدِ أَقْوَى مِنْ تَحْرِيمِ الشَّجَرِ، وَمَعَ ذَلِكَ لَوْ صَالَ عَلَيْكَ صَيْدٌ، وَأَنْتَ بِمَكَّةَ، وَلَمْ يَنْدَفِعْ إِلَّا بِالْقَتْلِ قَتْلَتُهُ، وَلَا حَرَجَ عَلَيْكَ، وَتَحْرِيمُ الصَّيْدِ أَشَدُّ فَكَيْفَ بِالشَّجَرَةِ؟ فَقَالُوا: هَذِهِ الشَّجَرَةُ مُؤَذِيَّةٌ كَالصَّائِلِ، لَكَ أَنْ تَقْطَعَهَا، كَمَا لَوْ كَانَتْ هُنَاكَ شَجَرَةٌ فِيهَا شَوْكٌ فِي الطَّرِيقِ.

وَقَالَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهُ لَا يَحِلُّ قَطْعُهَا، وَلَوْ كَانَتْ مُؤَذِيَةً^(١)؛ لِأَنَّهُ فِي بَعْضِ أَلْفَافِ الْحَدِيثِ: «وَلَا يُعْضَدُ شَوْكُهَا»^(٢). وَهَذَا نَصٌّ صَرِيحٌ.

وَأَمَّا قِيَاسُهَا عَلَى الصَّائِلِ مِنَ الصَّيْدِ فَمَاسِدٌ فَاسِدٌ مِنْ وَجْهَيْنِ: الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ فِي مُقَابَلَةِ النَّصِّ، وَكُلُّ قِيَاسٍ فِي مُقَابَلَةِ النَّصِّ فَإِنَّهُ فَاسِدٌ أَلَا يُعْتَابَرُ، وَلَا عِبْرَةٌ بِهِ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ مَعَ الْفَارِقِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الشَّجَرَةِ وَبَيْنَ الصَّائِلِ: أَنَّ الصَّائِلَ هُوَ الَّذِي أَتَى إِلَيْكَ وَأَرَادَ أَذْيَتَكَ، أَمَّا الشَّجَرَةُ فَإِنْ مَسَّتْ إِلَيْكَ الشَّجَرَةُ لَتَضْدَمَكَ فَاقْطَعْهَا وَلَا بَأْسَ، لَكِنْ إِنْ جِئْتَ أَنْتَ إِلَيْهَا فَأَنْتَ الصَّائِلُ عَلَيْهَا، وَلَيْسَتْ هِيَ الصَّائِلَةُ عَلَيْكَ، فَفَرْقٌ بَيْنَ الشَّجَرَةِ وَبَيْنَ الصَّيْدِ: أَنَّ الصَّيْدَ هُوَ الَّذِي يَأْتِي بِنَفْسِهِ، وَأَمَّا الشَّجَرَةُ فَلَا تَأْتِي بِنَفْسِهَا.

وَلَكِنْ لَوْ سَأَلَ سَائِلٌ وَقَالَ: هَذَا طَرِيقٌ مَسْلُوكٌ مِنْ زَمَنٍ، ثُمَّ نَبَتَ فِيهِ شَجَرَةٌ مُؤَذِيَةٌ، فَهَلْ يَجُوزُ قَطْعُهَا، وَنَقُولُ: هَذِهِ صَائِلَةٌ الْآنَ، فَهِيَ الَّتِي جَاءَتْ فِي طَرِيقِنَا، وَلَنْ يَنْدَفِعَ أَذَاهَا إِلَّا بِقَطْعِهَا؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ، هَذَا رَبِّمَا يَكُونُ قِيَاسًا صَحِيحًا، وَيُخَصُّ بِهِ عَمُومُ الْحَدِيثِ: «لَا يُعْضَدُ بِهَا شَجَرَةٌ».

وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يُعْضَدُ بِهَا شَجَرَةٌ» مَخْصُوصٌ بِمَا زَرَعَهُ الْآدَمِيُّ؛ كَرَجَلٍ غَرَسَ نَخْلَةً، أَوْ شَجَرَةً بُرْتَقَالٍ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَلَهُ أَنْ يَقْطَعَهَا؛ لِأَنَّهَا مِلْكُهُ.

وَفِي بَعْضِ أَلْفَافِ الْحَدِيثِ: «لَا يُقْطَعُ شَجَرُهُ»؛ يَعْنِي: الشَّجَرَ الَّذِي هُوَ نَبَتَ بِأَمْرِ اللَّهِ ﷻ، لَا بِفِعْلِ الْآدَمِيِّ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا تَقُولُونَ فِيهَا إِذَا مَلَكَ الْإِنْسَانُ صَيْدًا فِي الْحِلِّ، ثُمَّ دَخَلَ بِهِ إِلَى الْحَرَمِ، هَلْ لَهُ أَنْ يَذْبَحَهُ؟ إِنْ قُلْتُمْ: نَعَمْ قُلْنَا: الْآنَ صَحَّ الْقِيَاسُ، وَهُوَ أَنَّ مَنْ غَرَسَ

(١) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٣/٣٥٢)، و«فتح الباري» (٤/٤٤، ٩/٥)، و«الفروق» للكرائسي (١/١٠٢).

(٢) أخرجه مسلم (١٣٥٣) (٤٤٥).

شَجَرَةً فَلَهُ قَطْعُهَا، وَإِنْ قُلْتُمْ: لَا. ففِي النَّفْسِ شَيْءٌ، وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنْ مَنْ أَدْخَلَ مَكَّةَ صَيْدًا فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ إِطْلَاقُهُ، لَكِنَّهُ مُلْكُهُ، فَإِذَا أَطْلَقَهُ يَأْخُذْهُ مَالِكُهُ الْأَوَّلُ، لَكِنْ لَا تَبْقَى عَلَيْهِ يَدٌ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ إِطْلَاقُهُ.

وَهَذَا يُقَالُ: إِنَّهُ ذَاتَ مَرَّةٍ جَاءَ الْجَرَادُ، فَصَادَهُ النَّاسُ مِنْ خَارِجِ الْحَرَمِ، ثُمَّ دَخَلُوا بِهِ إِلَى مَكَّةَ، وَجَعَلُوا يَبِيعُونَهُ فِي السُّوقِ، فَذَهَبَ بَعْضُ النَّاسِ إِلَى الْقَاضِي بِمَكَّةَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَكَانَ يَرَى تَقْلِيدَ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ، فَأَمَرَ الرِّجَالَ أَنْ يَذْهَبُوا إِلَى الْأَسْوَاقِ، وَأَنْ يَفْتَحُوا أَقْوَاءَ الْأَكْيَاسِ الَّتِي فِيهَا الْجَرَادُ، وَيَجْعَلُوهَا تَطِيرُ؛ لِأَنَّ الْجَرَادَ صَيْدٌ، وَلَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُقَرَّ يَدُهُ عَلَى الصَّيْدِ، وَهُوَ فِي مَكَّةَ.

وَلَكِنَّ الْقَوْلَ الصَّحِيحَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ مَنْ صَادَ صَيْدًا خَارِجَ الْحَرَمِ، وَأَدْخَلَهُ الْحَرَمَ فَإِنَّهُ مُلْكُهُ يَتَصَرَّفُ فِيهِ كَمَا يَشَاءُ، وَيَذْبَحُهُ، وَيَأْكُلُهُ حَلَالًا طَيِّبًا، وَكَانَتِ الصُّيُودُ فِي عَهْدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه حِينَ كَانَ أَمِيرًا عَلَى مَكَّةَ يُؤْتَى بِهَا، فَتُبَاعُ فِي الْأَسْوَاقِ، وَيَخْرُجُونَ إِلَى عَرَفَةَ أَوْ غَيْرِهَا مِنَ الْحُلِّ، وَيَصِيدُونَ وَيَأْتُونَ بِهَا يَبِيعُونَهَا.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الشَّجَرُ وَهُوَ جَاهِدًا لَا يَجُوزُ الْاعْتِدَاءُ عَلَيْهِ بِالْقَطْعِ، فَمَا بِالْكَ بِالْأَدَمِيِّ؛ أَنْ يَعْتَدِيَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ بِمَكَّةَ؛ وَلِهَذَا ذَكَرَ اللَّهُ أَهْلَ مَكَّةَ بِهَذَا الْحُكْمِ الْكُوْنِيِّ الشَّرْعِيِّ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا مِمَّا آمَنُوا وَيَنْحَطَفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾ [الْحَجُّ: ٢٧].

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا: أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَخْتِاجَ أَحَدٌ إِلَى شَيْءٍ فِي الدِّينِ إِلَّا وَفِي الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ الْجَوَابُ عَلَيْهِ، وَهَذَا يُؤْخَذُ مِنْ إِبْرَادِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى نَفْسِهِ: «إِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ بِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ». وَهَذَا أَمْرٌ يَرَدُّ، فَرُبَّمَا يَقُولُ قَائِلٌ: أَلَيْسَ النَّبِيُّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ مُقَاتِلًا، وَلَنَا فِيهِ أُسُوءَةٌ، فَأُورِدَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى نَفْسِهِ هَذَا الْإِبْرَادَ، وَأَجَابَ عَنْهُ، وَقَالَ: «إِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ بِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» - أَيْ: اسْتَسْهَلَ الْقِتَالَ مُحْتَجًّا بِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ - فَالْجَوَابُ: «فَقُولُوا: إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لِرَسُولِهِ، وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ» سُبْحَانَ اللَّهِ، إِذَا هَذَا مِنْ خِصَائِصِ الرُّسُولِ ﷺ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَخْتَصَّ بِأَحْكَامِهِ مَنْ يَشَاءُ.

ثم إِنَّ هَذِهِ الْخَصِيصَةَ أَيْضًا لَيْسَتْ لِإِهَانَةِ الْحَرَمِ، بَلْ لَتَعْظِيمِ الْحَرَمِ وَتَطْهِيرِهِ مِنَ الشُّرْكِ؛ وَلِهَذَا لَمَّا قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَمَعَهُ رَايَةُ الْأَنْصَارِ حِينَ دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ: الْيَوْمَ يَوْمُ الْمَلْحَمَةِ، الْيَوْمَ تُسْتَحَلُّ الْكَعْبَةُ. غَابَ عَنْ بَالِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَى بَالِهِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «كَذَبَ سَعْدٌ، بَلِ الْيَوْمُ يَوْمٌ تُعْظَمُ فِيهِ الْكَعْبَةُ»^(١). وَلَيْسَ تُسْتَحَلُّ، وَهَذَا الْاسْتِحْلَالُ إِنَّمَا هُوَ لِأَمْرِ عَظِيمٍ جَدًّا، وَهُوَ تَطْهِيرُ الْكَعْبَةِ مِنَ الشُّرْكِ وَالْأوثَانِ.

ثُمَّ أَخَذَ الرَّايَةَ مِنْ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، وَهُوَ سَيِّدُ الْخَزَرَجِ، وَجَعَلَهَا فِي ابْنِهِ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ، فَانْظُرْ أَيْضًا إِلَى الْحِكْمَةِ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ فِي تَدْبِيرِهِ، فَقَدْ أَخَذَهَا مِنْ سَعْدٍ لِقَوْلِهِ هَذِهِ الْمَقَالَةُ، لَكِنَّهُ لَمْ يُخْرِجْهَا عَنْهُ؛ لِأَنَّ سَعْدًا سَيِّدُ الْقَوْمِ، فَجَعَلَهَا فِي ابْنِهِ، وَهَذِهِ مِنَ السِّيَاسَةِ الْحَكِيمَةِ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ، لَا تَذْهَبُ بَعِيدًا، وَنَعُودُ إِلَى مَا كُنَّا فِيهِ، فَأَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لِلرَّسُولِ ﷺ لَا اسْتِحْلَالَ لِلْكَعْبَةِ، وَلَا إِهَانَةَ لِلْكَعْبَةِ، وَلَكِنْ تَعْظِيمًا لَهَا؛ وَلِهَذَا قَالَ: «قُولُوا: إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لِرَسُولِهِ، وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ» وَلَيْسَ بَعْدَ هَذَا حُجَّةٌ، فَلَا أَحَدٌ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَقُولَ: يَتِمُّ لَمْ يَأْذَنْ اللَّهُ لِي. فَهُوَ جَوَابٌ قَاطِعٌ فَاصِلٌ، لَا يُمْكِنُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَجَاوَزَهُ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا: أَنَّ التَّحْلِيلَ لَيْسَ تَحْلِيلًا مُطْلَقًا لِلرَّسُولِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ: «أُحِلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ». وَهِيَ سَاعَةٌ^(٢) دُخُولُهُ حَتَّى قَالَ: «مَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سَفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ دَخَلَ بَيْتَهُ فَهُوَ آمِنٌ»^(٣).

وَهَذِهِ مِنْ حِكْمَةِ الرَّسُولِ ﷺ حَيْثُ إِنَّهُ قَالَ: «مَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سَفْيَانَ». لِأَنَّ أَبَا سَفْيَانَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ كَانَ سَيِّدَ الْقَوْمِ فَأَعْطَاهُ هَذِهِ الْمَزِيَّةَ؛ لِأَنَّ السَّادَةَ وَإِنْ أَسْلَمُوا لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ شَيْءٌ فِي نَفْسِهِمْ مِنْ حَبِّ التَّخْصِيسِ بِشَيْءٍ مَا.

(١) أخرجه البخاري (٤٢٨٠)

(٢) أخرجه البخاري (٤٣١٣)، ومسلم (١٣٥٣) (٤٤٥).

(٣) أخرجه مسلم (١٧٨٠) (٨٤).

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: أَيْنَ الْخَصِيصَةُ لِأَبِي سُفْيَانَ بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَمَنْ دَخَلَ دَارَهُ فَهُوَ آمِنٌ» نَقُولُ: فِيهَا خَصِيصَةٌ، فَلَوْ كُنْتَ فِي السُّوقِ وَبَيْتُكَ بَعِيدٌ، وَلَيْسَ حَوْلَكَ إِلَّا بَيْتُ أَبِي سُفْيَانَ، فَدَخَلْتَهُ تَأْمِنُ، لَكِنْ لَوْ دَخَلْتَ بَيْتَ غَيْرِهِ فَمُقْتَضَى الْحَدِيثِ أَنْ لَا تَأْمِنَ.

❦ يَقُولُ: «سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ» فَمَا هِيَ هَذِهِ السَّاعَةُ؟

قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ، يَغْنِي: أُحِلَّتْ لَهُ عَلَى قَدَرِ الضَّرُورَةِ فَقَطْ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: جَوَازُ تَقْيِيدِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ؛ لِأَنَّهَا أُحِلَّتْ سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ، ثُمَّ حُرِّمَتْ.

وَبَعْضُهُمْ قَالَ: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ النَّسْخِ مَرَّتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ نُسِخَ التَّحْرِيمُ أَوَّلًا ثُمَّ نُسِخَ التَّحْلِيلُ ثَانِيًا، فَعَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ، وَأَيًّا كَانَ فَلِإِنْ الْحُكْمَ لَوْ غَيْرَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا فَإِنَّهُ إِذَا جَارَ تَغْيِيرُهُ مَرَّةً جَارَ تَغْيِيرُهُ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ؛ لِأَنَّ النَّسْخَ إِنَّمَا هُوَ لِمَصْلَحَةِ الْعِبَادِ، وَقَدْ يُصْلِحُ الْعِبَادَ إِجْبَابُ هَذَا الشَّيْءِ الْيَوْمَ وَتَحْرِيمُهُ غَدًا.

وَلَيْسَ النَّسْخُ مِنْ بَابِ الْبَدَاءِ عَلَى اللَّهِ، كَمَا قَالَتِ الْيَهُودُ، فَالْيَهُودُ يَقُولُونَ: لَا يُمَكِّنُ أَنَّ اللَّهَ يَنْسَخُ أَبَدًا؛ لِأَنَّ النَّسْخَ مَعْنَاهُ عِلْمٌ بَعْدَ جَهْلٍ، فَيَكُونُ الْحُكْمُ الْأَوَّلُ كَالْتَجَرِبَةِ، فَإِذَا قُلْتُ: إِنَّ اللَّهَ يَجُوزُ أَنْ يَنْسَخَ فَيُحَرِّمُ الْيَوْمَ، وَيُحِلُّ غَدًا، فَهَذَا مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَهُ عِلْمٌ، حَيْثُ إِنَّهُ شَرَعَ بِالْأَوَّلِ هَذَا الْحُكْمَ، ثُمَّ جَرَّبَهُ فَوَجَدَهُ لَا يُصْلِحُ، فَعَادَ إِلَى الْحُكْمِ الْآخِرِ وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ، وَأَنْتُمْ الْآنَ أَيُّهَا الْيَهُودُ فِي شَرِيعَتِكُمْ نَسْخٌ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حَلَالًا لِيَّ إِسْرَءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَءِيلُ عَلَى نَفْسِهِ. مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَةُ قُلْ فَأَتُوا بِالتَّوْرَةِ فَإْتَلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الْبَقَرَةُ: ٩٣].

ثُمَّ هُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ دِينَهُمْ نَسَخَ مَا سَبَقَ فِي بَنِي إِسْرَءِيلَ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: وَجُوبُ تَبْلِيغِ الشَّاهِدِ الْغَائِبِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَلْيَبْلُغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ». وَكَذَلِكَ يُبْلَغُ الْعَالَمُ الْجَاهِلُ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ أَهْلَ الْبَاطِلِ يُورِدُونَ الشُّبُهَةَ وَذَلِكَ لِقَوْلِ عُمَرُو: «أَنَا

أَعْلَمُ مِنْكَ يَا أَبَا شُرَيْحٍ». وَهَذَا كَذِبٌ، فَوَاللَّهِ مَا هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ؛ لَأَنَّ أَبَا شُرَيْحٍ جَاءَ بِكَلَامِ الرُّسُولِ ﷺ، أَمَّا هُوَ فَقَدْ قَاسَ فِي مُقَابَلَةِ النَّصِّ، فَأَشْبَهَ إِبْلِيسَ، فَقَالَ: إِنَّ الْحَرَمَ لَا يُعِيدُ عَاصِيًا، وَلَا فَارًا بِدَمٍ وَلَا فَارًا بِخَبْرِيَّةٍ. وَالْخَبْرَةُ: الْخِيَانَةُ.

يَعْنِي: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَائِنٌ، فَالْبَيْعَةُ لِبْنِي أُمَيَّةَ، وَلَيْسَتْ لَهُ، لَكِنَّهُ خَانَ وَلَجًا إِلَى الْحَرَمِ، فَالْحَرَمُ لَا يُعِيدُ هَؤُلَاءِ؛ يَعْنِي: لَوْ أَنَّ رَجُلًا عَصَى، وَلَجَا إِلَى الْحَرَمِ فَعَلَى قَوْلِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ لَا يُعِيدُهُ الْحَرَمُ، فَتَقْتُلُهُ إِنْ كَانَ قَدْ قَرَّرَ مِنَ الْقَتْلِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ قَرَّرَ مِنْ قَطْعِ السَّرِقَةِ نَقَطَعُهُ؛ لِأَنَّ الْحَرَمَ لَا يُعِيدُ مَنْ فِيهِ، إِنْ كَانَ قَدْ قَرَّرَ بِدَمٍ، أَوْ خِيَانَةٍ، أَوْ الْفَاسِقِ الْعَاصِيِ فَلَا يُعِيدُهُ.

وَلَكِنَّهُ كَذَبَ فِي هَذَا، فَالْحَرَمُ يُعِيدُ كُلَّ مَنْ لَجَأَ إِلَيْهِ، قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ أَمْنًا﴾ [التَّوْبَةُ: ٣٥]، وَفِي الْآيَةِ الْآخَرَى: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا أَمْنًا﴾ [التَّوْبَةُ: ١٢٦]، وَقَدْ جَعَلَهُ اللَّهُ بَلَدًا أَمْنًا يَأْمَنُ فِيهِ النَّاسُ حَتَّى فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَرَى الْإِنْسَانُ قَاتِلَ أَبِيهِ فِي مَكَّةَ وَلَا يَقْتُلُهُ، وَهُوَ قَاتِلُ أَبِيهِ، مَعَ أَنَّهُمْ فِي جَاهِلِيَّةٍ جَهْلَاءَ.

فَإِنْ قَالَ قَاتِلُ: إِذَا نَأْمُرُ كُلَّ إِنْسَانٍ مُجْرِمٍ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى مَكَّةَ وَتُعِيدُهُ؟ نَقُولُ: نَعَمْ، تُعِيدُهُ، وَلَكِنْ يُعَامَلُ مُعَامَلَةً تَقْتَضِي أَنْ يَخْرُجَ مِنْ مَكَّةَ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: لَا يُبَاعُ عَلَيْهِ، وَلَا يُشْتَرَى مِنْهُ، وَلَا يُكَلَّمُ وَلَا يُطْعَمُ إِنْ طَلَبَ طَعَامًا، وَلَا يُسْقَى إِنْ طَلَبَ شَرَابًا، فَتَضَيِّقُ عَلَيْهِ وَيَمْشِي، فَقَدْ يَأْتِي مِثْلًا بَوْعَاءٍ مِنْ تَمَرٍ، وَبِسِقَاءٍ مِنْ مَاءٍ وَيَسْتَظِلُّ فِي شَجَرَةٍ، وَلَكِنْ سَوْفَ يَنْفَدُ، فَيَضَيِّقُ عَلَيْهِ بِالْهَجْرِ، وَفِي الْوَاقِعِ نَحْنُ مَا أَمْسَكْنَاهُ وَلَا قُلْنَا لَهُ: اخْرُجْ، وَلَكِنْ هَجَرْنَاهُ، فَإِذَا هَجَرَ بِهَذَا الْهَجْرِ الشَّدِيدِ فَسَوْفَ يَخْرُجُ، فَإِذَا خَرَجَ عَامَلْنَاهُ بِمَا يَقْتَضِيهِ جُرْمُهُ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ فَوَائِدُ أُخْرَى؛ فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْتَنْظِطَ مِنْهَا شَيْئًا فَلْيَفْعَلْ.

١٠٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ ذِكْرِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ - قَالَ: مُحَمَّدٌ: وَأَحْسِبُهُ قَالَ: وَأَعْرَاضَكُمْ - عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، أَلَّا يَبْلُغَ الشَّاهِدُ مِنْكُمْ الْغَائِبَ». وَكَانَ مُحَمَّدٌ يَقُولُ: صَدَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَانَ ذَلِكَ أَلَا هَلْ بَلَغْتُ؟ مَرَّتَيْنِ^(١).

سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ.



٣٨ - بَابُ إِثْمِ مَنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ.

١٠٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْصُورٌ، قَالَ: سَمِعْتُ رَبِيعِي بْنَ حِرَاشٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ فَإِنَّهُ مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَلِجِ النَّارَ»^(١).

١٠٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قُلْتُ لِلزُّبَيْرِ: إِنِّي لَا أَسْمَعُكَ تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا يُحَدِّثُ فُلَانٌ وَفُلَانٌ، قَالَ: أَمَا إِنِّي لَمْ أَفَارِقْهُ، وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

١٠٨ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ أَنَسٌ: إِنَّهُ لَيَمْنَعُنِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِبًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(١).

١٠٩ - حَدَّثَنَا مَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ يَقُلْ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

(١) أخرجه مسلم (١٦٧٩) (٢٩).

(٢) أخرجه مسلم (١) (١).

(٣) أخرجه مسلم (٢) (٢).

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «صَحِيحِهِ»: بَابُ إِنْ مِنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ. الْكَذِبُ عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لَيْسَ كَالْكَذِبِ عَلَى غَيْرِهِمَا؛ لِأَنَّ الْكَذِبَ عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ يَتَّصِفَانِ حُكْمًا شَرْعِيًّا، أَوْ يَتَّصِفَانِ وَضْفًا لِلَّهِ ﷻ لَا يَصِحُّ عَنْهُ، وَلِهَذَا كَانَ أَعْظَمُ الْكَذِبِ الْكَذِبُ عَلَى اللَّهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [الأنعام: ٩٣]. ثُمَّ الْكَذِبُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ.

وَالْكَذِبُ عَلَى النَّبِيِّ فِي الشَّرِيعَةِ كَالْكَذِبِ عَلَى اللَّهِ سِوَاءٍ؛ لِأَنَّ الْكَاذِبَ عَلَى الرَّسُولِ فِي الشَّرِيعَةِ يُرِيدُ أَنْ يُثْبِتَ شَيْئًا عَلَى أَنَّهُ شَرِيعَةٌ مِنْ شَرَائِعِ اللَّهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ. أَمَّا الْكَذِبُ عَلَى مَنْ سِوَاهُمَا فَيَخْتَلِفُ، فَالْكَذِبُ عَلَى عُلَمَاءِ الشَّرِيعَةِ لَيْسَ كَالْكَذِبِ عَلَى غَيْرِهِمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ، أَوْ مِنْ غَيْرِ الْعُلَمَاءِ؛ لِأَنَّ الْكَذِبَ عَلَى عُلَمَاءِ الشَّرِيعَةِ يُشْبِهُ الْكَذِبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُثْبِتَ بِمَا نَقَلَهُ عَنِ الْعُلَمَاءِ شَرِيعَةً لَيْسَتْ مِنْ شَرَائِعِ اللَّهِ، وَبَعْدَ ذَلِكَ كُلِّهَا كَانَ الْكَذِبُ أَعْظَمَ وَمُفْسِدَتُهُ أَكْبَرَ كَانَ أَشَدَّ إِثْمًا. وَلِهَذَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ»^(١)؛ لِأَنَّ هَذِهِ تَضَمَّنَتْ يَمِينًا كَاذِبًا، وَاقْتِطَاعَ حَقِّ مُسْلِمٍ فَتَضَاعَفَ فِيهَا الْإِثْمُ وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ. ثُمَّ ذَكَرَ الْمُؤَلَّفُ أَحَادِيثَ تَتَضَمَّنُ أَنَّ مَنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مُتَعَمَّدًا فَقَدْ تَبَوَّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ؛ أَي: سَكَنَهُ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى أَفْرَادِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْمِصْطَلَحِ مِنَ الْمُتَوَاتِرِ لَفْظًا وَمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْمُتَوَاتَرَ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ يَتَوَاتَرُ إِمَّا لَفْظُهُ وَإِمَّا مَعْنَاهُ، وَلَا يَصْرُ تَغْيِيرُ الْأَلْفَاظِ مَا دَامَ الْمَعْنَى وَاحِدًا، لَكِنْ التَّوَاتُرُ الْمَعْنَوِيُّ يَدُلُّ عَلَى خَوَادِثَ مُتَنَوِّعَةٍ تَنْصَبُّ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَالتَّوَاتُرُ اللَّفْظِيُّ هُوَ نَفْسُ اللَّفْظِ لَكِنْ قَدْ يُغَيِّرُهُ بَعْضُ الرُّوَاةِ كَمَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَثَلًا، فَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ عِدَّةٍ أَوْجِهٍ مُخْتَلِفَةِ اللَّفْظِ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، وَهَذَا بِخِلَافِ

(١) أخرجه البخاري (٢٦٦٧)، ومسلم (١٣٨) (٢٢٠).

أَحَادِيثُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ، فَهُوَ لَيْسَ تَوَاتُرًا لَفْظِيًّا بَلْ هُوَ تَوَاتُرٌ مَعْنَوِيٌّ، فَهُنَاكَ أَحَادِيثُ فِي مُدَّةِ الْمَسْحِ، وَفِي كَيْفِيَةِ الْمَسْحِ، وَفِي إِثْبَاتِ الْمَسْحِ، فَبِمَجْمُوعِهَا عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ - وَهُوَ الْمَسْحُ - يَكُونُ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَيْنِ مُتَوَاتِرًا تَوَاتُرًا مَعْنَوِيًّا.

وَنَضْرِبُ لِدَلِيلِكَ مَثَلًا بِشَيْءٍ مَحْسُوسٍ: جَاءَنَا رَجُلٌ فَقَالَ: وَجَدْتُ فَلَانًا نَزَلَ عَلَيْهِ ضُيُوفٌ، فَذَبَحَ لَهُمْ شَاةً، وَقَالَ آخَرُ: وَجَدْتُ فَلَانًا نَزَلَ عَلَيْهِ ضُيُوفٌ فَأَسْكَنَهُمْ فِي بَيْتٍ جَمِيلٍ. وَقَالَ آخَرُ: رَأَيْتُ فَلَانًا نَزَلَ عَلَيْهِ ضُيُوفٌ، فَكَسَاهُمْ كِسْوَةً جَمِيلَةً، وَقَالَ آخَرُ: رَأَيْتُ فَلَانًا نَزَلَ عَلَيْهِ ضُيُوفٌ فَأَرْكَبَهُمْ مَرَاكِبَ فَخْمَةً، فَهَذَا يُسَمَّى تَوَاتُرًا مَعْنَوِيًّا، فَنَوْعُ الْكَرَمِ مُخْتَلَفٌ، لَكِنْ كُلُّ هَذِهِ الْأَفْعَالِ تَنْصَبُ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ كَرَمُهُ، فَيَكُونُ ثُبُوتُ كَرَمِ هَذَا الرَّجُلِ مُتَوَاتِرًا.

وَالْحَدِيثُ الَّذِي نَحْنُ فِيهِ: «الْكَذِبُ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ» تَوَاتَرَتِ الْأَحَادِيثُ فِيهِ تَوَاتُرًا لَفْظِيًّا، وَإِنْ تَغَيَّرَ اللَّفْظُ بَعْضُ الشَّيْءِ؛ بَأَن مَن كَذَبَ عَلَيْهِ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ.

وَمَعْنَى كَذَبَ عَلَيْهِ؛ أَيُّ: نَسَبَ إِلَيْهِ الْقَوْلَ وَهُوَ كَاذِبٌ، أَوْ نَسَبَ إِلَيْهِ الْفِعْلَ، وَهُوَ كَاذِبٌ، أَوْ نَسَبَ إِلَيْهِ الْإِقْرَارَ، وَهُوَ كَاذِبٌ، لَكِنْ أَشَدُّهَا الْقَوْلُ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَا وَكَذَا، وَهُوَ كَاذِبٌ، وَيَعْلَمُ أَنَّهُ كَاذِبٌ، يَكُونُ هَذَا قَدْ تَبَوَّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ، وَيَكُونُ قَدْ كَذَبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَذِبًا قَوْلِيًّا.

وَإِذَا قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ كَذَا. وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ كَاذِبٌ يَكُونُ كَذَبَ عَلَى الرَّسُولِ كَذِبًا فِعْلِيًّا.

وَإِذَا قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ فَلَانًا يَقُولُ: كَذَا وَكَذَا، وَلَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِ. فَهَذَا كَذِبٌ إِقْرَارِيٌّ، فَالْكَذِبُ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ يَتَضَمَّنُ الْقَوْلَ وَالْفِعْلَ وَالْإِقْرَارَ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ حَدِيثَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ فَإِنَّهُ مَن كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَلِجِ النَّارَ». «يلج» بِمَعْنَى: يَدْخُلُ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّى يَلِجَ الْجَحْلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٤٠].

ولكن هُنَا إشْكَالٌ، وهو: كيف يُؤْمَرُ الإنسانُ بِالْوُلُوجِ فِي النَّارِ؟
 نقولُ: هَذَا أَمْرٌ بِمَعْنَى الْخَبَرِ، وَالْأَمْرُ يَأْتِي بِمَعْنَى الْخَبَرِ، كَمَا أَنَّ الْخَبَرَ يَأْتِي بِمَعْنَى
 الْأَمْرِ، فَهَمَا يَتَعَاوَرَانِ؛ يَعْنِي: كُلُّ وَاحِدٍ يَكُونُ عَارِيًّا فِي مَقَامِ الْآخَرِ.
 وَمِنْ إِتْيَانِ الْخَبَرِ بِمَعْنَى الْأَمْرِ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَقَاتُ يَرَزِقْنَ أَنْفُسَهُنَّ﴾
 [النِّسَاءُ: ٢٢٨]. هَذَا خَبَرٌ، لَكِنْ مَعْنَاهُ الْأَمْرُ.

وَمِنْ الْأَمْرِ بِمَعْنَى الْخَبَرِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا
 وَلْنَحْمِلَ خَطَايَكُمْ﴾ [التَّوْبَةُ: ١٢٠]. فَالْمَعْنَى: وَنَحْنُ نَحْمِلُ خَطَايَاكُمْ، لَكِنْ جَاءَتْ بِصِيغَةِ الْأَمْرِ.
 وَنَقُولُهُ ﷺ: «فَلْيَلِجِ النَّارَ». مِثْلُهَا؛ يَعْنِي: فَقَدْ وَلَجَ النَّارَ، فَهُوَ أَمْرٌ بِمَعْنَى الْخَبَرِ.
 ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبِيرِ أَنَّهُ قَالَ: «قُلْتُ لِلزَّبِيرِ». يَقُولُ هَذَا عَبْدُ اللَّهِ،
 وَالزَّبِيرُ هُوَ أَبُوهُ، وَمِثْلُ هَذَا التَّعْبِيرِ عِنْدَ الْعَامَّةِ مُسْتَكْرَرٌّ حَتَّى إِنِّي سَمِعْتُ وَاحِدًا مِنَ
 النَّاسِ يَقُولُ: وَاللَّهِ لَوْ قَالَ لِي وَلَدِي: مَا تَقُولُ يَا فَلَانُ؟ يَعْنِي: ذَكَرَهُ بِاسْمِهِ لِأَصْفَعَنَّهُ عَلَى
 وَجْهِهِ؛ إِذْ كَيْفَ يَقُولُ: مَا تَقُولُ يَا فَلَانُ؟ وَأَنَا أَبُوهُ فَهَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزَّبِيرِ مِنْ أَفْضَلِ
 الصَّحَابَةِ يَقُولُ: قُلْتُ لِلزَّبِيرِ: إِنِّي لَا أَسْمَعُكَ - وَلَمْ يَقُلْ: قُلْتُ لِأَبِي - تُحَدِّثُ عَنْ
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا يَحَدِّثُ فَلَانٌ وَفَلَانٌ. قَالَ: أَمَّا إِنِّي لَمْ أَفَارِقْهُ؛ أَي: أَنَّ عِنْدِي مِنْ حَدِيثِهِ
 شَيْئًا كَثِيرًا، وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». فَيَخْشَى أَنْ
 يَقُولَ قَوْلًا يَنْسُبُهُ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ، وَلَيْسَ قَدْ قَالَه، فَصَارَ يَقُلُّ مِنَ التَّحْدِيثِ.

وكَذَلِكَ ذَكَرَ الْحَدِيثَ الثَّالِثَ: حَدِيثَ أَنَسٍ: إِنَّهُ لَيَمْنَعُنِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْ حَدِيثًا كَثِيرًا
 أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِبًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

وَهَذَا الْحَدِيثُ يُقَيِّدُ مَا سَبَقَ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ الْمَطْلُوقَيْنِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ
 كَذِبًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». وَنَقُولُ فِي «فَلْيَتَبَوَّأْ» كَمَا قُلْنَا فِي «فَلْيَلِجْ».

وَفِي حَدِيثِ سَلَمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ يَقُلْ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ
 مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». «مَنْ» هُنَا اسْمُ شَرْطٍ جَازِمٍ وَلَيْسَتْ اسْمَ اسْتِفْهَامٍ، وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّهَا
 اسْمُ شَرْطٍ جَزْمُ الْفِعْلِ «مَنْ يَقُلْ»، «فَلْيَتَبَوَّأْ»، وَقَرْنُ الْجَوَابِ بِالْفَاءِ؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ أَمْرٌ.

فائدة: إذا قصدَ مَنْ يَكْذِبُ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ أَنَّهُ يُغَيِّرُ الشَّرْعَ أَوْ اسْتَحْلَ ذَلِكَ أَيْضًا. فَقَدْ يُقَالُ بِكَفَرِهِ.

فائدة أخرى: لا يجوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُحَدِّثَ بِأَحَادِيثَ ضَعِيفَةٍ إِلَّا إِذَا بَيَّنَّ ضَعْفَهَا، فَإِنْ فَعَلَ فَهُوَ عَلَى خَطَرٍ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ مَوْضُوعَةً فَهِيَ أَشَدُّ وَأَشَدُّ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ لَا يَذْرِي هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ أَوْ ضَعِيفَةٌ فَلَا يُحَدِّثُ بِهَا أَيْضًا، وَإِنْ حَدَّثَ فَلْيَقُلْ: يُذَكِّرُ أَوْ يُرَوِّى، هَذَا إِذَا رَأَى أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مُنْطَبِقٌ عَلَى قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ، أَمَّا إِذَا كَانَ لَا يَعْلَمُ انْطِبَاقَهُ، أَوْ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَنْطَبِقُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحَدِّثَ بِهِ مُطْلَقًا.



١١٠ - حَدَّثَنَا مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «تَسَمَّوْا بِاسْمِي وَلَا تَكْتَنُوا بِكُنْيَتِي، وَمَنْ رَأَانِي فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَانِي؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَمَثَّلُ فِي صُورَتِي، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(١).

[الحديث ١١٠ - أطرافه في: ٣٥٣٩، ٦١٨٨، ٦١٩٧، ٦٩٩٣].

قوله: «تَسَمَّوْا بِاسْمِي». الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ لِلِإِبَاحَةِ؛ لِأَنَّهُ قَرِنَ بِالنَّهْيِ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «وَلَا تَكْتَنُوا بِكُنْيَتِي». وَإِلَّا فَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ أَفْضَلُ مِنْ مُحَمَّدٍ؛ يَغْنِي: أَنَّ تَسْمِيَّ بَعْدَ اللَّهِ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ أَفْضَلُ مِنْ أَنْ تَسْمِيَّ بِمُحَمَّدٍ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ»^(٢). وَأَمَّا مَا اشْتَهَرَ عِنْدَ الْعَامَةِ: «خَيْرُ الْأَسْمَاءِ مَا حُمِدَ وَعُبِدَ»^(٣). فَهَذَا لَا أَصْلَ لَهُ.

(١) رَوَى الْإِمَامُ مُسْلِمٌ (٢١٣١) قَوْلَهُ: «تَسَمَّوْا بِاسْمِي وَلَا تَكْتَنُوا بِكُنْيَتِي». وَرَوَى أَيْضًا (٢٢٦٦) قَوْلَهُ ﷺ: «مَنْ رَأَانِي فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَانِي؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَمَثَّلُ بِي». وَتَقَدَّمَ تَخْرِيجُ قَوْلِهِ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ...» وَلَمْ يَجْمَعْ مُسْلِمٌ الرِّوَايَاتِ كَمَا فَعَلَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢١٣٢) (٢).

(٣) قَالَ الْعَجْلُونِي فِي «كَشَفِ الْخَفَاءِ» (٤٦٨/١) (١٢٤٥)، (٩٥/١) (٢٤٤): وَقَالَ الْإِمَامُ السَّخَاوِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ:

قَالَ: «وَلَا تَكْتَنُوا بِكُنْيَتِي». كُنْيَتُهُ أَبُو الْقَاسِمِ، وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ هَلِ النَّهْيُ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا؟ فَكَانَتْهُ قَالَ: إِذَا سَمَّيْتُمْ بِاسْمِي فَلَا تَكْتَنُوا بِكُنْيَتِي، وَإِذَا اكْتَنَيْتُمْ بِكُنْيَتِي فَلَا تَسْمُوا بِاسْمِي.

يَعْنِي: يَكُونُ النَّهْيُ عَنِ الْجَمْعِ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ النَّهْيُ مُطْلَقًا؛ يَعْنِي: النَّهْيُ عَنِ التَّكْنِي بِكُنْيَتِهِ مُطْلَقًا، وَهَلِ النَّهْيُ فِي حَيَاتِهِ أَوْ فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ مَمَاتِهِ؟ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ يَقُولُونَ: إِنَّ النَّهْيَ فِي حَيَاتِهِ، أَمَّا بَعْدَ مَمَاتِهِ فَلَا بَأْسَ، وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا نَادَى رَجُلًا آخَرَ قَالَ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ. فَالْتَفَتَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: أَغْنِي ذَاكَ. قَالُوا: فِي حَيَاتِهِ إِذَا اكْتَنَى أَحَدٌ بِكُنْيَتِهِ نُودِيَ بِهَذِهِ الْكُنْيَةِ

وَأَمَّا مَا يَذْكُرُ عَلَى الْأَلْسِنَةِ: «خَيْرُ الْأَسْمَاءِ مَا مُحَمَّدٌ أَوْ عَبْدٌ». فَبَاطِلٌ.

وَقَالَ الْإِمَامُ السِّيُوطِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ».

وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ بَكْرُ أَبُو زَيْدٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي رِسَالَتِهِ تَسْمِيَةَ الْمَوْلُودِ (٤٢) مَرَاتِبَ الْأَسْمَاءِ اسْتِحْبَابًا وَجَوَازًا كَمَا يَلِي:

١- اسْتِحْبَابُ التَّسْمِيَةِ بِهَذَيْنِ الْأَسْمَاءَيْنِ «عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ»، وَهُمَا أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، كَمَا ثَبَتَ الْحَدِيثُ بِذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَفِي الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ نَحْوُ ثَلَاثَةِ رِجَالٍ، كُلُّ مِنْهُمْ اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ، وَبِهِ سُمِّيَ أَوَّلُ مَوْلُودٍ لِلْمُهَاجِرِينَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ إِلَى الْمَدِينَةِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٢- ثُمَّ اسْتِحْبَابُ التَّسْمِيَةِ بِالتَّعْبِيدِ لِأَيِّ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ الْحَسَنَى؛ كَعَبْدِ الْعَزِيزِ وَعَبْدِ الْمَلِكِ، وَأَوَّلُ مَنْ تَسَمَّى بِهِمَا ابْنَا مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، وَالرَّافِضَةُ لَا تُسَمَّى بِهَذَيْنِ الْأَسْمَاءَيْنِ مُنَازَعَةً لِلْأُمَوِيِّينَ، وَقَدْ ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنَّ الْهَرَوِيَّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ قَدْ سَمَى أَهْلَ بَلَدِهِ بِعَامَةِ أَسْمَاءِ اللَّهِ الْحَسَنَى، قَالَ: وَكَذَلِكَ أَهْلُ بَيْتِنَا.

٣- التَّسْمِيَةُ بِأَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ، وَقَدْ سَمَى النَّبِيُّ ﷺ ابْنَهُ بِاسْمِ أَبِيهِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤- التَّسْمِيَةُ بِأَسْمَاءِ الصَّالِحِينَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَقَدْ ثَبَتَ مِنْ حَدِيثِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُمْ كَانُوا يُسَمُّونَ بِأَسْمَاءِ أَنْبِيَائِهِمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٥- ثُمَّ يَأْتِي مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَانَ وَصْفًا صَادِقًا لِلْإِنْسَانِ بِشَرْطِهِ وَآدَابِهِ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ (ص ٥١): يَتَبَيَّنُ أَنَّ اسْمَ الْمَوْلُودِ يَكْتَسِبُ الصِّفَةَ الشَّرْعِيَّةَ مَتَى تَوَفَّرَ فِيهِ هَذَانِ الشَّرْطَانِ:

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ عَرَبِيًّا.

الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ حَسَنَ الْمَبْنَى وَالْمَعْنَى لُغَةً وَشَرْعًا. اهـ

فَالْتَبَسَ، أَمَا بَعْدَ مَوْتِهِ فَإِنَّ الْمَحْظُورَ زَالَ.

ثم وقوله: «وَمَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَى؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتِمَثَّلُ فِي صُورَتِي». «مَنْ رَأَى رُؤْيَا مَنَامٍ، «فَقَدْ رَأَى»؛ يَعْنِي: فَأَنَا الَّذِي رَأَاهُ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتِمَثَّلُ بِي، وَعُلِمَ مِنْهُ أَنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ يَتِمَثَّلُ بِصُورَةِ غَيْرِهِ مِنَ النَّاسِ، وَهُوَ كَذَلِكَ.

وَاشْتَهَرَ عِنْدَ الْعَامَةِ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا رَأَى وَالِدَهُ أَوْ أُمَّهُ أَوْ أَحَدًا مِنْ أَقَارِبِهِ فِي الْمَنَامِ فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَتَصَدَّقَ عَنْهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَأْتِ إِلَيْهِ فِي الْمَنَامِ إِلَّا وَهُوَ يَسْتَجِدِّيهِ، وَيَسْأَلُهُ، وَيَقُولُ: أَعْطِنِي. وَلَكِنْ هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ وَلَا يَجُوزُ إِثْبَاتُ حُكْمٍ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ فِي الْمَنَامِ إِلَّا مَا شَهِدَ بِهِ الشَّرْعُ، فَمَا شَهِدَ بِهِ الشَّرْعُ فَإِنَّهُ يُثَبَّتُ؛ مِثْلُ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ لِلصَّحَابَةِ الَّذِينَ رَأَوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ، قَالَ: «أَرَى أَنْ رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَأَتْ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ، فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّيًا فَلْيَتَحَرَّهَا فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ»^(١). فَهَذَا أَقْرَهُ الرَّسُولِ ﷺ. وَكَذَلِكَ لَوْ أَنَّ أَحَدًا رَأَى فِي الْمَنَامِ حُكْمًا شَرْعِيًّا يُطَابِقُ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ الْمَعْرُوفَ فِي الْيَقِظَةِ فَلَا بَأْسَ.

وَيُذَكَّرُ أَنَّهُ لَمْ تَنْفُذْ وَصِيَّةُ مُوصٍ بَعْدَ مَوْتِهِ إِلَّا وَصِيَّةُ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شَمَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فَإِنَّ ثَابِتَ بْنَ قَيْسِ بْنِ شَمَّاسٍ كَانَ مِنْ خُطَبَاءِ الرَّسُولِ ﷺ، وَكَانَ جَهُورِيَّ الصَّوْتِ، فَلَمَّا نَزَلَتِ الْآيَةُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ، بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ يَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الأنعام: ٥٢]. اخْتَفَى فِي بَيْتِهِ يَبْكِي، وَخَافَ أَنْ يَحْبَطَ عَمَلُهُ، وَهُوَ لَا يَشْعُرُ، وَلَكِنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَرْسَلَ إِلَيْهِ، وَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ يُقْتَلُ شَهِيدًا، وَقُتِلَ فِي الْيَوْمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَمَرَّ بِهِ رَجُلٌ مِنَ الْجُنْدِ فَوَجَدَ عَلَيْهِ دِرْعًا، فَأَخَذَ الدَّرْعَ مِنْهُ، وَذَهَبَ إِلَى مَكَانِهِ فِي طَرَفِ الْجُنْدِ، وَوَضَعَ عَلَى الدَّرْعِ بُرْمَةً، وَالْبُرْمَةُ تُشَبِّهُ الْقَدْرَ، لَكِنَّهَا مِنَ الْخَزَفِ، ثُمَّ إِنَّ ثَابِتَ بْنَ قَيْسٍ رَأَاهُ صَاحِبٌ لَهُ فِي الْمَنَامِ، فَأَخْبَرَهُ ثَابِتٌ بِأَنَّهُ مَرَّ بِهِ -أُظُنُّ أَنَّهُ عَيْنُهُ، وَقَالَ: فَلَانُ بْنُ فُلَانٍ- أَوْ

(١) رواه البخاري (٢٠١٥)، ومسلم (١١٦٥) (٢٠٥).

قَالَ: رَجُلٌ مِنَ الْجُنْدِ - وَأَنَّهُ أَخَذَ الدَّرْعَ، وَوَضَعَهُ تَحْتَ بُرْمَةٍ فِي طَرَفِ الْعَسْكَرِ، وَعِنْدَهَا فَرَسٌ تَسْتَنُّ، فَلَمَّا أَصْبَحَ الرَّجُلُ أَخْبَرَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ ذَلِكَ، فَذَهَبُوا إِلَى الْمَكَانِ فِي طَرَفِ الْمَعْسَكِ، فَوَجَدُوا أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ، وَهَذِهِ تُعَدُّ مِنْ كَرَامَةِ الرَّجُلِ، ثُمَّ أَوْصَى صَاحِبُهُ فَقَالَ: إِذَا أَتَيْتَ أَبَا بَكْرٍ فَقُلْ: كَذَا وَكَذَا، وَذَكَرْ وَصَايَاهُ، فَلَمَّا بَلَغَتْ أَبَا بَكْرٍ نَفَذَهَا ^(١).

قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: وَلَمْ يُعْلَمْ أَحَدٌ نَفَذَتْ وَصِيَّتَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ إِلَّا ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
وَالشَّاهِدُ: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَا يَتِمَثَّلُ بِهِ الشَّيْطَانُ أَبَدًا، وَلَكِنْ كَثِيرًا مَا يَسْأَلُ النَّاسُ فَيَقُولُ رَأَيْتُ الرَّسُولَ ﷺ الْبَارِحَةَ. ثُمَّ يَذْكُرُ مَا يَذْكُرُ، فَهَلْ نَجِزُ بِأَنَّهُ رَأَاهُ، أَوْ لَا بُدَّ أَنْ نَعْرِضَ مَا رَأَى عَلَى أَوْصَافِ الرَّسُولِ ﷺ؟
الْجَوَابُ: الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ تَكُنْ أَوْصَافُ مَا رَأَى مُطَابِقَةً لِأَوْصَافِ الرَّسُولِ ﷺ فَهَذَا كَذِبٌ، وَلَا يُقَالُ: كَيْفَ تَقُولُ كَذِبٌ، وَالشَّيْطَانُ لَا يَتِمَثَّلُ فِي صُورَتِهِ؟
قُلْنَا: لِأَنَّ هَذِهِ لَيْسَتْ صُورَتُهُ، وَإِنْ وَقَعَ فِي قَلْبِ الرَّائِي أَنَّهُ الرَّسُولُ فَلَيْسَ الرَّسُولُ كَمَا أَنَّهُ رُبَّمَا يَأْتِي الشَّيْطَانُ، وَيَدَّعِي أَنَّهُ اللَّهُ فِي الْمَنَامِ.
يَذْكُرُ أَنَّ عَبْدَ الْقَادِرِ الْجِيلَانِيَّ رَأَى فِي الْمَنَامِ نُورًا عَظِيمًا، فَجَعَلَ يُخَاطَبُ مِنْ نَحْوِ هَذَا النُّورِ بِكَلَامٍ، مِنْهُ: أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: إِنِّي وَضَعْتُ عَنْكَ الصَّلَوَاتِ. فَلَمَّا قَالَ هَذَا الْكَلَامَ عَرَفَ أَنَّهُ لَيْسَ اللَّهُ؛ إِذْ كَيْفَ يَضَعُ عَنْهُ الصَّلَاةَ؟! فَقَالَ: كَذَبْتُ، وَلَكِنَّكَ الشَّيْطَانُ يَقُولُ فَلَمَّا قَالَ ذَلِكَ: تَفَرَّقَ هَذَا النُّورُ، وَذَهَبَ.
فَإِذَا الشَّيْطَانُ رُبَّمَا يَتِمَثَّلُ بِشَيْءٍ وَيُوهِمُ الرَّائِي فِي الْمَنَامِ أَنَّهُ الرَّسُولُ ﷺ، وَلَيْسَ إِيَّاهُ.

وَلَوْ أَنَّ الَّذِي رَأَاهُ الرَّائِي فِي الْمَنَامِ أَخْبَرَهُ بِأَحْكَامِ شَرْعِيَةٍ فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يُقْبَلَ مِنْ

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٨٤٦)، وَمُسْلِمٌ (١١٩)، بِغَيْرِ قِصَّةِ الْوَصِيَّةِ، وَهِيَ عِنْدَ الْحَاكِمِ (٢٣٥/٣)، وَذَكَرَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «الْمَجْمَعِ» (٣٢٢/٩)، وَعَزَاهُ إِلَى الطَّبْرَانِيِّ.

(٢) انْظُرْ: «سِيرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» (٣١٣/١).

هَذَا الْمَرْئِي الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ؟

الجواب: أن في ذلك تفصيلاً، وهو: أنه إذا كَانَتِ الْأَحْكَامُ الَّتِي ذَكَرَ فِي الْمَنَامِ تُطَابِقُ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ الَّتِي فِي الْيَقْظَةِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَأْخُذَ بِهَا، وَيَكُونُ هَذَا مِنْ بَابِ التَّنْبِيهِ أَنَّ اللَّهَ مَنْ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَنَبَّهَهُ بِهَا، وَإِلَّا فَلَا يُؤْخَذُ. وَمِنْ هَذَا مَا حَكَاهُ ابْنُ الْقَيْمِ عَنْ شَيْخِهِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ أَنَّهُ أَشْكَلَ عَلَيْهِ أَحْكَامٌ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ، فَرَأَى النَّبِيَّ ﷺ فِي الْمَنَامِ، وَسَأَلَهُ عَنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، وَمِنْهَا: أَنَّهُ قَالَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تُقَدِّمُ بَيْنَ أَيْدِينَا جَنَازَتُ: لَا نَدْرِي هَلْ هِيَ مِنَ الْمُبْتَدَعَةِ الْجَهْمِيَّةِ الْكُفَّارِ، أَوْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ؟ فَقَالَ لَهُ: عَلَيْكَ بِالشَّرْطِ يَا أَحْمَدُ، تَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُؤْمِنًا فَاعْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ^(١).

وهَذَا لَا يُنَافِي الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ الَّتِي فِي الْيَقْظَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَّقَ الدُّعَاءَ بِالشَّرْطِ فِي قِصَّةِ اللَّعَانِ، فَشَهَادَةُ الزَّوْجِ يَقُولُ: ﴿وَالْخَمْسَةَ أَنْ لَعَنَتَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ ﴿٧﴾. [النَّبِيُّ: ٧]. وَهِيَ تَقُولُ -أَي: الْمَرْأَةُ- ﴿وَالْخَمْسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ ﴿١٠﴾. [النَّبِيُّ: ٩]. فَالآنَ الدُّعَاءُ مُعَلَّقٌ بِالشَّرْطِ، فَمِثْلُ هَذَا: «اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُؤْمِنًا». فَهُوَ أَيْضًا دُعَاءٌ مُعَلَّقٌ بِالشَّرْطِ.

فَيُؤْخَذُ بِهَذَا؛ لِأَنَّهُ مُطَابِقٌ لِلْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ الْمَعْرُوفِ فِي الْيَقْظَةِ. لَكِنِ الْمَشْكِلَةُ الْآنَ لَوْ فَرَضَ -وَأَنَا أَقُولُهُ فَرَضًا، وَلَا أَظُنُّهُ يَقَعُ- أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ فِي الْمَنَامِ عَلَى وَصْفِهِ، ثُمَّ أَخْبَرَهُ بِشَيْءٍ يُخَالِفُ شَرِيعَتَهُ فِي الْيَقْظَةِ فَمَاذَا تَقُولُ؟ نَقُولُ: هَذَا مُسْتَحِيلٌ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ كَاذِبًا، وَأَنَّ الرَّجُلَ لَمْ يَضْبِطِ الصُّورَةَ تَمَامًا، وَلَكِنْ ظَنَّهُا مُنْطَبِقَةً عَلَى أَوْصَافِ الرَّسُولِ ﷺ، أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ، «وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». هَذَا الشَّاهِدُ، وَلَكِنْ إِذَا قَالَ قَائِلٌ: ذَكَرَ الرَّسُولُ ﷺ ثَلَاثَةَ أَحْكَامٍ فِيهَا وَجْهُ ارْتِبَاطٍ بِبَعْضِهَا بَعْضٌ؟ قُلْنَا: وَجْهُ الْارْتِبَاطِ ظَاهِرٌ، فَالْتَّسَمِي بِاسْمِهِ كَالْقَوْلِ بِقَوْلِهِ؛ يَعْنِي: مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ؟

يَعْنِي: يَقُولُ شَيْئًا، وَيَقُولُ لِلنَّاسِ: إِنَّهُ قَوْلُهُ. وَكَذَلِكَ التَّسْمِي بِاسْمِهِ يُظْهِرُ الْمُتَسَمِّي، وَكَأَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ.

وَكَذَلِكَ أَيْضًا فِي الْمَنَامِ لَوْ قَالَ أَحَدٌ: رَأَيْتُ الرَّسُولَ، وَهُوَ كَاذِبٌ فَإِنَّهُ يَكُونُ حَيْثُ ذُكِرَ قَدْ كَذَبَ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ؛ فَإِنَّهُ قَدْ قَالَ: إِنَّهُ رَأَاهُ. وَهُوَ لَمْ يَرَهُ. فَلِهَذَا كَانَتْ هَذِهِ هِيَ الْمُنَاسَبَةُ فِي قَوْلِهِ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».



٣٩- بَابُ كِتَابَةِ الْعِلْمِ.

١١١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: هَلْ عِنْدَكُمْ كِتَابٌ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ، أَوْ فَهَمُّ أُعْطِيَهُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ، أَوْ مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ. قَالَ: قُلْتُ: فَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: الْعَقْلُ وَفِكَائُكَ الْأَسِيرِ، وَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ^(١).

[الحديث ١١١ - أطرافه في: ١٨٧٠، ٣٠٤٧، ٣١٧٢، ٣١٧٩، ٦٧٥٥، ٦٩٠٣،

٦٩١٥، ٧٣٠٠].

هَذَا الْحَدِيثُ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ يُكْتَبُ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اَكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ»^(٢). وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَكْثَرَ حَدِيثًا مِنِّي إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ، وَلَا أَكْتُبُ^(٣). وَقَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «اَكْتُبُوا عَنِّي فَإِنِّي لَا أَقُولُ إِلَّا حَقًّا»^(٤).

(١) رواه مسلم (١٣٧٠) (٤٦٧).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري (١١٣).

(٤) رواه الإمام أحمد في «مسنده» (١٦٢/٢) (٦٥١٠)، وأبو داود (٣٦٤٦)، وصححه الشيخ الألباني كما في تعليقه على سنن أبي داود، وفي «السلسلة الصحيحة» (١٥٣٢).

ثُمَّ ذَكَرَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ حَدِيثُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَالْبُخَارِيُّ مَنْ أَشَدَّ النَّاسِ عَلَى الرَّافِضَةِ، وَلِهَذَا يَأْتِي بِالْأَحَادِيثِ الَّتِي عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالَّتِي يَظْهَرُ فِيهَا كَذِبُ الرَّافِضَةِ، وَأَنَّهُمْ أَكْذَبُ الْخَلْقِ؛ فَإِنَّهُمْ يَدْعُونَ أَنَّ عِنْدَ آلِ الْبَيْتِ كِتَابًا يُسَمُّونَهُ مُصْحَفَ فَاطِمَةَ، خَصَّه النَّبِيُّ ﷺ بِهِ، وَكَذَّبُوا فِي ذَلِكَ، وَإِذَا كَانَ عِنْدَ فَاطِمَةَ مُصْحَفٌ كَتَمَتْهُ وَلَمْ تُبَيِّنْهُ إِلَّا لآلِ الْبَيْتِ فَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْقَدَحِ فِيهَا، فَهُمْ يَأْتُونَ بِمَا يَظُنُّونَهُ أَنَّهَا مَنَاقِبُ لآلِ الْبَيْتِ، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ مَسَالِبٌ.

كَقَوْلِهِمْ: إِنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يُصَلِّي بَيْنَ الْعِشَاءِ وَالْمَغْرِبِ أَلْفَ رَكْعَةٍ وَهَذَا وَهَذَا عَجِيبٌ؛ إِذْ يُقَالُ: مَاذَا يَقْرَأُ فِيهَا؟ وَكَيْفَ يُسَبِّحُ؟! فَيَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: هَذِهِ لَوْ صَحَّتْ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ لَكَانَ هَذَا مِنْ بَابِ التَّلَاعُبِ بِدِينِ اللَّهِ ^(١).

وَكَقَوْلِهِمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ ﴿٥٥﴾ [التَّوْبَةُ: ٥٥]. هَذِهِ فِي عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ تَصَدَّقَ وَهُوَ رَاكِعٌ، فَمَا أَسْحَفَ عُقُولَهُمْ، فَالَّذِي يَتَصَدَّقُ وَهُوَ رَاكِعٌ لَا يُحْمَدُ بِلَا شَكٍّ؛ لِأَنَّهُ اشْتَغَلَ فِي الصَّلَاةِ بِغَيْرِهَا، وَالصَّلَاةُ فِيهَا شُغْلٌ. نَعَمْ، إِذَا كَانَتِ الْحَرَكَةُ لِلضَّرُورَةِ، كَمَا لَوْ كَانَ إِلَى جَنْبِكَ، وَأَنْتَ تُصَلِّي إِنْسَانٌ يَأْكُلُ، فَغَضَّ بِلَقْمَةٍ، وَأَنْتَ: عِنْدَكَ كَأْسُ مَاءٍ، فَلَمَّا سَمِعْتَهُ غَضَّ حَتَّى كَادَ أَنْ يَمُوتَ، فَأَعْطَيْتَهُ السَّاءَ هَذَا تُحَمَّدُ عَلَيْهِ، لَكِنْ أَنْ تَتَصَدَّقَ عَلَى الْفَقِيرِ وَأَنْتَ رَاكِعٌ فَهَذَا غَرِيبٌ وَلَا تُحَمَّدُ عَلَيْهِ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ سُئِلَ: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟ يَعْنِي: خَصَّكُمْ الرَّسُولُ ﷺ بِهِ، قَالَ: لَا إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ، وَكِتَابُ اللَّهِ هَذَا الَّذِي اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ الَّذِي يُسَمَّى الْمَصْحَفَ.

ثُمَّ قَالَ: أَوْ فَهَمُّ أُعْطِيَهُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ. أَيُّ: فَهَمٌّ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَالنَّاسُ يَخْتَلِفُونَ فِي الْأَفْهَامِ اخْتِلَافًا عَظِيمًا، فَبَعْضُ النَّاسِ قَدْ يَفْهَمُ مِنْ آيَةٍ أَوْ حَدِيثٍ خَمْسَةَ أَحْكَامٍ، وَآخَرُ يَفْهَمُ عَشْرَةَ أَوْ عَشْرِينَ أَوْ أَكْثَرَ، وَهَذَا شَيْءٌ مَعْرُوفٌ.

وَلَكِنْ كَيْفَ نَصِلُ إِلَى الْفَهْمِ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ؟ نَصِلُ إِلَيْهِمَا بِاتِّبَاعِ مَا

أَرْشَدَ اللَّهُ إِلَيْهِ: ﴿كَتَبَ أَنْزَلَتْهُ إِلَيْكَ مُبْرَكٌ لِيَذَرُوا بَيْنَهُ﴾ [٢٩:٢٩] فَتَدَبَّرُ الْآيَاتِ، وَتَتَفَهَّمُهَا حَتَّى يَنْقَدِحَ فِي أَفْهَامِنَا مَا يَشَاءُ اللَّهُ، وَمَا عَجَزْنَا عَنْهُ رَاجِعْنَا عَلَيْهِ كَلَامَ الْعُلَمَاءِ؛ وَلِهَذَا أَنَا أَحْكُمُ أَتِيهَا الطَّلِبَةُ عَلَى أَنْ تُحَاوِلُوا قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ فَهَمَّ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ تَعَرُّضُونَ مَا فَهَمْتُمْ عَلَى مَا فَهَمَهُ سَلَفُ الْأُمَّةِ، فَإِنْ طَابَقَ فَهُوَ مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ، وَإِنْ خَالَفَ فَالْصَّوَابُ مَعَ السَّلَفِ.

أَمَّا كَوْنُ الْإِنْسَانِ كُلِّمَا أَرَادَ مَعْنَى آيَةٍ ذَهَبَ إِلَى كِتَابِ التَّفْسِيرِ فَإِنَّهُ سَيَقَى لَا يَعْرِفُ الْقُرْآنَ، وَيَكُونُ إِمَّعَةً لَا يَقُولُ إِلَّا قَوْلَ مَنْ سَبَقَ، لَكِنْ مَا دُمْتَ طَالِبَ عِلْمٍ فَحَاوِلْ أَوْ لَا أَنْ تَفْهَمَ النَّصَّ بِنَفْسِكَ، ثُمَّ تَعَرَّضْ مَا تَفْهَمُ عَلَى مَنْ سَلَفَكَ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

قَالَ: «أَوْ مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ». قُلْتُ: وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: الْعَقْلُ. وَالْعَقْلُ لَيْسَ الْمَرَادُ بِهِ الَّذِي هُوَ ضِدُّ الْجُنُونِ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ بِذَلِكَ الدِّيَّةَ، وَسُمِّيَتْ الدِّيَّةُ عَقْلًا، لِأَنَّ الْعَادَةَ جَرَتْ أَنْ ضَامِنِيهَا يَأْتُونَ بِهَا إِلَى بَيْتِ مَنْ هِيَ لَهُ، وَيَعْقِلُونَهَا أَمَامَ بَيْتِهِ. وَقَوْلُهُ: «فِكَالُ الْأَسِيرِ». الْأَسِيرُ الْمُسْلِمُ عِنْدَ الْكُفَّارِ يَجِبُ عَلَيْنَا فَكُّهُ، بَلْ نُعْطِيهِ مِنَ الزَّكَاةِ لِفَكَ أَسْرِهِ.

وَقَوْلُهُ: «لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ» أَيُّ كَافِرٍ كَانَ، حَتَّى لَوْ كَانَ مُعَاهِدًا أَوْ مُسْتَأْمِنًا، أَوْ ذِمِّيًّا، إِذَا قَتَلَهُ مُسْلِمٌ فَإِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يُقْتَلُ بِالْكَافِرِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَوِي أَوْلِيَاءُ اللَّهِ وَأَعْدَاءُ اللَّهِ، فَالْكَفَّارُ مِنَ الْخَيْرِ أَلَّا يُوجَدُوا، وَلَكِنْ مِنْ حِكْمَةِ اللَّهِ أَنْ يُوجَدُوا، فَإِذَا قَتَلَهُ الْمُسْلِمُ فَقَدْ أَعْدَمَ شَرًّا، فَلَا يُقْتَلُ الْمُسْلِمُ بِكَافِرٍ.

وَهَلْ يُقْتَلُ الْكَافِرُ بِالْمُسْلِمِ؟

نَعَمْ، يُقْتَلُ الْكَافِرُ بِالْمُسْلِمِ؛ لِأَنَّهُ أَدْنَى مِنْهُ.

وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا: قَوْلُهُ: «مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ».



١١٢ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ خَزَاعَةَ قَتَلُوا رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ عَامَ فَتْحِ مَكَّةَ بِقَتِيلٍ مِنْهُمْ قَتَلُوهُ، فَأُخْبِرَ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَرَكِبَ رَاحِلَتَهُ، فَخَطَبَ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْقَتْلَ أَوْ الْفِيلَ» - شَكَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ - «وَسَلَّطَ عَلَيْهِمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَالْمُؤْمِنِينَ، أَلَا وَإِنَّهَا لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، أَلَا وَإِنَّهَا حَلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، أَلَا وَإِنَّهَا سَاعَتِي هَذِهِ حَرَامٌ لَا يُخْنَلَى شَوْكُهَا، وَلَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا، وَلَا تُلْتَقَطُ سَاقِطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ، فَمَنْ قُتِلَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يُعْقَلَ وَإِمَّا أَنْ يُقَادَ أَهْلُ الْقَتِيلِ». فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ، فَقَالَ: اكْتُبْ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ: «اكْتُبُوا لِأَبِي فُلَانٍ». فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ: إِلَّا الْإِذْخَرَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي بُيُوتِنَا وَقُبُورِنَا. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِلَّا الْإِذْخَرَ، إِلَّا الْإِذْخَرَ»^(١).

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: يَقَالُ: يُقَادُ بِالْقَافِ، فَقِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: أَيُّ شَيْءٍ كَتَبَ لَهُ؟ قَالَ: كَتَبَ لَهُ هَذِهِ الْخُطْبَةُ.

[الحديث: ١١٢ - طرفاه في: ٢٤٣٤، ٦٨٨٠].

هَذَا أَيْضًا فِيهِ دَلِيلٌ: عَلَى جَوَازِ كِتَابَةِ الْحَدِيثِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «اكْتُبُوا لِأَبِي فُلَانٍ». وَهَذَا الْحَدِيثُ هُوَ مَا سَبَقَ، لَكِنْ هَذَا فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْاِخْتِلَافِ، وَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّ خَزَاعَةَ قَتَلُوا رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ عَامَ الْفَتْحِ بِقَتِيلٍ مِنْهُمْ قَتَلُوهُ، فَأُخْبِرَ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَرَكِبَ رَاحِلَتَهُ... إِلَى آخِرِهِ، وَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ الْكَلَامُ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ بَقِيَ عَلَيْنَا أَنَّ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ - حَدِيثِ أَبِي شُرَيْحٍ - نُقْطَةً يَجِبُ التَّنَبُّهُ لَهَا، فَقَدْ سَبَقَ لَنَا أَنَّهُ يَحْرُمُ الْقَتْلُ فِي مَكَّةَ، لَكِنْ قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِلَّا مَنْ فَعَلَ مَا يُوجِبُ الْقَتْلَ فِي الْحَرَمِ فَيُقْتَلُ^(٢). فَإِذَا فَعَلَ مَا يُوجِبُ الْقَتْلَ أَوْ الْقَطْعَ فَإِنَّهُ يُقْتَلُ وَيُقْطَعُ، فَلَوْ قَتَلَ أَحَدٌ شَخْصًا فِي مَكَّةَ

(١) رواه مسلم (١٣٥٥) (٤٤٧).

(٢) انظر: «الأم» (٥٧/٩)، و«المغني» (٩٠/٩)، و«كشاف القناع» (٨٧/٦)، و«المبدع» (٥٧/٩).

فإنه يُقْتَلُ، ولو ارتدَّ فإنه يُقْتَلُ، ولو سَرَقَ فإنه يُقَطَّعُ، بِخِلَافِ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فِي الْحِلِّ، ثُمَّ اعْتَصَمَ بِالْحَرَمِ، فَإِنَّ الْحَرَمَ يُعِيدُهُ، كَمَا سَبَقَ، بَلْ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَلَا تَقْتُلُواهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقْتَلُوا فِيهِ فَإِنْ قَتَلْتُمْ فَأَنْتُمْ أَقَاتِلُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١]. وَلَمْ يَقُلْ: فَقَاتِلُواهُمْ. وَ«اقْتُلُواهُمْ» أبلغُ مِنْ «قَاتِلُواهُمْ»؛ يَعْنِي: إِذَا قَاتَلْتُمْ فِي الْحَرَمِ فَأَقْتُلُواهُمْ قَتْلًا، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ مَنْ فَعَلَ مَا يُوجِبُ الْقَتْلَ، أَوِ الْقَطْعَ، أَوِ الْحَدَّ فِي الْحَرَمِ فَإِنَّهُ يُفَعَّلُ بِهِ ذَلِكَ.

وَالْفَرْقُ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ مَنْ فَعَلَ هَذَا فِي الْحَرَمِ فَقَدْ انْتَهَكَ حُرْمَةَ الْحَرَمِ، فَلَا حُرْمَةَ لَهُ أَيْضًا، بَلْ تُنْتَهَكُ حُرْمَتُهُ هُوَ أَيْضًا، بِخِلَافِ مَنْ فَعَلَهُ خَارِجَ الْحَرَمِ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا» «لَا يُخْتَلَى»؛ يَعْنِي: لَا يُحْسُ، وَالشَّوْكُ هُوَ الشَّجَرُ الَّذِي فِيهِ الشَّوْكُ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَلَا تُلْتَقِطُ سَاقِطَتَهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ». السَّاقِطَةُ؛ يَعْنِي: اللَّقْطَةُ، فَلَا تُلْتَقِطُ إِلَّا لِمُنْشِدٍ.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ ^(١) رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي قَوْلِهِ: «إِلَّا لِمُنْشِدٍ» هَلِ الْمَعْنَى أَنَّهَا لَا تُمْلِكُ بَعْدَ السَّنَةِ، أَوْ أَنَّهَا تُمْلِكُ بَعْدَ السَّنَةِ كغَيْرِهَا مِنَ الْبِلَادِ، لَكِنْ ذَكَرَ مَكَّةَ عَلَى سَبِيلِ التَّأْكِيدِ؟ وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا تُمْلِكُ، وَأَنَّهُ ذَكَرَ مَكَّةَ لخصوصيتها، وَهَذَا مِنْ تَمَامِ احْتِرَامِ الْأَمْوَالِ فِيهَا؛ أَنَّ سَاقِطَتَهَا لَا تُمْلِكُ، وَتُنْشَدُ مَدَى الدَّهْرِ، فَإِذَا وَجَدَتْ فِيهَا مِثْلًا مِائَةِ رِيَالٍ، فَإِنْ أَخَذَتْهَا وَجَبَ عَلَيْكَ أَنْ تُنْشِدَ عَنْهَا مَدَى الدَّهْرِ، وَإِذَا مَاتَ تَوْصِي مَنْ بَعْدَكَ أَنْ يُنْشِدَ عَنْهَا، وَإِذَا مَاتَ مَنْ بَعْدَكَ يُوصِي مَنْ يُنْشِدُ عَنْهَا حَتَّى يَجِدَهَا صَاحِبُهَا.

وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا فِيهِ حِمَاةٌ لِلْقُطْعَةِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا عَلِمَ بَأَنَّهُ مُلْزَمٌ بِمِثْلِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ سَيَدْعُهَا، وَإِذَا وَدَّعَهَا فَسَوْفَ يَجِدُهَا صَاحِبُهَا، وَلَكِنَّ هَذَا فِي زَمَنِ يَكُونُ فِيهِ الْوَرَعُ مُتَشِيرًا، أَمَّا فِي وَقْتِنَا هَذَا فَإِنَّكَ إِذَا تَرَكْتَهَا أَنْتَ فَسَوْفَ يَأْخُذُهَا مَنْ لَا يُنْشِدُهَا وَلَا يَوْمًا وَاحِدًا.

(١) انظر: «المحلى» (٧/٢٧٨)، و«المغني» (٦/١١)، و«كشف القناع» (٤/٢١٨)، و«المبدع»

(٥/٢٨٤)، و«الكافي» (٢/٣٥٦).

فَالأَوَّلَى أَنْ تُؤَخَّذَ فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ وَتُعْطَى لِلجِهَاتِ الْمَسْئُولَةِ فِي الدَّوْلَةِ عَنْ
مِثْلِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، هَذَا هُوَ الْأَوَّلَى؛ لِأَنَّ تَرْكَهَا إِضَاعَةً، وَأَخْذَهَا عَلَى الْإِلْتِزَامِ بِالْإِنْشَادِ
دَائِمًا مَشَقَّةٌ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا: أَنَّ مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، إِمَّا أَنْ يُعْقَلَ
وَإِمَّا أَنْ يُقَادَ أَهْلُ الْقَتِيلِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ إِذَا قُتِلَ الْإِنْسَانُ عَمْدًا فَإِنَّ أَهْلَهُ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ -
يَعْنِي: فِي الْخِيَارِ- إِنْ شَاءُوا اقْتَصَوْا، وَإِنْ شَاءُوا أَخَذُوا الدِّيَّةَ، وَهَنَّاكَ قِسْمٌ ثَالِثٌ: إِنْ
شَاءُوا عَفَوْا. وَهَنَّاكَ قِسْمٌ رَابِعٌ: إِنْ شَاءُوا صَالَحُوا.

وَلَكِنْ هَلْ لَهُمْ أَنْ يُصَالِحُوا عَلَى أَكْثَرِ مِنَ الدِّيَّةِ أَوْ لَا؟ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ^(١)،
وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُصَالِحُوا عَلَى أَكْثَرِ مِنَ الدِّيَّةِ.

وَمِثَالُ ذَلِكَ: زَيْدٌ قَتَلَ عَمْرًا عَمْدًا فِي مَكَّةَ أَوْ فِي غَيْرِ مَكَّةَ نَقُولُ لَوْرَثَةِ عَمْرٍو: أَنْتُمْ
بِالْخِيَارِ، إِنْ شِئْتُمْ أَقْتُلُوا زَيْدًا، وَإِنْ شِئْتُمْ خُذُوا الدِّيَّةَ، وَهِيَ فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ مِائَةُ أَلْفٍ،
وَإِنْ شِئْتُمْ اغْفُوا عَنْهُ مُطْلَقًا، وَإِنْ شِئْتُمْ صَالَحُوا، فَإِنْ كَانَ عَلَى أَقَلِّ مِنَ الدِّيَّةِ فَلَا مَرُ وَاضِحٌ،
وَإِنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ الدِّيَّةِ فَكَذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ عَلَى أَكْثَرِ فَإِنَّهُ فِيهِ الْخِلَافُ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ جَائِزٌ،
لِأَنَّ الْحَقَّ لِأَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ، فَلَوْ قَالَ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ: نَحْنُ لَا نَرْضَى إِلَّا بِمِليونِ رِيَالٍ بَدَلًا عَنْ
مِائَةِ أَلْفٍ، وَإِلَّا قَتَلْنَاهُ، وَالْحَقُّ لَنَا فَمَنْ الَّذِي يَمْنَعُ، وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَقُولُ: لَيْسَ لَهُمْ إِلَّا الدِّيَّةُ
أَوْ الْقَتْلُ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: جَوَازُ طَلَبِ كِتَابَةِ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَرَّ الرَّجُلَ
الَّذِي مِنَ الْيَمَنِ - وَيُقَالُ لَهُ: أَبُو شَاةٍ - حِينَ طَلَبَ أَنْ يُكْتَبَ لَهُ، بَلْ قَالَ: «اكْتُبُوا لِأَبِي
فُلَانٍ».

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: جَوَازُ الْإِسْتِثْنَاءِ مَعَ الْفَصْلِ؛ لِقَوْلِهِ: «إِلَّا الْإِذْخِرَ». وَهَذَا
مُسْتَشْنَى مِنَ الْحَشِيشِ مِنْ قَوْلِهِ: «لَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا».

(١) انظر: «المغني» (٢٨٦/٨)، و«المبدع» (٢٩٨/٨)، و«الفروع» (٥٠٦/٥)، و«الإنصاف» (٤/١٠).

وقوله: «رجلٌ من قريش». هو العباسُ كما هو مُبينٌ في الروايات الأخرى.
 وقولُ العباس: «يا رسولَ الله! إلا الإذخر»؛ فإنه يُجعلُ في القبورِ وفي البيوتِ،
 وفي لفظ: «لِقَيْنِهِمْ»^(١) فهذه ثلاثٌ.

فُيُجْعَلُ في البيوتِ في السُّقُوفِ، فُيُجْعَلُ على الجريدِ حتى لا يَتَساقَطَ الطِّينُ من بين
 الجريدِ، أما عندنا هنا في نجدٍ فإنَّهم يَجْعَلُونَ بدلًا منه سَعَفَ النخلِ.
 وأما القبورُ فهُمْ أيضًا يَجْعَلُونَ الإذخرَ بين اللَّبَنِ حتى لا يَتَساقَطَ الترابُ على الميتِ.
 وأما القَيْنُ -وهو الحدَّادُ- فإنه يُشْعِلُ به النَّارَ عندما يُريدُ إحياءَ الحديدِ عليها.
 فقالَ النبي ﷺ: «إلا الإذخر». وهذا الاستثناءُ من جُمْلَةٍ سَابِقَةٍ، فاختَلَفَ العلماءُ
 رَحِمَهُمُ اللَّهُ في هَذِهِ المسألةِ^(٢)، وأصلُ خِلافِهِم: هل يَجوزُ الاستثناءُ مع الفصلِ بينَ
 المُسْتثنى والمُسْتثنى مِنْهُ؟

والفصلُ على ثلاثة أقسام:

القسمُ الأولُ: أن يكونَ فصلًا اضطراريًّا؛ مثلُ أن تأخُذه سَعْلَةٌ -يعني كَحَّةً، أو
 عُطاسٌ، أو ما أشبه ذلك- فهذا لا يضرُّ حتى ولو طَالَ فصلُهُ، فمثلًا لو قالَ إنسانٌ:
 زَوَجَاتِي طَوَالِقُ. ثُمَّ أَخَذَ يَعْطُسُ لمدَّةِ سَاعَتَيْنِ فَقَالَ: إِلَّا فلانة. فَهَذِهِ لا تَطْلُقُ؛ لِأَنَّهُ
 اسْتثنى، ولا يضرُّ فصلُ هَذَا لِأَنَّهُ ضَرُورِيٌّ، وكذَلِكَ لو ذَكَرَ المُسْتثنى مِنْهُ، ثُمَّ أَغْمِي
 عليه، ثُمَّ أَفاقَ واستثنى، فالاستثناءُ صحيحٌ؛ لِأَنَّهُ اضطراريٌّ.

القسمُ الثاني: أن يَفْصَلَ بِفَاصِلٍ كَثِيرٍ بِدونِ كَلَامٍ؛ يَعْني: أن يَسْكُتَ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ
 يَقُولُ: إِلَّا كَذَا. فهذا لا يَصِحُّ إِذَا كَانَ فَاصِلًا طَوِيلًا، والكَلَامُ غيرُ متصلٍ.

القسمُ الثالثُ: أن يكونَ الكَلَامُ مُتصِلًا لكنْ فُصِّلَ بينَ جُمْلَةٍ المُسْتثنى مِنْهُ

(١) رواه مسلم (١٣٥٣) (٤٤٥).

(٢) انظر: «المسودة» لآل تيمية (١/ ٣٤٥) وما بعدها، و«إرشاد الفحول» (ص ٢٤٧)، و«المذكرة» (ص ٢٤٩).

والمُسْتَنَى بِجُمْلٍ أُخْرَى، كَمَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَمِنْهُمْ مَنْ صَحَّحَ الاسْتِثْنَاءَ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا يَصَحُّ، فَالَّذِينَ صَحَّحُوا الاسْتِثْنَاءَ فِي هَذَا الْحَالِ قَالُوا: لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِلَّا الْإِذْخَرَ». وَثَبَتَ الْحُكْمُ، وَاسْتَشْنَى الْإِذْخَرَ مِنْ بَيْنِ الْحَشِيشِ، وَالَّذِينَ قَالُوا: لَا يَصَحُّ أَجَابُوا عَنِ الْحَدِيثِ بِأَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ النَّسْخِ.

وَلَكِنَّ هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ لِأُمُورٍ:

أَوَّلًا: أَنَّ النَّسْخَ رَفَعَ الْحُكْمَ رَفْعًا كَلِمًا كَامِلًا، وَهَذَا لَيْسَ رَفْعًا لِلْحُكْمِ، وَإِنَّمَا هُوَ رَفْعٌ لِلْحُكْمِ عَنْ بَعْضِ أَفْرَادِ الْعُمُومِ، وَهَذَا يَكُونُ تَخْصِيصًا. الثَّانِي: أَنَّ مِنْ شُرُوطِ النَّسْخِ أَنْ يَتَعَدَّرَ الْجَمْعُ بَيْنَ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ، وَهَذَا لَا يَتَعَدَّرُ، فَهَذَا عَامٌّ خُصَّصَ مِنْهُ.

فَالصَّوَابُ: أَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ، وَأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ مُتَّصِلًا، وَلَوْ فَصَلَ بَيْنَ الْمُسْتَشْنَى وَالْمُسْتَشْنَى مِنْهُ، فَإِنَّ الاسْتِثْنَاءَ صَحِيحٌ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا: مَسْأَلَةٌ أُخْرَى اخْتَلَفَ فِيهَا الْعُلَمَاءُ، وَهِيَ هَلْ يَجِبُ أَنْ يَنْوِيَ الاسْتِثْنَاءَ قَبْلَ تِمَامِ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ، أَمْ لَا؟ يَعْني مَثَلًا لَوْ قَالَ: عِنْدِي لَزِيدٌ مِثْلًا مِائَةَ رِيَالٍ. ثُمَّ اسْتَشْنَى بَعْدَ أَنْ تَمَّتِ الْجُمْلَةُ الْأُولَى، وَنَوَى: إِلَّا عَشْرًا.

فَهَلْ يَصَحُّ؟

قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: لَا يَصَحُّ الاسْتِثْنَاءُ حَتَّى يَنْوِيَهُ قَبْلَ تِمَامِ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَصَحُّ أَنْ يَنْوِيَ الاسْتِثْنَاءَ، وَلَوْ بَعْدَ تِمَامِ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ، وَلَهُ أُدْلَةٌ مِنْهَا هَذَا الْحَدِيثُ، وَمِنْهَا حَدِيثُ قِصَّةِ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً، تَلِدُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ غُلَامًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. فَقَالَ لَهُ الْمَلِكُ: قُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. - فَلَمْ يَقُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ - فَطَافَ عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً، وَلَمْ تَلِدْ مِنْهُنَّ إِلَّا وَاحِدَةً فَقَطْ وَكَذَلِكَ شَيْءٌ إِنْسَانٍ؛ أَي: نَصَفَ إِنْسَانٍ، وَهَذِهِ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ - قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ قَالَ

إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَمْ يَحْنُثْ، وَكَانَ دَرَكًا لِحَاجَتِهِ، وَلَقَاتُلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(١).
وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. لَصَحَّ الاستثناءُ مَعَ وجودِ الفَاصِلِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١١٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو، قَالَ: أَخْبَرَنِي وَهْبُ بْنُ مُبَيَّهٍ، عَنْ أَخِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: مَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنِّي، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو؛ فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلَا أَكْتُبُ. تَابِعَهُ مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٢).

الشَّاهِدُ: قَوْلُهُ: «إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو؛ فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلَا أَكْتُبُ». وَلَكِنْ لَوْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ هَذَا مِنْ فِعْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَفَعَلَهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ. فَالْجَوَابُ: أَنَّ ابْنَ عَمْرٍو كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَعَلَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَطْلُعْ عَلَيْهِ؟

قُلْنَا: إِذَا سَلَّمْنَا ذَلِكَ، وَأَنَّهُ لَمْ يَطْلُعْ عَلَيْهِ فَقَدْ أَطْلَعَ عَلَيْهِ اللَّهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يُقَرُّ خَطَأً، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَا يُقَرُّ خَطَأً أَنَّ الَّذِينَ أَخْطَأُوا فِي غَيْبَتِهِمْ عَنْ عُيُونِ النَّاسِ بَيْنَ اللَّهِ خَطَأَهُمْ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ﴾ [النِّسَاءُ: ١٠٨].

فَهؤُلَاءِ يَقُولُونَ فِي اللَّيْلِ أَشْيَاءَ، وَيَتَكَلَّمُونَ بِهَا، وَلَا يَطْلُعُ عَلَيْهَا النَّاسُ، لَكِنْ يَطْلُعُ عَلَيْهَا اللَّهُ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ اللَّهَ لَا يُقَرُّ خَطَأً، فَهَذَا هُوَ وَجْهُ الاستدلالِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

(١) تَقَدَّمَ تَحْرِيمُهُ.

(٢) ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيلًا بِصِغَةِ الْجَزْمِ، وَوَصَلَهُ عَبْدِ الرَّزَاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٢٥٩ / ١١) (٢٠٤٨٩)، وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «التَّغْلِيْقِ» (٩٢ / ٢) فِي إِسْنَادِ عَبْدِ الرَّزَاقِ: هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَابْنِ أَبِي حَتْمٍ فِي «شَرْحِ السَّنَةِ» (٢٩٣ / ١) (١٣٧)، وَانْظُرْ: «الْفَتْحُ» (٢٠٧ / ١)، وَ«تَغْلِيْقُ التَّغْلِيْقِ» (٩٢ - ٩١ / ٢).

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ كَانَ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَحَادِيثُ أَكْثَرُ مِمَّا عِنْدَ أَبِي هُرَيْرَةَ فَأَيْنَ هِيَ الْآنَ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَيْسَ مَعْنَى كَثْرَةِ الْأَحَادِيثِ عِنْدَ الرَّجُلِ أَنَّهُ يُكْثِرُ التَّحْدِيثَ بِهَا، فَنَحْنُ نَعْتَقِدُ أَنَّ مَا عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ أَكْثَرُ مِمَّا عِنْدَ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي يَرْوِيهَا عَنِ الرَّسُولِ ﷺ، لَكِنَّ الْكَلَامَ عَنِ التَّحْدِيثِ، فَإِلَّا نَسَانُ قَدْ يَحْفَظُ شَيْئًا كَثِيرًا، لَكِنْ لَا يُحَدِّثُ بِهِ لِانْشِغَالِهِ مَثَلًا، أَوْ لِعَدَمِ إِقْبَالِ النَّاسِ عَلَيْهِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَثْرَةِ الْأَخْذِ عَنِ الرَّسُولِ كَثْرَةُ الرِّوَايَةِ عَنْهُ.



ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١١٤ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا اشْتَدَّ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَجَعُهُ قَالَ: «اَتُونِي بِكِتَابٍ أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بَعْدَهُ». قَالَ عُمَرُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَلَبَهُ الْوَجَعُ، وَعِنْدَنَا كِتَابُ اللَّهِ حَسْبُنَا. فَاخْتَلَفُوا وَكَثُرَ اللَّغَطُ، قَالَ: «قُومُوا عَنِّي، وَلَا يَنْبَغِي عِنْدِي التَّنَازُعُ». فَخَرَجَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: إِنَّ الرِّزْيَةَ كُلَّ الرِّزْيَةِ مَا حَالَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ كِتَابِهِ^(١).

[الحديث ١١٤ - أطرافه في: ٣٠٥٣، ٣١٦٨، ٤٤٣١، ٤٤٣٢، ٥٦٦٩، ٧٣٦٦]

الشاهد من هذا: قَوْلُهُ: «اَتُونِي بِكِتَابٍ أَكْتُبُ لَكُمْ».

وقَوْلُهُ: «أَكْتُبُ لَكُمْ». هل مَعْنَاهُ أَمْرٌ مِنْ يَكْتُبُ، أَوْ يَكْتُبُ هُوَ بِيَدِهِ؟

الجواب: هَذَا يَحْتَمِلُ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُ هَلِ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ أَنْ أُوحِيَ إِلَيْهِ صَارَ يَكْتُبُ أَوْ لَا؟

وفي هذا خلاف بين العلماء^(١):

فمنهم من قال: إن النبي ﷺ كَانَ يَكْتُبُ بَعْدَ نَزُولِ الْوَحْيِ عَلَيْهِ؛ لَأَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿وَمَا كُنْتَ تَقُولُ مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِمِعِينِكَ إِذْ لَا تُرَابَ الْمُبْلُوتِ﴾ (١٨) [البقرة: ٢٤٨]. ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ تَعَلَّمَ، وَصَارَ يَخُطُّ.

ومنهم من قال: إِنَّهُ لَا يَخُطُّ، وَلَا يَعْرِفُ أَنْ يَكْتُبَ إِلَّا كَلِمَاتٍ يَسِيرَةً كَأَسْمِهِ وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ.

وبناءً عَلَى هَذَا الْقَوْلِ يَكُونُ قَوْلُهُ: «أَكْتُبُ لَكُمْ»؛ يَعْنِي: أَمُرُّ مَنْ يَكْتُبُ، وَالْأَمْرُ بِالشَّيْءِ كِفَاعِلُهُ؛ وَلِهَذَا يُقَالُ مِثْلًا: بَنَى الْمَلِكُ الْمَدِينَةَ، أَوْ بَنَى قَصْرَهُ. وَلَيْسَ هُوَ بِنَفْسِهِ الَّذِي بَنَاهُ، وَلَكِنْ أَمَرَ مَنْ يَبْنِيهِ.

وقوله: «كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بَعْدَهُ». اختلف العلماءُ فِي قَوْلِهِ: لَا تَضِلُّوا بَعْدَهُ^(٢)، فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ لَا تَضِلُّوا بَعْدَهُ فِي الشَّرِيعَةِ فَلَا شَكَّ أَنَّ كِتَابَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ، كَمَا قَالَ عُمَرُ: حَسْبُنَا كِتَابُ اللَّهِ؛ لِأَنَّ كِتَابَ اللَّهِ أَفْضَلُ مِمَّا سَيَكْتُبُ.

وإِنْ كَانَ الْمَعْنَى كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بَعْدَهُ بِالنِّسْبَةِ لِلخِلَافَةِ، وَأَنَّ الرُّسُولَ لَمَّا رَأَى نَفْسَهُ تُقَالُ بِهِ الْمَرَضُ، وَاشْتَدَّ بِهِ أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ كِتَابًا فِي الْخِلَافَةِ، فَإِنَّ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَسِّرَ أَوْ قَدَّرَ أَنَّ عُمَرَ يُعَارِضُ حَتَّى يَكُونَ انْتِخَابُ أَبِي بَكْرٍ بِرِضَا مِنَ الصَّحَابَةِ، مَعَ أَنَّ الرُّسُولَ ﷺ أَشَارَ إِلَى خِلَافَتِهِ، فَهُوَ نَائِبُهُ فِي الْحَجِّ عَامَ تِسْعٍ^(٣)؛ فَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ حَجَّ بِالنَّاسِ فِي السَّنَةِ التَّاسِعَةِ بِالِاتِّفَاقِ^(٤).

وتَخْلِيْفُهُ فِي إِمَامَةِ النَّاسِ فِي الْحَجِّ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ هُوَ الْخَلِيفَةُ مِنْ بَعْدِهِ فِي إِمَامَةِ النَّاسِ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافَةِ.

(١) انظر تفصيل هذا الخلاف في تفسير القرطبي: (٣٥١ / ١٣) وما بعدها.

(٢) انظر: «الفتح» (٢٠٩ / ١)، وشرح مسلم (١٠٢ / ٦) وما بعدها.

(٣) رواه البخاري (١٦٢٢، ٤٣٦٣)، ومسلم (١٣٤٧) (٤٣٥).

(٤) انظر: «الفتح» (٨٣ / ٨).

ثَانِيًا: أَنَّ الرُّسُولَ خَلَفَهُ فِي أُمَّتِهِ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى إِنَّهُ قَالَ: «ادْعُ لِي أَبَا بَكْرٍ»^(١). فَحَاوَلُوا أَنْ يَكُونَ عُمَرُ، فَأَبَى إِلَّا أَبَا بَكْرٍ.

وَالثَّلَاثَا: أَنَّهُ قَالَ: «يَأْبَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ»^(٢).

وَرَابِعًا: أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْهُ فَقَالَتْ: «ارْجِعْ بِي إِلَيَّ». فَقَالَتْ: إِنْ لَمْ أَجِدْكَ؟ -فَكَانَتْهَا تُشِيرُ إِلَى الْمَوْتِ- قَالَ: «إِنْ لَمْ تَجِدِينِي فَأْتِي أَبَا بَكْرٍ»^(٣)، فَكُلُّ هَذَا فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ هُوَ الْخَلِيفَةُ، فَإِذَا انْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ اخْتِيَارُ الصَّحَابَةِ صَارَ هَذَا أَبْلَغَ فِي ثُبُوتِ الْخِلَافَةِ، وَعَدَمِ فَرَضِهَا، وَفِي اقْتِنَاعِ النَّاسِ بِهَا، فَكَانَ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ أَنْ أَلْهَمَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهَذَا، فَيَكُونُ مِنْ تَوْفِيقِ اللَّهِ لَهُ فِي إِصَابَةِ الصَّوَابِ.

لَكِنَّ الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ قَوْلِهِ: عِنْدَنَا كِتَابُ اللَّهِ. هُوَ الْمَعْنَى الْأَوَّلُ، وَأَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَأَى أَنَّ كِتَابَ اللَّهِ كَافٍ عَنْ كُلِّ كِتَابٍ.

وَأَمَّا عَتَبُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى عُمَرَ فِي قَوْلِهِ: «إِنَّ الرِّزْيَةَ كُلَّ الرِّزْيَةِ» إِلَى آخِرِهِ فَإِنَّهُ أَخْطَأَ، وَأَصَابَ عُمَرُ؛ لِأَنَّ عُمَرَ لَا شَكَّ أَنَّهُ أَفْقَهُ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَعْلَمُ مِنْهُ، وَهُوَ الَّذِي وَفَّقَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِلصَّوَابِ، فَكَانَتِ الرِّزْيَةُ كُلَّ الرِّزْيَةِ هِيَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَإِنَّ هَذَا الْإِعْتِرَاضَ لَا وَجْهَ لَهُ، وَعُمَرُ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَأَحْكَمُ مِنْهُ، وَأَعْلَمُ مِنْهُ بِدَلَالِ الْأَحْوَالِ، وَأَعْلَمُ مِنْهُ بِمَا يَتَرْتَّبُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

وَلَوْ أَنَّ الرُّسُولَ كَتَبَ هَذَا الْكِتَابَ عَلَى أَنَّهُ هُوَ الْكِتَابُ الَّذِي لَا يُضِلُّ بَعْدَهُ فَكَيْفَ يَكُونُ إِقْبَالُ النَّاسِ عَلَى الْقُرْآنِ؟

الْجَوَابُ: أَنَّهُ يُهْجَرُ، وَلَا يَلْتَفِتُ النَّاسُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ عِنْدَهُمُ الْكِتَابَ الَّذِي قَالَ لَهُمُ الرُّسُولُ فِيهِ: «لَا تَضِلُّوا بَعْدَهُ».

ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ قَضَى بِحِكْمَتِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ لَا بَدَّ أَنْ يَضِلَّ مَنْ يَضِلُّ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ حَتَّى لَوْ كُتِبَ الْكِتَابُ، فَلَا بَدَّ أَنْ يَضِلَّ مَنْ يَضِلُّ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ، كَمَا هُوَ الْوَاقِعُ.

(١) رواه البخاري (٦٧٩)، ومسلم (٤١٨) (٩٠).

(٢) رواه مسلم (٢٣٨٧) (١١).

(٣) رواه البخاري (٣٦٥٩)، ومسلم (٢٣٨٦) (١٠).

وإن كَانَ قَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ رُبَّمَا لَوْ كُتِبَ هَذَا الْكِتَابُ لَمْ يَضِلَّ، لَكِنْ حِكْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ تَأْتِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ كَمَا وَقَعَ.

وفي هذا دَلِيلٌ: عَلَى أَنَّ الصَّحَابَةَ رضي الله عنهم قَدْ يَخْتَلِفُونَ فِي الْأَشْيَاءِ، وَتَرْتَفِعُ أَصْوَاتُهُمْ، وَيَكْثُرُ اللَّغْطُ فِيهَا بَيْنَهُمْ، وَلَكِنَّ الرُّسُولَ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَكْرَهُ ذَلِكَ؛ وَلِهَذَا أَمَرَهُمْ بِالْقِيَامِ، وَقَالَ صلى الله عليه وسلم: «لَا يَنْبَغِي عِنْدِي التَّنَازُعُ». فَهَلِ الْمَرَادُ: لَا يَنْبَغِي عِنْدِي التَّنَازُعُ فِي هَذِهِ الْحَالِ، أَوْ مُطْلَقًا؟
الْجَوَابُ: أَنَّهُ لَا يُرِيدُهُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ الرُّسُولَ صلى الله عليه وسلم لَا يُرِيدُ التَّنَازُعَ، بَلْ يُرِيدُ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَنْ تَتَّفَقَ، وَأَلَّا تَتَنَازَعَ، بَلْ قَالَ اللَّهُ لَهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

وَلِذَلِكَ الْآنَ لَمَّا تَنَازَعَتِ الْأُمَّةُ صَارَ بَعْضُهَا يُقَاتِلُ بَعْضًا، وَتَرَكُوا قِتَالَ الْكُفَّارِ، وَصَارَتِ الْمِحَنُ وَالْفِتَنُ بَيْنَهُمْ، وَحَصَلَ مَا حَصَلَ عَلَى الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، نَسَأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «الْفَتْحِ» (١/٢٠٨-٢٠٩):

﴿قَوْلُهُ: «غَلَبَهُ الْوَجَعُ»؛ أَي: فَيَشُقُّ عَلَيْهِ إِمْلَاءُ الْكِتَابِ، أَوْ مُبَاشَرَةُ الْكِتَابَةِ، وَكَأَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه فَهِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ يَقْتَضِي التَّطْوِيلَ.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ وَغَيْرُهُ: «اثْنُونِي». أَمْرٌ، وَكَانَ حَقُّ الْمَأْمُورِ أَنْ يُبَادِرَ لِلْإِمْتِثَالِ، لَكِنْ ظَهَرَ لِعُمَرَ رضي الله عنه مَعَ طَائِفَةٍ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى الْوُجُوبِ، وَأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْإِرْشَادِ إِلَى الْأَضْلَحِ، فَكَرِهُوا أَنْ يُكَلِّفُوهُ مِنْ ذَلِكَ مَا يَشُقُّ عَلَيْهِ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ مَعَ اسْتِحْضَارِهِمْ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]. وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿يَنْبِئْنَا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [الحج: ٨٩].
وَلِهَذَا قَالَ عُمَرُ: حَسْبُنَا كِتَابُ اللَّهِ.

وظَهَرَ لَطَائِفُهُ أُخْرَى أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يَكْتُبَ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ امْتِثَالِ أَمْرِهِ، وَمَا يَتَّصِمُهُ مِنْ زِيَادَةِ الْإِيضَاحِ، وَدَلَّ أَمْرُهُ لَهُمْ بِالْقِيَامِ عَلَى أَنَّ أَمْرَهُ الْأَوَّلَ كَانَ عَلَى الْاِخْتِيَارِ؛ وَلِهَذَا عَاشَ صلى الله عليه وسلم بَعْدَ ذَلِكَ أَيَّامًا، وَلَمْ يُعَاوِذْ أَمْرَهُمْ بِذَلِكَ، وَلَوْ كَانَ وَاجِبًا لَمْ يَتْرُكْهُ لِاخْتِلَافِهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتْرُكِ التَّبْلِيغَ لِمَخَالَفَةِ مَنْ خَالَفَ، وَقَدْ كَانَ الصَّحَابَةُ يُرَاجِعُونَهُ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ مَا لَمْ يَجْزِمَ بِالْأَمْرِ، فَيَاذَا عَزَمَ امْتَسَلُوا، وَسَيَّأَتِي بَسْطُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ الْاِعْتِصَامِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَقَدْ عُدَّ هَذَا مِنْ مُوَافَقَةِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَاخْتَلَفَ فِي الْمَرَادِ بِالْكِتَابِ فَقِيلَ: كَانَ أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ كِتَابًا يَنْصُ فِيهِ عَلَى الْأَحْكَامِ؛ لِيَرْتَفَعَ الْاِخْتِلَافُ.
وَقِيلَ: بَلْ أَرَادَ أَنْ يَنْصُ عَلَى أَسَامِي الْخُلَفَاءِ بَعْدَهُ حَتَّى لَا يَقَعَ بَيْنَهُمُ الْاِخْتِلَافُ. قَالَه سَفِيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ.

وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ فِي أَوَائِلِ مَرَضِهِ، وَهُوَ عِنْدَ عَائِشَةَ: «ادْعِي لِي أَبَاكَ وَأَخَاكَ حَتَّى أَكْتُبَ كِتَابًا فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَتَمَنَّى مُتَمَنٍّ، وَيَقُولَ قَائِلٌ: وَيَأْبَى اللَّهُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَلِلْمَصْنَفِ مَعْنَاهُ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَمْ يَكْتُبْ.

وَالأَوَّلُ أَظْهَرَ لِقَوْلِ عُمَرَ: كِتَابُ اللَّهِ حَسْبُنَا. أَيُّ: كَافِينَا، مَعَ أَنَّهُ يَشْمَلُ الْوَجْهَ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ بَعْضُ أَفْرَادِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَائِدَةٌ: قَالَ الْخَطَّابِيُّ: إِنَّمَا ذَهَبَ عُمَرُ إِلَى أَنَّهُ لَوْ نَصَّ بِمَا يُزِيلُ الْخِلَافَ لَبَطَلَتْ فَضِيلَةُ الْعُلَمَاءِ، وَعُدِمَ الاجْتِهَادُ.

وَتَعَقَّبَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ بِأَنَّهُ لَوْ نَصَّ عَلَى شَيْءٍ أَوْ أَشْيَاءٍ لَمْ يَبْطُلِ الاجْتِهَادُ؛ لِأَنَّ الْحَوَادِثَ لَا يُمَكِّنُ حَضْرَهَا.

قَالَ: وَإِنَّمَا خَافَ عُمَرُ أَنْ يَكُونَ مَا يَكْتُبُهُ فِي حَالَةِ غَلْبَةِ الْمَرَضِ، فَيَجِدُ بِذَلِكَ الْمَنَافِقُونَ سَبِيلًا إِلَى الطَّعْنِ فِي ذَلِكَ الْمَكْتُوبِ. وَسَيَأْتِي مَا يُؤَيِّدُهُ فِي أَوَاخِرِ الْمَغَازِي. اهـ.

قَالَ السَّنْدِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْبُخَارِيِّ (١/ ٣٢-٣٤):

قَوْلُهُ ^(١): «أَتُونِي بِكِتَابٍ». لَعَلَّ الْمَرَادَ بِهِ مَا يُكْتُبُ فِيهِ، وَيَقُولُهُ: «أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا» مَا يَكْتُبُ؛ يَعْنِي: يُرِيدُ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ قَوْلِهِ: «أَتُونِي بِكِتَابٍ». وَقَوْلِهِ: «أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا». فَيَكُونُ الْمَرَادُ بِالْأَوَّلِ كِتَابًا؛ يَعْنِي: وَرَقَةً يَكْتُبُ فِيهَا؛ وَلِذَلِكَ أَتَى بِالْمَفْرَدِ.

(١) بدأ الشيخ الشارح من هنا يقرأ من حاشية السندي على البخاري، وقد تحلل قراءته رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لهذا الكتاب بعض التعليقات له رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد وضعناها بين المعقوفين.

وقيل: إِنَّمَا كَانَ هَذَا الْأَمْرُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ اخْتِيَارًا لِأَصْحَابِهِ، فَهَدَى اللَّهُ تَعَالَى عُمَرَ لِمَرَادِهِ، وَمَنَعَ مِنْ إَحْضَارِ الْكِتَابِ، وَخَفِيَ ذَلِكَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَلَى هَذَا فَيَنْبَغِي عَدُّ هَذَا فِي جُمْلَةِ مُوَافَقَةِ عُمَرَ رَبِّهِ. انْتَهَى.

قُلْتُ: يَأْتِي عَنْهُ قَوْلُهُ: «لَا تَضِلُّوا بَعْدَهُ»؛ لِأَنَّهُ جَوَابُ ثَانٍ لِلْأَمْرِ؛ بِمَعْنَى أَنَّكُمْ لَا تَضِلُّونَ بَعْدَ الْكِتَابِ إِنْ أَتَيْتُمْ بِهِ، وَكُتِبَتْ لَكُمْ، وَلَا يَخْفَى أَنْ الْإِخْبَارَ بِمَثَلِ هَذَا الْخَبَرِ لِمَجَرَّدِ الْإِخْتِيَارِ، بَلْ فِي مَوْضِعٍ يَكُونُ تَرْكُ إَحْضَارِ الْكِتَابِ أَوْلَى وَأُضَوِّبُ مِنْ إَحْضَارِهِ مِنْ قَبِيلِ الْكَذِبِ الْوَاضِحِ.

[يَقُولُ: لَوْ كَانَ اخْتِيَارًا، وَكَانَ الرُّسُولُ لَا يُرِيدُ أَنْ يَكْتُبَ، فَيَقُولُ: إِنَّهُ مِنَ الْكَذِبِ الْوَاضِحِ الَّذِي يُنْزَعُ كَلَامُهُ ﷺ عَنْهُ، فَلَا بُدَّ هُنَا مِنْ اعْتِدَارٍ آخَرَ].

وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَ مِنْ اعْتِدَارٍ أَنْ أَمَرَ «اتُّوْا» مَا كَانَ أَمْرٌ عَزِيمَةٌ وَإِجَابٍ حَتَّى لَا يَجُوزَ مُرَاجَعَتُهُ، وَيَصِيرُ الْمُرَاجِعُ عَاصِيًا، بَلْ كَانَ أَمْرٌ مَشُورَةً، وَلَقَدْ كَانَ الصَّحَابَةُ يُرَاجِعُونَهُ ﷺ فِي بَعْضِ تِلْكَ الْأَوَامِرِ، لَا سِيَّامَا عُمَرُ، وَقَدْ عَلِمَ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ كَانَ مُوَفَّقًا لِلصَّوَابِ فِي دَرْكِ الْمَصَائِبِ، وَكَانَ صَاحِبَ الْإِهَامِ مِنَ اللَّهِ ﷻ.

وَلَمْ يَقْصِدْ عُمَرُ بِقَوْلِهِ: «قَدْ غَلَبَ عَلَيْهِ الْوَجَعُ». أَنَّهُ يُتَوَهَّمُ عَلَيْهِ الْعَلَطُ، وَإِنَّمَا أَرَادَ التَّخْفِيفَ عَلَيْهِ مِنَ التَّعَبِ الشَّدِيدِ الْلاحِقِ بِهِ مِنْ إِمْلَاءِ الْكِتَابِ بِوَاسِطَةِ مَا مَعَهُ مِنَ الْوَجَعِ.

فَلَا يَنْبَغِي لِلنَّاسِ أَنْ يُبَاشِرُوا مَا يَصِيرُ سَبَبًا لِلْحُقُوقِ غَايَةِ الْمَشَقَّةِ بِهِ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ، فَرَأَى أَنْ تَرْكُ إَحْضَارِ الْوَرَقِ أَوْلَى، مَعَ أَنَّهُ خَشِيَ أَنْ يَكْتُبَ النَّبِيُّ ﷺ أُمُورًا يَعْجُزُ عَنْهَا النَّاسُ، فَيَسْتَحِقُّونَ الْعُقُوبَةَ بِسَبَبِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا مَنْصُوصَةٌ لَا مَحَالَةَ، وَلَا اجْتِهَادَ فِيهَا، أَوْ خَافَ لَعَلَّ بَعْضَ الْمَنَافِقِينَ يَتَطَرَّقُونَ بِهِ إِلَى الْقَذْفِ فِي بَعْضِ ذَلِكَ الْمَكْتُوبِ لِكُونِهِ فِي حَالِ الْمَرَضِ، فَيَصِيرُ سَبَبًا لِلْفِتْنَةِ.

[فَالْآنَ أَجَابَ رَحْمَتُهُ بِثَلَاثَةِ أُمُورٍ:

أَوَّلًا: أَنَّهُ خَافَ الْمَشَقَّةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ.

ثَانِيًا: خَافَ أَنْ يَكْتَبَ أُمُورًا يَعْجِزُ النَّاسُ عَنْهَا، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ بُدٌّ مِنَ الْعَمَلِ بِهَا؛ لِأَنَّهَا مَنْصُوصَةٌ.

ثَالِثًا: أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مَجَالًا لِلْمَنَافِقِينَ، فَيَقْدَحُونَ فِيهَا كَتَبَ، وَهُوَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ؛ وَلِهَذَا قَالَ: أَوْ خَافَ لَعَلَّ بَعْضَ الْمَنَافِقِينَ يَتَطَرَّقُونَ بِهِ إِلَى الْقَذْفِ فِي بَعْضِ ذَلِكَ الْمَكْتُوبِ؛ لِكَوْنِهِ فِي حَالِ الْمَرَضِ، فَيَصِيرُ سَبَبًا لِلْفِتْنَةِ.

فَقَالَ: حَسْبُنَا كِتَابُ اللَّهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا قَرَأْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]. وَقَوْلِهِ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠١].

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿مَا قَرَأْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾. فَالصَّحِيحُ أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ اللَّوْحُ الْمُحْفُوظُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَلُكُمْ مَا قَرَأْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ نُرٍّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام: ٣٨]. لَكِنِ الدَّلِيلُ الصَّحِيحُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [البقرة: ١٨٩].

فَعَلِمَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَكْمَلَ دِينَهُ، فَأَمِنَ الضَّلَالُ عَلَى الْأُمَّةِ. انْتَهَى كَلَامُهُمْ بِخُلَاصَتِهِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «لَا تَضِلُّوا». يُفِيدُ أَنَّ الْأَمْرَ لِلْإِجَابِ؛ إِذِ السَّعْيُ فِيهِمَا يُفِيدُ الْأَمْنَ مِنَ الضَّلَالِ وَاجِبٌ عَلَى النَّاسِ، وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: كَانَ وَاجِبًا لَمْ يَتْرُكْهُ لِاخْتِلَافِهِمْ كَمَا يَتْرُكُ التَّبْلِغُ لِمُخَالَفَةِ مَنْ خَالَفَ يُفِيدُ أَنَّهُ مَا كَانَ وَاجِبًا عَلَيْهِ ﷺ كِتَابَتُهُ لَهُمْ، وَهُوَ لَا يُنَافِي الْوُجُوبَ عَلَيْهِمْ حِينَ أَمَرَهُمْ بِهِ، وَبَيَّنَّ أَنَّ فَائِدَتَهُ الْأَمْنُ مِنَ الضَّلَالَةِ وَدَوَامِ الْهِدَايَةِ؛ فَإِنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَمْرِ هُوَ الْوُجُوبُ عَلَى الْمَأْمُورِ، لَا عَلَى الْأَمْرِ، سَيِّئًا إِذَا كَانَ فَائِدَتُهُ مَا ذُكِرَ.

وَالْوُجُوبُ عَلَيْهِمْ هُوَ مَحَلُّ الْكَلَامِ، لَا الْوُجُوبُ عَلَيْهِ، عَلَى أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا عَلَيْهِ، وَسَقَطَ الْوُجُوبُ عَنْهُ بِعَدَمِ امْتِنَالِهِمْ لِلْأَمْرِ، وَقَدْ رُفِعَ عِلْمُ تَعْيِينِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ عَنْ قَلْبِهِ ﷺ بِتَلَاخِي رَجُلَيْنِ^(١)، فَيُمْكِنُ رَفْعُ هَذَا كَذَلِكَ.

ثُمَّ إِنَّ الْمَطْلُوبَ تَحْقِيقُهُ هُوَ أَنَّهُ كَيْفَ لَا يَكُونُ الْوُجُوبُ مَعَ وُجُودِ قَوْلِهِ: «لَا تَضِلُّوا». وَهَذِهِ الْمَعَارِضَةُ لَا تَنْفَعُ فِي إِفَادَةِ ذَلِكَ التَّحْقِيقِ.

وَأَمَّا أَنَّهُ خَشِيَ أَنْ يَكْتَبَ أُمُورٌ تَصِيرُ سَبَبًا لِلْعُقُوبَةِ، أَوْ سَبَبًا لِقَذْفِ الْمُنَافِقِينَ الْمُؤَدِّيَ إِلَى الْفِتْنَةِ، فَغَيْرُ مُتَّصِرٍ مَعَ وُجُودِ قَوْلِهِ: «لَا تَضِلُّوا»؛ لِأَنَّ هَذَا بَيَّانٌ أَنَّ الْكِتَابَ سَبَبٌ لِلأَمْنِ مِنَ الضَّلَالِ وَدَوَامِ الْهِدَايَةِ، فَكَيْفَ يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ سَبَبٌ لِلْعُقُوبَةِ، أَوْ الْفِتْنَةِ فِي قَدْحِ أَهْلِ النِّفَاقِ؟! وَمِثْلُ هَذَا الظَّنُّ يُوْهَمُ تَكْذِيبَ ذَلِكَ الْخَبَرِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي تَفْسِيرِ: «حَسَبْنَا كِتَابَ اللَّهِ». أَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾، وَقَالَ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ فَكُلُّ مِنْهُمَا لَا يُفِيدُ الْأَمْنَ مِنَ الضَّلَالِ وَدَوَامِ الْهِدَايَةِ لِلنَّاسِ حَتَّى يَتَّجِعَ تَرْكُ السَّعْيِ لِذَلِكَ الْكِتَابِ لِلْاعْتِمَادِ عَلَى هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ، كَيْفَ وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمَا وَقَعَ الضَّلَالُ بَعْدُ، مَعَ أَنَّ الضَّلَالَ وَالتَّفَرُّقَ فِي الْأُمَّةِ قَدْ وَقَعَ بِحِثِّ لَا يُرْجَى رَفْعُهُ.

وَلَمْ يَقُلْ ﷺ: إِنَّ مُرَادَهُ أَنْ يَكْتَبَ الْأَحْكَامَ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّهُ يَكْفِي فِي فَهْمِنَا كِتَابَ اللَّهِ، فَلَعَلَّهُ كَانَ شَيْئًا مِنْ قَبِيلِ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ غَيْرِهَا مِمَّا بَرَكْتُهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ بِأَمْرِ نَبِيِّهِمْ ﷺ يَأْمَنُ النَّاسُ مِنَ الضَّلَالَةِ، وَلَوْ فُرِضَ أَنْ مُرَادَهُ كَانَ كِتَابَةً بَعْضِ الْأَحْكَامِ، فَلَعَلَّ النَّصَّ عَلَى تِلْكَ الْأَحْكَامِ مِنْهُ ﷺ سَبَبٌ لِلأَمْنِ مِنَ الضَّلَالَةِ، فَلَا وَجْهَ لِتَرْكِ السَّعْيِ فِي ذَلِكَ النَّصِّ اكْتِفَاءً بِالْقُرْآنِ، بَلْ لَوْ لَمْ يَكُنْ فَائِدَةُ النَّصِّ إِلَّا الْأَمْنُ مِنَ الضَّلَالَةِ لَكَانَ مَطْلُوبًا جَدًّا، وَلَمْ يَصِحَّ تَرْكُهُ لِلْاعْتِمَادِ عَلَى أَنَّ الْكِتَابَ جَامِعٌ لِكُلِّ شَيْءٍ، كَيْفَ وَالنَّاسُ مُحْتَاجُونَ إِلَى السُّنَّةِ أَشَدَّ الْاِحْتِيَاجِ مَعَ كَوْنِ الْكِتَابِ جَامِعًا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْكِتَابَ ^(١) وَإِنْ كَانَ جَامِعًا إِلَّا أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ كُلُّ أَحَدٍ عَلَى الاسْتِخْرَاجِ مِنْهُ، وَمَا يُمَكِّنُ لَهُمْ اسْتِخْرَاجَهُ مِنْهُ فَلَا يَقْدِرُ كُلُّ أَحَدٍ عَلَى اسْتِخْرَاجِهِ مِنْهُ عَلَى وَجْهِ الصَّوَابِ؛ وَلِهَذَا قُوِّضَ إِلَيْهِ الْبَيَّانُ مَعَ كَوْنِ الْكِتَابِ جَامِعًا، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [الْبَقَرَةُ: ١٢٨].

(١) قَالَ الشَّيْخُ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْكِتَابُ؛ يَعْنِي: الْقُرْآنَ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ اسْتِخْرَاجَهُ ﷺ مِنَ الْكِتَابِ عَلَى وَجْهِ الصَّوَابِ، وَهَذَا يَكْفِي وَيُغْنِي فِي كَوْنِ نَصِّهِ مَطْلُوبًا لَنَا، سَيِّئًا إِذَا وَعَدَ عَلَى ذَلِكَ الْأَمْنُ مِنَ الضَّلَالِ، فَمَا مَعْنَى قَوْلِ أَحَدِنَا فِي مُقَابِلَةِ ذَلِكَ: حَسْبُنَا كِتَابُ اللَّهِ بِالْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرُوا.

قُلْتُ: فَالْوَجْهُ عِنْدِي طَلَبُ مَخْرَجِ حَسَنِ، هُوَ أَحْسَنُ وَأَوْلَى مِمَّا ذَكَرُوا إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَهُوَ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَعَلَّهُ فِهْمٌ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَضَلُّوا بَعْدَهُ» أَنْكُمْ لَا تَجْتَمِعُونَ عَلَى الضَّلَالَةِ، وَلَا تَصِلُ الضَّلَالَةُ إِلَى كُلِّكُمْ، لَا أَنَّهُ لَا يَضِلُّ أَحَدٌ مِنْكُمْ أَضَلًّا، وَرَأَى أَنَّ إِسْنَادَ الضَّلَالَةِ إِلَى ضَمِيرِ الْجَمْعِ لِإِفَادَةِ هَذَا الْمَعْنَى لِمَا قَامَ عِنْدَهُ مِنَ الْأَدِلَّةِ عَلَى أَنَّ ضَلَالَ الْبَعْضِ مَتَحَقُّقٌ لَا مَحَالَةَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ ﷺ قَدْ أَخْبَرَ فِي حَالِ صِحَّتِهِ أَنَّهُ سَتَفْتَرِقُ الْأُمَّةُ، وَسَتَمْرُقُ الْهَارِقَةُ، وَسَتَحْدُثُ الْفِتْنُ، وَهَذَا وَغَيْرُهُ يُفِيدُ ضَلَالَ الْبَعْضِ قَطْعًا.

فَعَلِمَ أَنَّ الْمَرَادَ بِقَوْلِهِ: «لَا تَضَلُّوا». هُوَ أَمْنُ الْكُلِّ بِذَلِكَ الْكِتَابِ مِنَ الضَّلَالَةِ، لَا أَمْنُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْآحَادِ، فَلَمَّا فِهْمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَذَا الْمَعْنَى، وَقَدْ عَلِمَ مِنْ آيَاتِ الْكِتَابِ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [النحل: ٥٥]. وَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١١٠]. وَقَوْلِهِ: ﴿لَنَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣].

وَكَذَا مِنْ بَعْضِ إِخْبَارَاتِهِ ﷺ؛ كَحَدِيثِ: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى الضَّلَالَةِ»^(١). وَحَدِيثِ: «لَا تَرَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ»^(٢). ذَلِكَ أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى خَاصِلٌ لِهَذِهِ الْأَمَّةِ بِدُونِ ذَلِكَ الْكِتَابِ الَّذِي أَرَادَ ﷺ أَنْ يَكْتُبَهُ.

وَرَأَى أَنَّ لَيْسَ مُرَادُهُ ﷺ بِذَلِكَ الْكِتَابِ إِلَّا زِيَادَةُ الْاِخْتِيَاظِ فِي الْأَمْرِ لِمَا جُبِلَ عَلَيْهِ ﷺ مِنْ كَمَالِ الشَّفَقَةِ وَوَفُورِ الرَّحْمَةِ وَالرَّأْفَةِ ﷺ، كَمَا فَعَلَ ﷺ مِثْلَهُ يَوْمَ بَذْرِ حَيْثُ تَصَرَّعَ إِلَى اللَّهِ لِحُصُولِ النَّصْرِ أَشَدَّ التَّضَرُّعِ، وَبَالَغَ فِي الدُّعَاءِ مَعَ وَعْدِ اللَّهِ ﷻ إِيَّاهُ بِالنَّصْرِ، وَإِخْبَارِهِ ﷺ قَبْلَ ذَلِكَ بِمَصَارِعِ الْقَوْمِ.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

وَرَأَى أَنَّ أَمْرَهُ ﷺ إِيَّاهُمْ بِإِخْضَارِ الْكِتَابِ أَمْرٌ مَشُورَةٌ بِأَنَّهُ يَخْتَارُ تَعْبَهُ لِأَجْلِ كَمَالِ الْإِخْتِيَاظِ فِي أَمْرِهِمْ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ أَجَابَ عُمَرُ بِمَا أَجَابَ لِلتَّنْيِيزِ عَلَى أَنَّهُمْ أَحَقُّ بِمِرَاعَةِ الشَّفَقَةِ عَلَيْهِ ﷺ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ الَّتِي هِيَ حَالُ غَايَةِ الشَّدَّةِ وَنَهَايَةِ الْمَرَضِ، وَأَنَّ مَا قَصَدَهُ حَاصِلٌ بِمَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ وَعَدَ بِهِ فِي كِتَابِهِ.

وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: حَسْبُنَا كِتَابُ اللَّهِ. أَي: يَكْفِي فِي حُصُولِ هَذَا الْمَعْنَى مَا وَعَدَ اللَّهُ بِهِ فِي كِتَابِهِ، وَهَذَا مِثْلُ مَا فَعَلَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمَ بَدْرٍ حِينَ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ فِي شِدَّةِ التَّعَبِ وَالْمَشَقَّةِ بِسَبَبِ مَا غَلَبَ عَلَيْهِ مِنَ الدُّعَاءِ وَالتَّضَرُّعِ حَيْثُ قَالَ: خَلَّ بَعْضُ مُنَاشِدَتِكَ رَبِّكَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ مُنْجِزٌ لَكَ مَا وَعَدَكَ. فَقَالَ كَذَلِكَ شَفَقَةً عَلَيْهِ لِمَا عَلِمَ أَنَّ أَضْلَ الْمَطْلُوبِ حَاصِلٌ بِوَعْدِ اللَّهِ، وَهَذَا مِنْهُ ﷺ زِيَادَةُ إِخْتِيَاظٍ بِمُقْتَضَى كَرَمِ طَبْعِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَبِالْجُمْلَةِ فَهُوَ ﷺ قَدْ تَرَكَ الْكِتَابَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَا تَرَكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِأَنَّهُ مَا كَانَ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِ الْأُمَّةِ مِنْ أَضْلِ الْهِدَايَةِ أَوْ دَوَامِهَا، بَلْ كَانَ لِيَزَادَةَ الْإِخْتِيَاظِ، وَإِلَّا لَمَا تَرَكَهُ مَعَ مَا جُبِلَ عَلَيْهِ مِنْ كَرَمِ طَبْعِهِ. انْتَهَى كَلَامُ السَّنْدِيِّ

وَالْخُلَاصَةُ الْآنَ: أَنَّهُمْ ذَكَرُوا فِيهِ إِحْتِمَالَاتٍ، وَهَذَا الْأَخِيرُ كَأَنَّهُ رَدُّ هَذَا الْإِخْتِمَالِ إِلَّا مَسْأَلَةَ التَّعَبِ، وَلَكِنَّ الَّذِي يَظْهَرُ لَنَا مَا سَبَقَ مِنْ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَأَى أَنَّ الْإِقْتِصَارَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ كَافٍ، وَأَنَّهُ لَوْ كُتِبَ هَذَا الْكِتَابُ لَانْصَرَفَ النَّاسُ عَنِ الْقُرْآنِ إِلَى هَذَا الْكِتَابِ. وَأَمَّا أَنَّهُ مِنْ أَجْلِ الْوَجْعِ، وَمِنْ أَجْلِ الْإِسْقَا عَلَيْهِ. فَاللَّهُ أَعْلَمُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٠ - باب الْعِلْمِ وَالْعِظَةِ بِاللَّيْلِ.

١١٥ - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ، أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ هِنْدٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ. وَعَمْرُو وَيْحِي بْنِ سَعِيدٍ^(١)، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ هِنْدٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: اسْتَيْقَظَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! مَاذَا أَنْزَلَ اللَّيْلَةَ مِنَ الْفِتَنِ وَمَاذَا فُتِحَ مِنَ الْخَزَائِنِ؟ أَيْقَظُوا صَوَاحِبَاتِ الْحُجَرِ، فَرُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ^(٢) فِي الْآخِرَةِ».

[الحديث: ١١٥ - أطرافه في: ١١٢٦، ٣٥٩٩، ٥٨٤٤، ٦٢١٨، ٧٠٦٩]

❦ قَوْلُهُ: «الْعِلْمُ وَالْعِظَةُ فِي اللَّيْلِ»؛ يَعْنِي: أَنَّ الْعِلْمَ وَالْعِظَةَ لَا يَخْتَصِمَانِ بِالنَّهَارِ، فَتَكُونُ الْمَوَاعِظُ بِاللَّيْلِ، كَمَا تَكُونُ فِي النَّهَارِ، وَيَكُونُ الْعِلْمُ بِاللَّيْلِ كَمَا يَكُونُ أَيْضًا فِي النَّهَارِ. ثُمَّ ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَيْقَظَ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ». وَهَذِهِ كَلِمَةٌ يُؤْتَى بِهَا لِلتَّعَجُّبِ وَالتَّعْظِيمِ.

❦ قَوْلُهُ: «مَاذَا أَنْزَلَ اللَّيْلَةَ مِنَ الْفِتَنِ، وَمَاذَا فُتِحَ مِنَ الْخَزَائِنِ؟». وَالظَّاهِرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ الْمُرَادَ: مَاذَا قُدِّرَ فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ مِنْ نَزُولِ الْفِتَنِ وَفَتْحِ الْخَزَائِنِ؟ وَإِلَّا فَيَأْتِي تِلْكَ اللَّيْلَةَ لَيْسَ فِيهَا قِتَالٌ، وَلَيْسَ فِيهَا جِهَادٌ، وَلَمْ يَظْهَرْ فِيهَا فِتْنٌ.

(١) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢١٠/١): قَوْلُهُ: وَعَمْرُو. كَذَا فِي رَوَاتِنَا بِالرَّفْعِ، وَيَجُوزُ الْكَسْرُ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ ابْنَ عُيَيْنَةَ حَدَّثَهُمْ عَنْ مَعْمَرٍ، ثُمَّ قَالَ: وَعَمْرُو هُوَ ابْنُ دِينَارٍ. فَعَلِيَ رَوَايَةُ الْكَسْرِ يَكُونُ مَعْطُوفًا عَلَى مَعْمَرٍ، وَعَلَى رَوَايَةِ الرَّفْعِ يَكُونُ اسْتِثْنَاءً، كَأَنَّ ابْنَ عُيَيْنَةَ حَدَّثَ بِحَذْفِ صِيغَةِ الْأَدَاءِ، وَقَدْ جَرَتْ عَادَتُهُ بِذَلِكَ، وَقَدْ رَوَى الْحَمِيدِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ فِي «مُسْنَدِهِ» عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: وَحَدَّثَنَا عَمْرُو وَيْحِي بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. فَصَّرَحَ بِالتَّحْدِيثِ عَنِ الثَّلَاثَةِ. اهـ.

(٢) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢١٠/١): قَوْلُهُ: عَارِيَةٌ. بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ، وَهِيَ مُجْرُورَةٌ فِي أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ عَلَى النَّعْتِ. قَالَ السُّهَيْلِيُّ: إِنَّهُ الْأَحْسَنُ عِنْدَ سِبْيُوهِ؛ لِأَنَّ «رُبَّ» عِنْدَهُ حَرْفٌ جَرُّ يُلْزَمُ صَدْرَ الْكَلَامِ.

قَالَ: وَيَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى إِضْهَارِ مَبْتَدَأٍ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ النَّعْتِ؛ أَيِ: هِيَ عَارِيَةٌ، وَالْفِعْلُ الَّذِي تَتَعَلَّقُ بِهِ «رُبَّ» مَحْذُوفٌ. انْتَهَى.

قَوْلُهُ: «أُنْزِلَ»؛ أَي: تَقْدِيرُهُ؛ أَي: مَاذَا قُدِّرَ فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ.

ثُمَّ أَمَرَ بِإِقْظَاطِ صَوَاحِبَاتِ الْحَجَرِ؛ يَعْنِي: زَوْجَاتِهِ.

ثُمَّ حَدَّثَ فَقَالَ: «فُرُبَ كَاسِيَةٌ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ فِي الْآخِرَةِ». مَعَ أَنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ عُرَاءٌ، لَكِنْ عِنْدَمَا يُكْسَى النَّاسُ فَإِنَّ بَعْضَهُمْ يُعَاقَبُ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- بِأَنْ يَكُونَ عَارِيًا، وَإِلَّا فَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ النَّاسَ يُبْعَثُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: «حُفَاءَ عُرَاءَ غُرُلًا»^(١).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤١- بَابُ السَّمْرِ فِي الْعِلْمِ.

١١٦- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ وَأَبِي بَكْرِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ الْعِشَاءَ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ فَقَالَ: «أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ، فَإِنَّ رَأْسَ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَيَّ ظَهَرَ الْأَرْضِ أَحَدٌ»^(١).
[الْحَدِيثُ ١١٦- طَرَفَاهُ فِي: ٥٦٤، ٦٠١].

قَوْلُهُ: «أَرَأَيْتَكُمْ»؛ يَعْنِي: أَخْبِرُونِي مَاذَا حَصَلَ؟ ثُمَّ بَيَّنَّ هَذَا فَقَالَ: «إِنَّ رَأْسَ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَيَّ ظَهَرَ الْأَرْضِ أَحَدٌ».

فَإِنَّ قَالَ قَائِلٌ: لَقَدْ بَقِيَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ إِلَى مَا بَعْدَ سَنَةِ مِائَةٍ.

فَيُقَالُ: لَا مُعَارَضَةَ؛ لِأَنَّ الرُّسُولَ تَكَلَّمَ هُنَا فِي آخِرِ حَيَاتِهِ، وَالتَّارِيخُ بَدَأَ مِنَ الْهِجْرَةِ؛ يَعْنِي: قَبْلَ مَوْتِهِ بِعَشْرِ سِنَوَاتٍ، فَالْمُرَادُ أَنَّهُ بَعْدَ مِائَةٍ وَاثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَبْقَى أَحَدٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخْبَرَ بِذَلِكَ.

وَفِي هَذَا الْعُمُومِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْخَضِرَ لَيْسَ بَاقِيًا؛ خِلَافًا لِمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ بَاقٍ، فَالْصَّوَابُ أَنَّهُ -كَمَا مَرَّ- مَاتَ فِي أَيَّامِهِ كَمَا مَاتَ غَيْرُهُ.

(١) رواه البخاري (٦٥٢٧)، ومسلم (٢٨٥٩) (٥٦).

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٣٧) (٢١٧).

وَفِيهِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى التَّوَقُّفِ فِي حَدِيثِ الْجَسَّاسَةِ الَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»^(١)، عَلَى مَا فِيهِ مِنْ بَعْضِ الشَّيْءِ مِنَ الاضْطِرَابِ فِي حَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، فَإِنْ صَحَّ حَدِيثُ الْجَسَّاسَةِ فَإِنَّهُ لَا مُعَارَضَةَ؛ إِذْ إِنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: هَذَا عَامٌّ، وَحَدِيثُ الْجَسَّاسَةِ خَاصٌّ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٢١١):

قَوْلُهُ: «أَرَأَيْتَكُمْ». هُوَ بَفَتْحِ الْمَثَنَةِ؛ لِأَنَّهَا ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ، وَالْكَافُ ضَمِيرُ ثَانٍ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، وَالْهَمْزَةُ الْأُولَى لِلْاِسْتِفْهَامِ، وَالرَّوْيَةُ بِمَعْنَى الْعِلْمِ أَوْ الْبَصَرِ. اهـ

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٢١٢):

قَوْلُهُ: «لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ»؛ أَيُّ: الْآنَ مَوْجُودًا «أَحَدٌ» إِذْ ذَاكَ، وَقَدْ ثَبَتَ هَذَا التَّقْدِيرُ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ مِنْ رِوَايَةِ شُعَيْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، كَمَا سَيَأْتِي فِي الصَّلَاةِ مَعَ بَقِيَّةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: إِنَّمَا أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ هَذِهِ الْمَدَّةَ تَخْتَرِمُ الْجِيلَ الَّذِي هُمْ فِيهِ، فَوْعَظْهُمْ بِقَصْرِ أَعْمَارِهِمْ، وَأَعْلَمَهُمْ أَنَّ أَعْمَارَهُمْ لَيْسَتْ كَأَعْمَارِ مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الْأُمَمِ لِيَجْتَهِدُوا فِي الْعِبَادَةِ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: الْمُرَادُ أَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ تِلْكَ اللَّيْلَةَ عَلَى الْأَرْضِ لَا يَعِيشُ بَعْدَ هَذِهِ اللَّيْلَةِ أَكْثَرَ مِنْ مِائَةِ سَنَةٍ، سِوَاءٍ قَلَّ عُمُرُهُ قَبْلَ ذَلِكَ أَمْ لَا، وَلَيْسَ فِيهِ نَفْيُ حَيَاةِ أَحَدٍ يُوَلَّدُ بَعْدَ تِلْكَ اللَّيْلَةِ مِائَةِ سَنَةٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ



١١٧- حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بَتُّ فِي بَيْتِ خَالَتِي مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَهَا فِي لَيْلَتِهَا، فَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الْعِشَاءَ، ثُمَّ جَاءَ إِلَى مَنْزِلِهِ، فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ نَامَ، ثُمَّ قَامَ، ثُمَّ قَالَ: «نَامَ الْغُلِيمُ». أَوْ كَلِمَةً^(١) تُشَبِّهُهَا، ثُمَّ قَامَ، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ، فَصَلَّى خَمْسَ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ نَامَ، حَتَّى سَمِعْتُ غَطِيطَهُ، أَوْ خَطِيطَهُ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ^(٢).

[الحديث ١١٧ - أطرافه في: ١٣٨، ١٨٣، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٢٦، ٧٢٨، ٨٥٩، ٩٩٢، ١١٩٨، ٤٥٦٩، ٤٥٧٠، ٤٥٧١، ٤٥٧٢، ٥٩١٩، ٦٢١٥، ٦٣١٦، ٧٤٥٢]

هَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ فِيهِ مَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ مِنَ السَّمَرِ بِاللَّيْلِ، فَهُوَ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا هَذِهِ الْكَلِمَةُ: ثُمَّ قَامَ، ثُمَّ قَالَ: «نَامَ الْغُلِيمُ». لَكِنِ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ فِيهِ، وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ^(٣): إِنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يَتَحَدَّثَ الْعَالَمُ، أَوْ يُلْقِيَ الْعِلْمَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ. فَيَكُونُ كَرَاهَةِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْحَدِيثِ بَعْدَهَا مَخْصُوصًا بِذَلِكَ؛ أَيْ: بِمَا إِذَا كَانَ لِمُضْلَحَةٍ شَرْعِيَّةٍ، أَوْ كَذَلِكَ لِإِيْنَاسِ الضَّيْفِ وَنَحْوِ هَذَا، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ. وَالْآنَ -وَلِلْأَسَفِ- فَإِنْ أَكْثَرَ النَّاسُ لَيْلَهُمْ نَهَارٌ، وَنَهَارُهُمْ لَيْلٌ، فَتَجِدُهُمْ يَسْهَرُونَ فِي اللَّيَالِي كُلِّهَا إِلَى بَعْدِ مُتْتَصِفِ اللَّيْلِ، وَإِذَا جِئْتَهُمْ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، وَإِذَا هُمْ نِيَامٌ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١/٢١٢): وَقَوْلُهُ: «نَامَ الْغُلِيمُ». بَضْمُ الْمَعْجَمَةِ، وَهُوَ تَصْغِيرُ الشَّفَقَةِ، وَالْمُرَادُ بِهِ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ إِخْبَارًا مِنْهُ ﷺ بِنَوْمِهِ أَوْ اسْتِفْهَامًا بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ، وَهُوَ الْوَاقِعُ.

وَوَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسَخِ: يَا أَمَ الْغُلِيمِ. بِالنِّدَاءِ، وَهُوَ تَصْغِيرٌ، لَمْ تُثَبِّتْ بِهِ رِوَايَةٌ. وَقَوْلُهُ: أَوْ كَلِمَةً. بِالشَّكِّ مِنَ الرَّوَايِ، وَالْمُرَادُ بِالْكَلِمَةِ الْجُمْلَةُ أَوْ الْمَفْرَدَةُ، فَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: نَامَ الْغُلَامُ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧٦٣).

(٣) انْظُرْ: «الْإِسْتِذْكَارُ» (١/٥٠)، وَ«فَتْحُ الْبَارِي» (١/٢١٣)، وَ«عَمْدَةُ الْقَارِي» (٢/١٧٥)، وَ«نَيْلُ الْأَوْطَارِ» (١/٤١٧).

وهذا الحديث فيه عدة فوائد:

منها: جواز بَيُوتَةِ الإنسانِ فِي بَيْتِ غَيْرِهِ؛ لَأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه بَاتَ فِي بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَقَرَّهُ عَلَى ذَلِكَ.

وَمِنْهَا أَيْضًا: جَوَازُ بَيُوتَةِ الإنسانِ عِنْدَ الرَّجُلِ وَأَهْلِهِ، وَلَكِنَّ هَذَا لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ إِذْنِهِمَا، فَإِذَا بَاتَ الإنسانُ عِنْدَ الرَّجُلِ وَأَهْلِهِ، وَأَهْلُهُ مِنْ مَحَارِمِهِ فَلَا حَرَجَ، كَمَا فَعَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَأَقَرَّهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ.

وَمِنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ أَخَذَ بَعْضَ الرَّاحَةِ؛ لِقَوْلِهِ: «ثُمَّ نَامَ، ثُمَّ قَامَ، ثُمَّ قَالَ: «نَامَ الْغُلِيمُ»، أَوْ كَلِمَةً تُشَبِّهُهَا». يُرِيدُ بِالْغُلِيمِ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه. وَقَوْلُهُ: «ثُمَّ قَامَ». يَعْنِي: قَامَ يُصَلِّي.

وَمِنْ فَوَائِدِهِ أَيْضًا: أَنَّهُ يَجُوزُ لِلإنْسَانِ أَنْ يَتَدَيَّ الصَّلَاةَ مُنْفَرِدًا، ثُمَّ يَنْوِي الْجَمَاعَةَ بَعْدَ الْإِفْتِيحِ؛ أَيْ: فِي أَثْنَائِهَا؛ أَيْ: أَنْ يَتَّقَلَ مِنْ انْفِرَادِهِ إِلَى إِمَامَةٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي أَوَّلِ صَلَاتِهِ مُنْفَرِدًا، ثُمَّ أَصْبَحَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ إِمَامًا.

وَهَذِهِ الِاتِّقَالَاتُ ^(١) فِيهَا عِدَّةُ صُورٍ، وَفِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ ^(٢).

فَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَّقَلَ الْمُنْفَرِدُ إِلَى الْإِمَامَةِ، لَا فِي الْفَرَضِ، وَلَا فِي النَّفْلِ، وَأَجَابَ عَنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه بِأَنَّهُ لَعَلَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنْ ذَلِكَ؛ أَيْ: أَنَّهُ كَانَ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ سَيُصَلِّي مَعَهُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَجُوزُ فِي النَّفْلِ دُونَ الْفَرَضِ، وَاسْتَدَلَّ لَجَوَازِهِ فِي النَّفْلِ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ^(٣)، وَقَالَ: اخْتِمَالُ أَنَّ الرَّسُولَ عَلِمَ أَنَّهُ سَيُصَلِّي مَعَهُ بَعِيدٌ، لِقَوْلِهِ: نَامَ الْغُلِيمُ؟ وَالْأَصْلُ عَدَمُ ذَلِكَ أَيْضًا:

(١) انظر هذه الصور بالتفصيل في «الشرح الممتع» (٢/ ٢٩٤) إلى آخر المجلد.

(٢) انظر: «المبدع» (١/ ٤١٩) وما بعدها، و«الفروع» (١/ ٣٥٢) وما بعدها، و«الإنصاف» (٢/ ٢٧) وما بعدها،

و«الروض المربع» (١/ ١٦٣) وما بعدها، و«فقه الشيخ ابن السعدي» (٢/ ٢٨٠) وما بعدها.

(٣) أي: حديث الباب الذي معنا.

والقول الثالث: الجواز في الفرض والنفل جميعاً، وحُجَّةُ هذا القول أنه لا دليل على المنع، والقاعدة أن ما جاز في النفل جاز في الفرض إلا بدليل.
وهذا القول هو الراجح؛ أي: أنه يجوز أن يَتَدَيَّ الصلاة مُنفرداً، ثم يَكُونَ في أَثْنائها إماماً؛ لأنه ما دام ثَبَتَ في النفل فالفرض كذلك إلا بدليل.

ثم أيُّ مانع يمنع؟ أليس الإنسان يَتَقَلُّ من إمامة إلى أفرادٍ، وَيَتَقَلُّ من كونه مأموماً إلى كونه مُنفرداً؟! فإذا جازَ هذا فليَجُزْ كُلُّ هذه الصور.

فالصواب: أن جميع الصور جائزة، فيجوز أن يَتَقَلَّ من إمامة إلى أفرادٍ، ومن أفرادٍ إلى إمامة، ومن إثمٍ إلى إثمٍ، ومن إثمٍ إلى إمامة^(١).

مثال الانتقال من إمامة إلى إثمٍ: قصة أبي بكرٍ حين صَلَّى بالنَّاسِ في مَرَضِ النَّبِيِّ ﷺ، فإنه لما أَحَسَّ النَّبِيُّ ﷺ بِخَفَةِ خَرَجٍ إلى المسجد، وصَلَّى بالنَّاسِ إماماً، وأبو بكرٍ إلى جَنْبِهِ، لكنَّهُ مُؤْتَمٌّ بِهِ.

وكذلك يجوز أن يَتَقَلَّ من إثمٍ إلى أفرادٍ؛ وذلك مثل المسبوق إذا سَلَّمَ الإمامُ، فإنه يَتَقَلُّ بسلام الإمام من إثمٍ إلى أفرادٍ.

وكذلك بالعكس من أفرادٍ إلى إثمٍ، كما لو صَلَّى رَجُلٌ وحده، ثم جاءت جماعة يصلون، فانتقل معهم فلا خرج.

والحاصل: أن جميع الانتقالات جائزة؛ لأنه إذا جازَ في عِدَّة صورٍ دلَّ على عَدَمِ المنع في مثل هذا.

ومن فوائد هذا الحديث: أنه لا يُصَلَّى عن يسار الإمام مع خُلُوِّ يَمِينِهِ، ودليل ذلك: أن النَّبِيَّ ﷺ أَدَارَ ابنَ عَبَّاسٍ مِنْ يَسَارِهِ إلى يَمِينِهِ، ولكن هل هذا على سَبِيلِ الْوَجُوبِ؟ بِمَعْنَى: أنه يَجِبُ أَنْ يُصَلَّى على يَمِينِ الإمام إذا لم يَكُنْ عن يَسَارِهِ أَحَدٌ؟

(١) قال السعدي في «الإرشاد» (ص ٤٩): أما من دون عذر فلا يسوغ أن ينتقل من إمامة إلى إثمٍ، أو أفرادٍ، ومن إثمٍ إلى إمامٍ، أو أفرادٍ، ومن أفرادٍ إلى إمامة وإثمٍ، ومن إمامٍ إلى آخرٍ، وأما عند العذر والحاجة إلى شيء من ذلك فالصواب جواز ذلك كله؛ لورود النص في أفراد من هذه الأمور، ولم يرد ما يدل على المنع في هذه الحال، وأما المشهور من المذهب فجوازه في صور مخصوصة. اهـ

الجواب: في هذا قولان للعلماء^(١):

منهم من قال: إنه يجوز أن يُصَلِّيَ عَنْ يَسَارِ الإمامِ مع خُلُوِّ يَمِينِهِ؛ وذلك لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يَنَّهُ عنه، ولم يَكُنْ فيه إِلَّا مُجَرَّدُ الْفِعْلِ، وهو إِدَارَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ، والفعلُ المُجَرَّدُ لَا يَدُلُّ على الوجوب.

وهذا هو اختيارُ شَيْخِنَا عبدِ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيِّ رَحِمَهُ اللهُ مِنْ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ الْإِنْسَانُ عَنْ يَسَارِ الإمامِ مع خُلُوِّ يَمِينِهِ، لَكِنَّهُ خِلَافُ الْأَفْضَلِ^(٢).

وَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذَارَ ابْنَ عَبَّاسٍ مِنْ يَسَارِهِ إِلَى يَمِينِهِ، وَهَذِهِ حَرَكَةٌ فِي الصَّلَاةِ، وَالْحَرَكَةُ الْأَصْلُ فِيهَا أَنَّهَا مَكْرُوهَةٌ، وَالرَّسُولُ ﷺ لَا يَفْعَلُ الْمَكْرُوهَ إِلَّا لِمُصْلَحَةٍ أَرْجَحَ مِنْهُ^(٣).

وعلى كُلِّ حَالٍ: فَالْإِحْتِيَاظُ أَنْ لَا يُصَلِّيَ عَنْ يَسَارِهِ مع خُلُوِّ يَمِينِهِ.

لَكِنْ لَوْ جَاءَنَا رَجُلٌ يَسْأَلُ بَعْدَ أَنْ فَعَلَ وَقَالَ: إِنَّهُ صَلَّى عَنْ يَسَارِ الإمامِ مع خُلُوِّ يَمِينِهِ. قُلْنَا: إِنَّ صَلَاتَهُ صَاحِبَةٌ، وَلَا نَتَجَرَّأُ أَنْ نَقُولَ: صَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ؛ لِأَنَّ الْأَسْتِدْلَالَ بِالْحَدِيثِ عَلَى الْوُجُوبِ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الضَّعْفِ.

وَمِنْ فَوَائِدِ الْحَدِيثِ: أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُصَلِّيَ خَلْفَ الصَّفِّ مُتَفَرِّدًا مع عَدَمِ كَمَالِ الصَّفِّ. وَاسْتَدَلَّ مَنْ قَالَ بِذَلِكَ بِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَذَارَ ابْنَ عَبَّاسٍ مِنْ خَلْفِهِ فَبَقِيَ لِحِظَةُ خَلْفِ الرَّسُولِ ﷺ مُتَفَرِّدًا.

لَكِنَّ هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، فَهَلْ ابْنُ عَبَّاسٍ وَقَفَ وَصَلَّى؟

الجواب: أَبَدًا، بَلْ هَذَا مُرُورٌ مِنْ خَلْفِ الإمامِ لِمَا هُوَ أَكْمَلُ مِنْ مَوْقِفِهِ الْأَوَّلِ، وَلَكِنْ أحيانًا يَتَرَاءَى لِلْإِنْسَانِ أَنَّ النَّصَّ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى مَا يَقُولُ، أَوْ يَحْمِلُ الدَّلِيلَ عَلَى وَجْهِ مُسْتَكْرَهٍ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُؤَيِّدَ مَا يَقُولُ.

(١) انظر: المبدع (٨٣/٢)، و«الفروع» (٢٤/٢)، و«مختصر الخرقى» (٣٣/١)، و«دليل الطالب» (٤٦/١).

(٢) انظر: فقه الشيخ ابن سعدي (٢١٩/٢).

(٣) وهذا هو المذهب، وانظر المصادر السابقة.

والصحيح: أَنَّ الصَّلَاةَ خَلْفَ الصَّفِّ فِيهَا تَفْصِيلٌ:

إِنْ كَانَ الصَّفُّ تَامًا فَالصَّلَاةُ صَحِيحَةً، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَامًا فَالصَّلَاةُ بَاطِلَةٌ، وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمَصَافَةِ الْوَجُوبُ، وَأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ مَعَ الْمُسْلِمِينَ فِي الصَّفِّ؛ لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمُنْفَرِدٍ خَلْفَ الصَّفِّ»^(١). وَلَأَمْرِهِ مَنْ رَأَاهُ يُصَلِّي مُنْفَرِدًا أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ^(٢)، وَلَكِنَّ الْوَاجِبَ يَسْقُطُ بِالْعَجْزِ عَنْهُ، وَهَذَا عَاجِزٌ؛ إِذَا مَاذَا يَصْنَعُ إِذَا وَجَدَ الصَّفَّ تَامًا؟

وَأَمَّا أَمْرُ الرَّسُولِ ﷺ الرَّجُلِ الَّذِي رَأَاهُ مُنْفَرِدًا بِإِعَادَةِ الصَّلَاةِ فَقَوْلٌ: هَذِهِ قَضِيَّةٌ عَيْنٌ، فَهَذَا الرَّجُلُ إِذَا كُنَّا لَا نَدْرِي مَا حَالُهُ فَلْنَحْمِلْهُ عَلَى الصُّورَةِ الَّتِي تَكُونُ فِيهَا صَلَاتُهُ غَيْرَ صَحِيحَةٍ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الصَّفُّ غَيْرَ تَامٍ، وَالْمَعْرُوفُ أَنَّ قَضَايَا الْأَعْيَانِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُخَصَّصَ بِهَا الْعُمُومُ؛ لِأَنَّهَا تَحْتَمِلُ.

فَالصَّوَابُ هُوَ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَهُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ^(٣)، وَاخْتِيَارُ شَيْخِنَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ السَّعْدِيِّ^(٤)، وَهُوَ الَّذِي تَقْتَضِيهِ الْأَدِلَّةُ وَتَجْتَمِعُ بِهِ، فَمَنْ صَلَّى مُنْفَرِدًا خَلْفَ الصَّفِّ لِتِمَامِ الصَّفِّ فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ، وَمَنْ صَلَّى مُنْفَرِدًا خَلْفَ الصَّفِّ مَعَ وَجُودِ مَكَانٍ لَهُ فِي الصَّفِّ فَإِنَّ صَلَاتَهُ بَاطِلَةٌ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ النَّوْمَ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، وَإِنْ اسْتَغْرَقَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَامَ حَتَّى سَمِعَ خَطِيئَتَهُ أَوْ غَطِيئَتَهُ؛ يَعْنِي: صَوْتَ النَّائِمِ، وَخَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ النَّوْمَ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ مُطْلَقًا، وَلَوْ اسْتَغْرَقَ، وَهَذَا أَحَدُ الْأَقْوَالِ فِي الْمَسْأَلَةِ.

(١) رواه الإمام أحمد (٢٣/٤) (١٦٢٩٧)، وابن ماجه (١٠٠٣)، وابن حبان (١٨٩١)، وابن خزيمة (٥٩٣)، (٦٦٧) والبيهقي في «السنن» (١٠٥/٣).

وصححه الشيخ الألباني في «الإرواء» (٣٢٨/٢)، وتعليقه على سنن ابن ماجه.

(٢) رواه الإمام أحمد (٢٢٨/٤)، (١٨٠٠٠)، وأبو داود (٦٨٢)، والترمذي (٢٣١)، وابن ماجه (١٠٠٤).

وصححه الشيخ الألباني في الإرواء (٥٤١)، و«المشكاة» (١١٠٥) وفي تعليقه على السنن.

(٣) انظر «الأخبار العملية من الاختيارات الفقهية» لشيخ الإسلام (ص ١٠٨).

(٤) انظر «فقه الشيخ ابن سعدي» (٢٧٣/٢).

والمسألة فيها ثمانية أقوال^(١): وأقرب الأقوال إلى الصواب، ما اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢) أن النوم مظنة الحديث، فالعين وكاء السه، فإذا نامت العينان استطلق الوكاء^(٣)، فالنوم مظنة الحديث، فإذا كان يعلم من نفسه أنه لو أحدث لأحس فقد ارتفعت المظنة، وحل محلها اليقين، فلا يتقضى وضوءه.

وإذا كان لا يعرف، ولو أحدث لم يحس بنفسه وجب عليه أن يتوضأ، ولا فرق بين أن يكون مضطجعا أو جالسا متكئا، أو ساجدا، أو قائما، فحال النائم غير معتبر، وإنما المعبر هو إدراكه للحديث أو عدم إدراكه، فإن كان لا يدرك الحديث لو حصل فالنوم ناقض للوضوء وإلا فلا.

وفي هذا دليل على جواز تصغير الغير بشرط ألا يتأذى بذلك، فإن تأذى بذلك فلا، فمثلا لو قال لمن اسمه محمد: يا حميد؛ لأن هذا التصغير عندنا ما يقال لمحمد بل يقال: يا حميد، ولحمد: يا حميد، ولرجل: يا رجيل، فلو قلت له هذا، وهو لا يتأذى بذلك فلا بأس.

وقال بعض أهل العلم: إن هذا التصغير لا يراد به التهوين من الأمر، أو التحقير بل يراد به التمليح.

(١) انظر «التمهيد» لابن عبد البر (٢٤٣/١٨)، و«المجموع» للنووي (١٨/٢)، و«المغني» لابن قدامة

(١/١١٣)، و«نيل الأوطار» للشوكاني (١/٢٤١).

(٢) انظر «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٢٢٨/٢١).

(٣) هذا لفظ حديث رواه أحمد في «مسنده» (٩٧/٤) (١٦٨٧٩) من حديث معاوية رضي الله عنه.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/٢٤٧): رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني في «الكبير»، وفيه أبو بكر ابن أبي مريم، وهو ضعيف. اهـ

ورواه أحمد في «مسنده» (١/١١١) (٨٨٧)، وأبو داود (٢٠٣)، وابن ماجه (٤٧٧)، من حديث علي رضي الله عنه بلفظ: «إن العينين وكاء السه، فمن نام فليتوضأ».

قال الحافظ في «التلخيص» (١/١١٨): قال الإمام أحمد: حديث علي أثبت وأقوى من حديث معاوية في هذا الباب. اهـ

وانظر: «سبل السلام» (١/٦٢).

٢٤- بَابُ حِفْظِ الْعِلْمِ.

١١٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ: أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ، وَلَوْ لَا آيَاتَانِ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا حَدَّثْتُ حَدِيثًا: ثُمَّ يَتْلُو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿الرَّحِيمُ﴾ [التوبة: ١٥٩-١٦٣] إِنَّ إِخْوَانَنَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ كَانَ يَشْغَلُهُمُ الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ، وَإِنَّ إِخْوَانَنَا مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَ يَشْغَلُهُمُ الْعَمَلُ فِي أَمْوَالِهِمْ، وَإِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَلْزَمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِشَبَعِ بَطْنِهِ، وَيَحْضُرُ مَا لَا يَحْضُرُونَ، وَيَحْفَظُ مَا لَا يَحْفَظُونَ^(١).

[الحديث: ١١٨- أطرافه في: ١١٩، ٢٠٤٧، ٢٣٥٠، ٣٦٤٨، ٧٣٥٤]

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: قَوْلُهُ: «وَيَحْفَظُ مَا لَا يَحْفَظُونَ». وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّ الْمُهَاجِرِينَ كَانُوا تُجَارًا يَشْتَغِلُونَ بِالتَّجَارَةِ، وَأَنَّ الْأَنْصَارَ كَانُوا يَشْتَغِلُونَ بِأَمْوَالِهِمْ، وَمَزَارِعِهِمْ، وَبَسَاتِينِهِمْ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَمْوَالِ، وَأَنَّهُ عليه السلام كَانَ يَلْزَمُ النَّبِيَّ ﷺ بِشَبَعِ بَطْنِهِ؛ يَعْنِي: يَكْفِيهِ أَنْ يَشْبَعَ، فَلِهَذَا كَانَ أَكْثَرَ حَدِيثًا مِنْ غَيْرِهِ.

وَلَكِنْ نَعْلَمُ أَنَّ مَنْ لَزِمَ النَّبِيَّ ﷺ أَكْثَرَ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فَإِنَّهُ أَكْثَرُ تَلَقُّ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَأَبُو هُرَيْرَةَ أَسْلَمَ فِي آخِرِ سَنَةِ سَبْعٍ مِنَ الْهَجْرَةِ، وَأَبُو بَكْرٍ كَانَ مَعَهُ مِنْ حِينِ الْبَعْثَةِ؛ يَعْنِي: سَابِقًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَعَشْرِينَ سَنَةً؛ ثَلَاثَةَ عَشَرَ قَبْلَ الْهَجْرَةِ وَسَبْعَ بَعْدَهَا، فَلَأَبْدَ أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الرَّسُولِ أَكْثَرَ، لَكِنْ سَبَقَ لَنَا أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَكْثَرُ تَحْدِيثًا، وَلَيْسَ أَكْثَرَ حَدِيثًا؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ عليه السلام بَعْدَ مَوْتِ الرَّسُولِ ﷺ اشْتَغَلَ بِالْخِلَافَةِ، فَكَانَ الْإِتِّصَالُ بِهِ قَلِيلًا، وَكَانَ اتِّصَالُهُ هُوَ أَيْضًا بِالنَّاسِ قَلِيلًا، أَمَّا أَبُو هُرَيْرَةَ فَعُمُرٌ، وَصَارَ النَّاسُ يَأْخُذُونَ مِنْهُ.



قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١١٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَبُو مُصْعَبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنَسَاهُ، قَالَ: «ابْسُطْ رِدَاءَكَ». فَبَسَطْتُهُ، قَالَ: فَغَرَفَ بِيَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «ضُمَّهُ». فَضَمَمْتُهُ، فَمَا نَسِيتُ شَيْئًا بَعْدَهُ ^(١).

حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ بِهَذَا، أَوْ قَالَ: غَرَفَ بِيَدِهِ فِيهِ. فِي هَذَا الْحَدِيثِ: آيَةٌ مِنْ آيَاتِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا شَكَى إِلَيْهِ أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّهُ يَنْسَى قَالَ: «ابْسُطْ رِدَاءَكَ». فَبَسَطَهُ، فَغَرَفَ بِيَدَيْهِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَغْرُوفَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ ﷺ صَنَعَ كَالْغَارِفِ، وَوَضَعَهُ فِي الرِّدَاءِ، ثُمَّ قَالَ: «ضُمَّهُ». فَضَمَّهُ إِلَيْهِ، فَمَا نَسِيَ حَدِيثًا بَعْدَهُ، بَلْ قَالَ: مَا نَسِيتُ شَيْئًا بَعْدَهُ. فَيُحْتَمَلُ الشَّيْءُ مِنَ الْحَدِيثِ أَوْ مُطْلَقًا. فَفِيهِ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ الرُّسُولِ ﷺ حَيْثُ حَصَلَتْ هَذِهِ الْبَرَكَةُ بِهَا صَنَعَ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٠ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَاءَيْنِ: فَأَمَّا أَحَدُهُمَا، فَبَيْتُهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ: فَلَوْ بَيْتُهُ قُطِعَ هَذَا الْبُلْعُومُ.

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: قَوْلُهُ: حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَاءَيْنِ. وَالْوَعَاءُ مَا يُحْفَظُ بِهِ الْمَاءُ أَوِ اللَّبَنُ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ.

ثُمَّ أَخْبَرَ أَنَّ أَحَدَ الْوَعَاءَيْنِ فِيهِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالشَّرِيعَةِ، وَقَدْ بَيَّنَّهٖ رَحِمَهُ اللَّهُ وَنَشَرَهُ. وَأَمَّا الثَّانِي فَهُوَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْخِلَافَةِ، وَكَأَنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ خَافَ مِنَ الْفِتْنَةِ الَّتِي تَشْمَلُهُ وَغَيْرَهُ، فَلِذَلِكَ أَخْرَاهُ، وَلَا نَقُولُ: كَتَمَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِهَذَا الْكَلَامِ فِي آخِرِ رَمَقٍ مِنْ حَيَاتِهِ حَتَّى نَقُولُ: إِنَّهُ لَمْ يَبَيِّنْهُ، بَلْ تَكَلَّمَ بِهِ مُبَكَّرًا، وَلَعَلَّهُ أَخَّرَ بَيِّنَتَهُ إِلَى وَقْتٍ لَا تُخْشَى فِيهِ الْفِتْنَةُ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «الْفَتْحِ» (١/٢١٦):

قَوْلُهُ: «حَفِظْتُ عَنْ». فِي رِوَايَةِ الْكُشْمِيهَنِيِّ «مَنْ» بَدَلُ «عَنْ»، وَهِيَ أَضْرَحُ فِي تَلْقِيهِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بِلا واسطة.

قَوْلُهُ: «وَعَاءَيْنِ»؛ أَي: ظَرْفَيْنِ، أَطْلَقَ الْمُحَلَّ، وَ أَرَادَ بِهِ الْحَالَ، أَي: نَوْعَيْنِ مِنَ الْعِلْمِ، وَبِهَذَا التَّقْرِيرِ يَنْدَفِعُ إِيرَادُ مَنْ رَعِمَ أَنَّ هَذَا يُعَارِضُ قَوْلَهُ فِي الْحَدِيثِ الْمَاضِي: كُنْتُ لَا أَكْتُبُ. وَإِنَّمَا مُرَادُهُ أَنَّ مَحْفُوظَهُ مِنَ الْحَدِيثِ لَوْ كُتِبَ لِمَلَأَ وَعَاءَيْنِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَبُو هُرَيْرَةَ أَمْلَى حَدِيثَهُ عَلَى مَنْ يَتَّقِي بِهِ، فَكَتَبَهُ لَهُ، وَتَرَكَهُ عِنْدَهُ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى. وَوَقَعَ فِي الْمُسْنَدِ عَنْهُ: «حَفِظْتُ ثَلَاثَةَ أَجْرِيَةِ، بَثَّتْ مِنْهَا جَرَابَيْنِ». وَلَيْسَ هَذَا مُخَالَفًا لِحَدِيثِ الْبَابِ؛ لِأَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّ أَحَدَ الْوَعَاءَيْنِ كَانَ أَكْبَرَ مِنَ الْآخَرِ بِحَيْثُ يَجِيءُ مَا فِي الْكَبِيرِ فِي جَرَابَيْنِ، وَمَا فِي الصَّغِيرِ فِي وَاحِدٍ.

وَوَقَعَ فِي الْمَحَدَّثِ الْفَاصِلِ (لِلرَّامِهُرْمُزِيِّ) مِنْ طَرِيقِ مُنْقَطَعَةٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «خَمْسَةَ أَجْرِيَةِ»، وَهُوَ إِنْ ثَبَتَ مَحْمُولٌ عَلَى نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ.

وَعُرِفَ مَنْ هَذَا أَنَّ مَا نَشَرَهُ مِنَ الْحَدِيثِ أَكْثَرُ مِمَّا لَمْ يَنْشُرْهُ.

قَوْلُهُ: «بَثَّتْ» بِفَتْحِ الْمَوْحِدَةِ، وَالْمَثْلَثَةِ، وَبَعْدَهَا مَثْلَثَةٌ سَاكِنَةٌ، تُدْعَمُ فِي الْمَثْنَةِ الَّتِي بَعْدَهَا؛ أَي: أَذْعَتْهُ وَنَشَرَتْهُ. زَادَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ: «فِي النَّاسِ».

قَوْلُهُ: «قَطَعَ هَذَا الْبُلْعُومَ». زَادَ فِي رِوَايَةِ الْمُسْتَمْلِيِّ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ -يَعْنِي: الْمُصَنِّفُ-: الْبُلْعُومُ مَجْرَى الطَّعَامِ، وَهُوَ بِضَمِّ الْمَوْحِدَةِ، وَكُنِيَ بِذَلِكَ عَنْ الْقَتْلِ، وَفِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ: «لَقَطَعَ هَذَا»؛ يَعْنِي: رَأْسَهُ.

وَحَمَلَ الْعُلَمَاءُ الْوَعَاءَ الَّذِي لَمْ يَبْنِ عَلَى الْأَحَادِيثِ الَّتِي فِيهَا تَبَيَّنُ أَسْأَاءُ أُمَرَاءِ السُّوءِ وَأَحْوَالُهُمْ وَزَمَنُهُمْ.

وَقَدْ كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يُكْنَى عَنْ بَعْضِهِمْ، وَلَا يُصْرِّحُ بِهِ خَوْفًا عَلَى نَفْسِهِ مِنْهُمْ؛ كَقَوْلِهِ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ رَأْسِ السَّتِينِ وَإِمَارَةِ الصَّبِيَّانِ. يُشِيرُ إِلَى خِلَافَةِ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ سَنَةً سَتَيْنَ مِنَ الْهِجْرَةِ، وَاسْتَجَابَ اللَّهُ دُعَاءَ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَمَاتَ قَبْلَهَا بِسَنَةٍ، وَسَتَاتِي الْإِشَارَةُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ أَيْضًا فِي كِتَابِ الْفِتَنِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: جَعَلَ الْبَاطِنِيَّةُ هَذَا الْحَدِيثَ ذَرْعَةً إِلَى تَصْحِيحِ بَاطِلِهِمْ حَيْثُ اعْتَقَدُوا أَنَّ لِلشَّرِيعَةِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَذَلِكَ الْبَاطِنُ إِنَّمَا حَاصِلُهُ الْإِنْحِلَالُ مِنَ الدِّينِ. قَالَ: وَإِنَّمَا أَرَادَ أَبُو هُرَيْرَةَ بِقَوْلِهِ: «قُطِعَ» أَي: قُطِعَ أَهْلُ الْجَوْرِ رَأْسُهُ إِذَا سَمِعُوا عَيْبَهُ لِفَعْلِهِمْ وَتَضْلِيلِهِ لِسَعْيِهِمْ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ: أَنَّ الْأَحَادِيثَ الْمَكْتُوبَةَ لَوْ كَانَتْ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ مَا وَسَّعَهُ كِتَابُهَا؛ لَمَّا ذَكَرَهُ فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ مِنَ الْآيَةِ الدَّالَّةِ عَلَى ذَمِّ مَنْ كَتَمَ الْعِلْمَ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ مَعَ الصَّنِفِ الْمَذْكُورِ مَا يَتَعَلَّقُ بِأَشْرَاطِ السَّاعَةِ، وَتَغْيِيرِ الْأَحْوَالِ، وَالْمَلَا حِمٍ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، فَيُنْكَرُ ذَلِكَ مَنْ لَمْ يَأْلَفْهُ، وَيَعْتَرِضُ عَلَيْهِ مَنْ لَا شُعُورَ لَهُ بِهِ أَهـ

الظَّاهِرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -: هُوَ مَا قَرَّرْتُهُ أَوَّلًا: أَنَّ الْمَسَائِلَ الَّتِي لَمْ يَبَيِّنْهَا تَتَعَلَّقُ بِالْخِلَافَةِ، وَقَدْ خَافَ مِنَ الْفِتْنَةِ، وَكَمَا بَيَّنْتُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ آخَرَ حَدِيثٍ لَهُ عِنْدَ آخِرِ رَمَقِي، فَلَعَلَّهُ يَبَيِّنُهَا فِيمَا بَعْدُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٣ - بَابُ الْإِنْصَاتِ لِلْعُلَمَاءِ.

١٢١ - حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ مُذْرِكٍ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ جَرِيرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «اسْتَنْصِتِ النَّاسَ». فَقَالَ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ»^(١)

(١) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٢١٧): قَوْلُهُ: يَضْرِبُ. وَهُوَ بِضَمِّ الْبَاءِ فِي الرُّوَايَاتِ، وَالْمَعْنَى: لَا

تَفْعَلُوا فَعَلَ الْكُفَّارَ فَتَشْهَوْنَهُمْ فِي حَالَةِ قَتْلِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا أَهـ

فَائِدَةٌ: يِلَاحِظُ أَنَّ الْفِعْلَ «يَضْرِبُ» جَاءَ بِالرَّفْعِ فِي جَمِيعِ الرُّوَايَاتِ، وَتَعْلِيلُ ذَلِكَ: أَنَّ جَوَابَ الطَّلَبِ «لَا تَرْجِعُوا» هُوَ «يَضْرِبُ»، وَهَذَا أَمْرٌ مَكْرُوهٌ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ هِشَامٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شَرْحِ شَذُورِ الذَّهَبِ (ص ٤٤٩): وَشَرَطَ الْحَذْفُ - أَي: حَذْفُ الْحَرَكَةِ، أَوْ حَذْفُ حَرْفِ الْعِلَّةِ، أَوْ حَذْفُ النُّونِ - بَعْدَ النَّصِّ كَوْنِ الْجَوَابِ أَمْرًا مَحْبُوبًا؛ كَدُخُولِ الْجَنَّةِ، وَالسَّلَامَةِ فِي قَوْلِكَ: لَا تَكْفُرْ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَلَا تَذْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمُ.

فَلَوْ كَانَ أَمْرًا مَكْرُوهًا؛ كَدُخُولِ النَّارِ، وَأَكْلِ السَّبْعِ فِي قَوْلِكَ: لَا تَكْفُرْ تَدْخُلُ النَّارَ، وَلَا تَذْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ. تَعَيَّنَ الرَّفْعُ أَهـ

بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»^(١).

[الحديث ١٢١ - أطرافه في: ٤٤٠٥، ٦٨٦٩، ٧٠٨٠].

المشروعُ للإنسان إذا سَمِعَ حَدِيثَ الرَّسُولِ ﷺ أَنْ يُنْصِتَ؛ لِيَسْتَمَعَ وَيَتَّبِعَهُ، وَالْقِرَاءُ مِنْ بَابِ أَوْلى، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأنعام: ٢٠٤]. لَكِنْ إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ مُشْتَغِلًا بِمِثْلِ ذَلِكَ؛ كَقَارِئٍ يَقْرَأُ، وَإِلَى جَنْبِهِ قَارِئٌ آخَرُ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْإِسْتِمَاعُ، وَكَذَلِكَ الْحَدِيثُ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى قَوْلِ الْعَالِمِ أَوْ الْوَاعِظِ لِلنَّاسِ: أَنْصِتُوا. وَأَنَّهُ لَا يُعَابُ عَلَيْهِ إِذَا قَالَ: أَنْصِتُوا. أَوْ قَالَ: انْتَهَوْا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَلَبَ اسْتِنْصَاتَ النَّاسِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٤ - بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ لِلْعَالِمِ إِذَا سُئِلَ: أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟ فَيَكِلُ الْعِلْمَ إِلَى اللَّهِ.

هَذِهِ التَّرْجُمَةُ مَعْنَاهَا: أَنَّهُ إِذَا اسْتَفْتَاكَ شَخْصٌ، وَقُلْتَ لَهُ: اذْهَبْ إِلَى الْعُلَمَاءِ. فَقَالَ لَكَ: أَيُّ الْعُلَمَاءِ أَعْلَمُ؟ فَهَنَّا تَكِلُ الْعِلْمَ إِلَى اللَّهِ، وَقَدْ كَانَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يُعَيِّنُ عَالِمًا إِذَا أَحَالَ عَلَى الْعُلَمَاءِ^(١)، فَلَا يَقُولُ: اسْأَلْ فَلَانًا. بَلْ يَقُولُ: اسْأَلِ الْعُلَمَاءَ. خَوْفًا مِنَ الْفِتْنَةِ. وَهَذَا أَيْضًا مِنْ وَرَعِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ: اسْأَلْ فَلَانًا. لَزِمَ مِنْ قَوْلِهِ أَنْ يَكُونَ فَلَانٌ أَعْلَمَ النَّاسِ، وَهُوَ قَدْ يُخْطِئُ، وَقَدْ يُصِيبُ.

=

وَانْظُرْ: «شرح قطر الندى» (ص ٨٠-٨١)، و«أوضح المسالك» (٤/ ١٨٩)، و«مغني اللبيب» (ص ٨٨٧) لابن هشام، و«اللباب» للعكبري (٢/ ٦٤).

وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شَرْحِهِ عَلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: وَالْمَعْنَى: لَا تَفْعَلُوا فِعْلَ الْكَفَّارِ فَتَشْبَهُوهُمْ. فَلَقَاتِلْ أَنْ يَقُولَ: لِمَاذَا حُذِفَتِ النُّونُ مِنْ «فَتَشْبَهُوهُمْ». وَلَمْ يَرْفَعْ، كَمَا رَفَعَ الْفِعْلَ «يَضْرِبُ»؟ وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ: أَنْ تَقُولَ: إِنَّ الْفِعْلَ هُنَا مَنْصُوبٌ بِ«أَنْ» مَضْمُورَةٌ وَجُوبًا بَعْدَ فَاءِ السَّبَبِيَّةِ، وَلَيْسَ مِنْ بَابِ جَزْمِ الْفِعْلِ فِي جَوَابِ الطَّلَبِ فِي شَيْءٍ، وَقَدْ حَالَ دُونَ ذَلِكَ وَجُودُ الْفَاءِ فِي الْفِعْلِ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٦٥) (١١٨).

(٢) انْظُرْ: «إعلام الموقعين عن رب العالمين» (١/ ٣٣) لابن القيم.

ولكن إذا كان الإنسان لو لم يُعَيَّنْ شَخْصًا ذَهَبَ السَّائِلُ إِلَى جَاهِلٍ، وَاسْتَفْتَاهُ فَهَذَا الْأَوَّلَى أَنْ يُعَيَّنَ، بَلْ قَدْ يَجِبُ أَنْ يُعَيَّنَ فِيمَنْ يَرَى أَنَّهُ أَوْثَقُ الْعُلَمَاءِ عِلْمًا وَأَمَانَةً وَدِينًا، فَيُحِيلُ السَّائِلَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَالْأَحْسَنُ أَنْ يُقَالَ: اذْهَبْ إِلَى الْعُلَمَاءِ. حَتَّى لَا تَفْتِنَ مَنْ أَحَلَّتِ النَّاسَ عَلَيْهِ بِاسْمِهِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، قَالَ: قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ نَوْفًا الْبَكَالِيَّ^(١) يَزْعُمُ أَنَّ مُوسَى لَيْسَ بِمُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، إِنَّمَا هُوَ مُوسَى آخَرُ. فَقَالَ: كَذَبَ عَدُوُّ اللَّهِ، حَدَّثَنَا أَبِي بْنُ كَعْبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَامَ مُوسَى النَّبِيُّ خُطْبِيًّا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَسُئِلَ أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟ فَقَالَ: أَنَا أَعْلَمُ، فَعَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِذْ لَمْ يَرُدَّ الْعِلْمَ إِلَيْهِ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: أَنَّ عَبْدًا مِنْ عِبَادِي بِمَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ قَالَ: يَا رَبِّ، وَكَيْفَ بِهِ؟ فَقِيلَ لَهُ: احْمِلْ حُوتًا فِي مِكْتَلٍ فَإِذَا فَقَدْتَهُ فَهُوَ ثَمٌّ، فَاَنْطَلَقْ وَانْطَلَقَ بِفَتَاهُ يَوْشَعَ بْنِ نُونٍ، وَحَمَلًا حُوتًا فِي مِكْتَلٍ حَتَّى كَانَا عِنْدَ الصَّخْرَةِ وَضَعَا رُءُوسَهُمَا وَنَامَا، فَانْسَلَّ الْحُوتُ مِنَ الْمِكْتَلِ ﴿فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا﴾^(١١) ﴿الْكَهْنُ: ٦١﴾ وَكَانَ لِمُوسَى وَفَتَاهُ عَجَبًا فَانْطَلَقَا بَقِيَّةَ لَيْلَتِهِمَا وَيَوْمَهُمَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ: ﴿ءَاَيْنَا غَدَاءَنَا لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا﴾^(١٢) ﴿الْكَهْنُ: ٦٢﴾. وَلَمْ يَجِدْ مُوسَى مَسًّا مِنَ النَّصَبِ، حَتَّى جَاوَزَ الْمَكَانَ الَّذِي أُمِرَ بِهِ فَقَالَ لَهُ فَتَاهُ: ﴿أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ﴾^(١٣) ﴿الْكَهْنُ: ٦٣﴾. قَالَ مُوسَى: ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغُ فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا

(١) قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢١٩/١): وَنُوفٌ بَفَتْحِ النُّونِ وَبِالْفَاءِ، وَالبَكَالِي بَفَتْحِ المُوَحَّدَةِ وَكسرها وَتَخْفِيفِ الكَافِ، وَوَهْمٌ مِنْ شِدْذِهَا، مَنْسُوبٌ إِلَى بَكَّالٍ بَطْنٍ مِنْ حِمْيَرَ، وَوَهْمٌ مِنْ قَالَ: إِنَّهُ مَنْسُوبٌ إِلَى بَكِيلٍ بِكَسْرِ الكَافِ، بَطْنٌ مِنْ هَمْدَانَ؛ لِأَنَّهُمَا مُتَغَايِرَانِ.
وَنُوفٌ الْمَذْكُورُ تَابِعِيٌّ مِنْ أَهْلِ دِمَشْقٍ فَاضِلٌ عَالِمٌ لَاسِيَا بِالْإِسْرَائِيلِيَّاتِ، وَكَانَ ابْنُ امْرَأَةِ كَعْبِ الْأَحْبَارِ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ. اهـ.

فَصَصَا ﴿٦٦﴾ [الكهف: ٦٤]. فَلَمَّا أَنتَهَيَا إِلَى الصَّخْرَةِ إِذَا رَجُلٌ مُسَجِّي بِثَوْبٍ أَوْ قَالَ تَسْجِي بِثَوْبِهِ فَسَلَّمَ مُوسَى، فَقَالَ الْخَضِرُ: وَأَنْتَى بِأَرْضِكَ السَّلَامُ فَقَالَ: أَنَا مُوسَى، فَقَالَ: مُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ ﴿٦٧﴾ هَلْ أَتَيْتُكَ عَلَى أَنْ تَعْلِمَنَ مِمَّا عَلِمْتُ رُشْدًا ﴿٦٨﴾ قَالَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴿٦٩﴾ [الكهف: ٦٦-٦٧]. يَا مُوسَى، إِنِّي عَلَيَّ عِلْمٌ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ عَلَّمَنِيهِ لَا تَعْلَمُهُ أَنْتَ، وَأَنْتَ عَلَيَّ عِلْمٌ عَلَّمَكُهُ لَا أَعْلَمُهُ ﴿٧٠﴾ قَالَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا ﴿٧١﴾ [الكهف: ٦٩]. فَانْطَلَقَا يَمْشِيَانِ عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ لَيْسَ لِهَمَا سَفِينَةٌ، فَمَرَّتْ بِهِمَا سَفِينَةٌ فَكَلَّمُوهُمْ أَنْ يَحْمِلُوهُمَا، فَعَرَفَ الْخَضِرُ فَحَمَلُوهُمَا بِغَيْرِ نَوْلٍ، فَجَاءَ عُصْفُورٌ فَوَقَعَ عَلَى حَرْفِ السَّفِينَةِ فَنَقَرَ نَقْرَةً أَوْ نَقَرَتَيْنِ فِي الْبَحْرِ، فَقَالَ الْخَضِرُ: يَا مُوسَى، مَا نَقَصَ عَلَيَّ وَعِلْمُكَ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ إِلَّا كَنَقَرَةِ هَذَا الْعُصْفُورِ فِي الْبَحْرِ، فَعَمَدَ الْخَضِرُ إِلَى لَوْحٍ مِنَ الْأَوَاحِ السَّفِينَةِ فَنَزَعَهُ، فَقَالَ مُوسَى: قَوْمٌ حَمَلُونَا بِغَيْرِ نَوْلٍ عَمَدْتَ إِلَيَّ سَفِينَتَهُمْ فَخَرَقْتُهَا لِتَغْرُقَ أَهْلَهَا ﴿٧٢﴾ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴿٧٣﴾ قَالَ لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عَسْرًا ﴿٧٤﴾ [الكهف: ٧٢-٧٣]. فَكَانَتِ الْأُولَى مِنْ مُوسَى نِسْيَانًا، فَانْطَلَقَا فَإِذَا غُلَامٌ يَلْعَبُ مَعَ الْغُلَمَانِ، فَآخَذَ الْخَضِرُ بِرَأْسِهِ مِنْ أَعْلَاهُ فَاقْتَلَعَ رَأْسَهُ بِيَدِهِ، فَقَالَ مُوسَى: ﴿٧٥﴾ أَقْنَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا ﴿٧٦﴾ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴿٧٧﴾ [الكهف: ٧٤-٧٥]. قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: وَهَذَا أَوْ كُذِّبَ ﴿٧٨﴾ فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا آتَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعَمَا أَهْلُهَا فَأَبْوَأَ أَنْ يُضَيَّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ، ﴿٧٩﴾ [الكهف: ٧٧]. قَالَ الْخَضِرُ بِيَدِهِ فَأَقَامَهُ فَقَالَ لَهُ مُوسَى ﴿٨٠﴾ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴿٨١﴾ قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ ﴿٨٢﴾ [الكهف: ٧٧-٧٨]. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَرْحَمُ اللَّهُ مُوسَى لَوَدِدْنَا لَوْ صَبَرَ حَتَّى يُقْصَ عَلَيْنَا مِنْ أَمْرِهِمَا.

﴿٨٣﴾ قوله: «إنما هو موسى آخر». كذا بتنوين «موسى»؛ وذلك لأن القاعدة أن كل اسم اشتُرط لِعَدَمِ صَرْفِهِ الْعِلْمِيَّةِ فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عِلْمًا يُصْرَفُ ^(١)، ولهذا فَرُقَ بَيْنَ أَنْ أَقُولَ لَكَ: سَأَزُورُكَ بَعْدَ رَمَضَانَ أَوْ بَعْدَ رَمَضَانٍ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ: «بَعْدَ رَمَضَانَ» مَعْنَاهُ:

(١) انظر: «النحو الوافي» للأستاذ عباس بن حسن (٤/ ٢٢٧، ٢٣١، ٢٦٥).

أَنْكَ تَزُوْرُهُ فِي هَذِهِ السَّنَةِ، لَكِنْ قَوْلُكَ: «بَعْدَ رَمَضَانَ» يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بَعْدَ عَشْرَةِ رَمَضَانَ؛ وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ:

عِنْدَ عَمِيمٍ وَاضْرَفَنَ مَا نَكَّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرًا^(١)
قَوْلُهُ: «قَامَ مُوسَى النَّبِيُّ خَطِيْبًا». هَلْ كَلِمَةُ «النَّبِيِّ» مِنْ كَلَامِ أَبِي، أَوْ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ؟

الْجَوَابُ: فِيهِ اِحْتِمَالٌ أَنْ أُبَيَّنَّا هُوَ الَّذِي قَالَ: «النَّبِيُّ»؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ عِلْمَ الْيَقِينِ أَنَّهُ مُرَادُ النَّبِيِّ ﷺ؛ إِذْ إِنْ الرَّسُولُ ﷺ لَا يَتَحَدَّثُ عَنْ مُوسَى إِلَّا وَهُوَ يَعْنِي بِهِ النَّبِيَّ، وَلَكِنْ مَا هُوَ الْأَصْلُ؟

الْجَوَابُ: الْأَصْلُ هُوَ عَدَمُ الْإِدْرَاجِ، وَعَلَى هَذَا فنَقُولُ: إِنَّهُ، وَإِنْ كَانَ هَذَا الْاِحْتِمَالُ وَارِدًا، فَالْأَصْلُ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ الرَّسُولِ ﷺ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: كَأَنَّ نَوْفًا الْبَكَالِيَّ أَدْعَى ذَلِكَ؛ لِثَلَاثِ أَسْبَابٍ: إِنْ فِي النَّاسِ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْ نَبِيٍّ مِنْ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ؛ وَهُوَ الْخَضِرُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَتَى الْخَضِرَ عِلْمًا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُهُ مُوسَى، وَهَذَا مِنْ جَهْلِ نَوْفٍ، لِأَنَّ الْمَزِيَّةَ فِي خَصْلَةٍ مِنَ الْخَصَالِ لَا تَقْتَضِي التَّفْضِيلَ الْمَطْلُوقَ؛ يَعْنِي: قَدْ يُخَصَّصُ الْإِنْسَانُ بِمَزِيَّةٍ، لَكِنْ ذَلِكَ لَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ لَهُ مَزِيَّةٌ مُطْلَقَةً، وَفَضْلٌ مُطْلَقٌ.

فَمَثَلًا قَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي خَيْرٍ: «لَأُعْطِيَنَّ الرَّأْيَةَ غَدًا رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ». فَصَارَ النَّاسُ يَدُوكُونَ وَيَخُوضُونَ: مَنْ هَذَا الرَّجُلُ؟ فَلَمَّا أَصْبَحُوا أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ، كُلُّهُمْ يَرْجُو أَنْ يُعْطَاهَا، فَقَالَ: «أَيْنَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ؟» فَقِيلَ: إِنَّهُ يَشْكُو عَيْنَيْهِ. فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يَأْتِي، فَاتَى، ثُمَّ بَصَقَ فِي عَيْنَيْهِ، فَبَرَأَ كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ وَجَعٌ، ثُمَّ أَعْطَاهُ الرَّأْيَةَ^(٢).

(١) ألفية ابن مالك، باب ما لا ينصرف، البيت رقم (٦٧٣).

(٢) رواه البخاري (٣٧٠١)، ومسلم (٢٤٠٦) (٣٤).

فهل نقول: إنَّ هذا يدلُّ على أنَّ عليَّ بنَ أبي طالبٍ أَفْضَلُ الصَّحَابَةِ؟
الجواب: لا، فليس معنى أنه إذا فَضَّلَهُمْ في شيءٍ أَنَّهُ يَكُونُ لَهُ الْفَضْلُ الْمَطْلُوقُ.
هكذا أيضًا كَوْنُ الْخَضِرِ فَضْلَ مُوسَى بِالْعِلْمِ في هَذِهِ الْقَضَايَا الثَّلَاثِ لَا يَعْنِي أَنَّ
مُوسَى أَقْلٌ مِنْهُ مَرْتَبَةً وَمَنْزَلَةً.

وقوله: «بِمَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ». [قال الشيخ الشنقيطي رَحِمَهُ اللهُ فِي «أَضْوَاءِ الْبَيَانِ»: هَذَا
لَيْسَ فِي ذِكْرِهِ فَائِدَةٌ، وَالْإِعْرَاضُ عَنْهُ أَوَّلَى؛ يَعْنِي: مَعْرِفَةَ مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ.
وَالطَّاهِرُ بْنُ عَاشُورٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي كِتَابِهِ: «التَّحْرِيرُ وَالتَّنْوِيرُ» يَقُولُ: وَمَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ لَا
يَنْبَغِي أَنْ يُخْتَلَفَ فِي أَنَّهُ مَكَانٌ مِنْ أَرْضِ فَلَسْطِينَ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ مَصَبُّ نَهْرِ الْأَرْدَنِ فِي
بُحَيْرَةِ طَبْرِیَّةَ، فَإِنَّهُ النَّهْرُ الْعَظِيمُ الَّذِي يَمُرُّ بِجَانِبِ الْأَرْضِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا مُوسَى عَلَيْهِ
السَّلَامُ وَقَوْمُهُ، وَكَانَتْ تُسَمَّى عِنْدَ الْإِسْرَائِيلِيِّينَ بَحْرَ الْجَلِيلِ، فَإِنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ
بَلَغَ إِلَيْهِ بَعْدَ مَسِيرِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ رَاجِلًا، فَعَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَكَانًا بَعِيدًا جَدًّا. اهـ
وَمِمَّا يُشِيرُ إِلَى كَلَامِهِ أَنَّهُ سَارَ رَاجِلًا مَدَّةَ قَلِيلَةٍ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ أَنَّهُ قَالَ: يَا
رَبِّ، اجْعَلْ لِي عِلْمًا أَعْلَمُ ذَلِكَ بِهِ. قَالَ: تَأْخُذُ مَعَكَ حُوتًا فِي مِكْتَلٍ، فحَيْثُمَا فَقَدْتَ
الْحُوتَ فَهُوَ نَمٌّ.

فَأَخَذَ حُوتًا فَجَعَلَهُ فِي مِكْتَلٍ وَقَالَ لِفَتَاهُ يُوشَعَ بْنِ نُونٍ: لَا أَكْلُفُكَ إِلَّا أَنْ تُخْبِرَنِي
حَيْثُ يُفَارِقُكَ الْحُوتُ. قَالَ -أَي: فَتَاهُ-: مَا كَلَّفْتُ كَثِيرًا. ثُمَّ انْطَلَقَ، وَانْطَلَقَ بِفَتَاهُ حَتَّى
إِذَا أَتَى الصَّخْرَةَ وَضَعَا رُءُوسَهُمَا فَنَامَا، وَاضْطَرَبَ الْحُوتُ، هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ نَوْمَهُمَا بَعْدَ
مَسِيرِ يَوْمٍ وَاحِدٍ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمَكَانَ الَّذِي نَامَا فِيهِ لَيْسَ بَعِيدًا عَنِ الْمَكَانِ الَّذِي انْطَلَقَا
مِنْهُ^(١).

وَلَكِنْ عَلَى كُلِّ حَالٍ: فَالْشَّنْقِيطِيُّ رَحِمَهُ اللهُ أَرَاخَنَا بِقَوْلِهِ: لَا فَائِدَةٌ مِنَ التَّعَبِ فِي مَعْرِفَةِ
مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ فَنَحْنُ عَلَى آثَارِ الشَّيْخِ الشَّنْقِيطِيِّ مُهْتَدُونَ.
وَأَمَّا قَوْلُ الطَّاهِرِ بْنِ عَاشُورٍ، فَهُوَ -وإن كَانَ مُحْتَمِلًا- وَلَكِنَّ الْجَزْمَ بِهِ صَعْبٌ.

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مِنْ قِرَاءَةِ أَحَدِ الطَّلَبَةِ عَلَى الشَّيْخِ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللهُ.

﴿وقوله: «وَكَانَ لِمُوسَىٰ وَفَتَاهُ عَجَبًا». وَجْهُ الْعَجَبِ أَنَّ الْحَوْتَ مِنْ عَادَتِهِ أَنَّهُ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْمَاءِ يَمُوتُ، وَهَذَا حَوْتُ فِي مِثْلٍ^(١)، وَمَعَ ذَلِكَ أُنْسِلَ بِأَمْرِ اللَّهِ، وَدَخَلَ الْبَحْرَ.

﴿وقوله سبحانه: «فَقَصَصْنَا»؛ يَعْنِي: يَقْصُصَانِ الْأَثَرَ وَيَتَّبِعَانِهِ.

﴿وقوله: «فَكَلَّمُوهُمْ أَنْ يَحْمِلُوهُمَا». لَمْ يَقُلْ: كَلَّمُوهُمْ، وَلَمْ يَقُلْ: فَكَلَّمَاهُمَا أَنْ يَحْمِلُوهُمَا،

وَلَيْسَ بَيْنَ «كَلَّمُوهُمْ» بِضْمِيرِ الْجَمْعِ، وَ«يَحْمِلُوهُمَا» بِضْمِيرِ الثَّنِيَّةِ تَنَافٍ.

وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّ قَوْلَهُ: كَلَّمُوهُمْ بِاعْتِبَارِ جَمْعِ الثَّلَاثَةِ؛ مُوسَى وَفَتَاهُ وَالْخَضِرُ، «يَحْمِلُوهُمَا»

فَالْمُرَادُ بِهِ مُوسَى وَالْخَضِرُ، وَسَقَطَ ذِكْرُ الْغُلَامِ أَوْ الْفَتَى؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِمُوسَى، هَذَا إِنْ كَانَ

الْحَدِيثُ بِهَذَا اللَّفْظِ مَحْفُوظًا، وَإِنْ كَانَ فِي رَوَايَةٍ أُخْرَى يُمَكِّنُ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: حُذِفَ شَيْءٌ مِنَ الْآيَةِ، وَهُوَ: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا^(٧)﴾

[الْكَذِّبَةُ: ٧١]؛ يَعْنِي: شَيْئًا عَظِيمًا، وَمِنْهُ قَوْلُ أَبِي سَفْيَانَ: «لَقَدْ أَمَرَ أَمْرُ ابْنِ أَبِي كَبْشَةَ»^(٨)؛

يَعْنِي: عَظُمَ^(٩)، وَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ يَنْبَغِي أَنْ يُذَكَّرَ فِي السِّيَاقِ، وَلَكِنْ لَعَلَّهُ سَقَطَ مِنْ بَعْضِ

الرُّوَاةِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا^(٧)﴾. يَتَضَمَّنُ التَّوْبِيخَ، وَلِهَذَا ذَكَرَهُ الْخَضِرُ،

وَقَالَ: ﴿قَالَ الْأَرَاغِلُ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا^(١٠)﴾ [الْكَذِّبَةُ: ٧٢].

﴿وقوله: «بِمَا نَسِيتُ». هَلِ «مَا» هُنَا مَصْدَرِيَّةٌ، أَمْ مَوْصُولَةٌ؟ يَعْنِي: هَلِ الْمَعْنَى: لَا

تُؤَاخِذْنِي بِنِسْيَانِي، أَوْ بِالَّذِي نَسِيتُهُ؟

الْجَوَابُ: الْأَوَّلُ أَحْسَنُ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّةً.

﴿وقوله: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا تُنْكِرُ^(١١)﴾﴾ [الْكَذِّبَةُ: ٧٤]. وَهَذَا أَبْلَغُ فِي التَّغْلِيظِ مِنْ قَوْلِهِ:

﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا^(٧)﴾. وَالْمَعْنَى: لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا مُنْكَرًا لَا يُقَرُّهُ أَحَدٌ، فَهَذَا غُلَامٌ

يَلْعَبُ مَعَ الصَّبْيَانِ، فَكَيْفَ تَأْخُذُ بِرَأْسِهِ وَتَنْزِعُهُ حَتَّى يَهْلِكَ؟! فَهَذَا شَيْءٌ مُنْكَرٌ؛ وَهَذَا

(١) الْمُثَكَّلُ - بِكَسْرِ الْمِيمِ - : الزَّيْلُ الْكَبِيرُ، قِيلَ: إِنَّهُ يَسَعُ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا، كَانَ فِيهِ كُتْلًا مِنَ التَّمْرِ؛ أَيِ:

قِطْعًا مَجْتَمِعَةً، وَيَجْمَعُ عَلَى مَكَاتِلَ. وَانْظُرْ: «الْنَهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ» (ك ت ل).

(٢) تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ.

(٣) انْظُرْ: «الْنَهَايَةُ» لِابْنِ الْأَثَرِ (أ م ر).

لأنَّ النَّفْسَ ذَكِيَّةً مَا عُلِمَ مِنْهَا جِنَايَةٌ حَتَّى تَسْتَحِقَّ أَنْ تُقْتَلَ.

وقولُ ابنِ عُيَيْنَةَ: «وَهَذَا أَوْ كَذُ». وَجْهُ كَوْنِهِ أَوْ كَذُ أَنَّهُ هُنَاكَ قَالَ: «أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ». فَفِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْأَدَبِ، وَأَمَّا هُنَا فَقَالَ: «أَلَمْ أَقُلْ لَكَ» [الْمَعْنَى: ٧٥]. فَفِيهِ شَيْءٌ مِنَ التَّثْقِيلِ عَلَيْهِ؛ يَعْنِي: مَا قُلْتُ كَلَامًا فِي الْفَضَاءِ، بَلْ قُلْتُ كَلَامًا مُوجَّهًا إِلَيْكَ. وَهَذَا أَسْلُوبٌ مُتَّبَعٌ حَتَّى الْآنَ، فَأَوَّلُ مَا تُنْكَرُ عَلَى الْإِنْسَانِ تَقُولُ: أَلَمْ أَقُلْ كَذَا وَكَذَا. ثُمَّ تَقُولُ لَهُ: أَلَمْ أَقُلْ لَكَ كَذَا وَكَذَا. إِشَارَةٌ إِلَى شِدَّةِ التَّثْقِيلِ عَلَيْهِ.

وقوله: «فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا آتَىٰ أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ» [الْمَعْنَى: ٧٧] قَالَ الْخَضِرُ بِيَدَيْهِ فَأَقَامَهُ. هَذِهِ الْأَخِيرَةُ ظَاهِرُهَا الْإِحْسَانُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ وَخَرْقُ السَّفِينَةِ ظَاهِرُهُ الْإِسَاءَةُ. وقوله: «فَقَالَ لَهُ مُوسَى: «قَالَ لَوْ شِئْتَ لَخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا» (٧) قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ».

وَسُبْحَانَ اللَّهِ، فَمُوسَى لَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ هُنَا، وَلَكِنَّهُ قَالَ: «لَوْ شِئْتَ لَخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا» (٧). وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُضَيِّقُوا، فَلَا يَسْتَحِقُّونَ أَنْ تُحْسِنَ إِلَيْهِمْ بِإِقَامَةِ الْجِدَارِ.

وقوله: «لَوْ شِئْتَ» هَذَا الْأَسْلُوبُ أَسْلُوبُ أَدَبِيٍّ فِي غَايَةِ الْأَدَبِ، وَالْمِرَادُ: أَنْكَ لَا تَكَلِّمُ؛ لِأَنَّ الْقَوْمَ لَمْ يُضَيِّقُوا. وَهُنَا لَمْ يَضْرِبِ الْخَضِرُ، وَقَالَ «هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ». فَقَدْ صَبَرَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ، وَفِي الثَّلَاثَةِ لَمْ يَضْرِبْ.

وقوله ﷺ: «يَرْحَمُ اللَّهُ مُوسَى لَوَدِدْنَا لَوْ صَبَرَ حَتَّى يُقْصَّ عَلَيْنَا مِنْ أَمْرِهِمَا». الَّذِي يُقْصَصُ هُوَ اللَّهُ ﷻ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ يُحِبُّ أَنْ يَعْلَمَ مِنْ أَخْبَارِ مَنْ سَبَقَ، وَلِهَذَا قَالَ: «يَرْحَمُ اللَّهُ مُوسَى لَوَدِدْنَا لَوْ صَبَرَ حَتَّى يُقْصَّ عَلَيْنَا مِنْ أَمْرِهِمَا». وَهَكَذَا كُلُّ إِنْسَانٍ يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ لَهُ قُدْوَةٌ فَيَمْنُ سَبْقَهُ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَطَلَّعَ لِأَخْبَارِهِ، وَأَنْ يَعْرِفَ أَخْبَارَهُ حَتَّى يَكُونَ مُتَّبِعًا لَهُ عَلَى بَصِيرَةٍ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٥ - بَابُ مَنْ سَأَلَ - وَهُوَ قَائِمٌ - عَالِمًا جَالِسًا.

١٢٣ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْقِتَالُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنْ أَحَدَنَا يُقَاتِلُ غَضَبًا وَيُقَاتِلُ حِمِيَةً؟ فَرَفَعَ إِلَيْهِ رَأْسَهُ - قَالَ: وَمَا رَفَعَ إِلَيْهِ رَأْسَهُ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ قَائِمًا - فَقَالَ: «مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَرَجُلٌ»^(١).

[الحديث ١٢٣ - أطرافه في: ٢٨١٠، ٣١٢٦، ٧٤٥٨].

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: قَوْلُهُ: «فَرَفَعَ إِلَيْهِ رَأْسَهُ». وَإِلَّا فَالرَّسُولُ قَاعِدٌ، وَالرَّجُلُ قَائِمٌ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى اعْتِبَارِ دَلَالَةِ اللَّزُومِ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ لَيْسَ فِيهِ أَنَّ الرَّجُلَ قَائِمٌ، وَالرَّسُولُ جَالِسٌ، لَكِنْ مِنْ لَازِمِ رَفْعِ رَأْسِهِ إِلَيْهِ أَنْ يَكُونَ الرَّسُولُ جَالِسًا، وَأَنْ يَكُونَ هَذَا الرَّجُلُ قَائِمًا، فَفِيهِ اعْتِبَارُ دَلَالَةِ اللَّزُومِ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ أَنْوَاعَ الدَّلَالَةِ ثَلَاثَةٌ: مُطَابَقَةٌ، وَتَضَمُّنٌ، وَالتَّزَامٌ^(٢).
فِدَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى كَامِلِ الْمَعْنَى مُطَابَقَةٌ.
وَعَلَى جِزْئِهِ تَضَمُّنٌ.

وَعَلَى لَازِمِهِ الْخَارِجِيُّ التَّزَامُ.

فَمَثَلًا إِذَا قُلْنَا: هَذَا قَصْرٌ فَلَانِ. فَكَلِمَةُ «قَصْر» تَدُلُّ عَلَى كُلِّ الْمَبْنَى بِمَا فِيهِ الْحُجَرُ وَالْعُرُفُ وَالسَّاحَاتُ وَالدَّرَجُ وَغَيْرُ ذَلِكَ.

وَدَلَالَةُ هَذَا اللَّفْظِ عَلَى كُلِّ جِزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْبَيْتِ؛ كَدَلَالَتِهِ عَلَى الْحَجَرَةِ، وَعَلَى الْغُرْفَةِ، وَعَلَى السَّاحَةِ، وَعَلَى الدَّرَجَةِ تَضَمُّنٌ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٥١) (١٩٠٤).

(٢) انْظُرْ: «الْإِحْكَامُ» لِلْأَمْدِيِّ (٣٦/١)، وَ«الْمُسْتَصْفَى» (٢٥/١)، وَ«رَوْضَةُ النَّازِرِ» (١٤/١)، وَ«الْمَحْصُولُ» (٢٩٩/١)، وَ«الْإِبْهَاجُ» (٢٠٤/١).

ودلالته على أنه لا بُدَّ له من بلن دلاله التزام، وهي من أحسن الدلالات؛ لأن دلاله الالتزام إذا وفَّق الإنسان للفهم القويَّ الجيِّد يُمكن أن يستخرج من النصِّ مسائل كثيرة لا يستطيع غيره أن يستخرجها.

ومثال ذلك أيضًا: الخالق. من أسماء الله، فدلالته على الذات وحدها تضمَّن، ودلالته على صفة الخلق وحدها تضمَّن، وعلى الذات والخلق مطابقة، وعلى العلم والقدرة التزام.

والحاصل: أن في هذا دليلًا على أنه لا يلزم المسئول إذا سأله قائم أن يقوم ليُجيبه قائمًا، والعكس أيضًا جائز، كما لو كان السائل جالسًا، والمسئول قائمًا، وقد يُقال: إن فيه سوء أدب، وإنك إذا سألت، وأنت جالس، وهو قائم ففيه عدم إكرام للمسئول، وفيه نوع إهانة له، إلا من له عذر كما لو كان زمنيًا لا يستطيع أن يقوم.

وهل طالب العلم يقتدي بهذا الحديث، أو يقتدي بحديث جبريل، والذي فيه: أنه جلس بين يدي الرسول ﷺ وسأله^(١)؟

الجواب: أنه ليس من السنة أن تسأل وأنت قائم، والمسئول جالس، ولكنه وإن كان ليس من السنة، فهو جائز.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِ الْعِلْمِ:

٤٦ - بَابُ السُّؤَالِ وَالْفُتْيَا عِنْدَ رَمِي الْجِمَارِ.

١٢٤ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ عِنْدَ الْجِمْرَةِ وَهُوَ يُسْأَلُ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ. قَالَ: «أَرْمِ وَلَا حَرَجَ». قَالَ آخَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَر. قَالَ: «أَنْحَرْ وَلَا حَرَجَ». فَمَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ قُدِّمَ وَلَا أُخِّرَ إِلَّا قَالَ: «أَفْعَلْ وَلَا حَرَجَ».

فِي هَذَا الْحَدِيثِ: قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: نَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ. وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الرَّمِيَّ قَبْلَ النَّحْرِ.

وَقَالَ الثَّانِي: «حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَر». وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ النَّحْرَ قَبْلَ الْحَلْقِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ [١٩٦:١١]. وَعَلَىٰ هَذَا يَكُونُ الْمَرَادُ بِالْمَحَلِّ وَقْتُ النَّحْرِ، فَإِذَا جَاءَ وَقْتُ النَّحْرِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ الْحَلْقُ.

وَالْأَفْعَالُ الَّتِي تُفْعَلُ يَوْمَ الْعِيدِ خَمْسَةٌ: الرَّمِي، ثُمَّ النَّحْرُ، ثُمَّ الْحَلْقُ، ثُمَّ الطَّوَافُ، ثُمَّ السَّعْيُ، وَتَرْتِيبُهَا هَكَذَا هُوَ الْأَفْضَلُ، فَإِنْ قُدِّمَ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ فَلَا حَرَجَ، حَتَّىٰ إِنْ لَوْ قُدِّمَ السَّعْيُ عَلَى الطَّوَافِ فَلَا حَرَجَ.

وَهَلْ يَخْتَصُّ هَذَا بِذَلِكَ الْيَوْمِ، أَوْ يَجُوزُ حَتَّىٰ وَلَوْ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ؟
الْجَوَابُ: ظَاهِرُ الْحَدِيثِ الْإِطْلَاقُ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى يُسْرِ الدِّينِ الْإِسْلَامِيِّ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ، وَأَنَّ مِنْ تَيْسِيرِهِ أَنَّهُ وَسَّعَ لِلنَّاسِ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ حَتَّىٰ لَا يَجْتَمِعَ النَّاسُ كُلُّهُمْ فِي فِعْلٍ وَاحِدٍ مِنْهَا.

فَمَثَلًا: يَأْتِي الْإِنْسَانُ لِيَرْمِيَ الْجِمْرَةَ فَيَجِدُهَا زَحَامًا، فَيَقُولُ: إِذَا أَذْهَبْتُ وَأَطُوفُ وَأَسْعَى.

وَيَأْتِي مَثَلًا لِلطَّوَافِ وَالسَّعْيِ، فَيَجِدُ زَحَامًا، فَيَقُولُ: أَرْجُمُ وَأَنْحَرُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ،

فَمِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَسَّرَ لِلْعِبَادِ فِي هَذَا الْيَوْمِ تَرْتِيبَ الْأَنْسَاكِ، وَأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَرْتَّبَ فِي هَذِهِ الْأَنْسَاكِ الْخَمْسَةَ:

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فِي بَعْضِ أَلْفَاظِ هَذَا الْحَدِيثِ لَابِنْ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ السَّائِلَ قَالَ: لَمْ أَشْعُرْ^(١). وَنَفْيُ الشُّعُورِ عِلَّةٌ تَقْتَضِي الْمَسَامَحَةَ.

قُلْنَا: لَا عِبْرَةَ بِسُؤَالِ السَّائِلِ، وَإِنَّمَا الْعِبْرَةُ بِالْعُمُومِ.

ثُمَّ إِنَّ الْأَلْفَاظَ الْأُخْرَى تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْ شُعُورٍ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَيْنَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يُقَدَّمَ أَوْ يُؤَخَّرَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ؟

قُلْنَا: لِأَنَّهُ قَالَ: «افْعَلْ وَلَا حَرَجَ». وَلَوْ كَانَ مَمْنُوعًا لَقَالَ: افْعَلْ وَلَا تَعُدْ. وَهَذَا مِنَ التَّيْسِيرِ، وَبِذَلِكَ يُعْرَفُ ضَعْفُ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ هَذَا فِيمَنْ كَانَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا.

وَبَعْضُهُمْ زَادَ أَنَّهُ إِذَا أَخْلَلَ بِهَذَا التَّرْتِيبِ - وَلَوْ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا - فَعَلَيْهِ دَمٌ، وَلَكِنَّ هَذَا الْقَوْلَ ضَعِيفٌ كَالَّذِي قَبْلَهُ، وَالصَّوَابُ أَنَّ الْأَمْرَ فِي هَذَا وَاسِعٌ^(٢).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلْ يَجْرِي ذَلِكَ فِي سَعْيِ الْعِمْرَةِ وَطَوَافِهَا؟

قُلْنَا: لَا، كَمَا هُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، وَلَمْ نَعْرِفْ قَوْلًا بِجَوَازِ تَقْدِيمِ السَّعْيِ فِي الْعِمْرَةِ عَلَى الطَّوَافِ إِلَّا لِعَطَاءٍ^(٣)، وَعَطَاءٌ لَا شَكَّ أَنَّهُ عَالِمُ أَهْلِ مَكَّةَ، وَأَنَّ لَهُ عِلْمًا جَيِّدًا فِي الْمُنَاسِكَ، لَكِنْ يُقَالُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ، ثُمَّ سَعَى فِي الْعِمْرَةِ، وَقَالَ: «لَتَأْخُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»^(٤). وَالْأَصْلُ فِيمَا رَتَّبَهُ الرَّسُولُ ﷺ أَنَّهُ وَاجِبٌ.

(١) رواه البخاري (٨٤)، ومسلم (١٣٠٧) (٣٣٤)، عن ابن عباس رضيهما، ولكن بدون لفظة: «لم أشعر». وقد روى هذه اللفظة البخاري (١٧٣٦)، ومسلم (١٣٠٦) (٣٢٧)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضيهما.

(٢) انظر الخلاف في هذه المسألة في: «المغني» (٣/٣٢٠-٣٢٣)، و«موسوعة فقه الإمام أحمد» (٩/٢٢٢-٢١٨).

(٣) انظر: «المغني» (٥/٢٤٠)، و«موسوعة فقه الإمام أحمد» (٩/١٣٢).

(٤) رواه مسلم (١٢٩٧) (٣١٠).

ثم إن تقديم السَّعي على الطواف في العمرة يَفْتَضِي الإِخْلَالَ بها؛ لأنَّ العمرة مُكَوَّنَةٌ مِنْ طَوَافٍ وَسَّعِيٍّ، فلو أَخَّرَ الطَّوْافَ لِأَخْلَلَ بها إِخْلَالًا بَالِغًا بِخِلَافِ الْحَجِّ؛ فَإِنَّهُ أَفْعَالٌ مُتَعَدِّدَةٌ، وَتَقْدِيمُ بَعْضِ الْأَفْعَالِ فِي يَوْمِ النَّحْرِ عَلَى بَعْضٍ لَا يُؤَدِّي إِلَى الْخَلَلِ الْبَيْنِ فِيهَا. فَالصَّحِيحُ: أَنَّ الْعِمْرَةَ لَا تُقَاسُ عَلَى الْحَجِّ فِي هَذَا الْبَابِ.



٤٧- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأنعام: ٨٥].

١٢٥- حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ سُلَيْمَانُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: بَيْنَا أَنَا أَمْشِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي خَرِبٍ ^(١) الْمَدِينَةِ، وَهُوَ يَتَوَكَّأُ عَلَيَّ عَسِيبٌ ^(٢) مَعَهُ، فَمَرَّ بِنَفَرٍ مِنَ الْيَهُودِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: سَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَسْأَلُوهُ، لَا يَجِيءُ ^(٣) فِيهِ بِشْيٌ تَكْرَهُونَهُ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لِنَسْأَلَنَّهُ. فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَقَالَ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ، مَا الرُّوحُ؟ فَسَكَتَ فَقُلْتُ: إِنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ. فَقُمْتُ، فَلَمَّا انْجَلَى عَنْهُ، فَقَالَ: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ

- (١) الْخَرْبُ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِكسر الخاء، وفتح الراء: جمع خَرِبَةٍ؛ كَنَقْمَةٍ وَنَقَمٍ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ جَمْعُ خَرِبَةٍ، بِكسر الخاء، وسكون الراء على التَّخْفِيفِ؛ كَنِقْمَةٍ وَنِقَمٍ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخَرِبَةُ، بِفتح الخاء وكسر الراء؛ كَنَبْقَةٍ وَنَبَقٍ، وَكَلِمَةٍ وَكَلِمٍ. وَقَدْ رُوِيَ بِالْخَاءِ الْمَهْمَلَةِ الْمَفْتُوحَةِ، وَإِسْكَانِ الرَّاءِ، وَالثَّاءِ الْمَثْلَةِ، يَرِيدُ بِهِ: الْمَوْضِعَ الْمَحْرُوثَ بِالزَّرْعَةِ. وَانْظُرْ: «النهاية» لابن الأثير (خ ر ب)، و«الفتح» لابن حجر (١/ ٢٢٤).
- قلت: وإنما أتى ابن الأثير رحمه الله في كلمة «خرية» بهذه اللغات الثلاث بناءً على أن كل ما كان على وزن «فَعِلٌ»؛ نحو: كَبِدٌ وَكَيْفٌ فإنه يجوز فيه هذه اللغات الثلاث: فَعَلٌ، وَفَعِلٌ، وَفَعِلٌ. وَقَدْ زَادَ النُّحَاةُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْوَسْطُ حَرْفَ حَلْقٍ ^(٢) جَازَ فِيهِ لُغَةٌ رَابِعَةٌ وَهِيَ: إِتْبَاعُ الْأَوَّلِ لِلثَّانِي فِي الْكسْرِ، سِوَاكَانِ اسْمًا، أَمْ فِعْلًا؛ نَحْوُ: فَخِذْ، وَشَهِّدْ. وَانْظُرْ: «شرح شذور الذهب» (ص ٣٤).
- (٢) أَي: عَصَا مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ. «الفتح» (١/ ٢٢٤).
- (٣) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي «الفتح» (١/ ٢٢٤): قَوْلُهُ: «لَا تَسْأَلُوهُ لَا يَجِيءُ». فِي رِوَايَتِنَا بِالْجُزْمِ عَلَى جَوَابِ النَّهْيِ، وَيَجُوزُ النَّصْبُ، وَالْمَعْنَى: لَا تَسْأَلُوهُ خَشْيَةَ أَنْ يَجِيءَ فِيهِ بِشْيٌ، وَيَجُوزُ الِرْفَعُ عَلَى الْإِسْتِنَافِ. أَهـ

أَمْرٍ رَبِّي وَمَا أَوْتُوا مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾ [النحل: ٨٥]. قَالَ الْأَعْمَشُ: هَكَذَا فِي قِرَاءَتِنَا^(١).

[الحديث ١٢٥ - أطرافه في: ٤٧٢١، ٧٢٩٧، ٧٤٥٦، ٧٤٦٢]

﴿قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَسْتَلُونَاكَ عَنِ الرُّوحِ﴾. اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمَرَادِ بِقَوْلِهِ: الرُّوحُ^(٢). هَلِ الْمَرَادُ بِهَا النَّفْسُ الَّتِي بِهَا حَيَاةُ الْإِبْدَانِ؟ أَوِ الْمَرَادُ بِهَا جَبْرِيلُ؟ لِأَنَّ جَبْرِيلَ يُوصَفُ بِأَنَّهُ الرُّوحُ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿نَزَّلْنَا الْمَلَائِكَةَ وَالرُّوحَ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ﴾ ﴿١٠١﴾ [النحل: ١٠١] وَقَوْلِهِ: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ﴾ [النحل: ١٠٢] وَقَوْلِهِ: ﴿نَزَّلَ بِهِ الرُّوحَ الْأَمِينَ﴾ ﴿١٣٧﴾ عَلَى قَلْبِكَ﴾ [النحل: ١٩٣-١٩٤].

فَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: الْمَرَادُ بِالرُّوحِ رُوحُ الْحَيِّ. وَظَاهِرُ هَذَا السِّيَاقِ أَنَّ الرُّوحَ هُوَ جَبْرِيلُ؛ لِأَنَّ جَبْرِيلَ عَدُوٌّ لِلْيَهُودِ، فَيَخْشَوْنَ إِذَا سَأَلُوا الرَّسُولَ ﷺ عَنْهُ أَنْ يَأْتِيَ بِمَا يَكْرَهُونَهُ مِنْ وَصْفِهِ بِصِفَاتِ الْكِبَالِ وَالشَّاءِ.

وَلَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ جَبْرِيلَ ﷺ إِذَا كَانَ لَا يُعْلَمُ وَأَنَّهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ، فَالرُّوحُ الَّتِي هِيَ رُوحُ الْحَيِّ أَيْضًا لَا تُعْلَمُ، فَلَا أَحَدٌ يَعْلَمُهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾. وَلِهَذَا نَقُولُ: إِنَّ الرُّوحَ لَيْسَ مَادَّتُهَا مِنْ مَادَّةِ الْبَدَنِ، فَلَا هِيَ لَحْمٌ، وَلَا عَصَبٌ، وَلَا عَظْمٌ، وَلَا طِينٌ، وَلَا مَاءٌ، فَجَمِيعُ الْمَوَادِّ لَا تَكُونُ الرُّوحَ مِنْهَا، بَلْ هِيَ مِنْ أَمْرِ لَا نَعْلَمُهُ.

وَقَدْ اضْطَرَبَ فِيهَا الْمُتَكَلِّمُونَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ الرُّوحَ هُوَ الْجَسَدُ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ الدَّمُّ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهَا جِزْءٌ مِنْ أَجْزَاءِ الْبَدَنِ.

وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّ الرُّوحَ شَيْءٌ لَيْسَ دَاخِلَ الْعَالَمِ، وَلَا خَارِجَ الْعَالَمِ، وَلَا مُتَّصِلًا، وَلَا مُنْفَصِلًا، وَلَا مُحَايِدًا، وَلَا مُبَايِنًا.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٧٩٤) (٣٢).

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (١٥٦/١٥)، و«القرطبي» (٣٦٨/١)، (٣٢٣/١٠)، و«البرهان في علوم القرآن» (٤٤/٤).

فَسُبْحَانَ اللَّهِ، هُمْ قَدْ انْقَسَمُوا فِيهَا كَمَا انْقَسَمُوا فِي الصِّفَاتِ، فَمِنْهُمْ مَنْ غَلَا فِي إِثْبَاتِهَا، وَجَعَلَهَا مِنْ جَنْسِ الْبَدَنِ، وَمِنْهُمْ مَنْ غَلَا فِي نَقْيِهَا، وَقَالَ: إِنَّهَا لَيْسَتْ دَاخِلَ الْعَالَمِ، وَلَا خَارِجَهُ. وَنَحْنُ نَقُولُ لَهُؤَلَاءِ: إِذَا كَانَتِ الرُّوحُ هَكَذَا فَأَيْنَ تَكُونُ إِذَا؟ وَقَدْ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: اضْطَرَّابُ هَؤُلَاءِ الْمَتَكَلِّمِينَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَهُمْ عِلْمٌ مِنَ الشَّرْعِ، وَإِنَّمَا يَذْهَبُونَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأُمُورِ الْغَيْبِيَةِ إِلَى تَحْكِيمِ عُقُولِهِمْ؛ وَلِهَذَا اضْطَرُّبُوا، وَفَسَدَتْ أَقْوَالُهُمْ.

أَمَّا أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فَوَصَفُوا الرُّوحَ بِمَا وَصَفَهَا بِهِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، فَقَالُوا: إِنَّ الرُّوحَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ، وَلَا نَعْلَمُ عَنْ كَيْفِيَّتِهَا، وَلَا حَقِيقَتِهَا، وَلَا مِنْ أَيْنَ خُلِقَتْ، فَاللَّهُ أَعْلَمُ بِهَا، وَلَكِنَّا نَعْلَمُ أَنَّهَا جِسْمٌ يُرَى، وَجِسْمٌ يُكْفَنُ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ تَبِعَهُ الْبَصَرُ»^(١). وَالْبَصَرُ لَا يَتَّبِعُ إِلَّا شَيْئًا يُرَى فِيهِ مَرْتَبَةً.

وكَذَلِكَ أَيْضًا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «أَنَّ الْمَلَائِكَةَ يَنْزِلُونَ إِذَا احْتَضَرَ الْإِنْسَانُ: مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ لِأَهْلِ الْخَيْرِ، وَمَلَائِكَةُ الْعَذَابِ لِأَهْلِ الشَّرِّ، وَأَنَّ مَعَهُمْ كَفَنًا وَحَنُوطًا، فَيَأْخُذُونَ هَذِهِ الرُّوحَ، وَيُكْفِنُونَهَا بَعْدَ أَنْ يَقْبِضَهَا مَلَكُ الْمَوْتِ، وَيَضَعُونَهَا بِهَا إِلَى السَّمَاءِ»^(٢).

(١) رواه مسلم (٩٢١) (٩).

(٢) رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٢٨٧/٤، ٢٩٥، ٢٩٦) (١٨٥٣٤، ١٨٦١٤)، وأبو داود (٣٢١٢)، (٤٧٥٣).

وأخرجه مختصرًا النسائي في «المجتبى» (٧٨/٤)، وابن ماجه (١٥٤٩).

وقال البيهقي في «شعب الإيمان» (٣٩٥): هذا حديث صحيح الإسناد.

وقال ابن منده في «الإيمان» (١٠٦٤): هذا إسناد متصل مشهور، رواه جماعة عن البراء، وكذلك رواه عدة عن الأعمش، وعن المنهال بن عمرو.

وقال ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ في «المحلّى» (٢٢/١): لم يرو أحد أن في عذاب القبر رَدَّ الرُّوحِ إِلَى الْجَسَدِ إِلَّا الْمُنْهَالُ بْنُ عَمْرٍو، وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ.

فتعقبه ابن القيم في «الروح» (ص ٧٦) بقوله: هذا من مجازفته. وقال: الحديث صحيح لا شك فيه. وأورده الهيثمي في «المجمع» (٤٩-٥٠)، وقال: هو في الصحيح باختصار، رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح.

فهذا يدلُّ على أنها جسمٌ يُكْفَنُ، فالصحيح أنها جسمٌ، لكنها ليست من جنس أجسام الأجساد، بل هي من مادةٍ أُخْرَى، اللهُ أَعْلَمُ بِهَا^(١). وقوله تعالى: ﴿وَمَا أوتُوا مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾. وهذه القراءة خلافُ القراءة المشهورة، والمشهورة: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ﴾. وهذه الآية هي كالتوبيخ لمن سأل هذا السؤال؛ يعني: كأنه قال: ما بقي عليك من العلم إلا أن تعلم ما الروح؟ وهل علمت كل شيء؟ وفي هذا إشارة إلى أن السؤال عما لا يمكن الوصول إليه مذمومٌ، وهو من التنطع والتعقُّق في الدين، ومن ذلك أن يسأل الإنسان عن كيفية صفات الله الذاتية والفعلية والخبرية.

فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ وَجْهَ اللهِ؟

قُلْنَا: هَذَا مِنْ بَابِ التَّنَطُّعِ، وَهَذَا سُؤَالٌ مَذْمُومٌ.

وَلَوْ قَالَ: كَيْفَ يَنْزِلُ؟ فَكَذَلِكَ.

وَلَوْ قَالَ: كَيْفَ يَسْتَوِي؟ فَكَذَلِكَ.

وَلَوْ قَالَ: كَيْفَ إِبْصَارُهُ لِلْأَشْيَاءِ؟

وَكَيْفَ سَمْعُهُ لِلْأَشْيَاءِ؟ فَكَذَلِكَ أَيْضًا.

فَلَا تَسْأَلْ عَنْ شَيْءٍ لَمْ تُخْبَرْ عَنْهُ مِنْ أُمُورِ الْغَيْبِ، وَإِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تُؤْمِنَ بِهِ كَمَا جَاءَ، وَلَا تَبْحَثْ عَمَّا وَرَاءَ ذَلِكَ حَتَّى تَسْلَمَ مِنَ التَّمَثِيلِ، وَمِنَ التَّعْطِيلِ.

وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يَقُولُ فِي أُمُورِ الْغَيْبِ إِلَّا مَا جَاءَ بِهِ الْوَحْيُ؛ لِأَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرُّوحِ فَسَكَتَ، وَإِذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْكُتُ عَمَّا لَمْ يُخْبَرْ عَنْهُ فَمَا بِأَلْكَ بِنَا نَحْنُ؟ فَنَحْنُ أَحَقُّ بِالسُّكُوتِ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

=

وقد صحح الشيخ الألباني رحمه الله هذا الحديث أيضًا، كما في شرح العقيدة الطحاوية (ص ٥٢٥)، وفي تعليقه على سنن أبي داود، وفي أحكام الجنائز (ص ١٥٦، ١٥٩).

(١) انظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٣/ ٣١).

ولكن مع الأسف أن بعضاً منّا إذا سُئِلَ عن شيء فإنه يرى من العيب الفاضح أن يقول: لا أعلم أو لا أدري. فتجده يُجيب، فإن أصاب فقد أصاب، وإن أخطأ فإنه لا يهتم بذلك، مع أن المفتي مخبر عن الله، ومبلغ عنه، فهو يقول بلسان حاله، وربما يقول بلسان مقال: إن الله حرم كذا، أو أوجب كذا، أو ما أشبه ذلك.

والله در سلفنا الصالح حيث يُحجمون عن القول بالتحريم أو بالإيجاب إلا فيما جاء به الشرع، فالإمام أحمد رحمه الله - ونأهيك به علماً - كان إذا سُئِلَ عن مسألة ليس فيها نص بالتحريم يقول: لا أرى ذلك، أكره ذلك، لا يعجبني، لا ينبغي، وما أشبه ذلك^(١).

بينما الصبي منّا في العلم إذا سُئِلَ عن مسألة قد تكون من مُعضلات المسائل فيما سلف، يقول: هذا حرام، وقد دل الكتاب والسنة والإجماع والنظر الصحيح على أن هذا حرام. ثم يأتي بكل الأدلة يُكبكبها^(٢). ولو رجعت لوجدتها من قسم المباح، ولكن هكذا أملى عليه عقله، نسأل الله العافية.

فالحاصل: أن الإنسان يجب عليه أن يعرف قدر نفسه، وأنه لم يؤت من العلم إلا القليل، وما أحسن قول الشاعر:

قُلْ لِلَّذِي يَدْعِي فِي الْعِلْمِ مَعْرِفَةً عَرَفَتْ شَيْئًا وَضَاعَتْ عَنْكَ أَشْيَاءُ



(١) انظر: «إعلام الموقعين» (٢/ ٧٤-٧٨).

(٢) يقال: كَبَّكَبَ الشيء؛ أي: قلبَ بعضه على بعض. لسان العرب (ك ب ك ب).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٨ - بَابُ مَنْ تَرَكَ بَعْضَ الْاِخْتِيَارِ مَخَافَةَ أَنْ يَقْصُرَ فَهَمْ بَعْضِ النَّاسِ عَنْهُ، فَيَقْعُوا فِي أَشَدِّ مِنْهُ.

١٢٦ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ الزُّبَيْرِ: كَانَتْ عَائِشَةُ تُسِرُّ إِلَيْكَ كَثِيرًا، فَمَا حَدَّثَتْكَ فِي الْكَعْبَةِ؟ قُلْتُ: قَالَتْ لِي: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا عَائِشَةُ، لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدِهِمْ - قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: بِكُفْرٍ - لَنَقَضْتُ الْكَعْبَةَ فَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ: بَابٌ يَدْخُلُ النَّاسُ، وَبَابٌ يَخْرُجُونَ». فَفَعَلَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ^(١).

[الحديث ١٢٦ - أطرافه في: ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ٣٣٦٨، ٤٤٨٤،

[٧٢٤٣

هَذَا السِّيَاقُ مُخْتَصَرٌ، وَهُوَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ حِينَ أَخْبَرَ عَائِشَةَ، فَقَالَ: «لَوْلَا أَنَّ قَوْمَهَا حَدِيثُوا عَهْدَ بِكُفْرٍ لَبَنَى الْكَعْبَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ»^(١)؛ لِأَنَّ الْكَعْبَةَ لَيْسَتْ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ.

وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ قُرَيْشًا لَمَّا أَرَادُوا بِنَاءَهَا قَصُرَتْ بِهِمُ النَّفَقَةُ، فَلَمْ يَجِدُوا مَالًا يَبْنُونَهَا بِهِ عَلَى الْوَجْهِ الْكَامِلِ، فَرَأَوْا أَنَّ يُخْرِجُوا جُزْءًا مِنْهَا مِنْ غَيْرِ بِنَاءٍ، فَكَانَ الْأَلْيَقُ أَنْ يُخْرِجَ مِنْهَا الْجُزْءَ الشَّمَالِيَّ؛ لِأَنَّ الْجُزْءَ الْجَنُوبِيَّ بِهِ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ، وَفِيهِ الرُّكْنُ الْيَمَانِيُّ، فَرَأَوْا أَنَّ يَبْقَى الرُّكْنُ الْيَمَانِيُّ، وَالْحَجَرُ الْأَسْوَدُ فِي مَكَانِهِمَا، وَحِينَئِذٍ يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ النِّقْصُ فِي الْجَانِبِ الشَّمَالِيِّ، فَفَعَلُوا.

وَلَمَّا فُتِحَتْ مَكَّةُ، وَانْتَشَرَ الْإِسْلَامُ لَمْ يُحَرِّكْ فِيهَا الْخُلَفَاءُ شَيْئًا، وَلَعَلَّهُمْ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - كَانُوا مُنْشَغِلِينَ بِالْجِهَادِ، وَبِأُمُورٍ أَعْظَمَ مِنْ ذَلِكَ.

(١) أخرجه مسلم (١٣٣٣) (٤٠١).

(٢) أخرجه البخاري (١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥)، ومسلم (٣٩٩) (١٣٣٣).

وَلَمَّا تَوَلَّى ابْنُ الزَّبِيرِ ~~مَكَّةَ~~ مَكَّةَ، وَحُدِّثَ بِهَذَا الْحَدِيثِ نَقَضَ الْكَعْبَةَ الَّتِي كَانَتْ
مَوْجُودَةً فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ، وَأَظْهَرَ أَاسَاسَهَا الْأَوَّلَ الَّذِي كَانَ عَلَى عَهْدِ إِبْرَاهِيمَ،
وَأَشْهَدَ النَّاسَ عَلَيْهِ ^(١).

ثُمَّ بَنَاهَا عَلَى أَاسَاسِ إِبْرَاهِيمَ، وَجَعَلَ لَهَا - كَمَا أَرَادَ الرَّسُولُ ﷺ - بَابَيْنِ: بَابًا يَدْخُلُ
مِنْهُ النَّاسُ، وَبَابًا يَخْرُجُونَ مِنْهُ، وَأَدْخَلَ أَكْثَرَ الْحِجْرِ فِيهَا.

ثُمَّ لَمَّا زَالَتْ خِلَافَةُ ابْنِ الزَّبِيرِ عَلَى مَكَّةَ، وَاسْتَوَلَى عَلَيْهَا الْحِجَابُ أَمْرَهُ عَبْدُ الْمَلِكِ
أَنْ يُعِيدَهَا عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ، فَفَعَلَ، فَهَدَمَ بِنَاءَ ابْنِ الزَّبِيرِ، وَأَعَادَهَا عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ،
وَلَمَّا حَدَّثَ بِذَلِكَ عَبْدُ الْمَلِكِ قَالَ: لَوْ عَلِمْتُ بِهِ؛ يَعْني: قَبْلَ أَنْ يَهْدِمَهَا مَا هَدَمْتُهَا ^(٢)،
وَلَكِنْ مِنْ حِكْمَةِ اللَّهِ أَنَّهُ أُعِيدَتْ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ.

وَيُقَالُ: إِنَّ الرَّشِيدَ لَمَّا تَوَلَّى أَرَادَ أَنْ يُعِيدَهَا عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي عَهْدِ ابْنِ الزَّبِيرِ،
وَلَكِنْ الْإِمَامَ مَالِكًا نَهَاهُ عَنْ هَذَا، وَقَالَ لَهُ: لَا تَجْعَلْ بَيْتَ اللَّهِ مَلْعَبَةً لِلْمُلُوكِ، كُلَّمَا تَوَلَّى
مَلِكٌ هَدَمَهُ وَأَعَادَهُ عَلَى وَجْهِهِ، فَيَأْتِي الثَّانِي وَيُعِيدُهُ عَلَى وَجْهِهِ آخَرَ. فَأَبْقَاهُ ^(٣).

وَكَانَ هَذَا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ؛ لِأَنِّي أَتَصَوَّرُ أَنَّهُ لَوْ فُعِلَ بِهِ كَمَا أَرَادَ الرَّسُولُ ﷺ وَجُعِلَ لَهُ
بَابَانِ، وَكَانَ مَسْقُوفًا لَكَانَ النَّاسُ يَمُوتُونَ فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ فِي مِثْلِ أَوْقَاتِنَا هَذِهِ؛ لِأَنَّ
النَّاسَ الْآنَ عِنْدَهُمْ مِنَ الْعُشْمِ وَعَدَمِ الْمَبَالَاةِ بِالْآخِرِينَ، مَا قَدْ يُهْلِكُ بِهِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا.
فَلَوْ أَنَّ الْكَعْبَةَ كَانَتْ حُجْرَةً لَيْسَ لَهَا إِلَّا بَابَانِ، بَابٌ يَدْخُلُ مِنْهُ النَّاسُ، وَبَابٌ
يَخْرُجُونَ مِنْهُ، لَأَهْلَكَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانُوا الْآنَ يَكَادُ بَعْضُهُمْ يُهْلِكُ
بَعْضًا مَعَ أَنَّهَا فَضَاءٌ فَمَا بِالْكَ لَوْ كَانَتْ مَكْتُومَةً!؟

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٥٨٦)، وَمُسْلِمٌ (٤٠٢) (١٣٣٣).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٠٤) (١٣٣٣).

(٣) انْظُرْ: «الْتَمِيد» (٥٠/١٠)، و«الاسْتِذْكَار» (٤/١٨٨)، و«شرح النووي على صحيح مسلم» (٨٩/٩)،
و«عمدة القاري» (٢/٢٠٤)، و«تحفة الأحوذِي» (٣/٥٢٣)، و«تفسير ابن كثير» (١/١٨٤).

والذي أَرَادَهُ النَّبِيُّ ﷺ حَصَلَ بِدُونِ تَوْفُّعٍ ضَرَرٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحِجَرَ مِنَ الْكَعْبَةِ، وَلَهُ بَابَانِ: بَابٌ يَدْخُلُ مِنْهُ النَّاسُ، وَبَابٌ يَخْرُجُونَ مِنْهُ، مَعَ أَنَّهُ مَكْشُوفٌ، وَلَيْسَ فِيهِ خَطَرٌ، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ تَعَلَّقَ النَّاسُ بِهِ كَتَعَلُّقِهِمْ بِالْكَعْبَةِ لَوْ كَانَ لَهَا بَابَانِ؛ بَابٌ يَدْخُلُ مِنْهُ النَّاسُ، وَبَابٌ يَخْرُجُونَ مِنْهُ.

وهذا من لطفِ اللَّهِ ﷻ، ومن الأمور التي تَدْخُلُ تَحْتَ الْقَاعِدَةِ الْعَامَةِ الَّتِي قَالَ اللَّهُ فِيهَا: ﴿فَمَسَحَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النِّسَاءُ: ١٩]. فَأَنْتَ لَا تَكْرَهُ مَا قَدَّرَ اللَّهُ؛ إِذْ إِنَّكَ رَبِّهَا تَكْرَهُهُ، وَيَجْعَلُ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكَ أَنْ تَجْعَلَ نَفْسَكَ مَعَ الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ، وَأَنْ تَرْضَى بِمَا أَرَادَ اللَّهُ وَأَنْ تَتَفَاءَلَ بِقَدْرِ اللَّهِ، وَسَيَجْعَلُ اللَّهُ لَكَ الْخَيْرَ الْكَثِيرَ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٩ - بَابُ مَنْ خَصَّ بِالْعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ كَرَاهِيَةً أَنْ لَا يَفْهَمُوا، وَقَالَ عَلِيٌّ: حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ، أَتَجِبُونَ أَنْ يُكَذِّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ.

١٢٧ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ مَعْرُوفِ بْنِ خَرْبُودٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ عَلِيٍّ بِذَلِكَ.
١٢٨ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَمُعَاذُ رَدِيفُهُ عَلَيَّ الرَّحْلِ قَالَ: «يَا مُعَاذُ^(١) بْنَ جَبَلٍ». قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ. قَالَ: «يَا مُعَاذُ». قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ ثَلَاثًا، قَالَ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَيَّ النَّارِ». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا أَخْبِرُ بِهِ النَّاسَ

(١) قال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٢٢٦/١): وأما معاذ فبالضم؛ لأنه منادي مفرد علم، وهذا اختيار ابن مالك لعدم احتياجه إلى تقدير، واختار ابن الحاجب النصب على أنه مع ما بعده كاسم واحد مركب، كأنه أضيف. والمنادى المضاف منصوب، وقال ابن التين: يجوز النصب على أن قوله: معاذ زائد، فالتقدير: يا ابن جبل، وهو يرجع إلى كلام ابن الحاجب بتأويل. اهـ.

فَيَسْتَبْشِرُوا. قَالَ: «إِذَا يَتَكَلَّمُوا». وَأَخْبَرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأْتِيًا^(١).

[الحديث ١٢٨ - طرفه في: ١٢٩]

١٢٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: ذَكَرَ لِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ: «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ» قَالَ: أَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ؟ قَالَ: «لَا، إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَتَكَلَّمُوا»^(٢).

هَذَا الْبَابُ بَابُ مَهْمٌ، وَهُوَ أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يُرَاعِيَ حَالَةَ مَنْ يُلْقِي إِلَيْهِ الْعِلْمَ، فَإِذَا كَانَ يَخْشَى أَنْ يَفْهَمَ الْمُلْقَى إِلَيْهِ الْعِلْمُ الشَّيْءَ عَلَى خِلَافِهِ فَلَا يُلْقِهِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ دَرَأَ الْمَفَاسِدِ خَيْرٌ مِنْ جَلْبِ الْمَصَالِحِ.

وَلِهَذَا قَالَ عَلَى: حَدَّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ. وَمُرَادُهُ بِمَا يُمَكِّنُهُمْ مَعْرِفَتُهُ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِمَا سَبَقَ لَهُمْ بِهِ الْمَعْرِفَةُ؛ لِأَنَّ مَا سَبَقَ لَهُمْ بِهِ الْمَعْرِفَةُ لَا يَحْتَاجُونَ إِلَى التَّحْدِيثِ بِهِ، فَحَدَّثُوهُمْ بِمَا يُمَكِّنُهُمْ أَنْ يَعْرِفُوهُ، فَأَمَّا مَا لَا يُمَكِّنُهُمْ أَنْ يَعْرِفُوهُ فَلَا تُحَدِّثُوهُمْ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ ~~هَيْئَتُهُ~~ بِقَوْلِهِ: أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذِّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ.

وَعِنْدَ الْعَامَةِ الْآنَ أَنْكَ إِذَا أَتَيْتَهُمْ بِقَوْلٍ لَا يَعْرِفُونَهُ، وَإِنْ كَانَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ قَالُوا: هَذَا دِينٌ جَدِيدٌ. وَلَا يَقْبَلُونَهُ.

لَكِنْ هَلْ يَعْني ذَلِكَ أَنْ لَا نَقُولَ الْحَقَّ؟

الْجَوَابُ: لَا، بَلْ نَقُولُ الْحَقَّ، وَلَكِنْ نَتَحَيَّنُ وَقْتًا يَكُونُ فِيهِ قَبُولُ النَّاسِ لِلْحَقِّ عَلَى وَجْهِ صَحِيحٍ، وَذَلِكَ بِأَنْ نَأْتِيَهُمْ مِنْ أَسْفَلِ الدَّرَجَةِ إِلَى الْأَعْلَى.

وَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ إِخْوَانِنَا الْآنَ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يُحَقِّقُوا مَسْأَلَةً مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ، أَوْ صِفَةً مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ، جَعَلُوا يُشِيرُونَ بِأَيْدِيهِمْ، فَيَقُولُونَ مَثَلًا: اللَّهُ ﷻ يَجْعَلُ السَّمَاءَ عَلَى

(١) أخرجه مسلم (٣٢) (٥٣).

(٢) المصدر السابق.

أَصْبُعٍ وَالْأَرْضِينَ عَلَى أَصْبُعٍ. ثُمَّ يَذْكُرُ الْخَمْسَةَ أَصَابِعَ الَّتِي وَرَدَتْ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ^(١)، ثُمَّ يَقُولُ بِيَدَيْهِ هَكَذَا.

هَذَا حَرَامٌ؛ إِذْ مَنْ قَالَ لَكَ: إِنَّ أَصَابِعَ اللَّهِ مِثْلُ أَصَابِعِكَ؟
ثُمَّ إِنَّكَ إِذَا ذَكَرْتَ لِلْعَامَّةِ مِثْلَ هَذَا فَإِنَّ أَفْكَارَهُمْ سَوْفَ تَنْصَبُ عَلَى التَّمْثِيلِ؛ لِأَنَّ
الْعَامِّيَّ لَا يَفْهَمُ.

فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ النَّبِيُّ ﷺ أَشَارَ إِلَى عَيْنَيْهِ وَأُذُنَيْهِ حِينَ قَرَأَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾^(٥٨)؟
[السُّئَالَةُ: ٥٨] ؟

فَالْجَوَابُ أَنْ نَقُولَ: هُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ مَا فَعَلْتَ وَبَيْنَ مَا فَعَلَ الرَّسُولُ ﷺ، وَهُنَاكَ فَرْقٌ
بَيْنَ مَنْ يَنْظُرُونَ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ وَمَنْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ.

فَالْوَاجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَرَاعِيَ أَحْوَالَ الْمَخَاطَبِ، وَأَنْ لَا يُخَاطِبَهُ بِمَا لَا يُمْكِنُهُ إِذْرَاكُهُ،
فَيَقَعُ فِيهَا خَافَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ^(٥٩) حِينَ قَالَ: اتَّجِبُونَ أَنْ يُكَذِّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ.
ثُمَّ ذَكَرَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ حَدِيثَ مُعَاذٍ؛ وَهُوَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَنَعَهُ أَنْ يُحَدِّثَ النَّاسَ بِهِ
خَوْفًا مِنْ أَنْ يَفْهَمُوهُ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهِ فَيَتَكَلَّمُوا، وَإِلَّا فَمَنْ فَهِمَ الْحَدِيثَ عَلَى وَجْهِهِ لَا
يَتَكَلَّمُ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ يَقُولُ: «صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ».

وَمَتَى كَانَتْ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صِدْقًا مِنَ الْقَلْبِ، فَإِنَّ
هَذَا الصَّدَقَ الْقَلْبِيَّ سَيَحْمِلُهُ عَلَى فِعْلِ الْأَوَامِرِ وَتَرْكِ النَّوَاهِي؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَلَا وَإِنَّ
فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ»^(٦٠).

لَكِنَّ الْعَامَّةَ قَدْ لَا يَفْهَمُونَ هَذَا، وَقَدْ يَظُنُّونَ أَنَّ مَجْرَدَ الشَّهَادَةِ بِ«أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ» يُحَرِّمُ اللَّهُ بِهَا عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَهَا.

(١) رواه البخاري (٤٨١١، ٧٤١٥، ٧٤٥١)، ومسلم (٢٧٨٦) (١٩).

(٢) رواه أبو داود (٤٧٢٨).

وقال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ.

(٢) تقدم تخریجه.

وهذا أصلٌ عظيمٌ فيما يقومُ به الإنسانُ من تخصيصِ العلمِ بقومٍ دونَ قومٍ.
ومثال ذلك: أنك إذا كنتَ تعلمُ أنَّ الطلاقَ الثلاثَ واحدةٌ، وترى ذلكَ، فإنه ليس
من الحسنِ أنَ تنشرَ ذلكَ بينَ الناسِ؛ لأنهم سيَتَهَاوَنُونَ به.
لكن إذا ابتلي الإنسانُ به فحيثُذ لك أنَ تجتهدَ وتفتيَ به، أمَّا أنَ تنشرَه بينَ الناسِ فلا
شكَّ أنَ هذا سيؤدِّي إلى أنَ يتَّبَعَ النَّاسُ فيه، ويكثرُوا من الطَّلَاقِ الثلاثِ.
ولهذا كنَّا في الأولِ قبلَ أنَ يشتَهَرَ القولُ بأنَّ الثلاثةَ واحدةٌ لا نسمعُ إلَّا بعدَ السَّنةِ
والسَّتينِ أنَ رجلاً طَلَّقَ زوجته ثلاثاً، أمَّا الآنَ فخذِ الطَّلَاقَ الثلاثَ في كلِّ مُناسبةٍ، ولو
في أدنى شيءٍ.

وكذلك القولُ بأنَّ الطَّلَاقَ في الحيضِ لا يقعُ؛ فإنك إذا قلتَ هكذا تهَاوَنَ النَّاسُ فيه،
وأنا الآنَ يستفتيني أناسٌ قد طَلَّقُوا قبلَ عشرينَ سنةٍ في حيضٍ، ولمَّا قيلَ لَهُمَ اليومَ: إنَّ
الطلاقَ في الحيضِ لا يقعُ. وقد وَقَعَ مِنْهُ الطَّلَاقُ الثلاثُ جاءوا يَتَحَايِلُونَ على أنَ تَرْجِعَ
الزوجةَ إليهم، فيقولُ أحدهم: طَلَّقْتُهَا قبلَ عشرينَ سنةٍ وهي حائضٌ، أو في طَهْرِ جَامِعَتِهَا
فيه. وذلكَ كُلُّهُ مِنْ أَجْلِ أنَ نقولَ: هذا طلاقٌ غيرُ واقعٍ، وأنتَ الآنَ لم تَطْلُقْ.
وهذا لا شكَّ أَنَّهُ غلطٌ؛ لأنِّي أعقِدُ - وكلُّ إنسانٍ كذلكَ يَعقِدُ - أنَّ الذي طَلَّقَ
زَوْجَتَهُ قبلَ عشرينَ سنةٍ - وهي حائضٌ - أنها لو تزوجتَ بعده حينَ انقَضَتِ العدةُ فلنَ
يقولَ للزوج: يا فلانُ، هذه زوجتي، وهي لم يقعَ عَلَيْهَا الطلاقُ. لكن لما ضاقتَ عليه
المسألة ذهبَ يفتشُ عَنِ الشَّيْءِ الْمَاضِي.

وهذا نظيرُ مَا ذَكَرَهُ مُفْتِي الدِّيارِ النُّجْدِيَّةِ في زمنِ الشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
رَحِمَهُ اللَّهُ، فقد قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: إنَّ بَعْضَ النَّاسِ إذا طَلَّقَ ثلاثاً، ورأى أنَّ الأبوابَ مسدودةٌ
أمامه قالَ: إنَّ عقدَ النِّكَاحِ غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ أحدَ الشُّهُودِ كانَ يَشْرَبُ الدُّخَانَ، وإذا
كانَ يَشْرَبُ الدُّخَانَ صارَ فاسِقاً، والفاَسِقُ لا تُقبَلُ شهادتهُ.

والواجبُ على طَلَبَةِ الْعِلْمِ أنَ يُبَيِّنُوا لِلنَّاسِ أنَّ تسعةً وتسعينَ بالمائةٍ مِنَ الْأُمَّةِ
الإسلامية تقريباً يَرَوْنَ أنَّ الطَّلَاقَ في الحيضِ واقعٌ، وأنَّ الطَّلَاقَ في الطَّهْرِ الذي

جَامَعَهَا فِيهِ وَاقَعَ، وَمِنْهُمْ الْأُتَمَّةُ الْأَرْبَعَةُ، وَأَكْثَرُ أَتْبَاعِهِمْ كَذَلِكَ ^(١) عَلَى وَقْعِهِ، فَكَيْفَ يَأْتِي الْإِنْسَانُ بِهَذِهِ الْحِيلَةِ، مَعَ أَنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّهُ وَاقَعٌ؟! لَكِنْ إِذَا ابْتُلِيَ الْإِنْسَانُ، وَجَاءَهُ رَجُلٌ يَقُولُ: إِنَّهُ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ أَمْسٍ، وَهِيَ فِي طَهْرِ جَامَعَهَا فِيهِ فَحِينَئِذٍ لَهُ أَنْ يُفْتِيَهِ أَنَّ الطَّلَاقَ غَيْرُ وَاقِعٍ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَصْلٌ يُمَكِّنُ أَنْ يَنْبَنِيَ عَلَيْهِ مَا ذَكَرْنَا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٠- بَابُ الْحَيَاءِ فِي الْعِلْمِ، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: لَا يَتَعَلَّمُ الْعِلْمَ مُسْتَحْيٍ وَلَا مُسْتَكْبِرٌ ^(٢).

وَقَالَتْ عَائِشَةُ: نِعَمَ النِّسَاءِ نِسَاءُ الْأَنْصَارِ لَمْ يَمْنَعْنَهُنَّ الْحَيَاءُ أَنْ يَتَفَقَّهْنَ فِي الدِّينِ ^(٣).
١٣٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ ابْنَةِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، فَهَلْ عَلَيَّ الْمَرَأَةُ مِنْ غُسْلِ إِذَا احْتَلَمَتْ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا رَأَتْ الْبَاءَ» فَغَطَّتْ أُمُّ سَلَمَةَ -تَعْنِي: وَجْهَهَا- وَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَتَحْتَلِمُ الْمَرَأَةُ؟ قَالَ: «نَعَمْ. تَرَبَّتْ يَمِينُكَ، فِيمَ يُشَبِّهُهَا وَلَدُهَا» ^(٤).

(١) انظر: «المبدع» (٢٦٢/٧)، و«مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (١٣/٣٣)، و«المغني» (١٠/١٦٧)، و«التمهيد» (٧٣/١٥).

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، ووصله أبو نعيم في «الحلية» (٣/٢٨٧)، والدارمي في «السنن» (١١٢/١) (٥٥٧).

وقال الحافظ في «الفتح» (٢٢٩/١): إسناده صحيح على شرط المصنف. وانظر: «تغليق التعليق» (٩٣/١).

(٣) علقه البخاري بصيغة الجزم، ووصله مسلم في «صحيحه» (٣٣٢) (٦١).

وانظر: تغليق التعليق (٩٤/١).

(٤) أخرجه مسلم (٣٢) (٣١٣).

[الحديث ١٣٠ - أطرافه في: ٢٨٢٦، ٣٣٢٨، ٦٠٩١، ٦١٢١]

هَذَا أَيْضًا بَابُ الْحَيَاءِ فِي الْعِلْمِ؛ يَعْنِي: هَلْ هُوَ مَحْمُودٌ أَوْ مَذْمُومٌ؟ وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا يَحْتَاجُ إِلَى تَفْصِيلٍ، كَمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ، لَكِنْ إِذَا كَانَ الْحَيَاءُ يَمْنَعُكَ عَنْ فِعْلٍ مَا يَجِبُ، أَوْ عَنْ تَرْكِ مَا يَحْرُمُ فَهُوَ مَذْمُومٌ، وَإِذَا كَانَ الْحَيَاءُ يَحْمِلُكَ عَلَى الْأَخْلَاقِ الْفَاضِلَةِ وَالْآدَابِ الْعَالِيَةِ فَهُوَ مَحْمُودٌ، وَهُوَ مِنَ الْإِيمَانِ.

❦ قَالَ مُجَاهِدٌ: «لَا يَتَعَلَّمُ الْعِلْمَ مُسْتَحْيٍ وَلَا مُسْتَكْبِرٌ». وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ: لَا يَنَالُ الْعِلْمَ. فَالْمُسْتَحْيِي لَا يَنَالُ الْعِلْمَ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَحْيِي أَنْ يَسْأَلَ، وَيَسْتَحْيِي أَنْ يَتَعَلَّمَ، وَالْمُسْتَكْبِرُ لَا يَرَى الْعِلْمَ شَيْئًا، فَلَا يَنَالُهُ، وَلَا يَحْصُلُ عَلَيْهِ.

وَكثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَسْتَحْيِي، وَيَقُولُ: أَخْشَى أَنْ أَسْأَلَ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَيَقُولُ النَّاسُ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ السَّهْلَةُ الَّتِي نَعْرِفُهَا كُلُّنَا كَيْفَ يَسْأَلُ عَنْهَا؟! وَهَذَا خَطَأٌ، وَهُوَ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَاسْأَلْ عَنْهَا، وَلَوْ كَانَتْ مَسْأَلَةً سَهْلَةً؛ لِأَنَّهُا قَدْ تَكُونُ سَهْلَةً فِي ظَنِّكَ، وَهِيَ غَيْرُ سَهْلَةٍ.

ثُمَّ لِنَفَرِّضَ أَنَّهَا سَهْلَةٌ عِنْدَ عَامَةِ النَّاسِ فَهَلْ هِيَ سَهْلَةٌ عِنْدَ كُلِّ النَّاسِ؟ وَالْمُسْتَكْبِرُ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- أَفْطَعُ؛ فَإِنَّهُ لَا يَرَى الْعِلْمَ شَيْئًا، وَلَا يَهْتَمُّ بِهِ، بَلْ يَحْتَقِرُهُ، فَهَذَا بَلَا شَكٍّ لَا يَنَالُهُ.

❦ وَقَالَتْ عَائِشَةُ: «نِعِمَّ النِّسَاءُ نِسَاءُ الْأَنْصَارِ لَمْ يَمْنَعْنَهُنَّ الْحَيَاءُ أَنْ يَتَفَقَّهْنَ فِي الدِّينِ». فَأَنْتَ عَلَيْهِنَّ حَيْثُ إِنْهَنَّ لَا يَسْتَحِينَ مِنَ التَّفَقُّهِ فِي الدِّينِ، وَلَعَلَّهَا تُشِيرُ إِلَى حَدِيثِ أُمِّ سُلَيْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الْآتِي فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ، أَوْ غَيْرِهِ، وَالْمَهْمُ أَنَّهَا قَدْ أَثْنَتْ عَلَى هَؤُلَاءِ النِّسَاءِ بِأَنَّ الْحَيَاءَ لَمْ يَمْنَعْنَهُنَّ مِنَ التَّفَقُّهِ فِي دِينِ اللَّهِ.

ثُمَّ ذَكَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ حَدِيثَ أُمِّ سُلَيْمٍ أَنَّهَا جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ. فَقَدِّمْتَ هَذَا الْعُذْرَ؛ لِأَنَّ مَا سَتَذْكُرُهُ هُوَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي يُسْتَحْيَى مِنْهَا، لَكِنْ الْحَقُّ لَا يُسْتَحْيَى مِنْهُ.

وقد جاءت هذه العبارة في كلام الله ﷻ، فقال تعالى: ﴿إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ فَيَسْتَعِجِلُّ مِنَ اللَّهِ فَلَا يَسْتَعِجِلُّ مِنَ الْخَوَافِ﴾ [الأنعام: ٥٣]. فدل ذلك على أن ما ليس بحق فإن الله تعالى يستحي منه، لكن هذا الحياء ليس كحيائنا، بل هو حياء كمال لا يماثل حياء الخلق.

وقد جاء في الحديث إثبات الحياء بالمنطوق، لا بالمفهوم، وهو قوله ﷻ: «إِنَّ اللَّهَ حَيٌّ كَرِيمٌ»^(١).

وهنا ثلاث كلمات: حي، وحيي، ومحيي، ولكل منها معنى يختص بها، وبعض الناس يشتبه عليه الحي بالمحيي، فيظن أن الحي من الصفات المتعدية، فيقول: كيف تقولون: إن الحي من الصفات اللازمة، والله تعالى يحيي؟

فنقول: إحياءه ﷻ ليس مأخوذاً من الحي، بل هو مأخوذ من المحيي، فالحَيُّ بنفسه، والمستحي بنفسه، وأمّا المحيي فهو متعد للغير.

وعليه فلا تنخرم القاعدة التي قد ذكرها العلماء، وهي: أن أسماء الله ﷻ إذا كانت متعدية فلا يتيم الإيذان بها إلا بثلاثة أمور:

الأول: إثباتها اسماً لله.

والثاني: إثبات ما تضمنته من الصفة.

والثالث: إثبات الأثر أو الحكم الذي يترتب على الصفة.

(١) أخرجه أبو داود (١٤٨٨)، والترمذي (٣٥٥١)، وابن ماجه (٣٨٦٥)، وصححه ابن حبان (٢٣٩٩)، (٢٤٠٠)، والحاكم (٤٩٧/١)، وحسنه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٤٩٧/١)، والبيهقي في «شرح السنة» (١٨٦/٥)، والأرنؤوط في تحريجه في شرح السنة، والألباني في «صحيح الجامع» (١٧٥٣). وفي الباب عن يعلى بن أمية مرفوعاً بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ حَيٌّ سَتِيرٌ يَحِبُّ الْحَيَاءَ، وَالسِّرَّ». الحديث، أخرجه أحمد (٢٢٤/٤) (١٧٩٧٠)، وأبو داود (٤٠١٢، ٤٠١٣)، والنسائي في «المجتبى» (٢٠٠/١)، وصححه الشيخ الألباني في «الإرواء» (٢٧٩٣).

وفي الباب أيضاً عن أنس بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ حَيٌّ كَرِيمٌ...». أخرجه الحاكم (٤٩٧/١-٤٩٨)، والبيهقي في «شرح السنة» (١٨٦/٥)، وفي إسناده أبان بن أبي عياش، وهو ضعيف.

فالحَيُّ: اسمٌ لازمٌ، فعليه لا بدَّ للإيِّانِ به من أمرين:

الأوَّلُ: إثباتُه اسمًا لله.

والثَّاني: إثباتُ الحياة.

لكنَّ الْمُحْيِي الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ هُوَ أَنَّهُ سَبْحَانَهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ، وَهُوَ وَصْفٌ، وَلَا أَعْلَمُ أَنَّهُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِثْبَاتِ وَصْفِ اللَّهِ بِهِ، وَإِثْبَاتِ تَعَدِّيهِ إِلَى الْغَيْرِ، وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحْيِي.

وكَذَلِكَ السَّمِيعُ لَا بُدَّ أَنْ تُثَبِّتَ السَّمِيعَ اسْمًا مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ، وَثُبُتَ لَهُ مَا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ صِفَةٍ، وَهِيَ السَّمْعُ، وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ أَثَرٍ، وَهُوَ أَنَّهُ يَسْمَعُ.

وقوله ﷺ: «إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ». قَيْدَ ﷺ وَجُوبَ الْغُسْلِ بِهَا إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ، وَالرَّجُلُ كَالْمَرْأَةِ؛ فَإِنَّهُ إِذَا رَأَى فِي الْمَنَامِ أَنَّهُ اخْتَلَمَ، وَلَمْ يَجِدْ أَثَرًا فَإِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ غُسْلٌ؛ لِأَنَّهُ حُلْمٌ، حَتَّى لَوْ رَأَى أَنَّهُ يَفْعَلُ فَعَلًا صَرِيحًا، فَإِنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَجِدَ الْمَاءَ.

فَإِنْ وَجَدَ الْمَاءَ، وَلَمْ يَذْكُرْ احْتِلَامًا، وَتَيَقَّنَ أَنَّهُ جَنَابَةٌ وَجَبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ، وَإِنْ شَكَّ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْغُسْلُ، لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الطَّهَارَةِ، وَهَذَا كَمَا لَوْ شَكَّ فِي مُوجِبِ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ.

يَقُولُ: «فَعَطَّتْ أُمُّ سَلَمَةَ -تَعْنِي: وَجْهَهَا- وَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَتَحْتَلِمُ الْمَرْأَةُ؟». قَوْلُهَا: «وَتَحْتَلِمُ». هَذِهِ جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ يُرَادُ بِهَا الْاسْتِفْهَامُ، وَالتَّقْدِيرُ: أَوْ تَحْتَلِمُ الْمَرْأَةُ؟ أَوْ عَلَى رَأْيٍ آخَرَ: وَاتَّحْتَلِمُ الْمَرْأَةُ؟

قَالَ: «نَعَمْ، تَرَبَّتْ يَمِينُكَ، فِيمَ يُشَبِّهُهَا وَلَدُهَا؟!» أَفَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ الْمَرْأَةَ تَحْتَلِمُ كَالرَّجُلِ، وَأَفَادَ أَنَّ مِنْ أَسْبَابِ شَبِّهِ الْوَلَدِ بِالْمَرْأَةِ نُزُولُ مَاءِ الْمَرْأَةِ.

فَإِنْ قِيلَ: وَهَلْ يَكُونُ مَاءُ الْمَرْأَةِ سَبَبًا لِلإِذْكَارِ وَالْإِنَاثِ؟

فالجواب: أنه قد وردَ في هذا حديثٍ عن النبي ﷺ أنه إذا علا ماء الرجل ماء المرأة صارَ ذكراً، وإن كان الأمر بالعكس صارَ أنثى^(١).

لكنَّ بعضَ العلماءِ ضَعَّفَ هذا الحديثَ من حيثِ المتن، وقال: إن الإذكارَ والإناثَ راجعٌ لمجردِ المشيئة؛ لقوله تعالى: ﴿يَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنِثًا وَيَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذَّكَورَ﴾ (١) أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنِثًا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيماً ﴿[البقرة: ٤٩-٥٠]﴾. فالله أعلم.

وأما في الشَّبهِ فالحديثُ صريحٌ في أنَّ سَبَبَ مشابهةِ الولدِ لأمِّه هو الإنزالُ. والله أعلم.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣١ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً لَا يَسْقُطُ وَرْقُهَا، وَهِيَ مِثْلُ الْمُسْلِمِ، حَدَّثُونِي مَا هِيَ؟» فَوَقَعَ النَّاسُ فِي شَجَرِ الْبَادِيَةِ، وَوَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا النَّخْلَةُ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَاسْتَحْيَيْتُ. فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبَرْنَا بِهَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هِيَ النَّخْلَةُ». قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَحَدَّثْتُ أَبِي بِمَا وَقَعَ فِي نَفْسِي، فَقَالَ: لَأَنْ تَكُونَ قُلْتَهَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِي كَذَا وَكَذَا^(٢).

في هذا الحديثِ: عَرُضُ المسائلِ على الناسِ لاختبارهم في الفهم؛ سواءً كانت المسائلُ من الأغارِ التي يَبْعُدُ أَنْ يَتَصَوَّرَهَا الإنسانُ، أم لا.

وفيه أيضاً: دليلٌ على الحياءِ في العلمِ، لكنَّ اسْتَفْهَانًا مِنْ سِيَاقِ هذا الحديثِ في هذا البابِ أَنَّهُ يَشْمَلُ الحياءَ في العلمِ؛ يَعْنِي: في السُّؤَالِ، والحياءَ في العلمِ؛ يَعْنِي: في

(١) أخرجه مسلم (٣٤) (٣١٥).

(٢) أخرجه مسلم (٦٣) (٢٨١١).

الإجابة؛ لأنَّ حديثَ أمِّ سلمةَ يدلُّ على الحياءِ في السؤالِ، وحديثُ ابنِ عمرَ في الإجابة، فقدِ يَسْتَحْيِي الإنسانُ فلا يَسْأَلُ، وقدِ يَسْتَحْيِي فلا يُجِيبُ، لكنَّ الأولَ أعظمُ؛ لأنَّ الإجابةَ إذا لم يُجِبْ فسوف يُجِيبُ مَنْ يَسْأَلُ؛ ولهذا أجابَ النبيُّ ﷺ عن ذلك بقوله: «هي النخلة».

وفي هذا الحديثِ أيضًا: دليلٌ على فرحِ الأبِ بنجاحِ ابنه. يُؤْخَذُ هذا من قولِ عُمَرَ: لَأَنْ تَكُونَ قُلْتَهَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِي كَذَا وَكَذَا. فهذا يدلُّ على أنَّ الإنسانَ إذا فرحَ بنجاحِ ابنه فإنه لا يُلَامُ على ذلك.

وفيه أيضًا: دليلٌ على فضيلةِ النخلة؛ حيثُ إنَّ النبيَّ ﷺ جَعَلَ مَثَلَهَا مَثَلِ المسلمِ، ولا شكَّ أنَّ النخلةَ فيها خيرٌ كثيرٌ، ومنافعٌ كثيرةٌ، وثمرُها طيبٌ وحلوٌ، ولقد كانَ الناسُ يَسْتَفِيدُونَ منها فيما سبقَ فوائدَ كثيرةً، ولا يزالون.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥١- بَابُ مَنْ اسْتَحْيَا، فَأَمَرَ غَيْرَهُ بِالسُّؤَالِ.

١٣٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُنْذِرِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً، فَأَمَرْتُ الْمُقَدَّادَ أَنْ يَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، فَسَأَلَهُ فَقَالَ: «فِيهِ الْوُضُوءُ»^(١).

[الحديث ١٣٢- أطرافه في: ١٧٨، ٢٦٩].

قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنَّمَا اسْتَحْيَى أَنْ يَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ لِمَكَانِ ابْنَتِهِ مِنْهُ^(٢)؛ لِأَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ زَوْجَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهَذِهِ الْأُمُورِ قَدْ يَسْتَحْيِي الزَّوْجُ أَنْ يَسْأَلَ أَبَا زَوْجِهِ عَنْهُ.

فَلِهَذَا نَقُولُ: إِنَّ حَيَاءَ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مُحَلِّهِ، ثُمَّ نَقُولُ: إِنَّ حَيَاءَهُ لَمْ يَمْنَعَهُ مِنَ التَّعَلُّمِ حَيْثُ أَمَرَ الْمُقَدَّادَ بْنَ الْأَسْوَدِ أَنْ يَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، فَسَأَلَهُ.

وَفِيهِ أَيْضًا: جَوَازُ الْعَمَلِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ فِي مَسَائِلِ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمَرَ الْمُقَدَّادَ أَنْ يَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ؛ لِيَعْمَلَ بِالْجَوَابِ الَّذِي يَأْتِي بِهِ الْمُقَدَّادُ.

وَفِيهِ: أَنَّ الْمَذْيَ نَاقِضٌ لِلْوُضُوءِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «فِيهِ الْوُضُوءُ».

وَفِيهِ أَيْضًا: وَجُوبُ الْوُضُوءِ مِنَ الْمَذْيِ، وَإِنْ كَثُرَ؛ لِقَوْلِ عَلِيٍّ: كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً. أَيْ: كَثِيرَ الْإِمْدَاءِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا هُوَ الْمَذْيُ؟

قُلْنَا: الْمَذْيُ هُوَ مَاءٌ رَقِيقٌ يَخْرُجُ عَقِبَ الشَّهْوَةِ بَدُونِ شُعُورِ مِنَ الرَّجُلِ، وَلَيْسَ هَذَا عَنْ مَرَضٍ، بَلْ هُوَ عَنْ طَبِيعَةٍ، لَكِنَّ هُنَاكَ شَيْئًا يَكُونُ مَرَضًا يَظُنُّهُ بَعْضُ النَّاسِ مَذْيًا،

(١) أخرجه مسلم (١٨) (٣٠٣).

(٢) وقد ورد ذلك في حديث أخرجه البخاري (٢٦٩)، ومسلم (١٧) (٣٠٣).

وانظر: «شرح النووي على صحيح مسلم» (٣/ ٢١٢)، و«الفتح» (١/ ٣٧٩)، و«الاستذكار»

(١/ ٢٤٢)، و«شرح معاني الآثار» (١/ ٤٧)، و«المحلى» (١/ ١٠٦).

وليس كذلك، فقد يكون في الإنسان مَرَضٌ في قَنَوَاتِ الْبَوْلِ أو المني، فيُخْرَجُ منه شيءٌ يُشَبِّهُ المذي، وليس إِيَّاهُ، فَيُظَنُّ مَذْيًا.

وهذا المذي حكمه حُكْمُ الْبَوْلِ؛ يَعْنِي: أَنَّهُ يَجِبُ غَسْلُهُ غَسْلًا تَامًّا، ولكن في الْبَوْلِ لَا يَجِبُ غَسْلُ الذَّكَرِ كُلِّهِ وَالْأُنْثَيَيْنِ، بَلْ يَغْسَلُ مَا أَصَابَهُ فَقَطْ، أَمَّا المذي فَيَجِبُ فِيهِ غَسْلُ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَيَيْنِ، لَكِنْ مَا أَصَابَ الْإِنْسَانَ مِنْهُ فَإِنَّهُ يُنْضَحُ نَضْحًا، وَلَا يَجِبُ غَسْلُهُ.

وَمَعْنَى النَّضْحِ: أَنْ يُصَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ حَتَّى يَعْمَهُ بِدُونِ فَرْكِ وَبِدُونِ عَصْرِ.

وَبِنَاءٌ عَلَى ذَلِكَ فَإِنْ نَجَّاسَتَهُ تَكُونُ بَيْنَ الْبَوْلِ وَالْمَنِيِّ.

فَالْمَنِيُّ طَاهِرٌ لَا يُغْسَلُ إِلَّا مِنْ أَجْلِ إِذْهَابِ صَوْرَتِهِ، وَالْبَوْلُ نَجَسٌ يَجِبُ غَسْلُهُ، وَالْمَذْيُ بَيْنَ ذَلِكَ.

وَالْحِكْمَةُ مِنْ هَذَا أَنَّ الْمَذْيَ يَأْتِي بِشَهْوَةٍ، وَالشَّهْوَةُ تُخَفِّفُ بَعْضَ الشَّيْءِ؛ وَلِهَذَا كَانَ الْمَنِيُّ طَاهِرًا؛ لِأَنَّهُ يَخْرُجُ فِي قَوْرِ الشَّهْوَةِ وَقَوَّيْهَا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الْحِكْمَةُ مِنْ غَسْلِ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَيَيْنِ؟

قُلْنَا: الْحِكْمَةُ مِنْ ذَلِكَ: أَنَّ فِي ذَلِكَ قَطْعًا لِلْمَذْيِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا غَسَلَ ذَكَرَهُ وَأُنْثْيَاهُ وَاسْتَمَرَّ يَغْسِلُهُمَا مِنَ الْمَذْيِ كَانَ ذَلِكَ قَاطِعًا لَهُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٢- بَابُ ذِكْرِ الْعِلْمِ وَالْفُتْيَا فِي الْمَسْجِدِ.

١٣٣- حَدَّثَنِي قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ مَوْلَى

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَجُلًا قَامَ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ: يَا

رَسُولَ اللَّهِ، مِنْ أَيْنَ تَأْمُرُنَا أَنْ نُهَلَّ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُهَلُّ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي

الْحُلَيْفَةِ، وَيُهَلُّ أَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ، وَيُهَلُّ أَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ». وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ:

وَيَزْعُمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَيُهَلُّ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلْمَلَمَ». وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ:

لَمْ أَفْقَهُ هَذِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

[الحدِيث ١٣٣- أطرافه في: ١٥٢٢، ١٥٢٥، ١٥٢٨، ٧٣٣٤].

هَذَا الْحَدِيثُ: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الْفُتْيَا فِي الْمَسْجِدِ، وَعَلَى سَوَالِ الْعَالَمِ، وَلَوْ بَصَوْتٍ مُرْتَفِعٍ مَسْمُوعٍ.

وفيه دليلٌ: عَلَى وَجُوبِ الْإِهْلَالِ مِنْ هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ؛ لِأَنَّ السَّائِلَ قَالَ: مِنْ أَيْنَ تَأْمُرُنَا أَنْ نِهْلُ؟ فَقَالَ: «يُهْلُ...» وَعَلَى هَذَا فَتَكُونُ هَذِهِ الْجُمْلَةُ خَبَرِيَّةً لَفْظًا، إِنشَائِيَّةً فِي الْمَعْنَى؛ أَي: أَنَّهُ خَبَرٌ أُرِيدَ بِهِ الْأَمْرُ.

وَالْإِهْلَالُ هُوَ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْيِيَةِ، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ يُهْلُونَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، الَّتِي تُسَمَّى الْآنَ أَبْيَارَ عَلِيٍّ، وَالْحُلَيْفَةُ تَصْغِيرُ حَلَفَاءٍ؛ وَهِيَ شَجَرَةٌ بَرِّيَّةٌ مَعْرُوفَةٌ، وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ مِنْ ثَمَانٍ إِلَى عَشْرِ مَرَاهِلَ، فَهِيَ أَبْعَدُ الْمَوَاقِيتِ عَنْ مَكَّةَ.

وَالْحِكْمَةُ مِنْ ذَلِكَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -: أَنَّ تَقَرُّبَ خَصَائِصِ الْبَيْتِ الْحَرَامِ مِنْ خَصَائِصِ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ مِنْ خَصَائِصِ الْبَيْتِ الْحَرَامِ، وَالْحُلَيْفَةُ قَرِيبَةٌ مِنَ الْمَدِينَةِ، فَهِيَ عَلَى سِتَّةِ أَمْيَالٍ، أَوْ تِسْعَةِ أَمْيَالٍ حَسَبِ الطَّرِيقِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَيُهْلُ أَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ». الْجُحْفَةُ قَرِيبَةٌ قَدِيمَةٌ دَعَا النَّبِيُّ ﷺ حِينَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ - وَهِيَ وَبَيْتُهُ - أَنْ يُنْقَلَ حُمَاهَا إِلَى الْجُحْفَةِ^(١)، فَتَرْكُهَا أَهْلُهَا، وَخَرِبَتْ، فَجَعَلَ الْمُسْلِمُونَ بَدَلًا عَنْهَا رَابِعًا، مَعَ أَنَّ رَابِعًا أَبْعَدُ مِنْهَا عَنْ مَكَّةَ سِيرًا.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَيُهْلُ أَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ». الْمُرَادُ بِهِ: قَرْنُ الْمَنَازِلِ. وَقَالَ: يَزْعُمُونَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَيُهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمْلَمٍ». يَلَمْلَمُ اسْمٌ لِوَادٍ أَوْ جَبَلٍ يَمُرُّ بِهِ أَهْلُ الْيَمَنِ إِلَى مَكَّةَ، وَيُسَمَّى الْآنَ السَّعْدِيَّةَ، كَمَا أَنَّ قَرْنَ الْمَنَازِلِ يُسَمَّى الْآنَ السَّيْلَ الْكَبِيرَ.

وَيَبْقَى مِيقَاتُ خَامِسٍ، وَهُوَ مِيقَاتُ أَهْلِ الْعِرَاقِ، وَهُوَ ذَاتُ عَرِيقٍ، وَقَدْ وَقَّتَهُ النَّبِيُّ ﷺ، كَمَا وَرَدَ ذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ أَهْلُ الشُّنَنِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا^(٢).

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٨٨٩)، وَمُسْلِمٌ (١٣٧٦) (٤٨٠).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٧٣٩)، وَالنَّسَائِيُّ (١٢٥/٥) (٢٦٥٢)، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: وَقَّتَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عَرِيقٍ.

وصَحَّ في البخاري أَنَّ عمرَ هو الذي وقَّته؛ لأنَّه لما فُتِحَتِ البصرةُ والكوفةُ جاءوا إلى أمير المؤمنين عمرَ، وقالوا: يا أمير المؤمنين، إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وقَّتَ لأهلِ نجدٍ قرْنًا، وإنَّها جَوْرٌ عن طَرِيقِنَا. فقالَ عمرُ: انظُرُوا إلى حَدْوِهَا مِنْ طَرِيقِكُمْ. فصَارَتْ بِذَلِكَ ذَاتُ عَرِيقٍ هِيَ مِيقَاتُ أَهْلِ الْعِرَاقِ^(١).

وفي هَذَا الْحَدِيثِ: وَرَعُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَيْثُ قَالَ: يَزْعُمُونَ. ثُمَّ قَالَ: لَمْ أَفْقَهُ هَذِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٣- بَابُ مَنْ أَجَابَ السَّائِلَ بِأَكْثَرِ مِمَّا سَأَلَهُ.

١٣٤- حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ: مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ؟ فَقَالَ: «لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ وَلَا الْعِمَامَةَ وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا الْبُرْنُسَ، وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ الْوَرُسُ أَوْ الزَّعْفَرَانُ، فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الثَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخَفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا تَحْتَ الْكَعْبَيْنِ»^(١).

[الْحَدِيثُ ١٣٤- أَطْرَافُهُ فِي: ٣٦٦، ١٥٤٢، ١٨٣٨، ٥٧٩٤، ٥٨٠٣، ٥٨٠٦،

٥٨٤٧، ٥٨٥٢].

هَذَا الْحَدِيثُ وَجْهُ مُطَابَقَتِهِ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ السَّائِلَ سَأَلَ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ؟ أَيْ: سَأَلَ عَنِ الَّذِي يَلْبَسُهُ الْمُحْرِمُ، وَلَوْ كَانَ الْجَوَابُ حَسَبَ السُّؤَالِ لَقَالَ: يَلْبَسُ إِذَا رَأَى

=

وأصله عند مسلم (١٨) (١١٨٣) من حديث جابر، إلا أن الراوي شك في رفعه.

وروى البيهقي (٢٧/٥) هذا الحديث أيضًا بطرق جياذ بغير هذا الشك.

وقال الحافظ في «الفتح» (٣/٣٩٠): الحديث بمجموع الطرق يَقْوَى.

وصححه الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ، كما في «الإرواء» (٩٩٩)، وتعليقه على السنن.

(١) أخرجه البخاري (١٥٣١).

(٢) أخرجه مسلم (٢) (١١٧٧).

ورداً. لَكِنْ كَانَ الْجَوَابُ بِالَّذِي لَا يُلْبَسُ، وَهَذَا يَتَضَمَّنُ أَنَّ الْجَوَابَ يَلْبَسُ كُلُّ مَا شَاءَ إِلَّا هَذِهِ.

فَكَانَ الْجَوَابُ الْآنَ أَعَمُّ مِنَ السُّؤَالِ، وَهَذَا مِنْ حُسْنِ تَعْلِيمِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فَإِنَّهُ أحياناً يَذْكُرُ الْجَوَابَ أَكْثَرَ مِنَ السُّؤَالِ لِدُعَاءِ الْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ، وَوَجْهٌ دُعَاءِ الْحَاجَةِ هُنَا أَنَّ مَا لَا يُلْبَسُ أَقْلٌ مِمَّا يُلْبَسُ، فَكَانَ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُحْصَرَ هُوَ الْأَقْلُ.

وَمِثْلُ ذَلِكَ: أَنَّهُ ﷺ سُئِلَ عَنْ مَاءِ الْبَحْرِ هَلْ يَتَوَضَّأُ بِهِ؛ فَقَالَ: «هُوَ الطَّهَوْرُ مَاوُهُ الْحِلُّ مَبْتَنُهُ»^(١).

مَعَ أَنَّهُ لَمْ يُسْأَلْ عَنِ الْمَيْتَةِ، لَكِنَّهُ عَلِمَ أَنَّ رَاكِبِي الْبَحْرِ يَحْتَاجُونَ إِلَى الْأَكْلِ، فَقَالَ: «الْحِلُّ مَبْتَنُهُ».

وَقَدْ انْتَقَدَ بَعْضُ أَعْدَاءِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ طَرِيقَةَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي أَنَّهُ قَدْ يُسْأَلُ عَنْ شَيْءٍ، ثُمَّ يُسْهَبُ وَيُجِيبُ بِأَكْثَرِ مِمَّا سُئِلَ. فَرَدَّ عَلَيْهِمْ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ يُجِيبُ بِأَكْثَرِ مِمَّا سُئِلَ إِذَا دَعَتْ الْحَاجَةُ إِلَى ذَلِكَ.

وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ اسْتَطْرَادَاتُهُ كُلُّهَا لِأَجْلِ جَمْعِ النَّظَائِرِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ؛ لِأَنَّ جَمْعَ النَّظَائِرِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ إِذَا اتَّفَقَتْ فِي الْحُكْمِ يُمَكِّنُ أَنْ يَسْتَخْلِصَ الْإِنْسَانُ مِنْهَا ضَابِطاً أَوْ قَاعِدةً فَيَكُونُ ذَلِكَ أَفِيدَ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَسْلُكَ أَقْرَبَ الطَّرِيقِ لِمَا يَخْصُلُ بِهِ الْمَقْصُودُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اقْتَصَرَ عَلَى مَا يُمَكِّنُ حَصْرَهُ، وَهُوَ الَّذِي لَا يُلْبَسُ.

وَفِيهِ: أَنَّهُ يَنْبَغِي لَنَا وَنَحْنُ نُفْتِي النَّاسَ فِيمَا يَلْبَسُهُ الْمُحَرِّمُ إِلَّا نَتَجَاوَزَ مَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ، فَتَقُولُ: لَا يُلْبَسُ كَذَا وَكَذَا؛ هَذِهِ الْخَمْسَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ يَعْنِي: وَالْبَاقِي يُلْبَسُ.

(١) رواه أحمد (٢٣٧/٢) (٧٢٣٣)، وأبو داود (٨٣)، والنسائي ٥٠/١ (٥٩)، والترمذي (٦٩) وقال:

حسن صحيح، وابن ماجه (٣٨٦) وقد صحح هذا الحديث جماعة، منهم: البخاري، كما في «العلل

الكبير» (١٣٦/١)، و«شرح العلل» لابن رجب (٥٧٤/٢)، وابن خزيمة، كما في «صحيحه»

(١١١)، وابن حبان، كما في «الإحسان» (١٢٤٣)، وابن المنذر، كما في «الأوسط» (٢٤٧/١).

وأما تعبير الفقهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ بقولهم: لا يَلْبَسُ الْمَخِيطَ. فيُقَالُ: إِنَّ أَوَّلَ مَنْ ذَكَرَ هَذِهِ الْعِبَارَةَ فُتِيهُ التَّابِعِينَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَمُرَادُهُ بِذَلِكَ مَا خِيطَ عَلَى قَدْرِ الْجِسْمِ، أَوْ قَدْرٍ جُزْءٍ مِنْهُ، وَلَيْسَ مُرَادُهُ مَا فِيهِ الْخِيَاطَةُ.

لَكِنَّ الْعَامَّةَ الْآنَ صَارُوا يَفْهَمُونَ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِ الْعُلَمَاءِ: لِبَسُ الْمَخِيطِ، أَي: لِبَسُ مَا فِيهِ خِيَاطَةٌ، حَتَّى جَاءُوا يَسْأَلُونَ عَنِ النَّعَالِ الْمَخْرُوزَةِ، هَلْ تُلْبَسُ؛ لِأَنَّ فِيهَا خِيَاطَةً؟ وَحَتَّى سَأَلُوا: هَلْ يَجُوزُ أَنْ تُلْبَسَ الْإِزَارُ الْمُرْقَعُ، أَوْ الرِّدَاءُ الْمُرْقَعُ؛ لِأَنَّ فِيهِمَا خِيَاطَةً، وَهَلَمْ جَرًّا. وَنَحْنُ لَوْ اقْتَصَرْنَا عَلَى مَا أَجَابَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ لَمْ يَحْضُرْ هَذَا اللَّبْسُ، وَهُوَ أَنْ نَقُولَ: لَا يَلْبَسُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الْخَمْسَةَ.

❦ وَقَوْلُهُ ﷺ: «الْقَمِيصُ». الْقَمِيصُ هُوَ لِبَاسُ الْبَدَنِ، إِمَّا أَعَالِي الْبَدَنِ، وَإِمَّا كُلُّ الْبَدَنِ. ❦ وَقَوْلُهُ ﷺ: «الْعِمَامَةُ». الْعِمَامَةُ هِيَ لِبَاسُ الرَّأْسِ، لَكِنْ قَدْ جَاءَتِ السُّنَّةُ أَنَّ الْمُحَرَّمَ هُوَ تَغْطِيَةُ الرَّأْسِ عَمُومًا؛ سِوَاءً بِالْعِمَامَةِ أَوْ بِغَيْرِهَا^(١).

❦ وَقَوْلُهُ ﷺ: «السَّرَاوِيلُ». السَّرَاوِيلُ لِبَاسُ أَسْفَلِ الْبَدَنِ، وَهِيَ ذَاتُ الْأَكْحَامِ، وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ يَعُمُّ مَا كَانَ طَوِيلَ الْكُمِّ، أَوْ قَصِيرَ الْكُمِّ، فَالْتَّبَانُ هُوَ السَّرَوَالُ الْقَصِيرُ، وَهُوَ يَدْخُلُ فِي الْحَدِيثِ.

❦ وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَلَا الْبُرْنُسُ». الْبُرْنُسُ قَالَ الْعُلَمَاءُ^(٢): إِنَّهَا ثِيَابٌ يَكُونُ لَهَا غَطَاءٌ لِلرَّأْسِ مُتَّصِلٌ بِهَا، وَيَلْبَسُهَا أَهْلُ الْمَغْرِبِ.

(١) وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٨٥١)، وَمُسْلِمٌ (١٢٠٦) (٩٣)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الرَّجُلِ الْمُحَرَّمِ الَّذِي وَقَصَتْهُ نَاقَتُهُ: «وَلَا تَحْمِرُوا رَأْسَهُ فَإِنَّهُ يَبِيعُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَلِيًّا».

قَالَ ابْنُ قِدَامَةَ فِي «الْمَغْنِيِّ» (١٥١/٥): عَلَّلَ مَنْعَ تَحْمِيرِ رَأْسِهِ بِبَقَائِهِ عَلَى إِحْرَامِهِ، فَعَلِمَ أَنَّ الْمُحَرَّمَ مَمْنُوعٌ مِنْ ذَلِكَ. وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْإِجْمَاعِ» (ص ٦٣): أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمُحَرَّمَ مَمْنُوعٌ مِنْ تَحْمِيرِ رَأْسِهِ.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي «مَعَالِمِ السُّنَنِ» (١٥١/٢) مُعَلِّقًا عَلَى حَدِيثِ الْبَابِ: قَوْلُهُ: لَا يَلْبَسُ الْبُرْنُسَ. دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ غَطَى رَأْسَهُ مِنْ مَعْتَادِ اللَّبَاسِ؛ كَالْعِمَامَةِ وَالْقَلَانَسِ وَنَحْوَهُمَا، وَمِنْ نَادِرِهِ كَالْبُرْنُسِ أَوْ كَالْحُمْلِ يَحْمِلُهُ عَلَى رَأْسِهِ وَالْمُكْتَلُ يَضَعُهُ فَوْقَهُ، فَكُلُّ مَا دَخَلَ فِي مَعْنَاهُ فَإِنَّ فِيهِ الْفِدْيَةَ. اهـ

(٢) انْظُرْ: «الْمَجْمُوعُ» لِلنَّوَوِيِّ (٢٢٧/٧)، وَ«حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ» (٤٨٩/٢)، وَ«شَرْحُ الْعَمْدَةِ»

وقوله ﷺ: «ولا ثوباً مَسَّهُ الْوَرْسُ، أو الزَّعْفَرَانُ». وهذا منهي عنه حتى وإن كان إزاراً أو رداءً، والورس نَبْتُ أَحْمَرٍ يُخْرَجُ فِي الْيَمَنِ، لَهُ رَائِحَةُ الطَّيِّبِ، والزعفرانُ ظاهرٌ؛ لأنَّ الزعفرانَ مِنَ الطَّيِّبِ.

وظاهر الحديث: أَنَّهُ لَا يَلْبَسُهُ ابْتِدَاءً وَلَا دَوَامًا، وَعَلَى هَذَا فَلَا يُطَيَّبُ الْمُحْرِمُ إِزَارَهُ، وَلَا رِدَاءَهُ، لَا بِالْبَخُورِ، وَلَا بِدُهْنِ الْعُودِ، وَلَا بِغَيْرِهِمَا مِنَ الْأَطْيَابِ، لَا قَبْلَ عَقْدِ النِّيَّةِ، وَلَا بَعْدَ عَقْدِ النِّيَّةِ.

ولهذا اختلفَ الفقهاء رحمهم الله: هَلْ يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَلْبَسَ إِزَارًا مُطَيَّبًا أَوْ رِدَاءً مُطَيَّبًا، أَوْ يُكْرَهُ، أَوْ يَحْرُمُ^(١)؟

والأقربُ التحريمُ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَلْبَسَ إِزَارًا أَوْ رِدَاءً مُطَيَّبًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهُ^(٢)، وَلِأَنَّ مَنْ مَرَّ بِهِ مُحْرِمٌ، أَوْ مَرَّ هُوَ بِالْمُحْرَمِ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي هَذَا الطَّيِّبُ كَانَ قَبْلَ نِيَّةِ الْإِحْرَامِ أَوْ بَعْدَهَا؟

وَأَمَّا الْبَدَنُ فَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ يُسَنُّ أَنْ يُطَيَّبَ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ وَلَحْيَتَهُ، كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ^(٣).

وقوله ﷺ: «فَإِنْ لَمْ يَجِدِ التَّلْعِينَ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ». لِأَنَّهُ جَاءَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: وَلَا الْخِفَافَ^(٤). لَكِنَّهُ حُذِفَ فِي هَذَا السِّيَاقِ، فَقَدْ ذَكَرَ هُنَا الْعِمَامَةُ وَالْقَمِيصُ وَالسَّرَاوِيلُ وَالْبِرْنَسُ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْخِفَافَ.

=

(٣/ ٢١)، و«النهاية» لابن الأثير (ب ر ن س).

(١) انظر: «الأم» (٢/ ١٤٩)، و«التمهيد» (٢/ ٢٥٤)، و«المغني» (٣/ ١٤٨)، و«المجموع» (٧/ ٢٣٨)، و«المبدع» (٣/ ١٨٧).

(٢) كما في حديث الباب وغيره.

(٢) روى البخاري (١٥٣٩)، ومسلم (١١٨٩) (٣٣)، من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: كنت أطيّب رسول الله ﷺ لإحرامه قبل أن يحرم، ولحله قبل أن يطوف بالبيت.

(٤) أخرجه البخاري (١٥٤٢)، ومسلم (١١٧٧) (١).

﴿أَوْقُولُهُ ﷺ﴾: «فَإِنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَّيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا تَحْتَ الْكَعْبَيْنِ». هَذَا رَخَصَ ﷺ فِي لِبَاسِ الْخُفَّيْنِ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا تَحْتَ الْكَعْبَيْنِ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَجِدِ الْإِنْسَانُ النَّعْلَيْنِ وَلَا ثَمَنَهُمَا فَلَهُ أَنْ يَلْبَسَ الْخُفَّيْنِ، لَكِنْ يَجِبُ أَنْ يَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ.

وَلَكِنْ هَذَا الْحَدِيثُ فِي الْأَمْرِ بِقَطْعِهِمَا كَانَ فِي الْمَدِينَةِ، وَقَدْ جَاءَ فِي الصَّحِيحَيْنِ، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ النَّاسَ بِعَرَفَاتٍ يَقُولُ: «مَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسِ السَّرَاوِيلَ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَّيْنِ». وَلَمْ يَأْمُرْ بِالْقَطْعِ ^(١).

فَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ ^(٢)، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ مُطْلَقٌ، وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ مُقَيَّدٌ، فَيَحْتَمِلُ الْمَطْلُقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ مُتَأَخِّرٌ، وَوَاقِعٌ فِي عَرَفَةَ، وَأَكْثَرُ النَّاسِ لَمْ يَسْمَعُوهُ فِي الْمَدِينَةِ؛ لِأَنَّ عَرَفَةَ اجْتَمَعَ فِيهَا خَلْقٌ كَثِيرٌ مِمَّنْ حَجَّوْا مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، وَمِنْ أَهْلِ الطَّائِفِ مِمَّنْ لَمْ يَحْضُرُوا كَلَامَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَدِينَةِ، وَلَوْ كَانَ الْقَطْعُ وَاجِبًا لَبَيَّنَهُ النَّبِيُّ ﷺ لِدُعَاءِ الْحَاجَةِ لِبَيَانِهِ، فَلَمَّا لَمْ يُبَيِّنْهُ، وَكَانَ مُتَأَخِّرًا عَنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ كَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ بِقَطْعِهِ نُسَخَ.

وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الصَّحِيحُ، وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْقَوَاعِدِ؛ وَلِأَنَّ فِي قَطْعِهِمَا إِفْسَادًا لِهَمَاءِ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ إِضَاعَةِ الْهَالِ ^(٣).



(١) أخرجه البخاري (١٨٤٣)، ومسلم (١١٧٨) (٤).

(٢) انظر: «المجموع» للنووي (١٩٢/٧)، و«مجموع الفتاوى» (١٩٥/١)، و«المبدع» (٢٧٤/٣)، و«شرح العمدة» (٢٣/٣)، و«كشاف القناع» (٤٢٦/٢)، و«الفروع» (٢٧٤/٣).

(٣) رواه البخاري (٢٤٠٨)، ومسلم (١٧١٥) (١٠).

شَيْخ
صَحِيحُ الْجَاهِزِي

كِتَابُ الْوُضُوءِ

١٢٥ - ٢٤٧

كِتَابُ الْوُضُوءِ

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ.

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [الْبَقَرَةُ: ٦٠].
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَبَيَّنَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ فَرَضَ الْوُضُوءِ مَرَّةً مَرَّةً^(١)، وَتَوْضُأً أَيْضًا مَرَّتَيْنِ^(٢) وَثَلَاثًا^(٣)، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ثَلَاثٍ^(٤)، وَكَرِهَ أَهْلُ الْعِلْمِ الْإِسْرَافَ فِيهِ، وَأَنْ يُجَاوِزُوا فِعْلَ النَّبِيِّ ﷺ^(٥).

(١) ذكره البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ معلقاً بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٢٣٢/١)، وأسنده رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «صحيحه»،

من حديث ابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (١٥٧).

(٢) ذكره البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ معلقاً بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٢٣٢/١)، وأسنده رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «صحيحه»،

من حديث عبد الله بن زيد (١٥٨).

(٣) ذكره البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ معلقاً بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٢٣٢/١)، وأسنده من حديث عثمان بن

عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (١٥٩).

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الفتح» (٢٣٣/١): قَوْلُهُ: وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ثَلَاثٍ. أَي: لَمْ يَأْتْ فِي شَيْءٍ مِنْ

الْأَحَادِيثِ الْمَرْفُوعَةِ فِي صِفَةِ وَضُوئِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ زَادَ عَلَى ثَلَاثٍ، بَلْ وَرَدَ عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذِمٌّ مِنْ زَادَ عَلَيْهَا،

وَذَلِكَ فِيمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ

ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ زَادَ عَلَى هَذَا، أَوْ نَقَصَ فَقَدْ أَسَاءَ وَظَلَمَ». إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، لَكِنْ عَدَّهُ مُسْلِمٌ فِي

جُمْلَةٍ مَا أَنْكَرَ عَلَى عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَهُ ذِمُّ النِّقْصِ مِنَ الثَّلَاثِ. اهـ وَانْظُرْ: «تَغْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ»

(٢/٩٦-٩٩).

(٥) انْظُرْ: «الْمَبْدَعُ» (٢٠٠/١)، وَ«دَلِيلُ الطَّالِبِ» (١٦/١)، وَ«مَنَارُ السَّبِيلِ» (٤٩/١)، وَ«الْكَافِي»

(٣٣/١)، وَ«كَشَافُ الْقِنَاعِ» (١٠٣/١)، وَ«الْمَغْنِي» (٢٩٨/١)، وَ«الْمَجْمُوعُ» (٥٠٣/١)،

❦ قَالَ الْمُؤَلَّفُ: «كِتَابُ الْوُضُوءِ». الْوُضُوءُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْوَضَاءَةِ، وَهُوَ الْحَسَنُ، وَمِنْهُ وَجْهٌ وَضِيءٌ؛ أَيُّ: حَسَنٌ.

وَوَجْهُ الْأَشْتِقَاقِ: أَنَّ فِي الْوُضُوءِ تَطْهِيرًا لِلْأَعْضَاءِ وَتَحْسِينًا لَهَا، فَفِيهِ تَطْهِيرٌ لَهَا مِنَ الْقَدَرِ الْحِسِّيِّ وَالْقَدَرِ الْمَعْنَوِيِّ؛ فَإِنَّ الذُّنُوبَ وَالْخَطَايَا تَخْرُجُ مَعَ آخِرِ قَطْرَةٍ مِنْ قَطَرَاتِ الْمَاءِ، كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

ثُمَّ صَدَّرَ الْمُؤَلَّفُ هَذَا الْبَابَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾. وَلَيْتَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَحْذِفِ النِّدَاءَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾.

❦ وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿إِذَا قُمْتُمْ﴾؛ أَيُّ: إِذَا أَرَدْتُمْ الْقِيَامَ إِلَى الصَّلَاةِ. ❦ وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾. الْأَمْرُ هُنَا لِلْجَوَابِ، وَالْوَجْهُ هُوَ مَا تَخْصُلُ بِهِ الْمَوَاجِهُةُ، وَحَدُّهُ عَرْضًا: مِنَ الْأُذُنِ إِلَى الْأُذُنِ، وَطُولًا: مِنْ مُنْحَنَى الْجَبْهَةِ إِلَى أَسْفَلِ الذَّقَنِ.

❦ وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾. ﴿وَأَيْدِيَكُمْ﴾. جَمْعُ يَدٍ، وَلَيْسَ لِلْإِنْسَانِ أَكْثَرُ مِنْ يَدَيْنِ، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِلَّا وَجْهٌ وَاحِدٌ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ الْخُطَابُ لِلْجَمَاعَةِ كَانَ الْأَمْرُ لِلْجَمَاعَةِ.

❦ وَقَوْلُهُ: ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾. الْمَرَافِقُ جَمْعُ مِرْفَقٍ، وَهُوَ مَا يَرْتَفِقُ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ؛ أَيُّ: يَتَكَيُّ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْمَفْصِلُ الَّذِي بَيْنَ الْعِصْدِ وَالذَّرَاعِ.

وَقَيَّدَ الْآيَةَ هُنَا بِالْمَرَافِقِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَطْلَقَهَا لَكَانَتِ الْكَفَّ فَقَطْ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي التَّيْمِمِ: ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾. فَإِنَّهُ لَمَّا لَمْ يَقُلْ: إِلَى الْمَرَافِقِ. صَارَ الْعُضْوُ الْخَاصُّ بِالتَّيْمِمِ هُوَ الْكَفُّ.

❦ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾. وَلَمْ يَقُلْ: اغْسِلُوا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الرَّأْسَ لَا يَجِبُ غَسْلُهُ، بَلْ وَلَا يُسْتَحَبُّ، بَلْ وَلَا يَبَاحُ، بَلْ هُوَ مَكْرُوهٌ، وَرُبَّمَا نَقُولُ: إِنَّ مَنْ غَسَلَهُ تَعَبْدًا فَإِنَّهُ يَبْطُلُ وَضُوءُهُ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِغَيْرِ مَا أَمَرَ بِهِ.

و«حاشية ابن عابدين» (١/١٢٣).

(١) أخرجه مسلم (٢٤٤) (٣٢).

﴿وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾. قُلْنَا: إِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ الْغُسْلِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ فَرَضَ غَسْلَ الرَّأْسِ لَكَانَ فِي ذَلِكَ مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا غَسَلَ الْإِنْسَانُ بَقِيَّ الْمَاءُ فِيهِ، فَلَحِقَهُ بِذَلِكَ أَدَى، وَرَبَّمَا يَلْحَقُهُ الضَّرَرُ، كَمَا لَوْ كَانَ ذَلِكَ فِي أَيَّامِ الشِّتَاءِ؛ وَلِأَنَّهُ يَلْحَقُهُ الْأَدَى أَوْ الضَّرَرُ مِنْ تَسْرُبِ الْمَاءِ مِنَ الرَّأْسِ إِلَى الْجِسْمِ. فَلِهَذَا كَانَ مِنَ الْحِكْمَةِ أَنَّ اللَّهَ أَوْجَبَ مَسْحَهُ فَقَطْ.

﴿وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَأَرْجُلَاكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾. بِكسْرِ الِلامِ، وَفِي نُسْخَةٍ: ﴿وَأَرْجُلَاكُمْ﴾ بِفَتْحِهَا، وَهِيَ كَذَلِكَ قِرَاءَتَانِ ﴿وَأَرْجُلَاكُمْ﴾^(١)، وَ﴿أَرْجُلَاكُمْ﴾^(٢). فَأَخَذَ الرَّافِضَةُ^(٣) بِقِرَاءَةِ الْجَرِّ، وَقَالُوا: إِنَّ الرَّجُلَ لَا تُغْسَلُ، وَإِنَّمَا تُمَسَّحُ؛ لِأَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى الرُّءُوسِ، فَيَكُونُ الْعَامِلُ فِيهَا وَاحِدًا، وَهُوَ الْمَسْحُ.

قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: وَقَدْ خَالَفَ الرَّافِضَةُ أَهْلَ السُّنَّةِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فِي ثَلَاثَةِ أُمُورٍ: الْأَوَّلُ: أَنَّهُمْ جَعَلُوا الْكَعْبَ هُوَ الْعَظْمَ النَّاتِيءَ فِي ظَهْرِ الْقَدَمِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْكَعْبَ هُوَ الْعَظْمُ النَّاتِيءُ فِي أَسْفَلِ السَّاقِ^(٤).

وَالثَّانِي: أَنَّهُمْ جَعَلُوا فَرَضَ الرَّجْلِ الْمَسْحَ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ فَرَضَهَا الْغُسْلُ.

(١) وَهِيَ قِرَاءَةُ نَافِعٍ وَابْنِ عَامَرَ وَالْكَسَائِيِّ. وَانْظُرْ: كِتَابُ السَّبْعَةِ فِي الْقِرَاءَاتِ (١/ ٢٤٢).

(٢) وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ وَحَمْزَةُ وَأَبِي عَمْرٍو. وَانْظُرْ: كِتَابُ السَّبْعَةِ فِي الْقِرَاءَاتِ (١/ ٢٤٢).

(٣) الرَّافِضَةُ: سُمُّوا بِذَلِكَ لِرَفْضِهِمْ زَيْدَ بْنَ عَلِيٍّ حِينَ تَوَجَّهَ لِقِتَالِ هِشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ فَقَتَلَ أَصْحَابَهُ: تَبَرَّأَ مِنَ الشَّيْخَيْنِ حَتَّى نَكُونَ مَعَكَ. فَقَالَ: لَا، بَلْ أَتَوَّلَاهُمَا وَأَتَبَرَّأُ مِمَّنْ تَبَرَّأَ مِنْهُمَا. فَقَالُوا: إِذَا نَزَفُضْكَ. فَسُمِّيَتْ الرَّافِضَةُ وَهُمْ يَشْتَبُونَ الْإِمَامَةَ عَقْلًا، وَأَنْ إِمَامَةً عَلِيٍّ وَتَقْدِيمَهُ ثَابِتَ نَصًّا، وَأَنْ الْأَئِمَّةَ مَعْصُومُونَ، وَقَالُوا بِتَفْضِيلِ «عَلِيٍّ» عَلَى سَائِرِ الصَّحَابَةِ، وَتَبَرَّأُوا مِنْ أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٍو وَكَثِيرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَيَقُولُونَ بِرُجْعَةِ الْأَمْوَاتِ، وَأَنْ الْأُمَّةَ أَزْدَدَتْ بَرَكَةً إِمَامَةً عَلِيٍّ عليه السلام. وَانْظُرْ تَفَاصِيلَ مَذْهَبِهِمْ فِي: «الْبَرْهَانِ فِي مَعْرِفَةِ عَقَائِدِ أَهْلِ الْأَدْيَانِ» (ص ٣٦)، وَ«اعْتِقَادَاتُ فِرْقِ الْمُسْلِمِينَ وَالْمَشْرُكِينَ» (ص ٧٧-٧٨)، وَ«رِسَالَةُ فِي الرَّدِّ عَلَى الرَّافِضَةِ» (ص ٦٥، ٦٧).

(٤) وَقَدْ أَنْكَرَ الْأَصْمَعِيُّ أَنَّ يَكُونَ الْكَعْبُ هُوَ الْعَظْمُ النَّاتِيءُ فِي ظَهْرِ الْقَدَمِ. وَانْظُرْ: «لِسَانُ الْعَرَبِ» (ك ٤ ب).

وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُمْ مَنَعُوا الْمَسْحَ عَلَى الْخَفَيْنِ فِي الرَّجْلِ، مَعَ أَنَّ السَّنَةَ فِي ذَلِكَ مُتَوَاتِرَةٌ^(١).
وَأَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ النَّصْبِ ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾ فَهِيَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى ﴿وُجُوهَكُمْ﴾؛ يَعْنِي:
وَاغْسِلُوا أَرْجُلَكُمْ.

وَالَّذِينَ قَالُوا بِوَجوبِ غَسْلِ الرَّجْلِ اخْتَلَفُوا كَيْفَ يُخَرِّجُونَ قِرَاءَةَ الْجُرِّ؟
فَقِيلَ: إِنَّهُ عَلَى سَبِيلِ الْمُجَاوِرَةِ؛ كَمَا تَقُولُ الْعَرَبُ: هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ، وَالصَّوَابُ:
خَرِبٌ؛ لِأَنَّ الْخَرَابَ لِلْجُحْرِ، لَا لِلضَّبِّ، وَلَكِنَّهُمْ جَرُّوهُ عَلَى سَبِيلِ الْمُجَاوِرَةِ.
فَكَمَا أَنَّ النَّعْتَ يَتَأَثَّرُ بِالْجَوَارِ، فَكَذَلِكَ الْعَطْفُ يَتَأَثَّرُ بِالْجَوَارِ، لَكِنَّ هَذَا الْحَمْلَ أَوْ
هَذَا الْوُجْهَ غَيْرُ صَاحِحٍ؛ لِأَنَّ الْأَشْيَاءَ الشَّاذَّةَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ الْقِرَاءَنُ عَلَيْهَا، وَاللَّهُ
تَعَالَى يَقُولُ: ﴿يَلِسَانٍ عَرَفِي مُبِينٍ﴾ [النِّحْلَةُ: ١٩٥].

وقيل: إِنَّهُ مِنْ بَابِ الْمَبَالِغَةِ فِي تَسْهِيلِ الْغَسْلِ؛ يَعْنِي: اغْسِلُوا أَرْجُلَكُمْ غَسْلًا يَكُونُ
كَالْمَسْحِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَادَةَ الْغَالِبَةَ جَرَتْ بِأَنَّ الْإِنْسَانَ يُبَالِغُ فِي غَسْلِ الرَّجْلِ أَكْثَرَ مِمَّا
يُبَالِغُ فِي غَسْلِ بَقِيَةِ الْأَعْضَاءِ؛ نَظَرًا لِأَنَّهَا تُبَاشِرُ الْأَذَى وَالْقَدَرُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.
وقيل -وهو الصَّوَابُ-: إِنَّ الْقِرَاءَتَيْنِ تَتَنَزَّلَانِ عَلَى حَالَيْنِ، وَقَدْ بَيَّنَّتْ ذَلِكَ السَّنَةُ:
فَفِي حَالِ سَتْرِ الرَّجْلِ بِالْخُفِّ أَوْ الْجَوْرِبِ تَكُونُ مَعْطُوفَةً عَلَى «رُءُوسٍ»؛ أَيْ:
وَامْسَحُوا بِأَرْجُلِكُمْ؛ أَيْ: عَلَيْهَا.

وَعَلَى قِرَاءَةِ النَّصْبِ فِيمَا إِذَا كَانَتِ الرَّجْلُ مَكْشُوفَةً فَإِنْ فَرَضَهَا الْغَسْلُ، فَتَكُونُ
مَعْطُوفَةً عَلَى ﴿وُجُوهَكُمْ﴾.

وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الصَّاحِحُ، وَهُوَ الْمَتَعَيَّنُ؛ لِأَنَّ السَّنَةَ تُفَسِّرُ الْقِرَاءَنَ، وَإِذَا كَانَ النَّبِيُّ
ﷺ فَسَّرَ ذَلِكَ بِفَعْلِهِ، بَلْ وَبِقَوْلِهِ ﷺ تَعَيَّنَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

(١) قَالَ النَّازِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

مَاتُوا تَرَحِيدُ مَنْ كَذَبَ وَمَنْ بَنَى لِلَّهِ يَتَّيًّا وَاخْتَسَبَ
رُيُوسَةً شَفَاعَةً وَالْحَوْضُ وَمَسَحُ خُفَيْنِ وَهَذِي بِمَضْ

وَانْظُرْ: «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ٣٨٦)، و«المغني» (١/ ٣٥٩).

أَنَّهُ كَانَ فِي سَفَرٍ مَعَ أَصْحَابِهِ، فَأَرْهَقَتْهُمْ صَلَاةُ الْعَصْرِ، فَجَعَلُوا يَغْسِلُونَ أَرْجُلَهُمْ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْسُحُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَغْسِلُ بَعْضُ الرَّجُلِ، فَنَادَى ﷺ بِأَعْلَى صَوْتِهِ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»^(١).



ثُمَّ قَالَ الْمَوْلَفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- بَابٌ: لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَهْوٍ.

١٣٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ مَنْ أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ». قَالَ رَجُلٌ مِنْ حَضْرَمَوْتَ: مَا الْحَدِيثُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: فُسَاءٌ أَوْ ضُرَاطٌ^(٢).

[الحديث ١٣٥ - طرفه في: ٦٩٥٤].

تَرْجَمَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ هُنَا بِتَرْجُمَةٍ أَعَمٍّ مِنَ الْحَدِيثِ، وَجَهٌ ذَلِكَ: أَنَّ قَوْلَهُ: «بِغَيْرِ طَهْوٍ». يَشْمَلُ الطَّهَارَةَ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَمِنَ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ، وَالْحَدِيثُ فِيْمَنْ أَحْدَثَ حَدَثًا أَصْغَرَ، فَكَأَنَّ الْمَوْلَفَ رَحِمَهُ اللَّهُ يُشِيرُ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ إِلَى حَدِيثٍ وَرَدَ بِهِذَا اللَّفْظُ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةً بِغَيْرِ طَهْوٍ»^(٣).

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ فَهُوَ بِالْقِيَاسِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَتْ لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ مَنْ أَحْدَثَ حَدَثًا أَصْغَرَ، فَمَنْ أَحْدَثَ حَدَثًا أَكْبَرَ مِنْ بَابِ أَوْلَى.

وَسُؤَالُ الْحَضْرَمِيِّ عَنِ الْحَدِيثِ سُؤَالٌ حَقِيقِيٌّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُرَادُ بِالْحَدِيثِ الْحَدَثُ الْمَعْنَوِيُّ الَّذِي يَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ آوَى مُحْدِثًا»^(٤).

(١) أخرجه البخاري (١٦٥)، ومسلم (٢٤٢) (٢٨).

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٥) (٢).

(٣) أخرجه مسلم (٢٢٤) (١).

(٤) أخرجه مسلم (١٩٧٨) (٤٣).

وقد يُرَادُ بِهِ الْحَدَّثُ الْحَسِّيُّ.

فسؤاله سؤالٌ حقيقيٌّ، وأبو هريرة رضي الله عنه يَبَيِّنُ الْمَعْنَى بِالْمِثَالِ، فَلَمْ يَقُلْ: الْمَرَادُ الْحَدَّثُ الْحَسِّيُّ، بَلْ قَالَ: فُسَاءٌ، أَوْ ضُرَاطٌ.

والفساء رِيحٌ بِلا صَوْتٍ، وَالضُّرَاطُ رِيحٌ بِصَوْتٍ، وَهَذَا تَبَيَّنَ لِلْمَعْنَى بِالْمِثَالِ. وَفِيهِ دَلِيلٌ: عَلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يُصَرِّحَ الْإِنْسَانُ بِمَا يُسْتَحْيَى مِنَ التَّصْرِيحِ بِهِ مِنْ أَجْلِ الْفَائِدَةِ، وَلَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ - لَوْ أَنَّهُ فَسَّرَ شَيْئًا مَجْهُولًا بِشَيْءٍ يُسْتَحْيَى مِنْ ذِكْرِهِ - لَا يَنْبَغِي أَنْ يُلَاحَظَ، بَلْ يَقَالُ: إِنَّ هَذَا مِنْ فِعْلِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم.

رضي الله عنه وَقَوْلُهُ رضي الله عنه: «لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ مَنْ أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ». تَرِدُ كَلِمَةُ «لَا تُقْبَلُ» فِي الْحَدِيثِ وَيُرَادُ بِهَا الرَّدُّ، وَتَرِدُ وَيُرَادُ بِهَا إِبْطَالُ الثَّوَابِ، وَذَلِكَ عَلَى حَسَبِ مَا جَاءَ فِي النُّصُوصِ. فَإِذَا كَانَ نَفْيُ الْقَبُولِ لَوْجُودِ مَانِعٍ أَوْ فَوَاتِ الشَّرْطِ فَتَنْفِي الْقَبُولِ هُنَا بِمَعْنَى الرَّدِّ؛ يَعْنِي: تَكُونُ مَرْدُودَةً، وَيَجِبُ إِعَادَتُهَا عَلَى وَجْهِ صَحِيحٍ.

وَإِذَا كَانَ لِأَمْرٍ آخَرَ مُتَفَصِّلٍ عَنِ الْعِبَادَةِ فَهُوَ نَفْيُ لِلثَّوَابِ، وَإِنْ كَانَتْ مُجَزَّةً. فَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: نَفْيٌ لِلصَّحَةِ؛ لِأَنَّهُ نَفْيٌ ثَبَتَ لِفَوَاتِ شَرْطٍ، وَهُوَ الطَّهَارَةُ. وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتُ: لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةً مَنْ اسْتَقْبَلَ غَيْرَ الْقِبْلَةِ فَنَقُولُ: هُنَا النَّفْيُ لِلصَّحَةِ. أَمَّا إِذَا قُلْتُ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةً مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً»^(١).

فَهَذَا نَفْيٌ لِلثَّوَابِ؛ يَعْنِي: أَنَّ الْإِنْسَانَ يُعَاقَبُ بِنَقْصِ ثَوَابِ هَذِهِ الصَّلَاةِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ شَرِبَ الْخَمْرَ^(٢).

(١) أَخْرَجَهُ أَحَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (١٩٧/٢) (٦٨٥٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٨٦٢)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٣٧٧)، وَالنَّسَائِيُّ (٧٦٨٠).

وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رحمته الله فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ: صَحِيحٌ.

(٢) وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ رحمته الله (٢٢٣٠) (١٢٥)، عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً». قَالَ النَّوَوِيُّ رحمته الله فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ» (٤٨٦/٧): وَأَمَّا عَدَمُ قَبُولِ صَلَاتِهِ فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا ثَوَابَ لَهُ فِيهَا، وَإِنْ كَانَتْ مُجَزَّةً فِي سَقُوطِ الْفَرَضِ عَنْهُ، وَلَا يَحْتَاجُ مَعَهَا إِلَى إِعَادَةِ أَهْ.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣- بَابُ: فَضْلِ الْوُضُوءِ، وَالْغُرِّ^(١) الْمُحَجَّلُونَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ.

١٣٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ نُعَيْمِ الْمُجَمِرِ قَالَ: رَقِيتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَى ظَهْرِ الْمَسْجِدِ فَتَوَضَّأَ فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ»^(٢).

❖ قَوْلُهُ: «إِنَّ أُمَّتِي»؛ يَعْنِي: أُمَّةَ الْإِسْلَامِ.

❖ وَقَوْلُهُ: «يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»؛ يَعْنِي: يُنَادَوْنَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمْئَاتِهِمْ﴾ [الزَّحَرَةُ: ٢٨]. وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَنَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا﴾ [الزَّحَرَةُ: ٢٨]. أَيْ: يُحْكَمُ بَيْنَهَا بِكِتَابِهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهَا، وَيُحْكَمُ عَلَيْهَا بِكِتَابِهَا الَّذِي كُتِبَ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ كُلَّ أُمَّةٍ لَهَا كِتَابَانِ: كِتَابٌ نُزِّلَ عَلَيْهَا تَشْرِيْعًا، وَكِتَابٌ كُتِبَ عَلَيْهَا مُجَازَاةً وَحِسَابًا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَلْرِيفَهُ فِي عُنُقِهِ. وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مِنْشُورًا﴾ [الزَّحَرَةُ: ١٣].

فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ يُدْعَى النَّاسُ بِكِتَابِهِمْ بِإِمَائِهِمُ الْمُنْزَلِ عَلَيْهِمُ وَالْمَكْتُوبِ عَلَيْهِمْ. وَهَذِهِ الْأُمَّةُ تُدْعَى عَلَى هَذَا الْوَصْفِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ.

❖ قَوْلُهُ: «غُرًّا». غُرًّا جَمْعُ أَغْرَ، وَالْغُرَّةُ بَيَاضٌ فِي وَجْهِ الْفَرَسِ، وَهَذَا الْبَيَاضُ لَيْسَ بَيَاضَ عَيْبٍ وَبَرَصٍ، لَكِنَّهُ بَيَاضُ نُورٍ، فَتَلَأُلُتُورًا مِنْ أَثَرِ الْوُضُوءِ، وَيُغْرَفُونَ بِهَذَا النُّورِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «سَيَا لَيْسَتْ لِغَيْرِكُمْ»^(٣) سَيَا؛ يَعْنِي: عَلَامَةٌ لَيْسَتْ لِغَيْرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٢٣٥): كَذَا فِي أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ بِالرَّفْعِ، وَهُوَ عَلَى سَبِيلِ الْحِكَايَةِ لَهَا وَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ: «أَنْتُمْ الْغُرُّ الْمُحَجَّلُونَ»، وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ، أَوْ الْوَائِ اسْتِنَافِيَّةٌ، وَالْغُرُّ الْمُحَجَّلُونَ مَبْتَدَأٌ، وَخَبْرُهُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: لَهُمْ فَضْلٌ، أَوْ الْخَبَرُ قَوْلُهُ: «مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ». وَفِي رِوَايَةِ الْمُسْتَمْلِيِّ: «وَالْغُرُّ الْمُحَجَّلِينَ» بِالْعَطْفِ عَلَى الْوُضُوءِ؛ أَيْ: وَفَضْلُ الْغُرِّ الْمُحَجَّلِينَ، كَمَا صَرَحَ بِهِ الْأَصْبَلِيُّ فِي رِوَايَتِهِ. اهـ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٤٦) (٣٤).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٤٧) (٣٧).

❖ قوله: «مُحَجَّلِينَ». المراد بالتحجيل هنا بياض الأطراف؛ الرّجلين واليدين، ومعلوم أنّ الوضوء يصلّ إلى الكعبين في الرّجلين، وإلى المرفقين في اليدين، فتأتي هذه المواضع بيضاء تلوح نورًا؛ لأنّ الناس في يوم القيامة كلّهم عراة، ليس عليهم لباس، فيتبيّن هذا النور، ويدعون يوم القيامة بهذا.

❖ وقوله: «مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ»؛ يعني: من آثار غسلها؛ لأنّها تطهّر بالوضوء من كلّ خطيئة.

❖ وقوله: «فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ». الجملة هذه الصحيح أنّها مُدرجة من قول أبي هريرة، ولا يمكن أن تكون من قول الرسول ﷺ؛ لأنّ قول الرسول مُحكم، وهذه من علامات ضعف ما ينسب للرسول ﷺ، فمن العِلل التي يُعل بها الحديث أن يكون الكلام غير مُحكم، فإذا كان غير مُحكم تبين أنّه ليس من كلام الرسول ﷺ.

والغُرّة لا يمكن إطالتها أبدًا؛ لأنّ الغُرّة هي الوجه حدًا بحدّ، وهل يمكن أن يطال الوجه؟! وهذا يُعرف أنّ هذه ليست من كلام النبي ﷺ، وإلى هذا أشار ابن القيم رحمه الله في «النونية»، فقال:

وأبو هريرة قال ذا من كيسه فغدا يُميّزه أولو العرفان
وإطالة الغُرّة ليس بممكن أيضًا وهذا واضح التّبيان^(١)

وهذه القاعدة التي أشرت إليها؛ أنّ ما كان غير منضبط فليس من كلام الرسول، تنفعك في هذا الموضع وغيره، ومما تنفعك فيه قوله: «الطواف بالبيت صلاة إلا أنّ الله أباح فيه الكلام»^(٢). فهذا ليس من كلام الرسول ﷺ؛ لأنّه غير منضبط، ولا مطرّد.

(١) شرح قصيدة ابن القيم (٢/ ٥٤١).

(٢) أخرجه الترمذي (٩٦٠)، والنسائي (٢٢٢/٥)، وابن خزيمة (٢٧٣٩)، والدارمي (١٨٥٤)، والحاكم (١/ ٤٥٩) (١٦٨٦)، والبيهقي (٥/ ٨٥).

وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وقد أوقفه جماعة، ووافقه الذهبي.

وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُسْتَنَى إِلَّا الْكَلَامُ، مَعَ أَنَّ أَكْثَرَ الْأَحْكَامِ لَا يُوَافِقُ الطَّوَافُ الصَّلَاةَ فِيهَا، فَالطَّوَافُ يُبَاحُ فِيهِ الْكَلَامُ، وَلَا يُبَاحُ فِي الصَّلَاةِ، وَالصَّلَاةُ تَبْدَأُ بِالتَّكْبِيرِ، وَتُخْتَمُ بِالتَّسْلِيمِ، وَالصَّلَاةُ يَجِبُ فِيهَا قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ، وَالطَّوَافُ لَا يَجِبُ، وَالصَّلَاةُ يُبْطِلُهَا الشَّرْبُ وَالْأَكْلُ، وَالطَّوَافُ لَا يُبْطِلُهُ، وَالصَّلَاةُ تُبْطِلُهَا الْقَهْقَهَةُ، وَالطَّوَافُ لَا يُبْطِلُهُ، وَالصَّلَاةُ لَا بَدَأَ فِيهَا مِنْ طَهَارَةِ الْمَلْبُوسِ، وَالطَّوَافُ لَا دَلِيلَ عَلَى اشْتِرَاطِ ذَلِكَ، إِلَى غَيْرِ هَذَا مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي يُخَالِفُ الطَّوَافُ فِيهَا الصَّلَاةَ.

وَلِهَذَا كَانَ الْإِنْسَانُ إِذَا تَأَمَّلَ هَذَا الْحَدِيثَ عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ الرَّسُولِ ﷺ، وَأَنَّ الطَّوَافَ لَا تُشْتَرَطُ فِيهِ الطَّهَارَةُ.

فَأَمَّا مَنْعُ النَّبِيِّ ﷺ عَائِشَةَ مِنَ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ^(١) فَلِسَبَبٍ، وَهُوَ أَنَّ الْحَائِضَ مَمْنُوعَةٌ مِنْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ؛ يَعْنِي: مِنَ الْمَكْتَبِ فِي الْمَسْجِدِ.

وَكَذَلِكَ صَفِيَّةُ قَالَتْ فِيهَا: «أَحَابِسْتَنَا هِيَ؟»^(٢) لِأَنَّ الْحَائِضَ لَا تَطُوفُ؛ لِأَنَّهَا مَمْنُوعَةٌ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَيَكُونُ مُكْتَبًا مُكْتَبًا مُحَرَّمًا، لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَيَكُونُ مَرْدُودًا.

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ هُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَمَعَ هَذَا فَإِنَّا نَسْتَحِبُّ لِلْإِنْسَانِ أَلَّا يَطُوفَ إِلَّا عَلَى طَهَارَةٍ، وَذَلِكَ لِلْآتِي:

وَقَالَ ابْنُ التَّرْكَبَانِيِّ فِي «الْجَوْهَرِ النَّقِيِّ» (٨٥/٥): وَعِطَاءُ مُتَكَلِّمٍ فِيهِ، وَقَدْ اخْتَلَطَ آخِرُ عَمْرِهِ، وَمَعَ هَذَا اخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِيهِ، وَرَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ طَاوُوسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفًا، كَمَا بَيَّنَّهَ الْبَيْهَقِيُّ.

وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» (١٢٩/١): صَحَّحَ إِسْنَادَهُ -أَي: الْحَاكِمُ- وَهُوَ كَمَا قَالَ فَإِنَّهُمْ ثَقَاتٌ.

وَانْظُرْ: «نَصَبُ الرَّايَةِ» لِلزَّيْلَعِيِّ (٥٧/٣).

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٢٩٤)، وَمُسْلِمٌ (١٢١١) (١١٩).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٥٣٣)، وَمُسْلِمٌ (١٢١١) (٣٨٤) (٩٦٤/٢).

(٢) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٢٧٣/٢١) قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَالَّذِينَ أَوْجَبُوا الْوُضُوءَ لِلطَّوَافِ لَيْسَ مَعَهُمْ حُجَّةٌ أَصْلًا؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَنْقُلْ أَحَدٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، وَلَا ضَعِيفٍ أَنَّهُ أَمَرَ بِالْوُضُوءِ لِلطَّوَافِ، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ قَدْ حَجَّ فِي خِلَافِ عَظِيمَةٍ، وَقَدْ اعْتَمَرَ عَمْرًا مُتَعَدِّدَةً، وَالنَّاسُ يَعْتَمِرُونَ مَعَهُ، وَلَوْ كَانَ الْوُضُوءُ فَرَضًا لِلطَّوَافِ لَبَيَّنَهُ النَّبِيُّ ﷺ بَيَانًا عَامًّا، وَلَوْ بَيْنَهُ لِنَقْلِ ذَلِكَ الْمُسْلِمُونَ عَنْهُ، وَلَمْ يَهْمَلُوهُ، وَلَكِنْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ أَنَّهُ لَمَّا طَافَ تَوَضُّأً، وَهَذَا وَحْدَهُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ؛ فَإِنَّهُ قَدْ كَانَ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَقَدْ قَالَ: إِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَذْكَرَ اللَّهَ عَلَى غَيْرِ طَهَرٍ، فَتَيْمِمُ لَرَدِّ السَّلَامِ. اهـ

أَوَّلًا: لِأَنَّ الطَّوَافَ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ، وَلَا شَكَّ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِمَنْ لَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ إِلَّا حِينَ تَيَمَّمْ، قَالَ: «إِنِّي أَحِبُّ أَلَا أَذْكُرَ اللَّهَ إِلَّا عَلَى طَهَارَةٍ»^(١).

وَتَانِيًا: لِأَنَّ هَذَا هُوَ فِعْلُ الرَّسُولِ ﷺ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ طَافَ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ^(٢)، وَلَمْ يَرِدْ عَنْهُ أَنَّهُ تَوَضَّأَ بَعْدَ طَوَافِهِ.

وَتَالثًا: أَنَّهُ أَحْوَطُ؛ لِأَنَّ فِيهِ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ الْجُمْهُورِ^(٣)، لَكِنْ أحيانًا لَا يَسَعُ الْإِنْسَانَ إِلَّا أَنْ يُفْتِيَ بِعَدَمِ الْأَشْتِرَاطِ؛ مِثْلَ لَوْ أَخَذْتَ الْإِنْسَانَ فِي هَذَا الزُّحَامِ الشَّدِيدِ فِي طَوَافِ الْإِفَاضَةِ مِثْلًا، وَجَاءَ يَسْأَلُ بَعْدَ أَنْ تَفَرَّقَ النَّاسُ، وَذَهَبَ إِلَى أَهْلِهِ، فَهَذَا أَمْرُهُ بِالْإِعَادَةِ صَعْبٌ؛ لِأَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْكُلْفَةِ الْعَظِيمَةِ يَخْتَاجُ إِلَى نَصِّ قَاطِعٍ يُقَابِلُ بِهِ الرَّبَّ ﷻ.

وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُلْزَمَ عِبَادَةُ اللَّهِ بِهَذِهِ الْمَشَقَّةِ الْعَظِيمَةِ دُونَ أَيِّ دَلِيلٍ قَاطِعٍ يُبَيِّنُ ذَلِكَ، فَلِهَذَا نَقُولُ لِلنَّاسِ: لَا تَطُوفُوا إِلَّا عَلَى طَهَارَةٍ، وَإِذَا سَأَلُونَا قَبْلَ أَنْ يَطُوفُوا قُلْنَا: تَطَهَّرُوا. لَكِنْ إِذَا حَدَّثَ أَنْ قَالَ أَحَدُهُمْ: وَاللَّهِ إِنِّي أَخَذْتُ مَعَ شِدَّةِ الزُّحَامِ، وَيَضَعُبُ عَلَيْهِ أَنْ يَذْهَبَ وَيَتَوَضَّأَ قُلْنَا: لَا حَرَجَ، طَوَافُكَ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ دَلِيلٌ يَسْتَطِيعُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُوَاجِهَ بِهِ رَبَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى إِبْتِاثِ الْبَعْثِ؛ لِقَوْلِهِ: «إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ». وَفِيهِ دَلِيلٌ: عَلَى أَنَّ الْأَمَمَ تَخْتَلِفُ فِي هَذَا الْمَوْقِفِ؛ لِقَوْلِهِ: «إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ». وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «سَيَمَا لَيْسَتْ لِغَيْرِكُمْ»^(٤). وَفِيهِ دَلِيلٌ: عَلَى فَضِيلَةِ الْوُضُوءِ.

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٨٠ / ٥) (٢٠٧٦٠)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٧)، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٥٠)، وَالنَّسَائِيُّ (٣٧ / ١).

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ تَحْلِيلًا فِي تَعْلِيلِهِ عَلَى سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ: صَحِيحٌ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٩٥، ١٦٢٣، ١٦٢٧، ١٦٤٥، ١٦٤٧، ١٧٩٣)، وَمُسْلِمٌ (١٢٣٤) (١٨٩).

(٣) انْظُرْ: «الْمُبْدِعُ» (٣ / ٢٢١)، وَ«الْفُرُوعُ» (٣ / ٣٧١)، وَ«الْإِنْصَافُ» (١ / ٢٢٢)، وَ«الْمَهْذَبُ» (١ / ٢٢١)،

وَالْمَجْمُوعُ (٨ / ١٤-١٥)، وَ«حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ» (١ / ٢٩٢)، وَ«الْمَبْسُوطُ» (٤ / ٣٨).

(٤) تَقْدِمْ تَخْرِيجِهِ.

وفيه: الحثُّ على إسباغ الوضوء؛ يعني: إتمامه وإكماله، وإذا فعلت ذلك أتيت يوم القيامة، وقد كُمل نورُك وضوءُك.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٤- بَابُ: لَا يَتَوَضَّأُ^(١) مِنَ الشَّكِّ حَتَّى يَسْتَيِّقَنَّ.

١٣٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ^(٢). وَعَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ أَنَّهُ شَكََا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الرَّجُلُ الَّذِي يُخَيِّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ فَقَالَ: «لَا يَنْفَتِلْ أَوْ لَا يَنْصَرِفْ»^(٣) حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا، أَوْ يَجِدَ رِيحًا^(٤).

[الحديث ١٣٧- طرفاه في: ١٧٧، ٢٠٥٦].

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ: لَا يَتَوَضَّأُ مِنَ الشَّكِّ حَتَّى يَسْتَيِّقَنَّ». ثُمَّ اسْتَدَلَّ بِالْحَدِيثِ، وَالتَّرْجُمَةُ هُنَا أَعْمٌ مِنَ الْحَدِيثِ، وَالْعُلَمَاءُ لَا يَرَوْنَ هَذَا مَسْلُكًا صَحِيحًا؛ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ أَعْمٌ مِنَ الدَّلِيلِ، وَالْعَكْسُ صَحِيحٌ؛ يَعْنِي: كَوْنُ الدَّلِيلِ أَعْمٌ مِنَ الْحُكْمِ هَذَا صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ يَبْقَى الْحُكْمُ قَرْدًا مِنْ أَفْرَادِ الْعُمُومِ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٢٣٧/١): قَوْلُهُ: بَابُ. بِالتَّنْوِينِ، (لَا يَتَوَضَّأُ) بَفَتْحِ أَوَّلِهِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ. اهـ

(٢) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢٣٧/١): قَوْلُهُ: وَعَنْ عِبَادٍ. هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ. وَسَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ رِوَايَةِ كَرِيمَةِ غَلَطًا؛ لِأَنَّ سَعِيدًا لَا رِوَايَةَ لَهُ عَنْ عِبَادٍ أَصْلًا، ثُمَّ إِنَّ شَيْخَ سَعِيدٍ فِيهِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَمَّ عِبَادٍ، كَأَنَّهُ قَالَ: كِلَاهُمَا عَنْ عَمِّهِ؛ أَي: عَمُّ الثَّانِي، وَهُوَ عِبَادٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُحَذَّوْفًا، وَيَكُونُ مِنْ مَرَاثِيلِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، وَعَلَى الْأَوَّلِ جَرَى صَاحِبِ الْأَطْرَافِ، وَيُؤَيِّدُ الثَّانِي رِوَايَةُ مَعْمَرٍ لِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ، وَرَوَاتُهُ ثِقَاتٌ، لَكِنْ سَأَلَ أَحْمَدُ عَنْهُ فَقَالَ: إِنَّهُ مُنْكَرٌ. اهـ

(٣) قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٢٣٨/١): بِالْجُزْمِ عَلَى النَّهْيِ، وَيَجُوزُ الِرْفَعُ عَلَى أَنْ «لَا» نَافِيَةٌ. اهـ

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣٦١) (٩٨).

لكن أن نستدل بشيء خاص على شيء عام، هذا لا يستقيم، إلا أننا هنا نقول: إن قول الرسول ﷺ: «حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً». مراده بلا شك: حتى يستيقن، ولكنه عدل عن التقدير الذهني إلى الإدراك الحسي؛ لأنه لا يفتى فيه إشكالاً.

أما التقدير الذهني - وهو الشك - فهذا مَطْرَحٌ، فعلى هذا يكون مراد الرسول ﷺ من قوله: «حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً»؛ أي: حتى يستيقن، ولكنه ذكر الصوت والريح من باب التمثيل للشيء المحسوس.

وهذا الحديث أصل من الأصول الشرعية، وهو أن يقال: الأصل بقاء ما كان على ما كان، وهذه هي القاعدة الأولى.

والقاعدة الثانية: اليقين لا يزول بالشك.

وكلا القاعدتين قاعدة عظيمة مهمة في كل باب من أبواب العلم.

والقاعدة الثالثة: إذا شك في وجود شيء فالأصل عدمه.

وكل هذه القواعد الثلاث تستفاد من هذا الحديث، وعلى سبيل المثال: رجل انتقص وضوءه، ثم شك هل تَوَضَّأَ أم لا؟ فإننا نقول: يجب أن تتوضأ إذا أردت الصلاة؛ لأن الأصل بقاء ما كان على ما كان، ولأن اليقين لا يزول بالشك، وأنت قد تيقنت الحدث، وشككت في الطهارة، ولأنك هنا شككت: هل وجد الوضوء أو لا، والأصل عدمه.

ومثال ذلك أيضاً: رجل نزل إلى السجود، وشك هل ركع، أو لم يركع، فنقول: الأصل عدم الركوع.

ومثاله أيضاً: إنسان شك: هل ترك التشهد الأول، أو لا؟ هل يسجد أو لا؟

نقول: هذه المسألة فيها قولان للعلماء:

القول الأول: وهو المذهب أنه لا يسجد^(١)، وعللوا ذلك بقولهم: لأنه شك في

سبب وجوب السجود، الذي هو ترك التشهد، والأصل عدم وجود السبب.

(١) انظر: «الإنصاف» (٢/ ١٤٩)، و«الروض مع حاشية ابن قاسم» (٢/ ١٧٠).

والقول الثاني: يسجد^(١)؛ لأن الأصل عدم الفعل، وأنت لم تتشهد، وإذا كان هذا هو الأصل فمعناه أن السجود الآن لا بد منه، وهذا هو الصواب، وهو الأقرب إلى القواعد. فإذا شككت في ترك الواجب هل تركته أو فعلته، سواء في ذلك التشهد الأول أو التسبيح أو التكبير غير تكبيرة الإحرام فإنك تسجد للسهو؛ لأن الأصل عدمه. لكن لشيخ الإسلام رحمه الله ملحوظة في هذا الباب، وهو أن ما كان الإنسان يعتاده فالأصل بقاء العادة.

بناءً على ذلك فإن الإنسان الذي من عادته أن يقول التشهد الأول، لكنه شك هل قاله أم لا؟ فإنه لا يسجد للسهو، ويكون الشك في هذه الحالة وهماً، ولا يلتفت إليه. والدليل على هذا: أنك إذا اعتدت مثلاً أن تذكر الله بذكر معين، كأن يكون الإنسان معتاداً أن يستفتح صلاته بحديث أبي هريرة: «اللهم باعد^(٢) فإنك تجده آلياً يقول، حتى لو كان يريد أن يستفتح بـ «سبحانك اللهم»^(٣) من أجل تنوع

(١) وهذا هو الوجه الثاني عند الحنابلة، واختاره القاضي، وانظر: «المغني» (٢/ ٤٣٧).

(٢) أخرجه البخاري (٧٤٤)، ومسلم (٥٩٨) (١٤٧).

(٣) أخرجه مسلم في الصلاة (٣٩٩) (٥٢)، وأخرجه عبد الرزاق (٢٥٥٥-٢٥٥٧)، وابن أبي شيبة

(١/ ٢٣٠)، (٢/ ٥٣٦)، من عدة طرق متصلاً ومنقطعاً، وابن خزيمة (٤٧١)، وابن حزم في

«المحلى» (٢/ ١٣١)، والحاكم (١/ ٢٣٥) متصلاً، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

وأخرجه الدارقطني (١/ ١٩٩)، والبيهقي (٢/ ٣٤) مرفوعاً وموقوفاً، ورجحاً الموقوف، وكذا أخرجه

الطبراني في «الأوسط» (١٠٣٠) مرفوعاً. وقد رواه أبو سعيد الخدري مرفوعاً، أخرجه أحمد (٣/ ٥٠)

(١١٤٧٣)، وأبو داود في الصلاة (٧٧٥)، والترمذي في الصلاة (٢٤٢)، والنسائي (٢/ ١٣٢)، وابن ماجه

(٨٠٤)، وعبد الرزاق (٢٥٥٤)، وابن أبي شيبة (١/ ٢٣٢)، والدارمي (١/ ٢٨٢)، وابن خزيمة (٤٦٧)،

والطحاوي في «الشرح» (١/ ١٩٧)، والدارقطني (١/ ٢٩٨)، والبيهقي (٢/ ٣٤).

وأيضاً روته عائشة مرفوعاً، أخرجه أبو داود (٧٧٦)، والترمذي (٢٤٣)، وابن ماجه (٨٠٦)، وابن

خزيمة (٤٧٠)، والحاكم (١/ ٢٣٥)، والطحاوي في «الشرح» (١/ ١٩٨)، والدارقطني

(٢٩٩/١)، والبيهقي (٢/ ٣٤)، وصححه الحاكم.

وأيضاً رواه ابن مسعود، أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١٠٣٠)، وابن عدي في «الكامل» (١٨٣٥).

الاسْتِفْتَا حَاتٍ، فَلَنْ يَذَرِي بِنَفْسِهِ إِلَّا وَقَدْ قَالَ: «اللَّهُمَّ بَاعِدْ...» الْحَدِيثَ.

وَبَنَى رَحْمَتُهُ عَلَى ذَلِكَ الْحَالِفِ إِذَا حَلَفَ عَلَى أَنْ يَفْعَلَ شَيْئًا، وَشَكَّ هَلْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ لَا، وَحِنْثَ فَهَلْ تَلَزَّمَهُ الْكُفَّارَةُ؟

الْمَذْهَبُ: تَلَزَّمَهُ الْكُفَّارَةُ^(١)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْاسْتِثْنَاءِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَعِنْدَ الشَّيْخِ رَحْمَتُهُ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ مِنْ عَادَتِهِ أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. فَلَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ، وَاسْتَنَّادَ فِي ذَلِكَ إِلَى رَدِّ النَّبِيِّ ﷺ الْمُسْتَحَاضَةَ إِلَى عَادَتِهَا^(٢)، قَالَ: فَإِنَّ هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْعَادَةَ مُحْكَمَةٌ، وَأَنَّهُ يُرْجَعُ إِلَيْهَا^(٣).

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَبْطُلُ بِحَدِيثِ النَّفْسِ؛ لِقَوْلِهِ: «يُخِيلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ». وَهَذَا الْخِيَالُ مَعْنَاهُ أَنَّ النَّفْسَ تُرَدِّدُهُ: هَلْ أَحْدَثَ، أَمْ لَمْ يُحْدِثْ؟

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: سُهولةُ تَعْلِيمِ الرُّسُولِ ﷺ حَيْثُ ذَكَرَ هَذَيْنِ الْمَثَالَيْنِ: «سَمَاعَ الصَّوْتِ، وَوُجُودَ الرِّيحِ»؛ لِأَنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ يُذَكِّرُكُمَا، وَلَوْ قَالَ ﷺ: «حَتَّى يَسْتَيْقِنَ». لِأُورِدَ سَوْأَالًا، وَهُوَ أَنَّهُ: مَتَى يَسْتَيْقِنُ؟ فَلَمَّا قَالَ: «حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا». فَهِيَ الْمَعْنَى الْمُرَادُ بِعِبَارَةٍ سَهْلَةٍ مُيسَّرَةٍ.

وَإِذَا حَصَلَ هَذَا الشَّكُّ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ فَإِنَّ الْحُكْمَ وَاحِدٌ، فَإِذَا أَشْكَلَ عَلَى الْإِنْسَانِ هَلْ أَحْدَثَ أَوْ لَا؟ فَالْأَصْلُ بَقَاءُ الطَّهَارَةِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَإِذَا كَانَ لَا يَسْمَعُ؛ لِأَنَّهُ أَصَمُّ، أَوْ كَانَ لَا يَسْمُ؛ لِأَنَّهُ أَخْشَمُ^(٤)؟ نَقُولُ: مَا دَامَ الْمُرَادُ الْيَقِينَ فَمَتَى تَيَقَّنَ، وَلَوْ بغيرِ السَّمَاعِ وَالشَّمِّ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْصَرِفَ.

=

وقد اختار الإمام أحمد هذا الاستفتاح لعشرة أوجه، انظر: «زاد المعاد» (١/ ٢٠٥).

(١) «الإنصاف» (١١/ ٢٨)، و«كشاف القناع» (٦/ ٢٣٨)، و«المبدع» (٩/ ٢٧٠)، و«الفروع» (٦/ ٣١٠).

(٢) أخرجه البخاري (٣٢٥)، ومسلم (٣٣٣) (٦٢).

(٣) «الإنصاف» (١١/ ٢٩)، و«المبدع» (٩/ ٢٧٠)، و«الفروع» (٦/ ٣١٠).

(٤) يقال: خَشِمَ الْإِنْسَانُ يَخْشِمُ خَشْمًا؛ أَي: أَصَابَهُ دَاءٌ فِي أَنْفِهِ، فَأَفْسَدَهُ، فَصَارَ لَا يَسْمُ. «المعجم الوسيط» (خ ش م).

وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا: أَنَّهُ إِذَا انْتَقَضَ الْوُضُوءُ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ وَجَبَ الْإِنْصِرَافُ؛ لِأَن مَفْهُومَ «لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ» أَنَّهُ إِذَا سَمِعَ انْصِرَافَ، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَمْضِيَ فِي صَلَاتِهِ إِذَا أَخَذَتْ فِيهَا، وَلَوْ حَيَاءً وَخَجَلًا، فَلَا تَسْتَحْيِي. فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، لَكِنْ إِذَا خِفْتُ فِضْعَ يَدِكَ عَلَى أَنْفِكَ هَكَذَا حَتَّى يَظُنَّهُ الرَّائِي أَنَّكَ أَرَعَفْتَ^(١)، وَالْإِنْسَانُ إِذَا أَرَعَفَ فَهُوَ مَعْدُورٌ، وَعُذْرُهُ بِالرُّعَافِ لَيْسَ كَعُذْرِهِ فِيمَا إِذَا أَخَذْتَ، وَهَذِهِ مِنَ الْحِيلِ الْمُبَاحَةِ الَّتِي عَلَّمَهَا النَّبِيُّ ﷺ أُمَّتَهُ^(٢).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥- بَابُ التَّخْفِيفِ فِي الْوُضُوءِ.

١٣٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو قَالَ: أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَامَ حَتَّى نَفَخَ، ثُمَّ صَلَّى، وَرُبَّمَا قَالَ: اضْطَجَعَ حَتَّى نَفَخَ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى، ثُمَّ حَدَّثَنَا بِهِ سُفْيَانُ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ عَنْ عَمْرِو، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بَتَّ عِنْدَ خَالَتِي مِيمُونَةَ لَيْلَةً، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَمَّا كَانَ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَتَوَضَّأَ مِنْ شَنْ مَعْلَقَ وَضُوءٍ خَفِيفًا - يَخَفُّهُ عَمْرُو وَيَقْلِلُهُ - وَقَامَ يُصَلِّي فَتَوَضَّأْتُ نَحْوًا مِمَّا تَوَضَّأَ، ثُمَّ جِئْتُ فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ - وَرُبَّمَا قَالَ سُفْيَانُ: عَنْ شِمَالِهِ - فَحَوَّلَنِي، فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ، ثُمَّ صَلَّى مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ اضْطَجَعَ فَنَامَ حَتَّى نَفَخَ، ثُمَّ أَنَاهُ الْمُنَادِي فَادَّعَاهُ بِالصَّلَاةِ، فَقَامَ مَعَهُ إِلَى الصَّلَاةِ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ، قُلْنَا لِعَمْرُو: إِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَنَامُ عَيْنُهُ، وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ. قَالَ عَمْرُو: سَمِعْتُ عُبَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ يَقُولُ: رُؤْيَا الْأَنْبِيَاءِ وَحْيٌ. ثُمَّ قَرَأَ: ﴿إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾ [الْمَائِدَاتُ: ١٠٢].^(١)

(١) الرُّعَافُ: الدَّمُ يَخْرُجُ مِنَ الْأَنْفِ، وَقَدْ رَعَفَ يَرَعِفُ كَنَصَرَ - يَنْصُرُ - وَيَرَعَفُ أَيْضًا كَيَقْطَعُ. «مَخْتَارُ الصَّحَاحِ» (ر ع ف).

(٢) يَشِيرُ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١١١٤)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٢٢٢)، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَأَحْدَثَ فَلْيُمْسِكْ عَلَى أَنْفِهِ، ثُمَّ لِيَنْصَرِفْ».

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ: صَحِيحٌ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧٦٣).

❖ قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ التَّخْفِيفِ فِي الْوُضُوءِ». يَعْنِي رَحِمَهُ اللَّهُ: التَّخْفِيفَ الَّذِي يَكُونُ مَعَهُ الْقِيَامُ بِالْوَاجِبِ، لَا التَّخْفِيفَ الَّذِي يُخْلُ بِالْوَاجِبِ؛ فَإِنَّ التَّخْفِيفَ الْمُخْلَّ بِالْوَاجِبِ قَالَ عَنْهُ الرَّسُولُ ﷺ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»^(١).

ثُمَّ ذَكَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ بَاتَ عِنْدَ خَالَتِهِ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لِيَرَى كَيْفَ يُصَلِّي النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةَ اللَّيْلِ، وَلَقَدْ كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَنْ أَبِيهِ- رَجُلًا حَرِيصًا عَلَى الْعِلْمِ، وَعَقُولًا لَهُ، يَتَّبِعُ النَّبِيَّ ﷺ، وَيَتَّبِعُ الرَّاوِينَ عَنْهُ، وَلِهَذَا كَثُرَ الْأَخْذُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَعَ صِغَرِ سِنِّهِ.

يَقُولُ: إِنَّهُ بَاتَ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ اللَّيْلِ، وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ: أَنَّهُ كَانَ عَلَى طَرَفِ الْوَسَادَةِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَهْلُهُ عَلَى الطَّرَفِ الْآخِرِ^(٢).

❖ يَقُولُ: «فَقَامَ فَتَوَضَّأَ مِنْ شَنْ مُعَلَّقٍ وَضُوءًا خَفِيفًا». الشَّنُّ: هُوَ جِلْدُ الضَّأْنِ، أَوْ الْهَامِزِ الْقَدِيمِ، وَالْغَالِبُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ قَدِيمًا صَارَ بَارِدًا.

❖ وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَتَوَضَّأْتُ نَحْوًا مِمَّا تَوَضَّأَ». يَعْنِي: وَضُوءًا خَفِيفًا.

❖ وَقَوْلُهُ: «ثُمَّ صَلَّى مَا شَاءَ اللَّهُ». يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَأَنَّهُ أَحْيَانًا يُجْمِلُهُ، وَأَحْيَانًا يُفَصِّلُهُ؛ لِأَنَّهُ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»^(٣) أَنَّهُ فَصَّلَ ذَلِكَ، فَقَالَ: صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ. وَذَكَرَ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكَعَةً.

❖ وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثُمَّ اضْطَجَعَ فَنَامَ حَتَّى نَفَخَ»، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا نَامَ نَفَخَ؛ يَعْنِي: صَارَ لَهُ صَوْتُ، لَكِنَّهُ لَيْسَ ذَاكَ الصَّوْتُ الْمُزْعِجُ، لَكِنْ يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ نَامَ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ فَوَائِدُ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا:

١ - حِرْصُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَلَى الْعِلْمِ حَيْثُ تَرَكَ أَهْلَهُ، وَبَاتَ فِي بَيْتٍ آخَرَ؛ حِرْصًا عَلَى الْعِلْمِ.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري (١٨٣)، ومسلم (٧٦٣) (١٨٢).

(٣) أخرجه مسلم (٧٦٣) (١٨٢).

٢- جَوَازُ مَبِيتِ الْإِنْسَانِ فِي حُجْرَةٍ عِنْدَ الرَّجُلِ وَأَهْلِهِ، لَكِنَّ هَذَا مَشْرُوطٌ بِمَا إِذَا أَذِنَ الزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ بِذَلِكَ، وَرُبَّمَا نَزِيدُ أَيْضًا شَرْطًا آخَرَ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الزَّوْجَةِ وَبَيْنَ هَذَا الْإِنْسَانِ قَرَابَةٌ، كَمَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمُسْتَحْسَنِ وَالْمُسْتَسَاغِ أَنْ يَأْتِيَ رَجُلٌ أَجْنَبِيٌّ، وَيَنَامُ مَعَ الرَّجُلِ وَأَهْلِهِ فِي حُجْرَتِهِ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا قَرَابَةٌ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ بَيْنَهُمَا قَرَابَةٌ؛ فَإِنَّ مَيْمُونَةَ وَابْنَ عَبَّاسٍ بَيْنَهُمَا مَحْرَمِيَّةٌ؛ لِأَنَّهَا خَالَتُهُ. ٣- وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: جَوَازُ التَّصَرُّفِ بِهَالِ الْغَيْرِ، إِذَا عَلِمَ رِضَاهُ بِذَلِكَ. يُؤْخَذُ هَذَا مِنْ وَضُوءِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنَ الشَّنِّ الْمُعْلَقِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَأْذِنَ، لَكِنَّهُ يَعْلَمُ عِلْمَ الْيَقِينِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْذَنُ بِذَلِكَ.

٤- وَمِنْهَا: جَوَازُ الْوُضُوءِ مِنَ الْمَاءِ الْمُعَدِّ لِلشَّرْبِ. يُؤْخَذُ هَذَا مِنْ وَضُوءِ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنَ الشَّنِّ الْمُعْلَقِ لِلشَّرْبِ، لَكِنَّ هَذَا مَشْرُوطٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمَاءُ وَقْفًا، فَإِنْ كَانَ وَقْفًا فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِهِ؛ يَعْنِي: لَوْ كَانَ مِنْ عَادَةِ النَّاسِ أَنْ يُوقِفُوا الْمَاءَ بِالزَّرِيرِ لِلشَّرْبِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَوَضَّأَ بِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا تَصَرُّفٌ فِي غَيْرِ مَا شَرِطَ لَهُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يَجُوزُ الْوُضُوءُ مِنَ الْبَرَادَاتِ الْيَوْمَ؟ نَقُولُ: فِي هَذَا تَفْصِيلٌ: فَإِذَا كَانَتْ الْبَرَادَاتُ تَتَغَذَّى بِهَاءِ مَحْصُورٍ فَلَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ هَذَا فِيهِ إِنْفَادٌ لِلْمَالِ فِي غَيْرِ مَا أُريدَ بِهِ.

أَمَّا إِذَا كَانَتْ تَتَغَذَّى مِنَ الْمَشْرُوعِ الْعَامِّ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ مَا لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ تَضْيِيقٌ عَلَى الشَّارِبِينَ، بَحِثْ يُعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا اسْتُنْفِذَ الْمَاءُ الْبَارِدُ صَارَ الْبَاقِي حَارًّا عَلَى النَّاسِ فَهَذَا لَا يَجُوزُ.

٥- وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ السُّنَّةَ فِي مَوْقِفِ الْوَاحِدِ مَعَ الْإِمَامِ أَنْ يَكُونَ عَنْ يَمِينِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَوَّلَ ابْنَ عَبَّاسٍ إِلَى يَمِينِهِ بَعْدَ أَنْ وَقَفَ عَنْ شِمَالِهِ.

٦- وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: جَوَازُ الْحَرَكَةِ لِمُصْلِحَةِ الصَّلَاةِ. وَجْهُهُ: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ وَابْنَ عَبَّاسٍ كِلَاهُمَا تَحَرَّكَ حَرَكَةً، لَكِنَّهَا لِمُصْلِحَةِ الصَّلَاةِ.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي جَوَازِ الصَّلَاةِ عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ مَعَ خُلُوعِ يَمِينِهِ^(١).
فَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَلَكِنْ كَوْنَهُ عَنِ الْيَمِينِ أَفْضَلُ، وَهَذَا اخْتِيَارُ
شَيْخِنَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٢).
وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ مَعَ خُلُوعِ الْيَمِينِ، وَالدَّلِيلُ هُوَ
هَذَا الْحَدِيثُ لِكُلِّ مِنْهُمَا.

أَمَّا الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّهُ جَائِزٌ، وَلَكِنَّ السَّنَةَ أَنْ يَكُونَ عَنْ يَمِينِهِ فَقَالُوا: إِنَّهُ لَمْ يَرِدْ عَنِ
النَّبِيِّ ﷺ أَمْرٌ بِأَنْ يَكُونَ الْمَأْمُومُ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ، وَإِنَّمَا هُوَ مُجَرَّدُ فِعْلٍ، وَالْفِعْلُ الْمَجْرَدُ
لَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ؛ لِأَنَّ الْوُجُوبَ لَا يَنْبُتُ إِلَّا بِأَمْرٍ.
وَأَمَّا الَّذِينَ قَالُوا بِالْوُجُوبِ فَقَالُوا: إِنَّ الْحَرَكَةَ فِي الصَّلَاةِ الْأَصْلَ فِيهَا الْمَنْعُ،
وَكَوْنُهُ ﷺ تَحَرُّكٌ لِيُحَوِّلَهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَوْقِفٌ لَا يُمَكِّنُ إِقْرَاءَهُ، وَلَا السُّكُوتُ عَلَيْهِ.
لَكِنَّ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ أَظْهَرُ؛ أَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَلَكِنَّهُ أَفْضَلُ.
وَأَمَّا الْحَرَكَةُ فَيُجَابُ عَنْهَا بِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَتَحَرَّكُ فِي الصَّلَاةِ لَمَّا هُوَ مِنْ مُكَمَّلَاتِهَا،
وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ وَاجِبَاتِهَا.

٧- وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: جَوَازُ الْجَمَاعَةِ فِي النَّافِلَةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْرَأَ ابْنَ
عَبَّاسٍ عَلَى صَلَاتِهِ مَعَهُ جَمَاعَةً، لَكِنْ بِشَرَطٍ أَلَّا تُتَّخَذَ رَاتِبَةً.
فَلَا بَأْسَ فِي بَعْضِ الْأَخْيَانِ أَنْ تَقُومَ مَعَ صَاحِبِكِ جَمَاعَةً، فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ، أَوْ فِي
رَاتِبَةِ الظُّهْرِ، أَوْ رَاتِبَةِ الْفَجْرِ، الْمَهْمُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ أَحْيَانًا.

(١) انظر: «المبدع» (٢/ ٨٣)، و«الفروع» (٢/ ٢٤)، و«دليل الطالب» (١/ ٤٦)، و«منار السبيل» (١/ ١٢٦).

(٢) «فقه الشيخ ابن سعدي» (٢/ ٢٢٨) قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَالصَّحِيحُ أَنْ وَقُوفَ الْمَأْمُومِ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ سَنَةٌ
مُؤَكَّدَةٌ، لَا وَاجِبٌ، تَبْطُلُ بِتَرْكِهِ الصَّلَاةُ، فَتُصَحُّ الصَّلَاةُ عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ مَعَ خُلُوعِ يَمِينِهِ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ إِنَّمَا
وَرَدَ عَنِ الْفَدْيَةِ، وَأَمَّا إِدَارَةُ النَّبِيِّ ﷺ لِابْنِ عَبَّاسٍ -لَمَّا وَقَفَ عَنْ يَسَارِهِ- إِلَى يَمِينِهِ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى
الْأَفْضَلِيَّةِ، لَا عَلَى الْوُجُوبِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْهَ عَنْهُ، وَالْفِعْلُ يَدُلُّ عَلَى السُّنَنِ كِتَابِيهِ جَابِرًا وَجِبَارًا لَمَّا وَقَفَا
عَنْ جَانِبَيْهِ إِلَى خَلْفِهِ، فَإِنَّهُ نَظِيرُ إِدَارَتِهِ لِابْنِ عَبَّاسٍ، وَذَلِكَ دَلِيلُ الْأَفْضَلِيَّةِ فَقَطْ. اهـ

وهل نقول: إنَّ هذا من بابِ الجائزِ، أو من بابِ السنة؟
الظاهر: أنَّه من بابِ الجائزِ، وقد ذكرنا مراراً وتكراراً أنَّ هناك فرقاً بينَ الشيءِ
المطلوبِ المشروع، وبينَ الشيءِ المسكوتِ عنه، ولكنَّه ليسَ بمطلوبٍ من كلِّ أحدٍ،
وذكرنا لذلك أمثلةً، منها:

أ- إقرارُ النبي ﷺ الرجلِ الذي كانَ يقرأ لأصحابه، فيختمُ ب: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾
[الأنعام: ١٠١]. فأقره النبي ﷺ على ذلك، ولكنَّه لم يشرعه للأمة^(١)، لا بقوله، ولا
بفعله.

ب- ومنها: إقراره ﷺ الصدقةَ عن الميت^(٢)، ولكنَّه لم يشرعه للأمة، لا بقوله، ولا
بفعله، فهو جائزٌ، لا يُتكرَّر على الإنسان، ولكنه لا يُطلبُ منه.

٨- ومن فوائدِ هذا الحديثِ: أنَّ النومَ لا يَنْقُضُ الوضوءَ؛ لأنَّ النبي ﷺ نامَ
واضطجعَ حتى نفخَ، وهذا نومٌ عميقٌ من مضطجعٍ، فلو كانَ ناقضاً للوضوءِ لتوضَّأَ
النبي ﷺ.

ولكنَّ الاستدلالَ بهذا الحديثِ فيه نظرٌ؛ لأنَّ النبي ﷺ من خصائصه أنَّه تنامُ
عيناه، ولا ينامُ قلبه، فلو حَدَّثَ منه حَدَثٌ لَأَحْسَ به.

لكنَّ فيه: دليلٌ على القولِ الراجحِ، وهو أنَّ النومَ ليسَ ناقضاً للوضوءِ بذاته، ولكنَّ
لأنَّه مَظِنَّةُ الْحَدَثِ، فإذا عَلِمَ الإنسانُ من نفسه أنه لو أَحْدَثَ لَعَلِمَ فحَيْثُ لا يَنْتَقِضُ
وضوؤه، ولو طالَ نومه، ولو نفخَ؛ لأنَّ النومَ نفسه ليسَ بِحَدَثٍ، لكنَّه مَظِنَّةُ الْحَدَثِ.

٩- ومن فوائدِ هذا الحديثِ: أنَّ الوضوءَ لا يَجِبُ للصلاة، إمَّا الواجبُ أن يكونَ
الإنسانُ على طهارة، ولو كانَ قد توضَّأَ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ؛ لأنَّ النبي ﷺ صَلَّى، ولم
يَتَوَضَّأَ.

(١) أخرجه البخاري (٧٣٧٥)، ومسلم (٨١٣) (٢٦٣).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٨٨، ٢٧٦٠)، ومسلم (٦٩٦/٢) (١٢٥٤/٣) (١٠٠٤).

١٠- ومن فوائد هذا الحديث: أَنَّ السُّنَّةَ لِلإِمَامِ أَنْ يَبْقَى فِي بَيْتِهِ إِلَى أَنْ يَحِينَ وَقْتُ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَأْتِي قَبْلَ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ^(١).

لَكِنْ هَلْ يَقَالُ: إِنَّهُ إِذَا كَانَتْ هُنَاكَ مَصْلَحَةٌ فِي تَقَدُّمِ الإِمَامِ، وَهِيَ تَنْشِيطُ النَّاسِ عَلَى التَّقَدُّمِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ هَذَا أَفْضَلَ، أَوْ يَقَالُ: الْأَفْضَلُ أَنْ يُؤْتَى بِالسُّنَّةِ، وَأَنْ يُحَثَّ النَّاسُ عَلَى التَّقَدُّمِ؟

الجواب: الثَّانِي أَقْرَبُ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي لَا يُرْضِي كَثِيرًا مِنَ الْعَامَةِ؛ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ الإِمَامُ لَا يَأْتِي إِلَّا عِنْدَ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ، وَيَنْصَرِفُ بَعْدَ انْتِهَاءِ الصَّلَاةِ شَكَّ فِيهِ الْعَامَةُ، وَقَالُوا: هَذَا رَجُلٌ لَا يُصَلِّي الرُّوَاتِبَ أَبَدًا، فَرُبَّمَا يَقْدَحُونَ فِيهِ، وَلَكِنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا اتَّقَى اللَّهَ ﷻ، وَفَعَلَ مَا هُوَ مَشْرُوعٌ فَلَا يُهَمُّهُ النَّاسُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٦- بَابُ إِسْبَاغِ الْوُضُوءِ.

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ الْإِنْقَاءُ^(١).

١٣٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالشَّعْبِ نَزَلَ فَبَالَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ، وَلَمْ يُسَبِّغِ الْوُضُوءَ فَقُلْتُ: الصَّلَاةُ^(٢) يَا رَسُولَ

(١) يشير الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٦٠٦) (١٦٠)، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: كَانَ بِلَالٌ يُؤْذَنُ إِذَا دَخَصَتْ -أَي: زَالَتِ الشَّمْسُ- فَلَا يُقِيمُ حَتَّى يَخْرُجَ النَّبِيُّ ﷺ، فَإِذَا خَرَجَ أَقَامَ الصَّلَاةَ حِينَ يَرَاهُ.

(٢) ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» مُعَلِّقًا بِصِيغَةِ الْجَزْمِ، كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (٢٣٩/١)، وَوَصَلَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، وَكَانَ يَرَى الْوُضُوءَ السَّابِعَ الْإِنْقَاءَ. وَانْظُرْ: «تَعْلِيقُ التَّعْلِيقِ» (٩٩/٢).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «الْفَتْحِ» (٢٤٠/١): هَذَا التَّعْلِيقُ وَصَلَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، وَهُوَ مِنْ تَفْسِيرِ الشَّيْءِ بِإِلَازِمِهِ؛ إِذَ الْإِتِمَامُ يَسْتَلْزِمُ الْإِنْقَاءَ عَادَةً. أَهـ

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «الْفَتْحِ» (٢٤٠/١): قَوْلُهُ: فَقُلْتُ: الصَّلَاةُ. هُوَ بِالنَّصْبِ عَلَى الْإِغْرَاءِ، أَوْ عَلَى

اللَّهُ. فَقَالَ: «الصَّلَاةُ أَمَامَكَ». فَكَبَّ فَلَمَّا جَاءَ الْمُزْدَلِفَةَ نَزَلَ فَتَوَضَّأَ فَأَسْبَغَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْزِلِهِ، ثُمَّ أَقِيمَتِ الْعِشَاءُ فَصَلَّى، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا^(١).

هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْوُضُوءَ يَكُونُ بِإِسْبَاغٍ، وَيَكُونُ بغيرِ إِسْبَاغٍ. وَفِيهِ أَنَّهُ لَا يُشْرَعُ لِلدَّافِعِينَ مِنْ عَرَفَةَ أَنْ يَقْفُوا فِي الطَّرِيقِ؛ لِيُصَلُّوا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الصَّلَاةُ أَمَامَكَ». وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ غَيْرَ مَشْرُوعٍ؛ لِمَا يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ مِنَ الْفَوَاضِي فِي الْمَسِيرِ وَاضْطِرَابِ النَّاسِ.

فَلِهَذَا جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ الصَّلَاةَ فِي الْمُزْدَلِفَةِ، وَقَالَ: «الصَّلَاةُ أَمَامَكَ». وَقَدْ أَخَذَ الظَّاهِرِيُّ بِهَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالُوا: لَا يَصِحُّ صَلَاةُ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ لَيْلَةَ الْعِيدِ إِلَّا فِي الْمُزْدَلِفَةِ^(٢). وَهَذَا مِنْ ظَاهِرِيَّتِهِمُ الْمَبْنِيَّةِ عَلَى غَيْرِ فَقِهِ فِي الْغَالِبِ. وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: حَسَنُ رِعَايَةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قِيَادَتِهِ الْأُمَّةَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ صَلَّى الْمَغْرِبَ، فَأَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ، وَصَلَّى النَّاسُ الْمَغْرِبَ حَصَلَ فِي هَذَا فَوَاضِي وَتَعَوُّقٌ عَنِ السَّيْرِ، وَالنَّاسُ يُرِيدُونَ أَنْ يُبَادِرُوا ضَوْءَ النَّهَارِ. وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْمَجْمُوعَتَيْنِ فِي جَمْعِ التَّأْخِيرِ. وَجِهُهُ: أَنَّهُ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْزِلِهِ؛ أَي: فِي مَكَانِ نَزْوِلِهِ، ثُمَّ أَقِيمَتِ الْعِشَاءُ، فَصَلَّى.

وَظَاهِرُ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ لَا أَذَانَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ أَسَامَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَدْ قَالَ: أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَقِيمَتِ الْعِشَاءُ، فَصَلَّى. فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّهُ لَا أَذَانَ؟

==

الحدف، والتقدير: أتريد الصلاة؟ ويؤيده قوله في رواية تأتي: فقلت: أتصلي يا رسول الله؟ ويجوز الرفع، والتقدير: حانت الصلاة. اهـ

(١) أخرجه مسلم (١٢٨٠) (٢٦٦).

(٢) «المحلى» (١٢٩/٧).

الجواب: لا؛ لأنَّ هذا الحديث فيه السكوت، وحديث جابر فيه التصريح بأنَّ بلائاً أذن، ثم أقام لصلاة المغرب، ثم أقام لصلاة العشاء^(١).

كما أنَّه ليس في حديث جابر أنَّ كلَّ إنسانٍ أناخَ بغيره في منزله، فيكون كلُّ واحدٍ من الحديثين ذكراً شيئاً، وسَكَتَ عَنْ شَيْءٍ، فالسُّكُوتُ لا مُعَارَضَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقَوْلِ.

وهذه القاعدةُ تُفِيدُنَا فِيمَا اضْطَرَبَ فِيهِ بَعْضُ الطَّلَبَةِ: هَلْ يُصَلِّي الْوَتْرَ لَيْلَةَ الْعِيدِ فِي الْمَزْدَلِفَةِ؟ وَهَلْ تُصَلِّي سُنَّةُ الْفَجْرِ صَبَاحَ الْعِيدِ فِي الْمَزْدَلِفَةِ أَمْ لَا؟

فَمِنَ الطَّلَبَةِ مَنْ قَالَ: لا؛ لأنَّ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ. وَقَالَ: فَصَلَّى الصُّبْحَ حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ^(٢). وَلَمْ يَذْكُرْ وَتْرًا، وَلَمْ يَذْكُرْ رَاتِبَةَ الْفَجْرِ.

فَيَقَالُ: سُكُوتُ جَابِرٍ لَا يَنْفِي الْوُجُودَ؛ وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتْرًا»^(٣). بَدُونٍ قِيدٍ.

وُثِّبَتْ أَنَّهُ لَا يَدْعُ الْوَتْرَ حَضْرًا وَلَا سَفْرًا، وَأَنَّهُ لَا يَدْعُ رَكْعَتِي الْفَجْرِ حَضْرًا، وَلَا سَفْرًا. بَلْ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ، وَإِنْ كَانَتْ ضَعِيفَةً: «صَلُّوا رَكْعَتِي الْفَجْرِ، وَلَوْ طَرَدَتْكُمْ الْخَيْلُ»^(٤)؛ أَيْ: وَلَوْ كُنْتُمْ فِي أَشَدِّ مَا يَكُونُ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِطَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ يُذَكِّرَ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ؛ أَنَّ السُّكُوتَ عَنِ الشَّيْءِ لَا يَقْتَضِي نَفْيَهُ.

فَإِنَّ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا وَصَلْنَا إِلَى مُزْدَلِفَةٍ فِي وَقْتِ الْمَغْرِبِ فَهَلْ نُصَلِّي الْمَغْرِبَ، ثُمَّ نُنِيخُ الْإِبِلَ، أَوْ لَا؟

(١) أخرجه مسلم (١٢١٨) (١٤٧).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري (٩٩٨)، ومسلم (٧٥١) (١٥١).

(٤) أخرجه أحمد في «مسنده» (٤٠٥/٢) (٩٢٥٣)، وأبو داود (١٢٥٨).

وقال الشيخ الألباني رحمته الله في تعليقه على سنن أبي داود: ضعيف.

نقول: مُقْتَضَى قَوَاعِدِ الْفَقَهَاءِ أَنَّنَا لَا نُنِيْخُهَا، بَلْ نَصِلُ صَلَاةَ الْعِشَاءِ بِصَلَاةِ الْمَغْرِبِ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنْ جَمَعَ التَّقْدِيمَ لَا بَدَّ فِيهِ مِنَ الْمَوَالَاةِ^(١).
وَاخْتَارَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ لَا تُشْتَرَطُ الْمَوَالَاةُ فِي الْمَجْمُوعَتَيْنِ، لَا فِي التَّقْدِيمِ، وَلَا فِي التَّأْخِيرِ^(٢).
وَالأَوَّلَى بِلا شَكٍّ الْمَوَالَاةُ فِي جَمْعِ التَّقْدِيمِ، وَفِي النَّفْسِ شَيْءٌ مِنَ التَّفْرِيقِ إِذَا كَانَ الْجَمْعُ جَمْعَ تَقْدِيمٍ.
وَأَمَّا وَجْهُ اخْتِيَارِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ فَيَقُولُ: لِأَنَّهُ إِذَا أُبِيحَ الْجَمْعُ صَارَ الْوَقْتَانِ وَقْتًا وَاحِدًا.



(١) «المبدع» (٢/ ١٢٤)، و«كشف القناع» (٢/ ٨).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٤/ ٥٤).

وذكر الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ مَذْهَبَ الْحَنَابِلَةِ أَنَّهُ يَشْتَرَطُ فِي جَمْعِ التَّأْخِيرِ الْمَوَالَاةَ بَيْنَ الْمَجْمُوعَتَيْنِ فِي إِجَابَةِ عَلَى سَوَالٍ وَجْهَهُ لَهُ أَحَدُ الطَّلَبَةِ.

وَسُئِلَ أَيْضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: هَلْ يَسْتَوِي أَهْلُ مَكَّةَ مَعَ غَيْرِهِمْ فِي الْجَمْعِ بِالْمَزْدَلْفَةِ وَالْقَصْرِ فِي مَنَى؟
فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَذْهَبُ الْحَنَابِلَةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ أَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ لَا يَقْصِرُونَ وَلَا يَجْمَعُونَ، لَا فِي مَنَى، وَلَا فِي عَرَفَةَ، وَلَا الْمَزْدَلْفَةَ، وَهِيَ فِي زَمَانِهِمْ بَعِيدَةٌ عَنْ مَكَّةَ.

وَاخْتَارَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُمْ يَجْمَعُونَ وَيَقْصِرُونَ كغَيْرِهِمْ، لَكِنْ حَالُنَا الْآنَ لَيْسَتْ كحَالِ النَّاسِ فِيمَا سَبَقَ، فَالآنَ نَحْنُ نَعْتَبِرُ مَنَى حَيًّا مِنْ أَحْيَاءِ مَكَّةَ، وَلِهَذَا نَرَى أَنَّ الْأَحْوَطَ لِأَهْلِ مَكَّةَ أَلَّا يَقْصِرُوا فِي مَنَى، بَلْ يُتِمُّوْا. أَمَّا الْجَمْعُ فَلَا جَمْعَ فِي مَنَى، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، حَتَّى فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ، فَهُوَ لَمْ يَجْمَعْ لَا قَبْلَ عَرَفَةَ، وَلَا بَعْدَ عَرَفَةَ.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧- بَابُ: غَسْلُ الْوَجْهِ بِالْيَدَيْنِ مِنْ غَرْفَةٍ وَاحِدَةٍ.

١٤٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو سَلَمَةَ الْخَزَاعِيُّ مَنصُورُ بْنُ سَلَمَةَ،

قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ يَلَالٍ -يَعْنِي: سُلَيْمَانَ- عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ، أَخَذَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ، فَمَضَمَضَ بِهَا وَاسْتَنْشَقَ، ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ فَجَعَلَ بِهَا هَكَذَا -أَضَافَهَا إِلَى يَدِهِ الْأُخْرَى- فَغَسَلَ بِهَا وَجْهَهُ، ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ فَغَسَلَ بِهَا يَدَهُ الْيُمْنَى، ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ فَغَسَلَ بِهَا يَدَهُ الْيُسْرَى، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ، فَرَشَّ عَلَى رِجْلِهِ الْيُمْنَى حَتَّى غَسَلَهَا، ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً أُخْرَى فَغَسَلَ بِهَا رِجْلَهُ -يَعْنِي: الْيُسْرَى- ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ.

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ غَسْلِ الْوَجْهِ بِالْيَدَيْنِ مِنْ غَرْفَةٍ وَاحِدَةٍ». يَعْنِي رَحِمَهُ اللَّهُ: أَنَّهُ يُجْزِئُ أَنْ يَغْسَلَ الْوَجْهَ مَرَّةً وَاحِدَةً؛ لِأَنَّ الثَّلَاثَ سُنَّةٌ.

ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَكَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -أَعْنِي: ابْنِ عَبَّاسٍ- يُخَفِّفُ الْوُضُوءَ، حَتَّى إِنَّهُ يَنْصَرِفُ مِنْ مَكَانِهِ، وَلَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا رَشَاشٌ مِنَ الْمَاءِ.

بِخِلَافِ عَامَةِ النَّاسِ الْيَوْمَ لَا يَنْصَرِفُ مِنْ مَكَانِهِ إِلَّا وَهُوَ كَالنَّهْرِ يَمْشِي إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ. وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَالِاِقْتِصَادُ حَتَّى فِي الْمَاءِ لَا شَكَّ أَنَّهُ أَمْرٌ مَشْرُوعٌ وَمَحْبُوبٌ.

قَوْلُهُ: «غَسَلَ وَجْهَهُ». أَخَذَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ، فَمَضَمَضَ بِهَا وَاسْتَنْشَقَ. وَلَمْ يَذْكُرْ مَرَّةً وَلَا مَرَّتَيْنِ، وَإِذَا لَمْ تُقَيَّدْ فَهِيَ وَاحِدَةٌ.

قَوْلُهُ: «ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ». فَجَعَلَ بِهَا هَكَذَا؛ أَضَافَهَا إِلَى يَدِهِ الْأُخْرَى، فَغَسَلَ بِهَا وَجْهَهُ، ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ، فَغَسَلَ بِهَا يَدَهُ الْيُمْنَى، ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ، فَغَسَلَ بِهَا يَدَهُ الْيُسْرَى، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ، فَرَشَّ عَلَى رِجْلِهِ الْيُمْنَى حَتَّى غَسَلَهَا؛ يَعْنِي: جَعَلَ يَقُولُ هَكَذَا هَكَذَا بِيَدِهِ حَتَّى غَسَلَهَا، وَلَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى الرَّشِّ فَقَطْ، بَلْ غَسَلَهَا، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْغَسْلِ وَالْمَسْحِ: أَنَّ الْغَسْلَ يَجْرِي الْمَاءُ فِيهِ عَلَى الْعَضْوِ، وَالْمَسْحُ لَا يَجْرِي.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨- بَابُ التَّسْمِيَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَعِنْدَ الْوِقَاعِ.

١٤١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ يُلْغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا، فَقُضِيَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ لَمْ يَضُرَّهُ»^(١).
[الحديث ١٤١- أطرافه في: ٣٢٧١، ٣٢٨٣، ٥١٦٥، ٦٣٨٨، ٧٣٦٩].

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ التَّسْمِيَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ». فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ التَّسْمِيَةَ لَهَا مَوَاضِعٌ مَعِينَةٌ، وَإِنَّمَا قَالَ: عَلَى كُلِّ حَالٍ. مِنْ أَجْلِ أَنْ يَدْخُلَ فِي ذَلِكَ الْوُضُوءُ. وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي التَّسْمِيَةِ عَلَى الْوُضُوءِ^(٢)، فَقِيلَ: إِنَّهَا شَرْطٌ لِكَمَالِهِ، وَقِيلَ: إِنَّهَا شَرْطٌ لَصِحَّتِهِ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهَا شَرْطٌ لِكَمَالِهِ، لَا مِنْ حَيْثُ الدَّلَالَةُ، وَلَكِنْ مِنْ حَيْثُ الثَّبُوتُ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَثْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، كَمَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: لَا يَثْبُتُ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ^(٣). فَنَسَبْتُهَا إِلَى الرَّسُولِ ﷺ تَوْجِبُ انْبِعَاطَ النَّفْسِ لِقَبُولِهَا، وَعَدَمُ ثبُوتِهَا عَلَى وَجْهِ صَحِيحٍ يَمْنَعُ النَّفْسَ مِنَ الْقَوْلِ بِطُلَانِ الْوُضُوءِ بِدُونِهَا، فَلَا اقْرَبُ أَنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ، لَكِنْ مَنْ صَحَّ عِنْدَهُ الْحَدِيثُ فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهَا شَرْطٌ لَصِحَّةِ الْوُضُوءِ، وَإِنْ الْوُضُوءُ بِدُونِهَا لَا يَصَحُّ^(٤).

(١) أخرجه مسلم (١٤٣٤) (١١٦).

(٢) «الأوسط» لابن المنذر (٣٧٦/١)، و«المغني» (١٤٥/١)، و«موسوعة فقه الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ» (٢٧٤/١)، و«نيل الأوطار» (١٧١-١٧٣)، و«سبل السلام» (٢٨٢-٢٨٣).

(٣) هذا ما ذكره الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ هنا، وقد قال في «الشرح الممتع» (١٣٠/١) مما يصلح صارفًا للوجوب مع ثبوت الحديث: ولأن كثيرًا من الذين وصفوا وضوء النبي ﷺ لم يذكروا فيه التسمية، ومثل هذا لو كان من الأمور الواجبة التي لا يصح الوضوء بدونها لذكرت. اهـ.

(٤) «المغني» (١٤٥/١).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (١/ ٢٤٢):

﴿قَوْلُهُ: «بَابُ التَّسْمِيَةِ». عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَعِنْدَ الْوِقَاعِ؛ أَيِ: الْجِمَاعِ. وَعُطِفَ عَلَيْهِ مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ؛ لِلاِهْتِمَامِ بِهِ، وَلَيْسَ الْعُمُومُ ظَاهِرًا مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي أَوْرَدَهُ، لَكِنْ يُسْتَفَادُ مِنْ بَابِ الْأَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ إِذَا شُرِعَ فِي حَالَةِ الْجِمَاعِ، وَهِيَ مِمَّا أُمِرَ فِيهِ بِالصَّمْتِ فَغَيَّرَهُ أَوَّلَى.

وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى تَضْعِيفِ مَا وَرَدَ مِنْ كِرَاهَةِ ذِكْرِ اللَّهِ فِي حَالَيْنِ؛ الْخَلَاءِ وَالْوِقَاعِ، لَكِنْ عَلَى تَقْدِيرِ صِحَّتِهِ لَا يُنَافِي حَدِيثَ الْبَابِ؛ لِأَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى حَالِ إِرَادَةِ الْجِمَاعِ، كَمَا سَيَأْتِي فِي الطَّرِيقِ الْأُخْرَى.

وَيُقَيَّدُ مَا أَطْلَقَهُ الْمُصَنِّفُ مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، مِنْ طَرِيقِ عَلْقَمَةَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَكَانَ إِذَا غَشِيَ أَهْلَهُ، فَأَنْزَلَ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ لِلشَّيْطَانِ فِيَا رِزْقَتِي نَصِيًّا». اهـ
عَلَى كُلِّ حَالٍ: أَنَا كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ الْبَخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ يُشِيرُ إِلَى حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي التَّسْمِيَةِ: «لَا وَضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ»^(١).

وَالْأَمْرُ إِذَا لَمْ يَكُنْ يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ فَلَا شَكَّ أَنَّ التَّرْجُمَةَ خَطَأً؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ نَسْتَدِلَّ بِالْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ، وَالْعَكْسُ صَحِيحٌ؛ يَعْنِي: لَنَا أَنْ نَسْتَدِلَّ بِالْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ؛ لِأَنَّ

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٤١٨/ ٢) (٩٤١٨)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٠١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٥)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٩٩).
وَفِي «الْإِرْوَاءِ» (١٢٢/ ١): قَوَاهُ الْمُنْذَرِيُّ، وَالْعَسْقَلَانِيُّ، وَحَسَنَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ وَابْنُ كَثِيرٍ
وَالْعِرَاقِيُّ. اهـ. وَانْظُرْ: «التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ» (٧٢-٧٦).

قَالَ الشَّيْخُ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى تَعْلِيلًا عَلَى كَلَامِ ابْنِ حَجَرٍ هَذَا: هَذَا فِيهِ نَظَرٌ، وَهُوَ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارَقِ؛ لِأَنَّ غَيْرَ الْجِمَاعِ مُوجُودٌ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ، وَلَمْ يُسَمَّ عَلَيْهِ، فَلَقَدْ كَانَ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَصِلَ لَا يُسَمِّي، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَبِيعَ لَا يُسَمِّي، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْتَأْجِرَ فَكَذَلِكَ، فَمَا دَامَ الشَّيْءُ مُوجُودًا فِي عَهْدِ الرَّسُولِ، وَمُوجُودًا سَبَبُهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَاسَ.

وَلِهَذَا قُلْنَا: إِنْ قِيَاسُ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ اسْتِحْبَابَ التَّسْوُكِ عِنْدَ دُخُولِهِ الْمَسْجِدَ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ عِنْدَ دُخُولِ الْبَيْتِ قِيَاسٌ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ كَانَ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ، وَلَمْ يَنْقُلْ أَنَّهُ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ تَسْوُكًا. فَهَذِهِ مِثْلُهَا، فَهُوَ أَرَادَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يَعْتَرِضَ عَنِ الْبَخَارِيِّ، لَكِنْ اعْتَرَضَ بِهَا لَا يَكُونُ اعْتِدَارًا، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَاسَ.

العامَّ يشملُ جميعَ أفرادِهِ لكنَّ أنْ يَأْتِيَ الدَّلِيلُ خَاصًّا، ثُمَّ نَقُولُ: هُوَ عامٌّ. هَذَا لَا يَسْتَقِيمُ.

وعلى كُلِّ حالٍ: فَالتَّسْمِيَةُ فِيهَا نَظَرٌ عَلَى إِطْلَاقِهَا؛ لِأَنَّ مِنَ الْأَشْيَاءِ مَا لَا تُشْرَعُ فِيهِ التَّسْمِيَةُ. وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَمْ يَضُرَّهُ». أَي: الشَّيْطَانُ.

لكنَّ مَا مَعْنَى «لَمْ يَضُرَّهُ»؟

قِيلَ: الْمُرَادُ لَمْ يَضُرَّهُ ضَرَرًا حَسِيًّا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا وُلِدَ الْإِنْسَانُ نَخَسَهُ^(١) عِنْدَ وَلادَتِهِ فِي خَاصَرَتِهِ^(٢)، وَلِهَذَا يَوْجَدُ بَعْضُ الْأَطْفَالِ تَكُونُ خَاصَرَتُهُ زَرْقَاءَ عِنْدَ الْوَضْعِ، وَكَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ طَعَنِ الشَّيْطَانِ^(٣).

وَقِيلَ: الْمُرَادُ: لَا يَضُرُّهُ ضَرَرًا مَعْنَوِيًّا، فَلَا يَسْطُو عَلَيْهِ بِالْوَسْوَسَةِ وَالتَّشْكِيكِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَالَّذِي يَظْهَرُ الْعَمُومُ؛ أَنَّهُ لَا يَضُرُّهُ ضَرَرًا حَسِيًّا وَلَا مَعْنَوِيًّا^(٤).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ لَا يُجَامِعُ امْرَأَتَهُ إِلَّا قَالَ هَذَا الذِّكْرَ، وَمَعَ ذَلِكَ يَكُونُ مِنْ أَوْلَادِهِ مَنْ ضَرَّهُ الشَّيْطَانُ بِالْفَسَادِ وَالْإِفْسَادِ، فَمَا الْجَوَابُ؟

(١) يُقَالُ: نَخَسَ الدَّابَّةَ. كَنَصَرَ، وَجَعَلَ: غَرَزَ مُؤَخَّرَهَا أَوْ جَنِبَهَا بَعُودَ وَنَحْوَهُ. «الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ» (ن خ س).

(٢) الْخَاصَرَةُ مِنَ الْإِنْسَانِ: مَا بَيْنَ رَأْسِ الْوَرِكِ وَأَسْفَلَ الْأَضْلَاعِ، وَهِيَ خَاصَرَتَانِ. «الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» (خ ص ر).

(٣) وَدَلِيلُ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٤٣١)، وَمُسْلِمٌ (٢٣٦٦) (١٤٦)، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ إِلَّا نَخَسَهُ الشَّيْطَانُ، فَيَسْتَهْلُ صَارِحًا مِنْ نَخْسَةِ الشَّيْطَانِ إِلَّا ابْنُ مَرْيَمَ وَآمَنَهُ». ثُمَّ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَقْرَأُوا إِنْ شِئْتُمْ: ﴿وَأَنِّي أُعِيدُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [التَّوْبَةِ: ٣٦].

(٤) وَلَكِنْ قَالَ الشُّوْكَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «نَيْلِ الْأَوْتَارِ» (٢٣٢/٦): وَاخْتَلَفَ فِي الضَّرَرِ الْمَنْفِيِّ بَعْدَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى عَدَمِ الْحَمْلِ عَلَى الْعَمُومِ فِي أَنْوَاعِ الضَّرَرِ، عَلَى مَا نَقَلَ الْقَاضِي عِيَّاضُ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا فِي الْحَمْلِ عَلَى عَمُومِ الْأَحْوَالِ مِنْ صِيغَةِ النَّفْيِ مَعَ التَّأْيِيدِ، وَكَأَنَّ سَبَبَ ذَلِكَ الْإِتِّفَاقُ مَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ أَنَّ كُلَّ بَنِي آدَمَ يَطْعَنُ الشَّيْطَانُ فِي بَطْنِهِ حِينَ يُولَدُ إِلَّا مِنْ اسْتِثْنَاءٍ؛ فَإِنَّ هَذَا الطَّعْنَ نَوْعٌ مِنَ الضَّرَرِ. اهـ. ثُمَّ ذَكَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اخْتِلَافَ الْعُلَمَاءِ فِي تَفْسِيرِ الضَّرَرِ الْمَذْكُورِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

نقولُ في الجوابِ على ذلك:

أولاً: اعلم أن كلام الله وكلام رسوله، ولا سيما ما وقع خبراً منه لا يدخل فيه النسخ، ولا يمكن أن يتغير؛ لأنه كلام صادر عن علم وصدق. فإذا كان الرسول ﷺ يقول: «لم يضره الشيطان». فإنه لا يمكن أن تأتي صورة يكون فيها ضرر الشيطان، مع وجود التسمية وهذا الدعاء؛ لأنه خبر، والخبر لا يكذب.

ثانياً: يقال: إنه إما لقصور في السبب، أو لوجود مانع:

أولاً: قصور في السبب؛ بمعنى: أن الإنسان يقول هذا، ويكون في قلبه شيء من الشك هل يثبت هذا الأمر، أو لا يثبت؟ فهو يقوله على سبيل التجربة. فإذا كان كذلك فإن السبب الآن قاصر، لا يفعل مفعوله.

ونظير ذلك: قوله ﷺ «من قرأ آية الكرسي في ليلة لم يزل عليه من الله حافظ، ولا يقربه شيطان حتى يصبح»^(١). فقد يقرأها الإنسان، ولكن يقربه الشيطان.

ثانياً: أو لوجود مانع يمنع نفوذ هذا المرتب على هذا الذكر والدعاء، ويدل لهذا قول النبي ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه»^(٢). فهذه البيئة منعت الفطرة عن مقتضاها، وهو الدين الخالص. فربما هذا الولد الذي نشأ من هذا الجماع يضطرب أناساً ليس فيهم خير، أو ما أشبه ذلك^(٣).

(١) رواه البخاري رحمه الله (٢٣١١، ٣٢٧٥، ٥٠١٠) معلقاً بصيغة الجزم، ووصله النسائي في «عمل اليوم والليلة»

(٩٥٩). وانظر: «تغليق التعليق» (٣/ ٢٩٥-٢٩٧)، و«صحيح الترغيب والترهيب» للألباني (١/ ٢٤٩).

(٢) أخرجه البخاري (٤٧٧٥)، ومسلم (٢٦٥٨) (٢٢).

(٣) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: متى تكون التسمية؟

فأجاب رحمه الله: عند إرادة الجماع.

فسئل رحمه الله: فما تقولون في الأثر الوارد عن ابن مسعود أنه كان إذا فرغ من الجماع يقول: اللهم أعذنا من الشيطان؟

فأجاب رحمه الله: هذا الذي ذكرته عن ابن مسعود رحمه الله غير الذكر المذكور في الحديث.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

٩- بَابُ مَا يَقُولُ عِنْدَ الْخَلَاءِ.

١٤٢- حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ»^(١).

[الحديث ١٤٢ - طرفه في: ٦٣٢٢].

تَابِعُهُ ابْنُ عَرَعَرَةَ، عَنْ شُعْبَةَ^(١)، وَقَالَ غُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ: إِذَا أَتَى الْخَلَاءَ^(٢). وَقَالَ مُوسَى عَنْ حَمَّادٍ: إِذَا دَخَلَ^(٤). وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ: إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ^(٥).

(١) أخرجه مسلم (٣٧٥) (١٢٢).

(٢) ذكره البخاري رحمته الله تعالى معلقاً كما في «الفتح» (٢٤٢/١) بصيغة الجزم، وأسنده في الدعوات (٦٣٢٢).

(٣) ذكره البخاري رحمته الله تعالى معلقاً، كما في «الفتح» (٢٤٢/١)، وقال الحافظ ابن حجر رحمته الله تعالى في «تغليق

التعليق» (١٠٠/٢، ٩٩): وأما حديث غُنْدَرٍ فلم أظفر به من حديث شعبة، عن عبد العزيز بهذا اللفظ. فقد

رواه أحمد في «مسنده» (٣٦٩/٤) (١٩٢٨٦)، عن محمد بن جعفر - وهو غندر - بلفظ: «إذا دخل».

وإنما وقع بهذا اللفظ من حديث غندر، عن شعبة، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن زيد بن أرقم.

هكذا رواه الإمام أحمد في «مسنده» عن غُنْدَرٍ، والنسائي في «الكبرى» (٩٩٠٣)، وابن ماجه (٢٩٦)

من حديث غندر أيضاً.

ثم وجدته في مسند البزار قال: ثنا محمد بن بَشَّار، ثنا محمد بن جعفر - وهو غندر - ثنا شعبة،

فذكره عن عبد العزيز بلفظ: «إذا أتى الخلاء قال: أعوذ بالله من الخبث والخبائث».

(٤) ذكره البخاري رحمته الله تعالى معلقاً، كما في «الفتح» (٢٤٢/١)، وقال الحافظ ابن حجر رحمته الله تعالى في «تغليق التعليق»

(١٠٠/٢): وأما حديث موسى، وهو ابن إسماعيل التَّوْذَكِيُّ أَبُو سلمة، فقال البيهقي في «السنن الكبرى»

(٩٥/١): أنا أبو عبد الله الحافظ، أنا أبو بكر أحمد بن إسحاق، أنا محمد بن أيوب، ثنا موسى، ثنا حماد هو

ابن سلمة، عن عبد العزيز، عن أنس: كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء، قال: ... فذكره.

(٥) ذكره البخاري رحمته الله تعالى معلقاً، كما في «الفتح» (٢٤٢/١)، وقال الحافظ ابن حجر رحمته الله تعالى في «تغليق

التعليق» (١٠٠/٢): وأما حديث سعيد، عن عبد العزيز، وهو أخو حماد بن زيد، فقال البخاري في

كتاب «الأدب المفرد» (١٤٤/٢)، باب دعوات النبي ﷺ (٢٩١) حديث رقم (٦٩٢): حدثنا أبو

وهذا اللفظ الأخير يُفسَّرُ ما سبقَ، أنَّ المعنى: إذا دَخَلَ؛ أي: إذا أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ.
والخلاءُ هو المكانُ الذي يَخْتَلِي به الإنسانُ، وهو مَوْضِعُ قَضَاءِ الْحَاجَةِ، فإذا
كَانَ هُنَاكَ مَوْضِعٌ مُعَدٌّ لذلكَ، وأَرَادَ الإنسانُ دُخُولَهُ فَلْيَقُلْ مَا ذُكِرَ.
وأَمَّا إِذَا لم يَكُنْ هُنَاكَ مَكَانٌ مُعَدٌّ فَإِنَّهُ إِذَا خَطَا الْخَطْوَةَ الْآخِرَةَ الَّتِي يَجْلِسُ عِنْدَهَا
فَلْيَقُلْ هَذَا، كَمَا لَوْ كَانَ فِي الْبَرِّ.

❦ وقوله: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ». فِيهَا لَفْظَانِ.

اللفظُ الأولُ: مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ. بِسُكُونِ الْبَاءِ.

واللفظُ الثاني: مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ. بِضَمِّ الْبَاءِ.

فَعَلَى الْلفْظِ الْأَوَّلِ يَكُونُ الْمَرَادُ بِالْخُبْثِ: كُلُّ شَرٍّ، وَالْمَرَادُ بِالْخَبَائِثِ النُّفُوسُ
الْخَبِيثَةُ الشَّرِّيرَةُ، وَمِنْهَا الشَّيَاطِينُ.

وَعَلَى الْلفْظِ الثَّانِي يَكُونُ الْمَرَادُ بِالْخُبْثِ جَمْعُ خَبِيثٍ، وَهُمْ ذُكْرَانُ الشَّيَاطِينِ،
وَيَكُونُ الْمَرَادُ بِالْخَبَائِثِ جَمْعُ خَبِيثَةٍ، وَهُنَّ إِنَاثُ الشَّيَاطِينِ، فَيَكُونُ بِذَلِكَ اسْتِعَاذَةٌ مِنْ
ذُكْرَانِ الشَّيَاطِينِ وَإِنَاثِهِمْ، وَأَيُّهُمَا أَعَمُّ؟

الْجَوَابُ: الْأَوَّلُ أَعَمُّ.

وَمُنَاسَبَةٌ هَذَا التَّعَوُّذِ أَنَّ بَيُوتَ الْخَلَاءِ وَالْأَمَاكِنَ الْقُدْرَةَ مَأْوَى الشَّيَاطِينِ، فَيُخَشَى
أَنْ يَتَضَرَّرَ الْإِنْسَانُ مِنْ هَذِهِ الشَّيَاطِينِ الَّتِي هَذَا هُوَ مَأْوَاهَا.

النعمان هو عَارِمٌ، ثنا سعيد بن زيد، ثنا عبد العزيز بن صهيب، حدثني أنس، قال: كان النبي ﷺ إِذَا
أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ الْخَلَاءَ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ».

وقد تعقب ابن القطان على عبد الحق تصحيحه بأنه منقطع، وهو تعقب مردود لما بيناه.

وقد رواه بنحو من هذا اللفظ أيضًا مُسَدَّدٌ، عن عبد الوارث بن سعيد، عن عبد العزيز، ولفظه:
وكان إذا أراد الخلاء.

وأخرجه البيهقي (٩٥/١) من طريقه، وقد رواه أبو داود (٤) عن مُسَدَّدٍ، لكنه لم يسق لفظه. اهـ

(١) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللهُ فِي هَذِهِ الْأَشْرُطَةِ: إِذَا دَخَلَ الْإِنْسَانُ مَكَانًا فِيهِ مَعْصِيَةٌ، وَبِالتَّالِي تَحْضُرُهُ

وظاهر الحديث أنه لا يقول سوى ذلك، لكن قد ورد في السنة ما يدل على أنه يقول بالإضافة إلى هذا: بسم الله^(١).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠- بَابُ وَضْعِ الْمَاءِ عِنْدَ الْخَلَاءِ.

١٤٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْخَلَاءَ، فَوَضَعَتْ لَهُ وَضُوءًا، قَالَ: «مَنْ وَضَعَ هَذَا؟» فَأُخْبِرَ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»^(٢).

❦ قوله: «وَضُوءًا». بفتح الواو: مَا يَتَوَضَّأُ بِهِ، وَوُضُوءٌ -بِضْمِّ الْوَاوِ-: الْفِعْلُ.

فَإِذَا أُتِيَ بِالْمَاءِ إِلَى الرَّجُلِ لِيَتَوَضَّأَ بِهِ فَهَذَا الْمَاءُ وَضُوءٌ، ثُمَّ إِذَا شَرَعَ فِي الْفِعْلِ قِيلَ: شَرَعَ فِي الْوُضُوءِ. بِضْمِ الْوَاوِ^(٣).

❦ وقوله: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ». يَشْمَلُ كُلَّ مَسَائِلِ الدِّينِ؛ الْعِلْمِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ،

=

الشیاطین، هل يقول هذا الدعاء؟

فأجاب رحمه الله: ليس كل مكان يكون فيه الخبائث يذكر فيه هذا الذكر؛ لأن المتخلى سوف يجلس، ويكشف العورة، وربما يعتدي عليه من الشياطين.

وسئل أيضًا رحمه الله: إذا دخل الخلاء، ونسي هذا الذكر، وتذكر في الخلاء، فهل يقوله؟

فأجاب رحمه الله: الظاهر أنه إذا نسي وجلس سنة فات محلها، وبعض الناس يقول: إذا دخل ونسي يرجع ويقول هذا الذكر، ثم يدخل ثانية.

لكن الذي يظهر لي أنها سنة فات محلها، والله ﷻ إذا علم أنه لولا النسيان لفعل فإنه يحميه.

(١) يشير الشيخ رحمه الله إلى ما رواه الترمذي (٦٠٦)، وابن ماجه (٢٩٧) من حديث علي بن فضال مرفوعاً:

«ستر ما بين الجن وعورات بني آدم إذا دخل الخلاء أن يقول: بسم الله».

قال الشيخ الألباني رحمه الله في تعليقه على سنن الترمذي: صحيح. وانظر: «الإرواء» (٨٧/١) (٥٠).

(٢) أخرجه مسلم (٢٤٧٧) (١٣٨).

(٢) وانظر: «مجموع الفتاوى» (١١٩/١).

وهذا كقول النبي ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»^(١).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا مَنَاسِبَةُ هَذَا الدَّعَاءِ لِفِعْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ؟

فَالْجَوَابُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : أَنَّهُ لَمَّا كَانَ هَذَا الْفِعْلُ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى وَجْهِ

الاسْتِنْبَاطِ، وَأَنَّ مَنْ أَتَى الْخَلَاءَ فَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَى الْوُضُوءِ دَعَا النَّبِيَّ ﷺ لَهُ بِهَذَا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١ - بَابُ لَا تُسْتَقْبَلُ الْقِبْلَةُ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ إِلَّا عِنْدَ الْبِنَاءِ؛ جِدَارٍ أَوْ نَحْوِهِ.

١٤٤ - حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ

يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ

الْغَائِطَ فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا يُوَلِّهَا ظَهْرَهُ، شَرُّوْا أَوْ غَرُّوْا»^(٢).

[الحديث ١٤٤ - طرفه في: ٣٩٤].

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَا تُسْتَقْبَلُ الْقِبْلَةُ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ إِلَّا عِنْدَ الْبِنَاءِ؛ جِدَارٍ أَوْ نَحْوِهِ.

أَمَّا الْأَوَّلُ الَّذِي قَبْلَ الْإِسْتِثْنَاءِ فَهُوَ مُطَابِقٌ لِلْحَدِيثِ تَامًا، وَأَمَّا الْإِسْتِثْنَاءُ فَاعْتَمَدَ

الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيهِ عَلَى مَا وَرَدَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ^(٣)، وَسَيَأْتِي.

وقوله ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الْغَائِطَ فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا يُوَلِّهَا ظَهْرَهُ»؛

يَعْنِي: لَا يَسْتَدْبِرُهَا.

وهذا عامٌّ يَشْمَلُ مَا كَانَ فِي الْبُنْيَانِ وَمَا كَانَ فِي الْفَضَاءِ، وَلِهَذَا قَالَ أَبُو أَيُّوبَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

فَقَدِمْنَا الشَّامَ، فَوَجَدْنَا مَرَا حِيضَ قَدْ بُنِيَتْ نَحْوَ الْكَعْبَةِ، فَتَنَحَّرَفْنَا عَنْهَا، وَنَسْتَغْفِرُ اللَّهَ^(٤).

(١) أخرجه البخاري (٧١)، ومسلم (١٠٣٧) (٩٨).

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٤) (٥٩).

(٣) أخرجه البخاري (١٤٨)، ومسلم (٢٦٦) (٦١).

(٤) هذه الزيادة موجودة في رواية مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ لهذا الحديث، وقد تقدم تخريجها.

وقد سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: ما سبب استغفار أبي أيوب الأنصاري رَحِمَهُ اللَّهُ، مع أنه كان ينحرف

وهذا هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية^(١)؛ أَنَّهُ يَحْرُمُ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارُهَا فِي الْفَضَاءِ وَالْبَنِيَانِ حَالَ قَضَاءِ الْحَاجَةِ، وَيَسْتَدِلُّ بِالْعُمُومِ.

❦ وقوله: «شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا». يُخَاطَبُ بِهِ مَنْ إِذَا شَرَّقَ أَوْ غَرَّبَ لَمْ يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ، وَلَمْ يَسْتَدْبِرْهَا؛ مِثْلَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَأَهْلِ الشَّامِ، وَأَهْلِ الْيَمَنِ، فَهَؤُلَاءِ إِذَا شَرَّقُوا أَوْ غَرَّبُوا لَمْ يَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ، وَلَمْ يَسْتَدْبِرُوا.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: وَجُودُ الدَّلِيلِ الْعَامِّ وَالدَّلِيلِ الْخَاصِّ فِي سِيَاقٍ وَاحِدٍ:

فَالدَّلِيلُ الْعَامُّ: قَوْلُهُ ﷺ: «لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ، وَلَا تَسْتَدْبِرُوا».

وَالدَّلِيلُ الْخَاصُّ: قَوْلُهُ ﷺ: «وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا».

وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا: أَنَّ الْانْحِرَافَ الْيَسِيرَ عَنِ الْقِبْلَةِ فِي الصَّلَاةِ لَا يُعَدُّ مُبْطِلًا لِلصَّلَاةِ.

وَجْهُهُ أَنَّ قَوْلَهُ: «شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا» مَعْنَاهُ: اجْعَلُوا الْقِبْلَةَ عَنْ أَيْمَانِكُمْ، أَوْ عَنْ شِمَائِلِكُمْ.

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ جَعَلَهَا وَسْطًا بَيْنَ هَذَا وَهَذَا لَمْ يَكُنْ قَدْ امْتَثَلَ أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا قَوْلُهُ ﷺ: «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ»^(٢).



=

عن جهة القبلة؟

فَأَجَابَ ﷺ: سَبَبُ اسْتِغْفَارِهِ، مَعَ أَنَّهُ يَنْحَرِفُ عَنْهَا لَا يَشْرِقُ، وَلَا يَغْرِبُ، فَهِيَ مَبْنِيَةٌ عَلَى جِهَةِ الْقِبْلَةِ، وَلَا يُمْكِنُ لَهُ أَنْ يَشْرِقَ أَوْ يَغْرِبَ عَلَى وَجْهِ يَسْتَطِيعُهُ تِمَامًا، فَهُوَ يَنْحَرِفُ، وَيَخْشَى أَنَّهُ لَمْ يَمَثِلْ قَوْلَهُ: «شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا».

(١) انظر: «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» لشيخ الإسلام ﷺ (ص ١٥).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٤٢)، وابن ماجه (١٠١١).

وقال الشيخ الألباني ﷺ في تعليقه على سنن الترمذي: صحيح.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢- بَابُ مَنْ تَبَرَّزَ عَلَى لَبَتَيْنِ.

١٤٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ عَمِّهِ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ: إِذَا قَعَدْتَ عَلَى حَاجَتِكَ فَلَا تَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ، وَلَا بَيْتَ الْمُقَدَّسِ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: لَقَدْ ارْتَقَيْتُ يَوْمًا عَلَى ظَهْرِ بَيْتِ لَنَا، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى لَبَتَيْنِ مُسْتَقْبِلًا بَيْتَ الْمُقَدَّسِ لِحَاجَتِهِ. وَقَالَ: لَعَلَّكَ مِنَ الَّذِينَ يُصَلُّونَ عَلَى أَوْرَاقِهِمْ. فَقُلْتُ: لَا أَدْرِي وَاللَّهِ.

قَالَ مَالِكٌ: يَعْنِي الَّذِي يُصَلِّي، وَلَا يَرْتَفِعُ عَنِ الْأَرْضِ، يَسْجُدُ، وَهُوَ لَا صِقٌّ بِالْأَرْضِ^(١).

[الحديث ١٤٥- أطرافه في: ١٤٨، ١٤٩، ٣١٠٢].

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَقَدْ ارْتَقَيْتُ يَوْمًا عَلَى ظَهْرِ بَيْتٍ لَنَا».

وَفِي بَعْضِ الْأَفَاطِ: رَقَيْتُ يَوْمًا عَلَى بَيْتِ حَفْصَةَ^(٢). وَحَفْصَةُ هِيَ أُخْتُهُ، وَزَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ. قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى لَبَتَيْنِ، مُسْتَقْبِلًا بَيْتَ الْمُقَدَّسِ لِحَاجَتِهِ». وَإِذَا اسْتَقْبَلَ بَيْتَ الْمُقَدَّسِ اسْتَدْبَرَ الْكَعْبَةَ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ فِي الْبُيَّانِ أَنْ يَسْتَدْبِرَ الْقِبْلَةَ فِي حَالِ الْغَائِطِ.

وَالِى هَذَا ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ^(٣)، وَظَاهِرُ صَنِيعِ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ أَنَّهُ يَجُوزُ الْاسْتِقْبَالُ وَالْاسْتِدْبَارُ، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ؛ أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي الْبُيَّانِ وَنَحْوِهِ جَازًا أَنْ يَسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، وَيَسْتَدْبِرَهَا، وَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ^(٤).

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٦) (٦١).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣١٠٢، ١٤٨)، وَمُسْلِمٌ (٢٦٦) (٦٢).

(٣) انْظُرْ: «الْفَتْحُ» (٢٤٦/١)، وَ«نَيْلُ الْأَوْتَارِ» (١٠٣/١، ١٠٤).

(٤) انْظُرْ: «الْمَغْنِي» (١٢٢/١)، وَ«مَوْسُوعَةُ فَهْمِ الْإِمَامِ أَحْمَد» (٢٠٣/١)، وَ«حَاشِيَةُ الرُّوضِ الْمَرْعِي» (١٣٤/١).

وهذه المسألة تنبني على: هل فعل النبي ﷺ يُخَصِّصُ قوله، أو لا؟
 فمن قال: لا. قال: إذا يَحْرُمُ استقبالُ القبلة واستدبارُها في الفضاء والبيان.
 وإلى هذا ذهب الشوكاني^(١)، وجماعة^(٢)، ورأوا أنه لا يُمكن أن يُخَصِّصَ القولُ
 بالفعل؛ وذلك لأنَّ الفعل له احتمالات^(٣)، ومع الاحتمال يسقط الاستدلال.
 ولكنَّ الجُمهور يقولون: إنَّه يُخَصِّصُ القولُ بالفعل؛ لأنَّ الكلَّ سُنَّةٌ،
 والاحتمالات التي يفرضها الذهن غيرُ واردة عند الاستدلال الشرعي؛ لأننا لو
 استسلمنا لكلِّ شيءٍ مُحتمَلٍ في الأدلة ما استقام لنا دليلٌ أبداً؛ لأنَّ كلَّ دليلٍ يَحتمِلُ
 العقل خلافَ ما يكون في ظاهره.

وبناءً على ذلك نقول: اختلف العلماء رَحِمَهُمُ اللهُ فيما إذا كان في البيان^(٤)، فمنهم من
 قال: لا يجوز أن يستقبل القبلة، ولا أن يستدبرها، وفعل النبي ﷺ يَحتمِلُ أنه نسيانٌ،
 ويَحتمِلُ أنه من خصائصه، ويَحتمِلُ أنه عَجَزَ أن يجلس سوى هذا الجلوس.
 فله احتمالات كثيرة، والقول عامٌّ، وليس فيه احتمالات، ويُؤيِّدُ عمومَه أن راويه أبا
 أيوب قال: فنَحَرَفُ عنها، ونَسْتَغْفِرُ اللهَ^(٥).

ومنهم من قال: بل إنَّ فعل النبي ﷺ يَدُلُّ على أنه سقط حكمُ الاستقبالِ

(١) انظر: «نيل الأوطار» (١/١٠٤).

(٢) كشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، وانظر: «الاختيارات» (ص ٨)، و«تهذيب السنن» (١/٢٢)، و«إعلام الموقعين» (٢/٢٠٢)، (٤/٢٨٠)، و«مدارج السالكين» (٢/٣٨٦).

قال ابن القيم رَحِمَهُمُ اللهُ: لا فرق بين الفضاء والبيان لبضعة عشر دليلاً، وهو أصح المذاهب في هذه المسألة، وليس مع من فَرَّقَ ما يقاومها البتة. اهـ

(٣) فهو يَحتمِلُ الخصوصية، أو النسيان، أو عذراً آخر. وانظر: «الشرح الممتع» (١/١٠٠)، و«شرح نظم الورقات» (ص ١٢١).

(٤) انظر الخلاف في هذه المسألة بالتفصيل في: «الفتح» (١/٢٤٦)، و«النيل» (١/١٠٣، ١٠٤)، و«شرح النووي على مسلم» (٢/١٥٦).

(٥) تقدم تخريجه.

والاستدبار في البنيان نهائياً، وبناءً على ذلك جَوَزَ الاستقبال والاستدبار.
ومِنَ العلماء مَنْ قَالَ: يجوزُ الاستدبارُ دونَ الاستقبالِ في البُنيانِ، وأَيَّدَ قَوْلَهُ بِأَنَّ
حديثَ أَبِي أَيُوبَ فِيهِ الْعَمُومُ، وَلَمْ يَرِدِ التَّخْصِصُ إِلَّا فِي صُورَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ
الاستدبارُ، فَيَجِبُ الْوُقُوفُ عَلَى مَا جَاءَ فِيهِ التَّخْصِصُ فَقَطْ.

فَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: سَلَّمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَرِدِ الْاِسْتِقْبَالُ فَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْاِسْتِدْبَارِ؟
أَجَابُوا: بِأَنَّ الْاِسْتِقْبَالَ أَشَدُّ قُبْحًا مِنَ الْاِسْتِدْبَارِ، وَلِهَذَا لَوْ أَنَّ رَجُلًا اسْتَقْبَلَ النَّاسَ،
وَجَعَلَ يَبُوءُ، وَآخَرَ اسْتَدْبَرَهُمْ وَجَعَلَ يَبُوءُ، فَالْأَوَّلُ أَشَدُّ فِي امْتِهَانِ النَّاسِ، وَعَدَمِ
الْمُبَالَغَةِ بِهِمْ، فَلِذَلِكَ لَمَّا كَانَ الْاِسْتِدْبَارُ أَخَفَّ صَارَ قِيَاسُ الْاِسْتِقْبَالِ عَلَيْهِ غَيْرَ صَحِيحٍ؛
إِذْ إِنَّهُ لَا بَدَّ فِي الْقِيَاسِ مِنْ تَسَاوِي الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ فِي الْعِلَّةِ.

وهذا القولُ عِنْدِي أَرْجَحُ الْأَقْوَالِ؛ أَنَّهُ يُجَوِّزُ الْاِسْتِدْبَارُ فِي الْبُنيانِ؛ لِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا
يُجَوِّزُ الْاِسْتِقْبَالَ.

وفي هذا الحديث من الفوائد:

١- أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْجَالِسِ عَلَى قِضَاءِ الْحَاجَةِ أَنْ يَكُونَ عَلَى شَيْءٍ مُرْتَفِعٍ؛ لِبَنَةِ أَوْ طُوبَى،
أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَفَائِدَةُ ذَلِكَ أَلَّا يَتَسَرَّبَ إِلَيْهِ، أَوْ يَجْرِيَ إِلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْبَوْلِ، أَوْ أَلَّا
يَلْصُقَ بِهِ شَيْءٌ مِنَ الْغَائِطِ.

فَالْإِنْسَانُ إِذَا كَانَ عَلَى غَيْرِ لَبَتَيْنِ قَرَبَ مَحَلِّ الْخَارِجِ مِنَ الْأَرْضِ، فَلِهَذَا يَنْبَغِي
لِلْإِنْسَانِ إِذَا كَانَ فِي الْبَرِّ، وَأَرَادَ أَنْ يَبُوءَ، أَوْ يَتَعَوَّطَ أَنْ يَتَّخِذَ لَهُ حَجَرَيْنِ يَرْكُبُ عَلَيْهِمَا؛
لئَلَّا يَتَلَوَّثَ، وَهَذَا مِنْ هَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَاذَا تَصْنَعُ فِي فِعْلِ ابْنِ عَمَرَ مِنْ أَنَّهُ قَدْ رَقِيَ، فَرَأَى الرَّسُولَ ﷺ،
وَهَلْ هَذَا مِنَ الْمَرْوَةِ أَنْ تَرْقَى، أَوْ أَنْ تَطْلُعَ عَلَى شَخْصٍ يَقْضِي حَاجَتَهُ؟
فَالْجَوَابُ يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ:

الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: أَنَّ ابْنَ عَمَرَ فَعَلَ ذَلِكَ تَفَقُّهًا فِي دِينِ اللَّهِ؛ لِيَنْظُرَ كَيْفَ يَجْلِسُ الرَّسُولُ ﷺ،
وَلَا يَلْزَمُ مِنْ رُؤْيَاهُ لَهُ مُسْتَقْبَلُ الشَّامِ مُسْتَدْبِرُ الْكَعْبَةِ أَنْ يَرَى عَوْرَتَهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَرَاهُ مِنْ فَوْقِ.

والأمر الثاني: رُبما يكونُ هذا الذي وَقَعَ مِنْ ابْنِ عُمَرَ وَقَعَ مُصَادِفَةً مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ، والمصادفةُ يُمْكِنُ لِلإِنْسَانِ أَنْ يَعْمَلَ بِهَا.

فالحاصلُ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يُلَامُ عَلَى هَذَا؛ لِأَنَّا نَقُولُ: إِمَّا أَنَّهُ فَعَلَ هَذَا طَلَبًا لِلْعِلْمِ وَالْفَقْهِ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَنْظُرْ إِلَى الْعُورَةِ، وَإِنَّمَا أَنْ يَقَالَ: إِنَّهُ حَصَلَ لَهُ ذَلِكَ مُصَادِفَةً^(١).

❖ وَقَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَقَالَ: لَعَلَّكَ مِنَ الَّذِينَ يُصَلُّونَ عَلَى أَوْرَاكِهِمْ». فَقُلْتُ: لَا أَذْرِي وَاللَّهِ. قَالَ مَالِكٌ: الَّذِي يُصَلِّي، وَلَا يَرْتَفِعُ عَنِ الْأَرْضِ، يَسْجُدُ، وَهُوَ لَاصِقٌ بِالْأَرْضِ. كَأَنَّ هَذِهِ سَنَةٌ أَنْكَرَهَا ابْنُ عُمَرَ مِنْ بَعْضِ النَّاسِ؛ أَنَّهُمْ إِذَا سَجَدُوا لَا يَرْفَعُونَ ظُهُورَهُمْ، بَلْ يَلْصِقُونَهَا، حَتَّى كَأَنَّهُمْ سَجَدُوا عَلَى أَوْرَاكِهِمْ مِنْ شِدَّةِ انْضِمَامِهِمْ.

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْفَتْحِ» (١/٢٤٨):

❖ قَوْلُهُ: قَالَ -أَي: ابْنُ عُمَرَ-: «لَعَلَّكَ». الْخَطَابُ لَوَاسِعٍ، وَغَلِطَ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مَرْفُوعٌ، وَقَدْ فَسَّرَ مَالِكٌ الْمَرَادَ بِقَوْلِهِ: يُصَلُّونَ عَلَى أَوْرَاكِهِمْ؛ أَي: مَنْ يَلْصِقُ بَطْنَهُ بَوْرَكِيهِ إِذَا سَجَدَ، وَهُوَ خِلَافُ هَيْئَةِ السُّجُودِ الْمَشْرُوعَةِ، وَهِيَ التَّجَافِي وَالتَّجَنُّحُ، كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي مَوْضِعِهِ.

وَفِي «النِّهَايَةِ»: وَفُسِّرَ بِأَنَّهُ يُفَرِّجُ رُكْبَتَيْهِ، فَيَصِيرُ مُعْتَمِدًا عَلَى وَرْكَيْهِ، وَقَدْ اسْتَشْكَلْتُ مَنَاسِبَةَ ذِكْرِ ابْنِ عُمَرَ لِهَذَا مَعَ الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ، فَقِيلَ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّ الَّذِي خَاطَبَهُ لَا يَعْرِفُ السَّنَةَ؛ إِذْ لَوْ كَانَ عَارِفًا بِهَا لَعَرَفَ الْفَرْقَ بَيْنَ الْفَضَاءِ وَغَيْرِهِ، أَوْ الْفَرْقَ بَيْنَ اسْتِقْبَالِ الْكَعْبَةِ وَبَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَإِنَّمَا كُنِيَ عَمَّنْ لَا يَعْرِفُ السَّنَةَ بِالَّذِي يُصَلِّي عَلَى وَرْكَيْهِ؛ لِأَنَّ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا جَاهِلًا بِالسَّنَةِ.

(١) سَأَلَ الشَّيْخُ الشَّارِحَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَمَا تَقُولُونَ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِبُولٍ، فَرَأَيْتُهُ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ بَعَامَ يَسْتَقْبِلُهَا؟

فَأَجَابَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَا يَصِحُّ، وَهُوَ حَدِيثٌ شَاذٌ؛ لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ الدَّالَّةَ عَلَى التَّحْرِيمِ أَصَحُّ وَأَكْثَرُ.

فَإِنْ قِيلَ: لَا يُقَالُ: إِنَّ حَدِيثَ جَابِرٍ قَدْ نَسَخَ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ؟

فَالْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ، وَالْفِعْلُ لَا يَنْسَخُ الْقَوْلَ.

وهذا الجوابُ للكِرْمَانِيَّ، ولا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ التَّكْلِيفِ، وليسَ في السِّيَاقِ أَنَّ
 وَاسِعًا سَأَلَ ابْنَ عَمَرَ عَنِ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى حَتَّى يَنْسِبَهُ إِلَى عَدَمِ مَعْرِفَتِهَا.
 ثُمَّ الْحَصْرُ الْأَخِيرُ مُرَدُّو؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَسْجُدُ عَلَى وَرْكَيْهِ مَنْ يَكُونُ عَارِفًا بِسُنَنِ
 الْخَلَاءِ، وَالَّذِي يَظْهَرُ فِي الْمُنَاسِبَةِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ سِيَاقُ مُسْلِمٍ، فِيهِ أَوَّلُهُ عِنْدَهُ عَنْ وَاسِعٍ
 قَالَ: كُنْتُ أَصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ، فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ جَالِسٌ، فَلَمَّا قَضَيْتُ صَلَاتِي
 انْصَرَفْتُ إِلَيْهِ مِنْ شِقْيِي، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: يَقُولُ نَاسٌ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، فَكَأَنَّ ابْنَ عَمَرَ رَأَى
 مِنْهُ فِي حَالِ سَجُودِهِ شَيْئًا لَمْ يَتَحَقَّقْهُ، فَسَأَلَهُ عَنْهُ بِالْعِبَارَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَكَأَنَّهُ بَدَأَ بِالْقِصَّةِ
 الْأُولَى؛ لِأَنَّهَا مِنْ رَوَايَتِهِ الْمَرْفُوعَةِ الْمُحَقَّقَةِ عِنْدَهُ، فَقَدَّمَهَا عَلَى ذَلِكَ الْأَمْرِ الْمَظْنُونِ،
 وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ قَرِيبَ الْعَهْدِ بِقَوْلِ مَنْ نَقَلَ عَنْهُمْ مَا نَقَلَ، فَاحْبَبَ أَنْ يُعَرِّفَ الْحُكْمَ
 لِهَذَا التَّابِعِيِّ لِيَنْقُلَهُ عَنْهُ.

عَلَى أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ إِبْدَاءُ مُنَاسِبَةٍ بَيْنَ هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ بِخُصُوصِهَا، وَأَنَّ لِاحِدَاهُمَا
 بِالْأُخْرَى تَعَلُّقًا بَأَن يُقَالَ: لَعَلَّ الَّذِي كَانَ يَسْجُدُ، وَهُوَ لَا صِقَ بَطْنُهُ بِوَرْكَيْهِ كَانَ يَظُنُّ
 امْتِنَاعَ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ بِفَرْجِهِ فِي كُلِّ حَالَةٍ، كَمَا قَدَّمْنَا فِي الْكَلَامِ عَلَى مِثَالِ النَّهْيِ.
 وَأَحْوَالُ الصَّلَاةِ أَرْبَعَةٌ: قِيَامٌ وَرُكُوعٌ وَسُجُودٌ وَقُعُودٌ، وَانْضِمَامُ الْفَرْجِ فِيهَا بَيْنَ
 الْوَرَكَيْنِ مُمْكِنٌ إِلَّا إِذَا جَافَى فِي السُّجُودِ، فَرَأَى أَنَّ فِي الْإِلْصَاقِ ضَمًّا لِلْفَرْجِ ففَعَلَهُ
 ابْتِدَاعًا وَتَنْطُعًا، وَالسُّنَّةُ بِخِلَافِ ذَلِكَ، وَالتَّسْتُرُ بِالثِّيَابِ كَافٍ فِي ذَلِكَ، كَمَا أَنَّ الْجِدَارَ
 كَافٍ فِي كَوْنِهِ حَائِلًا بَيْنَ الْعُورَةِ وَالْقِبْلَةِ إِنْ قُلْنَا: إِنَّ مِثَالَ النَّهْيِ الْاسْتِقْبَالُ بِالْعُورَةِ.
 فَلَمَّا حَدَّثَ ابْنُ عَمَرَ التَّابِعِيُّ بِالْحُكْمِ الْأَوَّلِ أَشَارَ لَهُ إِلَى الْحُكْمِ الثَّانِي مُنَبِّهًا لَهُ عَلَى
 مَا ظَنَّهُ مِنْهُ فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ الَّتِي رَأَاهُ صَلَاحًا.

وَأَمَّا قَوْلُ وَاسِعٍ: لَا أَذْرِي. فَدَالٌّ عَلَى أَنَّهُ لَا شُعُورَ عِنْدَهُ بِشَيْءٍ مِمَّا ظَنَّهُ بِهِ، وَلِهَذَا لَمْ
 يُغَلِّظِ ابْنُ عَمَرَ لَهُ فِي الزَّجْرِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

الظَّاهِرُ: أَنَّ الْأَوْسَطَ هُوَ الْأَقْرَبُ، وَهُوَ أَنَّ وَاسِعًا كَانَ يُصَلِّي، وَهُوَ غَيْرُ مُتَجَافٍ،
 فَظَنَّ أَنَّهُ مِنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ إِمَّا أَنَّهُمْ جُهَالٌ، وَإِمَّا أَنَّ هَذِهِ عَادَةٌ عِنْدَهُمْ وَشِعَارٌ لَهُمْ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

١٣- بَابُ خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْبَرَّازِ ^(١).

١٤٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ كُنَّ يَخْرُجْنَ بِاللَّيْلِ إِذَا تَبَرَّزْنَ إِلَى الْمَنَاصِعِ - وَهُوَ صَعِيدٌ أَفِيحٌ - فَكَانَ عُمَرُ يَقُولُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: احْجُبْ نِسَاءَكَ. فَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ، فَخَرَجَتْ سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةً مِنَ اللَّيَالِي عِشَاءً، وَكَانَتْ امْرَأَةً طَوِيلَةً، فَتَادَاهَا عُمَرُ: أَلَا قَدْ عَرَفْنَاكَ يَا سَوْدَةُ. حِرْصًا عَلَى أَنْ يَنْزَلَ الْحِجَابُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ الْحِجَابِ ^(٢).

[الحديث ١٤٦ - أطرافه في: ١٤٧، ٤٧٩٥، ٥٢٣٧، ٦٢٤٠].

١٤٧- حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَدْ أَذِنَ أَنْ تَخْرُجْنَ فِي حَاجَتِكُنَّ». قَالَ هِشَامٌ: يَعْنِي الْبَرَّازَ ^(٣).
في زمن النبي ﷺ لم تُبْنَ الكُتُفُ، وكانوا يَخْرُجُونَ إِلَى خَارِجِ الْبَلَدِ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ، وَيَتَخَيَّرُونَ الْأَمَاكِنَ الْمُنْخَفِضَةَ الَّتِي تُسَمَّى الْغَائِطُ، وَلِهَذَا سُمِّيَ الْخَارِجُ الْمُسْتَقْدَرُ بِاسْمِ هَذِهِ الْأَمَاكِنِ.

وَأحيانًا يَخْرُجُونَ إِلَى مَكَانٍ فَسِيحٍ بَارِزٍ ظَاهِرٍ، كَمَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

(١) قال الحافظ رحمته الله تعالى في «الفتح» (١/ ٢٤٩): قوله: بَابُ خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْبَرَّازِ. أي: الفضاء كما تقدم، وهو بفتح الموحدة، ثم راء، وبعد الألف زاي. قال الخطابي: أكثر الرواة يقولونه بكسر أوله، وهو غلط؛ لأن البراز بالكسر هو المباراة في الحرب. قلت: بل هو مؤجَّه؛ لأنه يطلق بالكسر على نفس الخارج. قال الجوهري: البراز المباراة في الحرب، والبراز أيضًا كناية عن ثقل الغداء، وهو الغائط، والبراز - بالفتح -: الفضاء الواسع. انتهى.

فعلى هذا من فتح أراد الفضاء، فإن أطلقه على الخارج فهو من إطلاق اسم المَحِلِّ على الحال، كما تقدم مثله في الغائط، ومن كسر أراد نفس الخارج. اهـ.

(٢) أخرجه مسلم (٢١٧٠) (١٨).

(٣) تقدم تخريجه.

وكانَ عمرُ رضي الله عنه لشدته وحرصه على تجنبِ الفتنِ كانَ يقولُ للرسولِ ﷺ:
 احْجُبْ نِسَاءكَ؛ يعني: لا يَخْرُجْنَ حَمَاةَ لِفَراشِ النَّبِيِّ ﷺ وتعظيمًا وتكريماً له، ولكنَّ
 رسولَ اللَّهِ ﷺ لم يَشَأْ أَنْ يُضَيَّقَ على نِسائِهِ بأمرٍ لم يأمره اللَّهُ به، فلمْ يَفْعَلْ حتَّى أنزَلَ اللَّهُ
 آيةَ الحِجَابِ.

فكانَ النَّبِيُّ ﷺ لم يَفْعَلْ ما طَلَبَ منه عمرُ، لا لآلِهَ لم يَقْتَنِعْ بقولِ عمر، لكنَّ لَمَّا كانَ في
 الحِجَابِ مِنَ التَّضْيِيقِ على النِّسَاءِ ما كانَ، أَحَبَّ أَنْ يَأْتِيَ الأَمْرُ مِنْ مَلِكِ المَلُوكِ جعلاً،
 فانتَظَرَ حتَّى أنزَلَ اللَّهُ آيةَ الحِجَابِ.

أما قولُ عمر: أَلَا قَدْ عَرَفْنَاكَ يا سَوْدَةُ. فَقَدْ يقولُ قائلٌ: إِنَّ في هَذَا نوعاً مِنْ سوءِ
 الأدبِ، ولكنَّ الأَعْمَالَ بالِنِّيَّاتِ، فهو لم يُرِدْ أَنْ يُسَيِّءَ إلى سَوْدَةَ، ولا إلى زَوْجِ سَوْدَةَ ﷺ،
 لكنَّ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ شِدَّةَ الحَاجَةِ إلى الحِجَابِ، وأنَّ النَّاسَ يَعْرِفُونَ زَوَجاتِ الرِّسُولِ ﷺ.

فلَمَّا اشتَدَّ الأَمْرُ أنزَلَ اللَّهُ ﷻ آيةَ الحِجَابِ، وهذه الحادثةُ حادثةٌ مِنْ مِثَالِ
 الحَوادِثِ الدَّالَّةِ على تَصَدِيقِ الحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «وَعَلِمَ أَنَّ النِّصْرَ مَعَ الصَّبْرِ، وَأَنَّ
 الْفَرَجَ مَعَ الْكَرْبِ، وَأَنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا» ^(١).

(١) سئل الشيخ الشارح رحمته الله: إذا رأى الإنسان خطأ من امرأة فهل يخبر زوجها به؟
 فأجاب رحمته الله: إنه لمن النصيحة لإخوانك أنك إذا رأيت أهله على ما لا ينبغي أن تخبره؛ لأن في هذا
 نصيحة له ولأهله، لكن بعض الناس شرير إذا نصخته في أهله اتهمك أنت بهم، وقال: أهلي لا
 يفعلون هذا، لكن أنت خبيث تلاحقهم، وما أشبه ذلك. وعلى كل حال ينظر الإنسان للمصلحة،
 ويجعل الميزان قوله ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت».
 وسئل أيضاً رحمته الله: هل في قول عمر رضي الله عنه هذا معارضة للرسول ﷺ؟
 فأجاب رحمته الله: إن كون أحد من الصحابة رضي الله عنهم يعارض الرسول ﷺ هذا أمر لا ينبغي أن يقال، ولا
 يمكن أن يقع من أحد منهم.

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (٣٠٧/١) (٢٨٠٣).

وقال الشيخ شعيب رحمته الله في تحقيق المسند: حديث صحيح.

فَكُلَّمَا اشْتَدَّتْ بِكَ الْأُمُورُ فَانْتَظِرِ الْفَرَجَ مِمَّنْ كَانَتْ شِدَّتُهَا بِيَدِهِ ﷺ؛ فَإِنَّهُ سَوْفَ يُنْزِلُ لَكَ الْفَرَجَ.

ومثلُ هذا الحديثِ لو سَمِعَهُ بَعْضُ الْمُسْتَهْتِرَاتِ لَقُلْنَ: لِمَاذَا تَمْنَعُونَنَا مِنَ الْخُرُوجِ نَتَمَشَّى إِلَى خَارِجِ الْبَلَدِ، وَالْأَرْضِ صَفَةُ نَظِيفَةٍ، وَالشَّوَارِعُ مُضِيئَةٌ، وَالنَّاسُ هَذَا ذَاهِبٌ، وَهَذَا رَاجِعٌ؟

فنقولُ: الفرقُ واضحٌ جدًّا، وهو:

أولًا: أَنَّ خُرُوجَ النِّسَاءِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ لِلْحَاجَةِ، وَلَيْسَ لِلتَّنَزُّهِ وَالتَّطَرُّبِ.

وثانيًا: أَنَّ الْأَمْنَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ أَكْثَرُ بِكَثِيرٍ مِنَ الْأَمْنِ فِي هَذَا الْوَقْتِ، وَالْحَكْمُ يَدُورُ مَعَ عَلَيْهِ وَجُودًا وَعَدَمًا، وَلِهَذَا لَوْ كُنَّا نَخْشَى الْفِتْنَةَ مِنْ حُلُوقِ رَجُلٍ مَحْرَمٍ لَامْرَأَةٍ بِهَذِهِ الْمَرَأَةِ لَمَنْعَنَاهُمْ مِنْ ذَلِكَ.

يعني: مَثَلًا امْرَأَةٌ لَهَا أَخٌ مِنَ الرِّضَاعِ، وَهِيَ جَمِيلَةٌ شَابَّةٌ، وَالْأَخُ أَيْضًا شَابٌّ، وَدِينُهُ لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوِي، وَتُخْشَى الْفِتْنَةُ لَوْ خَلَا بِهَا، فَبِئْسَ هَذِهِ الْحَالَةُ تَمْنَعُهُ، وَلَا كَرَامَةً، حَتَّى لَوْ قَالَ: كَيْفَ تَمْنَعُونَنِي، وَأَنَا مَحْرَمٌ لَهَا؟

قُلْنَا: لَخَوْفِ الْفِتْنَةِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَإِذَا كَانَ لَخَوْفِ الْفِتْنَةِ فَجَوَّزُوا لِلْمَرَأَةِ أَنْ تَخْلُوقَ بِالرَّجُلِ غَيْرِ الْمَحْرَمِ إِذَا أُمِنَتِ الْفِتْنَةَ؛ لِأَنَّ الْحَكْمَ يَدُورُ مَعَ عَلَيْهِ.

نقولُ: هَذَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَفْعَلَهُ؛ لِأَنَّ هَذَا مُخَالَفٌ لِلنَّصِّ ^(١)، ثُمَّ إِنَّهُ إِذَا كَانَ الشَّيْطَانُ

(١) رَوَى الْبُخَارِيُّ (٣٠٠٦، ٥٢٣٣)، وَمُسْلِمٌ (١٣٤١) (٤٢٤)، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَخْلُقُونَ رَجُلًا بِامْرَأَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ».

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ (٥٢٣٢)، وَمُسْلِمٌ (٢١٧٢) (٢٠)، عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالْدُخُولَ عَلَى النِّسَاءِ». فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَرَأَيْتَ الْحَمَوُ؟ قَالَ: «الْحَمَوُ الْمَوْتُ».

وَرَوَى أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (١٨/١، ٢٦) (١١٤، ١٧٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢١٦٥)، عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ:

ثَالِثُهَا فَمَا ظَنُّكَ بَاثْنَيْنِ ثَالِثُهَا الشَّيْطَانُ؟! فَمَهْمَا كَانَ، حَتَّى لَوْ كَانَ شَيْخًا كَبِيرًا، حَوَاجِبُهُ قَدْ سَدَّتْ عَيْنَيْهِ، وَكَانَتْ امْرَأَةً أَيْضًا عَجُوزًا؛ لِأَنَّ كُلَّ سَاقِطَةٍ لَهَا لَاقِطَةٌ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا أَنْ يَذْنُو مِنْهَا، وَيَتَذَكَّرُ حَالَ شَبَابِهَا، وَهِيَ أَيْضًا كَذَلِكَ.

فَالشَّيْطَانُ يَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ، فَلِذَلِكَ نَقُولُ: الشَّيْءُ الَّذِي وَرَدَ نَقْصَرُ عَلَيْهِ، وَإِنْ كُنَّا نَعْلَلُ بَعْلَةً مُسْتَنْبِطَةً، أَوْ قَدْ تَكُونُ مَنْصُوصًا عَلَيْهَا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ فَإِنَّهُ إِذَا وَجَدَتْ الْفِتْنَةَ مُنِعَ حَتَّى الْمَبَاحِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤ - بَابُ التَّبَرُّزِ فِي الْبُيُوتِ .^(١)

١٤٨ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: ارْتَقَيْتُ فَوْقَ ظَهْرِ بَيْتِ حَفْصَةَ لِبَعْضِ حَاجَتِي، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْضِي حَاجَتَهُ مُسْتَدْبِرَ الْقِبْلَةِ مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ^(١).

١٤٩ - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، أَنَّ عَمَّهُ وَاسِعَ بْنَ حَبَّانَ، أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، أَخْبَرَهُ

=

قال رسول الله ﷺ: «ولا يخلون رجل بامرأة؛ فإن ثالثهما الشيطان». قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه. وقال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في تعليقه على سنن الترمذي: صحيح.

(١) ذكر الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ أن في النسخة التي معه: باب. فقط، وقد ذكروا أن البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ إذا قال: باب. ولم يذكر ترجمة، فهي بمنزلة قول المؤلفين: فصل. يعني: هذا الباب فصل؛ لأن ما بعده موضوعاته كالذي قبله

وهذا إنما يقع من النسخ، فالبخاري له عدة رجال رَوَوْا صحيحه، فبعضهم قد يكون أثبت الترجمة، والبعض الآخر لم يشتهها.

(٢) تقدم تخريجه.

قَالَ: لَقَدْ ظَهَرَتْ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى ظَهْرِ بَيْتِنَا، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاعِدًا عَلَى لِبْنَتَيْنِ، مُسْتَقْبِلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ ^(١).

كُلُّ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ مَخْرُجُهَا وَاحِدٌ، وَمَعْنَاهَا وَاحِدٌ، وَالْوَاقِعَةُ فِيهَا وَاحِدَةٌ، وَاخْتِلَافُ الْأَلْفَاظِ فِيهَا يَدُلُّ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ جَمْهُورُ الْمُحَدِّثِينَ، وَهُوَ جَوَازُ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى ^(٢).

إِلَّا أَنَّ الرِّوَاةَ بَعْضُهُمْ يَتَحَرَّزُ، وَيَخْرِصُ عَلَى الرِّوَايَةِ بِاللَّفْظِ، وَلِهَذَا تَجِدُهُ يَقُولُ أحيانًا: أَوْ كَذَا. بـ «أَوْ» الدَّالَّةُ عَلَى الشَّكِّ، مَعَ أَنَّ الْمَعْنَى وَاحِدٌ.

كَذَلِكَ يَخْرِصُ جَمِيعُ الرُّوَاةِ عَلَى الْمَحَافَظَةِ عَلَى الْأَفَاضِ الْأَذْكَارِ وَالْأَدْعِيَةِ، وَلِهَذَا تَجِدُ الْاِخْتِلَافَ فِيهَا لَيْسَ بِكَثِيرٍ، بِخِلَافِ أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ، فَإِنَّهُمْ لَا يُحَافِظُونَ عَلَى الْأَفَاضِ مُحَافَظَتَهُمْ عَلَى الْأَفَاضِ الْأَذْكَارِ وَالْأَدْعِيَةِ.

❦ قَوْلُهُ **«يَعْنِي»**: «لِبَعْضٍ حَاجَتِي». هَذَا لَا يَعْنِي أَنَّهُ لَمْ يَرِ الرَّسُولَ ﷺ مُصَادَفَةً؛ فَإِنَّهُ لَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ صَعِدَ لِحَاجَةٍ، لَكِنَّ كَوْنَهُ رَأَى الرَّسُولَ فَهَذَا مُصَادَفَةٌ ^(٣).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) انظر: «نوادير الأصول في أحاديث الرسول» (٤/١١٧)، و«شرح علل الترمذي» (١/٤٢٧)، و«فتح المغيث» (١/٤٢٧).

وقال الإمام أحمد **«رَوَاهُ»**: وَمَا زَالَ الْحُفَاطُ يُحَدِّثُونَ بِالْمَعْنَى.

ونص الشافعي **«رَوَاهُ»** عَلَى أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَجُوزُ لِمَنْ هُوَ عَالِمٌ بِلُغَاتِ الْعَرَبِ، بِصِيرٍ بِالْمَعْنَى، عَالِمٌ بِمَا يَحِيلُ الْمَعْنَى، وَمَا لَا يَحِيلُهُ.

(٣) سئل الشيخ **«رَوَاهُ»**: بَعْضُ النَّاسِ إِذَا قُلْتُ لَهُ: لَقَدْ قَابَلْتُكَ مُصَادَفَةً. غَضِبَ، وَقَالَ: لَا تَقُلْ: مُصَادَفَةً؟ فَأَجَابَ **«رَوَاهُ»**: لَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَغْضَبَ إِذَا قِيلَ لَهُ هَكَذَا؛ لِأَنَّ وَقُوعَ الْمُصَادَفَةِ مِنَ الْإِنْسَانِ أَمْرٌ مُوجُودٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ تَوَاصَدَّدْتُمْ لَأَخْتَلَفْتُمْ فِي الْمِيعَادِ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٤٢]. فَجَمَعَ اللَّهُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ عَدُوهِمْ عَلَى غَيْرِ مِيعَادٍ.

وقد ورد شيء من ذلك في الأحاديث؛ نحو: صَادَفَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِفِعْلِ اللَّهِ فَلَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ ﷻ يَعْلَمُ الشَّيْءَ قَبْلَ وَقُوعِهِ وَيَعْلَمُ كَيْفَ يَقَعُ، وَمَتَى يَقَعُ، وَأَيْنَ يَقَعُ.

فَلَعَلَّ الَّذِينَ غَضَبُوا ظَنُّوا أَنَّكَ تَرِيدُ بِالْمُصَادَفَةِ مَا يَتَعَلَّقُ بِفِعْلِ اللَّهِ ﷻ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥ - بَابُ الْأَسْتِنْجَاءِ بِالْمَاءِ.

١٥٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي مُعَاذٍ - وَاسْمُهُ عَطَاءُ بْنُ أَبِي مَيْمُونَةَ - قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَتِهِ أَجِيءُ أَنَا وَغُلَامٌ مَعَنَا إِدَاوَةٌ مِنْ مَاءٍ؛ يَعْنِي: يَسْتَنْجِي بِهِ ^(١).

١٦ - بَابُ مَنْ حُمِلَ مَعَهُ الْمَاءُ لِطُهُورِهِ.

وَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: أَلَيْسَ فِيكُمْ صَاحِبُ النَّعْلَيْنِ وَالطُّهُورِ وَالْوَسَادِ ^(٢)؟

يَعْنِي بِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ ابْنَ مَسْعُودٍ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٢٥١):

قَوْلُهُ: «وَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: أَلَيْسَ فِيكُمْ؟» هَذَا الْخَطَابُ لِعَلْقَمَةَ بْنِ قَيْسٍ، وَالْمَرَادُ بِصَاحِبِ النَّعْلَيْنِ وَمَا ذَكَرَ مَعَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَتَوَلَّى خِدْمَةَ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ.

وَصَاحِبُ النَّعْلَيْنِ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ النَّبِيُّ ﷺ، وَقِيلَ لِابْنِ مَسْعُودٍ: صَاحِبُ النَّعْلَيْنِ. مَجَازًا؛ لِكَوْنِهِ كَانَ يَحْمِلُهُمَا، وَسَيَأْتِي الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ مَوْصُولًا عِنْدَ الْمُصَنِّفِ فِي الْمَنَاقِبِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وإيرادُ الْمُصَنِّفِ لِحَدِيثِ أَنَسٍ مَعَ هَذَا الطَّرْفِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ يُشْعِرُ إِشْعَارًا قَوِيًّا بِأَنَّ الْغُلَامَ الْمَذْكُورَ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ هُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ لَفْظَ الْغُلَامِ يُطْلَقُ عَلَى غَيْرِ الصَّغِيرِ مَجَازًا، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِابْنِ مَسْعُودٍ بِمَكَّةَ، وَهُوَ يَرْعَى الْغَنَمَ: «إِنَّكَ لَغُلَامٌ مُعَلَّمٌ».

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٧١) (٧٠).

(٢) ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مُعْلَقًا بِصِيغَةِ الْجَزْمِ، كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٢٥١)، وَأَسَنَدَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ (٣٧٤٢، ٣٧٤٣، ٣٧٦١)، وَبَدَأَ الْخَلْقَ (٣٢٨٧)، وَالْأَسْتِثْنَانِ (٦٢٧٨) مِنْ طَرَقَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ. وَانْظُرْ: «تَغْلِيْقُ التَّغْلِيْقِ» (٢/ ١٠١).

وعلى هذا فقول أنس: و غلامٌ مِنَّا. أي: مِنَ الصَّحَابَةِ، أو مِن خَدَمِ النَّبِيِّ ﷺ، وأمَّا روايةُ الإِسْمَاعِيلِيِّ التي فيها: مِنَ الْأَنْصَارِ. فَلَعَلَّهَا مِنْ تَصَرُّفِ الرَّاوي، حيثُ رَأَى فِي الرواية: مِنَّا. فَحَمَلَهَا عَلَى الْقَبِيلَةِ، فَرَوَاهَا بِالْمَعْنَى، فَقَالَ: مِنَ الْأَنْصَارِ. أو إطلاقُ الْأَنْصَارِ عَلَى جَمِيعِ الصَّحَابَةِ سَائِغٌ، وَإِنْ كَانَ الْعُرْفُ خَصَّهُ بِالْأَوْسِ وَالْخَزْرَجِ. وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَتَى الْخَلَاءَ أَتَيْتُهُ بِمَاءٍ فِي رِكْوَةٍ، فَاسْتَنْجَى. فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُفَسَّرَ بِهِ الْغُلَامُ الْمَذْكُورُ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ. وَيُؤَيِّدُهُ مَا رَوَاهُ الْمُصَنِّفُ فِي ذِكْرِ الْجَنِّ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَحْمِلُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْإِدَاوَةَ لَوُضُوئِهِ وَحَاجَتِهِ. وَأَيْضًا فَإِنَّ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى لِمُسْلِمٍ أَنَّ أَنَسًا وَصَفَهُ بِالصَّغَرِ فِي ذَلِكَ الْحَدِيثِ، فَيَبْغُذُ لِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ هُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَيَكُونُ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ: أَصْغَرْنَا. أَي: فِي الْحَالِ لِقَرَبِ عَهْدِهِ بِالْإِسْلَامِ. وَعِنْدَ مُسْلِمٍ فِي حَدِيثِ جَابِرِ الطَّوِيلِ الَّذِي فِي آخِرِ الْكِتَابِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ انْطَلَقَ لِحَاجَتِهِ، فَاتَّبَعَهُ جَابِرٌ بِإِدَاوَةٍ. فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُفَسَّرَ بِهِ الْمُبْهَمُ، لَا سِيَّمَا وَهُوَ أَنْصَارِيٌّ. وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ، مِنْ طَرِيقِ عَاصِمِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ: فَأَتْبَعُهُ وَأَنَا غُلَامٌ. بِتَقْدِيمِ الْوَاوِ، فَتَكُونُ حَالِيَّةً، لَكِنْ تَعَقُّبُهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ بِأَنَّ الصَّحِيحَ: أَنَا وَغُلَامٌ؛ أَي: بِوَاوِ الْعَطْفِ. اهـ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥١ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي مُعَاذٍ - هُوَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي مَيْمُونَةَ - قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَتِهِ، تَبِعْتُهُ أَنَا وَغُلَامٌ مِنَّا، مَعَنَا إِدَاوَةٌ مِنْ مَاءٍ^(١).

١٧- بَابُ حَمْلِ الْعَنْزَةِ مَعَ الْمَاءِ فِي الْأَسْتِنْجَاءِ.

١٥٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ، فَأَحْمِلُ أَنَا وَغُلَامٌ إِدَاوَةً مِنْ مَاءٍ وَعَنْزَةً يَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ^(١).
تَابِعَهُ النَّضْرُ^(٢) وَشَادَانُ، عَنْ شُعْبَةَ^(٣).

الْعَنْزَةُ: عَصَا عَلَيْهِ رُجٌّ.

وَيَجُوزُ: عَلَيْهَا؛ لِقَوْلِهِ: ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ﴾ [طه: ١٨]. فَأَنْشَأَهَا، لَكِنَّ الْكَلَامَ عَلَى الْمَوْجُودِ. وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ تُدَلُّ عَلَى: أَنَّهُ يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْأَسْتِنْجَاءِ بِالْمَاءِ مِنَ الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ، وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ جُمْهُورُ الْأُمَّةِ^(٤)، وَحُكِيَ فِيهِ عَنْ بَعْضِ الْمُتَقَدِّمِينَ الْمَنْعُ^(٥)، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْأَسْتِنْجَاءِ بِالْمَاءِ. وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بِأَنَّ الَّذِي يَسْتَنْجِي بِيَدِهِ مِنَ الْغَائِطِ يُلَوِّثُ يَدَهُ بِالنَّجَاسَةِ، وَلِذَلِكَ كَانَ الْأَصَوْنُ لَهُ أَنْ يَسْتَجِمِرَ وَيَقْتَصِرَ عَلَى الْأَسْتِجَارِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى الْأَسْتِنْجَاءِ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ أَحَادِيثِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ يَسْتَجِمِرُ.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) ذكره البخاري رحمه الله معلقاً، كما في «الفتح» (٢٥٢/١)، ووصله النسائي في «سننه» (٤٢/١) (٤٥). قال: أنا إسحاق بن إبراهيم، أنا النضر، أنا شعبة، عن عطاء بن أبي ميمونة، سمعت أنس بن مالك يقول: كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاء أحمل أنا وغلام معي نحوي إداوة من ماء فيستنجي بها. وانظر: «تغليق التعليق» (١٠٢/٢).

(٣) ذكره البخاري رحمه الله معلقاً، كما في «الفتح» (٢٥٢/١)، وأسنده ترمذ في الصلاة (٥٠٠) عن محمد بن حاتم بن بزيع، عنه به. وانظر: «تغليق التعليق» (١٠٢/٢).

(٤) انظر: «المغني» (٢٠٧/١)، و«حاشية ابن عابدين» (٣٣٨/١)، و«شرح العمدة» (١٥٤/١)، و«السييل الجرار» (٧٢/١).

(٥) حكاه في «المغني» (٢٠٧/١، ٢٠٨) عن سعد بن أبي وقاص وابن الزبير وسعيد بن المسيب وعطاء والحسن. وانظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (١٥٤، ١٥٥).

ولكنَّ الصحيح: أنه يجوزُ الاستنجاءُ بالماءِ، وأنَّ تَلَوُّثَ اليَدِ بالقَدَرِ ليس مقصودًا لذاته، وإنما هو مقصودٌ للإزالة، لا للبقاء، ولا للإبقاء، فالرجلُ لن يُلَوِّثَ يَدَهُ بالقَدَرِ لِيَبْقَى القَدَرُ فيها، ولكن لِيُزَوِّلَ وَيُزِيلَهُ أيضًا، وفرقٌ بينَ هذا وهذا^(١).

ولهذا قلنا: إنَّ الرجلَ المُحَرَّمَ إذا أَصَابَ إِحْرَامَهُ طَيْبٌ، فغَسَلَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، مَعَ أَنَّهُ سَوْفَ يُبَاشِرُ الطَّيِّبَ، لكنَّهُ لم يُبَاشِرْهُ للإبقاء، وإنَّما بَاشَرَهُ للإزالة.

وقلنا أيضًا: إنَّ الرجلَ لو غَصَبَ أَرْضًا، وفي أَثْنَاءِ وَجُودِهِ فيها قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ. فَجَعَلَ يَقْلَعُ مَا فِيهَا مِمَّا غَرَسَهُ وَيَخْرُجُ بِهِ، فَهَلْ يُقَالُ: إِنَّ هَذَا البقاءَ فِي الْأَرْضِ يَكْتَسِبُ بِهِ إِثْمًا، أَمْ لَا؟

الجوابُ: لَا؛ لِأَنَّ هَذَا البقاءَ مِنْ أَجْلِ المِغَادِرَةِ، لَا مِنْ أَجْلِ الْمُكْثِ. فإلَهُمَّ أَنَّ مَنْ تَلَوَّثَ بِالشَّيْءِ لِلتَّخْلُصِ مِنْهُ لَا يُعَدُّ فاعِلًا لَهُ، بَلْ هُوَ فِي حَكْمِ الْمُتَخْلَصِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

وهذه المسألةُ نَقُولُ فِيهَا: إِنَّ التَّطَهُّرَ مِنَ الْغَائِطِ وَالْبَوْلِ لَهُ ثَلَاثُ حَالَاتٍ:

الْحَالُ الْأَوَّلَى: أَنْ يَفْتَصِرَ عَلَى الْأَحْجَارِ فَقَطْ^(٢).

وَالْحَالُ الثَّانِيَةُ: عَلَى الْمَاءِ فَقَطْ.

وَالْحَالُ الثَّالِثَةُ: أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا.

وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا قِيلَ: إِنَّهُ أَفْضَلُ. وَقِيلَ: إِنَّهُ بَدْعَةٌ فَلَا يُسَنُّ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُحْفَظْ

عَنْهُ أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَهُمَا، وَحَدِيثُ أَهْلِ قُبَاءَ وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ أَثْنَى عَلَيْكُمْ». قَالُوا: كُنَّا نَتَّبِعُ الْحِجَارَةَ بِالْمَاءِ. حَدِيثٌ ضَعِيفٌ^(٣).

(١) وقد ذكر الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الشرح الممتع» (١/ ١٠٤) أَنَّ الْإِجْمَاعَ قَدْ انْعَقَدَ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى جَوَازِ الْاِقْتِصَارِ عَلَى الاسْتِنْجَاءِ بِالْمَاءِ.

(٢) قَالَ ابْنُ قِدَامَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَغْنِي» (١/ ٢٠٨): وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى الْحَجَرِ أَجْزَأَهُ، بَغَيْرِ خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَخْبَارِ، وَلِأَنَّهُ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَزَارُ (١/ ١٣٠) (٢٤٧).

لَكِنَّ الْقَوْلَ الرَّاجِحَ: أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا لَيْسَ بِبِدْعَةٍ، وَأَنَّهُ أُبْلِغُ فِي الطَّهَارَةِ وَأَنْقَى^(١)،

وأورده الهيثمي في «المجمع» (١/٢١٢)، وقال: رواه البزار، وفيه محمد بن عبد العزيز بن عمر الزهري، ضعفه البخاري والنسائي وغيرهما، وهو الذي أشار بجلده مالك. اهـ وانظر: «التلخيص الحبير» (١/١١٢) (١٥١).

(١) قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمَغْنِي» (١/٢٠٨): قَالَ أَحْمَدُ: إِنْ جَعَلَهَا فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَرَّ نَازِجَانِ أَنْ يُتْبِعَا الْحَجَارَةَ الْمَاءَ مِنْ أَثَرِ الْغَائِطِ وَالْبَوْلِ؛ فَإِنِّي أَسْتَحْيِيهِمْ، كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْعَلُهُ. احْتِجَ بِهِ أَحْمَدُ، وَرَوَاهُ سَعِيدٌ، وَلَأَنَّ الْحَجَرَ يَزِيلُ عَيْنَ النَّجَاسَةِ، فَلَا تَصِيبُهَا يَدُهُ، ثُمَّ يَأْتِي بِالْمَاءِ فَيُطَهِّرُ الْمَحَلَّ، فَيَكُونُ أُبْلَغُ فِي التَّنْظِيفِ وَأَحْسَنُ. اهـ

وقال الشوكاني رَحِمَهُ اللهُ فِي «السَّيْلُ الْجَرَارُ» (١/٧٢): وَإِنْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا فَقَدْ فَعَلَ الْأَتَمَّ الْأَكْمَلَ. اهـ وقد سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللهُ: مَا هُوَ السَّبَبُ فِي الْقَوْلِ بِالْكَرَاهَةِ، مَعَ أَنَّ النِّهْيَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ صَرِيحٌ؟ فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللهُ: هَذَا سُؤَالٌ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ عِدَّةَ مَرَّاتٍ، وَقُلْنَا: إِنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ ضَابِطٌ، فَالْقَائِلُونَ بِأَنَّ الْأَصْلَ فِي النِّهْيِ التَّحْرِيمَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَمْشُوا عَلَى ذَلِكَ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ. وَالْقَائِلُونَ بِأَنَّهُ لِلْكَرَاهَةِ أَيْضًا لَا يُمْكِنُ لَهُمْ ذَلِكَ.

وَحَكَيْنَا لَكُمْ فِيهَا سَبْقَ الْخِلَافِ، وَبَيَّنَّا وَجْهَ كُلِّ قَوْلٍ، وَقُلْنَا لَكُمْ: إِنْ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ تَوَسَّطَ، وَقَالَ: مَا كَانَ مِنْ بَابِ الْأَدَابِ فَالْأَمْرُ لِلتَّحْرِيمِ، وَمَا كَانَ مِنْ بَابِ التَّعْبُدِ فَالْأَمْرُ لِلْوُجُوبِ وَالنِّهْيِ لِلتَّحْرِيمِ؛ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ وَمَصَالِحَ الْعِبَادَةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا أَمْرُهَا لِلشَّارِعِ، فَيُحْمَلُ الْأَمْرُ عَلَى الْوُجُوبِ وَالنِّهْيِ عَلَى التَّحْرِيمِ.

وَأَنَا عِنْدِي أَنَّ هَذَا أَقْرَبُ لِلانْضِبَاطِ، وَلَكِنْ لَاحِظُوا أَنَّ كُلَّ هَذَا الْخِلَافِ مَا لَمْ تَوْجَدْ قَرِينَةً صَارِفَةً، فَإِنْ وَجَدْتَ قَرِينَةً صَارِفَةً لِلْوُجُوبِ فَهُوَ لِلْوُجُوبِ.

وَمِثَالُ ذَلِكَ: قَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَأْكُلْ بِشِمَالِهِ، وَلَا يَشْرَبْ بِشِمَالِهِ». فَهَذَا مِنْ بَابِ الْأَدَابِ، لَكِنَّ الْقَرِينَةَ دَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ لِلتَّحْرِيمِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ». وَلَكِنْ قَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا انْتَعَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِالْيَمِينِ، وَإِذَا خَلَعَ فَلْيَبْدَأْ بِالشِّمَالِ». فَهَذَا أَمْرٌ، وَهُوَ مِنْ بَابِ الْأَدَابِ، فَيَكُونُ الْأَمْرُ فِيهِ لِلتَّحْرِيمِ.

وَكَذَلِكَ النِّهْيُ عَنِ الْمَشْيِ بِنَعْلٍ وَاحِدَةٍ مِنْ بَابِ الْأَدَابِ وَأَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ.

فَأَقْرَبُ الْأَقْوَالِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - انْضِبَاطًا هُوَ هَذَا الْقَوْلُ الْمُتَوَسَّطُ.

وَهَلْ إِطْلَاقُ اللَّحِيَةِ مِنْ بَابِ الْأَدَابِ؟

الْجَوَابُ: لَا، بَلْ هِيَ مِنْ بَابِ التَّعْبُدِ؛ لِأَنَّ مَخَالَفَةَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمَشْرِكِينَ وَالْكَافِرِينَ عَمُومًا مِنْ بَابِ التَّعْبُدِ.

وَكُونَ ذَلِكَ لَا يُحْفَظُ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ لَا يَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِهِ، بَلْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُ مَا يَتَيَسَّرُ، فَقَدْ يَكُونُ فِي مَكَانِ الْأَيْسَرِ فِيهِ الْأَحْجَارُ فَيَسْتَعْمِلُهَا، وَقَدْ يَكُونُ فِي مَكَانٍ لَيْسَ فِيهِ أَحْجَارٌ، فَيَكُونُ الْأَيْسَرُ اسْتِعْمَالَ الْمَاءِ، فَيَسْتَعْمِلُهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٨ - بَابُ النَّهْيِ عَنِ الاسْتِنْجَاءِ بِالْيَمِينِ.

١٥٣ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ هُوَ الدَّسْتَوَائِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ، وَإِذَا أَتَى الْخَلَاءَ فَلَا يَمَسُّ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ، وَلَا يَتَمَسَّحُ بِيَمِينِهِ»^(١).
[الحديث ١٥٣ - طرفاه في: ١٥٤، ٥٦٣٠].

النَّهْيُ عَنِ الاسْتِنْجَاءِ بِالْيَمِينِ، أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ لِلْكَرَاهَةِ^(٢)، وَالْحِكْمَةُ مِنْ ذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الوجه الأول: إِكْرَامًا لِلْيَمِينِ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ يَنْبَغِي أَنْ تُكْرَمَ، فَلَا يُبَاشَرُ بِهَا الْأَدَى.
والوجه الثاني: أَنَّهُ رُبَّمَا عَلِقَ بِيَدِهِ الْيَمَنِ الَّتِي هِيَ أَدَاةُ أَكْلِهِ وَشُرْبِهِ أَشْيَاءَ لَا يُزِيلُهَا الْمَاءُ، فَيَحْصُلُ بِذَلِكَ ضَرَرٌ عَلَيْهِ، وَلِهَذَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَمَسَّحَ بِيَمِينِهِ.
فَأَمَّا إِذَا كَانَ الاسْتِنْجَاءُ بِالْأَحْجَارِ فَإِنَّ الْعِلَّةَ الثَّانِيَةَ تَنْتَفِي، لَكِنْ تَبَيَّنَتِ الْعِلَّةُ الْأُولَى، وَهِيَ إِكْرَامُ الْيَمِينِ.

=

ثم إنه قد ثبت في صحيح مسلم أنه قال: «عشر من الفطرة». وعد منها إعفاء اللحية، والفطرة عبادة، وليست عادة.

(١) أخرجه مسلم (٢٦٧) (٦٣).

(٢) قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى في «شرح مسلم» (١٥٨/٢): قد أجمع العلماء على أنه منهي عن الاستنجاء باليمين، ثم الجاهل على أنه منهي تزويه وأدب، لا منهي تحريم، وذهب بعض أهل الظاهر إلى أنه حرام، وأشار إلى تحريمه جماعة من أصحابنا، ولا تعويل على إشارتهم. اهـ

❖ وقوله بَلَّغْنَاكَ اللَّهُ: «إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ». قَالَ الْعُلَمَاءُ: الْحِكْمَةُ مِنْ ذَلِكَ:

أَوَّلًا: أَنَّهُ إِذَا تَنَفَّسَ فُرُبًا يَشْرُقُ بِالْمَاءِ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ صَاعِدٌ، وَالْمَاءَ نَازِلٌ.
ثَانِيًا: أَنَّهُ رُبَّمَا يَحْمِلُ تَنَفُّسُهُ هَذَا أَوْجَاعًا وَأَشْيَاءَ مُضِرَّةً^(١)، فَتَمْتَرِجُ بِالْمَاءِ، فَإِذَا شَرِبَ مِنْهُ أَحَدٌ بَعْدَهُ تَأَثَّرَ بِذَلِكَ^(٢).

❖ وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَإِذَا أَتَى الْخَلَاءَ فَلَا يَمَسُّ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ». فَهَذَا أَيْضًا مِنْ بَابِ إِكْرَامِ الْيَمِينِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا مَسَّ ذَكَرَهُ حِينَ التَّبَوُّلِ فُرُبًا يُصِيبُهُ مِنَ الْبَوْلِ.

وَعَلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ مَسُّ الذَّكَرِ بِالْيَمِينِ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْحَالِ، وَفِي هَذَا خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ^(٣):
فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا يُكْرَهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا نَهَى عَنْ مَسِّ الذَّكَرِ بِالْيَمِينِ فِي حَالِ الْبَوْلِ الَّتِي يُخْشَى مِنْهَا أَنْ تَتَلَوَّثَ الْيَدُ الْيُمْنَى بِمَا يُصِيبُهَا مِنَ الْبَوْلِ، فَإِذَا كَانَ الرَّسُولُ ﷺ نَهَى عَنْهُ لِهَذَا السَّبَبِ فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ حَالُ الْبَوْلِ فَلَا كِرَاهَةً.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: بَلْ يُكْرَهُ مَسُّ الذَّكَرِ بِالْيَمِينِ، وَلَوْ فِي غَيْرِ حَالِ الْبَوْلِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا نَهَى عَنْهُ فِي حَالِ الْبَوْلِ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ يُحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ فِي غَيْرِهِ مِنْ بَابِ أَوْلَى.
وَالنَّفْسُ لَا تَطْمَئِنُّ لِهَذَا الْقَوْلِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَهُمْ: مَعَ الْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ. لَا يَصْدُقُ إِلَّا إِذَا كَانَ الرَّجُلُ أَقْطَعَ الْيَدَ الْيُسْرَى أَوْ أَشْلَّ، وَإِلَّا فَلَا حَاجَةَ فِي الْغَالِبِ.

(١) انظر: «الفتح» (١/٢٥٣).

(٢) سئل الشيخ الشارح رحمته الله: هل يفهم من هذا الحديث وغيره أن الإنسان يتعد عن المريض حتى لا يأخذ منه العدوى؟

فأجاب رحمته الله: العدوى ثابتة، ليس فيها إشكال، لكن كون الإنسان يتزده عنها في كل حال، ويتعب نفسه، ويشق عليها، هذا هو الغلط، وبعض الناس إذا سلم عليه إنسان، ويداه فيها عرق، ذهب يغسلها بالماء والتراب أو بالماء وحده؛ خوفًا من أن يكون في هذه اليد جُرثومة تضره، وهذا غلط؛ يعني: كون الإنسان يتحرز إلى هذا الحد، ويلحق نفسه المشقة والوسواس أيضًا هذا غلط.

وكونه لا يبالي بالأوساخ أيضًا غلط، فالأحسن أن يكون الإنسان بينَ.

(٣) انظر: «الفتح» (١/٢٥٤)، و«كشف القناع» (١/٦١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٩- بَابُ لَا يُمْسِكُ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ إِذَا بَالَ.

١٥٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَوْسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَأْخُذَنَّ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ، وَلَا يَسْتَنْجِيَ بِيَمِينِهِ، وَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ»^(١).

قَوْلُهُ: «إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ»؛ يَعْنِي: فِي حَالِ الْبَوْلِ، وَلَيْسَ بَعْدَ انْتِهَائِهِ؛ لَمَّا فِي اللَّفْظِ الْآخِرِ: «لَا يَمَسُّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ، وَهُوَ يَبُولُ»^(٢).

وَأَمَّا اللَّفْظُ الَّذِي سَأَلَهُ الْبُخَارِيُّ هُنَا فظَاهِرُهُ أَنَّهُ إِذَا فَرَّغَ مِنْ بَوْلِهِ، وَأَرَادَ أَنْ يَسْتَنْجِيَ فَلَا يُمْسِكُ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ، وَلَكِنَّ اللَّفْظَ الثَّانِي يُبَيِّنُ ذَلِكَ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ:

٢٠- بَابُ الاسْتِنْجَاءِ بِالْحِجَارَةِ.

١٥٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَكِّيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بْنُ عَمْرٍو الْمَكِّيُّ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: اتَّبَعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، وَخَرَجَ لِحَاجَتِهِ، فَكَانَ لَا يَلْتَفِتُ، فَدَنَوْتُ مِنْهُ فَقَالَ: «ابْغِينِي»^(١) أَحْجَارًا أَسْتَنْفِضُ^(٢) بِهَا أَوْ نَحْوَهُ، وَلَا تَأْتِنِي بِعَظْمٍ وَلَا رَوْثٍ. فَاتَيْتُهُ بِأَحْجَارٍ بِطَرَفِ ثِيَابِي، فَوَضَعْتُهَا إِلَى جَنْبِهِ، وَأَعْرَضْتُ عَنْهُ، فَلَمَّا قَضَى أَتْبَعَهُ بِهِنَّ.

[الحديث ١٥٥ - طرفه في: ٣٨٦٠].

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٧) (٦٣).

(٢) جَوَزَ فِي الْقِسْطَلَانِي الْوَصْلَ وَالْقَطْعَ، وَفِي الْفَتْحِ وَالْعَيْنِي أَنَّهُمَا رَوَايَتَانِ.

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢٥٦/١): قَوْلُهُ: أَسْتَنْفِضُ. بَقَاءُ مَكْسُورَةٌ وَضَادٌ مَعْجَمَةٌ مَجْزُومٌ؛

لأنه جواب الأمر، ويجوز الرفع على الاستئناف. اهـ

٢١- بَابُ لَا يُسْتَنْجَى بِرَوْثٍ.

١٥٦- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: لَيْسَ أَبُو عُبَيْدَةَ ذَكَرَهُ، وَلَكِنْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ يَقُولُ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ الْغَائِطَ، فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، فَوَجَدْتُ حَجَرَيْنِ، وَالتَّمَسْتُ الثَّلَاثَ فَلَمْ أَجِدْهُ، فَأَخَذْتُ رَوْثَةً فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَأَخَذَ الْحَجَرَيْنِ وَالْقَى الرَّوْثَةَ، وَقَالَ: «هَذَا رَكْسٌ».

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَوْسُفَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ ^(١).

الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِيهِ فَائِدَةٌ فِي آدَابِ السَّيْرِ، وَهِيَ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يَلْتَفِتَ، وَهُوَ يَسِيرُ إِلَّا لِحَاجَةٍ. قَالُوا: لِأَنَّ ذَلِكَ أَهْيَبُ لِلإِنْسَانِ، وَلِهَذَا يُعَيَّبُونَ الإِنْسَانَ الَّذِي إِذَا كَانَ يَمْشِي جَعَلَ يَلْتَفِتُ.

وَلِأَنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الإِنْسَانَ خَائِفٌ مِنْ أَحَدٍ يَكُونُ قَدْ لَحِقَهُ.

لَكِنْ إِذَا دَعَتْ الْحَاجَةُ إِلَى الِاتِّفَاتِ -كَأَن يَسْمَعَ صَوْتَ وَقْعَةٍ- فَلْيَلْتَفِتْ مِنْ غَيْرِ حَرَجٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ نَهْيٌ، فَمَا هُوَ إِلَّا فَعَلَ الرَّسُولُ ﷺ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ أَمْرِ الْغَيْرِ وَسُؤَالِهِ، لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّهُ يَكُونُ بِذَلِكَ مُسْرُورًا، لَا مُسْتَقْبَلًا لَهَا تَأْمُرُهُ بِهِ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ بَايَعَ أَصْحَابَهُ عَلَى أَلَّا يَسْأَلُوا النَّاسَ شَيْئًا ^(١).

وَمَعَ ذَلِكَ فَكَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَسْأَلُ أَبَا هُرَيْرَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ، وَلَكِنْ يَقَالُ: إِنَّ هَذَا يَسْرُهُمْ، ثُمَّ هُمْ مُسْتَعِدُّونَ لِهَذَا كَالْخَدَمِ لَهُ.

فَأَمَّا إِذَا كَانَ الإِنْسَانُ يَسْتَقْبِلُ مِنْ أَمْرِكَ إِيَّاهُ فَلَا تَأْمُرُهُ، وَلَوْ بِالشَّيْءِ الْيَسِيرِ.

وَفِي هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْاِقْتِصَارِ عَلَى الِاسْتِجَارِ بِالْحَجَرِ، وَهُوَ كَذَلِكَ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ أَلَّا يَقِلَّ عَنْ ثَلَاثِ مَسَحَاتٍ فَأَكْثَرُ.

(١) ذكره البخاري رحمه الله تعليقًا، كما في «الفتح» (٢٥٨/١)، وانظر: «تغليق التعليق» (١٠٢/٢)،

و«الفتح» (٢٥٦/١، ٢٥٨) و«عمدة القاري» (٢٩٤/٢).

(٢) تقدم تخريجه.

وَيُشْتَرَطُ الْإِنْقَاءُ، وَعلامَةُ الْإِنْقَاءِ أَلَّا يُوجَدَ أَثَرٌ بَعْدَ الْمَسْحَةِ الثَّالِثَةِ؛ يَعْنِي: يَا تَيْسَكَ الْحَجَرُ بَعْدَ الْمَسْحَةِ الثَّالِثَةِ، وَلَيْسَ فِيهِ أَثَرٌ، لَا لِلْبُولِ، وَلَا لِلْغَائِطِ.
فَإِنْ كَانَ فِيهِ أَثَرٌ فَرِذْ، فَإِذَا انْقَى بِأَرْبَعٍ فَاجْعَلْهُ خَمْسَةً؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ»^(١).

وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: تَحْرِيمُ الاسْتِجْمَارِ بِالرَّوْثَةِ، لَكِنْ أَيْ رَوْثَةً هِيَ؟

الْجَوَابُ: الرَّوْثَةُ النِّجْسَةُ؛ لِقَوْلِهِ: «هَذَا رَكْسٌ». وَيَحْتَمِلُ الْعَمُومُ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: «هَذَا رَكْسٌ». الْإِشَارَةُ إِلَى الْاسْتِجْمَارِ بِالرَّوْثَةِ، وَهَذَا لَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ تَكُونَ رَوْثَةً حَمَارٍ.

وَيَدُلُّ لِهَذَا أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ: هَذِهِ رَكْسٌ. بَلْ قَالَ: «هَذَا رَكْسٌ». وَعَلَى كُلِّ فَلَا يَجُوزُ الْاسْتِجْمَارُ بِالرَّوْثِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ نَجَسًا فَإِنَّهُ لَا يَزِيدُ الْمَكَانَ إِلَّا نَجَاسَةً، وَلَيْسَ مِنَ الْمَعْقُولِ، وَلَا الثَّابِتِ بِالْمَنْقُولِ أَنْ تَتَطَهَّرَ مِنَ النِّجْسِ بِنَجْسٍ؛ لِأَنَّ النِّجْسَ لَا يَزِيدُ النِّجْسَ إِلَّا فُسَادًا.

وَإِنْ كَانَتِ الرَّوْثَةُ طَاهِرَةً كَرَوْثَةِ الْبَعِيرِ وَالْفَرَسِ فَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّهَا عَلَفُ بَهَائِمِ الْجَنِّ^(٢)، فَالْجَنُّ لَهَا رَوَاحِلٌ وَبَهَائِمٌ، تَرْعَى الرَّوْثَ.

وَهُمْ أَيْضًا - أَيْ: الْجَنُّ - يَأْكُلُونَ وَيَشْرَبُونَ، وَلِحْمُهُمُ الْعِظَامُ الَّتِي يُلْقِيهَا بَنُو آدَمَ - وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى تَفْضِيلِ بَنِي آدَمَ عَلَى الْجَنِّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ - فَكُلُّ عَظْمٍ ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَإِنَّ الْجَنَّ يَجِدُونَهُ أَوْفَرَ مَا يَكُونُ لَحْمًا^(٣).

سُبْحَانَ اللَّهِ، لِحْمِ هَذَا الْعَظْمِ يَجِدُهُ الْجَنُّ فَيَأْكُلُونَهُ، وَلَكِنْ هَلْ هُوَ مُشَاهِدٌ؟

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (١٦٢)، وَمُسْلِمٌ (٢٣٧) (٢٢).

(٢) انْظُرْ فِي ذَلِكَ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِحَدِيثِهِ (٤٥٠) (١٥٠).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٥٠) (١٥٠).

الجواب: لا، فنحن نرْمِي العظم، ونَأْتِي إِلَيْهِ مِنَ الْغَدِّ، وَهُوَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَالرَّوْثُ أَيْضًا لَا نَجِدُهُ يُؤْكَلُ، فَهُوَ يَبْقَى فِي مَبَارِكِ الْإِبْلِ، وَفِي أَخْوَاشِ الْبَهَائِمِ، فَيَقَالُ: هَذَا مِنْ أُمُورِ الْغَيْبِ الَّتِي بِهَا يُمْتَحَنُ الْإِنْسَانُ: أُمُومٌ هُوَ، أَمْ كَافِرٌ؟ فَمَنْ قَالَ: لَا أُوْمِنُ إِلَّا بِهَا شَاهَدْتُ قُلْنَا: لَسْتَ بِمُؤْمِنٍ؛ لِأَنَّ الْمُؤْمِنَ هُوَ الَّذِي يُؤْمِنُ بِالْغَيْبِ، وَيَقِيمُ الصَّلَاةَ، وَمَنْ يَقُولُ: آمَنْتُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ فَهُوَ الْمُؤْمِنُ حَقًّا.

وَإِذَا كَانَ السَّحَرَةُ - وَهُمْ بَشَرٌ - يَعْمَلُونَ السَّحَرَ، فَيُخَيَّلُ لِلْإِنْسَانِ أَنَّ الْحَبَالَ تَعَابِينُ، وَيُخَيَّلُ لِلْإِنْسَانِ أَنَّ الشَّخْصَ يَطَّأُ عَلَى الزُّبْدِ، وَلَا يَلِينُ فَهَذَا فِعْلُ الْبَشَرِ، فَكَيْفَ يَفْعَلُ الْخَالِقُ؟!

وَلِهَذَا يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُصَدِّقَ بِهَذَا الشَّيْءِ، وَنَقُولَ: إِنَّ الْجَنَّ يَأْكُلُونَ الْعِظَامَ، لَكِنَّهُمْ يَجِدُونَهَا لَحْمًا، وَإِنَّ دَوَابَّهُمْ تَأْكُلُ الْأَرْوَاحَ عَلَى أَنَّهَا عَلَفٌ، حَتَّى لَوْ قُدِّرَ أَنَّ الْإِنْسَانَ جَعَلَ الرُّوْثَةَ فِي قَارُورَةٍ، وَأَحْكَمَ خَتَمَهَا فَلَا بَدَّ أَنْ تَأْكُلَ بِهِائِمُ الْجَنِّ مِنْهَا؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْجَنِّ عَالَمٌ غَيْبِيٌّ، لَيْسُوا مِنْ عَالَمِ الْمَشَاهِدَةِ، فَأَحْوَالُهُمْ كُلُّهَا غَيْبِيَّةٌ. وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ ذَلِيلٌ عَلَى رَدِّ الْهَبَةِ إِذَا كَانَتْ مِنْ مُحَرَّمٍ خَبِيثٍ، وَالذَّلِيلُ رَدُّ النَّبِيِّ ﷺ الرُّوْثَةَ.

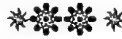
وَاسْتَدَلَّ بِظَاهِرِهِ بَعْضُ النَّاسِ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى حَجَرَيْنِ فِي الْاسْتِجَارِ^(١)، وَلَكِنْ لَا دَلِيلَ فِي هَذَا؛ وَذَلِكَ لِمَا يَلِي: أَوَّلًا: لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: «اِثْنَيْنِ بَغِيرَهَا»^(٢).

(١) انظر: «مواهب الجليل» (١/ ٢٩٠)، و«شرح معاني الآثار» (١/ ١٢٢)، و«إعلام الموقعين» (٢/ ٢٢٢)، و«نيل الأوطار» (١/ ١٠٥).

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (١/ ٤٥٠) (٤٢٩٩)، والدارقطني (١/ ٥٥) (٥)، والطبراني (٩٩٥١)، والبيهقي في «السنن» (١/ ١٠٣)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ١٢٢)، وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (١/ ٢٥٧): «ورجاله ثقات أثبات».

وثانيًا: أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الْحَجَرَيْنِ اللَّذَيْنِ أَتَى بِهِمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، لَا يَلْزَمُ
أَلَّا يَكُونَ مَسَحَ بِهِمَا مَسْحَتَيْنِ فَقَطْ؛ إِذَا إِنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَمْسَحُ أَكْثَرَ مِنْ مَسْحَةٍ بِحَجَرٍ
وَاحِدٍ، وَالْمَقْصُودُ لَيْسَ تَعَدُّدُ الْأَحْجَارِ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ تَعَدُّدُ الْمَسْحَاتِ، وَهَذَا قَدْ
يَخْصُلُ بِاثْنَيْنِ.

هَذَا إِنْ لَمْ تَصَحَّ الرِّوَايَةُ السَّابِقَةُ: «اِثْنَيْنِ بغيرِها»^(١).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ:

٢٢- بَابُ الْوُضُوءِ مَرَّةً مَرَّةً.

١٥٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَوْسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ

ابْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ مَرَّةً مَرَّةً^(٢).

٣٢- بَابُ الْوُضُوءِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ.

١٥٨- حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عِيْسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ

سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
زَيْدٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ^(٢).

(١) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: هل يجوز الاستجمار بأي جامد غير الأحجار؟

فأجاب رحمه الله: نعم، فقد قال العلماء رحمه الله: كل جامد فإنه يقوم مقام الحجر؛ من التراب
والأخشاب والخرق والألياف وغيرها، بشرط الإبقاء وثلاث مسحات فأكثر، حتى لو مسح ثلاث
مرات بحجر واحد وأتقى كفى.

وسئل أيضًا رحمه الله: إذا احتاج الإنسان إلى أن يستعمل اليمين في الاستنجاء بالحجر فهل يُمسك
الذكر باليمين والحجر باليسار أو بالعكس؟

فأجاب رحمه الله: يُمسك الذكر باليمين، ويمسح باليسار؛ لأجل الحاجة، لكن قالوا: هذا إذا احتاج،
أما إذا لم يحتج، بحيث يكون الحجر الذي يمسح به حجرًا كبيرًا يمكن أن ينسكه بقدميه فليُمسكه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري (١٥٨).

٢٤- بَابُ الْوُضُوءِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا.

١٥٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَزِيدَ، أَخْبَرَهُ أَنَّ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ رَأَى عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ دَعَا بِإِنَاءٍ فَأَفْرَغَ عَلَى كَفِّهِ ثَلَاثَ مِرَارٍ فَغَسَلَهُمَا، ثُمَّ أَذْخَلَ يَمِينَهُ فِي الْإِنَاءِ، فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثَ مِرَارٍ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثَ مِرَارٍ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»^(١).

[الحديث ١٥٩ - أطرافه في: ١٦٠، ١٦٤، ١٩٣٤، ٦٤٣٣].

١٦٠- وعن إِبْرَاهِيمَ قَالَ: قَالَ صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَلَكِنْ عُرْوَةُ يُحَدِّثُ عَنْ حُمْرَانَ، فَلَمَّا تَوَضَّأَ عُثْمَانُ قَالَ: أَلَا أُحَدِّثُكُمْ حَدِيثًا لَوْ لَا آيَةُ مَا حَدَّثْتُكُمْوهُ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَتَوَضَّأُ رَجُلٌ يُحْسِنُ وَضُوءَهُ، وَيُصَلِّي الصَّلَاةَ إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ حَتَّى يُصَلِّيَهَا».

قَالَ عُرْوَةُ: الْآيَةُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ﴾ [النِّسَاءُ: ١٥٩]^(٢).

(١) أخرجه مسلم (٢٢٦) (٣).

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٧) (٦).

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في «تغليق التعليق» (١٠٣/٢): زعم الشيخ علاء الدين مغلطاي أن حديث إبراهيم، عن صالح معلق، وليس كذلك، بل هو معطوف على الإسناد الأول، ثم وجدت أبا نعيم في «المستخرج» (٥١) قد أخرج من طريق أحمد بن يونس، وسليمان بن داود الهاشمي جميعاً، عن إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب، فذكر الحديث الأول.

ثم أخرج عن محمد بن أحمد، عن أحمد بن موسى بن إسحاق، عن عباس بن محمد هو الدؤري، عن يعقوب ابن إبراهيم بن سعد، ثنا أبي، قال: قال صالح بن كيسان، فذكره.

وقال بعده: رواه البخاري عن الْأَوْسِيِّ، عن إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب، ثم قال فيه: عن إبراهيم، قال: قال صالح: قال أبو نعيم؛ فلا أدري هو مُعَقَّبٌ بحديث إبراهيم بن سعد، عن

الشاهد من هذا الحديث: قوله: ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثَ مَرَارٍ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثَ مَرَارٍ إِلَى الْكَعْبَيْنِ.

فهذا هو الوضوء؛ أي: أن يكون ثلاثَ مرَّاتٍ، فهل الأكمل أن يستمرَّ على الوضوء ثلاثَ مرَّاتٍ؛ لأنه أبلغ في التطهير، وأكثرَ عملًا، أو الأولى أن يأتي بالسُّنَّةِ، فمرةً يتوضأ مرةً، ومرةً يتوضأ مرتين، ومرةً يتوضأ ثلاثًا؟

الجواب: الثاني هو الأفضل؛ أن يتوضأ الإنسان مرةً مرةً أحيانًا، ومرتين مرتين أحيانًا، وثلاثًا ثلاثًا أحيانًا؛ لأنَّ موافقة السنة أفضل من كثرة العمل؛ لأنَّ موافقة السنة يشعر فيها الإنسان بأنه مُتَّبِعٌ للرسول ﷺ، فيزداد بهذا إيمانًا، ويكمل أتباعه.

ولهذا لو أنَّ رجلين صليًّا سنة الفجر، أحدهما أطال القراءة، وأطال الركوع والسجود، ودعا وسبح كثيرًا، والثاني اقتصر في القراءة على آيتين فقط؛ آية في الركعة الأولى، وآية في الركعة الثانية، فقرأ: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٦]. و﴿قُلْ يَٰ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ [البقرة: ١٩٩]. وخفف الركوع والسجود والقيام والقعود، فأيهما أفضل؟ الثاني أفضل، وإن كان الأول أكثرَ عملًا، لكن هذا أوفقٌ للسنة وأتبع^(١).

الزهري، أو ذكره عن إبراهيم، بلا سماع.

فكان هذا سلف الشيخ علاء الدين في دعواه أنه معلق، لكن الحافظ جمال الدين في «الأطراف» قد جزم بكون البخاري روى عن الأُوَيْسِيِّ، عن إبراهيم بن سعد، عن صالح. ويتأيد ذلك بأن مسلمًا رواه (٢٢٦) (٤، ٣) عن أبي خيثمة زهير بن حرب، عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه بالإسنادين معًا، وإذا كان عند يعقوب، عن أبيه بالإسنادين فلا مانع أن يكون عند الأُوَيْسِيِّ كذلك.

ثم وجدت عند الأُوَيْسِيِّ في صحيح أبي عوانة، قال: حدثنا محمد بن النعمان بن بشير ثنا عبد العزيز الأوسي ثنا إبراهيم بن سعد، عن صالح بن كيسان، به، والله أعلم.

(١) فقد وردت السنة بقراءة هاتين الآيتين في ركعتي الفجر، وذلك فيما رواه مسلم رحمه الله (٧٢٧) (١٠٠)، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ يقرأ في ركعتي الفجر: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة: ١٣٦]. والتي في آل عمران: ﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَامٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ﴾ [البقرة: ٢٤٤].

ولهذا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ للرجلين اللذين تيمَّما لعدم الماء، ثم صَلَّى، ثم وَجَدَا الماءَ، فأحدهما تَوَضَّأَ وأعاد الصلاةَ، والثَّانِي لم يَتَوَضَّأْ، ولم يُعِدِ الصلاةَ، فَقَالَ لِلَّذِي لم يُعِدْ: «أَصَبْتَ السَّنَةَ». وَقَالَ لِلثَّانِي: «لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ»^(١). وَأَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟

الأوَّلُ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّ إصَابَةَ السَّنَةِ لَيْسَتْ بِالْأَمْرِ الْهَيْنِ.
وَقَوْلُهُ لِلأَوَّلِ: «أَصَبْتَ السَّنَةَ». يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ الثَّانِي لم يُصِبِ السَّنَةَ، لَكِنْ لَمَّا عَمِلَ عَمَلًا مُجْتَهِدًا فِيهِ، يَتَعَقَّدُ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ أُثِيبَ عَلَى ذَلِكَ.
وَلَوْ أَنَّ إِنْسَانًا الْآنَ قَالَ: أَنَا أُرِيدُ إِذَا تَيَمَّمْتُ لَعَدَمِ الْمَاءِ، ثُمَّ وَجَدْتُ الْمَاءَ أَنْ أُعِيدَ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ؛ لِأَخْضَلٍ عَلَى الْأَجْرِ مَرَّتَيْنِ فَمَاذَا نَقُولُ لَهُ؟
نَقُولُ: لَا، الْآنَ لَيْسَ لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَا مَجَالَ لِلْاجْتِهَادِ، فَقَدْ بَانَتِ السَّنَةُ، وَاتَّضَحَتْ، بَلْ قَدْ نَقُولُ: عَلَيْكَ إِثْمٌ فِي الْإِعَادَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنَ السَّنَةِ.
فَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْأَفْضَلَ فِي الْوُضُوءِ أَنْ يَتَوَضَّأَ الْإِنْسَانُ أَحْيَانًا مَرَّةً مَرَّةً، وَأَحْيَانًا مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، وَأَحْيَانًا ثَلَاثًا ثَلَاثًا.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٢٥ - بَابُ الاسْتِثْنَاءِ فِي الْوُضُوءِ.

ذَكَرَهُ عُثْمَانُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(٢).

وكذلك وردت السنة بالتخفيف في هاتين الركعتين، فقد روى البخاري (١٨٣) عن ابن عباس، ومسلم رَحِمَهُمَا اللَّهُ (٧٢٤) (٩٢) واللفظ له عن عائشة رَحِمَهَا اللَّهُ، أنها كانت تقول: كان رسول الله ﷺ يصلي ركعتي الفجر، فيخفف حتى إني أقول: هل قرأ فيهما بأم القرآن!.

(١) أخرجه أبو داود (٣٣٨)، والنسائي (٤٣٣).

وقال الشيخ الألباني رَحِمَهُمَا اللَّهُ في تعليقه على سنن أبي داود: صحيح.

(٢) قال الحافظ رَحِمَهُمَا اللَّهُ في «الفتح» (١/٢٦٢): قوله: ذكره: أي: روى الاستثناء (عثمان) وقد تقدم حديثه

(١٥٩، ١٦٠)، و(عبد الله بن زيد) وسيأتي حديثه (١٨٦، ١٩٢). قوله: وابن عباس. تقدم حديثه في صفة

١٦١ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الرَّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْثِرْ، وَمَنْ اسْتَجْمَرَ فَلْيُوتِرْ»^(١).

[الحديث ١٦١ - طرفه في: ١٦٢].

الشاهد من هذا الحديث: قوله: «مَنْ تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْثِرْ». وهذا أمرٌ، والأصل في الأمرِ الوجوبُ، والاستنثارُ هو عبارةٌ عن استنثارٍ ما أدخله من الماءِ في أنفه، وليس استنثاراً ما في أنفه من الأذى.

وهذا الحديث يُؤَيِّدُهُ عمومُ قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾. فَإِنَّ الْأَنْفَ وَالْفَمَ لَا شَكَّ أَنَّهَا مِنَ الْوَجْهِ، فَيَكُونُ الْاسْتِنْشَاقُ وَالْاسْتِنْثَارُ دَاخِلَيْنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾.

وقوله: «مَنْ اسْتَجْمَرَ فَلْيُوتِرْ»؛ يعني: إِذَا أَنْقَى بِأَرْبَعٍ فَلْيَجْعَلْهَا خَمْسًا، وَبِسِتٍّ فَلْيَجْعَلْهَا سَبْعَةً، وَبِاثْنَيْنِ فَلْيَجْعَلْهَا ثَلَاثًا، وَلَكِنَّ هَذَا غَيْرُ وَارِدٍ؛ لِأَنَّ الثَّلَاثَةَ لَا بَدَّ مِنْهَا؛ لِحَدِيثِ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ^(٢).



الوضوء في باب غسل الوجه باليدين من غرفة، وليس فيه ذكر الاستنثار (١٤٠)، وكأن المصنف أشار بذلك إلى ما رواه أحمد وأبو داود والحاكم من حديثه مرفوعاً: «استنثروا مرتين بالغتين أو ثلاثاً»، ولأبي داود الطيالسي: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ وَاسْتَنْثَرَ فَلْيَفْعَلْ ذَلِكَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا». وإسناده حسن. اهـ

(١) أخرجه مسلم (٢٣٧) (٢٢).

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٢) (٥٧).

وقد سئل الشيخ رحمه الله: الأمر في قوله ﷺ: «مَنْ اسْتَجْمَرَ فَلْيُوتِرْ». ما الذي صرفه من الوجوب إلى الندب؟ فأجاب رحمه الله: ما ورد عند أبي داود: «مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ».

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ:

٢٦- بَابُ الاسْتِجْبَارِ وَتَرَا.

١٦٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ ثَمَّ لَيْتَشْرَ، وَمَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ، وَإِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهَا فِي وَضُوئِهِ؛ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ»^(١).

هذا الحديث فيه مسائل، منها:

أولاً: قوله: «فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ، ثَمَّ لَيْتَشْرَ». وفي بعض النسخ: «فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ مَاءً، ثَمَّ لَيْتَشْرَ»^(٢). وهي أوضح من هذه النسخة، وقد سبق الكلام على ذلك.

وقوله: «وَمَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ». كذلك سبق الكلام عليه.

وقوله: «وَإِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهَا فِي وَضُوئِهِ؛ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ». هذا السياق ليس فيه: «فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ ثَلَاثًا». ولكنه قد ثبت في «الصَّحِيحِينَ» أَنَّهُ قَالَ: «فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهَا فِي الْإِنَاءِ؛ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ»^(٣).

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ تَجَهُّوْلُهُ فِي هَذَا التَّعْلِيلِ: هَلْ هُوَ تَعْلِيلٌ لِأَمْرِ حِسِّيٍّ، أَوْ لِأَمْرِ

مَعْنَوِيٍّ، أَوْ لِأَمْرِ تَعَبُّدِيٍّ؟

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ تَعْلِيلٌ لِأَمْرِ حِسِّيٍّ^(٤)، وَبَنَى عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ جَعَلَ يَدَيْهِ

(١) وأخرج الجزء الأول منه مسلم (٢٣٧) (٢٢)، والجزء الثاني (٢٧٨) (٨٧).

(٢) أخرجه مسلم (٢٣٧) (٢٠). وانظر: «الفتح» (٢٦٣/١).

(٣) تقدم تخريجه، ولفظ «ثَلَاثًا» في مسلم دون البخاري.

(٤) انظر: «شرح النووي على مسلم» (١٨٣/٢)، و«الفتح» (٢٦٤/١)، و«نيل الأوطار» (١٧٥/١).

واستدل أصحاب هذا القول بما عند ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي بلفظ: «فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ مِنْهُ». فزادوا لفظة «منه»، وهي مشعرة بأنها من جسده، ولكن قال ابن منده في هذه

حِينَ نَوْمِهِ فِي جِرَابٍ أَوْ نَحْوِهِ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ غَسْلُهَا قَبْلَ إِدْخَالِهَا الْإِنَاءَ؛ لِأَنَّهُ الْآنَ يَذْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ.

لَكِنْ لَوْ لَمْ يَفْعَلْ لَكَانَتْ يَدُهُ رَبِّمَا تَطْيِشُ بِجَسَمِهِ، وَرَبِّمَا تَضْطَرُّ بِشَيْءٍ نَجَسٍ؛ كَدَمٍ، أَوْ بَوْلٍ، أَوْ غَائِطٍ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ مُعَلَّلٌ بِأَمْرٍ مَعْنَوِيٍّ، وَهُوَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فِي قَوْلِهِ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَنْتَرِ - أَوْ فَلْيَسْتَنْتِرْ - ثَلَاثًا فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَبِيتُ عَلَى خَيْشُومِهِ». قَالَ: وَهَذَا مِثْلُهُ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ رَبِّمَا يَعْثُ بِيَدَيْهِ، وَيَلْصَقُ فِيهِمَا الْأَذَى وَالضَّرَرَ، فَلِهَذَا نُهَيَّ أَنْ يَغْمَسَ يَدَيْهِ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا.

وَهَذَا أَوْ مَا إِلَيْهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَهُوَ مَعْقُولٌ وَوَاضِحٌ^(١). وَالْقَوْلُ الثَّلَاثُ: أَنَّهُ غَيْرُ مُعَلَّلٍ، فَهُوَ تَعْبِدِيٌّ، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذَاهِبِ^(٢)، قَالُوا: وَبِنَاءٍ عَلَى ذَلِكَ لَوْ أَنَّهُ جَعَلَ يَدَيْهِ فِي جِرَابٍ فَإِنَّهُ لَا بَدَأَ أَنْ يَغْسِلَهَا^(٣). لَكِنَّ هَذَا الْقَوْلَ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ عَلَّلَ فَقَالَ: «فَإِنْ أَحَدُكُمْ». وَ«إِنْ» هَذِهِ ظَاهِرَةٌ فِي التَّعْلِيلِ، فَلَا يُمَكِّنُ الْغَاءُ هَذِهِ الْعِلَّةَ.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِيهَا لَوْ اسْتَيْقَظَ مِنْ نَوْمٍ نَهَارًا، هَلْ يَكُونُ الْحَكْمُ هَكَذَا أَوْ لَا^(٤)؟ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يَكُونُ هَكَذَا؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ». فَهُوَ يَشْمَلُ نَوْمَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ^(٥).

الزيادة: رواها ثقات، ولا أراها محفوظة.

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢١/١٢، ٤٤).

(٢) انظر: «المغني» (١/١٤٢).

(٣) قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَغْنِيِّ» (١/١٤٢): وَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ يَدِ النَّائِمِ مُطْلَقَةً أَوْ مُشْدُودَةً بِشَيْءٍ، أَوْ فِي جِرَابٍ، أَوْ كَوْنِ النَّائِمِ عَلَيْهِ سَرَاوِيلُهُ، أَوْ لَمْ يَكُنْ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: سَتَلُ أَحَدٌ إِذَا نَامَ الرَّجُلَ، وَعَلَيْهِ سَرَاوِيلُهُ؟ قَالَ: السَّرَاوِيلُ وَغَيْرُهُ وَاحِدًا.

(٤) انظر: «المغني» (١/١٤٠)، و«شرح النووي على مسلم» (١/١٨٤).

(٥) ذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَهُ ﷺ: «نَوْمُهُ». «نَوْمٌ» مُفْرَدٌ مِضَافٌ، وَالْمُفْرَدُ الْمِضَافُ يَفِيدُ الْعُمُومَ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

والتعليل: «فإنَّ أحدكم لا يذري أين باتت يده». تعليل لبعض أفراد هذا العموم، وهذا لا يقتضي التخصيص.

ولكن الذي يظهر أنَّ القصد نوم الليل؛ لأنَّ تسلط الشياطين والهوام والسباع ونحو ذلك يكون في الليل أكثر منه في النهار.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٢٧- بَابُ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ، وَلَا يَمْسَحُ عَلَى الْقَدَمَيْنِ.

١٦٣- حَدَّثَنَا مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ يَوْسُفَ بْنِ مَاهَكَ^(١)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: تَخَلَّفَ النَّبِيُّ ﷺ عَنَّا فِي سَفَرَةٍ سَافَرْنَاهَا، فَأَذْرَكْنَا وَقَدْ أَرْهَقْنَا الْعَصْرَ^(٢)، فَجَعَلْنَا نَتَوَضَّأُ، وَنَمْسَحُ عَلَى أَرْجُلِنَا، فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ». مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا^(٣).

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا يَمْسَحُ عَلَى الْقَدَمَيْنِ». إشارة للردِّ على الرافضة الذين قالوا: إِنَّهُ يَمْسَحُ فِي الْوُضُوءِ عَلَى قَدَمَيْهِ، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾. وَقَالُوا: إِنَّ الْأَرْجُلَ مَكْسُورَةٌ^(٤)، فَتَكُونُ مَعْطُوفَةً عَلَى الرُّءُوسِ، فَتُمْسَحُ.

ولكنهم رأوا بعين الأعور؛ لأنَّه كيف يَسْتَدِلُّونَ بقراءة الجُرِّ، ولا يَسْتَدِلُّونَ بقراءة

=

﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [النحل: ٣٤]. فهنا «نعمة» مفرد مضاف، فأفادت العموم.

(١) بالكسر والصرف للأصيلي، وبالفتح والمنع لغيره.

(٢) قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتح» (١/ ٢٦٥): قوله: أَرْهَقْنَا. بفتح الهاء والقاف، و«العصر» مرفوع بالفاعلية.

كذا لأبي ذر، وفي رواية كريمة بإسكان القاف، و«العصر» منصوب بالمفعولية، وَيُقَوَّى الأول ورواية

الأصيلي: «أَرْهَقْنَا» بفتح القاف، بعدها مثناة ساكنة، ومعنى الإرهاق: الإدراك والغشيان. اهـ

(٣) أخرجه مسلم (٢٤١) (٢٧).

(٤) تقدم تخريج قراءة الجر.

النَّصِبِ^(١)؛ لِأَنَّ قِرَاءَةَ النَّصْبِ لَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ مَعْطُوفَةً عَلَى الرَّءُوسِ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مَعْطُوفَةً عَلَى الْوَجْهِ.

وَقَدْ خَالَفَ الرَّافِضَةُ أَهْلَ السَّنَةِ فِي غَسْلِ الرَّجْلِ - أَوْ عَلَى الْأَصَحِّ: فِي تَطْهِيرِ الرَّجْلِ - مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُمْ يَمْسَحُونَهَا، وَلَا يَغْسِلُونَهَا.

وَالثَّانِي: أَنَّهُمْ يَمْسَحُونَهَا إِلَى الْعِظَمِ النَّاتِي فِي ظَهْرِ الْقَدَمِ، لَا إِلَى الْكَعْبَيْنِ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّهُمْ لَا يَرَوْنَ جَوَازَ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ.

وَهَذَا مِنَ الْغَرَائِبِ أَلَّا يَرَوْا جَوَازَ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ مَعَ أَنَّ مِنْ رُؤَايَاهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ إِمَامَ الْأُمَمِ^(٢)، وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَرَوْنَهُ.

فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ يَأْخُذُونَ بِأَهْوَائِهِمْ، لَا بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَقُّ، نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَهُمُ الْهَدَايَةَ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَسْحَ لَا يُجْزِئُ عَنِ الْغَسْلِ، وَدَلِيلُهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَعَّدَ الْأَعْقَابَ بِالنَّارِ.

وَدَلِيلٌ آخَرٌ: وَهُوَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٣). وَمَسْحُ الرَّجْلِ بَدَلًا عَنْ غَسْلِهَا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَهَلْ عَكْسُ ذَلِكَ مِثْلُهُ؟ يَعْنِي: لَوْ غَسَلَ الْمَمْسُوحَ فَهُوَ لَا يُجْزِئُ عَنِ الْمَسْحِ؟

فِي هَذَا قَوْلَانِ لِلْعِلْمَاءِ^(٤):

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: نَعَمْ مِثْلُهُ، وَأَنَّكَ لَوْ غَسَلْتَ رَأْسَكَ بَدَلًا مِنْ مَسْحِهِ لَمْ يَصِحَّ وَضُوءُكَ؛ لِأَنَّكَ عَمِلْتَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ.

(١) تقدم تخريج قراءة النصيب.

(٢) تقدم تخريجها.

(٣) أخرجه البخاري تعليقاً بصيغة الجزم قبل الحديث (٧٣٥٠).

(٤) انظر: «موسوعة فقه الإمام أحمد» (١/ ٣٤٤، ٣٤٥).

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: بَلْ يُجْزَى؛ لِأَنَّهُ يُرَادُ بِالْمَسْحِ التَّخْفِيفُ عَلَى الْمُكَلَّفِ، فَإِذَا غَسَلَهُ الْإِنْسَانُ فَلَا بَأْسَ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا يُجْزَى؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ لِأَمْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، لَكِنْ لَوْ جَمَعَ بَيْنَ الْغَسْلِ وَالْمَسْحِ، بِأَنْ يَغْسِلَهُ وَيَمْسَحَهُ بِيَدِهِ، فَهَلْ يُجْزَى؟
الْجَوَابُ: نَعَمْ، يُجْزَى، لَكِنْ مَعَ الْكِرَاهَةِ؛ لِأَنَّ أَقْلَ مَا نَقُولُ فِيهِ: أَنَّ فِيهِ تَنْطُعًا، حَيْثُ جَعَلَ الْمَسْحَ مَقْرُونًا بِغَسْلِهِ.

وَفِي الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْمُبَلِّغِ أَنْ يَرْفَعَ صَوْتَهُ بِتَبْلِيغِهِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ نَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ.

وَمِنْهَا: تَأْخُذُ أَنْ اسْتِعْمَالَ مُكَبِّرِ الصَّوْتِ فِي الْخُطْبِ وَنَحْوِهَا مِنَ الْأُمُورِ الْمَشْرُوعَةِ، لَكِنَّهُ لَيْسَ مَشْرُوعًا لِذَاتِهِ، بَلْ لِأَنَّهُ وَسِيلَةٌ إِلَى إِبْلَاجِ الْحَقِّ وَوَصُولِهِ إِلَى النَّاسِ.

وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ تَكُونَ وَاسِعَ الْأَفْقِ فِي الْأُمُورِ الْمُسْتَحْدَّةِ، فَلَا يَرُدُّهَا مِنْ حِينٍ أَنْ يَسْتَنْكِرَهَا؛ لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ حِينَ أَنْ يَأْتِيَ شَيْءٌ مُسْتَنْكَرٌ يَنْبَرِي لِرُدِّهِ وَإِطْلَاقِي: أَنَّهُ بَدْعَةٌ، وَأَنَّهُ حَرَامٌ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَالوَاجِبُ أَنْ يَكُونَ صَدْرُكَ مُتَّسِعًا، وَأَنْ تَكُونَ وَاسِعَ الْأَفْقِ، وَأَنْ تَنْظُرَ فِي هَذَا الْأَمْرِ الَّذِي حَدَثَ: أَقْوَاعِدُ الشَّرِيعَةِ تَقْتَضِي أَنَّهُ مَنَكْرٌ فَأَنْكِرْهُ، أَوْ أَنَّ الْأَمْرَ فِي ذَلِكَ وَاسِعٌ، فَأَوْسَعِ عَلَى عِبَادِ اللَّهِ؟

خُصُوصًا الْأَمْرَ الَّذِي يُتَكَلَّى بِهِ النَّاسُ؛ فَإِنَّهُ كَلِمًا اشْتَدَّ ابْتِلَاءُ النَّاسِ بِهِ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَحَرَّى فِيهِ أَكْثَرَ، وَأَنْ يَسْلُكَ طَرِيقَ التَّسْيِيرِ أَكْثَرَ؛ لِأَنَّ النَّاسَ إِذَا ابْتُلُوا بِهِ فَسَوْفَ يَفْعَلُونَهُ، لَكِنْ كَوْنُهُمْ يَفْعَلُونَهُ عَلَى أَنَّهُ حَلَالٌ، وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذَلِكَ، خَيْرٌ مِنْ كَوْنِهِمْ يَفْعَلُونَهُ عَلَى أَنَّهُمْ عَصَاءُ اللَّهِ ﷻ، وَأَنَّهُمْ يُنَابِذُونَ اللَّهَ ﷻ.

وَهَذَا أَيْضًا مِنَ الْقَوَاعِدِ الَّتِي يَغْفُلُ عَنْهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، وَقَدْ لَقِّنَا إِيَّاهَا شَيْخُنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ السَّعْدِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَقَالَ: هُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ الشَّيْءِ الَّذِي يُتَكَلَّى بِهِ النَّاسُ، وَيَضَعُبُ صَدْرَهُمْ عَنْهُ، وَهُوَ لَيْسَ أَمْرًا مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ تَحْرِيمُهُ مِثْلًا، فَهَذَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَسْلُكَ فِيهِ الطَّرِيقَ الَّذِي يَجْعَلُهُ غَيْرَ شَاقٍّ عَلَى النَّاسِ.

وهذا حق؛ لأنه كلما دعت الضرورة إلى الشيء كان التيسير فيه أولى؛ فإن الله تعالى جعل المحرم التحريم القطعي إذا دعت الضرورة إليه ارتفع التحريم، قال تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩].

وهذا ما لم يكن الشيء ظاهراً كونه معصية، أما إذا كان كونه معصية ظاهراً فلا بد من إنكاره، وإن ارتكبه الناس، والإنسان إذا نصح لله ورسوله يسر الله قبول قوله للناس، وأخذوه.

وفي الحديث أيضاً: دليل على جواز تبعض العقوبة؛ يعني: أنها تلحق بعض البدن دون بعض، فتلحق ما فيه المخالفة؛ لقوله: «ويل للأعقاب من النار». فجعل العقوبة على ما حصلت فيه المخالفة، وهو الأعقاب.

ومثل ذلك قول النبي ﷺ في الإزار، إذا نزل عن الكعب، قال: «ما أسفل من الكعبين ففي النار»^(١).

وقد زعم بعض الناس أن هذا الحديث مقيّد بما إذا كان خيلاء^(٢)، وهذا ليس بصحيح؛ لأن الحكم مختلف، والسبب أيضاً مختلف.

فالسبب في من لا يكلمه الله، ولا ينظر إليه، ولا يزكّيه الخيلاء، وهذا ليس فيه سبب الخيلاء، والعقوبة^(٣) في من جرّه خيلاء أن الله لا يكلمه، ولا ينظر إليه، ولا يزكّيه، أما هذا فعقوبته في النار، وهي أيضاً فيما حصلت فيه المخالفة فقط.

فلذلك لا يمكن أن يُحمّل المقيّد على المطلق في هذا.

ثم إنه في حديث أبي سعيد فصل النبي ﷺ تفصيلاً بيناً، فقال: «إزرّة المؤمن إلى نصف ساقه، وما أسفل من الكعبين ففي النار، ومن جرّ ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه»^(٤). ففرّق بين الصلاة والنظر.

(١) أخرجه البخاري (٥٧٨٧).

(٢) انظر: «شرح النووي على مسلم» (٣٩٤ / ١)، (٣١٣ / ٧).

(٣) أي: الحكم.

(٤) أخرجه أحمد (٣ / ٥، ٤٤، ٩٧) (١١٠١٠، ١١٣٩٧، ١١٩٢٥)، وأبو داود (٤٠٩٣)، وابن ماجه (٣٥٧٣).

وقال الشيخ الألباني رحمه الله في تعليقه على سنن أبي داود: صحيح.

فَعَلَى هَذَا لَا يَجُوزُ حُلُّ أَحَدِ الْحَدِيثَيْنِ عَلَى الْآخَرِ.

وَهَلِ الْكَعْبُ حَرَامٌ أَمْ لَا؟

الجواب: إِذَا وَصَلَ الْإِزَارُ إِلَى الْكَعْبِ فَلَيْسَ حَرَامًا؛ يَعْنِي: مَا كَانَ بِحِذَاءِ الْكَعْبِ فَلَيْسَ بِحَرَامٍ، وَمَا كَانَ تَحْتَهُ فَحَرَامٌ، وَمَا وَصَلَ لِلْأَرْضِ خِيَلَاءَ فَكَبِيرَةٌ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٨ - بَابُ الْمَضْمَضَةِ فِي الْوُضُوءِ.

قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ ^(١) وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ ^(٢) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٦٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءُ ابْنُ يَزِيدَ، عَنْ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَنَّهُ رَأَى عُثْمَانَ دَعَا بِوُضُوءٍ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ مِنْ إِنَائِهِ، فَغَسَلَهُمَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَمِينَهُ فِي الْوُضُوءِ، ثُمَّ تَمَضَّمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْثَرَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثًا، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ كُلَّ رِجْلٍ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَوَضَّأُ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا، وَقَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» ^(١). هَذَا الْحَدِيثُ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ، وَلَكِنَّ هَذَا السِّيَاقُ أَوْفَى مِنَ السِّيَاقِ السَّابِقِ.

وقوله: «غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». ظَاهِرُهُ الْعَمُومُ حَتَّى فِي الْكِبَائِرِ، وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ الْكِبَائِرَ لَا بَدَّ لَهَا مِنْ تَوْبَةٍ، وَذَلِكَ هَذَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان، مُكْفِّرَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ إِذَا اجْتُنِبَتِ الْكِبَائِرُ» ^(٢).

(١) ذكره البخاري رحمه الله معلقاً، كما في «الفتح» (٢٦٦/١)، وأسنده رحمه الله (١٤٠). وانظر: «تغليق التعليق» (١٠٥/٢).

(٢) ذكره البخاري رحمه الله معلقاً، كما في «الفتح» (٢٦٦/١)، وأسنده في صحيحه (١٨٥).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) أخرجه مسلم (٢٣٣) (١٦).

وإذا كانت الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان - وهي من أركان الإسلام - لا تُكْفَرُ إلا باجتناب الكبائر، فما دونها من باب أولى. وهذا هو رأي الجمهور^(١).

(١) وقد روى هذا القول عن عطاء وغيره من السلف في الوضوء أنه يكفر الصغائر. وقد حكى ابن عبد البر إجماع المسلمين على أن الأعمال الصالحة لا تُكْفَرُ سِوَى الصغائر، وأن الكبائر لا بد لها من توبة.

قال القاضي عياض رحمته الله: هذا المذكور في الحديث من غفران الذنوب ما لم تؤت كبيرة هو مذهب أهل السنة، وأن الكبائر إنما تكفرها التوبة أو رحمة الله تعالى وفضله. والله أعلم. اهـ واشتدّل أصحاب هذا القول بأحاديث كثيرة، منها:

١- ما رواه البخاري ومسلم - رحمهما الله - من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان مُكْفَرَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ مَا اجْتَنَبْتَ الْكِبَائِرَ».

٢- ما رواه مسلم عن عثمان رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «مَا مِنْ أَمْرٍ يَسْلَمُ تَحْضُرُهُ صَلَاةٌ مَكْتُوبَةٌ، فَيُحْسِنُ وُضُوءَهَا وَخُشُوعَهَا وَرُكُوعَهَا إِلَّا كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا قَبْلَهَا مِنَ الذَّنْبِ مَا لَمْ يَأْتِ بِكَبِيرَةٍ، وَذَلِكَ الدَّهْرُ كُلُّهُ».

٣- ما رواه الإمام أحمد رحمته الله في «مسنده» عن سلمان رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «لَا يَتَطَهَّرُ الرَّجُلُ - يَعْنِي: يَوْمَ الْجُمُعَةِ - فَيُحْسِنُ طَهْوَرَهُ، ثُمَّ يَأْتِي الْجُمُعَةَ فَيُنْصِتُ حَتَّى يَقْضِيَ الْإِمَامُ صَلَاتَهُ، إِلَّا كَانَتْ كَفَّارَةً مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ مَا اجْتَنَبْتَ الْمُحَقَّلَةَ».

٤- وما رواه النسائي وابن جبان والحاكم، من حديث أبي سعيد وأبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا مِنْ عَبْدٍ يُصَلِّيَ الصَّلَاةَ الْخَمْسَ، وَيُصُومُ رَمَضَانَ، وَيُخْرِجُ الزَّكَاةَ، وَيَجْتَنِبُ الْكِبَائِرَ السَّبْعَ إِلَّا فَتَحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ، ثُمَّ قِيلَ لَهُ: ادْخُلْ بِسَلَامٍ».

٥- وما رواه أحمد والنسائي، من حديث أبي أيوب، عن النبي ﷺ معناه أيضًا، وخرّج الحاكم معناه من حديث عبيد بن عمير، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

٦- ما رواه البخاري ومسلم، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «بَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا وَلَا تَزْنُوا». وَقَرَأَ عَلَيْهِمُ الْآيَةَ، «فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، فَعُوقِبَ بِهِ، فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَسْتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَهُوَ إِلَى اللَّهِ إِنْ شَاءَ عَذْبُهُ وَإِنْ شَاءَ غَفَرُ لَهُ». وَفِي رَوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «مَنْ أَتَى مِنْكُمْ حَدًّا فَأَقِيمَ عَلَيْهِ فَهُوَ كَفَّارَتُهُ».

٧- وما رواه البخاري عن حذيفة رضي الله عنه قال: بَيْنَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ عَمْرِو، إِذْ قَالَ: أَيُّكُمْ يَحْفَظُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْفِتْنَةِ؟ قَالَ: قُلْتُ: «فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَوَلَدِهِ وَجَارِهِ يُكْفَرُهَا الصَّلَاةُ»

وبعض العلماء أخذ بالعموم، وقال: إِنَّ مسألة الثواب والجزاء لا يَدْخُلُهَا الْقِيَاسُ،

والصدقة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قال: ليس عن هذا أسألك. وخرجه مسلم بمعناه، وظاهر هذا السياق يَفْتَضِي رفعه.

وفي رواية للبخاري: أن حذيفة قال: سَمِعْتُ يَقُولُ: «فَتْنَةُ الرَّجُلِ» فذكره، وهذا كالصریح في رفعه، وفي رواية لمسلم أن هذا من كلام عمر.

٨- ما روي عن ابن عمر مرفوعاً: «يَقُولُ اللَّهُ ﷻ: ابْنِ آدَمَ أَذْكَرُنِي مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ سَاعَةً وَمِنْ آخِرِ النَّهَارِ سَاعَةً أَغْفِرُ لَكَ مَا بَيْنَ ذَلِكَ إِلَّا الْكِبَائِرَ أَوْ تُتَوَّبَ مِنْهَا». واستدلوا أيضاً بأدلة نظرية، وهي:

١- أن الكبائر لا بد لها من التوبة؛ لأن الله أمر العباد بالتوبة، وجعل من لم يتب ظالماً، واتفقت الأمة على أن التوبة فرض، والفرائض لا تؤدى إلا بنية وقصد، ولو كانت الكبائر تُنْقَعُ مكفرة بالوضوء والصلاة وأداء بقية أركان الإسلام لم يُخْتَجِ إلى التوبة، وهذا باطل بالإجماع.

٢- ولأنه لو كُفِّرَت الكبائر بفعل الفرائض لم يَبْقَ لأحد ذنب يَدْخُلُ به النار إذا أتى بالفرائض، وهذا يشبه قول المرجئة، وهو باطل.

٣- ومما يدل كذلك من النظر على أن الكبائر لا تُكْفَرُهَا الأفعال: أن الله لم يجعل للكبائر في الدنيا كفارة واجبة، وإنما جعل الكفارة للصغائر، ككفارة وطء المظاهر، ووطء المرأة في الحيض على حديث ابن عباس الذي ذهب إليه الإمام أحمد وغيره، وكفارة من ترك شيئاً من واجبات الحج، أو ارتكب بعض محظوراته، وهي أربعة أجناس: هَدْيًا وعَتَقَ وصدقة وصيام، ولهذا لا تَجِبُ الكفارة في قتل العمد عند جمهور العلماء، ولا في اليمين الغموس أيضاً عند أكثرهم، وإنما يؤمّر القاتل بعتي رقية استحباباً، كما في حديث واثلة بن الأسقع، أنهم جاؤوا إلى النبي ﷺ في صاحب لهم قد أوجب، فقال: «أَعْتِقُوا عَنْهُ رَقَبَةً يُعْتِقَهُ اللَّهُ بِهَا مِنَ النَّارِ».

ومعنى أوجب: عمل عملاً يَجِبُ له به النار. ويقال: إنه كان قتل قتيلًا.

وفي صحيح مسلم، عن ابن عمر أنه ضرب عبداً له، فأعتقه وقال: ليس لي فيه من الأجر مثل هذا - وأخذ عوداً من الأرض - إني سمعتُ النبي ﷺ يقول: «مَنْ لَطَمَ مَمْلُوكَهُ أَوْ ضَرَبَهُ فَإِنْ كَفَرْتَهُ أَنْ يُعْتِقَهُ».

فإن قيل: فالمجامع في نهار رمضان يؤمّر بالكفارة، والفطر في رمضان من الكبائر؟

قيل: ليست الكفارة للفطر، ولهذا لا تَجِبُ عند الأكثرين على كل مفطر في رمضان عمداً، وإنما هي لَهْثِكَ حرمته نهار رمضان بالجوع، ولهذا لو كان مفطراً فطرًا لا يَجُوزُ له في نهار رمضان، ثم جامع، لَزِمَتْهُ الكفارة عند الإمام أحمد لما ذكرنا.

فَقَدْ يُثَبِّتُ اللَّهُ ﷻ عَلَى الْعَمَلِ الْأَقْلَّ ثَوَابًا أَكْثَرَ مِنَ الْعَمَلِ الْأَكْثَرِ^(١)، وَلَكِنَّ قَوْلَ الْجُمْهُورِ هُوَ الْأَصَحُّ^(٢).



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ ﷺ:

٢٩- بَابُ غَسْلِ الْأَعْقَابِ.

وَكَانَ ابْنُ سِيرِينَ يَغْسِلُ مَوْضِعَ الْخَاتَمِ إِذَا تَوَضَّأَ^(٣).

١٦٥- حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَكَانَ يَمُرُّ بِنَا، وَالنَّاسُ يَتَوَضَّئُونَ مِنَ الْمِطْهَرَةِ قَالَ: أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ؛ فَإِنَّ أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ قَالَ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»^(٤).

(١) وهذا القول ذهب إليه قوم من أهل الحديث وغيرهم، ومنهم ابن حزم الظاهري، وإياه عني ابن عبد البر في كتاب التمهيد بالرد عليه، وقال: قد كنت أزعج بنفسي عن الكلام في هذا الباب، لولا قول ذلك القائل، وخشيت أن يعتز به جاهل، فينهك في الموبقات، أتكالاً على أنها تكفرها الصلوات دون الندم والاستغفار والتوبة، والله نسأله العزيمة والتوفيق. اهـ.

(٢) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: قوله ﷺ: «لا يحدث فيهما نفسه». هل المراد به الهواجس، أم الكلام المسموع؟ فأجاب رحمه الله: المراد بلا شك الهواجس؛ لأن الإنسان لو حدث نفسه بالكلام المسموع لقال الناس: إنه مجنون، والإنسان من حين أن يخرج من بيته إلى أن يصل إلى المسجد يحدث نفسه، ولا يُزاد الحديث قوة ونشاطاً إلا إذا دخل في الصلاة، نعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

(٣) ذكره البخاري رحمه الله معلقاً، كما في «الفتح» (١/٢٦٧)، ووصله البخاري في «التاريخ الكبير» (١/٢٦١)، ترجمة رقم (٨٣٨)، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، ثنا مهدي بن ميمون، عن ابن سيرين أنه كان يغسل موضع الخاتم.

وروى أبو بكر بن أبي شيبة في «المصنف» (٢/٣٩): عن هشيم، عن خالد الحذاء، عن ابن سيرين: أنه كان إذا توضأ حرك خاتمه.

قال ابن حجر رحمه الله في «تغليق التعليق» (٢/١٠٦): الإسنادان إليه صحيحان، فيحمل على أنه كان في رواية التحريك واسعاً وصل إليه الماء وصولاً مستمكناً.

وروي عن أبي رافع، عن النبي ﷺ أنه كان إذا توضأ حرك خاتمه. رواه ابن ماجه (٤٤٩) بسند ضعيف. اهـ وانظر: «الفتح» (١/٢٦٧).

(٤) أخرجه مسلم (٢٤٢) (٢٩).

الأعقاب^(١): هي العَراقيبُ، ولا بدَّ مِنْ غَسْلِهَا، كما يُغَسَّلُ مُقَدَّمُ الرَّجْلِ.
والويلُ قِيلَ: إِنَّهَا كَلِمَةٌ وَعِيدٌ^(٢). وقِيلَ: إِنَّهُ وَاِدٍ فِي جَهَنَّمَ^(٣).
والأَصْحُ: أَنَّهَا كَلِمَةٌ وَعِيدٌ^(٤).
❖ وقوله: «وكان ابنُ سِيرينَ يَغْسِلُ مَوْضِعَ الْخَاتَمِ إِذَا تَوَضَّأَ».
قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٢٦٧):

هَذَا التَّعْلِيقُ وَصَلَهُ الْمُصَنِّفُ فِي «التَّارِيخِ»، عَنْ مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مَهْدِيِّ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْهُ، وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ هُشَيْمٍ، عَنْ خَالِدٍ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ حَرَّكَ خَاتَمَهُ، وَالْإِسْنَادَانِ صَحِيحَانِ، فَيُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ كَانَ وَاسِعًا بَحِثُ يَصِلُ الْمَاءُ إِلَى مَا تَحْتَهُ بِالتَّحْرِيكِ، وَفِي ابْنِ مَاجَهٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ مَرْفُوعًا نَحْوَهُ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ. اهـ.
وهذا محلُّ إشْكَالٍ، وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ عَلَى الْإِنْسَانِ خَاتَمٌ، فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَغْسِلَ مَا تَحْتَهُ، أَوْ يُعْفَى عَنْهُ؟

هذه المسألة تحتاجُ إلى تفصيل، وهو:
أَمَّا إِذَا كَانَ وَاسِعًا يَدْخُلُ الْمَاءُ مِنْ تَحْتِهِ فَالْأَمْرُ وَاضِحٌ^(٥).
لَكِنْ إِذَا كَانَ ضَيْقًا لَا يَدْخُلُ الْمَاءُ مِنْ تَحْتِهِ فَهَلْ يَجِبُ أَنْ يُخْلَعَ هَذَا الْخَاتَمُ وَيُغْسَلَ مَا تَحْتَهُ، أَوْ أَنْ يُحَرَّكَ حَتَّى يَدْخُلَ الْمَاءُ إِلَى مَا تَحْتَهُ؟

(١) الأعقاب جمع عَقَبَ بكسر القاف، وهو مؤخر القدم. «مختار الصحاح» (ع ق ب).

(٢) تفسير القرطبي (١٩/ ٢٥٠)، وتفسير الطبري (١/ ٣٧٨، ٣٧٩).

(٣) تفسير الطبري (١/ ٣٧٨، ٣٧٩)، وتفسير القرطبي (١٦/ ١٥٨)، (١٩/ ١٥٨)، و«الإتقان» (٢/ ٣٧٨)، (٢/ ٥٠٣)، و«التيبان في تفسير غريب القرآن» (١/ ٩٦)، وقد روي في ذلك حديث مرفوع، ولكنه منكر، كما قال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ فِي تَفْسِيرِهِ (١/ ١١٨).

(٤) وهذا عام في كل كلمة «ويل» وردت في القرآن الكريم؛ كقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾^(١) ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾^(٢). قاله الشيخ في الإجابة على الأسئلة.

(٥) قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمَغْنِي» (١/ ١٥٣): قيل لأحمد: من تَوَضَّأَ يَحْرُكُ خَاتَمَهُ؟ قال: إِنْ كَانَ ضَيْقًا لَا بَدَّ أَنْ يَحْرُكَهُ، وَإِنْ كَانَ وَاسِعًا يَدْخُلُ الْمَاءُ أَجْزَأَهُ. اهـ.

قَالَ الْفَقْهَاءُ: إِنَّهُ يُحَرِّكُ خَاتَمَهُ ^(١)، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّنَا إِذَا أَخَذْنَا بِقَوْلِهِمْ: يُشْتَرَطُ لَصِحَّةِ الْوُضُوءِ إِزَالَةُ مَا يَمْنَعُ وَصُولَهُ إِلَى الْبَشْرَةِ فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ تُزِيلَ الْخَاتَمَ إِذَا كَانَ ضَيِّقًا، أَوْ نُحَرِّكَهُ إِذَا كَانَ وَاسِعًا يَدْخُلُ مِنْ تَحْتِهِ الْمَاءُ.

وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ تَحْرِيكُ الْخَاتَمِ، وَأَنَّ هَذَا مِمَّا يُسَامَحُ بِهِ؛ لِأَنَّ الدَّوَاعِيَ تَتَوَافَرُ عَلَى نَقْلِهِ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يُحَرِّكُ خَاتَمَهُ، أَوْ أَنَّهُ كَانَ يَنْزِعُهُ إِذَا تَوَضَّأَ فَهَلْ يُلْحَقُ بِهِ السَّيْرُ الَّذِي تُرْبِطُ بِهِ السَّاعَةُ؟

الظَّاهِرُ: أَنَّهُ لَا يُلْحَقُ بِهِ، وَأَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ فَكِّ السَّاعَةِ لِيُغْسَلَ مَا تَحْتَ السَّيْرِ، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ مَا تَحْتَ سَيْرِ السَّاعَةِ جِزْءٌ كَبِيرٌ، لَيْسَ كَالْخَاتَمِ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُلْحَقَ بِهِ.

وَلِأَنَّ فَكَّ السَّاعَةِ لَغَسْلٍ مَا تَحْتَ السَّيْرِ مِنْ مَصْلَحَةِ الْإِنْسَانِ؛ إِذْ إِنَّ فِيهِ وَقَايَةَ لِلْسَّاعَةِ عَنِ الْمَاءِ، وَكَلَّمَا تَجَنَّبَتْ إصَابَةَ السَّاعَةِ بِالْمَاءِ فَهُوَ أَحْسَنُ لَهَا.

وَمِثَالُ ذَلِكَ أَيْضًا: إِنْسَانٌ عَلَيْهِ تَرَكِيبَةُ أَسْنَانٍ، هَلْ نَقُولُ: يَجِبُ أَنْ يَخْلَعَهَا عِنْدَ الْوُضُوءِ، أَوْ لَا يَجِبُ؟

الظَّاهِرُ: أَنَّهُ لَا يَجِبُ؛ لِأَنَّ الْفَقْهَاءَ يَقُولُونَ: إِنَّ الْمُضْمَضَةَ يَكْفِي فِيهَا إِدَارَةُ الْمَاءِ أَدْنَى إِدَارَةٍ ^(٢)؛ يَعْنِي: لَيْسَ بِإِلَازِمٍ أَنْ تَسْتَوْعِبَ كُلَّ الْفَمِ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ؛ لِأَنَّ هَذَا شَيْءٌ يَسِيرٌ، لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ سِنًّا أَوْ سِنَيْنِ.

أَمَّا لَوْ كَانَ كُلُّ الْحَنَكِ مُرَكَّبًا فَقَدْ يَقَالُ: إِنَّ هَذَا شَيْءٌ كَثِيرٌ.

وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْإِخْبَارِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بَغَيْرِ وَصْفِ الرِّسَالَةِ؛ لِقَوْلِهِ: فَإِنَّ أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ.

(١) أي: فقهاء الحنابلة. وانظر: «المبدع» (١/١٩٦)، و«الفروع» (١/١٧٥)، و«شرح العمدة»

(١/١٩٨)، و«الإيضاح» (١/٢٥٧)، و«المغني» (١/١٥٣).

(٢) «كشاف القناع» (١/٩٤).

وَأَمَّا فِي حَالِ دُعَائِهِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾ [النِّسَاءُ: ٦٣]. وَهِيَ عَلَى أَحَدِ التَّفْسِيرِينَ تَعْنِي: أَنَّكَ لَا تَدْعُوهُ بِاسْمِهِ، كَمَا تَدْعُو غَيْرَهُ، بَلْ تَقُولُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، يَا رَسُولَ اللَّهِ.

وَالْمَعْنَى الثَّانِي لِلْمُفَسِّرِينَ: أَنَّكُمْ لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا، بَلْ يَجِبُ عَلَيْكُمْ أَنْ تُحْيُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَعَاكُمْ ^(١).

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٢٦٧):

وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُ الْأَعْقَابِ، وَإِنَّمَا خُصِّتْ بِالذِّكْرِ لَصُورَةِ السَّبَبِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، فَيَلْتَحِقُ بِهَا مَا فِي مَعْنَاهَا مِنْ جَمِيعِ الْأَعْضَاءِ الَّتِي قَدْ يَحْصُلُ التَّسَاهُلُ فِي إِسْبَاغِهَا.

وَفِي الْحَاكِمِ وَغَيْرِهِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ: «وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ وَبَطُونِ الْأَقْدَامِ مِنَ النَّارِ». وَلِهَذَا ذَكَرَ فِي التَّرْجَمَةِ أَثَرُ ابْنِ سِيرِينَ فِي غَسْلِهِ مَوْضِعَ الْخَاتَمِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ الْمَاءُ، إِذَا كَانَ ضَيْقًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٠- بَابُ غَسْلِ الرَّجُلَيْنِ فِي النَّعْلَيْنِ، وَلَا يَمْسَحُ عَلَى النَّعْلَيْنِ.

١٦٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ، أَنَّهُ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، رَأَيْتَكَ تَصْنَعُ أَرْبَعًا لَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِكَ يَصْنَعُهَا؟ قَالَ: وَمَا هِيَ يَا بَنَ جُرَيْجٍ؟ قَالَ: رَأَيْتَكَ لَا تَمَسُّ مِنَ الْأَرْكَانِ إِلَّا الْيَمَانِيَيْنِ، وَرَأَيْتَكَ تَلْبَسُ النَّعَالَ السَّبْتِيَّةَ، وَرَأَيْتَكَ تَصْبُغُ بِالْصُّفْرَةِ، وَرَأَيْتَكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ أَهْلَ النَّاسِ إِذَا رَأَوْا الْهَيْلَالَ، وَلَمْ تُهَلِّ أَنْتَ حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ.

(١) انظر: هذين التفسيرين في: تفسير الطبري (١٨/ ١٧٧، ١٧٨)، و«الدر المنثور» (٦/ ٢٣٠، ٢٣١)،

و«تفسير الصنعاني» (٣/ ٦٦)، و«تفسير البغوي» (٣/ ٣٥٩)، و«تفسير ابن كثير» (٣/ ٣٠٧)،

و«تفسير البيضاوي» (٤/ ٢٠٣).

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَمَّا الْأَرْكَانُ، فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمَسُّ إِلَّا الْيَمَانِينَ، وَأَمَّا النَّعَالُ السَّبْتِيَّةُ، فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُ النَّعْلَ الَّذِي لَيْسَ فِيهَا شَعْرٌ، وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا، فَأَنَا أُحِبُّ أَنْ أَلْبَسَهَا، وَأَمَّا الصُّفْرَةُ، فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْبُغُ بِهَا، فَأَنَا أُحِبُّ أَنْ أَصْبُغَ بِهَا، وَأَمَّا الْإِهْلَالُ: فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُهْلُ حَتَّى تَنْبُعْ بِهِ رَاحِلَتُهُ^(١).

[الحديث ١٦٦ - أطرافه في: ١٥١٤، ١٥٥٢، ١٦٠٩، ٢٨٦٥، ٥٨٥١].

هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ دَلِيلٌ: عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْعَالِمِ أَنْ يَكُونَ وَاسِعَ الصَّدْرِ - إِذَا اعْتَرَضَ عَلَيْهِ، فَقِيلَ لَهُ: أَنْتَ تَفْعَلُ كَذَا، وَغَيْرُكَ لَا يَفْعَلُ - لِسَبَبَيْنِ:

السَّبَبُ الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ الصَّبْرِ عَلَى أَذَى النَّاسِ.

وَالسَّبَبُ الثَّانِي: أَنَّ هَذَا يُوجِبُ الْمَحَبَّةَ مِنَ النَّاسِ لِلرَّجُلِ.

وفيه أيضًا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ السَّنَةَ كَمَا تَكُونُ بِالْفِعْلِ تَكُونُ بِالْتَرِكِ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَمَرَ رضي الله عنه اسْتَدَلَّ عَلَى عَدَمِ مَشْرُوعِيَةِ مَسْحِ الرُّكْنَيْنِ الشَّامِيِّ وَالْغُرَبِيِّ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَمَسَّحْهُمَا، فَقَالَ: لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمَسُّ إِلَّا الْيَمَانِينَ؛ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَالرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ.

وهَذَا كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِمَعَاوِيَةَ، وَقَدْ كَانَ مَعَاوِيَةُ رضي الله عنه يَمَسُّحُ الْأَرْكَانَ الْأَرْبَعَةَ، فَأَنْكَرَ عَلَيْهِ ابْنُ عَبَّاسٍ، فَقَالَ مَعَاوِيَةُ: إِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْبَيْتِ مَهْجُورًا. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ، وَلَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمَسُّحُ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانَيْنِ. قَالَ: صَدَقْتَ^(٢). وَكَفَّ عَنِ مَسْحِ الرُّكْنَيْنِ الشَّامِيِّ وَالْغُرَبِيِّ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الْحِكْمَةُ فِي أَنَّ الرُّكْنَيْنِ الشَّامِيِّ وَالْغُرَبِيِّ لَا يُسَنُّ مَسْحُهَا؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْحِكْمَةَ فِي ذَلِكَ أَنَّهُمَا لَيْسَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ، وَذَلِكَ أَنَّ قَرِيشًا لَهَا بَنَتْ الْكَعْبَةَ، وَقَصُرَتْ بِهِمُ النِّفَقَةُ بَنَوْا هَذَا الْجِزَاءَ الْمَعْرُوفَ الْآنَ، وَتَرَكُوا هَذَا بِلَا بِنَاءٍ، وَحَوَّطُوا عَلَيْهِ حَائِطًا، يُسَمَّى الْحِجْرَ؛ لِأَنَّهُ مُحَجَّرٌ، وَيُسَمَّى الْحُطِيمَ؛ لِأَنَّهُ حُطِمَ مِنْ

(١) أخرجه مسلم (١١٨٧) (٢٥).

(٢) تقدم تخريجه.

الكعبة، وتُسَمِّيهِ العامة حِجْرَ إِسْمَاعِيلَ، وإِسْمَاعِيلُ ما عَلِمَ بِهِ، ولا يَذَرِي عَنْهُ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ إِلَّا فِي عَهْدِ قَرِيشَ.

وَأُورِدَ بَعْضُ النَّاسِ الْمُتَنَطِّعِينَ الْمُتَهَوِّكِينَ قَالَ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا صَلَّى فِي الْحَجْرِ، وَجَعَلَ ظَهْرَهُ إِلَى الْكَعْبَةِ، وَوَجَّهَهُ إِلَى جِدَارِ الْحَجْرِ فَهَلْ تَصَحَّ صَلَاتُهُ؟
هَذَا السُّؤَالُ لَا شَكَّ أَنَّهُ مِنَ التَّنَطُّعِ؛ إِذْ هَلْ يُغْفَلُ أَنَّ إِنْسَانًا يُصَلِّي، وَظَهْرُهُ إِلَى الْكَعْبَةِ الْمَبْنِيَةِ الْقَائِمَةِ، وَوَجَّهَهُ إِلَى جِهَةِ الْحَجْرِ، وَلَوْ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ لِأَكْلِهِ النَّاسُ أَكْلًا، وَلِحَكْمُوا عَلَيْهِ بِالْجَنُونِ.

وَأَمَّا مِنَ النَّاحِيَةِ الشَّرْعِيَّةِ فَلَا يُعْتَبَرُ صَحِيحًا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْجِزَاءَ الشَّامِلِيَّ مِنَ الْحَجْرِ، جِدَارُهُ خَارِجُ الْكَعْبَةِ، فَلَيْسَ شَاخِصًا فِي الْكَعْبَةِ، بَلْ هُوَ خَارِجٌ؛ لِأَنَّ الْحَجَرَ لَيْسَ كُلُّهُ مِنَ الْكَعْبَةِ، بَلْ نَحْوُ سِتَّةِ أَذْرُعٍ وَنُصْفٍ تَقْرِيبًا مِنَ الْكَعْبَةِ، وَالْبَاقِي لَيْسَ مِنْهَا.
فَيَكُونُ هَذَا الْجِدَارُ - وَهُوَ الشَّامِلِيُّ مِنَ الْحَجْرِ - لَيْسَ مِنَ الْكَعْبَةِ، فَلَا تَصَحُّ الصَّلَاةُ إِلَيْهِ.

❦ وَقَوْلُهُ: «وَرَأَيْتُكَ تَلْبَسُ النِّعَالَ السَّبْتِيَّةَ». النِّعَالُ السَّبْتِيَّةُ هِيَ الَّتِي لَهَا سَبْتَةٌ، وَهِيَ غَيْرُ ذَاتِ شَعْرِ.

فَأَخْبَرَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَلْبَسُهَا.

وَأَمَّا الثَّلَاثُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَرَأَيْتُكَ تَصْبُغُ بِالْصُّفْرِ». الصُّفْرَةُ: الْمَرَادُ بِهَا الزَّعْفَرَانُ، وَأَخْبَرَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصْبُغُ بِهَا.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «الْفَتْحِ» (١٠ / ٣٠٤):

❦ قَوْلُهُ: «أَنَّ يَتَزَعْفَرُ الرَّجُلُ». كَذًا رَوَاهُ عَبْدُ الْوَارِثِ، وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ مُقَيَّدًا، وَوَافَقَهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ وَحَادُّ بْنُ زَيْدٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَأَصْحَابِ السَّنَنِ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ: نَهَى عَنِ التَّزَعْفُرِ لِلرِّجَالِ، وَرَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنْ ابْنِ عَلِيٍّ عِنْدَ النَّسَائِيِّ مُطْلَقًا، فَقَالَ: نَهَى عَنِ التَّزَعْفُرِ. وَكَأَنَّهُ اخْتَصَرَهُ، وَإِلَّا فَقَدْ رَوَاهُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ فَوْقَ الْعَشْرِ مِنَ الْحُقَاطِ مُقَيَّدًا بِالرَّجُلِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِسْمَاعِيلُ اخْتَصَرَهُ لَمَّا حَدَّثَ بِهِ شُعْبَةً، وَالْمُطْلَقُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُقَيَّدِ، وَرِوَايَةُ شُعْبَةَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ مِنْ رِوَايَةِ الْأَكَابِرِ عَنِ الْأَصَاغِرِ.

وَاخْتَلَفَ فِي النَّهْيِ عَنِ التَّرَعُّفِ: هَلْ هُوَ لِإِرَائِحَتِهِ؛ لِكَوْنِهِ مِنْ طَيِّبِ النِّسَاءِ، وَلِهَذَا جَاءَ الزَّجْرُ عَنِ الْخُلُوقِ^(١)، أَوْ لَلْوَنَةِ فَيَلْتَحِقُ بِهِ كُلُّ صُفْرَةٍ، وَقَدْ نَقَلَ الْبَيْهَقِيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: أَنْهَى الرَّجُلَ الْحَلَالَ بِكُلِّ حَالٍ أَنْ يَتَرَعَّفَرَ، وَأَمْرُهُ إِذَا تَرَعَّفَرَ أَنْ يَغْسِلَهُ.

قَالَ: وَأَرْخَصُ فِي الْمُعْصَفَرِ؛ لِأَنِّي لَمْ أَجِدْ أَحَدًا يُحْكِي عَنْهُ إِلَّا مَا قَالَ عَلِيٌّ: نَهَانِي، وَلَا أَقُولُ: أَنْهَاكُم.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: قَدْ وَرَدَ ذَلِكَ عَنْ غَيْرِ عَلِيٍّ، وَسَاقَ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: رَأَى عَلِيٌّ النَّبِيَّ ﷺ ثَوْبَيْنِ مُعْصَفَرَيْنِ، فَقَالَ: «إِنَّ هَذِهِ مِنْ ثِيَابِ الْكُفَّارِ فَلَا تَلْبَسْهُمَا». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَفِي لَفْظٍ لَهُ: فَقُلْتُ: أَعَسِلُهُمَا؟ قَالَ: «لَا، بَلْ أَخْرِقْهُمَا».

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: فَلَوْ بَلَغَ ذَلِكَ الشَّافِعِي لَقَالَ بِهِ؛ اتِّبَاعًا لِلْسَّنَةِ كَعَادَتِهِ. وَقَدْ كَرِهَ الْمُعْصَفَرُ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ، وَرَخَّصَ فِيهِ جَمَاعَةٌ، وَمِمَّنْ قَالَ بِكَرَاهَتِهِ مِنْ أَصْحَابِنَا الْحَلِيمِيُّ، وَاتِّبَاعُ السَّنَةِ هُوَ الْأَوَّلَى. اهـ

وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: اتَّقَنَ الْبَيْهَقِيُّ الْمَسْأَلَةَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَرَخَّصَ مَالِكٌ فِي الْمُعْصَفَرِ وَالْمُرَعَّرِ فِي الْبُيُوتِ، وَكَرِهَهُ فِي الْمَحَافِلِ، وَسَيَّأَتِي قَرِيبًا حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ الصُّفْرَةَ، وَتَقَدَّمَ فِي النِّكَاحِ حَدِيثُ أَنَسٍ فِي قِصَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ حِينَ تَزَوَّجَ، وَجَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَعَلَيْهِ أَثَرُ صُفْرَةٍ، وَتَقَدَّمَ الْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ الْخُلُوقَ كَانَ فِي ثَوْبِهِ عَلَقَ بِهِ مِنَ الْمَرَاةِ، وَلَمْ يَكُنْ فِي جَسَدِهِ.

وَالْكَرَاهَةُ لِمَنْ تَرَعَّفَرَ فِي بَدَنِهِ أَشَدُّ مِنَ الْكَرَاهَةِ لِمَنْ تَرَعَّفَرَ فِي ثَوْبِهِ.

(١) الْخُلُوقُ: طَيِّبٌ مَعْرُوفٌ مَرْكَبٌ يَتَّخِذُ مِنَ الزَّعْفَرَانِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَنْوَاعِ الطَّيِّبِ، وَتَغْلِبُ عَلَيْهِ الْحُمْرَةُ وَالصُّفْرَةُ. وَانْظُرْ: «الْنِّهَايَةُ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (خ ل ق).

وقد أخرج أبو داود والترمذي في «الشمال»، والنسائي في «الكبرى»، من طريق سلم العلوي، عن أنس: دخل رجل على النبي ﷺ، وعليه أثر صفرة، فكره ذلك، وقلما كان يواجه أحدا بشيء يكرهه، فلما قام قال: «لو أمرتُم هذا أن يترك هذه الصفرة». وسلم -بفتح المهملة وسكون اللام- فيه لين.

ولأبي داود من حديث عمار رفته: «لا تحضر الملائكة جنازة كافر، ولا مضجع بالزعران». وأخرج أيضا من حديث عمار قال: قدمت على أهلي ليلا، وقد تشققت يداي، فخلقوني بزعران، فسلمت على النبي ﷺ، فلم ير حبي، وقال: «اذهب فاغسل عنك هذا». اهـ.

ثم قال رحمه الله في «الفتح» (٣٠٥ / ١٠):

قوله: «باب الثوب المزعفر». ذكر فيه حديث ابن عمر: «نهى النبي ﷺ أن يلبس المزعفر ثوبا مصبوغا بوزس أو زعفران. كذا أورده مختصرا، وقد تقدم مطولا مشروحا في كتاب الحج».

وقد أخذ من التقييد بالمزعفر جواز لبس الثوب المزعفر للحلال. قال ابن بطال: أجاز مالك وجماعة لبس الثوب المزعفر للحلال، وقالوا: إننا وقع النهي عنه للمحرم خاصة، وحمله الشافعي والكوفيون على المحرم وغير المحرم، وحديث ابن عمر الآتي في باب النعال السبئية يدل على الجواز؛ فإن فيه أن النبي ﷺ كان يصبغ بالصفرة.

وأخرج الحاكم، من حديث عبد الله بن جعفر قال: رأيت رسول الله ﷺ، وعليه ثوبان مصبوغان بالزعفران. وفي سنده عبد الله بن مصعب الزبيري، وفيه ضعف. وأخرج الطبراني، من حديث أم سلمة، أن رسول الله ﷺ صبغ إزاره ورداءه بزعفران، وفيه راو مجهول.

ومن المستغرب قول ابن العربي: لم ير في الثوب الأصفر حديث. وقد ورد فيه عدة أحاديث، كما ترى.

قَالَ الْمُتَهَلِّبُ: الصُّفْرَةُ أَبْهَجُ الْأَلْوَانِ إِلَى النَّفْسِ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿صَفَرَاءُ فَاغْبِغْ لَوْ أَنَّهَا تَسْرُ النَّظِيرِينَ﴾ (١) [الصفحة: ٦٩] اهـ

وَأَمَّا الرَّابِعُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَرَأَيْتُكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ أَهْلَ النَّاسِ إِذَا رَأَوْا الْهَلَالَ، وَلَمْ تُهَلِّ أَنْتَ حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ». فَأَجَابَ بِأَنَّهُ لَمْ يَرَ النَّبِيَّ ﷺ يُهَلُّ حَتَّى تَنْبُعَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ؛ أَي: تَقُومُ، فَعَمَلُ النَّاسِ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الَّذِينَ فِي مَكَّةَ إِذَا أَرَادُوا الْإِحْرَامَ لِلْحَجِّ فَإِنَّهُمْ يُحْرِمُونَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ. هَذَا هُوَ السَّنَةُ، فَمَا كَانَ عَلَيْهِ ابْنُ عَمَرَ هُوَ السَّنَةُ بِلَا شَكٍّ.

❦ وَقَوْلُ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ غَسْلِ الرَّجُلَيْنِ فِي النَّعْلَيْنِ، وَلَا يَمْسَحُ عَلَى النَّعْلَيْنِ».

يعني: أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَغْسِلَ الرَّجُلَيْنِ، وَلَوْ كَانَا فِي النَّعْلَيْنِ، وَلَكِنْ هَلْ يَلْزَمُ أَنْ يُخْرِجَهُمَا، أَوْ يَجُوزُ أَنْ يَغْسِلَهُمَا فِي النَّعْلَيْنِ؟

الظَّاهِرُ: الثَّانِي؛ إِذَا كَانَ الْمَاءُ يَصِلُ إِلَى مَا تَحْتَ الشُّيُورِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ لَا يَصِلُ فَلَا بَدَّ مِنَ الْخَلْعِ^(١).

وَذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهُ يَمْسَحُ النَّعْلَيْنِ، وَقَيَّدَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ بِمَا إِذَا كَانَ يَشْقُ نَزْعُهُمَا بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ هِيَ مَشَقَّةُ النَّزْعِ، فَقَالَ: إِذَا شَقَّ عَلَيْهِ نَزْعُ النَّعْلَيْنِ جَازَ أَنْ يَمْسَحَ عَلَيْهِمَا^(٢).

وَسَلَكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ طَرِيقَةً غَرِيبَةً، فَقَالَ: إِنَّ الْقَدَمَ إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُسْتَوْرَةً بِالْخَفِّ، أَوْ لَا بِسَا عَلَيْهَا النَّعْلُ، أَوْ مَكْشُوفَةً، فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَمَمْسُوحَةٌ بِالِاتِّفَاقِ، وَأَمَّا الْآخِرُ فَمَغْسُولَةٌ بِالِاتِّفَاقِ، وَأَمَّا الْوَسْطُ فَلَهُ الْوَسْطُ، وَهُوَ الرَّشُّ فَيَرشُّهَا بِالْمَاءِ دُونَ أَنْ يُخْرِجَ الرَّجْلَ مِنَ النَّعْلِ.

(١) قَالَ الْبَيْهَقِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٢٨٨/١): وَالْأَصْلُ وَجُوبُ غَسْلِ الرَّجُلَيْنِ، إِلَّا مَا خَصَّته سَنَةٌ ثَابِتَةٌ، أَوْ إِجْمَاعٌ لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ، وَلَيْسَ عَلَى الْمَسْحِ عَلَى النَّعْلَيْنِ، وَلَا عَلَى الْجُورَيْنِ وَاحِدٌ مِنْهُمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

(٢) «مَوْسُوعَةُ فَهْمِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ» (٤١٢/١).

وقال: إِنَّ هَذَا تَجْتَمِعُ بِهِ الْأَحَادِيثُ، وَإِنَّ الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِي مَسْحِ النَّعْلَيْنِ فِيهَا أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ رَشَّ، ثُمَّ قَالَ هَكَذَا بِيَدِهِ حَتَّى يُدْخَلَ الْمَاءَ مِنْ بَيْنِ السَّيُورِ، وَالْأَحَادِيثُ الدَّالَّةُ عَلَى الْغَسْلِ يُرَادُ بِهَا الرَّشُّ^(١).

وهَذَا مَسْلُكٌ جَيِّدٌ، لَكِنَّ الْإِحْتِيَاظَ أَنْ يَخْلَعَ النَّعْلَيْنِ، وَأَنْ يَغْسِلَ الرَّجْلَيْنِ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ». وَالْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ جَزَمَ بِأَنَّهُ لَا يَمْسَحُ عَلَى النَّعْلَيْنِ. وَلِشَيْخِ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَوْلٌ آخَرُ، وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا شَقَّ النَّزْعُ مَسَحَ، وَقَالَ: إِنَّ مَشَقَّةَ النَّزْعِ هِيَ أَنْ لَا يَسْتَطِيعَ خَلْعُهَا إِلَّا بِيَدِهِ أَوْ بِمُسَاعَدَةِ الرَّجْلِ الْآخَرَى^(٢).



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٣١- بَابُ التَّيْمُنِ فِي الْوُضُوءِ وَالْغَسْلِ.

١٦٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَهْنٌ فِي غَسْلِ ابْنَتِهِ: «أَبْدَأْ بِمَيَامِنِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا»^(١).

[الْحَدِيثُ ١٦٧- أَطْرَافُهُ فِي: ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨،

١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣].

أُمُّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ مَمَّنْ يُغَسَّلُ الْمَوْتَى مِنَ النِّسَاءِ، وَكَانَ لَهَا دَوْرٌ كَبِيرٌ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ مِنَ السَّنَةِ.

(١) انظر: «الفتاوى الكبرى» (٤/ ٣٩٠)، و«الاختيارات الفقهية» (٢٤).

(٢) انظر: «الاختيارات» (ص ٢٤).

ومثل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: هل من السنة الصلاة في النعال؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: بأن هذه هي السنة، ولكن نظرًا إلى أن الناس تهاونوا في هذا الأمر، وإلى أن المساجد مفروشة الآن، فإننا نرى أنه لا حاجة إلى الصلاة فيهما، لكن إذا كنت في البر، أو كنت في بيتك، وصليت فيها، أدركت السنة.

(٢) أخرجه مسلم (٩٣٩) (٤٣).

❦ قوله ﷺ: «أَبْدَأْ بِمِيَامِنِهَا». هذا هو الشَّاهدُ.

❦ وقوله ﷺ: «وَمَوَاضِعُ الْوُضُوءِ مِنْهَا». يعني: الأَعْضَاءُ الأَرْبَعَةُ، ولهذا قَالَ العلماءُ: يَنْبَغِي فِي تَغْسِيلِ الْمَيِّتِ أَنْ يُبْدَأَ أَوَّلًا بِغَسْلِ الْفَرْجِ وَتَنْظِيفِهِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يُوضَّأُ وَضُوءًا كَامِلًا، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُدْخَلُ الْمَاءُ فِي فَمِهِ وَأَنْفِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا دَخَلَ إِلَى فَمِهِ وَأَنْفِهِ، ثُمَّ إِلَى بَطْنِهِ، فَرَبَّمَا يُحَرِّكُ سَاكِنًا، وَتَعْلَمُونَ أَنَّ الْإِنْسَانَ الْمَيِّتَ - أَحْسَنَ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ الْخَاتَمَةَ - لَيْسَ عِنْدَهُ شَيْءٌ يُمَكِّنُهُ أَنْ يُمَسِكَ الْأَشْيَاءَ، فَيَنْزِلُ الْمَاءُ، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْ مَحَلِّ الْخُرُوجِ. وَلِهَذَا قَالُوا: إِنَّهُ بَدَلًا مِنَ الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ يُلُّ خِرْقَةً بِالْمَاءِ، وَيَذْلُكُ بِهَا فَمَهُ، وَيُنْظَفُ أَنْفَهُ دُونَ أَنْ يَجْعَلَ فِيهَا مَاءً.

ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَغْسِلُ رَأْسَهُ، وَيَكُونُ عِنْدَهُ سِدْرٌ مَضْرُوبٌ بِبَاءٍ، فَيَأْخُذُ السِّدْرَ، وَيَغْسِلُ بِهِ الرَّأْسَ، ثُمَّ يَغْسِلُ بَقِيَّةَ السِّدْرِ جَمِيعَ الْبَدَنِ، يَبْدَأُ بِالشَّقِّ الْأَيْمَنِ مِنْهُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَبْدَأْ بِمِيَامِنِهَا».

وهكذا أَيْضًا فِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ يَبْدَأُ بِالشَّقِّ الْأَيْمَنِ مِنْهُ.

وَالْأَمْرُ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «أَبْدَأْ بِمِيَامِنِهَا».

الظَّاهِرُ: أَنَّهُ لِلِاسْتِحْبَابِ، وَالصَّارِفُ لَهُ عَنِ الْوَجُوبِ هُوَ أَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ تَغْسِيلُ الْمَيِّتِ وَتَطْهِيرُهُ، وَهُوَ حَاصِلٌ، سِوَاءِ تِيَامَنَ، أَوْ لَمْ يَتِيَامَنَ^(١).



(١) سئل الشيخ الشارح رحمه الله عن مسح الرأس في الوضوء، هل فيه تيامن؟

فأجاب رحمه الله: ليس فيه تيامن؛ لأن الرأس عضو واحد، وكان الرسول ﷺ إذا مسح رأسه بدأ بالمقدمة، ثم انتهى إلى قفاه، ولذلك مسح الأذنين لا يبدأ باليمنى، اللهم إلا إذا كان الإنسان لا يستطيع أن يمسح إلا بيد واحدة، فهنا نقول: ابدأ باليمنى. وأما إذا كان يمكنه أن يمسح باليدين فليمسحهما جميعاً.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ:

١٦٨ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَشْعَثُ بْنُ سُلَيْمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ التَّيْمُنُ فِي تَغْلِيهِ وَتَرْجُلِهِ وَطُهُورِهِ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ ^(١).

[الحديث ١٦٨ - أطرافه في: ٤٢٦، ٥٣٨٠، ٥٨٥٤، ٥٩٢٦].

❖ قَوْلُهَا: «يُعْجِبُهُ»؛ يَعْنِي: إِعْجَابَ اسْتِحْسَانٍ.

❖ وَقَوْلُهَا: «فِي تَغْلِيهِ». أَيُّ: فِي لُبْسِ النَّعْلِ، فَإِذَا أَرَادَ ﷺ أَنْ يَلْبَسَ نَعْلَيْهِ بَدَأَ بِالْيَمِينِ، وَإِذَا خَلَعَ نَعْلَيْهِ بَدَأَ بِالْيَسَارِ. وَكَذَلِكَ أَيْضًا فِي تَرْجُلِهِ - يَعْنِي: تَسْرِيحَ شَعْرِهِ وَدَهْنَهُ - لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ يَتَّخِذُ الشَّعْرَ، فَيَرْجُلُهُ ^(٢).

لَكِنْ قَالَ الْعُلَمَاءُ: يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ التَّرْجِيلُ غَيْبًا ^(٣)؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ نَهَى عَنِ التَّرْجُلِ إِلَّا غَيْبًا ^(٤)؛ يَعْنِي: لَا يَجْعَلُهُ كُلَّ يَوْمٍ، وَلَكِنْ يَجْعَلُهُ يَوْمًا وَيَوْمًا، وَذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَلَّا يَسْتَعْلِلَ بِهَذِهِ الْأُمُورِ عَمَّا هُوَ أَهَمُّ مِنْهَا ^(٥).

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٦٨) (٦٦، ٦٧).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٥٥١)، وَمُسْلِمٌ (٢٣٣٧) (٩١).

(٣) انْظُرْ: «الْمَجْمُوع» (٣٥٩/١)، وَ«حَاشِيَةُ ابْنِ الْقَيْمِ مَعَ عَوْنِ الْمَعْبُود» (١١/١٤٧)، وَ«الْفَتْح» (٣٦٨/١٠)، وَ«نَيْلُ الْأَوْطَارِ» (١٥٩/١).

وَالْغَيْبُ - بِكَسْرِ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةُ وَتَشْدِيدِ الْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ - مَعْنَاهُ: يُسَرِّحُهُ يَوْمًا، وَيُدَعِيهِ يَوْمًا، وَلَيْسَ لِأَزْمًا أَنْ يَكُونَ هَذَا التَّرْتِيبُ، فَيُمْكِنُ أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ يَوْمًا، وَيَتْرَكَهُ يَوْمَيْنِ، أَوْ الْعَكْسَ.

وَأَصْلُ الْغَيْبِ فِي إِيرَادِ الْإِبْلِ: أَنْ تَرُدَّ الْبَاءُ يَوْمًا وَتُدَعِيهِ يَوْمًا، وَمِنْ الْحُمَى مَا تَأْخُذُ يَوْمًا، وَتُدَعِي يَوْمًا.

(٤) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٨٦/٤) (١٦٧٩٣)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤١٥٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٧٥٦)، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَالنَّسَائِيُّ (٥٠٥٥). وَالحديث صححه النووي وابن حبان رحمهما الله.

(٥) وَمِنْ حِكْمَةِ النِّهْيِ عَنِ التَّرْجُلِ إِلَّا غَيْبًا أَيْضًا:

١ - أَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ التَّرَفِّهِ وَمُبَالَغَةٍ فِي التَّزْيِينِ وَتَهَالِكِ فِي التَّحْسِينِ، وَقَدْ ثَبِتَ مِنْ حَدِيثِ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَانَ يَنْهَانَا عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْإِرْفَاءِ.

والثالثُ: في طُهُورِهِ؛ يَعْنِي: فَعَلَهُ لِلطَّهَّارَةِ، فَيَشْمَلُ الْوُضُوءَ، وَيَشْمَلُ الْغُسْلَ.
ثُمَّ أَتَتْ بِكَلِمَةٍ عَامَةٍ فَقَالَتْ: وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ. وَهَذَا الْعَمُومُ مَخْصُوصٌ فِي
بَعْضِ الْأَشْيَاءِ؛ فَإِنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ يَنْهَى أَنْ يَسْتَنْجِيَ الرَّجُلُ بِالْيَمِينِ^(١)، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّهُ
سَيَسْتَنْجِي بِالْيَسَارِ.

فَقُولُهَا: وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ. عَامٌّ مَخْصُوصٌ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: هَلْ مِنْ ضَابِطٍ؟

نَقُولُ: نَعَمْ، قَالَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: الْيُسْرَى تُقَدَّمُ لِلأَدَى وَالْقَدَرِ، وَالْيَمْنَى لِمَا
سِوَاهُمَا^(٢)، فَالْأَشْيَاءُ ثَلَاثَةٌ: مُسْتَقَدَّرٌ، وَمُسْتَحْسَنٌ، وَمَا لَيْسَ بِهِذَا، وَلَا هَذَا.

=

٢- قَالَ ابْنُ عَثِيمٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: لِأَنَّهُ إِذَا تَرَجَّلَ كُلُّ يَوْمٍ كَانَ مِنَ الْمَتَرَفِينَ الَّذِينَ لَا يَهْتَمُّونَ إِلَّا بِشُتُونِ
أَبْدَانِهِمْ، وَهَذَا لَيْسَ مِنَ الْأُمُورِ الْمَحْمُودَةِ، فَفِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ كَثْرَةِ الْإِرْفَاءِ.
أَيُّ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكْثُرَ مِنْ إِرْفَاءِ نَفْسِهِ. وَقَالَ ﷺ: «خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ
يَلُونَهُمْ، ثُمَّ إِنْ بَعْدَكُمْ قَوْمًا يَشْهَدُونَ وَلَا يَسْتَشْهَدُونَ، وَيَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمِنُونَ، وَيُظْهِرُ فِيهِمُ السُّمَنَ».
فَالسُّمَنُ يُظْهِرُ مِنْ كَثْرَةِ الْإِرْفَاءِ؛ لِأَنَّ الَّذِي لَا يَتَرَفُ نَفْسَهُ لَا يَزِيدُ وَزَنَهُ عَالِيًا، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ كَثْرَةَ
الْتِرَفِ لَيْسَتْ مِنَ الْأُمُورِ الْمَحْمُودَةِ. اهـ

٣- وَلَأنَّ فِي تَرْكِ التَّرَجُّلِ أَيَّامًا نَوْعًا مِنَ الْبِذَاذَةِ، وَقَدْ ثَبَتَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَابْنِ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي
أَمَامَةَ قَالَ: ذَكَرَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا عِنْدَهُ الدُّنْيَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا تَسْمَعُونَ، أَلَا
تَسْمَعُونَ؟ إِنْ الْبِذَاذَةَ مِنَ الْإِيمَانِ، إِنْ الْبِذَاذَةَ مِنَ الْإِيمَانِ».

٤- مَا ذَكَرَهُ الْمُتَأَوِّي رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي «فَتْحِ الْقَدِيرِ» مِنْ أَنَّ التَّرَجُّلَ كُلُّ يَوْمٍ مِنْ ذِي الْعَجَمِ وَأَهْلِ الدُّنْيَا.
وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: كَرِهَ النَّبِيُّ ﷺ الْإِفْرَاطَ فِي التَّنَعُّمِ مِنَ التَّهْدِينِ وَالتَّرَجُّلِ عَلَى مَا هُوَ عَادَةٌ
الْأَعَاجِمِ، وَأَمَرَ بِالْقَصْدِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ، وَلَيْسَ فِي مَعْنَاهِ النِّظَافَةُ وَالطَّهَّارَةُ فَإِنَّ النِّظَافَةَ مِنَ الدِّينِ.
وظَاهِرُ حَدِيثِ الْغُبِّ أَنَّ اللَّحِيَّةَ كَالرَّأْسِ. قَالَ ابْنُ مَفْلُحٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

وَقَالَ الْحَافِظُ وَلِيُّ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ: وَلَا فَرْقَ فِي النَّهْيِ عَنِ التَّسْرِيحِ كُلِّ يَوْمٍ بَيْنَ الرَّأْسِ وَاللَّحِيَّةِ، وَأَمَّا
حَدِيثُ أَنَّهُ كَانَ يَسْرَحُ لَحِيَّتَهُ كُلَّ يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ. فَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ بِإِسْنَادٍ، وَلَمْ أَرَهُ إِلَّا فِي «الْإِحْيَاءِ»، وَلَا
يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي لَا أَصْلَ لَهَا، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ، لَكِنَّ الْكِرَاهَةَ فِيهَا
أَخْفَى؛ لِأَنَّ بَابَ التَّزْيِينِ فِي حَقِّهِمْ أَوْسَعُ مِنْهُ فِي حَقِّ الرِّجَالِ، وَمَعَ هَذَا فَتَرَكَ التَّرَفُّهُ وَالتَّنَعُّمَ أَوَّلَى. اهـ

(١) تَقْدِمْ تَخْرِيجَهُ.

(٢) «الْمُبْدَعُ» (١/ ٨٠)، وَ«الْكَافِي» (١/ ٤٩)، وَ«كَشَافُ الْقَنْعَانِ» (١/ ٨٩)، وَ«شَرْحُ مُسْلِمَ لِلنَّوَوِيِّ» (٢/ ١٦٣).

فالذي تَقَدَّمَ له الْيُسْرَى هو الْأَذَى وَالْمُسْتَقْدَرُ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَتَقَدَّمَ فِيهِ الْيُمْنَى، وَهَلْ يَدْخُلُ فِي هَذَا لِبَاسُ الثَّوْبِ وَالْقَمِيصِ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ، فَيَدْخُلُ كُفُّهُ الْيَمَنِ قَبْلَ الْيُسْرِ، وَكَذَلِكَ فِي الرَّجُلِ. وَيَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَّبِعَ لِهَذِهِ الْأُمُورِ حَتَّى يَحْضَلَ عَلَى خَيْرٍ كَثِيرٍ، وَحَتَّى تَكُونَ عَادَاتُهُ عِبَادَاتٍ، وَنَحْنُ كَثِيرًا مَا نَغْفُلُ عَنْ هَذَا، وَنَنْسَى، فَتَجِدُ الْوَاحِدَ مِنَّا لَا يَخْلَعُ الْيُسْرَى قَبْلَ الْيُمْنَى، وَلَا يَلْبَسُ الْيُمْنَى قَبْلَ الْيُسْرَى، سَوَاءً فِي ذَلِكَ الْقَمِيصِ، وَالسَّرَاوِيلِ.

فَيَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَسْتَغْلِلَ الزَّمْنَ بِالنِّيَّةِ وَيَسْتَحْضِرَ، وَهُوَ إِذَا عَوَّدَ نَفْسَهُ تَعَوَّدَ، لَكِنْ إِذَا غَفَلَ نَسِيَ ^(١).



(١) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: وأين تلبس الساعة؟

فأجاب رحمه الله: هي أشبه بالخاتم، والخاتم ثبت عن النبي ﷺ أنه يتختم تارة باليمين، وتارة باليسار، ويقول الناس: إن لبس الساعة في اليسار أحسن، وعللوا ذلك بما يلي:

أولاً: لأن اليسار الذي يُعَبِّئُهَا لَا يَلِيْقُ بِهِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ فِي الْيَسَارِ. وثانياً: يقولون: إن اليمنى حركتها كثيرة، وقد تتأثر الساعة بالحركة، فكونها في اليسار أولى. وعلى كل حال: فما دام ليس فيها سنة واضحة فالأمر فيها واسع.

* وما ورد في تختم النبي ﷺ في يده اليمنى: ما أخرجه مسلم (٢٠٩٤) (٦٢)، عن أنس رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ لبس خاتم فضة في يمينه، فيه فص حبشي، كان يجعل فمه مما يلي كفه.

* وما ورد في تختم النبي ﷺ في يده اليسرى: ما أخرجه مسلم (٢٠٩٥) (٦٣)، عن أنس رضي الله عنه قال: كان خاتم النبي ﷺ في هذه. وأشار إلى الخنصر من يده اليسرى.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٢- بَابُ التَّمَسُّسِ الْوُضُوءِ ^(١) إِذَا حَانَتْ الصَّلَاةُ.

وَقَالَتْ عَائِشَةُ: حَضَرَتِ الصُّبْحُ فَالتَّمَسَّسَ الْمَاءَ فَلَمْ يَوْجَدْ، فَنَزَلَ التَّيْمُمُ ^(٢).

١٦٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَحَانَتْ صَلَاةُ الْعَصْرِ، فَالتَّمَسَّ النَّاسُ الْوُضُوءَ فَلَمْ يَجِدُوهُ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَوْضُوءَ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ الْإِنَاءِ يَدَهُ، وَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَتَوَضَّؤُوا مِنْهُ، قَالَ: فَرَأَيْتُ الْمَاءَ يَنْبُعُ ^(٣) مِنْ تَحْتِ أَصَابِعِهِ حَتَّى تَوْضَّؤُوا مِنْ عِنْدِ آخِرِهِمْ ^(٤).

[الحديث ١٦٩- أطرافه في: ١٩٥، ٢٠٠، ٣٥٧٢، ٣٥٧٣، ٣٥٧٤، ٣٥٧٥].

أشار المؤلف بقوله: «التَّمَسُّسُ الْوُضُوءُ إِذَا حَانَتْ الصَّلَاةُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ طَلَبُ الْمَاءِ قَبْلَ الْوَقْتِ»، وهو كذلك، وهل يُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ حَمْلُ الْمَاءِ، أَوْ نَقُولُ: يَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ الْمَاءُ؟

الجواب: الظاهر أَنَّهُ لَا يَجِبُ إِذَا كَانَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْمَشَقَّةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَشَقَّةٌ فَلَاؤَلَى أَنْ يُحْمَلَ الْمَاءُ، وَلَا إِشْكَالَ فِي ذَلِكَ.

وفي هَذَا الْحَدِيثِ: آيَةٌ مِنْ آيَاتِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهِيَ تَبْعُ الْمَاءِ مِنَ الْإِنَاءِ مِنْ تَحْتِ أَصَابِعِهِ، وَهَذِهِ أَعْظَمُ آيَةٍ مِنَ الْآيَةِ الَّتِي حَصَلَتْ لِمُوسَى؛ لِأَنَّ مُوسَى ﷺ يَضْرِبُ

(١) قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٢٧١): الْوُضُوءُ بَفَتْحِ الْوَاوِ؛ أَيُّ: طَلَبُ الْمَاءِ لِلْوُضُوءِ. اهـ

(٢) ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ مَعْلَقًا بِصِيغَةِ الْجَزْمِ، كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٢٧١).

وَقَدْ أَسْنَدَهُ الْمُؤَلَّفُ بَعْدَ قَلِيلٍ، مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ (٣٣٤)، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِالْمَعْنَى، وَأَسْنَدَهُ فِي التَّفْسِيرِ (٤٦٠٧) مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِلَفْظِهِ، وَالنَّكَاحِ (٥١٤٦)، (٥٢٥٠)، وَالْمَنَاقِبِ (٢٧٧٣)، وَاللِّبَاسِ (٥٨٨٢)، وَالْحُدُودِ (٦٨٤٤، ٦٨٤٥). وَانْظُرْ: «تَغْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ» (٢/ ١٠٦).

(٣) قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٢٧١): قَوْلُهُ: يَنْبُعُ. يَفْتَحُ أَوَّلَهُ وَضَمُّ الْمَوْحِدَةِ، وَيَجُوزُ كَسَرُهَا

وَفَتْحُهَا. اهـ

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٢٧٩) (٤).

الحجر بعصاه، فَيَنْفَجِرُ عِيُونًا، لَكِنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَفَجَّرَتِ الْعِيُونُ مِنْ إِنْاءٍ لَا صَلَةَ لَهُ بِالْأَرْضِ أَوْ الْحِجَارَةِ الَّتِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ﴾ [الأنعام: ١٧٤].

ولهذا ذَكَرَ أَهْلُ الْعِلْمِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنَّهُ مَا مِنْ آيَةٍ لِنَبِيِّ سَابِقٍ إِلَّا كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِثْلُهَا ^(١)، وَمَتَى وَرَدَ لِاتِّبَاعِ الرَّسُولِ ﷺ كِرَامَةٌ فَهِيَ مُعْجَزَةٌ لِلنَّبِيِّ الَّذِي اتَّبَعُوهُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْكِرَامَةَ لِلْوَلِيِّ شَهَادَةٌ مِنَ اللَّهِ عَلَى أَنَّهُ عَلَى حَقٍّ حَقًّا، وَهَذَا وَاضِحٌ. وَالنَّبِيُّ ﷺ وَإِنْ كَانَ لَمْ يَخْضُلْ لَهُ الْإِحْرَاقُ بِالنَّارِ مِثْلًا، أَوْ يُلْقَى فِي النَّارِ، فَقَدْ حَصَلَ لِطَائِفَةٍ مِنْ أَتْبَاعِهِ ﷺ ^(٢).

وَكَذَلِكَ أَيْضًا بَنُو إِسْرَائِيلَ عَبَرُوا الْبَحْرَ، وَهَذِهِ الْأُمَّةُ عَبَرُوا الْبَحْرَ عَلَى وَجْهِهِ أَبْلَغُ؛ لِأَنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ شُقُّ لُهُمُ الْبَحْرُ، وَمَشَوْا عَلَى يَبَسٍ، عَلَى الْأَرْضِ نَفْسِهَا، وَأَمَّا هَذِهِ الْأُمَّةُ فَالَّذِي حَصَلَ أَنَّهُمْ مَشَوْا عَلَى الْمَاءِ ^(٣). وَيَقُولُ الْمُؤَرِّخُونَ: إِنَّهُ كَلَّمَا تَعَبَتْ خُيُولُهُمْ أَنْشَأَ اللَّهُ رَبِوَةً فِي نَفْسِ الْمَاءِ حَتَّى تَسْتَرِيحَ فِيهَا الْفَرَسُ.

وَاللَّهُ ﷻ هُوَ الَّذِي بِيَدِهِ الْأَمْرُ، وَهُوَ الَّذِي يُخَالِفُ الْعَادَاتِ وَالطَّبَائِعَ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْخَالِقُ. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النَّاسَ يَجِبُ عَلَيْهِمْ طَلْبُ الْمَاءِ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ؛ لِقَوْلِهِ: «فَالْتَمَسَ النَّاسُ الْوُضُوءَ، فَلَمْ يَجِدُوهُ». وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً﴾.

(١) انظر: «هداية البخاري» (١/ ٨٥).

(٢) ومن ذلك ما جاء في «صفوة الصفوة» (٤/ ٢٠٨) لابن الجوزي، من أن أبا مسلم الخولاني ألقاه الأسود العنسي المتنبئ في النار، فلم تضره، فكان يُشَبَّهُ بِالْخَلِيلِ ﷺ.

(٣) روى أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٧)، عن سهم بن منجاب قال: غزونا مع العلاء بن الحضرمي، فسرنا حتى أتينا دَارِينَ، والبحر بيننا وبينهم، فقال: يا عليم، يا حليم، يا علي، يا عظيم، إنا عبيدك، وفي سبيلك، نقاتل عدوك، اللهم فاجعل لنا إليهم سبيلاً فنقتحم البحر. فخصنا ما يبلغ لبؤدنا الماء.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَلَا نَفْيَ لِلْجُودِ إِلَّا بَعْدَ الطَّلَبِ ^(١).

وَأَمَّا كَوْنُ الْإِنْسَانِ يَجْلِسُ فِي رَحْلِهِ، وَيَقُولُ: لَيْسَ عِنْدِي مَاءٌ. فَهَذَا لَا يَسْتَقِيمُ، فَإِذَا نَزَلَتْ فِي فَلَاةٍ مِنَ الْأَرْضِ فَالْوَاجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَبْحَثَ - إِذَا دَخَلَ وَقْتُ الصَّلَاةِ - عَنِ الْمَاءِ، وَلَا تَقُلْ: أَنَا الْآنَ لَيْسَ عِنْدِي شَيْءٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً﴾.

فَإِذَا بَحَثْتَ وَلَمْ تَجِدْ فَتَيْمِّمْ، وَهَلْ يَتَيْمَّمُ الْإِنْسَانُ، وَهُوَ يَرْجُو وَجُودَ الْمَاءِ فِي آخِرِ الْوَقْتِ، أَوْ يَعْلَمُ؟

قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِذَا كَانَ يَرْجُو وَجُودَ الْمَاءِ، أَوْ يَعْلَمُ وَجُودَ الْمَاءِ فِي آخِرِ الْوَقْتِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ بِالتَّيْمُمِ ^(٢).

وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ بِالتَّيْمُمِ، وَإِنْ كَانَ يَرْجُو وَجُودَهُ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ أَذْرَكَهُ الصَّلَاةُ فَلْيُصَلِّ» ^(٣). وَإِذَا دَخَلَ وَقْتُ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَذْرَكَ الصَّلَاةَ. لَكِنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يُؤَخَّرَ إِذَا كَانَ يَرْجُو الْوُضُوءَ، وَكُلَّمَا قَوِيَ الرَّجَاءُ قَوِيَ تَأْكُذُّ التَّأْخِيرِ ^(٤).



(١) انظر: «موسوعة فقه الإمام أحمد رحمته الله» (٢/ ١٩٧، ١٩٨)، و«المغني» (٢/ ٣١٣)، و«الشرح الممتع» (١/ ٣٢٤).

(٢) انظر: «شرح العمدة» (١/ ٤٣٠)، و«موسوعة فقه الإمام أحمد» (٢/ ٢٥٢).

(٣) أخرجه البخاري (٣٣٥)، ومسلم (٥٢١) (٣).

(٤) انظر: «المغني» (١/ ٣١٩)، و«موسوعة فقه الإمام أحمد» (٢/ ٢٥١)، و«كشف القناع»

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٣٣- بَابُ الْمَاءِ الَّذِي يُغْسَلُ بِهِ شَعْرُ الْإِنْسَانِ.

وَكَانَ عَطَاءٌ لَا يَرَى بِهِ بَأْسًا أَنْ يَتَّخِذَ مِنْهَا الْخُيُوطَ وَالْجِبَالَ ^(١) وَسُورَ ^(٢) الْكِلَابِ وَتَمَرَهَا فِي الْمَسْجِدِ.

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: إِذَا وَلَغَ فِي إِنْاءٍ لَيْسَ لَهُ وَضوءٌ غَيْرُهُ يَتَوَضَّأُ بِهِ.

وَقَالَ سُفْيَانُ: هَذَا الْفَقْهُ بَعِينُهُ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾. وَهَذَا مَاءٌ، وَفِي النَّفْسِ مِنْهُ شَيْءٌ يَتَوَضَّأُ بِهِ، وَيَتَيَمَّمُ ^(٣).

هَذِهِ جُمْلَةٌ مِنَ الْأَثَارِ ذَكَرَهَا الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: بَابُ الْمَاءِ الَّذِي يُغْسَلُ بِهِ شَعْرُ الْإِنْسَانِ. يَعْنِي رَحِمَهُ اللَّهُ: هَلْ يَكُونُ نَجَسًا

أَوْ طَاهِرًا؟

(١) ذكره البخاري معلقاً، كما في «الفتح» (١/ ٢٧٢)، ووصله محمد بن إسحاق الفاكهي في «أخبار مكة»: ثنا حسين بن حسن، ثنا هشيم بن بشير، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء: أنه كان لا يرى بأساً بالانتفاع بشعور الناس التي تحلق بمنى.

وقال الحافظ في «الفتح» (١/ ٢٧٢): إسناده صحيح.

وذكر ابن حزم من طريق يحيى بن سعيد عن عبد الملك، بلفظ: لا بأس بأن يستمتع بشعور النساء، وكان الناس يفعلونه. وانظر: «تغليق التعليق» (٢/ ١٠٦، ١٠٧).

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (١/ ٢٧٢): قوله: وسور الكلاب. هو بالجر عطفاً على قوله: «الماء»، والتقدير: وباب سور الكلاب؛ أي: ما حكمه؟ والسور البقية. اهـ.

(٣) ذكره البخاري تعليقاً بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١/ ٢٧٢)، ووصله ابن عبد البر في «التمهيد»: حدثنا عبد الوارث بن سفيان، ثنا قاسم بن أصبغ، ثنا محمد بن وَصَّاح، ثنا عبد الرحمن بن إبراهيم هو دُحَيْمٌ، ثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي وعبد الرحمن بن نمر، أنها سمعا الزهري يقول في إناء ولغ فيه كلبٌ، فلم يجدوا ماءً غيره قال: يتوضأ به. قال الوليد: فذكرته لسفيان الثوري، فقال: هذا والله الفقه بعينه، يقول الله ﷻ: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [البقرة: ٢٣]. وهذا ماءٌ وفي النفس منه شيءٌ، فأرى أن يتوضأ به ويتيمم.

وانظر: «تغليق التعليق» (٢/ ١٠٧، ١٠٨).

وقال الحافظ في «الفتح» (١/ ٢٧٣): إسناده صحيح.

والجواب: أَنَّهُ يَكُونُ طَاهِرًا؛ لِأَنَّ شَعْرَ الْإِنْسَانِ طَاهِرٌ، وَمَا تَغَيَّرَ بِالطَّاهِرِ فَهُوَ طَاهِرٌ. وَهَذَا يَدُلُّنَا عَلَى أَنَّ الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَرَى قِسْمًا ثَالِثًا فِي بَابِ الْمِيَاهِ، وَيَرَى أَنَّ أَقْسَامَ الْمِيَاهِ اثْنَانِ فَقَطْ: طَهُورٌ وَنَجَسٌ، خِلَافًا لِمَنْ قَالَ: إِنَّ هُنَاكَ قِسْمًا ثَالِثًا بَيْنَهُمَا، وَهُوَ الطَّاهِرُ، وَبِالتَّالِي تَكُونُ الْمِيَاهُ عِنْدَهُ: إِمَّا طَاهِرًا مُطَهَّرًا، وَإِمَّا نَجَسًا مُنَجَّسًا، وَإِمَّا طَاهِرًا غَيْرَ مُطَهَّرٍ ^(١).

وَالصَّوَابُ: أَنَّ الْمِيَاهَ قِسْمَانِ فَقَطْ: طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ وَنَجَسٌ مُنَجَّسٌ، فَمَا تَغَيَّرَ بِالنَّجَاسَةِ فَهُوَ نَجَسٌ مُنَجَّسٌ، وَمَا عَدَاهُ فَهُوَ طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ ^(٢).

❦ وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكَانَ عَطَاءٌ لَا يَرَى بِهِ بَأْسًا أَنْ يُتَّخَذَ مِنْهَا الْخِيُوطُ وَالْحِبَالُ». يَعْنِي: مِنْ شَعْرِ الْإِنْسَانِ، وَكَانَتِ الشُّعُورُ فِي ذَلِكَ الْعَهْدِ تُطَالُ، فَيُتَّخَذُ مِنْهَا الْخِيُوطُ الدَّقِيقَةُ وَالْحِبَالُ الْغَلِيظَةُ.

وَلَكِنْ فِي النَّفْسِ مِنْ هَذَا شَيْءٌ؛ لِأَنَّ فِي هَذَا نَوْعَ امْتِهَانٍ لِلْإِنْسَانِ، فَقَدْ يُرْبِطُ بِهِذِهِ الْحِبَالُ الْعَتَرُ أَوْ الْكَلْبُ.

❦ وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَسُورُ الْكَلَابِ وَمَمَرُّهَا فِي الْمَسْجِدِ». سُورُ الْكَلَابِ هُوَ بَقِيَّةُ شَرَابِهَا وَطَعَامِهَا، وَهَلْ هُوَ نَجَسٌ أَوْ لَيْسَ بِنَجَسٍ؟
نَقُولُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ فَاغْسِلُوهُ سَبْعًا» ^(٣). وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ يَكُونَ نَجَسًا؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ بِغَسْلِهِ، وَلَا غَسْلَ إِلَّا مِنْ نَجَاسَةٍ، بَلْ إِنَّهُ ﷺ قَالَ: «عَفَّرُوهُ الثَّامِنَةَ بِالتَّرَابِ» ^(٤).

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (٢٥/٢٤) وما بعدها.

(٢) وهذا هو مذهب أبي حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى عنه، وهي التي نص عليها في أكثر أجوبته، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، وتلميذه ابن القيم، والشوكاني، والشيخ عبد الرحمن السعدي. وانظر: «مجموع الفتاوى» (٢١/٢٤-٤١)، و«تهذيب السنن» (١/٥٦-٧٤)، و«السييل الجرار» (٥٦-٥٨)، و«الفتاوى السعدية» (١/٢١، ٢٢).

(٣) أخرجه البخاري (١٧٢)، ومسلم (٢٧٩) (٩٠).

(٤) أخرجه مسلم (٢٨٠) (٩٣).

وهذا يَدُلُّ على غِلْظِ نَجَاسَتِهِ، وَلَكِنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ يَرَى أَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ تَطْهِيرٍ غَيْرِ النَجَسِ^(١)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَاءَ قَدْ لَا يَتَغَيَّرُ بِوُلُوغِ الْكَلْبِ فِيهِ، فَلَا يَتَغَيَّرُ بِالنَّجَاسَةِ، وَلَوْ كَانَ مِنْ أَجْلِ النَّجَاسَةِ لَكَانَ إِذَا طَهَّرَ - وَلَوْ بِثَلَاثٍ - كَفَى، وَإِذَا طَهَّرَ - وَلَوْ بِغَيْرِ التَّرَابِ - كَفَى، وَلَكِنْ يُوجَدُ شَيْءٌ وَرَاءَ النَّجَاسَةِ، كَمَا سَيَأْتِي فِي الْآثَارِ الَّتِي أَوْزَدَهَا الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذَا الْبَابِ.

وَلَكِنْ جُمُهُوَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ نَجَسٌ، وَأَنَّ نَجَاسَتَهُ مُغْلَظَةٌ^(٢)، وَلِهَذَا قَالُوا: النَّجَاسَاتُ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ: مُغْلَظَةٌ، وَمُخَفَّفَةٌ، وَمُتَوَسِّطَةٌ. فَالْمُغْلَظَةُ نَجَاسَةُ الْكَلْبِ. وَالْمُخَفَّفَةُ نَجَاسَةُ بَوْلِ الصَّغِيرِ الَّذِي لَا يَأْكُلُ الطَّعَامَ^(٣)، وَكَذَلِكَ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ الْمَذْبُوحِ فَإِنَّ نَجَاسَتَهُ مُخَفَّفَةٌ يَكْفِي فِيهِ النَّضْحُ. وَالْمُتَوَسِّطَةُ مَا عَدَا ذَلِكَ.

(١) وهذا هو مذهب مالك رَحِمَهُ اللَّهُ، وانظر: «مجموع الفتاوى» (٢١ / ٥٣٠)، و«شرح مسلم» للنووي (٢ / ١٨٧، ١٨٨)، و«نيل الأوطار» (١ / ٥٢).

(٢) انظر المصدر السابق.

(٣) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ عن حكم الألبان الصناعية؛ كـ «نيدو» هل تأخذ نفس حكم لبن الأم، في عدم إيجاب غسل بول الصبي الصغير؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: هي كلبن الأم؛ لأن هذا غذاء خفيف، فيكون ما يُسْتَجُّ منه خفيفاً. ويقال في الحكمة من أن بول الأنثى الصغيرة يُغسل وبول الذكر الصغير ينضح: أولاً: أن حرارة الذكر أقوى من حرارة الأنثى، فتُذِيبُ الْفُضَّلَاتِ الَّتِي فِي الْحَلِيبِ أَكْثَرَ مِنْ إِذَابَةِ الْأُنْثَى؛ لِأَنَّ الْأُنْثَى أَبْرَدُ.

وثانياً: أن بول الذكر يخرج من ثَقَبٍ ضِيقٍ، فيكونُ بَرُورُهُ بَعِيداً، وبولُ الْأُنْثَى يَخْرُجُ مِنْ ثَقَبٍ أَوْسَعٍ فَلَا يَتَعَدَّى مَوْضِعَهُ، فَمِنْ أَجْلِ هَذَا؛ أَي: مِنْ أَجْلِ كَوْنِ بَوْلِ الذَّكَرِ يَتَشَبَّهُ أَكْثَرَ خُفَّفٍ فِيهِ.

ثالثاً: أن الذَّكَرَ عِنْدَ أَهْلِهِ أَعْلَى مِنَ الْأُنْثَى، فيكونُ حَمْلُهُ أَكْثَرَ، فَرُوعِي فِي ذَلِكَ الْمَشَقَّةَ. وهذه التعليلات قد تكونُ عَلِيلَةً فِي الْوَاقِعِ، لَكِنَّ التَّعْلِيلَ الْحَقِيقِيَّ هُوَ النَّصُّ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُفَرِّقَ الشَّرْعُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ إِلَّا وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ مُؤَثِّرٌ، لَكِنْ لَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ نَعْلَمُهُ.

❖ وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَمَمَّرَهَا فِي الْمَسْجِدِ». فَيُشِيرُ إِلَى مَا ثَبَتَ مِنْ أَنَّ الْكَلَابَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ تُقْبَلُ وَتُدْبَرُ فِي الْمَسْجِدِ وَتَبُولُ^(١). لَكِنْ كَلِمَةُ «تَبُولُ» مَعْنَاهَا: وَهِيَ تَبُولُ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ تُمْنَعْ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّهَا تَبُولُ فِي الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّهَا لَوْ بَالَتْ فِي الْمَسْجِدِ لُنُقِلَ تَطْهِيرُهَا.

فَالْكَلابُ تَمَرُّ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ فِي الْمَسَاجِدِ ذَاهِبَةً وَآيَةً، وَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ، فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى طَهَارَتِهَا، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ؟^(٢).

الْجَوَابُ: لَا نَقُولُ بِهَذَا؛ لِأَنَّهَا تَمَرُّ بِالْمَسْجِدِ يَابِسَةً، وَالْمَسْجِدُ كَذَلِكَ يَابِسٌ، فَلَا يَغْلُقُ بِالْمَسْجِدِ شَيْءٌ مِنْ نَجَاسَتِهَا، وَلِهَذَا قَالَ الْعَامَّةُ قَاعِدَةً فقهيةً مُفيدةً، وَهِيَ: لَيْسَ بَيْنَ الْيَابِسِينَ نَجَاسَةٌ. فَهَذِهِ قَاعِدَةٌ عَامِيَةٌ رَوَاهَا النَّسَوِيُّ الْعَجَازُ، وَلَكِنَّهَا فقهيةٌ تَامَةً. فَإِذَا تَلَاقَى شَيْتَانِ يَابِسَانِ - وَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا نَجِسًا - فَلَا نَجَاسَةٌ^(٣).

❖ وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَقَالَ الزَّهْرِيُّ: إِذَا وَلَغَ فِي إِنَاءٍ لَيْسَ لَهُ وَضُوءٌ غَيْرُهُ يَتَوَضَّأُ بِهِ». إِذَا: الزَّهْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ يَرَى أَنَّهُ لَيْسَ بِنَجَسٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ نَجِسًا مَا جَازَ أَنْ يَتَوَضَّأَ بِهِ، وَإِنْ عَدِمَ الْمَاءَ، وَلَوْ جَبَّ عَلَيْهِ أَنْ يَتَيَمَّمَ.

(١) سَيَأْتِي تَخْرِيجُهُ بِالتَّفْصِيلِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(٢) انْظُرْ: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٢١/ ٥٣٠)، وَ«شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ» (٢/ ١٨٧، ١٨٨)، وَ«نَيْلُ الْأَوْطَارِ» (١/ ٥٢).

(٣) سَأَلَ الشَّيْخَ الشَّارِحَ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَا الْعِلَّةُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَاءِ وَالتَّرَابِ فِي تَطْهِيرِ الْإِنَاءِ الَّذِي وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ خَاصَّةً؟ فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِذَا جَاءَتِ السَّنَةُ بِشَيْءٍ فَعَلِيَ الْمُسْلِمُ أَنْ يَقُولَ: سَلَّمْنَا وَسَمِعْنَا وَأَطَعْنَا؛ فَإِنْ عَقَلْنَا الْحِكْمَةَ فَهَذَا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ، وَإِنْ لَمْ نَعْقِلْهَا فَالْحِكْمَةُ هِيَ شَرَعُ اللَّهِ ﷻ، وَلِهَذَا لَمَّا سُئِلَتْ عَائِشَةُ: مَا بَالُ الْحَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ، وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ؟ قَالَتْ: كَانَ يَصْبِيئُنَا ذَلِكَ، فَنُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ، وَلَا نُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ. وَقَدْ ذَكَرَ أَهْلُ الْعِلْمِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنَّ هَذَا الْغَسْلَ لَيْسَ لِلنَّجَاسَةِ، لَكِنَّ الْحِكْمَةَ مِنْهُ هِيَ مَا يَخْذُلُ مِنَ الضَّرَرِ بِرِيقِهِ، وَلِهَذَا قَالُوا: إِنْ فِيهِ دَوْدَةُ شَرِيطِيَّةٍ مِثْلَ الشَّرِيطِ صَغِيرَةٍ، لَا يَقْتُلُهَا إِلَّا مَكَائِرُهَا بِالْمَاءِ وَسَحَقُهَا بِالتَّرَابِ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ لِلنَّجَاسَةِ لَكَانَ إِذَا ذَهَبَتِ النَّجَاسَةُ طَهَّرَ كَغَيْرِهِ مِنَ النَّجَاسَاتِ.

وَهَذَا مِمَّا عَلَّلَ بِهِ الْمَالِكِيَّةُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَجُوبَ الْغَسْلِ، وَمِنْ ثَمَّ ذَهَبُوا إِلَى طَهَارَةِ الْكَلْبِ.

وقوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَقَالَ سَفِيَانُ: هَذَا الْفَقْهُ بَعِيْنُهُ - يَعْنِي: قَوْلَ الزَّهْرِيِّ - يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾». وَهَذَا مَاءٌ - أَيْ: مَاءٌ لَمْ يَتَنَجَّسْ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ - وَلَكِنَّهُ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: وَفِي النَّفْسِ مِنْهُ شَيْءٌ يَتَوَضَّأُ بِهِ وَيَتَيَمَّمُ؛ يَعْنِي: فِي كَوْنِهِ يَتَوَضَّأُ بِالْمَاءِ الَّذِي وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ.

وَلِذَلِكَ قَالَ: يَتَوَضَّأُ بِهِ وَيَتَيَمَّمُ. فَيَجْمَعُ بَيْنَ طَهَارَتَيْنِ، فَيَتَوَضَّأُ لِأَنَّ الْمَاءَ مَوْجُودٌ، وَيَتَيَمَّمُ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَاءَ نَجَسٌ، فَلَا يَرْفَعُ الْحَدَثَ.

وَلَكِنْ يَجِبُ أَنْ نَعْلَمَ قَاعِدَةً مُفِيدَةً ذَكَرَهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ - وَهِيَ حَقِيقَةٌ -: أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُوجِبَ اللهُ عَلَى الْعَبْدِ عِبَادَةَ مَرْتَيْنِ أَبَدًا، فَإِمَّا هَذَا وَإِمَّا هَذَا ^(١)، وَمَا يَذْكُرُهُ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ مِنَ الْاِحْتِيَاطَاتِ فِي مِثْلِ هَذَا فِيهِ نَظَرٌ.

وَمِنْ ذَلِكَ مَا يَقُولُهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ عِنْدَكَ عَشْرَةُ أَثْوَابٍ، تَسْعَةٌ مِنْهَا نَجَسَةٌ، وَوَاحِدٌ طَاهِرٌ، قَالُوا: تُصَلِّيْ عَشْرَ مَرَّاتٍ، كُلُّ ثَوْبٍ تُصَلِّيْ بِهِ صَلَاةً، وَإِذَا كَانَ عِنْدَكَ خَمْسُونَ ثَوْبًا تُصَلِّيْ خَمْسِينَ صَلَاةً ^(٢).

وَهَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَكَ إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ طَاهِرٌ، وَلَا تَقْدِرُ عَلَى طَاهِرٍ، أَمَّا إِذَا كَانَ عِنْدَكَ ثَوْبٌ طَاهِرٌ وَجَبَ عَلَيْكَ.

وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ: أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْكَ إِلَّا صَلَاةً وَاحِدَةً، فَتَحَرَّى أَيُّ الْأَثْوَابِ أَوْلَى فُتُصَلِّيْ بِهِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَكَ قَرِينَةٌ فَصَلِّ بِمَا شِئْتَ، وَلَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا. وَلَا نَقُولُ: صَلِّ عَارِيًّا؛ لِأَنَّكَ قَادِرٌ عَلَى السِّرِّ.

فَصَارَتْ هَذِهِ الْأَثَارُ بَعْضُهَا ظَاهِرٌ فِي أَنَّ مَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ لَيْسَ بِنَجَسٍ، وَالْإِنْسَانُ يَتَوَضَّأُ بِهِ، لَكِنْ يَرَى بَعْضُهُمْ أَنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَ الْوُضُوءِ وَالتَّيَمُّمِ اِحْتِيَاطًا.

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢١/٤٤١، ٤٤٨، ٦٣٢، ٦٣٣)، (٢٢/١٠٦)، (٢٦/١٩٧).

(٢) انظر: «المبدع» (١/٦٤)، و«الروض المربع» (١/٢٧).

وَرَأَى الْجُمْهُورُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّهُ لَا يَتَوَضَّأُ بِهِ، وَأَنَّهُ يَتِمِّمُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ مَاءً طَهُورًا^(١).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧٠ - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: قُلْتُ لِعَبِيدَةَ: عِنْدَنَا مِنْ شَعْرِ النَّبِيِّ ﷺ أَصْبَنَاهُ مِنْ قَبْلِ أَنْسٍ، أَوْ مِنْ قَبْلِ أَهْلِ أَنْسٍ فَقَالَ: لَأَنْ تَكُونَ عِنْدِي شَعْرَةٌ مِنْهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا. [الحديث ١٧٠ - طرفه في: ١٧١].

هَذَا الَّذِي قَالَهُ فِي شَعْرِ النَّبِيِّ ﷺ إِنَّمَا يَخْتَصُّ بِالرَّسُولِ ﷺ، فَهُوَ الَّذِي يُتَبَرَّكُ بِشَعْرِهِ وَثِيَابِهِ وَرِيقِهِ وَعَرَقِهِ، أَمَّا غَيْرُهُ فَلَا.

ولهذا لَا يَجُوزُ أَنْ تَتَبَرَّكَ بِشَعْرِ الصَّالِحِينَ، وَلَا الْعُبَادِ، وَلَا الْعُلَمَاءِ، وَلَا بَشَائِهِمْ، وَلَا بِأَثَارِهِمْ، إِنَّمَا تَتَبَرَّكَ بِدَعَائِهِمْ؛ يَعْنِي: إِذَا دَعَا لَنَا فَإِنَّا نَرْجُو إِجَابَةَ الدَّعَاءِ. وَإِنَّمَا كَانَ الصَّحَابَةُ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ يَهْتَمُّونَ بِجَمْعِ شَعْرِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَضَعُونَ الْمَاءَ عَلَى شَعَرَاتِ الرَّسُولِ ﷺ، وَيَسْتَشْفُونَ بِهَا، فَقَدْ كَانَ عِنْدَ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا جُلْجُلٌ^(١) مِنْ فِصَّةٍ، فِيهَا شَعَرَاتٌ مِنْ شَعَرَاتِ النَّبِيِّ ﷺ، يُصَبُّ عَلَيْهِ الْمَاءُ، وَيُخَضِّخُصُّ، ثُمَّ يَشْرِبُهُ الْمَرِيضُ، فَيَشْفَى بِإِذْنِ اللَّهِ^(٢).

(١) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: عَنْ حُكْمِ صَيْدِ الْكَلْبِ، هَلْ يَغْسَلُ بِالْمَاءِ وَالتُّرَابِ؟ فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: بِأَنَّ الَّذِي يُغْسَلُ بِالْمَاءِ وَالتُّرَابِ إِنَّمَا هُوَ مَا أَصَابَهُ فَمِ الْكَلْبِ فَقَطْ، وَلَيْسَ كُلُّ الطَّيْرِ، وَلَكِنْ إِذَا قُلْتَ: إِنَّ التُّرَابَ يُوَثِّرُ عَلَى اللَّحْمِ وَيُقْسِدُهُ قُلْنَا لَكَ: اسْتَغْمِلِ الصَّابُونَ.

لَكِنْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: لَا يَجِبُ غَسْلُ مَا أَصَابَهُ فَمِ كَلْبِ الصَّيْدِ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِعِلَّتَيْنِ: التَّعْلِيلُ الْأَوَّلُ: أَنَّ ظَاهِرَ النُّصُوصِ عَدَمُ غَسْلِهِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ قَالَ لِعَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ: «كُلْ». وَلَمْ يَأْمُرْ بِالْغَسْلِ، وَلَوْ كَانَ الْغَسْلُ وَاجِبًا لَكَانَ هَذَا مِمَّا تَتَوَافَرُ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ النَّاسِ يَصِيدُونَ. وَالتَّعْلِيلُ الثَّانِي: أَنَّ فِي هَذَا حَرْجًا وَمَشَقَّةً، وَاللَّهُ تَعَالَى قَدْ رَفَعَ الْحَرْجَ وَالْمَشَقَّةَ عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ.

وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الرَّاجِحُ، فَيَكُونُ هَذَا مُسْتَشْنَى مِنْ أَجْلِ الْحَرْجِ وَالْمَشَقَّةِ.

(٢) الْجُلْجُلُ - بِجَمِيعِ مَضْمُونَتَيْنِ، بَيْنَهُمَا لَامٌ، وَآخِرُهُ أُخْرَى - هُوَ شِبْهُ الْجَرَسِ. وَانْظُرْ: «الْفَتْحُ» (١٠/٣٥٣).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٨٩٦).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّادٌ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا حَلَقَ رَأْسَهُ كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَوَّلَ مَنْ أَخَذَ مِنْ شَعْرِهِ.

ورسولُ الله ﷺ حَلَقَ رَأْسَهُ يَوْمَ النَّحْرِ، وَأَعْطَى أَبَا طَلْحَةَ الْجَانِبَ الْيَمِينَ مِنْهُ، وَأَمَّا الْجَانِبُ الْأَيْسَرُ فَأَمَرَهُ أَنْ يَقْسِمَهُ فِي النَّاسِ، فَقَسَمَهُ، فَمِنْهُمْ مَنْ نَالَ شَعْرَةً، وَمِنْهُمْ مَنْ نَالَ شَعْرَتَيْنِ^(١).

وَأَمَّا أَبُو طَلْحَةَ فَاسْتَأْثَرَ بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ بِنِصْفِ رَأْسِهِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي كَانَ حَلَقَهُ^(٢).



(١) روى مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ (٢/٩٤٧) (١٣٠٥) (٣٢٤)، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلْحَلَّاقِ: «هَا». وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى الْجَانِبِ الْيَمِينِ هَكَذَا، فَقَسَمَ شَعْرَهُ بَيْنَ مَنْ يَلِيهِ. قَالَ: ثُمَّ أَشَارَ إِلَى الْحَلَّاقِ، وَإِلَى الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ، فَحَلَقَهُ، فَأَعْطَاهُ أَمِ سُلَيْمٍ.

وَأَمَّا فِي رِوَايَةِ أَبِي كُرَيْبٍ قَالَ: فَبَدَأَ بِالشَّقِ الْيَمِينِ، فَوَزَّعَهُ الشَّعْرَةَ وَالشَّعْرَتَيْنِ بَيْنَ النَّاسِ، ثُمَّ قَالَ بِالْأَيْسَرِ، فَصَنَعَ بِهِ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: «هَهُنَا أَبُو طَلْحَةَ؟» فَدَفَعَهُ إِلَى أَبِي طَلْحَةَ.

وَفِي رِوَايَةِ أُخْرَى (١٣٠٥) (٣٢٦)، أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجَمْرَةَ، وَنَحَرَ نَسْكَهَ وَحَلَقَ، نَاولَ الْحَلَّاقَ شِقَّةَ الْيَمِينِ فَحَلَقَهُ، ثُمَّ دَعَا أَبَا طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيَّ، فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ، ثُمَّ نَاولَهُ الشَّقَّ الْأَيْسَرَ، فَقَالَ: «اخْلُقْ». فَحَلَقَهُ، فَأَعْطَاهُ أَبَا طَلْحَةَ، فَقَالَ: «اقْسِمْ بَيْنَ النَّاسِ».

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١/٢٧٤): وَلَا تَنَاقُضُ فِي هَذِهِ الرِّوَايَاتِ، بَلْ طَرِيقُ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا أَنَّهُ نَاولَ أَبَا طَلْحَةَ كُلًّا مِنَ الشَّقَيْنِ، فَأَمَّا الْيَمِينُ فَوَزَّعَهُ أَبُو طَلْحَةَ بِأَمْرِهِ، وَأَمَّا الْأَيْسَرُ فَأَعْطَاهُ لَأَمِ سُلَيْمٍ زَوْجَتَهُ بِأَمْرِ ﷺ أَيْضًا. زَادَ أَحَدُ فِي رِوَايَةٍ لَهُ: لِتَجْعَلَهُ فِي طَيْبِهَا. اهـ.

(٢) كَذَا ذَكَرَ الشَّيْخُ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ هُنَا، وَقَالَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شرح مسلم» (٥/٦٢): وَاخْتَلَفُوا فِي اسْمِ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي حَلَقَ رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ، فَالصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ أَنَّهُ مَعْمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَدَوِيُّ، وَفِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» قَالَ: زَعَمُوا أَنَّهُ مَعْمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَقِيلَ: اسْمُهُ خِرَاشُ بْنُ أُمَيَّةَ بْنِ رِبِيعَةَ الْكَلْبِيِّ -بِضْمِ الْكَافِ- مَنسُوبٌ إِلَى كُلَيْبِ بْنِ حَبْشَةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ. وَانْظُرْ: «الْفَتْحُ» (١/٢٧٤). وَقَدْ اسْتَدْرَكَ الشَّيْخُ الشَّارِحُ ذَلِكَ فِيهِ بَعْدَ، وَذَكَرَ أَنَّ الْحَلَّاقَ غَيْرَ أَبِي طَلْحَةَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا»^(١).

١٧٣ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، سَمِعْتُ أَبِي، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ رَجُلًا رَأَى كَلْبًا يَأْكُلُ الثَّرَى مِنَ الْعَطَشِ، فَأَخَذَ الرَّجُلُ خُفَّهُ، فَجَعَلَ يَغْرِفُ لَهُ بِهِ حَتَّى أَرَوَاهُ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَأَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ^(٢).

[الحديث ١٧٣ - أطرافه في: ٢٣٦٣، ٢٤٦٦، ٦٠٠٩].

وهذا يدلُّ على أَنَّ الْإِنَاءَ لَا يَنْجُسُ إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِيهِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يَذْكُرْ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ غَيَّرَ خُفَّهُ، أَوْ غَسَلَهُ.

ولكن يُقَالُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسُقِ الْحَدِيثَ لِهَذَا الْغَرَضِ، وَإِنَّمَا سَأَفَهُ مِنْ أَجْلِ الْحَادِثَةِ فَقَطْ.

وَكُونُهُ غَسَلَ خُفَّهُ، أَوْ لَمْ يَغْسِلْهُ، صَلَّى فِيهِ، أَمْ لَمْ يُصَلِّ فِيهِ، كَانَ شَرِيعَةً مِنْ قَبْلِنَا وَجُوبَ الطَّهَارَةِ، أَوْ عَدَمَ وَجُوبِهَا.

هَذَا مَا تَعَرَّضَ لَهُ، فَلَا وَجْهَ لِلِاسْتِدْلَالِ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ غَسْلُ الْإِنَاءِ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ.



(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٤٤) (١٥٣).

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٧٤- وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَتِ الْكِلَابُ تَبُولُ، وَتُقْبَلُ وَتُدْبِرُ فِي الْمَسْجِدِ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ يَكُونُوا يُرْشُونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ^(١).

سَبَقَ لَنَا أَنْ شَعَرَ الْآدَمِيِّ طَاهِرٌ، وَأَنَّ أَبَا طَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هُوَ أَوَّلُ مَنْ أَخَذَ مِنْ شَعْرِهِ ﷺ، وَبَيَّنَّا أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمَّا خَلَقَ رَأْسَهُ أَعْطَى أَبَا طَلْحَةَ نِصْفَهُ؛ الْجَانِبَ الْأَيْمَنَ مِنْهُ، وَخَصَّهُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ رَبِّمَا فَعَلَ شَيْئًا أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُكَافِئَهُ بِهِ.

وَذَكَرْنَا أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ هُوَ الْحَالِقُ، وَلَيْسَ هُوَ الْحَالِقُ، وَإِنَّمَا الْحَالِقُ غَيْرُهُ. ثُمَّ ذَكَرَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ هُنَا عَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَتِ الْكِلَابُ تَبُولُ وَتُقْبَلُ وَتُدْبِرُ فِي الْمَسْجِدِ. أَشْكِلَ هَذَا عَلَى بَعْضِ الْعُلَمَاءِ، وَقَالَ: كَيْفَ تَبُولُ فِي الْمَسْجِدِ وَتُقْبَلُ وَتُدْبِرُ؟

وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ قَوْلَهُ: «تَبُولُ». صِفَةٌ لَهَا غَيْرُ مُتَّفَقَةٍ مَعَ الْإِقْبَالِ وَالْإِدْبَارِ، بَلْ قَبْلَ ذَلِكَ؛ يَعْنِي: كَانَتِ تَبُولُ، ثُمَّ تُقْبَلُ وَتُدْبِرُ، وَالْأَمِينُ الْمَعْلُومُ أَنَّهَا لَوْ بَالَتْ فِي الْمَسْجِدِ لَوَجِبَ غَسْلُ الْمَسْجِدِ، كَمَا وَجِبَ غَسْلُهُ مِنْ بَوْلِ الْآدَمِيِّ^(٢). وَقَوْلُهُ: «فَلَمْ يَكُونُوا يُرْشُونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ». سَبَقَ لَنَا أَنَّ السَّبَبَ هُوَ أَنَّ هَذِهِ الْكِلَابَ تَمَرُّ بِالْمَسْجِدِ، وَأَرْجُلُهَا يَابِسَةٌ، وَالْمَسْجِدُ كَذَلِكَ يَابِسٌ، فَلَمْ يَكُونُوا يَتَّبِعُونَ آثَارَ الْكِلَابِ، ثُمَّ يُرْشُونَهَا بِالْمَاءِ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَنْجَسْهُ.

(١) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٢٧٨/١).

ووصله أبو نعيم في «المستخرج على البخاري»: أخبرنا أبو إسحاق هو ابن حمزة، ثنا إسحاق بن محمد، ثنا مثله موسى بن سعيد الدندان، ثنا أحمد بن شبيب بسنده ولفظه عن ابن عمر، قال: كنت أبيت في المسجد على عهد رسول الله ﷺ فتى شاباً، وكانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر. والباقي مثله.

ووصله أيضاً البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٤٣/١): أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنا العباس بن الفضل الأسفاطي، ثنا أحمد بن شبيب به.

وانظر: «تغليق التعليق» (١٠٩/٢).

(٢) كما في حديث الأعرابي الذي رواه البخاري (٢٢٠، ٢٢١)، ومسلم (٢٨٥) (١٠٠).

وفي هذا: دليلٌ على كثرة الكلاب في المدينة في عهد النبي ﷺ، ولهذا أمر مرةً بأن تُقتل الكلاب، فكانت المرأةُ تقدّم من البادية معها كلبها، فيقوم الصحابةُ فيقتلونه^(١).
ثم بعد ذلك نهى عن قتل الكلاب^(٢) إلا العقور^(٣)، والأسود^(٤).
أما العقور فلا ذاه، وأما الأسود فلائنه شيطانٌ.
ويُستدلُّ بهذا الحديث: على أن ترك الشيء مع قيام السبب المُقتضي لفعله يكون دليلاً على أن هذا الشيء ليس بواجب، بل ليس بمشروع^(٥)؛ لقوله: فلم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧٥ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ ابْنِ أَبِي السَّفَرِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ الْمُعْلَمُ، فَقَتَلَ فُكُلًا، وَإِذَا أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّمَا أَمْسَكُهُ عَلَى نَفْسِهِ». قُلْتُ: أُرْسِلُ كُلِّي فَأَجِدُ مَعَهُ كَلْبًا آخَرَ؟ قَالَ: «فَلَا تَأْكُلْ؛ فَإِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ، وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى كَلْبٍ آخَرَ»^(٦).

(١) أخرجه البخاري (٣٣٢٣)، ومسلم (١٥٧٠) (٤٥)، (١٥٧٢).

(٢) أخرجه مسلم (٢٨٠) (٩٣)، (١٥٧٣) (٤٨).

(٣) أخرجه البخاري (١٨٢٨)، (٣٣١٤)، ومسلم (١١٩٨-١٢٠٠).

(٤) أخرجه مسلم (١٥٧٢) (٤٧).

(٥) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: إن قال قائل: أليس من الممكن أن تبول الكلاب، ويعلق بأرجلها شيء

من التراب الذي تلوث بالنجاسة، فتأتي المسجد، وهو ما زال في رجلها؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: هناك قاعدة ذكرها أهل العلم رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وهي: أنه إذا جاء لفظ مُشْتَبِه، سواء في القرآن أو في السنة، وعندنا لفظٌ غير مُشْتَبِه، فالواجب أن يُردَّ المُشْتَبِه إلى الواضح، قال تعالى: ﴿وَمِنْهُ مَا يَكُنْ مُحْكَمًا هُنَّ أُمُّ الْكَيْتِ وَأُخْرُ مُتَشَبِهَاتٍ﴾ [التكوير: ١٧]. فأم الكتاب مرجع.

فإذا جاءك أدلة من القرآن أو السنة فيها اشتباه، ولكن هناك نصوص مُحْكَمَةٌ تدل على المعنى، فالواجب حمل هذه النصوص المُشْتَبِهَةِ على النصوص المحكّمة.

(٦) أخرجه مسلم (١٩٢٩) (٢).

[الحديث ١٧٥ - أطرافه في: ٢٠٥٤، ٥٤٧٥، ٥٤٧٦، ٥٤٧٧، ٥٤٨٣، ٥٤٨٤، ٥٤٨٥، ٥٤٨٦، ٥٤٨٧، ٧٣٩٧].

كَأَنَّ الْبَخَارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَمِيلُ إِلَى التَّخْفِيفِ فِي نَجَاسَةِ الْكَلْبِ، وَذَلِكَ مِنْ أَصْلِ التَّرْجُمَةِ إِلَى أَنْ سَاقَ هَذَا الْحَدِيثَ ^(١).

وَالْكَلَابُ الْمُعَلَّمَةُ هِيَ الَّتِي تُرْسَلُ لِلصَّيْدِ، وَتَعْلِمُهَا أَنْ تُمَرَّنَهَا عَلَى الصَّيْدِ، وَذَلِكَ بِالْآتِي:

أَوَّلًا: أَنَّهُ إِذَا أَمْسَكَ الْكَلْبُ لَا يَأْكُلُ، وَهَذَا هُوَ أَهَمُّ شَيْءٍ.
وَدَلِيلُهُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ [الْبَقَرَةُ: ٤]. وَلَئِنَّهُ إِذَا أَكَلَ فَقَدْ أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، وَهُوَ لَوْ أَمْسَكَ عَلَى صَاحِبِهِ مَا أَكَلَ.

وثَانِيًا: أَلَّا يَسْتَرْسَلَ إِلَّا إِذَا أُرْسِلَ، فَلَا يَسْتَرْسِلُ بِنَفْسِهِ، وَإِلَّا فَهُوَ يَرَى الصَّيْدَ، وَلَكِنْ لَا يَتَحَرَّكُ حَتَّى يَقُولَ لَهُ صَاحِبُهُ: تَقَدَّمْ. وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَوْ انْطَلَقَ إِلَى الصَّيْدِ بِدُونِ أَنْ يُرْسِلَهُ صَاحِبُهُ لَكَانَ قَدْ اضْطَّادَ لِنَفْسِهِ، فَإِذَا اسْتَرْسَلَ بِنَفْسِهِ دُونَ أَنْ يَأْمُرَهُ صَاحِبُهُ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا رَأَى صَاحِبُهُ الصَّيْدَ، وَرَأَاهُ مُنْطَلِقًا عَلَيْهِ رَجَرَهُ، فَازْدَادَ عَدُوًّا فَهَلْ يُؤْكُلُ مَا صَادَ أَوْ لَا؟

الْجَوَابُ: يُؤْكُلُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا زَادَ فِي الْعَدُوِّ صَارَ مُمَسِّكًا عَلَى صَاحِبِهِ، وَإِنْ كَانَ أَصْلُ الْإِنْطِلَاقِ بِدُونِ أَمْرِ صَاحِبِهِ، وَهَذَا يَقَعُ كَثِيرًا، يَكُونُ صَاحِبُ الْكَلْبِ غَافِلًا، وَالْكَلْبُ كَلْبُ صَيْدٍ، فَيَتَّبِعُهُ، فَإِذَا بِهِ قَدْ انْطَلَقَ، فَهَذَا نَقُولُ: أَرْجُرُهُ. فَإِنْ اشْتَدَّ فِي الْعَدُوِّ فَقَدْ أَمْسَكَ عَلَيْكَ، وَإِنْ بَقِيَ عَلَى سِيرِهِ فَقَدْ أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ.

(١) سئل الشيخ الشارح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَاذَا يَفْعَلُ الْإِنْسَانُ عِنْدَمَا يَلْحَسُ الْكَلْبُ ثِيَابَهُ؟

فَأَجَابَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْغُرَبِيِّينَ وَالْكَفَّارِ فَيَرَوْنَ أَنْ لَحَسَ الْكَلْبُ الثِّيَابَ تَنْظِيفٌ لَهَا؛ لِأَنَّ لِسَانَهُ مِثْلَ الْإِسْفَنْجِ وَهُوَ رَطْبٌ أَيْضًا، فَيَطْهَرُ.

وَأَمَّا نَحْنُ فَنَرَى أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنَ الْغَسْلِ، وَالْكَلْبُ مِنْ أَقْرَبِ مَا يَكُونُ لِلتَّعْلِيمِ؛ يَعْنِي: إِذَا نَهَرَتْهُ مَرَّةً وَاحِدَةً لَمْ يَعُدَّ مَرَّةً ثَانِيَةً.

ثَالِثًا: أَنْ يَنْزَجِرَ إِذَا رُجِرَ؛ يَعْنِي: أَنَّهُ انْطَلَقَ، وَفِي حَالِ انْطِلَاقِهِ زَجَرَهُ صَاحِبُهُ، يُرِيدُ أَنْ يَنْقَى، فَإِذَا وَقَفَ عَلِمْنَا أَنَّهُ تَعَلَّمَ تِمَامًا، وَأَنَّهُ صَادَ لَصَاحِبِهِ.
وَأَمَّا إِذَا زَجَرَهُ بَعْدَ أَنْ كَانَ أَرْسَلَهُ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَرْفَعْ بِهِ رَأْسًا، وَلَمْ يَرِ بِالْمُخَالَفَةِ بِأَسَا، وَاسْتَمَرَّ حَتَّى صَادَ الصَّيْدَ، فَهَلْ يَكُونُ مُعَلِّمًا؟
الْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّهُ صَادَ لِنَفْسِهِ^(١).

وَقَدْ أَخَذَ الْعُلَمَاءُ مِنْ هَذَا الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ فَضِيلَةَ الْعِلْمِ، وَقَالُوا: إِنَّ الْكَلَابَ الْمُعَلَّمَةَ يَحِلُّ صَيْدُهَا، وَالْجَاهِلَةَ لَا يَحِلُّ صَيْدُهَا، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى فَضِيلَةِ الْعِلْمِ، وَهُوَ كَذَلِكَ بِلا شَكٍّ.

❦ وَقَوْلُهُ حَيْثُ: «قُلْتُ: أُرْسِلُ كَلْبِي، فَأَجِدُ مَعَهُ كَلْبًا آخَرَ. قَالَ: فَلَا تَأْكُلْ فَإِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى كَلْبٍ آخَرَ». وَهَذَا صَحِيحٌ، فَإِذَا أُرْسِلَ كَلْبُهُ، ثُمَّ جَاءَ الْكَلْبُ، وَمَعَهُ كَلْبٌ آخَرُ، قَدْ حَمَلَا الصَّيْدَ، فَهَنَّا لَا يَأْكُلُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسَمِّ عَلَى الْكَلْبِ الثَّانِي. وَلَوْ أُرْسِلَ كَلْبُهُ، فَأَمْسَكَ الصَّيْدَ، لَكِنْ جَاءَ كَلْبٌ آخَرُ، وَسَاعَدَهُ فَهَلْ يَأْكُلُ؟
فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ سَاعَدَهُ فِي إِزْهَاقِ الرُّوحِ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اجْتَمَعَ مَبِيعٌ وَحَاطِرٌ، وَجَانِبُ الْحَظَرِ مُقَدَّمٌ عَلَى جَانِبِ الْإِبَاحَةِ، وَإِنْ سَاعَدَهُ فِي حَمَلِهِ إِلَى صَاحِبِهِ فَهَذَا لَا يَضُرُّ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ هُوَ الَّذِي قَتَلَهُ.

وَنَظِيرُ ذَلِكَ إِذَا أُرْسِلَ الطَّيْرَ عَلَى صَيْدٍ، ثُمَّ وَجَدَهُ فِي الْمَاءِ، أَوْ أُرْسِلَ سَهْمُهُ عَلَى صَيْدٍ رَمَاهُ فِي الْجَوِّ، ثُمَّ سَقَطَ فِي الْمَاءِ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ، لَكِنَّ الرُّسُولَ ﷺ عَلَّقَ، فَقَالَ: «فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي الْمَاءُ قَتَلَهُ أَمْ سَهْمُكَ؟»^(٢).

(١) سئل الشيخ الشارح رحمته: كلب الصيد المعروف له شكل معين، فهل يمكن أن أعلم كلبًا آخر، أم أن الأمر محصور في هذا النوع؟

فأجاب رحمته: لو تعلَّم غيره فليس هناك مانع، ولهذا لو تعلم مثلاً غير الكلاب، كان يتعلم فهد من الفهود أو غيره فلا بأس.

(٢) أخرجه مسلم رحمته (١٩٢٩) (٧).

فَعَلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّكَ لَوْ عَلِمْتَ أَنَّ الَّذِي قَتَلَهُ هُوَ سَهْمُكَ فَهُوَ حَلَالٌ، حَتَّى لَوْ وَجَدْتَهُ فِي الْمَاءِ؛ يَعْنِي: لَوْ كَانَتْ الْإِصَابَةُ قَدْ مَزَقَتْ الرَّأْسَ مِثْلًا، وَسَقَطَ فِي الْمَاءِ فَهُوَ حَلَالٌ.

وَكَذَلِكَ مَسْأَلَةُ الْكَلْبِ مَعَ الْكَلْبِ الْمُعَلَّمِ إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ الْكَلْبَ الْمُعَلَّمِ هُوَ الَّذِي صَادَ هَذَا الصَّيْدُ فَإِنَّا نَأْكُلُهُ، وَلَا حَرَجَ، وَلِهَذَا قَالَ هُنَا فِي الْحَدِيثِ: «فَإِنَّا سَمَّيْتِ عَلَى كَلْبِكَ، وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى كَلْبٍ آخَرَ».

وَعَلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا بَدَّ أَنْ يُسَمِّيَ عَلَى الْكَلْبِ، فَإِنْ لَمْ يُسَمِّ فَالْصَّيْدُ حَرَامٌ، وَلَا يَحِلُّ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١].

وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ اشْتَرَطَ، فَقَالَ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ»^(١). وَقَالَ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ، وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ»^(٢).

وَلِهَذَا كَانَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ هُوَ قَوْلُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ؛ أَنَّ مَا لَمْ يُسَمِّ عَلَيْهِ فَهُوَ حَرَامٌ، سِوَاءَ تَرَكَ الْإِنْسَانُ التَّسْمِيَةَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا^(٣)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَكْلَ الْمَذْبُوحَ أَوْ الصَّيْدَ لَهَا جِهَتَانِ:

الْجِهَةُ الْأُولَى: جِهَةُ الصَّائِدِ أَوْ الذَّابِحِ.

وَالْجِهَةُ الثَّانِيَةُ: جِهَةُ الْأَكْلِ.

فَإِذَا لَمْ يُسَمِّ الذَّابِحُ أَوْ الصَّائِدُ نَاسِيًا فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وَالْجِهَةُ الثَّانِيَةُ، وَهِيَ الْأَكْلُ: فَالْأَكْلُ إِذَا أَكَلَ مِنْ هَذَا الصَّيْدِ الَّذِي لَمْ يُسَمِّ عَلَيْهِ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري (٢٥٠٧)، ومسلم (١٩٦٨) (٢٠).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣٥/٢٣٩، ٢٤٠).

لكن لو تعمّد أن يأكل قلنا: لا. فهذا لم يُسمَّ عليه، وقد نهيت أن تأكل ممّا لم يُذكر اسم الله عليه.

فإذا قال: الله يقول: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾.

قلنا: نعم، لكن الفعل فعلك، وأنت الآن ليس عندك نسيان، ولا خطأ، فأنت الآن تريد أن تأكل مما لم يُذكر اسم الله عليه، وأنت عالمٌ ذاكراً.

والغريب أن ابن جرير رحمه الله ذكر الإجماع على جواز أكل ما نُسيت التسمية عليه ^(١)، إلا أن ابن كثير قال: إن ابن جرير رحمه الله لا يعتبر مخالفة الواحد والاثنتين.

لكن جمهور العلماء يقولون: إذا خالف -ولو واحداً من أهل العلم- فلا إجماع ^(٢). فإذا قال قائل: إننا إذا تركنا ما نسينا التسمية عليه أضعنا أموالاً كثيرة؛ لأن النسيان يقع كثيراً.

قلنا: هذا القول، أو هذا الإيراد كإيراد بعض الناس على قطع اليد في السرقة، قال: لو قطعنا اليد في السرقة أصبح نصف الشعب مشلولاً ومُشوَّهاً، ولا سيما أنه تُقطع اليد اليمنى.

وكإيراد بعض الناس، قال: لو قتلنا القاتل عمداً لزدنا في إزهاق النفوس، فقد كان المقتول واحداً، والآن صار اثنين.

نقول: هذه الإيرادات ما هي إلا جدلٌ كجدل المشركين في عيسى لما قالوا: ﴿وَقَالُوا أَلِلهُتُمْ خَيْرًا مِّمَّ هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٨]. ألهتُمْ تكون في النار، وعيسى لا يكون في النار، فقال الله تعالى: ﴿مَاضِيُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الأنعام: ٥٨].

فنقول: هذا جدلٌ، وإلا فإننا إذا قلنا لهذا الرجل: متروك التسمية لا تأكله. ثم سحب شاته للكلاب، فلن يعود أبداً إلى ترك التسمية، وسيُسمي من يوم أن يُقبل على

(١) «تفسير الطبري» (٨ / ٢٠).

(٢) انظر: «المذكرة» للشنقيطي رحمه الله (ص ١٨٢).

الدَّبِيحَةِ، وَقَبْلَ أَنْ يُبَاشِرَ الذَّبِيحَ؛ لِأَنَّهُ يَخْشَى أَنْ يَنْسَى، وَهُوَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَنْسَى مَا وَقَعَ فِي قَلْبِهِ مِنْ خَسَارَةٍ، فَقَدْ تَكُونُ شَاةٌ بِمِائَتَيْ رِيَالٍ أَوْ ثَلَاثِائَةِ رِيَالٍ، وَقَدْ تَكُونُ بَعِيرًا بِأَلْفِ رِيَالٍ^(١).

وكَذَلِكَ نَقُولُ فِي السَّارِقِ أَيْضًا؛ فَإِنَّا إِذَا قَطَعْنَا يَدَ وَاحِدٍ أَنْكَفَّ عَنِ السَّرْقَةِ الْعَشْرَاتُ، أَوِ الْمِائَاتُ، أَوِ الْآلَافُ.

وكَذَلِكَ الْقَتْلُ؛ فَإِنَّا إِذَا قَتَلْنَا الْقَاتِلَ عَمْدًا أَنْكَفَّ عَنِ الْقَتْلِ كَذَلِكَ عَشْرَاتُ، أَوْ مِائَاتُ، أَوْ آلَافُ، وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [النِّسَاءُ: ١٧٩].



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٣٤- بَابُ مَنْ لَمْ يَرِ الْوُضُوءَ إِلَّا مِنَ الْمَخْرَجِينَ: مِنَ الْقُبْلِ وَالْدُّبْرِ.

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾.

وَقَالَ عَطَاءٌ فِيمَنْ يَخْرُجُ مِنْ دُبْرِهِ الدُّودُ، أَوْ مِنْ ذَكَرِهِ نَحْوُ الْقَمَلَةِ: يُعِيدُ الْوُضُوءَ^(١).

(١) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: إِذَا سَمِئْتُ وَأَنَا خَارِجٌ لِلصَّيْدِ عَلَى الْكَلْبِ، وَلَكِنْ عِنْدَ إِرْسَالِهِ لَمْ أُسَمِّ، فَهَلْ يَجُوزُ الْأَكْلُ مِنْ هَذَا الصَّيْدِ؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: لَا يَجُوزُ الْأَكْلُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا بَدَّ مِنَ التَّسْمِيَةِ عِنْدَ الْإِرْسَالِ، أَرَأَيْتَ الْآنَ لَوْ أَنَّ الْبُتْدُقَ مِثْلًا وَضَعْتَ فِيهَا السَّهْمَ عَلَى أَنَّكَ سَتَصِيدُ، ثُمَّ عِنْدَ الصَّيْدِ لَمْ تُسَمِّ، فَهَلْ يَحِلُّ أَوْ لَا يَحِلُّ؟ الْجَوَابُ: لَا يَحِلُّ. (١) ذَكَرَهُ الْبَخَارِيُّ مَعْلَقًا بِصِيغَةِ الْجَزْمِ، كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٢٨٠)، وَوَصَلَهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصْنَفِ» (١/ ٣٩): ثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: يَتَوَضَّأُ إِذَا خَرَجْتَ مِنْ دُبْرِهِ؛ يَعْنِي: الدُّودَ.

وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٢٨٠): إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ. وَوَصَلَهُ أَيْضًا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: ثَنَا مَعَاوِيَةُ، ثَنَا رَجُلٌ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ فِي رَجُلٍ يَخْرُجُ مِنْ دُبْرِهِ الدُّودُ، يَعِيدُ الْوُضُوءَ؟ فَقَالَ: يَعِيدُ الْوُضُوءَ. وَانْظُرْ: «تَغْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ» (٢/ ١١٠).

وَقَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: إِذَا ضَحِكَ فِي الصَّلَاةِ أَعَادَ الصَّلَاةَ، وَلَمْ يُعِدِ الْوُضُوءَ ^(١).
وَقَالَ الْحَسَنُ: إِنْ أَخَذَ مِنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ، أَوْ خَلَعَ خُفَّيْهِ فَلَا وَضُوءَ عَلَيْهِ ^(٢).
وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: لَا وَضُوءَ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ^(٣).
وَيُذَكِّرُ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ، فَرَمَى رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَتَنَزَفَهُ

(١) ذكره البخاري رحمه الله معلقاً بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١/ ٢٨٠)، ووصله سعيد بن منصور في «سننه»، عن أبي معاوية.

ووصله أيضاً الدارقطني في «سننه» (١/ ١٧٢): حدثنا الحسين بن إسماعيل، ثنا أبو هشام الرفاعي، ثنا وكيع، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، أنه سئل عن الرجل يضحك في الصلاة؟ فقال: يعيد الصلاة، ولا يعيد الوضوء.
وانظر: «تغليق التعليق» (٢/ ١١٠، ١١١).

وقال الحافظ رحمه الله في «الفتح» (١/ ٢٨٠): هذا التعليق -أي: وقال جابر- وصله سعيد بن منصور والدارقطني وغيرهما، وهو صحيح من قول جابر، وأخرجه الدارقطني من طريق أخرى مرفوعاً، لكن ضعفها. اهـ

(٢) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١/ ٢٨٠)، ووصله ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ١٨٧): ثنا هُشَيْمٌ، أنا يونس بن عبيد ومنصور، عن الحسن أنه كان يقول: إذا مسح على خفيه بعد الحدث، ثم خلعهما: إنه على طهارة فليصل.
وقال الحافظ في «الفتح» (١/ ٢٨١): إسناده صحيح.

ووصله أيضاً سعيد بن منصور في «السنن»: حدثنا هشيم بسنده: في رجل يأخذ بشاربه وأظفاره بعد ما توضأ؟ قال: لا شيء.
وقال الحافظ في «الفتح»: إسناده صحيح.
وانظر: «تغليق التعليق» (٢/ ١١١).

(٣) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١/ ٢٨٠)، ووصله إسماعيل القاضي في «الأحكام» بإسناد صحيح، من طريق مجاهد عنه موقوفاً. قاله في «الفتح» (١/ ٢٨١).
ورواه الإمام أحمد في «مسنده» (٢/ ٤١٠) (٩٣١٣) قال: حدثنا محمد بن جعفر، ثنا شعبة، سمعت سُهَيْلَ بْنَ أَبِي صَالِحٍ يحدث عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «لا وضوء إلا من حدث أو ربح».
وانظر: «تغليق التعليق» (٢/ ١١٢، ١١٣)، و«الفتح» (١/ ٢٨١).

الدَّمُ^(١)، فَرَكَعَ وَسَجَدَ وَمَضَى فِي صَلَاتِهِ^(٢).

وَقَالَ الْحَسَنُ: مَا زَالَ الْمُسْلِمُونَ يُصَلُّونَ فِي جِرَاحَاتِهِمْ^(٣).

وَقَالَ طَاوُسٌ^(٤) وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ^(٥) وَعَطَاءٌ^(٦) وَأَهْلُ الْحِجَازِ^(٧): لَيْسَ فِي الدَّمِ وَضُوءٌ.

(١) قال الحافظ في «الفتح» (٢٨١/١): قوله: فنزفه. قال ابن طريف في الأفعال: يقال: نزفه الدم وأنزفه

إذا سال منه كثيراً حتى يضعفه فهو نزيف ومنزوف. اهـ.

(٢) ذكره البخاري معلقاً بصيغة التمريض، كما في «الفتح» (٢٨٠/١)، وقال رحمه الله في «الفتح»

(٢٨١/١): ووصله ابن إسحاق في المغازي قال: حدثني صدقة بن يسار، عن عَقِيلِ بْنِ جَابِرٍ، عن

أبيه مطوَّلاً، وأخرجه أحمد وأبو داود والدارقطني، وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم، كلهم

من طريق ابن إسحاق. اهـ.

وانظر: «تغليق التعليق» (١١٣-١١٦/٢).

(٣) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٢٨٠/١)، ووصله ابن أبي شيبة في «مصنفه»

(٣٩٢/١)، عن هشيم، عن يونس، عن الحسن أنه قال: ما في نضجات من دم ما يُفْسِدُنَ على رجلٍ

صلاته.

وقال الحافظ في «الفتح» (٢٨١/١): وقد صح أن عمر صلى، وجرحه يَنْبُجُ دماً. اهـ.

وانظر: «تغليق التعليق» (١١٧/٢).

(٤) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٢٨٠/١)، ووصله ابن أبي شيبة في «مصنفه»

(١٣٨/١): حدثنا عبيد الله بن موسى، عن حنظلة، عن طاووس، أنه كان لا يرى في الدم السائل

وضوءاً، يغسل عنه الدم، ثم حسبه.

وقال الحافظ في «الفتح» (٢٨١/١): إسناده صحيح.

وانظر: «تغليق التعليق» (١١٧/٢).

(٥) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٢٨٠/١)، وقال الحافظ رحمه الله في «الفتح»

(٢٨٢/١): وأثر محمد بن علي هذا رؤيانه موصولاً في فوائد الحافظ أبي بشر المعروف بِسَمُوَيْهِ

من طريق الأعمش، قال: سألت أبا جعفر عن الرُّعَافِ؟ فقال: لو سال نهرٌ من دم ما أعدت منه

الوضوء. وانظر: «تغليق التعليق» (١١٧/٢).

(٦) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٢٨٠/١)، وقال الحافظ في «الفتح»

(٢٨٢/١): وعطاء هو ابن أبي رباح، وأثره هذا وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه. اهـ.

(٧) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٢٨٠/١)، ووصله البيهقي رحمه الله في «السنن

الكبرى» (٣٣٨/١). وانظر: «تغليق التعليق» (١١٨، ١١٩)، و«الفتح» (٢٨٢/١).

وَعَصَرَ ابْنُ عُمَرَ بَثْرَةً^(١)، فَخَرَجَ مِنْهَا الدَّمُ، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ^(٢).

وَبَزَقَ ابْنُ أَبِي أَوْفَى دَمًا، فَمَضَى فِي صَلَاتِهِ^(٣).

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ وَالْحَسَنُ فِيمَنْ يَخْتَجِمُ: لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا غَسْلُ مَحَاجِمِهِ^(٤).

رَوَاهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «بَابُ مَنْ لَمْ يَرِ الْوُضُوءَ إِلَّا مِنَ الْمَخْرَجَيْنِ؛ مِنَ الْقَبْلِ وَالْذُّبْرِ». ذَكَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ هُنَا نَوَاقِضَ الْوُضُوءِ، وَلِذَا فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَبَيِّنَهَا عَلَى أَصْلٍ حَتَّى تَكُونَ أَحْكَامُنَا فِيمَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ مَبْنِيَّةً عَلَى أُسَاسٍ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢٨٢/١): قَوْلُهُ: بَثْرَةٌ. بِفَتْحِ الْمَوْحَدَةِ، وَسُكُونِ الْمَثَلَةِ، وَيَجُوزُ

فَتْحُهَا، هُوَ خُرَاجُ صَغِيرٍ، يَقَالُ: بَثْرَ وَجْهِهِ. مَثَلَتِ الثَّاءُ الْمَثَلَةَ. أَهـ

(٢) ذَكَرَهُ الْبَخَارِيُّ مَعْلَقًا بِصِغَةِ الْجَزْمِ، كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (٢٨٠/١)، وَوَصَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى»

(١٤١/١): أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، ثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الْفَقِيهَ، ثَنَا الْجَسَنُ بْنُ سَفْيَانَ، ثَنَا أَبُو بَكْرٍ هُوَ

ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ الثَّيْمِيِّ، عَنْ بَكْرِ - يَعْنِي: ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ - قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ

عُمَرَ عَصَرَ بَثْرَةً فِي وَجْهِهِ فَخَرَجَ شَيْءٌ مِنْ دَمٍ، فَحَكَ بَيْنَ أَصْبَعَيْهِ، ثُمَّ صَلَّى، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

هَكَذَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (١٣٨/١)، وَهُوَ إِسْنَادُ صَحِيحٍ. وَانْظُرْ: «تَغْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ»

(٢/١٢٠)، وَ«الْفَتْحُ» (٢٨٢/١).

(٣) ذَكَرَهُ الْبَخَارِيُّ مَعْلَقًا بِصِغَةِ الْجَزْمِ، كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (٢٨٠/١)، وَوَصَلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ»

(١٢٤/١): حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ أَبِي أَوْفَى بَزَقَ دَمًا - لَيْسَتْ

فِي مُصَنَّفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ - وَهُوَ يَصِلُ، ثُمَّ مَضَى فِي صَلَاتِهِ.

وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٤٨/١) عَنِ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ عَيْنَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ مِثْلَهُ.

وَانْظُرْ: «تَغْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ» (٢/١٢٠).

وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٢٨٢/١): إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٤) ذَكَرَهُ الْبَخَارِيُّ مَعْلَقًا بِصِغَةِ الْجَزْمِ، كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (٢٨٠/١)، وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ فَقَدْ وَصَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي

«السَّنَنِ الْكُبْرَى» (١٤٠/١): أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ بَشْرَانَ، أَنَا إِسْمَاعِيلُ الصَّفَّارُ، أَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَفَانَ، ثَنَا

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَمِيرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا احْتَجَمَ غَسَلَ مَحَاجِمَهُ.

وَوَصَلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٤٣/١)، عَنْ ابْنِ نَمِيرٍ. وَانْظُرْ: «تَغْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ» (٢/١٢١)،

وَ«الْفَتْحُ» (٢٨٢/١).

وَأَمَّا قَوْلُ الْحَسَنِ فَقَدْ وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَيْضًا فِي «الْمُصَنَّفِ» (٤٣/١): حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ

يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَحْتَجِمُ مَاذَا عَلَيْهِ؟ قَالَ: يَغْسِلُ أَثَرِ مُحَاجِمِهِ. وَانْظُرْ: «تَغْلِيْقُ

التَّعْلِيْقِ» (٢/١٢١)، وَ«الْفَتْحُ» (٢٨٢/١).

فَالْإِنْسَانُ إِذَا تَوَضَّأَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ اِرْتَفَعَ عَنْهُ الْحَدُثُ، فَثَبَّتَ ارْتِفَاعُ حَدِّثِهِ بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَعُودَ هَذَا الْحَدُثُ إِلَّا بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ بِنَاءً عَلَى الْقَاعِدَةِ: أَنَّ مَا ثَبَّتَ بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ لَا يَزِيدُ إِلَّا بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ.

وَلِهَذَا لَمَّا شَكِيَ لِلرَّسُولِ ﷺ الرَّجُلُ يُشْكِلُ عَلَيْهِ هَلْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ، أَمْ لَا؟ قَالَ: «لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا»^(١).

فَهُوَ الْآنَ قَدْ تَوَضَّأَ عَلَى وَجْهِ شَرْعِيٍّ، وَبِالتَّالِي لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ هَذَا الْوُضُوءِ إِلَّا بِأَمْرٍ مُتَيَقِّنٍ، وَابْنُ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ جَمِيعَ مَا اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ فِيمَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، فَأَيُّ أَحَدٍ يَقُولُ لَكَ: هَذَا نَاقِضٌ لِلْوُضُوءِ. فَقُلْ: أَيْنَ الدَّلِيلُ؟ فَأَنَا قَدْ تَوَضَّأْتُ بِأَمْرِ اللَّهِ، عَلَى وَفْقِ شَرِيعَةِ اللَّهِ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَنْقُضَ هَذَا الَّذِي ثَبَّتَ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

وَلِهَذَا ذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ إِلَّا الْخَارِجُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ فَقَطْ، فَلَا يَنْقُضُ النَّوْمُ، وَلَا مَسُّ الذَّكْرِ، وَلَا مَسُّ النِّسَاءِ، وَلَا تَغْسِيلُ الْمِيتِ، وَلَا أَكْلُ لَحْمِ الْجُزُورِ، وَلَا غَيْرُ ذَلِكَ، لَا يَنْقُضُ إِلَّا مَا خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ فَقَطْ^(٢).

وَاسْتَدَلَّ لِذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ﴾. وَبِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا، أَوْ يَجِدَ رِيحًا»^(٣). وَبِقَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ حِينَ سُئِلَ عَنِ الْحَدِّثِ قَالَ: «هُوَ فُسَاءٌ أَوْ ضَرَاطٌ»^(٤).

وَعَلَى هَذَا فَأَيُّ أَحَدٍ يَقُولُ: هَذَا نَاقِضٌ لِلْوُضُوءِ. فَقُلْ: عَلَيْكَ الدَّلِيلُ. وَلِهَذَا تَرَجَّمَ الْبُخَارِيُّ: بَابُ مَنْ لَمْ يَرِ الْوُضُوءَ إِلَّا مِنَ الْمَخْرَجَيْنِ؛ مِنَ الْقُبْلِ وَالدُّبْرِ.

قَوْلُهُ: «مِنَ الْقُبْلِ وَالدُّبْرِ». بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ: مِنَ الْمَخْرَجَيْنِ. بِإِعَادَةِ الْعَامِلِ الَّذِي هُوَ «مِنْ»، وَلِهَذَا لَوْ قَالَ: إِلَّا مَنْ مَخْرَجَيْنِ؛ الْقُبْلِ وَالدُّبْرِ. لَأَتَّضَحَّ أَنَّهُ بَدَلٌ، لَكِنَّ الْبَدَلَ

(١) تقدم تخريجه.

(٢) انظر: «الفتح» (١/ ٢٨٠)، و«مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٥٢٦)، (٢١/ ٢٢٢).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) تقدم تخريجه.

أحيانًا يكون بإعادة العامل، وأحيانًا يكون بغير إعادة العامل.

ثم استدلَّ لذلك فقال: وقول الله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ﴾.

والغائط: هو المكان المنخفض، وليس المراد مجيئه من الغائط مُتَمَشِّيًا، وإنما

المراد: جَاءَ مِنَ الْغَائِطِ قَاضِيًا حَاجَتَهُ فِيهِ، وَهِيَ إِمَّا بَوْلٌ، وَإِمَّا عَذْرَةٌ.

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَقَالَ عَطَاءٌ فِيمَنْ يَخْرُجُ مِنْ دُبْرِهِ الدُّودُ، أَوْ مِنْ ذَكَرِهِ نَحْوُ الْقَمَلَةِ

يُعِيدُ الْوُضُوءَ»؛ -يعني: كَأَنَّ عَطَاءً رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: مَا خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ فَهُوَ نَاقِضٌ

لِلْوُضُوءِ، سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ مُعْتَادًا، أَمْ غَيْرُ مُعْتَادٍ.

فخروج الدود من الدبر غير معتاد، فالمعتادُ أن الذي يخرج من الدبر هو فضلات

الطعام، أو الريح، أمَّا الدودُ فهو نادرٌ.

لكنَّ عطاءً رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: حَتَّى النَّادِرُ يَنْقُضَ الْوُضُوءَ. وَخَالَفَهُ فِي ذَلِكَ جَمَاعَةٌ،

فَقَالُوا: إِنَّ النَّادِرَ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، فَمَا خَرَجَ مِنَ الْقُبْلِ نَحْوُ الْقَمَلَةِ، أَوْ مِنَ الدَّبْرِ نَحْوُ

الدُّودِ فَإِنَّهُ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ^(١).

لكنَّ الصَّوَابَ: قَوْلُ عطاءٍ فِي هَذَا، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ^(٢)؛ لِأَنَّ الْخَارِجَ مِنَ

السَّبِيلَيْنِ نَاقِضٌ لِلْوُضُوءِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَإِذَا كَانَتِ الرِّيحُ -وَهِيَ لَيْسَ لَهَا جِرْمٌ،

وَلَيْسَتْ نَجَسَةً- تَنْقُضُ الْوُضُوءَ فَمَا سِوَاهَا مِنْ بَابٍ أَوْ لَى.

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَقَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: إِذَا ضَحِكَ فِي الصَّلَاةِ أَعَادَ الصَّلَاةَ، وَلَمْ

يُعِيدِ الْوُضُوءَ».

وهل هناك أحدٌ يضحك في الصلاة؟

الجواب: نَعَمْ، كَأَن يَتَذَكَّرُ مَوْقِفًا، أَوْ يَسْمَعَ قَوْلًا، أَوْ يُشَاهِدَ شَيْئًا، فَبَعْضُ النَّاسِ إِذَا

شَاهَدَ إِنْسَانًا سَقَطَ مِنْ شَيْءٍ؛ مِنْ دَرَجَةٍ، أَوْ سَلَّمَ ضَحِكَ.

(١) انظر: «المغني» (١/ ٢٣٠)، و«موسوعة فقه الإمام أحمد» (٦/ ٢).

(٢) انظر المصدر السابق.

وبعض الناس أيضاً إذا سمع قولاً من الأقوال ضحك، وربما يتذكر شيئاً فيضحك.
 وقوله عليه السلام: «يُعِيدُ الصَّلَاةَ، وَلَا يُعِيدُ الْوُضُوءَ». ردُّ لِقَوْلِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ إِذَا قَهَقَهُ فِي الصَّلَاةِ أَعَادَ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ.

فجعل الفقهية في الصَّلَاةِ ناقضةً للوضوء، ولكن الصحيح أنها لا تنقض الوضوء^(١) إلا أنها تُفْسِدُ الصَّلَاةَ؛ لأنها مُنافيةٌ للصَّلَاةِ غايةَ المنافاة، لكن إن صحَّ الحديثُ الواردُ في ذلك^(٢)، فإنه إنما أُمرَ بالوضوء -والله أعلم- من أجل أنه فعلَ ذنباً، لا لأنه أتى بحدَث.

وقوله عليه السلام: «وَقَالَ الْحَسَنُ: إِنْ أَخَذَ مِنْ شَعْرِهِ وَأُظْفَارِهِ، أَوْ خَلَعَ خُفَّيْهِ، فَلَا وَضُوءَ عَلَيْهِ».

الحسن عليه السلام إذا رأيت كلامه وفتاويه علمت أنه من الفقهاء حقاً، وهو هنا عليه السلام يقول: إِنْ أَخَذَ مِنْ شَعْرِهِ وَأُظْفَارِهِ فَإِنَّهُ لَا يَتَقَبَّضُ وَضُوءُهُ.

فعلى سبيل المثال: هَذَا رَجُلٌ أَخَذَ مِنْ شَارِبِهِ، أَوْ قَصَّ شَعَرَ رَأْسِهِ بَعْدَ أَنْ تَوَضَّأَ فَلَا يَتَقَبَّضُ وَضُوءُهُ.

(١) وهذا هو مذهب الأحناف. وانظر: «البحر الرائق» (١/١٧، ٤٢)، و«حاشية ابن عابدين» (١/٦١١)، و«المبسوط» (١/١٢٤، ١٧٢)، و«بدائع الصنائع» (١/٣٢).

(٢) انظر: «المغني» (١/٢٣٩)، و«مجموع الفتاوى» (٢٠/٣٦٧، ٥٢٦، ٥٢٧)، (٢١/٢٢٢)، و«كشاف القناع» (١/١٣٢)، و«شرح العمد» (١/٣٢٣).

(٣) يشير الشيخ عليه السلام إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة (١/١٥٤)، والدارقطني (١/١٤٦)، عن أبي العالية قال: كان رسول الله ﷺ يصلي بأصحابه، فجاء رجل ضريب البصر، فوقع في بثر في المسجد، فضحك بعض أصحابه، فلما انصرف أمر من ضحك أن يعيد الوضوء والصلاة.

قال الشيخ الألباني رحمته الله في «الإرواء» (٢/١١٦): وهو مرسل، وقد رواه بعضهم عن أبي العالية عن رجل من الأنصار، ولكنه شاذ أو منكر لمخالفته الثقات الذين رواه مرسلًا، على أنه لم يصح أن الرجل الأنصاري صحابي. اهـ.

وانظر لزامًا: «الإرواء» (٢/١١٤-١١٧)، ففيه بحث نفيس في تضعيف هذا الحديث.

وقول الحسنِ هذا إشارة إلى قولٍ آخرٍ يُعارضُه، يقول: إذا قصَّ أظفاره، أو قصَّ شاربَه، أو حلقَ رأسَه انتَقَضَ وضوؤه؛ لأنَّ جزءاً من الأعضاء التي وقَعَ عليها التَّطهيرُ انفصلَ وزالَ.

لكنَّ هذا القولُ ضَعِيفٌ جدًّا، ولم يقلْ به إلا نُذْرَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ^(١)، فالصَّوابُ أنَّ وضوءَه باقٍ.

وقوله رَحِمَهُ اللهُ: أو خَلَعَ خُفَّيْهِ. وهذا من الفقه، يقول: إذا خَلَعَ خُفَّيْهِ فوضوؤه باقٍ؛ لأنَّ خَلَعَ الخُفَّينِ كَحَلَقِ الرَّأْسِ؛ إذ إنَّ كُلَّيْهَا مَمْسُوحٌ، فالرَّأْسُ مُسَحٌّ وَحُلِقَ بعدَ الوضوءِ، فلا يَنْقُضُ الوضوءُ، وكذلك الخَفُّ مَسَحَه وخَلَعَه بعدَ الوضوءِ، فلا يَنْقُضُ الوضوءُ. وهذا قِيَاسٌ جَيِّدٌ، ولا يَرُدُّ عَلَيْهِ أنْ يَقُولَ قَائِلٌ: المَسْحُ في الرَّأْسِ أَصْلِيٌّ، والمَسْحُ في الخَفِّ بَدَلٌ.

ويقال في الجوابِ على ذلك: العِلَّةُ في نقضِ الوضوءِ أنَّكم تقولون: إنَّ عُضْوًا أو جُزْءًا مِنَ الْبَدَنِ الذي وَرَدَ عَلَيْهِ التَّطهيرُ قَدْ زَالَ.

فنقول: وأيضًا الرَّأْسُ إذا مَسَحَه، ثم أزالَه فقد أزالَ شَيْئًا مِمَّا وَقَعَ عَلَيْهِ التَّطهيرُ، فيلزمُكُمْ إمَّا أنْ تقولوا بَانْتِقَاضِ الوضوءِ بِحَلَقِ الرَّأْسِ، وإمَّا أنْ تقولوا بعدمِ انْتِقَاضِ الوضوءِ بِخَلَعِ الخُفَّينِ.

ثم إنَّ لَدِينَا الْقَاعِدَةَ التي ذَكَرْنَاها آنفًا، وهي أنَّ ما ثَبَتَ بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ لَا يُمْكِنُ أنْ يُنْقَضَ إلا بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ، فأين في القرآنِ أو السُّنَّةِ أنْ خَلَعَ الخُفَّينِ يَنْقُضُ الوضوءَ؟ مع أنَّ خَلَعَ الخُفَّينِ كَثِيرٌ في عهدِ الرُّسُولِ، وليس مِنَ الْأَمْرِ النَّادِرِ، فهو ممَّا تَتَوَافَرُ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ، لو كان الوضوءُ يَنْقُضُ بِخَلَعِ الخُفَّينِ.

(١) قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ في «الفتح» (١/ ٢٨١): والمخالف في ذلك مجاهد والحكم بن عتيبة وحماد قالوا: من قصَّ أظفاره أو جزَّ شاربَه فعليه الوضوء. ونقل ابن المنذر أنَّ الإجماع استقرَّ على خلاف ذلك. اهـ

❦ وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: لَا وُضُوءَ إِلَّا مِنْ حَدَثٍ». وَالْحَدَثُ عِنْدَ أَبِي هُرَيْرَةَ هُوَ الْفُسَاءُ وَالضَّرَاطُ^(١)؛ يَعْنِي: مَا خَرَجَ مِنَ السَّبِيلِ. وَعَلَى هَذَا فَكُلُّ النَّوَاقِضِ الثَّمَانِيَةِ أَوْ الْعَشْرَةِ أَوْ مَا دُونَ ذَلِكَ، كُلُّهَا لَيْسَتْ نَاقِضَةً لِلْوُضُوءِ.

❦ وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيُذَكَّرُ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ، فَرُمِيَ رَجُلٌ بِسَهْمٍ، فَتَزَعَهُ الدَّمُ، فَكَعَّ وَسَجَدَ، وَمَضَى فِي صَلَاتِهِ»، وَقَدْ وَرَدَتْ هَذِهِ الْقِصَّةُ مُفَصَّلَةً عِنْدَ ابْنِ إِسْحَاقَ^(٢).

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّ الرُّسُولَ ﷺ نَزَلَ وَادِيًا، وَقَالَ: مَنْ يَحْرُسُنَا اللَّيْلَةَ، أَوْ مَنْ يَرْقُبُ الْعَدُوَّ؟ فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَرَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَقَعَدَا عَلَى الْجَبَلِ وَتَنَاوَبَا، فَصَارَ أَحَدُهُمَا يَنَامُ، وَالثَّانِي يَرْقُبُ، وَبِالْعَكْسِ، فَنَامَ الْمُهَاجِرِيُّ؛ يَعْنِي: جَاءَتْ تَوْبَةُ نَوْمِهِ فَنَامَ، وَقَامَ الْأَنْصَارِيُّ يُصَلِّي، وَشَرَعَ فِي سُورَةِ الْكَهْفِ، فَرُمِيَ بِسَهْمٍ، فَتَزَعَهُ وَاسْتَمَرَّ فِي صَلَاتِهِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِذَا تَزَعَهُ فَسَيَبِغُ الدَّمُ.

ثُمَّ رُمِيَ ثَانِيَةً فَتَزَعَهُ، وَمَضَى فِي صَلَاتِهِ، ثُمَّ رُمِيَ الثَّالِثَةَ فَتَزَعَهُ، وَمَضَى فِي صَلَاتِهِ حَتَّى أَتَمَّهَا.

وَلَمَّا أَتَمَّهَا وَسَلَّمْ، أَقْبَضَ الْمُهَاجِرِيُّ، فَلَمَّا رَأَى الدَّمَ قَالَ: لِمَاذَا لَمْ تُنَبِّهْنِي؟ قَالَ: كُنْتُ فِي آيَةٍ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَتَمَّهَا.

إِذَا: الدَّمُ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْبَدَنِ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ؛ لِأَنَّ ثَلَاثَةَ أَسْهُمٍ تُصِيبُ الْبَدْنَ لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ الدَّمُ الْخَارِجُ كَثِيرًا^(٣).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) انظر: «السيرة النبوية» لابن إسحاق (٢/ ٥٤، ٥٥).

(٣) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: أليس هذا فعل صحابي، وفعل الصحابي ليس بحجة؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: بَأَن مَا فُعِلَ فِي عَهْدِ الرُّسُولِ ﷺ فَهُوَ حُجَّةٌ، سِوَا عِلْمٍ بِهِ، أَمْ لَمْ يَعْلَمْ؛ لِأَنَّ الرُّسُولَ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ فَاللهُ يَعْلَمُ.

إِذَا: لَا يَتَقَضُّ الْوُضُوءُ بِمَا خَرَجَ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ؛ مِنْ دَمٍ، أَوْ غَيْرِهِ، وَلَوْ كَثُرَ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الرَّاجِحُ.

وَعَلَى هَذَا فَلَا يَتَقَضُّ الْوُضُوءُ بِالْقَيْءِ، وَلَا بِخُرُوجِ الدَّمِ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ، سَوَاءً قَلَّ أَمْ كَثُرَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ دَلِيلٌ عَلَى انْتِقَاضِ الْوُضُوءِ بِذَلِكَ.

بَقِيَ أَنَّ فِي الْحَدِيثِ إِشْكَالًا آخَرَ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْقَوْلِ بِنَجَاسَةِ دَمِ الْآدَمِيِّ، وَهَذَا الْإِشْكَالُ هُوَ كَيْفَ يَمْضِي فِي الصَّلَاةِ، وَالِدَّمُ يَنْعَبُ مِنْهُ، وَلَا بُدَّ أَنْ يُلَوِّثَهُ؟

وَالْجَوَابُ: أَنَّ مِنْ الْعُلَمَاءِ ^(١) مَنْ اسْتَدَلَّ بِهَذِهِ الْقِصَّةِ وَأَمْثَالِهَا عَلَى أَنَّ دَمَ الْآدَمِيِّ طَاهِرٌ إِلَّا الْخَارِجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ، وَاسْتَدَلَّ بِعُمُومِ الْحَدِيثِ: «الْمُؤْمِنُ لَا يَنْجُسُ» ^(٢).

وَالَّذِينَ قَالُوا: بِنَجَاسَةِ الدَّمِ أَجَابُوا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ بِجَوَابٍ عَجِيبٍ، قَالُوا: لَعَلَّ الدَّمُ يَذْفَقُ ذَفْقًا، فَيَبْرُزُ حَتَّى يَخْرُجَ عَنْ جَسَدِهِ وَثِيَابِهِ؛ كَالْبَوْلِ يَخْرُجُ مِنَ الذَّكَرِ، فَيَنْذَفِعُ بَعِيدًا، وَلَا يُلَوِّثُ الثِّيَابَ، وَلَا الْبَدْنَ.

فَسَبْحَانَ اللَّهِ، بَعْضُ الْعُلَمَاءِ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْنَا وَعَلَيْهِمْ - إِذَا اعْتَقَدُوا شَيْئًا أَوَّلُوا النُّصُوصَ عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِهَا تَأْوِيلًا مُسْتَكْرَهًا.

وَبَعْضُهُمْ قَالَ: لَعَلَّ الدَّمُ قَلِيلٌ، وَأَكْثَرُهُ يَنْزِلُ لِلْأَرْضِ، وَلَا يَسْكُبُ عَلَى فَخْذِهِ، وَلَا عَلَى سَاقِهِ، وَلَا عَلَى ثَوْبِهِ.

وَهَذَا ضَعِيفٌ، وَلَكِنَّهُ أَهْوَنُ مِنَ الْأَوَّلِ.

وَلَوْ ثَبَتَ أَنَّ الدَّمَ نَجَسٌ لَأَمْكَنَ الْجَوَابُ عَنْ هَذَا بِجَوَابٍ أَحْسَنَ مِنْ هَذَيْنِ الْجَوَابَيْنِ، وَهُوَ أَنَّهُ قَدْ بَقِيَ عَلَى ثِيَابِهِ وَيَدْنِهِ لِلضَّرُورَةِ، فَلَيْسَ عِنْدَهُ مَاءٌ يَغْسِلُ بِهِ الدَّمَ، وَلَا ثِيَابٌ يُبَدِّلُ ثِيَابَهُ بِهَا.

(١) انظر: «تفسير القرطبي» (٢/ ٢٢١)، و«المجموع» (٢/ ٥١١)، و«المحلى» (١/ ١٠٢)، و«الكنافي»

(١/ ١١٠)، و«الفروع» (١/ ٣٥٣).

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٥)، ومسلم (١/ ٢٨٢) (٣٧١).

لَكِنْ نَحْنُ إِلَى الْآنَ لَمْ نَجِدْ نَصًّا يَبَيِّنُ يَدُلُّ عَلَى نَجَاسَةِ دَمِ الْآدَمِيِّ، وَغَايَةُ مَا هُنَاكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ الْحَيْضَ أَنْ يَغْسِلْنَ دَمَ الْحَيْضِ، وَيُصَلِّينَ فِي ثِيَابِهِنَّ^(١)، وَقَالَ: «اغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ»^(٢).

فَقَالُوا رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إِنَّ «أَل» فِي الدَّمَ هُنَا لِلْحَقِيقَةِ، وَلَيْسَتْ لِلْعَهْدِ، وَإِذَا كَانَتْ لِلْحَقِيقَةِ كَانَ الْمَعْنَى: اغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ؛ لِأَنَّهُ دَمٌ.

فَيَكُونُ هَذَا دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الدَّمَ نَجَسٌ، وَلَكِنَّ الْقَوْلَ بِهَذَا فِيهِ بُعْدٌ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ إِنَّمَا يَتَكَلَّمُ فِي دَمِ الْحَيْضِ.

وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِ«أَل» فِي قَوْلِهِ: «الدَّمَ». الْعَهْدَ الذَّهْنِيَّ أَوِ الذِّكْرِيَّ، إِنَّ كَانَ قَدْ ذُكِرَ، وَهَذَا الْقَوْلُ أَصَحُّ؛ أَنَّ «أَل» لَيْسَتْ لِبَيَانِ الْحَقِيقَةِ، وَلَا لِلْعُمُومِ، بَلْ لِلدَّمِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ.

وَنَقُولُ: الْقَاعِدَةُ الشَّرْعِيَّةُ أَنَّ مَا أُبَيِّنَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ كَمِيَّتِهِ، فَالدَّمَ بَانَ مِنَ الْجَسَدِ، فَيَكُونُ كَمِيَّةَ الْآدَمِيِّ، وَمِيَّةَ الْآدَمِيِّ طَاهِرَةٌ.

وَيَقَالُ أَيْضًا: أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ الْإِنْسَانَ قُطِعَتْ يَدُهُ بِمَا فِيهَا مِنْ دَمٍ هَلْ هِيَ طَاهِرَةٌ أَوْ نَجَسَةٌ؟

الْجَوَابُ: طَاهِرَةٌ، فَكَيْفَ إِذَا كَانَ الْعَضْوُ كَامِلًا يَكُونُ طَاهِرًا، وَالدَّمُ الَّذِي لَيْسَ كَالْعَضْوِ فِي افْتِقَارِ الْبَدَنِ إِلَيْهِ يَكُونُ نَجَسًا، وَلِهَذَا نَرَى أَنَّ الْأَدْلَةَ تَدُلُّ عَلَى طَهَارَةِ دَمِ الْآدَمِيِّ، وَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا إِلَّا الْبَرَاءَةُ الْأَصْلِيَّةُ لَكَفَى، وَالْبَرَاءَةُ الْأَصْلِيَّةُ مَعْنَاهَا أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ النِّجَاسَةِ، حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى النِّجَاسَةِ.

فَعَلَى هَذَا يَكُونُ فِعْلُ هَذَا الصَّحَابِيِّ مَبْنِيًّا عَلَى الْأَصْلِ، وَهُوَ أَنَّ الدَّمَ طَاهِرٌ؛ أَعْنِي: دَمَ الْآدَمِيِّ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٣٠٧)، وَمُسْلِمٌ (٢٩١) (١١٠).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٣٠٦)، وَمُسْلِمٌ (٣٣٣) (٦٢).

❦ وقوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَقَالَ الْحَسَنُ: مَا زَالَ الْمُسْلِمُونَ يُصَلُّونَ فِي جِرَاحَاتِهِمْ». هذا أوضح من الأول، وجراحات المسلمين تكون بالسهم والرَّمْح، فليست كجرح سن الإبرة الذي لا يخرج منه دمٌ إلا القليل، فهي دماء كثيرة، ومع ذلك يُصَلُّونَ في جراحاتهم. وأمير المؤمنين عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ حينما جرح صلى، وجرحه يثعب دماً^(١). ولم يقل: اتئوني بثوب جديد غير الأول.

❦ وقوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَقَالَ طَاوُسٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ وَعَطَاءٌ وَأَهْلُ الْحِجَازِ: لَيْسَ فِي الدَّمِ وَضوءٌ». قولهم هذا هو الصواب؛ أن الدم لا يوجب الوضوء إلا ما خرج من السبيلين، فما خرج من السبيلين من الدم فهو ناقض للوضوء، سواء كان مُغتاداً كدم الحيض، أو غير معتاد؛ كدم الباسور^(٢) ونحوه.

❦ وقوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَعَصْرَ ابْنِ عُمَرَ بِثَرَّةٍ، فَخَرَجَ مِنْهَا الدَّمُ»، ولم يتوضأ مع أنه خرج الدم، لكن من قال: إن الدم إذا كان كثيراً نقض، وإن كان قليلاً لم ينقض^(٣). فحديث ابن عمر ليس حجة عليه؛ لأن الذي يخرج من البثرة عادة يكون قليلاً.

❦ وقوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَبَزَقَ ابْنُ أَبِي أُوْفَى دَمًا، فَمَضَى فِي صَلَاتِهِ». وهذا كإثر ابن عمر.

❦ وقوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ وَالْحَسَنُ فِيمَنْ يَخْتَجِمُ: لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا غَسْلُ مَحَاجِمِهِ». يعني: وليس عليه وضوء، ولماذا يغسل المحاجم إذن؟

الجواب: من أجل إزالة الدم، لكن هذا لا يستلزم أن يكون نجساً؛ فإن رسول الله ﷺ كان يغسل المني رطباً ويفرك يابسَهُ^(٤). مع أنه طاهر.

(١) أخرجه البخاري (٣٧٠٠).

(٢) الباسور؛ كالنَّسُور: أعجمي، داء معروف، ويُجمَع البَوَاسِيرُ، قال الجَوْهَرِيُّ: هي علة تحدث في المقعدة، وفي داخل الأنف أيضاً - نسأل الله العافية منها ومن كل داء - وفي حديث عمران بن حصين في صلاة القاعد: وكان مبسوراً. أي: به بواسير، وهي المرض المعروف. وانظر: «لسان العرب» (ب س ر).

(٣) انظر: «المغني» (٢٤٨/١)، و«موسوعة فقه الإمام أحمد» (١٣/٢).

(٤) أخرجه البخاري (٢٢٩، ٢٣٢)، ومسلم (٢٨٨، ٢٨٩) (١٠٨، ١٠٥) ..

فَكَذَلِكَ غَسَلَ الْمُحَاجِمُ هُنَا إِنَّمَا هُوَ لَا اسْتِقْدَارَ صُورَةِ الدَّمِ، فَلَوْ أَنَّ إِنْسَانًا حُجِمَ فِي رَأْسِهِ مِثْلًا، وَجَاءَ إِلَى النَّاسِ، وَسَعَرَهُ كُلُّهُ مُتَجَمِّدٌ عَلَيْهِ الدَّمُ فَإِنَّهُ يَكُونُ مَنْظَرًا مُسْتَقْبَحًا فَيَغْسِلُهُ لِذَلِكَ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٧٦ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَزَالُ الْعَبْدُ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ مَا لَمْ يُحَدِّثْ». فَقَالَ رَجُلٌ أَعْجَمِيٌّ: مَا الْحَدَّثُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: الصَّوْتُ؛ يَعْنِي: الضَّرْطَةُ^(١).

[الحديث ١٧٦ - أطرافه في: ٤٤٥، ٤٧٧، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٥٩، ٢١١٩، ٣٢٢٩، ٤٧١٧].

اسْتَدَلَّ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُحَدِّثَ فِي الْمَسْجِدِ بِالضَّرْطَةِ أَوْ الْفُسُوءَةِ، وَلَكِنَّ هَذَا الِاسْتِدْلَالُ فِيهِ نَظَرٌ، وَلَوْ اسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ.

وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ جَعَلَ عُقُوبَةَ مَنْ أَخَذَ أَنْ يُحْرَمَ مِنْ أَجْرِ الصَّلَاةِ، وَجِرْمَانِ الْأَجْرِ يُشْبِهُ حَصُولَ الْوِزْرِ، وَلِأَنَّ الضَّرْطَةَ لَهَا رَائِحَةٌ كَرِيهَةٌ تُؤْذِي الْمَلَائِكَةَ، وَتُؤْذِي النَّاسَ إِذَا كَانَ مَعَهُ أَنَاسٌ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: فَيَمْنُ أَكَلَ بَصَلًا أَوْ ثُومًا، قَالَ: «لَا يَقْرَبَنَّ مَسَاجِدَنَا»^(٢).

بَلْ كَانُوا إِذَا وَجَدُوا الرَّجُلَ قَدْ أَكَلَ بَصَلًا أَوْ ثُومًا فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ يُخْرِجُونَهُ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَيَطْرُدُونَهُ طَرْدًا إِلَى الْبَقِيْعِ؛ لِثَلَا يُؤْذِي النَّاسَ بِرَائِحَتِهِ^(٣).

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١/٤٥٩) (٦٤٩) (٢٧٤).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٨٥٣)، وَمُسْلِمٌ (٥٦١-٥٦٤) (٦٨-٧٥) ..

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١/٣٩٦) (٥٦٧) (٧٨).

وقد سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: إِذَا كَانَ الصَّحَابَةُ يُخْرِجُونَ مَنْ يَأْكُلُ الثُّومَ وَالْبَصَلَ مِنَ الْمَسْجِدِ

فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلإِنْسَانِ أَنْ يُخْرِجَ الْفَسْوَةَ أَوْ الضَّرْطَةَ فِي الْمَسْجِدِ، لَكِنْ
إِنْ غَلَبَتْهُ وَخَرَجَتْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَمَّدْ.
وَأَحْيَانًا يَكُونُ فِي الإِنْسَانِ غَازَاتٌ شَدِيدَةٌ يَعْجِزُ أَنْ يَمْلِكَ نَفْسَهُ، فَيَمْنَعُهَا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧٧- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ،
عَنْ عَمِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا، أَوْ يَجِدَ رِيحًا»^(١).
الصَّوْتُ وَالرَّيْحُ خَارِجَانِ مِنَ السَّبِيلَيْنِ.
وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: الرَّسُولُ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا، أَوْ يَجِدَ رِيحًا»
لَكِنْ لَوْ بَالَ؟

نَقُولُ: سَبَبُ هَذَا هُوَ أَنَّ الإِنْسَانَ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي بَطْنِهِ، فَيُشْكِلُ عَلَيْهِ: هَلْ خَرَجَ مِنْهُ
شَيْءٌ، أَوْ لَا؟ فَإِذَا أَشْكَلَ عَلَيْهِ: هَلْ خَرَجَ مِنْهُ صَوْتٌ أَوْ رِيحٌ فَهَذَا هُوَ مَوْضِعُ الْحَدِيثِ.
ثُمَّ نَقُولُ: لَوْ فُرِضَ أَنَّ فِي الإِنْسَانِ إِسْهَالَ، وَأَحْسَسَ، ثُمَّ تَيَقَّنَ أَنَّهُ خَرَجَ مِنْ هَذَا
الإِسْهَالِ شَيْءٌ فَإِنَّهُ سَوْفَ يَجِدُ الرِّيحَ، فَيَكُونُ دَاخِلًا فِي الْحَدِيثِ.

==

فَلِمَاذَا لَا يَتْرُكُونَهُ يَصْلِي مَعَ الْإِثْمِ، وَيَكُونُ أَهْوَنَ مِنْ إِثْمِ تَرْكِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ؟
فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنْ الإِنْسَانُ إِذَا تَخَلَّفَ عَنِ الْمَسْجِدِ بِسَبَبِ الْبَصْلِ أَوْ الثُّومِ لَا يَأْثِمُ، إِلَّا إِذَا كَانَ قَدْ
أَكَلَهُ لِهَذَا الْغَرَضِ.

وَسُئِلَ أَيْضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: هَلْ كُلُّ إِنْسَانٍ بِهِ رَائِحَةٌ تَوْذِي النَّاسَ نَخْرَجُهُ مِنَ الْمَسْجِدِ؟
فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: نَعَمْ، فَكُلُّ إِنْسَانٍ فِيهِ رَائِحَةٌ تَوْذِي النَّاسَ نَلْزِمُهُ بِالْخُرُوجِ مِنَ الْمَسْجِدِ.
وَسُئِلَ أَيْضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: هَلِ الْعَبْرَةُ بِأَكْلِ الْبَصْلِ وَالثُّومِ، أَمْ بِالرَّائِحَةِ؟
فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْعَبْرَةُ بِالرَّائِحَةِ، وَلِهَذَا لَوْ أَنَّهُ أَزَالَهَا فَلَا بَأْسَ.
فَإِنْ قِيلَ: إِنْ الرَّسُولُ ﷺ أَطْلَقَ، فَقَالَ: «أَكُلْ»، وَلَمْ يَذْكُرِ الرَّائِحَةَ؟

فَالْجَوَابُ: بِأَنَّهُ ﷺ عَلَّلَ بِقَوْلِهِ: «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَأَذَى مِمَّا يَتَأَذَى مِنْهُ الإِنْسَانُ». وَإِذَا لَمْ يَكُنْ رَائِحَةً فَلَا أَذِيَّةَ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣٦١) (٩٨).

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُنْذِرِ أَبِي يَعْلَى الثَّوْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ الْحَنْفِيَّةِ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ: كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً، فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرْتُ الْمُقْدَادَ بْنَ الْأَسْوَدِ فَسَأَلَهُ فَقَالَ: «فِيهِ الْوُضُوءُ»^(١). وَرَوَاهُ شُعْبَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ^(٢).

مُحَمَّدُ ابْنُ الْحَنْفِيَّةِ هُوَ ابْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، لَكِنْ كَانَتْ أُمُّهُ مِنْ سَبِيٍّ بَنِي حَنِيفَةَ، فَسُمِّيَ مُحَمَّدَ ابْنَ الْحَنْفِيَّةِ، وَهُوَ مِنْ خِيَارِ أَوْلَادِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام بَعْدَ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ، وَهُوَ الَّذِي سَأَلَ أَبَاهُ فَقَالَ لَهُ: يَا أَبِي، أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: أَبُو بَكْرٍ. قَالَ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: عُمَرُ. فَلَمْ يَسْأَلْهُ عَنِ الثَّالِثِ، فَقُلْتُ: ثُمَّ أَنْتَ؟ قَالَ: مَا أَنَا إِلَّا رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ^(٣).

وَالْمَذْيُ: هُوَ مَاءٌ رَقِيقٌ يَخْرُجُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُحَسَّ بِهِ الْإِنْسَانُ عَقَبَ الشَّهْوَةِ، وَالنَّاسُ يَخْتَلِفُونَ فِيهِ، فَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُمَذِّي أَصْلًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يُمَذِّي كَثِيرًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يُمَذِّي إِمْدَاءً مَتَوَسِّطًا.

لَكِنَّ الْمَذْيَ إِنَّمَا يَكُونُ عَنْ شَهْوَةٍ، وَأَمَّا مَا يُصَابُ بِهِ الْإِنْسَانُ مِنَ الْأَمْرَاضِ الَّتِي تُوجِبُ خُرُوجَ شَيْءٍ لَزِجٍ؛ كَالْمَذْيِ، لَكِنْ بَدُونِ شَهْوَةٍ، فَهَذَا لَيْسَ مَذْيًا، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ الْعَامَّةِ يَسْأَلُونَ عَنْهُ، وَكَأَنَّهُ مَذْيٌ، فَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَالْمَذْيُ مَا يَكُونُ عَنْ شَهْوَةٍ. وَأَمَّا الَّذِي يَخْرُجُ دَفْقًا بِلَذَّةٍ فَهَذَا مَنِيٌّ، وَهُوَ مَاءٌ مَهِينٌ؛ يَعْنِي: مُنْعَقِدٌ، لَا يَسِيلُ بِخِلَافِ الْمَذْيِ.

(١) أخرجه مسلم (٣٠٣) (١٧).

(٢) ذكره البخاري معلقًا، كما في «الفتح» (٣٨٣/١)، وقد وصله أبو داود الطيالسي في «مسنده»

(١٠٤)، ثنا شعبه، عن الأعمش، قال: سمعت منذرًا الثوري يحدث عن محمد ابن الحنفية، عن

علي عليه السلام قال: استحييت أن أسأل رسول الله ﷺ عن المذي من أجل فاطمة، فأمرت رجلاً فسأله،

فقال: فيه الوضوء. وانظر: «الفتح» (٢٨٣/١)، و«تغليق التعليق» (١٢٢/٢).

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٧١).

والمذي حُكْمُهُ بَيْنَ الْبَوْلِ وَبَيْنَ الْمَنِيِّ، مِنْ جِهَةِ أَثَرِهِ وَمُوجِبِهِ، فَالْمَنِيُّ يُوجِبُ الْغُسْلَ، وَالْمَذْيُ يُوجِبُ غَسْلَ الذَّكْرِ وَالْأُنْثَيْنِ وَالْوُضُوءَ.

وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ إِزَالَتِهِ فَالْمَنِيُّ لَا تَجِبُ إِزَالَتُهُ؛ لِأَنَّهُ طَاهِرٌ، وَالْمَذْيُ يَجِبُ إِزَالَتُهُ، لَكِنَّهُ لَيْسَ كَالْبَوْلِ، بَلْ يَكْفِي فِيهِ النَّضْحُ، وَالنَّضْحُ أَنْ يَصُبَّ الْإِنْسَانُ عَلَيْهِ مَاءً يَغُمُّهُ بِدُونِ غَسْلٍ، وَبِدُونِ فَرْكِ؛ لِأَنَّ نَجَاسَتَهُ خَفِيفَةٌ^(١).

لَكِنَّهُ يُوجِبُ غَسْلَ الذَّكْرِ وَالْأُنْثَيْنِ^(٢)، وَالْبَوْلُ لَا يُوجِبُ غَسْلَ الذَّكْرِ وَالْأُنْثَيْنِ، إِنَّمَا يُوجِبُ غَسْلَ مَا أَصَابَهُ الْبَوْلُ فَقَطْ، وَهُوَ رَأْسُ الذَّكْرِ، وَقَدْ يَتَعَدَّى إِلَى الْحَشْفَةِ كُلِّهَا، أَوْ إِلَى الْقَصَبَةِ أحيانًا، لَكِنَّ الْوَاجِبَ غَسْلَ مَا أَصَابَهُ الْبَوْلُ فَقَطْ.

وَقَدْ سَأَلَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا الْحَدِيثَ لِيَسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ مَا خَرَجَ مِنَ السَّبِيلِ نَاقِضٌ لِلْوُضُوءِ؛ لِقَوْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فِيهِ الْوُضُوءُ».

وَفِي الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ: الْاسْتِحْيَاءُ، وَأَنَّ الْحَيَاءَ إِذَا لَمْ يَمْنَعْ الْإِنْسَانَ مِمَّا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنَ السُّؤَالِ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَالْحَيَاءُ الَّذِي أَصَابَ عَلِيًّا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هَلْ مَنَعَهُ مِنَ السُّؤَالِ؟ الْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ الْمُقَدَّادَ بْنَ الْأَسْوَدِ أَنْ يَسْأَلَ.

وَفِيهِ: جَوَازُ التَّوَكُّلِ فِي الْاسْتِفْتَاءِ، وَلَكِنْ إِيَّاكَ أَنْ تُوَكِّلَ مَنْ لَا يَفْهَمُ السُّؤَالَ، وَلَا يَفْهَمُ الْجَوَابَ؛ لِثَلَاثِ أَسْبَابٍ فِي السُّؤَالِ، أَوْ يُخْطِئَ فِي الْجَوَابِ، فَلَا تُوَكِّلُ فِي الْاسْتِفْتَاءِ إِلَّا مَنْ تَثَبُّتَ بِهِ فِي عِلْمِهِ وَدِينِهِ وَأَمَانَتِهِ.

(١) سَأَلَ الشَّيْخَ الشَّارِحَ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَلْ يَكُونُ تَطْهِيرُ الْمَذْيِ بِالنَّضْحِ، سَوَاءَ كَانَ فِي الْبَدَنِ، أَوْ فِي الثَّوْبِ؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: نَعَمْ، يَكُونُ تَطْهِيرُ الْمَذْيِ بِالنَّضْحِ، سَوَاءَ كَانَ فِي الْبَدَنِ، أَوْ فِي الثَّوْبِ.

(٢) سَأَلَ الشَّيْخَ الشَّارِحَ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَلْ يَصِحُّ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ الْحِكْمَةَ مِنْ غَسْلِ الذَّكْرِ وَالْأُنْثَيْنِ هِيَ نَجَاسَةُ الْمَذْيِ؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا يَصِحُّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْحِكْمَةَ مِنْ غَسْلِ الذَّكْرِ وَالْأُنْثَيْنِ لَيْسَ مَجْرَدُ النَّجَاسَةِ، وَلَوْ كَانَ مَجْرَدُ النَّجَاسَةِ لَوَجِبَ غَسْلُ رَأْسِ الذَّكْرِ فَقَطْ دُونَ بَقِيَّتِهِ وَالْأُنْثَيْنِ.

لَكِنْ قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنَّ مِنْ فَوَائِدِ غَسْلِ الذَّكْرِ وَالْأُنْثَيْنِ مِنَ النَّاحِيَةِ الطَّبِيعِيَّةِ أَنَّ هَذَا يُقْلَصُّ الْعُرُوقَ حَتَّى يَخَفَّ الْمَذْيُ، وَرَبَّمَا يَنْقَطِعُ.

وفيه: وجوب قبول خبر الواحد في الأمور الدينية^(١).

يُؤْخَذُ هَذَا مِنْ أَنَّ عَلِيًّا وَكُلَّ الْمُقَدَّادِ بْنِ الْأَسْوَدِ، وَلَمْ يُؤْكَلْهُ إِلَّا لِيَقْبَلَ خَبْرَهُ، وَلِأَنَّ الْمُسْلِمِينَ مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى مُفْتٍ وَاحِدٍ^(٢)، وَالْإِفْتَاءُ خَيْرٌ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧٩ - حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّ عَطَاءَ ابْنَ يَسَارٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَأَلَ عُمَانَ بْنَ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِذَا جَامَعَ فَلَمْ يُؤْمَرْ؟ قَالَ عُثْمَانُ: يَتَوَضَّأُ، كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، وَيَغْسِلُ ذَكَرَهُ. قَالَ عُثْمَانُ: سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ عَلِيًّا وَالزُّبَيْرَ وَطَلْحَةَ وَأُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَأَمَرُوهُ بِذَلِكَ^(٣).

١٨٠ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ ذَكْوَانَ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْسَلَ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَجَاءَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَعَلَّنَا أَعَجَلْنَاكَ». فَقَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَعَجَلْتَ أَوْ قُحِطَتْ فَعَلَيْكَ الْوُضُوءُ»^(٤).
تَابِعُهُ وَهَبٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ^(٥).

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَلَمْ يَقُلْ غُنْدَرٌ وَيَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ الْوُضُوءِ^(٦).

(١) وللشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ رسالة بعنوان: «الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام»، تكلم فيها رَحِمَهُ اللَّهُ عن حجية خبر الأحاد، سواء في ذلك العقائد أو الأحكام العملية.

(٢) انظر: «الإحكام» للأمدى (٢/٤٢٣)، و«كشاف القناع» (٦/٣٠٨).

(٣) أخرجه مسلم (٣٤٧) (٨٦).

(٤) أخرجه مسلم (٣٤٥) (٨٣).

(٥) ذكره البخاري معلقاً، كما في «الفتح» (١/٢٨٤)، ووصله أبو العباس السراج في «مسنده» عن زياد بن أيوب عنه. وانظر: «الفتح» (١/٢٨٤)، و«التعليق» (٢/١٢٢، ١٢٣).

(٦) ذكره البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ تعليقاً، كما في «الفتح» (١/٢٨٤)، وقال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتح» (١/٢٨٥):

هَذَا أَيْضًا فِيهِ دَلِيلٌ: عَلَى مَا ذَكَرْنَا أَوَّلًا مِنْ أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ إِلَّا مَا خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ، وَلَكِنَّ الْحَدِيثَ الَّذِي رَوَاهُ عَثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فِيمَنْ جَامَعَ، وَلَمْ يُمْنِ -يعني: لَمْ يُنْزَلْ مَنِيًّا- وَفِيهِ أَنَّهُ قَالَ: يَغْسِلُ ذَكَرَهُ، وَيَتَوَضَّأُ، كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ. وَقَالَ: إِنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَهَذَا مَرْفُوعٌ، وَلَيْسَ رَأْيَا لِعَثْمَانَ، وَلَكِنَّهُ كَانَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ، ثُمَّ نُسِخَ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهِ الْأَرْبَعِ، ثُمَّ جَهَّدهَا فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ»^(١). وَفِي رَوَايَةٍ مُسَلِّمٍ: «وَأِنْ لَمْ يُنْزَلْ». فَهَذَا مِنَ الْأَحْكَامِ الْمَنْسُوخَةِ. وَفِي هَذَا أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ غَسْلِ الذَّكَرِ مِنَ الْجَمَاعِ؛ لِقَوْلِهِ: «يَتَوَضَّأُ وَيَغْسِلُ ذَكَرَهُ». وَهَذَا مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَمَبْنَى الْخِلَافِ عَلَى أَنَّ رُطُوبَةَ فَرْجِ الْمَرْأَةِ: هِيَ طَاهِرَةٌ أَوْ نَجِسَةٌ؟

فَمَنْ قَالَ: إِنَّهَا نَجِسَةٌ. أَوْجَبَ عَلَى مَنْ جَامَعَ، وَلَمْ يُنْزَلْ أَنْ يَغْسِلَ ذَكَرَهُ. وَمَنْ قَالَ: إِنَّهَا طَاهِرَةٌ. لَمْ يُوجِبْ عَلَيْهِ أَنْ يَغْسِلَ ذَكَرَهُ؛ لِأَنَّهُ اتَّقَى بِشَيْءٍ طَاهِرٍ^(٢).

قوله: لَمْ يَقُلْ غَنْدَرٌ وَيَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ: الْوُضُوءَ. يَعْنِي: أَنْ غَنْدَرًا -وهو مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ- وَيَحْيَى -وهو ابْنُ سَعِيدِ الْقَطَانَ- رَوَا هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَالْمَتْنِ، لَكِنْ لَمْ يَقُولَا فِيهِ: «عَلَيْكَ الْوُضُوءَ». فَأَمَّا يَحْيَى فَهُوَ كَمَا قَالَ فَقَدْ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي «مُسْنَدِهِ» عَنْهُ وَلَفْظُهُ: «فَلَا غَسْلَ عَلَيْكَ، عَلَيْكَ الْوُضُوءَ». وَهَكَذَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَابْنُ مَاجَهٍ وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ وَأَبُو نَعِيمٍ مِنْ طَرَقٍ عَنْهُ، وَكَذَا ذَكَرَهُ أَصْحَابُ شُعْبَةَ؛ كَأَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ، فَكَانَ بَعْضُ شُيُوخِ الْبَخَارِيِّ حَدَّثَهُ بِهِ عَنْ يَحْيَى وَغَنْدَرٍ مَعًا، فَسَاقَهُ لَهُ عَلَى لَفْظِ يَحْيَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٢٩١)، وَمُسْلِمٌ (٣٤٨) (٨٧)..

(٢) انْظُرْ: «الشرح الكبير» (١/١٥٣)، و«الفروع» (١/٢٤٨)، و«الإنصاف» (١/٣٤١).

وسئل الشيخ الشارح رحمته الله: مَا هِيَ فَائِدَةُ خِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِي طَهَارَةِ رُطُوبَةِ فَرْجِ الْمَرْأَةِ إِذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ أَمَرَ الرَّجُلَ بِالْإِغْتِسَالِ مِنْ جَمَاعِ الْمَرْأَةِ؟ فَأَجَابَ رحمته الله: فَائِدَةُ الْخِلَافِ أَنَّهُ لَوْ أَنَّ الرَّجُلَ جَامَعَ زَوْجَتَهُ وَنَزَعَ، وَلَمْ يُنْزَلْ، فَإِذَا قَلْنَا بِنَجَاسَةِ رُطُوبَةِ فَرْجِ الْمَرْأَةِ وَجِبَ عَلَيْهِ غَسْلُ الذَّكَرِ وَوَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَغْسِلَ مَا لَوَّثَهُ مِنْ بَدَنِهِ أَوْ ثَوْبِهِ. وَإِذَا قَلْنَا بِطَهَارَةِ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ غَسْلُ الذَّكَرِ إِلَّا غَسْلًا عَنْ حَدَثٍ، وَلَمْ يُنَجَّسْ ثِيَابُهُ أَيْضًا وَلَا بَدَنُهُ. فَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ.

وفي الحديث الثاني - حديث أبي سعيد -: اعْتَذَارُ الْأَكْبَرِ مِنَ الْأَصْغَرِ؛ لقوله ﷺ: «لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ».

وفيه أيضًا: صَرَاةُ الصَّحَابَةِ ﷺ حَيْثُ قَالَ الرَّجُلُ: نَعَمْ. ولم يَقُلْ: لا، الأمرُ سَهْلٌ مَا أَعْجَلْتُمُونِي. كَمَا تَفَعَّلَهُ نَحْنُ الْآنَ، فَنَحْنُ لَيْسَ عِنْدَنَا صَرَاةٌ كَصَرَاةِ هَذَا الصَّحَابِيِّ، وَلِذَلِكَ لَوْ أَنَّ أَحَدًا قَرَعَ عَلَيْكَ الْبَابَ، فَخَرَجْتَ وَأَنْتَ تَعْلُكُ التَّمْرَةَ أَوْ اللَّحْمَ، فَقَالَ لَكَ: لَعَلَّنَا أَقْمَنَّاكَ مِنْ أَكْلِكَ.

فإِنَّكَ تَقُولُ لَهُ: أَبَدًا. وَأَنْتَ قَائِمٌ مِنَ الْأَكْلِ، وَاللَّقْمَةُ فِي فَمِكَ.

فَالَّذِي يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يَكُونَ صَرِيحًا، فيقول: نَعَمْ، أَقْمَتَنِي مِنْ أَكْلِي، وَلَكِنَّ الْأَمْرَ سَهْلٌ. أَمَّا أَنْ يَقُولَ: أَبَدًا مَا أَقْمَتَنِي، فَكَيْفَ هَذَا؟!

فَالْمَهْمُ أَنَّ الصَّحَابَةَ ﷺ عِنْدَهُمْ مِنَ الصَّرَاةِ مَا يَجْعَلُهُمْ يَقُولُونَ الشَّيْءَ، سِوَاءَ كَانَ عَلَيْهِمْ أَوْ لَهُمْ.

وَذَكَرَ لَنَا أَنَّ رَجُلَيْنِ مِنَ أَهْلِ هَذَا الْبَلَدِ قَدِيمَا فِي زَمَنِ قَدِيمٍ مِنَ الْحَجِّ، وَكَانَ الْحَجُّ فِيهَا سَبَقَ مُتَعَبًا، لِأَنَّ النَّاسَ كَانُوا يَحُجُّونَ عَلَى الْإِبِلِ، فَجَاءَ النَّاسُ يُهَيِّتُونَهُمْ بِالْقُدُومِ، كَمَا هِيَ الْعَادَةُ، فَقَالُوا: لِأَحَدِهِمَا: هَلْ تَكَلَّفْتُمْ؟ فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، مَا تَكَلَّفْنَا. فَقَالَ لَهُ الثَّانِي الْمَشَارِكُ لَهُ بِالسَّفَرِ: لَا، وَاللَّهِ يَا أَخِي قَدْ تَكَلَّفْنَا، وَلَكِنْ أَعْظَمَ الْأَجْرَ.

فَالثَّانِي الْآنَ أَصْرَحُ، وَعَلَيْهِ فَأَنْتَ قُلِ الْوَاقِعَ، وَاعْتَذِرْ مِنْهُ إِذَا كَانَ مِمَّا يُعْتَذَرُ مِنْهُ.

وقوله: «إِذَا أَعْجَلْتَ أَوْ قُحِطْتَ». أَعْجَلْتَ؛ يَعْنِي: أَحَدٌ أَعْجَلَكَ، فَتَزَعْتَ مِنَ الْجَمَاعِ قَبْلَ أَنْ تُنْزَلَ.

وَقُحِطْتَ؛ يَعْنِي: امْتَنَعَ الْمَنِيُّ أَنْ يَنْزَلَ إِمَّا لِكُسَلٍ، أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ، وَهُوَ مَا أَخُوذُ مِنْ قُحِطِ السَّمَاءِ، أَوْ قُحِطْتَ؛ بِمَعْنَى: امْتَنَعَ الْمَطَرُ مِنْهَا.

وقوله ﷺ: «فَعَلَيْكَ الْوُضُوءُ». ذَكَرْنَا لَكُمْ أَنَّ هَذَا كَانَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ، ثُمَّ نُسِخَ، وَأَصْبَحَ يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَغْتَسِلَ إِذَا جَامَعَ زَوْجَتَهُ، سِوَاءَ أَتَزَلَ أَمْ لَمْ يَنْزَلَ، وَكَذَلِكَ يَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ الْإِغْتِسَالُ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٣٥- بَابُ الرَّجُلِ يُوضِي صَاحِبَهُ.

١٨١- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ مُوسَى ابْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَفَاضَ مِنْ عَرَفَةَ عَدَلَ إِلَى الشَّعْبِ فَقَضَى حَاجَتَهُ قَالَ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ: فَجَعَلْتُ أَصْبُ عَلَيْهِ، وَيَتَوَضَّأُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَصَلِّي؟ فَقَالَ: «الْمُصَلَّى أَمَامَكَ»^(١).

١٨٢- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعْدُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، أَنَّ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ بْنِ مُطْعِمٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عُرْوَةَ بْنَ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ يُحَدِّثُ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، وَأَنَّهُ ذَهَبَ لِحَاجَةٍ لَهُ، وَأَنَّ مُغِيرَةَ جَعَلَ يَصُبُّ الْهَاءَ عَلَيْهِ، وَهُوَ يَتَوَضَّأُ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ^(٢).

هَذَا الْبَابُ عَقَدَ الْمُؤَلِّفُ لَهُ تَرْجَمَةً، لَكِنَّا أَخْصَصْنَا مِنَ الدَّلِيلِ؛ لِأَنَّ التَّرْجَمَةَ هِيَ: بَابُ «الرَّجُلِ يُوضِي صَاحِبَهُ». وَالدَّلِيلُ إِنَّمَا هُوَ فِي الصَّبِّ عَلَى الْمَتَوَضِّعِ، وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ؛ لِأَنَّ مَعْنَى «يُوضِي صَاحِبَهُ»؛ يَعْنِي: يُبَاشِرُ وَضُوءَهُ، فَيَأْخُذُ بِيَدِهِ، وَيَغْسِلُ وَجْهَ صَاحِبِهِ، وَيَأْخُذُ بِيَدِهِ، وَيَغْسِلُ يَدَيْهِ، وَيَأْخُذُ بِيَدِهِ، وَيَمْسَحُ رَأْسَهُ، وَيَأْخُذُ بِيَدِهِ، وَيَغْسِلُ رِجْلَيْهِ، وَهَذَا أَخْصَصْنَا -أَعْنِي: التَّرْجَمَةَ- مِنَ الدَّلِيلِ.

وَلَكِنْ كَانَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَرَادَ أَنْ يَقْيَسَ، أَوْ أَنَّ هُنَاكَ حَدِيثًا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، لَكِنَّهُ لَيْسَ عَلَى شَرْطِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (١/ ٢٨٥):

﴿قَوْلُهُ: «بَابُ الرَّجُلِ يُوضِي صَاحِبَهُ». أَيُّ: مَا حُكِمَهُ؟

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٢٨٠) (٢٦٦).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٧٤) (٧٥).

❖ قوله: «ابنُ سلام». هو مُحَمَّدٌ، كما في روايةِ كَرِيْمَةٍ، وَيَحْيَى هو ابنُ سَعِيدِ الأنصاري، وفي هذا الإسنادِ روايةُ الأقرانِ؛ لأنَّ يَحْيَى ومُوسَى بنَ عُقْبَةَ تابعيانِ صغيرانِ من أهلِ المدينة، وكُرِّبُ مولى ابنِ عباسٍ من أواسطِ التابعين، ففيه ثلاثةٌ من التابعين في نسقٍ.

وقد تقدَّمت الإشارةُ إلى شيءٍ من مباحثِ هذا الحديثِ في بابِ إسباغِ الوضوءِ، ويأتي باقيها في كتابِ الحجِّ، ووقعَ في تراجمِ البخاريِّ لابنِ المُنيِّرِ في هذا الموضعِ وهم؛ فإنَّه قالَ فيه: ابنُ عباسٍ، عن أسامة، وليس هو من روايةِ ابنِ عباسٍ، وإنما هو من روايةِ كُرَيْبِ مولى ابنِ عباسٍ.

❖ قوله: «أُصِّبُ». بتشديدِ الموحَّدة، ومفعولُه محذوفٌ؛ أي: الماء.

❖ وقوله: «ويَتَوَضَّأُ»؛ أي: وهو يَتَوَضَّأُ، واستدلَّ به المصنِّفُ على الاستعانةِ في الوضوءِ، لكنَّ مَنْ يدَّعي أنَّ الكراهيةَ مُختصةٌ بغيرِ المشقةِ، أو الاحتياجِ في الجملةِ لا يَسْتَدِلُّ عليه بِحَدِيثِ أُسَامَةَ؛ لأنَّه كانَ في السفرِ، وكذا حديثُ المغيرةِ المذكورُ.

قالَ ابنُ المُنيِّرِ: قاسَ البخاريُّ تَوَضُّعَ الرجلِ غَيْرَهُ على صَبِّهِ عليه؛ لاجتماعِهما في معنى الإِعَانَةِ.

قلتُ: والفرقُ بَيْنَهُمَا ظاهرٌ، ولم يُفصِّحِ البخاريُّ في المسألةِ بجوازٍ، ولا غَيْرِهِ، وهذه عَادَتُهُ في الأمورِ الْمُحْتَمِلَةِ.

قالَ النووي: الاستعانةُ ثلاثةُ أَقسامٍ:

إِحْضَارُ الماءِ، ولا كَرَاهَةَ فِيهِ أصلاً.

قلتُ: لكنَّ الأفضَلَ خلافُهُ.

قالَ: الثاني: مُباشرةُ الأجنبيِّ الغَسْلَ، وهذا مَكْرُوهٌ إلا لحاجةٍ.

الثالثُ: الصَّبُّ، وفيه وَجْهَانِ:

أحدهما: يُكْرَهُ.

والثاني: خلافُ الأوَّلَى.

وَتُعَقَّبَ بِأَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهُ لَا يَكُونُ خِلَافَ الْأَوَّلَى، وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ قَدْ يَفْعَلُهُ لِبَيَانِ الْجَوَازِ، فَلَا يَكُونُ فِي حَقِّهِ خِلَافَ الْأَوَّلَى، بِخِلَافٍ غَيْرِهِ.
وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: إِذَا كَانَ الْأَوَّلَى تَرْكُهُ فَكَيْفَ يُنَازَعُ فِي كِرَاهِيَتِهِ؟!
وَأُجِيبَ بِأَنَّ كُلَّ مَكْرُوهِ فَعَلُهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ؛ إِذْ الْمَكْرُوهُ يُطْلَقُ عَلَى الْحَرَامِ بِخِلَافِ الْآخِرِ. اهـ

عَلَى كُلِّ حَالٍ: قِيَاسُ تَوْضِئَةِ الرَّجُلِ عَلَى صَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهِ لَيْسَ بِوَاضِحٍ؛ لِأَنَّ قِيَاسَ الْحَرَكَاتِ الْفِعْلِيَّةِ إِنَّمَا هُوَ لِلْغَيْرِ، لَا لِلْمُتَوَضِّئِ.
أَمَّا الصَّبُّ فَإِنَّ الْحَرَكَاتِ فِي هَذِهِ الْعِبَادَةِ تَكُونُ مِنَ الْمُتَوَضِّئِ، فَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ، وَلِهَذَا لَوْ قِيلَ: إِنَّهُ يُكْرَهُ أَنْ يُوَضِّئَ الْإِنْسَانُ غَيْرَهُ إِلَّا لِحَاجَةٍ. لَكَانَ وَجِيبُهَا، وَلَا يُكْرَهُ أَنْ يَصُبَّ عَلَى غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَأَمَّا تَقْرِيبُ الْمَاءِ فَهَذَا وَاضِحٌ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ كِرَاهَةٌ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّ عَدَمَهُ أَوَّلَى، اللَّهُمَّ إِلَّا إِذَا خَافَ الْإِنْسَانُ مِنْ مَنِيَّةٍ عَلَيْهِ بِتَقْرِيبِ الْمَاءِ إِلَيْهِ، فَهَذَا يُقَالُ: الْأَوَّلَى أَنَّكَ أَنْتَ الَّذِي تُبَاشِرُ عَلَى نَفْسِكَ، وَتَخْدُمُ نَفْسَكَ.

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ مُعَلِّقًا عَلَى حَدِيثِ الْمَغِيرَةِ فِي «الْفَتْحِ» (٢٨٦/١):
وَالْمُرَادُ مِنْهُ هُنَا الِاسْتِدْلَالُ عَلَى الِاسْتِعَانَةِ، وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: هَذَا مِنَ الْقُرْبَاتِ الَّتِي يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَعْمَلَهَا عَنْ غَيْرِهِ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ. اهـ
هَذَا غَلَطٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَضَّأْ عَنِّي، وَلَكِنَّهُ وَضَّأَنِي، فَالْوُضُوءُ وَالْغَسْلُ لِلْمُعَانِ، لَا لِلْمُعِينِ، فَكَيْفَ يُقَالُ: يَعْمَلُهَا عَنْ غَيْرِهِ؟!
وَلِذَلِكَ لَوْ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَعْمَلُهَا فِي غَيْرِهِ. لَكَانَ أَوْضَحَ؛ لِأَنَّ هَذَا تَوْضُّأً، لَكِنَّ الْوُضُوءَ فِي غَيْرِهِ، لَيْسَ فِي نَفْسِهِ هُوَ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

ثُمَّ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي نَفْسِ الْمَوْضِعِ السَّابِقِ:
قَالَ: وَاسْتَدَلَّ الْبُخَارِيُّ مِنْ صَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهِ عِنْدَ الْوُضُوءِ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُوَضِّئَهُ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَزِمَ الْمُتَوَضِّئُ الْإِغْتِرَافُ مِنَ الْمَاءِ لِأَعْضَائِهِ، وَجَازَ لَهُ أَنْ يَكْفِيَهُ

ذَلِكَ غَيْرُهُ بِالصَّبِّ، وَالْاِغْتِرَافُ بَعْضُ عَمَلِ الْوُضُوءِ، كَذَلِكَ يَجُوزُ فِي بَقِيَةِ أَعْمَالِهِ.
وَتَعَقُّبُهُ ابْنُ الْمُنِيرِ بِأَنَّ الْاِغْتِرَافَ مِنَ الْوَسَائِلِ، لَا مِنَ الْمَقَاصِدِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ اِغْتَرَفَ، ثُمَّ
نَوَى أَنْ يَتَوَضَّأَ جَارَ، وَلَوْ كَانَ الْاِغْتِرَافُ عَمَلًا مُسْتَقِلًّا لَكَانَ قَدْ قَدَّمَ النِّيَّةَ عَلَيْهِ ^(١)، وَذَلِكَ
لَا يَجُوزُ.

وَحَاصِلُهُ: التَّفَرُّقُ بَيْنَ الْإِعَانَةِ بِالصَّبِّ وَبَيْنَ الْإِعَانَةِ بِمُبَاشَرَةِ الْغَيْرِ لِغَسْلِ
الْأَعْضَاءِ، وَهَذَا هُوَ الْفَرْقُ الَّذِي أَشَرْنَا إِلَيْهِ قَبْلُ.
وَالْحَدِيثَانِ دَالَّانِ عَلَى عَدَمِ كَرَاهَةِ الْاِسْتِعَانَةِ بِالصَّبِّ، وَكَذَا إِخْضَارُ الْمَاءِ مِنْ بَابِ
أَوَّلِي.

وَأَمَّا الْمُبَاشَرَةُ فَلَا دَلَالَهَ فِيهَا عَلَيْهَا، نَعَمْ يُسْتَحَبُّ أَلَّا يَسْتَعِينَ أَصْلًا، وَأَمَّا مَا رَوَاهُ
أَبُو جَعْفَرٍ الطَّبْرِيُّ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَا أَبَالِي مَنْ أَعَانَنِي عَلَى طَهُورِي، أَوْ عَلَى
رُكُوعِي وَسُجُودِي. فَمَحْمُولٌ عَلَى الْإِعَانَةِ بِالْمُبَاشَرَةِ لِلصَّبِّ بِدَلِيلِ مَا رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ
أَيْضًا وَغَيْرُهُ عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ كَانَ يَسْكُبُ عَلَى ابْنِ عُمَرَ، وَهُوَ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ.
وَقَدْ رَوَى الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ»، مِنْ حَدِيثِ الرُّبَيْعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ أَنَّهَا قَالَتْ: أَتَيْتُ
النَّبِيَّ ﷺ بِوَضُوءٍ، فَقَالَ: اسْكُبِي. فَسَكَبْتُ عَلَيْهِ. وَهَذَا أَصْرَحُ فِي عَدَمِ الْكَرَاهَةِ مِنْ
الْحَدِيثَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ؛ لِكُونِهِ فِي الْحَضَرِ، وَلِكُونِهِ بِصِغَةِ الطَّلَبِ، لَكِنَّهُ لَيْسَ عَلَى شَرْطِ
الْمَصْنُفِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

المهمُّ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ - كَمَا عَرَفْتُمْ - لَيْسَ فِي حَدِيثِ الْمَغِيرَةِ رحمته الله، وَلَا فِي حَدِيثِ
أَسَامَةَ، دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ يُوضِئُ غَيْرَهُ، لَكِنْ يَصُبُّ.

وَكَمَا قَالَ النَّوَوِيُّ رحمته الله: الْمَسْأَلَةُ لَهَا ثَلَاثُ مَرَاتِبٍ أَوْ أَحْوَالٍ:
الأولُ: تَقْرِيبُ الْمَاءِ.
والثاني: صَبُّهُ.

(١) قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ رحمته الله فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى «الْفَتْحِ»: صَوَابُهُ: لَكَانَ قَدْ قَدَّمَهُ عَلَى النِّيَّةِ، فَتَأَمَّلْ. اهـ

والثالث: مُبَاشَرَةُ الْفِعْلِ^(١).

لَكِنْ لَوْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا طَلَبَ الْوَلَدُ مِنْ أَبِيهِ أَنْ يَغْسِلَ رِجْلَيْهِ. فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّهُ يَنْبَغِي لِلأَبِ فِي هَذِهِ الْحَالِ أَنْ يَجْبُرَ قَلْبَ وَلَدِهِ، وَأَنْ يُمَكِّنَهُ مِنْ غَسْلِ رِجْلَيْهِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الْأَوْلَادِ يَفْعَلُ هَذَا، وَرُبَّمَا يَقْبَلُ أَسْفَلَ أَقْدَامِ أَبِيهِ، كَمَا نَسْمَعُ عَنْ بَعْضِ النَّاسِ، فَهَلْ نَقُولُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ: إِنَّهُ لَوْ قَبِلَ الْأَبُ، وَمَكَّنَ ابْنَهُ مِنْ غَسْلِ رِجْلَيْهِ تَزَوُّلُ الْكَرَاهَةِ؛ لِأَجْلِ مَا يَحْصُلُ مِنْ تَطْيِيبِ قَلْبِ الْوَلَدِ؟

الجواب: الظاهر نعم، وأنَّ ذلك لا بأس به، وأما بدون حاجة ولا مصلحة مُراعاة فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُمَكِّنَ الْإِنْسَانُ غَيْرَهُ مِنْ أَنْ يُوضَّئَهُ.

وفي حديث أسامة دليل على جواز الوضوء الخفيف؛ فَإِنَّ أَسَامَةَ ذَكَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ، وَلَمْ يُسَبِّغْ.

وفيه أيضاً: أَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَتَوَضَّأُ الْوُضُوءَ الَّذِي لَا إِسْبَاحَ فِيهِ، حَتَّى تَحِينِ الصَّلَاةُ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ الْوُضُوءَ الَّذِي فِيهِ إِسْبَاحٌ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمَّا وَصَلَ إِلَى مُزْدَلِفَةَ تَوَضَّأَ، فَأَسْبَغَ الْوُضُوءَ، بِخِلَافِ مَا كَانَ فِي الطَّرِيقِ^(٢).

وكَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ عَلَى طَهَارَةٍ، لَكِنَّهُ فِي الطَّرِيقِ لَمْ يُسَبِّغْ؛ لِأَنَّ الْحَالَ يَقْتَضِي الْمُبَادَرَةَ وَالْمَشْيَ، وَهَلْ يُسَنُّ لِلْحَاجِّ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى الشَّعْبِ، وَيُبُولَ، وَيَتَوَضَّأَ؛ اقْتِدَاءً بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟

الصحيح: لا، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ، فَيَتَبَّعُ الْأَمَاكِنَ الَّتِي بَيَّالَ فِيهَا الرَّسُولُ ﷺ، فَيَتَبَوَّلُ فِيهَا، وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا، لَكِنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: إِنَّهُ لَمْ

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم» للإمام النووي (٢/ ١٧٣).

(٢) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: كيف يجاب عن قول العلماء: إنه لا يشرع تجديد الوضوء إلا إذا فُصل بين الوضوءين بصلاة؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: هذا القول صحيح، فلا بد من أن يكون تجديد الوضوء بعد صلاة، لكن الوضوء الأول الذي فعله النبي ﷺ كأنه لم يَرُدْ به الوضوء للصلاة، ولهذا كان وضوءاً خفيفاً لم يُسَبِّغْ فِيهِ.

يُؤَافِقُهُ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا فَعَلَهُ اتِّفَاقًا؛ يَعْنِي: ^(١) وَافَقَ أَنَّهُ احتَاجَ إِلَى نَقْضِ الْوُضُوءِ هُنَاكَ، أَوْ إِلَى قَضَاءِ الْحَاجَةِ، وَأَنَا عَدَلْتُ عَنْ كَلِمَةِ نَقْضِ الْوُضُوءِ؛ لِأَنَّ الْفُقَهَاءَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ قَالُوا: الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: أَبُولُ. وَلَا يَقُولَ: أَنْقُضُ الْوُضُوءَ ^(٢).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٦- بَابُ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ بَعْدَ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ.

وَقَالَ مَنْصُورٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ: لَا بَأْسَ بِالْقِرَاءَةِ فِي الْحَمَامِ، وَيَكْتَبُ الرِّسَالَةَ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ ^(٣).

وَقَالَ حَمَادٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ: إِنْ كَانَ عَلَيْهِمْ إِزَارٌ فَسَلَّمْ، وَإِلَّا فَلَا تُسَلِّمْ ^(٤).

قَالَ الْمَوْلَفُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «بَابُ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ بَعْدَ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ»؛ يَعْنِي: أَنَّهُ تَجُوزُ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ بَعْدَ الْحَدِيثِ وَبَعْدَ غَيْرِهِ، أَوْ فِي غَيْرِ هَذَا الْحَالِ.

وظَاهِرُ كَلَامِ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ يَجُوزُ لِلْجُنُبِ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ يَشْمَلُ الْأَصْغَرَ وَالْأَكْبَرَ، وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِي ذَلِكَ لَا تَدُلُّ عَلَى التَّحْرِيمِ، أَوْ أَنَّهَا غَيْرُ صَحِيحَةٍ.

وَقَدْ اخْتَلَفَتْ مَسَالِكُ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ: فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ أَحَادِيثَ النَّبِيِّ عَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي حَالِ الْجَنَابَةِ ضَعِيفَةٌ.

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٠/٤٠٩-٤١١).

(٢) «الفروع» (١/٨٧)، و«كشاف القناع» (١/٦٥)، وانظر: شرح الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَلَى بُلُوغِ الْمَرَامِ.

(٣) ذكره البخاري معلقًا، كما في «الفتح» (١/٢٨٦)، ووصله عبد الرزاق في «مصنفه» (١/٣٤٤) أَنَا

الثوري، عن منصور، قال: سألت إبراهيم أكتب الرسالة على غير وضوء؟ قال: نعم.

ووصله أيضًا سعيد بن منصور في «السنن»: أخبرنا أبو عوانة، عن منصور، عن إبراهيم قال: لا بأس

بالقراءة في الحمام. وانظر: «تغليق التعليق» (٢/١٢٥)، و«الفتح» (١/٢٨٧).

(٤) ذكرها البخاري تعليقًا، كما في «الفتح» (١/٢٨٦)، ووصله الثوري في «جامعه»، عن حماد، وهو ابن

أبي سليمان به. وانظر: «التغليق» (٢/١٢٥، ١٢٦).

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ فِيهَا تَصْرِيحٌ بِتَحْرِيمِ الْقِرَاءَةِ عَلَى الْجَنْبِ؛ لِأَنَّ أَحْسَنَ مَا فِيهَا حَدِيثٌ عَلَى: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَا لَمْ نَكُنْ جُنْبًا^(١). وَفِي لَفْظٍ: مَا لَمْ يَكُنْ جُنْبًا^(٢).

وَهَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَحْرُمُ، اللَّهُمَّ إِلَّا مِنْ وَجْهِ بَعِيدٍ، بَأَنَّ يُقَالَ: تَعْلِيمُ الْقُرْآنِ وَاجِبٌ، وَلَا يُتْرَكُ الْوَاجِبُ إِلَّا لَوَاجِبٍ، فَإِذَا قِيلَ بِهَذَا اسْتِقَامَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْجَنْبِ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ. وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مُخْتَلَفٌ فِيهَا^(٣)، وَهِيَ غَيْرُ مَسْأَلَةِ مَسِّ الْمُضْحَفِ؛ فَإِنَّ مَسَّ

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ (١٤٦)، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَلَكِنِ الشَّيْخُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَحْقِيقِهِ لِسُنَنِ التِّرْمِذِيِّ اسْتَدْرَكَ عَلَى لَفْظَةِ «تَكُنْ»، وَقَالَ: إِنَّهَا خَطَأٌ، وَالصَّوَابُ «يَكُنْ».

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٨٣/١، ١٣٤) (٦٢٧، ١١٢٣) وَالنَّسَائِيُّ (٢٦٥)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٠٥). وَأَعْلَى بَعْدَ اللَّهِ بْنِ سَلَمَةَ -بِكَسْرِ اللَّامِ- لِأَنَّهُ قَدْ تَغَيَّرَ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ بَعْدَ مَا كَبُرَ. وَقَدْ صَحَّحَ هَذَا الْحَدِيثَ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ، وَذَكَرَ الْحَافِظُ فِي «التَّلْخِصِ» (١٣٩/١) أَنَّ ابْنَ السَّكَنِ وَعَبْدَ الْحَقَّ وَالبَغَوِيَّ صَحَّحُوهُ، وَحَسَنَهُ شُعْبَةُ.

وَقَالَ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ فِي تَحْقِيقِ الْمُسْنَدِ: وَقَدْ تَوَبَّعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَمَةَ عَلَى مَعْنَى حَدِيثِهِ هَذَا عَنْ عَلِيٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ فَأَخْرَجَ أَحْمَدُ (١١٠/١) (٨٧٢) وَأَبُو يَعْلَى (٣٦٥) مِنْ طَرِيقِ عَائِذِ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ السَّمْطِ، عَنْ أَبِي الْغَرِيفِ قَالَ: أَتَى عَلِيٌّ رَحِمَهُ اللَّهُ بَوْضُوءَ فَمَضْمَضَ... ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَرَأَ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ ثُمَّ قَالَ: هَذَا لِمَنْ لَيْسَ بِجَنْبٍ، وَأَمَّا الْجَنْبُ فَلَا وَلَا آيَةَ. وَهَذَا سَنَدٌ حَسَنٌ، عَائِذُ بْنُ حَبِيبٍ وَثَقَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَابْنُ حَبَانَ وَذَكَرَهُ أَحْمَدُ فَأَحْسَنَ الثَّنَاءَ عَلَيْهِ فَقَالَ: كَانَ شَيْخًا جَلِيلًا عَاقِلًا لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ سَمِعْنَا مِنْهُ، وَعَامِرُ بْنُ السَّمْطِ وَثَقَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ وَالنَّسَائِيُّ وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي الثَّقَاتِ وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ صَالِحٌ، وَأَبُو الْغَرِيفِ: هُوَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ خَلِيفَةَ الْهَمْدَانِيِّ الْمَرَاوِيِّ رَوَى عَنْهُ جَمْعٌ وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي الثَّقَاتِ وَكَانَ عَلَى شَرْطَةِ عَلِيٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَمِمَّا رَوَى كَذَلِكَ فِي تَحْرِيمِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ لِلْجَنْبِ مَا أَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ فِي «فَضَائِلِ الْقُرْآنِ»: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ سَفْيَانَ بْنِ مُسْلِمَةَ عَنْ عُبَيْدَةَ السَّلْمَانِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ كَرْهٍ لِلْجَنْبِ أَنْ يَقْرَأَ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ.

قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «مُسْنَدِ عَمْرِو»: هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ. وَالكَرَاهَةُ عِنْدَ السَّلَفِ تَعْنِي الْحَرَمَةَ. اهـ.

(٢) انْظُرْ: «الْمُبْدَعُ» (١٨٧/١)، وَ«مَنَارُ السَّبِيلِ» (٤٤/١)، وَ«الْكَافِي» (٥٨/١)، وَ«كَشَافُ الْقَنَاعِ» (١٤٧/١)، وَ«الْمَغْنَسِيُّ» (١٩٩/١، ٢٠٠)، وَ«الْمَوْسُوعَةُ» (١٠٨، ١٠٩) وَ«الْمَهْذَبُ»

المصحف له حكم آخر، وقد اختلف العلماء في حكم مس المصحف بغير طهارة^(١): فمنهم من قال: إنه لا يجوز أن يمس القرآن إلا وهو طاهر؛ لحديث عمرو بن حزم المشهور، وفيه: «ألا يمس القرآن إلا طاهر»^(٢). وهذا الحديث وإن كان ضعيفاً من حيث السند، لكن قواه العلماء لاشتغاره والعمل به، وقالوا: إن المرسل إذا اشتهر، وعمل به الناس كان دليلاً على أنه صحيح.

وقد اختلف المصححون للحديث في تفسير كلمة «طاهر»: فقيل: معناه: إلا مؤمن؛ لقول النبي ﷺ «المؤمن لا ينجس حياً، ولا ميتاً»^(٣).

=

(١/ ٣٠)، و«المجموع» (٢/ ١٧٦)، و«حاشية ابن عابدين» (١/ ٢٤٨).

(١) انظر: «أحكام القرآن» للجصاص (٣/ ٤١٦)، و«أحكام القرآن» لابن العربي (٤/ ١٧٣٨)، و«أحكام القرآن» للقرطبي (١٧/ ٢٢٥)، و«المحلى» (١/ ٨٣)، و«المجموع» (٢/ ٦٧)، و«مجموع الفتاوى» (٢١/ ٢٦٦)، و«إعلام الموقعين» (١/ ٢٢٥)، و«المبدع» (١/ ٢٠٧)، و«نيل الأوطار» (١/ ٢٠٧).

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/ ٣٢٢)، و«الأوسط» (١/ ٥)، والدارقطني (١/ ١٢٢)، والحاكم (١/ ٣٩٥)، والدارمي (٢/ ١٦١) مختصراً، وابن حبان (٧٩٣/ موارد) مطولاً.

قال شيخ الإسلام رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (١٧/ ١٢): لا ريب أن النبي ﷺ كتبه له.

وقال أيضاً رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (٢١/ ٢٦٦): قال الإمام أحمد: لا شك أن النبي ﷺ كتبه له.

وقال الشيخ الألباني رحمه الله في «الإرواء» (١/ ١٦٠، ١١٦١): وجلة القول: أن الحديث طرده كلها لا تخلو من ضعف، ولكنه ضعف يسير إذ ليس في شيء منها من اتهم بكذب، وإنما العلة الإرسال أو سوء الحفظ، ومن المقرر في علم المصطلح أن الطرق يقوي بعضها بعضاً إذا لم يكن فيها متهم كما قرره النووي في تقريبه ثم السيوطي في شرحه وعليه فالنفس مطمئن لصحة هذا الحديث لاسيما وقد احتج به إمام السنة أحمد بن حنبل كما صححه أيضاً صاحبه الإمام إسحاق بن راهويه.

(٢) أخرجه البخاري رحمه الله بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٣/ ١٢٥)، ووصله سعيد بن منصور في «السنن»، كما في «الفتح» (٣/ ١٢٧)، و«تغليق التعليق» (٢/ ٤٦٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ٢٦٧)، عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً.

وقال الحافظ في «الفتح» (٣/ ١٢٧)، وفي «التغليق» (٢/ ٤٦٠): إسناده صحيح، وهو موقوف.

وقد رواه الدارقطني في «سننه» (٢/ ٧٠)، والحاكم في «المستدرک» (١/ ٣٨٥)، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً.

=

ولكنَّ التعبيرَ عَنِ الْمُؤْمِنِ بِطَاهِرٍ غَيْرِ مَعْرُوفٍ، وَلَا مَأْلُوفٍ فِي الشَّرْعِ، وَإِنَّمَا الْمَعْرُوفُ التَّعْبِيرُ عَنِ الْمُؤْمِنِ بِوصْفِهِ، وَعَنِ التَّقِيِّ بِوصْفِهِ.

ثُمَّ إِنَّ كَلِمَةَ الطُّهْرِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ جَاءَتْ فِي الطَّهَارَةِ مِنَ الْحَدَثَيْنِ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْوُضُوءَ، وَالْغُسْلَ، قَالَ: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَٰكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾.

وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ بَغِيرِ طُهُورٍ»^(١)؛ أَي: بَغِيرِ وُضُوءٍ.

وَكُنَّا نَرَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْوُضُوءُ لِمَسِّ الْمَصْحَفِ، لَكِنْ بَعْدَ التَّأَمُّلِ تَبَيَّنَ أَنَّ الْقَوْلَ الرَّاجِحَ هُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ مَسُّ الْمَصْحَفِ بِغَيْرِ طَهَارَةٍ.

وَلَكِنْ يَرُدُّ عَلَى هَذَا إِذَا احتَاجَ الْإِنْسَانُ إِلَى الْقِرَاءَةِ فِي الْمَصْحَفِ، وَهُوَ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ، فَمَاذَا يَصْنَعُ؟

نَقُولُ: يَضَعُ حَائِلًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَضَعَ حَائِلًا لَمْ يَصْدُقْ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَسَّهُ؛ لَوْجُودِ الْحَائِلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَصْحَفِ.

وَهَلْ هَذَا الْحَكْمُ يَشْمَلُ الصِّغَارَ الَّذِينَ يَدْرُسُونَ فِي الْمَدَارِسِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ؟
قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: يَشْمَلُهُمْ، إِلَّا أَنَّهُ يُسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ مَسُّهُمْ لِجَوَانِبِ اللَّوْحِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ كِتَابَةٌ؛ يَعْنِي: يُكْتَبُ الْقُرْآنُ فِي اللَّوْحِ، وَيُجْعَلُ فِيهِ حَاشِيَةٌ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُمَسِّكَه الصَّبِيُّ، فَلَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ، بَلْ يَمَسُّ هَذَا اللَّوْحَ^(٢).

=

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّغْلِيْقِ» (٢/ ٤٦١): قَالَ الضِّيَاءُ فِي الْأَحْكَامِ: إِسْنَادُهُ عِنْدِي عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ. قُلْتُ: وَأَخْرَجَهُ فِي الْمَخْتَارَةِ مِنْ طَرِيقِ الدَّارِقُطِيِّ، كَمَا أوردناه، وَالَّذِي يَتَبَادَرُ إِلَى الذَّهْنِ أَنَّ الْمَوْقُوفَ أَصَحُّ فَقَدْ رَوَاهُ كَذَلِكَ عَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفًا، أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ. اهـ.

(١) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ.

(٢) «الْفُرُوعُ» (١/ ١٥٧)، وَ«الْإِنْصَافُ» (١/ ٢٢٣).

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: بَلْ يَجُوزُ لِلصَّبِيَانِ أَنْ يَمَسُّوه مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ الصَّبِيَانَ غَيْرُ مُلْزَمِينَ، وَلَا مُكَلَّفِينَ بِالْعِبَادَاتِ^(١). وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَصْلٍ: أَنَّ مَا وَجَبَ عَلَى الْمَكَلَّفِ لَا يَجِبُ عَلَى الصَّبِيِّ، وَلِهَذَا أَجَازَ الْقَائِلُونَ بِهِذَا، أَجَازُوا لِلصَّبِيِّ إِذَا دَخَلَ فِي النُّسُكِ حَجًّا كَانَ أَمْ عُمْرَةً أَنْ يَتَحَلَّلَ مِنْهُ بِدُونِ أَيِّ شَيْءٍ.

وَهَذَا فِيهِ تَفْرِيجٌ لِلنَّاسِ وَتَسْهِيلٌ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ الْإِزَامَ هُؤُلَاءِ الصَّغَارِ بِالطَّهَارَةِ فِيهِ مَشَقَّةٌ، لَا سِيَّمَا فِي أَيَّامِ الشِّتَاءِ

لَكِنَّ الْقَلْبَ قَدْ لَا يَطْمَئِنُّ إِلَى هَذَا مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْمَقْصُودَ بِالطَّهَارَةِ تَعْظِيمُ الْقُرْآنِ، وَتَعْظِيمُ الْقُرْآنِ مَطْلُوبٌ مِنَ الْبَالِغِ وَغَيْرِ الْبَالِغِ، بِخِلَافِ مَنْ شَرَعَ فِي النُّسُكِ مِنَ الصَّغَارِ، وَأَرَادَ أَنْ يَتَحَلَّلَ، فَهَذَا لَمْ يَنْتَهِكْ حُرْمَةَ شَيْءٍ مُعَيَّنٍ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: فَالْمَسْأَلَةُ فِيهَا خِلَافٌ، وَالْمَذْهَبُ عِنْدَنَا أَنَّهُ يَجُوزُ لِلصَّغِيرِ أَنْ يَمَسَّ اللَّوْحَ الَّذِي كُتِبَ فِيهِ الْقُرْآنُ، لَكِنَّهُ يَمَسُّ الْخَالِيَّ مِنَ الْكِتَابَةِ.

وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيَةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلصَّغَارِ أَنْ يَمَسُّوا الْقُرْآنَ بِلَا وُضُوءٍ؛ نَظَرًا لِأَنَّهُمْ غَيْرُ مُكَلَّفِينَ، وَأَنَّهُمْ قَدْ رُفِعَ عَنْهُمْ الْقَلَمُ.

وَأَمَّا قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ فَلَا شَكَّ أَنَّهَا جَائِزَةٌ لِلْمُحَدِّثِ وَلِغَيْرِهِ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ أَيْضًا خِلَافًا آخَرَ فِي مَسْأَلَةِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَهُوَ: هَلْ يَجُوزُ لِلْحَائِضِ أَنْ تَقْرَأَ الْقُرْآنَ؟

يَرَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ، وَهُمْ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْحَائِضِ أَنْ تَقْرَأَ الْقُرْآنَ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهَا أَوْلَى مِنَ الْجُنُبِ؛ لِأَنَّ حَدَّثَهَا أَغْلَظُ، وَلِهَذَا تُنْمَعُ مِنَ الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ.

وَقَالَ آخَرُونَ: بَلْ لَهَا أَنْ تَقْرَأَ الْقُرْآنَ؛ لِأَنَّ السُّنَّةَ الْوَارِدَةَ فِي ذَلِكَ لَيْسَتْ

(١) المصدر السابق.

(٢) «كشف القناع» (١/١٤٧)، و«المغني» (١/١٩٩، ٢٠٠)، و«موسوعة فقه الإمام أحمد» (٢/١٠٨)،

١٠٩)، و«المجموع» (٢/٣٥٨)، و«المبسوط» (٣/١٥٢)، و«مجموع الفتاوى» (٢١/٤٦٠)،

و«الاختيارات» (ص ٢٧).

بِصَحِيحَةٍ^(١)، وَالْأَصْلُ: الْحِلُّ، وَلَا سِيَّما وَأَنَّ الْحَيْضَ يَقَعُ كَثِيرًا فِي النِّسَاءِ فِي عَهْدِ
الرَّسُولِ ﷺ، وَمِثْلُ هَذَا تَتَوَافَرُ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ لَوْ كُنَّ مَمْنُوعَاتٍ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ.
وَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّ الْحَيْضَ أَغْلَظُ مِنَ الْجَنَابَةِ فَهَذَا صَحِيحٌ، لَكِنَّ الْجَنَابَةَ يَتِمَكَّنُ الْإِنْسَانُ
مِنَ الْإِنْفِكَائِ عَنْهَا بِالْغُسْلِ، وَيَزُولُ الْمَانِعُ، أَمَّا الْحَيْضُ فَلَا يُمَكِّنُ الْإِنْفِكَاءَ عَنْهُ إِلَّا بِالطَّهْرِ.
وَلَوْ قِيلَ بِأَنَّ الْحَائِضَ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ فِيهَا تَحْتَاجُ إِلَى قِرَاءَتِهِ، وَأَمَّا مَا لَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ فَمَا
دَامَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى التَّحْرِيمِ فَالسَّلَامَةُ أَسْلَمُ.

وَالَّذِي تَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِثْلُ أَنْ تَكُونَ طَالِبَةً تَلْقَنُ الْقُرْآنَ، أَوْ تَكُونَ مُعَلِّمَةً تَلْقَنُ
الطَّالِبَاتِ، أَوْ تَكُونَ الْوَالِدَةُ تَلْقَنُ أَوْلَادَهَا فِي الْبَيْتِ، أَوْ تَقْرَأُ الْأَوْرَادَ الْوَارِدَةَ كَأَيِّ الْكُرْسِيِّ
وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ، وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ.

فَالْمَهْمُ: أَنَّهُ يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَقْرَأَ الْقُرْآنَ لِلْحَاجَةِ أَوِ الْمَصْلَحَةِ، وَأَمَّا مَعَ عَدَمِ الْحَاجَةِ
وَالْمَصْلَحَةِ فَالسَّلَامَةُ أَسْلَمُ.

فَلَوْ قِيلَ بِهَذَا لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ، وَلَا يُعَدُّ هَذَا خِلَافًا لِلْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ مِنْهُمْ
الْمُجِيزُ مُطْلَقًا، وَمِنْهُمْ الْمَانِعُ مُطْلَقًا، فَإِذَا فَصَّلْنَا لَمْ نَكُنْ خَرَجْنَا عَلَى الْإِجْمَاعِ، وَهَذَا
يَسْلُكُهُ - أَعْنِي: هَذَا الطَّرِيقَ - شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَحْيَانًا، ثُمَّ يَقُولُ: وَهَذَا بَعْضُ قَوْلِ مَنْ
يُوجِبُهُ مُطْلَقًا، أَوْ يُحَرِّمُهُ مُطْلَقًا.

وَمِثَالُهُ: قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّ الْوَتَرَ وَاجِبٌ عَلَى مَنْ لَهُ وَرْدٌ مِنَ اللَّيْلِ دُونَ مَنْ لَيْسَ لَهُ
وَرْدٌ. وَالْعُلَمَاءُ مُخْتَلِفُونَ فِي الْوَتْرِ، فَبَعْضُهُمْ أَوْجِبَهُ مُطْلَقًا، وَبَعْضُهُمْ لَمْ يُوْجِبْهُ مُطْلَقًا،
فَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: يَجِبُ الْوَتْرُ عَلَى مَنْ لَهُ وَرْدٌ مِنَ اللَّيْلِ - أَيْ: عَلَى مَنْ يَقُومُ فِي
اللَّيْلِ - وَلَا يَجِبُ عَلَى مَنْ لَيْسَ لَهُ وَرْدٌ مِنَ اللَّيْلِ.

(١) وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٣١)، وَابْنُ مَاجَهَ (٥٩٥)، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«لَا تَقْرَأُ الْحَائِضُ وَلَا الْجَنَبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ».

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٢١/٤٦٠): وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ
بِالْحَدِيثِ.

وَقَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: وَهَذَا بَعْضُ قَوْلٍ مَنْ يُوجِبُهُ مُطْلَقًا^(١).

فَنَحْنُ نَقُولُ: الْآنَ الْمَرْأَةُ الْحَائِضُ إِذَا اخْتَاَجَتْ إِلَى قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، أَوْ كَانَ هُنَاكَ مَصْلَحَةٌ فَلْتَقْرَأْ، وَإِلَّا فَالْسَّلَامَةُ أَسْلَمُ.

فَإِنَّهُ: هَلْ يَجُوزُ لِلْمُحَدِّثِ حَدَّثًا أَصْغَرَ أَوْ أَكْبَرَ أَنْ يَمَسَّ الْحَوَاشِي وَالْجِلْدَ مِنَ الْمَصْحَفِ؟

الْجَوَابُ: لَا، لِأَنَّ مَا اتَّصَلَ بِالْمَصْحَفِ فَهُوَ مِنْهُ، وَالْجِلْدُ تَابِعٌ لَهُ، إِلَّا إِذَا صَارَ مُتَفَصِّلًا فِي جِرَابٍ، فَمَسَّ الْجِرَابَ حَيْثُ لَا لَيْسَ فِيهِ بَأْسٌ، أَمَّا نَفْسُ الْمَخْرُوزِ مَعَ الْوَرَقِ فَلَهُ حُكْمُ الْوَرَقِ، وَالْقَاعِدَةُ هُنَا: يَثْبُتُ تَبَعًا مَا لَا يَثْبُتُ اسْتِقْلَالًا.

فَإِنَّهُ أُخْرَى: بَعْضُ التَّفَاسِيرِ مِثْلُ: الْجَلَالِينِ، أَوْ تَفْسِيرِ ابْنِ عَبَّاسٍ يَكُونُ التَّفْسِيرُ عَلَى الْجَانِبَيْنِ، وَنَصُّ الْقُرْآنِ فِي الْوَسْطِ، فَهَلْ يَجُوزُ مَسُّهُ بِلا وَضُوءٍ؟
فِي مِثْلِ هَذَا إِذَا قَارَأْنَا بَيْنَ الْقُرْآنِ وَمَا كُتِبَ مَعَهُ وَجَدْنَا أَنَّ الْقُرْآنَ أَكْثَرَ، فَيَكُونُ الْحُكْمُ لِلْأَكْثَرِ، وَأَمَّا لَوْ كَانَ تَفْسِيرُ الْجَلَالِينِ بِدُونِ قُرْآنٍ فَقَدْ قَالُوا: إِنَّ تَفْسِيرَ الْجَلَالِينِ أَكْثَرُ مِنَ الْقُرْآنِ، وَعَلَى هَذَا فَيَجُوزُ مَسُّهُ بِلا وَضُوءٍ.

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٢/٢٨٥)، و«الاختيارات» (ص ٩٦)، فكان في الوتر قولان: قول بالوجوب مطلقاً، وقول بالاستحباب مطلقاً، فأخذ تَحَلُّثُهُ جزءاً من كل قول منهما، فأوجبه على بعض الناس دون آخرين، فهو في حقهم مستحب، وقوله تَحَلُّثُهُ هنا لا يلزم منه رفع القولين. وبذلك يتضح أن مذهب شيخ الإسلام تَحَلُّثُهُ أَنَّ أَهْلَ الْعَصْرِ إِذَا اخْتَلَفُوا فِي مَسْأَلَةٍ عَلَى قَوْلَيْنِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لِمَنْ بَعْدَهُمْ إِحْدَاثُ قَوْلٍ ثَالِثٍ بِشَرَطِ لَا يَلْزَمُ مِنْ قَوْلِهِ هَذَا رَفْعُ الْقَوْلَيْنِ.
ولقد نُقِلَ هَذَا الْقَوْلُ عَنِ الشَّافِعِيِّ، وَاخْتَارَهُ الْمُتَأَخِّرُونَ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَرَجَّحَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَرَجَّحَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ، مِنْهُمْ ابْنُ حَاجِبٍ، وَاسْتَدَلُّوا لَهُ بِأَنَّ الْقَوْلَ الثَّالِثَ الرَّافِعَ لِلْقَوْلَيْنِ مُخَالَفٌ لِمَا وَقَعَ الْإِجْمَاعُ عَلَيْهِ، وَالْقَوْلُ الْحَادِثُ الَّذِي لَمْ يَرْفَعْ الْقَوْلَيْنِ غَيْرُ مُخَالَفٍ لِهَمَا؛ بَلْ مُوَافِقٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ. وَمِثْلُ الْإِخْتِلَافِ عَلَى قَوْلَيْنِ الْإِخْتِلَافُ عَلَى ثَلَاثَةٍ أَوْ أَرْبَعَةٍ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ يَأْتِي فِي الْقَوْلِ الزَّائِدِ عَلَى الْأَقْوَالِ الَّتِي اخْتَلَفُوا فِيهَا عَلَى قَوْلَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ قَدْ اسْتَقَرَّ أَمَّا إِذَا لَمْ يَسْتَقِرْ فَلَا وَجْهَ لِلْمَنْعِ مِنْ إِحْدَاثِ قَوْلٍ آخَرَ.
وانظر: «إرشاد الفحول» (ص ١٥٧)، و«المذكرة» (ص ١٨٥).

❦ وقوله رَحِمَهُ اللهُ: «وقال منصور، عن إبراهيم: لا بأس بالقراءة في الحمّام». إبراهيم هو النّخعيّ من فقهاء التّابعين رَحِمَهُ اللهُ، لكنّه كما قال شيخ الإسلام عنه: إنّهُ في الحديث ليس بذاك، لكنّه في الفقه جيّد.

❦ وقوله رَحِمَهُ اللهُ: «لا بأس بالقراءة في الحمّام». يعني: لا بأس أن يقرأ الإنسان في الحمّام، وهذا في القلب منه شيء، لا سيّما إذا كان قراءة القرآن. وأمّا قراءة غير القرآن فلا ينبغي أن يقرأ أيضًا؛ لأنّ كونه يقرأ يستلزم أن يتّقى في الحمّام طويلاً، ولهذا يُذكر أنّ بعض الناس حينما ضيّعت هذه المراحض الإفرنجيّة صارَ إذا دخل الخلاء أخذَ معه الصحيفة أو الجريدة، ثمّ جلس على الكرسيّ، وقام يقرأ، فمثل هذا متى يخرج من الحمّام؟! فهذا غلط، ولهذا ينبغي للإنسان ألاّ يتّقى في الحمّام إلا بمقدار الحاجة فقط، ويخرج.

قال: ويكتب الرسالة على غير وضوء. وإنّما ذكر كتابة الرسالة على غير وضوء؛ لأنّه سيكون فيها بِسْمِ اللهِ الرحمن الرحيم، وهي من القرآن، ومعلوم أنّ القرآن لا يمسّه إلا طاهر، لكن ما كتَبَ على الورق، ولم يُقصّد به القرآن فإنّه ليس له حكم القرآن، ولهذا نقول: إنّ الجنب لو قرأ آية من القرآن لا يُريدُ القراءة، وإنّما يريدُ الدّعاء، أو الثّناء فلا بأس.

فلو قال الجنب حين فرغ من أكليه مثلاً: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ❦ [الطائفة: ٢٢]. يُريدُ بذلك الثّناء على الله، فلا حرج عليه.

ولو قال: ﴿رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ ❦ [التّوابة: ٨]. يُريدُ بذلك الدّعاء فلا بأس.

❦ وقوله رَحِمَهُ اللهُ: «وقال حماد، عن إبراهيم: إن كان عليهم إزار فسلم، وإلا فلا تسلم». يعني: في الحمّام إذا مرّرت بقوم، وعليهم أزرّ فسلم، وإن كانوا ليس عليهم أزرّ فلا تسلم.

ولكن لا يُمكنُ ألا يكونَ عَلَيْهِمْ أُرْزُ إِلَّا وَهُمْ فِي دَاخِلِ الْحَمَّامِ، وَبَيْنَكَ وَبَيْنَهُمْ جِدَارٌ، لَكِنْ قَدْ تَسْمَعُ صَوْتَهُمْ، أَوْ تَحْرِيكَ الْمَاءِ.
فَالْمَهْمُ أَنَّهُ يَقُولُ: سَلِّمْ، وَلَوْ فِي الْحَمَّامِ إِذَا كَانَ عَلَيْهِمْ أُرْزُ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمْ أُرْزُ فَلَا تُسَلِّمْ.

وَقَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٢٨٧):

قَوْلُهُ: «وَقَالَ حَمَادٌ». هُوَ ابْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، فَقِيهُ الْكُوفَةِ.

«عَنْ إِبْرَاهِيمَ»؛ أَيِ: النَّخَعِيِّ.

إِنْ كَانَ عَلَيْهِمْ؛ أَيِ: عَلَى مَنْ فِي الْحَمَّامِ.

إِذَا رَأَى الْمُرَادُّ بِهِ الْجِنْسُ؛ أَيِ: عَلَى كُلِّ مَنْهُمْ إِذَا رَأَى.

وَأَثَرُهُ هَذَا وَصَلَهُ الثَّوْرِيُّ فِي جَامِعِهِ عَنْهُ، وَالنَّهْيُ عَنِ السَّلَامِ عَلَيْهِمْ إِمَّا إِهَانَةً لَهُمْ؛ لِكُونِهِمْ عَلَى بِدْعَةٍ، وَإِمَّا لِكُونِهِ يَسْتَدْعِي مِنْهُمْ الرَّدَّ، وَالتَّلَفُّظُ بِالسَّلَامِ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ؛ لِأَنَّ السَّلَامَ مِنْ أَسْمَائِهِ، وَأَنَّ لَفْظَ: «سَلَامٌ عَلَيْكُمْ». مِنَ الْقُرْآنِ، وَالْمُتَعَرِّي عَنِ الْإِذَا رَأَى مُشَابِهَةً لِمَنْ هُوَ فِي الْخَلَاءِ، وَبِهَذَا التَّقْرِيرِ يَتَوَجَّهُ ذِكْرُ هَذَا الْأَثَرِ فِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ. اهـ.

وَلَكِنْ قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِنَّ السَّلَامَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ». هَذَا صَحِيحٌ، وَلَكِنْ لَيْسَ قَوْلُ الْمُسَلِّمِ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ. يُرِيدُ بِهِ أَنَّهُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ الدُّعَاءَ لِلْمُسَلِّمِ عَلَيْهِ بِأَنْ يُسَلِّمَهُ اللَّهُ. هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨٣ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ حُرْمَةَ بِنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ بَاتَ لَيْلَةً عِنْدَ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهِيَ خَالَتُهُ، فَاضْطَجَعْتُ فِي عَرْضِ^(١) الْوِسَادَةِ، وَاضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَهْلُهُ فِي

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٢٨٨): قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي عَرْضِ. بَفَتْحِ أَوَّلِهِ عَلَى الْمَشْهُورِ، وَبِالضَّمِّ أَيْضًا،

طُولُهَا، فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى إِذَا انْتَصَفَ اللَّيْلُ أَوْ قَبْلَهُ بِقَلِيلٍ أَوْ بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَجَلَسَ يَمْسَحُ النَّوْمَ عَنْ وَجْهِهِ بِيَدِهِ، ثُمَّ قَرَأَ الْعَشْرَ الْآيَاتِ الْخَوَاتِمَ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى شَنْ مُعَلَّقَةٍ، فَتَوَضَّأَ مِنْهَا، فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَقُمْتُ فَصَنَعْتُ مِثْلَ مَا صَنَعَ، ثُمَّ ذَهَبْتُ فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ، فَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى رَأْسِي، وَأَخَذَ بِأُذُنِي الْيُمْنَى يَفْتَلُهَا، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ أَوْتَرَ، ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى أَتَاهُ الْمُؤَذِّنُ، فَقَامَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الصُّبْحَ ^(١).

في حديث ابن عباس رضي الله عنهما فوائد، منها:

١- جوازُ البتوتة عند الرجل وأهله، وهذا يُشترطُ له شرطان:

الشرط الأول: إذن الزوج والزوجة.

والشرط الثاني: ألا يكون في ذلك إخراجٌ عليهما، فإن كان في ذلك إخراجٌ فإنه لا يجوز.

٢- وفيه أيضًا: أن الرسول ﷺ كان يقوم الليل مُبكرًا إذا انتصف الليل، أو قريبًا منه، قبله بقليل، أو بعده بقليل، وكان ﷺ يقوم إلى أن يبقى سُدُسُ الليل تقريبًا، ثم ينام حتى يُؤدَّنَ للفجر. هذا أكثرُ أحيانه، ورُبَّمَا واصلَ القيام.

٣- وفيه أيضًا: مشروعية مسح النوم عن الوجه؛ لأنَّ ذلك يُوجبُ أن يطيرَ النومُ عنك، فإذا قُمْتَ فامسحِ النومَ عن وجهك؛ فإنك ستجدُ نشاطًا ^(٢).

٤- وفيه أيضًا: مشروعية قراءة العشر الآيات الخواتم من سورة آل عمران، من قوله تعالى:

﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ أَلْوَانِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [التوبة: ١٩٠].

وأنكره الباغي من جهة النقل، ومن جهة المعنى أيضًا قال: لأن العرض بالضم هو الجانب، وهو لفظ مشترك. قلت: لكن لما قال: «في طولها». تعين المراد، وقد صحت به الرواية فلا وجه للإنكار.

(١) أخرجه مسلم (٥٢٥/١) (٧٦٣).

(٢) انظر: «فقه المسوحات» للدكتور علي بن سعيد الغامدي (ص ١-٤).

وقَدْ وَرَدَ فِي بَعْضِ أَلْفَاظِ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، وَقَرَأَ هَذِهِ الْآيَاتِ ^(١).

٥- وفيه أيضًا: جَوَازُ الْوُضُوءِ مِنَ الشَّنِّ الْمَعْلَقَةِ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّ فِي هَذَا إِتْلَافًا لِلْمَاءِ الَّذِي يُشْرَبُ، فَمَا دَامَ الْأَمْرُ فِيهِ سَعَةً، فَتَوَضَّأَ مِنَ الْمَاءِ الَّذِي أُعِدَّ لِلْوُضُوءِ، أَوِ الْمَاءِ الَّذِي أُعِدَّ لِلشُّرْبِ.

لَكِنْ لَوْ كَانَتِ الشَّنُّ مَوْقُوفَةً لِلشُّرْبِ فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ نَصُّوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلإِنْسَانِ أَنْ يَتَوَضَّأَ مِنْهَا، وَهَلْ يَنْطَبِقُ ذَلِكَ عَلَى الْبَرَادَاتِ الَّتِي فِي الْأَسْوَاقِ الْآنَ؟
نَقُولُ: يَنْطَبِقُ إِذَا كَانَ فِي وَضْوَئِكَ مِنْهَا تَضْيِيقٌ عَلَى الشَّارِبِينَ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ فَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ هَذِهِ الْبَرَادَاتِ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْمَاءِ الَّذِي لَا يَنْضُبُ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ، فَلَا يَضُرُّ الْوُضُوءُ مِنْهَا.

٦- وَمِمَّا فِيهِ مِنَ الْفَوَائِدِ: إِحْسَانُ الْوُضُوءِ، وَأَنَّهُ كُلَّمَا أَحْسَنَ الْإِنْسَانُ الْوُضُوءَ كَانَ أَوْلَى.
٧- وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا: جَوَازُ الْاِئْتِمَامِ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَهَّجْ الْإِمَامُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ بِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ سَيَصْنَعُ مِثْلَ مَا صَنَعَ.
وهذه المسألة مُخْتَلَفٌ فِيهَا:

فَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَقُولُ: الشَّرْطُ نِيَّةُ الْمَأْمُومِ فَقَطْ، وَأَمَّا الْإِمَامُ فَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَنْوِيَ أَنْ مَعَهُ مَأْمُومًا، وَاسْتَدْلُّوا بِمِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَبِكَوْنِ النَّبِيِّ ﷺ صَلَّى فِي رَمَضَانَ، وَلَمْ يَعْلَمْ بِأَصْحَابِهِ الَّذِينَ صَلَّوْا مَعَهُ إِلَّا بَعْدُ ^(٢).

وهذا مذهب مالك ^(٣)، وَعَلَيْهِ فَلَوْ دَخَلَ جَمَاعَةٌ، وَوَجَدُوا شَخْصًا يُصَلِّي، فَقَامُوا يُصَلُّونَ وَرَاءَهُ، وَهُوَ لَمْ يَعْلَمْ بِهِمْ فَإِنَّ اِئْتِمَامَهُمْ بِهِ صَحِيحٌ.

(١) أخرجه البخاري (٤٥٦٩)، ومسلم (٢٢١/١) (٢٥٦) (٤٨).

(٢) أخرجه البخاري (٧٢٩٠)، ومسلم (٧٨١) (٢١٣).

(٣) انظر: «التاج والإكليل» (١٢٢/٢)، و«مختصر الخليل» (ص ٤١)، و«مواهب الجليل» (١/٣٧٦)،

(٣٧٧). وانظر أيضًا: «المبدع» (٤١٩/١)، و«الفروع» (٣٥٢/١)، و«الإنصاف» (٢٨/٢).

٧- ومن فوائد هذا الحديث أيضاً: جواز نية الإمامة والأئمة في أثناء الصلاة؛ لأنَّ النبي ﷺ إنما تَوَيَّ حينما دَخَلَ مَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ. وهذه المسألة فيها خلافٌ^(١) :
فَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْوِيَ الْمُنْفَرِدُ الْإِمَامَةَ، لَا فِي الْفَرَضِ، وَلَا فِي النَّفْلِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَجُوزُ فِي الْفَرَضِ وَالنَّفْلِ.
وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: يَجُوزُ فِي النَّفْلِ، وَلَا يَجُوزُ فِي الْفَرَضِ.
يعني: لو أَنَّ رَجُلًا قَامَ يُصَلِّي وَحْدَهُ، ثُمَّ جَاءَ إِنْسَانٌ آخَرُ، وَصَلَّى مَعَهُ لِيَكُونَ هَذَا الْمَصَلِّي إِمَامًا لَهُ، فَالْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ مَعَ إِنْسَانٍ يُصَلِّي وَحْدَهُ، لَا فِي الْفَرَضِ وَلَا فِي النَّفْلِ^(٢).
وَمِنْ أَصْحَابِنَا كَالْمَوْفِقِ^(٣) وَصَاحِبِ «زَادَ الْمُسْتَفْنَى»^(٤) مَنْ قَالَ: يَجُوزُ فِي النَّفْلِ، وَلَا يَجُوزُ فِي الْفَرَضِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَجُوزُ فِي الْفَرَضِ وَالنَّفْلِ؛ أَيُّ: يَجُوزُ أَنْ يَنْوِيَ الْمُنْفَرِدُ الْإِمَامَةَ فِي الْفَرَضِ وَالنَّفْلِ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الرَّاجِحُ، وَأَنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ صَلَّى مُنْفَرِدًا، ثُمَّ جَاءَ جَمَاعَةٌ، أَوْ جَاءَ رَجُلٌ وَاحِدٌ، وَصَلَّى مَعَهُ فَلَا بَأْسَ^(٥).

وَوَجْهُ الاسْتِدْلَالِ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ مَا ثَبَتَ فِي النَّفْلِ ثَبَتَ فِي الْفَرَضِ إِلَّا بِدَلِيلٍ.
٩- وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ الْحَرَكَةَ تَجُوزُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ؛ فَإِنَّ الْحَرَكَةَ هُنَا حَصَلَتْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَمِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

(١) انظر: «المبدع» (١/ ٤٢٠)، و«الإنصاف» (٢/ ٢٩)، و«كشف القناع» (١/ ٣١٩).

(٢) المصدر السابق.

(٣) «المغني» (١/ ٧٣، ٧٤).

(٤) حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع (١/ ٥٧٣، ٥٧٤).

(٥) وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وانظر: «الاختيارات» (ص ٧٤).

١٠- ومن فوائد هذا الحديث: جواز قتل الأذن، ومعنى قتلها: تدويرها، لكن يُشترط ألا يكون في ذلك أذية على من قُتِلَ أذنه، والقتل ليس هو المصع، وإنما المصع هو الذي يجرُّها، فإن جرَّها فلا شك أنه ضرر، وبعض الناس الآن يفعل ذلك بأولاده الصبيان، وهذا غلط، وربما تبتَّ العروق، وهو لا يعلم. أما قتلها فالأمر سهل لا سيما إذا كان في شحمة الأذن فإنه يسير.

١١- ومن فوائد هذا الحديث: أن صلاة الليل ركعتين ركعتين، يقول ابن عباس رضي الله عنهما: فصلَّى ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين. فهذه ثلاث عشرة ركعة، فإذا أوتر بثلاث عشرة فإنه يُصَلِّي ركعتين ركعتين. فإذا قال قائل: المشهور عند العلماء أن أكثر الوتر إحدى عشرة ركعة. فالجواب أن يقال: إما أن هذا غير مُسنٍّ، وأن آخر الوتر إما ثلاث عشرة، وإما إحدى عشرة، أو يقال: إن الركعتين الأولىين هما الركعتان اللتان يفتتح بهما النبي ﷺ صلاة الليل، وهما ركعتان خفيفتان.

ولهذا ينبغي للإنسان أن يفتتح صلاة الليل بركعتين خفيفتين؛ لأن النبي ﷺ كان يفعل ذلك^(١)، وأمر به أيضاً^(٢).

والحكمة من ذلك: أن الشيطان يعقد على قافية الإنسان إذا نام ثلاث عقد، تنحل العقد الأولى بذكر الله إذا استيقظ، والثانية بالوضوء، والثالثة بالصلاة^(٣)، ومن ثم كان المشروع في هذه الصلاة أن يحققها حتى تنحل العقد بسرعة.

١٢- وفيه أيضاً: من قوله: ثم اضطجع حتى أتاه المؤذن. دليل على أن النوم لا ينقض الوضوء؛ لأنه لم يذكر أنه توضأ حين أتاه المؤذن، بل قام فصلَّى ركعتين خفيفتين.

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٥٣٢/١) (٧٦٧) (١٩٧)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه مسلم (٧٦٨) (١٩٨).

(٣) أخرجه البخاري (١١٤٢، ٣٢٦٩)، ومسلم (٥٣٨/١) (٧٧٦).

وَوَجْهَ الاستدلال بالحديث: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هو أسوة أمته، فإذا لم يَتَوَضَّأْ مِنَ النُّومِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِإِجْرَامٍ.

وَلَكِنَّ هَذَا الاستدلال فِيهِ نَظَرٌ وَغَفْلَةٌ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَتْ تَنَامُ عَيْنَاهُ، وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ ^(١).

وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنَّ مِنْ خَصَائِصِهِ ﷺ أَنَّ نَوْمَهُ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ مُطْلَقًا، سِوَاءَ طَالٍ، أَمْ قَصُرَ ^(٢).

وَعَلَى هَذَا فَيُطْلَقُ الاستدلال بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ النُّومَ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ.

١٣- وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ الْإِمَامَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَبْقَى فِي بَيْتِهِ إِلَى أَنْ يَحِينَ وَقْتُ الصَّلَاةِ، وَأَنْ يُصَلِّيَ الرَّاتِبَةَ فِي الْبَيْتِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا أَتَاهُ الْمُؤَذِّنُ قَامَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ، وَصَلَّى الصُّبْحَ.

١٤- وَمِنْ فَوَائِدِهِ: تَخْفِيفُ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ حَتَّى كَانَتْ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ رضي الله عنها تَقُولُ: أَقْرَأُ بِأَمِّ الْكِتَابِ ^(٣)؟ مِنْ شِدَّةِ تَخْفِيفِهِ.

وَهَذَا هُوَ السَّنَةُ؛ أَنْ يُخَفَّفَ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ، وَهَلْ هُنَاكَ سَنَةٌ أُخْرَى الْأَفْضَلُ فِيهَا التَّخْفِيفُ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ، رَكَعَتَا الطَّوَافِ، وَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَإِنَّهُ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: وَإِذَا صَلَّى سُنَّةَ الْمَغْرِبِ الَّتِي قَبْلَهَا فَإِنَّهُ يُصَلِّيُهَا خَفِيفَةً؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ وَرَدَتْ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ مُبَكَّرًا ^(٤)، وَأَمَرَ أَنْ يُصَلَّى قَبْلَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٥٦٩، ٣٥٧٠)، وَمُسْلِمٌ (٧٣٨) (١٢٥).

(٢) انْظُرْ: «مَوْسُوعَةُ فَهْمِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ» (٢١/٢).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١١٧١)، وَمُسْلِمٌ (٧٢٤) (٩٣).

(٤) يُشِيرُ الشَّيْخُ رحمته الله إِلَى مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٣٦٩/٣) (١٤٩٧١) عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا نَصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْمَغْرِبَ، ثُمَّ نَرْجِعُ إِلَى مَنَازِلِنَا وَهِيَ مَيْلٌ، وَأَنَا أَبْصُرُ مَوَاقِعَ النَّيْلِ.

المغرب، وقال: «صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرَبِ»^(١). فَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ الرُّكْعَتَانِ خَفِيفَتَيْنِ.
١٥- وَمِنْ فَوَائِدِهِ أَيْضًا: جَوَازُ صَلَاةِ النَّافِلَةِ جَمَاعَةً، لَكِنْ هَذَا لَا يَجُوزُ عَلَى سَبِيلِ
الرَّاتِبَةِ؛ بِمَعْنَى: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ كُلِّهِ أَنْ يُصَلِّيَ نَافِلَةً صَلَّى جَمَاعَةً؛ لِأَنَّ هَذَا
بِدْعَةٌ، لَكِنْ يَجُوزُ أَحْيَانًا.

وَالْأَحْكَامُ قَدْ تَجَوَّزَ عَلَى سَبِيلِ الْأَحْيَانِ دُونَ الْإِسْتِمْرَارِ، وَلِهَذَا لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ
يُصَلِّي صَلَاةَ اللَّيْلِ بِجَمَاعَةٍ إِلَّا لِعَارِضٍ؛ كَابْنِ عَبَّاسٍ^(٢)، وَحُذَيْفَةَ^(٣)، وَابْنَ مَسْعُودٍ^(٤).
وَهَلْ مِثْلُ ذَلِكَ الرَّاتِبَةُ؟ يَعْنِي: لَوْ أَرَادَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّاتِبَةَ جَمَاعَةً،
وَوَجَدَ أَخَاهُ كَسْلَانَ، فَقَالَ لَهُ: فَمَنْ نُصَلِّ الرَّاتِبَةَ جَمَاعَةً. فَهَلْ يَجُوزُ؟
الْجَوَابُ: نَعَمْ، يَجُوزُ أَحْيَانًا لَا دَائِمًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٣٧- بَابُ مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ إِلَّا مِنَ الْغَشْيِ الْمُثْقِلِ.

١٨٤- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ امْرَأَتِهِ
فَاطِمَةَ، عَنْ جَدَّتِهَا أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهَا قَالَتْ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ
خَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَإِذَا النَّاسُ قِيَامٌ يُصَلُّونَ، وَإِذَا هِيَ قَائِمَةٌ تُصَلِّي، فَقُلْتُ: مَا لِلنَّاسِ؟
فَأَشَارَتْ بِيَدِهَا نَحْوَ السَّمَاءِ، وَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللَّهِ؟! فَقُلْتُ: آيَةٌ؟ فَأَشَارَتْ: أَيْ نَعَمْ،
فَقُمْتُ حَتَّى تَجَلَّانِي الْغَشْيُ، وَجَعَلْتُ أَصْبُ فَوْقَ رَأْسِي مَاءً، فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ حَمَدَ اللَّهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «مَا مِنْ شَيْءٍ كُنْتُ لَمْ أَرَهُ إِلَّا قَدْ رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي

==

وقال الشيخ شعيب رحمه الله في تحقيق المسند: إسناده حسن.

(١) أخرجه البخاري (١١٨٣).

(٢) وهو الحديث الذي معنا.

(٣) أخرجه مسلم رحمه الله (٧٧٢) (٢٠٣).

(٤) أخرجه البخاري (١١٣٥)، ومسلم (٧٧٣) (٢٠٤).

هَذَا حَتَّى الْجَنَّةِ وَالنَّارِ^(١)، وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنْكُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ مِثْلَ أَوْ قَرِيبًا مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ - لَا أَدْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ - يُؤْتَى أَحَدُكُمْ فَيَقَالُ لَهُ: مَا عَلِمَكَ بِهَذَا الرَّجُلِ؟ فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ أَوْ الْمُؤِقِنُ - لَا أَدْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ - فَيَقُولُ: هُوَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى، فَأَجَبْنَا وَأَمَنَّا وَاتَّبَعْنَا. فَيَقَالُ: نَمْ صَالِحًا، فَقَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لِمُؤْمِنًا، وَأَمَّا الْمُنَافِقُ أَوْ الْمُرْتَابُ - لَا أَدْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ - فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُ^(٢)».

﴿قَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «بَابُ مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ إِلَّا مِنَ الْغَشْيِ الْمُثْقِلِ».

يُشِيرُ بِهَذَا إِلَى زَوَالِ الْعَقْلِ: هَلْ هُوَ مِنْ نَوَاقِصِ الْوُضُوءِ أَوْ لَا؟

وَأَسْبَابُ زَوَالِ الْعَقْلِ - وَلَسْتُ أُرِيدُ الْجَنُونَ، بَلْ تَغْطِيَةُ الْعَقْلِ - كَثِيرَةٌ، وَمِنْهَا النَّوْمُ، وَمِنْهَا التَّعَبُ، وَالْإِجْهَادُ، وَالْإِعْيَاءُ، وَمِنْهَا الْحَوَادِثُ، وَمِنْهَا شَمُّ بَعْضِ الرِّوَائِحِ الْكَرِيهَةِ.

فَالْمَهْمُ: أَنَّ الْأَسْبَابَ كَثِيرَةٌ، وَالْمَقْصُودُ أَنْ يَفْقِدَ الْإِنْسَانُ وَعْيَهُ فَهَلْ يَتَوَضَّأُ، أَوْ لَا يَتَوَضَّأُ؟ فِي هَذَا خِلَافٌ، حَتَّى بَلَغَ الْخِلَافُ فِي النَّوْمِ إِلَى ثَمَانِيَةِ أَقْوَالٍ لِلْعُلَمَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَأَقْرَبُ الْأَقْوَالِ فِي ذَلِكَ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ لَوْ أَحْدَثَ لِأَحْسَنِ بِنَفْسِهِ فَالنَّوْمُ لَا يَنْقُضُ عَلَى أَيِّ حَالٍ كَانَ، سِوَاءِ كَانَ مُضْطَجِعًا، أَوْ مُسْتِنِدًا، أَوْ رَاكِعًا، أَوْ سَاجِدًا.

وَأَمَّا إِذَا اسْتَعْرَقَ فِي نَوْمِهِ بَحِيثٌ لَوْ أَحْدَثَ لَمْ يُحَسَّ فَالْوُضُوءُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ.

وَالْحَكْمَةُ ظَاهِرَةٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ لَوْ أَحْدَثَ لِأَحْسَنِ فَقَدْ عَلِمْنَا يَقِينًا أَنَّ وَضُوءَهُ بَاقٍ، وَأَمَّا إِذَا وَصَلَ إِلَى حَالٍ لَوْ أَحْدَثَ لَمْ يُحَسَّ بِنَفْسِهِ فَإِنَّا لَا نَذَرِي، وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ

(١) قوله: الجنة. يجوز فيه وجهان:

الوجه الأول: النصب على أن «حتى» حرف عطف، ويكون معطوفاً على الضمير «الهاء» في «رأيت».

والوجه الثاني: الجر على أن «حتى» حرف جر. والله أعلم.

(٢) أخرجه مسلم (٩٠٥) (١١).

(٢) «موسوعة فقه الإمام أحمد» (١٩/٢)، و«الأوسط» لابن المنذر (١/١٤٣)، و«فتح الباري»

(١/٣١٤)، و«شرح مسلم» (٧٣/٤)، و«نيل الأوطار» (١/٢٤١).

قَالَ: «العين وكاء السَّه، فإذا نَامَتِ الْعَيْنَانِ اسْتَطْلَقَ الْوِكَاءُ»^(١). فِهَذَا هُوَ أَقْرَبُ الْأَقْوَالِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَلَا تَسْأَلُ هَلْ هُوَ قَائِمٌ، أَوْ رَاكِعٌ، أَوْ سَاجِدٌ، أَوْ مُضْطَجِعٌ، أَوْ مُسْتَنِدٌ، فَالْعِبْرَةُ فِي الْإِذْرَاكِ، فَمَتَى فَقَدَ الْإِذْرَاكَ وَجَبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ، وَإِلَّا فَلَا^(٢).
وَعَلَى هَذَا فَالْغَشْيُ إِنْ كَانَ مُثْقَلًا فَإِنَّهُ يُوجِبُ الْوُضُوءَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يُوجِبُ الْوُضُوءَ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَسَّرَ الْحَدِيثَ الَّذِي قَالَ فِيهِ الرَّسُولُ ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَخَذَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ». بِأَنَّهُ حَدَّثَ السَّبِيلَيْنِ^(٣)؟
قُلْنَا: بَلَى، لَكِنَّ النَّوْمَ الثَّقِيلَ مَظْنَّةٌ خُرُوجِ الْخَارِجِ مِنَ السَّبِيلَيْنِ، فَنَحْنُ لَمْ تَتَعَدَّ الْخَارِجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ، حَتَّى إِذَا قُلْنَا بِوُجُوبِ الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ الثَّقِيلِ.
أَمَّا الْحَدِيثُ فَيَقُولُ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَعَنْ أَبِيهَا أَنَّهَا قَالَتْ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ -وَهِيَ أَخْتُهَا- زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَإِذَا النَّاسُ قِيَامٌ يُصَلُّونَ.
وَقَدْ خَسَفَتِ الشَّمْسُ فِي السَّنَةِ الْعَاشِرَةِ فِي شَوَّالٍ فِي التَّاسِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْهُ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّهَا فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ فِي مُتَنَصِفِهِ^(٤) فَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَخْسِفَ الشَّمْسُ إِلَّا فِي لَيَالِي الْأَسْتِسْرَارِ -يَعْنِي: اخْتِفَاءَ الْقَمَرِ- وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي آخِرِ الشَّهْرِ.
فَلَوْ حَدَّثَكَ إِنْسَانٌ أَنَّ الشَّمْسَ خَسَفَتْ فِي الْيَوْمِ الْعَاشِرِ فَقُلْ: هَذَا كَذِبٌ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَخْسِفَ الْقَمَرُ إِلَّا فِي لَيَالِي الْإِبْدَارِ.

(١) رواه أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٩٧/٤) (١٦٨٧٩).

وقال في «نصب الراية» (١/٤٦): وأعل بوجهين:

أحدهما: الكلام في أبي بكر ابن أبي مريم.

والثاني: أن مروان بن جناح قد رواه عن عطية بن قيس، عن معاوية موقوفاً.

وقال الشيخ شعيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في تحقيق المسند: إسناده ضعيف لضعف أبي بكر بن أبي مريم.

(٢) وهذا هو اختيار شيخ الإسلام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وانظر: «الاختيارات» (ص ٢٨).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) انظر: «نيل الأوطار» (٤/٢٥).

وَلَوْ حَدَّثَكَ إِنْسَانٌ أَنَّ الْقَمَرَ خَسَفَ فِي الْعِشْرِينَ مِنَ الشَّهْرِ فَقُلْ: هَذَا كَذِبٌ، وَلَا يُمَكِّنُ؛ لِأَنَّ سَبَبَ الْخُسُوفِ وَالْكَسُوفِ شَيْءٌ مَعْلُومٌ، فَسَبَبُ خُسُوفِ الْقَمَرِ أَنَّ الْأَرْضَ تَحُولُ بَيْنَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، وَهَذَا لَا يُمَكِّنُ إِلَّا إِذَا كَانَ فِي زَمَنِ الْإِبْدَارِ، حَيْثُ يَكُونُ الْقَمَرُ شَرْقًا، وَالشَّمْسُ غَرْبًا.

وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ كُسُوفُ الشَّمْسِ إِلَّا فِي لَيْلِي الْاِسْتِسْرَارِ؛ يَعْنِي: إِذَا كَانَ الْقَمَرُ قَرِيبًا مِنَ الشَّمْسِ؛ لِأَنَّ سَبَبَ كُسُوفِ الشَّمْسِ هُوَ حَيْلُولَةُ الْقَمَرِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَرْضِ، وَهَذَا لَا يُمَكِّنُ فِي مُتْتَصِفِ الشَّهْرِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.

وَهَذَا أَمْرٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْفَلَكَ، وَكَذَلِكَ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ عُلَمَاءِ الشَّرْعِ؛ كَشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَقَدْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ أَجْرَى الْعَادَةِ الَّتِي لَا تَبْدِيلَ لَهَا، أَنْ لَا تُسُوفَ إِلَّا فِي زَمَنِ الْاِسْتِسْرَارِ، وَلَا خُسُوفَ إِلَّا فِي زَمَنِ الْإِبْدَارِ.

وَقَالَ: إِنَّ قَوْلَ الْفُقَهَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: لَوْ وَقَعَ الْخُسُوفُ فِي عَشِيَّةِ عَرَفَةَ - يَعْنِي: خُسُوفَ الْقَمَرِ - صَلَّى قَبْلَ أَنْ يَذْفَعَ، ثُمَّ دَفَعَ مِنْ عَرَفَةَ، قَالَ: هَذَا تَصْوِيرُ شَيْءٍ مُحَالٍ. قَالَ: وَقَوْلُهُمْ: إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. نَعَمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَلَوْ شَاءَ لَطَمَسَ نَوْرَ الْقَمَرِ بِدُونِ خُسُوفٍ، لَكِنَّ اللَّهَ أَجْرَى الْعَادَةِ إِلَّا خُسُوفَ إِلَّا فِي هَذَا الزَّمَنِ، وَلَا كُسُوفَ إِلَّا فِي هَذَا الزَّمَنِ^(١).

وَقَدْ كَسَفَتِ الشَّمْسُ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ابْنُ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ هَذَا الطِّفْلُ يُحِبُّهُ النَّبِيُّ ﷺ حُبًّا شَدِيدًا، فَمَاتَ، فَحَزِنَ عَلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ، وَجَعَلَتْ تَذْرِفُ عَيْنُهُ الدَّمُوعَ، وَقَلْبُهُ مَحْزُونٌ، وَقَالَ: «الْعَيْنُ تَذْمَعُ، وَالْقَلْبُ يَحْزَنُ، وَلَا نَقُولُ إِلَّا مَا يَرْضَى الرَّبُّ، وَإِنَّا لَفَرَاقِكُ - أَوْ قَالَ: عَلَى فِرَاقِكُ - يَا إِبْرَاهِيمَ لَمَحْزُونُونَ»^(٢).

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٤/ ٢٥٤-٢٦٢).

(٢) أخرجه البخاري (١٠٤٣)، ومسلم (٦٢٣/ ٢) (٩٠٤) (١٠).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٠٣)، ومسلم (٢٣١٥) (٦٢).

وَأَخْبَرَ ﷺ أَنَّ لَهُ مُرْضِعًا فِي الْجَنَّةِ^(١)؛ لِأَنَّهُ مَاتَ قَبْلَ الْفِطَامِ، فَقَدْ مَاتَ، وَلَهُ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا ۖ فَجَعَلَ النَّاسُ يَتَحَدَّثُونَ، وَيَقُولُونَ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ. بِنَاءً عَلَى عَقِيدَةٍ جَاهِلِيَّةٍ بَاطِلَةٍ؛ أَنَّ الشَّمْسَ لَا تَكْسِفُ إِلَّا إِذَا مَاتَ عَظِيمٌ، وَكَذَلِكَ الْقَمَرُ.

فَشَاءَ اللَّهُ ﷻ بِحِكْمَتِهِ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ وَإِقِيًّا لِإِبْطَالِ هَذِهِ الْعَقِيدَةِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَسُبْحَانَ اللَّهِ، فَقَدْ أَجْرَى ﷻ هَذَا الْحَدِيثَ فِي يَوْمٍ^(٢) مَاتَ إِبْرَاهِيمُ لِأَجْلِ أَنْ يَنْطُلَّ هَذَا الْإِعْتِقَادُ بَطْلَانًا تَامًا.

كَمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ الصَّحَابَةَ حِينَ حَجَّ، الَّذِينَ كَانُوا مُخْرِمِينَ بِالْحَجِّ وَحَدَه، أَوْ بِالْقِرَانِ، أَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً حَتَّى تَزُولَ الْعَقِيدَةُ الْفَاسِدَةُ فِي قُلُوبِ الْعَرَبِ؛ أَنَّ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ لَا تَجُوزُ.

فَلَمَّا طَلَعَتِ الشَّمْسُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَارْتَفَعَتْ قَيْدَ رُمُحٍ أَوْ رُمُحِينَ كَسَفَتِ كُسُوفًا كَلِيًّا حَتَّى صَارَتْ كَأَنَّهَا قِطْعَةٌ نُحَاسٍ، وَلِهَذَا قرَأَ النَّبِيُّ ﷺ قِرَاءَةً طَوِيلَةً^(٣)، تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْكُسُوفَ دَامَ ثَلَاثَ سَاعَاتٍ أَوْ أَكْثَرَ.

وَرَعِبَ النَّاسُ مِنْ هَذَا الْكُسُوفِ الْكَلِيِّ، وَأَمَرَ الرَّسُولُ ﷺ أَنْ يُنَادَى: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ^(٤)، فَنُودِيَ بِذَلِكَ، فَاجْتَمَعَ النَّاسُ مِنْ رِجَالٍ وَنِسَاءٍ، فَأَصْبَحَ مَشْهَدًا عَظِيمًا، حَتَّى إِنْ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ يَجُرُّ رِدَاءَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، بَعْدَ أَنْ لُحِقَ بِهِ، وَقَدْ خَرَجَ مِنْ دُونِ رِدَاءِهِ، ثُمَّ لَحِقَ بِهِ، وَجَعَلَ يَجُرُّ رِدَاءَهُ فَرَعًا، وَأَمَرَ أَنْ يُفْزَعَ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ، وَإِلَى دُعَائِهِ، وَإِلَى التَّكْبِيرِ، وَإِلَى الصَّدَقَةِ، وَإِلَى الصَّلَاةِ، وَإِلَى الْعَتَقِ^(٥)، كُلُّ هَذَا أَمْرٌ بِهِ؛ لِأَنَّ أَمْرَ الْكُسُوفِ لَيْسَ بِالْأَمْرِ الْهَيْنِ.

(١) أخرجه البخاري رحمه الله (٣٢٥٥).

(٢) كذا بالبناء على الفتح؛ لأنها مضافة إلى مبني، ويجوز جرُّها بحرف الجر. وانظر: «شرح شذور الذهب».

(٣) أخرجه البخاري (١٠٤٤)، ومسلم (٦١٨/٢) (٩٠١) (١).

(٤) أخرجه البخاري (١٠٤٥)، ومسلم (٦٢٠/٢) (٩٠١) (٤).

(٥) أخرجه البخاري (١٠٥٤، ١٠٥٨، ١٠٥٩)، ومسلم (٩١٥) (٢٩).

ثُمَّ اجْتَمَعَ النَّاسُ، وَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي بِهِمْ، وَصَلَّى صَلَاةَ طَوِيلَةٍ طَوِيلَةٍ عَلَى كِبَرِ سِنِّهِ ^(١)؛ لِأَنَّهُ فِي السَّنَةِ الْعَاشِرَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ كَانَ عَمْرُهُ فَوْقَ الْاِثْنَيْنِ وَالسَّتِينَ. وَمَعَ ذَلِكَ قَامَ فِي النَّاسِ يُصَلِّي صَلَاةَ طَوِيلَةٍ طَوِيلَةٍ طَوِيلَةٍ، حَتَّى إِنَّ بَعْضَهُمْ عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ، وَأَصَابَهُ الْعَشْيُ مِنْ طَوْلِ الْقِيَامِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي هَذِهِ الصَّلَاةَ الْعَظِيمَةَ الَّتِي هِيَ آيَةٌ فِي الشَّرِيعَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُوجَدُ لَهَا نَظِيرٌ فِي الشَّرِيعَةِ، كَمَا أَنَّ الْكُسُوفَ لَا يُوجَدُ لَهُ نَظِيرٌ فِي الْآيَامِ الْمُعْتَادَةِ، فَهِيَ آيَةٌ شَرْعِيَّةٌ لآيَةٍ كُونِيَّةٍ. وَهَذِهِ مُنَاسِبَةٌ عَظِيمَةٌ لَوْ كُنَّا نَتَعَقَّلُ وَنَتَفَهَّمُ، فَقَدْ عَدَلَ الرَّسُولُ عَنِ الصَّلَاةِ الْعَادِيَةِ إِلَى هَذِهِ؛ لِأَجْلِ أَنْ نَعْرِفَ أَنَّهَا آيَةٌ لآيَةٍ.

وَصَارَ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ، فَجَاءَتْ أَسْمَاءُ، فَإِذَا النَّاسُ قِيَامٌ يُصَلُّونَ، وَإِذَا هِيَ قَائِمَةٌ تُصَلِّي - يَعْنِي: عَائِشَةُ - فَقُلْتُ: مَا لِلنَّاسِ؟ فَأَشَارَتْ بِيَدِهَا نَحْوَ السَّمَاءِ. وَالظَّاهِرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ أَسْمَاءَ أَتَتْ بَعْدَ أَنْ بَدَأَ التَّجَلِّي، أَوْ أَنَّهَا أَتَتْ قَبْلَ أَنْ يَنْتَهِيَ الْكُسُوفُ الْكُلِيُّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ كُسُوفًا كُلِّيًّا فَلَا بَدَأَ أَنْ يَبِينَ وَيُظْهَرَ، فَتَكُونُ الْأَرْضُ كَأَنَّكَ فِي اللَّيْلِ. وَأَنَا قَدْ أَدْرَكْتُ سَنَةً مِنَ السَّنِينَ عَامَ ثَلَاثَةِ وَسَبْعِينَ كُسُوفًا كُلِّيًّا، صَارَتْ فِيهِ النُّجُومُ تُرَى فِي النَّهَارِ، وَحَدَّثَتْ ظُلْمَةٌ، وَالنَّاسُ أَوْقَدُوا الْمَصَابِيحَ فِي الْبُيُوتِ، وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

فَالْمَهْمُ: أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهَا أَتَتْ إِذَا قَبْلَ أَنْ يَنْتَهِيَ الْكُسُوفُ، أَوْ أَنَّهَا أَتَتْ بَعْدَ أَنْ بَدَأَ يَتَجَلَّى. فَأَشَارَتْ بِيَدِهَا نَحْوَ السَّمَاءِ، وَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللَّهِ. فَجَمَعْتُ بَيْنَ الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ، وَ«سُبْحَانَ اللَّهِ» كَلِمَةٌ لَا تُبْطَلُ الصَّلَاةُ؛ لِأَنَّهَا ذِكْرٌ مَشْرُوعٌ فِي الصَّلَاةِ، وَلَيْسَتْ مِنْ كَلَامِ الْآدَمِيِّينَ. وَقَوْلُهَا ^(٢) «فَقُلْتُ: آيَةٌ؟ فَأَشَارَتْ: أَيُّ نَعَمْ». هَاتَانِ إِشَارَتَانِ: الْأُولَى لِلسَّمَاءِ، وَالثَّانِيَةُ: أَيُّ نَعَمْ، وَكَيْفَ تُجِيبُهَا: أَيُّ نَعَمْ؟ الْجَوَابُ: بِهَزِّ الرَّأْسِ.

❖ وقولها **«اللَّهُمَّ»**: «فَقُمْتُ - يعني: قَامْتُ تُصَلِّي - حَتَّى تَجَلَّيَ الْغَشْيُ»، تَجَلَّيَ؛ يعني: صَارَ مِثْلَ الْجَلَالِ ^(١) عَلَيَّ؛ يعني: غَشَّاهَا.

❖ وقولها **«اللَّهُمَّ»**: «وَجَعَلْتُ أَصْبُ فَوْقَ رَأْسِي مَاءً، مِمَّا حَصَلَ مِنَ الْغَشْيِ».

❖ وقولها **«اللَّهُمَّ»**: «فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَمِدَ اللَّهُ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: مَا مِنْ شَيْءٍ... إِلَى آخِرِهِ». لَمَّا انْصَرَفَ ﷺ خَطَبَ، وَكَانَ يَبْدَأُ خُطْبَهُ بِالْحَمْدِ وَالثَّنَاءِ، وَالْحَمْدُ هُوَ وَصْفُ الْمُحْمَدِ بِالْكَمَالِ، وَالثَّنَاءُ تَكَرُّرُ هَذَا الْوَصْفِ، وَمَنْ فَسَّرَ الْحَمْدَ بِالثَّنَاءِ فِي تَفْسِيرِهِ تَسَاهَلَ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ قَالَ: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، فَإِذَا قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. قَالَ: حَمِدَنِي عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ. قَالَ: أَثْنَى عَلَيَّ عَبْدِي» ^(٢).

وَيَذَلُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّ الْحَمْدَ غَيْرُ الثَّنَاءِ: قَوْلُهَا فِي الْحَدِيثِ الَّذِي مَعَنَا: حَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ. وَالْعُطْفُ يَقْتَضِي الْمُغَايِرَةَ.

❖ وقوله ﷺ: «مَا مِنْ شَيْءٍ كُنْتُ عَلَيْهِ لَمْ أَرَهُ إِلَّا قَدْ رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي هَذَا، حَتَّى الْجَنَّةَ وَالنَّارَ؛ يعني: مَا مِنْ شَيْءٍ لَمْ أَرَهُ مِمَّا أَخْبَرَ اللَّهُ عَنْهُ مِمَّا سَيَكُونُ إِلَّا رَأَاهُ فِي مَقَامِهِ هَذَا حَتَّى الْجَنَّةَ وَالنَّارَ، فَرَأَى الْجَنَّةَ وَالنَّارَ رَأْيَ عَيْنٍ، وَرَأَى فِي الْجَنَّةِ عُقُودًا، فَتَقَدَّمَ لِيَتَنَاوَلَهُ، لَكِنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ، وَقَالَ: «لَوْ تَنَاوَلْتُهُ لَأَكَلْتُمْ مِنْهُ مَا يَقِيبَتِ الدُّنْيَا» ^(٣). وَلَكِنَّ اللَّهَ ﷻ لَمْ يُرِدْ أَنْ يَتَنَاوَلَ مِنْهُ شَيْئًا.

وَرَأَى ﷻ النَّارَ، وَفِيهَا مَنْ يُعَذَّبُ حَتَّى إِنَّهُ خَافَ أَنْ يُصِيبَهُ مِنْ لَفْحِهَا، فَتَأَخَّرَ ﷻ، وَتَقَهَّرَ، وَرَأَى فِيهَا عَمْرُو بْنُ لُحَيٍّ الْخُرَاعِيَّ يَجُرُّ قُضْبَهُ فِي النَّارِ؛ يعني: أَمْعَاهُ؛ لِأَنَّهُ هُوَ أَوَّلُ مَنْ أَدْخَلَ الشَّرْكَ فِي الْعَرَبِ ^(٤)، وَهُوَ الَّذِي سَبَّ السَّوَابِ ^(٥).

(١) الجلال: الغطاء. «المعجم الوسيط» (ج ١ ل).

(٢) أخرجه مسلم (٣٩٥) (٣٨) ..

(٣) أخرجه البخاري (١٠٥٢)، ومسلم (٩٠٧) (١٧).

(٤) انظر: «أخبار مكة» (٥/ ١٦١)، و«تاريخ يعقوبي» (١/ ٢٥٤).

(٥) سَبَّ السَّوَابِ: إِرْسَالُهَا تَذَهَبُ وَتَجِيءُ كَيْفَ شَاءَتْ، وَالسَّوَابِ: جَمْعُ سَائِبَةٍ، وَهِيَ الَّتِي نَهَى اللَّهُ سَبْحَانَهُ

وَرَأَى فِيهَا امْرَأَةً تُعَذِّبُ فِي هَرَّةٍ حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ، لَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا، وَلَا هِيَ أَرْسَلَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ.

وَرَأَى فِيهَا صَاحِبَ الْمِخْجَنِ الَّذِي كَانَ يَسْرِقُ الْحُبَّاجَ بِمِخْجَنِهِ، فَإِنْ تَفَقَّنَ لَهُ صَاحِبُ الْمَتَاعِ قَالَ: وَاللَّهِ الْمِخْجَنُ هُوَ الَّذِي أَمْسَكَهَا، وَإِنْ لَمْ يَتَفَقَّنْ لَهُ مَشَى. وَهَذِهِ حِيلَةٌ قَبِيحَةٌ، وَهُوَ يُعَذِّبُ بِمِخْجَنِهِ فِي النَّارِ، نَسَأُ اللَّهُ الْعَافِيَةَ^(١).

فَرَأَى شَيْئًا عَجِيبًا، يَقُولُ - فِي رَوَايَةِ أَحْمَدَ -: لَمْ أَرْ مَنْظَرًا أَفْظَعَ مِنْهُ^(٢). لِأَنَّهُ رَأَى الْجَنَّةَ وَالنَّارَ، وَالنَّاسَ يُعَذِّبُونَ فِيهَا، وَهَذَا أَمْرٌ صَعْبٌ صَعْبٌ، وَلِهَذَا تَأَثَّرَ النَّبِيُّ ﷺ تَأَثُّرًا عَظِيمًا، وَقَامَ وَخَطَبَ خُطْبَةً عَظِيمَةً بَلِيغَةً، حَتَّى قَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ أُمُورًا تُنْكِرُونَهَا، وَتَقُولُونَ: هَلْ ذَكَرْنَا مِنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا؟».

❦ وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ مِثْلَ أَوْ قَرِيبَ^(٣) مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ - لَا أَدْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ-». يَعْنِي: هَلْ قَالَتْ: مِثْلَ فِتْنَةِ الدَّجَالِ، أَوْ قَالَتْ: قَرِيبًا مِنْهَا.

وَفِتْنَةُ الدَّجَالِ مَضْرِبُ الْمَثَلِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَعْدَ خَلْقِ آدَمَ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ فِتْنَةٌ أَشَدُّ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَبَيَّنَ لَهُ ذَلِكَ، فَلْيَقْرَأِ الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِي ذَلِكَ^(٤). وَفِي الْقُبُورِ أَيْضًا فِتْنَةٌ عَظِيمَةٌ، فَلَا إِنْسَانَ لَيْسَ لَهُ إِلَّا سَاعَاتٌ مِنْ أَهْلِهِ فِي الدُّنْيَا،

-
- عنها في قوله: «مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ» [البقرة: ١٠٣]. فالبحيرة هي الناقة التي يمنع درها للطواغيت، فلا يحلُّها أحد من الناس، والسائبة التي كانوا يُسَيِّبُونَهَا لِأَهْلَتِهِمْ، فلا يحمل عليها شيء.
- (١) أخرجه البخاري (١٢١٢)، ومسلم (٩٠١، ٩٠٤) (٣، ٩، ١٠).
- (٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (٣٥٨/١) (٣٣٧٤)، وهي أيضًا عند البخاري (١٠٥٢)، ومسلم (٩٠٧) (١٧).
- (٣) قال الشيخ الشارح رحمه الله: وفي نسخة: قريبًا. بالتنوين.
- (٤) روى مسلم رحمه الله (٢٩٤٦) (١٢٧)، عن عمران بن حصين قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا بَيْنَ خَلْقِ آدَمَ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ أَمْرٌ أَكْبَرُ مِنَ الدَّجَالِ».
- ولقد بَوَّبَ البخاري رحمه الله في «صحيحه»: باب ذكر الدجال، وانظر: «الفتح» (١٣/٨٩-١٠٥).

فَيَنْفَرُ دُ بَعْمَلِهِ، وَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ لَمْ يَرَهُمَا مِنْ قَبْلُ، وَيُجْلِسَانِهِ، وَيُنَاقِشَانِهِ، وَهَذِهِ فِتْنَةٌ عَظِيمَةٌ مِنْ أَشَدِّ مَا يَكُونُ مِنَ الْفِتَنِ، نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الثَّبَاتَ.

وَيَسْأَلَانِهِ عَنْ أَمْرِ مَقَرُّهُ الْقَلْبُ، لَيْسَ الْجَوَارِحُ الَّتِي يَسْتَطِيعُ الْإِنْسَانُ بِهَا أَنْ يُصْلِحَ الْعَمَلَ الظَّاهَرَ أَمَامَ النَّاسِ فَيُسْأَلُ عَنْ أَمْرِ بَاطِنٍ، مَحَلُّهُ الْقَلْبُ: مَنْ رَبُّكَ؟ وَمَا دِينُكَ، وَمَنْ نَبِيُّكَ؟

فَغَيْرُ الْمُؤْمِنِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ حَفِظَهَا عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ لَا يُوفِّقُ لِلْإِجَابَةِ، وَالْمُؤْمِنُ يُوفِّقُ لِلْإِجَابَةِ فَيَقُولُ: رَبِّي اللَّهُ، وَنَبِيِّي مُحَمَّدٌ، وَدِينِي الْإِسْلَامُ اللَّهُمَّ اجْعَلْنَا مِمَّنْ يُجِيبُ بِهَذَا الْجَوَابِ - فَهَذَا هُوَ الْجَوَابُ السَّدِيدُ الَّذِي بِهِ يَنْجُو الْمَرْءُ.

❦ وَقَوْلُهُ ﷺ: «يُؤْتَى أَحَدُكُمْ فَيُقَالُ: مَا عَلِمْتَ بِهَذَا الرَّجُلِ؟» يَعْنِي: مُحَمَّدًا ﷺ. ❦ وَقَوْلُهُ ﷺ: «فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ - أَوِ الْمُؤَقِّنُ، لَا أَذْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ -» فَيَقُولُ: هُوَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى. بِالْبَيِّنَاتِ؛ أَيُّ: بِالْآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى صِدْقِهِ، وَأَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ حَقًّا، وَالْهُدَى هُوَ الْعِلْمُ، وَلَقَدْ كُنَّا جَاهِلِيَّةً، فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا بِهَذَا الدِّينِ، فَكُنَّا عُلَمَاءَ، وَكُنَّا قَادَةَ الْعَالَمِ فِي الْعِلْمِ وَالسِّيَاسَةِ، وَسَائِرِ الْأُمُورِ حَتَّى تَخْلَقْنَا بِسَبَبِ عَدَمِ التَّمَسُّكِ بِهَذَا الدِّينِ، وَصِرْنَا الْآنَ أُمَّةً مُؤَخَّرَةً، لَا فِي الْوَسْطِ، بَلْ مُؤَخَّرَةٌ؛ لِأَنَّا تَأَخَّرْنَا عَنِ التَّمَسُّكِ بِدِينِنَا، نَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يُثَبِّتَنَا عَلَيْهِ.

❦ وَقَوْلُهُ ﷺ: «فَاجْبِنَا» دُعَاءُهُ، «وَأَمَّنَّا»؛ أَيُّ: صَدَّقْنَا بِأَخْبَارِهِ، «وَاتَّبَعْنَا» أَيُّ: اتَّبَعْنَا آثَارَهُ ﷺ.

فَيُقَالُ: نَمْ صَالِحًا. وَهَذِهِ النُّومَةُ مَا أَسْرَعَهَا، فَلَا تَلْبُثُ السَّاعَةُ أَنْ تَقُومَ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ فِي النَّوْمِ وَفِي الْمَوْتِ أَيْضًا يَمْضِي عَلَيْهِ الزَّمَنُ بِسُرْعَةٍ هَائِلَةٍ، فَأَصْحَابُ الْكَهْفِ بَقُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثِمِائَةِ سَنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا، وَلَمَّا صَحَّوْا قَالُوا: لَيْشْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ.

وَالَّذِي أَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ قَالَ لَهُ: كَمْ لَيْشْتَ؟ ﴿قَالَ لَيْشْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [التَّوْبَةُ: ٢٥٩]. فَكَيْفَ إِذَا نَامَ فِي الْقَبْرِ، وَقَدْ فُتِحَ لَهُ بَابُ إِلَى الْجَنَّةِ، يَأْتِيهِ مِنْ رَوْحِهَا وَنَعِيمِهَا، فَسَوْفَ تَمْضِي عَلَيْهِ الدُّهُورُ وَالْأَزْمَانُ وَمَلَائِينُ السَّنِينَ، وَكَأَنَّهَا لِحَظَاتٌ.

❦ وقوله ﷺ: «نَمَّ صَالِحًا، فَقَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لِمُؤْمِنًا». «إِنْ» هِذِهِ لِلتَّوَكِيدِ، وَهِيَ مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ أَتَى بَعْدَهَا بِاللَّامِ: «إِنْ كُنْتَ لِمُؤْمِنًا».

❦ وقوله ﷺ: «وَأَمَّا الْمُنَافِقُ». الْمُنَافِقُ هُوَ الَّذِي يُظْهِرُ الْإِسْلَامَ، وَيُخْفِي الْكُفْرَ.

❦ وقوله ﷺ: «أَوِ الْمُرْتَابُ». الْمُرْتَابُ هُوَ الشَّاكُّ، نَسَأَلَ اللَّهُ أَنْ يَعِيدَنَا وَإِيَّاكُمْ مِنَ الشَّكِّ وَالنَّفَاقِ.

قَالَ الرَّاوِيُّ: لَا أَذْرِي أَيُّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسَاءُ.

❦ وقوله ﷺ: «فَيَقُولُ: لَا أَذْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُ». وَهَذَا الْجَوَابُ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُنَافِقِ، أَوْ مِنَ الْمُرْتَابِ، فَهُمَا لَمْ يَدْخُلِ الْإِيمَانُ قُلُوبَهُمَا، وَلَكِنَّهُمَا سَمِعَا النَّاسَ يَقُولُونَ: اللَّهُ رَبُّنَا، وَمُحَمَّدٌ رَسُولُنَا، وَالْإِسْلَامُ دِينُنَا فَقَالَا، لَكِنْ لَمْ يَصِلِ الْإِيمَانُ إِلَى قُلُوبِهِمَا، نَعُودُ بِاللَّهِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الاحزاب: ١٤].



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٣٨- بَابُ مَسْحِ الرَّأْسِ كُلِّهِ.

لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾. وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيْبِ: الْمَرْأَةُ بِمَنْزِلَةِ الرَّجُلِ تَمْسَحُ عَلَى رَأْسِهَا^(١).

وَسُئِلَ مَالِكٌ: أَيَجْزِي أَنْ يَمْسَحَ بَعْضُ الرَّأْسِ؟ فَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ^(٢).
١٨٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْهَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، وَهُوَ جَدُّ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى: أَتَسْتَطِيعُ أَنْ تُرِينِي كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ: نَعَمْ، فَدَعَا بِمَاءٍ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَرَ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ، مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ، بَدَأَ بِمَقْدَمِ رَأْسِهِ حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ.

[الحديث ١٨٥ - أطرافه في: ١٨٦، ١٩١، ١٩٢، ١٩٧، ١٩٩].

قَالَ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»: «بَابُ مَسْحِ الرَّأْسِ كُلِّهِ». وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾. وَالبَاءُ هُنَا لِلإِلصَاقِ، وَلَيْسَتْ لِلتَّبْعِيضِ، قَالَ ابْنُ بَرَهَانَ^(٣): مَنْ

(١) ذكره البخاري معلقًا بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١/ ٢٨٩)، ووصله ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/ ٢٤): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ قَالَ: الْمَرْأَةُ وَالرَّجُلُ فِي الْمَسْحِ سَوَاءٌ. وَانْظُرْ: «تَغْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ» (٢/ ١٢٦)، وَ«الْفَتْحُ» (١/ ٢٩٠).

(٢) ذكره البخاري معلقًا، كما في «الفتح» (١/ ٢٨٩)، ووصله ابن خزيمة في «صحيحه» (١/ ٨١): ثنا محمد بن رافع، ثنا إسحاق بن عيسى قال: سألت مالكا عن الرجل مسح مقدم رأسه في الوضوء أيجزیه ذلك؟ فقال: حدثني عمرو بن يحيى بن عمارة، عن أبيه، عن عبد الله بن زيد الهازني قال: مسح رسول الله ﷺ في وضوئه من ناصيته إلى قفاه ثم رد يديه إلى ناصيته ومسح رأسه كله. وانظر: «تغليق التعلیق» (٢/ ١٢٦)، و«الفتح» (١/ ٢٩٠).

وأما حديث عبد الله بن زيد فقد أسنده أبو عبد الله في الباب الذي معنا من طريق مالك.

(٣) كذا بالتنوين؛ لأن النون فيه فقط هي الزائدة، فالأصل فيه برهن، وليست الألف والنون معًا،

زَعَمَ أَنَّ الْبَاءَ تَأْتِي لِلتَّبْعِيضِ فَقَدْ قَالَ مَا لَيْسَ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ ^(١).

فيقال: مَسَحْتُ بِكَذَا؛ أَي: أَلَصَقْتُ يَدَيَّ بِهِ مَاسِحًا.

وَالرَّأْسُ إِذَا أُطْلِقَ يَشْمَلُ كُلَّ مَنَابِتِ الشَّعْرِ الْمُعْتَادِ، وَهُوَ مِنْ مُنَحَى الْجَبْهَةِ إِلَى أَعْلَى الْعُنُقِ، وَمِنَ الْأُذُنِ إِلَى الْأُذُنِ، وَالْبَيَاضُ الَّذِي بَيْنَ الْأُذُنَيْنِ مِنَ الرَّأْسِ، وَالْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَدْعُ مَسَحَهُمَا.

يَقُولُ: «وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: الْمَرْأَةُ بِمَنْزِلَةِ الرَّجُلِ تَمْسَحُ عَلَى رَأْسِهَا. لَكِنَّهُ لَا يَلْزُمُهَا أَنْ تَمْسَحَ مَا نَزَلَ عَنْ مَنَابِتِ الشَّعْرِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الرَّأْسِ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هُوَ لَيْسَ مِنَ الرَّأْسِ حَالَ نُزُولِهِ، لَكِنَّهُ مِنَ الرَّأْسِ فِي جُذُورِهِ.

فَالْجَوَابُ عَلَى هَذَا أَنْ نَقُولَ: نَحْنُ مَسَحْنَا جُذُورَهُ الَّتِي فِي الرَّأْسِ، أَمَّا مَا نَزَلَ فَلَيْسَ مِنَ الرَّأْسِ، وَبِهَذَا اسْتَدَلَّ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْمُسْتَرْسَلَ مِنَ اللِّحْيَةِ لَا يَجِبُ غَسْلُهُ مَعَ الْوَجْهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْوَجْهِ، وَإِنَّمَا هُوَ نَازِلٌ عَنِ الْوَجْهِ، وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ وَجُوبُ غَسْلِ مَا اسْتَرْسَلَ مِنَ اللِّحْيَةِ، لَا وَجُوبُ مَسْحِ مَا اسْتَرْسَلَ مِنَ شَعْرِ الرَّأْسِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَا اسْتَرْسَلَ مِنَ اللِّحْيَةِ دَاخِلٌ فِي الْوَجْهِ؛ فَإِنَّهُ تَخَصُّلٌ بِهِ الْمَوَاجِهُةُ بِلا شَكٍّ.

وَأَمَّا مَا اسْتَرْسَلَ مِنْ شَعْرِ الرَّأْسِ فَإِنَّهُ لَا يَخَصُّلُ بِهِ «التَّرْوُسُ»؛ أَي: التَّلْعَلِيُّ عَلَى الْبَدَنِ كُلِّهِ.

==

والشرط للمنع من الصرف أن يكون كل من الألف والنون زائدين.

وابن برهان هو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان العُكْبَرِيُّ النحوي اللغوي، المتوفى سنة ست وخمسين وأربع مائة. «إنباء الرواة» (٢/ ٢١٣-٢١٥).

(١) قَالَ ابْنُ بَرَّهَانَ الْعُكْبَرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّبْيَانِ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ» (١/ ٤٢٢) عِنْدَ إِعْرَابِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ» [التَّوْبَةُ: ٦٠]. وَقَالَ مِنْ لَا خَبْرَةَ لَهُ بِالْعَرَبِيَّةِ: الْبَاءُ فِي مِثْلِ هَذَا لِلتَّبْعِيضِ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ يَعْرِفُهُ أَهْلُ النُّحُو. اهـ.

وَانْظُرْ: «الْبَحْرُ الْمَحِيْطُ» (٣/ ٤٣٦)، وَ«إِمْلَاءُ مَا مَنَّ بِهِ الرَّحْمَنُ» (١/ ٢٠٨).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٢١/ ١٢٣): وَمَنْ ظَنَّ أَنَّ مَنْ قَالَ بِإِجْرَاءِ الْبَعْضِ؛ لِأَنَّ الْبَاءَ لِلتَّبْعِيضِ، أَوْ دَالَةٌ عَلَى الْقَدْرِ الْمَشْتَرَكِ فَهُوَ خَطَأٌ أَخْطَأَهُ عَلَى الْأُثْمَةِ، وَعَلَى اللُّغَةِ، وَعَلَى دَلَالَةِ الْقُرْآنِ، وَالْبَاءُ لِلْإِلْصَاقِ. اهـ.

ثُمَّ إِنَّ هَذَا النَّازِلَ فِي حُكْمِ الْمُنْفَصِلِ؛ لِأَنَّ الشَّعْرَ فِي حُكْمِ الْمُنْفَصِلِ؛ كَالسِّنِّ وَالظُّفْرِ.
لَكِنْ إِذَا كَانَ عَلَى الْإِنْسَانِ عِمَامَةٌ، وَمَسَحَ عَلَيْهَا أَجْزَاءَهُ، وَإِنْ كَانَ قَدْ ظَهَرَ شَيْءٌ مِنَ
الرَّأْسِ، وَلَمْ يَمَسَّحْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ عَلَيْهِ عِمَامَةٌ صَارَ الْحُكْمُ لِلْعِمَامَةِ.
فَمَثَلًا إِذَا كَانَ عَلَى الْإِنْسَانِ عِمَامَةٌ، وَظَهَرَ بَعْضُ النَّاصِيَةِ، وَبَعْضُ الْقَفَا، وَظَهَرَتِ
الْأُذُنَانِ فَإِنَّ مَسْحَ هَذَا الظَّاهِرِ لَا يَجِبُ.

وَلَكِنْ قَالَ الْعُلَمَاءُ: يُسَنُّ مَسْحُهُ مَعَ الْعِمَامَةِ، وَلَا يَجِبُ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ صَارَ لِلْعِمَامَةِ^(١).
ثُمَّ اسْتَدْلَّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، وَكَذَلِكَ اسْتَدْلَّ بِهِ قَبْلَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ.
وَفِيهِ: ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ. وَهُوَ صَرِيحٌ بِأَنَّهُ مَسَحَ كُلَّ الرَّأْسِ، وَأَنَّ الْبَاءَ لِلِإِلْصَاقِ
فِي الْآيَةِ، كَمَا هِيَ أَيْضًا فِي الْحَدِيثِ^(٢).

وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بِالطَّرِيقِ الَّذِي سَاقَهُ الْمُؤَلِّفُ هُنَا فِي هَذَا الْبَابِ،
وَكَذَلِكَ بِالطَّرِيقِ الَّذِي بَعْدَهُ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ اخْتِلَافِ الْعَدَدِ فِي الْوُضُوءِ الْوَاحِدِ، وَذَلِكَ
لِأَنَّهُ يَقُولُ: إِنَّهُ مَضْمَنُ وَاسْتَنْثَرُ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ
مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ. وَلَمْ يَذْكُرْ عَدَدًا.
فَصَارَ الْعَدَدُ بِالتَّنَازُلِ: الْوَجْهُ ثَلَاثٌ، وَالْيَدَانِ اثْنَتَانِ، وَالرِّجْلَانِ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَلَوْ
عَكَسَ لَكَانَ جَائِزًا، لَكِنَّ الْأَفْضَلَ أَلَّا يَعْكِسَ، وَأَنْ يَتَّقَيَّدَ بِمَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ.

(١) انظر: «المغني» (١/ ٣٨١)، و«موسوعة فقه الإمام أحمد» (١/ ٤٢١).

(٢) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: إِذَا قُلْنَا: إِنَّ الْبَاءَ لَا تَأْتِي لِلتَّبْعِيضِ، فَمَاذَا نَصْنَعُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٢٦]؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْجَوَابُ مِنْ أَحَدِ وَجْهَيْنِ: إِمَّا أَنْ نَقُولَ: الْبَاءُ بِمَعْنَى «مِنْ»؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا كُلْ وَمِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ وَمِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٣]؛ بِعَنِي: مِنْهُ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ [الأنعام: ٢٤٩]. وَتَنَاقُضُ الْحُرُوفِ أَمْرٌ مَشْهُورٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَهُوَ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ؛ لِأَنَّ مَذْهَبَ الْكُوفِيِّينَ أَسْهَلُ مِنْ مَذْهَبِ الْبَصَرِيِّينَ، وَهُمْ إِذَا وَرَدَ مِثْلُ هَذَا الْإِشْكَالِ قَالُوا: الْبَاءُ بِمَعْنَى «مِنْ» وَمَشَوْا.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ الِاسْتِعَارَةَ فِي الْفِعْلِ، وَأَنَّ «يَشْرَبُ» مُضَمَّنٌ مَعْنَى «يَرَوِي»، فَيَكُونُ فِي ذَلِكَ زِيَادَةٌ فَائِدَةٌ، وَهُوَ أَنَّهُمْ يَشْرَبُونَ شَرْبًا يَرَوُونَ بِهِ، وَتَضْمِينُ الْفِعْلِ لِفِعْلِ آخَرٍ أَيْضًا كَثِيرٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٩- باب غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ.

١٨٦- حَدَّثَنَا مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ عَنْ عَمْرِو، عَنْ أَبِيهِ، شَهَدْتُ عَمْرَو بْنَ أَبِي حَسَنٍ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ عَنْ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ فَدَعَا بِتَوْرٍ مِنْ مَاءٍ، فَتَوَضَّأَ لَهُمْ وَضُوءَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَكْفَأَ عَلَيَّ يَدَهُ مِنَ التَّوْرِ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي التَّوْرِ، فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْثَرَ ثَلَاثَ غَرَافَاتٍ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ، فَمَسَحَ رَأْسَهُ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ مَرَّةً وَاحِدَةً، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ^(١).

هذا الحديث كالأولِ إلا أنَّ فيه أنه غَسَلَ الكفينِ ثَلَاثًا قَبْلَ غَسْلِ الوجهِ، والأوَّلُ مرتين.

وفيه أيضًا: دليلٌ واضحٌ على أن الرجلين يُغْسَلَانِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، وهو كذلك في القرآن، ولكن هل الكعبان داخلان؟

الجواب: نعم، وإن كان الأصل في اللغة العربية أن ما بعد الغاية غير داخل، لكن هنا دَلَّتِ السُّنَّةُ على أَنَّ الْكَعْبَيْنِ داخلان في الغَسْلِ، وكذلك يُقَالُ في: الْمِرْفَقَيْنِ^(٢).

وما هما الكعبان؟

الكعبان هما الْعِظْمَانِ النَّاتِئَانِ فِي أَصْفَلِ السَّاقِ، وقيل: إنها الْعِظْمَانِ النَّاتِئَانِ فِي ظَهْرِ الْقَدَمِ، وهذا الْقِيلُ هو قولُ الشَّيْخَةِ الرَّافِضَةِ، وقد ذَكَرَ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَفْسِيرِهِ أَنَّ الرَّافِضَةَ خَالَفُوا السُّنَّةَ فِي تَطْهِيرِ الرَّجْلِ مِنْ ثَلَاثَةِ وُجُوهِ:

أولاً: أن مُتَّهَى الْفَرَضِ عِنْدَهُمْ هو الْكَعْبُ النَّاتِئُ فِي ظَهْرِ الْقَدَمِ.

والثاني: أن الْفَرَضَ هو الْمَسْحُ، لَا الْغَسْلُ.

(١) أخرجه البخاري (١٨٦).

(٢) وقد ورد ذلك في حديث أبي هريرة رَوَاهُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «صَحِيحِهِ» (١/٢١٦) (٢٤٦) (٣٤).

والثالث: أنهم لا يَمَسِّحُونَ على الخفين مع ثبوت السنة به، ومع أن أحد الذين رَوَوْا أحاديث المسح على الخفين هو عليُّ بنُ أبي طالبٍ عليه السلام ^(١).

وفي هذا الحديث: دليلٌ على صفة المسح على الرأس أنه يُقْبَلُ بيديه ويُذِيرُ. قال العلماء: والحكمة من ذلك أن شَعَرَ الرَّأْسِ مُقْبِلٌ ومُذِيرٌ، فإذا مَسَحَهُ مُقْبِلًا ومُذِيرًا شَمِلَ الْمَسْحُ ظَاهِرَ الشَّعْرِ وبَاطِنَهُ.

فإن قال إنسان: وهل المرأة كذلك؟

فالجواب: نعم؛ لأن الأصل تَسَاوِي الرجال والنساء، لكنَّ النساءَ يَشْكِينَ من كَوْنِ المرأةِ تُمَرُّ يديها على رأسها، ثم تَرْجِعُ؛ لأنه يُفْسِدُ الشَّعْرَ، فيُقالُ: امسَحْنَ بغير اتكاءٍ على الرأس؛ يعني: من غير ضغطٍ كبير، ولكن تَمَسِّحُ مَسْحًا، يَمْشِي على الرأسِ سَهْلًا، وَحِينَئِذٍ لَا يَضُرُّهَا ^(٢).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٠ - بَابُ اسْتِعْمَالِ فَضْلِ وَضُوءِ النَّاسِ.

وَأَمَرَ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَهْلَهُ أَنْ يَتَوَضَّعُوا بِفَضْلِ سِوَاكِهِ ^(١).

(١) «تفسير ابن كثير» (٢/ ٢٩).

(٢) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: ما معنى قوله عليه السلام: فأقبل بهما؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: يعني: بدأ بما يقابل.

وسئل أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: هل يجب الجمع بين الاستنشاق والاستنثار؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: لا يجب؛ لأن الاستنثار سنة، والاستنشاق واجب؛ لأن المقصود هو تطهير داخل الأنف، وهذا يحصل بالاستنشاق، لكن الاستنثار أطيب وأظهر.

(٢) ذكره البخاري معلقًا، كما في «الفتح» (١/ ٢٩٤)، ووصله الدارقطني في «سننه» (١/ ٣٩) (١):

حدثنا الحسين بن إسماعيل، ثنا إبراهيم بن محشر، ثنا هشيم، ثنا إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس، عن جرير، أنه كان يأمر أهله أن يتوضؤوا بفضل السواك.

ورواه أيضًا (١/ ٤٠) (٢)، ولفظه: كان جرير يقول لأهله: توضؤوا من هذا الذي أدخل فيه سواكه.

١٨٧ - حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جُحَيْفَةَ يَقُولُ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْهَاجِرَةِ، فَأَتَيْتِ بَوْضُوءٍ، فَتَوَضَّأَ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَأْخُذُونَ مِنْ فَضْلِ وَضُوئِهِ فَيَتَمَسَّحُونَ بِهِ، فَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الظُّهْرَ رَكَعَتَيْنِ، وَالْعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ، وَبَيْنَ يَدَيْهِ عَنَزَةٌ^(١).

١٨٨ - وَقَالَ أَبُو مُوسَى: دَعَا النَّبِيُّ ﷺ بِقَدَحٍ فِيهِ مَاءٌ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ وَوَجْهَهُ فِيهِ، وَمَجَّ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ لَهُمَا: «أَشْرَبَا مِنْهُ، وَأَفْرَا عَلَيَّ وَجُوهَكُمَا وَنُحُورَكُمَا»^(٢).

١٨٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ قَالَ: وَهُوَ الَّذِي مَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي وَجْهِهِ وَهُوَ غُلَامٌ مِنْ بَنِيهِمْ^(٣).

وَقَالَ عُرْوَةُ عَنْ الْمِسُورِ وَغَيْرِهِ: يُصَدِّقُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ، وَإِذَا تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ كَادُوا يَقْتَتِلُونَ عَلَيَّ وَضُوئِهِ^(٤).

==

وقال: هذا إسناد صحيح.

ووصله أيضًا ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ١٧٢)، عن وكيع، عن إسماعيل، عن قيس، عن جرير أنه كان يستاك ويأمرهم أن يتوضؤوا بفضل سواكه.

ووصله أيضًا البيهقي (١/ ٢٥٥)، من طريق سفيان الثوري، عن إسماعيل.

وانظر: «تغليق التعليق» (٢/ ١٢٧، ١٢٨).

وقال الحافظ رحمه الله في «الفتح» (١/ ١٩٥): هذا الأثر - أي: وأمر جرير... إلخ - وصله ابن أبي شيبة، والدارقطني وغيرهما من طريق قيس بن أبي حازم، عنه. وفي بعض طرقه: كان جرير يستاك ويغمس رأس سواكه في الماء، ثم يقول لأهله: توضؤوا بفضل، لا يرى به بأسًا. وهذه الرواية مبينة للمراد.

(١) أخرجه البخاري (١٨٧، ٣٧٦، ٤٩٥، ٥٠١، ٦٣٣، ٦٣٤، ٣٥٥٣، ٣٥٦٦، ٥٧٨٦، ٥٨٥٩)، ومسلم (٥٠٣) (٢٤٩).

(٢) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١/ ٢٩٥)، وقد أسنده البخاري بتمامه في كتاب المغازي (٤٣٢٨). وانظر: «تغليق التعليق» (٢/ ١٢٨)، و«الفتح» (١/ ٢٩٥).

(٣) أخرجه البخاري (١٨٩).

(٤) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١/ ٢٩٥)، وقد وصله البخاري في الشروط

❦ يَقُولُ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ اسْتِعْمَالِ فَضْلِ وَضُوءِ النَّاسِ». الْوُضُوءُ الْمُرَادُ بِهِ الْمَاءُ الَّذِي يُتَوَضَّأُ بِهِ، وَوُضُوءٌ هُوَ الْفِعْلُ.

ثُمَّ ذَكَرَ أَثَرُ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ أَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يَتَوَضَّعُوا بِفَضْلِ سِوَاكَهِ؛ وَكَأَنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ يَغْسِلُ سِوَاكَهِ فِي الْإِنَاءِ، ثُمَّ يَأْمُرُ أَهْلَهُ أَنْ يَتَوَضَّعُوا بِذَلِكَ ^(١).

ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي جُحَيْفَةَ، وَفِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مِنَ الْمَاءِ الَّذِي أُتِيَ بِهِ إِلَيْهِ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَأْخُذُونَ مِنْ فَضْلِ وَضُوءِهِ، فَيَتَمَسَّحُونَ بِهِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا عَلَى سَبِيلِ التَّبَرُّكِ، وَهَذَا كَانَ فِي الْأَبْطَحِ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ.

❦ يَقُولُ: «فَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الظُّهْرَ رَكَعَتَيْنِ، وَالْعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ». وَهُوَ قَدْ خَرَجَ بِالْهَاجِرَةِ، وَالْهَاجِرَةُ شِدَّةُ الْحَرِّ، فَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَائِدَةٌ، وَهِيَ جَوَازُ الْجَمْعِ لِلْمَسَافِرِ، وَإِنْ كَانَ نَازِلًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ نَازِلًا.

وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ: أَنَّهُ جَمَعَ فِي تَبُوكَ، وَهُوَ نَازِلٌ ^(٢). وَلِهَذَا كَانَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْجَمْعَ فِي السَّفَرِ لِلنَّازِلِ جَائِزٌ، لَكِنْ تَرْكُهُ أَفْضَلُ، وَلَا يَنْبَغِي فِعْلُهُ إِلَّا لِحَاجَةٍ، مَا لَمْ يَجِدْ بِهِ السَّيْرَ، فَإِنْ جَدَّ بِهِ السَّيْرُ فَإِنَّ الْجَمْعَ أَفْضَلُ.

فَيَكُونُ الْجَمْعُ فِي السَّفَرِ دَائِرًا بَيْنَ الْأَفْضَلِيَّةِ وَبَيْنَ الْجَوَازِ، فَإِنْ كَانَ السَّيْرُ قَدْ جَدَّ بِالْإِنْسَانِ فَالْأَفْضَلُ أَنْ يَجْمَعَ إِمَّا تَقْدِيمًا وَإِمَّا تَأْخِيرًا حَسَبَ الْمُتَسَيِّرِ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ بِهِ السَّيْرَ فَتَرْكُ الْجَمْعِ أَفْضَلُ، إِلَّا لِحَاجَةٍ.

وَمِنْ الْحَاجَةِ أَنْ يَرَى الْإِنْسَانُ أَنَّهُ مُحْتَاجٌ لِلرَّاحَةِ وَالنُّوْمَةِ الطَّوِيلَةِ، وَمِنْ الْحَاجَةِ أَنْ يَكُونَ الْمَاءُ قَلِيلًا، فَيُحِبُّ أَنْ يُصَلِّيَ بِطَهْوَرٍ مَاءً، فَيَجْمَعُ.

=

وَالْمَغَازِي (٤١٧٨، ٤١٧٩، ٤١٨٠، ٤١٨١)، وَلَيْسَ فِيهَا اللَّفْظُ الْمَعْلُوقُ، وَإِنَّمَا أَصْلُ الْقِصَّةِ. وَانْظُرْ: «تَغْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ» (١٢٩/٢)، وَ«الْفَتْحُ» (٢٩٥/١).

(١) هَذَا هُوَ الَّذِي ذُكِرَ فِي الرِّوَايَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٢٩٥/١)، وَقَدْ نَقَلْنَاهَا عَنْهُ قَبْلَ قَلِيلٍ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧٠٦) (٥٢).

المهم: أن الجمع للنازل جائز، وتركه أفضل، والجمع للسائر أفضل من تركه.
 وفيه أيضًا: صلاة النبي ﷺ الرباعية قصرًا، وهو نازل، وهو كذلك؛ فإن المسافر
 يُسنُّ له أن يُصليَّ الرباعية ركعتين، ولكن هل يتقيد ذلك بمدة، أو لا؟
 في هذا خلاف بين أهل العلم يبلغ فوق العشرين قولًا؛ وذلك لأنه ليس هناك سنة
 صريحة تفصل بين الأقوال:
 فمنهم من قال: إذا نوى أكثر من أربعة أيام وجب عليه الإتمام، وهذا هو المشهور
 من مذهب الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ^(١).
 ومنهم من قال: إذا نوى إقامة أربعة أيام أتم ولكنها أربعة صافية، يحذف منها يوم
 الدخول ويوم الخروج، فتكون في الحقيقة ستة أيام، وهذا مذهب الشافعي^(٢).
 ومنهم من قال: إذا نوى إقامة خمسة عشر يومًا. وهذا هو مذهب أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ^(٣).
 ومنهم من قال: إذا أقام تسعة عشر يومًا. وهذا قول ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ لأن النبي ﷺ
 أقام في مكة تسعة عشر يومًا يقصر الصلاة؛ يُصليَّ ركعتين^(٤).
 ومنهم من قال: لا حد لذلك ما لم يعزم الإقامة المطلقة، أو يستوطن، وهذا اختيار
 شيخ الإسلام ابن تيمية^(٥).

(١) انظر: «منار السبيل» (١/١٣٥)، و«الروض المربع» (١/٢٧٥)، و«كشف القناع» (١/٥١٣)،
 و«المغني» (٢/١٣٢).

(٢) انظر: «المهذب» (١/١٠٣)، و«حلية العلماء» (٢/١٩٩)، و«المجموع» (٤/٣٦١)، وبه قال مالك
 أيضًا، وانظر: «المنتقى» للباجي (١/٢٦٤)، و«الشرح الكبير» للدردير (١/٢٦٤).

(٣) انظر: «المبسوط» للسرخسي (١/٢٣٦)، و«بدائع الصنائع» (١/٩٧)، وقال النووي رَحِمَهُ اللهُ في
 «المجموع» (٤/٣٦): وهو قول الثوري والمزني.

(٤) أخرجه البخاري (١٠٨٠).

(٥) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «مجموع الفتاوى» (٢٤/١٨): وأما من تبينت له السنة، وعلم
 أن النبي ﷺ لم يشرع للمسافر أن يصلي إلا ركعتين، ولم يحد السفر بزمان، ولا مكان، ولا حد
 الإقامة أيضًا مزمّن مُحدّد، لا ثلاثة، ولا أربعة، ولا اثني عشر، ولا خمسة عشر، فإنه يقصر، كما كان
 =

وهو الأظهر من الأدلة.

ويَدُلُّ لهذا أن الإنسان إذا أقام لحاجة لا يَدْرِي متى تَنَقَّضِي فإنه يَقْصُرُ أَبَدًا، وإن طَالَتِ المدة، حتى وإن غَلَبَ على ظَنُّه أنها لا تَنَقَّضِي إلا بعد أربعة أيام فإنه يَقْصُرُ. فيكون الفرقُ بين القول الذي يكادُ يكونُ مُتَّفَقًا عليه وبين القولِ الراجح: أن ذلك ظَنٌّ، وهذا يقينٌ؛ بمعنى: أن مَنْ قال: أنا أُقِيمُ حتى تَنَقَّضِي حاجتي، وهو يَغْلِبُ على ظَنُّه أنها سَتَبْقَى شهرين أو ثلاثة. فهذا ظَنٌّ.

وأما مَنْ عَلِمَ أنها لا تَنَقَّضِي إلا بعدَ الشهرين فهذا يقينٌ. فالأولُ قال به أكثرُ العلماء، قالوا: إذا أقام لحاجة لا يَدْرِي متى تَنَقَّضِي، ولو غَلَبَ على ظَنُّه أنها لا تَنَقَّضِي إلا بمدةٍ بعدَ الأربعة فإنه يُصَلِّي قَصْرًا، وإن طَالَتِ المدة. فيُقَالُ: أيُّ فرقٍ بينَ هذا وهذا؟ ما دُمْتَ تَعْرِفُ أن هذه الحاجة لا يمكنُ أن تَنَقَّضِي حَسَبَ ظَنِّكَ قبلَ أربعةِ أيامٍ فلا فرق.

فالقولُ الذي تَطْمَئِنُّ له النفسُ هو ما اختارَه شيخُ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ مِنْ أَنَّهُ لَا حَدَّ لذلِكَ. وفيه أيضًا: الصلاةُ إلى سترَةٍ؛ لقوله: وبينَ يديه عَتَرَةٌ. وفيه أيضًا: أن الإنسانَ يَتَوَسَّطُ مِنَ السَّتْرِ، وقال بعضُ العلماء: بل يَجْعَلُهَا على الجانبِ الأيسرِ أو الأيمنِ؛ لِثَلَا يَصْمُدَ إِلَيْهَا صَمْدًا^(١)، وفي ذلك حديثٌ، ولكن فيه لينٌ،

غير واحد من السلف يفعل، حتى كان مسروق قد ولَّوه ولاية لم يكن يختارها، فأقام سنين يقصر الصلاة، وقد أقام المسلمون بـ«نهاوند» ستة أشهر يقصرون الصلاة... مع علمهم أن حاجتهم لا تنقضي في أربعة أيام ولا أكثر... فما دام المسافر مسافرًا يقصر الصلاة، ولو أقام في مكان شهورًا. اهـ. وقال أيضًا رَحِمَهُ اللهُ (١٣٧/٢٤): وأيضًا فمن جعل للمقام حدًا من الأيام: إما ثلاثة، وأما أربعة، وإما عشرة، وإما اثني عشر، وإما خمسة عشر، فإنه قال قولًا لا دليل عليه. اهـ.

(١) انظر: «المغني» (٨٧/٣)، و«الكافي» (١٩٤/١)، و«البحر الرائق» (١٩/٢)، و«مواهب الجليل»

(١/٥٣٤، ٥٣٥)، و«نيل الأوطار» (٥/٣).

فَسَنَدُهُ لَيْسَ بِذَاكَ الْقَوِيُّ^(١) .

وَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: التَّمَسُّحُ بِفَضْلِ وَضُوءِ الرَّجُلِ الصَّالِحِ يَجُوزُ؟ قُلْنَا: لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ مَا تَمَسَّحُوا إِلَّا بِفَضْلِ وَضُوءِ النَّبِيِّ، وَهَذَا خَاصٌّ بِهِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى الْخُصُوصِيَّةِ، وَالْأَصْلُ أَنَّ الْأَحْكَامَ وَاحِدَةٌ؟

قُلْنَا: الدَّلِيلُ عَلَى هَذَا أَنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ يَتَمَسَّحُوا بِفَضْلِ وَضُوءِ أَصْحَابِ الْفَضْلِ؛ كَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) يُشِيرُ الشَّيْخُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٤/٦) (٢٣٨٢٠)، وَأَبُو دَاوُدَ (٦٩٣)، عَنْ ضُبَاعَةَ بِنْتِ الْمَقْدَادِ بْنِ الْأَسْوَدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنْ أَبِيهَا قَالَ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى إِلَى عَمُودٍ وَلَا عُودٍ وَلَا شَجَرَةٍ إِلَّا جَعَلَهُ عَلَى حَاجِبِهِ الْأَيْمَنِ أَوْ الْأَيْسَرِ، وَلَا يَصُمُّدُ لَهُ صَمْدًا.

أَعْلَهُ ابْنُ عَدِي فِي الْكَامِلِ بِالْوَلِيدِ بْنِ كَامِلٍ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ عَنْهُ عَجَائِبُ، وَأَعْلَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ لِأَنَّهُ فِيهِ الْوَلِيدُ بْنُ كَامِلٍ، وَهُوَ لَيْنُ الْحَدِيثِ، وَالْمَهْلَبُ بْنُ حُجْرٍ وَضُبَاعَةُ مَجْهُولَانِ. وَانْظُرْ: «الدَّرَايَةُ» (١/١٨١).

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ (٦٩٣): ضَعِيفٌ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْوُضُوءِ مِنْ صَحِيحِهِ:

٤١ - بَابُ (١).

١٩٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْجَعْدِ، قَالَ: سَمِعْتُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ: ذَهَبَتْ بِي خَالَتِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ابْنَ أُخْتِي وَقَعَ^(١)، فَمَسَحَ رَأْسِي، وَدَعَا لِي بِالْبَرَكَةِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ، فَشَرِبْتُ مِنْ وَضُوئِهِ، ثُمَّ قَمْتُ خَلْفَ ظَهْرِهِ، فَنَظَرْتُ إِلَى خَاتَمِ النُّبُوَّةِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ مِثْلَ زُرِّ الْحَجَلَةِ^(٢). هَذَا كَالْحَدِيثِ السَّابِقِ؛ حَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ، وَقَدْ أَخَذَ مِنْهَا عُلَمَاءُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَجُوزُ تَحْمُلُ الصَّبِيِّ إِذَا كَانَ يَعْقِلُ مَا يَتَحَمَّلُهُ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِي ذَلِكَ الْبُلُوغُ. وَفِي قَوْلِهِ: «ثُمَّ تَوَضَّأَ فَشَرِبْتُ مِنْ وَضُوئِهِ». بَيَانُ جَوَازِ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ الْمَتَوَضَّأِ بِهِ. وَفِيهِ أَيْضًا: أَنَّهُ يَجُوزُ الْإِخْبَارُ بِالْمَرَضِ، لَكِنْ بِشَرَطِ الْأَلَّا يَقْصِدَ بِذَلِكَ الشُّكْوَى، وَإِنَّمَا يَقْصِدُ بِذَلِكَ مَجَرَّدُ الْخَبَرِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قُصِدَ بِذَلِكَ الشُّكْوَى فَقَدْ اشْتَكَى الْخَالِقَ إِلَى الْمَخْلُوقِ. وَفِيهِ أَيْضًا: كَرُمُ النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ مَسَحَ رَأْسَهُ، وَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ، وَمَكَّنَهُ مِنَ الشَّرْبِ مِنْ وَضُوئِهِ، وَأَظْنَهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ هَذَا الصَّبِيَّ شُفِيَ بِمَا حَصَلَ لَهُ مِنْ مَسْحِ النَّبِيِّ ﷺ رَأْسَهُ، وَدَعَائِهِ بِالْبَرَكَةِ، وَشَرْبِهِ مِنْ وَضُوئِهِ. وَفِيهِ: إِثْبَاتُ خَاتَمِ النُّبُوَّةِ بَيْنَ كَتِفَيْ الرَّسُولِ ﷺ مِثْلَ زُرِّ الْحَجَلَةِ، وَالْحَجَلَةُ هِيَ الْخِيْمَةُ الصَّغِيرَةُ، تَكُونُ فِي الْبَيْتِ، وَالزُّرُّ الْأَزْرَارُ الَّتِي تُرْبَطُ بِهَا. وَهَذَا الْخَاتَمُ مِنْ عَلَامَاتِ النَّبِيِّ ﷺ، وَفِيهِ شَعْرَاتٌ يَسِيرَةٌ، وَلَوْْنُهُ مُخَالَفٌ لِلْوَنِّ الْجَلِدِ، فَهُوَ يَمِيلُ إِلَى السَّوَادِ بِحُمْرَةٍ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢/٢٩٦): كَذَا لِلْمُسْتَمْلِي كَأَنَّهُ كَالْفَصْلِ مِنَ الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَجَعَلَهُ الْبَاقُونَ مِنْهُ بِلَا فَصْلِ. اهـ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢/٢٩٦): قَوْلُهُ: وَقَعَ. بِكسْرِ الْقَافِ وَالتَّنْوِينِ، وَلِلْكَشْمِيهِنِيِّ «وَقَعَ» بِلَفْظِ الْهَاضِي، وَفِي رِوَايَةِ كَرِيمَةَ «وَجَعَ» بِالْجِيمِ وَالتَّنْوِينِ، وَالْوَقْعُ وَجَعٌ فِي الْقَدَمَيْنِ. اهـ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٩٠، ٣٥٤٠، ٣٥٤١، ٥٦٧٠، ٦٣٥٢)، وَمُسْلِمٌ (٢٣٤٥) (١١١).

وقد ذُكر في قصة إسلام سلمان الفارسي رضي الله عنه أنه تنقل من سيّد إلى سيّد، ووصفوا له النبي ﷺ، وكان من جملة ما وصفوه له أن في ظهره أو بين كتفيه خاتم النبوة. يقول: فجئت إلى المدينة، ووجدت النبي ﷺ خارجاً في جنازة في البقيع، فجلست وراءه - يعني: يتطلّع - فرآني النبي ﷺ، وكأنني أريد أن أتطلّع إلى شيء، فعرف ذلك، فنزل رداؤه ﷺ حتى يشاهد سلمان خاتم النبوة^(١).

فإذا صحّت هذه القصة ففيها دليل على أن الإنسان ينبغي له إذا رأى أخاه يتطلّع إلى معرفة شيء أن يحاول تحقيق رغبته.

فمثلاً: إذا جاءك إنسان، وأدركت منه أنه يريد أن تحدّثه عن شيء وقع، ويتشوّف لذلك، فإن من هدي النبي ﷺ أن تقصّ عليه.

وكذلك إذا عرفت منه أنه يريد أن يسأل عن حياتك الشخصية مثلاً فإن من هدي الرسول ﷺ أن تخبره.

فكل شيء ترى أن أخاك يتطلّع إليه، وليس عليك فيه ضرر، فينبغي أن تطيب خاطره وقلبه ببيانه له.

وهل يستدل بهذا الحديث على أن الماء المستعمل طاهر؟

الجواب: هو بلا شك طاهر، ولكن هل هو طهور، أو لا؟

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٤٤١/٥) (٢٣٧٣٧)، والذهبي في «السير» (٥٠٦/١)، وابن الجوزي في «الحدث» (٤١٣-٤١٨)، وابن هشام في «السيرة النبوية» (٢٢٨-٢٣٥)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٧٥-٨٠)، والبزار في «مسنده» (٢٤٩٩)، (٢٥٠٠)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٤٧٧٢)، وابن حبان في «الثقات» (٢٤٩-٢٥٧)، والطبراني في «الكبير» (٦٠٦٥)، والبيهقي في «السنن» (٣٢٢/١٠)، (٣٤٠)، وعبد الرزاق (٤٢٠/٨) (١٥٧٦٧).

قال الحافظ الهيثمي في «المجمع»: رجالها رجال الصحيح غير محمد بن إسحاق، وقد صرح بالسماع.

وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط في تعليقه على المسند: إسناده حسن.

من العلماء مَنْ يَقُولُ: إنَّ الماءَ المستعملَ في طهارةٍ واجبةٍ طاهرٌ غيرُ مُطَهَّرٍ^(١). لكنَّ الصوابَ أنه طهورٌ، وأنَّ الماءَ لا يَنْقَسِمُ إلا إلى قسمين اثنين فقط، طهورٌ ونَجَسٌ؛ إذ لا دليلَ على التقسيم الذي ذكره الفقهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ بِأنه: طهورٌ وطاهرٌ ونَجَسٌ^(٢)، وبعضهم يَزِيدُ: ومشكوكٌ فيه^(٣).

فالصوابُ: أن الماءَ إما نجسٌ، وذلك إذا تَغَيَّرَ بنجاسةٍ، وإما طهورٌ إذا لم يَتَغَيَّرْ بنجاسةٍ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤١ - بَابُ مَنْ مَضَمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ غُرْفَةٍ وَاحِدَةٍ.

١٩١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، أَنَّهُ أَفْرَغَ مِنَ الْإِنَاءِ عَلَى يَدَيْهِ، فَغَسَلَهُمَا، ثُمَّ غَسَلَ أَوْ مَضَمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفَّةٍ وَاحِدَةٍ^(٤)، ففَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثًا، فَغَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ مَرَّتَيْنِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَا أَقْبَلَ وَمَا أَدْبَرَ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا وَضُوءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٥).

الشاهدُ من هذا الحديث: قَوْلُهُ: مَضَمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفَّةٍ وَاحِدَةٍ؛ يَعْنِي: أَنَّ كُلَّ الثَّلَاثَةِ مِنْ كَفَّةٍ وَاحِدَةٍ، وَهَذَا قَدْ يَكُونُ فِيهِ صَعُوبَةٌ عَظِيمَةٌ، وَلِهَذَا وَرَدَ فِي بَعْضِ

(١) «كشف القناع» (١/ ٣٣)، و«المغني» (١/ ٣١-٣٤)، و«موسوعة فقه الإمام أحمد رَحِمَهُمُ اللَّهُ» (١/ ٦٠-٦٥).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية رَحِمَهُمُ اللَّهُ (٢١/ ٢٥)، و«حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع» (١/ ٥٨) وما بعدها.

(٣) «الإنصاف» (١/ ٢٢).

(٤) قال الحافظ رَحِمَهُمُ اللَّهُ في «الفتح» (١/ ٢٩٧): قَوْلُهُ: مِنْ كَفَّةٍ وَاحِدَةٍ. كَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ، وَفِي نَسْخَةِ: مِنْ غُرْفَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلِلْأَكْثَرِ مِنْ كَفِّ بِغَيْرِهَا. اهـ

(٥) أخرجه البخاري (١٩١)، ومسلم (٢٣٥) (١٨).

الصفات أنك تَمَضْمَضُ وتَسْتَشْقُ من كفٍّ واحدة، ثم تُعِيدُ كَفًّا آخرَ، ثم كَفًّا ثالثًا^(١). وهذا أيسر؛ لأنَّ الأوَّلَ فيه صعوبة؛ لما يلي:

أولاً: أنَّ الماءَ لا يَكَادُ يَبْقَى في اليد؛ لأنَّه يَتَسَرَّبُ من بين الأصابع. والثاني: أنَّك إذا تَمَضْمَضْتَ ثلاثَ مرَّاتٍ من هذه الكَفِّ الواحدة فإنَّك سوف تَحْصُلُ على ماءٍ قليل، ربَّما لا يَعُمُّ جميعَ الفمِّ، وكذلك الاستنشاق؛ ولهذا قال بعضُ الناس: إنَّ هذا صعبٌ جدًّا، ولا يُمكنُ تحقيقه، لكنَّ الذي يُمكنُ فعله هو أن تكونَ ثلاثَ غَرَفاتٍ، كُلُّ غَرْفَةٍ فيها مَضْمُضَةٌ واستنشاقٌ.

قال ابنُ حجرٍ رَحِمَهُ اللهُ في «الفتح» (٢٩١/١):

قوله: «ثُمَّ تَمَضْمَضُ واستنشَقْ»، وللكُشْمِيهَنِيِّ: مَضْمَضُ واستنشَقْ، والاستنثارُ يَسْتَلْزِمُ الاستنشاقَ بلا عكسٍ، وقد ذَكَرَ في روايةٍ وَهَيْبُ الثَّلاثَةِ، وزَادَ بعدَ قوله: ثلاثًا. بثلاثِ غَرَفاتٍ، واستُئِدِّلَ به على استحبابِ الجَمْعِ بينَ المَضْمُضَةِ والاستنشاقِ، من كُلِّ غَرْفَةٍ، وفي روايةٍ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الآتِيَةِ بعدَ قليلٍ: مَضْمَضُ واستنشَقْ من كفٍّ واحدةٍ، فعَلَّ ذلكَ ثلاثًا. وهو صَرِيحٌ في الجَمْعِ كُلِّ مَرَّةٍ بِخِلَافِ روايةٍ وَهَيْبٍ فَإِنَّهُ تَطَرَّقَها احتمالُ التَّوْزِيعِ بلا تَسْوِيَةٍ، كما نَبَّهَ عَلَيْهِ ابنُ دَقِيقِ الْعِيدِ.

ووقعَ في روايةِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ في بَابِ الوُضوءِ مِنَ التَّوَرِّ: فَمَضْمَضُ واستنشَرَّ ثلاثَ مرَّاتٍ مِنْ غَرْفَةٍ واحدةٍ. واستُئِدِّلَ به على الجَمْعِ بِغَرْفَةٍ واحدةٍ، وفيه نظرٌ لما أَشَرْنَا إِلَيْهِ مِنْ اتِّحَادِ المَخْرَجِ، فَتَقَدَّمَ الزِّيَادَةُ.

ولمسلمٍ مِنْ روايةِ خَالِدِ المَذْكُورَةِ: ثُمَّ أَذْخَلَ يَدَهُ فَاسْتَخْرَجَهَا فَمَضْمَضَ، فَاسْتُدِّلَ بِهَا على تَقْدِيمِ المَضْمُضَةِ على الاستنشاقِ؛ لِكَوْنِهِ عَطَفَ بِالفَاءِ التَّعْقِيبِيَّةِ، وفيه بَحْثٌ. اهـ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٢- بَابُ مَسْحِ الرَّأْسِ مَرَّةً.

١٩٢- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: شَهِدْتُ عَمْرُو بْنَ أَبِي حَسَنِ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ عَنْ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ، فَدَعَا بِتَوْرٍ مِنْ مَاءٍ، فَتَوَضَّأَ لَهُمْ، فَكَفَّأَ عَلَى يَدَيْهِ، فَغَسَلَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ، فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْثَرُ ثَلَاثًا بِثَلَاثِ غُرَفَاتٍ مِنْ مَاءٍ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ، فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، فَأَقْبَلَ بِيَدَيْهِ، وَأَدْبَرَ بِهِمَا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ، فَغَسَلَ رِجْلَيْهِ.

وَحَدَّثَنَا مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، قَالَ: مَسَحَ رَأْسَهُ مَرَّةً^(١).



٤٣- بَابُ وَضُوءِ الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ وَفَضْلِ وَضُوءِ الْمَرْأَةِ وَتَوَضُّأَ عَمْرٍو بِالْحَمِيمِ^(٢)، وَمِنْ بَيْتِ نَصْرَانِيَّةٍ^(٤).

(١) رواه مسلم (٢٣٥) (١٨).

(٢) قال الحافظ رحمه الله في «الفتح» (٢٩٨/١): بفتح الواو؛ لأن المراد به الماء الفاضل في الإناء بعد الفراغ من الوضوء. اهـ

(٣) أي: بالماء المُسَخَّن. قاله في «الفتح» (٢٩٩/١).

(٤) ذكره البخاري رحمه الله معلقاً بصيغة الجزم.

فأما قوله: توضعاً عمر بالحميم. فقد وصله سعيد بن منصور وعبد الرزاق في «مصنفه» (١٧٤/١)، وغيرهما. قال في «الفتح» (٢٩٩/١): إسناده صحيح.

ووصله أيضاً الدارقطني في «سننه» (٣٧/١)، وقال: هذا إسناد صحيح، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٥/١).

وأما وضوؤه من بيت نصرانية: فقد وصله الشافعي في «الأم» (٧/١)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (٧٨/١)، وكلاهما عن سفيان.

قال في «التعليق» (١٣١/٢): وهذا إسناد ظاهره الصحة، وهو منقطع.

وانظر: «الفتح» (٢٩٩/١)، و«تغليق التعليق» (١٢٩-١٣٢).

١٩٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ: كَانَ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ يَتَوَضَّئُونَ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَمِيعًا. وَضُوءُ الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ لَا بَأْسَ بِهِ، وَكَذَلِكَ اغْتِسَالُهُ مَعَ امْرَأَتِهِ لَا بَأْسَ بِهِ، بَلْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْتَسِلُ هُوَ وَعَائِشَةُ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، قَالَتْ: تَخْتَلِفُ أَيْدِينَا فِيهِ ^(١).
يعني: هُوَ يَرْفَعُ يَدَهُ، وَهِيَ تُنْزِلُ يَدَهَا، أَوْ بِالْعَكْسِ ^(٢).
وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ مِنْ أَسْبَابِ الْمَوَدَّةِ وَالْمَحَبَّةِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ؛ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنْهُمَا يُشَارِكُ الْآخَرَ فِي طَهَارَتِهِ؛ غُسْلِهِ وَوَضُوءِهِ.
❖ وَقَوْلُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَعَنْ أَبِيهِ: «كَانَ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ يَتَوَضَّئُونَ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ جَمِيعًا». يُرِيدُ بِذَلِكَ النِّسَاءَ مَعَ أَزْوَاجِهِنَّ، لَا النِّسَاءَ مَعَ الرِّجَالِ الْأَجَانِبِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مَعْرُوفًا فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ.
❖ وَقَالَ الْمُؤَلِّفُ: «وَفَضْلُ وَضُوءِ الْمَرْأَةِ». كَأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِي ذَلِكَ فِيهَا نَظَرٌ، وَمِنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ وَضُوءِ الْمَرْأَةِ، أَوْ الْمَرْأَةُ بِفَضْلِ وَضُوءِ الرَّجُلِ ^(٣).



(١) أخرجه البخاري (٢٦١)، ومسلم (٣٢١) (٤٥).

وقد سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: هل اغتسال الرجل مع امرأته ينظر فيه إلى عورتها وتنظر إلى عورته؟ فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: نعم بلا شك، وأما الحديث الذي ورد: ما رآه مني ولا رأيته منه. فحديث ضعيف لا يصح، ومما يدل لجواز ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ رُءُوسِهِمْ حَافِظُونَ﴾ (٩) إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ (٣٠) ﴿[البقرة: ٢٩-٣٠].

(٢) وقد نقل الإجماع على جواز وضوء الرجل والمرأة واغتسالهما معًا من إناء واحد في وقت واحد الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٦/١)، والقرطبي في «المفهم» (٥٨٣/١)، وابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٥١/٢١)، وغيرهم.

(٣) أخرجه أحمد في «مسنده» (١١١/٤) (١٧٠١١)، وأبو داود (٨١)، والنسائي (٢٣٨).

وهذا الحديث ضعيف^(١)؛ لأنه يخالف الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ، والتي منها أنه تَوَضَّأَ بِفَضْلِ مَيْمُونَةَ رضي الله عنها، وَأَنَّهَا قَالَتْ لَهُ: إِنِّي كُنْتُ جُنْبًا. فَقَالَ: «الْمَاءُ لَا يُجْنِبُ»^(٢). والعَجَبُ أَنَّ بَعْضَ الْفُقَهَاءِ رَحِمَهُمُ اللهُ قَالُوا: لَا يَتَوَضَّأُ الرَّجُلُ بِفَضْلِ طَهْوَرِ الْمَرْأَةِ، وَتَتَوَضَّأُ الْمَرْأَةُ بِفَضْلِ طَهْوَرِ الرَّجُلِ^(٣). وَاسْتَدَلُّوا بِحَدِيثِ النَّبِيِّ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ طَهْوَرِ الْمَرْأَةِ، أَوْ الْمَرْأَةُ بِفَضْلِ طَهْوَرِ الرَّجُلِ. مَعَ أَنَّ تَوَضُّأَ الرَّجُلِ بِفَضْلِ طَهْوَرِ الْمَرْأَةِ وَرَدَّ فِيهِ الْجَوَازُ^(٤)، وَالْعَكْسُ لَمْ يَرَدْ فِيهِ الْجَوَازُ، وَهُمْ لَمْ يَأْخُذُوا بِالْعَكْسِ أَصْلًا. وَهَذَا مِمَّا يُسْتَعْرَبُ؛ إِذْ كَيْفَ تَسْتَدِلُّونَ بِحَدِيثٍ وَاحِدٍ عَلَى حُكْمَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ عِنْدَكُمْ، مَعَ أَنَّ الْحُكْمَ الَّذِي اسْتَدَلَّلْتُمْ بِهِ عَلَيْهِ قَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثُ تَدُلُّ عَلَى خِلَافِ مَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ الَّذِي اسْتَدَلَّلْتُمْ بِهِ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

٤٤ - بَابُ صَبِّ النَّبِيِّ ﷺ وَضُوءَهُ عَلَى الْمُغْمَى عَلَيْهِ.

١٩٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنِّدِ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ: جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُنِي، وَأَنَا مَرِيضٌ لَا أَعْقِلُ، فَتَوَضَّأَ، وَصَبَّ عَلَيَّ مِنْ وَضُوءِهِ، فَعَقَلْتُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَنِ الْمِيرَاثُ، إِنَّمَا يَرِثُنِي كِلَالَةٌ؟ فَتَزَلَّتْ آيَةُ الْفَرَاثِصِ^(٥).

[الحديث ١٩٤ - أطرافه في: ٤٥٧٧، ٥٦٥١، ٥٦٦٤، ٥٦٧٦، ٦٧٢٣، ٦٧٤٣، ٧٣٠٩].

(١) وممن ضعَّف هذا الحديث وغيره من أحاديث الباب: الإمام أحمد رحمته الله، كما في «فتح الباري» (٣٠٠ / ١) فإنه نقل الميموني عن أحمد أن الأحاديث الواردة في منع التطهر بفضل وضوء المرأة، وفي جواز ذلك مضطربة، لكن صح عن عدة من الصحابة المنع فيما إذا خلت به.

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (٣٣٧ / ١) (٣١٢٠)، (٦ / ٣٣٠) (٢٦٨٤٥).

(٣) انظر: «المبدع» (٤٩ / ١)، و«دليل الطالب» (٢ / ١)، و«الفروع» (٥٥ / ١)، و«المحرر في الفقه» (٢ / ١)، و«الإنصاف» (٤٧ / ١ - ٤٨)، و«الروض المربع» (٢٠ / ١)، و«المغني» (٢٨٣ / ١)، و«موسوعة فقه الإمام أحمد» (٨٣ - ٩٥).

(٤) كما في حديث ميمونة الذي تقدم ذكره قريبًا.

(٥) أخرجه مسلم (١٦١٦) (٨).

يقول البخاري رحمه الله: «بَابُ صَبِّ النَّبِيِّ ﷺ وَضَوْءَهُ عَلَى الْمُغْمَى عَلَيْهِ». الْمُغْمَى عَلَيْهِ هُوَ الَّذِي أَصَابَهُ الْإِغْمَاءُ، وَالْإِغْمَاءُ بِمَعْنَى التَّغْطِيَةِ؛ يَعْنِي: يُغَطَّى عَقْلُهُ مِنْ مَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ.

ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ وَصَبَّ عَلَيْهِ مِنْ وَضْؤِهِ. وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا: أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُصَبَّ عَلَى الْمُغْمَى عَلَيْهِ مَاءٌ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَضْحُو، وَهَذَا مُسْتَعْمَلٌ، كَمَا أَنَّهُ يُصَبُّ عَلَى الْمَرِيضِ بِالْحُمَّى الْمَاءُ؛ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَبْرُدَ، وَلِذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْحُمَّى: «إِنِّهَا مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ فَأَبْرِدُوهَا بِالمَاءِ»^(١).

وَالْغَرِيبُ أَنَّا كُنَّا نَقُولُ: كَيْفَ يُصَبُّ عَلَيْهِ الْمَاءُ الْبَارِدُ؟ وَلَكِنْ صَارَ هَذَا هُوَ الْعِلَاجُ الْوَحِيدَ، وَهُوَ مِنْ أَحْسَنِ الْعِلَاجَاتِ، وَحَتَّى مَعَ تَرْقِي الطَّبِّ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ فَإِنَّهُمْ يَسْتَعْمِلُونَ هَذَا الْعِلَاجَ السَّهْلَ الَّذِي لَا يَدْخُلُ الْبَدَنُ مِنْهُ شَيْءٌ، فَهُوَ لَيْسَ حَبَاتٍ عَقَاقِيرَ لَهَا أَعْرَاضٌ جَانِبِيَّةٌ، بَلْ هَذَا عِلَاجٌ ظَاهِرِيٌّ مُحْسُوسٌ. وَالْمَرِيضُ بِالْحُمَّى -وإن كَانَ سَيَتَأَذَى بِالمَاءِ الْبَارِدِ- وَلَكِنْ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَصَبَّرَ حَتَّى تَزُولَ الْحَرَارَةُ.

وَتَعْلِيلُ ذَلِكَ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ-: أَنَّ الْحَرَارَةَ تَخْرُجُ مِنَ الْجَوْفِ، وَتَكُونُ عَلَى السَّطْحِ، وَيَبْقَى دَاخِلُ الْجَوْفِ بَارِدًا، وَلِهَذَا يَخْصُلُ مَعَ الْمَرِيضِ بِالْحُمَّى قَشَعْرِيرَةٌ؛ كَأَنَّهُ بَرْدَانٌ؛ لِأَنَّ بَاطِنَهُ بَارِدٌ، فِإِذَا صُبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ الْبَارِدُ انْحَدَرَتِ الْبُرُودَةُ إِلَى الْأَسْفَلِ، وَخَرَجَتْ مِنَ الْأَسْفَلِ، وَحَلَّتِ الْحَرَارَةُ، وَاعْتَدَلَتْ حَرَارَةُ الْجَسَدِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا: الْإِشَارَةُ إِلَى الْكَلَالَةِ، فَمَا هِيَ الْكَلَالَةُ؟ الْجَوَابُ: الْكَلَالَةُ هُمُ الْحَوَاشِي؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْوَرِثَةَ مِنَ النِّسْبِ أَصُولٌ وَفُرُوعٌ وَحَوَاشٍ، فَالْحَوَاشِي هُمُ الْكَلَالَةُ، وَهِيَ مَأْخُودَةٌ مِنَ الْإِكْلِيلِ، وَالْإِكْلِيلُ هُوَ الشَّيْءُ الْمَحِيطُ بِالشَّيْءِ كَالهَالَةِ عَلَى الْقَمَرِ فِي أَيَّامِ الشِّتَاءِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

(١) رواه البخاري (٣٢٦٣)، ومسلم (٢٢١٠).

وعلى هذا فنقول: الكلالة هم الحواشي، وقد ذكر الله ﷻ ذلك في القرآن العزيز، فقال: ﴿وَسْتَغْفِرُونَكَ - يَعْني: عن الكلالة - قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنِ امْرُؤًا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِن لَّمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ [النِّسَاء: ١٧٦]. وهذه السورة لا تنطبق إطلاقاً إلا على من ليس له ولد، ولا وارث؛ لأنه إذا كان له ولد، أو وارث اختلفت القسمة.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٥ - بَابُ الْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ فِي الْمِخْضَبِ وَالْقَدَحِ وَالْخَشَبِ وَالْحِجَارَةِ.

١٩٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ، سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بَكْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: حَضَرْتُ الصَّلَاةَ، فَقَامَ مَنْ كَانَ قَرِيبَ الدَّارِ إِلَى أَهْلِهِ، وَبَقِيَ قَوْمٌ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِخْضَبٍ مِنْ حِجَارَةٍ فِيهِ مَاءٌ، فَصَغَرَ الْمِخْضَبُ أَنْ يَسْطُ فِيهِ كَفَّهُ، فَتَوَضَّأَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ، قُلْنَا: كَمْ كُنْتُمْ. قَالَ: ثَمَانِينَ وَزِيَادَةً.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣٠١ / ١):

قوله: «بَابُ الْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ فِي الْمِخْضَبِ». هو بكسر الميم، وسكون الخاء المعجمة، وفتح الصاد المعجمة، بعدها موحدة، المشهور أنه الإناء الذي يُغسل فيه الثياب من أي جنس كان، وقد يُطلق على الإناء صغيراً أو كبيراً، والقَدَحُ أكثر ما يكون من الخشب مع ضيق فيه، وعطفه الخشب والحجارة على المِخْضَبِ والقَدَحِ ليس من عطف العام على الخاص فقط، بل بين هذين وهذين عموم وخصوص من وجه. اهـ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

قوله: «فَصَغَرَ». بفتح الصاد المهملة، وضم الغين المعجمة؛ أي: لم يسع بسط كفه ﷺ فيه.

وللإسماعيلي: فلم يَسْتَطِعْ أَنْ يَسْطِطَ كَفَّهُ مِنْ صَغَرِ الْمَخْضَبِ. وهو دَالٌّ عَلَى مَا قُلْنَا؛ أَنَّ الْمَخْضَبَ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْإِنَاءِ الصَّغِيرِ. اهـ
والمقصود: أَنَّ الْمَخْضَبَ نَوْعٌ مِنَ الْإِنَاءِ، يَكُونُ صَغِيرًا، وَيَكُونُ كَبِيرًا، لَكِنَّ هَذَا الَّذِي فِي الْحَدِيثِ الْمُرَادُّ بِهِ الصَّغِيرُ.
وفي هَذَا آيَةٌ مِنْ آيَاتِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهِيَ: أَنَّهُمْ تَوَضَّأُوا مِنْ هَذَا الْمَاءِ الَّذِي فِي هَذَا الْمَخْضَبِ، وَكَانُوا ثَمَانِينَ رَجُلًا وَزِيَادَةً، وَمِثْلُ هَذَا لَا يَتَأْتَى حَسَبَ الْعَادَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ خَوَارِقِ الْعَادَاتِ الَّتِي يُعْتَبَرُ مِنْ آيَاتِ النَّبِيِّ ﷺ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٩٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا بِقَدَحٍ فِيهِ مَاءٌ فَغَسَلَ يَدَيْهِ وَوَجْهَهُ فِيهِ وَمَجَّ فِيهِ.
قَوْلُهُ: «دَعَا بِقَدَحٍ». فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْوُضُوءِ مِنَ الْقَدَحِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٩٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْرَجَنَا لَهُ مَاءً فِي تَوْرٍ مِنْ صُفْرِ فَتَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَيَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ فَأَقْبَلَ بِهِ وَأَدْبَرَ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ.

الشَّاهِدُ: قَوْلُهُ: «فِي تَوْرٍ مِنْ صُفْرِ». وَالتَّوْرُ: إِنَاءٌ شَبَهُ الطَّسْتِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٩٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا ثَقُلَ النَّبِيُّ ﷺ وَاشْتَدَّ بِهِ وَجَعُهُ اسْتَأْذَنَ أَزْوَاجَهُ فِي أَنْ يُمَرَّضَ فِي بَيْتِي، فَأَذِنَ لَهُ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ رَجُلَيْنِ تَخَطَّ رَجُلَاهُ فِي الْأَرْضِ بَيْنَ عَبَّاسٍ وَرَجُلٍ آخَرَ، قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: فَأَخْبَرْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ: أَتَدْرِي مَنْ الرَّجُلُ الْآخَرُ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: هُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَكَانَتْ عَائِشَةُ ﷺ تُحَدِّثُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ بَعْدَمَا دَخَلَ بَيْتَهُ وَاشْتَدَّ وَجَعُهُ: «هَرِيقُوا عَلَيَّ مِنْ سَبْعِ قَرَبٍ لَمْ تُحْلَلْ أَوْكِتُهُنَّ لِعَلِّي أَعْهَدُ إِلَى النَّاسِ». وَأُجْلِسَ فِي مَخْضَبٍ لِحَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ طَفِقْنَا نَصُبُّ عَلَيْهِ تِلْكَ حَتَّى طَفِقَ يُشِيرُ إِلَيْنَا أَنْ قَدْ فَعَلْتُنَّ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى النَّاسِ^(١).

[الحديث ١٩٨ أطرافه: ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٧٩، ٦٨٣، ٦٨٧، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٦،

٢٥٨٨، ٣٠٩٩، ٣٣٨٤، ٤٤٤٢، ٤٤٤٥، ٥٧١٤، ٧٣٠٣]

❖ قوله: «وَأُجْلِسَ فِي مَخْضَبٍ». هذا مما يدلُّ على أن المَخْضَبَ قد يُطْلَقُ على الإناء الكبير؛ لأنه لا يمكن أن يجلس الرجل في إناءٍ إلا وهو كبيرٌ.
❖ وفي قوله: «لَمْ تُحْلَلْ أَوْكِتُهُنَّ». أنها مملوءة؛ لأجل أن يكثر الماء، فتزول الحمى من النبي ﷺ.

وفي هذا الحديث أيضًا: دليلٌ على فضل عائشة ﷺ؛ لأنه ﷺ استأذن أزواجه في أن يُمَرَّضَ في بيتها.

وفي هذا الحديث أيضًا: دليلٌ على أنه يجبُ على الزوج أن يقسمَ لزوجاته، ولو كان مريضًا، وأن القسمَ بين الزوجات واجبٌ، ولو كان الزوج مريضًا.
وفيه أيضًا: دليلٌ على أن المرأة لو أسقطت حقها من القسم فهو لها، ولا يلحقُ الزوج شيءٌ؛ وذلك لأنهم لما أذن للنبي ﷺ سقَطَ حقُّهن.

وفيه أيضاً: دليلٌ على فضائل زوجاتِ الرسول ﷺ حيث أَثَرْنَ ما يُحِبُّهُ على ما يُحِبُّنَهُ، فإنه من المعلوم أن كلَّ واحدةٍ منهن ترغَّب أن يكونَ الرسول ﷺ عندها، لكن أَثَرْنَ محبته على محبتهن، فجزاهن الله خيراً.

وفيه أيضاً: دليلٌ على جواز الاستعانة بالغير للوصول إلى المسجد؛ لأن النبي ﷺ فعل ذلك، لكن هذا ليس بلازم، إلا أن النبي ﷺ فعل هذا لأجل أن يُحَدِّثَ النَّاسَ.

وفيه أيضاً: دليلٌ على أنه لا حرجَ على الإنسان ألا يذكرَ بعضَ مَنْ في قلبه عليه شيءٌ، وذلك أن عائشة ؓ كان في قلبها على عليٍّ شيءٌ؛ لأنه في حادثة الإفك أشار ﷺ على النبي ﷺ أني يُطَلَّقُ عائشة، وقال له: النساءُ سِوَاهَا كثيرٌ. وهو لم يُشِرْ بذلك كراهةً لعائشة، ولكن لأجل أن يُذهِبَ عن النبي ﷺ ما يَجِدُهُ في نفسه.

وقد يقال: إن عائشة ؓ إنما قالت: ورجلٌ آخر. باعتبار أن كلَّ واحدٍ منهم يأخذ بيد النبي ﷺ بمفرده، فأرادت ألا تقول: بين عباس وعلى وأسامة وغير ذلك. والله أعلم.

ولكن المعروف أنه كان بين عليٍّ وعائشة ؓ كان بينهما بعض الشيء، كما قد يَحْدُثُ أحياناً من أن يكونَ في قلب الإنسان شيءٌ على أخيه، والمسألة ليست هينة؛ إذ إن إشارة عليٍّ على النبي ﷺ أن يُطَلَّقَ عائشة هي أعظمُ من الدنيا كلها.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٦ - باب الوُضوءِ مِنَ التَّوَرِّ.

١٩٩ - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ عَمِّي يُكْثِرُ مِنَ الْوُضوءِ، قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ: أَخْبَرْنَا كَيْفَ رَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَتَوَضَّأُ. فَدَعَا بِتَوَرٍّ مِنْ مَاءٍ، فَكَفَّأَ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَهُمَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي التَّوَرِّ فَمَضَمَضَ وَاسْتَنْشَرَّ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ عَرْفَةِ وَاحِدَةٍ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَاعْتَرَفَ بِهَا فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِهِ مَاءً فَمَسَحَ رَأْسَهُ فَأَذْبَرَ بِهِ وَأَقْبَلَ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ، فَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَوَضَّأُ.

❖ قوله: «فأدبر به وأقبل». يخالف المشهور، والصواب: أقبلَ بهما وأدبر. وعلى كل حال فإن الصحيح أن الرأس يُبدأ في مسحه من المُقدِّم إلى المؤخَّر، ثم يرجع. قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ فِي «الفتح» (١/٢٩٣):

❖ قوله: «بدأ بمقدِّم رأسه». الظاهر أنه من الحديث، وليس مُدرَجًا من كلام مالك، ففيه حُجَّةٌ على مَنْ قال: السُّنَّةُ أَنْ يَبْدَأَ بِمُؤَخَّرِ الرَّأْسِ إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى مُقَدِّمِهِ؛ لظاهر قوله: أقبل وأدبر. ويردُّ عليه أن الواو لا تَقْتَضِي التَّرتِيبَ، وسيأتي عند المصنِّف قريبًا من رواية سليمان بن بلال: «فأدبر يديه وأقبل». فلم يَكُنْ فِي ظَاهِرِهِ حُجَّةٌ؛ لِأَنَّ الإِقْبَالَ وَالْإِدْبَارَ مِنَ الْأُمُورِ الْإِضَافِيَةِ، وَلَمْ يُعَيَّنْ مَا أَقْبَلَ إِلَيْهِ، وَلَا مَا أَدْبَرَ عَنْهُ، وَمَخْرَجُ الطَّرِيقَيْنِ مُتَّحِدٌ، فَهِيَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

وَعَيَّنَتْ رِوَايَةُ مَالِكٍ الْبِدَاءَ بِالْمُقَدِّمِ، فَيُحْمَلُ قَوْلُهُ: «أقبل» عَلَى أَنَّهُ مِنْ تَسْمِيَةِ الْفِعْلِ بِابْتِدَائِهِ؛ أَي: بَدَأَ بِقَبْلِ الرَّأْسِ، وَقِيلَ فِي تَوْجِيهِهِ غَيْرُ ذَلِكَ. وَالْحِكْمَةُ فِي هَذَا الْإِقْبَالِ وَالْإِدْبَارِ اسْتِيعَابُ جِهَتَيْ الرَّأْسِ بِالْمَسْحِ، فَعَلَى هَذَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِمَنْ لَهُ شَعْرٌ، وَالْمَشْهُورُ عَمَّنْ أَوْجَبَ التَّعْمِيمَ أَنَّ الْأَوَّلَى وَاجِبَةٌ، وَالثَّانِيَّةُ سُنَّةٌ، وَمِنْ هُنَا يَبِينُ ضَعْفُ الِاسْتِدْلَالِ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى وَجوبِ التَّعْمِيمِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

وعلى كل حال: فمسحُ الرأسِ الَّذِي لَا إِشْكَالَ فِيهِ هُوَ أَنْ يَبْدَأَ بِمُقَدِّمِهِ، حَتَّى يَصِلَ إِلَى الْمُؤَخَّرِ، ثُمَّ يَرْجِعَ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٢٠٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا بِإِنَاءٍ مِنْ مَاءٍ، فَأَتَى بِقَدَحٍ رَخْرَاحٍ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ مَاءٍ، فَوَضَعَ أَصَابِعَهُ فِيهِ. قَالَ أَنَسٌ: فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ إِلَى الْمَاءِ يَنْبُعُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ. قَالَ أَنَسٌ: فَحَزَرْتُ مَنْ تَوَضَّأَ مَا بَيْنَ السَّبْعِينَ إِلَى الثَّمَانِينَ^(١).

٤٧- بَابُ الْوُضُوءِ بِالْمُدِّ.

٢٠١- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ جَبْرِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْسِلُ أَوْ كَانَ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ إِلَى خَمْسَةِ أُمْدَادٍ وَيَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ^(١).

هذا الباب أراد المؤلف رَحِمَهُ اللهُ بِذِكْرِهِ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يَقْتَصِدَ فِي اسْتِعْمَالِهِ الْمَاءَ فِي الْوُضُوءِ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ إِلَى خَمْسَةِ أُمْدَادٍ، وَصَاعُ النَّبِيِّ ﷺ أَرْبَعَةُ أُمْدَادٍ.

❦ وَقَوْلُهُ: «وَيَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ». الْمُدُّ رُبْعُ الصَّاعِ، وَهُوَ قَلِيلٌ جَدًّا، فَهُوَ يُشَبِّهُ الْكَأْسَ الَّذِي يَشْرَبُ مِنْهُ الْإِنْسَانُ إِذَا كَانَ عَطْشَانًا، وَمَعَ ذَلِكَ كَانَ يُجْزِئُهُ فِي الْوُضُوءِ، وَكَانَ الصَّاعُ يُجْزِئُهُ فِي الْغُسْلِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ كَانَ وَقْتَهُ يَغْتَرِفُ اغْتِرَافًا.

أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لَوْ قَتْنَا الْحَاضِرَ فَإِنَّهُ لَا يَكْفِي لَا الْمُدُّ فِي الْوُضُوءِ، وَلَا الصَّاعُ فِي الْغُسْلِ، فَهَلْ يَقَالُ: إِنَّ هَذَا إِسْرَافٌ وَزِيَادَةٌ عَلَى الْمَشْرُوعِ؟

الْجَوَابُ: يُنْظَرُ، فَإِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ لَا يَغْسِلُ أَعْضَاءَهُ إِلَّا عَلَى وَفْقِ مَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ فَإِنَّ صَبَّ الْمَاءِ لَا يُمْكِنُ حَصْرُهُ، وَلَا يُمْكِنُ ضَبْطُهُ، وَلَكِنْ يُعْرَفُ ذَلِكَ بِمَا لَوْ تَوَضَّأَ الْإِنْسَانُ مِنْ إِنْاءٍ، يَغْتَرِفُ مِنْهُ اغْتِرَافًا.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: كَمْ صَاعُ النَّبِيِّ ﷺ؟

قُلْنَا: صَاعُ النَّبِيِّ ﷺ بِحَسَبِ الْمَعَايِيرِ الْمَوْجُودَةِ عِنْدَنَا الْآنَ كِيلُوَانِ وَأَرْبَعُونَ جَرَامًا مِنَ الْبَرِّ الرَّزِينِ، وَذَلِكَ بِأَن تَضَعُ بَرًّا -كَمَا ذَكَرَ الْفُقَهَاءُ- فِي إِنْاءٍ، وَتَزِنَهُ، فَإِذَا جَاءَ هَذَا الْمَقْدَارُ مِنَ الْوِزْنِ فَهَذَا هُوَ الصَّاعُ.

وَقَدْ تَيَسَّرَ لَنَا مِكْيَالٌ يَقَالُ: إِنَّهُ عَلَى مُدِّ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ مُدٌّ مَكْتُوبٌ فِيهِ بِالْحَفْرِ: هَذَا الْمُدُّ مِنْ فُلَانٍ، إِلَى فُلَانٍ، إِلَى فُلَانٍ، إِلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

وقد قِسْنَا كَيْلَهُ، فوجدناه قريباً أو مُطابِقاً لما قاله الفقهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَاتَّخَذْنَا مِنْهُ مِكْيَالاً آخَرَ صَنَعْنَاهُ هُنَا، فَصَارَ عِنْدَنَا مِكْيَالٌ لِلصَّاعِ، وَمِكْيَالٌ لِلْمُدِّ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٨ - بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ.

٢٠٢- حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ الْمِصْرِيُّ، عَنْ ابْنِ وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنِي أَبُو النَّضْرِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ سَأَلَ عُمَرَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: نَعَمْ، إِذَا حَدَّثَكَ شَيْئًا سَعْدٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَلَا تَسْأَلْ عَنْهُ غَيْرَهُ. وَقَالَ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ: أَخْبَرَنِي أَبُو النَّضْرِ، أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ سَعْدًا حَدَّثَهُ، فَقَالَ عُمَرُ لِعَبْدِ اللَّهِ نَحْوَهُ.

أَحَادِيثُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ بَلَغَتْ حَدَّ التَّوَاتُرِ، وَقَدْ قِيلَ فِي ذَلِكَ:
مِمَّا تَوَاتَرَ حَدِيثُ مَنْ كَذَبَ وَمَنْ بَنَى لِلَّهِ يَتَا وَاحْتَسَبَ
وَرُؤْيَا شِفَاعَةً وَالْحَوْضُ وَمَسْحُ خُفَّيْنِ وَهَذِي بَعْضُ
وَهَلِ الْقُرْآنُ الْعَزِيزُ دَلٌّ عَلَيْهِ؟

الجواب: نعم على القول الصحيح، وذلك على قراءة الجرِّ في قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [البقرة: ٦٠]. بكسر اللام من «أرجلكم»، فإن الصحيح أنها معطوفة على «برؤوسكم»، وأنها تُفِيدُ أَنَّ الرَّجُلَ تُمَسَّحُ. وقد بَيَّنَّتِ السُّنَّةُ أَنَّ الْقَدَمَ تُمَسَّحُ فِي حَالٍ، وَتُغَسَّلُ فِي حَالٍ، فَتُمَسَّحُ إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ يَلْبَسُ الْخُفَّيْنِ، وَتُغَسَّلُ إِذَا كَانَا مَخْلُوعَيْنِ، وَالسُّنَّةُ تُبَيِّنُ الْقُرْآنَ. وعلى هذا فيكون مسح الخفين ثابتاً بالقرآن والسنة، وكذلك أجمع الصحابة عليه، وإن كانوا يختلفون في بعض الأشياء، لكن في الأصل أنه مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، ولم

يُخَالِفُ فِي ذَلِكَ إِلَّا الرُّوَافِضُ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَمَسِّحُونَ عَلَى الْخَفِينِ، وَلَا عَلَى الْجَوَارِبِ، وَلِهَذَا جَعَلَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ مَسْأَلَةَ الْمَسِّحِ عَلَى الْخَفِينِ فِي الْعَقَائِدِ؛ كصاحب الطحاوية؛ فَإِنَّهُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ قَدْ جَعَلَ الْمَسِّحَ عَلَى الْخَفِينِ مِنَ الْعَقِيدَةِ؛ لِأَنَّهُ صَارَ شَعَارًا لِأَهْلِ السُّنَّةِ، وَعَدَمُهُ شَعَارًا لِلرُّوَافِضِ.

وَلِذَا أَدْخَلُوهُ فِي الْعَقِيدَةِ، وَإِلَّا فَهُوَ مِنَ الْفَقْهِ.

ثُمَّ إِنْ الْمَسِّحَ عَلَى الْخَفِينِ لَهُ شُرُوطٌ، وَمِنَ الْفُقَهَاءِ مَنْ أَكْثَرَ مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ، وَأَتَى بِشُرُوطٍ لَمْ تَتَّبَتْ؛ لَا فِي الْكِتَابِ، وَلَا فِي السُّنَّةِ، وَلَا بِالْإِجْمَاعِ.

وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: تَقْتَصِرُ عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ، وَلَا تَزِيدُ عَلَى هَذِهِ الشُّرُوطِ الَّتِي جَاءَتْ بِهَا السُّنَّةُ؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ الشُّرُوطِ تَسْتَلْزِمُ تَضْيِيقَ الْحُكْمِ، فَكُلَّمَا كَثُرَتْ الشُّرُوطُ قَلَّ الْوُجُودُ، وَلَا يَجُوزُ لَنَا أَنْ نَحْصِرَ الْحُكْمَ الَّذِي أَطْلَقَهُ اللَّهُ ﷻ حَتَّى نَضَيِّقَ عَلَى عِبَادِ اللَّهِ.

وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ هِيَ الْمَنْهَجُ السَّلِيمُ؛ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُدْخِلَ شُرُوطًا فِيمَا جَاءَ مُطْلَقًا بِغَيْرِ دَلِيلٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ تَضْيِيقَ مَا وَسَّعَهُ اللَّهُ، وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي الْأَحَادِيثِ بَيَانُ الشُّرُوطِ.

وَفِي قَوْلِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: إِذَا حَدَّثَكَ شَيْئًا سَعَدْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَا تَسْأَلَنَّ غَيْرَهُ. تَعْدِيلٌ لِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَدَلِيلٌ عَلَى قَبُولِ خَبَرِ الْوَاحِدِ فِي الْأُمُورِ الدِّينِيَّةِ؛ سِوَاهُ فِي ذَلِكَ الْعَقَائِدِ، وَدُخُولِ الشَّهْرِ، وَدُخُولِ الْوَقْتِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ:

٢٠٣- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ الْحَرَّانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَبِيهِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ خَرَجَ لِحَاجَتِهِ فَاتَّبَعَهُ الْمُغِيرَةُ بِإِدَاوَةٍ فِيهَا مَاءٌ، فَصَبَّ عَلَيْهِ حِينَ فَرَّغَ مِنْ حَاجَتِهِ، فَتَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَيْنِ.

هذا من حديث المغيرة، وفيه أن النبي ﷺ مسح على خفيه^(١).



ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٠٤ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيِّ، أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى الْخَفَيْنِ. وَتَابَعَهُ حَرْبُ بْنُ شَدَّادٍ وَأَبَانُ، عَنْ يَحْيَى.

هذا أيضًا عن صاحبني ثالث، وهو عمرو بن أمية الضمري، وفيه أنه رأى النبي ﷺ يمسح على خفيه.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٠٥ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى عِمَامَتِهِ وَخَفِيهِ.

وَتَابَعَهُ مَعْمَرٌ عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَمْرٍو قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ.

في هذا الحديث المسح على الخفين، وعلى العمامة أيضًا، والعمامة هي ما يُلبس على الرأس، ويكور عليها، ويعم أكثرها، وسيأتي - إن شاء الله تعالى - هل يُشترط لجواز المسح عليها ما يُشترط لجواز المسح على الخفين من التقيد بأيام معلومة، ومن لبسها على طهارة؟



ثم قال البخاري رحمه الله:

٤٩ - باب إِذَا أَدْخَلَ رَجُلِيهِ وَهَمَّا طَاهِرَتَانِ.

٢٠٦ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَأُهْوَيْتُ لِأَنْزِعَ خُفِّيهِ فَقَالَ: «دَعُوهَا؛ فَإِنِّي أَدْخَلْتُهَا طَاهِرَتَيْنِ» فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا^(١).

هذا من الشروط التي دلت عليها السنة؛ أنه لا بد أن يلبسهما على طهارة؛ لقوله ﷺ - لما أراد المغيرة بن شعبه أن ينزع خُفَّيه -: «دَعُوهَا فَإِنِّي أَدْخَلْتُهَا طَاهِرَتَيْنِ». يَعْنِي: أَدْخَلْتُ الْقَدَمَيْنِ طَاهِرَتَيْنِ.

وهل قوله: «طَاهِرَتَيْنِ» مُوزَّعٌ عَلَى كُلِّ قَدَمٍ وَحِدَةٍ، أَوْ هُوَ لِلْجَمِيعِ؟
بمعنى: هل هو يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ غَسَلَ الْيَمْنَى، ثُمَّ أَدْخَلَهَا الْخُفَّ، ثُمَّ الْيُسْرَى، ثُمَّ أَدْخَلَهَا الْخُفَّ؟ أَوِ الْمِئْنَى: أَنَّهُ أَدْخَلَهَا بَعْدَ أَنْ كَانَتَا طَاهِرَتَيْنِ؛ أَي: بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْوُضُوءِ؟

الجواب: فِي هَذَا خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِالثَّانِي، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِالْأَوَّلِ، وَالْإِحْتِيَاظُ أَنْ يَقَالَ بِالثَّانِي؛ لِأَنَّ هُنَاكَ أَحَادِيثَ، جَاءَ فِيهَا: إِذَا تَوَضَّأَ، وَلَبَسَ خُفَّيْهِ.

وَلَا يُطْلَقُ الْوُضُوءُ إِلَّا إِذَا تَمَّ بَغْسَلُ جَمِيعِ الْأَعْضَاءِ، فَالْإِحْتِيَاظُ أَلَّا يَلْبَسَ الْخَفَيْنِ إِلَّا أَنْ تَتِمَّ الطَّهَارَةُ كَامِلَةً، وَذَلِكَ بَغْسَلِ الْقَدَمَيْنِ جَمِيعًا.

وَاخْتَارَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَغْسِلَ الرَّجُلُ الْيَمْنَى، ثُمَّ يُدْخِلَهَا الْخُفَّ، ثُمَّ الْيُسْرَى، وَيُدْخِلَهَا الْخُفَّ، وَقَالَ: إِنَّهُ بِذَلِكَ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ أَدْخَلَهَا طَاهِرَتَيْنِ.

وَلَكِنْ نَحْنُ نَقُولُ: إِنَّهُ مَا دَامَ الْأَمْرُ فِيهِ سَعَةٌ فَلَا يَلْبَسُ الْإِنْسَانُ الْخَفَيْنِ حَتَّى يُتِمَّ وَضُوءَهُ.

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٧٤).

لكن لو فرض أن أحدا سألَكَ، وهو قد صَلَّى، أنه قد ارتدَّى الرَّجُلُ اليمنى قبل أن يَغْسِلَ اليسرى، فهنا يَتَوَجَّهْ أَلَا تَأْمُرُهُ بِالْإِعَادَةِ، ولكن قُلْ له: لَا تُعِدْ، وَلَا تُعَدُّ.

وَالْمُهْمُّ الآنَ: أن الشرطَ الأولَ لجوازِ المَسْحِ على الخفين هو أن يَلْبَسَهُمَا على طهارة، وهناك شروطٌ أخرى، ومنها: أنه يُشْتَرَطُ أن يكونَ المَسْحُ في المدةِ المُحَدَّدَةِ، وهي: يومٌ وليلةٌ للمقيم، وثلاثةُ أيامٍ بلياليها للمسافرِ.

وقيل: إنه لا حَدَّ في ذلك، وإن الإنسانَ يَمْسَحُ متى شاء، وإنَّ التحديدَ نُسْخٌ. وقيل: لا حَدَّ في ذلك عندَ الضرورةِ، فإذا لم يَكُنْ ضرورةٌ فلا بدَّ من التقيُّدِ بالحَدِّ، وهذا هو اختيارُ شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ، قال رَحِمَهُ اللهُ: إنه عندَ الضرورةِ - كما لو خاف لو خَلَعَهُمَا من البردِ الشديدِ - فلا حرجَ أن يَمْسَحَ.

وهذا القولُ ليس بعيداً من الصوابِ؛ لأن أدنى ما نقولُ: إنه إذا كانت هناك ضرورةٌ فإنه يُشَبِّهُ الْجَبِيرَةَ.

وبناءً على ذلك فإننا نقولُ: إنه ما دامت الضرورةُ قائمةً فلا تَتَوَقَّفُ عن المَسْحِ، وأما بلا ضرورةٍ فلا بُدَّ من التقيُّدِ بالوقتِ.

ثم متى يكونُ هذا الوقتُ: هل هو من اللُّبْسِ، أو من الحَدَثِ، أو من المَسْحِ؟ الجوابُ: فيه ثلاثةُ أقوالٍ، والصوابُ أنه من المَسْحِ، وأن الإنسانَ إذا مَسَحَ بعدَ الحدثِ أولَ مرةٍ فمن هنا يَبْتَدِئُ الوقتَ.

وبناءً على هذا فإنه لو أن الرجلَ لَيْسَ خُفَّهُ من صلاةِ الفجرِ، وأَخَذَتْ بعدَ طلوعِ الشمسِ، ولم يَتَوَضَّأْ وَيَمْسَحْ إلا بعدَ زوالِ الشمسِ فابتداءُ المدةِ على القولِ الراجحِ يكونُ من بعدِ زوالِ الشمسِ؛ أي: من أولِ مرةٍ مَسَحَ فيها.

وبهذا يمكنُ أن يُصَلِّيَ الإنسانُ بِخُفَيْهِ - وهو مقيمٌ - ثلاثةَ أيامٍ، وذلك بأن يَلْبَسَ خُفَيْهِ في صلاةِ الفجرِ يومَ الأحدِ مثلاً، ولا يَتَقَبَّضُ وَضُوئَهُ إلا بعدَ أن صَلَّى العشاءَ، ثم نامَ، ولمَّا قامَ لصلاةِ الفجرِ يومَ الاثنينِ مَسَحَ، فحينئذٍ يَبْتَدِئُ المدةَ من فجرِ يومِ الاثنينِ، فبقي يومُ الاثنينِ يَمْسَحُ، ويكونُ له أن يَمْسَحَ إلى فجرِ الثلاثاءِ، ولكنه ظَلَّ على وضوئه إلى أن صَلَّى العشاءَ، فيكونُ بذلك قد صَلَّى ثلاثةَ أيامٍ بخفيه، وهو مقيمٌ.

وهذا مبني على القول بأن تمام المدة لا يَتَقَضُّ به الوضوء، وعلى القول بأن ابتداء المدة يَبْدَأُ من أول مرة مَسَحَ فيها.

ومما يُشْتَرَطُ كذلك لجواز المسح على الخفين هو: أن يكون المسح في الحدث الأصغر، وقد دَلَّ على ذلك حديثُ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ، وفيه أن النبي ﷺ أَمَرَهُمْ أَلَّا يَنْزِعُوا خِفَاهُمْ إِلَّا من جنابة، ولكن من غائط، ونوم، وبول^(١):

وهذا يَجْتَمِعُ لدينا ثلاثة شروط لجواز المسح على الخفين، وهي كلها لا إشكال فيها. وأما اشتراط أن يكونا طاهرين فهذا واضح فيما إذا أراد الإنسان أن يُصَلِّيَ بهما، فإنه لا بد من طهارتهما؛ لأنه لا يمكن أن يُصَلِّيَ بنجس، لكن إذا كان لا يُريد أن يُصَلِّيَ بهما، وإنما تَوْضُأَ لقراءة القرآن، وفي أسفل الخفين نجاسة، ومَسَحَ عليهما فهل نقول: إن الوضوء تَمَّ، وإنه يَقْرَأُ القرآنَ على طهارة، وإنه إذا أراد الصلاة نَزَعَهُما، ثم صلى؟

الجواب أن نقول: نعم، ولا بأس بذلك، وأما إذا كانا من جلد نجس فهنا لا يَصَحُّ المسح عليهما؛ لأن النجاسة هنا عينية، ولا يَزِيدُ الْخُفَيْنِ الْمَسْحُ إِلَّا تَلَوُّنًا وَنَجَاسَةً. وهل يُشْتَرَطُ في الخفين أن يكونا مباحين، فلا يجوز المسح على خُفَيْنِ مَعْصُوبَيْنِ، أو ثَمَنُهُمَا الْمَعْيَنُ حَرَامٌ؟

الجواب: أن في ذلك خلافاً، فبعض العلماء يقول: إنها لا بد أن يكونا مباحين؛ لأن المسح رَخْصَةٌ، ولا تُنَالُ بِالْمَعْصِيَةِ، وَلُبْسُ الْخَفَيْنِ مَعْصِيَةٌ. والصحيح: أنه ليس بشرط؛ وذلك لأن تحريم لبس الخفين المغصوبين ليس من أجل المسح، ولكن مطلقاً، فهذه المسألة كمسألة الصلاة في الثوب المغصوب، والصلاة في الثوب المغصوب على القول الراجح صحيحة. وهل يُشْتَرَطُ أن يكونا ساترين؟

(١) أخرجه الترمذي (٩٦/١)، وابن ماجه (٤٧٨/١)، وحسنه الألباني في «الإرواء» (١٠٤)، وصحيح ابن ماجه (٣٨٧).

الجواب: أن في ذلك خلافاً أيضاً، فبعض العلماء يرى أنه لا بد أن يكونا ساترين من جميع ما يجِبُ غَسْلُهُ من القدم، وأنه لو ظَهَرَ من القدم؛ مثل مكانِ الحرز فإنه لا يَصِحُّ المسحُ عليهما، والعلةُ هي أنه قد ظَهَرَ ما فرضه الغسل، ولا يُجْمَعُ الغسلُ مع المسح. والقولُ الراجحُ: أنه ليس بشرط، وأن هذا التعليلُ عليلٌ؛ لأن ما ظَهَرَ إنما يكونُ فرضه الغسلُ فيما إذا ثَبَتَ أنه لا يجوزُ المسحُ على الخفِّ، وأما إذا ثَبَتَ أنه يجوزُ المسحُ على الخفِّ الذي فيه شيءٌ من الشقوقِ فما ظَهَرَ ليس فرضه الغسلُ، وإنما فرضه المسحُ، فيُمسحُ عليه مع الخفِّ.

وهو مبنيٌّ على القاعدة التي تقول: إن العبرة بالأكثر. ولهذا قال الفقهاء رَحِمَهُمُ اللهُ: إنه لو لَبَسَ الإنسانُ ثوباً فيه حريرٌ، وفيه قطنٌ، فالعبرةُ بالأكثر.

وهذا نقول: إنه مثله، فلو لَبَسَ خفين، أكثرُ القدمِ فيهما مستورٌ، فإنه يَصِحُّ المسحُ عليهما. وهل يُشترطُ ألا يَصِفَا البشرة؟

الجواب: أن في ذلك خلافاً أيضاً، فمن أهل العلم مَنْ قال: إنه يُشترطُ ألا يَصِفَا البشرة. ومنهم مَنْ قال: لا يُشترطُ.

ويظْهَرُ هذا الخلافُ فيما لو لَبَسَ الإنسانُ جورباً من بلاستيك، فإنه على مذهبنا -نحن الحنابلة- أنه لا يَصِحُّ المسحُ عليه؛ لأنه يَصِفُ البشرة؛ مع أنه لم يَظْهَرْ شيءٌ من القدم. وقالت الشافعية: إنه يَصِحُّ المسحُ عليه. مع قولهم: إنه لا بدَّ من السَّترِ، ولكنهم علَّلوا ذلك بأن هذا الجورب لا يَظْهَرُ منه شيءٌ من القدم، وليس الشرطُ سترَ القدم، وإنما الشرطُ هو ألا يَظْهَرَ شيءٌ من القدم.

وهم بذلك إلى القواعدِ أقربُ من فقهاءنا، ولكن الجميعُ قولهم مرجوحٌ. والصوابُ: أنه متى كان في الخفِّ، أو الجوربِ منفعةٌ للرَّجلِ، ونوعٌ من المشقة في النزاع، فإنه يجوزُ المسحُ عليه.

ولهذا فقد بعَثَ النَّبِيُّ ﷺ سرَّيةً، وأمرهم أن يَمْسَحُوا على العصائبِ -وهي العمامُ- والتساخين.

والتساخين: هي الخفاف، وقد قال فيها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ - أو غيره -: إن هذا فيه دليل على أن كل ما يُسَخَّنُ القدم فإنه يجوز المسح عليه؛ لئلا تَضَرَّ القدم بكشفها، ثم غَسَلَهَا، ولا سِيَّما في أيام الشتاء.

وهل يُشْتَرَطُ لجواز المسح على الخفين إمكان المشي فيه؟
الجواب: أن في ذلك خلافاً أيضاً، فبعض العلماء يقول: إنه لا بد أن يُمكنَ المشي فيه، فلو كانت قدم الإنسان صغيرة جداً، وليس خُفّاً كبيراً فهذا لا يمكنه المشي فيه؛ لأن رجله صغيرة لم تَمَلَأْ ساق الخفِّ، فكيف يمكن أن يَمْشِيَ فيه؟!

والصحيح: أنه يَصِحُّ المسح عليه، لأنَّ هذا قد نحتاج إليه فيما لو كان الإنسان مريضاً لا يريد أن يَمْشِيَ وليس خُفّاً بهذا المثال، هل نقول يَمْسَحُ عليه أو لا؟
نقول: يَمْسَحُ؛ ما دامت الرَّجُلُ دَافِئَةً به، ويَحْضُلُ في هذه مشقة فليَمْسَحْ عليه.
والمهم: أنَّ القاعدة عندنا في هذا الباب أن نقول: ما لم يَثْبُتْ اشتراطه فيما ذكره الفقهاء من شروط المسح على الخفِّ فإننا لا نعتبره ونُبْقِي الأمر على ما أطلقه الشرع؛ لأنَّ ذلك هو التيسير على الأمة؛ ولأنَّه ليس من حَقِّنا أن نُضَيِّقَ على عبادِ الله ما أطلقه الله. والله أعلم.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٥٠ - باب مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ مِنْ لَحْمِ الشَّاةِ وَالسَّوِيقِ.

وَأَكَلَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ فَلَمْ يَتَوَضَّأُوا.

هذه الترجمة تدلُّ على عُمُقِ نَظَرِ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: بَابُ مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ مِنْ لَحْمِ الشَّاةِ. يُشِيرُ إلى الوضوءِ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ، ولم يسقِه؛ لأنَّه ليس على شرطه فهو في

«صحيح مسلم»: أن النبي ﷺ أمر بالوضوء من لحم الإبل^(١). قَالَ الإمامُ أحمدٌ رَحِمَهُ اللهُ: فيه حديثان صحيحان عن النبي ﷺ: حديث البراء^(٢) وحديث جابر بن سَمُرَةَ^(٣). فلحمُ الإبلِ ناقِضٌ للوضوءِ نِيَتُهُ ومَطْبُوعُهُ، قَلِيلُهُ وكَثِيرُهُ، شَحْمُهُ ولَحْمُهُ، كُلُّهُ ناقِضٌ، الكَبْدُ والأَمْعَاءُ والكَرْشُ والقَلْبُ والرَّأْسُ، كُلُّ ما في جَوْفِ البَعِيرِ، كُلُّ ما كان في دَاخِلِ جِلْدِ البَعِيرِ فَإِنَّهُ يَنْقُضُ الوضوءَ، ولا فَرْقَ؛ لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَطْلَقَ: «تَوَضَّؤُوا مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ»، وهو يَعْلَمُ أَنَّ النَّاسَ سَيَأْكُلُونَ كُلَّ البَعِيرِ، يَأْكُلُونَ الهَبَرَ وَيَأْكُلُونَ الشَّحْمَ وَيَأْكُلُونَ الأَمْعَاءَ وَيَأْكُلُونَ الكَرْشَ كُلَّهُ يُؤْكَلُ، وربما لو وازنْتَ بين الهَبَرِ وبين غَيْرِهِ لوجدتَ أَنَّ غَيْرَهُ أَكْثَرُ، وعلى هذا فيجب الوضوءُ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ ولا يجبُ الوضوءُ مِنْ لَحْمِ الشَّاةِ، وكذلك البقرِ وبقية الحيوان.

فإن أكلَ الإنسانُ لَحْمَ الْخَنْزِيرِ، هل يجبُ عليه الوضوءُ وإن كان مُضْطَرًّا؟
الجوابُ: لا يُتَقَضُّ الوضوءُ، وإن كان لَحْمُ الْخَنْزِيرِ أَخْبَثَ؛ لَأَنَّ في لَحْمِ الْإِبِلِ عِلَّةً لا توجدُ في غَيْرِهِ مِنَ اللَّحُومِ وهي العَصِيَّةُ، ولهذا تجدُ أصحابَ الْإِبِلِ أَشَدَّ النَّاسِ وأَغْلَظَهُم، واللَّحْمُ كذلك، فإذا تَوَضَّأَ الإنسانُ خَفَّفَ مِنْ حِدَّةِ هذا اللحمِ، ومن تَأْثِيرِهِ على البدَنِ.

❦ وقوله: «والسَّويق».

فإن قال قائلٌ: ما هو الجامعُ بين لَحْمِ الشَّاةِ والسَّويقِ؟
السَّويقُ تَعْرِفُونَ أَنَّهُ الْحَبُّ الْمَحْمُوسُ ثُمَّ يُطْحَنُ وَيُؤْكَلُ، يُطهى بالدَّهْنِ أو غَيْرِهِ وَيُؤْكَلُ، ويشيرُ رَحِمَهُ اللهُ إلى الوضوءِ مما مَسَّتِ النَّارُ، هل يجبُ الوضوءُ مما مَسَّتِ النَّارُ أو

(١) أخرجه مسلم (٣٦٠).

(٢) أخرجه أبو داود (١٨٤)، والترمذي (٨١)، وابن ماجه (٤٩٤).

(٣) أخرجه مسلم (٣٦٠).

لا؟ وقد وردَ به الأمرُ عن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَوَضَّئُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ»^(١). لكن كان آخرَ الأمرين من رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرْكُ الوضوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ^(٢)، مثل الخبز والمطبوخ وغيره.

الصواب: أَنَّ الوضوءَ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ آخِرَ أَمْرِهِ لَا يَتَوَضَّأُ مِنْهُ.

ثُمَّ ذَكَرَ ثَلَاثًا مِنَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ: أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ أَكَلُوا مِنْ لَحْمِ الشَّاةِ وَمِنَ السَّوْبِقِ وَلَمْ يَتَوَضَّئُوا، وَسَيَأْتِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَفَسَهُ أَكَلَ مِنْ لَحْمِ الشَّاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

وسئل رَحِمَهُ اللهُ: الدليل على بقاء الاستحباب للوضوء مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ؟

وسئل رَحِمَهُ اللهُ: الدليل على بقاء الاستحباب للوضوء مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ؟

فأجاب رَحِمَهُ اللهُ: الدَّلِيلُ أَنَّ الرَّسُولَ أَمَرَ بِهِ ثُمَّ تَرَكَهُ وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ لِلْوَجُوبِ، مِثْلُ مَا أَمَرَ بِالْقِيَامِ لِلْجَنَازَةِ ثُمَّ تَرَكَهُ، قَالُوا: وَتَرَكَ إِيَّاهُ يُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ لِلْوَجُوبِ، وَلِهَذَا تَجَدُّ فِي تَعْبِيرَاتِ الْعُلَمَاءِ دَائِمًا: وَتَرَكَهُ ذَلِكَ لِيَبَانَ الْجَوَازُ؛ أَي: جَوَازُ التَّرْكِ.

سُئِلَ رَحِمَهُ اللهُ: قَوْلُهُ: «كَانَ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ تَرْكُ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ»، هَذَا مَا يَنْسَخُ حَدِيثَ: «تَوَضَّئُوا مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ»^(٣)؟

فأجاب رَحِمَهُ اللهُ: لَا؛ لِأَنَّ لَحْمَ الْإِبِلِ خَاصٌّ وَهَذَا عَامٌّ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَهُ إِلَّا لَحْمَ الْإِبِلِ، وَأَيْضًا لَحْمُ الْإِبِلِ يَنْقُضُ سَوَاءَ النِّعَى وَالْمَطْبُوحِ.

قال البعض: إِنْ الْخَزِيرَ يَحْرُمُ كُلُّ مَا فِيهِ، فَهَلْ يَقَالُ ذَلِكَ فِي نَقْضِ الْوُضُوءِ بِلَحْمِ

(١) أخرجه مسلم (٣٥١) بلفظ الخبر، وعلقه مسلم (٣٥٢، ٣٥٣) باللفظ المذكور، وهو عند النسائي

(١٠٧/١)، والترمذي (٧٩)، وابن ماجه (٤٨٥).

(٢) أخرجه أبو داود (١٩٢)، والترمذي (٨)، والنسائي (١٠٨/١).

(٣) سبق تخريجه.

الإبل، وذلك بمعنى أن كل ما لم يؤكل من الإبل كالشعر ونحوه، لو أكله أحد انتقض وضوءه؟

فأجاب رحمه الله: وهل الناس يأكلون الشعر؟ لو أكله فنقول: يُنْقَضُ الوضوء. أو نقول أنه ليس داخلاً في جوف البعير بمعنى أنه لا يشمله الجلد.

وسئل رحمه الله: أن العظم داخل في جوف البعير، فهل ينقض؟

فأجاب رحمه الله: ينقض الوضوء؛ يعني: لو كسر عظاماً وأكل ينقض الوضوء، وأما الوبر خارج الجلد، وأما الجلد فينقض الوضوء يعني لو أكل انتقض وضوءه.

وسئل رحمه الله عن المرق واللبن؟

فأجاب رحمه الله: المرق واللبن فيه خلاف، وفيه وجهان لأصحاب الإمام أحمد رحمه الله:

فمنهم من قال: يجب ما دام طعم اللحم في هذا المرق فيجب الوضوء.

ولكن الظاهر أنه لا يجب الوضوء، وإن توضأ فهو أحسن، وكذلك يقال في اللبن،

وربما يستدل لذلك بأن العرنيين الذين قدموا المدينة واستوطنوها وأمرهم النبي ﷺ

أن يلحقوا بغير الصدقة ويشربوا من آبائها وألبانها ولم يأمرهم بالوضوء^(١).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

٢٠٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ

بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَكَلَ كَيْفَ شَاءَ ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ

يَتَوَضَّأُ^(٢).

[الحديث ٢٠٧- طرفاه في: ٥٤٠٤، ٥٤٠٥].

(١) أخرجه البخاري (٢٣٣)، ومسلم (١٦٧١).

(٢) أخرجه مسلم (٣٥٤).

٢٠٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي جَعْفَرُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ أُمَيَّةَ أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْتَرُ مِنْ كَتِفِ شَاةٍ فُدِعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَلْقَى السَّكِينُ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ^(١).

[الحديث ٢٠٨- أطرافه في: ٦٧٥، ٢٩٢٣، ٥٤٠٨، ٥٤٢٢، ٥٤٦٢].

هذا دليل على أن الرسول ﷺ يَخْتَارُ الْأَكْلَ مِنَ الْكَتِفِ، وهو أَحْسَنُ اللَّحْمِ -لحم الكتف- ولا سيما الذراع أيضاً؛ لأنه أرق وأطعم؛ ولهذا كان النبي ﷺ يَخْتَارُهُ. وفي الحديث الثاني: جَوَازُ الْاِخْتِرَازِ بِالسَّكِينِ مِنَ اللَّحْمِ، لكن هل فيه دليل على جَوَازِ الْأَكْلِ بِالشُّوَكَةِ؟

الجواب: لا، لكن يُقَالُ أَنَّ الْأَصْلَ الْإِبَاحَةُ، فما دام لم يَرِدْ نَهْيٌ عَنِ الْأَكْلِ بِالشُّوَكَةِ فَالْأَصْلُ الْإِبَاحَةُ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْ خَصَائِصِ الْكُفَّارِ أَنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ بِالْأَشْوَاكِ فحِينَئِذٍ يُنْهَى عَنْهُ؛ لَأَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّشْبِيهِ بِهِمْ.

وفي هذا الحديث إشكال: أَنَّهُ دُعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَلْقَى السَّكِينُ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ، كَيْفَ يَقُومُ مِنَ الْأَكْلِ لِيُصَلِّيَ وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ»^(١). والجواب عن هذا أن يُقَال: هذا مما يَدُلُّ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ» مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا كَانَ يَشْغَلُهُ حُضُورُ الطَّعَامِ عَنْ حُضُورِ قَلْبِهِ فِي الصَّلَاةِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ لَا يَهْتَمُّ بِذَلِكَ فَلْيُصَلِّ.

وفيه أيضاً -هذا الحديث والذي قبله-: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْوُضُوءُ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ، وَلَا يَجِبُ الْوُضُوءُ مِنْ لَحْمِ الْغَنَمِ.

وفيه أيضاً: دليل على مسألة أصولية وهي: أن ترك الفعل مع قيام الموجب يدل

(١) أخرجه مسلم (٣٥٥).

(٢) أخرجه مسلم (٥٦٠).

على أنه ليس بمشروع. فالرسول ترك الوضوء مع قيام السبب الموجب وهو الأكل.
وسئل رحمه الله: هل يُقَالُ أَنَّ الْأَكْلَ بِالْمَلْعَقَةِ أَقْرَبُ لِلسُّنَّةِ مِنَ الْأَكْلِ بِالْيَدِ؛ لِأَنَّ

الْمَلْعَقَةُ تُمْسِكُ ثَلَاثَ أَصَابِعَ؟

فأجاب رحمه الله: أَنَا أَوَافِقُ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ بِشَرْطٍ أَنْ يَأْكُلَ الْمَلْعَقَةَ، الرَّسُولُ يَأْكُلُ
بثَلَاثِ أَصَابِعَ، أَخَذَ الْمَلْعَقَةَ بَثَلَاثِ أَصَابِعَ وَيَأْكُلُ الْمَلْعَقَةَ، أَكَلَ بِهَا، هَذَا يُقَالُ أَكَلَ
بِالْمَلْعَقَةِ وَلَا يُقَالُ أَكَلَ بَثَلَاثِ أَصَابِعَ.

يقول بعض الناس: أَنْتَ تَمْسِكُ الْمَلْعَقَةَ بَثَلَاثِ أَصَابِعَ، وَكَانَ الرَّسُولُ يَأْكُلُ
بَثَلَاثِ أَصَابِعَ، هَذَا هُوَ أَكَلَ الرَّسُولِ؟

فقلنا لهم: نعم، أَنْتَ إِذَا كُنْتَ تَأْكُلُ هَذِهِ الْمَلْعَقَةَ بَثَلَاثِ أَصَابِعَ فَلَا بَأْسَ.



٥١- بَابُ مَنْ مَضَمَضَ مِنَ السَّوِيقِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

٢٠٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ
بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ مَوْلَى بَنِي حَارِثَةَ، أَنَّ سُؤَيْدَ بْنَ الثُّعْمَانَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
عَامَ خَيْبَرَ حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالصُّهْبَاءِ - وَهِيَ أَذْنِي خَيْبَرَ - فَصَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ دَعَا بِالْأَزْوَادِ
فَلَمْ يُوْتِ إِلَّا بِالسَّوِيقِ، فَأَمَرَ بِهِ فَتَرَّى، فَأَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَكَلْنَا، ثُمَّ قَامَ إِلَى الْمَغْرِبِ
فَمَضَمَضَ وَمَضَمَضْنَا ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

هذا فيه دليل: على اجْتِنَاعِ الْقَوْمِ عَلَى أَزْوَادِهِمْ، يَعْنِي: أَنْ يَجْمَعُوا أَزْوَادَهُمْ
وَيَجْتَمِعُوا عَلَيْهَا لِاسْمِ الرِّفْقَةِ فِي السَّفَرِ إِذَا كَانُوا رِفْقَةً فَإِنَّ مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يَجْمَعُوا
أَزْوَادَهُمْ وَيَأْكُلُوها جَمِيعًا وَهَذَا الْآنَ قَدْ لَا يَكُونُ مُوجُودًا؛ لِأَنَّ النَّاسَ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ -
كُلُّ مَعَهُ سَيَّارَتُهُ وَأَهْلُهُ وَطَعَامُهُ، لَكِنْ فِيهَا سَبَقُ كَانَتِ السَّيَّارَاتُ الْكَبِيرَةُ تَحْمِلُ إِلَى
ثَلَاثِينَ نَفَرًا، إِلَى أَرْبَعِينَ نَفَرًا، إِلَى خَمْسِينَ نَفَرًا مِنْ مُدُنٍ مُتَعَدِّدَةٍ؛ وَيَكُونُونَ جَمَاعَاتٍ فِي
سَيَّارَةٍ وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّ السَّيَّارَاتِ قَلِيلَةٌ ثُمَّ إِذَا نَزَلُوا كُلُّ وَاحِدٍ يَكُونُ لَهُ مَكَانٌ؛ هُوَ وَاثْنَيْنِ أَوْ

ثَلَاثَةٌ مَعَهُ، وَالثَّانِي كَذَلِكَ؛ يَعْنِي: كُلُّ مَعَ أَهْلِ بَلَدِهِ، هَذَا خِلَافُ السُّنَّةِ، السُّنَّةُ أَنْ نَجْتَمِعَ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَّا يَأْتِي بِزَادِهِ الَّذِي مَعَهُ وَنَجْتَمِعُ عَلَيْهِ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْإِلْفَةِ الْبَرَكَةِ وَهَكَذَا الرَّسُولُ ﷺ كَانَ، انْظُرْ دَعَا بِالْأَزْوَادِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﷺ فَلَمْ يُؤْتَ إِلَّا السَّوِيْقُ، يَعْنِي: كَأَنَّ الْقَوْمَ لَيْسَ مَعَهُمْ شَيْءٌ وَتَعْرِفُونَ أَنَّهُمْ فِي خَيْبَرٍ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ شَيْءٌ كَثِيرٌ مِنَ الْأَزْوَادِ حَتَّى إِنَّهُمْ لَمَّا فَتَحُوا خَيْبَرَ جَعَلُوا يَأْكُلُونَ الْبَصَلَ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَمَضَّمَصَ بَعْدَ الْأَكْلِ لَا سِيَّمَا الْأَكْلُ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الدَّسَمِ حَتَّى لَا يَغْلَقَ فِي أَسْنَانِهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ.

وَفِيهِ أَيْضًا: إِشَارَةٌ إِلَى عِنَايَةِ الشَّرْعِ وَالِدِينِ الْإِسْلَامِيِّ بِالنِّظَافَةِ لَا سِيَّمَا نِظَافَةِ الْفَمِّ؛ لِأَنَّ الْفَمَّ - فِي الْوَاقِعِ - هُوَ الطَّاحُونَةُ الَّتِي تَطْحَنُ لَكَ الطَّعَامَ، فَفِي الْفَمِّ طَوَاحِينُ تَطْحَنُ وَفِي الْفَمِّ أَيْضًا عُيُونٌ، تُسَرِّي مَا تَأْكُلُهُ، وَلِهَذَا تُدْخِلُ الطَّعَامَ فِي الْفَمِّ فَإِذَا مَضَغْتَهُ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً وَإِذَا بِالْعُيُونِ قَدْ هَمَلَتْ عَلَيْهِ وَأَزَوْتَهُ فَإِذَا كَانَ هَذَا الْمَحَلُّ مَحَلَّ الْعَجَنِ وَمَحَلَّ الْمَضْغِ وَالطَّحْنِ كَانَ نَظِيفًا كَانَ هَذَا أَدْعَى لِنِظَافَةِ الْجِسْمِ وَبِالْعَكْسِ إِذَا كَانَ غَيْرَ نَظِيفٍ، فَيَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ إِذَا أَكَلَ وَلَا سِيَّمَا إِذَا أَكَلَ مِمَّا يَبْقَى فِي الْأَسْنَانِ أَوْ مِمَّا يَكُونُ لَهُ دَسَمٌ أَنْ يَتَمَضَّمَصَ اقْتِدَاءً بِالرَّسُولِ ﷺ وَتَحْصِيلًا لِمَا فِيهِ الْخَيْرُ لِلْأَسْنَانِ.

وَفِيهِ أَيْضًا: اقْتِدَاءُ الصَّحَابَةِ بِالنَّبِيِّ ﷺ لِقَوْلِهِمْ: «وَمَضْمَضْنَا».



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢١٠ - حَدَّثَنَا أَصْبَغُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَكَلَ عِنْدَهَا كِتْفًا ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ^(١).

٥٢- بَابُ هَلْ يُمَضَّمُ مِنَ اللَّبَنِ.

٢١١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ وَقُتَيْبَةُ، قَالَا: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرِبَ لَبَنًا فَمَضَّمُضَ وَقَالَ: «إِنَّ لَهُ دَسَمًا»^(١).

تَابَعَهُ يُونُسُ وَصَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ.

اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَيْهِ، فَعَلَّ وَعَلَّلَ ﷺ، فَعَلَّ: تَمَضَّمُضَ مِنَ اللَّبَنِ، وَعَلَّلَ: بَانَ لَهُ دَسَمًا، فَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا مَشْرُوعِيَّةُ التَّمَضَّمُضِ مِنْ كُلِّ مَطْعُومٍ فِيهِ دَسَمٌ سِوَاءَ كَانَ مَشْرُوبًا أَوْ مَمْضُوعًا فَإِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَتَمَضَّمُضَ مِنْهُ؛ لِإِزَالَةِ هَذَا الدَّسَمِ، وَإِذَا كَانَ الدَّسَمُ كَثِيرًا فَيَحْسُنُ التَّسْوُكُ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ: يُسَنُّ التَّسْوُكُ عِنْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْأَكْلِ إِذَا تَغَيَّرَ الْقَمُّ بِذَلِكَ؛ حَتَّى يَزُولَ أَثَرُهُ بِالْكُلِّيَّةِ.



٥٣- بَابُ الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ.

وَمَنْ لَمْ يَرِ مِنَ النَّعْسَةِ وَالنَّعَسَتَيْنِ أَوْ الْخَفَقَةِ وَضُوءًا.

٢١٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ يُصَلِّي فَلْيَرْفُدْ حَتَّى يَذْهَبَ عَنْهُ النَّوْمُ؛ فَإِنْ أَحَدُكُمْ إِذَا صَلَّى وَهُوَ نَاعِسٌ لَا يَدْرِي لَعَلَّهُ يَسْتَغْفِرُ فَيَسُبُّ نَفْسَهُ»^(١).

٢١٣- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَنْتَبِهْ حَتَّى يَعْلَمَ مَا يَقْرَأُ».

سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى النَّوْمِ هَلْ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ أَوْ لَا يَنْقُضُ؟ وَبَيَّنَّا أَنَّ الْقَوْلَ الرَّاجِحُ: أَنَّهُ مَا دَامَ الْإِنْسَانُ يُحْسِنُ بِنَفْسِهِ لَوْ أَحْدَثَ فَإِنَّ نَوْمَهُ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، فَإِنْ كَانَ لَا يُحْسِنُ بِنَفْسِهِ لَوْ أَحْدَثَ فَإِنَّهُ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣٥٨).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧٨٦).

«في هذين الحديثين: دليلٌ على أَنَّ الإنسانَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُعْطِيَ نَفْسَهُ رَاحَتَهَا وَذَلِكَ إِذَا أَحَسَّ بِأَنَّهُ مُحْتَاجٌ لِلنَّوْمِ، فَلْيَقْطَعْ الصَّلَاةَ، وَلَا يُصَلِّي حَتَّى وَإِنْ كَانَ فِي وَقْتٍ فَاضِلٍ كَأَخِرِ اللَّيْلِ مَثَلًا، فَلْيَنَمْ وَلْيُرِخْ نَفْسَهُ؛ أَوَّلًا: لِأَنَّ لِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَثَانِيًا: لِأَنَّكَ لَا تَدْرِي مَا تَقُولُ، أَحْيَانًا مَعَ شِدَّةِ النَّعَاسِ لَا يَدْرِي الْإِنْسَانُ رَبَّمَا يُرِيدُ أَنْ يَقُولَ: رَبِّ اغْفِرْ لِي فَيَقُولُ: اللَّهُمَّ عَاقِبْنِي، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَدْرِي»، وَرَبَّمَا يُرِيدُ أَنْ يَقُولَ: سُبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى فَإِذَا بِهِ يَقُولُ: سُبْحَانَ رَبِّي الْعَظِيمِ؛ فَلِذَلِكَ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَرْفُقَ بِنَفْسِهِ وَأَنْ يُعْطِيَ نَفْسَهُ حَقَّهَا مِنْ الرَّاحَةِ بِدُونِ إِخْلَالٍ بِالْوَاجِبِ، وَالْإِنْسَانُ رَاعٍ عَلَى نَفْسِهِ يَجِبُ عَلَيْهِ الرِّعَايَةُ الْحَسَنَةُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٤ - بَابُ الْوُضُوءِ مِنْ غَيْرِ حَدَثٍ.

٢١٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا. ح. قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ سُفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرِو بْنُ عَامِرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ قُلْتُ: كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ؟ قَالَ: يُجْزَى أَحَدُنَا الْوُضُوءُ مَا لَمْ يُحْدِثْ.

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: قَوْلُهُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ وَلَمْ يَقُلْ إِذَا أَخْدَثَ، فَذَلِكَ هَذَا عَلَى أَنَّهُ يُسْنُّ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَوَضَّأَ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُخْدِثًا، لَكِنْ هَلْ هَذَا عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ؟

الْجَوَابُ: لَا، لَيْسَ عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَخْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ»^(١)، وَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُحْدِثْ وَلَوْ كَانَ عَلَى وَضُوءٍ سَابِقٍ فَإِنَّ صَلَاتَهُ مُقْبُولَةٌ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا

قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا ^[الثالثة: ٦٠]. يَكُونُ مُتَضَمِّنًا لشيءٍ مَحْذُوفٍ مَعْرُوفٍ، وَهُوَ الْحَدَّثُ؛ يَعْنِي: إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ وَأَنْتُمْ عَلَى حَدَثٍ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ. وَفِي الْحَقِيقَةِ أَنَّنَا مَرَّتْ عَلَيْنَا مَسْأَلَةُ الْعِمَامَةِ، وَلَمْ نَتَكَلَّمْ عَلَيْهَا، الْعِمَامَةُ يُمَسَّحُ عَلَيْهَا لَكِنَّهَا خَاصَّةٌ بِالرِّجَالِ، أَمَّا النِّسَاءُ فَلَا يُمَسَّحْنَ الْعِمَامَتِ بَلْ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ لِيَاسُ الْعِمَامَتِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ بَابِ التَّشْبِيهِ بِالرِّجَالِ، وَقَدْ لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ ^(١).

وَهُنَا نَطْرُحُ سُؤَالَ، وَهُوَ: لِيَاسُ النِّسَاءِ الْبُتْلُونَ هَلْ يُعْتَبَرُ تَشَبُّهُهُنَّ بِالرِّجَالِ إِلَى الْآنِ؟ نَقُولُ: نَعَمْ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مُعْتَادٍ فِي النِّسَاءِ، وَعَلَيْهِ فَلَا يَجُوزُ لِلْمَرَأَةِ أَنْ تَلْبَسَ الْبُتْلُونَ، حَتَّى وَلَوْ كَانَتْ عِنْدَ زَوْجِهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَتْ الْعِلَّةُ أَنَّهُ يُبَيَّنُ مَا خَفِيَ مِنْ عَوْرَتِهَا حَجْمًا، بَلْ الْعِلَّةُ أَنَّهُ مِنْ خَصَائِصِ ثِيَابِ الرِّجَالِ، وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ رُبَّمَا تَخْفَى عَلَى بَعْضِ النِّسَاءِ. وَهَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَلْبَسَهَا - أَيِ: الْعِمَامَةِ عَلَى طَهَارَةٍ؟ وَهَلْ لَهَا وَقْتُ؟ وَهَلْ تُمَسَّحُ فِي الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ وَالْأَكْبَرِ؟

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَلَيْسَ فِي السُّنَّةِ مَا يَدُلُّ عَلَى اشْتِرَاطِ أَنْ يَكُونَ لُبْسُهَا عَلَى طَهَارَةٍ، وَالْقِيَاسُ عَلَى الرَّجُلِ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارِقِ، هَذَا إِذَا سَلَّمْنَا بِالْقِيَاسِ فِي الْعِبَادَاتِ، وَالْفَارِقُ أَنْ فَرَضَ الرَّجُلُ الْغَسْلَ، وَفَرَضَ الرَّأْسُ الْمَسْحَ، وَطَهَارَةُ الْمَسْحِ أَخَفُّ، فَإِذَا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ لُبْسُ الْخَفِيِّنَ عَلَى طَهَارَةٍ لَمْ يَلْزَمْ أَنْ يَكُونَ لُبْسُ الْعِمَامَةِ عَلَى طَهَارَةٍ. وَالثَّانِي: هَلْ لَهَا وَقْتُ مُحَدَّدٌ؟

الْجَوَابُ: فِيهِ خِلَافٌ، فَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَقُولُ: هِيَ كَالْخُفِّ ^(١)، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَيْسَ لَهَا وَقْتُ مُحَدَّدٌ ^(٢)، فَمَا دَامَتْ عَلَى رَأْسِكَ فَأَمْسَحْهَا، وَإِذَا خَلَعْتَهَا فَلَا تَمْسَحْهَا؛ لِأَنَّهُ

(١) أخرجه البخاري (٥٨٨٥).

(٢) «المغني» (١/ ٣٨٣)، و«موسوعة فقه الإمام أحمد» رَحِمَهُمُ اللَّهُ (١/ ٤٢٢).

(٢) وهذا هو رأي ابن حزم، كما في «المحل» (٢/ ١٢١).

وقال الشيخ الشارح رَحِمَهُمُ اللَّهُ في «مجموع الفتاوى» (٤/ ١٧): ...فمَنِي كَانَتْ عَلَيْكَ فَاْمَسَحْ...، وَلَا

لَيْسَ هُنَاكَ دَلِيلٌ عَلَى تَحْدِيدِ مُدَّتِهَا، وَقِيَاسُهَا عَلَى الْخَفِّ كَالأَوَّلِ، نَقُولُ: إِنَّ الْخَفَّ مَلْبُوسٌ عَلَى عُضْوٍ يَجِبُ غَسْلُهُ، وَهَذِهِ عَلَى عُضْوٍ لَا يَجِبُ غَسْلُهُ، فَكَانَتْ أَخَفَّ.

وَالثَّالِثُ: هَلْ تُمَسَّحُ فِي الْحَدَثَيْنِ؟

الْجَوَابُ: لَا تُمَسَّحُ إِلَّا فِي الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ؛ لِأَنَّ الْحَدَثَ الْأَكْبَرَ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مَمْسُوحٌ، وَلَآئِهٖ قَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ^(١). فَلَا بَدَّ إِذَا مِنْ خَلْعِ الْعِمَامَةِ وَغَسْلِ الرَّأْسِ فِي الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ.

وَهَلْ يُلْحَقُ بِالْعِمَامَةِ الطَّاقِيَّةُ وَالشَّاهُ وَالْغُتْرَةُ، أَوْ لَا؟

الْجَوَابُ: لَا يُلْحَقُ، كَمَا لَمْ يُلْحَقِ النُّعْلُ بِالْخَفِّ؛ لِسَهُولَةِ نَزْعِهِ، وَهَنَا نَقُولُ: لِسَهُولَةِ نَزْعِ الطَّاقِيَّةِ وَالْغُتْرَةِ، وَلِهَذَا لَوْ فُرِضَ أَنَّ إِنْسَانًا لَيْسَ مَا يُسَمَّى عِنْدَ النَّاسِ بِالْقُبْعِ، وَالْقُبْعُ شَيْءٌ يُلبَسُ عَلَى الرَّأْسِ كُلِّهِ، وَلَهُ طَوْقٌ يَتَّصِلُ بِالرَّقِيبَةِ، وَيَلْبَسُهُ النَّاسُ فِي أَيَّامِ الشِّتَاءِ، فَهَلْ يُمَسَّحُ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟

الْجَوَابُ: اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي ذَلِكَ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُمَسَّحُ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ فِي الْعِمَامَةِ مَوْجُودَةٌ فِيهِ، أَوْ أَوْلَى، فَالْعِمَامَةُ فَوْقَ الرَّأْسِ يَسْهُلُ خَلْعُهَا، ثُمَّ تُمَسَّحُ، لَكِنْ هَذَا يَخْتِاجُ إِلَى خَلْعٍ، ثُمَّ لُبْسٍ.

ثُمَّ إِنَّ الرَّأْسَ كُلَّهُ دَافِئٌ بِهِ، فَلَوْ نُزِعَتْ عَنِ الرَّأْسِ فِي أَيَّامِ الْبَرْدِ، وَهُوَ سَاخِنٌ مِنْ هَذَا الْقُبْعِ لَكَانَ فِي ذَلِكَ تَعَرُّضٌ لِلضَّرَرِ.

وَهَذَا يَلْبَسُهُ كَثِيرًا الَّذِينَ تَطَوَّلَ أَسْفَارُهُمْ مِنْ أَهْلِ سَيَارَاتِ النُّقْلِ الْكَبِيرَةِ.



تَوَقَّيْتُ فِيهَا، لَكِنْ لَوْ سَلَكَتُ سَبِيلَ الْإِحْتِيَاظِ فَلَمْ تَمْسَحْهَا إِلَّا إِذَا لَبَسْتُهَا عَلَى طَهَارَةٍ، وَفِي الْمَدَّةِ الْمَحْدُودَةِ لِلْخَفِّ لَكَانَ حَسَنًا. اهـ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٤٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٠٦)، وَابْنُ مَاجَةَ (٥٩٧).

وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَبَانِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ»: ضَعِيفٌ. وَانْظُرْ: «الْإِرْوَاءُ» (١٣٣)، وَ«ضَعِيفُ الْجَامِعِ» (٥٥٢٤).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢١٥- حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سُؤَيْدُ بْنُ النُّعْمَانِ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ خَيْبَرَ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالصَّهْبَاءِ صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَصْرَ، فَلَمَّا صَلَّى دَعَا بِالْأَطْعَمَةِ، فَلَمْ يُؤْتِ إِلَّا بِالسَّوِيقِ، فَأَكَلْنَا وَشَرَبْنَا، ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمَغْرَبِ، فَمَضْمَضَ، ثُمَّ صَلَّى لَنَا الْمَغْرَبَ، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ^(١).

قَوْلُهُ: «فَأَكَلْنَا وَشَرَبْنَا». هَذِهِ مَسْأَلَةٌ يَقُولُ فِيهَا الْأَطْبَاءُ: إِنَّهُ لَا يَحْسُنُ أَنْ تَشْرَبَ بَعْدَ الْأَكْلِ، وَلَكِنْ أَنْتَظِرْ نِصْفَ سَاعَةٍ، ثُمَّ اشْرَبْ.

وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الشُّرْبَ لَا يَنْبَغِي فِي أَثْنَاءِ الْأَكْلِ، وَلَكِنْ مَعَ ذَلِكَ قَالَ: الْعَادَاتُ لَهَا طَبَائِعٌ^(٢)، مِثْلُ أَنْ يَعْتَادَ الْإِنْسَانُ أَنْ يَشْرَبَ خَلْفَ كُلِّ لُقْمَةٍ، فَهَنَّاكَ بَعْضُ النَّاسِ اعْتَادُوا الشُّرْبَ فِي أَثْنَاءِ الْأَكْلِ، فَهَؤُلَاءِ لَا يَضُرُّهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ اعْتَادُوا هَذَا الشَّيْءَ.

لَكِنْ بَدُونِ عَادَةٍ يَقُولُونَ: لَا يَنْبَغِي أَنْ تَشْرَبَ فِي أَثْنَاءِ الْأَكْلِ، وَلَا بَعْدَ الْأَكْلِ، وَلَكِنْ أَنْتَظِرْ. وَلَكِنِّي أَنَا أَظُنُّ أَنَّ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ [الْبَقَرَةُ: ١٧٩]. يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ خِلَافًا لِلْأَطْبَاءِ إِنْ صَحَّ هَذَا عَنْهُمْ، فَنَقُولُ: كُلُّ، فَإِذَا عَطِشْتَ، وَأَنْتَ فِي أَثْنَاءِ الْأَكْلِ فَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ، وَاشْرَبْ، وَإِذَا انْتَهَيْتَ فَاشْرَبْ.

وَأَكْثَرُ النَّاسِ الْآنَ -خُصُوصًا الَّذِينَ يَأْكُلُونَ التَّمَرَ- يَشْرَبُونَ بَعْدَهُ مُبَاشَرَةً لَبَنًا، وَرُبَّمَا

(١) وَقَدْ سَأَلَ الشَّيْخُ الشَّارِحَ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهَلْ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ الْعَامَّةُ مُحَنَكَةً أَوْ ذَوَابَةً؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَيْسَ بِشَرَطٍ أَنْ تَكُونَ مُحَنَكَةً، وَلَا أَنْ تَكُونَ ذَوَابَةً، وَالْفَقَهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ عِنْدَنَا فِي نَجْدٍ، بَعْضُهُمْ يَقُولُ: لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مُحَنَكَةً، أَوْ ذَوَابَةً.

وَسُئِلَ أَيْضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: هَلْ يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَمْسَحَ عَلَى الْخِمَارِ، أَوْ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ تَضَعُهُ عَلَى رَأْسِهَا؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَجُوزُ إِذَا كَانَ هُنَاكَ صَعُوبَةٌ فِي نَزْعِهِ وَلِبْسِهِ، فَالْفَقَهَاءُ يَقُولُونَ: يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَمْسَحَ عَلَى الْخِمَارِ إِذَا كَانَ مُدَارًا تَحْتَ الْحَلْقِ.

(٢) انْظُرْ: «الطَّبِ النَّبَوِيِّ» (١/ ١٧٤).

يَشْرَبُونَ مَاءً، فَاَلْمَشْكَلَةُ الْآنَ هَلْ يَضُرُّ إِذَا شَرِبَ الْإِنْسَانُ بَعْدَ الْأَكْلِ أَوْ لَا؟ وَأَنَا أَظُنُّ أَنَّ الْأَدْلَةَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَضُرُّ، وَأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مِنَ الْمَصْلَحَةِ أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ. وَهَذَا يَقُولُ الرَّأْيُ: أَكَلْنَا وَشَرَبْنَا. وَالظَّاهِرُ أَنَّ الشَّرْبَ كَانَ بَعْدَ الْأَكْلِ مُبَاشَرَةً. وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: قَوْلُهُ: ثُمَّ صَلَّى بِنَا الْمَغْرِبَ، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. يَعْنِي: لَمْ يَتَوَضَّأْ لِلْمَغْرِبِ، وَفِيهِ - كَمَا سَبَقَ - عَدَمُ وَجوبِ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ. وَهَلْ يَتَمَضَّمُ الْإِنْسَانُ بَعْدَ كُلِّ طَعَامٍ يَتَنَاوَلُهُ؟ قُلْنَا: إِنَّ قَوْلَهُ: «إِنَّ لَهُ دَسَمًا»^(١). يَدُلُّ عَلَى أَنَّ كُلَّ شَرَابٍ أَوْ طَعَامٍ يَكُونُ لَهُ بَقَايَا فِي الْفَمِ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَتَمَضَّمُ مِنْهُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٥- بَابُ^(١) مِنَ الْكِبَائِرِ أَلَا يَسْتَرِّ مِنْ بَوْلِهِ.

٢١٦- حَدَّثَنَا عِثَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِحَائِطٍ مِنْ حِيطَانِ الْمَدِينَةِ أَوْ مَكَّةَ، فَسَمِعَ صَوْتَ إِنْسَانَيْنِ يُعَذِّبَانِ فِي قُبُورِهِمَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يُعَذِّبَانِ وَمَا يُعَذِّبَانِ فِي كَبِيرٍ». ثُمَّ قَالَ: «بَلَى، كَانَ أَحَدُهُمَا لَا يَسْتَرِّ مِنْ بَوْلِهِ، وَكَانَ الْآخَرُ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ». ثُمَّ دَعَا بِجَرِيدَةٍ، فَكَسَرَهَا كِسْرَتَيْنِ، فَوَضَعَ عَلَى كُلِّ قَبْرٍ مِنْهُمَا كِسْرَةً، فَقِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَمْ فَعَلْتَ هَذَا؟ قَالَ: «لَعَلَّهُ أَنْ يُخَفَّفَ عَنْهُمَا مَا لَمْ تَيْسَسَا، أَوْ إِلَى أَنْ يَيْسَسَا»^(٢).

[الحدِيث ٢١٦ - أطرافه في: ٢١٨، ١٣٦١، ١٣٧٨، ٦٠٥٢، ٦٠٥٥].

هَذَا أَيْضًا مِنَ الْكِبَائِرِ؛ أَلَا يَسْتَرِّ مِنْ بَوْلِهِ، وَمِنْ أَيْنَ أَخَذَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ مِنَ الْكِبَائِرِ؟

(١) الْبُخَارِيُّ (٢١١، ٥٦٠٩)، وَمُسْلِمٌ (٩٥) (٣٥٨).

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣١٧/١): بِالتَّنْوِينِ. اهـ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١١١)، (٢٩٢).

الجواب: من إثبات العذاب في ذلك.

وقوله: «لا يَسْتَبْرئُ من بوله». يعني: لا يَسْتَبْرئُ منه، ولا يَسْتَنْزَهُ منه، كما جاء ذلك في بعض ألفاظ الحديث^(١).

ولهذا عُدِّي بـ«من» الدالة على التَّخْلِي، ولم يُعَدَّ بـ«في» الدالة على الظرفية. ثم ذَكَرَ الحديث، وهو أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِحَائِطٍ مِنْ حِيطَانِ الْمَدِينَةِ، أَوْ مَكَّةَ، وَ«أَوْ» هَذِهِ لِلشَّكِّ، وَالصَّوَابُ الْمَدِينَةُ.

فَسَمِعَ صَوْتَ إِنْسَانَيْنِ يُعَذَّبَانِ فِي قُبُورِهِمَا، وَمَا أَعْظَمَ الْفَرْعَ فِي مِثْلِ هَذَا، فَتَأَمَّلْ لَوْ أَنَّا خَرَجْنَا إِلَى الْمَقَابِرِ، فَسَمِعْنَا هَذِهِ الْأَصْوَاتَ الْمَزْعِجَةَ، وَهُمْ يُعَذَّبُونَ، وَلَكِنْ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ ﷻ بَنَاءٌ، وَمِنْ لُطْفِهِ بِالْأَمْوَاتِ أَنَّا لَا نَسْمَعُ أَصْوَاتَهُمْ إِذَا كَانُوا يُعَذَّبُونَ، وَإِلَّا لَكَانَتْ تَرْعِجُنَا كَثِيرًا، وَتَفْضَحُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُعَذَّبُونَ أَيْضًا.

فَمِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ ﷻ وَلُطْفِهِ أَنْ سَتَرَ ذَلِكَ عَنِ النَّاسِ^(١)، لَكِنْ قَدْ يُسْمَعُ أحيانًا صَوْتُ الْعَذَابِ، وَقَدْ يُرَى شُعْلَةٌ مِنَ النَّارِ تَخْرُجُ مِنَ الْقَبْرِ^(٢)، لَكِنْ هَذَا نَادِرٌ.

(١) أما رواية «يستبرئ» فقد أخرجها النسائي رحمه الله في «سننه» (٢٠٦٨)، وأما رواية «يستنزّه» فقد أخرجها مسلم في «صحيحه» ٢٤١/١ (١١١) (٢٩٢).

(٢) ومن حكم ذلك أيضًا ما ذكره الشيخ الشارح رحمه الله في شرحه «للعقيدة الواسطية» (١١٨-١١٩). أولاً: ما أشار إليه النبي ﷺ بقوله: «لَوْ لَا أَنْ لَا تَدَافِنُوا، لِدَعَوْتُ اللَّهَ أَنْ يَسْمَعَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ». ثانيًا: أن فيه عدم إزعاج لأهله؛ لأن أهله إذا سمعوا ميتهم يعذب ويصيح لم يستقر لهم قرار. ثالثًا: عدم تخجيل أهله؛ لأن الناس يقولون: هذا ولدكم! هذا أبوكم! هذا أخوكم! وما أشبه ذلك. رابعًا: أننا قد نهلك؛ لأنها صيحة ليست هينة، بل صيحة توجب أن تسقط القلوب من معاليقها، فيموت الإنسان، أو يُغشى عليه.

خامسًا: لو سمع الناس صراخ هؤلاء المعذبين؛ لكان الإيمان بعذاب القبر من باب الإيمان بالشهادة، لا من باب الإيمان بالغيب، وحينئذ تفوت مصلحة الامتحان؛ لأن الناس سوف يؤمنون بما شاهدوه قطعًا؛ لكن إذا كان غائبًا، عنهم ولم يعلموا به إلا عن طريق الخبر، صار من باب الإيمان بالغيب. وانظر: كتاب «الروح» لابن القيم (ص ٩٤).

(٢) رواها البخاري (٢١٨، ١٣٦١، ٦٠٥٥).

وَهُنَا سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ الرَّجُلَيْنِ يُعَذِّبَانِ، فَقَالَ ﷺ: «يُعَذِّبَانِ وَمَا يُعَذِّبَانِ فِي كَبِيرٍ». ثُمَّ قَالَ: «بَلَى».

يَعْنِي: بَلَى إِنَّهُ كَبِيرٌ. وَلَيْسَ بَيْنَ ذَلِكَ تَنَاقُضٌ؛ لِأَنَّ نَفْيَ الْكَبِيرِ فِي الْأَوَّلِ بِمَعْنَى الشَّاقِّ عَلَيْهِمَا؛ يَعْنِي: لَا يُعَذِّبَانِ فِي أَمْرٍ كَبِيرٍ يَشُقُّ عَلَيْهِمَا التَّخَلِّي مِنْهُ. وَإِثْبَاتُهُ فِي الثَّانِي بِقَوْلِهِ: «بَلَى إِنَّهُ كَبِيرٌ»؛ يَعْنِي: مِنْ حَيْثُ الذَّنْبُ وَالْعُقُوبَةُ، وَهَذَا نَصٌّ صَرِيحٌ فِي أَنَّ هَذَا مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ، غَيْرَ مَا اسْتَسْتَجَنَّا مِنْهُ أَوَّلًا. ثُمَّ قَالَ: «كَانَ أَحَدُهُمَا لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ». وَفِي لَفْظٍ: «مِنْ الْبَوْلِ»^(١).

فَأَخَذَتِ الشَّافِعِيَّةُ^(٢) وَمَنْ وَافَقَهُمْ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ أَنَّ جَمِيعَ الْأَبْوَالِ نَجَسَةٌ، حَتَّى بَوْلِ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ، وَلَكِنْ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ (أَل) فِي قَوْلِهِ: «مِنْ الْبَوْلِ» (لِلْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ)، وَيُفَسِّرُ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى: «مِنْ بَوْلِهِ». فَالْمَرَادُ: مِنْ الْبَوْلِ النَّجَسِ، وَهُوَ بَوْلُ الْآدَمِيِّ^(٣).

❦ وَقَوْلُهُ: «وَكَانَ الْآخَرُ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ». قَوْلُهُ: «يَمْشِي». يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ سَاعَ بِالنَّمِيمَةِ بَيْنَ النَّاسِ، فَهُوَ لَيْسَ وَاقِفًا؛ بَلْ يَمْشِي، فَيَأْتِي لِفُلَانٍ، وَيَقُولُ لَهُ: فُلَانٌ يَتَكَلَّمُ فِيكَ بِكَذَا. فَيَنْمُ الْحَدِيثَ لِيُفَرِّقَ بَيْنَ النَّاسِ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَاتٌ» أَيُّ: نَمَامٌ.

فَالنَّمِيمَةُ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَطْعَمْ كُلَّ حَلَاكِ مَهِينٍ﴾ ٥١ هَازِلٍ

(١) انظر: «المجموع» (٥٠٦/٢)، و«الفتح» (٣٢١/١)، و«نيل الأوطار» (٦١/١).

(٢) وانظر: «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام رحمه الله (٥٤٢/٢١-٥٨٧)، فقد أطلال رحمه الله في الاستدلال للقول بالطهارة.

وقال رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (٦١٣/٢١): أما بول ما يؤكل لحمه وروث ذلك فإن أكثر السلف على أن ذلك ليس بنجس، وهو مذهب مالك وأحمد وغيرهما، ويقال: إنه لم يذهب أحد من الصحابة إلى تنجيس ذلك، بل القول بنجاسة ذلك قول مُخَدَّث لا سلف له من الصحابة. اهـ وأما بول الآدمي فهو نجس بالاتفاق، كما نقل ذلك النووي رحمه الله في «المجموع» (٥٠٦/٢).

(٣) أخرجه البخاري (٦٠٥٦)، ومسلم (١٠٥) (١٦٩).

مَسْلَمٌ بِنَمِيمٍ ﴿١١﴾ [الْبُخَارِيُّ: ١٠-١١]. وَلَيْتَنَا نَتَادَّبُ بِهَذَا الْأَدَبِ، وَلَكِنَّا إِذَا جَاءَنَا شَخْصٌ، وَقَالَ: إِنَّ فُلَانًا يَقُولُ فِيكَ كَذًا وَكَذَا. أَخَذْنَاهُ عَلَى الْقَبُولِ، وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ﴾ ﴿١٢﴾ هَمَّا زِمَسْلَمَ بِنَمِيمٍ.

وَإِذَا كَانَ اللَّهُ يُرْسِدُنَا إِلَى هَذَا فَلَا يَنْبَغِي لَنَا أَبَدًا أَنْ نَقْبَلَ مَنْ جَاءَ إِلَيْنَا يَقُولُ: إِنَّ فُلَانًا يَقُولُ فِيكَ كَذًا وَكَذَا.

وَنَعْلَمُ أَيْضًا أَنَّهُ إِذَا نَمَّ إِلَيْنَا حَدِيثَ غَيْرِنَا، فَسَوْفَ يَنْتَمِ حَدِيثُنَا إِلَى غَيْرِنَا؛ لِأَنَّ هَذَا طَبِيعٌ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.

قُلْنَا: إِنَّ النَّمِيمَةَ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ، وَهَلْ تَرْكُهَا سَهْلٌ؟
الْجَوَابُ: أَنَّهُ ﷺ لَمَّا قَالَ: «وَمَا يُعَذِّبَانِ فِي كَبِيرٍ». عَلِمْنَا أَنَّ تَرْكَهَا سَهْلٌ؛ لِأَنَّهَا كَفُّ عَنْ شَيْءٍ، وَكَفُّ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ عَنِ الشَّيْءِ سَهْلٌ، وَلَكِنَّ الَّذِي يَغْتَادُهَا لَا شَكَّ أَنَّهُ سَيَضَعُ عَلَيْهِ تَرْكُهَا، وَلَكِنَّهُ إِذَا اتَّقَى اللَّهَ ﷻ سَهْلٌ عَلَيْهِ.

﴿وَقَوْلُهُ ﷺ﴾ ثُمَّ دَعَا بِجَرِيدَةٍ، فَكَسَرَهَا كِسْرَتَيْنِ، فَوَضَعَ عَلَى كُلِّ قَبْرِ مِنْهَا كِسْرَةً، فَقِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَ فَعَلْتَ هَذَا؟ قَالَ: «لَعَلَّهُ أَنْ يُخَفَّفَ عَنْهُمَا مَا لَمْ تَبْسَسَا، أَوْ إِلَى أَنْ يَبْسَسَا». وَلِهَذَا قَالَ: «لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا»؟

قِيلَ: إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ أَمَدَ التَّخْفِيفِ فَقَطْ؛ يَعْنِي: لَعَلَّ الْعَذَابَ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا حَتَّى تَبْسَسَ هَذِهِ الْجَرِيدَةُ، فَيَكُونُ فِي هَذَا بَيَانُ أَمَدِ التَّخْفِيفِ فَقَطْ.

وَقِيلَ: بِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ خَضِرَاءَ تُسَبِّحُ، وَإِذَا يَبَسَتْ انْقَطَعَ التَّسْبِيحُ. ثُمَّ أَخَذَ أَهْلُ الْبَدْعِ مِنْ هَذَا أَنَّهُ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَجْلِسَ عِنْدَ الْقُبُورِ نُسَبِّحُ اللَّهَ لَيْلًا وَنَهَارًا مِنْ أَجْلِ أَنْ يُخَفَّفَ عَنْ أَهْلِ الْقُبُورِ.

وَلَكِنَّ هَذَا الْقَوْلَ ضَعِيفٌ يُضَعِّفُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تَسْبِيحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٤٤]. وَهَذَا يَشْمَلُ الْأَخْضَرَ وَالْيَابِسَ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٤٤].

وَحِينَئِذٍ يَتَعَيَّنُ الْاِخْتِمَالُ الْأَوَّلُ، وَهُوَ بَيَانُ أَمَدِ التَّخْفِيفِ.

وَقَدْ أَخَذَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنَّهُ يُسَنُّ أَنْ يُوَضَعَ عَلَى الْقَبْرِ غُصْنٌ أَوْ جَرِيدَةٌ
خَضِرَاءُ لِهَذَا الْحَدِيثِ ^(١)، فَيُقَالُ: سُبْحَانَ اللَّهِ، هَذَا حَرَامٌ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ سُوءُ الظَّنِّ بِهَذَا
الْقَبْرِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ مَا كَانَ يَضَعُهَا عَلَى كُلِّ قَبْرٍ، وَلَكِنَّهُ وَضَعَ عَلَى هَذَيْنِ الْقَبْرَيْنِ؛
لَأَنَّهُمَا يُعَذَّبَانِ، فَهَلْ أَنْتَ الْآنَ تَعْتَقِدُ أَنَّ هَذَا يُعَذَّبُ؟

سَيَقُولُ: لَا أَعْتَقِدُ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَعْتَقِدَ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ أُمُورِ الْغَيْبِ.
وَرُبَّمَا يَقُولُ: لَكِنِّي أَخْشَى أَنْ يُعَذَّبَ. نَقُولُ: إِذَا كُنْتَ تَخْشَى أَنْ يُعَذَّبَ فَمَعْنَى هَذَا
أَنَّكَ أَسَاءْتَ الظَّنَّ، وَلَكِنْ ارْجُ اللَّهَ أَنْ يَكُونَ قَدْ غَفَرَ لَهُ.
ثُمَّ هَذَا الْأَمْرُ الَّذِي قُلْتَ وَارِدٌ فِي كُلِّ مَنْ يُدْفَنُ، وَهَلْ كَانَ الرَّسُولُ ﷺ كُلَّمَا دَفِنَ
أَحَدًا جَعَلَ عَلَيْهِ جَرِيدَةً؟

الْجَوَابُ: لَا، وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ ضِعْفُ هَذَا الْقَوْلِ؛ أَيُّ: أَنْ يُوَضَعَ عَلَى الْقَبْرِ غُصْنٌ
أَخْضَرٌ مِنْ شَجَرٍ أَوْ جَرِيدَةٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) انظر: «الفروع» (٢/ ٢٣٩)، و«أخصر المختصرات» (١/ ١٣٦)، و«كشف القناع» (٢/ ١٦٥)،
و«إعانة الطالبين» (٢/ ١١٩).

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٥٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي غَسْلِ الْبَوْلِ.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِصَاحِبِ الْقَبْرِ: كَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ. وَلَمْ يَذْكُرْ سِوَى بَوْلِ النَّاسِ ^(١).

٢١٧- حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنِي رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا تَبَرَّزَ لِحَاجَتِهِ أَتَيْتُهُ بِمَاءٍ، فَيَغْسِلُ بِهِ.

٢١٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِقَبْرَيْنِ فَقَالَ: «إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ: أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنَ الْبَوْلِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ». ثُمَّ أَخَذَ جَرِيدَةً رَطْبَةً، فَشَقَّهَا نِصْفَيْنِ، فَغَرَسَ فِي كُلِّ قَبْرٍ وَاحِدَةً، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ فَعَلْتَ هَذَا؟ قَالَ: «لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَبْسَ» ^(٢).

قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: وَحَدَّثَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا مَثْلَهُ ^(٣): يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ.

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا: قَوْلُهُ: «مِنْ بَوْلِهِ». وَأَشَارَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: وَلَمْ يَذْكُرْ سِوَى بَوْلِ النَّاسِ. أَشَارَ إِلَى رَدِّ قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ جَمِيعَ الْأَبْوَالِ نَجَسَةٌ ^(٤)، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَأَبْوَالُ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ طَاهِرَةٌ؛ وَلِهَذَا لَمَّا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ الْعُرَنِيِّينَ أَنْ يَلْتَحِقُوا بِإِبْلِ

(١) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم، وقد أسنده بلفظه في الباب الذي قبله (٢١٦)، وأسنده في هذا الباب بلفظ: «وكان لا يستتر من البول».

(٢) أخرجه مسلم (٢٩٢) (١١١).

(٣) قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى في «الفتح» (٣٢٢/١): قوله قال ابن المثنى: وحديثنا وكيع. هو معطوف على الأول، وثبتت أداة العطف فيه للأصلي، ولهذا ظن بعضهم أنه معلق، وقد وصله أبو نعيم في «المستخرج» من طريق محمد بن المثنى هذا، عن وكيع وأبي معاوية جميعاً عن الأعمش، والحكمة في إفراد البخاري له أن في رواية وكيع التصريح بسأع الأعمش دون الآخر. اهـ

(٤) وهذا قول الشافعية كما تقدم، وانظر: «المجموع» (٥٠٦/٢).

الصَّدَقَةِ، وَأَنْ يَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَالْبَانِهَا لَمْ يَأْمُرْهُمْ بِغَسْلِ الْأَوَانِي مِنَ الْأَبْوَالِ^(١).
فَالصَّوَابُ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ: أَنَّ الْبَوْلَ الَّذِي يَجِبُ التَّنَزُّهُ مِنْهُ هُوَ بَوْلُ الْآدَمِيِّ، أَوْ
بَوْلُ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ، وَأَمَّا مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ فَإِنْ بَوَّلَهُ طَاهِرٌ.
ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٧- بَابُ تَرْكِ النَّبِيِّ ﷺ وَالنَّاسِ الْأَعْرَابِيِّ حَتَّى فَرَّغَ مِنْ بَوْلِهِ فِي الْمَسْجِدِ.
٢١٩- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ، عَنْ
أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى أَعْرَابِيًّا يَبُولُ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ: «دَعُوهُ». حَتَّى إِذَا فَرَّغَ
دَعَا بِمَاءٍ فَصَبَّهُ عَلَيْهِ^(٢).

[الْحَدِيثُ ٢١٩- أَطْرَافُهُ فِي: ٢٢١، ٦٠٢٥].



٥٨- بَابُ صَبِّ الْمَاءِ عَلَى الْبَوْلِ فِي الْمَسْجِدِ.

٢٢٠- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ
بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَامَ أَعْرَابِيٌّ، فَبَالَ فِي الْمَسْجِدِ،
فَتَنَاوَلَهُ النَّاسُ، فَقَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعُوهُ، وَهَرِيقُوا عَلَى بَوْلِهِ سَجَلًا مِنْ مَاءٍ، أَوْ ذَنُوبًا
مِنْ مَاءٍ، فَإِنَّمَا بُعِثْتُ مُبَسِّرِينَ، وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ».
[الْحَدِيثُ ٢٢٠- طَرَفُهُ فِي: ٦١٢٨].

٢٢١- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ:
سَمِعْتُ أَنْسَ بْنَ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
وَحَدَّثَنَا خَالِدٌ، قَالَ: وَحَدَّثَنَا سَلِيمَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنْسَ بْنَ
مَالِكٍ قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ، فَبَالَ فِي طَائِفَةِ الْمَسْجِدِ، فَزَجَرَهُ النَّاسُ، فَنَهَاهُمْ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا
قَضَى بَوْلَهُ، أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِذَنُوبٍ مِنْ مَاءٍ، فَأَهْرِيقْ عَلَيْهِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٣٣)، وَمُسْلِمٌ (١٦٧١) (٩).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٨٤) (٩٩).

هذه الأبواب بَوَّبَ بها البخاري رَحِمَهُ اللهُ، وهي في حديث واحد رواه أنس وأبو هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، والقصة أن أعرابياً دخل المسجد، وكان في المسجد رَحْبَةً؛ يعني: مُتَّسِعاً، وكان من عادته -أي: الأعرابي- أنه متى احتاج إلى قضاء الحاجة جلس، فقضى حاجته في البر، فظن أن هذا الأمر ثابت في هذه الرَّحْبَةِ، فجلس يَبُولُ، فلمَّا رآه الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ زَجَرُوهُ ونَهَوْهُ، فنهاهم النبي ﷺ، وقال: «لا تُزِرُّموه، إنما بُعِثْتُمْ مُيسِّرِينَ، ولم تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ».

ولما قضى بوله أمر النبي ﷺ أن يُراقَ عليه ذَنُوبٌ من ماء؛ يعني: دَلُوءاً، ثم دعا الأعرابي، فقال: «إن هذه المساجد لا يَصْلُحُ فيها شيءٌ من الأذى والقَذَرِ، إنما هي للصلاة وقراءة القرآن والتكبير». أو كما قال ﷺ.

فيُستفاد من هذه القصة: عذرُ الجاهل بجهله؛ لأن النبي ﷺ لم يُؤَيِّخْ هذا الأعرابي. ويُستفاد منه: دفعُ أعلى المفسدتين بأدناهما، وذلك أن إقرار الأعرابي على أن يَبُولَ في المسجد لا شك أنه مَفْسَدَةٌ، لكنه دُفِعَ بها ما هو أكبرُ منها؛ لأنَّ هذا الأعرابي إذا قام فإنما يَبْقَى مكشوفَ العورة، ويتساقط البول على أرض المسجد في مساحة أكبر مع انكشاف عورته، وإمَّا أن يَسْتُرَ عورته بإزاره وحينئذٍ يَلُوثُ إزاره بالنجاسة، وهاتان مَفْسَدَتَانِ عظيمتان.

ثم إنه لو قَطَعَ بوله في حالِ اندفاعه، ومن المعلوم أن البول إذا نَزَلَ من المثانة وهي ممتلئة، يكون اندفاعه قوياً، فإذا حبَّسه فربَّما يكون في ذلك أثرٌ على قنوات البول، والضررُ يَجِبُ تفاديه بقدر الإمكان.

ويُستفاد من هذا الحديث: أنه متى حصلت المعاملة بالأيسر فهو أولى؛ لقوله ﷺ: «إنما بُعِثْتُمْ مُيسِّرِينَ، ولم تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ». واستعمال التيسير والرفق له شواهد كثيرة، وقد أخبر النبي ﷺ: «أَنَّ اللَّهَ يُعْطِي بالرفق ما لا يُعْطِي على العنف»^(١) وأن الرفق ما كان

(١) أخرجه مسلم (٢٥٩٣) (٧٧).

في شيء إلا زانه، ولا نُزِع من شيء إلا شأنه»^(١).

قد تحمِلُ الإنسانَ الغَيْرَةُ على الاندفاع بقوة وشدة، فيُقَالُ: إن هذا الاندفاع نَهَى عنه النبي ﷺ، أليس قد نَهَى الصحابةَ لما قاموا يَزُجُّون هذا الأعرابي؟
الجواب: بلى، إذا الاندفاعُ بغيره بدون تعقُّل لا شك أنه منهي عنه.

ومن فوائد هذا الحديث: طهارة الأرض إذا تَنَجَّسَتْ بصبِّ الماء عليها، ولكن يقال: إذا تَنَجَّسَتْ الأرض فإن كان للنجاسة عينٌ قائمة، كما لو تَنَجَّسَتْ بَعْدَرَةٌ أو بدم جَفَّ فالواجبُ أولاً إزالة العين، ثم صبُّ الماء على أثرها.

وأما إذا كانتِ النجاسة لا يَبْقَى لها عينٌ، بل تَشْرِبُها الأرضُ كالبول فإنه يُكْتَفَى بصبِّ الماء عليها.

وقد استدلَّ بهذا الحديث: على أن الأرض لا تَطْهَرُ بالشمس، ولا بالريح؛ لأنَّ النبي ﷺ أمر أن يُصَبَّ على البول ماءً.

وأجيب عن ذلك بأن النبي ﷺ أراد بهذا المبادرة إلى تطهير الأرض، وهذا لا ينبغي أن تَطْهَرُ بالشمس والريح، لكن مع طول المدة، والمسجدُ كما نَعْلَمُ جميعاً يَزْتَادُ الناسُ، فلا بدَّ أن يُبادَرَ بتطهيره، وعلى هذا فلا يكونُ في هذا الحديث دليلٌ على أن الأرض لا تَطْهَرُ بالشمس والريح.

ومن فوائد هذا الحديث: وجوبُ تطهير محلِّ الصلاة؛ لقوله: «أريقوا على بوله». والأصلُ في الأمر الوجوبُ.

ومن فوائد الحديث أيضاً: أن تطهير المسجد من النجاسة فرضٌ كفاية. يُؤْخَذُ من قوله: «أريقوا». وأنه أمرٌ ﷺ أن يُصَبَّ على البول ذُئوبٌ من ماء، ولكن لم يَفْعَلْهُ هو ﷺ، ولو كان فرض عينٍ لَفَعَلَهُ.

ويُسْتَفَادُ منه: أنه يُشْتَرَطُ لصحة الصلاة طهارة البُقعة التي يُصَلِّي عليها. وهذا هو

المعروف عند أهل العلم، ولكن نازع فيه بعض المتأخرين، وقال: إن وجوب تطهير المسجد لا يدلُّ على وجوب تطهير البقعة في الصلاة، وإن دلَّ على وجوب تطهير البقعة في الصلاة فإنه لا يدلُّ على أن ذلك شرط لصحة الصلاة.

ولكن الصواب: أنه شرط لصحة الصلاة؛ لأن الأمر بتطهير البقعة؛ يعني: أن ذلك واجب، فإذا تركه الإنسان، وصلى على شيء نجس لم تصحَّ صلاته، لا شك في ذلك. ومن فوائد هذا الحديث: أنه ينبغي أن يُعامل الجاهل بما تقتضيه حاله، ولهذا دعا النبي ﷺ هذا الأعرابي، وأخبره بأن هذه المساجد لا يصح فيها شيء من الأذى والقذر، فارتاح الأعرابي واطمأن.

وقد روى الإمام أحمد رحمه الله في هذه القصة أن الأعرابي قال: اللهم ارحمني ومحمدًا، ولا ترحم معنا أحدًا^(١). لأنه اطمأن إلى معاملة النبي ﷺ، إذ قد عامله بالرفق واللين، وأخبره أن هذه المساجد لا يصلح فيها شيء من الأذى والقذر. وأما الصحابة فنهرؤهم وزجرؤهم، والأعرابي على فطرته، يريد أن يحرم الصحابة من الرحمة؛ لأنهم زجرؤهم ونهرؤهم، ويثبت الرحمة لمحمد ﷺ الذي عامله بهذا الرفق واللين، ولنفسه أيضًا.

وهل يستدل بهذا الحديث على أنه لا يجب الاستنجاء، ولا الاستجمار من البول؟ الجواب: لا؛ لأنه مسكوت عنهما في هذا الحديث، وحديث ابن عباس السابق يدلُّ على وجوب التنزه من البول؛ لقوله: «أما أحدهما فكان لا يستتر من بوله»^(٢).

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢/ ٢٣٩، ٢٨٣) (٧٢٥٥، ٧٨٠٢).

(٢) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: إذا رأى رجل نجاسة في المسجد، ولم يرها غيره فهل يجب عليه إزالتها؟ فأجاب رحمه الله: نعم، يجب عليه أن يزيلها، أو يخبر المسئولين عن نظافة المسجد فيزيلوها.

وسئل أيضًا رحمه الله: نعلم أن المساجد الآن مفروشة، فكيف تطهر هذه الفرش إذا وقعت عليها النجاسة؟ فأجاب رحمه الله: من المعلوم أن هذه الفرش يشق نزاعها من على الأرض، وعليه فكيفية تطهيرها أن نأتي بإسفنج أولاً لأجل أن يشرب هذا الإسفنج ما كان في الأرض من الماء كالبول، فإذا تنقى صَبَّنا

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٩- بَابُ بَوْلِ الصَّبِيَانِ.

٢٢٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنَّهَا قَالَتْ: أُتِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَبْيٍّ، فَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَاتَّبَعَهُ إِيَّاهُ ^(١).

٢٢٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ حِصْنٍ أَنَّهَا أَتَتْ بَابَ لَهَا صَغِيرٌ لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَجْلَسَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حِجْرِهِ، فَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَغَسَّاهُ، وَلَمْ يَغْسِلْهُ ^(٢).

هذا في حكم بَوْلِ الصَّبِيَانِ: هل هو نجسٌ أو لا؟ وإذا كان نجسًا فكيف يُغْسَلُ؟
أَمَّا الْجَوَابُ عَنْ السُّؤَالِ الْأَوَّلِ فَإِنَّا نَقُولُ: إن بَوْلَ الصَّبِيَانِ نجسٌ، والدليل على هذا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِغَسْلِهِ.

وَأَمَّا كَيْفِيَّةُ غَسْلِهِ فَإِنَّهُ لَيْسَ كَالنَّجَاسَةِ الْمُغْلَظَةِ، بَلْ نَجَاسَتُهُ مُخَفَّفَةٌ، وَلِذَلِكَ

عليه الماء، ثُمَّ أَتَيْنَا بِإِسْفَنْجٍ جَدِيدٍ أَوْ بِالْأَوَّلَى بَعْدَ غَسْلِهَا، وَالتَّقَطْنَا الْمَاءَ الَّذِي صَبَّ عَلَيْهِ، فَإِذَا صَبَّ عَلَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ نَرْجُو أَنْ يَكُونَ قَدْ طَهَّرَتْ.

وَسُئِلَ أَيْضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: هُنَاكَ قَاعِدَةٌ نَقُولُ: لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ، وَهَذَا النَّبِيُّ ﷺ لَمْ يَذْكُرْ لِلْأَعْرَابِيِّ الْإِسْتِنْجَاءَ، وَلِذَلِكَ فَقَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إِنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ لِعَدَمِ ذِكْرِ النَّبِيِّ لَهُ؟
فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذِهِ الْقَاعِدَةُ إِنَّمَا تَكُونُ فِيمَا اقْتَضَتْ الْحَالُ أَنْ يُذْكَرَ، وَلَمْ يَذْكُرْ، وَلِذَلِكَ فَقَدْ بَيَّنَّ فِي أَحَادِيثٍ أُخْرَى وَجُوبَ الْإِسْتِنْجَاءِ، وَإِذَا كَانَ هَذَا الْحُكْمُ مَبِينًا فِي أَحَادِيثٍ أُخْرَى، ثُمَّ جَاءَ هَذَا الدَّلِيلُ وَلَمْ يَذْكُرْهُ، وَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يِعَارِضَ مَا ذُكِرَ فِي النُّصُوصِ الْآخَرَى بِهَذَا الْحَدِيثِ نَقُولُ: لَا مَعَارِضَةَ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الذِّكْرِ لَيْسَ ذِكْرًا لِلْعَدَمِ.

وهذا ليس معناه أن ثبت شيئًا لم تثبته الأدلة، فهذا ممنوع في باب العبادات، ولذلك فقولهم: عدم الذكر ليس ذكْرًا للعدم، إنما هو لثلاث يُعَارِضُ بِالنُّصُوصِ الذَّاكِرَةُ لِهَذَا الشَّيْءِ.

(١) أخرجه البخاري (٢٢٢، ٥٤٦٨، ٦٠٠٢، ٦٣٥٥)، ومسلم (٢٨٦) (١٠٢).

(٢) أخرجه البخاري (٢٢٣، ٥٦٩٣)، ومسلم (٢٨٧) (١٠٤).

فَتَطْهِيْرُهُ مُخَفَّفٌ، وَذَلِكَ بِأَنْ يُؤْتَى بِالْمَاءِ، فَيُصَبَّ عَلَى مَكَانِ النِّجَاسَةِ حَتَّى يَشْمَلَهَا كُلُّهَا، وَيَطْهَرُ بِهَذَا، وَلَا يَخْتَاجُ إِلَى فَرْكِ، وَلَا إِلَى عَصْرِ، إِلَّا إِذَا أَرَادَ الْإِنْسَانُ أَنْ يَعْصِرَهُ مِنْ أَجْلِ سُرْعَةِ تَجْفِيْفِهِ فَلَا بَأْسَ، لَكِنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ ضَرُورَةٌ لَذَلِكَ.

وَقَوْلُهَا فِي الْحَدِيثِ: «لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ». هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى الْعِلَةِ، وَهِيَ أَنَّ هَذَا الصَّبِيَّ يَتَغَدَّى بِاللَّبَنِ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ يَتَغَدَّى بِالطَّعَامِ: أَنَّ الَّذِي يَتَغَدَّى بِالطَّعَامِ يَتَغَدَّى بِشَيْءٍ ثَقِيلٍ؛ أَكَلَ وَشَرِبَ، بِخِلَافِ الَّذِي يَتَغَدَّى بِاللَّبَنِ فَإِنَّ اللَّبْنَ خَفِيفٌ.

وَإِذَا اجْتَمَعَتْ خَفَةُ اللَّبَنِ مَعَ صَغَرِ الصَّبِيِّ صَارَتِ النِّجَاسَةُ خَفِيْفَةً، وَلَكِنْ هَلْ يَسْتَوِي فِي ذَلِكَ الذَّكَوْرُ وَالْإِنَاثُ؟

الْجَوَابُ: لَا، فَهَذَا خَاصٌّ بِالذَّكَوْرِ، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي النِّجَاسِ وَجُوبُ غَسْلِهِ، وَهَذَا خَرَجْنَا عَنْ هَذَا الْأَصْلِ بِمَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْأَطْفَالِ الذَّكَوْرِ مِنْ أَنَّهُ يَكْفِي فِي تَطْهِيْرِ بَوْلِهِمُ النُّضْحُ، فَتَبْقَى الْإِنَاثُ عَلَى الْأَصْلِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنَ الْغَسْلِ.

كَمَا أَنَّنَا نَقُولُ: إِنْ عَذْرَةُ الصَّبِيِّ الَّذِي يُنْضَحُ بَوْلُهُ لَا بَدَّ فِيهَا مِنَ الْغَسْلِ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْأَصْلُ.

وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: مِنَ النَّاحِيَةِ التَّرْبَوِيَّةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى جَانِبٍ كَبِيرٍ - بَلْ أَكْبَرَ - مِنَ التَّوَاضُعِ، حَيْثُ يُؤْتَى إِلَيْهِ بِالصَّبِيَّانِ، وَيُجْلِسُهُمْ فِي حِجْرِهِ ﷺ.

وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ: حِلْمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَهَذَا الصَّبِيُّ الَّذِي بَالَ عَلَى ثَوْبِهِ لَمْ يُعَنِّفْهُ، وَلَمْ يُعَنِّفْ أَهْلَهُ، وَلَمْ يَقُلْ: لَا بَارَكَ اللَّهُ فِيكُمْ، كَيْفَ تَأْتُونَ بِهَذَا الَّذِي نَجَسْنَا، وَإِنَّمَا سَكَتَ، وَدَعَا بِإِهْلَاءِ لِرَأْيِهِ الْمَفْسَدَةِ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ مَا ثَبَتَ فِي حَدِيثِ الْأَعْرَابِيِّ.

وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: جَوَازُ سُؤَالِ الْغَيْرِ فِيمَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ، وَلَمْ تَحْصُلْ بِهِ مَنَّةٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا بِإِهْلَاءِ، وَلَا يُعَارِضُ هَذَا مَا ثَبَتَ مِنَ النَّهْيِ عَنِ سُؤَالِ النَّاسِ^(١)؛ لِأَنَّ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ مَنَّةٌ لَا بَأْسَ بِهِ، فَهِيَ هِيَ أَكْرَمُ الْخَلْقِ مُحَمَّدٌ ﷺ يَسْأَلُ

النَّاسَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأُمُورِ.

وَكَذَلِكَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ مَعَ بَعْضٍ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ لِأَخِيهِ: نَاوِلْنِي السَّمَاءَ، جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، أَوْ نَاوِلْنِي الْفَنْجَانَ، أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ مِمَّا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ، وَلَمْ يَحْصُلْ بِهِ مِنْهُ فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ.
ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٠- بَابُ الْبُولِ قَائِمًا وَقَاعِدًا.

٢٢٤- حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ سُبَاطَةَ قَوْمٍ، فَبَالَ قَائِمًا، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَجِئْتُهُ بِمَاءٍ، فَتَوَضَّأَ^(١).
[الحديث ٢٢٤- أطرافه في: ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٤٧١].



٦١- بَابُ الْبُولِ عِنْدَ صَاحِبِهِ وَالتَّسْتُرِ بِالْحَائِطِ.

٢٢٥- حَدَّثَنَا عِثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: رَأَيْتُنِي أَنَا وَالنَّبِيَّ ﷺ نَتَمَاشَى، فَاتَى سُبَاطَةَ قَوْمٍ خَلْفَ حَائِطٍ، فَقَامَ كَمَا يَقُومُ أَحَدُكُمْ، فَبَالَ، فَانْتَبَذْتُ مِنْهُ، فَأَشَارَ إِلَيَّ فَجِئْتُهُ، فَقُمْتُ عِنْدَ عَقِبِهِ حَتَّى فَرَغَ^(٢).



٦٢- بَابُ الْبُولِ عِنْدَ سُبَاطَةِ قَوْمٍ.

٢٢٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرَعَرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: كَانَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ يُشَدِّدُ فِي الْبُولِ، وَيَقُولُ: إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَ إِذَا أَصَابَ ثَوْبَ أَحَدِهِمْ قَرْضَهُ. فَقَالَ حُذَيْفَةُ: لَيْتَهُ أَمْسَكَ، أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُبَاطَةَ قَوْمٍ، فَبَالَ قَائِمًا^(٣).
وَالسُّبَاطَةُ: هِيَ مَجْمَعُ الزُّبْلِ وَالْقُمَامَةِ وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْبُولِ قَائِمًا، وَالْعَامَّةُ يُشَدِّدُونَ فِي ذَلِكَ كَثِيرًا، وَيَرَوْنَ أَنَّ مَنْ بَالَ قَائِمًا إِمَّا كَافِرًا أَوْ

(١) أخرجه مسلم (٢٧٣).

(٢) انظر التعليق السابق.

(٣) انظر التعليق السابق.

قَرِيبٌ مِنَ الْكُفْرِ، مَعَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَالَ وَهُوَ قَائِمٌ، لَكِنْ اشْتَرَطَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ لَذَلِكَ شَرْطَيْنِ:

الشرط الأول: أَنْ يَأْمَنَ التَّلَوُّثَ، فَإِنْ كَانَ لَا يَأْمَنُ التَّلَوُّثَ كَانَ تَكُونُ الْأَرْضُ قَوِيَّةً، فَإِذَا بَالَ تَرَشَّرَشَ الْبَوْلُ عَلَى ثِيَابِهِ وَعَلَى عَقِبِهِ وَعَلَى سَاقِهِ فَإِنَّهُ لَا يَبُولُ قَائِمًا؛ لِأَنَّ أَذْنَى مَا يُقَالُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ سَيُلْزِمُهُ مَشَقَّةُ الْغَسْلِ؛ غَسَلَ الثَّوْبِ، وَغَسَلَ مَا أَصَابَ الْبَدَنَ. والشرط الثاني: أَنْ يَأْمَنَ نَظَرًا؛ يَعْنِي: بِحَيْثُ لَا يَكُونُ حَوْلَهُ أَحَدٌ مِمَّنْ يَحْرُمُ نَظَرُهُ إِلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ حَوْلَهُ أَحَدٌ مِمَّنْ يَجُوزُ نَظَرُهُ إِلَيْهِ؛ كَرَوْجَتِهِ مَثَلًا فَلَا بَأْسَ، وَهَذَا إِذَا تَحَقَّقَ الشَّرْطُ الْأَوَّلُ، وَهُوَ أَنْ يَأْمَنَ مِنَ التَّلَوُّثِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْبَوْلِ عَلَى السُّبَّاطَةِ، وَلَكِنْ كَيْفَ يَبُولُ: هَلْ يَبُولُ مِنْ أَعْلَاهَا، أَوْ مِنْ أَسْفَلِهَا؟

إِنْ بَالَ مِنْ أَسْفَلِهَا فَإِنَّهُ يُخْشَى أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْهِ الْبَوْلُ، وَإِنْ بَالَ مِنْ أَعْلَاهَا، وَحَوْلَهُ أَنَاسٌ فَإِنَّهُ لَا يَأْمَنُ النَّظَرَ، وَلَكِنْ حَدِيثٌ حُذِيفَ بَيْنَ فِيهِ فِي سِيَاقٍ آخَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَقْبَلَ السُّبَّاطَةَ، وَاسْتَدْبَرَ النَّاسَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَعَلَّ النَّبِيَّ ﷺ بَالَ قَائِمًا فِي السُّبَّاطَةِ؛ لِأَنَّهُ مُحْتَاجٌ إِلَى ذَلِكَ، فَهُوَ إِذَا بَالَ قَائِمًا فَسَوْفَ يَبُولُ مِنَ الْأَسْفَلِ، فَإِذَا نَزَلَ الْبَوْلُ فَهُوَ قَائِمٌ يَتَصَرَّفُ بِخِلَافِ مَا لَوْ بَالَ جَالِسًا فَإِنَّهُ إِذَا نَزَلَ الْبَوْلُ فَقَدْ لَا يَتِمَّكُنُ مِنَ التَّصَرُّفِ؛ لِأَنَّهُ جَالِسٌ؟

فَيُقَالُ: الْأَمْرُ كَذَلِكَ، فَالنَّبِيُّ ﷺ بَالَ قَائِمًا لِأَجْلِ دَفْعِ هَذَا الْحَالِ، وَلَكِنْ هَذَا - أَعْنِي: دَفْعَ هَذَا الْحَالِ - لَا يُبِيحُ الْبَوْلَ قَائِمًا لَوْ كَانَ الْبَوْلُ قَائِمًا حَرَامًا؛ لِأَنَّ الْمَحْرَمَ لَا يَجُوزُ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ.

فَالصَّوَابُ: جَوَازُ الْبَوْلِ قَائِمًا، وَأَنَّهُ لَا كَرَاهَةَ فِيهِ، لَكِنْ بَشَرَتَيْنِ:

١- أَنْ يَأْمَنَ التَّلَوُّثَ.

٢- وَأَنْ يَأْمَنَ النَّظَرَ مِمَّنْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ النَّظَرُ إِلَى عَوْرَتِهِ.

وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الَّذِي يَقْضِي حَاجَتَهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَكَلَّمَ. يُؤْخَذُ هَذَا مِنْ قَوْلِهِ:

فَأَشَارَ إِلَيَّ. وَهُوَ كَذَلِكَ، وَقَدْ وَرَدَ الْوَعْدُ فِيمَنْ يَتَقَابِلَانِ عَلَى قَضَاءِ الْحَاجَةِ، فَيُحَدِّثُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، بَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَمُقِّتُ عَلَى ذَلِكَ ^(١).

وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْبَوْلِ عَلَى سُبَاطَةِ الْغَيْرِ - أَيْ: مُجْمَعِ زَيْلِهِمْ وَقِيَامَتِهِمْ - وَهَذَا مَشْرُوطٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَمْنَعُوا مِنْ ذَلِكَ، فَإِنْ مَنَعُوا مِنْ ذَلِكَ فَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يُلَوِّثَ عَلَيْهِمْ سُبَاطَتَهُمْ. وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَنَعٌ وَلَا ضَرَرٌ فَلَا بَأْسَ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى فِي: بَابِ الْبَوْلِ عِنْدَ سُبَاطَةِ قَوْمٍ.

٢٢٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرُورَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: كَانَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ يُشَدِّدُ فِي الْبَوْلِ، وَيَقُولُ: إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانُوا إِذَا أَصَابَ ثَوْبَ أَحَدِهِمْ قَرَضَهُ. فَقَالَ حُذِيفَةُ: لَيْتَهُ أُمْسَكَ، أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُبَاطَةَ قَوْمٍ، فَبَالَ قَائِلًا ^(٢).

هَذَا لَيْسَ فِيهِ زِيَادَةٌ عَلَى مَا سَبَقَ إِلَّا قَوْلُهُ: كَانَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ يُشَدِّدُ فِي الْبَوْلِ؛ يَعْنِي: يُشَدِّدُ فِي تَطْهِيرِهِ. وَيَقُولُ: إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانُوا إِذَا أَصَابَ ثَوْبَ أَحَدِهِمْ؛ يَعْنِي: أَصَابَ ثَوْبَ أَحَدِهِمْ الْبَوْلَ.

وَقَوْلُهُ رحمته الله تعالى «قَرَضَهُ»؛ يَعْنِي: قَضَّاهُ، وَهَذَا مِنَ الْأَصَارِ الَّتِي كُتِبَتْ عَلَيْهِمْ. وَيُقَالُ: إِنَّ هَذَا هُوَ مَا عِنْدَ الْيَهُودِ، وَأَمَّا عِنْدَ النَّصَارَى فَلَا مَرُّ بِالْعَكْسِ؛ أَيْ: أَنَّهُمْ لَا يَهْتَمُّونَ بِالْبَوْلِ إِطْلَاقًا، وَلَا يَغْسِلُونَهُ، فَكَانَتْ هَذِهِ الْأُمَّةُ وَسْطًا بَيْنَ تَشْدِيدِ الْيَهُودِ وَتَسْهِيلِ النَّصَارَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٥)، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٤٢)، وَابْنُ خَزِيمَةَ (٧١)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ».

(٢) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ.

وَقَوْلُ حُذِيفَةَ: لَيْتَهُ أَمْسَكَ؛ يَعْنِي: لَيْتَهُ أَمْسَكَ عَنِ التَّشْدِيدِ. ثُمَّ اسْتَدَلَّ لِذَلِكَ بِكَوْنِ النَّبِيِّ ﷺ بَالًا عِنْدَ سُبَاطَةِ قَوْمٍ قَائِمًا؛ يَعْنِي: وَكَأَنَّهُ يَقُولُ: إِنَّ الْغَالِبَ أَنَّ الَّذِي يَبُولُ قَائِمًا لَا بُدَّ أَنْ يُصِيبَهُ شَيْءٌ مِنَ الرَّشَاشِ، وَلَعَلَّ هَذَا أَصْلَ قَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّ جَمِيعَ النَّجَاسَاتِ يُغْفَى عَنْ يَسِيرِهَا. وَهُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، فَهُوَ يَرَى أَنَّ جَمِيعَ النَّجَاسَاتِ كَالْبَوْلِ وَالْدَّمِ يُغْفَى عَنْ يَسِيرِهَا.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٣٣٠):

قَوْلُهُ: «بَابُ الْبَوْلِ عِنْدَ سُبَاطَةِ قَوْمٍ». كَانَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ يُشَدِّدُ فِي الْبَوْلِ. بَيَّنَّ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَجْهَ هَذَا التَّشْدِيدِ؛ فَأَخْرَجَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا مُوسَى، وَرَأَى رَجُلًا يَبُولُ قَائِمًا، فَقَالَ: وَيْحَكَ أَفَلَا قَاعِدًا. ثُمَّ ذَكَرَ قِصَّةَ بَنِي إِسْرَائِيلَ.

وَبِهَذَا يَظْهَرُ مُطَابَقَةُ حَدِيثِ حُذِيفَةَ فِي تَعَقُّبِهِ عَلَى أَبِي مُوسَى.

قَوْلُهُ: «ثَوْبٌ أَحَدِهِمْ». وَقَعَ فِي مُسْلِمٍ: جَلَدَ أَحَدِهِمْ، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: مُرَادُهُ بِالْجَلْدِ وَاحِدُ الْجُلُودِ الَّتِي كَانُوا يَلْبَسُونَهَا، وَحَمَلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَزَعَمَ أَنَّهُ مِنَ الْإِضْرِ الَّذِي حُمِّلُوهُ، وَيُؤَيِّدُهُ رِوَايَةُ أَبِي دَاوُدَ، فَفِيهَا: كَانَ إِذَا أَصَابَ جَسَدَ أَحَدِهِمْ، لَكِنَّ رِوَايَةَ الْبُخَّارِيِّ صَرِيحَةٌ فِي الثِّيَابِ، فَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ رَوَاهُ بِالْمَعْنَى.

قَوْلُهُ: «قَرَضَهُ»؛ أَي: قَطَعَهُ. زَادَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ بِالْمِقْرَاضِ، وَهُوَ يَدْفَعُ حَمْلَ مَنْ حَمَلَ الْقَرْضَ عَلَى الْغَسْلِ بِالْمَاءِ.

قَوْلُهُ: «لَيْتَهُ أَمْسَكَ». وَلِلْإِسْمَاعِيلِيِّ: لَوَدِدْتُ أَنَّ صَاحِبَكُمْ لَا يُشَدِّدُ هَذَا التَّشْدِيدَ، وَإِنَّمَا احْتِجَّ حُذِيفَةُ بِهَذَا الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ الْبَائِلَ عَنْ قِيَامٍ قَدْ يَتَعَرَّضُ لِلرَّشَاشِ، وَلَمْ يَلْتَفِتْ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى هَذَا الْإِحْتِمَالِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ التَّشْدِيدَ مُخَالَفٌ لِلسُّنَّةِ.

وَاسْتَدَلَّ بِهِ لِهَاجِلِكِ فِي الرُّخْصَةِ فِي مِثْلِ رُءُوسِ الْإِبْرِ مِنَ الْبَوْلِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ ﷺ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ لَمْ يَصِلْ إِلَى بَدَنِهِ مِنْهُ شَيْءٌ.

وَلِإِذَا أَشَارَ ابْنُ حِبَّانَ فِي ذِكْرِ السَّبَبِ فِي قِيَامِهِ، قَالَ: لِأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ مَكَانًا يَصْلُحُ لِلْقُعُودِ،

فَقَامَ لِكُونِ الطَّرَفِ الَّذِي يَلِيهِ مِنَ السُّبَاطَةِ كَانَ عَالِيًا، فَأَمِنْ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ بَوْلِهِ.
وَقِيلَ: لِأَنَّ السُّبَاطَةَ رِخْوَةٌ يَتَخَلَّلُهَا الْبَوْلُ، فَلَا يَرْتَدُّ إِلَى الْبَائِلِ مِنْهُ شَيْءٌ.
وَقِيلَ: إِنَّمَا بَالَ قَائِمًا؛ لِأَنَّهَا حَالَةٌ يُؤْمَنُ مَعَهَا خُرُوجُ الرِّيحِ بِصَوْتٍ، فَفَعَلَ ذَلِكَ
لِكُونِهِ قَرِيبًا مِنَ الدِّيَارِ.

وَيُؤَيِّدُهُ مَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: الْبَوْلُ قَائِمًا أَحْصَنُ لِلدُّبْرِ.
وَقِيلَ: السَّبَبُ فِي ذَلِكَ مَا رُوِيَ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَاحِدًا أَنَّ الْعَرَبَ كَانَتْ تَسْتَشْفِي
لَوْجِ الصُّلْبِ بِذَلِكَ. فَلَعَلَّهُ كَانَ بِهِ.

وَرَوَى الْحَاكِمُ وَابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: إِنَّمَا بَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا
لِجُرْحٍ كَانَ فِي مَأْبُضِهِ. وَالْمَأْبُضُ بِهِمْزَةٌ سَاكِنَةٌ، بَعْدَهَا مُوَحَّدَةٌ، ثُمَّ مُعْجَمَةٌ: بَاطِنُ
الرُّكْبَةِ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَتِمَّكَنْ لِأَجَلِهِ مِنَ الْقُعُودِ.

وَلَوْ صَحَّ هَذَا الْحَدِيثُ لَكَانَ فِيهِ غِنَى عَنْ جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ، لَكِنْ ضَعَفَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ.
وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ لِيَبَانَ الْجَوَازِ، وَكَانَ أَكْثَرُ أَحْوَالِهِ الْبَوْلُ عَنْ قُعُودٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَسَلَكَ أَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ وَابْنُ شَاهِينَ فِيهِ مَسْلُكًا آخَرَ، فَرَعَمَا أَنَّ الْبَوْلَ عَنْ قِيَامٍ
مَنْسُوخٌ، وَاسْتَدَّلَا عَلَيْهِ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ الَّذِي قَدْ مَنَاهُ: مَا بَالَ قَائِمًا مِنْذُ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ.
وَبِحَدِيثِهَا أَيْضًا: مَنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّهُ كَانَ يَبُولُ قَائِمًا فَلَا تُصَدِّقُوهُ، مَا كَانَ يَبُولُ إِلَّا قَاعِدًا.

وَالصَّوَابُ: أَنَّهُ غَيْرُ مَنْسُوخٍ، وَالْجَوَابُ عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّهُ مُسْتَنَدٌ إِلَى عِلْمِهَا،
فِيَحْمَلُ عَلَى مَا وَقَعَ مِنْهُ فِي الْبُيُوتِ، وَأَمَّا فِي غَيْرِ الْبُيُوتِ فَلَمْ تَطْلُعْ هِيَ عَلَيْهِ، وَقَدْ
حَفِظَهُ حُذِيفَةُ، وَهُوَ مِنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ.

وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ ذَلِكَ كَانَ بِالْمَدِينَةِ، فَتَضَمَّنَ الرَّدُّ عَلَى مَا نَفَثَهُ مِنْ أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَقَعْ بَعْدَ
نُزُولِ الْقُرْآنِ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُمْ بَالُوا قِيَامًا، وَهُوَ
دَالٌّ عَلَى الْجَوَازِ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ إِذَا أَمِنَ الرَّشَاشُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَمْ يُثَبِّتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي النَّهْيِ عَنْهُ شَيْءٌ، كَمَا بَيَّنَّتْهُ فِي أَوَائِلِ شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

الْأَقْرَبُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - هُوَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ اخْتَجَعَ إِلَى الْبَوْلِ، وَلَمْ يَجِدْ إِلَّا تِلْكَ الشُّبَابَةَ، وَلَوْ بَالَ قَاعِدًا فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَّجِهَاً إِلَى مَنْ حَوْلَهُ، وَهَذَا يُؤَدِّي إِلَى رُؤْيَا عَوْرَتِهِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُسْتَذْبِرًا مَنْ حَوْلَهُ.

فَإِذَا كَانَ جَالِسًا فَإِنَّ الْبَوْلَ يَزِيدُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الشُّبَابَةَ مُرْتَفَعَةٌ، فَإِذَا بَالَ قَائِمًا صَارَ الْبَوْلُ أَعَدَّ عَنْ مَكَانٍ وَقُوفِهِ، فَسَلِمَ مِنْ أَنْ يَزِيدَ إِلَيْهِ الْبَوْلُ.

لَكِنْ أَبَا مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يُشَدِّدُ فِي الْبَوْلِ، وَكَأَنَّهُ يَنْهَى عَنِ الْبَوْلِ قَائِمًا؛ خَوْفًا مِنَ الرَّشَاشِ، فَبَيَّنَ حُذِيفَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهُ، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّهُ جَائِزٌ بِشَرَطَيْنِ: الْأَوَّلُ: أَنْ يَأْمَنَ التَّلَوِثَ. وَالثَّانِي: أَنْ يَأْمَنَ النَّظَرَ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٣ - بَابُ غَسْلِ الدَّمِ.

٢٢٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي فَاطِمَةُ، عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ: جَاءَتِ امْرَأَةُ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: أَرَأَيْتَ إِحْدَانَا تَحِيضُ فِي الثَّوْبِ كَيْفَ تَصْنَعُ؟ قَالَ: «تَحْتَهُ، ثُمَّ تَقْرُضُهُ بِالْمَاءِ، وَتَنْضِجُهُ، وَتُصَلِّي فِيهِ».

[الْحَدِيثُ ٢٢٧ - طَرَفُهُ فِي: ٣٠٧].

٢٢٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتِ فَاطِمَةُ ابْنَةُ أَبِي حُبَيْشٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي امْرَأَةٌ أُسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ، أَفَأَدْعُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا، إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ، وَلَيْسَ بِحَيْضٍ، فَإِذَا أَقْبَلَتْ حَيْضَتُكَ فَدَعِي الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَذْبَرَتْ فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ، ثُمَّ صَلِّي». قَالَ: وَقَالَ أَبِي: ثُمَّ تَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ حَتَّى يَجِيءَ ذَلِكَ الْوَقْتُ^(١).

[الْحَدِيثُ ٢٢٨ - أَطْرَافُهُ فِي: ٣٠٦، ٣٢٠، ٣٢٥، ٣٣١].

❦ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ غَسْلِ الدَّمِّ».

الدَّمُّ هُنَا يَحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْعُمُومُ؛ يَعْنِي: الدَّمُّ مِنْ حَيْثُ هُوَ دَمٌ، فَتَكُونُ (ال) هُنَا إِمَّا لِلْعُمُومِ، أَوْ لِإِيَانِ الْحَقِيقَةِ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالدَّمِّ الدَّمُّ الْمَعْهُودَ الَّذِي وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْهُ فِي الْحَدِيثِ، وَهُوَ دَمُ الْحَيْضِ.

وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ يَسْتَدِلُّونَ بِحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ وَغَيْرِهِ عَلَى أَنَّ الدَّمَ مُطْلَقًا نَجَسٌ، وَأَنَّهُ يَجِبُ غَسْلُهُ إِلَّا مَا بَقِيَ بَعْدَ زَكَاةِ الْبَهِيمَةِ فِي الدَّمِّ وَالْعُرُوقِ، فَإِنَّهُ طَاهِرٌ، وَلَيْسَ بِنَجَسٍ؛ لِأَنَّهُ بَقِيَ بَعْدَ أَنْ كَانَتِ الذَّبِيحَةُ حَلَالًا. وَيَنْبَغِي أَنْ نُفَصِّلَ فَقُولَ مَثَلًا:

الدَّمُّ مِنْ حَيَوَانٍ نَجَسٍ نَجَسٌ، وَلَا يُغْفَى عَنْ يَسِيرِهِ، وَيُغْسَلُ؛ وَذَلِكَ كَدَمِ الْحِمَارِ وَدَمِ الْكَلْبِ، وَالسَّبَاعِ، وَالْخَنَزِيرِ، وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ.

فَهَذَا نَجَسٌ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى-: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنَزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

وَالْقِسْمُ الثَّانِي: دَمٌ مَا مَيَّتَهُ طَاهِرَةٌ، فَهَذَا لَيْسَ بِنَجَسٍ؛ وَذَلِكَ كَدَمِ السَّمَكِ، وَالدَّمِّ الَّذِي يَكُونُ مِنْ بَعْضِ الْحَيَوَانَاتِ الصَّغِيرَةِ الَّتِي تَكُونُ مَيَّتُهَا طَاهِرَةً؛ مِثْلُ الذُّبَابِ، فَالذُّبَابُ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الدَّمِّ، لَكِنَّهُ لَيْسَ بِنَجَسٍ؛ لِأَنَّ مَيَّتَتَهُ طَاهِرَةٌ.

فَكُلُّ شَيْءٍ مَيَّتُهُ طَاهِرَةٌ فَدَمُهُ طَاهِرٌ إِلَّا الْآدَمِيَّ -عَلَى رَأْيِ الْجُمْهُورِ- فَإِنَّ مَيَّتَتَهُ طَاهِرَةٌ، وَدَمُهُ نَجَسٌ، لَكِنْ يُغْفَى عَنْ يَسِيرِهِ.

وَالْقِسْمُ الثَّلَاثُ: الطَّاهِرُ الَّذِي مَيَّتُهُ نَجَسَةٌ. فَهَذَا دَمُهُ نَجَسٌ، لَكِنْ يُغْفَى عَنْ يَسِيرِهِ؛ وَذَلِكَ كَدَمِ الشَّاةِ وَالْبَعِيرِ وَالْبَقَرَةِ وَالذَّجَاجَةِ، وَمَا أَشَبَهُ هَذَا فَهَذِهِ دُمُهَا نَجَسٌ؛ لِأَنَّ مَيَّتَتَهَا نَجَسَةٌ، وَلَكِنْ يُغْفَى عَنْ يَسِيرِهِ لِمَشَقَّةِ التَّحَرُّزِ مِنْهُ غَالِبًا.

فَهَذِهِ هِيَ أَنْوَاعُ الدَّمَاءِ، وَذَكَرْنَا مِنْهَا دَمَ الْآدَمِيِّ، وَذَكَرْنَا أَنَّ أَكْثَرَ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ نَجَسٌ، وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهُ لَيْسَ بِنَجَسٍ إِلَّا مَا خَرَجَ مِنَ السَّيْلَيْنِ.

وَاسْتَدَلُّوا لِذَلِكَ بِأَنْ مَيِّتَهُ طَاهِرَةٌ، فَهُوَ -أَيُّ: دَمُ الْآدَمِيِّ - كَدَمِ السَّمَكِ.
وَاسْتَدَلُّوا أَيْضًا بِحَدِيثٍ: «مَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهُوَ مَيْتَةٌ»^(١) فَإِذَا كَانَ
الْعُضْوُ إِذَا قُطِعَ -وَمَعَ اشْتِمَالُهُ عَلَى الدَّمِ- يَكُونُ طَاهِرًا، فَالْدَّمُ مِنْ بَابِ أَوْلَى.
وَاسْتَدَلُّوا أَيْضًا بِأَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يُجْرَحُونَ فِي الْجِهَادِ، وَيُصَلُّونَ فِي جِرَاحَاتِهِمْ،
وَلَا يَغْسِلُونَهَا مِنْ أَبْدَانِهِمْ، وَلَا يَغْسِلُونَ ثِيَابَهُمْ مِنَ الدَّمِ^(٢).
وَأَمَّا مَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَنَّ فَاطِمَةَ كَانَتْ تَغْسِلُ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ فِي غَزْوَةِ
أَحُدٍ^(٣)، فَلَيْسَ هَذَا مَتَعَيِّنًا أَنْ يَكُونَ مِنْ أَجْلِ نَجَاسَتِهِ، بَلْ قَدْ يَكُونُ مِنْ أَجْلِ تَنْظِيفِ
الْوَجْهِ عَنِ الدَّمِ.

وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ دَلِيلٌ عَلَى نَجَاسَةِ دَمِ الْآدَمِيِّ إِلَّا مَا خَرَجَ مِنَ
السَّيْلَيْنِ، لَكِنْ مُرَاعَاةَ لِقَوْلِ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يَنْتَزِعَهُ مِنْهُ، وَإِذَا أَصَابَهُ أَنْ
يَغْسِلَهُ وَيُنْظِفَهُ.

أَمَّا الْحَدِيثَانِ اللَّذَانِ ذَكَرَهُمَا الْمُؤَلِّفُ، يَقُولُ رَحِمَهُ اللَّهُ: جَاءَتْ امْرَأَةُ النَّبِيِّ ﷺ،
فَقَالَتْ: أَرَأَيْتَ إِحْدَانَا تَحِيضُ فِي الثَّوْبِ، كَيْفَ تَصْنَعُ؟ قَالَ: «تَحْتُهُ»؛ يَعْنِي: دَمَ
الْحَيْضِ؛ لِأَنَّ الدَّمَ يَتَجَمَّدُ، فَإِذَا تَجَمَّدَ فَإِنَّهُ يُحْتُّ؛ لِأَنَّ لَهُ عَيْنًا.
وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ -أَعْنِي: قَوْلُهُ: «تَحْتُهُ»- فِيهَا دَلِيلٌ عَلَى رَدِّ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ دَمَ
الْحَيْضِ لَا يَتَجَمَّدُ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الْأَطِبَّاءِ الْمَعَاصِرِينَ قَالَ: إِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ دَمِ الْحَيْضِ وَدَمِ
الِاسْتِحَاضَةِ أَنَّ دَمَ الْحَيْضِ لَا يَتَجَمَّدُ، وَأَنَّ دَمَ الْاسْتِحَاضَةِ يَتَجَمَّدُ، قَالَ: لِأَنَّ دَمَ
الْحَيْضِ هُوَ عُبَارَةٌ عَنْ انْفِجَارِ الْأَكْيَاسِ الَّتِي فِي الرَّجِمِ، وَقَدْ تَجَمَّدَتْ مِنْ قَبْلُ.
لَكِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَتَجَمَّدُ.

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٨٥٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٤٨٠)، وَأَحْمَدُ (٢١٨/٥)، وَالدَّارِمِيُّ (٢٠١٨)، وَغَيْرُهُمْ مِنْ
حَدِيثِ أَبِي وَقْدٍ اللَّيْقِيِّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ مَرْفُوعًا.

(٢) قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَا زَالَ الْمُسْلِمُونَ يَصَلُّونَ فِي جِرَاحَاتِهِمْ» ذَكَرَهُ الْبَخَارِيُّ تَعْلِيقًا، وَقَدْ صَحَّ عَنْ
عَمْرِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنَّهُ صَلَّى وَجَرَحَهُ يَتْعَبُ دَمًا.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٤٠٧٥)، وَمُسْلِمٌ (١٧٩٠) مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

❦ وقوله ﷺ: «ثُمَّ تَقْرُضُهُ بِالْمَاءِ». الْقَرْضُ هُوَ الدَّلْكُ بِأَطْرَافِ الْأَصَابِعِ، وَالنَّاسُ يُسَمُّونَهُ عِنْدَنَا - إِذَا أَمْسَكَتَ جِلْدَ الْإِنْسَانِ - قَرْضًا، فَتَقْرُضُ الْمَرْأَةُ الثَّوبَ بِأَصَابِعِهَا.

❦ وقوله ﷺ: «وَتَنْضُحُهَا»؛ يَعْنِي: أَنَّهَا تَغْسِلُهُ بَعْدَمَا تَقْرُضُهُ بِالْمَاءِ.

فَصَارَتِ الْمَرَاتِبُ ثَلَاثَةً:

أَوَّلًا: الْحَتُّ.

وثَانِيًا: الْقَرْضُ بِالْمَاءِ.

وثَالِثًا: النَّضْحُ الَّذِي هُوَ الْغَسْلُ.

❦ وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ». فَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ يَجُوزُ أَنْ تُصَلِّيَ بِشِيَابِ الْحَيْضِ بَعْدَ أَنْ تُطَهَّرَهَا.

وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: نَجَاسَةُ دَمِ الْحَيْضِ.

وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ أَيْضًا: أَنَّ إِزَالََةَ النِّجَاسَةِ وَاجِبَةٌ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى ذَاتَ يَوْمٍ فِي نَعْلَيْنِ، وَفِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ خَلَعَ نَعْلَيْهِ، فَخَلَعَ الصَّحَابَةُ نِعَالَهُمْ، ثُمَّ سَأَلَهُمْ: «مَا بِالْكُمِّ؟» قَالُوا: رَأَيْنَاكَ خَلَعْتَ نَعْلَيْكَ فَخَلَعْنَا نِعَالَنَا.

فَقَالَ: «إِنَّ جَبْرِيلَ أَتَانِي، فَأَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهَا قَدْرًا، فَخَلَعْتُهُمَا»^(١).

فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُصَلِّيَ فِي لِبَاسٍ نَجَسٍ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا مِنَ الْفَوَائِدِ: أَنَّهُ إِذَا كَانَتِ النِّجَاسَةُ عَيْنًا فَلَا بُدَّ مِنْ إِزَالَتِهَا قَبْلَ الْغَسْلِ. يُؤْخَذُ هَذَا مِنْ قَوْلِهِ: «تَحْتَهُ، ثُمَّ تَقْرُضُهُ بِالْمَاءِ».

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ يَنْبَغِي عِنْدَ غَسْلِ النِّجَاسَةِ أَنْ تَبْدَأَ أَوَّلًا بِصَبِّ مَاءٍ خَفِيفٍ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّكَ لَوْ صَبَبْتَ مَاءً كَثِيرًا، وَهِيَ مَوْجُودَةٌ، فَهَذَا الْمَاءُ بِالضَّرُورَةِ سَوْفَ يَنْتَشِرُ فِي الْمَكَانِ انْتِشَارًا كَبِيرًا أَكْثَرَ مِمَّا لَوْ كَانَ قَلِيلًا، فَانْتَ أَوَّلًا أَزِلُهَا بِالْمَاءِ الْقَلِيلِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ بِالْمَاءِ الْكَثِيرِ.

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٦٥٠)، وَأَحْمَدُ (٣/ ٢٠، ٩٢)، وَالدَّارِمِيُّ (١٣٧٨)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ (١٠١٧)، وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وفي الحديث الثاني: أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبَيْشٍ رضي الله عنها أَتَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي امْرَأَةٌ أُسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ.

وهذه هي الاستحاضة؛ أَنْ يَبْقَى الدَّمُ مَعَهَا دَائِمًا، أَوْ لَا يَنْقَطِعُ عَنْهَا إِلَّا يَسِيرًا، أَوْ يَتَجَاوَزُ الْخَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا. فهذه ثلاثة أحوال.

فَمَا جَاوَزَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا فَهُوَ اسْتِحَاضَةٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ نَاقِصَةٌ فِي دِينِهَا وَعَقْلِهَا». وذكر من نقصان الدين أَنَّهَا إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ^(١).
قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحَيْضَ إِذَا جَاوَزَ الْخَمْسَةَ عَشَرَ فَإِنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَدْعُ الصَّلَاةَ؛ لِثَلَاثِ أَكْثَرُ وَقْتِهَا تَرْكُ الصَّلَاةِ.

وَقِيلَ: إِنَّ الْاسْتِحَاضَةَ أَنْ يَسْتَمِرَّ مَعَهَا الدَّمُ، وَلَا يَنْقَطِعَ فِي الشَّهْرِ إِلَّا يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ.

وَقِيلَ: إِنَّ الْاسْتِحَاضَةَ أَنْ لَا تَطْهُرَ أَبَدًا.

وظَاهِرُ حَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبَيْشٍ أَنَّهَا لَا تَطْهُرُ؛ لِأَنَّهَا قَالَتْ: إِنِّي امْرَأَةٌ أُسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ. لَكِنَّ الْاِحْتِيَاطَ أَنْ يُجْعَلَ ذَلِكَ إِلَى الْخَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا، وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ اسْتِحَاضَةً، إِلَّا إِذَا كَانَتْ الْمَرْأَةُ مِمَّنْ يَجْتَمِعُ حَيْضُهَا؛ فَإِنَّ بَعْضَ النِّسَاءِ تَطْهُرُ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، وَتَحِيضُ شَهْرًا كَامِلًا؛ يَعْنِي: يَجْتَمِعُ الْحَيْضُ لَهَا، فَهَذِهِ عَلَى حَسَبِ عَادَتِهَا.

وَأَمَّا شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله فَإِنَّهُ يَرَى أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ هِيَ الَّتِي يَكُونُ أَكْثَرُ وَقْتِهَا الدَّمُ، فَلَا يُقَيِّدُهُ بِمُجَاوَزَةِ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا.

وقوله ﷺ: «إِنَّمَا ذَلِكَ عَرَقٌ». يَجُوزُ فِي الْكَافِ الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ، وَذَلِكَ أَنَّ كَافَ الْمُخَاطَبِ فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ تُسْتَعْمَلُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى وَجْهِ ثَلَاثَةِ: الْاسْتِعْمَالِ الْأَوَّلِ: أَنْ تَتَّبَعَ الْمُخَاطَبَ، وَهَذَا هُوَ الْأَفْصَحُ، فَإِنْ كَانَ الْمُخَاطَبُ

مُفْرَدًا مُذَكَّرًا كَانَتْ مُفْرَدَةً مَفْتُوحَةً، وَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا مُؤَنَّثًا كَانَتْ مُفْرَدَةً مَكْسُورَةً، وَإِنْ كَانَ مُثَنًى كَانَتْ مُثَنًى فِي الْمَذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ، وَإِنْ كَانَ مَجْمُوعًا كَانَتْ بِالْمِيمِ فِي جَمِيعِ الْمَذَكَّرِ، وَبِالنُّونِ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ [٣٢: ١٧٧]. وَقَالَ اللَّهُ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى-: ﴿ذَلِكُمَا مَعَا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾ [٣٧: ١٧٧]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَيْلَكَ لِلْعَنَةِ الَّتِي أَوْرَثْتُمُوهَا﴾ [٧٢: ١٧٧].

وَالِاسْتِعْمَالُ الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ بِالْفَتْحِ لِلْمُذَكَّرِ مُطْلَقًا؛ يَعْنِي: سَوَاءٌ كَانَ مُفْرَدًا أَوْ مُثَنًى أَوْ مَجْمُوعًا، وَبِالْكَسْرِ لِلْمُؤَنَّثِ مُطْلَقًا، سَوَاءٌ كَانَ مُفْرَدًا أَوْ مُثَنًى أَوْ مَجْمُوعًا. وَالِاسْتِعْمَالُ الثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ بِالْفَتْحِ مُطْلَقًا، سَوَاءٌ كَانَ الْمُخَاطَبُ مُذَكَّرًا أَوْ مُؤَنَّثًا، وَسَوَاءٌ كَانَ مُفْرَدًا أَوْ مُثَنًى أَوْ جَمْعًا.

وَقَوْلُهُ: «إِنَّمَا ذَلِكَ عَرَقٌ». إِذَا قَالَ قَائِلٌ: وَالْحَيْضُ أَلَيْسَ دَمًا؟

فَيُقَالُ: بَلَى، الْحَيْضُ دَمٌ، لَكِنَّهُ لَيْسَ دَمٌ عَرَقٌ، بَلْ هُوَ دَمٌ طَبِيعَةٌ وَجِبَلَةٌ يَعْتَادُ الْإِنْثَى إِذَا بَلَغَتْ، وَلَيْسَ لَهُ سَبَبٌ، وَدَمُ الْعَرَقِ لَهُ سَبَبٌ: إِمَّا مَرَضٌ، أَوْ أَنْ تَحْمِلَ شَيْئًا ثَقِيلًا، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، الْمَهْمُ أَنْ دَمُ الْعَرَقِ لَهُ سَبَبٌ، وَدَمُ الْحَيْضِ دَمٌ طَبِيعِيٌّ.

وَقَالَ: «فَإِذَا أَقْبَلَتْ حَيْضَتُكَ فَدَعِي الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَدْبَرَتْ فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ، ثُمَّ صَلِّي». وَاقْبَالُ الْحَيْضَةِ دُخُولُ زَمَنِهَا، وَإِدْبَارُ الْحَيْضَةِ انْتِهَاءُ زَمَنِهَا، وَعَلَى هَذَا فَتَكُونُ الْمَرْأَةُ الْمُعْتَادَةُ الَّتِي لَهَا حَيْضَةٌ مَعْلُومَةٌ تَرْجِعُ إِلَى عَادَتِهَا، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ أَزِيحٌ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: تَرْجِعُ إِلَى التَّمْيِيزِ؛ فَإِنَّ دَمَ الْحَيْضِ لَهُ مِيزَةٌ لَيْسَتْ لِدَمِ الْعَرَقِ، وَهَذِهِ الْمِيزَةُ هِيَ مَا يَكُونُ مِنْ عِلَامَاتِ دَمِ الْحَيْضِ مِنْ أَنَّهُ أَسْوَدُ ثَخِينٌ مُثَنًى، وَدَمُ الْعَرَقِ لَيْسَ كَذَلِكَ.

لَكِنَّ الْمَشْهُورَ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنْ الْمَرْجِعَ إِلَى الْعَادَةِ أَوَّلًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا عَادَةٌ بَأَنِ اسْتَحِيضَتْ ابْتِدَاءً مِنْ أَوَّلِ مَا جَاءَهَا الْحَيْضُ، فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى التَّمْيِيزِ.

وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ لَهَا عَادَةٌ، وَلَكِنَّهَا نَسِيَتْهَا، وَلَا تَذَرِي مَتَى وَقْتُهَا، فَإِنَّهَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَيْضًا تَرْجِعُ إِلَى التَّمْيِيزِ.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا تَمَيِّزٌ وَلَا عَادَةٌ فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إِمَّا إِلَى غَالِبِ النِّسَاءِ، وَإِمَّا إِلَى غَالِبِ نِسَائِهَا.
وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ وَاضِحٌ، فَأَمَّا إِلَى غَالِبِ النِّسَاءِ فَهُوَ سِتَّةُ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةٌ، وَأَمَّا إِلَى
غَالِبِ نِسَائِهَا فَهُوَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ لَهَا قَرِيبَاتٌ، عَادَتْهُنَّ تِسْعَةُ أَيَّامٍ فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى تِسْعَةِ أَيَّامٍ.
وَهَذَا أَقْرَبُ مِنْ حَيْثُ الطَّبِيعَةُ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ الْمَرْأَةَ تَكُونُ طَبِيعَتُهَا كَطَّبِيعَةِ
قَرِيبَاتِهَا؛ لِأَنَّ هَذِهِ وَرَاثَةٌ.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا أَقَارِبُ، أَوْ كَانَتْ عَادَةُ أَقَارِبِهَا مُضْطَرِبَةً فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى عَادَةِ غَالِبِ النِّسَاءِ.
فَالآنَ عِنْدَنَا خِلَافٌ: هَلْ يُقَدَّمُ التَّمْيِيزُ، أَوْ تُقَدَّمُ الْعَادَةُ؟
وَالصَّحِيحُ: تَقْدِيمُ الْعَادَةِ؛ لِأَنَّهَا أَقْلُ اضْطِرَابًا، وَالتَّمْيِيزُ رُبَّمَا مَعَ تَغْيِيرِ الطَّبِيعَةِ رُبَّمَا
يَتَغَيَّرُ أَيْضًا، فَتَجِدُ مَثَلًا قَدْ يَحْصُلُ لَهَا دَمٌ أَسْوَدٌ فِي يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ، ثُمَّ أَحْمَرٌ، ثُمَّ أَسْوَدٌ، ثُمَّ
أَحْمَرٌ، فَتَبْقَى مُرْتَبِكَةً، إِذَا قُلْنَا: تَرْجِعُ لِلْعَادَةِ. انْتَهَى الْأَمْرُ.

وَتَكُونُ عَادَتُهَا سِتَّةَ أَيَّامٍ مِنْ أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ، فَتَجْلِسُ مِنْ أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ سِتَّةَ أَيَّامٍ.
﴿يَقُولُ ﷺ: «ثُمَّ اغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي»؛ أَيُ: دَمَ الْحَيْضِ، لِأَنَّهُ قَالَ: «وَإِذَا
أَذْبَرْتَ فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ، ثُمَّ صَلِّي». فَهَلْ دَمُ الْاسْتِحَاضَةِ يَجِبُ التَّنَزُّهُ مِنْهُ وَالتَّطَهُّرُ
مِنْهُ، أَوْ لَا يَجِبُ؛ لِأَنَّهُ دَمٌ عَرَقٌ؟

الظَّاهِرُ: أَنَّ دَمَ الْاسْتِحَاضَةِ كَدَمِ الْحَيْضِ يَجِبُ التَّنَزُّهُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ مِنَ السَّبِيلِ،
إِمَّا مِنَ الرَّحِمِ مِنْ أَذْنَاهُ، أَوْ مِنَ الطَّرِيقِ بَيْنَ الرَّحِمِ، وَالْفَرْجِ.
﴿وَقَوْلُهُ: «ثُمَّ صَلِّي». اسْتَدَلَّ بِهِ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الصَّلَاةُ مَعَ النَّجَاسَةِ؛ لِأَنَّ
(ثُمَّ) تُفِيدُ التَّرْتِيبَ.

قَالَ: وَقَالَ أَبِي^(١): ثُمَّ تَوَضَّعِي لِكُلِّ صَلَاةٍ حَتَّى يَجِيءَ ذَلِكَ الْوَقْتُ.
﴿قَوْلُهُ: «تَوَضَّعِي لِكُلِّ صَلَاةٍ». قِيلَ: إِنَّ الْمُرَادَ أَنَّهَا تَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَلَوْ فِي
وَقْتٍ وَاحِدٍ.

(١) البخاري (٢٨٨)، ولفظ: «تتوضأ لكل صلاة» من أفراد البخاري.

وَقِيلَ: إِنَّ الْمَرَادَ أَنَّهَا تَتَوَضَّأُ لَوْ قَتَ كُلَّ صَلَاةٍ.

فَمَثَلًا لَا تَتَوَضَّأُ لِصَلَاةِ الظُّهْرِ قَبْلَ الزَّوَالِ، وَلَا لِصَلَاةِ الْمَغْرَبِ قَبْلَ الْغُرُوبِ، وَهَلْ لَهَا أَنْ تَجْمَعَ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ، لَهَا أَنْ تَجْمَعَ؛ لِأَنَّ تَطَهُّرَهَا لِكُلِّ وَقْتٍ بِدُونِ جَمْعٍ يَشُقُّ عَلَيْهَا بِلَا شَكٍّ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حِينَ حَكَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَبَيْنَ الْمَغْرَبِ وَالْعِشَاءِ فِي الْمَدِينَةِ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ، وَعِنْدَمَا قَالُوا لَهُ: مَا أَرَادَ بِذَلِكَ؛ أَيْ لِمَاذَا جَمَعَ؟ قَالَ: أَرَادَ أَلَّا يُخْرِجَ أُمَّتَهُ ^(١).

يَعْنِي: أَلَّا يُلْحَقَهَا الْحَرَجُ بِتَرْكِ الْجَمْعِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ يُلْحَقُهَا الْحَرَجُ لَوْ قُلْنَا لَهَا: تَوَضَّئِي إِذَا دَخَلَ وَقْتُ الظُّهْرِ، ثُمَّ إِذَا دَخَلَ وَقْتُ الْعَصْرِ، ثُمَّ إِذَا دَخَلَ وَقْتُ الْمَغْرَبِ، ثُمَّ إِذَا دَخَلَ وَقْتُ الْعِشَاءِ، وَصَلِّي كُلَّ صَلَاةٍ فِي وَقْتِهَا. فَإِنَّ هَذَا سَيَشُقُّ عَلَيْهَا، لَا سِيَّمَا أَنَّ هُنَاكَ نَوْعًا مِنَ النِّسَاءِ يَعْتَقِدْنَ أَنَّ اسْتِعْمَالَ الْمَاءِ فِي غَسْلِ الْفَرْجِ يُؤَثِّرُ عَلَى الْمَرْأَةِ.

وَعَلَى هَذَا نَقُولُ: لَهَا أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي وَقْتٍ إِحْدَاهُمَا حَسَبَ مَا يَتَيَسَّرُ لَهَا، وَبَيْنَ الْمَغْرَبِ وَالْعِشَاءِ فِي وَقْتٍ إِحْدَاهُمَا حَسَبَ مَا يَتَيَسَّرُ لَهَا. وَلَا يُقَالُ: بَيْنَ الْعِشَاءِ وَالْفَجْرِ، أَوْ الْمَغْرَبِ وَالْعَصْرِ؛ لِأَنَّهُ لَا جَمْعَ بَيْنَهُمَا.

فَأَمَّا امْتِنَاعُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْعِشَاءِ وَالْفَجْرِ فَظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ بَيْنَهُمَا وَقْتًا لَيْسَ وَقْتًا لِلصَّلَاةِ؛ إِذْ إِنَّ وَقْتَ الْعِشَاءِ يَنْتَهِي فِي نِصْفِ اللَّيْلِ، فَمَا بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ لَيْسَ وَقْتًا لِلْعِشَاءِ. وَأَمَّا امْتِنَاعُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْعَصْرِ وَالْمَغْرَبِ فَلِأَنَّ الْمَغْرَبَ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ، لَكِنَّهُ تُخْتَمُ بِهِ صَلَاةُ النَّهَارِ، وَلِهَذَا جَاءَ الْحَدِيثُ: «أَنَّهَا وَتَرُ النَّهَارَ» ^(٢).

وَلِأَنَّ الْمَغْرَبَ صَلَاةٌ لَيْسَتْ مِنْ جِنْسِ صَلَاةِ الْعَصْرِ؛ لِأَنَّهَا جَهْرِيَّةٌ، وَصَلَاةُ الْعَصْرِ سِرِّيَّةٌ، وَالْأَصْلُ بَعْدَ هَذَا كُلُّهُ هُوَ أَنَّهُ لَمْ يَرِدِ الْجَمْعُ بَيْنَ الْعَصْرِ وَالْمَغْرَبِ.



(١) أخرجه البخاري (٥٤٣)، ومسلم (٧٠٥).

(٢) أخرجه البخاري (٢/٣٠، ٤١).

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤- بَابُ غَسْلِ الْمَنِيِّ وَفَرَكِهِ وَغَسْلِ مَا يُصِيبُ مِنَ الْمَرْأَةِ.

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ غَسْلِ الْمَنِيِّ وَفَرَكِهِ». غَسَلُهُ فِي حَالِ مَا إِذَا كَانَ رَطْبًا، وَفَرَكُهُ

فِيمَا إِذَا كَانَ يَابِسًا.

ثُمَّ مَا هُوَ الْمَنِيُّ؟

الْمَنِيُّ: هُوَ أَحَدُ مَا يَخْرُجُ مِنَ الذَّكَرِ، وَالَّذِي يَخْرُجُ مِنَ الذَّكَرِ أَرْبَعَةُ أَصْنَافٍ: الْمَنِيُّ وَالْمَذْيُ وَالْوَدْيُ وَالْبَوْلُ.

أَمَّا الْمَنِيُّ فَهُوَ الَّذِي يَخْرُجُ عِنْدَ اشْتِدَادِ الشَّهْوَةِ دَفْقًا، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ مَنِيًّا، فَهُوَ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ؛ يَعْنِي: أَنَّهُ مَدْفُوقٌ يَنْدَفِقُ بِشِدَّةٍ.

أَوْ بِمَعْنَى فَاعِلٍ؛ لِأَنَّ فَعِيلًا تَأْتِي بِمَعْنَى فَاعِلٍ؛ كَرَجِيمٍ، وَتَأْتِي بِمَعْنَى مَفْعُولٍ؛ كَجَرِيحٍ، وَلَكِنَّ الْقُرْآنَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ بِمَعْنَى فَاعِلٍ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿خَلَقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ﴾ [الطَّارِق: ٦].

وَهَذَا الْمَنِيُّ لَا يَجِبُ غَسْلُهُ، لَكِنَّهُ أَفْضَلُ، وَلَيْسَ لِنَجَاسَتِهِ، بَلْ لَذَهَابِ صُورَتِهِ، فَيُنْظَفُ الثُّوبُ مِنْهُ، كَمَا يُنْظَفُ مِنَ الْمُخَاطِ، وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ قُوَّةَ الْحَرَارَةِ الَّتِي بِهَا خَرَجَ هَذَا الْمَاءُ الدَّافِقُ لَطَفَتُهُ حَتَّى لَمْ يَكُنْ نَجِسًا.

وَقَدْ رَأَيْتُ فِي كِتَابِ «بَدَائِعِ الْفَوَائِدِ» لِابْنِ الْقَيْمِ، وَهُوَ يَتَكَلَّمُ عَنْ طَهَارَةِ الْمَنِيِّ، وَيَذْكُرُ الْأَدِلَّةَ وَالتَّعْلِيلَاتِ عَلَى طَهَارَتِهِ، قَالَ: إِنَّهُ جَرَتْ مَنَاطَرَةٌ بَيْنَ ابْنِ عَقِيلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ - وَهُوَ يَقُولُ بِطَهَارَةِ الْمَنِيِّ - وَبَيْنَ رَجُلٍ آخَرَ يَقُولُ: إِنَّ الْمَنِيَّ نَجَسٌ. فَقِيلَ لِابْنِ عَقِيلٍ: مَاذَا يَبْنِيكُمْ؟ قَالَ: أَنَا أَحَاوِلُ أَنْ أَجْعَلَ أَصْلَهُ طَاهِرًا، وَهُوَ يُحَاوِلُ أَنْ يَجْعَلَ أَصْلَهُ نَجِسًا.

وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - طَاهِرٌ، وَأَصْلُهُ أَيْضًا طَاهِرٌ.

أَمَّا الْمَذْيُ فَإِنَّهُ يَخْرُجُ عَقِبَ الشَّهْوَةِ وَيَدُونُ إِحْسَاسٍ إِلَّا بِرُطُوبَتِهِ فَقَطْ، وَالنَّاسُ يَخْتَلِفُونَ فِيهِ، فَمِنْهُمْ مَنْ هُوَ كَثِيرُ الْمَذْيِ، وَمِنْهُمْ الْمُتَوَسِّطُ، وَمِنْهُمْ الْقَلِيلُ، وَمِنْهُمْ الْمُعْدِمُ، وَقَدْ حَدَّثَنِي بَعْضُ الْإِخْوَانِ أَنَّهُ مَا رَأَى الْمَذْيَ فِي حَيَاتِهِ أَبَدًا.

وهو - أعني: المذي - بَيْنَ الْبَوْلِ وَبَيْنَ الْمَنِيِّ؛ يَعْنِي: أَنَّ نَجَاسَتَهُ مُخَفَّفَةٌ، وَمَا يَجِبُ مِنَ التَّطْهِيرِ بِسَبَبِهِ أَكْثَرُ مِمَّا يَجِبُ مِنَ الْبَوْلِ.
 أَمَّا كَوْنُ نَجَاسَتِهِ مُخَفَّفَةً فَلِأَنَّ السَّنَةَ قَدْ جَاءَتْ بِنُضْجِهِ^(١)، وَالنَّضْجُ أَنْ يُصَبَّ الْمَاءُ عَلَيْهِ بِدُونِ غَسَلٍ، وَلَا فَرْكِ.

وَلَعَلَّ الْحِكْمَةَ مِنْ ذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: حُصُولُ الْمَشَقَّةِ مِنْهُ؛ فَإِنَّ فِي غَسْلِهِ مَشَقَّةً؛ إِذْ كُلَّمَا أَمْدَى الْإِنْسَانُ يَغْسِلُ ثِيَابَهُ وَمَا لَوْثَهُ، فَفِيهِ مَشَقَّةٌ، لَا سِيَّمَا مِنَ الْمَذَاءِ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ خَرَجَ مِنَ الشَّهْوَةِ، فَخَفَّفَتْ غِلَظُهُ وَنَجَاسَتُهُ.

وَأَمَّا كَوْنُهُ يَخْتَلِفُ عَنِ الْبَوْلِ فِي التَّطْهِيرِ فَلِأَنَّهُ يَجِبُ فِيهِ غَسْلُ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَيْنِ - يَعْنِي: الْخُصْيَتَيْنِ - وَإِنْ لَمْ يُصْبِهَا شَيْءٌ مِنَ الْمَذِي.

وَذَكَرَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ مِنْ فَوَائِدِ ذَلِكَ أَنَّ غَسْلَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَيْنِ يُخَفِّفُ خُرُوجَ الْمَذِي، وَرُبَّمَا يَقْطَعُهُ بِالْكُلِّيَّةِ، وَهَذِهِ مِنَ الْفَوَائِدِ الشَّرْعِيَّةِ وَالطَّبِيعِيَّةِ.
 أَمَّا الْبَوْلُ فَمَعْرُوفٌ.

وَأَمَّا الْوَدْيُ فَإِنَّهُ عَصَارَةُ الْبَوْلِ، وَهُوَ مَاءٌ أَبْيَضٌ رَقِيقٌ يَخْرُجُ عِنْدَ انْتِهَاءِ الْبَوْلِ، وَرُبَّمَا يَسْتَمِرُّ مَعَ بَعْضِ النَّاسِ، وَيَصِيرُ مَعَهُمُ كَالسَّلْسِ.

وَحُكْمُ هَذَا الْوَدْيِ حُكْمُ الْبَوْلِ، لَا يَخْتَلِفُ عَنْهُ.

وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَغَسْلُ مَا يُصِيبُ مِنَ الْمَرَأَةِ. مُقْتَضَاهُ أَنَّ رُطُوبَةَ فَرجِ الْمَرَأَةِ نَجِسَةٌ، وَهَذَا هُوَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ فِي الْمَسْأَلَةِ.

وَقِيلَ: إِنَّ رُطُوبَةَ فَرجِ الْمَرَأَةِ لَيْسَتْ بِنَجِسَةٍ. وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ.

وَعَلَى هَذَا فَلَوْ أَنَّ الْإِنْسَانَ أَتَى أَهْلَهُ، وَلَمْ يُنْزِلْ، ثُمَّ نَزَعَ، وَرَأَى عَلَى ذَكَرِهِ بَلَلًا فَإِنَّ هَذَا الْبَلَلَ يَكُونُ طَاهِرًا لَا يَجِبُ غَسْلُهُ.

(١) أخرجه البخاري (١٣٢)، ومسلم (٣٠٣)، وغيرهما من حديث عليٍّ رضي الله عنه أنه أرسل المقداد رضي الله عنه وسأل النبي ﷺ فيه.

وَعَلَى قَوْلٍ مَنْ يَرَى نَجَاسَةً رُطُوبَةً فَرَجَ الْمَرْأَةُ يَقُولُ: إِنَّهُ يَجِبُ غَسْلُهُ، وَيَجِبُ كَذَلِكَ غَسْلُ مَا أَصَابَ الثَّوبَ مِنْهُ.

وظاهرُ كلام البخاري رحمه الله الثاني، وهو وجوبُ الغسل، وعلى هذا فيكونُ على رَأْيِهِ نَجَسًا، لكنَّ الصحيح - كما سبق - أَنَّهُ طَاهِرٌ، وذلك مِنْ وَجْهَيْنِ: الوجهُ الأولُ: المشقة.

والوجهُ الثاني: أَنَّ الرَسُولَ ﷺ لم يَرِدْ عَنْهُ أَنَّهُ أَوْجَبَ غَسْلَ مَا أَصَابَهُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

٢٢٩- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ الْجَزَرِيُّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَغْسِلُ الْجَنَابَةَ مِنْ ثَوْبِ النَّبِيِّ ﷺ، فَيُخْرِجُ إِلَى الصَّلَاةِ، وَإِنْ بَقِيَ الْمَاءُ فِي ثَوْبِهِ ^(١).

[الحديث ٢٢٩ - أطرافه في: ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢].

وهذا الحديث فيه من الفوائد: أَنَّ الْمَرْأَةَ تَغْسِلُ ثِيَابَ الزَّوْجِ، فَتَخْدِمُهُ فِي غَسْلِ ثِيَابِهِ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ يَرَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ أَنْ تَخْدِمَ زَوْجَهَا، وَأَنَّهَا إِنْ خَدَمَتْ زَوْجَهَا فَهَذَا مِنْ بَابِ التَّطَوُّعِ، وَإِلَّا فَلَا يَجِبُ عَلَيْهَا.

وَعَلَى هَذَا فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَأْتِ الزَّوْجُ بِخَادِمٍ، وَدَخَلَ إِلَى الْبَيْتِ، وَقَالَ لَامْرَأَتِهِ: جَهِّزِي الْعِشَاءَ. فَقَالَتْ: لَنْ أَخْدِمَكَ، جَهِّزِي الْعِشَاءَ أَنْتِ. فَإِنَّهَا عَلَى رَأْيِ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءِ تُلْزِمُهُ بِذَلِكَ، وَلَهَا أَنْ تَقُولَ لَهُ: إِمَّا أَنْ تُجَهِّزَ الطَّعَامَ أَنْتِ، أَوْ تَذْهَبَ لِلسُّوقِ وَتَشْتَرِيَ مَا شِئْتَ مِنْ طَعَامٍ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ حَتَّى الطَّبَائِعُ الْبَشَرِيَّةُ تُتَفَرِّقُ مِنْهُ، وَالصَّوَابُ فِي هَذَا أَنَّ الْوَاجِبَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ مَا ذَكَرَهُ اللَّهُ ﷻ حَيْثُ قَالَ: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النِّسَاءُ: ١٩].

فَمَا جَرَى بِهِ الْعُرْفُ فَهُوَ الْوَاجِبُ، سَوَاءٌ كَانَ مِنْ حَقِّ الزَّوْجِ عَلَى الزَّوْجَةِ، أَوْ مِنْ حَقِّ الزَّوْجَةِ عَلَى الزَّوْجِ.

فَمَثَلًا إِذَا كُنَّا فِي بِلَادٍ لَا تَخْدُمُ النِّسَاءُ فِيهَا أَزْوَاجَهُنَّ فِي الْبُيُوتِ، وَلَا فِي الطَّبْخِ، وَلَا فِي الْغَسْلِ قُلْنَا: نَعْمَلُ بِهَذَا.

وَإِذَا كُنَّا فِي بِلَادٍ بِالْعَكْسِ قُلْنَا: لَا بُدَّ أَنْ تُلْزَمَ الزَّوْجَةُ بِمَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ، فَمَثَلًا عِنْدَنَا - نَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يُدَيِّمَ هَذِهِ الْعَادَةَ الطَّيِّبَةَ الَّتِي سَأَذْكُرُهَا - أَنَّ النِّسَاءَ يَخْدُمْنَ الرِّجَالَ فِي غَسْلِ الْبَيْتِ، وَفِي الطَّهْيِ، وَفِي غَسْلِ الثِّيَابِ، وَفِي إِصْلَاحِ حَوْشِ الْغَنَمِ وَالْبَقَرِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

فَنَخْشَى الْآنَ بِسَبَبِ التَّوَشُّعِ وَكَثْرَةِ الْخَادِمَاتِ أَنْ تُضْرِبَ النِّسَاءُ فِيمَا بَعْدُ، وَأَنْ تَقُولَ الْوَاحِدَةُ مِنْهُنَّ: جَهَّزْ عَشَاءَكَ بِيَدِكَ، وَاغْسِلِ الْبَيْتَ أَنْتَ. وَهِيَ نَائِمَةٌ عَلَى السَّرِيرِ، وَهَذَا الرَّجُلُ الْمُسْكِينُ يُنْقِذُ، وَلَكِنْ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَنْ يَكُونَ، وَتَرْجُو مِنَ اللَّهِ إِلَّا يَكُونَ.

الْمَهْمُ: أَنَّا نَرَى أَنَّ الْوَاجِبَ الرَّجُوعُ إِلَى الْعُرْفِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَحَالَنَا عَلَيْهِ، فَقَالَ: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النِّسَاءُ: ١٩]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٢٨]. فَعَلَيْهِنَّ مَا جَرَى بِهِ الْعُرْفُ، وَلَهُنَّ مَا جَرَى بِهِ الْعُرْفُ.

وَهَذِهِ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ، وَمَعَ ذَلِكَ كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَخْدُمُ أَهْلَهُ، فَقَدْ كَانَ فِي مِهْنَةِ أَهْلِهِ ﷺ ^(١)، وَكَانَ يَخْصِفُ نَعْلَهُ، وَيَخِيطُ ثَوْبَهُ.

وَقَدْ كَانَ أَمْرُ الصَّحَابَةِ عَلَى عُرْفِنَا الْيَوْمَ حَتَّى إِنَّ الزُّبَيْرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ لَهُ حَائِطٌ خَارِجَ الْمَدِينَةِ، وَكَانَتْ امْرَأَتُهُ تَحْمِلُ النَّوَى مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى حَائِطِهِ عَلَى رَأْسِهَا ^(٢)؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا جَرَى بِهِ الْعُرْفُ.

فَإِذَا قَالُوا: لَعَلَّ هَذَا تَبَرُّعٌ، وَأَنَّهَا لَوْ شَاءَتْ لَا مَتْنَعَتْ؟

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٧٦).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٢٢٤).

قُلْنَا: نَعَمْ، هَذَا وَارِدٌ، لَكِنَّهُ يَمْنَعُهُ أَنَّهُ أَمْرٌ مُطَرِّدٌ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَطْرِدَ الْعُرْفَ هَذَا دُونَ أَنْ تَشْعُرَ الْمَرْأَةُ بِأَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّبَرُّعِ، وَلَيْسَ مِنْ بَابِ الْوَاجِبِ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٢٣٠- حَدَّثَنَا قَتِيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو، عَنْ سُلَيْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ .ح وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ الْمَنِيِّ يُصِيبُ الثَّوْبَ؟ فَقَالَتْ: كُنْتُ أَغْسِلُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ، وَاتَّرَ الْغَسْلُ فِي ثَوْبِهِ بَقْعُ الْمَاءِ ^(١).

٦٥- بَابُ إِذَا غَسَلَ الْجَنَابَةَ أَوْ غَيْرَهَا فَلَمْ يَذْهَبِ أَثَرُهُ.

٢٣١- حَدَّثَنَا مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ، قَالَ: سَأَلْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ فِي الثَّوْبِ تُصِيبُهُ الْجَنَابَةُ؟ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: كُنْتُ أَغْسِلُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ، وَاتَّرَ الْغَسْلُ فِيهِ بَقْعُ الْمَاءِ.

٢٣٢- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تَغْسِلُ الْمَنِيَّ مِنْ ثَوْبِ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ أَرَاهُ فِيهِ بُقْعَةً أَوْ بُقْعًا.

هَذِهِ الْأَحَادِيثُ - كَمَا تَقَدَّمَ - تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَنِيَّ طَاهِرٌ؛ لِأَنَّ أَثَرَ الْمَنِيِّ يَبْقَى، فَهِيَ تَغْسِلُهُ غَسْلًا خَفِيفًا، وَيَبْقَى أَثَرُهُ.

وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ التَّصْرِيحِ بِمَا يُسْتَحْيَى مِنْ ذِكْرِهِ إِذَا دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ بَيَانِ الْحَقِّ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٥٣].

وَفِيهِ أَيْضًا: مَا أَشْرَنَّا إِلَيْهِ أَنْفًا مِنْ أَنَّ الْمَرْأَةَ تَخْدُمُ زَوْجَهَا، وَلَكِنْ ذَلِكَ مُقَيَّدٌ بِالْعُرْفِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ:

٦٦- بَابُ أَبْوَالِ الْإِبِلِ وَالْدَّوَابِّ وَالْغَنَمِ وَمَرَابِضِهَا.

وَصَلَّى أَبُو مُوسَى فِي دَارِ الْبَرِيدِ وَالسَّرْقِينَ، وَالْبَرِيَّةَ^(١) إِلَى جَنْبِهِ، فَقَالَ: هَاهُنَا وَثَمَّ سَوَاءٌ^(٢).

٢٣٣- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَدِمَ أَنَسٌ مِنْ عُكْلٍ أَوْ عُرَيْنَةَ، فَاجْتَوُوا الْمَدِينَةَ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِإِلْقَاحٍ، وَأَنْ يَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا، فَانْطَلَقُوا، فَلَمَّا صَحُّوا قَتَلُوا رَاعِي النَّبِيِّ ﷺ، وَاسْتَأْقُوا النَّعَمَ، فَجَاءَ الْخَبْرُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ، فَلَمَّا ارْتَفَعَ النَّهَارُ جِيءَ بِهِمْ، فَأَمَرَ فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسُمِرَتْ أَعْيُنُهُمْ، وَأُلْقُوا فِي الْحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ، فَلَا يُسْقَوْنَ.

قَالَ أَبُو قَلَابَةَ: فَهَؤُلَاءِ سَرَقُوا وَقَتَلُوا وَكَفَرُوا بَعْدَ إِيْمَانِهِمْ، وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ^(٣).

[الْحَدِيثُ ٢٣٣- أَطْرَافُهُ فِي: ١٥٠١، ٣٠١٨، ٤١٩٢، ٤١٩٣، ٤٦١٠، ٥٦٨٥، ٥٦٨٦، ٥٧٢٧، ٦٨٠٢، ٦٨٠٣، ٦٨٠٤، ٦٨٠٥، ٦٨٩٩].

٢٣٤- حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو التَّيَّاحِ يَزِيدُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي قَبْلَ أَنْ يُبْنَى الْمَسْجِدُ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ^(٤).

[الْحَدِيثُ ٢٣٤- أَطْرَافُهُ فِي: ٤٢٨، ٤٢٩، ١٨٦٨، ٢١٠٦، ٢٧٧١، ٢٧٧٤، ٣٩٣٢، ٢٧٧٩].

هَذَا الْبَابُ يَقُولُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ أَبْوَالِ الْإِبِلِ وَالْدَّوَابِّ وَالْغَنَمِ وَمَرَابِضِهَا»؛ يَعْنِي: هَلْ هِيَ نَجَسَةٌ أَوْ لَا؟

ثُمَّ اسْتَدَلَّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَطَهَارَةِ أَبْوَالِ الْإِبِلِ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ هَؤُلَاءِ الرُّهْطَ مِنْ عُكْلٍ أَوْ عُرَيْنَةَ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «الْبَرِيَّةُ: الصَّحْرَاءُ مَنْسُوبَةٌ إِلَى الْبَرِّ». اهـ.

(٢) وَصَلَّهُ أَبُو نَعِيمٍ شَيْخُ الْبُخَارِيِّ فِي كِتَابِ «الصَّلَاةِ» لَهُ.

وَانْظُرْ: «الْفَتْحُ» (٣٣٦/١).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٦٧١).

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٢٤).

﴿وَقَوْلُهُ: «أَوْ عُرْيَنَةً». لَيْسَ لِلشَّكِّ، بَلْ لَأَنَّهُمْ مِنْ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ، فَ«أَوْ» هُنَا بِمَعْنَى «الْوَاوِ».

وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ وَاضِحٌ، وَهُوَ أَنَّ الرِّسُولَ ﷺ أَمَرَهُمْ أَنْ يَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا، وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ بِغَسْلِ مَا أَصَابَهُمْ مِنْ هَذِهِ الْأَبْوَالِ، وَلَوْ كَانَتْ الْأَبْوَالُ نَجَسَةً لَكَانَتْ الْحَاجَةُ دَاعِيَةً إِلَى أَنْ يُبَيِّنَ ذَلِكَ لَهُمْ.

وَهَلْ يُقَاسُ عَلَيْهَا بَقِيَّةُ الدَّوَابِّ؟
يُقَالُ: فِي ذَلِكَ تَفْصِيلٌ: أَمَّا الدَّوَابُّ الْمَأْكُولَةُ فَتُقَاسُ عَلَيْهَا؛ إِذْ لَا فَرْقَ.
وَأَمَّا الدَّوَابُّ غَيْرُ الْمَأْكُولَةِ؛ مِثْلُ الْحِمَارِ وَالْكَلْبِ وَالْهَرِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ فَلَا تَقَاسُ.
فَكُلُّ مَا لَا يُؤْكَلُ لِحُمِّهِ فَبَوْلُهُ وَرَوْثُهُ نَجَسٌ. وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ قَوْلُ الْبَخَارِيِّ:
وَالدَّوَابُّ؛ يَعْنِي: الَّتِي تُؤْكَلُ.

﴿قَالَ: «وَالْغَنَمِ». مِنَ الْوَاضِحِ أَنَّ أَبْوَالَ الْغَنَمِ طَاهِرَةٌ.
﴿وَقَوْلُهُ: «وَمَرَابِضُهَا»؛ يَعْنِي: مَا تَرَبِّضُ فِيهِ، وَالَّذِي تَرَبِّضُ فِيهِ الدَّوَابُّ فِي الْغَالِبِ يَكُونُ فِيهِ بَوْلٌ وَرَوْثٌ، فَهَلْ مَا تَرَبِّضُ فِيهِ نَجَسٌ؟
الْجَوَابُ: لَا، لَيْسَ بِنَجَسٍ، حَتَّى مَعَاطِنُ الْإِبِلِ لَيْسَتْ بِنَجَسَةٍ، لَكِنْ قَدْ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِي مَعَاطِنِ الْإِبِلِ^(١) لِسَبَبٍ غَيْرِ النَّجَاسَةِ، وَهُوَ أَنَّ الْإِبِلَ خُلِقَتْ مِنَ الشَّيَاطِينِ^(٢)، وَالشَّيَاطِينُ تَأْلَفُهَا، وَيُقَالُ: إِنَّهَا تَأْوِي إِلَى مَعَاطِنِهَا.
فَلِهَذَا نَهَى ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فِي مَعَاطِنِ الْإِبِلِ.

ثُمَّ الْمَعَاطِنُ لَيْسَتْ كَالْمَرَابِضِ الَّتِي تَرَبِّضُ فِيهَا اللَّيْلَةَ، ثُمَّ تُغَادِرُ، فَهَذَا لَيْسَ عَطْنًا؛ يَعْنِي: لَوْ أَنَّ إِبِلًا عَرَسَ أَهْلُهَا، وَبَاتُوا فِي مَكَانٍ مَا، وَبَالَتْ وَرَأَتْ، ثُمَّ قَامُوا عَنْ هَذَا الْمَكَانِ، وَانْصَرَفُوا عَنْهُ فَهَلْ تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي هَذِهِ الْمَرَابِضِ؟

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣٦٠).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٨٤، ٤٩٣)، وَابْنُ مَاجَهَ (٧٦٩)، وَغَيْرُهُمَا.

الْجَوَابُ: نَعَمْ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مَعَاطِنَ، فَالْمَعَاطِنُ هِيَ مَا تُقِيمُ فِيهِ، وَتَأْوِي إِلَيْهِ؛ مِثْلُ الْأَحْوَاشِ.
وَقِيلَ: إِنَّ الْمَعَاطِنَ مَا تَعْطِنُ فِيهِ إِذَا شَرِبْتَ؛ لِأَنَّ مِنْ عَادَةِ الْإِبِلِ إِذَا شَرِبَتْ أَنْ
تَتَأَخَّرَ أَوْ تَتَقَدَّمَ عَنْ مَكَانِ الشَّرْبِ، ثُمَّ تَبُولُ، وَتَرْوُثُ، وَالنَّاسُ مَا زَالُوا يُسَمُّونَ مَا
حَوْلَ الْمَوَارِدِ عَطْنًا، وَلَعَلَّ الْأَمْرَ يَشْمَلُ هَذَا وَهَذَا؛ أَنَّ مَا تُقِيمُ فِيهِ وَتَأْوِي إِلَيْهِ، وَكَذَلِكَ
مَا تَقِفُ فِيهِ بَعْدَ الشَّرْبِ، كُلُّ هَذَا يُسَمَّى عَطْنًا.

وَقَوْلُهُ: «وَصَلَّى أَبُو مُوسَى فِي دَارِ الْبَرِيدِ وَالسَّرْقِينِ». السَّرْقِينُ هُوَ الَّذِي يُسَمَّى
عِنْدَنَا السَّرْجِينِ، وَيُسَمَّى كَذَلِكَ الزُّبْلُ؛ يَعْنِي: أَنَّهُ صَلَّى عَلَى السَّرْقِينِ؛ لِأَنَّ السَّرْقِينِ إِذَا
لَمْ نَتَيَقَّنْ أَنَّهُ مِنَ النَّجَاسَةِ فَهُوَ طَاهِرٌ.

وَفِي قَوْلِهِ: «فِي دَارِ الْبَرِيدِ» إِشْكَالٌ بَيْنَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ»، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ (١/ ٣٣٥، ٣٣٦):
وَقَوْلُهُ: «وَصَلَّى أَبُو مُوسَى». هُوَ الْأَشْعَرِيُّ، وَهَذَا الْأَثَرُ وَصَلَهُ أَبُو نُعَيْمٍ شَيْخُ
الْبُخَارِيِّ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ لَهُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحَارِثِ هُوَ السَّلْمِيُّ
الْكُوفِيُّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: صَلَّى بَنَّا أَبُو مُوسَى فِي دَارِ الْبَرِيدِ، وَهَنَّاكَ سَرْقِينِ الدَّوَابِّ،
وَالْبَرِّيَّةُ عَلَى الْبَابِ. فَقَالُوا: لَوْ صَلَّيْتَ عَلَى الْبَابِ. فَذَكَرَهُ.

وَالسَّرْقِينُ بِكَسْرِ الْمُهْمَلَةِ وَإِسْكَانِ الرَّاءِ هُوَ الزُّبْلُ، وَحَكَى فِيهِ ابْنُ سَيِّدِهِ فَتَحَ أَوَّلَهُ،
وَهُوَ فَارْسِيٌّ مُعَرَّبٌ، وَيُقَالُ: السَّرْجِينُ. بِالْجِيمِ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ حَرْفٌ بَيْنَ الْقَافِ
وَالْجِيمِ، يَقْرُبُ مِنَ الْكَافِ، وَالْبَرِّيَّةُ الصَّخْرَاءُ مَنْسُوبَةٌ إِلَى الْبَرِّ. اهـ.

فَصَارَ الْآنَ قَوْلُهُ: «فِي دَارِ الْبَرِيدِ وَالسَّرْقِينِ» مَعْنَاهُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ؛ يَعْنِي: كَأَنَّهُ قَالَ:
صَلَّى عَلَى السَّرْقِينِ فِي دَارِ الْبَرِيدِ، وَلَمْ يَخْرُجْ إِلَى الْبَرِّيَّةِ، وَبِهَذَا يَزُولُ الْإِشْكَالُ.

وَقَالَ: «هَآ هُنَا وَثُمَّ سَوَاءٌ». قَوْلُهُ: «هَآ هُنَا» لِلْمَكَانِ الْقَرِيبِ، وَقَوْلُهُ: «ثُمَّ».
لِلْمَكَانِ الْبَعِيدِ، كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ.

ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ الْجَمَاعَةِ الَّذِينَ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ مِنْ عُرَيْنَةَ، فَاجْتَوَوْا الْمَدِينَةَ؛ يَعْنِي: لَمْ
يَصْحَوْا فِيهَا، وَأَصَابَهُمُ الْمَرَضُ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِلِقَاحِ، وَأَنْ يَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا
وَأَلْبَانِهَا، فَانْطَلَقُوا إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ، وَشَرَبُوا مِنَ الْأَبْوَالِ وَالْأَلْبَانِ.

وكيف ذلك، وهل يَشْرَبُونَ اللبنَ وحده، والبولَ وحده، أو يُخْلَطَانِ؟
المعروفُ أَنَّهُمَا يُخْلَطَانِ، وَقَدْ كَانَ النَّاسُ يَتَدَاوَوْنَ بِذَلِكَ، وَأَكْثَرُ مَنْ يَتَدَاوَى بِهِ مَنْ
يُصَابُ بِدَاءِ الْبَطْنِ، فَالْبَطْنُ أَحْيَانًا يَنْتَفِخُ، وَيَمْتَلِئُ مَاءً فِي غَيْرِ الْمَعِدَةِ، وَهَذَا بِإِذْنِ اللَّهِ مِنْ
أَسْبَابِ الشِّفَاءِ إِذَا اسْتُعْمِلَ.

يَقُولُ: فَلَمَّا صَحُّوا قَتَلُوا رَاعِيَ النَّبِيِّ ﷺ، وَاسْتَأْفَوْا النَّعَمَ. وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّهُمْ سَمَلُوا
أَعْيْنَ الرَّعَاءِ بِمَخَاطِطِ الْحَدِيدِ^(١)، وَهَلْ هَذَا الَّذِي فَعَلُوهُ هُوَ جَزَاءُ النَّعْمَةِ؟!
قَالَ الشَّاعِرُ:

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانِ عَنْ كَبِيرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجَزَى سِنْمَارُ
وَقِصَّةُ سِنْمَارَ أَنَّهُ بَنَى لِمَلِكٍ مِنَ الْمُلُوكِ قَصْرًا عَظِيمًا فَخْمًا لَا يُمِائِلُهُ شَيْءٌ، فَلَمَّا
انْتَهَى مِنَ الْقَصْرِ قَالَ هَذَا الْمَلِكُ: أَخْشَى أَنْ يَذْهَبَ فَيُنَبِّئَ لِعَيْرِي مِثْلَهُ أَوْ أَحْسَنَ مِنْهُ.
فَصَعَدَ بِهِ إِلَى أَعْلَى شُرَفَاتِ الْقَصْرِ، وَأَلْقَاهُ مِنْهَا، وَبِهَذَا يَنْتَهِي الْأَمْرُ، وَلَا يُبْنَى لِأَحَدٍ
مِثْلُ هَذَا الْقَصْرِ الْعَظِيمِ.

وَالْعَوَامُّ يَقُولُونَ: جَزَاءُ نَاقَةِ الْحَجِّ ذَبْحُهَا؛ يَعْنِي: نَاقَةُ الْحَجِّ الَّتِي تُوصَلُّهُ لِلْحَجِّ، إِذَا
رَجَعَ جَزَاؤُهَا أَنْ يَذْبَحَهَا.

فَهَؤُلَاءِ -وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ- جَزَاؤُ هَذِهِ النَّعْمَةِ الَّتِي أَنْعَمَهَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِمْ أَنَّهُمْ قَتَلُوا
الرَّاعِيَ، وَسَمَلُوا عَيْنَيْهِ، وَاسْتَأْفَوْا الْإِبِلَ.

فَجَاءَ الْخَبْرُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، فَبَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ فِي آثَارِهِمْ وَكَأَنَّ نَاحِيَتَهُمْ قَرِيبَةٌ؛ لِأَنَّ
الْخَبَرَ جَاءَ مُبَكَّرًا، وَالَّذِي جَاءَ بِهِمْ أَيْضًا يَقُولُ: مَا أَرْتَفَعَ النَّهَارُ حَتَّى جِيَءَ بِهِمْ.
فَأَمَرَ فَقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ. وَظَاهَرُ هَذَا اللَّفْظِ أَنَّهُ قَطَعَ الْأَرْبَعَ.

وَفِي بَعْضِ سِيَاقَاتِهِ: قَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خِلَافِ^(٢). أَي: قَطَعَ الْيَدَ الْيُمْنَى
وَالرَّجْلَ الْيُسْرَى.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٦٧١).

(٢) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ.

وقوله: «وُسِمِرَتْ أَعْيُنُهُمْ». يَعْنِي: كُحِّلَتْ بِالْمَسَامِيرِ، فَتُحْمَى الْمَسَامِيرُ حَتَّى تَكُونَ جَمْرَةً، ثُمَّ تُكْحَلُ بِهَا الْعَيْنُ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - فَتَنْفَقِعُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ فَعَلُوا ذَلِكَ بِرَأْيِ النَّبِيِّ ﷺ.

وقوله: «وَأَلْقُوا فِي الْحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ فَلَا يُسْقَوْنَ». عُقُوبَةٌ صَارِمَةٌ لَهُمْ، فَأَلْقُوا فِي حَرَّةِ الْمَدِينَةِ، وَالْحَرَّةُ حِجَارَةٌ سُودٌ حَارَّةٌ جَدًّا، فَاشْتَدَّ عَلَيْهِمُ الْحَرُّ وَالْعَطَشُ، وَجَعَلُوا يَسْتَسْقُونَ، وَلَكِنَّ النَّاسَ لَا يُسْقَوْنَهُمْ حَتَّى مَاتُوا.

وَهَذِهِ عُقُوبَةٌ غَلِيظَةٌ؛ لِأَنَّ الْجَزَاءَ مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ، فَفَعَلْتُهُمْ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - شَنِيعَةً، فَلِذَلِكَ عُوِقِبُوا بِهَذِهِ الْعُقُوبَةِ، وَلَيْسَ هَذَا قِصَاصًا؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُعَاقَبُوا بِمِثْلِ مَا فَعَلُوا إِلَّا فِي سَمَلِ الْأَعْيُنِ فَقَطْ - كَمَا جَاءَ ذَلِكَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ ^(١) - فَهُمْ قَدْ قُطِعَتْ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ، مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يَقْطَعُوا يَدَيِ الرَّاعِي وَرِجْلَيْهِ، وَلَكِنَّهُمْ لِعِظَمِ فَعْلِهِمْ عُوِقِبُوا بِهَذِهِ الْعُقُوبَةِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ هَذِهِ الْعُقُوبَةَ نُسِخَتْ بِالْحُدُودِ؛ لِأَنَّ الْحُدُودَ أَغْلَظُ مَا فِيهَا حَدُّ قُطَاعِ الطَّرِيقِ، وَلَا يُفْعَلُ بِقَاطِعِ الطَّرِيقِ كَمَا فُعِلَ بِهَؤُلَاءِ. قَالُوا: فَهَذَا تَعْذِيرٌ حَصَلَ قَبْلَ أَنْ تُنْزَلَ الْحُدُودُ، فَلَمَّا نُزِلَتِ الْحُدُودُ اكْتَفِيَ بِهَا، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ ﷻ فِي كِتَابِهِ: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [الْبَقَرَةُ: ٢١٣]. فَلَيْسَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّهُمْ تُقَطَّعُ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ، ثُمَّ يُجْعَلُونَ فِي مَكَانٍ حَارٍّ يَسْتَسْقُونَ فَلَا يُسْقَوْنَ حَتَّى يَمُوتُوا.

وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ إِذَا وُجِدَ مِثْلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِالْعَيْنِ فَلَنَا أَنْ نُعَاقِبَ بِهَذِهِ الْعُقُوبَةِ، سَوَاءً كَانَتْ قَبْلَ الْحُدُودِ أَوْ بَعْدَهَا.

قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: فَهَؤُلَاءِ سَرَقُوا. أَيُّ: سَرَقُوا الْإِبِلَ؛ لِأَنَّهُمْ اسْتَأْقَوْهَا.

❖ وقوله: «وَقَتَلُوا». لَأَنَّهُمْ قَتَلُوا الرَّاعِي.

❖ وقوله: «وَكَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ». وهذا ليس في الحديثِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، لَكِنْ كَانَ حَالَهُمْ أَوْ قَرِينَةٌ حَالِهِمْ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ ارْتَدُّوا - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - وَكَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ.

وَلَكِنْ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٣٤١):

❖ قوله: «وَكَفَرُوا». هُوَ فِي رِوَايَةِ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، فِي الْمَغَازِي، وَكَذَا فِي رِوَايَةِ وَهَيْبٍ، عَنْ أَيُّوبَ، فِي الْجِهَادِ فِي أَصْلِ الْحَدِيثِ، وَلَيْسَ مَوْقُوفًا عَلَى أَبِي قِلَابَةَ، كَمَا تَوَهَّمَهُ بَعْضُهُمْ. اهـ

وَالرَّابِعَةُ قَالَ رحمته الله: وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ. لَأَنَّهُمْ سَعَوْا فِي الْأَرْضِ فَسَادًا، وَالسَّعْيُ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا حَرْبُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ.

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا: أَنَّ الرَّسُولَ صلی الله علیه و آله أَمَرَهُمْ أَنْ يَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِ الْإِبِلِ، وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ بِالتَّنْزُّهِ مِنْهَا، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ أَبْوَالَهَا طَاهِرَةٌ.

وَأَمَّا الْحَدِيثُ الثَّانِي فَهُوَ: كَانَ النَّبِيُّ صلی الله علیه و آله يُصَلِّي قَبْلَ أَنْ يُبْنِيَ الْمَسْجِدَ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَرْوَاثَ الْغَنَمِ وَأَبْوَالَهَا طَاهِرَةٌ، وَإِلَّا لَمْ يُصَلَّ فِيهَا.

❖ وقوله: «قَبْلَ أَنْ يُبْنِيَ الْمَسْجِدَ»؛ أَيُّ: مَسْجِدِ الرَّسُولِ صلی الله علیه و آله؛ الْمَسْجِدُ النَّبَوِيُّ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صلی الله علیه و آله قَدِمَ الْمَدِينَةَ، وَأَوَّلَ مَا سَعَى أَنْ بَنَى الْمَسْجِدَ، وَكَانَ فِيهِ قُبُورُ مُشْرِكِينَ، فَنَبَشَهَا، وَطَهَّرَ الْمَكَانَ مِنْهَا، ثُمَّ بَنَاهُ^(١).

وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ الْجَمَاعَةَ إِذَا اتَّفَقُوا عَلَى قَتْلِ وَاحِدٍ، وَإِنْ لَمْ يُبَاشِرُوا الْفِعْلَ كُلُّهُمْ، فَإِنَّ الْحُكْمَ فِيهِمْ وَاحِدٌ، وَلِهَذَا قَالَ الْفُقَهَاءُ رحمهم الله: يُقْتَلُ الْجَمَاعَةُ بِالْوَاحِدِ بِأَحَدٍ أَمْرَيْنِ:

١ - إِذَا تَمَاتُوا عَلَى ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يُبَاشِرِ الْبَاقُونَ الْقَتْلَ.

٢ - أَوْ صَلَحَ فِعْلُ كُلِّ وَاحِدٍ لِقَتْلِهِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ كُلُّ وَاحِدٍ بِالْآخَرِ؛ مِثْلُ أَنْ يَكُونَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٣٩٣٢)، وَمُسْلِمٌ (٥٢٤) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رحمته الله.

اثنانِ جَدَفَا شَخْصًا بِحِجَارَةٍ قَاتِلَةٍ؛ لَكِنْ بِدُونِ أَنْ يَعْلَمَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْآخَرِ، وَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ رَمِيْتُهُ قَاتِلَةً، فَهُنَا يُقْتَلُ الرَّجُلَانِ.

وَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ: اذْهَبْ بِنَا نَقْتُلْ فُلَانًا. فَذَهَبَا وَقَتَلَاهُ فَإِنَّهُمَا يُقْتَلَانِ، وَإِنْ كَانَ الْمُبَاشِرُ لِلْقَتْلِ أَحَدَهُمَا.

وَكَذَلِكَ يُقْتَلُ الرَّدُّ الَّذِي يَكُونُ عَيْنًا لِلْقَتْلَةِ؛ يَعْنِي: يَرْقُبُ لَهُمُ الْمَكَانَ حَتَّى لَا يَفْجَأَهُمْ أَحَدٌ بِالِإِتْيَانِ.

فَالْقَاعِدَةُ إِذَا: أَنَّهُ تُقْتَلُ الْجَمَاعَةُ بِالْوَاحِدِ إِذَا تَمَآلَّثُوا عَلَى ذَلِكَ، أَوْ صَلَحَ فِعْلُ كُلِّ وَاحِدٍ لِلْقَتْلِ.

فَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ فِعْلُ كُلِّ وَاحِدٍ لِلْقَتْلِ، وَلَا تَمَآلَّثُوا فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يُعَاقَبُ بِمَا يَقْتَضِيهِ فِعْلُهُ، وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَمْسَكَ شَخْصًا، فَقَتَلَهُ آخَرُ، فَإِنَّهُ يُقْتَلُ الْقَاتِلُ، وَيُخَبَسُ الْمُمْسِكُ حَتَّى يَمُوتَ؛ لِأَنَّ الْمُمْسِكَ لَمْ يَقْتُلْ، وَلَمْ يُمَالِئْ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٧- بَابُ مَا يَقَعُ مِنَ النَّجَاسَاتِ فِي السَّمَنِ وَالْمَاءِ.

وَقَالَ الزَّهْرِيُّ: لَا بَأْسَ بِالْمَاءِ مَا لَمْ يُغَيِّرْهُ طَعْمٌ، أَوْ رِيحٌ، أَوْ لَوْنٌ.

وَقَالَ حَمَادٌ: لَا بَأْسَ بِرِيْشِ الْمَيْتَةِ.

وَقَالَ الزَّهْرِيُّ فِي عِظَامِ الْمَوْتَى؛ نَحْوُ الْفِيلِ وَغَيْرِهِ: أَدْرَكْتُ نَاسًا مِنْ سَلَفِ الْعُلَمَاءِ يَمْتَشِطُونَ بِهَا، وَيَدَّهْنُونَ فِيهَا، لَا يَرَوْنَ بِهِ بَأْسًا.

وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ وَإِبْرَاهِيمُ: وَلَا بَأْسَ بِتِجَارَةِ الْعَاجِ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٣٤٣):

❦ قَالَهُ: وَقَالَ الزَّهْرِيُّ فِي عِظَامِ الْمَوْتَى نَحْوُ الْفِيلِ وَغَيْرِهِ؛ أَي: مِمَّا لَا يُؤْكَلُ.

❦ «أَدْرَكْتُ نَاسًا»؛ أَي: كَثِيرًا، وَالتَّنْوِينُ لِلتَّكْثِيرِ.

❦ قَوْلُهُ: «وَيَدَّهْنُونَ». بِتَشْدِيدِ الدَّالِ، مِنْ بَابِ الْإِفْتِعَالِ، وَيَجُورُ ضَمُّ أَوَّلِهِ، وَإِسْكَانُ

الدَّالِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ بِطَهَارَتِهِ، وَسَنَذْكُرُ الْخِلَافَ فِيهِ قَرِيبًا.

قوله: «وقال ابن سيرين وإبراهيم». لم يذكر السرخسي إبراهيم في روايته، ولا أكثر الرواة عن الفربري، وأثر ابن سيرين وصله عبد الرزاق بلفظ: أنه كان لا يرى بالتجارة في العاج بأسا. وهذا يدل على أنه كان يراه طاهرا؛ لأنه لا يُجِزُ بيع النجس، ولا المتنجس الذي لا يمكن تطهيره بدليل قصته المشهورة في الزيت.

والعاج: هو ناب الفيل، قال ابن سيده: لا يُسمَّى غيره عاجا. وقال القزاز: أنكر الخليل أن يُسمَّى غير ناب الفيل عاجا. وقال ابن فارس والجوهري: العاج عظم الفيل. فلم يُخصَّصه بالناب، وقال الخطابي تبعاً لابن قتيبة: العاج الذبل. وهو ظهر السلخفة البحرية، وفيه نظر ففي الصحاح: المَسْكُ السَّوَارُ من عاج أو ذبل. فغاير بينهما، لكن قال القالي: العرب تُسمِّي كلَّ عظمٍ عاجا. فإن ثبت هذا فلا حجة في الأثر المذكور على طهارة عظم الفيل، ولكن إيراد البخاري له عقب أثر الزهري في عظم الفيل يدل على اعتبار ما قال الخليل، وقد اختلفوا في عظم الفيل بناءً على أن العظم هل تحلُّ الحياة أم لا؟ فذهب إلى الأول الشافعي، واستدل له بقوله تعالى: ﴿وَصَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ. قَالَ مَنْ يُعْطِي الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ (٧٨) قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ (٧٩) ﴿ [٧٨-٧٩]. فهذا ظاهر في أن العظم تحلُّ الحياة.

وذهب إلى الثاني أبو حنيفة، وقال بطهارة العظام مطلقاً، وقال مالك: هو طاهر إن دُكي. بناءً على قوله: إن غير المأكول يطهر بالتذكية، وهو قول أبي حنيفة. اهـ
لا بل الصواب أن يقال في العظم: إنَّه لا يكون فيه الدَّم الذي هو أصل النجاسة، وأمَّا الحياة فهي تحلُّ فيه بلا شك، والدليل على هذا أنك لو بردت السن بمبرد أخسنت بالأم.

إذا: فالحياة تحلُّ العظم، وما استدلل به الشافعي بحلِّه من قوله تعالى: ﴿قَالَ مَنْ يُعْطِي الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾. على أن العظم تحلُّ الحياة صحيح، لكن نحن لا نجعل العبرة هي حلول الحياة، وإنما العبرة هي الدَّم.

والدليل على هذا: أن أكثر الفقهاء - إن لم يكن كل الفقهاء - يقولون: إنَّ ما لا نفس له سائلة فميته طاهرة؛ لأنه ليس له نفس سائلة.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٢٣٥- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ فَأْرَةٍ سَقَطَتْ فِي سَمْنٍ، فَقَالَ: «أَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا، فَاطْرَحُوهُ وَكُلُوا سَمْنَكُمْ».

[الحديث ٢٣٥- أطرافه في: ٢٣٦، ٥٥٣٨، ٥٥٣٩، ٥٥٤٠].

٢٣٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْنٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ فَأْرَةٍ سَقَطَتْ فِي سَمْنٍ، فَقَالَ: «خُذُوهَا وَمَا حَوْلَهَا فَاطْرَحُوهُ».

قَالَ مَعْنٌ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ مَا لَا أَحْصِيهِ يَقُولُ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ.

٢٣٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مُنْبِهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ كَلِمٍ يُكَلِّمُهُ الْمُسْلِمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيْئَتِهَا إِذْ طُعِنَتْ تَفْجَرُ دَمًا: اللَّوْنُ لَوْنُ الدَّمِ، وَالْعَرْفُ عَرْفُ الْمَسْكِ»^(١).

[الحديث ٢٣٧- طرفاه في: ٢٨٠٣، ٥٥٣٣].

وَجْهُ الْمُنَاسَبَةِ هُنَا أَنَّ الدَّمَ لَهُ رَائِحَةٌ، وَلِهَذَا قَالَ: «الْعَرْفُ -يَعْنِي: رِيحَهُ- عَرْفُ الْمَسْكِ».

وَعَلَى هَذَا فَإِذَا وَقَعَ الدَّمُ فِي شَيْءٍ، وَتَغَيَّرَتْ رَائِحَتُهُ بِالدَّمِ صَارَ نَجَسًا. هَذَا مَا يَظْهَرُ لِي مِنْ إِبْرَادِ الْبَخَارِيِّ لِهَذَا الْحَدِيثِ، وَلَعَلَّ ابْنَ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يُبَيِّنُ وَجْهَ إِدْخَالِهِ فِي هَذَا الْبَابِ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْفَتْحِ (١/ ٣٤٥):

وَقَدْ اسْتَشْكَلَ إِبْرَادُ الْمَصْنُفِ لِهَذَا الْحَدِيثِ فِي هَذَا الْبَابِ، فَقَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ: هَذَا الْحَدِيثُ لَا يَدْخُلُ فِي طَهَارَةِ الدَّمِ وَلَا نَجَاسَتِهِ، وَإِنَّمَا وَرَدَ فِي فَضْلِ الْمَطْعُونِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

وَأُجِيبَ بِأَنَّ مَقْصُودَ الْمَصْنُفِ بِإِبْرَادِهِ تَأْكِيدُ مَذْهَبِهِ فِي أَنَّ السَّمَاءَ لَا يَتَنَجَّسُ بِمُجَرَّدِ الْمَلَاقَاةِ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ، فَاسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ تَبَدُّلَ الصِّفَةِ يُؤَثِّرُ فِي الْمَوْصُوفِ، فَكَمَا أَنَّ تَغْيِيرَ صِفَةِ الدَّمِ بِالرَّائِحَةِ الطَّيِّبَةِ أَخْرَجَهُ مِنَ الدَّمِ إِلَى الْمَدْحِ، فَكَذَلِكَ تَغْيِيرُ صِفَةِ الْمَاءِ إِذَا تَغَيَّرَ بِالنَّجَاسَةِ، يُخْرِجُهُ عَنِ صِفَةِ الطَّهَارَةِ إِلَى النَّجَاسَةِ.

(١) أخرجه مسلم (١٨٧٦).

وَتُعَقَّبَ بِأَنَّ الْغَرَضَ إِبْثَاتُ انْحِصَارِ التَّنْجِيسِ بِالتَّغْيِيرِ، وَمَا ذُكِرَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّنْجِيسَ يَحْصُلُ بِالتَّغْيِيرِ، وَهُوَ وَفَاقٌ، لَا أَنَّهُ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِهِ، وَهُوَ مَوْضِعُ النَّزَاعِ.
وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَقْصُودُ الْبَخَارِيِّ أَنْ يُبَيِّنَ طَهَارَةَ الْمَسْكِ رَدًّا عَلَى مَنْ يَقُولُ بِنَجَاسَتِهِ؛ لَكُونِهِ دَمًا ائْتَقَدَ، فَلَمَّا تَغَيَّرَ عَنِ الْحَالَةِ الْمَكْرُوهَةِ مِنَ الدَّمِ، وَهِيَ الزُّهْمُ^(١) وَقُبْحُ الرَّائِحَةِ إِلَى الْحَالَةِ الْمَمْدُوحَةِ، وَهِيَ طَيِّبُ رَائِحَةِ الْمَسْكِ دَخَلَ عَلَيْهِ الْحِلُّ، وَانْتَقَلَ مِنَ حَالَةِ النِّجَاسَةِ إِلَى حَالَةِ الطَّهَارَةِ كَالْخَمَرَةِ؛ إِذَا تَخَلَّلَتْ.

وَقَالَ ابْنُ رَشِيدٍ: مُرَادُهُ أَنَّ انْتِقَالَ الدَّمِ إِلَى الرَّائِحَةِ الطَّيِّبَةِ هُوَ الَّذِي نَقَلَهُ مِنَ حَالَةِ الدَّمِ إِلَى حَالَةِ الْمَدْحِ، فَحَصَلَ مِنْ هَذَا تَغْلِيْبُ وَصْفٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ الرَّائِحَةُ عَلَى وَصْفَيْنِ، وَهُمَا الطَّعْمُ وَاللَّوْنُ، فَيُسْتَنْبَطُ مِنْهُ أَنَّهُ مَتَى تَغَيَّرَ أَحَدُ الْأَوْصَافِ الثَّلَاثَةِ بِصَلَاحٍ أَوْ فُسَادٍ تَبَعَهُ الْوَصْفَانِ الْبَاقِيَانِ، وَكَأَنَّهُ أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى رَدِّ مَا نُقِلَ عَنْ رِبْعَةٍ وَغَيْرِهِ أَنَّ تَغْيِيرَ الْوَصْفِ الْوَاحِدِ لَا يُؤَثِّرُ حَتَّى يَجْتَمَعَ وَصْفَانِ.

قَالَ: وَيُمْكِنُ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْمَاءَ إِذَا تَغَيَّرَ رِيحُهُ بِشَيْءٍ طَيِّبٍ لَا يَسْلُبُهُ اسْمَ الْمَاءِ، كَمَا أَنَّ الدَّمَ لَمْ يَتَقَيَّلْ عَنْ اسْمِ الدَّمِ مَعَ تَغْيِيرِ رَائِحَتِهِ إِلَى رَائِحَةِ الْمَسْكِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ سَمَّاهُ دَمًا مَعَ تَغْيِيرِ الرِّيحِ، فَمَا دَامَ الْأِسْمُ وَاقِعًا عَلَى الْمُسَمَّى فَالْحُكْمُ تَابِعٌ لَهُ. انْتَهَى كَلَامُهُ.
وَيَرِدُ عَلَى الْأَوَّلِ أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ الْمَاءَ إِذَا كَانَتْ أَوْصَافُهُ الثَّلَاثَةُ فَاسِدَةً، ثُمَّ تَغَيَّرَتْ صِفَةً وَاحِدَةً مِنْهَا إِلَى صِلَاحٍ أَنَّهُ يُحْكَمُ بِصِلَاحِهِ كُلِّهِ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْفَسَادِ.

وَعَلَى الثَّانِي أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ لَمْ يُسَلَبِ اسْمُ الْمَاءِ أَنْ لَا يَكُونَ مَوْصُوفًا بِصِفَةٍ تَمْنَعُ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ مَعَ بَقَاءِ اسْمِ الْمَاءِ عَلَيْهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ لَمَّا نَقَلَ قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّ الدَّمَ لَمَّا انْتَقَلَ بِطَيِّبٍ رَائِحَتِهِ مِنْ حُكْمِ النَّجَاسَةِ إِلَى الطَّهَارَةِ، وَمِنْ حُكْمِ الْقَذَارَةِ إِلَى الطَّيِّبِ لِتَغْيِيرِ رَائِحَتِهِ حَتَّى حُكِمَ لَهُ بِحُكْمِ الْمَسْكِ، وَبِالطَّيِّبِ لِلشَّهِيدِ، فَكَذَلِكَ الْمَاءُ يَتَقَيَّلُ بِتَغْيِيرِ رَائِحَتِهِ مِنَ الطَّهَارَةِ إِلَى النَّجَاسَةِ، قَالَ: هَذَا ضَعِيفٌ مَعَ تَكْلُفِهِ. اهـ

(١) هُوَ الشَّحْمُ، وَانْظُرْ: الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (ص ٧٦٥).

الَّذِي يَظْهَرُ لِي مَا قُلْتُهُ أَوَّلًا، وَهُوَ أَقْرَبُ الْإِحْتِمَالَاتِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْإِحْتِمَالَاتِ الَّتِي
سَاقَهَا فِيهَا شَيْءٌ مِنَ التَّعَسُّفِ، وَيَبْعُدُ أَنَّ الْبَخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَرَادَهَا.
فَالْإِحْتِمَالُ الَّذِي ذَكَرْتُهُ هُوَ الْأَقْرَبُ، وَهُوَ إِثْبَاتُ أَنَّ الدَّمَ لَهُ رَائِحَةٌ، فَإِذَا تَغَيَّرَ مَا
سَقَطَ فِيهِ الدَّمُ بِهَذِهِ الرَّائِحَةِ صَارَ حُكْمُهُ حُكْمَ الدَّمِ، فَإِنْ كَانَ الدَّمُ طَيِّبًا فَالْمَاءُ طَيِّبٌ،
وَإِنْ كَانَ خَبِيثًا فَالْمَاءُ خَبِيثٌ.
وَهُنَاكَ دِمَاءٌ طَيِّبَةٌ؛ مِثْلُ دَمِ الْكَبِدِ وَدَمِ الْقَلْبِ، وَدَمِ الْحَوْتِ، فَإِذَا سَقَطَ هَذَا الدَّمُ فِي
مَاءٍ، وَتَغَيَّرَ بِهِ فَالْمَاءُ بَاقٍ عَلَى طَهُورِيَّتِهِ.
أَمَّا الدَّمُ الْمَسْفُوحُ فَهُوَ نَجَسٌ، فَإِذَا سَقَطَ فِي مَاءٍ وَتَغَيَّرَ بِهِ كَانَ نَجَسًا^(١).



(١) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: لو تغير الماء برائحة خبيثة نجسة، فهل يصير نجسًا؟
فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: لا، فلو فرضنا أن لحمة مُدَكَّاة سَقَطَتْ فِي مَاءٍ، وَكَانَتْ قَدْ أَتَتْتَتْ، وَتَغَيَّرَ الْمَاءُ بِهَا،
فَالْمَاءُ طَهُورٌ، وَإِنْ كَانَتْ رَائِحَتُهُ كَرِيهَةً.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٨- بَابُ الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ.

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ». تُنَوِّنُ كَلِمَةَ «بَابٍ» إِذَا كَانَ مَا بَعْدَهَا جُمْلَةً، أَمَّا إِذَا كَانَ مَا بَعْدَهَا مُفْرَدًا - كَمَا هُوَ الْحَالُ هَاهُنَا - فَإِنَّهَا تُضَافُ إِلَيْهِ.

فَعَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ: قَوْلُ الْبُخَارِيِّ: بَابُ: الْعِلْمُ قَبْلَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ. فَهَذَا يَتَعَيَّنُ فِيهِ التَّنْوِينُ، وَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ تُضَيَّفَهُ، فَلَا يَحْسُنُ أَنْ تَقُولَ: بَابُ الْعِلْمِ قَبْلَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٣٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الزِّنَادِ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ هُرْمَزَ الْأَعْرَجَ، حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ»^(١).

[الْحَدِيثُ ٢٣٨- أَطْرَافُهُ فِي: ٨٧٦، ٨٩٦، ٢٩٥٦، ٣٤٨٦، ٦٦٢٤، ٦٨٨٧، ٧٠٣٦، ٧٤٩٥].

٢٣٩- وَيَأْسَنَادُهُ قَالَ: «لَا يُبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي، ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ»^(٢).

قَوْلُهُ ﷺ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ». يَعْنِي: زَمَنًا فِي الدُّنْيَا.

قَوْلُهُ ﷺ: «السَّابِقُونَ». أَيُّ: فِي الْآخِرَةِ: فِي كُلِّ مَوَاقِفِ الْآخِرَةِ، هَذِهِ الْأُمَّةُ -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ- هِيَ الْأُولَى: فَهِيَ الْأُولَى عَلَى الصِّرَاطِ، وَعَلَى دُخُولِ الْجَنَّةِ، وَعَلَى الْمِيزَانِ، وَعَلَى كُلِّ شَيْءٍ.

وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: قَوْلُهُ ﷺ: «لَا يُبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي». وَقَدْ فَسَّرَ ﷺ قَوْلَهُ: «الدَّائِمِ». بِقَوْلِهِ: «الَّذِي لَا يَجْرِي».

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٨٥٥) (١٩).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٨٢) (٩٥).

﴿ وَقَوْلُهُ ﷺ: «ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ». وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا بَالَ فِيهِ - وَهُوَ دَائِمٌ، لَا يَجْرِي - ثُمَّ اغْتَسَلَ، كَانَ فِي هَذَا تَنَاقُضٌ؛ إِذْ كَيْفَ تَتَطَهَّرُ بِمَاءٍ أَحْبَبْتَهُ أَنْتَ بِبَوْلِكَ، وَلَا سِيَّامًا إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَلِيلًا. وَفُهُمَ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَبُولَ الْإِنْسَانُ فِي الْمَاءِ الَّذِي يَجْرِي، ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ، أَوْ يَتَوَضَّأُ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْبَوْلَ جَرَى بِهِ الْمَاءُ. وَهَلِ الْمَرَادُ بِالْمَاءِ الَّذِي لَا يَجْرِي الْمَاءُ الْمُسْتَبَحَّرُ الْكَثِيرُ؟ الْجَوَابُ: لَا، فَالْمَاءُ الْمُسْتَبَحَّرُ الْكَثِيرُ - وَذَلِكَ كَمَا لَوْ كَانَ فِي الْبَحْرِ، أَوْ فِي قِطْعَةٍ كَبِيرَةٍ مِنْهُ - لَا يَتَأَثَّرُ بِهَذَا الْبَوْلِ، وَلَا يَضُرُّهُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩- بَابُ إِذَا أُلْقِيَ عَلَى ظَهْرِ الْمُصَلِّي قَذَرٌ أَوْ جِيْفَةٌ لَمْ تَفْسُدْ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ. وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا رَأَى فِي ثَوْبِهِ دَمًا، وَهُوَ يُصَلِّي وَضَعَهُ وَمَضَى فِي صَلَاتِهِ ^(١). وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ وَالشَّعْبِيُّ: إِذَا صَلَّى، وَفِي ثَوْبِهِ دَمٌ، أَوْ جَنَابَةٌ، أَوْ لَغِيرِ الْقِبْلَةِ، أَوْ تَيْمَمَ، فَصَلَّى، ثُمَّ أَدْرَكَ الْمَاءَ فِي وَقْتِهِ لَا يُعِيدُ ^(٢). ﴿قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا رَأَى فِي ثَوْبِهِ دَمًا، وَهُوَ يُصَلِّي، وَضَعَهُ، وَمَضَى فِي صَلَاتِهِ». وَدَلِيلُ هَذَا وَاضِحٌ، وَهُوَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ، فَجَاءَهُ جَبْرِيلُ، فَأَخْبَرَهُ أَنَّ فِي نَعْلَيْهِ قَذَرًا، فَخَلَعَهُمَا، وَمَضَى فِي صَلَاتِهِ.

(١) ذكره البخاري معلقًا، ووصله ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٢٨/٢)، وقال الحافظ في «الفتح» (٣٤٨/١): وإسناده صحيح.

ووصله أيضًا عبد الرزاق في «مصنفه» (٣٧٢/١)، وابن المنذر في «الاختلاف»، والبعثي في «الجعديات». وانظر: «تغليق التعليق» (١٤٣/٢)، و«الفتح» (٣٤٨/١).

(٢) ذكره البخاري معلقًا، ووصله عبد الرزاق في «مصنفه» (٣٥٧/٢)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٤٣٤، ٣٩٣/١).

قال الحافظ في «الفتح» (٣٤٩/١): وقد وصلها عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة بأسانيد صحيحة. اهـ. وانظر: «تغليق التعليق» (١٤٣-١٤٥).

ولكن إذا كان لا يُمكنه وضع الثوب إلا بكشف العورة، بحيث لا يكون عليه إلا قميص واحد، وذكر أن فيه نجاسة، أو رأى أن فيه نجاسة، فماذا يصنع: هل يخلعه ويصلي عرياناً، أو يبقى يصلي فيه، وهو نجس؟

نقول: يخرج من الصلاة، ويغير الثوب، أو يغسله، ويستأنف الصلاة من جديد^(١). وكذلك أيضاً قول ابن المسيب والشعبي: إذا صلى وفي ثوبه دم أو جنابة فإن صلاته صحيحة.

وقولهما: أو لغير القبلة. كذلك تكون صلاته صحيحة، وذلك إذا كان جاهلاً، ولم يتمكن ممن يذله على القبلة. فإن كان يتمكن، كما لو كان في البلد، وأمكنه أن يسأل الناس: أين القبلة؟ فإنه مفرط، ويلزمه إعادة الصلاة.

وكذلك إذا تيمم وصلى، ثم أدرك الماء في الوقت فلا يعيد، كما جاءت به السنة في حديث أبي هريرة، أن النبي ﷺ بعث رجلين فتيما حين لم يجد الماء وصليا، وعندما وجدا الماء قام أحدهما فتوضأ، وأعاد الصلاة، وأما الآخر فلم يعيد الصلاة. فقال ﷺ للذي توضأ، وأعاد الصلاة: «لك الأجر مرتين». وقال للذي لم يعيد الصلاة: «أصببت السنة»^(٢).

(١) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: فإذا كان وقت الصلاة سيفوته إذا خلع الثوب النجس، وليس غيره؟ فأجاب رحمه الله: إذا كان وقت الصلاة سيفوته فلا بأس، وإن كان يسلم من فوات الوقت فإنه يخلع الثوب ويصلي، على التفصيل المذكور سابقاً.

فعلى سبيل المثال: لو كان إنسان يصلي الجمعة، ورأى في ثوبه نجاسة وهو يصلي، وكان لا يمكنه أن يذهب لغير الثوب الذي يلبسه؛ لأنه لو ذهب لفاته الصلاة، ولم يلزمه إلا الظهر فإنه يستمر في صلاته. وذلك - كما ذكرنا قبل - فيمن أحدث، ولم يمكنه أن يذهب ليتوضأ؛ لأنه إن ذهب ليتوضأ فاته الجمعة، فقلنا: إنه يتييم، ويصلي الجمعة.

(٢) أخرجه أبو داود (٣٣٨)، والنسائي (٤٣٣).

وقال الحاكم في «المستدرک» (١/١٧٩): صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي، وقال

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٤٠ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَاجِدٌ. ح. قَالَ: وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَثْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُرَيْحُ بْنُ مَسْلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَوْسُفَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ حَدَّثَهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي عِنْدَ الْبَيْتِ، وَأَبُو جَهْلٍ وَأَصْحَابُ لَهُ جُلُوسٌ، إِذْ قَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: أَيُّكُمْ يَجِيءُ بِسَلَا جَزُورِ بَنِي فُلَانٍ، فَيَضَعُهُ عَلَى ظَهْرِ مُحَمَّدٍ إِذَا سَجَدَ؟ فَانْبَعَثَ أَشَقَى الْقَوْمِ، فَجَاءَ بِهِ، فَنَظَرَ حَتَّى إِذَا سَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ وَضَعَهُ عَلَى ظَهْرِهِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ، وَأَنَا أَنْظُرُ لَا أُغْنِي شَيْئًا لَوْ كَانَتْ لِي مَنَعَةٌ. قَالَ: فَجَعَلُوا يَضْحَكُونَ، وَيُحِيلُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَاجِدٌ لَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ حَتَّى جَاءَتْهُ فَاطِمَةُ، فَطَرَحَتْ عَنْ ظَهْرِهِ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقَرِيشٍ». ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. فَشَقَّ عَلَيْهِمْ إِذْ دَعَا عَلَيْهِمْ. قَالَ: وَكَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ الدَّعْوَةَ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ مُسْتَجَابَةٌ. ثُمَّ سَمَى: «اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِأَبِي جَهْلٍ، وَعَلَيْكَ بِعُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ وَشَيْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ وَالْوَلِيدِ بْنِ عَتَبَةَ وَأُمَيَّةَ بْنِ خَلْفٍ وَعُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ» وَعَدَّ السَّابِعَ، فَلَمْ يَحْفَظْهُ^(١).

وَقَالَ: فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَدْ رَأَيْتُ الَّذِينَ عَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَرَغَى فِي الْقَلْبِ؛ قَلْبِ بَدْرٍ^(٢).

[الحديث ٢٤٠ - أطرافه في: ٥٢٠، ٢٩٣٤، ٣١٨٥، ٣٨٥٤، ٣٩٦٠].

هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ فَوَائِدُ وَأَحْكَامٌ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا.

=

الشيخ الألباني رحمه الله في تعليقه على «سنن أبي داود»: صحيح. وانظر: «التلخيص الحبير» (١/١٥٥).

(١) جاء في حاشية نسخة الشعب: كذا في الأصلين الموعول عليهما، وفي هامش الأصح منها في الفرع

الذي نقلت منه: نحفظه بالتون فليعلم ذلك. وانظر: «الفتح» (١/٣٥١).

(٢) أخرجه مسلم (١٠٧) (١٧٩٤).

- ١- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَفِي الْكَعْبَةِ فِي أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا، لَكُنْ فِي الْمَدِينَةِ قَالَ: «أَفْضَلُ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ»^(١).
- ٢- بَيَانُ عِدَاوَةِ قُرَيْشٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَهَذِهِ الْفِعْلَةُ الْبَشْعَةُ لَا يَفْعَلُهَا أَحَدٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ أُمَّ مَنْ مَكَانٍ فِي الْأَرْضِ هُوَ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ حَتَّى عِنْدَ قُرَيْشٍ.
- ثُمَّ أَشَدُّ مَا يَكُونُ مِنَ الْجَرَاءِ أَنْ يُجْتَرَأَ عَلَى عَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ، سَاجِدٍ لِلَّهِ ﷻ تَحْتَ بَيْتِهِ، وَمَعَ ذَلِكَ حَمَلَتْهُمْ الْحَمِيَّةُ حَمِيَّةُ الْجَاهِلِيَّةِ عَلَى أَنْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ.
- ٣- وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: إِطَالَةُ النَّبِيِّ ﷺ السُّجُودَ؛ لِأَنَّهُ أُمُكِّنَ هَؤُلَاءِ أَنْ يَذْهَبُوا إِلَى الْجَزُورِ، وَيَأْتُوا بِسَلَاهَا، وَيَضَعُوهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ سَاجِدٌ.
- ٤- وَمِنْهَا: أَنَّ الْمُتَأَمِّرِينَ عَلَى الْفِعْلِ كَالْمُبَاشِرِينَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَدْعُ عَلَى مَنْ وَضَعَ عَلَيْهِ السَّلَاةَ فَقَطْ، بَلْ دَعَا عَلَى الْجَمِيعِ.
- وَيَتَفَرَّغُ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا أَنَّ الرُّذَّةَ وَالْمُعِينَ كَالْمُبَاشِرِ، وَهَذَا قَدْ دَلَّتْ عَلَيْهِ أَصُولٌ كَثِيرَةٌ مِنَ الشَّرِيعَةِ.
- ٥- وَمِنْهَا: أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَهُ مِنَ الشَّفَقَةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا تَمَنَّى أَنْ يَكُونَ لَهُ مَنَعَةٌ - أَيْ: قُوَّةٌ - حَتَّى يُدَافِعَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلِهَذَا قَالَ: لَوْ كَانَ لِي مَنَعَةٌ. ف«لَوْ» هُنَا لِلتَّمَنِّي؛ كَقَوْلِ لَوْطٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ إِيَّايَ إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ [٨٠: ٨٠].
- وَالْمَعْنَى: تَمَنَيْتُ أَنْ لِي مَنَعَةٌ - أَيْ: قُوَّةٌ - حَتَّى أَمْنَعَ هَؤُلَاءِ مِنْ فِعْلَتِهِمُ الْقَبِيحَةِ.
- ٦- وَمِنْهَا: تَصَدِيقُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا يَضْحَكُونَ﴾ [٩١: ٢٩]. فَإِنَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ لَمَّا أَتَوْا بِهِذِهِ الْفِعْلَةِ الَّتِي يَطْنُونَ أَنَّهُمْ أَهَانُوا بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَعَلُوا يَضْحَكُونَ، حَتَّى إِنْ بَعْضُهُمْ يَمِيلُ إِلَى بَعْضٍ مِنْ شِدَّةِ الضَّحْكِ، فَاتْلَهُمُ اللَّهُ.
- ٧- وَمِنْهَا: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ تَأَخَّرَ فِي السُّجُودِ لَمَّا وَضَعُوا عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ لِمَاذَا تَأَخَّرَ؟ حَتَّى جَاءَتْ ابْنَتُهُ فَاطِمَةُ، فَأَزَالَتْ عَنْهُ هَذَا السَّلَاةَ.

(١) أخرجه البخاري (٧٢٩٠)، ومسلم (٢١٣) (٧٨١).

٨- وَمِنْهَا: جَوَازُ جَهْرِ الْإِنْسَانِ بِمَنْ يَدْعُو عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ جَهَرَ بِالدُّعَاءِ عَلَى هَؤُلَاءِ، وَهَلْ كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ، أَوْ قَبْلَ ذَلِكَ؟
إِنْ كَانَ بَعْدَ أَنْ فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ فَرُبَّمَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى جَوَازِ الدُّعَاءِ بَعْدَ صَلَاةِ النَّافِلَةِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ دَعَا بَعْدَ صَلَاةِ النَّافِلَةِ.
وَإِنْ كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ فَلَا إِشْكَالَ.

وَإِذَا كَانَ الْحَدِيثُ مُحْتَمِلًا رَجَعْنَا إِلَى النُّصُوصِ الْمُحْكَمَةِ، وَهِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ النَّاسَ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَدْعُوا، أَنْ يَدْعُوا قَبْلَ السَّلَامِ، فَقَالَ فِي التَّشْهِيدِ لَمَّا ذَكَرَ التَّشْهيدَ قَالَ: «ثُمَّ لِيُتَخَيَّرَ مِنَ الدُّعَاءِ مَا شَاءَ»^(١).

وَلِهَذَا نَقُولُ: الدُّعَاءُ بَعْدَ السَّلَامِ عَلَى وَجْهِ رَاتِبٍ دَائِمٍ، كَمَا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ هُنَا فِي صَلَاةِ النَّافِلَةِ مِنَ الْبِدْعِ؛ لِأَنَّ عَمَلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَيْدِينَا، وَلَمْ يَكُنْ ﷺ يَفْعَلُ ذَلِكَ، وَإِذَا وُجِدَ سَبَبُ الْحُكْمِ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ، فَلَمْ يَفْعَلْهُ دَلٌّ عَلَى أَنَّ السُّنَّةَ تَرَكُهُ.
ثُمَّ إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَرْشَدَنَا إِلَى مَكَانِ الدُّعَاءِ، وَهُوَ قَبْلَ السَّلَامِ.

ثُمَّ إِنَّ النَّظَرَ يَقْتَضِي ذَلِكَ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ مَا دَامَ يُصَلِّي فَهُوَ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ ﷻ يُنَاجِي رَبَّهُ، وَهَلِ الْحِكْمَةُ أَنَّهُ بَعْدَ أَنْ تَفَرَّغَ مِنَ الصَّلَاةِ، وَتَنْقَطَعَ الْمُنَاجَاةُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ رَبِّكَ أَنْ تَدْعُوهُ، أَمْ الْحِكْمَةُ أَنْ تَدْعُوهُ مَا دَامَتِ الْمُنَاجَاةُ قَائِمَةً؟

الثَّانِي لَا شَكَّ، وَلِهَذَا نَقُولُ: اعْتِيَادُ هَذَا لَيْسَ مِنَ السُّنَّةِ، لَكِنْ إِنْ فَعَلَهُ الْإِنْسَانُ أَحْيَانًا عَلَى وَجْهِ يَأْمَنُ مِنَ الْاِقْتِدَاءِ بِهِ فَلَا بَأْسَ.

يَعْنِي: مِثْلًا فِي بَيْتِهِ عِنْدَمَا سَلَّمَ اسْتَدْرَكَ، وَأَرَادَ أَنْ يَدْعُو بِشَيْءٍ لَمْ يَدْعُ بِهِ مِنْ قَبْلُ فَلَا بَأْسَ.

أَمَّا فِي الْمَسْجِدِ فَإِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ مِمَّنْ يُقْتَدَى بِهِ فَلَا يَفْعَلُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ رَاتِبًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَرَاهُ أَحَدٌ إِلَّا فِي هَذِهِ الْمَرَّةِ، فَيَتَّخِذُ مِنْ هَذَا سُنَّةً.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٨٣٥)، وَمُسْلِمٌ (٥٥) (٤٠٢).

٩- وفيه أيضًا: آيةٌ من آياتِ الله ﷻ، ومن آياتِ الرّسول ﷺ، وهو أنّه لَمَّا سَمِيَ هؤلاءِ القومَ الذينَ فعلُوا هذهَ الفِعلَةَ الشَّيْئَةَ؛ فَلَانًا وفُلَانًا وفُلَانًا، قُتِلُوا كُلُّهُمْ في يَوْمٍ بَدْرٍ، وسُحِبُوا في قَلْبِ بَدْرٍ، مَعَ أَنَّهُمْ جَاءُوا إلى بَدْرٍ على أَسَاسٍ أَنَّهُمْ يُرِيدُونَ بِذَلِكَ الانتصارَ على رَسولِ الله ﷺ، وأنَّ العربَ تَسْمَعُ بِهزيمةِ مُحَمَّدٍ وانتصارِ هؤلاءِ، فَلَا يَزَالُونَ يَهَابُونَهُمْ أَبَدًا بَعْدَهَا^(١).



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

٧٠- بَابُ الْبُزَاقِ وَالْمُخَاطِ وَنَحْوِهِ فِي الثَّوْبِ.

قَالَ عُرْوَةُ، عَنِ الْمُسَوِّرِ وَمَرْوَانَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ زَمَنَ حُدَيْبِيَّةَ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وَمَا تَنَحَّمَ النَّبِيُّ ﷺ نَحْمَةً إِلَّا وَقَعَتْ فِي كَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ، فَذَلِكَ بِهَا وَجْهَهُ وَجِلْدَهُ^(٢).

٢٤١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: بَزَقَ

النَّبِيُّ ﷺ فِي ثَوْبِهِ.

طَوَّلَهُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، قَالَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ، قَالَ: سَمِعْتُ

أَنَسًا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

[الحدِيث ٢٤١- أطرافه في: ٤٠٥، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٧، ٥٣١، ٥٣٢، ٨٢٢، ١٢١٤].

الْكَلَامُ فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ فَضْلَاتِ الْإِنْسَانِ، يَقُولُ رَحِمَهُ اللهُ: بَابُ الْبُزَاقِ وَالْمُخَاطِ

وَنَحْوِهِ فِي الثَّوْبِ؛ يَعْنِي: هَلْ هُوَ نَجَسٌ أَوْ لَا؟

ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ صَلَاحِ الْحُدَيْبِيَّةِ، وَأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضُوا بِكَائُنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَا يَتَنَحَّمُ

نَحْمَةً إِلَّا وَقَعَتْ فِي كَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ، فَذَلِكَ بِهَا وَجْهَهُ وَجِلْدَهُ.

وَتَعْلَمُونَ أَنَّهُ فِي صَلَاحِ الْحُدَيْبِيَّةِ قَدْ صَدَّ الْمُشْرِكُونَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْوُصُولِ إِلَى مَكَّةَ

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٠/١٦، ١٧)، وفي «تاريخه» (٢/٢٩). وانظر: «البداءة والنهاية» (٣/٢٦٦).

(٢) تقدم تخريجه.

حَمِيَّةٌ لِلْجَاهِلِيَّةِ، مَعَ أَنَّهُ لَوْ جَاءَ لُكْعُ بَنٍ لُكْعٍ لَيَعْتَمِرَ لَمْ يَصُدُّوهُ، لَكِنْ حَمِيَّةُ الْجَاهِلِيَّةِ أَوْجَبَتْ أَنْ يَصُدُّوهُ.

وَصَارَتْ الْمِرَاسَلَةُ بَيْنَهُمْ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْهَى أَنْ يَقُومَ الرَّجُلُ عَلَى الرَّجُلِ، كَمَا تَفْعَلُ الْأَعَاجِمُ مَعَ مَلُوكِهَا إِلَّا فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ؛ فَإِنَّ الْمَغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ وَاقِفًا عَلَى رَأْسِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَعَهُ السِّيفُ اخْتِرَامًا وَتَعْظِيمًا.

وَكَانَ ﷺ إِذَا تَكَلَّمَ أَنْصَتُوا، وَلَا يَتَكَلَّمُ أَحَدٌ مِنْهُمْ، وَإِذَا تَنَخَّمَ نُخَامَةً اسْتَقْبَلُوهَا بِأَيْدِيهِمْ، وَذَكَوْا بِهَا وَجُوهَهُمْ وَصُدُّوهُمْ، وَمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ هَذَا فِي الْأَيَّامِ الْعَادِيَةِ، لَكِنْ مِنْ أَجْلِ إِغَاطَةِ الْمَشْرِكِينَ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ تَغِيظُ بِهِ الْمَشْرِكِينَ فَإِنَّهُ ثَوَابٌ لَكَ عِنْدَ اللَّهِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَطْغَوْا مَوْطِنًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُوا مِنْ عَدُوِّ نَبَلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ ﴿١٣٠﴾ [الأنعام: ١٢٠] ^(١).

فَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النُّخَامَةَ طَاهِرَةٌ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا يَخْرُجُ مِنَ الْإِنْسَانِ مِنَ الرَّيْقِ وَالْأَنْفِ وَالْأُذُنِ وَالْعَيْنِ وَالْجِلْدِ، كُلُّ هَذَا طَاهِرٌ، إِلَّا مَا يَخْرُجُ مِنَ السَّيْلِينَ فَإِنَّهُ نَجَسٌ ^(٢).

وَالدَّمُ عَرَفْتُمْ الْخِلَافَ فِيهِ فِيمَا سَبَقَ: هَلْ هُوَ طَاهِرٌ أَوْ نَجَسٌ ^(٣)؟

(١) رَوَى هَذِهِ الْقِصَّةَ كَامِلَةً الْبَخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٧٣١، ٢٧٣٢).

(٢) سَأَلَ الشَّيْخَ الشَّارِحَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هِيَ يُسْتَنَى مِنَ الْحُكْمِ بِنَجَاسَةِ مَا يَخْرُجُ مِنَ السَّيْلِينَ مِنْ بَنِي آدَمَ مَا يَخْرُجُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؟

فَأَجَابَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا، فَمَا ثَبَتَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَهُوَ ثَابِتٌ لِلأُمَّةِ، فَبُولُهُ وَغَائِطُهُ كَغَيْرِهِ مِنْ بَنِي آدَمَ.

فَسَأَلَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَلَا يَدُلُّ مَا حَدَّثَ لِبَرَكَةِ الْحَبَشَةِ مِنْ شَرْبِهَا بَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى طَهَارَةِ بَوْلِهِ؟

فَأَجَابَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هَذِهِ مَسْأَلَةٌ نَادِرَةٌ، وَلِهَذَا لَوْ أَنَا نَقُولُ: إِنَّ فَضْلَاتِهِ طَاهِرَةٌ. لَمْ يَصِحَّ أَنْ نَسْتَدِلَّ عَلَى أَنَّ الْمَنِيَّ طَاهِرٌ بِفِعْلِ الرَّسُولِ ﷺ.

وَلَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَجْمِرُ وَيَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ وَيَتَطَهَّرُ، وَالْحَالَةُ النَّادِرَةُ لَا عِبْرَةَ بِهَا.

فَالصَّوَابُ أَنَّ فَضْلَاتِ النَّبِيِّ ﷺ كَغَيْرِهِ؛ الطَّاهِرُ مِنْ غَيْرِهِ طَاهِرٌ مِنْهُ، وَالنَّجَسُ مِنْ غَيْرِهِ نَجَسٌ مِنْهُ.

(٣) تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

وَاسْتَدَلَّ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَيْضًا عَلَى طَهَارَةِ النُّخَامَةِ بِحَدِيثٍ آخَرَ؛ وَهُوَ حَدِيثُ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَرَقَ فِي ثَوْبِهِ.

❖ وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «طَوَّلَهُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ». أَيُّ: سَأَلَهُ مُطَوَّلًا.

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١/٣٥٣):

❖ قَوْلُهُ: «طَوَّلَهُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ». هُوَ سَعِيدُ بْنُ الْحَكَمِ الْمِصْرِيُّ، أَحَدُ شُيُوخِ الْبَخَارِيِّ، نُسِبَ إِلَى جَدِّهِ، وَأَفَادَتْ رَوَايَتُهُ تَصْرِيحَ حُمَيْدٍ بِالسَّاعِ لَهُ مِنْ أَنَسٍ، خِلَافًا لِمَا رَوَى يَحْيَى الْقَطَّانُ، عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، أَنَّهُ قَالَ: حَدِيثُ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ فِي الْبُرَاقِ إِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، فَظَهَرَ أَنَّ حَمِيدًا لَمْ يُدَلِّسْ فِيهِ.

وَمَفْعُولُ «سَمِعَتْ» الثَّانِي مَحْذُوفٌ لِلْعِلْمِ بِهِ، وَالْمُرَادُ أَنَّهُ كَالْمَتَنِ الَّذِي قَبْلَهُ مَعَ زِيَادَاتٍ فِيهِ، وَقَدْ وَقَعَ مُطَوَّلًا أَيْضًا عِنْدَ الْمُصَنِّفِ فِي الصَّلَاةِ، كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِ: حَكُّ الْبُرَاقِ بِالْيَدِ فِي الْمَسْجِدِ. اهـ



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧١- بَابُ لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِالنَّبِيذِ وَلَا الْمُسْكِرِ.

وَكُرْهُهُ الْحَسَنُ^(١) وَأَبُو الْعَالِيَةِ^(٢).

وَقَالَ عَطَاءٌ: التَّيْمُمُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْوُضُوءِ بِالنَّبِيذِ وَالْبَلَنِ^(٣).

٢٤٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الزَّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي

سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ»^(٤).

[الحدِيث ٢٤٢- طَرَفَاهُ فِي: ٥٥٨٥، ٥٥٨٦].

لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِالنَّبِيذِ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ مَاءً إِلَى كَوْنِهِ نَبِيذًا، وَالنَّبِيذُ هُوَ الَّذِي

يُنْبَذُ -أَيُّ: يُطْرَحُ- فِيهِ التَّمْرُ، أَوِ الرَّيْبُ، أَوِ الشَّعِيرُ، أَوِ الْبُرُّ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

(١) ذكره البخاري معلقاً، ووصله عبد الرزاق في «مصنفه» (١٧٩/١) (٦٩٤)، عن الثوري، عن إسماعيل بن مسلم، عن الحسن، قال: لَا تَوَضَّأُ بِلَبَنِ، وَلَا نَبِيذٍ.

ووصله أيضاً ابن أبي شيبة في «المصنف» (٥٩/١): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سَفِيَانٍ، عَنْ سَمْعِ الْحَسَنِ يَقُولُ: لَا يَتَوَضَّأُ بِنَبِيذٍ، وَلَا بِلَبَنِ. وانظر: «التعليق» (١٤٦/٢).

وقال الحافظ في «الفتح» (١/٣٥٤): وروى أبو عبيد من طرق أخرى عنه أنه لَا بَأْسَ بِهِ، فعلى هذا فكراهته عنده على التنزيه. اهـ.

(٢) ذكره البخاري معلقاً، ووصله أبو داود في «السنن» (٨٧)، عن محمد بن بشار، عن عبد الرحمن هو ابن مهدي، عن أبي خَلْدَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْعَالِيَةِ عَنِ الرَّجُلِ أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ، وَلَيْسَ عِنْدَهُ مَاءٌ، وَعِنْدَهُ نَبِيذٌ، أَيَغْتَسِلُ بِهِ؟ قَالَ: لَا.

رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/٢٦)، عن مروان بن معاوية، عن أبي خَلْدَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَغْتَسِلَ بِالنَّبِيذِ.

ووصله أيضاً الدارقطني في «سننه» (١/٧٨)، وسنده جيد. قاله العيني في «عمدة القارئ» (٣/٦١)، وانظر: «التعليق» (٢/١٤٦-١٤٧).

(٣) ذكره البخاري معلقاً، ووصله أبو داود في كتاب الطهارة (٨٦): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ -يعني: ابن مهدي- ثنا بشر بن منصور، عن ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح أنه كره الوضوء باللبن والنبيذ، وقال: إِنْ التَّيْمُمُ أَعْجَبَ إِلَيَّ مِنْهُ. وانظر: «التعليق» (٢/١٤٧).

(٤) أخرجه مسلم (٦٧) (٢٠٠١).

فَيُنْبَذُ فِيهِ، وَيَبْقَى يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ، ثُمَّ يُشْرَبُ.

وَكَذَلِكَ الْمُسْكِرُ الْخَمْرُ؛ يَعْنِي: إِذَا غَلَى هَذَا النِّبَذُ حَتَّى أَسْكَرَ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَوَضَّأَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ مَاءً.

وَمَا هُوَ الْمُسْكِرُ؛ هَلْ كُلُّ مَا غَطَّى الْعَقْلَ فَهُوَ مُسْكِرٌ؟

الْجَوَابُ: لَا، وَلِهَذَا نَقُولُ: الْبَنْجُ لَيْسَ مُسْكِرًا؛ مَعَ أَنَّهُ يُغَطِّي الْعَقْلَ؛ لِأَنَّ الْمُسْكِرَ مَا غَطَّى الْعَقْلَ عَلَى وَجْهِ اللَّذَّةِ وَالطَّرْبِ؛ يَعْنِي: يَجِدُ الْإِنْسَانُ نَشْوَةً وَلَذَّةً، وَالَّذِي يُبَنْجُ لَا يَجِدُ هَذَا.

وَالْخَمْرُ مُحَرَّمٌ بِالْكِتَابِ ^(١) وَالسُّنَّةِ ^(٢) وَالْإِجْمَاعِ ^(٣)، وَلَكِنْ هَلْ هُوَ نَجِسٌ؟
أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ وَجْهًا الْأَمَّةِ عَلَى أَنَّهُ نَجِسٌ ^(٤)، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَيْسَ بِنَجَسٍ؛ أَيِ:
نَجَاسَةٍ حَسِيَّةٍ، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِيهَا سَبَقَ أُدْلَةٌ ذَلِكَ ^(٥).

وَقَوْلُ عَطَاءٍ: التَّيْمُّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْوُضُوءِ بِالنِّبَذِ وَاللَّبَنِ.

وَهَذَا وَاضِحٌ، بَلِ الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِالنِّبَذِ وَاللَّبَنِ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا بِمَاءٍ.
وَعَلَى هَذَا يَكُونُ قَوْلُهُ: أَحَبُّ. اسْمُ تَفْضِيلٍ مِمَّا لَيْسَ فِيهِ فِي الْجَانِبِ الثَّانِي مِنْهُ
شَيْءٌ؛ لِأَنَّ اسْمَ التَّفْضِيلِ يَدُلُّ عَلَى اشْتِرَاكِ الْمُفْضَلِ وَالْمُفْضَلِ عَلَيْهِ فِي أَصْلِ الْوَصْفِ،

(١) أَمَا مِنَ الْكِتَابِ فَقَوْلُ اللَّهِ ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [التَّحَاة: ٩٠].

(٢) أَمَا مِنَ السُّنَّةِ: فَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧٤) (٢٠٠٣)، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلْ مُسْكِرٌ خَمْرٌ، وَكُلْ مُسْكِرٌ حَرَامٌ». وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْكَثِيرَةِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ الْخَمْرِ.

(٣) أَمَا مِنَ الْإِجْمَاعِ: فَقَدْ قَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ فِي «الْإِقْنَاعِ فِي مَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ» (١/ ٣٢٧): وَاتَّفَقَ عَلَى تَحْرِيمِهَا أَهْلُ الْقِبْلَةِ، فَالْخَمْرُ حَرَامٌ بِكِتَابِ اللَّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ.

وَانْظُرْ: «الْإِسْتِذْكَارُ» (٢٤/ ٢٩٧) رَقْم (٣٦٤٣١-٣٦٤٣٣)، وَالْمَغْنِي (٨/ ٣١٨).

(٤) فَمَذْهَبُ الْأَثَمَةِ الْأَرْبَعَةِ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَنَّهُ نَجَسَةٌ، وَذَهَبَ رُبُعَةُ وَاللِّيثُ وَالْمِزْنِيُّ إِلَى طَهَارَتِهَا. وَانْظُرْ: «أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْقُرْطَبِيِّ» (٦/ ٢٨٨)، وَ«أَضْوَاءُ الْبَيَانِ» (٢/ ١٢٧).

(٥) تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

وَأُحْيَانًا لَا يَكُونُ فِي الْمُفْضَلِ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْوَصْفِ إِطْلَاقًا.
ومنه قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا يَشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ١٠٩]. وقوله تعالى: ﴿أَصْحَابُ
الْجَنَّةِ يَوْمَ ذَلِكَ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الزَّكَّاتِ: ٢٤]. ولا خَيْرِيَّةَ فِي مُسْتَقَرِّ النَّارِ، وَلَا
مَقِيلِ النَّارِ.

ثُمَّ قَالَ: «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ». ومفهومه. كُلُّ شَرَابٍ لَمْ يُسْكِرْ فَهُوَ حَلَالٌ.
إِذَا: الْمَدَارُ عَلَى الْإِسْكَارِ، فَتَمَى أَسْكَرَ الشَّرَابُ فَهُوَ حَرَامٌ، وَكَذَلِكَ لَوْ أَسْكَرَ الْمَأْكُولُ،
فَلَوْ كَانَ هُنَاكَ عَجِينَةٌ بِهَا خَمْرٌ، إِذَا أَكَلَ الْإِنْسَانُ مِنْهَا سَكِرَ فَالْحُكْمُ كَحُكْمِ الشَّرَابِ ^(١).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٢- بَابُ غَسْلِ الْمَرْأَةِ أَبَاهَا الدَّمُ عَنْ وَجْهِهِ ^(١).

وَقَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ: امْسَحُوا عَلَى رِجْلِي فَإِنَّهَا مَرِيضَةٌ ^(٢).

(١) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: ما حكم الشراب الذي ينشط الجسم؟
فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: المنشط ليس مسكراً، ولكن يرجع للأطباء فيها إذا كان هذا التنشيط يؤثر على الجسم
رد فعل أو لا.

وسئل أيضاً رَحِمَهُ اللَّهُ: إن هناك بعض مدمني الخمر من يشرب الخمر، ولا يسكر، فهل مثل هذا يدخل
في قوله ﷺ: «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ»؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: أن العبرة بالشراب، لا بالشارب، فإذا شرب ما يسكر فهو حرام، وإن لم يسكر.
(٢) قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتح» (١/ ٣٥٥): قوله: بَابُ غَسْلِ الْمَرْأَةِ أَبَاهَا. منصوب على المفعولية،
والدم منصوب على الاختصاص، أو على البدل، وهو إما اشتعال، أو بعض من كل، ووقع في رواية
ابن عساکر: «غسل المرأة الدم عن وجه أبيها». وهو بالمعنى. اهـ.

(٢) ذكره البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ معلقاً، ووصله ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/ ١٣٥)، عن أبي معاوية، عن
عاصم هو الأحول، وداود هو ابن أبي هند، عن أبي العالِيَةِ أَنَّهُ اشْتَكَى رِجْلَهُ فَعَصَبَهَا، وَتَوَضَّأَ،
وَمَسَحَ عَلَيْهَا، وَقَالَ: إِنَّهَا مَرِيضَةٌ.

وقال عبد الرزاق في «مصنفه» (١/ ١٦٢) (٦٢٨)، عن معمر قال: أخبرني عاصم بن سليمان، قال: دخلنا
على أبي العالِيَةِ الرَّيَّاحِيِّ، وَهُوَ وَجِعٌ، فَوَضَّأُوهُ، فَلَمَّا بَقِيَ إِحْدَى رِجْلَيْهِ قَالَ: امْسَحُوا عَلَى هَذِهِ فَإِنَّهَا مَرِيضَةٌ،
==

٢٤٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، سَمِعَ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ، وَسَأَلَهُ النَّاسُ، وَمَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ أَحَدٌ: بِأَيِّ شَيْءٍ دُويَّ جَرْحُ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَقَالَ: مَا بَقِيَ أَحَدٌ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، كَانَ عَلَيَّ يَجِيءُ بُتْرُسُهُ فِيهِ مَاءٌ، وَفَاطِمَةُ تَغْسِلُ عَنْ وَجْهِهِ الدَّمَ، فَأَخَذَ حَصِيرًا فَأَخْرَقَ، فَحُشِيَ بِهِ جُرْحُهُ ^(١).

[الحديث ٢٤٣- أطرافه في: ٢٩٠٣، ٢٩١١، ٣٠٣٧، ٤٠٥٧، ٥٢٤٨، ٥٧٢٢].

هَذَا الْحَدِيثُ اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ الدَّمَ نَجَسٌ. وَجْهُهُ: أَنَّ فَاطِمَةَ كَانَتْ تَغْسِلُهُ عَنْ وَجْهِهِ ﷺ، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّهُ لَا دَلَالَهَ فِي ذَلِكَ ^(٢)؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ غَسَلُهَا إِيَّاهُ مِنْ أَجْلِ تَنْظِيفِهِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يُرِيدُ أَنْ يَبْقَى وَجْهُهُ مُلَطَّخًا بِالدَّمَ، وَإِذَا وُجِدَ الْإِحْتِمَالُ بَطَلَ الْاسْتِدْلَالُ.

وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مِمَّا يُوقَفُ الدَّمَ مَا ذُكِرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ أَنَّهُ يُؤْخَذُ حَصِيرٌ؛ يَعْنِي: مِنْ خُوصِ النَّخْلِ وَيُخْرَقُ، ثُمَّ يُدَكُّ بِهِ الْجَرْحُ. فَهَذَا يُمَسِّكُهُ، وَهُوَ مُجَرَّبٌ، فَعِنْدَمَا كُنَّا صِغَارًا كُنَّا نَفْعَلُ هَذَا. وَكَذَلِكَ أَيْضًا بَعْضُ النَّاسِ يُخْرِقُونَ الْخِرْقَ، ثُمَّ يَذَرُهَا عَلَى مَكَانِ الْجَرْحِ، فَيَقِفُ الدَّمَ بِإِذْنِ اللَّهِ.

وَكَذَلِكَ بَعْضُ النَّاسِ يَأْخُذُ عَشَّ الْعَنْكَبُوتِ الَّذِي يَكُونُ فِي السُّقُوفِ، وَيَضْمِدُ بِهِ الْجَرْحَ، فَيَقِفُ الدَّمَ، لَكِنْ الْآنَ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - قَدْ ظَهَرَتْ أَذْوِيَةُ تَوْقِفِ الدَّمَ تَامًا بِدُونِ أَيِّ مَشَقَّةٍ.



وكان بها حمرة. وانظر: «الفتح» (١/ ٣٥٥)، و«تغليق التعليق» (٢/ ١٤٧، ١٤٨).

(١) أخرجه مسلم (١٧٩٠) (١٠١).

(٢) تقدم ذكره.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٣- بَابُ السَّوَالِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: بَتُّ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَاسْتَنْ^(١).

٢٤٤- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَوَجَدْتُهُ يَسْتَنْ بِسَوَالٍ بِيَدِهِ، يَقُولُ: «أَعْ، أَعْ». وَالسَّوَالُ فِيهِ، كَأَنَّهُ يَتَهَوَّعُ.

٢٤٥- حَدَّثَنَا عَثْمَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حَذِيفَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَشُوصُ فَاهُ بِالسَّوَالِ^(٢).

[الحديث ٢٤٥- طرفاه في: ٨٨٩، ١١٣٦].

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ السَّوَالِ». السَّوَالُ يُطْلَقُ عَلَى الْآلَةِ الَّتِي يُتَسَوَّكُ بِهَا، وَيُطْلَقُ عَلَى التَّسَوُّكِ الَّذِي هُوَ الْفِعْلُ، لَكِنَّهُ عَلَى الْآلَةِ لَا إِشْكَالَ فِيهِ، وَعَلَى الْفِعْلِ يَكُونُ اسْمُ مَصْدَرٍ^(٣)؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ مِنَ (تَسَوَّكٌ) هُوَ (تَسَوُّكٌ)، فَالسَّوَالُ اسْمُ مَصْدَرٍ، مِثْلُ: الْكَلَامُ اسْمُ مَصْدَرٍ لَ (تَكَلَّمَ)، وَالْمَصْدَرُ (تَكَلِيمٌ).

فَيُطْلَقُ السَّوَالُ إِذَا عَلَى فِعْلِ التَّسَوُّكِ، وَعَلَى الْآلَةِ الَّتِي يُتَسَوَّكُ بِهَا.

(١) ذكره البخاري معلقاً، وقال الحافظ في «تغليق التعليق» (٢/١٤٨): هذا طرف من حديث ابن عباس رَوَاهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مِنْ طَرَقٍ، مِنْهَا:

فِي «التفسير» (٤٥٦٩، ٤٥٧٠، ٤٥٧١) مِنْ طَرِيقِ شَرِيكَ بْنِ أَبِي نَمْرٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَوَاهُ، قَالَ: بَتُّ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ، فَتَحَدَّثَ النَّبِيُّ ﷺ مَعَ أَهْلِهِ سَاعَةً، ثُمَّ رَقَدَ..... فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: ثُمَّ قَامَ، فَتَوَضَّأَ وَاسْتَنْ. اهـ

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٧) (٢٥٥).

(٣) قَالَ سَيِّدُ أَحْمَدَ الْهَاشِمِيُّ فِي كِتَابِهِ «الْقَوَاعِدُ الْأَسَاسِيَّةُ لِللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ» (ص ٣٠٦): اسْمُ الْمَصْدَرِ هُوَ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى الْمَصْدَرِ، وَنَقَصَ عَنْ حُرُوفِ فِعْلِهِ بِدُونِ تَقْدِيرٍ لِلْمَحْذُوفِ، وَلَا تَعْوِضٍ مِنْهُ؛ نَحْوُ: عَطَاءٍ، وَنَبَاتٍ، وَعَوْنٍ، وَصَلَاةٍ، وَسَلَامٍ. اهـ

(*) قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ مُحَشَّيًّا عَلَى ذَلِكَ: وَذَلِكَ بِالنَّظَرِ إِلَى «أَعْطَى، وَأَنْبَتَ وَأَعَانَ»، وَأَمَّا بِالنَّظَرِ إِلَى عَطَا، وَنَبَتَ، وَعَانَ فَهِيَ مَصَادِرُ لَا أَسْمَاءَ لَهَا. اهـ

والسواكُ سُنَّةٌ فِي كُلِّ وَقْتٍ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «السَّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ» ^(١).

ففيه فائدتان:

الفائدة الأولى: أَنَّهُ يُطَهِّرُ الْفَمَ.

والفائدة الثانية: أَنَّهُ يُرْضِي الرَّبَّ.

ولو لم يَكُنْ مِنْهُ إِلَّا رِضَا الرَّبِّ ﷻ لَكَانَ كَافِيًا.

فهُوَ مَسْنُونٌ فِي كُلِّ وَقْتٍ، لَكِنَّهُ يَتَأَكَّدُ فِي مَوَاضِعَ مِنْهَا:

١- إِذَا قَامَ الْإِنْسَانُ مِنَ النَّوْمِ، كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: بَتُّ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَاسْتَنْ ^(٢).

وَقَالَ حُدَيْفَةُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَشُوصُ فَاهُ بِالسَّوَاكِ ^(٣).

قَوْلُهُ ﷺ: «يَشُوصُ». أَيُّ: يَذْلُكُهُ بِالْمَاءِ.

وقَوْلُهُ: «فَاهُ»؛ أَيُّ: فَمُهُ، وَهَذَا يَشْمَلُ الْأَسْنَانَ وَاللِّثَّةَ وَاللِّسَانَ، فَكُلُّ هَذَا كَانَ

الرَّسُولُ ﷺ يَتَسَوَّكُ عَلَيْهِ.

وَكَانَ ﷺ أحيانًا يُبَالِغُ فِي السَّوَاكِ، كَمَا قَالَ أَبُو مُوسَى: إِنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَوَجَدَهُ

يَسْتَنْ بِسَوَاكٍ فِي يَدِهِ، يَقُولُ: «أَعْ أَعْ».

والسواكُ فِي فِيهِ كَأَنَّهُ يَتَهَوَّعُ. أَيُّ: يَتَفَيَّأُ؛ لِأَنَّهُ يُبَالِغُ، لَكِنْ لَا يَنْبَغِي الْمَبَالِغَةُ إِلَى هَذِهِ

الدرجةِ، وَالتِّي قَدْ تَشْمِزُ مِنْهَا النَّفُوسُ إِذَا كَانَ عِنْدَكَ أَحَدٌ، وَيَكْفِي فِي السُّنَّةِ أَنْ تَأْتِيَ

بِهَا فِي الْبَيْتِ، وَلَا سِيَّامًا عِنْدَ الْقِيَامِ مِنَ النَّوْمِ، فَالْإِنْسَانُ يَحْتَاجُ إِلَى الْمَبَالِغَةِ فِي التَّسَوُّكِ؛

لِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلِأَنَّ الْفَمَ يَتَغَيَّرُ كَثِيرًا بِالنَّوْمِ.

(١) أخرجه البخاري معلقاً بصيغة الجزم قبل الحديث رقم (١٩٣٤)، وأحمد في «مسنده» (٤٧/٦).

(٢) (٢٤٢٠٣)، والنسائي (٥).

وقال الشيخ الألباني رحمته الله في «صحيح الجامع» (٣٦٩٥): صحيح.

(٢) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤- بَابُ دَفْعِ السَّوَاكِ إِلَى الْأَكْبَرِ.

٢٤٦- وَقَالَ عَفَانُ: حَدَّثَنَا صَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَرَانِي^(١) أَتَسَوَّكَ بِسَوَاكِ، فَجَاءَنِي رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الْآخَرِ، فَنَاولْتُ السَّوَاكَ الْأَصْغَرَ مِنْهُمَا، فَقِيلَ لِي: كَبِّرْ. فَدَفَعْتُهُ إِلَى الْأَكْبَرِ مِنْهُمَا^(٢)».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: اخْتَصَرَهُ نُعَيْمٌ، عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ أَسَامَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ^(٣). هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ دَلِيلٌ: عَلَى أَنَّهُ يُدْفَعُ الشَّيْءُ إِلَى الْأَكْبَرِ مَا لَمْ يَتَمَيَّزِ الْأَصْغَرُ بِمِيزَةٍ، فَمِنْ ذَلِكَ مَثَلًا إِذَا كَانَ الْأَصْغَرُ عَنْ يَمِينِكَ، وَالْأَكْبَرُ عَنْ يَسَارِكَ، فَهُنَا تَقَدَّمَ الْأَصْغَرُ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ حِينَ شَرِبَ، وَكَانَ عَلَى يَسَارِهِ الْأَشْيَاخُ، وَعَلَى يَمِينِهِ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَعْطَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ^(٤).

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣٥٧/١): قَوْلُهُ: أَرَانِي. بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ مِنَ الرُّوْيَةِ، وَوَهْمٍ مِنْ ضَمِّهَا. اهـ.

(٢) ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ مَعْلَقًا، وَوَصَلَهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي «صَحِيحِهِ»، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الصَّنْعَانِيِّ وَغَيْرِهِ، عَنْ عَفَانَ، وَكَذَا أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٩/١) مِنْ طَرِيقِهِ. وَانْظُرْ: «الْفَتْحُ» (٣٥٦/١)، وَ«التَّغْلِيْقُ» (١٤٩/٢).

(٣) ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ مَعْلَقًا، وَوَصَلَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (٣٢١٨)، وَانْظُرْ «الْفَتْحُ» (٣٥٧/١)، وَ«التَّغْلِيْقُ» (١٥٠-١٥١/٢).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٦٠٢)، وَمُسْلِمٌ (١٢٧) (٢٠٣٠).

وَقَدْ سَتَلَ الشَّيْخُ الشَّارِحُ: جَرَى الْعَرَفُ عَلَى النَّاسِ بِتَقْدِيمِ الْأَكْبَرِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْيَمِينِ، وَرَبَّمَا لَوْ أَعْطَى الَّذِي عَنْ يَمِينِهِ، وَكَانَ صَغِيرًا صَارَتْ مُشْكَلَةً، فَهَلْ يُعْطَى الْأَكْبَرُ نَظَرًا لِلْمَصْلَحَةِ؟ فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا، بَلْ يُنْظَرُ إِلَى مَا هُوَ الْأَوَّلَى شَرْعًا، وَيَعْتَادُ النَّاسُ عَلَيْهِ.

وَالْآنَ عِنْدَ النَّاسِ، وَلَا سِيَّامَا فِي الْبَادِيَةِ إِذَا صَارَ أَبُوكَ عَنْ يَسَارِكَ، وَرَجُلٌ آخَرُ عَنْ يَمِينِكَ يَقُولُونَ أَعْطِ أَبَاكَ؛ وَنَحْنُ لَا نَوَافِقُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الَّذِي عَلَى الْيَمِينِ قَدْ تَمَيَّزَ بِكَوْنِهِ عَلَى الْيَمِينِ، فَهُوَ أَحَقُّ مِنْهُ، وَالْقَاعِدَةُ الْعَامَّةُ أَنَّكَ عِنْدَ الْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ لَا تَنْظُرُ لِأَيِّكَ وَلَا لِقَرِيبِكَ، وَهَذَا يُعْتَبَرُ مِثْلَ الْحُكْمِ، لَكِنَّهُ مِنْ بَابِ الْأَدَابِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ يُجِبُّ الرُّسُولَ ﷺ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ، وَمَعَ ذَلِكَ عَدَلَ عَنْهُ.

مَعَ أَنَّ الَّذِي كَانَ عَلَى يَمِينِ الرُّسُولِ ﷺ أَعْرَابِيًّا، وَعَمْرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَهَا أَرَادَ الرُّسُولَ ﷺ أَنْ يُعْطِيَ الْأَعْرَابِيَّ قَالَ: هَذَا أَبُو بَكْرٍ. يَرِيدُ أَنْ يَنْبَهَ الْأَعْرَابِيَّ، لَكِنَّ الْأَعْرَابِيَّ مَا بَالَى؛ لِأَنَّهُ لَا يُرِيدُ أَنْ يُؤْثِرَ أَحَدًا بِالرُّسُولِ ﷺ.

وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَتَمَيَّزِ الْأَصْغَرُ فَإِنَّهُ يُعْطَى الْأَكْبَرُ، وَبِنَاءٍ عَلَى ذَلِكَ إِذَا دَخَلَ الْإِنْسَانُ الْمَجْلِسَ يُرِيدُ أَنْ يَصُبَّ الْقَهْوَةَ لِلْحَاضِرِينَ فَإِنَّهُ يَبْدَأُ بِالْأَكْبَرِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ مِيزَةٌ لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ، فَيَبْدَأُ بِالْأَكْبَرِ، ثُمَّ يَنْحَرِفُ عَنْ يَمِينِهِ هُوَ، لَا عَنْ يَمِينِ الْأَكْبَرِ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِأَنْ يَبْدَأَ بِالْأَيْمَنِ، نَعْمَ لَوْ أَنَّ الْأَكْبَرَ شَرِبَ مِنَ الْمَاءِ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُعْطِيَهُ، فَإِنَّهُ يُعْطِي الَّذِي عَنْ يَمِينِ الشَّارِبِ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ الَّذِي يُدِيرُ الْمَاءَ هُوَ الصَّابُّ فَإِنَّهُ يَبْدَأُ بِالْأَكْبَرِ، ثُمَّ مَنْ عَلَى يَسَارِ الْأَكْبَرِ الَّذِي هُوَ عَنْ يَمِينِهِ هُوَ.

وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْكِبَرَ لَهُ مَزِيَّةٌ تَقْدِيمٌ، وَلَهُ مَزِيَّةٌ تَفْضِيلٌ؛ وَلِهَذَا قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ عِنْدَمَا نَآوَلَ السَّوَاكَ الْأَصْغَرَ مِنْهُمَا قِيلَ لَهُ: كَبِّرْ.

وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي قِصَّةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ عِنْدَمَا أَرَادَ أَخُوهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَنْ يَتَكَلَّمَ، قَالَ لَهُ: «كَبِّرْ كَبِّرْ»^(١).

وَقَالَ ﷺ فِي الْأَحَقِّ بِالْإِمَامَةِ: «أَقْدَمُهُمْ سَلَامًا»^(*)؛ أَوْ قَالَ: «سِنًا»^(٢). وَقَالَ: «وَلْيُؤْمَرْكُمْ أَكْبَرُكُمْ»^(٣). فَالْكِبَرُ لَهُ اخْتِرَامٌ.

وَمِنَ الْمُؤَسَفِ أَنَّ النَّاسَ الْآنَ اسْتَهَانُوا بِالْكِبَرِ، وَصَارُوا لَا يَخْتَرِمُونَهُ، حَتَّى إِنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَخْتَرِمُ أَبَاهُ، مَعَ أَنَّ لِأَبِيهِ حَقَّ الْكِبَرِ وَحَقَّ الْأَبُوَّةِ، لَكِنْ تَهَاوَنَ النَّاسُ فِي هَذِهِ الْحَقُوقِ، وَلَمْ يُعْرِفِ الْفَضْلَ لِأَهْلِهِ، وَهَذَا يُنْذِرُ بِالْخَطَرِ، نَسْأَلُ اللَّهَ السَّلَامَةَ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٦١٤٢، ٦١٤٣)، وَمُسْلِمٌ (١) (١٦٦٩).

(*) أَيُّ: إِسْلَامًا.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٩٠، ٢٩١) (٦٧٣).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٦٨٥)، وَمُسْلِمٌ (٢٩٢) (٦٧٤).

(٤) سَتَلَ الشَّيْخُ الشَّارِحَ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَلْ نَقْدُمُ الْأَكْبَرَ أَوِ الْأَعْلَمُ لِلْإِمَامَةِ مَعَ وَجُودِ الْإِمَامِ الرَّاتِبِ؟ فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْإِمَامُ الرَّاتِبُ - بَارَكَ اللَّهُ فِيكَ - أَحَقُّ مِنْ غَيْرِهِ، إِلَّا إِذَا أَخْلَى بِشَيْءٍ وَاجِبٍ؛ يَعْنِي: مِثْلًا لَوْ فَرَضْنَا أَنَّهُ دَخَلَ الْمَسْجِدَ إِنْسَانٌ حَافِظٌ لِلْقُرْآنِ، وَالْإِمَامُ الرَّاتِبُ لَا يَحْفَظُ الْقُرْآنَ فَإِنَّا نَقْدُمُ الْإِمَامَ الرَّاتِبَ، إِلَّا إِذَا أَخْلَى بِوَاجِبٍ.

وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يُؤْمَنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ». وَإِمَامُ الْمَسْجِدِ سُلْطَانٌ فِيهِ.

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْفَتْحِ (٣٥٧/١):

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ؛ أَيُّ: الْبُخَارِيُّ (اخْتَصَرَهُ)؛ أَيُّ: الْمَتْنِ، (نَعِيمٌ) هُوَ ابْنُ حَمَادٍ، وَأَسَامَةُ هُوَ ابْنُ زَيْدِ اللَّيْثِيِّ الْمَدَنِيِّ، وَرَوَايَةُ نَعِيمٍ هَذِهِ وَصَلَهَا الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ سَهْلٍ عَنْهُ بَلْفَظٌ: «أَمَرَنِي جَبْرِيلُ أَنْ أَكْبِّرَ». وَرَوَّيْنَاهَا فِي الْغَيْلَانِيَّاتِ، مِنْ رَوَايَةِ أَبِي بَكْرِ الشَّافِعِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُوسَى، عَنْ نَعِيمٍ بَلْفَظٌ: «أَنْ أَقْدِمَ الْأَكْبَرَ».

وَقَدْ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْهُ بِغَيْرِ اخْتِصَارٍ، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ عَنْهُمْ بَلْفَظٌ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَنُّ، فَأَعْطَاهُ أَكْبَرَ الْقَوْمِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنْ جَبْرِيلُ أَمَرَنِي أَنْ أَكْبِّرَ».

وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ الْقَضِيَّةُ وَقَعَتْ فِي الْيَقْظَةِ، وَيُجْمَعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَوَايَةِ صَخْرِ أَنْ ذَلِكَ لَمَّا وَقَعَ فِي الْيَقْظَةِ أَخْبَرَهُمْ ﷺ بِمَا رَأَاهُ فِي النَّوْمِ؛ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنْ أَمْرَهُ بِذَلِكَ بِوَحْيٍ مُتَقَدِّمٍ، فَحَفِظَ بَعْضُ الرُّوَاةِ مَا لَمْ يَحْفَظْ بَعْضُ.

وَيَشْهَدُ لِرَوَايَةِ ابْنِ الْمُبَارَكِ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَنُّ، وَعِنْدَهُ رَجُلَانِ، فَأَوْحَى إِلَيْهِ أَنْ أَعْطِ السُّوَاكَ الْأَكْبَرَ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: فِيهِ تَقْدِيمُ ذِي السَّنِّ فِي السُّوَاكِ، وَيُلْتَحِقُ بِهِ الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ وَالْمَشْيُ وَالْكَلَامُ.

وَقَالَ الْمُهَلَّبُ: هَذَا مَا لَمْ يَتَرْتَّبِ الْقَوْمُ فِي الْجُلُوسِ، فَإِذَا تَرْتَّبُوا فَالْسُّنَةُ حَيْثُ تَقْدِيمُ الْيَمَنِ. وَهُوَ صَحِيحٌ، وَسَيَأْتِي الْحَدِيثُ فِيهِ فِي الْأَشْرِيَةِ.

وَفِيهِ: أَنْ اسْتِعْمَالَ سِوَاكِ الْغَيْرِ لَيْسَ بِمَكْرُوهٍ إِلَّا أَنْ الْمُسْتَحَبَّ أَنْ يَغْسِلَهُ، ثُمَّ يَسْتَعْمِلَهُ.

وَفِيهِ حَدِيثٌ عَنْ عَائِشَةَ فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْطِينِي السُّوَاكَ لِأَغْسِلَهُ، فَأَبْدَأُ بِهِ، فَأَسْتَنْتُ، ثُمَّ أَغْسِلُهُ، ثُمَّ أَدْفَعُهُ إِلَيْهِ.

وَهَذَا دَالٌّ عَلَى عَظِيمِ أَدْبِهَا وَكِبَرِ فِطْنَتِهَا؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَغْسِلْهُ ابْتِدَاءً حَتَّى لَا يَقُوتَهَا الْاسْتِشْفَاءُ بِرِيقِهِ ﷺ، ثُمَّ غَسَلَتْهُ تَأْدِبًا وَامْتِثَالًا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِأَمْرِهَا بِغَسْلِهِ تَطْيِيبَهُ وَتَلْيِينَهُ بِالْهَاءِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

وهذا الاحتمال هو الظاهر أنه ﷺ أعطاهما إياه لتغسله ليتسوك به، لا لتغسله لتسوك هي به.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥- بَابُ فَضْلِ مَنْ بَاتَ عَلَى الْوُضُوءِ.

٢٤٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ فَتَوَضَّأْ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ أَسَلِّمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَالْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنْجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، اللَّهُمَّ أَمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ، فَإِنْ مِتُّ مِنْ لَيْلَتِكَ فَأَنْتَ عَلَى الْفِطْرَةِ، وَاجْعَلْهُنَّ آخِرَ مَا تَتَكَلَّمُ بِهِ». قَالَ: فَرَدَدْتُهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا بَلَغْتُ: اللَّهُمَّ أَمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، قُلْتُ: وَرَسُولِكَ. قَالَ: «لَا، وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ»^(١).

[الحديث ٢٤٧- أطرافه في: ٦٣١١، ٦٣١٣، ٦٣١٥، ٧٤٨٨].

هَذَا مِنْ آدَابِ النَّوْمِ؛ أَنْ يَنَامَ الْإِنْسَانُ عَلَى طَهَارَةٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّائِمَ عُرْضَةٌ لِأَنْ يَتَوَفَّاهُ اللَّهُ ﷻ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الزُّمَرُ: ٤٢].

فَيَتَّبِعِي أَنْ تَبِيتَ عَلَى طَهَارَةٍ، وَيَتَأَكَّدُ ذَلِكَ إِذَا جَامَعَ الْإِنْسَانُ أَهْلَهُ، فَلَا يَنَامُ إِلَّا عَلَى طَهَارَةٍ، وَلَوْ وَضُوءًا عَلَى الْأَقْلِ^(٢).

(١) أخرجه مسلم (٥٦) (٢٧١٠).

(٢) وما يدل على تأكد ذلك للجنب ما رواه البخاري (٢٨٧)، ومسلم (٣٠٦) (٢٣)، عن ابن عمر رضي الله عنهما: قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْرَقُدُ أَحَدُنَا وَهُوَ جَنْبٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا تَوَضَّأَ».

وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا: أَنَّ السُّنَّةَ الْاضْطِجَاعُ عَلَى الشَّقِّ الْأَيْمَنِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِهِ، وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ ^(١):

قِيلَ: إِنَّهُ لَمَّا كَانَ الْقَلْبُ فِي الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا نَامَ عَلَى الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ اسْتَغْرَقَ فِي النَّوْمِ أَكْثَرَ؛ لِأَنَّ الْقَلْبَ يَبْقَى مُسْتَرِيحًا هَابِطًا، وَإِذَا نَامَ عَلَى الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ تَعَلَّقَ الْقَلْبُ، فَصَارَ ذَلِكَ أَدْعَى لاسْتِيقَاضِهِ بِسُرْعَةٍ.

وَقِيلَ: إِنَّ الْحِكْمَةَ فِي هَذَا أَنَّ فَمَ الْمَعِدَةِ مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ، فَإِذَا نَامَ الْإِنْسَانُ وَتَعَطَّلَتْ قُوَاهُ، وَكَانَ بَابُ الْمَعِدَةِ مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ سَهْلًا ذَلِكَ فِي الْهَضْمِ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ يَنْبَغِي لَنَا نَحْنُ إِذَا نَمْنَا عَلَى الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ أَلَّا نَهْتَمَّ بِهَذِهِ التَّعَالِيلِ الَّتِي قَدْ تَكُونُ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا نَهْتَمُّ بِأَنَّا نَنَامُ عَلَى الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ؛ امْتِسَالًا لِأَمْرِ الرَّسُولِ ﷺ، وَإِنْ جَاءَ الْإِنْتِفَاعُ الْبَدَنِيُّ تَبَعًا، فَهَذَا مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: هَذَا التَّفْوِيضُ التَّامُّ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ الْآنَ نَائِمٌ، وَقَدْ فَوَّضَ أَمْرَهُ لِلَّهِ تَفْوِيضًا تَامًّا، فَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَالْبَجَاتُ ظَهَرِي إِلَيْكَ». فَمَنْ كُلِّ جَانِبٍ؛ مِنَ الْوَجْهِ وَالظَّهْرِ.

وَالْأَمْرُ؛ يَعْنِي: الشَّأْنُ، فـ«فَوَّضْتُ أَمْرِي»؛ يَعْنِي: شَأْنِي، وَقَوْلُهُ ﷺ: «رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ». يَعْنِي: رَغْبَةً فِيمَا لَدَيْكَ مِنَ الْفَضْلِ وَالثَّوَابِ، وَرَهْبَةً مِمَّا عِنْدَكَ مِنَ الْعِقَابِ.

❦ وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنَاجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ». لَا مَلْجَأَ؛ يَعْنِي: لَا يُمَكِّنُ أَنْ أَلْجَأَ لِأَحَدٍ دُونَكَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَ لَهُ﴾ [الْعَنْكَبُوتُ: ١٦١].

وَكَذَلِكَ إِذَا أَرَدْتَ بِي شَيْئًا لَا يُمَكِّنُ أَنْ أَنْجُوَ إِلَّا بِكَ، وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ﴾ [الشُّرَاةُ: ٦٢].

❦ وَقَوْلُهُ ﷺ: «اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ». يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ عُمُومَ الْكِتَابِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ الْقُرْآنَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ، وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ.

وَأُضِيفَ إِلَى اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ الْمَتَكَلَّمُ بِهِ ﷺ، وَسُمِّيَ كِتَابًا؛ لِأَنَّهُ كُتِبَ فِي الْمَصَاحِفِ، وَلِأَنَّهُ كُتِبَ فِي الصُّحُفِ الْمُكْرَمَةِ بِأَيْدِي سَفَرَةٍ، وَلِأَنَّهُ كُتِبَ فِي اللُّوحِ الْمَحْفُوظِ: إِمَّا ذِكْرُهُ، وَإِمَّا حُرُوفُهُ.

❦ وَقَوْلُهُ: «الَّذِي أَنْزَلْتَ». فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى عُلُوِّ اللَّهِ ﷻ، وَكُلُّ نُزُولٍ يُضَافُ إِلَى اللَّهِ فِي شَيْءٍ نَزَلَ مِنْهُ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى عُلُوِّهِ ﷻ.

وَالِإِضَافَةُ هُنَا فِي قَوْلِهِ ﷺ: «بِكِتَابِكَ». هَلْ هِيَ كَالِإِضَافَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَطَهَّرَ بَيْتِي﴾ [البقرة: ١٢٦]؟
الْجَوَابُ: لَا، فَمَا أُضِيفَ إِلَى اللَّهِ، وَهُوَ عَيْنٌ قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا، مُتَفَصِّلَةٌ عَنِ اللَّهِ فَإِنَّهُ مَخْلُوقٌ، لَكِنْ إِضَافَتُهُ مِنْ بَابِ التَّشْرِيفِ، وَمَا أُضِيفَ إِلَى اللَّهِ، وَهُوَ وَصْفٌ لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ فَهُوَ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَصْفٍ فَلَا بَدَلَ لَهُ مِنْ مَوْصُوفٍ، فَإِذَا أُضِيفَ إِلَى اللَّهِ كَانَ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِهِ، وَمِنْهُ الْقُرْآنُ، فَقَدْ أَضَافَهُ اللَّهُ إِلَى نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ صِفَاتِهِ، فَإِنَّهُ كَلَامُهُ.

❦ وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَبَنِيكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ»؛ يَعْنِي: مُحَمَّدًا ﷺ.

❦ وَقَوْلُهُ ﷺ: «فَإِنْ مِتُّ مِنْ لَيْلَتِكَ فَأَنْتَ عَلَى الْفِطْرَةِ». يَعْنِي: إِنْ مِتُّ مِنْ نَوْمِكَ هَذِهِ فَأَنْتَ عَلَى الْفِطْرَةِ؛ أَيْ: عَلَى التَّوْحِيدِ الْخَالِصِ.

❦ وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَأَجْعَلُهُنَّ آخِرَ مَا تَتَكَلَّمُ بِهِ». وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ هَذَا الدُّعَاءُ بَعْدَ التَّسْبِيحِ وَالتَّحْمِيدِ وَالتَّكْبِيرِ الَّذِي أَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ عَلِيًّا وَفَاطِمَةَ؛ لِأَنَّ فَاطِمَةَ طَلَبَتْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ خَادِمًا، وَأَخْبَرَتْهُ أَنَّ يَدَيْهَا تَشَقَّقَتَا أَوْ تَفَطَّرَتَا مِنَ الرَّحَى؛ لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي تَطْحَنُ، فَقَالَ ﷺ: «أَلَا أَدْلُكُمَا عَلَى خَيْرٍ مِنْ خَادِمٍ: تُسَبِّحُونَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَتَحْمَدُونَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَتُكَبِّرُونَ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ عِنْدَ النَّوْمِ، فَهَذَا خَيْرٌ لَكُمَا مِنْ خَادِمٍ»^(١).

فَهَذَا الذِّكْرُ يُعْطِي الْإِنْسَانَ قُوَّةً وَعَزِيمَةً عَلَى سُئُونِ بَيْتِهِ، وَظَاهَرُ حَدِيثِ الْبَرَاءِ كَمَا سَبَقَ أَنَّ الدُّعَاءَ الَّذِي عَلَّمَهُ النَّبِيُّ ﷺ الْبَرَاءُ يُقَالُ بَعْدَ ذَلِكَ التَّسْبِيحِ الْمَذْكُورِ، وَبَعْدَ كُلِّ الْأَذْكَارِ النَّوْمِ^(٢).

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٣٧٠٥)، وَمُسْلِمٌ (٨٠) (٢٧٢٧).

(٢) سَأَلَ الشَّيْخَ الشَّارِحَ رَحِمَهُ اللَّهُ: قُلْتُ: إِنَّ هَذَا الدُّعَاءَ يَكُونُ بَعْدَ كُلِّ الْأَذْكَارِ النَّوْمِ، فَمَاذَا يَفْعَلُ الْإِنْسَانُ

يَقُولُ: «فَرَدَّدْتُهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ». وَذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَتَيَقَّنَ مِنْ ضَبْطِهَا، وَغَلِطَ فِيهَا غَلْطَةً وَاحِدَةً، وَلِذَلِكَ فَنَحْنُ نَقْرَأُ أَنَّهَا لَيْسَ عِنْدَنَا حِفْظٌ كَحِفْظِ الْأَوَّلِينَ.

يَقُولُ: فَلَمَّا بَلَغْتُ اللَّهُمَّ أَمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ. قُلْتُ: وَرَسُولِكَ. قَالَ: «لَا، وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ». يَعْنِي: أَنَّ الْبَرَاءَ قَالَ: وَرَسُولِكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ، لَكِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ.

فَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي تَوْجِيهِ هَذَا التَّعْلِيْقِ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ؛ إِذْ لَمَّاذَا قَالَ لَهُ: «قُلْ وَنَبِيِّكَ». مَعَ أَنَّ الرَّسُولَ يَتَضَمَّنُ النَّبِيَّ، وَلَا عَكْسَ^(١) ؟

فَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: فِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْفَاطَ الْأَذْكَارَ تَوْقِيفِيَّةٌ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهَا التَّغْيِيرُ، وَلَوْ بِالْمَعْنَى.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّمَا قَالَ: وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ. لِأَنَّ الرَّسُولَ يَشْمَلُ الرَّسُولَ الْبَشَرِيَّ وَالرَّسُولَ الْمَلَكِيَّ، فَإِذَا قَالَ: وَرَسُولِكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ. لَمْ يَتَّعِنْ أَنَّهُ مُحَمَّدٌ ﷺ، بَلْ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ جَبْرِيلُ، فَأَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ بِاللَّفْظِ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ هَذَا الْاِحْتِمَالَ.

وَوَجْهُ آخَرُ: قَالُوا: إِنَّ دَلَالََةَ الرِّسَالَةِ عَلَى النُّبُوَّةِ دَلَالَةٌ تَضْمُنِي، وَدَلَالَةُ التَّضْمُنِ دُونَ دَلَالَةِ الْمَطَابَقَةِ^(٢).

=

لو تأخر عليه النوم بعدها؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: لَا يَتَكَلَّمُ، فَإِنْ تَأَخَّرَ عَلَيْهِ النَّوْمُ، وَصَارَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ بَعِيدًا.

(١) انظر الفتحة (٣٥٨/١).

(٢) قال فضيلة الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي «شرح القواعد المثلث» (ص ٣٠): أنواع الدلالة ثلاثة: دلالة التضمن، والمطابقة، والالتزام.

دلالة المطابقة: هي أن يدل اللفظ على جميع أجزاء معناه وأفراده.

ودلالة التضمن: دلالاته على جزء معناه.

ودلالة الالتزام: دلالاته على لازم خارج.

مثال ذلك: السيارة. فكلمة «السيارة» تدل على كل السيارة؛ هيكلها وعجلاتها وبطارياتها، وكل

شيء، من باب المطابقة.

=

فَإِذَا قَالَ: نَبِيَّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ. صَرَّحَ بِالنُّبُوَّةِ، وَصَرَّحَ بِالرَّسَالَةِ.
وَهَذَا الْوَجْهُ أَصَحُّ؛ يَعْنِي: بِمَعْنَى أَنَّهُ لَيْسَ السَّبَبُ فِي كَوْنِهِ يَقُولُ: نَبِيَّكَ الَّذِي
أَرْسَلْتَ. أَنَّ الْفَاطَ الدُّعَاءِ وَالْأَذْكَارِ لَا تُغَيَّرُ، بَلْ لَأَنَّهُ إِذَا قَالَ: رَسُولُكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ.
تَغَيَّرَ الْمَعْنَى.

وَوَجْهُ التَّغْيِيرِ:

أَوَّلًا: أَنَّهُ يَحْتَمِلُ الرَّسُولَ الْمَلَكِيَّ، فَإِذَا قَالَ: بَنِيَّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ. صَارَ الْمُرَادُ
الرَّسُولَ الْبَشَرِيَّ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ الْمَلَكِيَّ لَا يُسَمَّى نَبِيًّا.
ثَانِيًا: أَنَّهُ لَوْ قَالَ: رَسُولُكَ. لَكَانَتْ دَلَالَةُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ عَلَى النُّبُوَّةِ دَلَالَةَ التَّزَامٍ؛ لِأَنَّ
مِنْ لَازِمِ الرَّسُولِ أَنْ يَكُونَ نَبِيًّا.
وَأَمَّا إِذَا قَالَ: بَنِيَّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ. صَارَتْ دَلَالَةُ مُطَابَقَةٍ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ دَلَالَةَ
الْمُطَابَقَةِ أَوْلَى مِنْ دَلَالَةِ الْإِلْتِزَامِ.
وَهَذَانِ التَّعْلِيلَانِ كِلَاهُمَا صَحِيحٌ.



وتدل على العجالات فقط، وعلى البطارية فقط، بالتضمن.
وتدل على الذي صنعها بالالتزام؛ لأن لها صانعاً، فهي لم تصنع نفسها.
ومثال ذلك أيضاً: المنزل. فكلمة المنزل دلالتها على كل المنزل دالة مطابقة، ودلالتها على الحمام
فقط، وعلى المطبخ فقط دالة تضمن، ودلالتها على الذي بناه دالة التزام. اهـ

شَيْخ
صَحِيحُ الْجَمَاعَاتِ

كِتَابُ الْفُسْلِ

٢٤٨ - ٢٩٥

كِتَابُ الْغُسْلِ

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
كِتَابُ الْغُسْلِ.

وقول الله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْهَرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٦﴾﴾ [البقرة: ٦].

وقوله جل ذكره: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا ﴿٤٣﴾﴾ [النساء: ٤٣].

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «كتاب الغسل». الغسل أحد الطهورين بالماء، والثاني: الوضوء، والتيمم هو الطهور بالتراب، وقد ذكر الله في الآية الكريمة -آية الهائدة- كل هذه الأقسام، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوْهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [البقرة: ٦]. وهذا هو الوضوء.

وقال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْهَرُوا﴾. وهذا هو الغسل.

وقال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾. وهذا هو التيمم.

وَذَكَرَ اللَّهُ ﷻ فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْإِشَارَةَ إِلَى نَاقِضَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: نَاقِضٌ لِلْوُضوءِ.

وَالثَّانِي: نَاقِضٌ لِلْغُسْلِ.

يَعْنِي: أَحَدُهُمَا مُوجِبٌ لِلْوُضوءِ، وَالثَّانِي: مُوجِبٌ لِلْغُسْلِ. فَاسْتَوْعَبَتِ الْآيَةُ

الْكَرِيمَةُ جَمِيعَ أَقْسَامِ الطَّهَّارَةِ، وَجَمِيعَ أَقْسَامِ مَا يُطَهَّرُ بِهِ، فَلَنَزَجِعَ إِلَيْهَا:

أَمَّا أَوَّلُ الْآيَةِ فَلَمْ يَذْكُرْهُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ تَعَلُّقٌ بِالْغُسْلِ، فَهُوَ عِبَارَةٌ

عَنِ الْوُضوءِ بِالْمَاءِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْهَرُوا﴾.

الْجُنُبُ: مَنْ أَنْزَلَ مَنِيًّا بِشَهْوَةٍ، وَأَلْحَقَتِ السُّنَّةُ بِهِ مَنْ جَامَعَ، وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ؛ لِحَدِيثِ

أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهِ الْأَرْبَعِ، ثُمَّ جَهَّدهَا فَقَدْ

وَجَبَ الْغُسْلُ، وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ»^(١).

فَالْجَنَابَةُ إِذَا: أَنْزَلَ الْمَنِيَّ بِشَهْوَةٍ، وَالْجَمَاعُ.

وَقَوْلُهُ: ﴿فَأَطْهَرُوا﴾. وَلَمْ يَخْصَّ اللَّهُ عُضْوًا دُونَ عُضْوٍ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ

الْإِنْسَانَ لَوْ طَهَّرَ بَدَنَهُ جُمْلَةً وَاحِدَةً أَجْزَأَهُ.

وَمِثَالُهُ: أَنْ يَنْعَمَسَ فِي بَرَكَةِ نَآوِيَا الْغُسْلِ، ثُمَّ يَخْرُجُ، فَتَقُولُ: ارْتَفَعَتْ عَنْهُ الْجَنَابَةُ؛

لَأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْصُصْ عُضْوًا دُونَ عُضْوٍ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: الْآيَةُ مُجْمَلَةٌ، وَالسُّنَّةُ بَيَّنَّتْ كَيْفِيَةَ الْغُسْلِ، وَالسُّنَّةُ تُبَيِّنُ الْقُرْآنَ، وَعَلَى

هَذَا فَيَجِبُ أَنْ يَغْتَسِلَ الْإِنْسَانُ، كَمَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ، فَيَتَوَضَّأُ أَوَّلًا، ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى

رَأْسِهِ، ثُمَّ يَغْسِلُ سَائِرَ بَدَنِهِ^(٢).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٩١)، وَمُسْلِمٌ (٨٧) (٣٤٨).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٤٨، ٢٧٢)، وَمُسْلِمٌ (٣٥) (٣١٦)، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ

(٢٤٩، ٢٥٧، ٢٥٩)، وَمُسْلِمٌ (٣٧) (٣١٧)، مِنْ حَدِيثِ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

قُلْنَا: هَذَا إِرَادٌ قَوِيٌّ، لَكِنْ يَدْفَعُهُ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ الطَّوِيلِ، وَفِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا مُعْتَزِلًا، لَمْ يُصَلِّ فِي الْقَوْمِ، قَالَ: «مَا مَنَعَكَ؟» قَالَ: أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ، وَلَا مَاءَ. قَالَ: «عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ». وَلَمْ يَكُنْ مَعَ الْمُسْلِمِينَ مَاءٌ فِي تِلْكَ اللَّحْظَةِ.

ثُمَّ جَاءَ الْمَاءُ، وَشَرِبَ النَّاسُ، وَرَوُّوا، وَبَقِيَ مِنْهُ فَضْلَةٌ، فَأَعْطَاهَا النَّبِيُّ ﷺ هَذَا الرَّجُلَ، وَقَالَ: «خُذْ هَذَا أَفْرِغْهُ عَلَى نَفْسِكَ»^(١). وَلَمْ يَقُلْ لَهُ صِفَةً مُعَيَّنَةً. فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْآيَةَ بَاقِيَةٌ عَلَى إِجْمَالِهَا، وَأَنَّ الْجُنُبَ يُعْتَبَرُ بِدَنِّهِ كُلُّهُ غُضُوءًا وَاحِدًا. قَالَ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾. وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾. «أَوْ» هَذِهِ لِلتَّنْوِيعِ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾. «أَوْ» هَذِهِ لَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ لِلتَّنْوِيعِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ نَوْعًا مِمَّا سَبَقَ، وَلَا مِمَّا لَحِقَ، لَكِنَّهَا بِمَعْنَى «الْوَاوِ»؛ يَعْنِي: وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى، أَوْ عَلَى سَفَرٍ وَجَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ، أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ. فَإِنْ قِيلَ: وَهَلْ تَأْتِي «أَوْ» بِمَعْنَى «الْوَاوِ»؟

قُلْنَا: نَعَمْ، وَقَدْ أَتَتْ كَذَلِكَ فِي كَلَامِ أَفْصَحِ الْخَلْقِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَسْأَلُكَ اللَّهُمَّ بِكُلِّ اسْمٍ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ»^(٢).

فـ«أَوْ» الْأُولَى بِمَعْنَى الْوَاوِ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، وَأَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ؛ لِأَنَّ الَّذِي أَنْزَلَهُ فِي كِتَابِهِ سَمَّى بِهِ نَفْسَهُ لَا شَكَّ، وَعَلَى هَذَا فَالْآيَةُ الْكَرِيمَةُ «أَوْ» فِيهَا بِمَعْنَى «الْوَاوِ».

(١) أخرجه البخاري (٣٤٤، ٣٤٨، ٣٥٧١)، ومسلم (٦٨٢) (٣١٢).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده ٣٩١/١ (٣٧١٢)، وأورد الدارقطني الحديث في «العلل» (٢٠٠/٥) - (٢٠١)، فذكر طريق أبي سلمة الجُهَنِيِّ، وطريق عبد الرحمن بن إسحاق، كلاهما عن القاسم، عن أبيه، عن ابن مسعود، وطريق علي بن مُسْبِرٍ، عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن القاسم، عن ابن مسعود، مرسلًا، ثم قال: وإسناده ليس بالقوي.

❖ وقوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ﴾. إشارة إلى واحدٍ من موجبات الوضوء، وهو الخارج من السَّيْلَيْنِ.

❖ وقوله تعالى: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾. فيه قراءتان: ﴿لَمَسْتُمُ﴾، و﴿لَمَسْتُمُ﴾^(١) واختلف العلماء رحمهم الله: هل المراد بذلك جسَّ المرأة باليد، أو المراد الجماع على قولين^(٢)، والصواب بلا شك أن المراد به الجماع لوجهين: الوجه الأول: أنه تفسير ابن عباس رضي الله عنه الذي قال فيه الرسول ﷺ: «اللهم فقَّهه في الدين، وعلمه التأويل»^(٣). فقد صرح بأنه الجماع^(٤).

والثاني: أننا لو جعلنا اللمس في الآية جسَّ المرأة باليد لكان في الآية ذكر سببين لوجوب الوضوء - وهما: الإتيان من الغائط ومس المرأة - وإهمال ما يوجب الغسل؛ لأن قوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَّرْضَى﴾. هذا ابتداء طهارة التيمم.

(١) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿لَامَسْتُمُ﴾. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿لَمَسْتُمُ﴾ وانظر: «تفسير القرطبي» (٥/٢٢٣)، و«تفسير الطبري» (٥/١٠٨)، و«تفسير البغوي» (١/٤٣٣)، و«فتح القدير» (١/٤٧٠)، و«أحكام القرآن» (٤/٨)، و«المكر» (ص ٣٠).

(٢) انظر: «مسائل أبي داود» (ص ١٤)، و«مسائل عبد الله» (ص ١٩)، و«الهداية» (١/١٧)، و«الإفصاح» (١/٧٦)، و«المحرر» (١/١٣)، و«العمدة» (ص ٤٦)، و«الكافي» (١/٥٧)، و«الفروع» (١/١٨١)، و«كشاف القناع» (١/١٤٥).

(٣) أخرج الشطر الأول منه البخاري (١٤٣)، ومسلم (١٣٨) (٢٤٧٧)، وأخرجه تائماً أحمد في «مسنده» (١/٢٦٦) (٢٣٩٧).

(٤) رواه ابن جرير (٥/١٠٢-١٠٣)، والبغوي (١/٤٣٣)، وابن أبي حاتم (٣/٩٦١)، وابن أبي شيبة (١/١٥٣) (١٧٥٧).

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٢/٥٥٠) إلى عبد بن حيد.

وقد روي هذا التفسير أيضاً عن علي رضي الله عنه، رواه عنه الطبري في «تفسيره» (٥/١٠٢، ١٠٣)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/١٥٣) (١٧٦٠)، وابن المنذر في الأوسط (١/١١٦).

وممن روي عنه أيضاً «تفسير الملامسة بالجماع»: أبي بن كعب رضي الله عنه، ومجاهد، وطاوس، والحسن، وعبيد بن عمير، وسعيد بن جبير، والشعبي، وقادة، ومقاتل بن حبان. وانظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٣/٩٦١).

وهذا خلافُ بلاغةِ القرآن، وعلى هذا فنقول: يَتَعَيَّنُ أَنْ تَكُونَ الْمَلَامَسَةُ هُنَا بِمَعْنَى الْجَمَاعِ، فَيَكُونُ اللَّهُ ^{وَعَلَيْهِ السَّلَامُ} ذَكَرَ وَاحِدَةً مِنْ نَوَاقِصِ الْوُضُوءِ، وَوَاحِدَةً مِنْ مُوجِبَاتِ الْغُسْلِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلْ أَتَى «لَمَسَ» بِمَعْنَى «جَامَعَ»؟
قُلْنَا: نَعَمْ، أَتَى مَا يُرَادُ بِهِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَلْقَوْهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَيُضَفَّ مَا فَرَضْتُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٣٧]. فَالْمَرَادُ بِقَوْلِهِ: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾؛ يَعْنِي: مِنْ قَبْلِ أَنْ تُجَامِعُوهُنَّ.

وَقَالَ: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾.
وَقَوْلُهُ: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا﴾. يَدُلُّ عَلَى تَقَدُّمِ الطَّلَبِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ: وَجَدَ إِلَّا لِمَنْ طَلَبَ وَبَحَثَ. فَلَا بَدَّ مِنْ بَحْثٍ عَنِ الْمَاءِ إِذَا دَخَلَ وَقْتُ الصَّلَاةِ.
فَإِذَا لَمْ تَجِدُوا ﴿فَتَيَمَّمُوا﴾؛ أَيِ: أَقْصِدُوا صَعِيدًا طَيِّبًا، وَالصَّعِيدُ: كُلُّ مَا تَصَاعَدَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ؛ مِنْ تُرَابٍ وَرَمْلٍ وَحَجَرٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ.
وَلَكِنَّ اللَّهَ اشْتَرَطَ أَنْ يَكُونَ طَيِّبًا، وَالَّذِي ضِدُّ الطَّيِّبِ - وَهُوَ الْخَبِيثُ النَّجِسُ - لَا يُجْزِي التَّيَمُّمَ بِهِ.

فَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّ هَذَا الصَّعِيدَ قَدْ بَالَتْ عَلَيْهِ الْحُمُرُ - وَبَوَّلَ الْحِمَارُ نَجَسًا - أَوْ أَرِيقَ عَلَيْهِ دَمٌ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَا يُتَيَمَّمُ بِهِ، وَلَوْ كَانَ يُسَمَّى صَعِيدًا؛ لِأَنَّهُ نَجَسٌ.
وظَاهِرُ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ وَلَوْ كَانَ الصَّعِيدُ مُحَرَّمًا، وَهَلْ هُنَاكَ صَعِيدٌ مُحَرَّمٌ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ؛ كَالْمَغْضُوبِ، وَعَلَى هَذَا فَيَجُوزُ التَّيَمُّمُ بِالْأَرْضِ الْمَغْضُوبَةِ.
﴿قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾؛ أَيِ: امْسَحُوا مِنْ هَذَا الصَّعِيدِ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ، وَالْوَجْهَ حَدَّهُ عَرْضًا: مَا بَيْنَ الْأُذُنَيْنِ، وَطُولًا مَا بَيْنَ مُنْحَنَى الْجَبْهَةِ وَأَسْفَلَ اللَّحْيَةِ.

وَلَكِنْ هُنَا لَا يَدْخُلُ مَسْحُ الْمُنْخَرَيْنِ، أَوْ مَسْحُ الْأَسْنَانِ بِالتُّرَابِ - وَإِنْ كَانَ سَبَقَ لَنَا أَنَّ الْأَنْفَ وَالْفَمَ مِنَ الْوَجْهِ - لِأَنَّ السَّنَةَ بَيَّنَّتْ ذَلِكَ، كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي بَابِ التَّيَمُّمِ.

﴿ وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَيِّدِيكُمْ﴾. الْمَرَادُ بِهَا الْكَفُّ؛ لِأَنَّ الْيَدَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لَا تَعْدُو الْكَفَّ، وَلِهَذَا لَمَّا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [النَّازِعَاتِ: ٣٨]. كَانَ الَّذِي يُقَطَّعُ مِنَ السَّارِقِ الْكَفُّ فَقَطَّ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَيْسُوا طَهَارَةَ التَّيَمُّمِ عَلَى طَهَارَةِ الْوُضُوءِ، وَقُولُوا: يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُتَّهَى الْمَسْحِ الْمِرْفَقِ.

قُلْنَا: لَا يُمَكِّنُ الْقِيَاسُ؛ لِمَا يَلِي:

أَوَّلًا: لِأَنَّهُ قِيَاسٌ فِي مُقَابَلَةِ النَّصِّ، وَكُلُّ قِيَاسٍ فِي مُقَابَلَةِ النَّصِّ فَإِنَّهُ فَاسِدٌ لِاعْتِبَارِهِ؛ لِأَنَّهُ سَيَأْتِينَا فِي حَدِيثِ عَمَارٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَمْسَحْ إِلَّا الْكَفَّيْنِ ^(١).

ثَانِيًا: أَنَّهُ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارِقِ الْعَظِيمِ؛ إِذْ إِنَّ طَهَارَةَ الْمَاءِ تَعُمُّ جَمِيعَ الْبَدَنِ فِي الْغُسْلِ، وَتَعُمُّ الْأَعْضَاءَ الْأَرْبَعَةَ فِي الْوُضُوءِ، وَطَهَارَةُ التَّيَمُّمِ فِي عُضْوَيْنِ فَقَطَّ، فَقَدْ خَالَفَتْهَا أَصْلًا، وَوَضْفًا.

وطَهَارَةُ التَّيَمُّمِ يَسْتَوِي فِيهَا الطَّهَارَتَانِ: الطَّهَارَةُ الْكُبْرَى مِنَ الْجَنَابَةِ، وَالطَّهَارَةُ الصَّغْرَى.

وطَهَارَةُ التَّيَمُّمِ: الْمَسْحُ، وَطَهَارَةُ الْمَاءِ الْغُسْلُ، فَلَا يُمَكِّنُ إِطْلَاقًا أَنْ يَصِحَّ قِيَاسُ هَذَا عَلَى هَذَا.

وَأَيْضًا هَذَا قِيَاسٌ مُتَنَاقِضٌ؛ لِأَنَّا لَوْ قُلْنَا بِالْقِيَاسِ لَكَانَ مَنْ تَيَمَّمَ عَنِ الْوُضُوءِ وَجَبَ أَنْ يَمْسَحَ إِلَى الْمِرْفَقِ، وَمَنْ تَيَمَّمَ عَنِ الْجَنَابَةِ لَا يَمْسَحُ إِلَّا الْكَفَّيْنِ، وَهَذَا تَنَاقُضٌ.

فَعَلَى كُلِّ حَالٍ: لَا شَكَّ أَنَّ الْوَاجِبَ وَالسُّنَّةَ هُوَ مَسْحُ الْكَفَّيْنِ فَقَطَّ.

﴿ وَقَوْلُهُ: ﴿مِنْهُ﴾. اسْتَدَلَّ بِهَا بَعْضُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لِهَذَا الصَّعِيدِ غُبَارٌ ^(٢)؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ الْمَسْحُ مِنْهُ إِلَّا بِغُبَارٍ يَغْلُقُ بِالْيَدِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٤٧)، وَمُسْلِمٌ (١١٢) (٣٦٨).

(٢) وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُونُسَ وَالشَّافِعِيِّ وَاحِدٍ فِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى عَنْهُ. وَانْظُرْ: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى»

وَلَكِنَّ هَذَا لَيْسَ بِعَجِيدٍ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ: أَنَّهُ ثَبَتَ فِي حَدِيثِ عَمَارِ بْنِ يَاسِرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا ضَرَبَ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ نَفَخَ فِيهَا لِإِزَالَةِ التُّرَابِ^(١). وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ التَّعَبُّدُ لِلَّهِ ﷻ بِضَرْبِ الْأَرْضِ، وَمَسْحِ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ.

❦ وَقَوْلُهُ: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾. الْإِرَادَةُ الْمَنْفِيَّةُ هُنَا هِيَ الْإِرَادَةُ الشَّرْعِيَّةُ، لَا الْكُونِيَّةُ، وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ الْحَرَجَ يَلْحَقُ الْإِنْسَانَ، فَهُوَ قَدَرًا غَيْرُ مَنْفِيٍّ، وَأَمَّا شَرْعًا فَهُوَ مَنْفِيٌّ.

❦ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾. وَتَطْهِيرُهُ جَعْلًا إِيَّانَا بِالْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ ظَاهِرٌ، لَكِنْ تَطْهِيرُهُ بِالتَّيَمُّمِ مَا هُوَ؟ نَقُولُ: هُوَ مَا حَصَلَ لِلْقَلْبِ مِنَ التَّذَلُّلِ لِلَّهِ، وَالتَّعَبُّدِ، وَمَسْحِ أَشْرَفِ أَعْضَائِهِ بِالتُّرَابِ، وَهَذَا أَعْظَمُ تَطْهِيرٍ، فَهِيَ طَهَارَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ عَظِيمَةٌ.

وَذَلِكَ لِأَنَّ الْوُضُوءَ وَالْغُسْلَ قَدْ تَدْعُو النَّفْسُ إِلَيْهِمَا؛ لِأَنَّ فِيهِمَا طَهَارَةً حِسِّيَّةً، وَالْإِنْسَانُ يَتَنَطَّفُ دَائِمًا، وَلَكِنَّ التَّيَمُّمَ لَيْسَ إِلَّا مُجَرَّدَ تَذَلُّلٍ وَتَعَبُّدٍ لِلَّهِ ﷻ، فَصَارَ تَأْثِيرُهُ عَلَى الْقَلْبِ أَعْظَمَ مِنْ تَأْثِيرِ الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ، وَصَارَ بِذَلِكَ مُطَهِّرًا لِلْإِنْسَانِ مِنَ الْأَرْجَاسِ الْمَعْنَوِيَّةِ.

❦ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ﴾. بِإِذَا؟

الْجَوَابُ: بِمَا شَرَعَ لَنَا، وَيَسَّرَ لَنَا، وَلَقَدْ كَانَتْ الْأُمَمُ السَّابِقَةُ إِذَا حَصَلَ عَلَى الْإِنْسَانِ حَدَثٌ، وَلَمْ يَجِدِ الْمَاءَ بَقِيَّتِ الصَّلَاةُ فِي ذِمَّتِهِ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُصَلِّيَهَا^(٢)، وَعَلَى هَذَا فَإِذَا

(٢١/٣٦٤)، و«المغني» (١/٣٢٤)، و«المبدع» (١/٢١٩)، و«المحرر في الفقه» (١/٢٢)، و«منار السبيل» (١/٥٤)، و«الروض المربع» (١/٩١)، و«الكافي» (١/٧٠)، و«كشف القناع» (١/١٧٢)، و«الأم» (١/٥٠)، و«المهذب» (١/٣٣).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) ومما يدل على ذلك ما رواه البخاري (٤٣٨)، ومسلم (٣/٥٢١)، عن جابر بن عبد الله ﷺ، وفيه: «أعطيت خمسًا لم يُعْطَ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي... ثُمَّ ذَكَرَ مِنْهُمْ: وَجَعَلْتُ لِي الْأَرْضَ مَسْجِدًا

سَافَرَ الْإِنْسَانَ مِنْهُمْ شَهْرًا، وَلَمْ يَجِدْ مَاءً فَإِنَّهُ يَقْضِي شَهْرًا.

وَكَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَرَى أَنَّ الْجُنُبَ لَا يَتَيَّمُّ، وَأَنَّهُ يَنْتَظِرُ

حَتَّى يَخْضَلَ عَلَى الْمَاءِ، لَكِنَّ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَكَرَهُ، وَرَجَعَ ^(١).

﴿وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾﴾. «لَعَلَّ» هُنَا

لَيْسَتْ لِلتَّرْجِي، وَلَكِنَّهَا لِلتَّلْعِيلِ؛ يَعْنِي: لِأَجْلِ أَنْ تَشْكُرُوا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى نِعْمَتِهِ، وَلَا

يُمْكِنُ أَنْ تَأْتِيَ «لَعَلَّ» فِي كَلَامِ اللَّهِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ لِلتَّرْجِي؛ لِأَنَّ الرَّجَاءَ طَلِبُ مَا فِي

حُصُولِهِ عُسْرٌ وَمَشَقَّةٌ، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَلْحَقُهُ فِي أَيِّ شَيْءٍ عُسْرٌ وَلَا مَشَقَّةٌ.

فَكُلَّمَا وَجَدْتَ «لَعَلَّ» فِي كَلَامِ اللَّهِ فَهِيَ لِلتَّوَقُّعِ، وَإِنْ شِئْتَ فَقُلْ: لِلتَّلْعِيلِ، وَهَذَا

يَكُونُ بِحَسَبِ السِّيَاقِ ^(١).

وطهورًا، وأثيا رجل من أمتي أدركنه الصلاة فليُصَلَّ.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) ولإتمام الفائدة اعلم -رحمك الله- أن «لعل» تأتي في اللغة العربية، ويكون لها معانٍ متعددة، تختلف

بحسب سياق الكلام، ومن هذه المعاني:

١- الترجي والتوقع: وهو انتظار حصول أمر مرغوب فيه، ميسور التحقق؛ مثل قوله تعالى: ﴿لَعَلَّ

اللَّهُ يُخَوِّدُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الأنفال: ١٠]. ومثل قولنا: لعل الله يرحمنا.

٢- الإشفاق: وهو توقع المكروه.

مثل قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ﴾ [الكهف: ٦]؛ أي: قاتلها غمًا أو حسرة، والمعنى: أشفق

على نفسك أن تهلكها حسرة على ما فاتك من إسلام قومك.

ومثل قولنا: لعل النهر يُغْرِقَ الزرع.

وخبر «لعل» في هذه الحالة غير مقطوع بوقوعه، ولا متيقن، فهو موضع شك، بخلاف خبر إن، وأن.

٣- التعليل: كقوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ، قَوْلًا لِّئَلَّا نَعْلَمَ، يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [التكوير: ١٦]. أي: ليتذكر.

نص على ذلك الأخفش والكسائي، وتبعهما ابن مالك؛ إذ قال الأخفش: يقول الرجل لصاحبه: أفرغ

عملك لعلنا نتغذى، واعمل عملك لعلك تأخذ أجرك. أي: لتغذي ولتأخذ أجرك، ومنه قول الشاعر:

وَقُلْتُمْ لَنَا كُفُّوا الْحُرُوبَ لَعَلَّنَا نَكْفُ وَوَقُّتُمْ لَنَا كُلَّ مَوْثِقِ

أي: لنكف.

﴿ وَقَوْلُهُ - جَلَّ ذِكْرُهُ -: ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ﴾ [النَّحْلُ: ٤٣]. هَذِهِ الْآيَةُ مَنْسُوخٌ مِنْهَا شَيْءٌ، وَهُوَ مَا يُفِيدُهُ قَوْلُهُ: ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى ﴾. وَإِذَا كَانَ اللَّهُ نَهَانَا أَنْ نَقْرَبَ الصَّلَاةَ، وَنَحْنُ سُكَارَى، لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَتَجَنَّبَ الْإِنْسَانُ الْمُسْكِرَ كُلَّمَا دَنَا وَقْتُ الصَّلَاةِ؛ لِئَلَّا تُصَادِفَهُ الصَّلَاةُ، وَهُوَ سُكَرَانٌ.

وَلِهَذَا كَانَتْ هَذِهِ الْآيَةُ إِخْدَى الْمَرَاهِلَ فِي تَحْرِيمِ الْخَمْرِ؛ فَإِنَّ الْخَمْرَ لَهُ أَرْبَعُ مَرَاهِلَ: الْإِبَاحَةُ، وَالتَّعْرِضُ بِالْتَّحْرِيمِ، وَالْمَنْعُ مِنْهُ فِي أَوْقَاتٍ مُحَدَّدَةٍ، وَالْمَنْعُ مِنْهُ مُطْلَقًا. أَمَّا الْإِبَاحَةُ فَبِإِذْنِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ نَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا ﴾ [البَقَرَةُ: ٦٧]. فَإِنَّ هَذَا إِبَاحَةٌ، بَلْ حَتَّى آيَةُ الْبَقَرَةِ تَدُلُّ عَلَى الْإِبَاحَةِ، لَكِنَّ هَذِهِ صَرِيحَةٌ، وَآيَةُ الْبَقَرَةِ تَدُلُّ عَلَى الْإِبَاحَةِ بِاللَّزُومِ.

وَآيَةُ الْبَقَرَةِ هِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعَةٌ لِلنَّاسِ وَإِنَّهُمَا آكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا ﴾ [البَقَرَةُ: ٢١٩]. فَهَذِهِ الْآيَةُ إِذَا تَلَاهَا التَّالِي سَوَفَ يَتَجَنَّبُ الْخَمْرَ وَالْمَيْسِرَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿ وَإِنَّهُمَا آكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا ﴾. وَالْعَاقِلُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَفْعَلَ شَيْئًا إِثْمُهُ أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِ.

الْمَرْحَلَةُ الثَّلَاثَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ﴾. مِنْ لَازِمِ ذَلِكَ أَلَّا يَسْكُرَ الْإِنْسَانُ عِنْدَ دُنُوِّ وَقْتِ الصَّلَاةِ، وَسَيَأْتِي خَمْسَةُ أَوْقَاتٍ لَا يَشْرَبُ فِيهَا الْخَمْرَ.

وَأَمَّا الْمَرْحَلَةُ الرَّابِعَةُ: فَقَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ: ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٩٠].

٤ - الاستفهام: وإليه ذهب الكوفيون، كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُذَرِّكَ لَعَلَّكَ تَرْكُهَا ﴾ [النَّحْلُ: ٣]. وقول الرسول ﷺ لأحد أصحابه رضي الله عنه: «وقد خرج إلي متعجلاً: «لعلنا أعجلناك»؟ أي: وما يُذَرِّكَ أَيْزَكِي؟ وهل أعجلناك؟

﴿وَقَوْلُهُ جَعَلَا:﴾ «حَتَّى تَعْلَمُوا مَا نَقُولُونَ». فِيهِ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ السَّكَرَانَ لَا يُعْتَبَرُ قَوْلُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ مَا يَقُولُ، وَبِنَاءٍ عَلَى ذَلِكَ لَوْ كَانَ هُنَاكَ رَجُلٌ سَكِرَانٌ غَنِيٌّ، وَعِنْدَهُ أَرْبَعُ نِسَاءٍ وَمِائَةُ أَمَةٍ وَخَمْسُمِائَةِ قَصِيرٍ، فَقَالَ: زَوْجَاتِي طَوَالِقُ، وَإِمَائِي عَوَاتِقُ، وَيُوتِي أَوْقَافٌ.

فَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا يَنْفَعُ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يَنْفَعُ^(١)، فَإِذَا صَحَّاحًا قُلْنَا لَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ: جَبَرَ اللَّهُ مُصِيبَتَكَ، نِسَاؤُكَ ذَهَبَتْ، وَإِمَاؤُكَ ذَهَبَتْ، وَقُصُورُكَ رَاحَتْ.

لَكِنَّ الصَّحِيحَ بِلَا شَكٍّ أَنَّهُ لَا يَنْفَعُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿حَتَّى تَعْلَمُوا مَا نَقُولُونَ﴾ وَالسَّكَرَانُ لَا يَعْلَمُ مَا يَقُولُ.

إِذَا: نَأْخُذُ مِنَ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ أَنَّ جَمِيعَ أَقْوَالِ السَّكَرَانِ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ، فَلَوْ أَقَرَّ لِشَخْصٍ بِشَيْءٍ لَا يُعْتَبَرُ إِقْرَارُهُ.

بَقِينَا فِي أَفْعَالِهِ: هَلْ أَفْعَالُ السَّكَرَانِ مُعْتَبَرَةٌ؟ يَعْنِي مَثَلًا: لَوْ أَنَّ السَّكَرَانَ أَتْلَفَ مَالَ شَخْصٍ فَهَلْ يَضْمَنُ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ، يَضْمَنُ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْآدَمِيِّ لَا يُفَرِّقُ فِيهِ بَيْنَ عَالِمٍ وَجَاهِلٍ، وَلِذَلِكَ لَوْ أَكَلْتَ طَعَامَ فُلَانٍ، وَأَنْتَ تَظُنُّهُ طَعَامَكَ فَإِنَّكَ تَضْمَنُ.

وَلَوْ أَنَّكَ فِي نَوْمِكَ انْقَلَبْتَ عَلَى شَيْءٍ لِفُلَانٍ، فَأَتْلَفْتَهُ فَإِنَّكَ تَضْمَنُهُ.

مَسْأَلَةٌ: لَوْ أَنَّ السَّكَرَانَ قَتَلَ شَخْصًا عَمْدًا، بَأْنَ أَخَذَ سَكِينًا وَذَبَحَهُ فَهَلْ يُقْتَلُ؟

الْجَوَابُ: هَذَا حَقُّ آدَمِيِّ تَضْمَنُ إِتْلَافًا، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَتَضْمَنَ قَصْدًا، وَعَلَى هَذَا فَإِنَّهُ يَكُونُ خَطَأً، فَتَكُونُ فِيهِ الدِّيَّةُ، وَلَيْسَ فِيهِ الْقِصَاصُ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّ فِيهِ قِصَاصًا^(٢)؛ لِأَنَّهُمْ يُعْتَبَرُونَ أَنَّ جَمِيعَ أَفْعَالِ السَّكَرَانِ أَقْوَالُهُ كُلُّهَا كَأَفْعَالِ الصَّاحِي، وَكَأَقْوَالِ الصَّاحِي.

إِلَّا أَنَّهُمْ اسْتَشْنَوْا مَسْأَلَةً، قَالُوا: لَوْ عَلِمْنَا أَنَّ السَّكَرَانَ تَعَمَّدَ أَنْ يَقْتُلَ شَخْصًا بَأْنَ كَانَ يَتَحَدَّثُ إِلَى النَّاسِ، وَيَقُولُ: وَاللَّهِ لَا قَتْلَنَ فُلَانًا. فَشَرِبَ مُسْكِرًا لِيَكُونَ وَسِيلَةً لِقَتْلِهِ،

(١) انظر: «موسوعة فقه الإمام أحمد» (١٤١/٢٢).

(٢) انظر: «موسوعة فقه الإمام أحمد» (١٤١/٢٢).

فَحِينَئِذٍ نُجْرِي عَلَيْهِ الْقِصَاصَ؛ لِأَنَّهُ صَرَّحَ بِأَنَّهُ تَعَمَّدَ، وَأَنَّهُ شَرِبَ الْمُسْكِرَ؛ لِيَتَوَصَّلَ إِلَى هَذَا الْفِعْلِ الْمَحْرَمِ، فَيُقْتَلَ، وَإِنْ كَانَ حِينَ الْقَتْلِ لَا يَذَرِي مَن قَتَلَ.

وَالدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّ السَّكَرَانَ لَا تُعْتَبَرُ أَقْوَالُهُ وَلَا أَفْعَالُهُ مَا جَرَى لِحَمْزَةِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَمَا مَرَّ بِهِ نَاصِحَانِ - يَعْنِي: بَعِيرَيْنِ - لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَكَانَ عِنْدَهُ جَارِيَةٌ، فَجَعَلَتْ تُغْنِيهِ وَتُحْتَهُ عَلَى قَتْلِ هَذَيْنِ النَّاصِحَيْنِ، فَقَامَ وَهُوَ سَكَرَانٌ، فَبَقَرَ بَطُونَهُمَا، وَأَكَلَ مِنْ أَكْبَادِهِمَا، ثُمَّ جَاءَ عَلِيٌّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَشْكُو عَمَّهُ حَمْزَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى حَمْزَةَ، وَلَمَّا خَاطَبَهُ قَالَ: هَلْ أَنْتُمْ إِلَّا عَبِيدُ أَبِي. يَقُولُ هَذَا لِلرَّسُولِ ﷺ وَلَا بِنِ أَخِيهِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَرَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ، وَعَرَفَ أَنَّ الرَّجُلَ لَا يَزَالُ سَكَرَانًا ^(١).

وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَوْ أَنَّ حَمْزَةَ أَخَذَ بِمَا قَالَ لَكَانَ الْأَمْرُ شَدِيدًا عَظِيمًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُقَرَّرَ لِلرَّسُولِ ﷺ بِالنُّبُوَّةِ، بَلْ جَعَلَهُ عَبْدًا مِنَ الْعَبِيدِ؛ يَعْنِي: لَيْسَ لَهُ عَلَيْهِ سُلْطَانٌ، وَتَعْلَمُونَ أَنَّ حَمْزَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قُتِلَ شَهِيدًا فِي أَحَدٍ قَبْلَ أَنْ تُحَرَّمَ الْخَمْرُ ^(٢).

وَقَدْ أوردَ هَذَا الدَّلِيلَ عَلَى مَنْ قَالُوا أَنَّ السَّكَرَانَ يُؤَاخَذُ بِأَقْوَالِهِ، وَلَكِنَّهُمْ أَجَابُوا عَنْهُ بِقَوْلِهِمْ: إِنَّ هَذَا كَانَ قَبْلَ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ، وَنَحْنُ إِنَّمَا نُؤَاخِذُهُ بِأَقْوَالِهِ لَمَّا كَانَ الْخَمْرُ مُحَرَّمًا، فَلَا يُنَاسِبُ أَنْ تُرَخِّصَ لَهُ، أَوْ أَنْ تُعَامِلَهُ بِالسُّهُولَةِ.

وَهَذَا جَوَابٌ جَيِّدٌ، لَكِنَّهُ يُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْخَمْرَ لَهُ عُقُوبَةٌ خَاصَّةٌ، بَيْنَهَا النَّبِيُّ ﷺ، وَهِيَ الْجُلْدُ ^(٣)، وَهَذَا يَتَعَلَّقُ بِالْعَقْلِ، لَا بِالْفِعْلِ، فَعُقُوبَةُ السَّكَرَانِ بِجُلْدِهِ، لَكِنْ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَى أَقْوَالِهِ مَرْجِعُهُ إِلَى الْعَقْلِ، وَهَذَا لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْخَمْرُ مُحَرَّمًا، أَوْ أَنْ يَكُونَ مُبَاحًا.

وَهَذَا جَوَابٌ سَدِيدٌ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَالْخُلَاصَةُ أَنَّ الْقَوْلَ الرَّاجِحَ أَنَّ السَّكَرَانَ لَا يُؤَاخَذُ بِأَقْوَالِهِ، وَلَا تُعْتَبَرُ أَقْوَالُهُ، حَتَّى لَوْ قَامَ يَصْلِي - وَهُوَ سَكَرَانٌ - لَا تُقْبَلُ صَلَاتُهُ، وَلَا بُدَّ أَنْ يُعِيدَهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) رواه البخاري (٤٠٠٣)، ومسلم (١٩٧٩) (١).

(٢) روى قصة قتل حمزة عَلَيْهِ السَّلَامُ البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيحه (٤٠٧٢).

(٣) أخرجه البخاري (٦٧٧٩)، ومسلم (١٧٠٦) (٣٥).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

قوله - جَلَّ ذِكْرُهُ -: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَأُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾. اسْتَدَلَّ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى وَجُوبِ الْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ ^(١)؛ لِقَوْلِهِ: ﴿حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾.

وغير الخاشع، وهو الذي يُفَكِّرُ يَمِينًا وَشِمَالًا، لَا يَعْلَمُ مَا يَقُولُ، بَلْ تَجِدُهُ كَأَنَّهُ آتٌ مِيكَانِيكِيَّةً، يَقُومُ، وَيَقْرَأُ، وَيَسْجُدُ، وَيُسَبِّحُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَذَرِيَ شَيْئًا مِمَّا يَقُولُ. وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ: أَنَّ الْخُشُوعَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَلَكِنَّهُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَتَنْقُصُ الصَّلَاةُ بِقَدْرِ مَا تَنْقُصُ مِنَ الْخُشُوعِ ^(٢).

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ [النِّسَاءُ: ٤٣]. يَعْنِي: وَلَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ حَالَ كَوْنِكُمْ جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ عَابِرَ السَّبِيلِ لَا يَكُونُ مُصَلِّيًّا، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: لَا تَقْرَبُوا أَمَكِنَّةَ الصَّلَاةِ إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ، وَأَمَكِنَّةُ الصَّلَاةِ هِيَ الْمَسَاجِدُ، فَيَكُونُ فِي الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْجَنْبَ لَا يَمْكُثُ فِي الْمَسْجِدِ، بَلْ لَهُ أَنْ يَمُرَّ عَابِرًا فَقَطْ ^(٣).

(١) وبه قَالَ ابْنُ حَامِدٍ مِنَ الْحَنَابِلَةِ، وَالْغَزَالِي.

(٢) قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَدَارِجِ السَّالِكِينَ» (١/ ٥٢٥): أَمَّا الْاعْتِدَادُ بِهَا فِي الثَّوَابِ فَلَا يَعْتَدِلُهُ فِيهَا إِلَّا مَا عَقَّلَ مِنْهَا... وَأَمَّا فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا وَسُقُوطِ الْقَضَاءِ فَإِنْ غَلَبَ إِلَيْهَا الْخُشُوعُ اعْتَدَ بِهَا إِجْمَاعًا... وَإِنْ غَلَبَ عَلَيْهَا عَدَمُ الْخُشُوعِ فَقَدْ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي وَجُوبِ إِعَادَتِهَا... ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ رَأْيَ الْجُمْهُورِ عَدَمُ وَجُوبِ الْإِعَادَةِ، وَأَنَّ ابْنَ حَامِدٍ وَالْغَزَالِي أَوْجَبَا الْإِعَادَةَ، وَذَكَرَ أَدْلَى الْفَرِيقَيْنِ، ثُمَّ رَجَّحَ رَأْيَ الْجُمْهُورِ.

وَانْظُرْ: أَيْضًا «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (٢٢/ ٦٠٩)، وَ«الشرح الممتع» (٣/ ٤٥٦-٤٥٨).

(٣) سَأَلَ الشَّيْخُ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَلْ إِذَا مَرَّ الْجَنْبُ فِي الْمَسْجِدِ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ مَعَ أَحَدٍ، وَلَوْ وَقْتُ اسِيرَا جَدًّا، كَدَقِيقَةٍ مِثْلًا؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَحَدَّثَ أَبَدًا، وَلَوْ دَقِيقَةً وَاحِدَةً، إِلَّا مَارًّا. وَانْظُرْ كَلَامَ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الصَّفْحَةِ التَّالِيَةِ.

وَكَذَلِكَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُؤْذَنَ، ثُمَّ يَخْرُجَ بَعْدَ ذَلِكَ لِيُغْتَسَلَ، بَلْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُؤْذَنَ فَلْيَتَوَضَّأْ أَوَّلًا، ثُمَّ يُؤْذَنَ.

وَسُئِلَ أَيْضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: هَلْ إِذَا اغْتَسَلَ الْجَنْبُ أَجْزَأَهُ ذَلِكَ عَنِ الْوُضُوءِ؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: نَعَمْ، إِذَا نَوَى بَغْسَلِهِ رَفَعَ الْجَنَابَةَ ارْتَفَعَ الْحَدِثُ الْأَصْغَرُ بِدُونِ وُضُوءٍ، وَيَجُوزُ لَهُ أَنْ

وَاسْتَدِلَّ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى جَوَازِ الْعُبُورِ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ مِنَ الْبَابِ الْجَنُوبِيِّ إِلَى الشَّمَالِيِّ؛ لَكُونِهِ أَقْصَرَ وَأَقْرَبَ، لَكِنَّ اتِّخَاذَهُ طَرِيقًا لَا يَنْبَغِي؛ لِأَنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِلِاسْتِطْرَاقِ، بَلْ لِلصَّلَاةِ، وَالذِّكْرِ، وَالْقِرَاءَةِ، وَلَكِنْ لَوْ دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَى ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ. وَهَذَا قَالَ الْفُقَهَاءُ: إِنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ كَرِهَ اتِّخَاذَ الْمَسَاجِدِ طَرِيقًا، لَكِنْ إِذَا كَانَ لِحَاجَةٍ كَاخْتِصَارِ الطَّرِيقِ عَلَيْكَ فَلَا بَأْسَ^(١).

❦ وَقَوْلُهُ: ﴿حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾. ظَاهِرُ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ أَنَّ الْجُنُبَ لَا يَمُكُثُ فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا بَعْدَ الْاِغْتِسَالِ، وَلَكِنَّ السُّنَّةَ جَاءَتْ بِالرُّخْصَةِ لِمَنْ تَوَضَّأَ أَنْ يَمُكُثَ فِي الْمَسْجِدِ، وَكَانَ الصَّحَابَةُ رضي الله عنهم الْعُزَابُ مِنْهُمْ إِذَا حَصَلَتْ عَلَيْهِمُ الْجَنَابَةُ، وَهُمْ فِي الْمَسْجِدِ، خَرَجُوا فَتَوَضَّؤُوا، ثُمَّ رَجَعُوا فَتَأَمَّوْا^(٢). وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْمُكُثِّ فِي الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْوُضُوءِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾^(٣). [النِّسَاءُ: ٤٣] هَذَا قَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي آيَةِ الْهَادِئَةِ السَّابِقَةِ.



يَصْلِي؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهَّرُوا﴾^(٤). [النِّسَاءُ: ٦].

(١) انظر: «الفروع» (٤/٤٧٨-٤٧٩)، و«كشاف القناع» (٢/٣٦٨).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (١/٢٥١)، وحنبل بن إسحاق، كما في «المتقى» للمجد (١/١٤٢)، عن زيد بن أسلم.

وقال الفقي في حاشيته على المنتقى (١/١٤٢): فيه هشام بن سعد، روى عن زيد بن أسلم وأكثر، ضعفه النسائي، وابن معين، وابن عدي، وقال أبو داود: هو أثبت الناس في زيد، وروى له مسلم، وقال أبو زرعة: محله الصدق. وعن عطاء بن يسار نحوه، رواه سعيد، كما في «المتقى» (١/١٤٧)، و«شرح العمدة» (١/٣٩١).

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:
١ - بَابُ الْوُضُوءِ قَبْلَ الْغُسْلِ.

٢٤٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ بَدَأَ فَغَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يَدْخُلُ أَصَابِعَهُ فِي الْمَاءِ، فَيُخَلِّلُ بِهَا أَصُولَ شَعْرِهِ، ثُمَّ يَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ غُرْفٍ بِيَدَيْهِ، ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى جِلْدِهِ كُلِّهِ ^(١).
هَذَا الْوُضُوءُ سُنَّةٌ، وَلَيْسَ وَاجِبًا، وَالدَّلِيلُ مَا سَبَقَ ^(٢).
[الحديث ٢٤٨ - طرفاه في: ٢٦٢، ٢٧٢].



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:
٢٤٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ غَيْرَ رِجْلَيْهِ، وَغَسَلَ فَرْجَهُ، وَمَا أَصَابَهُ مِنَ الْأَذَى، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ، ثُمَّ نَحَى رِجْلَيْهِ فَغَسَلَهُمَا، هَذِهِ غُسْلُهُ مِنَ الْجَنَابَةِ ^(٣).
[الحديث ٢٤٩ - أطرافه في: ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٨١].

❖ قَوْلُهَا: «هَذِهِ»؛ تَعْنِي: هَذِهِ الْفِعْلَةُ، وَهِيَ غُسْلُهُ مِنَ الْجَنَابَةِ.
وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ ﷺ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ غَيْرَ رِجْلَيْهِ، وَفِي بَعْضِ سِيَاقَاتِهِ أَنَّهُ تَنَحَّى بَعْدَ أَنْ فَرَّغَ مِنْ غُسْلِهِ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ ^(٤).
وَالظَّاهِرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -: أَنَّ الْمَكَانَ الَّذِي كَانَ يَغْتَسِلُ فِيهِ كَانَ مُتَوَلِّيًا بِالطِّينِ، فَأَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَغْسِلَ رِجْلَيْهِ مَرَّةً وَاحِدَةً، إِذَا فَرَّغَ مِنَ الْغُسْلِ فِي النَّهَايَةِ.

(١) أخرجه مسلم (٣٥) (٣١٦).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه مسلم (٣٧) (٣١٧).

(٤) أخرجه البخاري (٢٧٤)، ومسلم (٣٧) (٣١٧).

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: لِهَذَا لَمْ يَغْسِلْ رِجْلَهُ حَتَّى يُتِمَّ الْوُضُوءَ، ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ؟
قُلْنَا: الظَّاهِرُ أَنَّ الْمَاءَ كَانَ قَلِيلًا، بِدَلِيلِ أَنَّهُ فِي حَدِيثٍ مِيمُونَةٍ لَمَّا غَسَلَ فَرْجَهُ ﷺ
ضَرَبَ بِيَدِهِ الْأَرْضَ أَوْ الْحَائِطَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، وَكَانَ هَذَا لِقَلَّةِ الْمَاءِ.
وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا فِي هَذَا السِّيَاقِ يَقُولُ: إِنَّهُ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ غَيْرَ رِجْلَيْهِ، وَغَسَلَ
فَرْجَهُ وَمَا أَصَابَهُ مِنَ الْأَذَى. وَهَذَا التَّرْتِيبُ لَا يَقْتَضِي أَنْ غَسَلَ الْفَرْجَ كَانَ بَعْدَ الْوُضُوءِ، بَلِ الَّذِي
يُغْسَلُ أَوَّلًا هُوَ الْفَرْجُ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ بَعْدَ ذَلِكَ، وَالْوَاوُ كَمَا تَعْرِفُونَ لَا تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- بَابُ غُسْلِ الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ.

٢٥٠- حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ
عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ مِنْ قَدَحٍ يَقَالُ لَهُ: الْفَرْقُ^(١).

[الحديث ٢٥٠- أطرافه في: ٢٦١، ٢٦٣، ٢٧٣، ٢٩٩، ٥٩٥٦، ٧٣٣٩].

هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَغْتَسِلَ هُوَ وَزَوْجَتُهُ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ، وَمِنْ إِنَاءٍ
وَاحِدٍ، وَهُمَا عَارِيَانِ، وَلَا حَرَجَ فِي هَذَا^(٢). وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَرْوَاجِهِمْ
حَافِظُونَ ۖ﴾ (١٩) إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ۚ ﴿٢٠﴾ فَمِنْ أَتَمَّ وَرَأَى ذَلِكَ فَأَوَّلِيكَ هُمُ
الْعَادُونَ ﴿٢١﴾ [المائدة: ٢٩-٣١].

وَأَمَّا مَا يُذَكِّرُ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا رَأَى مِنِّْي. فَهَذَا
لَا أَصْلَ لَهُ^(٣).

(١) أخرجه مسلم (٤١) (٣١٩).

(٢) وهذا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، كَمَا نَقَلَ ذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٥١/٢١)،
وَالنَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (٢/٢٢١)، وَالشُّوَكَاانِيُّ فِي «النَّيْلِ» (١/٣٣) وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي
الْآثَارِ» (١/٢٦)، وَالْقُرْطُبِيُّ فِي «الْمُفْهَمِ» (٢/٦٨٨).

(٣) قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «آدَابِ الزَّفَافِ» (ص ٣٧-٣٩) مَعْلَقًا عَلَى هَذَا الْأَثَرِ: أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣- بَابُ الْغُسْلِ بِالصَّاعِ وَنَحْوِهِ.

٢٥١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ، قَالَ: حَدَّثَنِي شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ حَفْصٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ يَقُولُ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَخُو عَائِشَةَ عَلَى عَائِشَةَ، فَسَأَلَهَا أَخُوهَا عَنْ غَسْلِ النَّبِيِّ ﷺ، فَدَعَتْ بِإِنَاءٍ نَحْوِ (١) مِنْ صَاعٍ، فَاغْتَسَلَتْ وَأَفَاضَتْ عَلَى رَأْسِهَا، وَبَيْنَنَا وَبَيْنَهَا حِجَابٌ (٢).

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (٣): قَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ (٤) وَبَهْزٌ (٥) وَالْجُدِّي (٦) عَنْ شُعْبَةَ قَدَرِ صَاعٍ. هَذَا الْحَدِيثُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: بَيَانُ التَّعْلِيمِ بِالْفِعْلِ، وَهُوَ أَمْرٌ مَشْهُورٌ كَثِيرٌ، فَعِثَانُ ﷺ لَهَا سُئِلَ عَنْ كَيْفِيَةِ وَضِئِ النَّبِيِّ ﷺ دَعَا بِإِنَاءٍ، فَتَوَضَّأَ أَمَامَ النَّاسِ (٧). وَالتَّعْلِيمُ بِالْفِعْلِ قَدْ يَكُونُ أُبْلَغَ مِنَ التَّعْلِيمِ بِالْقَوْلِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصُّورَةَ الْفَعْلِيَّةَ تَرْتَسِمُ فِي الذَّهْنِ، وَلَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَذْكُرُهَا.



في «الصغير» (ص ٢٧)، ومن طريقه أبو نعيم (٨/ ٢٤٧)، والخطيب (١/ ٢٢٥)، وفي سنده بركة بن محمد الحلبي، ولا بركة فيه؛ فإنه كذاب وَضَاع، وقد ذكر له الحافظ ابن حجر ﷺ في «اللسان» هذا الحديث من أباطيله.

(١) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الفتح» (١/ ٣٦٥): بِالْجَرِ وَالتَّنْوِينِ صِفَةٌ لِلْإِنَاءِ، وَفِي رَوَايَةِ كَرِيمَةَ «نَحْوًا» بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ نَعَتْ لِلْمَجْرُورِ بِاعْتِبَارِ الْمَحَلِّ، أَوْ بِإِضْهَارِ أَعْنِي. اهـ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٢) (٣٢٠).

(٣) أَيُّ: الْبُخَارِيُّ الْمُصَنِّفُ.

(٤) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مَعْلَقًا، وَوَصَلَهُ أَبُو عَوَانَةَ، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي مُسْتَخْرِجِيهِمَا، وَانْظُرْ: «الفتح» (١/ ٣٦٥)، وَ«التَّغْلِيْقُ» (٢/ ١٥٢).

(٥) عَلَقَهُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «صَحِيحِهِ»، وَوَصَلَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي مُسْتَخْرِجِهِ. وَانْظُرْ: «الفتح» (١/ ٣٦٥)، وَ«التَّغْلِيْقُ» (٢/ ٣٦٥).

(٦) عَلَقَهُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «صَحِيحِهِ»، وَلَمْ يَذْكُرِ الْحَافِظُ لَا فِي «الفتح»، وَلَا فِي «تَغْلِيْقِ التَّغْلِيْقِ» مِنْ وَصَلِهِ.

(٧) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٥٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَدَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ، أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ هُوَ وَأَبُوهُ، وَعِنْدَهُ قَوْمٌ، فَسَأَلُوهُ عَنِ الْغَسَلِ، فَقَالَ: يَكْفِيكَ صَاعٌ. فَقَالَ رَجُلٌ: مَا يَكْفِينِي. فَقَالَ جَابِرٌ: كَانَ يَكْفِينِي مَنْ هُوَ أَوْفَى مِنْكَ شَعْرًا، وَخَيْرٌ مِنْكَ. ثُمَّ أَمَّنَا فِي ثَوْبٍ.

[الحديث ٢٥٢ طرفاه في: ٢٥٥، ٢٥٦].

٢٥٣- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَمِيمُونَةَ كَانَا يَغْتَسِلَانِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ^(١). وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ وَبَهْزٌ وَالْجَدِّيُّ عَنْ شُعْبَةَ: قَدَّرَ صَاعٌ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^(٢): كَانَ ابْنُ عُيَيْنَةَ يَقُولُ أَخِيرًا^(٣): عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مِيمُونَةَ، وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى أَبُو نَعِيمٍ^(٤).



(١) أخرجه مسلم (٤٧) (٣٢٢).

(٢) هو المصنف البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، ووصله الشافعي في «مسنده» (٢٠ / ١)، والحميدي في «مسنده» (١٤٨ / ١)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٥ / ١). وانظر: «التعليق» (١٥٣ / ٢).

(٤) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: هل إذا تعددت الأحداث؛ مثل الجماع والإنزال وغسل الجمعة فهل يكفي فيها غسل واحد، أو تتعدد بتعدد أسبابها؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: نعم، فإذا تعددت الأحداث كفى عنها طهارة واحدة، كالوضوء تمامًا، فلو أن الإنسان بال، وتغوط، وخرج منه الريح، وأكل لحم إبل، ونام كفاه وضوء واحد.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ:

٤- بَابُ مَنْ أَفَاضَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا.

٢٥٤- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَلِيمَانُ بْنُ صُرَدٍ^(١)، قَالَ: حَدَّثَنِي جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا أَنَا فَأُفِضُ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثًا». وَأَشَارَ بِيَدِهِ كِلْتاهِمَا^(٢).

٢٥٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُفْرِغُ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا^(٣).

٢٥٦- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْمَرُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو جَعْفَرٍ، قَالَ: قَالَ لِي جَابِرٌ، وَأَتَانِي ابْنُ عَمِّكَ - يُعَرِّضُ بِالْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ الْحَنْفِيَّةِ - قَالَ: كَيْفَ الْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ؟ فَقُلْتُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْخُذُ ثَلَاثَةَ أَكْفٍ، وَيُفِضُهَا عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ يُفِضُ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ. فَقَالَ لِي الْحَسَنُ: إِنِّي رَجُلٌ كَثِيرُ الشَّعْرِ. فَقُلْتُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَكْثَرَ مِنْكَ شَعْرًا^(٤).

(١) قد يقول قائل: كيف كانت «صُرَدٌ»، وهي على وزن «فَعْلٌ»، وهي عَلَمٌ أَيْضًا مَصْرُوفَةٌ، ولم تُنَمَّعْ مِنَ الصَّرْفِ؛ «عُمَرُ، وَزُفَرٌ، وَهَبِلٌ»؟

ويجاب عن ذلك بأن يقال: إن الأعلام التي على وزن «فَعْلٌ»، والتي تمنع من الصرف، سماعية، لا قياسية، وقد حصرها النحاة في خمسة عشر اسمًا، ليس من بينها «صُرَدٌ»، وهذه الأعلام الخمسة عشر هي: عُمَرُ، وَزُحَلٌ، وَزُفَرٌ، وَجُشَمٌ، وَقُثَمٌ، وَجُمَحٌ، وَقُزَحٌ، وَدُلْفٌ، وَعُصَمٌ، وَتُعَلٌ، وَحُجَى، وَبُلْعٌ، وَمُضَرٌ، وَهَبِلٌ، وَهَذَلٌ، وهي مجموعة في قول الناظم:

إِلَى فَعْلٍ عُمَرُ زُحَلٌ	إِنْ رُمْتَ الضُّبُطَ لِمَا نَقَلُوهُ
قُزَحٌ دُلْفٌ عُصَمٌ تُعَلٌ	زُفَرٌ جُشَمٌ قُثَمٌ جُمَحٌ
وَمُتَمَمٌ مَا ذَكَرُوا هَذَلٌ	وَحُجَى بُلْعٌ مُضَرٌ هَبِلٌ

وانظر: «القواعد الأساسية» للهاشمي (ص ٣٥٦).

(٢) أخرجه مسلم (٥٤) (٣٢٧).

(٣) أخرجه مسلم (٥٧) (٣٢٩).

(٤) أخرجه مسلم (٣٢٩) (٥٧).

مُحَمَّدُ ابْنُ الْحَقِيقَةِ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، لَكِنْ نُسِبَ إِلَى أُمِّهِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ سَبِيٍّ بَنِي حَنِيفَةَ، وَكَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَجِمَهُ مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ سِيرَةً، حَتَّى إِنَّهُ سَأَلَ أَبَاهُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ؟ قَالَ: أَبُو بَكْرٍ. قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: ثُمَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ. وَخَشِيتُ أَنْ يَقُولَ عَثْمَانُ، قُلْتُ: ثُمَّ أَنْتَ؟ قَالَ: مَا أَنَا إِلَّا رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ^(١).

فَنَقَلَ هَذِهِ الرِّوَايَةَ الصَّحِيحَةَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ بِإِقْرَارِهِ وَاعْتِرَافِهِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ خَيْرٌ مِنْهُ، وَجَاءَ الَّذِينَ يَدَّعُونَ أَنَّهُمْ يُوَالُونَ عَلِيًّا، فَقَالُوا: عَلِيٌّ خَيْرٌ مِنْهُمَا. وَهَذَا يَتَضَمَّنُ تَكْذِيبَ عَلِيٍّ، وَادِّعَاؤَهُمْ أَنَّهُ يَخْشَى عَلَى نَفْسِهِ غَيْرُ مُمْكِنٍ؛ لِأَنَّهُ الْخَلِيفَةُ فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ اضْطُرَّ إِلَى أَنْ يُفَضَّلَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٥- بَابُ الْغُسْلِ مَرَّةً وَاحِدَةً.

٢٥٧- حَدَّثَنَا مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَتْ مَيْمُونَةُ: وَضَعْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ مَاءً لِلْغُسْلِ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى شِمَالِهِ، فَغَسَلَ مَذَاكِرَهُ، ثُمَّ مَسَحَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ، ثُمَّ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى جَسَدِهِ، ثُمَّ تَحَوَّلَ مِنْ مَكَانِهِ، فَغَسَلَ قَدَمَيْهِ ^(١).

٦- بَابُ مَنْ بَدَأَ بِالْجِلَابِ أَوِ الطَّيِّبِ عِنْدَ الْغُسْلِ.

٢٥٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ دَعَا بِشِيءٍ نَحْوِ الْجِلَابِ، فَأَخَذَ بِكَفِّهِ، فَبَدَأَ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ الْأَيْسَرِ، فَقَالَ بِهِمَا عَلَى رَأْسِهِ ^(١).

(١) أخرجه البخاري (٣٦٧١).

(٢) أخرجه مسلم (٣٧) (٣١٧).

(٢) أخرجه مسلم (٣٩) (٣١٨).

هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ دَلِيلٌ: عَلَى أَنَّهُ فِي الْغُسْلِ يُقَدَّمُ الْجَانِبُ الْأَيْمَنُ مِنَ الرَّأْسِ عَلَى الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ بِخِلَافِ الْوُضُوءِ وَقَدْ سَبَقَتْ صِفَتُهُ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّهُ فِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ يَجِبُ غَسْلُ الشَّعْرِ، وَفِي الْوُضُوءِ يُكْتَفَى بِمَسْحِهِ، فَإِذَا كَانَ يَجِبُ غَسْلُهُ فَالْغُسْلُ لَا بُدَّ فِيهِ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ مَاءٌ فِي الْيَدِ، فَيَبْدَأُ بِالْأَيْمَنِ قَبْلَ الْأَيْسَرِ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٧- بَابُ الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ فِي الْجَنَابَةِ.

٢٥٩- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنِ غِيَاثٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمٌ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَيْمُونَةُ قَالَتْ: صَبَّيْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ غُسْلًا^(١)، فَأَفْرَغَ بِيَمِينِهِ عَلَى يَسَارِهِ، فَغَسَلَهَا، ثُمَّ غَسَلَ فَرْجَهُ، ثُمَّ قَالَ بِيَدِهِ الْأَرْضَ، فَمَسَحَهَا بِالتُّرَابِ، ثُمَّ غَسَلَهَا، ثُمَّ تَمَضَّمَضَ وَاسْتَنْشَقَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ، وَأَفَاضَ عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ تَنَحَّى فَغَسَلَ قَدَمَيْهِ، ثُمَّ أَتَى بِمَنْدِيلٍ، فَلَمْ يَنْفُضْ بِهَا^(٢).

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: قَوْلُهُ: ثُمَّ تَمَضَّمَضَ، وَاسْتَنْشَقَ، وَقَدْ سَبَقَ لَنَا أَنَّ الْمَضْمُضَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ وَاجِبَانِ فِي الْوُضُوءِ وَفِي الْغُسْلِ^(٣).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٨- بَابُ مَسْحِ الْيَدِ بِالتُّرَابِ لَتَكُونَ^(٤) أَنْقَى.

٢٦٠- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ،

(١) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٣٧٢): قَوْلُهُ: غُسْلًا. بضم أوله؛ أي: ماء الاغتسال. اهـ

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣٧) (٣١٧).

(٣) تَقْدِمْ تَخْرِيجَهُ.

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٣٧٢): أَي: لِتَصِيرَ الْيَدُ أَنْقَى مِنْهَا قَبْلَ الْمَسْحِ. اهـ

فَغَسَلَ فَرْجَهُ بِيَدِهِ، ثُمَّ دَلَكَ بِهَا الْحَائِطَ، ثُمَّ غَسَلَهَا، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ غُسْلِهِ غَسَلَ رِجْلَيْهِ^(١).

هَذَا الْحَدِيثُ - كَمَا ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ - فِيهِ أَنَّهُ إِذَا احتَاجَ الْإِنْسَانُ إِلَى أَنْ يَمْسَحَ يَدَهُ بِالتُّرَابِ مِنَ الْجَنَابَةِ فَلْيَفْعَلْ، وَهَذَا فِي وَقْتِنَا الْحَاضِرِ لَا نَحْتَاجُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمِيَاءَ عِنْدَنَا كَثِيرَةٌ، فَيَزِيدُ الْإِنْسَانُ غَسْلَةً أَوْ غَسْلَتَيْنِ، فَيَذْهَبُ أَثَرُ الْجَنَابَةِ، لَكِنْ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتِ الْمِيَاءُ قَلِيلَةً، وَكَمَا مَرَّ عَلَيْنَا أَنَّهُ كَانَ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ^(٢)، وَمَعْنَى هَذَا أَنَّهُ لَا بَدَأَ أَنْ يَمْسَحَ بِيَدِهِ التُّرَابَ حَتَّى يَكُونَ ذَلِكَ أَنْقَى.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ تَقُولُ: «تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ غُسْلِهِ غَسَلَ رِجْلَيْهِ». ظَاهِرُهُ أَنَّهُ غَسَلَ رِجْلَيْهِ مَرَّتَيْنِ:

الْمَرَّةُ الْأُولَى تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهَا: تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ.

وَالْمَرَّةُ الثَّانِيَةُ تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهَا: فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ غُسْلِهِ غَسَلَ رِجْلَيْهِ.

لَكِنَّهُ قَدْ وَرَدَتْ رِوَايَةٌ أُخْرَى لِنَفْسِ الْحَدِيثِ، فِيهَا: أَنَّهُ ﷺ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ غَيْرَ رِجْلَيْهِ^(٣)، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ غَسْلُ الرَّجْلَيْنِ فِي آخِرِ الْغُسْلِ^(٤).

(١) أخرجه مسلم (٣٧) (٣١٧).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري (٢٤٩، ٢٨١).

(٤) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: ما هو حد الاستنشاق؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: قال العلماء: يكفي في الاستنشاق أن يدخل الماء داخل المنخرنين.

وسئل أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: هل يباح تجفيف الأعضاء، أم يؤخذ من رد الرسول للمنديل عدم إباحة التجفيف؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: قال الفقهاء: إنه يباح تشفيف الأعضاء، والحديث ليس فيه دليل على أنه لا يستحب عدم التشفيف، ولا على أنه يستحب التشفيف؛ وذلك لأن بعض العلماء قال: إن إتيان ميمونة بالمنديل يدل على أنه ﷺ من عادته أن ينشّف، ولكنه ردّها لسبب الله أعلم به؛ لأن هذه قضية عين.

ومنهم من يقول: إن إتيان ميمونة بالمنديل تصرّف منها واجتهاد منها، فردّه النبي ﷺ.

وبناءً على ذلك يكون الأفضل ألا ينشّف، ولهذا ذهب فقهاء الحنابلة رَحِمَهُمُ اللَّهُ إلى أن التشفيف مباح، لا يؤمر به، ولا يقال: الأفضل تركه.

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩- بَابُ هَلْ يُدْخِلُ الْجَنْبُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى يَدِهِ قَذَرٌ غَيْرُ الْجَنَابَةِ.

وَأَدْخَلَ ابْنُ عَمَرَ وَالْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ يَدَهُ فِي الطَّهْوَرِ، وَلَمْ يَغْسِلَهَا، ثُمَّ تَوَضَّأَ.
وَلَمْ يَرِ ابْنُ عَمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ بِأَسَا بِمَا يَتَضَخُّ مِنْ غُسْلِ الْجَنَابَةِ.

هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ أَشَارَ إِلَيْهَا الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِتَرْجُمَةٍ مَبْنِيَّةٍ عَلَى الْاسْتِفْهَامِ «هَلْ»، وَذَلِكَ إِنْ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ: إِنْ الْجَنْبُ لَا يُدْخِلُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا؛ لِأَنَّ الْجَنَابَةَ حَلَّتْ جَمِيعَ الْبَدَنِ، فَإِذَا أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ أَدْخَلَهَا فِي جَنَابَةٍ، وَحِينَئِذٍ يَفْسُدُ الْمَاءُ، وَيَكُونُ طَاهِرًا غَيْرَ مُطَهَّرٍ.

وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الشَّرِيعَةِ قِسْمٌ يُسَمَّى طَاهِرًا غَيْرَ مُطَهَّرٍ، وَأَنَّ الْمَاءَ قِسْمَانِ فَقَط: إِمَّا طَهُورٌ وَإِمَّا نَجَسٌ، فَإِنْ تَغَيَّرَ بِالنَّجَاسَةِ فَهُوَ نَجَسٌ، وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ بِالنَّجَاسَةِ فَهُوَ طَهُورٌ.

أَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِغَمَسِ الْيَدِ فِي الْإِنَاءِ، وَهُوَ عَلَيْهِ جَنَابَةٌ، فَإِنَّا نَقُولُ: لَا شَكَّ أَنَّ الْأَفْضَلَ عَدَمُهُ، لَكِنْ لَوْ فَعَلَ فَإِنَّ الْمَاءَ يَكُونُ بَاقِيًا عَلَى طَهُورِيَّتِهِ، وَلَا يَكُونُ بِذَلِكَ نَجَسًا، وَلَا طَاهِرًا غَيْرَ مُطَهَّرٍ.

وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَمْ يَرِ ابْنُ عَمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ بِأَسَا بِمَا يَتَضَخُّ مِنْ غُسْلِ الْجَنَابَةِ»؛ يَعْنِي: إِذَا اغْتَسَلَ الْإِنْسَانُ مِنَ الْجَنَابَةِ فَهَلِ الْمَاءُ الَّذِي يَنْزِلُ مِنْ اغْتِسَالِهِ، وَيَتَنَاطَرُ مِنْ يَدَيْهِ هَلْ فِيهِ بَأْسٌ؟

نَقُولُ: فِيهِ خِلَافٌ؛ فَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: فِيهِ بَأْسٌ، وَإِنَّهُ لَا يَرْفَعُ الْحَدَّثَ، وَلَا يُزِيلُ النَجَسَ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ طَاهِرٌ غَيْرُ مُطَهَّرٍ، حَيْثُ اسْتُعْمِلَ فِي طَهَارَةٍ وَاجِبَةٍ.

وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يُزَالَ بِهِ النَّجَاسَةُ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يُرْفَعَ بِهِ الْحَدَّثُ؛ لِأَنَّهُ طَهُورٌ، وَلَيْسَ طَاهِرًا غَيْرَ مُطَهَّرٍ، فَهُوَ وَإِنْ اسْتُعْمِلَ لَطَهَارَةٍ وَاجِبَةٍ فَهُوَ مَاءٌ، لَا زَالَ عَلَى اسْمِهِ مَاءً، وَهَذَا الْقَوْلُ -كَمَا عَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ جَازِمًا بِهِ- مَقُولٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَلْيُعْلَمَ أَنَّ الْمَاءَ الْمُسْتَعْمَلَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُسْتَعْمَلًا فِي طَهَارَةٍ وَاجِبَةٍ، أَوْ طَهَارَةٍ مُسْتَحْبَةٍ، أَوْ لِلتَّبَرُّدِ:

فَقَدْ يَغْتَسِلُ الْإِنْسَانُ عَنْ جَنَابَةٍ، وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ يَكُونُ الْمَاءُ الْمَتَنَاثِرُ مِنْهُ طَاهِرًا غَيْرَ مُطَهَّرٍ عَلَى الْقَوْلِ الْمَرْجُوحِ.

وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ الْمَاءُ فِي غَسَلٍ مُسْتَحَبٍّ؛ كَغَسَلِ الْجُمُعَةِ - عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ - فَيَكُونُ الْمَاءُ طَهُورًا، حَتَّى الَّذِينَ قَالُوا فِي الْأَوَّلِ: يَكُونُ طَاهِرًا غَيْرَ مُطَهَّرٍ يَقُولُونَ هُنَا: إِنَّهُ يَكُونُ طَهُورًا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يُرْفَعْ بِهِ حَدَثٌ.

لَكِنْ كَرِهَهُ بَعْضُهُمْ، وَقَالُوا: إِنَّهُ طَهُورٌ مَكْرُوهٌ، وَالتَّعْلِيلُ أَنَّ الْعُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا: هَلْ يَكُونُ طَاهِرًا غَيْرَ مُطَهَّرٍ إِذَا اسْتَعْمِلَ فِي طَهَارَةٍ مُسْتَحْبَةٍ، أَوْ يَكُونُ طَهُورًا؟ فَمُرَاعَاةٌ لِهَذَا الْخِلَافِ نَقُولُ: هُوَ طَهُورٌ مَكْرُوهٌ.

وَأَمَّا إِذَا اسْتَعْمِلَ الْمَاءُ فِي غَيْرِ طَهَارَةٍ؛ كَأَنْ يُسْتَعْمَلَ لِلتَّبَرُّدِ، أَوْ لِنَتْنِيفِ الْجَسْمِ فَإِنَّهُ يَكُونُ طَهُورًا، وَلَا كِرَاهَةَ فِيهِ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ فِي كُلِّ هَذِهِ الْأَقْسَامِ طَهُورٌ، وَلَا كِرَاهَةَ فِيهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا لَا تَكْرَهُونَهُ مُرَاعَاةً لِلْخِلَافِ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْخِلَافَ لَيْسَ مِنَ الْأَدْلَةِ الَّتِي تَثْبُتُ بِهَا الْأَحْكَامُ، وَالتَّعْلِيلُ بِمُرَاعَاةِ الْخِلَافِ عَلِيلٌ، لَكِنْ يَقَالُ: الْخِلَافُ إِذَا كَانَ هُنَاكَ شَبَهَةٌ فِي دَلِيلِهِ، فَرُبَّمَا نَسَلُّكَ سَبِيلَ الْإِحْتِيَاظِ، وَنَقُولُ بِالْكَرَاهَةِ، لَا مِنْ أَجْلِ الْخِلَافِ، وَلَكِنْ مِنْ أَجْلِ الدَّلِيلِ الَّذِي حَصَلَ بِهِ الْإِخْتِلَافُ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْخِلَافُ مُجَرَّدَ نَظَرٍ، لَيْسَ لَهُ دَلِيلٌ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ، وَلَا مِنْ الْإِجْمَاعِ فَإِنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ، وَلَا يُرَاعَى، وَلَا يُقَالُ: يُكْرَهُ هَذَا مُرَاعَاةً لِلْخِلَافِ.

وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ يَجِبُ عَلَى طَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ يَنْتَبِهَ لَهَا؛ وَهِيَ أَنَّ التَّعْلِيلَ بِالْخِلَافِ عَلِيلٌ، لَكِنْ إِنْ كَانَ الْخِلَافُ لَهُ وَجْهَةٌ نَظَرٍ مِنَ الْأَدْلَةِ، وَكَانَ الدَّلِيلُ يَحْتَمِلُهُ فَهِنَا لَا تَكْرَهُهُ لِأَجْلِ الْخِلَافِ، وَلَكِنْ لِأَجْلِ الدَّلِيلِ أَنَّهُ مُحْتَمِلُهُ، وَنَقُولُ: الْإِحْتِيَاظُ أَنْ تَتْرَكَ، أَوْ أَنْ تَفْعَلَ حَسَبَ مَا يَقْتَضِيهِ الدَّلِيلُ.

ونحن إذا تأملنا لم نجد دليلاً لمن قال: إن من استعمل الماء في طهارة واجبة صار طاهراً غير مطهر، ومن استعمله في طهارة مستحبة يكون طهوراً مكروهاً؛ وعلى هذا فنقول: هو طهور غير مكروه.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٦١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلَمَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَفْلَحُ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ تَخْتَلِفُ أَيْدِينَا فِيهِ ^(١).

وَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهَا لَمْ تَذْكُرْ أَنَّهَا كَانَتْ تَغْسِلُ يَدَهَا قَبْلَ إِدْخَالِهَا الْإِنَاءَ.
٢٦٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ غَسَلَ يَدَهُ ^(١).

٢٦٣- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ خَفْصٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ مِنْ جَنَابَةٍ ^(٢).

وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ مِثْلَهُ.

٢٦٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَالْمَرْأَةُ مِنْ نِسَائِهِ يَغْتَسِلَانِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ.
زَادَ مُسْلِمٌ وَوَهَبٌ، عَنْ شُعْبَةَ: مِنَ الْجَنَابَةِ.



(١) أخرجه مسلم (٣٢١).

(٢) أخرجه مسلم (٣٠٦١).

(٢) سبق تخريجه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠ - بَابُ تَفْرِيقِ الْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ.

وَيُذَكِّرُ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ أَنَّهُ غَسَلَ قَدَمَيْهِ بَعْدَ مَا جَفَّ وَضُوءُهُ.

يُرِيدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَلِ الْمَوَالَاةُ شَرْطٌ فِي الْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ، أَوْ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ، لَا فِي الْغُسْلِ، وَلَا فِي الْوُضُوءِ، أَوْ شَرْطٌ فِي الْوُضُوءِ دُونَ الْغُسْلِ؟
فِي هَذَا خِلَافٌ، فَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَقُولُ: الْمَوَالَاةُ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ^(١)؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَمَرَنَا أَنْ نَغْسِلَ الْوُجُوهَ وَالْأَيْدِيَّ وَنَمْسَحَ بِالرُّؤُوسِ، وَنَغْسِلَ الرِّجْلَيْنِ، وَأَطْلُقَ.
وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يُشْتَرَطُ الْمَوَالَاةُ^(٢)؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [البقرة: ٢٣٦]. إِلَى آخِرِهِ، وَالْفَاءُ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَاغْسِلُوا﴾ تُفِيدُ الْمَبَادَرَةَ؛ لِأَنَّهَا جَوَابُ شَرْطٍ، فَإِذَا اشْتَرَطَتِ الْمَبَادَرَةُ فِي غَسْلِ الْوُجْهِ فَمَا بَعْدَهُ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ وَاسْتَدَلُّوا أَيْضًا بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا لَمْ يُتِمَّ وَضُوءَهُ، فَقَالَ لَهُ: «ارْجِعْ فَأَعِدْ وَضُوءَكَ»^(٣).

(١) كَمَا هُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَرَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ، وَالْقَوْلُ الْجَدِيدُ لِلشَّافِعِيِّ، وَهُوَ قَوْلُ النَّخَعِيِّ وَالْحَسَنِ وَالثَّوْرِيِّ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ.

انظر: «مجموع الفتاوى» (١٣/٢١)، و«شرح العمدة» (٢٠٧/١)، و«موسوعة فقه الإمام أحمد» رَحِمَهُ اللَّهُ (٣٠٢/١)، و«المغني» (١٩١/١).

(٢) وَقَدْ انْقَسَمَ أَصْحَابُ هَذَا الْقَوْلِ بِالْوُجُوبِ إِلَى فَرِيقَيْنِ:

الْفَرِيقُ الْأَوَّلُ: قَالُوا: بِالْوُجُوبِ مُطْلَقًا، كَمَا يَذْكُرُهُ أَصْحَابُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ظَاهِرُ مَذْهَبِهِ، وَهُوَ الْقَوْلُ الْقَدِيمُ لِلشَّافِعِيِّ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ وَقَتَادَةَ. وَانْظُرْ: «مجموع الفتاوى» (١٣٥/٢١)، و«شرح العمدة» (٢٠٧/١)، و«موسوعة فقه الإمام أحمد» رَحِمَهُ اللَّهُ (٣٠٢/١، ٣٠٣)، و«المغني» (١٩١/١).

الْفَرِيقُ الثَّانِي: قَالُوا بِالْوُجُوبِ إِلَّا إِذَا تَرَكَهَا لِعَذْرٍ؛ مِثْلَ عَدَمِ تَامِ الْمَاءِ، كَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ. وَانْظُرْ: «مجموع الفتاوى» (١٣٥/٢١)، و«المغني» (١٩٢/١).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مجموع الفتاوى» (١٣٥/٢١): وَهَذَا الْقَوْلُ الثَّلَاثُ هُوَ الْأَظْهَرُ وَالْأَشْبَهُ بِأَصُولِ الشَّرِيعَةِ، وَبِأَصُولِ مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ أَدْلَةَ الْوُجُوبِ لَا تَتَنَاوَلُ إِلَّا الْمَفْرُطَ، لَا تَتَنَاوَلُ الْعَاجِزَ عَنِ الْمَوَالَاةِ. اهـ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢١٥/١) (٢٤٣) (٣١) مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ (٤٢٤/٣)

واستَدَّلُوا بتعليل، وهو أن الوضوء عبادةٌ واحدةٌ، فإذا فُرِقَ خَرَجَ عن كونه عبادةً واحدةً؛ يعني: لو غَسَلَ وجهَه في الساعةِ الثانيةِ عشرةً، وغَسَلَ يديه في الساعةِ الواحدةِ، ومسَحَ برأسه في الساعةِ الثانيةِ، وغَسَلَ رجليه في الساعةِ الثالثةِ لم يَصِرْ عبادةً واحدةً، بل صار عبادةً مُفَكَّكةً.

والغسلُ أيضًا كذلك اختلفوا فيه، فمنهم مَنْ قال: لا بدَّ فيه من الموالاةِ، بحيث تَغْسِلُ البدنَ مرةً واحدةً جميعاً.

ومنهم مَنْ قال: لا يُشْتَرَطُ الموالاةُ.

والغريبُ أن المشهورَ من مذهبِ الحنابلةِ اشتراطُ الموالاةِ في الوضوءِ دونَ الغسلِ^(١)، مع أن الغسلَ عضوٌ واحدٌ، فكلُّ البدنِ يُعْتَبَرُ عضوًا واحدًا، فإذا قلنا: لا يُشْتَرَطُ الموالاةُ في الغسلِ فَمِنْ بابِ أوَّلَى الوضوءِ؛ لأنه أعضاءٌ متفرقةٌ، وإن كنا نَشْتَرِطُ الموالاةَ في الوضوءِ فَمِنْ بابِ أوَّلَى الغسلِ؛ لأنه عضوٌ واحدٌ.

والذي يَظْهَرُ لي أن القولَ الراجحَ اشتراطُ الموالاةِ، وأنه لا بدَّ من الموالاةِ في أعضاءِ الوضوءِ وفي الغسلِ؛ لأنها عبادةٌ واحدةٌ، فلا يُمكنُ أن تُفَرَّقَ، ولكن لو أنَّ إنسانًا نَسِيَ بعضَ الأعضاءِ، أو لم يُسَبِّغْ في بعضِ الأعضاءِ، ثم ذَكَرَ بعدَ مدةٍ، فهل نقولُ: إنه يَجِبُ أن يُعيدَ الوضوءَ أو الغُسْلَ من أوله، أو نقولُ: اغْسِلْ ما نَسِيتَ فقط؟

(١٥٤٩٥)، وأبو داود (١٧٥)، عن بعض أصحابِ النبي ﷺ، أن النبي ﷺ رأى رجلاً يصلي، وفي ظهر قدمه لمعة قدر الدرهم، لم يصبها الماء، فأمر رسول الله ﷺ أن يعيد الوضوء. صححه الإمام أحمد رحمه الله، كما نقل ذلك عنه شيخ الإسلام في «شرح العمدة» (٢٠٧/١)، وابن القيم في «تهذيب السنن» (١٢٨/١)، وصححه هو أيضًا، وقال ابن كثير في «تفسيره» (٢٨/٢): وهذا إسنادٌ قويٌّ جيّدٌ صحيحٌ.

(١) انظر: «موسوعة فقه الإمام أحمد» رحمه الله (٣٠٦/١)، و«شرح العمدة» (٢٠٧/١، ٢٠٨)، و«مجموع الفتاوى» (٢٦٥/٢١).

للعلماء في هذا قولان:

فمنهم مَنْ يَقُولُ: إن الموالاة تَسْقُطُ بالنسيانِ في الوضوءِ أو في الغسلِ، وبناءً على هذا القولِ نقولُ: متى ذَكَرَ فإنه يَغْسِلُ ما حَصَلَ به النقصُ فقط، وَيَبْنِي على ما مَضَى، لكن مع هذا نقولُ: الاحتياطُ أن يُعِيدَ من الأولِ لَتَحَقَّقَ الموالاةُ.

بقي علينا أن نَسْأَلَ: ما هي الموالاةُ؟ وبأيِّ شيءٍ تُقَدَّرُها؟

قال بعض العلماء: تُقَدَّرُ بالعرفِ ^(١).

فإذا قال الناسُ: الفصلُ طويلٌ بين أولِ الطهارةِ وآخرها. قلنا: الآن انْقَطَعَتِ الموالاةُ.

وإذا قيل: إنه ليس بطويلٍ. قلنا: لم تَنْقَطِعْ.

ومنهم مَنْ ضَبَطَ ذلك بضابطٍ أقربَ لإدراكِ الإنسانِ، وهو أن الموالاةَ تَنْقَطِعُ إذا جَفَّ العضو الذي قَبْلَ العضو الذي تَأَخَّرَ غِسلُهُ، فالموالاةُ ألا يُؤَخَّرَ غِسلُ عضوٍ حتى يَنْشَفَ الذي قبله، وهذا هو المشهورُ من المذهبِ ^(٢)، وهو أقربُ للضبطِ، ومع ذلك فقد قالوا: بشرطٍ أن يكونَ في زمنٍ معتدلٍ خالٍ من العواصفِ؛ لأنه في زمنِ الشتاءِ يَتَأَخَّرُ نشوفُ العضوِ، وفي زمنِ الصيفِ يَتَقَدَّمُ، وكذلك لو كان هناك عواصفٌ وهواءٌ فإنه يُسْرِعُ إلى النُشُوفِ.

وإذا حَصَلَ التفريقُ لمصلحةٍ تَتَعَلَّقُ بنفسِ الطهارةِ فهل تَنْقَطِعُ الموالاةُ؟

الجوابُ: أنه لا تَنْقَطِعُ الموالاةُ؛ لأن هذا التأخيرَ لمصلحةِ الطهارةِ.

مثال ذلك: إنسانٌ لَمَّا غَسَلَ يَدَهُ وَجَدَ أن فيها بُويَّةً، والبويَّةُ تَحْتَاجُ إلى غِسلٍ، ولا يُزيلُها غالباً إلا الجارُ أو البنزينُ، فاحتاج أن يَذْهَبَ إلى البيتِ؛ ليأتيَ بالجارِ، أو البنزينِ أو ما أَشْبَهَ ذلك سيطولُ الفصلُ بلا شك.

(١) انظر: «موسوعة فقه الإمام أحمد» رَحِمَهُ اللهُ (١/ ٣٠٣).

(٢) وهي رواية عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ، قال الخلال في «الإنصاف» (١/ ١٤٠): هو الأشبه بقوله، والعمل عليه.

وقال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ في «المغني» (١/ ١٩٢): قال: ابن عَقِيلٍ: فيه رواية أخرى، أن حد التفريق المُبْطِلُ ما يَفْحُشُ في العادة؛ لأنه لم يُحَدِّد في الشرع، فيرجع فيه إلى العادة؛ كالإحراز والتفرق في البيع. اهـ.

نقول: إن هذا لا يضر؛ لأن هذا التأخير لمصلحة الطهارة.

أما إذا كان في شيء منفصل، كما لو نقص الماء، وانقطع قبل أن يُتِمَّ وضوءه، فذهب يَطْلُبُ الماءَ، فهنا يُعِيدُ؛ لأن هذا منفصلٌ عن العبادة.

ولو أنه توضأ، وفي أثناء وضوئه وجد نجاسةً في أحد أعضائه، ثم اشتغل بإزالتها، وطال الفصل فهل تنقطع الموالاة، أو لا تنقطع؟

الجواب: فيها تفصيل، وهو: أنه إذا كانت هذه النجاسة يحتاج إصاال الماء إلى ما تحتها إلى معاناةٍ قهراً لا تنقطع الموالاة؛ لأن هذا تشاغلٌ لمصلحة الطهارة، وإذا كانت لا تحوّل بين العضو والماء فإنه إذا اشتغل في إزالتها انقطعت الموالاة؛ لأن هذا ليس من مصلحة الوضوء، إذ يُمكنه أن يغسلها فيما بعد، والماء الآن قد جرى على العضو، ولهذا قال الفقهاء: يَرْتَفِعُ حَدَثٌ قَبْلَ زَوَالِ حَكْمِ الْخَبَثِ^(١).

يعني مثلاً: إذا كان في يده نجاسة، ولكنها لا تمنع وصول الماء، وغسل يده ارتفع الحدث، مع أنه على المذهب يجب أن تغسلها سبع مرات^(٢). فتغسلها بقية السبع بعد ما تنتهي من الوضوء.

والخلاصة في هذه المسألة: أنه إذا حصلت النشوفة لمصلحة الطهارة فإن ذلك لا يقطع الموالاة، فإن كان لأمر خارج فإنه يقطع الموالاة. والله أعلم.



٢٦٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَبُوبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَتْ مَيْمُونَةُ: وَضَعْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَاءً يَغْتَسِلُ بِهِ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ، فغسلها مرتين مرتين أو ثلاثاً، ثم أفرغ بيمينه على شماله، فغسل مذكيره ثم ذلك يده بالأرض، ثم مضمض

(١) انظر: «المغني» (١/١٩٢)، و«موسوعة فقه الإمام أحمد» بحذوثة (١/٣٠٤).

(٢) انظر: «الفروع» (١/١٧٧)، و«الإنصاف» (١/٢٥٤)، و«الكشاف» (٢/٩٣).

وَأَسْتَنْشَقُ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، وَغَسَلَ رَأْسَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى جَسَدِهِ، ثُمَّ تَنَحَّى مِنْ مَقَامِهِ، وَغَسَلَ قَدَمَيْهِ^(١).

هَذَا الْبَابُ مَهْمٌ، وَهُوَ يَتَكَلَّمُ عَنْ تَفْرِيقِ الْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ، فَيُشِيرُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى الْمَوَالَاةِ بَيْنَ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ وَأَجْزَاءِ الْجَسَمِ فِي الْغُسْلِ، وَقَدْ سَبَقَ لَنَا ذِكْرُ ذَلِكَ، وَبَيَّنَّا أَنَّ الْعُلَمَاءَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ قَدْ اخْتَلَفُوا فِي هَذَا، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْمَوَالَاةَ لَيْسَتْ بِشَرَطٍ، لَا فِي الْوُضُوءِ وَلَا فِي الْغُسْلِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا شَرَطٌ فِي الْوُضُوءِ، وَلَيْسَتْ شَرَطًا فِي الْغُسْلِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: هِيَ شَرَطٌ فِيهِمَا؛ فِي الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ^(٢). وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ، وَلَكِنْ إِذَا حَصَلَ مَانِعٌ فَقَدْ سَبَقَ أَنْ قَسَمْنَا الْمَوَانِعَ إِلَى قَسْمَيْنِ:

قَسْمٌ يَتَعَلَّقُ بِذَاتِ الطَّهَارَةِ، وَقَسْمٌ يَتَعَلَّقُ بِأَمْرِ مُنْفَصِلٍ عَنْهَا.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي فَتْحِ الْبَارِي (١/ ٣٧٥):

قَوْلُ: «بَابُ تَفْرِيقِ الْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ»؛ أَي: جَوَازِهِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي الْجَدِيدِ، وَاحْتَجَّ لَهُ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَ غُسْلَ أَعْضَائِهِ، فَمَنْ غَسَلَهَا فَقَدْ أَتَى بِهَا وَجَبَ عَلَيْهِ؛ فَرَّقَهَا، أَوْ نَسَقَهَا، ثُمَّ أَيَّدَ ذَلِكَ بِفِعْلِ ابْنِ عَمَرَ، وَبِذَلِكَ قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ وَعَطَاءُ وَجَمَاعَةٌ، وَقَالَ رِبِيعَةُ، وَمَالِكٌ: مَنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ فَعَلِيهِ الْإِعَادَةُ، وَمَنْ نَسِيَ فَلَا.

وَعَنْ مَالِكٍ: إِنْ قُرِبَ التَّفْرِيقُ بَنَى، وَإِنْ طَالَ أَعَادَ.

وَقَالَ قَتَادَةُ وَالْأَوْزَاعِيُّ: لَا يُعِيدُ إِلَّا إِنْ جَفَّ، وَأَجَازَهُ النَّخَعِيُّ مُطْلَقًا فِي الْغُسْلِ دُونَ الْوُضُوءِ. ذَكَرَ جَمِيعَ ذَلِكَ ابْنُ الْمُنْذِرِ، وَقَالَ: لَيْسَ مَعَ مَنْ جَعَلَ الْجَفَافَ حَدًّا لِذَلِكَ حُجَّةٌ.

(١) حَتَّى وَلَوْ زَالَتِ النِّجَاسَةُ فِي الْغَسْلَةِ الْأُولَى أَوِ الثَّانِيَةِ أَوِ الثَّلَاثَةِ لَا بَدَّ مِنْ إِكْمَالِ السَّبْعِ، وَانْظُرْ: «الْمَغْنِي»

(١/ ٧٥)، وَ«الشرح الكبير» (١/ ٢٩٢)، وَ«الفروع» (١/ ٢٣٧)، وَ«الإنصاف» (١/ ٣١٣).

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجَ هَذِهِ الْأَقْوَالِ كُلِّهَا وَذَكَرَ قَائِلِيهَا.

وقال الطحاوي: الجفاف ليس بِحَدَثٍ فَيَنْقُضُ، كم لو جَفَّ جَمِيعُ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ
لَمْ تَبْطُلِ الطَّهَارَةُ. اهـ

وهذا غريبٌ من الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ عَلَى عِلْمِهِ وَفَهْمِهِ؛ إِذْ كَيْفَ التَّبَسُّ عَلَيْهِ الْأَمْرُ،
فَقَالَ: إِنْ الْجَفَافُ لَيْسَ بِنَاقِضٍ لِلْوُضُوءِ، مَعَ أَنَّ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِأَنَّ الْجَفَافَ يَمْنَعُ
الْمُؤَالَاةَ لَا يَقُولُونَ: إِنَّهُ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ الْجَفَافُ يَقْتَضِي تَفَرُّقَ الْأَعْضَاءِ
قَالُوا: إِنَّهُ تَفَوُّتٌ بِهِ الْمُؤَالَاةُ.

فَالصَّحِيحُ: أَنَّ الْوُضُوءَ لَا يَصِحُّ أَصْلًا، وَهَنَّاكَ فَرْقٌ بَيْنَ إِبْطَالِ مَا وَجَدَ، وَبَيْنَ مَنَعِ مَا لَمْ يُوجَدْ.
وهذا مما يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ مَهْمَا بَلَغَ مِنَ الْعِلْمِ وَالذِّكَاةِ فَإِنَّهُ نَاقِضٌ.
ثُمَّ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٣٧٥):

قَوْلُهُ: «وَيُذَكَّرُ عَنْ ابْنِ عَمَرَ». هَذَا الْأَثَرُ رُويَ فِي الْأَمِّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ
عَنْهُ، لَكِنْ فِيهِ أَنَّهُ تَوَضَّأَ فِي السُّوقِ دُونَ رِجْلَيْهِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ،
ثُمَّ صَلَّى، وَالْإِسْنَادُ صَحِيحٌ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ إِنَّمَا لَمْ يَجْزِمْ بِهِ؛ لِكَوْنِهِ ذَكَرَهُ بِالْمَعْنَى.
قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَعَلَّهُ قَدْ جَفَّ وَضُوءُهُ؛ لِأَنَّ الْجَفَافَ قَدْ يَحْصُلُ بِأَقْلٍ مِمَّا بَيْنَ السُّوقِ
وَالْمَسْجِدِ. اهـ



مصحح البخاري

الفهرست

الفهرس

رقم الصفحة

الموضوع

- المقدمة ٥
- ترجمة للشيخ ٩
- كتاب بدء الوحي ١٩
 - باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ١٩
 - باب ٢٢
 - باب ٢٣
 - باب ٣٥
 - باب ٣٦
 - باب ٣٧
- كتاب الإيمان ٤٥
 - باب قول النبي ﷺ: "بني الإسلام على خمس" ٤٥
 - باب دعاؤكم إيمانكم ٥٢
 - باب أمور الإيمان ٥٣
 - باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ٥٦
 - باب أي الإسلام أفضل ٥٨
 - باب إطعام الطعام من الإسلام ٥٩
 - باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه ٦٠
 - باب حب الرسول ﷺ من الإيمان ٦٢
 - باب حلاوة الإيمان ٦٤

- ٦٦..... باب علامة الإيمان حب الأنصار ○
- ٦٧..... باب..... ○
- ٧٠..... باب من الدين الفرار من الفتن ○
- ٧١..... باب قول النبي ﷺ: "أنا أعلمكم بالله" ○
- ٧٧..... باب من كرهه أن يعود في الكفر كما يكرهه أن يلقى في النار من الإيمان ○
- ٧٨..... باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال ○
- ٨١..... باب الحياء من الإيمان ○
- ٨١..... باب ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ ○
- ٨٣..... باب من قال: إن الإيمان هو العمل ○
- باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة وكان على الاستسلام أو
- ٨٦..... الخوف من القتل ○
- ٩١..... باب إفشاء السلام من الإسلام ○
- ٩٣..... باب كُفْرَانِ الْعَشِيرِ وَكُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ ○
- باب المعاصي من أمر الجاهلية، ولا يكفر صاحبها بارتكابها
- ٩٥..... إلا بالشرك ○
- ٩٩..... باب ظلم دون ظلم ○
- ١٠٠..... باب علامة المنافق ○
- ١٠٣..... باب قيام ليلة القدر من الإيمان ○
- ١٠٥..... باب الجهاد من الإيمان ○
- ١٠٩..... باب تطوع قيام رمضان من الإيمان ○
- ١٠٩..... باب صوم رمضان احتساباً من الإيمان ○
- ١٠٩..... باب الدين يسر ○
- ١١٣..... باب الصلاة من الإيمان ○
- ١١٨..... باب حسن إسلام المرء ○
- ١١٣..... باب أحب الدين إلى الله ﷻ أدومه ○
- ١١٦..... باب زيادة الإيمان ونقصانه ○
- ١١٣..... باب الزكاة من الإسلام ○

- باب إتباع الجنائز من الإسلام..... ١٣٤
- باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر..... ١٣٥
- باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان، والإسلام، والإحسان، وعلم الساعة. وبيان النبي له..... ١٤١
- باب..... ١٥٣
- باب فضل من استبرأ لدينه..... ١٥٦
- باب أداء الخمُس من الإيمان..... ١٦١
- باب ما جاء إن الأعمال بالنية والحسبة..... ١٦٥
- باب قول النبي ﷺ: "الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم"..... ١٦٧

• كتاب العلم

- باب فضل العلم..... ١٧٣
- باب من سئل علماً وهو مشغول في حديثه فآتم الحديث ثم أجاب السائل..... ١٧٥
- باب من رفع صوته بالعلم..... ١٧٨
- باب قول المحدث: حدثنا، وأخبرنا، وأنبأنا..... ١٧٩
- باب طرح الإمام المسألة على أصحابه ليختبر ما عندهم من العلم..... ١٨٤
- باب ما جاء في العلم..... ١٨٥
- باب ما يذكر في المناولة وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان..... ١٩١
- باب من قعد حيث ينتهي به المجلس ومن رأى فُرْجَةً في الحلقة فجلس فيها..... ١٩٥
- باب قول النبي ﷺ: "رب مبلغ أوع من سامع"..... ١٩٧
- باب العلم قبل القول والعمل..... ٢٠٢
- باب ما كان النبي ﷺ يتخولهم بالموعظة والعلم كي لا ينفروا..... ٢٠٩
- باب من جعل لأهل العلم أياماً معلومة..... ٢١١
- باب من يُرد الله به خيراً يفقهه في الدين..... ٢١٢
- باب الفهم في العلم..... ٢١٧

- ٢١٨..... باب الاغتياب في العلم والحكمة ○
- ٢٢٠..... باب ما ذكر في ذهاب موسى ﷺ في البحر إلى الخضر ○
- ٢٢٢..... باب قول النبي ﷺ: "اللهم علّمه الكتاب" ○
- ٢٢٣..... باب متى يصح سماع الصغير؟ ○
- ٢٢٧..... باب الخروج في طلب العلم ○
- ٢٢٨..... باب فضل من علّم وعَلِمَ ○
- ٢٣٠..... باب رفع العلم وظهور الجهل ○
- ٢٣٢..... باب فضل العلم ○
- ٢٣٧..... باب الفتيا وهو واقف على الدابة وغيرها ○
- ٢٤١..... باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس ○
- باب تحريض النبي ﷺ وفد عبد القيس على أن يحفظوا
- ٢٤٧..... الإيمان والعلم وينخبروا من رواءهم ○
- ٢٤٨..... باب الرحلة في المسألة النازلة وتعليم أهله ○
- ٢٥٢..... باب التناوب في العلم ○
- ٢٥٤..... باب الغضب في الموعظة والتعليم إذا رأى ما يكره ○
- ٢٥٩..... باب من بَرَكَ على ركبته عند الإمام أو المحدث ○
- ٢٦٠..... باب من أعاد الحديث ثلاثاً ليفهم عنه ○
- ٢٦١..... باب تعليم الرجل أمته وأهله ○
- ٢٦٣..... باب عظة الإمام النساء وتعليمهن ○
- ٢٦٤..... باب الحرص على الحديث ○
- ٢٦٥..... باب كيف يقبض العلم ○
- ٢٦٧..... باب هل يجلس للنساء يوم على حدة في العلم؟ ○
- ٢٦٩..... باب من سمع شيئاً فلم يفهمه فراجع فيه حتى يعرفه ○
- ٢٧٢..... باب ليبلغ العلم الشاهد الغائب ○
- ٢٨١..... باب إثم من كذب على النبي ﷺ ○
- ٢٩٠..... باب كتابة العلم ○
- ٣٠٩..... باب العلم والعظة بالليل ○

- باب السمر في العلم ٣٦٠
- باب حفظ العلم ٣٦٨
- باب الإنصات للعلماء ٣٦٦
- باب ما يستحب للعالم إذا سئل: أي الناس أعلم؟ ٣٦٢
- باب من سأل - وهو قائم - عالماً جالساً ٣٦٩
- باب السؤال والفتيا عند رمي الجمار ٣٦٦
- باب قول الله تعالى: ﴿وَمَا أَوْثَقُ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ٣٣٣
- باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه، فيقعوا في أشد منه ٣٣٨
- باب من خصّ بالعلم قومًا دون قوم كراهية أن لا يفهموا ٣٤٠
- باب الحياء في العلم ٣٤٤
- باب من استحيا، فأمر غيره بالسؤال ٣٥٠
- باب ذكر العلم والفتيا في المسجد ٣٥١
- باب من أجاب السائل بأكثر مما سأل ٣٥٣
- كتاب الوضوء ٣٦١
- باب ما جاء في الوضوء ٣٦١
- باب لا تقبل صلاة بغير طهور ٣٦٥
- باب فضل الوضوء، والغر المجلون من آثار الوضوء ٣٦٧
- باب لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن ٣٦١
- باب التخفيف في الوضوء ٣٧٥
- باب إسباغ الوضوء ٣٨٠
- باب غسل الوجه باليدين من غرفة واحدة ٣٨٤
- باب التسمية على كل حال وعند الوقاع ٣٨٥
- باب ما يقول عند الخلا ٣٨٩
- باب وضع الماء عند الخلا ٣٩١
- باب لا تستقبل القبلة بغائط أو بول ٣٩٢
- باب من تبرز على لبنتين ٣٩٤

- ٣٩٩..... ○ باب خروج النساء إلى البراز
- ٤٠٢..... ○ باب التبرز في البيوت
- ٤٠٤..... ○ باب الاستنجاء بالماء
- ٤٠٤..... ○ باب من حمل معه الماء لظهوره
- ٤٠٦..... ○ باب حمل العنزة مع الماء في الاستنجاء
- ٤٠٩..... ○ باب النهي عن الاستنجاء باليمين
- ٤١١..... ○ باب لا يمسك ذكره يمينه إذا بال
- ٤١١..... ○ باب الاستنجاء بالحجارة
- ٤١٢..... ○ باب لا يستنجى بروث
- ٤١٥..... ○ باب الوضوء مرةً مرةً
- ٤١٥..... ○ باب الوضوء مرتين مرتين
- ٤١٦..... ○ باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً
- ٤١٨..... ○ باب الاستئثار في الوضوء
- ٤٢٠..... ○ باب الاستجمار وترّاً
- ٤٢٢..... ○ باب غسل الرجلين، ولا يمسح على القدمين
- ٤٢٦..... ○ باب المضمضة في الوضوء
- ٤٢٩..... ○ باب غسل الأعقاب
- ٤٣٢..... ○ باب غسل الرجلين في النعلين، ولا يمسح على النعلين
- ٤٣٨..... ○ باب التيمن في الوضوء والغسل
- ٤٤٣..... ○ باب التماس الوضوء إذا حانت الصلاة
- ٤٤٦..... ○ باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان
- ٤٦٠..... ○ باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين: من القبل والدبر
- ٤٧٩..... ○ باب الرجل يوضئ صاحبه
- ٤٨٤..... ○ باب قراءة القرآن بعد الحدث وغيره
- ٤٩٨..... ○ باب من لم يتوضأ إلا من الغشي المثقل
- ٥٠٨..... ○ باب مسح الرأس كله
- ٥١١..... ○ باب غسل الرجلين إلى الكعبين

- باب استعمال فضل وضوء الناس ٥١٢
- باب ٥١٨
- باب من مضمض واستنشق من غرفة واحدة ٥٢٠
- باب مسح الرأس مرة ٥٢٢
- باب وضوء الرجل مع امرأته وفضل وضوء المرأة ٥٢٢
- باب صب النبي ﷺ وضوءه على المغمى عليه ٥٢٤
- باب الغسل والوضوء في المخضب والقدر والخشب والحجارة ٥٢٦
- باب الوضوء من التور ٥٢٩
- باب الوضوء بالمد ٥٣١
- باب المسح على الخفين ٥٣٢
- باب إذا أدخل رجله وهما طاهرتان ٥٣٥
- باب من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق ٥٣٩
- باب من مضمض من السوق ولم يتوضأ ٥٤٤
- باب هل يمضمض من اللبن ٥٤٦
- باب الوضوء من النوم ٥٤٦
- باب الوضوء من غير حدث ٥٤٧
- باب من الكبائر ألا يستتر من بوله ٥١١
- باب ما جاء في غسل البول ٥٥٦
- باب ترك النبي ﷺ والناس الأعرابي حتى فرغ من بوله في المسجد ٥٥٧
- باب صب الماء على البول في المسجد ٥٥٧
- باب بول الصبيان ٥٦١
- باب البول قائماً وقاعداً ٥٦٣
- باب البول عند صاحبه والتستر بالحائط ٥٦٣
- باب البول عند سباطة قوم ٥٦٣
- باب غسل الدم ٥٦٨
- باب غسل المني وفركه وغسل ما يصيب من المرأة ٥٧٦

- باب إذا غسل الجنابة أو غيرها فلم يذهب أثره..... ٥٨٠
- باب أبوال الإبل والدواب والغنم ومرابضها..... ٥٨١
- باب ما يقع من النجاسات في السمن والماء..... ٥٨٧
- باب البول في الماء الدائم..... ٥٩٢
- باب إذا ألقى على ظهر المصلي قدر أو جيفة لم تفسد عليه صلاته..... ٥٩٣
- باب البزاق والمخاط ونحوه في الثوب..... ٥٩٨
- باب لا يجوز الوضوء بالنيء ولا المسكر..... ٦٠١
- باب غسل المرأة أباهما الدّم عن وجهه..... ٦٠٣
- باب السواك..... ٦٠٥
- باب دفع السواك إلى الأكبر..... ٦٠٧
- باب فضل من بات على الوضوء..... ٦١٠
- كتاب الغسل..... ٦١٥
- باب الوضوء قبل الغسل..... ٦٣٠
- باب غسل الرجل مع امرأته..... ٦٣١
- باب الغسل بالصاع ونحوه..... ٦٣٢
- باب من أفاض على رأسه ثلاثاً..... ٦٣٤
- باب الغسل مرة واحدة..... ٦٣٥
- باب من بدأ بالحلاب أو الطيب عند الغسل..... ٦٣٥
- باب المضمضة والاستنشاق في الجنابة..... ٦٣٦
- باب مسح اليد بالتراب ليكون أنقى..... ٦٣٦
- باب هل يدخل الجنب يده في الإناء قبل أن يغسلها إذا لم يكن على يده قدر غير الجنابة؟..... ٦٣٨
- باب تفريق الغسل والوضوء..... ٦٤١
- الفهرس..... ٦٤٩

شرح صحيح البخاري

لفضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين

طبعة مسكولة، محققة، مخترعة الإصدار،
مقررة الأطران والفوائد، ذات هوائيس علمية نفيسة

تأليف
العلامة ابن باز

تحرير مجاهد
العلامة الألباني

تمت التحقيق والبيح العلمي
بالمكتبة الإسلامية

الجزء الثاني

المكتبة الإسلامية
للنشر والتوزيع - القاهرة

الكتاب الأول في الكتاب
مسالك العتوب

حقوق الطبع محفوظة

I.S.B.N.

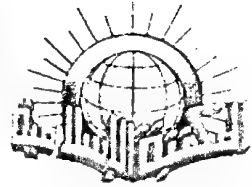
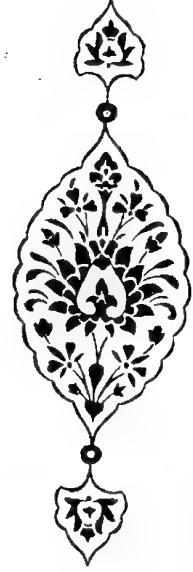
978-977-6241-49-7

البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن
المغيرة، ٨١٠-٨٧٠
شرح صحيح البخاري
الشارح/ محمد بن صالح العثيمين
١٠ - القاهرة
المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع ٢٠٠٨
٦٥٦ ص ٢٤٨١٧
تدمك: ٩٧٨٩٧٧٦٢٤١٤٩٧

الطبعة: الأولى

رقم الإيداع: ٢٠٠٨/٢١٥٧

التاريخ: ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م



تنشر والتوزيع

الإدارة والفرع الرئيسي:

٢٢ ش صعب صالح - عين شمس الشرقية - (القاهرة- جمهورية مصر العربية

ت. وفاكس: ٢٤٩٩١٢٥٤ / ٢٤٩٠٠٦٠٦ / ٢٤٩٠٠٨٠٨

فرع الأزهر: ١٢ ش البيطار خلف جامع الأزهر - ورب (الأثر). ت. ٢٥١٠٨٠٠٤

E-mail: islamya2005@hotmail.com

شَيْخ
صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ

كِتَابُ الْفُؤَادِ

٢٦٦ - ٢٩٢

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١ - بَابُ مَنْ أَفْرَغَ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ فِي الْغُسْلِ.

٢٦٦- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ قَالَتْ: وَضَعْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَسْلًا، وَسَرَّتُهُ فَصَبَّ عَلَى يَدِهِ، فغسلها مرة - أو مرتين - قال سليمان: لا أدري: أذكر الثالثة، أم لا؟ ثم أفرغَ بيمينه على شماله، فغسلَ فرجَه، ثم ذلكَ يده بالأرضِ أو بالحائطِ، ثم تَمَضَّمَضَ، واستنشق، وغسلَ وجهه ويديه، وغسلَ رأسه، ثم صبَّ على جسده، ثم تنحَّى، فغسلَ قدميه، فناولته خِرْقَةً، فقال بيده هكذا، ولم يردّها^(١).

❁ قولها رحمها الله: «فقال بيده هكذا»؛ أي: أشار إشارةً تدلُّ على أنه لا يريدُ.

وفي لفظٍ آخر: جعلَ يَنْفُضُ الماءَ بيده^(٢).



(١) البخاري (٢٧٤)، ومسلم (٣١٧) (٣٧).

(٢) ذكره البخاري معلقاً، كما في «الفتح» (١ / ٣٧٦)، وقال الحافظ ابن حجر رحمهما الله في «تغليق التعليق» (٢ / ١٥٧، ١٥٨): أسند حديث سعيد في باب «الجنب يخرج ويمشي في السوق» عن عبد الأعلى بن حماد، عن يزيد بن زريع، عنه. قلت: وحكى الأصيلي أن في نسخته «شعبة» بدل «سعيد»، وأن الذي في عرضه بمكة على أبي زيد المروزي عن الفربري «سعيد» وهو الصواب.

وقد رواه أحمد بن حنبل في «مسنده» (٣ / ١٦٦): عن عبد العزيز العمِّي، عن شعبة، عن قتادة، والله أعلم.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢- بَابُ إِذَا جَامَعَ، ثُمَّ عَادَ، وَمَنْ دَارَ عَلَى نِسَائِهِ فِي غَسَلٍ وَاحِدٍ.

٢٦٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: ذَكَرْتُهُ لِعَائِشَةَ فَقَالَتْ: يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَيَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ، ثُمَّ يُصْبِحُ مُحْرِمًا يَنْضَحُ طَيِّبًا.

[الحديث ٢٦٧ - طرفه في : ٢٧٠].

٢٦٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدُورُ عَلَى نِسَائِهِ فِي السَّاعَةِ الْوَاحِدَةِ مِنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَهِيَ إِحْدَى عَشْرَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَنْسٍ: أَوْ كَانَ يُطِيقُهُ؟ قَالَ: كُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّهُ أُعْطِيَ قُوَّةَ ثَلَاثِينَ.

وقال: سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ: إِنْ أَنْسًا حَدَّثْتَهُمْ: تَسَعِ نِسْوَةً.

[الحديث ٢٦٨ أطرافه: ٢٨٤، ٥٠٦٨، ٥٢١٥].

وهذا الأخير هو الصحيح؛ لأن الرسول ﷺ لم يَجْتَمِعْ عنده إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً فِي آنٍ وَاحِدٍ، نَعَمْ صَحِيحٌ أَنَّهُ قَدْ تَزَوَّجَ إِحْدَى عَشْرَةَ، لَكِنَّ خَدِيجَةَ وَزَيْنَبَ بَنَاتِ خُزَيْمَةَ مَاتَا قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ، وَمَاتَ هُوَ ﷺ عَنْ تَسَعِ نِسْوَةٍ.

وقول أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّهُ أُعْطِيَ قُوَّةَ ثَلَاثِينَ»^(١). الظاهر أن هذا لا يقولونه عن ظنٍّ وتخمينٍ، وإنما هو عن علمٍ من السنة، والحكمة من أن الله أعطى رسوله ﷺ قُوَّةَ ثَلَاثِينَ أَنَّهُ حُبِّبَ إِلَيْهِ النِّسَاءُ^(٢)، وَإِذَا حُبِّبَتْ إِلَيْهِ النِّسَاءُ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْقُوَّةُ

(١) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: هل قوة الثلاثين هذه فيما يتعلق بالنساء فقط؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: ظاهر هذا السياق أنه فيما يتعلق بالنساء، وأما في القوة العادية فيحتمل هذا، ويحتمل هذا، والله أعلم.

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (٣/ ١٢٨، ١٩٩، ٢٨٥) (١٢٢٩٤، ١٣٠٥٧، ١٤٠٣٧)،

والنسائي في «المعجم» (٣٩٣٩، ٣٩٤٠).

أَنْهَكَتُ قُوَاهُ وَضَعُفٌ، فَأَعْطَاهُ اللَّهُ ﷻ قُوَّةً ثَلَاثِينَ.

فَإِنْ قِيلَ: وَمَا الْحِكْمَةُ فِي أَنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْهِ النِّسَاءَ؟

نَقُولُ: لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَصَالِحِ الْعَظِيمَةِ؛ فَإِنَّهُ كَلِمَا تَعَدَّدَتْ زَوْجَاتُ الرَّسُولِ ﷺ انْتَشَرَ عِلْمُهُ، بَلْ انْتَشَرَتْ سُنَّتُهُ، وَلَا سِيَّامَا السَّنَةُ الْبَاطِنَةُ الَّتِي لَا تَكُونُ إِلَّا فِي الْبَيْتِ.

وَكُلَّمَا تَعَدَّدَتْ زَوْجَاتُهُ كَانَ لَهُ أَصْهَارٌ أَكْثَرُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْأَصْهَارَ كَالْأَقَارِبِ فِي كَوْنِ الْإِنْسَانِ يَعْتَزُّ بِهِمْ، وَيُسَاعِدُونَهُ وَيُعِينُونَهُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

فَلِهَذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أُعْطِيَ هَذِهِ الْقُوَّةَ، وَأُبِيحَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ مِنَ النِّسَاءِ مَا شَاءَ، حَتَّى نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٥٢] ^(١).

وَقَالَ الْحَافِظُ رحمته الله فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» (٣/ ٢٤٩): إِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

(١) سَأَلَ الشَّيْخَ الشَّارِحَ رحمته الله: بِمَا يُرَدُّ عَلَى قَوْلِ النَّصَارَى: إِنَّ كَثْرَةَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ سَبَبٌ فِي عُلُوِّ شَهَوَاتِهِ ﷺ؟

فَأَجَابَ رحمته الله: نَقُولُ: الشَّهْوَةُ مِنَ الرَّجُولَةِ لَا شَكَّ، وَلِهَذَا الْإِنْسَانُ الَّذِي لَيْسَ عِنْدَهُ شَهْوَةٌ تَجِدُهُ خَامِلًا كَسَلَانًا، وَهَذَا مِنْ جِهَةٍ.

وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى: لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا زَعَمُوا - قَاتَلَهُمُ اللَّهُ - لَكَانَ يَأْخُذُ الْأَبْكَارَ، وَلَا يَأْخُذُ عَجَازَتَهُ، بَعْضُهُنَّ بَلَغَتْ سِنًا كَبِيرَةً، وَمِنْ ذَلِكَ خَدِيجَةُ رضي الله عنها فَقَدْ كَانَ عَمْرُهَا حِينَ تَزَوَّجَهَا أَرْبَعِينَ سَنَةً، وَهَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلْمَرْأَةِ يُعْجِزُهَا، لَوْلَا أَنَّ اللَّهَ قَوَاهَا، وَجَاءَتْ بِأَوْلَادِهِ.

وَهُوَ ﷺ لَمْ يَأْخُذْ بِكَرٍّ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ رضي الله عنها، لِقُوَّةِ صَلَاتِهِ بِأَيِّهَا؛ لِأَنَّ أَحَبَّ النَّاسِ إِلَيْهِ مِنَ الرِّجَالِ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه، فَأَرَادَ أَنْ تَكُونَ الصَّلَاةُ بِالمَصَاهِرَةِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ نَسَبَهُ بَعِيدٌ مِنْ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه فَتَقَرَّبَ المَصَاهِرَةُ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ.

وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَوْ أَرَادَ الْأَبْكَارَ فَلَنْ يَصْعَبَ عَلَيْهِ أَبَدًا، لَكِنَّهُ ﷺ يَرِيدُ مَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ أَوَّلًا، وَهُوَ: إِصْصَالُ الْعِلْمِ أَوْ السَّنَةِ مِنْهُ، ثُمَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ فِي كُلِّ قَبِيلَةٍ مِنَ الْعَرَبِ صَلَاةٌ.

وَلَا تَتَعَجَّبْ لِلنَّصَارَى أَوْ الْيَهُودِ إِذَا قَدَحُوا فِي الرَّسُولِ ﷺ، أَوْ قَدَحُوا فِي الْقُرْآنِ، فَقَالُوا: الْقُرْآنُ فِيهِ مُتَنَاقِضَاتٌ، أَوْ قَدَحُوا فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَمَا الْفَائِلَةُ الَّتِي تَعُودُ عَلَى الْمُصَلِّي مِنْ قِيَامِهِ وَرُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ؟

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ هَذَا، وَهُوَ يَعْلَمُ الْحَقَّ، وَهُوَ أَكْثَرُ عُلَمَائِهِمْ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾. وَأَيُّ أَحَدٍ تَعْرِفُهُ أَكْثَرَ مِنْ ابْنِكَ؟ لَا شَيْءَ.

وَقَالَ: ﴿أَبْنَاءَهُمْ﴾ وَلَمْ يَقُلْ: «أَوْلَادُهُمْ»؛ لِأَنَّ الْبِنْتَ رَبِّهَا لَا يَعْتَزُّ بِهَا الْإِنْسَانُ، وَلَا يَهْتَمُّ بِهَا، لَكِنَّ الْإِبْنَ

وفي هذا الحديث: دليلٌ على أنه يجوزُ للإنسان أن يُجامعَ ويُعيدَ الجماعَ بدون غسلٍ ولا وضوءٍ، بدليل أن الرسول ﷺ كان يُعيدُ ذلك، حتى إنه كان يدورُ على نساءه في الساعة الواحدة من الليل أو النهار، وهنَّ تسعُ نسوةٍ.
فإن قال قائلٌ: هل يجوزُ للإنسان إذا كان عنده أكثر من واحدة أن يطوفَ عليهن في ساعة واحدة؟

فالجوابُ: نعم، لا بأس إلا أن يمتنعَ من ذلك، ويقلن: كلُّ امرأةٍ لها يومها، فلا تأت المرأةُ الأخرى فيه، فحيثُ يلتزمُ بما يجبُ.
وأما إذا سمَحَ له في ذلك فلا بأس أن يُجامعَ كلَّ واحدةٍ منهم في يومٍ الأخرى.
قال ابنُ حجرٍ رَحِمَهُ اللهُ في «فتح الباري» (١/٣٧٧):

❦ قوله: «ذكرته»؛ أي: قول ابنِ عمرَ المذكورَ بعدَ بابٍ وهو قوله: ما أحبُّ أن أصبحَ مُحرَّمًا، أنضحُ طيبًا، وقد بيَّنه مسلمٌ في روايته، عن محمد بنِ المنتشر، قال: سألتُ عبدَ الله بنَ عمرَ عن الرجلِ يَتَطَيَّبُ، ثم يُصْبِحُ مُحرَّمًا، فذكره وزاد: قال ابنُ عمرَ: لأنَّ أَطْلِي بِقَطْرَانِ أَحَبُّ إِلَيَّ من أن أفعلَ ذلك. وكذا ساقه الإسماعيليُّ بتمامه عن الحسن بنِ سفيان، عن محمد بنِ بشار.

فكان المصنّف اختصره؛ لكون المحذوف معلومًا عند أهل الحديث في هذه القصة. اهـ

صار الذي ذُكر لعائشة قول ابنِ عمرَ رَحِمَهُ اللهُ في إنكارِ بقاءِ الطيبِ بعدَ الإحرامِ، والصوابُ أن بقاءَ الطيبِ بعدَ الإحرامِ جائزٌ، فلو تطيَّبَ الإنسانُ قبلَ الإحرامِ، وبقي

يهتم به. وعلى كل حال فالشبهات التي تأتي من المُستشرقين وغير المستشرقين كلها نفاق، ولذلك فإني لا أحبُّ أن تقع مثل هذه الكتب المليئة بهذه الشبهات بأيدي العوام.
لكن لطلبة العلم لا بأس، فلا بأس أن يعرف طالب العلم الشبهات، ويعرف الجواب عليها.
ثم الجواب عليها أيضًا قد يكون جوابًا مقنعًا، وقد يكون دون ذلك، وقد لا يكون إلا خفاءً، واشتباهًا.

الطيبُ فإن ذلك لا بأسَ به. قالت عائشةُ رضي الله عنها: كأني أنظرُ إلى وَبِيصِ الْمِسكِ في مَفْرِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وهو محرمٌ ^(١).

فإن قال قائلٌ: إذا جاز ذلك فكيف يَمَسُّحُ الرجلُ رأسَهُ في الطهارة، وَوَبِيصُ الْمِسكِ في مَفْرِقِهِ، فإذا مَسَحَ لَصِقَ الطَّيْبُ بيده؟
فالجوابُ: يَمَسُّحُ ولا حرجَ؛ لأن هذا لم يَتَدَأْه، ولكنه طيبٌ كان في بدنِهِ من قبلُ، فهو مأذونٌ له فيه، نعم لو تَعَمَّدَ أَنْ يَأْخُذَ بيده طيبًا وَيَضَعَ شيئًا منه على يديه صار حرامًا، أما إذا لم يَتَعَمَّدَ فلا بأسَ بذلك ^(١).



(١) أخرجه البخاري (١٥٣٨)، ومسلم (١١٩٠)، (٣٩).

(٢) سئل الشيخ الشارح رحمته الله: هل يجوز وضع الطيب في ثوب الإحرام، وهل إذا طيبه ثم خلعه يجوز له لبسه مرة ثانية؟

فأجاب رحمته الله: ذهب الفقهاء رحمهم الله إلى أن الإنسان إذا طيب ثوب الإحرام، ثم خلعه فإنه لا يردّه على نفسه مرة ثانية؛ لأنه يكون هكذا قد لبس ثوبًا مُطَيَّبًا، ولكن الصحيح أنه لا يفعل ذلك، لا قبل الإحرام ولا بعده؛ لأن النبي ﷺ قال: «لا يلبس ثوبًا مسه ورسٌ ولا زعفران».

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣ - بَابُ غَسْلِ الْمَذْيِ وَالْوُضوءِ مِنْهُ ^(١).

٢٦٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً، فَأَمَرْتُ رَجُلًا أَنْ يَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ؛ لِمَكَانِ ابْنَتِهِ، فَسَأَلَ، فَقَالَ: «تَوَضَّأْ وَاغْسِلْ ذَكَرَكَ» ^(٢).

سَبَقَ الْكَلَامُ عَنِ الْمَذْيِ، وَقُلْنَا: إِنَّهُ مَاءٌ رَقِيقٌ يَخْرُجُ مِنَ الشَّهْوَةِ، لَكِنَّهُ لَا يَخْرُجُ دَقَقًا كَالْمَنِيِّ، وَإِنَّهُ يُوجِبُ الْوُضوءَ، وَإِنَّهُ يُوجِبُ غَسْلَ الذَّكَرِ وَالْأُتْسَيْنِ - وَهُمَا الْخُصْيَتَانِ - أَيْضًا.

وَذَكَرْنَا أَنَّ الْحِكْمَةَ مِنْ ذَلِكَ هُوَ أَنَّهُ يَخْصُلُ بِهِ تَقْلُصُ الذَّكَرِ حَتَّى يَقِلَّ خُرُوجُ الْمَذْيِ.

وَالْمَذْيُ يُقَالُ بِالتَّخْفِيفِ وَالتَّشْدِيدِ، يُقَالُ: الْمَذْيُ، وَيُقَالُ: الْمَذْيُ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَانَ يَسْتَحْيِي مِنَ السُّؤَالِ فَإِنَّهُ لَا يُفَوِّتُهُ، وَلَكِنْ يَأْمُرُ غَيْرَهُ.

وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى قَبُولِ خَبَرِ الْوَاحِدِ فِي الْأُمُورِ الدِّينِيَّةِ؛ لِأَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَدَّقَ الرَّجُلَ الَّذِي سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ.



(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ»: (٣٧٩ / ١): قَوْلُهُ: بَابُ غَسْلِ الْمَذْيِ وَالْوُضوءِ مِنْهُ، أَيُّ: بِسَبَبِهِ، وَفِي الْمَذْيِ

لُغَاتٌ؛ أَفْصَحُهَا: بِفَتْحِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الذَّالِ الْمَعْجَمَةِ وَتَخْفِيفِ الْيَاءِ، ثُمَّ بِكَسْرِ الذَّالِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ، وَهُوَ

مَاءٌ أَيْضٌ رَقِيقٌ لَرَجٍ، يَخْرُجُ عِنْدَ الْمَلَاعِيَةِ، أَوْ تَذَكُّرِ الْجَمَاعِ، أَوْ إِرَادَتِهِ، وَقَدْ لَا يُجِسُ بِخُرُوجِهِ. اهـ.

(٢) تَقْدِمُ ذَكَرَ ذَلِكَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤ - بَابُ مَنْ تَطَيَّبَ، ثُمَّ اغْتَسَلَ، وَبَقِيَ أَثَرُ الطَّيِّبِ.

٢٧٠ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُنْتَشِرِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ، فَذَكَرْتُ لَهَا قَوْلَ ابْنِ عَمَرَ: مَا أَحَبُّ أَنْ أَصْبَحَ مُحْرَمًا أَنْصَحَ طَيِّبًا. فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَنَا طَيِّبَتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ طَافَ فِي نِسَائِهِ، ثُمَّ أَصْبَحَ مُحْرَمًا^(١).

٢٧١ - حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الطَّيِّبِ فِي مَفْرِقِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ مُحْرَمٌ^(٢).

[الحديث: ٢٧١ - أطرافه في: ١٣٥٨، ٥٩١٨، ٥٩٢٣].

أَرَادَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ الطَّيِّبَ لَا يَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ حَتَّى لَوْ كَانَ دُهْنًا، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَطَيَّبَ، ثُمَّ يَغْتَسِلَ، وَلَا يَضُرُّهُ إِذَا بَقِيَ أَثَرُ الطَّيِّبِ.

وَمِثْلُ ذَلِكَ لَوْ دُهْنَ جَسَدِهِ بِشَيْءٍ يَسْتَشْفِي بِهِ، ثُمَّ اغْتَسَلَ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَضُرُّ، مَعَ أَنَّهُ مِنَ الْمَعْرُوفِ أَنَّ الدُّهْنَ وَنَحْوَهُ إِذَا مَرَّ بِهِ الْمَاءُ فَإِنَّهُ يَتِمَّاعُ.

لَكِنَّ هَذَا لَا يَضُرُّ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَامِدًا يَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ، فَحِينَئِذٍ لَا بَدَّ مِنْ إِزَالَتِهِ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ صِحَّةِ الْغَسْلِ وَالْوُضُوءِ إِزَالَةَ مَا يَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ، خُصُوصًا فِي أَيَّامِ الشِّتَاءِ فَإِنَّهُ قَدْ يَتَجَمَّدُ الدُّهْنُ عَلَى الْبَدَنِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى قُرْبِ عَائِشَةَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حَيْثُ كَانَتْ هِيَ الَّتِي تَبَاشَّرَ تَطْيِيبَهُ، فَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَجَزَّاهَا عَنَّا خَيْرًا حَيْثُ أَكْرَمَتْ نَبِيَّنَا ﷺ، وَهَذَا - لَا شَكَّ - مِنَ الْخِصَالِ الْحَمِيدَةِ، وَمِمَّا يُوجِبُ قُوَّةَ الْمُودَةِ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ زَوْجَتِهِ.

(١) والأفصح اللغة الأولى. وانظر: «الفتح» (١/ ٣٧٩).

(٢) أخرجه مسلم (١١٩٠)، (٣٩).

وهكذا يَنْبَغِي للإنسان مع أهله، أن يكون لطيفاً سهلاً ليناً، يَنْزِلُ مَعَهُم إلى المستوى الذي هم عليه، حتى يَنْزِلَ مع الصغار، كما كان الرسول ﷺ يقول لأبي عمير، وهو طفلٌ صغيرٌ، وكان معه طائرٌ يُسَمَّى النُّغَيْرُ، وكان يَفْرَحُ به كما يُوجَدُ الآن في صبياننا، إذا حَصَلَتْ لَهُمْ طيورٌ فَرَحُوا بها، فمات الطيرُ، فكان الرسولُ يَمْرَحُ معه، ويقول: «يا أبا عمير، ما فعل النُّغَيْرُ»^(١).



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٥ - بَابُ تَخْلِيلِ الشَّعْرِ حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَرَوَى بَشْرَتَهُ أَفَاضَ عَلَيْهَا.

٢٧٢ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ،

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ غَسَلَ يَدَيْهِ، وَتَوَضَّأَ وَضوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ اغْتَسَلَ، ثُمَّ يُخَلِّلُ بِيَدِهِ شَعْرَهُ، حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَرَوَى بَشْرَتَهُ أَفَاضَ عَلَيْهَا الْمَاءَ ثَلَاثَ مَرَاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ^(٢).

٢٧٣ - وَقَالَتْ^(٣): كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِيَاءٍ وَاحِدٍ، نَغْرِفُ مِنْهُ جَمِيعًا^(٤).

الشَّعْرُ إِذَا كَانَ كَثِيرًا فَإِنَّهُ يُخَلَّلُ فِي الْغُسْلِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَصِلَ الْمَاءُ إِلَى أَصُولِ الشَّعْرِ^(٥)، وَلِيُعْلَمَ أَنَّ تَطْهِيرَ الشَّعْرِ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦١٢٩)، وَمُسْلِمٌ (٢١٥٠)، (٣٠).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣١٦)، (٣٥).

قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣٨٢/١): قَوْلُهُ: وَقَالَتْ: أَي: عَائِشَةُ، وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى الْأَوَّلِ فَهُوَ مُتَّصِلٌ بِالإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ. اهـ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣٢١) (٤٥).

سَلَّمَ الشَّيْخُ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ هَلْ يَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ أَنْ تَنْقُضَ صَفَائِرَهَا فِي الْغُسْلِ؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ وَجُوبُ النِّقْضِ فِي غَسْلِ الْحَيْضِ، دُونَ غَسْلِ الْجَنَابَةِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ إِجْبَابَ نَقْضِهِ لَغَسْلِ الْجَنَابَةِ فِيهِ مَشَقَّةٌ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ نَقْضُهُ، لَا مَنْ غَسَلَ الْجَنَابَةَ، وَلَا مَنْ غَسَلَ الْحَيْضَ، بَلِ الْمَهْمُ أَنَّهُ يَصِلَ الْمَاءُ إِلَى أَصُولِ الشَّعْرِ.

القسم الأول: أن يَجِبَ تطهيرُ ظاهره وباطنه، وذلك في الاغتسالِ من الجنابة، سواءً كان خفيفاً أو كثيفاً.

والقسم الثاني: أن يَجِبَ تطهيرُ ظاهره دونَ باطنه، وذلك في الوضوء، إذا كان الشعرُ كثيفاً.

والقسم الثالث: أن يَجِبَ إيصالُ الماءِ إليه بكلِّ حالٍ، وذلك فيما إذا كان خفيفاً، فهذا يَجِبُ في الوضوء، وفي غيره.

ولكن هل يُسَنُّ أن يُخَلَّلَ؟ نقول: أما في الغسل فلا بدَّ أن يُخَلَّلَ إذا كان كثيفاً؛ حتى يَصِلَ الماءُ إلى أصولِ الشعرِ، كما كان النبي ﷺ يَفْعَلُهُ^(١).

وأما في الوضوء فيُسْتَحَبُّ تخليلُ الكثيفِ، وأما في التَّيَمُّمِ فلا يُسْتَحَبُّ تخليله؛ لأنَّ التيممَ طهارةٌ بالترابِ، وتخليله لا يَزِيدُ الأمرَ إلا أذى، فيَكْفِيهِ أن يَمَسَّحَ بيديه ظاهره.

وهنا نَسْأَلُ: هل يَنْبَغِي لنا أن نَتَّخِذَ الشعرَ، أو لا يَنْبَغِي؟

يرى بعضُ العلماءِ أن اتِّخَاذَ الشعرِ سنَّةٌ، وقد نَصَّ على ذلك الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ اللهُ، وقال: هو سنَّةٌ، لو نَقَوَى عليه اتَّخَذْنَاهُ، ولكن له كُفْلَةٌ ومُتُونَةٌ^(٢).

والذي يَظْهَرُ أنه ليس من السنَّةِ، وإنما هو من العادةِ، فإذا كُنْتَ في بلدٍ يَعْتَادُ الناسُ أن يَتْرُكُوا رءوسَهُم فافْعَلْ، وإن كُنْتَ في بلدٍ على خلافِ ذلك فلا تَفْعَلْ. ونظيرُ ذلك العِمَامَةُ؛ هل هي سنَّةٌ أو عادةٌ؟

(١) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللهُ: كيف يوجه ما مضى من أحاديث تحكي صفة غسل النبي ﷺ، وليس فيها ذكر تخليل الشعر؟ فأجاب رَحِمَهُ اللهُ: تُحْمَلُ هذه الأحاديث على الأحاديث الأخرى التي ليس فيها اشتباه، ونحن قد أعطيناكم فائدة وقاعدة مهمة، وهي: أنه إذا وُجِدَتْ أحاديث واضحة مُحْكَمَةٌ وأحاديث مشبهة تُحْمَلُ الأحاديث المشبهة على الأحاديث الواضحة المُحْكَمَةِ، وكذلك القول في القرآن.

وفما نحن بصده يُحْتَمَلُ ما ورد من أحاديث ليس فيها ذكر التخليل على حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا الذي فيه أن الرسول ﷺ كان يخلل شعره، وعلى ما ورد في السنن من أن تحت كل شعرة جنابة.

(٢) انظر: «المغني» (١/١٩٩).

الصحيح: أنها عادة.

وكذلك الإزار والرداء؛ هل هو سنة أو عادة؟

الصحيح: أنه عادة.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦ - بَابُ مَنْ تَوَضَّأَ فِي الْجَنَابَةِ، ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ، وَلَمْ يُعِدْ غَسْلَ
مَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مَرَّةً أُخْرَى.

٢٧٤ - حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا
الْأَعْمَشُ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ قَالَتْ:
وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَضُوءَ الْجَنَابَةِ، فَأَكْفَأَ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً، ثُمَّ غَسَلَ
فَرْجَهُ، ثُمَّ ضَرَبَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ، أَوْ الْحَائِطِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ مَضَمَضَ وَاسْتَنْشَقَ،
وَوَضَعَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى رَأْسِهِ الْمَاءَ، ثُمَّ غَسَلَ جَسَدَهُ، ثُمَّ تَنَحَّى، فَغَسَلَ
رِجْلَيْهِ. قَالَتْ: فَأَتَيْتُهُ بِخِرْقَةٍ، فَلَمْ يَرِدْهَا، فَجَعَلَ يَنْقُضُ بِيَدِهِ.

هذا فيه دليل: على أن الْمُغْتَسِلَ مِنَ الْجَنَابَةِ إِذَا تَوَضَّأَ أَوَّلًا فَإِنَّهُ لَا يُعِيدُ وَضُوءَهُ مَرَّةً ثَانِيَةً.
وقد يقول قائل: هل في هذا دليل على أن مَسَّ الذَّكَرِ ^(١) لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ؟ لأن
الغالب أن الإنسان إذا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ - وَلَا سِيَّما فِيهَا سَبَقَ مِنَ الْعَهْدِ - فَإِنَّ الْمَاءَ
قَلِيلٌ؛ يَعْنِي: لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَجْرِيَ الْمَاءُ عَلَى كُلِّ الْجَسَمِ إِلَّا إِذَا مَرَّرَ الْيَدَ مَعَهُ.
فهل نقول: إن هذا يدل على ذلك؟

الجواب: قد يكون فيه دلالة، لكن إذا لم يدل فهناك أدلة أخرى تدل على أن مَسَّ
الذَّكَرِ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، اللهم إلا إذا مَسَّهُ بِشَهْوَةٍ، فإنه يَنْقُضُ وَضُوءَهُ؛ لأن
النَّبِيَّ ﷺ عَلَّلَ ذَلِكَ لَهَا سَأَلَهُ طَلْقُ بْنُ عَلِيٍّ عَنِ الرَّجُلِ يَمَسُّ ذَكَرَهُ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ؟ قَالَ:

(١) ولا يكون مَسًّا إلا مع عدم وجود حائل. أخرجه مسلم (٣١٧)، (٣٧).

«لا، إنما هو بضعة منك»^(١)، وفي حديث بُسْرَةَ أَمْرَ الرَّسُولِ بِالْوُضُوءِ مِنْهُ^(٢).

والجمعُ بينهما أن الأولَ لِمَسِّهِ لغيرِ شهوةٍ، والثاني لِمَسِّهِ لشهوةٍ.

وجمعَ بعضهم بوجهٍ آخرَ، فقال: الأولُ نفْيُ الوجوبِ؛ لأنه سأل: هل عليه الوضوء؟ ونفْيُ الوجوبِ لا يَسْتَلْزِمُ نفْيَ الاستحبابِ، وعلى هذا يكونُ الوضوءُ من مسِّ الذكرِ على وجهِ الاستحبابِ، سواء كان لشهوةٍ، أو لغيرِ شهوةٍ، والشهوةُ لا أثرَ لها بدليلِ أن الرجلَ لو مسَّ امرأته لَشَهْوَةٍ لم يَنْتَقِضْ وضوؤه على القولِ الرَّاجِحِ.

وعلى هذا فيكونُ الوضوءُ من مسِّ الذكرِ مستحبًّا، وليس بواجبٍ، سواءً مَسَّه شهوةً، أو لغيرِ شهوةٍ، ولكنَّ الإنسانَ عليه أن يَحْتَاطَ حتى يَطْمَئِنَّ وتَبَرُّأ ذِمَّتُهُ بيقينٍ.



(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٢١٤) (١٦٢٨٦)، وأبو داود (١٨٢)، والترمذي (٨٥)، والنسائي في «المجتبى» (١٦٥)، وابن ماجه (٤٨٣).

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ فِي «التلخيص الحبير» (٢١٩/١): صححه عمرو بن علي الفلاس، وقال: هو عندنا أثبت من حديث بُسْرَةَ، ورُوي عن ابن المَدِينِي أَنَّهُ قَالَ: هو عندنا أحسن من حديث بُسْرَةَ، والطحاوي، وقال: إسناده مستقيم غير مضطرب، بخلاف حديث بَسْرَةَ، وصححه أيضًا ابن حبان، والطبراني، وابن حزم. اهـ.

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (٤٠٦١٦)، (٢٧٢٩٣)، وأبو داود (١٨١)، والترمذي (٨٢)، والنسائي (١٦٣)، وابن ماجه (٤٧٩).

والحديث صححه الترمذي، ونقل عن البخاري أنه قال: أصح شيء في هذا الباب حديث بَسْرَةَ. وقال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ فِي «التلخيص الحبير» (٢١٤/١): قال أبو داود: وقلت لأحمد: حديث بَسْرَةَ ليس بصحيح؟ قال: بل هو صحيح. وقال الدارقطني: صحيح ثابت. وصححه أيضًا يحيى بن معين فيما حكاه ابن عبد البر وأبو حامد بن الشرقي والبيهقي والحازمي. اهـ.

وهذا هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ، كما في مجموع الفتاوى (٣٦٧/٢٠، ٥٢٤) (٢٣١، ٢٢٢/٢١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧- بَابُ إِذَا ذَكَرَ فِي الْمَسْجِدِ أَنَّهُ جُنُبٌ خَرَجَ كَمَا هُوَ، وَلَا يَتَيَمَّمُ.

٢٧٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ عَمَرَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ،

عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، وَعُدِلَتِ الصَّفُوفُ قِيَامًا، فَخَرَجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا قَامَ فِي مُصَلَّاهُ ذَكَرَ أَنَّهُ جُنُبٌ، فَقَالَ لَنَا:

«مَكَانَكُمْ». ثُمَّ رَجَعَ فَاغْتَسَلَ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَيْنَا، وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ، فَكَبَّرَ، فَصَلَّيْنَا مَعَهُ ^(١).

تَابَعَهُ عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، وَرَوَاهُ الْأَوْزَاعِيُّ، عَنِ الزَّهْرِيِّ ^(٢).

[الحديث ٢٧٥ - طرفاه في ٦٣٩، ٦٤٠].

يَقُولُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ إِذَا ذَكَرَ فِي الْمَسْجِدِ أَنَّهُ جُنُبٌ خَرَجَ كَمَا هُوَ، وَلَا يَتَيَمَّمُ». وَهَذَا صَحِيحٌ، فَلَوْ أَنَّ إِنْسَانًا كَانَ فِي الْمَسْجِدِ، وَذَكَرَ أَنَّهُ عَلَى جَنَابَةٍ فَإِنَّا لَا نَقُولُ لَهُ:

لَا بَدْءَ أَنْ يَتَيَمَّمُ؛ لِأَنَّكَ سَوْفَ تَخْطُو خُطُوبَاتٍ مِنْ مَكَانِكَ إِلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، وَهَذَا نَوْعٌ مِنَ الْمُكْثِ؛ لِأَنَّ هَذَا تَشْدِيدٌ، وَالْخَارِجُ مِنَ الذَّنْبِ غَيْرُ مُذْنِبٍ؛ وَلِذَلِكَ نَقُولُ: أَخْرُجْ بِلَا تَيَمُّمٍ.

وَكَذَلِكَ لَوْ اخْتَلَمَ فِي الْمَسْجِدِ لَا نَقُولُ لَهُ: تَيَمَّمْ، ثُمَّ أَخْرُجْ، بَلْ نَقُولُ: أَخْرُجْ وَاغْتَسِلْ، أَوْ تَوَضَّأْ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٦٠٥)، (١٥٧).

(٢) ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ مُعْلَقًا كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (٣٨٣/١).

فَأَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ الْأَعْلَى فَقَدْ وَصَلَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (١٢٥٩/٢) (٧٥١٥): حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَامَ فِي مُصَلَّاهُ، فَذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يَغْتَسِلْ، فَانْصَرَفَ، ثُمَّ قَالَ: «كَمَا أَنْتُمْ». فَصَفَّقْنَا، فَجَاءَ وَإِنْ رَأْسَهُ كَيَنْطَفُ، فَصَلَّى بِنَا.

قَالَ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَحْقِيقِ الْمُسْنَدِ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ.

وَقَدْ تَابَعَ عَثْمَانُ بْنُ عَمَرَ رَوَايَةَ عَنْ يُونُسَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهَبٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ، وَهَذِهِ مُتَابَعَةٌ تَامَةٌ.

وَأَمَّا رَوَايَةُ الْأَوْزَاعِيِّ فَاسْنَدُهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ فِي الْأَذَانِ (٦٤٠)، مِنْ رَوَايَةِ الْفُزَيْيَابِيِّ عَنْهُ بِهِ، وَانْظُرْ:

«الْفَتْحُ» (٣٨٤/١)، وَ«التَّغْلِيْقُ» (١٥٨، ١٥٩).

وفي هذا الحديث: دليلٌ على اهتمام الصحابة رضي الله عنهم بالصفوف؛ لقوله: عُدَّتِ الصفوفُ. وهذا يدلُّ على أنهم كانوا يحرصون على تعديلها إما بأنفسهم، أو بمن يؤكِّل إليه ذلك.

وفيه أيضًا: أنه لا حَرَجَ في الفصل بين الإقامة والصلاة، فلو أقام للصلاة على أنه سوف يُصَلِّي، ثم طرأت حاجة؛ كوضوء، أو غسل، أو إنسانٍ كَلَّمه في شيءٍ فإنه لا حَرَجَ، ولا حاجة إلى إعادة الإقامة.

وفيه: جوازُ إخبار الإنسان بأنه جنبٌ، وخروجه إلى الناس، ورأسه يَقْطُرُ من ماء الجنابة؛ لأن هذا شيءٌ لا يَخُصُّ واحدًا دون الآخر، فكلُّ الناسِ يُتَلَى بهذا الشيء، فلا حَرَجَ فيه، ولا حيَاءٌ منه.

وهذا ليس خاصًا بالرسول ﷺ؛ لأن الأصل أن ما فعله الرسول ﷺ فإننا مأمورون بالتأسي به فيه، قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾.

والأصل: أن الرسول ﷺ أشد الناس حياءً؛ لأن الحياء من الإيمان، فإذا كان النبي ﷺ لم يَسْتَحِ في مثل هذا الحال، فلا تَسْتَحِ أنت أبدًا، ولا حَرَجَ عليك في ذلك، خصوصًا إذا كنت طالبٌ علمٍ يَنْتَفِعُ الناسُ بعلمك.

وفيه أيضًا: أن رسول الله ﷺ يَلْحَقُه النسيانُ، كما يَلْحَقُ غيره، وقد صرَّح هو بنفسه أنه بَشَرٌ يَنْسَى كما نَنْسَى^(١)، وإذا كان يَنْسَى كما نَنْسَى فهو أيضًا يَجْهَلُ كما نَجْهَلُ؛ لأن مَنْ لَحِقَ علمه النسيانُ سبقَ علمه الجهلُ.

ولا شك أن النبي ﷺ لا يَعْلَمُ الغيبَ إلا ما أطلَّعه الله عليه.

وفي هذا الحديث: دليلٌ على أنه لا بدَّ من غسل الرأس في الجنابة؛ لقوله: ورأسه يَقْطُرُ؛ لأنه لو كان مسحًا ما قَطَرَ.



(١) أخرجه البخاري (٤٠١)، ومسلم (٥٧٢)، (٨٩).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨- بَابُ تَفْضِيلِ الْيَدَيْنِ مِنَ الْغُسْلِ عَنِ الْجَنَابَةِ.

٢٧٦- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو حَمْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ الْأَعْمَشَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَتْ مَيْمُونَةُ: وَضَعْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ غَسَلًا، وَسَتَرْتُهُ بِثَوْبٍ، فَصَبَّ عَلَى يَدَيْهِ، فَغَسَلَهَا، ثُمَّ صَبَّ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ، فَغَسَلَ فَرْجَهُ، فَضْرَبَ بِيَدِهِ الْأَرْضَ، فَمَسَحَهَا، ثُمَّ غَسَلَهَا فَمَضْمَضَ، وَاسْتَنْشَقَ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ، ثُمَّ صَبَّ عَلَى رَأْسِهِ، وَأَفَاضَ عَلَى جَسَدِهِ، ثُمَّ تَنَحَّى، فَغَسَلَ قَدَمَيْهِ، فَنَاولَتْهُ ثَوْبًا، فَلَمْ يَأْخُذْهُ فَاَنْطَلَقَ، وَهُوَ يَنْفُضُ يَدَيْهِ^(١).

١٩- بَابُ مَنْ بَدَأَ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ فِي الْغُسْلِ.

٢٧٧- حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنَّا إِذَا أَصَابَتْ إِحْدَانَا جَنَابَةٌ أَخَذَتْ بِيَدَيْهَا ثَلَاثًا فَوْقَ رَأْسِهَا، ثُمَّ بِيَدِهَا عَلَى شِقِّهَا الْأَيْمَنِ، وَبِيَدِهَا الْأُخْرَى عَلَى شِقِّهَا الْأَيْسَرِ. وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ، أَنَّهُ إِذَا تَوَضَّأَ الْإِنْسَانُ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَأَرَادَ أَنْ يُعَمَّمَ بَدَنَهُ فَلْيَبْدَأْ بِالشَّقِّ الْأَيْمَنِ.

وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ فِي النِّسَاءِ اللَّاتِي غَسَلْنَاهُ ابْتَتَه: «إِذَا بَدَأَ بِمِيَامِنِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا»^(٢).

وَيُؤَيِّدُهُ أَيْضًا: حَدِيثُ عَائِشَةَ الْعَامَّةِ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ التَّيْمُنُ فِي تَنَعُّلِهِ وَطُهُورِهِ وَتَرَجُّلِهِ، وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ^(٣).



(١) أخرجه مسلم (٣١٧)، (٣٧).

(٢) أخرجه البخاري (١٢٥٥)، ومسلم (٩٣٩)، (٤٢).

(٣) أخرجه البخاري (١٦٨)، ومسلم (٢٦٨)، (٦٧).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٠- بَابُ مَنْ اغْتَسَلَ عُرْيَانًا وَحْدَهُ فِي الْخَلْوَةِ، وَمَنْ تَسَتَّرَ فَالْتَسَتَّرَ أَفْضَلُ.

وقال بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده عن النبي ﷺ: «اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ مِنَ النَّاسِ»^(١).

٢٧٨- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّازِقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مِنْبِهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ يَغْتَسِلُونَ عُرَاءً، يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، وَكَانَ مُوسَى يَغْتَسِلُ وَحْدَهُ، فَقَالُوا: وَاللَّهِ مَا يَمْنَعُ مُوسَى أَنْ يَغْتَسِلَ مَعَنَا إِلَّا أَنَّهُ آدَرُ، فَذَهَبَ مَرَّةً يَغْتَسِلُ، فَوَضَعَ ثَوْبَهُ عَلَى حَجَرٍ، فَفَرَّ الْحَجَرُ بِثَوْبِهِ، فَخَرَجَ مُوسَى فِي إِثَرِهِ يَقُولُ: ثَوْبِي يَا حَجَرُ. حَتَّى نَظَرْتُ بَنُو إِسْرَائِيلَ إِلَى مُوسَى، فَقَالُوا: وَاللَّهِ مَا بِمُوسَى مِنْ بَأْسٍ. وَأَخَذَ ثَوْبَهُ، فَطَفِقَ بِالْحَجَرِ ضَرْبًا.

فقال أبو هريرة: وَاللَّهِ إِنَّهُ لَكَذَبٌ بِالْحَجَرِ سِتَّةٌ أَوْ سَبْعَةٌ ضَرْبًا بِالْحَجَرِ^(٢).

[الحديث ٢٧٨ - طرفاه في: ٣٤٠٤، ٤٧٩٩].

يُؤْخَذُ مِنْ تَرْجَمَةِ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ إِذَا اغْتَسَلَ الْإِنْسَانُ بِالْخَلْوَةِ فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرَاهُ أَحَدٌ، وَلَا يُشَاهِدُهُ أَحَدٌ، لَكِنَّ التَّسَتُّرَ أَفْضَلُ، كَأَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ لِبَاسٌ قَصِيرٌ يَسْتُرُ بِهِ عَوْرَتَهُ، وَاسْتَدَلَّ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ بِحَدِيثِ بِهِزٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ مِنَ النَّاسِ». وَهُوَ لَيْسَ عَلَى شَرْطِهِ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ الْأَمْرَ كَمَا قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ يَعْنِي: أَنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يَسْتَتِرَ، وَلَكِنْ لَوْ اغْتَسَلَ عُرْيَانًا فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّ هَذَا جَرَى مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

(١) ذكره البخاري معلقاً، كما في «الفتح» (٣٨٥/١)، ووصله الإمام أحمد في «مسنده» (٣/٥)

(٢٠٠٣٤)، وأبو داود (٤٠١٧)، والترمذي (٢٧٦٩)، (٢٧٩٤)، والنسائي في «الكبرى» (٨٩٧٢)،

وابن ماجه (١٩٢٠)، والحديث حسنه الترمذي وصححه الحاكم، وانظر: «التغليق» (١٥٩/٢)،

(١٦٢)، و«الفتح» (٣٨٦/١).

(٢) أخرجه مسلم (٣٣٩)، (٧٥).

وذكرَ رَحِمَهُ اللهُ قِصَّةَ مُوسَى، وَأَن قَوْمَهُ اتَّهَمُوهُ بِهَذَا الْعَيْبِ الَّذِي هُوَ: أَنَّهُ آدَرُ، وَالْآدَرُ معناه: كَبِيرُ الْخُصِيَّتَيْنِ، وَهُوَ عَيْبٌ عِنْدَ النَّاسِ، فَأَرَادَ اللهُ ﷻ أَن يُطْلِعَهُمْ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ بِغَيْرِ إِرَادَةٍ مِنْ مُوسَى ﷺ.

فَذَهَبَ مُوسَى ﷺ يَغْتَسِلُ، فَوَضَعَ ثَوْبَهُ عَلَى حَجَرٍ، فَفَرَّ الْحَجَرُ بِثَوْبِهِ، وَهُوَ حَجَرٌ جَمَادٍ، لَكِنَّ الْحَجَرَ يَمْتَثِلُ لِأَمْرِ اللهِ ﷻ، كَمَا قَالَ اللهُ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى-: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴿١١﴾﴾ [مُحَمَّدٌ: ١١].

فَفَرَّ الْحَجَرُ بِثَوْبِهِ، فَخَرَجَ مُوسَى فِي إِثَرِهِ، وَهُوَ يَقُولُ: ثَوْبِي يَا حَجَرُ. وَكَيْفَ خَاطَبَ ﷻ الْحَجَرَ، وَهُوَ جَمَادٍ؟ نَقُولُ: لِأَنَّهُ فَعَلَ فِعْلَ الْحَيِّ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: هَذَا الَّذِي فَرَّ بِثَوْبِي أَخَاطِيئُهُ لَعَلَّهُ يَقِفُ، لَكِنَّ الْحَجَرَ لَمْ يَقِفْ حَتَّى نَظَرَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ إِلَى مُوسَى.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٣٨٥-٣٨٦):

❖ وَقَوْلُهُ: بَابُ مَنْ اغْتَسَلَ غُرْبَانًا وَخَذَهُ فِي خُلُوعٍ؛ أَي: مِنَ النَّاسِ، وَهُوَ تَأْكِيدٌ لِقَوْلِهِ: «وُخَذَهُ». وَذَلِكَ قَوْلُهُ: «أَفْضَلُ» عَلَى الْجَوَازِ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ، وَخَالَفَ فِيهِ ابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَكَأَنَّهُ تَمَسَّكَ بِحَدِيثِ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ مَرْفُوعًا: «إِذَا اغْتَسَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَتِرْ». قَالَهُ لِرَجُلٍ رَأَاهُ يَغْتَسِلُ غُرْبَانًا وَخَذَهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَاللَّبَّازُ نَحْوُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مُطَوَّلًا.

❖ قَوْلُهُ: وَقَالَ بَهْزٌ: زَادَ الْأَصِيلِيُّ: ابْنُ حَكِيمٍ. قَوْلُهُ: عَنْ جَدِّهِ. هُوَ مُعَاوِيَةُ بْنُ حَنْدَةَ -بِحَاءٍ مَهْمَلَةٍ وَبِإِيَاءٍ تَخْتَانِيَّةٍ سَاكِنَةٍ-: صَحَابِيُّ مَعْرُوفٌ.

❖ قَوْلُهُ: «أَن يُسْتَحْيَا مِنْهُ مِنَ النَّاسِ». كَذَا لِأَكْثَرِ الرُّوَاةِ، وَلِلسَّرْحَسِيِّ: «أَحَقُّ أَنْ يُسْتَتَرَ مِنْهُ»، وَهَذَا بِالْمَعْنَى.

وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السَّنَنِ وَغَيْرُهُمْ، مِنْ طَرِيقٍ، عَنْ بَهْزٍ، وَحَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا بَهْزُ بْنُ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللهِ، عَوْرَاتُنَا مَا نَأْتِي مِنْهَا وَمَا نَذَرُ؟ قَالَ: «أَحْفَظْ عَوْرَتَكَ إِلَّا مِنْ

زَوْجَتِكَ، أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَحَدُنَا إِذَا كَانَ خَالِيًا؟ قَالَ: «اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ مِنَ النَّاسِ».

فَالْإِسْنَادُ إِلَى بَهْزٍ صَحِيحٌ، وَلِهَذَا جَزَمَ بِهِ الْبُخَارِيُّ، وَأَمَّا بَهْزٌ وَأَبُوهِ فَلَيْسَا مِنْ شَرْطِهِ، وَلِهَذَا لَمَّا عَلَّقَ فِي النِّكَاحِ شَيْئًا مِنْ حَدِيثِ جَدِّ بَهْزٍ لَمْ يَجْزِمْ بِهِ، بَلْ قَالَ: وَيُذَكَّرُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ. فَعُرِفَ مِنْ هَذَا أَنَّ مَجْرَدَ جُزْمِهِ بِالتَّعْلِيقِ لَا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ الْإِسْنَادِ إِلَّا إِلَى مَنْ عَلَّقَ عَنْهُ، وَأَمَّا مَا فَوْقَهُ فَلَا يَدُلُّ، وَقَدْ حَقَّقْتُ ذَلِكَ فِيمَا كَتَبْتُهُ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ، وَذَكَرْتُ لَهُ أَمْثَلَةً وَشَوَاهِدَ، وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ بَسْطِهَا.

وَعُرِفَ مِنْ سِيَاقِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ وَارِدٌ فِي كَشْفِ الْعَوْرَةِ، بِخِلَافِ مَا قَالَ أَبُو عَبْدِ الْمَلِكِ الْبُؤْنِيُّ: إِنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: «أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ»؛ أَي: فَلَا يُغْطَى.

❖ وَمَفْهُومُ قَوْلِهِ: «إِلَّا مِنْ زَوْجَتِكَ». يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لَهَا النَّظَرُ إِلَى ذَلِكَ مِنْهُ، وَقِيَاسُهُ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ النَّظَرُ.

وَيَدُلُّ أَيْضًا: عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ النَّظَرُ لْغَيْرِ مَنْ اسْتَشْنَى، وَمِنْهُ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ، وَالْمَرْأَةُ لِلْمَرْأَةِ، وَفِيهِ حَدِيثٌ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ.

ثُمَّ إِنْ ظَاهَرَ حَدِيثُ بَهْزٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّعَرِّيَّ فِي الْخُلُوءِ غَيْرُ جَائِزٍ مُطْلَقًا، لَكِنْ اسْتَدَلَّ الْمَصْنُفُ عَلَى جَوَازِهِ فِي الْغُسْلِ بِقِصَّةِ مُوسَى وَأَيُوبَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ.

وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنْهُ عَلَى مَا قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ أَنَّهُمَا مَمَّنْ أُمِرْنَا بِالْاِقْتِدَاءِ بِهِ، وَهَذَا إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى رَأْيٍ مَنْ يَقُولُ: شَرَعُ مَنْ قَبَلْنَا شَرْعُ لَنَا^(١).

(١) وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الرَّاجِحُ، بَلْ هُوَ الْمُتَعَيِّنُ؛ أَنْ شَرَعَ مَنْ قَبَلْنَا شَرَعَ لَنَا مَا لَمْ يَرِدْ شَرْعُنَا بِخِلَافِهِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْكِتَابِ، وَمِنْ السَّنَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ الْكِتَابِ: قَالَ تَعَالَى لَمَّا ذَكَرَ الْأَنْبِيَاءَ وَالرُّسُلَ فِي الْقُرْآنِ: ﴿أَوَّلَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَفْتَدَتْهُ﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾. وَالْآيَاتُ فِي هَذَا الْبَابِ كَثِيرَةٌ، وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنْ هَذِهِ الْآيَاتِ: أَنَّهُ لَوْلَا أَنَّنَا نَأْخُذُ مِنْ أَحْوَالِهِمْ، وَأَقْوَالِهِمْ، وَأَفْعَالِهِمْ عِبْرَةً لَكَانَ ذِكْرُ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الْعِبْتِ وَاللُّغُو، وَلَا فَائِدَةٌ مِنْهُ.

والذي يَظْهَرُ أن وجه الدلالة منه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَصَّ الْقِصَّتَيْنِ، وَلَمْ يَتَعَقَّبْ شَيْئًا مِنْهُمَا، فَدَلَّ عَلَى مُوَافَقَتِهِمَا لَشَرْعِنَا، وَإِلَّا فَلَوْ كَانَ فِيهِمَا شَيْءٌ غَيْرُ مُوَافِقٍ لَبَيَّنَهُ.

فَعَلِيَ هَذَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ بِحَمَلِ حَدِيثِ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ عَلَى الْأَفْضَلِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ فِي التَّرْجُمَةِ، وَرَجَّحَ بَعْضُ الشَّافِعِيَةِ تَحْرِيمَهُ، وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ مُتَقَدِّمِيهِمْ - كَغَيْرِهِمْ - الْكَرَاهَةُ فَقَطْ.

❦ قَوْلُهُ: «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ»؛ أَي: جَمَاعَتُهُمْ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا﴾.

❦ قَوْلُهُ: «يَغْتَسِلُونَ عُرَاءً». ظَاهِرُهُ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ جَائِزًا فِي شَرْعِهِمْ، وَإِلَّا لَمَّا أَقْرَهُمُ مُوسَى عَلَى ذَلِكَ، وَكَانَ هُوَ ﷺ يَغْتَسِلُ وَحْدَهُ؛ أَخَذًا بِالْأَفْضَلِ، وَأَعْرَبَ ابْنُ بَطَّالٍ فَقَالَ: هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ كَانُوا عُصَاةً لَهُ، وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ الْقُرْطُبِيُّ، فَأُطَالَ فِي ذَلِكَ.

❦ قَوْلُهُ: «آدَر» بِالْمَدِّ، وَفَتْحِ الدَّالِ الْمَهْمَلَةِ، وَتَخْفِيفِ الرَّاءِ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الْأَدْرَةُ: نَفْخَةٌ فِي الْخُصْيَةِ، وَهُوَ بَفَتْحَاتٍ، وَحُكِي بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَإِسْكَانِ الدَّالِ.

❦ قَوْلُهُ: فَجَمَعَ مُوسَى؛ أَي: جَرَى مُسْرِعًا، وَفِي رِوَايَةٍ: فَخَرَجَ.

❦ قَوْلُهُ: «ثَوْبِي يَا حَجَرٌ». أَي: أَعْطَيْتَنِي، وَإِنَّمَا خَاطَبَهُ؛ لِأَنَّهُ أَجْرَاهُ مُجْرَى مَنْ يَغْقِلُ؛ لِكُونِهِ قَرَبْتُوْهُ، فَانْتَقَلَ عَنْدَهُ مِنْ حَكَمِ الْجِهَادِ إِلَى حَكَمِ الْحَيَوَانِ، فَناداهُ، فَلَمَّا لَمْ يُعْطِهِ ضَرْبَهُ.

=

ثَانِيًا: مِنَ السَّنَةِ: وَفِي السَّنَةِ أَكْبَرُ دَلِيلٍ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ، وَهُوَ حَدِيثُ أَنَسٍ فِي قِصَّةِ الرُّبَيْعِ حِينَمَا كَسَرَتْ ثِيْبَةً جَارِيَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُكْسَرَ ثِيْبَتُهَا، فَقَالَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ: أَتُكْسَرُ ثِيْبَةُ الرُّبَيْعِ؟! وَاللَّهِ مَا تُكْسَرُ. وَكَانُوا قَدْ عَرَضُوا عَلَى أَهْلِ الْجَارِيَةِ الدِّيَّةَ، وَلَكِنْهُمْ أَبَوْا، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَنَسُ، كِتَابُ اللَّهِ الْقَصَاصُ». وَالَّذِي هُوَ مَكْتُوبٌ عَلَيْنَا الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾.

أَمَّا فِي الْأَعْضَاءِ وَالْجُرُوحِ فَهَذَا لَمْ يَكْتُبْ عَلَيْنَا، وَلَكِنَّهُ مَكْتُوبٌ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ﴾ الْآيَةَ، وَمَعَ ذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كِتَابُ اللَّهِ الْقَصَاصُ».

وَهَذَا دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى أَنَّ شَرْعَ مَنْ قَبْلَنَا شَرْعٌ لَنَا مَا لَمْ يَرِدْ شَرْعُنَا بِخِلَافِهِ. نَقْلُنَاهُ عَنِ الشَّيْخِ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ بِتَصْرِفٍ يَسِيرٍ.

وقيل: يَحْتَمِلُ أن يكونَ موسى أراد بضربه إظهارَ المعجزة بتأثير ضربه فيه.
ويَحْتَمِلُ أن يكونَ عن وحي.

❖ قوله: «حتى نظرت». ظاهره أنهم رأوا جسده، وبه يَتِمُّ الاستدلالُ على جوازِ النظرِ عندَ الضرورة لمداداة، وشبهها، وأبدى ابنُ الجوزيَّ احتمالَ أن يكونَ كان عليه مُشَرَّرٌ؛ لأنه يَظْهَرُ ما تحته بعدَ البللِ، واستحسنَ ذلك ناقلًا له عن بعضِ مشايخه، وفيه نظرٌ.

❖ قوله: «فطَفِقَ بالحجرِ ضربًا». كذا لأكثرِ الرواة، وللکُشْمِينِيَّيِّ والحَمَوِيِّ: فطَفِقَ الحجرَ ضربًا، والحجرُ ضربًا، على هذا منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ؛ أي: طَفِقَ يَضْرِبُ الحجرَ ضربًا.

❖ قوله: «قال أبو هريرة». هو من تَمَّةِ مقولِ همام، وليس بمعلقٍ.

❖ قوله: «لَنَدَبٍ». بالنونِ والدالِ المهملةِ المفتوحَتَيْنِ، وهو الأثرُ، وسيأتي بقيةُ

الكلامِ على هذا الحديثِ في أحاديثِ الأنبياءِ، إن شاء الله تعالى. اهـ



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٢٧٩- وعن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «بَيْنَا أَيُوبُ يَغْتَسِلُ عُريَانًا، فَخَرَّ عَلَيْهِ جَرَادٌ مِنْ ذَهَبٍ، فَجَعَلَ أَيُوبُ يَحْتَبِي فِي ثَوْبِهِ، فَنَادَاهُ رَبُّهُ: يَا أَيُوبُ، أَلَمْ أَكُنْ أَغْنَيْتُكَ عَمَّا تَرَى؟ قال: بلى وعزتك، ولكن لا غنى لي عن بركتك»^(١).

ورواه إبراهيم، عن موسى بن عُقْبَةَ، عن صفوان، عن عطاءِ بنِ يَسَارٍ، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «بَيْنَا أَيُوبُ يَغْتَسِلُ عُريَانًا»^(٢).

(١) قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى في «الفتح» (٣٨٧/١): قوله: وعن أبي هريرة، هو معطوف على الإسناد الأول، وجزم الكُرْمَانِي بأنه تعليق بصيغة التمریض فأخطأ، فإن الحديثين ثابتان في نسخة همام بالإسناد المذكور، وقد أخرج البخاري هذا الثاني من رواية عبد الرزاق بهذا الإسناد في أحاديث الأنبياء. اهـ

(٢) ذكره البخاري معلقًا؛ كما في «الفتح» (٤٨٧/١)، ووصله النسائي في سننه الصغرى (٤٠٩)، والإسماعيلي، وانظر: «الفتح» (٣٨٧/١)، و«تغليق التعليق» (١٦٣/٢).

قوله: «خَرَّ عَلَيْهِ جَرَادٌ مِنْ ذَهَبٍ». في هذا دليل على كمال قدرة الله ﷻ، وإلا فإن العادة أن الذهب لا يطير، وأنه لا ينزل من السماء، ولكن قدرة الله تعالى فوق كل شيء.

وفيه دليل على جواز الاستزادة من المال إذا كان على وجه مباح، ولكن هل هذا يُنافي الورع، أو يُنافي الزهد؟

نقول: لا يُنافيها إذا كان يأخذُه لِيَتَنَفَّعَ به في الآخرة؛ مثل أن يستكثر من المال للجهاد في سبيل الله، أو لإعانة طلبة العلم، أو لبناء المساجد، أو ما أشبه ذلك.

وأما إذا استزاد من المال من أجل أن يترفع في الدنيا بما أحل الله، فهذا يُنافي الزهد، ولا يُنافي الورع.

ووجه ذلك: أن الزهد ترك ما لا ينفع في الآخرة، والورع ترك ما يضر في الآخرة، والفرق واضح.

فمن يكسب المال بطريق مُحَرَّم فهذا ليس بورع، والذي يكسبه بطريق مباح، لكن لا حاجة له فيه -يعني: عنده ما يكفيه، لكن يُحبُّ الاستزادة- فهذا مُتَوَرَّع، لكنه ليس بزاهد.

والذي يترك المال إلا ما يتنفع به في الآخرة فهذا زاهد، وبهذا نعرف أن الزهد ليس معناه لبس الثياب الخرقية، أو ترك الأكل، أو ما أشبه ذلك، بل إن من امتنع من الطيبات بدون سبب شرعي فإنه مذموم؛ لأن الله أنكر على من حرم ذلك، فقال: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾.

قد تجد بعض الناس قد أنعم الله عليه، وسر له أن يأكل لحماً طرياً، وأن يأكل أشياء طيبة، ولكنه يقول: أنا زاهد، تكفيني كسرة خبز وكأس ماء. نقول: لست بزاهد، بل أنت الآن لظلم نفسك أقرب منك إلى العدل، والزاهد هو الذي يترك ما لا ينفعه في الآخرة، فكل ما أحل الله لك.

ولهذا نقول: من امتنع من أكل الطيبات بلا سبب شرعي فقد خالف هدي النبي ﷺ، وارتكب أمراً مذموماً.

لكن لو فُرض أنَّ هذا الرجل لا يَسْتَقِيمُ أمره، ولا يَخْفُقُ قلبه إلا بمثلِ هذا الأمرِ فإننا نقولُ: لكلِّ مقامٍ مقالٌ، ودأبُ المريضِ بالدواءِ المناسبِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢١- بَابُ التَّسْتَرِّ فِي الْغَسْلِ عِنْدَ النَّاسِ.

٢٨٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ أَبَا مَرْثَةَ مَوْلَى أُمِّ هَانِيٍّ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ هَانِيٍّ بِنْتَ أَبِي طَالِبٍ تَقُولُ: ذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ، فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ، وَفَاطِمَةُ تَسْتُرُهُ، فَقَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟» فَقُلْتُ: أَنَا أُمُّ هَانِيٍّ^(١).

[الحديث ٢٨٠ - أطرافه في: ٣٥٧، ٣١٧١، ٦١٥٨].

٢٨١- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ قَالَتْ: سَتَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ، وَهُوَ يَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ، فغَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ صَبَّ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ، فغَسَلَ فَرْجَهُ وَمَا أَصَابَهُ، ثُمَّ مَسَحَ بِيَدِهِ عَلَى الْحَائِطِ أَوْ الْأَرْضِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ غَيْرَ رَجْلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى جَسَدِهِ الْمَاءَ، ثُمَّ تَنَحَّى فغَسَلَ قَدَمَيْهِ^(٢).
تَابَعَهُ أَبُو عَوَانَةَ وَابْنُ فَضِيلٍ فِي السِّتْرِ^(٣).

(١) أخرجه مسلم (٣٣٦)، (٧٠).

(٢) أخرجه مسلم (٣١٧)، (٣٧).

(٣) ذكره البخاري معلقاً، كما في «الفتح» (٣٨٧/١)، فأما حديث أبي عوانة، فأسنده البخاري في

الغسل، في باب من يُفْرِغُ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ (٢٦٦)، عن موسى بن إسماعيل، عنه.

وأما حديث ابن فضيل، فقال أبو عوانة في «صحيحه»: حدثنا أحمد بن عبد الجبار ثنا محمد بن فضيل، عن

الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، عن كريب عن ابن عباس، عن ميمونة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَرِبْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ

غَسَلًا مِنَ الْجَنَابَةِ، وَسَتَرْتَهُ بِالثُّوبِ. وَاَنْظُرْ: «الفتح» (٣٨٨/١)، و«التعليق» (١٦٤ / ٢).

التستّر في الغسل يَنْقَسِمُ إلى قسمين:

القسم الأول: التستّر الذي يَحْصُلُ به سترُ العورة. فهذا واجبٌ، ولا بدَّ منه، إلا إذا لم تكن عنده إلا زوجته.

والقسم الثاني: التستّر بكامل بدنه، فهذا أفضل، ولكنه ليس بواجب. وفي حديث أمّ هانئ دليلٌ على جواز الكلام والإنسان عريان؛ لأنه سأل: «مَنْ هذه؟»

وفيه أيضًا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ، فهذه امرأةٌ حَضَرَتْ عنده، ومع ذلك لا يَذْهَبُ مَنْ هِيَ؟

وفيه أيضًا: دليلٌ على جواز ستر المرأة زوجها ورؤيتها لعورته؛ لأن ميمونة سترته، وتُشَاهِدُهُ كيف يَضَعُ في اغْتِسَالِهِ ﷺ.

وهل نقول: فيه دليلٌ على استحباب الغسل عند فتح القرية في الجهاد؟
الجواب: فيه احتمال، فيَحْتَمِلُ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ اغْتَسَلَ لأجل الفتح، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ اغْتَسَلَ لأجل ما حَصَلَ من الغبار، وما أَشْبَهَ ذلك مما يَتَعَلَّقُ في الأسفار سابقًا.

وما دام الاحتمال قائمًا فالاستدلال ساقط.

لكنه ﷺ صَلَّى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ، فهل نقول: إن هذه الصلاة هي صلاة الضحى؟ أو نقول: إنها صلاة الفتح؟ في هذه المسألة قولان:

فبعض العلماء يقول: إنه يُسَنُّ لِلْإِمَامِ إِذَا فَتَحَ بِلَدًا أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ رَكَعَاتٍ؛ شُكْرًا لِلَّهِ ﷻ. استدلالًا بهذا الحديث.

وبعضهم يقول: إن هذه هي ركعات صلاة الضحى، لكن المعروف أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يُدَاوِمُ عَلَى صَلَاةِ الضُّحَى، فهذا يُرْجَّحُ الْقَوْلَ بِأَنَّ هَذِهِ الصَّلَاةُ صَلَاةُ فَتْحٍ.

وقد أَخَذَ بِهَا بَعْضُ الْخُلَفَاءِ، فَكَانَ إِذَا فَتَحَ بِلَدًا صَلَّى، وَجَدِيرٌ بِنَا أَنْ نُصَلِّيَ لِلَّهِ ﷻ إِذَا أَنْعَمَ عَلَيْنَا بِالْفَتْحِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٢٢- بَابُ إِذَا احْتَلَمَتِ الْمَرْأَةُ.

٢٨٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنَّهَا قَالَتْ: جَاءَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ امْرَأَةُ أَبِي طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غَسَلٍ إِذَا هِيَ احْتَلَمَتْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ»^(١).
يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ إِذَا احْتَلَمَتِ الْمَرْأَةُ فَإِنَّهَا تَغْتَسِلُ، لَكِنْ بِشَرَطٍ: «إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ».

وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «الْمَاءُ». «أَلْ» هُنَا لِلْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ، يَعْنِي: الْمَاءَ الْمَعْرُوفَ الَّذِي يُوجِبُ الْغُسْلَ، وَلَيْسَ كُلُّ مَاءٍ، وَلِهَذَا نَقُولُ: إِذَا احْتَلَمَتِ الْمَرْأَةُ أَوْ الرَّجُلُ أَيْضًا، فَوَجَدَ بِلَالًا، فِيمَا أَنْ يَتَيَّقَنَّ أَنَّهُ مَنِيٌّ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْغُسْلُ، وَلَا يَلْزِمُهُ غَسْلُهُ.
وَأَمَّا أَنْ يَتَيَّقَنَّ أَنَّهُ مَذْيٌ، فَيَغْسِلُ مَا أَصَابَهُ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْغُسْلُ، وَإِنَّمَا يَغْسِلُ الذَّكَرَ، وَالْأُنْثَيْنِ.

وَأَمَّا أَنْ يَتَرَدَّدَ، فَلَا يَدْرِي: أَمَنِيٌّ هُوَ أَوْ مَذْيٌ؟ فَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْغُسْلُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الطَّهَارَةِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الرَّجُلِ يَكُونُ عِنْدَهُ الشَّيْءُ يُشْكِلُ عَلَيْهِ: أَخْرَجَ مِنْهُ صَوْتُ أَوْ رِيحٌ؟ قَالَ: «لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا»^(٢). فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْغُسْلُ.

لَكِنْ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَغْسِلَ مَا أَصَابَهُ؟

قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: مَا دُمْنَا قَدْ حَكَمْنَا بِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَنِيٍّ فَهُوَ مَذْيٌ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ غَسْلُ مَا أَصَابَهُ.

(١) مسلم (٣١٣) (٣٢).

(٢) تقدم تخريجه.

وبعض العلماء فصل، فقال: إن سبق نومه ملاعبة أو ما أشبه ذلك فما حصل فهو مذي؛ لأن المذي هو الذي ينزل بعد فتور الشهوة، وإن لم يسبق نومه ذلك فإنه يغتسل وجوباً.

وأوجب عليه بعض العلماء الغسل، وأوجب عليه غسل ما أصاب ثوبه احتياطاً. لكن الذي يظهر لي أنه لا يلزمه الغسل؛ لأن الأصل عدم وجوبه، لكن يغسل ما أصابه، لأنه إذا انتفى أن يكون منياً، لزم أن يكون إما بولاً وإما مذيّاً. فإن رأى ماءً، ولم يذكر احتلاماً - وهذا يقع كثيراً - فعلى التفصيل السابق: إن تيقنه منياً وجب عليه الغسل، وإن تيقنه مذيّاً وجب عليه غسله، وغسل ما أصابه وغسل ذكره وأنثيته، وإن شك لم توجب عليه الغسل.

وفي هذا الحديث: دليل على حسن أدب أم سليم رضي الله عنها؛ لأنها لما أرادت أن تسأل عن أمر يستحي منه قدمت مقدمة تستلزم أن تعذر، فقالت: إن الله لا يستحي من الحق.

وفي هذا أيضاً: إثبات الحياء لله ﷻ، وقد جاء ذلك في القرآن: ﴿وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيٰ﴾ من الحق، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيٰ﴾ أن يضرب مثلاً. وهذه أيضاً أم سليم تقولها أمام النبي ﷺ، ولا ينكر عليها.

ولكن إذا قال قائل: الاستحياء هنا منفي؟

فالجواب: أن نقول: هو منفي عن الحق، وضده الباطل يثبت به، وقد جاء مَصْرَحاً به إثباتاً في قول النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ حَيٌّ كَرِيمٌ يَسْتَحْيِي مِنْ عَبْدِهِ إِذَا رَفَعَ إِلَيْهِ يَدَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْرًا»^(١).

(١) أخرجه أبو داود (١٤٨٨)، والترمذي (٣٥٥٦)، وابن ماجه (٣٨٦٥)، وصححه ابن حبان (٢٣٩٩)، (٢٤٠٠)، والحاكم (٤٩٧/١)، وحسنه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٤٩٧/١)، والبيهقي في شرح السنة (١٨٦/٥).

ثم القاعدةُ عندَ أهلِ السنّةِ والجماعةِ: أنَّ كلَّ وصفٍ أثبته الله لنفسه فهو ثابتٌ، ولا يحتاجُ إلى تأويلٍ.

ثم نسأل: هل الحياءُ من الأخلاقِ الفاضلةِ، أو من الأخلاقِ المذمومةِ؟
الجوابُ: فيه تفصيلٌ، فإن منعك من الحقِّ فهو مذمومٌ، وإن لم يمنعك فهو محمودٌ؛ لقولِ النبي ﷺ: «الحياءُ من الإيمان»^(١). أو قال: «الحياءُ شعبةٌ من الإيمان»^(٢).
وفي هذا الحديثُ أيضًا من الفوائد:

أنه لا يكفي الظنُّ لإيجابِ الغُسلِ؛ لقوله: «إذا رأيتِ الماءَ». فأما مجردُ الظنِّ فإنه لا يُعمَلُ به، وهذه المسألةُ قد تكونُ مما خرَجَ عن الأصلِ؛ لأنَّ الأصلَ أن الظنَّ يقومُ مقامَ اليقينِ عندَ تعدُّده، لكن هنا لا.

وكذلك الأمرُ في بابِ النجاساتِ فعندَ الشكِّ هل حصَلَتِ النجاسةُ، أو لا؟ وهل حَدَثَ حَدَثٌ أو لا؟ لا تَلْتَفِتْ للظنِّ، حتى لو غلبَ على ظنِّك؛ لأن النبي ﷺ علّقَ الأمرَ باليقينِ، فقال: «حتى يَسْمَعَ صوتًا أو يَحْدَرِيحًا». وهنا قال: «إذا رأيتِ الماءَ». وذلك لأنه لو أُحِيلَ هذا الحكمُ على غلبةِ الظنِّ لصار الآن يُعمَلُ بغلبةِ الظنِّ، وغداً بالشكِّ، وبعدَ غيِّدٍ بالوهمِ، فيكتسبُ على الإنسانِ أمرٌ ديني، فلهذا كان من حكمةِ الشرعِ أن مثلَ هذا لا يُمكنُ أن يُحكَمَ إلا باليقينِ فقط.



(١) أخرجه البخاري (١٤، ٦١١٨)، ومسلم (٣٦)، (٥٩).

(٢) أخرجه مسلم (٣٥)، (٥٧).

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٢٣- بَابُ عَرَقِ الْجَنْبِ، وَأَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ.

٢٨٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا

بَكْرٌ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَهِ فِي بَعْضِ طَرِيقِ الْمَدِينَةِ، وَهُوَ جَنْبٌ، فَانْخَسَتْ مِنْهُ، فَذَهَبَ فَاغْتَسَلَ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: «أَيْنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟» قَالَ: كُنْتُ جَنْبًا فَكَرِهْتُ أَنْ أَجَالِسَكَ، وَأَنَا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ، فَقَالَ: «سَبْحَانَ اللَّهِ، إِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ»^(١).

[الحديث ٢٨٣ - طرفه في ٢٨٥].

فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ كُنَّا نَتَكَلَّمُ عَنْ اسْتِحْيَاءِ اللَّهِ ﷻ، وَقُلْنَا: إِنْ اسْتَحْيَاءَ اللَّهِ ثَابِتٌ بِالْقُرْآنِ وَبِالسُّنَّةِ، وَإِنَّهُ لَا يَتَضَمَّنُ نَقْضًا، بَلْ هُوَ مِنْ كَمَالِهِ ﷻ؛ أَنْ يَسْتَحْيِيَ عَنِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي لَا تَلِيقُ، وَالْأَيُّهَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ.

وَتَكَلَّمْنَا أَيْضًا عَنْ حَسَنِ أَدَبِ أَمِّ سُلَيْمٍ؛ لِأَنَّهَا سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ سَوْأًا لَا يُخْبَلُ مِنْهُ، وَلَكِنَّا قَدَّمْتُ تَمْهِيدًا لَذَلِكَ بِقَوْلِهَا: إِنْ اللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ. وَقَدْ قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: نِعَمَ النِّسَاءِ نِسَاءُ الْأَنْصَارِ لَمْ يَمْنَعُهُنَّ الْحَيَاءُ أَنْ يَتَفَقَّهْنَ فِي الدِّينِ^(٢).

وَلِهَذَا لَا يَنْبَغِي أَنْ تَسْتَحْيِيَ أَبَدًا مِنَ الْعِلْمِ، وَبَعْضُ النَّاسِ يَسْتَحْيِي أَنْ يَسْأَلَ، وَيَقُولُ: أَخْشَى أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ وَاضِحًا، فَيَقُولُونَ: مَا أَغْفَلَ هَذَا، وَمَا أَبْلَدَ ذَهَنَهُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. فَيَسْكُتُ.

وَهُوَ لَا يَدْرِي فَعَلَهُ هَذَا الَّذِي يَظُنُّهُ وَاضِحًا مُشْكِلٌ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الطَّلِيعَةِ. وَبَعْضُ النَّاسِ بِالْعَكْسِ يَسْأَلُ عَنْ شَيْءٍ يَعْلَمُهُ، لَكِنَّهُ يَظُنُّ أَنْ غَيْرَهُ يُشْكِلُ عَلَيْهِ،

(١) أخرجه مسلم (٢٨٢/١)، (٣٧١).

(٢) تقدم تخريجه.

فَيَسْأَلُ لِأَجْلِ أَنْ يُبَيِّنَ لِلغَيْرِ، وَهَذَا أَحْسَنُ حَالًا مِنَ الْأَوَّلِ، وَقَدْ جَاءَ جَبْرِيلُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَسْأَلُهُ عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ وَالْإِحْسَانِ، وَجَعَلَ يَقُولُ: صَدَقْتَ؛ فَقَالَ عَمْرُو: فَعَجِبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ، وَيُصَدِّقُهُ. وَفِي النِّهَايَةِ قَالَ ﷺ: «هَذَا جَبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ»^(١). وَبَعْضُ النَّاسِ يَقُولُ: أَخَافُ أَنْ أَسْأَلَ، فَيَكُونُ السُّؤَالُ مُضْهِكًا، نَقُولُ: إِذَا كَانَ مُضْهِكًا فَقَدْ أَذْخَلْتَ السُّرُورَ عَلَى إِخْوَانِكَ، وَلَكِنْ بَشَرْتُ أَلَّا يُؤَثِّرَ عَلَيْهِمْ فِي عِلْمِهِمْ، وَفِي أَخْلَاقِهِمْ.

﴿ وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ عَرَقِ الْجَنْبِ، وَأَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ». هَذَا صَحِيحٌ، عَرَقُ الْجَنْبِ طَاهِرٌ، وَعَرَقُ مَنْ لَيْسَ عَلَيْهِ جَنَابَةٌ طَاهِرٌ مِنْ بَابِ أَوَّلَى. إِذَا: عَرَقُ الْمُسْلِمِ طَاهِرٌ، سِوَاهُ كَانَ عَلَيْهِ جَنَابَةٌ، أَمْ لَمْ يَكُنْ.

﴿ وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ». نَعَمْ الْمُسْلِمُ لَا يَنْجُسُ، وَمَفْهُومُ ذَلِكَ: أَنَّ الْكَافِرَ يَنْجُسُ، وَيَدُلُّ لَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾، وَلَكِنْ هَلْ نَجَاسَةُ الْكَافِرِ نَجَاسَةٌ حَسِيَّةٌ أَمْ مَعْنَوِيَّةٌ؟

الْجَوَابُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ». وَهَذَا الْحَدِيثُ مَعْنَاهُ أَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ؛ لَا نَجَاسَةً حَسِيَّةً، وَلَا نَجَاسَةً مَعْنَوِيَّةً.

وَمَفْهُومُ ذَلِكَ - كَمَا سَبَقَ - أَنَّ الْكَافِرَ نَجَسٌ، وَلَكِنْ الْمَفْهُومُ لَا يَصْدُقُ إِلَّا بِصُورَةٍ وَاحِدَةٍ، وَعَلَيْهِ فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ نَجَاسَةُ الْكَافِرِ نَجَاسَةً حَسِيَّةً، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ مَعْنَوِيَّةً. فَإِذَا كَانَ الْكَافِرُ يَنْجُسُ، وَلَوْ مِنَ الْجِهَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ كَفَى هَذَا فِي إِعْمَالِ الْمَفْهُومِ، وَلِذَلِكَ نَقُولُ: الْكَافِرُ لَا يَنْجُسُ نَجَاسَةً حَسِيَّةً، وَيَنْجُسُ نَجَاسَةً مَعْنَوِيَّةً، وَالِدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ اللَّهَ أَبَاحَ نِسَاءَ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا جَامَعَ زَوْجَتَهُ فَسَوْفَ يُلَامِسُ مِنْهَا مَا يَكُونُ نَجَسًا لَوْ كَانَتْ نَجَسَةً^(٢).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) ولم يوجب الله من غسل الكتائب إلا مثل ما يجب من غسل المسلمة.

وأيضاً قد أجمع المسلمون - فيما أعلم - على استخدام أهل الكتاب، بل وعلى استخدام المجوس، فهذا أبو لؤلؤة المجوسي - كان غلاماً - للمغيرة بن شعبة يَسْتَحْدِمُهُ^(١).

وهذا يدلُّ على أن المسلمين كلَّهم يَرَوْنَ أن بدنَ الكافر طاهر^(٢)، وإن قُدِّرَ أن فيه

(١) رواه الحاكم في «المستدرک» (٩٧/٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٣١/١٥)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٤٣٩/٧)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (٤٧٤/٥)، وأبو يعلى في «مسنده» (١١٦/٥)، والطبراني في «الأوسط» (١٨٢/١).

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧٦/٩): إسناده حسن.

(٢) وما يدل على طهارة بدن الكافر أيضًا:

١- ما رواه البخاري ومسلم رحمهما الله أن النبي ﷺ توضأ من مزادة مشركة، وأعطى الرجل الذي أصابته الجنابة إناء من ذلك الماء، وقال: «أفرغه عليك». وهذا يدل على طهارة إناء المشرك، وبالتالي طهارة المشرك؛ لأنه يباشره، إذ لو كان نجسًا لنجس الإناء والماء الذي فيه، ولا تمتنع النبي ﷺ من الوضوء منه.

٢- ما رواه البيهقي والشافعي بإسناد صحيح كما قال النووي رحمه الله، عن عمر رضي الله عنه أنه توضأ من جرة نصرانية.

٣- ما رواه أحمد وأبو داود وصححه الألباني رحمه الله، عن جابر رضي الله عنه، أنه قال: كنا نغزو مع رسول الله ﷺ، فنصيب من آتية المشركين، وأسقيتهم، فنستمع بها، ولا يعيب ذلك عليهم.

فهنأ أقر النبي ﷺ المسلمين على الاستمتاع بآتية المشركين، مع كونها مظنةً لملاستهم، ومجلاً للمنفصل من رطوبتهم، وهذا مؤذن بطهارتها، وبالتالي طهارتهم.

٤- أذن الله تعالى بأكل طعامهم والتصريح بحله، وهو لا يخلو من رطوباتهم في الغالب، حيث قال تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَكُمْ﴾ وهذه الآية هي آخر ما نزل.

٥- حديث إنزاله ﷺ وفد ثقيف المسجد حيث قال النبي ﷺ لما قال الصحابة: قوم أنجاس، قال ﷺ: «ليس على الأرض من أنجاس القوم شيء، إنما أنجاس القوم على أنفسهم». وهذا صريح في نفي النجاسة الحسية، ودليل على أن المراد نجاسة الاعتقاد والاستقدار.

٦- ربط النبي ﷺ ثامة بن أثال - وهو مشرك - بسارية من سواري المسجد.

٧- أكله ﷺ من الشاة التي أهدتها له يهودية من خير لقمة، مع علمه أنهم باسروها.

٨- أكله ﷺ من خبز الشعير والإهالة السخنة لما دعاه إلى ذلك اليهودي.

٩- الإجماع على جواز مباشرة المسيية قبل إسلامها.

١٠- أكل النبي ﷺ من الجبن المجلوب من بلاد النصارى.

خِلَافًا فَهُوَ خِلَافٌ شَادٌّ^(١).

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يَكُونُ طَاهِرًا، وَالرَّسُولُ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ»؟
فَالْجَوَابُ: أَنَّ مَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ نَجَاسَةً حَسِيَّةً وَمَعْنَوِيَّةً،
وَمَفْهُومُ ذَلِكَ أَنَّ الْكَافِرَ يَنْجُسُ النِّجَاسَةَ الْمَعْنَوِيَّةَ، وَبِذَلِكَ لَا يَرِدُ عَلَيْنَا إِشْكَالٌ^(٢).
وَأَهْمُ شَيْءٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هُوَ النِّجَاسَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ؛ لِأَنَّ الْمُؤْمِنَ قَدْ يَنْجُسُ نَجَاسَةً
حَسِيَّةً إِذَا أَصَابَتْهُ النِّجَاسَةُ، وَحِينَئِذٍ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَطَهَّرَ مِنْهَا، لَكِنَّ النِّجَاسَةَ الْمَعْنَوِيَّةَ
لَا يُمَكِّنُ أَبَدًا أَنْ يَتَطَهَّرَ مِنْهَا إِلَّا بِالْإِفْلَاحِ عَنِ الشَّرِكِ.
ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ فِي أَحَدِ طُرُقِ الْمَدِينَةِ فَانْخَسَ مِنْهُ؛
يَعْنِي: ذَهَبَ بِخُفْيَةٍ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنََّاسِ﴾؛ لِأَنَّهُ يَنْخَسُ،
وَيَذْهَبُ بِخُفْيَةٍ مُخْتَفِيًا، وَكَأَنَّ الشَّيْطَانَ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- يُؤَثِّرُ عَلَيْهِ الذِّكْرَ، فَيَنْخَسُ^(٣).
وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ، وَأَدْلَةٌ ذَلِكَ أَكْثَرُ
مِنْ أَنْ تُذَكَّرَ.

=

١- إِيْطَاعُهُ ﷺ لِلْوَفْدِ مِنَ الْكُفَّارِ دُونَ غَسْلِ اللَّائِنَةِ، وَلَا أَمْرَ بِهِ، وَلَمْ يَنْقُلْ تَوْقِي رَطُوبَاتِ الْكُفَّارِ عَنِ
السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَلَوْ تَوَقَّوْهَا لِشَاعٍ.

١٢- قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَلَا نَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي إِبَاحَةِ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الَّذِي يَنْسِجُهُ
الْكُفَّارُ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا كَانَ لِبَاسِهِ مِنْ نَسِجِ الْكُفَّارِ.

(١) وَمِمَّنْ ذَهَبَ إِلَى كَوْنِ الْكَافِرِ نَجَسًا عَيْنًا بَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِ، وَحَكَاهُ فِي الْبَحْرِ عَنِ الْهَادِي وَالْقَاسِمِ
وَالنَّاصِرِ وَمَالِكٍ. وَانْظُرْ: «نَيْلُ الْأَوْتَارِ» (١/٣٥).

(٢) وَلِذَلِكَ قَالَ النَّوَوِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْمَجْمُوعِ» (٢/٥١٨): وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾
فَلَيْسَ الْمُرَادُ نَجَاسَةَ الْأَعْيَانِ وَالْأَبْدَانِ، بَلْ نَجَاسَةُ الْمَعْنَى وَالْإِعْتِقَادِ. اهـ.

(٣) سَأَلَ الشَّيْخَ الشَّارِحَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَا رَأَيْكُمْ فِي قَوْلِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ إِنَّمَا انْخَسَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّهُ
خَشِيَ أَنْ يَنْزِلَ الْوَحْيُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَقْضَحَهُ؟

فَأَجَابَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّ هَذَا تَخَرُّصٌ، لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَهُوَ إِنَّمَا انْخَسَ احْتِرَامًا لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَلِهَذَا قَالَ: كَرِهْتُ أَنْ
أُجَالِسَكَ، وَأَنَا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ. وَلَمْ يَقُلْ: كَرِهْتُ أَنْ يَنْزِلَ عَلَيْكَ الْوَحْيُ، وَأَنَا إِلَى جَنْبِكَ، وَعَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ.

وفيه أيضًا: دليلٌ على شدة احترام الصحابة لرسول الله ﷺ.
وفيه: التسبيحُ عند ذكر ما يتعجب الإنسان منه استغرابًا، فيقول: سبحان الله؛
يعني: تنزيهاً لله ﷻ عن كل نقصٍ وعيبٍ، وتنزيهاً له عن أن يكون المسلم نجسًا.
وفيه: أن من عليه جنابةٌ فلا بأس أن يجالس من ليس عليه جنابةٌ، وهو كذلك، بل يجوز
ما هو أبلغ من هذا؛ فإن النبي ﷺ كان يتكلم في حجر عائشة، وهي حائضٌ، يتلو القرآن^(١).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ:

٢٤- باب: الجنبُ يخرجُ ويمشي في السوق وغيره.

وقال عطاءٌ: يحتجمُ الجنبُ، ويُقْلَمُ أَظْفَارُهُ، وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ^(١).
٢٨٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ،
عَنْ قَتَادَةَ، أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ فِي اللَّيْلَةِ
الوَاحِدَةِ، وَلَهُ يَوْمَئِذٍ تِسْعُ نِسْوَةٍ^(٢).

وهذا يدلُّ على أنه يخرجُ ويمشي وهو جنبٌ؛ لأن نساءه كل واحدةٍ منهن في بيتها.
٢٨٥- حَدَّثَنَا عِيَّاشُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ بَكْرِ، عَنْ
أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: لَقِينِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا جَنْبٌ، فَأَخَذَ بِيَدِي فَمَشَيْتُ
مَعَهُ، حَتَّى قَعَدَ، فَانْسَلَلْتُ، فَاتَيْتُ الرَّحْلَ، فَاغْتَسَلْتُ، ثُمَّ جِئْتُ، وَهُوَ قَاعِدٌ، فَقَالَ: «أَيْنَ
كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرٍ؟» فَقُلْتُ لَهُ، فَقَالَ: «سَبَّحَانَ اللَّهِ يَا أَبَا هُرَيْرٍ، إِنْ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ»^(٤).

(١) أخرجه البخاري (٢٩٧)، ومسلم (٣٠١)، (١٥).

(٢) ذكره البخاري معلقاً، كما في «الفتح» (٣٩١/١)، ووصله عبد الرزاق في «مصنفه» (٢٨٢/١) عن
ابن جريج قال: قلت لعطاء: أيجتمع الجنبُ ويَطْلَى بالنُّورَةِ، ويقلم أَظْفَارُهُ، ويحلق رَأْسَهُ، وَإِنْ لَمْ
يتوضأ؟ قال: نعم. وانظر: «التعليق» (١٦٤، ١٦٥)، و«الفتح» (٣٩١/١).

(٣) أخرجه مسلم (٣٠٩)، (٢٨).

(٤) أخرجه مسلم (٣٧١)، (١١٥).

يا أبا هرٍّ ويا أبا هريرة، كلاهما كنية لأبي هريرة رضي الله عنه، واسمه عبد الرحمن بن صخر، لكن كني بأبي هريرة وأبي هرٍّ؛ لأنه كان معه هريرة صغيرة يضعها في كُمه ^(١)، وكأنها قد ألفتها وألفها، وكما يوجد من بعض الناس الآن، فبعض الناس يألف الهررة، والهررة تألفه، ويحدثونني أنها تنام تحت رجلينه في منامه، وأنه إذا أقبل إليه الصرصور، فإنها تخبطه بيدها حتى يموت، وإن أقبلت فأرة، أو وزعة فكذلك، فهي حارس لا ينأ. وهذا من آيات الله؛ أن تكون هذه الهررة تألف هذا الإنسان، ولكن ليس هذا

بغريب، فكثير من البهائم تألف صاحبها ألفاً بالغة. وهذا الحديث - كما سبق - يدل على أن الإنسان الجنب يجوز أن يتجول في الأسواق. وأما قول عطاء رضي الله عنه: «يحتجم الجنب». فكأنه أراد أن يبين أن الحجامة حال الجنابة لا تؤثّر ولا تضر، ولا يقال: لعل الجنب قد ثار دمه عند الجنابة، ولم يأت ما يسكنه من الغسل، فيخشى إذا احتجم أن ينزف الدم، بل يقال: إن هذا لا بأس به، وحينئذ نسأل: هل الحجامة سنة، أو هي دواء؟

الجواب هو: الثاني بلا شك، فهي ليست من السنن المطلوبة حتى نقول للناس: احتجموا، بل نقول: من احتاج إليها فهي سنة، وقد تداوى بها النبي ﷺ، وقد قيل لي: إن الإنسان إذا اعتادها فإنه إذا جاء وقت حجامة يهيج به الدم، ويتأثر حتى يحتجم. وأما من لم يعتدّها فلا يضره فقدّها.

وقال ابن حجر في «الفتح» (١/ ٣٩١):

باب: «الجنب يخرج ويمشي في السوق».

قوله: «وغیره»؛ أي: بالجرّ؛ أي: وغير السوق، ويحتمل الرفع؛ عطفًا على

يخرج من جهة المعنى. اهـ

وهذا غريبٌ من ابنِ حجرٍ رَحِمَهُ اللهُ؛ إذ كيف يَجْعَلُ «وغيره» معطوفاً على «يخرج» من حيث المعنى، ولذلك لو قال: عطفاً على الضمير المستتر في «يخرج» لكان له وجهٌ، أو قال: عطفاً على «الجنب»، ويكونُ المعنى: بابٌ: الجنبُ وغيرُ الجنبِ يَخْرُجُ. لكان له وجهٌ.

أما قوله: عطفاً على «يخرج» فهذا أمرٌ يُتَعَجَّبُ منه، لكن يمكن أن يُحْتَمَل قولُه: عطفاً على «يخرج». على أن المراد: عطفاً على الضمير المستتر في الفعل: «يخرج»، أو عطفاً على الجملة المكوّنة من الفعل «يخرج» والضمير المستتر فيه؛ إذ إن هذه الجملة في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ «الجنب». ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللهُ (١/ ٣٩١):

❖ قوله: «وقال عطاء». هذا التعليقُ وصلَّه عبدُ الرزاق، عن ابنِ جُرَيْجٍ عنه، وزاد: وَيَطْلُبُ بِالنُّورَةِ، وَلَعَلَّ هَذِهِ الْأَفْعَالُ هِيَ الْمُرَادَةُ بِقَوْلِهِ: وَغَيْرِهِ. بِالرَّفْعِ فِي التَّرْجُمَةِ. وقال العينيُّ في «عمدة القاري» (٣/ ٢٤٠) في التعليقِ على الترجمة:

وهذا قولٌ أكثرُ الفقهاءِ إلا أن ابنَ أبي شَيْبَةَ حَكَى عن عليٍّ وعائشةَ وابنِ عمرَ وأبيه وشَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ وسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ومجاهِدِ وابنِ سيرينَ والزهرِيَّ ومحمدِ بنِ عليٍّ والنَّخَعِيَّ -وزاد البيهقيُّ: سعدُ بنِ أَبِي وَقَّاصٍ وعبدُ اللهِ بنُ عمرو وابنُ عباسٍ وعطاءُ والحسن- أنهم كانوا إذا أَجْنَبُوا لَا يَخْرُجُونَ، وَلَا يَأْكُلُونَ حَتَّى يَتَوَضَّؤُوا. اهـ. ثُمَّ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ ﷺ مُعَلِّقاً عَلَى الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ:

❖ قوله: «حدَّثنا سعيد». هو ابنُ أَبِي عَرُوبَةَ، كَذَا لَهُمْ إِلَّا الْأَصِيلِيُّ: فَقَالَ شَعْبَةُ. ❖ قوله: «أن النبي». وفي روايةِ الْأَصِيلِيِّ وكريمة: أَنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ فِي بَابِ إِذَا جَامَعَ، ثُمَّ عَادَ.

وإيرادهُ له في هذا الباب يُقَوِّي روايةَ «وغيره» بالجرِّ؛ لأنَّ حُجَرَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ مُتَقَارِبَةً، فَهُوَ مُحْتَاجٌ فِي الدُّخُولِ مِنْ هَذِهِ إِلَى هَذِهِ إِلَى الْمَشْيِ، وَعَلَى هَذَا فَمُنَاسِبَةٌ إِيْرَادِ أَثَرِ عَطَاءٍ مِنْ جِهَةِ الْإِسْتِرَاكِ فِي جَوَازِ تَشَاغُلِ الْجَنْبِ بِغَيْرِ الْغَسْلِ، وَقَدْ خَالَفَ عَطَاءُ غَيْرَهُ، كَمَا

رواه ابنُ أبي شَيْبَةَ، عن الحسنِ البصريِّ وغيره، فقالوا: يُسْتَحَبُّ له الوضوءُ.
وحديثُ أنسٍ يُقَوِّي اختيارَ عطاءٍ؛ لأنه لم يَذْكُرْ فيه أنه تَوَضَّأَ، فكأنَّ المصنِّفَ
أَوْرَدَهُ لِيُسْتَدَلَّ له، لا لِيُسْتَدَلَّ به. اهـ

على كُلِّ حالٍ: لا شكَّ أن الأفضَلَ للجنبِ أن يُيَادِرَ إما بالغُسلِ، وإما بالوضوءِ،
والغُسلُ أفضلٌ؛ لأنه أسرعُ في إعادةِ نشاطِ البدنِ إليه من الناحيةِ الصحيَّةِ، ولأنه إذا
تَطَهَّرَ تَمَكَّنَتِ الملائكةُ من القربِ منه؛ إذ إنَّ الملائكةَ لا تَقْرُبُ الجنبَ حتى يَغْتَسِلَ^(١)،
وهذه فائدةٌ مهمَّةٌ، فالأوَّلَى بالإنسانِ إذا أصابتهُ الجنابةُ أن يُيَادِرَ بالاغتسالِ.

(١) ويدلُّ لذلك ما رواه أحمد في «مسنده» (٣٢٠ / ٤) (١٨٨٨٦)، وأبو داود رَحِمَهُمُ اللَّهُ (٤١٨٠)، عن عمار
ابن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسولَ اللَّهِ ﷺ قال: «ثلاثة لا تَقْرَبُ بهم الملائكةُ: جيفةُ الكافرِ، والمتضمَّنُ
بالخَلْقِ، والجنبُ إلا أن يتوضَّأَ».

قال الشيخُ الألباني رَحِمَهُمُ اللَّهُ في تعليقه على سنن أبي داود: صحيح. وانظر: «آداب الزفاف» (ص ٤٢).
وقد رواه البزار رَحِمَهُمُ اللَّهُ، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

قال المنذري في «الترغيب والترهيب»: إسناده صحيح.
وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد»: (٧٢ / ٥): رواه البزار، ورجاله رجالُ الصحيح، خلا العباسُ بن
أبي طالب، وهو ثقة.

وقد روى الإمام أحمد رَحِمَهُمُ اللَّهُ في «مسنده» (٨٣ / ١) (٦٣٢)، وأبو داود (٢٢٧، ٤١٥٢)، والنسائي
(٢٦١)، عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «لا تدخلُ الملائكةُ بيتاً فيه
جنب، ولا صورة، ولا كلب».

قال الحافظ المنذري رَحِمَهُمُ اللَّهُ في «الترغيب والترهيب» (٢٢ / ٤): رواه أبو داود والنسائي وابن حبان
في «صحيحه»، كلهم من رواية عبد الله بن يحيى، قال البخاري: فيه نظر.

وقال الحافظ رَحِمَهُمُ اللَّهُ في «الفتح» (٣٩٢ / ١): فيه نُجَيٌّ -بضم النون وفتح الجيم- الحضرمي، ما روى عنه
غير ابنه عبد الله، فهو مجهول، لكن وثقه العجلي، وصحح حديثه ابن حبان والحاكم. اهـ
وقد ضَعَّفَ هذا الحديث الشيخُ الألباني رَحِمَهُمُ اللَّهُ في تعليقه على سنن أبي داود.

وقد سئل الشيخُ الشارح رَحِمَهُمُ اللَّهُ: الذي يتوضَّأ وهو جنب ثم ينام هل لا يحرم من قرب الملائكة؟
فأجاب رَحِمَهُمُ اللَّهُ: نعم، هذا هو الظاهرُ لأنه لولا أن الوضوء خَفَّفَ عنه من الجنابة لم يكن له فائدة.
ثم إن الحديث الذي فيه أن الملائكة لا تَصْحَبُ رفقةً فيها جنب، أو كلب، هذا أولاً: فيه خلاف في
تصحيحه أو تحسينه. والثاني: أن الإنسان إذا توضَّأ فإنه لا يكون جنباً على الإطلاق، بل إن جنابته تخف.

وقال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتْحِ» (١/٣٩٢):

❖ قَوْلُهُ: «بَابُ كَيْنُونَةِ الْجَنْبِ فِي الْبَيْتِ»؛ أَي: اسْتِقْرَارُهُ فِيهِ، وَ«كَيْنُونَةُ» مُصَدَّرُ كَانَ يَكُونُ كَوْنًا وَكَيْنُونَةً، وَلَمْ يَجِئْ عَلَى هَذَا إِلَّا أَحْرَفُ مَعْدُودَةٌ؛ مِثْلُ: «دَيْمُومَةُ» مِنْ «دَامَ».

❖ قَوْلُهُ: «إِذَا تَوَضَّأَ». زَادَ أَبُو الْوَقْتِ وَكَرِيمَةُ: قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ. وَسَقَطَ الْجَمِيعُ مِنْ رَوَايَةِ الْمُسْتَمْلِي وَالْحَمَوِيِّ، قِيلَ: أَشَارَ الْمَصْنُفُ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ إِلَى تَضْعِيفِ مَا وَرَدَ عَنْ عَلِيٍّ مَرْفُوعًا: «أَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ، وَلَا صُورَةٌ، وَلَا جُنُبٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَغَيْرُهُ، وَفِيهِ نُجْيٌ -بِضْمِ النُّونِ وَفَتْحِ الْجِيمِ- الْحَضْرَمِيُّ مَا رَوَى عَنْهُ غَيْرُ ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ، فَهُوَ مَجْهُولٌ، لَكِنْ وَثَّقَهُ الْعَجَلِيُّ، وَصَحَّحَ حَدِيثَهُ ابْنُ حَبَانَ وَالْحَاكِمُ، فَيَحْتَمِلُ -كَمَا قَالَ الْخَطَّابِيُّ- أَنَّ الْمُرَادَ بِالْجَنْبِ مَنْ يَتَهَاوَنُ بِالْاِغْتِسَالِ، وَيَتَّخِذُ تَرْكُهُ عَادَةً، لَا مَنْ يُؤَخِّرُهُ لِيَقْعَلَهُ.

قَالَ: وَيُقَوِّيه أَنَّ الْمُرَادَ بِالْكَلْبِ غَيْرُ مَا أُذِنَ فِي اتِّخَاذِهِ، وَبِالصُّورَةِ مَا فِيهِ رُوحٌ، وَمَا لَا يُمْتَنَهُ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: وَفِي الْكَلْبِ نَظَرٌ. انْتَهَى، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْجَنْبِ فِي حَدِيثِ عَلِيٍّ مَنْ لَمْ يَرْتَفِعْ حَدُّهُ كُلُّهُ وَلَا بَعْضُهُ، وَعَلَى هَذَا فَلَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ الْبَابِ مُنَافَاةً؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَوَضَّأَ ارْتَفَعَ بَعْضُ حَدِّهِ عَلَى الصَّحِيحِ، كَمَا سَيَأْتِي تَصْوِيرُهُ.

❖ قَوْلُهُ: «حَدَّثَنَا هِشَامٌ». هُوَ الدَّسْتَوَائِيُّ، وَشَيْبَانٌ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَيَحْيَى هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ، وَصَرَّحَ بِتَحْدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ لَهُ فِي رَوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَرَوَاهُ الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ، أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ.

❖ قَوْلُهُ: «قَالَ: نَعَمْ، وَيَتَوَضَّأُ». وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى مَا سَدَّ لَفْظُ «نَعَمْ» مَسَدَّهُ، أَي: يَرْقُدُ وَيَتَوَضَّأُ، وَالْوَاوُ لَا تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ، فَالْمَعْنَى يَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يَرْقُدُ.

وَلِمُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بَلْفَظٍ: كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ، وَهُوَ جَنْبٌ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ. وَهَذَا السِّيَاقُ أَوْضَحُ فِي الْمُرَادِ، وَلِلْمَصْنُفِ مِثْلُهُ فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَ هَذَا مِنْ رَوَايَةِ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ بِزِيَادَةِ غَسْلِ الْفَرْجِ، زَادَ أَبُو نَعِيمٍ فِي

المستخرج، من طريق أبي نُعَيْمٍ شَيْخِ الْبُخَارِيِّ فِي آخِرِ حَدِيثِ الْبَابِ: وَيَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ.

وَلِلْإِسْمَاعِيلِيِّ مَنْ وَجِهٍ آخَرَ، عَنْ هِشَامٍ نَحْوَهُ، وَفِيهِ رَدُّ عَلَى مَنْ حَمَلَ الْوَضُوءَ هُنَا عَلَى التَّنْظِيفِ. اهـ



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٢٥- بَابُ كَيْنُونَةِ الْجَنْبِ فِي الْبَيْتِ إِذَا تَوَضَّأَ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ.

٢٨٦- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ وَشِبَابٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ: أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَرْقُدُ وَهُوَ جَنْبٌ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، وَيَتَوَضَّأُ^(١).

[الحديث ٢٨٦ - طرفه ٢٨٨].

قَدْ مَرَّ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا^(٢)، وَبَيَّنَّا أَنَّهُ إِذَا كَانَ عَلَى الْإِنْسَانِ جَنَابَةٌ فَلَا فُضْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ، فَإِنْ لَمْ يَتَيَسَّرْ لَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ، فَإِنْ لَمْ يَتَيَسَّرْ فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جَنْبٌ، وَلَكِنَّهُ يُكْرَهُ أَنْ يَنَامَ عَلَى جَنَابَةٍ إِلَّا مِنْ عَذْرِ^(٣).

وَقِيلَ: لَا يُكْرَهُ^(٤). لِأَنَّهُ قَدْ رَوَى مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنَامُ -يَعْنِي: عَلَى جَنَابَةٍ- وَلَمْ يَمَسَّ مَاءً^(٥). وَلَا شَكَّ أَنَّ الْوَضُوءَ أَفْضَلُ لِأَجْلِ أَنْ يَنَامَ عَلَى إِحْدَى الطَّهَارَتَيْنِ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣٠٥) (٢١).

(٢) تَقْدِمُ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا الْبَابِ.

(٣) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى»: (٣٤٣/٢١): الْجَنْبُ يَسْتَحِبُّ لَهُ الْوَضُوءُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ، أَوْ يَشْرَبَ، أَوْ يَنَامَ، أَوْ يَعَاوِدَ الْوُطْءَ، لَكِنْ يَكْرَهُ لَهُ النَّوْمُ إِذَا لَمْ يَتَوَضَّأْ. اهـ
وَانْظُرْ: «الْمُبْدَعُ» (٢٠٢/١)، وَ«شَرْحُ الْعَمْدَةِ» (٣٩٥/١).

(٤) وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ. وَاَنْظُرْ: «الْمَغْنِي» (٣٠٣/١)، وَ«مُسْنَدُ أَبِي حَنِيفَةَ» (١٥٧، ١٥٨)، وَ«الْمَبْسُوطُ» لِلْسَّرْحَسِيِّ (٧٣/١)، وَ«بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ» (٣٨/١).

(٥) وَقَدْ أَخْرَجَ هَذَا الْحَدِيثَ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (١٤٦/٦) (٢٥١٣٥)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٢٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٨)، وَابْنُ مَاجَهَ (٥٨١).

❖ وقولها: «نعم»؛ يعني: يَرْقُدُ، وهو جنبٌ.
❖ وقولها: «وَيَتَوَضَّأُ». هذه جملةٌ استدرائيةٌ، كأنها قالت: ولكنه يَتَوَضَّأُ؛ يعني:
قبل أن ينامَ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٦- بَابُ نَوْمِ الْجَنْبِ.

٢٨٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، أَنَّ عَمْرَ بْنَ
الْخَطَّابِ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيُرْقَدُ أَحَدُنَا وَهُوَ جَنْبٌ؟ قَالَ: «نعم، إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ
فَلْيُرْقُدْ وَهُوَ جَنْبٌ»^(١).

[الحديث ٢٨٧ - طرفاه في: ٢٨٩، ٢٩٠].

❖ قوله: «إِذَا تَوَضَّأَ فَلْيُرْقُدْ». اللامُ هنا لامُ الأمرِ، لكنه لا يُرَادُ بِهَا الأمرُ؛ لأنها
جوابٌ عن استئذانٍ، والجوابُ عن استئذانٍ يكونُ الأمرُ فيه للإباحةِ والإذنِ، كما تقولُ
للرجلِ إِذَا قَرَعَ عَلَيْكَ الْبَابَ: ادْخُلْ. فهذا ليس أمراً.
ولهذا لو انصَرَفَ لَمْ يُعَدَّ عَاصِيًا لَكَ.

=

وقد أخرج مسلم هذا الحديث دون قوله: ولم يَمَسَّ ماءً، وكأنه حذفها عمداً؛ لأنه عللها في كتاب التمييز.
وقد ذكر الحافظ في «الفتح» (٣/ ٣٢) أن الحفاظ أنكروا على أبي إسحاق هذه اللفظة، وقال: قال
الترمذي: يرون أن هذا غلط من أبي إسحاق.

وقال أبو داود في رواية أبي الحسن بن العبد عنه: ليس بصحيح، ثم روى عن يزيد بن هارون أنه قال: هو
وهم. وحكى الحافظ في «التلخيص» (١/ ١٤٠، ١٤١) عن أحمد قوله في هذا اللفظ: إنه ليس بصحيح.
وقال مهنا عن أحمد بن صالح: لا يحل أن يُروى هذا الحديث. وفي «علل الأثرم»: لو لم يخالف أبا
إسحاق في هذه الرواية إلا إبراهيم وحده لكفى، فكيف وقد وافقه عبد الرحمن بن الأسود.

وذكر ابن أبي حاتم في «العلل» (١/ ٤٩) أن شعبة كان يقي هذه اللفظة. وانظر: تحقيق المسند للشيخ شعيب
رحمته الله (٤١/ ٢٣٤، ٢٣٥)، و«شرح العمدة» (١/ ٣٩٥)، (١/ ٢٧٠) و«الشرح الممتع» (١/ ٣١١).

(١) أخرجه مسلم (٣٠٦) (٢٣).

فَالأَمْرُ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ الِاسْتِثْنَانِ فَهُوَ لِلإِبَاحَةِ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَأْذِنَ كَأَنَّهُ يَقُولُ: هَلْ تُبَيِّحُ لِي أَنْ أَفْعَلَ كَذَا؟ فَإِذَا قُلْتُ: أَفْعَلْ فَمَعْنَاهُ أَنِّي آذَنُ لَكَ.
فَقَوْلُهُ: فَلْيَرْقُدْ. لَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّ الْإِنْسَانَ يُؤْمَرُ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ جَنَابَةٌ أَنْ يَتَوَضَّأَ ثُمَّ يَنَامَ، لَكِنْ مَعْنَاهُ أَنَّهُ إِذَا تَوَضَّأَ وَعَلَيْهِ جَنَابَةٌ فَلَهُ أَنْ يَنَامَ.
وظَاهِرُ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَتَوَضَّأَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ، وَقَدْ قَالَ بِهِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ^(١)، وَلَكِنْ يُعَكِّرُ عَلَيْهِمْ مَا ذَكَرْتُهُ لَكُمْ مِنْ رَوَايَةِ مُسْلِمٍ أَنَّهُ كَانَ يَنَامُ ﷺ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَمْسَ مَاءً^(٢).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٧- بَابُ الْجَنْبِ يَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يَنَامُ.

٢٨٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جَنْبٌ غَسَلَ فَرْجَهُ، وَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ^(١).
﴿قَوْلُهَا: «وَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ»؛ يَعْنِي: كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، وَإِلَّا فَلَنْ يُصَلِّيَ بِمَجْرَدِ الْوُضُوءِ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ جَنَابَةٌ.

(١) وَهُمْ الظَّاهِرِيَّةُ، وَابْنُ حَبِيبٍ مِنَ الْهَالِكِيَّةِ. وَانْظُرْ: «نَبِيلُ الْأَوْطَارِ».

وَقَدْ خَالَفَ ابْنُ حَزْمٍ أَهْلَ الظَّاهِرِ فِي ذَلِكَ، وَاخْتَارَ مَذْهَبَ الْجُمْهُورِ، وَهُوَ الْقَوْلُ بِالِاسْتِحْبَابِ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَحَلِّ» (١/ ٨٥): وَيَسْتَحِبُّ الْوُضُوءُ لِلْجَنْبِ إِذَا أَرَادَ الْأَكْلَ أَوْ النَّوْمَ وَلَرَدَ السَّلَامَ وَلِذَلِكَ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِوَاجِبٍ. اهـ.

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ.

سَأَلَ الشَّيْخَ الشَّارِحَ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَلْ يُعَدُّ مِنَ الْمَسْوَغَاتِ لتركِ الْوُضُوءِ، وَالْإِنْسَانِ جَنْبٌ، قَبْلَ أَنْ يَنَامَ، أَنْ يَكُونَ مُتَعَبًا؟ فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ؛ لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ إِذَا انْتَبَهَ وَقَامَ وَتَوَضَّأَ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَنَامَ مَرَّةً ثَانِيَةً، فَهَذِهِ حَاجَةٌ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣٠٥)، (٢٢).

٢٨٩- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: اسْتَفْتَى عُمَرُ النَّبِيُّ ﷺ: أَيَنَامُ أَحَدُنَا وَهُوَ جَنْبٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا تَوَضَّأَ»^(١).

٢٩٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّهُ قَالَ: ذَكَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ تُصَيِّهُ الْجَنَابَةُ مِنَ اللَّيْلِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَوَضَّأَ، وَاغْسَلَ ذَكَرَكَ، ثُمَّ نَمَ»^(٢).



٢٨- بَابُ إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ.

٢٩١- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَنٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ، ثُمَّ جَهَّدهَا فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ»^(٣).

تَابَعَهُ عُمَرُو بْنُ مَرْزُوقٍ، عَنْ شُعْبَةَ مِثْلِهِ.

وَقَالَ مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ مِثْلَهُ^(٤).

(١) أخرجه مسلم (٣٠٦)، (٢٤).

(٢) أخرجه مسلم (٣٠٦)، (٢٥).

(٣) أخرجه مسلم (٣٤٨)، (٨٧).

(٤) ذكره البخاري معلقاً، كما في «الفتح» (٣٩٥/١)، قال الحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٢/١٦٥): «أما حديث عمرو، فقرأته على فاطمة، وعائشة، ابنتي محمد بن عبد الهادي بصالحية دمشق، أن عبد الله بن الحسين بن أبي التائب، أخبرهم: أنا عثمان بن علي بن عبد الواحد، عن الحافظ أبي طاهر السلفي، أنا أبو القاسم علي بن الحسين الربيعي الشافعي أنا أبو الحسن محمد بن محمد بن محمد بن مخلد البزار، ثنا أبو عمرو عثمان بن أحمد الدقاق، ثنا أبو عمرو عثمان بن عمر الضبي، بالبصرة ثنا عمرو بن مرزوق، ثنا شعبة، عن قتادة، عن الحسن، عن أبي رافع، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: فذكره.

وأما حديث موسى، ولقد قرأت بخط الشيخ علاء الدين مغلطي أنا مسلماً روى حديث عمرو بن مرزوق عن محمد بن عمرو بن جبلة عن أبي عدي ووهب بن جرير، كلاهما عن عمر بن مرزوق

قوله: «بَابُ إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ». يعني: ختان الرجل وختان المرأة، وذلك أَنَّ الرجلَ والمرأةَ كلاهما يُخْتَنَانِ، وقد اختلفَ العلماءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي الْخِتَانِ بِالنِّسْبَةِ لِلرَّجُلِ والمرأةِ، فقال بعضُ أهلِ العلمِ إنه واجبٌ على الرجالِ والنساءِ. وقال آخرون: إنه ليس بواجبٍ على الرجالِ، ولا على النساءِ^(١).

وتوسَّطَ قومٌ فقالوا: إنه واجبٌ على الرجالِ، مستحبٌّ في حقِّ النساءِ؛ وذلك لأنَّ الرجلَ له قُلْفَةٌ -وهي الجلدَةُ الْمُغْطِيَةُ لِلْحَشْفَةِ- وهذه القُلْفَةُ إِذَا لم تُقَطَّعْ فإنَّ البولَ يَحْتَقِنُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْحَشْفَةِ، فيَحْصُلُ التَّلَوُّثُ، وَرُبَّمَا يَحْصُلُ الْمَرَضُ مِنْ جَرَّاءِ احْتِقَانِ البولِ بَيْنَ الْحَشْفَةِ وَالْكُلْفَةِ^(٢).

فَصَارَ الْخِتَانُ فِي حَقِّ الرَّجُلِ وَاجِبًا، وَأما المرأةُ فليس كذلك؛ لأنَّ خِتَانَ الْمَرْأَةِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُخَفَّفَ غِلْمَتُهَا؛ يعني: مِنْ أَجْلِ أَنْ يُخَفَّفَ قُوَّةُ الشَّهْوَةِ؛ حَتَّى لَا تَتَزَلَّقَ وَرَاءَهَا. وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: فَيَجِبُ فِي حَقِّ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ أَلَّا يَخْتَنِيَهُمْ إِلَّا مَنْ كَانَ ذَا خُبْرَةٍ

عن شعبة، كلاهما عن موسى ثنا أبان، ويكفي من فساد القولين حكايتهما، ولو لا أن يغتر طالبُ يقف على كلامه فيعتقد صحة ما نقله ما تعرضت لكلامه فإنه لا وجود لما نقله في شيء من نسخ صحيح مسلم، ولا من مصنفات البيهقي، نعم رواية مسلم (٣٤٨) (٨٧) في كتاب الطهارة عن محمد بن عمرو بن جبلة، عن ابن أبي عدي، وعن ابن مثنى، عن وهب بن جرير كلاهما عن شعبة لم يذكر عمرو بن مرزوق أصلاً بل ولا أخرج له في كتاب شيئاً.

ورواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/١٦٣) من طريق عفان، عن أبان، ولم يذكر موسى بينهما، وكذا أخرجه الطحاوي في «معاني الآثار» (١/٥٦). اهـ

(١) اعلم أن أهل العلم اتفقوا على مشروعية الختان للذكر والأنثى جميعاً نقل هذا الاتفاق شيخ الإسلام رحمه الله، وتلميذه ابن القيم رحمه الله، وابن حزم رحمه الله في مراتب الإجماع.

وقال ابن القيم رحمه الله في «تحفة المودود» (ص ٣٢١): لا خلاف في استحبابه للأنثى، واختلف في وجوبه.

وقال الشوكاني رحمه الله في «السييل الجرار» (٤/٩٢): أقول: ثبوت مشروعية الختان في هذه الملة الإسلامية أوضح من شمس النهار. اهـ

(٢) وهذا هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

وَحِذْقٍ؛ لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ خَطِيرَةً، وَلَا يَجُوزُ أَنْ نَكِلَ الْخَتَانَ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ ^(١).
وَهَلْ يُضَمَّنُ الْخَاتَنُ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ، فَالْخَاتَنُ إِذَا كَانَ غَيْرَ حَازِقٍ، وَإِنَّمَا يُجَرَّبُ فِي النَّاسِ فَهُوَ ضَامِنٌ
بِكُلِّ حَالٍ.

وَأَمَّا الْحَازِقُ فَمَا كَانَ بِسَبَبِ الْخَتَانِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ خَطَأً فَإِنَّهُ ضَامِنٌ.
وَالْفَرْقُ هُوَ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ هَذَا الرَّجُلُ خَتَنَ هَذَا الصَّبِيَّ، وَلَمْ يَتَجَاوَزْ مَحِلَّ الْقَطْعِ،
وَلَكِنْ تَضَاعَفَ مَعَهُ الْجَرْحُ حَتَّى هَلَكَ فَإِنْ هَذَا الْخَاتَنُ لَا يُضَمَّنُ؛ لِأَنَّهُ تَرْتَّبَ عَلَى فِعْلِ
مَأْذُونٍ، وَمَا تَرْتَّبَ عَلَى فِعْلِ مَأْذُونٍ فَهُوَ غَيْرُ مَضْمُونٍ.

وَأَمَّا لَوْ أَخْطَأَ، فَتَجَاوَزَ الْقَطْعُ مَحِلَّ الْعَادَةِ، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ جَنَى خَطَأً، وَالْجَنَايَةُ لَا
يُعْتَقَرُ فِيهَا الْخَطَأُ مِنْ حَيْثُ الضَّهَانُ، وَلِهَذَا لَوْ قَتَلَ إِنْسَانٌ رَجُلًا خَطَأً وَجَبَتْ عَلَيْهِ الدِّيَّةُ؛
لِأَنَّ إِتْلَافَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ الْخَطَأُ وَالْعَمْدُ إِلَّا فِي الْإِثْمِ فَقَطْ ^(٢).

(١) وَقَدْ شَدَّدَ السَّلَفُ رَجْمَهُمْ عَلَى الْأَقْلَفِ:

فَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: الْأَقْلَفُ لَا تَوْكُلُ ذَبِيحَتَهُ، وَلَا تَقْبَلُ لَهُ صَلَاةً، وَلِهَذَا يَسْقُطُ الْخَتَانُ
بِالْمَوْتِ لَزَوَالِ التَّكْلِيفِ بِالطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ.

وَعَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ: لَا تَوْكُلُ ذَبِيحَةُ الْأَقْلَفِ، وَقِيلَ لَهُ: أَلَمْ يَحِجْ؟ قَالَ: لَا.

قَالَ حَنْبَلٌ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: لَا تَوْكُلُ ذَبِيحَتَهُ، وَلَا صَلَاةَ لَهُ، وَلَا حِجَّ حَتَّى يَتَطَهَّرَ، هُوَ مِنْ تَهَامِ الْإِسْلَامِ.

وَقَالَ مَالِكٌ: مَنْ لَمْ يَخْتَنَ لَمْ تَجْزِ إِمَامَتُهُ، وَلَمْ تَقْبَلْ شَهَادَتُهُ.

وَقَالَ عَطَاءٌ: لَوْ أَسْلَمَ الْكَبِيرُ لَا يَتِمُّ إِسْلَامُهُ حَتَّى يَخْتَنَ.

وَعَنْ أَبِي السَّمْحِ قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، وَسُئِلَ عَنْ ذَبِيحَةِ الْأَقْلَفِ، وَذَكَرَ لَهُ حَدِيثُ ابْنِ

عَبَّاسٍ: «لَا تَوْكُلُ ذَبِيحَتَهُ». فَقَالَ أَحْمَدُ: ذَاكَ عِنْدِي إِذَا كَانَ الرَّجُلُ يُولَدُ بَيْنَ أَبَوَيْنِ مُسْلِمِينَ، فَكَيْفَ لَا

يَخْتَنُ؟! فَأَمَّا الْكَبِيرُ إِذَا أَسْلَمَ وَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ الْخَتَانَ، فَلَهُ عِنْدِي رَخْصَةٌ، ثُمَّ ذَكَرَ قِصَّةَ الْحَسَنِ مَعَ

أَمِيرِ الْبَصْرَةِ الَّذِي خَتَنَ الرِّجَالَ فِي الشِّتَاءِ، فَمَاتَ بَعْضُهُمْ، قَالَ: فَكَانَ أَحْمَدُ يَقُولُ: إِذَا أَسْلَمَ الْكَبِيرُ

وَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ فَلَهُ عِنْدِي عَذْرٌ.

(٢) وَقَدْ تَكَلَّمَ أَهْلُ الْعِلْمِ رَجْمَهُمْ عَنْ حُكْمِ جَنَايَةِ الْخَاتَنِ، وَسَرَايَةِ الْخَتَانِ:

فَقَالَ ابْنُ قِدَامَةَ فِي «الْمَغْنِيِّ»: وَلَا ضَمَانَ عَلَى خَتَانٍ إِذَا عُرِفَ مِنْهُ حِذْقُ الصَّنْعَةِ، وَلَمْ تَجْنِ يَدَهُ جَهْلَتُهُ أَنَّهُ

ثم إن الختان يَنْبَغِي أن يكون في سنٍّ مبكرة، قال الفقهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ^(١):

يكون في اليوم السابع فما بعده، وكلما تقدّم فهو أفضل وأحسن؛ وذلك لأنَّ الصغير يَتَأَلَّمُ من الختان تَأَلِّمًا حَسِيًّا لا قَلْبِيًّا، لا يَتَأَخَّرُ بُرْءُهُ، والكبير يَتَأَلَّمُ تَأَلِّمًا حَسِيًّا وقلبيًّا، فيتأخَّرُ بُرْءُهُ.

وقولي: إنه يَتَأَخَّرُ البُرْءُ؛ لأنه من المشاهدِ المعلوم أن الإنسان إذا انصَرَفَ بنفسه إلى الجرح الذي فيه فإنه يَتَأَلَّمُ، وإذا غفل عنه فإنه لا يُحِسُّ به، وهذا شيءٌ مُشَاهِدٌ في كلِّ أحدٍ.

فالكبير إذا خُتِنَ فسوف يكون قلبه متألِّمًا، وسوف يكون جسمه متألِّمًا، فيَجْتَمِعُ عليه الألمان، وأما الصغير فإنه لا يَتَأَلَّمُ إلا تَأَلِّمًا جسديًّا فقط، ولهذا قال العلماء: يَنْبَغِي أن يُبادَرَ بالختان، إلا أنهم كرهوا أن يكون فيما قبل اليوم السابع.

إذا فعل ما أمر به، لم يضمن بشرطين: أحدهما: أن يكون ذا حذق في صناعته، وله به بصارة ومعرفة؛ لأنه إذا لم يكن كذلك لم يحلَّ له مباشرة القطع، إذا قطع مع هذا كان فعلًا محرَّمًا، فيضمن سرايته؛ لأنه سراية جرح لم يجز الإقدام عليه فهي كسراية الجناية مضمونة. الثاني: أن لا تجني يده، فيتجاوز ما ينبغي أن يُقَطَّع. فإذا وجد هذان الشرطان لم يضمن؛ لأنه قطع قطعًا مأذونًا فيه، فلم يضمن سرايته كقطع الإمام يد السارق، أو فعل فعلًا مباحًا مأذونًا في فعله أشبه ما ذكرنا.

وذلك يقول ابن القيم رَحِمَهُمُ اللَّهُ: وإن كان الختان عارفًا بالصناعة، وختن المولود في الزمن الذي يختن في مثله، وأعطى الصناعة حقها، لم يضمن سراية الجرح اتفاقًا، لو مرض المختون من ذلك ومات. فأما إن كان حاذقًا وجفت يده مثل أن تجاوز قطع الختان إلى الحشفة أو إلى بعض أو قطع في غير محل القطع، أو يقطع بألة كآلة يكثر ألمها، أو في وقت لا يصلح القطع فيه وأشباه هذا، ضمن فيه كله؛ لأنه إتلاف لا يختلف ضمانه بالعمد والخطأ، فأشبهه إتلاف المال؛ ولأن هذا فعل محرَّم فيضمن سرايته، كالقطع ابتداءً. اهـ.

(١) أي: فقهاء الحنابلة. وانظر: «الإنصاف» (١/١٢٥)، و«كشف القناع» (١/٨٠)، و«مجموع الفتاوى» (٢١/١١٣).

قالوا: لأنه يُخشى على الطفل، وإذا كانت هذه هي العلة فإنه في عهدنا الآن لا يُخشى عليه، فتنتفي الكراهة ما دامت المسألة مُعلَّلة بعلة انتفت؛ لأن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا.

وأما الأنتى فإنه لا يجب ختانها، ولكن ختانها أفضل، ويجب أن يكون من امرأة حاذقة، فإن لم توجد امرأة فمن رجل، ولا بأس؛ لأن الطفل الصغير ليس لعورته حكم. وما هو معنى التقاء الختانين؟

اعلم أولاً أن: ختان الذكر مُنتهأه أول الحشفة مما يلي القُصيب، وختان المرأة داخل الفرج؛ لأن الذي يُقطع هو الجلد التي تتلو الفرج على وجه معروف عند الخانات، وعليه فإنه لا يمكن أن يلتقي الختانان إلا بتغييب الحشفة، فإذا غيَّب الإنسان الحشفة في فرج الأنتى وجب الغسل؛ سواء أنزل، أم لم يُنزل.

وهذا تعرف أن الغسل يجب بواحد من أمرين: إما الإنزال مطلقاً حتى ولو كان بتفكير، وإما الإيلاج مطلقاً، سواء أنزل، أم لم يُنزل.

وقوله ﷺ: «إذا جلس بين شعبها الأربع». المراد بالشعب الأربع: اليدين، والرجلان؛ لأنها -أي: اليدين والرجلين- بمنزلة شعب الشجرة، وهو كناية عن جماعها.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٩- بَابُ غَسْلِ مَا يُصِيبُ مِنْ فَرجِ الْمَرْأَةِ.

٢٩٢- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ الْحُسَيْنِ، قَالَ: يَخْيَى: وَأَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ، أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَأَلَ عَثْمَانَ بْنَ عَفَانَ، فَقَالَ: أَرَأَيْتَ إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَلَمْ يُمْنِ؟ قَالَ عَثْمَانُ: يَتَوَضَّأُ، كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، وَيَغْسِلُ ذَكَرَهُ. قَالَ عَثْمَانُ: سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، وَالزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ وَطَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ وَأُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَأَمَرُوهُ

بذلك. قال يحيى: وأخبرني أبو سلمة، أن عروة بن الزبير أخبره أن أبا أيوب أخبره أنه سمع ذلك من رسول الله ﷺ^(١).

٢٩٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو أَيُوبَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي بَنْ كَعْبٍ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَلَمْ يُنْزَلْ؟ قَالَ: «يَغْسِلُ مَا مَسَّ الْمَرْأَةَ مِنْهُ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي»^(٢).

قال أبو عبد الله: الغسل أحوط، وذاك الآخر، وإنما بيئنا لاختلافهم^(٣).

ذكر المؤلف رحمه الله باب إذا التقي الختانان، وبين أنه إذا التقى الختانان وجب الغسل مطلقاً، سواء أنزل، أم لم ينزل، ثم ذكر حديث عثمان رضي الله عنه في الرجل يجامع امرأته، ولم ينزل، وأن عثمان قال: يغسل ذكره ويتوضأ؛ يعني: ولا يجب الغسل.

وكذلك ذكر رحمه الله: حديث أبي بن كعب أنه قال: يا رسول الله، إذا جامع الرجل المرأة ولم ينزل؟ قال: «يغسل ما مس المرأة منه، ثم يتوضأ ويصلي»، وجاء في حديث آخر: «وإنما الماء من الماء»^(٤).

وهذا يدل على أنه لا يجب الغسل إذا جامع، ولم ينزل، لكن هذا كان في أول الأمر، ثم نسخ.

وقد جاء التصريح بالنسخ، وأنه يجب الغسل، سواء أنزل أم لم ينزل، وهذا هو الذي استقر عليه الأمر.

(١) وقد سئل الشيخ الشارح رحمه الله: إذا دخل رجل الإسلام، فهل يجب عليه الختان حتى لو كان كبيراً في السن؟ فأجاب رحمه الله: على خلاف بين العلماء، والصحيح أن الختان واجب عليه، ولو كان كبيراً في السن. اهـ وهذا بلا شك مقيد بعدم خوف الضرر.

(٢) مسلم (٣٤٦) (٨٤).

(٣) وفي حديث عن عمر رضي الله عنه أنه قال: من خالف في ذلك جعلته نكالا. اهـ

وانظر «شرح العمدة» لابن تيمية، (١/٣٥٧)، و«المبدع» (١/١٨١، ١٨٢).

(٤) مسلم (٣٤٣) (٨٠).

قال أبو عبد الله - يعني: البخاري - الغسلُ أحوطُ، وذاك الآخرُ. ومرادُ البخاري هنا بالاحتياط: الاحتياطُ الواجبُ؛ بدليلِ قوله: وذاك الآخرُ. فإنه إذا كان ذاك هو الآخرَ وجَبَ العملُ به.

وقوله رَحِمَهُ اللهُ: وإنما بيَّنَّا لاختلافهم؛ يعني: أننا سُقْنَا هذينِ الحديثينِ لاختلافِ العلماءِ في ذلك؛ لِنُبَيِّنَ أن آخرَ الأمرينِ وجوبُ الغُسْلِ ^(١).



(١) انظر: «المغني» (٣٨٦/١)، و«المبدع» (٢٥٨/١)، وشرح العمدة (٤٨٨/١)، و«الإنصاف» (٣٤٦/١)، و«الروض المربع» (١٠٥/١).

شیخ
صالح بن الخازن

کتاب الحیض

۲۹۴ - ۲۲۲

9

كِتَابُ الْحَيْضِ

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، كِتَابُ الْحَيْضِ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَيُحِبُّ الْمَطْهَرِينَ﴾ ﴿٢٢٢﴾ [النِّسَاءُ: ٢٢٢].

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: كِتَابُ الْحَيْضِ. الْحَيْضُ مَصْدَرٌ حَاضٌ يَحِيضُ حَيْضًا؛ ك: «بَاعَ يَبِيعُ بَيْعًا»، وَهُوَ السَّيْلَانُ، يَقَالُ: حَاضَ الْوَادِي، إِذَا سَالَ.

وَتَسْمِيَةُ مَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَرْأَةِ مِنَ الدَّمِ حَيْضًا مَنَاسِبٌ تِمَامًا لِلِاسْتِقَاقِ اللَّغَوِيِّ، وَالْحَيْضُ دَمٌ طَبِيعَةٌ وَجِبَلَةٌ، وَلَيْسَ دَمًا عَارِضًا، وَلَا نَاتِجًا عَنْ سَبَبٍ، وَهُوَ يَعْتَادُ الْمَرْأَةَ عِنْدَ الْبُلُوغِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَةٍ، قَالَ فَقَهَاؤُنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ: خَلَقَهُ اللَّهُ ﷻ لِحِكْمَةِ غِذَاءِ الْوَلَدِ، وَلِهَذَا كَانَتْ الْمَرْأَةُ إِذَا حَمَلَتْ لَا تَحِيضُ^(١)؛ لِأَنَّ دَمَهَا يَنْصَرِفُ بِإِذْنِ اللَّهِ إِلَى تَغْذِيَةِ الْوَلَدِ، وَمِنْ أَيِّ طَرِيقٍ يَأْتِي لِلْوَلَدِ؟

الْجَوَابُ: مِنْ طَرِيقِ السَّرَّةِ، فَيَدْخُلُ إِلَى جَوْفِهِ، فَيَنْتَشِرُ فِي الْعُرُوقِ، وَلَا يَدْخُلُ فِي الْأَمْعَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ دَخَلَ فِي الْأَمْعَاءِ اخْتِجَاجَ الْحَمْلِ إِلَى بُرَازٍ، وَلَكِنْ مِنْ حِكْمَةِ اللَّهِ ﷻ أَنْ صَارَ الْحَمْلُ يَتَغَذَّى بِوَاسِطَةِ هَذِهِ السَّرَّةِ، كَأَنَّهُ جِزْءٌ مِنْ أُمِّهِ، وَهَذَا مِنْ عَنَايَةِ اللَّهِ ﷻ

(١) وَفِي رَوَايَةٍ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: أَنَّ الْحَامِلَ تَحِيضٌ، بَلْ حُكِيَ أَنَّهُ رَجَعَ إِلَيْهِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَهُوَ اخْتِبَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ، وَابْنِ الْقَيْمِ، وَأَيْضًا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ الشَّارِحُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَيْضًا، كَمَا فِي «الشرح الممتع» (١/٤٠٤، ٤٠٥).

وَانْظُرْ: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٢١/٢٣٩)، وَ«الْاِخْتِيَارَاتُ» (ص ٣٠)، وَ«زَادُ الْمَعَادِ» (٥/٧٣١)، وَ«تَهْذِيبُ السَّنَنِ» (٣/١٠٩)، وَ«الْفُرُوعُ» (١/٢٦٧)، وَ«فَتَاوَى الشَّيْخِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ» (٢/٩٧).

بعبادته، كما أشار الله إلى ذلك في قوله: ﴿يَخْلُقْكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِّنْ بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ﴾ [الأنعام: ٦٠].

فَمَنِ الذي يَمُدُّكَ بالغذاءِ وأنت في بطنِ أُمِّكَ؟! لا أحدَ يَسْتَطِيعُ إلا اللهُ ﷻ، فاللهُ ﷻ خلقَ هذا الدمَ الطبيعيَّ من أجلِ غذاءِ الولدِ.

والدماءُ التي تَخْرُجُ من المرأةِ ثلاثةُ أنواعٍ: دُمُ الحَيْضِ ودُمُ النَّفَاسِ، وهذانِ دمانِ طبيعِيانِ، لكنَّ الحَيْضَ يَعْتَادُ المرأةُ كُلَّ شهرٍ غالبًا، وأما النَّفَاسُ فإنما يَكُونُ بسببِ الولادةِ. والثالثُ: دُمُ استِحاضَةٍ، ورُبَّمَا يُسَمَّى دَمٌ فَسَادٍ، وهو كُلُّ دَمٍ لا يَصْلُحُ أن يَكُونَ حَيْضًا، ولا نَفَاسًا.

وَيَخْتَلِفُ أَحْكَامُ هذهِ الدماءِ، لكنَّ الحَيْضَ والنَّفَاسَ في الغالبِ حَكْمُهُما واحدٌ، فلا يَخْتَلِفُ النَّفَاسُ عن الحَيْضِ إلا في مسائلَ قليلةٍ؛ نحوَ خمسِ مسائلٍ فقط، وأما اختلافُ الحَيْضِ والنَّفَاسِ مع دمِ الاستِحاضَةِ فهو كثيرٌ؛ لأنَّ دَمَ الاستِحاضَةِ يَكُونُ حَكْمُهُ حَكْمَ سَلَسِ البَوْلِ، ولا يُؤَثِّرُ شَيْئًا، وقد فَرَّقَ النَّبِيُّ ﷺ بينهما، فقال: في دمِ الاستِحاضَةِ: «إِنَّهُ دُمٌ عَرِيقٌ»^(١).

قال أهل العلم: وهو عَرِيقٌ يَنْطَلِقُ من أَدْنَى الرَّحِمِ، والحَيْضُ يَكُونُ من أَقْصَى الرَّحِمِ. ثم إنَّ هناكِ علاماتٍ مُفَرِّقَةً بَيْنَ هذا وهذا، ورُبَّمَا نُشِيرُ إلى شيءٍ منها إن شاء اللهُ. ﴿وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾. الفاعلُ يَعُودُ على الصَّحَابَةِ، والكافُ على النَّبِيِّ ﷺ، والصَّحَابَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ كانوا يَسْأَلُونَ النَّبِيَّ ﷺ، فَيُجِيبُهُمْ أحيانًا، وَيَسْكُتُ أحيانًا، فَيُجِيبُ اللهُ عَنْهُ، والأسئلةُ التي أُورِدَتْ على النَّبِيِّ ﷺ في القرآنِ نحوُ اثْنَيْ عَشَرَ سؤالا، يَسْأَلُها الصَّحَابَةُ، فيأتي الجوابُ من اللهِ ﷻ.

﴿يَقُولُ: ﴿وَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾. هل المَحِيضُ مصدرٌ ميميٌّ، أو اسمٌ مكانٍ، أو اسمٌ زمانٍ؟

(١) أخرجه البخاري (٣٠٦)، ومسلم (٣٣٣) (٦٢).

فيه احتمال، فإن كان مصدرًا ميميًا فالمعنى: وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْحَيْضِ، وإن كان اسمَ مكانٍ فالمعنى: يَسْأَلُونَكَ عَنْ مَكَانِ الْحَيْضِ؛ أي: عن الفرج، وإن كان اسمَ زمانٍ فالمعنى: يَسْأَلُونَكَ عَنْ زَمَنِ الْحَيْضِ.

فلننظر إلى الجواب وبأيِّ هذه الاحتمالات يكون هذا الجوابُ أليق؟

قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ أَذَى﴾. بهذا الجوابِ يَتَبَيَّنُ أَنَّ الْأَقْرَبَ أَنَّهُ مُصَدَّرٌ مِيميٌّ؛ يعني: قُلْ: الْحَيْضُ أَذَى؛ أَذَى لِلْمَرْأَةِ وَأَذَى لِلرَّجُلِ.

أما كونه أَذَى لِلْمَرْأَةِ فَلأنَّ الْمَرْأَةَ يَلْحَقُهَا شَيْءٌ مِنَ الْفُتُورِ وَالْكُسْلِ وَالْمَلَلِ، وكذلك أيضًا الرَّائِحَةُ، فبعضُ النِّسَاءِ تَكُونُ رَائِحَةُ حَيْضِهَا كَرِيهَةً جَدًّا، وهذا أَذَى. وأما الرَّجُلُ فَهُوَ أَذَى لَهُ بِاعْتِبَارِهِ أَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ التَّمَتُّعِ التَّامِّ بِزَوْجَتِهِ حَالَ الْحَيْضِ، وَرُبَّمَا يَكُونُ هَذَا مِنْ أَشَقِّ الْأَشْيَاءِ عَلَيْهِ.

فإن جَامَعَ فَهُوَ أَذَى مُحَقَّقٌ وَضَرُرٌ مُحْضٌ، ولهذا قَالَ تعالى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾. والمحيض هنا هل هو اسمُ مكانٍ، أو اسمُ زمانٍ؟

الجواب: أَن كونه اسمَ مكانٍ أَقْرَبُ؛ يعني: اعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي مَكَانِ حَيْضِهِنَّ الَّذِي هُوَ الْفَرْجُ، وَيَدُلُّ لِهَذَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ»^(١). وكان النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُ نِسَاءَهُ، فَيَتَزَرَّنَ فَيُبَاشِرُهُنَّ، وَهِنَّ حِيضٌ^(٢).

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾؛ أي: لَا تَقْرَبُوا النِّسَاءَ فِي مَحِيضِهِنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْقُرْبَانِ نَهْيٌ عَنِ الْفِعْلِ مِنْ بَابِ أَوَّلَى.

وقوله: ﴿حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾؛ أي: حَتَّى يَنْقَطِعَ الْحَيْضُ.

وقوله سبحانه: ﴿فَإِذَا نَظَّهْرَنَ فَأَنوُهِرْنَ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾.

(١) أخرجه مسلم (٣٠٢) (١٦).

(٢) أخرجه البخاري (٣٠٠)، ومسلم (٢٩٣) (١).

هذا التركيب أَوْجَبَ إِشْكَالًا عِنْدَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: حَتَّى يَطْهُرَنَّ فَإِذَا تَطَهَّرَنَّ. فَالْفِعْلُ مُخْتَلَفٌ بَيْنَ الْمُغَيَّرِ وَبَيْنَ مَا أُذِنَ فِيهِ، فَالْمُغَيَّرُ: «حَتَّى يَطْهُرَنَّ»، وَلَمْ يَقُلْ: حَتَّى يَطْهُرَنَّ، وَالْمَأْذُونُ فِيهِ: فَإِذَا تَطَهَّرَنَّ، وَلِهَذَا ذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا طَهَّرَتْ مِنَ الْحَيْضِ جَازَ جَمَاعُهَا، وَلَوْ لَمْ تَغْتَسِلْ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرَنَّ﴾ مَبْنِيٌّ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿حَتَّى يَطْهُرَنَّ﴾، وَ«يَطْهُرَنَّ» مَعْنَاهُ: يَطْهُرَنَّ مِنَ الْحَيْضِ بِلَا شَكٍّ، وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ الْمَعْنَى: فَإِذَا تَطَهَّرَنَّ مِنَ الْحَيْضِ، وَإِنْ لَمْ يَغْتَسِلَنَّ جَازَ جَمَاعُهَا.

فَحَمَلُوا التَّطْهِيرَ هُنَا عَلَى التَّطْهِيرِ مِنَ الْأَذَى وَمِنَ الْقَذَرِ؛ أَيُّ: عَلَى غَسْلِ الْمَرْأَةِ فَرْجَهَا، وَقَالُوا: إِنَّهَا إِذَا غَسَلَتْ الْفَرْجَ بَعْدَ الطَّهَارَةِ جَازَ جَمَاعُهَا، وَإِنْ لَمْ تَغْتَسِلْ. وَهَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ الظَّاهِرِ ^(١).

وَالْقَوْلُ الثَّانِي فِي الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرَنَّ﴾؛ مَعْنَاهُ: «اغْتَسَلَنَّ»، وَاسْتَدَلَّ هَؤُلَاءُ بِقَوْلِهِ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى-: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْهَرُوا﴾. فَأَمَرَ بِالتَّطْهِيرِ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَيَكُونُ قَوْلُهُ: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرَنَّ﴾؛ مَعْنَاهُ: اغْتَسَلَنَّ مِنَ الْحَيْضِ ^(٢).

وَهَذَا أَحْوْطٌ، فَلَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَأْتِيَ امْرَأَتَهُ إِذَا طَهَّرَتْ مِنَ الْحَيْضِ حَتَّى تَغْتَسِلَ. وَلَكِنْ لَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تُضَارَّ زَوْجَهَا بِتَأْخِيرِ الْاِغْتِسَالِ؛ مِثْلَ أَنْ تَطْهُرَ مِنَ الْحَيْضِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَلَكِنهَا تُضَارُّ الزَّوْجَ، وَلَا تَغْتَسِلُ إِلَّا عِنْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِذَا قَرُبَ انْتِهَاءُ وَقْتِ الظَّهْرِ؛ لِثَلَايِتَمَكَّنَ الزَّوْجُ مِنْ جَمَاعِهَا.

فَهَذَا حَرَامٌ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا تُرِيدُ بِذَلِكَ مَنَعَ حَقٍّ وَاجِبٍ عَلَيْهَا.

وَقَوْلُهُ: ﴿فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾. «مِنْ»: حَرْفُ جَرٍّ، وَ«حَيْثُ»: ظَرْفُ مَكَانٍ؛ أَيُّ: مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي أَمَرَكَ اللَّهُ أَنْ تَأْتُوهُنَّ مِنْ قِبَلِهِ، وَهُوَ مَحِلُّ النَّسْلِ؛ يَعْنِي: الْقُبْلُ.

(١) وَمِمَّنْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، كَمَا فِي «الْمَحَلِّ» (٢/ ١٧١، ١٧٢)، وَانْظُرْ «آدَابَ الزَّفَافِ» لِلْأَلْبَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ (ص ٥٣ - ٥٧).

(٢) وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ؛ كَمَا لَكَ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحَدٌ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْقَوْلَ عَنْ بَضْعَةِ عَشْرٍ صَحَابِيًّا، مِنْهُمْ الْخُلَفَاءُ، وَهُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ، وَانْظُرْ «مَجْمُوعَ الْفَتَاوَى» (٢١/ ٦٢٤ - ٦٢٦).

أما الدُّبُرُ فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرْنَا بِأَنْ نَأْتِيَ النِّسَاءَ مِنْهُ، وَإِنَّا أَمَرْنَا أَنْ نَأْتِيَ النِّسَاءَ مِنْ
وَجُوهِهِنَّ مِنَ الْقُبُلِ^(١).

❖ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾.

فَهُوَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ؛ لِأَنَّهُمْ مُتَطَهِّرُونَ مِنَ الذَّنْبِ.

❖ وَقَوْلُهُ: ﴿الْمُتَطَهِّرِينَ﴾؛ أَي: مِنَ الْأَحْدَاثِ وَالْأَنْجَاسِ، وَوَجْهُهُ مُحِبَّتُهُ لَذَلِكَ ﷻ.

أَنَّهُ طَيِّبٌ، وَأَنَّ الطَّهَارَةَ طَيِّبٌ، فَهُوَ طَيِّبٌ يُحِبُّ الطَّيِّبَ ﷻ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١- بَابُ: كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْحَيْضِ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ»^(٢).

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: كَانَ أَوَّلُ^(٣) مَا أُرْسِلَ الْحَيْضُ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ^(٤). وَحَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ أَكْثَرُ.



(١) وَقَدْ أورد الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ أَحَادِيثَ كَثِيرَةً فِي كِتَابِهِ «آدَابُ الزَّفَافِ» (ص ٢٩-٣٤)، تَمْنَعُ الرَّجُلَ مِنْعًا بَاطِنًا مِنْ إِيْتَانِ امْرَأَتِهِ فِي دُبُرِهَا. فَانْظُرْهَا، وَاللَّهُ يَنْفَعُكَ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٢١/٢٦٧): وَمَتَى وَطَّئَهَا فِي الدُّبُرِ وَطَاوَعْتَهُ عُزْرًا جَمِيعًا، فَإِنْ لَمْ يَنْتَهِيَا وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، كَمَا يَفْرُقُ بَيْنَ الرَّجُلِ الْفَاجِرِ وَمَنْ يَفْجُرُ بِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

(٢) عَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (١/٤٠٠)، وَقَدْ أَسْنَدَهُ فِي هَذَا الْبَابِ (٢٩٤)، وَلَفْظُهُ، «هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ».

وَأَمَّا اللَّفْظُ الْمَذْكُورُ فَقَدْ أَسْنَدَهُ بَعْدَ قَلِيلٍ (٣٠٥) فِي بَابِ تَقْضِيِ الْحَائِضِ الْمَنَاسِكَ كُلِّهَا إِلَّا الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ، وَانْظُرْ «الْفَتْحَ» (١/٤٠٠)، وَ«تَغْلِيْقَ التَّعْلِيْقِ» (٢/١٦٧).

(٣) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١/٤٠٠): قَوْلُهُ: وَقَالَ بَعْضُهُمْ: كَانَ أَوَّلُ بِالرَّفْعِ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ «كَانَ»، وَالْخَبَرُ «عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ»؛ أَي: عَلَى نِسَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ. اهـ.

(٤) عَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (١/٤٠٠)، وَقَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ»: وَكَأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ قَالَ: كَانَ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ يَصْلُونَ جَمِيعًا، فَكَانَتِ الْمَرْأَةُ تَشْرَفُ لِلرَّجُلِ، فَأَلْقَى اللَّهُ عَلَيْهِنَ الْحَيْضَ، وَمَنْعَهُنَ الْمَسَاجِدَ. وَعِنْدَهُ عَنْ عَائِشَةَ نَحْوَهُ. اهـ.

- بَابُ الْأَمْرِ بِالنَّفْسَاءِ إِذَا نَفَسْنَ.

٢٩٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ، قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: خَرَجْنَا لَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ، فَلَمَّا كُنَّا بِسَرِفٍ^(١) حِضْتُ، فَدَخَلَ عَلِيٌّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَا أَبْكِي، قَالَ: «مَا لِكَ أَنْفُسْتِي؟» قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «إِنْ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، فَاقْضِي مَا يَقْضِي الْحَاجُّ غَيْرَ أَلَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ» قَالَتْ: وَضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِسَائِهِ بِالْبَقْرِ^(٢).

[الحديث ٢٩٤ - أطرافه في: ٣٠٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٩، ٣٢٨، ١٥١٦، ١٥١٨، ١٥٥٦، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٦٣٨، ١٦٥٠، ١٧٠٩، ١٧٢٠، ١٧٣٣، ١٧٥٧، ١٧٦٢، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٨٣، ١٧٨٦، ١٧٨٧، ١٧٨٨، ٢٩٥٢، ٢٩٨٤، ٤٣٩٥، ٤٤٠٨، ٤٤٠١، ٥٣٢٩، ٥٥٤٨، ٥٥٥٩، ٦١٥٧، ٧٢٢٩].

هذا الحديث يدلُّ دلالةً صريحةً على: أَنَّ الْحَيْضَ لَيْسَ عَقُوبَةً عَلَى بَنَاتِ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَأَنَّ الْحَيْضَ طَبِيعَةٌ وَجِبَلَةٌ، كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، وَلَا قَوْلَ لِأَحَدٍ بَعْدَ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ. وقوله: «كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ». الكتابةُ هنا كتابةٌ قَدَرِيَّةٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ نَوْعَانِ: شَرْعِيَّةٌ، وَقَدَرِيَّةٌ.

فالشرعيةُ بمعنى: شَرَعٌ، أَوْ بِمَعْنَى فَرَضَ شَرْعًا.

والقدريةُ بمعنى: أَوْجَبَ قَدَرًا.

﴿فَقُولْهُ تَعَالَى: ﴿وَكَبِّنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [التَّائِبَةُ: ٤٥]. كِتَابَةٌ شَرْعِيَّةٌ.

﴿وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَبِّنَا عَلَيْكُمُ الْأَصْيَامَ كَمَا كُنْتُمْ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [التَّائِبَةُ: ١٨٣].

كِتَابَةٌ شَرْعِيَّةٌ أَيْضًا.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٤٠٠): سَرِفٌ -بِفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ وَكَسْرِ الرَّاءِ، بَعْدَهَا فَاءٌ: مَوْضِعٌ

قَرِيبٌ مِنْ مَكَّةَ، بَيْنَهُمَا نَحْوُ مِنْ عَشْرَةِ أَمْيَالٍ. اهـ

(٢) مُسْلِمٌ (١٢١١) (١١٩).

❖ وقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]. كذلك كتابة شرعية.
❖ وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]. هذه كتابة قدرية.
❖ وقوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤]. كذلك كتابة قدرية.
والأمثلة في هذا كثيرة.

❖ قوله ﷺ: «كتبه الله على بناتِ آدم». هذه كتابة قدرية، والمعنى: قدره الله على بناتِ آدم، وسبق لنا بيان الحكمة منه ^(١).

وفي هذا الحديث: فضيلة عائشة عليها السلام حيث بكت لخوفها أن يفوتها ما يفعله الحاج؛ لأنها عليها السلام كانت مُتَمَتِّعَةً معتمرة، فلما جاءها الحيض عرفت أنه لا يمكن أن تطوف بالبيت، فبكت لذلك؛ فدخل عليها الرسول ﷺ، فقال: «ما لك، أنفست؟» والمراد بالنفاس هنا الحيض؛ يعني: أحضت؟

قلت: نعم. قال: «إن هذا أمرٌ كتبته الله على بناتِ آدم، فاقضي ما يقضي الحاج». القضاء هنا؛ بمعنى: الإكمال والإتمام؛ لأنه ليس شيئاً فائتاً تقضيه، بل هو شيءٌ مُسْتَقْبَلٌ، وبه يُعرف أن القضاء في لسان الشرع يرادُ به الإتمام.

وعليه فيكون قول الرسول ﷺ: «ما أدركتُم فصلُوا، وما فاتكم فاقضُوا» ^(٢).
على إحدى الروايتين، يكون معنى «اقضُوا»: اتمُّوا، فليس المعنى اقضوا ما فات؛ لأن ما فات فات، ولذلك كان القولُ الراجح أن ما يقضيه المسبوق هو آخر صلاته، وليس أولها.

❖ وفي قوله: «اقضي ما يقضي الحاج». إشكال؛ إذ كيف يُجمعُ بينه وبين قول السحرة لفرعون: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]. بدون ياء؟

(١) تقدم.

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٣٨/٢، ٢٧٠، ٣١٨، ٣٨٢، ٤٨٩، ٥٣٢) (٧٢٥٠، ٧٦٦٤، ٨٢٢٣،

٨٩٦٦، ١٠٣٤٠، ١٠٨٩٣)، وأبو داود (٥٧٢)، والنسائي (٨٦١).

وهو عند مسلم رحمته الله (٦٠٢) (١٥٤) بلفظ: «صل ما أدركت، وأقضي ما سبقك».

والجواب: أنَّ الياءَ هنا ليستْ ياءَ الفعلِ، بل هي ياءُ المخاطبةِ المؤنثةِ، وأما في قوله تعالى: ﴿فَاقْضِ﴾. فالذي حُذِفَ هو ياءُ الفعلِ؛ لأنَّ المخاطبَ مُذَكَّرٌ.

وقوله: «غَيْرَ أَلَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ». وَسَكَتَ عن السعيِّ، فهل هذا يعني أن الحائضَ تَسْعَى، وإن لم تَطُفْ بِالْبَيْتِ، أم ماذا؟

ذهبَ بعضُ العلماءِ إلى ذلك، وقال: يُمكنُ في العمرة أن يُقدَّمَ السعيُّ على الطوافِ، ولكنَّ هذا ليس بصحيحٍ، وعائشةُ رضي الله عنها ما طافتْ، ولا سَعَتْ، كما جاء ذلك صريحاً عنها أنها حينَ طَهَّرَتْ طَافَتْ وَسَعَتْ^(١)، وكما هو في رواية مالكٍ في الموطأ: «غَيْرَ أَلَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ، وَلَا بَيْنَ الصفا والمروة حتى تَطْهُرِي»^(٢).

وهو أيضًا - أعني: السعي - تَبِعٌ للطوافِ، فلا يَجُوزُ أبدًا إلا بعدَ طوافِ النَّسكِ، ولولا أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم رَجَعَ للناسِ في يومِ العيدِ أن يُقدِّموا السعيَّ على الطوافِ في الحجِّ لكان أيضًا ممنوعًا؛ لأنَّ السعيَّ تابعٌ للطوافِ.

وعلى هذا فإذا حاضَتِ المرأةُ، وقد أحرَمَتْ بعمرة. نقول: افْعَلِي ما يَفْعَلُ الْمُعْتَمِرُونَ غَيْرَ أَلَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ، وَلَا تَسْعَى بَيْنَ الصفا والمروة حتى تَطْهُرِي.

ولكن لو أنَّ المرأةَ بعدما أُنْهَتْ طوافها جاءها الحيضُ، فإنها في هذه الحالة تَسْعَى، ولا حرجَ. ويجوزُ لها بعدَ إنْهائِ السعيِّ أن تَمُكِّثَ في المَسْعَى؛ لأنه لا يُعْتَبَرُ من المسجدِ.

وقولها رضي الله عنها: «وَضَحَّى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه بالبقرِ». المرادُ بالاضحية هنا الهَدْيُ، وأُطْلِقَ عليها لفظُ الأضحية؛ لأنها وَقَعَتْ في الضُّحَى.

وفيه أيضًا فائدة: وهي جوازُ الإهداءِ بالبقرِ، والبقرةُ تكونُ عن سبعةِ.



(١) رواه البخاري (١٦٥١)، ومسلم (١٢١٣) (١٣٦).

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (٢٨٩/١) (٥٤).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- بَابُ غَسْلِ الْحَائِضِ رَأْسَ زَوْجِهَا، وَتَرْجِيلِهِ.

٢٩٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كُنْتُ أُرْجِلُ رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَا حَائِضٌ ^(١).

[الحديث ٢٩٥ - أطرافه في: ٢٩٦، ٣٠١، ٢٠٢٨، ٢٠٢٩، ٢٠٣١، ٢٠٤٦، ٢٩٢٥].

٢٩٦- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يَوْسُفَ، أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ، قَالَ: أَخْبَرَنِي هِشَامٌ، عَنْ عُرْوَةَ، أَنَّهُ سُئِلَ اتَّخَذُمْنِي الْحَائِضُ، أَوْ تَدْنُو مِنِّي الْمَرْأَةُ، وَهِيَ جَنْبٌ؟ فَقَالَ عُرْوَةُ: كُلُّ ذَلِكَ عَلَيَّ هَيْنَ، وَكُلُّ ذَلِكَ تَخَذُمْنِي، وَلَيْسَ عَلَى أَحَدٍ فِي ذَلِكَ بِأَسٍّ، أَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ أَنَّهَا كَانَتْ تُرْجِلُ -تعني: رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ- وَهِيَ حَائِضٌ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَئِذٍ مُجَاوِرٌ فِي الْمَسْجِدِ يُدْنِي لَهَا رَأْسَهُ، وَهِيَ فِي حُجْرَتِهَا، فَتُرْجَلُ، وَهِيَ حَائِضٌ ^(١).

هذا الحديث فيه دليلٌ: على أَنَّ الْمَرْأَةَ الْحَائِضَ يَجُوزُ أَنْ يَقْرَبَهَا زَوْجُهَا، فَيُحْمَلُ قَوْلُهُ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى-: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا نَقْرُبُوهُنَّ﴾. على أَنَّ الْمَرَادَ اعْتَزَالَهُنَّ فِي الْجَمَاعِ، لَا بَغِيرَهُ.

ولهذا كانت عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تُرْجِلُ النَّبِيَّ ﷺ، وَهِيَ حَائِضٌ، وَكَانَ النَّبِيُّ حِينَ ذَاكَ مُجَاوِرًا فِي الْمَسْجِدِ، يَعْنِي: مُعْتَكِفًا فِي الْمَسْجِدِ، فَيُدْنِي لَهَا رَأْسَهُ، وَهِيَ فِي حُجْرَتِهَا، فَتُرْجَلُ، وَهِيَ حَائِضٌ.

وفي هذا حسنٌ ملاطفَةِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَهْلِهِ.

وفيه أيضًا: أَنَّ الْمَرْأَةَ تَخَذُمُ زَوْجَهَا فِيمَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَخْدَمَهَا دُونَ أَنْ يَسْتَأْذِنَهَا، وَلَوْ كَانَ أَمْرًا لَا يَجُوزُ إِلَّا بِإِذْنِهَا لَأَسْتَأْذَنَهَا.

(١) أخرجه مسلم (٢٩٧) (٩).

(٢) أخرجه مسلم (٢٩٧) (٨).

وفيه أيضًا: دليلٌ على استحبابِ ترجيلِ شعرِ الرأسِ، فإذا كان على الرجلِ رأسٌ كثيفٌ فالأفضلُ أن يُرَجَّلَه، وترجيُّه هو دهنُه وتسريحُه وتطْيِيبُه.

ولكن هل يُسَدِّلُ أو يُفَرِّقُ؟

كان الرسول ﷺ أولَ ما قَدِمَ المدينةُ يُسَدِّلُ رأسَه -يعني: على الوراءِ بدونِ فَرَقٍ- ثم بعدَ ذلك صارَ يَفَرِّقُه ﷺ؛ لمخالفةِ اليهودِ؛ لأنَّ اليهودَ كانوا يَسَدِّلُون، وكان أولُ ما قَدِمَ المدينةُ يُحِبُّ أن يوافِقَهُم فيها لم يُنَّه عنه حتى كَرِهَهُم ﷺ، وكَرِهَ ما هم عليه ^(١)، وقال: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ» ^(٢).

وفي هذا الحديث: إضافةُ البيتِ إلى ساكنِه، وإن لم يَكُنْ مالِكًا له؛ لقوله: في حجرِتها، والإضافةُ تكونُ لأدنى سببٍ، فها نحنُ نُضِيفُ إلى البعيرِ الزَّمامَ والرَّحْلَ، فنقولُ: زمامُ البعيرِ، ورَحْلُ البعيرِ، والبعيرُ لا شكَّ أنها لا تَمْلِكُ، فعلى هذا تكونُ حجرةُ عائشةَ ملكًا للنبي ﷺ، لكنها خاصةٌ بها.

(١) أخرجه البخاري (٣٥٥٨)، ومسلم (٢٣٣٦) (٩٠).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٠٣١)، وأحمد في مسنده (٥٠/٢) (٥١١٥)، مطوَّلًا.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله في «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص ١٦٣)، و«مجموع الفتاوى» (٢٥/٣٢١): هذا حديث جيد.

وذكره ابن حجر في «فتح الباري» (٦/٩٨): وذكر له شاهدًا مرسلًا بإسناد حسن، وذكره السيوطي في «الجامع الصغير»، وأشار إلى أنه حسن (١/٥٩٠)، حديث رقم (٨٥٩٣).

وقال الألباني رحمه الله في «صحيح الجامع الصغير» (٦٠٢٥): صحيح.

وقد سئل الشيخ الشارح رحمه الله: هل الأفضل للرجل الآن أن يَفَرِّقَ شعرَ رأسه، مع أنه قد أصبح أمرًا مُسْتَنْكَرًا؟

فأجاب رحمه الله: لا شك أن فرق الرأس أفضل؛ لأنه هدي الرسول ﷺ، وقد رأيت بعض الناس في الحج قد فرق رأسه، ولكن للأسف كثير من الناس يَعدُّون هذا أمرًا مُسْتَنْكَرًا، ويقولون: انظر لهذا الرجل قد فرق رأسه كالنساء. انتهت إجابة الشيخ رحمه الله.

وقال ابن قدامة رحمه الله في «المغني» (١/١١٥): قال أحمد: الفَرَقُ سُنَّةٌ. قيل: يا أبا عبد الله، يُشْهِرُ نفسه. قال: النبي ﷺ قد فَرَّقَ، وأَمَرَ بِالْفَرَقِ. اهـ.

وقال بعضُ أهلِ العلم: بل إضافةُ بيوتِ زوجاتِ الرسولِ ﷺ إليهن على سبيل التَّمْلِكِ، وأن رسولَ الله ﷺ مَلَكَهُنَّ، وَيَتَفَرَّغُ على هذه المسألة: هل تُورَثُ هذه البيوتُ بعدَ النبيِّ ﷺ أو لا؟

إن قلنا: إن هذه البيوتَ ملكٌ للزوجاتِ فإنها لا تُورَثُ؛ لأنها مُلكُها.
وإن قلنا: إن ملكَ هذه البيوتِ للرسولِ ﷺ فهي من جملةِ ماله، ولا تُورَثُ أيضًا، لكنها لا تُورَثُ ليس لعدم ملكه إياها، ولكن من أجل أن الأنبياء لا يُورَثون، ولكن مَنْ رأى تصرفَ الصحابةِ رضي الله عنهم، وأنهم لم يَضُمُوا بيوتَ زوجاتِ الرسولِ ﷺ إلى بيتِ المالِ عِلْمَ أن البيوتَ كانت ملكًا للزوجاتِ، وهذا هو الأقربُ؛ أنهم ملكٌ للزوجاتِ.
لكنه لما كان النبيُّ ﷺ هو الذي تَفَضَّلَ بهذه البيوتِ عليهن لم يَكُنْ لهن فضلٌ على الرسولِ، وإلا كان يقولُ قائلٌ: كيف كان لهؤلاءِ النسوةِ فضلٌ على الرسولِ ﷺ؟
فيقالُ: الفضلُ للرسولِ ﷺ، إن كان قد مَلَكَهُنَّ إياهن.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٣- بَابُ قِرَاءَةِ الرَّجُلِ فِي حِجْرِ امْرَأَتِهِ، وَهُوَ حَائِضٌ.

وكان أبو وائلٍ يُرْسِلُ خادِمَتَهُ، وهي حائِضٌ إلى أَبِي رَزِينٍ، فَتَأْتِيهِ بِالمَصْحَفِ، فَتُمْسِكُهُ بِعِلَاقَتِهِ^(١).

٢٩٧- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، أَنَّهُ سَمِعَ زُهَيْرًا، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ صَفِيَّةَ، أَنَّ أُمَّهُ حَدَّثَتْهُ، أَنَّ عَائِشَةَ حَدَّثَتْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَكَبَّى فِي حِجْرِي، وَأَنَا حَائِضٌ، ثُمَّ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ^(١).

[الحديث ٢٩٧ - طرفه في ٧٤٩٥].

(١) علَّقَه البخاري رَحِمَهُ اللهُ، كما في «الفتح» (٤٠١/١)، وقد وصله ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٤٠/٢).

وقال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ في «الفتح» (٤٠٢/١): إسناده صحيح.

والعلاقة -بكسر العين-: الخيط الذي يربط به كيس المصحف. قاله في «الفتح» (٤٠٢/١).

(٢) رواه مسلم (٣٠١)، (١٥).

هذا كما قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ، فيجوزُ للرجل أن يَقْرَأَ القرآنَ في حجرِ امرأته وهي حائضٌ، وكأنه يُشِيرُ إلى ضعفِ الحديثِ الذي فيه أن الملائكةَ لا تَدْخُلُ بيْتًا فيه حائضٌ، ولا جنبٌ^(١)؛ لأن الملائكةَ تَتَلَقَّفُ القراءةَ من قارئِ القرآنِ^(٢).

وأما الأثرُ الذي علَّقه عن أبي وائل؛ أنه يُرْسَلُ خادِمَتُه، وهي حائضٌ، إلى أبي رَزِينٍ، فتأتيه بالمصحفِ، فتُمَسِّكُه بعِلاقَتِه. ففيه دليلٌ أيضًا على أنه يجوزُ للحائضِ أن تَحْمِلَ المصحفَ، لكنها لا تَمْسُه؛ لأنه لا يَمَسُّ القرآنَ إلا طاهرٌ.

وفي حديثِ عائشة: أن الرسولَ ﷺ كان يَسْعَى بكلِّ ما يَجْلُبُ المودةَ بينَه وبينَ أهله، وهذا مثَالٌ من الأمثلةِ الدالةِ على أنه ﷺ خيرُ الناسِ لأهله، وقد قال ﷺ: «خيرُكم خيرُكم لأهله، وأنا خيرُكم لأهلي»^(٣).



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

٤ - بَابُ مَنْ سَمَّى النَّفَاسَ حَيْضًا.

٢٩٨ - حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّ زَيْنَبَ ابْنَةَ أُمِّ سَلَمَةَ، حَدَّثَتْهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ حَدَّثَتْهَا قَالَتْ: بَيْنَا أَنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مُضْطَجِعَةً^(١) فِي خِمِيصَةٍ إِذْ حِضْتُ فَأَنْسَلْتُ، فَأَخَذْتُ ثِيَابَ حَيْضَتِي^(٥)، قَالَ: «أَنْفَسْتِ؟»

(١) تقدم تخريجه سابقًا من غير ذكر الحائض.

(٢) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣٨/١)، وفي «شعب الإيمان» (٣٨١/٢)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٥٦/١)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (٤٨٧/٢)، والضياء المقدسي في «المختارة» (١٩٧/٢)، وقال: إسناده صحيح، والبخار في «مسنده» (٢١٤/٢).

وقال المنذري رَحِمَهُ اللهُ في «الترغيب والترهيب» (١٠٢/١): رواه البخار بإسناد جيد لا بأس به.

وقال الهيثمي رَحِمَهُ اللهُ في «مجمع الزوائد» (٩٩/٢): رواه البخار، ورجاله ثقات.

وقال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ في «صحيح الجامع» (٧٢٠): صحيح.

(٢) رواه الطحاوي في «المشكّل» (٢١١/٣)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وروى منه الشطر الأول الحاكم (١٧٣/٤)، وقال: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي، وانظر: «آداب الزفاف» للشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ (ص ١٩٧).

(٤) قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ في «الفتح» (٤٠٢/١): قوله مضطجعة. بالرفع، ويجوز النصب. اهـ.

(٥) قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ في «الفتح» (٤٠٣/٢): قوله: ثياب حَيْضَتِي، وقع في روايتنا بفتح الحاء وكسرها

قلت: نعم. فدعاني فاضْطَجَعْتُ معه في الْخَمِيلَةِ^(١).

[الحديث ٢٩٨ - أطرافه في: ٣٢٢، ٣٢٣، ١٩٢٩].

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: «بَابُ مَنْ سَمَّى النِّفَاسَ حَيْضًا». الظاهر أن هذا غلطٌ، وأن صوابَ العبارة أن يقال: بَابُ مَنْ سَمَّى الْحَيْضَ نِفَاسًا؛ لأن هذا هو الذي جاء به الحديث، وقد تكلَّم على ذلك ابنُ حجر رَحِمَهُ اللهُ، وأبدى عُذْرًا للمصنِّف. فقال رَحِمَهُ اللهُ في الفتح (١/٤٠٢):

قيل: إن هذه الترجمة مقلوبة؛ لأنَّ حَقَّهَا أن يقول: مَنْ سَمَّى الْحَيْضَ نِفَاسًا، وقيل: يُحْمَلُ على التقديم والتأخير، والتقدير: مَنْ سَمَّى حَيْضًا نِفَاسًا، وَيَحْتَمِلُ أن يكون المراد بقوله: مَنْ تَسَمَّى. مَنْ أَطْلَقَ النِّفَاسَ على الْحَيْضِ، فَيُطَابِقُ ما في الخبرِ بغيرِ تَكْلُفٍ. وقال الْمُهَلَّبُ وغيره: لَمَّا لم يَجِدِ المصنِّفُ نَصًّا على شرطه في النِّفَاسِ، ووجدَ تسميةَ الْحَيْضِ نِفَاسًا في هذا الحديثِ فَهَمَّ منه أن يحكمَ دَمَ النِّفَاسِ حكمَ دَمِ الْحَيْضِ. وتُعَقَّبُ بأن الترجمةَ في التسمية، لا في الحكم، وقد نازَعَ الخطابيُّ في التسويةَ بينهما من حيث الاشتقاق كما سيأتي.

وقال ابنُ رَشِيدٍ وغيره: مرادُ البخاري أن يُثَبَّتَ أنَّ النِّفَاسَ هو الأصلُ في تسميةِ الدَّمِ الخارجِ، والتَّعْيِيرُ به تعييرٌ بالمعنى الأعمَّ، والتَّعْيِيرُ عنه بِالْحَيْضِ تعييرٌ بالمعنى الأخصَّ، فعَبَّرَ النَّبِيُّ ﷺ بالأولِ، وعَبَّرَتْ أُمُّ سَلَمَةَ بالثاني، فالترجمةُ على هذا مطابقةٌ لما عَبَّرَتْ به أُمُّ سَلَمَةَ. والله أعلم. اهـ.

معاً، ومعنى الفتح: أَخَذْتُ ثِيَابِي التي ألبسها زمن الْحَيْضِ؛ لأنَّ الْحَيْضَةَ بالفتح هي الْحَيْضُ، ومعنى الكسر: أَخَذْتُ ثِيَابِي التي أَعَدَدْتُهَا لَألبسها حالة الْحَيْضِ، وجزم الخطابي برواية الكسر، ورجحها النووي، ورجح القرطبي رواية الفتح لوروده في بعض طرقه بلفظ: «حَيْض». بغير تاء. اهـ. (١) أخرجه مسلم (٢٩٦)، (٥).

في هذا اعتذار عن المؤلف رَحِمَهُ اللهُ، والإنسان بشرٌ، والمهمُّ أن الحيض يُسمَّى نفاسًا، وقد قال النبي ﷺ لعائشة حين رآها قد حاضَتْ، قَالَ: «لعلك نفست»^(١).

وجه ذلك: أن النفاس من التنفس، والتنفس كما يكون بدم الحيض يكون أيضًا بدم النفاس، وكما يكون بدم النفاس يكون أيضًا بدم الحيض، لكن من حيث الحكم يَخْتَلِفُ النفاس عن الحيض في أمورٍ، وإن كان الأصل التطابق، ومن هذه الأمور التي يَخْتَلِفَانِ فيها: الأمر الأول: أن النفاس إذا عاد في الأربعين بعد الطهر فهو مشكوك فيه.

مثاله: امرأة لما تَمَّ لها عشرون يومًا من ولادتها طهرت، ثم عاد الدم عليها قبل الأربعين، فهذا الدم عند الفقهاء مشكوك فيه: هل هو نفاسٌ، أو استحاضةٌ، أو دمٌ فسادٍ^(٢)؟ ولكن لو أنها حاضَتْ، وعاد الحيض عليها في عادتِها؛ مثل أن تكون عادتِها ثمانية أيام، فتحيض أربعة أيام، ثم تطهر يومين، ثم يعود الحيض إليها في اليوم السابع والثامن فهذا الدم يُعتَبَرُ عندهم حيضًا^(٣). وهذا هو الوجه الأول.

والوجه الثاني: في الإيلاء. فإذا حلف الرجل ألا يجامع زوجته فإنه يُضْرَبُ له أربعة أشهر؛ لقول الله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَبَعُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦]. فهل يُحْسَبُ منها أيام الحيض؟

الجواب: نعم، يُحْسَبُ منها؛ لأنَّ أيام الحيض مُعتادةٌ، فكلُّ امرأةٍ تحيض في

(١) تقدم تخريجه.

(٢) انظر: «المبدع» (١/ ٢٩٥)، و«الفروع» (١/ ٢٤٥)، و«شرح العمدة» (١/ ٥٢٢، ٥٢٣)، و«المحرر في الفقه» (١/ ٢٧)، و«الإنصاف» (١/ ٣٨٤، ٣٨٥)، و«الكافي» (١/ ٨٥)، و«المغني» (١/ ٤٢٩، ٤٣٠).

وقد سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللهُ: ما حكم ما لو عاد الدم على النفساء بعد أربعين يومًا؟ فأجاب رَحِمَهُ اللهُ: إن عاد دم النفاس بعد أربعين يومًا فقد قال الفقهاء: إن صادف عادة فهو حيض، وإن لم يصادف عادة فليس بحيض، مع أن القول الراجح في هذه المسألة أنه إن عاودها الدم فهو دم نفاس؛ لأن هذا جرت به العادة؛ أن المرأة تطهر.

هذا إذا كان الطهر يومًا أو يومين، وأما إذا طهرت أيامًا كثيرة، ثم عاد عليها الدم فهو حيض.

(٢) انظر: «المبدع» (١/ ٢٨٧).

الشهر مرةً في الغالب، لكنَّ النفسَ لا يُحَسَّبُ منها لسببين: أولاً: لطول مدته.

والثاني: لأنه نادرٌ، ولكنَّ الحيضَ معتادٌ، والله عَزَّ وَجَلَّ ضَرَبَ أربعةَ أشهرٍ، مع علمه أن غالبَ النساءِ يَحِضْنَ كُلَّ شهرٍ، والنفسُ ليسَ معتاداً، ونادر، فإن المرأةَ إذا حَمَلَتْ بَقِيَتْ تسعةَ أشهرٍ أو عشرة، وإذا وَلَدَتْ بَقِيَتْ مدةً في الغالبِ لا تَحْمِلُ.

ومثال ذلك: امرأةٌ آلى منها زوجها -يعني: حَلَفَ ألا يُجَامِعُهَا- فَرَفَعَتْهُ إلى القاضي، ففَرَضَ له أربعةَ أشهرٍ ابتداءً من أولِ يومٍ من مُحَرَّمٍ، فَيُحَسَّبُ لها محرم، وصفر، وربيع الأول، وربيع الثاني، وعاد حيضُها ثمانيةَ أيامٍ فلو حَسَبْنَا مدةَ الحيضِ لكانت تَزِيدُ أيضاً شهراً ويومين؛ لأنها -كما سبق- تَحِضُّ في كُلِّ شهرٍ ثمانيةَ أيامٍ، فيكونُ مجموعُ أيامِ حيضِها في الأشهرِ الأربعةِ اثنين وثلاثين يوماً، لكننا نَحْسَبُ أيامَ الحيضِ كأيامِ الطهرِ.

وأما النفسُ فلا، فلو أنَّ المرأةَ التي آلى منها زوجها مَضَى عليها شهرٌ، ثم نَفَسَتْ، وَبَقِيَتْ أربعين يوماً فهل تُحَسَّبُ الأربعون من المدة؟

الجوابُ: أنها لا تُحَسَّبُ، بل نقولُ: يُضْرَبُ لها أربعةَ أشهرٍ، وزيادة أربعين يوماً. والوجهُ الثالثُ: العِدَّةُ. العِدَّةُ -كما هو معلومٌ- ثلاثةُ قُرُوءٍ، فهل يُحَسَّبُ النفسُ على أنه حَيْضَةٌ؟

الجوابُ: لا، لا يُحَسَّبُ على أنه حَيْضَةٌ؛ لأنَّ الله تعالى قال: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْبِضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

والوجه الرابعُ: أنه يَجُوزُ أن يُطَلَّقَ الرجلُ في النفسِ، ولا يَجُوزُ أن يُطَلَّقَ في النفسِ، ولا يَجُوزُ أن يُطَلَّقَ في الحيضِ؛ لأنَّ النفسَ لا يُحَسَّبُ من العِدَّةِ، فإذا طَلَّقَ الإنسانُ في النفسِ ابْتَدَأَتِ العِدَّةُ مِن حينِ طلاقِها، لكن في الحيضِ لو طَلَّقَ وهي حائِضٌ فإنَّ العِدَّةَ تَبْدَأُ من طلاقِها؛ لأنَّ الحيضةَ التي طَلَّقَها فيها لا تُحَسَّبُ من العِدَّةِ.

فَالْخُلَاصَةُ الْآنَ أَنَّهُ:

- يَجُوزُ الطَّلَاقُ فِي النِّفَاسِ، وَلَا يَجُوزُ فِي الْحَيْضِ؛ لِأَنَّ النِّفَاسَ لَا يُحْسَبُ مِنَ الْعِدَّةِ، فَلَا تَطُولُ بِهِ الْعِدَّةُ.

- وَلَا يَجُوزُ الطَّلَاقُ فِي الْحَيْضِ؛ لِأَنَّ الْحَيْضَ يُحْسَبُ مِنَ الْعِدَّةِ، فَإِذَا طَلَّقَ فِي أَثْنَاءِ الْحَيْضِ، فَالْحَيْضَةُ الَّتِي طَلَّقَ فِيهَا لَا تُحْسَبُ، وَلَا بَدَأَ أَنْ تَعْتَدَّ الْمَرْأَةُ ثَلَاثَ حَيَضٍ غَيْرِ الْحَيْضَةِ الَّتِي طَلَّقَهَا فِيهَا، وَحَيْثُذِيكَ يَكُونُ قَدْ طَوَّلَ عَلَيْهَا الْعِدَّةَ، بِخِلَافِ النِّفَاسِ، فَالنِّفَاسُ مِنْ حِينِ أَنْ يُطَلَّقَ تَبْدِئُ الْعِدَّةُ، وَمَتَى أَتَاهَا الْحَيْضُ اعْتَدَّتْ بِهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا تَقُولُونَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حِينَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي بَعْضِ أَلْفَاظِهِ: «مُرَّه فُلْيُرَاجِعُهَا، ثُمَّ لِيُطَلِّقَهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا»^(١).

قُلْنَا: إِنْ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ جَوَازِ طَلَاقِ النِّفَاسِ لَا يُعَارِضُ الْحَدِيثَ؛ لِأَنَّ قِصَّةَ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ إِنَّمَا هِيَ فِي الْحَيْضِ، فَالْمَعْنَى: طَاهِرَةً مِنَ الْحَيْضِ، فَلَا مَنَافَاةَ.

فَهَذِهِ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي يَفْتَرِقُ فِيهَا النِّفَاسُ عَنِ الْحَيْضِ.

وَهُنَاكَ أَيْضًا فَرْقٌ ذَكَرَهُ ابْنُ حَزْمٍ، فَقَالَ: النِّفَاسُ تَطُوفُ بِالْبَيْتِ، وَالْحَائِضُ لَا تَطُوفُ بِالْبَيْتِ، وَمَا هُوَ الدَّلِيلُ؟

قَالَ: لِأَنَّ الْحَائِضَ مَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ طَوَافِهَا بِالْبَيْتِ كَمَا فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ وَحَدِيثِ صَفِيَّةَ، وَأَمَّا النِّفَاسُ فَلَمْ يَمْنَعْهَا؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ امْرَأَةَ أَبِي بَكْرٍ نَفَسَتْ فِي الْحَدِيثِيَّةِ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَغْتَسِلَ وَتَسْتَفْرِ ثَوْبًا، وَتُحْرِمَ، وَلَمْ يَقُلْ لَهَا: لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ. فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ النِّفَاسَ يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَطُوفَ بِالْبَيْتِ^(٢).

لَكِنَّ هَذَا الِاسْتِدْلَالُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَالْفَرْقُ أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ يُمَكِّنُهَا أَنْ تَطْهَرَ قَبْلَ أَنْ تَصِلَ إِلَى مَكَّةَ، وَرَبَّمَا تُحْرِمُ وَهِيَ قَارَنَةٌ، فَتُؤَخَّرُ الطَّوْفُ إِلَى طَوَافِ الْإِفَاضَةِ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٤٧١)، (٥).

(٢) انْظُرْ: «المحلى» (٢/١٨٤).

فَلَا يَتَعَيَّنُ مَا قَالَهُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَأَمَّا قِصَّةُ صَفِيَّةَ فَوَاضِحَةٌ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ: إِنَّهَا حَاضَتْ، فَقَالَ: «أَحَابِسْتُهَا هِيَ؟».

وَكَذَلِكَ قِصَّةُ عَائِشَةَ بِسَرَفٍ، وَهُوَ مَكَانٌ قَرِيبٌ مِنْ مَكَّةَ.

فَالصَّوَابُ: أَنَّ النَّفَاسَ وَالْحَيْضَ لَا يَصِحُّ مَعَهُمَا الطَّوَافُ.

❦ وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُ، أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ،

حَدَّثَتْهَا قَالَتْ: بَيْنَا أَنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مُضْطَجِعَةٌ فِي خُمَيْصَةٍ إِذْ حَضْتُ». الْخُمَيْصَةُ: كِسَاءٌ

مُرَبَّعٌ، لَهُ أَعْلَامٌ، وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ عِنْدَهُمْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَكَأَنَّهُ مِنْ خِيَارِ الْأَكْسِيَةِ.

❦ وَقَوْلُهَا رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَانْسَلَّتْ، فَأَخَذْتُ ثِيَابَ حَيْضَتِي». يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مِنَ النِّسَاءِ مَنْ

تَعُدُّ لِحَيْضَتِهَا ثَوْبًا مَعِينًا، وَقَدْ سَبَقَ لَنَا أَنَّ النِّسَاءَ اسْتَفْتَيْنَ الرَّسُولَ ﷺ فِي الْمَرَأَةِ يُصِيبُهَا

دَمُ الْحَيْضِ، فَقَالَ ﷺ: «تَقْرُضُهُ، ثُمَّ تَحْتَهُ، ثُمَّ تَغْسِلُهُ، وَتُصَلِّي فِيهِ»^(١).

وَقُلْنَا فِيهَا سَبَقَ: إِنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النِّسَاءَ كُنَّ يُصَلِّينَ فِي الثِّيَابِ الَّتِي يَحِضْنَ

فِيهَا، وَحَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا أَعَدَّتْ لِحَيْضَتِهَا ثَوْبًا مَعِينًا.

❦ فَقَالَ ﷺ: «أَنْفَسْتُ؟». قُلْتُ: نَعَمْ. فَدَعَانِي، فَاضْطَجَعْتُ مَعَهُ فِي الْخُمَيْلَةِ.

الْخُمَيْلَةُ نَوْعٌ مِنَ الْأَكْسِيَةِ، يَتَغَطَّى بِهِ النَّائِمُ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «تَعَسَّ عَبْدُ

الْخُمَيْصَةِ، تَعَسَّ عَبْدُ الْخُمَيْلَةِ»^(١).

وَفِي هَذَا دَلِيلٌ: عَلَى جَوَازِ مُضَاجَعَةِ الْحَائِضِ، وَهُوَ كَذَلِكَ، فَيَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ

يُضَاجِعَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، وَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَسْتَمْتَعَ مِنْهَا بِمَا شَاءَ إِلَّا الْجَمَاعَ.



(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٨٧).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥- بَابُ مَبَاشَرَةِ الْحَائِضِ.

٢٩٩- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كُنْتُ أَعْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، كَلَانَا جَنْبٌ^(١).

٣٠٠- وَكَانَ يَأْمُرُنِي فَأَتَزَرُّ، فَيُبَاشِرُنِي، وَأَنَا حَائِضٌ^(٢).

[الحديث ٣٠٠- طرفاه في: ٣٠٢، ٢٠٣٠].

٣٠١- وَكَانَ يُخْرِجُ رَأْسَهُ إِلَيَّ، وَهُوَ مُعْتَكِفٌ، فَأَغْسِلُهُ، وَأَنَا حَائِضٌ^(٣).

٣٠٢- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ خَلِيلٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ هُوَ الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَتْ إِحْدَانَا إِذَا كَانَتْ حَائِضًا، فَأَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبَاشِرَهَا أَمَرَهَا أَنْ تَتَزَرَ فِي فَوْرِ حَيْضَتِهَا، ثُمَّ يُبَاشِرُهَا، قَالَتْ: وَأَيْكُمْ يَمْلِكُ إِرْبَهُ، كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْلِكُ إِرْبَهُ؟^(٤).

تَابِعَهُ خَالِدٌ وَجَرِيرٌ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ^(٥).

٣٠٣- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مَيْمُونَةَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُبَاشَرَ

(١) رواه مسلم (٣٢١)، (٤٣).

(٢) أخرجه مسلم (٢٩٣)، (١).

(٣) أخرجه مسلم (٢٩٧)، (٨).

(٤) أخرجه مسلم (٢٩٣)، (٢).

(٥) ذكره البخاري معلقاً كما في «الفتح» (٤٠٣/١): فأما متابعة خالد فوصلها أبو القاسم التنوخي في فوائده، من طريق وهب بن بقية عنه فوصلها أبو داود (٢٧٣)، والإسماعيلي، والحاكم في «المستدرک» (٢٧٩/١). وانظر: «الفتح» (٤٠٤/١)، و«التعليق» (١٦٨/٢-١٧٠).

امرأة من نسائه أمرها فأتزرت، وهي حائض^(١).

ورواه سفيان عن الشيباني^(٢).

مباشرة الحائض جائزة، ولو كانت في فور حيضتها؛ أي: في وسطها، أو شدتها، لكن ينبغي للإنسان أن يأمرها - أي: الحائض - فتزتر؛ لئلا يرى منها ما يكره، فيقع في نفسه الكراهة؛ لأن الحائض - كما هو معروف - يخرج منها الدم، وربما يسيل أمام الزوج، فإذا رآه كرهه، ونفر، فلهذا كان النبي ﷺ يأمر من أراد من زوجاته أن يباشرها، وهي حائض، أن تزتر حتى يباشرها، وهو لا يرى محل الأذى.

وفيه دليل: على أنه ينبغي للإنسان أن يتجنب الاطلاع على عورة أخيه، وأقصد بالعورة كل عيب في أخيه، يحرص على ألا يراه أحد؛ لأن ذلك يوجب أن يقع في نفسه شيء من كراهته.

وفيه دليل أيضًا: على أنه إذا كان الإنسان لا يملك نفسه ألا يقع في الجماع إذا بآشر زوجته، وهي حائض فإنه لا يفعل؛ لقول عائشة رضي الله عنها: وأيكم يملك إزبه، كما كان النبي ﷺ يملك إزبه؟

وهو كذلك فنقول: إذا كان الرجل شديد الشهوة وقويًا، ويخشى على نفسه إذا بآشر زوجته وهي حائض أن يجامعها فنقول له: لا تباشر.

واعلموا أن المباشرة معناها مس البشرة للبشرة؛ يعني: من غير وجود حائل.

وفيه دليل: على ما يكثر السؤال عنه، وهو: هل يجوز عقد النكاح على المرأة وهي حائض؟

(١) رواه مسلم (٢٩٤)، (٣).

(٢) علقه البخاري رحمه الله، كما في «الفتح» (١/ ٤٠٥)، ووصله الإمام أحمد رحمه الله في «مسنده» (٦/ ٣٣٥).

(٢٦٨٤٦) نحوه.

وقال الحافظ رحمه الله في «تغليق التعليق» (٢/ ١٧٠): الحديث صحيح من الطرفين جميعًا، ومحفوظ لأبي

إسحاق الشيباني، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عائشة، وعن عبد الله بن شداد، عن ميمونة. اهـ.

والجواب: نعم، يَجُوزُ، ولكنه لا يَجُوزُ أَنْ يُطَلَّقَهَا وهي حائضٌ.

وهل يَجُوزُ أَنْ تُدْخَلَ الرجلَ على زوجته وهي حائضٌ؟

هذا فيه تفصيل: إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ الرجلَ عنده من الدين ما يَمْنَعُهُ عن غَشْيَانِ هذه المرأة قُلْنَا: لا بِأَسَ.

وأما إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ الرجلَ شابٌ قويٌّ، ودينُهُ وَسَطٌ، فَإِنَّا لَا نَجْعَلُ ليلةَ الدخولِ حَالَ حَيْضِ المرأةِ.

وَسَتَدِلُّ لِدَلِّكَ بِحَدِيثِ عائشةَ: أَيُّكُمْ كَانَ يَمْلِكُ إِرْبَهُ؟ ومعلومٌ أَنَّ الشابَّ قويٌّ الشهوةَ ضعیفَ الدينِ إِذَا دَخَلَ على امرأته، أَوَّلَ ليلةٍ فُرْبَهَا لَا يَمْلِكُ نَفْسَهُ، فنقولُ في هذه الحالِ: يُتَنَظَّرُ حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ يُدْخَلُ عَلَيْهَا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

٦- بَابُ تَرْكِ الْحَائِضِ الصَّوْمَ.

٣٠٤- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدٌ هُوَ ابْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَضْحَى أَوْ فِطْرٍ إِلَى الْمُصَلَّى، فَمَرَّ عَلَى النِّسَاءِ، فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ فَإِنِّي أُرِيْتُكُمْ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ». فَقُلْنَ: وَبِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ، وَتُكْفِرْنَ الْعَشِيرَ، مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلْبَّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ». قُلْنَ: وَمَا نَقْصَانُ دِينِنَا وَعَقْلِنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَلَيْسَ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ نَصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ؟» قُلْنَ: بَلَى. قَالَ: «فَذَلِكَ مِنْ نَقْصَانِ عَقْلِهَا، أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تَصِلْ وَلَمْ تَصُمْ؟» قُلْنَ: بَلَى. قَالَ: «فَذَلِكَ مِنْ نَقْصَانِ دِينِهَا»^(١).

[الحديث: ٣٠٤ - أطرافه في: ١٤٦٢، ١٩٥١، ٢٦٥٨].

(١) أخرجه مسلم (٧٩)، (١٣٢).

قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ تَرْكِ الْحَائِضِ الصَّوْمِ».

يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّ الْحَائِضَ لَا تَصُومُ، لَا أَنهَا تَتْرُكُهُ تَرْكًا مَطْقًا؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تَقْضِيَهُ. ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ، وَهُوَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ فِي أَصْحَى أَوْ فَطْرٍ إِلَى الْمُصَلَّى؛ يَعْنِي: مُصَلَّى الْعِيدِ، وَهَذَا الْمُصَلَّى كَانَ خَارِجَ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ، وَلِهَذَا نَقُولُ: إِنَّ السَّنَةَ وَالْأَفْضَلَ بِالنِّسْبَةِ لِمَسْجِدِ الْمَدِينَةِ أَنْ يُصَلَّى الْعِيدُ خَارِجَهُ، كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْعَلُ. لَكِنَّ النَّاسَ مِنْ أَزْمَانٍ طَوِيلَةٍ يُصَلُّونَ الْعِيدَ فِي نَفْسِ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ، وَهَذَا لَا شَكَّ خِلَافُ الْأَفْضَلِ^(١).

وَقَوْلُهُ: «فِي أَصْحَى أَوْ فَطْرٍ». شَكٌّ مِنَ الرَّاوي.

فَمَرَّ ﷺ عَلَى النِّسَاءِ بَعْدَ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الْعِيدَ، ثُمَّ وَعَظَ الرِّجَالَ، ثُمَّ وَعَظَ النِّسَاءَ.

فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ». الْمَعْشَرُ؛ يَعْنِي: الطَّائِفَةُ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «تَصَدَّقْنَ؛ فَإِنِّي أُرِيْتُكُمْ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ». أَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ؛ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ تُطْفِئُ الْخَطِيئَةَ، كَمَا يَطْفِئُ الْمَاءُ النَّارَ^(٢). وَالصَّدَقَةُ مِنْ فَوَائِدِهَا أَيْضًا: أَنَّهَا تَدْفَعُ مِئَةَ السَّوْءِ، فَتَكُونُ سَبَبًا لِحَسَنِ الْخَاتِمَةِ^(٣).

(١) سَأَلَ الشَّيْخَ الشَّارِحَ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَا هُوَ الْأَفْضَلُ لِمُصَلَّى الْعِيدِ: أَنْ يَكُونَ دَاخِلَ الْبَلَدِ أَوْ خَارِجَهَا؟ فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: صَلَاةُ الْعِيدِ الْأَصْلُ أَنْ تَكُونَ خَارِجَ الْبَلَدِ فِي الصَّحْرَاءِ فِي كُلِّ الْبِلَادِ إِلَّا مَكَّةَ، وَوَجْهُ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي مَكَّةَ: أَنَّ مَكَّةَ لَيْسَ فِيهَا صَحْرَاءٌ مُرِيحَةٌ، يُمْكِنُ لِلنَّاسِ أَنْ يَجْتَمِعُوا فِيهَا؛ لِأَنَّهَا جِبَالٌ. أَمَّا الْمَدِينَةُ وَأَشْبَاهُهَا فِإِقَامَةُ الصَّلَاةِ خَارِجَ الْبَلَدِ سَهْلَةٌ.

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٣/ ٣٢١، ٣٩٩)، (٥/ ٢٣١، ٢٤٨)، (١٥٢٨٤، ١٤٤٤١، ٢٢٠١٦)، (٢٢١٣٣)، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٩٧٣، ٤٢١٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٦١٤، ٢٦١٦)، وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ: صَحِيحٌ.

(٣) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٦٦٤).

وَقَالَ ابْنُ حَبَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّلْخِصِ» (٣/ ٢٤٤): أَعْلَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي الضَّعْفَاءِ، وَالْعُقَيْلِيُّ، وَابْنُ طَاهِرٍ، وَابْنُ الْقَطَّانِ. وَضَعَفَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي «الْإِرْوَاءِ» (٨٨٥).

والصدقة أيضًا تكون ظلًا على صاحبها يوم القيامة، كما قال النبي ﷺ: «كُلُّ امرئٍ في ظلِّ صدقته يومَ القيامة»^(١).

ثم إنه ﷺ لما قال: «فإني أريتُكُنَّ أكثرَ أهلِ النارِ».

قلن: وبِمَ يا رسولَ الله. أي: بأيِّ شيءٍ كنا أكثرَ أهلِ النارِ؟ وهذا الاستفهام للاستعلام، لا للإنكار؛ يعني: لم يَقْصِدَنَّ بهذا الاستفهام أن يُنْكَرَنَّ هذا الحكم الذي خُصِّصَ به، وإنما أُرِدْنَ أن يَسْتَفْهَمْنَ به من أجل تعديل أحوالهن. فقال ﷺ: «إنكنَّ تُكْثِرْنَ اللَعْنَ، وتُكْفِرْنَ العَشِيرَ».

وقوله: «تُكْثِرْنَ اللَعْنَ»؛ يعني: السَّبَّ، ولهذا إذا رأيتَ مَجَامِعَ النساءِ وَجَدْتَ السَّبَّ الكثيرَ.

وقوله: «وتُكْفِرْنَ العَشِيرَ»؛ أي: تَجْحَدْنَ فضلَه، والعَشِيرُ هو الزوجُ، وقد بيَّن النبي ﷺ هذا بقوله: «لو أَحْسَنْتَ إلى إِخْداَهِنَّ الدهرَ كُلَّهُ، ثم رأْتَ منك إِساءَةً واحدةً نَسِيتَ كُلَّ الإِحْسَانِ، ولم تَذْكُرْ منه شيئاً»^(٢).

قال: «ما رأيتُ من ناقصاتِ عقلٍ ودينٍ أَذْهَبَ لِلْبَّ الرجلِ الحازمِ من إحداكن». سبحانه الله، المرأةُ ناقصةُ عقلٍ ودينٍ، وتُذْهَبُ عقلُ الرجلِ الحازمِ؛ لأنها فتنةٌ يَمِيلُ إليها الرجلُ، حتى لو كان من أَحْزَمِ الناسِ فإنها رَبِّما تُغْريه وتَغْزِيه حتى يَنْخَدِعَ بها. وأراد النبي ﷺ بذلك أن يُحَذِّرَ الرجلَ الحازمَ من خِداعِ المرأةِ، وألا يَعْتَرَّ.

فاسْتَفْهَمْنَ - رضي الله عنهن -، وقلن: وما نُقصانُ ديننا وعقلنا يا رسولَ الله؟ قال: «أليس شهادةُ المرأةِ مثلُ نصفِ شهادةِ الرجلِ؟» قلن: بلى. وفي الجوابِ لَفٌّ ونَشْرٌ غيرُ مُرتَّبٍ^(٣)؛ لأنهن قلن: وما نقصانُ ديننا وعقلنا؟ فبدأنَ بنقصانِ العقلِ.

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (١٤٧/٤) (١٧٣٣٣)، وصححه ابن خزيمة (٢٤٣١)، وابن حبان

(٣٣١٠)، والحاكم في «المستدرک» على شرط مسلم (٥٧٦/١)، ووافقه الذهبي.

(٢) أخرجه البخاري (١٠٥٢)، ومسلم (٩٠٧)، (١٧).

(٣) قال الشيخ محمد محيي الدين رَحِمَهُ اللهُ في تعليقه على «أوضح المسالك» (٢٩٦/٢): وفي علم البديع نوع

والمراد بالعقل هنا ليس العقل الذي هو ضد الجنون، ولكن المراد بذلك عقل الأشياء وضبطها، فينبئ الرسول ﷺ ذلك بقوله: «إن شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل». أي: إن شهادة الرجل عن امرأتين، ودليله قول الله تعالى: ﴿وَأَمْسَتْشَهِدُوا شَهِدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن رَضَوْنَ مِنَ الشَّهَادَةِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. لكن هل هذا مُطَرِّدٌ مُنْعَكِسٌ؟

الجواب: لا، فهو ليس مُطَرِّدًا، ولا منعكسًا؛ بمعنى: أنه قد لا تقوم المرأة بمقام شهادة الرجل، كما في الحدود، فلو شهد أربعون امرأة على رجل أنه زنى فإنهن لا يقمن مقام أربعة رجال، ولو كان هذا مُطَرِّدًا لقلنا: لو شهد ثنائي نساء لا يُقيم الحد. وهو غير منعكس أيضًا؛ بمعنى: أننا قد نكتفي بشهادة النساء عن شهادة الرجال، كما في شهادة الرضاع، والولادة، وما أشبه ذلك، وكذلك في الخبر الديني؛ فإن الخبر الديني يستوي فيه الرجال والنساء والواحد والمتعدد، ولذلك قال العلماء: لو شهدت امرأة بدخول رمضان صام الناس بشهادتها.

إذا: فهذا الحديث ليس على إطلاقه وعمومه، بل هناك أحاديث تُقَيِّدُ هذا. لكن في الأمور الهالية شهادة المرأتين تقوم مقام شهادة الرجل بشرط أن يكون معهن رجل، ولهذا لا يثبت الهال بشهادة أربع نسوة بدلًا عن رجلين، بل لا بد أن يكون معهن رجل.

يسمى اللف والنشر، وهو أن تذكر متعديًا، ثم تذكر ما لكل واحد منهما، وقد ذكر علماء البلاغة أن جعل الأول للأول، وجعل الثاني للثاني أحسن من جعل الأول للثاني وجعل الثاني للأول. ومن أمثلة ذلك عندهم: قوله تعالى: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]. فقوله سبحانه: ﴿لِتَسْكُنُوا فِيهِ﴾ هو أول الأمور المنشورة، وهو راجع إلى الليل الذي هو أول الأمور الملفوفة. وقوله سبحانه: ﴿وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ هو ثاني الأمور المنشورة، وهو راجع لثاني الأمور الملفوفة، وهو النهار.

والحكمة من ذلك قد بينها الله ﷻ في قوله: ﴿أَنْ تَصِلَ إِحْدَهُمَا فَتُكْرِمَهُمَا﴾ الأخرى.

قوله: ﴿تَصِلَ﴾؛ بمعنى: تَسَى.

وقوله: ﴿فَتُكْرِمَهُمَا الْأُخْرَى﴾. أي تذكُرُها ما نَسِيتَ.

وفي هذا دليل: على أنه يجوز أن يُذكرَ الشاهد ما نسي، وأن الشاهد إذا ذُكرَ فذكر لم تبطل شهادته بنسيانه الأول، وهذا هو نقص العقل.

وأما نقص الدين فقال ﷻ: «أوليس إذا حاضت لم تصل، ولم تصم». هذا هو الشاهد للترجمة. فقلن: بلى. قال: «فذلك من نقصان دينها». وقد يشكّل هذا على بعض الناس، فيقال: كيف تجعل هذا من نقصان دينها، وهي إنما تركت الصوم؛ امتثالاً لأمر الله ﷻ، فكيف يقال: إن دينها نقص؟

فالجواب على ذلك: أن يقال: نقصان الدين ينقسم إلى قسمين:

١- قسم يُلام عليه العبد.

٢- وقسم لا يُلام عليه العبد، لكن يقوّته الكمال.

فما كان باختيار من العبد فإنه يُلام عليه، ثم قد يُعاقب، وقد لا يُعاقب؛ كرجل ترك فريضة من الفرائض فإنه لا شك يُلام على ذلك ويُعاقب.

وما كان بغير اختيار من العبد فإنه لا يُلام عليه، لكنه ناقص عن غيره، أرايتم الرجل الذي عنده مالٌ يتصدق به، ويُنفقه في سبيل الله، وآخر ليس عنده مالٌ، فالثاني ناقص بالنسبة للأول، لكن هل يُلام على هذا النقص؟

الجواب: لا؛ لأنه بغير اختياره.

ونقصان دين المرأة بترك الصلاة والصوم في أيام الحيض من أي القسمين؟
الجواب: من الثاني، فهو من الذي لا يُلام عليه، فهي ناقصة الدين، ولكن لا تُلام

على ذلك.

ولا غرابة في هذا؛ لأن امتناع الفعل بالشرع كامتناعه بالقدر، وقد مثلنا برجل غني

يَتَصَدَّقُ، ورجل فقير لا يَتَصَدَّقُ، فالثاني ناقص؛ لأن الصدقة في حقّه ممتنعة قَدْرًا.
والمرأة إذا حاضت لا تصوم ولا تُصَلِّي، فالصلاة والصيام في حقّها مُمتنعان
شرعًا، فهي ناقصة، لكن لا تُلَامُ.

وعُلم من هذ الحديث: أن فِعْلَ الصيام في وقته أفضل من قضائه؛ لأن المرأة إذا
حاضت لا تترك الصيام تركًا نهائيًا، ولكنها تترك أداءه في وقته.
وقلتُ ذلك لأفزع عليه مسألة، وهي: من المعلوم أن المسافر له الفطر، لكن هل
الأفضل أن يُفطر ويُقضي، أو الأفضل أن يصوم، وذلك فيما إذا تساوى الأمران؛
الصوم والفطر؟

الجواب: أن الصوم أفضل؛ لوجوه ثلاثة:

الوجه الأول: لأنه فِعْلُ النبي ﷺ؛ فَإِنَّ النبي ﷺ كان يصوم في سفره، ولم يُفطر ﷺ في
سفره إلا حين قيل له: إن الناس قد شقّ عليهم الصوم، وإنهم يَتَتَبَرَّون ما تفعل؟ فأفطر^(١).
ومما وَرَدَ في صيامه ﷺ في السفر ما ذكره أبو الدرداء رضي الله عنه: كنا مع النبي ﷺ في
سفر في حرٍّ شديد، حتى إنَّ أحدنا لَيَضَعُ يده على رأسه من شدة الحرِّ، وأكثرنا ظِلًّا
صاحبُ الكساء - يعني: الذي عنده كساء يُعْطِي به رأسه، فليس هناك خيمة، ولا شيء
يُسْتَتَلُّ به - وما فينا صائم إلا رسولُ الله ﷺ وعبدُ الله بنُ رَواحة^(٢).

فهذا يدلُّ على أن الصوم أفضل، ولم يُفطر الرسول ﷺ في هذه السفرة؛ لأنَّ الناس
لم يَشَقَّ عليهم الصوم.

لكن لما كان في غزوة الفتح، وقيل له: إن الناس قد شقّ عليهم الصيام، وإنهم
يَتَتَبَرَّون ماذا تفعل؟

أفطر النبي ﷺ بعد العصر؛ يعني: بعد ما لم يَبْقَ على اليوم إلا شيء قليل، مع ذلك
أفطر، ودعا بقاء، ووضعَه على فخذه، وهو راكبٌ ناقته؛ ليراه الناس، فشرب، والناسُ

(١) رواه مسلم رحمته الله (١١١٤)، (٩٠).

(٢) أخرجه البخاري (١٩٤٥)، ومسلم (١١٢٢)، (١٠٨).

يَنْظُرُونَ، فَأَفْطَرَ النَّاسُ إِلَّا نَفَرًا قَلِيلًا لَمْ يُفْطِرُوا، وَكَأَنَّهُمْ قَالُوا: إِنْ الْوَقْتُ قَرِيبٌ. فَقِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ بَعْضُ النَّاسِ قَدْ صَامَ. قَالَ: «أُولَئِكَ الْعَصَاةُ، أُولَئِكَ الْعَصَاةُ»^(١).

المهم: أننا فرغنا على حديث أبي سعيد أن أداء الصوم في وقته أفضل من قضائه، لكن إذا كان يشق على الإنسان الصوم في السفر فالفطر أفضل؛ لأن كون الإنسان يصوم مع المشقة قد يوحي بأنه كره رخصة الله ﷻ، وكرهه رخصة الله ليست بالأمر الهين؛ لأن رخصة الله كرم أعطاك إياها الكريم، فردّها سوء أدب، ولهذا لو أهدى إليك إنسان من البشر هدية، وردّذتها فهذا يعدّ سوء أدب. فإذا كان الله ﷻ قد رخص لنا فعلينا أن نقبل رخصته.

وأما إذا لم تكن مشقة في الصوم فإن الصوم أفضل، وقد سبق أن قلنا: إنه أفضل لوجوه ثلاثة، وهذا هو الوجه الأول.

والوجه الثاني: أنه أهون على المكلف؛ لأن صوم الإنسان مع الناس أسهل من كونه يقضيه وحده، وهذا شيء مجرب، وكلما كانت العبادة أسهل على المكلف فهي أليق بالدين الإسلامي؛ لأن الدين الإسلامي مبني على اليسر والسهولة.

والوجه الثالث: أنه إذا صام فإنه يصادف الصوم في وقته، وهو رمضان، وهذا هو الذي يطابق الحديث.

فصارت الوجوه ثلاثة:

أولاً: تمام الاقتداء بالرسول ﷺ. والثاني: أنه أسهل.

والثالث: أنه يطابق الوقت الذي حُدّد للصوم.

ويمكن أن نأتي بوجه رابع، وهو أنه أسرع في إبراء الذمة؛ لأن الإنسان إذا صام وجاء العيد فإذا هو قد أدّى ما عليه، ولم يبق في ذمته شيء، وما كان أسرع في إبراء الذمة فهو أفضل، ما لم يخالف الشرع.

فهذه أربعة وجوه، كلها تدلّ على أن الصوم في السفر أفضل، أما مع المشقة فلا يكون أفضل، لكن إن كانت المشقة شديدة فالصوم معصية، وليس من البر، وقد رأى

النَّبِيُّ ﷺ زَحَامًا، وَهُوَ فِي السَّفَرِ، وَرَأَى رَجُلًا قَدْ ظَلَّلَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟» قَالُوا: صَائِمٌ. فَقَالَ: «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ»^(١). يَعْنِي: لَا تُكَلِّفْ نَفْسَكَ فَوْقَ طَاقَتِهَا.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ: عَلَى حَرَصِ نِسَاءِ الصَّحَابَةِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ- عَلَى تَكْمِيلِ مَا نَقَصَ فِي حَقِّهِنَّ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ سَوَالَهُنَّ عَنْ نَقْصَانِ الْعَقْلِ وَالِدِينِ لِلإِسْتِعْلَامِ، لَا لِلإِسْتِنْكَارِ^(٢).
قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «الْفَتْحِ» (١/٤٠٦-٤٠٧):

قَوْلُهُ: «لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ». فِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنْ مَنَعَ الْحَائِضُ مِنَ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ كَانَ ثَابِتًا بِحُكْمِ الشَّرْعِ قَبْلَ ذَلِكَ الْمَجْلَسِ، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ مَشْرُوعِيَّةُ الْخُرُوجِ إِلَى الْمُصَلَّى فِي الْعِيدِ، وَأَمْرُ الْإِمَامِ النَّاسَ بِالصَّدَقَةِ فِيهِ.

وَاسْتَنْبَطَ بَعْضُ الصُّوفِيَّةِ مِنْهُ جَوَازَ الطَّلَبِ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ لِلْفُقَرَاءِ، وَلَهُ شُرُوطٌ، وَفِيهِ حُضُورُ النِّسَاءِ الْعِيدِ، لَكِنْ بِحَيْثُ يَنْفَرِدْنَ عَنِ الرِّجَالِ خَوْفَ الْفِتْنَةِ. اهـ

الظَّاهِرُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِالْجَوَازِ هُنَا عَدَمُ الْمَنْعِ؛ فَإِنَّ حُضُورَ النِّسَاءِ لِلصَّلَاةِ فِي غَيْرِ يَوْمِ الْعِيدِ الْأَوَّلَى عَدَمُهُ، وَيَبْوِثُهُنَّ خَيْرٌ لِهِنَّ^(٣).

إِلَّا فِي الْعِيدِ فَإِنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَخْرُجْنَ -إِنْ لَمْ يُقَلِّ بِالْوُجُوبِ-^(٤)؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٩٤٦)، وَمُسْلِمٌ (١١١٥)، (٩٢).

(٢) سَأَلَ الشَّيْخَ الشَّارِحَ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَلْ يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَأْخُذَ دَوَاءً لِتَأْخِيرِ نَزُولِ دَمِ الْحَيْضِ؟ فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا فِيهِ خَطَرٌ وَقَدْ ثَبِتَ ضَرَرُهُ، وَلِذَلِكَ فَأَنَّا لَا أَوْيَدُ مَنَعَ نَزُولِ الْحَيْضِ أَبَدًا؛ لِأَنَّ هَذَا طَبِيعَةٌ وَجِبَلَةٌ.

(٣) هَذَا لَفْظُ حَدِيثٍ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٢/٧٦)، (٥٤٦٨)، وَأَبُو دَاوُدَ (٥٦٧).

وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ: صَحِيحٌ.

(٤) سِيَاقُ الْكَلَامِ بِالتَّفْصِيلِ -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- عَلَى حُكْمِ خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى صَلَاةِ الْعِيدِ فِي كِتَابِ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ، وَسَنِينِ هُنَاكَ أَنَّ الْقَوْلَ الرَّاجِحَ هُوَ وَجُوبُ خُرُوجِهِنَّ.

وَالْقَوْلُ بِالْوُجُوبِ هُوَ قَوْلُ الْخُلَفَاءِ الثَّلَاثَةِ؛ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعَلِيٌّ، وَبِهِ قَالَ أَيْضًا ابْنُ عُمَرَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ.

وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِ «صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ فِي الْمَصَلَّى هِيَ السَّنَةُ» (ص ١٣): وَالْقَوْلُ بِالْوُجُوبِ هُوَ الَّذِي اسْتَظْهَرَهُ الصَّنْعَانِيُّ فِي «سَبِيلِ السَّلَامِ»، وَالشُّوكَاوِيُّ، وَصَدِيقُ خَانَ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي

كَلَامِ ابْنِ حَزْمٍ، وَكَانَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ قَدْ مَالَ إِلَيْهِ فِي اخْتِيَارَاتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

وَقَدْ رَجَحَ هَذَا الْقَوْلَ مِنَ الْمَعَاصِرِينَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ، وَالشَّيْخُ ابْنُ عَثِيمِينَ الشَّارِحَ -رَحِمَهُمَا اللَّهُ-،

النساء العواتق وذوات الخدور حتى الحيض، أمرهن أن يخرجن^(١).

فتعيرهُ بالجواز فيه تساهلٌ، إلا أن يُريد بذلك عدم المنع، وأما بالنسبة لحكم صلاة العيد، بالنسبة للرجال ففيها خلافٌ هل هي سنةٌ مطلقاً^(٢)، أو فرضٌ كفايةً^(٣)، أو فرضٌ عينٍ^(٤)؟

❖ وقولُ ابنِ حجرٍ رَحِمَهُ اللهُ: لكن بحيث يَنْفَرِ ذُنَّ عن الرجال؛ خوفَ الفتنة. يُؤْخَذُ هذا من قوله: إن الرسولَ نَزَلَ حَتَّى أَتَى النساءَ.

❖ ثُمَّ قَالَ ابنُ حجرٍ: وفيه جوازُ عظةِ الإمامِ النساءَ على حدةٍ، وقد تقدَّم في العلم، وفيه أن جَحَدَ النِّعَمِ حرامٌ، وكذا كثرةُ استعمالِ الكلامِ القبيحِ كاللعنِ والشتَمِ، واستَدَلَّ النوويُّ على أنهما من الكبائرِ بالتوَعُّدِ عليهما بالنارِ.

وفيهِ ذَمُّ اللعنِ، وهو الدعاءُ بالإبعادِ من رحمةِ الله تعالى، وهو محمولٌ على إذا ما كان في معيَّنٍ. اهـ.

فإن كان على عمومٍ فلا بأس؛ يعني: يجوزُ أن تقولَ: لعنةُ الله على الكافرين، على الظالمين، على الفاسقين، وما أشبه ذلك، لكن لا يجوزُ أن تقولَ: لعنةُ الله على فلانٍ.

=

وانظر: «تمام المنة» (ص ٣٤٤).

(١) أخرجه البخاري (٩٧٤)، ومسلم (٨٩٠)، (١٠).

(٢) وهذا هو مذهب مالك والشافعي، وانظر: «الأم» (١/ ٢٤٠)، ومختصر المزني (ص ٣٠)، و«المذهب» (١/ ١٦٣)، و«حلية العلماء» (٢/ ٢٥٣).

(٣) وهذا هو مذهب الحنابلة. وانظر: «الإنصاف» (٢/ ٤٢٠).

(٤) وهذا هو مذهب أبي حنيفة، وأحد أقوال الشافعي، وأحد القولين في مذهب أحمد، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، واختاره من المعاصرين: الشيخ السعدي والشيخ الألباني والشيخ الشارح رَحِمَهُ اللهُ.

وانظر: «المبسوط» (٢/ ٣٧)، و«تحفة الفقهاء» (١/ ٢٧٥)، و«بدائع الصنائع» (٢/ ٦٩٥)،

و«الاختيارات» (ص ٨٢)، وكتاب الصلاة (ص ١١)، و«المختارات الجليلة» (ص ٧٢)، و«فقه

السعدي» (٢/ ٣٥١)، و«الشرح الممتع» (٥/ ١٥١، ١٥٢)، و«تمام المنة» (ص ٣٤٤)، وسيأتي إن شاء الله تفصيل الخلاف في هذه المسألة في كتاب الجمعة والعيد.

❦ ثُمَّ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وفيه إطلاقُ الكفرِ على الذنوبِ التي لا تُخْرِجُ عن الملة؛ تغليظاً على فاعِلِها؛ لقوله في بعضِ طرقه: بكفرِهن، كما تقدَّم في الإيمان، وهو كإطلاقِ نفيِ الإيمان. اهـ

لكنَّ هذا فيه نظرٌ؛ لأنه يُحْمَلُ قوله: بكفرِهن. على كفرِ العشيرِ؛ لأنه قال: «تُكْثِرْنَ اللعنَ، وتُكْفِرْنَ العشيرَ».

فِيُحْمَلُ الْمُطْلَقُ عَلَى هَذَا الْمُقَيَّدِ.

❦ ثم قال ابنُ حجرٍ: وفيه الإغلاطُ في النصحِ بما يكونُ سبباً لإزالةِ الصفةِ التي تُعَابُ، وأن لا يُوجِبَ بذلك الشخصُ المُعَيَّنُ؛ لأن في التعميمِ تسهياً على السامعِ.

وفيه: أنَّ الصدقةَ تَدْفَعُ العذابَ، وأنها قد تُكْفِّرُ الذنوبَ التي بين المخلوقين، وأنَّ العقلَ يَقْبَلُ الزيادةَ والنقصانَ، وكذلك الإيمانُ، كما تقدَّم، وليس المقصودُ بذكرِ النقصِ في النساءِ لَوَمَهن على ذلك؛ لأنه من أصلِ الخَلْقَةِ، لكن التنبيهَ على ذلك تحذيراً من الافتتانِ بهن، ولهذا رَتَّبَ العذابَ على ما ذَكَرَ من الكُفْرانِ وغيره، لا على النقصِ.

وليس نقصُ الدينِ مُنْخَصِراً فيما يَحْدُثُ به الإثمُ، بل في أعمِّ من ذلك. قاله النووي؛ لأنه أمرٌ نسبيٌّ، فالكاملُ مثلاً ناقصٌ عن الأكملِ، ومن ذلك الحائضُ لا تَأْتُمُّ بتركِ الصلاةِ زمنَ الحيضِ، لكنها ناقصةٌ عن المُصَلِّي، وهل تُثَابُ على هذا التركِ؛ لكونها مُكَلِّفَةٌ به، كما يُثَابُ المريضُ على النوافلِ التي كان يَعْمَلُها في صحته، وشُغِلَ بالمرضِ عنها؟

قال النووي: الظاهرُ أنها لا تُثَابُ، والفرقُ بينها وبين المريضِ أنه كان يَفْعَلُها بنيةِ الدوامِ عليها مع أهليته، والحائضُ ليست كذلك، وعندي في كونِ هذا الفرقِ مُسْتَلْزِماً لكونها لا تُثَابُ وَقَفَةً. اهـ

الظاهرُ من تعليلِ النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: أن الإنسانَ الذي يَفْعَلُ النوافِلَ، وهو صحيحٌ بقصدِ الاستدامةِ، فإذا مَرَضَ تركها للمرضِ كُتِبَ له أَجْرُها.

نقول: حتى الحائضُ تَفْعَلُها بنيةِ الاستدامةِ، ما دامت مأمورةً بها، ولهذا قال ابنُ

حجر: عندي وقفة في هذا. وهذا صحيح، ولذلك فالعلة في التفريق أن هذا هو ما جاءت به السنة فقط، والله تعالى أحكم الحاكمين، وحكمه عدل، ورحمة وفضل.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٧- بَابُ تَقْضِي الْحَائِضِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا إِلَّا الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ.

وقال إبراهيم: لا بأس أن تقرأ الآية ^(١).

ولم ير ابن عباس بالقراءة للجنب بأساً ^(٢).

وكان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه ^(٣).

وقالت أم عطية: كنا نؤمر أن يخرج الحيض فيكبرن بتكبيرهم، ويدعون ^(٤).

وقال ابن عباس: أخبرني أبو سفيان أن هرقل دعا بكتاب النبي ﷺ، فقرأه، فإذا

فيه: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَقُلْ يَٰ أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ ^(٥) [التوبة: ٦٤].

وقال عطاء، عن جابر: حاضت عائشة، فنسكت المناسك غير الطواف بالبيت، ولا تصلي ^(٦).

(١) ذكره البخاري معلقاً، كما في «الفتح» (٤٠٧/١)، وقد وصله الدارمي في «سننه» (١٨٩/١)، وابن

أبي شيبة في «مصنفه» (١٠٣/١) وانظر: «الفتح» (٤٠٨/١)، و«التعليق» (١٧١/٢).

(٢) علقه البخاري رحمته الله، كما في «الفتح» (٤٠٧/١)، ووصله ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٠٢/١).

ووصله أيضاً ابن المنذر، قال: حدثونا عن محمود بن آدم عن الفضل بن موسى، عن الحسين - يعني: ابن واقد - عن يزيد النحوي، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما: «أنه كان يقرأ ورده وهو جنب». قال ابن حجر في «التعليق» (١٧٢/٢): إسناده صحيح.

(٣) علقه البخاري رحمته الله، كما في «الفتح» (٤٠٧/١)، وقد وصله مسلم في «صحيحه» (٢٨٢/١)

(٣٧٣) (١١٧). وانظر: «الفتح» (٤٠٨/١)، و«تغليق التعليق» (١٧٢/٢، ١٧٣).

(٤) علقه البخاري رحمته الله، كما في «الفتح» (٤٠٧/١)، وقد أسنده المؤلف في العيدين (٩٧١).

(٥) علقه البخاري رحمته الله، كما في «الفتح» (٤٠٧/١)، وقد أسنده أبو عبد الله في مواضع من كتابه مطولاً

ومختصراً، ومنها: كتاب «الجهاد» (٢٨٠٤)، وكتاب «التفسير» (٤٥٥٣)، وكتاب «بدء الوحي»

(٧) من حديث الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عنه به.

(٦) علقه البخاري رحمته الله، كما في «الفتح» (٤٠٧/١)، وقد أسنده أبو عبد الله في الحج (١٦٥٢)،

وقال الحكم: إني لأذبح وأنا جنبٌ.

وقال الله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ تَذْكُرًا سَرًّا عَلَيْنَا﴾ [النساء: ١٢١].^(١)

٣٠٥- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَا نَذْكُرُ إِلَّا الْحَجَّ، فَلَمَّا جِئْنَا سَرَفَ طَمَثْتُ، فَدَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ، وَأَنَا أَبْكِي، فَقَالَ: «مَا يُبْكِيكِ؟» قُلْتُ: لَوَدِدْتُ وَاللَّهِ أَنِّي لَمْ أَحِجَّ هَذَا الْعَامَ. قَالَ: «لَعَلَّكَ نَفِسْتِ؟» قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «فَإِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، فَافْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَلَّا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهَرِي»^(٢).

قال البخاري رحمه الله: «بَابُ تَقْضِي الْحَائِضِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا إِلَّا الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ»؛ يعني: فلا تطوفُ، و«تَقْضِي» هنا بمعنى «تَفْعَلُ»، وفيه دلالة واضحة على أن القضاء في اللغة العربية أوسع من القضاء في الاصطلاح؛ لأن القضاء في الاصطلاح تَدَارُكُ مَا فَاتَ، وأما في اللغة العربية، فهو أوسع، ومنه قولُ الله تعالى: ﴿فَقَضَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [مُحَمَّدٌ: ١٢]. أي: أَتَمَّهُنَّ.

وقوله: «الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا إِلَّا الطَّوَافَ». ظاهره أنه يَشْمَلُ السَّعْيَ، وَالْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ، وَالْمَبِيتَ بِالْمُزْدَلِفَةِ، وَرَمْيَ الْجَمَرَاتِ، وَالْمَبِيتَ بِمِنًى، وَكُلَّ أَفْعَالِ الْحَجِّ إِلَّا الطَّوَافَ، وهذا هو ما يُوَافِقُ تَمَامًا لَفْظَ الْحَدِيثِ الْوَاردِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(٣).

ولكن من المعلوم أن المرأة إذا قَدِمَتْ بِعُمْرَةٍ فَإِنَّمَا تَطُوفُ أَوَّلًا، ثُمَّ تَسْعَى ثَانِيًا،

(١) ١٧٨٥)، وأسنده أيضًا في كتاب التمني (٧٢٣٠).

وقال ابن حجر في «التغليق» (٢/ ١٧٥): وقوله بعد حديث جابر رحمه الله: «لا تصلي»، قاله من عند نفسه تفقهاً، وهو ثابت من حديث ابن الزبير، عن جابر رضي الله عنه كما سيأتي أنه أخرج ذلك في الأحكام. اهـ

(١) علقه البخاري رحمه الله، كما في «الفتح» (١/ ٤٠٧)، ووصله البغوي في «الجمعيات»، وانظر: «الفتح» (١/ ٤٠٨)، و«التغليق» (٢/ ١٧٥، ١٧٦).

(٢) أخرجه مسلم (١٢١١)، (١٢٠).

(٣) وهو حديث الباب، وقد تقدم تخريجه.

فَإِذَا امْتَنَعَ الطَّوْفُ امْتَنَعَ السَّعْيُ، وَلِهَذَا جَاءَ فِي مَوْطَأِ الْإِمَامِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ التَّصْرِيحُ بِقَوْلِهِ: «غَيْرَ أَلَّا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ، وَلَا بِالْصِّفَا وَالْمَرْوَةِ»^(١).

وَكَذَلِكَ جَاءَ فِي الْبُخَارِيِّ أَنَّهَا لَهَا طَهَّرَتْ طَافَتْ وَسَعَتْ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَوَافُكَ بِالْبَيْتِ وَبِالْصِّفَا وَالْمَرْوَةِ يَسْعُكَ لِحَجَّكَ وَعِمْرَتِكَ»^(٢). وَحِينَئِذٍ لَا إِشْكَالَ فِي أَنَّهَا لَا تَسْعَى إِذَا قَدِمَتْ بِعِمْرَةٍ، وَهِيَ حَائِضٌ، حَتَّى تَطْهَرَ وَتَطُوفَ، ثُمَّ تَسْعَى.

أَمَّا فِي الْحَجِّ فَبِنَاءٌ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ السَّعْيِ عَلَى الطَّوْفِ فِيهِ يُمَكِّنُهَا إِذَا حَاضَتْ بَعْدَ الْوُقُوفِ أَنْ تَسْعَى أَوَّلًا، ثُمَّ تَدْعُ الطَّوْفَ حَتَّى تَطْهَرَ.

وَقَوْلُهُ: «وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ». مِنْ كِبَارِ فَقَهَاءِ التَّابِعِينَ، لَكِنَّهُ كَمَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي الْحَدِيثِ لَيْسَ بِذَلِكَ الْمَحْدُوثُ، لَكِنَّهُ فَاقِيَةٌ.

قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ تَقْرَأَ الْآيَةَ. يَعْنِي: تَقْرَأُ الْحَائِضُ الْآيَةَ، وَهَلْ كَلِمَةُ الْآيَةِ يُرَادُّ بِهَا الْآيَةُ الْمُحَدَّدَةُ الْوَاحِدَةُ، أَوْ جَنْسُ الْآيَاتِ؟

يَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ، وَالْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ اخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ قِرَاءَةِ الْحَائِضِ لِلْقُرْآنِ؛ فَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهَا لَا تَقْرَأُ الْقُرْآنَ^(٣).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَيْسَ فِي مَنَعِ الْحَائِضِ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ سُنَّةٌ صَرِيحَةٌ صَحِيحَةٌ^(٤).

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلْأَصْلُ الْجَوَازُ، وَلَكِنْ لَوْ قِيلَ: إِنَّهَا تَقْرَأُ مَا اخْتَجَعَتْ إِلَى قِرَاءَتِهِ

(١) تقدم تخريجه.

(٢) رواه مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ (١٢١١)، (١٣٢).

(٣) انظر: «المبدع» (١/ ٢٦٠)، و«دليل الطالب» (١/ ٢٢)، و«شرح العمدة» (١/ ٤٥٧)، و«عمدة الفقه» (١/ ١١)، و«الإنصاف» (١/ ٢٤٣، ٣٤٧)، و«منار السبيل» (١/ ٦٣)، و«الروض المربع» (١/ ١٠٧)، و«كشف القناع» (١/ ١٩٧)، و«المغني» (١/ ١٩٩)، و«المهذب» (١/ ٣٨)، و«المجموع» (٢/ ١٧٩، ١٨٥).

(٤) انظر: كلام شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٢١/ ٤٦٠)، و«الاختيارات» (ص ٢٧)، انظر: أيضًا «الإنصاف» (١/ ٢٤٣).

من القرآن، وما لم تَحْتَجْ إليه فلا حاجة أن تُدْخَلَ نفسها في خلاف العلماء لكان قولاً قوياً.

ومما تحتاج إليه فيما إذا كانت مدرّسة، أو كانت طالبة، أو أرادت أن تقرأ أو راد الصباح والمساء، فهنا نقول: لا بأس؛ لأنه ليس هناك دليل صحيح صريح بالمنع. ولكن احتياطاً نقول: ما قصد به الثواب فلا تقرأه؛ لأنها إذا تركت قراءته فهي سالمة، وإن قرأت فهي إما سالمة، وإما آثمة، أو إن شئت فقل: إما غانمة للأجر والثواب، وإما آثمة، ودع ما يربيك إلى ما لا يربيك.

فالذي أختاره للناس أني أقول: إذا كانت محتاجة لقراءة القرآن فلا بأس، وإلا فالأولى ألا تقرأ. والله أعلم.

وقوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «ولم ير ابن عباس بالقراءة للجنب بأساً»؛ أي: بقراءة القرآن، والصحيح: أن الجنب منهي عن قراءة القرآن، ففي حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: كان النبي ﷺ يقرأ القرآن ما لم يكن جنباً. وفي لفظ: ما لم نكن جنباً.

وهذا يدل على أن الجنب لا يقرأ القرآن، والفرق بينه وبين الحائض: أن الجنب يُمكنه أن يتخلّص من هذا المنع بالاغتسال، لكن الحائض لا يُمكنها.

فلو أورد علينا شخص، فقال: لماذا تُجيزون للحائض أن تقرأ القرآن، ولا تُجيزون للجنب؟

قلنا: هذا هو الفرق.

وقوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وكان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه». وكأن البخاري ساق هذا الحديث تأييداً لقول ابن عباس؛ لأن قراءة القرآن ذكر الله ﻋَﻠَﻰ.

وقالت أم عطية: «كنا نؤمر أن يخرج الحيض، فيكبرن بتكبيرهم، ويدعون؛ يعني: بدعائهم، فتخرج الحيض إلى مصلى العيد، لكن يعتزلن المصلى، ويجلسن حوله، ويكبرن بتكبير الناس، ويدعون بدعائهم، وهذا يدل على أن الحائض لها أن تكبر، ولها أن تدعو، وهو كذلك.

وقال ابن عباس رضي الله عنه: أخبرني أبو سفيان أن هرقل دعا بكتاب النبي ﷺ، فقرأه، فإذا فيه: بسم الله الرحمن الرحيم، ﴿قُلْ يَٰأَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَامٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ﴾ الآية [النساء: ٦٤]. فقرأ القرآن وهو كافر، والكافر أولى بالمنع من قراءة القرآن من الجنب والحائض، وهرقل هو ملك الروم، وكان ذكياً عاقلاً، لكن لم ينفعه عقله ولا ذكاؤه، وقصته مع أبي سفيان حين قدم عليه مشهورة معروفة.

وقوله: ﴿يَٰأَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَامٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾. هذا ما أمر الله به رسوله ﷺ؛ أن يدعوا أهل الكتاب.

وقوله سبحانه: ﴿إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَامٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾. فلا فرق بيننا ولا بينكم، فلا تفضلونا فيها، ولا تفضلكم فيها، وهي: ﴿أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ﴾. ولكن هل يطيع أهل الكتاب ذلك؟ الجواب: لا؛ لأنهم يعبدون المسيح، ويعبدون عزيراً، ولا يقبلون ألا يعبدوا إلا الله. وقوله سبحانه: ﴿وَلَا تُشْرِكْ بِهِ شَيْئًا﴾. تحقيقاً للتوحيد.

وقوله ﷻ: ﴿وَلَا يَتَّخِذْ بَعْضُنَا آيَاتِنَا مِن دُونِ اللَّهِ﴾. فيطيع بعضنا بعضاً فيما يخالف أمر الله ﷻ، وكأن في ذلك تنديداً بما كان عليه بنو إسرائيل حين اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله.

فإن تولَّوْا وأبوا: ﴿فَقُولُوا أَشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾؛ أي: فأعلنوا أنكم مسلمون، ولا تداهنوهم، وهذا هو الواجب أن يكون الإنسان معتزاً بدينه، فخوراً به، إذا عارضه فيه أحدٌ يقول: نعم، أنا مسلم، أنا مؤمن، وما أشبه ذلك. حتى يكون له شخصية قوية.

وليُعْلَمَ أنَّ مثل هذه الكلمات تكون بالنسبة للكافر كأنها رصاص في صدره إذا خرجت من قلب مخلص؛ لأن الكلمة إذا خرجت من قلب مخلصٍ انهار العدو.

ولا يخفى ما جرى من موسى ﷺ حين اجتمع السحرة بكل ما يستطيعون من سحر، قال الله: ﴿سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ﴾ [الاعراف: ١١٦]. فقال لهم موسى حين اجتمعوا: ﴿وَيْلَكُمْ لَا تَقْرَءُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا يُسْحَرُكُمْ بَعْدَاقٍ وَقَدْ خَابَ مِن آفَتَرَىٰ﴾ [طه: ٦١]. وهذه كلمة أوجب لهم أن يقبلوا، قال تعالى: ﴿فَنَزَعُوا أَمْرَهُم بِئِنَّهُمْ﴾ [طه: ٦٢].

ومعلوم أن الأمة إذا تنازعت أمرها بينها فإنها ستفشل، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَنَزَعُوا فَنَفْسُكُمُ﴾ [الأنفال: ٤٦].

فالحاصل: أننا ندعو أهل الكتاب بقولنا: ﴿تَمَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَّاهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٠].

وقال عطاء عن جابر: حاضت عائشة، فنسكت المناسك غير الطواف بالبيت، ولا تُصلي. نعم، هذا كما سبق أن الحائض تقضي المناسك كلها إلا الطواف بالبيت، والسعي تابع للطواف بالبيت إذا كانت في عمره؛ لأنه لا يمكن أن يكون سعي بدون طواف.

قال البخاري رحمه الله: «وقال الحكم: إني لأذبح، وأنا جنب».

ثم قال البخاري عطفًا عليها: وقال الله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١]. فكأنه يقول: من لازم الذبح أن يذكر اسم الله، وهذا يدل على أن الجنب يذكر اسم الله، وهذا الاستدلال من البخاري استدلال جيد وعميق، وإلا فإن حديث عائشة: «كان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه. يكفي، لكن كونه يستنبط هذا الاستنباط العميق يوجب للإنسان أن يعتاد مثل هذا الاستنباط، وهذا من الفهم الذي يؤتيه الله من يشاء من عباده.

ومن هذا الفهم الجيد: استدلال العلماء على أن أقل الحمل ستة أشهر بدليل مركب، وهو قوله -تبارك وتعالى-: ﴿وَحَمَلُهُ وَفَصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٠]. وفي آية أخرى قال: ﴿وَفَصْلُهُ فِي عَامَيْنِ﴾ [البقرة: ١٤٤]. وإذا أسقطت من ثلاثين شهرًا عامين يبقى ستة أشهر، ولهذا كان أقل مدة يمكن أن يحيا فيها الحمل هي ستة أشهر.

قال في «الروض المربع» نقلًا عن ابن قتيبة في المعارف: إن عبد الملك بن مروان

وُلِدَ لِسِتَةِ أَشْهُرٍ ^(١). وَهُوَ ذَاكَ الرَّجُلُ الْخَلِيقَةُ الْجَيِّدُ الذَّكِيُّ، وَبَعْضُ النَّاسِ يَكُونُ فِيهِمْ عَجَلَةٌ، فَيَقُولُونَ: هَذَا وُلِدَ قَبْلَ تِسْعَةِ أَشْهُرٍ.

وَلَكِنْ هَذَا لَا أَصْلَ لَهُ، وَلَا صَحَّةَ لَهُ، فَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَكُونُ عَجَلًا، وَلَوْ وُلِدَ بَعْدَ الشَّهْرِ الْعَاشِرِ، وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَكُونُ رَيْثًا، وَلَوْ وُلِدَ فِي الشَّهْرِ السَّادِسِ مِنَ الْحَمْلِ. وَفِي قَوْلِ الْحَكَمِ: إِنِّي لَا ذَبْحَ وَأَنَا جَنْبٌ. دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ يَقُولُ بِجَوَازِ ذَبْحِ الْجَنْبِ، وَهُوَ كَذَلِكَ، يَجُوزُ أَنْ يَذْبَحَ الْجَنْبُ، لَكِنْ عِنْدَ الْعَامَةِ أَنَّ ذَبْحَ الْجَنْبِ مَكْرُوهٌ، وَيَدَّعُونَ أَنَّ ذَبْحَ الْجَنْبِ لَا يَنْضَجُ لَوْ طَبَخَتْهُ، وَوَضَعَتْهُ عَلَى النَّارِ سَاعَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً أَوْ أَرْبَعَةً، وَلِهَذَا إِذَا قُدِّمَ اللَّحْمُ، وَصَارَ نَيْثًا لَمْ يَنْضَجْ، قَالُوا: هَذَا الَّذِي ذَبَحَهُ جَنْبٌ. لَكِنِّي لَا أَعْلَمُ لِهَذَا أَصْلًا مِمَّا قَالَهُ الْعُلَمَاءُ السَّابِقُونَ.

وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: الْعِبْرَةُ بِالتَّجَرِبَةِ؟

نَقُولُ: إِنَّ التَّجَرِبَةَ مُشْكِلَةٌ، وَأَخْشَى أَنْ يَأْكُلَهُ الرَّجُلُ الْعَامِيُّ مَبَكَّرًا قَبْلَ أَنْ يَنْضَجَ، وَيَدَّعِي أَنَّ الذَّابِحَ جَنْبٌ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ تَكُونُ الْبَهِيمَةُ كَبِيرَةَ السِّنِّ، وَكَبِيرَةَ السِّنِّ لَا يَنْضَجُ لَحْمُهَا أَبَدًا.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (١/٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩):

﴿قَوْلُهُ: «بَابُ تَقْضِيِ الْحَائِضِ»؛ -أَي: تُؤَدِّي الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا إِلَّا الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ. قِيلَ: مَقْصُودُ الْبَخَارِيِّ بِمَا ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ أَنَّ الْحَيْضَ وَمَا فِي مَعْنَاهُ مِنَ الْجَنَابَةِ لَا يُنَافِي جَمِيعَ الْعِبَادَاتِ، بَلْ صَحَّتْ مَعَهُ عِبَادَاتٌ بَدَنِيَّةٌ، مِنْ أَذْكَارٍ وَغَيْرِهَا؛ فَمَنَاسِكُ الْحَجِّ مِنْ جَمَلَةِ مَا لَا يُنَافِيهَا إِلَّا الطَّوَافُ فَقَطْ.﴾

وَفِي كَوْنِ هَذَا مَرَادَهُ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ كَوْنَ مَنَاسِكِ الْحَجِّ كَذَلِكَ حَاصِلٌ بِالنَّصِّ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الِاسْتِدْلَالِ عَلَيْهِ، وَالْأَحْسَنُ مَا قَالَهُ ابْنُ رُشِيدٍ تَبَعًا لِابْنِ بَطَّالٍ وَغَيْرِهِ: إِنَّ مَرَادَهُ الِاسْتِدْلَالَ عَلَى جَوَازِ قِرَاءَةِ الْحَائِضِ وَالْجَنْبِ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَمْ

(١) «الروض المربع» (٣/٢٠٧)، انظر: «تاريخ الخلفاء» (١/٢١٥)، و«مسائل الإمام أحمد» (١/٣٢٨).

يَسْتَشْنِ مِنْ جَمِيعِ مَنَاسِكِ الْحَجِّ إِلَّا الطَّوَافَ، وَإِنَّمَا اسْتَشْنَاهُ؛ لَكُونَهُ صَلَاةً مَخْصُوصَةً، وَأَعْمَالُ الْحَجِّ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى ذِكْرِ وَتَلْبِيَةٍ وَدُعَاءٍ، وَلَمْ تُمْنَعِ الْحَائِضُ مِنْ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، فَكَذَلِكَ الْجَنْبُ؛ لِأَنَ حَدَّثَهَا أَغْلَظُ مِنْ حَدِّثِهِ، وَمَنْعُ الْقِرَاءَةِ إِنْ كَانَ لَكُونَهُ ذِكْرًا لِلَّهِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا ذُكِرَ، وَإِنْ كَانَ تَعَبُّدًا فَيَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ خَاصٍّ، وَلَمْ يَصِحَّ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ شَيْءٌ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ مَجْمُوعٌ مَا وَرَدَ فِي ذَلِكَ تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ عِنْدَ غَيْرِهِ، لَكِنْ أَكْثَرُهَا قَابِلٌ لِلتَّأْوِيلِ، كَمَا سَنُشِيرُ إِلَيْهِ.

ولِهَذَا تَمَسَّكَ الْبَخَارِيُّ وَمَنْ قَالَ بِالْجَوَازِ غَيْرُهُ؛ كَالطَّبْرِيِّ وَابْنِ الْمُنْذِرِ وَدَاوُدَ بَعْمُومٍ حَدِيثٌ: كَانَ يَذْكُرُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ؛ لِأَنَ الذِّكْرَ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِالْقُرْآنِ، أَوْ بغيرِهِ، وَإِنَّمَا فُرقَ بَيْنَ الذِّكْرِ وَالتَّلَاوَةِ بِالْعُرْفِ.

وَالْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ وَصَلَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ.

وَأُورِدَ الْمُصَنِّفُ أَثَرُ إِبْرَاهِيمَ، وَهُوَ النَّخَعِيُّ؛ إِشْعَارًا بِأَنَ مَنْعَ الْحَائِضِ مِنَ الْقِرَاءَةِ لَيْسَ مُجْمَعًا عَلَيْهِ، وَقَدْ وَصَلَهُ الدَّارِمِيُّ وَغَيْرُهُ بِلَفْظٍ: أَرْبَعَةٌ لَا يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ: الْجَنْبُ وَالْحَائِضُ وَعِنْدَ الْخَلَاءِ وَفِي الْحَمَامِ إِلَّا الْآيَةَ وَنَحْوَهَا لِلْجَنْبِ وَالْحَائِضِ.

وَرُوي عَنْ مَالِكٍ نَحْوُ قَوْلِ إِبْرَاهِيمَ، وَرُوي عَنْهُ الْجَوَازُ مُطْلَقًا، وَرُوي عَنْهُ الْجَوَازُ لِلْحَائِضِ دُونَ الْجَنْبِ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي الْقَدِيمِ.

ثُمَّ أُورِدَ أَثَرُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَدْ وَصَلَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ بِلَفْظٍ: إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَقْرَأُ وَرَدَّهُ، وَهُوَ جَنْبٌ.

وَأَمَّا حَدِيثُ أُمِّ عَطِيَّةَ فَوْصَلَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الْعِيدِينَ.

وَيُوقَلُ فِيهِ: «وَيَدْعُونَ». كَذَا لِأَكْثَرِ الرُّوَاةِ، وَلِلْكَشْمِيهِيِّ: يَدْعِينَ. بَيَاءٌ تَحْتَانِيَّةٌ بَدَلُ الْوَائِ.

وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنْهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ التَّلَاوَةِ وَغَيْرِهَا.

ثُمَّ أُورِدَ الْمُصَنِّفُ طَرَفًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَفْيَانَ فِي قِصَةِ هِرْقَلٍ، وَهُوَ مُوَصُولٌ عِنْدَهُ فِي بَدْءِ الْوَحْيِ وَغَيْرِهِ، وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى الرُّومِ، وَهُمْ كُفَّارٌ، وَالْكَافِرُ جَنْبٌ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: إِذَا جَازَ مَسُّ الْكِتَابِ لِلْجَنْبِ مَعَ كُونِهِ مُشْتَمِلًا عَلَى آيَتَيْنِ،

فكَذَلِكَ يَجُوزُ لَهُ قِرَاءَتُهُ.

كَذَا قَالَه ابْنُ رَشِيدٍ.

وَتَوْجِيهُ الدَّلَالَةِ مِنْهُ إِنَّمَا هِيَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ إِنَّمَا كَتَبَ إِلَيْهِمْ لِيَقْرَأُوهُ، فَاسْتَلْزَمَ جَوَازَ الْقِرَاءَةِ بِالنَّصِّ، لَا بِالِاسْتِنْبَاطِ.

وَقَدْ أُجِيبَ مِمَّنْ مَنَعَ ذَلِكَ - وَهُمْ الْجُمْهُورُ - بِأَنَّ الْكِتَابَ اشْتَمَلَ عَلَى أَشْيَاءَ غَيْرِ الْآيَتِينَ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ ذُكِرَ بَعْضُ الْقُرْآنِ فِي كِتَابٍ فِي الْفَقْهِ، أَوْ فِي التَّفْسِيرِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُمْنَعُ قِرَاءَتُهُ، وَلَا مَسَّهُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقْصَدُ مِنْهُ التَّلَاوَةُ.

وَنَصَّ أَحْمَدُ أَنَّهُ يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْمَكَاتِبِ لِمَصْلَحَةِ التَّبْلِيغِ، وَقَالَ بِهِ كَثِيرٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ خَصَّ الْجَوَازَ بِالْقَلِيلِ كَالْآيَةِ وَالْآيَتِينَ.

قَالَ الثَّوْرِيُّ: لَا بَأْسَ أَنْ يُعَلَّمَ الرَّجُلُ النَّصْرَانِيُّ الْحَرْفَ مِنَ الْقُرْآنِ، عَسَى اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ، وَأَكْرَهُ أَنْ يُعَلِّمَهُ الْآيَةَ، هُوَ كَالْجَنْبِ.

وَعَنْ أَحْمَدَ أَكْرَهُ أَنْ يَضَعَ الْقُرْآنَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ.

وَعَنْهُ إِنْ رَجَا مِنْهُ الْهَدَايَةَ جَازَ، وَإِلَّا فَلَا.

وَقَالَ بَعْضُ مَنْ مَنَعَ: لَا دَلَالَةَ فِي الْقِصَّةِ عَلَى جَوَازِ تِلَاوَةِ الْجَنْبِ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ الْجَنْبَ إِنَّمَا مُنِعَ التَّلَاوَةَ إِذَا قَصَدَهَا، وَعَرَفَ أَنَّ الَّذِي يَقْرَأُهَا قَرَأَنَ، أَمَا لَوْ قَرَأَ فِي وَرَقَةٍ مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ مِنَ الْقُرْآنِ فَإِنَّهُ لَا يُمْنَعُ، وَكَذَلِكَ الْكَافِرُ، وَسَيَأْتِي مَزِيدٌ لِهَذَا فِي كِتَابِ الْجِهَادِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَاسْتَدَلَّ الْجُمْهُورُ عَلَى الْمَنْعِ بِحَدِيثِ عَلِيٍّ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَحْجُبُهُ عَنِ الْقُرْآنِ شَيْءٌ لَيْسَ الْجَنَابَةَ. رَوَاهُ أَصْحَابُ السَّنَنِ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَانَ، وَضَعَفَ بَعْضُهُمْ بَعْضَ رَوَاتِهِ، وَالْحَقُّ أَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الْحَسَنِ، يَضْلُحُ لِلْحُجَّةِ، لَكِنْ قِيلَ: فِي الْاسْتِدْلَالِ بِهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مُجَرَّدٌ، فَلَا يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ مَا عَدَاهُ.

وَأَجَابَ الطَّبْرِيُّ عَنْهُ بِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْأَكْمَلِ؛ جَمْعًا بَيْنَ الْأَدَلَةِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَمَرَ مَرْفُوعًا: «لَا تَقْرَأُ الْحَائِضُ وَلَا الْجَنْبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ». فَضَعِيفٌ

مِنْ جَمِيعِ طَرَفِهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى حَدِيثِ عَائِشَةَ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْحَيْضِ. اهـ.

وَقَالَ أَيْضًا رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْح» (٤٠٨/١):

تَنْبِيهُ: ذَكَرَ صَاحِبُ الْمَشَارِقِ أَنَّهُ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْقَابِسِيِّ وَالنَّسْفِيِّ وَعَبْدُوسَ هَنَا: ﴿يَتَأَهَّلُ الْكِتَابُ﴾ بِزِيَادَةِ وَاوٍ، قَالَ: وَسَقَطَتْ لِأَبِي ذَرٍّ وَالْأَصِيلِيِّ، وَهُوَ الصَّوَابُ. قُلْتُ فَأَفْهَمَ أَنَّ الْأَوَّلَى خَطَأٌ؛ لَكُونِهَا مُخَالَفَةً لِلتَّلَاوَةِ، وَلَيْسَتْ خَطَأً، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَوْجِيهُ إِثْبَاتِ الْوَاوِ فِي بَدْءِ الْوَحْيِ. اهـ

تَوْجِيهٌُ وَاضِحٌ؛ أَنَّهُ كَتَبَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَكَتَبَ: ﴿يَتَأَهَّلُ الْكِتَابُ﴾. أَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَا نَذْكُرُ إِلَّا الْحَجَّ.

يَعْنِي: لَا نَذْكُرُ حَالَ خُرُوجِنَا إِلَّا الْحَجَّ؛ إِذْ إِنْ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ: إِنْ الْعِمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ أَفْجَرِ الْفَجْرِ، لَكِنْ فِي أَثْنَاءِ الطَّرِيقِ أَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَغْتَمِرُوا، فَلَمَّا وَصَلُوا إِلَى الْمِيقَاتِ انْقَسَمُوا إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ رِوَايَةُ مُسْلِمٍ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: مَنَّا مَنْ أَهَلَّ بِحَجٍّ، وَمَنَّا مَنْ أَهَلَّ بِعِمْرَةٍ، وَمَنَّا مَنْ أَهَلَّ بِحَجٍّ وَعِمْرَةٍ^(١). وَكَانَتْ هِيَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِمَّنْ أَحْرَمَ بِالْعِمْرَةِ، وَكَذَلِكَ بَقِيَّةُ نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا جَاءَتْ سَرِفَ طَمَعَتْ، يَعْنِي: حَاضَتْ.

تَقُولُ: فَدَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ، وَأَنَا أَبْكِي، فَقَالَ: مَا يُبْكِيكَ؟ قُلْتُ: وَدِدْتُ وَاللَّهِ أَنِّي لَمْ أَحُجَّ الْعَامَ. وَذَلِكَ مِنْ شِدَّةِ الْأَمْرِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ قَدْ أَحْرَمَتْ بِالْعِمْرَةِ، ثُمَّ طَرَأَ عَلَيْهَا هَذَا الْحَيْضُ.

فَقَالَ ﷺ: «لَعَلَّكَ نَفْسَتْ؟» قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «إِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ». كَتَبَهُ سَبْحَانَهُ كِتَابَةً قَدْرِيَّةً^(٢) عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْحَيْضَ لَيْسَ مِمَّا حَدَّثَ لِلنِّسَاءِ فِي عَهْدِ بَنِي إِسْرَائِيلَ، بَلْ هُوَ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ.

(١) رواه مسلم (٨٧٣/٢) (١٢١١).

(٢) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: مَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْكِتَابَةِ الْكُونِيَّةِ وَالْكِتَابَةِ الْقَدْرِيَّةِ وَالْكِتَابَةِ الشَّرْعِيَّةِ؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْكِتَابَةُ الْكُونِيَّةُ هِيَ الْكِتَابَةُ الْقَدْرِيَّةُ، وَأَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَ الْكِتَابَةِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْكِتَابَةِ الْكُونِيَّةِ فَهُوَ أَنَّ الْكِتَابَةَ الشَّرْعِيَّةَ الْمُرَادُ بِهَا الْفَرْضُ الَّذِي عَلَى الْعِبَادِ، وَالْكِتَابَةُ الْكُونِيَّةُ هِيَ الَّتِي لَا بَدَأَ أَنْ تَكُونَ.

ثم قال لها ﷺ: «فَاعْمَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَلَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهَرِي». فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ؛ بَلْ أَدْنِ لَهَا أَنْ تَفْعَلَ مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ إِلَّا أَنَّهُ لَا تَطُوفُ بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهَرِ، والمراد: تَطْهَرُ وَتَتَطَهَّرُ؛ أَي: تَغْتَسِلُ، وَلَوْ أَنَّهَا طَافَتْ بَعْدَ الطَّهْرِ، وَقَبْلَ التَّطَهُّرِ لَمْ يُجْزِئْهَا؛ لِأَنَّ عَلَيْهَا غُسْلًا^(١).



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٨- بَابُ الاسْتِحَاضَةِ.

٣٠٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: قَالَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَا أَطْهَرُ أَفَادُعُ الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ^(١)، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَاتْرَكِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي^(٢)». الاسْتِحَاضَةُ قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: إِنَّهَا اسْتِمْرَارُ الدَّمِ عَلَى الْمَرْأَةِ، بِحَيْثُ لَا يَنْقَطِعُ عَنْهَا، أَوْ يَنْقَطِعُ زَمَنًا يَسِيرًا^(٣). هَذِهِ هِيَ الاسْتِحَاضَةُ.

(١) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ حَكَمٍ مَا إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ أَوْ وَلَدَتْ فِي الْمِيقَاتِ؟ فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ أَوْ وَلَدَتْ فِي الْمِيقَاتِ فَلَا بَأْسَ أَنْ تَحْرُمَ وَتَغْتَسِلَ وَتَسْتَفْرِ بِثَوْبٍ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَسْمَاءَ بِنْتَ عَمَيْسٍ حِينَ وَلَدَتْ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ فِي ذِي الْحَلِيفَةِ فِي حُجَّةِ الْوُدَاعِ أَمَرَهَا فَقَالَ: «اغْتَسِلِي، وَاسْتَفْرِي بِثَوْبٍ، وَأَحْرَمِي». رَوَاهُ مُسْلِمٌ، مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١/٤٠٩): قَوْلُهُ: وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ. بَفَتْحِ الْحَاءِ، كَمَا نَقَلَهُ الْخَطَّابِيُّ عَنْ أَكْثَرِ الْمُحَدِّثِينَ أَوْ كُلِّهِمْ، وَإِنْ كَانَ قَدْ اخْتَارَ الْكُسْرَ عَلَى إِرَادَةِ الْحَالَةِ، لَكِنَّ الْفَتْحَ هُنَا أَظْهَرُ، وَقَالَ النَّوَوِيُّ: وَهُوَ مُتَعَيِّنٌ أَوْ قَرِيبٌ مِنَ الْمُتَعَيِّنِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ أَرَادَ إِثْبَاتَ الاسْتِحَاضَةِ وَنَفْيَ الْحَيْضِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: «فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ». فَيَجُوزُ فِيهِ الْوُجْهَانِ مَعَ جَوَازٍ حَسَنًا. انْتَهَى كَلَامُهُ، وَالَّذِي فِي رَوَاتِنَا بِفَتْحِ الْحَاءِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣٣٣) (٦٢).

(٤) انظر: «المغني» (١/٣٩١)، و«المبدع» (١/٢٧٤)، و«كشف القناع» (١/١٩٦).

وهي تفارق الحيض من حيث الرائحة، ومن حيث الثخونة، ومن حيث اللون، فقد قال العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إن دم الحيض يمتاز عن دم الاستحاضة بهذه الأمور الثلاثة: اللون، والرائحة، والثخونة.

فدم الحيض لونه أسود، ودم الاستحاضة لونه أحمر، ودم الحيض غليظ، ودم الاستحاضة رقيق، ودم الحيض مُتَتِنٌ، ودم الاستحاضة غير مُتَتِنٍ.

وهناك فرق آخر رابع ذكره بعض المتأخرين من الأطباء، وهو: أن دم الحيض لا يَتَجَمَّدُ، ودم الاستحاضة يَتَجَمَّدُ، وهذه علامة واضحة، وهم لا يشكون فيها.

وما هو حكم المستحاضة؟

حكم المستحاضة أنها تترك الصلاة أيام حيضها، فإذا مضى قدر الحيض فإنها تَغْتَسِلُ وتُصَلِّي.

ويستفاد من هذا الحديث: أنه متى تيقنت المرأة أن الدم دم عرق فإنه يكون استحاضة، ولو لم يستمر عليها؛ لقول النبي ﷺ: «إنما ذلك عرق». وهذا يعلم بالسبب، ويوجد الآن من النساء من ترك ما يسمّى باللَّوَبِ من أجل ألا تحمل، وهذا اللوب يحدث جرحاً، وإذا انجرح المكان صار الدم ينزف. فهذا نجس بأنه استحاضة؛ لأن النبي ﷺ قال: «إنما ذلك عرق».

وفي هذا الحديث: دليل على تقديم العادة مطلقاً؛ يعني: سواء كان للمرأة تمييز، أم لم يكن، ودليل ذلك قوله: «فإذا ذهب قدرها».

ولم يقل: فإذا تغير لونها. وهذا القول هو الراجح، وفيه راحة للنساء؛ لأنه معلوم^(١).

والقول الثاني: أنها تقدم التمييز على العادة؛ لقول النبي ﷺ: «إن دم الحيض أسود يُعرف»^(٢).

(١) تقدم الكلام على هذه المسألة بالتفصيل.

(٢) تقدم تخريجه.

ولأن المرأة إذا استحيضت فربما تختلف عاداتها عن أيامها، فتقدم التمييز، والتمييز هو أن تعبر أن دم الحيض هو الأسود، والثخين، والمُتن، والذي لا يتجمد - كما ذكر ذلك المتأخرون من الأطباء - وما سوى ذلك فإنه دم استحاضة، لكن هذا في الحقيقة لا ينضبط تمامًا؛ لأن اللون قد يختلف، وقد يزيد، وقد ينقص، وقد يتأخر، وقد يتقدم، وأما العادة فأمرها واضح.

فعلى سبيل المثال: هذه المرأة التي استحيضت عاداتها أنها كل أول يوم من الشهر تحيض إلى ستة أيام منه، فنقول لها الآن: كلما جاء أول يوم من الشهر فأمسكي عن الصلاة إلى تمام الستة أيام، ولا تنظري للدم، سواء تغير أم لم يتغير، وزاد أم لم يزد^(١). وفي هذا الحديث أيضًا: دليل على أن دم الحيض نجس؛ لقوله ﷺ: «فاغسلي عنك الدم». وهو كذلك، وكل دم يخرج من السبيلين فإنه نجس يجب أن يتطهر الإنسان منه.

وبقي علينا إشكال في هذا، وهو: هل يحل للمستحاضة أن تصوم؟
الجواب: نعم، إلا في وقت العادة، ويجب عليها أن تصلّي.

(١) وقد سئل الشيخ الشارح رحمه الله: هل العبرة في ذلك بالأشهر الهلالية، أم بالأشهر الميلادية؟ فأجاب رحمه الله: قال العلماء: إن العبرة في ذلك بالأشهر الهلالية؛ لأنها أوضح، فهي لها علامة ظاهرة، وهي ظهور الهلال.

وذلك كائن حتى في المدن التي فيها تقاويم تبين متى دخل الشهر.

وسئل الشيخ الشارح رحمه الله: عما إذا كانت الاستحاضة بدأت مع أول حيضة للمرأة؟ فأجاب رحمه الله: قال العلماء: إذا كانت الاستحاضة من مبتدئة - يعني: من أول حيضة استحيضت - فإنها ترجع إلى التمييز، فيكون الدم الأسود الثخين المتن حيضًا، ويكون الدم الأحمر الرقيق غير المتن استحاضة.

فإن لم يكن لها تمييز فإنها ترجع إلى عادة غالب النساء، وهي ستة أيام أو سبعة من كل شهر، ويكون ذلك من أول الشهر إذا نيسبت متى جاءها الحيض، وإن كانت تعلم أن الحيض جاءها من منتصف الشهر فيكون ابتداء حيضها من منتصف الشهر.

وهل يَطَوُّها زوجها؟

المذهبُ: لا يجوزُ لزوجها أن يَطَّأها إلا إذا خاف العنتَ؛ أي: خاف المشقةَ بتركِ الوطءِ^(١).

والصحيحُ: أنه يجوزُ له أن يَطَّأها^(٢)؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَسَعَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢]. والاستحاضَةُ ليست مَحِيضًا، ولأنه اسْتَحِيضَتْ عِدَّةُ نِسَاءٍ نَحْوُ بَضْعٍ^(٣) عشرة امرأةٍ في عهدِ النبي ﷺ، ولم يأْمُرْ أزواجهن باجتناِبهن. فالصوابُ: أن وَطءَ المستحاضَةِ جائزٌ، لكن عليه أن يَحْتَرِزَ من إصَابَةِ الدَّمِ، فإذا انْتَهَى من الجماعِ فإنه يَغْسِلُ ذَكَرَهُ؛ لثَلَا يَتَلَوَّثَ بَدَنُهُ وَثَوْبُهُ بِالدَّمِ النَجَسِ^(٤).



(١) انظر: «مسائل أبي داود» (ص ٢٦)، و«الهداية» (١/ ٢٤)، و«المحرر» (١/ ٢٧)، و«الكافي» (١/ ١٠٦)، و«مجموع الفتاوى» (٣٢/ ١٢٧)، و«بدائع الفوائد» (٤/ ٩٤)، و«الفروع» (١/ ٢٤٤)، و«المبدع» (١/ ٢٩٢)، و«شرح العمدة» (١/ ٤٧٠)، و«الإنصاف» (١/ ٣٨٢)، و«الروض المربع» (١/ ١١٥).

(٢) وهو الرواية الأخرى عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ، وانظر المصادر السابقة. وانظر: كلام ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في: «إعلام الموقعين» (٢/ ٥٤، ١٣٤) في حكمة التشريع في وطء المستحاضة دون الحائض.

(٣) جاء في «المعجم الوسيط» (ب ض ع): البَضْعُ في العدد: من الثلاث إلى التسع. تقول: بَضْعَةُ رجال، وبَضْعُ نساء، ويركب مع العشرة، فتقول: بَضْعَةُ عَشَرَ رجلاً، وبَضْعُ عشرة امرأة، وكذلك يُسْتَعْمَلُ مع العقود، فتقول: بَضْعَةُ وعشرون رجلاً، وبَضْعُ وعشرون امرأة. ولا يُسْتَعْمَلُ مع المائة والألف، وفي التثنية العزيز: ﴿فَلَيْتَ فِي السَّجَنِ بَضْعُ سِتِينَ﴾ [الحجرات: ٤٢]. اهـ وانظر: «اللسان» (ب ض ع).

(٤) وهذا يوضح ويبيِّن أن دم الاستحاضة عند الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللهُ نجس، وهذا هو ما رجَّحه الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللهُ كذلك في شرحه لـ «بلوغ المرام»، وقد تكلم الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللهُ على هذه المسألة هناك بالتفصيل، وذكر أدلة الفريقين؛ القائل بالنجاسة والقائل بالطهارة، فارجع إليها هناك، والله يفعلك.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩- بَابُ غَسْلِ دَمِ الْمَحِيضِ.

٣٠٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهَا قَالَتْ: سَأَلْتُ امْرَأَةً رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِحْدَانَا إِذَا أَصَابَ ثَوْبُهَا الدَّمُ مِنَ الْحَيْضَةِ كَيْفَ تَصْنَعُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَصَابَ ثَوْبٌ إِحْدَاكُنَّ الدَّمُ مِنَ الْحَيْضَةِ فَلْتَقْرُضْهُ ثُمَّ لَتَنْضِجْهُ بِمَاءٍ، ثُمَّ لَتُصَلِّي فِيهِ»^(١).

❦ قَوْلُهُ ﷺ: «فَلْتَقْرُضْهُ... ثُمَّ لَتَنْضِجْهُ... ثُمَّ لَتُصَلِّي». لَامُ الْأَمْرِ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ «ثُمَّ»، أَوْ «الْفَاءِ»، أَوْ «الْوَاوِ» فَإِنِهَا تُسَكَّنُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ لَيَقَطَعَنَّ فَيَنْظُرَنَّ﴾ [التكوير: ١٥].
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ [التكوير: ٢٩].

وَأَمَّا لَامُ التَّعْلِيلِ، وَهِيَ الَّتِي تُسَمَّى لَامَ «كِي»، فَلَا بَدَّ مِنْ كَسْرِهَا، وَلَوْ وَقَعَتْ بَعْدَ هَذِهِ الْحُرُوفِ، وَلِهَذَا قَرَأَهُ بَعْضُ النَّاسِ: (لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا). خَطَأً، إِذَا جَعَلْنَا اللَّامَ لَامَ الْأَمْرِ، بَلْ يَجِبُ أَنْ نَقُولَ: ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ [التكوير: ٦٦]. بِكَسْرِ اللَّامِ.



٣٠٨- حَدَّثَنَا أَصْبَغُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَتْ إِحْدَانَا تَحِيضُ، ثُمَّ تَقْتَرِصُ الدَّمَ مِنْ ثَوْبِهَا عِنْدَ طَهْرِهَا فَتَغْسِلُهُ وَتَنْضِجُ عَلَى سَائِرِهِ، ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ.
الشَّاهِدُ مِنْ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ: قَوْلُهُ: «فَلْتَقْرُضْهُ، ثُمَّ لَتَنْضِجْهُ بِمَاءٍ، ثُمَّ لَتُصَلِّي فِيهِ». وَكَذَلِكَ قَوْلُهَا: كَانَتْ إِحْدَانَا تَحِيضُ، ثُمَّ تَقْتَرِصُ الدَّمَ مِنْ ثَوْبِهَا عِنْدَ طَهْرِهَا فَتَغْسِلُهُ، وَتَنْضِجُ عَلَى سَائِرِهِ، ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ.

وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ:

أولاً: أن نساء الصحابة رضي الله عنهم كنَّ في الغالب الأكثر لا يُخَصَّصْنَ الحيض بثوبٍ معين.
ثانياً: وفيه أيضاً دليلٌ على أن الدم نجسٌ، ولو قلَّ.
ثالثاً: وفيه أنه ينبغي للإنسان عند غسل الدم توفيراً للماء أن يقرضه أولاً، والقرض معناه الحكُّ بأطراف الأصابع.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠- بَابُ اعْتِكَافِ الْمُسْتَحَاضَةِ.

٣٠٩- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَكَفَ مَعَهُ بَعْضُ نِسَائِهِ، وَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ تَرَى الدَّمَ، فَرُبَّمَا وَضَعَتِ الطَّسْتَ تَحْتَهَا مِنَ الدَّمَ، وَزَعَمَ أَنَّ عَائِشَةَ رَأَتْ مَاءَ الْعُصْفُرِ، فَقَالَتْ: كَانَ هَذَا شَيْءٌ كَانَتْ فُلَانَةٌ تَجِدُهُ.

[الحديث ٣٠٩- أطرافه فيه: ٣١٠، ٣١١، ٢٠٣٧].

٣١٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا يُزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: اعْتَكَفْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً مِنْ أَزْوَاجِهِ، فَكَانَتْ تَرَى الدَّمَ وَالْصُّفْرَةَ، وَالطَّسْتَ تَحْتَهَا، وَهِيَ تُصَلِّي.

٣١١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ بَعْضَ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ اعْتَكَفَتْ، وَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ.

بَقِيَ أَنْ يُقَالَ: مَا حَكْمُ اعْتِكَافِ الْحَائِضِ؟

فَصَلَّ الْفُقَهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالُوا: إِنْ ابْتَدَأَتْ الِاعْتِكَافَ فِي حَالِ حَيْضِهَا فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ أَهْلًا لِلْمُكْتَبِ فِي الْمَسْجِدِ، وَإِنْ ابْتَدَأَتْ الِاعْتِكَافَ طَاهِرًا، ثُمَّ طَرَأَ

عليها الدم، فإنها تبقى، لكن عليها أن تتحفظ تماماً؛ لئلا تلوث المسجد^(١).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١- بَابُ هَلْ تُصَلِّي الْمَرْأَةُ فِي ثَوْبٍ حَاضَتْ فِيهِ.

٣١٢- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: مَا كَانَ لِإِحْدَانَا إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ تَحِيضُ فِيهِ، فَإِذَا أَصَابَهُ شَيْءٌ مِنْ دَمٍ قَالَتْ بِرِيقِهَا، فَقَصَعَتْهُ بِظُفْرِهَا.

هذا يدل على أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا إلى الإعدام أقرب من الوجود، بل حتى السماء ربما يكون شاقاً عليهم، ولهذا تقول: إذا أصابها شيء من الدم قالت بريقها؛ يعني: أنها تفكّت على هذا المكان، وقصعته بظفرها حتى يطهر.

وفي حديث عائشة هذا: دليل على أن النجاسة تزول بأي مزيل كان، وإن شئت فقل:

(١) ذكر ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١/ ٤٨٧)، وصاحب «الشرح الكبير»، والمزداوي في الإنصاف أن المعتكفة إذا حاضت أو نفست وجب عليها الخروج من المسجد بغير خلاف. وانظر: «موسوعة الفقه الحنبلي» (٧/ ٦٠٥).

وقد سئل الشيخ الشارح رحمته الله: لماذا منع النبي ﷺ عائشة من الطواف في المسجد، وأذن للمرأة المستحاضة أن تعتكف فيه، على الرغم من أن العلة واحدة، وهي مخافة تلوث المسجد؟ فأجاب رحمته الله: لأن الحيض أغلظ من الاستحاضة، ولهذا فهو يوجب الغسل، والاستحاضة لا توجب، ويحرّم الوطء، والاستحاضة لا تحرّمه، ويُسقط الصلاة، والاستحاضة لا تسقطها، فهو يختلف عن الاستحاضة في كثير من الأحكام. اهـ.

وقال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٤/ ٤٨٨): فصل: فأما الاستحاضة فلا تمنع الاعتكاف؛ لأنها لا تمنع الصلاة، ولا الطواف، وقد قالت عائشة: اعتكفت مع رسول الله ﷺ امرأة من أزواجه مستحاضة، فكانت ترى الحمرة والصفرة، وربها وضعنا الطست تحتها، وهي تصلي. أخرجه البخاري.

إذا ثبت هذا فإنها تتحفظ وتتلعج، لئلا تلوث المسجد، فإن لم يكن صيانته منها خرجت من المسجد؛ لأنه عذر وخروج لحفظ المسجد من نجاستها فأشبهه الخروج لقضاء حاجة الإنسان. اهـ. وانظر: «موسوعة فقه الإمام أحمد» (٧/ ٦٠٧).

إِنْ مَا تَنَجَّسَ يَطْهَرُ بِأَيِّ مَزِيلٍ كَانَ لِلنَّجَاسَةِ، وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ؛ فَإِنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ لِإِزَالَةِ النَّجَاسَةِ الْمَاءُ، بَلْ مَتَى زَالَتْ عَيْنُ النَّجَاسَةِ طَهَّرَتْ بِأَيِّ مَزِيلٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

(١) وهذا هو قول الإمام أبي حنيفة، وهو القول الثاني في مذهب مالك وأحمد، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وانظر: «مجموع الفتاوى» (٢١/ ٤٧٤)، وما بعدها.

وقد استدلل أهل العلم رحمهم الله على ذلك بأدلة كثيرة منها:

١- أحاديث الاستجار بالأحجار، فهذه الأحاديث فيها إزالة النجاسة بغير الماء.

٢- قوله ﷺ في العنلين: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَقْلِبْ نَعْلَيْهِ، ثُمَّ لِيَنْظُرْ، فَإِنْ رَأَى خَبْنًا فَلْيَمْسَحْهُ بِالْأَرْضِ، ثُمَّ لِيَصِلْ فِيهِمَا».

وتأويل ذلك على ما يستقذر من مخاط ونحوه من الطاهرات لا يصح لوجهين:
أ- أن ذلك لا يسمى خَبْنًا.

ب- أن ذلك لا يؤمر بمسحه عند الصلاة؛ فإنه لا يطلها.

٣- قوله ﷺ في ذيل المرأة، عندما قالت امرأة لأم سلمة: إني امرأة أطيل ذيلي، وأمشي في المكان القذر. فقالت: قال رسول الله ﷺ: «يَطْهَرُهُ مَا بَعْدَهُ».

٤- حديث ابن عمر: كانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد في زمان رسول الله ﷺ، فلم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك.

قال الحافظ في «الفتح»: واستدل أبو داود بهذا الحديث على أن الأرض تطهر إذا لاقتها نجاسة بالجفاف؛ يعني: أن قوله لم يكونوا يرشون يدل على نفي صب الماء من باب الأولى؛ فلو لا أن الجفاف يفيد تطهير الأرض ما تركوا ذلك. اهـ

٥- قوله ﷺ في الهر: «إِنَّهَا مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَافَاتِ». مع أن الهر في العادة يأكل الفأر، ولم يكن هناك قناة ترد عليها تطهر بها أفواهها بالماء، بل طهورها ريقها.

٦- أن الخمر المنقولة خللاً بنفسها تطهر بالاتفاق، ولا دخل للماء في طهارتها هنا.

٧- قول النبي ﷺ: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدُكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا». أطلق النبي ﷺ الغسل، فتقيده بالماء يحتاج إلى دليل.

٨- الذين يقولون باشتراط الماء لتطهير النجاسة يقولون: إذا زال تغير الماء النجس بنفسه صار طهوراً، وهذا لم يستعمل الماء فيه.

٩- أن النجاسة عين خبيثة متى زالت زال حكمها، فليست وصفاً كالحدث لا يزال إلا بما جاء به الشرع، ومن المعلوم عند أهل العلم أن الحكم إذا ثبت بعلّة زال بزوالها، فالحكم بالنجاسة ثبت بناء على علة، وهي وجود النجاسة، فإذا زالت هذه العلة «النجاسة الموجودة» زال الحكم.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (١/ ٤١٢، ٤١٣):

❦ قَوْلُهُ: «بَابٌ هَلْ تُصَلِّي الْمَرْأَةُ فِي ثَوْبٍ حَاضَتْ فِيهِ؟».

قِيلَ: مُطَابَقَةُ التَّرْجُمَةِ لِحَدِيثِ الْبَابِ أَنَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ تَحِيضٌ فِيهِ فَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّهَا تُصَلِّي فِيهِ، لَكِنْ بَعْدَ تَطْهِيرِهِ، وَفِي الْجَمْعِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ الْمَاضِي الدَّالُّ عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ لَهَا ثَوْبٌ مُخْتَصٌّ بِالْحَيْضِ، أَنَّ حَدِيثَ عَائِشَةَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا كَانَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ، وَحَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا كَانَ بَعْدَ اتِّسَاعِ الْحَالِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَرَادُ عَائِشَةَ بِقَوْلِهَا: ثَوْبٌ وَاحِدٌ مُخْتَصًّا بِالْحَيْضِ، وَلَيْسَ فِي سِيَاقِهَا مَا يَنْفِي أَنْ يَكُونَ لَهَا غَيْرُهُ فِي زَمَنِ الطَّهْرِ، فَيُؤَافِقُ حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ، وَلَيْسَ فِيهِ أَيْضًا أَنَّهَا صَلَّتْ فِيهِ، فَلَا يَكُونُ فِيهِ حُجَّةٌ لِمَنْ أَجَازَ إِزَالَةَ النِّجَاسَةِ بِغَيْرِ الْمَاءِ، وَإِنَّمَا أَزَالَتِ الدَّمَ بِرَيْقِهَا؛ لِيَذْهَبَ أَثَرُهُ، وَلَمْ تَقْصِدْ تَطْهِيرَهُ.

وَقَدْ مَضَى قَبْلَ بَابٍ عَنْهَا ذِكْرُ الْغُسْلِ بَعْدَ الْقَرَصِ، قَالَتْ: ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ. فَدَلٌّ عَلَى أَنَّهَا عِنْدَ إِرَادَةِ الصَّلَاةِ فِيهِ كَانَتْ تَغْسِلُهُ.

❦ وَقَوْلُهَا فِي حَدِيثِ الْبَابِ: «قَالَتْ بِرَيْقِهَا». مِنْ إِطْلَاقِ الْقَوْلِ عَلَى الْفِعْلِ.

❦ وَقَوْلُهَا: «فَقَصَّعَتْهُ». بِالْصَّادِ وَالْعَيْنِ الْمَهْمَلَتَيْنِ الْمَفْتُوحَتَيْنِ؛ أَي: حَكَّتْهُ، وَفَرَكَّتْهُ بِظَفَرِهَا، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِالْقَافِ بَدَلِ الْمِيمِ، وَالْقَصْعُ الدَّلْكُ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةٍ لَهُ مِنْ طَرِيقٍ

=

وَأَمَّا ذِكْرُ الْمَاءِ كَمُطَهَّرٍ فِي الْأَحَادِيثِ فَلَا يَدُلُّ تَعْيِينُهُ عَلَى تَعْيِينِهِ؛ لِأَن تَعْيِينَهُ إِنَّمَا هُوَ لِكَوْنِهِ أَسْرَعَ فِي إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ، وَأَيْسَرَ عَلَى الْمَكْلَفِ، وَإِثْبَاتُ كَوْنِ الْمَاءِ مُطَهَّرًا لَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَهُ مُطَهَّرًا. وَلِذَلِكَ يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِالْإِزَالَةِ بِالْمَاءِ فِي قَضَايَا مَعِينَةٍ، وَلَمْ يَأْمُرْ أَمْرًا عَامًّا بِأَنْ تَزَالَ كُلُّ نِجَاسَةٍ بِالْمَاءِ. اهـ

وَيَقُولُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «نَيْلِ الْأَوْطَارِ»: وَالْحَقُّ أَنَّ الْمَاءَ أَصْلٌ فِي التَّطْهِيرِ؛ لَوْصَفَهُ بِذَلِكَ كِتَابًا وَسَنَةً وَصْفًا مُطْلَقًا غَيْرَ مُقِيدٍ، لَكِنْ الْقَوْلُ بِتَعْيِينِهِ وَعَدَمُ إِجْزَاءِ غَيْرِهِ يَرُدُّهُ حَدِيثُ مَسْحِ النُّعْلِ وَفَرَكِ الْمُنِيِّ وَحَتِّهِ وَإِمَاطَتِهِ بِإِذْخَرَةٍ وَأَمْثَالِ ذَلِكَ كَثِيرٌ، وَلَمْ يَأْتِ دَلِيلٌ يَقْضِي بِحَصْرِ التَّطْهِيرِ فِي الْمَاءِ، وَمَجْرَدُ الْأَمْرِ بِهِ فِي بَعْضِ النِّجَاسَاتِ لَا يَسْتَلْزِمُ الْأَمْرَ بِهِ مُطْلَقًا. اهـ

عطاء، عن عائشة بمعنى هذا الحديث: ثم ترى فيه قطرة من دم، فتَقْصَعُهُ بظُفْرِهَا. فعلى هذا، فيُحْمَلُ حديثُ البابِ على أنَّ المرادَ دَمٌ يَسِيرٌ يُعْفَى عن مثله، والتوجيهُ الأولُ أقوى.

فائدة: طعنَ بعضهم في هذا الحديث من جهة دعوى الانقطاع، ومن جهة دعوى الاضطراب، فأما الانقطاع، فقال أبو حاتم: لم يَسْمَعْ مجاهدٌ من عائشة، وهذا مردودٌ، فقد وَقَعَ التصريحُ بسماحه منها عند البخاري في غير هذا الإسناد، وأثبتَه عليُّ بنُ المَدِينِي، فهو مقدَّمٌ على مَنْ نفاه.

وأما الاضطرابُ فلرواية أبي داودَ له، عن محمد بن كثير، عن إبراهيم بن نافع، عن الحسن بن مسلم بدل ابن أبي نَجِيج، وهذا الاختلاف لا يُوجِبُ الاضطراب؛ لأنه محمولٌ على أن إبراهيم بن نافع سَمِعَهُ من شيخين، ولو لم يكن كذلك فأبو نعيم شيخُ البخاري فيه أحفظُ من محمد بن كثير شيخ أبي داودَ فيه، وقد تابعَ أبو نعيمَ خَلَادُ بنُ يَحْيَى، وأبو حُذَيْفَةَ، والنعمان بنُ عبد السلام، فرجَحَت رَوَايَتُهُ، والروايةُ المرجوحة لا تُؤَثِّرُ في الروايةِ الراجحة، والله أعلم. اهـ

على كلِّ حالٍ: ما ذكره من أنها تُريدُ أن تُزِيلَ صورةَ الدم، ثم بعد ذلك تَغْسِلُهُ فهو مُحْتَمَلٌ، لكن لا شكَّ أن النجاسةَ إذا زالت بأيِّ مزيل كان فإنَّ المَحِلَّ يَطْهَرُ؛ لأنَّ النجاسةَ عينٌ قَدْرَةٌ، فمتى زالت بأيِّ شيءٍ فقد طهرَ المَحِلُّ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

١٢- بَابُ الطَّيِّبِ لِلْمَرْأَةِ عِنْدَ غُسْلِهَا مِنَ الْمَحِيضِ.

٣١٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ حَفْصَةَ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: أَوْ هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، عَنْ حَفْصَةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: كُنَّا نُنْهَى أَنْ نُحِدَّ عَلَى مَيْتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَا نَكْتَحِلَ، وَلَا نَتَّطِيبَ، وَلَا نَلْبَسَ ثَوْبًا مَصْبُوغًا، إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ، وَقَدْ رُخِّصَ لَنَا عِنْدَ الطُّهْرِ إِذَا اغْتَسَلَتْ إِحْدَانَا مِنْ مَحِيضِهَا فِي بُدَّةٍ مِنْ كُسْتٍ أَظْفَارٍ، وَكُنَّا نُنْهَى عَنِ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ ^(١).

قَالَ: رَوَاهُ هِشَامُ بْنُ حَسَّانٍ، عَنْ حَفْصَةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

[الحديث ٣١٣- أطرافه: ١٢٧٨، ١٢٧٩، ٥٣٤٠، ٥٣٤١، ٥٣٤٢، ٥٣٤٣].

يقول المؤلف: بَابُ الطَّيِّبِ لِلْمَرْأَةِ عِنْدَ غُسْلِهَا مِنَ الْحَيْضِ، أَوِ الْمَحِيضِ تُسَخَّنَانِ ^(٢).

ومن المعلوم أن الحيض له رائحة مُتِنَّةٌ، وأن المرأة إذا اغْتَسَلَتْ فقد يَبْقَى أثرُ هذه الرائحة، فكان من الأولى والأفضل أن تَتَطَيَّبَ، لكن إن كانت غير مُحِدَّةٍ فإنها تَتَطَيَّبُ بما شَاءَتْ، وإن كانت مُحِدَّةً -وهي التي مات عنها زوجها، وكانت في العِدَّة- فهذه يَجِبُ عليها الإحداؤُ.

والإحداؤُ هو: أَنْ تَجْتَنِبَ المرأةُ كُلَّ مَا يَدْعُو إِلَى جَمَاعِهَا، وَيُرْغَبُ فِي النَّظَرِ إِلَيْهَا مِنَ الزَّيْنَةِ، وَالتَّحْسِينِ، وَلِبْسِ الثِّيَابِ الْجَمِيلَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَلِهَذَا نَحْصُرُ مَا تَجَنَّبُهُ الْآنَ، فنقول: أَوَّلًا: لَا تَلْبَسُ الثِّيَابَ الْجَمِيلَةَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ تَلْبَسَ ثَوْبًا مَصْبُوغًا إِلَّا ثَوْبَ

(١) رواه مسلم (١١٢٧/٢) (٩٣٨) (٦٦).

(٢) علقه البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كما في «الفتح» (٤١٣/١)، وقد أسند المؤلف حديث هشام في «الطلاق»

(٥٣٤٢). وانظر «تغليق التعليق» (١٧٦/٢).

(٢) انظر: «صحيح البخاري» طبعة الشعب (٨٥/١).

عَصَبٍ، وهو نوعٌ من الثيابِ التي تُعْتَبَرُ ثَوْبَ بِذْلَةٍ^(١)، والمدارُ كُلُّهُ على ألا تَلْبَسَ ثَوْبًا جَمِيلًا، أما لونُ الثوبِ الذي تَلْبَسُهُ فَلْتَلْبَسِ ما شَاءَتْ من الألوانِ: أخضرَ، أصفرَ، أحمرَ، بُيًّا، وهل تَلْبَسُ الأَبْيَضَ وهي مُجَدَّةٌ؟

قال الفقهاء: تَلْبَسُهُ، ولو كان حسنًا^(٢)، والصحيحُ أنها لا تَلْبَسُهُ إن كان ثوبَ جمالٍ، والنساءُ تَخْتَلِفُ باختلافِ البُلدانِ، فمثلاً عندنا هنا في الجزيرة تَرى النساءَ أنَّ الثوبَ الأَبْيَضَ ثوبُ جمالٍ، فلا تَلْبَسُهُ، وفي بعضِ البلادِ تَرى النساءَ أنَّ الثوبَ الأَبْيَضَ لباسٌ عادي فَتَلْبَسُهُ. الثاني: ألا تَلْبَسَ الحُلِيَّ مطلقًا، سواءً في يَدِها، أو في رَقَبَتِها، أو في أذُنِها، أو في رأسِها، أو في رِجْلِها، أو في بَطْنِها، أو في أيِّ مكانٍ، وسواءً كان الحُلِيُّ ذهبًا أو فضةً؛ لأنَّ هذا يُعْتَبَرُ زِينَةً وَتَجَمُّلاً.

فإن قال قائلٌ: وإذا كان عليها سِنٌّ ذَهَبٍ فما تقولون؟ نقولُ: لو أمْكَنَ أن تَخْلَعَهُ بلا ضَرَرٍ فَلْتَخْلَعْهُ؛ لأنَّ بعضَ الأسنانِ يُلْبَسُ تَلْبِيسًا، وَيَسْهُلُ أن تَخْلَعَ، وإذا كان الأمرُ ليس كذلك فلا يَلْزُمُهَا خَلْعُهُ لما عليها من الضَرَرِ، ولكن يَحْسُنُ أن تُحَاوَلَ ألا يَظْهَرَ.

فإن قال قائلٌ: إن قولكم هذا يعني أن تَبْقَى دائِمًا مُكْتَتِبَةً لا تَتَبَسَّمُ، ولا تَضَحَكُ؟ قلنا: لا، لا نريدُ هذا، بل نريدُ ألا يكونَ هناك ظَهْوَرٌ إلا إذا دَعَتِ الحاجةُ؛ لأنَّ بعضَ النساءِ ربَّما تَقْصِدُ أن تَفْتَحَ فَمَها من أجل أن فيه سَنًا ذَهَبِيًّا.

فإن قلت: ماذا تقول في الساعةِ؟ أهى من الحُلِيِّ، أو من ثيابِ التَّجَمُّلِ؟ قلنا: هي لا تَخْرُجُ عن هذين، فإن كانت الساعةُ ذَهَبِيَّةً، والذي تُمَسِّكُ به ذَهَبِيٌّ فإنها تَدْخُلُ في الحُلِيِّ، وإن لم تُكُنْ كذلك فهي من لباسِ الزينةِ فيما نَرى، وعلى هذا فلا تَلْبَسُ الساعةَ، وبإمكانِها أن تَسْتَدِلَّ على الأوقاتِ بِجَعْلِها في جِيبِها، ولا حَرَجَ في هذا.

(١) البَذْلَةُ من الثياب: ما يُلبَسُ ويُمْتَهَن، ولا يُصان. لسان العرب (ب ذ ل).

(٢) انظر: «المبدع» (٨/ ١٤٢)، و«الإنصاف» (٩/ ٣٠٥)، و«كشف القناع» (٥/ ٤٣٠).

والثالث: الذي تَتَجَنَّبُهُ جميعُ التَّحْسِينَاتِ، سواءَ كانت في العينِ، أو في الأنفِ، أو في الخدِّ، أو في الشَّفَتَيْنِ، أو في الرأسِ، أو في غيرِ ذلك، فَتَتَجَنَّبُ الكُحْلَ إلا إذا احتَاجَتْ إلى ذلك فإنها تَكْتَحِلُ بالصَّبْرِ بالليلِ، وَتَمْسَحُهُ بالنهارِ.

وأما الكحلُّ المُلَوَّنُ الأسودُ فلا، حتى إن امرأةً جاءتْ إلى رسولِ الله ﷺ، وقالت: يا رسولَ الله، إن ابنتي مات عنها زوجها، وإنها اشْتَكَّتْ عَيْنَهَا، أفَنَكْحُلُهَا؟ قال: «لا»^(١). قال ابنُ حزمٍ رَحِمَهُ اللهُ: لا تُكْحَلُ عَيْنُهَا، ولو عَمِيَتْ؛ لأنَّ الرسولَ شَكِيَ إليه المرأةُ تَشْتَكِي عَيْنَهَا قَالَ: «لا تُكْتَحِلُ».

ومن التحسينِ أيضًا تحميرُ الشَّفَاهِ والمِكْيَاجُ عموماً فإنَّ هذا لا يجوزُ للمُحِدَّةِ. وكذلك الحِنَّاءُ لا تَجُوزُ، سواءَ كانت خَضَابًا، أو في الرأسِ؛ لأنها من التحسينِ. فإن قالت امرأةٌ: إن فيها وَشْماً على ظهرِ كَفِّها، أو في ذراعِها، فماذا تَصْنَعُ؟ نقولُ: أصلُ الوَشْمِ إذا أَمَكْنَ إزالتهُ بدونِ ضررٍ ولا تشويهٍ للمرأةِ فإنه تَجِبُ إزالتهُ، أما إذا كان لا يُمَكِنُ إزالتهُ إلا بتشويهٍ أو ضررٍ فلا يَجِبُ إزالتهُ، لا على المُحِدَّةِ، ولا على غيرها.

رابعاً: تَتَجَنَّبُ الخروجَ من البيتِ، فلا تَخْرُجُ من البيتِ إلا لحاجةٍ نهاراً، أو لضرورةٍ ليلاً، فلا تَخْرُجُ في الليلِ إلا لضرورةٍ، والضرورةُ نهاراً من بابِ أولى. ولحاجةٍ نهاراً مثل أن تكونَ امرأةً ليس لها عَيْشٌ إلا أن تَخْرُجَ للسوقِ بسلعتها، أو أنها مُدْرِّسَةٌ لا يُمَكِنُ أن تَتَخَلَّفَ، ولم يُرَخَّصْ لها في ذلك، أو أنها طالبةٌ تَخْشَى أن يَفُوتَهَا الاختبارُ، فترْسُبَ، أو ما أشبه ذلك.

(١) أخرجه البخاري (٥٣٣٦)، ومسلم (١١٢٤/٢) (١٤٨٨).

(٢) انظر: «المحلى» (٢٧٦/١٠).

أو لضرورة ليلًا، قال العلماء: الضرورة مثل أن يثبَّ في بيتها نارًا، أو أن يتسلَّق الجدار عليها مجرمٌ، فتَهْرَبَ منه، أو أن يكون البيت قديمًا، فتَنَزَّلَ الأمطارُ، فتَحْشَى أن يسقط البيتُ. فالمهمُّ: أنَّ الضرورةَ معروفةٌ.

وهل تَخْرُجُ إلى فناء البيت المحاط بالسور، أو لا؟

الجواب: أنها تَخْرُجُ؛ لأنَّ هذا من البيت.

وكذلك لو كان البيت في مَزْرَعَةٍ فإن المزرعة تابعة للبيت.

فإذا كانت امرأة بدوية لها بيتٌ، وحول بيتها حظائر للغنم، فهل تَخْرُجُ؟

الجواب: أن نقول: إذا كان متصلًا بالبيت خَرَجَتْ؛ لأنه من البيت، وإن كان منفصلًا لا تَخْرُجُ إلا لحاجة؛ مثل ألا يكون عندها من يقوم بشئون هذه الغنم، أو ليس عندها من يحلب هذه الغنم، أو ما أشبه ذلك.

وهل لها أن تَصْعَدَ فوق سطح البيت، فيما لو كان مكشوفًا، وليس فيه إلا سورٌ؟

الجواب: أن لها أن تَصْعَدَ إلى السطح، ليلًا ونهارًا، وأما ما اشتهر عند العوام من أنها لا تَبْرُزُ للسطح أو بفناء البيت في ليالي الإبدار بناءً على أن القمر إنسان فهذا لا عبرة به، ولا أصل له.

بل إن بعض العوام يقول: إن القمر إنسانٌ بدليل أن له عينًا وأنفًا وفمًا، وهذا عجيبٌ؛ إذ يقال: أين هذان العينان، وأين أنفه، وأين فمه؟

وهل لها أن تُكَلِّمَ الرجال؟

الجواب: نعم، لها أن تُكَلِّمَ الرجال، لكنَّ الله يقول: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ﴾ [الأحزاب: ٣٢]. فليس لها أن تَخْضَعَ بالقول، وإنما تَتَكَلَّمُ بقدر الحاجة؛ كرجل استأذن يسأل عن رجل البيت فلها أن تُخاطِبَهُ، وتقول: فلانٌ غير موجودٍ، وكذلك الهاتف لها أن تَتَكَلَّمَ به، ولكن كما ذكرنا لا يجوز أن تَخْضَعَ بالقول.

وهل لها أن تُمَكِّنَ من رؤيتها أحدًا من الرجال؛ مثل: أخي زوجها، أو عم زوجها؟

الجواب: نقول: عند العامة أن المرأة لا يُمكن أن يراها الرجل إذا كانت مُحَدَّةً إلا إذا جَرَتِ العادة بأن هذا الرجل كان يَدْخُلُ عليها في حياة زوجها، ولكن هذا لا أصل له، بل لها أن يراها الرجال، وأن تُكَلِّمَ الرجال، وهي في ذلك كغير المُحَدَّة، فلو دَخَلَ أخو زوجها، أو عمُّه، أو ما أَشَبَّه ذلك عليها يُعْزِيها مثلاً فلا حرج، وليس هناك مانع. وهل لأبي زوجها، أو ابن زوجها، أو أبي أمِّها أن يَدْخَلَ عليها، ويراها أيضًا؛ لأنه مَحْرَمٌ؟

الجواب: أنه إذا كان من المحارم فلا إشكال فيه.

وهل يَلْزَمُها أن تَغْتَسِلَ كُلَّ يومٍ جمعة؟

الجواب: عند العامة يَلْزَمُها، وهذا لا أصل له، ولهذا دائماً يَسْأَلُونِي عن هذا. وهل يَلْزَمُها أن تكونَ صلاتها من حين يُؤَدُّنْ؛ يعني: هل يَلْزَمُها أن تُقَدِّمَ الصلاة في أول الوقت؟

الجواب: لا يَلْزَمُها، وتُصَلِّي كالعادة في أول الوقت، أو في أوسط الوقت، أو في آخر الوقت.

فالحاصل: أن المُحَدَّةَ مَمْنُوعَةٌ من أشياء معدودة، وبقية الأشياء هي كغيرها فيها. تقول أم عطية: كنا نُنْهَى أن نُحِدَّ على ميت. والذي يَنْهَاهُنَّ هو الرسول ﷺ، فإذا قال الصحابي: نُهينا، أو أَمَرْنَا، أو أَمَرَ الناسُ فله حكمُ الرفع؛ لأن الأمر والنهي للصحابة هو الرسول ﷺ، خصوصاً إذا ساقوا الكلامَ مَسَاقَ الاستدلالِ فإنه يُحْمَلُ ولا بدَّ على أن الأمر والنهي هو الرسول ﷺ.

وإذا قال الرسول ﷺ: «أَمَرْتُ أو أَمَرْنَا»، فالأمر هو الله ﷻ.

وقولها **«نُهينا»**: «كنا نُنْهَى أن نُحِدَّ على ميت فوق ثلاث»، وكذلك دون ثلاث يَجُوزُ للرجال والنساء، وإن كان الحديث ليس فيه إلا ذكرُ النساءِ فقط، لكن الْحَقَّ العلماءُ بذلك الرجال، وقالوا: يجوزُ أن يُحِدَّ الإنسانُ على الميتِ أَقَلَّ من ثلاثة أيام، وذلك أن النفوس قد تَتَكَدَّرُ تَكَدُّراً عَظِيماً على الميت، وتَقْلُقُ، ولا تَسْتَطِيعُ الشَّيْءَ

الذي كانت تَعْتَاذُهُ مِنْ تَجَمُّلٍ وَرِفَاهِيَةٍ، فَرَخَّصَ لَهَا الشَّارِعُ أَنْ تَفْعَلَ هَذَا الشَّيْءَ لِتَطِيبِ
النَّفْسِ؛ لِأَنَّ كِبْتَ الْإِنْسَانِ يَزِيدُهُ غَمًّا وَحُزْنًا، وَلِهَذَا تَجِدُونَهُ فِطْرِيًّا.

فَعَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ: إِذَا أَصَابَ الصَّبِيَّ مَا يُقْتَضِي الْبُكَاءَ، وَتَرَكْتَهُ يَبْكِي فَإِنَّهُ بَعْدَ
الْبُكَاءِ سَوْفَ يَسْتَأْنِسُ، وَيَتَّسِعُ صَدْرُهُ؛ لِأَنَّهُ فَرَّجَ عَنْ نَفْسِهِ، وَإِذَا كَبَّتْهُ يَبْقَى مُتَعَلِّقًا؛ لِأَنَّ
الَّذِي فِي نَفْسِهِ لَمْ يُفَرِّجْ عَنْهُ، وَهُوَ إِنْ سَكَتَ سَكَتَ خَوْفًا مِنَ الضَّرْبِ.

فَلِهَذَا أَجَازَ الشَّارِعُ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا مَاتَ لَهُ مَنْ أُصِيبَ بِهِ بِصَدْمَةٍ قَوِيَةٍ أَنْ يُجِدَّ
عَلَيْهِ، وَكَلِمَةُ «أَجَازَ» لَا تَعْنِي أَنَّهُ أَمْرٌ مَطْلُوبٌ كَمَا يُفْعَلُ مِنْ بَعْضِ النَّاسِ مِنْ أَنَّهُ يُغْلِقُ
الدُّكَانَ، وَلَا يَتَجَمَّلُ، وَلَا يَتَكَلَّمُ مَعَ أَحَدٍ، وَيَقُولُ: هَذَا مِنْ حَقِّ الْمَيِّتِ عَلَيَّ. وَهَذَا غَيْرُ
صَحِيحٍ، وَهُوَ لَيْسَ وَاجِبًا، وَلَا مَشْرُوعًا، وَغَايَةُ مَا هُنَاكَ أَنَّهُ جَائِزٌ.

أَمَّا الزَّوْجُ فَيَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ أَنْ تُجِدَّ مَدَّةَ الْعِدَّةِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، كَمَا فِي
الْحَدِيثِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَامِلًا فَحَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا؛ لِأَنَّ الْإِحْدَادَ تَابِعٌ لِلْعِدَّةِ، وَقَدْ تَطَوَّلَ
الْمَدَّةُ إِلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ، وَقَدْ تَنْقُصُ، وَقَدْ لَا تَكُونَ إِلَّا سَاعَةً، وَقَدْ لَا
تَكُونَ إِلَّا خَمْسَ دَقَائِقَ، وَقَدْ لَا تَكُونَ إِلَّا دَقِيقَةً وَاحِدَةً.

فَلَوْ فُرِضَ أَنَّ امْرَأَةً تَطْلُقُ، وَزَوْجُهَا مُخْتَضِرٌ، فَمَاتَ الزَّوْجُ، وَفِي تِلْكَ اللَّحْظَةِ
وَضَعَتِ الْحَمْلَ، فَإِنَّهَا تَنْتَهِي عِدَّتُهَا، وَيَنْتَهِي إِحْدَادُهَا أَيْضًا؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿وَأُزِلْتُ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطَّلَاق: ٤].

وَهَذَا الْعُمُومُ مُقَدَّمٌ عَلَى عُمُومِ قَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ
بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [النِّسَاء: ٢٣٤].

وَدَلِيلُ تَقْدِيمِهِ حَدِيثُ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ ^(١) أَنَّهَا وَضَعَتْ بَعْدَ مَوْتِ زَوْجِهَا بَلِيَالًا،

(١) سُبَيْعَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ الْأَسْلَمِيَّةِ زَوْجَةُ سَعْدِ بْنِ خَوْلَةَ، الَّذِي أَدْرَكَهُ أَجَلُهُ بِمَكَّةَ، رَوَى عَنْهَا فَقِهَاءُ
الْمَدِينَةِ وَفُقَهَاءُ الْكُوفَةِ. «الإصابة» لابن حجر (٦/ ٦٩٠)، و«طبقات المحدثين» (١/ ٣٠).

فَتَجَمَّلَتْ - يعني: تركت الحداد - للخطاب، فرآها أبو السَّنايِلِ بنُ بَعْكَكٍ^(١)، فقال لها: ما أنتِ بناكح حتى يأتي عليك أربعة أشهر وعشر. بناءً على عموم الآية: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾.

وبناءً على القاعدة: أنه إذا تعارض نصان من وجه، وكان أحدهما أعم من الآخر من وجه فإنه يُؤخذ بالأحوطِ منهما، فتعتدُّ بالأطول من أربعة أشهر وعشر، أو وضع الحمل، كما ذهب إليه عليُّ بنُ أبي طالبٍ^(٢)، وعبدُ اللهِ بنُ عباسٍ^(٣)، لكن لعلَّ الحديث لم يبلُغهما^(٤).

والمهم الآن: أن سُبَيْعَةَ شَدَّتْ عليها ثيابها، ومشت إلى الرسول ﷺ، فقالت: يا رسول الله، الأمرُ كذا وكذا. فقال ﷺ: «كَذَبَ أَبُو السَّنايِلِ»^(٥). ورخص لها أن تتزوج. وقوله ﷺ: «كَذَبَ». قد يظنُّ الظانُّ أن هذا يعني قدحاً في أبي السَّنايِلِ، وليس الأمرُ كذلك؛ لأنَّ الكذب قد يكونُ في مخالفةِ الواقع، ولو عن غيرِ عمدٍ، وأبو السَّنايِلِ خالفَ الواقعَ - يعني: الحكمَ الشرعيَّ - ولكن عن غيرِ عمدٍ، فلا يَدُمُّ^(٦).

(١) أبو السنايِل بن بَعْكَك بن الحارث بن عَميلة بن السباق بن عبد الدار العبدي القرشي، سكن الكوفة، وأقام بمكة حتى مات، وهو من مسلمة الفتوح. «الإصابة» لابن حجر (٧/ ١٩٠).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٢٨٥/ ١٤٣)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٥٥٤)، وسعيد بن منصور في سننه (١٥١٦)، والبيهقي في سننه الكبرى (٧/ ٤٣٠).

وقال ابن قدامة رحمه الله في «المغني» (١١/ ٢٢٧): وروي عن علي من وجه منقطع.

(٣) أخرجه البخاري (٤٩٠٩)، ومسلم (١٤٨٥) (٥٧).

(٤) قال ابن قدامة رحمه الله في «المغني» (١١/ ٢٢٧): وأجمعوا أيضاً على أن المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً أجلها وضع حملها إلا ابن عباس...

وقد روي أن ابن عباس رجع إلى قول الجماعة لما بلغه حديث سبيعة.

(٥) علَّقه البخاري رحمه الله بصيغة الجزم (٣٩٩١)، ورواه مسلم (١٤٨٤) (٥٦).

(٦) فمعنى قول النبي ﷺ: «كَذَبَ أَبُو السَّنايِلِ»: أي: أخطأ ووهم وغلط، فهو لم يُرِدْ به تعمُّد الكذب الذي هو ضد الصدق؛ وذلك للآتي:

وعلى كلِّ حالٍ: فهذا الحديثُ يدلُّ على أن الحملَ إذا وضَعته المرأةُ انْقَضَتْ عدَّتُها، ولو لم تَبَقْ إلا مدَّةٌ قليلةٌ.

وهل المُعْتَبَرُ في ابتداءِ المدَّةِ من موتِ الزوج، أو من عِلْمِها بموته؟
الجوابُ: أنَّ المُعْتَبَرُ موتُ الزوج، وبناءً على ذلك لو لم تَعْلَمْ بموته إلا بعد أن مَضَى أربعةُ أشهرٍ كان حِدادُها وَعِدَّتُها عشرةَ أيامٍ؛ لأنَّ الله ﷻ يقولُ: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾. وذلك يكونُ من الوفاة؛ لأنَّه قال: ﴿يَتَوَفَّوْنَ﴾. ثم قال: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾.
فإذا: العبرةُ بالوفاة، لا بعلمِ الزوجة.

وهكذا أيضًا يقالُ في الطلاق؛ لو أن الرجلَ طَلَّقَ امرأته، ولم يُخَبِّرْها إلا بعدَ انتهاءِ العِدَّةِ، فإن العِدَّةَ تكونُ انْقَضَتْ.

ثم قالت ﷺ: «وقد رُخِّصَ لنا عندَ الطَّهْرِ إذا اغْتَسَلْتَ إحْدانا مِنْ مَحِيضِها في نُبْذَةٍ مِنْ كُسْتٍ أَظْفَارٍ».

فهذا مُسْتَتَنٍّ مِنَ الطَّيِّبِ، فللمرأةِ المُحَدِّدَةُ إذا طَهَّرَتْ مِنَ الْحَيْضِ أَنْ تَتَطَيَّبَ بِهَذَا الطَّيِّبِ؛ لأنَّ هَذَا الطَّيِّبَ أَقْلُ رَائِحَةٍ مِنْ غَيْرِهِ مِنْ وَجْهِهِ، ولأنَّه يُزِيلُ مَا حَصَلَ مِنْ أَدَى بَرَائِحَةِ الْحَيْضِ، فَرُخِّصَ لَهَا؛ لأنَّ هَذَا التَّطَيُّبَ لَيْسَ مِنْ أَجْلِ التَّرْفَةِ بِالطَّيِّبِ، وَلَكِنْ

١- لأن الكذب إنما يجري في الأخبار، وهذا الرجل ليس بمخبر، وإنما قاله باجتهاد، والاجتهاد لا يدخله الكذب، وإنما يدخله الخطأ.

٢- لأنه رجل من الصحابة، ولا يجوز أن يكذب في شيء من الأخبار عن رسول الله ﷺ.
وإنما سماه النبي ﷺ كذاباً؛ لأنه يشبهه في كونه ضد الصواب، كما أن الكذب ضد الصدق، والعرب تضع الكذب موضع الخطأ في كلامها، فتقول: كذب سمعي، وكذب بصري؛ أي: زلّ، ولم يدرك ما رأى، وما سمع، ولم يحيط به.

قال الأخطل النصراني قاتله الله:

واسط: قرية غربي الفرات مقابل الرِّقَّة. رِباب: اسم صاحبه. الغلَس: ظلمة آخر الليل.

من أجل إزالة الأذى.

قالت: وكنا نُنْهَى عن اتباع الجنائز.

والذي يَنْهَاهُنَّ هو الرسول ﷺ، وقد جاء في رواية أخرى عنها أنها قالت: نُهينا

عن اتباع الجنائز، ولم يُعْزَم علينا^(١).

فاختَلَف العلماء هل قولها: ولم يُعْزَم علينا. ظنُّ منها أن النهي ليس عزيمة، وأنه لم يُرِد المنع والعزم، فيكون النهي للكرهية، وتكون ﷺ قد فَهِمَتْ ذلك من سياق النبي ﷺ ونبيه؟ وهذا هو مذهب الحنابلة رَحِمَهُمُ اللَّهُ، فعندهم أن المرأة يُكْرَهُ لها أن تَزُور القبور، فإن زَارَتْ فلا إثم عليها^(٢).

والصحيح: أن زيارة المرأة للقبور مُحَرَّمَةٌ، بل هي من كبائر الذنوب^(٣)؛ لأن

(١) رواه البخاري (١٢٧٨)، ومسلم (٦٤٦/٢) (٩٣٨) (٣٥).

(٢) وإلى هذا ذهب أيضًا أكثر الشافعية وبعض الحنفية. وانظر: «المغني» (٥٢٣/٣)، و«المبدع» (٢٨٤/٢)، و«منار السبيل» (١٧٣/١، ١٧٤)، و«الكافي» (٢٧٥/١)، و«كشاف القناع» (١٥٠/٢)، و«إعانة الطالبين» (١٤٢/٢)، و«الأجزاء الحديثية» للشيخ بكر بن عبد الله أبي زيد حَفَظَهُ اللَّهُ (ص ١١١).

(٣) وهذا هو مذهب بعض المالكية والشافعية والحنفية، وإليه ذهب أكثر أهل الحديث، وهو الرواية الثالثة عن الإمام أحمد رَحِمَهُمُ اللَّهُ، كما حكاه العلامة علي بن سليمان المرداوي في كتابه «الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المجلد أحمد بن حنبل». قال ما نصه: وعنه؛ أي: عن الإمام أحمد رواية ثالثة: يحرم، كما لو علمت بأنه يقع منها محرم. ذكره المجد، واختار هذه الرواية بعض الأصحاب، وحكاها ابن تميم وجهًا. اهـ.

وهو اختيار شيخ الإسلام أبي العباس ابن تيمية، وتلميذه العلامة ابن القيم، والنووي في مجموعته، والشيخ المجدد محمد بن عبد الوهاب، وكثير من أئمة التحقيق.

وانظر: «الإنصاف» (٥٦٢/٢)، و«المهذب» (١٣٩/١)، و«مجموع الفتاوى» (٣٤٣/٢٤)، وحاشية ابن القيم (٤٤/٩)، و«المجموع» (٢٧٥/٥)، و«الأجزاء الحديثية» (ص ١١١).

وهناك قول ثالث في هذه المسألة بإباحة زيارة القبور للنساء وعدم كراهتها، وبه قال أكثر الحنفية والمالكية، وهو الرواية الأخرى عن الإمام أحمد. وانظر: «مجموع الفتاوى» (٣٤٣/٢٤) و«الأجزاء الحديثية» (ص ١١١).

النبي ﷺ لَعَنَ زَائِرَاتِ الْقُبُورِ ^(١).

وقول أم عطية في الحديث: ولم يُعزَم علينا. هذا هو ظنُّها، ولا عبرة بظنِّها، بل العبرة بما دلَّ عليه النهي، وهو التحريم ^(٢).

فإن قال قائل: فما تقولون في حديث عائشة رضي الله عنها حين فَقَدَتِ النَّبِيَّ ﷺ ذات ليلة، فخرَجَتْ في أثره، فإذا هو في البقيع رضي الله عنه، يُسَلِّمُ على أهل البقيع، ثم لَمَّا انْتَهَى انْطَلَقَتْ أَمَامَهُ حَتَّى وَصَلَتْ إِلَى الْبَيْتِ قَبْلَهُ، فَلَمَّا وَصَلَ إِلَى الْبَيْتِ وَجَدَهَا قَدْ ثَارَ نَفْسُهَا، فَسَأَلَهَا مَا لَكَ؟ فَأَخْبَرَتْهُ بِأَنَّهُمَا لَمَّا فَقَدَتْهُ أَخَذَتْهَا الْغَيْرَةُ حَتَّى خَرَجَتْ تَنْظُرُ أَيْنَ ذَهَبَ؟ فَقَالَ لَهَا: «أَتَخَافِينَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَرَسُولُهُ؟».

ثم إنها سألته: ماذا تقول إذا زَارَتِ الْقُبُورَ؟ فقال: «قولي: السَّلامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ...» إلى آخر الحديث ^(٣).

فاستدلَّ بعضُ العلماء بهذا الحديث على جواز زيارة المرأة القبور، والصحيح أنه لو سَلِمَ الْمَقَامُ من معارضٍ لكان ظاهره الجواز، لكن هناك أحاديثُ معارضةٌ لهذا الحديث، وهي لعنُ زَائِرَاتِ الْقُبُورِ، وكذلك حديثُ أم عطية: نُهِينَا. وهو واردٌ في الصحيحين ^(٤).

(١) أخرجه أحمد (٢٢٩/١)، ٢٨٧، ٣٢٤، ٣٣٧، ٢٠٣٠، ٢٦٠٣، ٢٩٨٤، ٣١١٨)، وأبو داود (٣٢٣٦)، والترمذي (٣٢٠)، والنسائي (٢٠٤٣) وحسنه الترمذي، وصححه أحمد شاكر في تعليقه على الترمذي، وقال في تحفة المحتاج (٣٢/٢): صححه ابن السكن.

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «مجموع الفتاوى» (٣٥٥/٢٤): وأما قول أم عطية: ولم يعزم علينا. فقد يكون مرادها: لم يؤكد النهي.

وهذا يقتضي التحريم، وقد تكون هي ظنت أنه ليس بنهي تحريم، والحجة في قول النبي ﷺ، لا في ظن غيره. اهـ وقال ابن القيم رحمته الله في حاشيته على سنن أبي داود (٤٥/٩): وأما قول أم عطية فهو حجة للمنع، وقولها: ولم يعزم علينا. إنما نفته فيه وصف النهي، وهو النهي المؤكد بالعزيمة، وليس ذلك شرطاً في اقتضاء التحريم، بل مجرد النهي كافٍ، ولما نهاهن انتهين؛ لطواعيتهن لله ولرسوله ﷺ، فاستغنين عن العزيمة عليهن، وأم عطية لم تشهد في ذلك النهي، وقد دلت أحاديث لعنة الزائرات على العزيمة، فهي مثبتة للعزيمة، فيجب تقديمها. اهـ

(٣) أخرجه مسلم (٩٧٤) (١٠٣).

(٤) تقدم تخريجه.

فَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ حَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّهُ إِذَا مَرَّتِ الْمَرْأَةُ بِالْمَقْبَرَةِ غَيْرَ قَاصِدَةٍ الْخُرُوجَ لِلزِّيَارَةِ فَلَا بَأْسَ أَنْ تُسَلِّمَ عَلَيْهِمْ، وَأَمَّا إِذَا خَرَجَتْ مِنْ بَيْتِهَا لِلزِّيَارَةِ فَهَذَا هُوَ الْمَمْنُوعُ، وَهَذَا تَجْتَمِعُ الْأَدْلَةُ، وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهَا إِذَا خَرَجَتْ لِحَاجَتِهَا، ثُمَّ مَرَّتْ بِالْمَقْبَرَةِ، وَسَلَّمَتْ عَلَيْهِمْ لَمْ يَكُنِ الْحَامِلُ لَهَا عَلَى هَذَا زِيَارَةَ الْقُبُورِ، وَإِنَّمَا الْحَامِلُ هُوَ غَرَضُهَا الَّذِي خَرَجَتْ مِنْ أَجْلِهِ، وَفَرْقٌ بَيْنَ الْمَقْصُودِ وَغَيْرِ الْمَقْصُودِ.

فَإِنْ قِيلَ: أَلَا يَقَالُ: إِنَّ هَذَا النِّهْيَ خَاصٌّ بِالْمَرْأَةِ الَّتِي تُكْثِرُ مِنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ؟
فَالْجَوَابُ: أَنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَدْ أَجَابَ عَلَى هَذَا فِي كِتَابِ الْفَتَاوَى^(١)، وَذَكَرَ ثَمَانِيَةَ أَوْجِهٍ أَوْ أَكْثَرَ فِي أَنَّ زِيَارَةَ الْمَرْأَةِ لِلْقُبُورِ - وَلَوْ مَرَّةً وَاحِدَةً - مُحَرَّمَةٌ، وَقَالَ: إِنَّ الْحَدِيثَ فِيهِ «زَائِرَاتٍ»، «وَزَوَّارَاتٍ»^(٢)، فَتَأْخُذُ بـ «زَائِرَاتٍ»؛ لِأَنَّهُ أَحْوْطُ.
عَلَى أَنَّ «فَعَالًا» تَأْتِي لِمَجْرَدِ النَّسْبَةِ، لَا لِلْمَبَالِغَةِ^(٣)؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾^(٤). فَالْمَنْفِيُّ هُنَا أَصْلُ الظَّلَمِ، لَا الْمَبَالِغَةُ فِي الظَّلَمِ.



(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٤/٣٤٣-٣٥٦).

(٢) وقد رجح الشيخ بكر أبو زيد رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْأَجْزَاءِ الْحَدِيثِيَّةِ (ص ١١٩) أَنَّ «زَائِي» «زَوَارَاتٍ» مضمومة، لَا مَفْتُوحَةٌ؛ تَبَعًا لِلْجَلَالِ الْمَحَلِّي فِي «شرح المنهاج» والسيوطي، وأقره السُّنْدِي، وَالْمُنَاوِي، وَصَاحِبُ «تنقيح الرواة شرح المشكاة».

(٣) قَالَ ابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي أَلْفِيَّتِهِ، بَابُ إِعْمَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ، الْبَيْتُ رَقْمُ (٤٣٢):

وَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي بَابِ النَّسَبِ، الْبَيْتُ رَقْمُ (٨٧٩):

فَيَكُونُ مَعْنَى «زَوَارَاتِ الْقُبُورِ»: ذَوَاتُ زِيَارَةِ الْقُبُورِ.

وَانْظُرْ: الْأَجْزَاءُ الْحَدِيثِيَّةُ لِسَمَاحَةِ الشَّيْخِ بَكْرِ أَبِي زَيْدٍ (ص ١١٩، ١٢٠)..

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣ - بَابُ ذَلِكَ الْمَرْأَةِ نَفْسَهَا إِذَا تَطَهَّرَتْ مِنَ الْمَحِيضِ.

وَكَيْفَ تَغْتَسِلُ وَتَأْخُذُ فِرْصَةً^(١) مُسَكَّةً؛ فَتَتَّبِعُ بِهَا أَثَرَ الدَّمِ.

٣١٤ - حَدَّثَنَا يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ صَفِيَّةَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ

عَائِشَةَ أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتِ النَّبِيَّ عَنْ غُسْلِهَا مِنَ الْمَحِيضِ، فَأَمَرَهَا كَيْفَ تَغْتَسِلُ، قَالَ:

«خُذِي فِرْصَةً مِنْ مَسِكَ فَتَطَهَّرِي بِهَا». قَالَتْ: كَيْفَ أَتَطَهَّرُ؟ قَالَ «تَطَهَّرِي بِهَا». قَالَتْ:

كَيْفَ؟ قَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ تَطَهَّرِي؟!» فَاجْتَبَذْتُهَا إِلَيَّ، فَقُلْتُ: تَتَّبِعِي بِهَا أَثَرَ الدَّمِ^(٢).

[الحديث ٣١٤ - طرفاه في: ٣١٥، ٧٣٥٧].

هذا الحديث فيه: دليلٌ على الدليل، لكن ذلك مواضع الحيض والنَّتَنِ والرائحة

الكريهة، لا مطلقاً، لكن مع ذلك قال العلماء^(٣): إنه يُسَنُّ لِلْمُغْتَسِلِ أَنْ يَتَدَلَّكَ حَتَّى

يَتَيَقَّنَ مِنْ وَصُولِ الْمَاءِ إِلَى جَمِيعِ الْبَشَرَةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَفْعَلْ قُرْبًا يَنْضُو الْمَاءُ عَنْ مَوَاضِعَ مِنَ

الْبَشَرَةِ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُ.

وقد أشار الْقَحْطَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي نَوْنِيَّتِهِ الْمَشْهُورَةِ إِلَى ذَلِكَ فَقَالَ:

وَالْغَسْلُ فَرَضٌ وَالتَّدَلُّكُ سُنَّةٌ وَهُمَا بِمَذْهَبِ مَالِكٍ فَرَضَانِ^(٤)

يعني: الْغَسْلُ وَالْتَّدَلُّكُ.

وفيه أيضاً أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَحْيَانًا يَذْكُرُ الْكَلَامَ مُجْمَلًا: إِمَّا اسْتِحْيَاءً مِنْ ذِكْرِ

التَّفْصِيلِ، وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَشَدَّ حَيَاءً مِنَ الْعِزَّاءِ فِي خِذْرِهَا^(٥)، أَوْ لَغَيْرِ ذَلِكَ؛ بِدَلِيلِ

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٤١٥): قَوْلُهُ: فِرْصَةٌ. بِكسْرِ الْفَاءِ، وَحَكَى ابْنُ سَيْدِهِ تَثْلِيثَهَا،

وَيَأْسِكَانِ الرَّاءَ، وَإِهْمَالِ الصَّادِ: قِطْعَةً مِنْ صُوفٍ أَوْ قِطْنَ، أَوْ جِلْدَةً عَلَيْهَا صُوفٌ. أَهـ

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣٣٢) (٦٠).

(٣) انْظُرْ: «الْفُرُوعُ» (١/ ١٧٥)، وَ«الرُّوْضُ الْمُرْبِعُ» (١/ ٨٠).

(٤) نَوْنِيَّةُ الْقَحْطَانِيِّ.

(٥) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦١١٩)، وَمُسْلِمٌ (٢٣٢٠) (٦٧).

أَنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ كَرَّرَتْ عَلَيْهِ، وَكَانَ يَقُولُ: «تَطَهَّرِي». حَتَّى إِذَا لَمَّا كَرَّرَتْ عَلَيْهِ قَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ»؛ يَعْنِي: أُنْعَجِبُ مِنْ كَوْنِ هَذِهِ الْمَرْأَةِ لَمْ تَفْهَمْ مَا قُلْتُ، مَعَ أَنَّ هَذَا مَا يُصِيبُ النِّسَاءَ كَثِيرًا، فَكَانَ الْجَدِيرُ بِهَا أَنْ تَفْهَمْ هَذَا.

قَالَتْ: فَاجْتَبَدْتُهَا؛ يَعْنِي: جَذَبْتُهَا إِلَيْهَا.

وَقَالَتْ: تَتَّبِعِي بِهَا أَثَرَ الدَّمِ. أَيْ: هَذِهِ الْفِرْصَةُ، وَالْفِرْصَةُ قِطْعَةٌ مِنْ خِرْقَةٍ، أَوْ قِطْنٍ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَتَجْعَلُ فِيهَا الْمَرْأَةَ مِسْكًَا، وَتَتَّبِعُ بِهَا أَثَرَ الدَّمِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤ - بَابُ غَسْلِ الْمَحِيضِ.

٣١٥ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ: كَيْفَ أَعْتَاسِلُ مِنَ الْمَحِيضِ؟ قَالَ: «خُذِي فِرْصَةً تُمَسِّكُهَا، فَتَوَضَّئِي ثَلَاثًا». ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَحْيَا، فَأَعْرَضَ بِوَجْهِهِ، أَوْ قَالَ: «تَوَضَّئِي بِهَا». فَأَخَذْتُهَا فَجَذَبْتُهَا فَأَخْبَرْتُهَا بِمَا يُرِيدُ النَّبِيُّ ﷺ^(١).

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ غَسْلِ الْمَحِيضِ». بَفَتْحِ الْغَيْنِ، وَقَالَ الْعَيْنِيُّ فِي «عَمْدَةِ الْقَارِي» (٢٨٧/٣): قِيلَ: التَّرْجُمَةُ لَغَسْلِ الْمَحِيضِ، وَالْحَدِيثُ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهَا فَلَا مِطَابَقَةً.

قُلْتُ: إِنْ كَانَ لَفْظُ الْغَسْلِ فِي التَّرْجُمَةِ بَفَتْحِ الْغَيْنِ، وَالْمَحِيضُ اسْمُ مَكَانٍ فَالْمَعْنَى ظَاهِرٌ، وَإِنْ كَانَ بِضَمِّ الْغَيْنِ، وَالْمَحِيضُ مُصَدَّرٌ فَالْإِضَافَةُ بِمَعْنَى اللَّامِ الْاِخْتِصَاصِيَّةِ، فَلِهَذَا ذَكَرَ خَاصَّةً هَذَا الْغَسْلَ، وَمَا بِهِ يُمْتَازُ عَنْ سَائِرِ الْاِغْتِسَالِ. اهـ.

وَالْفَتْحُ أَوْلَى.

وَهَذَا هُوَ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ، لَكِنَّهُ بِصِيغَةٍ أُخْرَى، وَلَفْظٍ آخَرَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥ - بَابُ امْتِشَاطِ الْمَرْأَةِ عِنْدَ غُسْلِهَا مِنَ الْمَحِيضِ.

٣١٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَهْلَلْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَكُنْتُ مِمَّنْ تَمَتَّعَ وَلَمْ يَسُقِ الْهَدْيَ، فَزَعَمَتْ أَنَّهَا حَاضَتْ وَلَمْ تَطْهَرْ حَتَّى دَخَلْتُ لَيْلَةَ عَرَفَةَ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذِهِ لَيْلَةُ عَرَفَةَ، وَإِنَّمَا كُنْتُ تَمَتَّعْتُ بِعُمْرَةٍ. فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْقُضِي رَأْسَكَ وَامْتَشِطِي وَأَمْسِكِي عَنْ عُمْرَتِكَ». فَفَعَلْتُ، فَلَمَّا قَضَيْتُ الْحَجَّ أَمَرَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لَيْلَةَ الْحَصْبَةِ^(١) فَأَعْمَرَنِي مِنَ التَّنْعِيمِ مَكَانَ عُمْرَتِي الَّتِي نَسَكْتُ^(٢).

الشاهد: قوله: «انْقُضِي رَأْسَكَ، وَامْتَشِطِي، وَأَمْسِكِي عَنْ عُمْرَتِكَ».

قالت: ففعلت. فدلَّ هذا على أَنَّ المرأةَ الْحَائِضَ تَمْتَشِطُ عِنْدَ غُسْلِهَا مِنَ الْحَيْضِ. وفي هذا الحديث: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهَا أَنْ تَنْقُضَ شَعَرَ رَأْسِهَا، وَهَذَا مِنْ لَزِمِ الْامْتِشَاطِ، وَعَلَى هَذَا فَيُسَنُّ لِلْمَرْأَةِ إِذَا طَهَّرَتْ مِنَ الْحَيْضِ أَنْ تَنْقُضَ شَعْرَهَا، وَأَنْ تَمْتَشِطَ، وَلَكِنَّ هَذَا لَيْسَ عَلَى سَبِيلِ الْوَجُوبِ، وَإِنَّمَا الْوَاجِبُ هُوَ أَنْ يَصِلَ الْمَاءُ إِلَى أَصُولِ الشَّعْرِ، وَإِلَى الشَّعْرِ كُلِّهِ، فَإِذَا كَانَ مَفْتُولًا، فَإِنَّمَا تَغْمِزُهُ بِيَدِهَا حَتَّى يَصِلَ الْمَاءُ إِلَى بَاطِنِ الشَّعْرِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى أَنْ تَنْقُضَهُ، وَإِنْ نَقَضَتْهُ وَامْتَشَطَتْ فَهُوَ أَفْضَلُ.



(١) قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١/٤١٧): لَيْلَةُ الْحَصْبَةِ بَفَتْحِ الْحَاءِ وَسُكُونِ الصَّادِ الْمَهْمَلَتَيْنِ، ثُمَّ

الْمَوْحِدَةِ: هِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي نَزَلُوا فِيهَا فِي الْمُحَصَّبِ، وَهُوَ الْمَكَانُ الَّذِي نَزَلُوهُ بَعْدَ النَّفَرِ مِنْ مَنَى خَارِجَ

مَكَّةَ. اهـ.

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٢١١) (١١٣).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦- بَابُ نَقْضِ الْمَرْأَةِ شَعْرَهَا عِنْدَ غُسْلِ الْمَحِيضِ

٣١٧- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: خَرَجْنَا مُوَافِينَ لِهَلَالِ ذِي الْحِجَّةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَهْلَ بِعُمْرَةٍ فَلْيَهْلِلْ، فَإِنِّي لَوْلَا أَنِّي أَهْدَيْتُ لَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ». فَأَهْلَلَ بَعْضُهُمْ بِعُمْرَةٍ، وَأَهْلَلَ بَعْضُهُمْ بِحَجٍّ، وَكُنْتُ أَنَا مِنْ أَهْلِ بِعُمْرَةٍ، فَأَذْرَكَنِي يَوْمَ عَرَفَةَ، وَأَنَا حَائِضٌ، فَشَكَّوْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «دَعِي عُمْرَتِكَ وَانْقُضِي رَأْسَكَ وَامْتَشِطِي وَأَهْلِي بِحَجٍّ». فَفَعَلْتُ، حَتَّى إِذَا كَانَ لَيْلَةُ الْحَضْبَةِ أَرْسَلَ مَعِيَ أَخِي عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ فَخَرَجْتُ إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ مَكَانَ عُمْرَتِي. قَالَ هِشَامٌ: وَلَمْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ هَدْيٍ، وَلَا صَوْمٍ، وَلَا صَدَقَةٍ^(١).

❦ قوله: «ولم يكن في شيء من ذلك». أي: من إدخال الحج على العمرة.

❦ وقوله: «هدي ولا صوم ولا صدقة». مراده الهدى الزائد على هدي القران؛

لأن القران فيه هدي على قول جمهور أهل العلم.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ نَفَى الْهَدْيَ مُطْلَقًا، فَيَكُونُ الْقَارَنُ لَيْسَ عَلَيْهِ هَدْيٌ، وَقَدْ قَالَ بِهِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ^(٢)؛ لِأَنَّ اللَّهَ إِنَّمَا أَوْجَبَ الْهَدْيَ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ، فَقَالَ: «مَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَاسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ» [البقرة: ١٩٦]. وَذَلِكَ أَنَّ الْمُتَمَتِّعَ يَحْصُلُ لَهُ بَيْنَ الْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ مَتْعَةٌ بِمَا أَحَلَّ اللَّهُ لَهُ، وَهَذِهِ الْمَتْعَةُ بِمَا أَحَلَّ اللَّهُ لَهُ تَسْتَوْجِبُ شُكْرًا لِهَذِهِ النِّعْمَةِ، وَلِهَذَا قَالُوا: إِنْ دَمَ التَّمَتُّعُ دُمُ شُكْرَانٍ. وَأَمَّا الْقَارَنُ فَلَا يَحْصُلُ لَهُ ذَلِكَ، وَغَايَةُ مَا هُنَاكَ أَنَّهُ حَصَلَ لَهُ التَّمَتُّعُ بِإِسْقَاطِ إِحْدَى السَّفَرَتَيْنِ؛ إِذْ إِنَّهُ لَوْ أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ بِعُمْرَةٍ مُسْتَقْلَةٍ وَحَجٍّ مُسْتَقِلٍّ لَرِمَهُ سَفَرَتَانِ^(٣).

(١) رواه مسلم (١٢١١) (١١٥).

(٢) انظر: «المبدع» (٣/ ١٧٥)، و«المحرر في الفقه» (١/ ٢٣٥)، و«الإنصاف» للمرداوي (٣/ ٤٣٩)،

و«المهذب» (١/ ٢٠٢)، و«المجموع» (٧/ ١٣٧)، و«حاشية ابن عابدين» (٢/ ٥١٥)،

و«المبسوط» (٤/ ٢٥، ٢٦)، و«التمهيد» (٨/ ٣٥٥).

(٣) قال المرداوي في «الإنصاف» (٣/ ٤٣٩): أما القارن فيلزمه دم، وهو المذهب. نص عليه، ونقل

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

١٧- بَابُ ﴿مُخْلَقَةٍ وَغَيْرِ مُخْلَقَةٍ﴾ [٥٠:٥].

٣١٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ وَجَلَّ وَكَلَّ بِالرَّحِمِ مَلَكًا يَقُولُ: يَا رَبِّ نُطْفَةٌ، يَا رَبِّ عَلَقَةٌ، يَا رَبِّ مُضْغَةٌ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَقْضِيَ خَلْقَهُ قَالَ: أَذْكَرٌ أَمْ أُنْثَى؟ شَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ؟ فَمَا الرِّزْقُ وَالْأَجَلُ؟ فَيُكْتُبُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ»^(١).

[الحديث ٣١٨- طرفاه في: ٣٣٣٣، ٦٥٩٥].

قَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: بَابُ ﴿مُخْلَقَةٍ وَغَيْرِ مُخْلَقَةٍ﴾. كَأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى قَوْلِ اللَّهِ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى-: ﴿ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخْلَقَةٍ وَغَيْرِ مُخْلَقَةٍ﴾ [٥٠:٥]. وَذَلِكَ أَنَّ الْحَمْلَ فِي بَطْنِ الْأُمِّ يَكُونُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا نُطْفَةً؛ يَعْنِي: بَاقِيًا عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَلَكِنَّهُ يَتَحَوَّلُ شَيْئًا فَشَيْئًا حَتَّى إِذَا أَتَمَّ أَرْبَعِينَ يَوْمًا صَارَ عَلَقَةً، وَالْعَلَقَةُ هِيَ دُوْدَةٌ مِنْ دَمٍ.

فَالظَّاهِرُ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ-: أَنَّهُ لَا يَتَحَوَّلُ مِنَ النُّطْفَةِ إِلَى الْعَلَقَةِ عِنْدَ تَمَامِ الْأَرْبَعِينَ ظَفَرَةً وَاحِدَةً، بَلْ يَتَغَيَّرُ وَيَتَحَوَّلُ شَيْئًا فَشَيْئًا، فَإِذَا اسْتَكْمَلَ الْأَرْبَعِينَ إِذَا هُوَ قِطْعَةٌ دَمٍ عَلَقَةٌ.

ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً أَرْبَعِينَ يَوْمًا، يَتَحَوَّلُ بَعْدَهَا إِلَى مُضْغَةٍ؛ يَعْنِي: قِطْعَةً لَحْمٍ بِقَدْرِ مَا يَمْضُغُهُ الْإِنْسَانُ فِي فَمِهِ، وَهَذِهِ الْمَضْغَةُ تَكُونُ مُخْلَقَةً وَغَيْرَ مُخْلَقَةٍ؛ يَعْنِي: إِذَا تَمَّ لَهُ ثَمَانُونَ يَوْمًا فَإِنَّهُ يَكُونُ مُضْغَةً، وَقَدْ تَخَلَّقَ هَذِهِ الْمَضْغَةُ، وَقَدْ لَا تُخَلَّقُ، وَإِذَا لَمْ تُخَلَّقْ

بكر بن محمد: عليه هدي، وليس كالمتمتع، إن الله أوجب على المتمتع هدياً في كتابه، والقارن إنما روي أن عمر قال للصبى: اذبح تيساً.

وسأله ابن مُشَيْش: القارن يجب عليه الدم وجوباً؟ فقال: كيف يجب عليه وجوباً؟ وإنما شبهوه بالمتمتع. وقال في الفروع: فتوجه سنة رواية لا يلزم دم. اهـ.

وقال ابن حزم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْمَحَلِّ» (١١٩/٧): لَا هَدْيَ عَلَى الْقَارِنِ مَكِّيًّا كَانَ أَوْ غَيْرِ مَكِّيٍّ، حَاشَا الْهَدْيَ الَّذِي كَانَ مَعَهُ عِنْدَ إِحْرَامِهِ. اهـ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٦٤٦) (٥).

فإنك ترى وتُشاهدُ فيها مثلَ أسلاكِ الصوفِ إشارةً إلى أن هذا عَظْمٌ مثلاً، وهذا أصبَحُ دونَ أن يَتَمَيَّزَ.

فإذا تَمَيَّزَ وصارتِ اليدُ مُنفَصِلةً عن بقيةِ الجسمِ، وكذلك الرجلُ، وكذلك الرأسُ فحينئذٍ يكونُ مُضْغَةً مخلقةً، ولا يمكنُ أن يكونَ مُضْغَةً مخلقةً قبلَ أربعينَ يوماً، والغالبُ أنه لا يَتَبَيَّنُ التَخْلِيقُ إلا إذا أتمَّ ثلاثةَ أشهرٍ؛ أي: تسعينَ يوماً.

ويَتَرْتَبُ على هذا أنه إذا كانت مُضْغَةً لم تُخْلَقْ فإنها إذا سَقَطَتْ لا يَثْبُتُ للدمِ المصاحبِ لها حكمُ النفاسِ، فلا تَعْتَدُّ به المرأةُ، وتُصَلِّي وتُصُومُ، ولهذا من شرطِ كونِ الدمِ نفاساً أن يكونَ الحملُ الساقطُ قد تَبَيَّنَ فيه خَلْقُ إنسانٍ.

مسألة: لو سَقَطَ الجنينُ - هو مُخَلَّقٌ - فإنه لا يُغَسَّلُ، ولا يُكْفَنُ، ولا يُصَلَّى عليه، ولا يُسَمَّى، ولا يُعَقُّ عنه، بل يُدْفَنُ في أيِّ مكانٍ، كما يُدْفَنُ الظفَرُ والشَّعْرُ؛ لأنه لا يُمكنُ أن تُنْفَخَ فيه الرُّوحُ إلا إذا تَمَّ له أربعةَ أشهرٍ، فبعدَ تمامِ الأربعةِ تُنْفَخُ فيه الرُّوحُ، ويكونُ بشراً. فإذا سَقَطَ بعدَ أن نُفِخَتْ فيه الرُّوحُ فإنه يُعَامَلُ معاملةً مَنْ خَرَجَ عندَ تمامِ الحملِ، فيُغَسَّلُ، ويُكْفَنُ، ويُصَلَّى عليه، ويُسَمَّى، ويُعَقُّ عنه، ويقالُ: إنه آدميٌّ يُبعَثُ يومَ القيامةِ فيه الرُّوحُ.

فصار إذا بَلَغَ الحملُ أربعةَ أشهرٍ، وسَقَطَ بعدَ ذلك فإن حكمه حكمُ مَنْ سَقَطَ بعدَ تمامِ الحملِ إلا أنه يَخْتَلِفُ في مسألةِ الميراثِ، فإنه رُبَّمَا لا يَسْتَهْلُ صارخاً، والميراثُ لا بد أن يَسْتَهْلُ صارخاً، كما سيأتي إن شاء الله.

ثم ذَكَرَ المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ الحَدِيثَ الواردَ عن النَّبِيِّ ﷺ في ذلك، وفيه أن الله تعالى وَكَّلَ مَلَكاً يقولُ: «يَا رَبُّ نَظْفَةً، يَا رَبُّ عِلْقَةً، يَا رَبُّ مُضْغَةً». كُلُّهَا تَنَقَّلَ قال هذا.

وقوله ﷺ: «فإذا أَرَادَ اللهُ أن يَقْضِيَ خَلْقَهُ». يعني: أن يُتِمَّهُ.

وقوله ﷺ: «قال»؛ أي: المَلِكُ.

وقوله ﷺ: «أذكرُ أم أنثى؟ شَقِيٌّ أم سَعِيدٌ؟ فما الرِّزْقُ والأجلُ؟ فيُكْتَبُ في بطنِ

في هذا دليل على: أنه يُكْتَبُ على الجنين في بطن أمه العمل، وهل هو شقي أو سعيد؟ ذكر أو أنثى؟

الذكورة والأنوثة يمكن أن تكون معلومة من قبل أن يخرج؛ لأن الملك يعلم، فهو يقول له: أذكر أم أنثى؟

والآن بواسطة الأجهزة الحديثة صاروا يعلمون أنه ذكر أو أنثى.

فإن قلت: كيف يصح الاعتراف بذلك، والله تعالى يقول: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلْمَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا رَطْبٌ وَلَا

يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴿٥٩﴾ [الأنعام: ٥٩].

وقد فسر النبي ﷺ مفاتيح الغيب بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾ [التكوير: ٣٤]^(١).

قلنا: لا تعارض؛ لأن علم ما في الأرحام يشمل كل شيء يتعلّق به، ومعلوم أنه لا يستطيع الخلق الآن أن يعلموا هل يخرج هذا الجنين حيّاً أو ميتاً؟ وهل تطول مدة حمله أم تقصر؟ وإذا خرج من بطن أمه لا يعلمون: هل يُعَمَّرُ كثيراً أو لا؟ ولا يعلمون أيضاً ماذا يكون رزقه؟ وماذا يكون عمله؟ وماذا يكون ماله: أسقاة أم سعادة؟ فالمعلومات التي تتعلّق بالحمل ليست مجرد كونه ذكراً أم أنثى^(٢)؟

(١) أخرجه البخاري (٤٧٧٨).

(٢) وقال الشيخ الشارح رحمه الله في «شرح الواسطية» (١/١٩٦): إن هذا الأمر وقع - أي: علمهم بأن ما في الرحم ذكر أو أنثى - ولا يمكن إنكاره، لكنهم لا يعلمون ذلك إلا بعد تكوين الجنين وظهور ذكوره أو أنوثته. اهـ.

وقد سئل الشيخ الشارح رحمه الله: ما تقولون فيما قد يحدث أحياناً من حركة للجنين قبل تمام أربعة أشهر في بطن أمه؟

فأجاب رحمه الله: حديث ابن مسعود الذي فيه أن الجنين إذا تم له مئة وعشرون يوماً «أربعة أشهر» نُفِخَتْ فيه الروح حديث صحيح، لكن لو فرضنا أنه ثبت ثبوتاً لا شك فيه أن الجنين يتحرك ويصبح، وأن يفعل في بطن أمه فعل الحي، فحينئذ إما أن نقول: إن هذا خطأ في تقدير مدة الحمل،

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله تعالى فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٤١٨-٤١٩):

قَوْلُهُ: يَقُولُ: «يَا رَبَّ نَظْفَةٌ. بِالرَّفْعِ وَالتَّنْوِينِ»؛ أَي: وَقَعَتْ فِي الرَّحِمِ نَظْفَةٌ، وَفِي رِوَايَةِ الْقَاسِيَّ بِالنَّصْبِ؛ أَي: خَلَقْتَ يَا رَبَّ نَظْفَةً، وَنَدَاءُ الْمَلِكِ بِالْأَمْرِ الثَّلَاثَةُ لَيْسَ فِي دَفْعَةٍ وَاحِدَةٍ، بَلْ بَيْنَ كُلِّ حَالَةٍ وَحَالَةٍ مَدَّةٌ؛ تَبَيَّنَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ الْآتِي فِي كِتَابِ الْقَدَرِ أَنَّهَا أَرْبَعُونَ يَوْمًا، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ هُنَاكَ عَلَى بَقِيَّةِ فَوَائِدِ حَدِيثِ أَنَسٍ هَذَا، وَالْجَمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا ظَاهَرَهُ التَّعَارُضُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ الْمَذْكُورِ، وَمُنَاسِبَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ مَفْسَّرٌ لِلآيَةِ.

وَأَوْضَحُ مِنْهُ سِيَاقًا مَا رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ، مِنْ طَرِيقِ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هَنِيدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «إِذَا وَقَعَتِ النَّظْفَةُ فِي الرَّحِمِ بَعَثَ اللَّهُ مَلَكًا، فَقَالَ: يَا رَبَّ، مُخَلَّقَةٌ أَوْ غَيْرُ مُخَلَّقَةٍ؟ فَإِنْ قَالَ: غَيْرُ مُخَلَّقَةٍ. مَجَّهَا الرَّحِمُ دَمًا، وَإِنْ قَالَ: مُخَلَّقَةٌ. قَالَ: يَا رَبَّ، فَمَا صِفَةُ هَذِهِ النَّظْفَةِ؟» فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَهُوَ مُوقُوفٌ لَفْظًا، مَرْفُوعٌ حَكَمًا. وَحَكَى الطَّبْرِيُّ لِأَهْلِ التَّفْسِيرِ فِي ذَلِكَ أَقْوَالَ، وَقَالَ: الصَّوَابُ قَوْلُ مَنْ قَالَ: الْمَخْلُقَةُ الْمُصَوَّرَةُ خَلْقًا تَامًا، وَغَيْرُ الْمَخْلُقَةِ السَّقْطُ^(١) قَبْلَ تِمَامِ خَلْقِهِ، وَهُوَ قَوْلُ مُجَاهِدٍ وَالشَّعْبِيِّ وَغَيْرِهِمَا.

=

وَيَكُونُ الْحَمْلُ قَدْ تَقَدَّمَ، لَكِنْ أَخْطَأُوا فِي تَقْدِيرِ الْمَدَّةِ لَمْ يَعْلَمُوا بِالْجَنِينَ إِلَّا بَعْدَ أَنْ مَضَى مِثْلًا شَهْرًا، أَوْ عَشْرُونَ يَوْمًا، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَإِذَا ضُبِطَ الْأَمْرُ تَامًا قُلْنَا: إِنَّ هَذَا فِي الْغَالِبِ، فَيَحْمِلُ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ عَلَى الْغَالِبِ، لَكِنْ نَحْنُ إِلَى الْآنَ مَا احْتَجْنَا إِلَى أَنْ نَحْمِلَهُ عَلَى الْغَالِبِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ.

ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ تَحَدَّثَ حَرَكَةُ فِي الْبَدَنِ، وَإِنْ كَانَ بِلَا رُوحٍ، وَمِنْ ذَلِكَ حَرَكَةُ الْقَلْبِ بِلَا رُوحٍ، وَأَنَا أَخْبِرُكُمْ بِأَنِّي ذُبِحَتْ دَجَاجَةٌ، وَخَرَجَتْ رُوحُهَا، وَشَقِقَتْ بَطْنَهَا، وَإِذَا قَلْبُهَا يَنْبِضُ بِالضَّخِّ وَالِاسْتِقْبَالِ؛ لِأَنَّ الْقَلْبَ فِيهِ مَضْخَةٌ تَدْفَعُ الدَّمَ، وَشَيْءٌ يَسْتَقْبِلُ الدَّمَ وَقَدْ وَجَدَتْ هَذَا بَعْدَ أَنْ مَاتَتْ وَبَرَدَتْ، وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

وَمَا هِيَ عَيْنُ الْإِنْسَانِ إِذَا قَبِضَتْ رُوحَهُ تُشَاهِدُ الرُّوحَ يَتَّبِعُهَا الْبَصَرُ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ.

(١) قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي «الْنَهَايَةِ» (س ق ط): السَّقْطُ -بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ وَالضَّمِّ، وَالْكَسْرُ أَكْثَرُهَا-: الْوَلَدُ الَّذِي يَسْقُطُ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ قَبْلَ تِمَامِهِ. اهـ.

وقال ابنُ بَطَّالٍ: غرضُ البخاريّ بإدخالِ هذا الحديثِ في أبوابِ الحيضِ تقويةُ مذهبٍ مَنْ يقولُ: إنَّ الحاملَ لا تَحِيضُ. وهو قولُ الكوفيين وأحمدَ وأبي ثَوْرٍ وابنِ المنذرِ وطائفةٍ، وإليه ذهبَ الشافعي في القديم، وقال في الجديد: إنها تَحِيضُ، وبه قال إسحاقُ، وعن مالكٍ روايتان^(١).

قلتُ: وفي الاستدلالِ بالحديثِ المذكورِ على أنها لا تَحِيضُ نظرٌ؛ لأنه لا يَلْزَمُ مَنْ كَوَّنَ ما يَخْرُجُ من الحاملِ هو السَّقَطُ الذي لم يُصَوِّرْ ألا يكونَ^(٢) الدَّمُ الذي تراه المرأةُ التي يَسْتَمِرُّ حملُها ليس بحيضٍ.

وما ادَّعاه المخالفُ من أنه رَشَحَ من الولدِ، أو من فَضْلَةٍ غذائه، أو دَمٌ فسادٍ لعلِّه، فمحتاجٌ إلى دليلٍ، وما وَرَدَ في ذلك من خبرٍ أو أثرٍ لا يَثْبُتُ؛ لأنَّ هذا دَمٌ بصفاتِ دمِ الحيضِ، وفي زمنٍ إمكانه فله حكمُ دمِ الحيضِ، فَمَنْ ادَّعى خلافَه فعليه البيانُ.

وأقوى حُجَجِهِمْ أَنَّ استبراءَ الأُمَّةِ اعْتُبِرَ بالمحيضِ لتحقيقِ براءةِ الرحمِ مِنَ الحملِ، فلو كانتِ الحاملُ تَحِيضُ لم تَتِمَّ البراءةُ بالحيضِ.

وَأَسْتَدَلَّ ابنُ الْمُنَيِّرِ على أنه ليس بدمِ حيضٍ بأنَّ الملكَ مُوَكَّلٌ برحمِ الحاملِ، والملائكةُ لا تَدْخُلُ بيتًا فيه قَدَرٌ، ولا يَلَامُهَا ذلك.

(١) قال شيخ الإسلام في «الاختيارات» (ص ٤٧): والحامل قد تحيض، وهو مذهب الشافعي، وحكاة

البيهقي رواية عن أحمد، بل حكى أنه رجع إليه. اهـ.

وكون الحامل تحيض هو اختيار شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم، وأيضاً الشيخ محمد بن إبراهيم، والشيخ محمد بن العثيمين رحمهم الله جميعاً.

وانظر: «مجموع الفتاوى» (٢١/ ٢٣٩)، و«الاختيارات» (ص ٤٧)، و«زاد المعاد» (٥/ ٧٣١)،

و«تهذيب السنن» (٣/ ١٠٩)، و«الفروع» (١/ ٢٦٧)، و«فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم»

(٢/ ٩٧)، و«الشرح الممتع» (١/ ٤٠٣-٤٠٥).

(٢) قال سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ معلقاً على هذا: كذا في النسخ، ولعله «أن يكون» بإسقاط حرف

النفي؛ ليستقيم المعنى فتأمل. اهـ.

وأجيب بأنه لا يلزم من كون المَلَك مُوَكَّلًا به أن يكونَ حَالًا فيه، ثم هو مُشْتَرَكُ الإلزام؛ لأنَّ الدَمَ كُلَّهُ قَدَرٌ. والله أعلم. اهـ

والذي يَظْهَرُ أنه أراد أن النفاسَ من الحيض، وقد سبقَ لنا ترجمة: بابٌ من سَمَى الحيضَ نفاسًا^(١).

ومتى يَثْبُتُ النفاسُ؟

الجواب: لا يَثْبُتُ إلا إذا تَبَيَّنَ فيها خلقُ الإنسان؛ لأنها قبلَ ذلك قد تكونُ حاملًا، وقد يَفْسُدُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨ - بابٌ كَيْفَ تُهْلُ الْحَائِضُ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ؟

٣١٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَمِنَّا مَنْ أَهْلَ بِعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهْلَ بِحَجٍّ، فَقَدِمْنَا مَكَّةَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ وَلَمْ يُهْدِ فَلْيُحِلِّ^(١)، وَمَنْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ وَأَهْدَى فَلَا يَحِلُّ حَتَّى يَحِلَّ بِنَحْرِ هَدْيِهِ، وَمَنْ أَهْلَ بِحَجٍّ فَلْيُتِمِّمْ حَجَّهُ». قَالَتْ: فَحِضْتُ فَلَمْ أَزَلْ حَائِضًا حَتَّى كَانَ يَوْمُ عَرَفَةَ، وَلَمْ أَهْلِلْ إِلَّا بِعُمْرَةٍ، فَأَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَنْقِضَ رَأْسِي، وَأَمْتَشِطَ، وَأُهْلَ بِحَجٍّ، وَأَتْرُكَ الْعُمْرَةَ، فَفَعَلْتُ ذَلِكَ حَتَّى قَضَيْتُ حَجِّي، فَبَعَثَ مَعِيَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، وَأَمَرَنِي أَنْ أَعْتَمِرَ مَكَانَ عُمْرَتِي مِنَ التَّنْعِيمِ^(٢).

(١) تقدم.

(٢) جاء في هامش طبعة الشعب: كذا في اليونينية بضم الياء، وقال الكرمانى: بفتحها من الثلاثي. اهـ

(٢) رواه مسلم (١٢١١) (١١٢).

هذا الحديث قد سبق معناه، وفيه أن عائشة عليها السلام حاضت بسرف^(١)، وظاهر هذا السياق أنها حاضت بعد أن قدموا مكة حيث قالت: فحِضْتُ. بعد أن ذكرت أنهم قدموا مكة، ويُمكن أن يُحْمَل قولها: فحِضْتُ على أنه بمعنى: استمرزت في الحيض. والمعروف أن النبي ﷺ أمرها وهو بسرف أن تدخل الحج على العمرة؛ لتكون قارنةً.

وفي هذا الحديث: دليل على أن المرأة لا تُسافر إلا مع ذي محرم؛ لأن النبي ﷺ أمر أخاها أن يُعِمِّرَها من التَّعْمِيمِ. وفيه دليل على: أن العمرة بعد الحج لا تُشرع، وعلى أنها ليست من عاداتهم؛ لأن عبد الرحمن لم يعتَمِر، ولم يأمره النبي ﷺ بذلك. لكن قضية عائشة قضية خاصة، فهي قد أهلت بعمرة، ثم جاءها الحيض، فلم تتمكّن من أداء العمرة، فأدخلت الحج على العمرة، فصارت قارنةً، وصار فعلها فعل المُفْرِد؛ لأنه لا فرق بين القارين والمفرد في الأفعال، ولم تطب نفسها عليها السلام أن ترجع من مكة بحجّ قران، بل أحبّت أن تُفَرِّد العمرة بإحرام، والحجّ بإحرام، وألحّت على النبي ﷺ، فأمر أخاها أن يُعِمِّرَها ليلة الحَضْبَةِ -يعني: ليلة أربعة عشر- من التَّعْمِيمِ، ففعل.

فإذا وُجِدَتْ حَالٌ كحَالِ عائشة عليها السلام، ولم تطب نفس المرأة إلا أن تأتي بعمرة مستقلة قلنا: هذا لا بأس به، وهذا مما أقره النبي ﷺ.



(١) سرف -بفتح السين المهملة وكسر الراء-: موضع بين مكة والمدينة، بقرب مكة على أميال منها، قيل: ستة، وقيل: سبعة وتسعة واثنا عشر. تزوج بها رسول الله ﷺ ميمونة بنت الحارث، وهناك بنى بها، وهناك توفيت.

«معجم البلدان» (٣/٢١٢)، و«عمدة القاري» (٣/٢٧٦)، و«الفتح» (٥/٤٥)، و«الديباج على مسلم» (٣/٣٠٩).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٩ - بَابُ إِقْبَالِ الْمَحِيضِ وَإِدْبَارِهِ.

وَكُنَّ^(١) نِسَاءٌ يَبْعَثْنَ إِلَى عَائِشَةَ بِالدَّرَجَةِ^(٢) فِيهَا الْكُرْسُفُ^(٣) فِيهِ الصُّفْرَةُ، فَتَقُولُ: لَا تَعْجَلْنَ حَتَّى تَرِينَ الْقَصَّةَ^(٤) الْبَيْضَاءَ؛ تُرِيدُ بِذَلِكَ الطُّهْرَ مِنَ الْحَيْضَةِ^(٥).
وَبَلَغَ ابْنَةُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ نِسَاءً يَدْعُونَ بِالْمَصَابِيحِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ، يَنْظُرْنَ إِلَى الطُّهْرِ، فَقَالَتْ: مَا كَانَ النَّسَاءُ يَصْنَعْنَ هَذَا. وَعَابَتْ عَلَيْهِنَّ^(٦).

﴿قَوْلُ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ إِقْبَالِ الْمَحِيضِ وَإِدْبَارِهِ». الْمَحِيضُ رُبَّمَا يَكُونُ فِي إِقْبَالِهِ صُفْرَةٌ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ الدَّمُ، وَرُبَّمَا يَكُونُ فِي إِدْبَارِهِ صُفْرَةٌ بَعْدَ انْقِطَاعِ الدَّمِ فَهَلْ هَذِهِ الصُّفْرَةُ تُعْتَبَرُ حَيْضًا؟
فِيهَا أَقْوَالٌ خَمْسَةٌ^(٧):

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٤٢٠): قَوْلُهُ: وَكُنَّ. هُوَ بِصِيغَةِ جَمْعِ الْمُؤنَّثِ، وَ«نِسَاءٌ» بِالرَّفْعِ، وَهُوَ بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ؛ نَحْوُ: أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثَ، وَالتَّنْكِيرُ فِي «نِسَاءٌ» لِلتَّنْوِيعِ؛ أَيِ: كَانَ ذَلِكَ مِنْ نَوْعٍ مِنَ النِّسَاءِ، لَا مِنْ كُلِّهِنَّ. اهـ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٤٢٠): قَوْلُهُ: بِالدَّرَجَةِ. بِكُسْرٍ أَوَّلُهُ، وَفَتْحِ الرَّاءِ، وَالْجِيمِ: جَمْعُ دُرَجٍ، بِالضَّمِّ ثُمَّ السُّكُونِ، قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: كَذَا يَرْوِيهِ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ، وَضَبَطَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْمَوْطَأِ» بِالضَّمِّ ثُمَّ السُّكُونِ، وَقَالَ: إِنَّهُ تَأْنِيثٌ دَرَجٍ، وَالْمُرَادُ بِهِ مَا تَحْتَشِي بِهِ الْمَرْأَةُ مِنْ قُطْنَةٍ وَغَيْرِهَا؛ لِتَعْرِفَ هَلْ بَقِيَ مِنْ أَثَرِ الْحَيْضِ شَيْءٌ أَمْ لَا؟ اهـ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٤٢٠): قَوْلُهُ: الْكُرْسُفُ. بَضَمِ الْكَافِ وَالسِّينِ الْمَهْمَلَةِ بَيْنَهُمَا رَاءٌ سَاكِنَةٌ هُوَ الْقُطْنُ. اهـ.

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٤٢٠): الْقِصَّةُ بِفَتْحِ الْقَافِ وَتَشْدِيدِ الْمَهْمَلَةِ هِيَ النُّورَةُ؛ أَيِ: حَتَّى تَخْرُجَ الْقُطْنَةُ بَيْضَاءَ نَقِيَّةً لَا يَخَالُطُهَا صُفْرَةٌ. اهـ.

(٥) عُلِّقَ الْبُخَارِيُّ، كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٤٢٠)، وَوَصَلَهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ فِي كِتَابِ «الطَّهَارَةِ»، بِأَبِ طَهْرٍ الْحَافِظِ (١/ ٧٨) (٩٧)، وَانْظُرْ: «الْفَتْحُ» (١/ ٤٢٠)، وَ«التَّغْلِيْقُ» (٢/ ١٧٦، ١٧٧).

(٦) عُلِّقَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (١/ ١٧٦)، وَوَصَلَهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ فِي كِتَابِ «الطَّهَارَةِ»؛ بِأَبِ طَهْرٍ الْحَافِظِ (١/ ٧٨) (٩٨)، وَانْظُرْ: «التَّغْلِيْقُ» (٢/ ١٧٧).

(٧) انْظُرِ الْخِلَافَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي: «الْمَحَلِّ» (٢/ ١٦٢-١٧١)، وَ«الْمَغْنِيِّ» (١/ ٤١٣، ٤١٤)،

منهم: مَنْ لَا يَعْتَبِرُهَا حَيْضًا إِطْلَاقًا، وَيَقُولُ: لَا حَيْضَ إِلَّا الدَّمُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى﴾ [البقرة: ٢٢٢]. ولحديث أم عطية: كنا لا نعدُّ الصُّفْرَةَ والكُدْرَةَ شَيْئًا^(١).

وأما لفظ: «بعد الطهر» فليس في البخاري، وإنما هو في أبي داود^(٢).
ومنهم مَنْ قَالَ: لَا تُعَدُّ شَيْئًا قَبْلَ الْحَيْضِ، وَتُعَدُّ شَيْئًا بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهَا قَبْلَ الْحَيْضِ سَابِقَةٌ، وَلَمْ يَثْبُتْ حَكْمُ الْحَيْضِ، وَبَعْدَ الْحَيْضِ لَاحِقَةٌ فَتَتَّبَعُهُ.
وعلى هذا يَدُلُّ الْأَثَرُ الْمَرْوِيُّ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، وَقَدْ نُوزِعَ فِي صَحَّتِهِ إِلَيْهَا^(٣).
ومنهم مَنْ قَالَ: إِنْ الصُّفْرَةُ مُعْتَبَرَةٌ، سَوَاءٌ تَقَدَّمَتْ أَوْ تَأَخَّرَتْ، فَتَكُونُ حَيْضًا، سَوَاءٌ كَانَتْ فِي أَوَّلِ الْحَيْضِ، أَوْ فِي آخِرِهِ.
ومنهم مَنْ قَالَ: إِنْ الصُّفْرَةُ فِي زَمَنِ الْعَادَةِ حَيْضٌ، وَفِي غَيْرِ زَمَنِ الْعَادَةِ لَيْسَتْ بِشَيْءٍ، وَبِنَاءً عَلَى هَذَا الْقَوْلِ لَوْ أَنَّ الْمَرْأَةَ طَهَّرَتْ عِنْدَ تِمَامِ عَادَتِهَا بِالسَّاعَةِ، وَاسْتَمَرَّتِ الصُّفْرَةُ مَعَهَا فَلَيْسَتْ الصُّفْرَةُ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّهَا فِي غَيْرِ زَمَنِ الْعَادَةِ.

و«موسوعة فقه الإمام أحمد رحمه الله» (٢/ ٤٤٩-٤٥٢)، و«مجموع الفتاوى» (٢٦/ ٢٢٠)، و«المبدع» (١/ ٢٨٨)، و«منار السبيل» (١/ ٦٤)، و«كشاف القناع» (١/ ٢١٣)، و«مغني المحتاج» (١/ ١١٣)، و«المجموع» (٢/ ٣٨٧)، و«مواهب الجليل» (١/ ٣٥٥)، و«نيل الأوطار» (١/ ٣٤٠/ ٣٤١).

(١) رواه البخاري (٣٢٦).

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في «الشرح الممتع» (١/ ٤٣٣):
الصفرة والكدرية: سائلان يخرجان من المرأة أحياناً قبل الحيض، وأحياناً بعد الحيض.
والصفرة: ماء أصفر كماء الجروح.
والكدرية: ماء ممزوج بحمرة، وأحياناً يمزج بعروق؛ أي: هو سائل أبيض فيه عروق، فهو كالعلقة في نفس هذا السائل الأبيض. اهـ.

(٢) أخرجه أبو داود (٣٠٧).

وقال الحاكم في «المستدرک» (١/ ١٧٤): صحيح على شرط الشيخين. ووافقه الذهبي.

(٣) انظر: «التلخيص الحبير» (١/ ٣٠١)، و«الإرواء» (١/ ٢١٨، ٢١٩).

وهذا هو المشهور من مذهب الحنابلة، فقد قال في «شرح زاد المستقنع»: والصفرة والكدرة في زمن العادة حيض، فتجلسها، لا بعد العادة، ولو تكررتا^(١). وهناك قول خامس، ففي هذه المسألة خمسة أقوال، لكن هذا الذي ذكرنا: أنها لا عبرة بها مطلقاً، وأنها حيض مطلقاً، والتفريق بين ما سبق الحيض وما لحقه. والحققة: أن مسألة الصفرة والكدرة تُشكّل كثيراً حتى على طلبة العلم؛ لأن من النساء من لا ترى القصة البيضاء - أي: من يكون وقتها دائماً في صفرة - ومنهم من لا ترى الصفرة إطلاقاً، فمن حين ينقطع الدم تأتي القصة البيضاء، فهي محل إشكال. ولكننا نقول: أما التي لا ترى القصة البيضاء فلا شك أننا نجعل حكم الحيض مُقَيِّداً بالدم؛ لأنه لا تنقطع عنها الصفرة.

وأما التي تراها فمن النساء من تبقى الصفرة معها خمسة عشر يوماً إلى عشرين يوماً، وهذه أيضاً لا عبرة بها، ومنهن من تكون الصفرة قبل الحيض يوماً أو يومين، وبعده بيوم أو يومين، فهذه محل إشكال، وفيها الأقوال الخمسة السابق ذكرها. لكن القول الذي فيه الراحة هو قول الظاهرية، وهو قول قوي، وهو الأقرب، وهو أنه إذا كان الدم باقياً فهو حيض، وإن انقطع - ولو بقيت الصفرة - فليس بحيض^(٢).

وقول البخاري رحمه الله: «باب إقبال المحيض وإدباره». إقبال المحيض؛ يعني: ابتداءه، وإدباره؛ يعني: انتهاءه.

ثم ذكر الآثار الواردة في ذلك، ومنها أثر عائشة.

وقوله: «الدرجة». نوع من الأواني.

(١) «الروض المربع» (١/ ١١٤). وهذا هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله. وانظر: «مجموع

الفتاوى» (٢٦/ ٢٢٠)، و«الاختيارات» (ص ٤٦).

وهذا هو الذي رجحه الشيخ الشارح رحمه الله، كما في «الشرح الممتع» (١/ ٤٣٤، ٤٣٥).

(٢) انظر: «المحلى» (٢/ ١٦٢).

❦ وقوله: «الْكُرْسُفُ». هو القطنُ أو الصوفُ.

❦ وقوله: فيه الصفرةُ. يعني: كأنَّ المرأةَ تَمَسُحُ به فرجَها، فيكونُ فيه الصفرةُ، فَبَعَثَ به إلى عائشةَ.

❦ وقولها: «لَا تَعْجَلْنَ حَتَّى تَرَيْنَ الْقَصَّةَ الْبِيضَاءَ». الْقَصَّةُ الْبِيضَاءُ؛ يعني: القطنَةُ الْبِيضَاءُ، فإذا مَسَحْنَ بها الفَرْجَ رَجَعَتْ بِيضَاءً، وهو كنايةٌ عن انقطاعِ الصفرةِ بالكليةِ.

وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ رحمَهُمُ اللّهُ في «فتح الباري» (١/ ٤٢٠ - ٤٢١):

❦ قوله: «بَابُ إِقْبَالِ الْمَحِيضِ وَإِدْبَارِهِ». اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ إِقْبَالَ الْمَحِيضِ يُعْرَفُ بِالْدَفْعَةِ مِنَ الدَّمِ فِي وَقْتِ إِمْكَانِ الْحِيضِ، وَاخْتَلَفُوا فِي إِدْبَارِهِ، فَقِيلَ: يُعْرَفُ بِالْجَفُوفِ، وَهُوَ أَنْ يَخْرُجَ مَا يُحْتَشَى بِهِ جَافًا، وَقِيلَ: بِالْقَصَّةِ الْبِيضَاءِ، وَإِلَيْهِ مِيلُ الْمَصْنَفِ، كَمَا سَنَوْضُحُهُ.

❦ قوله: «وَكُنْ». هو بصيغةُ جَمْعِ الْمُؤنَّثِ، وَنِسَاءً بِالرَّفْعِ، وَهُوَ بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ؛ نَحْوُ: أَكُلُونِ الْبَرَاعِيثَ، وَالتَّنْكِيرُ فِي «نِسَاءٍ» لِلتَّنْوِيعِ؛ أَي: كَانَ ذَلِكَ مِنْ نَوْعٍ مِنَ النِّسَاءِ، لَا مِنْ كُلِّهِ.

وهذا الأثرُ قد رواه مالكٌ في «الموطأ»، عن علقمةَ بنِ أبي علقمةَ المَدَنِيِّ، عن أمِّه، واسمُها مَرْجَانَةُ مَوْلَاةُ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ النِّسَاءُ.

❦ قوله: «بِالدَّرَجَةِ». بكسرِ أولِهِ، وَفَتْحِ الرَّاءِ وَالْجِيمِ، جَمْعُ «دُرَجٍ» بِالضَّمِّ، ثُمَّ السُّكُونِ.

قال ابنُ بَطَّالٍ: كَذَا يَرْوِيهِ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ، وَضَبَطَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الموطأ» بِالضَّمِّ، ثُمَّ السُّكُونِ، وَقَالَ: إِنَّهُ تَأْنِيثُ دَرَجٍ، وَالْمُرَادُ بِهِ مَا تَحْتَشَى بِهِ الْمَرْأَةُ مِنْ قَطْنَةٍ وَغَيْرِهَا؛ لِتَعْرِفَ هَلْ بَقِيَ مِنْ أَثَرِ الْحِيضِ شَيْءٌ أَمْ لَا؟

❦ قوله: «الْكُرْسُفُ». بضم الكاف، والسين المهملة، بينهما راءٌ ساكنةٌ: هو القطنُ.

❦ قوله: «فيه الصفرة».

زاد مالكٌ: مِنْ دَمِ الْحِيضَةِ.

❖ قوله: «فتقول»؛ أي: عائشة، والقصة بفتح القاف وتشديد المهملة: هي النورة؛ أي: حتى تخرج القطنه بيضاء نقية، لا يُخالطها صفرة.

وفيه: دلالة على أن الصفرة والكدره في أيام الحيض حيض، وأما في غيرها فسيأتي الكلام على ذلك في باب مفرد إن شاء الله تعالى.

وفيه: أن القصة البيضاء علامة لانتهاه الحيض، وتبين بها ابتداء الطهر، واعترض على من ذهب إلى أنه يُعرف بالجفوف بأن القطنه قد تخرج جافة في أثناء الأمر، فلا يدل ذلك على انقطاع الحيض، بخلاف القصة، وهي ماء أبيض يدفعه الرحم عند انقطاع الحيض. قال مالك: سألت النساء عنه، فإذا هو أمر معلوم عندهن، يعرفه عند الطهر^(١).

❖ قوله: «وبلغ ابنة زيد بن ثابت». كذا وقعت مبهمه هنا، وكذا في «الموطأ» حيث روي هذا الأثر، عن عبد الله بن أبي بكر؛ أي: ابن محمد^(٢) بن عمرو بن حزم، عن عمته، عنها، وقد ذكروا لزيد بن ثابت من البنات حسنة وعمرة وأم كلثوم وغيرهن، ولم أر لواحدة منهن رواية إلا لأم كلثوم، وكانت زوج سالم بن عبد الله بن عمر، فكانها هي المبهمه هنا.

وزعم بعض الشراح أنها أم سعيد، قال: لأن ابن عبد البر ذكرها في الصحابة. انتهى. وليس في ذكره لها دليل على المدعى؛ لأنه لم يقل: إنها صاحبة هذه القصة، بل لم يأت لها ذكر عنده، ولا عند غيره، إلا من طريق عبسة بن عبد الرحمن، وقد كذبوه،

(١) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: ما هو القول الراجح في تفسير القصة؟ فأجاب رحمه الله: الراجح أن المراد بها القطنه، وإنما سُميت القصة البيضاء؛ لأن الماء أبيض، لا يؤثر فيها شيئاً.

وسئل أيضاً رحمه الله بعض النساء لا يرى القصة البيضاء فهل نقول: إن انقطاع الدم دليل على الطهر؟ فأجاب رحمه الله: إذا كانت المرأة لا ترى القصة البيضاء فانقطاع الدم يدل على الطهر إلا إذا كان من عاداتها أنها تقطع الدم النازل منها في أثناء الحيض، فلتتظر حتى ينقطع الدم في نهاية عاداتها. ولا حاجة للاحتشاء؛ لأنها تعرف أنه لا يمكن أن يكون عندها قصة بيضاء.

(٢) قال سماحة الشيخ ابن باز رحمه الله في تعليقه على «الفتح»: في هامش طبعة بولاق: في نسخة: ابن أبي

وكان مع ذلك يَضْطَرُّ فيها، فتارةً يقول: بنتُ زيد بنِ ثابتٍ، وتارةً يقول: امرأةُ زيدٍ، ولم يذكر أحدٌ من أهل المعرفة بالنسب في أولادِ زيدٍ من يقال لها: أمُّ سعيدٍ.
وأما عمَّةُ عبدِ الله بنِ أبي بكرٍ فقال ابنُ الحَدَّاءِ: هي عمُّ بنتِ حَزْمٍ عمَّةُ جدِّ عبدِ الله بنِ أبي بكرٍ، وقيل لها: عمَّتُه مَجَازًا.

قلتُ: لكنها صحابيةٌ قديمةٌ، رَوَى عنها جابرُ بنُ عبدِ الله الصَّحابي، ففي روايتها عن بنتِ زيد بنِ ثابتٍ بعدُ، فإن كانت ثابتةً فروايةُ عبدِ الله عنها مُنْقَطِعَةٌ؛ لأنه لم يُدْرِكْها، ويَحْتَمِلُ أن تكون المرادةُ عمَّتُه الحقيقية، وهي أمُّ عمرو، أو أمُّ كلثوم. والله أعلمُ.
﴿قوله: «يَدْعُونَ»﴾. أي: يَطْلُبْنَ، وفي رواية الكُشْمِيهَنِيِّ: يَدْعِينَ، وقد تقدَّم مثلها في باب: تَقْضِي الحائِضُ المَناسِكَ كُلَّها.

وقال صاحبُ القاموسِ: دَعَيْتُ لَغَةً في دَعَوْتُ، ولم يُنَبِّهْ على ذلك صاحبُ المشارِقِ، ولا المطالعِ.

﴿قوله: «إلى الطهر»﴾؛ أي: إلى ما يَدُلُّ على الطهر، واللامُ في قولها: ما كان النساءُ للعهد؛ أي: نساءُ الصحابة، وإنما عابَتْ عليهن؛ لأنَّ ذلك يَقْتَضِي الحَرَجَ، والتَّنَطُّعَ، وهو مذمومٌ. قاله ابنُ بَطَّالٍ وغيره.

وقيل: لكونِ ذلك كان في غيرِ وقتِ الصلاة، وهو جوفُ الليل. وفيه نظرٌ؛ لأنه وقتُ العشاء، ويَحْتَمِلُ أن يكونَ العيبُ؛ لكونِ الليل لا يَتَبَيَّنُ به البياضُ الخالصُ من غيره، فيَحْسَبْنَ أَنهن طَهُرْنَ، وليس كذلك، فيصَلِّينَ قَبْلَ الطهرِ. اهـ



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٢٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبَيْشٍ كَانَتْ تُسْتَحَاضُ، فَسَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «ذَلِكَ عِرْقٌ، وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَدَعِيَ الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَدْبَرَتْ فَأَغْتَسِلِي وَصَلِّي»^(١).
قد سبق الكلام على هذا الحديث^(٢).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٠- بَابٌ لَا تَقْضِي الْحَائِضُ الصَّلَاةَ.

وَقَالَ جَابِرٌ وَأَبُو سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: تَدْعُ الصَّلَاةَ^(١).

٣٢١- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاذَةُ، أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ لِعَائِشَةَ: أَتَجْزِي إِحْدَانَا صَلَاتُهَا إِذَا طَهَّرَتْ؟ فَقَالَتْ:

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٢) علقه البخاري كما في «الفتح» (٤٢١/١)، و«تغليق التعليق» (١٧٧/٢، ١٧٨، ١٧٩): هذا التعليق عن هذين الصحابين رضي الله عنهما ذكره المؤلف هنا بالمعنى عنها، ولم أجده عن واحدٍ منهما بهذا اللفظ. أما حديث أبي سعيد رضي الله عنه فرواه البخاري مسنداً في باب ترك الحائض الصوم (٣٠٤) بتمامه. أما حديث جابر رضي الله عنه فلم أجده كحديث أبي سعيد رضي الله عنه إلا في قطعة من أوله أخرجها مسلم (١٢١٦) (١٤٢) من طريق عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن جابر رضي الله عنه وليس فيه مقصود الترجمة. وقال أحمد في مسنده (٣٠٩/٣): حدثنا يحيى بن سعيد، ثنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابرًا يقول: دخل النبي ﷺ على عائشة رضي الله عنها وهي تبكي فذكر الحديث في الحج. وفيه: أنها حاضت فقال لها: وأهلي بالحج ثم حُجِّي واصنعي ما صنع الحاج غير ألا تطوفي بالبيت ولا تصلي.

وحديث ابن جريج أخرجه مسلم (١٢١٦) (١٤١)، ولكنه لم يسق لفظه، وقد وقع لنا بعلو من حديث عبد بن حميد، أخذ شيوخ مسلم فيه، وفيه هذا اللفظ، وكذا رواه أبو داود عن أحمد بن حنبل به، وفيه معنى الترجمة، ثم وجدته عند المصنف -البخاري- من طريق حبيب، عن عطاء، عن جابر رضي الله عنه في كتاب الأحكام (٧٢٣٠) وفيه: غير أنها لا تطوف ولا تصلي. اهـ.

أَحْرُورِيَّةٌ أَنْتِ؟ كُنَّا نَحِيضُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَا يَأْمُرُنَا بِهِ. أَوْ قَالَتْ: فَلَا نَفْعُ لَهُ^(١).
هَذَا أَيْضًا سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ، وَفِيهِ أَنَّ الْحَائِضَ لَا تَصُومُ وَلَا تُصَلِّي، وَلَكِنهَا تَقْضِي
الصَّوْمَ، وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ، وَبَيْنَا أَنَّ الْعُلَمَاءَ بَيَّنُّوا وَجَهَ ذَلِكَ، وَهُوَ أَنَّ الصَّلَاةَ تَتَكَرَّرُ،
وَأَنَّهُ إِذَا لَمْ تُصَلِّ أَيَّامَ الْحَيْضِ صَلَّتْ بَعْدَهَا مَبَاشَرَةً، وَأَمَّا الصَّوْمُ فَلَا يَتَكَرَّرُ. فَلِهَذَا
أُمِرَتْ بِقَضَائِهِ دُونَ قَضَاءِ الصَّلَاةِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢١- بَابُ النَّوْمِ مَعَ الْحَائِضِ، وَهِيَ فِي ثِيَابِهَا.

٣٢٢- حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ
زَيْنَبَ ابْنَةِ أَبِي سَلَمَةَ، حَدَّثَتْهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ قَالَتْ: حِضْتُ وَأَنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْخَمِيلَةِ،
فَانْسَلَلْتُ فَخَرَجْتُ مِنْهَا، فَأَخَذْتُ ثِيَابَ حِيضَتِي فَلَبِسْتُهَا، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«أَنْفَسْتِ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، فَدَعَانِي فَأَدْخَلَنِي مَعَهُ فِي الْخَمِيلَةِ.
قَالَتْ: وَحَدَّثَنِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْبُلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ، وَكُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ
مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ مِنَ الْجَنَابَةِ^(٢).

هَذَا أَيْضًا سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ، وَبَيْنَا أَنَّ الْحَائِضَ لَيْسَتْ نَجَسَةَ الْبَدَنِ، بَلْ هِيَ طَاهِرَةٌ،
وَأَنَّ طَبْعَهَا وَمَا تَبَاشَرَهُ بِيَدِهَا لَيْسَ نَجَسًا.



(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣٣٥) (٦٧).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٩٦) (٥)، (١١٠٨) (٧٤).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٢- بَابُ مَنْ اتَّخَذَ ثِيَابَ الْحَيْضِ سِوَى ثِيَابِ الطُّهْرِ.

٣٢٣- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ زَيْنَبَ ابْنَةِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: بَيْنَا أَنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مُضْطَجِعَةً فِي خِمِيلَةٍ حِضْتُ، فَانْسَلْتُ فَأَخَذْتُ ثِيَابَ حِيضَتِي فَقَالَ: «أَنْفَسْتِ؟» فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَدَعَانِي فَأَضْطَجَعْتُ مَعَهُ فِي الْخِمِيلَةِ^(١).

٢٣- بَابُ شُهُودِ الْحَائِضِ الْعِيْدِيْنَ وَدَعْوَةِ الْمُسْلِمِيْنَ وَيَعْتَزِلْنَ الْمُصَلَّى.

٣٢٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ سَلَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ حَفْصَةَ، قَالَتْ: كُنَّا نَمْنَعُ عَوَاتِقَنَا أَنْ يَخْرُجْنَ فِي الْعِيْدِيْنَ، فَقَدِمَتِ امْرَأَةٌ فَتَزَلَّتْ قَصْرَ بَنِي خَلْفٍ، فَحَدَّثَتْ عَنْ أُخْتِهَا، وَكَانَ زَوْجُ أُخْتِهَا غَزَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثِنْتِي عَشْرَةَ غَزْوَةً، وَكَانَتْ أُخْتِي مَعَهُ فِي سِتٍّ، قَالَتْ: كُنَّا نُدَاوِي الْكَلْمَى، وَنَقُومُ عَلَى الْمَرْضَى^(١)، فَسَأَلْتُ أُخْتِي النَّبِيَّ ﷺ: أَعَلَى إِحْدَانَا بَأْسٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا جِلْبَابٌ أَنْ لَا تَخْرُجَ؟ قَالَ: «لَتُلْبِسَهَا صَاحِبَتُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا، وَلَتَشْهَدَ الْخَيْرَ وَدَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ». فَلَمَّا قَدِمْتُ أُمُّ عَطِيَّةَ سَأَلَتْهَا: أَسَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ؟ قَالَتْ: بِأَبِي نَعَمْ - وَكَانَتْ لَا تَذْكُرُهُ إِلَّا قَالَتْ: بِأَبِي - سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «يَخْرُجُ الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتُ الْخُدُورِ - أَوِ الْعَوَاتِقُ ذَوَاتُ الْخُدُورِ - وَالْحَيْضُ، وَلَيَشْهَدْنَ الْخَيْرَ وَدَعْوَةَ الْمُؤْمِنِينَ، وَيَعْتَزِلْنَ الْحَيْضُ الْمُصَلَّى» قَالَتْ حَفْصَةُ: فَقُلْتُ: الْحَيْضُ؟ فَقَالَتْ: أَلَيْسَ تَشْهَدُ عَرَفَةَ وَكَذَا وَكَذَا؟^(٢)

[الحديث ٣٢٤ - أطرافه في: ٣٥١، ٩٧١، ٩٧٤، ٩٨٠، ٩٨١، ١٦٥٢].

(١) تقدم تخريجه.

(٢) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: بعض الناس يأخذ من قول المرأة في هذا الحديث: وكانت أختي معه في ست، قالت: كنا ندأوي الكلْمَى، ونقوم على المرضى. يأخذ منه أنه يجوز للمرأة أن تخرج للقتال، ويقول: إنه ليس على سبيل الوجوب؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: لا شك أن المرأة إذا احتيج إليها في الجهاد فإنها تخرج، لكنها لا تبأشر القتال، وإنما تَمْرُضُ الْمَرْضَى، وتداوي الْجَرْحَى، وما أشبه ذلك.

(٢) رواه مسلم (٨٩٠) (١٠) بنحوه.

في هذا الحديث: دليلٌ على أن الحائضَ تشهدُ العيدين، وتُخرجُ إلى المصلّى، ولكن تَعْتَزِلُهُ.

وفيه: دليلٌ على أن المصلّى حكمه حكمُ المساجد، ولهذا أُمِرَتِ الحائضُ باعتزاله.

وإثباتُ حكمِ المسجدِ له يدلُّ على أنه مسجدٌ، وإلا لما ثبتَ له أحكامُ المسجدِ. وفيه أيضاً: أنه يُرْجَى من خروجِ الناسِ يومَ العيدِ الخيرُ؛ لقوله: «يَشْهَدُنَ الْخَيْرَ»، وذلك أن المسلمين يَجْتَمِعُونَ لأداءِ صلاةٍ تُعْتَبَرُ شُكْرًا لِلَّهِ ﷻ على ما أُنْعِمَ به من إتمامِ الصيامِ في عيدِ الفطرِ، ومن إتمامِ العشرِ الأوائلِ من ذي الحِجَّةِ في عيدِ الأضحى، فكان في ذلك خيرٌ كثيرٌ^(١). وفي هذا الحديثِ أيضاً: دليلٌ على أن المرأةَ لا تُخْرَجُ إلى السوقِ إلا بِجِلْبَابٍ، والجِلْبَابُ هو ما يُشَبِّهُ الْعَبَاءَ، حتى إنهن استأذَنَ النَّبِيَّ ﷺ: هل عليهنَّ بأسٌ ألا يَخْرُجْنَ إن لم يَكُنْ لهنَّ جِلْبَابٌ؟ فقال: «لَتَلْبِسُنَهَا صَاحِبَتُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا».

فمنَعَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَخْرُجَ الْمَرْأَةُ -ولو للضرورة- بدونِ جِلْبَابٍ؛ لأنه لَمَّا أَمَرَ بخروجِ النساءِ في هذه الحالِ اسْتَشْكَلَتِ النِّسَاءُ إذا لم يَكُنْ لهنَّ جِلْبَابٌ، فَأَمَرَ أَنْ تَسْتَعِيرَ مِنْ أَخْتِهَا، ثُمَّ تَخْرُجَ بِهِ.



(١) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: هل أمر النساء بالخروج إلى صلاة العيد يدل على أنها واجبة عليهن وعلى الرجال؟ فأجاب رحمه الله: اختلف في ذلك أهل العلم، فبعض العلماء يرى أنها واجبة عينا على الرجال والنساء، وبعض العلماء يرى أنها ليست واجبة عينا، بل هي فرض كفاية، وبعض العلماء يرى أنها سنة، وبعض العلماء فصل، فقال: هي فرض عين على الرجال لا على النساء. وهذا أقرب الأقوال. وأما تأكيد النبي ﷺ فقد بين أنه لأجل شهود الخير ودعوة المسلمين، والمرأة أصلاً ليست من أهل الجماعة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٤- بَابُ إِذَا حَاضَتْ فِي شَهْرٍ ثَلَاثَ حِيضٍ، وَمَا يُصَدَّقُ النِّسَاءُ فِي الْحَيْضِ وَالْحَمْلِ فِيمَا يُمَكِّنُ مِنَ الْحَيْضِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لهنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَنْفُسِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٢٨].

وَيُذَكَّرُ عَنْ عَلِيٍّ وَشُرَيْحٍ: إِنْ امْرَأَةٌ جَاءَتْ بِبَيِّنَةٍ مِنْ بَطَانَةِ أَهْلِهَا مِمَّنْ يُرْضَى دِينُهُ أَنَّهَا حَاضَتْ ثَلَاثًا فِي شَهْرٍ صُدِّقَتْ ^(١).
وَقَالَ عَطَاءٌ: أَقْرَأُهَا مَا كَانَتْ ^(٢). وَبِهِ قَالَ إِبْرَاهِيمُ ^(٣).
وَقَالَ عَطَاءٌ: الْحَيْضُ يَوْمٌ إِلَى خَمْسٍ عَشْرَةٍ ^(٤).

(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة التمريض، كما في «الفتح» (١/ ٤٢٤)، ووصله الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ في سننه (١٧٣/ ١) (٨٦٠).

وقال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتح» (١/ ٤٢٥): رجاله ثقات.
وذكر ابن مفلح في المبدع (١/ ٢٧١)، وابن تيمية في «شرح العمد» (١/ ٤٧٩) أن أحمد احتج به.
وانظر: «تغليق التعليق» (٢/ ١٧٩).

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١/ ٤٢٤)، ووصله عبد الرزاق في مصنفه (٣١١/ ٦) (١٠٩٦٩).

(٣) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، كما في «الفتح» (١/ ٤٢٤)، ووصله عبد الرزاق أيضًا في مصنفه (٣١١/ ٦) (١٠٩٧٤).

وقال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتح» (١/ ٤٢٥): وروى الدارمي أيضًا بإسناد صحيح إلى إبراهيم قال: إذا حاضت المرأة في شهر أو أربعين ليلة ثلاث حيض. فذكر نحو أثر شريح، وعلى هذا فيحتمل أن يكون الضمير في قول البخاري: وبه يعود على أثر شريح، أو في النسخة تقديم وتأخير، أو لإبراهيم في المسألة قولان. اهـ وانظر: «تغليق التعليق» (٢/ ١٨٠).

(٤) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١/ ٤٢٤)، ووصله الدارمي في سننه (١/ ١٧٢) (٨٤٧، ٨٥٠).

وقال الحافظ في «الفتح» (١/ ٤٢٥): إسناده صحيح.
وصله أيضًا الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ في «سننه» (١/ ٢٠٨) (١٢، ١٥). وانظر «الفتح» (١/ ٥٢٥)، و«تغليق التعليق» (٢/ ١٨٠، ١٨١).

وَقَالَ مُعْتَمِرٌ عَنْ أَبِيهِ: سَأَلْتُ ابْنَ سِيرِينَ عَنِ الْمَرْأَةِ تَرَى الدَّمَ بَعْدَ قُرْنِهَا بِخَمْسَةِ أَيَّامٍ قَالَ: النَّسَاءُ أَعْلَمُ بِذَلِكَ ^(١).

قَوْلُهُ: «وَإِذَا حَاضَتْ فِي شَهْرٍ ثَلَاثَ حِيضٍ». يَعْنِي: هَلْ تُقْبَلُ أَوْ لَا ^(٢)؟ فَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا تُقْبَلُ؛ لِأَنَّ الْحَيْضَ لَهُ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ، فَإِذَا وُجِدَ فِي شَهْرٍ ثَلَاثَ حِيضٍ فَإِنَّهَا يُقْبَلُ قَوْلُهَا؛ لِأَنَّهُ مُمْكِنٌ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: يُقْبَلُ قَوْلُهَا، لَكِنْ بَيِّنَةٌ، كَمَا قَالَ شَرِيحٌ: إِنْ امْرَأَةٌ جَاءَتْ بَيِّنَةً مِنْ بَطَانَةِ أَهْلِهَا مِمَّنْ يُرْضَى دِينُهُ أَنَّهَا حَاضَتْ ثَلَاثًا فِي شَهْرٍ صُدِّقَتْ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ حَيْضَهَا ثَلَاثَ مَرَاتٍ فِي شَهْرٍ وَاحِدٍ بَعِيدٌ، فَتَحْتَاجُ دَعْوَاهَا إِلَى بَيِّنَةٍ.

وَأَمَّا لَوْ كَانَتْ أَدَّعَتْ أَنَّهَا حَاضَتْ ثَلَاثَ حِيضٍ فِي زَمَنِ غَالِبٍ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ قَوْلُهَا، وَلَا حَاجَةَ إِلَى طَلَبِ الْبَيِّنَةِ مِنْهَا، حَتَّى وَإِنْ تَضَمَّنَ ذَلِكَ مَنَعَ زَوْجَهَا مِنْ مَرَاجَعَتِهَا؛ لِأَنَّهَا مُصَدِّقَةٌ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٢٨].

فَدَلٌّ هَذَا عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ مُؤْتَمَنَةٌ فِي حَيْضِهَا، لَكِنْ إِذَا أَدَّعَتْ أَمْرًا بَعِيدًا فَلَا بَدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ ^(٣).

(١) عُلِّقَ الْبَخَارِيُّ بِصِيغَةِ الْجَزْمِ، كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (٤٢٤/١)، وَوَصَلَهُ الدَّارِمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي سَنَتِهِ (١٦٧/١) (٨٠٠).

وَانْظُرْ «الْفَتْحَ» (٤٢٥/١)، وَ«تَغْلِيْقَ التَّعْلِيْقِ» (١٨١/٢) (١٨٢).

(٢) انْظُرْ فِي الْخِلَافِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: «تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ» (١١٩/٣)، وَ«الْمُبْدَعُ» (٢٧١/١)، وَ«شَرْحُ الْعَمْدَةِ» (٤٧٩/١)، وَ«مَنَارُ السَّبِيلِ» (٦٢/١)، وَ«الْأَمُّ» (١٧٣/٧)، وَ«الْمَبْسُوطُ» لِلْسَّرْحَسِيِّ (١٩/٢)، وَ«بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ» (٤٢/١)، وَ«الْمَحَلِّيُّ» (٢٧٢/١٠).

(٣) سَتَلَ الشَّيْخُ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَوْ أَدَّعَتْ الْمَرْأَةُ الْمُطَلَّقةُ أَنَّهَا حَاضَتْ ثَلَاثَ حِيضَاتٍ، وَزَوْجُهَا يَعْلَمُ أَنَّ عَادَتَهَا خِلَافَ ذَلِكَ؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا يَنْبَنِي عَلَيْهِ أَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَتْ عَادَةُ الْمَرْأَةِ، أَوْ تَأَخَّرَتْ، أَوْ زَادَتْ، أَوْ نَقَصَتْ فَلَا بَدَّ مِنْ تَكَرُّارِهَا ثَلَاثَ مَرَاتٍ، وَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ التَّكَرُّارُ فَإِنَّهَا إِذَا أَتَتْ بِشُهُودٍ مِمَّنْ يَرْضَى دِينُهُمْ، وَيَعْرِفُونَ بَطَانَةَ أَمْرِهَا فَإِنَّهُ يُقْبَلُ.

وأما إذا ادَّعَتْ أمراً لا يمكنُ فإنها لا تُسَمَّعُ دَعْوَاهَا أصلاً، ولا يقال: هاتي بينةً.
 فعلى سبيل المثال: لو ادَّعَتْ أنها حاضَتْ ثلاثَ حيضٍ في خمسةٍ وعشرين يوماً
 فإنها لا تُصَدَّقُ بناءً على أن أقلَّ الطهرِ ثلاثةَ عشرَ يوماً، وأقلَّ الحيضِ يومٌ وليلةً.
 وحينئذٍ لا يُمكنُ أن تحيضَ ثلاثَ مراتٍ في خمسةٍ وعشرين يوماً؛ لأنها سوف
 تحيضُ يوماً وليلةً، وهذا أولُ يومٍ، وبعده ثلاثةَ عشرَ يوماً تكونُ طاهراً، ثم يكونُ اليومُ
 الخامسَ عشرَ للحيضةِ الثانيةِ، ثم تطهرُ بعده ثلاثةَ عشرَ يوماً، فيكونُ المجموعُ ثمانيةً
 وعشرين يوماً، ثم تحيضُ يوماً وليلةً، فيكونُ المجموعُ تسعةً وعشرين يوماً، وبناءً
 على ذلك فإنها لا يمكنُ أن تحيضَ في خمسةٍ وعشرين يوماً ثلاثَ حيضٍ.
 ولكن في شهرٍ من الممكنِ ذلك؛ إذ إننا لو أضفنا إلى الثمانية والعشرين يوماً
 السابقة يوماً وليلةً للحيضةِ الثالثةِ لكان المجموعُ تسعةً وعشرين يوماً، وبالتالي تكونُ
 قد حاضَتْ ثلاثَ حيضٍ في شهرٍ.
 وعليه فإذا جاءت ببينةٍ تشهدُ أنها انقَضَتْ عدتها في شهرٍ قبلناها، ولكن في أقلَّ من
 ذلك لا يُمكنُ.

وأما من لا يرى أن للحيضِ والطهرِ بينَ الحيضتين وقتاً معيناً فيقولُ بقولِ عطاءٍ:
 أقرأوها ما كانت. يعني: سواءً قلَّت الأيامُ، أم كَثُرَتْ.
 فعلى سبيل المثال: إذا كان من عادةِ هذه المرأةِ أن تحيضَ يوماً وليلةً، وتطهرَ
 عشرةَ أيامٍ أمكنَ أن تنقضيَ عدتها في واحدٍ وعشرين يوماً.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٢٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ
 عُرْوَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبَيْشٍ سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ قَالَتْ:
 إِنِّي أُسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ، أَفَادَعُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ: «لا، إِنَّ ذَلِكَ عِرْقٌ، وَلَكِنْ دَعِيَ الصَّلَاةُ

قَدَرِ الْأَيَّامِ الَّتِي كُنْتَ تَحِيضِينَ فِيهَا، ثُمَّ اغْتَسَلِي وَصَلِّي»^(١).

سَبَقَ لَنَا أَنْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ إِذَا ادَّعَتْ الْمَرْأَةُ أَنَّهَا حَاضَتْ فِي شَهْرٍ وَاحِدٍ ثَلَاثَ حِيضٍ فَلَا بَدَّ مِنْ بَيْنِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا أَمْرٌ نَادِرٌ، وَقُلْنَا: إِنَّهَا إِذَا ادَّعَتْ ذَلِكَ فِي أَقَلِّ مِنْ شَهْرٍ فَإِنْ دَعَاها لَا تُسْمَعُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ أَقَلَّ الْحِيضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَأَنَّ أَقَلَّ الطَّهْرِ بَيْنَ الْحِيضَتَيْنِ ثَلَاثَةُ عَشَرَ يَوْمًا.

وَذَكَرْنَا أَيْضًا قَوْلَ ابْنِ سِيرِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَمَا سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ تَرَى الدَّمَ بَعْدَ قُرْبِهَا بِخَمْسَةِ أَيَّامٍ فَقَالَ: النِّسَاءُ أَعْلَمُ بِذَلِكَ. يَعْنِي: مَعْنَاهُ أَنَّهَا إِذَا رَأَتْ حِيضًا بَعْدَ طَهْرِهَا بِخَمْسَةِ أَيَّامٍ، وَكَانَ ذَلِكَ مِنْ عَادَتِهَا فَإِنَّهُ يَكُونُ حِيضًا، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَوَّلِ إِلَّا خَمْسَةُ أَيَّامٍ.

وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ سِيرِينَ هُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَالَ: إِنْ الْمَرْأَةُ يُمَكِّنُ أَنْ تَحِيضَ حِيضَتَيْنِ، بَيْنَهُمَا أَقَلُّ مِنْ ثَلَاثَةِ عَشَرَ يَوْمًا مَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ سَبَبٌ؛ لِأَنَّهُ أحيانًا يَكُونُ هُنَاكَ سَبَبٌ لِلْحِيضِ، أَوْ لِنَزُولِ الدَّمِ الَّذِي لَيْسَ بِحِيضٍ^(٢).

ثُمَّ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثَ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ، وَفِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا تُسْتَحَاضُ فَلَا تَطْهُرُ أَفْتَدَعُ الصَّلَاةَ؟ قَالَ: «لَا، إِنْ ذَلِكَ عَرَقٌ».

وَكَسَرُ الْكَافِ فِي قَوْلِهِ: «ذَلِكَ». أَفْصَحُ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْكَافَ الْمُتَّصِلَةَ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ فِيهَا ثَلَاثُ لُغَاتٍ:

اللُّغَةُ الْأُولَى: مُرَاعَاةُ الْمُخَاطَبِ، فَإِنْ كَانَ مَفْرَدًا مَذْكَرًا فَالْفَتْحُ، وَإِنْ كَانَ مَفْرَدًا مؤنثًا فَالْكَسَرُ، وَإِنْ كَانَ مُثْنًى فَالْبَتْنِيَّةُ؛ الْكَافُ مَعَ الْمِيمِ وَالْأَلْفِ، وَإِنْ كَانَ جَمْعَ الذَّكَورِ فَالْكَافُ وَالْمِيمُ، وَإِنْ كَانَ جَمَاعَةً الْإِنَاثِ فَالْكَافُ وَالنُّونُ.

وَهَذَا هُوَ الَّذِي جَاءَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَلِذَا كَانَ هُوَ الْأَفْصَحُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَتْ

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣٣٣) (٦٢).

(٢) انْظُرْ: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٢٣٧-٢٣٩).

وَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْإِخْتِيَارَاتِ» (ص ٤٥): وَلَا يَتَقَدَّرُ أَقَلُّ الْحِيضِ، وَلَا أَكْثَرُهُ، بَلْ كُلُّ مَا اسْتَقَرَّ عَادَةٌ لِلْمَرْأَةِ فَهُوَ حِيضٌ، وَإِنْ نَقَصَ عَنْ يَوْمٍ، أَوْ زَادَ عَلَى الْخَمْسَةِ عَشَرَ أَوْ السَّبْعَةِ عَشَرَ... وَلَا حَدَّ لِأَقَلِّ الطَّهْرِ بَيْنَ الْحِيضَتَيْنِ. اهـ.

فَذَلِكَ الَّذِي لُفْتُنِي فِيهِ ﴿[يُؤْتِيكَ: ٣٢]﴾. وقال تعالى: ﴿فَذَنِّكَ بُرْهَنَانِ﴾ [الصَّحْف: ٣٢]. وقال تعالى: ﴿ذَلِكَ مَا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾ ﴿[يُؤْتِيكَ: ٣٧]﴾.

واللغة الثانية: لزوم الأفراد والفتح في المذكر مطلقاً، سواء كان مفرداً أو مثني أو جمعاً، ولزوم كسر المؤنث مطلقاً، سواء كان مفرداً أو مثني أو جمعاً.
واللغة الثالثة: لزوم الفتح مطلقاً، على اعتبار أننا نزلنا المخاطب منزلة الشخص، فنقول مثلاً: ذلك، يعني: أيها الشخص، ولو كان مؤنثاً.
والمهم أنه قال: «إن ذلك عرق»، ولكن دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها، ثم اغتسلي وصلي.

وعلم من هذا الحديث: أنه إذا علمت المرأة أن هذا الدم عرق، وأنه نزل لسبب؛ كحمل ثقيل، أو ما أشبه ذلك فإنه ليس بحيض.
وفي هذا الحديث: رجوع المستحاضة المعتادة إلى عاداتها، وإن كان لها تمييز؛ لقوله ﷺ: «قَدَرِ الْأَيَّامِ الَّتِي كُنْتَ تَحِيضِينَ فِيهَا، ثُمَّ اغْتَسِلِي، وَصَلِّي». فظاهره: ولو كان لها تمييز.

وهذا هو ما ذهب إليه الإمام أحمد رحمه الله في المشهور عنه ^(١).
وقيل: يُقَدَّمُ التَّمْيِيزُ، وإن كان لها تمييز ^(٢). ولكن القول الأول أصح، ومع كونه أصح فهو أهون عملاً؛ [لأن هذا الدم الأسود، أو المُنْتِن، أو الغليظ، ربما يَضْطَرُّ، وَيَتَغَيَّرُ، أو يَنْتَقِلُ إلى آخر الشهر، أو أوله، أو يَنْقَطِعُ، فيكون يوماً أسود، ويوماً أحمر] ^(٣).
وأما هذا فإننا إذا قلنا للمرأة المستحاضة: اجلسي أيام العادة.
فلا شك أنه أهون وأقل مشقة.

(١) انظر «المغني» (١/ ٤٠٠)، و«موسوعة فقه الإمام أحمد» (٢/ ٤١٢)، و«كشاف القناع» (١/ ٢٠٧، ٢٠٨)،

و«المحرر في الفقه» (١/ ٢٦)، و«شرح العمدة» (١/ ٤٩٩)، و«المبدع» (١/ ٢٧٧).

(٢) وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله. انظر «موسوعة فقه الإمام أحمد» (٢/ ٤١٢).

(٣) ما بين المعقوفين كان في الشريط متقطعاً، فأتممناه من الشرح الممتع (١/ ٤٢٧).

وفيه: دليلٌ على وجوبِ الاغتسالِ إذا مضتْ أيامُ العادة؛ لقوله: «ثم اغتسلي». وفيه: أيضًا دليلٌ على أنه لا يلزمُ المستحاضة أن تغتسلَ لكلِّ صلاةٍ، ولكن يُستحبُّ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٥- بَابُ الصُّفْرَةِ وَالْكُدْرَةِ فِي غَيْرِ أَيَّامِ الْحَيْضِ.

٣٢٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: كُنَّا لَا نَعُدُّ الْكُدْرَةَ وَالصُّفْرَةَ شَيْئًا.

هذا أيضًا سبقَ الكلامُ عليه، ولا بأس أن نقرأ الشرحَ على هذا الباب؛ لأنه مُهِمٌّ، والإشكالاتُ فيه كثيرةٌ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١/٤٢٦):

قوله: «بَابُ الصُّفْرَةِ وَالْكُدْرَةِ فِي غَيْرِ أَيَّامِ الْحَيْضِ». يُشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ حَدِيثِ عَائِشَةَ الْمُتَقَدِّمِ فِي قَوْلِهَا: حَتَّى تَرَيْنَ الْقَصَّةَ الْبَيْضَاءَ، وَبَيْنَ حَدِيثِ أُمِّ عَطِيَّةَ الْمَذْكُورِ فِي هَذَا الْبَابِ بِأَنَّ ذَلِكَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا رَأَتْ الصُّفْرَةَ أَوْ الْكُدْرَةَ فِي أَيَّامِ الْحَيْضِ، وَأَمَّا فِي غَيْرِهَا فَعَلَى مَا قَالَتْهُ أُمُّ عَطِيَّةَ.

قوله: «أَيُّوبَ»، عَنْ مُحَمَّدٍ هُوَ ابْنُ سِيرِينَ، وَكَذَا رَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ، وَهُوَ ابْنُ عَلِيَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ، وَرَوَاهُ وَهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَنَقَلَ عَنِ الدُّهْلِيِّ أَنَّهُ رَجَّحَ رَوَايَةَ وَهَيْبٍ، وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْبُخَارِيُّ مِنْ تَصْحِيحِ رَوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ أَرْجَحُ لِمُوَافَقَةِ مَعْمَرٍ لَهُ؛ وَلِأَنَّ إِسْمَاعِيلَ أَحْفَظُ لِحَدِيثِ أَيُّوبَ مِنْ غَيْرِهِ، وَيُمْكِنُ أَنْ أَيُّوبَ سَمِعَهُ مِنْهَا.

قوله: «كُنَّا لَا نَعُدُّ». أَي: فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ عِلْمِهِ بِذَلِكَ، وَبِهَذَا يُعْطَى الْحَدِيثُ حُكْمَ الرَّفْعِ، وَهُوَ مُصِيرٌ مِنَ الْبُخَارِيِّ إِلَى أَنْ مِثْلَ هَذِهِ الصِّيغَةِ تُعَدُّ فِي الْمَرْفُوعِ، وَلَوْ لَمْ يُصَرِّحِ الصَّحَابِيُّ بِذِكْرِ زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَبِهَذَا جَزَمَ الْحَاكِمُ وَغَيْرُهُ خِلَافًا لِلْخَطِيبِ.

قوله: «الكُدْرَةُ وَالصُّفْرَةُ». أي: الهاء الذي تراه المرأة كالصديد يعلوه اصفرار.
 قوله: «شيئًا». أي: من الحيض، ولأبي داود، من طريق قتادة، عن حفصة، عن
 أم عطية: كنا لا نَعُدُّ الكُدْرَةَ وَالصُّفْرَةَ بَعْدَ الطَّهْرِ شيئًا. وهو موافق لما تَرَجَّمَ به
 البخاري. والله أعلم^(١). اهـ



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٦- بَابُ عِرْقِ الْاسْتِحَاضَةِ.

٣٢٧- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْنٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ،
 عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، وَعَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ
 اسْتَحِيضَتْ سَبْعَ سِنِينَ، فَسَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ، فَقَالَ:
 «هَذَا عِرْقٌ». فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ^(١).

٢٧- بَابُ الْمَرْأَةِ تَحِيضُ بَعْدَ الْإِفَاضَةِ.

٣٢٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ
 بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ،
 أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ صَفِيَةَ بِنْتَ حُبَيٍّْ قَدْ حَاضَتْ. قَالَ رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ: «لَعَلَّهَا تَحِيضُنَا، أَلَمْ تَكُنْ طَافَتْ مَعَكُنَّ؟» فَقَالُوا: بَلَى. قَالَ: «فَاخْرُجِي»^(٢).

٣٢٩- حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ،
 عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: رُخِّصَ لِلْحَائِضِ أَنْ تَنْفِرَ إِذَا حَاضَتْ^(٤).

[الحديث ٣٢٩- طرفاه في: ١٧٥٥، ١٧٦٠].

(١) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: قول أم عطية في رواية أبي داود: بعد الطهر. هل يشمل النفاس أيضًا؟

فأجاب رحمه الله: نعم، فإذا انقطع الدم طهرت، فإذا عاد في الأربعين كدرة أو صفرة فلا يعتد بها.

(٢) رواه مسلم (٣٣٤) (٦٤).

(٣) رواه مسلم (٩٦٥/٢) (١٢١١) (٣٨٥).

(٤) رواه مسلم (١٣٢٨) (٣٨٠).

٣٣٠- وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ: إِنَّهَا لَا تَنْفِرُ، ثُمَّ سَمِعَتْهُ يَقُولُ: تَنْفِرُ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لَهُنَّ.

[الحديث ٣٣٠- طرفه في: ١٧٦١].

يعني هذا: أنه إذا حاضت المرأة بعد الإفاضة فلم يبقَ عليها إلا طواف الوداع فإنها لا تبقى حتى تطهر، فتطوف للوداع، بل تنفر، كما أذن النبي ﷺ بذلك في قصة صفيه. وقوله ﷺ: «لعلها تحبسنا». يُستفاد منه أن المرأة إذا حاضت قبل طواف الإفاضة فإنه يجب انتظارها حتى تطهر ثم تُسافر؛ لأن النبي ﷺ قال: «لعلها تحبسنا». وفي بعض الألفاظ: «أحابستنا هي»^(١)؟

فإن قال قائل: إذا كان أهلها لا يريدون البقاء، أو لا يمكنهم البقاء حتى تطهر فهل لها أن تخرج، فإذا طهرت رجعت؟

الجواب: نعم، لها ذلك، وإنما لم يفعل هذا رسول الله ﷺ؛ لوجود المشقة في ذلك الوقت فإنها لو سافرت معه إلى المدينة، وهي على حيضها، وإذا طهرت رجعت فسوف تستغرق عشرين يوماً، مع مشقة السفر، ولذلك كان انتظارها إلى خمسة أيام، أو ستة أيام، أو سبعة أيام أهون.

وأما في عصرنا الحاضر فإنها إذا رجعت مع أهلها في السيارة، ثم إذا طهرت عادت مع محرم لها فلا مشقة، بل هذا أهون عليهم من أن تبقى.

فإن قال قائل: هذا سهل بالنسبة لمن هو في المملكة، لكن إذا كانت المرأة في بلاد بعيدة، ولا يمكنها الانتظار، ولا يمكنها الرجوع، لا عن قرب، ولا عن بعد، فماذا تصنع؟ قالوا: تختار أحد أمرين:

إما أن تبقى على إحرامها أبد الآبدين، فترجع إلى بلدها، ولا تحل لزوجها إن كانت متزوجة، ولا يحل لها أن تزوج إن كانت غير متزوجة؛ لأنها لم تحل التحلل الثاني، وفي ذلك من المشقة عليها ما لا تأتي به الشريعة.

أو يقال: هي الآن كالمُحَصِّرِ، والمُحَصِّرُ يَذْبَحُ هَذِيًّا، ثُمَّ يَحِلُّ، ولكنها في هذه الحال لا تكونُ قد أدَّتِ الحَجَّ؛ لأنه بقي عليها من الحجِّ طوافُ الإفاضة، وهو ركنٌ، فترجعُ المسكينةُ بدونِ حجٍّ، وربما تكونُ هذه فريضتها، فترجعُ مع المشقة العظيمة والنفقات الكثيرة، وهي لم تُؤدِّ الفريضة، وهذا فيه صعوبةٌ ومشقةٌ عظيمةٌ.

لكنَّ شيخَ الإسلامِ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: إن لها أن تطوفَ بالبيتِ بعد أن تَحَفَظَ بِحَفَاطَةٍ تَمْنَعُ تَلَوُّثَ المسجدِ الحرامِ بدمِ الحيضِ، وتطوفَ، وتُخْرَجَ^(١).

ولا شكَّ أن ما قاله رَحِمَهُ اللهُ أَقْرَبُ إلى مصادرِ الشريعةِ ومواردها؛ لأنها مبنيةٌ على اليسرِ والسهولة، والنفساءُ كالحائضِ يَسْقُطُ عنها الطوافُ.

فإن قال قائلٌ: وهل يَتِمُّ هذا لمن كانت في المملكة؟

فالجوابُ: لا؛ لأنَّ رجوعَ مَنْ في المملكةِ ليس فيه مشقةٌ، وليس فيه صعوبةٌ، لكنَّ بعضَ طلبة العلم لما سَمِعُوا ما ذَكَرَ عن شيخِ الإسلامِ في المرأةِ التي لا يُمكنُها الرجوعُ صاروا يُقْتُون كلَّ امرأةٍ تحيضُ قبل طوافِ الإفاضة أن تَحَفَظَ وتُخْرَجَ حتى لو كانت في جُدَّة، وهذا بلاءٌ ومُشْكِلٌ.

ولقد أَصْبَحَ تَجَرُّؤُ الناسِ الآن على الفتوى شيئاً عجيباً ومُخزِئاً؛ لأنهم يُضِلُّون ويَضِلُّون، وشيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ اللهُ إِنَّمَا فَرَضَ المسألةَ في امرأةٍ لا يُمكنُها أن تَرْجِعَ، ولا يُمكنُها أن تَبْقَى في مكة، وأما مَنْ في المملكةِ السعودية فكلُّهم يُمكنُها أن يَبْقَى، والذي لا يُمكنُها فإنه يَذْهَبُ وَيَرْجِعُ بكلِّ سهولةٍ^(٢).

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢٦/٢٢٤، ٢٢٥).

(٢) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللهُ: إذا كانت بعض مناطق المملكة صعوبتها أكثر من الدول الخارجية، فهل تأخذ المرأة بفتوى شيخ الإسلام؟

فأجاب رَحِمَهُ اللهُ: هذا ليس بصحيح، فالدول الخارجية لا تأذن لك أن ترجع، ثم إن هؤلاء الذين يأتون حجاجاً لم يأتوا إلا بعد مشقة عظيمة ونفقات باهظة، فالمسألة ليست هينة.

وأما نحن فلا نتكلف هذه المشقة وهذه التكاليف، فلا نطالب بإحضار الجواز من وزارة

وفي أثر ابن عمر دليل على أن من أفتى، ثم تبين له الحق وجب عليه الرجوع إليه، وهذا أمر معلوم، فكل إنسان يُفتي بفتوى، ثم يتبين له الخطأ فالواجب عليه أن يرجع، ولكن هل يترتب عليه ضمان فيما أفتى به من قبل؟

الجواب: لا؛ لأنه عن اجتهاد، وإذا كان عن اجتهاد فإن الاجتهاد الثاني لا ينقض الاجتهاد الأول لجواز أن يكون مخطئاً في الاجتهاد الثاني، مصيباً في الاجتهاد الأول. فلو فرض أنه أفتى شخصاً في مسألة من المسائل فقال: أنت عليك فدية، تذبحها في مكة، وتورعها على الفقراء. ثم بعد البحث والمناقشة تبين أنه لا دم عليه، فهل تقول لهذا المفتي: عليك ضمان لهذا الذي ذبح الشاة؟

الجواب: لا؛ لأنه عن اجتهاد.

وهل يلزم المجتهد إذا تغير اجتهاده أن يخبر من أفتاه أولاً، أو لا يلزم؟

الجواب: لا يلزم؛ لما في ذلك من المشقة، وإلا لكان الإنسان إذا تغير اجتهاده - وقد أفتى أناساً بالصين، وأناساً بالموصل، وأناساً بروسيا - لزم أن يكتب لكل هؤلاء أنني قد تغير اجتهادي، فلا تعملوا به.

لكن لو استفتوه مرة ثانية وجب عليه أن يخبرهم بأنه رجع، ولا يقول: أنا أخجل أن أرجع عن الفتوى الأولى، وأخشى أن يقولوا: ما هذا الذي يتقلب علينا، وكل يوم يقول لنا قولاً؟! بل يجب عليه أن يقول الحق.

الخارجية، ولا من غيرها حتى لو تباعدت المسافة، والآن أيضاً إذا سافر أحدنا من أقصى المملكة إلى أقصاها في الطائرة لم يستوعب ساعتين.

وسئل أيضاً رحمه الله: وهل يمكن أن يسقط طواف الوداع عن غير الحائض؟

فأجاب رحمه الله: لا، إلا من كان مريضاً لا يمكن أن يطوف بنفسه ولا محمولاً، فهذا ربما نقول: إن التعذر الحسي كالتعذر الشرعي، وإلا فإنه يطوف ولو محمولاً، ولهذا لما قالت أم سلمة للرسول ﷺ، وهي تريد أن تطوف طواف الوداع، قالت: إنها مريضة. قال: «طوفي من وراء الناس، وأنت راكبة». ولم يأذن لها أن تترك الطواف.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٨- بَابُ إِذَا رَأَتْ الْمُسْتَحَاضَةُ الطَّهْرَ.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي، وَلَوْ سَاعَةً، وَيَأْتِيهَا زَوْجُهَا إِذَا صَلَّتْ، الصَّلَاةُ أَعْظَمُ^(١).

٣٣١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ زُهَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَدَعِيَ الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَدْبَرَتْ فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي»^(٢).

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ إِذَا رَأَتْ الْمُسْتَحَاضَةُ الطَّهْرَ». يَعْنِي: هَلْ تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي أَوْ لَا؟ وَهَلْ إِذَا رَأَتْ الطَّهْرَ فِي أَيَّامِ الْعَادَةِ تَنْتَظِرُ حَتَّى تَمُرَّ بِهَا أَيَّامُ الْعَادَةِ، أَوْ تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي؟ وَكَانَ الْمَتَوَقَّعُ أَنْ يَقُولَ: إِذَا رَأَتْ الْحَائِضُ الطَّهْرَ. لِأَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ يَسْتَمِرُّ بِهَا الدَّمُ، وَتَغْتَسِلُ إِذَا مَضَتْ بِهَا أَيَّامُ الْعَادَةِ، كَمَا سَبَقَ.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي، وَلَوْ سَاعَةً، وَيَأْتِيهَا زَوْجُهَا إِذَا صَلَّتْ. الصَّلَاةُ أَعْظَمُ^(٣). وَهَذَا فِي غَايَةِ الْقِيَاسِ الصَّحِيحِ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ مَتَى جَازَتْ الصَّلَاةُ جَازَ لَزَوْجِهَا أَنْ يُجَامِعَهَا، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ تُصَلِّي، وَلِهَذَا كَانَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ أَنَّ وَطْءَ الْمُسْتَحَاضَةِ لَيْسَ حَرَامًا، خِلَافًا لِلْمَشْهُورِ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ مِنْ أَنَّهَا لَا تُوْطَأُ إِلَّا عِنْدَ خَوْفِ الْعَنْتِ؛ أَيْ: الْمَشَقَةِ^(٤).

(١) علَّقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١/ ٤٢٨)، ووصله ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/ ١٢٠)، والدارمي في «سننه» (١/ ١٧٠) (٨٢٢).

وأما قول: الصَّلَاةُ أَعْظَمُ. فليس من قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وإنما هو من قول سعيد بن جبير، كما روى ذلك عبد الرزاق في «مصنفه» (١/ ٣١٠)، والدارمي في «سننه» (١/ ١٧٠) (٨٢٤). وانظر: «الفتح» (١/ ٤٢٩)، و«التعليق» (٢/ ١٨٢، ١٨٣).

(٢) رواه مسلم (٣٣٣) (٦٢).

(٣) تقدم أن قول: الصَّلَاةُ أَعْظَمُ. ليس من قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) انظر: «المبدع» (١/ ٢٩٢)، و«الفروع» (١/ ٢٤٤)، و«شرح العمدة» (١/ ٤٧٠)، و«المحرر في الفقه»

وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْأَثَرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، وَهَذَا الْقِيَاسُ الصَّحِيحُ أَنَّهُ إِذَا طَهَّرَتْ
النَّفْسَاءُ قَبْلَ تَمَامِ الْأَرْبَعِينَ جَازَ لَزُوجِهَا أَنْ يُجَامِعَهَا بِلَا كِرَاهَةٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَتْ
الصَّلَاةُ فَالصَّلَاةُ أَعْظَمُ.

ثُمَّ اسْتَدَلَّ الْمُؤَلَّفُ رحمته الله بِحَدِيثِ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَقْبَلَتِ
الْحَيْضَةُ فَدَعِيَ الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَدْبَرَتْ فَاغْسِلِي عَنكَ الدَّمَ وَصَلِّيْ».

وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَمَرَهَا بِالِاغْتِسَالِ أَيْضًا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ الْمُعْتَادَةَ إِذَا
اسْتُحِضَّتْ تَرَجَّعَ إِلَى عَادَتِهَا، وَهَذَا يَحْسُنُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهَا تَرَجَّعَ إِلَى عَادَتِهَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ
لَهَا عَادَةٌ، أَوْ نَسِيتِ الْعَادَةَ تَرَجَّعَ إِلَى التَّمْيِيزِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا تَمْيِيزٌ، أَوْ كَانَ غَيْرَ مُطَرِّدٍ
فَإِنَّهَا تَرَجَّعَ إِلَى غَالِبِ الْحَيْضِ؛ سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةٍ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ أَوَّلِ الْمَدَّةِ الَّتِي
أَتَاهَا فِيهَا الْحَيْضُ، إِنْ كَانَتْ تَذْكُرُهَا، وَإِلَّا فَمِنْ أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ هَلَالِيٍّ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٤٢٩):

«قَوْلُهُ: «بَابُ إِذَا رَأَتْ الْمُسْتَحَاضَةَ الطَّهَرَ»؛ أَيُّ: تَمَيَّزَ لَهَا دَمُ الْعِرْقِ مِنْ دَمِ
الْحَيْضِ، فَسَمِيَ زَمَنَ الاسْتِحَاضَةِ طَهْرًا؛ لِأَنَّهُ كَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى زَمَنِ الْحَيْضِ،
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ انْقِطَاعَ الدَّمِ، وَالْأَوَّلُ أَوْفَقُ لِلْسِّيَاقِ.

«قَوْلُهُ: «قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي، وَلَوْ سَاعَةً». قَالَ الدَّوْدِيُّ: مَعْنَاهُ إِذَا رَأَتْ
الطَّهْرَ سَاعَةً، ثُمَّ عَاوَدَهَا دَمٌ، فَإِنَّهَا تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي، وَالتَّعْلِيقُ الْمَذْكُورُ وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ
وَالدَّارِمِيُّ، مِنْ طَرِيقِ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنِ الْمُسْتَحَاضَةِ فَقَالَ: أَمَّا مَا
رَأَتْ الدَّمَ الْبُخْرَانِيَّ ^(١) فَلَا تُصَلِّي، وَإِذَا رَأَتْ الطَّهْرَ، وَلَوْ سَاعَةً، فَلَتَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي، وَهَذَا
مُوَافِقٌ لِلْإِحْتِمَالِ الْمَذْكُورِ أَوْ لَا؛ لِأَنَّ الدَّمَ الْبُخْرَانِيَّ هُوَ دَمُ الْحَيْضِ.

=

(١/ ٢٧)، و«الإنصاف» (١/ ٣٨٢)، و«الروض المربع» (١/ ١١٥)، و«الكافي» (١/ ٨٤).

(١) دَمُ بُخْرَانِيٍّ: شَدِيدُ الْحُمَرَةِ، كَأَنَّهُ قَدْ نُسِبَ إِلَى الْبَحْرِ، وَهُوَ اسْمُ قَعْرِ الرَّجَمِ، مَنْسُوبٌ إِلَى قَعْرِ الرَّحِمِ
وَعُمُقِهَا، وَزَادُوهُ فِي النِّسْبِ أَلْفًا وَنَوْنًا لِلْمُبَالَغَةِ بِرِيدِ الدَّمِ الْغَلِيظِ الْوَاسِعِ، وَقِيلَ: نُسِبَ إِلَى الْبَحْرِ
لِكَثْرَتِهِ وَسَعَتِهِ. «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير، و«اللسان» (ب ح ر).

قوله: «وَيَأْتِيهَا زَوْجُهَا». هذا أثر آخر عن ابن عباسٍ أيضًا، وصلَّه عبدُ الرزاق وغيره، من طريقِ عكرمة عنه، قال: المستحاضةُ لا بأس أن يَأْتِيَهَا زَوْجُهَا.

ولأبي داودَ من وجهٍ آخر، عن عكرمة قال: كانت أُمُّ حَبِيبَةَ تُسْتَحَاضُ، وكان زوجها يَغْشَاهَا. وهو حديثٌ صحيحٌ إن كان عكرمةُ سَمِعَهُ منها.

قوله: «إِذَا صَلَّتْ» شرطٌ محذوفُ الجزاءِ، أو جزاؤه مُقَدَّمٌ.

وقوله: «الصَّلَاةُ أَعْظَمُ». أي: من الجماع، والظاهرُ أن هذا بحثٌ من البخاري أراد به بيانَ الملازمةِ؛ أي: إذا جازَتْ الصَّلَاةُ فجاوزَ الوطءُ أُولَى؛ لأنَّ أمرَ الصَّلَاةِ أعظمُ من أمرِ الجماع، ولهذا عقبه بحديثِ عائشةَ الْمُخْتَصِرِ من قصةِ فاطمةَ بنتِ أبي حُبَيْشٍ، الْمُصَرِّحِ بأمرِ المستحاضَةِ بالصَّلَاةِ، وقد تقدَّمت مباحثُهُ في بابِ الاستحاضَةِ. وزُهِيرُ المذکورُ هنا هو ابنُ معاويةَ، وقد أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ في «المُسْتَخْرَجِ»، من طريقه تامًّا، وأشار البخاريُّ بما ذَكَرَ إلى الرَّدِّ على مَنْ مَنَعَ وَطْءَ المستحاضَةِ، وقد نَقَلَهُ ابنُ المنذرِ عن إبراهيمَ النَّخَعِيِّ والحَكَمِ والزَّهْرِيِّ وغيرِهم، وما استدلَّ به على الجوازِ ظاهرٌ فيه.

وذكرَ بعضُ الشُّرَاحِ أن قوله: الصَّلَاةُ أَعْظَمُ. من بقيةِ كلامِ ابنِ عباسٍ، وعزاه إلى تخريجِ ابنِ أبي شَيْبَةَ، وليس هو فيه، نعم رَوَى عبدُ الرزاقِ والدارميُّ، من طريقِ سالمِ الأَفْطَسِ أنه سَأَلَ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ عن المستحاضَةِ: أَتُجَامَعُ؟ قال: الصَّلَاةُ أَعْظَمُ من الجماع. اهـ.

وعلى كُلِّ حالٍ: إذا دار الأمرُ بينَ أن يكونَ بحثًا من البخاريِّ، أو هو بقيةُ الأثرِ عن ابنِ عباسٍ فالأصلُ أنه أثرُ ابنِ عباسٍ، وهذا ليس بغريبٍ على فقهِ ابنِ عباسٍ رضي الله عنه. إذا: يكونُ معنى قوله: إذا رَأَتْ المستحاضَةُ الطَّهَرَ. إذا تَمَّتْ عادَتُها وانْقَضَتْ، وإن كان الدَّمُ موجودًا ^(١).

(١) سئل الشيخ الشارح رحمته الله: في كثير من الأبواب التي مرت علينا يقوم البخاري رحمته الله بذكر الآثار

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٩- بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى النِّفْسَاءِ وَسُتَيْهَا.

٣٣٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي سُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شَبَابَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ، أَنَّ امْرَأَةً مَاتَتْ فِي بَطْنٍ، فَصَلَّى عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَقَامَ وَسَطُهَا^(١).

[الحديث ٣٣٢- طرفاه في: ١٣٣١، ١٣٣٢].

قوله: «بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى النِّفْسَاءِ». يعني رَحِمَهُ اللَّهُ: أنه إذا ماتت امرأة في نفاسها فإنه يُصَلَّى عليها، كما فعلَ النبي ﷺ.

وفي هذا الحديث: دليلٌ على أن السُّنَّةَ في مقام الإمام بالنسبة للمرأة أن يكون متوسطًا - يعني: في وسطها - وأما الرجلُ فالأفضلُ أن يكونَ عندَ الرأسِ، والحكمةُ من ذلك - كما قال بعضُ أهل العلم - أن المرأةَ يقومُ عندَ وسطها من أجلِ حمايةِ الوسطِ من النظرِ إليه ممَّن خلفه^(٢)، وأما الرجلُ فلأنَّ الرأسَ هو مُقَدَّمُ البدنِ، فكأنَّ الوقوفَ عندهُ أفضلَ.

ويرى بعضُ العلماءِ أنه يَتَقَفُ في الرجلِ عندَ الصدرِ^(٣)؛ لحديثٍ رُوِيَ في ذلك، لكنَّ الحديثَ الذي فيه أنه عندَ الرأسِ أصحُّ؛ لأنه في الصحيح^(٤).

أولاً، ثم يذكر بعدها الأحاديث، فلماذا؟
فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: لأن الأثر كالمسألة، والحديث كالدليل، والعلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ يذكرون المسائل أولاً، ثم الدلائل ثانياً.

(١) رواه مسلم (٩٦٤) (٨٧).

(٢) انظر: «المغني» (٤٥٣/٣)، و«المبدع» (٢٤٩/٢)، و«المجموع» (١٧٩/٥).

(٣) وهذا هو مذهب الحنابلة. وانظر: «المغني» (٤٥٢/٣، ٤٥٣)، و«المبدع» (٢٤٩/٢)، و«المحرر في الفقه» (٢٠١/١)، و«مختصر الخرقى» (٤١/١)، و«الفروع» (١٨٧/٢) و«الإنصاف» (٥١٦/٢).

(٤) لم نجد حديثاً في البخاري أو في مسلم يدل على سنية الوقوف للإمام وراء رأس الرجل، ولذلك نقول: لعل الشيخ أراد بنسبته إلى الصحيح أنه صحيح عنده، ولعله رَحِمَهُ اللَّهُ يشير إلى الحديث الذي

فإذا سألنا سائل: هل يُصَلَّى على الحامل إذا ماتت قبل أن تُضَع؟
فالجواب: نعم يُصَلَّى عليها.

وهل يُنَوَّى الصلاة عليها، وعلى مَنْ في بطنها، أو عليها، ويدخل مَنْ في بطنها تبعًا؟
الجواب: فيه تفصيل: فإن كان قد نُفِخ فيه الروح، فيُنَوَّى الصلاة عليها، وعلى مَنْ في بطنها؛ لأنه إنسان، وإذا لم تُنْفَخ فيه الروح فإنه يُنَوَّى الصلاة عليها وحدها.
فإذا شك الإنسان فليُعلّق النية: إن كان الحمل قد نُفِخ فيه الروح يُنَوَّى بقلبه الصلاة عليها جميعًا، وإلا فعليها وحدها.^(١)

رواه أحمد (١١٨/٣) (١٢١٨٠)، وأبو داود (٣١٩٤)، والترمذي (١٠٣٤)، وابن ماجه (١٤٩٤).
وصححه الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ فِي أَحْكَامِ الْجَنَائِزِ (ص ١٣٨، ١٣٩).

عن أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّهُ أَتَى بِجَنَازَةِ رَجُلٍ، فَقَامَ عِنْدَ رَأْسِ السَّرِيرِ، ثُمَّ أَتَى بِجَنَازَةِ امْرَأَةٍ، فَقَامَ أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ جِذَاءَ السَّرِيرِ، فَلَمَّا صَلَّى قَالَ لَهُ الْعَلَاءُ بْنُ زِيَادٍ: يَا أَبَا هَمْزَةَ، أَهَكَذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ نَحْوًا مِمَّا رَأَيْتَكَ فَعَلْتَ؟
قال: نعم. قال: فأقبل علينا العلاء بن زياد، فقال: احفظوا.

والقول بوقوف الإمام وراء رأس الرجل هو قول جمهور العلماء، فهو قول الإمام الشافعي وأحمد وإسحاق، وهو قول لأبي حنيفة، واختاره النووي والشوكاني -رحمهم الله عز وجل-.
وانظر: «المجموع» (١٧٩/٥)، و«نيل الأوطار» (١٠٩/٤)، و«الهداية» (٤٦٢/١)، و«الإنصاف» (٥١٦/٢)، و«المبدع» (٢٤٩/٢)، و«الفروع» (١٨٧/٢)، و«الكافي» (٢٦٠/١)، و«أحكام الجنائز» للألباني (ص ١٣٨-١٤٠).

(١) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللهُ: إذا ماتت امرأة من أهل الكتاب، وهي حامل، وهي زوجة لرجل مسلم فآين تدفن؟

فأجاب رَحِمَهُ اللهُ: الحمل الذي في بطن امرأة من أهل الكتاب زوجها مسلم، حكمه أنه مسلم فيُصَلَّى عليه، ولكن أين تدفن هذه المرأة: هل تدفن مع المسلمين، أم مع أهل الذمة؟
قالوا: إنها تدفن وحدها، لا مع هؤلاء، ولا مع هؤلاء، ولكن أيضًا كيف تدفن؟
قالوا: تدفن، ويكون وجهها إلى خلاف القبلة، وظهرها إلى القبلة؛ لأن الجنين وجهه إلى ظهر أمه، وهو الذي له الحرمة، أما هي فليس لها حرمة.

وسئل أيضًا رَحِمَهُ اللهُ: إذا جاء المسبوق في صلاة جنازة فماذا يفعل؟

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٠- بَابُ.

٣٣٣- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُدْرِكٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ -اسْمُهُ الْوَضَّاحُ- مِنْ كِتَابِهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ خَالَتِي مَيْمُونَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا كَانَتْ تَكُونُ حَائِضًا لَا تُصَلِّي، وَهِيَ مُفْتَرِشَةٌ بِحِذَاءِ مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَصَلِّي عَلَى خُمُرَتِهِ، إِذَا سَجَدَ أَصَابَنِي بَعْضُ ثَوْبِهِ ^(١).
[الحديث ٣٣٣- أطرافه في: ٣٧٩، ٣٨١، ٥١٧، ٥١٨].

=

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: إذا جاء المسبوق في صلاة جنازة فليدخل مع الناس؛ ليشاركهم في الأجر، ولكن ماذا يقول؟ هل يقرأ الفاتحة؛ لأن هذه هي أول تكبيرة عنده؟ أو يتابع الإمام فيدعو إذا كانت الثالثة، أم ماذا؟ الظاهر لي أن ظاهر عموم قول النبي ﷺ: «ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا». يدل على أنه يتابع الإمام، فإذا كان بعد التكبيرة الثالثة فهو محل دعاء، ثم إذا سلم الإمام فقد قال الفقهاء، ولم أعرف فيه سُنَّة: يخير بين أن يسلم معهم، أو يقضي ما فاته، وهذا إن بقيت الجنازة، فإن خشي من رفعها تابع التكبير وسلم.

ويحتمل أنه إذا كبر يقرأ الفاتحة؛ لأنه إذا فعل ذلك لم يظهر منه مخالفة للإمام بخلاف الصلوات التي فيها الركوع والسجود فإنه إذا دخل في الصلاة، وقد فاتته ركعة من صلاة الظهر مثلاً فإننا لا نقول: يصلي الركعة الأولى، ثم يتابع؛ لأن هذا يظهر عليه مخالفة الإمام، وأما في صلاة الجنازة فلا.

لكن الاحتمال الأول أقرب إلى ظاهر النصوص؛ يعني: أنه يتابع الإمام. وإذا لم يعلم -وهذا يقع كثيراً- فأهم شيء هو الدعاء للميت؛ لأن صلاة الجنازة إنما شرعت للدعاء للميت والشفاعة له، كما قال النبي ﷺ: «ما من رجل مسلم يموت، فيقوم على جنازته أربعون رجلاً، لا يشركون بالله شيئاً إلا شفّعهم الله فيه».

وسئل أيضاً رَحِمَهُ اللَّهُ: إذا اجتمع جنازة رجال ونساء وصغار وكبار فكيف يضعهم؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: إذا اجتمع نساء ورجال وصغار وكبار فإنه يقدم الرجل مما يليه، والمرأة مما يلي القبلة، ويكون وسط المرأة عند رأس الرجل، وإذا اجتمع صغار وكبار يقدم الكبار مما يليه والصغار مما يلي القبلة، وإذا اجتمع طفل ذكر وأنثى كبيرة يقدم الطفل مما يليه والمرأة مما يلي القبلة؛ لأن هذه هي صفوفهم في الصلاة.

(١) أخرجه مسلم (٥١٣) (٢٧٣).

قوله رحمه الله: «باب». هكذا بدون ترجمة، وقد ذكرنا أن الباب بدون ترجمة بمنزلة الفصل^(١). وهذا الحديث أيضًا مما يدل على أن الحائض ليست بنجسة؛ لأن ثوب النبي ﷺ يُصِيبُ زوجته^(٢) ميمونة، وهي حائض، وهو يُصَلِّي، فدل ذلك على أنها ليست بنجسة^(٣).



(١) انظر: «الفتح» (١/ ٤٣٠).

(٢) زوج الرجل: امرأته. ويقال أيضًا: زوجته. بالهاء، والأفصح بدون هاء، وهي لغة أهل الحجاز الذين نزل القرآن بلغتهم، قال تعالى: ﴿أَسْكَنْتَ أَنْتَ وَزَوْجَكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]. وقال تعالى: ﴿أَمْسِكَ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٢٧]. وقال تعالى: ﴿وَأِنْ أَرَدْتُمْ أَنْتَبِّدُوا زَوْجَ مَكَّاتِ زَوْجَ﴾ [النساء: ٢٠]. أي: امرأة مكان امرأة.

(٣) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: ما حكم الدم الذي يخرج من جرح المرأة في أثناء حيضها؟ فأجاب رحمه الله: هو كالدم الذي يخرج منها إذا جرحت أثناء أيام طهرها. وسئل أيضًا رحمه الله: عن حكم رطوبة فرج المرأة؟

فأجاب رحمه الله: رطوبة الفرج طاهرة على القول الصحيح، والليل على ذلك: أنه لا يجب على الإنسان أن يغسل ما يصيبه من هذه الرطوبة بظاهرة السنة، لكن يبقى النظر: هل تنقض وضوءه أم لا؟ ذهب ابن حزم إلى أنها لا تنقض الوضوء، وأن كل ما خرج من السبيلين لا ينقض الوضوء منه إلا البول والغائط والريح، وقوله هذا فيه راحة للنساء، ولكني لم أر له سلفًا في ذلك إلى ساعتى هذه، فإن وجد له سلف فيا حبذا أن يقال: لا ينقض إلا ما كان معتادًا، والنساء نحن نفتيهن بأن رطوبة فرج المرأة طاهرة، كما قال الفقهاء، ولكنها تنقض الوضوء، وأنا لو وجدت لابن حزم سلفًا من الصحابة أو التابعين أهل الفقه لوافقته على أنها لا تنقض الوضوء.

إلا أن بعضهن فقيهاات يقلن: هذا موجود في عهد الرسول ﷺ، وما تدعو الحاجة إلى بيانه، والنساء كن في عهد الرسول مثل النساء في عصرنا، فهاتوا لنا دليلًا على أنه ينقض الوضوء. قلنا: لأنه خارج من السبيلين.

قلن: من قعد هذه القاعدة؟! وأيضا يقلن: كيف تقول: إنه طاهر، ثم تقول: إنه ينقض الوضوء؟! قلنا: لا تلازم بين الطهارة وعدم النقض، فالريح تنقض الوضوء وهي طاهرة، ولهذا لو خرجت منك ريح ولباسك رطب فإنه لا يتنجس، وكذلك المنى يوجب الغسل، ومع ذلك فهو طاهر. وسئل أيضًا رحمه الله: هل بقاء لون دم الحيض أو ريحه يؤثر في طهارة الثياب؟ فأجاب رحمه الله: القاعدة عند أهل العلم أنه لا يضر بقاء اللون أو الريح للعجز عنه.

سنة
صحیح البخاری

کتاب النبی

۲۴۸ - ۲۲۴

كِتَابُ التَّيْمُمِ

قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ التَّيْمُمِ

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [التَّائِبَةُ: ٦].

قَوْلُ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ التَّيْمُمِ». التَّيْمُمُ فِي اللُّغَةِ: الْقَصْدُ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:
تَيَمَّمْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا يَشْرِبُ أَذْنَى دَارِهَا نَظْرٌ عَالِي^(١)
فَقَوْلُهُ: «تَيَمَّمْتُهَا»؛ يَعْنِي: قَصَدْتُهَا، فَهُوَ فِي اللُّغَةِ الْقَصْدُ، وَلَكِنَّهُ فِي الشَّرْعِ: قَصْدُ
الصَّعِيدِ الطَّيِّبِ لِمَسْحِ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ مِنْهُ، وَهُوَ جَائِزٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَاجْمَاعِ الْأُمَّةِ^(٢)،

(١) هَذَا بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ مِنْ قَصِيدَةِ طَوِيلَةٍ لَامِرِيِّ الْقَيْسِ بْنِ حُجْرٍ الْكِنْدِيِّ، وَمُطْلَعُهَا قَوْلُهُ:
وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ (ص ٣١)، وَ«خَزَانَةُ الْأَدَبِ» لِلْحَمَوِيِّ (٢/ ١٣)، وَ«مَعَاهِدُ التَّنْصِيصِ» (٢/ ٨)،
وَ«سِرْ صِنَاعَةُ الْإِعْرَابِ» (٢/ ٤٩٧)، وَ«الْأَصُولُ فِي النُّحُو» (٢/ ١٠٦)، وَ«شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ»
(١/ ٧٦)، وَ«أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ» (١/ ٦٤)، وَ«مَعْمُورُ الْهَوَامِعِ» (١/ ٨٤)، وَ«الْمُقْتَضِبُ» (٣/ ٣٣٣)،
(٤/ ٣٨)، وَ«الْكِتَابُ» لِسَبْيُوهِ (٣/ ٢٣٣)، وَ«مَقَائِيسُ اللُّغَةِ» (٥/ ٣٦٨).
وَهُوَ فِي كُلِّ هَذِهِ الْمَصَادِرِ بِلَفْظِ «تَوَرَّتْهَا» بَدَلًا مِنْ «تَيَمَّمْتُهَا»، وَلَمْ نَجِدْهُ بِلَفْظِ «تَيَمَّمْتُهَا» إِلَّا فِي
«الْفَتْحِ» (١/ ٤٣١).

(٢) أَمَّا الْكِتَابُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [التَّائِبَةُ: ٦].

وَأَمَّا السُّنَّةُ: فَحَدِيثُ عُمَارٍ وَغَيْرِهِ. وَسَيَأْتِي تَخْرِيجُ الْأَحَادِيثِ فِي ذَلِكَ قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

لكن كان هناك خلافٌ في جواز التيمم من الجنابة، وممن خالف في ذلك عمرُ بن الخطاب رضي الله عنه^(١)، إلا أنه انعقد الإجماع بعد ذلك على جوازه في الجنابة، وفي الحديث الأصغر^(٢).

ثم صدر البخاري رحمته الله كتابه بالآية الكريمة، وبتبعية البخاري ومسلم يتبين لنا أن البخاري رحمته الله يريد أن يكون كتابه مسائل ودلائل، ولهذا يأتي بالآيات وبالأثار، ثم بالأحاديث المسندة المرفوعة.

وأما مسلم فعنايته بالأحاديث فقط، فهو يجمع الأحاديث، ولهذا لم يُؤبَّ صحيحه، وإنما الذي بوبه هو من جاء بعده، ولكل واحدة من هاتين الطريقتين مزيتهما وفضلها على الأخرى.

قال الله تعالى: ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾ [التَّائِبَةُ: ٦]. هذه جزءٌ من آية الوضوء والغسل، وقد قال الله تعالى في أولها: ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوْهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾

وأما الإجماع: فقد أجمعت الأمة على جواز التيمم في الجملة. وممن نقل هذا الإجماع صاحب المغني ابن قدامة كما في «المغني» (١/ ٣١٠)، ونقله أيضًا ابن المنذر رحمته الله، كما في كتاب «الإجماع» (ص ٤٤)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٩/ ٢٩٠)، وصاحب «الشرح الكبير»، كما في «موسوعة فقه الإمام أحمد» (٢/ ١٦٥)، وابن القطان في «الإقناع في مسائل الإجماع» (١/ ٩١)، والنووي رحمته الله في «شرح مسلم» (٢/ ٢٩٥).

(١) فذهب هو وابن مسعود إلى أن الجنب لا يتيمم، وخالفهما عمار وأبو موسى وابن عباس وغيرهم من الصحابة. وسيأتي إن شاء الله ذكر ذلك بالتفصيل في أحاديث هذا الكتاب، وانظر: «الفتح» (١/ ٤٤٣)، و«مجموع الفتاوى» (٣٣/ ٨٩).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «مجموع الفتاوى» (٣٣/ ٨٩): وأطبق العلماء على قول هؤلاء -أي: عمار وأبي موسى وابن عباس- لما كان معهم من الكتاب والسنة. اهـ.

[اللائحة: ٦]. فاشترط الله ﷻ للتيّم عدم وجود الماء.

وأما المرض فإنه لا يُشترط له عدم وجود الماء، بل يجوزُ التيمّم للمرض أو لخوف المرض حتى مع وجود الماء، ويدلُّ على ذلك حديثُ عمرو بن العاصٍ رضي الله عنه، حينَ كان في سرية، فأجنب، فخاف من البرد، فتيمّم، فلما رجعوا إلى رسول الله ﷺ، وذكرُوا له ذلك قال: «أصَلَيْتَ بأصحابك وأنت جنب؟» قال: يا رسول الله، ذكرتُ قولَ الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩]. فتيمّمتُ. فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ^(١)، وأقرّه مع أن الماء موجودٌ.

فصار الآن سببُ التيمّم إما عدم ماء، وإما التضرُّر باستعماله.

وأما التأذي باستعماله فلا يبيح التيمّم، والتأذي بمعنى أن الإنسان يتأذى من شدة برده أو من شدة حرّه، فهذا لا يبيح التيمّم؛ بل يستعمله رُوَيْدًا رُوَيْدًا حتى يَتِمَّ طهارته. وقوله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾. الصعيد الطيبُ كلُّ ما تصاعدَ على الأرض من الأرض، فيشملُ الجبالَ والرمالَ والأوديةَ وغير ذلك، فكلُّ الأرضِ يجوزُ التيمّمُ منها، قال النبي ﷺ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكْتَهُ الصَّلَاةُ فَلْيَصِلْ»^(٢).

وقوله تعالى: ﴿طَيِّبًا﴾. الطيبُ ضدُّ الخبيث، والخبيثُ في كلِّ موضعٍ بحسبه، فالمرادُ بالخبيثِ هنا النجسُ، فلا يجوزُ أن يَتَيَمَّمَ الإنسانُ بترابٍ نجسٍ. وليس المرادُ بالطيبِ هنا النظيفَ الذي ليس فيه غبارٌ، وليس فيه عِيدانٌ، أو ما

(١) أخرجه البخاري رحمته الله معلقاً بصيغة التمريض في كتاب «التيمّم»؛ باب إذا خاف الجنب على نفسه المرض، قبل الحديث (٣٤٥).

وقد وصله أحمد في مسنده (٢٠٣/٤) (١٧٨١٢)، وأبو داود في سننه (٣٣٤).

وقال الحافظ رحمته الله في «الفتح» (٤٥٤/١): إسناده قوي، لكنه علقه البخاري بصيغة التمريض؛ لكونه اختصره.

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٥)، ومسلم (٥٢١) (٣).

أشبه ذلك، بل المراد بالطيب الطاهر.

وقوله تعالى: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾. أي: من هذا الصعيد، والوجه هنا يشمل ما بين الأذن إلى الأذن، وما بين مَنْحَى الجبهة إلى أسفل اللحية، لكنه لا يَجِبُ إِيصَالُ الترابِ إلى ما تحت الشعر، ولو كان خفيفاً؛ لأنَّ الطهارةَ بالتيمُّم مبنيةٌ على التخفيفِ.

وقوله سبحانه: ﴿وَأَيْدِيكُمْ﴾. المراد باليد هنا الكف؛ لأنَّ اليدَ عندَ الإطلاق لا تتناولُ أكثرَ منه، ودليلُ ذلك استعمالُها في القرآن؛ فإنه لما قال الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [النساء: ٣٨]. صار المراد بذلك الكف، ولما قال تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾. فقيدت، صار المراد إلى المرافق، واليدُ في التيمُّم لم تُقيَّدْ بكونها إلى المرافق، فدلَّ ذلك على أنَّ اليدَ في التيمُّم هي الكفُ فقط.

وقوله تعالى: ﴿مِنْهُ﴾. قيل: إنها لبيان الابتداء. وقيل: إنها للتبعض. فعلى قولٍ من يقول: إنها للتبعض، لا بدَّ أن يكونَ لهذا الصعيدِ غبارٌ حتى يعلَقَ باليد، وينفصلَ منها في الوجه والكفين.

ومن قال: إنها لبيان الابتداء. قال: إنه لا يلزمُ أن يكونَ الصعيدُ له ترابٌ. وهذا الأخير هو الصحيح؛ لعموم قول النبي ﷺ: «فأثاب رجلٍ من أمتي أدركته الصلاةُ فعنده مسجدُهُ وطهورُهُ».

ولأنَّ النبي ﷺ لما بيَّنَ لعمارٍ كيفيةَ التيمُّمِ ضربَ الأرضَ، ونَفَخَ كَفَّيْهِ^(١) من أجل أن يتساقطَ الترابُ، وهذا يدلُّ على أنه لا يلزمُ أن يكونَ هناك ترابٌ يعلَقُ بالوجه، أو بالكفين.

بقي علينا أن نقول: هل التيمُّم من خصائص هذه الأمة؟
والجواب: نعم؛ لأنَّ النبي ﷺ قال: «أُعْطِيَتْ خَمْسًا لِمَنْ يُعْطِيَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ

(١) أخرجه البخاري (٣٣٨)، ومسلم (٣٦٨) (١١١).

قَبْلِي» وَذَكَرَ التَّيْمَمَ ^(١). فَيَكُونُ هَذَا مِمَّا تَفَضَّلَ اللَّهُ بِهِ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَرَفَعَ بِهِ الْأَصَارَ وَالْأَغْلَالَ؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَمْرِ السَّابِقَةِ كَانَ الرَّجُلُ إِذَا عَدِمَ الْمَاءَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَيَمَّمَ، وَلَكِنَّهُ يَبْقَى عَلَى حَدِّهِ حَتَّى يَجِدَ الْمَاءَ، ثُمَّ يَتَطَهَّرُ بِهِ، وَيَقْضِي مَا فَاتَهُ مِنَ الصَّلَوَاتِ ^(٢).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا أَجْنَبَ الرَّجُلُ، فَلَمْ يَجِدْ مَاءَ تَيَمَّمَ، وَصَلَى الصُّبْحَ، ثُمَّ لَمَّا جَاءَ وَقْتُ الظُّهْرِ حَضَرَ الْمَاءَ، وَلَكِنَّهُ نَسِيَ أَنَّهُ عَلَى جَنَابَةٍ، فَتَوَضَّأَ لِبَاقِي الصَّلَوَاتِ حَتَّى صَلَاةِ الْعِشَاءِ، ثُمَّ تَذَكَّرَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ جَنَبٌ، فَمَاذَا يَصْنَعُ؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَغْتَسِلَ، وَيَعِيدَ الصَّلَوَاتِ الْأَرْبَعَ.

وَسئِلُ أَيْضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: هَلْ يُشْتَرَطُ فِي التَّيْمَمِ دُخُولُ الْوَقْتِ؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا، لَيْسَ بِشَرَطٍ، فَالتَّيْمَمُ لَا يَشْتَرَطُ فِيهِ إِلَّا عَدَمُ وَجُودِ الْمَاءِ، أَوْ التَّضَرُّرُ بِاسْتِعْمَالِهِ، وَأَمَّا دُخُولُ الْوَقْتِ فَلَيْسَ بِشَرَطٍ، فَلَوْ عَلِمْتَ أَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَكَ مَاءٌ، فَلَكَ أَنْ تَتَيَمَّمَ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ وَتَصَلِيَ إِذَا دَخَلَ الْوَقْتُ.

وَأَمَّا إِذَا كُنْتَ تَوَمَّلُ أَنْ تَجِدَ الْمَاءَ فَلَا تَتَيَمَّمَ حَتَّى يَدْخُلَ الْوَقْتُ.

وَسئِلُ أَيْضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: هَلِ التَّيْمَمُ رَخْصَةٌ أَمْ عَزِيمَةٌ؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: هُوَ رَخْصَةٌ وَعَزِيمَةٌ، فَبِاعْتِبَارِ تَنْزُلِ الْإِنْسَانِ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ إِلَى التَّرَابِ يَكُونُ رَخْصَةً، وَبِاعْتِبَارِ أَنَّهُ لَا بَدَّ أَنْ يَتَيَمَّمَ لِلصَّلَاةِ يَكُونُ عَزِيمَةً.

وَسئِلُ أَيْضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: عَنْ رَجُلٍ أَدْرَكَهُ الْوَقْتُ، وَهُوَ فِي الطَّائِرَةِ، وَلَيْسَ حَوْلَهُ تَرَابٌ، وَدَوْرَاتُ الْمِيَاهِ الَّتِي فِي الطَّائِرَةِ لَا يُمْكِنُ التَّوَضُّؤُ فِيهَا فَمَاذَا يَصْنَعُ؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِذَا كَانَ هَذَا الرَّجُلُ قَرِيبًا مِنَ الْمَطَارِ فَلْيَتَنَظَّرْ حَتَّى يَنْزِلَ، وَإِذَا كَانَ فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ الْأُولَى فَلْيَجْمَعْهَا إِلَى الثَّانِيَةِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ هَذَا، وَلَا هَذَا، فَإِنْ كَانَ فِي الْمَجَالِسِ الَّتِي حَوْلَهُ غُبَارٌ فَلْيَتَيَمَّمَ عَلَيْهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلْيَصِلْ كَعَادِمِ الطَّهَّورِينَ؛ يَعْنِي: بِحَسَبِ الْحَالِ.

وَسئِلُ أَيْضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: هَلِ يَجُوزُ التَّيْمَمُ عَلَى الْفَرَشِ؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْفَرَشُ لَا يَتَيَمَّمَ عَلَيْهَا إِلَّا إِذَا كَانَ فِيهَا غُبَارٌ، وَإِلَّا فَلَا يَتَيَمَّمَ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَتْ مِنَ الْأَرْضِ.

وَسئِلُ أَيْضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: هَلِ يَصِحُّ أَنْ يَتَيَمَّمَ الْإِنْسَانُ عَلَى حَجَرٍ مُفْصَلٍ عَنِ الْأَرْضِ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ تَرَابٌ؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: نَعَمْ، يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْأَرْضِ.

فَسئِلُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَلَمَّا إِذَا اِشْتَرَطْنَا وَجُودَ الْغُبَارِ فِي الْمَجَالِسِ الَّتِي فِي الطَّائِرَةِ؛ حَتَّى يَتَيَمَّمَ بِهِ الْإِنْسَانُ؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: لِأَنَّ الْمَجَالِسَ الَّتِي فِي الطَّائِرَةِ عِبَارَةٌ عَنْ ثِيَابٍ، فَهِيَ لَيْسَتْ مِنْ جِنْسِ الْأَرْضِ.

وَسئِلُ أَيْضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: هَلِ الْجِدَارُ لَاحِقٌ بِالصَّعِيدِ فِي جَوَازِ التَّيْمَمِ مِنْهُ؟

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١- بَابٌ.

٣٣٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْبَيْدَاءِ أَوْ بِذَاتِ الْجَيْشِ ^(١) انْقَطَعَ عِقْدٌ لِي، فَأَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى التَّمَاسِهِ، وَأَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ، فَاتَى النَّاسُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، فَقَالُوا: أَلَا تَرَى مَا صَنَعَتْ عَائِشَةُ، أَقَامَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسِ، وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ؟ فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاضْعُ رَأْسُهُ عَلَى فَخِذِي قَدْ نَامَ، فَقَالَ: حَبَسَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسِ، وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ؟ فَقَالَتْ: عَائِشَةُ: فَعَاتَبَنِي أَبُو بَكْرٍ، وَقَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، وَجَعَلَ يَطْعُنُنِي بِيَدِهِ فِي خَاصِرَتِي، فَلَا يَمْنَعُنِي مِنَ التَّحَرُّكِ إِلَّا مَكَانُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى فَخِذِي، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَصْبَحَ عَلَى غَيْرِ مَاءٍ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ التَّيْمِمْ فَتَيَمَّمُوا، فَقَالَ أُسَيْدُ بْنُ الْحَضِيرِ: مَا هِيَ بِأَوَّلِ بَرَكَتِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ. قَالَتْ: فَبَعَثْنَا الْبُعَيْرَ الَّذِي كُنْتُ عَلَيْهِ، فَأَصَبْنَا الْعِقْدَ تَحْتَهُ ^(٢).

[الحديث ٣٣٤- أطرافه في: ٣٣٦، ٣٦٧٢، ٣٧٧٣، ٤٥٨٣، ٤٦٠٧، ٤٦٠٨،

٥١٦٤، ٥٢٥٠، ٥٨٨٢، ٦٨٤٤، ٦٨٤٥].

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: نعم، ولا إشكال في ذلك، وقد تيمم النبي ﷺ من الجدار، لكن يشترط في الجدران المكسية بالبوية - والبوية ليست من جنس الأرض - أن يكون عليها غبار، وإلا فليتيمم على شيء آخر. وقد يقال: إن هذه البوية لما كانت تابعة للجدار الذي يصح التيمم عليه فإنها تكون تبعاً له، لكن هذا إذا كان عند عدم وجود غيره فلا بأس، وإلا فالأولى ألا يتيمم عليه.

(١) قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح مسلم» (٢/ ٢٩٧): أما البيداء فبفتح الباء الموحدة في أولها وبالمد، وأما ذات الجَيْش فبفتح الجيم وإسكان الياء وبالشين المعجمة، والبيداء وذات الجَيْش موضعان بين المدينة وخيبر. اهـ وانظر «الفتح» (١/ ٤٣٢).

(٢) رواه مسلم (٣٦٧) (١٠٨).

وفي هذا الحديث فوائد كثيرة، منها:

١- أن من عادة النبي ﷺ أن يسافر بأهله إذا سافر، لكنه كان يُقرع بين نسائه، فأيتهن خرج سهمها خرج بها^(١).

وعليه فإن اصطحاب الإنسان أهله في أسفاره من السنة، ومن سيرة الرسول ﷺ.

٢- وفيه أيضًا: أن لعائشة رضي الله عنها عند رسول الله ﷺ مقامًا كبيرًا، ولهذا انحبس الناس من أجل عقدها.

٣- وفيه أيضًا من الفوائد: طمأنينة الرسول ﷺ، وعدم ارتباجه عند حدوث الحوادث؛ فإنه كان نائمًا على فخذ عائشة مُستغرقًا في نومه، ولهذا جاء أبو بكر يتكلم مع عائشة، ويطلعنها في خاصرتها، ولم يستيقظ النبي ﷺ.

٤- ومنها: جواز تأديب الرجل لابنته - ولو كانت كبيرة - بالقول وبالفعل؛ لأنه - أعني: أبا بكر - تكلم عليها بكلام لم تذكره، ولكن الذي يظهر أنه كلام شديد، وجعل يطلعنها في خاصرتها - والخاصرة هي ما فوق الحَقْو - ولكنها لا تتحرك؛ لمكان رسول الله ﷺ، فهي تُريد ألا تُزعج الرسول ﷺ، فأنزل الله آية التيمم: ﴿فَلَمْ يَحْدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ إلى آخره.

٥- ومن فوائد هذا الحديث: أن القرآن الكريم ينزل أحيانًا على سبب، وأحيانًا على غير سبب، وفي كونه ينزل على سبب دليل على أن الله ﷻ يتكلم به حين إنزاله؛ لقوله تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الحج: ١٠٢]. فإذا كان كذلك، وتقدم السبب على النزول دل على أن الله ﷻ يتكلم به بعد ذلك^(٢).

(١) رواه البخاري (٤٧٥٠)، ومسلم (٢٧٧٠) (٥٦).

(٢) هذا الذي ذكره الشيخ الشارح رحمه الله هنا في شرحه لكتاب التيمم من صحيح البخاري - وقد قام فضيلته بشرحه عام ١٤١٥ هـ من أن الله ﷻ تكلم بالقرآن حين إنزاله قد رجع عنه رحمه الله في شرحه الثاني على الأربعين النووية في الشريط الحادي عشر في الوجه الثاني من الشريط عند شرحه

٦- وفيه أيضًا: دليلٌ على أنَّ من الناسِ مَنْ يكونُ بركةً على غيره، فهو يفعلُ الشيءَ، فيكونُ فيه بركةٌ على غيره؛ لأنَّ هذا السببَ كان بركةً، ليس على الصحابةِ فقط، بل على الأمةِ كلِّها إلى يومِ القيامةِ.

٧- وفيه أيضًا من الفوائد: أنَّ الإنسانَ قد يكرهُ الشيءَ، فيكونُ خيرًا له، ويدُلُّ لهذا قوله تعالى: ﴿فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ۖ﴾ [النساء: ١٩].
﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢١٦].

للحديث الثالث والعشرون عند قوله ﷺ: «والقرآن حجةٌ لك أو عليك». فقال: وكونه في الكتاب المكنون هل معناه أن القرآن كله كُتِبَ في اللوح المحفوظ، أو أن المكتوب ذُكِرَ القرآن، وأنه سيُنزَلُ، وسيكون كذا وكذا؟

الجواب: الأول، لكن يبقى النظر: كيف يُكْتَبُ قبل أن تُخْلَقَ السموات. بخمسين ألف سنة، وفيه العبارات الدالة على الماضي؛ مثل: قوله: ﴿وَإِذْ عَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ بُيُوتَ الْمُؤْمِنِينَ مَقْعِدَ الْقِتَالِ﴾ [التوبة: ١٢١]. ومثل قوله: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ﴾ [الحجرات: ١]. وهو حين كتابته قبل خلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة لم يسمع؛ لأن المجادلة ما خلقت أصلًا حتى تسمع مجادلتها؟

فالجواب: أن الله قد علم ذلك، وكتبه في اللوح المحفوظ، كما أنه قد علم المقادير، وكتبها في اللوح المحفوظ، وعند تقديرها يتكلم الله ﷻ بقوله: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [الفجر: ١١٧].

هكذا قرره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو مما تطمئن إليه النفس، وكنت قبلاً أقول: إن الذي في اللوح المحفوظ ذُكِرَ القرآن، لا القرآن، بناءً على أنه يعبر بلفظ الماضي قبل الوقوع، وأن هذا كقوله تعالى عن القرآن: ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾ [النجم: ١٩٦]. والذي في زبر الأولين ليس القرآن وإنما هو ذكر القرآن والتنويه عنه.

ولكن بعد أن اطلعت على قول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أنشراح صدرى إلى أنه مكتوب في اللوح المحفوظ، ولا مانع من ذلك، ولكن الله تعالى عند إنزاله إلى محمد ﷺ يتكلم به، ويلقيه إلى جبريل.

وهذا هو قول السلف وأهل السنة في القرآن، وقد شرح الشيخ كتاب الأربعين النووية مرة ثانية في دورته الصيفية الأخيرة في سنة ١٤٢١ هـ التي قبل وفاته ببضعة أشهر، وشرحه موجود منتشر، وعدد أشرطته ١٩ شريطاً، والصحيح: ما رجع إليه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو أن القرآن الكريم مكتوب كله في اللوح المحفوظ، وهذا هو قول أهل السنة والجماعة، وهو قول شيخ الإسلام ابن تيمية، كما في «مجموع الفتاوى» (١٢/١٢٦)، (١٢٧/١٥)، (٢٢٣/١٥)، فاقضى ذلك التنبيه والتنويه على ذلك. والله أعلم.

٨- ومن فوائد هذا الحديث أيضًا: إضافة البركة إلى الغير، فيقال: هذه من بركتك، وما أشبه ذلك، وهذه المسألة لابد من التفصيل فيها: فإن كان أراد بقوله: هذه من بركتك. البركة السريّة التي ليس لها سبب معلوم فهذا لا يجوز، وهو نوع من الشرك.

وإن أراد بالبركة أنه حصل ما فيه الخير بسبب منك محسوس فهذا جائز، ولا بأس به.

فعلى سبيل المثال: يقول بعض الناس -إذا زاره أحد-: أنت بركة؛ لأنك حضر معك فلان بن فلان. فهذا صحيح؛ لأنه شيء محسوس.

وبعض الناس مثلاً إذا كان هناك مجلس علم وذكر، فإذا وجد فائدة قال: هذا من بركاتك. فهذا أيضًا صحيح.

وبعض الناس إذا دعا شخص لمرضى، وشفاه الله ﷻ قال: هذا من بركاتك. وهذا أيضًا صحيح؛ لأن الدعاء شيء محسوس.

وبعض الناس يقول لمن يزعم أنه ولي: ابني البارحة أصابه الأرق، ولكن بركاتك يا سيدي ومولاي أزالته عنه الأرق حتى نام. وهو لم يرعه، ولم يعلم به أصلاً، فهذا غير صحيح. فالهمم: أن البركة إذا كانت مُسْتَنَدَةً إلى أمر معلوم يُدْرَك بالحس فهذا لا بأس به^(١)، وأُسَيْدُ بْنُ الْحُضَيْرِ قال: ما هذه بأول بركتكم يا آل أبي بكر.

(١) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: أين هذا الشيء المحسوس في هذا الحديث؟ فأجاب رحمه الله: الشيء المحسوس في هذا الحديث هو أن هذا العقد الذي حُبِسَ الناس من أجله جعل الله للناس فيه فرجاً، وهو نزول آية التيمم.

وسئل رحمه الله: ما معنى قول عيسى عليه السلام: ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ﴾ [مريم: ٢٦]؟ فأجاب رحمه الله: يعني: فيما أعطاه الله تعالى من النبوة ونشر الشرع والحق، فهذا من بركات الإنسان؛ أنه إذا جلس مجلساً نفع الناس بعلمه.

وسئل رحمه الله: ما حكم قول بعض الناس إذا زرته: زارتنا البركة؟ فأجاب رحمه الله: هذه المقولة لا بأس بها إذا كان المراد منها أنه يحصل خير من قدومك عليهم؛ من

٩- ومن فوائد هذا الحديث أيضًا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ، وَوَجْهُهُ أَنَّ الْعَقْدَ كَانَ تَحْتَ الْبَعِيرِ، وَهَذَا مِنَ الْعَجَبِ؛ فَإِنَّهُ إِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَمْرًا هَيَّأَ أَسْبَابَهُ، وَإِلَّا كَانَ مِنَ الْقَرِيبِ أَنْ يُفْتَشُوا مَا حَوْلَ الْبَعِيرِ وَالرَّحْلِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، لَكِنْ أَرَادَ اللَّهُ أَمْرًا، فَهَيَّأَ أَسْبَابَهُ.

١٠- ومن فوائد هذا الحديث أيضًا: أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَنْحُثُ عَنِ الشَّيْءِ بَحْثًا دَقِيقًا، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْهُ، وَهَذَا أَظْنُّهُ يَجْرِي فِي حَيَاتِنَا الْيَوْمِيَّةِ، أَوِ الشَّهْرِيَّةِ، أَوِ السَّنَوِيَّةِ، وَالْعَامَّةُ يَقُولُونَ: كَانَ يَطْلُبُ وَلَدَهُ، وَيَنْحُثُ عَنْهُ، وَهُوَ عَلَى كَيْفِهِ. وَهَذَا مَثَلٌ مَشْهُورٌ عَنْهُمْ.

وَقَدْ حَدَّثَنِي شَيْخُنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعْدِي رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: كَانَ الْعَصَا مَعِيَ بِيَدِي، وَكُنْتُ أَبْحَثُ عَنْهُ بِالْأَرْضِ. وَهَذَا مِنَ الْغَرَائِبِ، وَهُوَ يَخْصُلُ كَثِيرًا، فَأَحْيَانًا يَنْحُثُ الْإِنْسَانُ عَنِ الطَّاقِيَةِ، وَهِيَ عَلَى رَأْسِهِ، وَكَذَلِكَ النِّظَارَةُ وَغَيْرُهَا. وَالْمَهْمُ أَنْ هَذَا يَدُلُّنَا عَلَى أَنَّ الْآدَمِيَّ مَهْمَا كَانَ فَهُوَ قَاصِرٌ؛ قَاصِرٌ فِي عِلْمِهِ وَإِدْرَاكِهِ، وَجَمِيعِ أَحْوَالِهِ.

١١- وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى عُلُوِّ اللَّهِ. يُؤْخَذُ هَذَا مِنْ قَوْلِهِ: «فَأَنْزَلَ اللَّهُ». لِأَنَّ النِّزُولَ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ أَعْلَى، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ ﷻ، فَإِذَا كَانَ نَازِلًا مِنْهُ، وَهُوَ الْمَتَكَلِّمُ بِهِ سُبْحَانَهُ، كَانَ مِنْ لَازِمِ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٣٣٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ. ح. قَالَ: وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ النَّضْرِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ هُوَ ابْنُ صُهَيْبٍ الْفَقِيرُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكْتُهُ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّ، وَأُحِلَّتْ لِي الْمَغَانِمُ، وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَأُعْطِيتُ

الشَّفَاعَةِ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً^(١).

[الحديث ٣٣٥ - طرفاه في: ٤٣٨، ٣١٢٢].

في هذا الحديث: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ مُتَّحِدًا بِنِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَعَلَى أُمَّتِهِ: «أُعْطِيتُ خَمْسًا». والذي أعطاهُ هو الله، وَحَصَرَهَا ﷺ فِي خَمْسٍ، وَإِنْ كَانَتْ أَكْثَرَ - كَمَا بَيَّنَّهَ أَهْلُ الْعِلْمِ - فَهِيَ تَزِيدُ عَلَى ثَلَاثَةِ عَشَرَ.

لكن حَصَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، كَمَا جَرَتْ عَادَتُهُ أحيانًا، فمثلاً يَقُولُ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وَيَذْكُرُهُمْ، وَيَقُولُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ». وَيَذْكُرُ غَيْرَ الْأَوَّلِينَ.

وهذه الخمسُ لم يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلَهُ ﷺ مِنَ الرُّسُلِ، وَلَا الْأَنْبِيَاءِ، وَهِيَ: أَوَّلًا: «نُصِرْتُ بِالرَّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ». الرَّعْبُ هُوَ الْخَوْفُ؛ أَي: خَوْفُ أَعْدَائِهِ مِنْهُ، فَهُمْ يَخَافُونَهُ مِنْ مَسِيرَةِ شَهْرٍ، وَالرَّعْبُ هُوَ أَشَدُّ سِلَاحٍ فَتَاكَ فِي الْعَدُوِّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا نَزَلَ بِهِ الرَّعْبُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقْرَ له قَرَارٌ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَابَلَ الْمَرْعُوبَ مِنْهُ، بَلْ سَوْفَ يَهْرُبُ، وَلَا يَقِفُ عَلَى قَدَمِهِ.

❦ وَقَوْلُهُ ﷺ: «مَسِيرَةَ شَهْرٍ». إِذَا أَطْلَقَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَسِيرَةَ فَالْمَرَادُ مَا كَانَ مَعْرُوفًا فِي عَهْدِهِ، وَلَا يَقَالُ: إِنَّ الْمَرَادَ مَسِيرَةَ شَهْرٍ لِلطَّائِرَةِ مَثَلًا، أَوْ لِلسَّيَارَةِ، وَلَكِنَّهُ لِمَا كَانَ مَعْرُوفًا فِي عَهْدِهِ.

ثم هل هذا النفعُ ثابتٌ لأُمَّتِهِ أَوْ لَا؟

الظَّاهِرُ: أَنَّهُ ثَابِتٌ لِلأُمَّةِ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ بِذَلِكَ نَصْرُ دِينِهِ ﷺ، وَهُوَ يَدْخُلُ فِيهِ الأُمَّةُ، وَلَكِنْ بَشَرِطٌ أَنْ تَكُونَ الأُمَّةُ مُلتَزِمَةً بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَتَّبِعُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ نَصْرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ﴾ [مُحَمَّدٌ: ٧].

فهذا الشرط لابد منه، ولهذا نجد الهزائم العظيمة الآن على المسلمين، وقبل الآن أيضًا؛ لأنهم لم ينصروا الله، ولو نصروا الله ﷻ لنصرهم، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْفِعُ عَنِ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ﴾ [التوبة: ٢٨].

فهذا النصر لأمة ﷺ لا يتم إلا بشرط أن تكون هذه الأمة على شريعة الرسول ﷺ وسيرته.

الثاني: «جُعِلَتْ لي الأرض مسجدًا وطهورًا». هذه الجملة جملة عامة؛ لأن قوله: «جُعِلَتْ لي الأرض». الأرض لفظ عام؛ لأن «أل» فيها للعموم، وليست لبيان الحقيقة، ولا للعهد، فمعناه: جُعِلَتْ لي كل أرض مسجدًا وطهورًا. وبناءً على ذلك فإننا نقول: أي أرض قال قائل إنه لا يصح الصلاة فيها فعليه الدليل؛ لأن هذا لفظ عام.

وبناءً على ذلك لو صلى الإنسان في الطريق فالصلاة صحيحة. فإن قال قائل: ليست بصحيحة. قلنا: هاتِ الدليل. فلو صلى الإنسان على سقف تحت مارة، فالصلاة صحيحة؛ لأنه لو كان أصل الطريق لو صلى فيه صحت صلاته فهذا من باب أولى. فإذا صلى في مبارك الغنم قلنا: الصلاة صحيحة. فإن قال لك قائل: لا تصح. قلنا: هاتِ الدليل. وهلم جرا. لكن هناك أشياء دل الدليل على أنها لا يصلى فيها؛ مثل المقبرة، فقد روى الترمذي: «الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام»^(١).

فالمقبرة لا يصلى فيها، حتى في الأرض البيضاء التي لم يدفن فيها، فما دامت داخلية في نطاق المقبرة فإنه لا يصلى فيها، سواء كانت القبور أمامك، أو عن يمينك، أو شمالك، أو خلفك.

(١) أخرجه الترمذي (٣١٧)، وأبو داود (٤٩٢)، وابن ماجه (٧٤٥).

وَيُسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ صَلَاةُ الْجَنَازَةِ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى الْقَبْرِ ^(١).
فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا وَجَدْتُ قَبْرًا وَاحِدًا فِي الْبَرِّ فِي الْخَلَاءِ فَهَلْ تَجُوزُ الصَّلَاةُ عِنْدَهُ؟
نَقُولُ: أَمَّا إِنْ جَعَلْتَهُ بَيْنَ يَدَيْكَ فَإِنَّ الصَّلَاةَ لَا تَصِحُّ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا
تُصَلُّوا إِلَى الْقُبُورِ» ^(٢).

وَأَمَّا إِذَا كَانَ خَلْفَكَ، أَوْ عَنْ يَمِينِكَ، أَوْ عَنْ شِمَالِكَ فَلَا بَأْسَ، لَكِنْ يَجِبُ أَنْ تَنْتَبِهَ
إِلَى مَسْأَلَةٍ، وَهِيَ: أَلَا تَقْصِدُ الصَّلَاةَ عِنْدَ هَذَا الْقَبْرِ - وَلَوْ جَعَلْتَهُ خَلْفَكَ - لِأَنَّ هَذَا يَعْنِي
أَنَّ الْبَقْعَةَ الَّتِي فِيهَا هَذَا الْقَبْرُ شَرِيفَةٌ مُبَارَكَةٌ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ.

وَمِمَّا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَا يُصَلَّى فِيهِ أَيْضًا: أَعْطَانِ الْإِبِلَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ
الصَّلَاةِ فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ ^(٣). وَسَبَقَ أَنْ الْأَعْطَانُ هِيَ مَا تَتَرَدَّدُ إِلَيْهِ الْإِبِلُ، وَتُقِيمُ فِيهِ،
وَتَأْوِي إِلَيْهِ، وَكَذَلِكَ مَا تَقِفُ فِيهِ بَعْدَ الشَّرْبِ.

وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَوْ مَرَّتِ الْإِبِلُ عَلَى مَكَانٍ وَجَلَسَتْ، وَرَأَتْ، وَبَالَتْ، ثُمَّ تَرَكَتْهُ
فَلَنَا أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِعَطَنِ.

وَأَمَّا الْحِكْمَةُ فِي الْمَنْعِ مِنَ الصَّلَاةِ فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ فِيمَا أَنْ يَقَالَ: إِنْ هَذَا تَعَبُدٌ، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ، فَنَحْنُ قَدْ نُهِنَا فَعَلِينَا أَنْ نَنْتَهِيَ.

أَوْ يَقَالَ: لِأَنَّ الْإِبِلَ خُلِقَتْ مِنَ الشَّيَاطِينِ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ ^(٤)، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ
يُصَلِّيَ الْإِنْسَانُ فِي مَأْوَى مَا خُلِقَ مِنَ الشَّيَاطِينِ.

وَالرَّابِعُ مِمَّا لَا يُصَلَّى فِيهِ: الْمَكَانُ النَجْسُ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَطَهَّرَ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ
وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ ^(٥). فَدَلَّ هَذَا عَلَى وَجوبِ تَطْهِيرِ الْبَقْعَةِ الَّتِي
يُصَلَّى فِيهَا.

(١) أخرجه البخاري (١٣٣٧)، ومسلم (١٥٦).

(٢) أخرجه مسلم (٩٧٢).

(٣) أخرجه مسلم (٣٦٠).

(٤) أخرجه أبو داود (٤٩٣)، وابن ماجه (٧٦٩)، وأحمد (٥٥ / ٥).

ولأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا بَالَ الْأَعْرَابِيُّ فِي الْمَسْجِدِ أَمَرَ أَنْ يُصَبَّ عَلَى بَوْلِهِ دَلْوٌ مِنْ مَاءٍ^(١).
إِذَا: لَا تَصَحُّ الصَّلَاةُ فِي الْمَكَانِ النَجَسِ، لَكِنْ لَوْ فُرِضَ أَنَّ فِي الْمَكَانِ نَجَاسَةً،
وَلَكِنَهَا لَا تُبَاشِرُ الْمُصَلِّيُ فَإِنَّهَا تَصَحُّ؛ يَعْنِي: لَوْ صَلَّيْتَ وَإِلَى جَنْبِكَ نَجَاسَةٌ، فَالصَّلَاةُ
صَحِيحَةٌ.

بَلْ قَالَ الْعُلَمَاءُ: لَوْ صَلَّيْتَ، وَبَيْنَ يَدَيْكَ النَجَاسَةُ عِنْدَ السُّجُودِ بَأَنْ تَكُونَ بَيْنَ
رَكْبَتَيْكَ وَبَيْنَكَ فَإِنَّ الصَّلَاةَ تَصَحُّ، وَعَلَيْهِ إِذَا صَلَّى الْإِنْسَانُ عَلَى سَجَادَةٍ، طَرَفُهَا أَوْ
وَسَطُهَا نَجَسٌ، وَلَكِنَّهُ لَا يَمَسُّ النَجَاسَةَ لَا بِثَوْبِهِ وَلَا بِبَدَنِهِ فَالصَّلَاةُ صَحِيحَةٌ.
فَهَذِهِ الْأَمَاكِنُ الْأَرْبَعَةُ تُسْتَشْنَى مِنْ قَوْلِهِ: «وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا».
﴿وَقَوْلُهُ: «وَطَهُورًا». بَفَتْحِ الطَّاءِ: مَا يَتَطَهَّرُ بِهِ، وَهُوَ أَيْضًا فِيهِ الْعَمُومُ، وَعَلَى هَذَا
فَكُلُّ أَرْضٍ فَإِنَّهُ يَصَحُّ التَّيَمُّمُ مِنْهَا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا تَقُولُونَ فِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى: «وَجُعِلَتْ تَرَبُّتُهَا لَنَا طَهُورًا»^(٢)؟
قُلْنَا: هَذَا لَا يَقْتَضِي التَّخْصِصَ؛ لِأَنَّ ذَكَرَ بَعْضُ أَفْرَادِ الْعَامِّ بِحُكْمِ يُوَافِقُ الْعَامَّ لَا
يَقْتَضِي التَّخْصِصَ، هَذِهِ هِيَ الْقَاعِدَةُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ، وَقَدْ ذَكَرَهَا الشَّيْخُ السَّنِّيُّ طِي
رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «أَضْوَاءِ الْبَيَانِ»، وَغَيْرُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

وَلِهَذَا لَوْ قُلْتُ لَكَ: أَكْرَمَ الطَّلَبَةُ. ثُمَّ قُلْتُ: أَكْرَمُ مُحَمَّدًا. وَهُوَ مِنْهُمْ، لَمْ يَخْرُجْ بَقِيَّةُ
الطَّلَبَةِ عَنِ الْإِكْرَامِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْتَضِي التَّخْصِصَ.

وظَاهِرُ الْحَدِيثِ: أَنَّهُ يَجُوزُ التَّيَمُّمُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْأَرْضِ غِبَارٌ، وَيُؤَيَّدُ هَذَا
الْعَمُومَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَافَرَ إِلَى نَجْدٍ، وَإِلَى تَبُوكَ، وَلَا تَخْلُو هَذِهِ الْأَمَاكِنُ مِنْ رَمْلٍ،
وَلَا تَخْلُو أَيْضًا مِنْ أَمْطَارٍ كَثِيرَةٍ، فَفِي الْحَدِيثِ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّ

(١) أخرجه البخاري (٢٢١)، ومسلم (٣٨٤).

(٢) أخرجه مسلم (٥٢٢).

الرسول ﷺ صَلَّى بِهِمْ عَلَى إِثْرِ سَمَاءٍ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلِ ^(١) ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِذَا أَمْطَرَتِ الْأَرْضُ فَإِنَّهُ لَنْ يَكُونَ فِيهَا غَبَارٌ.

❦ وَقَوْلُهُ: «جُعِلَتْ». الْجَاعِلُ هُوَ اللَّهُ ﷻ، وَهَذَا الْجَعْلُ جَعْلٌ شَرْعِيٌّ؛ وَذَلِكَ أَنْ جَعَلَ اللَّهُ ﷻ يَنْقَسِمُ إِلَى قَسْمَيْنِ:

١ - جَعْلٌ كَوْنِيٌّ قَدْرِيٌّ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٢].

٢ - وَجَعْلٌ شَرْعِيٌّ، كَمَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

❦ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي النَّفْسِ: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامِرٍ﴾ [البقرة: ١٠٣]. فَالْجَعْلُ الْمَنْفِيُّ هُنَا شَرْعِيٌّ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِالْجَعْلِ هُنَا الْجَعْلُ الْقَدْرِيٌّ؛ لِأَنَّهُ وَاقِعٌ قَدْرًا، وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ الْبَحِيرَةَ وَالسَّائِبَةَ وَالْوَصِيلَةَ وَالْحَامَ قَدْرًا وَاقِعًا، لَكِنْ لَمْ يَجْعَلْهَا شَرْعًا.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْجَعْلِ الْقَدْرِيِّ وَالْجَعْلِ الشَّرْعِيِّ: أَنَّ الْجَعْلَ الْقَدْرِيَّ لَا بَدَّ مِنْ وَقْعِهِ، وَيَكُونُ فِيهِمَا يُجِبُّهُ اللَّهُ، وَمَا لَا يُجِبُّهُ، وَالْجَعْلَ الشَّرْعِيَّ قَدْ يَقَعُ، وَقَدْ لَا يَقَعُ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِيهِمَا يُجِبُّهُ اللَّهُ ﷻ.

❦ وَقَوْلُهُ ﷺ: «فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكْتَهُ الصَّلَاةُ فَلْيُصَلِّ». وَكَذَلِكَ أَيُّمَا امْرَأَةٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ حَكْمٍ ثَبَتَ لِلرِّجَالِ فَهُوَ لِلنِّسَاءِ، وَكُلَّ حَكْمٍ ثَبَتَ لِلنِّسَاءِ فَهُوَ لِلرِّجَالِ إِلَّا بِدَلِيلٍ. وَلِهَذَا نَقُولُ: مَنْ قَذَفَ رَجُلًا مُحْصَنًا وَجَبَ جُلْدُهُ.

❦ وَقَوْلُهُ: «أَدْرَكْتَهُ الصَّلَاةُ». تُدْرِكُ الْإِنْسَانَ الصَّلَاةُ بِدُخُولِ الْوَقْتِ، فَإِذَا دَخَلَ الْوَقْتُ فَصَلَّ.

وَفِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ: «فَعِنْدَهُ مَسْجِدُهُ وَطَهْرُهُ» ^(١). يَعْنِي: فَلْيَتَطَهَّرْ بِالتَّيْمُمِ، وَلْيُصَلِّ.

فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: أَفَلَا يَنْتَظِرُ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ؟

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٨٤٦)، وَمُسْلِمٌ (٧١).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢/٢٢٢).

قلنا: إذا كان يَغْلِبُ على ظَنِّه، أو يَعْلَمُ وجودَ الماءِ في آخرِ الوقتِ، فالأفضلُ له أن يُؤَخَّرَ لأجل أن يَتَطَهَّرَ بالماءِ، ولو قَدَّمَ فلا بأس؛ لأن الصلاةَ في أولِ وقتِها أفضلُ من الصلاةِ في آخرِ الوقتِ، وهذا الرجل حينَ دخولِ وقتِ الصلاةِ لم يَكُنْ واجداً للماءِ.

وقوله ﷺ: «وَأُحِلَّتْ لِي الْمَغَانِمُ». وفي نسخة: «الغنائم»، والمغانمُ جمعُ مَغْنَمٍ، والغنائمُ جمعُ غَنِيمةٍ، والغنيمةُ تعريفُها عندَ الفقهاء: أنها ما أُخِذَ من أموالِ الكفارِ بقتالٍ، وما أُلْحِقَ به.

فهذه أُحِلَّتْ له ﷺ، ولم تُحَلَّ لأحدٍ قبله، وإحلالُها هنا له ولأُمِّته، لا له وحده ﷺ؛ لأنَّ الأصلَ أن ما ثَبَتَ للرسولِ فهو ثابتٌ لنا إلا بدليلٍ.

وأما مَنْ قَبَلْنَا فهم نوعان:

نوعٌ لم يُؤْمَرُوا بالجهادِ فهؤلاء لا مَغَانِمَ عندهم.

ونوعٌ أُمِرُوا بالجهادِ، فإذا غَنِمُوا فإنَّ الغنائمَ لا تُحَلُّ لهم، ولكنها تُجْمَعُ في مكانٍ، فتَنْزَلُ عليها نَارٌ من السماءِ فتُحْرِقُها.

فسبحانَ اللهِ، إن اللهَ حَكِيمٌ، وهكذا شرعُهُ في الأممِ السابقةِ، وهذا هو شرعُهُ في هذه الأمةِ، وبه يَتَبَيَّنُ فضيلةُ هذه الأمةِ وكرمُها على الله ﷻ، نسألُ اللهَ أن يجعلَنا وإياكم منها.

وقوله ﷺ: «وَأُعْطِيَتْ الشَّفَاعَةُ». «أَل» هنا لبيانِ الجنسِ؛ أي: الشفاعةُ العُظْمَى؛ لأنَّ الشفاعةَ نوعان:

نوعٌ خاصٌّ بالرسولِ، ونوعٌ عامٌّ.

والشفاعةُ العُظْمَى هي أعظمُ شفاعَةٍ؛ لأنها تَخْلِصُ للخلقِ كلِّهم ما هم فيه من كربِ يومِ القيامةِ؛ فإن يومَ القيامةِ يومٌ مقداره خمسون ألفَ سنةٍ، فيه الجبالُ مُنْدَكَّةٌ كالعهنِ المنفوشِ، والشمسُ دانيةٌ من الرءوسِ بقدرِ ميلٍ، والأفئدةُ هواءٌ، والأبصارُ شاخصةٌ.

فهو يومٌ عظيمٌ يَلْحَقُ الناسَ فيه من الكربِ والغَمِّ ما لا يَطِيقونه، فيَفْزَعُونَ إلى مَنْ يَشْفَعُ لهم عندَ الله ﷻ؛ يعني: كأنَّ الناسَ في تلكِ الحالِ لا يَسْتَطِيعُونَ أن يَسْأَلُوا اللهَ ﷻ من شدةِ الهولِ، فيَطْلُبُونَ شَفِيعاً فيُلْهِمُهُمُ الله ﷻ أن يَذْهَبُوا إلى آدمَ فيَعْتَذِرُوا، فيَذْهَبُونَ

إلى نوحٍ فَيَعْتَذِرُ، ثم إلى إبراهيمَ فَيَعْتَذِرُ، ثم إلى موسى فَيَعْتَذِرُ، وكلُّ منهم يَذْكُرُ عن نفسه شيئاً يَسْتَحْيِي معه أن يَشْفَعَ إلى الله ﷻ، فيأتون إلى عيسى، فلا يَذْكُرُ ذنباً، ولا مانعاً له من الشفاعة، لكن يَعْلَمُ أن هناك مَنْ هو أَهْلٌ لها، وهو النبي ﷺ، فَيُرْسَدُ النَّاسُ إلى أن يَذْهَبُوا إلى رسولِ الله ﷺ.

وهذا من آدابِ العلمِ أَنَّ الإنسانَ يُحِيلُ المسألةَ إلى مَنْ هو أعلمُ، وَمَنْ هو أَحَقُّ. فيأتون النبي ﷺ، فَيَشْفَعُ، فهذه هي الشفاعةُ التي أُعْطِيَهَا النبي ﷺ خاصةً. وقوله: «وكان النبي يُبْعَثُ إلى قومه خاصةً، وَبُعِثْتُ إلى الناسِ عامةً». فكلُّ نبيٍّ يُبْعَثُ إلى قومه خاصةً إلا النبي محمدًا ﷺ، فإنه بُعِثَ إلى عمومِ الناسِ؛ إلى العربِ والعجمِ والأحرارِ والأسودِ، وكلِّ أحدٍ، بل إنه قد بُعِثَ بَلَاءُ اللَّهِ ﷻ إلى الجنِّ. ولا يَرِدُ علينا قصةُ نوحٍ بَلَاءُ اللَّهِ ﷻ، وأنه قال الله ﷻ: ﴿وَقَالَ نُوحٌ رَبِّ لَا تَذَرْنِي عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾ [٢٦: ١٢١]. فإنَّ النَّاسَ في ذلك الوقتِ ليسوا إلا قومُ نوحٍ.

ولكن لما انتشرت الأممُ، وتوسَّعتْ صار كلُّ نبيٍّ يُبْعَثُ إلى قومه إلا محمدًا ﷺ فإنه بُعِثَ إلى الناسِ عموماً؛ ولهذا كان دينُهُ صالحاً لكلِّ زمانٍ ومكانٍ، ولولا ذلك لاحتاجَ النَّاسُ إلى أنبياءٍ ورسلٍ.

وفي هذا فضيلةُ علماءِ هذه الأمةِ؛ فإنهم إذا قاموا مقامَ نبيِّهم بَلَاءُ اللَّهِ ﷻ في الدعوةِ إلى الله، وفي العبادةِ، وفي كلِّ الخصالِ، يكونون حبيزاً وارثي محمدٍ ﷺ، ولو لم يكن من العلمِ إلا هذا لكفى به فخراً، ولكان الإنسانُ يَبْذُلُ فيه عقلَهُ، وفكرَهُ، وماله، وحياته، فخيرٌ لك من كلِّ الدنيا وما فيها أن تكونَ وارثاً لسيدِ المرسلين ﷺ في هذه الأمةِ العظيمةِ.

وهذا الحديثُ فيه فوائدٌ عظيمةٌ، نَذْكُرُ منها ما تيسَّرَ:

١ - مشروعيةُ تحدُّثِ الإنسانِ بنعمةِ الله عليه، لا على سبيلِ الفخرِ والخيلاءِ، كما جاء في الحديثِ: «أنا سيدُ ولدِ آدمَ يومَ القيامةِ ولا فخر»^(١).

(١) أصله في الصحيح، ولكن زيادة: «ولا فخر» أخرجهما: أحمد (٢/٣)، والترمذي (٣١٥٩)، وابن

وجه ذلك: أن الرسول تحدّث بنعمة الله عليه في هذه الأمور الخمس.

٢- ومن فوائد هذا الحديث: أن الله ﷻ لا أحد يحجّر فضله، ففضل الله يؤتيه من يشاء، قال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبُوا أَنَّ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النسبة: ٥٤]. وإن كان الأمر كذلك ﴿فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا﴾ [النسبة: ٥٤].
إذًا: لا أحد يحجّر على ربه ﷻ فضله، ومن هنا نأخذ انحطاط رتبة الحاسد؛ لأن حقيقة الحسد هي تحجّر فضل الله ﷻ.

فإن قال قائل: وهل فضل الله تعالى يؤتيه من يشاء على وجه الإطلاق؟

قلنا: لا، فكلما وجدت شيئاً مقروناً بالمشيئة، أو متعلقاً بالمشيئة فإنه مقرون بالحكمة؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الأنعام: ٣٠]. فهو جعل يتفضل بالفضل على من هو أهله، لا على من ليس أهلاً للفضل، قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]. وهذا يشمل الرسالة، ويشمل آثار الرسالة، وعلم الرسالة، والله أعلم بمن يستحق علم الرسالة، وبمن هو أهل للرسالة.

٣- ومن فوائد هذا الحديث: أن الرعب - أعني: رعب الأعداء - نصر عظيم؛ لقوله ﷺ: «نُصِرْتُ بِالرَّعْبِ». وهو نصر عند المقاتلة، فكيف إذا كان بينك وبينه مسافة مسيرة شهر؟! لا شك أن هذا يكون أشد.

٤- ومن فوائد هذا الحديث: أنه ينبغي لنا أن نفعل ما يكون به الرعب لأعدائنا، ولو بالتورية، ولهذا كان المسلمون في الفتوحات العظيمة الكبيرة يأتون بالتورية الفعلية، فيأتون مثلاً بالجيوش في الصباح، ثم في الصباح الثاني يأتون بجيوش مقبلة هي الجيوش الأولى، فيظن العدو أنها جيوش أخرى، فيرهبون.

وهكذا في وقتنا الحاضر ينبغي لنا أن نُرْعِبَ الأعداءَ بقدر ما نَسْتَطِيعُ، واللهُ ﷻ يقول: ﴿وَلَا يَطْشُونَ مَوْثِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نِيْلًا إِلَّا كَيْبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ﴾ [الأنعام: ١٢٠]. فكلُّ ما يَغِيظُ الكفارَ، ويُرْعِبُهُمْ فإننا مأمورون به، وهو من شريعتنا.

فإن قال قائل: لو قال الكفار: إذا كان هذا منهج المسلمين فهم وُحُوشٌ؟ نقول: نعم، لو أن المسلمين أرادوا بذلك أن يَسْتَعْبِدُوا عِبَادَ اللَّهِ لكانوا وُحُوشًا، لكنهم أرادوا من الناس أن يعبدوا الله، ولهذا إذا عبدوا الله، وأسلموا صاروا إخواننا، نُحِبُّ لَهُمْ ما نُحِبُّ لأنفسنا. وكذلك إذا خَضَعُوا لأحكام الإسلام على ألا تكون فتنة، وعلى أن يكون الدين لله فإننا نَكُفُّ عنهم.

ولو قالوا: نَبْقَى على ديننا، ونُعْطِيكُمْ الجزية مثلاً. قلنا: ابْقُوا على دينكم، وأَعْطُونَا الجزية. إذا: نحن لسنا نريد من الناس أن تُسَيِّرَ عليهم، ولا أن نَسْتَعْبِدَهُمْ، ولكن نريد أن يَتَحَرَّرُوا مِنْ رِقِّ الشَّيْطَانِ إِلَى الرِّقِّ لِلرَّحْمَنِ، وكما قال ابن القيم: هَرَبُوا مِنَ الرِّقِّ الَّذِي خَلَقُوا لَهُ فَبُلُّوا بِرِقِّ النَّفْسِ وَالشَّيْطَانِ انْظُرْ: هَرَبُوا مِنَ الرِّقِّ الَّذِي هُوَ الْعِبَادِيَّةُ لِلَّهِ إِلَى رِقِّ الشَّيْطَانِ وَالنَّفْسِ.

٥- ومن فوائد هذا الحديث: أن جميع الأرضِ مَحِلٌّ للصلاة، وبناءً على هذا الأصل نقول: إنَّ أيَّ إنسانٍ يَدَّعِي أنَّ الصلاةَ لا تَصِحُّ في هذه الأرضِ فعليه الدليل؛ لأنَّ لدينا نصًّا مُحْكَمًا عامًّا، وهو: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهْرًا».

٦- ومن فوائد هذا الحديث: أنَّ المسجدَ بالمعنى العامِّ يَشْمَلُ كُلَّ الْأَرْضِ، وأما بالمعنى الخاصِّ فإنه يَخْتَصُّ بِالْمَحْوَطِ، الذي تُقَامُ فِيهِ الْجَمَاعَةُ، ويُنادَى له بِالْأَذَانِ، أو غير المحوِّط إذا كان مُحْصَصًا للصلاة.

وإنما قلنا ذلك؛ لأجل أن يُمَيِّزَ الإنسانُ المكانَ الذي تَبَيَّنَ لَهُ أَحْكَامُ الْمَسَاجِدِ؛

كالاعتكاف فيه، والصلاة عند دخوله، وتحريم البيع والشراء فيه، وما أشبه ذلك، دون بقية الأرض.

٧- ومن فوائد هذا الحديث: أن جميع الأرض يصح التيمم منها؛ لقوله ﷺ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا». والطهور - بفتح الطاء - هو ما يُطَهَّرُ به.

٨- ومن فوائد هذا الحديث: أن مراعاة الوقت مُقَدِّمَةٌ على جميع شروط الصلاة؛ لقوله: «أَيُّمَا رَجُلٍ أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ فَلْيَصِلْ». وإلا لقلنا: انتظر حتى تجد الماء، فالوقت مُقَدِّمٌ على جميع الشروط، ولذلك لو لم يجد الإنسان ستره، وخاف فوات الوقت فإنه يُصَلِّي عُزْيَانًا.

ولو لم يجد إلا ثوبًا نجسًا، ولا يتمكّن من تطهيره، وخاف فوات الوقت فإنه يُصَلِّي عُزْيَانًا، ولو كان لا يُحْسِنُ الفاتحة، أو يُحْسِنُ بَعْضَهَا، وخاف فوات الوقت إن انتظر حتى يتعلّمها فإنه يُصَلِّي.

ولو أنه خَفِيتَ عليه القبلة، وليس عنده مَنْ يَسْأَلُهُ فإنه يَتَحَرَّى وَيُصَلِّي، ولا يُخْرِجُ الصلاةَ عن وقتها.

ولو أنه لم يجد الماء، وكان يُمكنُ أن يصل إلى الماء بعد خروج الوقت بنصف ساعة مثلاً قلنا له: تيمم، ولا تنتظر الماء، وهلمّ جرّاً.

فالحاصل: أن الوقت مراعاته مُقَدِّمَةٌ على مراعاة جميع الشروط والواجبات.

٩- ومن فوائد هذا الحديث: إحلال الغنائم لرسول الله ﷺ.

فإذا قال قائل: كيف يحل لنا أن نأخذ أموال الكفار؟

نقول: إذا كانت رقاب الكفار حلالاً لنا بالنص والإجماع إذا لم يؤدّوا الجزية فأموالهم من باب أولى.

ولأنهم هم إذا ملكوا شيئاً من أموالنا فهو لهم؛ يعني: أن الكفار لو أخذوا منا في الحرب شيئاً من أموالنا فهو لهم يملكونه ملكاً تاماً، فكذلك نحن إذا أخذنا منهم شيئاً فإننا نملكه ملكاً تاماً.

١٠- ومن فوائد هذا الحديث: جواز النسخ؛ لقوله ﷺ: «وَلَمْ تُحَلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي». وهذا نسخٌ للتحريم، والنسخُ له عدةٌ تَقْسِيَمَاتٍ، منها: نسخُ القرآنِ بالقرآنِ، والسنةِ بالسنةِ، ونسخُ اللفظِ وبقاءُ الحكمِ، ونسخٌ إلى أشدٍّ وإلى أخفٍّ، وإلى مساوٍ.

فإن قال قائلٌ: كيف تُجيزُ النسخَ، والله ﷻ إنما يَشْرَعُ الْأَحْكَامَ لِحِكْمٍ، فإن كانت الحِكْمَةُ في الثاني، فلماذا شَرَعَ الْأَوَّلَ، وإن كانت الحِكْمَةُ في الْأَوَّلِ فلماذا نُسَخَ؟ ولهذا بعضُ العلماءِ مَنَعَ الْقَوْلَ بِالنسخِ، وكذلك اليهودُ قد مَنَعُوا الْقَوْلَ بِالنسخِ، وقالوا: لأنه يَلْزَمُ من ذلك الْبَدَاءُ؛ أي: أَنَّ اللَّهَ كَانَ جَاهِلًا، ثم عَلِمَ. وليس بغريبٍ على اليهودِ أَنْ يَصِفُوا اللَّهَ بِالنقائصِ، وما هو الجوابُ على هذا؟

الجوابُ: أَنْ يُقَالَ: إن المصالحَ تَخْتَلِفُ باختلافِ الْأَحْوالِ والأزْمانِ والأمكنةِ، والأُمَمِ، وإذا كانت تَخْتَلِفُ فَاتَّبَاعُ الْمَصْلَحَةِ هو الحِكْمَةُ، فقد يكونُ مُصْلِحُ الْخَلْقِ في أَوَّلِ الدَّعْوَةِ غَيْرَ الْمُصْلِحِ لَهُمْ في آخِرِ الدَّعْوَةِ، أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَباحَ لِلْمُسْلِمِينَ السُّكْرَ في أَوَّلِ الْأَمْرِ، فقال تعالى: ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ نَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ [البقرة: ٢٦٧]. ثم صارَ يَتَدَرَّجُ الْحُكْمُ حَتَّى انْتَهَى في آخِرِ سُورَةٍ نَزَلَتْ مِنَ الْقُرْآنِ -وهي المائدةُ- إلى التَّحْرِيمِ الْقَطْعِيِّ.

وكذلك الصلاةُ أَوَّلَ مَا فُرِضَتْ كانتِ الرَّبَاعِيَّةُ رَكَعَتَيْنِ، وَلَمَّا هَاجَرَ النَّبِيُّ ﷺ صارتِ الرَّبَاعِيَّةُ أَرْبَعًا^(١).

وكذلك أيضًا الْحِجَابُ لِلنِّسَاءِ كانَ في أَوَّلِ الْإِسْلَامِ غَيْرَ وَاجِبٍ، ثم كانَ وَاجِبًا^(٢). وكذلك زِيَارَةُ الْقُبُورِ كانتِ مُحَرَّمَةً، ثم صارتِ جَائِزَةً، بل مَشْرُوعَةً^(٣). وذلك تَبَعًا لِمَا تَقْتَضِيهِ الْمَصْلَحَةُ، وليس في النسخِ مانعٌ عقليٌّ، كما أَنَّهُ ثابِتٌ شَرْعًا، فهو جائِزٌ عقلاً واقِعٌ شَرْعًا.

(١) أخرجه البخاري (٣٥٠)، ومسلم (٦٨٥).

(٢) أخرجه البخاري (٤٧٥٨).

(٣) أخرجه مسلم (٩٧٧).

١١- ومن فوائد هذا الحديث: فضيلة رسول الله ﷺ بإعطائه الشفاعة؛ لقوله: «وَأُعْطِيَتْ الشَّفَاعَةُ». وهذه الشفاعة من المقام المحمود الذي وَعَدَهُ في قوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ ﴿٧٩﴾ [الزَّحَرَةُ: ٧٩].

١٢- ومن فوائد هذا الحديث: عموم رسالة النبي ﷺ إلى الناس؛ لقوله ﷺ: «وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً».

فإن قال قائل: كيف يمكن الجمع بين هذا وبين قول الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا﴾ [الْأَنْعَامُ: ٢]. فقال: ﴿الْأُمِّيِّينَ﴾.

فالجواب: أن الله ﷻ لم يقل: إلى الأميين، بل قال: ﴿فِي الْأُمِّيِّينَ﴾. وهذا يعني: أنه منهم، وليس المعنى أنه مبعوث إليهم خاصة.

ولهذا لما أراد الله ﷻ الرسالة الخاصة قال: ﴿قُلْ يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٥٨].

وَيَتَفَرَّغُ على هذه القاعدة أنه لا عُذْر لليهود والنصارى في البقاء على دينهم؛ لأن اليهود والنصارى من الناس، فالرسول مبعوث إليهم، ولهذا أقسم الرسول ﷺ: أنه لا يَسْمَعُ به أحد من هذه الأمة -يعني: أمة الدعوة- يهودي ولا نصراني، ثم لا يُؤْمِنُ بها جاء به إلا كان من أصحاب النار^(١).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- بَابُ إِذَا لَمْ يَجِدْ مَاءً وَلَا تُرَابًا.

٣٣٦- حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ يُحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا اسْتَعَارَتْ مِنْ أَسْمَاءَ قِلَادَةً فَهَلَكَتْ، فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا فَوَجَدَهَا، فَأَدْرَكَتْهُمْ الصَّلَاةُ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَصَلَّوْا، فَشَكَّوْا ذَلِكَ إِلَى

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ التِّيمِّمْ، فَقَالَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ لِعَائِشَةَ: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا،
فَوَاللَّهِ مَا نَزَلَ بِكَ أَمْرٌ تَكْرَهِيهِ إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ لَكَ وَلِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ خَيْرًا^(١).

هذا الحديث يَخْتَلِفُ عن سياق الحديث السابق، ولكنه لا يُسْتَبَعَدُ أن يكون أُسَيْدُ
بْنُ حُضَيْرٍ قال ذلك، وقال ما قاله سابقًا، فَمِمَّا نَزَلَ مما تَكْرَهُهُ هو هذه القصة، فهي لا
شكَّ تَكْرَهُهُ أن يَضِيعَ عَقْدُهَا «فِلَادُتُهَا»، لكن صار في ذلك خيرٌ، وهو أن الله أنزل آيةَ
التِّيمِّمْ، فصار الناس إذا لم يجدوا ماءً تَيَمَّمُوا.

لكن أين الشاهد للترجمة: «إذا لم يجدوا ماءً، ولا ترابًا»؟

الجواب: الشاهد هو قوله: «فَأَذَرَكْتَهُمُ الصَّلَاةَ، وليس معهم ماءً، فصلُّوا».

فدَلَّ ذلك على أن مَنْ لم يجد ماءً ولا ترابًا فإنه يُصَلِّي على حَسَبِ حاله، وهذا
داخلٌ في عموم قولِ الله تعالى: ﴿فَأَنْقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التَّحَاثُّ: ١٦].

فإن قال قائل: وهل تُتَصَوَّرُ هذه المسألة: أن يُعَدَمَ الماءُ والترابُ؟

فالجواب: نعم، مثل أن يكون في سجن، أو أن يكون مريضًا لا يستطيع أن
يَتَحَرَّكَ، وليس عنده مَنْ يُمِمْهُ، ولا مَنْ يُوَضِّئُهُ، ولذلك أيضًا أمثلة كثيرة أخرى.

فماذا يَصْنَعُ في هذه الحالة: هل نقول: انتظر حتى تجد الماءَ أو الترابَ، وتطهرَ به،
أو نقول: صلَّ على حَسَبِ حالِك؟

الجواب أن نقول: صلَّ على حَسَبِ حالِك.

وهل نقول: لا تُصَلِّ إلا الفرائض؟ أو نقول: لك أن تُصَلِّي الفرائض والنوافل؟

الجواب: الثاني، ولو قيل: لا تُصَلِّ إلا الفرائض؛ لأنَّ هذا ضرورة. قلنا: إذا قولوا: لا
تَقْرَأُ إلا الفاتحة، ولا تُسَبِّحُ إلا مرة، واقتصر على الواجب من التشهد، وما أشبه ذلك.

ولهذا نقول: مَنْ عَدِمَ الْمَاءَ وَالتُّرَابَ، أَوْ عَجَزَ عَنْ اسْتِعْمَالِهَا فَإِنَّهُ يُصَلِّي عَلَى حَسَبِ حَالِهِ، وَعِنْدَنَا قَاعِدَةٌ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - وَهِيَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَأَنقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التَّحَاثُّ: ١٦]. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البَقَرَةُ: ٢٨٦].

ومثال ما حَصَلَ فِيهِ مَا تَكَرَّرَهُ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ، وَصَارَ فِيهِ خَيْرٌ لِلْمُسْلِمِينَ أَيْضًا: قِصَّةُ الْإِفْكِ، فَلَا شَكَّ أَنَّ قِصَّةَ الْإِفْكِ شَيْءٌ عَظِيمٌ عَلَى عَائِشَةَ، وَهِيَ تَكَرَّرَهَا كِرَاهَةً شَدِيدَةً، لَكِنْ مَا الَّذِي حَصَلَ فِيهَا مِنَ الْخَيْرِ لِلْمُسْلِمِينَ؟

الْجَوَابُ: بَيَانُ عَنَايَةِ اللَّهِ ﷻ بِفِرَاشِ الرَّسُولِ ﷺ فِي هَذِهِ الْكَلِمَاتِ الْعَظِيمَةِ: ﴿وَإِذَا تَلَفَّوْنَهُ﴾ بِالسِّنِّكُمْ وَتَقُولُونَ يَا أَقْوَاهُكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسِبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ ﴿[النَّحْلُ: ١٥]. وَكَذَلِكَ أَيْضًا أَجْرُ التَّلَاوَةِ، فَهَذِهِ عَشْرُ آيَاتٍ فِيهَا بَرَكَةٌ عَظِيمَةٌ، فَفِيهَا حُرُوفٌ كَثِيرَةٌ، كُلُّ حَرْفٍ فِيهِ عَشْرُ حَسَنَاتٍ ^(١).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣- بَابُ التَّيَمُّمِ فِي الْحَضَرِ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ، وَخَافَ فَوْتَ الصَّلَاةِ. وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ. وَقَالَ الْحَسَنُ فِي الْمَرِيضِ عِنْدَهُ الْمَاءُ، وَلَا يَجِدُ مَنْ يَنَاولُهُ: يَتَيَمَّمُ. وَأَقْبَلَ ابْنُ عُمَرَ مِنْ أَرْضِهِ بِالْجُرْفِ، فَحَضَرَتِ الْعَصْرُ بِمَرْبِدِ النَّعَمِ فَصَلَّى، ثُمَّ دَخَلَ الْمَدِينَةَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ فَلَمْ يَعِدْ.

قَوْلُهُ: «بَابُ التَّيَمُّمِ فِي الْحَضَرِ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ، وَخَافَ فَوْتَ الصَّلَاةِ». وَكَذَلِكَ يَتَيَمَّمُ فِي الْحَضَرِ إِذَا كَانَ الْمَاءُ يَضُرُّهُ إِمَّا بِحَدوثِ مَرَضٍ، أَوْ بِاسْتِمْرَارِ الْمَرَضِ، أَوْ بِغَيْرِ ذَلِكَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ مِنْ شَرَطِ التَّيَمُّمِ تَعَذُّرَ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ بِأَيِّ حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ. فَإِذَا لَمْ يَجِدْ مَاءً، وَحَضَرَ وَقْتُ الصَّلَاةِ تَيَمَّمَ وَصَلَّى.

قَوْلُهُ: وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ. وَهُوَ قَوْلٌ صَحِيحٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً﴾

(١) أخرجه الترمذي (٢٩١٩)، والدارمي (٣٣٠٨).

فَتَيَمَّمُوا ﴿التَّائِبَةُ: ٦﴾. وهذا عامٌّ في الحضر والسفر.

﴿وقوله: «وقال الحسنُ في المريضِ عنده الماءُ، ولا يجدُ مَنْ يُنَاوِلُهُ: يَتَيَمَّمُ»؛ لأنه عاجزٌ عن استعماله.

﴿وقوله: أَقْبَلَ ابْنُ عَمْرٍ مِنْ أَرْضِهِ بِالْجُرْفِ، فَحَضَرَتِ الْعَصْرُ بِمَرْبِدِ النَّعَمِ، فَصَلَّى، ثُمَّ دَخَلَ الْمَدِينَةَ، وَالشَّمْسُ مَرْتَفَعَةٌ، فَلَمْ يُعِدْ. وَإِنَّمَا لَمْ يُعِدْ؛ لَأَنَّهُ كَانَ حِينَ تَيَمَّمْ وَصَلَّى غَيْرَ وَاجِدٍ لِلْمَاءِ.

وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْأَثَرِ: أَنَّ الْمَسَافِرَ لَوْ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، أَوْ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ جَمَعَ تَقْدِيمًا، ثُمَّ قَدِمَ الْبَلَدَ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّهَا سَقَطَتْ، وَبَرَكْتَ ذِمَّتُهُ بِفَعْلِهِ الْأَوَّلِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٣٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الْأَعْرَجِ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَيْرًا مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَقْبَلْتُ أَنَا وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَسَارٍ مَوْلَى مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أَبِي جُهَيْمٍ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الصَّمَّةِ الْأَنْصَارِيِّ، فَقَالَ أَبُو الْجُهَيْمِ: أَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ نَحْوِ بَثْرِ جَمَلٍ فَلَقِيَهُ رَجُلٌ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى أَقْبَلَ عَلَى الْجِدَارِ، فَمَسَحَ بِوَجْهِهِ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ^(١).

﴿وقوله: «من نحوِ بثرِ جمل»؛ أي: من جهته، وهو اسمُ موضع.

﴿وقوله: «سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ حَتَّى أَقْبَلَ عَلَى الْجِدَارِ فَتَيَمَّمْ». فيه دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ التَّيَمُّمِ عَلَى الْجِدَارِ، وَهُوَ كَذَلِكَ، لَكِنْ إِذَا كَانَ الْجِدَارُ مَطْلَبًا بِالْبُؤْيَةِ وَمَا أَشَبَّهَا مِمَّا يَحُولُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الطِّينِ الَّذِي فِي الْجِدَارِ، فَإِنْ كَانَ عَلَى هَذِهِ الْبُؤْيَةِ غِبَارٌ أَجْزَأُ التَّيَمُّمِ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَلْيَطْلُبْ مَكَانًا آخَرَ يَتَيَمَّمُ عَلَيْهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤- بَابُ الْمُتَيَّمِّ هَلْ يَنْفَخُ فِيهَا؟

٣٣٨- حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا الْحَكَمُ، عَنْ ذَرٍّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَقَالَ: إِنِّي أَجَنَّبْتُ فَلَمْ أَصِبِ الْمَاءَ، فَقَالَ عُمَارُ بْنُ يَاسِرٍ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: أَمَا تَذْكُرُ أَنَا كُنَّا فِي سَفَرٍ أَنَا وَأَنْتَ، فَأَمَّا أَنْتَ فَلَمْ تُصَلِّ، وَأَمَّا أَنَا: فَمَعَكَتُ فَصَلَّيْتُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ هَكَذَا». فَضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ بِكَفِّهِ الْأَرْضَ، وَنَفَخَ فِيهَا، ثُمَّ مَسَحَ بِهَا وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ»^(١).

[الحديث ٣٣٨- أطرافه في: ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧].

٥- بَابُ التَّيْمُمِ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَيْنِ.

٣٣٩- حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي الْحَكَمُ، عَنْ ذَرٍّ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي، عَنْ أَبِيهِ قَالَ عُمَارُ بِهِذَا، وَضَرَبَ شُعْبَةُ بِيَدِهِ الْأَرْضَ، ثُمَّ أَذْنَاهُمَا مِنْ فِيهِ، ثُمَّ مَسَحَ وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ.

وَقَالَ النَّضَرُ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ قَالَ: سَمِعْتُ ذَرًّا يَقُولُ عَنِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي، قَالَ الْحَكَمُ، وَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ عُمَارُ.

٣٤٠- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ ذَرٍّ، عَنِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ شَهِدَ عُمَرَ، وَقَالَ لَهُ عُمَارُ: كُنَّا فِي سَرِيَةٍ فَأَجَنَّبْنَا، وَقَالَ: تَقَلَّ فِيهَا.

٣٤١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ ذَرٍّ، عَنِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: قَالَ عُمَارُ لِعُمَرَ: تَمَعَكَتُ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «يَكْفِيكَ الْوَجْهُ وَالْكَفَّانِ»^(٢).

(١) أخرجه مسلم (٣٦٨).

(٢) أخرجه مسلم (٣٦٨).

٣٤٢- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ ذَرٍّ، عَنْ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي زَيْ قَالَ: شَهِدْتُ عُمَرَ، فَقَالَ لَهُ عُمَارٌ... وَسَاقَ الْحَدِيثَ.

٣٤٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ ذَرٍّ، عَنْ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي زَيْ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ عُمَارٌ: فَضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ الْأَرْضَ، فَمَسَحَ وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ.

كل هذه الروايات في حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه تدل على مسائل، نذكر منها:
المسألة الأولى: أن الإنسان قد يجتهد ويخطئ، كما فعل عمار بن ياسر؛ فإنه تمعك في الصعيد، كما تتمعك الدابة؛ ظناً منه أن طهارة التيمم كطهارة الماء، وطهارة الماء من المعلوم أن الإنسان يشتمل بها جميع جسده.

المسألة الثانية: أن الإنسان إذا لم يتبين له شيء فإنه يمسك؛ لأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لم يصل، وكان يقضي بأن الجنب إذا لم يجد الماء فإنه ينتظر حتى يجد الماء، فيصلّي، ولكن عمار بن ياسر رضي الله عنه ذكره حتى ذكر، ثم قال له أيضاً عمار: إذا شئت ألا أحدث به فعلت. فقال: لا؛ يعني حدث به، وتوكلت ما توليت ^(١).

المسألة الثالثة: أن المجتهد إذا اجتهد وأخطأ فإنه لا قضاء عليه؛ وذلك لأن النبي ﷺ لم يأمر عماراً بقضاء الصلوات التي صلاها بهذا التيمم الذي ليس بمشروع.

المسألة الرابعة: أن المتيّم إذا علق يديه تراباً فإنه ينفخ فيها، وأما رواية التفل فالظاهر - والله أعلم - أنها من تصرف بعض الرواة؛ لأن أكثر الأحاديث فيها أنه نفخ. أو أن عماراً كان يحدث أحياناً، فيقول: تفل. ظناً منه أن نفخ الرسول ﷺ كان معه ريح.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦- بَابُ: الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ يَكْفِيهِ مِنَ الْمَاءِ.
وَقَالَ الْحَسَنُ: يُجْزِئُهُ التَّيَمُّمُ مَا لَمْ يَحْدَثْ. وَأُمُّ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُوَ مُتَيَمِّمٌ.
وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ عَلَى السَّبْخَةِ وَالتَّيَمُّمِ بِهَا.
❦ قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ الصَّعِيدِ الطَّيِّبِ». سَبَقَ لَنَا أَنْ الْمَرَادَ بِالطَّيِّبِ الطَّاهِرُ،
وَبِالصَّعِيدِ كُلُّ مَا تَصَاعَدَ عَلَى الْأَرْضِ.

❦ وَقَوْلُهُ -أَي: الْبُخَارِيُّ، وَهُوَ يَشِيرُ إِلَى الْحَدِيثِ-: وَضُوءُ الْمُسْلِمِ.
يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّيَمُّمَ يَرْفَعُ الْحَدَثَ، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى حِينَ
ذَكَرَ التَّيَمُّمَ: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ [الطَّلَاف: ٦].
وَدَلَّ عَلَيْهِ أَيْضًا مَا سَبَقَ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا»^(١).
بِفَتْحِ الطَّاءِ، وَهُوَ مَا يَتَطَهَّرُ بِهِ.

فَالصَّوَابُ: أَنَّ التَّيَمُّمَ رَافِعٌ لِلْحَدَثِ مُطَهِّرٌ، وَلَيْسَ مَبِيحًا، وَعَلَى ذَلِكَ لَوْ تَيَمَّمَ
لِلنَّافِلَةِ فَهَلْ يُصَلِّي بِهِ الْفَرِيضَةُ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ، عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ، كَمَا لَوْ تَوَضَّأَ لِلنَّافِلَةِ فَإِنَّهُ يُصَلِّي بِهِ الْفَرِيضَةَ.
وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّهُ مَبِيحٌ. فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِذَا تَيَمَّمَ لِلأَدْنَى لَمْ يَسْتَحِجِ الْأَعْلَى، وَإِنْ تَيَمَّمَ
لِلأَعْلَى اسْتَبَاحَ الْأَدْنَى، فَإِذَا تَيَمَّمَ لِلْفَرْضِ مَثَلًا صَلَّى بِهِ النَّافِلَةَ، وَإِنْ تَيَمَّمَ لِلنَّافِلَةِ لَمْ
يُصَلِّ بِهِ الْفَرْضَ، وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ مُطَهِّرٌ.

❦ وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَقَالَ الْحَسَنُ: يُجْزِئُهُ التَّيَمُّمُ مَا لَمْ يَحْدَثْ». ظَاهِرُ هَذَا الْأَثَرِ أَنَّهُ
لَوْ تَيَمَّمَ لِلصَّلَاةِ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ، ثُمَّ دَخَلَ الْوَقْتُ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ إِعَادَةُ التَّيَمُّمِ، وَهَذَا
هُوَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ أَيْضًا؛ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ لِلتَّيَمُّمِ دُخُولُ الْوَقْتِ، وَإِنَّمَا نَقُولُ: انْتِظِرْ دُخُولَ
الْوَقْتِ. لِمَنْ كَانَ يَرْجُو زَوَالَ عَذْرِهِ قَبْلَ الْوَقْتِ.

(١) سبق تخريجه.

وَأَمَّا مَنْ لَا يَرْجُو زَوَالَ عَذْرِهِ؛ كإِنْسَانٍ مَرِيضٍ قَدْ عَرَفَ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ لَنْ يَبْرَأَ بَيْنَ وَقْتِ صَلَاةٍ وَأُخْرَى، أَوْ كَانَ عَارِفًا أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ مَاءٌ، فَيَتِمُّمُ لِفَقْدِ الْمَاءِ، فَإِنَّهُ إِذَا تِمَّمَ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ، ثُمَّ دَخَلَ وَقْتُ الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ؛ أَي: لَا يُعِيدُ التِّمَّمَ مَرَّةً ثَانِيَةً.

❦ وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «وَأَمَّ ابْنُ عَبَّاسٍ وَهُوَ مُتِمِّمٌ»؛ أَي: أَنَّهُ أَمَّ مُتَوَضِّعِينَ فِيهَا يَبْدُو؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَمَّ مَنْ تِمَّمَوْا، وَهُوَ مُتِمِّمٌ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَسْأَلَةِ إِشْكَالًا، لَكِنَّ الْإِشْكَالَ هُوَ أَنَّ يُصَلِّيَ الْمُتِمِّمُ بِالْمُتَطَهِّرِ بِالْمَاءِ.

فَإِنْ قِيلَ: أَيُّهَا أَوَّلَى بِالْإِمَامَةِ: الْمُتِمِّمُ أَوْ الْمُتَطَهِّرُ بِالْمَاءِ؟ قُلْنَا: الْمُتَطَهِّرُ بِالْمَاءِ أَوَّلَى، إِلَّا أَنْ يَمْتَازَ الثَّانِي فِي الْحِفْظِ وَالْقِرَاءَةِ؛ فَإِنْ عَمِمَ قَوْلُ الرِّسُولِ ﷺ: «يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرُوهُمْ لِكِتَابِ اللهِ»^(١). يَتَنَاوَلُ الْمُتِمِّمَ وَالْمُتَوَضِّعَ. ❦ وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ عَلَى السَّبْخَةِ، وَالتِّمِّمِ بِهَا». السَّبْخَةُ فِي الْغَالِبِ لَا يَكُونُ لَهَا غَبَارٌ، وَمَعَ ذَلِكَ قَدْ أَجَازَ التِّمِّمَ بِهَا، وَهُوَ الصَّحِيحُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٣٤٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ، عَنْ عِمْرَانَ قَالَ: كُنَّا فِي سَفَرٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنَّا أَسْرَيْنَا حَتَّى كُنَّا فِي آخِرِ اللَّيْلِ وَقَعْنَا وَقْعَةً، وَلَا وَقْعَةَ أَحَلَى عِنْدَ الْمُسَافِرِ مِنْهَا، فَمَا أَبْقَظْنَا إِلَّا حُرَّ الشَّمْسِ، وَكَانَ أَوَّلَ مَنْ اسْتَيْقَظَ فُلَانٌ، ثُمَّ فُلَانٌ، ثُمَّ فُلَانٌ، يَسْمِيهِمْ أَبُو رَجَاءٍ، فَنَسِيَ عَوْفٌ، ثُمَّ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ الرَّابِعُ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا نَامَ لَمْ يَوْقِظْ حَتَّى يَكُونَ هُوَ يُسْتَيْقِظُ؛ لِأَنَّا لَا نَذَرِي مَا يَحْدُثُ لَهُ فِي نَوْمِهِ، فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ عَمْرٌ، وَرَأَى مَا أَصَابَ النَّاسَ -وَكَانَ رَجُلًا جَلِيدًا- فَكَبَّرَ وَرَفَعَ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ، فَمَا زَالَ يَكْبُرُ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ حَتَّى اسْتَيْقَظَ بِصَوْتِهِ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٦٧٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَحِمَهُ اللهُ.

النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ شَكَّوْا إِلَيْهِ الَّذِي أَصَابَهُمْ، قَالَ: «لَا ضَيْرَ - أَوْ لَا يَضِيرُ - ارْتَحِلُوا». فَارْتَحَلَ، فَسَارَ غَيْرَ بَعِيدٍ، ثُمَّ نَزَلَ، فَدَعَا بِالْوُضُوءِ فَتَوَضَّأَ، وَنُودِيَ بِالصَّلَاةِ، فَصَلَّى بِالنَّاسِ، فَلَمَّا انْقَلَبَ مِنْ صَلَاتِهِ، إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ مُعْتَزِلٍ لَمْ يَصِلْ مَعَ الْقَوْمِ قَالَ: «مَا مَنَعَكَ يَا فُلَانُ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَ الْقَوْمِ؟» قَالَ: أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ وَلَا مَاءَ. قَالَ: «عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ». ثُمَّ سَارَ النَّبِيُّ ﷺ، فَاشْتَكَى إِلَيْهِ النَّاسُ مِنَ الْعَطَشِ، فَنَزَلَ فَدَعَا فُلَانًا - كَانَ يَسْمِيهِ أَبُو رَجَاءٍ نَسِيَهُ عَوْفٌ - وَدَعَا عَلِيًّا فَقَالَ: «اذهَبَا فَابْتَغِيَا الْمَاءَ». فَانْطَلَقَا، فَتَلَقِيَا امْرَأَةً بَيْنَ مَرَادَتَيْنِ أَوْ سَطِيحَتَيْنِ مِنْ مَاءٍ عَلَى بَعِيرٍ لَهَا، فَقَالَا لَهَا: أَيْنَ الْمَاءُ؟ قَالَتْ: عَهْدِي بِالْمَاءِ أَمْسَ هَذِهِ السَّاعَةَ، وَنَفَرْنَا حُلُوفٌ. قَالَا لَهَا: انْطَلِقِي إِذَا. قَالَتْ: إِلَى أَيْنَ؟ قَالَا: إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَتْ: الَّذِي يَقَالُ لَهُ: الصَّابِيُّ؟ قَالَا: هُوَ الَّذِي تَعْنِينَ. فَانْطَلَقِي فَجَاءَا بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَحَدَّثَاهُ الْحَدِيثَ، قَالَ: فَاسْتَنْزَلُوها عَنْ بَعِيرِهَا، وَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ بِإِنَاءٍ، فَفَرَّغَ فِيهِ مِنْ أَفْوَاهِ الْمَرَادَتَيْنِ أَوْ السَّطِيحَتَيْنِ، وَأَوْكَأَ أَفْوَاهَهُمَا، وَأَطْلَقَ الْعِزَالِي، وَنُودِيَ فِي النَّاسِ: اسْقُوا وَاسْتَقُوا. فَسَقَى مَنْ شَاءَ، وَاسْتَقَى مَنْ شَاءَ، وَكَانَ آخِرُ ذَلِكَ أَنْ أُعْطِيَ الَّذِي أَصَابَتْهُ الْجَنَابَةُ إِنَاءً مِنْ مَاءٍ، قَالَ: «اذهبْ فَافْرِغْهُ عَلَيْكَ». وَهِيَ قَائِمَةٌ تَنْظُرُ إِلَى مَا يُفْعَلُ بِإِنَائِهَا، وَإِسْمُ اللَّهِ لَقَدْ أُقْلِعَ عَنْهَا، وَإِنَّهُ لِيَخِيلُ إِلَيْنَا أَنَّهَا أَشَدُّ مِلَّةً مِنْهَا حِينَ ابْتَدَأَ فِيهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اجْمَعُوا لَهَا». فَجَمَعُوا لَهَا مِنْ بَيْنِ عَجْوَةٍ وَدَقِيقَةٍ وَسَوِيقَةٍ حَتَّى جَمَعُوا لَهَا طَعَامًا، فَجَعَلُوهَا فِي ثَوْبٍ، وَحَمَلُوهَا عَلَى بَعِيرِهَا، وَوَضَعُوا الثَّوْبَ بَيْنَ يَدَيْهَا، قَالَ لَهَا: «تَعْلَمِينَ مَا رَزَيْنَا مِنْ مَائِكَ شَيْئًا، وَلَكِنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي أَسْقَانَا». فَأَتَتْ أَهْلَهَا، وَقَدِ احْتَبَسَتْ عَنْهُمْ، قَالُوا: مَا حَبَسَكَ يَا فُلَانَةُ؟ قَالَتْ: الْعَجَبُ، لَقِيتُ رَجُلَانِ، فَذَهَبَا بِي إِلَى هَذَا الَّذِي يَقَالُ لَهُ: الصَّابِيُّ. فَفَعَلَ كَذَا وَكَذَا، فَوَاللَّهِ إِنَّهُ لَأَسْحَرُ النَّاسِ مِنْ بَيْنِ هَذِهِ وَهَذِهِ، وَقَالَتْ بِإِصْبَعَيْهَا الْوُسْطَى وَالسَّبَابِيَّةَ، فَرَفَعَتْهُمَا إِلَى السَّمَاءِ - تَعْنِي: السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ - أَوْ إِنَّهُ لِرَسُولِ اللَّهِ حَقًّا، فَكَانَ الْمُسْلِمُونَ بَعْدَ ذَلِكَ يَغِيرُونَ عَلَى مَنْ حَوْلَهَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَلَا يُصِيبُونَ الصَّرْمَ الَّذِي هِيَ مِنْهُ، فَقَالَتْ يَوْمًا لِقَوْمِهَا: مَا أَرَى أَنَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ يَدْعُونَكُمْ عَمْدًا، فَهَلْ لَكُمْ فِي

الإسلام؟ فَأَطَاعُوهَا، فَدَخَلُوا فِي الْإِسْلَامِ^(١).
 قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: صَبَأًا: خَرَجَ مِنْ دِينٍ إِلَى غَيْرِهِ.
 وَقَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ: الصَّابِئِينَ - وَفِي نَسَخَةٍ: الصَّابِئُونَ -: فِرْقَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ
 يَقْرَأُونَ الزَّبُورَ.

[الحديث ٣٤٤ - طرفاه في: ٣٤٨، ٣٥٧١].

هذا الحديث طويل، لكن فيه آيات.

﴿قَوْلُهُ هَلْ يَنْصَحُ: «كُنَّا فِي سَفَرٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنَّا أَسْرَيْنَا حَتَّى إِذَا كُنَّا فِي آخِرِ اللَّيْلِ وَقَعْنَا وَقْعَةً، وَلَا وَقْعَةً أَحَلَّى عِنْدَ الْمُسَافِرِ مِنْهَا». وَلَا يَعْرِفُ هَذَا إِلَّا مَنْ جَرَّبَ؛ فَإِنِمْ إِذَا كَانُوا يَمْشُونَ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ مَعَ التَّعَبِ، وَمَعَ رَوَاجِلِهِمْ، ثُمَّ انْتَهَوْا إِلَى مَنَازِلِهِمْ، فَهَذِهِ وَقْعَةٌ - كَمَا قَالَ هَلْ يَنْصَحُ - هِيَ أَحْسَنُ مَا يَكُونُ لِلْمُسَافِرِ، وَالذُّ مَا يَكُونُ؛ لِأَنَّهُ تَأْتِي بَعْدَ التَّعَبِ، وَتَأْتِي فِي آخِرِ اللَّيْلِ، وَلَا سِيَّأَ إِنْ كَانَ فِي الصَّيْفِ، وَآخِرُ اللَّيْلِ أَبْرَدُ مِنْ أَوَّلِهِ، وَيَجِدُ فِيهَا الْإِنْسَانُ رَاحَةً عَظِيمَةً.

﴿يَقُولُ: «فَمَا أَيْقَظُنَا إِلَّا حَرُّ الشَّمْسِ». فِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنْ إِضَافَةَ الشَّيْءِ إِلَى سَبِيهِ الْمَعْلُومِ لَا بَأْسَ بِهَا؛ لِأَنَّهُ نَسَبَ إِيقَظَهُمْ إِلَى حَرِّ الشَّمْسِ، مَعَ أَنَّ الَّذِي أَيْقَظَهُمْ حَقِيقَةٌ هُوَ اللَّهُ ﷻ. وَقَوْلُهُ هَلْ يَنْصَحُ: وَكَانَ أَوَّلَ مَنْ اسْتَيْقَظَ فُلَانٌ، ثُمَّ فُلَانٌ، ثُمَّ فُلَانٌ، يُسَمِّيهِمْ أَبُو رَجَاءٍ، وَلَكِنْ عَوْفًا نَسِي، ثُمَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الرَّابِعُ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا نَامَ لَمْ يُوقِظْ حَتَّى يَكُونَ هُوَ يَسْتَيْقِظُ؛ لِأَنَّا لَا نَذَرِي مَا يَخْدُثُ لَهُ فِي نَوْمِهِ. وَهَذَا مِنْ كَمَالِ أَدْبِهِمْ ﷺ. وَقَوْلُهُ: «لَا نَذَرِي مَا يَخْدُثُ لَهُ». لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَكُونُ يَرَى رُؤْيَا لَمْ تَنْتَهَ بَعْدُ، كَمَا رَأَى رَبَّهُ فِي الْمَنَامِ، وَسَأَلَهُ: «فِيمَ يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى؟»^(٢).
 فَلِذَلِكَ كَانَ مِنْ أَدْبِهِمْ أَلَّا يَوْقِظُوهُ.

(١) أخرجه مسلم (٦٨٢).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٢٤٤-٣٢٦٤)، وأحمد (٢٤٣/٥).

وقوله ﷺ: فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ عُمَرُ وَرَأَى مَا أَصَابَ النَّاسَ - وَكَانَ رَجُلًا جَلِيدًا؛ يعني: قويًا شديدًا - فَكَبَّرَ وَرَفَعَ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ، فَمَا زَالَ يُكَبِّرُ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ حَتَّى اسْتَيْقَظَ بِصَوْتِهِ النَّبِيُّ ﷺ.

ولكنه لم يَذْهَبْ لِيُوقِظَ الرَّسُولَ ﷺ، فهل نقول: إنَّ هذه من الحيل الجائرة؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يُنْكِرْهَا؟ أو نقول: إنَّ هذه من الحيل المحرمة، لكن قد عَلِمَ عُمَرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يَكْرَهُ ذَلِكَ؟

يعني: لو قال قائل: أنا سأنام، لكن لا تُوقِظني إلا الساعة العاشرة، فلما صارت الساعة التاسعة قام هذا الرجل يَرْفَعُ صَوْتَهُ بِحُذَاءِ الْإِبِلِ رَفْعًا عَظِيمًا أَشَدَّ مَا لَوْ وَقَفَ عَلَيْكَ، وقال: قُمْ. فهل يكون هذا مخالفاً أو لا؟ إذا قَالَ: أنا لم أوقِظْهُ، ولكنني حَدَوْتُ الْإِبِلَ.

فيقال: إنه اسْتَيْقَظَ بِصَوْتِكَ، لكن لعلَّ الاحتمال الثاني أقرب، وهو أن عمرَ ﷺ رأى أن الرسولَ ﷺ لَا يَكْرَهُ ذَلِكَ، وتأدَّبَ بِأَلَّا يَوقِظَهُ مَبَاشَرَةً.

وقوله ﷺ: فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ شَكُّوا إِلَيْهِ الَّذِي أَصَابَهُمْ. وهو خروجُ الوقتِ قبلَ أن يُصَلُّوا.

وقوله ﷺ: «لَا ضَيْرٌ، أَوْ لَا يَضِيرُ». هذا من الكلام اللين الذي يَدُلُّ عَلَى يُسْرِ الشريعة، وعلى تيسير مَنْ بُعِثَ بِالشريعة ﷺ.

ومعنى: «لَا ضَيْرٌ». ليس هناك ضرر؛ لأنَّ اللَّهَ تعالى قال: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ

لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤]. والنائم وقت الصلاة في حقِّه إذا اسْتَيْقَظَ.

لكنه ﷺ أمر بالارتحال؛ لأنَّ هذا المكانَ حَضَرَهُمُ الشَّيْطَانُ فِيهِ^(١)، فناموا فيه عن صلاة الفجر، فاستفاد منه أنه يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُزِيلَ الْهَمَّ وَالْغَمَّ عَنِ النَّاسِ بِقَدْرِ الْمُسْتَطَاعِ، وأنه إذا نام عن صلاة الفجر في مكان، فَيَنْبَغِي أَنْ يُصَلِّيَ فِي غَيْرِهِ؛ لأنَّ المكانَ الأوَّلَ حَضَرَهُ فِيهِ الشَّيْطَانُ.

(١) سبق تخريجه قريباً.

ومن فوائد هذا الحديث: أَنَّ مَنْ فَعَلَ شَيْئًا اجْتِهَادًا فَإِنَّهُ لَا يُعْتَفُ، لَكِنْ يُسْأَلُ، كَمَا فِي قِصَةِ الرَّجُلِ الَّذِي اعْتَزَلَ، فَلَمْ يُصَلِّ مَعَ الْقَوْمِ، فَقَالَ لَهُ ﷺ: «مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَ الْقَوْمِ؟» وَلَمْ يُؤَبِّخْهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لَهُ مَانِعٌ شَرْعِيٌّ، وَقَدْ حَصَلَ، حَيْثُ ظَنَّ هَذَا الرَّجُلُ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ جَنَابَةٌ فَإِنَّهُ لَا يَتَيَمَّمُ، فَقَالَ ﷺ لَهُ: «عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ».

وَكَأَنَّ الرَّجُلَ يَعْرِفُ التَّيَمُّمَ، وَلِهَذَا لَمْ يَقُلْ لَهُ: فَامْسَحْ بِوَجْهِكَ وَيَدَيْكَ. يَقُولُ: دَعَا النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ - لَمَّا شَكَا النَّاسُ لَهُ الْعَطَشَ - عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَرَجُلًا مِنَ الصَّحَابَةِ، وَقَالَ: «اذْهَبَا فَابْتَغِيَا الْمَاءَ».

وَفِي هَذَا مِنَ الْفَوَائِدِ: أَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يُكَلِّفَ أَمِيرُ الْمَسَافِرِينَ مَنْ يَقُومُ بِطَلْبِ الْمَاءِ، وَكَذَلِكَ بِطَلْبِ الْحَطَبِ، وَكَذَلِكَ بِطَلْبِ الْعُشْبِ إِذَا كَانَ مَعَهُمْ إِبِلٌ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَوَقَوْلُهُ ﷺ: فَانْطَلِقَا فَتَلْقَيَا امْرَأَةً بَيْنَ مَرَادَتَيْنِ أَوْ سَطِيحَتَيْنِ، مِنْ مَاءٍ عَلَى بَعِيرٍ لَهَا، وَكَانَتْ قَدْ اسْتَقَتِ الْمَاءَ لِأَهْلِهَا.

يَقُولُ: فَقَالَا لَهَا: أَيْنَ الْمَاءُ؟ قَالَتْ: عَهْدِي بِالْمَاءِ أَمْسَ هَذِهِ السَّاعَةِ، وَنَفَرْنَا خُلُوفٌ؛ يَعْنِي: أَنَّهُمَا لَهَا يَوْمٌ؛ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ سَاعَةً.

وَوَقَوْلُهَا: «وَنَفَرْنَا خُلُوفٌ»؛ يَعْنِي: مُتَخَلِّفِينَ، يَخْتَاجُونَ إِلَى الْمَاءِ. يَقُولُ: فَقَالَا لَهَا: «انْطَلِقِي إِذَا»؛ يَعْنِي: إِذَا كَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمَاءِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ فَانْطَلِقِي؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ مَعَ الرَّسُولِ قَرِيبُونَ.

وَوَقَوْلُهُ ﷺ: قَالَتْ: إِلَى أَيْنَ؟ انْظُرْ إِلَى الثَّقَةِ بَيْنَ النَّاسِ فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ، فَهِيَ لَمْ تَمْتَنِعْ، لَكِنْ أَرَادَتْ أَنْ تَعْرِفَ إِلَى أَيْنَ الْإِتْجَاهُ؟ وَهِيَ وَاثِقَةٌ أَنَّهُمَا صَادِقَانِ.

وَوَقَوْلُهُ ﷺ: قَالَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَتْ: الَّذِي يَقَالُ الصَّابِيُّ؟ قَالَا: هُوَ الَّذِي تَعْنِينَ. وَلَمْ يَقُولَا: نَعَمْ، الَّذِي يَقَالُ لَهُ: الصَّابِيُّ. فَهِيَ لَا يُقَرَّرَانِ بِذَلِكَ، لَكِنْ هِيَ تَعْنِي هَذَا الرَّجُلَ الَّذِي يَقَالُ لَهُ: الصَّابِيُّ.

فَقَالَا لَهَا: «انْطَلِقِي، فِجَاءُ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَحَدَّثَاهُ الْحَدِيثَ. قَالَ: «فَاسْتَنْزَلُوهَا عَنْ بَعِيرِهَا» - أَي: قَالُوا لَهَا انْزِلِي - وَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ بِإِنَاءٍ، فَفَرَّغَ فِيهِ مِنْ أَفْوَاهِ الْمَزَادَتَيْنِ - أَوْ السَّطِيحَتَيْنِ - وَأَوْكَأَ أَفْوَاهَهُمَا، وَأَطْلَقَ الْعَزَالِي. قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٤٥٢):

الْعَزَالِي - بِفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَالزَّايِ وَكَسْرِ اللَّامِ، وَيَجُوزُ فَتْحُهَا - : جَمْعُ عَزْلَاءٍ، بِاسْكَانِ الزَّايِ - قَالَ الْخَلِيلُ: هِيَ مَصْبُؤُ الْمَاءِ مِنَ الرَّاوِيَةِ، وَلِكُلِّ مَزَادَةٍ عَزْلَاوَانٍ مِنْ أَسْفَلِهَا. اهـ

وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَتِ الْأَفْوَاهُ مِنْ أَعْلَى قِيلَ: أَوْكَأَهَا، وَإِذَا كَانَتِ الْأَفْوَاهُ مِنْ أَسْفَلَ، قِيلَ: أَطْلَقَهَا، فَجَعَلَتْ تَصُوبُ بِكَثْرَةٍ.

وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَتُؤَدِّي فِي النَّاسِ: اسْقُوا وَاسْتَقُوا. فَسَقَى مَنْ شَاءَ، وَاسْتَقَى مَنْ شَاءَ، وَأَعْطَى النَّبِيُّ ﷺ الرَّجُلَ الَّذِي قَالَ: إِنَّ عَلَيْهِ جَنَابَةً. أَعْطَاهُ إِنَاءً مِنْ مَاءٍ، فَقَالَ: «اذْهَبْ فَأَفْرِغْهُ عَلَيْكَ». وَلَمْ يُبَيِّنْ لَهُ كَيْفِيَّةَ الْغُسْلِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْكَيْفِيَّةَ الَّتِي جَاءَتْ بِهَا السُّنَّةُ عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِحْبَابِ، وَلَوْلَا هَذَا الْحَدِيثُ لَكَانَتْ عَلَى سَبِيلِ الْوَجُوبِ؛ لِأَنَّهَا بَيَانٌ لِلْمُجْمَلِ، وَالْمُجْمَلُ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَاطْهَرُوا﴾ [التَّائِبَةُ: ٦]. وَاجِبٌ، وَبَيَانُ الْوَاجِبِ وَاجِبٌ.

لَكِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ صِفَةَ الْغُسْلِ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ، بَلْ هِيَ مُسْتَحَبَّةٌ. وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهِيَ قَائِمَةٌ تَنْظُرُ إِلَى مَا يُفْعَلُ بِمَائِهَا، وَإِنَّمَا اللَّهُ لَقَدْ أَقْلَعَ عَنْهَا، وَإِنَّمَا لِيُخَيِّلَ إِلَيْنَا أَنَّهَا أَشَدُّ مِلْأَةً مِنْهَا حِينَ ابْتَدَأَ فِيهَا؛ يَعْنِي: أَنَّ هَذَا الْمَاءَ الَّذِي أُخِذَ مِنْهُ الْكَثِيرُ، وَاسْتَقَى مِنْهُ النَّاسُ وَرَوُّوا، وَبَقِيَتْ مِنْهُ فَضْلَةٌ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَغْتَسِلَ لَمْ يَنْقُصْ فِي رَأْيِ الْعَيْنِ، بَلْ هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ لَمْ يَنْقُصْ شَيْئًا، وَهَذَا مِنْ آيَاتِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «اجْمَعُوا لَهَا». فَجَمَعُوا لَهَا مِنْ بَيْنِ عَجْوَةٍ وَدَقِيقَةٍ وَسَوِيقَةٍ. وَهَذَا هُوَ الَّذِي عَنْدهُمْ.

وَقَوْلُهُ: «وَعَجْوَةٌ»؛ يَعْنِي: تَمْرٌ.

❦ وقوله: «ودقيقة»؛ يعني: دقيقاً؛ إما دقيقُ بُرٍّ، وإما دقيقُ شعيرٍ، والسَّوِيْقَةُ هي الحبُّ، سواءٌ من البُرِّ، أو من الشعيرِ.

❦ وقوله ﷺ: حتى جَمَعُوا لها طعاماً، فجعلوها في ثوبٍ. جعلوها؛ أي: هذه الأَطْعَمَةُ. وفي نسخة: جعلوه؛ أي: الطعامَ.

❦ وقوله ﷺ: وحملوها على بعيرها، ووضعوا الثوبَ بينَ يديها. والمرادُ بالثوبِ هنا القطعةُ من الخِرْقِ.

❦ وقوله ﷺ: «تَعْلَمِينَ ما رَزَعْنَا من مائِكِ شَيْئاً، ولكنَّ اللهَ هو الذي أَسْقَانَا». يعني: ما نَقَضْنَا شَيْئاً من مائِكِ، ولكنَّ اللهَ هو الذي أَسْقَانَا.

فإن قال قائلٌ: إذا كَانَ اللهُ هو الذي أَسْقَاهُمْ فما حاجَتُهُمْ إلى الماءِ؟ قلنا: لَتُظْهَرَ آيَةٌ معيْنَةٌ في هذا الماءِ، وإلا فإنَّ الرِّسُولَ ﷺ قَادِرٌ على أن يسْأَلَ اللهَ المطرَ فْتُمْطِرَ، لكن لِيَعْرِفَ النَّاسُ آيَةً في هذا الشَّيْءِ المعينِ.

❦ وقوله ﷺ: فَاتَتْ أَهْلَهَا، وقد احْتَبَسَتْ عنهم. قالوا: ما حَبَسَكَ يا فلانة؟ قالت: العجبُ. تُرِيدُ ما رَأَتْ مِنْ صَنِيعِ الْمُسْلِمِينَ في مَائِهَا.

قالت: العجبُ، لِقَيْنِي رَجُلَانِ، فَذَهَبَا بِي إلى هذا الذي يَقَالُ له: الصَّابِئُ. ففَعَلَ كَذَا وَكَذَا، فواللهِ إِنَّهُ لَأَسْحَرُ النَّاسِ مِنْ بَيْنِ هَذِهِ وَهَذِهِ؛ تعني: السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ. وإنما قالت: إِنَّهُ لَأَسْحَرُ النَّاسِ؛ لِأَنَّهُا رَأَتْ بَعِيْنَهَا أَنَّ الْمَاءَ يَتَصَبَّبُ مِنَ السَّطِْحَتَيْنِ، وَلَمْ يَنْقُصْ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ لَا يَعْرِفُ آيَاتِ اللَّهِ يَظُنُّ أَنَّ ذَلِكَ سِحْرٌ.

تقولُ: أو إِنَّهُ لَرَسُولُ اللَّهِ حَقًّا. فَكَانَ الْمُسْلِمُونَ بَعْدَ ذَلِكَ يُغَيِّرُونَ على مَنْ حَوْلَهَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَلَا يُصِيبُونَ الصَّرْمَ. أي: الْقَبِيلَةَ الَّتِي هِيَ مِنْهَا.

قال: فقالت يوماً لِقَوْمِهَا: ما أَرَى أَنَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ يَدْعُونَكُمْ عَمَدًا، فَهَلْ لَكُمْ فِي الْإِسْلَامِ؟ فَأَطَاعَوْهَا، فَدَخَلُوا الْإِسْلَامَ. فَسَبَحَانَ اللَّهَ، كُلُّ شَيْءٍ لَهُ سَبَبٌ؛ لِأَنَّ كَوْنَ الْمُسْلِمِينَ اتَّفَعُوا مِنْ مَائِهَا حَصَلَ لَهَا بِهِ فَائِدَتَانِ:

الأُولَى: أَنَّ الصَّحَابَةَ يَتَجَنَّبُونَ صِرْمَهَا.

والثانية: أنه كان سبباً في هدايتها وهداية قومها.
وفي هذا دليل: على أنه قد تكون الداعية للإسلام امرأة، فتدعو قومها، فقد دعتهم
هذه المرأة وأسلموا، وهذا من بركة ما حصل لها.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧- بَابُ إِذَا خَافَ الْجُنُبُ عَلَى نَفْسِهِ الْمَرَضَ أَوِ الْمَوْتَ أَوْ خَافَ
الْعَطَشَ يَتَيَّمُّ.

هذه ثلاثة أشياء: إذا خاف المرض فإنه يَتَيَّمُّ، وإذا خاف الموت فمن باب أولى
يَتَيَّمُّ، وإذا خاف العطش يَتَيَّمُّ، فإذا لم يكن معه إلا ماء قليل يحتاجه للشرب فإنه
يَتَيَّمُّ، أو كان معه ماء قليل يحتاجه للسيارة فإنه يَتَيَّمُّ، أو كان معه ماء كثير، لكن
يخشى من المرض فإنه يَتَيَّمُّ، أو يخشى من الموت فإنه يَتَيَّمُّ.

فإن كان يخشى امتداد المرض، فهو الآن مريض، ويخشى إن استعمل الماء أن يمتد
المرض فإنه يَتَيَّمُّ؛ لأنه إذا كان يَتَيَّمُّ خشية ابتداء المرض فإن استمرار المرض كابتدائه؛
لأنه إذا قدر أنه يمرض أسبوعاً، ثم امتد إلى أسبوع آخر صار هذا الامتداد كالابتداء.

وهل إذا خاف مرضاً خفيفاً؛ مثل الزكام يَتَيَّمُّ؟

الجواب: نعم، فالبخاري ما قال: المرض الشديد، وإنما قال: المرض، والزكام
قد يكون شاقاً؛ يعني: أحياناً قد تضيق على الإنسان الدنيا، صحيح أن بعض الناس
زكامه خفيف، ولا يتأثر ذلك التأثير، لكن هناك بعض الزكام يكون جافاً، والزكام
الجاف مُتَعِبٌ، يُتَعَبُ الصدر والأعصاب والرأس، وربما يُضَيِّقُ النَّفْسَ.

لكن الزكام الذي ليس جافاً - يعني: السائل - أهون، ومع ذلك فإنه يُتَعَبُ.

ثم إن من قدرة الله ﷻ أن الزكام ليس له دواء، فإن عالجه بدواء فإنه يزيد عليك،
لكن قال بعض الناس: دواء الزكام اللثام، واللثام هو أن يغطي الإنسان فمه وأنفه،
وهذا صحيح؛ فإنه يُخَفَّفُ؛ لأنه لا يصل المنخرين شيء من الهواء.

وعلى كلِّ حالٍ فإنَّ الإنسانَ إذا خاف المرضَ فإنه يَتَيَمَّمُ؛ لأنَّ الأمرَ واسعٌ،
والحمدُ لله.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:
وَيُذَكِّرُ أَنَّ عَمْرُو بْنَ الْعَاصِ أَجَنَّبَ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ فَتَيَمَّمَّ، وَتَلَا: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا
أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ۝﴾ [النِّسَاءُ: ٢٩]. فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَلَمْ يُعَنَّفْ^(١).
قَوْلُهُ: فَذَكَرَ. فِي نَسْخَةٍ: فَذَكَرَ ذَلِكَ. فِي نَسْخَةٍ: فَذَكَرَ.
وَالصَّوَابُ: فَذَكَرَ ذَلِكَ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١/٤٥٤):
قَوْلُهُ: «وَيُذَكِّرُ أَنَّ عَمْرُو بْنَ الْعَاصِ». هَذَا التَّعْلِيقُ وَصَلَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالْحَاكِمُ، مِنْ
طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عُمَرَانَ بْنِ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عَمْرُو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: اخْتَلَمْتُ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ
السَّلَاسِلِ، فَأَشْفَقْتُ أَنْ أَغْتَسِلَ فَأَهْلِكَ، فَتَيَمَّمْتُ، ثُمَّ صَلَّيْتُ بِأَصْحَابِي الصَّبْحَ،
فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «يَا عَمْرُو، صَلَّيْتَ بِأَصْحَابِكَ، وَأَنْتَ جَنَّبٌ؟» فَأَخْبَرْتُهُ
بِالَّذِي مَنَعَنِي مِنَ الْإِغْتِسَالِ، وَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ
كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ۝﴾ [النِّسَاءُ: ٢٩]. فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا.

وَرَوَاهُ أَيْضًا، مِنْ طَرِيقِ عَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، لَكِنْ زَادَ بَيْنَ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَجُلًا، وَهُوَ أَبُو قَيْسٍ مَوْلَى عَمْرُو بْنِ الْعَاصِ،
وَقَالَ فِي الْقِصَّةِ: فَغَسَلَ مَغَابَهَ، وَتَوَضَّأَ. وَلَمْ يَقُلْ: تَيَمَّمَّ، وَقَالَ فِيهِ: لَوْ اغْتَسَلْتُ مُتُّ. أَهـ
قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مُتُّ». يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: مِتُّ. بِكَسْرِ الْمِيمِ، وَأَنْ تَقُولَ: مُتُّ.

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٣٤)، وَأَحْمَدُ (٢٠٣/٤)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ (١٧٨/١)، وَالْحَاكِمُ (١٧٧/١)،
وَالْبَيْهَقِيُّ (٢٢٥/١)، وَانْظُرْ: «الْإِرْوَاءُ» (١٨٢/١).

بضمِّها، قال تعالى: ﴿وَلَكِنْ مَتِّمْ﴾ [التكوير: ١٥٨]. وفي قراءة: ﴿وَلَكِنْ مِتِّمْ﴾. بكسر الميم؛ لأنها إما من مات يَمُوتُ، أو من مات يَمِيتُ.
ثُمَّ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وذكر أبو داود أنَّ الأوزاعيَّ رَوَى عن حسان بن عطية هذه القصة، فقال فيها:
فَتَيَمَّمْ. انتهى

ورواها عبدُ الرزاقٍ من وجهٍ آخر، عن عبدِ اللهِ بن عمرو بن العاص، ولم يذكرِ التيمُّمَ، والسياقُ الأولُ أليقُ بمرادِ المصنِّفِ، وإسناده قويٌّ، لكنه علَّقه بصيغة التمرِيضِ؛ لكونه اختَصَره، وقد أوهم ظاهرُ سياقه أن عمرو بنَ العاصِ تلا الآيةَ لأصحابه، وهو جنبٌ، وليس كذلك، وإنما تلاها بعد أن رَجَعَ إلى النَّبِيِّ ﷺ.

وكان النبي ﷺ قد أَمَرَه على غزوة ذاتِ السَّلاسلِ، كما سيأتي في المغازي، ووجهُ استدلاله بالآية ظاهرٌ من سياقِ الروايةِ الثانية، وقال البيهقيُّ: يُمكنُ الجمعُ بين الرواياتِ بأنه تَوَضَّأ، ثم تَيَمَّم عن الباقي.
وقال النوويُّ: وهو متعيَّنٌ.

❦ قوله: «فلم يُعَنَّفْ». حذفَ المفعولَ للعلمِ به؛ أي: لم يُلَمِّ رسولُ اللهِ ﷺ عَمَرًا، فكان ذلك تقريرًا دالًّا على الجوازِ، ووقعَ في روايةِ الكُشْمِيهَنِيِّ: فلم يُعَنَّفه. بزيادةِ هاءِ الضميرِ.

وفي هذا الحديثِ: جوازُ التيمُّمِ لمن يَتَوَقَّعُ من استعمالِ الماءِ الهلاكَ، سواءً كان لأجلِ بَرْدٍ أو غيره، وجوازُ صلاةِ التيمُّمِ بالمتَوَضَّئِينَ، وجوازُ الاجتهادِ في زمنِ النَّبِيِّ ﷺ. اهـ

❦ قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: إن ظاهرَ السياقِ يُوهِّمُ أنه تلا الآيةَ، وإنما تلاها عندَ النَّبِيِّ ﷺ، ثم علَّلَ ذلك بأنه لا يَتْلُو القرآنَ، وهو جنبٌ.

فيقالُ: إذا كان تيمُّمُه يُبيحُ له الصلاةَ، وفيها قرآنٌ، فتلاوةُ القرآنِ في خارجِ الصلاةِ من بابِ أوَّلَى، فالصوابُ أنه إذا تَيَمَّمَ الجنبُ مع وجودِ شرطه فإنه يجوزُ له أن يَفْعَلَ

مَا يَفْعَلُهُ الْمُعْتَسِلُ.

ولكن إذا وجد الماء فهل يلزمه أن يعتسل حتى ولو قلنا برفع الحدث؟
الجواب: نعم، حتى ولو قلنا برفع الحدث فإنه يلزمه بالنص والإجماع:
أما النص فقد سبقت قصة الرجل الذي قال له النبي ﷺ: «اذْهَبْ فَأَفْرِغْهُ عَلَى نَفْسِكَ»^(١).

وأما الإجماع فنقله غير واحد من العلماء، وكنت أظن أنه إذا قلنا بأن التيمم يرفع الحدث فإنه لا يلزمه أن يعتسل إذا وجد الماء، لكن لما جاء النص، وحكي الإجماع على ذلك صار يرفع الحدث حتى يرتفع مبيحه، وهو عدم الماء.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٤٥- حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ هُوَ غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو مُوسَى لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ لَا يُصَلِّي قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَوْ رَخَّصْتُ لَهُمْ فِي هَذَا، كَانَ إِذَا وَجَدَ أَحَدُهُمُ الْبَرْدَ قَالَ هَكَذَا - يَعْنِي: تَيَمَّمَ وَصَلَّى - قَالَ: قُلْتُ: فَأَيْنَ قَوْلُ عَمَارٍ لِعُمَرَ؟ قَالَ: إِنِّي لَمْ أَرْ عُمَرَ قَنَعَ بِقَوْلِ عَمَارٍ.
وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، هُوَ غُنْدَرٌ». قد يُشْكِلُ عليكم هذا؛ إذ لما ذا لم يقل من الأصل: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ؟

ويمكن أن يقال في الجواب عن هذا: كأن هذا الراوي له شيخان، اسمهما محمد، فأراد البخاري أن يبين أنه غُنْدَرٌ، فيكون هذا من قول البخاري.



٣٤٦- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: سَمِعْتُ شَقِيقَ بْنَ سَلَمَةَ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي مُوسَى فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى: أَرَأَيْتَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِذَا أَجْنَبَ، فَلَمْ يَجِدْ مَاءً كَيْفَ يَصْنَعُ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَا يَصْلِي حَتَّى يَجِدَ الْمَاءَ. فَقَالَ أَبُو مُوسَى: فَكَيْفَ تَصْنَعُ بِقَوْلِ عِمَارٍ حِينَ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «كَانَ يَكْفِيكَ»؟ قَالَ: أَلَمْ تَرَ عُمَرَ لَمْ يَقْنَعْ بِذَلِكَ. فَقَالَ أَبُو مُوسَى: فَدَعْنَا مِنْ قَوْلِ عِمَارٍ، كَيْفَ تَصْنَعُ بِهَذِهِ الْآيَةِ؟ فَمَا دَرَى عَبْدُ اللَّهِ مَا يَقُولُ، فَقَالَ: إِنَّا لَوْ رَخَّصْنَا لَهُمْ فِي هَذَا لَأَوْشَكَ إِذَا بَرَدَ عَلَى أَحَدِهِمُ الْمَاءُ أَنْ يَدْعُوهُ وَيَتِمَّمَهُ فَقُلْتُ لِشَقِيقٍ: فَإِنَّمَا كَرِهَ عَبْدُ اللَّهِ لِهَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ.

هذا فيه بيان أن سلف هذه الأمة يتناقشون في المسائل الفقهية والعلمية، ولا يكون في قلب أحدهم على الآخر شيء، فهذا ابن مسعود رضي الله عنه كان يرى أن الذي لا يجد الماء إذا أجنب فإنه لا يصلي حتى يجد الماء ويغتسل، ويقضي الصلوات الفائتة، وهذه مشكلة؛ إذ إنه قد يبقى عشرة أيام، أو عشرين يوماً، أو شهراً، لم يجد الماء، وعليه جنابة. لكن هذا هو رأي رضي الله عنه، وهو رأي لعله، فهو قد خاف أن الإنسان إذا أحس ببرده، ولو سيرا، وهو عليه جنابة أن يقول: أتمم.

قال أبو موسى: كيف تصنع بقول عمار حين قال له رسول الله ﷺ: «كَانَ يَكْفِيكَ». قَالَ: أَلَمْ تَرَ عُمَرَ لَمْ يَقْنَعْ بهذا. هذه حجة غير صحيحة؛ لأنه وإن لم يقنع عمر بهذا فإننا لا نعارض به السنة أبداً.

ولذلك لما قال عمار: يا أمير المؤمنين، إن شئت ألا أحدث به فعلت. قال: لا، حدثت وتوكلت ما توليت ^(١).

ثم نقله إلى شيء لا يستطيع دفعه، وهذا من أدب المناظرة؛ أنك عند المناظرة إذا خفت أن تأتي بدليل يكون فيه مناقشة فاعدل عنه، واثبت بدليل ليس فيه إشكال.

ووجه ذلك: أن أبا موسى هنا لو شاء لقال: وإذا لم يقنع عمرُ فهل تردُّ قولَ الرسولِ لعدمِ قناعةِ عمر؟ وهي حجةٌ صحيحةٌ، لكن يبدو لي - والعلمُ عند الله - أنه احتراماً لمقامِ عمرَ وهيبتهُ له لم يقل هذا، وعدلَ إلى الآية، فقال عليه السلام: فدعنا من قولِ عمارٍ. فتأمل، ولم يقل: دعنا من قولِ عمر، وعمارٌ قال بقولِ النبي ﷺ.

ثم قال: كيف تصنعُ بهذه الآية؟ وهي قوله تعالى: ﴿وَأِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْهَرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [البقرة: ٦٦]. فهذا صريحٌ في أن الجنبَ يتيمم.

وقوله عليه السلام: فما درى عبدُ الله ما يقول؛ أي: ما استطاع أن يُجيب، لكنه بين عليه السلام أنه منع من ذلك؛ خوفاً من أن يكون ذريعةً للتهاون، فقال: لو رخصنا في هذا لأوشك إذا برد على أحدهم الماء أن يدعه ويتيمم.

فصار منعُ عبدِ الله بنِ مسعودٍ عليه السلام ليس عن دليل، لكن خوفاً من أن يكون ذريعةً للتهاون، ونحن قلنا قبل قليل: ينبغي للإنسان في بابِ المناظرة أن يأتي بالدليل الذي لا يحتمل المجادلة؛ لئلا تطول المسألة.

ومما يدل على هذا قصةُ ﴿الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّىَ الَّذِى يُحْيِ وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]. وهذا متفقٌ عليه، فقال الرجل: أنا أحيي وأُميت. وهل قال ذلك مُجارةً لإبراهيم؛ يعني: إذا كان ربُّك يُحيي ويُميت فأنا أحيي وأُميت؟ أو قال ذلك إشارةً إلى أنه يؤتى إليه بالرجل مُستحقاً للقتل فيعفو عنه، ويؤتى إليه بالرجل بريئاً فيقتله.

الثاني هو الذي عليه جمهورُ العلماء، وهذا يُمكنُ فيه المناقشة، فيقول إبراهيم: أنت لم تمته، وإنما فعلتَ السبب، وأنت لم تُحيي الثاني، وإنما أبقيتَ حياةً كائنةً فيه.

لكن هذا فيه تطويل، ولذلك قال إبراهيم: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِ بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ٢٥٨]؛ يعني: دعنا من الإحياء والإماتة، ولكن إن الله يأتي بالشمس من المشرق فأتِ بها من المغرب فما هو الجواب؟

﴿فَبُهِتَ الَّذِى كَفَرَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]. فما استطاع أن يُجيب.

فأقول: يَنْبَغِي لَكُمْ فِي الْمُنَازَعَةِ فِي الْعَقِيدَةِ، أَوْ فِي الْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ إِذَا رَأَيْتُمُ الْمَجَادِلَ يُرِيدُونَ أَنْ يُفَحِّمَكُمُ فِي أَمْرٍ؛ لِيُطِيلَ عَلَيْكُمُ الْمُنَاقَشَةَ، أَنْ تَضْرِبُوهُ بِشَيْءٍ لَا يَتِمَّكَنُ مِنَ الْمَجَادَلَةِ فِيهِ، فَتَقْطَعُوا عَلَيْهِ الطَّرِيقَ، وَتَقْطَعُوا عَلَيْهِ الْحُجَّةَ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

٨- بَابُ التَّيْمُمِ ضَرْبُهُ.

٣٤٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى: لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَجْنَبَ فَلَمْ يَجِدِ الْمَاءَ شَهْرًا، أَمَا كَانَ يَتَيَّمَمُ وَيَصَلِّي؟ فَكَيْفَ تَصْنَعُونَ بِهَذِهِ الْآيَةِ فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [١]؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَوْ رُخِّصَ لَهُمْ فِي هَذَا لَاؤُشَكُوا إِذَا بَرَدَ عَلَيْهِمُ الْمَاءُ أَنْ يَتَيَمَّمُوا الصَّعِيدَ. قُلْتُ: وَإِنَّمَا كَرِهْتُمْ هَذَا لِيَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: أَلَمْ تَسْمَعْ قَوْلَ عِمَارٍ لِعُمَرَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَةٍ، فَأَجْنَبْتُ، فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ، فَتَمَرَّغْتُ فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَمَرَّغُ الدَّابَّةُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَصْنَعَ هَكَذَا». فَضَرَبَ بِكَفِّهِ ضَرْبَةً عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ نَفَضَهَا، ثُمَّ مَسَحَ بِبِهَا ظَهَرَ كَفِّهِ بِشِمَالِهِ، أَوْ ظَهَرَ شِمَالِهِ بِكَفِّهِ، ثُمَّ مَسَحَ بِبِهَا وَجْهَهُ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَفَلَمْ تَرَ عُمَرَ لَمْ يَقْنَعْ بِقَوْلِ عِمَارٍ؟ ^(١)

وَرَزَادٌ يَعْلَى عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ: كُنْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي مُوسَى، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: أَلَمْ تَسْمَعْ قَوْلَ عِمَارٍ لِعُمَرَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَنِي أَنَا وَأَنْتَ، فَأَجْنَبْتُ فَتَمَعَّكْتُ بِالصَّعِيدِ، فَأَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْنَاهُ فَقَالَ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ هَكَذَا». وَمَسَحَ وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ وَاحِدَةً ^(٢).

(١) أخرجه مسلم (٣٦٨).

(٢) المصدر السابق.

قوله: «فَأُجِنَّبْتُ». لا يُنَافِي ما سَبَقَ من قوله: فَأُجِنَّبْنَا، فَأَمَّا أَنْتَ فَلَمْ تُصَلِّ، وَأَمَّا أَنَا فَتَمَعَّكْتُ. لَأَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ بِهَذَا السِّيَاقِ أَنْ يَذْكُرَ مَا حَصَلَ لَهُ هُوَ، وَهُوَ تَيْمُّمُهُ عَنِ الْجَنَابَةِ، وَهَذَا هُوَ الْمَقْصُودُ، وَفِيمَا رَأَيْنَا مِنْ قَرَاءَاتِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ نَجْزِمُ جُزْمًا أَنَّ الرِّوَاةَ يَتَصَرَّفُونَ فِي النِّقْلِ، لَكِنْ عَلَى وَجْهِ لَا يَخْتَلُّ بِهِ الْمَعْنَى.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩ - بَابٌ.

٣٤٨ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَوْفٌ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ الْخُزَاعِيُّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا مُعْتَزِلًا لَمْ يُصَلِّ فِي الْقَوْمِ، فَقَالَ: «يَا فُلَانُ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ فِي الْقَوْمِ؟» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَابَتْني جَنَابَةٌ وَلَا مَاءَ. قَالَ: «عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ»^(١).

هَذَا الْحَدِيثُ سَبَقَ بِطَوْلِهِ قَرِيبًا.

قوله: «يَا فُلَانُ؟» هَلْ هَذَا هُوَ لَفْظُ الرَّسُولِ ﷺ؟ فَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا خَاطَبَ مَنْ لَا يَعْرِفُ يَقُولُ: يَا فُلَانُ، أَوْ أَنَّ هَذَا مِنْ تَصَرُّفِ الرِّوَاةِ؛ سَتَرًا عَلَى الرَّجُلِ؟ وَنَحْنُ نُرِيدُ بِهَذَا: هَلْ إِذَا جَهِلْتَ إِنْسَانًا تُنَادِيهِ، فَتَقُولُ: يَا فُلَانُ، أَوْ تَقُولُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، أَوْ تَقُولُ: يَا هَذَا، أَوْ تَقُولُ: يَا وَلَدُ، أَوْ تَقُولُ: يَا أَخِي، أَوْ: يَا رَفِيقُ، أَوْ: يَا صَدِيقُ؟ نَقُولُ: الْأَمْرُ وَاسِعٌ، لَكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ تَقُولُ: يَا أَخِي. وَأَمَّا إِذَا ثَبَتَ أَنَّ هَذَا مِنْ قَوْلِ الرَّسُولِ فَهُوَ وَاضِحٌ.

وفي قوله: «وَلَا مَاءَ». دَلِيلٌ عَلَى مَسْأَلَةِ نَحْوِيَّةٍ، وَهِيَ حَذْفُ خَبَرٍ «لَا» النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ إِذَا عَلِمَ. قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي الْأَلْفِيَّةِ:

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ.

وحذف الخبر في هذا الباب كثير.

شَيْخ
صَحَابَةُ الْبَيْتِ
الْبَيْتِ

كِتَابُ الْمَسْأَلَةِ

٥٢٠ - ٢٤٩

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الصَّلَاةِ

١ - بَابُ كَيْفَ فُرِضَتِ الصَّلَوَاتُ فِي الْإِسْرَاءِ؟

❦ قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «كِتَابُ الصَّلَاةِ». لِيَعْلَمَ أَنَّ هَذَا هُوَ الْمَرَادُ بِكُلِّ مَا سَبَقَ مِنَ الطَّهَارَةِ، فَكُلُّ مَا سَبَقَ مِنَ الطَّهَارَةِ فَهُوَ مِنْ أَجْلِ الصَّلَاةِ.
إِذَا: هِيَ الْغَايَةُ، وَالصَّلَاةُ هِيَ أَفْضَلُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ بَعْدَ الشَّهَادَتَيْنِ، وَلَا يَكْفُرُ الْإِنْسَانُ بِتَرْكِ شَيْءٍ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ غَيْرَ الشَّهَادَتَيْنِ إِلَّا بِتَرْكِ الصَّلَاةِ، وَقَدْ تَبَيَّنَ مِنَ النُّصُوصِ تِمَامُ مَحَبَّةِ اللَّهِ تَعَالَى لَهَا وَعَنَائَتُهُ بِهَا، حَيْثُ فَرَضَهَا خَمْسِينَ صَلَاةً فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، ثُمَّ بِمَرَاجَعَةِ النَّبِيِّ ﷺ إِيَّاهُ قَالَ: «إِنَّهَا خَمْسٌ بِالْفِعْلِ، وَخَمْسُونَ فِي الْمِيزَانِ»^(١).
فَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

❦ وَقَوْلُهُ: «فِي الْإِسْرَاءِ». سِيَائِي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - فِي الْبُخَارِيِّ بَابُ مُسْتَقْلٍّ فِي الْإِسْرَاءِ وَالْمَعْرَاجِ.



(١) سِيَائِي تَخْرِيجُهُ قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: حَدَّثَنِي أَبُو سُفْيَانَ فِي حَدِيثِ هِرْقَل، فَقَالَ: يَا مُرْنَا - يَعْنِي: النَّبِيَّ ﷺ - بِالصَّلَاةِ وَالصَّدَقِ وَالْعَفَافِ ^(١).

وقد مرَّ هذا علينا في «كِتَابِ بَدْءِ الْوَحْيِ».

٣٤٩- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ أَبُو ذَرٍّ يَحْدُثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فُرِجَ عَنْ سَقْفِ بَيْتِي، وَأَنَا بِمَكَّةَ، فَتَزَلَّ جِبْرِيلُ فَفَرَجَ صَدْرِي، ثُمَّ غَسَلَهُ بِمَاءٍ زَمْزَمَ، ثُمَّ جَاءَ بِطُسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ مُثْلِيِّ حِكْمَةٍ وَإِيمَانًا، فَأَفْرَغَهُ فِي صَدْرِي، ثُمَّ أَطْبَقَهُ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِي، فَعَرَجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَلَمَّا جِئْتُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا قَالَ جِبْرِيلُ لِحَاظِنِ السَّمَاءِ: افْتَحْ. قَالَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا جِبْرِيلُ. قَالَ: هَلْ مَعَكَ أَحَدٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، مَعِيَ مُحَمَّدٌ ﷺ. فَقَالَ: أُرْسِلْ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ. فَلَمَّا فَتَحَ عَلَوْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا، فَإِذَا رَجُلٌ قَاعِدٌ عَلَى يَمِينِهِ أَسْوَدَةٌ، وَعَلَى يَسَارِهِ أَسْوَدَةٌ، إِذَا نَظَرَ قَبْلَ يَمِينِهِ ضَحِكَ، وَإِذَا نَظَرَ قَبْلَ يَسَارِهِ بَكَى، فَقَالَ: مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ، وَالْأَبْنِ الصَّالِحِ. قُلْتُ لِحَبْرِيْلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا آدَمُ، وَهَذِهِ الْأَسْوَدَةُ عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ نَسَمُ بَنِيهِ، فَأَهْلُ الْيَمِينِ مِنْهُمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ، وَالْأَسْوَدَةُ الَّتِي عَنْ شِمَالِهِ أَهْلُ النَّارِ، فَإِذَا نَظَرَ عَنْ يَمِينِهِ ضَحِكَ، وَإِذَا نَظَرَ قَبْلَ شِمَالِهِ بَكَى، حَتَّى عَرَجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ. فَقَالَ لِحَاظِنِهَا: افْتَحْ. فَقَالَ لَهُ حَاظِنُهَا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُ، فَفَتَحَ». قَالَ أَنَسٌ: فَذَكَرَ أَنَّهُ وَجَدَ فِي السَّمَوَاتِ آدَمَ، وَإِدْرِيسَ، وَمُوسَى، وَعِيسَى، وَإِبْرَاهِيمَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ -، وَلَمْ يُثَبِّتْ كَيْفَ مَنَازِلُهُمْ غَيْرَ أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّهُ وَجَدَ آدَمَ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَإِبْرَاهِيمَ فِي السَّمَاءِ السَّادِسَةِ. قَالَ

(١) علقه البخاري هنا، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١/٤٥٨)، وقد وصله مطولاً في بدء الوحي (٧)،

قال: حدثنا أبو اليان الحكم بن نافع، قال: أخبرنا شعيب عن الزهري، قال أخبرني عبيد الله بن

عتبة بن مسعود أن عبد الله بن عباس أخبره، أن أبا سفيان بن حرب أخبره به، وانظر: «تغليق

التعليق» (٢/١٩٧).

أَنْسَ: فَلَمَّا مَرَّ جَبْرِيلُ بِالنَّبِيِّ ﷺ بِإِدْرِيسَ. قَالَ: مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْأَخِ الصَّالِحِ. فَقُلْتُ: «مَنْ هَذَا؟» قَالَ: هَذَا إِدْرِيسُ. ثُمَّ مَرَرْتُ بِمُوسَى، فَقَالَ: مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْأَخِ الصَّالِحِ. قُلْتُ: «مَنْ هَذَا؟» قَالَ: هَذَا مُوسَى. ثُمَّ مَرَرْتُ بِعِيسَى فَقَالَ: مَرْحَبًا بِالْأَخِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ. قُلْتُ: «مَنْ هَذَا؟» قَالَ: هَذَا عِيسَى ^(١).

ثُمَّ مَرَرْتُ بِإِبْرَاهِيمَ فَقَالَ: مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْإِبْنِ الصَّالِحِ. قُلْتُ: «مَنْ هَذَا؟» قَالَ: هَذَا إِبْرَاهِيمُ ﷺ.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي ابْنُ حَزْمٍ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا حَبَّةَ الْأَنْصَارِيَّ كَانَا يَقُولَانِ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ثُمَّ عُرِجَ بِي حَتَّى ظَهَرْتُ لِمُسْتَوَى أَسْمَعُ فِيهِ صَرِيْفَ الْأَقْلَامِ».

قَالَ ابْنُ حَزْمٍ، وَأَنْسَ بْنُ مَالِكٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَفَرَضَ اللَّهُ عَلَى أُمَّتِي خَمْسِينَ صَلَاةً، فَرَجَعْتُ بِذَلِكَ حَتَّى مَرَرْتُ عَلَى مُوسَى، فَقَالَ: مَا فَرَضَ اللَّهُ لَكَ عَلَى أُمَّتِكَ؟ قُلْتُ: فَرَضَ خَمْسِينَ صَلَاةً. قَالَ: فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ؛ فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ. فَارْجِعْنِي، فَوَضَعَ شَطْرَهَا، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى قُلْتُ: وَضَعَ شَطْرَهَا. فَقَالَ: رَاجِعْ رَبِّكَ؛ فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ. فَارْجَعْتُ فَوَضَعَ شَطْرَهَا، فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ؛ فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، فَارْجَعْتُهُ. فَقَالَ: هِيَ خَمْسٌ، وَهِيَ خَمْسُونَ، لَا يَبْدُلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ. فَارْجَعْتُ إِلَى مُوسَى. فَقَالَ: رَاجِعْ رَبِّكَ. فَقُلْتُ: اسْتَخِيْتُ مَنْ رَبِّي. ثُمَّ انْطَلَقَ بِي حَتَّى انْتَهَى بِي إِلَى سِدْرَةِ الْمُنتَهَى، وَغَشِيَهَا أَلْوَانٌ لَا أَدْرِي مَا هِيَ، ثُمَّ أَدْخَلْتُ الْجَنَّةَ فَإِذَا فِيهَا حَبَائِلُ اللَّوْلُؤِ، وَإِذَا تُرَابُهَا الْمِسْكُ» ^(٢).

[الحديث ٣٤٩ - طرفاه في: ١٦٣٦، ٣٣٤٢].

(١) قال الشيخ الشارح رحمه الله: وهذا من الوهم؛ لأنه جعل عيسى بعد موسى، يعني: أنه أرفع منه، وليس الأمر كذلك.

(٢) مسلم (١/١٤٨) (١٦٣) (٢٦٣).

وفي هذا الحديث عدة فوائد، منها:

١ - شفقة آدم عليه السلام على بنيه، وأنه يسرُّ بها يرى من أهل الجنة، وأنه يبكي بما يرى من أهل النار، وهذا البكاء عن حزن؛ رحمة بذريته على ما حصل لهم من الانحراف حتى صاروا من أهل النار.

٢ - أن آدم في السماء الدنيا، كما هو معروف، وأما إبراهيم ففي السماء السابعة، وما جاء في هذا الحديث من أنه في السماء السادسة فهو وهم، وهذا يدلُّ على أن الراوي لم يضبط الحديث، ولذلك نقول: إن الراوي مهما كان فلا بدَّ أن يخطئ منه خطأً.

٣ - وفي هذا الحديث: دليل على كلام الله عز وجل، وأنه سبحانه يتكلَّم بحرف وصوت مسموع، سمعه النبي ﷺ، وراجعَه فيه، وأنه جعلاً لا يُبدَّل القول لديه، فإذا حكَم بالشيء لا يمكن أن يُبدَّل؛ لأنه لا يحكُم بشيء إلا والحكمة تقتضيه، ولا يمكن أن يدع شيئاً الحكمة تقتضيه.

٤ - وفي هذا الحديث: دليل على أن الله قد يسرُّ للتيسير من لا يخطر على البال أن يفعلَه؛ مثل أن الله يسر موسى عليه السلام حتى سأل النبي ﷺ: ماذا فرض الله عليه وعلى أمته؟ فقال: كذا وكذا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٥٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: فَرَضَ اللَّهُ الصَّلَاةَ حِينَ فَرَضَهَا، رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ، فَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ، وَزِيدَ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ^(١).

[الحديث ٣٥٠ - طرفاه في: ١٠٩٠، ٣٩٣٥].

(١) أخرجه مسلم (٤٧٨/١) (٦٨٥) (١).

ظاهرُ هذا الحديث أن كَوْنَ صَلَاةِ السَّفَرِ رَكَعَتَيْنِ كَانَ بِنَاءً عَلَى الْأَصْلِ، وليس قَصْرًا لها، ولكن في القرآن: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النِّسَاءُ: ١٠١]. وهذا يدلُّ على أنَّ الْأَصْلَ فِيهَا الْعَدْدُ الزَّائِدُ، ولكنَّ الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا لَا يَعَارِضُ الْقُرْآنَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا صَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ - أي: سافَرْتُمْ - ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾؛ أي: من صَلَاةِ الْحَضَرِ الَّتِي هِيَ أَرْبَعَةٌ.

وقد استدلَّ بعضُ العلماءِ بهذا الحديثِ على أن القصرَ واجبٌ^(١)، قال: لأنه إذا زاد على اثنتين، وهو مسافرٌ، فقد زاد على المفروض، فيكون كالذي زاد على الأربع في الحَضَرِ. ولا شكَّ أن هذا تعليلٌ قويٌّ، واستدلالٌ قويٌّ، لولا حديثٌ واحدٌ، وهو أنَّ الصحابةَ رضي الله عنهم أنكروا على أمير المؤمنين عثمانَ بن عفانَ إتمامَه في مِنًى وتابَعُوهُ على ذلك^(٢)، ولم يَرَوْا اتِّبَاعَهُ مُبْطِلًا لصلاتهم، ولو كان الفرض للمسافر أن يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ مَا اسْتَبَاحُوا أَنْ يَتَجَاوَزُوا اتِّبَاعًا لِلْإِمَامِ.

فالصوابُ: أن القصرَ -بناءً على هذا الحديثِ- ليس بواجبٍ^(٣)، ولكنه لا شكَّ سنةٌ مؤكَّدةٌ، ويمكنُ أن نقولَ: إن الإتمامَ مكروهٌ؛ لإنكار الصحابةِ لذلك، فإنكارُ الصحابةِ يدلُّ على أنه إما مكروهٌ أو محرَّمٌ، لكنَّ اتِّبَاعَهُمَ لعثمانَ يدلُّ على أن القصرَ ليس بواجبٍ^(٤).

(١) وهو قول عمر وعلي وابن عباس وابن عمر وعمر بن عبد العزيز وقتادة والحسن والقاضي إسماعيل وحامد بن أبي سليمان، وهو مذهب أبي حنيفة، وقول في مذهب مالك. وانظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (٤٤٧/٢)، و«التمهيد» (٣١٨/١٦)، و«شرح النووي» (١٩٤/٥)، و«مجموع الفتاوى» (٢٤/٩، ٢١)، و«فتح القدير» (٥٠٧/١)، و«نيل الأوطار» (٢٤٥/٣)، و«البحر الرائق» (٣٠٤/٢)، و«حاشية ابن عابدين» (١٢٨/٢).

(٢) رواه البخاري (١٠٨٤)، ومسلم (٤٨٣/١) (٦٩٥) (١٩).

(٣) وهذا هو قول جمهور أهل العلم رحمهم الله، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله.

وانظر: «فتح القدير» (٥٠٧/١)، و«مجموع الفتاوى» (٩/٢٤)، و«الاختيارات» (ص ٧٢).

(٤) سئل الشيخ الشارح رحمته الله: هناك مسافرون يتركون صلاة الجماعة، ويصلون وحدهم، ويقصرون الصلاة؟ ولماذا لا يقصرون الصلاة وهم خلف الإمام المتمم؟

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٢- بَابُ وَجُوبِ الصَّلَاةِ فِي الثَّيَابِ.

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١].

وَمَنْ صَلَّى مُلْتَحِفًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ.

=

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أما إجابة الشطر الأول من السؤال فهي أنه يجب أن يصلي المسافر مع الجماعة. وأما إجابة الشطر الثاني فقد قيل لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ما بال المسافر يصلي ركعتين، ومع الإمام يصلي أربعاً؟ قال: تلك هي السنة.

وسئل أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: يذكر عن بعض العلماء أنهم يرون أن الأفضل للمسافرين إذا كانوا جماعة ألا يصلوا في المساجد؛ لأنهم إذا صلّوا فيها فاتتهم سنة القصر، وإن صلّوا جماعة اجتمعت لهم ستان؛ الجماعة والقصر؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: هذا قول ضعيف؛ لأن عموم قوله ﷺ: «هل تسمع النداء؟ قال: نعم. قال: «فأجب». يدل على أنه يجب على من سمع النداء أن يجيب، ولا دليل على سقوط صلاة الجماعة عن المسافر، بل الأدلة تدل على وجوب صلاة الجماعة عليه؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَنْتُمْ طَائِفَةً مِنْهُمْ مَعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢].

وإذا كان الرسول ﷺ أمرهم أن يصلوا مع الجماعة مع تغيير بعض صفة الصلاة في صلاة الخوف فإن هذا يدل على أنه لا يجوز أن يُجْزَأَ الناس؛ ناس يصلّون في بيوتهم مسافرين، وناس يصلّون في مساجدهم مُتَمِّين، بل نقول: يجب أن تصلوا مع الإمام.

وقولهم: إننا أدركنا الجماعة ليس بصحيح، إلا على رأي من يرى أن المقصود بالجماعة إقامة الجماعة، ولو في البيت، وهذا لا شك أنه رأي ضعيف، وإن كان هو المشهور من المذهب، والصواب: أنه يجب على المسافر وغير المسافر إذا سمع النداء أن يجيب.

وسئل أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: حديث الرجلين اللذين لم يصليا مع النبي، وعندما أخبراه أنها صلّيا في رحالهما قال: «إذا صليتما في رحالكما فصليا معنا فإنها لكما نافلة» فكانه أقرهم على ترك صلاة الجماعة؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: هذه قضية عين، فيحتمل أنهم صلّوا في رحالهم؛ ظناً منهم أنهم قد فاتتهم الصلاة، كما هو جارٍ كثيراً، ويحتمل أنه علم من حالهم أنهم جهال، ولذلك ما صلّوا مع الرسول، فقضايا الأعيان لا تفيد العموم، كما هو مشهور؛ ولذلك تجد أن الذين يناقشون أقوال العلماء في أدلتهم يقولون: هذه قضية عين، فلا يمكن أن ندع النصوص الأخرى لاحتمال أنه قد يكون، وقد لا يكون.

وَيَذْكُرُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَزُرُّهُ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ»^(١). فِي إِسْنَادِهِ نَظَرٌ.

وَمَنْ صَلَّى فِي الثَّوْبِ الَّذِي يَجَامِعُ فِيهِ مَا لَمْ يَرِ أَذَى، وَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَلَّا يَطُوفَ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ^(٢).

﴿قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ وَجوبِ الصَّلَاةِ فِي الثِّيَابِ». وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَبْتَغِي مَادَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٣١]، وَالزَّيْنَةُ هِيَ الثِّيَابُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٣٢].

وَلَا شَكَّ أَنَّ الزَّيْنَةَ هِيَ أَنْ يَلْبَسَ الْإِنْسَانُ فِي صَلَاتِهِ مَا اعْتَادَ النَّاسُ أَنْ يَلْبَسُوهُ، وَعَلَى هَذَا فَنَحْنُ -النَّجْدِيِّينَ- زَيْنَتُنَا أَنْ نَلْبَسَ الْقَمِيصَ وَالسَّرَاوِيلَ وَالْغُتْرَةَ وَالطَّاقِيَةَ وَالشَّهَاحَ، وَزِينَةُ الْآخَرِينَ أَنْ لَا يَلْبَسُوا الْغُتْرَةَ وَالطَّاقِيَةَ، كَمَا يَوْجَدُ فِي بَعْضِ الْبِلَادِ، فَزِينَةُ كُلِّ قَوْمٍ مَا يَلْبَسُونَهُ.

وَهَلْ يُسْتَفَادُ مِنَ الْآيَةِ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَخْتَارَ أَجْمَلَ ثِيَابِهِ عِنْدَ الصَّلَاةِ؟ قِيلَ كَذَلِكَ، وَقِيلَ: لَا.

وَالصَّوَابُ: قَوْلُ «لَا»؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعْهَدْ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ يَخْتَارُ الْجَمِيلَ مِنَ الثِّيَابِ

(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة التمریض، كما في «الفتح» (٤٦٥/١)، وقد وصله أبو داود في «سننه» (٦٣٢) قال: حدثنا القعنبي، حدثنا عبد العزيز -يَعْنِي: ابن محمد-، عن موسى بن إبراهيم، عن سلمة بن الأكوع رَحِمَهُ اللَّهُ قال: قلت يا رسول الله، إني رجل أصيد، أفأصلي في القميص الواحد، قال: نعم، وأزُرُّهُ ولو بشوكة.

وانظر: «تغليق التعليق» (١٩٧/٢)، و«فتح الباري» (٤٦٥/١).

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٤٦٥/١)، وهو مختصر من حديث أبي هريرة، عن أبي بكر في قصة حجته، وقد أسنده البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ من طرق في مواضع، من أقربها في باب ما يستتر من العورة برقم (٣٦٨) من هذا الكتاب.

«تغليق التعليق» (٢٠٢/٢)، و«الفتح» (٤٦٦/١).

إلا ليوم الجمعة والعيد^(١)، وفعل الرسول ﷺ مُقَدَّمٌ على ما يُسْتَتَجُّ من الآية، وما اسْتَتَجَّ هو أنه إذا أُمر بالزينة صارت هذه كالعلة، وكلما قَوِيَتِ العلة كانت أكمل، فيكون كلما كانت أزين فهي أكمل، لكن هذا التعليل ما دام يخالف ما وردَ عن النبي ﷺ فإنه يُعْتَبَرُ لا غياً^(٢).

❦ وقوله سبحانه: ﴿عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾. ليس المرادُ به المساجد المبنية، بل هذا يشمل كل مُصَلًى، والمرادُ كل صلاة، فينبغي ألا يكون إلا مُسْتَرّاً بالثياب. وإنما نصَّ على السجود -والله أعلم- لأنَّ أقربَ ما يكون العبدُ من ربِّه، وهو ساجد^(٣).

❦ وأما قوله: «وَمَنْ صَلَّى مُلْتَحِفاً فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ» يعني: هل يجوز أو لا؟ والصحيحُ أنه إذا صَلَّى مُلْتَحِفاً فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ فَإِنَّ صَلَاتَهُ جَائِزَةٌ، لكن إن كان هذا الالتفافُ يَمْنَعُهُ مِنْ إِكْمَالِ الصَّلَاةِ؛ مثلاً: أن يَمْنَعَهُ مِنْ رَفْعِ اليدين فِي مَوَاضِعِهِ، أو يَمْنَعُهُ مِنَ التَّجَافِي فِي الرُّكُوعِ، أو فِي السُّجُودِ فَإِنَّهُ يُنْهَى عَنْهُ.

❦ وقوله: «وَيُذَكَّرُ عَنْ سَلَمَةِ بْنِ الْأَكْوَعِ». ذَكَرَهُ بَصِيفَةُ التَّمْرِيزِ؛ لأنه ضَعِيفٌ عِنْدَهُ، ولهذا قال: فِي إِسْنَادِهِ نَظَرٌ. والحديثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَانَ لَهُ قَمِيصٌ مَفْتُوحٌ مِنْ فَوْقِ فَإِنَّهُ يَزُرُّهُ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ؛ لأنه إِذَا كَانَ لَهُ قَمِيصٌ مَفْتُوحٌ مِنْ فَوْقِ، ثُمَّ رَكَعَ بَانَتْ الْعَوْرَةُ مِنْ فَوْقِ.

(١) أخرج الشافعي في «الأم» (٢٠٦/١)، وعبد الرزاق (٥٣٣١)، وابن خزيمة (١٧٦٦)، والبيهقي (٢٨٠، ٢٤٧/٣)، عن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يعتم، ويلبس برده الأحمر في العيدين والجمعة.

(٢) سئل الشيخ الشارح رحمته الله: ما حكم العمال الذين يصلون في ملابس قذرة في المساجد؟ فأجاب رحمته الله: كون هؤلاء العمال الذين ثيابهم غير نظيفة لا يأتون إلى المساجد أحسن للناس؛ لأن فيهم رائحة كريهة، وإذا كان الرسول ﷺ أمر من أكل البصل والثوم ألا يَقْرَبَ المساجد، فكذلك نقول لهؤلاء: لا تقربوا المساجد.

(٣) ودليل ذلك ما رواه مسلم (٣٥٠/١) (٤٨٢) (٢١٥)، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد، فأكثروا من الدعاء».

وبمناسبة قوله: «يُزْرَهُ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ» - وإن كان الحديث ضعيفاً - فإننا نجد بعض الناس أخذ من حديث رُوي عن النبي ﷺ، عن معاوية بن حيدة أنه أتى النبي ﷺ، فرآه قد فكَّ أزراره^(١).

فظنَّ الظانُّ أن هذا من السنة، وصار يفتحُ أزراره، سواءً في حرٍّ، أو في بردٍ، أو في برٍّ، أو في جوٍّ، أو في بحرٍ، ويقولُ: هذا من السنة.

ونحن نقولُ: هذه قضيةٌ وقعت للرسول ﷺ مرةً واحدةً، وتَحْتَمِلُ معانٍ، فيَحْتَمِلُ أن الرسولَ كان في ذلك الوقتِ عنده حساسيةٌ، ويَحْتَمِلُ أنَّ الأزرارَ قد انْقَطَعَتْ، وَيَحْتَمِلُ أن الجوَّ كان حرًّا، فهناك احتمالاتٌ كثيرةٌ، وإلا فأي فائدةٍ في أزرارٍ تُربطُ! ثم لا يَسْتَعْمِلُهَا الإنسانُ، إنها تكونُ إضاعةً وقتٍ في صنعِها، وإضاعةً مالٍ.

والأصلُ عدمُ المشروعيةِ إلا إذا عَلِمْنَا أنه فَعَلَ على سبيلِ التَعَبُّدِ، ولذلك لا نرى أن هذا من المستحبِّ، ولو أحياناً؛ لأنه لو كان مستحبًّا لكان هو العادةُ الراتبةُ للرسول ﷺ، أو لأمر به^(٢).

وأما كونُ راويه يَعْمَلُ به^(٣) فهذا من الاجتهادات التي قد تُخْطِئُ، وقد تُصِيبُ. وقوله: «مَنْ صَلَّى فِي الثَّوْبِ الَّذِي يَجَامِعُ فِيهِ مَا لَمْ يَرِ أَدَى». ظاهرُ كلامِ البخاري رَحِمَهُ اللهُ المِيلُ إلى أن المَني نجسٌ، لقوله: ما لم يَرِ أَدَى. وَيَحْتَمِلُ أن يُريدَ

(١) أخرجه أحمد (٤٣٤/٣)، (١٩/٤) (١٥٥٨١، ١٦٢٤٣)، وأبو داود (٤٠٨٢)، وابن ماجه (٣٥٧٨)، من حديث معاوية بن قرة، عن أبيه قرة بن إياس، ولم نجده عن معاوية بن حيدة، كما ذكر الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللهُ.

وقال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ في تعليقه على سنن أبي داود: صحيح.

(٢) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللهُ: أليس فعل الرسول المجرد يدل على الاستحباب؟ فأجاب رَحِمَهُ اللهُ: ذلك فيما إذا علمنا أنه فعل على سبيل التبعيد، وإلا فمجرد الفعل لا يدل على الاستحباب.

(٣) ففي الحديث السابق قال عروة: فما رأيت معاوية ولا ابنه - قال حسن: يعني: أبا إياس - في شتاء قطُّ ولا حرٍّ إلا مُطْلِقِي أزرارهما، لا يُزَرِّانه أبداً.

بالأذى سوى ذلك، وعلى كلِّ حالٍ فالصوابُ أن المنيَّ طاهرٌ، ولكن لا يَنْبَغِي للإنسان أن يُصَلِّيَ في ثوبٍ فيه أثر المنيِّ، بل ولا يَنْبَغِي أن يَخْرُجَ للناسِ في ثوبٍ فيه أثر المني؛ لأنَّ الناسَ يَسْتَقْدِرُونَ هذا.

❦ قال: «وأمر النبي ﷺ ألا يطُوفَ بالبيتِ عرياناً». والطوافُ بالبيتِ صلاةٌ، فإذا نُهي عن الطوافِ بالبيتِ وهو عريانٌ، فكذلك الصلاةُ من بابِ أوْلَى، وهذا لا يَسْتَلْزِمُ أن البخاري يرى أنَّ الطوافَ بالبيتِ صلاةٌ؛ لأنَّه قد يقال: إذا نُهي أن يطُوفَ بالبيتِ وهو عريانٌ فالنهي عن صلاته وهو عريانٌ من بابِ أوْلَى^(١).

ولكن ليُعْلَمَ أنَّ أهلَ الجاهلية لجهلهم يقولون: لا تَطُفُ بالبيتِ بثوبٍ عَصَيْتَ اللهَ فيه. وبعضُهم يقول: لا تَطُفُ بالبيتِ إلا بثوبٍ من ثيابِ أهلِ مكة، ولهذا تَجِدُ الإنسانَ منهم إذا قَدِمَ ذَهَبَ يَسْتَجِدِّي من أهلِ مكة ثوباً؛ ليَطُوفَ به، فإن لم يجدْ خَلَعَ ثوبه إذا دَخَلَ المسجدَ الحرامَ، ثم طاف عرياناً -نسأل الله العافية- فيطوفُ الرجلُ وذكره يَتَدَلَّى ولا يُبَالِي، وأما المرأةُ فَتَسْتَحِي، وتَضَعُ يدها على فرجها، لكنَّ يدها أصغرُ، ولذلك تقول، وهي تطوفُ:

اليومَ يَبْدُو بعضُهُ أو كُلُّهُ فَمَا بَدَا مِنْهُ فَلَا أَحِلُّهُ^(٢).

فَتَكْشِفُ فرجها، وتقول: لا أَحِلُّهُ، وكأنَّ الناسَ يَمْشُونَ عُمِياناً. وعلى كلِّ حالٍ: فهذا كُلُّهُ من الجهل، وأيهما أَشَدُّ تعظيماً لله ﷻ: أن يلبَسَ الإنسانُ ثوبه، ويطوفَ اللهَ خاشعاً حَيِّياً، أو بهذه الحالِ التي يَفْعَلُهَا أهلُ الجاهلية؟
الجوابُ: الأولُ بلا شكٍّ، لكنه الجهلُ.



(١) واختار شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ -خلافًا للجمهور- أن الطواف بالبيت ليس بصلاة، وانظر:

«مجموع الفتاوى» (٢١/٢٧٣)، و«الشرح الممتع» (٧/٢٩٦-٣٠٠).

(٢) رواه مسلم (٤/٢٣٢٠) (٣٠٢٨) (٢٥).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٥١- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: أُمِرْنَا أَنْ نُخْرِجَ الْحَيْضَ يَوْمَ الْعِيدَيْنِ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ، فَيَشْهَدَنَّ جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ وَدَعَوْتُهُمْ، وَيَعْتَزِلُ الْحَيْضُ عَنْ مُصَلَّاهُنَّ. قَالَتْ امْرَأَةٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِحْدَانَا لَيْسَ لَهَا جِلْبَابٌ. قَالَ: «لَتَلْبِسَهَا صَاحِبَتُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا»^(١).

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا عِمْرَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أُمُّ عَطِيَّةَ سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ بِهَذَا^(٢).

الشاهد في هذا الحديث قوله: «إحْدَانَا لَيْسَ لَهَا جِلْبَابٌ». والجِلْبَابُ هو الثوب الساتر لجميع البدن، وَيُشْبِهُ الْعِبَاءَةَ عِنْدَنَا.

❦ فَقَالَ: «لَتَلْبِسَهَا صَاحِبَتُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا». وفي هذا دليل على أن عادة النساء أن لا يَخْرُجْنَ إِلَى الْأَسْوَاقِ إِلَّا بِجِلَابٍ؛ لِأَن ذَلِكَ أَسْتَرُ لَهُنَّ، وَأَقْرَبُ لِلْحَيَاءِ^(٣).
وفي الحديث: دليل على أن مُصَلَّى الْعِيدِ مُسَجِّدٌ، وَلِهَذَا أُمِرَ النِّسَاءُ الْحَيْضُ

(١) رواه مسلم (٦٠٦/٢) (٨٩٠) (١٢).

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٤٦٦/١)، قال الحافظ في «الفتح» (٤٦٧/١): وفائدة التعليق عنه تصريح محمد بن سيرين بحديث أم عطية له، فبطل ما تخيله بعضهم من أن محمدًا إنما سمعه من أخته حفصة عن أم عطية، وقد رويناه موصولاً في «الطبراني الكبير» (٥٠/٢٥): حدثنا علي بن عبد العزيز، حدثنا عبد الله بن رجاء. اهـ وانظر: «تغليق التعليق» (٢٠٣/٢).

(٣) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: هل هذا الحديث يدل على وجوب إعارة من احتاج إلى اللباس حاجة حسية أو شرعية؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: قد يقال: إنه يدل على وجوب إعارة الثوب لمن احتاجه إما حساً أو شرعاً، وقد يقال: إن هذا على سبيل الإرشاد والتوجيه. ولكن إذا قلنا بالوجوب، وخافت المَعِيرَةُ من إفساده، أو الهرب به، أو جحدته فإنه لا يجب عليها إعارته، ويسقط الوجوب.

باجتنابه^(١)، وهذا يُعَرَّفُ من قاعدة مفهومية، وهي أن حكم الشيء يُعَرَّفُ إما بالنصِّ حكمه، أو بذكر مُستلزمات الحكم.

فالشيء يُعَرَّفُ حكمه بالنصِّ على حكمه، كما لو قال الرسول ﷺ: «مُصَلِّي الْعِيدِ مَسْجِدٌ» فهذا نصٌّ على حكمه.

ويذكر مُستلزمات حكمه، وهو في هذا الحديث منع الحيض من دخول المصلي؛ إذا لا نعلم لذلك علة إلا أن المرأة الحائض لا تدخل المساجد.

وفيه أيضًا: أن خروج النساء لصلاة العيد سنة مأمورٌ بها بخلاف غيرها من الصلوات، فغيرها من الصلوات الأفضل للنساء أن تُصَلِّيَها في بيوتهن، وأما العيد فيُخْرِجَنَّ مع المسلمين^(٢).

(١) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: هل معنى أن مصلي العيد مستجد أننا إذا دخلناه قبل صلاة العيد نصلي تحية المسجد؟

فأجاب رحمه الله: نعم، صل تحية المسجد.

فسئل رحمه الله: وما القول فيما ينقل عن بعض كتب الفقه أن النبي ﷺ كان لا يصلي لا قبل صلاة العيد، ولا بعدها؟

فأجاب رحمه الله: نعم، هذا صحيح، وهو منقول، وفيه حديث صحيح، وهو أن النبي ﷺ خرج إلى صلاة العيد، فصل ركعتين، لم يصل قبلهما، ولا بعدهما، ويمكن أن يجاب عن هذا بأن الرسول ﷺ جاء إلى المصلي، وصل ركعتي العيد أول ما وصل إليه، فأجزأت هذه عن تحية المسجد، وعليه فلا يكون في هذا الحديث دليل على أن المصلي ليس مسجداً، ولا أنه لا يصلي تحية المسجد إذا وصل إلى المصلي.

وهذا مما يدل على أن بعض العلماء رحمه الله يستدلون بالأشياء بناءً على ما يعتقدون، وإلا فمن تأمل الحديث قال كذلك.

ويمكن أن يجاب أيضًا عن ذلك بأن هذه صلاة الجمعة، قد كان الرسول ﷺ يأتي ويخطب ويصلي ركعتين وينصرف، ويصلي سنة الجمعة في بيته، فيكون صلى ركعتين لم يصل قبلهما، ولا بعدهما، فهل تقولون إذا جاء يوم الجمعة قبل الإمام لا يصلي؟
الجواب: سيقولون: لا. نقول لهم: إذا هذه مثل هذه.

(٢) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: هل نقول: إن صلاة العيد واجبة على النساء؛ لأنه ﷺ أمر النساء بالخروج حتى الحيض؟

وهل يستفاد من هذا: اختلاط النساء بالرجال؟
الجواب: لا، ولهذا جاء في حديث جابر أن الرسول ﷺ خطب الرجال، ثم نزل إلى النساء،
وذهب إليهن، فوعظهن وذكرهن^(١). فدل هذا على أن مكانهن لا يكون فيه اختلاط بالرجال.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٣- بَابُ عَقْدِ الْإِزَارِ عَلَى الْقَفَا فِي الصَّلَاةِ.

وَقَالَ أَبُو حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ: صَلَّوْا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَاقِدِي أَرْزِهِمْ عَلَى عَوَاتِقِهِمْ^(٢).

فأجاب رحمه الله: ما علمت أحداً من أهل العلم قال: إن صلاة العيدين واجبة على النساء، وإن كان
أحد قال به فله وجهة نظر. إلى هنا انتهى كلام الشارح رحمه الله.
ولكن قد جاء في «سبل السلام» (٢/٦٦)، و«نيل الأوطار» (٣/٣٥٤) أن الخلفاء الثلاثة؛ أبا بكر،
وعمر وعلياً قالوا بوجوب خروج النساء إلى صلاة العيد وجوباً عينياً.
وقد روى ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢/١٨٤) القول بالوجوب عن أبي بكر رحمه الله. صححه
الألباني رحمه الله كما في «صلاة العيدين في المصلى هي السنة» (ص ١٣).
وقال الشيخ الألباني رحمه الله في كتابه «صلاة العيدين في المصلى هي السنة» (ص ١٣): والقول
بالوجوب هو الذي استظهره الصنعاني في «سبل السلام»، والشوكاني، وصديق خان، وهو ظاهر
كلام ابن حزم، وكان ابن تيمية قد مال إليه في اختياراته. اهـ
وانظر: «المحلى» (٥/٨٧، ٨٨)، و«تمام المنة» (١/٣٤٤)، والاختيارات (ص ١٢٣)، و«السيل
الجرار» (١/٣١٥).

ولكن لعل الشيخ رحمه الله يقصد القول بوجوب الصلاة، لا القول بوجوب الخروج، وإلا فمثل
شيخنا المفضل رحمه الله لا يخفى عليه مثل ذلك، ولكن قال الشيخ الألباني رحمه الله في «تمام المنة»
(ص ٣٤٤): وإذا وجب الخروج وجبت الصلاة من باب أولى، كما لا يخفى. اهـ.

(١) رواه البخاري (٩٧٨)، ومسلم (٦٠٣/٢) (٨٨٥) (٣).

(٢) علقه البخاري رحمه الله هنا بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١/٤٦٧)، وأسند بعد هذا بقليل في باب إذا
كان الثوب ضيقاً (٣٦٢)، من طريق يحيى بن سعيد، عن سفيان الثوري، عن أبي حازم. وانظر:
«تغليق التعليق» (٢/٢٠٣، ٢٠٤).

٣٥٢- حدثنا أحمد بن يونس، قال: حدثنا عاصم بن محمد، قال: حَدَّثَنِي وَقْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُكَدِّرِ قَالَ: صَلَّى جَابِرٌ فِي إِزَارٍ قَدْ عَقَدَهُ مِنْ قَبْلِ قَفَاهُ وَثِيَابُهُ مَوْضُوعَةٌ عَلَى الْمِشْجَبِ ^(١) قَالَ لَهُ قَائِلٌ: تَصَلِّي فِي إِزَارٍ وَاحِدٍ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا صَنَعْتُ ذَلِكَ لِيَرَانِي أَحْمَقُ مِثْلَكَ، وَأَيْنَا كَانَ لَهُ ثُوبَانٍ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ.

[الحديث ٣٥٢- أطرافه: ٣٥٣، ٣٦١، ٣٧٠].

في هذا الحديث: دليل على أن الإنسان ينبغي له أن يدع الأفضل للتعليم. وفيه دليل: على أن العلم أفضل من نوافل العبادة؛ لأنه لا شك أن ستر المنكبين في الصلاة أفضل من كشفهما لكن جابر رضي الله عنه فعل ذلك من أجل أن يبين الجواز للناس، ولهذا غضب على الرجل، فقال: «ليراني أحق مثلك».

ثم استدلل لذلك لقوله: «وأينا كان له ثوبان في عهد الرسول ﷺ؟!». يعني: أن الذي كان له ثوبان قليل، وإلا فليس هناك شك أن هناك صحابة كثيرين لهم ثوبان، وقد ورد في حديث سهل بن سعد في قصة الرجل الذي قال للرسول ﷺ: زوَّجنيها يعني: الواهبة.

فسأله عن الصداق، فقال: إزارى لأنه ليس عنده إلا إزار ^(٢). ووجه الاستدلال على جواز كشف المنكبين من قول جابر: أن الرسول ﷺ لم يلزمهم أن يلبسوا رداءً فوق الإزار ^(٣).

(١) قال الحافظ رحمه الله في «الفتح» (١/٤٦٧): قوله: المِشْجَب. بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الجيم بعدها موحدة: هو عيدان تُصَمُّ رؤوسها، ويُفَرَّج بين قوائمها، توضع عليها الثياب وغيرها. اهد وانظر: «النهاية» لابن الأثير (ش ج ب).

(٢) رواه البخاري (٥٠٨٧)، ومسلم (١٠٤٠/٢) (١٤٢٥) (٧٦).

(٣) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: ما وجه الاستدلال من هذا الحديث على أن كفي جابر رضي الله عنه كانتا مكشوفتين؟ فأجاب رحمه الله: وجه الاستدلال: قوله: صلى جابر في إزار قد عقده من قبل قفاه، فهذا معناه: أنه ليس على كتفيه شيء منه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٥٣- حَدَّثَنَا مُطَرِّفُ أَبُو مُصْعَبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الْمَوَالِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُكَدِّرِ، قَالَ: رَأَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ وَقَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَصَلِّي فِي ثَوْبٍ^(١).



٤- بَابُ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ مُلْتَحِفًا بِهِ.

قَالَ الزُّهْرِيُّ فِي حَدِيثِهِ: الْمُلْتَحِفُ: الْمُتَوَشَّحُ، وَهُوَ الْمُخَالَفُ بَيْنَ طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ، وَهُوَ الْاِشْتِمَالُ عَلَى مَنْكِبَيْهِ^(٢).
قَالَ: قَالَتْ أُمُّ هَانِئٍ: التَّحَفَ النَّبِيُّ ﷺ بِثَوْبٍ، وَخَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ^(٣).

=

فسئل رحمه الله: أليس هناك نهي عن كشف العاتقين في الصلاة؟
فأجاب رحمه الله: النهي الوارد في قوله ﷺ: «لا يصلي أحدكم في ثوب واحد، ليس على عاتقه منه شيء». إنما هو على سبيل الاستحباب فقط، لا على سبيل التحريم. انتهى كلام الشارح رحمه الله.
وقد ذكر الشيخ الشارح رحمه الله في كتابه «الشرح الممتع» (٢/ ١٦٤) أن الصارف لهذا النهي عن التحريم هو قوله ﷺ: «إن كان ضيقاً فاتزر به». متفق عليه.

(١) رواه مسلم (٣٦٩/١) (٥١٨) (٢٨١).

(٢) علقه البخاري رحمه الله بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١/ ٤٦٨)، وقال الحافظ في «الفتح» من نفس الموضع: قوله: «قال الزهري في حديثه» أي: الذي رواه في الالتحاف، والمراد إما حديثه عن سالم ابن عبد الله عن أبيه وهو عند ابن أبي شيبة وغيره، أو عن سعيد عن أبي هريرة، وهو عند أحمد وغيره، والذي يظهر لي أن قوله: (وهو المخالف... إلخ) من كلام المصنف. اهـ
وانظر: «تغليق التعليق» (٢/ ٢٠٤).

(٣) علقه البخاري رحمه الله بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١/ ٤٦٨)، وقد أسنده بعد قليل في نفس الباب برقم (٣٥٧) من طريق مالك، عن أبي النضر، عن أبي مرة، مولى عقيل عنها في قصة الفتح، وفيه: «أنه التحف بثوب»، وليس فيه «خالف بين طرفيه»، وهو عند مسلم من وجه آخر عن أبي مرة عنها.
«تغليق التعليق» (٢/ ٢٠٤)، و«فتح الباري» (١/ ٤٦٨).

وهذا حقيقة فيه صعوبة من جهة أنه سيكون بأدنى حركة قد تنكشف العورة؛ لأنه إذا كان ثوبًا واحدًا، والتحف به من أعلاه إلى أسفله فإنه مع حركة اليد ربما ينفرج الرداء، فهو من أصعب ما يكون، لكن في عهد النبي ﷺ الناس فقراء، وغالبهم لا يجد قطعيتين من الثياب، تكون إحداها إزارًا والثانية رداءً.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٣٥٤- حدثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، قَدْ خَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ ^(١).
[الحديث ٣٥٤- طرفاه في: ٣٥٥، ٣٥٦].

٣٥٥- حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ فِي بَيْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، قَدْ أَلْقَى طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ ^(٢).

عمرُ بن أبي سلمة صلَّته بالنبي ﷺ أنه ربيبه ابنُ زوجته أُمِّ سلمة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٣٥٦- حدثنا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُشْتَمِلًا بِهِ فِي بَيْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، وَاضِعًا طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ ^(٢).

(١) رواه مسلم (٣٦٨/١) (٥١٧) (٢٧٩).

(٢) رواه مسلم (٣٦٨/١) (٥١٧) (٢٧٨).

(٢) رواه مسلم (٣٦٨/١) (٥١٧) (٢٧٨).

٣٥٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ أَبَا مُرَّةَ مَوْلَى أُمِّ هَانِئِ بْنِتِ أَبِي طَالِبٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ هَانِئِ بْنِتِ أَبِي طَالِبٍ تَقُولُ: ذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ، وَفَاطِمَةُ ابْنَتُهُ تَسْتُرُهُ، قَالَتْ: فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَقَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟» فَقُلْتُ: أَنَا أُمُّ هَانِئِ بْنِتِ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ: «مَرْحَبًا بِأُمِّ هَانِئٍ» فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ غُسْلِهِ قَامَ فَصَلَّى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ مُلْتَحِفًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، زَعَمَ ابْنُ أُمِّي أَنَّهُ قَاتِلُ رَجُلًا قَدْ أَجْرَتْهُ فُلَانُ ابْنُ هُبَيْرَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ يَا أُمُّ هَانِئٍ»، قَالَتْ أُمُّ هَانِئٍ: وَذَلِكَ ضَحَى^(١).

في هذا الحديث: دليل على جواز أن يجير الإنسان إنساناً من الحَرَبِيِّينَ، ويكون في أمانه، وفي جوارِه، ولا يحلُّ لأحدٍ بعد ذلك أن يهتك هذا الجوارَ.

وقد سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: ورد النهي عن الاشتغال، فهل هذا الاشتغال الذي في هذا الحديث غير المنهي عنه؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: نعم، فليس هو، وإنما النهي ورد عن اشتغال الصباء، والاشتغال نوعان: اشتغال صباء، واشتغال غير صباء:

فاشتغال الصباء هو المكروه؛ لأنه يؤدي إلى ألا يرفع الإنسان يديه إلى حَذْوِ مَنْكِبَيْهِ في الركوع والرفع منه والقيام من التشهد الأول وتكبيرة الإحرام، أو أن يرفعها، فتتكشف العورة؛ فلهذا نُهي عنه. وأما الاشتغال غير المكروه فهو الذي يستطيع الإنسان أن يتحرك به.

(١) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: هل يجوز الجوار من كل مسلم؟ وما الفرق بينه وبين عقد الذمة؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: نعم، يجوز؛ لأن الجوار يصح من كل واحد، وأما عقد الذمة فلا يصح إلا من الإمام أو نائبه، وكذلك المعاهدة العامة لا تصح إلا من الإمام أو نائبه.

فسئل رَحِمَهُ اللَّهُ: لو أجاز مسلم حربياً، ثم قتله مسلم آخر، فما الحكم؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: إذا علم أنه في الجوار فعليه ضمانه، ويكون كالقوم الذين بيننا وبينهم ميثاق.

وهل الأسير كذلك؟

نعم، فالأسير في الغالب أنه مستأمن، فهو تحت قبضة المسلمين الآن.

وقول الرسول ﷺ: «قد أجزنا من أجرَتِ» هل هو حكم شرعي أو تنظيمي؟
أكثر العلماء على أنه حكم شرعي يعني: أن الواحد من المسلمين إذا أجاز أحداً
فإنه يثبت له حكم الجواز.

وأما إذا قلنا: إنه حكم تنظيمي فمعناه أن الرسول أجاز ذلك، وليس حكماً عاماً.
ولكن الأصل أنه حكم عام^(١).

وفيه أيضاً دليل: على أنه يصلّي الضحى، ولكن العلماء اختلفوا في صلاة الضحى
بمكة حين فتحها النبي ﷺ هل هي صلاة ضحى أو صلاة فتح^(٢)؟
فمن العلماء من قال: إنها صلاة فتح، ومنهم من قال: إنها صلاة ضحى، وإذا
شككنا فالأمر الظاهر أنها صلاة ضحى فيحمل عليه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٥٨- حدثنا عبد الله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد
بن المسيب، عن أبي هريرة أن سائلاً سأل رسول الله ﷺ عن الصلاة في ثوب واحد،
فقال رسول الله ﷺ: «أولكلكم ثوبان؟».

[الحديث ٣٥٨- طرفه فيه: ٣٦٥].

يعني: كأنه يقول: إنها جائزة؛ لأنه ليس كل إنسان يستطيع أن يكون له ثوبان، ولو
كانت غير جائزة لألزم الناس أن يشتروا ثوباً آخر.

(١) انظر: «المبدع» (٢/ ٢٤)، و«زاد المعاد» (١/ ٣٤١-٣٦٠)، و«بدائع الفوائد» (٤/ ٩٠، ١١٤)،
و«الفروع» (١/ ٥٠٦)، و«الكافي» (١/ ١٥٣)، والفتاوى (٢٢/ ٢٨٣)، و«المغني» (٢/ ٥٤٩-٥٥١)،
و«تفسير ابن كثير» (١/ ١٠٠)، و«نيل الأوطار» (٣/ ٧٦).

(٢) رواه مسلم (١/ ٢٦٥، ٢٦٦) (٣٣٦) (٧٠، ٧١) مختصراً.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥- بَابُ إِذَا صَلَّى فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ فَلْيَجْعَلْ عَلَى عَاتِقَيْهِ.

٣٥٩- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَصَلِّي^(١) أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقَيْهِ شَيْءٌ»^(٢).

[الحديث ٣٥٩- طرفه في: ٣٦٠].

٣٦٠- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: سَمِعْتُهُ، أَوْ كُنْتُ سَأَلْتُهُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَلَّى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ فَلْيَخَالَفْ بَيْنَ طَرَفَيْهِ». لأنه إذا خَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ اسْتَرَبَهُ، وأما إذا لم يَخَالَفْ فَإِنَّ الْعَوْرَةَ سَتُنْكَشِفُ.



(١) قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتح» (١/ ٤٧١): قوله: لا يصلي.

قال ابن الأثير: كذا هو في الصحيحين بإثبات الياء، ووجهه أن «لا» نافية، وهو خبر بمعنى النهي. قلت: ورواه الدارقطني في «غرائب مالك» من طريق الشافعي، عن مالك بلفظ: «لا يصل». بغير ياء، ومن طريق عبد الوهاب بن عطاء، عن مالك بلفظ: «لا يصلين» بزيادة نون التوكيد، ورواه

الإسماعيلي من طريق الثوري، عن أبي الزناد بلفظ: نهى رسول الله ﷺ. اهـ.

(٢) رواه مسلم (١/ ٣٦٨) (٥١٦) (٢٧٧).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦- بَابُ إِذَا كَانَ الثَّوْبُ ضَيْقًا.

٣٦١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ، قَالَ: سَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ، فَقَالَ: خَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، فَجِئْتُ لَيْلَةً لِبَعْضِ أَمْرِي، فَوَجَدْتُهُ يَصَلِّي وَعَلَيَّ ثَوْبٌ وَاحِدٌ، فَاشْتَمَلْتُ بِهِ وَصَلَّيْتُ إِلَى جَانِبِهِ، فَلَمَّا أَنْصَرَفَ قَالَ: «مَا الشَّرَى يَا جَابِرُ؟» فَأَخْبَرْتُهُ بِحَاجَتِي، فَلَمَّا فَرَعْتُ قَالَ: «مَا هَذَا الْأَشْتِمَالُ الَّذِي رَأَيْتُ؟» قُلْتُ: كَانَ ثَوْبٌ -يَعْنِي: ضَاقَ- قَالَ: «فَإِنْ كَانَ وَاسِعًا فَالْتَحِفْ بِهِ، وَإِنْ كَانَ ضَيْقًا فَاتَزَرَّ بِهِ»^(١).

هذه القصة تُضافُ إلى قصةِ ابنِ عباسٍ^(١)، وابنِ مسعودٍ^(٢)، وحُذيفةَ^(٤)، في جوازِ صلاةِ الليلِ جماعةً لكن بشرطٍ أن لا يكونَ ذلكَ راتبًا؛ لأنه إذا كان راتبًا خَرَجَ عن السنةِ، لكن إذا فعله الإنسانُ أحيانًا، فأيقظَ صاحبه وقال: صلَّ معي لينشطه، أو زاره صاحبٌ له، أو نَزَلَ عنده ضيفًا، وصَلَّى معه صلاةَ الليلِ فكلُّ هذا لا بأسَ به^(٣). وفي حديثِ جابرٍ هذا: دليلٌ على جوازِ نيةِ الإمامةِ في أثناءِ الصلاة؛ لأنَّ جابرًا جاءه بعد أن دخلَ في الصلاة، ومما يدلُّ على ذلكَ حديثُ ابنِ عباسٍ فإنه قام بعد أن قام النبي

(١) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: ما معنى قوله ﷺ: «وإن كان ضيقًا فاتزر به»؟

فأجاب رحمه الله: يعني: إذا كان الثوب قصيرًا يشمل البدن كله فهذا يجعله إزارًا، ويصل بلا رداء، وإن كان واسعًا فليجعل على جميع بدنه، يلتحف به، كما يلتحف الإنسان في الفراش.

(٢) رواه البخاري (٦٣١٦)، ومسلم (٥٢٥/١) (٧٦٣) (١٨١).

(٣) رواه مسلم (٥٣٧/١) (٧٧٣) (٢٠٤).

(٤) رواه مسلم (٥٣٦/١) (٧٧٢) (٢٠٣).

(٥) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: هل يجوز أن يحدد الإنسان مع صاحبه موعدًا مُسبقًا ليصلوا صلاة الليل معًا أو غيرها من النوافل.

فأجاب رحمه الله: الظاهر أنه لا ينبغي أن يتواعدوا على ذلك؛ لأنه ليس من هدي الصحابة.

وَتَوَضَّأَ، ثُمَّ دَخَلَ مَعَهُ ^(١).



٣٦٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلٍ، قَالَ: كَانَ رَجُلٌ يَصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَاقِدِي أُرْهِمَ عَلَى أَعْنَاقِهِمْ كَهَيْئَةِ الصَّبْيَانِ، وَيَقَالُ لِلنِّسَاءِ: لَا تَرْفَعْنَ رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَسْتَوِيَ الرَّجَالُ جُلُوسًا ^(٢).

[الحديث ٣٦٢- طرفاه في ٨١٤، ١٢١٥].

لأنَّ الإِزَارَ قصيرٌ، لا يتمكَّنون من ضبطه، فيعقدونه على أعناقهم كهَيْئَةِ الصَّغَارِ، والصَّغِيرُ لَا تَقْدِرُ أَنْ تَشُدَّ عَلَيْهِ شَدًّا قَوِيًّا، فَتَأْخُذُ حَبْلًا تَشُدُّهُ عَلَى رَقَبَتِهِ حَتَّى لَا يَنْزِلَ إِزَارُهُ.

وفي هذا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَقَامَ النِّسَاءِ فِي الصَّلَاةِ خَلْفَ الرِّجَالِ، لِقَوْلِهِ: «لَا تَرْفَعْنَ رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَسْتَوِيَ الرَّجَالُ جُلُوسًا».

وهل يؤخذ منه أن العُريَانَ يَصَلِّي جَالِسًا؛ لِأَنَّهُ أُسْتُرَ لِعَوْرَتِهِ؟
هذا محلُّ نزاع بين العلماء ^(٣)، فبعضهم قَالَ: العُريَانُ يَصَلِّي قَائِمًا، وَقَدْ اتَّقَى اللَّهُ مَا اسْتَطَاعَ، وَبَعْضُهُمْ قَالَ: يَصَلِّي قَاعِدًا؛ لِأَجْلِ أَنْ يَسْتُرَ بَعْضَ الْعَوْرَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) تقدم تخريجه.

(٢) رواه مسلم (٣٢٦/١) (٤٤١) (١٣٣).

(٣) انظر: «المبدع» (٣٧٢/١)، و«شرح العمدة» (٣٢٧/٤)، و«كشف القناع» (٢٧٢/١)، و«المغني» (٢/٣١١-٣١٣)، و«البحر الرائق» (٢٨٩/١)، و«المبسوط» للشيباني (١٩٣/١)، و«المدونة الكبرى» (٩٥/١)، و«مختصر اختلاف العلماء» (٢٤٧/١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧- بَابُ الصَّلَاةِ فِي الْجُبَّةِ الشَّامِيَّةِ.

وَقَالَ الْحَسَنُ فِي الثِّيَابِ يَنْسَجُهَا الْمَجُوسِيُّ: لَمْ يَرِ بِهَا بِأَسَا^(١).
وَقَالَ مَعْمَرٌ: رَأَيْتُ الزُّهْرِيَّ يَلْبَسُ مِنْ ثِيَابِ الْيَمَنِ مَا صُبِغَ بِالْبَوْلِ^(٢)، وَصَلَّى
عَلَيْهِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فِي ثَوْبٍ غَيْرِ مَقْصُورٍ^(٣).

أما الصلاة في الجُبَّةِ الشَّامِيَّةِ فجاوزها واضح؛ لأنَّ الأصل الطهارة، حتى وإن كان
قد نَسَجَهَا النَّصَارَى أو نحوهم، فإنَّ الأصل الطهارة.
وكذلك قول الحسن في الثياب يَنْسَجُهَا الْمَجُوسِيُّ: لم يَرِ بِهَا بِأَسَا، لأنَّ الأصل
أيضاً الطهارة.

وقال معمرٌ: «رَأَيْتُ الزُّهْرِيَّ يَلْبَسُ مِنْ ثِيَابِ الْيَمَنِ مَا صُبِغَ بِالْبَوْلِ». يريدُ
بذلك البولَ الطاهرَ كبولِ الإبل والغنم والبقر وما أشبه ذلك.

(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١/٤٧٣)، وقد وصله الحافظ في «تغليق
التعليق» (٢/٢٠٦) قال: أنبأني به محمد بن عبد الرحيم الجزري، أن أحمد بن قيس الفقيه،
أخبرهم: أنبأنا عبد الرحيم بن يوسف بن خطيب المِزَّة، أنبأنا عمر بن محمد بن طَبْرَزْد أنبأنا
محمد بن عبد الباقي، أنبأنا الحسن بن علي الجوهري، أنبأنا أبو الحسن بن لولو، حدثنا حمزة بن
محمد الكاتب، حدثنا نعيم بن حماد، حدثنا المعتمر بن سليمان، عن هشام بن حسان، عن الحسن
به، وانظر: «الفتح» (١/٤٧٣).

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١/٤٧٣)، ووصله عبد الرزاق في «مصنفه»
(١/٣٨٣) (١٤٩٦) عن معمر قال: رأيت الزهري يلبس ما صبغ بالبول.
وكذا أخرجه معمر في جامعه.

«تغليق التعليق» (٢/٢٠٦، ٢٠٧)، و«الفتح» (١/٤٧٤).

(٣) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١/٤٧٣)، وقد وصله الإمام أحمد في «الزهد» له
قال: حدثنا أسود بن عامر، حدثنا الحسن -يعني ابن صالح- عن أبي محمد عطاء، قال: رأيت
على عليٍّ قميص كرايس، غير مقصور، أو غير مغسول.
«تغليق التعليق» (٢/٢٠٧)، و«الفتح» (١/٤٧٤).

وأما ما صُيغ بالبولِ النجس فهذا بعيدٌ أن يريده الزهري رَحِمَهُ اللهُ. هذا إن صحَّ الأثرُ عنه، مع أنَّ صنيع البخاري يدلُّ على أنه يرى أنه صحيحٌ؛ لأنَّ ذكره مُعلَّقًا جازمًا به، والبخاري إذا ذكر الأثر أو الحديث مُعلَّقًا جازمًا به فهو عنده صحيحٌ. وصلى عليٌّ في ثوبٍ غيرٍ مقصورٍ؛ أي: غيرٍ مغسولٍ؛ لأنَّ القصرَ هو الغسلُ، ومنه قولهم: القصارُ؛ يعني: غَسَّالُ الثيابِ.

قال الحافظ في «الفتح» (٤٧٤/١):

❦ قوله: «وقال معمرٌ». وصله عبد الرزاق في «مصنِّفه» عنه.

❦ وقوله: «بالبولِ». إن كان للجنسِ فمحمولٌ على أنه كان يغسلُه قبلَ لبسه، وإن كان للعهدِ فالمرادُ بولٌ ما يؤكُلُ لحمُه؛ لأنَّه كان يقولُ بطهارته. اهـ^(١). ونحن كذلك نقولُ بطهارته خلافاً للشافعية^(٢).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٣٦٣- حدثنا يحيى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ مُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَقَالَ: «يَا مُغِيرَةُ، خُذِ الْإِدَاوَةَ» فَأَخَذْتُهَا، فَاَنْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى تَوَارَى عَنِّي، فَقَضَى حَاجَتَهُ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ شَامِيَةٌ، فَذَهَبَ لِيُخْرِجَ يَدَهُ مِنْ كُمِّهَا فَضَاقَتْ، فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ أَسْفَلِهَا، فَصَبَّيْتُ عَلَيْهِ، فَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، وَمَسَحَ عَلَى خَفَيْهِ، ثُمَّ صَلَّى^(٣).

(١) انظر: «المجموع» (٥٠٦، ٥٠٧)، و«روضة الطالبين» (١٦/١).

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في كتابه «مجموع الفتاوى» (٥٣٤-٥٨٧) ثلاثة عشر دليلاً على طهارة بول وروث مأكول اللحم، فارجع إليها، والله ينفَعُكَ.

(٢) انظر: «فتح الباري» (٤٧٤/١).

(٣) رواه مسلم (٢٢٩/١) (٢٧٤) (٧٧).

في هذا الحديث دليلٌ: على جواز استخدام الأحرار؛ لأنَّ المغيرة بنُ شُعْبَةَ كان حرًّا. وفيه: أنه ينبغي لمن أراد قضاء الحاجة أن يتَوَارَى عن الأنظار، والتَّوَارَى بِقَدْرِ ما لا تُرى عورته واجبٌ، لكنَّ التَّوَارَى النهائي بحيث لا يرى الرجل هذا من الأكمل والأفضل. ويحسنُ أيضًا أن يبتعد عن مسامع الناس كأن يكون إلى جانبه شجرة فتوَارَى بها، وهي قريبة من الجلوس. فهذا ينبغي، خصوصًا إذا كان من ذوي الغازات؛ لأنَّه ربَّما يَحْدُثُ صوتٌ يَخْجَلُ منه، وإن كان هذا ليس به بأس حسب ما جاء في الحديث؛ أن رجلًا أخذت بصوت، فضحك الناسُ منه، فقال النبي ﷺ: «مَا يَضْحَكُ أَحَدُكُمْ؟ أَوْ لِمَ يَضْحَكُ أَحَدُكُمْ بِمَا يَفْعَلُ»^(١). يعني ﷺ: أن الضحك من الصَّارِطَةِ لا ينبغي؛ لأنَّه شيء أنت تفعله.

لكن على كلِّ حالٍ في عُرْفِنَا يَرَوْنَ أن البُعدَ لعدم سماع هذه الأشياء أولى. وفيه أيضًا: أنه لا يُمَسَّحُ على ما يسترُّ اليدَ والذراعَ، بخلاف ما يسترُّ الرَّجْلَ والدليل أنها لما ضاقت أخرجَ يده من أسفلها، ولو كان يُمَسَّحُ عليها لمَسَحَ. وأما الرَّجْلُ فيُمَسَّحُ عليها إذا سَتِرَتْ بالجُورِبِ أو الخُفِّ؛ لأنَّ الرَّجْلَ تَخْتِجُ إلى الدَّرايَةِ والعناية بها أكثر من غيرها.

وفي الحديث أيضًا: جواز المسح على الخفين لقوله: وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ^(٢).



(١) رواه البخاري (٤٩٤٢)، ومسلم (٤/٢١٩١) (٢٨٥٥) (٤٩).

(٢) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: هل لا بد أن يكون الخف ساترًا للكعبين؟

فأجاب رحمه الله: هذا محل خلاف بين العلماء، فمنهم من يقول: العبرة بمشقة النزاع، فمتى شقَّ نزعه، وإن لم يستر الكعبين، جاز المسح عليه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨- بَابُ كَرَاهِيَةِ التَّعَرِّي فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا.

٣٦٤- حَدَّثَنَا مَطَرُ بْنُ الْفَضْلِ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْقُلُ مَعَهُمُ الْحِجَارَةَ لِلْكَعْبَةِ وَعَلَيْهِ إِزَارُهُ، فَقَالَ لَهُ الْعَبَّاسُ -عَمَّهُ-: يَا ابْنَ أَخِي، لَوْ حَلَلْتَ إِزَارَكَ فَجَعَلْتَ عَلَى مَنْكَبِكَ دُونَ الْحِجَارَةِ، قَالَ: فَحَلَلَهُ فَجَعَلَهُ عَلَى مَنْكَبِهِ، فَسَقَطَ مَغْشِيًا عَلَيْهِ، فَمَا رُبِّي بَعْدَ ذَلِكَ عُرْيَانًا ﷺ^(١).

[الحديث ٣٦٤- طرفاه في: ١٥٨٢، ٣٨٢٩].

❦ قولُ البخاري: «بَابُ كَرَاهِيَةِ التَّعَرِّي»؛ المرادُ بالكراهية -هنا- كراهيةُ التحريمِ لا شكَّ في ذلك، وكان السلفُ يطلقون المَكْرُوهَ على المحرم، بل في القرآن الكريم أُطْلِقَ المَكْرُوهُ على الشريك؛ فَلَمَّا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الأنعام: ٢٣]، قَالَ فِي النِّهَايَةِ: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الأنعام: ٣٨]^(٢).



(١) رواه مسلم (٢٦٨/١) (٣٤٠) (٧٧).

(٢) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: ما هي علاقة الترجمة بالحديث؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: العلاقة أن الرسول ﷺ لَمَّا تَعَرَّى ونزع إزاره وجعله على كتفه؛ ليقبه شدة الحجارة سقط مَغْشِيًا عَلَيْهِ، وهذا علامة على أن الله لم يَرْضَ هذا الشيء.
وقوله في الترجمة: في الصلاة وغيرها. وهذا في غير الصلاة، فيقال: إذا كان التعري في غير الصلاة غير محبوب من الله، ففي الصلاة من باب أولى.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩- بَابُ الصَّلَاةِ فِي الْقَمِيصِ وَالسَّرَاوِيلِ وَالتَّبَانِ وَالْقَبَاءِ.

القَمِيصُ هو الثوبُ ذو الأكمام، والسَّرَاوِيلُ الإزارُ ذو الأكمام، وهنا قال: سراويل، ولم يقل: سروال؛ لأن اللغة المشهورة هي أن «سراويل» مفردة.

وقيل: إن سراويل جمع، وإن المفرد سروال، كما هي لغتنا العرفية الآن.

قال ابن مالك: والسَّرَاوِيلُ بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع^(١).

ثم قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «هذا الجمع». أي: صيغة مُتَّهَى الجموع^(٢).

وأما التَّبَانُ فهو السراويل قصير الأكمام، وهو من عهد الصحابة، وهو يسمّى بهذا الاسم، ويسمّى عند الناس الآن «شورت»، وعلى كل حال فلكل قوم لغة.

وأما القَبَاءُ فهو الزَّبُون، والزَّبُونُ عبارة عن لباسٍ له أكمام، لكنه مفتوح الصدر إلى الأسفل؛ كأنه عباءة.



(١) ألفية ابن مالك، باب ما لا ينصرف، البيت رقم (٦٦٠).

وقد سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: ما هو حكم الصلاة في السراويل دون أن يكون عليه قميص، وخاصة مع ضيق بعض السراويل؟
فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: هي جائزة، لكنها خلاف الأولى، فإن كانت السراويل ضيقة فقد تكون حراماً؛ لأنه لم يَسْتَرِ تماماً.

(٢) صيغة متتهى الجموع هي: كل جمع تكسير كان بعد ألف الجمع فيه حرفان، أو ثلاثة أحرف، أو سطرها ساكن.

وسمّي هذا الجمع بـ«صيغة متتهى الجموع»؛ لأن صيغته وقفت الجمع عندها، وانتهت إليها، فلا تتجاوزها، ولا تجمع مرة أخرى، بخلاف غيرها من الجموع؛ فإنه قد يجمع، تقول: كلب، وأكلب، ثم تقول: أكلب. وأكالب، ولا يجوز في «أكالب» أن يجمع بعده. ولمزيد من التفصيل: انظر: «شرح الأجرومية» لفضيلة الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ بتحقيقنا (ص ١٩٤، ١٩٥).

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٦٥- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَامَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ فَقَالَ: «أَوْكُلْكُمْ يَجِدُ ثَوْبَيْنِ؟»، ثُمَّ سَأَلَ رَجُلٌ عُمَرَ، فَقَالَ: إِذَا وَسَّعَ اللَّهُ فَأَوْسِعُوا: جَمَعَ رَجُلٌ عَلَيْهِ ثِيَابَهُ، صَلَّى رَجُلٌ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ، فِي إِزَارٍ وَقَمِيصٍ، فِي إِزَارٍ وَقَبَاءٍ، فِي سَرَاوِيلٍ وَرِدَاءٍ، فِي سَرَاوِيلٍ وَقَمِيصٍ، فِي سَرَاوِيلٍ وَقَبَاءٍ، فِي ثُبَّانٍ وَقَبَاءٍ، فِي ثُبَّانٍ وَقَمِيصٍ قَالَ: وَأَحْسَبُهُ قَالَ فِي ثُبَّانٍ وَرِدَاءٍ^(١).

جَزَى اللَّهُ عَمَرَ خَيْرًا، وَهُوَ دَائِمًا مُوَفَّقٌ لِلصَّوَابِ، فَقَدْ قَالَ: نَقْتَصِرُ عَلَى ثَوْبٍ فِي حَالِ الْفَقْرِ وَالْفَاقَةِ، وَإِذَا وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْنَا وَسَّعْنَا، وَلِهَذَا نَجِدُ الْآنَ أَدْنَى مَا عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِّنَّا أَرْبَعَةَ ثِيَابٍ؛ سَرَاوِيلُ، وَفَنَائِلُ، وَقَمِيصُ، وَغَطَاءٌ لِلرَّأْسِ؛ إِمَّا عِمَامَةٌ، أَوْ غُتْرَةٌ وَطَاقِيَّةٌ.

وَهَذَا مِنْ كَلَامِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِمَّا يَسُرُّ الْمَرْءَ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَخْشَى أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الزِّيَادَةُ مِنَ الْإِسْرَافِ فَيُوْخَذُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الْإِسْرَافَ يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْمُتَنَفِقِ، وَبِحَسَبِ الْآكِلِ، وَبِحَسَبِ الشَّارِبِ، فَقَدْ يَكُونُ هَذَا الشَّيْءُ إِسْرَافًا فِي حَقِّ شَخْصٍ، وَلَيْسَ إِسْرَافًا فِي حَقِّ شَخْصٍ آخَرَ، وَقَدْ يَكُونُ إِسْرَافًا فِي زَمَنِ، وَلَيْسَ إِسْرَافًا فِي زَمَنِ آخَرَ.

وَقَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «جَمَعَ رَجُلٌ عَلَيْهِ ثِيَابَهُ، صَلَّى رَجُلٌ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ، فِي إِزَارٍ وَقَمِيصٍ، فِي إِزَارٍ وَقَبَاءٍ، فِي سَرَاوِيلٍ وَرِدَاءٍ، فِي سَرَاوِيلٍ وَقَمِيصٍ، فِي سَرَاوِيلٍ وَقَبَاءٍ، فِي ثُبَّانٍ وَقَبَاءٍ، فِي ثُبَّانٍ وَقَمِيصٍ - قَالَ: وَأَحْسَبُهُ قَالَ - فِي ثُبَّانٍ وَرِدَاءٍ». يَعْنِي: أَنَّ الْأَمْرَ فِي هَذَا وَاسِعٌ فَهَذِهِ أَمْثَلَةٌ تَدُلُّ عَلَى السَّعَةِ فِي الْأَمْرِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٦٦- حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ؟ فَقَالَ: «لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا الْبُرُنْسَ، وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ الزَّعْفَرَانُ وَلَا وَرْسٌ، فَبِمَنْ لَمْ يَجِدِ التَّغْلِينَ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ»^(١).
وَعَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ^(٢).

الشاهد في هذا الحديث: قوله: «لا يلبس القميص، ولا السراويل، والبرنس». وهذا يدلُّ على أنَّ من عادتهم أنهم يلبسونها، وهذا هو محلُّ الشاهد من الحديث.

* * * *

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠- بَابُ مَا يَسْتُرُ مِنَ الْعَوْرَةِ.

٣٦٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ اسْتِحْيَالِ الصَّمَاءِ، وَأَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ.

[الحديث ٣٦٧- أطرافه في: ١٩٩١، ٢١٤٤، ٢١٤٧، ٥٨٢٠، ٦٢٨٤].

(١) رواه مسلم (٨٣٥/٢) (١١٧٧) (٢).

(٢) قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتح» (٤٧٦/١): قوله: وعن نافع. معطوف على قوله: عن الزهري، وذلك بَيِّنٌ في الرواية الماضية في آخر كتاب العلم؛ فإنه أخرجه هناك عن آدم عن ابن أبي ذئب، فقدم طريق نافع، وعطف عليها طريق الزهري، عكس ما هنا، وزعم الكُزَمَانِي أن قوله: وعن نافع. تعليق من البخاري، وقد قدمنا أن التحيزات العقلية لا يليق استعمالها في الأمور النقلية، والله الموفق. اهـ
ورواه أيضًا مسلم (٨٣٤/٢) (١١٧٧) (١).

٣٦٨- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ؛ عَنِ اللَّهَاسِ وَالنَّبَاذِ، وَأَنْ يَشْتَمِلَ الصَّامَاءُ، وَأَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ.

[الحديث ٣٦٨- أطرافه في: ٥٨٨، ٥٨٤، ١٩٩٢، ٢١٤٥، ٢١٤٦، ٥٨١٩، ٥٨٢١].

قوله: «عن بيعتين؛ اللهاس والنباذ». واللهاس؛ هو أن يقول البائع للمشتري: أي ثوب لمسته فعليك بكذا، وهذا جهلٌ عظيم؛ لأنَّ المشتري قد يلمس ثوبًا يساوي ألفًا، والبائع يظنُّ أنه لا يلمس إلا ثوبًا لا يساوي إلا عشرًا مثلاً، فيكون في هذا غررٌ وجهالةٌ. والنباذ؛ هو أن يقول المشتري للبائع: أي ثوب نبتت إليّ فعليّ بكذا. يظنُّ أنه سيندُّ إليه ثوبًا يساوي مائةً، فيندُّ إليه ثوبًا يساوي عشرةً، والنابدُ هنا هو البائع واللامس هو المشتري، وهذا لا شكَّ أنه جهالةٌ ومضارةٌ.

وهناك أيضًا نوعٌ ثالثٌ من أنواع البيوع التي فيها جهالةٌ، لكنه لم يُذكر في هذا الحديث، وهو بيعُ الحصاة، وبيعُ الحصاة؛ هو أن يقول البائع للمشتري: ارمِ الحصاة على هذه الثياب فأَيُّ ثوبٍ وقعَ عليها فعليك بكذا.

فهذا جهالةٌ، ولكن هل هو من الطرفين، أم من طرفٍ واحدٍ؟ هو في حقِّ البائع من الواضح، أنه جهالةٌ ظاهرة ومضارةٌ، وأما في حقِّ المشتري فقد يصيبُ الهدف، فيصوبُ الحجر إلى ثيابٍ يريدُها.

فهو غررٌ على كلِّ حالٍ: أما في جانبِ البائع فظاهرٌ، وأما في جانبِ المشتري فقد يكونُ غررًا، وقد يكونُ غيرَ غررٍ.

ومن بيعِ الحصاة أيضًا أن يقول البائع: أقذفِ الحجرَ فإلى أي مدي وصلَ من الأرض فهو عليك بكذا.

فيظنُّ البائع أن المشتري ضعيفٌ، ولكنه قوي، فلمَّا قذفَ الحصاة كان البائع يظنُّ أنها تصلُ إلى عشرة أمتارٍ، ولكنها وصلت إلى خمسين مترًا، ففيه جهالةٌ واضحةٌ، فلهذا نَهَى عنه النبي ﷺ^(١).

(١) رواه مسلم (١٥١٣) (٤).

وقوله: «وَأَنْ يَشْتَمَلَ الصَّمَاءَ». هذا هو محلُّ الشاهد، والصماءُ هذه صفةٌ لمحذوفٍ، والتقديرُ: الشَّمْلَةُ الصَّمَاءِ، التي لَا يَسْتَطِيعُ الْإِنْسَانُ أَنْ يَفْتَحَ يَدَيْهِ فِيهَا، وَلَوْ فَتَحَ يَدَيْهِ انْكَشَفَتِ الْعَوْرَةُ.

وقوله: «وَأَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ». الاحتباءُ؛ هو أَنْ يَضُمَّ الْإِنْسَانُ سَاقِيَهُ إِلَى فَخْذَيْهِ، وَيُمْكِّنَ مَقْعَدَهُ مِنَ الْأَرْضِ، ثُمَّ يُلْفَ الثَوْبَ عَلَيْهِ، فَإِذَا كَانَ هَذَا لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ فَإِنَّ عَوْرَتَهُ سَتَبَدُّوْهُ مِنْ فَوْقَ، فَلهَذَا نُهَيَّ أَنْ يَحْتَبِيَ بِثَوْبٍ وَاحِدٍ. وَأَمَّا إِذَا كَانَ عَلَيْهِ ثَوْبَانِ؛ مِثْلُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ إِزَارٌ وَرَدَاءٌ، فَاحْتَبَى بِالرَدَاءِ فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ.

وكذلك إِنْ احْتَبَى بِيَدَيْهِ أَوْ احْتَبَى بِسِرِّ - كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ فِي الْمَسَاجِدِ الْكِبَارِ، تَجِدُ الرَّجُلَ يَحْتَبِيَ بِسِرِّ يَرْبُطُهُ عَلَى ظَهْرِهِ مَاذَا بِسَاقِهِ - فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٦٩- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَمِّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: بَعَثَنِي أَبُو بَكْرٍ فِي تِلْكَ الْحَجَّةِ فِي مُؤَذِّنِينَ يَوْمَ النَّحْرِ، نُؤَذِّنُ بَيْنَى أَلَا لَا يَحُجُّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ، وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ.

قَالَ حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: ثُمَّ أَرَدَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيَّا فَأَمَرَهُ أَنْ يُؤَذِّنَ بِبَرَاءَةٍ. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَأَذَّنَ مَعَنَا عَلِيٌّ فِي أَهْلِ مَنْى يَوْمَ النَّحْرِ: لَا يَحُجُّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ، وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ^(١).

[الحديث ٣٦٩ - أطرافه في: ١٦٢٢، ٣١٧٧، ٤٣٦٣، ٤٦٥٥، ٤٦٥٦، ٤٦٥٧].

(١) رواه مسلم (٩٨٢/٢) (١٣٤٧) (٤٣٥) مختصراً.

١١- بَابُ الصَّلَاةِ بِغَيْرِ رَدَاءٍ.

٣٧٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي الْمَوَالِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَهُوَ يَصَلِّي فِي ثَوْبٍ مُلْتَحِفًا بِهِ، وَرِدَاؤُهُ مَوْضُوعٌ، فَلَمَّا انْصَرَفَ، قُلْنَا: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، تَصَلِّي وَرِدَاؤُكَ مَوْضُوعٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، أَحَبُّتُ أَنْ يَرَانِي الْجُهَالُ مِثْلَكُمْ، رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَصَلِّي هَكَذَا.

* * *

١٢- بَابُ مَا يُذَكَّرُ فِي الْفَخْدِ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَيُرَوَّى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَرَّهَدٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ جَحْشٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْفَخْدُ عَوْرَةٌ»^(١). وَقَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: حَسَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ فَخْدِهِ^(٢).

(١) قال الحافظ رحمه الله في «الفتح» (٤٧٨/١): قوله: قال أبو عبد الله. هو المصنف. اهـ.

(٢) علقه البخاري رحمه الله كما في «الفتح» (٤٧٨/١).

فأما حديث ابن عباس رضي الله عنهما فقد وصله الإمام أحمد رحمه الله في «مسنده» (٢٧٥/١) (٢٤٩٣)، والترمذي (٢٧٩٦).

وقال الحافظ في «الفتح» (٤٧٨/١): وفي إسناده أبو يحيى القَتَّات، بقاف ومثنتين، وهو ضعيف مشهور بكنيته. اهـ.

وانظر: «تغليق التعليق» (٢٠٧-٢٠٩).

وأما حديث جرَّهَد فقد وصله أحمد رحمه الله في المسند (٤٧٨/٣، ٤٧٩) وأبو داود (٤٠١٤)، والترمذي (٢٧٩٥، ٢٧٩٧، ٢٧٩٨).

وقال الحافظ في «الفتح» (٤٧٨/١): وضعفه المصنف في «التاريخ» للاضطراب في إسناده. اهـ. وانظر: «تغليق التعليق» (٢٠٩-٢١٢).

وأما حديث محمد بن جحش فقد وصله أحمد في مسنده (٢٩٠/٥) (٢٢٤٩٤، ٢٢٤٩٥)، والبخاري في «التاريخ الكبير» له (١٣/١، ١٤)، والحاكم في «المستدرک» (٣/٦٣٧، ٤/١٨٠).

وقال الحافظ رحمه الله في «الفتح» (٤٧٩/١): رجاله رجال الصحيح، غير أبي كثير، فقد روى عنه جماعة، لكن لم أجد فيه تصريحاً بتعديل. اهـ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَحَدِيثُ أَنَسٍ أَسْنَدٌ، وَحَدِيثُ جَرَهْدٍ أَخَوْتُ، حَتَّى يُخْرَجَ مِنْ اخْتِلَافِهِمْ^(١).

وَقَالَ أَبُو مُوسَى: غَطَّى النَّبِيُّ ﷺ رُكْبَتَيْهِ حِينَ دَخَلَ عُثْمَانُ^(٢).
وَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ وَفَخِذَهُ عَلَى فَخِذِي، فَتَقَلَّتْ عَلَيَّ حَتَّى خِفْتُ أَنْ تَرْضَ فَخِذِي^(٣).

٣٧١- حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهِيبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَزَا خَيْبَرَ فَصَلَّيْنَا عِنْدَهَا صَلَاةَ الْغَدَاةِ بَعْلَسَ، فَرَكِبَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ وَرَكِبَ أَبُو طَلْحَةَ وَأَنَا رَدِيفُ أَبِي طَلْحَةَ، فَأَجْرَى نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فِي رُفَاقِ خَيْبَرَ، وَإِنَّ رُكْبَتِي لَتَمَسَّ فَخِذَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ حَسَرَ الْإِزَارَ عَنْ فَخِذِهِ حَتَّى إِنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِ فَخِذِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا دَخَلَ الْقَرْيَةَ قَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ، خَرَبْتُ خَيْبَرَ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ». قَالَهَا ثَلَاثًا، قَالَ: وَخَرَجَ الْقَوْمُ إِلَى أَعْمَالِهِمْ فَقَالُوا: مُحَمَّدٌ - قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ: وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: وَالْخَمِيسُ؛ يَعْنِي: الْجَيْشُ - قَالَ: فَأَصْبَنَاهَا عَنُوءَةً، فَجُمِعَ السَّبِيُّ، فَجَاءَ دُحْيَةُ الْكَلْبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَعْطِنِي جَارِيَةً مِنَ السَّبِيِّ، قَالَ: «أَذْهَبْ فَخُذْ جَارِيَةً» فَأَخَذَ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُبَيْ، فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَعْطَيْتَ دُحْيَةَ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُبَيْ سَيِّدَةَ قُرَيْظَةَ وَالنَّضِيرَ، لَا تَصْلُحُ إِلَّا لَكَ، قَالَ: «ادْعُوهُ بِهَا» فَجَاءَ بِهَا فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «خُذْ جَارِيَةً مِنَ السَّبِيِّ

(١) علقه البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (٤٧٨/١)، وَقَدْ أَسْنَدَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي هَذَا الْبَابِ (٣٧١). وَانْظُرْ: «التَغْلِيقُ» (٢/٢١٣).

(٢) علقه البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (٤٧٨/١)، وَقَدْ أَسْنَدَهُ الْمُصَنِّفُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مَوَاضِعَ مِنْ صَحِيحِهِ، فَأَخْرَجَهُ فِي كِتَابِ «فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ» (٣٦٧٤، ٣٦٩٣)، وَفِي كِتَابِ «الْأَدَبِ» (٦٢١٦)، وَفِي كِتَابِ «الْفَتَنِ» (٧٠٩٧)، وَفِي كِتَابِ «أَخْبَارِ الْأَحَادِ» (٧٢٦٢).

(٣) علقه البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (٤٧٨/١)، وَقَدْ أَسْنَدَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي صَحِيحِهِ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ (٢٨٣٢)، وَفِي كِتَابِ التَّفْسِيرِ (٤٥٩٢).

غَيْرَهَا» قَالَ: فَأَعْتَقَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَتَزَوَّجَهَا. فَقَالَ لَهُ ثَابِتٌ: يَا أَبَا حَمْرَةَ، مَا أَصْدَقَهَا؟ قَالَ: نَفْسَهَا، أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالطَّرِيقِ جَهَّزْتُهَا لَهُ أُمُّ سُلَيْمٍ فَأَهْدَتْهَا لَهُ مِنَ اللَّيْلِ فَأَصْبَحَ النَّبِيُّ ﷺ عَرُوسًا، فَقَالَ: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ فَلْيَجِئْ بِهِ» وَبَسَطَ نِطْعًا فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِالتَّمْرِ وَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِالسَّمْنِ - قَالَ: وَأَحْسِبُهُ قَدْ ذَكَرَ السَّوِيْقَ - قَالَ: فَحَاسُوا حَيْسًا فَكَانَتْ وَلِيمَةً رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(١).

[الحديث ٣٧١ - أطرافه في: ٦١٠، ٩٤٧، ٢٢٢٨، ٢٢٣٥، ٢٨٨٩، ٢٨٩٣، ٢٩٤٣، ٢٩٤٤، ٢٩٤٥، ٢٩٩١، ٣٠٨٥، ٣٠٨٦، ٣٣٦٧، ٣٦٤٧، ٤٠٨٣، ٤٠٨٤، ٤١٩٧، ٤١٩٨، ٤١٩٩، ٤٢٠٠، ٤٢٠١، ٤٢١١، ٤٢١٢، ٤٢١٣، ٥٠٨٥، ٥١٥٩، ٥٣٨٧، ٥٤٢٥، ٥٥٢٨، ٥٩٦٨، ٦١٨٥، ٦٣٦٣، ٦٣٦٩، ٧٣٣٣].

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣ - بَابُ فِي كَمْ تُصَلِّي الْمَرْأَةُ فِي الثِّيَابِ؟

وَقَالَ عِكْرِمَةُ: لَوْ وَارَتْ جَسَدَهَا فِي ثَوْبٍ لَأَجَزَتْهُ^(١).

وهذا تسأل عنه النساء كثيرًا، فتسأل عن حكم الصلاة في الشَّلْحَةِ، وهي ثوبٌ يعمُّ جميعَ البدنِ، وهو عبارةٌ عن قطعةٍ واحدةٍ، وليس له أكمامٌ؟

فنقول: هذا جائزٌ؛ لأنها ما دامت قد سترت ما يجبُ سترُهُ فإنه يكونُ جائزًا، ولا فرقَ بين أن يكونَ دُرْعًا، أو ما أشبهَ ذلك^(٢).

(١) رواه مسلم (١٠٤٣/٢، ١٠٤٤) (١٣٦٥) (٨٤).

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٤٨٢/١)، وقد وصله عبد الرزاق في «مصنفه» (١٢٩/٣) (٥٠٣٣)، قال: عن معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة قال: لو أخذت المرأة ثوبًا، فتقنعت به حتى لا يرى من شعرها شيء أجزأ عنها مكان الخمار.

«تغليق التعليق» (٢/٢١٥)، و«الفتح» (١/٤٨٣).

(٢) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: ألا يكون هذا كاستئصال الصباء؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: لا، وإنما الصباء هي: التي لا يستطيع أن يخرج يديه معها.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٧٢- حدثنا أبو اليمان قال: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي الْفَجْرَ، فَيَشْهَدُ مَعَهُ نِسَاءٌ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ مُتَلَفَّعَاتٍ فِي مَرْوِطِهِنَّ، ثُمَّ يَرْجِعْنَ إِلَى بُيُوتِهِنَّ مَا يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ^(١).

[الحديث ٣٧٢- أطرافه في: ٥٧٨، ٨٦٧، ٨٧٢].

الشاهد: قوله: «مُتَلَفَّعَاتٍ فِي مَرْوِطِهِنَّ» والتلفعُ مثل التلحف.

وقوله: «ما يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ»؛ يعني: من ظلمة الليل، فالنهار لم يَتَبَيَّنْ بعد؛ وهذا لأنه في عهد الرسول ﷺ ليس هناك أنوار في المساجد.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤- بَابُ إِذَا صَلَّى فِي ثَوْبٍ لَهُ أَعْلَامٌ وَنَظَرَ إِلَى عِلْمِهَا.

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَنَظَرَ إِلَى عِلْمِهَا». فيه إشارة إلى أَنَّ الثَّوْبَ إِذَا كَانَ لَهُ أَعْلَامٌ، وَلَكِنْ لَا يَهْتَمُّ بِهِ الْمُصَلِّي فَإِنَّهُ لَا حَرَجَ فِيهِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ الْفُرْشُ الْمَنْقُوشَةُ الَّتِي تُوجَدُ فِي بَعْضِ الْمَسَاجِدِ، فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّهَا تُكْرَهُ؛ لِأَنَّهَا تُلْهِي الْمَأْمُومِينَ؟

=

وسئل أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: هل ظهر قدم المرأة عورة فينبغي عليها تغطيتها؟ فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: في هذه المسألة خلاف بين أهل العلم رَحِمَهُمُ اللَّهُ، فَمَنْ رَأَى أَنَّ الْقَدَمِينَ عَوْرَةُ الزَّوْجِ بِذَلِكَ، وَمَنْ رَأَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِعَوْرَةٍ لَمْ يُلْزَمْهَا بِتَغْطِيتِهَا، وَهَذَا الثَّانِي هُوَ قَوْلُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ. قُلْتُ -أي: أبو أنس-: وَهَذَا هُوَ اخْتِيَارُ صَاحِبِ «الْإِنْصَافِ»، كَمَا فِي «الْإِنْصَافِ» (١/٤٥٢)، وَالشَّيْخُ السَّعْدِيُّ، كَمَا فِي «فَقْهِ ابْنِ سَعْدٍ» (٢/٣٢-٣٤)، وَالشَّيْخُ الشَّارِحُ، كَمَا فِي «الشرح الممتع» (٢/١٦٥).

وانظر: «مجموع الفتاوى» (٢٢/١٠٩-١٢٠).

(١) رواه مسلم (١/٤٤٥) (٦٤٥) (٢٣٠).

الجواب: نقول: هذا هو الأصل، لكنَّ الناس إذا أَلْفَوْها لم يهتمُّوا بها، حتى ولو كانت منقوشة.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٧٣- حدثنا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي خَمِيصَةٍ لَهَا أَعْلَامٌ، فَنَظَرَ إِلَى أَعْلَامِهَا نَظْرَةً، فَلَمَّا انْصَرَفَ، قَالَ: «اذْهَبُوا بِخَمِيصَتِي هَذِهِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ، وَأُنَوِّنِي بِأَنْبِجَانِيَةِ أَبِي جَهْمٍ، فَإِنَّهَا أَلْهَتْنِي آتِفًا عَنْ صَلَاتِي»^(١).
وَقَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كُنْتُ أَنْظُرُ إِلَى عِلْمِهَا وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ، فَأَخَافُ أَنْ تَفْتِنَنِي»^(٢).

[الحديث ٣٧٣- طرفاه في: ٧٥٢، ٥٨١٧].

الحديث واضحٌ معناه، وفيه دليلٌ على حسنِ خُلُقِ النبي ﷺ؛ لأنه لما رَدَّ الْخَمِيصَةَ لِأَبِي جَهْمٍ^(١) قَالَ: «أُنَوِّنِي بِأَنْبِجَانِيَةِ» وَالْأَنْبِجَانِيَةُ كَسَاءٌ غَلِيظٌ لَيْسَ رَقِيقًا، وَإِنَّا قَالِ ذَلِكَ جَبْرًا لِقَلْبِهِ؛ لِأَنَّهُ رَدَّ عَلَيْهِ خَمِيصَتَهُ، فَلَوْ رَدَّ الْخَمِيصَةَ، وَلَمْ يَطْلُبِ الْأَنْبِجَانِيَةَ لَخَلَّفَ ذَلِكَ شَيْئًا فِي قَلْبِ أَبِي جَهْمٍ.

(١) إرواه مسلم (٣٩١/١) (٥٥٦) (٦٢).

(٢) علَّقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي «الفتح» (٤٨٣، ٤٨٤)، قَالَ الْحَافِظُ فِي «الفتح» (٤٨٣/١): قَوْلُهُ: «وَقَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِهِ، وَلَمْ أَرِ فِي شَيْءٍ مِنْ طَرِيقِهِمْ هَذَا اللَّفْظَ. اهـ

(٢) أَبُو جَهْمٍ هُوَ عِيْدُ اللَّهِ - وَيُقَالُ: عَامِرٌ - بِنَ حَذِيفَةَ الْقُرَشِيِّ الْعَدَوِيِّ، صَحَابِيٌّ مَشْهُورٌ، وَهُوَ مِنْ مُسْلِمَةِ الْفَتْحِ، وَكَانَ عَلَّامَةً بِالنِّسْبِ، وَمَاتَ بَعْدَ مَقْتَلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ. انظر: «السير» (٥٥٦/٢)، و«الطبقات الكبرى» (٤٥١/٥).

وفيه أيضًا دليلٌ: على حرصِ النبي ﷺ على تجنبِ ما يليه؛ لأنه نظرَ إلى أعلامِها مرةً واحدةً، ثم أمرَ بردها، فكيف ببعضِ الناسِ الآن، تراه ينظرُ إلى الساعةِ مرةً، وإلى القلمِ مرةً، وإلى الغُترِ مرةً، وإلى المشلحِ مرةً إن كان من ذَوِي المشالِحِ، إلى غير ذلك. فهذا خلافُ السنَةِ، وهذا مما يشغُلُ الإنسانَ، ومما يشغُلُ الإنسانَ أيضًا ما سمِعتهُ عن بعضِ الناسِ - وأما أنا فلم يشغَلْنِي - وهو ما يسمَّى باليَجَرِ أو بالنداءِ الآلي^(١)، وبعضُ البياجِرِ لها صوتٌ رفيعٌ، فيشوشُ على الناسِ، ولهذا يقالُ: إن بعضَ الأئمةِ في بعضِ المدنِ إذا دَخَلَ للصلاة يقولُ: يَرْحَمُكُمُ اللهُ، اسْتَوُوا، وَأَقْفِلُوا البياجِرَ، وهذا صحيحٌ؛ لأنها تشوشُ.

وفيه أيضًا: أن كلَّ ما ألهى عن الطاعةِ أو تهاونها فهو فتنةٌ، يؤخذُ هذا من قوله ﷺ: «فَأَخَافُ أَنْ تَفْتِنَنِي». فكلُّ ما شغَلَكَ عن طاعةِ الله أو عن كمالِها فاعلمْ أنه فتنةٌ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

١٥ - بَابُ إِنْ صَلَّى فِي ثَوْبٍ مُصَلَّبٍ أَوْ تَصَاوِيرٍ، هَلْ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ؟ وَمَا يَنْهَى عَنْ ذَلِكَ.

٣٧٤ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كَانَ قِرَامٌ لِعَائِشَةَ سَتَرَتْ بِهِ جَانِبَ بَيْتِهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمِيطِي عَنَّا قِرَامَكَ هَذَا؛ فَإِنَّهُ لَا تَرَالُ تَصَاوِيرُهُ تَعْرِضُ فِي صَلَاتِنِي».

[الحديث ٣٧٤ - طرفه في: ٥٩٥٩].

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «بَابُ إِنْ صَلَّى فِي ثَوْبٍ مُصَلَّبٍ أَوْ تَصَاوِيرٍ هَلْ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ؟». قَوْلُهُ: «مُصَلَّبٌ» يَعْنِي: بِهِ صُلْبَانٌ.

﴿قوله: «أو تصاوير»﴾. يعني: فيه الصور، لكن الصور نوعان:

صور ذوات الأرواح، وهذا مراد البخاري رحمه الله.

وصور غير ذوات الأرواح فهذا لا يدخل فيما أراد البخاري؛ لأن صور غير ذوات الأرواح ما هي إلا وشي يعلم به، ويُنقش به الثوب.

﴿وقوله: «هل تفسد صلاته؟»﴾. أتى في ذلك بالاستفهام، ولم يجزم به؛ وذلك لأن العلماء مختلفون في هذا^(١)، فمنهم من قال: إنه صلاته تفسد، ومنهم من قال: إن صلاته لا تفسد.

فمن قال: إنها تفسد قال: إنه ستر عورته بثوب محرم، والشيء المحرم لا وجود له شرعاً فيكون كالذي صلى بغير ستر.

وقالوا أيضاً: إن الله قال: ﴿يَنْبَغِي مَادَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]، والمحرم لم يأمر به الله، فإذا صلى بثوب محرم فقد عمل عملاً ليس عليه أمر الله ورسوله، فيكون مردوداً. وهذا هو المشهور من المذهب^(٢)؛ أن من صلى بثوب محرم فصلاته باطلة.

فإذا صلى بثوبين؛ أحدهما محرم، والثاني مباح قالوا: لا تصح سواء كان المحرم هو الأعلى، أو هو الأسفل، وعللوا ذلك بأنه لم يتعين أحدهما ساتراً، فلا يدرى هل يستتر بالأعلى أو بالأسفل؟

وفرق بعض العلماء، فقال: إن كان التحريم بالثوب الأسفل لم تصح صلاته، وإن كان بالأعلى صححت؛ لأن السترة تعين بالأسفل بدليل أنه لو خلع الأعلى لم تبد عورته.

(١) هذه المسألة تدخل تحت مسألة أخرى أعم، وهي حكم الصلاة في الثوب المحرم عموماً. وانظر الخلاف فيها في: «نيل الأوطار» (١٧٣/٢)، و«الفروع» (٣١١/١)، و«شرح العمدة» (٢٧٨/٤)، و«حاشية الروض المربع» (٥٠٢، ٥٠٣)، و«الشرح الممتع» (١٦٨-١٧٣)، و«الاختيارات» (ص ٦٢، ٦٣).

(٢) أي: مذهب الحنابلة، وانظر: «المبدع» (٣٦٧/١)، و«زاد المستقنع» (٣٧/١)، و«الروض المربع» (١٤٢/١).

وقال بعضُ العلماءِ في أصلِ المسألة: إِنَّ الصَّلَاةَ تَصَحُّ بِالثَّوْبِ الْمَحْرَمِ؛ لِأَنَّ النِّهْيَ لَيْسَ وَارِدًا عَلَى الصَّلَاةِ بِالثَّوْبِ الْمَحْرَمِ وَإِنَّمَا النِّهْيُ وَارِدٌ عَلَى لِبْسِ الثَّوْبِ الْمَحْرَمِ، أَمَا لَوْ جَاءَ اللَّفْظُ: لَا تُصَلُّوا فِي الثَّوْبِ الْمَحْرَمِ لَكَانَ مَنْ صَلَّى بِثَوْبٍ مَحْرَمٍ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ مَنُهِى عَنْهُ، لَكِنَّ الثَّوْبَ الْمَحْرَمَ مَنُهِى عَنْهُ مُطْلَقًا، سِوَاءٍ فِي الصَّلَاةِ أَوْ غَيْرِ الصَّلَاةِ، وَإِلَى هَذَا أَمِيلٌ^(١)؛ أَي: أَنَّ مَنْ صَلَّى بِثَوْبٍ مَحْرَمٍ فَهُوَ آثِمٌ لَا اسْتِعْمَالَهُ الْمَحْرَمَ، وَلَكِنْ لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ.

قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (١/٤٨٤):

❦ قَوْلُهُ: «بَابُ: إِذَا صَلَّى فِي ثَوْبٍ مُصَلَّبٍ». بَفَتْحِ اللَّامِ الْمَشْدُودَةِ؛ أَي: فِيهِ صُلْبَانُ مَنَسُوجَةٌ أَوْ مَنْقُوشَةٌ، «أَوْ تَصَاوِيرُ»؛ أَي: فِي ثَوْبٍ ذِي تَصَاوِيرٍ؛ كَأَنَّهُ حَذَفَ الْمُضَافَ لِدَلَالَةِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ.

وقال الكَرَمَانِي: هُوَ عَطْفٌ عَلَى ثَوْبٍ، لَا عَلَى مُصَلَّبٍ، وَالتَّقْدِيرُ: أَوْ صَلَّى فِي تَصَاوِيرٍ، وَوَقَعَ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ: أَوْ بِتَصَاوِيرٍ، وَهُوَ يَرْجِعُ الْإِحْتِمَالَ الْأَوَّلَ. وَعِنْدَ أَبِي نُعَيْمٍ: فِي ثَوْبٍ مُصَلَّبٍ أَوْ مُصَوِّرٍ.

❦ قَوْلُهُ: «هَلْ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ؟». جَرَى الْمَصْنُفُ عَلَى قَاعِدَتِهِ فِي تَرْكِ الْجَزْمِ فِيهَا فِيهِ اخْتِلَافٌ، وَهَذَا مِنَ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ، وَهَذَا مَبْنِي عَلَى أَنَّ النِّهْيَ هَلْ يَقْتَضِي الْفَسَادَ، أَمْ لَا؟ وَالْجَمْهُورُ إِنْ كَانَ لِمَعْنَى فِي نَفْسِهِ اقْتِضَاءَهُ، وَإِلَّا فَلَا.

❦ قَوْلُهُ: «وَمَا يَنْهَى عَنْ ذَلِكَ». أَي: وَمَا يَنْهَى عَنْهُ مِنْ ذَلِكَ، وَفِي رَوَايَةٍ غَيْرِ أَبِي ذَرٍّ: وَمَا يَنْهَى عَنْ ذَلِكَ، وَظَاهِرُ حَدِيثِ الْبَابِ لَا يَوْفِي بِجَمِيعِ مَا تَضَمَّنَتْهُ التَّرْجُمَةُ إِلَّا بَعْدَ التَّأَمُّلِ؛ لِأَنَّ السُّتْرَ، وَإِنْ كَانَ ذَا تَصَاوِيرٍ، لَكِنَّهُ لَمْ يَلْبَسْهُ، وَلَمْ يَكُنْ مُصَلَّبًا؛ وَلَا نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِيهِ صَرِيحًا.

(١) وانظر: «الشرح الممتع» (٢/١٦٨-١٧٣).

والجواب: أما أولاً: فَإِنَّ مَنْعَ لِبْسِهِ بطريقِ أُولَى.
وأما ثانياً: فبِالْحَاقِ الْمُصَلَّبِ بِالمُصَوِّرِ؛ لِاشْتِرَاكِهَما فِي أَنَّ كِلَا مِنْهُمَا قَدْ عُيِدَ مِنْ
دُونِ اللَّهِ تَعَالَى.

وأما ثالثاً: فالأمرُ بِالْإِزَالَةِ مُسْتَلَزِمٌ لِلنَّهْيِ عَنِ الِاسْتِعْمَالِ.
ثمَّ ظَهَرَ لِي أَنَّ الْمَصْنُفَ أَرَادَ بِقَوْلِهِ مُصَلَّبٌ. الإِشَارَةَ إِلَى بَعْضِ مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ
طَرِيقِ هَذَا الْحَدِيثِ كَعَادَتِهِ، وَذَلِكَ فِيهِمَا أَخْرَجَهُ فِي اللَّبَاسِ، مِنْ طَرِيقِ عِمْرَانَ، عَنْ
عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتْرُكُ فِي بَيْتِهِ شَيْئًا فِيهِ تَصْلِيبٌ إِلَّا نَقَضَهُ.
وَلِلْإِسْمَاعِيلِيِّ: سِتْرًا أَوْ ثَوْبًا.

❦ قَوْلُهُ: «عَبْدُ الْوَارِثِ». هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ، وَالْإِسْنَادُ كُلُّهُ بَصْرِيُّونَ.
❦ قَوْلُهُ: «قِرَامٌ» - بِكسْرِ الْقَافِ وَتَخْفِيفِ الرَّاءِ -: سِتْرٌ رَقِيقٌ مِنْ صُوفٍ، ذُو الْوَانِ.
❦ قَوْلُهُ: «أَمِيطِي». أَي: أَزِيلِي وَزَنَا وَمَعْنَى.
❦ قَوْلُهُ: «لَا تَزَالُ تَصَاوِيرُ». كَذَا فِي رِوَايَتِنَا لِلْبَاقِيْنَ بِإِثْبَاتِ الضَّمِيرِ، وَالْهَاءِ فِي
رِوَايَتِنَا فِي «فِيهِ» ضَمِيرُ الشَّانِ، وَعَلَى الْآخَرَى يَحْتَمِلُ أَنْ تَعُودَ عَلَى الثَّوْبِ.

❦ قَوْلُهُ: «تَعَرَّضُ». بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَكسْرِ الرَّاءِ؛ أَي تَلُوْحُ، وَلِلْإِسْمَاعِيلِيِّ: تَعَرَّضُ بِفَتْحِ
الْعَيْنِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ، أَصْلُهُ تَتَعَرَّضُ، وَدَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَفْسُدُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ
ﷺ لَمْ يَقْطَعْهَا، وَلَمْ يُعِدِّهَا، وَسَيَأْتِي فِي «كِتَابِ اللَّبَاسِ» بَقِيَّةُ الْكَلَامِ عَلَى طَرِيقِ حَدِيثِ
عَائِشَةَ فِي هَذَا، وَالتَّوْفِيقِ بَيْنَ مَا ظَاهَرَهُ الْاِخْتِلَافُ مِنْهَا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ^(١). اهـ

(١) سَأَلَ الشَّيْخَ الشَّارِحَ رَحِمَهُ اللَّهُ: الرَّسُولُ ﷺ لَمْ يَلْبَسِ الْقِرَامَ فَمَا هُوَ دَلِيلُ الْحَدِيثِ عَلَى التَّرْجُمَةِ؟
فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْحَدِيثُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى التَّرْجُمَةِ بِلَا شَكٍّ، لَكِنْ لَا يَتَبَيَّنُ إِلَّا عَنْ عَمَقٍ، وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ
الرَّسُولُ ﷺ أَمَرَهَا أَنْ تُوسِطَ الْقِرَامَ، مَعَ أَنَّهُ مُنْفَصِلٌ عَنْهُ فَالْمُتَّصِلُ بِهِ مِنْ بَابِ أَوَّلَى.
فَسَأَلَ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إِنَّ الْأَمْرَ بِإِزَالَةِ الصُّورَةِ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ أَمَامَ الْمُصَلِّي؟
فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَمَا كَانَ لَا بَسَّ لَهُ فَمِنْ بَابِ أَوَّلَى.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦- بَابُ مَنْ صَلَّى فِي فُرُوجٍ حَرِيرٍ ثُمَّ نَزَعَهُ.

٣٧٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فُرُوجُ حَرِيرٍ فَلَبِسَهُ فَصَلَّى فِيهِ، ثُمَّ أَنْصَرَفَ، فَنَزَعَهُ نَزْعًا شَدِيدًا كَالْكَارِهِ لَهُ وَقَالَ: «لَا يَنْبَغِي هَذَا لِلْمُتَّقِينَ»^(١).

[الحديث ٣٧٥- طرفه في: ٥٨٠١].

هذا الحديث مما يدلُّ على أنَّ الصلاةَ في الثوبِ المحرَّم لا تَبْطُلُ؛ لأنَّ النبي ﷺ لم يعد الصلاة ولم يحاول خلعه، وهو في أثناء الصلاة، وهذا هو الذي نراه، ونَمِيلُ إليه^(١).

=

وسئل أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: إذا لبس الصبي ثوبًا فيه تصاوير فهل يلحق الإثم من ألبسه إياه؟ فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: نعم، إذا ألبس الوليُّ الصبيَّ ثوبًا فيه تصاوير فالإثم ليس على الصغير، بل على الولي؛ لأنَّ الصبي رفع عنه القلم؛ ولذلك نقول: إنه لا يجوز شراء الثوب الذي عليه تصاوير. وإذا اضطرَّ الإنسان إلى الصلاة في ثوب فيه تصاوير صلى، ولا حرج.

وسئل أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: ما معنى قول النبي ﷺ: «إِلَّا رَقْمًا فِي ثَوْبٍ». وهل معناه: صورة في ثوب؟ فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: هكذا فهم بعض العلماء هذا الحديث، وقال: إن الصورة الفوتوغرافية والمنقوشة نقشًا ليست حرامًا، وإنما الحرام هو الصورة الْمُحَسَّمة، لكن الجمهور على خلاف ذلك، وحملوا قوله ﷺ: «إِلَّا رَقْمًا فِي ثَوْبٍ» على أنه استثناء منقطع؛ يعني: لكن الرقم في الثوب لا بأس به. وما معنى الرقم لغة؟

الرقم في اللغة هو: الكتابة، فليس صورة، كما قال تعالى: ﴿كِتَابٌ مَرْقُومٌ﴾ [التين: ٢٠].

(١) رواه مسلم (١٦٤٦/٣) (٢٠٧٥) (٢٣).

(٢) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: في الحديث: «لا تدخل الملائكة بيتًا فيه صورة» فهل يشمل ذلك الناس الذين يخرجون إلى الخلاء للترهة، وفيهم من يرتدي ثوبًا فيه تصاوير؟ فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: الظاهر أنه لا فرق؛ لأنَّ الملائكة لا تَصْحَبُ رُقَّةً معهم صور، فالظاهر أنه عام، لكن هاهنا ثلاثة أسئلة:

السؤال الأول: رجل في البر، وليس عنده إلا ثوب حرير فماذا يفعل؟

والسؤال الثاني: وإذا لم يكن عنده إلا ثوب مغصوب فهل يصلي فيه؟

=

وفيه دليل: على أن المؤمنَ التقي لا يمكنُ أن يلبَسَ الحريرَ؛ لأنَّ مَنْ لَبَسَهُ في الدنيا لم يلبَسْهُ في الآخرة^(١).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧ - باب الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْأَحْمَرِ.

٣٧٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرَعَرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي قُبَّةِ حَمْرَاءَ مِنْ أَدَمَ، وَرَأَيْتُ بِلَالًا أَخَذَ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَأَيْتُ النَّاسَ يَتَدِرُونَ ذَاكَ الْوَضُوءَ، فَمَنْ أَصَابَ مِنْهُ شَيْئًا تَمَسَّحَ بِهِ، وَمَنْ لَمْ يَصِبْ مِنْهُ شَيْئًا أَخَذَ مِنْ بِلَالٍ يَدَ صَاحِبِهِ، ثُمَّ رَأَيْتُ بِلَالًا أَخَذَ عَنَزَةً فَرَكَّزَهَا، وَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حُلَّةٍ حَمْرَاءَ مُشْمَرًا، صَلَّى إِلَى الْعَنَزَةِ فِي النَّاسِ رَكْعَتَيْنِ، وَرَأَيْتُ النَّاسَ وَالِدَوَابَّ يُمَرُّونَ مِنْ بَيْنِ يَدَيِ الْعَنَزَةِ^(٢).

هذا الحديثُ كان في الأبطح^(٣) في نزولِ النبي ﷺ عامَ حجةِ الوداعِ قبل أن يخرجَ إلى منى.

=

والسؤال الثالث: وإذا لم يكن عنده إلا ثوب نجس فهل يصلي فيه؟
المذهب أنه إذا لم يكن عنده إلا ثوب حرير صلى فيه، ولم يُعَد؛ لأنه لما اضْطُرَّ إليه صار مباحًا.
وأنه إذا لم يكن عنده إلا ثوب مغصوب فإنه يصلي عُريَانًا؛ لأنَّ تحريم الثوب المغصوب لحقَّ
الآدمي، والآدمي لا ندري هل يسمح أو لا يسمح.
وأنه إذا لم يكن عنده إلا ثوب نجس فإنه يصلي فيه، ويعيد الصلاة، فألزموه بصلاتين، فتكون
الصلوات في حقه في اليوم والليلة عشرة، وهذا قول باطل، والصحيح أنه يصلي فيه ولا يعيده؛ لأنه
اضطرَّ إلى ذلك.

والمغصوب يُنظر إن كان صاحبه يغلب على ظنه أنه يسمح له فليصلي فيه، وإلا فلا يصلي عريان.

(١) هذا لفظ حديث رواه البخاري (٥٨٣٠، ٥٨٣٢)، ومسلم (٣/١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٥).

(٢) رواه مسلم (١/٣٦٠) (٥٠٣) (٢٥٠).

(٣) الأبطح بالفتح، ثم السكون، وفتح الطاء، والحاء مهملة، كل سيل فيه دِقَاقُ الحصى فهو أبطح.

=

❦ قوله عليه السلام: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ فِي قَبِّهِ حُمْرَاءَ مِنْ أَدَمٍ»؛ أي: من جلودٍ يتظللُ بها عليه السلام.
❦ وقوله: «وَرَأَيْتُ بَلَالًا أَخَذَ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام». وَضُوءٌ، يعني: فَضْلٌ وَضُوءُهُ.
❦ وقوله: «وَرَأَيْتُ النَّاسَ يَتَدَرُونَ ذَاكَ الْوَضُوءَ، فَمَنْ أَصَابَ مِنْهُ شَيْئًا تَمَسَّحَ بِهِ». تَبَرُّكًا بِهِ.

❦ وقوله: «وَمَنْ لَمْ يَصِبْ مِنْهُ شَيْئًا أَخَذَ مِنْ بَلَلٍ يَدِ صَاحِبِهِ، ثُمَّ رَأَيْتُ بَلَالًا أَخَذَ عَنَزَةً». وَالْعَنَزَةُ هِيَ: الرُّمْحُ الَّذِي فِي طَرَفِهِ رُجٌّ؛ يعني: حديدَةٌ مُدْبِئَةٌ.
❦ وقوله: «فَرَكَّزَهَا، وَخَرَجَ النَّبِيُّ عليه السلام فِي حُلَّةٍ حُمْرَاءَ مُشَمَّرًا». فِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْأَحْمَرِ؛ لِقَوْلِهِ: حُلَّةٌ حُمْرَاءَ، لَكِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ عليه السلام النَّهْيُ عَنِ لُبْسِ الْأَحْمَرِ^(١)، وَالْجَمْعُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ حَدِيثِنَا أَنَّ هَذِهِ الْحُلَّةَ حُمْرَاءُ؛ بِمَعْنَى أَنَّ أَعْلَامَهَا حُمْرٌ كَمَا يَقَالُ: الشَّعَاغُ أَحْمَرٌ مَعَ أَنَّ فِيهِ بَيَاضًا، فَالْمَنْهِيُّ عَنْهُ هُوَ الْأَحْمَرُ الْخَالِصُ^(٢).

وَفِي قَوْلِهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «مُشَمَّرًا» دَلِيلٌ أَنَّ تَشْمِيرَ الثَّوبِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ أَجْلِ الصَّلَاةِ فَلَا بَأْسَ بِهِ، لَوْ فَعَلَهُ لِعَمَلٍ قَبْلَ الصَّلَاةِ، ثُمَّ جَاءَ يَصَلِّي فَإِنَّا لَا نَأْمُرُهُ أَنْ يَنْزِلَ الثَّوبَ، وَلَا خَرَجَ أَنْ يَصَلِّيَ وَهُوَ قَدْ شَمَّرَ ثَوْبَهُ.

وَأَمَّا قَوْلُ النَّبِيِّ عليه السلام: «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمَ، وَأَنْ لَا أَكُفَّ شَعْرًا، وَلَا ثَوْبًا»^(٣) فَالْمُرَادُ أَنَّ لَا أَكُفَّهُ فِي حَالِ الصَّلَاةِ؛ يَعْنِي لَا أَرْفَعُهُ عِنْدَ السَّجْدِ، فَأَتْرُكُهُ.

=

وقال ابن دُرَيْدٍ: الْأَبْطَحُ وَالْبَطْحَاءُ: الرَّمْلُ الْمُنْبَسِطُ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ.

وقال أَبُو زَيْدٍ: الْأَبْطَحُ أَثَرُ الْمَسِيلِ، ضَيْقًا كَانَ أَوْ وَاسِعًا.

وَالْأَبْطَحُ يُضَافُ إِلَى مَكَّةَ وَإِلَى مَنْى؛ لِأَنَّ الْمَسَافَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمَا وَاحِدَةٌ، وَرَبِمَا كَانَ إِلَى مَنْى أَقْرَبَ، وَهُوَ الْمُحَصَّبُ، وَهُوَ خَيْفُ بَنِي كِنَانَةَ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ ذُو طَوًى، وَلَيْسَ بِهِ. وَانْظُرْ: «مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ» (٧٤/١).

(١) رواه مسلم (٣/١٦٤٧) (٢٠٧٧) (٢٧).

(٢) انظر لزَامًا: «زاد المعاد» (١/١٣٧، ١٣٨).

(٣) رواه البخاري (٨١٠)، ومسلم (١/٣٥٤) (٤٩٠) (٢٢٨).

ومثل ذلك أيضًا كَفَّ الكُمَّ إذا كان لعملٍ قَبْلَ الصلاةِ، كما يكونُ في العملِ ونحوِهِم، فلا بأسُ أن يصليَ وقد كَفَّ كُمَّهُ.

وأما إذا كَفَّه للصلاةِ فَإِنَّ هذا لا يَنْبَغِي.

وفي هذا الحديثِ أيضًا دليلٌ: على استحبابِ الصلاةِ إلى السترةِ؛ لأنَّ النبي ﷺ فعلَها، فُرِكَزَتِ العَنَزَةُ، وصَلَّى ركعتينِ.

وفيه أيضًا دليلٌ: على قصرِ المسافرِ المقيمِ، لقوله: «صَلَّى ركعتينِ»، وفي لفظٍ أَوْسَعَ من هذا قَالَ: «صَلَّى الظهرَ ركعتينِ، والعصرَ ركعتينِ»^(١). وهذا ظاهرُهُ أنه جَمَعَ بينهما، فيكونُ فيه دليلٌ على مسألتينِ:

المسألةُ الأولى: القصرُ للمقيمِ.

والثانيةُ: الجمعُ لمن لم يَكُنْ سائرًا، ولكنَّ هذا فعله النبي ﷺ لحاجةِ الناسِ إلى الجمعِ؛ إما لقلَّةِ الماءِ كما هو الظاهرُ؛ ولهذا كانوا يَتَدَرُونَ وضوءَ الرسولِ ﷺ، أو لغيرِ ذلك، فجَمَعَ؛ لأنه أَرْفَقَ بالناسِ، وإن كان نازلًا، وإلا فالأفضلُ لمن كان نازلًا أن لا يَجْمَعَ.

وفيه دليلٌ: على قصرِ الصلاةِ كما سَبَقَ، ورسولُ الله ﷺ أقامَ قَبْلَ الحجِّ أربعةَ أيامٍ، وهو يَقْصُرُ الصلاةَ، فلو جاء قَبْلَ اليومِ الرابعِ هل يَقْصُرُ أو لا؟

الجوابُ: نعم، يَقْصُرُ، ويدُلُّ لذلك أنه لو كان مَجِيئُهُ قَبْلَ اليومِ الرابعِ مُوجِبًا للإتمامِ لَبَيَّنَهُ؛ لأنه من المعلومِ أن الناسَ يَأْتُونَ للحجِّ في أولِ يومٍ من ذي الحِجَّةِ، وفي اليومِ الثاني وفي اليومِ الثالثِ، وفي اليومِ الرابعِ، فلو كان الحكمُ يَخْتَلِفُ لبيته النبي ﷺ. وهذا من أدلَّةِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيمية^(٢) على أنَّ المسافرَ -ولو طالَتْ مدَّتُهُ- يَقْصُرُ الصلاةَ، إلا إذا نَوَى إقامةً مطلقَةً فإنه يُتِمُّ، أو نَوَى استيطانًا فإنه يَتِمُّ أيضًا.

(١) رواه مسلم (١/ ٣٦٠) (٥٠٣) (٢٤٩).

(٢) «الاختيارات» (ص ١١٠).

أما الأول الذي نَوَى إقامة مطلقة فمثاله رجلٌ جاء إلى هذا البلدِ فَأَعَجَبَهُ أَهْلُ البلدِ، وَأَعَجَبَهُ ما فيها، فنَوَى الإقامة المطلقة، غيرَ مُحددةٍ بوقتٍ، ولا بعملٍ.
وأما الاستيطانُ فمثاله: رجلٌ قَدِمَ إلى هذا البلدِ، تاركًا لبلَدِهِ، عازمًا على أن يكونَ وطنُهُ هو هذا البلدَ الذي قَدِمَ إليه، فكذلك هذا يتمُّ؛ لأنه اتَّخذَ هذا البلدَ الثاني وطنًا.
وأما مَنْ نَوَى إقامةً مُقيدةً بزمانٍ أو عملٍ فإنه لا يزالُ مسافرًا، وليس في الكتابِ ولا في السنةِ تحديدٌ مدةِ السفرِ التي يَنْقَطِعُ بها حكمُ السفرِ، فيبقى الأمرُ على ما كانَ عليه.
ولهذا نقولُ: أي شيءٍ يحدِّدُهُ الإنسانُ فإنه تحكُّمٌ، فلو قال قائلٌ: نحدِّدُ ذلك بأربعةِ أيامٍ^(١) قلنا: مَنْ قال لك، وما هو الدليلُ؟

فإن قالَ: أحدِّدُهُ بخمسةِ عشرَ يومًا -كما حددَ بذلك أبو حنيفة-^(٢) نقولُ: ما الدليلُ؟
فإن قالَ: أحدِّدُ ذلك بتسعةِ عشرَ يومًا، كما قال ابنُ عباسٍ؛ لأنَّ الرسولَ ﷺ أقام بمكةَ عامَ الفتحِ تسعةَ عشرَ يومًا يقصُرُ الصلاةَ^(٣).

نقولُ: ما الدليلُ؟ وكونُ الرسولِ ﷺ أقام تسعةَ عشرَ يومًا هل هو مقصودٌ أو اتفاق؟
لا شكَّ أنَّ هذا اتفاقٌ، ولهذا قال شيخُ الإسلام: مَنْ قالَ: إنَّ الأصلَ في المسافرِ إذا أقام أن ينقطعَ سفرُهُ خولَفَ في الأيامِ الأربعِ؛ لأنَّ الرسولَ أقامها قطعًا، وهو يقصُرُ الصلاةَ، فمَنْ قالَ هذا فقد أخطأ؛ إذ ليس عليه دليلٌ، وعليه فإنه لا يزالُ مسافرًا، واللهُ

(١) وهو مذهب الحنابلة: أنه إذا نوى إقامة أكثر من أربعة أيام انقطع حكم السفر في حقه، ولزمه الإتمام. ومذهب الشافعي وبه قال مالك أيضًا: أنه إذا نوى إقامة أربعة أيام فأكثر فإنه يلزمه الإتمام، لكن لا يحسب منها يوم الدخول، ويوم الخروج، وعلى هذا تكون الأيام ستة؛ يوم الدخول، ويوم الخروج، وأربعة أيام بينهما.

وانظر: «المغني» (٢/١٣٢)، و«المتقى» للباحي (١/٢٦٤)، و«الشرح الكبير» للدردير (١/٢٦٤)، و«المجموع» للنووي (٤/٣٦١).

(٢) وقال النووي رحمه الله: وهو قول الثوري والمزني.

وانظر: «الهداية» (١/٨١)، و«المجموع» (٤/٣٦١)، و«سنن الترمذي مع التحفة» (٣/١١٣).

(٣) رواه البخاري (١٠٨٠).

عَلَيْهِ يَقُولُ: ﴿وَإِذَا صَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النِّسَاءُ: ١٠١]، وقال: ﴿وَالْآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَنْتَقُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الْحُرُوكُ: ٢٠].

ومن المعلوم أن الذي يَنْتَغِي من فضلِ الله قد يَبْقَى في البلدِ يوماً، أو يومين، أو عشرة، أو أكثرَ حَسَبَ مَا تَقْتَضِيهِ الْحَالُ.

وهذا القولُ هو الراجحُ، وهو الذي اختارَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية^(١) رَحِمَهُ اللهُ، ونَصَرَهُ، واختارَهُ أيضاً شيخنا عبدُ الرحمنِ بنُ السَّعْدِي^(٢)، والشيخُ عبدُ اللهِ بنُ عبدِ اللطيفِ، والشيخُ محمدُ رشيدِ رضا، وقال عنه الشيخُ عبدُ العزيزِ بنُ بازٍ فيما سَبَقَ حينما كان بالمدينة، قال: إنه قولٌ قوي، له شواهد^(٣).

لكنه في الأخير ذَهَبَ إلى قولِ الجمهورِ من أصحابِ الإمامِ أحمد^(٤) رَحِمَهُ اللهُ، وعلى كُلِّ حالٍ فَالْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يَتَّبَعَ، وَمَنْ كَانَ فِي نَفْسِهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَالْأَمْرُ وَاسِعٌ، فَيَتِمُّ، وَلَنْ يَقُولَ لَهُ أَحَدٌ: لِمَاذَا أَتَمَمْتَ؟ لَكِنَّ الْكَلَامَ عَلَى الْجَوَازِ.

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٤/ ٣٤، ٣٥، ٩٧، ٩٨).

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في «مجموع الفتاوى» (٢٤/ ١٨): «وأما من تبينت له السنة، وعلم أن النبي ﷺ لم يشرع للمسافر أن يصلي إلا ركعتين، ولم يَحُدَّ السفرَ بزمان ولا مكان، ولا حدَّ الإقامة أيضاً بزمان محدد، لا ثلاثة، ولا أربعة ولا اثني عشر، ولا خمسة عشر فإنه يقصر، كما كان غير واحد من السلف يفعل، حتى كان مسروق قد ولَّوه ولاية لم يكن يختارها، فأقام سنين يقصر الصلاة، وقد أقام المسلمون بـ«نُهَاوَنْد» ستة أشهر يقصرون الصلاة... مع علمهم أن حاجتهم لا تنقضي في أربعة أيام، ولا أكثر... فما دام المسافر مسافراً يقصر الصلاة، ولو أقام في مكان شهوراً.

وقال في (٢٤/ ١٤٠): والذين حددوا ذلك بأربعة أيام، منهم من احتج بإقامة النبي ﷺ؛ فإنه أقامها وقصر.

وقال في (٢٤/ ١٣٧): وأيضاً فمن جعل للمقام حداً من الأيام: إما ثلاثة، وإما أربعة، وإما عشرة، وإما اثني عشر، وإما خمسة عشر فإنه قال قولاً لا دليل عليه. اهـ.

(٢) «فقه الشيخ ابن سعيدي» (٢/ ٣٢٤، ٣٢٥)، و«الفتاوى السعدية» (ص ١٣٠).

(٣) «مجموع فتاوى ابن باز» (٢/ ٢٦٦-٢٧١).

(٤) «مجموع فتاوى ابن باز» (٢/ ٢٧٤، ٢٧٥).

إلا أننا نرى أنه في مسألة الصيام ألا يؤخّر الصوم إلى رمضان الثاني؛ لأنه ربما تتكاثر عليه الشهور فيعجز، ولأنّ تأكّد القصر في السفر أبلغ من تأكّد الإفطار في السفر، فالإفطار والصوم في السفر على حدّ سواء، بل ينظر الإنسان ما هو أفضل له، لكنّ القصر ليس مع الإتمام على حدّ سواء، بل القصر إما واجب، وإما سنة مؤكدة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٨ - باب الصَّلَاةِ فِي السُّطُوحِ وَالْمَنِيرِ وَالْخَشَبِ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَلَمْ يَرِ الْحَسَنُ بَأْسًا أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى الْجَمْدِ وَالْقَنَاظِرِ، وَإِنْ جَرَى تَحْتَهَا بَوْلٌ أَوْ فَوْقَهَا أَوْ أَمَامَهَا إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا سُرَّةٌ^(١).

وَصَلَّى أَبُو هُرَيْرَةَ عَلَى سَقْفِ الْمَسْجِدِ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ^(٢).

وَصَلَّى ابْنُ عُمَرَ عَلَى الثَّلَجِ^(٣).

كُلُّ هَذِهِ آثَارٌ وَاضِحَةٌ فِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ لَا يَبَاشِرُ النِّجَاسَةَ فَإِنَّ صَلَاتَهُ صَحِيحَةٌ، وَلَيْسَتْ مَكْرُوهَةً أَيْضًا كَمَا قِيلَ بِهِ^(٤)، فَلَوْ وَضَعَ الْإِنْسَانُ سَجَادَتَهُ عَلَى أَرْضٍ نَجِسَةٍ، وَصَلَّى فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّهُ مَا يَبَاشِرُهُ طَاهِرٌ.

وَلَيْسَ مَكْرُوهًا أَيْضًا خِلَافًا لِمَنْ قَالَ: إِنَّهُ يُكْرَهُ لِعَتَمَادِهِ عَلَى مَا لَا تَصَحُّ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ.

(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى في «الفتح» (٤٨٦/١)، ولم يذكر الحافظ لا في «الفتح» ولا في «التعليق» من وصله.

وانظر: «الفتح» (٤٨٦/١)، و«التعليق» (٢١٥/٢).

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كما في «الفتح» (٤٨٦/١)، وقد وصله ابن أبي شيبة رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى في «مصنفه»

(٢٢٣/٢) قال: حدثنا وكيع، عن ابن أبي ذئب، عن صالح مولى التوأمة قال: صليت مع أبي هريرة،

فوق المسجد بصلاة الإمام وهو أسفل. «تغليق التعليق» (٢١٥/٢)، و«الفتح» (٤٨٦/١).

(٣) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كما في «الفتح» (٤٨٦/١)، ولم يذكر الحافظ من وصله. وانظر: «الفتح»

(٤٨٦/١)، و«التعليق» (٢١٦/٢).

(٤) كما هو المشهور من مذهب الحنابلة رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، وهو قول طاوس ومالك والشافعي وإسحاق.

وانظر: «المغني» (٤٧٨/٢)، و«كشاف القناع» (٢٩٠/١)، و«الروض المربع» (١٥٠/١)، (١٥١).

ويقال في الجواب عن هذا: إنه لم يمس ما لا تصح الصلاة عليه.
وكذلك الصلاة في السطوح^(١) صحيحة وذَهَبَ بعض العلماء إلى أن الصلاة في
السطوح إذا كان تحتها مارة - أي: قارعة طريق - فإنها لا تصح، والصواب الصحة^(٢).
وكذلك الصلاة على المنبر، وهذه قد ثبتت عن النبي ﷺ، فقد صلى على المنبر،
فكان إذا أراد السجود ينزل، فيسجد على الأرض^(٣).

وإذا قدر أن المنبر واسع يتسع للسجود عليه فلا حاجة للنزول.
والخشب يصلّى عليه أيضًا؛ كالسرير الخشب ما لم يكن أرجوحة، فإن كان
أرجوحة فإنها لا تصح الصلاة عليها، والأرجوحة هي عبارة عن خشبة تكون في
المنتصف، مشدودة في مسبار أو شبهه تتأرجح يمينًا وشمالًا، فهذه قالوا: لا تصح
الصلاة عليها؛ وذلك لأنها غير مستقرة، وأنس بن مالك رضي الله عنه يقول: كنا نصلّي مع
النبي ﷺ في شدة الحر، فإذا لم يستطع أحدنا أن يمكّن جبهته من الأرض بسط ثوبه
فسجد عليه^(٤).

فدلّ هذا على أنه لا بدّ من التمكين، فإن قال قائل: وهل تصح الصلاة في الطائرة؟
قلنا: نعم، ولا شك؛ لأنها مستقرة، وهي وإن كانت على الهواء، لكنها مستقرة،
والإنسان يمكّن جبهته من سطح الطائرة.

(١) السطوح جمع سطح، فهي جمع، وليست مفردًا، كما هو مشهور عندنا في اللغة العامية.
(٢) سئل الشيخ رحمه الله: هل نأخذ من جواز الصلاة على السطوح جواز الصلاة على سطح الحشوش؟
فأجاب رحمه الله: نعم، ما لم يكن الحش في بناية مستقلة، فإن كان في بناية مستقلة، فهو يشبه الحمام أو
شر منه، وقد ورد النهي عن الصلاة في الحمام، وأما إذا لم يكن مستقلًا مثل أن يكون سطح المسجد
واحدًا، وفي جانب منه هذه المراحض فلا بأس أن يصلّى فوقها.

(٣) سيأتي تخريجه قريبًا.

(٤) رواه البخاري (١٢٠٨)، ومسلم (٤٣٣/١) (٦٢٠) (١٩١).

وقال أبو عبد الله: «لم ير الحسنُ بأساً أن يصلي على الجَمَدِ»^(١). والقناطر - يعني: الجُسُور - وإن جرى تحتها بولٌ، أو فوقها، أو أمامها، إذا كان بينهما سترَةٌ؛ يعني: إذا كان بينهما ما يمنع من مباشرة النجاسة.

وقوله تَحَلُّثَهُ: «وصلَّى أبو هريرة على سقفِ المسجدِ بصلاة الإمام». فدلَّ ذلك على أن مَنْ كان في المسجد لا يُشترط أن يرى الإمام، بل يصحُّ الاقتداءُ به، وإن لم يره، لكن بشرط إمكانِ المتابعة بأن يكون يسمَعُ الصوت. ومثل ذلك أيضاً: أن يصلي في القَبْرِ^(٢)، والإمام فوق، فإنَّ الصلاة جائزة إذا كان يُمكنه المتابعة.

وأما مَنْ كان خارجَ المسجد فإنه لا يصحُّ أن يصلي بصلاة الإمام، وذلك لاختلاف المكان.

والمقصود بالجماعة: الاجتماع في المكان والزمان والأفعال، ولهذا أمر الإنسان أن يتابع الإمام، كما قال ﷺ: «فإذا كبر فكبروا، وإذا ركع فاركعوا»^(٣).

وكيف يمكن أن تكون جماعة أو واحدٌ خارجَ المسجد تابعاً لإمام في المسجد. ولو أننا فتحنا هذا الباب لقال القائل: إذا نُصلي على الراديو بصلاة المسجد الحرام، أو بصلاة المسجد النبوي؛ لأنه يُمكنه المتابعة، وإذا كان في التلفاز أمكننا المتابعة والمشاهدة، وحينئذ إذا أمرناه أن يصلي مع الجماعة قال: لا، فأنا أصلي مع إمام أكثر منكم جماعة، وفي مكانٍ أفضل من مكانكم، واليوم أصلي معه صلاة العشاء، وغداً أصلي معه صلاة الجمعة، ولا حاجة لي بمساجدكم.

والعجيب أنه قد أُلِفَ في هذا رسالة اسمُها «الإقناع بصلحة الصلاة خلف المذَّيَّاع»، وهذا قبل أن تأتي التلفزيونات، وذكر صاحبُ هذه الرسالة أدلة، ومنها:

(١) قال الحافظ تَحَلُّثَهُ في «الفتح» (١/٤٨٦): الجَمَدُ بفتح الجيم وسكون الميم، بعدها دال مهملة:

الماء إذا جَمَدَ، وهو مناسب لأثر ابن عمر الآتي: أنه صلى على الثلج. اهـ.

(٢) القبو: بناء تحت الأرض؛ أي: البدروم. وانظر: «المعجم الوسيط» (ق ب و).

(٣) رواه البخاري (٣٧٨)، ومسلم (١/٣٠٨) (٤١١) (٧٧).

«حديث تأمين الملائكة مع الإمام»، فقال: الملائكة تُصَلِّي في السماء مع إمام في الأرض فقاس عالم الشهادة على عالم الغيب، وهذا قياس مع الفارق.

ولو فُتِح للناس هذا الباب لأمكن كل كسول أن يتأخر، ويقول: أنا أصلي مع المذيع الآن.

وفي بعض البلاد ينقلون الصلاة في المنارة، والحمد لله بلادنا - نسأل الله أن يديم علينا ذلك - لا ينقلون الصلاة في المنارة.

فيقول الرجل: أنا أجلس في بيتي، وأصلي على صوت المنارة، ما دامت المتابعة ممكنة.

إذا: نأخذ من هذا أنه لا يصح أن يصلي أحد خلف الإمام، وهو خارج المسجد، إلا في حال واحدة، وهي إذا امتلأ المسجد، واتصلت الصفوف فحينئذ لا بأس.

يقول: «وصلّى ابن عمر على الثلج». أما وقوفه على الثلج فممكن بأن يجعل عليه خفين يقيانه برودة الثلج، لكن إذا سجد فكيف يسجد على الثلج؟ فالعامة تنبتل وتوقف الدم في العروق، ولكن قد يقال: إنه إذا قابل الثلج بجبهته، وهي حارة يذوب الثلج تحتها، أو يقال: إنه يفرش عليه شيئاً، ويصلي عليه، وحينئذ لا يضره.

وابن عمر رضي الله عنه كان قد ذهب إلى أذربيجان^(١)، وحبس الثلج ستة أشهر، فظل يقصر الصلاة^(٢)؛ لأنه مسافر، ولم ينو الإقامة المطلقة، ولا الاستيطان، ولكنه أقام بنية أنه متى زال الثلج رجع إلى أهله.

(١) أذربيجان: بفتح أوله وإسكان ثانيه، بعده راء مهملة مفتوحة، وباء مكسورة، بعدها ياء وجيم وألف ونون، وأذربيجان وقزوين وزنجان كور تلي الجبل من بلاد العراق، وتلي كور إزمينية من جهة المغرب. وانظر: «معجم ما استعجم» (١/ ١٢٩).

فائدة لغوية: قال ياقوت الحموي في «معجم البلدان» (١/ ١٢٨): قال النحويون: النسبة إليه أذري بالتحريك، وقيل: أذري. بسكون الذال؛ لأنه عندهم مركب من أذر، وييجان، فالنسبة إلى الشطر الأول، وقيل: أذري. كل قد جاء.

وهو اسم اجتمعت فيه خمس موانع من الصرف: العجمة والتعريف والتأنيث والتركيب ولحق الألف والنون، ومع ذلك فإنه إذا زالت عنه إحدى هذه الموانع - وهو التعريف - صُرِف؛ لأن هذه الأسباب لا تكون موانع من الصرف إلا مع العلمية، فإذا زالت العلمية بطل حكم البواقي. اهـ.

(٢) رواه البيهقي في «سننه الكبرى» (٣/ ١٥٢)، وقال ابن حجر في «الدرية» (١/ ٢١٢): إسناده صحيح.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٧٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ، قَالَ: سَأَلُوا سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ: مِنْ أَيِّ شَيْءٍ الْمِنْبَرُ؟ فَقَالَ: مَا بَقِيَ فِي النَّاسِ أَعْلَمُ مِنِّي، هُوَ مِنْ أَثْلِ الْغَابَةِ، عَمِلَهُ فُلَانٌ مَوْلَى فُلَانَةٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَامَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ عُمِلَ وَوُضِعَ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ كَبَّرَ، وَقَامَ النَّاسُ خَلْفَهُ، فَقَرَأَ وَرَكَعَ، وَرَكَعَ النَّاسُ خَلْفَهُ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، ثُمَّ رَجَعَ الْقَهْقَرَى فَسَجَدَ عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ عَادَ إِلَى الْمِنْبَرِ، ثُمَّ رَكَعَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، ثُمَّ رَجَعَ الْقَهْقَرَى حَتَّى سَجَدَ بِالْأَرْضِ، فَهَذَا شَأْنُهُ^(١).

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: سَأَلَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ: فَإِنَّمَا أَرَدْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَعْلَى مِنَ النَّاسِ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ أَعْلَى مِنَ النَّاسِ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

قَالَ: فَقُلْتُ: إِنْ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ كَانَ يَسْأَلُ عَنْ هَذَا كَثِيرًا، فَلَمْ تَسْمَعْهُ مِنْهُ؟ قَالَ: لَا.

[الحدِيث ٣٧٧- أطرافه في: ٤٤٨، ٩١٧، ٢٠٩٤، ٢٥٦٩].

الشاهد من هذا الحديث: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ صَلَّى عَلَى الْخَشَبِ، لَكِنْ لَضِيقِ دَرَجِ الْمِنْبَرِ لَمْ يَتِمَكَّنْ أَنْ يَسْجُدَ عَلَيْهِ، فَكَانَ ﷺ يَقُومُ وَيَرْكُعُ وَيَرْفَعُ، وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ، ثُمَّ يَرْجِعُ الْقَهْقَرَى، فَيَسْجُدُ عَلَى الْأَرْضِ، وَقَالَ لَهُمْ: «إِنَّمَا فَعَلْتُ هَذَا لِتَأْتُوا بِي وَلِتَعْلَمُوا صَلَاتِي»^(٢).

وَوَقَعَ فِي حَادِثَةِ الْمِنْبَرِ هَذِهِ آيَةُ عَظِيمَةٌ لِلرَّسُولِ ﷺ، وَهِيَ أَنَّهُ كَانَ يَخْطُبُ إِلَى جِذْعِ نَخْلَةٍ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ، وَلَمَّا خَطَبَ عَلَى الْمِنْبَرِ أَوَّلَ جُمُعَةٍ صَارَ لِهَذَا الْجِذْعِ حَنِينٌ كَحَنِينِ الْعِشَارِ - يَعْنِي: الْإِبِلَ - لِفَقْدِ مَقَامِ النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَهُ، حَتَّى نَزَلَ الرَّسُولُ ﷺ وَسَكَتَهُ، كَمَا تُسَكَّتُ الْمَرْأَةُ طِفْلَهَا، فَسَكَتَ^(٣).

(١) رواه مسلم بنحوه (٣٨٦/١) (٥٤٤) (٤٤).

(٢) رواه البخاري (٩١٧)، ومسلم (٣٨٦/١، ٣٨٧) (٥٤٤) (٤٤).

(٣) رواه البخاري (٣٥٨٤، ٣٥٨٥).

وفي هذا دليل: على أن الصحابة كانوا ينظرون إلى النبي ﷺ حين صلاته وانتقالاته؛ لقوله: «إنما فعلت هذا لتأتموا بي، ولتعلموا صلاتي». وهذا هو الظاهر.

فهل يقال: إن غيره من الأئمة كهو، أو يقال: إنه ليس كالنبي ﷺ؛ لأن النبي ﷺ يُقْتَدَى به، وأفعاله كلها تشريع بخلاف غيره.

نقول: إن توقفت متابعة الإمام على النظر إليه فليُنْظَرُ إليه مثل أن يكون الرجل أصم لا يسمع التكبير، ولا يمكن أن يتابع الإمام إلا بالنظر، فليُنْظَرُ، وإلا فالأفضل أن لا ينظر إليه.

واستدل بعض العلماء من إخواننا المعاصرين بهذا الحديث على أن تكبيرات الانتقال سواء فلا يفرق بعضها عن بعض، قال: لأنه لو كان يفرق بين التكبيرات لكان الناس يعلمون ذلك بدون أن يصعد على المنبر.

ف قيل له: إن صعود الرسول ﷺ على المنبر؛ إنما كان ليأتموا به، وليعلموا صلاته. فقالوا: نعم، ولولا أن للاهتمام به أثراً ما ذكره ﷺ.

والذي عندي في هذه المسألة: أن الإمام لا يفرق بين التكبيرات، وأن هذا هو السنة؛ لأنه لو كان يفرق لَنُقِلَ، وغاية ما رأيت من كلام العلماء أنهم قالوا: ينبغي أن يطيل التكبير إذا هوى من القيام إلى السجود، أو إذا رفع من السجود إلى القيام؛ وذلك لطول الفصل بينهما.

ومع هذا ففي النفس من هذا شيء، والذي نرى أن التكبيرات سواء. وبعض الناس يقول: هذا لا يريح المأمومين. فيقال لهم: هو لا يريحهم لأول مرة؛ لأنها قد جرت العادة عند أكثر الأئمة أن يفرقوا بين التكبيرات، فهذا المأموم يتابع، فمتى تغير التكبير عليه عَرَفَ أنه جالس أو قائم، لكن إذا لم تختلف التكبيرات عليه كان أشد لنفسه؛ لئلا يقوم في محل الجلوس، أو يجلس في محل القيام، فيعتب الناس عليه، وإذا تمرن الناس سهل عليهم.

وكنْتُ أنا في أولِ إمامتي لهذا المسجد أفعلُ ما يفعلُه الناسُ عندَ الجلوسِ، فأجعلُ له تكبيرًا خاصًّا، ثم نَبَّهني بعضُ الإخوة الذين جاءوا من المدينة في زيارة -لي- وقال لي: لماذا تفعلُ هذا الشيء هل عندك بذلك أثرٌ؟ قلتُ: لا، لكنني اتَّبعتُ غيري.

قال: ليس في ذلك أثرٌ، وخيرُ الهدي هَدي محمدٍ ﷺ، ففعلتُ، وفي أولِ مرة قالوا -لي-: سبحانَ الله، سبحانَ الله؛ لأنهم معتادون على أن تكبيرة الجلوس غيرُ تكبيرة القيام، لكن الحمدُ لله بعدئذ عَرَفُوا وصاروا لا يظنونَ أني سهوتُ. وفي هذا الحديثِ دليلٌ: على جوازِ الحركةِ اليسيرة في الصلاة؛ لأنه يرجعُ القَهْقَرَى، ويضعُدُ، فيجمعُ بين الفعلِ في أولِ الأمرِ وفي آخره، وهذا يسيرٌ، ولمصلحة المأمومين. وفيه أيضًا: ما أشار إليه الإمامُ أحمدُ من أنه لا بأس أن يكونَ الإمامُ أعلى من المأموم، لكن إذا كان العلوُّ يسيرًا^(١).

وأما إذا كان العلوُّ كثيرًا فإنه يكرهُ إلا أن يكونَ مع الإمام أحدٌ من المأمومين^(٢)؛ لأن غايةَ ما فيه أن الجماعةَ تفرَّقَتْ، بعضها فوقَ، وبعضها تحتُ، على أنه لا ينبغي أن تفرَّقَ الجماعةُ، فكلما كانوا في محيطٍ واحدٍ فهو أفضلُ، بل إن الأفضلَ أن يدنو كلُّ صفٍّ من الصفِّ الذي أمامه حتى يكونوا جمعًا واحدًا.

فائدة: يحصلُ في أيامِ الشتاء نزاعٌ بين الناسِ، فبعضهم يريدُ أن تكون الصلاةُ في رَحبة المسجد^(٣)؛ لأنَّ فيها شمسًا، وبعضهم يقولُ: لا، بل تتقدَّم. ثم يحصلُ النزاعُ، فبأيِّهما يُقتدى؟ يقالُ: والأمرُ واسعٌ، فمَن أراد الصلاةَ في الشمسِ فليصلْ، ومَن أراد في الظلالِ

(١) انظر: «المغني» (٣/٤٧-٤٩)، و«الكافي» (١/١٩٣)، و«الإنصاف» (٢/٢٩٧)، و«كشف القناع» (١/٤٩٣).

(٢) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: هل تصح صلاة المأموم قدام الإمام؟

فأجاب رحمه الله: لا تصح صلاة المأموم قدام الإمام، ولو كان يساره أو يمينه.

(٣) رَحبة المسجد -بفتح الحاء-: ساحته، وجمعها رَحَبٌ وَرَحَبَاتٌ.

مختار الصحاح (رح ب).

فليصل، ولكننا نختار أن الإمام يكون في الظلال، ومن شاء أن يصلي معه في ذلك الظلال فليصل، ومن لم يشأ فليصل في الشمس؛ وذلك لأن بعض الناس إذا قام في الشمس يصيبه الدوخة، ويحصل منه إما سقوط، وإما تقيؤ، وإما غير ذلك، لا سيما فيما إذا كان الوقت حاراً بعض الشيء، والواجب على الإمام أن يراعي المأمومين، ويقتدي بأضعفهم.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٧٨- حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ الطَّوِيلُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَقَطَ عَنْ فَرَسِهِ، فَجَحِشَتْ سَاقُهُ -أَوْ كَتِفُهُ- وَآلَى مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا فَجَلَسَ فِي مَشْرِئَةٍ لَهُ دَرَجَتُهَا مِنْ جُدُوع، فَأَتَاهُ أَصْحَابُهُ يَعُودُونَهُ، فَصَلَّى بِهِمْ جَالِسًا وَهُمْ قِيَامٌ، فَلَمَّا سَلَّمَ، قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا»^(١) وَنَزَلَ لِتِسْعٍ وَعَشْرِينَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ آلَيْتَ شَهْرًا، فَقَالَ: «إِنَّ الشَّهْرَ

(١) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: إذا كان الإمام عاجزاً عن السجود فهل يسجد المأموم؟

فأجاب رحمه الله: يحتمل أن نقول: لا تسجد على الأرض؛ لأن إمامك عاجز، كما قلنا في القيام؛ لأننا نقول: إن عموم قوله: «إنما جعل الإمام ليؤتم به» يشمل هذا.

وعليه فلو كان الإمام يصلي بنا، ولكنه لا يسجد على الأرض، وإنما يومئ إيماءً فإننا نومئ إيماءً نحن أيضاً. وقد نقول: إن العلة التي ذكرها النبي ﷺ تمنع الإلحاق وهي القيام عليه، كما تقوم الأعاجم: الفرس والروم، وهذا لا يتأتى فيه هذه العلة، فيمتنع القياس.

ولكن يبقى النظر: هل يجوز أن نأتم بمن لا يستطيع أن يركع ويسجد؟ يرى بعض العلماء أنه لا يجوز، وأنه إنما استثنى القيام لورود النص به، وما عدا ذلك فلا يجوز أن يأتم القادر بالعاجز عن أي ركن من أركان الصلاة.

إذاً لدينا الآن ثلاثة احتمالات:

الاحتمال الأول - وهو المذهب -: هو أنه لا يصح أن يأتموا به إطلاقاً.

والاحتمال الثاني: أن يأتموا به، ويتابعوه في الإيماء. وهذا الاحتمال غير صحيح؛ لما قد بينا من أنه لا يصح القياس على القيام.

تِسْعَ وَعِشْرُونَ^(١).

[الحديث ٣٨٧ - أطرافه في: ٦٨٩، ٧٣٢، ٧٣٣، ٨٠٥، ١١١٤، ١٩١١، ٢٤٦٩، ٥٢٨٩، ٥٢٠١، ٦٦٨٤].

ما يتعلّق بالإمام والمأموم سَبَقَ الكلامُ عليه.
 ﴿وَأَمَّا قَوْلُهُ: «أَلَى مِنْ نَسَائِهِ شَهْرًا». فهو من الأَلْيَةِ، وهو الحلفُ؛ يعني: حَلَفَ ﷺ
 أَنْ يَعْتَزِلَ نِسَاءَهُ شَهْرًا، وذلك لنزاعٍ بينه وبينهن.
 وَكَانَ ﷺ بِشَرًّا يَنَازِعُ وَيَنَازِعُ، وَلَا سِيَّما أَهْلَهُ فَإِنَّهُمْ يَنَازِعُونَهُ، لَكِنَّهُ ﷺ يَضْبِرُ عَلَيْهِنَ،

=

والاحتمال الثالث: أَنْ يَأْتُمُوا بِهِ، وَلَكِنْ يَسْجُدُونَ، وَهَذَا أَقْرَبُ الْأَقْوَالِ.
 وَسُئِلَ أَيْضًا ﷺ: إِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ جَلْسَةَ الْاِسْتِرَاحَةِ، فَهَلْ يَجْلِسُهَا الْمَأْمُومُ؟
 فَأَجَابَ ﷺ: نَعَمْ، إِذَا كَانَ الْإِمَامُ يَرَى جَلْسَةَ الْاِسْتِرَاحَةِ فَلْيَجْلِسِ الْمَأْمُومُ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ تِمَامِ
 الْمَتَابَعَةِ، وَإِذَا كَانَ لَا يَرَاهَا فَلْيَقُمْ الْمَأْمُومُ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ تِمَامِ الْمَتَابَعَةِ، لَكِنْ عَبَّرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ
 تَيْمِيَّةٍ ﷺ بِأَنَّهُ يَسْتَحِبُّ لِلْمَأْمُومِ أَنْ لَا يَجْلِسَ، إِذَا كَانَ الْإِمَامُ لَا يَرَى الْجَلْسَةَ، وَلَمْ يَقُلْ: يَجِبُ.
 وَلَعَلَّ الْفَرْقَ بَيْنَ هَذِهِ وَبَيْنَ قِيَامِ الْإِمَامِ عَنِ التَّشْهَدِ الْأَوَّلِ - حَيْثُ إِنَّ الْمَأْمُومَ يُلْزَمُهُ أَنْ يَقُومَ وَلَا
 يَجْلِسَ - لَعَلَّ الْفَرْقَ: أَنَّ الْجُلُوسَ لِلتَّشْهَدِ الْأَوَّلِ طَوِيلٌ، فَتُبَيِّنُ فِيهِ الْمَخَالَفَةَ تِمَامًا عَلَى الْإِمَامِ،
 بِخِلَافِ جَلْسَةِ الْاِسْتِرَاحَةِ، فَإِنَّ الْمَخَالَفَةَ فِيهَا يَسِيرَةٌ.

لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ نَقُولُ: اتَّبِعْ إِمَامَكَ، فَإِنْ كَانَ يَجْلِسُ فَاجْلِسْ، وَلَوْ كُنْتَ لَا تَرَاهَا، وَإِنْ كَانَ لَا يَجْلِسُ
 فَلَا تَجْلِسْ، وَإِنْ كُنْتَ تَرَاهَا، وَالْمَتَابَعَةُ وَالْمُوَافَقَةُ وَمَظْهَرُ الْمُصَلِّينَ بِمَظْهَرٍ وَاحِدٍ هَذَا أَمْرٌ مُهِمٌّ، أَلَمْ
 تَرَ أَنَّ الصَّحَابَةَ ﷺ أَنْكَرُوا عَلَى عِثْمَانَ أَنْ يَتِمَّ فِي مَنًى، وَمَعَ ذَلِكَ صَلَّوْا خَلْفَهُ، وَمِنْ جَهْلَةٍ مَنْ أَنْكَرَ
 عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ؛ إِذْ إِنَّهُ لَمَّا بَلَغَهُ أَنَّ عِثْمَانَ أَتَمَّ اسْتِرْجَعَ؛ أَيُّ قَالَ: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ،
 كَيْفَ يَتِمُّ؟! وَكَانَ يَصَلِّي مَعَهُ إِتِمَامًا، فَقِيلَ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ كَيْفَ تَصَلِّي مَعَهُ إِتِمَامًا؟ قَالَ: الْخِلَافُ
 شَرٌّ، فَانْظُرُوا نَظْرَةَ السَّلَفِ، فَقَدْ جَعَلُوا الْاِخْتِلَافَ وَالْخِلَافَ بَيْنَ الْأُمَّةِ شَرًّا.

وَقَدْ كَانَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ﷺ يَرَى أَنَّ الْقَنُوتَ فِي الْفَجْرِ بَدْعَةٌ، وَكَانَ إِذَا اتَّمَّ بِمَنْ يَقْنُتُ فِي الْفَجْرِ
 يَتَابَعُهُ، وَيُؤْمِنُ عَلَى دَعَائِهِ وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ عَدَمِ الْاِخْتِلَافِ.

(١) رواه مسلم (٣٠٨/١) (٤١١) (٧٧) مختصرًا.

وَجُحِّشَتْ سَاقُهُ؛ أَيُّ: انْخَدَشَتْ. «النهاية» (ج ح ش)، والمَشْرُوبَةُ - بضم الراء وفتحها -: الغرفة.
 «النهاية» لابن الأثير (ش ر ب).

ويقول: «خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي»^(١).
 وقوله ﷺ: «فجلس في مشربة»؛ المشربة الظاهر أنها السري^(٢)، لكن يقول:
 درجتها من جذوع النخل.
 وقوله ﷺ: «ونزل لتسع وعشرين». يعني: قبل إتمام الثلاثين.
 وقوله ﷺ: «فقالوا: إنك آليت شهراً؟». هذا الاستفهام لا يقصدون به
 الاعتراض أبداً، وإنما يقصدون به بيان الحكمة؛ يعني لماذا نزل لتسع وعشرين،
 والشهر قد يكون ثلاثين؟
 فقال: «إن الشهر تسع وعشرون».

وقوله: «الشهر». هل «ال» هنا للعهد، أو لبيان الجنس؟
 الجواب: للعهد؛ يعني: هذا الشهر كان تسعاً وعشرين، وليست لبيان الجنس
 بدليل أن النبي ﷺ قال: «الشهر هكذا، وهكذا، وهكذا»^(٣). وقالها ثانية، وقبض
 الإبهام؛ يعني: يكون ثلاثين ويكون تسعاً وعشرين.
 وفي هذا الحديث دليل: على جواز الإيلاء شهراً، أو أقل من أربعة أشهر، فيهجر
 الإنسان امرأته شهراً، أو شهرين، أو ثلاثة أو أربعة، لكن لا يزيد وهذا بشرط أن يكون
 له سبب، أما بدون سبب فلا يجوز.



(١) رواه الترمذي (٣٨٩٥)، وابن ماجه (١٩٧٧).

قال الشيخ الألباني رحمته الله في تعليقه على سنن ابن ماجه: صحيح.

(٢) وذكر الحافظ في «الفتح» (٤٨٨/١)، وابن الأثير في «النهاية»، كما سبق، أن المشربة هي: الغرفة المرفعة.

(٣) رواه البخاري (١٩٠٨)، ومسلم (٧٥٩/٢) (١٠٨٠) (٤).

وهل الغرض من الإيلاء الإيذاء، أو التأديب؟

لا شك أن الغرض منه هو التأديب، فإذا تَمَّت المدة قبل الأربعة أشهر فلا إشكال، وإن زادت المدة على أربعة أشهر قيل له: إذا تَمَّت الأربعة إما أن ترجع إلى أهلِكَ، وإما أن تُطلَّق، وإذا رَجَعَ إلى أهلِهِ قبل تمام المدة لزمه كفارة يمين؛ لأنه حنث في يمينه، وإن أبى أن يرجع فللزوجة أن تطالبه بالفسخ، وحينئذ يفسخ العقد^(١).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٩ - بَابُ إِذَا أَصَابَ ثَوْبُ الْمُصَلِّي امْرَأَتَهُ إِذَا سَجَدَ.

٣٧٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ عَنْ خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي وَأَنَا حِذَاءَهُ وَأَنَا حَائِضٌ، وَرُبَّمَا أَصَابَنِي ثَوْبُهُ إِذَا سَجَدَ. قَالَتْ: وَكَانَ يَصَلِّي عَلَى الْخُمْرَةِ^(٢).
وهذا ليس فيه إشكال.



(١) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: ما معنى آلى؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: آلى؛ يعني: حلف، فقال: والله لا أجامع زوجتي لمدة شهر، أو لا أنام معها على فراش لمدة شهر.

فسئل رَحِمَهُ اللَّهُ: وهل يكون معها في البيت؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: نعم، يكون معها، لكن له أن يعتزل، إذا كان لسبب.

(٢) رواه مسلم (٤٥٨/١) (٥١٣) (٢٧٠).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٠- بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْحَصِيرِ.

وَصَلَّى جَابِرٌ وَأَبُو سَعِيدٍ فِي السَّفِينَةِ قَائِمًا^(١).

وَقَالَ الْحَسَنُ: قَائِمًا مَا لَمْ تَشُقَّ عَلَى أَصْحَابِكَ تَدُورُ مَعَهَا وَإِلَّا فَقَاعِدًا^(٢).

إِذَا: اسْتَفَدْنَا أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَصَلِّيَ فِي السَّفِينَةِ، لَكِنْ قَائِمًا، وَهَذَا فِي الْفَرِيضَةِ، وَأَمَّا النَّافِلَةُ فَيَصَلِّيُ قَاعِدًا، وَلَا حَرَجَ لَأَنَّهُ مُسَافِرٌ.

﴿وَقَوْلُ الْحَسَنِ: «تَدُورُ مَعَهَا». يَعْنِي: إِلَى الْقِبْلَةِ، وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ فِي الطَّائِرَةِ تَدُورُ مَعَهَا إِلَى الْقِبْلَةِ، وَإِلَّا فَإِنَّهُ إِنْ عَجَزَ يَصَلِّيُ قَاعِدًا؛ لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ لَا يَتَحَمَّلُ أَنْ يَقِفَ قَائِمًا، وَالسَّفِينَةُ تَمُشِي فِي الْبَحْرِ فَيَخْشَى أَنْ يَسْقُطَ، فَيَصَلِّيُ قَاعِدًا.



(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٤٨٨/١)، وقد وصله أبو بكر بن أبي شيبة رَحِمَهُ اللَّهُ في «مصنفه» (٢٦٦/٢)، وقال: حدثنا مروان بن معاوية، عن حميد قال: سئل أنس عن الصلاة في السفينة، فقال عبد الله بن أبي عتبة، مولى أنس، وهو معنا جالس: سافرت مع أبي سعيد الخدري، وأبي الدرداء، وجابر بن عبد الله، قال حميد: وأناس قد ساءهم، فكان إمامنا يصلي بنا في السفينة قائمًا، ونصلي خلفه قيامًا، ولو شئنا لأرفأنا -أي: أرسينا- وخرجنا.

وانظر: «تغليق التعليق» (٢١٧/٢)، و«فتح الباري» (٤٨٩/١).

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٤٨٨/١).

وانظر: «التغليق» (٢١٨/٢).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٨٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ جَدَّتَهُ مُلَيْكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِبَطْنِهَا صَنَعَتْهُ لَهُ فَأَكَلَ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ: «قُومُوا فَلْأَصِلَ^(١) لَكُمْ» قَالَ أَنَسٌ: فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طُولِ مَا لَيْسَ، فَضَخَّخْتُهُ بِمَاءٍ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَفَفْتُ وَالْيَتِيمَ وَرَأَاهُ وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا، فَصَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ أَنْصَرَفَ^(٢).

[الحديث ٣٨٠- أطرافه في: ٧٢٧، ٨٦٠، ٨٧١، ٨٧٤، ١١٦٤].

في هذا الحديث دليلٌ: على جوازِ مُصَافَّةِ الصبي، أما في النفلِ فظاهرٌ، وأما في الفرضِ فبانتفاءِ الفرقِ بينِ الفرضِ والنفْلِ، فيجوزُ أن يقفَ في الصفِّ رجلٌ بالغٌ، ومعهُ صبيٌّ وهل يجوزُ أن يقومَ، ومعهُ امرأةٌ؟

الجوابُ: لا؛ لأنَّ المرأةَ ليست من مصافِّ الرجالِ، ولهذا صَلَّتِ العجوزُ من

(١) قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتح» (١/ ٤٩٠): قوله: فلأصلي لكم، كذا في روايتنا بكسر اللام وفتح الياء، وفي رواية الأصيلي بحذف الياء، قال ابن مالك: روي بحذف الياء وثبوتها مفتوحةً وساكنةً، ووجهه: أن اللامَ عند ثبوت الياء مفتوحةٌ لأمِّ «كي»، والفعلُ بعدها منصوبٌ بـ«أن» مضمرة، واللامُ ومصحوبها خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: قوموا فقيامكم لأصلي لكم. ويجوز على مذهب الأخفش أن تكون الفاء زائدة، واللامُ متعلقة بـ«قوموا».

وعند سكون الياء يحتمل أن تكون اللامُ أيضًا لامَ «كي»، وسُكِّنَت الياء تخفيفًا، أو لامُ الأمر، وثبتت الياء في الجزم إجراءً للمعتل مُجْرَى الصحيح؛ كقراءة قُتِبَل: «إنه من يتقي ويصبر» وعند حذف الياء اللامُ لأمِّ الأمر، وأمر المتكلم نفسه بفعل مقرون باللام فصيح قليل في الاستعمال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَنَحْمِلَ خَطِيئَتَكُمْ﴾ [التكوير: ١٢]. قال: ويجوز فتح اللام، ثم ذكر توجيهه.

وفيه لغيره بحث اختصرته؛ لأن الرواية لم ترد به، وقيل: إن في رواية الكُشْمِينِي «فأصل» بحذف اللام، وليس هو فيما وقفت عليه من النسخ الصحيحة، وحكى ابن قُرقول عن بعض الروايات: «فلنصل». بالنون وكسر اللام والجزم، واللام على هذا لامُ الأمر، وكسرهما لغة معروفة. اهـ.

(٢) رواه مسلم (١/ ٤٥٧) (٦٥٨) (٢٦٦).

ورائهم، مع أنها جدّة أنس بن مالك، وجدّة اليتيم، فهي من محارمهما، ومع ذلك صلت وحدها وخلف الصف^(١).

وهذا دليل: على أن الدّين الإسلامي يحرم، ويحارب الاختلاط بين الرجال والنساء حتى في أماكن العبادة، وقد حثّ النبي ﷺ النساء على التأخّر، فقال: «خير صفوف النساء آخرها، وشرها أولها، وخير صفوف الرجال أولها، وشرها آخرها»^(٢).

وكلّ هذا إنما هو لأجل بُعدِ النساء عن الرجال، والآن يوجد من أقوامنا وإخواننا - ونعني بأقوامنا من العرب، وإخواننا المسلمين عموماً - من يجعلون الشباب المراهقين مع الشابات المراهقات في الدراسة جنباً إلى جنب، كلّ الحصة لمدة ساعة إلا ربعاً أو ساعة فأكثر، وهو إلى جنبها، وحرارة فخذها وحرارة تلتقيان - والعياذ بالله - وربما يكون على المرأة لباس غير ساتر أيضاً، وهذه محنة. ولكن كأن الأمر شراباً بارداً في صيف حار، بل هو ألدُّ على نفوسهم من هذا.

فيجب على طلبة العلم أن يحاربوا هذا الشيء، وأن يكتبوا في الصحف، ويتكلّموا في المساجد، وفي المجالس بأنّ هذا حرام، ولا يحل، وأنه إن دعت الضرورة إلى اتفاق النساء والرجال في الموادّ فلتجعل النساء في غرف خاصة، وتُنقل إليهم المحاضرات عبر الميكروفون أو عبر الشاشة، ويكنّ لهن باب آخر غير مدخل الرجال.

مع أننا لا نرى - إطلاقاً - أن تتساوى مناهج النساء والرجال؛ لأنّ من مناهج الرجال ما لا تحتاج إليه النساء، ومن مناهج النساء ما لا يحتاج إليه الرجال، أو تكون حاجتهم أقل.

(١) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: هل يستدل بهذا الحديث على جواز صلاة المنفرد خلف الصف إذا لم يجد مكاناً في الصف؟

فأجاب رحمه الله: هذا الحديث بالفعل قد استدل به شيخ الإسلام رحمه الله على جواز صلاة المنفرد خلف الصف إذا لم يجد مكاناً، ووجه الدلالة: أنه لما يكن للمرأة مكان مع الرجال شرعاً - لا حبساً؛ لأن المكان واسع - كان كذلك من لم يجد مكاناً حبساً، وهو استدلال لطيف.

(٢) رواه مسلم (٣٢٦/١) (٤٤٠) (١٣٢).

وعلى سبيل المثال: كيف نُدرِّسُ للمرأة الهندسة؟ هل حتى تُتابع -غداً-
المقاولين في الأسواق؟ أو لتقيس المسافات؟ فلا فائدة في تدريس الهندسة للمرأة.
وكذلك القول في الجغرافيا، فهي لا فائدة من تدريسها للمرأة، وغير ذلك كثير.
لكن مع الأسفِ ضَعُفُ الشخصية في المسلمين أدَّتْ إلى أن يقتدوا بالكفار، لأن
هذه عادة الأضعف أنه يقتدي بالأقوى، والشخصية الإسلامية مع الأسف معدومة.
لكنَّ الحركات الآن المستقبلية في الشباب -نرجوا الله تعالى أن يكتب لها النجاح-
وبعض الحكومات تركبُ رأسها، فإذا قيل: هذا حرام قالوا: هذا أصولي، لاجتواه
وانتهبوا له. والأصولي عندهم هو المخرب، وكذبوا عليه.

فالأصوليون حقاً هم أبعد الناس عن التخريب لا شك، ثم ما معنى كلمة «أصولي»؟
في ظني -والعلم عند الله- أنها كلمة واردة من الكفرة؛ لئلا يقولوا: هذا إسلامي؛
إذ إن الكفار يخافون من الإسلام، وحُقَّ لهم أن يخافوا، فلو كان الإسلام حقيقياً لدمر
عروشهم، لكنه غثاء كغثاء السيل.

والمهم: أن هذه الأحاديث وأمثالها تدلُّ على أن الشرع له نظرٌ في بُعد النساء عن
الرجال؛ لعظم الفتنة.

ثم سبحانه الله العظيم، ليتَّه شيخٌ كبيرٌ وعجوزٌ كبيرةٌ لكان الأمر أهون، لكنه شابٌ
مراهقٌ، وفتاةٌ مراهقةٌ -فسبحان الله-، لاشيء أعظم من هذه الفتنة. نسأل الله
العافية^(١).



(١) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: ما هو حكم الدراسة في الجامعات المختلطة؟

فأجاب رحمه الله: إذا أمكن أن تعيش المرأة بدونها أو الرجل بدونها فليفعل، وإذا لم يمكن فالواجب
أن يتحرز من الجلوس إلى المرأة وأن يغيض الطرف، وأن يكون هذا كالمُكره، كما أننا ندخل
السوق، وفيه نساء متبرجات، ويزاحن الرجال، بل في الطواف في المسجد الحرام؛ فالأشياء التي
لا بد منها يجب على الإنسان أن يحترز من الوقوع في المحرم، ويعفو الله عنه.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٢١- بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْخُمْرَةِ.

٣٨١- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصَلِّي عَلَى الْخُمْرَةِ. الْخُمْرَةُ هِيَ قَدْرٌ مَا يَغْطِي بِهِ الْإِنْسَانُ وَجْهَهُ؛ يَعْنِي كَالْمِنْدِيلِ يَضَعُهَا الْإِنْسَانُ، يَتَّقِي بِهَا حَرَّ الشَّمْسِ، أَوْ شِدَّةَ الْأَرْضِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَقَدْ قَالَ أَحَدُ الْفُقَهَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: يَكْرَهُ أَنْ يَخْصَّ جَبْهَتَهُ بِهَا يَسْجُدُ عَلَيْهِ؛ لِثَلَاثِ شَبَابَةٍ بِذَلِكَ الرَّاغِضَةُ^(١).



(١) انظر: «المبدع» (١/ ٤٨٠)، و«الفروع» (١/ ٤٢٨)، و«الروض المربع» (١/ ١٨٧)، و«كشف القناع» (١/ ٣٧٣).

وقد سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: كيف يكره العلماء الصلاة على الخمرة مع وجود هذا الحديث؟ فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: إن العلماء لم يكرهوا الصلاة على الخمرة، وإنما كرهوا أن يَخْصَّ المصلي جبهته بها يسجد عليه؛ أي: أن يجعل شيئاً بقدر الجبهة يسجد عليه.

فسئل رَحِمَهُ اللَّهُ: أليست الخمرة كذلك؟ فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: لا، بل الخمرة واسعة، فهي تسع اليدين والجبهة والأنف، وبعضها الأنف والجبهة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٢- بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْفِرَاشِ.

وَصَلَّى أَنَسٌ عَلَى فِرَاشِهِ ^(١).

وَقَالَ أَنَسٌ: كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَيَسْجُدُ أَحَدُنَا عَلَى ثَوْبِهِ ^(٢).

٣٨٢- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَنَامُ بَيْنَ يَدَي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَجُلَايَ فِي قِبْلَتِهِ، فَإِذَا سَجَدَ غَمَزَنِي فَقَبَضْتُ رِجْلِي، فَإِذَا قَامَ بَسَطْتُهَا، قَالَتْ: وَالْيُيُوتُ يَوْمَئِذٍ لَيْسَ فِيهَا مَصَابِيحُ ^(٣).

[الحديث ٣٨٢- أطرافه في: ٣٨٣، ٣٨٤، ٥٠٨، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤،

٥١٥، ٩٩٧، ١٢٠٩، ٦٢٧٦].

قالت ذلك اعتذاراً؛ لأنه قد يقول قائل: لماذا تَمُدُّ رِجْلَهَا حتى يحتاج النبي ﷺ إلى أن يَغْمِزَهَا، لماذا لم تَكْفُفْهَا، فَبَيَّنْتَ هذا العذر، لئلا تُتَّهَمَ بهذه التُّهْمَةِ.



(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم كما في «الفتح» (١/ ٤٩١)، وقد وصله ابن أبي شيبة في «مصنفه»

(١/ ٢٧٢) عن ابن المبارك عن حميد قال: كان أنس يصلي على فراشه. «تغليق التعليق»

(٢/ ٢١٩)، و«الفتح» (١/ ٤٩١).

وقد سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: أليس الخشوع لله في الصلاة لا يتناسب مع الصلاة في الفراش؟ فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: هذا صحيح، ولكن هذا كان من أنس لعذر، والمقصود من البخاري هو بيان جواز الصلاة على الفراش، لا أنها هي والأرض سواء.

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم كما في «الفتح» (١/ ٤٩١)، وقد أسنده في الصلاة من طرق، منها

في الباب الذي يليه برقم (٣٨٥)، من حديث بكر بن عبد الله المزني، عن أنس، بمعناه وانظر:

«تغليق التعليق» (٢/ ٢١٩) و«الفتح» (١/ ٤٩١).

(٢) رواه مسلم (١/ ٣٦٦) (٥١٢) (٢٦٧).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٨٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَصَلِّي، وَهِيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ عَلَى فِرَاشٍ أَهْلِهِ اعْتَرَا ضَ الْجَنَازَةَ ^(١).

٣٨٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ عِرَاكِ، عَنْ عُرْوَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصَلِّي، وَعَائِشَةُ مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ عَلَى الْفِرَاشِ الَّذِي يَنَامَانِ عَلَيْهِ. هَذَا فِيهِ دَلِيلٌ: عَلَى جَوَازِ الصَّلَاةِ عَلَى الْفِرَاشِ ^(٢)، وَفِيهِ أَيْضًا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ فِرَاشَ الْمَرْأَةِ وَزَوْجَهَا وَاحِدٌ؛ لِقَوْلِهِ: عَلَى الْفِرَاشِ الَّذِي يَنَامَانِ عَلَيْهِ. وَهَذَا هُوَ السَّنَةُ وَالْأَفْضَلُ وَالْأَكْمَلُ وَالْأَقْرَبُ لِلْأَلْفَةِ؛ خِلَافًا لِلْمُتَرَفِّينَ التَّالِفِينَ الَّذِينَ يَدَّعُونَ أَنَّ الْمَرْأَةَ تَكُونُ فِي فِرَاشٍ وَحْدَهَا، وَالرَّجُلُ فِي فِرَاشٍ وَحْدَهُ، وَمَا عَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾ [النساء: ١٨٧]. وَأَيُّ شَيْءٍ أَذْنَى مِنْ لِبَاسِ الْإِنْسَانِ إِلَيْهِ؟ لَكِنَّ هَؤُلَاءِ لَا يَعْرِفُونَ مِنَ السَّنَةِ شَيْئًا، وَيَجْعَلُونَ الْأُمُورَ تَابِعَةً لِأَذْوَاقِهِمْ ^(٣). وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: فِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اعْتِرَاضَ الْإِنْسَانِ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي لَا يَضُرُّ، لَا سِيَّمَا مَعَ الْحَاجَةِ؛ لِأَنَّ بَيْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ صَغِيرًا ^(٤).

(١) رواه مسلم (٣٦٦/١) (٥١٢) (٢٦٧).

(٢) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: هل تجوز الصلاة على الفراش الإسْفَنْج؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: لا؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْفُرْشَ لَا يَسْتَقِرُّ عَلَيْهَا الْإِنْسَانُ، وَكَذَلِكَ نَقُولُ فِي الْقَطْنِ، وَلَكِنْ إِذَا كَانَ يَشْتَدُّ إِذَا غَمَزَهُ كَفَى.

(٣) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: لو قال قائل: إنما كان النبي ﷺ ينام هو وزوجه على فراش واحد؛ لِأَنَّ بَيْتَهُ كَانَ ضَيْقًا، وَلَا يَحْتَمِلُ فِرَاشَيْنِ؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: إن ذلك ليس بصواب؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَرَدَ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَأْمُرُهُم بِالْمِخْضَبِ، وَيُمْلَأُ، وَيَغْتَسِلُ فِيهِ، ثُمَّ يَقُومُ وَيُعْمِي عَلَيْهِ، فَهَذَا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ وَاسِعًا، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ كَسَعَةِ بَيْوتنا الْآنَ.

(٤) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: كيف نجتمع بين نوم عائشة معترضة بين يدي الرسول ﷺ وهو يصلي، وبين قول النبي ﷺ: «يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب، وبقي ذلك مثل مُؤَخَّرَةِ الرَّجُلِ»؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: إنها ليست مارة، ولكنها نائمة، وفرق بين المرور والنوم.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٣- بَابُ السُّجُودِ عَلَى الثُّوبِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ.

وَقَالَ الْحَسَنُ: كَانَ الْقَوْمُ يَسْجُدُونَ عَلَى الْعِمَامَةِ وَالْقُلَنُوسَةِ وَيَدَاهُ فِي كُمِهِ ^(١).

٣٨٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ قَالَ:

حَدَّثَنِي غَالِبُ الْقُطَّانُ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كُنَّا نَصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَيَضَعُ أَحَدُنَا طَرَفَ الثُّوبِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ فِي مَكَانِ السُّجُودِ ^(٢).

[الحديث ٣٨٥- طرفاه في: ٥٤٢، ١٢٠٨].

في هذا المبحث قال العلماء: إن كان الحائل من أعضاء السجود، فالسجود غير صحيح، وإن كان مما يستتر به المرأة عورتها في صلاته فالسجود عليه مكروه إلا لحاجة، وإن كان بائناً فلا بأس به، كما لو وضع الإنسان منديلاً أو نحو ذلك، ما لم يفعل ذلك تعاطفاً في نفسه، فإنه قد يكون آثماً.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٤- بَابُ الصَّلَاةِ فِي النَّعَالِ.

٣٨٦- حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مَسْلَمَةَ سَعِيدُ بْنُ

يَزِيدَ الْأَزْدِيُّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ ^(٣).

[الحديث ٣٨٦- طرفه في: ٥٨٥].

(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم كما في «الفتح» (١/ ٤٩٢)، وقد وصله ابن أبي شيبة في «مصنفه»

(١/ ٢٦٦) قال: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ الْحَسَنِ أَنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ كَانُوا يَسْجُدُونَ

وَأَيْدِيهِمْ فِي ثِيَابِهِمْ، وَيَسْجُدُ الرَّجُلُ مِنْهُمْ عَلَى قُلَنُوسَتِهِ وَعِمَامَتِهِ.

وهكذا رواه عبد الرزاق في «جامعه» (١/ ٤٠) (١٥٦٦) عَنْ هِشَامٍ، وَهُوَ ابْنُ حَسَانَ.

«تغليق التعليق» (٢/ ٢١٩)، و«فتح الباري» (١/ ٤٩٣).

(٢) رواه مسلم (١/ ٤٣٣) (٦٢٠) (١٩١).

(٢) رواه البخاري (٣٨٦)، وطرفه في: (٥٨٥٠). ومسلم (٥٥٥) (٦٠).

مع أن النعال تَسْتَلِزُّمُ - غالبًا - ألا تَمَسَّ أطرافُ القدمين الأرضَ، لكن لا بأس بذلك؛ لأنها - أي: القدمين - تابعةٌ للنعال.
وفي هذا دليلٌ: على أنه مِنَ السَّنةِ أن يَصَلِّي الإنسانُ في نعليه؛ لفعلِ الرسولِ ﷺ، ولأنه أَمَرَ بذلك ^(١)، لكن إذا كان فيه مفسدةٌ، فَدَرءُ المَفسَدِ أَوْلَى مِنْ جَلْبِ المَصلَحِ ^(٢)، ويكفي الإنسانَ - تحصيلًا للسَّنةِ - أن يَصَلِّي في بيته بِنَعْلَيْهِ، أو في البرِّ إذا خَرَجَ لنزْهَةٍ، أو ما أَشْبَهَ ذلك ^(٣).



(١) روى أبو داود (٦٥٢) عن شداد بن أوس، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «خالفوا اليهود، فإنهم لا يصلون في نعالهم ولا خفافهم».

قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ في تعليقه على سنن أبي داود: صحيح.
(٢) قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ في محاضرة له بعنوان: «وصايا ذهبية لأبناء الأمة الإسلامية»: ليس درء المفسد أَوْلَى مِنْ جَلْبِ المَصلَحِ في كل حال، ولكنه أَوْلَى في حالين:
الأولى: إذا غلبت المفسد على المصلح.
الثانية: إذا تساوت المصلح مع المفسد.

أما إذا غلب جانب المصلحة فالمصلحة مقدمة؛ لأنه تغتفر المفسدة القليلة مع المصلحة الكثيرة، وقد أشار الله تعالى إلى هذا في قوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعَةٌ لِلنَّاسِ وَإِنَّهُمْ أَخْبَرُوا مِنْ قَبْلِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩].

(٣) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللهُ: إذا كانت الصلاة بالنعال سنة فلماذا لا نصلي الآن بالنعال؟
فأجاب رَحِمَهُ اللهُ: لا بأس بالصلاة في النعال، لكننا فقط نخشى أن تقتدي العوامُ بذلك؛ فيدخلوا المساجد بنعالهم، وهي ملوثة حتى يصلوا إلى الصف، وقد حدثكم عني سابقًا أني صرت أصلي في النعلين، وكان الناس يهابون أن يدخلوا المساجد بنعالهم، فلما صرت أصلي فيها، وتكلمت فيها أيضًا في الخطبة - لما رأيت بعض الناس شَوْشَ على هذه السنة - بدأ العوام يدخلون بنعالهم، وهي ملوثة من روث الحمير وغيرها؛ لأن الحمير كانت موجودة بكثرة في ذلك الوقت، فإذا وصلوا إلى الصف خلعوها فأتوا بالمضرة، ولم يأتوا بالسنة، فرأيت أن الأفضل تركها، فتركها.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٥- باب الصَّلَاةِ فِي الْخِفَافِ.

٣٨٧- حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ يَحْدُثُ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ، قَالَ: رَأَيْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بَالَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى، فَسُئِلَ، فَقَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَنَعَ مِثْلَ هَذَا.

قَالَ إِبْرَاهِيمُ: فَكَانَ يَعْجِبُهُمْ؛ لِأَنَّ جَرِيرًا كَانَ مِنْ آخِرِ مَنْ أَسْلَمَ ^(١).

٣٨٨- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: وَضَّأُ النَّبِيِّ ﷺ فَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ وَصَلَّى.
 ﴿قَوْلُهُ: «وَضَّأُهُ»﴾. يَعْنِي: صَبَّأَ عَلَيْهِ وَضُوءَهُ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّهُ هُوَ الَّذِي بَاشَرَ أَعْضَاءَهُ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ هُوَ الَّذِي كَانَ يَتَوَضَّأُ، كَمَا مَرَّرْنَا عَلَيْنَا فِي أَحَادِيثَ مُتَعَدِّدَةٍ.

* * *

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٦- باب إِذَا لَمْ يُتِمَّ السُّجُودَ.

٣٨٩- أَخْبَرَنَا الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَهْدِي، عَنْ وَاصِلٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ رَأَى رَجُلًا لَا يُتِمُّ رُكُوعَهُ، وَلَا سُجُودَهُ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ، قَالَ -لَهُ- حُذَيْفَةُ: مَا صَلَّيْتَ. قَالَ: -وَأَحْسِبُهُ قَالَ: - لَوْ مِتُّ مِتَّ عَلَى غَيْرِ سُنَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ.

[الْحَدِيثُ ٣٨٩ - طَرَفَاهُ فِي: (٧٩١، ٨٠٨).]

﴿قَوْلُ حُذَيْفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَا صَلَّيْتَ»﴾. هُوَ كَقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ لِلرَّجُلِ: «اذْهَبْ فَصَلِّ

فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ».

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٧- باب يُبْدِي ضَبْعِيهِ وَيَجَافِي فِي السُّجُودِ.

٣٩٠- أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مُضَرٍّ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ ابْنِ هُرْمُزٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى فَرَجَّ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى يَبْذُو بِيَاضَ إِبْطِيهِ ^(١).

وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ نَحْوَهُ ^(٢).

[الحديث ٣٩٠- طرفاه في: ٨٠٧، ٣٥٦٤].

قَوْلُهُ: «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ». مَالِكٌ هُنَا مُنَوَّنَةٌ؛ لِأَنَّ بُحَيْنَةَ لَيْسَ جَدُّهُ بَلْ هُوَ اسْمُ أُمِّهِ، وَإِذَا جَاءَتْ «ابْنَ» مَرَّةً أُخْرَى، فَإِنْ كَانَتْ مِزَاجَةً إِلَى الْجَدِّ فَهِيَ بَدَلٌ أَوْ نَعَتْ لَهَا قَبْلَهَا، وَإِنْ كَانَتْ مِزَاجَةً إِلَى الْأُمِّ كَانَ مَا قَبْلَهَا مُنَوَّنًا، فَيُقَالُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ، وَهَذَا هُوَ الْفَرْقُ الْأَوَّلُ.

وَالْفَرْقُ الثَّانِي: قَالُوا: إِنَّهُ إِذَا كَانَ الثَّلَاثُ لَيْسَ أَبَا الثَّانِي، فَإِنَّهُ يَفْصَلُ بَيْنَهُمَا بِالْهَمْزَةِ، وَلِهَذَا هِيَ مَكْتُوبَةٌ: مَالِكُ ابْنِ بُحَيْنَةَ.

وَالْفَرْقُ الثَّلَاثُ: أَنَّ «ابْنَ» فِي الْكَلِمَةِ الثَّلَاثَةِ تَتَّبِعُ الْأِسْمَ الْأَوَّلَ، وَلَا تَتَّبِعُ الْأِسْمَ الثَّانِي إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى غَيْرِ الْجَدِّ، وَأَمَّا إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى الْجَدِّ فَإِنَّهَا تَتَّبِعُ الثَّانِي؛ لِأَنَّ الثَّلَاثَ أَبُو الثَّانِي. وَمِثَالُ مَنْ هُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى أَبِيهِ وَجَدُّهُ: عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ بْنِ مُحَمَّدٍ، تَقُولُ: رَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ بْنِ مُحَمَّدٍ.

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٩٥) (٢٣٥).

(٢) عَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِصِيغَةِ الْجَزْمِ، كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٤٩٦)، وَوَصَلَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»

(١/ ٣٥٦) (٤٩٥) (٢٣٦)، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ، أَنَبَانَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ

الْحَارِثِ، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ بِهِ.

«تَغْلِيْقُ التَّغْلِيْقِ» (٢/ ٢٢٠).

ف«ابن» نعتٌ لشُعَيْبٍ وليست نعتًا لعمرو، ولهذا جاءت مكسورة، وليس بينها وبين شعيب همزة وصل، وشعيبٌ غير مُنَوَّنَةٌ.

وهذا رجلٌ له أبٌ وأمٌّ فنسبناه إلى أبيه وأمه، فقلنا: قال عمرو بن شعيب ابن فاطمة. فنوّنا الاسمَ الثاني، ووضّعنا همزة الوصل، وجعلنا «ابن» تابعا للاسم الأول «عمرو»، لا للثاني فهذه ثلاثة فروق.

وفي هذا الحديث دليلٌ: على تفريق الرجل بين يديه إذا سجدَ حتى يندو بياض إبطيه.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٨- باب فَضْلِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ يَسْتَقْبِلُ بِأَطْرَافِ رِجْلَيْهِ ^(١).

قَالَ أَبُو حُمَيْدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ^(٢).

٣٩١- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُهْدِي قَالَ: حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ

سَعْدٍ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ سِيَاهٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا، وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا، وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا، فَذَلِكَ الْمُسْلِمُ، الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ، وَذِمَّةُ رَسُولِهِ، فَلَا تُخْفَرُوا اللَّهَ فِي ذِمَّتِهِ».

[الحديث ٣٩١- طرّفاه في: ٣٩٢، ٣٩٣].

(١) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: ما معنى قول البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في الترجمة: يستقبل بأطراف رجله؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: معناه: أنه إذا سجد استقبل بأطراف رجله القبلة.

وسئل أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: هل يدل قوله في الترجمة: باب فضل استقبال القبلة. على أنه يرى عدم وجوب استقبالها في الصلاة؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: لا يدل هذا على أن استقبال القبلة ليس بواجب، كما سيأتينا -إن شاء الله- في التراجم الأخرى، والواجب فيه فضل، بل إن فضل الواجب أبلغ من فضل المستحب، كما جاء في الحديث الصحيح: «ما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضته عليه».

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم كما في «الفتح» (١/٤٩٦)، وقد أسنده في كتاب الأذان، باب سنة الجلوس في التشهد (٨٢٨).

الشاهد من هذا الحديث قوله: «وَأَسْتَقْبَلُ قِبْلَتَنَا». واستقبال القبلة واجب، بل من شروط الصلاة، وكان النبي ﷺ أول ما قديم المدينة يستقبل بيت المقدس، فيجعل الكعبة خلف ظهره، وبيت المقدس أمامه، وبقي على ذلك نحو ستة عشر شهراً، وكان ﷺ يحب أن يستقبل الكعبة، فكان يتقلب بصره في السماء، ينتظر الوحي، حتى نزل عليه قول الله تعالى: ﴿قَدْ رَأَى ثَقْلَبُ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤]، فمسحت القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة^(١).

وقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله أن الكعبة هي القبلة للأنبياء كلهم^(٢)، إلا أن اليهود والنصارى غيروا، فكانت النصارى تستقبل المشرق، واليهود يستقبلون بيت المقدس.

* * *

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

٣٩٢- حدثنا نعيم، قال: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا وَصَلُّوا صَلَاتَنَا وَاسْتَقْبَلُوا قِبْلَتَنَا وَذَبَحُوا ذَبِيحَتَنَا، فَقَدْ حَرَمْتَ عَلَيْنَا دِمَاؤَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ».

الشاهد من الحديث قوله: «وَأَسْتَقْبَلُوا قِبْلَتَنَا».

* * *

٣٩٣- قال ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى، قال: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، قال: حَدَّثَنَا أَنَسٌ، عَنْ

النَّبِيِّ ﷺ^(١).

(١) أخرجه البخاري (٣٩٩)، ومسلم (٥٢٥) (١١).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (١١/٢٧).

(٢) علقه البخاري رحمه الله كما في «الفتح» (٤٩٧/١)، ووصله البيهقي رحمه الله في «سننه الكبرى» (٩٢/٣).

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، قَالَ: سَأَلَ مَيْمُونُ بْنُ سِيَّاهِ أَنْسَ بْنَ مَالِكٍ، قَالَ: يَا أَبَا حَمْزَةَ، مَا يَحْرُمُ دَمَ الْعَبْدِ، وَمَالَهُ؟ فَقَالَ: مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا، وَصَلَّى صَلَاتَنَا، وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا، فَهُوَ الْمُسْلِمُ، لَهُ مَا لِلْمُسْلِمِ، وَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُسْلِمِ^(١).

الآن مَنْ رَأَى هَذَا قَالَ: هَذَا الْحَدِيثُ مُوقُوفٌ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِذَا تَعَارَضَتْ رِوَايَةُ الرَّفْعِ مَعَ رِوَايَةِ الْوُقُوفِ قَدِّمْتَ رِوَايَةَ الرَّفْعِ؛ لِأَنَّ الصَّحَابِيَّ قَدْ يَقُولُ الْحَدِيثَ مِنْ نَفْسِهِ دُونَ أَنْ يُسْنِدَهُ، وَهَذَا شَاهِدٌ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ الَّذِي قَالَهُ أَنْسٌ، وَلَمْ يُسْنِدْهُ لِلرَّسُولِ ﷺ هُوَ اللَّفْظُ الَّذِي ذَكَرَهُ الرَّسُولُ ﷺ.

* * *

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٩- بَابُ قِبْلَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَأَهْلِ الشَّامِ وَالْمَشْرِقِ.

لَيْسَ فِي الْمَشْرِقِ وَلَا فِي الْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ، وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرَّبُوا»^(١).

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: «شَرِّقُوا أَوْ غَرَّبُوا». فَهُوَ يُدَلُّ عَلَى أَنَّ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَمَنْ سَامَتْهُمْ^(٢).

* * *

=

وانظر: «تغليق التعليق» (٢/ ٢٢٢، ٢٢٣).

(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ كما في «الفتح» (١/ ٤٩٧). ولم يذكر الحافظ في «الفتح»، ولا في «التعليق» (٢/ ٢٢٣) من وصله.

(٢) علقه البخاري، كما في «الفتح» (١/ ٤٩٨)، وقد أسنده رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الباب.

(٢) يقال: سَامَتْ الشَّيْءُ الشَّيْءَ أَي: قَابَلَهُ وَوَاظَاهُ وَوَاجَهَهُ. المعجم الوسيط (س م ت).

٣٩٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ عَطَاءِ ابْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا، وَلَكِنْ شَرُّقُوا أَوْ غَرِّبُوا».

قَالَ أَبُو أَيُّوبَ: فَقَدِمْنَا الشَّامَ فَوَجَدْنَا مَرَا حِضَ بُيُوتِ قِبَلِ الْقِبْلَةِ، فَتَنَحَّرَفُ وَنَسْتَغْفِرُ اللَّهَ تَعَالَى ^(١).

وَعَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أَيُّوبَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ ^(٢).



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٠- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥].

٣٩٥- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَأَلْنَا ابْنَ عُمَرَ عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ لِلْعُمْرَةِ، وَلَمْ يَطْفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، أَيَأْتِي امْرَأَتَهُ؟ قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ، وَطَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ^(١).

[الحديث ٣٩٥- أطرافه في: ١٦٢٣، ١٦٢٧، ١٦٤٧، ١٧٩٣].

٣٩٦- وسألنا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ: لَا يَقْرَبُهَا حَتَّى يَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ.

[الحديث ٣٩٦- أطرافه في: ١٦٢٤، ١٦٤٦، ١٧٩٤].

(١) رواه مسلم (٢٦٤) (٥٩).

(٢) قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٤٩٨/١): قَوْلُهُ: وَعَنِ الزُّهْرِيِّ يَعْنِي: بِالْإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ، وَالْمُرَادُ: سُفْيَانُ حَدَّثَ بِهِ عَلِيًّا مَرَّتَيْنِ؛ مَرَّةً صَرَحَ بِتَحْدِيثِ الزُّهْرِيِّ لَهُ، وَفِيهِ عَنَعْنَةُ عَطَاءٍ، وَمَرَّةً أَتَى بِالْعَنَعْنَةِ عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَبِتَصْرِيحِ عَطَاءٍ بِالسَّاعِ، وَادَّعَى بَعْضُهُمْ أَنَّ الرِّوَايَةَ الثَّانِيَةَ مَعْلُوقَةٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ عَلَى مَا قَرَّرْتَهُ. اهـ

(٢) رواه مسلم (١٢٣٤) (١٨٩).

ظاهر هذين الأثرين أنه يجوز أن يجامع زوجته بعد الطواف والسعي وقبل التقصير، وقد اختلف العلماء في ذلك، فمنهم من قال: إنه إذا طاف وسعى تمت عمرته، وما التقصير إلا إطلاقاً للمحذور، ومعنى إطلاق المحذور أنه يخلق أو يقصر من أجل أن يبين أنه انتهى من الإحرام^(١).

ومنهم من قال: بل إنه لا يأتي أهله حتى يطوف ويسعى ويخلق أو يقصر، وهذا هو المشهور عند فقهاءنا رحمهم الله^(٢)، أنه لا يأتي زوجته حتى يتم العمرة بركنيتها؛ الطواف والسعي، وواجبها، وهو الحلق أو التقصير.

* * *

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٩٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سَيْفٍ -يَعْنِي ابْنَ سُلَيْمَانَ- قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا، قَالَ: أَتَى ابْنُ عُمَرَ، فَقِيلَ لَهُ: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْكَعْبَةَ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَأَقْبَلْتُ وَالنَّبِيَّ ﷺ قَدْ خَرَجَ، وَأَجِدُ بَلَاءًا قَائِمًا بَيْنَ الْبَايِنِ، فَسَأَلْتُ بَلَاءًا، فَقُلْتُ: أَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي الْكَعْبَةِ؟ قَالَ: نَعَمْ، رَكْعَتَيْنِ بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ اللَّتَيْنِ عَلَى يَسَارِهِ إِذَا دَخَلْتُ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى فِي وَجْهِ الْكَعْبَةِ رَكْعَتَيْنِ^(٣).

[الحديث ٣٩٧- أطرافه في: ٤٦٨، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ١١٦٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ٢٩٨٨، ٤٢٨٩، ٤٤٠٠].

في هذا الحديث دليلٌ على جواز الصلاة في الكعبة، وهذه في النفل ثابتة في «الصحيحين» وغيرهما^(٤)، وهل الفرض كالنفل لله؟ قيل: نعم، وقيل: لا، والصواب مع قول «نعم»؛ لأن الأصل أن ما ثبت في النافلة ثبت في الفريضة إلا بدليل، ولا دليل على هذا.

(١) وهو رواية عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، وانظر: «شرح العمدة» (٣/ ٢٤٥، ٢٤٦)، (٣/ ٦٢٤).

(٢) انظر: «المغني» (٥/ ٣٧٣، ٣٧٤)، و«شرح العمدة» (٣/ ٢٤٥، ٢٤٦).

(٣) أخرجه مسلم (١٣٢٩) (٣٨٨) بنحوه.

(٤) رواه أحمد (٢/ ٧٥، ١٣٨)، (٣/ ٤١٠)، (٥/ ٢٠٤، ٢٠٧)، (٦/ ١٢، ١٣، ١٤، ٤٦٤)، (٩/ ٥٤٤٩، ٦٢٣١).

١٥٣٨٧، ٢١٧٨٠، ٢١٨٠١، ٢٣٨٨٥، ٢٣٨٩٧، ٢٣٩٠٧، (٢٧٦٣٣)، والنسائي (٢٩٠٨، ٢٩٠٧).

لكن إذا كان في الكعبة، فهل يُشترط أن يكون هناك شيء شاخص بين يديه، أو يجوز أن يصلّي داخل الكعبة متّجّها إلى الباب؟
في هذا خلاف بين العلماء^(١)، فمنهم من يقول: لا بدّ أن يكون بين يديه شيء شاخص كالجدار والعمود ونحوهما، ومنهم من يقول: لا يُشترط.
والذي ثبت به السنة أن يصلّي إلى شيء شاخص.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٩٨- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، قَالَ: لَمَّا دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَيْتَ دَعَا فِي نَوَاحِيهِ كُلِّهَا، وَلَمْ يَصِلْ حَتَّى خَرَجَ مِنْهُ، فَلَمَّا خَرَجَ رَكَعَ رَكَعَتَيْنِ فِي قُبْلِ الْكَعْبَةِ، وَقَالَ: «هَذِهِ الْقِبْلَةُ»^(٢).
[الحديث ٣٩٨- أطرافه في: ١٦٠١، ٣٣٥١، ٣٣٥٢، ٤٢٨٨].

﴿قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي التَّرْجُمَةِ: «بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾﴾
[البقرة: ١٢٥]. أين الشاهد له من الحديثين؟

يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ ذَهَبَ إِلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَنَّ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ لَيْسَ هُوَ ذَلِكَ الْحَجَرُ الْمَعْرُوفُ، أَوْ أَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى مَا قِيلَ فِي التَّارِيخِ مِنْ أَنَّ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ كَانَ لَاصِقًا بِالْكَعْبَةِ، وَأَنَّهُ اتَّخَذَ مِنْ مَقَامِهِ مُصَلًّى، وَهُوَ مُتَّجِهٌ إِلَى الْكَعْبَةِ.

(١) انظر: «المغني» (٢/٤٧٦)، و«المجموع» (٣/١٩٥)، و«الإنصاف» (١/٤٩٧، ٤٩٨)، و«كشف القناع» (١/٣٨٢)، و«الفروع» (١/٣٣٤)، و«شرح العمدة» (٤/٤٨٩)، و«المحرر في الفقه» (١/٤٩)، و«الروض المربع» (١/١٥٤، ١٥٥).

(٢) قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الفتح» (١/٥٠١): قَوْلُهُ فِي قُبْلِ الْكَعْبَةِ. بضم القاف والموحّدة، وقد تُسَكَّن؛ أي: مقابلها، أو ما استقبلك منها، وهو وجهها، وهذا موافق لرواية ابن عمر السالفة. اهـ.
(٢) رواه مسلم (١٣٣٠) (٣٩٥).

وأما في مكانه الآن فمن المعلوم أنه ليس لاصقًا بالكعبة، وقد قيل: إن هذا هو الصحيح؛ أي: أن المقام كان في الأول لاصقًا بالكعبة، وفي زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه رأى تأخيرَه إلى هذا المكان^(١).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله في «الفتح»: (٥٠١ / ١):

❦ قوله: «هذه القبلة». الإشارةُ إلى الكعبة، قيل: المرادُ بذلك تقريرُ حكم الانتقالِ عن بيت المقدس، وقيل: المرادُ أن حكمَ مَنْ شاهدَ البيتَ وجوبَ مواجهةٍ عينه جزمًا بخلافِ الغائب. وقيل: المرادُ أن الذي أمرتم باستقباله ليس هو الحرم كله ولا مكة، ولا المسجد الذي حول الكعبة بل الكعبة نفسها.

أو الإشارةُ إلى وجه الكعبة؛ أي: هذا موقفُ الإمام، ويؤيده ما رواه البراءُ من حديث عبد الله بن حبشي الخثعمي، قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ يصلِّي إلى بابِ الكعبة، وهو يقول: «أيها الناسُ إن البابَ قبلةُ البيتِ»، وهو محمولٌ على الندبِ لقيام الإجماع على جواز استقبال البيت من جميع جهاته. والله أعلم. اهـ

وقال أيضًا رحمته الله في «الفتح» (٥٠١ / ١):

❦ قوله: «في وجه الكعبة». أي: مُواجهِ بابِ الكعبة. قال الكرمانى: الظاهرُ من الترجمة أنه مقامُ إبراهيم؛ أي: أنه كان عند الباب. قلتُ: قدّمنا أنه خلافُ المنقولِ عن أهل العلم بذلك، وقدّمنا أيضًا مناسبة الحديث للترجمة من غير هذه الحيشة، وهي أن استقبالَ المقام غير واجب، ونُقِلَ عن ابن عباس، كما رواه الطبراني، وغيره أنه قال: ما أحبُّ أن أصلي في الكعبة، مَنْ صلى فيها فقد تركَ شيئًا منها خلفه. وهذا هو السرُّ أيضًا في إيرادِ حديثِ ابن عباسٍ في هذا الباب. اهـ

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٢٦، ٢٢٧)، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٢٩٣ / ١) إلى البيهقي.

قال ابن كثير رحمته الله في تفسيره (١٧٢ / ١): إسناده صحيح.

وقال أيضًا رحمه الله في «الفتح» (١/٤٩٩):

قوله: «باب قوله تعالى ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]». وقع في روايتنا: «واتخذوا» بكسر الخاء على الأمر، وهي إحدى القراءتين، والأخرى بالفتح على الخبر، والأمر دالٌّ على الوجوب، لكن انعقد الإجماع على جواز الصلاة إلى جميع جهات الكعبة، فدلَّ على عدم التخصيص، وهذا بناءً على أن المراد بمقام إبراهيم الحجر الذي فيه أثر القدمين، وهو موجود إلى الآن^(١).

وقال مجاهد: المراد بمقام إبراهيم الحرم كله، والأول أصح، وقد ثبت دليله عند مسلم من حديث جابر، وسيأتي عند المصنف أيضًا.

قوله: «﴿مُصَلًّى﴾». أي: قبله. قاله الحسن البصري وغيره، وبه يتم الاستدلال. وقال مجاهد: أي مُدْعَى يُدْعَى عنده. ولا يصحُّ حمله على مكان الصلاة؛ لأنه لا يُصَلَّى فيه، بل عنده، ويترجح قول الحسن بأنه جارٍ على المعنى الشرعي.

واستدل المصنف على عدم التخصيص أيضًا بصلاته ﷺ داخل الكعبة، فلو تعين استقبال المقام لما صحَّت هناك؛ لأنه كان حينئذ غير مُسْتَقْبِلِهِ، وهذا هو السرُّ في إيراد حديث ابن عمر، عن بلالٍ في هذا الباب.

وقد روى الأزرقي في أخبار مكة بأسانيد صحيحة أن المقام كان في عهد النبي ﷺ،

(١) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: يقال: إن أثر إبراهيم عليه السلام قد امحى. فإذا كان الأمر كذلك فما هو الموجود الآن؟

فأجاب رحمه الله: الحجر هو الموجود الآن، وأما الأثر فقد امحى من زمان، ولكن قصيدة أبي طالب اللامية المشهورة تدل على أنه مازال أثره باقيًا حيث قال:

اللهم إلا أن يكون مراد أبي طالب أنها رطبة في الأصل، وأنها امّحت فيما بعد، ونحن الآن نشاهد من خلف الزجاج موضعًا كأنه موضع قدم، فهذا مصنوع.

س: يعني هذا مصنوع؟

اسمها القدم.. القدم التي نشاهدها الآن مصنوعة.

وأبي بكرٍ، وعمرَ في الموضع الذي هو فيه الآن حتى جاء سيلٌ في خلافةِ عمرَ، فاحتَمَلَهُ حتى وُجِدَ بأسفل مكةَ، فَأَتَيْني به فَرُبَطَ إلى أَسْتَارِ الكعبةِ حتى قَدِمَ عمرُ، فاستَبَيْتَ في أمرِهِ حتى تَحَقَّقَ موضِعُهُ الأوَّلُ، فأعادَهُ إليه، وبَنَى حَوْلَهُ، فاستَقَرَّتْ ثُمَّ إلى الآن.

قَوْلُهُ: «طافَ بالبَيْتِ للعمرةِ». كذا للأكثرِ، وللمُسْتَمْلِي والحَمَوِي: طافَ بالبَيْتِ لعمرةٍ بحذفِ اللامِ مِنْ قَوْلِهِ للعمرةِ، ولا بدَّ من تقديرِها ليصحَّ الكلامُ. اهـ. والخلاصةُ أن كَوْنَ الرسولِ ﷺ صَلَّى في الكعبةِ، ثم صَلَّى إلى وجهِ الكعبةِ يَدُلُّ على أنه لا يُشْتَرَطُ أن يَتَّخِذَ من مقامِ إبراهيمَ مُصَلًّى، وأنه لو صَلَّى في غير ذلك لكان جائزًا، ولكنَّ الرسولَ ﷺ في حجةِ الوداعِ لما قَضَى الطوافَ تقدَّم إلى مقامِ إبراهيمَ فقرأ: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ ^(١).

وهذا دليلٌ على أن المرادَ بالمقام هو هذا الحجرُ، وأن المرادَ بكونِهِ مُصَلًّى أن نُصَلِّي خلفَهُ، فيَنزِلُ كُلُّ نَصٍّ على مَحَلِّهِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣١- باب التَّوَجُّهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ حَيْثُ كَانَ.

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَكَبِّرْ» ^(١).

٣٩٩- حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ ابْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَّى نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ، أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَحِبُّ أَنْ يُوَجَّهَ إِلَى الْكُعْبَةِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿قَدْ رَأَى نَفْلًا وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٤٤]. فَتَوَجَّهَ نَحْوَ الْكُعْبَةِ، وَقَالَ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ: وَهُمْ

(١) رواه مسلم (٨٨٧/٢)، (٨٨٨)، (١٢١٨)، (١٤٧).

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، كما في «الفتح» (١/٥٠٢)، وقد أسنده في كتاب «الأذان» (٧٩٣)، وفي كتاب

«الاستئذان» (٦٢٥١)، وفي كتاب «الآيمان والنذور» (٦٦٦٧).

إِلَيْهِمْ: ﴿مَا وَلَهُمْ عَن قِبَلِهِمُ الَّذِي كَانُوا عَلَيْهِمْ قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ١٤٢]. فَصَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ، ثُمَّ خَرَجَ بَعْدَ مَا صَلَّى فَمَرَّ عَلَى قَوْمٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَقَالَ: هُوَ يَشْهَدُ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَّهُ تَوَجَّهَ نَحْوَ الْكَعْبَةِ، فَتَحَرَّفَ الْقَوْمُ حَتَّى تَوَجَّهُوا نَحْوَ الْكَعْبَةِ^(١).

وهذه غيرُ قضية قُبَاءٍ^(٢)؛ لأنَّ قضية قُبَاءٍ - فيها أنه - أذكرهم في صلاة الفجر، وهذا في صلاة العصر.

ويقال: إنَّ المسجدَ الذي في المدينة - الذي يقال له: مسجدُ القِبْلَتَيْنِ - هو الذي صار فيه تحويلُ القبلة، واللَّهُ أعلمُ^(٣).

في هذا الحديثِ فوائدٌ نذكرُ منها:

أولاً: كونُ الرسولِ ﷺ صَلَّى نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ ستَّةَ عَشَرَ أو سبعةَ عَشَرَ شهرًا، فَعَلَ هذا موافقةً لأهل الكتاب، حتى إنه ﷺ كان يَسْدُلُ رَأْسَهُ دُونَ أَنْ يَفْرُقَهُ مُوَافَقَةً لأهل الكتابِ وَتَحِبُّبًا إِلَيْهِمْ^(٤).

ثم إن فيه حكمةً أُخْرَى، وهي أن عدولَ الرسولِ ﷺ عن ذلك إلى الثابتِ أخيرًا يَدُلُّ دَلَالَةً وَاضِحَةً عَلَى أَنَّهُ عَبْدٌ مَأْمُورٌ، وَرَسُولٌ مُرْسَلٌ، وَأَنَّهُ لَا يَتَّبِعُ هَوَاهُ، وَإِنَّمَا يَتَّبِعُ مَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ يَتَّبِعُ هَوَاهُ لَأَحَبَّ أَنْ يَكُونَ عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ؛ لثَلَا يُقَالُ: إِنَّهُ مُتَنَاقِضٌ.

وفي قوله تعالى: ﴿قَدْ رَأَى ثَقْلُكُ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٤٤]. وَأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ: قَدْ رَأَيْنَا مُرَاعَاةً لِحِكَايَةِ الْحَالِ؛ يَعْنِي: كَأَنَّهُ الْآنَ يَرَى، مَعَ أَنَّهُ أَمْرٌ سَابِقٌ.

وفي هذه الآية دليلٌ: عَلَى أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ يَحِبُّ أَنْ يُوَجَّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ؛ لِأَنَّهُا أَوَّلُ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ.

(١) رواه مسلم (٥٢٥) (١١).

(٢) قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١/٥٠٦): قُبَاءٌ بِالْمَدِّ وَالصَّرْفِ، وَهُوَ الْأَشْهُرُ، وَيَجُوزُ فِيهِ الْقَصْرُ

وَعَدَمُ الصَّرْفِ، وَهُوَ يَذْكُرُ وَيُؤَنِّثُ: مَوْضِعٌ مَعْرُوفٌ ظَاهِرُ الْمَدِينَةِ. اهـ.

(٣) رواه البخاري (٤٠٣)، ومسلم (٣٧٥/١) (٥٢٦) (١٣٠).

(٤) انظر: الفتح (١/٥٠٣).

وفي هذا الحديث أيضًا دليلٌ: على أن المُصَلِّي إذا تَبَيَّنَتْ له القبلةُ في أثناء الصلاة وَجَبَ عليه الانحرافُ، ولو كان انحرافًا تامًّا؛ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ انْحَرَفُوا انحرافًا تامًّا، فقد جعلُوا ظهورَهم نحوَ بيتِ المقدسِ، ووجوههم نحوَ الكعبةِ^(١).

وفيه أيضًا دليلٌ: على جوازِ العملِ بخبر الواحدِ؛ لأن هَؤُلَاءِ انْحَرَفُوا بمجردَ أن أَخْبَرَهُم هذا الرجلُ، ولم يقولوا: لا يَمَكُنُ أَبَدًا أن نَنْحَرِفَ؛ لأنَّ الأَصْلَ بقاءُ ما كان على ما كان.

ولذلك فنحن نقول: إذا كان المُخْبِرُ عدلًا ثقةً فإنه يَقْبَلُ قوله بخلافِ الشهادةِ في الأموال؛ لأنها حقوقُ آدميين مبنيةٌ على الشَّحِّ، وعلى التَّثَبُّتِ والتَّأَكُّدِ. وفيه أيضًا: أن مَنْ اجْتَهَدَ في القبلةِ، ثم تَبَيَّنَ له الخطأُ في أثناء الصلاة وَجَبَ عليه أن يَنْحَرِفَ، ولا يَضُرُّه ما حَصَلَ، وأما مَنْ صَلَّى بدونَ اجتهادٍ، ثم جاءه رجلٌ، وقال: القبلةُ عن يمينِكَ أو وراءَكَ، فإنه يَسْتَأْنِفُ الصلاةَ من جديدٍ؛ لأنه لم يَجْتَهِدْ، ولم يَتَحَرَّ، ولم يَسْأَلْ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٤٠٠ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي عَلَى رَأْسِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ، فَإِذَا أَرَادَ الْفَرِيضَةَ نَزَلَ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ.

[الحديث ٤٠٠ - أطرافه في: ١٠٩٤، ١٠٩٩، ٤١٤٠].

في الأحاديث السابقة دليلٌ: على وجوبِ استقبالِ القبلةِ، وهو شرطٌ لصحةِ

(١) رواه البخاري (٥٩١٧)، ومسلم (٢٣٣٦) (٩٠).

الصلاة^(١)، إلا أنه يَسْقُطُ في ثلاثة مواضع:

أولاً: عند العجز عنه، ودليله قوله تعالى: ﴿فَأَنقُضْ اللَّهُ مَا أَسْطَعْتُمْ﴾ [النَّجْم: ١٦].

وثانياً: شدة الخوف: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فِرَاجًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البَقْعَة: ٢٣٩]. وقد يقال: إنَّ هذا داخلٌ في الأول؛ لأنه عاجزٌ.

والثالث: في النافلة في السفر؛ فإنه يَصَلِّي حيثما توجَّهَتْ به راحلته، سواء كانت القبلة عن يمينه، أو عن يساره، أو خلفه.

فإذا صَلَّى عن يمين القبلة لا باتجاه وجهته فصلاته غيرٌ صحيحة؛ لأنَّ الواجب استقبال القبلة أو الجهة التي يتَّجِه إليها، وهذا في النافلة.

وهل يلزَمُ أن يَتَدَيَّ التكبير نحو القبلة، ثم ينصرف نحو جهة سيره أو لا؟

الصحيح: أنه لا يجب؛ لعموم الرخصة.

وهل مثل ذلك جائزٌ إذا كان في سفينة يستطيع أن يستدير، أو لابد أن يكون على مركوب لا يمكنه أن يستدير فيه.

الظاهر: هو الأول؛ لعموم الرخصة، لكن الاحتياط أولى.

وهل يستثنى من ذلك ما إذا اجتهد في القبلة، وهو في محلٍّ يجتهد فيه كالبر، فأخطأ؟

الجواب: لا لأنه لم يتعمد مخالفة القبلة، بل كان حين صلاته يعتقد أن هذه هي

القبلة، بخلاف العاجز والخائف وصلاة النفل.

وفي هذا الحديث دليلٌ: على أنه قد تفرَّق الفريضة والنافلة؛ لأنه في الفريضة لا

يصلِّي على ظهر راحلته، ولكنه يصلِّي في النافلة، وقد ذكر العلماء نحوَ عشرين فرقاً بين

النفل والفرض.

ولكنه قد مرَّ علينا أن الأصل تساوي الفرض والنفل إلا بدليل^(٢).

(١) سئل الشيخ الشارح رحمه الله ماذا يفعل الإنسان إذا انحرف انحرفاً يسيراً عن القبلة؟

فأجاب رحمه الله: الانحراف اليسير لا يضر سواء كنت في البلد أو في غير البلد؛ لقوله ﷺ لأهل

المدينة: «ما بين المشرق والمغرب قبلة». اهـ

(٢) تقدم.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٠١ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ - قَالَ إِبْرَاهِيمُ: لَا أَدْرِي زَادَ أَوْ نَقَصَ - فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَحَدَثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ؟ قَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالُوا: صَلَّيْتَ كَذَا وَكَذَا، فَثَنَى رِجْلَيْهِ، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، فَلَمَّا أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ، قَالَ: «إِنَّهُ لَوْ حَدَّثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ لَنَبَأْتُكُمْ بِهِ، وَلَكِنْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ، فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي، وَإِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ فَلْيَتِمَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيَسَلِّمْ ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ»^(١).

[الحديث ٤٠١ - أطرافه فيه: ٤٠٤، ١٢٢٦، ٦٦٧١، ٧٢٤٩].

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ فِي سِنْدِ الْحَدِيثِ: «قَالَ عَبْدُ اللَّهِ». هُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ؛ لِأَنَّ الْمُبْهَمَ يَعْرِفُ بِتَلَامِيذِهِ وَمَشَايِخِهِ.

فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الظَّهَرَ خَمْسًا، فَلَمَّا سَلَّمَ قَالُوا: مَاذَا حَدَّثَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَحَدَثَ شَيْءٌ؟» يَعْنِي: هَلْ زِيدَ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: «وَمَاذَا؟» قَالُوا: صَلَّيْتَ كَذَا وَكَذَا. إِذَا هُوَ ﷺ نَاسٍ.

وقوله: «فَثَنَى رِجْلَيْهِ». أَي: عَطَفَهُمَا، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ. فَالسَّجْدَتَانِ الْآنَ كَانَتَا بَعْدَ السَّلَامِ، وَكَوْنُهُمَا بَعْدَ السَّلَامِ أَمْرٌ ضَرُورِيٌّ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ عِلْمِهِ بِالسَّهْوِ إِلَّا بَعْدَ السَّلَامِ أَنْ تَكُونَ السَّجْدَتَانِ بَعْدَ السَّلَامِ.

وقد سئل الشَّيْخُ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَلْ يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَصْلِيَ جَالِسًا فِي النَّافِلَةِ، مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الْقِيَامِ؟ فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: نَعَمْ، يَجُوزُ ذَلِكَ، وَلَكِنَّهُ يَكُونُ أَجْرُهُ عَلَى النِّصْفِ مِنْ أَجْرِ الْقَائِمِ، وَأَمَّا فِي الْفَرِيضَةِ فَلَا يَجُوزُ.

فَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَلَمْ تَقُولُوا: إِنَّ الْفَرِيضَةَ وَالنَّافِلَةَ سَوَاءٌ، وَلَا يَفْتَرِقَانِ إِلَّا بِدَلِيلٍ؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: نَعَمْ، وَهَذَا الْفَرْقُ قَدْ دَلَّ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ.

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥٧٢) (٨٩).

فَلَمَّا أَقْبَلَ، قَالَ: «إِنَّهُ لَوْ حَدَّثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ لَنَبَّأْتُكُمْ بِهِ» وَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛
لأنه المبلغُ حقًّا عن الله، فلو حَدَّثَ في شريعةِ الله ما يخالفُ الأصلَ لكانَ ينبئُ به، ومن
هنا أخذَ العلماءُ قاعدةً معروفةً، وهي: لا يجوزُ تأخيرُ البيانِ عن وقتِ الحاجة.
وقال: «ولكن إنما أنا بشرٌ مثلكم» أَكَّدَ ﷺ هذه البشرية بـ«إن»، وبقوله «مثلكم»،
ولم يقتصر على قوله: «إنما أنا بشرٌ»، وصدق الرسول ﷺ فهو بشرٌ مثلنا، يلحقه النسيانُ
والجوعُ والعطشُ والحرُّ والبردُ والنومُ والتعبُ والمرضُ، بل إنه ﷺ يمرضُ كما
يمرضُ الرجلانِ منّا^(١).

❦ وقوله ﷺ: «إِذَا نَسِيتُ فذَكِّرُونِي». وجوبًا أو استحبابًا؟

الجواب: وجوبًا فيما يجبُ، واستحبابًا فيما يستحبُّ.

❦ وقوله ﷺ: «وَإِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ». وفي نسخةٍ
«فَلْيَتَحَرَّى الصَّوَابَ»، يقول: كذا في اليونانية بإثبات الياء، ولكن في نسخ أخرى
«فَلْيَتَحَرَّ» بدون ألفٍ، وهذا هو الموافق لقواعد اللغة، ولكن قد تبقَّى الألفُ إشباعًا
لحركة ما قبلها؛ لأنك إذا أَشْبَعْتَ الفتحَةَ صار ما بعدها ألفًا.

ونظيرُ ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ، مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجَرَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٢)
[البقرة: ١٩٠]. «يتقي» بالياء مع أنها مجزومة بفعل الشرط، والمجزومُ تُحذفُ منه الياءُ
كالذي هنا، لكنها بقيت للإشباع.

والدليل على أنها مجزومة؛ لئلا يدَّعي مُدَّعٍ أَنَّ «مَنْ» اسمٌ موصولٌ: قوله:
«وَيَصْبِرْ» فعطفَ عليها الفعلُ مجزومًا.

المهمُّ أن نقول: إن صحَّت الروايةُ بالألفِ فهي للإشباع، ولا إشكال.

❦ وقوله ﷺ: «فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ، فَلْيَتِمَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ لَيْسَلَمْ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ». مع
أنه في حديثِ عبدِ الله ابنِ بُحَيْنَةَ قال: «فليطرحِ الشكَّ، وليُنِ على ما استيقنَ، ثم يسجدُ

سجدتين قبل أن يسلم»^(١) فما الجمع بين الحديثين؟

قيل: إنها صفتان لعمل واحد، وإنه يجوز أن يسجد قبل السلام، وبعد السلام في الشك. وقيل: إنها ليستا بصفتين لعمل واحد، بل صفتان لعملين مختلفين؛ لأن الأول «حديث ابن بُحَيَّة» شك بلا ترجيح، والثاني شك بترجيح، والدليل على أنه شك بترجيح قوله: «فليتحرَّ» ولا تحرِّي مع متساوي الطرفين؛ لأنه كيف يتحرَّى، وليس عنده شيء يبيِّن تحريه عليه.

إذا: فحديث ابن مسعود فيما إذا ما كان عنده ترجيح لأحد الاحتمالين، وحديث ابن بُحَيَّة فيما إذا لم يكن عنده ترجيح، والواحد منا يعرف أنه أحياناً يشك متردداً بلا ترجيح، وأحياناً يشك مرجحاً.

إذا: فإذا شك في الصلاة مرجحاً فليُن على الراجح، ثم يسجد السجدتين بعد السلام، وإذا شك في الصلاة متردداً بلا ترجيح فليُن على اليقين، وهو الأقل، وليسجد سجدتين قبل أن يسلم.

وما هي الحكمة في الفرق؟

الحكمة أنه إذا بُنى على التحري؛ فالأصل في العبادات أنها تُبنى على الظن الغالب، لكن لاحتلال التردد جبر النقص، وما دام أنها تُبنى على الغالب فالشك مُطَرَّح، والسجدتان احتياط، والاحتياط ينبغي أن يكون خارج العبادة؛ لئلا يكون في العبادة زيادتان: الشك الطارئ على الراجح، والسجدتان.

وأما إذا بُنى على اليقين - وهو الشك بلا ترجيح - فإنه يكون نقصاً في الصلاة، ولهذا وجب أنه يجبر هذا النقص قبل انتهاء الصلاة. وهذا تعليل واضح^(٢).

(١) رواه مسلم (٥٧١) (٨٨)، من حديث أبي سعيد الخدري.

(٢) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: هل كون سجود السهو قبل السلام أو بعده للاستحباب مجمع عليه؟ فأجاب رحمه الله: أما كون السجود للسهو قبل السلام أو بعده للاستحباب هو المشهور فنعم، وأما كون هذا مجمعاً عليه فلا؛ فإن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يرى أن ما ورد السجود فيه قبل السلام فهو قبله وجوباً، وما ورد بعد السلام فهو بعده وجوباً، ويستدل بالأمر: «فليسجد =

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٢- باب مَا جَاءَ فِي الْقِبْلَةِ، وَمَنْ لَا يَرَى الْإِعَادَةَ عَلَى مَنْ سَهَا فَصَلَّى إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ. وَقَدْ سَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رَكْعَتَيْ الظُّهْرِ، وَأَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ بِوَجْهِهِ ثُمَّ أَنْتَمَ مَا بَقِيَ ^(١).
 قوله: «وَمَنْ لَا يَرَى الْإِعَادَةَ عَلَى مَنْ سَهَا، فَصَلَّى إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ». إِذَا كَانَ لِهَذَا الْقَوْلِ حَظٌّ مِنَ النَّظَرِ فَمَا أَجْدَرَهُ بِالْقَبُولِ، وَمَا أَحْسَنَ الْقَوْلَ بِهِ ^(٢). لَا سِيَّامًا فِي حَالِ الْجَهْلِ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ قَدْ يَكُونُ ضَيْفًا عِنْدَ شَخْصٍ، وَيَنْسَى أَنْ يَسْأَلَ عَنِ الْقِبْلَةِ،

سجدةً. بعد أن يسلم أو قبل أن يسلم، ويقول ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي». ولأنه إذا سجد قبل السلام فيما محله بعد السلام فقد زاد في الصلاة عمداً، وإن آخر ما قبل السلام إلى ما بعد السلام فقد نقص من الصلاة عمداً.

وكلام شيخ الإسلام لا شك أنه قوي من حيث النظر، لكن من لي بأئمة يعلمون الفرق، هذه هي المشكلة، وإذا كان طلبة العلم الذين سَمَّوْا أنفسهم طلبة للعلم لا يفهمون الفرق، فما بالك برجل ليس بطالب علم؟! فهو أخرى بالآ يعرف الفرق.

ولذلك ربما يخطئ، فيسجد قبل السلام فيما موضعه بعد السلام، أو بالعكس، وربما لا يسجد أبداً، وربما يسجد فيما لا يسجد فيه؛ ولهذا نرى أنه يجب على الأئمة بالذات أن يدرسوا سجود السهو درساً واعياً تاماً.

وسئل أيضاً رَحِمَهُ اللَّهُ: إِذَا كَانَ الْإِمَامُ يَرِيدُ أَنْ يَسْجُدَ بَعْدَ السَّلَامِ، وَكَانَ الْمَسْجِدَ مَلِئًا، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ لِلْسُجُودِ، فَسَيُظَنُّ الْمَأْمُومُونَ أَنَّهُ كَبَّرَ عَلَى جَنَازَةٍ، أَوْ كَبَّرَ لِلْقِيَامِ، فَيَقُومُونَ؟ فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: حِينَئِذٍ نَضْطَرُّ إِلَى تَغْيِيرِ الصَّوْتِ فِي التَّكْبِيرِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى السُّجُودِ، فَإِذَا خَافَ أَلَّا يُفْهَمَ قَالَ لِلنَّاسِ - وَمَا يَضُرُّ الْكَلَامَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ؛ لِأَنَّهُ لِحَاجَةٍ -: عَلَيْنَا سَجُودُ سَهْوٍ وَنَسْجُدُ.

(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، كما في «الفتح» (١/ ٥٠٤)، وقد أسنده رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب «السهو» (١٢٢٨)، (١٢٢٩).

وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في «التعليق» (٢/ ٢٢٤) وقوله فيه: وأقبل على الناس بوجهه. لم أره عند البخاري بهذا اللفظ، ورؤيته في «الموطأ» (١/ ٩٤) (٥٩)، من طريق أبي مصعب وغيره، عن مالك، عن داود بن الحصين، عن أبي سفيان، مولى ابن أبي أحمد، قال: سمعت أبا هريرة يقول: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْعَصْرِ، فَسَلَّمَ فِي رَكْعَتَيْنِ، فَقَامَ ذُو الْيَدَيْنِ، فَقَالَ: أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمْ نَسِيتَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ»، فَقَالَ: قَدْ كَانَ بَعْضُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: «أَصْدَقُ ذُو الْيَدَيْنِ؟» قَالُوا: نَعَمْ. الْحَدِيثُ

ورواه مسلم (١/ ٤٠٣) (٥٧٣)، والنسائي في سننه (١/ ١٨٢) عن قتيبة عن مالك. اهـ

(٢) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: ما هو القول الراجح فيمن يصلي لغير القبلة ساهياً ولم يجتهد؟ فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَنْ صَلَّى سَاهِياً إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ فَإِنَّهُ يَعِيدُ؛ لِأَنَّ اسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ الصَّلَاةِ.

فإذا قام ليصلي اتجه حيث كان وجهه، وقد يخطئ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٠٢ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَافَقْتُ رَبِّي فِي ثَلَاثٍ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ اتَّخَذْنَا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى، فَنَزَلْتُ: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]. وَآيَةُ الْحِجَابِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ أَمَرْتَ نِسَاءَكَ أَنْ يَحْتَجِبْنَ، فَإِنَّهُ يَكْلُمُهُنَّ الْبَرُّ وَالْفَاجِرُ، فَنَزَلَتْ آيَةُ الْحِجَابِ، وَاجْتَمَعَ نِسَاءُ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْغِيَرَةِ عَلَيْهِ فَقُلْتُ لَهُنَّ: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَرْوَاحًا خَيْرًا مِنْكُنَّ﴾ [التجweed: ٥٠]. فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ^(١).

حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، قَالَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا بِهَذَا.

[الحديث ٤٠٢ - أطرافه في: ٤٤٨٣، ٤٧٩٠، ٤٩١٦].

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «الفتح» (١/ ٥٠٥):

«قوله: «بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِبْلَةِ». أَي: غَيْرَ مَا تَقَدَّمَ. وَمَنْ لَمْ يَرِ الْإِعَادَةَ عَلَى مَنْ سَهَا فَصَلَّى إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، وَأَصْلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي الْمَجْتَهِدِ فِي الْقِبْلَةِ إِذَا تَبَيَّنَ خَطْؤُهُ، فَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، وَعَطَاءٍ وَالشَّعْبِيِّ، وَغَيْرِهِمْ، أَنَّهُمْ قَالُوا: لَا تَجِبُ الْإِعَادَةُ. وَهُوَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ، وَعَنْ الزَّهْرِيِّ، وَمَالِكٍ، وَغَيْرِهِمَا: تَجِبُ فِي الْوَقْتِ، لَا بَعْدَهُ، وَعَنْ الشَّافِعِيِّ: يُعِيدُ إِذَا تَيَقَّنَ الْخَطَأَ مُطْلَقًا ^(١).

وَفِي التِّرْمِذِيِّ مِنْ حَدِيثِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ مَا يُوَافِقُ قَوْلَ الْأَوَّلِينَ، لَكِنْ قَالَ: لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِذَلِكَ. اهـ

(١) رواه مسلم (٤/ ١٨٦٥) (٢٣٩٩) (٢٤) مختصراً.

(٢) قال الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: فالأقوال إذن ثلاثة.

لكن هذا الذي قاله ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ ليس هو الذي قاله البخاري، فالبخاري يقول: على مَنْ سَهَا فَصَلَّى إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، وَابْنُ حَجَرٍ جَعَلَهَا فِيمَنْ اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ. والصواب: أَنَّ مَنْ اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَإِنْ صَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. ولقول النبي ﷺ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدْ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ»^(١)، ولكن أين مكانُ الاجتهاد؟

مكانُ الاجتهادِ حيثُ تعذَّرت الإِصابةُ بخبرِ يقينٍ، فمثلُ الذي في البرِّ محلُّ اجتهادٍ، وأما الذي في البلدِ فليس محلُّ اجتهادٍ؛ لأنه بإمكانه أن يستدِلَّ عليه بالمَحَارِبِ، أو بأن يسألَ الجيرانَ، أو ما أشَبَهَ ذلك. وعلى هذا فَمَنْ اجْتَهَدَ فِي الْبَلَدِ لَغَيْرِ ضَرُورَةٍ فَإِنَّهُ يَعِيدُ إِذَا أَخْطَأَ؛ لأنه ليس محلُّ اجتهادٍ، لأنه بإمكانه أن يسألَ.

وقولنا: لغير ضرورة. احترازًا مما لو نَزَلَ فِي بَيْتٍ، وَلَمْ يَتِمَّكَّنْ مِنْ سَوَالِ الْجِيرَانِ، أَوِ الذَّهَابِ لِلْمَسَاجِدِ؛ لِيَنْظُرَ الْمَحَارِبِ، فَحِينَئِذٍ يَجْتَهِدُ بِأَنْ يَصْعَدَ إِلَى السَّطْحِ، وَيَنْظُرَ عِلَامَاتِ الْقِبْلَةِ.

ومن أكبرَ عِلَامَاتِ الْقِبْلَةِ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ؛ حَيْثُ إِنَّمَا يَخْرُجَانِ مِنَ الْمَشْرِقِ، وَيَغْرِبَانِ مِنَ الْمَغْرِبِ، لَكِنْ لَا يَتَفَعَّلُ بِهِمَا إِلَّا مَنْ عَرَفَ الْجَهَّةَ الَّتِي هُوَ فِيهَا، فَإِذَا كَانَ فِي جِهَةِ الْجَنُوبِ أَوِ الشِّمَالِ، فَالْقِبْلَةُ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، وَإِذَا كَانَ فِي الشَّرْقِ أَوِ الْغَرْبِ فَالْقِبْلَةُ مَا بَيْنَ الشِّمَالِ وَالْجَنُوبِ.

ثُمَّ إِنَّ الْبَخَارِي رَحِمَهُ اللهُ اسْتَدَلَّ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي رَكَعَتِي الظُّهْرِ سَلَّمَ، وَأَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ بِوَجْهِهِ، ثُمَّ أَتَمَّ مَا بَقِيَ، لَكِنْ فِي هَذَا الِاسْتِدْلَالِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا انْصَرَفَ حِينَ اعْتَقَدَ أَنَّ صَلَاتَهُ تَامَةٌ، بِخِلَافِ مَنْ سَهَا وَاسْتَمَرَ فِي سَهْوِهِ عَلَى أَنْ صَلَاتَهُ لَمْ تَتَمَّ فَالْقِيَاسُ فِيهِ نَظَرٌ.

(١) أخرجه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦) (١٥).

❖ وفي قولِ عمرَ: «وَأَفَقْتُ رَبِّي فِي ثَلَاثٍ». دَلِيلٌ عَلَى أَدَبِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه فِي مَقَامِ الرَّبُوبِيَّةِ؛ لِأَنَّ الَّذِي وَافَقَ إِنَّمَا هُوَ الْآيَاتُ الَّتِي نَزَلَتْ، لَا عُمَرُ؛ لِأَنَّ السَّابِقَ هُوَ الْمَوَافِقُ، وَاللَّاحِقَ هُوَ الْمَوَافِقُ، لَكِنْ أَدَبًا مَعَ اللَّهِ ﷻ قَالَ: وَافَقْتُ رَبِّي فِي ثَلَاثٍ.

❖ وَقَوْلُهُ: «وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى» [البقرة: ١٢٥]. فِيهِ قَرَاءَتَانِ: اتَّخَذُوا وَاتَّخِذُوا ^(١).

❖ وَقَوْلُهُ رضي الله عنه: «وَأَيَّةُ الْحِجَابِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ أُمِرْتُ نِسَاءُكَ أَنْ يَحْتَجِبْنَ فَإِنَّهُ يَكْلُمُهُنَّ الْبَرُّ وَالْفَاجِرُ فَنَزَلَتْ آيَةُ الْحِجَابِ، وَاجْتَمَعَ نِسَاءُ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْغِيَرَةِ عَلَيْهِ، فَقُلْتُ لَهُنَّ: عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ^(٢)».

هَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه كَانَ مُوَفَّقًا لِلصَّوَابِ، حَتَّى قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ يَكُنْ فِيكُمْ مُحَدِّثُونَ - أَيْ: مُلْهَمُونَ - فَعُمَرُ» ^(٣).

وَلَكِنَّ هَذَا لَا يَعْنِي أَنَّهُ مَعْصُومٌ مِنَ الْخَطَا، فَقَدْ أَخْطَأَ رضي الله عنه وَرَجَعَ، وَأَخْطَأَ وَبَقِيَ، وَلَمْ يَتَبَيَّنِ الْأَمْرُ فِي حَقِّهِ، وَمِنْ ذَلِكَ صَلَاحُ الْحَدِيثِيَّةِ، فَقَدْ كَانَ مِمَّنْ عَارَضَ الصَّلَاحَ حَتَّى جَادَلَ النَّبِيَّ ﷺ فِيهِ، وَذَهَبَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، وَكَانَ رَدُّ أَبِي بَكْرٍ كَرْدَ النَّبِيِّ ﷺ سَوَاءً بِسَوَاءٍ ^(٤).

وَحِينَمَا مَاتَ النَّبِيُّ ﷺ قَامَ عُمَرُ فِي النَّاسِ وَأَنْكَرَ مَوْتَ الرَّسُولِ ﷺ، وَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ

(١) جَاءَ فِي كِتَابِ «السَّبْعَةِ فِي الْقِرَاءَاتِ» (١/ ١٧٠): وَاخْتَلَفُوا فِي قَوْلِهِ: «وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى» [البقرة: ١٢٥]. فِي فَتْحِ الْخَاءِ وَكُسْرَاهَا، فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَعَاصِمٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ: «وَأَتَّخِذُوا» مَكْسُورَةَ الْخَاءِ.

وَقَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ: «وَاتَّخَذُوا». مَفْتُوحَةَ الْخَاءِ عَلَى الْخَبَرِ. اهـ

وَانْظُرْ: «تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ» (٢/ ١١١)، وَ«تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ» (١/ ٥٣٤، ٥٣٥)، وَ«الْحِجَّةُ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ» (١/ ٨٧)، وَ«حِجَّةُ الْقِرَاءَاتِ» (١/ ١١٣).

(٢) سَتَّلَ الشَّيْخُ الشَّارِحُ رحمته الله: إِذَا كَانَ الْقُرْآنُ لَا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ أَنْ يَأْتِيَ بِمِثْلِهِ، وَلَا بِأَيَّةٍ فَكَيْفَ قَالَ عُمَرُ الْآيَةُ قَبْلَ أَنْ تَنْزَلَ؟

فَأَجَابَ رحمته الله: لَعَلَّهُ قَالَهَا بِالْمَعْنَى، ثُمَّ نَزَلَتْ الْآيَةُ مُوَافِقَةً لَهُ فِي الْمَعْنَى.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٦٨٩)، وَمُسْلِمٌ (٤/ ١٨٦٤) (٢٣٩٨) (٢٣).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٧٣١، ٢٧٣٢، ٢٧٣٣)، وَمُسْلِمٌ (٣/ ١٤١١) (١٧٨٥) (٩٤).

صَعِقَ^(١)، وَلِيَبْعَثَهُ اللَّهُ فَلْيَقْطَعَنَّ أَيْدِي قَوْمٍ وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خِلَافٍ، وَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ يَهْدُوهُ،
وَقَالَ لَهُ: عَلَى رَسْلِكَ، وَسَكَتَهُ، ثُمَّ صَعِدَ الْمَنْبَرَ، وَتَلَا قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ
مَيِّتُونَ﴾ [التَّحْوِيلُ: ٣٠]. وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ
أَنْفَلْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾ [التَّحْوِيلُ: ١٤٤].

يَقُولُ عَمْرٌ: فَعَلِمْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ فَعُقِرْتُ حَتَّى مَا تُقْلِنِي رِجْلَايَ^(٢).
وَالْمَرَّةُ الثَّلَاثَةُ فِي حُرُوبِ أَهْلِ الرِّدَّةِ، فَقَدْ كَانَ عِنْدَهُ مَعَارِضَةٌ فِي ذَلِكَ حَتَّى اسْتَدَلَّ
عَلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ ~~بِهِنْصِهِ~~، فَاقْتَنَعَ^(٣).
وكَذَلِكَ فِي جَمْعِ الْقُرْآنِ^(٤).
وَالْمَهْمُ: أَنَّ عَمَرَ لَا شَكَّ أَنَّهُ مَلْهُمٌ وَمُؤَفَّقٌ لِلصَّوَابِ، لَكِنَّ هَذَا لَا يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَخْطِئُ أَبَدًا.



(١) يُقَالُ: صَعِقَ الرَّجُلُ صَعَقَةً: غُشِيَ عَلَيْهِ، وَتَضَعَاقَا أَيْضًا.
وَانْظُرْ: «مَخْتَارُ الصَّحَاحِ»، وَ«لِسَانُ الْعَرَبِ» (ص ع ق).
(٢) رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ (٤٤٥٤).
(٣) رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ (١٤٠٠)، وَمُسْلِمٌ (٢٠) (٣٢).
(٤) رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ (٤٦٧٩).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٠٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: بَيْنَا النَّاسُ بِقَبَاءٍ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنًا، وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْكَعْبَةَ فَاسْتَقْبِلُوهَا، وَكَانَتْ وُجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ، فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ^(١).

[الحديث ٤٠٣ - أطرافه في: ٤٤٨٨، ٤٤٩٠، ٤٤٩١، ٤٤٩٣، ٤٤٩٤، ٧٢٥١].

هذا دليل على أنه إذا لم يعلم بالقبلة فإنه لا إعادة عليه، لكن قد يقال: إن أهل قُبَاء بنوا على أصل، فهم حين بنائهم مُصِيبُونَ، ثم أُخْبِرُوا بأنَّ هذا الأصل قد حوّل، فتحوّلوا إلى الكعبة، ففي الاستدلال بها على أنه لا يعيد من جهل القبلة نظر؛ لأنه الآن قد استقرَّ أن القبلة هي الكعبة، بخلاف ما سبق.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٠٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الظُّهْرَ خَمْسًا، فَقَالُوا: أَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالُوا: صَلَّيْتَ خَمْسًا، فَثَنَى رِجْلَيْهِ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ^(٢).



(١) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: أليس معنى استدارتهم أن يتخطاهم الإمام؟ فأجاب رحمه الله: نعم، ولا بد من ذلك، وسيكون الصف الأول هو الصف الأخير.

(٢) رواه مسلم (٥٧٢) (٨٩).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٣- بَابُ حَكِّ الْبُزَاقِ بِالْيَدِ مِنَ الْمَسْجِدِ.

٤٠٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى نُحَامَةً فِي الْقِبْلَةِ، فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ، حَتَّى رُئِيَ فِي وَجْهِهِ، فَقَامَ فَحَكَّهُ بِيَدِهِ، فَقَالَ: «إِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ فِي صَلَاتِهِ فَإِنَّهُ يَنَاجِي رَبَّهُ، - أَوْ إِنَّ رَبَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ - فَلَا يَزُقَنَّ أَحَدُكُمْ قِبَلَ قِبْلَتِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ» ثُمَّ أَخَذَ طَرَفَ رِدَائِهِ فَبَصَقَ فِيهِ ثُمَّ رَدَّ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ فَقَالَ: «أَوْ يَفْعَلْ هَكَذَا».

هذا الحديث فيه فوائد منها:

أولاً: أنه لا تجوز النُحَامَةُ فِي الْقِبْلَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا سُوءٌ أَدَبٍ مَعَ اللَّهِ ﷻ، ولهذا قال ﷺ: «إِنْ أَحَدُكُمْ إِذَا قَامَ فِي صَلَاتِهِ فَإِنَّمَا يَنَاجِي رَبَّهُ، أَوْ إِنَّ رَبَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ». فهل أَحَدٌ يَرْضَى أَنْ يَقُومَ شَخْصٌ، فَيَبْصُقَ بَيْنَ يَدَيْهِ؟^(١)

الجواب: لا أَحَدٌ يَرْضَى بِهَذَا، فَكَيْفَ بِالرَّبِّ ﷻ.

ثانياً: فِيهِ تَغْيِيرُ الْمُنْكَرِ بِالْيَدِ، وَوَجْهُهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَكَّ النُّحَامَةَ بِيَدِهِ.

ثالثاً: إِبْتَاهُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قِبَلَ وَجْهِ الْمُصَلِّي؛ لِقَوْلِهِ: «إِنْ رَبَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ».

وهذا قَدْ يُشْكَلُ كَثِيرًا؛ لِأَنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّ اللَّهَ فِي الْمَكَانِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا مُسْتَحِيلٌ عَقْلًا وَشَرْعًا؛ وَلِذَلِكَ نَقُولُ: هُوَ قِبَلَ وَجْهِ الْمُصَلِّي، وَهُوَ فِي السَّمَاءِ، وَهَذَا مُمْكِنٌ فِي الْمَخْلُوقِ، فَإِنْ كَانَ فِي الْخَالِقِ فَمِنْ بَابِ أَوْلَى، وَكَيْفَ هُوَ مُمْكِنٌ فِي الْمَخْلُوقِ؟

(١) سَأَلَ الشَّيْخُ الشَّارِحَ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَلِ النَّهْيُ عَنِ الْبِصَاقِ قَبْلَ الْوُجْهِ خَاصٌّ بِالصَّلَاةِ، أَوْ هُوَ عَامٌ فَيَشْمَلُ

خَارِجَ الصَّلَاةِ أَيْضًا؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهُ حَتَّى فِي خَارِجِ الصَّلَاةِ لَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَبْصُقَ قَبْلَ وَجْهِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ، مَا لَمْ يَكُنْ عَنْ يَسَارِهِ أَحَدٌ، لَكِنْ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ خَاصٌّ بِالصَّلَاةِ، إِلَّا إِنْ وَرَدَ حَدِيثٌ يَدُلُّ عَلَى الْعُمُومِ، فَعَلَى مَا وَرَدَ.

الجواب: الوجه الأول: أليس الإنسان لو اتَّجه إلى الشمس عند طلوعها أو غروبها تكون الشمس قِبَلَ وجهه، وهي في السماء؟
الجواب: بلى، فالله عَزَّ وَجَلَّ من بابِ أُولَى.

والوجه الثاني: أن نقول: إِنَّ اللَّهَ تعالى لا يقاسُ بخلقه، فَهَبْ أن المخلوق لا يمكن أن يكونَ عاليًا، وهو بينَ يدي الإنسان، فالخالق لا يمكن أن يقاسَ بالمخلوق.
والوجه الثالث: أن هذا من المتشابه، وعندنا نصوصٌ مُحْكَمَةٌ تُفِيدُ علوَّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بذاته، وأنه: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. فربُّ وَسِعَ كُرْسِيهِ السموات والأرض لا يمكن أن تُحِيطَ به الأرض.

وبهذا ينطُلُ قولُ مَنْ قال: إِنَّ اللَّهَ معنا بذاته في كُلِّ مكانٍ. والله أعلم.



ثُمَّ قَالَ الإمامُ البُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي صَحِيحِهِ:

٤٠٦ - حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى بُصَاقًا فِي جِدَارِ الْقِبْلَةِ فَحَكَّهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يَصَلِّي فَلَا يَبْصُقْ قِبَلَ وَجْهِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ قِبَلَ وَجْهِهِ إِذَا صَلَّى»^(١).

[الحديث ٤٠٦ - أطرافه في: ٧٥٣، ١٢١٣، ٦١١١].

٤٠٧ - حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى فِي جِدَارِ الْقِبْلَةِ مَخَاطًا أَوْ بُصَاقًا أَوْ نُخَامَةً فَحَكَّهُ^(٢).
سَبَقَ لَنَا أَنَّ الرَسُولَ ﷺ أَخْبَرَ بَأْنَ اللَّهِ تَعَالَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، وَبَيْنَا أَنَّ هَذَا لَا يَنَافِي مَا ثَبَتَ مِنْ علوهُ جَلًّا؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فِي جَمِيعِ الصِّفَاتِ^(٣).

(١) رواه مسلم (٥٤٧) (٥٠).

(٢) رواه مسلم (٣٨٩/١) (٥٤٩).

(٣) تقدم تخريجه.

وَسَبَقَ لَنَا أَيْضًا أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَرَشَدَ مَنْ أَحْتَاجَ إِلَى الْبُصَاقِ أَنْ يَنْصُقَ عَنْ يَسَارِهِ،
أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ، أَوْ فِي ثَوْبِهِ.

وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ مَا لَمْ يَكُنْ مَأْمُومًا، وَعَنْ يَسَارِهِ رَجُلٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا شَكَّ يُؤْذِيهِ.
وَأَمَّا تَحْتَ قَدَمَيْهِ فَلَا بَأْسَ، وَكَذَلِكَ إِذَا أَخَذَ طَرَفَ رِدَائِهِ، فَبَصَقَ فِيهِ، ثُمَّ رَدَّ بَعْضَهُ
عَلَى بَعْضٍ، لَكِنْ هَلْ يَكْفِي الرَّدُّ أَوْ لَا بَدَّ مِنَ الْحَكِّ؟

لَا بَدَّ مِنَ الْحَكِّ، إِلَّا إِذَا كَانَ رَدُّ بَعْضِهِ إِلَى بَعْضٍ يُؤْدِي إِلَى لَصِقِ فَلَا حَاجَةَ لِحَكِّهِ.
وَفِي هَذَا دَلِيلٌ: عَلَى أَنَّ النُّخَامَةَ وَنَجْوَاهَا مِنَ الْفَضَلَاتِ طَاهِرَةٌ، وَإِلَّا مَا صَحَّ أَنْ
يَتَفَلَّ تَحْتَ قَدَمَيْهِ، أَوْ فِي ثَوْبِهِ.

وَهَكَذَا جَمِيعُ فَضَلَاتِ الْإِنْسَانِ طَاهِرَةٌ؛ كَالرِّيقِ وَالْبُصَاقِ وَالْمُخَاطِ وَالْعَرَقِ وَمَاءِ
الْجُرُوحِ، وَمَا أَشْبَهَهَا إِلَّا مَا خَرَجَ مِنَ السَّيْلَيْنِ، فَإِنَّهُ نَوْعَانِ: طَاهِرٌ، وَنَجَسٌ:

الطَّاهِرُ: هُوَ الرِّيحُ وَالْمَنِي.
وَالنَّجَسُ: الْبَوْلُ وَالْمَذْيُ وَالْغَائِطُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٤- بَابُ حَكِّ الْمَخَاطِرِ بِالْحَصِيِّ مِنَ الْمَسْجِدِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنْ وَطِئْتَ عَلَى قَدَرٍ رَطْبٍ فَاغْسِلْهُ، وَإِنْ كَانَ يَابِسًا فَلَا^(١).

٤٠٨، ٤٠٩- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَأَبَا سَعِيدٍ حَدَّثَاهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى نُحَامَةً فِي جِدَارِ الْمَسْجِدِ، فَتَنَاولَ حَصَاةً فَحَكَّهَا، فَقَالَ: «إِذَا تَنَحَّمْ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَحَّمَنَّ قَبْلَ وَجْهِهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى»^(٢).

[الحديث ٤٠٨- طرفاه في: ٤١٠، ٤١٦].

[الحديث ٤٠٩- طرفاه في: ٤١١، ٤١٤].

قَوْلُهُ: «أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى». فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْيُسْرَى هِيَ الَّتِي تَكُونُ لِلْأُذَى، وَلِهَذَا مِنْ سُوءِ الْأَدَبِ أَنْ بَعْضُ النَّاسِ إِذَا اسْتَنْشَرَ أَمْسَكَ أَنْفَهُ بِيَمِينِهِ، فَنَقُولُ: إِذَا اسْتَنْشَرْتَ فَأَمْسِكِ الْأَنْفَ بِالْيَسَارِ؛ مِنْ أَجْلِ إِذَا حَصَلَ أَذَى يَكُونُ فِي الْيَدِ الْيُسْرَى.



(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٥٠٩/١)، ووصله ابن أبي شيبة رَحِمَهُ اللَّهُ في «مصنفه» (٥٥/١)، قال: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ وَثَابٍ قَالَ: وَسئَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ رَجُلٍ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَوَطِئَ عَلَى عِذْرَةٍ؟ قَالَ: إِنْ كَانَتْ رَطْبَةً غَسَلَ مَا أَصَابَهُ، وَإِنْ كَانَتْ يَابِسَةً لَمْ تَضُرَّهُ. «تغليق التعليق» (٢/٢٢٥، ٢٢٦).

(٢) رواه مسلم (٥٤٨) (٥٢) بنحوه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٥- باب لا يَبْصُقُ عَنْ يَمِينِهِ فِي الصَّلَاةِ.

٤١٠، ٤١١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَأَبَا سَعِيدٍ أَخْبَرَاهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى نُخَامَةً فِي حَائِطِ الْمَسْجِدِ فَتَنَاولَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَصَاةً فَحَتَّهَا، ثُمَّ قَالَ: «إِذَا تَنَحَّم أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَحَّم قَبْلَ وَجْهِهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيَسْرَى».

٤١٢- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي قَتَادَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَتَفَلَنَنَّ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ رِجْلِهِ».

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٥١٠-٥١١):

قَوْلُهُ: «بَابٌ: لَا يَبْصُقُ عَنْ يَمِينِهِ فِي الصَّلَاةِ». أُوْرِدَ فِيهِ الْحَدِيثُ الَّذِي قَبْلَهُ، مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، ثُمَّ حَدِيثُ أَنَسٍ، مِنْ طَرِيقٍ قَتَادَةَ عَنْهُ مُخْتَصَرًا مِنْ رَوَايَتِهِ عَنْ حَفْصِ بْنِ عُمَرَ، وَلَيْسَ فِيهِمَا تَقْيِيدُ ذَلِكَ بِحَالَةِ الصَّلَاةِ، نَعَمْ هُوَ مُقَيَّدٌ بِذَلِكَ فِي رَوَايَةِ آدَمَ الْآتِيَةِ فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ، وَكَذَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ التَّقْيِيدُ بِذَلِكَ فِي رَوَايَةِ هَمَامِ الْآتِيَةِ بَعْدُ.

فَجَرَى الْمَصْنَفُ فِي ذَلِكَ عَلَى عَادَتِهِ فِي التَّمَسُّكِ بِمَا وَرَدَ فِي بَعْضِ طَرِيقِ الْحَدِيثِ الَّذِي يَسْتَدِلُّ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي سِيَاقِ حَدِيثِ الْبَابِ، وَكَأَنَّهُ جَنَحَ إِلَى أَنَّ الْمُطْلَقَ فِي الرَوَايَتَيْنِ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُقَيَّدِ فِيهِمَا، وَهُوَ سَاكَتْ عَنْ حُكْمِ ذَلِكَ خَارِجَ الصَّلَاةِ. وَقَدْ جَزَمَ النَّوَوِيُّ بِالْمَنْعِ فِي كُلِّ حَالَةٍ دَاخِلَ الصَّلَاةِ وَخَارِجَهَا، سِوَاءٍ كَانَ فِي الْمَسْجِدِ أَمْ غَيْرِهِ، وَقَدْ نُقِلَ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا بِأَسَ بِهِ؛ يَعْنِي خَارِجَ الصَّلَاةِ.

ويشهد للمنع ما رواه عبدُ الرزاق وغيره، عن ابنِ مسعودٍ أنه كره أن يَنْصُقَ عن يمينه، وليس في صلاة.

وعن معاذِ بنِ جبل، قال: ما بَصَقْتُ عن يميني منذ أَسَلَمْتُ.

وعن عمرَ بنِ عبدِ العزيز أنه نَهَى ابنَه عنه مطلقاً.

وكأنَّ الذي خَصَّهُ بحالة الصلاة أَخَذَهُ من علة النهي المذكورة في رواية همام، عن أبي هريرة حيث قال: «فإن عن يمينه ملكاً». هذا إذا قلنا: إنَّ المراد بالملك غيرُ الكاتب والحافظ، فيظْهَرُ حيثُ اختصَّ بحالة الصلاة، وسيأتي البحث في ذلك إن شاء الله تعالى.

وقال القاضي عياض: النهي عن البُصاقِ عن اليمين في الصلاة إنما هو مع إمكان غيره، فإن تعدَّرَ فله ذلك.

قلت: لا يظْهَرُ وجودُ التعدُّرِ مع وجودِ الثوبِ الذي هو لابسُه، وقد أَرَشَدَهُ الشارعُ إلى التفل فيه، كما تقدَّم.

وقال الخطَّابي: إن كان على يساره أحدٌ فلا يَبْزُقُ في واحدٍ من الجهتين، لكن تحت قدميه، أو ثوبه.

قلت: وفي حديث طارقِ المُحاريبي عند أبي داود ما يَرشِدُ لذلك؛ فإنه قال فيه: «أو تَلْقَاءَ شِمَالِكَ، إن كان فارغاً، وإلا فهكذا» وبَزَقَ تحت رجله، ودَلَّكَ.

ولعبدِ الرزاق، من طريقِ عطاء، عن أبي هريرة نحوه.

ولو كان تحت رجله مثلاً شيءٌ مبسوطٌ أو نحوه تعين الثوبُ، ولو فُقِدَ الثوبُ

مثلاً فلعلَّ بَلَعَهُ أَوْلَى من ارتكابِ المنهي عنه. والله أعلم.

تنبيه: أَخَذَ المصنِّفُ كَوْنَ حَكْمِ النُّخَامَةِ والبُصاقِ واحداً من أنه ﷺ رَأَى النُّخَامَةَ،

فقال: «لا يَبْزُقَنَّ» فدَلَّ على تساويهما. والله أعلم. اهـ.

وعلى كُلِّ حالٍ: فمن الأدب أن لا يَنْصُقَ الإنسانُ قِبَلَ وجهه، ثم لا يَنْصُقَ عن

يمينه، ثم عن يساره مطلقاً، لكنه في الصلاة أشدُّ؛ لأنَّ الله قِبَلَ وجهه، وإذا كان الله قِبَلَ

وجهه، ثم تنحَّم بين يدي الله ﷻ فهذا سوءُ أدبٍ عظيمٌ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٣٦- بَابُ: لِيَبْزُقَ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى.

٤١٣- حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا يَنَاجِي رَبَّهُ فَلَا يَبْزُقَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ»^(١).

٤١٤- حَدَّثَنَا عَلِيٌّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَبْصَرَ نَخَامَةً فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ فَحَكَّهَا بِحَصَاةٍ، ثُمَّ نَهَى أَنْ يَبْزُقَ الرَّجُلُ بَيْنَ يَدَيْهِ أَوْ عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى^(٢). وَعَنِ الزُّهْرِيِّ سَمِعَ حُمَيْدًا، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ نَحْوَهُ^(٣).



٣٧- بَابُ كَفَّارَةِ الْبُزَاقِ فِي الْمَسْجِدِ.

٤١٥- حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْبُزَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا»^(٤).
 ﴿قَوْلُهُ ﷺ: «الْبُزَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ» يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ ذَلِكَ.

﴿وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا» يَعْنِي: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا بَصَقَ فِي الْمَسْجِدِ فَإِنَّهُ يَدْفِنُهَا، وَبِذَلِكَ يَكُونُ مَكْفَرًا لَهَا، وَهَذَا إِذَا كَانَ الدَّفْنُ يَزِيلُهَا، وَأَمَّا إِذَا كَانَ لَا يَزِيلُهَا

(١) رواه مسلم (٥٥١) (٥٤).

(٢) رواه مسلم (٥٤٨) (٥٢).

(٣) قال ابن حجر في «الفتح» (٥١١/١): أراد المصنف أن يبين أن سفیان رواه مرة بالنعنة، ومرة

صرح بسماع الزهري من حميد، ووهم بعض الشراح في زعمه أن قوله: «وعن الزهري» معلق، بل

هو موصول، وقد تقدمت له نظائر. اهـ

(٤) رواه مسلم (٥٥٢) (٥٥).

فإنه لا فائدة، كما لو كانت الأرض مفروشة بحصى، وكانت النخامة كبيرة فهذا لا يزيلها، وحينئذ لا بدَّ من رفعها نهائياً.

وقد ظنَّ بعض العلماء أنه يجوز البصاق في المسجد^(١)، وقال: لأنَّ الرسول ﷺ قال: «كفارتها دفنها».

ونحن نقول: هذا دليلٌ عليكم، وليس دليلاً لكم، لأنَّ قوله: «وكفارتها» يدلُّ على أنها معصيةٌ تحتاجُ إلى كفارة، وإلا لقلنا: كلُّ ذنبٍ فيه كفارةٌ فليس بمُحرَّم، وهذا لا يقوله أحدٌ.

فعلى سبيل المثال: الظَّهار حرامٌ فيه الكفارة.
وكذلك الحِنْثُ في اليمينِ حرامٌ، ومع ذلك فيه الكفارة، فلا تُلزَم.

* * * *

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٣٨- باب دَفْنِ النُّخَامَةِ فِي الْمَسْجِدِ.

٤١٦- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَلَا يَبْصُقُ أَمَامَهُ، فَإِنَّمَا يَنَاجِي اللَّهَ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، فَإِنَّ عَنْ يَمِينِهِ مَلَكًا، وَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ فَيَدْفِنُهَا».

قَوْلُهُ ﷺ: «وَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ». فَإِنْ قِيلَ: فَإِنْ عَنْ يَسَارِهِ مَلَكًا أَيْضًا، كَمَا قَالَ

تَعَالَى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَيْدٌ﴾ [نق: ١٧].

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ هَذَا.

(١) انظر: «إكمال المعلم» للقاظمي عياض (٢/ ٤٨٦، ٤٨٧)، و«شرح مسلم» للنووي (٣/ ٤٦، ٤٧)، و«الفتح» لابن حجر (١/ ٥١١).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (١/٥١٣):

قَوْلُهُ: «فَإِنْ عَنْ يَمِينِهِ مَلَكًا». تَقَدَّمَ أَنْ ظَاهِرَهُ اخْتِصَاصُهُ بِحَالَةِ الصَّلَاةِ، فَإِنْ قُلْنَا: الْمُرَادُ بِالْمَلِكِ الْكَاتِبُ فَقَدْ اسْتَشْكِلَ اخْتِصَاصُهُ بِالْمَنْعِ، مَعَ أَنَّ عَنْ يَسَارِهِ مَلَكًا آخَرَ، وَأُجِيبَ بِاحْتِمَالِ اخْتِصَاصِ ذَلِكَ بِمَلِكِ الْيَمِينِ؛ تَشْرِيفًا لَهُ وَتَكْرِيمًا. هَكَذَا قَالَه جَمَاعَةٌ مِنَ الْقَدَمَاءِ، وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ.

وَأَجَابَ بَعْضُ الْمَتَأَخِّرِينَ بِأَنَّ الصَّلَاةَ أُمُّ الْحَسَنَاتِ الْبَدْنِيَّةِ، فَلَا دَخَلَ لكَاتِبِ السِّيَّاتِ فِيهَا، وَيَشْهَدُ لَهُ مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، مِنْ حَدِيثِ حُذَيْفَةَ مَوْقُوفًا فِي هَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ: «وَلَا عَنْ يَمِينِهِ؛ فَإِنَّ عَنْ يَمِينِهِ كَاتِبَ الْحَسَنَاتِ».

وَفِي الطَّبْرَانِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «فَإِنَّهُ يَقُومُ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ، وَمَلَكُهُ عَنْ يَمِينِهِ، وَقَرِينُهُ عَنْ يَسَارِهِ». انْتَهَى.

فَالْتَفُلُّ حِينَئِذٍ إِنَّمَا يَقَعُ عَلَى الْقَرِينِ، وَهُوَ الشَّيْطَانُ، وَلَعَلَّ مَلَكَ الْيَسَارِ حِينَئِذٍ يَكُونُ بِحَيْثُ لَا يَصِيبُهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، أَوْ أَنَّهُ يَتَحَوَّلُ فِي الصَّلَاةِ إِلَى الْيَمِينِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ. وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: فَمَثَلُ هَذِهِ الْمَسَائِلِ السَّلَامَةُ فِيهَا أَنْ نَقُولَ كَمَا قَالَ الرَّسُولُ ﷺ، وَلَا نُعَلِّلْ، فَنَقُولُ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فَإِنْ عَنْ يَمِينِهِ مَلَكًا». وَسَكَتَ عَنِ الْيَسَارِ فَنَسَكْتُ نَحْنُ أَيْضًا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٩- بَابُ إِذَا بَدَرَهُ الْبُزَاقُ فَلْيَأْخُذْ بِطَرَفِ ثَوْبِهِ.

٤١٧- حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى نُحَامَةً فِي الْقَبِيلَةِ فَحَكَهَا بِيَدِهِ، وَرُئِيَ مِنْهُ كَرَاهِيَةٌ أَوْ رُئِيَ كَرَاهِيَتُهُ لِذَلِكَ وَشَدَّتْهُ عَلَيْهِ، وَقَالَ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ فِي صَلَاتِهِ فَإِنَّمَا يَنَاجِي رَبَّهُ، أَوْ رَبَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قِبْلَتِهِ، فَلَا يَبْزُقَنَّ فِي قِبْلَتِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ» ثُمَّ أَخَذَ طَرَفَ رِدَائِهِ فَبَزَقَ فِيهِ وَرَدَّ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ، قَالَ: «أَوْ يَفْعَلْ هَكَذَا»^(١).

٤٠- باب عِظَةِ الإِمَامِ النَّاسِ فِي إِتْمَامِ الصَّلَاةِ وَذِكْرِ الْقِبْلَةِ.

٤١٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «هَلْ تَرَوْنَ قِبْلَتِي هَاهُنَا؟ فَوَاللَّهِ مَا يُخْفَى عَلَيَّ خُشُوعُكُمْ وَلَا رُكُوعُكُمْ، إِنِّي لَأَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي»^(١).

[الحديث ٤١٨ - طرفه في: ٧٤١].

٤١٩- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ صَلَاةً ثُمَّ رَقِيَ الْمِنْبَرَ، فَقَالَ فِي الصَّلَاةِ أَوْ فِي الرُّكُوعِ: «إِنِّي لَأَرَاكُمْ مِنْ وَرَائِي كَمَا أَرَاكُمْ».

[الحديث ٤١٩ - طرفاه في: ٧٤٢، ٦٦٤٤].

٤١- باب هَلْ يَقَالُ مَسْجِدُ بَنِي فَلَانٍ.

٤٢٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي أُضْمِرَتْ مِنَ الْحَفِيَاءِ^(٢)، وَأَمَدَهَا ثَنِيَّةُ الْوُدَاعِ، وَسَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي لَمْ تُضْمَرْ مِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ. وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ كَانَ فَيَمُنْ سَابِقَ بِهَا^(٣).

[الحديث ٤٢٠ - أطرافه في: ٢٨٦٨، ٢٨٦٩، ٢٨٧٠، ٧٣٣٦].

الشاهد: قوله: «مسجد بني زُرَيْقٍ». وتسمية المساجد من الأمور المطلوبة؛ لأنَّ ذلك أقربُ إلى الاهتداء إليها، لكن بماذا تُسمِّيها؟

(١) مسلم (٤٢٤) (١٠٩).

(٢) قال الحافظ رحمه الله في «الفتح» (٦/ ٧١): الحفيا - بفتح المهملة وسكون الفاء، بعدها تحتانية،

ومد - مكان خارج المدينة. اهـ

وانظر: «معجم ما استعجم» (١/ ٤٥٨).

(٣) رواه مسلم (١٨٧٠) (٩٥).

نُسَمِّيْهَا بِمَا يَنْاسِبُ؛ إِمَّا بِاسْمِ الْحَيِّ، وَإِمَّا بِأَنْ نُسَمِّيَهَا بِاسْمِ إِمَامٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ؛ مِثْلَ مَسْجِدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، أَوْ بِاسْمِ قَبِيلَةٍ مِنَ الْقَبَائِلِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَالْمَهْمُ أَنْ يَجْعَلَ لَهَا عِلْمٌ تُعْرَفُ بِهِ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٤٢ - بَابُ الْقِسْمَةِ وَتَعْلِيْقِ الْقِنُوِّ فِي الْمَسْجِدِ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: الْقِنُو: الْعِذْقُ، وَالْإِثْنَانِ قِنَوَانٍ، وَالْجَمَاعَةُ أَيْضًا قِنَوَانٌ، مِثْلُ صِنُوٍّ وَصِنَوَانٍ.

٤٢١ - وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ -، قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِمَالٍ مِنَ الْبَحْرَيْنِ، فَقَالَ: «اُنْثُرُوهُ فِي الْمَسْجِدِ» وَكَانَ أَكْثَرَ مَالٍ أَتَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ فَجَاءَ فَجَلَسَ إِلَيْهِ، فَمَا كَانَ يَرَى أَحَدًا إِلَّا أَعْطَاهُ، إِذْ جَاءَهُ الْعَبَّاسُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعْطِنِي فَإِنِّي قَادَيْتُ نَفْسِي وَقَادَيْتُ عَقِيلًا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُذْ» فَحَثَا فِي ثَوْبِهِ ثُمَّ ذَهَبَ يَقْلُهُ فَلَمْ يَسْتَطِعْ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْمُرْ بَعْضَهُمْ يَرْفَعُهُ إِلَيَّ، قَالَ: «لَا» قَالَ: فَارْفَعُهُ أَنْتَ عَلَيَّ، قَالَ: «لَا» فَتَرَمْتُهُ ثُمَّ ذَهَبَ يَقْلُهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْمُرْ بَعْضَهُمْ يَرْفَعُهُ عَلَيَّ، قَالَ: «لَا» قَالَ: فَارْفَعُهُ أَنْتَ عَلَيَّ، قَالَ: «لَا» فَتَرَمْتُهُ ثُمَّ احْتَمَلَهُ فَأَلْقَاهُ عَلَى كَاهِلِهِ، ثُمَّ انْطَلَقَ، فَمَا زَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتْبَعُهُ بَصَرُهُ حَتَّى خَفِيَ عَلَيْنَا عَجَبًا مِنْ حِرْصِهِ، فَمَا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَثَمَّ مِنْهَا دَرَاهِمٌ^(١).

[الحدِيث ٤٢١ - طرفاه في: ٣٠٤٩، ٣١٦٥].

(١) قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٥١٦/١): قَالَ الْإِسْعَاقِيُّ: ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، وَهُوَ ابْنُ طَهْمَانَ فِيَا أَحْسَبَ، بِغَيْرِ إِسْنَادٍ، يَعْنِي: تَعْلِيْقًا، قُلْتُ: وَقَدْ وَصَلَهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي مُسْتَخْرَجِهِ، وَالْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ، مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ حَفْصٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّيْسَابُورِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ، وَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ هَذَا الْإِسْنَادَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ عَنْ عِدَّةٍ أَحَادِيثَ. اهـ
وَانْظُرْ: «تَعْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ» (٢/٢٢٦-٢٢٨).

هذا الحديث فيه: دليل لما ذهب إليه المؤلف، أو لما تَرَجَمَ به، وهو القسمة في المسجد، ولم يذكر تعليق القنوي، لكنه ذكره في مكان آخر.

وفيه دليل: على جواز قول الإمام: خذ ما شئت لكل واحد.

وفيه أيضاً دليل: على أن النبي ﷺ يرد ما لم يكن حقاً ولو من أقرب الناس إليه؛ فإن العباس طلب منه أن يأمر أحداً يساعده فأبى، وطلب منه أن يساعده هو بنفسه فأبى، وهكذا يجب على الإنسان أن لا يقدم العاطفة على الشريعة والعقل؛ فإن العاطفة غير مأمونة، وما أكثر ما يعطف الإنسان في شيء، ثم يرجع، لكن الشرع والعقل أساس متين، ليس فيه زلل، ولا زيف^(١).

قال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٥١٦/١):

❦ قوله: «باب القسمة». أي: جوازها، والقنوي بكسر القاف، وسكون النون فسره في الأصل بروايتنا بالعذق، هو بكسر العين المهملة، وسكون الذال المعجمة، وهو العرجون بها فيه.

❦ وقوله: «الاثنتان قنوان». أي: بكسر النون.

❦ وقوله: «مثل صنو وصنوان». أهمل الثالثة اكتفاءً بظهورها.

❦ قوله: «وقال إبراهيم»؛ يعني: ابن طهّمان، كذا في روايتنا، وهو صواب، وأهمل في غيرها، وقال الإسماعيلي: ذكره البخاري، عن إبراهيم، وهو ابن طهّمان فيما أحسب بغير إسناد؛ يعني: تعليقاً. قلت: وقد وصله أبو نعيم في «مستخرج»ه، والحاكم في «مستدرک»ه، من طريق أحمد بن حفص.

(١) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: لماذا لم يأخذ العباس ما يقدر على حمله، ثم يرجع، ويأخذ مرة ثانية، بدلاً من أخذه هذا الحمل الثقيل؟

فأجاب رحمه الله: الظاهر أنه ﷺ لا يكرّر الأخذ؛ لأنه لو فتح باب التكرار لكان الواحد يقضي على المال كله.

﴿قَوْلُهُ: «عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ»﴾. كَذَا فِي رَوَايَتِنَا، وَفِي غَيْرِهَا: عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ غَيْرِ مَنْسُوبٍ، فَقَالَ الْمَزِّي فِي «الْأَطْرَافِ»: قِيلَ: إِنَّهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ رُفَيْعٍ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثًا فِي تَعْلِيقِ الْقِنُو، فَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: أَغْفَلَهُ، وَقَالَ ابْنُ التَّيْنِ: أَنْسِيَهُ، وَلَيْسَ كَمَا قَالَا، بَلْ أَخَذَهُ مِنْ جَوَازِ وَضْعِ الْهَالِ فِي الْمَسْجِدِ بِجَامِعٍ أَنَّ كَلًّا مِنْهُمَا وَضَعَ لِأَخِذِ الْمُحْتَاجِينَ مِنْهُ.

وَأَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى مَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، مِنْ حَدِيثِ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَبِيَدِهِ عَصَا، وَقَدْ عَلَّقَ رَجُلٌ قِنُو حَشَفٍ، فَجَعَلَ يَطْعُنُ فِي ذَلِكَ الْقِنُو، وَيَقُولُ: «لَوْ شَاءَ رَبُّ هَذِهِ الصَّدَقَةِ تَصَدَّقَ بِأَطْيَبِ مِنْ هَذَا». وَلَيْسَ هُوَ عَلَى شَرْطِهِ، وَإِنْ كَانَ إِسْنَادُهُ قَوِيًّا، فَكَيْفَ يَقَالُ: إِنَّهُ أَغْفَلَهُ.

وَفِي الْبَابِ أَيْضًا حَدِيثٌ آخَرُ أَخْرَجَهُ، ثَابِتٌ فِي «الدَّلَائِلِ» بِلَفْظٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ مِنْ كُلِّ حَائِطٍ بِقِنُوٍ يعلَّقُ فِي الْمَسْجِدِ؛ يَعْنِي: لِلْمَسَاكِينِ.

وَفِي رَوَايَةٍ لَهُ: وَكَانَ عَلَيْهَا مَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ؛ أَي: عَلَى حِفْظِهَا، أَوْ عَلَى قِسْمَتِهَا. اهـ



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٣ - بَابُ مَنْ دَعَا لِبَطْعَامٍ فِي الْمَسْجِدِ وَمَنْ أَجَابَ مِنْهُ ^(١).

٤٢٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا، قَالَ: وَجَدْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ نَاسٍ، فَقُمْتُ، فَقَالَ لِي: «أَرْسَلَكَ أَبُو طَلْحَةَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: «لِبَطْعَامٍ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ لِمَنْ مَعَهُ: «قُومُوا» فَانْطَلَقَ وَانْطَلَقْتُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ^(٢).

[الحديث ٤٢٢ - أطرافه في: ٣٥٧٨، ٥٣٨١، ٥٤٥٠، ٦٦٨٨].



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٤ - بَابُ الْقَضَاءِ وَاللَّعَانِ فِي الْمَسْجِدِ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ.

٤٢٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقَتُلُهُ؟ فَتَلَاعَنَّا فِي الْمَسْجِدِ وَأَنَا شَاهِدٌ.

[الحديث ٤٢٣ - أطرافه في: ٤٧٤٥، ٤٧٤٦، ٥٢٥٩، ٥٣٠٨، ٥٣٠٩، ٦٨٥٤،

(١) قال الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: وفي نسخة: «فيه» اهـ.

وقال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتح» (١/٥١٧): وفي رواية الكشميهني: ومن أجاب إليه... و«من» في قوله: «منه» ابتدائية، والضمير يعود على المسجد، وعلى رواية الكشميهني يعود على الطعام. اهـ.

(٢) رواه مسلم (٢٠٤٠) (١٤٢).

وقد سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: في هذا الحديث قال الرسول ﷺ للصحابه: «قوموا». وأبو طلحة إنها دعاه هو ﷺ فقط، فهل يجوز هذا لكل أحد، أم هو خاص بالرسول ﷺ؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: إذا كان الداعي لم يعلم بذلك قبل الوصول إلى البيت فإن المدعو يستأذن صاحب البيت، فيقول: أنا ومن معي. وأما إذا كان قد علم به من قبل، كما في هذا الحديث، فالأمر واضح.

[٧٣٠٤، ٧١٦٦، ٧١٦٥].

أما القضاء في المسجد فواضح، والمراد أن يجلس القاضي في المسجد، ويقضي بين الناس، وهذا كان معمولاً به من قبل.

وأما اللعان فهو التلاعن بين الرجل وزوجته، وسببه قذف الرجل امرأته بالزنا، فإذا فعل فإن أقرت المرأة ثبت الحد عليها، وإن أنكرت قلنا له: البينة أو حد في ظهرك، أو لعان.

فإن لم يجد بينة ولا عن، سقط الحد، واللعان هو أن يقول: أشهد بالله لقد زنت زوجتي هذه أو يسميها أربع مرات، ويقول في الخامسة: وأن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين.

وترد هي فتقول: أشهد بالله، لقد كذب زوجي فيما رماني به من الزنا أربع مرات، وتقول في الخامسة: وأن غضب الله عليها إن كان من الصادقين.

فإذا تم اللعان حصلت الفرقة بينهما على وجه التأيد، ولهذا ذكر أهل العلم رحمهم الله في المحرمات من النكاح إلى الأبد الملاءنة على الملاءنة^(١).

(١) انظر: «الإنصاف» (١٢١/٨)، و«المبدع» (٦٢/٧)، و«الفروع» (١٤٩/٥).

وقد سئل الشيخ الشارح رحمه الله: في هذا الحديث لم يذكر النبي ﷺ الجواب على سؤال الرجل: أ يقتله؟ فما هو الجواب؟

فأجاب رحمه الله: هذا الحديث حديث مختصر، فقد ذكر البخاري منه الشاهد فقط، والجواب عنه من جهة الحكم الشرعي أن يقال: إذا وجدته على امرأته يجامعها -والعياذ بالله- لا مع امرأته فله أن يقتله. وأما إذا رآه معها بدون جماع فليس له أن يقتله، لكن يأخذ بحقه، ويحفظ امرأته، ويحرص على أن تبعد عن الشبهة.

وسئل أيضاً رحمه الله: لو كان الأمر بالعكس؛ أي: لو أن امرأة اتهمت زوجها بالزنا، فهل هناك لعان؟ أم ماذا؟

فأجاب رحمه الله: لا هذه ليس فيها إلا الحد، فإما أن تقيم بينة؛ أربعة رجال يشهدون بأن هذا الرجل زنى، أو تحدد، والفرق ظاهر؛ لأن المرأة يهون عليها أن ترمي زوجها بالزنا، وأما الرجل فلا؛ لأنه إذا رمى زوجته بالزنا دس فراشه، وصار أولاده مشكوكاً فيهم.

فلهذا كان اللعان خاصاً فيما إذا رمى الرجل زوجته، لا إذا رمت المرأة زوجها.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٥- باب إِذَا دَخَلَ بَيْتًا يَصَلِّي حَيْثُ شَاءَ أَوْ حَيْثُ أَمَرَ وَلَا يَتَجَسَّسُ.

٤٢٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ عِثْبَانَ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنَاهُ فِي مَنْزِلِهِ فَقَالَ: «أَيَنْ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ لَكَ مِنْ بَيْتِكَ؟» قَالَ: فَأَشْرْتُ لَهُ إِلَى مَكَانٍ، فَكَبَّرَ النَّبِيُّ ﷺ، وَصَفَفْنَا خَلْفَهُ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ^(١).

[الحديث ٤٢٤- أطرافه في: ٤٢٥، ٦٦٧، ٦٨٦، ٨٣٨، ٨٤٠، ١١٨٦، ٤٠٠٩، ٤٠١٠، ٥٤٠١، ٦٤٢٣، ٦٩٣٨].

وقوله في الترجمة: «حيث شاء، أو حيث أمر». ليست «أو» هنا للتخيير بل هي للتنويع؛ يعني: إذا أمر أن يصلي بمكانٍ صلى به، وإلا فحيث شاء.

وقوله: «ولا يتجسس». معنى «يتجسس»: يدخل هذه الحجرة، وهذه الحجرة، ويقول: أين تريد أن أصلي؟ ولكن يقف حتى يؤذن له، فيقال: صل هاهنا.

فإن لم يؤذن له بشيءٍ معين صلى حيث شاء، لكن لا يتجسس، فيدخل كل حجرة؛ لأن الناس لا يرضون أن بيوتهم تكون أمام أعين الناس، وستأتي هذه القصة بأطول من هذا في الحديث الذي بعد هذا الحديث.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٦- باب الْمَسَاجِدِ فِي الْبُيُوتِ.

وَصَلَّى الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ فِي مَسْجِدِهِ فِي دَارِهِ جَمَاعَةً^(٢).

٤٢٥- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنْ ابْنِ

(١) رواه مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ (١/ ٤٥٥) (٣٣) (٢٦٣)، مُطَوَّلًا.

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (١/ ٥١٩): وهذا الأثر أورد ابن أبي شيبة معناه في قصة. اهـ.

شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيُّ أَنَّ عِثْبَانَ بْنَ مَالِكٍ - وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - مَنَّ شَهِدَ بَدْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ - أَنَّهُ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ أَنْكَرْتُ بَصْرِي وَأَنَا أَصْلِي لِقَوْمِي، فَإِذَا كَانَتِ الْأَمْطَارُ سَالَ الْوَادِي الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ لَمْ أَسْتَطِعْ أَنْ آتِيَ مَسْجِدَهُمْ فَأُصَلِّيَ بِهِمْ، وَوَدِدْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَّكَ تَأْتِينِي فَتُصَلِّيَ فِي بَيْتِي فَاتَّخِذْهُ مُصَلًى، قَالَ: فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَأَفْعَلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»^(١)

قَالَ عِثْبَانُ: فَغَدَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ حِينَ أَرْتَفَعَ النَّهَارُ، فَاسْتَأْذَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَذْنَتْ لَهُ، فَلَمْ يَجْلِسْ حَتَّى دَخَلَ الْبَيْتَ، ثُمَّ قَالَ: «أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ؟» قَالَ: فَأَشْرْتُ لَهُ إِلَى نَاحِيَةِ مِنَ الْبَيْتِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَبَّرَ، فَقُمْنَا فَصَفَفْنَا، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، قَالَ: وَحَبَسْنَاهُ عَلَى خَزِيرَةٍ صَنَعْنَاهَا لَهُ، قَالَ: فَثَابَ فِي الْبَيْتِ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الدَّارِ ذُوو عَدَدٍ فَاجْتَمَعُوا، فَقَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: أَيْنَ مَالِكُ بْنُ الدُّخَشِينِ أَوْ ابْنُ الدُّخَشِينِ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: ذَاكَ مُنَافِقٌ لَا يَحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقُلْ ذَلِكَ، أَلَا تَرَاهُ قَدْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَرِيدُ بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ؟»، قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَإِنَّا نَرَى وَجْهَهُ وَنَصِيحَتَهُ إِلَى الْمُتَنَافِقِينَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ»^(٢).

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: ثُمَّ سَأَلْتُ الْحُصَيْنَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِي - وَهُوَ أَحَدُ بَنِي سَالِمٍ وَهُوَ مِنْ سَرَائِهِمْ - عَنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيِّ فَصَدَّقَهُ بِذَلِكَ^(٣).

(١) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: ما الجمع بين هذا الحديث الذي معنا والحديث الآخر الذي لم يرخص فيه الرسول ﷺ للأعمى أن يصلي في بيته، على الرغم من شكواه من الهوام والسباع التي بالمدينة؟ فأجاب رحمه الله: الجمع أن نأخذ بالأسهل، وأيضاً فإن قصة عثبان لا يمكن التخلص منها إطلاقاً؛ لأن الوادي إذا كان يسيل - كما أخبر عثبان رحمه الله بذلك - فإنه لا يمكن للإنسان أن يدخل فيه، بخلاف الهوام والسباع، فإن الإنسان يمكن أن يتخلص منها.

(٢) رواه مسلم (١/٤٥٥، ٤٥٦) (٣٣) (٢٦٣).

(٣) قال الحافظ في «الفتح» (١/٥٢٢): قوله: (قال ابن شهاب)؛ أي: بالإسناد الماضي، ووهم من قال:

❖ وقوله: «قد أنكرت بصري». يعني: أنه ضعف بصره، أو عمي.

❖ وقوله هـ: «وأنا أصلي لقومي». يعني: يصلي بهم.

❖ وقوله: «إذا كانت الأمطار». يعني: وجدت، ف«كان» هنا تامة.

❖ وقوله هـ: «سال الوادي الذي بيني وبينهم، ولم أستطع أن آتي مسجدهم، فأصلي بهم». وهذا عذر شرعي، فإذا حال بينك وبين المسجد وادٍ، لا تستطيع عبوره فإنك معذور في ترك الجماعة.

❖ وقوله هـ: «وودت يا رسول الله أنك تأتيني فتصلي عندي، فأتخذه مُصلي». هكذا بالنصب.

قال ابن حجر في «الفتح» (١/ ٥٢٠):

❖ قوله: «فتصلي». بسكون الياء، ويجوز النصب؛ لوقوع الفاء بعد التمني، وكذا قوله: فأتخذه بالرفع، ويجوز النصب. اهـ

ولكن هذا بعيد، وعلى كل حال فالذي يظهر أن الرفع هو الأرجح، ويكون قوله: «فتصلي» معطوفاً على «تأتيني»، ويكون المعنى: وودت أنك تأتيني، وأنت تصلي. هذا هو الأظهر، وإن كان من الممكن النصب على التوجيه الذي وجهه ابن حجر رحمته.
❖ وقوله هـ: «فأتخذه مُصلي». أي: مكاناً أصلي فيه.

هذا الحديث فيه فوائد، نذكر منها:

أولاً: أن لأهل بدرٍ مرتبةً عاليةً؛ لقوله: «ممن شهد بدرًا من الأنصار». وذلك أن يومَ بدرٍ يومٌ عظيمٌ، نصرَ الله فيه المسلمين، وأيد المؤمنين، وسماه الله تعالى يوم الفرقان، وقال لأهل بدرٍ: «اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»^(١).
ولذلك فإن أهل العلم يعدون من مناقب الرجل أن يكون ممن شهد بدرًا، وهذا حق.

(١) رواه البخاري (٣٠٠٧)، وأطرافه في (٣٠٨١، ٣٩٨٣، ٤٢٧٤، ٤٨٩٠، ٦٢٥٩، ٦٩٣٩)، ومسلم

ثانيًا: في هذا الحديث دليلٌ على جوازِ اتخاذِ مُصَلِّي في البيتِ يُؤَخِّدُ هذا من قولِ النبي ﷺ: «سَأَفْعَلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» وهل يَثْبُتُ لهذا المُصَلِّي أحكامُ المسجدِ؟
الظاهر: لا ولذلك لو أَنَّ الإنسانَ باعَ بيته بما فيه هذا المُصَلِّي لكان البيعُ صحيحًا.
ومثل ذلك الآن المُصَلِّيَاتُ التي تكونُ في بعض الدوائر الحكومية أو المدارس؛ فإنَّها لا تُعْتَبَرُ مساجدَ، بل هي مُصَلَّى فقط ^(١).

ثالثًا: وفي هذا الحديث أيضًا دليلٌ: على أَنَّ الإنسانَ إذا أراد أن يتحدَّثَ عن فعلٍ شيءٍ مُستقبلٍ فليقل: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وهذه المسألة لها وجهان.
الوجه الأول: أن يخبرَ عما في قلبه من العزيمة.
والوجه الثاني: أن يخبرَ أنه سيقعُ الفعلُ فعلاً.
فأما الوجه الأول: فلا يحتاج أن يقول: إِنْ شَاءَ اللَّهُ؛ لأنه يتحدَّثُ عن أمرٍ حاضرٍ.
وأما الوجه الثاني: فلا بدَّ أن يقول: إِنْ شَاءَ اللَّهُ؛ لأنَّه يتحدَّثُ عن أمرٍ مُستقبلٍ، لا يذري أيحصلُ أم لا؟

ولهذا لما سأل المشركون رسولَ اللَّهِ ﷺ عن ذي القرنين، وعن أصحاب الكهف، وعن الروح قال: «سَأُحَدِّثُكُمْ غَدًا»، ولم يقل: إِنْ شَاءَ اللَّهُ فانقطع الوحي خمسةَ عَشَرَ يومًا لم ينزل، ثم أنزلَ اللَّهُ القصةَ، ثم قال ﷺ: ﴿وَلَا تَقُولْنَ لِمَا يُعَذِّبُكُنَّ فَإِنَّ ذَلِكَ غَدًا ۝﴾ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴿[الكهف: ٢٣-٢٤]﴾ ^(٢).

والخلاصةُ الآن: أنه إذا كان يقولُ هذا الشيءَ خبراً عما في قلبه فهو لا يحتاج أن يقول: إِنْ شَاءَ اللَّهُ؛ لأنه يخبرُ عن شيءٍ واقعٍ، وإذا كان يريدُ فعله أو يريدُ إيقاعه فعلاً

(١) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: هل الصلاة في هذه المصليات تجزئ عن الذهاب للمسجد؟ فأجاب رحمه الله: لا تجزئ إلا لعذر.

ولمزيد من التفصيل انظر: «الشرح الممتع» (٤/ ٢٠٧-٢١١).

(٢) رواه ابن جرير في «تفسيره» (١٥/ ١٥٥)، وأبو نعيم في «الدلائل» (١٥/ ٢١٦، ٢١٧). وانظر: «السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٢٦٥، ٢٦٦)، و«تفسير سورة الكهف» للشيخ الشارح رحمه الله (ص ٤٤-٤٧).

فلا بدَّ أن يقولَ إن شاء الله؛ لأنه لا يذري ما يحدثُ له.

رابعًا: وفي هذا الحديثِ أيضًا من الفوائد؛ فضيلةُ أبي بكرٍ رضي الله عنه، وأنه لا يكادُ يفارقُ النبي ﷺ حتى في هذه المسائل السهلة.

خامسًا: ومن فوائده أيضًا؛ أنه ينبغي للإنسانِ في أمره أن يندأ في أولِ النهار؛ ليكونَ الوقتُ أمامه واسعًا، ولهذا يروى عن النبي ﷺ أنه قال: «اللهم بارِكْ لأمتي في بُكورِها» ^(١).

ودليلُ ذلك من الحديثِ قوله: فغدا رسولُ الله ﷺ وأبو بكرٍ حين ارتفعَ النهارُ. سادسًا: ومن فوائدِ هذا الحديثِ: وجوبُ، أو مشروعيةُ استئذانِ الداخل؛ لقوله: «فاستأذنْ، فأذنتُ له».

سابعًا: وفيه أيضًا أنه ينبغي للإنسانِ أن يندأ بالغرضِ الذي جاء من أجله قبلَ كلِّ شيءٍ، ولهذا قال له: «أين تُحِبُّ أن أصلي من بيتك؟» فقال: عندنا طُعيمٌ يا رسولَ الله. ولكنَّ الرسولَ أبى إلا أن يقدمَ ما جاء من أجله، هو الصلاةُ في المكان، وهذه القاعدةُ المفيدةُ المهمةُ تجعلُ الإنسانَ يحصلُ على مراميه، ولا يتشتتُ فكرُهُ، ولا عمله.

ومن ذلك إذا كنتَ تريدُ أن تراجعَ مسألةً من مسائلِ العلمِ في كتابٍ من الكتبِ، ثم صرتَ تراجعُ الفهرسَ، فبعضُ الناسِ في مراجعةِ الفهرسِ يمرُّ به بابٌ شيقٌ غيرُ الذي يقصده، فيقفُ عند هذا البابِ ويراجعُه، ثم يمضي به الوقتُ، فإذا هو لم يحصلُ على مقصوده، فتضيعُ عليه الأوقاتُ.

ولهذا ننصحُ إخواننا طلبةَ العلمِ - إذا كانوا يريدون الوصولَ إلى حكمِ مسألةٍ من مسائلِ العلمِ في كتابٍ معينٍ، ثم راجعُوا الفهرسَ - أنهم حتى لو مرَّ بهم بابٌ أو فصلٌ يكونُ شيقًا، يجذبُهم إلى مراجعتهِ ألا يفعلوا، وليغرضوا عن هذا من أجلِ حفظِ الوقتِ

(١) رواه أحمد في «مسنده» (١٥٤/١) (١٣٢٣)، وأبو داود (٢٦٠٦)، وابن ماجه (٢٢٣٦)، والترمذي (١٢١٢).

قال الشيخ الألباني رحمته الله في تعليقه على سنن أبي داود وابن ماجه: صحيح.

والفكر، ومن أجل أن يصلوا إلى ما قصدوا.

ثامناً: ومن فوائد هذا الحديث: أن الرسول ﷺ لا يعلم الغيب، وهو ظاهر.
 تاسعاً: ومن فوائده: أن الإنسان يصلي في بيت الغير حيث أُذِنَ له فيه، وحيث أُمِرَ.
 عاشراً: ومن فوائده: الأدب مع صاحب البيت، وأنه ينبغي للإنسان أن يتأدب مع أصحاب البيوت إذا دخل بيوتهم، فلا يتصرف حتى في مثل هذا إلا بإذنهم.
 حادي عشر: ومن فوائد هذا الحديث: جواز صلاة النافلة جماعة أحياناً؛ لأن الرسول ﷺ صلى بهم جماعة.

ثاني عشر: ومن فوائد هذا الحديث: مشروعية الصفوف؛ لقوله: فصففنا، فصلّى ركعتين. وهذا واضح أنه إذا كان المأموم اثنين فأكثر فإنه لا بد من أن يتقدم الإمام، ويتأخر الاثنان. هذا هو السنة والأفضل.

فإن كان واحداً فإنه لا يتقدم، بل يكون على يمينه، ويكون مُحاذياً له، وما استحسنه بعض العلماء من كون الإمام يتقدم يسيراً إذا كان المأموم واحداً فإن هذا لا وجه له؛ لأنه لما كان معه غيره صار صفّاً، والأصل في الصف التسوية^(١).

ثالث عشر: ومن فوائده: أن الإنسان ينبغي أن يستعد لضيفه؛ لقوله: «حَسَنَاهُ عَلَى خَزِيرَةٍ صَنَعْنَاهَا لَهُ». فهو كأنه قد أعدّها، والخزيرة عرّفها ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ فِي «الفتح» (١/٥٢١) بقوله: خَزِيرَةٌ. بخاءٍ مُعْجَمَةٍ مَفْتُوحَةٍ، بعدها زاي مكسورة، ثم ياءٌ تحتانية، ثم راءٌ، ثم هاءٌ: نوعٌ من الأُطْعَمَةِ.

قال ابنُ قُتَيْبَةَ: تُصْنَعُ مِنْ لَحْمٍ، يَقَطَّعُ صِغَارًا، ثُمَّ يَصَبُّ عَلَيْهِ مَاءٌ كَثِيرٌ، فَإِذَا نَضِجَ ذَرَّ عَلَيْهِ الدَّقِيقَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ لَحْمٌ فَهُوَ عَصِيدَةٌ.

وكذا ذَكَرَ يَعْقُوبُ نَحْوَهُ، وزاد: مِنْ لَحْمٍ بَاتَ لَيْلَةً^(٢).

(١) انظر: «الفتح» (٢/١٩٠، ١٩١)، و«كشاف القناع» (١/٤٨٦).

(٢) قال الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللهُ: كأنها الشورية.

قال: وقيل: هي حَسَاءٌ من دقيق، فيه دَسَمٌ، وحكى في الجَمْهَرَةِ نحوه، وحكى الأزهري عن أبي الهيثم أن الخزيرة من النخالة، وكذا حكاه المصنف في كتاب الأُطعمة عن النضر بن شميل، قال عياض: المراد بالنخالة دقيق لم يغربل. قلت: ويؤيد هذا التفسير قوله في رواية الأوزاعي عند مسلم: على جَشِيشَةٍ. بجيم ومُعْجَمَتَيْنِ.

قال أهل اللغة: هي أن تُطَحْنَ الحِنْطَةُ قليلاً، ثم يُلْقَى فيها شَحْمٌ، أو غيره. وفي المطالع أنها رُوِيَتْ في «الصحيحين» بحاءٍ ورأَيْنِ مُهْمَلَاتٍ، وحكى المصنف في الأُطعمة عن النضر أيضاً أنها -أي: التي بمهملاتٍ- تُصْنَعُ من اللبن. انتهى.



ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٧- باب التَّيْمَنِ فِي دُخُولِ الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ.

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَبْدَأُ بِرِجْلِهِ الْيُمْنَى، فَإِذَا خَرَجَ بَدَأَ بِرِجْلِهِ الْيُسْرَى ^(١).

نَقَوْلُهُ: «بَابُ التَّيْمَنِ فِي دُخُولِ الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ». قَوْلُهُ: وَغَيْرِهِ يَشْمَلُ مَا هُوَ أَخْصَصَ مِمَّا دَخَلَ مِنْهُ، وَمَا هُوَ مِثْلُهُ، وَمَا هُوَ أَحْسَنُ، وَذَلِكَ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا دَخَلَ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمَكَانُ الَّذِي دَخَلَ مِنْهُ أَعْلَى، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَخْصَصَ، وَإِمَّا أَنْ يَتَسَاوَى الْأَمْرَانِ.

فَإِنْ كَانَ الَّذِي دَخَلَ مِنْهُ -لَا إِلَهَ- أَعْلَى فَلْيَبْدَأْ بِالْيُسْرَى.

وَمِثَالُهُ: الْخُرُوجُ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَى السُّوقِ.

(١) قال الحافظ في «الفتح» (١/٥٢٣): لم أره موصولاً عنه، لكن في «المستدرک» للحاكم من طريق معاوية بن قرة عن أنس أنه كان يقول: «من السنة إذا دخلت المسجد أن تبدأ برجلك اليمنى، وإذا خرجت أن تبدأ برجلك اليسرى»، والصحيح أن قول الصحابي: «من السنة كذا» محمول على الرفع، لكن لما لم يكن حديث أنس على شرط المصنف أشار إليه بأثر ابن عمر. اهـ

وإن كان العكس فليبدأ باليمين؛ يعني: إذا دخل من الأذنَى إلى الأعلى كدخول المسجد من السوق.

وإذا تساوى فظاهر كلام البخاري رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ يَقْدُمُ الْيَمِينَ؛ يعني: يَتَعَمَّدُ أَنْ يَقْدُمَ الْيَمِينَ؛ مثل أن يدخل من بيتٍ إلى بيتٍ أو نحو ذلك. وإنما رأى أَنَّهُ يَقْدُمُ الْيَمِينَ؛ لأنَّ النبي ﷺ كان يعجبه التيامنُ في تنعلِهِ وترجلِهِ وطهورِهِ، وفي شأنِهِ كُلِّهِ.

وقد يقول قائلٌ: إنَّ تعمُّدَ الإنسانِ وتقصُّدَهُ تقديمَ اليمنى فيما إذا تساوى ما دخلَ منه وما دخلَ إليه يحتاجُ إلى دليلٍ خاصٍّ، والذي يظهرُ لي أنَّ ما ذكرَهُ البخاري أَوْلَى؛ لأنَّ الأصلَ أنَّ الْيَمِينَ مُقَدَّمٌ عَلَى الشَّالِ.

فإن قال قائلٌ: دَعُوا الْإِنْسَانَ يَمْشِي، وإذا صادَفَ أن تَتَقَدَّمَ رِجْلُهُ الْيَمَنِي فَلْيَكُنْ ذَلِكَ، أو اليسرى فليكن ذلك؛ بمعنى: أَنَّهُ لَا يَتَقَصَّدُ؟ فنقول: حديثُ عائشة في أَنَّهُ ﷺ «كَانَ يَعْجِبُهُ التَّيَامُنُ فِي تَنْعُلِهِ وَتَرْجُلِهِ وَطُحُورِهِ، وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ»^(١). يدلُّ على أن الأولَى تقديمُ الْيَمَنِ^(٢).



(١) تقدم تخريجه.

(٢) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللهُ: لبس الساعة هل يكون في اليمنى؟

فأجاب رَحِمَهُ اللهُ: لبس الساعة كليس الخاتم، والسنة ثبتت بأن الخاتم يلبس باليمين واليسار.

وسئل رَحِمَهُ اللهُ: بالنسبة للباس أليس من الأفضل فعل المعتاد عند الناس، فإذا كان الناس يلبسون

الساعة في اليسار فلتكن كذلك؟

فأجاب رَحِمَهُ اللهُ: على كل حال، الخروج عن المألوف لا ينبغي، لكن الآن كثر لبس الناس للساعة في

اليمين، فلا نتفقده.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٢٦ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَشْعَثِ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ أَنهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَحِبُّ التَّيْمَنَ مَا اسْتَطَاعَ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ: فِي طُهْوَرِهِ وَتَرَجُّلِهِ وَتَنَعُّلِهِ^(١).

سَبَقَ مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِالْتَرَجُّلِ هُوَ تَسْرِيحُ الشَّعْرِ وَدَهْنُهُ وَتَطْيِيبُهُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٨ - بَابُ هَلْ تُتَبَشَّرُ قُبُورُ مُشْرِكِي الْجَاهِلِيَّةِ وَيَتَّخَذُ مَكَانَهَا مَسَاجِدَ؟
لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»^(١).
وَمَا يَكْرَهُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي الْقُبُورِ.

وَرَأَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ يَصَلِّي عِنْدَ قَبْرِ فَقَالَ: الْقَبْرُ الْقَبْرُ، وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِالْإِعَادَةِ^(٢).
٤٢٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ، أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ وَأُمَّ سَلَمَةَ ذَكَرَتَا كَنِيسَةً رَأَيْنَهَا بِالْحَبَشَةِ فِيهَا تَصَاوِيرُ، فَذَكَرَتَا لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «إِنَّ أُولَئِكَ إِذَا كَانَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ فَمَاتَ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّوَرِ، فَأُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٤).

[الْحَدِيثُ ٤٢٧ أَطْرَافُهُ فِي: ٤٣٤، ١٣٤١، ٣٨٧٨].

(١) رواه مسلم (٢٦٨) (٦٦).

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ هنا بصيغة الجزم، كما في الفتح (١/٥٢٣)، وقد أسنده في كتاب الجنائز (١٣٣٠) من حديث عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة «التعليق» (٢/٢٢٨، ٢٢٩).

(٣) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١/٥٢٣)، وقد وصله عبد الرزاق رَحِمَهُ اللَّهُ في «مصنفه» (١٥٨١) عن معمر عن ثابت عن أنس.

انظر: «تغليق التعليق» (٢/٢٢٩، ٢٣٠).

(٤) رواه مسلم (٥٢٨) (١٦).

قوله رَحِمَهُ اللهُ: «هل تُنَبِّسُ قبورَ مُشْرِكِي الجاهلية وتتخذُ مكانها مساجد؟».

والجوابُ: نعم، لأنَّ النبي ﷺ نَبَسَ قبورَ المُشْرِكِينَ، وَبَنَى مَسْجِدَهُ ﷺ، كما هو معروف^(١).

ثم قال: «وما يكره من الصلاة في القبور». قوله: «في القبور». من المعلوم أنَّ الإنسانَ لن يصلِّي في جوف القبر، ولعله أراد هنا بذلك في المقبرة؛ لأنَّ هذا ممكنٌ، والصلاةُ في المقبرة لا تصحُّ؛ وذلك لأنَّ النبي ﷺ قال: «لا تجعلوا بيوتكم قبوراً»^(٢). وهذا دليلٌ على أنَّ القبورَ لا يمكنُ أن يصلَّى عندها.

وأما الصلاةُ إلى القبر فلا شكَّ في عدم صحتها أيضاً، لأنَّ النبي ﷺ نهى أن يصلَّى إلى القبور، كما في حديث أبي مرثد الغنوي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ^(٣).

ثم ذكرَ حديثَ أُمِّ حَبِيبَةَ وَأُمِّ سلمَةَ في أنهما ذَكَرَتَا كَنِيسَةً رَأَيْتُهَا بِالْحَبَشَةِ، فيها تصاوِيرُ، فبين الرسول ﷺ أنَّ هذه التصاوِيرَ تصاوِيرُ قومٍ ماتوا، ثم بُنِيَ على قبورِهِم مسجدٌ -يعني: كنيسة- ويصوَّرُ فيه تلك الصورُ.

وهذه الصورُ تُجْعَلُ تَذْكَارًا لهؤلاء الذين دُفِنُوا في الكنيسة، أو لهؤلاء الذين بُنِيت الكنيسةُ على قبورِهِم^(٤).

ثم بيَّنَ ﷺ أنَّ هؤلاء شرارُ الخلقِ عندَ اللهِ يومَ القيامةِ^(٥)، وهنا نقولُ: إذا بُنِيَ

(١) سيأتي تخريجه قريباً إن شاء الله.

(٢) رواه مسلم (٧٨٠) (٢١٢).

(٣) رواه مسلم (٩٧٢) (٩٧).

(٤) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللهُ: ما حكم التصوير بالفيديو؟

فأجاب رَحِمَهُ اللهُ: الذي نرى أن التصوير بالفيديو ليس تصويراً في الواقع؛ لأنَّ الشريط الذي تقع فيه الصورة ليس فيه صورة إطلاقاً، وإنما هي نتوءات وتبرأت يحدث فيها الصورة عند مرورها على شيء معين في جهاز التلفزيون.

لكن لا نرى أن الإنسان يصور بالفيديو لأجل الذكرى، أو لغير مصلحة أو حاجة؛ لأنه إذا فعل ذلك فإنه ربما يضيع أوقات كثيرة في مشاهدة هذه الذكرى، ويضيع الأموال أيضاً.

(٥) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللهُ: لما إذا قال الرسول ﷺ: «أولئك شرارُ الخلقِ عندَ اللهِ يومَ القيامةِ» فخصَّ يومَ القيامةِ؟

المسجدُ على القبرِ وجَبَ هدمُهُ، ولا تَصَحُّ الصَّلَاةُ فيه، وإن قَبِرَ المَيِّتُ في المسجدِ، وكان المسجدُ قد بُنِيَ قديمًا - يَعْنِي: قَبْلَ القبرِ - فإنه يَجِبُ أن يُنْبَشَ القبرُ، ويُدْفَنَ في المقابرِ^(١)، فإن لم يُمْكِنْ نَظَرُنَا هل القبرُ في قِبْلَةِ المسجدِ؟ فإذا كان في القِبْلَةِ فالصَّلَاةُ لا تَصَحُّ إليه، وإن كان على يَمِينِ المُصَلِّي أو يَسَارِهِ أو خَلْفَهُ في الصَّلَاةِ صَحَّتِ الصَّلَاةُ في هذا المسجدِ.

وقد اسْتَشْكَلَ بعضُ الناسِ قَبْرَ النبي ﷺ حيث إنه في المسجدِ، ولكن لا إشْكَالَ إلا على رجلٍ مُعَانِدٍ يريدُ أن يُلْزِمَ الناسَ بجوازِ الدفنِ في المساجدِ، أو أن يقولَ للناسِ: كُفُّوا عَنَّا وَنَكُفُّ عَنْكُمْ.

وذلك لأنَّ قَبْرَ النبي ﷺ لم يُدْفَنَ في المسجدِ، ولم يَبْنَ عَلَيْهِ المسجدُ، ولكن لَمَّا كَثُرَ الناسُ في عهدِ الوليدِ بن عبد الملكِ كَتَبَ إلى عمرَ بن عبد العزيزِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنْ يُوَسِّعَ المسجدَ، ورَأَوْا أَقْرَبَ جِهَةً لتوسيعه هي الجِهَةُ الشرقيَّة، فوسَّعوه من الجِهَةِ الشرقيَّة، وحيثُ سَتَدْخُلُ بيوتُ أمهاتِ المؤمنين فَهُدِمَت البيوتُ، وبَقِيَ القبرُ في حِجْرَةِ عائِشَةَ^(٢)، فالمسجدُ لم يُبْنَ عَلَى القبرِ، والقبرُ لم يُدْفَنَ في المسجدِ، وأين هذا من فعلِ البَنَائِينَ على القُبُورِ الذين يَدْفِنُونَ المَيِّتَ، ثم يَأْتُونَ بالقَبِيَّةِ، وما أَشْبَهَ ذلكَ، فيَضَعُونَهَا عَلَيْهِ.



=

فَأَجَابَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: لأنهم في الدنيا قد لا يكونون شرار الخلق؛ لما يظهر من حالهم، والجزاء إنسا يتم في يوم القيامة.

(١) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إذا لم يعلم أيها أسبق: القبر أم المسجد فأجاب رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إذا لم يعلم أيهما أسبق القبر أم المسجد فالواجب إزالة القبر.

(٢) انظر: «تاريخ الطبري» (٣/ ٦٧٦، ٦٧٧)، و«البداية والنهاية» (٣/ ٢١٦)، (٥/ ٢٧٣)، (٩/ ٧٤)، و«المنتظم» (٦/ ٢٨٣).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٢٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ فَنَزَلَ أَعْلَى الْمَدِينَةِ فِي حَيِّ يَقَالُ لَهُمْ: بَنُو عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، فَأَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهِمْ أَرْبَعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَى بَنِي النَّجَّارِ فَجَاءُوا مُتَقَلِّدِي السُّيُوفِ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ وَأَبُو بَكْرٍ رَدْفُهُ وَمَلَأُ بَنِي النَّجَّارِ حَوْلَهُ، حَتَّى أَلْقَى بِفَنَاءِ أَبِي أَيُّوبَ، وَكَانَ يَحِبُّ أَنْ يَصَلِّيَ حَيْثُ أَدْرَكَتُهُ الصَّلَاةُ، وَيَصَلِّيَ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ، وَأَنَّهُ أَمَرَ بِنَاءَ الْمَسْجِدِ، فَأَرْسَلَ إِلَى مَلَأٍ مِنْ بَنِي النَّجَّارِ، فَقَالَ: «يَا بَنِي النَّجَّارِ، ثَامِنُونِي بِحَائِطِكُمْ هَذَا» قَالُوا: لَا وَاللَّهِ، لَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ. فَقَالَ أَنَسٌ: فَكَانَ فِيهِ مَا أَقُولُ لَكُمْ: قُبُورُ الْمُشْرِكِينَ وَفِيهِ خَرِبٌ وَفِيهِ نَخْلٌ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقُبُورِ الْمُشْرِكِينَ فَنُبِشَتْ، ثُمَّ بِالْخَرِبِ فَسُوِّتْ، وَبِالنَّخْلِ فَقُطِعَ، فَصَفُّوا النَّخْلَ قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ، وَجَعَلُوا عِضَادَتَيْهِ الْحِجَارَةَ، وَجَعَلُوا يَنْقُلُونَ الصَّخَرَ وَهُمْ يَرْتَجِزُونَ وَالنَّبِيُّ ﷺ مَعَهُمْ وَهُوَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُ الْآخِرَةِ فَاعْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ»^(١)

فِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ قُبُورَ الْمُشْرِكِينَ تُنْبَشُ، وَيُجْعَلُ بَدَلُهَا مَسْجِدٌ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «اللَّهُمَّ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُ الْآخِرَةِ». وَهَلِ الدُّنْيَا لَيْسَ فِيهَا خَيْرٌ؟

الْجَوَابُ: فِيهَا، لَكِنْ لَيْسَ هُوَ الْخَيْرَ الَّذِي لَيْسَ مَعَهُ شَرٌّ، بَلْ خَيْرُ الدُّنْيَا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَسْلَمَ مِنْ شَرٍّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَتَبْلُوكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الْأَنْعَامُ: ٣٥]. فَأَيُّ خَيْرٍ فِي الدُّنْيَا لَيْسَ خَيْرًا كَامِلًا، لَكِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ الَّتِي خَيْرُهَا كَامِلٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ۖ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٦-١٧]. وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ۚ وَلِلْآخِرَةِ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا﴾ [الْأَنْعَامُ: ٢١]. فَانْظُرْ إِلَى النَّاسِ تَجِدُهُمْ قَدْ فَضَّلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، فَضَّلُوا فِي الْقُوَّةِ، وَفِي النِّشَاطِ، وَفِي الْجَمَالِ، وَفِي الصَّحَّةِ، وَفِي

العقل، وفي الذكاء، فُضِّلُوا كَذَلِكَ بِالْأَهْلِ وَالْبَنِينَ وَبِالْأَمْوَالِ، وَبِالْمَسَاكِينِ، وَبِالْمَرَاقِبِ.

وهذا أمرٌ معروفٌ، لكنَّ الآخرةَ أكبرُ درجاتٍ وأكبرُ تفضيلاً.
إذا: المرادُ بقوله: «إلا خيرُ الآخرة». يعني: أنَّ الخيرَ الكاملَ لا يكونُ إلا في الآخرة.

وقوله ﷺ: «فاغفرِ للأَنْصَارِ والمهاجرة». قدَّم الأنصارَ على المهاجرةِ مِنْ أَجْلِ موازنةِ الرَّجَزِ، وإلا فلا شكَّ أنَّ المهاجرينَ أفضلُ؛ لأنهم جَمَعُوا بَيْنَ الهجرةِ والنصرةِ، وتقديمُ المفضولِ لغرضٍ لفظيٍّ جائزٌ.

ومثال ذلك من القرآن: قوله تعالى في سورة «طه»: ﴿فَأَتَى السَّحْرَةَ مُحَمَّدًا قَالَوَاءَ مَا تَرَبَّ هَرُونَ وَمُوسَى﴾ [طه: ٧٠]. مع أنه في الآية الأخرى يقول: ﴿رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ﴾ [الشعراء: ٤٨]. لكن هنا في سورة «طه» قال: ﴿رَبِّ هَرُونَ وَمُوسَى﴾ من أجل أن تتناسبَ أو آخرُ الآياتِ. وفيه: معاونةُ النبي ﷺ لأصحابه في بناءِ المساجدِ.

وفيه: أنه ينبغي أن يعتنى بتقديمِ بناءِ المساجدِ على تخطيطِ الأرضِ للبناءِ؛ لأنَّ الرسولَ ﷺ أولُ ما قدِمَ بَنَى المسجدَ، وهذا أهمُّ، فالمسلمون لا يمكنُ أن يجتمعوا إلا إذا كان عندهم مساجدٌ يجتمعون فيها للصلاة.

وفيه أيضاً دليلٌ: على جوازِ الغناءِ للمصلحةِ، إذا كان ينشطُ الإنسانَ، ويحفِّزه، سواءً كان رجلاً، أو غير رجزٍ، وقد أباح النبي ﷺ الغناءَ للحاجةِ وللمصلحةِ وللفرحِ، كلُّ هذا من أجلِ إعطاءِ النفوسِ حظَّها غيرَ المُحرَّمِ.

ففي النكاحِ أمرٌ أن يبعثَ مع المرأةِ عندَ زفِّها لزوجها مَنْ يُغني.

(١) رواه أحمد في «مسنده» (٣/ ٣٩١) (١٥٢٠٩)، وابن ماجه (١٩٠٠).

وقال الشيخ الألباني رحمه الله في تعليقه على سنن ابن ماجه: حسن. اهـ

وأصل الحديث ثابت في «الصحيح»، فقد أخرجه البخاري (٥١٦٢) عن عائشة رضي الله عنها أنها زفت امرأة إلى رجل من الأنصار، فقال نبي الله ﷺ: «يا عائشة، ما كان معكم لهو؟ فإن الأنصار يعجبهم اللهو».

وفي الإبل عند الحاجة كان الحادي يحدو بين يدي الرسول ﷺ^(١).

وهنا في هذا الحديث للمصلحة، وهي تنشيط الإنسان على العمل، فدل ذلك على أن الغناء ليس محرماً بذاته، بل هو محرم؛ لأنه لهو، وأن اللهو الذي فيه لهو خفيف تبيحه الحاجة، وتبيحه المصلحة^(٢).

وفي هذا الحديث: دليل على تواضع النبي ﷺ حيث كان يشاركهم في العمل، ولو شاء لأمرهم بلا مشاركة، وحصل له الأجر؛ لأن الأمر بالخير كفاعل الخير. وفي هذا أيضاً: دليل على أن الإنسان مهما بلغ من الكمال فهو محتاج إلى المغفرة، لقوله: «فاغفر للأتصا والمهاجرة».



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٩ - باب الصلاة في مَرَابِضِ الْغَنَمِ.

٤٢٩ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ، ثُمَّ سَمِعْتُهُ بَعْدُ يَقُولُ: كَانَ يَصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ قَبْلَ أَنْ يُبْنَى الْمَسْجِدُ^(١).

(١) رواه البخاري (٦١٦١)، ومسلم (٢٣٢٣) (٧٠، ٧٣).

(٢) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: هل المراد هنا الغناء على إطلاقه؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: الغناء حكمه حكم الكلام العادي، فهو جائز ما لم يكن موضوعه محرماً، فإذا كان موضوعه محرماً صار محرماً، وأما إذا صحبه آلة لهو فإننا ننظر في آلة اللهو هل هي تباح أو لا؟ وأما بالنسبة للغناء الحالي فهو حرام مطلقاً؛ لأنه -والعياذ بالله- دعوة إلى الشر والفساد والفتنة، ثم هو مصحوب بالآلات اللهو كالموسيقى وما أشبهها.

وسئل أيضاً رَحِمَهُ اللَّهُ: ما هو حكم الأناشيد الإسلامية؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: الأناشيد الإسلامية جائزة إذا لم يكن فيها محذور، ولكن قيل لي: إنها الآن تحولت إلى نغمات؛ كنغمات المغنين، وإن فيها أصواتاً مطربة وفاتنة، فإذا كان الأمر كذلك قلنا بمنعها.

(٢) رواه مسلم (٥٢٤) (١٠).

هذا الحديث: يدلُّ على أنَّ مراتب الغنم طاهرة، وإلا لم يصلِّ فيها رسولُ الله ﷺ، وهو الذي أمر أن يصبَّ على بول الأعرابي الذي بال في المسجد ماءً، يطهره به ^(١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٠- باب الصَّلَاةِ فِي مَوَاضِعِ الْإِبِلِ.

٤٣٠- حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَيَّانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ

اللَّهُ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يَصَلِّي إِلَى بَعِيرِهِ، وَقَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُهُ ^(٢).

[الحديث ٤٣٠ - طرفه في: ٥٠٧].

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٥٢٧):

«قَوْلُهُ: «بَابُ الصَّلَاةِ فِي مَوَاضِعِ الْإِبِلِ». كَأَنَّهُ يَشِيرُ إِلَى أَنَّ الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِي التَّفْرِقَةِ

بَيْنَ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ لَيْسَتْ عَلَى شَرْطِهِ، لَكِنْ لَهَا طَرُقٌ قَوِيَّةٌ، مِنْهَا حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ، وَحَدِيثُ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ، وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ، وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ عِنْدَ النَّسَائِيِّ، وَحَدِيثُ سَبْرَةَ بْنِ مَعْبُدٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ.

وَفِي مَعْظَمِهَا التَّعْبِيرُ بِمَعَاطِنِ الْإِبِلِ، وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَالْبَرَاءِ: مُبَارَكُ الْإِبِلِ. وَمِثْلُهُ فِي حَدِيثِ سُلَيْكٍ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ.

وَفِي حَدِيثِ سَبْرَةَ، وَكَذَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ: أَعْطَانُ الْإِبِلِ.

وَفِي حَدِيثِ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ: مُنَاحُ الْإِبِلِ.

وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عِنْدَ أَحْمَدَ: مَرَابُضُ الْإِبِلِ فَعَبَّرَ الْمُصَنِّفُ بِالْمَوَاضِعِ؛ لِأَنَّهَا

(١) رواه البخاري (٦٠٢٥)، ومسلم (٢٨٤) (٩٨).

(٢) رواه مسلم (٥٠٢) (٢٤٨).

أشْمَلُ، وَالْمَعَاظِنُ أَحْصُ مِنَ الْمَوَاضِعِ؛ لِأَنَّ الْمَعَاظِنَ مَوَاضِعُ إِقَامَتِهَا عِنْدَ الْمَاءِ خَاصَّةً.
وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ النَّهْيَ خَاصٌّ بِالْمَعَاظِنِ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الْأَمَاكِنِ الَّتِي
تَكُونُ فِيهَا الْإِبْلُ، وَقِيلَ: هُوَ مَا وَاهَا مَطْلَقًا. نَقَلَهُ صَاحِبُ «الْمَغْنِيِّ» عَنْ أَحْمَدَ، وَقَدْ نَازَعَ
الْإِسْمَاعِيلِيُّ الْمَصْنُفَ فِي اسْتِدْلَالِهِ بِحَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ الْمَذْكُورِ، بِأَنَّهُ لَا يُلْزَمُ مِنَ الصَّلَاةِ
إِلَى الْبَعِيرِ، وَجَعَلَهُ سِتْرَةً عَدَمُ كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ فِي مَبْرَكِهِ.

وَأُجِيبَ بِأَنَّ مَرَادَهُ الْإِشَارَةَ إِلَى مَا ذُكِرَ مِنْ عِلَّةِ النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ، وَهُوَ كَوْنُهَا مِنَ
الشَّيَاطِينِ، كَمَا فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ فَإِنَّهَا خُلِقَتْ مِنَ الشَّيَاطِينِ.

وَنَحْوُهُ فِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: لَوْ كَانَ ذَلِكَ مَانِعًا مِنَ صِحَّةِ الصَّلَاةِ؛ لَأَمْتَنَعَ
مِثْلُهُ فِي جَعْلِهَا أَمَامَ الْمُصَلِّي، وَكَذَلِكَ صَلَاةُ رَاكِبِهَا، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَصَلِّي
النَّافِلَةَ، وَهُوَ عَلَى بَعِيرِهِ، كَمَا سَيَأْتِي فِي أَبْوَابِ الْوَتْرِ، وَفَرَّقَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ الْوَاحِدِ مِنْهَا،
وَبَيْنَ كَوْنِهَا مُجْتَمِعَةً؛ لِمَا طُبِعَتْ عَلَيْهِ مِنَ النَّفَارِ الْمُفْضِي إِلَى تَشْوِيشِ قَلْبِ الْمُصَلِّي،
بِخِلَافِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَرْكُوبِ مِنْهَا، أَوْ إِلَى جِهَةٍ وَاحِدٍ مَعْقُولٍ، وَسَيَأْتِي بَقِيَّةُ الْكَلَامِ عَلَى
حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ فِي أَبْوَابِ سِتْرَةِ الْمُصَلِّي، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَقِيلَ: عِلَّةُ النَّهْيِ فِي التَّفْرِقَةِ بَيْنَ الْإِبْلِ وَالْغَنَمِ؛ لِأَنَّ عَادَةَ أَصْحَابِ الْإِبْلِ التَّغَوُّطُ
بِقَرَبِهَا، فَتَنْجَسُ أَعْطَانُهَا، وَعَادَةُ أَصْحَابِ الْغَنَمِ تَرْكُهُ. حَكَاهُ الطَّحَاوِيُّ عَنْ شَرِيكِ،
وَاسْتَبَعَدَهُ، وَغَلَطَ أَيْضًا مَنْ قَالَ: إِنَّ ذَلِكَ بِسَبَبِ مَا يَكُونُ فِي مَعَاظِنِهَا مِنْ أَبْوَالِهَا
وَأَزْوَائِهَا؛ لِأَنَّ مَرَابِضَ الْغَنَمِ تَشْرِكُهَا فِي ذَلِكَ، وَقَالَ: إِنْ النَّظَرَ يَقْتَضِي عَدَمَ التَّفْرِقَةِ بَيْنَ
الْإِبْلِ وَالْغَنَمِ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ أَصْحَابِهِ، وَتُعَقَّبُ بِأَنَّهُ مُخَالَفٌ
لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمَصْرُوحَةِ بِالتَّفْرِقَةِ، فَهُوَ قِيَاسٌ فَاسِدٌ لِلْإِعْتِبَارِ، وَإِذَا ثَبَتَ الْخَبَرُ
بَطَلَتْ مَعَارِضُهُ بِالْقِيَاسِ اتِّفَاقًا.

لَكِنْ جَمَعَ بَعْضُ الْأُئِمَّةِ بَيْنَ عَمُومِ قَوْلِهِ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا» وَبَيْنَ
أَحَادِيثِ الْبَابِ بِحَمْلِهَا عَلَى كَرَاهِيَةِ التَّنْزِيهِ، وَهَذَا أَوْلَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تكملة: وَقَعَ فِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ، وَلَا يَصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْإِبِلِ، وَالْبَقَرِ. وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ.
فَلَوْ ثَبَتَ لِأَفَادِ أَنْ حَكَمَ الْبَقَرِ كَحَكَمِ الْإِبِلِ، بِخِلَافِ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ أَنَّ الْبَقَرَ فِي ذَلِكَ كَالْغَنَمِ. اهـ

الصَّوَابُ: أَنَّ الْبَقَرَ كَالْغَنَمِ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَصَلِّيَ الْإِنْسَانُ فِي مَرَابِضِهَا، وَفِي مُرَاحِهَا^(١)، بِخِلَافِ الْإِبِلِ، وَلَيْسَتْ الْحِكْمَةُ مَا ذَكَرَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَنَّ الْإِبِلَ فِي الْعَادَةِ يَكُونُ صَاحِبُهَا يَقْضِي حَاجَتَهُ حَوْلَهَا؛ لِيَسْتَرَّ بِهَا، بَلِ الْعِلَّةُ أَنَهَا خُلِقَتْ مِنَ الشَّيَاطِينِ^(٢)، وَإِذَا كَانَتْ خَلَقَتْ مِنَ الشَّيَاطِينِ صَارَ مُرَاحُهَا الَّذِي تَبَيَّنَ فِيهِ، وَتَأْوِي إِلَيْهِ مَمْلُوءًا بِالشَّيَاطِينِ.
وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ الْعِلَّةَ تَعْبُدِيَّةً، وَأَنَّا لَا نَذَرِي مَا هُوَ السَّبَبُ؟ فَاللَّهُ أَعْلَمُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥١- بَابُ مَنْ صَلَّى وَقَدَّامَهُ تَنُورٌ، أَوْ نَارٌ أَوْ شَيْءٌ مِمَّا يَعْبُدُ، فَأَرَادَ بِهِ اللَّهُ^(٣).
وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: أَخْبَرَنِي أَنَسٌ، أَنَّهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ النَّارُ وَأَنَا أُصَلِّي»^(٤).
٤٣١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: انْخَسَفَتِ الشَّمْسُ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ:

(١) المُرَاح - بالضم - : الموضع الذي تروح إليه الماشية؛ أي: تأوي إليه ليلاً. وانظر: «لسان العرب»، و«النهاية» لابن الأثير (روح).

(٢) روى أحمد في «مسنده» (٨٥ / ٤) (١٦٧٨٨)، وابن ماجه (٧٦٩)، عن عبد الله بن مغفل المزني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَلُّوا فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ، وَلَا تَصَلُّوا فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ، فَإِنَّهَا خُلِقَتْ مِنَ الشَّيَاطِينِ».

قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ: صَحِيحٌ.

(٣) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: مَا مَعْنَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي تَرْجُمَةِ الْبَابِ: فَأَرَادَ بِهِ اللَّهُ؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْمَعْنَى: أَنَّهُ اسْتَقْبَلَ هَذَا الشَّيْءَ، وَلَمْ يَرِدْ أَنْ يَعْبُدَهُ، وَلَكِنْ أَرَادَ اللَّهُ ﷻ.

(٤) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ هُنَا بِصِيْغَةِ الْجَزْمِ، كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (١ / ٥٢٧)، وَأَسَنَدُهُ فِي «الصَّلَاةِ» بَابُ وَقْتُ الظُّهْرِ، مِنْ طَرِيقِ شُعَيْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، فِي حَدِيثِ رَقْمٍ (٥٤٠).

وانظر: «التعليق» (٢ / ٢٣٠).

«أُرِيتُ النَّارَ، فَلَمْ أَرْ مَنْظَرًا كَالْيَوْمِ قَطُّ أَفْطَعَ»^(١).

الظاهر: أنه أَرِهَا، وهي قُدَّامَهُ، ؛ لِأَنَّهُ ﷺ تَأَخَّرَ خَوْفًا مِنْ لَفْجِهَا^(٢)، وهذا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا أَمَامَهُ. ولكن يُمْكِنُ أَنْ يِعَارِضَ هَذَا الِاسْتِدْلَالُ بِمَا ذَكَرَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَنَّ أَحْوَالَ الْآخِرَةِ لَا تُقَاسُ بِأَحْوَالِ الدُّنْيَا، فَالنَّارُ الَّتِي رَأَاهَا أَمَامَهُ، وَبَيْنَ يَدَيْهِ، وَتَأَخَّرَ خَوْفًا مِنْ لَفْجِهَا لَيْسَتْ حَقِيقَةً بِذَلِكَ الْمَكَانِ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَوْجُودَةً بِذَلِكَ الْمَكَانِ حَقِيقَةً لَأَخْتَرَقَ الْمَكَانُ، وَاخْتَرَقَ مَنْ حَوْلَهَا أَيْضًا، فَأَحْوَالُ الْآخِرَةِ لَا تُقَاسُ بِأَحْوَالِ الدُّنْيَا. ولكن يُقَالُ: إِنَّ الْإِتِّجَاهَ إِلَى مَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَذْنَى مَا فِيهِ أَنَّهُ مُشَابِهَةٌ فِي الظَّاهِرِ لِلْكَفَّارِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي الْعِبَادَةِ، فَأَذْنَى مَا يُقَالُ فِيهِ: إِنَّهُ مَكْرُوهٌ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا يَفْعَلُهُ الْمَجْهُوسُ مِنْ عِبَادَتِهِمُ النَّارَ حِينَما يُوَقِّدُونَهَا بِالْحَطَبِ حَتَّى يَكُونَ لَهَا جِرْمٌ وَلَهَبٌ. ولكن يَنْفَى النَّظْرُ فِيهَا نَحْنُ فِيهِ الْآنَ مِنْ أَنَّ أَمَانَتَا الْكَهْرَبَاءِ، فَهَلْ يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ، فَتَمْتَنِعَ عَنِ الصَّلَاةِ إِلَى لَمْبَةِ الْكَهْرَبَاءِ؟^(٣) أَوْ يُقَالُ: إِنَّ هَذَا لَيْسَ كَالنَّارِ الَّتِي تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ؟ الظاهر: أَنَّ الثَّانِي أَقْرَبُ.

وكذلك مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ إِحْضَارِ الْمَبَاخِرِ، ثُمَّ وَضْعِهَا أَمَامَهُمْ، فَهَذَا أَيْضًا لَا بَأْسَ بِهِ. وكذلك مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ بِأَيَّامِ الشِّتَاءِ مِنْ وَضْعِ الْمَدَافِي أَمَامَ الْمُصَلِّينَ.



(١) أخرجه مسلم (٩٠٧) (١٧) مطوّلًا.

(٢) رواه مسلم (٩٠٤) (١٠).

(٣) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: هل الكهرباء تُعدّ نارًا؟ ويتفرع عن ذلك سؤال، وهو: هل الصاعق الذي يقتل الناموس يعدّ نارًا؟

فأجاب رحمه الله: لا شك أنها نار؛ لأنها حارة، ولكنها نار خفيفة.

وأما الذي يقتل الناموس فهذا ليس يقتله بحرارته، وإنما يقتله بالصعق، والدليل على هذا أنك لو وضعت قِزطاسًا، أو شيئًا سريع الاشتعال على هذه اللمبة لم يشتعل.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٢- باب كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ فِي الْمَقَابِرِ.

٤٣٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «اجْعَلُوا فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ صَلَاتِكُمْ وَلَا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا»^(١).

[الحديث ٤٢٣- طرفه في: ١١٨٧].

الشاهد: قوله: «وَلَا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا». فَإِنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقُبُورَ لَا يَصَلِّي فِيهَا، وَأَنَّهُ أَمْرٌ مَعْلُومٌ.

وقوله: «كَرَاهِيَةُ الصَّلَاةِ فِي الْمَقَابِرِ». الكراهة هنا كراهةٌ تحريمٌ؛ والكراهة عند المتقدمين للتحريم^(٢)، فإذا قرأتَ مثلاً عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، أَنَّهُ قَالَ: أَكْرَهَ كَذَا، فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ يَحْرُمُهُ^(٣).

فَكُلُّ مَا دَخَلَ فِي اسْمِ الْمَقْبَرَةِ فَإِنَّ الصَّلَاةَ فِيهِ حَرَامٌ إِلَّا صَلَاةً وَاحِدَةً، وَهِيَ صَلَاةُ الْجَنَازَةِ لَمَنْ فَاتَتْهُ، فَيَصَلِّي عَلَيْهَا عِنْدَ الْقَبْرِ^(٤).

وقوله: «اجْعَلُوا فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ صَلَاتِكُمْ». مَا الَّذِي يُجْعَلُ مِنْ صَلَاتِنَا فِي الْبُيُوتِ؟ النَوَافِلُ، فَكُلُّ النَوَافِلِ الْأَفْضَلُ أَنْ تَكُونَ فِي الْبَيْتِ^(٥) إِلَّا قِيَامَ رَمَضَانَ، فَإِنَّ الْأَفْضَلَ

(١) رواه مسلم (٥٣٨/١) (٧٧٧) (٢٠٨).

(٢) انظر: «إعلام الموقعين» لابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ (٧٩-٧٥/٢).

(٣) ومن ذلك ما ذكره عنه ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «إعلام الموقعين» (٧٥/٢)، قَالَ: وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ بِمَلِكِ الْيَمِينِ: أَكْرَهَهُ، وَلَا أَقُولُ: هُوَ حَرَامٌ. وَمَذْهَبُهُ تَحْرِيمُهُ. اهـ.

(٤) وَمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٥٨)، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَمُسْلِمٌ (٩٥٦) (٧١)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَجُلًا أَسْوَدَ - أَوْ امْرَأَةً سَوْدَاءَ - كَانَ يَقُمُ الْمَسْجِدَ، فَمَاتَ، فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ، فَقَالُوا: مَاتَ. قَالَ: «أَفَلَا أَذْنَمُونِي بِهِ، ذُلُونِي عَلَى قَبْرِهِ» - أَوْ قَالَ: قَبْرَهَا - فَأَتَى قَبْرَهُ فَصَلَّى عَلَيْهِ.

(٥) رَوَى الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ (٧٣١) وَاللَّفْظُ لَهُ، وَمُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ (٧٨١) (٢١٣)، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَصَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ فِي بُيُوتِكُمْ؛ فَإِنَّ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ، إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ».

وَرَوَى ابْنُ مَاجَهٍ فِي «سُنَنِهِ» (١٣٧٨) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَيُّهَا أَفْضَلُ: الصَّلَاةُ فِي بَيْتِي أَوْ الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ؟ قَالَ: «أَلَا تَرَى إِلَى بَيْتِي؟ مَا أَقْرَبَهُ مِنَ الْمَسْجِدِ! فَلَا أَنْصِلِي

أَنْ يَكُونَ فِي الْمَسْجِدِ؛ لِفَعْلِ النَّبِيِّ ﷺ^(١).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٣- بَابُ الصَّلَاةِ فِي مَوَاضِعِ الْخُسْفِ وَالْعَذَابِ.
وَيَذْكُرُ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَرِهَ الصَّلَاةَ بِخُسْفِ بَابِلَ^(١).

٤٣٣- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَدْخُلُوا عَلَى هَؤُلَاءِ الْمُعَذِّبِينَ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بَاكِينَ، فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا بَاكِينَ فَلَا تَدْخُلُوا عَلَيْهِمْ، لَا يَصِيْبُكُمْ مَا أَصَابَهُمْ»^(٢).

=

فِي بَيْتِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَصِلِيَ فِي الْمَسْجِدِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَلَاةً مَكْتُوبَةً.

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ: صَحِيْح.

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٠١٢)، وَمُسْلِمٌ (٥٢٤/١) (٧٦١) (١٧٨).

وَسَأَلَ الشَّيْخُ الشَّارِحَ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ مَأْمُومًا، وَإِذَا صَلَّى الرَّابِتَةَ الْقِبْلِيَّةَ فِي الْبَيْتِ فَرُبَّمَا يَفُوتُهُ

الْصَّفِّ الْأَوَّلِ، فَهَلْ يَصْلِيْهَا فِي الْمَسْجِدِ؛ حَرَصًا عَلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْأَفْضَلُ أَنْ يَصْلِيَ فِي بَيْتِهِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ السَّنَةَ سَابِقَةً عَلَى اخْتِيَارِ الصَّفِّ الْأَوَّلِ، فَيَبْدَأُ بِالْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ.

وَسَأَلَ أَيْضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: إِذَا فَاتَتْ الْإِنْسَانَ الْجَمَاعَةُ فَهَلْ يَصْلِي فِي الْبَيْتِ؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: الظَّاهِرُ أَنَّهَا فِي الْمَسْجِدِ أَحْسَنُ، رَجَاءً أَنْ يَحْضُرَ أَحَدٌ، فَيَصْلِي مَعَهُ.

(٢) عُلِقَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِصَيَغَةِ التَّمْرِیْضِ، كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (٥٣٠/١)، وَقَدْ وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ»

(٣٧٧/٢) قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ هُوَ الثَّوْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَرِيْكَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي

الْمَحَلِّ الْعَامَرِيِّ قَالَ: كُنَّا مَعَ عَلِيٍّ، فَمَرَرْنَا عَلَى الْخُسْفِ الَّذِي بِبَابِلَ، فَلَمْ يَصِلْ حَتَّى أَجَازَهُ.

«تَغْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ» (٢/٢٣١)، وَ«الْفَتْحِ» (٥٣٠/١). وَ«بَابِلَ» بِالْعِرَاقِ مَدِيْنَةُ السَّحَرِ مَعْرُوفَةٌ. وَانْظُرْ:

«مَعْجَمٌ مَا اسْتَعْجَمُ» (٢١٨/١).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٩٨٠) (٣٨).

وَقَدْ سَأَلَ الشَّيْخَ الشَّارِحَ رَحِمَهُ اللَّهُ: كَيْفَ يَخَاطَبُ النَّبِيُّ ﷺ الصَّاحِبَةَ بِقَوْلِهِ: «لَا يَصِيْبُكُمْ مَا أَصَابَهُمْ»،

وَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْذِبُ أَحَدًا إِلَّا بِذَنْبٍ؟

=

الصلاة في مواضع العذاب مكروهة؛ لأنَّ الإنسان لا يدخل مواضع العذاب إلا وهو ينيكي، ومعلوم أنَّ الإنسان ليس قائماً في صلاته، ولهذا نهى النبي ﷺ أن ندخل على هؤلاء المعذَّبين، إلا أن نكون باكين.

وفي هذا دليل: على سَفَه أولئك القوم الذين يذهبون الآن إلى مدائن صالح من أجل الاطلاع عليها، ومشاهدتها، فإنَّ هذا مُخالفٌ لنهي النبي ﷺ، وقد مرَّ بها هو ﷺ «بديار ثمود»، فقتع رأسه، ثم أسرع المشي^(١).

وما بالكم بأناسٍ الآن رُبما يتخذون مساكنَ هناك من أجل الشياح؟! فهذا غلطٌ، ولا ينبغي إطلاقاً أن تُعزَّزَ السياحة إلى هذه الأماكن؛ لأنَّ هذا مصادمةٌ صريحةٌ لنهي النبي ﷺ.

فإن قال قائل: أليس الله يقول: ﴿وَسَكَتُمْ فِي مَسْجِدٍ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ وَبَيَّنَّا لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ الْأَمْثَالَ﴾ [الأنعام: ٤٥]؟ قلنا: هذا بيانٌ للواقع وإقامةُ الحجة عليهم، وأنَّ الذين عُدِّبوا لم يكونوا بعيدين منهم، بل هم قد سكنوا في مساكنهم^(٢).

فأجاب رحمه الله: يجب إذا ورد عليك مثل هذه الكلمات أو هذه الجملة أن تنزلها على القواعد الشرعية، وذلك أنهم ربما يعذبهم الله ﷻ إذا مروا بهذه الأماكن، وكأنها نزهة؛ لأنَّ هذا غلط، ووقع النهي عنه.

أو يقال: إنه ربما يسلب الإنسان الإيمان حتى يكفر، فيصبيه ما أصابهم.

(١) رواه البخاري (٤٤١٩)، ومسلم (٢٩٨٠) (٣٩).

وسئل الشيخ رحمه الله: هل إذا مر الإنسان على مقابر المشركين يُقنع رأسه ويسرع؟

فأجاب رحمه الله: لا، ولكن إذا مر بديار ثمود، عليه أن يفعل كما فعل الرسول ﷺ. هذا هو السنة.

(٢) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: الخسوفات والزلازل التي حصلت أيامنا هذه ألا تدخل في عموم الخسف، وأن هذا من عذاب الله؟

فأجاب رحمه الله: إذا كانت في قرية معروف أهلها بالظلم فهي من العذاب، وأما إذا كانت في نواح بعيدة ليس فيها سكان فلا، ولكنها إنذار.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٤- باب الصلاة في البيعة.

وَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّا لَا نَدْخُلُ كَنَائِسَكُمْ مِنْ أَجْلِ التَّمَاثِيلِ الَّتِي فِيهَا الصُّورُ^(١).

وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَصَلِّي فِي الْبَيْعَةِ إِلَّا بَيْعَةً فِيهَا تَمَاثِيلٌ^(٢).

٤٣٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُهُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ ذَكَرَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَنَيْسَةً رَأَتْهَا بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ يَقَالُ لَهَا: مَارِيَّةُ، فَذَكَرَتْ لَهُ مَا رَأَتْ فِيهَا مِنَ الصُّورِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُولَئِكَ قَوْمٌ إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الْعَبْدُ الصَّالِحُ أَوْ الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّورَ، أُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ»^(٣).

❦ قَوْلُ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي التَّرْجَمَةِ: «بَابُ الصَّلَاةِ فِي الْبَيْعَةِ». الْبَيْعَةُ قِيلَ: إِنَّهَا مَعَابِدُ الْيَهُودِ، وَالْكَنَائِسُ مَعَابِدُ النَّصَارَى، وَالْمَسَاجِدُ مَعَابِدُ الْمُسْلِمِينَ.

(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم كما في «الفتح» (١/ ٥٣١)، وقد وصله عبد الرزاق في «مصنفه» (١/ ٤١١) (١٦١١) عن معمر، عن أيوب عن نافع عن أسلم، أن عمر حين قدم الشام صنع له رجل من النصارى طعامة، وقال: إني أحب أن تجيئي وتكرمني أنت وأصحابك، وهو رجل من عظماء النصارى، فقال له عمر: إنا لا ندخل كنائسكم من أجل الصور التي فيها، يعني: التماثيل، وينحوه وصله البخاري في «الأدب المفرد» (٢/ ٦٤٧) (١٢٤٨)، قال: حدثنا أحمد بن خالد، حدثنا محمد بن إسحاق، عن نافع، عن أسلم مولى عمر به. وقال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في تعليقه على «الأدب المفرد»: ضعيف الإسناد موقوفًا. انظر: «تغليق التعليق» (٢/ ٢٣٢، ٢٣٣).

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١/ ٥٣٢)، وقد وصله البغوي في «الجعديات» قال: حدثنا علي بن الجعد، حدثنا شريك، عن خصيف، عن مقسم، عن ابن عباس، أنه كان يصلي في البيع ما لم يكن فيها تماثيل، فإن كان فيها تماثيل خرج، فصلى في المطر. ورواه عبد الرزاق في «مصنفه» (١/ ٤١١) (١٦٠٨)، عن الثوري عن خصيف نحوه. «تغليق التعليق» (٢/ ٢٣٣)، و«الفتح» (١/ ٥٣٢).

(٣) مسلم (٥٢٨) (١٦).

وفي أثر عمر رضي الله عنه أنه امتنع من دخول الكنيسة من أجل التماثيل التي فيها الصور، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه لما جاء إلى عائشة، ووجد الصور في بيتها وقف وعرفت الكراهية في وجهه ^(١).

وفهم من أثر عمر ومن أثر ابن عباس رضي الله عنهما أنه لا بأس بدخول البيعة والكنائس، ولا بأس بالصلاة فيها، لكن بشرط ألا يكون فيها صور ^(٢).



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:
 ٥٥- باب.

سبق لنا أن البخاري إذا قال بابٌ ولم يذكر ترجمة فهو بمنزلة الفصل في كتب الفقهاء، وذكرنا أيضًا أن الكتاب للجنس، والباب للنوع، والفصل للمسائل.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

٤٣٥، ٤٣٦- حدثنا أبو اليان قال: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ

(١) رواه البخاري (٢١٠٥)، ومسلم (٢١٠٧) (٩١).

(٢) سئل الشيخ الشارح رحمته الله تعالى: هل تأخذ الكنائس حكم مسجد الضرار؟

فأجاب رحمته الله تعالى: لا، فهناك فرق بين هذا وهذا، فمسجد الضرار قصد به عبادة الله وإضرار الآخرين، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [التوبة: ١٠٧].

وأما الكنائس فهذه متعبد للنصارى، ويُقرؤون على دينهم بالجزية، إن كانت الغلبة لنا، أو بالقوة إن كانت الغلبة لهم.

وسئل أيضًا رحمته الله تعالى: ما الفرق بين الصلاة في البيعة، وبين حديث الرجل الذي نذر أن يذبح إبلاً ببوانة فاشتراط الرسول ﷺ ألا يكون فيها وثنٌ أو عيد من أعيادهم؟

فأجاب رحمته الله تعالى: الفرق بينهما أن الرسول أخبر بهذا لما كان الناس حديثي عهد بشرك، فخاف أن يقع في قلبه شيء إذا رأى الوثن الذي يعبد، أو العيد الذي من أعيادهم، وأما إذا رسخ الإيمان في القلب، ولم يحصل له فتنة - كما هو موجود الآن، والحمد لله - فلا يضر.

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُتْبَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ قَالَا: لَمَّا نَزَلَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ طَفِقَ يَطْرَحُ خَمِيصَةً لَهُ عَلَى وَجْهِهِ، فَإِذَا اغْتَمَّ بِهَا كَشَفَهَا عَنْ وَجْهِهِ، فَقَالَ وَهُوَ كَذَلِكَ: «لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» يَحْذَرُ مَا صَنَعُوا^(١).

[الحديث ٤٣٥ - أطرافه في: ١٣٣٠، ١٣٩٠، ٣٤٥٣، ٤٤٤١، ٤٤٤٣، ٥٨١٥].

[الحديث ٤٣٦ - أطرافه في: ٣٤٥٤، ٤٤٤٤، ٥٨١٦].

وقوله: «لَمَّا نَزَلَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ». فيه نسختان: «لَمَّا نَزَلَ»، «وَلَمَّا نَزَلَ».

فأما على رواية «لَمَّا نَزَلَ». فإن نائب الفاعل قوله: «برسول الله ﷺ»، ونياية الجار والمجرور عن نائب الفاعل جائزة، إذا لم يوجد الأصل.

وأما على رواية: «لَمَّا نَزَلَ» فالفاعل مستتر، والتقدير: لَمَّا نَزَلَ الموت برسول الله ﷺ.

وهذا الحديث دليل على أهمية التوحيد وحمايته من الشرك، حيث كان رسول الله ﷺ يلعن اليهود والنصارى في تلك الحال، وهو ينازع الموت، فيقول: «لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ».

وهل اليهود والنصارى مُسْتَحِقُّونَ لِلْعَنَةِ مطلقاً، أو لكونهم فعلوا ذلك من اتخاذهم قبور أنبيائهم مساجد؟

الظاهر: أنهم مُسْتَحِقُّونَ لذلك مطلقاً، وأنه يجوز أن يلعنهم الإنسان بدون ذكر أي سبب، فيقول لعنة الله على اليهود والنصارى.

وهو أمّا قوله ﷺ: «اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ». فهو ذكر نوع من أفعالهم التي يستحقون عليها اللعنة، ولهذا قال الله تعالى في القرآن الكريم: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ (٧٨) ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ﴾ [البقرة: ٧٨-٧٩].

* * * *

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٣٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»^(١).

﴿فَسَّرَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ، بَلْ كَثِيرٌ مِنَ الْمَفْسِّرِينَ قَوْلَهُ ﷺ: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ» وَأَمْثَالَهُ؛

نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَاتِلْهُمْ اللَّهُ أَنْ يَتُوفَكُونَ﴾^(٢)، بِأَنَّ الْقِتْلَ هُنَا بِمَعْنَى اللَّعْنِ.

وَكَأَنَّهُ أَخَذَ هَذَا التَّفْسِيرَ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ حَيْثُ عَبَّرَ النَّبِيُّ ﷺ مَرَّةً «بِقَاتَلَ» وَمَرَّةً «بَلَعَنَ».

وَالظَّاهِرُ خِلَافُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ «قَاتَلَ» يَقْصُدُ بِهَا مَا يَحْصُلُ مِنَ الْآثَارِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَنْ

قَاتَلَ اللَّهَ فَهُوَ مَهْزُومٌ مَخْذُولٌ، فَيَكُونُ هَذَا أَبْلَغُ مِنْ قَوْلِهِ: «لَعَنَهُ اللَّهُ» لِأَنَّ اللَّعْنَ تَدُلُّ عَلَى الْإِبْعَادِ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، وَهَذِهِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ حَرْبُ اللَّهِ، وَأَنَّ اللَّهَ يَقَاتِلُهُمْ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٦ - بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا».

٤٣٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ قَالَ: حَدَّثَنَا سَيَّارٌ - وَهُوَ أَبُو

الْحَكَمِ - قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ الْفَقِيرُ قَالَ: حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يَعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ،

وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكْتُهُ الصَّلَاةَ فَلْيَصِلْ،

وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ، وَكَانَ النَّبِيُّ يَبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً،

وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ»^(١).

سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ مُفَصَّلًا، فَلْيَرْجِعْ إِلَيْهِ.

(١) رواه مسلم (٥٣٠) (٢٠).

(٢) تقدم تخريجه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٧- باب نَوْمِ الْمَرْأَةِ فِي الْمَسْجِدِ.

٤٣٩- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ وَلِيدَةَ كَانَتْ سَوْدَاءَ لِحَيٍّ مِنَ الْعَرَبِ فَأَعْتَقُوهَا، فَكَانَتْ مَعَهُمْ. قَالَتْ: فَخَرَجَتْ صَبِيَّةٌ لَهُمْ عَلَيْهَا وَشَاحٌ أَحْمَرٌ مِنْ سُيُورٍ. قَالَتْ: فَوَضَعْتُهُ أَوْ وَقَعَ مِنْهَا فَمَرَّتْ بِهِ حُديَاءٌ وَهُوَ مُلْقَى فَحَسِبْتُهُ لَحْمًا فَخَطِفْتُهُ. قَالَتْ: فَالْتَمَسُوهُ فَلَمْ يَجِدُوهُ. قَالَتْ: فَاتَّهَمُونِي بِهِ. قَالَتْ: فَطَفِقُوا يَفْتَشُونَ حَتَّى فَتَّشُوا قُبُلَهَا. قَالَتْ: وَاللَّهِ، إِنِّي لَقَائِمَةٌ مَعَهُمْ إِذْ مَرَّتِ الْحُديَاءُ فَأَلْقَتْهُ. قَالَتْ: فَوَقَعَ بَيْنَهُمْ. قَالَتْ: فَقُلْتُ هَذَا الَّذِي اتَّهَمْتُمُونِي بِهِ رَزَعْتُمْ وَأَنَا مِنْهُ بَرِيئةٌ وَهُوَ ذَا هُوَ. قَالَتْ: فَجَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَسْلَمْتُ. قَالَتْ: عَائِشَةُ: فَكَانَ لَهَا خِباءٌ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ حِفْشٌ ^(١). قَالَتْ: فَكَانَتْ تَأْتِينِي فَتَحَدِّثُ عِنْدِي. قَالَتْ: فَلَا تَجْلِسُ عِنْدِي مَجْلِسًا إِلَّا قَالَتْ:

وَيَوْمَ الْوِشَاحِ مِنْ تَعَاجِبِ رَبَّنَا أَلَا إِنَّهُ مِنْ بَلَدَةِ الْكُفْرِ أَنْجَانِي

قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ لَهَا مَا شَأْنُكَ، لَا تَقْعُدِينَ مَعِيَ مَقْعَدًا إِلَّا قُلْتُ هَذَا؟ قَالَتْ: فَحَدَّثْتَنِي بِهَذَا الْحَدِيثِ.

[الحدِيث ٤٣٩- طرفه في: ٣٨٣٥].

هذا الحديث من أعاجيبِ اللَّهِ ﷻ، فهذه امرأةٌ سوداءٌ أعتقها أسيادُها، فتحرَّرتْ منهم، لكن كأنها ليس لها أحدٌ، فكانت معهم، وفي يومٍ من الأيام خرجت صبيَّةٌ لهم، وعليها وِشَاحٌ أَحْمَرٌ مِنْ سُيُورٍ، يَعْنِي: شَيْءٌ تَتَوَشَّحُ بِهِ ^(١) فَأَلْقَتْهُ، فَمَرَّتْ بِهِ الْحُديَاءُ -يَعْنِي:

(١) قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتح» (١/ ٥٣٤): الخباء -بكسر المعجمة، بعدها موحدة، وبالمد-: الخيمة من وبر أو غيره، وعن أبي عبيد لا يكون من شعر.

والحِفْش -بكسر المهملة، وسكون الفاء، بعدها شينٌ معجمة-: البيت الصغير القريب السَّمَك، مأخوذ من الانحفاش، وهو الانضمام، وأصله الوعاء الذي تضع فيه المرأة غزلها. اهـ.

(٢) قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتح» (١/ ٥٣٤): الوِشَاح -بكسر الواو، ويجوز ضمها، ويجوز إبدالها

الجداء- فحَظَفْتُهُ تَظَنُّهُ لَحْمًا وَهِيَ -أي: الجِداءُ- تَخَطَفُ اللَّحْمَ، وَتَفْرُحُ بِهِ، فَاتَّهَمُوا هَذِهِ الْجَارِيَةَ، فَقَالُوا: أَنْتِ الَّتِي أَخَذْتِهِ.

فَجَعَلُوا يَفْتَشُونَهَا حَتَّى فَتَشُوا الْفَرْجَ -نَسَأَلَ اللَّهُ الْعَافِيَةَ- يَعْنِي ظَنُّوا أَنَّهَا أَخَفَّتُهُ. وَفِي هَذِهِ الشَّدَةِ الْعَظِيمَةِ، وَفِي هَذَا الْكَرْبِ الْعَظِيمِ فَرَجَ اللَّهُ عَنْهَا، فَمَرَّتِ الْحُدَيَاءُ، فَأَلَقَتْهُ، فَوَقَعَ بَيْنَهُم.

ثُمَّ إِنَّهَا جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَسْلَمَتْ، فَفَرَّجَ اللَّهُ عَنْهَا فَرْجَةً أَكْبَرَ، وَهِيَ خُرُوجُهَا مِنَ الْكُفْرِ إِلَى الْإِسْلَامِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ: عَلَى أَنَّهُ رُبَّ ضَارَةٍ نَافِعَةٍ، فَإِنَّ هَذَا الضُّغْطَ الَّذِي حَصَلَ عَلَيْهَا مِنْ أَهْلِهَا أَوْجَبَ لَهَا أَنْ تَأْتِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتُسَلِّمَ.

فَكَانَ لَهَا خِבَاءٌ فِي الْمَسْجِدِ ضَرَبَهُ النَّبِيُّ ﷺ، إِمَّا بِأَمْرِهَا، أَوْ بِإِقْرَارِهِ، فَكَانَتْ تَبْقَى فِيهِ ^(١)، وَتَأْتِي إِلَى عَائِشَةَ تَتَحَدَّثُ عِنْدَهَا.

وَفِي هَذَا دَلِيلٌ: عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ تَحَدُّثُ النَّاسِ فِيهَا بَيْنَهُمْ؛ لِأَنَّ النَّاسَ لَا بَدَّ أَنْ يَتَحَدَّثُوا فِيهَا بَيْنَهُمْ، وَأَنْ يَزُورَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا؛ فَإِنَّ هَذَا مِنَ الصَّلَةِ.

وَكَانَتْ كُلَّمَا جَلَسَتْ تَقُولُ:

=

أَلْفَا-: خَيْطَانٍ مِنْ لَوْلُو، يَخَالَفُ بَيْنَهُمَا، وَتَتَوَشَّحُ بِهِ الْمَرْأَةُ. وَقِيلَ: يُنْسَجُ مِنْ أَدِيمٍ عَرِيضًا، وَيُرْصَّعُ بِاللَّوْلُو، وَتَشُدُّهُ الْمَرْأَةُ بَيْنَ عَاتِقِهَا وَكُشْحِهَا. وَعَنِ الْفَارِسِيِّ: لَا يُسَمَّى وَشَاخًا حَتَّى يَكُونَ مَنْظُومًا بِلَوْلُو وَوَدَع. انْتَهَى وَقَوْلُهَا فِي الْحَدِيثِ: مِنْ سَيُور. يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مِنْ جِلْدٍ، وَقَوْلُهَا بَعْدَ: فَحَسْبَتْهُ لَحْمًا. لَا يَنْفِي كَوْنَهُ مُرْصَعًا؛ لِأَنَّ بَيَاضَ اللَّوْلُو عَلَى حَمْرَةِ الْجِلْدِ يَصِيرُ كَاللَّحْمِ السَّمِينِ. اهـ.

(١) سَأَلَ الشَّيْخَ الشَّارِحَ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَلْ يَدُلُّ بِقَاوُهَا فِي الْمَسْجِدِ عَلَى جَوَازِ مَكْتِ الْحَائِضِ فِي الْمَسْجِدِ؟ فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَدْ يَدُلُّ هَذَا عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ الْمَرْأَةَ تَحِيضُ. وَقَدْ لَا يَدُلُّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَا تَحِيضُ هَذِهِ الْمَرْأَةُ إِمَّا لِصُغُرِهَا أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ.

قُلْتُ -أي: أَبُو أُنْسٍ-: وَإِذَا وُجِدَ الْإِحْتِمَالُ بَطْلُ الْاسْتِدْلَالِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الشَّيْخَ الشَّارِحَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَرَى عَدَمَ جَوَازِ مَكْتِ الْحَائِضِ فِي الْمَسْجِدِ.

وَيَوْمَ الْوِشَاحِ مِنْ تَعَاجِبِ رَبِّنَا أَلَا إِنَّهُ مِنْ بَلَدَةِ الْكُفْرِ أَنْجَانِي

قَوْلُهَا: «من تعاجيب». وفي نسخة: «من أعاجيب». هل معناه مما يعجبُ اللهُ منه، أو مما نُعجبُ نحن منه؟

الجواب الثاني: يَعْنِي: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَسِّرُ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْعَجَبِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٨- بَابُ نَوْمِ الرِّجَالِ فِي الْمَسْجِدِ.

وَقَالَ أَبُو قِلَابَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: قَدِمَ رَهْطٌ مِنْ عُكْلٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَكَانُوا فِي الصُّفَّةِ ^(١).

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: كَانَ أَصْحَابُ الصُّفَّةِ الْفُقَرَاءَ ^(٢).

الصُّفَّةُ معروفةٌ، هي الحجرةُ الصغيرةُ، وقد كان يقدمُ إليها المهاجرون الفقراءُ، فيكونون فيها، فيأتي الناسُ فيحسِنون إليهم، وقصتهم معروفةٌ.

وقد زعمَ بعضُ أئمةِ الصوفية أنهم سُمُّوا بذلك نسبةً إلى الصُّفَّةِ الذين بقوا في هذه الحجرة، وصاروا من الزاهدين، ولكنَّ هذا لا يسعفه اللفظ؛ لأنَّ صوف وُصُوفِي النسبةُ بينهما ظاهرةٌ، فالصوفية نسبةٌ إلى الصوف، ولو كان إلى الصُّفَّةِ ل قيل: الصُّفِّيَّة، ولم يقل: الصُّوفِيَّة.

(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ هنا بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١/٥٣٥)، وأسندته في مواضع من صحيحه مطولاً ومختصراً في قصة العرنين منها (٦٦، ٢٣٣، ١٥٠١، ١٩٢، ٤).

وقوله: فكانوا في الصفة أسندته في كتاب «الحدود» من طريق وهيب، عن أيوب، عن أبي قلابَةَ برقم (٦٨٠٤). انظر: «التعليق» (٢/٢٣٤)، و«الفتح» (١/٥٣٥).

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ هنا بصيغة الجزم كما في «الفتح» (١/٥٣٥)، وهو طرف من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، في قصة أضياف أبي بكر، وقد أسنده البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في باب السمر مع الضيف وغيره، من كتاب «مواقيت الصلاة»، حديث رقم (٦٠٢): «التعليق» (٢/٢٣٤).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٤٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ قَالَ: أَخْبَرَنِي

عَبْدُ اللَّهِ أَنَّهُ كَانَ يَنَامُ وَهُوَ شَابٌّ أَعَزَبُ^(١) لَا أَهْلَ لَهُ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ.

[الحديث ٤٤٠ - أطرافه في: ١١٢١، ١١٥٦، ٣٧٣٨، ٣٧٤٠، ٧٠١٥، ٧٠٢٨، ٧٠٣٠].

﴿قَوْلُهُ: «عَبْدُ اللَّهِ». أَي: ابْنُ عَمَرٍ؛ لِأَن نَافِعًا مَوْلَاهُ.

﴿وَقَوْلُهُ: «لَا أَهْلَ لَهُ». أَي: لَا زَوْجَةَ لَهُ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ نَوْمِ الرَّجُلِ فِي الْمَسْجِدِ، وَهَذَا لَا شَكَّ فِيهِ إِذَا كَانَ طَارِئًا أَوْ لِحَاجَةٍ.

وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِحَاجَةٍ، أَوْ لَيْسَ بِطَارِئٍ فَإِنَّمَا يُبَيِّتُ الْمَسَاجِدَ لِلصَّلَاةِ وَالْقِرَاءَةِ.

وَمِثَالُ الْحَاجَةِ: كَانَ يَكُونُ رَجُلٌ أَعَزَبٌ، وَلَيْسَ لَهُ أَهْلٌ فِي هَذَا الْمَكَانِ، فَلَهُ أَنْ

يُبَيِّتَ فِي الْمَسْجِدِ.

وَمِثَالُ الطَّارِئِ مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ فِي أَيَّامِ قِيَامِ رَمَضَانَ حَيْثُ تَجِدُهُمْ إِذَا صَلَّوْا

التَّوَارِيخَ نَامُوا فِي الْمَسْجِدِ لِلتَّهَجُّدِ؛ فَهَؤُلَاءِ يُمْكِنُهُمْ أَنْ يَذْهَبُوا إِلَى أَهْلِيهِمْ، وَيَنَامُوا

عِنْدَهُمْ، وَلَكِنْهُمْ يَرِيدُونَ أَنْ يَنَامُوا فِي الْمَسْجِدِ؛ لِأَجْلِ هَذَا الْأَمْرِ الطَّارِئِ وَهُوَ التَّهَجُّدُ^(٢).

(١) قَالَ الْعَلَامَةُ بَكْرُ أَبُو زَيْدٍ -حَفَظَهُ الْمَوْلَى- فِي «النَّظَائِرِ» (ص ١٧٤): «وَيَنْبَغِي التَّنْبِيهُ إِلَى أَنَّ الَّذِي فِي دَوَائِنِ اللُّغَةِ هُوَ أَنْ يُقَالَ: «رَجُلٌ عَزَبٌ»؛ أَي: لَا أَهْلَ لَهُ، وَلَا يُقَالُ: «رَجُلٌ أَعَزَبٌ»، وَقَدْ أَجَازَهُ بَعْضُهُمْ، لَكِنَّ الْكَثْرَةَ عَلَى الْمَنْعِ... ثُمَّ تَبَيَّنَ لِي أَنَّهُ يُقَالُ: رَجُلٌ عَزَبٌ، وَرَجُلٌ أَعَزَبٌ عَلَى السَّوَاءِ لَوُرُودِهِمَا فِي السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ، كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَمُسْنَدُ أَحْمَدَ، وَغَيْرُهُمَا، كَمَا فِي «الْمَعْجَمِ الْمَفْهَرَسِ لِأَنفَازِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ» (٤/ ٢٠٥).

(٢) سَمِعْتُ الشَّيْخَ الشَّارِحَ رَحِمَهُ اللَّهُ: هُنَاكَ قَانُونٌ فِي بَعْضِ الْبُلْدَانِ يُجْعَلُ مِنْ بَيْنِي مَسْجِدًا تَحْتَ الْبَيْتِ مُعَافَى مِنْ الضَّرَائِبِ، فَيَبْنِي الرَّجُلُ مَسْجِدًا تَحْتَ بَيْتِهِ، وَيَقُولُ: النَّاسُ تَصِلِي، وَنَأْخُذُ أَجْرًا، وَنَعْفَى مِنَ الضَّرَائِبِ؟ فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِذَا كَانَتْ هَذِهِ هِيَ النِّيَّةُ فَإِنَّهُ مَا أُرِيدُ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ، وَلَكِنْ لَوْ أَنَّهُ بَنَى الْمَسْجِدَ لِلَّهِ ﷻ، وَنِيَّتِهِ أَنْ يَبْنِيَ فَوْقَهُ مَسَاكِينَ فَلَا بَأْسَ، وَلَكِنْ يَجِبُ أَنْ يُحَدَّرَ مَنْ يَسْكُنُ فِي هَذَا الْبَيْتِ مِنْ إِيْذَاءِ الْمُصَلِّينَ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ بِالذَّقِّ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٤١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْتَ فَاطِمَةَ فَلَمْ يَجِدْ عَلَيْهَا فِي الْبَيْتِ، فَقَالَ: «أَيْنَ ابْنُ عَمِّكَ؟» قَالَتْ: كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ شَيْءٌ فَعَاظِبَنِي فَخَرَجَ فَلَمْ يَقُلْ عِنْدِي^(١)، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِإِنْسَانٍ: «انْظُرْ أَيْنَ هُوَ؟» فَجَاءَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هُوَ فِي الْمَسْجِدِ رَاقِدٌ. فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُضْطَجِعٌ قَدْ سَقَطَ رِدَاؤُهُ عَنْ شِقِّهِ وَأَصَابَهُ تُرَابٌ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُهُ عَنْهُ، وَيَقُولُ: «قُمْ أَبَا تُرَابٍ، قُمْ أَبَا تُرَابٍ»^(٢).

[الحديث ٤٤١ - أطرافه في: ٣٧٠٣، ٦٢٠٤، ٦٢٨٠].

قوله ﷺ: «قُمْ أَبَا تُرَابٍ». يقال: إِنَّ أَفْضَلَ كُنْيَةٍ، وَأَحَبَّ كُنْيَةٍ إِلَى عَلِيٍّ هِيَ هَذِهِ الْكُنْيَةُ^(٣)؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هُوَ الَّذِي كَنَاهُ بِهَا.

وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى مَلَاطِفَةٍ مَن يَكُونُ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ غَضَبٌ، أَنْ تُلَاطِفُهُ حَتَّى يَزُولَ غَضَبُهُ. وَأَيْنَ الشَّاهِدُ لِلْبَابِ؟

الشَّاهِدُ: قَوْلُهُ «وَهُوَ مُضْطَجِعٌ قَدْ سَقَطَ رِدَاؤُهُ عَنْ شِقِّهِ»، وَقَوْلُهُ: «إِنَّهُ فِي الْمَسْجِدِ رَاقِدٌ». وَهَلْ يَسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَاظَبَ زَوْجَتَهُ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْبَيْتِ؟ الْجَوَابُ: نَعَمْ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَرَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، وَلِأَنَّهُ ﷺ حِينَ غَاظِبَتْهُ

=

وَأَمَّا إِذَا بَنَاهُ لَا عَلَى نِيَّةٍ أَنْ يَبْنِيَ فَوْقَهُ بِنَاءً فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْدِثَ فَوْقَهُ بِنَاءً؛ لِأَنَّ الْهَوَاءَ تَابِعٌ لِلْقَرَارِ، فَأَنْتَ إِذَا مَلَكَتْ أَرْضًا مَلَكَتْ مَا تَحْتَهَا إِلَى الْأَرْضِ السَّابِعَةِ، وَمَا فَوْقَهَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا. قَدْ سَتَلَ الشَّيْخُ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا السُّؤَالَ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ شَرْحِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَأَنَا إِنَّمَا أَوْرَدْتُهُ هَاهُنَا، وَإِنْ كَانَ لَا عِلَاقَةَ لَهُ بِالْحَدِيثِ؛ نَظَرًا لِأَهَمِّيَّتِهِ.

(١) سَتَلَ الشَّيْخُ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَا هِيَ الْقِيلُولَةُ؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْقِيلُولَةُ هِيَ: النَّوْمُ نِصْفَ النَّهَارِ.

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٤٠٩) (٣٨).

(٣) انْظُرْ: «صَحِيحُ مُسْلِمٍ» (٤/ ١٨٧٤) (٢٤٠٩) (٣٨).

زوجاته انفردَ عنهن، وانعزلَ في مشربة له، كما سبق^(١).

* * * *

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٤٢ - حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ سَبْعِينَ مِنْ أَصْحَابِ الصُّفَّةِ مَا مِنْهُمْ رَجُلٌ عَلَيْهِ رِدَاءٌ، إِلَّا إِزَارٌ وَإِمَا كِسَاءٌ، قَدْ رَبَطُوا فِي أَعْنَاقِهِمْ، فَمِنْهَا مَا يَبْلُغُ نِصْفَ السَّاقَيْنِ، وَمِنْهَا مَا يَبْلُغُ الْكَعْبَيْنِ فَيَجْمَعُهُ بِيَدِهِ كَرَاهِيَةً أَنْ تُرَى عَوْرَتُهُ^(٢).

في هذا الحديث دليلٌ: على أن لباسهم المعروف في الغالب إزارٌ ورداءٌ. وفيه أيضًا دليلٌ: على جواز لبس الإزار أو غيره حتى يصل إلى الكعبين؛ لقوله: ومنها ما يبلغ الكعبين.

وفيه دليلٌ على جواز: جمع الثوب إذا خاف الإنسان انكشاف عورته؛ لقوله: «فيجمعه بيده»؛ يعني: يمسكه؛ لأن الإزار قصيرٌ، وإذا كان قصيرًا فقد لا ينضم على البدن كله إلا بإمساك.

وفي هذا الحديث أيضًا: دليلٌ على ما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم من الفقر والقلّة والله المستعان.

* * * *

(١) تقدم تخريجه.

وبيّنّا هناك معنى «المشربة».

(٢) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: ما مناسبة هذا الحديث للباب؟

فأجاب رحمه الله: المناسبة أن هؤلاء السبعين ينامون في الصفة، وهي بجانب المسجد.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٩- بَابُ الصَّلَاةِ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ.

وَقَالَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ بَدَأَ بِالْمَسْجِدِ فَصَلَّى

فِيهِ^(١).

٤٤٣- حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَارِبُ بْنُ دَثَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: آتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ - قَالَ مِسْعَرٌ: أَرَاهُ قَالَ: ضَحَى - فَقَالَ: «صَلِّ رَكْعَتَيْنِ» وَكَانَ لِي عَلَيْهِ دَيْنٌ فَقَضَانِي وَزَادَنِي^(٢).

[الحديث ٤٤٣ - أطرافه في: ١٨٠١، ٢٠٩٧، ٢٣٠٩، ٢٣٨٥، ٢٣٩٤، ٢٤٠٦، ٢٤٧٠، ٢٦٠٣، ٢٦٠٤، ٢٧١٨، ٢٨٦١، ٢٩٦٧، ٣٠٨٧، ٣٠٨٩، ٣٠٩٠، ٤٠٥٢، ٥٠٧٩، ٥٠٨٠، ٥٢٤٣، ٥٢٤٤، ٥٢٤٥، ٥٢٤٦، ٥٢٤٧، ٥٣٦٧، ٦٣٨٧].

في هذا الحديث فائدةٌ حديثيةٌ: وهي جوازُ اختصارِ الحديث، والاقتصارُ على ما يَرادُ منه، وقد ذَكَرْتُ في النُّخْبَةِ أَنَّهُ يَجُوزُ اختصارُ الحديثِ إِذَا كَانَ المقتصرُ عالمًا بالمعنى.

وما هو سببُ هذا الدَّيْنِ الذي كان لجابرٍ على النبي ﷺ؟

الجوابُ: كان ثمنُ جملٍ اشترَاهُ النبي ﷺ من جابرٍ، وقصته مشهورةٌ، فقد كان ﷺ مع النبي ﷺ في سفرٍ، وكان من عادةِ النبي ﷺ أَنَّهُ يَكُونُ في أخرياتِ القومِ، يَتَفَقَّدُهُمْ، فليَحِقَّ جَابِرًا، فإذا مَعَهُ جَمْلٌ قد تَعَبَ وأَعْيَى، فأراد أن يَسْبِيَهُ، ولكنَّ النبي ﷺ ضَرَبَ الجَمْلَ، ودعا، فزال عنه التعبُ، وصار من أنشطِ الجمالِ، حتى إنه كان يَكُونُ في مقدِّمِ القومِ، لولا أن جابرًا يَرُدُّهُ.

(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ هنا بصيغة الجزم كما في «الفتح» (١/٥٣٧)، وهو طرف من حديث كعب بن مالك الطويل في قصة توبته، وقد أسنده البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في «المغازي» مطولاً، باب حديث كعب ابن مالك حديث رقم (٤٤١٨). وانظر: «التعليق» (٢/٢٣٥)، و«الفتح» (١/٥٣٧).

(٢) رواه مسلم (٧١٥) (٧١).

فلَمَّا وَصَلَ إِلَى هَذِهِ الْحَالِ أَوْ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ مِنْ حِينَ بَدَأَ بِالْإِسْرَاعِ طَلَبَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ جَابِرٍ أَنْ يَبِيعَهُ إِيَّاهُ، وَلَكِنْ جَابِرًا أَبَى، فَقَالَ: «بِعْنِيهِ» فَلَمَّا رَأَى النَّبِيُّ ﷺ قَدْ عَزَمَ عَلَى شِرَائِهِ بَاعَهُ، وَلَكِنَّهُ اسْتَشْنَى أَنْ يَرْكَبَ عَلَيْهِ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ الشَّرْطَ، فَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ، قَالَ: «أَتَرَانِي مَا كَسْتُكَ لَأُخَذَ جَمْلُكَ، خُذْ جَمْلَكَ وَدِرَاهِمَكَ، فَهُوَ لَكَ» بَلْ زَادَهُ عَلَيْهِ ﷺ^(١).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٠- بَابُ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ.

٤٤٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرْقِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ السَّلَمِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ»^(١).
[الحدِيث ٤٤٤ - طرفه في: ١١٦٣].

هَذَا الْحَدِيثُ رُوِيَ عَلَى وَجْهَيْنِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ».

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: «فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يَصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ»^(٢).

وَالْمُرَادُ أَنْ يَصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ عِنْدَ الدُّخُولِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنْ يَصَلِّيَ الرَكَعَتَيْنِ؛ بِمَعْنَى أَنْ الرَكَعَتَيْنِ لَيْسَتَا مَطْلُوبَتَيْنِ لِدَاثِمَاهُمَا.

وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ نَقُولُ: لَوْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ عَنِ الرَّاتِبَةِ أَجْزَأُ عَنْ تَحِيَةِ الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ أَنْ لَا يَجْلِسَ حَتَّى يَصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ.

(١) رواه البخاري (٢٧١٨)، ومسلم (٣/ ١٢٢١) (٧١٥) (١٠٩).

(٢) رواه مسلم (٧١٤) (٦٩).

(٢) رواه البخاري (١١٦٣)، ومسلم (٧١٤) (٧٠).

ولو دَخَلَ ووجدَ النَّاسَ يَصَلُّونَ الْفَرِيضَةَ فَدَخَلَ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ لَا يَقْضِي الرُّكْعَتَيْنِ لدخولِ المسجدِ؛ لأنه حصلَ المقصودُ.

وقوله ﷺ: «حتى يصلي ركعتين». هل هذا القيدُ بناءً على الأغلب، وأنَّ الإنسانَ لو دَخَلَ المسجدَ، وهو يريدُ أن يوترَ بواحدةٍ، فأوترَ بواحدةٍ لَحَصَلَ المقصودُ، أو أنه لا بدَّ من ركعتين؟

الظاهرُ الأوَّلُ، وأن تقييدَ ذلك بالركعتين بناءً على الأغلب، وأنَّ الإنسانَ لو دَخَلَ المسجدَ وهو لم يوترَ، وصلى الوترَ ركعةً واحدةً أَجْزَأَتْ؛ لأنَّ هذه صلاةٌ مشروعةٌ مقبولةٌ. وفي الحديثِ دليلٌ: على فضلِ المسجدِ وإِكْرَامِهِ، وأنَّ الإنسانَ لا يجلسُ حتى يصلي ركعتين^(١).

(١) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: لو دخل رجل المسجد، وهو غير متوضئ، فهل له أن يجلس؟ فأجاب رحمه الله: يجوز له ذلك؛ لأنه الآن في حال لا يمكن أن يصلي، ولو ذهب يتوضأ لكانت سنة فات محلها.

وسئل أيضًا رحمه الله: وهل له أن يصلي أكثر من ركعتين؟

فأجاب رحمه الله: كلُّما كان أكثر فهو أفضل بلا شك.

وسئل أيضًا رحمه الله: لو دخل المسجد في وقت الضحى فهل يكفي عن تحية المسجد أن يصلي ركعتي الضحى؟

فأجاب رحمه الله: أما سنة الوضوء فيجزئ عنها تحية المسجد بلا شك، ويجزئ عنها أيضًا صلاة الضحى، وأما صلاة الضحى فهل تجزئ عن سنة الوضوء؟ محل نظر، وعلى كل حال فالعبادات تتداخل، خصوصًا إذا كان المقصود الشرعي بها أن تحصل الصلاة بقطع النظر عن تسميتها وعينها.

وسئل أيضًا رحمه الله: ما حكم تحية المسجد؟

فأجاب رحمه الله: تحية المسجد الذي يظهر لي أنها سنة مؤكدة، وليست بواجبة؛ وذلك لأنه وردت في قضايا تدل على أنها ليست بواجبة، منها: الخطيب يوم الجمعة، فإنه يأتي ويتقدم ويخطب الخطبة الأولى، ثم يجلس.

ومنها قصة نفر الثلاثة الذين دخلوا المسجد، فأحدهم جلس في الحلقة، والثاني جلس وراءها، والثالث خرج. فظاهر هذا الحديث أن الرجلين لم يُصَلِّيا تحية المسجد.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَوْ أَنَّ الرَّجُلَ لَمْ يَجْلِسْ، لَكِنْ صَارَ يَتَرَدَّدُ فِي الْمَسْجِدِ، وَبَقِيَ سَاعَتَيْنِ، وَهُوَ يَقْرَأُ مَا شَاءَ فَهَلْ يَكُونُ وَاقِعًا فِي النَّهْيِ أَوْ لَا؟
أَمَّا ظَاهِرًا فَلَا؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ لَمْ يَجْلِسْ.

وَأَمَّا مَعْنَى فَهُوَ جَالِسٌ؛ لِأَنَّ بَقَاءَهُ يَتَرَدَّدُ قَائِمًا يَقْرَأُ بِمَنْزِلَةِ الْجُلُوسِ، وَلِهَذَا مُنِعَتْ الْحَائِضُ مِنَ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ، مَعَ أَنَّهَا سَوْفَ تَدُورُ، وَلَا تَجْلِسُ؛ لِأَنَّهَا مَنْهِيَةٌ عَنِ الْبَقَاءِ فِي الْمَسْجِدِ^(١).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦١- بَابُ الْحَدِيثِ فِي الْمَسْجِدِ.

٤٤٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مَصَلَاةِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ مَا لَمْ يُحَدِّثْ، تَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ»^(٢).

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: قَوْلُهُ «مَا لَمْ يُحَدِّثْ». لَكِنْ هَلْ هُوَ دَلِيلٌ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجُمَةِ مِنْ أَنَّ الْحَدِيثَ فِي الْمَسْجِدِ جَائِزٌ؟ أَوْ يُقَالُ: إِنَّ الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَبَيِّنِ الْحُكْمَ فِي التَّرْجُمَةِ، حَيْثُ قَالَ: بَابُ الْحَدِيثِ فِي الْمَسْجِدِ. وَلَمْ يَبَيِّنِ الْحُكْمَ، فَهَلِ الْحَدِيثُ فِي الْمَسْجِدِ جَائِزٌ؟

يُقَالُ: إِمَّا بِبَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ فَلَا يَجُوزُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ يَنْجَسُ الْمَسْجِدَ، وَأَمَّا بِالرَّيْحِ فَلَا يَجُوزُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ يُؤْذِي الْمَلَائِكَةَ بِرَائِحَتِهَا، وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّهُ حُرْمٌ مِنَ الثَّوَابِ الْوَارِدِ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مَصَلَاةٍ مَا لَمْ يُحَدِّثْ». حِينَ أَخَذَتْ.



(١) تقدم تخريجه.

(٢) رواه مسلم (٦٤٩) (٢٧٣).

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «الْفَتْحِ» (١/٥٣٨-٥٣٩):

قَوْلُهُ: «بَابُ الْحَدِيثِ فِي الْمَسْجِدِ». قَالَ الْهَازِرِيُّ: أَشَارَ الْبَخَارِيُّ إِلَى الرَّدِّ عَلَى مَنْ مَنَعَ الْمُحَدِّثَ أَنْ يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ، أَوْ يَجْلِسَ فِيهِ، وَجَعَلَهُ كَالْجَنْبِ، وَهُوَ مَبْنِي عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ هُنَا الرِّبْحُ وَنَحْوُهُ.

وَبِذَلِكَ فَسَّرَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي الطَّهَارَةِ. وَقَدْ قِيلَ: الْمَرَادُ بِالْحَدِيثِ هُنَا أَعْمٌ مِنْ ذَلِكَ؛ أَيُّ: مَا لَمْ يَحْدِثْ سُوءًا، وَيُؤَيِّدُهُ رَوَايَةُ مُسْلِمٍ: «مَا لَمْ يَحْدِثْ فِيهِ، مَا لَمْ يُوْذِ فِيهِ». وَفِي أُخْرَى لِلْبَخَارِيِّ: «مَا لَمْ يُوْذِ فِيهِ بِحَدِيثٍ فِيهِ» وَسَيَأْتِي قَرِيبًا بِنَاءً عَلَى أَنَّ الثَّانِيَةَ تَفْسِيرٌ لِلأُولَى.

قَوْلُهُ: «الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي». وَلِلْكُشْمِينِيِّ: «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تُصَلِّي». بِزِيَادَةِ «إِنَّ» وَالْمَرَادُ بِالْمَلَائِكَةِ الْحَفَظَةُ أَوْ السَّيَّارَةُ، أَوْ أَعْمٌ مِنْ ذَلِكَ. قَوْلُهُ: «تَقُولُ... إلخ»: هُوَ بَيَانٌ لِقَوْلِهِ: «تُصَلِّي».

قَوْلُهُ: «مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ». مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا انْصَرَفَ عَنْهُ انْقَضَى ذَلِكَ، وَسَيَأْتِي فِي بَابِ مَنْ جَلَسَ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ بَيَانُ فَضِيلَةِ مَنْ انْتَظَرَ الصَّلَاةَ مُطْلَقًا، سُوءًا ثَبَتَ فِي مَجْلِسِهِ ذَلِكَ مِنَ الْمَسْجِدِ، أَمْ تَحَوَّلَ إِلَى غَيْرِهِ، وَلَفْظُهُ: «وَلَا يَزَالُ فِي صَلَاةٍ مَنْ انْتَظَرَ الصَّلَاةَ». فَأُثِّبَ لِلْمُنْتَظَرِ حَكَمُ الْمُصَلِّي، فَيُمْكِنُ أَنْ يَحْمَلَ قَوْلُهُ: «فِي مُصَلَّاهُ» عَلَى الْمَكَانِ الْمُعَدِّ لِلصَّلَاةِ، لَا الْمَوْضِعَ الْخَاصَّ بِالسُّجُودِ، فَلَا يَكُونُ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ تَخَالُفٌ.

وَقَوْلُهُ: «مَا لَمْ يَحْدِثْ». يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ يَبْطُلُ ذَلِكَ، وَلَوْ اسْتَمَرَّ جَالِسًا. وَفِيهِ دَلِيلٌ: عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ فِي الْمَسْجِدِ أَشَدُّ مِنَ النُّخَامَةِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ لَهَا كِفَارَةً، وَلَمْ يَذْكُرْ لِهَذَا كِفَارَةً، بَلْ عُوْمِلَ صَاحِبُهُ بِحَرَمَانِ اسْتِغْفَارِ الْمَلَائِكَةِ، وَدَعَاءِ الْمَلَائِكَةِ مَرْجُوًّا إِجَابَةً؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَسْتَفْعُونَ إِلَّا لِمَنْ أَرْضَى﴾ [الْأَنْعَامُ: ٢٨]. وَسَيَأْتِي بَقِيَّةُ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ فِي بَابِ مَنْ جَلَسَ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. اهـ.

وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى «الْفَتْحِ» (١/٥٣٩) مُعَلِّقًا عَلَى قَوْلِ ابْنِ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ فِي الْمَسْجِدِ أَشَدُّ مِنَ النُّخَامَةِ.

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: هذا فيه تفصيلٌ: فَإِنْ قَصِدَ بِالْحَدِثِ الْمَعْصِيَةُ أَوِ الْبِدْعَةُ فَمَا قَالَه الشَّارِحُ مُتَوَجِّهًا، وَإِنْ أُريدَ بِالْحَدِثِ الرِّيحَ وَنَحْوَهَا مِمَّا يَنْقُضُ الطَّهَارَةَ سِوَى الْبَوْلِ وَنَحْوِهِ فَلَيْسَ مَا قَالَه الشَّارِحُ وَاضِحًا، وَالصَّوَابُ إِبَاحُهُ ذَلِكَ أَوْ كِرَاهَتُهُ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيمٍ، وَإِنْ فَاتَتْهُ بِهِ صَلَاةُ الْمَلَائِكَةِ، وَيُؤَيِّدُ الثَّانِي مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ فَتَنَبَّهُ. اهـ

المذهب أَنَّ الْحَدِثَ بِالرِّيحِ مَكْرُوهٌ فِي الْمَسْجِدِ، وَلَكِنَّ الَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّهُ حَرَامٌ كَالْحَدِثِ بِالْبَوْلِ وَالْغَائِطِ مِنْ أَجْلِ إِذْيَاءِ الْمَلَائِكَةِ، وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ:

أَوَّلًا: حَرَمَانُ الْأَجْرِ، وَحَرَمَانُ الْأَجْرِ عَقُوبَةُ كِلَا حَدَاثِ الْعَقُوبَةِ.

ثَانِيًا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى مَنْ أَكَلَ بَصَلًا أَوْ ثُومًا عَنْ قُرْبَانِ الْمَسْجِدِ ^(١)، مَعَ أَنَّ الَّذِي أَكَلَ الْبَصَلَ وَالثُّومَ كَانَ مَتَلَبِّسًا بِالرَّائِحَةِ قَبْلَ الدُّخُولِ فَكَيْفَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَحْدِثَ، فَيُخْرِجُ مِنْهُ هَذِهِ الرَّائِحَةُ الْكَرِيهَةُ فِي الْمَسْجِدِ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ قَدْ أَكَلَ بَصَلًا أَوْ ثُومًا، ثُمَّ أَحْدَثَ أَوْ كَانَ بَطْنُهُ مُتَغَيِّرًا فَإِنَّهُ يَكُونُ أَشَدَّ ^(٢).

(١) رواه البخاري (٢٨٥٥)، ومسلم (٥٦٤) (٧٣).

(٢) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ الْحَدِثُ فِي الْمَسْجِدِ فَكَيْفَ يُمْكِنُ أَنْ نَجِيبَ عَنْ اعْتِكَافِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ فِي الْمَسْجِدِ، وَكَذَلِكَ نَوْمِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِيهِ، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّ النَّائِمَ لَا يَمْلِكُ نَفْسَهُ غَالِبًا مِنْ أَنْ يَحْدِثَ؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّهُمْ لَمْ يَنَامُوا لِيَحْدِثُوا، فَهَمَّ لَمْ يَقْصِدُوا الْحَرَامَ، وَإِذَا أَتَى الْحَرَامَ عَرَضًا بَدُونِ قَصْدٍ فَإِنَّهُ لَا يُحَرِّمُ الْحَلَالَ، عَلَى أَنْ بَعْضُ النَّاسِ لَوْ أَحْدَثَ بِالرِّيحِ وَهُوَ نَائِمٌ أَحْسَنَ.

وَسُئِلَ أَيْضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: إِذَا قُلْنَا: إِنَّ إِخْرَاجَ الرِّيحِ فِي الْمَسْجِدِ لَا يَجُوزُ فَكَيْفَ نُوْجِهَ حَدِيثَ: «لَا يَخْرُجُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا، أَوْ يَجِدَ رِيحًا»؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّ هَذَا الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ الرِّيحُ لَيْسَ مُتَعَمِّدًا، وَلِهَذَا قَالَ ﷺ: «أَشْكَلُ عَلَيْهِ أُخْرِجَ مِنْهُ شَيْءٌ أَمْ لَا؟».

وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ: هُنَاكَ بَعْضُ الْمُصَلِّينَ يَعْمَلُونَ فِي وَرَشِ بَجْوَارِ الْمَسْجِدِ، وَيَدْخُلُونَ الْمَسْجِدَ بِمَلَابِسِ الْعَمَلِ، وَهِيَ مُتَسَخَّةٌ؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِذَا كَانُوا يُوَسِّخُونَ الْمَسْجِدَ لَا يَدْخُلُونَ، وَيَصْلُونَ فِي مَحَلِّهِمْ.

وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهَلْ اتِّسَاخُ الْمَلَابِسِ يَعْتَبَرُ عَذْرًا فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ فِي الْمَسْجِدِ؟

فالصواب: تحريم إخراج الريح في المسجد.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٢ - بَابُ بُنْيَانِ الْمَسْجِدِ.

وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: كَانَ سَقْفُ الْمَسْجِدِ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ ^(١).

وَأَمَرَ عُمَرُ بِنَاءَ الْمَسْجِدِ. وَقَالَ: أَكِنَّ النَّاسَ مِنَ الْمَطَرِ، وَإِيَّاكَ أَنْ تُحْمَرَ أَوْ تُصَفَّرَ فَتَفْتِنَ النَّاسَ ^(٢).

وَقَالَ أَنَسٌ: يَتَبَاهَوْنَ بِهَا ثُمَّ لَا يَعْمُرُونَهَا إِلَّا قَلِيلًا ^(٣).

=

فأجاب رحمه الله: ليس هناك شك أنه عذر، ولكنه ليس عذراً لهم هم، وإنما هو عذر لكف أذاهم، كالذي يأكل البصل، نقول له: لا تدخل المسجد، وصل في بيتك. وسئل أيضاً رحمه الله: هل يخفف الإمام في صلاته إذا سمعت أصوات وضوء من خارج المسجد أو من داخله؟

فأجاب رحمه الله: أما إذا كانت هذه الأصوات تدل على حدوث شيء فهذا يخفف؛ لأن الناس سوف تشغل قلوبهم.

وأما إذا كانت الأصوات أصوات البائعين والمشتريين فلا يخفف؛ لأن جميع مساجد الأسواق يُسمع فيها جلبة البائعين.

(١) علقه البخاري رحمه الله هنا بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١/٥٣٩)، وهو طرف من حديث أبي سعيد رحمه الله في قصة ليلة القدر، وقد أسنده البخاري في «الاعتكاف» برقم (٢٠٢٧)، وفي الأذان برقم (٦٦٩)، وفي الصوم برقم (٢٠١٦) مطولاً ومختصراً، من طرق إلى أبي سلمة بن عبد الرحمن عنه. «تغليق التعليق» (٢/٢٣٥)، و«الفتح» (١/٥٣٩).

(٢) علقه البخاري رحمه الله كما في «الفتح» (١/٥٣٩)، ولم يذكر ابن حجر رحمه الله من وصله، لا في «الفتح»، ولا في «التغليق».

(٣) علقه البخاري رحمه الله بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١/٥٣٩)، وقد وصله مرفوعاً ابن خزيمة في صحيحه (١٣٢١) من طريق أبي عامر، صالح بن رستم الخراز عن أبي قلابة. وقال الشيخ الألباني رحمه الله في تعليقه على صحيح ابن خزيمة: ضعيف.

=

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَتَزْخَرِفْنَهَا كَمَا زَخَرَفَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى^(١).

أشار المؤلف رَحِمَهُ اللهُ بِهَذِهِ الْآثَارِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي الْمِبَالِغَةُ فِي بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ حَتَّى تَكُونَ كَالْقُصُورِ، بَلِ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ سَهْلَةً مُتَوَاطِئَةً؛ يَعْنِي: لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ يَوْجِبُ لَفَتَ النَّظَرِ.

وَمِنْ ذَلِكَ الْفُرُشُ أَيْضًا، فَلَا تُفْرَشُ حَتَّى تَكُونَ لَيِّنَةً كَفُرْشِ النُّومِ فِيهَا الْإِسْفَنْجُ، وَفِيهَا مَا يَنْضَغُطُ إِذَا مَشِيَتْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ هَذَا خِلَافُ مَا يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الْمَسَاجِدُ عَلَيْهِ.

﴿وَقَالَ أَنَسٌ: «يَتَبَاهَوْنَ بِهَا، ثُمَّ لَا يَغْمُرُونَهَا إِلَّا قَلِيلًا»﴾. وَهَذَا -وَلِلْأَسْفِ الشَّدِيدِ- وَاقِعٌ، فَتَجِدُ هَذَا الَّذِي يَتَبَاهَى بِهَا، وَيَغْمُرُهَا عِمَارَةً حِسِيَّةً رِيًّا لَا يَصِلِّي، وَلَا يَوْمًا وَاحِدًا، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

وَهَكَذَا أَيْضًا فِي الْمَصْحَفِ الشَّرِيفِ تَجِدُ بَعْضَ النَّاسِ يَحُلِّي الْمَصْحَفَ، وَيَزْرِكُشُهُ، وَيَتَعَبُّ فِيهِ، وَلَكِنَّهُ لَا يَقْرَأُهُ إِلَّا قَلِيلًا، وَإِنْ قَرَأَهُ لَمْ يَقْرَأْهُ قِرَاءَةً نَافِعَةً.

وَفِي أَثَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ زَخْرَفَةَ الْمَسَاجِدِ تَقْلِيدٌ لِلْيَهُودِ وَالنَّصَارَى.

* * * *

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٤٤٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ:

حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ أَنَّ

=

انظر: «تغليق التعليق» (٢/٢٣٦)، و«الفتح» (١/٥٣٩).

(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللهُ بِصِيغَةِ الْجَزْمِ كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (١/٥٣٩)، وَقَدْ وَصَلَ هَذَا التَّعْلِيقُ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَةِ (٤٤٨) قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ بْنِ سَفْيَانَ، أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ، عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي فَزَارَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَمَرْتُ بِتَشْيِيدِ الْمَسَاجِدِ»، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَتَزْخَرِفْنَهَا كَمَا زَخَرَفَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى.

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي تَعْلِيقِهِ عَلَى سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ: صَحِيحٌ.

انظر: «تغليق التعليق» (٢/٢٣٨، ٢٣٩)، و«الفتح» (١/٥٤٠).

الْمَسْجِدَ كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَبْنِيًا بِاللِّبْنِ، وَسَقْفُهُ الْجَرِيدُ، وَعَمْدُهُ خَشْبُ النَّخْلِ، فَلَمْ يَزِدْ فِيهِ أَبُو بَكْرٍ شَيْئًا، وَزَادَ فِيهِ عُمَرُ وَبَنَاهُ عَلَى بُنْيَانِهِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِاللِّبْنِ وَالْجَرِيدِ، وَأَعَادَ عَمْدَهُ خَشْبًا، ثُمَّ غَيَّرَهُ عُثْمَانُ فَرَادَ فِيهِ زِيَادَةً كَثِيرَةً، وَبَنَى جِدَارَهُ بِالْحِجَارَةِ الْمَنْقُوشَةِ، وَالْقَصَّةِ، وَجَعَلَ عَمْدَهُ مِنْ حِجَارَةٍ مَنْقُوشَةٍ، وَسَقَفَهُ بِالسَّاجِ^(١).

عَمَلُ عُثْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا شَكَّ أَنَّهُ مَشْرُوعٌ، فَهُوَ لَيْسَ مُنْكَرًا؛ لِأَنَّ عُثْمَانَ هُوَ أَحَدُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَمَا سَمِعْنَا أَنَّ أَحَدًا أَنْكَرَ عَلَيْهِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: بَنَى جِدَارَهُ بِالْحِجَارَةِ الْمَنْقُوشَةِ وَالْقَصَّةِ - الْقَصَّةُ هِيَ الْحِصُّ - فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ نَقْشُ لَا يُؤَثِّرُ عَلَى الْمُصْلِينَ بِلَفْتِ أَنْظَارِهِمْ، وَتَشْوِيشِ أَفْكَارِهِمْ^(٢).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٣ - بَابُ التَّعَاوُنِ فِي بِنَاءِ الْمَسْجِدِ.

﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾^(١) إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَى أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ^(٢) [البقرة: ١٧٧-١٨].

﴿ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ ﴾. إِذَا جَاءَتْ: ﴿ مَا كَانَ ﴾ بِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فَإِنَّهَا تَكُونُ لِنَفِي الْكُفْرِ الشَّرْعِيِّ، أَوْ لِنَفِي الْكُفْرِ الْقَدَرِيِّ، وَذَلِكَ عَلَى حَسَبِ السِّيَاقِ.

﴿ فَقَوْلُهُ: ﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ ﴾؛ أَي: شَرْعًا، وَأَمَّا قَدَرًا فَيُمْكِنُ.

(١) رواه البخاري (٤٤٦).

(٢) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: مَا رَأَيْكُمْ فِي كَثْرَةِ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ فِي الْحَيِّ الْوَاحِدِ؟ فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: رَأْيِي هُوَ مَا ذَكَرَهُ الْفُقَهَاءُ مِنْ أَنَّهُ يَحْرَمُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَبْنِيَ مَسْجِدًا يَضُرُّ بِالْمَسْجِدِ الَّذِي بَقَرَبِهِ لِتَفْرِيقِ جَمَاعَتِهِ، وَأَنَّ الثَّانِي يَجِبُ هَدْمُهُ.

﴿ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَهُمْ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ﴾ (الأنعام: ١١٥). أَي: قَدْرًا؛ لِأَنَّ الْإِضْلَالَ لَيْسَ مَطْلُوبًا، بَلْ هُوَ أَمْرٌ قَدْرِي. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّكُمْ﴾ (الأنعام: ١٤٣). أَي: قَدْرًا؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ بِذَلِكَ الثَّوَابُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٤٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحْتَارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَّاءُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ، وَلَا بِنِي عَلِيٍّ: انْطَلِقَا إِلَى أَبِي سَعِيدٍ فَاسْمَعَا مِنْ حَدِيثِهِ، فَانْطَلَقْنَا فَإِذَا هُوَ فِي حَائِطٍ يَصْلِحُهُ، فَأَخَذَ رِدَاءَهُ، فَأَحْبَتِي، ثُمَّ أَنْشَأَ يَحَدِّثُنَا حَتَّى أَتَى عَلَى ذِكْرِ بِنَاءِ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: كُنَّا نَحْمِلُ لَبْنَةً لَبْنَةً، وَعَمَارٌ لَبْنَتَيْنِ لَبْنَتَيْنِ، فَرَأَاهُ النَّبِيُّ ﷺ فَيَنْفُضُ التُّرَابَ عَنْهُ، وَيَقُولُ: «وَيْحَ عَمَارٍ» ^(١) تَقْتُلُهُ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ، يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ، وَيَدْعُوهُمْ إِلَى النَّارِ» قَالَ: يَقُولُ عَمَارٌ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْفِتَنِ ^(٢).

[الحديث ٤٤٧ - طرفه في: ٢٨١٢].

الشاهد من هذا الحديث: قوله: «كُنَّا نَحْمِلُ لَبْنَةً لَبْنَةً، وَعَمَارٌ يَحْمِلُ لَبْنَتَيْنِ لَبْنَتَيْنِ». وهذا يدلُّ على رَغْبَتِهِ فِي الْخَيْرِ وَعَلَى قُوَّتِهِ الْجَسْمِيَّةِ. ﴿ وَقَوْلُهُ ﷺ: «تَقْتُلُهُ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ». الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ هِيَ الْخَارِجَةُ عَلَى الْإِمَامِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ أَصْحَابَ مُعَاوِيَةَ خَارِجُونَ عَلَى الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَةَ وَالْخِلَافَةَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَقَدْ قُتِلَ ﷺ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ وَالَّذِي قَتَلَهُ هُمْ أَصْحَابُ مُعَاوِيَةَ، فَدَلَّ

(١) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١/٥٤٢): هِيَ كَلِمَةُ رَحْمَةٍ، وَهِيَ بَفَتْحِ الْحَاءِ إِذَا أَضْيِفَتْ، فَإِنْ لَمْ تَضَفْ جَازَ الرِّفْعُ وَالنَّصَبُ مَعَ التَّنْوِينِ فِيهِمَا. اهـ

(٢) قَالَ السَّنَدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ ﷺ: «وَيْحَ عَمَارٍ تَقْتُلُهُ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ، يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ، وَيَدْعُوهُمْ إِلَى النَّارِ». لَعَلَّ الْمَرَادَ أَنَّهُ يَدْعُوهُمْ إِلَى طَاعَةِ الْإِمَامِ الْحَقِّ الَّتِي هِيَ سَبَبُ لِدُخُولِ الْجَنَّةِ، وَهُمْ يَدْعُوهُمْ إِلَى طَاعَةِ الْإِمَامِ الْبَاطِلِ الَّتِي هِيَ سَبَبُ لِدُخُولِ النَّارِ لِمَنْ عِلْمُ بَيِّطْلَانِهِ؛ كَعَمَارٍ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهَا سَبَبُ لِدُخُولِ النَّارِ لِمَنْ كَانَ لَهُ التَّزَامُ بِمُعَاوِيَةَ، وَهَذَا ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

ذلك على أن أصحاب معاوية بُعَاةٌ، وأن علي بن أبي طالب صاحبٌ عدلٍ^(١).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤- باب الاستِيعَانَةِ بِالنُّجَارِ وَالصُّنَّاعِ فِي أَعْوَادِ الْمِنْبَرِ وَالْمَسْجِدِ.

٤٤٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى امْرَأَةٍ: «أَنْ مُرِّي غُلَامَكَ النَّجَّارَ يَعْمَلُ لِي أَعْوَادًا أَجْلِسُ عَلَيْهَا»^(١).
الشَّاهِدُ: قَوْلُهُ: «مُرِّي غُلَامَكَ النَّجَّارَ».

٤٤٩- حَدَّثَنَا خَلَادٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَيْمَنَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا أَجْعَلُ لَكَ شَيْئًا تَقْعُدُ عَلَيْهِ، فَإِنِّي لِي غُلَامًا نَجَّارًا؟ قَالَ: «إِنْ شِئْتَ فَعَمَلْتَ الْمِنْبَرَ».

[الحديث ٤٤٩- أطرافه في: ٩١٨، ٢٠٩٥، ٣٥٨٤، ٣٥٨٥].



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥- باب مَنْ بَنَى مَسْجِدًا.

٤٥٠- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو، أَنَّ بُكَيْرًا حَدَّثَهُ أَنَّ عَاصِمَ بْنَ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ الْخَوْلَانِيَّ، أَنَّهُ سَمِعَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ يَقُولُ عِنْدَ قَوْلِ النَّاسِ فِيهِ حِينَ بَنَى مَسْجِدَ الرَّسُولِ ﷺ: إِنَّكُمْ أَكْثَرْتُمْ وَإِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ بَنَى مَسْجِدًا - قَالَ بُكَيْرٌ: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ - يَتَغَيُّ بِه وَجْهَ اللَّهِ، بَنَى اللَّهُ لَهُ مِثْلَهُ فِي الْجَنَّةِ»^(٢).

(١) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: هل يكون معنى ذلك أن معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان قائدًا للفئة الباغية؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد لا يكون راضيًا، لكن قومه تعجلوا، وبادروا بالقتال، ولهذا قال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «تقتله الفئة الباغية». فهي فئة.

(٢) رواه مسلم (٥٤٤) (٤٤) مطولاً.

(٣) رواه مسلم (٥٣٣) (٢٤).

وفي هذا دليلٌ: على فضيلةِ بناءِ المساجدِ، وأنَّ مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا، و«مَسْجِدًا» هنا -كَمَا تَرَوْنَ- نَكْرَةً فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ، فَيُعْمُّ الْمَسْجِدَ الْكَبِيرَ وَالْمَسْجِدَ الصَّغِيرَ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا مِثْلَهُ فِي الْجَنَّةِ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْجَزَاءُ مِنْ جَنْسِ الْعَمَلِ، فَإِنْ كَانَ الْمَسْجِدُ كَبِيرًا فَالْبَيْتُ فِي الْجَنَّةِ كَبِيرٌ، وَإِنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَكَذَلِكَ ^(١).

وفي قوله: «إِنَّكُمْ أَكْثَرْتُمْ». دليلٌ على أَنَّ أَلْسُنَ النَّاسِ لَا يَسْلَمُ مِنْهَا أَحَدٌ، حَتَّى فِي أُمُورِ الْخَيْرِ وَمَشَارِيعِهِ يَتَكَلَّمُ النَّاسُ، وَالزِّيَادَةُ الَّتِي زَادَهَا عُمَانُ عليه السلام كَانَتْ فِي قِبَلَةِ الْمَسْجِدِ، وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ الْآنَ، وَقَدْ اتَّخَذَهَا النَّاسُ مَسْجِدًا وَصَارَ الْإِمَامُ يَصَلِّي فِيهَا، وَصَارَ الصَّفُّ الْأَوَّلُ هُوَ الَّذِي يَلِي الْإِمَامَ، وَالصَّفُّ الْأَوَّلُ أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي الرَّوْضَةِ فِي حَالِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ؛ لِأَنَّ الصَّفَّ الْأَوَّلَ فِي حَالِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِمَّا وَرَاءَهُ.

وَأَمَّا فِي غَيْرِ الْجَمَاعَةِ فَإِنَّهُ يَصَلِّي فِيهَا؛ لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ عليه السلام: «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ» ^(٢) أَي: أَنَّهَا مَكَانٌ لَعَرَسِ الْعَمَلِ الصَّالِحِ فِيهَا، وَالصَّلَاةُ مِنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ.



(١) سئل الشيخ الشارح رحمته الله: الْآنَ هُنَاكَ بَعْضُ النَّاسِ يَتَّخِذُ فِي الْبَيْتِ مَسْجِدًا أَوْ مُصَلًّى، وَيُخَصِّصُ غُرْفَةً مَعِينَةً لِذَلِكَ فَهَلْ يَكْتُبُ لَهُ هَذَا الْأَجْرُ؟

فأجاب رحمته الله: لَا، لَا يَكْتُبُ، فَالْمُرَادُ بِالْمَسْجِدِ فِي الْحَدِيثِ: الْمَسْجِدُ الْعَامُّ الَّذِي لَجَمِيعِ النَّاسِ. وَسئل أيضًا رحمته الله: إِذَا بَنَى شَخْصٌ الْمَسْجِدَ، ثُمَّ احْتَاجَ إِلَى تَجْدِيدٍ فَلَمَنْ يَكُونُ الْأَجْرُ؟ فأجاب رحمته الله: يَكُونُ كُلُّهُ أَجْرًا، فَالْأَوَّلُ يَبْنِي لَهُ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ، وَالثَّانِي كَذَلِكَ إِذَا أَسَسَهُ مِنْ جَدِيدٍ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ تَشْطِيبًا أَوْ أَشْيَاءَ كِمَالِيَةٍ فَالْأَجْرُ لِلْأَوَّلِ.

وسئل أيضًا رحمته الله: إِذَا تَبَرَّعَ أَحَدٌ بِنَاءِ بَجْوَارِ الْمَسْجِدِ لِيَكُونَ بَيْتًا لِلْإِمَامِ وَالْمَوْذَنَ فَهَلْ يَكُونُ ذَلِكَ كَأَجْرِ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ؟

فأجاب رحمته الله: لَا، فَبِنَاءُ بِيوتِ الْإِمَامِ وَالْمَوْذَنَ لَا تَكُونُ كَبِنَاءِ الْمَسَاجِدِ، وَلَكِنْ لَا يَمْنَعُ هَذَا أَنْ يَكُونَ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ بِلَا شَكٍّ؛ لِأَنَّهَا مَعُونَةٌ عَلَى الْخَيْرِ؛ وَلِهَذَا لَوْ أُعْطِيَ دِرَاهِمَ لِبْنَاءِ الْمَسْجِدِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَصْرَفَ مِنْهَا شَيْئًا لِبَيْتِ الْإِمَامِ وَالْمَوْذَنِ.

(٢) رواه البخاري (١١٩٥)، ومسلم (١٠١٠/٢) (١٣٩٠) (٥٠٠).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦- باب يأخذُ بِنُصُولِ النَّبْلِ إِذَا مَرَّ بِالْمَسْجِدِ.

٤٥١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: قُلْتُ لِعِمْرٍو: أَسَمِعْتَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: مَرَّ رَجُلٌ فِي الْمَسْجِدِ وَمَعَهُ سِهَامٌ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمْسِكْ بِنِصَالِهَا»^(١).

[الحديث ٤٥١ - طرفاه في: ٧٠٧٣، ٧٠٧٤].

وذلك خوفاً من أن تؤذي أحداً؛ لأنه إذا كانت السهام بارزة فإنه ربما يأتي أحدٌ مُسرِعاً فتُصِيبُهُ، أو ما أشبه ذلك.

قال العلماء: ومثل ذلك العصا، فلا تُمسِكُهُ عَرَضاً فيؤذي مَنْ وراءك، ولكن أَمْسِكُهُ طَوَّلاً حتى يكون رأسه نحو السماء، وأسفله نحو الأرض.

وفي هذا دليل: على أنه يجبُ على الإنسان أن يتوقَّى كُلَّ ما يكونُ فيه أذيةٌ للناس؛ لأنَّ أذيةَ المؤمنين من كبائر الذنوب، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيَرٍ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بِهْتَانًا وَإِنَّمَا تَأْمِينًا﴾ [الأنفال: ٥٨].

وقوله: «إذا مرَّ في المسجد». قيد الترجمة بالمرور في المسجد بناءً على الحديث الذي وردَ، والحديث إنما جاء على أنه قضية عين، وإلا فالأسواق مثل المساجد؛ لأنَّ العلةَ واحدة.

(١) رواه مسلم (٢٦١٤) (١٢٠).

وقد سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: وردَ نهي عن اتخاذ المسجد طريقاً فكيف الجمع بين ذلك، وبين

هذا الحديث الذي معنا؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: الجمع بينهما أن هذا لحاجة، وأما اتخاذه طريقاً لا يذهب إلا معه، ولا يجيء إلا معه فهذا هو الذي ينهى عنه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٧- باب الْمُرُورِ فِي الْمَسْجِدِ.

٤٥٢- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَرَّ فِي شَيْءٍ مِنْ مَسَاجِدِنَا، أَوْ أَسْوَاقِنَا بِنَبْلٍ، فَلْيَأْخُذْ عَلَى نَصَالِهَا، لَا يَعْقُرُ^(١) بِكَفِّهِ مُسْلِمًا».

[الحديث ٤٥٢ - طرفه فيه ٧٠٧٥].

هذا الحديث فيه دليل: على أَنَّ الأمر عامٌّ في المساجد والأسواق.
وفيه أيضًا دليل: على الحكمة في الأمر بالأخذ بنصالها، وهي ألا يعقر بكفه مسلمًا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٨- باب الشُّعْرِ فِي الْمَسْجِدِ.

٤٥٣- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، أَنَّهُ سَمِعَ حَسَّانَ بْنَ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيَّ يَسْتَشْهَدُ أَبَا هُرَيْرَةَ أَنْشَدَكَ اللَّهُ، هَلْ سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يَا حَسَّانُ، أَجِبْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، اللَّهُمَّ أَيْدُهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ؟» قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: نَعَمْ^(٢).

[الحديث ٤٥٣ - طرفاه في: ٣٢١٢، ٦١٥٢].

في هذا الحديث المبالغة في السؤال إذا دَعَتِ الحاجة إليه؛ لقوله: «أَنْشَدَكَ اللَّهُ». لأنَّ حَسَّانَ رضي الله عنه صار بعضُ الناسِ يَنْكِرُ عليه إنشاد الشعر في المسجد، فأراد أن يستشهد أبا هريرة بهذه الصيغة لأجل أهمية الدفاع عن نفسه.

(١) قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتح» (٥٤٧/١): قوله: لَا يَعْقُرُ؛ أي: لَا يَجْرَحُ، وهو مجزوم نظرًا إلى أنه

جواب الأمر، ويجوز الرفع. اهـ.

(٢) رواه مسلم (٢٤٨٥) (١٥١).

وكما قال حسان رحمته الله لما مرَّ به عمرُ، وهو ينشدُ الناسَ في المسجدِ، فنظرَ إليه، فقال: لقد كنتُ أنشدُ فيه، وفيه من هو خيرُ منك؛ يعني: رسولُ الله ﷺ ^(١).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٦٩- بَابُ أَصْحَابِ الْحِرَابِ فِي الْمَسْجِدِ.

٤٥٤- حدثنا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا عَلَى بَابِ حُجْرَتِي وَالْحَبَشَةُ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتُرُنِي بِرِدَائِهِ أَنْظُرُ إِلَى لَعِبِهِمْ ^(٢).

[الحديث ٤٥٤- أطرافه في: ٤٥٥، ٩٥٠، ٩٨٨، ٢٩٠٦، ٢٥٢٩، ٢٩٠٦،

٣٥٢٩، ٣٩٣١، ٥١٩٠، ٥٢٣٦].

(١) رواه البخاري (٣٢١٢)، (٢٤٨٥) (١٥١).

وقد سئل الشيخ الشارح رحمته الله: كيف يمكن الجمع بين هذا الحديث، وبين قوله تعالى: ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ۚ أَلَمْ تَرَأَهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهيمُونَ ۚ وَأَنْهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ۚ ۝ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ۚ﴾ [الشعراء: ٢٢٤-٢٢٧]. وقول النبي ﷺ في الحديث المتفق عليه: «لأن يمتلئ جوف أحدكم قبحاً يريه، خيرٌ من أن يمتلئ شعراً؟»

فأجاب رحمته الله: المراد بالحديث والآية: الشعر المشتمل على اللغو، فالشعر بحسب موضوعه، لا بحسب قائله، فإذا كان موضوعه سيئاً فهو سيئ؛ ولهذا قال بعضهم: الشعر كالكلام حسنه حسن، وقبيحه قبيح.

وسئل أيضاً رحمته الله: لقد ورد النهي عن إنشاد الشعر في المسجد، فكيف يجمع بين هذا النهي وبين إنشاد حسان رحمته الله وإقرار النبي ﷺ له؟

فأجاب رحمته الله: نعم، لقد ورد النهي أن تُنشد الأشعار في المسجد، ولكن المراد ما كان يشوش على الناس ويؤذيهم أو يحصل به المفاخرة بين القبائل، كما جرت به العادة، فإن بعض القبائل يجمعون شعراءهم، ثم يهجو كل واحد منهم الآخر.

(٢) مسلم (٨٩٢) (١٧).

٤٥٥- رَآدُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَالْحَبَشَةُ يُلْعَبُونَ بِحَرَائِبِهِمْ^(١).

في هذا الحديثِ فوائِد، نذكرُ منها:

أولاً: جوازُ اللعبِ بالحرايبِ في المسجدِ، ومثلُها عندنا السُّيُوفُ والبنادقُ، وما أشبه ذلك، وهذا هو أصلُ ما يسمَّى بالعرضة النجدية^(٢).
ثانياً: وفيه أيضاً دليلٌ على أن المصلحة إذا كانت أكثر من المفسدة فإنها تُراعى المصلحة، وإن كان هناك مفسدة؛ لأنَّ لعبهم في المسجد لا شك أنه مفسدة، لكنَّ تأليفهم على الإسلام مصلحة أعلى وأعظم.

(١) قال الحافظ في «الفتح» (١/ ٥٥٠): قوله: وزاد إبراهيم بن المنذر. يريد: أن إبراهيم رواه من رواية يونس - وهو ابن يزيد - عن ابن شهاب كرواية صالح، لكن عين أن لعبهم كان بحرايبهم، وهو المطابق للترجمة، ولم أقف على طريق يونس، من رواية إبراهيم بن المنذر موصولة، نعم وصلها مسلم عن أبي طاهر بن السرح، عن ابن وهب، ووصلها الإسماعيلي أيضاً من طريق عثمان بن عمر عن يونس وفيه الزيادة. اهـ

(٢) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: الآن ما يسمى بالعرضة النجدية فيه بعض المخالفات فهل القول: إنها هي الأصل معناه جواز كل صورها؟

فأجاب رحمه الله: لا، فإننا إذا قلنا: هذا أصل في الجواز فليس المعنى أن كل صورة منه تكون جائزة. فسئل رحمه الله: وما هي الصورة الجائزة الآن؟

فأجاب رحمه الله: مثال الصورة الجائزة: أن يجتمع قوم؛ عشرون رجلاً، أو ثلاثون رجلاً، فيلعبون بالبنادق أو السيوف، بشرط ألا يكون معهم طبول؛ لأن الطبول حرام، والحبشة لم يكن معهم طبول.

وسئل أيضاً رحمه الله: هل ضرب الرجال بالدف ليلة العرس جائز كضرب النساء، أو هو ممنوع؟ فأجاب رحمه الله: المعروف عند الفقهاء أن السنة للنساء فقط دون الرجال، وذكر صاحب الفروع أن ظاهر كلام الإمام أحمد أنه سواء؛ يعني: الرجال والنساء، ولكننا لا نفتي بجوازه للرجال خوفاً من حصول اختلاط بين الرجال والنساء، وحصول الفتنة.

ثالثاً: وفيه دليلٌ على جوازِ نظَرِ المرأةِ إلى الرجلِ، وجهُ الدلالة: أنها كانت تَنظُرُ إليهم، والنبي ﷺ يسترُها بردائه، ولكن يجبُ أن لا يكونَ نظَرُ تمتعٍ أو تَلذُّذٍ، فإن كانَ نظَرُ تمتعٍ أو تَلذُّذٍ كانَ حراماً.

رابعاً: وفيه عنايةُ النبي ﷺ بأهله، وأنه خيرُ الناسِ لأهله ﷺ؛ لكونه مَكَّنْها أن تَنظُرَ إليهم، ولكنه سترها بردائه.

خامساً: وفيه دليلٌ على جوازِ خروجِ الإنسانِ بأهله إلى المُنْتَزَهِاتِ، لكن بشرطِ أن لا يكونَ هناكَ محظورٌ، فإذا لم يكنْ هناكَ محظورٌ، وقال: نُريدُ أن نَذْهَبَ لنُروِّحَ عن أنفسِنا، ونَشْهَدَ ما كانَ مباحاً من اللعبِ، فإنه لا بأسَ بذلك.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٧٠- باب ذِكْرِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ عَلَى الْمُنْبَرِ فِي الْمَسْجِدِ.

٤٥٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: أَتَتْهَا بَرِيرَةُ تَسْأَلُهَا فِي كِتَابَتِهَا، فَقَالَتْ: إِنْ شِئْتَ أُعْطِيتُ أَهْلَكَ وَيَكُونُ الْوَلَاءُ لِي، وَقَالَ أَهْلُهَا: إِنْ شِئْتَ أُعْطِيَتْهَا مَا بَقِيَ، وَقَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً: إِنْ شِئْتَ أُعْطِيَتْهَا وَيَكُونُ الْوَلَاءُ لَنَا، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَكَرْتُهُ ذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِبْتَاعُهَا فَأَعْتَقِيهَا، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ» ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُنْبَرِ - وَقَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً: فَصَعِدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُنْبَرِ -، فَقَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ، مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَلَيْسَ لَهُ، وَإِنْ اشْتَرَطَ مِائَةَ مَرَّةٍ»^(١).

قَالَ عَلِيُّ: قَالَ يَحْيَى وَعَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَمْرَةَ نَحْوَهُ.
وَقَالَ جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ، عَنْ يَحْيَى قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ.

(١) رواه مسلم (١٥٠٤) (٦).

وَرَوَاهُ مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَمْرَةَ، أَنَّ بَرِيرَةَ... وَلَمْ يَذْكُرْ صِعْدَ الْمُنْبَرِ^(١).

[الحديث ٤٥٦ - أطرافه في: ١٤٩٣، ٢١٥٥، ٢١٦٨، ٢٥٣٦، ٢٥٦٠، ٢٥٦١،

٢٥٦٣، ٢٥٦٤، ٢٥٦٥، ٢٥٧٨، ٢٧١٧، ٢٧٢٦، ٢٧٢٩، ٢٧٣٥، ٥٠٩٧،

٥٢٧٩، ٥٢٨٤، ٥٤٣٠، ٦٧١٧، ٦٧٥١، ٦٧٥٤، ٦٧٥٨، ٦٧٦٠].

ثُمَّ قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ ذِكْرِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ عَلَى الْمُنْبَرِ فِي الْمَسْجِدِ». يَعْنِي: التَّحَدُّثُ
عَنِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ، وَلَيْسَ الْمَرَادُ الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ فِي الْمَسْجِدِ
مُحَرَّمَانِ^(١)؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَبِيعُ أَوْ يَتَنَافَعُ فِي الْمَسْجِدِ فَقُولُوا: لَا أَرِيعَ اللَّهَ
تِجَارَتَكَ؛ فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَذَا»^(٢).

وَلَكِنْ التَّحَدُّثُ عَنِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فِي حَكْمِهِمَا وَشُرُوطِهِمَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ لَا بِأَسَ بِهِ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَغْلِيْقِ التَّعْلِيْقِ» (٢/ ٢٤١، ٢٤٢): أَمَا حَدِيثُ يَحْيَى - هُوَ ابْنُ سَعِيدِ الْقَطَانَ -
وَعَبْدُ الْوَهَّابِ - هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الثَّقَفِيِّ - وَجَعَفَرُ فَهْيَ مَسْنَدُهُ بِرَوَايَةِ عَلِيٍّ - وَهُوَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ -
عَنْهُمْ، الرَّائِي لِأَصْلِ الْحَدِيثِ، عَنْ سَفْيَانَ.

وَوَقَعَ فِي رَوَايَةِ الْمُسْتَمْلِي، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ يَحْيَى وَعَبْدُ الْوَهَّابِ إِلَى آخِرِهِ، فَعَلِيَ هَذَا يَكُونُ
مَعْلَقًا، وَقَدْ أَسْنَدَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي صَحِيحِهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الْقَاسِمِ - هُوَ ابْنُ زَكْرِيَّا بْنِ دِينَارٍ -، حَدَّثَنَا
بَنْدَارٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، وَيَحْيَى بِهِ.

وَأَمَا حَدِيثُ جَعْفَرِ بْنِ عَوْنٍ، فَأَخْبَرَنَا بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو الْحَلَاوِيِّ، أَنْبَأَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَفَنْجَلَةَ،
أَنْبَأَنَا أَبُو الْفَرَجِ بْنُ الصَّيْقَلِ، أَنْبَأَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ صَاعِدٍ، أَنْبَأَنَا أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ الْحَصِينِ، أَنْبَأَنَا أَبُو عَلِيٍّ
ابْنُ الْمُذْهَبِ، أَنْبَأَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ مَالِكٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ، حَدَّثَنِي أَبِي فِي «مُسْنَدِهِ» (٦/ ١٣٥)،
حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ.

وَأَمَا حَدِيثُ مَالِكٍ فَأَسْنَدَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ فِي بَابِ الْمَكَاتِبِ (٢٥٦٤) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ عَنْهُ بِهِ. اهـ
وَانْظُرْ: «الْفَتْحُ» (١/ ٥٥١).

(٢) سَأَلَ الشَّيْخَ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَلْ يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ عَنِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ بِدُونِ أَنْ يَعْقِدَ الصَّفْقَةَ؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: نَعَمْ، كَانَ يَقُولُ مَثَلًا: بِكُمْ تَبِيعُونَ هَذِهِ؟ أَوْ كَمْ يَسَاوِي هَذَا؟ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

فَهَذَا جَائِزٌ مِنْ غَيْرِ كِرَاهَةٍ إِلَّا إِذَا شَوَّشَ عَلَى غَيْرِهِ فَنَعَمْ، وَلَكِنْ إِذَا تَمَّ الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ فِي الْمَسْجِدِ فَلِإِنْ
الْعَقْدُ يَكُونُ بَاطِلًا؛ لِأَنَّهُ مِنْهِي عَنْهُ.

(٢) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٣٢١)، وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ: صَحِيحٌ.

ثم ذكر حديث بَرِيرَةَ مع عائشة رضي الله عنها، وذلك أن بَرِيرَةَ كانت مُكَاتِبَةً كَاتِبَهَا أَهْلُهَا على تسع أواقٍ من الفضة، فجاءَتْ تَسْتَعِينُ عائشةَ رضي الله عنها، فَعَرَضَتْ عليها عائشةُ أن تُسَلِّمَ لَهُمُ الْأَوَاقِي، وَتُعْتِقَهَا، وَيَكُونَ وَلَاؤُهَا لَهَا؛ أَي: وَلَاءُ هَذِهِ الْأُمَّةِ -وهي بَرِيرَةُ- لعائشةَ، فَذَهَبَتْ بَرِيرَةُ إِلَى أَهْلِهَا، وَقَالَتْ لَهُمْ ذَلِكَ، فَأَبَوْا، وَقَالُوا: لَا، بَلْ لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَنَا فَجَاءَتْ بَرِيرَةُ إِلَى عائشةَ، فَأَخْبَرَتْهَا، فَذَكَرَتْ عائشةُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «خُذِيهَا وَاشْتَرِي لَهَا الْوَلَاءَ، فَإِنَّا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

ثم قامَ وَخَطَبَ النَّاسَ، وَقَرَّرَ هَذَا الْحُكْمَ الشَّرْعِي، وَقَالَ ﷺ: «مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَلَيْسَ لَهُ، وَإِنْ اشْتَرَطَ مِائَةَ مَرَّةٍ». وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ فَوَائِدُ وَإِشْكَالٌ: أَمَا الْفَوَائِدُ فففيه:

١- جَوَازُ الْكِتَابَةِ، وَهِيَ أَنْ يَشْتَرِيَ الْعَبْدُ نَفْسَهُ مِنْ سَيِّدِهِ بِثَمَنِ، وَلَهَا شُرُوطٌ مَعْرُوفَةٌ فِي بَابِهَا، وَمِنْهَا أَنْ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ ^(١)، وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ، وَلَوْ كَانَ أَعْتَقَهُ فِي زَكَاةٍ أَوْ كِفَارَةٍ فَإِنَّ الْوَلَاءَ لَهُ.

وهذا مَحَلٌّ خِلَافٍ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ ^(٢)؛ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِذَا أَعْتَقَ عَبْدًا فِي كِفَارَةٍ فَإِنَّ الْوَلَاءَ يَكُونُ لِلْفُقَرَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ هُمُ الْمُسْتَحِقُّونَ لِلْكَفَارَةِ.

وكذلك إِنْ أَعْتَقَهُ فِي زَكَاةٍ فَإِنَّ الْوَلَاءَ يَكُونُ لِأَهْلِ الزَّكَاةِ، وَهَذَا أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ، وَأَبْعَدُ مِنَ التَّلَاعُبِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَزَكِّيَّ إِذَا كَانَ يَعْرِفُ أَنَّ الْوَلَاءَ الْعَبْدِ الَّذِي يَعْتِقُهُ مِنْ زَكَاتِهِ يَكُونُ لَهُ حَرَصٌ عَلَى أَنْ يَشْتَرِيَ أَرْقَاءَ بِزَكَاتِهِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَعْتِقَهُمْ، فَيَكُونُ وَلَاؤُهُمْ

(١) سئل الشيخ الشارح رحمته الله: أليس الولاء حقاً للمعتق؟

فأجاب رحمته الله: لا، فالولاء لُحْمَةٌ كُلُّحْمَةِ النَّسَبِ -هكذا جاء في الحديث- يترتب عليه آثار كثيرة.

وسئل أيضاً رحمته الله: هل يجوز بيع المكاتب؟

فأجاب رحمته الله: نعم، يجوز بيع المكاتب، ولو بقي عليه درهم من أجر، ولكن لا بد أن يُبْلَغَ المشتري أنه مكاتب، ويقوم المشتري مقام البائع، فإذا أدى العبد في ملك المشتري صار ولاؤه للمشتري.

(٢) انظر هذا الخلاف في: «المغني» (٢٢٣/٩)، و«موسوعة فقه الإمام أحمد رحمته الله» (١٨/٤١٧-٤٢٣).

له، وهذا نوعٌ محاباةٍ في الزكاة، وكذلك يقال في الكفارة.

فالجواب: أن العبدَ المُعتَقَ في الكفارة؛ ككفارة القتل واليمين والظَّهَارِ يكون ولاؤه للفقراء؛ لأنهم هم أهل صرف الكفارات.

سبق لنا أن قلنا: إن مَنْ أعتَقَ في زكاةٍ فإنَّ ولائه يكون لأهل الزكاة، وهل يمكن أن يعتق الرقيق في الزكاة؟

الجواب: نعم؛ لأنَّ الله يقول: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ [البقرة: ١٧٦].

٢- ومن فوائد هذا الحديث: أنه ينبغي أن يعلن عن الشروط الباطلة والعقود الباطلة؛ لأنَّ ذلك أبلغ في التنفير منها، ودليله: أنَّ النبي ﷺ صعد المنبر، فحذّر من ذلك.

٣- ومن فوائد هذا الحديث: أنَّ كلَّ شرطٍ يخالف القرآن والسنة فهو باطل، وإنَّ شرطَ مائة مرة؛ يعني: وإنَّ أكَّدَ مائة مرة فإنه يكون باطلاً، ولا يجوز العمل به.

ولهذا قال العلماء: يحرّم اشتراط كل شرط باطل.

وأما الإشكال: ففي قوله ﷺ: «اشترطي لهم الولاء». فكيف يقول: «اشترطي لهم الولاء» مع أنَّ الولاء لمن أعتق؟

أجاب بعضهم: بأنَّ اللامَ بمعنى «على»؛ أي: واشترطي عليهم الولاء. وهذا الجواب لا يفيد؛ لأنها قد اشترطت عليهم الولاء، فأبوا.

وقال بعضهم: إنَّ الرسولَ أمرَ بذلك من أجل أن يقرّر بطلانَ هذا الشرط، وإنَّ شرط، وهذا كقوله للمسيء في صلاته: «ارجع فصل» مع أنه كان يصلي بلا طمأنينة، والصلاة بلا طمأنينة حرام، ومع ذلك أمره الرسول ﷺ أن يصلي^(١)، ويكرّر من أجل أن يبين أنَّ ما كان فاسداً فهو فاسدٌ، وإن كرّر.

وهذا القول أصح؛ أي: أنَّ النبي ﷺ أذن لها أن تشترط لهم الولاء، وإن كان شرطاً فاسداً، ليبيّن أن الشرط الفاسد موضوع، ولو كان مشروطاً، ولو تكرّر شرطه.

(١) رواه البخاري (٧٩٣)، ومسلم (٣٩٧) (٤٥).

فَإِنْ قِيلَ: يَتَوَلَّدُ مِنْ هَذَا إِشْكَالٌ، وَهُوَ أَنَّ فِي هَذَا تَغْيِيرًا لِأَهْلِ بَرِيرَةَ إِذْ كَانُوا يَشْتَرِطُونَ الْوَلَاءَ لَهُمْ، فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ فَأَبْطَلَ هَذَا؟
فَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا أَنْ يَقَالَ: هَذِهِ قَضِيَّةٌ عَيْنٌ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ هَؤُلَاءِ كَانُوا عِنْدَهُمْ عِلْمٌ بِأَنْ شَرَطَ الْوَلَاءَ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلْمُعْتَقِ، فَاشْتَرَطُوا هَذَا الشَّرْطَ مَعَ عِلْمِهِمْ بِأَنْ الْوَلَاءَ لِلْمُعْتَقِ، وَحِينَئِذٍ لَا يَكُونُ فِي ذَلِكَ تَغْيِيرٌ عَلَيْهِمْ.
وَاسْتَشْكَلَ أَيْضًا إِشْكَالٌ آخَرُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ» فَهَلْ يَعْنِي ذَلِكَ: أَنَّا لَا نَشْتَرِطُ إِلَّا الشَّرْطَ الَّتِي فِي الْقُرْآنِ؟
الْجَوَابُ: لَا، وَعَلَيْهِ فَإِنْ مَعْنَى الْحَدِيثِ: كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ حِلُّهُ فَهُوَ بَاطِلٌ، فَهُوَ عَلَى تَقْدِيرٍ مَحْذُوفٍ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧١- بَابُ التَّقَاضِي وَالْمُلَازِمَةِ فِي الْمَسْجِدِ.

٤٥٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ كَعْبٍ أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنُ أَبِي حَذَرٍ دَيْنًا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ، فَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا حَتَّى سَمِعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا حَتَّى كَشَفَ سِتْرَ حُجْرَتِهِ، فَنَادَى: «يَا كَعْبُ» قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «ضَعْ مِنْ دِينِكَ هَذَا» وَأَوْمَأَ إِلَيْهِ: أَى الشَّطْرِ، قَالَ: لَقَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «قُمْ فَاقْضِهِ»^(١).

[الْحَدِيثُ ٤٥٧- أَطْرَافُهُ فِي: ٤٧١، ٢٤١٨، ٢٤٢٤، ٢٧٠٦، ٢٧١٠].

فِي هَذَا دَلِيلٌ: عَلَى جَوَازِ التَّقَاضِي فِي الْمَسْجِدِ، فَإِذَا كَانَ لِفُلَانٍ عَلَيْكَ دَيْنٌ وَقَضَيْتَهُ فِي الْمَسْجِدِ؛ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بَيْعًا وَلَا شِرَاءً، بَلْ هُوَ إِِبْرَاءٌ وَقَضَاءٌ.
وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا دَلِيلٌ: عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يَتَدَخَّلَ فِي الْمُتَخَاصِمِينَ لِلإِصْلَاحِ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ فِي الْمَوْضُوعِ، وَطَلَبَ مِنْ كَعْبٍ أَنْ يَضَعَ الشَّطْرَ، فَوَضَعَهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٢- باب كَنْسِ الْمَسْجِدِ وَالتَّقَاطِ الْخَرَقِ وَالْقَذَى وَالْعِيدَانِ.

٤٥٨- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَجُلًا أَسْوَدَ - أَوْ امْرَأَةً سَوْدَاءَ - كَانَ يَقُمُ الْمَسْجِدَ ^(١) فَمَاتَ، فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ، فَقَالُوا: مَاتَ، قَالَ: «أَفَلَا كُنْتُمْ آذَنْتُمُونِي بِهِ، دُلُونِي عَلَى قَبْرِهِ، أَوْ قَالَ: قَبْرَهَا». فَأَتَى قَبْرَهَا فَصَلَّى عَلَيْهَا ^(٢).

[الحديث ٤٥٨ - طرفاه في: ٤٦٠، ١٣٣٧].

في هذا الحديث دليلٌ: على مشروعية كَنْسِ الْمَسْجِدِ وَالتَّقَاطِ الْخَرَقِ وَالْقَذَى وَالْعِيدَانِ، وَكُلِّ مَا يُؤْذِي، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فِي يَوْمٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تَرْفَعَ﴾ [النَّحْلُ: ٣٦]. وَهَذَا مِنْ رَفْعِهَا. وَفِيهِ دَلِيلٌ: عَلَى جَوَازِ الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى قَبْرِ هَذِهِ الْمَرْأَةِ الَّتِي تَقُمُ الْمَسْجِدَ؛ إِكْرَامًا لَهَا، وَتَشْجِيعًا لغيرها ^(٣).

وفيه دليلٌ: عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ؛ لِقَوْلِهِ: «أَفَلَا كُنْتُمْ آذَنْتُمُونِي». وَقَوْلُهُ: «دُلُونِي عَلَى قَبْرِهَا». وَلَمْ يَذْكُرْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُمْ صَلَّوْا مَعَهُ، فَهَلْ يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ مَنْ صَلَّى عَلَى الْجَنَازَةِ لَا يَعِيدُ الصَّلَاةَ عَلَيْهَا؟ أَوْ يَقَالُ: الْحَدِيثُ لَيْسَ

(١) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٥٥٣): قَوْلُهُ: كَانَ يَقُمُ الْمَسْجِدَ. بِقَافٍ مَضْمُومَةٍ؛ أَي: يَجْمَعُ الْقِيَامَةَ، وَهِيَ: الْكُنَاسَةُ. اهـ.

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩٥٦) (٧١).

(٣) قَالَ فِي «كَشَافِ الْقِنَاعِ» (٢/ ١٢١): قَالَ أَحْمَدُ: وَمَنْ يَشْكُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ، يَرَوِي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

مِنْ سِتَّةِ وُجُوهِ، كُلُّهَا حَسَانٌ. اهـ.

وَانْظُرْ: «مَنَارَ السَّبِيلِ» (١/ ١٦٨).

وَقَدْ سَتَلَ الشَّيْخُ الشَّارِحُ: هَلْ يَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَى طِفْلِ عِنْدَ الْقَبْرِ؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: الطِّفْلَ وَغَيْرَ الطِّفْلِ يُصَلَّى عَلَيْهِ عِنْدَ الْقَبْرِ.

وَسَتَلَ أَيْضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: أَلَيْسَ النَّبِيُّ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْقَبْرِ، فَيَكُونُ فَعْلُهُ هُنَا خَاصًّا بِهِ؟

فيه إثباتٌ ولا نفي، وعمومُ قوله ﷺ: «إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا، ثُمَّ أَتَيْتُمَا الْمَسْجِدَ فَصَلَّيَا مَعَنَا»^(١). يقتضي أن مَنْ حَضَرَ صَلَاةَ الْجَنَازَةِ ثَانِيَةً فَإِنَّهُ يَصَلِّي عَلَيْهَا؟
الجوابُ: العلماءُ مختلفون في هذه المسألة^(٢)، فمنهم مَنْ قال: إِنْ مَنْ صَلَّى عَلَى الْجَنَازَةِ لَا يَعِيدُ الصَّلَاةَ عَلَيْهَا، وَلَوْ صَلَّيْتُ أَمَامَهُ.

ومنهم مَنْ قَالَ: يَعِيدُهَا؛ لعمومِ قوله ﷺ: «إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا...» الحديث.
والذي يظهرُ لي الثاني؛ وأنه لَا بَأْسَ بِالْإِعَادَةِ، لَكِنَّا لَيْسَتْ كَالصَّلَاةِ الْأُولَى^(٣).

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٣- بَابُ تَحْرِيمِ تِجَارَةِ الْخَمْرِ فِي الْمَسْجِدِ.

٤٥٩- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: لَمَّا أُنْزِلَتْ الْآيَاتُ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي الرَّبَا خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمَسْجِدِ فَقَرَأَهُنَّ عَلَى النَّاسِ، ثُمَّ حَرَّمَ تِجَارَةَ الْخَمْرِ.

[الحديث ٤٥٩ - أطرافه في: ٢٠٨٤، ٢٢٢٦، ٤٥٤٠، ٤٥٤١، ٤٥٤٢، ٤٥٤٣].

(١) رواه الترمذي (٢١٩)، والنسائي (٨٥٨)، وأحمد في «مسنده» (١٦٠/٤) (١٧٤٧٤).

وقال الترمذي: هذا حديث صحيح.

وقال في «تحفة المحتاج» (١/٤٤١): صححه ابن حبان وابن السكن، وقال الحاكم: إسناده صحيح.

(٢) انظر الخلاف في هذه المسألة في: «الإنصاف» (٢/٥٣١)، و«المجموع» (٥/٢٠٠-٢٠٥)،

و«المهذب» (١/١٣٤)، و«مجموع الفتاوى» (٢٣/٣٨٧، ٣٨٨).

(٣) وقد اختلف قول شيخ الإسلام رحمه الله في ذلك، فمرة أطلق الجواز، ومرة أخرى قيده بالسبب الداعي إلى إعادة الصلاة.

قال في «الاختيارات» (ص ١٢٩): ويصلي على الجنازة مرة بعد أخرى؛ لأنه دعاء، وهو وجه في المذهب، واختاره ابن عقيل في «الفنون»، وقال أبو العباس في موضع آخر: ومن صلى على الجنازة فلا يعيدها إلا لسبب؛ مثل أن يعيده غيره الصلاة فيعيدها معه، أو يكون هو أحق بالإمامة من الطائفة الثانية، فيصلِّي بهم. اهـ.

قوله: «بابُ تحريمِ الخمرِ في المسجدِ». الظاهرُ أن مرادَ البخاري: ذكرُ تحريم؛ لأنَّ تحريمَ تجارةِ الخمرِ ليس خاصًّا بالمسجدِ، بل هو حرامٌّ بالمسجدِ وغير المسجدِ، فلعله أرادَ ذكرَ ذلك.

وقال ابنُ حجرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الفتح» (١/ ٥٥٤):

قوله: «بابُ تحريمِ تجارةِ الخمرِ في المسجدِ». أي: جوازِ ذكرِ ذلك، وتبيينِ أحكامِهِ، وليس مرادهُ ما يفتَضِيهِ مفهومُهُ من أنَّ تحريمَهَا مختصٌّ بالمسجدِ، وإنما هو على حذفِ مضافٍ؛ أي: بابُ ذكرِ تحريمِ، كما تقدَّمَ نظيرُهُ في بابِ ذكرِ البيعِ والشراءِ، وموقعُ الترجمةِ أن المسجدَ مُنَزَّهٌ عن الفواحشِ فِعْلًا وَقَوْلًا، لكن يجوزُ ذكرُها فيه للتحذيرِ منها، ونحوِ ذلك كما دَلَّ عليه هذا الحديثُ. اهـ.

وفي الحديثِ الذي ساقَهُ رَحِمَهُ اللهُ دليلاً على حرصِ النبي ﷺ على إبلاغِ القرآنِ؛ لأنه لما أنزلَ عليه الآياتُ خَرَجَ وهذا يدلُّ على أنه بادرَ بالخروجِ. وفيه تحريمُ تجارةِ الخمرِ، ومثله كلُّ شيءٍ يتوصَّلُ به إلى باطلٍ فإنه يحرمُ بيعُهُ والتجارةُ فيه ^(١).

والخمرُ هو ما غطَّى العقلَ على وجهِ اللذةِ، فخرَجَ بقولنا: على وجهِ اللذةِ. ما غطَّى العقلَ لا على وجهِ اللذةِ، فهذا لا يسمَّى خمرًا كالبنجِ وشبهه.



(١) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللهُ: ما حكم تعليق الإعلانات الخاصة بالبيع والشراء داخل المسجد؟

فأجاب رَحِمَهُ اللهُ: أما تعليق الإعلانات عن البيع والشراء والتأجير عند أبواب المساجد فلا بأس بها. ومثلها أيضًا في الجواز الإعلان عن لُقطة أو ضالة.

وأما في داخل المسجد فلا يجوز، ويجب على من رآها أن يمزقها. وكذلك أيضًا لا يجوز توزيع مثل هذه الإعلانات في داخل المسجد؛ لأنه من جنس السَّوْمِ في المسجد. اهـ.

قلت -أي: أبو أنس-: السَّوْمُ هو عرض البائع السلعة وذكر ثمنها. وانظر: «المعجم الوسيط» (س و م).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤- باب الْخَدَمِ لِلْمَسْجِدِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [التَّوْبَةُ: ٣٥]: لِلْمَسْجِدِ ^(١) يَخْدُمُهُ.

٤٦٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ وَاقِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ امْرَأَةً - أَوْ رَجُلًا - كَانَتْ تَقُمُّ الْمَسْجِدَ - وَلَا أَرَاهُ إِلَّا امْرَأَةً - فَذَكَرَ حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى عَلَى قَبْرِهَا.



٧٥- باب الْأَسِيرِ أَوْ الْغَرِيمِ يَرْبِطُ فِي الْمَسْجِدِ.

٤٦١- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا رَوْحٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ عَفْرِيَّتًا مِنَ الْحِنِّ تَفَلَّتَ عَلَى الْبَارِحَةِ - أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا - لِيَقْطَعَ عَلَى الصَّلَاةِ، فَأَمَكَّنِي اللَّهُ مِنْهُ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَرْبِطَهُ إِلَى سَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ حَتَّى تُصْبِحُوا، وَتَنْظُرُوا إِلَيْهِ كُلُّكُمْ، فَذَكَرْتُ قَوْلَ أَخِي سُلَيْمَانَ: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي﴾ [التَّوْبَةُ: ٣٥] قَالَ رَوْحٌ: فَرَدَّه خَاسِتًا ^(٢).

[الحديث ٤٦١ - أطرافه في: ١٢١٠، ٣٢٨٤، ٣٤٢٣، ٤٨٠٨].

قال العيني رَحِمَهُ اللَّهُ في «عمدة القاري» (٤/ ٢٣٣):

والغريم هو الذي عليه الدين، وقد يكون الغريم له الدين، والمراد هنا الأول. اهـ
والشاهد من هذا الحديث: أَنَّ الْأَسِيرَ أَوْ الْغَرِيمَ يَرْبِطُ فِي الْمَسْجِدِ.

(١) علقة البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١/ ٥٥٤)، وقد وصل هذا التعليق ابن أبي حاتم رَحِمَهُ اللَّهُ بمعناه، قال: حدثنا ابن السكن البصري، حدثنا أبو زيد النحوي حدثنا قيس، عن ابن أبي ليلى، عن المنهال، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس في قول الله: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [التَّوْبَةُ: ٣٥]. قال: كانت نذرت أن تجعله في الكنيسة يتعبد فيها.

«تغليق التعليق» (٢/ ٢٤٢)، و«الفتح» (١/ ٥٥٤).

(٢) رواه مسلم (٥٤١) (٣٩).

أما الأسيرُ فكما جاء في هذا الحديث أن عَفْرِيَّتًا من الجنِّ تَقَلَّتْ على النبي ﷺ من أجل أن يفسدَ عليه الصلاة، وذلك بإلقاءِ الوسوسِ وصدِّ القلبِ عن الحضور، فأمكنَ الله النبي منه، فأمسكه ﷺ وهمَّ أن يربطه بسارية المسجد.

﴿قوله﴾: «قال روح: فردّه خاسئًا». يَغْنِي: فلم يفعل، لأن قول سليمان: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مَلَكًا لَا يُبَغِّى لِحَدِيثٍ مِنْ بَعْدِي﴾ [٣٥: ٣٥] جعل النبي ﷺ لا يربطه؛ لأنه لو رَبطه لكان له سُلْطَةٌ عليه، والسلطةُ على الجنِّ من خصائصِ سليمان، فلذلك تركه ﷺ، وهذا من أدب النبي ﷺ.

وفي هذا الحديث دليلٌ: على قوة النبي ﷺ على الجنِّ، ولهذا أَمْسَكَهُ ﷺ، وهمَّ أن يربطه بسارية المسجد^(١).



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٦- باب الاغتسال إذا أسلم وربط الأسير أيضًا في المسجد.

وَكَانَ شَرِيحٌ يَأْمُرُ الْغَرِيمَ أَنْ يَجْبَسَ إِلَى سَارِيَةِ الْمَسْجِدِ^(١).

٤٦٢- حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي

سَعِيدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خِيَلًا قَبْلَ نَجْدٍ فَبَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ، يَقَالُ لَهُ: ثُمَامَةُ بْنُ أَثَالٍ، فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةِ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ فَخَرَجَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «أَطْلِقُوا ثُمَامَةَ» فَانْطَلَقَ إِلَى نَحْلِ قَرِيبٍ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَاغْتَسَلَ ثُمَّ دَخَلَ

(١) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: قوة النبي ﷺ على الجن معنوية أم حسية؟

فأجاب رحمه الله: هي حسية ومعنوية.

(٢) علقه البخاري رحمه الله بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١/ ٥٥٥)، وقد وصله ابن سعد رحمه الله في «الطبقات

الكبرى» (١/ ١٣٥) قال: أنبأنا عارم، حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن سعيد بن جبير، أن رجلاً

استعدى على رجل بينه وبين شريح نسب، فأمر به شريح فحبس إلى سارية المسجد.

«تغليق التعليق» (٢/ ٢٤٢، ٢٤٣).

الْمَسْجِدَ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ^(١).
[الحديث ٤٦٢ - أطرافه في: ٤٦٩، ٢٤٢٢، ٢٤٢٣، ٤٣٧٢].

في هذا الحديث فوائد:

١ - منها: جواز حلول الكافر في المسجد، فهل هذا مُقَيَّدٌ بما إذا بقي في المسجد على وجه الصَّغَارِ والذُّلِّ، أم ماذا؟

نقول: إِنَّ مُكْثَ الكافر في المسجد على وجوه:
الوجه الأول: أن يكون على وجه الصَّغَارِ والذُّلِّ، كما في هذه القصة، وهذا جائز، ولا إشكال فيه.

والوجه الثاني: أن يكون داخلاً لمصلحة المسجد، كما لو دَخَلَ ليُصْلِحَ شيئاً خرباً فيه، هذا أيضاً لا بأس به؛ لأنه من مصلحة المسجد.

والوجه الثالث: أن يدخل المسجد؛ لِيَسْتَمِعَ إلى الذكر وكلام الله ﷻ لَعَلَّهُ يَسْلِمُ فهذا أيضاً لا بأس به؛ لأنه لمصلحة هذا الكافر، فدخوله فيه مصلحة ^(٢).

والوجه الرابع: أن يدخله لغير ذلك، وهذا قد اختلف العلماء فيه ^(٣):
فمنهم مَنْ قَالَ: إنه لا يجوز له دخوله.

ومنهم مَنْ قَالَ: إنه يجوز له أن يدخله بشرط أن يكون ذلك بإذن المسلم؛ يعني: أنه لا يدخله استقلاً، بل لابد أن يأذن له المسلم.

وهذا أقرب؛ أنه إذا لم يكن هناك مصلحة فإنه لا يدخل مساجدنا إلا بإذن المسلم؛
لئلا يَخْدِثَ فيها ^(٤).

(١) رواه مسلم (١٧٦٤) (٥٩).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٢/١٩٣، ١٩٤).

(٢) انظر: «تفسير القرطبي» (٨/١٠٤-١٠٦)، و«أحكام القرآن» للجصاص (٤/٢٨٠، ٢٨١)، و«الإقناع»

للسرييني (١/١٠٣)، و«مجموع الفتاوى» (٢٢/١٩٣، ١٩٤)، و«المحرر في الفقه» (٢/١٨٦)،

و«موسوعة فقه الإمام أحمد رحمته» (١٠/٤٧٣-٤٧٦)، و«المغني» (١٣/٢٤٦، ٢٤٧).

(٤) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: في بعض بلدان المسلمين الآن تُجَعَلُ بعض المساجد كالمتاحف يدخلها الكفار؟

وفي هذا الحديث أيضًا دليلٌ: على جواز ربط الأسير؛ لأنهم رَبطوا ثَمَامَةَ بنَ أُنَالٍ.
 ٣- وفيه: أن الإنسانَ الكريمَ إذا أُكْرِمَ مُلْكٌ، ولهذا لما أكرمَ النبي ﷺ ثَمَامَةَ، وقال: «أَطْلِقُوهُ». ذَهَبَ وَاغْتَسَلَ وَأَسْلَمَ ﷺ، فَذَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ إِكْرَامَ الْكَافِرِ إِذَا رُجِيَ إِسْلَامُهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَأَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ التَّأْلِيفِ عَلَى الْإِسْلَامِ.
 وَأَمَّا إِذَا كَانَ إِذَا أُكْرِمَ أَزْدَادَ شَرًّا، وَعُتُوًّا فَإِنَّهُ لَا يَكْرُمُ بَلْ يَهَانُ.

٤- وفيه دليل: على مشروعية الاغتسال عند الإسلام؛ لأن هذا فعلٌ في عهد النبي ﷺ ولم ينكر، بل قد جاء في حديثٍ أخرجه أهل السنن، أن النبي ﷺ قال لرجلٍ أسلم: «الْتَمِ عَنكَ شَعَرَ الْكُفْرِ وَاخْتَنِ»^(١). وَأَمَرَهُ أَيْضًا بِالْاِغْتِسَالِ.

=

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِذَا تَرَكَ أَهْلَ هَذِهِ الْبِلَادِ هَذَا الْمَسْجِدَ، وَبَنَوْا حَوْلَهُ مَسْجِدًا آخَرَ بَدَلًا عَنْهُ صَارَتْ هَذِهِ الْبَقْعَةُ لَيْسَ لَهَا حُكْمُ الْمَسْجِدِ، وَأَمَّا إِذَا جَعَلُوهُ مَتَاحِفَ بَدُونٍ أَنْ يَبْنُوا بَدْلَهُ فَهَذَا لَا يَجُوزُ، وَهُوَ حَرَامٌ.
 وَسُئِلَ أَيْضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي بَعْضِ الْبِلَادِ أَيْضًا يَدْخُلُ الْكُفَرَاءُ الْمَسَاجِدَ الْأَثَرِيَّةَ، وَمَعَهُمُ الْكَامِرَاتُ، يُصَوِّرُونَ بِهَا هَذِهِ الْمَسَاجِدَ؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: تَصْوِيرُ الْكُفَرَاءِ لِمَسَاجِدِ الْمُسْلِمِينَ فِيهِ تَفْصِيلٌ:
 فَإِذَا كَانُوا يَرِيدُونَ أَنْ يَذْهَبُوا بِهَذِهِ الصُّوَرِ إِلَى بِلَادِهِمْ لِيَسْخَرُوا بِالْمُسْلِمِينَ وَبِأَحْوَالِ الْمُسْلِمِينَ فَهَذَا مَمْنُوعٌ.
 وَأَمَّا إِذَا كَانُوا يَرِيدُونَ أَنْ يَذْهَبُوا بِهَا لِيُعْرِضُوهَا عَلَى غَيْرِهِمْ لَتُعَرِّفَ مَعَابِدَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَنَّهَا لَيْسَتْ كَمَعَابِدِ النَّصَارَى فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ. اهـ.
 قُلْتُ -أَي: أَبُو أُنْسٍ -: وَمِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَعْتَبَرًا أَيْضًا فِي هَذِهِ الْفَتَاوَى مَا يَحْدُثُ لِلْمُصَلِّينَ فِي هَذِهِ الْمَسَاجِدِ الْأَثَرِيَّةِ مِنَ الْفِتْنَةِ بِدُخُولِ النِّسَاءِ الْكَافِرَاتِ الْعَارِيَّاتِ إِلَيْهَا.

وَسُئِلَ أَيْضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: مَا حُكْمُ دُخُولِ الْكُفَرَاءِ دُورَاتِ الْمِيَاهِ الَّتِي فِي الْمَسَاجِدِ؟
 فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِذَا كَانَتْ خَارِجَ الْمَسْجِدِ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْبَرَادَاتِ الَّتِي يَشْرَبُونَ مِنْهَا.
 وَسُئِلَ أَيْضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: هَلْ يَدْخُلُ فِي إِبَاحَةِ دُخُولِ الْكَافِرِ الْمَسَاجِدَ بِشَرَطِ إِذْنِ الْمُسْلِمِ، الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ؟
 فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا؛ إِذْ إِنْ الْكَافِرَ لَا يَحِلُّ لَهُ ابْتِدَاءُ دُخُولِ حَرَمِ مَكَّةَ، فَكَيْفَ يَحِلُّ لَهُ دُخُولُ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ؟!
 (١) رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ (٤١٥/٣) (١٥٤٣٢)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥٦)، وَلَكِنْ بَدُونِ ذِكْرِ الْاِغْتِسَالِ. وَقَالَ

الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ: حَسَنٌ. اهـ.
 وَلَكِنْ قَدْ رَوَى أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٦١/٥) (٢٠٦١١)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٦٠٥)، عَنْ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ، أَنَّهُ أَسْلَمَ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَغْتَسِلَ بِهَاءٍ وَسَدَرٍ.

=

وقد اختلف العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ هل يجبُ الاغتسالُ على مَنْ أسلمَ؟^(١)

فمنهم مَنْ قال: يجبُ للأمرِ بهِ^(٢).

ومنهم مَنْ قال: لا يجبُ؛ لأنَّ هناك أناسًا كثيرين أسلمُوا في عهدِ النبي ﷺ، ولم يأمرهم أن يغتسلوا.

والأظهرُ أن اغتسالَ الكافرِ إذا أسلمَ على سبيلِ الاستحبابِ، وليس على سبيلِ الوجوبِ^(٣).

٥- ومن فوائدِ هذا الحديثِ: أنَّ إعلانَ الإسلامِ في المسجدِ من السنة، وعلى هذا فما يفعله الناسُ اليومَ من أنه إذا أسلمَ الكافرُ جيءَ بهِ إلى المسجدِ، وأُعلنَ إسلامه في المسجدِ فله أصلُ في السنة.



وقال الشيخ الألباني رَحِمَهُمُ اللَّهُ في تعليقه على سنن أبي داود: صحيح.

(١) انظر الخلاف في هذه المسألة في: «شرح العمدة» (١/٣٤٨، ٣٤٩)، و«المهذب» (١/٣٠)، و«تفسير القرطبي» (٨/١٠٣، ١٠٤)، و«المبدع» (١/١٨٣، ١٨٤)، و«منار السبيل» (١/٤٦)، و«الكافي في فقه ابن حنبل» (١/٥٧، ٥٨)، و«كشاف القناع» (١/١٤٥)، و«المغني» (١/٢٧٤-٢٧٦)، و«سبيل السلام» (١/٨٧)، و«مغني المحتاج» (١/٢٩١)، و«المجموع» (٢/١٧١-١٧٣)، و«السيل» (١/١٢٢، ١٢٣)، و«نيل الأوطار» (١/٢٨١، ٢٨٢)، و«الدراري المضية» (١/٥٩)، و«الأوسط» لابن المنذر (٢/١١٤، ١١٥).

(٢) قال ابن القيم رَحِمَهُمُ اللَّهُ في «زاد المعاد» في فقه قدوم وفد دؤس (٣/٦٢٧): وقد صح أمر النبي ﷺ بهِ، وأصح الأقوال وجوبه على من أجنب في حال كفره، ومن لم يجنب. اهـ.

وقال الشوكاني رَحِمَهُمُ اللَّهُ في «السيل الجرار» (١/١٢٣): والظاهر الوجوب، ولا وجه لما تمسك به من قال بعدم الوجوب من أنه لو كان واجباً لأمر بهِ ﷺ من أسلم؛ لأننا نقول: قد كان هذا في حكم المعلوم عندهم؛ ولهذا فإن ثبوتاً لما أراد الإسلام ذهب فاعتسل، كما في الصحيحين، والحكم يثبت على الكل بأمر البعض، ومن لم يعلم الأمر بذلك لكل من أسلم لا يكون عدم علمه حجة له. اهـ.

(٣) وهذا خلاف ما رجحه الشيخ الشارح رَحِمَهُمُ اللَّهُ في «الشرح الممتع» (١/٢٨٥)، و«شرح بلوغ المرام» (١/٣٩٩).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٧- بَابُ الْخِيَمَةِ فِي الْمَسْجِدِ لِلْمَرْضَى وَغَيْرِهِمْ.

٤٦٣- حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ يُحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: أُصِيبَ سَعْدُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ فِي الْأَكْحَلِ ^(١)، فَضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ خِيَمَةً فِي الْمَسْجِدِ؛ لِيَعُودَهُ مِنْ قَرِيبٍ، فَلَمْ يَرُعْهُمْ ^(٢) - وَفِي الْمَسْجِدِ خِيَمَةٌ مِنْ بَنَى غِفَارٍ - إِلَّا الدَّمُ يَسِيلُ إِلَيْهِمْ، فَقَالُوا: يَا أَهْلَ الْخِيَمَةِ، مَا هَذَا الَّذِي يَأْتِينَا مِنْ قِبَلِكُمْ؟ فَإِذَا سَعْدٌ يَغْزُو ^(٣) جُرْحُهُ دَمًا فَمَاتَ فِيهَا ^(٤).

[الحديث ٤٦٣ - أطرافه في: ٢٨١٣، ٣٩٠١، ٤١١٧، ٤١٢٢].

سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ هُوَ حَلِيفُ بَنِي قُرَيْظَةَ، وَهُوَ أَفْضَلُ السَّعْدِينَ، وَالثَّانِي هُوَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ، وَسَعْدُ بْنُ عَبَادَةَ هُوَ سَيِّدُ الْخَزَرَجِ، وَسَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ هُوَ سَيِّدُ الْأَوْسِ، وَهُمَا الْقَبِيلَتَانِ الْمَعْرُوفَتَانِ، وَالثَّلَاثَانِ يَتَكَوَّنُ مِنْهُمَا الْأَنْصَارُ ﷺ.

لَمَّا عَدَرَ بَنُو قُرَيْظَةَ بِالنَّبِيِّ ﷺ سَأَلَ اللَّهُ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَا تُمَتِّنِي حَتَّى تُقَرِّ عَيْنِي بِهِمْ، وَكَانَ ﷺ قَدْ أُصِيبَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، وَيَوْمَ الْخَنْدَقِ قَبْلَ بَنِي قُرَيْظَةَ.

وَلَمَّا غَزَا النَّبِيُّ ﷺ بَنِي قُرَيْظَةَ، وَحَاصَرَهُمْ قَرِيبًا مِنَ الشَّهْرِ طَلَبَ مِنْهُمْ أَنْ يَنْزِلُوا عَلَى حَكَمٍ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، فَطَلَبُوا أَنْ يَنْزِلُوا عَلَى حَكَمِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ؛ ظَنًّا مِنْهُمْ أَنَّهُ سَيَسْفَعُ لَهُمْ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ.

فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ أَنْ يَجِيءَ، وَكَانَ فِي خِيَمَةٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَجَاءَ فَحَكَّمَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي بَنِي

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٥٥٧/١): قَوْلُهُ: فِي الْأَكْحَلِ. عَرَقَ فِي الْيَدِ. اهـ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٥٥٧/١): قَوْلُهُ: فَلَمْ يَرُعْهُمْ؛ أَيُ يُفْزِعُهُمْ. قَالَ الْخَطَّابِيُّ: الْمَعْنَى: أَنَّهُمْ بَيْنَمَا هُمْ فِي حَالِ طُمَأْنِينَةٍ حَتَّى أَفْزَعَتْهُمْ رُؤْيَا الدَّمِ فَارْتَاعُوا لَهُ. وَقَالَ غَيْرُهُ: الْمُرَادُ بِهَذَا اللَّفْظِ: السَّرْعَةُ، لَا نَفْسَ الْفَرْعِ. اهـ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٥٥٧/١): قَوْلُهُ: يَغْزُوا. بَغَيْنَ وَذَالَ مَعْجَمَتَيْنِ؛ أَيُ: يَسِيلُ. اهـ.

(٤) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٧٦٩) (٦٧).

قُرَيْظَةَ بَعْدَ أَنْ رَضُوا بِذَلِكَ، فَحَكَمَ أَنْ تُقْتَلَ مُقَاتِلُهُمْ، وَأَنْ تُسَبَّى نِسَاؤُهُمْ وَذُرِّيَّتُهُمْ.
فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ اللَّهِ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَوَاتٍ» فَأَقَرَّ اللَّهُ
عَيْنَهُ أَيُّمَا قَرَارٍ، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ حُكْمُهُمْ تَحْتَ إِمْرَتِهِ، وَهُوَ الْحَاكِمُ فِيهِمْ.
فَلَمَّا حَكَمَ بَيْنَهُمْ وَرَجَعَ إِلَى الْمَسْجِدِ انْتَبَعَثَ الدَّمُ مِنْ جَرَحِهِ، وَكَانَ جُرْحٌ فِي يَوْمِ
الْخُنْدَقِ، فَمَاتَ ^(١).

فَمَا أَمَاتَهُ اللَّهُ إِلَّا وَقَدْ أَقَرَّ عَيْنَهُ بِحُلَفَائِهِ بَنِي قُرَيْظَةَ، وَقَدْ أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ عَرْشَ
الرَّبِّ جَلَّ جَلَالُهُ اهْتَزَّ لِمَوْتِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ ^(٢).

وَفِي هَذَا قَالَ حَسَنُ بْنُ ثَابِتٍ:

وَمَا اهْتَزَّ عَرْشُ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ سَمِعْنَا بِهِ إِلَّا لِسَعْدِ أَبِي عَمْرٍو ^(٣)

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ: عَلَى جَوَازِ بِنَاءِ الْخِيْمَةِ فِي الْمَسْجِدِ، وَلَكِنْ بِشَرَطٍ أَنْ لَا
يُضَيَّقَ عَلَى الْمُصَلِّينَ، فَإِنْ ضَيَّقَ عَلَيْهِمْ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لَأَنَّهُمْ أَحَقُّ بِهَذَا الْمَكَانِ.
وَأَخَذَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنْ هَذَا جَوَازَ التَّحَجُّرِ فِي الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّ الْخِيْمَةَ فِيهَا تَحَجُّرٌ
وَزِيَادَةٌ، وَلَكِنْ قَدْ يُقَالُ: إِنَّ هَذَا لَا دَلِيلَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْخِيَامَ لَيْسَتْ مَحَلَّ الصَّلَاةِ،
وَالْتَحَجُّرُ يَكُونُ فِي مَحَلِّ الصَّلَاةِ.
وَالْتَحَجُّرُ هُوَ وَضْعُ الْعَصَا أَوْ الْكِتَابِ أَوْ الْمَنْدِيلِ أَوْ الْقَلَمِ أَوْ الْمِفْتَاحِ أَوْ السَّاعَةِ،
فِي مَكَانِهِ حَتَّى يَحْجُزَهُ عَنْ غَيْرِهِ ^(٤).

(١) رَوَاهُ بَيْهَقِيُّهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (١٤١/٦) (٢٥٠٩٧).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٨٠٣)، وَمُسْلِمٌ (٢٤٦٦) (١٢٤).

(٣) ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِسْتِيعَابِ» (٢/٦٠٥)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «السَّيَرِ» (١/٢٩٤) بِدُونِ ذِكْرِ قَائِلِهِ،
وَعَزَاهُ الْعَجْلُونِيُّ فِي «كَشَفِ الْخَفَاءِ» (١/٣٠٦)، وَابْنُ هَشَامٍ فِي «أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ» (١/١٢٩) إِلَى
حَسَنِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) وَقَدْ سَثَلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٢٢/١٩٣): عَمَّنْ تَحَجَّرَ مَوْضِعًا
مِنَ الْمَسْجِدِ بِسَجْدَةٍ أَوْ بِسَاطٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، هَلْ هُوَ حَرَامٌ؟ وَإِذَا صَلَّى إِنْسَانٌ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ
بَغَيْرِ إِذْنِ مَالِكِهِ هَلْ يَكْرَهُ؟ أَمْ لَا؟

وفي هذا الحديث دليل: على أن دم الآدمي طاهرٌ، يؤخذُ هذا من أن النبي ﷺ لم يأمرُ بغسله حينَ جَرَى، وأمر أن يُغَسَّلَ البولُ حينَ بال الأعرابي في طائفةِ المسجد، فأمر النبي ﷺ أن يراقَ على بوله ذنوبٌ من ماءٍ^(١).

فإن قال قائلٌ: إنَّ عدمَ النقلِ ليس نقلاً للعدم.

قلنا: إن هذا إنما يصحُّ فيما ثبتَ أصله، وهنا لم يثبت أن دم الآدمي نجسٌ.

فإن قال قائلٌ: ألم تكن فاطمة رضي الله عنها تغسلُ الدمَ عن وجهِ رسولِ الله ﷺ في يومٍ أحدٍ؟^(٢)

قلنا: بلى، ولكن مَنْ يقولُ: إنَّ هذا من أجلِ النجاسةِ، بل هذا من أجلِ زوالِ الدمِ عن الوجهِ؛ لأنَّ هذا يقبَحُ الوجهَ.

والحاصلُ: أنه ليس هناك دليلٌ واضحٌ على أن دم الآدمي نجسٌ إلا ما خرَجَ من السَّيْلَيْنِ؛ يعني من الدُّبُرِ أو القُبُلِ، وما عدا ذلك فليس هناك دليلٌ يدلُّ على نجاسته، بل القياسُ يدلُّ على طهارته، لأنَّ ميتةَ الآدمي طاهرةٌ، وكلُّ شيءٍ ميتته طاهرةٌ فدمه طاهرٌ بدليلِ السمكِ، فالسمكُ دمه طاهرٌ؛ لأنَّ ميتته طاهرةٌ^(٣).

ثم إنَّ الآدمي إذا قُطِعَ منه عضوٌ فهذا العضو يكون طاهرًا، ومعلومٌ أن العضو غالبًا يكون فيه دمٌ، فالحاصل إذا كان العضو الذي لا يخلُفه غيره يكون طاهرًا فالدمُ من بابِ أولى.

فأجاب: ليس لأحد أن يتَحَجَّرَ من المسجد شيئًا، ولا سَجَّادَةً يَفْرِشُها قبل حضوره، ولا بساطًا، ولا غير ذلك، وليس لغيره أن يصلي عليها بغيرِ إذنِه، لكن يرفعها ويصلي مكانها في أصحِّ قولي العلماء. والله أعلم. اهـ

(١) تقدم تخریجه.

(٢) رواه البخاري (٤٠٧٥)، ومسلم (١٧٩٠) (١٠١).

(٣) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: هل يكون الدم الطاهر مثل دم السمك حلالًا؟

فأجاب رحمه الله: نعم، فدم السمك طاهر حلال، وعليه فإنك لو أَخَذْتَ فَنَجَّأْنَا من دم السمك وشربته فلا بأس، لكن هل يدخل في ذلك دم الآدمي؟
الجواب: ليس من لازم الطاهر أن يكون حلالًا. اهـ

فالحاصل: أَنَّ دَمَ الْآدَمِيِّ لَيْسَ بِنَجَسٍ، لَكِنْ مَنْ غَسَلَهُ أَوْ مَنْ تَنَزَّهَ عَنْهُ احتياطاً
فهذا طيبٌ، ولا شيءَ فيه ^(١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٨- بَابُ إِدْخَالِ الْبَعِيرِ فِي الْمَسْجِدِ لِلْعِلَّةِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: طَافَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَعِيرٍ ^(٢).

٤٦٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
ابْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: شَكَوْتُ إِلَى
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَشْتَكِي، قَالَ: طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ، وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ، فَطُفْتُ وَرَسُولُ
اللَّهِ ﷺ يَصْلِي إِلَيَّ جَنْبَ الْبَيْتِ، يَقْرَأُ بِالطُّورِ وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ ^(٣).

[الحديث ٤٦٤- أطرافه فيه: ١٦١٩، ١٦٣٣، ٤٨٥٣].

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ (١/ ٥٥٧):

«بَابُ إِدْخَالِ الْبَعِيرِ فِي الْمَسْجِدِ لِلْعِلَّةِ». أَي: لِلْحَاجَةِ، وَفِهِمْ مِنْهُ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْمُرَادَ
بِالْعِلَّةِ الضَّعْفُ، فَقَالَ: هُوَ ظَاهِرٌ فِي حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ دُونَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

(١) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: كيف يمكن الإجابة على قياس الجمهور دم الآدمي على دم الحيض،
وبالتالي القول بنجاسته؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: يجاب بالفرق، حتى إن النبي ﷺ فَرَّقَ بَيْنَ دَمِ الْحَيْضِ وَدَمِ الْاسْتِحَاضَةِ، فَقَالَ فِي
دَمِ الْاسْتِحَاضَةِ: «إِنَّا ذَلِكَ دَمٌ عَزَقٌ». وَلَوْلَا أَنَّ الْإِنْسَانَ يَخْشَى أَنْ يَكُونَ أَثَمًا لِقَالَ: «إِنْ دَمٌ غَيْرُ
الْحَيْضِ الْخَارِجِ مِنَ الْقُبْلِ طَاهِرٌ». لَكِنَّا تَتَبَعْنَا وَرَأَيْنَا أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ ذِي جِزْمٍ غَيْرِ الْمَنِيِّ إِذَا خَرَجَ مِنْ
السَّبِيلِ فَإِنَّهُ يَكُونُ نَجَسًا.

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ هنا كما في «الفتح» (١/ ٥٥٧) بصيغة الجزم، وهو طرف من حديث أسنده
رَحِمَهُ اللَّهُ في باب من أشار إلى الركن من كتاب «الحج»، برقم (١٦١٢).

«التعليق» (٢/ ٢٤٣).

(٣) رواه مسلم (١٢٧٦) (٢٥٨).

ويحتمل أن يكون المصنّف أشارَ بالتعليق المذكورِ إلى ما أخرجه أبو داودَ من حديثه، أن النبي ﷺ قدِم مكة، وهو يشتكي، فطاف على راحلته.

وأما اللفظُ المعلقُ فهو موصولٌ عند المصنّف -كما سيأتي- في كتاب الحجّ إن شاء الله تعالى، ويأتي أيضًا قولُ جابرٍ أنه إنما طافَ على بعيره ليراه الناسُ، وليسألوه. ويأتي الكلامُ على حديثٍ أمّ سلمة أيضًا في الحجّ، وهو ظاهرٌ فيما ترجمَ له. اهـ
الظاهرُ أن قوله: للعلّة؛ يعني: لسببٍ، وليس المرادُ لمرضٍ، وقد طاف النبي ﷺ بالبيتِ على بعيرٍ^(١)، وكذلك قال لأمّ سلمة: «طوفي من وراء الناسِ، وأنت راکبة» فدلّ ذلك على جوازِ إدخالِ البعيرِ المسجدَ، لكن لسببٍ.

وبشرطٍ آخر أن لا يؤذي المصلين، فإن آذاهم بالرُّغَاءِ^(٢)، أو غيره، فإنه يُمنعُ. وفيه دليلٌ: على أن بولَ وروثَ الإبل طاهرٌ؛ وذلك لأنه لا يمكنُ للإنسانِ إذا أدخلَ البعيرَ المسجدَ أن يأمنَ من أن ترُوثَ أو تبُولَ، وهو كذلك^(٣).
وقد ذكّر العلماءُ في هذا البابِ قاعدةً مفيدةً، وهي أن بولَ كلّ ما يؤكل لحمُه ورؤثُه طاهرٌ.

لكن يردُّ على هذا أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة في أعطانِ الإبلِ^(٤).

(١) رواه أبو داود (١٨٨١).

وقال الشيخ الألباني رحمه الله في تعليقه على سنن أبي داود: ضعيف.

(٢) الرُّغَاء: صوت ذوات الخف، وقد رَغَا البعيرُ يَرْغُو رُغَاءً -بالضم والمد- أي: ضج. «مختار الصحاح» (رغ و).

(٣) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: ذهب الإمام الشافعي رحمه الله إلى أن بول الإبل نجس، فكيف يجاب عن هذا القول مع وجود هذا الحديث؟

فأجاب رحمه الله: يجاب عن ذلك بما قاله ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (٢١/٦١٣): «ويقال: إنه لم يذهب أحد من الصحابة إلى تنجيس ذلك، بل القول بنجاسة ذلك قول محدث لا سلف له من الصحابة». اهـ

(٤) تقدم تخريجه.

والجواب: عن ذلك أن يقال: إنَّ النهي هنا ليس للنجاسة، ولكن لعلَّةٍ أخرى؛ إما أنها معقولة، أو أنها غير معقولة، والمشهور من المذهب أنها غير معقولة^(١). وقال بعض العلماء: بل هي معقولة؛ لأنَّ الإِبْلَ خُلِقَتْ من الشياطين^(٢)، ولأنَّ على كُلِّ ذِرْوَةٍ بعيرٍ شيطاناً^(٣)، فتكونُ معاطنُها مأوًى للشياطين.

ومِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إنَّ العلةَ المعقولةَ هي أنه إذا صَلَّى في معاطنِها، وهي حاضرةٌ، فربما تؤذيه وتُشَوِّشُ عليه صلاته، فيكونُ النهي هنا ليس من أجلِ المكان، ولكن من أجل ما يَحْصُلُ فيه من التشويشِ على المصلي؛ كالنهي عن الصلاة في المكان الذي فيه صورٌ تشغلُ الإنسانَ، وتوجبُ تشوُّشَ فكره^(٤).

ولكنَّ الأقربَ أنَّ النهي ليس من أجل هذا، بل هو من أجل أنه مكانٌ تَعْطِنُ فيه الإِبْلُ. وفي هذا الحديثِ دليل: على أن طَوَافَ الوداعِ واجبٌ؛ لأنَّ أُمَّ سلمةَ كانت تَسْأَلُ النبي ﷺ عن طَوَافِ الوداعِ.

وفيه دليل: على أنه لا يَسْقُطُ بالمرضِ؛ أعني طَوَافَ الوداعِ، وأنه لا بَدَّ منه، ولو كان الإنسانُ محمولاً؛ لقوله: «طوفي من وراء الناس وأنتِ راكبةٌ». فإن تعذَّر أن يطوفَ -ولو محمولاً- فهل يَسْقُطُ عنه قياساً على سقوطه عن

(١) انظر: «المغني» (٢/ ٤٧٠)، و«مجموع الفتاوى» (٢١/ ٣٢٠).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) رواه أحمد في «مسنده» (٣/ ٤٩٤) (١٦٠٣٩)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٣٣٨)، من حديث حمزة ابن عمرو الأسلمي رضي الله عنه.

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ١٣١)، وقال: رواه أحمد والطبراني في «الكبير» و«الأوسط»، ورجاله رجال الصحيح غير محمد بن حمزة، وهو ثقة. اهـ.

ورواه أيضاً أحمد رحمته الله في «مسنده» (٤/ ٢٢١) (١٧٩٣٨)، من حديث أبي لاسٍ الخزاعي.

وأورده الهيثمي رحمته الله في «مجمع الزوائد» (١٠/ ١٣١)، وقال: رواه أحمد والطبراني بأسانيد، ورجال أحدها رجال الصحيح غير محمد بن إسحاق، وقد صرح بالسماع في أحدها. اهـ.

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢١/ ٣٢٠)، و«الشرح الممتع» (٢/ ٢٣٨-٢٤٢).

الحائض؛ لأنَّ التَّعَذُّرَ الْحِسِّيَّ كالتَّعَذُّرِ الشَّرْعِيِّ، أَوْ يُقَالُ: يَسْقُطُ عَنْهُ إِلَى بَدَلٍ، وَهُوَ أَنْ يَذْبَحَ فِدْيَةً فِي مَكَّةَ، تُوزَعُ عَلَى الْفُقَرَاءِ^(١)؟

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ فِعْلَ الصَّلَاةِ بَعْدَ طَوَافِ الْوُدَاعِ لَا يَضُرُّ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الْفَجَرَ بَعْدَ أَنْ طَافَ لِلْوُدَاعِ، وَحِينَئِذٍ يُقَالُ: كَيْفَ نَجْمَعُ بَيْنَ هَذَا الْحَدِيثِ وَبَيْنَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَمَرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرَ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ الطَّوَّافِ^(٢)؟ فَالْجَوَابُ أَنَّ نَقْوَلُ: إِنَّ هَذَا فَصْلٌ يَسِيرٌ لَا يَضُرُّ كَمَا لَوْ فَصَلَ الْإِنْسَانُ بِالْغَدَاءِ، أَوْ الْعِشَاءِ، أَوْ شَرَاءِ حَاجَةٍ لِلطَّرِيقِ، أَوْ انْتِظَارِ رُقُقَةٍ فَكُلُّ هَذَا لَا يَضُرُّ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: الْجَهْرُ بِالْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ لِقَوْلِهَا ﷺ: فَطَفْتُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ، يَقْرَأُ: بِ﴿وَالطُّورِ﴾^(٣) وَكَتَبَ مَسْطُورٌ^(٤) [الطُّور: ١-٢]. وَفِي هَذَا مِنَ الْفَوَائِدِ أَيْضًا: أَنَّ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ لَا تَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ، وَإِلَّا لَوَجِبَ عَلَيْهَا أَنْ تُصَلِّيَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ: عَلَى جَوَازِ الطَّوَافِ حَالَ خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ، بِشَرَطٍ أَنْ لَا يَمْنَعَهُ الطَّوَّافُ عَنْ الِاسْتِمَاعِ إِلَيْهَا، فَإِنْ مَنَعَهُ عَنْ الِاسْتِمَاعِ صَارَ الطَّوَّافُ حَرَامًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَنْصِتْ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَدْ لَغَوْتَ»^(٥).

وَفِيهِ أَيْضًا: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلنِّسَاءِ أَنْ يَطْفَنَ مِنْ وَرَاءِ الرِّجَالِ؛ لِثَلَا يَخْتَلِطَنَّ بِالرِّجَالِ، وَقَدْ يَعَارِضُ فِي هَذِهِ الْفَائِدَةِ، فَيُقَالُ: إِنَّمَا أَمَرَهَا أَنْ تَطُوفَ مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ؛ لِأَنَّهَا عَلَى بَعِيرٍ، وَإِذَا كَانَتْ عَلَى بَعِيرٍ فَسَوْفَ تُؤْذِي النَّاسَ إِذَا طَافَتْ عَلَيْهِ، وَهُمْ يَصَلُّونَ^(٦).

* * * *

(١) انظر تفصيل هذه المسألة في: «الشرح الممتع» (٣٩٧/٧)، وما بعدها.

(٢) رواه البخاري (١٧٥٥)، ومسلم (١٣٢٨) (٣٨٠).

(٣) رواه البخاري (٩٣٤)، ومسلم (٨٥١) (١١).

(٤) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: هل يؤخذ من هذا الحديث أنه لا يشترط المشي في الطواف؟

فأجاب رحمه الله: ليس هذا بظاهر؛ لأنها كانت مريضة.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٧٩- باب.

٤٦٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ أَنَّ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ خَرَجَا مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ، وَمَعَهُمَا مِثْلُ الْمُصْبَاحَيْنِ يَضِيئَانِ بَيْنَ أَيْدِيهِمَا، فَلَمَّا افْتَرَقَا صَارَ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَاحِدٌ حَتَّى أَتَى أَهْلَهُ.

[الحديث ٤٦٥ - طرفاه في: ٣٦٣٩، ٣٨٠٥].

﴿قَوْلُ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «بَابٌ». قَدْ ذَكَرْنَا قَبْلَ أَنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا قَالَ: بَابٌ بِدُونِ ذِكْرِ تَرْجُمَةٍ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْفَصْلِ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٥٥٨):

﴿قَوْلُهُ: «بَابٌ». كَذَا هُوَ فِي الْأَصْلِ بِلا تَرْجُمَةٍ، وَكَأَنَّهُ يَبَيِّنُ لَهُ فَاسْتَمَرَ كَذَلِكَ. وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ رَشِيدٍ: إِنَّ مِثْلَ ذَلِكَ إِذَا وَقَعَ لِلْبُخَارِيِّ كَانَ كَالْفَصْلِ مِنَ الْبَابِ. فَهُوَ حَسَنٌ حَيْثُ يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ مَنَاسِبَةٌ بِخِلَافِ مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ النَّبِيِّ ﷺ وَهِيَ هَذَا النُّورُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ، فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّهُ آيَةٌ لِلرَّسُولِ، أَوْ كَرَامَةٌ لِهَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ، وَكَرَامَةُ التَّابِعِ آيَةٌ لِلْمَتَّبِعِ؟ الظَّاهِرُ: الثَّانِي، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ الْأَوَّلُ بِأَن يَكُونَ الرَّسُولُ ﷺ قَدْ دَعَا اللَّهَ أَنْ يُضِيَّ لَهَا طَرِيقَهُمَا فَفَعَلَ سُبْحَانَهُ.

وَكَرَامَاتُ الْأَوْلِيَاءِ ثَابِتَةٌ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَقَبْلَ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَلِذَلِكَ كَانَ مِنْ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَنِ وَالْجَمَاعَةِ التَّصَدِيقُ بِكَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ، وَمَا يُجْرِي اللَّهُ عَلَى أَيْدِيهِمْ مِنْ خَوَارِقِ الْعَادَاتِ، وَأَنْوَاعِ الْعُلُومِ وَالْمُكْتَشَفَاتِ، كَمَا قَالَ هَذَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «الْعَقِيدَةِ الْوَاسِطِيَّةِ»^(١).

(١) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٣/ ١٥٦).

وقد ذكر رَحِمَهُ اللهُ أمثلة كثيرة في كتابه «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»، وذلك أن أولياء الشيطان قد يفعلون من الخوارق ما يشتبه على بعض الناس، ويظن أنهم من أولياء الرحمن، فألف رَحِمَهُ اللهُ هذا الكتاب النافع المفيد لطالب العلم. وهنا نسأل ما هو وجه إدخال هذا الحديث في إدخال البعير في المسجد لليلة؟ قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ في «الفتح» (١/ ٥٥٨):

وأما وجه تعلقه بأبواب المساجد فمن جهة أن الرجلين تأخرا مع النبي ﷺ في المسجد في تلك الليلة المظلمة لانتظار صلاة العشاء معه.

فعلى هذا كان يليق أن يترجم له: فضل المشي إلى المسجد في الليلة المظلمة، ويلمّح بحديث: «بشر المسائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة» وقد أخرجه أبو داود وغيره، من حديث بريدة.

وظهر شاهده في حديث الباب لإكرام الله تعالى هذين الصحابين بهذا النور الظاهر، وأدّخر لهما يوم القيامة ما هو أعظم وأتم من ذلك إن شاء الله تعالى. اهـ. وعلى كل حال ففيها احتمال كما قال الشارح رَحِمَهُ اللهُ من أنها خرجا من المسجد بعد صلاة العشاء، فيكون في هذا دليل على حضور الصحابة إلى المسجد حتى مع الظلمة. ويحتمل أنه أراد أن يترجم، ولكن نسي، أو ما أشبه ذلك.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٠- باب الْخَوْخَةِ ^(١) وَالْمَمَرِّ فِي الْمَسْجِدِ.

٤٦٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: خَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ خَيْرَ عَبْدًا بَيْنَ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ فَاخْتَارَ مَا عِنْدَ اللَّهِ» فَبَكَى أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: مَا يَبْكِي هَذَا الشَّيْخَ، إِنْ يَكُنِ اللَّهُ خَيْرَ عَبْدًا بَيْنَ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ فَاخْتَارَ مَا عِنْدَ اللَّهِ؟ فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هُوَ الْعَبْدَ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ أَعْلَمَنَا، قَالَ: «يَا أَبَا بَكْرٍ، لَا تَبْكُ، إِنَّ أَمَنَ النَّاسِ عَلَى فِي صُحْبَتِهِ وَمَالِهِ أَبُو بَكْرٍ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا مِنْ أُمَّتِي لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ، وَلَكِنْ أَخُوَّةُ الْإِسْلَامِ وَمَوَدَّتُهُ، لَا يَبْقَيْنَ فِي الْمَسْجِدِ بَابٌ إِلَّا سَدَّ إِلَّا بَابُ أَبِي بَكْرٍ» ^(٢).

[الحديث ٤٦٦- طرفاه في: ٣٦٥٤، ٣٩٠٤].



(١) قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٥٥٨): الْخَوْخَةُ بَابٌ صَغِيرٌ قَدْ يَكُونُ بِمَضْرَاعٍ، وَقَدْ لَا يَكُونُ، وَإِنَّمَا أَصْلُهَا فَتْحٌ فِي حَائِطٍ. قَالَهُ ابْنُ قُرْقُولٍ. اهـ
وَقَدْ سَأَلَ الشَّيْخُ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَا هِيَ الْخَوْخَةُ؟
فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْخَوْخَةُ أَبْوَابٌ صَغِيرَةٌ مِنَ الْبُيُوتِ عَلَى الْمَسْجِدِ، وَهِيَ خَارِجَةٌ، يَخْرُجُ مِنْهَا الْإِنْسَانُ إِلَى الْمَسْجِدِ مُبَاشَرَةً.
وَسُئِلَ أَيْضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهَلْ يَسْتَفَادُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ يُمْكِنُ لِمَنْ يَكُونُ بِجَوَارِ الْمَسْجِدِ أَنْ تَفْتَحَ لَهُ أَبْوَابُ الْمَسْجِدِ مِثْلَ هَذِهِ الْخَوْخَةِ؟
فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَمَّا الْآنَ فَلَا؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَمَرَ أَنْ تُسَدَّ الْخَوْخَاتُ وَالْأَبْوَابُ إِلَّا بَابُ أَبِي بَكْرٍ، كَمَا أَنَّ هَذَا لَا شَكَّ أَنَّ فِيهِ مَضْرَةٌ عَلَى الْمُصَلِّينَ؛ لِأَنَّهُ رَبِّهَا يَخْرُجُ صَبِيانَ مِنْ هَذَا الْبَيْتِ الْمَفْتُوحِ عَلَى الْمَسْجِدِ، وَيُلَوِّثُونَ الْمَسْجِدَ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٥٥٩): الْهَمْزَةُ فِي «إِنْ» مَكْسُورَةٌ عَلَى أَنَّهَا شَرْطِيَّةٌ، وَجَوَّزَ ابْنُ التَّيْنِ فَتَحَهَا عَلَى أَنَّهَا تَعْلِيلِيَّةٌ، وَفِيهِ نَظَرٌ. اهـ
(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٣٨٢) (٢).

٤٦٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُعْفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ يَعْلَى بْنَ حَكِيمٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ عَاصِبًا رَأْسَهُ بِخَرْقَةٍ فَقَعَدَ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ أَمَّنَ عَلَى فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ بْنُ أَبِي قُحَافَةَ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنَ النَّاسِ خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، وَلَكِنْ خُلَّةَ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ^(١)، سُدُّوا عَنِّي كُلَّ خَوْخَةٍ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ غَيْرَ خَوْخَةٍ أَبِي بَكْرٍ».

في هذا الحديث دليلٌ واضحٌ على فضل أبي بكرٍ رضي الله عنه على جميع الصحابة؛ لأنَّ النبي ﷺ ذَكَرَ ذَلِكَ بِصِغَتَيْنِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا مِنْ تَصَرُّفِ الرَّوَاةِ:

الصِّغَةُ الْأُولَى: «إِنْ أَمَّنَ النَّاسُ عَلَيَّ فِي صَحْبَتِي وَمَالِي أَبُو بَكْرٍ».

والصِّغَةُ الثَّانِيَّةُ: نَفَى فِي قَوْلِهِ: «لَيْسَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ أَمَّنَ عَلَيَّ فِي نَفْسِي وَمَالِي مِنْ أَبِي بَكْرٍ». وَيَشْمَلُ قَوْلُهُ ذَلِكَ عُمَرَ، وَعُثْمَانَ، وَعَلِيًّا، وَابْنَ مَسْعُودٍ، وَالْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَغَيْرَهُمْ، مِنَ الصَّحَابَةِ.

ثُمَّ إِنْ الرَّسُولَ ﷺ أَعْلَنَ ذَلِكَ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ، ثُمَّ إِنَّهُ أَعْلَنَهُ عَلَى الْمِنْبَرِ. فَكُلُّ هَذِهِ إشاراتٌ إِلَى فَضْلِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه.

ثُمَّ إِنَّهُ قَالَ: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنَ النَّاسِ خَلِيلًا - أَوْ مِنْ أُمَّتِي - لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ». وَفِي هَذَا رَدٌّ وَاضِحٌ وَخِزْيٌ لِلرَّافِضَةِ^(٢) الَّذِينَ يَبْغِضُونَ أَبَا بَكْرٍ، بَلْ وَيَلْعَنُونَهُ

(١) سئل الشيخ الشارح رحمته الله: مَا مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «وَلَكِنْ خُلَّةَ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ»؟

فَأَجَابَ رحمته الله: يَعْنِي ﷺ بِذَلِكَ: أَنَّ أَخُوهُ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ مِنْ كُلِّ مَحَبَّةٍ، فَلَوْ أَنَّكَ أَحْبَبْتَ شَخْصًا مَحَبَّةً عَالِيَةً جَدًّا بَلَغَتْ الْخُلَّةَ لَكَانَتِ الْأَخُوَّةُ الْإِيمَانِيَّةُ أَفْضَلَ مِنْ هَذَا؛ لِأَنَّ الْأُولَى قَدْ يَحْمِلُ عَلَيْهَا غَيْرُ الْمَحَبَّةِ الْإِيمَانِيَّةِ، وَلَكِنَّ الْأَخُوَّةَ فِي الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ، وَمَوَدَّةُ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ وَأَبْقَى.

(٢) الرافضة: سُمُّوا بِذَلِكَ لِرَفْضِهِمْ زَيْدَ بْنَ عَلِيٍّ حِينَما تَوَجَّهَ لِقَتَالِ هِشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، فَقَالَ أَصْحَابُهُ: تَبَرَّأْ مِنَ الشَّيْخَيْنِ حَتَّى نَكُونَ مَعَكَ، فَقَالَ: لَا، بَلْ أَتَوَلَّاهُمَا، وَأَتَبَرَّأُ مِمَّنْ تَبَرَّأَ مِنْهُمَا، فَقَالُوا: إِذَا نَرَفُضُكَ، فَسَمِيَتِ الرِّافِضَةُ.

وَهُمْ يَشْتَبُونَ الْإِمَامَةَ عَقْلًا، وَأَنَّ إِمَامَةً عَلِيٍّ وَتَقْدِيمَهُ ثَابِتٌ نَصًّا، وَأَنَّ الْأُئِمَّةَ مَعْصُومُونَ.

-والعيادُ بالله- ومن أُرَادِهِمُ التي يَرُدُّونَهَا صَبَاحًا وَمَسَاءً: اللَّهُمَّ الْعَنُ صَنَمِي قَرِيشٍ وَجَبَّتِيهَما وَطَاغُوتِيهَما.

يَرِيدُونَ بِذَلِكَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ -والعيادُ بالله- الَّذِينَ هُمَا أَخْصَصَ النَّاسُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالَّذِينَ هُمَا صَاحِبَاهُ حَيًّا وَمَيِّتًا، فَهُوَ فِي الدُّنْيَا لَا يَزَالُ يَقُولُ: «جِئْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، ذَهَبْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ»^(١).

وَفِي الْقُبُورِ قُبُورُهُمْ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ، وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَبْعَثُونَ مِنْ هَذَا الْمَكَانِ جَمِيعًا، وَمَعَ هَذَا فَهُمَا عِنْدَ الرَّافِضَةِ صَنَمًا قَرِيشٍ وَجَبَّتَاهُمَا وَطَاغُوتَاهُمَا -والعيادُ بالله- وَكَيْفَ يُمْكِنُ لِقَلْبٍ مُؤْمِنٍ أَنْ يَتَحَدَّثَ وَيَتَفَوَّهَ بِهَذَا بِالنِّسْبَةِ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ^(٢).

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ: عَلَى حَسَنِ خُلُقِ النَّبِيِّ ﷺ وَمُكَافَأَتِهِ لِلْمَعْرُوفِ؛ فَإِنَّهُ كَافَأَ أَبَا بَكْرٍ بِهَذِهِ الْمُكَافَأَةِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي لَوْ وُزِنَتِ الدُّنْيَا جَمِيعًا بِهَا لَرَجَحَتْ بِالدُّنْيَا. فَأَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَحِبَ الرَّسُولَ ﷺ مِنْذُ أَسْلَمَ إِلَى أَنْ مَاتَ، وَفِي الْهَجْرَةِ لَمَّا اسْتَأْذَنَهُ أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَهَاجِرَ، قَالَ: «انْتَظِرْ عَلَى رِسْلِكَ». حَتَّى أَذِنَ اللَّهُ لِرَسُولِهِ ﷺ أَنْ يَهَاجِرَ فَصَحَبَهُ^(٣).

=

وَقَالُوا بِتَفْضِيلِ «عَلِيٍّ» عَلَى سَائِرِ الصَّحَابَةِ، وَتَبَرَّءُوا مِنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَكَثِيرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَيَقُولُونَ بِرَجْعَةِ الْأَمْوَاتِ، وَأَنَّ الْأُئِمَّةَ ارْتَدَّتْ بِتَرْكِهَا إِمَامَةَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَانْظُرْ تَفَاصِيلَ مَذْهَبِهِمْ فِي: «الْبَرْهَانُ فِي مَعْرِفَةِ عَقَائِدِ أَهْلِ الْأَدْيَانِ» (ص ٣٦)، و«اعْتِقَادَاتُ فِرْقِ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ» (ص ٧٧، ٧٨)، و«رِسَالَةٌ فِي الرَّدِّ عَلَى الرَّافِضَةِ» (ص ٦٥، ٦٧).

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٣٨٩) (١٤).

(٢) سَأَلَ الشَّيْخَ الشَّارِحَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: بَغْضَ الرَّافِضَةِ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ أَلَا يَدُلُّ عَلَى بَعْدِهِمْ عَنِ الْحَقِّ؟ فَأَجَابَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هَذَا مِمَّا لَيْسَ فِيهِ شَكٌّ، وَهُوَ أَكْبَرُ دَلِيلٍ عَلَى أَنَّهُمْ لَا يَرِيدُونَ الْحَقَّ؛ إِذْ لَوْ أَرَادُوا الْحَقَّ لَكَانَ هَذَانِ الرَّجُلَانِ أَحَبَّ النَّاسِ إِلَيْهِمْ بَعْدَ الرَّسُولِ ﷺ؛ لِمَا قَامَا بِهِ مِنْ صَحْبَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَحَسَنِ الْخِلَافَةِ لِلْمُسْلِمِينَ، حَتَّى قَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «إِنْ يَطِيعُوا أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ يَرْضَوْا». وَقَالَ أَيْضًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «اقتدوا بالَّذِينَ مِنْ بَعْدِي: أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ».

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٩٠٥).

وكذلك في جميع غزواته قد شارك النبي ﷺ.

وأما المال فهاهو ﷺ يقره أنه أمنُ الناس في ماله، وفي إبقاءِ خَوْخَةَ أَبِي بَكْرٍ في المسجدِ إشارةً إلى أنه الخليفةُ من بعدِ النبي ﷺ، كما ذَكَرَ ذلك أهلُ العلمِ ^(١) - وهو واضحٌ - لأن الخليفةَ يحتاجُ إلى أن يكونَ دائماً في المسجدِ يقابلُ الناسَ، ويتكلَّمُ معهم، ويتحدَّثُ إليهم.

* * *

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨١- بابُ الْأَبْوَابِ وَالْغُلُقِ لِلْكَعْبَةِ وَالْمَسَاجِدِ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: يَا عَبْدَ الْمَلِكِ، لَوْ رَأَيْتَ مَسَاجِدَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبْوَابَهَا.

٤٦٨- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدِمَ مَكَّةَ، فَدَعَا عُثْمَانَ بْنَ طَلْحَةَ، فَفَتَحَ الْبَابَ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ، وَبِلَالٌ، وَأُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ، ثُمَّ أَغْلَقَ الْبَابَ، فَلَبِثَ فِيهِ سَاعَةً ثُمَّ خَرَجُوا. قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَبَدَرْتُ فَسَأَلْتُ بِلَالاً ^(٢) فَقَالَ: صَلَّى فِيهِ، فَقُلْتُ: فِي أَيِّ؟ قَالَ: بَيْنَ الْأُسْطُوذَاتَيْنِ، قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَذَهَبَ عَلَيَّ أَنْ أَسْأَلَهُ كَمْ صَلَّى.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٥٦٠):

قَوْلُهُ: «بَابُ الْأَبْوَابِ وَالْغُلُقِ». بفتح المعجمة واللام أي: ما يغلق به الباب.

قَوْلُهُ: «قَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ». هو الجعفي، وسُفْيَانُ هو ابنُ عيينة، وعبدُ

الملك هو اسمُ ابنِ جُرَيْجٍ.

(١) انظر: «الفتح» لابن حجر (١/ ٥٥٩).

(٢) سئل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: عند أبي داود والترمذي أن ابن عمر سأل أسامة، وهنا يقول: إنه سأل بلالاً؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: إما أنه سأل هذا مرة وهذا مرة، وإما أن يُرَجَّح ما في الصحيحين، وتكون رواية أبي داود والترمذي شاذة؛ بناء على القاعدة المعروفة.

«وقوله: «لو رأيت». محذوف الجواب، وتقديره: لَرَأَيْتَ عَجَبًا أَوْ حَسَنًا. لِاتِقَانِهَا أَوْ نَظَافَتِهَا وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وهذا السياق يدلُّ على أنها في ذلك الوقت كانت قد اندرست. اهـ

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٢- بَابُ دُخُولِ الْمُشْرِكِ الْمَسْجِدِ

٤٦٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خِيَلًا قَبْلَ نَجْدٍ، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ يَقَالُ لَهُ: ثِمَامَةُ بْنُ أَنَالٍ، فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ ^(١).
سبق ذكر هذا الحديث، وبينّا أَنَّ دُخُولَ الْكَافِرِ الْمَسْجِدَ عَلَى أَوْجِهِ، فَرَاغُوا هُنَاكَ ^(٢).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٣- بَابُ رَفْعِ الصَّوْتِ فِي الْمَسَاجِدِ.

٤٧٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْجُعَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ خُصَيْفَةَ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: كُنْتُ قَائِمًا فِي الْمَسْجِدِ، فَحَصَّبَنِي رَجُلٌ فَنَظَرْتُ فَإِذَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: اذْهَبْ فَأَتِنِي بِهِذَيْنِ، فَحِثُّهُ بِهِمَا، قَالَ: مَنْ أَتَيْتُ؟ أَوْ: مَنْ آتَيْتُ؟ قَالَا: مِنْ أَهْلِ الطَّائِفِ، قَالَ: لَوْ كُنْتُمَا مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ لَأَوْجَعْتُكُمَا، تَرَفَعَانِ أَصْوَاتَكُمَا فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

في هذا الحديث دليلٌ: على جوازِ الْحَصْبِ لِتَنْبِيهِ الْإِنْسَانِ، أَوْ مَنَادَاتِهِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَلَكِنْ لَا يَكُونُ بِحَصْيٍ مُؤْذٍ لَوْ أَصَابَهُ، بَلْ يَكُونُ بِحَصْيٍ صَغِيرٍ.

(١) رواه مسلم (١٧٦٤) (٥٩).

(٢) تقدم ذكر هذه الوجوه.

وفيه دليلٌ: على أن الحكمَ يَخْتَلِفُ باختلافِ الأشخاصِ؛ لأن عمرَ رضي الله عنه قال: لو كُتِبَ من أهلِ البلدِ لأَوْجَعْتُكُمَا. يعني: ضربًا، لأن أهلَ البلدِ يَعْرِفُونَ حُرْمَةَ النَّبِيِّ ﷺ، وأما هذانِ الرجلانِ فَمِنَ الطائِفِ، وبالتالي قد يجهلانِ هذا الأمرَ.

أو يقال: إن عمرَ رضي الله عنه لَمَّا عَلِمَ أنها من الطائِفِ أراد أن يَكْرِمَ ضيافتَهُما، ولذلك رَفَعَ الضربَ عنها إكرامًا، فيكونُ هذا من بابِ إكرامِ الضيفِ، وهذا محتملٌ أيضًا؛ لأنَّ الضيفَ يَسْتَحَقُّ الإكرامَ. ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٤٧١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَعْبٍ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنُ أَبِي حَدَرٍ دِينَارًا لَهُ عَلَيْهِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، فَارْتَفَعَتْ أَصَوَاتُهُمَا حَتَّى سَمِعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى كَشَفَ سِجْفَ حُجْرَتِهِ، وَنَادَى: «يَا كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ، يَا كَعْبُ» قَالَ: لَبَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَشَارَ بِيَدِهِ أَنْ ضَعِ الشَّطْرَ مِنْ دِينِكَ، قَالَ كَعْبٌ: قَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُمْ فَاقْضِهِ» ^(١).

في هذا الحديثِ دليلٌ على مسائل، منها:

أولاً: ما أشار إليه البخاري رحمته الله من رفعِ الصوتِ في المساجدِ، وذلك أن النبي ﷺ لم يَنْكِزْ على كَعْبٍ وَغَرِيمِهِ ^(٢).

(١) رواه مسلم (١٥٥٨) (٢٠).

(٢) سئل الشيخ الشارح رحمته الله: كيف نوفق بين حديث عمر في النهي عن رفع الصوت في المسجد، وبين حديث كعب الذي فيه عدم إنكار النبي ﷺ له ولصاحبه على رفع أصواتهما في المسجد؟ فأجاب رحمته الله: التوفيق بينهما أن نقول: إن عمر أراد ألا يتهك الناس المسجد، وأما قضية كعب فلفعل هذا الصوت كان بطبيعة الحال؛ لأن المتخاصمين في الغالب ترتفع أصواتهما. اهـ وقال ابن حجر رحمته الله في «الفتح» (١/ ٥٦٠، ٥٦١): قوله: باب رفع الصوت في المسجد. أشار بالترجمة إلى الخلاف في ذلك، فقد كرهه مالك مطلقاً، سواء في العلم، أم في غيره، وفرّق غيره بين ما =

ثانيًا: ومن فوائد هذا الحديث: العمل بالإشارة؛ لأنَّ كعبًا عمل بإشارة النبي ﷺ.
ثالثًا: ومنها: المصالحة بين الخصمين، سواءً في قضاء الدين، أو دعوى عين، أو غير ذلك^(١).

رابعًا: ومنها: جواز الصلح عن الدين ببعضه؛ لأنَّ النبي ﷺ أشار أن يضع عنه الشطر، ففعل، وهذا واضح، ولا إشكال فيه، فيما إذا كان الدين حالًا.
فإذا كان رجل عليه مائة ألف مثلاً، وأخضر خمسمائة، وقال لغريمه: ضغ عني خمسمائة. ففعل فلا بأس.

وهذا فيما إذا كان الدين حالًا، وأما إذا كان مؤجلًا، وصالح ببعضه عن كله مع التعجيل فهذا محل خلاف بين العلماء هل يجوز أم لا^(٢)؟
والصحيح: أنه جائز.

ومثال ذلك: رجل له على آخر مائة ألف مؤجلة إلى سنة، فقال المدين: سأعطيك

==

يتعلق بغرض ديني أو نفع دنيوي وبين ما لا فائدة فيه، وساق البخاري في الباب حديث عمر الدال على المنع، وحديث كعب الدال على عدمه، إشارة منه إلى أن المنع فيما لا منفعة فيه، وعدمه فيما تلجى الضرورة إليه. اهـ

(١) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: هل يؤخذ من حديث كعب بن مالك رضي الله عنه أن للقاضي أن يعرض الصلح على الخصمين، حتى لو رأى أن أحد الخصمين له الحق على الآخر؟
فأجاب رحمه الله: إذا كان في المسألة محاكمة بين الخصمين فلا، فلو تحاكم رجلان إلى القاضي، وهو يعلم أن الحق لأحدهما على الآخر فإنه لا يجوز أن يعرض الصلح إلا إذا صرح فقال: أنا أعرف أن الحق معك يا فلان، ولكن ائذن لي أن أصلح بينكما.

فإذا كان لا يعلم لمن الحق من الخصمين فلا بأس كذلك أن يعرض الصلح عليهما.

(٢) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: ألا يكون في القول بجواز وضع جزء من الدين لتعجيل الوفاء به تضييع لحق الدائن؟

فأجاب رحمه الله: نحن قد قلنا: إن الدائن يجوز له وضع جزء من الدين لتعجيل الوفاء به، ولم نقل: يجب، فالدائن ليس مجبرًا على ذلك، بل إننا نقول له: إن شئت أن تصالحه بالشرط، أو بالربع، أو ما أشبه ذلك فافعل، وإلا فليتي حقك حتى يحل أجله فتأخذه كاملاً.

الآن ثمانين ألفاً، وتَصَعُّ عني عشرين ألفاً ففعل.
فالصواب: أن هذا جائز، وليس من الربا في شيء بل هو عكس الربا؛ لأن الربا زيادة، وهذا نقص، ثم إن فيه مصلحة للطرفين.
فالطالب مصلحة تعجيل حقه.

والمطلوب مصلحة إسقاط بغض الدين، فكلاهما له مصلحة.
فالصواب: جواز هذه المسألة؛ أي: أن يصالح عن حقه المؤجل ببعضه حالاً^(١).
وأما إذا كان حالاً فلا إشكال في جوازه، ولا أظن فيه خلافاً؛ لأن غايته أنه إبراء من بقية الدين.

وفي هذا الحديث دليل: على أن من جواب الداعي أن يقول المجيب: لبيك وهذا يعني أنه ليس خاصاً بتلبية الحج، بل يجوز أن تلبي حتى المخلوق، وقد كان النبي ﷺ إذا رأى ما يُعجبه من الدنيا قال: «لبيك إن العيش عيش الآخرة»^(٢).
وهذا العلاج للنفس؛ لأن النفس إذا رأت ما يُعجبها فربما تميل إليه، وتعرض عن ذكر الله، فإذا قال الإنسان: لبيك؛ أي: استجابة لله ﷻ، فصل النفس عما تتعلق به من أمور الدنيا.
ثم أتى ﷺ بالتعليل الذي يوجب الإقبال على الآخرة دون الدنيا، وهو قوله ﷺ: «إنَّ العيش عيش الآخرة».

وصدق رسول الله ﷺ، فالدنيا ليس عيشها كاملاً، وذلك للآتي:
أولاً: لقصر مدته.

(١) انظر: «منار السبيل» (٣٤٧/١)، و«الروض المربع» (١٩٨/٢)، و«المغني» (٢١/٧، ٢٢).

(٢) رواه الشافعي في «مسنده» (١٢٢/١)، ومن طريقه البيهقي في «سننه الكبرى» (٤٥/٥)، (٤٨/٧) مرسلًا. وقال ابن الملقن رحمه الله في «خلاصة البدر المنير» (٣٦٠/١): رواه الشافعي والبيهقي من رواية مجاهد كذلك مرسلًا، وفيه سعيد القداح، وقد وثقه ابن معين وغيره، وإن قال بعضهم: إنه ليس بحجة، وقال الرافعي: إنه ثابت فيه وقفة، ورواه الحاكم متصلًا بدون سعيد من رواية عكرمة، عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ وقف بعرفات، فلما قال: «لبيك اللهم لبيك». قال: «إن الخير خير الآخرة». وقال: حديث صحيح.

ثَانِيًا: لَتَنْغُصَهُ، فَإِنَّهُ لَا يَكَادُ يَمُرُّ بِكَ يَوْمٌ مِنَ الدَّهْرِ إِلَّا وَجَدْتَ مَا يَنْغُصُ عَلَيْكَ عَيْشَكَ إِمَّا فِي نَفْسِكَ، وَإِمَّا فِي أَهْلِكَ، وَإِمَّا فِي مَجْتَمَعِكَ، وَإِمَّا فِي الدِّينِ، وَإِمَّا فِي الدُّنْيَا، وَفِي هَذَا يَقُولُ الشَّاعِرُ الْحَكِيمُ:

فِيَوْمٍ عَلَيْنَا وَيَوْمٍ لَنَا وَيَوْمٍ نُسَاءُ وَيَوْمٍ نُسَرُّ^(١).

وهذا البيتُ يشهدُ له قوله تعالى: ﴿وَلَكَ الْآيَاتُ نُدَاوِلَهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ [التَّوْبَةُ: ١٤٠].

فالحاصلُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صادقٌ في قوله: «إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ».

والآنَ لِنَفْرِضْ أَنَّ هُنَاكَ رَجُلًا هُوَ أَنْعَمُ مَا يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا، لَكِنَّهُ إِذَا رَأَى مَا هُوَ فِيهِ مِنَ النِّعَمِ، وَعَلِمَ أَنَّهُ زَائِلٌ عَنْهُ بِالمَوْتِ أَوْ غَيْرِهِ فَإِنَّهُ سَيَكُونُ مَهْمومًا؛ لِفَوَاتِ هَذَا النِّعَمِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

لَا طَيْبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْغَصَةٌ لَدَاتُهُ بِادِّكَارِ المَوْتِ وَالمَرَمِ^(٢)



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٤- بَابُ الْحَلْقِ وَالْجُلُوسِ فِي الْمَسْجِدِ.

٤٧٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ، وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ مَا تَرَى فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ؟ قَالَ: «مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ الصُّبْحَ صَلَّى وَاحِدَةً فَأَوْتَرَتْ لَهُ مَا صَلَّى» وَإِنَّهُ كَانَ يَقُولُ: اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ وَتَرَا، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِهِ^(٢).

[الحديث ٤٧٢-- أطرافه في: ٤٧٣، ٩٩٠، ٩٩٥، ١١٣٧].

(١) البيتُ لِلنَّبْرِ بْنِ تَوَلَّبَ، وَهُوَ موجودٌ في: «المستطرف» (١/ ٧٩). و«العقد الفريد» (٣/ ٧٤)، و«معجم الهوامع» (١/ ٣٨٢)، و«الكتاب» (١/ ٨٦)، و«حماسة البحرى» (١/ ١٤٩)، و«السحر الحلال» (١/ ٥٩).

(٢) انظر: «أوضح المسالك» (١/ ٢١٩)، و«شرح ابن عقيل» (١/ ٢٧٤)، و«معجم الهوامع» (١/ ٤٢٨).

٤٧٣- حدثنا أبو النعمان، قال: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ فَقَالَ: كَيْفَ صَلَاةُ اللَّيْلِ؟ فَقَالَ: «مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيتَ الصُّبْحَ فَأَوْتِرْ بِوَاحِدَةٍ تُوتِرُ لَكَ مَا قَدْ صَلَّيْتَ»^(١).

قَالَ الْوَلِيدُ بْنُ كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي عُبيدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُمْ أَنَّ رَجُلًا نَادَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ^(٢).

قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (١/٥٦٢، ٥٦٣):

❖ قوله: «بَابُ الْحَلْقِ». بفتح المهملة، ويجوز كسرُها، واللام مفتوحة على كل حالٍ: جمعُ حلقة، بإسكانِ اللام على غير قياس، وحكي فتحها أيضًا.

❖ قوله: «عن عُبيدِ اللَّهِ». هو ابنُ عُمَرَ العُمري.

❖ قوله: «سأل رجلٌ». لم أوقف على اسمه.

❖ قوله: «ما ترى؟». أي: ما رأيك؟ من الرأي، ومن الرؤية؛ بمعنى: العلم.

و«مَثْنَى مَثْنَى» بغير تنوين؛ أي: اثنتين اثنتين، وكرر تأكيدًا.

❖ قوله: «فأوتر». بفتح الراء؛ أي: تلك الواحدة.

❖ قوله: «وإنه كان يقول». بكسر الهمزة على الاستثناف، وقائل ذلك هو نافع،

والضمير لابن عمر.

❖ قوله: «بالليل». هي في رواية الكُشْمِيهَنِيِّ والأصيلي فقط.

❖ قوله: «في طريقِ أَيُّوبَ، عن نافع». «توتر» بالجزم جوابًا للأمر وبالرفع على

الاستثناف، وزاد الكُشْمِيهَنِيُّ والأصيلي: «لك».

(١) رواه مسلم (٧٤٩) (١٤٥).

(٢) علقه البخاري رحمه الله بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١/٥٦٢)، وقد وصله الإمام مسلم رحمه الله في صحيحه (٧٤٩) (١٥٦) قال: حدثنا هارون بن عبد الله، وأبو كريب، قالا: حدثنا أبو أسامة، حدثنا الوليد بن كثير به. «التعليق» (٢/٢٤٣).

قوله: «قال الوليد بن كثير». هذا التعليق وصله مسلم، من طريق أبي أسامة، عن الوليد، وهو بمعنى حديث نافع، عن ابن عمر، وسيأتي الكلام على ذلك مفصلاً في كتاب الوتر، إن شاء الله تعالى.

وأراد البخاري بهذا التعليق بيان أن ذلك كان في المسجد؛ لئتم له الاستدلال لما تَرَجَّمَ له، وقد اعترضه الإسماعيلي فقال: ليس فيما ذُكر دلالة على الحلق، ولا على الجلوس في المسجد بحال.

وأجيب بأن كونه كان في المسجد صريح من هذا المعلق.

وأما التحلق فقال المهلب: شبه البخاري جلوس الرجال في المسجد حول النبي ﷺ، وهو يخطب بالتحلق حول العالم؛ لأن الظاهر أنه ﷺ لا يكون في المسجد، وهو على المنبر إلا وعنده جمع جلوس مُحَدِّقِينَ به، كالمُتَحَلِّقِينَ. والله أعلم.

وقال غيره: حديث ابن عمر يتعلّق بأحد رُكْنِي التَّرجَةِ، وهو الجلوس، وحديث أبي واقد يتعلّق بالركن الآخر، وهو التحلق.

وأما ما رواه مسلم، من حديث جابر بن سمرة، قال: دخل رسول الله ﷺ المسجد، وهم حلق، قال: «ما لي أراكم عِزِينَ» فلا معارضة بينه وبين هذا؛ لأنه إنما كره تحلقهم على ما لا فائدة فيه، ولا منفعة بخلاف تحلقهم حوله؛ فإنه كان لسماح العلم والتعلم منه. اهـ.



ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٧٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف، قال: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّ أَبَا مَرْثَةَ مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ، قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، فَأَقْبَلَ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ، فَأَقْبَلَ اثْنَانِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَذَهَبَ وَاحِدٌ، فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَرَأَى فُرْجَةَ فَجَلَسَ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَجَلَسَ خَلْفَهُمْ، فَلَمَّا فَرَغَ رَسُولُ

اللَّهُ ﷻ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ عَنِ الثَّلَاثَةِ؟ أَمَّا أَحَدُهُمْ فَأَوَى إِلَى اللَّهِ فَأَوَاهُ اللَّهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَاسْتَحْيَى فَاسْتَحْيَى اللَّهُ مِنْهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَأَعْرَضَ فَأَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ»^(١).

في هذا الحديث دليلٌ على مسائل، منها:

١- جواز التحلُّق في المسجد إلا أنه يُنْهَى عن ذلك في يوم الجمعة؛ لئلا يَضِيقَ على المتقدمين إلى المسجد، فإن لم يَكُنْ تَضِيقٌ فلا حَرَجَ.

٢- من فوائد هذا الحديث: أن تحية المسجد ليست بواجبة؛ لأنَّ هؤلاء الثلاثة ما منهم أحدٌ صَلَّى تحية المسجد، وهذا الاستدلالُ قد يَنَارُغُ فيه، فيقال: إنَّ هذه قضيةٌ عَيْنٍ، فيَحْتَمِلُ أنه ليس منهم أحدٌ على وضوءٍ، ويَحْتَمِلُ أنهم صَلَّوْا، ثم حضروا إلى المجلس، وإذا وُجِدَ الاحتمالُ بطلَ الاستدلالُ.

٣- وفي هذا الحديث: جواز الدخول في الفُرْجَةِ في المجلس؛ لأنَّ أحدَ الثلاثة رأى فُرْجَةً، فجلسَ فيها، وهذا إذا كان هناك فُرْجَةً، وأما إذا لم يَكُنْ فُرْجَةً، ولكن كان المكانُ واسعًا فهنا يقولُ الداخلُ: تَفَسَّحُوا حتى يجلسَ.

وأما الجلوسُ في وَسْطِ الْحَلْقَةِ فإنه منْهِي عنه^(٢)؛ ويكونُ ذلك بأن يَتَقَدَّمَ الداخلُ فيجلسَ بينَ يَدَيِ الْجُلُوسِ^(٣) وَسْطَ الْحَلْقَةِ.

٤- وفي هذا الحديث دليلٌ: على ثبوتِ الحياءِ لله؛ لقوله «وَأَمَّا الْآخَرُ فَاسْتَحْيَى فَاسْتَحْيَى اللَّهُ مِنْهُ». وقد ثَبَتَ هذا أيضًا في القرآن، قد قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيَى أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦]، وقال: ﴿إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ يُؤْذِي النَّاسَ فَيَسْتَحْيَى مِنْكُمْ وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيَى مِنْ الْحَقِّ﴾ [الاحزاب: ٥٣]. ومما وَرَدَ أيضًا في السنة: قولُ النبي ﷺ «إِنَّ اللَّهَ حَيِّي كَرِيمٌ»^(٤).

(١) رواه مسلم (٢١٧٦) (٢٦).

(٢) روى أحمد في «مسنده» (٣٨٤/٥) (٢٣٢٦٣)، وأبو داود (٤٨٢٦)، والترمذي (٢٧٥٣)، وقال:

حسن صحيح، عن حذيفة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ لعن من جلس وسط الحلقة.

(٣) جُلُوس: جمع جالس. «المعجم الوسيط» (ج ١ س).

(٤) أخرجه أبو داود (١٤٨٨)، والترمذي (٣٥٥١)، وابن ماجه (٣٨٦٥)، وصححه ابن حبان (٢٣٩٩)،

والحياءُ صفةٌ كمالٍ، وليس حياءُ الله كحياءِ الآدمي؛ فإنَّ الآدمي إذا اعتراه الحياءُ يجدُ من نفسه شيئاً من الجبنِ وعدمِ القدرةِ على الكلامِ، أو على العملِ، وأمَّا الله ﷻ فإنه مُنزَّهٌ عن ذلك، فحياءُ الله مُنزَّهٌ عن النقصِ.

٥- وفي هذا الحديثِ من الفوائد: خطورةُ تركِ الجلوسِ في مجالسِ الذِّكْرِ؛ لقوله ﷺ «وَأَمَّا الْآخِرُ فَأَعْرَضَ فَأَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ».

وبناءً على ذلك فإنه ينبغي للإنسان -إذا مرَّ بحلقةِ ذكْرٍ، ولم يكن هناك شُغْلٌ أَهَمَّ- أن يجلسَ حتى لا يكونَ ممَّنْ أَعْرَضَ، فأعرضَ الله عنه.

٦- وفي هذا الحديثِ: إثباتُ الصفاتِ الفعليةِ لله ﷻ، والصفاتُ الفعليةُ هي المتعلقةُ بمشيئته؛ لقوله ﷺ «فَاوَاهُ اللَّهُ» وقوله «فَأَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ».

ومذهبُ السلفِ وأئمةِ الخلفِ أن الأفعالَ الاختياريةَ ثابتةٌ لله ﷻ، وأنه يفعلُ مايشاءُ، متى شاء.

وأنكرَ ذلك أهلُ التعطيلِ، وقالوا: لا يمكنُ أن تكونَ له صفاتُ الأفعالِ الاختياريةِ؛ وذلك لأنها حوادثٌ، والحوادثُ لا تقومُ إلا بحدوثِ.

ولا شكَّ أن هذه قضيةٌ عقليةٌ مُصادمةٌ للنصِّ، فتكونُ باطلةً، وإثباتُ الصفاتِ الفعليةِ من إثباتِ صفاتِ كمالِ الله، لأنَّ مَنْ يفعلُ أكملُ ممَّنْ لا يفعلُ، وهذا أمرٌ لا إشكالَ فيه.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٥- باب الاستلقاء في المسجد ومد الرجل.

٤٧٥- حدثنا عبد الله بن مسلمة، عن مالك، عن ابن شهاب، عن عباد بن تميم، عن عمه أنه رأى رسول الله ﷺ مُسْتَلْقِيًا فِي الْمَسْجِدِ وَاضِعًا إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى^(١).
وَعَنِ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ قَالَ: كَانَ عُمَرُ وَعُثْمَانُ يَفْعَلَانِ ذَلِكَ^(٢).
[الحديث ٤٧٥ - طرفاه في: ٥٩٦٩، ٦٢٨٧].

وهذا من التواضع العظيم، أن يكون إمام الأمة يستلقي في المسجد، ويراه الناس. وفيه دليل: على جواز الاستلقاء على الظهر، وهو لا إشكال فيه إذا كان الإنسان في حالة اليقظة^(٣)، وأما في حال النوم فالأفضل أن ينام على الجنب الأيمن كما جاءت به السنة^(٤).

(١) رواه البخاري (٤٧٥)، وطرفاه في: (٦٢٨٧، ٥٩٦٩). ومسلم (٢١٠٠) (٧٥).

(٢) قال الحافظ رحمه الله في «الفتح» (١/ ٥٦٣): قوله: (وعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب) هو معطوف على الإسناد المذكور، وقد صرح بذلك أبو داود في روايته عن القعنبى، وهو كذلك في «الموطأ»، وقد غفل عن ذلك من زعم أنه معلق. اهـ.
وانظر: «تغليق التعليق» (٢/ ٢٤٤).

(٣) سئل الشيخ رحمه الله: جاء عن النبي ﷺ في حديث آخر أنه نهى عن وضع إحدى الرجلين على الأخرى في وضع الاستلقاء؟

فأجاب رحمه الله: يحمل هذا النهي على ما إذا خاف انكشاف العورة.
وسئل أيضاً رحمه الله: بعض الناس يقولون: إنه لا يجوز مد الرجل تجاه القبلة تعظيماً لها فهل هذا صحيح؟
فأجاب رحمه الله: هذا ليس له وجه، بل إن الفقهاء رحمهم الله قد قالوا: إذا كان الإنسان مريضاً فإنه يجوز أن يصلي مُسْتَلْقِيًا، ورجلاه للقبلة.
فإن قيل: هذه حال ضرورة؟

فالجواب: وإن كانت حال ضرورة فإن هذا جائز مطلقاً، سواء في ذلك حال الضرورة، وغير الضرورة.

(٤) ومن ذلك ما رواه البخاري (٦٣١١)، ومسلم (٢٧١٠) (٥٦)، عن البراء بن عازب رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «إذا أخذت مضجعتك فتوضأ وضوءك للصلاة، ثم اضطجع على شقك الأيمن...» الحديث.

فلو قال قائلٌ: وضع الرجل على الأخرى هو كما قلتم لا إشكال فيه، ولكن لو أن الإنسان فرّق بين رجله في حال الاستلقاء، وهذا في الغالب أشد راحةً، ولهذا نجد بعض الناس يرتاح تمامًا إذا فرّق بين رجله، وهو مُستلقٍ فهل هذا جائز؟
الجواب: يقال: كل إنسان بحسبه، فقد يرتاح أيضًا إذا وضع إحدى رجله على الأخرى. ثم إن وضع إحدى الرجلين على الأخرى قد يتعين إذا كان سببًا لستر عورته؛ مثل أن يكون الإزار ضيقًا؛ فإن الإزار الضيق لو فتحت الرجلين انكشمش إلى فوق، فيندو من عورته ما يندو.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٨٦- باب الْمَسْجِدِ يَكُونُ فِي الطَّرِيقِ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ بِالنَّاسِ.
وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ، وَأَيُّوبُ، وَمَالِكٌ^(١).

٤٧٦- حدثنا يحيى بن بكير، قال: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: لَمْ أَغْقِلْ أَبَوَيَّ إِلَّا وَهُمَا يَدِينَانِ الدِّينَ، وَلَمْ يَمُرَّ عَلَيْنَا يَوْمٌ إِلَّا يَأْتِينَا فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَرَفِي النَّهَارِ بُكْرَةً وَعَشِيَّةً، ثُمَّ بَدَأَ لِأَبِي بَكْرٍ، فَأَبْتَنَى مَسْجِدًا بِفَنَاءِ دَارِهِ فَكَانَ يَصَلِّي فِيهِ وَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ، فَيَقِفُ عَلَيْهِ نِسَاءُ الْمُشْرِكِينَ وَأَبْنَاؤُهُمْ يَعْجَبُونَ مِنْهُ وَيَنْظُرُونَ إِلَيْهِ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَجُلًا بَكَّاءً لَا يَمْلِكُ عَيْنَيْهِ إِذَا قَرَأَ الْقُرْآنَ، فَأَفْرَعَ ذَلِكَ أَشْرَافَ قُرَيْشٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ.

[الحديث ٤٧٦- أطرافه في: ٢١٣٨، ٢٢٦٣، ٢٢٦٤، ٢٢٩٧، ٣٩٠٥، ٤٠٩٣،

٥٨٠٧، ٦٠٧٩].

(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، ولم يذكر ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ لا في «الفتح» (١/٥٦٤)، ولا في «التعليق» (٢/٢٤٤) من وصل هذه الآثار.

هذه الترجمة فيها أنه يجوز أن يبني الإنسان في الطريق مسجداً^(١)، لكن بشرط أن لا يضرّ بالمارة، فإن أضرّ بهم مُنِع من بنائه، وذلك لسبق حقهم، فيكون هذا المسجد وارداً عليهم^(٢).

ثم استشهد المؤلف رحمه الله بما فعله أبو بكرٍ حيث ابْتَنَى مسجداً بفناء داره، وفناء الدار يكون خارجها، وعليه فإنه يلزم أن يكون هذا المسجد في الطريق. ولكنه رحمه الله قيده بأن لا يكون في ذلك ضررٌ على الناس.

وفي هذا الحديث: حسنُ خُلُقِ النبي ﷺ، وحسنُ قيامه بحقِّ صحبه حيث كان يأتي لأبي بكرٍ بُكرةً وعشيةً.

وفي هذا الحديث أيضاً دليل: على تأثير القرآن علي مَنْ سمعه حيث إن النساء، والأبناء كانوا يعجبون من قراءة أبي بكرٍ رحمه الله، وينظرون إليه، فيتأثرون بهذا، ولهذا فزع أشرافُ قريش.



(١) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: في بعض الأماكن يكون المسجد بعيداً عن أصحاب المَحَلات، فيقرشون سَجادة أمام أحد المحلات؛ ليصلوا جماعة، فهل هذا الحديث دليل على الجواز؟ فأجاب رحمه الله: قد يقال بهذا، وقد لا يقال به؛ لأن فعل أبي بكر كان في مكة قبل تمام الأحكام واستبانتها، وقبل وجوب صلاة الجماعة أيضاً.

فسئل رحمه الله: فهل نجيزهم إذا كان المسجد بعيداً؟

فأجاب رحمه الله: الظاهر أنه يجوز، لكن لا بد أن يستأذنوا حاكم البلد.

(٢) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: إذا كان المسجد سابقاً، ولكن بدا لأهل البلد أن يجعلوا مكانه طريقاً فهل يُهدم المسجد؟

فأجاب رحمه الله: إذا كان المسجد سابقاً فإنه يحترم، ولا يهدم من أجل الطريق.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٧- باب الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ السُّوقِ.

وَصَلَّى ابْنُ عَوْنٍ ^(١) فِي مَسْجِدٍ فِي دَارٍ يَغْلُقُ عَلَيْهِمُ الْبَابُ ^(٢).

٤٧٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «صَلَاةُ الْجَمِيعِ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَصَلَاتِهِ فِي سُوقِهِ خَمْسًا وَعِشْرِينَ دَرَجَةً، فَإِنْ أَحَدُكُمْ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ، وَآتَى الْمَسْجِدَ لَا يَرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ، لَمْ يَخْطُ خُطْوَةً إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً وَحَطَّ عَنْهُ خَطِيئَةٌ حَتَّى يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ، وَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ كَانَ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَتْ تَحْسِبُهُ، وَتُصَلِّي - يَعْنِي عَلَيْهِ - الْمَلَائِكَةُ مَا دَامَ فِي مَجْلِسِهِ الَّذِي يَصَلِّي فِيهِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ، مَا لَمْ: يَحْدُثْ فِيهِ».

قَوْلُهُ: «بَابُ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ السُّوقِ». كَأَنَّ هَذَا مَسْجِدٌ خِلَافُ الْمَسَاجِدِ الْعَامَةِ الَّتِي تُبْنَى بِالْأَحْيَاءِ وَالْأَمْوَالِ، وَلَعَلَّهَا مِثْلُ الْمَسَاجِدِ الَّتِي يَشِيرُ إِلَيْهَا السَّائِلُ قَبْلَ قَلِيلٍ ^(٢).

قَوْلُهُ: «وَصَلَّى ابْنُ عَوْنٍ فِي مَسْجِدٍ فِي دَارٍ يَغْلُقُ عَلَيْهِمُ الْبَابُ». كَأَنَّهُ يَوْجَدُ مُصَلًى لِهَذَا الْبَيْتِ، يَغْلُقُ عَلَيْهِ الْبَابُ، وَيَصَلُّونَ فِيهِ، وَهُوَ مَبْنِي عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْوَاجِبَ فَعْلُ الْجَمَاعَةِ، سِوَاءُ كَانَتْ فِي الْمَسْجِدِ، أَوْ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ، وَعَلَيْهِ فَلَوْ أَنَّ النَّاسَ صَلَّوْا جَمَاعَةً فِي دُورِهِمْ لَكَفَى.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ إِقَامَةِ الْجَمَاعَةِ فِي الْمَسَاجِدِ، وَأَنَّ أَقْلَ مَا يَقَالُ فِي ذَلِكَ: إِنَّهُ فَرَضُ كِفَايَةٍ. وَأَمَّا أَنْ نَقُولَ لِلنَّاسِ ابْتُئُوا الْمَسَاجِدَ، وَأَنْتُمْ بِالْخِيَارِ إِنْ شِئْتُمْ فَصَلُّوا فِيهَا،

(١) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ بْنُ أَزْطَبَانَ، الْإِمَامُ الْقُدْوَةُ، عَالِمُ الْبَصْرَةِ، أَبُو عَوْنٍ الْمُزَنِيُّ، مَوْلَاهُمُ الْبَصْرِيُّ الْحَافِظُ، تَوَفَّى رَحِمَهُ اللَّهُ سَنَةَ إِحْدَى وَخَمْسِينَ وَمِائَةً. وَانْظُرْ: «السَّيَرُ» (٦/ ٣٦٤)، وَ«طَبَقَاتُ الْحَفَازِ» (١/ ٧٦)، وَ«خِلَاصَةُ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (٢/ ٨٦).

(٢) عُلِقَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي صَحِيحِهِ بِصِيغَةِ الْجَزْمِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْحَافِظُ لَا فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٥٦٤، ٥٦٥)، وَلَا فِي «التَّغْلِيْقِ» (٢/ ٢٤٤) مِنْ وَصْلِهِ.

(٢) يَعْنِي رَحِمَهُ اللَّهُ: الْمَسَاجِدَ الَّتِي يَجْعَلُهَا أَصْحَابُ الْمَحَلَّاتِ الَّذِينَ مَسَاجِدُهُمْ بَعِيدَةٌ عَنْ مَحَلَّاتِهِمْ.

وإن شئتم فصلُّوا في بيوتكم جماعةً فهذا بعيدٌ^(١).

ثم ذكرَ حديثَ أبي هريرة رضي الله عنه، والشاهدُ منه: قوله ﷺ «صلاةُ الجميعِ تزيدُ على صلاتِهِ في بيته وصلاتِهِ في سوقِهِ».

فهذا مما يدلُّ على أن الرجلَ قد يصلي في السوقِ.

واستدلَّ بعضُ العلماءِ بهذا الحديثِ على أنَّ صلاةَ الجماعةِ ليست بواجبةٍ؛ لأنَّ قوله: «تزيدُ على صلاتِهِ في بيته وفي سوقِهِ». يدلُّ على إقرارِ ذلك، وأن صلاةَ الجماعةِ أفضلُ من هذا.

فيقالُ في الجوابِ عن هذا: هذا الحديثُ من الأحاديثِ المُتَشَابِهَةِ، والواجبُ أن يردَّ المُتَشَابِهُ إلى المُحْكَمِ، وهو وجوبُ صلاةِ الجماعةِ؛ فإنَّ النصوصَ في ذلك ظاهرةٌ^(٢).

وفي هذا الحديثِ أيضًا دليلٌ: على أنَّ كتابةَ أجرِ الخطي تَنْتَهِي بدخولِ المسجدِ^(٣)، لكن يأتي ما هو أفضلُ من ذلك، وهو أنه إذا دَخَلَ المسجدَ فإنه لا يزَالُ في صلاةٍ ما

(١) أعلم -رحمك الله- أنه قد اختلف أهل العلم رحمهم الله في حكم صلاة الجماعة للرجال في المسجد على ثلاثة أقوال، وهي: الوجوب والاستحباب وفرض كفاية. وتَمَّ أقوالُ آخر في المسألة لا يتسع المقام لذكرها.

(٢) ومن ذلك:

١- ما رواه مسلم (٦٥٣) (٢٥٥)، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: أتى النبي ﷺ رجلٌ أعمى، فقال: يا رسول الله، إنه ليس لي قائد يقودني إلى المسجد، فسأل رسولَ الله ﷺ أن يرخصَ له فيصلي في بيته، فرخصَ له، فلما ولى دعاه فقال: «هل تسمع النداء بالصلاة؟» قال: نعم. قال: «فأجب».

٢- ما رواه أبو داود (٥٥١)، وابن ماجه (٧٩٣)، عن ابن عباس رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «من سمع النداء فلم يأتِهِ؛ فلا صلاةَ له، إلا من عذر».

(٣) سئل الشيخ الشارح رحمته الله: لو ذهب الإنسان بسيارته إلى المسجد وهو متوضئ، فهل يُبْطَلُ ذلك ثواب الخطي إلى المسجد؟

فأجاب رحمته الله: الظاهر -والله أعلم- أنه لا يُبْطَلُ أجر الخطي، وأن خُطوةَ السيارة كخطوته، لكنني أنصح الإنسان القادر على المشي ألا يأتي المسجد بالسيارة، ولكن لِيَمْشِ؛ وذلك لأن المشي فيه فائدة كبيرة للبدن، وإذا تَعَوَّد الإنسان ألا يسير إلا بالسيارة حصل عليه ضرر.

كَانَتْ الصَّلَاةُ تَحْبُسُهُ.

وهذا أفضل من كتابة ثوابِ الخُطَى لأنَّ هذا هو المقصودُ والخُطَى وسيلةٌ لا غايةٌ، والغايةُ بلا شكَّ أفضلُ من الوسيلةِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٨- بابُ تَشْبِيكِ الْأَصَابِعِ فِي الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ.

٤٧٨، ٤٧٩- حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ بَشْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ قَالَ: حَدَّثَنَا

وَاقِدٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ -أَوْ ابْنِ عَمْرِو-: شَبَّكَ النَّبِيُّ ﷺ أَصَابِعَهُ.

[الحديث ٤٧٩- طرفه في: ٤٨٠].

٤٨٠- وَقَالَ عَاصِمٌ بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ

أَبِي، فَلَمْ أَحْفَظْهُ، فَقَوْمَهُ لِي وَاقِدٌ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، وَهُوَ يَقُولُ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو، كَيْفَ بَكَ إِذَا بَقِيتَ فِي حُتَالَةٍ^(١) مِنَ النَّاسِ بِهَذَا؟»^(٢).

٤٨١- حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي

بُرْدَةَ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ

يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا» وَشَبَّكَ أَصَابِعَهُ^(٣).

[الحديث ٤٨١- طرفاه في: ٢٤٤٦، ٦٠٢٦].



(١) أي: أراذلهم. وانظر: «النهاية» لابن الأثير (ح ٣ ل).

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١/ ٥٦٥)، وقد وصله إبراهيم الحربي في

«غريب الحديث» له، قال: حدثنا عاصم بن علي، حدثنا عاصم بن محمد، عن واقد، سمعت أبي

يقول: قال عبد الله: قال رسول الله ﷺ، فذكره.

«فتح الباري» (١/ ٥٦٦)، و«تغليق التعليق» (٢/ ٢٤٥، ٢٤٦).

(٣) رواه مسلم (٢٥٨٥) (٦٥).

٤٨٢- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ شَمِيلٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِحْدَى صَلَاتَيْ الْعِشِيِّ ^(١) - قَالَ ابْنُ سِيرِينَ: سَمَّاها أَبُو هُرَيْرَةَ وَلَكِنْ نَسِيتُ أَنَا - قَالَ: فَصَلَّى بِنَا رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، فَقَامَ إِلَى خَشَبَةٍ مَعْرُوضَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَاتَّكَأَ عَلَيْهَا كَأَنَّهُ غَضْبَانٌ، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، وَوَضَعَ خَدَّهُ الْأَيْمَنَ عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى، وَخَرَجَتِ السَّرْعَانُ ^(٢) مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ، فَقَالُوا: قَصُرَتِ الصَّلَاةُ، وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فَهَابَا أَنْ يَكَلِّمَاهُ، وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ فِي يَدَيْهِ طَوْلٌ، يَقَالُ لَهُ: ذُو الْيَدَيْنِ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْسَيْتَ أَمْ قَصُرَتِ الصَّلَاةُ؟ قَالَ: «لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تُقْصَرْ»، فَقَالَ: «أَكَمَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟» فَقَالُوا: نَعَمْ، فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى مَا تَرَكَ ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، وَكَبَّرَ، ثُمَّ كَبَّرَ، وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ، أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ، فَرُبَّمَا سَأَلُوهُ ثُمَّ سَلَّمَ. فَيَقُولُ: نَبُئْتُ أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ قَالَ: ثُمَّ سَلَّمَ ^(٣).

[الحديث ٤٨٢ - أطرافه في: ٧١٤، ٧١٥، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ٦٠٥١، ٧٢٥٠].

التشبيك بين الأصابع في المسجد وغيره جائز إلا أنه لِمُتَنَظِّرِ الصَّلَاةِ لَا يَنْبَغِي ^(٤)،

(١) يريد **صلاة الظهر أو العصر**؛ لأن ما بعد الزوال إلى المغرب عِشِيٌّ.

والعِشِيّ - بفتح العين، وكسر السين، وتشديد الياء.

وانظر: «النهاية» لابن الأثير (ع ش ي) وشرح النووي على مسلم (٣/ ٧٦).

(٢) قال النووي **رَخَّالَةً** في شرحه على مسلم (٣/ ٧٦): السَّرْعَانُ بفتح السين والراء، هذا هو الصواب الذي قاله

الجمهور من أهل الحديث واللغة، وهكذا ضبطه المتقنون، والسرعان: المسرعون إلى الخروج.

ونقل القاضي عياض عن بعضهم إسكان الراء، ويكون جمع سريع؛ «كفَقِيزٍ وَفُقْزَانٍ» و«كُتِيبٌ وَكُتُبَانٌ». اهـ.

(٣) أخرجه مسلم (٥٧٣) (٩٧).

(٤) ومما يدل على ذلك:

١- ما رواه الدارمي (١/ ٣٢٦)، والحاكم في «المستدرک» (١/ ٢٠٦)، عن أبي هريرة **رضي الله عنه** قال:

قال رسول الله ﷺ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فِي بَيْتِهِ، ثُمَّ أَتَى الْمَسْجِدَ، كَانَ فِي صَلَاةٍ حَتَّى يَرْجِعَ، فَلَا يَفْعَلُ

هَكَذَا»، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ.

قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وقال الألباني في «الإرواء» (٢/ ١٠٢):

وأما بعد الصلاة فلا بأس به.

فقد استشهد المؤلف رَحِمَهُ اللهُ عَلَى ذَلِكَ بَعْدَ أَحَادِيثٍ، وَلَكِنْ قَدْ يَرُدُّ عَلَيْنَا مَا هُوَ وَجْهُ الاستشهادِ مِنَ الْحَدِيثِ الثَّانِي: «كَيْفَ بَكَ إِذَا بَقِيَتْ فِي حُثَالَةٍ مِنَ النَّاسِ؟»
وَالْجَوَابُ: يَتَضَحُّ وَجْهُ الاستشهادِ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ بِمَا ذَكَرَهُ الْعَيْنِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «عَمْدَةِ الْقَارِي»، قَالَ رَحِمَهُ اللهُ (٤/ ٢٦٠) وَلَفْظُهُ فِي جَمْعِ -الْحُمَيْدِيِّ فِي مَسْنَدِ ابْنِ عَمَرَ- شَبَّكَ النَّبِيِّ ﷺ أَصَابِعَهُ، وَقَالَ: «كَيْفَ أَنْتَ يَا عَبْدَ اللَّهِ إِذَا بَقِيَتْ فِي حُثَالَةٍ مِنَ النَّاسِ، وَقَدْ مَرَجَتْ عُھُودُهُمْ^(١) وَأَمَانَاتُهُمْ، وَاخْتَلَفُوا فِصَارُوا هَكَذَا». وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ. اهـ
وَبِذَلِكَ يَزُولُ الْإِشْكَالُ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ». مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا شَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ صَارَ ذَلِكَ أَقْوَى، وَلَا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ أَنْ يَفُكَّ أَصَابِعَهُ.

لَكِنْ لَوْ قَالَ هَكَذَا بَدُونِ تَشْبِيكِ سَهْلٌ فَكُ يَدِيهِ، فَالتَّشْبِيكُ تَقْوَى فِيهِ إِحْدَى الْيَدَيْنِ الْآخَرَى، وَهَكَذَا الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا، فَإِذَا رَأَيْتَ الْمَجْتَمَعَ الْمُسْلِمَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ فَهَمَّ مُؤْمِنُونَ، وَإِنْ رَأَيْتَهُمْ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ فَلَيْسُوا بِمُؤْمِنِينَ؛ أَيْ: أَنَّهُمْ يَكُونُونَ مُسْلِمِينَ، وَلَيْسُوا بِمُؤْمِنِينَ لِنَقْصِ إِيْمَانِهِمْ.

=

وهو كما قالوا.

٢- وما أخرجه أحمد في «مسنده» (٢/ ٢٤٢، ٢٤٣) (١٨١١٤، ١٨١١٥، ١٨١٣٠)، وأبو داود (٥٦٢)، والترمذي (٣٨٦)، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ، ثُمَّ خَرَجَ عَامِدًا عَلَى الْمَسْجِدِ فَلَا يُسَبِّكُنَّ يَدِيهِ فَإِنَّهُ فِي صَلَاةٍ».
قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٥٦٦): صَحَّحَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ وَابْنُ حِبَانَ، وَفِي إِسْنَادِهِ اخْتِلَافٌ، ضَعَّفَهُ بَعْضُهُمْ بِسَبَبِهِ. اهـ

٣- وما رواه ابن ماجه في سننه (٩٦٧)، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا قَدْ شَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ فِي الصَّلَاةِ، فَفَرَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَصَابِعِهِ.

قَالَ الشَّيْخُ الْأَبَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ: ضَعِيفٌ. وَانْظُرْ: «الْإِرْوَاءُ» (٣٧٩).

(١) أَيْ: اخْتَلَطَتْ. «الْهَيَاةُ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (م ر ج).

وللأسف الشديد فإن مجتمعنا اليوم على هذا الوجه، فهو يفكك بعضه بعضاً، ولا سيما بين طلبة العلم الذين صار كلام بعضهم في بعض هو أخلى ما ينطقون به، وألذ ما يتكلمون به، وصار فاكهة المجالس حتى أصبح طلبة العلم بعضهم مع بعض أشد من تسلط العوام عليهم.

وهذا لا شك في ضرره، وأن الواجب أن تكون الأمة الإسلامية كما وصفها النبي ﷺ كالبنيان يشد بعضه بعضاً، فإذا حصل خطأ من أحدهم حاول الآخر أن يدرأ هذا الخطأ إما بالاعتدال عنه، أو بيان أنه ليس بخطأ، ولكن ظن الناس أنه خطأ، أو ما أشبه ذلك. وأما أن يفرح بخطأ أخيه، ثم يأخذ به، ويطير به في الآفاق، فهذا من صفات المنافقين، والعياذ بالله، فهم الذين يفرحون بذل المؤمنين، وينشرونه بين الناس، فإلى الله المشتكى.

وأما حديث أبي هريرة في قصة سلام النبي ﷺ من ركعتين في إحدى صلاتي العشي إما الظهر وإما العصر، ففيه أن رسول الله ﷺ لما سلم من الركعتين، وهو يعتقد أنها أربعة صار في نفسه انقباض، ولم ينشرح صدره كالعادة؛ لأنه قد بقي عليه شيء من العبادة، فقام إلى الخشبة التي في قبلة المسجد، وأتكأ عليها، وشبك بين أصابعه، ثم وضع خده الأيمن على ظهر كفه الأيسر، ومثل هذا منظر مريع؛ إذ كيف يكون النبي ﷺ بعد انتهاء صلاته التي هي قرّة عينه على هذا الوضع^(١)!

لكن هذه من نعمة الله على العبد أنه إذا أخل بشيء من العبادة - ولو نسياناً أو جهلاً - حصل للنفس انقباض؛ لأن نفسه قد اعتادت أن تأتي بالعبادة كاملة. وهذا الانقباض سيجعل الإنسان يفكر في سببه؛ حتى يتبين له الخطأ.

(١) روى الإمام أحمد في «مسنده» (١٢٨/٣) (١٢٢٩٣)، والنسائي في «سننه» (٣٩٣٩، ٣٩٤٠)، عن

أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «حب إلي من الدنيا: النساء، والطيب، وجعلت قرة عيني في الصلاة».

قال الشيخ الألباني رحمته الله في تعليقه على سنن النسائي: صحيح.

والنبي ﷺ تبين له الخطأ من أصحابه رضي الله عنهم، فقد خرّجت السّرْعَانُ من أبواب المسجد، يقولون: قُصِرَت الصلاة؛ لأنهم لم يكن يخطرُ ببالهم أنَّ الرسولَ ينسى. وكان في القوم أبو بكر، وعمر، وهما أخصَّ الناسِ به ﷺ لكن هابا أن يكلماه؛ لأنَّ المقامَ مقامٌ عظيمٌ، وحالُ النبي ﷺ على هذا تَهَيَّبُ.

وكان في القوم رجلٌ في يديه طولٌ، وكانَ النبي ﷺ كان يداعِبُهُ، فاجترأ، فقال: يا رسولَ اللهِ، أتَيسيتَ أم قُصِرَت الصلاة؟ قال: «لم أنس، ولم تُقَصِّرْ».

وهنا ثلاثة احتمالات عقلية: أن يكونَ ﷺ نسي، أو قُصِرَت الصلاة، أو سلم ﷺ عمداً قبل إتمامها.

وهذا الثالثُ وإن كان جائزاً عقلاً، ولكنه مُمتنعٌ باعتبارِ حالِ النبي ﷺ إذ لا يمكنُ أن يسلمَ ﷺ عامداً قبل تمام الصلاة.

ولذلك لمَّا قال: «لم أنس ولم تُقَصِّرْ»، ولم يقلِ الصحابي: إذا تعمَّدت؛ لأنَّ هذا الشيءَ مستحيلٌ، ولكنه قال: «بلى قد نَسيْتُ»^(١).

فأثبتَ ~~هذه~~ النسيانَ مع أن النَّفْيَ وَقَعَ من رسولِ اللهِ ﷺ في النسيانِ والقصرِ؛ لأنَّ القصرَ حكمٌ شرعي؛ لا يمكنُ الخطأ فيه، فلما انتَفَى تعين النسيانُ.

فقال ﷺ: «أَكُمَا يقولُ ذو اليمين؟» فقالوا: نعم.

وفي بعضِ الألفاظ: فأومئوا أن نعم^(٢).

ولا منافاة؛ إذ يَحْتَمِلُ أن بعضَهم أومأ، وبعضَهم قال، ويَحْتَمِلُ أنهم جَمَعُوا بين القولِ والإشارة.

(١) ليست هذه الزيادة في الرواية التي معنا، وقد رواها البخاري رحمه الله في «صحيحه» (١٢٢٩).

(٢) رواه أبو داود (١٠٠٨).

وقد سئل الشيخ الشارح رحمه الله: ما تقولون في استدلال بعض العلماء بحديث ذي اليمين على عدم قبول خبر الواحد؛ لأن الرسول ﷺ تَبَيَّنَ من كلامه بسؤال الصحابة؟ فأجاب رحمه الله: نقول: إن هذا قول شاذ، وهو ليس من الموضوع في شيء؛ وذلك لأن تَبَيَّنَ النبي ﷺ من كلام ذي اليمين إنما كان؛ لأنه تعارض يقين الرسول ﷺ فيها يعتقد، ويقين ذي اليمين، فاحتجج إلى بيان أيهما أصح.

يقول: فتقدّم، فصلّى ما ترك، ثم سلّم، وكبّر، وسجدَ مثل سجوده أو أطول، ثم رفع رأسه، وكبّر، ثم كبّر وسجدَ مثل سجوده أو أطول، ثم رفع رأسه وكبّر فربّما سألوه، ثم سلّم؟ فيقول: ثبت أن عمران بن حصين قال: ثم سلّم.

إذا: يكون ﷺ قد سجدَ بعد السلام. ووجه ذلك أن هذا السجود كان عن زيادة، وهذه الزيادة هي التسليم في أثناء الصلاة.
وفي هذا الحديث فوائد كثيرة منها:

١- أن من تكلم ناسياً في صلاته فصلاته صحيحة؛ لأن النبي ﷺ تكلم، وكذلك الصحابة تكلموا.

ولكن هذا قد يَنَازَعُ فيه، فيقال: إنهم تكلموا بناءً على أن الصلاة قد انتهت بخلاف من نسي فتكلم، وهو يصلي، كما لو استأذن عليه أحد، فقال له: تفضّل فهذا كلام، لكنه قاله ناسياً أنه في صلاة.

ويمكن أن يجاب عن هذا الإشكال بعموم قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. وعليه فإن من تكلم ناسياً تكون صلاته صحيحة.

٢- ويستفاد من قولهم: هل قصرت الصلاة؟ أن الأصل في فعله ﷺ التشريع.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٩- باب الْمَسَاجِدِ الَّتِي عَلَى طُرُقِ الْمَدِينَةِ، وَالْمَوَاضِعِ الَّتِي صَلَّى فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ.

٤٨٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ:

حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ قَالَ: رَأَيْتُ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَتَحَرَّى أَمَاكِينَ مِنَ الطَّرِيقِ، فَيَصَلِّي فِيهَا، وَيَحَدِّثُ أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَصَلِّي فِيهَا، وَأَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَصَلِّي فِي تِلْكَ الْأَمْكَنَِةِ. وَحَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَصَلِّي فِي تِلْكَ الْأَمْكَنَِةِ، وَسَأَلْتُ سَالِمًا فَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا وَافَقَ نَافِعًا فِي الْأَمْكَنَِةِ كُلِّهَا، إِلَّا أَنَّهُمَا اخْتَلَفَا فِي مَسْجِدِ بَشْرِفِ الرُّوحَاءِ.

[الحديث ٤٨٣ - أطرافه في: ١٥٣٥، ٢٣٣٦، ٧٣٤٥].

هذا الذي فعله ابنُ عمر رضي الله عنهما لم يوافقْه عليه الصحابة؛ لأنهم يعلمون أن النبي ﷺ لم يفعل ذلك لِيُسْتَنَّ به، ولكنه فعله اتفاقاً ^(١)، وما فعل اتفاقاً فإنه لا يظهر فيه إرادة التشريع. وما ذهب إليه أكثر الصحابة هو الأصح، ولذلك فإنه لا ينبغي تقصُّد هذه الأماكن ويعتدُر عن ابنِ عمر رضي الله عنهما بمحبته الشديدة لاتباع السنة، فكان يفعل كلَّ شيء يفعلُه النبي ﷺ حتى هذه الأشياء التي وقعت اتفاقاً ^(٢).

(١) أي: على سبيل المصادفة.

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «مجموع الفتاوى» (١٠/٤٠٩، ٤١٠): وما فعله النبي ﷺ على وجه التعبد فهو عبادة يُشرع التأسي به فيه، فإذا خصَّص مكاناً أو زماناً بعبادة كان تخصيصه بتلك العبادة سنة؛ كتخصيصه العشر الأواخر بالاعتكاف فيها، وتخصيصه مقام إبراهيم بالصلاة فيه، فالتأسي به أن يفعل ما فعل، على الوجه الذي فعل؛ لأنه فعل. وذلك إنما يكون بأن يقصد مثلاً قصد، فإذا سافر لحج أو عمرة أو جهاد وسافرنا كذلك كنا مُتَّبِعِينَ له، وكذلك إذا ضرب لإقامة حد، بخلاف من شاركه في السفر، وكان بقصده غير قصده، أو شاركه في الضرب، وكان قصده غير قصده، فهذا ليس بمتابع له، ولو فعل فعلاً بحكم الاتفاق مثل نزوله في السفر بمكان، أو أن يفضل في إدواته ماء، فيصب على أصل شجرة، أو أن تمشي راحلته في أحد جانبي الطريق ونحو ذلك، فهل يستحب قصد متابعتة في ذلك؟ كان ابن عمر يحب أن يفعل مثل ذلك، وأما الخلفاء الراشدون وجمهور الصحابة فلم يستحبوا ذلك؛ لأن ذلك ليس بمتابعة له؛ إذ المتابعة لا بد فيها من القصد، فإذا لم يقصد هو ذلك الفعل، بل حصل له بحكم الاتفاق كان في قصده غير متابع له، وابن عمر رضي الله عنهما يقول: وإن لم يقصده، لكن نفس فعله حسن على أي وجه كان، فأحب أن أفعل مثله، إما لأن ذلك زيادة في محبته، وإما لبركة مشابته له. ومن هذا الباب إخراج التمر في صدقة الفطر لمن ليس ذلك قوته، وأحمد قد وافق ابن عمر على مثل ذلك، ويرخص في مثل ما فعله ابن عمر، وكذلك رخص أحمد في التمسح بمقعده من المنبر؛ اتباعاً لابن عمر، وعن أحمد في التمسح بالمنبر روايتان.

أشهرهما أنه مكروه كقول الجمهور، وأما مالك وغيره من العلماء فيكروهون هذه الأمور، وإن فعلها ابن عمر؛ فإن أكابر الصحابة كأبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم لم يفعلوها، فقد ثبت بالإسناد الصحيح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان في السفر، فرآهم يتأبون مكاناً يصلون فيه، فقال: ما هذا؟ قالوا: مكان صلى فيه رسول الله ﷺ. فقال: أتريدون أن تتخذوا آثار أنبيائكم مساجد؟! إنما هلك من كان قبلكم بهذا، ومن أدركته فيه الصلاة فليصل فيه، وإلا فليُفَضِّصْ. اهـ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٨٤ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْزِلُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ حِينَ يَغْتَمِرُ، وَفِي حَجَّتِهِ حِينَ حَجَّ، تَحْتَ سَمَرَةٍ فِي مَوْضِعِ الْمَسْجِدِ الَّذِي بِذِي الْحُلَيْفَةِ، وَكَانَ إِذَا رَجَعَ مِنْ غَزْوٍ كَانَ فِي تِلْكَ الطَّرِيقِ، أَوْ حَجَّ، أَوْ عُمْرَةَ هَبَطَ مِنْ بَطْنِ وَادٍ، فَإِذَا ظَهَرَ مِنْ بَطْنِ وَادٍ أَنَاخَ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي عَلَى شَفِيرِ الْوَادِي الشَّرْقِيَّةِ فَعَرَّسَ ثُمَّ حَتَّى يَصْبِحَ، لَيْسَ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الَّذِي بِحِجَارَةٍ، وَلَا عَلَى الْأَكْمَةِ الَّتِي عَلَيْهَا الْمَسْجِدُ، كَانَ ثُمَّ خَلِيجٌ ^(١) يَصَلِّي عَبْدُ اللَّهِ عِنْدَهُ فِي بَطْنِهِ كُتُبٌ ^(٢) كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ يَصَلِّي، فَدَحَا ^(٣) السَّيْلَ فِيهِ بِالْبَطْحَاءِ حَتَّى دَفَنَ ذَلِكَ الْمَكَانَ الَّذِي كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَصَلِّي فِيهِ.

[الحديث ٤٨٤ - أطرافه في: ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٧٩٩].

٤٨٥ - وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى حَيْثُ الْمَسْجِدُ الصَّغِيرُ الَّذِي دُونَ الْمَسْجِدِ الَّذِي بِشَرَفِ الرُّوحَاءِ ^(٤)، وَقَدْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَعْلَمُ ^(٥) الْمَكَانَ الَّذِي صَلَّى فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ، يَقُولُ: ثُمَّ عَنْ يَمِينِكَ حِينَ تَقُومُ فِي الْمَسْجِدِ تُصَلِّي، وَذَلِكَ الْمَسْجِدُ عَلَى حَافَةِ الطَّرِيقِ الْيُمْنَى، وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى مَكَّةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ الْأَكْبَرِ رَمِيَّةٌ بِحَجَرٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.

٤٨٦ - وَأَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَصَلِّي إِلَى الْعِرْقِ ^(٦) الَّذِي عِنْدَ مُنْصَرَفِ الرُّوحَاءِ، وَذَلِكَ

(١) قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٥٦٩/١): قَوْلُهُ: كَانَ ثُمَّ خَلِيجٌ. تَكَرَّرَ لَفْظُ «ثُمَّ» فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ، وَهُوَ بَفَتْحِ الْمَثَلَةِ، وَالْمُرَادُ بِهِ: الْجِهَةُ، وَالْخَلِيجُ: وَادٌ لَهُ عَمَقٌ، وَالْكُتُبُ - بضم الكاف والمثناة -: جَمْعُ كَتِيبٍ، وَهُوَ رَمْلٌ مُجْتَمِعٌ. اهـ

(٢) أي: شَجَرَةٌ ذَوَاتُ شوكٍ، وَهِيَ الَّتِي تَعْرِفُ بِأَمِّ غَيْلَانَ. قَالَه الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٥٦٩/١).

(٣) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ؛ أَي: دَفَعَ. قَالَه الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٥٦٩/١).

(٤) هِيَ قَرْيَةٌ جَامِعَةٌ عَلَى لَيْلَتَيْنِ مِنَ الْمَدِينَةِ. قَالَه الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٥٦٩/١).

(٥) قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٥٦٩/١): بضم أوله من أَعْلَمَ يُعْلِمُ، مِنَ الْعِلَامَةِ. اهـ

(٦) قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٥٧٠/١): أَي: عِرْقُ الظُّبْيَةِ، وَهُوَ وَادٌ مَعْرُوفٌ. اهـ

الْعِرْقُ انْتَهَاءُ طَرَفِهِ عَلَى حَافَةِ الطَّرِيقِ دُونَ الْمَسْجِدِ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُنْصَرَفِ، وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى مَكَّةَ، وَقَدْ ابْتَنَيْتُمْ مَسْجِدًا، فَلَمْ يَكُنْ عَبْدُ اللَّهِ يَصَلِّي فِي ذَلِكَ الْمَسْجِدِ، كَانَ يَتْرُكُهُ عَنْ يَسَارِهِ، وَوَرَاءَهُ، وَيَصَلِّي أَمَامَهُ إِلَى الْعِرْقِ نَفْسِهِ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَرْوُحُ مِنَ الرُّوحَاءِ، فَلَا يَصَلِّي الظُّهْرَ حَتَّى يَأْتِيَ ذَلِكَ الْمَكَانَ، فَيَصَلِّي فِيهِ الظُّهْرَ، وَإِذَا أَقْبَلَ مِنْ مَكَّةَ فَإِنْ مَرَّ بِهِ قَبْلَ الصُّبْحِ بِسَاعَةٍ أَوْ مِنْ آخِرِ السَّحَرِ عَرَّسَ حَتَّى يَصَلِّي بِهَا الصُّبْحَ^(١).

٤٨٧- وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْزِلُ تَحْتَ سَرَحَةٍ ضَخْمَةٍ دُونَ الرُّوَيْثَةِ^(٢) عَنْ يَمِينِ الطَّرِيقِ، وَوَجَاهِ الطَّرِيقِ فِي مَكَانٍ بَطْحٍ^(٣) سَهْلٍ، حَتَّى يَقْضِي مِنْ أَكْمَةِ دُوَيْنَ بَرِيدِ الرُّوَيْثَةِ بِمِيلَيْنِ وَقَدْ انْكَسَرَ أَعْلَاهَا، فَأَنْشَأَ فِي جَوْفِهَا وَهِيَ قَائِمَةٌ عَلَى سَاقٍ وَفِي سَاقِهَا كُثْبٌ كَثِيرَةٌ.

٤٨٨- وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي طَرَفِ تَلْعَةٍ مِنْ وَرَاءِ الْعَرَجِ، وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى هَضْبَةٍ عِنْدَ ذَلِكَ الْمَسْجِدِ قَبْرَانِ أَوْ ثَلَاثَةٍ، عَلَى الْقُبُورِ رَضَمٌ مِنْ حِجَارَةٍ عَنْ يَمِينِ الطَّرِيقِ عِنْدَ سَلِمَاتِ الطَّرِيقِ، بَيْنَ أَوْلِيكَ السَّلَامَاتِ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَرْوُحُ مِنَ الْعَرَجِ بَعْدَ أَنْ تَمِيلَ الشَّمْسُ بِالْهَاجِرَةِ، فَيَصَلِّي الظُّهْرَ فِي ذَلِكَ الْمَسْجِدِ^(٤).

(١) أي: شجرة عظيمة. قاله في «الفتح» (١/ ٥٧٠).

(٢) بالراء والمثلثة مُصَغَّرًا: قرية جامعة بينها وبين المدينة سبعة عشر فرسخًا. قاله الحافظ في «الفتح» (١/ ٥٧٠).

(٣) قال الحافظ في «الفتح» (١/ ٥٧٠): «وجاه الطريق» بكسر الواو؛ أي: مقابله، قوله: بطح. بفتح الموحدة وسكون الطاء وبكسرهما أيضًا؛ أي: واسع. اهـ.

(٤) قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الفتح» (١/ ٥٧٠): قوله: تَلْعَةٌ. بفتح المثناة وسكون اللام، بعدها مهملة، وهي: سيل الماء من فوق إلى أسفل، ويقال أيضًا لما ارتفع من الأرض ولما انهد. والعَرَجُ: بفتح المهملة وسكون الراء بعدها جيم: قرية جامعة، بينها وبين الرُّوَيْثَةِ ثَلَاثَةُ عَشْرٍ أَوْ أَرْبَعَةَ عَشْرَ مِيلًا.

والهَضْبَةُ: بسكون الضاد المعجمة: فوق الكتيب في الارتفاع ودون الجبل، وقيل: الجبل المنبسط على الأرض، وقيل: الأكمة الملساء.

٤٨٩- وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَزَلَ عِنْدَ سَرَحاتٍ عَنْ يَسَارِ الطَّرِيقِ فِي مَسِيلٍ دُونَ هَرَشَى، ذَلِكَ الْمَسِيلُ لاصِقٌ بِكَرَاعِ هَرَشَى، بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّرِيقِ قَرِيبٌ مِنْ غُلُوَّةٍ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَصْلِي إِلَى سَرَحةٍ هِيَ أَقْرَبُ السَّرَحَاتِ إِلَى الطَّرِيقِ وَهِيَ أَطْوَلُهُنَّ ^(١).

٤٩٠- وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْزِلُ فِي الْمَسِيلِ الَّذِي فِي أَدْنَى مَرِّ الظُّهْرَانِ، قَبْلَ الْمَدِينَةِ حِينَ يَهْطُ مِنَ الصَّفَرَاوَاتِ، يَنْزِلُ فِي بَطْنِ ذَلِكَ الْمَسِيلِ عَنْ يَسَارِ الطَّرِيقِ وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى مَكَّةَ، لَيْسَ بَيْنَ مَنَزِلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ الطَّرِيقِ إِلَّا رَمِيَّةٌ بِحَجَرٍ ^(٢).

=

والرَّضْمُ: الحجارة الكبار، واحدها: رَضْمَةٌ بسكون الضاد المعجمة في الواحد والجمع، ووقع عند الأصيلي بالتحريك.

قوله: عند سلمات الطريق؛ أي: ما يتفرع من جوانبه، والسلمات: بفتح المهملة وكسر اللام في رواية أبي ذر والأصيلي، وفي رواية الباقرين بفتح اللام، وقيل: هي بالكسر الصَّخَرَاتِ، وبالفَتْح: الشجرات.

(١) قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٥٧٠): السَرَحات بالتحريك: جمع سَرَحة، وهي: الشجرة الضخمة كما تقدم.

قوله: في مسيل دون هَرَشَى. المسيل: المكان المنحدر، وهَرَشَى بفتح أوله، وسكون الراء، بعدها شين معجمة مقصور، قال البكري: هو جبل على ملتقى طريق المدينة والشام، قريب من الجُحْفَةِ، وكراع هَرَشَى: طرفها، والغُلُوَّة -بالمعجمة المفتوحة- غاية بلوغ السهم، وقيل: قدر ثُلُثَيْ ميل. اهـ

(٢) قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٥٧٠): قوله: مر الظهران. بفتح الميم وتشديد الراء وبفتح الظاء المعجمة وسكون الهاء، هو: الوادي الذي تُسَمِّيهِ العامة: بطن مَرُو، بإسكان الراء بعدها واو، قال البكري: بينه وبين مكة ستة عشر ميلاً، وقال أبو غَسَّان: سُمِّيَ بذلك؛ لأن في بطن الوادي كتابة بعرق من الأرض أبيض هجاء (م را) الميم منفصلة عن الراء. وقيل: سُمِّيَ بذلك لمرارة مائه.

قوله: قبل المدينة. بكسر القاف وبفتح الموحدة؛ أي: مقابلها. والصفراوات: بفتح المهملة وسكون الفاء: جمع صفراء، وهو مكان بعد مر الظهران. اهـ

٤٩١- وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْزِلُ بِبِذِي طُوًى ^(١) وَيَبِيتُ حَتَّى يَضُحَّ، يَصَلِّي الصُّبْحَ حِينَ يَقْدُمُ مَكَّةَ، وَمُصَلِّي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ عَلَى أَكْمَةِ غَلِيطَةٍ لَيْسَ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي بُنِيَ ثُمَّ، وَلَكِنْ أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى أَكْمَةِ غَلِيطَةٍ.

[الحديث طرفاه في: ١٧٦٧، ١٧٦٩].

٤٩٢- وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَقْبَلَ فُرْضَتِي ^(٢) الْجَبَلِ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَبَلِ الطَّوِيلِ نَحْوَ الْكَعْبَةِ، فَجَعَلَ الْمَسْجِدَ الَّذِي بُنِيَ ثُمَّ يَسَارَ الْمَسْجِدِ بِطَرْفِ الْأَكْمَةِ، وَمُصَلِّي النَّبِيِّ ﷺ أَسْفَلَ مِنْهُ عَلَى الْأَكْمَةِ السَّوْدَاءِ تَدْعُ مِنَ الْأَكْمَةِ عَشْرَةَ أَذْرُعٍ أَوْ نَحْوَهَا، ثُمَّ تُصَلِّي مُسْتَقْبِلَ الْفُرْضَتَيْنِ مِنَ الْجَبَلِ الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْكَعْبَةِ.

هذا التَّبَعُ عَجِيبٌ جَدًّا مِنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ سَبَقَ لَنَا أَنَّ هَذَا الْأَصْلَ الَّذِي بَنَى عَلَيْهِ مِنْهَا جِهَةٌ مُخَالِفَةٌ لَهَا كَانَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ كَانَتْ اتِّفَاقًا فَهِيَ أَمَاكِنُ اتَّفَقُوا أَنَّ تُصَادِفُهُ الصَّلَاةُ فِيهَا فَصَلَّى فِيهَا، وَلِهَذَا لَمْ يَشِرْ ﷺ إِلَى فَضِيلَةِ الصَّلَاةِ فِيهَا.

ولكنَّ اللَّهَ دَرَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ عَلَى هَذَا السِّيَاقِ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٥٧١):

عُرِفَ مِنْ صَنِيعِ ابْنِ عُمَرَ اسْتِحْبَابُ تَبَعِ آثَارِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالتَّبَرُّكُ بِهَا، وَقَدْ قَالَ الْبَغَوِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ: إِنَّ الْمَسَاجِدَ الَّتِي ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِيهَا لَوْ نَذَرَ أَحَدٌ

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٥٧٠): بَضُمَ الطَّاءُ لِلْأَكْثَرِ، وَبِهِ جِزْمُ الْجَوْهَرِيِّ، وَفِي رِوَايَةِ الْحَمَوِيِّ وَالْمُسْتَمَلِيِّ: بِبِذِي طُوًى. بَزِيَادَةُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَقِيْدُهُ الْأَصِيلِيُّ بِالْكَسْرِ، وَحَكَى عِيَاضُ وَغَيْرُهُ الْفَتْحَ أَيْضًا. اهـ

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٥٧٠): الْفَرَضَةُ بَضُمَ الْفَاءُ وَسَكُونُ الرَّاءِ بَعْدَهَا ضَادٌ مَعْجَمَةٌ: مَدْخُلُ الطَّرِيقِ إِلَى الْجَبَلِ.

وَقِيلَ: الشَّقُّ الْمَرْتَفِعُ كَالشَّرَافَةِ.

وَيُقَالُ أَيْضًا لِمَدْخَلِ النَّهْرِ. اهـ

الصلاة في شيء منها تعين، كما تتعين المساجد الثلاثة. اهـ
 هذا غير صحيح، فلا تُقصد هذه المساجد أبدًا للتبرُّك بها، حتى المساجد الثلاثة
 لا تُقصد للتبرُّك بها، إنما تُقصد لكثرة الثواب.
 ثم إنه أيضًا لو نذر أحد أن يصلي في المكان الذي صلى فيه الرسول ﷺ لكان
 هذا النذر نذرًا ما لا يستطيع؛ لأنَّ ثبوت أن النبي ﷺ صلى في هذا المكان في الوقت
 الحاضر بعيد جدًا.

وعليه؛ فإنه إذا نذر هذا قلنا له: كفر كفارة يمين، وصلَّ حيث شئت^(١).
 ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ (١/ ٥٧١):

الرابع: ذكر البخاري المساجد التي في طرق المدينة، ولم يذكر المساجد التي
 كانت بالمدينة؛ لأنه لم يقع له إسناد في ذلك على شرطه، وقد ذكر عمر بن شبة في أخبار
 المدينة المساجد والأماكن التي صلى فيها النبي ﷺ بالمدينة مُستوعبًا، وروى عن
 أبي غسان عن غير واحد من أهل العلم أن كلَّ مسجد بالمدينة ونواحيها مبني
 بالحجارة المنقوشة المطابقة، فقد صلى فيه النبي ﷺ، وذلك أن عمر بن عبد العزيز
 حين بنى مسجد المدينة سأل الناس، وهم يومئذ مُتوافرون عن ذلك، ثم بناها
 بالحجارة المنقوشة المطابقة، وقد عين عمر بن شبة منها شيئًا كثيرًا، لكن أكثره في
 هذا الوقت قد اندثر، وبقي من المشهورة الآن مسجد قباء، ومسجد الفضيخ، وهو
 شرقي مسجد قباء، ومسجد بني قريظة، ومشرقة أم إبراهيم، وهي شمالي مسجد بني

(١) وقال ساحة الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ معلقًا على كلام ابن حجر، والبغوي -رحمهما الله-: هذا
 ضعيف، والصواب: أنه لا يتعين شيء من المساجد بالنذر سوى المساجد الثلاثة إذا احتاج إلى
 شد رحل، فإن لم يحتج لذلك فهو موضع نظر واختلاف.

وأما هذه المساجد التي أشار إليها البغوي فالصواب: أنه لا يجوز قصدها للعبادة، ولا ينبغي
 الوفاء لمن نذرها سداً للزريعة الشرك، ويكفيه أن يصلي في غيرها من المساجد الشرعية. والله
 أعلم. اهـ

قَرِيبَةً، وَمَسْجِدُ بَنِي ظَفَرٍ شَرْقِي الْبَقِيعِ، وَيَعْرِفُ بِمَسْجِدِ الْبَغْلَةِ، وَمَسْجِدُ بَنِي مُعَاوِيَةَ، وَيَعْرِفُ بِمَسْجِدِ الْإِجَابَةِ، وَمَسْجِدُ الْفَتْحِ قَرِيبٌ مِنْ جَبَلِ سَلْعٍ، وَمَسْجِدُ الْقِبْلَتَيْنِ فِي بَنِي سَلَمَةَ. هَكَذَا أَثْبَتَهُ بَعْضُ شَيْوِخِنَا، وَفَائِدَةٌ مَعْرِفَةِ ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الْبَغْوِيِّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَهَذِهِ بَلَا شَكٍّ فَائِدَةٌ غَيْرُ مُفِيدَةٍ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٩٠- بَابُ: سِتْرَةُ الْإِمَامِ سِتْرَةٌ مَنْ خَلْفَهُ.

٤٩٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُتْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ قَالَ: أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ أَتَانِ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْاِحْتِلَامَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْلِي بِالنَّاسِ بِمَنْىَ إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ، فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ فَتَزَلْتُ وَأَرْسَلْتُ الْأَتَانَ تَرْتَعُ وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ، فَلَمْ يَنْكِرْ ذَلِكَ عَلَى أَحَدٍ^(١).

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «بَابُ: سِتْرَةُ الْإِمَامِ سِتْرَةٌ مَنْ خَلْفَهُ». وَاسْتَدَلَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَمَوْطُنُ الشَّاهِدِ مِنْهُ قَوْلُهُ: «مَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ فَتَزَلْتُ وَأَرْسَلْتُ الْأَتَانَ تَرْتَعُ». وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ سِتْرَةَ الْإِمَامِ سِتْرَةٌ مَنْ خَلْفَهُ، وَإِلَّا لَحَرَّمَ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ؛ لِأَنَّ الْمُرُورَ بَيْنَ يَدَيْ الْمَصْلِيِّ وَسِتْرَتِهِ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ^(٢) فَلَمَّا أَقْرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يَنْكِرْ عَلَيْهِ أَحَدٌ دَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ سِتْرَةَ الْإِمَامِ

(١) رواه مسلم (٥٠٤) (٢٥٤).

(٢) يدل على ذلك ما رواه البخاري (٥١٠)، ومسلم (٣٦٣/١) (٥٠٧)، عن أبي جُهَيْنِمَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ الْهَارِيُّ بَيْنَ يَدَيْ الْمَصْلِيِّ مَاذَا عَلَيْهِ، لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ».

وزاد البزار في مسنده (٣٧٨٢): «خَرِيفًا».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦١/٢): رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح.

ستره من خلفه^(١).

وعلى هذا فإذا مرَّ بين يدي الإمام ما يقطع الصلاة؛ كالمرأة والحصار والكلب الأسود^(٢)، فإن صلاته وصلاة من وراءه أيضًا تبطل؛ لأن سترته ستره لهم، فإذا بطلت صلاته من أجل المرور بطلت صلاة من خلفه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

٤٩٤ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ يَوْمَ الْعِيدِ أَمَرَ بِالْحَرْبَةِ فُتَوَضَّعَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَيَصَلِّي إِلَيْهَا وَالنَّاسَ وَرَاءَهُ، وَكَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السَّفَرِ، فَمِنْ ثَمَّ اتَّخَذَهَا الْأُمَرَاءُ^(١).

[الحديث ٤٩٤ - أطرافه في: ٩٧٣، ٩٧٢، ٤٩٨].

وقوله: «إِذَا خَرَجَ يَوْمَ الْعِيدِ». فيه دليل على أن السنة لأهل المدينة أن يصلوا العيد خارج البلد خلافاً للعمل اليوم؛ أهل المدينة اليوم يصلون العيد في المسجد النبوي، وهذا خلاف السنة.

لكن كأن هذا مشى عليه الناس من قديم الزمن، ولعلهم ظنوا أن فضيلة المسجد النبوي بأن الصلاة فيه خير من ألف صلاة فيما سواه، مقدمة على فضيلة خروجهم لصلاة العيد إلى خارج البلد.

ولكن في هذا نظر؛ لأن إظهار هذه الشعيرة وبيانها للناس وإفرادها بمكان خاص

(١) سئل الشيخ الشارح رحمته الله: لو مرَّ حمار بين يدي المأموم، والإمام قد اتخذ ستره، فماذا نقول: إن صلاة المأموم صحيحة؟

فأجاب رحمته الله: ستره الإمام ستره لمن خلفه؛ لأنه تابع للإمام، والإمام لم يمر بين يديه شيء.

(٢) روى مسلم (٥١١) (٢٦٦)، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يقطع الصلاة المرأة والحصار والكلب، وبقي ذلك مثل مؤخرة الرحل».

(٣) رواه مسلم (٥٠١) (٢٤٥).

يعادلُ فضلَ المسجدِ، كما أننا نقولُ: صلاةُ الإنسانِ في بيته - صلاةُ النافلة - أفضلُ من صلاتِهِ إياها في المسجدِ النبوي.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٩٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمْ بِالْبَطْحَاءِ - وَبَيْنَ يَدَيْهِ عَنَزَةٌ - الظُّهْرَ رَكَعَتَيْنِ وَالْعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ، يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ^(١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩١ - بَابُ قَدْرِ كَمْ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْمُصَلِّيِ وَالشُّتْرَةِ؟

٤٩٦ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ، قَالَ: كَانَ بَيْنَ مُصَلِّيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ الْجِدَارِ تَمَرُ الشَّاةِ^(١).
[الحديث ٤٩٦ - طرفه في: ٧٣٣٤].

٤٩٧ - حَدَّثَنَا الْمَكِّي، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ، قَالَ: كَانَ جِدَارُ الْمَسْجِدِ عِنْدَ الْمِنْبَرِ مَا كَادَتْ الشَّاةُ تَجُوزُهَا^(٢).

قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٥٧٤-٥٧٥):

﴿قوله: «بَابُ قَدْرِ كَمْ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْمُصَلِّيِ وَالشُّتْرَةِ؟». أي: من ذراع ونحوه، والمُصَلِّي بكسر اللام على أنه اسمُ فاعِلٍ، ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بَفَتْحِ اللام؛ أي: المكان الذي يَصَلِّي فيه.﴾

(١) رواه مسلم (٥٠٣) (٢٤٩).

(٢) رواه مسلم (٥٠٨) (٢٦٢).

(٢) رواه مسلم بنحوه (٥٠٩) (٢٦٣).

❦ قوله: «عن أبيه». في رواية أبي داود والإسماعيلي: أَخْبَرَنِي أَبِي.

❦ قوله: «عن سهل». زاد الأصيلي: ابن سعيد.

❦ قوله: «كان بين مُصَلِّي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ». أي: مُقَامِهِ فِي صَلَاتِهِ. وكذا هو في

رواية أبي داود.

❦ قوله: «وبين الجدار». أي: جدار المسجد مما يلي القبلة، وصرح بذلك من

طريق أبي غسان، عن أبي حازم في الاعتصام.

❦ قوله: «ممر الشاة». بالرفع، وكان تامةً، أو «تمر» اسم «كان» بتقدير قَدَرُ أو

نحوه، والظرف الخبر، أعزبه الكرمانى بالنصب على أَنَّ مَمَرَّ خَبَرُ «كان»، واسمها نحو قدر المسافة.

قال: والسياق يدل عليه.

❦ قوله: «عن سلمة». يعني: ابن الأكوخ، وهذا ثاني ثلاثيات البخاري.

❦ قوله: «كان جدار المسجد». كذا وقع في رواية مكي، ورواه الإسماعيلي من

طريق أبي عاصم، عن يزيد بلفظ: كان المنبرُ على عهد رسول الله ﷺ ليس بينه وبين حائط القبلة إلا قدر ما تمر العنزة. فتبين بهذا السياق أن الحديث مرفوع.

❦ قوله: «تجوزها». ول بعضهم: أن تجوزها؛ أي: المسافة، وهي ما بين المنبر والجدار.

فإن قيل: من أين يطابق الترجمة؟

أجاب الكرمانى، فقال: من حيث إنه ﷺ كان يقوم بجانب المنبر؛ أي: ولم يكن

لمسجده محراباً^(١)، فتكون مسافة ما بينه وبين الجدار نظير ما بين المنبر والجدار، فكأنه

(١) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: ذكر ابن حجر أنه لم يكن بمسجد النبي ﷺ محراب، فما هو حكم

المحاريب الموجودة الآن؛ إذ إن بعض الناس قد أنكرها، وقال: إنها من البدع؟

فأجاب رحمه الله: القول الوسط في هذه المسألة أن اتخاذ المحاريب مباح، فلا يطلب، ولا ينهى عنه،

ولكن إذا صار فيه مصلحة - وهي الدلالة على القبلة - ترجح من هذه الناحية، وصار مستحباً

لغيره، وعلى هذا عموم الناس اليوم.

قال: والذي ينبغي أن يكون بين المصلي وسترته قدر ما كان بين منبره وجدار القبلة. وأوضح من ذلك ما ذكره ابن رَشِيد أنَّ البخاري أشار بهذه الترجمة إلى حديث سهل بن سعد الذي تقدَّم في باب الصلاة على المنبر والخشب، فإنَّ فيه أنه ﷺ قام على المنبر حين عَمِل، فصلَّى عليه، فاقْتَضَى ذلك أن ذكر المنبر يؤخَّر منه موضع قيام المصلي.

فإن قيل: إنَّ في ذلك الحديث أنه لم يسجد على المنبر، وإنما نزل فسجد في أصله، وبين أصل المنبر وبين الجدار أكثر من ممر الشاة. أجيب: بأن أكثر أجزاء الصلاة قد حصلت في أعلى المنبر، وإنما نزل عن المنبر؛ لأنَّ الدرجة لم تتسع لقدر سجوده، فحصل بذلك المقصود. وأيضاً فإنه لما سجد في أصل المنبر صارت الدرجة التي فوقه سترة له، وهو قدر ما تقدَّم.

قال ابن بطال: هذا أقل ما يكون بين المصلي وسترته؛ يعني: قدر ممر الشاة. وقيل: أقل ذلك ثلاثة أذرع؛ لحديث بلال، أنَّ النبي ﷺ صَلَّى بالكعبة، وبينه وبين الجدار ثلاثة أذرع، كما سيأتي قريباً بعد خمسة أبواب، وجمع الداودي بأنَّ أقله ممر

=

وسئل أيضاً رحمه الله: ما هو المحراب المذكور في قوله تعالى: ﴿كَلَّمَآ دَخَلَ عَلَيْهَا زَكْرِيَّا الْمِحْرَابَ﴾ [التكْوِيْن: ٣٧]. وهل المحراب مهم في وقتنا الحاضر؟ فأجاب رحمه الله: المحراب في هذه الآية قالوا: هو مكان العبادة؛ مثل المصلي، وليس المقصود به المحراب الموجود عندنا الآن. ومن الجهل الشديد أنه يوجد في بعض المساجد في بعض البلاد محاريب مكتوب عليها: ﴿كَلَّمَآ دَخَلَ عَلَيْهَا زَكْرِيَّا الْمِحْرَابَ﴾. وأما بالنسبة لأهمية المحراب في الوقت الحاضر فإنه لا شك في أهميته؛ وذلك نظراً لكثرة الجهل وعدم المعرفة.

وقد حكي لي أن مسجداً من المساجد أخطأ فيه القَرَّاش -وقد كانت القُرُش في الزمان الأول عبارة عن سجاجيد، وفيها محاريب ذات صورة مَقْوَسَة- فأخطأ هذا القَرَّاش، فجعل هذه القُرُش محاريبها عكس القبلة، فدخل رجل فوجد المحاريب هكذا، فصلَّى وجعل القبلة وراءه.

الشاة، وأكثره ثلاثة أذرع، وجمع بعضهم بأن الأول في حال القيام والقعود، والثاني في حال الركوع والسجود.

وقال ابن الصلاح: قدروا ممر الشاة بثلاثة أذرع.
قلت: ولا يخفى ما فيه^(١).

وقال البغوي: استحب أهل العلم الدُّنُو من السترة بحيث يكون بينه وبينها قدر إمكان السجود، وكذلك بين الصفوف، وقد ورد الأمر بالدُّنُو منها.

وفيه: بيان الحكمة من ذلك، وهو ما رواه أبو داود وغيره، من حديث سهل بن أبي حثمة مرفوعاً: «إذا صلى أحدكم إلى سترة فليدُنْ منها، لا يقطع الشيطان عليه صلاته». اهـ.

الظاهر لي - والله أعلم - : أن قدر ممر الشاة فيما بين السترة وبين منتهى سجوده وإن كان في بعض الألفاظ التي ذكرها الشارح: من مقامه؛ لأننا لو قلنا بين مقامه وبين الجدار ممر الشاة لم يتمكن من السجود؛ لأن ممر الشاة إذا قدرناه بالقدم لا يتجاوز نصف ذراع، وهذا لا يمكن أن يقع فيه السجود.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٩٢ - باب الصَّلَاةِ إِلَى الْحَرْبَةِ.

٤٩٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ تَرَكُّزُ لَهُ الْحَرْبَةُ فَيَصَلِّي إِلَيْهَا.



(١) قال الشيخ الشارح رحمه الله معلقاً على ذلك:

وهذا واضح، ولا يخفى ما فيه؛ لأنه لا يمكن أن يكون ممر الشاة ثلاثة أذرع. اهـ.

٩٣- باب الصَّلَاةِ إِلَى الْعَنْزَةِ.

٤٩٩- حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْنُ بْنُ أَبِي جُحَيْفَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْهَاجِرَةِ، فَأُتِيَ بِوُضُوءٍ فَتَوَضَّأَ فَصَلَّى بِنَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، وَبَيْنَ يَدَيْهِ عَنْزَةٌ وَالْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ يَمْشُونَ مِنْ وَرَائِهَا^(١).

٥٠٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ بَزِيعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَاذَانُ، عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَتِهِ تَبِعَتْهُ أَنَا وَغُلَامٌ، وَمَعَنَا عُكَّازَةٌ، أَوْ عَصَا، أَوْ عَنْزَةٌ، وَمَعَنَا إِدَاوَةٌ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْ حَاجَتِهِ نَاولْنَاهُ الْإِدَاوَةَ^(٢).

الفرق بين العَنْزَةِ والحربة أن العَنْزَةَ مُدَوَّرَةٌ مُدَبَّيَّةٌ لَهَا رَأْسٌ، والحربة مُسَطَّحَةٌ؛ كَالْمِشْطِ وَكِلَاهُمَا فِي طَرَفِ الرَّمْحِ.

وفي حديثِ أَبِي جُحَيْفَةَ بهذا اللفظ؛ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ جَمْعِ الْمَسَافِرِ وَإِنْ كَانَ نَازِلًا. يُؤْخَذُ هَذَا مِنْ قَوْلِهِ: فَتَوَضَّأَ فَصَلَّى بِنَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ. وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، لَكِنْ تَرَكُ الْجَمْعَ أَفْضَلَ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ سَائِرًا فَالْجَمْعُ أَفْضَلُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ ﷺ:

٩٤- باب السُّتْرَةِ بِمَكَّةَ وَغَيْرِهَا.

٥٠١- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْهَاجِرَةِ، وَصَلَّى بِالْبَطْحَاءِ الظُّهْرَ، وَالْعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ، وَنَصَبَ بَيْنَ يَدَيْهِ عَنْزَةً، وَتَوَضَّأَ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَتَمَسَّحُونَ بِوُضُوءِهِ^(٣).

(١) رواه مسلم (٥٠٣) (٢٥٢).

(٢) رواه مسلم (٥٠٣) (٢٤٩).

(٣) وهذا هو مذهب الحنابلة. وانظر: «الإنصاف» (٢/٩٥)، و«المغني» (٣/٨٩، ٩٠).

يقوله: «باب السترة بمكة وغيرها». يشير رحمه الله إلى رد قول من يقول: إن مكة لا تحتاج إلى سترة، وإنه لا تقطع صلاة المرء المرأة والكلب الأسود والحمار، إذا كان ذلك في مكة^(١).

والصحيح: أن مكة وغيرها سواء في اتخاذ السترة، وفي بطلان الصلاة بها يُبطلُ مروره الصلاة؛ لعموم الأدلة، وليس هناك ما يخصُّ هذه الأدلة إلا مسألة واحدة، وهي إذا قام الإنسان يصلي في مكان الطائفين؛ فإنه في هذه الحال لا حرمة له، ويجوز أن يمر الإنسان بين يديه.

ويقال لهذا الذي يصلي في مكان الطائفين: إنه لا حق لك في منع المار بين يديك؛ لأنه يمكنك أن تصلي في كل مكان من المسجد، لكن الطائف لا يمكن أن يطوف في كل مكان من المسجد، ولا يمكن أن يطوف أيضًا في مكان بعيد عن الكعبة، إلا إذا كان هناك زحام وامتلاء المطاف.

ثم استدلل رحمه الله بأن النبي ﷺ صلى بالبطحاء الظهر والعصر ركعتين، ونصب بين يديه عنزة، وتوضأ، فجعل الناس يتمسحون بوضوئه. وهذا الحديث فيه الترتيب الذكري، لا المعنوي، لأن وضوءه كان قبل صلاته.



(١) وهذا هو مذهب الشافعية، كما حكاه عنهم صاحب «الفتح» (١/٥٧٦).

وقد سئل الشيخ الشارح رحمه الله: في وقتنا الحاضر يصعب على الإنسان أن يحتزم من مرور الناس أمامه، وهو يصلي في الحرم؟

فأجاب رحمه الله: من المعلوم أن الإنسان إذا أبعد سليم من ذلك، ونحن قد جربنا هذا، وأما الذي يجلس في زمرة الناس فلا شك أنهم سوف يتعدونه ويتجاوزونه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٥- بَابُ الصَّلَاةِ إِلَى الْأُسْطُوَانَةِ.

وَقَالَ عُمَرُ: الْمُصَلُّونَ أَحَقُّ بِالسَّوَارِي مِنَ الْمُتَحَدِّثِينَ إِلَيْهَا^(١).

وَرَأَى عُمَرُ رَجُلًا يَصَلِّي بَيْنَ أُسْطُوَانَتَيْنِ فَأَذَنَاهُ إِلَى سَارِيَةٍ، فَقَالَ: صَلِّ إِلَيْهَا^(٢).

٥٠٢- حَدَّثَنَا الْمَكِّي بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، قَالَ: كُنْتُ آتِي مَعَ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، فَيَصَلِّي عِنْدَ الْأُسْطُوَانَةِ الَّتِي عِنْدَ الْمُصْحَفِ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا مُسْلِمٍ، أَرَأَيْكَ تَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَ هَذِهِ الْأُسْطُوَانَةِ؟ قَالَ: فَإِنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَهَا^(٣).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٥٧٧):

قَوْلُهُ: «بَابُ الصَّلَاةِ إِلَى الْأُسْطُوَانَةِ». أَيُ: السَّارِيَةِ، وَهِيَ بَضْمُ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ

الْسِينِ الْمَهْمَلَةِ، وَضَمُّ الطَّاءِ، بوزنِ أَفْعُوَانَةٍ عَلَى الْمَشْهُورِ.

وَقِيلَ: بوزنِ فُعْلُوَانَةٍ، وَالْغَالِبُ أَنَّهُا تَكُونُ مِنْ بِنَاءٍ بِخِلَافِ الْعُمُودِ؛ فَإِنَّهُ مِنْ حَجَرٍ وَاحِدٍ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: لَهَا تَقْدَمُ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَصَلِّي إِلَى الْحَرَبَةِ، كَانَتْ الصَّلَاةُ إِلَى الْأُسْطُوَانَةِ أَوَّلَى؛ لِأَنَّهَا أَشَدُّ سِتْرَةً. قُلْتُ: لَكِنْ أَفَادَ ذِكْرُ ذَلِكَ التَّنْصِصَ عَلَى وَقْعِهِ، وَالنَّصُّ أَعْلَى مِنَ الْفَحْوَى.

(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١/ ٥٧٧)، وقد وصله أبو بكر بن أبي شيبة رَحِمَهُ اللَّهُ في «مصنفه» (٢/ ٣٧٠)، قال: حدثنا وكيع، عن ربيعة بن عثمان التيمي، حدثنا إدريس الصنعاني، عن رجل يقال له: همدان، وكان يريد أهل اليمن إلى عمر، قال: قال عمر، فذكره. وهكذا رواه الحميدي في كتاب «النوادر»، عن وكيع.

«تغليق التعليق» (٢/ ٢٤٦)، و«فتح الباري» (١/ ٥٧٧).

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١/ ٥٧٧)، ووصله ابن أبي شيبة رَحِمَهُ اللَّهُ في «مصنفه» (٢/ ٣٧٠)، قال: حدثنا محمد بن يزيد، عن أيوب، عن أبي العلاء، عن معاوية بن قرة، عن أبيه قال: رأني عمر وأنا أصلي بين أسطوانتين، فأخذ بقفاي، فأدناني إلى ستره، فقال: صل إليها. «تغليق التعليق» (٢/ ٢٤٦)، و«فتح الباري» (١/ ٥٧٧).

(٢) رواه مسلم (٥٠٩) (٢٦٤).

﴿قوله: «وقال عمر». هذا التعليق وصله ابن أبي شيبة، والحميدي، من طريق همدان - وهو بفتح الهاء وسكون الميم، وبالดาล المهملة - وكان يريد عمر - أي: رسوله - إلى أهل اليمن، عن عمره.

وجه الأحقية أنها مشتركان في الحاجة إلى السارية المتخذة إلى الاستناد والمصلي لجعلها ستره، لكن المصلي في عبادة مُحَقَّقة، فكان أحق.

﴿قوله: «ورأى ابن عمر». كذا ثبت في رواية أبي ذر والأصيلي وغيرهما، وعند بعض الرواة ورأى عمر بحذف ابن وهو أشبه بالصواب، فقد رواه ابن أبي شيبة من طريق معاوية بن قرة بن إياس المزني، عن أبيه، وله صحة.

قال: رأي عمر وأنا أصلي. فذكر مثله سواء، كلن زاد: فأخذ بقفائي، وعرف بذلك تسمية المُبْهِم المذكور في التعليق، وأراد عمر بذلك أن تكون صلاته إلى ستره، وأراد البخاري بإيراد أثر عمر هذا أن المراد بقول سلمة: يَتَحَرَّى الصلاة عندها؛ أي: إليها. وكذا قول أنس: يَتَدَرُونَ السواري؛ أي: يُصَلُّون إليها.

﴿قوله: «وحدثنا المكي». هو ابن إبراهيم، كما ثبت عند الأصيلي وغيره، وهذا ثالث ثلاثيات البخاري، وقد ساوى فيه البخاري شيخه أحمد بن حنبل؛ فإنه أخرجه في مسنده، عن مكي بن إبراهيم.

﴿قوله: «التي عند المصحف». هذا دالٌّ على أنه كان للمصحف موضع خاص به، ووقع عند مسلم، بلفظ: يُصَلِّي واء الصُّنْدُوقِ، وكأنه كان للمصحف صندوق يُوضَع فيه. والأسطوانة المذكورة حقق لنا بعض مشايخنا أنها المتوسطة في الروضة المُكْرَمَة وأنها تُعرفُ بأسطوانة المهاجرين.

قال: وزوي عن عائشة أنها كانت تقول: لو عرفها الناس لاضطربوا عليها بالسهام، وأنها أسرتها إلى ابن الزبير، فكان يُكثِر الصلاة عندها.

ثم وجدت ذلك في تاريخ المدينة لابن النجار، وزاد: أن المهاجرين من قريش كانوا يجتمعون عندها. وذكره قبله محمد بن الحسن في أخبار المدينة.

قوله: «يا أبا مسلم». هي كنية سلمة، ويتحرى؛ أي: يقصد. اهـ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٠٣ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ كِبَارَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يَتَبَدَّرُونَ السَّوَارِيَ عِنْدَ الْمَغْرِبِ. وَزَادَ شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ أَنَسٍ، حَتَّى يَخْرُجَ النَّبِيُّ ﷺ ^(١).
[الحديث ٥٠٣ - طرفه في: ٦٢٥].

وهذا واضح، وفيه دليل على أنهم يُصَلُّونَ قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، وَيُصَلُّونَ إِلَى السَّوَارِي، وهذا امتثالٌ لأمر النبي ﷺ حيث كان يقول: «صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ». ويقولُ في الثالثة: «لمن شاء»؛ لثَلَاثَةِ النَّاسِ سَنَةً رَاتِبَةً ^(١).

وفيه: دليل على أن المغربَ لَا يُصَلَّى مِنْ حِينَ الْغُرُوبِ ^(٢)، بل السَّنةُ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ، فَيَكُونُ قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ: «وَالْمَغْرِبَ إِذَا وَجَبَتْ» ^(٤)؛ أَي: إِذَا غَابَتْ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُصَلِّيَ بِمَجَرَّدِ غِيَابِهَا.

(١) قوله: «وزاد شعبة عن عمرو»، عمرو هذا هو ابن عامر المذكور في السند، وقد وصل رحمه الله هذه الزيادة في كتاب «الأذان» من طريق غندر، عن شعبة، حديث رقم (٦٢٥).
«فتح الباري» (١/٥٧٨)، و«التغليق» (٢/٢٤٦).

(٢) رواه البخاري (١١٨٣، ٧٣٦٨).

وقد سئل الشيخ الشارح رحمه الله: في حديث: «صلوا قبل المغرب»: بعض الناس يأتي المسجد ويجلس، ولا يصلي حتى يقام للصلاة؟
فأجاب رحمه الله: هذا غلط، وهو مخالف للسنة من وجهين:

الوجه الأول: أن النبي ﷺ قال: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يَصِلِيَ رَكْعَتَيْنِ». والوجه الثاني: أنه ﷺ قال: «صَلُّوا قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، صَلُّوا قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ». وقال في الثالثة: «لمن شاء».

(٢) أي: من بعد الأذان مباشرة.

(٤) رواه البخاري (٥٦٥)، ومسلم (٦٤٦) (٢٣٣).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٦- بَابُ الصَّلَاةِ بَيْنَ السَّوَارِي فِي غَيْرِ جَمَاعَةٍ.

٥٠٤- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَيْتَ وَأُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ وَبِلَالٌ فَأَطَالَ، ثُمَّ خَرَجَ وَكُنْتُ أَوَّلَ النَّاسِ دَخَلَ عَلَى أَثَرِهِ، فَسَأَلْتُ بِلَالًا: أَيْنَ صَلَّى؟ قَالَ: بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ الْمُقَدَّمَيْنِ ^(١).

٥٠٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْكَعْبَةَ وَأُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَبِلَالٌ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ الْحَبَشِيُّ، فَأَغْلَقَهَا عَلَيْهِ وَمَكَثَ فِيهَا، فَسَأَلْتُ بِلَالًا حِينَ خَرَجَ مَا صَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ؟ قَالَ: جَعَلَ عُمُودًا عَنْ يَسَارِهِ وَعُمُودًا عَنْ يَمِينِهِ وَثَلَاثَةَ أَعْمِدَةٍ وَرَاءَهُ، وَكَانَ الْبَيْتُ يَوْمَئِذٍ عَلَى سِتَّةِ أَعْمِدَةٍ، ثُمَّ صَلَّى ^(٢).

وَقَالَ لَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ. وَقَالَ: عُمُودَيْنِ عَنْ يَمِينِهِ ^(٢).

❖ قَوْلُ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي غَيْرِ جَمَاعَةٍ. أَمَا فِي الْجَمَاعَةِ فَلَا يُصَلِّي بَيْنَ السَّوَارِي إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ؛ كَأَن يَكُونَ الصَّفُّ أَكْثَرَ مِمَّا بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ، وَأَمَا إِذَا كَانَ دُونَ مَا بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ فَلَا بِأَس.

وكَذَلِكَ لَوْ كَانَ هُنَاكَ حَاجَةٌ كَضِيقِ الْمَسْجِدِ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الصَّلَاةَ بَيْنَ السَّوَارِي إِنْ كَانَتْ مِنْ مُنْفَرِدٍ فَلَا بِأَس بِهَا، وَإِنْ كَانَتْ

(١) مسلم (١٣٢٩) (٣٨٩).

(٢) رواه مسلم (١٣٢٩) (٣٨٨).

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٥٧٩): قَوْلُهُ: وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ؛ أَي: ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ. كَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَالْأَصْبَلِيِّ «قَالَ» مُجَرَّدَةٌ، وَفِي رِوَايَةِ كَرِيمَةَ: «قَالَ لَنَا» فَوَضَحَ وَصَلُّهُ. اهـ. وَاَنْظُرْ: «التَّغْلِيْقُ» (٢/ ٢٤٧).

من جماعة لا يَزِيدُ صفَّهُم على ما بين الساريتين فلا بأس بها، وإن كان في جماعة يَزِيدُ الصفُّ على ما بين الساريتين فإنه مكروهٌ إلا إذا كان حاجةً.
وإنما كُره في هذه الحال؛ لأنَّ السارية تَفْصِلُ بين الصفِّ، فَتَقْطَعُهُ، فلذلك كُره حتى كان الصحابة يُضْرَبُونَ على ذلك^(١).

وقال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ فِي «الفتح» (١/٥٧٨):

قوله: «بَابُ الصَّلَاةِ بَيْنَ السَّوَارِي فِي غَيْرِ جَمَاعَةٍ». إِنَّمَا قَيَّدَهَا بِغَيْرِ الْجَمَاعَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْطَعُ الصَّفُوفَ، وَتَسْوِيَةُ الصَّفُوفِ فِي الْجَمَاعَةِ مَطْلُوبٌ.
وقال الرافعيُّ فِي «شرح المسند»: اِخْتَجَّ الْبُخَارِيُّ بِهَذَا الْحَدِيثِ -أَي: حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ، عَنْ بِلَالٍ- عَلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي جَمَاعَةٍ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ الْأَوَّلَى لِلْمَنْفَرِدِ أَنْ يُصَلِّيَ إِلَى السَّارِيَةِ، وَمَعَ هَذِهِ الْأُولَى فَلَا كِرَاهَةَ فِي الْوُقُوفِ بَيْنَهُمَا؛ أَيْ: لِلْمَنْفَرِدِ.

وأما فِي الْجَمَاعَةِ فَالْوُقُوفُ بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ كَالصَّلَاةِ إِلَى السَّارِيَةِ. انْتَهَى كَلَامُهُ.
وفيه نظرٌ لورودِ النهي الخاصِّ عن الصَّلَاةِ بَيْنَ السَّوَارِي، كما رواه الحاكم من حديث أنسٍ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، وَهُوَ فِي السَّنَنِ الثَّلَاثَةِ، وَحَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ.
قال الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ: كَرِهَ قَوْمٌ الصَّفَّ بَيْنَ السَّوَارِي لِلْنَّهْيِ الْوَاردِ عَنْ ذَلِكَ، وَمَحَلُّ الْكِرَاهَةِ عِنْدَ عَدَمِ الضِّيقِ، وَالْحِكْمَةُ فِيهِ إِمَّا لَانْقِطَاعِ الصَّفِّ، أَوْ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ النَّعَالِ^(٢). انْتَهَى

(١) رواه ابن ماجه رَحِمَهُ اللهُ فِي سننه (١٠٠٢). وصححه الحاكم فِي «المستدرک» (١/٣٣٩)، وابن حبان (٢٢١٩)، وابن خزيمة (١٥٦٧).

(٢) قال الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللهُ مَعْلَقًا عَلَى كَلَامِ الطَّبْرِيِّ: أَمَّا التَّعْلِيلُ الثَّانِي مِنْ كَوْنِهِ مَوْضِعَ النَّعَالِ فَعَلَطٌ؛ لِأَنَّ الْمَعْرُوفَ أَنَّ الصَّحَابَةَ إِمَّا أَنْ يَصَلُّوا فِي نَعَالِهِمْ، وَإِمَّا أَنْ يَضَعُوهَا عَلَى يَسَارِهِمْ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنْ يَسَارِهِمْ أَحَدٌ، وَإِمَّا أَنْ يَضَعُوهَا بَيْنَ أَرْجُلِهِمْ. اهـ

وقال القرطبي: رُوي في سبب كراهة ذلك أنه مُصَلَّى الجنِّ المؤمنين^(١).
 ﴿قوله: «وَحَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةٌ». هو بالجيم، بصيغة التصغير، وهو ابنُ أسماء
 الضُّبَعِي، واتفق أن اسمه واسم أبيه من الأعلام المشتركة بين الرجال والنساء، وقد
 سمع جويرية المذكور من نافع، وروى أيضًا عن مالك عنه.
 ﴿قوله: «كُنْتُ أَوَّلَ النَّاسِ». كذا في رواية أبي ذرٍّ وكريمة، وفي رواية الأصيلي
 وابنِ عساكر: وكنت. بزيادة واوٍ في أوله، وهي أشبه، ورواه الإسماعيليُّ من هذا الوجه
 فقال: بعد قوله: ثم خرج ودخل عبدُ الله على أثره أولَ الناسِ.
 ﴿قوله: «بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ الْمُقَدَّمَيْنِ». في رواية الكُشْمِينِي: المتقدِّمَيْنِ كذا في هذه
 الرواية، وفي رواية مالك التي تليها: جعلَ عمودًا عن يساره، وعمودًا عن يمينه،
 وثلاثة أعمدة وراءه، وليس بين الروایتَيْنِ مخالفةٌ، لكن قوله في رواية مالك: وكان
 البيتُ يومئذٍ على ستة أعمدة. مُشْكِلٌ؛ لأنه يُشْعِرُ بكونِ ما عن يمينه، أو يساره كان
 اثنين، ولهذا عقبه البخاريُّ في رواية إسماعيل التي قال فيها: عمودين عن يمينه.
 ويُمكنُ الجمعُ بين الروایتَيْنِ بأنه حيث ثنى أشار إلى ما كان عليه البيتُ في زمنِ
 النبي ﷺ، وحيث أفرد أشار إلى ما صار إليه بعد ذلك.
 ويرشدُ إلى ذلك قوله: وكان البيتُ يومئذٍ؛ لأن فيه إشعارًا بأنه تغيَّرَ عن هيئته الأولى.



وقال الكَرْمَانِي: لفظُ العمودِ جنسٌ يَحْتَمِلُ الواحدَ والاثنين، فهو مُجْمَلٌ بَيْنَهُ
 روايةٌ وعمودين. وَيَحْتَمِلُ أن يقال: لم تكن الأعمدة الثلاثة على سَمْتٍ واحدٍ، بل
 اثنان على سَمْتٍ، والثالث على غير سَمْتِهما، ولفظُ المُقَدَّمَيْنِ في الحديثِ السابق مُشْعِرٌ
 به. والله أعلم.

(١) قال الشيخ الشارح رحمه الله معلقًا على كلام القرطبي رحمه الله: وهذا غريب، وهو أيضًا ليس بصحيح. اهـ

قلتُ: وَيُؤَيِّدُهُ أَيْضًا رَوَايَةُ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو التِّي تَقَدَّمَتْ فِي بَابٍ: ﴿وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِرِ بُرْهَمِ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]. فَإِنَّ فِيهَا: بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ اللَّتَيْنِ عَلَى يَسَارِ الدَّخْلِ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ كَانَ هُنَاكَ عَمُودَانِ عَلَى الْيَسَارِ، وَأَنَّهُ صَلَّى بَيْنَهُمَا، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ ثَمَّ عَمُودٌ آخَرُ عَنِ الْيَمِينِ، لَكِنَّهُ بَعِيدٌ، أَوْ عَلَى غَيْرِ سَمَتِ الْعَمُودَيْنِ، فَيَصِحُّ قَوْلُ مَنْ قَالَ: جَعَلَ عَنِ يَمِينِهِ عَمُودَيْنِ. وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: جَعَلَ عَمُودًا عَنِ يَمِينِهِ.

وَجَوَّزَ الْكُرْمَانِيُّ احْتِمَالًا آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ هُنَاكَ ثَلَاثَةُ أَعْمَدَةٍ مُصْطَفَّةً، فَصَلَّى إِلَى جَنْبِ الْأَوْسَطِ، فَمَنْ قَالَ: جَعَلَ عَمُودًا عَنِ يَمِينِهِ، وَعَمُودًا عَنِ يَسَارِهِ لَمْ يَعْتَبِرِ الَّذِي صَلَّى إِلَى جَنْبِهِ.

وَمَنْ قَالَ: عَمُودَيْنِ. اعْتَبَرَهُ. ثُمَّ وَجَدْتُهُ مَسْبُوقًا بِهَذَا الْإِحْتِمَالِ، وَأَبْعَدُ مِنْهُ قَوْلُ مَنْ قَالَ: انْتَقَلَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ، وَلَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ لَذَلِكَ لِقَوْلِهِ. اللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

الظَّاهِرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -: أَنَّ الصَّحِيحَ هُوَ الرَوَايَةُ الثَّانِيَةُ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ: عَمُودَيْنِ عَنِ يَمِينِهِ؛ فَإِنَّهُ بِنَاءٌ عَلَى هَذَا لَا يَكُونُ هُنَاكَ إِشْكَالٌ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ: بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ. الْمُرَادُ بِهِ مَا عَدَا الْعَمُودَ الثَّلَاثَ. فَهُوَ إِذَا صَلَّى بَيْنَ عَمُودَيْنِ ^(١)، وَلَوْ كَانَ عَلَى يَمِينِهِ نَاسٌ، فَقَدْ صَلَّى بَيْنَ عَمُودَيْنِ.



(١) سَأَلَ الشَّيْخَ الشَّارِحَ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَلْ يُؤْخَذُ مِنْ كَوْنِ النَّبِيِّ ﷺ صَلَّى بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ أَنَّ الصَّلَاةَ لِلْسِتْرَةِ لَيْسَتْ وَاجِبَةً؟ فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا؛ لِأَنَّ الْجِدَارَ لَيْسَ بَعِيدًا، بَلْ كَانَ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ الْجِدَارِ قَرِيبٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرَعٍ. لَكِنْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ هُنَاكَ سِتْرَةٌ عَرِيضَةٌ، وَسِتْرَةٌ دُونَ ذَلِكَ فِي الْعَرَضِ فَإِنَّهُ يَذْهَبُ إِلَى السِتْرَةِ الْعَرِيضَةِ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي السِتْرِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٧ - بَابٌ.

٥٠٦ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْكَعْبَةَ مَشَى قِبَلَ وَجْهِهِ حِينَ يَدْخُلُ، وَجَعَلَ الْبَابَ قِبَلَ ظَهْرِهِ، فَمَشَى حَتَّى يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ الَّذِي قِبَلَ وَجْهِهِ قَرِيبًا مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ، صَلَّى يَتَوَخَّى الْمَكَانَ الَّذِي أَخْبَرَهُ بِهِ بِلَالٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِيهِ. قَالَ: وَلَيْسَ عَلَى أَحَدِنَا بَأْسٌ إِنْ صَلَّى فِي أَيِّ نَوَاحِي الْبَيْتِ شَاءَ.

وكذلك الأمر إذا صلى بالحِجْرِ؛ لأنَّ أكثر الحِجْرِ من البيت.

ثم هل يشمل ذلك صلاة الفريضة وصلاة النافلة؟

على قولين لأهل العلم^(١)، والصحيح أنه يشمل الفريضة والنافلة وأنه يجوز للإنسان أن يُصَلِّيَ في الكعبة الفريضة، كما يجوز له أن يُصَلِّيَ النافلة فيها؛ لأن النافلة تُبَيِّنُ عن النبي ﷺ، والأصل أن ما ثبت في النفل ثبت في الفرض إلا بدليل^(٢).



(١) انظر: «المغني» (٢/ ٤٧٥، ٤٧٦)، و«المبدع» (١/ ٣٩٨)، و«الإنصاف» (١/ ٤٩٧)، و«الروض

المربع» (١/ ١٥٤)، و«زاد المستقنع» (ص ٣٩)، و«حلية العلماء» (٢/ ٦٠).

(٢) قال فضيلة الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ في «الشرح الممتع» (٣/ ١٠٣): ويدل لهذه القاعدة أن الصحابة

رَضُوا لِمَا حَكَّوْا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يوتر على راحلته. قالوا: غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة.

دل ذلك على أن المعلوم أن ما ثبت في النفل ثبت في الفرض. اهـ.

وانظر: «الشرح الممتع» (٢/ ٢٥٢).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٨- بَابُ الصَّلَاةِ إِلَى الرَّاحِلَةِ وَالْبَعِيرِ وَالشَّجَرِ وَالرَّحْلِ.

٥٠٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يُعَرِّضُ رَاحِلَتَهُ فَيُصَلِّي إِلَيْهَا. قُلْتُ: أَفَرَأَيْتَ إِذَا هَبَّتِ الرِّكَابُ؟ قَالَ: كَانَ يَأْخُذُ هَذَا الرَّحْلَ فَيُعِدُّهُ فَيُصَلِّي إِلَى آخِرَتِهِ - أَوْ قَالَ: مُؤَخَّرِهِ - وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَفْعَلُهُ ^(١).

❦ قوله: «كَانَ يُعَرِّضُ رَاحِلَتَهُ»؛ يَعْنِي: يَجْعَلُهَا عَرَضًا فَيُصَلِّي إِلَيْهَا.

❦ وقوله: «هَبَّتِ الرِّكَابُ»؛ يَعْنِي: مَشَتْ وَذَهَبَتْ.

❦ وقوله: «قَالَ: كَانَ يَأْخُذُ هَذَا الرَّحْلَ فَيُعِدُّهُ، فَيُصَلِّي إِلَى آخِرَتِهِ». الرَّحْلُ هُوَ مَا يُشَدُّ عَلَى الْبَعِيرِ؛ لِأَجْلِ التَّحْمِيلِ عَلَيْهِ.

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١/ ٥٨٠-٥٨١):

❦ قوله: «بَابُ الصَّلَاةِ إِلَى الرَّاحِلَةِ وَالْبَعِيرِ». قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الرَّاحِلَةُ: النَّاقَةُ الَّتِي تَصْلُحُ لِأَنْ يُوَضَعَ الرَّحْلُ عَلَيْهَا.

وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ: الرَّاحِلَةُ الْمَرْكُوبُ النَّجِيبُ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، وَالْهَاءُ فِيهَا لِلْمُبَالَغَةِ، وَالْبَعِيرُ يُقَالُ لَهَا دَخَلَ فِي الْخَامِسَةِ.

❦ قوله: «وَالشَّجَرِ وَالرَّحْلِ». الْمَذْكُورُ فِي حَدِيثِ الْبَابِ الرَّاحِلَةُ وَالرَّحْلُ، وَكَأَنَّهُ أَلْحَقَ الْبَعِيرَ بِالرَّاحِلَةِ بِالْمَعْنَى الْجَامِعِ بَيْنَهُمَا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَشَارَ إِلَى مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ طَرَفِهِ، فَقَدْ رَوَاهُ أَبُو طَالِبٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ بَلْفَظٍ: كَانَ يُصَلِّي إِلَى بَعِيرِهِ. انْتَهَى.

فَإِنْ كَانَ هَذَا حَدِيثًا آخَرَ حَصَلَ الْمَقْصُودُ، وَإِنْ كَانَ مُخْتَصِرًا مِنَ الْأَوَّلِ كَانَ يَكُونُ الْمُرَادُ يُصَلِّي إِلَى مُؤَخَّرَةِ رَحْلِ بَعِيرِهِ اتَّجَهَ الْإِحْتِمَالُ الْأَوَّلُ.

وَيُؤَيِّدُ الاحْتِمَالَ الثَّانِي مَا أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَاقِ، أَنَّ ابْنَ عَمَرَ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ إِلَى بَعِيرٍ إِلَّا وَعَلَيْهِ رَحْلٌ، وَسَأَذْكُرُهُ بَعْدُ.

وَأَلْحَقَ الشَّجَرَ بِالرَّحْلِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلِيَّةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى حَدِيثٍ عَلِيٍّ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُنَا يَوْمَ بَدْرٍ، وَمَا فِينَا إِنْسَانٌ إِلَّا نَائِمٌ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّهُ كَانَ يُصَلِّي إِلَى شَجَرَةٍ، يَدْعُو حَتَّى أَصْبَحَ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ.

﴿قَوْلُهُ: «يُعَرِّضُ». بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ؛ أَي: يَجْعَلُهَا عَرَضًا.

﴿قَوْلُهُ: «قَلْتُ: أَفَرَأَيْتَ». ظَاهِرُهُ أَنَّهُ كَلَامٌ نَافِعٌ، وَالْمَسْتُورُ ابْنُ عَمَرَ، لَكِنْ بَيَّنَّ الْإِسْمَاعِيلِيُّ، مِنْ طَرِيقِ عُيْنَةَ بْنِ حَمِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ أَنَّهُ كَلَامٌ عِبِيدِ اللَّهِ، وَالْمَسْتُورُ نَافِعٌ، فَعَلَى هَذَا هُوَ مُرْسَلٌ؛ لِأَنَّ فَاعِلَ «يَأْخُذُ» هُوَ النَّبِيُّ ﷺ، وَلَمْ يُدْرِكْهُ نَافِعٌ. ﴿قَوْلُهُ: «هَبَّتِ الرِّكَابُ». أَي: هَاجَتِ الْإِبِلُ، يُقَالُ: هَبَّ الْفَحْلُ إِذَا هَاجَ، وَهَبَّ الْبَعِيرُ فِي السَّيْرِ إِذَا نَشِطَ، وَالرِّكَابُ الْإِبِلُ الَّتِي يُسَارُّ عَلَيْهَا، وَلَا وَاحِدَ لَهَا مِنْ لَفْظِهَا، وَالْمَعْنَى: أَنَّ الْإِبِلَ إِذَا هَاجَتْ شَوَّشَتْ عَلَى الْمُصَلِّي لِعَدَمِ اسْتِقْرَارِهَا، فَيَعْدِلُ عَنْهَا إِلَى الرَّحْلِ فَيَجْعَلُهُ سِتْرَةً.

﴿وَقَوْلُهُ: «يَعْدِلُهُ». -بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ، وَكَسْرِ الدَّالِ-؛ أَي: يُقِيمُهُ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ، وَيَجُوزُ التَّشْدِيدُ.

﴿وَقَوْلُهُ: «إِلَى آخِرَتِهِ». بِفَتْحَاتِ بِلَا مَدٍّ، وَيَجُوزُ الْمَدُّ مُؤَخَّرَتِهِ. بِضَمِّ أَوَّلِهِ، ثُمَّ هَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ، وَأَمَّا الْخَاءُ فَجَزَمَ أَبُو عُبَيْدٍ بِكَسْرِهَا، وَجَوَّزَ الْفَتْحَ، وَأَثَرُ ابْنِ قُتَيْبَةَ الْفَتْحُ^(١)، وَعَكَسَ ذَلِكَ ابْنُ مَكِّيٍّ، فَقَالَ: لَا يُقَالُ: مُقَدِّمٌ وَمُؤَخَّرٌ بِالْكَسْرِ إِلَّا فِي الْعَيْنِ خَاصَّةً، وَأَمَّا فِي غَيْرِهَا، فَيُقَالُ بِالْفَتْحِ فَقَطْ، إِمَّا وَجُوبًا وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ الْخَاءِ، وَالْمَرَادُ بِهَا الْعَوْدُ الَّذِي فِي آخِرِ الرَّحْلِ الَّذِي يَسْتَنِدُّ إِلَيْهِ الرَّاکِبُ.

(١) والصحيح كلام أبي عبيد رحمه الله من تجويز الفتح. قاله الشارح رحمه الله.

قال القُرْطُبِيُّ: في هذا الحديث دليل على جواز التستر بما يستقر من الحيوان، ولا يُعارضه النهي عن الصلاة في معادن الإبل؛ لأن المعادن مواضع إقامتها عند الماء، وكراهة الصلاة حيثُ عندها إما لشدة تنبّتها، وإما لأنهم كانوا يتخلّون بينها مُستترين بها. انتهى وقال غيره: علة النهي عن ذلك كون الإبل خلقت من الشياطين، وقد تقدّم ذلك، فيحمل ما وقع منه في السفر من الصلاة إليها على حالة الضرورة، ونظيره صلاته إلى السرير الذي عليه المرأة. اهـ

وهذا فيه نظر ظاهر؛ وذلك لأن أعطان الإبل أو معادن الإبل هي التي تُقيم فيها وتأوي إليها، وأما هذا فرجل مسافر أناخ بغيره، ثم صلى إليها فأين المعادن إذن؟ لكن - سبحانه الله - أحياناً تجد العلماء الكبار يبحّثون في أشياء واضحة، وتغيّب عنهم.



ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٩- باب الصلاة إلى السرير.

٥٠٨- حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَعَدَلْتُمُونَا بِالْكَلْبِ وَالْحِمَارِ، لَقَدْ رَأَيْتُنِي مُضْطَجِعَةً عَلَى السَّرِيرِ فَيَجِيءُ النَّبِيُّ ﷺ فَيَتَوَسَّطُ السَّرِيرَ فَيُصَلِّي، فَأَكْرَهُ أَنْ أَسْنَحَهُ فَأَنْسَلُ ^(١) مِنْ قَبْلِ رَجُلِي السَّرِيرَ حَتَّى أَنْسَلَ مِنْ لِحَافِي ^(٢).

قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «باب الصلاة إلى السرير»؛ يَعْنِي: أنها جائزة، ثم استدل بهذا الحديث. وفي قول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَعَدَلْتُمُونَا بِالْكَلْبِ وَالْحِمَارِ؟». إشارة إلى حديث عبد الله بن المغفل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي أخرجه مسلم في صحيحه، أنه يقطع صلاة الرجل

(١) قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتح» (١/ ٥٨١): قولها: أَنْ أَسْنَحَهُ. بفتح النون والحاء المهملة؛ أي: أظهر

له من قدامه. وقال الخطابي: هو من قولك: سَنَحَ لي الشيء إذا عَرَضَ لي.

تريد أنها كانت تخشى أن تستقبله - وهو يصلي - ببدنها؛ أي: منتصبه.

وقولها: أنسل. بفتح السين المهملة وتشديد اللام؛ أي: أخرج بخفية، أو برفق. اهـ.

(٢) رواه البخاري (٥٠٨)، ومسلم (٥١٢) (٢٧١).

المسلم إذا لم يَكُنْ بين يديه مثلُ مؤخِرةِ الرَّحْلِ، المرأة والحمار والكلب الأسود^(١).
ولكن إنكارها عنه يُعْتَدَرُ عنه بأن الحديث لم يَلْغُها، وإلا فإنها لو بَلَّغها الحديث
لم تَكُنْ لِقَوْلِ هذا القول لكنه شاع بين الناس دون أن يُسَنَدَ إلى رسولِ الله ﷺ في ما
بَلَّغها، فقالت: أَعَدَلْتُمونا بذلك؟

والإنسان قد يَجْهَلُ بالشيء، وإن كان عالماً.

ولهذا نَأْخُذُ من هذا الحديثِ فوائد، منها:

أولاً: أن العالم قد يَفُوتُه بعضُ الأحكام الشرعية، فلا يَعْلَمُ بها.

ثانياً: ومن فوائده أيضاً: جوازُ اضطرارِ المرأةِ أمامَ زوجها، وهو يُصَلِّي.

يُؤْخَذُ هذا من فعلِ الرسولِ ﷺ، ولكنه مُقَيَّدٌ بها إذا لم تَشْغَلْ باله، فإن شغَلَتْ باله
بأي سبب كان ذلك الشغل فإنه لا يُصَلِّي، وهي بين يديه.

ثالثاً: ومن فوائدِ هذا الحديثِ: جوازُ النومِ على السُرُرِ، وأن ذلك لا يُعَدُّ من التَّرفِ
المذموم، بل هذا من الأمرِ الجائزِ الذي كان معروفاً في عهدِ النبي ﷺ.

رابعاً: ومن فوائده: شدةُ احترامِ عائشة عنها لرسولِ الله ﷺ حيث كانت تَنْسَلُّ
هذا الانسلاال؛ خوفاً من التشويشِ عليه ﷺ.



(١) رواه مسلم (٥١٠) (٢٦٥)، من حديث أبي ذر.

وهو من حديث عبد الله بن المُغَفَّل عند أحمد في «مسنده» (٨٦/٤)، (٥٧/٥) (١٦٧٩٧)،

(٢٠٥٧٢)، وابن ماجه (٩٥١).

قال الشيخ شعيب رحمته الله في تحقيق «زاد المعاد» (٣٠٦/١): وفيه عننة الحسن.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠٠ - بَابُ يَرُدُّ الْمُصَلِّيُّ مِنْ مَرِّ بَيْنَ يَدَيْهِ.

وَرَدَّ ابْنُ عُمَرَ فِي التَّشَهُّدِ وَفِي الْكُعْبَةِ^(١)، وَقَالَ: إِنْ أَبِي إِلَّا أَنْ تُقَاتِلَهُ فَقَاتِلْهُ^(٢).

هذا الأثر فيه فائدة مهمة، وهي أن مكة وغيرها سواء في ردِّ الهمز بين يدي المصلّي؛ لأن ابن عمر ردَّ الهمز في الكعبة، وهي أصل البيت الحرام. وأما قول بعض أهل العلم: إنه لا بأس بالمرور بين يدي المصلّي في المسجد الحرام، وبعضهم عدّها إلى ما هو أوسع من ذلك^(٣). ففيه نظر. وفي هذا الأثر أيضًا: دليل على ردِّ الهمز، ولو في آخر الصلاة؛ لكون ابن عمر ردّه في التشهُّد.

٥٠٩ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ح وَحَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ الْعَدَوِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ السَّمَّانُ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ فِي يَوْمٍ جُمُعَةٍ يُصَلِّي إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ، فَأَرَادَ شَابٌّ مِنْ بَنِي أَبِي مُعَيْطٍ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَدَفَعَ أَبُو سَعِيدٍ فِي صَدْرِهِ،

(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم كما في «الفتح» (١/ ٥٨١)، وقد وصل هذا الأثر أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب «الصلاة» له من طريق صالح بن كيسان، قال: «رأيت ابن عمر يصلي في الكعبة، فلا يدع أحد يمر بين يديه يبادره» قال: أي: يرده.

«فتح الباري» (١/ ٥٨٢) و«التغليق» (٢/ ٢٤٧).

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١/ ٥٨١)، وقد وصله عبد الرزاق رَحِمَهُ اللَّهُ في مصنفه (٢/ ٢٠) (٢٣٢٥)، قال: عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قال: كان ابن عمر لا يدع أحدًا يمر بين يديه، فإن أبي إلا أن تُقَاتِلَهُ فَقَاتِلْهُ.

«التغليق» (٢/ ٢٤٨)، و«الفتح» (١/ ٥٨٢).

(٣) انظر: «المغني» (٣/ ٩٠)، و«الإنصاف» (٢/ ٩٥).

فَنَظَرَ الشَّابُّ فَلَمْ يَجِدْ مَسَاغًا إِلَّا بَيْنَ يَدَيْهِ فَعَادَ لِيَجْتَنَزَ، فَدَفَعَهُ أَبُو سَعِيدٍ أَشَدَّ مِنَ الْأُولَى، فَنَالَ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَى مَرْوَانَ فَشَكَا إِلَيْهِ مَا لَقِيَ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَدَخَلَ أَبُو سَعِيدٍ خَلْفَهُ عَلَى مَرْوَانَ، فَقَالَ: مَا لَكَ وَلَا بَيْنَ أَخِيكَ يَا أَبَا سَعِيدٍ؟ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا صَلَّي أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ، فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَنَزَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ، فَإِنْ أَبِي فَلْيَقَاتِلْهُ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ»^(١).

[الحديث ٥٠٩ - طرفه في ٣٢٧٤]

في هذا الحديث فوائد، منها:

أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا صَلَّى إِلَى سِتْرَةٍ، فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَنَزَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سِتْرَتِهِ فَإِنَّهُ يَدْفَعُهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيُقَاتِلْهُ، والمراد بالمقاتلة هنا الدفع بشدة، وليس المراد أن يقتله^(١).
وفيه أيضًا: دليل على أنه لا يحل للإنسان أن يمر بين يدي المصلي، وإن كان لا يجد مساعًا إلا هذا، إلا أنه يستثنى من ذلك ما إذا كان المصلي هو الذي اعتدى بأن يصلي في الطريق، أو فيما يختص به المار في الطريق؛ كأن يصلي عند الباب.
وبما يختص به المار، وهذا في المطاف؛ فإنه لا حق للمصلي في هذه الحال.
وفيه أيضًا: دليل على أن الصحابة رضوا أن يخضعوا للسلطان والأمير، ولو كانوا

(١) مسلم (٥٠٥) (٢٥٩).

(٢) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: لو مرَّ إنسان بين يدي إنسان، وهو ساجد، فهل له أن يدفعه بيديه، أو برأسه؟ فأجاب رحمه الله: لا يمكن أن يدفعه بيديه؛ لأنه إذا دفعه بهما لزم أن يرفعهما عن الأرض، وهو مأمور بأن يسجد عليهما.

وكذلك لا يدفعه برأسه للمشقة الشديدة في ذلك؛ لأنه ربما لو جرَّ رأسه على الأرض تتأثر الجبهة. فالظاهر في مثل هذا أن يتركه حتى ينتهي من السجود.

وسئل أيضًا رحمه الله: لو كان المار أعمى فهل أتركه يمر؟

فأجاب رحمه الله: لا، بل رده، وهو إذا عرف أنك ترده رجع، فإذا رجع مرة أخرى فردّه ثانية.

وسئل أيضًا رحمه الله: هل المرور بين يدي المأمومين مباح؟

فأجاب رحمه الله: نعم؛ لأن ستره إمامه ستره له.

أَفْضَلُ مِنْهُ. يُؤْخَذُ هَذَا مِنْ أَنَّ الشَّابَّ دَخَلَ عَلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، وَهُوَ أَمِيرٌ عَلَى الْمَدِينَةِ، وَشَكَاَ إِلَيْهِ مَا يَجِدُهُ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَأَبُو سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَخَلَ خَلْفَهُ لِأَجْلِ أَنْ يُدَافِعَ عَنْ نَفْسِهِ.

وَفِيهِ أَيْضًا مِنَ الْفَوَائِدِ: أَنَّهُ يُكْنَى الصَّغِيرُ بِابْنِ الْأَخِ، وَالْمُسَاوِي بِالْأَخِ، وَالْكَبِيرُ قَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ أَنَّهُ يُلَقَّبُ بِالْعَمِّ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ الَّذِي يَمُرُّ بَيْنَ الْمُصَلِّيِّ وَسِتْرِهِ، وَيَأْبَى أَنْ يَنْدَفِعَ فَهُوَ شَيْطَانٌ، كَمَا وَصَفَهُ النَّبِيُّ ﷺ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمُصَلِّيِّ سِتْرَةٌ فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَمُرَّ الْإِنْسَانُ بَيْنَ يَدَيْهِ؟
فَالْجَوَابُ: لَا، كَمَا جَاءَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ^(١).
لَكِنْ هَلْ يُقَاتِلُهُ؟

الظَّاهِرُ أَنَّهُ يُقَاتِلُهُ، كَمَا لَوْ مَرَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سِتْرِهِ.
فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا هُوَ الْحَدُّ الَّذِي يَجُوزُ لِلْمُصَلِّيِّ أَنْ يَرُدَّ مِنْ مَرَّ بِهِ؟
قُلْنَا: إِذَا كَانَ لِلْإِنْسَانِ شَيْءٌ يُصَلِّيُّ عَلَيْهِ فَحَدُّهُ مَتَّهَى هَذَا الْمُصَلِّيِّ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ يُصَلِّيُّ عَلَيْهِ فَحَدُّهُ قِيلٌ: ثَلَاثَةُ أَذْرَعٍ مِنْ قَدَمَيْهِ ^(٢).

(١) يُشِيرُ الشَّيْخُ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى مَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ (٨٦ / ٢) (٥٥٨٥)، وَمُسْلِمٌ (٥٠٦)، (٢٦٠)، وَابْنُ مَاجَهٍ (٩٥٥)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَلَا يَدْعُ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَإِنْ أَبَى فَلْيُقَاتِلْهُ؛ فَإِنْ مَعَهُ الْقَرِينُ».

وَلَكِنْ قَالَ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «النَّيْلِ» (١٠ / ٣): هَذَا مُطْلَقٌ مُقَيَّدٌ بِمَا فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتَرُهُ». فَلَا يَجُوزُ الدَّفْعُ وَالْمُقَاتَلَةُ إِلَّا لِمَنْ كَانَ لَهُ سِتْرَةٌ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ» (٢٢٣ / ٤): وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ هَذَا كُلَّهُ لِمَنْ لَمْ يَفْرِطْ فِي صَلَاتِهِ، بَلْ احْتِطَا، وَصَلَّى إِلَى سِتْرَةٍ، أَوْ فِي مَكَانٍ يَأْمَنُ الْمُرُورَ بَيْنَ يَدَيْهِ. اهـ.

وَانْظُرْ: «الْفَتْحُ» (٥٨٢ / ١).

(٢) وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَنَابِلَةِ. وَانْظُرْ: «الْإِنْصَافُ» (٩٤ / ٢).

وقيل: حذّه مُتَهَيّ سَجُودَه^(١)؛ يعني: محلّ الجَبْهَة؛ لأن ما زاد على ذلك ليس له حقّ فيه، وإنما حقّه في الأرض ما كان يَحْتَاجُه في صَلَاتِه، وآخر ما يَحْتَاجُه هو مُتَهَيّ سَجُودَه، وهذا هو الأقرب^(٢).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

١٠١ - بَابُ إِثْمِ الْهَارِّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي.

٥١٠ - حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ أَرْسَلَهُ إِلَى أَبِي جُهِيمٍ يَسْأَلُهُ مَاذَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْهَارِّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي؟ فَقَالَ أَبُو جُهِيمٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ الْهَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ، خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ» قَالَ أَبُو النَّضْرِ: لَا أَذْرِي أَقَالَ: أَرْبَعِينَ يَوْمًا أَوْ شَهْرًا أَوْ سَنَةً^(٣). لكنه جاء في رواية الْبَزَّازِ: أَرْبَعِينَ خَرِيفًا^(٤)؛ يعني: سنة.

وقوله: «ماذا عليه». أيضًا لم يُبَيِّنْ ما هذا الذي عليه، لكنه جاء في رواية: «ماذا عليه من الإثم»^(٥). وهذا نصٌّ صريحٌ في أَنَّ الْهَارَّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي يَأْتُمُّ وَظَاهِرُهُ: سِوَاءُ

(١) انظر: المرجع السابق.

(٢) انظر: «الشرح الممتع» (٣/ ٣٤٠).

وقد سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللهُ: فإذا مرَّ أحدُ وراء ذلك؟

فأجاب رَحِمَهُ اللهُ: إذا مرَّ أحدُ وراء ذلك فإنه لا يَأْتُمُّ.

(٣) رواه مسلم (٥٠٧) (٢٦١).

(٤) رواه الْبَزَّاز في «مسنده» (٩/ ٢٣٩) (٣٧٨٢)، وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٦١)، وقال:

رواه الْبَزَّاز، ورجاله رجال الصحيح. اهـ

(٥) رواها ابن أبي شيبة في «مصنّفه» (١/ ٢٥٣).

وقال الحافظ في «الفتح» (١/ ٥٨٥): قوله: «ماذا عليه». زاد الْكُشْمِينِيُّ: «من الإثم». وليست هذه الزيادة في شيء من الروايات عند غيره، والحديث في «الموطأ» بدونها. وقال ابن عبد البر: لم

كان له سترَةٌ، أم لم يكن ما دام قد مرَّ بين يديه.

وقوله: «بين يدي المصلي». ذكرناه آنفاً، وقلنا: إن بعض العلماء قدَّره بثلاثة أذرعٍ من قدميه، وبعضهم قدَّره بمُنْتَهَى سجوده، وهو الأصحُّ ^(١).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠٢ - باب اسْتِقْبَالِ الرَّجُلِ صَاحِبَهُ أَوْ غَيْرَهُ فِي صَلَاتِهِ وَهُوَ يُصَلِّي.

وَكَرِهَ عُثْمَانُ أَنْ يُسْتَقْبَلَ الرَّجُلُ وَهُوَ يُصَلِّي ^(٢).

وَإِنَّمَا هَذَا إِذَا اشْتَغَلَ بِهِ، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَشْتَغَلْ فَقَدْ قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: مَا بَالَيْتُ،
إِنَّ الرَّجُلَ لَا يَقْطَعُ صَلَاةَ الرَّجُلِ ^(٢).

=

يختلف على مالك في شيء منه، وكذا رواه باقي الستة وأصحاب المسانيد والمستخرجات بدونها، ولم أرها في شيء من الروايات مطلقاً، لكن في مصنف ابن أبي شيبة: «يعني: من الإثم»، فيحتمل أن تكون ذكرت في أصل البخاري حاشية، فظنها الكشميهني أصلاً؛ لأنه لم يكن من أهل العلم، ولا من الحفاظ، بل كان راوية.

وقد عزاها المحب الطبري في الأحكام للبخاري، وأطلق، فعيب ذلك عليه، وعلى صاحب «العمدة» في إيهامه أنها في «الصحيحين»، وأنكر ابن الصلاح في «مشكل الوسيط» على من أثبتها في الخبر، فقال: لفظ «الإثم» ليس في الحديث صريحاً.

ولما ذكره النووي في «شرح المهدب» دونها قال: وفي رواية رُويناها في الأربعين لعبد القادر الهروي: «ماذا عليه من الإثم». اهـ.

وانظر: «عمدة القاري» (٢٩٣/٤)، و«التلخيص الحبير» (٥١٨/١) (٤٦٢).

(١) انظر ما تقدم.

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٥٨٦/١)، وقد قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ عن هذا التعليق

في «الفتح» (٥٨٧/١): ولم أره عن عثمان إلى الآن، وإنما رأيته في مصنف عبد الرزاق وابن أبي شيبة وغيرهما، من طريق هلال بن يساف، عن عمر أنه زجر عن ذلك وفيها أيضاً عن عثمان ما يدل على عدم كراهية ذلك، فليتأمل؛ لاحتمال أن يكون فيما وقع في الأصل تصحيف من عمر إلى عثمان. اهـ.

وانظر: «التعليق» (٢٤٨/٢، ٢٤٩).

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ كما في «الفتح» (٥٨٦/١، ٥٨٧)، ولم يذكر الحافظ، لا في «الفتح» (٥٨٧/١)،

=

٥١١- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ خَلِيلٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ يَعْنِي ابْنَ صُبَيْحٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهُ ذَكَرَ عِنْدَهَا مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ فَقَالُوا: يَقْطَعُهَا الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ، قَالَتْ: لَقَدْ جَعَلْتُمُونَا كِلَابًا، لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي وَإِنِّي لَبَيِّنُهُ وَبَيِّنَ الْقِبْلَةِ، وَأَنَا مُضْطَجِعَةٌ عَلَى السَّرِيرِ، فَتَكُونُ لِي الْحَاجَةُ فَأَكْرَهُ أَنْ أَسْتَقْبِلَهُ، فَانْسَلُّ ائْتِلَالًا^(١).

وَعَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ نَحْوَهُ^(٢).

﴿قوله: «باب استقبال الرجل صاحبه أو غيره في صلاته». يَحْتَمِلُ قوله: أو غيره؛ أي: غير صاحبه مِمَّنْ لم يكن بينه وبينه اتفاق.

وَيَحْتَمِلُ أيضًا غير الإنسان؛ كالدابة ونحو ذلك.

﴿وقوله: «وكره عثمان أن يستقبل الرجل، وهو يصلي».

﴿وقوله: «وإنما هذا إذا اشتغل به»؛ يَعْنِي: إذا كان يَشْغَلُهُ بكونه بين يديه.

ولا في «التعليق» (٢/ ٢٤٩) من وصله.

(١) رواه مسلم (٥١٢) (٢٧٠).

وقد سئل الشارح رَحِمَهُ اللهُ: هل الانسلاال من المرور؟

فأجاب رَحِمَهُ اللهُ: لا، ليس معه مرور.

وقال الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللهُ مفصلاً ذلك في «الشرح الممتع» (٣/ ٣٩١): لكننا نقول: هذا الحديث

-يعني رَحِمَهُ اللهُ: حديث عائشة- ليس فيه دليل؛ لأن هذا ليس بمرور، والنبي ﷺ يقول: «إذا

مر». وفرق بين المرور والاضطجاع، ونحن نوافقكم على أن المرأة لو اضطجعت بين يدي

المصلي لم تقطع صلاته. اهـ.

وانظر هذه المسألة بالتفصيل في: «الشرح الممتع» (٣/ ٣٨٥-٣٩٣).

وسئل أيضًا رَحِمَهُ اللهُ: مرور الرجل أمام المصلي هل يقطع الصلاة؟

فأجاب رَحِمَهُ اللهُ: لا يقطع الصلاة إلا ثلاثة: المرأة، والحمار، والكلب الأسود البهيم.

(٢) قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ في «الفتح» (١/ ٥٨٧): قوله: وعن الأعمش عن إبراهيم. هو معطوف على الإسناد الذي قبله؛

يعني: أن علي بن مُسْهِرٍ روى هذا الحديث عن الأعمش بإسنادين إلى عائشة عن مسلم -وهو أبو الضُّحَى- عن

مسروق عنها باللفظ المذكور، وعن إبراهيم، عن الأسود عنها بالمعنى. اهـ.

وقال ابن حجر في «الفتح» (١/ ٥٨٧):

«قوله: «باب استقبال الرجل الرجل وهو يصلي». في نسخة الصَّغَانِيَّ: استقبال الرجل صاحبه أو غيره في صلاته؛ أي: هل يُكْرَهُ أو لا؟ أو يُفَرِّقُ بَيْنَ ما إذا أَلْهَاهُ أو لا؟ إلى هذا التفصيل جَنَحَ المصنَّفُ، وجمع بين ما ظاهره الاختلاف من الأثرين اللذين ذَكَرَهما عن عثمانَ وزيد بن ثابت.

ولم أره عن عثمانَ إلى الآن، وإنما رأيته في مصنَّفَي عبد الرزاق، وابن أبي شَيْبَةَ وغيرهما، من طريق هلال بن يساف، عن عمر، أنه زَجَرَ عن ذلك. وفيها أيضًا: عن عثمانَ ما يدلُّ على عدم كراهيته ذلك فليَتَأَمَّلْ لاحتمال أن يكون فيها وَقَعَ في الأصل تصحيف من عمر إلى عثمان.

«وقول زيد بن ثابت: «ما باليت». يريد أن لا حَرَجَ في ذلك. اهـ

وعلى كلِّ حالٍ فالتفصيل الذي ذكره البخاريُّ لا بدَّ منه، وهو أنه إذا كان بين يديكَ مَنْ يَشْغَلُكَ فلا تُصَلِّ إلىهِ، وإذا لا يَشْغَلُكَ فلا بأس، ولكن هل نقول: إنه يُطَلَّبُ من الإنسان أن يقول لأخيه: اجلس أمامي لتكون سُتْرَةً لي؟ هذا محلُّ نظرٍ.

ثم قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ في «الفتح» (١/ ٥٨٧):

وقال ابنُ رشيدٍ: قَصَدَ البخاريُّ أنْ شَغَلَ المصلِّي بالمرأة إذا كانت في قبلته على أيِّ حالةٍ كانت أشدَّ من شُغْلِهِ بالرجل، ومع ذلك فلم تَضُرَّ صلاته ﷺ؛ لأنه غيرُ مُشْتَغِلٍ بها، فكذلك لا تَضُرُّ صلاةَ مَنْ لم يَشْتَغِلْ بها، والرجل من بابِ الأولى.

واقْتَنَعَ الكرمانِيُّ بأنَّ حكمَ الرجل والمرأة واحدٌ في الأحكام الشرعية، ولا يَخْفَى ما فيه. اهـ وهذا صحيح؛ في أن حكمَ الرجل والمرأة واحدٌ في الأحكام الشرعية ولكن هذا كائنٌ مع عدم وجودِ ما يَقْتَضِي الخلافَ، وهنا لا شكَّ أنه يوجدُ ما يَقْتَضِي الخلافَ، وهو أن تعلقَ الرجل بالمرأة أكثرَ من تعلقه بالرجل، لا سيما إذا كانت زوجته؛ فإنَّ الشيطانَ قد يَشْغَلُهُ بها، وربما يقطعُ صلاته.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠٣ - باب الصَّلَاةِ خَلْفَ النَّائِمِ.

٥١٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي وَأَنَا رَاقِدَةٌ مُعْتَرِضَةٌ عَلَى فِرَاشِهِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُوْتَرَ أَيقَظَنِي فَأَوْتَرْتُ ^(١).

في هذا الحديث حسن رعاية النبي ﷺ لأهله، ورفعهم بهم، فقد كان يُصَلِّي بَعْدَ الصَّلَاةِ، وامراته نائمة رفقا بها، فإذا لم يبق إلا الوتر أيقظها لتوتر.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠٤ - باب التَّطَوُّعِ خَلْفَ الْمَرْأَةِ.

٥١٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَنَامُ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرِجُلَايَ فِي قِبْلَتِهِ، فَإِذَا سَجَدَ غَمَزَنِي فَقَبَضْتُ رِجْلِي، فَإِذَا قَامَ بَسَطْتُهَا، قَالَتْ: وَالْيَبُوتُ يَوْمِئِذٍ لَيْسَ فِيهَا مَصَابِيحُ ^(١).

في هذا الحديث فوائد، منها:

أولاً: جواز الحركة اليسيرة في الصلاة.

وقد يقال: في هذا الحديث: استحباب الحركة إذا كان ذلك لمصلحة الصلاة؛

لأن الرسول ﷺ كان يغمزها من أجل أن يتمكّن من السجود.

ثانياً: ومن فوائد هذا الحديث أيضاً: أنه ليس من سوء الأدب أن تمُدَّ رجليك بين يدي مَنْ

تَعْظُمُهُ؛ لأن عائشة كانت تمُدُّ رجليها بين يدي الرسول ﷺ وهو يُصَلِّي.

(١) رواه مسلم (٥١٢) (٢٦٨).

(٢) رواه مسلم (٥١٢) (٢٧٢).

إلا أن يقال: إن هناك فرقاً بين الأهل وبين الأجانب؛ لأنه يقال في المثل: «عند الأحباب تسقط الآداب»، ولهذا تجد فرقاً بين أن تكون جالساً عند صديق لك، أو عند الأجنبية فعند صديقك تمدّ رجلك، ولا تبالي، وأما عند الأجنبية فإنك لا تستطيع أن تمدّ رجلك.

ويقال فيما يُنقل عن أبي حنيفة: إن أبا حنيفة كان يُدرّس أصحابه، فجاء رجل ذو هيئة، وكان أبو حنيفة يتحدث عن النهي عن الصلاة من طلوع الفجر إلى أن تطلع الشمس، وكان يحلّله بين أصحابه، وقد مدّ رجله، فلما جاء هذا الرجل ذو الهيئة كفّ رجله ظناً منه أن ذاك الرجل عالم كبير، فقال: إنه لا تجوز الصلاة من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس. فقال هذا الشيخ ذو الهيئة: يا شيخ، أرايت لو طلعت الشمس قبل طلوع الفجر؟ فلما قال ذلك قال: إذا تمدّ أبو حنيفة رجله، ولا يبالي. والله أعلم.

وعلى كل حال فإن عائشة رضي الله عنها لا شك أنها أشدّ الناس تعظيماً للرسول ﷺ، ولكنها تتبسّط معه.

ثالثاً: وفي هذا الحديث أيضاً: اعتذار الإنسان عن فعل قد يُلام عليه؛ لقولها: والبيوت يؤمّنذ ليس فيها مصابيح.

لأنه لو كان فيها مصابيح لعرفت أن الرسول يريد السجود، فتكفّ رجلها، ولا تحوّجه لأن يغمزها.

وهذا أمر يُعتبر من أحسن الآداب وهو أن الإنسان إذا فعل فعلاً يخشى أن يُلام عليه فليذكر العذر، كما فعلت عائشة، بل كما فعل النبي ﷺ حين قام يقلب ^(١) صفيه ﷺ، وهو في مُعتكفه، فمرّ رجلان من الأنصار، فأسرعا، فقال: «على رسلكما، إنها صفيه». فقالا: سبحان الله! فقال: «إن الشيطان يجري من ابنِ آدم مجرى الدم، وإني

(١) قال ابن الأثير رحمته الله في «النهاية» (ق ل ب): ومنه حديث صفيه زوج النبي ﷺ: «ثم قمْتُ لأقلب، فقام معي ليقلبني»؛ أي: لأرجع إلى بيتي، فقام معي يضحّني. اهـ.

خَشِيتُ أَنْ يَقْذِفَ فِي قُلُوبِكُمَا شَرًّا - أَوْ قَالَ: - شَيْئًا^(١).

فَلَا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَقُولَ: أَنَا سَأَفْعُلُ، وَلَا أَبَالِي؛ إِذْ كَيْفَ تَفْعَلُ، وَلَا تُبَالِي، وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ الشَّيْطَانَ يُلْقِي فِي قُلُوبِ النَّاسِ مَا لَا يَدْخُلُ فِي تَفْكِيرِكَ، فَإِذَا فَعَلْتَ شَيْئًا تَلَامُ عَلَيْهِ فَبَيِّنْ لِلنَّاسِ الْعُدْرَ حَتَّى لَا يَلْحَقَكَ لَوْمٌ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

١٠٥ - بَابُ مَنْ قَالَ: لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ.

٥١٤ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ. ح قَالَ الْأَعْمَشُ: وَحَدَّثَنِي مُسْلِمٌ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، ذَكَرَ عِنْدَهَا مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ: - الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ - فَقَالَتْ: شَبَّهْتُمُونَا بِالْحُمْرِ وَالْكِلابِ، وَاللَّهُ لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي وَإِنِّي عَلَى السَّرِيرِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ مُضْطَجِعَةً، فَتَبَدُّو لِي الْحَاجَةَ فَأَكْرَهُ أَنْ أَجْلِسَ فَأُوذِيَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَنْسَلُ مِنْ عِنْدِ رَجُلَيْهِ^(٢).

سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَبَيَّنَّا أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَمْ تُصِبْ فِي هَذَا الْإِيرَادِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الَّذِي يَقْطَعُ الصَّلَاةَ هُوَ مَرُورُ الْمَرْأَةِ، وَأَمَّا كَوْنُهَا مُضْطَجِعَةً بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَا يُسَمَّى مَرُورًا^(٣)، لَكِنْ كُلُّ إِنْسَانٍ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتْرَكُ.

وَهَذَا أَيْضًا مِثْلُ إِنْكَارِهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبِكَاءِ أَهْلِهِ، فَقَدْ أَنْكَرَتْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ذَلِكَ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(٤).

(١) رواه البخاري (٢٠٣٥)، ومسلم (٢١٧٥) (٢٤).

(٢) رواه مسلم (٥١٢) (٢٧٠).

(٣) قال ابن القيم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «زَادِ الْمَعَادِ» (١/٣٠٦، ٣٠٧): وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي، وَعَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

نَائِمَةً فِي قِبْلَتِهِ، وَكَانَ ذَلِكَ لَيْسَ كَالِهَارِ؛ فَإِنَّ الرَّجُلَ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ الْمُرُورُ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي، وَلَا يَكْرَهُ لَهُ أَنْ يَكُونَ لَا بُدَّ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَهَكَذَا الْمَرْأَةُ يَقْطَعُ مَرُورُهَا الصَّلَاةَ دُونَ لُبْنَاهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

(٤) رواه مسلم (٩٢٩).

٥١٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَخِي ابْنِ شَهَابٍ أَنَّهُ سَأَلَ عَمَّهُ عَنِ الصَّلَاةِ يَقْطَعُهَا شَيْءٌ؟ فَقَالَ: لَا يَقْطَعُهَا شَيْءٌ، أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: لَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ فَيُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ وَإِنِّي لَمُعْتَرِضَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ عَلَى فِرَاشِ أَهْلِهِ.

في هذا الحديث: دليل على أن الإنسان مهما بلغ من العلم والإمامة قد يخفى عليه بعض الشيء؛ فإنَّ الزهري رحمه الله من أعلم الناس؛ لا في الحديث، ولا في الفقه فقط، ومع ذلك فقد أشكل عليه هذا الأمر، وأفتى بأنه لا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ، مع أن الحديث صحيح عن النبي ﷺ في أنه يَقْطَعُ صَلَاةَ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ - إذا لم يكن بين يديه مثلُ مؤخِّرةِ الرَّجُلِ - المرأة والحمار والكلب الأسود^(١).

ثم إنَّه أيضًا من ناحية الاستدلال لم يُصِبْ رحمه الله؛ لأنَّ القطع إنما هو بالمرور.

وقال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (١/ ٥٨٨-٥٨٩) في شرح حديث الباب:

«باب مَنْ قَالَ: لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ»؛ أي: من فعل غير المصلي، والجملة المترجم بها أوردها في الباب صريحًا من قول الزهري، ورواها مالك في الموطأ عن الزهري، عن سهل بن عبد الله بن عمر، عن أبيه من قوله، وأخرجها الدارقطني مرفوعةً من وجه آخر، عن سالم، لكن إسناده ضعيف، ووردت أيضًا مرفوعةً في حديث أبي سعيد عند أبي داود، ومن حديث أنس وأبي أمامة عند الدارقطني، ومن حديث جابر عند الطبراني في «الأوسط»، وفي إسناده كلٌّ منهما ضعف.

وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح، عن علي وعثمان وغيرهما نحو ذلك موقوفًا.

وانظر: «أحكام الجنازة» للشيخ الألباني رحمه الله (ص ٣٩-٤٢).

(١) تقدم تخريجه قريبًا.

❖ قوله: «قال الأعمش». هو مقول حفص بن غياث، وليس بتعليق، وهو نحو ما تقدّم من رواية علي بن مسهر.

❖ قوله: «عن عائشة ذكر عندها». أي: أنه ذكر عندها.

❖ وقوله: «الكلب.. إلى آخره». فيه حذف، وبيانه في رواية علي بن مسهر: ذكر عندها ما يقطع الصلاة، فقالوا: يقطعها. ورواه مسلم، من طريق أبي بكر بن حفص، عن عروة، قال: قالت عائشة: ما يقطع الصلاة: فقلت: المرأة والحمار. ولسعيد بن منصور من وجه آخر قالت عائشة: يا أهل العراق: عدلثمونا... الحديث، وكأنها أشارت بذلك إلى ما رواه أهل العراق، عن أبي ذر وغيره في ذلك مرفوعاً، وهو عند مسلم وغيره، من طريق عبد الله بن الصامت، عن أبي ذر. وقيد الكلب في روايته بالأسود.

وعند ابن ماجه، من طريق الحسن البصري، عن عبد الله بن مغفل، وعند الطبراني، من طريق الحسن أيضاً، عن الحكم بن عمر ونحوه من غير تقييد. وعند مسلم، من حديث أبي هريرة كذلك.

وعند أبي دواء، من حديث ابن عباس مثله، لكن قيد المرأة بالحائض. وأخرجه ابن ماجه كذلك، وفيه تقييد الكلب أيضاً بالأسود.

وقد اختلف العلماء في العمل بهذه الأحاديث فمال الطحاوي وغيره إلى أن حديث أبي ذر وما وافقه منسوخ بحديث عائشة وغيرها. وتُعقب في أن النسخ لا يُصار إليه إلا إذا علم التاريخ، وتعدّر الجمع، والتاريخ هنا لم يتحقق، والجمع لم يتعدّر^(١).

(١) وقال الشيخ الشارح بحالته معلقاً على ذلك: ومما يرجّحه أيضاً أن القطع ناقل عن الأصل، وإذا تعارض نصان أحدهما ناقل عن الأصل، والثاني مبني على الأصل قدّم الناقل عن الأصل؛ لأن معه زيادة علم. اهـ

ومال الشافعي وغيره إلى تأويل القطع في حديث أبي ذر بأن المراد به نقص الخشوع، لا الخروج من الصلاة، ويؤيد ذلك أن الصحابي راوي الحديث سأل عن الحكمة في التقييد بالأسود. فأجيب بأنه شيطان، وقد علم أن الشيطان لو مر بين يدي المصلي لم تفسد صلاته، كما سيأتي في الصحيح: إذا ثوب بالصلاة أذبر الشيطان، فإذا قضي الثوب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه.. الحديث^(١).

وسيأتي في باب العمل في الصلاة حديث: «إن الشيطان عَرَضَ لي، فشد علي...» الحديث، وللنسائي من حديث عائشة: فأخذته فصرعته^(٢). فحنقته. ولا يقال: قد ذكر في هذا الحديث أنه جاء ليقطع صلاته؛ لأننا نقول: قد بين في رواية مسلم سبب القطع، وهو أنه جاء بشهاب من نار؛ ليجعل في وجهه. وأما مجرد المرور فقد حصل، ولم تفسد به الصلاة^(٣).

وقال بعضهم: حديث أبي ذر مقدم؛ لأن حديث عائشة على أصل الإباحة. انتهى، وهو مبني على أنها متعارضان، ومع إمكان الجمع المذكور لا تعارض. وقال أحمد: يقطع الصلاة الكلب الأسود، وفي النفس من الحمار والمرأة شيء.

(١) قال الشيخ الشارح رحمه الله معلقاً على ذلك: إني لأتعجب من علماء أجلاء يستدلون بمثل هذا؛ إذ إنه يقال لهم: هل الشيطان يأتي، ويحول بين المرء وبين صلاته؟! وهل هو ما بين يدي المصلي؟! ثم إنه إذا كان المقصود التشويش فهذا يستوي فيه المرأة والرجل والبهيمة - أي بهيمة كانت - والكلب الأسود والأهر والحمار وكل شيء، فسيحان الله. والعلة في مثل ذلك من أقوال أهل العلم ما أشرنا إليه سابقاً من: أن البلاء كل البلاء أن يعتقد الإنسان أولاً، ثم يستدل.

ولذلك نقول: لو جعل الإنسان نفسه أمام النصوص خالي الذهن، ثم حكم بما تقتضي النصوص به لسلم من شيء كثير من هذا. اهـ

(٢) قال الشيخ الشارح رحمه الله معلقاً: وهذا لا يفيد أيضاً.

(٣) قال الشيخ الشارح رحمه الله معلقاً: ومن قال: إنه قد حصل؟! فقال أحد الطلبة للشيخ رحمه الله: ربما يقال: إن المرور قد حصل؛ لأن الرسول ﷺ أمسكه.

فقال الشيخ رحمه الله: هذا لا يخالف؛ لأنه من الممكن أن يكون عن يمينه، أو عن يساره.

ووجهه ابن دقيق العيد وغيره بأنه لم يجد في الكلب الأسود ما يعارضه، ووجد في الحمار حديث ابن عباس؛ يعني: الذي تقدّم في مروره، وهو راكب بمنى، ووجد في المرأة حديث عائشة؛ يعني: حديث الباب، وسيأتي الكلام في دلالة على ذلك بعد^(١).
 قولها: «شبهتمونا». هذا اللفظ رواية مسروقة، ورواية الأسود عنها أعدلتمونا؟، والمعنى واحد، وتقدّم من طريق علي بن مسهر بلفظ: جعلتمونا كلاباً. وهذا على سبيل المبالغة.

قال ابن مالك: في هذا الحديث جواز تعدّي المشبه به بالباء. وأنكره بعض النحويين حتى بالغ، فخطأ سيبويه في قوله: شبه كذا بكذا^(٢).

(١) قال الشيخ الشارح رحمه الله معلقاً على كلام ابن دقيق العيد:

وما قاله ابن دقيق العيد رحمه الله من توجيه قول الإمام أحمد: وفي النفس من الحمار والمرأة شيء. هو الظاهر لهذا الإشكال، وهو حديث عائشة، وحديث ابن عباس في مرور الحمار بين يدي بعض الصف. ولكن عند التأمل تجد أن هذا لا يقتضي أن تفرق بين ثلاثة أشياء حكم عليها النبي ﷺ بحكم واحد بقوله: «يقطع الصلاة: الحمار، والمرأة، والكلب الأسود».

ومثل هذه الشبهة في حديث ابن عباس، وفي حديث عائشة لا تقتضي أن يخرج الحمار والمرأة من ذلك. اهـ

(٢) قال الشيخ الشارح رحمه الله معلقاً على القول بتخطئة سيبويه رحمه الله: يعني: وهذه مبالغة عظيمة أن يخطئ سيبويه؛ لأن سيبويه إمام نحاة البصرة، ونحن نقول: إنه ليس معصوماً؛ ولهذا لما قدم شيخ الإسلام ابن تيمية إلى مصر، والتقى بأبي حيان، وكان أبو حيان يمدح شيخ الإسلام ابن تيمية مدحاً عظيماً حتى قال فيه قصيدة عصماء، منها:

سيد تيم، يعني به: أبا بكر في الردة.

فلما التقى به في مصر تنازعا في مسألة نحوية، فاستدل عليه أبو حيان، وقال: إن سيبويه قال في «الكتاب» كذا وكذا. تأييداً لقول أبي حيان، فقال شيخ الإسلام: وهل سيبويه نبي النحو؟ لقد غلط في كتابه في ثمانين موضعاً لا تعرفها أنت ولا سيبويه. فعاداه أبو حيان أشد العداوة، ووضع فيه قصيدة في ذمه وهجائه. نسأل الله السلامة.

ومثل أبي حيان ابن عقيل في «شرح الألفية»؛ فإنه عندما ذكر اختلافاً في مسألة إعراب جمع المذكر السالم، وهل يعرب بالحروف أو بالتقدير؟ وذكر رأي سيبويه، ورجّحه أنشد:

فالحاصل: أنه لا أحد معصوم. اهـ

وزعم أنه لا يوجد في كلام من يؤثّق بعربيته، وقد وُجد في كلام من هو فوق ذلك، وهي عائشة رضي الله عنها.

قال: والحق أنه جائز، وإن كان سقوطها أشهر في كلام المتقدمين، وثبوتها لازم في عُرْف العلماء المتقدمين.

﴿قوله﴾: «فأكره أن أجلس فأؤذي النبي ﷺ». استدل به على أن التشويش بالمرأة، وهي قاعدةٌ يَحْصُلُ منه ما لا يَحْصُلُ بها وهي راقدة، والظاهر أن ذلك من جهة الحركة والسكون، وعلى هذا فمرورها أشدُّ ^(١).

وفي النسائي من طريق شُعْبَةَ، عن منصور، عن إبراهيم، عن الأسود عنها في هذا الحديث: فأكره أن أقوم، فأمر بين يديه، فأنسل أنسلًا. فالظاهر أن عائشة إنما أنكرت إطلاق كون المرأة تَقْطَعُ الصلاة في جميع الحالات، لا المرور بخصوصه.

﴿قوله﴾: «فأنسل». برفع اللام عطفًا على «فأكره». اهـ.

والمهم: الآن أن القول الراجح في هذه المسألة أن هذه الثلاثة؛ المرأة الحائض، والحيض، والكلب الأسود تَقْطَعُ الصلاة ^(٢)، والمراد بالحائض التي بلغت سنَّ المَحِيضِ، وليس الحائض بالفعل؛ لأن المرأة إذا مرّت، ولو لم تكن حائضًا فإنها تَقْطَعُ الصلاة.



وانظر: «الدرر الكامنة» (١/١٧٧، ١٧٨)، و«نفع الطيب» (٢/٥٧٨)، و«شرح ابن عقيل» (١/١٠٤، ١٠٥).
 (١) قال الشيخ الشارح رحمته الله معلقًا على ذلك: والإنسان قد يفتن بالمرأة وهي نائمة، أشد من افتتانه بها وهي قاعدة، لكن من حيث الحركة فعائشة رضي الله عنها لو تؤذي النبي ﷺ لو تحركت وجلست ونزلت من السرير، ولكن إذا انسلت أنسلًا صار هذا أهون. اهـ.
 (٢) وهذا هو مذهب الظاهرية، ورواية عن أحمد، اختارها شيخ الإسلام، وتلميذه ابن القيم، والشوكاني رحمهم الله.
 وانظر: «المحلى» (٤/١٩)، و«مجموع الفتاوى» (٢١/١٦)، و«زاد المعاد» (١/٧٨)، و«نيل الأوطار» (٣/١٦).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠٦ - بَابُ إِذَا حَمَلَ جَارِيَةً صَغِيرَةً عَلَى عُنُقِهِ فِي الصَّلَاةِ.

٥١٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرْقِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي وَهُوَ حَامِلٌ أُمَامَةً^(١) بِنْتُ زَيْنَبَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَأَبِي الْعَاصِ بْنِ رَيْعَةَ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ، فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَهَا وَإِذَا قَامَ حَمَلَهَا^(٢).

[الحديث ٥١٦ - طرفه في: ٥٩٩٦].

تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ وَفَوَائِدِهِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠٧ - بَابُ إِذَا صَلَّى إِلَى فِرَاشٍ فِيهِ حَائِضٌ.

٥١٧ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ قَالَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادِ بْنِ الْهَادِ قَالَ: أَخْبَرْتَنِي خَالَتِي مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ قَالَتْ: كَانَ فِرَاشِي حَيْالَ^(١) مُصَلَّى النَّبِيِّ ﷺ قَرِيبًا وَقَعَ ثَوْبُهُ عَلَيَّ وَأَنَا عَلَى فِرَاشِي^(٢).



(١) قال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٥٩١/١): قوله: وهو حامل أمامة. المشهور في الروايات بالتونين

ونصب أمامة، وروي بالإضافة، كما قرئ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَلْعَنُ أُمَّرُوهُ﴾ [الطلاق: ٢٣]. بالوجهين. اهـ

(٢) رواه مسلم (٥٤٣) (٤٣).

(٢) قال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٥٩٣/١): قوله: حيال. بكسر المهملة، بعدها ياء تحتانية؛ أي:

بعجنه، كما ذكره في الطريق الثانية. اهـ

(٤) رواه مسلم (٥١٣) (٢٧٣).

٥١٨ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ - سُلَيْمَانٌ - قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَيْمُونَةَ تَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي وَأَنَا إِلَى جَنْبِهِ نَائِمَةٌ، فَإِذَا سَجَدَ أَصَابَنِي ثَوْبُهُ وَأَنَا حَائِضٌ ^(١).
وَزَادَ مُسَدَّدٌ عَنْ خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ: وَأَنَا حَائِضٌ ^(٢).



١٠٨ - بَابُ هَلْ يَغْمِزُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ عِنْدَ السُّجُودِ لِكَيْ يَسْجُدَ؟

٥١٩ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: بَسَمًا عَدَلْتُمُونَا بِالْكَلْبِ وَالْحِجَارِ، لَقَدْ رَأَيْتُنِي وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَأَنَا مُضْطَجِعَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ غَمَزَ رَجُلِي فَقَبَضْتُهَا ^(٢).

١٠٩ - بَابُ الْمَرْأَةِ تَطْرُحُ عَنِ الْمُصَلِّي شَيْئًا مِنَ الْأَذْيِ.

٥٢٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ السَّرْمَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يُصَلِّي عِنْدَ الْكَعْبَةِ وَجَمْعُ قُرَيْشٍ فِي مَجَالِسِهِمْ إِذْ قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: أَلَا كَتَنْظُرُونَ إِلَى هَذَا الْمُرَائِي؟ أَيَكُمُ يَقُومُ إِلَى جُزُورِ آلِ فُلَانٍ فَيَعْمِدُ إِلَى فَرْثِهَا وَدِمِهَا وَسَلَاهَا فَيَحِيءُ بِهِ، ثُمَّ يُمِهُلُهُ حَتَّى إِذَا سَجَدَ وَضَعَهُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ، فَاثْبَعَتْ أَشْقَاهُمْ، فَلَمَّا سَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَضَعَهُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ، وَثَبَتَ النَّبِيُّ ﷺ سَاجِدًا، فَضَحِكُوا حَتَّى مَالَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ مِنَ الضَّحِكِ، فَاذْطَلَقَ مُنْطَلِقًا إِلَى فَاطِمَةَ - عَلَيْهَا السَّلَامُ - ^(٤) وَهِيَ جُوَيْرِيَّةٌ فَأَقْبَلَتْ تَسْعَى،

(١) رواه مسلم (٥١٣) (٢٧٣).

(٢) قال الحافظ في «تغليق التعليق» (٢/ ٢٥٠): هذه الزيادة ليست في شيء من رواياتنا الثلاثة، وإنما هي في بعض النسخ، وقد أسنده مع ذلك أبو عبد الله في باب «إذا أصاب ثوب المصلي امرأته إذا سجد» عن مسدد به، حديث رقم (٣٧٩).

(٣) رواه مسلم (٥١٢) (٢٧٢).

(٤) قال الشيخ الشارح رحمه الله: الظاهر أن هذا من النسخ. اهـ.

وَبَتَّ النَّبِيُّ ﷺ سَاجِدًا حَتَّى أَلْقَتْهُ عَنْهُ، وَأَقْبَلَتْ عَلَيْهِمْ تَسْبِيْهُمُ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ قَالَ: «اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ، اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ، اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ»، ثُمَّ سَمَّى: «اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِعَمْرِو بْنِ هِشَامٍ، وَعُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَشَيْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَالْوَلِيدَ بْنَ عُتْبَةَ، وَأُمَيَّةَ بْنَ خَلْفٍ، وَعُقْبَةَ بْنَ أَبِي مُعَيْطٍ، وَعِمَارَةَ بْنَ الْوَلِيدِ» قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَوَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُهُمْ صَرَغِي يَوْمَ بَدْرٍ، ثُمَّ سُحِبُوا إِلَى الْقَلِيبِ - قَلِيبِ بَدْرٍ - ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَاتَّبَعَ أَصْحَابُ الْقَلِيبِ لَعْنَةً^(١)».

لأن هذا - والعياذُ بالله - عُدْوَانٌ عَظِيمٌ وهو اعتداءٌ حَسِيٌّ واعتداءٌ معنويٌّ؛ لأنهم قالوا: انظروا إلى هذا المُرَاتِي^(٢). والنبي ﷺ أبعدُ الناسِ عن الرياء.

ثم آذَوْهُ هذه الأذيةُ الشديدةُ بوضعِ الأذى عليه^(٣)، مع أنه في آمْنٍ مَكَانٍ في الأرضِ، وقُرَيْشٌ لو جاء إليهم بِدَوِيٍّ جِلْفٍ^(٤) جَافٍ مُجَدَّعٍ الأطرافِ، ثم صَلَّى تَحْتَ الكعبةِ لم يَنَالُوهُ بِأَذَى، ومع ذلك نَالُوا بِالْأَذَى مَنْ هُوَ أَحَقُّ بِالكعبةِ مِنْهُمْ وهو مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

وهذا مما يَدُلُّ عَلَى حَقِّقِهِمْ - والعياذُ بالله - ولكن انظُرْ ماذا حَصَلَ؟ فقد دعا عليهم النبي ﷺ بهذا الدعاءِ ثَلَاثَ مَرَاتٍ، فقال: «اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ، اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ، اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ». ثم خَصَّ هَؤُلَاءِ السَّبْعَةَ، فَسُحِبُوا جُثَّتًا يَوْمَ بَدْرٍ، وَأَلْقُوا فِي قَلِيبٍ^(٥) مِنْ قَلْبِ بَدْرٍ خَبِيْثَةٍ مُخْبِئَةٍ، نَسَأَلُ اللَّهَ العَافِيَةَ.

وقد اسْتَدَلَّ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى جَوَازِ الدَّعَاءِ بَعْدَ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا عَلَيْهِمْ بَعْدَ صَلَاتِهِ، وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ أَنَّهُ رَفَعَ يَدَيْهِ.

(١) رواه مسلم (١٧٩٤) (١٠٧).

(٢) وهذا اعتداءٌ معنويٌّ.

(٣) وهذا اعتداءٌ حَسِيٌّ.

(٤) الجِلْفُ: الأحمق، وأصله من الجِلْفِ، وهي الشاةُ المسلوخةُ، التي قطعَ رأسُها وقوائمُها، ويقالُ لِلدَّنِّ الْفَارِغِ أَيْضًا: جِلْفٌ. شُبِّهَ الْأَحْمَقُ بِهَا لِضَعْفِ عَقْلِهِ. «النهاية» لابن الأثير (ج ١ ف).

(٥) القَلِيبُ: البئر. يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ. جمعُها: قُلُوبٌ، وَأَقْلِبَةٌ. «المعجم الوسيط» (ق ١ ب).

ولكن لا دليل في هذا؛ لأنَّ هذا إنما حصلَ من أجلِ إغَاظَةِ هؤلاءِ المشركين؛ لأنَّه لو دعا عليهم، وهو ساجدٌ، لم يَسْمَعُوهُ، ولم يَكُنْ وَقَعَهُ في نفوسِهِم كَوَقَعِهِ إذا دعا عليهم، وهو رافعٌ يديه إلى الله ﷻ في هذا المقام العظيم تحت بيتِ الله ﷻ. على أننا نقولُ: متى وَرَدَتِ السُّنَّةُ بشيءٍ تَقَيَّدْنَا به، فدعاءُ الاستخارة يكونُ بعدَ السلام؛ لأنَّ السُّنَّةَ جَاءَتْ به، وإن كان شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللهُ يَرَى أَنَّهُ كَغَيْرِهِ مِنَ الْأَدْعِيَةِ يكونُ قَبْلَ السَّلامِ^(١)، لكننا لا نُؤَافِقُهُ على ذلك؛ لقولِ الرسولِ ﷺ في الاستخارة: «فليُصَلِّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ لِيَقُلْ»^(٢).

وهذا نصٌّ بالترتيب، ولا عدولَ لنا عمَّا فهمناه من كلامِ الله ورسوله. وقوله: «أَتُبِعَ أَصْحَابُ الْقَلْبِ لَعْنَةً». هل هذه اللعنةُ من الله، أم من الناسِ؟ الظاهرُ: أنها من الله، ومن الناسِ أيضًا؛ فإنَّ الناسَ يلعنُونهم -والعياذُ بالله-؛ لأنَّهم أهلٌ لذلك حيثُ آذَوْا النَّبِيَّ ﷺ هذا الإيذاء.



(١) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في «مجموع الفتاوى» (١٧٧/٢٣): يجوز الدعاء في صلاة الاستخارة، وغيرها قبل السلام وبعده، والدعاء قبل السلام أفضل، فإنَّ النبي ﷺ أكثرُ دعائه كان قبل السلام، والمصلي قبل السلام لم ينصرف، فهذا أحسن، والله تعالى أعلم. اهـ.
(٢) رواه البخاري (٦٣٨٢).

شَرْحُ
صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ

كِتَابُ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ

٥٢١ - ٦٠٢

كِتَابُ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١ - باب مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ وَفَضْلِهَا.

وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ (النساء: ١٠٣).
مَوْقُوتًا: وَقْتُهُ عَلَيْهِمْ.

قَوْلُهُ: «بَابُ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ»^(١) وَفَضْلِهَا، وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ كَمَا قَالَ رَبُّنَا ﷻ، وَمَعْنَى: ﴿كِتَابًا﴾؛ أَي: مَكْتُوبَةٌ مَفْرُوضَةٌ فِعْعَالٌ بِمَعْنَى: مَفْعُولٌ؛ أَي: كَتَبَهَا اللَّهُ ﷻ فِي أَوْقَاتٍ مَعْلُومَةٍ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ ذُكِرَتْ هَذِهِ الْأَوْقَاتُ فِي الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ؟

قُلْنَا: نَعَمْ، لَكِنَّا جَاءَتْ فِي الْكِتَابِ مُجْمَلَةً، وَفِي السَّنَةِ مُفَصَّلَةً.

فَفِي الْقُرْآنِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ﴾ [الأنعام: ٧٨]. فَقَالَ: ﴿لِذُلُوكِ﴾. وَاللَّامُ بِمَعْنَى عِنْدَ.

وَقِيلَ: إِنَّ اللَّامَ بِمَعْنَى التَّعْلِيلِ؛ لِأَنَّ الْوَقْتَ سَبَبٌ لِلْجَوَابِ، فَتَكُونُ اللَّامُ فِي قَوْلِهِ:

﴿لِذُلُوكِ﴾؛ أَي: مِنْ أَجْلِ ذُلُوكِ الشَّمْسِ، وَذُلُوكُ الشَّمْسِ؛ أَي: زَوَالُهَا.

وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾. غَسَقَ اللَّيْلِ الْمُرَادُ بِهِ مُتَنَصِّفُهُ؛ لِأَنَّ أَقْوَى

شَدَّةٍ فِي الظُّلْمَةِ هِيَ مُتَنَصِّفُ اللَّيْلِ لِبُعْدِ الشَّمْسِ عَنْ سَطْحِ الْأَرْضِ.

(١) قَالَ الشَّيْخُ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَفِي نَسَخَةٍ: مَوَاقِيتُ الصَّلَاةِ وَفَضْلُهَا. بِدُونِ بَابٍ، وَفِي نَسَخَةٍ أُخْرَى: كِتَابُ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ وَفَضْلُهَا، وَفِي نَسَخَةٍ ثَلَاثَةٍ: بَابُ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ وَفَضْلُهَا. فَعَلِيَ النِّسَخَتَيْنِ اللَّتَيْنِ فِيهِمَا كِتَابٌ وَبَابٌ يَكُونُ الْجَرْهُ هُوَ الصَّوَابُ، وَأَمَّا مَعَ حَذْفِهَا فَالرَّفْعُ هُوَ الصَّوَابُ، وَهُوَ الْمَتَعَيْنُ. اهـ.

فإذا: يكون الوقت هنا من نصف النهار إلى نصف الليل، وهذه الأوقات هي أوقات أربع من الصلوات، وهي مُتَّصِلٌ بعضها ببعض، فإذا دَخَلَ وقت الظهر فعند خروجه يَدْخُلُ وقت العصر، وإذا خَرَجَ وقت العصر فعند خروجه يَدْخُلُ وقت المغرب، وإذا خَرَجَ وقت المغرب فعند خروجه يَدْخُلُ وقت العشاء إلى نصف الليل، ثم لا وقت.

ولهذا فصل، فقال: ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ﴾. ففصل هذه عما سبق؛ لأنَّ الفجر مُسْتَقِلَّةٌ بنفسها، فما قبلها ليس وقتاً للفرائض، وما بعدها ليس وقتاً للفرائض، فنصف الليل الآخر ونصف النهار الأول لا فريضة فيها.

وهذا هو ظاهر القرآن، وهو أيضاً صريحٌ في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وغيره من أنَّ وقت العشاء إلى نصف الليل ^(١).

ومن زعم أنه يمتدُّ إلى طلوع الفجر فعليه الدليل؛ لأنَّ الشيء إذا حُدِّدَ من قبل الشرع فَمَنْ زاده -ولو دقيقة واحدة، ولو لحظة واحدة- فعليه الدليل. ﴿وَأَمَّا مَا اسْتَدَّلَ بِهِ بَعْضُهُمْ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «ليس في النوم تفريط، إنما التفريط أن يترك الإنسان الصلاة حتى يَدْخُلَ وقت التي بعدها» ^(٢).

فهذا لا دليل فيه؛ لأنَّ المراد: حتى يَدْخُلَ وقت الصلاة التي بعدها في الصلوات المتتالية، وإلا قلنا: إنَّ وقت الفجر يمتدُّ إلى الظهر، ولا قائل به.

ويُنَبِّئني على هذا مسألة مهمة، وهي: لو طَهَّرَتْ امرأةٌ حائضٌ بعد منتصف الليل فهل يَجِبُ عليها أن تُصَلِّيَ العشاء؟

الجواب: على القول الراجح لا يَجِبُ عليها؛ لأنها طَهَّرَتْ بعد خروج الوقت. وكذلك فيما لو بَلَغَ الصغيرُ ما بين منتصف الليل وطلوع الفجر فإنه لا يَجِبُ عليه أن يُصَلِّيَ صلاة العشاء.

(١) رواه مسلم (٤٢٦/١-٤٢٨) (٦١٢).

(٢) رواه مسلم (٦٨١) (٣١١).



(۴) رواہ مسلم (۶۱۱) (۱۶۸).

قوله: «أَوْ إِنَّ جَبْرِيلَ». بفتح الهمزة، وهي للاستفهام، والواو هي العاطفة، والعطف على شيء مُقَدَّر، وبكسر همزة «إِنَّ» ويجوز الفتح.

قوله: «وَقُوتِ الصَّلَاةِ» كذا للمُسْتَمْلِي بصيغة الجمع، وللباقيين: وقت الصلاة بالإنفراد، وهو للجنس.

قوله: «كَذَلِكَ كَانَ بَشِيرٌ». هو بفتح الموحدة، بعدها مُعْجَمَةٌ بوزن فَعِيل، وهو تابعي جليل، ذُكِرَ في الصحابة؛ لكونه وُلِدَ في عهدِ النَّبِيِّ ﷺ ورآه.

قال ابن عبد البر: هذا السياق مُنْقَطِعٌ عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ؛ لِأَنَّ ابْنَ شَهَابٍ لَمْ يَقُلْ: حَضَرْتُ مَرَجَعَةَ عُرْوَةَ لِعَمْرٍ، وَعُرْوَةُ لَمْ يَقُلْ: حَدَّثَنِي بَشِيرٌ، لَكِنَّ الْإِعْتِبَارَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ بِثَبُوتِ اللَّقَاءِ وَالْمَجَالَسَةِ لَا بِالصِّيغِ. اهـ.

وقال الكرماني: اعْلَمْ أَنَّ الْحَدِيثَ بِهَذَا الطَّرِيقِ لَيْسَ مُتَّصِلَ الْإِسْنَادِ؛ إِذْ لَمْ يَقُلْ أَبُو مَسْعُودٍ: شَاهَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَلَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قلت: هذا لَا يُسَمَّى مُنْقَطِعًا اصْطِلَاحًا، وَإِنَّمَا هُوَ مُرْسَلٌ صَحَابِيٌّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُذَكِّرِ الْقِصَّةَ، فَاحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ سَمِعَ ذَلِكَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ بَلَغَهُ عَنْهُ بِتَبْلِيغٍ مِّنْ شَاهِدٍ، أَوْ سَمِعَهُ كصَحَابِيٍّ آخَرَ.

على أَنَّ رَوَايَةَ اللَّيْثِ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ تُزِيلُ الْإِشْكَالَ كُلَّهُ، وَلَفْظُهُ: فَقَالَ عُرْوَةُ: سَمِعْتُ بَشِيرَ بْنَ أَبِي مَسْعُودٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَكَذَا سِيَاقُ ابْنِ شَهَابٍ، وَلَيْسَ فِيهِ التَّصْرِيحُ بِسَمَاعِهِ لَهُ مِنْ عُرْوَةَ، وَابْنُ شَهَابٍ قَدْ جُرَّبَ عَلَيْهِ التَّنْدِيسُ، لَكِنْ وَقَعَ فِي رَوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَذَكَرَهُ.

وفي رواية شعيب عن الزهري سمعت: عروة يحدث عمر بن عبد العزيز.. الحديث.
قال القرطبي: قول عروة إن جبريل نزل. ليس فيه حجة واضحة على عمر بن عبد العزيز، إذ لم يُعَيَّنْ لَهُ الْأَوْقَاتُ. قال: وغاية ما يُتَوَهَّمُ عَلَيْهِ أَنَّهُ نَبَّهَهُ، وَذَكَرَهُ بِمَا كَانَ يَعْرِفُهُ مِنْ تَفَاصِيلِ الْأَوْقَاتِ.

قال: وفيه بُعدٌ لإنكارِ عمرَ على عروة حيث قال له: اعْلَمْ ما تُحَدِّثُ يا عروة. قال: وظاهرُ هذا الإنكارِ أنه لم يكنْ عنده علمٌ من إمامةِ جبريلَ. قلتُ: لا يَلْزَمُ من كونه لم يكنْ عنده علمٌ منها ألا يكونَ عنده علمٌ بتفاصيلِ الأوقاتِ المذكورةِ من جهةِ العملِ المستمرِّ، لكن لم يكنْ يَعْرِفُ أن أصلَه بتبيينِ جبريلَ بالفعلِ، فلهذا اسْتَشْبَهَتْ فيه، وكأنه كان يرى أن لا مفاصلةَ بين أجزاءِ الوقتِ الواحدِ.

وكذا يُحْمَلُ عملُ المغيرةِ وغيره من الصحابةِ، ولم أَقِفْ في شيءٍ من الرواياتِ على جوابِ المغيرةِ لأبي مسعودٍ، والظاهرُ أنه رَجَعَ إليه. واللَّهُ أَعْلَمُ. وأما ما زاد عبدُ الرزاقِ في مُصَنَّفِهِ، عن مَعْمَرٍ، عن الزهريِّ في هذه القصةِ قال: فلم يَزَلْ عمرُ يَعْلَمُ الصلاةَ بعلامةٍ حتى فارَقَ الدنيا.

ورواه أبو الشيخِ في كتابِ المواقيتِ له، من طريقِ الوليدِ، عن الأوزاعيِّ، عن الزهريِّ، قال: ما زال عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ يَتَعَلَّمُ مَوَاقِيتَ الصلاةِ حتى مات. ومن طريقِ إسماعيلَ بنِ حَكِيمٍ، أن عمرَ بنَ عبدِ العزيزِ جَعَلَ ساعاتٍ يَنْقُضِينَ مع غروبِ الشمسِ. زاد من طريقِ إسحاقَ، عن الزهريِّ: فما أَخْرَها حتى مات. فكلُّهُ يَدُلُّ على أنَّ عمرَ لم يكنْ يَخْتاطُ في الأوقاتِ كثيرَ الاحتياطِ إلا بعدَ أن حَدَّثَهُ عروةُ بالحديثِ المذكورِ.

تنبيهٌ: ورد في هذه القصةِ من وجهٍ آخرَ، عن الزهريِّ بيانُ أبي مسعودٍ للأوقاتِ، وفي ذلك ما يَرَفَعُ الإشكالَ، ويُوَضِّحُ توجيةَ احتجاجِ عُرْوَةَ به، فروى أبو داودَ، وغيره، وصَحَّحَهُ ابنُ خُزَيْمَةَ وغيره، من طريقِ ابنِ وهبٍ، والطَّبْرانيُّ من طريقِ يزيدِ بنِ أبي حبيبٍ، كلاهما عن أسامةَ بنِ زيدٍ، عن الزهريِّ هذا الحديثَ بإسناده، وزاد في آخره: قال أبو مسعودٍ: فرَأَيْتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الظهَرَ حينَ تَزُولُ الشمسُ.. فذكرَ الحديثَ.

وذكرَ أبو داودَ أن أسامةَ بنَ زيدٍ تَفَرَّدَ بتفسيرِ الأوقاتِ فيه، وأن أصحابَ الزهريِّ لم يَذْكُرُوا ذلكَ، قال: وهكذا رواه هشامُ بنُ عروةَ وحيبُ بنُ أبي مَرْزُوقٍ، عن عروةَ لم يَذْكُرَا تفسيرَه. انتهى

ورواية ابن هشام أخرجه سعيد بن منصور في سننه، ورواية حبيب أخرجهما الحافظ بن أبي أسامة في مسنده، وقد وجدت ما يعضد رواية أسامة ويزيد عليها أن البيان من فعل جبريل، وذلك فيما رواه الباغندي في مسند عمر بن عبد العزيز، والبيهقي في «السنن الكبرى»، من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري، عن أبي بكر بن حزم، أنه بلغه، عن أبي مسعود، فذكره منقطعاً، لكن رواه الطبراني من وجه آخر، عن أبي بكر، عن عروة، فرجع الحديث إلى عروة، ووضح أن له أصلاً، وأن في رواية مالك، ومن تابعه اختصاراً، وبذلك جزم ابن عبد البر وليس في رواية مالك ومن تابعه ما ينفي الزيادة المذكورة، فلا توصف والحالة هذه بالشذوذ.

وفي الحديث من الفوائد: دخول العلماء على الأمراء، وإنكارهم عليهم ما يخالف السنة، واستثبات العالم في ما يستغربه السامع، والرجوع عند التنازع إلى السنة. وفيه: فضيلة عمر بن عبد العزيز.

وفيه: فضيلة المبادرة بالصلاة في الوقت الفاضل. اهـ

وقال العيني في «عمدة القاري» (٥/٥):

«قوله: «اعلم ما تحدث به» بصيغة الأمر، تنبيه من عمر بن عبد العزيز لعروة على إنكاره إياه، وقال القرطبي: ظاهره الإنكار؛ لأنه لم يكن عنده خبر من إمامة جبريل عليه السلام، إما لأنه لم يبلغه، أو بلغه فنسيه، والأولى عندي أن حجة عروة عليه إنما هي فيما رواه عن عائشة - رضي الله تعالى عنها -، وذكر له حديث جبريل مؤطناً له ومُعَلِّماً له بأن الأوقات إنما ثبتت أصلها بإيقاف جبريل عليه السلام للنبي ﷺ عليها. اهـ يعني: كأن عمر بن عبد العزيز رحمه الله قال: أو إن جبريل هو أقام لرسول الله؛ يعني: ليس النبي ﷺ.

وقال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٦/٢):

فكان عروة قال له بعد: بل قد سمعته ممن قد سمع صاحب رسول الله ﷺ، والصاحب قد سمعه من النبي ﷺ، واستدل به عياض على جواز الاحتجاج بمُرْسَلٍ

الثقة كصنيع عُرْوَة، حينَ احتَجَّ على عمرَ قال: وإنما راجعه عمرُ لثبته فيه، لا لكونه لم يَرْضَ به مُرْسَلًا. كذا قال.

وظاهرُ السياقِ يَشْهَدُ لما قاله ابنُ بَطَّالٍ، وقال ابنُ بَطَّالٍ أيضًا: في هذا الحديث دليلٌ على ضعفِ الحديثِ الواردِ في أنَّ جبريلَ أَمَّ بالنبي ﷺ في يومينِ لوقتَيْنِ مختلفَيْنِ لكلِّ صلاةٍ. قال: لأنه لو كان صحيحًا لم يُنْكَرْ عُرْوَة على عمرَ صلاته في آخرِ الوقتِ مُحْتَجًّا بصلاةِ جبريلَ، مع أنَّ جبريلَ قد صَلَّى في اليومِ الثاني في آخرِ الوقتِ، وقال: الوقتُ ما بين هذين.

وأجيبَ باحتمالِ أن تكونَ صلاةُ عمرَ كانتَ خَرَجَتْ عن وقتِ الاختيار، وهو مصيرُ ظلِّ الشيءِ مثليته، لا عن وقتِ الجواز، وهو مَغِيبُ الشمسِ، فَيَتَجَهَّ إنكارُ عُرْوَة، ولا يَلْزَمُ منه ضعفُ الحديثِ، أو يكونُ عُرْوَة أنْكَرَ مخالفةَ ما واطَّبَ عليه النبي ﷺ، وهو الصلاةُ في أولِ الوقتِ، ورأى أنَّ الصلاةَ بعدَ ذلك إنما هي لبيانِ الجواز، فلا يَلْزَمُ منه ضعفُ الحديثِ أيضًا.

وقد رَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، من طريقِ طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ مُرْسَلًا قال: «إنَّ الرجلَ لِيُصَلِّيَ الصلاةَ وما فاتته، ولَمَّا فاتَه من وقتها خيرٌ له من أهله وماله».

ورواه أيضًا، عن ابنِ عمرَ في قوله، وَيُؤَيِّدُ ذلك احتجاجُ عُرْوَة بحديثِ عائشةَ في كونه ﷺ كان يُصَلِّيَ العصرَ، والشمسُ في حُجْرَتِها، وهي الصلاةُ التي وَقَعَ الإنكارُ بسببِها وبذلك تَظْهَرُ مناسبةُ ذكره لحديثِ عائشةَ بعدَ حديثِ أبي مسعودٍ؛ لأنَّ حديثَ عائشةَ يُشْعِرُ بمواظبته على صلاةِ العصرِ في أولِ الوقتِ، وحديثُ أبي مسعودٍ يُشْعِرُ بأنَّ أصلَ بيانِ الأوقاتِ كان بتعليمِ جبريلَ ^(١).

(١) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: ما هو أفضل وقت لإقامة الصلاة؟ هل هو بعد الأذان مباشرة، أو بعده

بنصف ساعة مثلاً؟

فأجاب رحمه الله: أفضل وقت لإقامة الصلاة يكون في أول وقتها، إلا صلاتين: صلاة العشاء وصلاة الظهر في وقت الحر.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٢- بَابُ «مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ» ﴿٣١﴾ [التوبة: ٣١].

وقوله: «بَابُ «مُنِيبِينَ إِلَيْهِ»» يُشِيرُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ﴿٣٠﴾ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ ﴿[التوبة: ٣٠-٣١]﴾.

فالخطاب للنبي ﷺ لكن لما كان خطابه خطاباً لأُمَّته قال: «مُنِيبِينَ إِلَيْهِ» ولم يقل: منيباً إليه.

والإنابة هي: الرجوعُ مع الذُّلِّ والخضوعِ.

وقوله: «وَاتَّقُوهُ»؛ يعني: مع الإنابة، فمع الرجوع بالذُّلِّ والخضوعِ والتوبةِ اتقوه؛ أي: اتقوا محارمَهُ، ومحارمُ اللَّهِ تَدَوَّرُ على أمرَيْن: إما تركُ واجبٍ، وإما فعلُ محرمٍ.

وقوله: «وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ» وذكر إقامة الصلاة بالخصوص؛ لأنها تَنْتَهِي عن الفحشاء والمنكر، وتُعِينُ الإنسانَ على التقوى، والمرادُ بذلك الصلاةُ التي يَجْتَمِعُ عليها القلبُ والجوارحُ، فأما صلاةُ الجوارحِ التي هي صلاةُ أغلبِ الناسِ اليومَ فإنها لا يَحْصُلُ بها هذه المزية العظيمةُ.

=

فأما صلاةُ العشاءِ فإن النبي ﷺ كان يستحبُّ أن يؤخِّرَ العشاءَ، وخرج ذات يوم، وقد ذهب عامة الليل، فقال: «إِنَّهُ لَوْ قَفَّتْهُ لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي».

وأما الظهرُ في الحرِّ فقال ﷺ: «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ؛ فَإِنْ شَدَّةَ الْحَرُّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ». وكان في سفر فلما أراد بلال أن يؤذِّنَ عند زوال الشمس قال له: «أَبْرِدْ». فمكث، ثم قام ليؤذِّنَ، فقال: «أَبْرِدْ». فمكث، ثم قام ليؤذِّنَ، فقال: «أَبْرِدْ». حتى ساوى الشيءَ فَيَتَّه؛ بمعنى: أنه كثر الظلُّ، وهذا يعني: أن وقت العصر كان قريباً.

ففي هاتين الصلاتين السنة التأخير، وفي الباقي السنة التقديم، لكن ينبغي أن يراعي الإمام الناس، وأن يجعل بين الأذان والإقامة ما يُمْكِّنُ النَّاسَ فِيهِ أَنْ يَتَوَضَّأُوا، وَأَنْ يَصَلُّوا الرَّاتِبَةَ إِذَا كَانَتْ الصَّلَاةُ لَهَا رَاتِبَةٌ قَبْلَهَا.

قال العلماء: ويحسن التقديم والمبادرة في اشتغاله بها يتعلق بالصلاة؛ كالطهارة وإصلاح الثوب وما أشبهه.

﴿ وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾. فَهِيَ سُبْحَانَهُ أَنْ نَكُونَ مِنَ الْمَشْرِكِينَ
﴿ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِعَابًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ [الزُّمَرُ: ٢٢].

٥٢٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَادٍ -هُوَ ابْنُ عَبْدِ- عَنْ أَبِي جَمْرَةَ، عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَدِمَ وَفَدَ عَبْدُ الْقَيْسِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: إِنَّا مِنْ هَذَا الْحَيِّ مِنْ
رَبِيعَةَ، وَلَسْنَا نَصِلُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ، فَمُرْنَا بِشَيْءٍ نَأْخُذُهُ عَنْكَ وَنَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ
وَرَاءِنَا فَقَالَ: «أَمْرُكُمْ بِأَرْبَعٍ، وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: الْإِيمَانُ بِاللَّهِ -ثُمَّ فَسَّرَهَا لَهُمْ: شَهَادَةُ أَنْ
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَأَنْ تُؤَدُّوا إِلَيَّ خُمْسَ مَا
غَنِمْتُمْ، وَأَنْتَهَى عَنِ الدُّبَاءِ وَالْحَتَمِ وَالْمُقَيْرِ وَالنَّقِيرِ»^(١).

جَعَلَ ﷺ شَهَادَةَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَاحِدَةً؛ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ لَا
تَقُومُ إِلَّا عَلَى تَحْقِيقِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؛ لِأَنَّ تَحْقِيقَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
يَكُونُ الْإِخْلَاصُ، وَبِتَحْقِيقِ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ تَكُونُ الْمَتَابَعَةُ، وَالْإِخْلَاصُ
وَالْمَتَابَعَةُ شَرْطَانِ فِي كُلِّ عِبَادَةٍ، فَمَتَى كَانَ فِي الْعِبَادَةِ شَرَكٌ فَهِيَ بَاطِلَةٌ، وَمَتَى كَانَتْ
الْعِبَادَةُ مُبْتَدَعَةً فَهِيَ بَاطِلَةٌ أَيْضًا.

﴿ وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَأَنْتَهَى عَنِ الدُّبَاءِ، وَالْحَتَمِ، وَالْمُقَيْرِ، وَالنَّقِيرِ». هَذِهِ أَوَانٍ كَانُوا
يَنْبِذُونَ بِهَا^(١)، وَكَانَتْ حَارَّةً، فَإِذَا جَعَلُوا فِيهَا النَّبِيذَ أَسْرَعَ إِلَيْهِ التَّخَمُّرُ، وَرَبَّمَا يَشْرَبُونَ
مِنْهُ، وَقَدْ تَخَمَّرَ، فَيَشْرَبُونَ مُسْكِرًا، فَلِهَذَا نَهَى عَنْهُ ﷺ، لَكِنَّ هَذَا النَّهْيَ نُسْخٌ، وَأُبَيِّحُ
لِلنَّاسِ أَنْ يَتَّبِعُوا بِمَا شَاءُوا غَيْرَ أَلَا يَشْرَبُوا مُسْكِرًا، كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(٢).



(١) رواه مسلم (١٧) (٢٣).

(٢) يقال: تَبَذَّتْ التَّمْرَ وَالْعِنَبَ إِذَا تَرَكْتَ عَلَيْهِ الْمَاءَ؛ لِيَصِيرَ نَبِيذًا. «النهاية» لابن الأثير (ن ب ذ).

(٢) رواه مسلم (٩٧٧).

ثم قال البخاري رحمه الله:

٣- باب البيعة علي إقام الصلاة.

٥٢٤- حدثنا محمد بن المثنى قال: حدثنا يحيى قال: حدثنا إسماعيل قال: حدثنا قيس عن جرير بن عبد الله قال: بايعت رسول الله ﷺ علي: إقام الصلاة وإيتاء الزكاة والنصح لكل مسلم^(١).

[انظر: الحديث (٥٧) وأطرافه].

بايعت أصلها من مدّ البوع، أو الباع -يعني: اليد ليُصافح المُبايع، وهو كناية عن توثيق الالتزام.

وقوله: «بايعت رسول الله ﷺ على إقام الصلاة وإيتاء الزكاة والنصح لكل مسلم». الأول من هذه الثلاثة حقّ محض لله، والثاني مُشترك؛ لأن فيه حظاً للبشر، والثالث خاصّ بالخلق. فهذه ثلاثة أصول: حقّ الله الخالص، وحقّ مُشترك، والثالث حقّ آدمي الخالص، وهو أن ينصح لكل مسلم.

وقد ذكر أن جريراً رضي الله عنه اشترى من إنسان فرساً بكذا وكذا درهماً، فركبه فوجده جيداً، فرجع إلى البائع، وزاده الضعف، ثم ذهب وركبه فإذا هو جيدٌ يساوي أكثر، فرجع إليه، وأعطاه مثل ما أعطاه أولاً، حتى بلغ من مائتين إلى ثمانمائة درهم^(١)؛ وذلك لأنه بايع الرسول ﷺ على النصح لكل مسلم.

وهذا هو الواجب، وقد قال ﷺ: «الدين النصيحة لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»^(٢).

والآن يجعل بعض الناس الغش والخداع ذكاءً وفطنةً، ولا سيما إذا غش أخاه

(١) رواه مسلم (٥٦) (٩٧).

(٢) انظر: «الفتح» (١/١٣٩).

(٢) رواه مسلم (٧٤/١) (٥٥).

المسلم، ولم يُعْثَر عليه، وهذا بلا شك أكلٌ للمالِ بالباطل - والعياذُ بالله - وغشٌ لإخوانه المسلمين، وقد قال النبي ﷺ: «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا»^(١).



ثم قال البخاري رحمه الله:

٤ - بَابُ الصَّلَاةِ كَفَّارَةٌ.

٥٢٥ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ الْأَعْمَشِ قَالَ: حَدَّثَنِي شَقِيقٌ قَالَ: سَمِعْتُ حُذَيْفَةَ قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ عُمَرَ رضي الله عنه فَقَالَ: أَيُّكُمْ يَحْفَظُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْفِتْنَةِ؟ قُلْتُ: أَنَا كَمَا قَالَ قَالَ: إِنَّكَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَيْهَا لَجَرِيءٌ قُلْتُ: فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَوَلَدِهِ وَجَارِهِ تَكْفُرُهَا: الصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ وَالصَّدَقَةُ وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ قَالَ: لَيْسَ هَذَا أُرِيدَ، وَلَكِنَّ الْفِتْنَةَ الَّتِي تَمُوجُ كَمَا يَمُوجُ الْبَحْرُ قَالَ: لَيْسَ عَلَيْكَ مِنْهَا بَأْسٌ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا بَابًا مُمْغَلًا قَالَ: أَيَكْسَرُ أَمْ يُفْتَحُ؟ قَالَ: يُكْسَرُ قَالَ: إِذَا لَا يُغْلَقُ أَبَدًا قُلْنَا: أَكَانَ عُمَرُ يَعْلَمُ الْبَابَ؟ قَالَ: نَعَمْ، كَمَا أَنَّ دُونَ الْغَدِ اللَّيْلَةَ إِنِّي حَدَّثْتُهُ بِحَدِيثٍ لَيْسَ بِالْأَغَالِيطِ، فَهَبْنَا أَنْ نَسْأَلَ حُذَيْفَةَ، فَأَمَرْنَا مَسْرُوقًا فَسَأَلَهُ فَقَالَ: الْبَابُ عُمَرُ^(٢).

[الحديث ٥٢٥ - أطرافه في: ١٤٣٥، ١٨٩٥، ٣٥٨٦، ٧٠٩٦].

قوله ﷺ: «فتنة الرجل في أهله وماله وولده وجاره تكفرها الصلاة والصوم والصدقة». يعني: ما يحصل للإنسان من فتنة في أهله، وفي ماله وولده وجاره يكفرها الصلاة والصوم والصدقة؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [١١٤]. لكن عمر لا يريد هذا، بل يريد الفتنة التي تموج كموج البحر، والتي تضطرب فيها أقوال الناس، فهذا يذني، وهذا يقصي، وهذا يكذب، وهذا يصدق، وهذا يموء، وهذا يصرح، فهذه الفتنة هي التي سأل عنها عمر رضي الله عنه.

(١) رواه مسلم (١٠١، ١٠٢) (١٦٤).

(٢) رواه مسلم بنحوه (١٤٤) (٢٣١).

فقال له حذيفة: ليس عليك منها بأس يا أمير المؤمنين؛ لأنه سوف يُستشهد قبل أن تقع هذه الفتنة.

ثم قال رحمته: «وإن بينك وبينها باباً مغلقاً». قال: أيكسر، أم يفتح؟ قال: يكسر. قال: إذا لا يعلق أبداً؛ لأنه إذا انكسر فإنه لا يمكن أن يعلق، لكن لو فتح أمكن إغلاقه. وقول عمر رحمته: «إذا لا يعلق أبداً». هذا الظن الذي ظنه عمر وقع؛ فإن الفتنة منذ كانت في زمن عثمان إلى يومنا هذا مازالت، لكنها أحياناً تكثر، وأحياناً تقل. قال: قلنا: «أكان عمر يعلم الباب؟» قال: نعم، يعلمه، كما أن دون الغد الليلة. معناه: كما يعلم أن دون الغد الليلة.

وقوله: «إني حدثته بحديث ليس بالأغاليط». الأغاليط جمع أغلوطة، وهي ما يسمّى بالألغاز، أو المعايية^(١)، أو ما أشبه ذلك، يعني: أنني قد حدثته بحديث واضح. وقوله: «فهبنا أن نسأل حذيفة، فأمرنا مسروفاً فسأله، فقال: الباب عمر». إنما كان ذلك؛ لأن عمر كسر، لأنه قتل شهيداً رحمته، ومن بعده حصلت الفتنة^(٢).



ثم قال البخاري رحمته:

٥٢٦- حدثنا قتيبة قال: حدثنا يزيد بن زريع، عن سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي، عن ابن مسعود أن رجلاً أصاب من امرأة قبله، فأتى النبي ﷺ فأخبره، فأنزل الله ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي الْتِهَارِ وَزُلْفَا مِنْ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهَبْنَ أَلْسِنَاتٍ﴾ [مائدة: ١١٤]. فقال الرجل: يا رسول الله، ألي هذا؟ قال: «لجميع أمّتي كلهم»^(١).

(١) المعايية: أن تأتي بكلام لا يهتدى له. «اللسان» (ع ي).

(٢) سئل الشيخ الشارح رحمته: إذا سئل الإنسان عن الفتن فهل يسكت، أم يتكلم بما يراه حقاً؟ فأجاب رحمته: الأولى أن يسكت؛ لأنه إذا تكلم بما يرى أنه حق فالطرف الآخر يرى أنه تكلم بباطل، ولا يتنفع به، نعم، لو كانت كلمته هي المصدرة الموردة - يعني: هي الحاسمة - فإنه يجب عليه أن يتكلم، وأما إذا كانت كلمته لا تفيد، وإنما تزيد الفتنة اشتعالاً فلا يتكلم، ويكون سكوته خيراً؛ لأن الكلام في الفتن حتى بالصدق يؤجج نار الفتنة ويزيدها.

(٢) رواه مسلم (٢٧٦٣) (٣٩).

﴿قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ: «إِنْ رَجُلًا أَصَابَ مِنْ امْرَأَةٍ قَبْلَةً»؛ يَعْنِي: امْرَأَةً مُحَرَّمَةً عَلَيْهِ أَنْ يَقْبَلَهَا، لَكِنْ دَعَتْهُ نَفْسُهُ إِلَى ذَلِكَ، فَقَبَّلَهَا.

فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَأَخْبَرَهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ اللَّيْلِ﴾.

﴿قَوْلُهُ: ﴿طَرَفِي النَّهَارِ﴾ هِيَ الْفَجْرُ وَالْعَصْرُ.

﴿وَقَوْلُهُ: ﴿وَزُلْفَا مِنْ اللَّيْلِ﴾؛ أَي: طَائِفَةٌ مِنَ اللَّيْلِ؛ مِثْلُ الْعِشَاءِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ

الْمِرَادُ بِطَرَفِي النَّهَارِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ؛ لِأَنَّ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ فِي آخِرِ النَّهَارِ أَوْ فِي نَصْفِهِ الْآخِرِ.

ثُمَّ قَالَ: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ أَلْسِنَاتِ﴾ فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْ هَذَا؟ قَالَ:

«لِجَمِيعِ أُمَّتِي كُلِّهِمْ». فَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ: دَلِيلٌ عَلَى أُمُورٍ، مِنْهَا: أَنَّ الْقَبْلَةَ لَيْسَتْ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ؛ لِأَنَّ كِبَائِرَ

الذُّنُوبِ لَا تُكَفِّرُهَا الصَّلَاةُ الْخَمْسُ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَطَ فِي كَوْنِ الصَّلَاةِ

الْخَمْسِ تَكْفِيرًا اجْتِنَابَ الْكِبَائِرِ^(١).

وَلَكِنْ هَلْ يَعْنِي ذَلِكَ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَأْمَنُ أَنْ يَزِيغَ قَلْبُهُ بِهَذَا الْأَمْرِ؟

الْجَوَابُ: لَا يَأْمَنُ، فَقَدْ يَتَرَقَّى مِنْ ذَلِكَ إِلَى الزَّنا الصَّرِيحِ الْكَامِلِ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ-

وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَسَاهَلَ الْإِنْسَانُ فِي هَذَا الْأَمْرِ مِنْ مِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ.

الثَّانِي مِنْ فَوَائِدِ هَذِهِ الْآيَةِ: أَنَّ الْقُرْآنَ يَنْقَسِمُ إِلَى قَسْمَيْنِ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: مَا نَزَلَ ابْتَدَاءً.

وَالْقِسْمُ الثَّانِي: مَا نَزَلَ بِسَبَبِ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ اللَّهَ يَتَكَلَّمُ بِالْقُرْآنِ حِينَ أَنْزَلَهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ نَزُولُ الْآيَةِ

بِسَبَبِ فَإِنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَكَلَّمَ بِهَا بَعْدَ هَذَا السَّبَبِ، وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الرَّاجِعُ، أَنَّ

اللَّهُ تَعَالَى يَتَكَلَّمُ بِالْقُرْآنِ حِينَ أَنْزَلَهُ^(٢).

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٣٣) (١٦).

(٢) انْظُرْ لِرِوَايَاتِهِ: شَرْحُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ لِلْعَقِيدَةِ السَّفَارِينِيَّةِ (ص ١٨٩-١٩٠) بِتَحْقِيقِنَا، فَإِنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ قَدْ رَجَعَ

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا هُوَ الْجَمْعُ بَيْنَ كَوْنِ اللَّهِ ﷻ يَتَكَلَّمُ بِالْقُرْآنِ حِينَ يَنْزِلُ، وَبَيْنَ كَوْنِ الْقُرْآنِ نَزَلَ فِي اللُّوحِ الْمَحْفُوظِ جَمْلَةً وَاحِدَةً إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا؟
فَالْجَوَابُ: أَنَّ كَوْنَ الْقُرْآنِ نَزَلَ فِي اللُّوحِ الْمَحْفُوظِ جَمْلَةً وَاحِدَةً إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، هَذَا لَمْ يَثْبُتْ عِنْدِي؛ لِأَنَّ الْآيَاتِ كُلَّهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَتَكَلَّمُ بِالْقُرْآنِ حِينَ أَنْزَلَهُ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ﴾ [النِّسَاءُ: ١٥٨]. إِذْ كَيْفَ تُخْبِرُ أَنَّهُ سَمِعَ، وَالْقَوْلُ الْمَسْمُوعُ لَمْ يَخْصُلْ أَصْلًا.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ عَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [النِّسَاءُ: ١٢١]. فَهُوَ إِخْبَارٌ عَنْ شَيْءٍ مَضَى. وَحَتَّى لَوْ ثَبَتَ فَإِنَّا نَقُولُ: إِنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْزَلَهُ جَمْلَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ صَارَ يَتَكَلَّمُ بِهِ عِنْدَ أَنْزَالِهِ، وَيَتَلَقَّاهُ جَبْرِيلُ مِنْهُ، وَلَكِنِّي إِلَى هَذَا الْوَقْتِ لَمْ يَثْبُتْ هَذَا عِنْدِي.
لَكِنْ قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ لَقَرَّ أَنْ كَرَّمَ﴾ [٧٨] فِي كِتَابِ مَكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ [الْعَلَقَةُ: ٧٧-٧٨].

يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَوْجُودٌ فِي اللُّوحِ الْمَحْفُوظِ، لَكِنَّ هَذَا لَيْسَ نَصًّا قَاطِعًا؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾ [النِّسَاءُ: ١٩٦]. أَيْ: الْقُرْآنَ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنِ الْقُرْآنُ مَكْتُوبًا، لَكِنَّ الْمَرَادَ بِالضَّمِيرِ فِي: ﴿وَإِنَّهُ﴾ ذِكْرُهُ وَالتَّنْوِيهِ عَنْهُ.
فَعَلَى كُلِّ حَالٍ: اللَّهُ أَعْلَمُ، وَلَكِنْ نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ يَتَكَلَّمُ بِلَا شَكٍّ بِآيَةٍ بَعْدَ حَصُولِ السَّبَبِ الَّذِي نَزَلَتْ مِنْ أَجْلِهِ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تُكْفَرُ مِثْلَ الْقُبْلَةِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ مُقَامَةً؛ يَعْنِي: أَتَى بِهَا الْإِنْسَانُ عَلَى وَجْهِ الْإِقَامَةِ وَالِاسْتِقَامَةِ بِدُونِ تَفْرِيطٍ، وَبِدُونِ تَهَاوُنٍ وَبَشْرُوطِهَا، وَأَرْكَانِهَا وَوُجُوبَاتِهَا، وَحِينَئِذٍ مَنْ يَضْمَنُ الْيَوْمَ أَنْ يَأْتِيَ بِصَلَاةٍ مُقَامَةٍ، إِنَّ هَذَا لَنَادِرٌ كُنْدَرَةُ الْكِبَرِيَّتِ الْأَحْمَرِ كَمَا يَقُولُونَ، أَوْ دُونَهُ خَرَطُ الْقَتَادِ ^(١).

عن هذا القول، ورجَّح قول شيخ الإسلام: أن القرآن كله مكتوب في اللوح المحفوظ.
(١) هذا مثل يضرب للشيء لا يُنال إلا بمشقَّةٍ عظيمة. «المعجم الوسيط» (ق ت د).

ولهذا لا يجوزُ للفُسَّاقِ أَنْ يَتَجَرَّأُوا عَلَى تَقْيِيلِ مَنْ يَحْرُمُ تَقْيِيلُهُ؛ اعْتِمَادًا عَلَى أَنَّهُمْ سَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنَ اللَّيْلِ، فَمَثَلُ هَؤُلَاءِ نَقُولُ لَهُمْ: إِنَّكُمْ سَتُقِيمُونَ الصَّلَاةَ فَلَعَلَّكُمْ تَأْتُونَ بِهَا مُخْتَلَّةً فِي أَرْكَانِهَا وَشُرُوطِهَا وَوَاجِبَاتِهَا.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: التَّكَافُؤُ بَيْنَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾. وَهَذِهِ هِيَ الْحِكْمَةُ مِنْ وَضْعِ الْمَوَازِينِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٤٧].

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ الْعِبْرَةَ بَعُمُومِ اللَّفْظِ، لَا بِخُصُوصِ السَّبَبِ، وَجْهٌ ذَلِكَ: أَنَّ الرَّجُلَ سَأَلَ هَلْ هَذَا لَهُ خَاصَّةٌ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بَلْ هُوَ لَجَمِيعِ الْأُمَّةِ». وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ مَعْرُوفَةٌ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَسْتُ تُجِيزُونَ أَنْ يَصُومَ الْمَسَافِرُ فِي السَّفَرِ فِي رَمَضَانَ، وَتَقُولُونَ: إِنَّ هَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، بَلْ هُوَ أَفْضَلُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُشَقَّةً؟ فَالْجَوَابُ: بَلَى.

إِذَنْ: فَكَيْفَ تَقُولُونَ بِذَلِكَ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيْسَ مِنَ الْبَرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ»^(١).

قُلْنَا: هَذَا الْحَدِيثُ وَرَدَّ عَلَى حَالٍ مُعَيَّنَةٍ، وَعَلَى شَخْصٍ مُعَيَّنٍ، فَهُوَ الَّذِي قَالَ النَّبِيُّ ﷺ هَذَا الْقِيلَ مِنْ أَجْلِهِ، وَهُوَ الرَّجُلُ الَّذِي رَأَى النَّبِيَّ ﷺ عَلَيْهِ زَحَامًا وَقَدْ ظَلَّلَ عَلَيْهِ، فَهُوَ قَدْ شَقَّ عَلَيْهِ الصَّوْمُ، فَقَالَ: «لَيْسَ مِنَ الْبَرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ». فَيَقَالُ: إِنَّ هَذَا الْحُكْمَ لَا يُخَصُّ بِهَذَا الرَّجُلِ، بَلْ هُوَ لَهُ وَلِأَمْثَالِهِ، وَإِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ لَهُ وَلِأَمْثَالِهِ صَارَ عَامًّا، لَكِنَّهُ يَكُونُ خَاصًّا بِهَذِهِ الْحَالِ.

(١) رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ (١٩٤٦)، وَمُسْلِمٌ (١١١٥) (٩٢).

فالعومُ إذا باعتبار الحال، ولا يختصُّ بهذا الرجل المعين، ويدلُّ لذلك أن النبي ﷺ كان يرى أصحابه يصومون ويُفطرون، ولا ينهاهم، بل كان ﷺ يصوم، ولو لا أنه أخبر أن الناس شقَّ عليهم لَبَقِيَ صائماً^(١).

وقد قال أبو الدرداء رضي الله عنه: كُنَّا مع النبي ﷺ في رمضان، في حرٍّ شديد، حتى إنَّ أحدنا لَيَضَعُ يده على رأسه من شدة الحرِّ، وأكثرنا ظلاً صاحبُ الكساء، وما منَّا صائمٌ إلا رسولُ الله ﷺ وعبدُ الله بنُ رَوَاحَةَ^(٢).

إذاً: فالصومُ أفضل؛ لأنه فعلُ الرسول ﷺ، ولأنه يقعُ في الزمنِ المُخَصَّصِ له، وهو رمضان، وهو أفضلُ من غيره؛ ولأن فيه سرعة إبراء الذمة؛ ولأنه أسهلُّ على المكلَّف، ولهذا تجدُ الرجلَ إذا كان عليه قضاءُ يومٍ واحدٍ، تجدُّه عنده أثقلَ من عشرةِ أيامٍ^(٣).

فالحاصلُ: أن العبرةَ بعموم اللفظ، لا بخصوصِ السببِ باعتبارِ الحال، فَمَنْ كانت حاله مثلَ هذا الرجلِ الذي شقَّ عليه الصومُ إلى حدٍّ أنه قد ظلَّ عليه، والناس يَزِدُّونَ لِيُطَالِعُوهُ، وكأنه صريعٌ، فهذا نقولُ له: «ليس من البرِّ الصيامُ في السفر».



(١) سئل الشيخ الشارح رحمته الله: هل السيئات التي كَفَرَّ عنها الإنسان بالعمل الصالح يُؤْتَى بها عليه يوم القيامة؟

فأجاب رحمته الله: إن ما وقع عنه من السيئات مكفَّرٌ فإنه لا يُؤْتَى به يوم القيامة، لكن هناك معادلة في يوم القيامة، وهي أن يُؤْتَى بالحسنات التي له، والسيئات التي بقيت لم تزل، فيُعَادَلُ بينها.

(٢) رواه البخاري (١٩٤٥)، ومسلم (١١٢٢) (١٠٨).

(٣) قال الشوكاني رحمته الله في «نيل الأوطار»: وذهب الجمهور، منهم مالك والشافعي وأبو حنيفة إلى أن الصوم أفضل لمن قَوِيَ عليه، ولم يَشُقَّ به. اهـ

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥- باب فضل الصلاة لوقتها.

٥٢٧- حدثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك قال: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ الْوَلِيدُ بْنُ الْعِزَّارِ: أَخْبَرَنِي قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَمْرٍو الشَّيْبَانِيَّ يَقُولُ: حَدَّثَنَا صَاحِبُ هَذِهِ الدَّارِ، - وَأَشَارَ إِلَى دَارِ عَبْدِ اللَّهِ - قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟ قَالَ: «الصَّلَاةُ عَلَى وَفَّيْهَا» قَالَ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «ثُمَّ بَرُّ الْوَالِدَيْنِ» قَالَ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» قَالَ: حَدَّثَنِي بِهِنَّ وَلَوْ اسْتَرَدَّتهُ لَزَادَنِي ^(١).

قوله: «باب فضل الصلاة لوقتها». لم يقل: في أول وقتها؛ وذلك لأن وقت الصلاة قد يكون أوله أفضل، وقد يكون آخره أفضل، فصلاة العشاء الأفضل آخرها، وبقية الصلوات الأفضل أولها، إلا أن الظهر في شدة الحر تؤخر رفقاً بالناس ^(٢). وفي هذا الحديث: دليل على تفاضل الأعمال؛ لقوله: أي العمل أحب إلى الله؟ وما كان أحب فهو أفضل.

وفيه: إثبات المحبة عن الله ﷻ؛ لقوله: «أي العمل أحب إلى الله؟» والسلف يقول: إن الله تعالى يحب، وإن محبته تتعلّق بالأشخاص، وتتعلّق بالأعمال، وتتعلّق بالأمكنة، وإذا جاء النص بتعلّقها بالأزمنة أثبتنا ذلك.

وأما أهل التعطيل والتحريف فيقولون: إن الله لا يحب عملاً، ولا عاملاً، ولا زماناً، ولا مكاناً؛ وذلك لأنهم يرجعون في إثبات الصفات ونفيها إلى العقل. ولا شك أن هذا عدوان واعتداء؛ لأن الصفات من الأمور الغيبية التي يتوقّف الإثبات فيها والنفي على مجرد الخبر، والعقل لا يدركها.

(١) رواه مسلم (٨٥) (١٣٩).

(٢) تقدم ذكر ذلك، مع الدليل عليه.

ثم ما هذه العقول التي يُوزَنُ بها الكتابُ والسنة، فيقال: العقل يُثَبِّتُ هذا فأثبتوه، ويُنْفِي هذا فأنفوه؟ وبأيِّ عقل يُوزَنُ الكتابُ والسنة!

ورضي الله عن الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ، فقد قال: أفكلما جاءنا رجلٌ أجَدَلُ من رجلٍ تركنا الكتابَ والسنة، وأخذنا بقوله؟! ^(١).

فهذا ليس بصحيح، فنحن نُؤْمِنُ بأنَّ اللهَ يُحِبُّ وَيُحِبُّ حُبًّا حَقِيقِيًّا، لكن ليس كمحبتنا، وإذا كنا نحن الآن نَشْعُرُ بأنَّ حُبَّنَا يَخْتَلِفُ باختلافِ المتعلِّق، فاختلافُ محبةِ الله مع محبةِ العبدِ من بابِ أولى.

والإنسانُ مثلاً يُحِبُّ الطعامَ الشَّهِيَّ، وَيُحِبُّ الصَّدِيقَ، وَيُحِبُّ الولدَ، وَيُحِبُّ الزوجةَ، وَيُحِبُّ اللهَ، وَيُحِبُّ رسولَ الله، فهل مُتَعَلِّقَاتُ هذا الحبِّ سواءٌ؟

الجوابُ: أبداً، بل هي تَخْتَلِفُ اختلافاً عظيماً فالواحدُ مثلاً يُحِبُّ الطعامَ الشَّهِيَّ، لكنه لا يُحِبُّ وَلَدَهُ مثلَ محبةِ هذا الطعام، ولو كان الأمرُ كذلك لَأَكَلَ الولدَ.

فالحبُّ يَخْتَلِفُ باختلافِ متعلِّقه، وإذا كان حُبَّنَا يَخْتَلِفُ هذا الاختلافَ المتباينَ فحُبُّ الله تعالى أَشَدُّ تَبَائُنًا من محبةِ المخلوقين، فأثبت أيُّها المسلمُ أَنَّ اللهَ يُحِبُّ، وقُلْ: هذه صفةٌ من صفاتِ رَبِّنا أَثْبَتَهَا اللهُ لِنَفْسِهِ، وأثْبَتَهَا لِرَسُولِهِ، ولكنها لا تُثَبِّتُ محبةَ المخلوقين.

وفي هذا الحديثِ: دليلٌ على محبةِ الله تعالى للصلاةِ على وقتها، وبضدِّه كراهةُ الله تعالى للصلاةِ على غيرِ وقتها، لكن من نعمةِ الله أَنَّ اللهَ أَبَاحَ للعبدِ أَنْ يُصَلِّيَ في آخرِ الوقتِ، فإن صَلَّيَ بعده فالصوابُ أَنَّ الصلاةَ غيرُ مقبولةٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هناك عذرٌ ^(٢). كما

(١) رواه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١/ ١٤٤)، والذهبي في «مختصر العلو» (ص ١٤٠).

وقال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ في تعليقه على «مختصر العلو»: سنده صحيح.

(٢) وهذا هو اختيار شيخ الإسلام، قال في «الاختيارات»: وتارك الصلاة عمداً لا يشرع له قضاؤها، ولا تصح منه، بل يُكْثَرُ من التطوع، وكذا الصوم، وهو قول طائفة من السلف؛ كأبي عبد الرحمن صاحب الشافعي، وداود بن علي وأتباعه، وليس في الأدلة ما يخالف هذا، بل يوافقه، وأمره رَحِمَهُ اللهُ المجمع في نهار رمضان بالقضاء ضعيف؛ لعدول البخاري ومسلم عنه. اهـ.

بَيَّنَّتْ السَّنَةُ فِي أَنَّ مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا ^(١).

ومن فوائد هذا الحديث: أن برَّ الوالدَيْنِ مُقَدَّمٌ عَلَى الجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؛ لقوله: ثم أيُّ؟ قال: «ثم برُّ الوالدَيْنِ». وما معنى برِّ الوالدَيْنِ؟

الجواب: معناه إسداء الخير الكثير إليهما؛ لأنه مأخوذٌ من البرِّ، والباءُ والراءُ يَدُلَّانِ عَلَى السَّعَةِ، وإسداءُ الخير الكثير إليهما يَكُونُ بِالْمَالِ وَالْبَدَنِ وَالْجَاهِ وَالْعِلْمِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، حَتَّى إِنْ الَّذِي يَنْصَحُ وَالِدَهُ يَكُونُ قَدَّ بَرٍّ بِهِ، وَالَّذِي يُعَلِّمُ وَالِدَهُ يَكُونُ قَدَّ بَرٍّ بِهِ. وعليه فلا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: أَنَا لَا أَنْصَحُ وَالِدِي خَشْيَةً أَنْ يَغْضَبَ. ومثلُ هذا نقولُ له: يَا أَخِي عَلَيْكَ بِمِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ، فَقَدْ نَصَحَ ﷺ وَالِدَهُ حَتَّى غَضِبَ، وَقَالَ لَهُ: ﴿لَئِنْ لَمْ تَنْتَهُ لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ [التوبة: ١١٦]. يَقُولُ هَذَا لَوْلَدِهِ فَلَذَّةٌ كَبِيدَةٌ.

فَالْوَاجِبُ: أَنْ تَنْصَحَ وَالِدَكَ، لَكِنْ لَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَعَ اسْتِعْمَالِ الْحِكْمَةِ وَاللِّينِ وَاحْتِرَامِ مَقَامِهِ، فَلَا تَقُلْ مِثْلًا: يَا رَجُلُ، أَتَى اللَّهَ، وَخَفَ رَبُّكَ، كَيْفَ تَعْمَلُ هَذَا الْعَمَلُ، وَهُوَ لَا يَلِيْقُ بِكَ؟ لَكِنْ تَقُولُ كَمَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ: ﴿يَتَأْتِيَ﴾. فَهَذَا كَلَامٌ لَطِيفٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَقَامَ الْوَالِدِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُحْتَرَمًا.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ مِنْ بَرِّ الْوَالِدَيْنِ إِسْدَاءَ النَّصِيحَةِ لِهَما حَتَّى وَإِنْ غَضِبَا.

ثُمَّ ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّلَاثَةِ: الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ يَشْمَلُ النُّوعَيْنِ مِنَ الْجِهَادِ، وَهُمَا الْجِهَادُ بِالسَّلَاحِ وَالْجِهَادُ بِالْعِلْمِ وَالْبَيَانِ؛ لِأَنَّ الْجِهَادَ يَشْمَلُ الْمَعْنَيْنِ.

=

وَانْظُرْ بَحْثَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي: «الاستذكار» لابن عبد البر (١/١٠١) و«المجموع» للنووي (٣/٦٧)، و«المحلى» (٣/٣٢١)، و«إحكام الأحكام» لابن حزم (١/٣٨٤)، و«العدة في أصول الفقه» لأبي يعلى (١/٢٩٣)، و«مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام (٢٢/٣٠)، و«مذكرة في أصول الفقه» للشنقيطي (١٩٧).

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٦٨٤) (٣١٥)، وَرَوَاهُ الْبَخَارِيُّ (٥٩٧)، وَلَكِنْ بَدُونَ ذِكْرِ النَّوْمِ.

قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ جِهَادَ الْكُفَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ [التوبة: ٧٣]. ومعلوم أن جهاد المنافقين لا يتأتى فيه الجهاد بالسلاح؛ لأن المنافق لن يُبرّر لنا العداوة حتى نُقاتله، وقد قال النبي ﷺ: «لَمَّا اسْتُنْزِلَ فِي قَتْلِ بَعْضِ الْمُنَافِقِينَ: «لَا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ»^(١).

فلذلك يَتَعَيَّنُ أن يكون جهادُ المنافقِ بالعلم والبيان.

وقوله: «لو اسْتَزَدْتُهُ لَزَادَنِي». قد يقول قائل: كيف يقول ابن مسعود هذا؟ أفيَعْلَمُ الغيب؟ فربما لو اسْتَزَادَهُ لَقَالَ: كفى. وهذا واردٌ، كما قام الرجلُ، وقال: يا رسول الله، ادْعُ الله أن يجعلني منهم. فقال: «سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةٌ»^(٢).

والجواب عن هذا أن يقال: إن ابن مسعود فهم من فحوى الخطاب وحال النبي ﷺ في تلك اللحظة أنه لو اسْتَزَادَهُ لَزَادَهُ.

فإن قال قائل: «فما تقولون في قول عائشة رضي الله عنها: لو رأى النبي ﷺ ما رأينا من النساء - تعني: من خروجهن مُتَبَرِّجَاتٍ مُتَطَيَّيَاتٍ - لَمَنَعْنَهُ»^(٣). فهل يكون هذا مثل ذلك؟ نقول: ربما يكون هذا التفقه من عائشة رضي الله عنها مُطَابِقًا لِلْوَاقِعِ؛ لأنه إذا كان يَتَرَتَّبُ على حضورهن المسجد مصلحة ومفسدة أكبر فالواجب حَسَبَ الْقَوَاعِدِ الشَّرْعِيَةِ دَرْءُ الْمَفَاسِدِ، مع أن بيوتهن - بنص الحديث - خير لهن^(٤).

وأما ما وَقَعَ من قول بلال بن عبد الله بن عمر لأبيه عبد الله بن عمر لما حَدَّثَهُ بهذا الحديث: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ». قال: والله لَنَمْنَعُنَّهُ. فغَضِبَ ابنُ عمرَ على ابنه، وسَبَّهُ سَبًّا شَدِيدًا لَمْ يَسْبَهُ مِثْلَهُ قَطُّ، ويقال: إنه هَجَرَهُ إِلَى الْمَوْتِ. فابنُ عمرَ بَيْنَ

(١) رواه البخاري (٤٩٠٧)، ومسلم (٢٥٨٤) (٦٣).

(٢) رواه البخاري (٥٧٠٥)، ومسلم (٢٢٠) (٣٧٤).

(٣) رواه البخاري (٨٦٩)، ومسلم (٤٤٥) (١٤٤).

(٤) أخرجه أحمد في مسنده (٧٦/٢) (٥٤٦٨)، وأبو داود (٥٦٧)، وصححه ابن خزيمة (١٦٨٤)، والحاكم في «المستدرک» (٧٥٥) على شرط الشيخين.

السَّبَبَ، وَقَالَ: أَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، وَتَقُولُ: وَاللَّهِ لَنَمْنَعُنَّهْنَ؟^(١) . وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَأَدَّبَ وَيَتَلَطَّفَ فِي الْجَوَابِ، فَيَقُولُ كَمَا قَالَتْ عَائِشَةُ: لَوْ عَلِمَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ النِّسَاءِ مَا حَصَلَ - أَوْ مَا رَأَيْنَا - لَمْنَعُنَّهْنَ^(٢) . هَذَا هُوَ الصَّوَابُ. فَيَكُونُ هَذَا تَفَقُّهًا، وَقَدْ يَكُونُ مُصِيبًا، وَقَدْ يَكُونُ غَيْرَ مُصِيبٍ، وَأَمَّا الْمَعَارِضَةُ بِصَرَاحَةٍ - كَقَوْلِ بِلَالِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: وَاللَّهِ لَنَمْنَعُنَّهْنَ - فَهَذِهِ تُوجِبُ الْغَضَبَ، وَلِهَذَا غَضِبَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَلَى ابْنِهِ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٦- بَابُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ كَفَّارَةٌ.

٥٢٨- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَالْدَّرَاوَرْدِيُّ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ نَهْرًا بِيَابِ أَحَدِكُمْ يَغْتَسِلُ فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسًا مَا تَقُولُ ذَلِكَ يُبْقِي مِنْ دَرْنِهِ؟» قَالُوا: لَا يُبْقِي مِنْ دَرْنِهِ شَيْئًا قَالَ: «فَذَلِكَ مِثْلُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، يَمْحُو اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا»^(٤).

وفي نسخة أخرى [بها].

ظَاهِرُ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ تُكَفِّرُ جَمِيعَ الْخَطَايَا، لَكِنَّهُ وَرَدَ فِي مَكَانٍ آخَرَ مُقَيَّدًا بِهَا إِذَا اجْتَنِبْتَ الْكِبَائِرَ^(٥) . فَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ الْمَطْلُوقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ؛ لِأَنَّ الْحَكْمَ وَاحِدٌ، وَلَا إِشْكَالَ فِي هَذَا.

(١) رواه مسلم (٤٤٢) (١٣٥).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) قال الحافظ رحمه الله في «الفتح» (١١/٢): قوله: باب. بالتثنية. اهـ.

(٤) رواه مسلم (٦٦٧) (٢٨٣).

(٥) تقدم تخريجه قريباً.

ولكن إذا وردَ في عملٍ آخر؛ مثلُ قوله ﷺ: «مَنْ قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ مِائَةَ مَرَّةٍ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ خَطَايَاهُ، وَلَوْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ»^(١). فهل يقال: إِنَّ التَّسْبِيحَ الْمَذْكُورَ يُكَفِّرُ الْخَطَايَا الصَّغِيرَةَ وَالْكَبِيرَةَ؛ لِأَنَّ ظَاهَرَ اللَّفْظِ الْعُمُومُ؟ أَوْ يُقَالُ: إِنَّهُ إِذَا كَانَتْ الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ - وَهِيَ أَعْظَمُ الْعِبَادَاتِ بَعْدَ الشَّهَادَتَيْنِ - لَا تُكَفِّرُ إِلَّا بِشَرَطِ اجْتِنَابِ الْكِبَائِرِ، فَمَا دَوْنَهَا مِنْ بَابٍ أَوْلَى؟ وَهَذَا هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ جَمْعُورُ الْعُلَمَاءِ، وَهُوَ الَّذِي يَظْهَرُ لِي، وَلَكِنْ لَنَرْجُ، وَنَقُولُ: لَعَلَّهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَالثَّوَابُ لَيْسَ فِيهِ قِيَاسٌ.

ومثلُ ذلك: قوله ﷺ: «مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرْفُثْ، وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ»^(٢). فهل نقولُ: بِشَرَطِ أَلَّا يَفْعَلَ كَبِيرَةً؟

الجوابُ: الْجَمْعُورُ - كَمَا سَبَقَ - عَلَى ذَلِكَ، وَبَعْضُهُمْ أَخَذَ فِي كُلِّ نَصٍّ بِإِطْلَاقِهِ، وَالنَّصُّ الْمُقَيَّدُ قَالَ: يُقَيَّدُ بِهِ، وَقَالَ: إِنَّ ثَوَابَ الْأَعْمَالِ لَيْسَ فِيهِ قِيَاسٌ، فَتُطْلَقُ مَا أُطْلِقَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَتَرْجُو مِنَ اللَّهِ وَرَجُو أَنْ يَكُونَ هَذَا الْإِطْلَاقُ أَوْ هَذَا الْعُمُومُ شَامِلًا.



(١) رواه البخاري (٦٤٠٥)، ومسلم (٢٦٩١) (٢٨).

وَالزَّبَدُ مِنَ الْمَاءِ وَالْبَحْرِ وَالْبَعِيرِ وَاللِّبْنِ وَغَيْرِهَا: وَالرَّغْوَةُ: «الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» (ز ب د).

(٢) كَذَا بِالْبَنَاءِ عَلَى الْفَتْحِ؛ لِأَنَّهُ زَمَنٌ مُبْتَهَمٌ أُضِيفَ إِلَى جُمْلَةٍ فَعَلِيَّةٍ، فَعَلَّهَا مَبْنِي، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ النَّابِغَةِ الذَّيْنَابِي:

وَيَجُوزُ أَيْضًا فِي الْحَدِيثِ وَبَيْتِ الشَّعْرِ الْعَجْرُ، وَلَكِنَّهُ مَرْجُوحٌ. وَانْظُرْ: «شَرْحُ شَذُورِ الذَّهَبِ» (ص ١١١-١١٤).

(٢) رواه البخاري (١٥٢١)، ومسلم (١٣٥٠) (٤٣٨).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ٣٨٢): قَوْلُهُ: فَلَمْ يَرْفُثْ. الرَّفْثُ: الْجَمَاعُ، وَيُطْلَقُ عَلَى التَّحْرِيزِ بِهِ، وَعَلَى الْفَحْشِ فِي الْقَوْلِ.

وَقَوْلُهُ: وَلَمْ يَفْسُقْ. أَيُّ: لَمْ يَأْتْ بِسَيِّئَةٍ وَلَا مَعْصِيَةٍ. اهـ

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧- بَابُ تَضْيِيعِ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا.

٥٢٩- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ، عَنْ غِيلَانَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: مَا أَعْرِفُ شَيْئًا بِمَا كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ قِيلَ: الصَّلَاةُ؟ قَالَ: أَلَيْسَ صَنَعْتُمْ مَا صَنَعْتُمْ فِيهَا؟
قال ابن حجر في «الفتح» (١٣/٢):

قوله: «صَنَعْتُمْ» بالمهملتين والنونِ لأكثرٍ وللكُشُوبِيهَنِي بالمعجمة وتشديد الياء، وهو أوضح في مطابقة الترجمة، ويُؤيِّدُ الأول ما ذكرته أَنفَا من رواية عثمان بن سعيد، وما رواه الترمذي، من طريق أبي عمران الجوني، عن أَنَسٍ، فذكر نحو هذا الحديث، وقال في آخره: أَوْ يَصْنَعُوا فِي الصَّلَاةِ مَا قَدْ عَلِمْتُمْ؟

وروى ابنُ سعيدٍ في «الطبقات» سبب قول أَنَسٍ هذا القول فأخرج في ترجمة أَنَسٍ، من طريق عبد الرحمن بن العُريَانِ الحارثي، قال: سَمِعْتُ ثَابِتًا الْبُنَانِيَّ، قال: كُنَّا مَعَ أَنَسٍ ابْنِ مَالِكٍ، فَأَخَّرَ الْحِجَاجُ الصَّلَاةَ، فَقَامَ أَنَسٌ يُرِيدُ أَنْ يُكَلِّمَهُ، فَنَهَا إِخْوَانَهُ شَفَقَةً عَلَيْهِ مِنْهُ، فَخَرَجَ فَرَكِبَ دَابَّتَهُ، فَقَالَ فِي مَسِيرِهِ ذَلِكَ: وَاللَّهِ مَا أَعْرِفُ شَيْئًا مِمَّا كُنَّا عَلَيْهِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا شَهَادَةً أَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. فقال رجلٌ: فَالصَّلَاةُ يَا أَبَا حَمْزَةَ؟ قال: قَدْ جَعَلْتُمْ الظَّهَرَ عِنْدَ الْمَغْرَبِ، أَفَتِلْكَ كَانَتْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟! (١).

وأخرجه ابنُ أَبِي عَمْرٍاءَ فِي مَسْنَدِهِ، مِنْ طَرِيقِ حَمَادٍ، عَنْ ثَابِتٍ مُخْتَصَرًا. اهـ
قوله رحمه الله: «بَابُ تَضْيِيعِ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا». تَضْيِيعُ الصَّلَاةِ يَنْقَسِمُ إِلَى أَقْسَامٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وَضَابِطُهُ أَنْ يُفَرِّطَ الْإِنْسَانُ فِيهَا يَجِبُ فِي صَلَاتِهِ أَوْ مَا يَجِبُ لصلاته.

(١) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: هل كان لهؤلاء الأمراء هدف من تأخير الصلاة عن وقتها؟ فأجاب رحمه الله: الظاهر لي أنهم لم يبلغ بهم التأخير إلى أن يؤخروا صلاة الظهر إلى المغرب، وأن في هذا النقل نظراً، لكنهم يؤخرونها عن وقتها، والسبب في ذلك - والله أعلم - إما التهاون وهم أمراء؛ لا أحد يستطيع أن يقول لهم شيئاً، وإما لأن لهم أعذاراً يظنونها تسوّل لهم تأخيرها عن وقتها.

فَإِذَا أَخْلَلَ بِالطَّمَأْنِينَةِ، وَلَمْ يَطْمَئِنَّ فِي صَلَاتِهِ فَقَدْ ضَيَّعَهَا، وَلَا صَلَاةَ لَهُ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ
لِلرَّجُلِ الَّذِي لَمْ يَطْمَئِنَّ: «ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» ^(١).

وَإِذَا أَخْرَهَا عَنْ وَقْتِهَا فَقَدْ ضَيَّعَهَا، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ إِذَا أَخْرَهَا عَنْ وَقْتِهَا لَا تُقْبَلُ مِنْهُ؛
لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» ^(٢).

وَمَنْ تَرَكَ الْأَذَانَ لَهَا فَقَدْ ضَيَّعَهَا؛ لِأَنَّ الْأَذَانَ وَاجِبٌ لَهَا.

وَمَنْ تَرَكَ سَجُودَ السَّهْوِ بَعْدَ السَّلَامِ فَقَدْ ضَيَّعَهَا؛ لِأَنَّ السَّجُودَ لِلْسَّهْوِ بَعْدَ السَّلَامِ
وَاجِبٌ لَهَا، وَلَيْسَ وَاجِبًا فِيهَا، وَهَلَمْ جَرًّا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٣٠ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ وَاصِلٍ أَبُو عُبَيْدَةَ
الْحَدَّادُ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ أَخِي عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ: دَخَلْتُ
عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ بِدِمَشْقَ وَهُوَ يَبْكِي فَقُلْتُ: مَا يُبْكِيكَ؟ فَقَالَ: لَا أَعْرِفُ شَيْئًا مِمَّا
أَدْرَكْتُ إِلَّا هَذِهِ الصَّلَاةَ، وَهَذِهِ الصَّلَاةُ قَدْ ضَيَّعْتُ ^(٣).

وَقَالَ بَكْرٌ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ الْبُرْسَانِيُّ، أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ نَحْوَهُ ^(٤).

فِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْبُكَاءِ عَلَى مَا فَاتَ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ، وَعَلَى مَا انْتَهَكَ
مِنَ الْحُرْمَاتِ أَيْضًا، فَإِنَّ الْبُكَاءَ عَلَى تَرْكِ الْوَاجِبِ يُوَازِيهِ الْبُكَاءُ عَلَى فَعْلِ الْمَحْرَمِ، وَلَا

(١) رواه البخاري (٧٩٣)، ومسلم (٤٩٧) (٤٥).

(٢) رواه مسلم (١٧١٨) (١٨).

(٣) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: قوله: لا أعرف شيئاً؟ هل هو على عمومته؟

فأجاب رحمه الله: هذا ليس على عمومته، لكن مراده الشعائر الظاهرة.

(٤) علقه البخاري رحمه الله بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١٣/٢)، وقد وصله الإسماعيلي، قال: أخبرنا

محمود بن محمد الواسطي، قال: أخبرنا أبو بشر بكر بن خلف، حدثنا محمد بن بكر البرماني.

«فتح الباري» (١٤/٢)، و«تغليق التعليق» (٢٥٠/٢).

شَكَّ أَنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ فِي قَلْبِهِ حَيَاةٌ إِذَا رَأَى انْتِهَاكَ الْمَحْرَمَاتِ أَوْ تَضْيِيعَ الْوَاجِبَاتِ، فَلَا شَكَّ أَنَّهُ سَيَتَأَلَّمُ، وَإِذَا كَانَ سَرِيعَ الْبَكَاءِ فَإِنَّهُ سَوْفَ يَبْكِي، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

وَإِذَا بَكَى الْإِنْسَانُ عَلَى مَا فَرَّطَ فِي جَنْبِ اللَّهِ، أَوْ عَلَى مَا انْتَهَكَ مِنَ الْحُرْمَاتِ فَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ نَادِمٌ، وَالنَّدَمُ أَحَدُ أَرْكَانِ التَّوْبَةِ، فَإِذَا نَدِمَ عَلِمْنَا أَنَّهُ سَيَعِزُّمُ عَلَى الْإِلَاحَةِ.

وَإِذَا كَانَ هَذَا فِي زَمَنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فَكَيْفَ فِي زَمَانِنَا هَذَا؟! فَلَا شَكَّ أَنَّ الْإِضَاعَةَ أَكْبَرُ بِكَثِيرٍ، بَلْ يُوجَدُ عِنْدَنَا مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ مُسْلِمٌ، وَهُوَ يَسْخَرُ بِالْمُصَلِّينَ، سَوَاءً سَخِرَ بِالصَّلَاةِ مِنْ أَصْلِهَا، أَوْ سَخِرَ بِهَا بَأَن يُؤْتَى بِهَا جَمَاعَةً، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، نَسْأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨- بَابُ الْمُصَلِّي يُنَاجِي رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

٥٣١- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا صَلَّى يُنَاجِي رَبَّهُ، فَلَا يَتَفَلَّنَ عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ الْيُسْرَى»^(١).

وَقَالَ سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ: «لَا يَتَفَلَّنَ قَدَامَهُ أَوْ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ».

وَقَالَ شُعْبَةُ: «لَا يَبْزُقُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ».

وَقَالَ حُمَيْدٌ: عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَبْزُقُ فِي الْقِبْلَةِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ»^(٢).

(١) رواه مسلم (٥٥١) (٥٤).

(٢) قال الحافظ رحمه الله في «الفتح» (١٥/٢): قوله: (وقال سعيد)؛ أي: ابن أبي عروبة (عن قتادة)؛ أي:

بالإسناد المذكور، وطريقه موصولة عند الإمام أحمد وابن حبان، وقوله فيها: «قدامه أو بين يديه»

شك من الراوي.

قوله: (وقال شعبة)؛ أي: عن قتادة بالإسناد أيضًا، وطريقه موصولة عند المصنف فيما تقدم عن

هذا الحديثُ يَدُلُّ على: أن الإنسانَ يُناجِي اللهَ تعالى، والمناجاةُ هي تبادلُ الحديثِ، لكن على وجهِ السِّرِّ، والمناداةُ هي تبادلُهُ على وجهِ البُعْدِ.

وقوله ﷺ: «يُنَاجِي رَبَّهُ». قد جاء في حديث أبي هريرة الثابت في الصحيح كيفية هذه المناجاة، وهي: «أنه إذا قال: الحمد لله رب العالمين. قال: حمدني عبدي..» إلى آخره^(١).

وفي هذا الحديث: دليلٌ على تحريمِ التَّفَلُّ قُدَّامَ الْمُصَلِّي؛ ولذلك لأنه يُنبِئُ عن سوءِ الأدبِ مع الله ﷻ.

وفيه أيضاً: أنه يُنْهَى عن التَّفَلُّ عن اليمينِ؛ وذلك لأنَّ له مَندوحةً^(٢) عنه، وهي التَّفَلُّ عن اليسارِ، أو تحتَ القدمِ، أو تحتَ القدمينِ.

فإن قال قائلٌ: لماذا نَهَى عن التَّفَلُّ عن اليمينِ؟

فالجوابُ على ذلك: أن هذا من بابِ تَكْرِيمِ اليمينِ، كما نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عن

أدمَ عنه، وتقدم أيضاً في باب: «حك المخاط من المسجد» عن حفص بن عمر عن شعبة، وأراد بهذين التعليقين: بيان اختلاف ألفاظ أصحاب قتادة عنه في رواية هذا الحديث، ورواية شعبة أتم الروايات، لكن ليس فيها المناجاة.

وقال الكرمانى: ليس هذا التعليق موقوفاً على قتادة ولا على شعبة، يعني: بل هي مرفوعة عن النبي ﷺ.

قال: ويحتمل الدخول تحت الإسناد السابق بأن يكون معناه مثلاً: حدثنا مسلم، حدثنا هشام، وحدثنا مسلم قال: قال: سعيد، وحدثنا مسلم قال: قال شعبة. انتهى

وهو احتمال ضعيف بالنسبة لشعبة؛ فإن مسلم بن إبراهيم سمع منه، وباطل بالنسبة لسعيد؛ فإنه لا رواية له عنه، والذي ذكرته هو المعتمد.

وكذا طريق حميد وصلها المؤلف في أول أبواب المساجد من طريق إساعيل بن جعفر عنه، لكن ليس فيها قوله: «ولا عن يمينه». اهـ

وأنظر: «تغليق التعليق» (٢/٢٥١، ٢٥٢).

(١) رواه مسلم (٣٩٥) (٣٨).

(٢) قال في «مختار الصحاح» (ن دح): له عن هذا الأمر مندوحة، ومُتَدَحٌّ؛ أي: سعة. اهـ

الاستنجاء باليمين^(١).

وقيل في ذلك: تعليل آخر، وهو قوله ﷺ: «فإن عن يمينه ملكاً»^(٢).

واعترض على هذا بأن المَلَك عن اليمين وعن الشمال قعيد.

وأجيب بأن ملك اليمين أفضل من ملك اليسار، وبأن له الإمرة عليه حتى إنه ورد في بعض الآثار أن الرجل إذا عمل سيئة، وأراد كاتب السيئات أن يكتبها قال له من على اليمين: تَمَهَّلْ لعله يرجع، لعله يتوب، وما أشبه ذلك^(٣).

لكن الذي يظهر لي أن العلة من ذلك هي تكريم اليمين^(٤).

وأشكَل على كون التفل عن اليسار للمُصَلِّي ما إذا كان في المسجد، أو إذا كان في الصف، ولو في غير المسجد؛ فإنه إذا كان في المسجد، ففَلَّ عن يساره، أو تحت قدمه فقد أتى خطيئته؛ لقول النبي ﷺ: «البُزْأُ في المسجدِ خَطِيئَةٌ، وكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا»^(٥).

وعليه فإنه إذا كان في المسجد تفل في رداءه، أو في إزاره، ويحك بعضه ببعض حتى تذهب صورته، كما جاء ذلك في حديث مُفَضَّلًا^(٦).

وأما إذا كان عن يساره أحد، سواء كان ذلك في المسجد، أو البر، أو ما أشبه ذلك

(١) رواه مسلم (٢٦٢) (٥٧).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) عزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٧/ ٥٩٤) إلى ابن أبي الدنيا في «الفدية».

(٤) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: أين يكون البُصاق خارج الصلاة؟

فأجاب رحمه الله: قال العلماء: يكون عن اليسار.

وسئل أيضًا رحمه الله: هل يقال: إن البصاق تحت القدم اليسرى أولى من اليمينى؟

فأجاب رحمه الله: لا شك أنه أولى.

فإن قيل: فلماذا قال ﷺ: «أو تحت القدمين»؟

فالجواب: أن هذا من باب التخيير، والتخيير لا يمنع التفاضل.

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) رواه مسلم (٥٥٠) (٥٣).

فإنه لا يَتَقَلُّ عن يساره، لكن يَتَقَلُّ تحت قدمه إن كان في غير المسجد، ويَحْكُهَا، وإن كان في المسجد، والناس عن يساره فإنه لا يَتَقَلُّ عن اليسار؛ لأنَّ ذلك إهانةٌ لِمَن كان عن يساره، ولا أحدٌ يَرْضَى بذلك^(١)، فلم يَبْقَ إلا تحت القدم، وتحت القدم إذا كان في المسجد فهو ممنوعٌ.

إذا: لم يَبْقَ إلا الثوبُ، فليَتَقَلُّ في ثوبه، ويَحْكُ بعضه ببعضٍ.
واستفيد من هذا الحديث: أن النُّخامة طاهرةٌ، وجهٌ ذلك أنه قال: «أو تحت قدميه». ولو كانت نجسةً ما جاز أن يُبَاشِرَهَا؛ إذ إن المصلي لا يجوز أن يُبَاشِرَ النجاسةَ.

فإن قيل: إذا لما إذا نُهي عنها في المسجد؟
قلنا: تعظيمًا للمسجد، واحترامًا له؛ لأنَّ الله تعالى قال: ﴿فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيَذْكُرَ فِيهَا أَسْمُهُ﴾ [النور: ٣٦]. وهي المساجد^(٢).



ثم قال البخاري رحمه الله:

٥٣٢ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ

(١) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: بالنسبة للحديث الذي ورد في الصحابي الذي كان يُلهيه الشيطان في صلاته، فقال له النبي ﷺ: «أَتَقُلُّ أَوْ أَتَقُلُّ عَنْ يَسَارِكَ ثَلَاثًا، وَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْهُ». فأنا إذا فعلت ذلك في صلاة الجماعة فقد يظن من على يساري أنني أتَقُلُّ عليه هو، فهل أترك ذلك؟
فأجاب رحمه الله: نعم، يترك ذلك، حتى لو كان من على يسارك غير عامي؛ لأنه قد يؤديه هذا الشيء، وتفصيل الكلام في هذه المسألة أنه إذا فتح الشيطان عليك باب الوسواس، وأنت تصلي فإن المطلوب منك أن تنفث ثلاث مرات على يسارك، وأن تستعِذ بالله من الشيطان الرجيم، فلو كان عن يسارك أحد فإما أن يقال: يكفي أن تستعِذ بالله من الشيطان الرجيم، وإما أن يقال: التنفث وانفث نفثًا يسيرًا، لا يصل إلى صاحبك.

(٢) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: هل يجوز للإنسان أن يتنخم بصوت مرتفع، خصوصًا في المساجد؟
فأجاب رحمه الله: ربما يكون هذا من الأدنية؛ لأن بعض الناس لا يطيق أن يسمع أحدًا يتكلم النخامة، ولكن أحيانًا لا يمكن للإنسان أن يزيل النخامة إلا بهذا، فيمكنه في هذه الحالة أن يرفع صوته قليلًا.

أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اعْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ، وَلَا يَبْسُطْ ذِرَاعِيَهُ كَالْكَلْبِ، وَإِذَا بَزَقَ فَلَا يَبْرِقَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ فَإِنَّمَا يَنَاجِي رَبَّهُ»^(١).

❦ قوله: «اعْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ»؛ أي: اسجدوا سجودًا مُعْتَدِلًا، وذلك بأن يكون الإنسان رافعًا لذرَاعِيهِ، مُجَافِيًا عَضُدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ، رَافِعًا ظَهْرَهُ، وَرَافِعًا فَخِذَيْهِ عَنْ سَاقَيْهِ، فَهَذَا هُوَ الِاعْتِدَالُ؛ إِذْ إِنْ كَلَّ عَضُو الْآن مُعْتَدِلٌ، بِخِلَافِ مَا لَوْ بَسَطَ ذِرَاعِيَهُ عَلَى الْأَرْضِ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ ذَلِكَ.

❦ وقوله: «كَالْكَلْبِ». هذا التشبيه يُرَادُ بِهِ التَّنْفِيرُ. هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، وَقَدْ يُرَادُ بِهِ التَّمَثِيلُ، يَعْنِي: لَا يَبْسُطُ ذِرَاعِيَهُ؛ كَمَا يَبْسُطُ الْكَلْبُ، وَلَوْ بَسَطَ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ فَلَا بَأْسَ، لَكِنِ الَّذِي يَظْهَرُ لِي - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ التَّشْبِيهُ لِلتَّنْفِيرِ.

❦ وقوله: «وَإِذَا بَزَقَ». هَذَا هُوَ الشَّاهِدُ مِنَ الْحَدِيثِ، وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٩- بَابُ الْإِبْرَادِ بِالظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ^(٢).

٣٣٥، ٥٣٤- حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ، عَنْ سُلَيْمَانَ، قَالَ صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ: حَدَّثَنَا الْأَعْرَجُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَغَيْرُهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَنَافِعِ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُمَا حَدَّثَاهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا»^(٣) عَنِ الصَّلَاةِ^(٤)،

(١) روى الشطر الأول منه مسلم (٤٩٣) (٢٣٣).

(٢) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: هل صلاة الجمعة لها إيراد؟

فأجاب رحمه الله: قال البخاري رحمه الله: باب الإبراد بالظهر، والجمعة ليست ظهرًا.

(٣) قال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (١٦/٢): قوله: «فأبردوا» يقطع الهمزة وكسر الراء؛ أي: أخروا إلى أن يبرُدَ الوقت، يقال: أبرد. إذا دخل في البرد؛ كأظهر إذا دخل في الظهيرة، ومثله في المكان أتجد إذا دخل تَجَدًا، وأنهم إذا دخل تِهَامَةً اهـ.

(٤) قال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (١٧/٢): قوله: بالصلاة. كذا للأكثر، والباء للتعدي، وقيل: زائدة. ومعنى «أبردوا»: أخروا على سبيل التضمن؛ أي: أخروا الصلاة. وفي رواية الكُشْمِيهَنِيِّ: عن الصلاة.

فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ»^(١).

[الحديث ٥٣٣ - طرفه في: ٥٣٦]

٥٣٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْمُهَاجِرِ أَبِي الْحَسَنِ، أَنَّهُ سَمِعَ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: أَذَّنَ مُؤَذِّنُ النَّبِيِّ ﷺ الظُّهْرَ، فَقَالَ: «أَبْرِدْ أَبْرِدْ». أَوْ قَالَ: «انْتَظِرْ انْتَظِرْ» وَقَالَ: «شِدَّةُ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ» حَتَّى رَأَيْنَا فِيءَ التَّلُولِ^(٢).

[الحديث ٥٣٥ - أطرافه في: ٣٢٥٨، ٦٢٩، ٥٣٩]

٥٣٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ، قَالَ: حَفِظْنَاهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ»^(٣).

٥٣٧ - «وَأَشْتَكَّتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا فَقَالَتْ: يَا رَبِّ، أَكَلَّ بَعْضِي بَعْضًا، فَأَذَنَ لَهَا بِنَفْسَيْنِ: نَفْسٍ فِي الشِّتَاءِ وَنَفْسٍ فِي الصَّيْفِ، فَهُوَ أَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الْحَرِّ، وَأَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الزَّمْهَرِيرِ»^(٤).

[الحديث ٥٣٧ - طرفه في: ٣٢٦٠]

٥٣٨ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: حَدَّثَنَا

فقيل: زائدة أيضًا. أو «عن» بمعنى الباء، أو هي للمجاوزة؛ أي: تجاوزوا وقتها المعتاد إلى أن تنكسر شدة الحر. اهـ

(١) رواه مسلم (٦١٥) (١٨٠).

(٢) رواه مسلم (٦١٦) (١٨٤).

وقال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» (١٢٨/٣): قوله: حتى رأينا فيء التلول. هو جمع تل، وهو معروف، والفيء لا يكون إلا بعد الزوال، وأما الظل فيطلق على ما قبل الزوال وبعده. هذا قول أهل اللغة، ومعنى قوله: رأينا فيء التلول. أنه أخر تأخيرًا كثيرًا حتى صار للتلول فيء والتلول منبطحة غير منتصبة، ولا يصير لها فيء في العادة إلا بعد زوال الشمس بكثير. اهـ

(٣) رواه مسلم (٦١٥) (١٨٠).

(٤) رواه مسلم (٦١٧) (١٨٥).

أَبُو صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبْرِدُوا بِالظُّهْرِ؛ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَنَحْ جَهَنَّمَ».

تَابَعَهُ سُفْيَانُ وَيَحْيَى وَأَبُو عَوَانَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ ^(١).

❦ قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ الْإِبْرَادِ بِالظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ» سَبَقَ لَنَا أَنْ الْأَفْضَلُ تَقْدِيمُ الصَّلَاةِ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا فِي جَمِيعِ الصَّلَوَاتِ، لَكِنْ يُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ بَعْضُ الصَّلَوَاتِ إِمَّا مُطْلَقًا، وَإِمَّا لِعَارِضٍ.

فَأَمَّا الَّذِي يُسْتَشْنَى مُطْلَقًا فَهُوَ صَلَاةُ الْعِشَاءِ، فَالْأَفْضَلُ فِيهَا التَّأْخِيرُ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، مَا لَمْ يُوَجَدْ مَشَقَّةٌ.

وَأَمَّا الَّتِي تُسْتَشْنَى لِعَارِضٍ فَمِنْهَا: الظُّهْرُ فِي حَالِ شِدَّةِ الْحَرِّ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِالْإِبْرَادِ ^(٢)، وَلَيْسَ الْإِبْرَادُ أَنْ يُؤَخَّرَ الصَّلَاةُ عَنْ وَقْتِهَا نِصْفَ سَاعَةٍ أَوْ سَاعَةً، فَهَذَا لَيْسَ بِإِبْرَادٍ، بَلْ هُوَ عَكْسُ الْإِبْرَادِ؛ لِأَنَّ حَرَّ الْجَوْ عِنْدَ الزَّوَالِ أَخَفُّ مِنْهُ بَعْدَ سَاعَةٍ أَوْ سَاعَةٍ وَنِصْفٍ.

(١) أَمَّا حَدِيثُ سُفْيَانَ، وَهُوَ الثَّوْرِيُّ، فَأَسَنَدُهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ فِي «صِفَةِ النَّارِ» (٣٢٥٩) عَنِ الْفَرِيَابِيِّ عَنْهُ بِهِ. وَأَمَّا حَدِيثُ يَحْيَى، وَهُوَ ابْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، فَوَصَلَهُ عَنْهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٥٣/٣) (١١٤٩٧) بِلَفْظِ الصَّلَاةِ.

«تَغْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ» (٢/٢٥٣)، وَ«فَتْحُ الْبَارِي» (٢/١٩).

(٢) سَأَلَ الشَّيْخَ الشَّارِحَ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَلْ يُبْرَدُ الْمَنْفَرْدُ بِصَلَاةِ الظُّهْرِ؟ فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ حَتَّى لَوْ صَلَّى مَنْفَرْدًا؛ وَذَلِكَ لِأَجْلِ أَنَّهُ يَخْشَعُ أَكْثَرَ. وَسَأَلَ أَيْضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: إِذَا كَانَ هُنَاكَ مَسْجِدَانِ: أَحَدُهُمَا مَكِيَّفٌ، وَالْآخَرُ غَيْرُ مَكِيَّفٍ، فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّهُ يَسْتَحِبُّ لِلْمَرْءِ أَنْ يَصِلِيَ فِي الْمَسْجِدِ الْمَكِيَّفِ؟ فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَخْتَلِفُ هَذَا بِحَسَبِ حَالِ كُلِّ شَخْصٍ، فَهُنَاكَ مَنْ يَقُولُ: إِنَّمَا إِذَا كُنْتُ بِمَسْجِدِي الْقَدِيمِ الْخَالِي مِنَ الْمَكِيَّفِ أَخْشَعُ أَكْثَرَ. فَهَذَا نَقُولُ لَهُ: صَلِّ فِي مَسْجِدِكَ الْقَدِيمِ. وَهُنَاكَ مَنْ يَقُولُ: أَنَا لَا أُطِيقُ الْحَرَّ، وَلَا يُمْكِنُنِي أَنْ أَخْشَعَ فِي صَلَاتِي فِي هَذَا الْحَرِّ، وَالْمَكِيَّفِ يُرِيحُنِي. فَهَذَا نَقُولُ لَهُ: صَلِّ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي فِيهِ الْمَكِيَّفُ.

نحو على هذا فالإبرادُ المشروعُ هو الذي جاء في هذا الحديث من قوله **هينئذ**: «حتى رأينا فيء التَّلَوِّ» وتعرفون أن الشمس في شدة الحرِّ تكون عموديةً فوق الرؤوس، ولا يظهرُ للشيء الشاخص فيء إلا بعد أن تزول مدة.

وأيضاً فالتَّلَوُّ ليست جبلاً يتبين ظلالها من حين أن تزول الشمس، بل التَّلَوُّ صغيرة، لا يتبين ظلالها إلا بعد مدة طويلة وفي بعض ألفاظ هذا الحديث: حتى ساوى الظلُّ التَّلَوَّ^(١)؛ يعني: الفيء ساوى التَّلَّ وهذا لا يكون إلا عند قرب صلاة العصر، وهذا هو الإبرادُ المشروع؛ أن يكون الظهر عند صلاة العصر.

وفي هذه الأحاديث دليلٌ على أن الأذان يتبع الصلاة، لا الوقت، وهذا فيما إذا كان القوم مجتمعين؛ فإنه لا يؤذن له في أول الوقت، ولكن يؤذن له إذا أرادوا أن يصلُّوا، وإلا لكان الرسول ﷺ لم يأمر بالانتظار.

وأما إذا كان الإنسان في بلدٍ فإنهم -وإن كانوا يريدون أن يؤخروا الصلاة- فليؤذِّنوا في أول الوقت من أجل من كان في البيوت ممن لا يصلِّي في جماعة حتى يصلِّي في أول الوقت.

وفي هذا الحديث أيضاً إشارة إلى أن الأذان تبع الأمير؛ لأن الرسول ﷺ في هذا السفر هو أميرهم، وأما إذا كنا في البلد فلا يكون الأذان تبع الإمام، ولكنه يكون تبع المؤذن، فهو الذي يتولاه، وليس للإمام سلطة عليه، وتكون سلطة الإمام على الإقامة، فلا يقيم المؤذن قبل أن يأتي الإمام، ويأذن بالإقامة.

وفي هذا الحديث دليلٌ على أن الجمادات لها إحساس؛ لقوله: اشتكت النار إلى ربِّها، فقالت: ياربِّي أكل بعضي بعضاً. وذلك من شدة الحرِّ وشدة البرد، فأذن الله لها أن تتنفس في الشتاء، وأن تتنفس في الصيف، فتتنفس في الصيف ليخفَّ عليها الحرُّ، وتتنفس في الشتاء ليخفَّ عليها البرد.

وعلى هذا فأشدُّ ما نَجِدُ من الحرِّ يَكُونُ من فَنِيحِ جهنَّمَ، وأشدُّ ما يَكُونُ من الزَّمْهَرِيرِ يَكُونُ من زَمْهَرِيرِ جهنَّمَ.

فإن قال قائلٌ: هذا مُشْكِلٌ حَسَبَ الواقعِ؛ لأنَّ من المعروفِ أنَّ سببَ البرودةِ في الشتاءِ هو بعدُ الشمسِ عن مُسَامَتِهِ^(١) الرءوسِ، وأنها تتجه على الأرضِ على جانبِ بخلافِها في الحرِّ.

فيقالُ: هذا سببٌ حَسَنٌ، وهناك سببٌ وراءَ ذلك، وهو السببُ الشرعيُّ الذي لا يَدْرُكُ إلا بالوحي، ولا مُناقضةَ أن يَكُونَ الحرُّ الشديدُ الذي سببُهُ أنَّ الشمسَ تَكُونُ على الرءوسِ أيضًا يُؤَدِّنُ للنارِ أن تَتَنَفَّسَ، فيَزِدَادُ حرُّ الشمسِ، وكذلك بالنسبةِ للبردِ، فالشمسُ تَمِيلُ إلى الجنوبِ، ويَكُونُ الجوُّ باردًا بسببِ بُعْدِها عن مُسَامَتَةِ الرءوسِ، ولا مانعٍ من أنَّ اللهَ تعالى يَأْذَنُ للنارِ بأن يَخْرُجَ منها شيءٌ من الزَّمْهَرِيرِ يُبَرِّدُ الجوَّ، فيَجْتَمِعُ في هذا السببُ الشرعيُّ المُدْرِكُ بالوحي، والسببُ الحسيُّ المُدْرِكُ بالحسِّ.

ونظيرُ هذا الكسوفُ والخسوفُ، فالكسوفُ معروفُ السببِ، والخسوفُ معروفُ السببِ، وسببُ خسوفِ القمرِ حَيْلُولَةُ الأرضِ بينَه وبينَ الشمسِ، ولهذا لا يَكُونُ إلا في المِقابِلَةِ؛ يَعْنِي: لا يُمَكِّنُ أن يَقَعَ خسوفُ القمرِ إلا إذا قَابَلَ جِزْمُهُ جِزْمَ الشمسِ، وذلك في ليالي الإبدارِ حيثُ يَكُونُ هو في المشرقِ، وهي في المغربِ، أو هو في المغربِ، وهي في المشرقِ.

وأما الكسوفُ فسببُهُ حَيْلُولَةُ القمرِ بينَ الشمسِ والأرضِ، ولهذا لا يَكُونُ إلا في الوقتِ الذي يُمَكِّنُ أن يَقَارِبَ جِزْمَا النِّيرَيْنِ، وذلك في التاسعِ والعشرينِ، أو الثلاثينِ، أو الثامنِ والعشرينِ، وهذا أمرٌ معروفٌ مُدْرِكٌ بالحسابِ.

لكنَّ السببَ الشرعيَّ الذي أَدْرَكَناه بالوحي هو أنَّ اللهَ يُخَوِّفُ بهما العبادَ^(٢)، ولا

(١) يقال: سَامَتَهُ مُسَامَتَةً؛ يعني: قابَلَهُ ووازاها. «المصباح المنير» (س م ت).

(٢) رواه البخاري (١٠٤٨)، ومسلم (٩٠١) (٦).

مانع من أن يَجْتَمَعَ السَّبَبَانِ الحَسِيُّ والشرعِيُّ، لكنَّ المخالفَ مَنْ ضَاقَ ذَرْعًا بالشرعِيِّ، وقال: هذا مخالفٌ للواقع، ولا نُصَدِّقُ به. وَمَنْ غَالَى في إثباتِ الشرعِ، وقال: لا عِبْرَةَ بهذه الأسبابِ الطَّبِيعِيَّةِ.

ولهذا قَالُوا: يُمَكِّنُ أَنْ يَخْسِفَ الْقَمَرُ في لَيْلَةِ الْعَاشِرِ مِنَ الشَّهْرِ. وَبَنَوْا عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَسَفَ الْقَمَرُ قَبْلَ الدَّفْعِ مِنْ عَرَفَةَ فَهَلْ يَدْفَعُ؛ لِأَنَّ السَّنَةَ الْمَبَادَرَةَ بِالدَّفْعِ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ^(١)، أَوْ يُصَلِّيَ الْخُسُوفَ، ثُمَّ يَدْفَعُ؟

فَقَالُوا: يُصَلِّيَ الْخُسُوفَ؛ ثُمَّ يَدْفَعُ. لَكِنْ نَقُولُ: هَذَا لَا يُمَكِّنُ. فإِذَا قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. نَقُولُ: نَعَمْ، اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُطْلِعَ الشَّمْسَ فِي نَصْفِ اللَّيْلِ، وَهَلْ يُمَكِّنُ هَذَا عَادَةً؟ الْجَوَابُ: لَا يُمَكِّنُ، وَعَلَيْهِ فَمَسْأَلَةُ الْقُدْرَةِ شَيْءٌ آخَرُ، لَكِنْ حَسَبَ سُنَّةِ اللَّهِ ﷻ فِي هَذَا الْكَوْنِ فَهُوَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَنْخَسِفَ الْقَمَرُ فِي اللَّيْلِ الْعَاشِرَةِ أَبَدًا.

وَعَجَبًا لِبَلَدٍ قَبْلَ سَتَيْنِ، رَأَى مُؤَذِّنُهُ الْقَمَرَ لَيْلَةَ اثْنَيْنِ وَعَشْرِينَ مُثَلِّمًا، فَقَامَ فِرْعَا، وَنَادَى فِي مَكْبَرِ الصَّوْتِ: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ^(٢)، فَسَمِعَتْهُ الْمَسَاجِدُ الْآخَرَى، فَقَالُوا مِثْلَهُ:

(١) رَوَى أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ (٢٠٢/٥) (٢١٧٦٠)، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَالبخاري (١٦٦٦)، وَمُسْلِمٌ (١٢٨٦) (٢٨٣، ٢٨٤)، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الشَّمْسُ دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا سَمِعَ حَطْمَةَ النَّاسِ خَلْفَهُ قَالَ: «رُؤْيَا أَيُّهَا النَّاسُ، عَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ؛ فَإِنَّ الْبِرَّ لَيْسَ بِالْإِضَاعِ».

قَالَ: فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا التَحَمَّ عَلَيْهِ النَّاسُ أَعْتَقَ، فَإِذَا وَجَدَ فُرْجَةً نَصَّ... الْحَدِيثُ. قَالَ السَّنْدِيُّ: قَوْلُهُ: فَلَمَّا وَقَعَتِ الشَّمْسُ؛ أَيُّ: غَرِبَتْ. حَطْمَةُ النَّاسِ -بِفَتْحِ فَسْكَوْنِ؛ أَيُّ: رَحْمَتُهُمْ، وَالْمُرَادُ: سَمِعَ صَوْتَ الرَّحَامِ. أَعْتَقَ؛ أَيُّ: سَارَ سَيْرًا سَرِيعًا قَرِيبًا إِلَى الْوَسْطِ. نَصَّ؛ أَيُّ: أَسْرَعَ فِي السَّيْرِ.

(٢) لَفْظَةُ «جَامِعَةٌ» مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْحَالِ، وَالصَّلَاةُ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْإِغْرَاءِ؛ أَيُّ: اخْضَرُّوا الصَّلَاةَ، وَيَصِحُّ الرِّفْعُ فِيهِمَا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ؛ أَيُّ: الصَّلَاةُ تُجْمَعُ فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ.

الصلاة جامعة، ففرغ الناس، ولم ينتبه أحدٌ منهم لليوم، وذهبوا للمساجد، وقاموا يُصلُّون صلاة الخسوف ليلة الاثنين والعشرين، مع أنَّهم لو فطنوا عرفوا أن انشلام القمر هنا ليس بسبب الخسوف بل حسب الأمر الطبيعي العادي.

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٠ - باب الإبراد بالظُّهر في السَّفر.

٥٣٩ - حدثنا آدم بن أبي إياس، قال: حدثنا شُعْبَةُ، قال: حَدَّثَنَا مُهَاجِرُ أَبُو الْحَسَنِ مَوْلَى لِبْنِي تَيْمٍ اللَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَأَرَادَ الْمُؤَذِّنُ أَنْ يُؤَذِّنَ لِلظُّهْرِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَبْرِدْ» ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُؤَذِّنَ فَقَالَ لَهُ: «أَبْرِدْ»، حَتَّى رَأَيْنَا فِيءَ التَّلُولِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ»^(١).

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَتَقَيُّ: يَتَمَيَّلُ^(٢).

سَبَقَ الْكَلَامُ مُفَصَّلًا عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ.



(١) رواه مسلم (٦١٦) (١٨٤).

(٢) علقه البخاري رحمه الله بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٢/ ٢٠)، وقد وصل هذا التعليق ابن أبي حاتم في تفسيره قال: حدثنا أبي، حدثنا أبو صالح، حدثني معاوية بن صالح، عن يحيى بن أبي طلحة، عن ابن عباس: يتفياً ظلاً له، يقول: يتميل.

«فتح الباري» (٢/ ٢١)، و«تغليق التعليق» (٢/ ٢٥٤).

ثم قال البخاري رحمه الله:

١١- باب وَقْتُ الظُّهْرِ عِنْدَ الزَّوَالِ.

وَقَالَ جَابِرٌ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي بِهَا هَاجِرَةً ^(١).

٥٤٠- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ حِينَ زَاغَتِ الشَّمْسُ، فَصَلَّى الظُّهْرَ، فَقَامَ عَلَى الْمُنْبَرِ، فَذَكَرَ السَّاعَةَ، فَذَكَرَ أَنَّ فِيهَا أُمُورًا عَظَامًا، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُسْأَلَ عَنْ شَيْءٍ فَلْيَسْأَلْ، فَلَا تَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ إِلَّا أَخْبَرْتُكُمْ؛ مَا دُمْتُ فِي مَقَامِي هَذَا» فَأَكْثَرَ النَّاسُ فِي الْبُكَاءِ، وَأَكْثَرَ أَنْ يَقُولَ: «سَلُونِي». فَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُدَافَةَ السَّهْمِيُّ فَقَالَ: مَنْ أَبِي؟ قَالَ: أَبُوكَ «حُدَافَةُ» ثُمَّ أَكْثَرَ أَنْ يَقُولَ: «سَلُونِي» فَبَرَكَ عُمَرُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ فَقَالَ: رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا، فَسَكَتَ ثُمَّ قَالَ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ آنِفًا فِي عُرْضٍ ^(٢) هَذَا الْحَائِطِ فَلَمْ أَرَ كَالْخَيْرِ وَالشَّرِّ» ^(٣).

وقوله: «بابُ وقتِ الظهرِ عندِ الزوالِ»؛ أي: عندِ زوالِ الشمسِ، وزوالُها؛ أي: ميلُها إلى جهةِ المغربِ، وذلك أن الشمسَ تَخْرُجُ مِنَ الْمَشْرِقِ، وَتَغْرُبُ مِنَ الْمَغْرِبِ، فَإِذَا تَوَسَّطَتِ السَّمَاءَ، وَانْحَدَرَتِ نَحْوَ الْمَغْرِبِ، وَلَوْ قَلِيلًا، فَقَدْ زَالَتْ. قال العلماء: وعلامةُ هذا أن تَضَعَ شَاخِصًا عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ -يَعْنِي: فَيْئًا قَائِمًا؛ كَالْعَصَا- فَتَجِدُ لَهُ ظِلًّا، وَكَلَّمَا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ تَقَلَّصَ هَذَا الظِّلُّ، فَإِذَا انْتَهَى، ثُمَّ بَدَأَ بِالزِّيَادَةِ فَهَذِهِ عَلَامَةُ الزَّوَالِ.

وَحِينَئِذٍ يَكُونُ قَدْ دَخَلَ وَقْتُ الظُّهْرِ، وَحَلَّتِ الصَّلَاةُ.

(١) علقه البخاري رحمه الله بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٢/ ٢١)، ووصله بعد هذا بقليل في باب «وقت

المغرب»، حديث رقم (٥٦٠)، من طريق محمد بن عمرو بن حسن بن علي بن أبي طالب، عن جابر.

«تغليق التعليق» (٢/ ٢٥٤).

(٢) بضم العين؛ أي: جانبه أو وسطه «فتح الباري» (٢/ ٢١).

(٣) رواه مسلم (٢٣٥٩) (١٣٦).

ثم ذكر هذا الحديث العظيم، وفيه أن النبي ﷺ خرج حين زاغت الشمس، أي: زالت، فصلى الظهر ثم قام على المنبر، فذكر الساعة، وذكر أن فيها أمورًا عظامًا. ويَحْتَمَلُ أن الرسول ﷺ أبهمها، ويَحْتَمَلُ أنه فصلها، ولكن الرواي لم يفصلها.

ثم قال: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَسْأَلَ عَنْ شَيْءٍ فَلْيَسْأَلْ، فَلَا تَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ إِلَّا أَخْبَرْتُكُمْ مَا دُمْتُ فِي مَقَامِي هَذَا». وهذا القيد لابد منه حتى يَكُونَ شَجًّا^(١) فِي حُلُوقِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ يَعْلَمُ الْغَيْبَ فِي كُلِّ وَقْتٍ وَحِينَ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَفْتَحْ عَلَيْهِ عِلْمَ الْغَيْبِ إِلَّا فِي هَذَا الْمَقَامِ، فَلِذَلِكَ قَيَّدَهُ، بقوله: «فِي مَقَامِي هَذَا».

وقوله: «فَلَا تَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ إِلَّا أَخْبَرْتُكُمْ». فأكثر الناس في البكاء. وإنما بَكَوْا لِأَنَّهُمْ كَانَهُمْ -والله أعلم- فَهَمُّوا أَنْ يَقُولَ الرَّسُولُ: «لَا تَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ إِلَّا أَخْبَرْتُكُمْ بِهِ». أراد به أَنْ يُبَيِّنَ لَهُمْ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ حَقًّا، فكأنهم يَقُولُونَ: لَسْنَا فِي شَكٍّ مِنْ ذَلِكَ، فَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ حَقًّا.

ويَحْتَمَلُ أَنَّهُمْ بَكَوْا؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ سَأَلُوا فِي هَذِهِ الْحَالِ عَنْ أُمُورٍ مِنْ أُمُورِ الْآخِرَةِ لَأَخْبَرَهُمْ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ مَشَقَّةٌ عَلَيْهِمْ.

وقد قال العيني رحمه الله في «عمدة القاري» (٥/٢٧):

إِنَّمَا كَانَ بُكَاءُهُمْ خَوْفًا مِنْ نَزُولِ عَذَابٍ لَغُضَبِهِ ﷺ، كَمَا كَانَ يَنْزِلُ عَلَى الْأُمَمِ عِنْدَ رَدِّهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ -عليهم الصلاة والسلام-.

وهذا الوجه قريب مما ذكرناه أولاً مِنْ أَنَّهُمْ فَهَمُّوا أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ يَخْشَى أَنْ يَكُونُوا قَدْ شَكُّوا فِي هَذَا الْأَمْرِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُمْ إِذَا شَكُّوا صَارَ هَذَا الشَّكُّ سَبَبًا لِنَزُولِ الْعَذَابِ، فَأَرَادَ الرَّسُولُ ﷺ أَنْ يَطْلُبَ مِنْهُمْ أَنْ يَسْأَلُوا عَنْ كُلِّ شَيْءٍ فَيُخْبِرَهُمْ لِيُبَيِّنَ بِذَلِكَ أَنَّهُ رَسُولٌ يُوحَى إِلَيْهِ ﷺ.

(١) الشَّجًّا: مَا اغْتَرَضَ فِي حَلْقِ الْإِنْسَانِ وَالِدَابَةِ مِنْ عَظْمٍ، أَوْ عُودٍ، أَوْ غَيْرِهِمَا. لِسَانَ الْعَرَبِ (شرح و).

﴿ وقوله: أكثر أن يقول: «سَلُونِي». فقال عبدُ الله بنُ حُذَافَةَ، فقال: مَنْ أَبِي؟ قال: أبوك حُذَافَةُ. وإنما سأل ذلك، وكأنَّه عليه السلام كان يَسْمَعُ من الناس شيئاً في أنَّه ليس له أب، أو ما أشبه ذلك، لا يَنْبَغِي فأراد أن يُبَيِّنَ للناس أن أباه هو حُذَافَةُ المعروف. ﴿ وقوله: ثم أكثر أن يقول: «سَلُونِي»: فَبَرَكَ عمرُ على رُكْبَتَيْهِ، فقال: رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا وبالإسلام دينًا، وبمحمدٍ نبياً. وهذا يُشِيرُ إلى ما ذَكَرناه أولاً، فلما أَكْثَرَ رسولُ الله ﷺ أن يقول: «سَلُونِي» بَرَكَ على رُكْبَتَيْهِ، ولعلَّه عليه السلام كان قَبْلَ ذلك غيرَ بَارِكٍ، والبروكُ على الرُكْبَتَيْنِ يَدُلُّ على تَحَفُّزِ المرءِ، لاسيَّما إن تَطَاوَلَ، ورفَعَ ظَهْرَهُ، وتكَلَّمَ بصوتٍ مرتفع، كما فعلَ عمرُ عليه السلام.

﴿ يَقُولُ: «رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا». وإذا رَضِينَا به رَبًّا، رَضِينَا بِأحكامِهِ الشرعية، وأحكامِهِ القدرية. ﴿ يَقُولُ: «وبالإسلام دينًا». الإسلامُ له معنيان: معنى عامٌّ ومعنى خاصٌّ. فالإسلامُ بالمعنى العامِّ هو الاستسلامُ لله تعالى بما شرَّع، وهذا يكونُ في كُلِّ شريعةٍ بحسبِهَا، فالتَّبَعُونَ لِعِيسَى حينَ كانت شريعته قائمةً يَقَالُ: إِنْهُمْ مُسْلِمُونَ، قال تعالى: ﴿ قَالِ الْخَوَارِثُوتُ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ ﴾ [التَّحْوِيلُ: ٥٢]. وقالوا: ﴿ آمَنَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ [التَّحْوِيلُ: ٥٢].

وقال موسى لقومه: ﴿ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ ﴾ [التَّحْوِيلُ: ٨٤]. وكذلك قال إبراهيمُ ويعقوبُ، قال تعالى: ﴿ وَوَصَّي بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ وَيَعْقُوبَ يَبْنِي إِنْ أَلَّهِ أَصْطَفَى لَكُمْ الَّذِينَ فَلَا تَمُوتُونَ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [التَّحْوِيلُ: ١٣٢]. وكذلك قالت ملكةُ سَبْيَا: ﴿ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [التَّحْوِيلُ: ٤٤].

أما بعدَ بعثةِ الرسولِ ﷺ فإن الإسلامَ صار له معنى خاصٌّ، وهو شريعةُ النبي ﷺ لا غيرها، فما سواها ليس بدينٍ مَرَضٍ عندَ الله، قال الله -تبارك وتعالى-: ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ [التَّحْوِيلُ: ٨٥].

وكونُ بعضِ الضعفاءِ الآنَ يَتَقَرَّبُونَ إلى النَّصَارَى واليهودِ بقولهم: إِنَّ دِينَكُمْ دِينُ سَمَإِوِيٍّ.

فمثل هؤلاء نقول لهم: نعم، هو دين سماوي، لكن دخله التحريف والتبديل والتغيير، وهذه من وجيه، ومن وجوه آخر، نقول: هو دين سماوي، ولكن نسحّه من شرعه، وهو الله ﷻ، وقد نسحّه يبعثه الرسول ﷺ.

فإذا: الدين السماوي الذي يرتضيه الله الآن هو دين الإسلام.

ثم قال: «عُرِضَتْ عليّ الجنة والنار أنفاً في عُرْضِ هذا الحائط». والذي عَرَضَهَا هو الله ﷻ، وَيَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُؤْمِنَ بِذَلِكَ كَمَا سَمِعْنَا، وَلَا نَقُولُ: كَيْفَ تَكُونُ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ فِي عُرْضِ الْحَائِطِ، وَنَحْنُ لَمْ نَرَهَا، وَالْجَنَّةُ عَرَضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ، وَالنَّارُ فِي أَسْفَلَ السَّافِلِينَ، فَلَا يَحِلُّ لَنَا أَنْ نُورِدَ هَذِهِ الْإِيرَادَاتِ؛ لِأَنَّ الَّذِي أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ هُوَ الرَّسُولُ ﷺ، فَعَلَيْنَا أَنْ نَقُولَ: سَمِعْنَا وَصَدَّقْنَا وَأَمَّا سَوَاءٌ أَدْرَكْتَ عَقُولُنَا هَذَا، أَمْ لَمْ تَدْرِكْهُ، وَنَحْنُ نُشَاهِدُ الْآنَ - وَلَا نَقُولُ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْمِمَّاثَلَةِ، لَكِنْ عَلَى سَبِيلِ التَّقْرِيبِ - فِي شَاشَةِ التَّلْفِزِيُونِ صُورَةَ الطَّائِفِ، وَصُورَةَ الرِّجَالِ، وَلَوْ كَانَ التَّلْفِزِيُونُ مِنْ أَصْغَرِ مَا يَكُونُ، وَقَدْ ظَهَرَتْ تَلْفِزِيُونَاتُ الْآنَ عَلَى قَدَرِ رَاحَةِ الْيَدِ، تَرَى فِيهَا مَا تَرَاهُ فِي التَّلْفِزِيُونِ الْكَبِيرِ، وَهَذَا مِنْ صَنْعِ الْبَشَرِ، فَكَيْفَ بِقُدْرَةِ الْخَالِقِ ﷻ؟!

وفي الحديث عن النبي ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ»^(١) ليس هذا على سَبِيلِ الْمِمَّاثَلَةِ قَطْعًا، وَلَكِنَّهُ عَلَى سَبِيلِ التَّحْقِيقِ لِلرُّؤْيَا؛ يَعْنِي: كَمَا أَنَّاتُ تَتَحَقَّقُ رُؤْيُنَا لِلْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، فَكَذَلِكَ تَتَحَقَّقُ رُؤْيُنَا لِلَّهِ ﷻ فِي الْجَنَّةِ، جَعَلَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ مِمَّنْ يَرَوْنَهُ فِي الْجَنَّةِ آمِينَ.

وقوله: «فَلَمْ أَرْ كَالْخَيْرِ وَالشَّرِّ». الْخَيْرُ فِي جَانِبِ الْجَنَّةِ، وَالشَّرُّ فِي جَانِبِ النَّارِ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥٤١- حدثنا حفص بن عمر، قال: حدثنا شعبة، عن أبي المنهال عن أبي برزة، قال: كان النبي ﷺ يُصَلِّي الصُّبْحَ وَأَحَدُنَا يَعْرِفُ جَلِيسَهُ، وَيَقْرَأُ فِيهَا مَا بَيْنَ السَّتِينَ إِلَى الْمِائَةِ، وَيُصَلِّي الظُّهْرَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، وَالْعَصْرَ ^(١) وَأَحَدُنَا يَذْهَبُ إِلَى أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجَعَ، وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ ^(٢)، وَنَسِيتُ مَا قَالَ فِي الْمَغْرِبِ، وَلَا يُبَالِي بِتَأْخِيرِ الْعِشَاءِ إِلَى ثُلْثِ اللَّيْلِ، ثُمَّ قَالَ: إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ ^(٣).

[الحديث ٥٤١ - أطرافه في: ٥٤٧، ٥٦٨، ٥٩٩، ٧٧١].

وَقَالَ مُعَاذٌ: قَالَ شُعْبَةُ: ثُمَّ لَقِيْتُهُ مَرَّةً فَقَالَ: أَوْ ثُلْثِ اللَّيْلِ ^(٤).

وهذا تردّد من أبي المنهال؛ لأن شعبة يقول: لقيته مرة، وشعبة هو الذي روى عنه. وعلى كل حال ففي هذا الحديث: دليل على أن النبي ﷺ كان يُبَادِرُ بِصَلَاةِ الصُّبْحِ؛ لِأَنَّهُ يَقْرَأُ فِيهَا بَيْنَ السَّتِينَ، وَالْمِائَةِ، وَكَانَ أَحَدُنَا يَعْرِفُ جَلِيسَهُ، وَفِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لَيْسَ هُنَاكَ مَصَابِيحٌ، فَلَا يَعْرِفُهُ إِلَّا بَعْدَ ارْتِفَاعِ النَّهَارِ. لكن لو قال قائل: ألا يدلُّ هذا على تأخير صلاة الفجر؟

(١) بالنصب؛ أي: ويصلي العصر. «الفتح» (٢٢/٢).

(٢) قال الحافظ رحمه الله في «الفتح» (٢٢/٢): قوله: وأحدنا يذهب إلى أقصى المدينة رجع والشمس حية. كذا وقع هنا في رواية أبي ذرٍّ والأصيلي، وفي رواية غيرهما: ويرجع. بزيادة واو، وبصيغة المضارعة عليها شرح الخطابي. اهـ.

(٣) رواه البخاري (٥٤١)، وأطرافه في: (٥٤٧، ٥٦٨، ٥٩٩، ٧٧١)، ومسلم (٦٤٧) (٢٣٥).

(٤) علقه البخاري رحمه الله بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٢٢/٢)، وقد وصله الإمام مسلم في «صحيحه» (١/٤٤٧) (٦٤٧) (٢٣٦) قال: حدثنا عبيد الله بن معاذ، حدثنا أبي، حدثنا شعبة عن سيار بن سلامة قال: سمعت أبا برزة يقول: كان رسول الله ﷺ لا يبالي بَعْضِ تأخير صلاة العشاء إلى نصف الليل، وكان لا يحب النوم قبلها، ولا الحديث بعدها، قال شعبة: ثم لقيته مرة أخرى فقال: أو ثلث الليل.

«تغليق التعليق» (٢/٢٥٤، ٢٥٥).

قلنا: ربما، لكن قوله: وأحدنا يعرف جليسه. يُريدُ به أن هذا هو غاية ما تنتهي إليه الصلاة، ومعرفة الجليس، وقد قرأ ما بين الستين إلى المائة، تدلُّ على أنه كان يُبادرُ. وأيضًا في هذا الحديث: أنه ﷺ كان يُصلي الظهر إذا زالت الشمس، وعلامة زوالها تكون بالساعات، أن تُنصف ما بين طلوعها وغروبها، فالنصف هو الزوال. فمثلاً إذا قدرنا أنها تخرج في التوقيت العربي الساعة الثانية عشرة، وتغرب الساعة الثانية عشرة كان وقت الزوال الساعة السادسة، وهلمَّ جرًّا وإنما قلنا بذلك؛ لأن زوالها هو انتصافها في السماء، وقطعها ما قبل الزوال وما بعده على حدٍّ سواء.

وأما بالنسبة للظل فإن علامة زوالها أن يبدأ بالزيادة، وذلك أن الشمس إذا طلعت ظهر للشاخص ظل، وكلما ارتفعت نقص هذا الظل، فإذا بدأ في الزيادة أدنى زيادة فهذا هو الزوال، وإذا زالت الشمس وجبت صلاة الظهر. وأما صلاة العصر فقد بين في هذا الحديث أنه ﷺ كان يُبادرُ بها فيرجع الراجع إلى رحله - أي: أهله - في أقصى المدينة، والشمس حيَّة، وهذا قطعاً إنما يكون في أيام الصيف مع طول وقت العصر.

ثم إن المدينة في ذلك الوقت ليست كالمدينة اليوم فيها هذه المسافات الطويلة، بل هي قليلة المباني، وليست متباعدة.

وفي هذا الحديث أيضاً: أن الأفضل تأخير صلاة العشاء إلى ثلث الليل، ولا تخرج عن نصف الليل^(١)، ولكن إذا كان الأرق بالناس أن يُقدِّمها قدَّمها لحديث جابر رضي الله عنه،

(١) سئل الشيخ الشارح رحمته الله: هل جواز تأخير صلاة العشاء إلى نصف الليل يكون للضرورة فقط؟

فأجاب رحمته الله: لا، بل يكون لغير الضرورة، أيضاً لكن لا تؤخر عن نصف الليل.

سئل الشيخ الشارح رحمته الله: كثر الكلام على أن أذان الفجر يؤذن له قبل الوقت في هذه البلاد، وفي باقي البلاد المحيطة؟

فأجاب رحمته الله: الذي يظهر لي حسب ما حسبه بعض الإخوة الفلكيين أن بين التوقيت الموجود

قال: العشاءُ أحياناً يؤخَّرُها، وأحياناً يُعَجَّلُ، كان إذا رآهم اجتمعوا عَجَل، وإذا رآهم قد أبطلوا أخرها^(١).



ثم قال البخاري رحمه الله:

٥٤٢ - حدثنا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي ابْنَ مُقَاتِلٍ - قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنِي غَالِبُ الْقَطَّانُ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالظَّهَائِرِ سَجْدَنَا عَلَى ثِيَابِنَا، اتَّقَاءَ الْحَرِّ. هذا الحديثُ وَرَدَ بلفظٍ أتمَّ من هذا عند مسلم، وفيه أنه قال: كُنَّا نُصَلِّي مع النبي ﷺ في شدة الحرِّ فإذا لم يَسْتَطِعْ أَحَدُنَا أَنْ يُمَكِّنَ جِهَتَهُ مِنَ الْأَرْضِ بِسَطِّ ثَوْبِهِ، فَسَجَدَ عَلَيْهِ^(٢)، وهو أوضح من هذا.

وفي هذا الحديث: دليلٌ على أن الصحابة رضي الله عنهم يَمْلَأُونَ المسجدَ المُسَقَّفَ، وَيُصَلُّونَ خارجه.

وفيه أيضاً: دليلٌ على جوازِ حَيْلُولَةِ الثيابِ بينَ الأرضِ وبينَ الساجدِ، لكن هذا يكونُ عندَ الحاجة، ولهذا قَسَمَ بعضُ العلماءِ الحَيْلُولَةَ بينَ الجبهةِ والأرضِ إلى ثلاثةٍ

الآن في أم القرى، وبين طلوع الفجر خمس دقائق، وأما عندنا هنا في عنيزة فالظاهر أنهم يتأخرون خمس دقائق.

وعلى كل حال: فالواجب الاحتياط، وإذا شككت: هل دخل الوقت أم لا؟ فلا تُصَلِّ في هذا المسجد، ولكن صَلِّ في مسجد آخر.

فمثل رحمه الله: إذا كان هناك يقين في أن صلاة الفجر يؤذن لها قبل دخول الوقت بعشرين دقيقة، وفي المسجد الذي نصلي فيه يقيمون الصلاة بعد عشر دقائق، فهل نصلي في هذا المسجد؟ فأجاب رحمه الله: لا يجوز أن نصلي في هذا المسجد.

(١) رواه البخاري (٥٦٥)، ومسلم (٦٤٦) (٢٣٣).

(٢) رواه مسلم (٦٢٠) (١٩١).

أقسام^(١)، هي: قسمٌ لا يَصِحُّ معه السجودُ، وقسمٌ يَصِحُّ مع الكراهة، وقسمٌ يَصِحُّ بلا كراهة.

فأما الذي لا يَصِحُّ معه السجودُ، فهو ما إذا سَجَدَ على أحدِ أعضاء السجود؛ كأن يَسْجُدَ على كَفِّهِ بأن يَضَعَهَا، وَيَسْجُدَ عَلَيْهَا، فإنه لا يَصِحُّ؛ لأنه سَجَدَ على عضوٍ يَجِبُ أن يَسْجُدَ عليه منفردًا.

وأما الذي يَصِحُّ مع الكراهة فهو ما إذا سَجَدَ على ثوبه المُتَّصِلِ به بلا حاجة، واستدلَّ لذلك بقولِ أنسٍ: فإذا لم يَسْتَطِعْ أحدُنَا أن يُمَكِّنَ جبهته من الأرضِ بسَطَ ثوبه، فسَجَدَ عليه^(٢).

وأما الذي يَصِحُّ بلا كراهة فهو ما إذا كان الحائلُ مُنْفَصِلًا، عن المُصَلِّي، أو مُتَّصِلًا به، ولكن لحاجة، واستدلَّ لذلك بحديثِ أنسٍ هذا، وفيه أنهم كانوا يَسْجُدُونَ على ثيابهم اتقاء الحرِّ^(٣).

وبأنَّ النبيَّ ﷺ صَلَّى على الخمرة^(٤). والخمرة هي: الشيءُ من الحَصِيرِ لا يَتَّسِعُ إلا لموضع الكفينِ والجبهة.

فسَجَدَ عليه بدونِ حاجة، لكنَّه كان منفصلاً عنه.

وهذا التفصيلُ - كما رأيتُم - مُدْعَمٌ بالأدلة.

وفي حديثِ أنسٍ هذا دليلٌ على وجوبِ تمكينِ الجبهة من الأرضِ، وأنه لو سَجَدَ بدونِ تمكينٍ، فإنه لا يَصِحُّ، ومثَّلوا لذلك برجلِ صَلَّى على قطنٍ مَنفُوشٍ، فما زاد على أن تَمَسَّ جبهته أعلى القطنِ، فقالوا: إن هذا الرجلَ لا تَصِحُّ صلاتُهُ؛ لأنه لم يَتَمَكَّنْ من السجودِ، فإذا اتَّكَأَ على القطنِ حتى يَسْتَقَرَّ فلا بأس.

(١) انظر: «المغني» (٢/ ١٩٧-١٩٩).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) تقدم تخريجه.

وإذا فعل ذلك في غير القطن؛ يعني: أنه لما سجد مسّ الحصى فقط دون أن يضع رأسه فهل يصحّ سجوده؟

الظاهر أنه لا يصحّ؛ لأنه لا بدّ من التمكين، وهذا في الحقيقة مع كونه لم يُمكن جبهته لا شك أنه سوف يتعب إلا إذا كان سجوده كنقر الغراب.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٢ - باب تأخير الظهر إلى العصر.

٥٤٣ - حدثنا أبو النعمان قال: حدثنا حمادُ هو ابنُ زيد، عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد، عن ابن عباس أن النبي ﷺ صَلَّى بِالْمَدِينَةِ سَبْعًا وَثَمَانِيًا، الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ فَقَالَ أَيُّوبُ لَعَلَّهُ فِي لَيْلَةِ مَطِيرَةٍ قَالَ: عَسَى^(١).

[الحديث ٥٤٣ - طرفاه في: ٥٦٢، ١١٧٤]

هذا الحديث أخرجه مسلمٌ مطوّلاً بلفظٍ أتم من هذا، وهو: أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء في المدينة من غير خوف ولا مطر، قالوا: ما أراد إلى ذلك؟ قال: أراد ألا يخرج أمته^(٢).

فأخذ بعض الناس بظاهر هذا الحديث دون هذا التعليل، وقالوا: إنه يجوز أن يُجمع بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء أحياناً بدون عذر. وأخذت الرافضة بهذا الحديث، وأجازوا الجمع بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء بدون عذر دائماً.

(١) رواه مسلم (٧٠٥) (٥٦).

(٢) رواه مسلم (٧٠٥) (٥٠).

وقال الشوكاني رحمه الله في «نيل الأوطار» (٣/ ٢٥٧): قال ابن سيد الناس: قد اختلف في تقييده، فروي «يُخرج» بالياء المضمومة آخر الحروف، وأمته منصوب على أنه مفعوله، وروي «تُخرج» بالتاء ثالثة الحروف مفتوحة، وضم أمته على أنها فاعله.

والصحيح: أن كلا القولين ليس بصواب، لأن راوي الحديث ابن عباس رضي الله عنه سئل عن السبب في ذلك، فقال: أراد ألا يُخرج أُمته أي: أن لا يلحقها حرباً وهذا يدل على أنه متى كان الحرج في إفراذ كل صلاة في وقتها جاز الجمع، فإذا لم يكن حرج فإنه لا يجوز^(١).
فإن قال قائل: لعل هذا استنباط من ابن عباس.

قلنا: هذا محتمل، وما علل به ابن عباس فهو أيضاً محتمل، وعليه فيكون هذا الحديث من المتشابه، وإذا كان من المتشابه وجب رده إلى المُحكم، والمُحكم هو أن النبي ﷺ فصل المواقيت، وقال: وقت الظهر من كذا إلى كذا، والعصر من كذا إلى كذا، والمغرب من كذا إلى كذا، والعشاء من كذا إلى كذا، والفجر من كذا إلى كذا.

وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣].

وهذا محكم بين واضح يقضي على المتشابه، وبه تنقطع حجة من صار يتساهل في الجمع بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء، والناس في هذا المقام كغيره من المقامات طرفان ووسط، فمنهم المتساهل الذي يجمع لأدنى سبب، ومنهم المتشدد الذي لا يجمع حتى مع وجود الحرج والمشقة، وصرط الله تعالى هو الوسط، والوسط يكون بين هذا وهذا.

فنقول: أما كوننا لا نجمع مع المشقة على الناس فهذا خطأ، وأما كوننا نجمع بدون سبب فهذا أيضاً خطأ، بل نقول: متى وجدت المشقة جُمع^(٢).

(١) انظر الكلام في هذه المسألة بالتفصيل، مع ذكر الخلاف فيها في: «الأوسط» (٢/ ٤٣٠-٤٣٥)، و«المحل» (٢/ ١٧٢)، و«المغني» (٣/ ١٣٢-١٣٧)، و«المجموع» (٤/ ٣١٩)، و«النيل» (٣/ ٢٥٧-٢٦٠)، و«شرح مسلم» للنووي (٣/ ٢٣١)، و«الفتح» (٢/ ٢٤).

(٢) سئل الشيخ الشارح رحمته الله: لو أن رجلاً جاء من سفر طويل، وهو مُتعب جداً، فهل له أن يجمع إن خشي أن ينام، وتضيع عليه الصلاة؟

فأجاب رحمته الله: قال العلماء: يجوز الجمع في هذه الحال. ومثل هذا لو أن رجلاً عند صلاة المغرب شعر بتعب شديد جداً، ولا يتحمل أن يبقى إلى العشاء، ويخشى إن نام ألا يقوم إلى الفجر، - فله أن يجمع في هذه الحالة.

فإن قال قائل: وهل تُجيزُونَ الجمعَ في البردِ الشديد؟

قلنا: في هذا تفصيل: فإن كان مع البردِ الشديد شيءٌ من الريحِ أَجَزْنَا ذلك؛ لأن البردَ مع الريحِ لَا تَمْنَعُ منه الثيابُ، ولو أَكْثَرَ منها الإنسانُ. وأما إذا لم يَكُنْ معها ريحٌ فإن البردَ تَقَيَّ منه كثرةُ الثيابِ إلا إذا كان الحيُّ الذي نحن فيه حيًّا فقراءً، ونَعْرِفُ أنه ليس عندهم من الثيابِ ما يَدْفَعُونَ به البردَ، فحيثُذُ نُجِيزُ الجمعَ.

وفي حديثِ الجمعِ مع المطرِ ونحوه دليلٌ على أن الإنسانَ يَجُوزُ أن يَجْمَعَ لتحصيل الجماعةِ.

وَتَظْهَرُ فائدةُ ذلك فيما لو كُنَّا أَناسًا مجتمعينَ في رَحْلَةٍ، وسوف نَتَفَرَّقُ، ولا يَجْتَمِعُ بعضُنَا إلى بعضٍ في الصلاةِ التالية، فحيثُذُ لا حَرَجَ أن نَجْمَعَ تحصيلًا للجماعةِ.

ووجهُ ذلك: أن الجمعَ في المطرِ ليس إلا لتحصيل الجماعةِ؛ لأن المطرَ عَذْرٌ يُبِيحُ للإنسانَ أن يُصَلِّيَ في بيته وإذا أَبْخْنَا للجماعةِ أن يُصَلُّوا في بيوتهم لم يَكُنْ هناك داعٍ للجمعِ إلا حصولُ الجماعةِ.

وربما يُسْتَدَلُّ بهذا التقريرِ على ما ذَهَبَ إليه شيخُ الإسلامِ من أن الجماعةَ شرطٌ لصحةِ الصلاةِ، فإنه رَضِيَ اللَّهُ بِرَئِ أن الجماعةَ شرطٌ لصحةِ الصلاةِ ^(١)، ويُحْكِي ذلك روايةً عن أحمدَ، واختار ذلك ابنُ عَقِيلٍ ^(٢) من أعلامِ المذهبِ.

=

ومن ذلك أيضًا: ما لو أن إنسانًا يشق عليه أن يتوضأ لكل صلاة، أو امرأةٌ تُرْضِعُ طفلها، وتتخرج من كونها تغسل ثوبها الذي ترتديه عند كل صلاة.

ومن ذلك أيضًا: الخباز؛ فإنه لو كان لا يستطيع أن يصلي مع الجماعة، ويخشى أن تحترق خبزه، وهو سيستمر هكذا إلى وقت الثانية، فهذه مشقة يجوز بسببها الجمع. والمقياس في ذلك كله ما قاله ابن عباس رضي الله عنه: أراد ألا يُخْرِجَ أمته.

(١) الاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام (ص ١٠٣).

(٢) نظر: «المغني» ٦/٣، ٧، و«الاختيارات» (ص ١٠٣).

لكنَّ هذا القولَ مرجوحٌ، والصوابُ أنها ليست شرطاً للصحة؛ لحديث ابنِ عمر^(١) وأبي هريرة^(٢): «صلاةُ الجماعةِ أفضلُ من صلاةِ الفَذِّ»^(٣). ولو كانت غيرَ صحيحةٍ ما حُسِّنَ التفضيلُ؛ لأنه لم يَكُنْ فيها فضيلةٌ إطلاقاً. وهنا قال أيوبُ: لعلَّه في ليلةٍ مطيرةٍ. قال: عسى. لكن هذا التفقه يَمْنَعُهُ قولُ ابنِ عباسٍ في الحديث: من غيرِ خوفٍ ولا مطرٍ. فقد نفى أن يَكُونَ ذلك من أجلِ المطرِ.



(١) رواه البخاري (٦٤٩)، ومسلم (٦٥٠) (٢٤٩).

(٢) رواه البخاري (٦٤٨)، ومسلم (٦٤٩) (٢٤٥).

(٣) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: هناك من يقول: إن التفضيل الوارد في قول الرسول ﷺ: «صلاة الجماعة

أفضل من صلاة الفَذِّ...» الحديث، يدل على عدم وجوب صلاة الجماعة؟

فأجاب رحمه الله: من قال: إنه إذا كان هناك أفضلية لا يصير الشيء واجباً؟ قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى مَجْرَرٍ تُجْبَرُونَ عَلَيْهِ ۖ أَلَيْسَ ۖ تَوَكُّنُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلَهُ وَيُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ۝١٠١﴾ وقال سبحانه: ﴿إِذَا نَادَى لِلصَّلَاةِ مِنْ بَرٍّ أَلَمْ تَجْمَعُوا فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ ۖ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ۝٩٠﴾. مع أن ذلك واجب.

وهناك أدلة غير هذا الحديث تدل على وجوب صلاة الجماعة، وإلا فإن هذا الحديث بمجرده لا يدل على الوجوب، ولكنه لا ينفي الوجوب.

فسئل رحمه الله: ربما يقول قائل: كيف نقيس شيئاً متفقاً عليه؛ كوجوب السعي إلى صلاة الجمعة، على شيءٍ مختلف فيه؟

فأجاب رحمه الله: نحن ما أردنا بذلك أن نبطل حجته في أن الخيرية لا تكون إلا في شيء مسنون.

ثم إن هناك أدلة تدل على الوجوب - كما ذكرت لكم - ومنها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ ۖ﴾ [النساء: ١٠٢]. فإذا كان الله أوجب صلاة الجماعة في حال الخوف ففي حال الأمن من باب أولى.

ومنها: قوله ﷺ: «من سمع النداء فلم يُجِبْ فلا صلاة له إلا من عذر».

ومنها: حديث الرجل الذي جاء يستأذن، فقال له ﷺ: «هل تسمع النداء؟» قال: نعم. قال: «أجب».

ومنها: أن الرسول ﷺ همَّ بأن يُحْرِقَ بَيْتَ مَنْ تَخَلَّفَ عن صلاة الجماعة.

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٣ - بَابُ وَقْتِ الْعَصْرِ.

وَقَالَ أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ: مِنْ قَعْرِ حُجْرَتِهَا ^(١).

٥٤٤ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ

أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ لَمْ تَخْرُجْ مِنْ حُجْرَتِهَا ^(٢).

قوله رحمه الله: «والشمس لم تخرج من حجرتها». في هذا بساطة الأولين وسهولة

تعبيرهم، وحجرتها هنا لا شك أنها كانت صغيرة، ثم إن الجدار إذا كان عاليًا يَخْتَلِفُ عنه فيما إذا كان قصيرًا، لكن مع ذلك كانت هكذا تقديراتهم.

ومثل ذلك أيضًا أنه عندما سُئِلَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: كَمْ كَانَ بَيْنَ سَحُورِهِ ﷺ وَصَلَاتِهِ؟

قال: قَدَرُ خَمْسِينَ آيَةً ^(٣).

وما أشبه ذلك، مما يُقَدَّرُونَهُ به مما يُدُلُّ على سِاحَةِ الدِّينِ، وَسَهُولَتِهِ، وَأَنَّ التَّعَمُّقَ

وَالْتَقَرُّ مُخَالَفٌ لِهَدْيِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وهنا يَقُولُ: «لَمْ تَخْرُجْ مِنْ حُجْرَتِهَا»، وَلَفْظُ الْمَعْلَقِ: مِنْ قَعْرِ حُجْرَتِهَا، وَفَرْقٌ

بَيْنَ: مِنْ حُجْرَتِهَا، وَقَعْرِ حُجْرَتِهَا، فَالْقَعْرُ: الْوَسْطُ، وَمِنَ الْحَجَرَةِ قَدْ يَكُونُ فِي طَرَفِ

الْجِدَارِ، وَكَأَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَيِ: الْبُخَارِيِّ - يُشِيرُ إِلَى ضَعْفِ حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ.

وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ضَعْفِ حَدِيثِهِ فِي مَكَانٍ آخَرَ، حَيْثُ سَأَلَ حَدِيثَ الْمُسَيِّءِ فِي صَلَاتِهِ،

(١) قال الحافظ في «التغليق» (٢/٢٥٥):

هذا التعليق ليس في روايتنا من طريق أبي الوقت، وهو عند الأصيلي وأبي ذر وغيرهما.

وقد أسنده الإسماعيلي في «مستخرجه» قال: أخبرنا ابن ناجية، حدثنا أبو عبد الرحمن، هو محمد بن

عبد الله بن نمير، قال: وحدثنا القاسم، حدثنا أبو كريب، قال: وأخبرني المنيعي، حدثنا هارون بن

عبد الله، قالوا: أنبأنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه، عن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ يصلي

العصر، والشمس في قعر حجرتي. لفظ ابن ناجية.

(٢) رواه مسلم (٦١١) (١٦٩).

(٣) رواه البخاري (١٩٢١)، ومسلم (١٠٩٧) (٤٧)، من حديث زيد بن ثابت رحمه الله.

وقال حين ذكر السجود الثاني: ثم ارفع حتى تطمئن جالساً. مع أن بقيّة الرواة لم يذكروا هذه الكلمة، وتشبّث بهذه الكلمة من قال: إن جلسة الاستراحة واجبة، لأنه لما ذكر السجدة الثانية قال: ثم ارفع حتى تطمئن جالساً. فقالوا: هذا حديث المسيء في صلاته، ومن المعلوم أن كلّ ما ذكر فيه فهو أركانٌ وواجباتٌ. ولكن لم نعلم أن أحداً من المتقدمين قال بوجوب جلسة الاستراحة، والبخاري بعد أن ساق هذا قال: وقال أبو أسامة: حتى تستوي قائماً^(١). وهذا يُشير إلى وهم.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٥٤٥ - حدثنا قتيبة قال: حدثنا الليث عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، أن رسول الله ﷺ صلى العصر والشمس في حُجْرَتِهَا لَمْ يَظْهَرْ الْفَيْءُ مِنْ حُجْرَتِهَا^(٢).
٥٤٦ - حدثنا أبو نعيم قال: أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عروة، عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ يصلي صلاة العصر والشمس طالعة في حُجْرَتِي لَمْ يَظْهَرْ الْفَيْءُ بَعْدَ^(٣).

وقال مالك ويحيى بن سعيد وشعيب وابن أبي حفصة: والشمس قبل أن تَظْهَرَ^(٤).

(١) رواه البخاري معلقاً بعد الحديث (٦٢٥١)، ووصله في الأيمان والنذور (٦٦٦٧).

(٢) رواه مسلم (٦١١) (١٦٩).

(٣) رواه مسلم (٦١١) (١٦٨).

(٤) قال الحافظ في «التعليق» (٢/٢٥٦، ٢٥٧): أما حديث مالك فأسنده البخاري رحمه الله في نفس الكتاب برقم (٥٢٢) عن القعني، عن مالك به. وأما حديث يحيى بن سعيد -وهو الأنصاري- فقال الذهبي في «الزهریات»: حدثنا أيوب بن سليمان بن بلال، حدثنا أبو بكر بن أويس، حدثنا سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد، به.

وأما حديث شعيب -وهو ابن أبي حمزة- فقال الطبراني في «مسند الشاميين»: حدثنا أبو زرعة، قال: وحدثنا علي بن عياش، وأبو اليان، قال: أخبرنا شعيب عن الزهري، أخبرني عروة بن الزبير، قال: حدثني عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ كان يصلي صلاة العصر، والشمس في حُجْرَتِهَا، قبل أن تَظْهَرَ.

كُلُّ هَذَا عَلَى سَبِيلِ التَّقْرِيبِ، وَإِلَّا فَمِنَ الْمَعْلُومِ أَيْضًا أَنَّ الْفِيَّ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْفُصُولِ، فَالْفِيُّ فِي الشِّتَاءِ شَيْءٌ، وَفِي الصَّيْفِ شَيْءٌ آخَرُ، وَالْمَقْصُودُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُبَادِرُ بِصَلَاةِ الْعَصْرِ.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٥٤٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَوْفٌ، عَنْ سَيَّارِ بْنِ سَلَامَةَ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبِي عَلَى أَبِي بَرَزَةَ الْأَسْلَمِيِّ، فَقَالَ لَهُ أَبِي: كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْمَكْتُوبَةَ؟ فَقَالَ: كَانَ يُصَلِّي الْهَجِيرَ الَّتِي تَدْعُونَهَا الْأُولَى حِينَ تَدْحَضُ الشَّمْسُ ^(١)، وَيُصَلِّي الْعَصْرَ ثُمَّ يَرْجِعُ أَحَدُنَا إِلَى رَحْلِهِ فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ، وَنَسِيتُ مَا قَالَ فِي الْمَغْرِبِ، وَكَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخَّرَ الْعِشَاءَ الَّتِي تَدْعُونَهَا الْعَتَمَةَ، وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا، وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا، وَكَانَ يَنْفَتِلُ مِنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ

وأما حديث محمد بن أبي حفصة، فأنبأنا به محمد بن أحمد بن علي البزار شفاهاً، عن يونس بن أبي إسحاق، أن علي بن الحسين بن المقير أنبأه عن أبي الكرم الشهرزوري أخبرنا إسماعيل بن مسعدة، أخبرنا حمزة بن يوسف السهمي، أخبرنا أبو أحمد الحافظ، أخبرنا طاهر بن علي النيسابوري، حدثنا أحمد بن حفص بن عبد الله حدثنا أبي، حدثنا إبراهيم بن طهمان، عن محمد بن أبي حفصة، عن الزهري به. اهـ

وانظر: «الفتح» (٢٥/٢).

(١) قال الحافظ رحمه الله في «الفتح» (٢٧/٢): قوله: كان يصلي الهجير؛ أي: صلاة الهجير، والهجير والهجرة بمعنى، وهو وقت شدة الحر، وسميت الظهر بذلك؛ لأن وقتها يدخل حينئذ. قوله: تدعوها الأولى. قيل: سميت الأولى؛ لأنها أول صلاة النهار، وقيل: لأنها أول صلاة صلاها جبريل بالنبي ﷺ، حين بين له الصلوات الخمس.

قوله: حين تَدْحَضُ الشَّمْسُ؛ أي: تزول عن وسط السماء، مأخوذ من الدَّخَضِ، وهو الزَّلَقُ، وفي رواية لمسلم: حين تزول الشمس. ومقتضى ذلك: أنه كان يصلي الظهر في أول وقتها، ولا يخالف هذا الأمر بالإبراد؛ لاحتمال أن يكون ذلك في زمن البرد، أو قبل الأمر بالإبراد أو عند فقد شروط الإبراد؛ لأنه يختص بشدة الحر، أو لبيان الجواز. اهـ

حِينَ يَعْرِفُ الرَّجُلُ جَلِيسَهُ وَيَقْرَأُ بِالسَّتينِ إِلَى الْمَاءَةِ^(١).
 هَذَا أَيْضًا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ يُبَادِرُ بِصَلَاةِ الْعَصْرِ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ: يُصَلِّي
 الْعَصْرَ، ثُمَّ يَرْجِعُ أَحَدُنَا إِلَى رَحْلِهِ فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ، وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ؛ يَعْنِي: أَنَّهَا لَمْ تَتَغَيَّرْ
 بِاضْفِرَارٍ، بَلْ هِيَ بَاقِيَةٌ عَلَى بَيَاضِهَا.
 وَأَمَّا الْكَلَامُ عَلَى بَقِيَةِ الصَّلَوَاتِ فَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي مَوْضِعِهِ.



ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٤٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي
 طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي الْعَصْرَ ثُمَّ يَخْرُجُ الْإِنْسَانُ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ
 عَوْفٍ فَنَجِدُهُمْ يُصَلُّونَ الْعَصْرَ^(٢).

[الْحَدِيثُ ٥٤٨ - أَطْرَافُهُ فِي ٥٥٠، ٥٥١، ٧٣٢٩]

هَذَا الْحَدِيثُ أَيْضًا: مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ يُبَادِرُ بِصَلَاةِ الْعَصْرِ، وَأَنَّ مِنْ
 الْمَسَاجِدِ مَنْ يُؤَخَّرُ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ؛ لِأَنَّهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ إِلَى بَنِي
 عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، فَيَجِدُونَهُمْ يُصَلُّونَ الْعَصْرَ.



(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٦٤٧) (٢٣٥).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٦٢١) (١٩٤).

ثم قال البخاري رحمه الله:

٥٤٩- حدثنا ابنُ مُقَاتِلٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَثْمَانَ ابْنُ سَهْلٍ بْنُ حُنَيْفٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ يَقُولُ: صَلَّيْنَا مَعَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الظَّهْرَ، ثُمَّ خَرَجْنَا حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، فَوَجَدْنَاهُ يُصَلِّي الْعَصْرَ، فَقُلْتُ: يَا عَمُّ، مَا هَذِهِ الصَّلَاةُ الَّتِي صَلَّيْتَ؟ قَالَ: الْعَصْرُ، وَهَذِهِ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّتِي كُنَّا نُصَلِّي مَعَهُ^(١).

٥٥٠- حدثنا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ، حَيَّةٌ فَيَذْهَبُ الدَّاهِبُ إِلَى الْعَوَالِي فَيَأْتِيهِمْ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ وَبَعْضُ الْعَوَالِي مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَمْيَالٍ أَوْ نَحْوِهِ، الْمِيلُ كِيلُو وَنَصْفُ تَقْرِيْبًا يَعْنِي أَرْبَعَةَ أَمْيَالٍ يَسَاوِي سِتَّةَ كِيلُو مِتْرٍ أَوْ وَزِيَادَةً وَالْمِيلُ يَسَاوِي ٦، ١ كِم بِالضَّبْطِ^(٢).

٥٥١- حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنَّا نَصَلِّي الْعَصْرَ، ثُمَّ يَذْهَبُ الدَّاهِبُ مِنَّا إِلَى قُبَاءٍ، فَيَأْتِيهِمْ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ^(٣).

١٤- بَابُ إِثْمٍ مَنِ فَاتَتْهُ الْعَصْرُ.

٥٥٢- حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الَّذِي تَفُوتُهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ كَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلُهُ وَمَالُهُ»^(٤).
 ﴿قَوْلُهُ: «وُتِرَ»؛ يَعْنِي: قُطِعَ، فَكَأَنَّهُ فَقَدَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ فَقَدْ خَسِرَ خَسَارَةً عَظِيمَةً^(٥).

(١) رواه مسلم (٦٢٣) (١٩٦).

(٢) رواه مسلم (٦٢١) (١٩٢).

(٣) رواه مسلم (٦٢١) (١٩٣).

(٤) رواه البخاري (٥٥٢)، ومسلم (٦٢٦) (٢٠٠).

(٥) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: هل المراد من الحديث فاتته صلاة العصر في جماعة، أم أن المراد فاتته

قال بعضُ الناسِ: إذا كان الرجلُ إذا هلكَ أهلهُ وماله جعلَ الناسُ يُعزّونَه، فإن الذي لا يُصَلِّي العصرَ يُنبغي أن يُعزَّى، وكان بعضُ الإخوانِ إذا فاتته الصلاة يُعزّيه أصحابُه، ويقولون له: أحسنَ اللهُ عزاءَكَ بفوتِ صلاةِ العصرِ. ولكن هل هذا مشروع؟ الجوابُ: الظاهرُ أنه ليس بمشروع، وإنما شبهَ النبي ﷺ تركَ صلاةِ العصرِ بذلك من أجلِ الحذرِ منه، لا من أجلِ أن يُعزَّى.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٥ - باب مَنْ تَرَكَ الْعَصْرَ.

٥٥٣ - حدثنا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ قَالَ: كُنَّا مَعَ بُرَيْدَةَ فِي غَزْوَةٍ فِي يَوْمِ ذِي غَيْمٍ فَقَالَ: بَكَّرُوا بِصَلَاةِ الْعَصْرِ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ»^(١).

=

صلاة العصر مطلقاً؟

فأجاب رحمه الله: الظاهر أن المراد الصلاة مطلقاً، لا مع الجماعة فقط؛ يعني: أنه يؤخر وقتها إلى اصفرار الشمس، فهذا يكون قد فاتته الصلاة.

فسئل رحمه الله: وهل هذا سواء آخرها لعذر، أم لغير عذر؟

فأجاب رحمه الله: المراد لغير عذر فقط؛ لأن النبي ﷺ قال: «مَنْ مَرَضَ أَوْ سَافَرَ كُتِبَ لَهُ مَا كَانَ يَعْمَلُ صَاحِبًا مَقِيمًا».

(١) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: كيف يمكن الجمع بين هذا الحديث وحديث: «لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُكُمْ

العصر إلا في بني قُرَيْظَةَ، وقد تأخر بعض الصحابة عن صلاة العصر، كما جاء في هذا الحديث؟

فأجاب رحمه الله: ليس في هذا الحديث إشكال أبداً؛ لأنه ﷺ لم يقل: لا يصلين. بمعنى: أخرها

الصلاة، بل بمعنى: عَجَلُوا الخروج، ولهذا كان فهم الصحابة الذين صَلَّوْا في وقتها أقرب إلى

الصواب من الذين أخروها؛ فالرسول ﷺ لا يريد منهم أن يتركوا الصلاة حتى يصلوا، فهذا

لا فائدة منه، بل أراد أن يبادروا بالخروج حتى لا يصلوا إلا هناك.

وذلك مثل ما تَوَجَّه إنساناً مثلاً إلى مَجَلٍ ما، وتقول له: لا تغيب الشمس، حتى تصل إلى هناك أو لا

=

[الحديث ٥٥٣ - طرفه في ٥٩٤]

البخاري رحمه الله لم يَجْزِمَ بحكم من ترك صلاة العصر، لكن الحديث يدل على أن من ترك صلاة العصر فقد حَبِطَ عمله.

وقد استدل بهذا الحديث من يقول: إن من ترك صلاة واحدة من الصلوات كفر^(١)؛ لأنه لا يُحِبُّ العمل إلا الكفر، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَزِدْكُمْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (١٧) [البقرة: ٢١٧].

ومن الناس من قال: هذا خاص بصلاة العصر؛ لأنها الصلاة الوسطى التي تفوق سائر الصلوات، ولا يلزم من كون من ترك صلاة العصر كافراً أن يكون من ترك غيرها كافراً.

ومنهم من قال: إنه لا يكفر بترك الصلاة الواحدة، ولكن معنى حبوط العمل أن هذه سيئة عظيمة، فإذا قورنت بالحسنات فإنها تكون أسوأ مما حصل من مصالح الحسنات.

=

تصلي المغرب إلا هناك، تريد بذلك: المبادرة بالخروج.
وسئل أيضاً رحمه الله: هل يتساوى في الحكم من تركها عمداً حتى يخرج وقتها، ومن نام يظن أن وقتها سيخرج، وهو نائم؟
فأجاب رحمه الله: من تركها عمداً من أول وقتها إلى آخره بدون عذر شرعي فإنه لو صلاها ألف مرة لا تقبل منه.

وأما الإنسان الذي نام، ويرجو أن يقوم فهذا إذا قدر أنه استمر في نومه فلا إثم عليه، وعليه أن يصلّيها إذا قام، وأما إذا غلب على ظنه أنه لن يقوم فإذا أمكن أن يجمعها إلى الظهر فهو أحسن.
فسئل رحمه الله: ألا يائمه؟

فأجاب رحمه الله: لا يائمه؛ لأنه لم يتعمد.

(١) انظر: «المحل» (٢/ ٢٤٢)، و«تفسير القرطبي» (٨/ ٧٥)، و«الصلاة وحكم تاركها» لابن القيم (ص ٥٣)، و«نيل الأوطار» (١/ ٣٦١، ٣٦٢).

ومنها من قال: إن قوله: «فقد حَبِطَ عمله». عامٌّ أريدَ به الخاصُّ؛ أي: أريدَ به عملُ ذلك اليومِ فقط^(١)، وكلُّ هذا بناءً على أنه لا يَكْفُرُ إلا إذا ترك الصلاة تركاً مطلقاً. وأما من قال: إنه إذا ترك صلاةً واحدةً كفر، فإن هذا الإشكال لا يَرِدُ عليه. وقال ابن حجر رحمته الله في «الفتح» (٢/ ٣٢):

«قوله: «فقد حَبِطَ». سقط «فقد» من رواية المُسْتَمْلِي، وفي رواية مَعْمَر: أَحْبَطَ الله عمله. وقد استدلَّ بهذا الحديث مَنْ يَقُولُ بتكفير أهل المعاصي من الخوارج وغيرهم، وقالوا: هو نظيرُ قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾ [البقرة: ٥٠]. وقال ابن عبد البر: مفهوم الآية أن مَنْ لم يَكْفُرْ بالإيمان لم يَحْبَطْ عمله، فيتعارض مفهومها ومنطوقُ الحديث، فيتعيَّن تأويلُ الحديث؛ لأن الجمع إذا أمكن كان أولى من الترجيح.

وتمسَّك بظاهر الحديث أيضاً الحنابلة، ومن قال بقولهم من أن تارك الصلاة يَكْفُرُ، وجوابهم ما تقدَّم، وأيضاً فلو كان على ما ذهبوا إليه لما اختصَّتِ العصرُ بذلك. اهـ

أقول: هذا قولٌ لبعض الحنابلة؛ أن مَنْ ترك صلاةً واحدةً كفر، ولكن المذهب هو أن مَنْ ترك صلاةً واحدةً فإنه لا يَكْفُرُ^(٢) إلا إذا تضايق وقتُ الصلاة التي بعدها. والصحيح: الذي يَظْهَرُ لي من الأدلة أنه لا يَكْفُرُ إلا إذا تركها تركاً مطلقاً؛ لقول النبي ﷺ: «فَمَنْ تَرَكَهَا - يَعْنِي: الصلاة - فقد كفر»^(٣). وبناءً على ذلك فلا إشكال في هذا.

(١) انظر: «الصلاة وحكم تاركها» لابن القيم رحمته الله (ص ١٠٨-١١٣).

(٢) انظر: «الشرح الممتع» (٢/ ٢٦).

(٣) رواه أحمد في مسنده (٣٤٦/ ٥) (٢٢٩٣٧)، والترمذي (٢٦٢١)، والنسائي (٤٦٣)، وابن ماجه (١٠٧٩).

وقال الشيخ الألباني رحمته الله في تعليقه على السنن: صحيح.

ثم قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ فِي «الفتح» (٢/ ٣٢):

وأما الجمهورُ فتأولوا الحديثَ، فافتَرَقوا في تأويله فِرَقًا، فمنهم مَنْ أَوَّلَ سببَ التركِ، ومنهم مَنْ أَوَّلَ الحَبْطِ، ومنهم مَنْ أَوَّلَ العملِ، فقيل: المرادُ مَنْ تَرَكَهَا جاحِدًا لوجوبها، أو معترفًا، لكن مُسْتَحْفًا مُسْتَهْزِئًا بِمَنْ أَقَامَهَا. وتُعَقَّبُ بَأَنَّ الذي فهمه الصحابيُّ إِنَّمَا هو التفريطُ، ولهذا أَمَرَ بالمبادرةِ إليها، وفهمه أَوَّلَى مِنْ فهمٍ غيرِه، كما تقدَّم.

وقيل: المرادُ مَنْ تَرَكَهَا مُتَكَاَسِلًا، لكن خَرَجَ الوعيدُ مَخْرَجَ الزجرِ الشديدِ، وظاهره غيرُ مرادٍ؛ كقوله: «لا يَزِنِي الزاني.. وهو مؤمن». اهـ. وهنا أيضًا نقول: إِنَّ التَّنْظِيرَ بهذا الحديثِ: «لا يَزِنِي الزاني، وهو مؤمن» ^(١) خطأ؛ لأن المرادَ: وهو مؤمنٌ كاملُ الإيمانِ، ونفيُ الشيءِ يَكُونُ أحيانًا لفقده، وأحيانًا لفقدِ كماله.

ثم قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ فِي «الفتح» (٢/ ٣٢، ٣٣):

وقيل: هو من مجازِ التشبيهِ، كأن المعنى: فقد أَشْبَهَ مَنْ حَبِطَ عمله. وقيل: معناه كاد أن يَحْبَطَ.

وقيل: المرادُ بالحَبْطِ نُقْصَانُ العملِ في ذلك الوقتِ الذي تُرْفَعُ فِيهِ الأَعْمَالُ إِلَى اللهِ، فكأنَّ المرادَ بالعملِ الصَّلَاةَ خاصَّةً؛ أي: لا يَحْصُلُ على أَجْرِ مَنْ صَلَّى العَصْرَ، ولا يَرْتَفِعُ له عملُها حِينَئِذٍ.

وقيل: المرادُ بالحَبْطِ الإِبْطَالُ؛ أي: يَبْطُلُ انتفاعُه بعملِه في وقتِ ما، ثم يَتَفَعُّ به، كما رَجَحَتْ سَيِّئَاتُه على حسنَاتِه؛ فإنه موقوفٌ في المشيئةِ، فإن غُفِرَ له فمجردُ الوقوفِ يَبْطُلُ لنفعِ الحسنَةِ إِذْ ذَاكَ، وإن عُدِّبَ ثم غُفِرَ له، فكذلك. قال معنى ذلك القاضي أبو بكرٍ بنُ العربي، وقد تقدَّم مبسوطًا في كتابِ الإيمانِ في بابِ خوفِ المؤمنِ من أن يَحْبَطَ عمله.

(١) رواه البخاري (٢٤٧٥)، ومسلم (٥٧) (١٠٠).

وَمُحْصَلُ مَا قَالَ: أَنَّ الْمَرَادَ بِالْحَبِطِ فِي الْآيَةِ غَيْرُ الْمَرَادِ بِالْحَبِطِ فِي الْحَدِيثِ، وَقَالَ فِي «شرح الترمذي»: الحَبِطُ عَلَى قَسْمَيْنِ:
 حَبِطُ إِسْقَاطٍ، وَهُوَ: إِحْبَاطُ الْكُفْرِ لِلإِيَانِ وَجَمِيعِ الْحَسَنَاتِ.
 وَحَبِطُ مُوَازِنَةٍ، وَهُوَ: إِحْبَاطُ الْمَعَاصِي لِلانْتِفَاعِ بِالْحَسَنَاتِ عِنْدَ رُجْحَانِهَا عَلَيْهَا إِلَى أَنْ تَحْصَلَ النِّجَاجَةُ، فَيَرْجِعُ إِلَيْهِ جِزَاءُ حَسَنَاتِهِ.
 وَقِيلَ: الْمَرَادُ بِالْعَمَلِ فِي الْحَدِيثِ عَمَلُ الدُّنْيَا الَّذِي يُسَبِّبُ الْاِسْتِغَالَ بِهِ تَرْكَ الصَّلَاةِ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَنْتَفِعُ بِهِ، وَلَا يَتَمَتَّعُ.
 وَأَقْرَبُ هَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنْ ذَلِكَ خَرَجَ مَخْرَجَ الزَّجْرِ الشَّدِيدِ، وَظَاهِرُهُ غَيْرُ مَرَادٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.
 الَّذِي يَظْهَرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ الْحَبِطَ هُنَا حَبِطُ الْمَوَازِنَةِ، لَكِنَّهُ لَيْسَ كُلُّ الْعَمَلِ، بَلْ هُوَ مُقَيَّدٌ بِذَلِكَ الْيَوْمِ الَّذِي تَرَكَ فِيهِ الصَّلَاةَ.



ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦ - بَابُ فَضْلِ صَلَاةِ الْعَصْرِ.

٥٥٤ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ قَيْسٍ، عَنْ جَرِيرٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَنَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةً - يَعْنِي الْبَدْرَ - فَقَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرُونَ هَذَا الْقَمَرَ لَا تُضَامُونَ^(١) فِي رُؤْيَيْهِ، فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تُغْلَبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا فَافْعَلُوا، ثُمَّ قَرَأَ ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾ [٢١] قَالَ إِسْمَاعِيلُ: افْعَلُوا لَا تَفُوتَكُمْ^(٢).
 [الْحَدِيثُ ٥٥٤ - أَطْرَافُهُ فِي: ٥٧٣، ٤٨٥١، ٧٤٣٤، ٧٤٣٥، ٧٤٣٦].

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ٣٣): قَوْلُهُ: «لَا تُضَامُونَ» بِضَمِّ أَوَّلِهِ مُخَفَّفًا؛ أَيُّ لَا يَحْصُلُ لَكُمْ ضَمٌّ حَيْثُ.

وَرُوي بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَالتَّشْدِيدِ مِنَ الضَّمِّ، وَالْمَرَادُ: نَفْيُ الْإِزْدِحَامِ. اهـ.

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٦٣٣) (٢١١).

قوله: «فَنظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةً»؛ يَعْنِي: الْبَدْرَ. هَكَذَا هِيَ مَنْصُوبَةٌ، فَيُعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ مِنَ الْجَهَةِ الْإِعْرَابِيَةِ أَنَّكَ إِذَا أَتَيْتَ بِ«يَعْنِي» مَفْسَّرًا فَإِنَّكَ تَنْصِبُ مَا بَعْدَهَا، وَلَا تَجْعَلُهُ عَلَى الْحِكَايَةِ؛ يَعْنِي: مَثَلًا لَا تَقُولُ: يَعْنِي: الْبَدْرَ.

أَمَّا لَوْ أَتَيْتَ بِ«أَي» فَهِيَ تَكُونُ «الْبَدْرَ»؛ لِأَنَّ «أَي» لَا تَعْمَلُ فِيهِ تَفْسِيرِيَّةً، وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ مِمَّنْ لَهُمْ ضَلَعٌ فِي الْعِلْمِ إِذَا أَتَوْا بِمَثَلِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ يَقُولُونَ: يَعْنِي: الْبَدْرَ. يُرِيدُونَ عَلَى الْحِكَايَةِ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهَا لَيْسَتْ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ تَسَلَّطَ عَلَى الَّذِي بَعْدَهُ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا.

وقوله ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبِّكُمْ كَمَا تَرُونَ هَذَا الْقَمَرَ». هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ أَهْلُ السَّنَةِ مَعَ أَهْلِ الْبِدْعَةِ، فَأَهْلُ الْبِدْعَةِ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ لَا يُرَى أَبَدًا، وَإِنَّمَا هَذِهِ الرُّؤْيَةُ هِيَ رُؤْيَةُ الْقَلْبِ، وَهِيَ كِنَايَةٌ عَنِ الْيَقِينِ.

وَأَمَّا أَهْلُ السَّنَةِ فَيَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ يُرَى. وَقَالَ بَعْضُهُمْ^(١): وَأَفْضَلُ نَعِيمِ أَهْلِ الْجَنَّةِ هُوَ رُؤْيَةُ اللَّهِ ﷻ، نَسَأَلُ اللَّهَ أَلَّا يَحْرِمَنَا وَإِيَّاكُمْ مِنْهَا. فَأَهْلُ الْبِدْعَةِ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ لَا يُرَى، مَعَ أَنَّ الْقُرْآنَ وَاضِحٌ وَصَرِيحٌ، وَالْأَحَادِيثُ تَكَادُ تَكُونُ مُتَوَاتِرَةً، بَلْ هِيَ مُتَوَاتِرَةٌ، كَمَا قَالَ النَّازِمُ^(٢):

مِمَّا تَوَاتَرَ حَدِيثُ «مَنْ كَذَبَ» وَمَنْ بَنَى لِلَّهِ بَيْتًا وَاخْتَسَبَ
وَرُؤْيَا شَفَاعَةً وَ«الْحَوْضُ» وَمَسَحُ خُفَّيْنِ وَهَذِي بَعْضُ^(٣)

(١) «الرد على الزنادقة والجهمية» (١/ ٣٣، ٣٤) للإمام أحمد بن حنبل رحمه الله.

(٢) هو أبو عبد الله محمد التاودي بن محمد الطالب بن سودة المري الفاسي، إمام فقهاء المغرب، الرياسة فيها، وكان خاتمة شيوخ فاس، مات سنة ١٢٠٩ هـ وقد جاوز التسعين.

وانظر: «شجرة النور الزكية في طبقات المالكية» لمخلوف (١/ ٣٧٢)، و«الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى» للناصر (٨/ ٩٦)، و«فهرس الفهارس والأثبات» للكتاني (١/ ٢٥٦).

فائدة: وقع في شجرة النور الزكية «المزي» بالزاي، وهو تصحيف.

(٣) «النظم موجود في: «نظم المتناثر من الحديث المتواتر» لابن جعفر (ص ١٨)، نقلًا من كتاب التاودي.

فهو يرى ﷺ رؤيةً حقيقيَّةً.

فإن قال قائل: كيف تُمكنُ رؤيته، وقد قال موسى: ﴿قَالَ رَبِّ ارْنِيْ اَنْظُرْ اِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرْنِيْ وَلَكِنْ اَنْظُرْ اِلَى الْجَبَلِ فَاِنْ اَسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرْنِيْ فَمَا يَحْكُلَنَّ رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا﴾ [الاعراف: ١٤٣]. فاندكَّ الجبلُ، ولم يستقرَّ لرؤية الله ﷻ؟

فالجواب: أنَّ أحوال الآخرة لا تُقاسُ بأحوال الدنيا، أليس الناس يقفون موقفًا واحدًا في يومٍ واحدٍ، قدره خمسون ألف سنة؟

أليسَ الشمسُ تدنو منهم مقدارَ ميل^(١)، ولا يخترقون، ولو دنت الشمسُ الآنَ منا مقدارَ شعرة - كما يقول علماء الفلك - لأحرقت الأرض. أليس الإنسانُ في الجنة ينظرُ إلى ملكه مسيرة ألف عام^(٢)، وينظرُ أقصاه كما ينظرُ أدناه؟! ولا يُمكنُ هذا في الدنيا أبدًا.

إذا: رؤيةُ الله في الآخرة ممكنة؛ لأن أحوال الآخرة لا تُقاسُ بأحوال الدنيا، وإلا فإنَّ الرسول ﷺ يقول: «حِجَابُهُ النُّورُ لو كشفه لأحرقتْ سُبحاتُ وجهه ما انتهى إليه بصرُهُ من خلقه»^(٣).

ويوم القيامة يكشفُهُ، ويَراه أهل الجنة، ولا يُحرقُ الجنةَ ولا أهلُها، فلكلِّ مقامٍ مقالٌ. والآياتُ التي تدلُّ على رؤية الله ﷻ في القرآن خمسة، منها:

١ - قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [التكوير: ٢٦]. والزيادة قد فسرها أعلم الناس بكلام ربِّه؛ رسول الله ﷺ فقال: «هي النظرُ إلى وجهِ الله»^(٤).

(١) رواه مسلم (٢٨٦٤) (٦٢).

(٢) رواه أحمد في مسنده (٦٤ / ٢) (٥٣١٧)، والترمذي (٢٥٥٣).

قال الحافظ في «الفتح» (٣٤ / ٢): وفي سنده ضعف.

وقال الشيخ الألباني رحمه الله في تعليقه على جامع الترمذي: ضعيف.

(٣) رواه مسلم (١٧٩) (٢٩٣).

(٤) رواه مسلم (١٨١) (٢٩٧، ٢٩٨).

وبعد تفسير الرسول ﷺ لا يُمكنُ أن يُعارض أحدٌ إلا مَنْ كفر بالرسول.

٢- والآية الثانية: قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۚ﴾ [النبي: ٢٢-٢٣].

ناضرة - بالضاد - وناظرة - بالظاء - الأولى من الحُسْنِ، والثانية من النظر، وهو نظر العين، وليس نظر القلب؛ لأن الله تعالى أضافه إلى الوجوه، والوجه هي محلُّ الأعين، فكيف نَنقُلُ النظرَ هنا إلى القلب، وهو ليس مذكورًا في الآية؟

٣- والآية الثالثة: قولُ الله - تبارك وتعالى -: ﴿لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ۝﴾ [فتح: ٣٥].

[فتح: ٣٥]. فقد فسّر كثيرٌ من السلفِ المزيّدَ بالنظرِ إلى وجهِ الله ^(١)، بناءً على التفسير الذي فسّره الرسول ﷺ في قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ۝﴾؛ فقالوا: المزيّدُ هنا هو الزيادة هناك.

٤- والآية الرابعة: قوله - تبارك وتعالى -: ﴿عَلَى الْأَرْيَافِ يَنْظُرُونَ ۝﴾ [المطففين: ٢٣]. فهنا

حَدَفَ مفعولٌ «يَنْظُرُونَ»، فما هو؟

الجواب: نَقُولُ: لأنَّ كونهم على الأرائك هذه جلسةٌ سرورٍ وفرحٍ وانبساطٍ، ولا أَسَرَّ ولا أَفْرَحَ من أن يَنْظُرُوا إلى الله ﷻ. وهذه دون الآياتِ الثلاثة السابقة، لكن فيها دليلٌ.

والآية الخامسة: قوله - تبارك وتعالى - في الفجار: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَّحُجُونَ ۝﴾ [المطففين: ١٥]. فقد استدلَّ بها الشافعي رحمه الله على أن الأبرار يَرَوْنَ الله، فقال: فإنه لما حَجَبَ الفجارَ في حالِ الغضبِ لَزِمَ أن يَكُونَ الأبرارُ يَرَوْنَهُ في حالِ الرِّضَا ^(٢)، وإلا لم يَكُنْ فرقٌ بين الأبرارِ والفجارِ، لو كان الحجابُ عن الجميع ^(٣).

(١) انظر: «تفسير الطبري» (١٧٣/٢٦)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (٣٣١٠/١٠)، و«تفسير ابن كثير»

(٤/٢٢٩)، و«الدر المنثور» (٦٠٥/٧).

(٢) «أحكام القرآن» للإمام الشافعي (٤٠/١).

(٣) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: كيف يمكن أن يجاب على استدلال من نفى الرؤية بقوله تعالى: ﴿لَنْ

تَرَوْنِي﴾ [الأنعام: ١٤٣]. وقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]؟

فأجاب رحمه الله: أما الاستدلال بقوله: ﴿كُنْ تَرَنِّي﴾ فلا دليل فيه؛ لأن معناه: لن تتمكّن من رؤيتي الآن، ولهذا قال: ﴿أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]. فأعطاه آية، وسؤال موسى للرؤية يدل على أنه يعرف أنها ممكنة؛ لأنها لو كانت مستحيلة لكانت غير لاثقة بالله، فهل هؤلاء أعلم بما يليق بالله، أو بما لا يليق به من موسى.

وقوله تعالى: ﴿كُنْ تَرَنِّي﴾ إنما يدل على استحالتها في الدنيا فقط؛ وذلك لضعف الإنسان عن رؤية الله في الدنيا.

وأما قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ فهو نفسه فيه دليل على ثبوت الرؤية؛ لا على نفيها، وذلك أن الإدراك أخص من مطلق الرؤية، ونفي الأخص يدل على ثبوت الأعم؛ إذ لو لم يثبت الأعم لكان الواجب أن ينفي، فإذا نفى الأعم دخل فيه الأخص، فلو قلنا: لا يرى دخل فيه أنه لا تدركه الأبصار. ولو كان هذا هو المراد لقال: لا تراه الأبصار، لكن لما قال: لا تدركه علم أن الأبصار تراه، ولكن لا تدركه.

ففي الآيتين رد على أهل الباطل، وهذا مما يؤيد كلام شيخ الإسلام في أول كتابه «درء تعارض العقل والنقل» قال رحمه الله: ما من إنسان صاحب بدعة أو باطل يستدل بآية أو حديث صحيح على بدعة إلا كان هذا الدليل دليلاً عليه، وليس له؛ لأنه إذا استدل به لباطله صار فيه رائحة من هذه المسألة، ومعلوم أنه لا يمكن أن يدل على باطل.

ثم أضاف الشيخ الشارح رحمه الله: أن مما استدلووا به كذلك من الأثر قول النبي ﷺ عندما سئل: هل رأيت ربك؟ فقال: «نور أنى أراه؟».

وذكر كذلك أنهم قد استدلووا على قولهم بنفي الرؤية بدليلين نظريين، وهما:

١- أنه يلزم من إثبات رؤية الخلق لله أن يكون في جهة، والله تعالى مُتَزَّه عن الجهة؛ لأنه لو كان في جهة لزم أن تحيط به.

٢- أنه لو أمكن رؤيته لزم أن يكون جسماً، والله تعالى منزّه عن الجسمية.

وأجاب رحمه الله عن هذه الاستدلالات بقوله:

١- أما قوله ﷺ: «نور أنى أراه». فهذا نفي لرؤية الله في الدنيا، لا في الآخرة؛ وذلك لأنهم سألوه عن رؤية ربه في الدنيا، فقال: «رأيتُ نوراً». وفي حديث آخر: «حجابه النور». فيلزم من ذلك أنه إنما رأى الحجاب.

٢- وأما قولهم: إنه يلزم أن يكون الله في جهة إذا جوزتم فيجيب عليه بأن نقول:

أولاً: نحن ننازعكم في إثبات لفظ الجهة: فهل جاء في الكتاب والسنة وكلام السلف نفيها أو إثباتها؟

الجواب: لا لم يأت هذا اللفظ، لا في الكتاب، ولا في السنة، ولا في كلام السلف.

ثانيًا: نَقُولُ ماذا تعنون بالجهة؟ أتريدون جهة تحيط بالله ﷻ؟ فهذا مستحيل؛ لأنه ما شئ في العلو المطلق إلا الله ﷻ، فليس هناك شيء محاذيًا لله في ذلك العلو المطلق، ولا محيطًا به ﷻ، فهو علوٌ مطلق وفضاء ليس فيه شيء، فهو في جهة العلو لكن لا يحيط به شيء؛ إذ إنه لا يحاذيه شيء من المخلوقات، فهو علو مطلق، لا نهاية له.

فإذا أردتم الجهة بهذا المعنى فهي حق وثابتة ولا تستلزم نقصًا لله بأي حال من الأحوال، وإن أردتم بالجهة ما يُحيط بالله ﷻ فهذا لا نُسلم أنه لازم من إثبات الرؤية؛ إذ إنه سبحانه يُرى، وهو في جهة لا يحيط به، وهذا جائز عقلاً، وهذا هو ما يراد سمعًا. متصفة بالصفات الثلاثة بها، يفعل ما يشاء، فهذا حق، ولا مانع من ذلك.

واعلموا أن مثل هذه الكلمات الحيز والجهة، والجسم، والعرض وما أشبه ذلك كلها كلمات محدثة، أراد بها المتكلمون التوصل إلى نفي ما وصف الله به نفسه، أو وصفه به رسوله، ولهذا لما قال السَّفَارِينِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي عقيدته:

اتَّقَدُوا عَلَيْهِ قَالُوا: هذا النفي يحتاج إلى دليل. وأبدلها شيخنا رَحِمَهُ اللهُ بقوله:

فكان بيتًا بيت، لكن فرق بين هذا وهذا، ولقد أطلنا في هذا؛ لأن المقام يقتضي ذلك، وإلا فنحن في أوقات الصلاة، والجماعة التي يجب السير عليها أن كل أمور الغيب يجب علينا أن نؤمن بها على ظاهرها؛ لأنها فوق ما نتصور، وهي فوق إدراكنا، فمن يدرك أن الأرض تمتد مدًّا الأديم، وأن الناس كلهم بها فيهم الدواب والحشرات مع ملائكة السماء التي تنزل كل هذا يحشر في هذه الأرض، ومع ذلك يقول الرسول ﷺ: «يسمعهم الداعي، وينفذهم البصر»؟!

ثم من يتصور أن يبقى الناس خمسين ألف سنة لا يشربون، ولا يأكلون ولا ينامون؟!

ثم من يتصور أن الشمس تدنو منهم على قدر ميل: إما ميل المكحلة أو المسافة؟! وأيًّا كان فستكون حرارتها عظيمة، لكن الأجسام تُطيق.

فأمور الغيب غيب يجب أن نؤمن بها على ما جاءت، ولا نضرب بعضها ببعض.

فمثلاً لما قال النبي ﷺ: «إن الله خلق آدم على صورته». ضجَّ بعض الناس وقال: هذا حديث منكر، وبعض الناس أوله؛ يعني: حُرِّفه في الحقيقة، وقال: «إن الله خلق آدم على صورته». أي: على صورة آدم. وهل ترون لهذا معنى؟!

ويلزم من ذلك أن نقول: وخلق الكلب على صورة الكلب.

فلا يكون هناك فرق بين آدم وغيره على هذا.

ثم إن لفظ البخاري: «خلق آدم على صورة الرحمن».

المهم: أن بعض الناس قال: إن هذا حديثٌ منكراً؛ لأنه يخالف القرآن، وهو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة: ١١]. وأنت إذا أثبت الصورة أثبت المماثلة، فانظر كيف ضرب الكتاب بعضه ببعض؛ لأن السنة يجب قبولها كالكتاب.

لكنه ما علم أنه لا يلزم من كون الشيء على صورة الشيء أن يكون الشيء مماثلاً للشيء، والدليل على هذا: أن النبي ﷺ أخبر أن أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر، وهل يلزم من ذلك المماثلة؟

الجواب: لا يلزم المماثلة، ولهذا يكون الحديث غير منكر، وفيه تأويل مقبول، وهو أن المعنى خلق آدم على صورته؛ أي: على صورة الله، وهو من باب إضافة التشريف، كما في قوله: ﴿ثَاقَةُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٧٣]. و﴿مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١١٤]. والمعنى: أن هذه الصورة قد اعتنى الله بها ﷻ وشرّفها، ولهذا لا ينبغي أن تُقَبَّحَ، ولا أن تضرب والله تعالى قد اعتنى بها.

وهذا تأويل مقبول، لكن من سلك الطريق الأول كان أقرب إلى مذهب السلف، وهو أن نؤمن بأنه على ظاهره، لكن بدون مماثلة، والله على كل شيء قدير.

فالحاصل من هذه المسائل المهمة: أنه ينبغي للإنسان أن يبنّي عقيدته على أن ما كان من أمور الغيب، فالواجب علينا التسليم، ولا نقول: كيف، ولا لم؛ لأن عقولنا أقصر من أن تحيط بذلك، وإذا كان الإنسان لا يحيط بنفسه فمن باب أولى ألا يحيط بغيره، فالروح التي هي مادة حياته لو سألك أحد: ما هي الروح؟ وما هو عنصرها؟ وهل هي من تراب، أو من حديد، أو من ذهب، أو من فضة أو من خشب؟ هل هي جسم، أو هواء وريح؟ فإنك لا تستطيع أن تذكر ماهيتها أبداً، ولا أن تدري من أين خُلِقَتْ، فالجسم مخلوق من التراب والطين والنطفة، وأما الروح فلا تستطيع أن تعرف من أين خُلِقَتْ؟ لكنها وُصِفَتْ في الكتاب والسنة بما يدل على أنها ذات معينة تُقَبَضُ وتُكْفَنُ ويُصْعَدُ بها، ولها رائحة طيبة أو رائحة خبيثة.

وهذا يدل على أنها ذات، لكنها لا تشبه الذوات، لا في أصل العنصر، ولا في الكيفية.

ولما دخل النبي ﷺ على أبي سلمة رضي الله عنه، وقد شَخَّصَ بصره، أو شق بصره: أغمضه، وقال: «إن الروح إذا قبض تبعه البصر». ثم قال: «اللهم اغفر لأبي سلمة، وارفع درجته في المهديين، وافسح له في قبره، ونور له فيه، واخلفه في عقبه» فهذه خمس دَعَوَاتٍ، أربع منها في عالم الغيب، لكن يغلب على ظننا أن الله استجاب لها، وواحد منها في عالم الشهادة، وقد وقع، فقد خلقه الله في عقبه، ومن الذي خلقه في عقبه؟

رسولُ الله ﷺ، فكان أولاده ربائب وأرباء للرسول ﷺ.

وأما الأحاديثُ فمتواترةٌ على وجهٍ لا يُمكنُ أن تُحمَلَ على المجازِ، ففيها: «إنكم

=

والشاهدُ من هذا الحديث: قوله: «إن الروحَ إذا قبِضَ تبعَهُ البصرُ» فنشاهد الروحَ وهي خارجة، ولهذا تبقى العين فيها نور بعد خروج الروح، وهذا يدل على أنها جسم، لا هواء؛ لأنها يراها الإنسان.

فالحاصل أننا نقول: إذا كنا نعجز عن إدراك كُنْهِ أرواحنا التي بين جنيننا، والتي هي مادة حياتنا فَعَجْزًا عما وراء ذلك من أمور الغيب من باب أولى، فلا تحاول يا أخي.

وكذلك الصراط الذي يُنصب على جهنم، وقد ورد في مسلم بلاغاً؛ أنه أحدٌ من السيف وأدق من الشعرة، وهو يمر به آلاف مؤلفة وهذا غير ممكن في الدنيا أبداً ولكن في الآخرة الأمور تختلف.

ولعل هذا -والله أعلم- من حكمة الله ﷻ، أن يذكر لنا من أحوال الدنيا مثل هذه الأمور التي تستبعدُها العقول، ولكنها لا تحيلُها؛ لأن قدرة الله فوق ذلك؛ اختباراً؛ لأن غير المؤمن يقول: هذا مستحيل.

ومن ذلك أيضاً أنه يُؤتى بالموت يوم القيامة على صورة كبش أبيض، ويُقال لأهل الجنة: يا أهل الجنة ويا أهل النار. فيطَّلِعُونَ وَيَسْتَرْبُونَ، فأما أهل الجنة فيرتقبون زيادةً في السرور، وأما أهل النار فيقولون: لعلنا

ننجو. فيقال لهم جميعاً: هل تعرفون هذا؟ فيقولون: نعم، هذا هو الموت؛ الموت الذي أصاب كل أحد. فيُدْبِح بين الجنة والنار، ويُقال: يا أهل الجنة خلودوا ولا موت، ويا أهل النار خلودوا ولا موت.

فالموت معنًى من المعاني، ويَجْعَلُهُ اللهُ ﷻ جسماً وعيناً من الأعيان، والله على كل شيء قدير. وهكذا يقال في الأعمال الصالحة، فهي تُوزَن يوم القيامة في الميزان، كما قال الرسول ﷺ:

«كلمتان حبيبتان إلى الرحمن، خفيفتان على اللسان، ثقلتان في الميزان: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم». وهي عملٌ، وليس أجساماً، لكن تُخَلَق أجساماً، والله على كل شيء قدير.

وأنا أحببت أن آتي بهذه الأمثلة لتقرير هذه القاعدة التي ذكرناها من أن أمور الغيب يجب علينا فيها التسليم، وقدرة الله ﷻ لا تدركها عقولنا.

وإذا كانت رؤيته ﷻ وهي أمرٌ محسوسٌ، وإدراكُ بشيءٍ محسوسٍ لا يمكن إدراكها، فكذلك قوته وعلمه وغير ذلك، نسأل الله أن يرزقنا وإياكم الإيمان الذي لا يشوبه شك، والإيمان الذي لا

يشوبه كفر، واليقين الذي لا يشوبه نفاق، إنه على كل شيء قدير.

وسئل أيضاً رَحِمَهُ اللهُ: حديث: «خلق آدم على صورته» في نهايته ما يؤيد قول بعض أهل السنة من أن الله خلق آدم على صورة آدم؛ لأن في نهاية الحديث قال: طوله ستون ذراعاً، وما زال الخلق ينقص. فكانه ﷻ يقول: ليس قصيراً كما ترون.

فأجاب رَحِمَهُ اللهُ: هذا مما تأيد به قول من قال: إن المراد على صورة آدم، لكنه لا مانع أن يكون على صورة الله، وأن طوله ستون ذراعاً، فيكون على القول الثاني من أقوال أهل السنة، لكن مع ذلك

يمكن أن يكون قوله: «طوله ستون ذراعاً في السماء». جملةً مستأنفةً، وليست مبنيةً على ما سبق.

سَتَرُونَ رَبَّكُمْ عَيْنًا - يَعْنِي: مُعَايَنَةً بِالْعَيْنِ - كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ^(١)، وَكَمَا تَرَوْنَ الشَّمْسَ صَحْوًا لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ^(٢). وَهَلْ بَعْدَ هَذَا الْبَيَانِ بَيَانٌ؟!

وَلِهَذَا ذَهَبَ بَعْضُ السَّلَفِ إِلَى أَنَّ مَنْ أَنْكَرَ رُؤْيَا اللَّهِ فِي الْآخِرَةِ فَهُوَ كَافِرٌ^(٣)، قَالَ: لِأَنَّ هَذَا لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ؛ يَعْنِي: أَنَّهُ لَيْسَ كِتَاوِيلٌ «أَسْتَوِي». بِمَعْنَى: اسْتَوَلَى، فَهُوَ وَاضِحٌ صَرِيحٌ عَيْنًا، كَمَا تَرَوْنَ الشَّمْسَ، وَكَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ.

وَأَمَّا تَفْسِيرُ الرُّؤْيَا بِالْيَقِينِ، فَهُوَ مِنْ أَبْطَلِ الْبَاطِلِ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ وَصَلُوا إِلَى الْيَقِينِ فِي الدُّنْيَا فَهَلْ يُقَالُ: إِنَّهُمْ يَرَوْنَ اللَّهَ فِي الدُّنْيَا؛ لِأَنَّهُمْ وَصَلُوا إِلَى الْيَقِينِ؟! وَهَلْ يُقَالُ لِفِرْعَوْنَ لَمَّا قَالَ: ﴿ءَاْمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَاْمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَءِيلَ﴾ [طه: ٩٠]. هَلْ يُقَالُ: إِنَّهُ رَأَى رَبَّهُ؟! لِأَنَّهُ تَيَقَّنَ عِنْدَ الْمَوْتِ أَنَّ الْحَقَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَنُو إِسْرَءِيلَ، وَأَذَلَّ نَفْسَهُ إِذْ لَا عَظِيمًا حَيْثُ قَالَ: ﴿ءَاْمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَءِيلَ﴾ وَلَمْ يَقُلْ: ءَاْمَنْتُ بِاللَّهِ، وَلَا قَالَ: ءَاْمَنْتُ بِرَبِّ مُوسَى أَيْضًا، وَالْمَعْنَى: أَنَّنِي لَهُمْ تَبِعٌ، مَعَ أَنَّهُ كَانَ بِالْأَوَّلِ يَسْتَكْبِرُ عَلَيْهِمْ، وَيَسْتَذِلُّهُمْ.

فَأَقُولُ: إِنْ تَفْسِيرُ الرُّؤْيَا بِقُوَّةِ الْيَقِينِ تَفْسِيرٌ بَاطِلٌ، بَلْ هِيَ رُؤْيَا بِالْعَيْنِ حَقِيقَةً، وَلَا أَلَدَّ مِنْ تِلْكَ الرُّؤْيَا، وَهِيَ تُسَاوِي عِنْدَ أَهْلِ الْجَنَّةِ جَمِيعَ النِّعَمِ، وَهَذَا شَيْءٌ مُجَرَّبٌ مُشَاهَدٌ، لِأَنَّ أَحَبَّ شَيْءٍ عِنْدَ أَهْلِ الْجَنَّةِ هُوَ اللَّهُ ﷻ، وَالْإِنْسَانُ يَتَمَتَّعُ بِرُؤْيَا مُحَبُّوبِهِ أَكْثَرَ مِمَّا يَتَمَتَّعُ بِالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَالنِّسَاءِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

هَذَا مَعَ أَنَّ مُحَبَّةَ اللَّهِ لَا يَعْدِلُهَا شَيْءٌ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ رُؤْيَا اللَّهِ ﷻ ثَابِتَةٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ نَدَّعِي إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ؟

(١) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ قَرِيبًا، وَهُوَ حَدِيثُ الْبَابِ.

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٧٤٣٩)، وَمُسْلِمٌ (١٨٣) (٣٠٢).

(٣) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٤٨٦/٦): وَالَّذِي عَلَيْهِ جَهْلُ السَّلَفِ أَنَّ مَنْ جَحَدَ رُؤْيَا اللَّهِ فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ فَهُوَ كَافِرٌ، فَإِنْ كَانَ مِمَّنْ لَمْ يَلْغُ الْعِلْمَ فِي ذَلِكَ عَرَفَ ذَلِكَ، كَمَا يَعْرِفُ مَنْ لَمْ تَلْغُ شَرَائِعَ الْإِسْلَامِ، فَإِنْ أَصَرَ عَلَى الْجُحُودِ بَعْدَ بُلُوغِ الْعِلْمِ لَهُ فَهُوَ كَافِرٌ. اهـ.

قلنا: الصحابةُ عربٌ، يَعْرِفُونَ اللِّسَانَ الْعَرَبِيَّ، وَيَعْرِفُونَ مَدْلُولَهُ، فَإِذَا لَمْ يَرِدْ عَنْهُمْ تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ، أَوِ السَّنَةِ بِخِلَافِ ظَاهِرِهَا، فَهُمْ قَدْ أَخَذُوا بِظَاهِرِهَا بِإِجْمَاعِهِمْ، وَلِهَذَا اسْتَدَلَّ أَهْلُ السَّنَةِ عَلَى إِجْمَاعِ السَّلَفِ عَلَى عُلُوِّ اللَّهِ بِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ حَرْفٌ وَاحِدٌ عَنِ السَّلَفِ يَقُولُونَ فِيهِ: إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ فَوْقَ السَّمَاءِ، أَوْ لَيْسَ فِي الْعُلُوِّ أَبَدًا.

فَإِذَا لَمْ يَنْفَوْا ظَاهِرَ الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ فَهُمْ قَائِلُونَ بِهِ، آخِذُونَ بِهِ. فَيَكُونُ الْكِتَابُ، وَالسَّنَةُ، وَالْإِجْمَاعُ كُلُّهَا دَلَّتْ عَلَى رُؤْيَةِ اللَّهِ ﷻ، وَلَا غُرَابَةَ. وَيُذَكَّرُ أَنَّ الْبَلْقِينِيَّ ^(١) اعْتَرَضَ عَلَى الزَّمَخْشَرِيِّ ^(٢) فِي تَفْسِيرِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ رُحِّجَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ [التَّحْقِيقُ: ١٨٥]. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: أَيُّ فَوْزٍ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يُزَحَّجَ الْإِنْسَانُ عَنِ النَّارِ، وَيُدْخَلَ الْجَنَّةَ.

(١) هو الإمام العلامة شيخ الإسلام الحافظ الفقيه ذو الفنون المجتهد سراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان بن نصير بن صالح بن شهاب الكناني الشافعي. ولد في ثاني شعبان سنة أربع وعشرين وسبع مائة، ومات في عاشر ذي القعدة سنة خمس وثلاثمائة. وانظر: «طبقات الحفاظ» (١/٥٤٢)، و«طبقات الشافعية» (٣/١٧١).

(٢) هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، أبو القاسم، ولد في زمخشَر من قُرى خوارزم، سنة ٤٦٧، ومن كتبه: الكشف في تفسير القرآن، وأساس البلاغة، والفاق في غريب الحديث. قال ابن حجر في «لسان الميزان»: صالح، لكنه داعية إلى الاعتزال - أجازنا الله - فكان حذرًا من كشافه. تُوُفِّي سنة ٥٣٨.

وانظر: «لسان الميزان» (٥/٤)، و«الأعلام» (٧/١٧٨). وإنما حذر ابن حجر من «كشف الزمخشري»؛ لأن الزمخشري كان صاحب بلاغة وعلم باللغة، حتى قيل: إن كل من أتى بعد الزمخشري فهم عيال عليه في علم البلاغة. ولذلك كانت طريقته في عرض معتقدات المعتزلة تختلف عن طريقة عرض غيره لهذه المعتقدات، فقد أورد الزمخشري اعتزالياته بصورة خفية، لا يُدركها القارئ العادي، فهو لا يقول مثلاً: هذه الآية تدل على نفي الرؤية، أو هذه تدل على خلق القرآن مثلاً؛ لأن هذا يكون واضحاً. ولكنه في صياغته لعبارات الكتاب أدخل فيها الاعتقاد الذي إذا قرأه المعتزلي يفهم منه اعتزاليته، وإذا قرأه غيره يقول: هذا كلام عادي. وقد ضرب الشيخ الشارح كحلته مثلاً لذلك.

فقال البلقيني: إنه أراد بذلك نفْيَ الرؤية^(١).

والحقيقة: أن كلامه هذا لا يدلُّ على نفْيِ الرؤية؛ لأن نعيم الجنة من جملة الرؤية، لكن لما عَلِمْنَا أَنَّ صاحبَ «الكشاف»: الزمخشريَّ معزليٌّ، وأنه جيدٌ في حَبْكِ الكلام، فلا يَعْرِفُ نَوَاياه إلا إنسانٌ مُمَرَّسٌ كان الواجب الحذر من كلامه فيما يَتَعَلَّقُ بالصفات. وكتابُ «الكشاف» معروفٌ وزنه اللغويُّ والبلاغيُّ حتى إن كُلَّ مَنْ أَتَى بعده فهم عيالٌ عليه، ولذلك أحياناً يَأْتُونَ بنصِّ العبارة التي يُفسِّرُ بها القرآن، كما في تفسير أبي السعود والبيضاوي وغيرهم.

والحاصل: أَنَّ مِنْ عقيدتنا الإيمانَ بأنَّ الله تعالى يُرَى في الآخرة بالعين رؤيةً حقيقيةً، وأنها أعظمُ نعيمٍ لأهل الجنة، أسألُ الله أن يَرْزُقَنيها وإياكم.

﴿يَا قَوْمُ لَهُ وَلَاقٍ بَرُءٌ﴾: «فإن استطعتم ألا تغلبوا على صلاةٍ قبلَ طلوعِ الشمسِ وقبل غروبِها فافعلوا». الصلاةُ التي هي قبلَ طلوعِ الشمسِ المرادُ بها: الفجرُ، والصلاةُ التي قبلَ غروبِها هي العصرُ، صلاةُ الفجرِ هي أفضلُ الصلواتِ بعدَ العصرِ، والعصرُ هي أفضلُ الصلواتِ، وإنما كانت صلاةُ الفجرِ كذلك؛ لأنَّ الله تعالى قال: ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ ﴿٧٨﴾ [الأنعام: ٧٨].

وهذه الشهادة تُكوِّنُ لصلاةِ العصرِ أيضًا؛ لأن الملائكةَ الحَفَظَةَ يَجْتَمِعُونَ في

(١) انظر: «أبجد العلوم» (٢/ ١٨٢)، و«كشف الظنون» (١/ ٤٣١)، و«الإتقان» (٢/ ٥٠١).

فالزمخشري في تفسيره لهذه الآية يقول: لا غاية للفوز وراء النجاة من سَخَطِ الله والعذاب السَّرمديِّ... وفي هذا نفْيٌ خَفِيٌّ للرؤية؛ لأن رؤية الله تعالى تُعْتَبَرُ غاية وراء النجاة من سخط الله، والنجاة من النار.

فهذا الكلام -كما ترى- ظاهره صحيح، وباطنه يتضمن نفْيَ رؤية الله تعالى، وقد لا ينتبه القارئ العاديُّ إلى ذلك، ولهذا قال أهل العلم: إن مثل هذا الكتاب لا تحِلُّ قراءته لمن لا يعرف مُعْتَقَدَ المعتزلة؛ لأنه يُورِدُ الاعتزالَ بطريقة خفية، لا ينتبه إليها كثير من الناس وذلك لقدرته اللغوية، وتحكمه في صياغة العبارات على حسب ما يريد.

صلاة الفجر وصلاة العصر، كما سيأتي^(١).

وفي قراءة الرسول ﷺ - إذا كان هذا من المرفوع -^(٢): دليل على استدلال النبي ﷺ بالقرآن، والمتأمل للسنة يجد أنه كثيراً ما يستدل الرسول ﷺ بالقرآن؛ لأن القرين هو الأصل. ومن ذلك: استدلاله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ۖ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ۖ فَسَنِيَرُهُ لِلْعُسْرَى ۖ﴾^(٣) وأما مَنْ يَخِلْ وَاسْتَفْتَى ۖ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ۖ فَسَنِيَرُهُ لِلْعُسْرَى ۖ﴾^(٤) وغير ذلك.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٥٥٥ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال: حدثنا مالك، عن أبي الزناد عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ فَيَسْأَلُهُمْ - وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ -: كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يَصَلُونَ وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يَصَلُونَ»^(٥).

[الحديث ٥٥٥ - أطرافه في ٣٢٢٣، ٧٤٢٩، ٧٤٨٦]

وقوله ﷺ: «يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ، وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ».

(١) يشير الشيخ رحمه الله إلى الحديث الذي رواه البخاري (٥٥٥)، ومسلم (٦٣٢) (٢١٠)، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ، وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ، فَيَسْأَلُهُمْ رَّبُّهُمْ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ: كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: تَرَكْنَاهُمْ، وَهُمْ يَصَلُونَ، وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يَصَلُونَ».

وسأيت شرح الشيخ رحمه الله له بعد الانتهاء من شرح هذا الحديث.

(٢) قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٣٤/٢): قوله: (ثم قرأ). كذا في جميع روايات الجامع، وأكثر الروايات في غيره بإهام فاعل قرأ، وظاهره أنه النبي ﷺ، لكن لم أر ذلك صريحاً، وحمله عليه جماعة من الشراح، ووقع عند مسلم عن زهير بن حرب، عن مروان بن معاوية بإسناد حديث الباب: «ثم قرأ جرير»؛ أي: الصحابي، وكذا أخرجه أبو عوانة في صحيحه، من طريق يعلى بن عبيد الله، عن إسماعيل بن أبي خالد، فظهر أنه وقع في سياق حديث الباب وما وافقه إدراج. اهـ.

(٣) رواه البخاري (١٣٦٢)، ومسلم (٢٦٤٧) (٦).

(٤) رواه مسلم (٦٣٢) (٢١٠).

اختلفَ الْمُعَرِّبُونَ لهذه الجملة، فمنهم مَنْ قَالَ: إنها من بابِ «أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ»؛ لأنَّ فيها ضميرَ الفاعل، وهو واوُ الجماعة، والفاعل، وهو قوله: «ملائكة». ومنهم مَنْ قَالَ: لا، بل في الرواية اختصاراً، وإن أصلَ الحديث: إنَّ اللَّهَ ملائكةٌ يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ.

ومنهم مَنْ قَالَ: إنَّ هذا من بابِ الإيهام، ثم التبيان، وإن «يَتَعَاقَبُونَ» الواوُ فيها فاعلٌ، وليست علامة جمع فقط، وملائكةٌ بدلاً أو عطفُ بيانٍ، وهذا كقوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣]. فـ ﴿وَأَسْرُوا﴾ تُعَرِّبُهَا على لغةٍ أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ، فتَقُولُ الواوُ علامةُ الجمعِ فقط، و«الذين»: فاعلٌ.

ولكنَّ الصحيح أن الواوُ فاعلٌ، وأن: ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ تُعَرِّبُ عطفَ بيانٍ أو بدلاً^(١). والبيانُ بعدَ الإيهامِ من الأساليبِ التي تَجْعَلُ المخاطَبَ أقوى انتباهاً، مما لو جاء الأمرُ مبيناً من أولِ وهلةٍ، ولهذا لو قال لك صاحبك: عندي لك علمٌ الآن، وأنت متَشَوِّقٌ إليه. فإنك سوف تترَقَّبُ هذا العلمَ بفارغِ الصبر. والإيهامُ ثم التبيينُ من أساليبِ البلاغةِ التي يُقَصِّدُ بها شِدُّ انتباهِ المخاطَبِ.

(١) فإعراب هذه الآية على لغة: «أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ» بعيد جداً؛ لأنها لغة غير مشهورة، والقرآن الكريم نزل بلغة قريش، ولغة قريش تمنع هذا، وما دام له مخرج حتى يكون باللغة الفصحى في كل جُمْلَةٍ وكلماته فهو الراجح.

وتمَّ تخريج آخر لهذه الآية على اللغة الفصحى، وهو أن يقال:

قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى﴾ [الأنبياء: ٣]. ﴿وَأَسْرُوا﴾: فعل ماضٍ، وواو الجماعة فاعلٌ.

و«النَّجْوَى»: مفعول به، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر مقدم.

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣]. مبتدأ مؤخر.

وهذا يدل على جواز تقدم الخبر، ولو كان جملة فعلية، ويكون تقدير الكلام: والذين ظلموا أسروا النجوى.

وما قيل في تخريج هذه الآية على الوجهين السابقين يقال كذلك في تخريج قوله تعالى: ﴿عَمُوا

وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ [الأنبياء: ١٧]. وقوله ﷺ: «أَوْمُرْجِيَّ هُمْ؟» وقوله ﷺ في حديث الباب:

«يتعاقبون فيكم ملائكة».

❦ وقوله: «يَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ». فيه أن صَلَاةَ الْعَصْرِ مشهودة، كما أن صَلَاةَ الْفَجْرِ مشهودة.

❦ وقوله: «ثُمَّ يَعْرِجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ، فَيَسْأَلُهُمْ -وهو أعلم بهم- كيف تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟».. إلى آخره.

إذا قال قائل: إذا كان الله تعالى أعلم بهم فلماذا يسألهم؟ قلنا: إظهاراً لشرفهم، وتنبيهاً على علو مرتبتهم، بأن الملائكة تنزل إليهم في صلاة، وتضعد إليهم في صلاة.

❦ وقوله: «وهو أعلم بهم». أعلم هنا هل هي على ذاتها؟ أي: هل هي اسم تفضيل، أو هي بمعنى اسم الفاعل؟

الجواب: هي على الأول فهي اسم تفضيل، والعجب أن بعض العلماء يقولون: كلما جاءك اسم التفضيل فيما يتعلّق بصفات الله فهو بمعنى اسم فاعل؛ لأنك إذا جعلته اسم التفضيل شركت بين صفة الله وصفة المخلوق.

ولكن هذا تعليلٌ عليلٌ، بل هو ميت؛ لأنك إذا قلت: هو عالمٌ، والمخلوق عالمٌ. فقد شركت بينهم على وجه المماثلة، ولكن إذا قلت: أعلم. تكون قد شركت بينه وبين العالمين في العلم، لكن فضّلته عليهم.

فصار وصفه بأنه أعلم أفضل من وصفه بأنه عالمٌ، فتجد هؤلاء فرّوا من شيء، ووقعوا في شر منه، وكلّ هذا سببه العدول عن ظاهر القرآن والسنة.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٧- باب مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ الْغُرُوبِ.

٥٥٦- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَدْرَكَ أَحَدُكُمْ سَجْدَةً مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَلْيَتِمَّ صَلَاتَهُ، وَإِذَا أَدْرَكَ سَجْدَةً مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَلْيَتِمَّ صَلَاتَهُ»^(١).

[٥٥٦ - طرفاه في: ٥٧٩، ٥٨٠]

وقال المؤلف البخاري: «باب مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ الْغُرُوبِ»؛ يَعْنِي:

فهل يَكُونُ أَدْرَكُهَا، أَوْ لَا؟

ثم ساق حديث أبي هريرة الذي رَوَاهُ عَنْهُ أَبُو سَلَمَةَ، وَهُوَ رِوَايَةُ صَحَابِيٍّ عَنْ صَحَابِيٍّ، وَفِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَدْرَكَ أَحَدُكُمْ سَجْدَةً مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَلْيَتِمَّ صَلَاتَهُ» وَفِي لَفْظٍ آخَرَ: فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ^(٢) وَإِذَا أَدْرَكَ سَجْدَةً مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَلْيَتِمَّ صَلَاتَهُ. وَفِي لَفْظٍ آخَرَ: «فَقَدْ أَدْرَكَ الْفَجْرَ». وَهُوَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «فَلْيَتِمَّ صَلَاتَهُ»؛ يَعْنِي: لَا يَسْتَأْنِفُهَا، بَلْ يَسْتَمِرُّ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا تُدْرِكُ الصَّلَاةُ إِلَّا بِإِدْرَاكِ رَكْعَةٍ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ الْعَامُّ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ»^(٣).

وَهَذَا يَتَبَيَّنُ ضَعْفُ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا أَدْرَكَ مَقْدَارَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ مَعَ الْجَمَاعَةِ أَوْ أَدْرَكَهَا فِي الْوَقْتِ فَقَدْ أَدْرَكَهَا؛ لِأَنَّ هَذَا خِلَافُ مَفْهُومِ الْحَدِيثِ؛ فَإِنَّ مَفْهُومَ الْحَدِيثِ أَنَّ مَنْ أَدْرَكَ دُونَ ذَلِكَ لَمْ يُدْرِكْ. فَلَا يُدْرِكُ الْإِنْسَانُ أَجَرَ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ إِلَّا إِذَا أَدْرَكَ رَكْعَةً مَعَ الْإِمَامِ.

(١) رواه مسلم بنحوه (٦٠٩) (١٦٤).

(٢) رواه البخاري (٥٧٩)، ومسلم (٦٠٨) (١٦٣).

(٣) رواه البخاري (٥٨٠)، ومسلم (٦٠٧) (١٦١).

ثم إن قولهم بأن الصلاة تَدْرِكُ بِإِدْرَاكِ مِقْدَارِ تَكْبِيرَةِ الإِحْرَامِ منقوضٌ بِإِدْرَاكِ الْجُمُعَةِ؛ فَإِنَّ الْفُقَهَاءَ يَقُولُونَ: إِنَّ الْجُمُعَةَ لَا تَدْرِكُ إِلَّا بِإِدْرَاكِ رَكْعَةٍ كَامِلَةٍ، فَلَوْ جَاءَ الْإِنْسَانُ، وَالْإِمَامُ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ بَعْدَ أَنْ رَفَعَ مِنْ رُكُوعِ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ فَإِنَّهُ لَا يُعَدُّ مُدْرِكًا لِلْجُمُعَةِ، بَلْ يُتِمُّ ظَهْرًا. فَيَقَالُ: أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ هَذَا وَغَيْرِهِ؟
الصَّحِيحُ: أَنَّ جَمِيعَ الْإِدْرَاكَاتِ لَا تَكُونُ إِلَّا بِرُكْعَةٍ كَامِلَةٍ^(١).

وَفِي الْحَدِيثِ الَّذِي مَعْنَاهُ فِي الْبُخَارِيِّ: «إِذَا أَدْرَكَ أَحَدُكُمْ سَجْدَةً مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ»:
دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ إِدْرَاكَ الرُّكُوعِ وَحْدَهُ لَا يَكْفِي، فَلَوْ أَنَّ الْإِنْسَانَ شَرَعَ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ، ثُمَّ رَكَعَ، وَلَمَّا رَفَعَ غَابَتِ الشَّمْسُ فَإِنَّهُ لَا يُعَدُّ مُدْرِكًا لصلَاةِ الْعَصْرِ؛ لِأَن تَعْبِيرَ النَّبِيِّ ﷺ بِالسَّجْدَةِ إِنَّمَا كَانَ مِنْ أَجْلِ أَنَّ السَّجْدَةَ هِيَ آخِرُ رُكْنٍ فِي الرُّكْعَةِ، فَلِهَذَا عَبَّرَ بِهِ دُونَ التَّعْبِيرِ بِالرُّكُوعِ.

وَمِثْلُ ذَلِكَ لَوْ أَنَّ الْإِنْسَانَ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ أَدْرَكَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ رُجِمَ حَتَّى لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْ مُتَابِعَةِ الْإِمَامِ، فَإِنَّهُ لَا يُعَدُّ مُدْرِكًا لِلرُّكْعَةِ إِذَا كَانَتِ الرُّكْعَةُ الْأُولَى قَدْ فَاتَتْهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُدْرِكْ رُكْعَةً بِسَجْدَتَيْهَا، وَإِدْرَاكَ الرُّكْعَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِإِدْرَاكِ الرُّكْعَةِ بِسَجْدَتَيْهَا.



(١) جُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ اخْتَلَفُوا فِيمَا تَدْرِكُ بِهِ الْجُمُعَةُ وَالْجَمَاعَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:
الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لَا يَدْرِكُ إِلَّا بِإِدْرَاكِ رُكْعَةٍ كَامِلَةٍ، وَمَا دُونَ ذَلِكَ لَا يُعْتَدُّ لَهُ بِهِ، وَإِنَّمَا يَفْعَلُهُ مُتَابِعَةُ لِلْإِمَامِ، وَلَوْ بَعْدَ السَّلَامِ كَالْمَنْفَرَدِ بِاتِّفَاقِ الْأُئِمَّةِ.
وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَحَدٍ فِي إِحْدَى الرَّوَابِيتَيْنِ عَنْهُ، اخْتَارَهَا جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَهُوَ وَجْهٌ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَاخْتَارَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ أَيْضًا كَأَبِي الْمَحَاسَنِ الرَّيَّانِيِّ وَغَيْرِهِ.
الْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُ لَا يَدْرِكُ بِتَكْبِيرَةٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ، فَهُوَ يَعْلَقُ الْإِدْرَاكَ فِي الْجَمِيعِ بِمِقْدَارِ التَّكْبِيرَةِ حَتَّى فِي الْجُمُعَةِ يَقُولُ: إِذَا أَدْرَكَ مِنْهَا مِقْدَارَ تَكْبِيرَةٍ فَقَدْ أَدْرَكَهَا، وَالْمُرَادُ بِمِقْدَارِ التَّكْبِيرَةِ أَنَّهُ إِذَا كَبَّرَ الْمَأْمُومُ قَبْلَ سَلَامِ إِمَامِهِ التَّسْلِيمَةَ الْأُولَى، فَإِنَّهُ يَدْرِكُ الْجَمَاعَةَ إِدْرَاكَ تَامًا.
وَالْقَوْلُ الثَّلَاثُ: أَنَّ الْجُمُعَةَ لَا تَدْرِكُ إِلَّا بِرُكْعَةٍ، وَالْجَمَاعَةُ تَدْرِكُ بِتَكْبِيرَةٍ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَأَحَدٍ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٥٥٧- حدثنا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا بَقَاؤُكُمْ فِيمَا سَلَفَ قَبْلَكُمْ مِنَ الْأُمَمِ كَمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، أُوتِيَ أَهْلُ التَّوْرَةِ التَّوْرَةَ، فَعَمِلُوا حَتَّى إِذَا انْتَصَفَ النَّهَارُ عَجَزُوا، فَأَعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا، ثُمَّ أُوتِيَ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ الْإِنْجِيلَ، فَعَمِلُوا إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ ثُمَّ عَجَزُوا، فَأَعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا، ثُمَّ أُوتِيَ الْقُرْآنَ، فَعَمِلْنَا إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَأَعْطَيْنَا قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ، فَقَالَ أَهْلُ الْكِتَابَيْنِ: أَيُّ رَبَّنَا أَعْطَيْتَ هَؤُلَاءِ قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ، وَأَعْطَيْتَنَا قِيرَاطًا قِيرَاطًا، وَنَحْنُ كُنَّا أَكْثَرَ عَمَلًا قَالَ: قَالَ اللَّهُ ﷻ: هَلْ ظَلَمْتُمْ مَنْ أَجْرَكُمْ مِنْ شَيْءٍ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَهُوَ فَضْلِي أُوتِيَهُ مَنْ أَشَاءُ».

[الحديث ٥٥٧- أطرافه في: ٢٢٦٨، ٢٢٦٩، ٣٤٥٩، ٥٠٢١، ٧٤٦٧، ٧٥٣٣]

٥٥٨- حدثنا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَثَلُ الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ قَوْمًا يَعْمَلُونَ لَهُ عَمَلًا إِلَى اللَّيْلِ، فَعَمِلُوا إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ فَقَالُوا: لَا حَاجَةَ لَنَا إِلَى أَجْرِكَ، فَاسْتَأْجَرَ آخَرِينَ فَقَالَ: أَكْمِلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِكُمْ، وَلَكُمْ الَّذِي شَرَطْتُمْ، فَعَمِلُوا حَتَّى إِذَا كَانَ حِينَ صَلَاةِ الْعَصْرِ قَالُوا: لَكَ مَا عَمَلْنَا، فَاسْتَأْجَرَ قَوْمًا فَعَمِلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِهِمْ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ، وَاسْتَكْمَلُوا أَجْرَ الْفَرِيقَيْنِ».

[٥٥٨- طرفه في ٢٢٧١].

هذا يدلُّ على أن هذه الأمة كانت في آخر الدنيا، وأنه مضى قبل بعثة النبي ﷺ من عمر الدنيا بقدر ما مضى من اليوم من أول النهار إلى صلاة العصر، وهذا يدلُّ على طول عمر الدنيا، ولكنه لا يُمكن لأحد أن يُحدِّد ذلك من وجهين:

الوجه الأول: أنه ليس لنا علم بالمبتدأ، وما يذكره بعض الجغرافيين من طول أعمار بعض الصخور، أو ما يتخلف من أموات الحيوانات، فإنه كله تخمينٌ وحسٌّ لا يُفيد اليقين.

والوجه الثاني: أننا لا نَعْلَمُ متى نَنْتَهِي؛ لأن علم الساعة عند الله ﷻ، قال تعالى: ﴿لَا يَجْلِيهَا لَوْهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ١٨٧]. إنما نَحْنُ نَعْلَمُ الْآنَ - مادام أن ما بين العصر إلى الغروب هو مدة أمة النبي ﷺ بالنسبة لما سَبَقَ من الدنيا - فإنه يَدُلُّ على طولِ أَمَدِ الدنيا.

وفيه أيضًا: دليل على فضلِ الله ﷻ على هذه الأمة حيث كانت أقصرَ أَمَدًا، وأكثرَ أَجْرًا.

وفيه أيضًا: دليل على ثباتِ هذه الأمة حيث عَمِلَتْ إلى غايةِ المدة، بخلافِ اليهود والنصارى فإنهم لم يَعْمَلُوا، ولكن لَحِقَهُم الكَلَل - وهذا هو معنى العجزِ المذكورِ في الحديث - فتركوا العملَ، فأعطوا الأجرَ على قيراطِ قيراطٍ.

وفيه من الفوائد: أن مَنْ أَعْطِيَ الأجيرَ حقَّه فإنه لا يُلَامُ إذا تَفَضَّلَ على غيره بأكثرَ من الحقِّ، ولو كان العملُ واحدًا، فلو اسْتَأْجَرْتَ أَجِيرَيْنِ، وقاما بالعملِ، فأَعْطَيْتَهُمَا أَجْرَتَهُمَا، ثم زِدْتَ أَحَدَهُمَا، فلا لَوْمَ عليك؛ لأن الزيادةَ الأخيرةَ فضلٌ، والإنسانُ لا يُلَامُ على الفضلِ.

ولكن لو حَرَمْتَ أَحَدَهُمَا حقَّه، وأوفيتَ للثاني كان هذا جَوْرًا، لا بالنسبة للمعادلة، لكن بالنسبة لأنك استوفيتَ حقَّك، ولم تُعْطِ الحقَّ الذي عليك.

وفيه دليل: على ضربِ الأمثالِ في التعليم والإرشاد؛ لأن ذلك يُقَرِّبُ المعاني إلى المخاطب؛ فإن المثلَ في الحقيقة هي تشبيهُ المعقولِ بالمحسوسِ، وذلك أن الإنسانَ يُدْرِكُ بحسِّه أكثرَ مما يُدْرِكُ بعقله، وانظر إلى قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ أَخْذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنَكَبُوتِ أَخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنَكَبُوتِ﴾ [العنكبوت: ٤١]. فلو أن أحدا كتبَ صفحةً كاملةً لِيُبَيِّنَ الوصفَ الحقيقيَّ للمعبودين من دونِ الله ما أتى بمثل ما يَتَصَوَّرُهُ الإنسانُ، وهو يشاهدُ بيتَ العنكبوتِ، وأنه أَوْهَنُ البيوتِ، فهو لا يُكِنُّ من مطرٍ، ولا من ريحٍ، ولا من حريقٍ، ولا من غيرِ ذلك.

وفيه أيضًا: دليل على ثبوتِ القياسِ، وجهُ ذلك: أن النبي ﷺ ضربَ مثلاً، وجميعُ

الأمثال المضروبة تدلُّ على القياس، سواءً في القرآن أو في السنة؛ لأن حقيقتها إلحاقُ المَضْرِبِ بالمُورِدِ، وهذا هو القياس؛ فإن القياس هو إلحاقُ فرع بأصل.
وهل يُستَفَادُ من هذا الحديث: أن شرائع بني إسرائيل على اليهود أثقل من شرائع النصارى؛ وذلك لطول المدة على اليهود، وأنهم لم يَقُومُوا بالعملِ دونَ النصارى؟
الجواب: لا شك أن دينَ اليهود أشدُّ من دينِ النصارى؛ لأن الله حَرَّمَ عليهم أشياء أُحِلَّت في شريعة عيسى، كما قال عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَلَا أُحِلُّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [التوبة: ٥٠].

وما هو الشاهد من هذين الحديثين للترجمة؟

قال الحافظ في «الفتح» (٣٩/٢):

يقولُه: «بابٌ من أدرك ركعةً من العصرِ قبلَ الغروبِ». أورد فيه حديثَ أبي سلمة، عن أبي هريرة: «إذا أدرك أحدكم سجدةً من صلاةِ العصرِ قبلَ أن تغربَ الشمسُ فَلْيَتِمَّ صَلَاتَهُ».

فكأنه أراد تفسيرَ الحديث، وأن المرادَ بقوله فيه: «سجدة»؛ أي: ركعة.

يقولُه: «إنما بَقَاؤُكُمْ فيما سَلَفَ قبلكم من الأمم، كما بيّن صلاةِ العصرِ إلى غروبِ الشمسِ». ظاهرُه أن بقاءَ هذه الأمة وَقَعَ في زمانِ الأممِ السالفة، وليس ذلك المرادَ قطعاً، وإنما معناه أن نسبةَ مدةِ هذه الأمة إلى مدةٍ مَن تقدّم من الأممِ مثل ما بينَ صلاةِ العصرِ وغروبِ الشمسِ إلى بقيةِ النهارِ، فكأنه قال: إنما بَقَاؤُكُمْ بالنسبةِ إلى ما سلفَ إلى آخره.

وحاصله: أن «في» بمعنى: «إلى»، وحذَفَ المضاف، وهو لفظُ نسبة، وقد أخرج المصنّفُ هذا الحديثَ وكذا حديثَ أبي موسى الآتي بعده في أبوابِ الإجارة، ويقَعُ استيفاءُ الكلامِ عليهما هناك إن شاء الله تعالى.

الغرض هنا بيانُ مطابقتها للترجمة والتوفيق بينَ ما ظاهرُه الاختلافُ منهما.

قال المهلب: معناه: أورد البخاري حديث ابن عمر وحديث أبي موسى في هذه الترجمة ليُدلَّ على أنه قد يُستحقَّ بعمل البعض أجر الكل؛ مثل الذي أُعطي من العصر إلى الليل أجر النهار كله، فهو نظير مَنْ يُعطى أجر الصلاة كلها، ولو لم يُدرك إلا ركعة، وبهذا تظهَرُ مطابقة الحديثين للترجمة.

قلت: وتكملة ذلك أن يُقال: إن فضل الله الذي أقام به عمل ربيع النهار مقام عمل النهار كله هو الذي اقتضى أن يقوم إدراك الركعة الواحدة من الصلاة الرباعية التي هي العصر مقام إدراك الأربع في الوقت، فاشتركا في كون كل منهما ربيع العمل. وحصل بهذا التقرير الجواب عمّن استشكل وقوع الجميع أداءً مع أن الأكثر إنما وقع خارج الوقت، فيقال في هذا ما أُجيب به أهل الكتاب: ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٤٠].

وقد استبعد بعض الشراح كلام المهلب، ثم قال: هو مُنفكٌّ عن محل الاستدلال؛ لأن الأمة عملت آخر النهار، فكان أفضل من عمل المتقدمين قبلها، ولا خلاف أن تقديم الصلاة أفضل من تأخيرها، ثم هو من الخصوصيات التي لا يُقاس عليها؛ لأن صيام آخر النهار لا يُجزئ عن جملته، فكذاك سائر العبادات. قلت: فاستبعد غير مُستبعد في كلام المهلب ما يقتضي أن إيقاع العبادة في آخر وقتها أفضل من إيقاعها في أوله، وأما أجزاء عمل البعض عن الكل فمن قبيل الفضل فهو كالخصوصية سواء.

وقال ابن المنير: يُستنبط من هذا الحديث أن وقت العمل ممتدُّ إلى غروب الشمس، وأقرب الأعمال المشهورة بهذا الوقت صلاة العصر. قال: فهو من قبيل الإشارة، لا من صريح العبارة؛ فإن الحديث مثال، وليس المراد العمل الخاص بهذا الوقت، بل هو شامل لسائر الأعمال من الطاعات في بقية الإمهال إلى قيام الساعة، وقد قال إمام الحرمين: إن الأحكام لا تؤخذ من الأحاديث التي تأتي بضرب الأمثال.

قلت: وما أبداه مناسبٌ لإدخالِ هذا الحديثِ في أبوابِ أوقاتِ العصرِ، لا لخصوصِ الترجمةِ، وهي: مَنْ أدركَ ركعةً من العصرِ قبلَ الغروبِ بخلافِ ما أبداه المهلبُ وأكملناه. اهـ

كأنَّه رَحِمَهُ تَرَاجَعٌ، فقد كان بالأولِ يُدافعُ عن رأيِ المهلبِ، ثم ذكرَ أن البخاريَّ لم يُردِّ مناسبةَ هذينِ الحديثينِ لخصوصِ الترجمةِ، بل لبيانِ أن وقتَ العصرِ إلى الغروبِ، لكن هذا - إن كان هو مراد البخاريِّ - فيه نظرٌ؛ لأنه لا يُناسبُ أن يكونَ في بابِ خاصٍّ، فيذكرُ شيئاً عاماً.

وكلامُ المهلبِ أيضاً في النفسِ منه شيءٌ، هو أن مَنْ أدركَ جزءاً من العملِ في وقتِ العملِ فهو كإدراكِ الكلِّ؛ لأن الجزءَ بالنسبةِ لهذه الأمة - وهو العصرُ - قاموا به كله، واستتجروهم كان من وقتِ صلاةِ العصرِ، فقد أتوا بالعملِ في كلِّ وقتِه على كلِّ حالٍ.

والمهمُّ أننا قد فهمنا الآن رأيين:

الرأيُ الأولُ: رأيُ المهلبِ، وهو أنه إشارةٌ إلى أن إدراكَ البعضِ كإدراكِ الكلِّ في الأعمالِ، وهذا فيه نظرٌ.

والرأيُ الثاني: بيانُ وقتِ العصرِ، وأنه يمتدُّ إلى الغروبِ، وهذا هو الذي لاحظَه ابنُ حجرٍ الملاحظةَ الأخيرةَ.

وفيه أيضاً بعضُ الشيء؛ لأنه لا يليقُ بمؤلفٍ أن يأتيَ بدليلٍ عامٍّ في ترجمةٍ خاصَّةٍ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٨- باب وَقْتُ الْمَغْرِبِ.

وَقَالَ عَطَاءٌ: يَجْمَعُ الْمَرِيضُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ ^(١).

٥٥٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، قَالَ:

حَدَّثَنَا أَبُو النَّجَاشِيِّ، صُهَيْبُ بْنُ مَوْلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ يَقُولُ: كُنَّا نُصَلِّي الْمَغْرِبَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَيَنْصَرِفُ أَحَدُنَا، وَإِنَّهُ لَيُبْصِرُ مَوَاقِعَ نَبَلِهِ ^(١).

قوله: مَوَاقِعُ نَبَلِهِ؛ يَعْنِي: مَوَاقِعَ السَّهَامِ الَّتِي يُنْبِلُهَا، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

كَانَ يُبَكِّرُ بِالْمَغْرِبِ، وَهُوَ كَذَلِكَ كَانَ يُبَكِّرُ بِهَا عَلَيْهِ السَّلَامُ ﷺ.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥٦٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ

سَعْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: قَدِمَ الْحَجَّاجُ فَسَأَلَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ بِالْهَاجِرَةِ، وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ نَقِيَّةً، وَالْمَغْرِبَ إِذَا وَجِبَتْ، وَالْعِشَاءَ أَحْيَانًا وَأَحْيَانًا، إِذَا رَأَاهُمْ اجْتَمَعُوا عَجَلًا وَإِذَا رَأَاهُمْ أَبْطَأُوا آخَرَ، وَالصُّبْحَ -كَانُوا أَوْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ- يُصَلِّيهَا بِغُلَسٍ ^(٢).

[الحديث ٥٦٠- طرفه في: ٥٦٥].

قوله: إِذَا وَجِبَتْ؛ أَي: إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ ^(٤).

(١) علقه البخاري رحمه الله بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٤٠/٢)، وقد وصله عبد الرزاق رحمه الله في

«مصنفه» عن ابن جريج، عن عطاء، به «فتح الباري» (٤١/٢)، و«تغليق التعليق» (٢٥٧/٢).

(٢) رواه مسلم (٦٣٧) (٢١٧).

(٢) رواه مسلم (٦٤٦) (٢٣٣).

(٤) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: إِذَا وَجِدَ فَارِقَ بَيْنَ تَوْقِيتِ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ وَغِيَابِ الشَّمْسِ فَهَلْ يَعْمَلُ

بِالتَّوْقِيتِ، أَمْ بِغِيَابِ الشَّمْسِ؟

فأجاب رحمه الله: يقدم غياب الشمس، فإذا غابت الشمس، والتوقيت ما زال فإنه يعمل بغياها، والعكس، فلو كان التوقيت على أنها غابت، ونحن ما زلنا نشاهدها، فالحكم للشمس، سواء كان

وقوله: «والصبح» بالنصب عطفًا على الظهر في قوله: يُصَلِّي الظهر.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٥٦١ - حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ، قَالَ: كُنَّا نَصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْمَغْرِبَ إِذَا تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ.
وقوله: «تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ»؛ يَعْنِي: تَغَطَّتِ الشَّمْسُ بِالْحِجَابِ، وَهُوَ حِجَابُ الْأَرْضِ.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٥٦٢ - حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ ابْنَ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ سَبْعًا جَمِيعًا وَثَمَانِيًا جَمِيعًا.
وقوله: «سَبْعًا جَمِيعًا»؛ يَعْنِي بِذَلِكَ: الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ.

وقوله: «وَتَمَانِيًا جَمِيعًا»؛ يَعْنِي بِذَلِكَ: الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، وَهُوَ بِمَعْنَى مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْهُ: جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي الْمَدِينَةِ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ، وَلَا مَطَرٍ^(١).

وعلى هذا فيكون قول عطاء الذي علّقه المؤلف رحمه الله موافقًا لهذه الرواية التي ساقها عن ابن عباس؛ يَعْنِي: أَنَّ الْمَرِيضَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا كَانَ فِيهِ مَشَقَّةٌ فِي تَرْكِ الْجَمْعِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَجْمَعَ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما لهما رَوَى هَذَا قِيلَ لَهُ: مَا أَرَادَ بِذَلِكَ؟ قَالَ: أَرَادَ أَنْ لَا يُخْرِجَ أُمَّتَهُ^(٢).

=

ذلك في الإفطار، أو في صلاة المغرب.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

فَفَهِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ مَتَى لَحِقَ الْإِنْسَانُ حَرْجٌ فِي الصَّلَاةِ فِي وَقْتِهَا فَإِنْ لَهُ أَنْ يَجْمَعَ، وَهَذَا هُوَ الْمُؤْمِنُ لِلدِّينِ الْإِسْلَامِيِّ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي هَذَا الدِّينِ الْيُسْرُ.



ثم قال البخاري:

١٩- بَابُ مَنْ كَرِهَ أَنْ يُقَالَ لِلْمَغْرِبِ: الْعِشَاءُ.

٥٦٣- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنِ الْحُسَيْنِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ الْمُزْنِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَغْلِبَنَّكُمْ الْأَعْرَابُ عَلَى اسْمِ صَلَاتِكُمُ الْمَغْرِبِ» قَالَ: الْأَعْرَابُ وَتَقُولُ: هِيَ الْعِشَاءُ. فِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُحَافِظَ عَلَى الْأَلْفَاظِ الشَّرْعِيَّةِ، فَالْمَغْرِبُ مَغْرِبٌ، وَالْعِشَاءُ عِشَاءٌ، وَالْفَجْرُ فَجْرٌ، وَالظُّهْرُ ظَهْرٌ، وَالْعَصْرُ عَصْرٌ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا جَاءَ عَنِ التَّسْمِيَّاتِ الْوَارِدَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَفِي قَوْلِهِ: «لَا تَغْلِبَنَّكُمْ الْأَعْرَابُ». إِنْشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْحَضَرِيِّينَ أَلَّا تَغْلِبَهُمُ الْأَعْرَابُ، لَا فِي الْأَلْفَاظِ، وَلَا فِي الْأَخْلَاقِ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَى الْأَعْرَابِ هُوَ الْجَفَاءُ وَالْغِلْظَةُ وَالشَّدَّةُ، وَهُمْ أَيْضًا أَبْعَدُ عَنِ فَهْمِ الشَّرْعِ، وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ.

وَقَوْلُهُ: قَالَ الْأَعْرَابُ وَتَقُولُ: هِيَ الْعِشَاءُ: الظَّاهِرُ أَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ لَيْسَتْ بِصَوَابٍ، وَلَعَلَّ صَوَابَهَا: قَالَ: وَالْأَعْرَابُ تَقُولُ: هِيَ الْعِشَاءُ، فَهَذَا هُوَ أَقْرَبُ مَا يَكُونُ لِلْسِّيَاقِ^(١)، وَالْمُرَادُ أَنَّهَا تُسَمِّيُهَا الْعِشَاءَ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢/٤٣، ٤٤):

قَوْلُهُ: «بَابُ مَنْ كَرِهَ أَنْ يُقَالَ لِلْمَغْرِبِ: الْعِشَاءُ». قَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُثَنَّى: عَدَلَ

(١) وَقَدْ أَتَى بِهَا هَكَذَا ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢/٤٤)، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ: قَالَ: وَتَقُولُ الْأَعْرَابُ: هِيَ الْعِشَاءُ. اهـ

المصنف عن الجزم كأن يَقُولَ: بَابُ كَرَاهِيَةِ كَذَا؛ لأن لفظَ الخبر لا يَقْتَضِي نَهْيًا مطلقًا، لكن فيه النهي عن غلبة الأعرابِ على ذلك، فكأنَّ المصنفَ رأى أن هذا القَدْرَ لا يَقْتَضِي المنعَ من إطلاقِ العشاءِ عليه أحيانًا، بل يَجُوزُ أن يُطْلَقَ على وجهٍ لا يُتْرَكُ له التسميةُ الأخرى، كما تَرَكَ ذلك الأعرابُ ووقوفًا على عاداتِهِمْ.

قال: وإنما شُرِعَ لها التسميةُ بالمغرب؛ لأنه اسمٌ يُشْعِرُ بِمُسَمَّاها، أو بابتداءِ وقتِها، وكُرِهَ إطلاقُ اسمِ العشاءِ عليها؛ لئلا يَقَعَ الالتباسُ بالصلاةِ الأخرى، وعلى هذا لا يُكْرَهُ أيضًا أن تُسَمَّى العشاءُ بقيدٍ؛ كأن يَقُولَ العشاءُ الأولُ. وَيُؤَيِّدُهُ قولُهُم: العشاءُ الآخرُ، كما ثَبَتَ في الصحيح، وسيأتي من حديثِ أنسٍ في الباب الذي يليه.

ونقل ابنُ بَطَّالٍ عن غيره أنه لا يُقَالُ للمغربِ: العِشاءُ الأولُ. وَيَحْتَاجُ إلى دليلٍ خاصٍّ، أما من حديثِ البابِ فلا حُجَّةَ له.

قوله: «لا تَغْلِبَنَّكُمْ». قال الطيِّبِيُّ: يُقَالُ غَلَبَهُ على كذا غَضَبَهُ مِنْهُ، أو أَخَذَهُ مِنْهُ قَهْرًا، والمعنى: لا تَتَعَرَّضُوا لِمَا هُوَ من عاداتِهِمْ من تسميةِ المغربِ بالعشاءِ، والعشاءِ بالعمَّةِ، فَيَغْضَبَ مِنْكُمْ الأعرابُ اسمَ العشاءِ التي سَمَّاها اللهُ بها.

قال: فالنهيُّ على الظاهرِ للأعرابِ، وعلى الحقيقةِ لَهُمْ. قال غيره: معنى الغلبةِ: أنكم تُسَمُّونَهَا اسمًا، وهم يُسَمُّونها اسمًا، فإن سَمَّيْتُمُوهَا بالاسمِ الذي يُسَمُّونها به وافَقْتُمُوهم، وإذا وافَقَ الخصمُ خصمَه صار كأنه انْقَطَعَ له حتى غَلَبَهُ، ولا يَحْتَاجُ إلى تقديرِ غضبٍ، ولا أخذٍ.

وقال الثَّوْرُبُشْتِيُّ: المعنى: لا تُطْلِقُوا هذا الاسمَ على ما هو مُتَدَاوِلٌ بَيْنَهُمْ، فَيُغْلِبَ مصطلحُهُمْ على الاسمِ الذي شرَعْتَهُ لَكُمْ.

وقال القرطبيُّ: الأعرابُ مَنْ كان من أهلِ الباديةِ، وإن لم يَكُنْ عربيًّا، والعربيُّ مَنْ يَتَسَبَّبُ إلى العربِ، ولو لم يَسْكُنِ الباديةَ.

قوله: «على اسمِ صلاتِكُمْ»، التعبيرُ بالاسمِ يُبْعِدُ قولَ الأزهرِيِّ: إنَّ المرادَ بالنهي عن ذلك ألا تُؤَخَّرَ صلاتُها عن وقتِ الغروبِ، وكذا قولُ ابنِ المنيرِ: السرُّ في

النهي سد الذريعة؛ لئلا تُسمَّى عِشاءً، فيُظَنَّ امتدادُ وقتها عن غروبِ الشمسِ أحدًا من لفظِ العِشاءِ. اهـ

وكانه أرادَ تقويةَ مذهبه في أن وقتَ المغربِ مُضَيَّقٌ وفيه نظرٌ؛ إذ لا يلزَمُ من تسميتها المغربَ أن يكونَ وقتها مُضَيَّقًا؛ فإن الظهرَ سُمِّيتَ بذلك؛ لأن ابتداءَ وقتها عند الظهيرة، وليس وقتها مُضَيَّقًا؛ بلا خلاف.

وقوله: «قال: وتقول الأعراب: هي العِشاءُ»، سرُّ النهي عن موافقتهم على أن لفظَ العِشاءِ لغةً هو أولُ ظلامِ الليل، وذلك من غيبوبةِ الشَّفَقِ، فلو قيلَ للمغربِ عِشاءً؛ لأدَّى إلى أن أولَ وقتها غيبوبةُ الشَّفَقِ، وقد جزمَ الكرمانِيُّ بأن فاعلَ قال هو عبدُ الله المزنيُّ راوي الحديث، ويحتاجُ إلى نقلٍ خاصٍّ لذلك، وإلا فظاهرُ إيرادِ الإسماعيليِّ أنه من تيمِّمة الحديث فإنه أوردَه بلفظٍ: فإن الأعرابَ تسميها. والأصلُ في مثل هذا أن يكونَ كلامًا واحدًا حتى يقومَ دليلٌ على إدراجِه.

فائدة: لا يتناولُ النهيُ تسميةَ المغربِ عِشاءً على سبيلِ التغليبِ؛ كمن قال مثلاً: صليتُ العِشاءَ. إن قلنا: إن حكمةَ النهيِ عن تسميتها عِشاءً خوفُ اللَّبسِ لزوالِ اللَّبسِ في الصيغةِ المذكورةِ والله أعلم.

تنبيه: أوردَ الإسماعيليُّ حديثَ البابِ، من طريقِ عبدِ الصمدِ بنِ عبدِ الوارثِ، عن أبيه، واختلِفَ عليه في لفظِ المَتَنِ فقال هارونُ الحَمَّالُ عنه كروايةِ البخاريِّ. قلتُ: وكذلك رواه أحمدُ بنُ حنبلٍ في مسنده، وأبو خيثمةَ زهيرُ بنُ حربٍ عند أبي نُعيمٍ في مُستخرجِه، وغيرُ واحدٍ عن عبدِ الصمدِ.

وكذلك رواه ابنُ خزيمةَ في صحيحِه، عن عبدِ الوارثِ بنِ عبدِ الصمدِ، عن أبيه. انتهى وقال أبو مسعودِ الرازيُّ، عن عبدِ الصمدِ: لا تغلبَنَّكم الأعرابُ على اسمِ صلاتِكُم؛ فإن الأعرابَ تسميها عَتَمَةً، قلتُ: وكذلك رواه عليُّ بنُ عبدِ العزيزِ البَغَوِيُّ، عن أبي مَعْمَرٍ شيخِ البخاريِّ فيه، أخرجه الطبرانيُّ عنه، وأخرجه أبو نُعيمٍ في مُستخرجِه، عن الطبرانيِّ كذلك، وجنَحَ الإسماعيليُّ إلى ترجيحِ روايةِ أبي مسعودِ

لموافقته حديث ابن عمر؛ يَعْنِي: الذي رواه مسلم. اهـ
وبذلك يَظْهَرُ لَنَا أَنَّ النِّهْيَ إِنَّمَا وَرَدَ عَنْ غَلْبَةٍ؛ يَعْنِي: أَنَّ تُسَمِّيَهَا دَائِمًا الْعِشَاءَ، وَأَمَّا
إِذَا قُلْنَاهَا أَحْيَانًا، أَوْ قَيَّدْنَاهَا بِالْأُولَى فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّهَا إِذَا قَيَّدْنَاهَا بِالْأُولَى تَبَيَّنَ أَنَّهَا هِيَ
الْمَغْرِبُ، وَإِذَا قُلْنَاهَا أَحْيَانًا فَلَا غَلْبَةَ، وَالْحَدِيثُ فِي النِّهْيِ عَنِ الْغَلْبَةِ.
وَعِنْدَنَا قَبْلَ أَنْ تَتَفَتَّحَ الْمَعْلُومَاتُ كَانُوا لَا يَعْرِفُونَ الْمَغْرِبَ إِلَّا الْعِشَاءَ، لَكِنَّ الْآنَ
بَعْدَ أَنْ عَرَفَ النَّاسُ أَنَّ هُنَاكَ مَغْرِبًا، وَهُنَاكَ عِشَاءً صَارُوا يَقُولُونَ صَلَاةُ الْمَغْرِبِ،
وَصَلَاةُ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٠- باب ذكر العشاء والعتمّة ومن رآه وإسعا.

قال أبو هريرة عن النبي ﷺ: «أثقل الصلاة على المنافقين: العشاء والفجر». وقال: «لو يعلمون ما في العتمّة والفجر»^(١).

قال أبو عبد الله: والاختيار أن يقول: العشاء لقوله تعالى: ﴿وَمِنْ بَعْدِ صَلَوَاتِ الْعِشَاءِ﴾ [النجم: ٥٨].
ويذكر عن أبي موسى قال: كنا نتناوب النبي ﷺ عند صلاة العشاء فاعتم بها.
وقال ابن عباس وعائشة: اعتم النبي ﷺ بالعشاء.
وقال بعضهم عن عائشة: اعتم النبي ﷺ بالعتمة.
وقال جابر: كان النبي ﷺ يصلي العشاء.
وقال أبو برزة: كان النبي ﷺ يؤخر العشاء.
وقال أنس: آخر النبي ﷺ العشاء الآخرة.
وقال ابن عمر وأبو أيوب وابن عباس رضي الله عنهم: صلى النبي ﷺ المغرب والعشاء^(٢).

(١) علقه البخاري رحمه الله هنا بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٤٤/٢)، وقد أسند اللفظ الأول في باب: «فضل العشاء جماعة» من كتاب «الأذان» حديث رقم (٦٥٧).
وأسند اللفظ الثاني في باب: «الاستهام في الأذان» من كتاب «الأذان» حديث رقم (٦١٥).
«تغليق التعليق» (٢٥٨/٢).

(٢) قال الحافظ رحمه الله في «تغليق التعليق» (٢٥٨/٢-٢٦٠): هذه التعليقات كلها مسندة عنده في الجامع، وإنما حذف أسانيدھا طلباً للتخفيف.

فأما حديث أبي موسى: فقد أسنده بعد هذا بباب واحد، حديث رقم (٥٦٧) ولفظه فيه: «فكان يتناوب رسول الله ﷺ عند صلاة العشاء كل ليلة نفر منهم». وإنما علقه بصيغة التمريض لإيراده بالمعنى.

وأما حديث ابن عباس، فأسنده في باب «النوم قبل العشاء» برقم (٥٧١).

وأما حديث عائشة، فأسنده باللفظ الأول في باب «فضل العشاء» برقم (٥٦٦) من طريق عقيل، عن الزهري، عن عروة عنها.

وأما اللفظ الثاني وهو «بالعتمة» فأسنده المؤلف في باب «خروج النساء إلى المسجد بالليل» برقم

هذه الترجمة - كما رأيتم - يَقُولُ: بَابُ ذِكْرِ الْعِشَاءِ وَالْعَتَمَةِ، وَمَنْ رَوَاهُ وَاسْعًا؛ يَعْنِي: أَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ تَقُولَ: الْعَتَمَةُ لَصَلَاةِ الْعِشَاءِ، أَوْ تَقُولَ: الْعِشَاءُ. فَالْأَمْرُ فِي هَذَا وَاسِعٌ، وَالنَّهْيُ إِنَّمَا هُوَ عَلَى سَبِيلِ التَّأْدِبِ، وَعَدَمِ مَرَاعَاةِ الْأَعْرَابِ فِي لُغَتِهَا، وَلَيْسَ عَلَى سَبِيلِ التَّحْرِيمِ، وَلَا عَلَى الْكِرَاهَةِ؛ لِأَنَّ تَسْمِيَةَ الْعِشَاءِ بِالْعَتَمَةِ قَدْ وَرَدَ فِي الْأَحَادِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَفِي كَلَامِ الصَّحَابَةِ أَيْضًا.

وَأَمَّا الْاخْتِيَارُ فَكَمَا قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ الْعِشَاءُ؛ لِأَنَّهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ الْعِشَاءُ، وَإِذَا خِيفَ لَبْسٌ فَلْيَقَيِّدْهَا، وَلْيَقُلْ: الْعِشَاءُ الْآخِرَةُ.



ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٦٤ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ سَأَلْتُ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ - وَهِيَ الَّتِي يَدْعُو النَّاسُ الْعَتَمَةَ - ثُمَّ أَنْصَرَفَ فَأَقْبَلَ عَلَيْنَا فَقَالَ: «أَرَأَيْتُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ فَإِنَّ رَأْسَ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ»^(١).

=

(٨٦٤)، مِنْ طَرِيقِ شُعَيْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ جَابِرٍ فَأَسْنَدُهُ فِي بَابِ «وَقْتُ الْعِشَاءِ» بِرَقْمِ (٥٦٥).

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي بَرزَةَ، فَتَقْدِمُ الْكَلَامَ عَلَيْهِ قَبْلَ هَذَا قَرِيبًا وَأَمَّا حَدِيثُ أَنَسٍ، فَأَسْنَدُهُ فِي بَابِ «وَقْتُ الْعِشَاءِ إِلَى اللَّيْلِ» بِرَقْمِ (٥٧٢).

وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَمْرٍ، فَأَسْنَدُهُ فِي الْحَجِّ بِرَقْمِ (١٦٧٣)، وَلَفْظُهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمَزْدَلِفَةِ جَمِيعًا.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ فَأَسْنَدُهُ فِي الْحَجِّ بِرَقْمِ (١٦٧٤)، وَفِي «الْمَغَازِي» بِرَقْمِ (٤٤١٤)، بِلَفْظِ: «جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حُجَّةِ الْوُدَاعِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ».

وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَأَسْنَدُهُ فِي تَقْصِيرِ الصَّلَاةِ، بِرَقْمِ (١١٠٧)، وَسَيَأْتِي الْكَلَامَ عَلَيْهِ. اهـ

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٥٣٧) (٢١٧).

﴿قوله: «أرأيتمكم ليلتكم هذه»؛ يعني: أخبروني عن ليلتكم هذه ماذا يكون بعدها؟ ثم تبين بقوله: «إنه على رأس مائة سنة منها لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد». والذي يؤلّد بعد ذلك يتقوّن قطعاً؛ لأنه لو مات الناس كلهم، ولم يبق أحد في هذه المدة ما صار هناك نسل، فكل من وُلد بعد هذه المقالة يبقى ولو بعد مائة سنة.

وأما من كان موجوداً على وجه الأرض فإنه لن يبقى، والظاهر أن مراد النبي ﷺ بذلك من بني آدم، لا من غيرهم من الجنّ والشیاطين، وما أشبه ذلك، وكذلك بعض الحيوانات التي تعمّر أعماراً طويلة.

ويدلّ لهذا أن الشيطان في الأرض لا شك، ومع ذلك فسوف يبقى إلى يوم القيامة. قال ابن حجر رحمه الله في شرح حديث ابن عمر، عن النبي ﷺ في «فتح الباري» (٢١١/١، ٢١٢) باب السمر في العلم، قال: قوله في آخر حياته، جاء مقيّداً في رواية جابر أن ذلك كان قبل موته ﷺ بشهر.

﴿قوله: «أرأيتمكم»». هو بفتح المثناة؛ لأنها ضمير المخاطب، والكاف ضمير ثانٍ، لا محلّ لها من الإعراب، والهمزة الأولى للاستفهام، والرؤية بمعنى العلم، أو البصر، والمعنى: أعلمتم، أو أبصرتُم ليلتكم، وهي منصوبة على المفعولية، والجواب محذوف، تقديره: قالوا: نعم. قال: فاضبطوها.

وتردّ أرأيتمكم للاستخبار، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَدَابُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٤٠] الآية.

قال الزمخشري: المعنى: أخبروني. ومُتعلّق الاستخبار محذوف، تقديره: من تدعون، ثم بكتهم فقال: ﴿أَعَيَّرَ اللَّهُ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠]. انتهى

وإنما أوردت هذا؛ لأن بعض الناس نقل كلام الزمخشري في الآية إلى هذا الحديث، وفيه نظر؛ لأنه جعل التقدير أخبروني ليلتكم هذه فاحفظوها، وليس ذلك مطابقاً لسياق الآية.

﴿قوله: «فإن رأس»». وللأصيلي: فإن على رأس؛ أي: عند انتهاء مائة سنة.

﴿وقوله: «منها». فيه دليلٌ على أن «من» تكونُ لابتداءِ الغايةِ في الزمانِ؛ كقولِ الكوفيينَ، وقد ردَّ ذلك نحاةُ البصرة، وأولوا ما وردَ من شواهدِهِ؛ كقوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: ١٠٨]. وقولِ أنسٍ: ما زِلْتُ أُحِبُّ الدُّبَاءَ مِنْ يَوْمِئِذٍ. وقوله: مُطِرْنَا مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ.

﴿قوله: «لا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ»؛ أي: الْآنَ موجودًا أَحَدٌ إِذَا ذَاكَ، وقد ثَبَتَ هذا التقديرُ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ مِنْ رِوَايَةِ شُعَيْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، كَمَا سَيَأْتِي فِي الصَّلَاةِ مَعَ بَقِيَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ.

قال ابنُ بَطَّالٍ: إِنَّمَا أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ هَذِهِ الْمُدَّةُ تَخْتَرِمُ الْجِيلَ الَّذِي هُمْ فِيهِ ^(١)، فَوَعَظَهُمْ لِقَصْرِ أَعْمَارِهِمْ، وَأَعْلَمَهُمْ أَنَّ أَعْمَارَهُمْ لَيْسَتْ كَأَعْمَارِ مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الْأُمَمِ؛ لِيَجْتَهِدُوا فِي الْعِبَادَةِ.

وقال النوويُّ: المرادُ أَنْ كُلَّ مَنْ كَانَ تِلْكَ اللَّيْلَةَ عَلَى الْأَرْضِ لَا يَعِيشُ بَعْدَ هَذِهِ اللَّيْلَةِ أَكْثَرَ مِنْ مِائَةِ سَنَةٍ، سِوَاءُ قَلَّ عَمْرُهُ قَبْلَ ذَلِكَ، أَمْ لَا، وَلَيْسَ فِيهِ نَفْيُ حَيَاةِ أَحَدٍ يُؤَلِّدُ بَعْدَ تِلْكَ اللَّيْلَةِ مِائَةَ سَنَةٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

وعلى كُلِّ حَالٍ: قَدْ فَهِمْنَا أَنَّهُ يُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ، بَلْ رَبِّمَا نَقُولُ: إِنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ مَا سِوَى الْإِنْسَانِ، فَالْجَنُّ وَالشَّيَاطِينُ لَا يَدْخُلُونَ فِي الْحَدِيثِ ^(٢).

وَبَقِيَ عَلَيْنَا الدَّجَالُ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» قِصَّةُ الدَّجَالِ، وَأَنَّهُ مَغْلُولٌ، أَوْ مَقِيدٌ، أَوْ مُكَبَّلٌ فِي بَعْضِ الْجُزْرِ الْبَحْرِيَّةِ ^(٣)، وَأَنَّهُ سَيَخْرُجُ، وَالدَّجَالُ مِنْ بَنِي آدَمَ لَا شَكَّ، وَلَكِنْ

(١) يقال: اخْتَرِمَ فُلَانٌ عِنَا إِذَا مَاتَ وَذَهَبَ، وَاخْتَرَمَتْهُ الْمَنِيَّةُ مِنْ بَيْنِ أَصْحَابِهِ: أَخَذَتْهُ مِنْ بَيْنِهِمْ، وَاخْتَرَمَهُمُ الدَّهْرُ وَتَخَرَّمَهُمْ؛ أَي: اقْتَطَعَهُمْ وَاسْتَأْصَلَهُمْ.
«لسان العرب» (خ ر م).

(٢) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: مَا هُوَ وَجْهُ اسْتِثْنَاءِ الشَّيَاطِينِ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ؟
فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ أَمَهَلَهُ اللَّهُ ﷻ إِلَى يَوْمٍ يُبْعَثُونَ.

(٣) رواه مسلم (٢٩٤٢) (١١٩).

هذا الحديث في سياقه شيءٌ من الاضطراب، فهو عندي محلُّ شكٍّ، لكن مَنْ تَبَيَّنَ له صحته سهل عليه أن يُجِيبَ على هذا الحديث، فيقول: إنه دلَّ الدليلُ على أنه مُسْتَشْتَى، فيكونُ تخصيصًا بدليلٍ منفصلٍ.

لكنَّ وقوعَ هذا الحديث - وهو في الصحيحين - بهذا الحصرِ يَدُلُّ أيضًا على توهينِ الحديثِ الذي في «صحيح مسلم»، ولكن مَنْ تَبَيَّنَ له أنه صحيحٌ فلا بدَّ أن يقولَ بمقتضاه، ومَنْ شكَّ فيه فلا يُكَلِّفُ الله نفسًا إلا وسعها. والشاهدُ من هذا الحديث: قوله: ليلةَ صلاةِ العشاء، وهي التي يدْعُوا الناسُ العَتَمَةَ؛ أي: يُسمونها العَتَمَةَ.

لم يتعرَّضْ لحديثِ الجَسَّاسَةِ، وأما الخَضِرُ فلا شكَّ أنه ليس موجودًا، وأنه كغيره من الناس، مات في وقته، وإلا لكان من أصحابِ عيسى، ولاشْتَهَرَ. وأما قولُ هذا القائل: إنه قد تواترت الأخبارُ بأنه جاءَ إلى النبي ﷺ. فهذا من أعجبِ ما يكونُ، وأين هذه الأخبارُ ولو خبرًا واحدًا؟ وأما مجردُ الدعوةِ فكلُّ يَسْتَطِيعُ أن يدَّعي أكبرَ من هذا. قال العينيُّ في «عمدة القاري» (٦٢/٥):

احتجَّ به البخاريُّ ومن قال بقوله على موتِ الخَضِرِ، والجمهورُ على خلافه، وقال السُّهَيْلِيُّ، عن أبي عمر بن عبد البر: قد تواترت الأخبارُ باجتماعِ الخَضِرِ بسيدنا رسولِ الله ﷺ، وهذا يَرُدُّ قولَ مَنْ قال: لو كان حيًّا لاجتمعَ بيننا ﷺ.

وأيضًا عدمُ إتيانه إلى النبي ﷺ ليس مؤثرًا في الحياة ولا غيرها؛ لأننا عهدنا جماعةً آمنوا به، ولم يروْهُ مع الإمكان.

وزعم ابنُ عباسٍ وهبٌ أنَّ الخَضِرَ كان نبيًّا مُرْسَلًا، ومَنْ قال بنبوته أيضًا مقاتلٌ وإسماعيلُ بنُ أبي زيادٍ الشاميُّ.

وقيل: كان وليًّا.

وقال أبو الفرج: والصحيحُ أنه نبيٌّ.

ولا يُعْتَرَضُ على الحديثِ بِعِيسَى؛ لأنه ليس على وجه الأرض ولا بالخضر؛ لأنه في البحر، لا لأنها ليسا بشراً، وكذلك الجوابُ في إبليس.
ويُقالُ: معنى الحديث لا يَبْقَى مِمَّنْ تَرَوْنَهُ وَتَعْرِفُونَهُ، فالحديثُ عامٌّ أريدَ به الخصوصُ، والجوابُ الأوجهُ في هذا أن نقولَ: إنَّ المرادَ مِمَّنْ على ظهر الأرض أُمَّةُ المسلمونَ إِمَّةُ الإجابة، والكفارُ أمةُ دعوة، وعيسى والخضرُ ليسا داخلين في الأمة، والشيطانُ ليس من بني آدم. اهـ



ثم قال البخاري رحمه الله:

٢١- باب وَقْتُ الْعِشَاءِ إِذَا اجْتَمَعَ النَّاسُ أَوْ تَأَخَّرُوا.

٥٦٥- حدثنا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو هُوَ ابْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: سَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: كَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ بِالْهَاجِرَةِ، وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ حَيَّةً، وَالْمَغْرِبَ إِذَا وَجَبَتْ، وَالْعِشَاءَ إِذَا كَثُرَ النَّاسُ عَجَلًا، وَإِذَا قَلُّوا أَخَّرَ، وَالصُّبْحَ بَغْلَسَ^(١).

سؤالهم جابراً رحمه الله ليس لمجرد العلم النظري، ولكنه من أجل العلم العملي؛ يعنني: الذي يلزم به العمل، وهذا هو الواجب على كل مسلم أنه إذا تبيّن له السُّنَّةُ يأخذ بها. وهذا بخلاف ما عليه بعض الناس اليوم فإنك تجده يبحُثُ وَيَبْحَثُ وَيَبْحَثُ، وغاية ما عنده أن يصل إلى معرفة الشيء فقط، وأما العملُ به فإنه يكون قليلاً نسأل الله السلامة.

وفي هذا الحديث: دليلٌ على مُراعاة الناس، وأنه قد يعرِضُ للفاضل ما يجعله مفضولاً، وذلك أن رسول الله ﷺ يحبُّ أن يؤخَّرَ من العشاء، ولكن إذا اجتمع الناس فإنه ﷺ لا يحبُّ أن يحبسَهُم، بل يُقدِّم.

(١) رواه مسلم (٦٤٦) (٢٣٣).

وهل نقول مثل ذلك لو كان الناس الأرفق بهم التأخير لسبب من الأسباب؛ إما مثلاً أمطاراً تهطل بشدة في وقت التعجيل، أو ما أشبه ذلك؟
نقول: نعم؛ لأنه ما دام رسول الله ﷺ يُراعي الناس في التعجيل، فكذلك تكون المراعاة في التأخير، لكن في أشياء تعرض، لا دائماً.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٢٢- باب فضل العشاء.

٥٦٦- حدثنا يحيى بن بكير قال: حدثنا الليث عن عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ: أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً بِالْعِشَاءِ - وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَفْشُوا الْإِسْلَامَ - فَلَمْ يَخْرُجْ، حَتَّى قَالَ عُمَرُ: نَامَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ فَخَرَجَ فَقَالَ لِأَهْلِ الْمَسْجِدِ: «مَا يَنْتَظِرُهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ غَيْرُكُمْ»^(١).

[الحديث ٥٦٦ - ٥٦٩، ٨٦٢، ٨٦٤]

وهذا هو السرُّ في أن عائشة قالت: وذلك قبل أن يفشوا الإسلام؛ لأنه قال: «لا ينتظرها أحد من أهل الأرض غيركم».

وكان المسلمون قليلون في ذلك الوقت، أو أنهم كانوا يُبادرون بصلاة العشاء، ولم يؤخر أحدٌ إلا أنتم.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٥٦٧- حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَأَصْحَابِي الَّذِينَ قَدِمُوا مَعِيَ فِي السَّفِينَةِ نَزُولًا فِي بَقِيعِ بَطْحَانَ^(١) وَالنَّبِيُّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ، فَكَانَ يَتَنَوَّبُ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ كُلَّ لَيْلَةٍ نَفَرًا مِنْهُمْ، فَوَافَقْنَا النَّبِيَّ ﷺ أَنَا وَأَصْحَابِي وَلَهُ بَعْضُ الشُّغْلِ فِي بَعْضِ أَمْرِهِ، فَأَعْتَمَ بِالصَّلَاةِ حَتَّى ابْهَارَ اللَّيْلُ، ثُمَّ خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى بِهِمْ فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ قَالَ لِمَنْ حَضَرَهُ: «عَلَى رِسْلِكُمْ أَبْشَرُوا، إِنَّ مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْكُمْ أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ يُصَلِّي هَذِهِ السَّاعَةَ غَيْرَكُمْ» أَوْ قَالَ: «مَا صَلَّى هَذِهِ السَّاعَةَ أَحَدٌ غَيْرَكُمْ» لَا يَدْرِي أَيَّ الْكَلِمَتَيْنِ قَالَ. قَالَ أَبُو مُوسَى: فَرَجَعْنَا فَفَرَحْنَا بِمَا سَمِعْنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٢).

في هذا الحديث: دليل على أن الأفضل تأخير صلاة العشاء.

وفيه: دليل على أن من نِعِمَّ الله على الإنسان أن يَمُنَّ الله عليه بموافقة الشرع، ولا شك أن هذه هي أفضل نعمة؛ لأن موافقة الشرع فيه غذاء البدن والروح^(٣).
والنعم الأخرى البدنية ليس فيها إلا غذاء البدن فقط، ثم قد تكون خيراً للإنسان، وقد تكون شراً؛ فإن من عباد الله من لو أغناه الله لأفسده الغنى، ومنهم من لو أفقره لأفسده الفقر.

وفي هذا الحديث أيضاً: دليل على فرح الإنسان بنعمة الله عليه، ولا سيما في الأمور الدينية، سواء كانت هذه الأمور الدينية من العبادات، أو من العلوم النافعة، أو غيرها.

(١) قال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٤٨/٢): قوله: فِي بَقِيعِ بَطْحَانَ. بفتح الموحدة من «بقيع»، وضمها من «بطحان». اهـ.

(٢) رواه مسلم (٦٤١) (٢٢٤).

قال ابن الأثير: ابْهَارَ اللَّيْلِ؛ أي: انتصف، وبُهْرَة كل شيء: وسطه. اهـ.
«النهاية» (ب هـ ر).

(٣) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: ما وجه النعمة في انتظار الصحابة للصلاة في هذا الحديث؟
فأجاب رحمه الله: انتظار الصلاة خير ونعمة؛ لأن الإنسان لا يزال في صلاة ما انتظر الصلاة.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٣- باب مَا يُكْرَهُ مِنَ النَّوْمِ قَبْلَ الْعِشَاءِ

٥٦٨- حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَدَّاءُ، عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَ الْعِشَاءِ، وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا ^(١).

إنما كرهه النبي ﷺ النوم قبل صلاة العشاء؛ لأن الإنسان إذا نام فإما أن يستغرق في النوم فلا يقوم، وإما أن يقطع نومه، فيكون في ذلك الغلق ^(٢) والقلق؛ لأن كثيراً من الناس إذا قام قبل أن يشبع من النوم صار معه غلق، وقلق، وربما أرق أيضاً، فلهذا كان النبي ﷺ يكره النوم قبل العشاء.

وقوله: «والحديث بعدها». الحديث؛ يعني: تحدث الناس بعضهم إلى بعض إلا أن العلماء استثنوا حديث الإنسان مع أهله وحديثه مع ضيفه؛ فإنه لا بأس بذلك؛ لأن الحديث مع الأهل فيه مصلحة عظيمة، وهي اتِّلاف الأسرة، وإدخال السرور عليها، وإعطاء النفوس حريتها في مثل هذا الحديث. وأما الضيف فليحقه؛ فإنه لو نزل بك ضيف بعد صلاة العشاء فلا بد من الحديث إليه؛ لأن هذا من إكرامه.

واستثنوا أيضاً السَّهْرَ في مسائل العلم والمناقشة فيها، واستدلوا لذلك بفعل أبي هريرة رضي الله عنه فإنه كان يسهّر في ليله من أجل حفظ أحاديث رسول الله ﷺ. وربما يزداد في هذا أمر رابع، وهو ما إذا كان الحديث في مصالح المسلمين؛ مثل أن

(١) رواه مسلم (٦٤٧) (٢٣٦).

(٢) يقال: غَلِقَ فلانٌ غَلَقًا: ضاق صدره، وقَلَّ صبره.

يقال: إياك والغلق والضجر والقلق. «المعجم الوسيط» (غ ل ق).

يَجْتَمِعَ رؤساءُ الدوائرِ مثلاً لشُغْلِ ما يَنْفَعُ البلدَ، وما أشبه ذلك.

فهذا أيضاً يُسْتَنْتَى من كراهة الحديثِ بعدَ العشاءِ.

والمهمُّ: أن رسولَ الله ﷺ كان يَكْرَهُ الحديثَ بعدَ العشاءِ، ووجهُ ذلك أنه إذا تَحَدَّثَ تَأخَّرَ في النومِ فربما يَقُوتَهُ صلاةُ آخرِ الليلِ، أو يَقُوتَهُ ما هو أعظمُ، وهو صلاةُ الفجرِ في وقتِها، أو مع الجماعةِ، وقد ذَكَرَ الأطباءُ أن النومَ في أولِ الليلِ أَفْضَلُ مِنَ الناحيةِ الصحيحةِ، فَيَقُوتُهُ أيضاً هذا الفضلُ.

لكن لو كان هناك سببٌ؛ مصلحةٌ عامةٌ أو خاصةٌ لا بدَّ منها، فلا بأس^(١).



ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٤- باب النُّومِ قَبْلَ العِشاءِ لِمَنْ غَلِبَ.

٥٦٩- حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ عَنْ سُلَيْمَانَ قَالَ صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْعِشاءِ حَتَّى نَادَاهُ عُمَرُ الصَّلَاةَ، نَامَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ، فَخَرَجَ فَقَالَ: «مَا يَنْتَظِرُهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ غَيْرُكُمْ» قَالَ: وَلَا يُصَلِّي يَوْمَئِذٍ إِلَّا بِالْمَدِينَةِ، وَكَانُوا يُصَلُّونَ فِيمَا بَيْنَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ.

(١) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: في أيام الشتاء يكون الليل طويلاً، وربما تكون عند الإنسان مصالح ليست مُلِحَّةً، وليست ضرورية، فهل نقول: إن من جلس يَقْضِيها في الليل بعد صلاة العشاء يكون قد وقع في أمر مكروه؟

فأجاب رحمه الله: لا نقول هذا؛ لأن هذه مصلحة، وكما ذَكَرْتُ أن طول الليل في الشتاء يُقَوِّتُ على الإنسان أعمال كثيرة، لا يستطيع فعلها في النهار.

ثم إن هذه الكراهة هل هي كراهة شرعية، أو كراهة هي كما كان النبي ﷺ يكره أكل الضَّبِّ وأكل البصل، وما أشبه ذلك؟

الجواب: فيه احتمال، لكن الفقهاء حملوها على الكراهة الشرعية، وقالوا: يكره إلا إذا كان هناك حاجة أو مصلحة.

وجه ذكر هذا الحديث تحت هذه الترجمة واضح حيث قال: نام النساء والصبيان. وهل المراد النساء والصبيان الذين في المسجد، أو الذين في البيوت؟ الجواب: يَحْتَمِلُ المعنيين، فَيَحْتَمِلُ الذين في المسجد إذا كانوا حاضرين، وَيَحْتَمِلُ الذين رَقَدُوا في البيوت قبل أن يَزِجَعَ إليهم أولياؤهم، ومادام يَحْتَمِلُ المعنيين وهو صالح لهما، فإنه يُحْمَلُ على هذا وهذا، ويكون المعنى: رَقَدَ النساء والصبيان الحاضرون، والنساء والصبيان الذين في البيوت.

وقوله: «ولا يُصَلِّي يومئذٍ إلا بالمدينة». هذا كالتبيين لحديث عائشة السابق: وذلك قبل أن يَفْشُو الإسلام^(١).

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ فِي «الفتح» (٥٠ / ٢):

ولا تُصَلَّى -بِالْمُتَنَاءِ الْفَوْقَانِيَّةِ وَفَتْحِ اللَّامِ الْمَشْدُودَةِ-؛ أي: صلاة العشاء، والمراد أنها لا تُصَلَّى بِالْهَيْئَةِ الْمَخْصُوصَةِ -وهي الجماعة- إلا بالمدينة، وبه صَرَّحَ الدَّوْدِيُّ؛ لأن مَنْ كَانَ بِمَكَّةَ مِنَ الْمُسْتَضْعَفِينَ لَمْ يَكُونُوا يُصَلُّونَ إِلَّا سَرًّا، وَأَمَّا غَيْرُ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ مِنَ الْبِلَادِ فَلَمْ يَكُنِ الْإِسْلَامُ دَخَلَهَا.

وقوله: «وكانوا»؛ أي: النبي ﷺ وأصحابه، وفي هذا بيان الوقت المختار لصلاة العشاء؛ بما يُشْعِرُ به السياق من المواظبة على ذلك، وقد وَرَدَ بِصِيغَةِ الْأَمْرِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ النَّسَائِيِّ، مِنْ رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي عَبَّالَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَلَفْظُهُ: ثُمَّ قَالَ: «صَلُّوْهَا فِي مَا بَيْنَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ إِلَى ثَلَاثِ اللَّيْلِ».

وليس بين هذا وبين قوله في حديث أنس: إنه آخر الصلاة إلى نصف الليل معارضة؛ لأن حديث عائشة محمولٌ على الأغلب من عادته ﷺ.

أو يُحْمَلُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ آخِرُ الْوَقْتِ، وَالثَّلْثُ هُوَ الْوَقْتُ الْمَخْتَارُ، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ؛ لِأَنَّ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ: «صَلَاةُ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ

الليل^(١) يدل على هذا، وأن ما بين الثلث إلى النصف، وهو السدس، هو وقت صلاة العشاء المختار، ولو قدم فلا حرج.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥٧٠ - حدثنا محمود، قال: أخبرنا عبد الرزاق، قال: أخبرني ابن جريج، قال: أخبرني نافع، قال: حدثنا عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ شغل عنها ليلة فأخرها حتى رقدنا في المسجد، ثم استيقظنا، ثم رقدنا، ثم استيقظنا، ثم خرج علينا النبي ﷺ ثم قال: «ليس أحد من أهل الأرض يتتظر الصلاة غيركم» وكان ابن عمر لا يبالي أقدمها أم أخرها إذا كان لا يخشى أن يغلبه النوم عن وقتها، وكان يرقد قبلها. قال ابن جريج قلت لعطاء.

٥٧١ - وقال: سمعت ابن عباس يقول: أعتم رسول الله ﷺ ليلة بالعشاء حتى رقد الناس واستيقظوا، وركدوا واستيقظوا، فقام عمر بن الخطاب فقال: الصلاة، قال عطاء: قال ابن عباس: فخرج نبي الله ﷺ - كأنني أنظر إليه الآن - يقطر رأسه ماء، واضعاً يده على رأسه فقال: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يصلوها هكذا»، فاستثبت عطاء كيف وضع النبي ﷺ يده على رأسه كما أنبأ ابن عباس، فبدد لي^(٢) عطاء بين أصابعه شيئاً من تبديد، ثم وضع أطراف أصابعه على قرن الرأس، ثم ضمها يمرها كذلك على الرأس حتى مسّت إبهامه طرف الأذن ممّا يلي الوجه على الصدغ وناحية اللحية، لا يقصر ولا يبطش^(٣) إلا كذلك وقال: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يصلوها هكذا»^(٤).

[الحديث ٥٧١ - طرفه في: ٧٢٣٩].

(١) رواه مسلم (٦١٢) (١٧٢).

(٢) أي: فرق. «الفتح» (٥١/٢).

(٣) أي: لا يبطي، ولا يستعجل. «الفتح» (٥١/٢).

(٤) رواه مسلم (٦٣٩، ٦٤٢، ٢٢٠، ٢٢٥).

قال الحافظ في «الفتح» (٥١/٢): قوله: (قال ابن جريج) هو بالإسناد الذي قبله، وهو محمود، عن عبد الرزاق، عن ابن جريج، ووهم من زعم أنه معلق. اهـ.

في هذا الحديث عدة فوائد أصولية وفقهية.

فمن ذلك: أن بعض أهل العلم استدل بهذا الحديث على أن النوم لا ينقض الوضوء مطلقاً؛ لقوله: رَقَدْنَا، ثم اسْتَيْقَظْنَا، ثم رَقَدْنَا، ثم اسْتَيْقَظْنَا؛ والرُّقَادُ: النوم، وظاهر الحال أنهم لم يَتَوَضَّأُوا.

ومما يدل على هذا القول أيضاً: ما ورد في حديث أنس أنهم كانوا يَنْتَظِرُونَ صَلَاةَ العِشَاءِ حتى تَخْفِقَ رءوسهم، ثم يُصَلُّونَ، ولا يَتَوَضَّأُونَ^(١). ولكن هذه المسألة فيها خلافٌ طويلٌ يَبْلُغُ ثمانية أقوال^(٢).

وأقرب الأقوال عندي أن من نام حتى لا يُحِسَّ بنفسه انتقض وضوؤه، ومن نام، وهو يُحِسُّ بنفسه لو أحدث فإن وضوؤه لا يَنْتَقِضُ، حتى لو رَقَدَ، أو اضْطَجَعَ؛ لأن العبرة بالعقل، فمتى كان يَعْقِلُ لو أحدث فإنه لا يَنْتَقِضُ وضوؤه، ومتى كان لا يَعْقِلُ إذا أحدث انتقض وضوؤه.

ومن فوائد هذا الحديث: فضل تأخير صلاة العِشَاءِ؛ لقوله: «ليس أحدٌ من أهل الأرض يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ غيرُكم».

ومنها: أنه إذا كان يَخْشَى أن يَغْلِبَهُ النومُ فإن الأفضل أن يُقَدِّمَهَا.

ومنها: -وهي من الأصول- أنه قد يَعْرِضُ للمفْضُولِ ما يجعله أفضلَ مِنَ الفاضل، فالفاضلُ هنا هو تأخيرُ صلاةِ العِشَاءِ، والمفْضُولُ هو تقديمُها. لكن إذا خَشِيَ الإنسان على نفسه النعاسَ، وأن يَنَامَ، ولا يقومَ فإنه يقدِّمها.

وهذه قاعدةٌ مُضْطَرِدَّةٌ عند أهل العلم؛ أنه قد يَعْرِضُ للمفْضُولِ ما يجعله أفضلَ. ومن ذلك: أفعالُ الرسول ﷺ، كان يَأْمُرُ وَيَحُثُّ على اتباعِ الجنائزِ مثلاً، ثم

(١) رواه مسلم (٣٧٦) (١٢٥).

(٢) انظر هذه الأقوال في: «المجموع» (١٨/٢)، «روضة الطالبين» (٧٤/١)، «المغني» (١١٣/١)،

«مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٢٢٨/٢١)، «المبدع» (١٥٩/١)، «الإنصاف» (١٩٩/١)،

«كشف القناع» (١٤٩/١).

تَمْرُ بِهِ الْجَنَازَةُ، وَهُوَ فِي قَوْمِهِ يُحَدِّثُهُمْ، وَلَا يَقُومُ مَعَهَا؛ لِأَنَّهُ يَعْزِضُ لِلْمَفْضُولِ مَا يَجْعَلُهُ أَفْضَلَ، فَقَدْ يَكُونُ بَقَاؤُهُ مَعَ قَوْمِهِ يُحَدِّثُهُمْ، فَيَنْفَعُهُمْ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَتَّبِعَ الْجَنَازَةَ. وَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّ قَوْمًا أَتَوْا إِلَيْهِ، فَأَلْهَوْهُ، أَوْ سَغَلُوهُ عَنْ رَاتِبَةِ الظَّهْرِ، فَقَضَاهَا بَعْدَ الْعَصْرِ^(١). فَالْمَهْمُ: أَنَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ قَاعِدَةٌ نَافِعَةٌ، وَهِيَ: أَنَّهُ قَدْ يَعْزِضُ لِلْمَفْضُولِ مَا يَجْعَلُهُ أَفْضَلَ مِنَ الْفَاضِلِ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يُتَبَّهَ الْإِمَامُ عَلَى تَأْخِيرِهِ الصَّلَاةَ؛ لِأَنَّ عَمَرَ نَبِّهِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يُعَنَّفْهُ، وَلَمْ يَقُلْ: أَنَا أَفْصَحُ وَأَعْلَمُ، بَلْ خَرَجَ ﷺ، وَصَلَّى بِأَصْحَابِهِ. وَمِنْهَا: شَفَقَةُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أُمَّتِهِ وَرَحْمَتُهُ بِهِمْ؛ لِقَوْلِهِ: «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ». وَمِنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يُصْدِرُ الْأَحْكَامَ بَدُونِ وَحْيٍ؛ لِقَوْلِهِ: «لَأَمْرَتُهُمْ». وَلَمْ يَقُلْ: لِأَمْرِي رَبِّي أَنْ أَمُرَهُمْ، وَهُوَ كَذَلِكَ، لَكِنَّهُ ﷺ إِذَا أَصْدَرَ الْأَحْكَامَ، وَأَقْرَهَ اللَّهُ عَلَيْهَا صَارَ كَأَنَّهُ وَحْيٌ مِنَ اللَّهِ، وَلِهَذَا قُلْنَا: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا عَلِمَ بِالشَّيْءِ، وَأَقْرَهَ صَارَ مِنْ سُنَّتِهِ. فَأِقْرَأُ اللَّهَ نَبِيَّهِ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْعِبَادَاتِ الَّتِي يُشَرِّعُهَا لِلأُمَّةِ كَأَنَّهُ وَحْيٌ، وَمِنْ هُنَا نَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [البقرة: ٤٤]. لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ مَا قَالَهُ الرَّسُولُ ﷺ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ الْقُرْآنُ، كَمَا اخْتَارَ ذَلِكَ إِمَامُ الْمُفَسِّرِينَ ابْنُ جَرِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٢).

فَيَكُونُ قَوْلُهُ: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ [الشورى: ٢]، «إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى» [البقرة: ٣-٤]. يَعْنِي بِهِ: أَنَّ الرَّسُولَ لَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى، وَلَكِنَّهُ يَنْطِقُ بِمَا أَوْحِيَ إِلَيْهِ ﷺ. وَمِنْهَا: - وَهِيَ فَائِدَةٌ أَصُولِيَّةٌ -: أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَمْرِ الْوَجُوبُ؛ لِقَوْلِهِ: «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ لِأَمْرَتِهِمْ». وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْأَصْلُ فِي الْأَمْرِ الْوَجُوبُ لَمَا كَانَ بِهِ مَشَقَّةٌ، وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّ مَا لَا يُلْزَمُ بِهِ الْإِنْسَانُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ فِيهِ مَشَقَّةٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ شَاءَ فَعَلَهُ، وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَفْعَلْهُ.

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٣٧٠)، وَمُسْلِمٌ (٨٣٤) (٢٩٧).

(٢) «تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ» (٤٢ / ٢٧).

وهذا هو أحد الأدلة الدالة على أن الأصل في الأمر الوجوب؛ أعني: أمر الله ورسوله، وللعلماء في ذلك مذاهب^(١)؛ منها:

١- أن الأصل في الأمر الاستحباب دون الوجوب، قالوا: لأنه إذا أمر به تعيّن مشروعيته، والأصل براءة الذمة، وعدم التأثم بالترك، وكم من أوامر كثيرة أجمع العلماء على أنها ليست للوجوب^(٢).

ومنهم من قال: بل الأصل في الأمر الوجوب لأدلة منها هذا الحديث وأمثاله، ومنها قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النحل: ٦٣]. ومنهم من فصل وقال: إن كان من العبادات فالأصل الوجوب؛ لأن كل ما أمر به الرسول ﷺ من العبادات فهو كالتفصيل لمجمل قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الشورى: ٥٦].

وما كان من باب الآداب فإنه للاستحباب؛ لأنه غايته أن يراد من الفاعل فعل ما يُجمله ويُزيّنه، واجتناب ما يدنّسه ويُسِيئُهُ، وهذه تتعلق بالمروءة.

وهذا كله ما لم يوجد قرائن تدل على أنه للوجوب، أو على أنه للاستحباب، فإن وُجدت قرائن تدل على أنه للوجوب كان للوجوب، ولا إشكال، وإن وُجدت قرائن تدل على أنه للاستحباب كان للاستحباب ولا إشكال، لكن الخلاف فيما إذا جاء الأمر مجرداً عن قرينة.

(١) انظر: «المسودة في أصول الفقه» لابن تيمية (ص ٥)، و«الإحكام» لابن حزم (٣/ ٢٦٣)، و«شرح مسلم الثبوت» (١/ ٣٧٣، ٣٧٤)، و«إرشاد الفحول» (ص ٩٥)، و«التلويح» (ص ١٥٣، ١٥٤)، و«كشف الأسرار» (١/ ١٠٦)، وما بعدها، و«حاشية الإزميري والأمدى» (٢/ ٢٠٧ - ٢١٢)، وما بعدها، و«شرح المنار» (ص ١٢٣)، وما بعدها، و«المذكرة» (ص ٢٢٩، ٢٣٠).

(٢) ومن ذلك على سبيل المثال: الاستئثار ثلاثاً عند الاستيقاظ من نوم الليل فقد أمر النبي ﷺ به، كما روى ذلك البخاري ومسلم، من حديث أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «إذا استيقظ أحدكم من منامه فليستثر ثلاث مرات فإن الشيطان يبيت على خياشيمه».

ومع ورود الأمر بذلك فقد حكى الشوكاني رحمه الله في «نيل الأوطار» (١/ ١٧٦) اتفاق أهل العلم على عدم وجوب الاستئثار عند الاستيقاظ.

ومن القرائن أن يَكُونَ المرادُ بيانَ صفةٍ كما مرَّ علينا في الصلاة على النبي ﷺ: هل تَجِبُ في الصلاة، أو لا تَجِبُ؟

وقلنا: إن للعلماء في ذلك ثلاثة أقوال، والذين قالوا بَعْدَ الوجوبِ قالوا: لأن الرسول ﷺ إنما سُئِلَ عن الكيفية، لا عن أصل الصلاة، فلقد قال له الصحابة: كيف نُصَلِّي؟ فقال: «قولوا كذا وكذا»^(١).

ومن فوائد هذا الحديث: أنه لا حياءَ في ما أُبِيحَ للعبيد؛ فإن خروجَ الرسول ﷺ، ورأسه يَقْطُرُ^(٢) يَغْلِبُ على الظنِّ أنه كان عن جماع، فلا حرجَ على الإنسان أن يَخْرُجَ إلى أصحابه، وعليه أثرُ الغُسلِ من الجنابة؛ لأن هذا أمرٌ مباحٌ، والشيء الذي أباحه الله لا حرجَ فيه.

لكن هل تَقُولُونَ: إنه يُسْتَحَبُّ إذا كان عليه جنابةٌ أن يَخْرُجَ، وعليه أثرُ الجنابة؛ حتى يُحِثَّ إخوانه على أن يَفْعَلُوا مثله، لأن هذا الفعلَ صدقةٌ، فقد قال النبي ﷺ: «وفي بُضْعٍ أحَدِكُمْ صدقةٌ». قالوا: أيأتي أحدنا شهوته، ويَكُونُ له فيها أجرٌ؟ قال: «نعم؛ أَرَأَيْتُمْ لو وَضَعَهَا في الحرامِ، أكان عليه وِزْرٌ، فإذا وَضَعَهَا في الحلالِ كان له أجرٌ»^(٣). هذا محلُّ نظرٍ.

(١) رواه البخاري (٣٣٦٩)، ومسلم (٤٠٧) (٦٩).

(٢) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللهُ: ألا يكون في كون رأس النبي ﷺ كان يَقْطُرُ، وهو خارج إلى الصلاة، دليل على أنه صَلَّى حاسر الرأس؟

فأجاب رَحِمَهُ اللهُ: لا؛ لاحتمال أن تكون العمامة معه، ويلبسها بعد ذلك.

وسئل أيضًا رَحِمَهُ اللهُ: عن أن بعض المذاهب الفقهية توجب تغطية الرأس في الصلاة؟

فأجاب رَحِمَهُ اللهُ: لا أرى لهم دليلاً في ذلك، ولكن قوله تعالى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ﴾ [الأعراف: ٣١]. يقتضي أنه إذا كان في بلد من عاداتهم أن يستروا الرؤوس بالطواقي، أو الغتر، أو العمام أن يفعل؛ لأنه من كمال الزينة وتامها. اهـ.

وانظر: «الشرح الممتع» (٢/ ١٤٥، ١٤٦).

(٣) رواه مسلم (١٠٠٦) (٥٣).

ومن فوائد هذا الحديث: حرصُ السلفِ الصالحِ على معرفةِ أحوالِ الرسولِ ﷺ حتى غيرِ التبعية، وجهه: أن ابنَ جُرَيْجٍ اسْتَبْتَّ عطاءَ كيف وَضَعَ النبيُّ ﷺ يده على رأسه؟ قال ابنُ حجرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ٥٠، ٥١):
 ﴿قوله: «حدَّثنا محمودٌ». هو ابنُ غيلانَ.

﴿قوله: «شُغِلَ عنها ليلة، فأخرها». هذا التأخيرُ مُغَايِرٌ للتأخيرِ المذكورِ في حديثِ جابرٍ وغيره المقيّد بتأخيرِ اجتماعِ المصلّين، وسيأقفه يُشْعِرُ بأنَّ ذلك لم يكن من عادته.
 ﴿قوله: «حتى رقدنا في المسجد». استدلَّ به مَنْ ذهب إلى أن النومَ لا يَنْقُضُ الوضوءَ، ولا دلالةَ فيه؛ لاحتمالِ أن يكونَ الراقِدُ من النومِ كان قاعداً متمكناً، أو لاحتمالِ أن يكونَ مضطجعاً، لكنّه توضأ، وإن لم يُنْقَلْ اكتفاءً بما عُرِفَ من أنهم لا يُصَلُّونَ على غيرِ وضوءٍ.

﴿قوله: «وكان». أي: ابنُ عمرَ يَرَقُدُ قبلها.
 ﴿قوله: «فقام عمرُ، فقال: الصلاة». زاد في التَّمْنِي: رقدَ النساءُ والصبيانُ. وهو مطابقٌ لحديثِ عائشةَ الماضي.

﴿قوله: «واضعاً يده على رأسه». كذا للأكثرِ، وللْكُشْمِيهَنِيِّ: على رأسي. وهو وهمٌ لما ذكرَ بعده من هيئَةِ عَصْرِهِ ﷺ شعرَه من الماءِ، وكأنه كان اغتَسَلَ قبلَ أن يَخْرُجَ.
 ﴿قوله: «فاستبْتَّ». هو مَقُولُ ابنِ جُرَيْجٍ، وعطاءٌ: هو: ابنُ أَبِي رَبَاحٍ، وهم من زعمَ أنه ابنُ يَسَارٍ.

﴿قوله: «فبدد»؛ أي: فرق، وفَرَنُ الرأسِ جانبُهُ.

﴿قوله: «ثم ضَمَّها». كذا له بالضادِ المعجمةِ والميمِ، ولمسلمٍ: وصَبَّها بالمهملةِ والموحَّدةِ، وصَوَّبَه عياضٌ، قال: لأنه يَصِفُ عَصْرَ الماءِ من الشعرِ باليدِ. قلتُ: وروايةُ البخاريِّ مُوجِهةٌ؛ لأنَّ ضَمَّ اليدِ صفةُ العاصِرِ.

﴿قوله: «حتى مسَّتْ إبهامُهُ». كذا بالإفرادِ للْكُشْمِيهَنِيِّ، ولغيره: إبهاميه، وهو منصوبٌ بالمفعوليةِ، وفاعله طَرَفُ الأذنِ، وعلى هذا فهو مرفوعٌ، وعلى الروايةِ الأولى

«طرف» منصوبٌ، وفاعله إبهامه، وهو مرفوعٌ، ويُؤيِّدُ روايةَ الأكثرِ روايةَ حجاج، عن ابنِ جُرَيْجٍ، عندَ النَّسَائِيِّ وأبي نُعَيْمٍ: حتى مَسَّتْ إبهاماه طرفَ الأذنِ.
 ﴿قَوْلُهُ: «لَا يُقْصَرُ، وَلَا يَبْطِشُ»؛ أَي: لَا يُبْطِئُ، وَلَا يَسْتَعْجِلُ. وَيُقْصَرُ بِالْقَافِ لِلْأَكْثَرِ، وَوَقَعَ عِنْدَ الْكُشْمِيهَنِيِّ: لَا يَعْصِرُ. بِالْعَيْنِ، وَالْأَوَّلَى أَصُوبٌ.
 ﴿قَوْلُهُ: «لَا مَرْتَهُمُ أَنْ يُصَلُّوْهَا». كَذَا بَيَّنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابِ التَّمَنِّيِّ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ، مِنْ رِوَايَةِ سَفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ وَغَيْرِهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَلْوَقْتُ، لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي».

فائدة: وَقَعَ فِي الطَّبْرَانِيِّ، مِنْ طَرِيقِ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِمَعْنَاهُ، قَالَ: وَذَهَبَ النَّاسُ إِلَى عَثْمَانَ بْنِ مَطْعُونٍ فِي سِتَّةِ عَشَرَ رَجُلًا، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَا صَلَّيَ هَذِهِ الصَّلَاةَ أُمَّةٌ قَبْلَكُمْ».



ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٥- بَابُ وَقْتِ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ.

وَقَالَ أَبُو بَرَزَةَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَحِبُّ تَأْخِيرَهَا ^(١).

٥٧٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ الْمُحَارِبِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أَخَّرَ النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةَ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ، ثُمَّ صَلَّيَ، ثُمَّ قَالَ: «قَدْ صَلَّيَ النَّاسُ وَنَامُوا، أَمَا إِنَّكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا أَنْتُمْ بِمُؤْمَرِهَا» ^(٢).
 وَزَادَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا يَقُولُ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ خَاتِمِهِ لَيْلَتَيْهِ ^(٣).

(١) علقه البخاري رحمه الله هنا بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٢/ ٥١)، وقد تقدم وصله له في باب «وقت

العصر» حديث رقم (٥٤٧).

انظر: «التعليق» (٢/ ٢٦٠).

(٢) رواه مسلم (٦٤٠) (٢٢٢).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٢/ ٥٢):

❦ قوله: «بَابُ وَقْتِ الْعِشَاءِ إِلَى نَصْفِ اللَّيْلِ». وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِ أَنَسٍ أَخْرِ النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةَ الْعِشَاءِ إِلَى نَصْفِ اللَّيْلِ؛ يَغْنِي: إِلَى قُرْبِهِ؛ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ أَنَّهُ قَالَ: «وَوَقْتُ الْعِشَاءِ إِلَى نَصْفِ اللَّيْلِ»^(١).

وَقَدْ قَالَ أَهْلُ الْبَلَاغَةِ وَأَهْلُ اللَّغَةِ أَيْضًا: انْتِهَاءُ الْغَايَةِ غَيْرُ دَاخِلٍ، فَلَا يَكُونُ النِّصْفُ دَاخِلًا فِي الْوَقْتِ، وَلِهَذَا جَزَمَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِأَنَ وَقْتِ الْعِشَاءِ إِلَى نَصْفِ اللَّيْلِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ؛ أَنَّ وَقْتِ الْعِشَاءِ يَنْتَهِي بِنِصْفِ اللَّيْلِ.

وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ وَقْتِ الْعِشَاءِ يَنْتَهِي بِنِصْفِ اللَّيْلِ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ وَصَرِيحُ السُّنَنِ: أَمَّا ظَاهِرُ الْقُرْآنِ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ [الزُّمَرُ: ٧٨]. فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أَوْقَاتٍ مُتَّصِلٌ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ.

❦ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾؛ أَي: عِنْدَ دُلُوكِ الشَّمْسِ، وَلَنَا أَنَّ نَجْعَلَ اللَّامَ لِلتَّلْعِيلِ، فَيَكُونُ فِيهِ بَيَانُ أَنَّ الْوَقْتَ سَبَبٌ لِلصَّلَاةِ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ الْوَقْتَ سَبَبٌ وَشَرْطٌ، وَدُلُوكُ الشَّمْسِ هُوَ زَوَالُهَا.

❦ وَقَوْلُهُ: ﴿إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾؛ غَسَقُ اللَّيْلِ هُوَ مُنْتَهَى ظِلْمَتِهِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ فِي نِصْفِهِ؛ لِأَنَّ مُنْتَصَفَ اللَّيْلِ أَعْبَدُ مَا تَكُونُ الشَّمْسُ عَنْ سَطْحِ الْأَرْضِ.

إِذَا: مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ أَرْبَعَةُ أَوْقَاتٍ مُتَوَالِيَةٍ، فَإِذَا خَرَجَ وَقْتُ الظُّهْرِ دَخَلَ وَقْتُ الْعَصْرِ، وَإِذَا خَرَجَ وَقْتُ الْعَصْرِ دَخَلَ وَقْتُ الْمَغْرِبِ، وَإِذَا خَرَجَ وَقْتُ الْمَغْرِبِ دَخَلَ وَقْتُ الْعِشَاءِ، وَيَنْتَهِي بِنِصْفِ اللَّيْلِ.

=

قوله: (وزاد ابن أبي مريم) يَغْنِي: سعيد بن الحكم المصري، ومراده بهذا التعليق بيان سماع حميد للحديث من أنس، قوله: (كأنني أنظر... إلخ) الجملة في موضع المفعول لقوله: (زاد)، وقد وقع لنا هذا التعليق موصولاً عالياً من طريق أبي طاهر المخلص في الجزء الأول من فوائده قال: حدثنا البغوي، حدثنا أحمد بن منصور، حدثنا ابن أبي مريم بسنده وأوله «سئل أنس: هل اتخذ النبي ﷺ خاتماً؟ قال: نعم، آخر العشاء فذكره، وفي آخره «وكأنني أنظر إلى ويبص خاتمه ليلتد».

الويبص بالموحدة والصاد المهملة: البريق. اهـ

(١) تقدم تخريجه من حديث عبد الله بن عمرو.

ثم قال تعالى: ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ﴾ ؛ ففصل الفجر عما سبق.

وأما دلالة السُّنة على أنَّ وقتَ العشاءِ ينتهي بنصفِ الليلِ فهي صريحةٌ في ذلك، كما في حديثِ جبريلَ وتعليمه النبي ﷺ الأوقات^(١) وفي حديثِ عبدِ الله بنِ عمرو بنِ العاصِ في صحيحِ مسلمٍ، فهو صريحٌ في أنَّ وقتَ العشاءِ إلى نصفِ الليلِ^(٢). والعجبُ أن جمهورَ العلماءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ يَرَوْنَ أن وقتَ العشاءِ يمتدُّ إلى طلوعِ الفجرِ^(٣). وَيَسْتَدِلُّ بعضهم بقولِ النبي ﷺ: «ليس في النومِ تفريطٌ، إنما التفريطُ على مَنْ أَّخَّرَ صلاةً حتى يَدْخُلَ وقتُ التي تليها»^(٤).

ولكن هذا ليس فيه دليلٌ، ووجهه أن العلماءَ مُجْمِعُونَ على أن الفجرَ لا يَتَّصِلُ وقتُها بصلاةِ الظهرِ.

فإذا قالوا: إِنَّ هذا خرج بالإجماع.

قلنا: وأين الدليلُ من السُّنةِ على أن وقتَ العشاءِ لا يَنْتَهِي إلا بطلوعِ الفجرِ؟ فإنه ليس هناك دليلٌ أبداً.

وَيَنْبِئُني على ذلك: لو أن امرأةً طَهَّرَتْ من الحَيْضِ بعدَ منتصفِ الليلِ فهل يَلْزَمُها أن تَقْضِيَ صلاةَ العشاءِ؟

الجوابُ: على قولِ الجمهورِ يَلْزَمُها، وعلى القولِ الراجحِ الذي رَجَّحْنَاهُ لا يَلْزَمُها، ونحن نَسْتَطِيعُ أَيَّ واحدٍ يَأْتِي لنا بدليلٍ على أن وقتَ العشاءِ يمتدُّ إلى طلوعِ الفجرِ، والقولُ ما قاله اللهُ ورسولُهُ، قال تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ لِلَّهِ﴾ [النساء: ٤٠].

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) انظر: «المحرر في الفقه» (٢٨/١)، و«كشاف القناع» (٢٥٤/١)، (٢٧/٢-٢٩)، و«المجموع» (٣٨-٤٥).

(٤) رواه مسلم (٦٨١) (٣١١).

فإن قال قائل: يلزمكم أن تقولوا بأن وقت العصر إلى اصفرار الشمس كما في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص: «وقت العصر ما لم تصفر الشمس»^(١) أو كما في حديث جبريل «إلى أن يصير ظل كل شيء مثليه»^(٢)؟

قلنا: نعم، يلزمنا أن نقول بهذا، ولكن إذا جاءت السنة بامتداد وقت العصر إلى الغروب انفككتنا من هذا الالتزام، والسنة هي قول الرسول ﷺ: «من أدرك سجدة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر»^(٣)، والسجدة هي الركعة.

فهنا قد بينت السنة أن من أدرك ركعة من العصر قبل غروب الشمس فقد أدرك العصر. إذاً: فوقت العصر يمتد إلى غروب الشمس، ويكون ما بين غروب الشمس واصفرارها وقت ضرورة؛ يعني: لا يجوز أن يؤخر الصلاة إليه، لكن لو أخرها قلنا إليه: صلّ وصلاتك في وقتها، بخلاف من أخر الصلاة حتى خرج وقتها فإننا لا نقول له: صلّ. إذا كان لغير عذر؛ لأننا لو أمرناه أن يصلي لأمرناه عبثاً؛ إذ إن صلاته بعد خروج الوقت بدون عذر غير مقبولة؛ لقول النبي ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»^(٤).

فمن ادعى أنها تقبل بعد خروج وقتها بلا عذر فإنه لا بد أن يأتي لنا بدليل على خروج ذلك من قوله ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد». وهل من صلي الصلاة بعد خروج وقتها بلا عذر يكون قد فعل ما عليه أمر الله ورسوله؟ الجواب: لا، إذا فهو مردود.

فإذا قلنا: أفعل. فقد أمرناه بما هو عبث، ولا فائدة منه.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) رواه أحمد في مسنده (٣٣٣/١) (٣٠٨١)، وأبو داود (٣٩٣)، والترمذي (١٤٩).

وقال الشيخ الألباني رحمه الله في تعليقه على سنن أبي داود: حسن صحيح.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) رواه مسلم (١٧١٨) (١٨).

فإن قال قائل: أليس النبي ﷺ قال: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»^(١)؟ قلنا: بلى، قال ذلك.

فَيَقُولُ: إِذَا كَانَ الْمَعْذُورُ يُؤْمَرُ بِالْقَضَاءِ فَغَيْرُ الْمَعْذُورِ مِنْ بَابِ أَوَّلَى أَنْ يُؤْمَرَ. نَقُولُ: مَنْ قَالَ هَذَا؟ فَالْمَعْذُورُ إِنَّمَا يُؤْمَرُ بِالْقَضَاءِ؛ لِأَن تَأْخِيرَهُ إِيَّاهَا عَنْ وَقْتِهَا لَعَذْرٍ، وَأَمَّا مَنْ لَيْسَ لَهُ عَذْرٌ فَتَأْخِيرُهُ إِنَّمَا إِيَّاهَا عَنْ وَقْتِهَا لِغَيْرِ عَذْرٍ فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ نَقِيسَ غَيْرَ الْمَعْذُورِ عَلَى الْمَعْذُورِ، وَهَذَا أَمْرٌ وَاضِحٌ. وَهَكَذَا يُقَالُ فِي كُلِّ عِبَادَةٍ مُؤَقَّتَةٍ؛ أَنَّهُ إِذَا أَخْرَجَهَا الْإِنْسَانُ عَنْ وَقْتِهَا عَمْدًا فَإِنَّهُ لَا يَنْفَعُهُ الْقَضَاءُ، وَمِنْ ذَلِكَ: الصَّوْمُ. فَلَوْ أَنَّ الْإِنْسَانَ تَرَكَ صَوْمَ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ عَمْدًا فَإِنَّهُ لَا يُؤْمَرُ بِالْقَضَاءِ، وَلَا يَنْفَعُهُ الْقَضَاءُ.

وَالْخِلَاصَةُ: أَنَّ الْقَوْلَ الرَّاجِحَ أَنَّ وَقْتَ الْعِشَاءِ يَنْتَهِي بِنِصْفِ اللَّيْلِ، فَلَوْ أَنَّ الْمَرْأَةَ الْحَائِضَ طَهَّرَتْ قَبْلَ مُتَنَصِفِ اللَّيْلِ بِرَبْعِ سَاعَةٍ فَإِنَّهَا تَلْزِمُهَا الْعِشَاءُ؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ قَدْ أَدْرَكَتْ رَكْعَةً^(٢)، وَلَكِنْ هَلْ تَلْزِمُهَا الْمَغْرِبُ؟

فِي هَذَا خِلَافٌ^(٣)، وَالْقَوْلُ الرَّاجِحُ أَنَّهَا لَا تَلْزِمُهَا الْمَغْرِبُ، وَكَذَلِكَ لَوْ طَهَّرَتْ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ فَإِنَّ الْقَوْلَ الرَّاجِحَ أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهَا إِلَّا صَلَاةُ الْعَصْرِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَى لَمْ تُطَالَبْ بِهَا حَيْثُ أَتَتْ عَلَيْهَا، وَهِيَ فِيهَا الْمَانِعُ، وَلِقَوْلِ الرَّسُولِ: «مَنْ أَدْرَكَ سَجْدَةً مِنَ الْعَصْرِ - أَوْ قَالَ: رَكْعَةً -، فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ»^(٤) وَلَمْ يَقُلْ: وَعَلَيْهِ قَضَاءُ الظُّهْرِ، بَلْ سَكَتَ.

(١) رواه مسلم (٦٨٤) (٣١٥).

(٢) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: قولكم: إن المرأة لو طهرت وأدركت ركعة من الصلاة تكون قد أدركت الصلاة، فهل المراد ركعة كاملة، أم بمجرد اعتدالها من الركوع؟ فأجاب رحمه الله: الظاهر أنه بمقدار ركعة؛ لعموم قوله ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ». وهذا أحوط أيضًا.

(٣) انظر: «المغني» (٢/٤٧، ٤٨)، و«شرح العمدة» (٤/٢٣٠)، و«المبدع» (١/٣٥٤).

(٤) تقدم تخريجه.

ولأنها لو حَاضَتْ بعدَ زوالِ الشمسِ بنصفِ ساعةٍ لَزِمَتْهَا الظهْرُ، ولم تَلْزَمْهَا العصرُ فأَيُّ فرقٍ، وكيف يَقُولُونَ تَلْزَمُهَا الظهْرُ؛ لأنها تُجْمَعُ مع العصرِ عندَ الضرورةِ، ولا يَقُولُونَ: تَلْزَمُهَا العصرُ في ما إذا حَاضَتْ في وقتِ الظهْرِ؛ لأنها تُجْمَعُ مع الظهْرِ للضرورةِ؟
على أن بعضَ العلماءِ يرى في ما إذا حَاضَتْ المرأةُ في أثناءِ الوقتِ - أنه لا قضاءَ عليها إلا إذا لم يَبْقَ من الوقتِ إلا مقدارُ الصلاةِ؛ فإنَّ عليها القضاءَ، وعلَّلوا ذلك بأنها قبلَ ذلك في سَعَةٍ، ولا يَلْزَمُهَا أن تُصَلِّيَ الصلاةَ، فالوقتُ في حقِّها مُوسَّعٌ حتى يَضِيقَ عن فعلِ الصلاةِ، فإذا ضَاقَ عن وقتِ الصلاةِ صارَ مُضَيِّقًا، ولكن ما دامت في سَعَةٍ فإننا لا نَلْزِمُهَا أن تُقْضِيَ الصلاةَ^(١).

ولعلَّ هذا هو ظاهرُ فعلِ نساءِ الصحابةِ؛ لأن كثيرًا من النساءِ كُنَّ يَحْضُنَ بعدَ دخولِ الوقتِ، ولم يُنْقَلْ أنهنَّ كُنَّ يَفْضِضْنَ، لكن إذا تَضَاقَ الوقتُ قلنا: الآن هي غيرُ معذورةٍ، وغيرُ مُوسَّعٍ لها فعلُها القضاءَ.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٦- بابُ فضلِ صلاةِ الفجرِ.

٥٧٣- حدثنا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا قَيْسٌ، قَالَ لِي جَرِيرُ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ نَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ فَقَالَ: «أَمَّا إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرُونَ هَذَا، لَا تَضَامُونَ - أَوْ لَا تَضَاهُونَ - فِي رُؤْيَيْهِ، فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تَغْلَبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا فَافْعَلُوا» ثُمَّ قَالَ: «وَسَيَحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا» [طه: ١٣٠]^(١).

(١) وهذا هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، قال رحمه الله في «الاختيارات»: ومن دخل عليه الوقت،

ثم طرأ عليه مانع من جنون أو حيض فلا قضاء عليه إلا أن يتضائق الوقت عن فعلها، ثم يوجد

المانع، وهو قول مالك وزفر، ورواه زفر عن أبي حنيفة. اهـ

(٢) رواه مسلم (٦٣٣) (٢١١).

هذا الحديثُ سبقَ الكلامُ عليه، وعلى ما يَحْمِلُهُ من مسائل العقيدة، وسبقَ بيانُ أن رؤيةَ الله ﷻ ثابتةٌ بالقرآن والسنة وإجماعِ الصحابةِ رضي الله عنهم^(١) وسبقَ لنا أيضًا أن أفضّل الصلاتين هي صلاةُ العصر^(٢).



ثم قال البخاري رحمه الله:

٥٧٤- حدثنا هُذبة بن خالد، قال: حدثنا همام حدثني أبو جمرة، عن أبي بكر بن أبي موسى، عن أبيه أن رسولَ الله ﷺ قال: «من صلى البردَين دخل الجنة»^(٣).
وقال ابنُ رجاءٍ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ أَبِي جَمْرَةَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ أَخْبَرَهُ بِهِذَا^(٤).

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا حَبَّانُ^(٥)، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا أَبُو جَمْرَةَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ... مِثْلُهُ.

وقوله: مَنْ صَلَّى الْبَرْدَيْنِ دَخَلَ الْجَنَّةَ. الْبَرْدَانِ: الْفَجْرُ وَالْعَصْرُ؛ لِأَنَّ الْفَجْرَ أَبْرَدُ مَا يَكُونُ لَيْلًا، وَالْعَصْرُ أَبْرَدُ مَا يَكُونُ نَهَارًا، وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ يَشْمَلُ مَنْ صَلَّاهُمَا فِي جَمَاعَةٍ، أَوْ فِي غَيْرِ جَمَاعَةٍ، لَكِنَّ النُّصُوصَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا بَدَأَ أَنْ يُصَلِّيَهُمَا جَمَاعَةً مَنْ خُوِطِبَ بِذَلِكَ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَقَدْ انْتَقَصَهُمَا.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) رواه مسلم (٦٣٥) (٢١٥).

(٤) علقه البخاري رحمه الله بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٥٢/٢)، وقد وصل هذا التعليق محمد بن يحيى الذهلي، قال: حدثنا عبد الله بن رجاء.

«فتح الباري» (٥٣/٢)، وانظر: «التعليق» (٢/٢٦١، ٢٦٢).

(٥) بفتح الحاء المهملة. «الفتح» (٥٣/٢).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٢٧- باب وَفَتِ الْفَجْرِ.

٥٧٥- حدثنا عمرو بن عاصم قال: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ حَدَّثَهُ أَنَّهُمْ تَسَحَّرُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ، قُلْتُ: كَمْ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: قَدَرُ خَمْسِينَ أَوْ سِتِّينَ، يَعْنِي: آيَةٌ ^(١).

٥٧٦- حدثنا حسن بن صباح سمع رَوْحًا، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ تَسَحَّرَا، فَلَمَّا فَرَّغَا مِنْ سَحُورِهِمَا قَامَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ فَصَلَّيَا قُلْنَا لَأَنَسٍ: كَمْ كَانَ بَيْنَ فَرَاغِهِمَا مِنْ سَحُورِهِمَا وَدُخُولِهِمَا فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: قَدَرُ مَا يَقْرَأُ الرَّجُلُ خَمْسِينَ آيَةً.

[الحديث ٥٧٦ - طرفه في: ١١٣٤].

هذا الحديث فيه من الفوائد: أَنَّ الأفضَلَ تأخيرُ السحور؛ لأنه ليس بين فراغِ النبي ﷺ من سُحُورِهِ وبينَ دخوله في الصلاة إلا قدرُ خمسين آيةً، وخمسون آيةً يُمكنُ قراءتها في عشرِ دقائق، أو أقلَّ إذا كان من المتوسط؛ لأنه إذا أطلق مثل هذه الأمور لا يُحمَلُ على الأقصر، ولا على الأطول، بل على الوسط.

وفيه أيضًا من الفوائد: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يُبادِرُ بِصَلَاةِ الْفَجْرِ، وظاهرُ هذا الحديث أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يكنْ صَلَّى الراتبة؛ لأنه قال: تَسَحَّرَا، فلما فَرَّغَا قام إلى الصلاة ويُريدُ بذلك صلاةَ الْفَجْرِ، فظاهرُ هذا الحديث أَنَّهُ لم يُصَلِّي الراتبة، ولكن يُقال: إن عدمَ الذكر ليس ذكرًا للعدم، وقد ثبتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يُواظِبُ على سُنَّةِ الْفَجْرِ، حتى في السفر ^(١).

ومن فوائد هذا الحديث: جوازُ تَسَحُّرِ الْإِنْسَانِ مع غيره، سواء كان من أهل البيت، أو من خدم البيت، أو من الأجانب، ولا سببًا إذا كان يُريدُ أَنْ يَتَفَعَّحَ بذلك في أمرٍ شرعيٍّ.

(١) رواه مسلم (١٠٩٧) (٤٧).

(٢) رواه مسلم (٦٨١) (٣١١).

ثم قال البخاري رحمه الله:

٥٧٧- حدثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْ أَخِيهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ، أَنَّهُ سَمِعَ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ يَقُولُ: كُنْتُ أَتَسَحَّرُ فِي أَهْلِي، ثُمَّ يَكُونُ سُرْعَةً بِي أَنْ أَدْرِكَ صَلَاةَ الْفَجْرِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

أَرَادَ ﷺ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُبَادِرُ بِصَلَاةِ الْفَجْرِ.

٥٧٨- حدثنا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ ابْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ: كُنَّ نِسَاءُ الْمُؤْمِنَاتِ يَشْهَدْنَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْفَجْرِ مُتَلَفَعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ^(١)، ثُمَّ يَنْقَلِبْنَ إِلَى بُيُوتِهِنَّ حِينَ يَقْضِينَ الصَّلَاةَ، لَا يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْغَلَسِ^(٢).

هذا أيضًا مما يدلُّ على أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ يُبَادِرُ بِصَلَاةِ الْفَجْرِ؛ لِأَنَّ النِّسَاءَ يَنْطَلِقْنَ مِنَ الصَّلَاةِ، لَا يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْغَلَسِ، مَعَ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ بَيْنَ السَّتِينَ إِلَى الْمِائَةِ آيَةٍ^(٣)، وَكَانَتْ قِرَاءَتُهُ ﷺ مَدًّا وَتَرْتِيلًا^(٤).

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: إِشْكَالٌ نَحْوِيٌّ، وَهُوَ فِي قَوْلِهِ: كُنَّ نِسَاءُ الْمُؤْمِنَاتِ، وَهَذَا الْإِشْكَالُ هُوَ وَجُودُ الضَّمِيرِ وَالْأَسْمِ الظَّاهِرِ، وَذَلِكَ عَلَى لُغَةٍ أَكْلُونِي الْبَرَاعِيثُ، وَقَدْ عَرَفْتُمُ الْجَوَابَ عَنْ هَذَا بِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بَدَلًا مِنَ الضَّمِيرِ، وَحَيْثُ لَا إِشْكَالَ.

(١) أَي: مُتَلَفَعَاتٍ بِأَكْسِيَتِهِنَّ.

وَالْفَاعُ: ثَوْبٌ يُجَلَّلُ بِهِ الْجَسَدُ كُلُّهُ، كَسَاءٌ كَانَ أَوْ غَيْرَهُ، وَتَلَفَعَ بِالْثَوْبِ إِذَا اشْتَمَلَ بِهِ. وَالْمُرُوطُ جَمْعُ مِرْطَ - بِكَسْرِ الْمِيمِ - وَهُوَ كَسَاءٌ مُعَلَّمٌ مِنْ خَزٍّ، أَوْ صُوفٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ. وَانْظُرْ: «النهاية» لابن الأثير (ل ف ع)، و«فتح الباري» (٢/ ٥٥).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٦٤٥) (٢٣٠، ٢٣١).

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٤١)، وَمُسْلِمٌ (٦٤٧) (٢٣٥).

(٤) انْظُرْ: صِفَةُ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ (ص ١٢٤).

❁ وقولها: «نساء المؤمنات». كيف يُقال: نساء المؤمنات، مع أنهن هن المؤمنات؟ يُقال: هذا من باب إضافة الموصوف إلى صفته، فكأنه قال: النساء المؤمنات. وفي هذا الحديث من الفوائد: جواز حضور النساء لصلاة الفجر، وكذلك لصلاة العشاء، وكذلك لبقية الصلوات، لكن هذا مشروط بما إذا أُمنيت الفتنة، وأما إذا لم تُؤمن الفتنة لكثرة الفساق وفساد الزمان فإن الواجب دَرءُ المفسد، وقد قال العلماء: إن درء المفسد أولى من جلب المصالح^(١).

على أن حضور المرأة إلى المسجد ليس أصلح من بقائها في بيتها، كما جاء في الحديث: «بيوتهن خير لهن»^(٢).

وفي هذا الحديث من الفوائد النخوية: أن «من» تأتي للتعليل؛ يُؤخذ هذا من قولها: من الغلس^(٣)، والغلس قال العلماء: إنه اختلاط ظلمة الليل بضوء النهار^(٤). يعرف الرجل جلسه.



- (١) انظر هذه القاعدة المهمة وتفصيلها في: «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» (١/٤، ١٠٢)، و«الأشباه والنظائر» (١/٨٧)، و«قواعد الفقه» (١/٨١)، و«المدخل» (١/٢٩٨)، و«الموافقات» (١/١٩٥)، و«الإيهاج» (٣/٦٥).
- (٢) رواه أحمد في مسنده (٢/٧٦) (٥٤٦٨)، وأبو داود (٥٦٧).
- وقال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ في تعليقه على سنن أبي داود: صحيح.
- (٣) انظر: «معني اللبيب» لابن هشام رَحِمَهُ اللهُ (١/٣٤٩-٣٥٣) فقد ذكر أن لـ «من» خمسة عشر معنى، منها التعليل.
- (٤) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللهُ: ما هو وجه الجمع بين هذا الحديث والحديث الآخر الذي فيه أنه ﷺ كان ينتهي من صلاة الغداة حين يعرف الرجل منا جلسه؟ فأجاب رَحِمَهُ اللهُ: الجمع بينهما أنه في هذا الحديث قال: حين يعرف الرجل جلسه؛ يعني: الذي إلى جنبه، وأما هؤلاء النساء فإنهن خلف الرجال، ولا يعرفهن أحد؛ لأنهن بعيدات عن الرجال.

ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

٢٨- باب مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْفَجْرِ رَكْعَةً.

٥٧٩- حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ وَعَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، وَعَنْ الْأَعْرَجِ يُحَدِّثُونَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ، وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ»^(١).

قد سبق الكلام على هذا الحديث، وبيّنا أن العصر يمتدُّ وقته إلى غروب الشمس، وأن الأحاديث الدالة على أنه ينتهي إذا اصفرت الشمس، أو إذا صار ظلُّ كلِّ شيءٍ مثليه^(٢) إنما هي لوقت الاختيار وأما وقت الضرورة فيؤخَّر إلى أن تغرب الشمس.

وفيه أيضًا: تقرير للقاعدة التي دلَّ عليها عموم قول النبي ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ»، ولقد بنى شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ جميع الإدراكات على هذا الحديث، فقال رَحِمَهُ اللهُ: إنه لا إدراك إلا بإدراك ركعة، فالجماعة لا تُدْرِك إلا بركعة، والجمعة لا تُدْرِك إلا بركعة، والوقت دخولًا وخروجًا لا يُدْرِك إلا بركعة^(٣).



(١) رواه مسلم (٦٠٨) (١٦٣).

(٢) تقدم تخريجها قريبًا.

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٩٤/٢٣)، و«شرح العمدة» (١٨٦/٤-١٨٨).

ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٩- باب مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ رَكْعَةً.

٥٨٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ

ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ»^(١).

وهذا عامٌ في جميع الإدراكات كما سبق.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٣٠- باب الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ.

٥٨١- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ ابْنِ

عَبَّاسٍ، قَالَ: شَهِدَ عِنْدِي رَجُلٌ مَرَضِيٌّ - وَأَرَضَاهُمْ عِنْدِي عُمَرُ -، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَشْرُقَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ^(٢).

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، سَمِعْتُ أَبَا الْعَالِيَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي نَاسٌ بِهَذَا.

٥٨٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ هِشَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي،

قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحَرَّوْا بِصَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا»^(٣).

[الحديث ٥٨٢ - أطرافه في: ٥٨٥، ٥٨٩، ١١٩٢، ١٦٢٩، ٣٢٧٣].

(١) رواه مسلم (٦٠٧) (١٦١).

(٢) رواه مسلم (٨٢٦) (٢٨٦).

(٣) رواه مسلم (٨٢٨) (٢٨٩).

٥٨٣- وقال: حَدَّثَنِي ابْنُ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا طَلَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَأَخَّرُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَرْتَفِعَ، وَإِذَا غَابَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَأَخَّرُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَغِيبَ»^(١).

الحديث ٥٨٣- طرفه في: [٣٢٧٢].

تَابِعَهُ عَبْدَةُ^(٢).

هذا الحديث بهذا العنوان: «بَابُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ» المرادُ

به: ما حكمُها؟

فحكمُها أن النبي ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تُشْرِقَ الشَّمْسُ، أَي: حَتَّى تَبَيَّنَ وَتَظْهَرَ، وَيُتَشَبَّهَ شُرُوقُهَا، وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ تَرْتَفِعَ قَيْدُ رُمَحٍ أَوْ أَكْثَرَ.

وقوله: «نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ». ظاهرُ ذلك العمومُ، وأنه لَا تَجُوزُ أَنْ تُصَلِّيَ أَيُّ صَلَاةٍ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تُشْرِقَ الشَّمْسُ.

وقوله: «بَعْدَ الصُّبْحِ». المرادُ بَعْدَ طُلُوعِ الصُّبْحِ، كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي هَذَا الْبَابِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بَعْدَ طُلُوعِ الصُّبْحِ وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُهُ ذَلِكَ. وَيُسْتَشْتَى مِنْ ذَلِكَ عِدَّةُ أُمُورٍ:

أولاً: إِذَا حَضَرَ مَسْجِدَ جَمَاعَةٍ بَعْدَ أَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فَإِنَّهُ يُصَلِّي مَعَهُمْ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى ذَاتَ يَوْمٍ صَلَاةَ الصُّبْحِ فِي مَسْجِدِ الْخَيْفِ فِي مَنَى فَلَمَّا انْصَرَفَ إِذَا بِرَجُلَيْنِ لَمْ يُصَلِّيَا، فَقَالَ: «مَا مَنَعَكُمَا؟» قَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّيْنَا فِي رَحَالِنَا، قَالَ: «إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رَحَالِكُمَا، ثُمَّ أَتَيْتُمَا مَسْجِدَ الْجَمَاعَةِ، فَصَلِّيَا مَعَهُمَا؛ فَإِنَّهُمَا لَكُمْ نَافِلَةٌ»^(٣).

(١) رواه البخاري (٥٨٣)، وطرفه في: (٣٢٧٢) وبنحوه رواه مسلم (٨٢٩) (٢٩١).

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (٢/ ٦٠):

قوله: (تابعه عبدة)؛ يعني: ابن سليمان، والضمير يعود على يحيى بن سعيد وهو القطان، يعني تابع يحيى القطان على روايته لهذا الحديث عن هشام، ورواية عبدة هذه موصولة عند المصنف في «بدء الخلق». اهـ حديث رقم (٣٢٧٢).

(٣) رواه أحمد في مسنده (٤/ ١٦٠، ١٦١) (١٧٤٧٤)، والترمذي (٢١٩)، والنسائي (٨٥٨).

ثَانِيًا: سُنَّةُ الْفَجْرِ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ؛ فَإِنَّهُ يُرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ حَدِيثِ قَيْسِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: رَأَى النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا يُصَلِّي بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ رَكَعَتَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَصَلَاةُ الصُّبْحِ مَرَّتَيْنِ؟!»، فَقَالَ الرَّجُلُ: إِنِّي لَمْ أَكُنْ صَلَّيْتُ الرَكَعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَهُمَا، فَصَلَّيْتُهَا الْآنَ. قَالَ: فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. ^(١)

ثَالِثًا: رَكَعَتَا الطَّوَافِ؛ لِعُمُومِ الْحَدِيثِ: «يَا بَنِي عَبْدِ مَنَاةٍ، لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ، وَصَلَّى فِيهِ أَيَّ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ». ^(٢)

وقال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى سَنَنِ النَّسَائِيِّ: صَحِيحٌ.

^(١) رواه أحمد (٤٤٧/٥) (٢٣٧٦٠)، وأبو داود (١٢٦٧) والترمذي (٤٢٢)، وابن ماجه (١١٥٤).

وقال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ: صَحِيحٌ.

وقد اختلف أهل العلم رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي وَقْتِ قِضَاءِ رَكَعَتَيْ سُنَّةِ الْفَجْرِ فَذَهَبَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ إِلَى حَدِيثِ قَيْسٍ هَذَا، فَلَمْ يَرَوْا بِأَسَا أَنْ يَصِلَ الرَّجُلُ الرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَهُوَ مَذْهَبُ عَطَاءٍ وَطَاوُسٍ وَابْنِ جَرِيرٍ وَأَحَدِ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ.

وقال طائفة: يَقْضِيْهُمَا إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَبِهِ قَالَ ابْنُ عَمْرٍو وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَوْزَاعِيِّ وَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَالشَّافِعِيَّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ، وَذَهَبُوا إِلَى حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا فَاتَتْهُ رَكَعَتَا الْفَجْرِ صَلَّاهُمَا إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ. أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ (١١٥٥)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ الْمَشْكَلِ» (٤١٤٢)، وَرَجَّاهُ ثِقَاتٌ.

وَرُوِيَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ لَمْ يُصَلِّ رَكَعَتَيْ الْفَجْرِ فَلْيُصَلِّهُمَا بَعْدَ مَا تَطْلُعُ الشَّمْسُ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٤٢٣)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (١١١٧)، وَابْنُ حِبَّانَ (٢٤٧٢)، وَعَنْوَنَ لَهُ بِقَوْلِهِ: ذَكَرَ الْأَمْرَ لِمَنْ فَاتَتْهُ رَكَعَتَا الْفَجْرِ أَنْ يَصَلِّيَهُمَا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ.

وَالِىَ هَذَا مَالُ الطَّحَاوِيِّ فِي «شَرْحِ الْمَشْكَلِ»، فَقَالَ: بَعْدَ أَنْ أُرِدَّ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا: فَهَذَا الْحَدِيثُ أَحْسَنُ إِسْنَادًا وَأَوَّلَى بِالِاسْتِعْمَالِ مِمَّا قَدْ رَوَيْنَاهُ قَبْلَهُ فِي هَذَا الْبَابِ -يُرِيدُ حَدِيثَ قَيْسِ بْنِ عَمْرٍو- وَقَدْ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، وَهُمْ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ وَلَمْ يَكُنْ صَلَّى رَكَعَتَيْ الْفَجْرِ، فَدَخَلَ مَعَهُمْ فِي صَلَاتِهِمْ، ثُمَّ انْتَظَرَ حَتَّى إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَحَلَّتِ الصَّلَاةُ صَلَّاهُمَا، وَرُوِيَ مِثْلَ ذَلِكَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَحَدِ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ فِي الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ.

وَانْظُرْ لِتِمَامِ الْبَحْثِ: «نَيْلُ الْأَوْتَارِ» (٣٠/٣)، وَ«تَحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ» (٤٠٣/٢-٤٠٧).

^(٢) رواه أبو داود (١٨٩٤)، والترمذي (٨٦٨)، والنسائي (٥٨٥)، وابن ماجه (١٢٥٤).

رابعاً: الصلاة الفائتة؛ لقول النبي ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»^(١).
 فلو ذَكَرْتَ مثلاً بعد صلاة الفجر أنك صَلَّيْتَ البارحة صلاة العشاء بلا وضوء
 فإنك تُصَلِّيْهَا قضاءً بعد صلاة الصبح؛ لعموم الحديث.
 خامساً: سنة الظهر، وذلك إذا جُمِعَتْ إليها العصر، فإنه يُصَلِّي الرَكْعَتَيْنِ اللَتَيْنِ
 بعد الظهر، بعد العصر^(٢) المجموعة.
 سادساً: يُسْتَشَى من ذلك أيضاً: إذا دَخَلَ يومَ جمعةٍ، والإمامُ يَخْطُبُ، وصادَفَ
 ذلك عندَ قيامِ الشمسِ؛ يَعْنِي: صادَفَ وقتَ النهي، فإنه يُصَلِّي الرَكْعَتَيْنِ.
 فهذه ستة أشياء مُسْتَشَاةٌ على المشهورِ من المذهب^(٣)، والصوابُ أنْ جَمِيعَ ما له
 سببٌ مُسْتَشَى، ودليلُ ذلك:

أولاً: أن الرسول ﷺ قال في حديث ابنِ عمر: «لَا تَحَرَّوْا بِصَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ
 وَلَا غُرُوبَهَا». فدلَّ هذا على أن النهي إنما يَكُونُ على مَنْ حَضَرَ وانتَظَرَ حتى إذا كان عندَ
 شروقِ الشمسِ، أو غروبِها قامَ فصلً؛ لأنه في هذا الحالِ يُشْبِهُ حَالَ الكفارِ الذين
 يَسْجُدُونَ لها إذا طَلَعَتْ، وإذا غَرُبَتْ.

وثانياً: ممَّا يَدُلُّ على ذلك أيضاً: هذه الصورُ الستُ التي اسْتَنَاهَا بعضُ أهلِ
 العلم؛ فإننا إذا تَأَمَّلْنَا سببَ اسْتِنَائِهَا وَجَدْنَا أنه من أجل كونها ذاتُ سببٍ، وعلى هذا
 فَيُقَاسُ عليها كُلُّ صلاةٍ ذاتِ سببٍ؛ كتحية المسجد مثلاً، وصلاة الاستخارة لأمرٍ
 يَفُوتُ، وأما إذا كان لا يَفُوتُ فَلْيَنْتَظِرْ حتى يَزُولَ وقتُ النهي.

قال الترمذي: صحيح، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢٣/١٨٤): احتج به
 الأئمة الشافعي وأحمد وأبو ثور وغيرهم، وأخذوا به، وجوزوا الطواف والصلاة بعد الفجر
 والعصر، كما روي عن ابن عمر وابن الزبير وغيرهما من الصحابة والتابعين. اهـ

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريج الدليل على ذلك.

(٣) انظر: «المغني» (٢/٥١٥-٥٢٣)، و«الكافي» (١/١٢٤، ١٢٥)، و«كشف القناع» (١/٤٥١)،
 (٤٥٢)، و«مجموع الفتاوى» (٢٢/٢٩٧).

والقول بأن ماله سبب فلا ينهي عنه، وما لا سبب له فهو منهي عنه، قولٌ وسَطٌ بين أقوالٍ متعدّدة.

وهل من السبب أن يدخل رجل فاتته صلاة الجماعة، ثم تقوم معه لتُصلي؟
الجواب: نعم، هذه من ذوات الأسباب؛ لأنه لو لا دخول هذا الرجل الذي فاتته الصلاة ما قمتُ تُصلي.

وهل من ذوات الأسباب أن يُصلي الإنسان ركعتين بعد الوضوء؟
الجواب: نعم، هذه من ذوات الأسباب.

وهل من ذوات الأسباب ما لو دخل الإنسان على زوجته بعد صلاة الفجر أول دخلة، وقلنا باستحباب صلاة ركعتين؟
الجواب: نعم.

وهل من ذوات الأسباب دخول المسجد؟

الجواب: نعم، وقد ورد في صلاة تحية المسجد حديث: «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يُصلي ركعتين»^(١)، وحديث: «لا تُصلّوا بعد الفجر حتى تطلع الشمس»^(٢). فعندنا الآن نصّان متعارضان، بينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجه؛ وذلك لأننا إذا نظرنا إلى قوله: «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يُصلي ركعتين».

وجدنا أنه عامٌ في الوقت، خاصٌ في الصلاة، وإذا نظرنا إلى قوله: «لا صلاة بعد العصر، أو لا صلاة بعد الفجر» رأيناه عاماً في الصلوات، خاصاً في الوقت، فكلُّ واحدٍ منهما أعمُّ من الآخر من وجه، وأخصُّ من وجهٍ آخر، فكيف نُغلبُ عمومَ قوله: «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يُصلي ركعتين»، على عمومِ قوله: «لا صلاة بعد صلاة الصبح».

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه قريباً.

الجواب: ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ ^(١) قاعدة - وهي معروفة عند أهل العلم -، وهي: «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يُصَلِّي ركعتين». نُقِّدُ هذا العموم؛ لأنه محفوظٌ دون النهي عن الصلاة في أوقات النهي؛ لأنه غير محفوظ.

والمحفوظ هنا ليس معناه المحفوظ الذي هو ضدُّ الشاذِّ، والمحفوظ هنا هو العامُّ الذي لم يُخَصَّصْ، وسُمِّيَ محفوظاً؛ لأنَّ عمومَه قد حُفِظَ، فلم يُسْتَشَنَّ منه شيءٌ، وعمومُ النهي عن الصلاة في هذه الأوقات مُخَصَّصٌ بعدة مسائل متفقٍ عليها ^(٢)، فبذلك يَكُونُ عمومُ حديثِ النهي ضَعْفَ بهذا التخصيص؛ لأنه كلما كُثِرَتْ مُخَصَّصَاتُ العامِّ ضَعُفَ عمومُه؛ لأنَّ استثناء شيءٍ منه يدلُّ على أنَّ الشارعَ لم يُرِدِ العمومَ، حتى قال بعضُ العلماء: إنَّ العامَّ إذا خُصِّصَ لم يبقَ حُجَّةٌ على أفرادِهِ كُلِّهَا؛ لاحتمالِ أن يَكُونَ الفردُ المسكوتُ عنه غيرَ داخلٍ في العمومِ، كما أنَّ الفردَ المنصوصَ على تخصيصه غيرَ داخلٍ في العمومِ.

لكنَّ الصوابَ أنَّ العامَّ يَبْقَى على عمومِهِ مع التخصيصِ إلا في ما خُصَّ به فقط. لكن على كُلِّ حالٍ إذا وَجَدْنَا عمومين؛ أحدهما أَكْثَرُ تخصيصاً من الآخرِ صار العمومُ الأَقْلُ مُقَدِّماً على الثاني، وهذه قاعدةٌ مفيدةٌ تُفيدُ طالبَ العلم عندَ التعارضِ. ^(٣) قوله: «إذا غاب حاجبُ الشمسِ فأخروا الصلاةَ حتى تَغِيْبَ». هذا جزءٌ من وقتِ النهي الذي يَعُمُّ جميعَ العصرِ، والذي قال فيه ابنُ عباسٍ: «ولا صلاةٌ بعدَ العصرِ حتى تَغْرُبَ». لكنه نَهَى عن ذلك عندَ بَدْءِ القُرْصِ في الغروبِ، لأنَّ الوقتَ الذي يَسْجُدُ فيه الكفارُ للشمسِ ^(٤) كالمودَّعينَ لها، وعندَ ظهورِها يَسْجُدُونَ كالمستقبلينَ لها.

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٢/١٠٧).

(٢) تقدم ذكر هذه الأشياء المستثناة من عموم النهي عن الصلاة في أوقات النهي.

(٣) رواه مسلم (٨٣٢/٢٩٤).

وفي حديث ابن عباسٍ دليلٌ على العمل بتوثيق المُبْهَمِ.
يُؤْخَذُ هذا من قوله شهد عندي رجالٌ مَرْضِيُونَ لكنه قال: أَرْضَاهُمْ عندي عمرٌ.
فَبَيَّنَ واحدًا، وبقي الآخرون على إبهامهم.
لكن لو قال قائلٌ هنا: نَكْتَفِي بِعَمْرٍ؛ إذ إنه بَيَّنَّ.

نَقُولُ: لولا أن توثيق المُبْهَمِ صحيحٌ لكان قوله: «رجالٌ مَرْضِيُونَ». عبثًا، لا فائدةَ
منه، والأصل أن كلامَ الرجالِ - ولا سِيَّما مثل ابن عباسٍ - كلامٌ ذو فائدةٍ.
وهذه المسألة اختلف فيها أهلُ العلم بالحديث: هل يَجُوزُ توثيقُ المُبْهَمِ بأن
يَقُولَ: حَدَّثَنِي مَنْ أَتَى بِهِ، حَدَّثَنِي الثَّقَةُ؟ والصوابُ في هذا التفصيلُ، وهو أنه إذا كان
القائلُ عالمًا بالجرح والتعديل، وموثوقًا في نقله فإنه يُقْبَلُ، وأما إذا لم نَعْلَمْ أنه عالمٌ
بالجرح والتعديل، أو لم نَتَّقِ في نقله لكونه تهاونًا فإنه لا يُقْبَلُ حتى يُبَيَّنَ ^(١).



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥٨٤ - حدثنا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعَتَيْنِ
وَعَنْ لِبَسَتَيْنِ وَعَنْ صَلَاتَيْنِ: نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ
الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَعَنِ اشْتِمَالِ الصَّمَاءِ، وَعَنِ الْاِحْتِبَاءِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ يُفْضِي
بِفَرْجِهِ إِلَى السَّمَاءِ، وَعَنِ الْمُتَابَذَةِ وَالْمَلَامَسَةِ.

هذا الحديث فيه عدة منهيات، نهى عنها الرسول ﷺ، منها:
أولاً: نهى عن بيعتين، وهذه الكلمة مُجْمَلَةٌ، لكنها فُصِّلَتْ في آخر الحديث بقوله:
عن المُتَابَذَةِ، والمَلَامَسَةِ.

فهاتان بيعتان نهى عنهما الرسول ﷺ وعلة النهي الجهل والغرر.

(١) انظر: «شرح نزاهة النظر» للشيخ الشارح رحمه الله (ص ٢٣٥، ٢٣٦).

والملائسة هي أن يَقُولَ: أَيُّ ثَوْبٍ لِمُسْتَه فَهُوَ عَلَيْكَ بِكَذَا. فهو لا يصح؛ لأنه لا يَعْلَمُ أَيُّ ثَوْبٍ يَلْمِسُهُ، فقد يَلْمِسُ ثَوْبًا يُسَاوِي مائةً، وقد يَلْمِسُ ثَوْبًا يُسَاوِي عشرةً. فلا يَصِحُّ هذا البيعُ لوجودِ الغررِ.

لكن لو كانتِ الثيابُ من نوعٍ واحدٍ، وعلى هيئةٍ واحدةٍ، وبلونٍ واحدٍ فهل يُنْهَى عن ذلك؟

الجوابُ: الحكمُ يَدُورُ مَعَ عِلَّتِهِ وجودًا وعدمًا، فإذا كانتِ الثيابُ كُلُّهَا واحدةً لا تَخْتَلِفُ فلا بأسَ، لأن يَدَهُ على أَيِّ ثَوْبٍ وَقَعَتْ فالقيمة لا تَخْتَلِفُ. وكذلك المنابذةُ، ولها صورٌ؛ منها: أن يَقُولَ الْمُشْتَرِي لِلْبَائِعِ: أَيُّ ثَوْبٍ نَبَذْتَهُ فَهُوَ عَلَيَّ بِكَذَا^(١).

فهنا لا يَدْرِي الْمُشْتَرِي ماذا يَنْبِذُ البائعُ؟ فقد يَنْبِذُ ثَوْبًا يُسَاوِي قيمةً كبيرةً، وقد يَنْبِذُ ثَوْبًا لا يُسَاوِي إلا قليلًا.

وكذلك أيضًا من المنابذة أن يَقُولَ: انْبِذْ حَصَاةً فعلى أَيِّ ثَوْبٍ وَقَعْتَ فهو بِكَذَا وَكَذَا. والعلَّةُ في ذلك هي الجهالةُ، وقد جاء في حديثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عن بيعِ الغَرَرِ^(٢) وهذا الحديثُ يُعْتَبَرُ قاعدةً جامعةً فكلُّ شيءٍ فيه غَرَرٌ فهو منهْيٌ عنه. وقوله: «وعن لِبْسَتَيْنِ»، وقد بَيَّنَّها، وهما: اشتغال الصَّمَاءِ، والاختِباءُ بثوبٍ واحدٍ فهذا أيضًا منهْيٌ عنه.

واشتغال الصَّمَاءِ، قال العلماءُ: هَذَا أن يَلْتَفَّ الإنسانُ بثوبٍ، ولا يُخْرِجُ يديه منه، ولهذا سُمِّيَتْ صَمَاءً، والمعنى: اشتغال اللِّبْسَةِ الصَّمَاءِ.

وإنما نُهَى عنها؛ لأنَّهُ رُبَّمَا يَحْتَاجُ إلى يديه لمدافعةِ شيءٍ، وإذا كان في الصلاة فإنه يَحْتَاجُ أيضًا ليديه في الركوعِ، والسجودِ والرفعِ.

(١) يقال: نَبَذْتُ الشيءَ أَنْبِذُهُ نَبْذًا، فهو منبُودٌ، إذا رَمَيْتَهُ وَأَبْعَدْتَهُ. «النهاية» لابن الأثير (ن ب ذ).

(٢) رواه مسلم (١٥١٣) (٤).

والثانية: الاختباء في ثوبٍ واحدٍ يُقْضَى بفرجه إلى السماء. الاختباء هو أن يجلس الإنسان القُرْفُصَاءَ^(١)، فيَحْتَبِي بالثوب الواحد، ليس عليه غيره ويُقْضَى بفرجه إلى السماء فيكون مَنْ نَظَرَ إليه من اليمين أو الشمال وجده مستورا، لكن مَنْ نَظَرَ مِنْ فَوْقُ وجده مكشوف العورة، فلهذا نهى النبي ﷺ عن هذا الاختباء.

❦ وقوله: «وعن صلاتين». نهى عن الصلاة بعد الفجر حتى تَطْلُعَ الشمس، وبعد العصر حتى تَغْرُبَ الشمس. الصلاة بعد الفجر: هل المراد: بعد طلوعها، أو بعد صلاة الفجر؟

الجواب: بعد صلاة الفجر، كما ثبت ذلك في صحيح مسلم^(٢). وكذلك أيضا المراد بقوله: بعد العصر؛ أي: بعد صلاة العصر. ويُستَفَادُ من هذا الحديث فوائد، منها:

أولاً: جمع المنهيات بعضها إلى بعض، وإن كانت مُتَبَايِنَةً من حيث المعنى؛ لأن هذا الحديث فيه ثلاثة مواضع؛ موضوع الصلاة، وموضوع اللباس، وموضوع البيع، وهي متفرقة متباينة، لكن لا بأس أن يَجْمَعَهَا الإنسانُ في حديث واحد..
ثانياً: مخالفة الترتيب عند التفصيل، وهذا يُسَمَّى اللَّفَّ والنشر غير المرتب^(٣)،

(١) القُرْفُصَاء - بضم القاف والفاء -: ضَرَبٌ مِنَ الْقُعُودِ، يُمَدُّ وَيُقْصَرُ، إِذَا قَلَّتْ: قَعَدَ فُلَانٌ الْقُرْفُصَاءَ. فَكَأَنَّكَ قَلْتَ: قَعَدَ قُعُودًا مَخْصُوصًا، وَهُوَ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى أَلْيَتَيْهِ، وَيُلْصِقَ فَخْذَيْهِ بِيَطْنِهِ، وَيَحْتَبِي بِيَدَيْهِ يَضَعُهَا عَلَى سَاقَيْهِ، كَمَا يَحْتَبِي بِالثَّوْبِ، تَكُونُ يَدَاهُ مَكَانَ الثَّوْبِ. «مِخْتَارُ الصَّحَاحِ»، و«لِسَانُ الْعَرَبِ» (ق ر ف ص).

(٢) رواه مسلم (٨٢٧)، (٢٨٨)، من حديث أبي سعيد الخدري.

(٣) أسلوب اللف والنشر هو أن تذكر متعدياً، ثم تذكر ما لكل واحد منهما، وقد ذكر علماء البلاغة أن جعل الأول للأول، وجعل الثاني للثاني أحسن من جعل الأول للثاني، وجعل الثاني للأول. ومن أمثلة ذلك عندهم: قوله تعالى: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ [الصَّحَّاح: ١٧].

فقوله سبحانه: ﴿لِتَسْكُنُوا فِيهِ﴾ هو أول الأمور المنشورة، وهو راجع إلى الليل الذي هو أول الأمور الملفوفة.

والبلاغيون يُسَمُّونَهُ الْمُشَوَّشَ؛ لأنه أولاً نَهَى عن بيعتين، ثم ذَكَرَهُمَا في التَّفْصِيلِ آخَرَ شَيْءٍ، وَنَهَى عن صَلَاتَيْنِ آخَرَ شَيْءٍ، وَبَدَأَ بِهِمَا أَوَّلًا.

ومن فوائدِ هذا الحديثِ: النَّهْيُ عن الصَّلَاةِ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ، وعن الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ في الْأَوَّلِ، وَحَتَّى تَغْرُبَ في الثَّانِي.

وقد سَبَقَ لَنَا مَا يُسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ، وَأَنَّ الْقَوْلَ الرَّاجِحَ أَنَّ كُلَّ صَلَاةٍ ذَاتِ سَبَبٍ فَجَائِزٌ أَنْ تُصَلَّى في وَقْتِ النَّهْيِ.

ومن فوائدِ هذا الحديثِ: النَّهْيُ عن اِشْتِمَالِ الصَّمَاءِ، وَهَلْ تَلَفُّفُ الْإِنْسَانِ في الْمَشْلُوحِ يُعْتَبَرُ مِنْ اِشْتِمَالِ الصَّمَاءِ؟

الْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّ لَهُ أَكْمَامًا، وَلَيْسَ مَغْلَقًا مِنْ كُلِّ وَجْهِ.

ومن فوائدِ الحديثِ: الْبَعْدُ عَنْ مَا يَكُونُ سَبَبًا في انْكِشَافِ الْعَوْرَةِ؛ لِقَوْلِهِ: وَعَنْ الْإِحْتِبَاءِ في ثَوْبٍ وَاحِدٍ، يُقْضَى بِفَرْجِهِ إِلَى السَّمَاءِ.

ومن فوائده: جَوَازُ الْإِحْتِبَاءِ إِذَا أَمِنَ مِنْ كَشْفِ الْعَوْرَةِ؛ لِقَوْلِهِ: وَعَنْ الْإِحْتِبَاءِ في ثَوْبٍ وَاحِدٍ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ عَلَيْهِ ثَوْبَانِ كَسْرَاوِيلَ وَإِزَارٍ فَلَا بَأْسَ.

وَهَلْ يُكْرَهُ الْإِحْتِبَاءُ في يَوْمِ الْجُمُعَةِ لِمُسْتَمْعِي الْخُطْبَةِ، أَوْ لَا؟

الْجَوَابُ: هَذَا تَفْصِيلٌ، فَإِنْ كَانَ الْإِنْسَانُ يَخْشَى أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ سَبَبًا لَجَلْبِ النُّومِ إِلَيْهِ فَإِنَّهُ يُكْرَهُ، وَإِلَّا فَلَا يُكْرَهُ.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٣١- باب لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس^(١).

٥٨٥- حدثنا عبد الله بن يوسف قال: أخبرنا مالك عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «لا يتحرى أحدكم فيصلّي عند طلوع الشمس ولا عند غروبها»^(٢).

٥٨٦- حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال: حدثنا إبراهيم بن سعيد عن صالح، عن ابن شهاب قال: أخبرني عطاء بن يزيد الجندعي، أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا صلاة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس، ولا صلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس»^(٣).

[الحديث ٥٨٦- أطرافه في: ١١٨٨، ١١٩٧، ١٨٦٤، ١٩٩٢، ١٩٩٥].

٥٨٧- حدثنا محمد بن أبان، قال: حدثنا غندر، قال: حدثنا شعبه، عن أبي التياح، قال: سمعت حمرا بن أبان يحدث عن معاوية قال: إنكم لتصلون صلاة لقد صحبنا رسول الله ﷺ فما رأيناه يصلّيها^(٤)، ولقد نهى عنها يعني: الركعتين بعد العصر.

[الحديث ٥٨٧- طرفه في ٣٧٦٦].

٥٨٨- حدثنا محمد بن سلام، قال: حدثنا عبدة، عن عبيد الله عن خبيب، عن حفص بن عاصم، عن أبي هريرة قال: نهى رسول الله ﷺ عن صلاتين: بعد الفجر حتى تطلع الشمس، وبعد العصر حتى تغرب الشمس.

(١) قال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٢/ ٦١): قوله: باب لا تتحرى. بضم المثناة فوقانية، والصلاة بالرفع؛ لأنها في مقام الفاعل، أو بفتح المثناة التحتانية، والصلاة بالنصب، والفاعل محذوف؛ أي: المصلّي. اهـ.

(٢) رواه مسلم (٨٢٨) (٢٨٩).

(٣) رواه مسلم (٨٢٧) (٢٨٨).

(٤) قال الحافظ رحمه الله في «الفتح» (٢/ ٦٢): قوله: يصلّيها؛ أي: الركعتين، وللحموي: «يصلّيها»؛ أي:

في الحديث الذي قَبْلَ هذا فضيلة معاوية رضي الله عنه، وأنه من أصحاب رسول الله ﷺ، ولقد كان رضي الله عنه من كُتَّابِ الوحي؛ يَعْنِي: أَنَّ الرَسُولَ ﷺ قَدْ وَثِقَ بِهِ حَتَّى جَعَلَهُ مِنْ كُتَّابِ الوحي ^(١)، ولقد لَقِبَهُ بَعْضُ عُلَمَاءِ أَهْلِ السَّنَةِ بِخَالِ الْمُؤْمِنِينَ ^(٢)؛ لِأَنَّ أُخْتَهُ كَانَتْ إِحْدَى زَوْجَاتِ النَّبِيِّ ﷺ، وزوجات الرسول هُنَّ أُمَّهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ، فإِخْوَانُهُنَّ أَخْوَالُ الْمُؤْمِنِينَ. وهذا محلُّ خِلَافٍ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ: هَلْ يُقَالُ لِإِخْوَانِ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ: إِنَّهُمْ أَخْوَالُ الْمُؤْمِنِينَ؟ وَالظَّاهِرُ لِي: أَنَّهُ لَا يُقَالُ، بَلْ يُقَالُ: هَذَا مِنْ خِصَائِصِ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَيْسَتْ الْأُمُومَةُ هُنَا أُمُومَةٌ نَسَبٍ حَتَّى نَقُولَ: إِنْ أَخَاهُنَّ خَالٌ لِلْمُسْلِمِينَ.

لَكِنْ يَكْفِي مَعَاوِيَةَ فَضْلًا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَهُ مِنْ كُتَّابِ الوحي رضي الله عنه، وَسِيرَتُهُ مَعْرُوفَةٌ، وَلَكِنَّ الرِّوَاظَ شَوْهًا سُمِعَتْهُ، كَمَا شَوْهًا سَمِعَتْهُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعِثْمَانُ رضي الله عنهم وَسَائِرُ الصَّحَابَةِ إِلَّا نَفَرًا قَلِيلًا مِنْ آلِ الْبَيْتِ؛ كَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَذُرِّيَّتِهِ وَنَفَرٍ قَلِيلٍ، وَإِلَّا فَبِقِيَّةِ الصَّحَابَةِ عِنْدَهُمْ كِفَارٌ مُرْتَدُونَ حَتَّى إِنْ بَعْضُهُمْ يُصَرِّحُ بِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ رضي الله عنهم مَاتَا عَلَى النِّفَاقِ، وَأَنَّهَا اغْتَضَبَا الْخِلَافَةَ، وَلَا حَقَّ لِهَذَا فِيهَا.

وَقَالُوا أَيْضًا: إِنْ أَبَا بَكْرٍ لَمَّا دَعَاهُ الرَسُولُ ﷺ إِلَى عَرِيشِهِ فِي بَدْرٍ ^(٣) لَمْ يَكُنْ هَذَا مَنَقِبَةً لِأَبِي بَكْرٍ، وَلَكِنَّهُ كَانَ خَوْفًا مِنْ أَبِي بَكْرٍ؛ لِثَلَاثِ خَدَلِ الْجَيْشِ، وَيُفْسِدَ عَلَيْهِ الْأَمْرَ - قَاتَلَهُمُ اللَّهُ - وَلَا تَتَعَجَّبْ مِنْ كَذِبِهِمْ، فَأَكْذَبُ عِبَادَ اللَّهِ هُمْ الرَّاغِضَةُ، فَهَمْ لَا يُيَالُونَ بِوَضْعِ الْأَحَادِيثِ، وَيُصَحِّحُونَ أَحَادِيثَ، طَرَقَهَا كُلُّهَا هَشَّةٌ، أَوْ فِيهَا مَنْ هُوَ كَذَّابٌ ^(٤).

(١) رَوَى أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ (٢٩١/١) (٢٦٥١) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذْهَبْ فَادْعُ لِي مَعَاوِيَةَ». وَكَانَ كَاتِبُهُ، قَالَ: فَسَعَيْتُ، فَقُلْتُ: أَجِبْ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّهُ عَلَى حَاجَةٍ.

(٢) انْظُرْ: «السِّير» (٢/٢٢٢)، وَ«الْعَوَاصِمُ مِنَ الْقَوَاصِمِ» (١/٢٢٠)، وَ«الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» (٤/١٤٣)، (٨/٢٠، ١١٧)، وَ«الْبَدءُ وَالتَّارِيخُ» (٥/١٣) (٥/١٤٩).

(٣) رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ (٤٨٧٥، ٤٨٧٧).

(٤) انْظُرْ تَفَاصِيلَ مَذْهَبِهِمُ الْخَبِيثِ الْبَاطِلِ فِي: «الْبِرْهَانُ فِي مَعْرِفَةِ عَقَائِدِ أَهْلِ الْأَدْيَانِ» (ص ٣٦)، وَ«اعْتِقَادَاتُ فِرْقِ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ» (ص ٧٧، ٧٨)، وَ«رِسَالَةٌ فِي الرَّدِّ عَلَى الرَّاغِضَةِ» (ص ٦٥، ٦٧).

ثم قال البخاري رحمه الله:

٣٢- باب مَنْ لَمْ يَكْرَهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بَعْدَ الْعَصْرِ وَالْفَجْرِ.

رواه عمرو وأبو سعيد وأبو هريرة ^(١).

٥٨٩- حدثنا أبو الثَّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَصَلَّيْ كَمَا رَأَيْتُ أَصْحَابِي يُصَلُّونَ، لَا أَنْهَى أَحَدًا يُصَلِّي بَلِيلٍ وَلَا نَهَارٍ مَا شَاءَ، غَيْرَ أَنْ لَا تَحَرَّوْا طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا.

قال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٦٢/٢):

في قوله: «باب مَنْ لَمْ يَكْرَهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بَعْدَ الْعَصْرِ وَالْفَجْرِ». قيل: أثر البخاري الترجمة بذكر المذاهب على ذكر الحكم للبراءة من عهدة بت القول في موضع كثر فيه الاختلاف، ومُحَصَّل ما ورد من الأخبار في تعيين الأوقات التي تُكْرَهُ فيها الصلاة أنها خمسة: عند طلوع الشمس، وعند غروبها، وبعد صلاة الصبح، وبعد صلاة العصر، وعند الاستواء، وترجع بالتحقيق إلى ثلاثة: من بعد صلاة الصبح إلى أن ترتفع الشمس، فيدخل فيه الصلاة عند طلوع الشمس، وكذا من صلاة العصر إلى أن تغرب الشمس. اهـ

ولكن بقي واحدة، وهي عند الاستواء، فالأوقات إذا خمسة بالبسط، وثلاثة بالاختصار، هي: الأول: من بعد صلاة الصبح إلى أن ترتفع الشمس قيد رُمح، وارتفاعها قيد رُمح يكون بعد نحو ربع ساعة.

(١) أما حديث عمر، فأسنده في مواضع في الصلاة من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، منها ما سلف قريباً برقم (٥٨١).

وأما حديث ابن عمر فأسنده في الباب برقم (٥٨٩)، وأما حديث أبي سعيد، فأسنده في الصلاة «أيضاً» من طريق قُزعة بن يحيى، عنه، وأما حديث أبي هريرة، فأسنده في الباب الذي قبله سواء، برقم (٥٨٨).

«تغليق التعليق» (٢/٢٦٢، ٢٦٣).

والثاني: عند الاستواء يَعْنِي: إذا اسْتَوَتْ الشمسُ فوقِ الرءوسِ، والاستواءُ بمعنى العُلُوّ؛ يَعْنِي: إذا عَلَتْ على الرأسِ، وذلك عند قيامها حتى تَزُولَ، ويُقَدَّرُ بنحوِ عشرِ دقائق، أو خمسِ دقائق قبلَ الزوالِ.

والثالثُ: من بعد صلاةِ العصرِ إلى أن تَغْرُبَ الشمسُ.

والخمسَةُ بالبسطِ هي: من صلاةِ الصبحِ إلى طلوعِ الشمسِ، ومن طلوعِها إلى أن تَرْتَفِعَ قَيْدُ رُمْحٍ، وعندَ قيامها حتى تَزُولَ، ومن صلاةِ العصرِ حتى تَضَيَّفَ للغروبِ فقيل: إلى أن يَبْدُو قرصُها بالغروبِ. وقيل: إلى أن يكونَ بينها وبينَ الغروبِ مقدارُ رُمْحٍ، قياسًا على أولِ النهارِ. وهذا هو ظاهرُ حديثِ عقبةَ ابنِ عامرٍ: ثلاثُ ساعاتٍ نهانا الرسولُ ﷺ أن نُصَلِّيَ فيهنَّ، وأن نُقْبِرَ فيهنَّ موتانا. وذكرَ منها: وحينَ تَضَيَّفَ الشمسُ للغروبِ حتى تَغْرُبَ ^(١)، ومن ذاك إلى أن تَغْرُبَ فهذه خمسَةٌ.

ثم قال ابنُ حجرٍ:

ولا يُعَكَّرُ على ذلك أن مَنْ لم يُصَلِّ الصبحَ مثلاً حتى بَزَغَتِ الشمسُ يُكْرَهُ له التَّنَفُّلُ حينئذٍ؛ لأنَّ الكلامَ إنما هو جارٍ على الغالبِ المعتادِ، وأما هذه الصبورةُ النادرةُ فليست مقصودةً، وفي الجملةِ عدُّها أربعةَ أجودٍ، وبقي خامسٌ، وهو الصلاةُ وقتَ استواءِ الشمسِ، وكأنه لم يَصَحَّ عندَ المؤلفِ على شرطه فترجَمَ على نفيه، وفيه أربعةُ أحاديثٍ: حديثُ عقبةَ بنِ عامرٍ، وهو عند مسلمٍ، ولفظه: وحينَ يَقُومُ قائمُ الظهيرةِ حتى تَرْتَفِعَ. وحديثُ عمرو بنِ عَبَسَةَ، وهو عند مسلمٍ أيضاً، ولفظه: حتى يَسْتَقِلَّ الظلُّ بالرمحِ، فإذا أَقْبَلَ الفَيْءُ فَصَلَّ. وفي لفظِ لأبي داودَ: حتى يَعْدِلَ الرمحُ ظلَّهُ. وحديثُ أبي هريرةَ، وهو عند ابنِ ماجه والبيهقي، ولفظه: حتى تَسْتَوِيَ الشمسُ على رأسِكَ كالرمحِ، فإذا زالتْ فَصَلَّ.

وحديث الصُّنَابِحِيِّ، وهو في «الموطأ»، ولفظه: ثم إذا استوت قارئها، فإذا زالت فارقتها، وفي آخره: ونهى رسول الله ﷺ عن الصلاة في تلك الساعات. وهو حديث مُرْسَلٌ مع قوة رجاله.

وفي الباب أحاديث أخر ضعيفة.

وبقضية هذه الزيادة قال عمر بن الخطاب: فنهى عن الصلاة نصف النهار.

وعن ابن مسعود قال: كنا نُنهي عن ذلك.

وعن أبي سعيد المقبري قال: أدركت الناس، وهم يتقون ذلك.

وهو مذهب الأئمة الثلاثة والجمهور، وخالف مالك فقال: ما أدركت أهل الفضل إلا وهم يجتهدون ويصلون نصف النهار.

وقال ابن عبد البر: وقد روى مالك حديث الصُّنَابِحِيِّ، فإما أنه لم يصحَّ عنده، وإما أنه ردّه بالعمل الذي ذكره. انتهى.

وقد استثنى الشافعي ومن وافقه من ذلك يوم الجمعة، وحجّتهم أنه ﷺ ندب الناس إلى التبكير يوم الجمعة، ورغب في الصلاة إلى خروج الإمام، كما سيأتي في بابهِ، وجعل الغاية خروج الإمام، وهو لا يخرج إلا بعد الزوال، فدلّ على عدم الكراهة.

وجاء في حديث، عن أبي قتادة مرفوعاً أنه ﷺ كره الصلاة نصف النهار إلى يوم الجمعة. في إسناده انقطاع.

وقد ذكر له البيهقي شواهد ضعيفة إذا ضمت قَوِي الخبر. والله أعلم.

فائدة: فرّق بعضهم بين حكمة النهي عن الصلاة بعد صلاة الصبح والعصر، وعن الصلاة عند طلوع الشمس، وعند غروبها، فقال: يُكره في الحالتين الأوليين، ويَحْرُمُ في الحالتين الأخيرتين.

وممن قال بذلك محمد بن سيرين ومحمد بن جرير الطبري، واحتجّ بما ثبت عنه ﷺ أنه صلى بعد العصر، فدلّ على أنه لا يَحْرُمُ، وكأنه يحمل فعله على بيان الجواز، وسيأتي ما فيه في الباب الذي بعده.

وروي عن ابن عمرٍ تحریمُ الصلاةِ بعدَ الصبحِ حتى تَطْلُعَ الشمسُ، وإباحَتُها بعدَ العصرِ حتى تَصْفُرَ. وبه قال ابنُ حزمٍ واحتجَّ بحديثِ عليٍّ أنه ﷺ نَهَى عن الصلاةِ بعدَ العصرِ إلا والشمسُ مرتفعةٌ. رواه أبو داودَ بإسنادٍ صحيحٍ قويٍّ.

والمشهورُ إطلاقُ الكراهةِ في الجميع، فقليل: هي كراهةُ تحریمٍ، وقيل: كراهةُ تنزيهٍ. والله أعلم.

وقوله: «ورواه عمرٌ... إلخ» يريدُ أن أحاديثَ هؤلاء الأربعة، وهي التي تقدَّم إيرادُها في البابينِ السابقينِ ليس فيها تعرُّضٌ للاستواء، لكن لمن قال به أن يقول: إنه زيادةٌ من حافظٍ ثقةٍ، فيجبُ قبولُها.

لا شكَّ أن النهيَ من صلاةِ الفجرِ ومن صلاةِ العصرِ؛ لأنَّ الأحاديثَ في ذلك واضحةٌ، لكن كلما قُرب من طلوعِ الشمسِ، أو من غروبِها صار أشدَّ؛ لأن من حَكَمَ اللهُ أن لا يَتَشَبَّهَ المسلمُ بالكفارِ الذين يَسْجُدُونَ عندَ طلوعِ الشمسِ، وعند غروبِها^(١).

وأما التفريقُ بحيث نقول: إنَّ ما كان حَوْلَ طلوعِ الشمسِ فكراهتهُ كراهةُ تحریمٍ، وما قبلَ ذلك فهو مكروهٌ كراهةُ تنزيهٍ فهذا يحتاجُ إلى دليلٍ، لكنَّ تفاضُلَ المحرماتِ، بحيث يكونُ بعضها أشدَّ من بعضٍ هذا أمرٌ معلومٌ.

(١) سئل الشيخُ الشارحُ رحمه الله: إذا أحرَمَ رجلٌ بالصلاةِ قبلَ وقتِ الكراهةِ، ثم أطلَّ في صلاته حتى دخلَ في وقتِ الكراهةِ فما الحكمُ؟

فأجاب رحمه الله: حكمه أن يُتِمَّ سريعاً، ولا يكونَ داخلًا في النهي الوارد في الحديث؛ لأنه دخل في صلاته في وقتٍ مآذون فيه.

وسئل أيضًا رحمه الله: كيف يجاب عن حديثِ عليٍّ الذي رواه أبو داود، وصححه ابن حجر، أن رسولَ الله ﷺ نَهَى عن الصلاةِ بعدَ العصرِ إلا والشمسُ مرتفعةٌ؟

فأجاب رحمه الله: يجاب عنه بأنه يخالف الأحاديثَ التي هي أقوى منه، وأصح من أنه ﷺ نَهَى عن الصلاةِ بعدَ العصرِ مطلقاً.

وسئل أيضًا رحمه الله: هل يبدأ النهي بمجرد الانتهاء من صلاةِ العصر؟

فأجاب رحمه الله: نعم، يبدأ النهي بعد الفراغ من صلاةِ العصر، ولو جُمِعَت إلى الظهر جمع تقديم.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٣٣- باب مَا يُصَلَّى بَعْدَ الْعَصْرِ مِنَ الْقَوَائِدِ وَنَحْوِهَا.

وَقَالَ كُرَيْبٌ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ الْعَصْرِ رَكْعَتَيْنِ، وَقَالَ: «شَغَلَنِي نَاسٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظَّهِيرِ»^(١).

هذا الحديث صريح في أنه يجوز أن تُقضى فوائت الرواتب في وقت النهي، ولكن هل يدخل في ذلك كل راتبة، أو الراتبة التي تكون بعد الفريضة؟
ظاهر الحديث: أن الذي يدخل إنما هو الراتبة التي تكون بعد الفريضة؛ لأن النبي ﷺ إنما قضى الركعتين اللتين بعد الصلاة حيث جاءه وفد من عبد القيس، فاشتغل بهم، وكان النبي ﷺ من حُسن خلقه أنه حسن الاستقبال، يستقبل الناس، ويرى أن هذا أفضل من الاشتغال بطاعة يمكن قضاؤها.

وفي هذا: الترتيب بين الأعمال الصالحة، وأنه يُفرق بين ما يُخشى فواته، وما لا يُخشى. وفيه أيضًا: مراعاة أنفس الناس وأحاسيسهم؛ إذ من الممكن أن يقول الرسول ﷺ لهؤلاء القوم: دَعُونِي أَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ مَثَلًا. لكنه يعلم أن هذا قد يوقع في نفوسهم شيئًا، وهو ﷺ يُحب إدخال السرور على المسلمين.
فهذا هو ظاهر الحديث، ولكن هل يقضى الراتبة التي قبل الظهر بعد العصر لو نسي؟

يَحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ بِالْقِيَاسِ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: لَا قِيَاسَ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ فَرْقًا بَيْنَ التَطَوُّعِ الَّذِي قَبْلُ، وَالَّذِي بَعْدُ، وَلِهَذَا خَصَّ الْفُقَهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ جَوَازَ قَضَاءِ الرَّاتِبَةِ بَعْدَ الْعَصْرِ بِمَا إِذَا كَانَتِ الرَّاتِبَةُ الْبَعْدِيَّةَ^(٢).

(١) علقه البخاري رحمه الله هنا بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٦٣/٣)، وقد أسنده رحمه الله في «السهو» برقم (١٢٣٣).

«تغليق التعليق» (٢٦٣/٢).

(٢) انظر: «المغني» (٥٣٣/٢).

ثم قال البخاري رحمه الله:

٥٩٠- حدثنا أبو نعيم قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَيْمَنَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ قَالَتْ: وَالَّذِي ذَهَبَ بِهِ مَا تَرَكُوهَا حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ، وَمَا لَقِيَ اللَّهَ تَعَالَى حَتَّى تُقْلَ عَنْ الصَّلَاةِ، وَكَانَ يُصَلِّي كَثِيرًا مِنْ صَلَاتِهِ قَاعِدًا - تَعْنِي الرُّكْعَتَيْنِ - بَعْدَ الْعَصْرِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّيهِمَا، وَلَا يُصَلِّيهِمَا فِي الْمَسْجِدِ خَافَةَ أَنْ يُثْقَلَ عَلَى أُمَّتِهِ، وَكَانَ يُحِبُّ مَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ.

[الحديث ٥٩٠- أطرافه في: ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ١٦٣١].

هاتان الركعتان اللتان بقي النبي ﷺ يُصَلِّيهِمَا، هما الركعتان بعد الظهر اللتان شغل عنهما بعبد القيس، لكنه من عادته أنه إذا عمل عملاً أثبتته، فصار يُصَلِّي هاتين الركعتين حتى لقي الله ﷻ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٥٩١- حدثنا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي قَالَتْ عَائِشَةُ ابْنُ^(١) أُخْتِي: مَا تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ السَّجْدَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ عِنْدِي قَطُّ^(٢).

٥٩٢- حدثنا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ قَالَ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: رَكْعَتَانِ لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُهُمَا سِرًّا وَلَا عَلَانِيَةً: رَكْعَتَانِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ الْعَصْرِ^(٢).

=

وقد سئل الشيخ الشارح رحمه الله: ما تقولون فيما يروى عن أم سلمة أنها سألت النبي ﷺ: هل نقضي هذه الراتبة بعد العصر؟ فقال: لا؟

فأجاب رحمه الله: ذكر بعض أهل العلم أن من خصائص الرسول ﷺ أن يقضي الراتبة في وقت النهي، واستدلوا بهذا الحديث الذي ذكرت، ولكن هذا الحديث فيه كلام.

(١) بالنصب على النداء، وحرف النداء محذوف، وأثبتته الإسماعيلي في روايته. «الفتح» (٢/ ٦٥).

(٢) مسلم (٨٣٥) (٢٩٩).

(٢) رواه مسلم (٨٣٥) (٣٠٠).

٥٩٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَزْرَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: رَأَيْتُ الْأَسْوَدَ وَمَسْرُوقًا شَهِدَا عَلَى عَائِشَةَ قَالَتْ: مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْتِينِي فِي يَوْمٍ بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَّا صَلَّى رَكَعَتَيْنِ^(١).

قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ٦٤، ٦٥):

﴿قَوْلُهُ: «بَابُ مَا يُصَلِّي بَعْدَ الْعَصْرِ مِنَ الْفَوَائِتِ وَنَحْوِهَا».

قال الزَّيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ: ظَاهِرُ التَّرْجُمَةِ إِخْرَاجُ النَّافِلَةِ الْمَحْضَةِ الَّتِي لَا سَبَبَ لَهَا، وَقَالَ أَيْضًا: إِنَّ السَّرَّ فِي قَوْلِهِ: وَنَحْوِهَا لِيَدْخُلَ فِيهِ رَوَاتِبُ النَّوَافِلِ وَغَيْرُهَا.

﴿قَوْلُهُ: «وَقَالَ كُرَيْبٌ».

يعني: مولى ابنِ عباس، عن أم سلمة إلى آخره، وهو طرفٌ من حديثٍ أوردَه المؤلفُ مُطَوَّلًا فِي بَابِ إِذَا كَلَّمْ وَهُوَ يُصَلِّي فَأُشَارَ بِيَدِهِ. قُبِيلَ

كِتَابِ الْجَنَائِزِ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ: «أَتَانِي نَاسٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ، فَشَغَلُونِي عَنِ الرُّكَعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، فَهَمَّا هَاتَانِ.

﴿قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ: «وَالَّذِي ذَهَبَ بِهِ مَا تَرَكَهَا حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ».

﴿وَقَوْلُهَا فِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى: مَا تَرَكَ السَّجْدَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ عِنْدِي قَطُّ.

وَفِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى: لَمْ يَكُنْ يَدْعُهَا سَرًّا، وَلَا عَلَانِيَةً.

وَفِي الرَّوَايَةِ الْآخِرَةِ: مَا كَانَ يَأْتِينِي فِي يَوْمٍ بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَّا صَلَّى رَكَعَتَيْنِ. تَمَسَّكَ بِهَذِهِ الرَّوَايَاتِ مَنْ أَجَازَ التَّنْقُلَ بَعْدَ الْعَصْرِ مُطْلَقًا مَا لَمْ يَقْصِرِ الصَّلَاةَ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ وَقَدْ تَقَدَّمَ نَقْلُ الْمَذَاهِبِ فِي ذَلِكَ.

وَأَجَابَ عَنْهُ مَنْ أَطْلَقَ الْكِرَاهَةَ بِأَنَّ فِعْلَهُ هَذَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ اسْتِدْرَاكِ مَا فَاتَ مِنَ الرُّوَاتِبِ مِنْ غَيْرِ كِرَاهَةٍ.

وَأَمَّا مُوَظِّبَتُهُ ﷺ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ مِنْ خِصَائِصِهِ، وَالْدَّلِيلُ عَلَيْهِ رَوَايَةُ ذُكْوَانَ مَوْلَى عَائِشَةَ، أَنَّهَا حَدَّثَتْهُ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْعَصْرِ، وَيَنْتَهِي عَنْهَا، وَيُوَاصِلُ وَيَنْتَهِي عَنْ الْوِصَالِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

ورواية أبي سلمة، عن عائشة في نحو هذه القصة، وفي آخره: وكان إذا صَلَّى صلاةً أثبتّها. رواه مسلم.

قال البيهقي الذي اختصَّ به ﷺ المداومة على ذلك لا أصل القضاء، وأما ما روي عن ذكوان عن أم سلمة في هذه القصة أنها قالت: فقلت: يا رسول الله، أنقضيهما إذا فاتتا؟ فقال: «لا» فهي رواية ضعيفة، لا تقوم بها حجة. اهـ.

قال الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ في الحاشية: ليس الأمر كما قال البيهقي بل حديث أم سلمة المذكور حديث حسن، أخرجه أحمد في المسند بإسناد جيد، وهو حجة على أن قضاء سنة الظهر بعد العصر من خصائصه ﷺ كما قال الطحاوي، والله أعلم. اهـ.

ثم قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ:

قلت: أخرجه الطحاوي، واحتج بها على أن ذلك كان من خصائصه ﷺ، وفيه ما فيه. اهـ.

وعلى كل حال: فقد يقول قائل: إن قول الرسول ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»^(١) يَشْمَلُ الْفَرِيضَةَ وَالنَّافِلَةَ، وأنه متى نسي راتبة من الرواتب، وذكرها في وقت النهي صلاتها، ويكون الذي من خصائص الرسول ﷺ هو المداومة على ذلك.

ومن المعلوم: أن حديث أم سلمة: أَفَنَقُضِيهَما إِذَا فَاتَتَا؟ قال: «لا». معلوم أنه ليس على إطلاقه؛ لأنَّ رُكْعَتَيِ الظَّهْرِ إِذَا فَاتَتَا قُضَاهُمَا.



ثم قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ:

فائدة: رَوَى الترمذِيُّ، من طريقِ جَرِيرٍ، عن عطاءِ بنِ السائبِ، عن سَعِيدِ بنِ جُبَيْرٍ، عن ابنِ عباسٍ، أنه قال: إنما صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الركعتين بعدَ العصر؛ لأنه أتاه مالٌ، فَشَغَلَهُ عن ركعتين بعدَ الظهرِ، فصَلَّاهما بعدَ العصرِ، ثم لم يَعُدْ.
قال الترمذِيُّ: حديثٌ حسنٌ.

قلتُ: وهو من روايةِ جَرِيرٍ، عن عطاءٍ، وقد سَمِعَ منه بعدَ اختلاطِهِ، وإن صَحَّ فهو شاهدٌ لحديثِ أمِّ سلمةَ، لكنَّ ظاهرَ قوله: ثم لم يَعُدْ. معارضٌ لحديثِ عائشةَ المذكورِ في هذا البابِ، فيَحْمَلُ النفيَ على علمِ الراوي؛ فإنه لم يَطْلُعْ على ذلك، والمُثْبِتُ مُقَدَّمٌ على النافي.

وكذا ما رواه النسائيُّ، من طريقِ أبي سلمةَ، عن أمِّ سلمةَ، أنَّ رسولَ الله ﷺ صَلَّى في بيتِها بعدَ العصرِ ركعتين مرةً واحدةً. الحديثُ.

وفي روايةٍ له عنها: لم أرَهُ يُصَلِّيْهَا قَبْلَ ولا بعدُ. فيُجْمَعُ بينَ الحديثينِ بأنه ﷺ لم يَكُنْ يُصَلِّيْهَا إلا في بيتِهِ، فلذلك لم يَرَهُ ابنُ عباسٍ، ولا أمُّ سلمةَ.
ويُشِيرُ إلى ذلك قولُ عائشةَ في الروايةِ الأولى: وكان لا يُصَلِّيْهَا في المسجدِ مخافةً أن تَنْقُلَ على أَمَتِهِ.

وقوله: «أنه سَمِعَ عائشةَ قالت: والذي ذَهَبَ به». وفي روايةِ البيهقيِّ، من طريقِ إسحاقَ بنِ الحسنِ، والإسماعيليِّ، من طريقِ أبي زُرْعَةَ، كلاهما عن أبي نُعَيْمٍ شيخِ البخاريِّ فيه أنه دَخَلَ عليها، فسأَلَهَا عن ركعتين بعدَ العصرِ، فقالت: والذي ذَهَبَ بنفسِهِ؛ تعني: رسولَ الله ﷺ.

وزاد فيه أيضًا: فقال لها أيمنٌ: إن عمرَ كان يَنْهَى عنهما، وَيَضْرِبُ عليهما. فقالت: صدَقْتُ، ولكن كان النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّيْهَا فذَكَرَهُ.

والخبرُ بذلك عن عمرَ أيضًا ثابتٌ في روايةِ كُرَيْبٍ، عن أمِّ سلمةَ التي ذَكَرْنَاهَا في بابٍ: إذا كُلِّمَ وهو يُصَلِّي. ففي أولِ الخبرِ عن كُرَيْبٍ أَنَّ ابنَ عباسٍ والمِسْوَرِ بْنَ

مَخْرَمَةَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ أَزْهَرَ أَرْسَلُوهُ إِلَى عَائِشَةَ، فَقَالُوا: اقْرَأْ عَلَيْهَا السَّلَامَ مِنْ جَمِيعًا، وَسَلِّمْهَا عَنْ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، وَقُلْ لَهَا: إِنَّا أَخْبَرْنَا أَنَّكَ تُصَلِّينَهُمَا، وَقَدْ بَلَّغْنَا أَنَّ النَّبِيَّ نَهَى عَنْهُمَا. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَقَدْ كُنْتُ أَضْرِبُ النَّاسَ مَعَ عَمْرِ عَلَىهِمَا. الْحَدِيثُ.

تَنْبِيْهُ: رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ سَبَبَ ضَرْبِ عَمْرِ لِلنَّاسِ عَلَى ذَلِكَ، فَقَالَ: عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، أَنَّ عَمْرَ رَأَاهُ - وَهُوَ خَلِيفَةٌ - رَكَعَ بَعْدَ الْعَصْرِ، فَضَرَبَهُ.. فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: فَقَالَ عَمْرٌ: يَا زَيْدُ، لَوْلَا أَنِّي أَخْشَى أَنْ يَتَّخِذَهُمَا النَّاسُ سُلْمًا إِلَى الصَّلَاةِ حَتَّى اللَّيْلِ لَمْ أَضْرِبْ فِيهِمَا.

فَلَعَلَّ عَمْرَ كَانَ يَرَى أَنَّ النَّهْيَ عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ إِنَّمَا هُوَ خَشْيَةٌ إِيْقَاعِ الصَّلَاةِ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَهَذَا يُوَافِقُ قَوْلَ ابْنِ عَمْرِو الْهَاضِي، وَمَا نَقَلْنَاهُ عَنْ ابْنِ الْمُنْذِرِ وَغَيْرِهِ. وَقَدْ رَوَى يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، عَنِ اللَّيْثِ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ نَحْوَ رَوَايَةِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَجَوَابَ عَمْرِ لَهُ، وَفِيهِ: وَلَكِنِّي أَخَافُ أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَكُمْ قَوْمٌ يُصَلُّونَ مَا بَيْنَ الْعَصْرِ إِلَى الْمَغْرِبِ حَتَّى يَمُرُّوا بِالسَّاعَةِ الَّتِي نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهَا. وَهَذَا أَيْضًا يَدُلُّ لَهَا قُلْنَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٣٤- بَابُ التَّبَكُّيرِ بِالصَّلَاةِ فِي يَوْمِ غَيْمٍ.

٥٩٤- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى - هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ - عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، أَنَّ أَبَا الْمَلِيحِ حَدَّثَهُ قَالَ: كُنَّا مَعَ بُرَيْدَةَ فِي يَوْمِ ذِي غَيْمٍ، فَقَالَ: بَكَّرُوا بِالصَّلَاةِ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ حَبِطَ عَمَلُهُ».

قَوْلُهُ: «بَابُ التَّبَكُّيرِ بِالصَّلَاةِ فِي يَوْمِ غَيْمٍ». لَمْ يُفْصَحْ مَا هِيَ الصَّلَاةُ؟ لَكِنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ حَيْثُ سَاقَ الْحَدِيثُ.

وإنما أمر بالتبكير في صلاة العصر؛ لئلا يؤخر الإنسان حتى تصفر الشمس، فيفوت الوقت الاختياري.

وقوله: «مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ حَبِطَ عَمَلُهُ».

اختلف العلماء في المراد بالحبوط، فقيل: إنه مَنْ تَرَكَهَا حتى صلاها بعد الوقت حَبِطَ عَمَلُهُ، فلا صلاة له.

وقيل المراد بذلك: حَبِطَ عَمَلُهُ ذلك اليوم فقط، واحتج به مَنْ قال: إن المراد بقوله: «حَبِطَ عَمَلُهُ»؛ أي: كفر؛ لأنه لا يُحِبِطُ الأعمال إلا الكفر، وهذا دليل على أَنَّ مَنْ تَرَكَ صَلَاةً وَاحِدَةً كَفَرَ.

وقال بعضهم: «حَبِطَ عَمَلُهُ»؛ أي: كاد وقرب أن يحبط.

قال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٢/ ٣١، ٣٢):

«قوله: «بَابُ مَنْ تَرَكَ الْعَصْرَ»؛ أي: ما يكون حكمه؟

قال: ابنُ رشيْد: أجاد البخاريُّ حيث اقتصر على صدر الحديث، فأبقى فيه محلاً للتأويل.

وقال غيره: كان ينبغي أن يذكر حديث الباب في الباب الذي قبله.

«قوله: «فقد حبط». سقط: «فقد» من رواية المُستَمَلِّي.

وفي رواية معمر: «حَبِطَ اللَّهُ عَمَلَهُ». وقد استدلل بهذا الحديث مَنْ يقول بتكفير

أهل المعاصي من الخوارج وغيرهم، وقالوا: هو نظير قوله تعالى: «وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ» [التوبة: ٥٠].

وقال ابن عبد البر: مفهوم الآية أن مَنْ لم يكفر بالإيمان لم يحبط عمله. فيتعارض

مفهومها ومنطوق الحديث، فيتعين تأويل الحديث؛ لأن الجمع إذا أمكن كان أولى من الترجيح.

وتمسك بظاهر الحديث أيضًا الحنابلة، ومَنْ قال بقولهم مَنْ أن تارك الصلاة يكفر، وجوابه ما تقدّم.

وأيضاً: فلو كان على ما ذهبوا إليه لما اِختَصَّتِ العصرُ بذلك.

وأما الجُمهُورُ فتأَوَّلُوا الحديثَ، فافترَقوا في تأويله فِرْقًا، فمنهم مَنْ أَوَّلَ سببَ التركِ، ومنهم مَنْ أَوَّلَ الحَبْطِ، ومنهم مَنْ أَوَّلَ العملِ فقيل: المرادُ مَنْ تركَهَا جاحداً لوجوبها، أو مُعْتَرِفاً، لكن مُسْتَحْفَافاً مُسْتَهْزِئاً بِمَنْ أقامها.

وتُعَقَّبُ بأن الذي فهِمَهُ الصحابيُّ إنما هو التفریطُ، ولهذا أُمِرَ بالمبادرةِ إليها، وفَهِمَهُ أَوَّلَى من فَهِمَ غَيْرِهِ كما تَقَدَّمَ.

وقيل: المرادُ مَنْ تركَهَا مُتْكَاسِلاً، لكن خَرَجَ الوعيدُ مَخْرَجَ الزَّجْرِ الشَّدِيدِ، وظاهرُهُ غَيْرُ مرادٍ؛ كقوله: «لا يَزْنِي الزَّانِي، وهو مؤمن».

وقيل: هو من مجاز التشبيه؛ كأن المعنى فقد أشبه من حبط عمله.

وقيل: معناه: كاد؛ أي: كاد أن يَحْبَطَ.

وقيل: المرادُ بالحَبْطِ نُقْصَانُ العملِ في ذلك الوقتِ الذي تُرْفَعُ فيه الأعمالُ إلى الله، فكأنَّ المرادَ بالعمل الصلاةَ خاصةً؛ أي: لا يَحْصُلُ على أَجْرٍ مَنْ صَلَّى العصرَ، ولا يَرْتَفِعُ له عملُها حينئذٍ.

وقيل: المرادُ بالحَبْطِ الإِبْطَالُ؛ أي: يَبْطُلُ انتفاعُهُ بعملِهِ في وقتٍ ما، ثم يَتَنَفَّعُ به، كَمَنْ رَجَحَتْ سَيِّئَاتُهُ على حَسَنَاتِهِ، فإنه موقوفٌ في المشيئة، فإن غُفِرَ له فمجردُ الوقوفِ إبطالٌ لنفعِ الحسنةِ إذ ذاك، وإن عُدِّبَ، ثم غُفِرَ له فكذلك.

قال معنى ذلك القاضي أبو بكر بن العربي، وقد تَقَدَّمَ مبسوطاً في كتابِ الإيمانِ في بابِ خوفِ المؤمنِ مِنْ أن يَحْبَطَ عمله.

وَمُحْصَلُ ما قال أن المرادَ بالحَبْطِ في الآيةِ غَيْرُ المرادِ بالحَبْطِ في الحديثِ.

وقال في شرح الترمذي: الحَبْطُ على قسمين: حَبْطُ إسقاطٍ، وهو إحباطُ الكفرِ

لِلإِيمَانِ وَجميعِ الحَسَنَاتِ.

وحَبْطُ موازنةٍ، وهو إحباطُ المعاصي لِلانتفاعِ بالحَسَنَاتِ عِنْدَ رُجْحَانِهَا عَلَيْهَا إِلَى

أن تَحْصُلَ النجاةُ، فَيَرْجِعُ إليه جزاءُ حَسَنَاتِهِ.

وقيل: المراد بالعمل في الحديث عمل الدنيا الذي يُسبب الاشتغال به ترك الصلاة؛ بمعنى: أنه لا يُتَمَتَّعُ به، ولا يُتَمَتَّعُ.

وأقرب هذه التأويلات قول مَنْ قال: إن ذلك خَرَجَ مخرج الزجر الشديد، وظاهره غير مراد. والله أعلم.

وعلى كل حال: فلا شك أن الحديث مُشْكِلٌ إذا بُني على القواعد العامة، وأن حَبوطَ العمل لا يكون إلا بالردة؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَزِدْكُمْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢١٧].

وأقرب شيءٍ عندي - والله أعلم - أن المراد بالعمل الصلاة التي عملها، وأنه إذا أخرها حتى خَرَجَ الوقت فإنه لا يَنْفَعُهُ، وَيَبْطُلُ عمله، ولهذا قال: بَكَّرُوا بالصلاة؛ فإنَّ النبي ﷺ قال: «مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ حَبِطَ عَمَلُهُ»^(١).

قال الإمام ابن القيم - رحمه الله عليه - في كتاب الصلاة (١٠٨ - ١١٣).
فصل حَبوطِ أَعْمَالِ تَارِكِ الصَّلَاةِ.

وأما المسألة الرابعة، وهي قوله: هل تَحْبُطُ الأَعْمَالُ بترك الصلاة، أم لا؟
فقد عُرِفَ جوابها مما تقدّم، وإنَّا نَقْرُدُ هذه المسألة بالكلام عليها بخصوصيتها، فنقول:
أما تركها بالكلية فإنه لا يُقْبَلُ معه عملٌ، كما لا يُقْبَلُ مع الشرك عملٌ؛ فإن الصلاة عمودٌ

(١) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: عند شرح هذا الحديث فيما سبق رجَّحتم أن الحَبوط هو حَبوط الموازنة، فهل هناك فرق بين هذا، وبين ما رجَّحتموه هنا؟

فأجاب رحمه الله: لا شك أن حَبوط الموازنة جيد، لكن ظاهر الحديث هنا أن الذي يحبط هو نفس العمل الذي عمله، الذي هو الصلاة.

وسئل رحمه الله: ما معنى حَبوط الموازنة؟

فأجاب رحمه الله: معناه أننا إذا وازنَّا حسناته التي حصلها في ذلك اليوم بترك صلاة العصر فترك صلاة العصر أكثر إثماً، فيكون كأنه قد حبطت هذه الحسنات لَمَّا أحاطت بها هذه الخطيئة.

الإسلام، كما صحَّ عن النبي ﷺ، وسائر الشرائع كالأطناب والأوتاد ونحوها، وإذا لم يكن للفُسْطَاطِ عمومٌ لم يَتَقَعْ بشيءٍ من أجزائه، فقبولُ سائر الأعمالِ موقوفٌ على قبولِ الصلاة، فإذا رُدَّتْ رُدَّتْ عليه سائرُ الأعمالِ، وقد تقدَّم الدليلُ على ذلك.

وأما تركُّها أحياناً، فقد روى البخاريُّ في صحيحه، من حديثِ بُرَيْدَةَ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «بُكِّرُوا بِصَلَاةِ الْعَصْرِ؛ فَإِنَّ مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ».

وقد تكلَّم قومٌ في معنى هذا الحديثِ فأتوا بما لا حاصلَ له، قال المُهَلَّبُ: معناه من تركها مُضِيعاً لها مُتْهَوِناً بفضلٍ وقتها مع قدرته على أدائها حَبِطَ عَمَلُهُ في الصلاة خاصةً، أي: لا يَحْصُلُ له أَجْرُ الْمُصَلِّي في وقتها، ولا يَكُونُ له عَمَلٌ تَرْفَعُهُ الْمَلَائِكَةُ.

وحاصلُ هذا القولِ: أن مَنْ تَرَكَهَا فَاتَهُ أَجْرُهَا، ولفظُ الحديثِ ومعناه يَأْبَى ذلك، ولا يُفِيدُ حَبْوَطَ عَمَلٍ قد ثَبَتَ وفُعل، وهذا حقيقةُ الحَبْوَطِ في اللغةِ والشرعِ، ولا يُقَالُ لِمَنْ فَاتَهُ ثَوَابُ عَمَلٍ مِنَ الْأَعْمَالِ: إِنَّهُ قد حَبِطَ عَمَلُهُ. وإنما يُقَالُ: فَاتَهُ أَجْرُ ذَلِكَ الْعَمَلِ.

وقالت طائفةٌ: يَحْبُطُ عَمَلُ ذَلِكَ الْيَوْمِ، لا جَمِيعُ عَمَلِهِ، فكأنهم اسْتَضْعَبُوا حَبْوَطَ الْأَعْمَالِ الْمَاضِيَةِ كُلِّهَا بِتَرْكِ صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ، وتركها عندهم ليس بِرَدَّةٍ تُحْبِطُ الْأَعْمَالِ، فهذا الذي اسْتَشْكَلَهُ هُؤُلَاءِ هو وارِدٌ عليهم بعينه في حَبْوَطِ عَمَلِ ذَلِكَ الْيَوْمِ.

والذي يَظْهَرُ في الحديثِ -واللهُ أعلمُ بمرادِ رسولِهِ- أن التَّركَ نوعانِ: تركٌ كليٌّ لا يُصَلِّيها أبداً فهذا يُحْبِطُ الْعَمَلَ جَمِيعَهُ.

وتركٌ معينٌ في يومٍ معينٍ فهذا يُحْبِطُ عَمَلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ، فالحَبْوَطُ الْعَامُّ في مُقَابَلَةِ التَّركِ التَّامِّ، والحَبْوَطُ الْمُعَيَّنُ في مُقَابَلَةِ التَّركِ الْمُعَيَّنِ.

فإن قيل: كيف تَحْبِطُ الْأَعْمَالُ بِغَيْرِ الرَّدَةِ؟

قيل: نعم، قد دَلَّ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ وَالْمَنْقُولُ عَنِ الصَّحَابَةِ أَنَّ السَّيِّئَاتِ تُحْبِطُ الْحَسَنَاتِ، كما أَنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ، قال تعالى: ﴿يَتَابِعُهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَبْطُلُوا صَدَقَتَكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ [التوبة: ٢٦٤]. وقال: ﴿يَتَابِعُهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات: ٢٠].

وقالت عائشة لأُمّ زيد بن أرقم: أَخْبِرِي زَيْدًا بِأَنَّهُ قَدْ أَبْطَلَ جِهَادَهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ. لَهَا بَاعَ بِالْعَيْنَةِ وَقَدْ نَصَّ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَلَى هَذَا فَقَالَ: يَنْبَغِي لِلْعَبْدِ فِي هَذَا الزَّمَانِ أَنْ يَسْتَدِينَ وَيَتَزَوَّجَ؛ لِثَلَا يَنْظُرَ إِلَى مَا لَا يَحِلُّ فَيَحْبِطَ عَمَلُهُ ^(١).

آيَاتُ الْمَوَازَنَةِ فِي الْقُرْآنِ تَدُلُّ عَلَى هَذَا، فَكَمَا أَنَّ السَّيْئَةَ تَذْهَبُ بِحَسَنَةٍ أَكْبَرَ مِنْهَا، فَالْحَسَنَةُ يُحْبِطُ أَجْرُهَا السَّيْئَةُ أَكْبَرَ مِنْهَا.

[خُلَاصَةُ هَذَا الْجَوَابِ: أَنَّ الْمَوَازَنَةَ مَعْنَاهَا أَنَّ سَيِّئَةَ تَرْكِ صَلَاةِ الْعَصْرِ تُقَابِلُ الْحَسَنَاتِ الْمَاضِيَةَ، فَتُحْبِطُهَا] ^(١).

فَإِنْ قِيلَ: فَأَيُّ فَائِدَةٍ فِي تَخْصِيصِ صَلَاةِ الْعَصْرِ بِكَوْنِهَا مُحْبِطَةٌ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الصَّلَوَاتِ؟

قِيلَ: الْحَدِيثُ لَمْ يَنْفِ الْحَبْوَ بِغَيْرِ الْعَصْرِ إِلَّا بِمَفْهُومٍ لَقِبَ، وَهُوَ مَفْهُومٌ ضَعِيفٌ جَدًّا، وَتَخْصِيصُ الْعَصْرِ بِالذِّكْرِ لَشَرَفِهَا مِنْ بَيْنِ الصَّلَوَاتِ، وَلِهَذَا كَانَتْ هِيَ الصَّلَاةُ الْوُسْطَى بِنَصِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الصَّحِيحِ الصَّرِيحِ، وَلِهَذَا خَصَّهَا بِالذِّكْرِ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «الَّذِي تَقَوُّتُهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ فَكَأَنَّا وَتَرْنَا أَهْلَهُ وَمَالَهُ»؛ أَي: فَكَأَنَّا سَلَبْنَا أَهْلَهُ وَمَالَهُ، فَأَصْبَحَ بِلَا أَهْلٍ وَلَا مَالٍ، وَهَذَا تَمَثُّلٌ لِحَبْوَ عَمَلِهِ بِتَرْكِهَا، كَأَنَّهُ شَبَّهَ أَعْمَالَهُ الصَّالِحَةَ بِانْتِفَاعِهِ بِهَا، وَتَمَتَّعَ بِهَا بِمَنْزِلَةِ أَهْلِهِ وَمَالِهِ، فَإِذَا تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ فَهُوَ كَمَنْ لَهُ أَهْلٌ وَمَالٌ، فَخَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ لِحَاجَةٍ، وَفِيهِ أَهْلُهُ وَمَالُهُ، فَرَجَعَ وَقَدْ اجْتَبَحَ الْأَهْلُ وَالْمَالُ، فَبَقِيَ وَتَرَا دُونَهُمْ، وَمُوتَرَا بِفَقْدِهِمْ.

(١) قَالَ الشَّيْخُ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ مَعْلَقًا عَلَى كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

قَوْلُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «يَنْبَغِي لِلْعَبْدِ فِي هَذَا الزَّمَانِ أَنْ يَسْتَدِينَ». يَشِيرُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُرْشِدْ الَّذِي لَمْ يَجِدْ وَلَا خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ إِلَى أَنْ يَسْتَدِينَ، فَكَانَ تَقْسِيدُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: «فِي هَذَا الزَّمَانِ». كَالِإِجَابَةِ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ وَارِدٌ عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، فَيُقَالُ: كَيْفَ نَقُولُ: يَسْتَدِينَ وَالرَّسُولُ ﷺ لَمْ يُرْشِدْ هَذَا الرَّجُلَ إِلَى الْإِسْتَدَانَةِ، فَكَانَ هَذَا الْقَيْدُ مُتَضَمِّنًا لِلْجَوَابِ.

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

فلو بَقِيَتْ عليه أَعْمَالُهُ الصَّالِحَةُ لَمْ يَكُنِ التَّمَثِيلُ مُطَابِقًا.

فصلٌ في أنواعِ حَبوطِ الأَعْمَالِ:

والحَبوطُ نوعانِ: عامٌّ وخاصٌّ.

فالعَامُّ: حَبوطُ الحَسَنَاتِ كُلِّهَا بِالرَّدَّةِ، والسيِّئَاتِ كُلِّهَا بِالتَّوْبَةِ.

والخاصُّ: حَبوطُ السيِّئَاتِ والحَسَنَاتِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، وهذا حَبوطٌ مُقَيَّدٌ جَزْئِيٌّ، وقد تَقَدَّمَ دَلَالَةُ الْقُرْآنِ والسُّنَةِ والآثَارِ وَأَقْوَالِ الْأُئِمَّةِ عَلَيْهِ، وَلَمَّا كَانَ الْكُفْرُ وَالْإِيمَانُ كُلُّهُمَا يُبْطَلُ الْآخَرُ، وَيُذْهِبُهُ، كَانَتْ شُعْبَةٌ كُلٌّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَهَا تَأْثِيرٌ فِي إِذْهَابِ بَعْضِ شُعْبِ الْآخَرِ، فَإِنْ عَظُمَتِ الشُّعْبَةُ أَذْهَبَتْ فِي مُقَابَلَتِهَا شُعْبًا كَثِيرَةً.

وَتَأْمَلْ قَوْلَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ فِي مُسْتَحِلِّ الْعَيْنَةِ إِنَّهُ قَدْ أَبْطَلَ جِهَادَهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَيْفَ قَوِيَتْ هَذِهِ الشُّعْبَةُ الَّتِي آذَنَ اللَّهُ فاعْلَمَهَا بِحَرْبِهِ وَحَرْبِ رَسُولِهِ عَلَى إِبْطَالِ مُحَارَبَةِ الْكُفَّارِ، فَأَبْطَلَ الْحِرَابُ الْمَكْرُوهُ الْحِرَابِ الْمَحْبُوبِ، كَمَا يُبْطَلُ مُحَارَبَةُ أَعْدَائِهِ الَّتِي يُحِبُّهَا مُحَارَبَتُهُ الَّتِي يُبْغِضُهَا. وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

خُلَاصَةُ الْكَلَامِ أَنَّ الشَّيْخَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: إِذَا تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ تَرْكًا مُطْلَقًا خَبِطَ كُلُّ عَمَلِهِ وَإِنْ تَرَكَهَا يَوْمًا خَبِطَ عَمَلُ ذَلِكَ الْيَوْمِ.

ثُمَّ يَبَيِّنُ أَنَّ الْحَبُوطَ حَبُوطٌ مُوَازِنَةٌ أَيْ: أَنَّ عِظَمَ هَذِهِ السَّيِّئَةِ تُخَبِّطُ الْأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ بِالْمُوَازَنَةِ لَا بِالرَّدَّةِ.

ثُمَّ ذَكَرَ أَمْثَلَةً مِنَ الْقُرْآنِ عَلَى أَنَّ الْحَبُوطَ لَا يَصِلُ إِلَى حَدِّ الرَّدَّةِ؛ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَابِعُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يُبْطِلُوا صِدْقَتَكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ [التوبة: ٢٦٤]. وَالْإِبْطَالُ بِمَعْنَى الْإِحْبَاطِ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَابِعُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات: ٢٠]. وَهَذَا كَلَامٌ جَيِّدٌ فَتَحَ اللَّهُ بِهِ عَلَيْهِ، فَنَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَرْزُقَنَا وَإِيَّاكُمْ الْعِلْمَ النَّافِعَ، وَالْأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٣٥- باب الأذان بعد ذهاب الوقت.

٥٩٥- حدثنا عمران بن ميسرة قال: حدثنا محمد بن فضيل قال: حدثنا حصين، عن عبد الله ابن أبي قتادة، عن أبيه قال: سِرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةً، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: لَوْ عَرَسْتَ ^(١) بِنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَخَافُ أَنْ تَنَامُوا عَنِ الصَّلَاةِ» قَالَ بِلَالٌ: أَنَا أَوْقِظُكُمْ، فَاضْطَجَعُوا وَأَسْنَدَ بِلَالٌ ظَهْرَهُ إِلَى رَاحِلَتِهِ فَعَلْبَتُهُ عَيْنَاهُ فَنَامَ، فَاسْتَيْقِظَ النَّبِيُّ ﷺ ^(٢) وَقَدْ طَلَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَقَالَ: «يَا بِلَالُ، أَيْنَ مَا قُلْتَ؟» قَالَ: مَا أَلْقَيْتُ عَلَيَّ نَوْمَةً مِثْلَهَا قَطُّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ قَبَضَ أَرْوَاحَكُمْ حِينَ شَاءَ، وَرَدَّهَا عَلَيْكُمْ حِينَ شَاءَ» يَا بِلَالُ، قُمْ فَأَذِّنْ بِالنَّاسِ بِالصَّلَاةِ فَتَوَضَّأْ، فَلَمَّا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ وَابْيَاضَتْ ^(٣) قَامَ فَصَلَّى.

قوله: «باب الأذان بعد ذهاب الوقت»؛ يعني: إذا ذهب الوقت فهل يُعاد الأذان، أو تعاد الصلاة فقط؟ وهل إذا أُعيد يُعاد على أنه فرض، كما لو كان في الوقت، أو على أنه سنة؟

الصحيح: أنه يُعاد على أنه فرض، ووجه ذلك أن النبي ﷺ قال: «مَنْ نَامَ عَنِ صَلَاةٍ، أَوْ نَسِيَهَا فَلْيَصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا» ^(٤)؛ يعني: أو استيقظ في مسألة النوم، فيكون الاستيقاظ بمزلة دخول الوقت، فيجب أن يؤذّن، ويكون هذا داخلاً في عموم قوله ﷺ: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ» ^(٥)؛ لأنهم لما استيقظوا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ في حقهم.

(١) قال الحافظ رحمه الله في «الفتح» (٦٧/٢): التعريس نزول المسافرين لغير إقامة، وأصله نزول آخر الليل. اهـ

(٢) سئل الشيخ الشارح رحمه الله أشار الحافظ في «الفتح» إلى أن هناك رواية أخرى لهذا الحديث، فيها أن الذي استيقظ هو عمر بن الخطاب، فهل يدل هذا على أن هذه القصة قد وقعت مرتين؟

فأجاب رحمه الله: نعم، قد وقعت مرتين للرسول ﷺ.

(٣) قال الحافظ رحمه الله في «الفتح» (٦٧/٢): قوله: وَاَبْيَاضَتْ. وزنه «أَفْعَالٌ» بتشديد اللام؛ مثل: احْمَارَ وَابْهَارَ؛ أي: صَفَّتْ. اهـ

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) رواه البخاري (٦٢٨)، ومسلم (٦٧٤) (٢٩٢).

فَالصَّوَابُ: أَنَّهُ وَاجِبٌ، وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ أَنَّهُ سُنَّةٌ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ ^(١).

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى حَسَنِ مَعَامَلَةِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ؛ لِأَنَّهُمْ تَجَرَّأَوْا أَنْ يَقُولُوا: لَوْ عَرَّسْتَ بَنِي رَسُولِ اللَّهِ.

وَفِيهِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى إِسْنَادِ الْأَمْرِ إِلَى أَهْلِهِ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الشَّدْوُذُ. وَجْهُهُ: أَنَّهُمْ طَلَبُوا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَقُولُوا: يَا إِخْوَانَنَا. دَعُونَا نَنْتَم. بَلْ طَلَبُوا ذَلِكَ مِنْ وَلِيِّ أَمْرِهِمْ، وَهَذَا هُوَ شَأْنُ الْمُسْلِمِينَ؛ الْإِتْقَادُ لَوْلَاةِ أُمُورِهِمْ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا خَافَ أَلَّا يَقُومَ لِلصَّلَاةِ لَوْ نَامَ، وَكَانَ الْوَقْتُ قَرِيبًا، فَلْيَتَصَبَّرْ حَتَّى يَدْخُلَ الْوَقْتُ؛ لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «أَخَافُ أَنْ تَنَامُوا عَنِ الصَّلَاةِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوَقْتَ كَانَ قَرِيبًا مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَهَذَا هُوَ مُقْتَضَى كَلِمَةِ «عَرَّسْتَ»؛ لِأَنَّ التَّعْرِيسَ هُوَ النَّزُولُ لِلنَّوْمِ فِي آخِرِ اللَّيْلِ.

وَفِيهِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ لِلْإِنْسَانِ مَا يُوقِظُهُ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَنَامَ، وَلَوْ عِنْدَ قَرَبِ الْوَقْتِ. وَجْهُهُ أَنَّ بِلَالًا قَالَ: أَنَا أُوقِظُكُمْ.

وَعَلَى هَذَا إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ عِنْدَهُ سَاعَةٌ مُنْبَهَةً، وَجَعَلَ لَهَا مِغْيَارًا عِنْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ، وَنَامَ، فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ، حَتَّى لَوْ غَلَبَتْهُ عَيْنُهُ، وَلَمْ يَسْتَيْقِظْ كَمَا جَاءَ ذَلِكَ عَنْ بِلَالٍ. فِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا لَمْ يَقُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَهَا يَعْزَمُ عَلَى فَعْلِهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ فَإِنَّهُ قَدْ يَخْطِئُ.

وَجْهُهُ أَنَّ بِلَالًا يَقُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَإِذَا كَانَ أَحَدُ الْأَنْبِيَاءِ الْكَرَامِ، لَهَا تَرَكَ التَّعْلِيْقَ بِالْمَشِيئَةِ لَمْ يَحْصُلْ مَرَادُهُ، فَمَنْ دُونَ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ بَابِ أُولَى.

فَسَلِيْمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَقْسَمَ أَنْ يَطُوفَ عَلَى تَسْعِينَ امْرَأَةً اللَّيْلَةَ، تَلِدُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ غُلَامًا، يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقِيلَ لَهُ: قُلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَمْ يَقُلْ، فَطَافَ عَلَيْهِنَّ، فَلَمْ يَلِدْ إِلَّا وَاحِدَةً مِنْهُنَّ شَقَّ إِنْسَانٍ فَقَطْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. لَمْ يَخْنَثْ، وَكَانَ دَرَكًا لِحَاجَتِهِ». وَفِي لَفْظٍ: «وَلَقَاتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ» ^(٢).

(١) انظر: «المغني» (٢/ ٧٥)، و«الكافي» (١/ ١٠٢).

(٢) رواه البخاري (٣٤٢٤، ٥٢٤٢، ٦٧٢٠، ٧٤٦٩)، ومسلم (١٦٥٤)، (٢٢، ٢٣، ٢٤).

وفيه أيضًا من الفوائد: حرص بلال رضي الله عنه على الوفاء بما وعد به؛ وذلك؛ لأنه لم يضطجع، ولكن أسند ظهره إلى راحلته، واستقبل الفجر؛ لئلا يستغرق في النوم. وفيه: صراحة الصحابة رضي الله عنهم؛ لأنه قال رضي الله عنه: ما أُلقيت عليّ نومة مثلها قط؛ يعني: هذه النومة ألد ما يكون من النومات التي كان ينامها.

ووجه ذلك ظاهر، وهو أنهم كانوا مسافرين، ونزلوا على تعب، وفي آخر الليل، والظاهر - والله أعلم - أن ذلك كان في غير فصل الشتاء، وأصل الليل في غير فصل الشتاء يكون باردًا لذيذاً طرياً، فلذلك نام هذه النومة.

وفيه أيضًا من الفوائد: إسناد النوم إلى العين؛ لقوله: فغلبته عيناه ولهذا جاء في الحديث: «العين وكاء السه؛ فإذا نامت العينان استطلق الوكاء»^(١).

وفيه أيضًا: أن في النوم قبض أرواح، وجهه: قوله ﷺ: «إن الله قبض أرواحكم حين شاء، وردّها عليكم حين شاء». ولذلك يُسمّى النوم وفاة صغرى^(٢). وفيه أيضًا: أن النائم لا يُنسب إليه الفعل؛ لأن روحه تُقبض، وتُرد أفعاله باختياره، ولهذا نسب الله تعالى حركات أصحاب الكهف إليه، لا إليهم، فقال: «وَنُقِلُّهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ» [الكهف: ١٨]. ولم يقل: يُنقلون؛ لأن النائم لا فعل له.

وفيه أيضًا: مشروعية الأذان بعد خروج الوقت، وهذا هو الشاهد من الحديث للترجمة، ولكن هل يكون الأذان كالأذان في الوقت؟

(١) رواه أحمد في مسنده (٩٧/٤) (١٦٨٧٩).

وقد ضعفه ابن عبد البر رحمته الله في «الاستذكار» (١/١٥١).

وهو حديث معلول كما ذكر الزيلعي رحمته الله في «نصب الراية» (١/٤٦).

وقوله: (وكاء السه) قال السندي: الوكاء بكسر الواو، الجبل الذي يربط به.

والسه، بفتح السين: حلقة الدُّبُر، أي: من كان مستيقظاً فكأن دبره مسدود، فإذا نام انحلّ وكأوها، كنى به عن الحدث بخروج الريح، والحاصل أنه إذا استيقظ أمسك ما في بطنه، فإذا نام زال اختياره واسترخت مفاصله. اهـ

(٢) أخرجه البخاري (٥٩٥).

الجواب: نعم، يَكُونُ كذلك، فيُقَالُ فيه: الصلاةُ خيرٌ من النوم.
وفيه أيضًا: أن الأذانَ واجبٌ لقوله: «قُمْ فَأَذِّنْ بالناسِ». والأصلُ في الأمرِ الوجوبُ.
وفيه أيضًا: دليلٌ على أن الأذانَ ليس لمجردِ الوقتِ، بل لكونه قد حَانَ فعلُ
الصلاة، ويدلُّ لهذا أيضًا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان في سفرٍ، فقام بلالٌ ليؤذِّنَ، فقال له:
«أَبْرِدْ». ثم قام ليؤذِّنَ بعدَ الزوالِ فقال له: «أَبْرِدْ». وفي الثالثة أو الرابعة قال: «أَذِّنْ».
بعد أن رَأَوْا فِيءَ التَّلَوْلِ^(١).

فدَلَّ هذا على أن الأذانَ ليس إعلامًا لدخولِ الوقتِ، إلا إذا أُريدَ أن تُفَعَلَ الصلاةُ
في أولِ وقتها، وبناءً على ذلك لو كانوا جماعةً في بيتٍ، أو في سفرٍ، واستَحَبُّوا أن يُؤخِّروا
صلاةَ العشاءِ، فهل يُؤذِّنُونَ عندَ دخولِ الوقتِ، أو إذا أَرَادُوا الصلاةَ؟
الجواب: الثاني؛ يَعْنِي: إذا أَرَادُوا الصلاةَ.

وفي هذا الحديثِ أيضًا: دليلٌ على أن السفرَ ليس بمجرده مُبِيحًا للتيمُّمِ، يُؤخَذُ هذا
من قوله: فتوضَّأ. ولو كان مجردُ السفرِ مُبِيحًا للتيمُّمِ لاختارَ النبيُّ ﷺ أن يَتِمَّمَ؛ لأنه
أيسرُ، لكنَّ المبيحَ هو عدمُ الماءِ.

ومن فوائدِ هذا الحديثِ: تأخيرُ الصلاةِ، لكن في سياقاتٍ أخرى غيرِ هذا السياقِ
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُمْ أَنْ يَرْتَحِلُوا عَنْ مَكَانِهِمْ، وَصَلَّى فِي مَكَانٍ آخَرَ، وَقَالَ عَنْ مَكَانِهِمْ
الأول: «إِنَّهُ مَكَانٌ حَضَرْنَا فِيهِ الشَّيْطَانُ»^(٢).

وعلى هذا فلا يَكُونُ التأخيرُ من أجلِ مُراقبةِ الشمسِ هل تَبَيَّضُ، أو لا؟ ولكنَّ أبا
قَتَادَةَ هُنَا فِي هَذَا السِّيَاقِ بَيَّنَّ الْوَاقِعَ، وَأَنَّهُ صَلَّى بَعْدَ أَنْ ابْيَضَّتِ الشَّمْسُ.



(١) أخرجه البخاري (٥٣٥)، ومسلم (٦١٦).

(٢) أخرجه مسلم (٦٨٠) (٣١٠).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٣٦- باب مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ جَمَاعَةً بَعْدَ ذَهَابِ الْوَقْتِ.

٥٩٦- حدثنا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ جَاءَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، فَجَعَلَ يَسُبُّ كُفَّارَ قُرَيْشٍ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا كِدْتُ أُصَلِّي الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُهَا» فَقُمْنَا إِلَى بَطْحَانَ ^(١) فَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ، وَتَوَضَّأْنَا لَهَا، فَصَلَّيْنَا الْعَصْرَ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّيْنَا بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ ^(٢).

[الحديث ٥٩٦- أطرافه في: ٥٩٨، ٦٤١، ٩٤٥، ٤١١٢].

﴿قوله: «مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ جَمَاعَةً بَعْدَ ذَهَابِ الْوَقْتِ»﴾، لم يُفْصِحِ البخاري رحمه الله عن حكم هذه المسألة، وهي قد اختلف العلماء فيها: هل تَجِبُ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ فِي الْمَقْضِيَةِ، أَوْ لَا تَجِبُ؟ والصحيح: أنها تَجِبُ فِي الْمَقْضِيَةِ؛ لعموم حديث مالك بن الحُوَيْرِث: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، وَلِيُؤْمَكُمُ أَكْبَرُكُمْ، أَوْ أَكْثَرُكُمْ قِرَاءَتًا» ^(٢).

الصواب: أن الصلاة جماعة في المقضية واجبة.

وفي هذا الحديث: دليل على جواز تأخير الصلاة عن وقتها؛ لأن النبي ﷺ ما صَلَّى الْعَصْرَ إِلَّا بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَقَدْ اختلف العلماء في تخريج هذا الحكم، فقال بعض العلماء: إن هذا قبل أن تُشْرَعَ صَلَاةُ الْخَوْفِ، وَلَمَّا شُرِعَتْ صَارَ الْوَاجِبُ أَنْ تُصَلَّى عَلَى حَسَبِ الْحَالِ فِي الْوَقْتِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩].

وقال بعض العلماء: بل إذا اشتد القتال، والتحم حتى لا يُحْسِنَ الْإِنْسَانُ أَنْ يُصَلِّيَ

(١) قال الحافظ رحمه الله في «الفتح» (٢/ ٦٢): قوله: بَطْحَان بضم أوله، وسكون ثانيه: وادٍ بالمدينة وقيل:

هو بفتح أوله وكسر ثانيه. حكاه أبو عبيد البكري. اهـ

(٢) أخرجه مسلم (٦٣١).

(٢) أخرجه البخاري (٦٢٨)، ومسلم (٦٧٤).

لا بقلبه، ولا بقلبه - أي: بجسمه، فلا يَسْتَطِيعُ أن يُومِىَ، ولا أن يَرَكَعَ، ولا أن يَسْجُدَ، ولا أن يَقْرَأَ - فإنه في هذه الحال يُؤَخَّرُ الصلاة عن وقتها، وتَسْقُطُ فريضة الوقت؛ لعموم قول الله تعالى: ﴿فَأَنفِقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التكاثير: ١٦].

وعلى كل حال: فغزوة ذات الرقاع إن كانت قبل الخندق، تعين حمل الحديث على هذا الوجه، وإن كانت بعده فيمكن أن يُحْمَلَ الحديث على أنه كان قبل مشروعية صلاة الخوف.

وأما حكم المسألة فيما إذا اشتد القتال، والتحم الناس بعضهم ببعض حتى لا يمكن للإنسان أن يُصَلِّيَ بقلبه ولا بقلبه، فلا شك أن تأخير الصلاة حتى يؤدِّيها بعد الوقت بطمأنينة أفضل.

ولهذا ذهب بعض العلماء إلى أن الإنسان لو دافعه الأخبثان في آخر الوقت، ولم يَتِمَّكَنْ من الصلاة بعد التَّخَلَّى إلا إذا خرج الوقت فإنه يتخلى، ولو خرج الوقت؛ لأنه لا يمكن للإنسان أن يُصَلِّيَ، وهو مشغول جداً بشيء آخر؛ لأنه لا يَدْرِي ما يَقُولُهُ، وقد قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النسبة: ٤٣].

وفيه: جواز سب المشركين، وكان أبو هريرة رضي الله عنه يلعن الكفرة في القنوت، فيقول: اللهم العن الكفرة ^(١).

والنبي ﷺ لعن اليهود والنصارى في آخر حياته، فقال: «لعنة الله على اليهود والنصارى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» ^(٢).

وقول عمر: ما كِدْتُ أَصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ فِيهِ إِشْكَالٌ مِنْ حَيْثُ التَّرْتِيبُ، وهذا الإشكال يَتَضَحُّ ببيان المعنى، فيقال.

(١) رواه البخاري (٧٩٧)، ومسلم (٦٧٦) (٢٩٦).

(٢) أخرجه البخاري (٤٣٧)، ومسلم (٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١).

قوله: «ما كِدْتُ»؛ أي: ما قَرَبْتُ.

وقوله: «حتى كَادَتْ»؛ أي: قَارَبَتْ.

إذا: المعنى هو: ما قَارَبْتُ أَنْ أَصَلِّيَ حَتَّى قَارَبَتْ الشَّمْسُ الْغُرُوبَ.

وهل يُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّهُ أَذْرَكَ الصَّلَاةَ قَبْلَ الْغُرُوبِ؟

الجواب: عِنْدَنَا الْآنَ قَرَبَانِ: الْأَوَّلُ: مَا قَارَبَ الصَّلَاةَ.

والثاني: حَتَّى قَارَبَتْ الشَّمْسُ الْغُرُوبَ.

فَإِنْ كَانَ الْقَرَبَانِ مُتَسَاوِيَيْنِ، فَقَدْ صَلَّيَ مَعَ غُرُوبِ الشَّمْسِ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَكْثَرَ فَالْحُكْمُ لِلْأَكْثَرِ، وَلِهَذَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: هَلْ عَمَرُ صَلَّيَ الْعَصْرَ قَبْلَ الْغُرُوبِ، أَوْ لَمْ يُصَلِّ الْعَصْرَ قَبْلَ الْغُرُوبِ؟

وذلك بناءً على توازنِ القريبنِ؛ قَرَبِ الشَّمْسِ أَنْ تَغِيبَ، وَقَرِبِهِ هُوَ أَنْ يُصَلِّيَ. وأما قوله: فَقُمْنَا إِلَى بُطْحَانَ، فَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ، وَتَوَضَّأْنَا لَهَا، فَصَلَّى الْعَصْرَ بَعْدَمَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ. ليس فيه التصريحُ بأنَّ عَمَرَ صَلَّيَ، لَكِنْ حَتَّى لَوْ كَانَ فِيهِ تَصْرِيحٌ فَإِنَّهُ سَيُصَلِّي؛ لِأَنَّهُ أَذْرَكَ الْجَمَاعَةَ.

قال ابن حجرٍ في «الفتح» (٦٩/٢):

يقوله: «ما كِدْتُ». قال اليعمريُّ لفظةً «كاد» من أفعالِ المقاربة، فإذا قلتَ كادَ زيدٌ يَقُومُ، فَهُمْ مِنْهَا أَنَّهُ قَارَبَ الْقِيَامَ، وَلَمْ يَقُمْ.

قال: والراجعُ فيها أَلَّا تُقَرَّنَ «بأن» لخلافِ «عسى»، فإنَّ الرَّاجِحَ فِيهَا أَنْ تُقَرَّنَ.

قال: وقد وَقَعَ فِي مُسْلِمٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ، قُلْتُ وَفِي الْبُخَارِيِّ فِي بَابِ غَزْوَةِ الْخَنْدَقِ أَيْضًا، وَهُوَ مِنْ تَصْرِيفِ الرِّوَاةِ، وَهَلْ تَسَوَّغُ الرِّوَايَةُ بِالْمَعْنَى فِي مِثْلِ هَذَا، أَوْ لَا؟

الظاهرُ: الْجَوَابُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْإِخْبَارُ عَنْ صَلَاتِهِ الْعَصْرَ كَيْفَ وَقَعَتْ، لَا الْإِخْبَارُ عَنْ عَمَرٍ هَلْ تَكَلَّمَ بِالرَّاجِحَةِ أَوْ الْمَرْجُوحَةِ.

قال: وَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ مَعْنَى: «كاد» الْمَقَارِبَةَ، فَقَوْلُ عَمَرَ: مَا كِدْتُ أَصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى

كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ. معناه: أنه صَلَّى العصرَ قَرَبَ غُرُوبِ الشَّمْسِ؛ لأن نَفْيَ الصَّلَاةِ يَقْتَضِي إِثْبَاتَهَا، وإثبات الغروب. انتهى

وقال الكَرْمَانِيُّ: لَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا السِّيَاقِ وَقُوعُ الصَّلَاةِ فِي وَقْتِ الْعَصْرِ، بَلْ يَلْزَمُ مِنْهُ أَلَّا تَقَعَ الصَّلَاةُ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنْ كِيدُودَتَهُ كَانَتْ عِنْدَ كِيدُودَتِهَا.

قال: وَحَاصِلُهُ عَرَفًا: مَا صَلَّيْتُ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ. انتهى

وَلَا يَخْفَى مَا بَيْنَ التَّقْرِيرَيْنِ مِنَ الْفَرْقِ، وَمَا أَدْعَاهُ مِنَ الْعَرَفِ مَمْنُوعٌ، وَكَذَا الْعِنْدِيَّةُ لِلْفَرْقِ الَّذِي أَوْضَحَهُ الْيَعْمُرِيُّ مِنَ الْإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ؛ لِأَنَّ «كَادَ» إِذَا أُثْبِتَتْ نَفَتْ، وَإِذَا نَفَتْ أُثْبِتَتْ كَمَا قَالَ فِيهَا الْمَعَرِّيُّ مُلْغِزًا:

إِذَا نَفَيْتَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَثْبِتْ وَإِنْ أَثْبِتْتَ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودٍ

لَكِنَّ هَذَا الْقَوْلَ مَرْجُوحٌ كَمَا حَقَّقَهُ ابْنُ هِشَامٍ وَغَيْرُهُ.

هَذَا إِلَى مَا فِي تَعْبِيرِهِ بِلَفْظِ: كِيدُودَةٍ. مِنَ الثَّقَلِ، وَاللَّهُ الْهَادِي إِلَى الصَّوَابِ.

فَإِنْ قِيلَ: الظَّاهِرُ أَنَّ عَمَرَ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَيْفَ اخْتَصَّ بِأَنْ أَدْرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ

قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ بِخِلَافِ بَقِيَةِ الصَّحَابَةِ، وَالنَّبِيِّ ﷺ مَعَهُمْ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الشَّغْلُ وَقَعَ بِالْمَشْرُكِينَ إِلَى قَرَبِ غُرُوبِ الشَّمْسِ،

وَكَانَ عَمَرُ حِينَئِذٍ مُتَوَضِّئًا، فَبَادَرَ، فَأَوْقَعَ الصَّلَاةَ، ثُمَّ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَعْلَمَهُ بِذَلِكَ فِي

الْحَالِ الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا قَدْ شَرَعَ يَتَهَيَّأُ لِلصَّلَاةِ، وَلِهَذَا قَامَ عِنْدَ الْإِخْبَارِ هُوَ

وَأَصْحَابُهُ إِلَى الْوُضُوءِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي سَبَبِ تَأْخِيرِ النَّبِيِّ ﷺ الصَّلَاةَ ذَلِكَ الْيَوْمَ، فَقِيلَ: كَانَ ذَلِكَ نَسْيَانًا،

وَاسْتُبْعِدَ أَنْ يَقَعَ ذَلِكَ مِنَ الْجَمِيعِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُسْتَدَلَّ لَهُ بِمَا رَوَاهُ أَحَدٌ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي

جُمُعَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الْمَغْرَبَ يَوْمَ الْأَحْزَابِ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ: «هَلْ عَلِمَ رَجُلٌ

مِنْكُمْ أَنِّي صَلَّيْتُ الْعَصْرَ؟» قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَصَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرَبَ.

انتهى

وفي صحة هذا الحديثِ نظرٌ؛ لأنه مخالفٌ لما في الصحيحينِ من قوله ﷺ لعمر: «والله ما صليتها». ويُمكنُ الجمعُ بينهما بتكلفٍ.

وقيل كان عمداً لكونهم شغلوه، فلم يُمكنوه من ذلك، وهو أقربُ لا سيما، وقد وقع عند أحمد والنسائي، من حديث أبي سعيد: أن ذلك كان قبل أن يُنزل الله في صلاة الخوف: ﴿فَرَجَا لَا أَوْزُكَانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩].

وقد اختلف في هذا الحكم: هل نسخ أم لا؟ كما سيأتي في كتاب صلاة الخوف، إن شاء الله تعالى.

في هذا الحديث أيضاً من الفوائد: جواز القسم بدون استقسام؛ لقول النبي ﷺ: «والله ما صليتها».

وفيه أيضاً: حسنُ خلقِ الرسول ﷺ؛ فإنه قال هذا حين قال عمر: ما كدْتُ أصلي العصرَ حتى كادتِ الشمسُ تغربُ. تسليّة له؛ يعني: فإذا كُنْتُ أنتَ لم تُقاربِ صلاتها حتى قاربتِ الشمسُ الغروبَ فأنا لم أصليها أيضاً.

وفيها ما ترجمَ له البخاري من صلاة الجماعة بعد خروج الوقت.

وفيه أيضاً: الترتيب بين الفوائت؛ فإن النبي ﷺ قدّم العصر -وهي فاتئة- على المغرب، وهي حاضرة.

فإذا كانتِ الفاتئة تُقدّم على الحاضرة، فكذلك الفوائت بعضها مع بعض، تُقدّم الأولى فالأولى.

ثم إن هذا الترتيب واجبٌ، ولكن هل هو شرطٌ؟

في ذلك قولان للعلماء:

فمنهم من قال: إنه شرطٌ، وإنه لو تعمّد تقديم المتأخرة بطلت، سواء وقع ذلك من جهلٍ، أو عن نسيانٍ، أو عن عمدٍ.

ومنهم من قال: هو واجبٌ، ويسقطُ بالسهو والجهل؛ لأنه لم يترك شيئاً من الصلاتين، وغاية ما فيه أنه أسقطَ الترتيب بين عبادتين، إحداهما قبل الأخرى، وإذا

كان الترتيبُ يَسْقُطُ في أعضاءِ الوضوءِ -وهي عبادةٌ واحدةٌ- فسقوطُهُ بينَ عبادتينِ من بابٍ أولى.

والمسألةُ خلافيةٌ حتى في الوضوء؛ لأن بعضَ العلماءِ يَقُولُ: إن الترتيبَ في الوضوءِ شرطٌ، ولا يَصِحُّ الوضوءُ بدونِ ترتيبٍ، ولو نسيانًا.
والصحيحُ: أن الترتيبَ بينَ الفوائتِ إذا كان عن جهلٍ أو نسيانٍ، فإنه لا يَمْنَعُ صحةَ الصلاة^(١).



ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

٣٧- باب مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَهَا وَلَا يُعِيدُ إِلَّا تِلْكَ الصَّلَاةَ.
وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: مَنْ تَرَكَ صَلَاةً وَاحِدَةً عَشْرِينَ سَنَةً لَمْ يُعِدْ إِلَّا تِلْكَ الصَّلَاةَ الْوَاحِدَةَ^(١).

(١) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللهُ: إذا ضاقت وقت الحاضرة فماذا يفعل؟

فأجاب رَحِمَهُ اللهُ: إذا ضاقت وقت الثانية فقد قال العلماء: يقدم الحاضرة حتى لا تكون الصلاتان مقضيتين.

وقد ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللهُ في «الشرح الممتع» (١٤١/٢) دليل ذلك، فقال رَحِمَهُ اللهُ:

أولاً: أن الله أمر أن تصلّي الحاضرة في وقتها، فإذا صليت غيرها أخرجتها عن الوقت.

ثانياً: أنك إذا قدّمت الفائتة لم تستفد شيئاً، بل تضرّرت؛ لأنك إذا قدّمت الفائتة صارت كلتا

الصلاتين قضاءً، وإذا بدأت بالحاضرة صارت الحاضرة أداءً، والثانية قضاءً، وهذا أولى بلا

شك. اهـ

وسئل أيضًا رَحِمَهُ اللهُ: هل تصلّي الفوائت بغير أذان؛ لأنه لم يذكر في هذا الحديث أن النبي ﷺ أمر

أحدًا بالأذان؟

فأجاب رَحِمَهُ اللهُ: لا؛ لأنه هنا مسكوت عنه، والمسكوت ليس ذكرًا للعدم، وقد سبق في حديث أبي

قتادة أنه أمر بالأذان.

وسئل أيضًا رَحِمَهُ اللهُ: ما هو القول الراجح في الترتيب بين الفوائت؟

فأجاب رَحِمَهُ اللهُ: الراجح أنه واجب، وكذلك في الوضوء هو أيضًا واجب، لكن لو نسي الإنسان، أو

جهل فوضوؤه صحيح.

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللهُ بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٧٠/٢)، وهذا الأثر موصول عند الثوري رَحِمَهُ اللهُ

في «جامعه» عن منصور، وغيره. انظر: «فتح الباري» (٧١/٢)، و«التغليق» (٢٤/٢).

٥٩٧- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ وَمُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَا: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَهَا لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ» ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ ﴿١١﴾ ﴿قُلْتُمْ: ١٤﴾

قَالَ مُوسَى: قَالَ هَمَّامٌ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ بَعْدُ: «وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِلذِّكْرِ» ^(١).
وَقَالَ حَبَّانُ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ حَدَّثَنَا أَنَسٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ ^(٢).
الشاهد من هذا الحديث: قوله: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّ». وفي لفظ: «فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا». ولم يذكر أنه يُصَلِّي ما بعدها، وهذا مما يدل على أن الترتيب يَسْقُطُ بالنسيان.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٣٨- بَابُ قَضَاءِ الصَّلَوَاتِ الْأُولَى فَلَا أُولَى.

٥٩٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: جَعَلَ عُمَرُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ يَسُبُّ كُفَّارَهُمْ وَقَالَ: مَا كِدْتُ أَصَلِّي الْعَصْرَ حَتَّى غَرَبَتْ.

قَالَ: فَتَزَلْنَا بَطْحَانَ، فَصَلَّيْتُ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّيْتُ الْمَغْرِبَ ^(٢).
هذا الحديث صريح في أن عمر صلى العصر بعد الغروب.
﴿وقوله: «ما كدْتُ»؛ أي: ما قاربْتُ صلاةَ العصر حتى غرَبَتْ، والذي ما قارب أن يفعل لم يفعل، وعلى هذا فيكون اللفظ الأول ما كدْتُ حتى كادت. يكون قرب الصلاة أطول من قرب غروب الشمس.

(١) أخرجه مسلم (٦٨١).

(٢) علقه البخاري رحمه الله بضيغة الجزم، كما في «الفتح» (٧٠/٢)، وأراد بهذا التعليق بيان سماع قتادة له من أنس، لتصريحه فيها بالتحديث، وقد وصل هذا التعليق أبو عوانة في «صحيحه» عن عمار، عن رجاء، عن حبان بن هلال، وفيه أن هماماً سمعه من قتادة مرتين كما في رواية موسى.
انظر: «فتح الباري» (٧٢/٢)، وانظر: «التعليق» (٢٦٤/٢).
(٢) أخرجه مسلم (٦٣١) (٢٠٩).

٣٩- باب مَا يُكْرَهُ مِنَ السَّمَرِ بَعْدَ الْعِشَاءِ.

٥٩٩- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُنْهَالِ قَالَ: انْطَلَقْتُ مَعَ أَبِي إِلَى أَبِي بَرزَةَ الْأَسْلَمِيِّ فَقَالَ لَهُ أَبِي: حَدَّثَنَا كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْمَكْتُوبَةَ؟ قَالَ: كَانَ يُصَلِّي الْهَجِيرَ - وَهِيَ الَّتِي تَدْعُونَهَا الْأُولَى - حِينَ تَدْحَضُ الشَّمْسُ، وَيُصَلِّي الْعَصْرَ ثُمَّ يَرْجِعُ أَحَدُنَا إِلَى أَهْلِهِ فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ، وَنَسِيتُ مَا قَالَ فِي الْمَغْرِبِ.

قَالَ: وَكَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخَّرَ الْعِشَاءُ قَالَ: وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا، وَكَانَ يَنْفَتِلُ مِنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ حِينَ يَعْرِفُ أَحَدُنَا جَلِيسَهُ، وَيَقْرَأُ مِنَ السُّتَيْنِ إِلَى الْهَائَةِ^(١).

سبق الكلام على هذا.



٤٠- باب السَّمَرِ فِي الْفِقْهِ وَالْخَيْرِ بَعْدَ الْعِشَاءِ.

٦٠٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّبَّاحِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَنْفِيُّ، حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: انْتَبَرْنَا الْحَسَنَ وَرَأَتْ عَلَيْنَا حَتَّى قَرُبْنَا مِنْ وَقْتِ قِيَامِهِ، فَجَاءَ فَقَالَ: دَعَانَا جِيرَانُنَا هَؤُلَاءِ.

ثُمَّ قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: نَظَرْنَا النَّبِيَّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ حَتَّى كَانَ شَطْرُ اللَّيْلِ يَبْلُغُهُ فَجَاءَ فَصَلَّى لَنَا، ثُمَّ خَطَبَنَا فَقَالَ: «أَلَا إِنَّ النَّاسَ قَدْ صَلَّوْا ثُمَّ رَقَدُوا، وَإِنَّكُمْ لَمْ تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ مَا انْتَبَرْتُمْ الصَّلَاةَ».

قَالَ الْحَسَنُ: وَإِنَّ الْقَوْمَ لَا يَزَالُونَ بِخَيْرٍ مَا انْتَبَرُوا الْخَيْرِ.

قَالَ قُرَّةٌ: هُوَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وقال البخاري: «بابُ السَّمَرِ فِي الْفِقْهِ وَالْخَيْرِ». الْخَيْرُ هُنَا عَامٌّ، ثُمَّ إِنَّ الْخَيْرَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ خَيْرًا فِي نَفْسِهِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لْغَيْرِهِ.

فَالْخَيْرُ لِنَفْسِهِ مِثْلُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي أَمْرٍ بِمَعْرُوفٍ، أَوْ نَهْيٍ عَنْ مَنكَرٍ، أَوْ جِهَادٍ، أَوْ مَصَالِحِ بَلَدٍ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَالْخَيْرُ لْغَيْرِهِ مِثْلُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِكَلَامٍ يُرِيدُ بِهِ إِيْنَسَ الضُّيُوفِ، أَوْ إِيْنَسَ أَهْلِهِ، وَإِدْخَالَ السُّرُورِ عَلَيْهِمْ.

وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا خَيْرًا لْغَيْرِهِ، لَا لِدَاثِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ كَلَامًا لَيْسَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ لِحَدِّ ذَاثِهِ، وَلَكِنَّهُ فِيهِ مَصْلَحَةٌ لْغَيْرِهِ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ وَقَدْ مَرَّ.

﴿وَقَوْلُهُ فِيهِ: «وَرِاثَ عَلَيْنَا»؛ أَي: تَأْخِرَ.

﴿وَقَوْلُهُ: «نَظَرْنَا». أَي: انْتَهَرْنَا. وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿انْظُرُونَا نَقْتِسَبْ مِنْ قُوْرِكُمْ﴾

[النَّازِعَاتِ: ١٣]. يَعْنِي: انْتَهَرُونَا.

﴿وَقَوْلُهُ: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [التَّكْوِيْن: ٣٣]. أَي: هَلْ يَنْتَظِرُونَ؟



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٦٠١- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي حَسْمَةَ أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةَ الْعِشَاءِ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أَرَأَيْتُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ، فَإِنْ رَأَسَ مِائَةً لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ»^(١).

فَوَهَلَ النَّاسُ مِنْ مَقَالَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَى مَا يَتَحَدَّثُونَ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ عَنْ مِائَةِ سَنَةٍ، وَإِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ» يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّهَا تَعْخِرُ ذَلِكَ الْقَرْنَ^(٢).

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٥٣٧).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٥٣٧) (٢١٧).

وهذا صحيح فكأن الناس وهلوا في هذا، وظنوا أنه على رأس مائة سنة كل الناس يموتون، ولكن النبي ﷺ بين، فقال: لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد؛ يعني: أنها تخرم ذلك القرن الموجودين، ولكن الأمة لا تهلك، بل تبقى، وهذا هو الواقع.

وقد استدلل بعض العلماء بهذا الحديث على شذوذ حديث الجساسة^(١)؛ لأن ظاهره أن الرجل الذي وجدوه يبقى إلى أن يخرج في آخر الدنيا. ومن صح عنه حديث الجساسة تخلص من هذا، بقوله: إن حديث الباب الذي معنا عام، ويجوز تخصيصه.

لكن من المعلوم أنه إذا كان الحديث عامًا -وهو صحيح- فلا بد أن يكون المخصص قويًا على التخصيص، فيكون خاليًا من الشبهة. والله أعلم.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٤١- باب السمر مع الضيف والأهل.

٦٠٢- حدثنا أبو الثعمان قال: حدثنا معتمر بن سليمان قال: حدثنا أبو عثمان، عن عبد الرحمن بن أبي بكر أن أصحاب الصفة كانوا أناسًا فقراء، وأن النبي ﷺ قال: «من كان عنده طعام اثنین فليذهب بثالث، وإن أربع فخامس، أو سادس» وأن أبا بكر جاء بثلاثة، فانطلق النبي ﷺ بعشرة، قال: فهو أنا وأبي وأمي، فلا أدري قال: وأمرأتي وخادم بيننا وبين بيت أبي بكر، وإن أبا بكر تعشى عند النبي ﷺ، ثم لبت حيث صليت العشاء ثم رجعت، فلبث حتى تعشى النبي ﷺ فجاء بعد ما مضى من الليل ما شاء الله قالت له امرأته: وما حبسك عن أضيافك -أو قالت: ضيفك-؟ قال: أوما عشتيهم؟ قالت: أبوا حتى تحيىء، قد عرضوا فأبوا قال: فذهبت أنا فاخبتأت فقال: يا غثرى،

فَجَدَّعَ وَسَبَّ وَقَالَ كُلُّوا لَا هَيْئًا فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَطْعَمُهُ أَبَدًا، وَإِنَّمَا اللَّهُ مَا كُنَّا نَأْخُذُ مِنْ لُقْمَةٍ إِلَّا رَبًّا مِنْ أَسْفَلِهَا أَكْثَرَ مِنْهَا قَالَ: يَغْنِي حَتَّى شَبِعُوا، وَصَارَتْ أَكْثَرَ بِمَا كَانَتْ قَبْلَ ذَلِكَ، فَظَنَرِ إِلَيْهَا أَبُو بَكْرٍ فَإِذَا هِيَ كَمَا هِيَ أَوْ أَكْثَرَ مِنْهَا فَقَالَ لِأَمْرَأَتِهِ: يَا أُخْتَ بَنِي فِرَاسٍ، مَا هَذَا؟ قَالَتْ: لَا وَقَرَّةٌ عَيْنِي لَهَا الْآنَ أَكْثَرَ مِنْهَا قَبْلَ ذَلِكَ بِثَلَاثِ مَرَّاتٍ، فَأَكَلَ مِنْهَا أَبُو بَكْرٍ وَقَالَ: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ يَغْنِي يَمِينَهُ، ثُمَّ أَكَلَ مِنْهَا لُقْمَةً ثُمَّ حَمَلَهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَصْبَحَتْ عِنْدَهُ، وَكَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمٍ عَقْدٌ، فَمَضَى الْأَجَلَ فَفَرَّقَنَا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا مَعَ كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنَاسٌ، اللَّهُ أَعْلَمُ كَمْ مَعَ كُلِّ رَجُلٍ، فَأَكَلُوا مِنْهَا أَجْمَعُونَ أَوْ كَمَا قَالَ ^(١).

[الحديث ٦٠٢ - أطرافه في: ٣٥٨١، ٦١٤٠، ٦١٤١].

يقوله ﷺ: «أَنَّ أَصْحَابَ الصُّفَّةِ». أَصْحَابُ الصُّفَّةِ هُمُ الْمُهَاجِرُونَ الْفُقَرَاءُ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ أَهْلٌ وَهُمْ يَأْتُونَ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَلَا يَجِدُونَ مَأْوَى، وَقَدْ جَعَلَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ صُفَّةً فِي جَانِبِ الْمَسْجِدِ يَنْزِلُونَهَا، وَلَقَدْ كَانَ الصَّحَابَةُ يَقُومُونَ بِمَا يَلْزَمُ مِنْ إِطْعَامِهِمْ وَضِيَافَتِهِمْ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَهُمْ لَيْسُوا مُحْصَرِينَ بَعْدِي، فَقَدْ يَبْلُغُونَ الثَّمَانِينَ، وَقَدْ يَقْلُونَ، وَرَبِّمَا يَزِيدُونَ.

وقد قيل: إِنَّ الصُّوفِيَّةَ نَسَبَةً إِلَى أَهْلِ الصُّفَّةِ، وَلَكِنَّ هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَتِ النُّسْبَةُ الصُّفَّةَ.

وقيل: إِنَّ الصُّوفِيَّةَ نَسَبَةً إِلَى الصُّفَا؛ يَغْنِي لَصَفَاءِ قُلُوبِهِمْ، كَمَا زَعَمُوا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ أَيْضًا؛ إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَتِ الصُّفَوِيَّةَ.

والصَّحِيحُ: أَنَّ الصُّوفِيَّةَ نَسَبَةً إِلَى الصُّوفِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ لَا يَلْبَسُونَ الْكَتَّانَ، وَلَا الثِّيَابَ النَّاعِمَةَ، وَإِنَّمَا يَلْبَسُونَ الصُّوفَ، وَلَيْسَ الصُّوفُ النَّاعِمَ أَيْضًا، بَلِ الصُّوفُ الَّذِي نَسَجَتْهُ أَيْدِي النِّسَاءِ، وَهُوَ خَشِينٌ جَدًّا؛ مِثْلُ الْخَيْشِ، أَوْ أَشَدُّ.

فهذا هو وجه التسمية أو اللقب.

❦ وقوله: «وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامٌ اثْنَيْنِ فَلْيَذْهَبْ بِثَالِثٍ، وَإِنْ أَرْبَعٍ فْخَامِسٍ أَوْ سَادِسٍ»». وَإِنْ أَبَا بَكْرٍ جَاءَ ثَلَاثَةً، فَاذْهَبْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِعَشْرَةٍ وَهَذَا مِنْ شِدَّةِ كَرَمِهِ ﷺ فَالنَّاسُ يَأْخُذُونَ وَاحِدًا، وَاثْنَيْنِ، وَالرَّسُولُ أَخَذَ عَشْرَةً.

❦ وقوله: «فَهُوَ أَنَا وَأَبِي وَأُمِّي»، وَلَا أَذْرِي قَالَ: وَامْرَأَتِي، وَخَادِمٌ بَيْنَنَا وَبَيْنَ بَيْتِ أَبِي بَكْرٍ، وَإِنْ أَبَا بَكْرٍ تَعَشَّى عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ لَبِثَ حَيْثُ صُلِّيتِ الْعِشَاءُ، ثُمَّ رَجَعَ، فَلَبِثَ حَتَّى تَعَشَّى النَّبِيُّ ﷺ، فَجَاءَ بَعْدَ مَا مَضَى مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ، قَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ: وَمَا حَبَسَكَ عَنْ أَضْيَافِكَ؟ أَوْ قَالَتْ: ضَيْفِكَ؟ قَالَ: أَوْ عَشِيَّتِهِمْ؟ قَالَتْ: أَبُوحَا حَتَّى تَجِيءَ.

❦ قوله: «حَيْثُ صُلِّيتِ». وَفِي نَسْخَةٍ: حَتَّى صُلِّيتِ.

❦ وقولها: «وَمَا حَبَسَكَ؟» هَلْ هُوَ تَوْبِيخٌ أَوْ اسْتِفْهَامٌ اسْتِعْلَامٌ؟
الظَّاهِرُ: هُوَ الثَّانِي، وَهُوَ أَنَّهَا تُرِيدُ أَنْ تَسْتَفْهَمَ وَتَسْتَعْلِمَ، فَهِيَ تَسْأَلُ مَا الَّذِي حَبَسَهُ، لَعَلَّهُ يَكُونُ أَفْضَلَ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ إِلَى ضَيْفِهِ، فَتَأْخُذُ مِنْ هَذَا سُنَّةً.

❦ وقولها: «أَضْيَافِكَ؟» أَوْ قَالَتْ: ضَيْفِكَ. «أَوْ» هَذِهِ شَكٌّ مِنَ الرَّأْيِ، وَلَكِنْ «ضَيْفٌ» أَوْ «أَضْيَافٌ» لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ «ضَيْفٌ» مُفْرَدٌ مُضَافٌ فَيَعُمُّ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ أَضْيَافٌ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا ثَلَاثَةً، فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ، ثَلَاثَةً، لَكِنْ هَذَا لَا يَمْنَعُ أَنْ يُعْبَرَ عَنِ الثَّلَاثَةِ بِضَيْفٍ إِذَا أُضْيِفَ؛ لِأَنَّ الْمَفْرَدَ الْمُضَافَ يَكُونُ لِلْعُمُومِ، كَمَا سَبَقَ.

❦ وقوله: «أَوْ مَا عَشِيَّتِهِمْ؟» عَشِيَّتِهِمْ بِالْيَاءِ، وَهَذِهِ لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ؛ كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ عُلَمَاءُ الْعَرَبِيَّةِ؛ يَعْني: أَنَّ الْإِحَاقَ الْيَاءَ بَتَاءِ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَتْ لِلْمَوْثِ لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ، وَاللُّغَةُ الْفَصْحَى بِدُونِ يَاءٍ فَيَقَالُ: أَوْ مَا عَشِيَّتِهِمْ؛ لِأَنَّ تَاءَ الْفَاعِلِ لِلْمَوْثِ لَا تَحْتَاجُ إِلَى الْإِحَاقِ الْيَاءِ.

❦ وقولها: «أَبُوحَا حَتَّى تَجِيءَ»، قَدْ عَرَضُوا فَأَبُوحَا عَرَضُوا؛ يَعْني: عَرَضَ عَلَيْهِمُ الطَّعَامُ، وَلَكِنْ لِكَمَالِ أَدَبِهِمْ وَحَسَنِ أَخْلَاقِهِمْ أَبُوحَا حَتَّى يَخْضَرَ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه.

قال: فَذَهَبْتُ أَنَا فَاخْتَبَأْتُ، فَقَالَ: يَا غُنْثَرُ. فَجَدَّعَ وَسَبَّ. إِنَّمَا ذَهَبَ وَاخْتَبَأَ؛ لِأَنَّهُ رَأَى انْفِعَالَ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه، فَاخْتَبَأَ خَوْفًا مِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ عَلَيْهِ، أَوْ أَنْ يُشَادَّ أَبَاهُ فِي الْكَلَامِ.

وقوله: كُلُوا لَا هِنِيئًا؛ يَعْنِي: أَنِّي لَا أَهْتَأُ بِذَلِكَ. هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، وَلَيْسَ مَرَادُهُ أَنْ يَدْعُو عَلَيْهِمْ بَعْدَ الْهِنَاءِ؛ لِأَنَّ الدَّعَاءَ عَلَى أَضْيَافِهِ بِذَلِكَ مُخَالَفٌ لِإِكْرَامِ الضَّيْفِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: لَا هِنِيئًا بِالنِّسْبَةِ لِي؛ لِأَنَّكُمْ تَأَخَّرْتُمْ، وَلَمْ تَأْكُلُوا.

وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُ عَرِضَ عَلَيْهِمُ الطَّعَامُ، وَلَكِنَّهُمْ أَبَوْا، فَيَكُونُ هَذَا مِنْ جَمَلَةِ الْكَلَامِ الَّذِي يَقُولُهُ الْإِنْسَانُ فِي حَالِ الْغَضَبِ دُونَ قَصْدٍ لِمَعْنَاهُ.

وقوله: «وَاللَّهُ لَا أَطْعَمُهُ أَبَدًا»، وَائِمُّ اللَّهِ مَا كُنَّا نَأْخُذُ مِنْ لَقْمَةٍ إِلَّا رَبًّا مِنْ أَسْفَلِهَا أَكْثَرَ مِنْهَا. الْحَالِفُ هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ.

وقوله: «وَائِمُّ اللَّهِ». هُوَ بِمَعْنَى: أَقْسِمُ بِاللَّهِ.

وقوله: «مَا كُنَّا نَأْكُلُ مِنْ لَقْمَةٍ إِلَّا رَبًّا مِنْ أَسْفَلِهَا أَكْثَرَ مِنْهَا». وَهَذَا مِنْ كِرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَفْضَلُ الْأَوْلِيَاءِ بِلَا شَكٍّ؛ إِذْ إِنَّهُ أَفْضَلُ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَهَذِهِ الْأُمَّةُ هِيَ أَفْضَلُ الْأُمَمِ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَفْضَلَ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ.

وهذا هُوَ الَّذِي نَدِينُ اللَّهَ بِهِ أَنَّهُ أَفْضَلُ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ مِنْ أَتْبَاعِ الرِّسْلِ، فَلِذَلِكَ أَكْرَمَهُ اللَّهُ بِهَذِهِ الْكِرَامَةِ: «طَعَامٌ يُؤْكَلُ»، فِي بَيْتِهِ إِذَا أَخَذُوا لَقْمَةً ارْتَفَعَ الطَّعَامُ؛ أَيُّ: زَادَ بِقَدْرِ مَا يُؤْكَلُ مِنَ اللَّقْمِ.

وَكِرَامَاتُ الْأَوْلِيَاءِ: هِيَ أُمُورٌ خَارِقَةٌ لِلْعَادَةِ، يُجْرِيهَا اللَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى يَدِ أَوْلِيَائِهِ إِكْرَامًا لَهُمْ، وَإِثْبَاتًا لِمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الشَّرِيعَةِ، وَتَأْيِيدًا لِلرَّسُولِ الَّذِي يَتَّبِعُونَهُ. فَهِيَ إِكْرَامٌ لِلْوَلِيِّ وَتَثْبِيتٌ لِلشَّرِيعَةِ؛ لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ مِنَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِفَعْلِهِ أَنَّ هَذِهِ الشَّرِيعَةَ حَقٌّ، وَلِهَذَا أَكْرَمَ مَنْ اتَّبَعَهَا.

وهي تَأْيِيدٌ لِلرَّسُولِ الَّذِي اتَّبَعَهُ هَذَا الْوَلِيُّ، وَلِهَذَا يُقَالُ: كِرَامَاتُ الْأَوْلِيَاءِ آيَاتٌ لِلْأَنْبِيَاءِ؛ يَعْنِي: الْأَنْبِيَاءَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَهُمْ، وَهَذَا حَقٌّ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْكِرَامَاتِ وَبَيْنَ آيَاتِ الْأَنْبِيَاءِ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ آيَاتِ الْأَنْبِيَاءِ يُؤَيِّدُ بِهَا الْأَنْبِيَاءُ، وَأَمَّا كِرَامَاتُ الْأَوْلِيَاءِ فَيُكْرَمُ بِهَا الْأَوْلِيَاءُ؛ لِأَنَّ الْوَلِيَّ لَا يَدَّعِي أَنَّهُ نَبِيٌّ؛ إِذْ إِنَّهُ لَوْ ادَّعَى أَنَّهُ نَبِيٌّ بَعْدَ بَعْثَةِ الرَّسُولِ ﷺ لَكَانَ

مِنْ أَعْدَاءِ اللَّهِ، وَلَيْسَ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ كَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ، وَبَيْنَ مُعْجَزَاتِ السَّحَرَةِ؟
فَالْجَوَابُ: أَنْ يُقَالَ: مُعْجَزَاتُ السَّحَرَةِ تَأْتِي بِصَنِيْعِهِمْ، فَهَمُ الَّذِينَ يَصْطَنِعُونَهَا،
وَيَسْتَعِينُونَ بِالشَّيَاطِينِ، وَحَالُهُمْ تَأْتِي أَنْ يَكُونَ مَا حَصَلَ لَهُمْ مِنْ بَابِ الْكَرَامَاتِ.
وَأَمَّا الْكَرَامَاتُ فَإِنَّهَا تَأْتِي بِغَيْرِ فِعْلِ الْإِنْسَانِ، وَقَدْ تَأْتِي بِفِعْلِهِ أحيانًا، كَمَا فِي قِصَةِ
الْعَلَاءِ بْنِ الْحَضَرَمِيِّ رحمته الله حِينَ كَانَ مَعَ أَصْحَابِهِ فِي غَزَاةٍ، فَعَطِشُوا، وَلَيْسَ حَوْلَهُمْ
مَاءٌ، فَدَعَا اللَّهَ عز وجل أَنْ يَسْقِيَهُمْ، فَأَنْشَأَ اللَّهُ سَحَابَةً بِقَدْرِ مَسَاحَةِ الْأَرْضِ الَّتِي هُمْ فِيهَا،
فَأَمْطَرَتْ، وَسَقَتْهُمْ، وَمَا حَوْلَهَا لَمْ يُمْطَرْ.

وَكَانَ اللَّهُ تَعَالَى سَقَاهُمْ بِأَنْفُسِهِمْ فَقَطْ، وَهَذِهِ لَا شَكَّ أَنَّهَا مِنْ كَرَامَاتِ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ.
ثُمَّ قَالَ: يَعْنِي حَتَّى شَبِعُوا، وَصَارَتْ أَكْثَرُ مِمَّا كَانَتْ قَبْلَ ذَلِكَ، فَنَظَرَ إِلَيْهَا أَبُو بَكْرٍ،
فَإِذَا هِيَ كَمَا هِيَ، أَوْ أَكْثَرُ مِنْهَا، فَقَالَ لَامْرَأَتِهِ: يَا أُخْتُ بَنِي فِرَاسٍ، مَا هَذَا؟ قَالَتْ: لَا
وَقُرَّةَ عَيْنِي لَهِيَ الْآنَ أَكْثَرُ مِنْهَا قَبْلَ ذَلِكَ بِثَلَاثِ مَرَاتٍ فَأَكَلَ مِنْهَا أَبُو بَكْرٍ، وَقَالَ: إِنَّمَا
كَانَ ذَلِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ - يَعْنِي: يَمِينِهِ - ثُمَّ أَكَلَ مِنْهَا لَقْمَةً، ثُمَّ حَمَلَهَا إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم،
فَأَصْبَحَتْ عِنْدَهُ، وَكَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمٍ عَقْدٌ، فَمَضَى الْأَجَلَ، فَفَرَّقْنَا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، مَعَ
كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنَاسٌ، اللَّهُ أَعْلَمُ كَمْ مَعَ كُلِّ رَجُلٍ، فَأَكَلُوا مِنْهَا أَجْمَعُونَ، أَوْ كَمَا قَالَ.
هَذَا يَدُلُّ عَلَى قُدْرَةِ اللَّهِ عز وجل، فَهَذَا الطَّعَامُ انْظُرُوا كَيْفَ كَانَ، وَكَمْ أَكَلَ مِنْهُ مِنْ أَنَاسٍ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ فَوَائِدُ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا:

جَوَازُ السَّمْرِ مَعَ الضَّيْفِ وَالْأَهْلِ؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ سَمَرَ مَعَ ضَيْفِهِ وَأَهْلِهِ، وَكَذَلِكَ
النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم مَعَ ضَيْوْفِهِ الْعَشْرَةِ الَّذِينَ أَضَافَهُمْ صلى الله عليه وسلم.

وَفِيهِ أَيْضًا مِنَ الْفَوَائِدِ: جَوَازُ عَرْضِ الْإِنْسَانِ الصَّدَقَةَ عَلَى الْغَيْرِ، وَأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا
طَلَبَ الصَّدَقَةَ لْغَيْرِهِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنَ السُّؤَالِ الْمَذْمُومِ؛ يَعْنِي: لَوْ قَالَ: تَصَدَّقُوا عَلَيَّ فُلَانٍ،
وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهَذَا لَيْسَ مِنَ السُّؤَالِ الْمَذْمُومِ؛ لِقَوْلِهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامٌ اثْنَيْنِ
فَلْيَذْهَبْ بِثَالِثٍ».

ومن فوائده أيضًا: أن تكثير الأيدي على الطعام سببٌ للبركة.
وفي هذا الحديث أيضًا: بيان أن أبا بكر رضي الله عنه من أكرم الناس، وقد كان كذلك في
الجاهلية والإسلام، معروفًا بكرمه رضي الله عنه، ولهذا ذهب بثلاثة رجال.
وفيه أيضًا: بيان كرم النبي ﷺ؛ لأنه ذهب بعشرة.
وفيه أيضًا: جواز اتخاذ الخادم؛ لقول عبد الرحمن بن أبي بكر: وخادمٌ بيننا وبين
بيت أبي بكر.

وقد كان للنبي ﷺ رجالٌ يخدمونه ^(١)، ولا يُعدُّ هذا من الترف المذموم، اللهم إلا
أن يكون هناك مُضَاعَفَاتٌ تَقْتَضِي أن يكونَ الخادم مذمومًا.
وهذه هي القاعدة في كلِّ مباح؛ أنه إذا تَرَتَّبَ عليه ما يَقْتَضِي الذمَّ فإنه يكونُ
مذمومًا؛ لأن المباح يُمكنُ أن تَجِدَ فيه الأحكامَ الخمسة، فيُمكنُ أن يكونَ واجبًا،
ويُمكنُ أن يكونَ حرامًا، ويُمكنُ أن يكونَ سنةً، ويُمكنُ أن يكونَ مكروهًا، ويُمكنُ أن
يكونَ مباحًا.

ومثال كونِ المباح واجبًا: شراء الإنسانِ لثوبٍ يلبسه فأصلُ شراءِ الثوبِ مباحٌ،
ولكن إذا لم يكنْ عندَ الإنسانِ ثوبٌ يَسْتُرُ به عورته صارَ شراؤه واجبًا.
ومثال كونِ المباح حرامًا: البيعُ بعدَ نداءِ الجمعةِ ممَّنْ تَلَزُمُهُ الجمعةُ، فأصلُ البيعِ
حلالٌ مباحٌ، ولكن إذا تَرَتَّبَ عليه تركُ واجبٍ صارَ حرامًا.
ومثال كونِ المباح مستحبًا: أن يشتريَ ما تكُمِّلُ به السترةَ، أو أن يشتريَ ماءً
لتجديدِ الوضوءِ، أو أن يشتريَ ماءً لِيَتَطَهَّرَ به لقراءة القرآن.

(١) قال الإمام ابن القيم رحمته الله في «زاد المعاد» (١/ ١١٦، ١١٧): فصل في خدامه رضي الله عنه: فمنهم أنس بن
مالك، وكان على حوائجه، وعبد الله بن مسعود صاحب نعله وسواكه، وعقبة بن عامر الجهني
صاحب بغلته، يقود به في الأسفار، وأسلع بن شريك، وكان صاحب راحلته، وبلال بن رباح
المؤذن، وسعد، موليا أبي بكر الصديق، وأبو ذر الغفاري، وأيمن بن عبيد وأمه أم أيمن موليا النبي
ﷺ، وكان أيمن على مطهرته وحاجته. اهـ

ومثال كونِ المباحِ مكروهاً: أن يَشْتَرِيَ بَصَلاً لِيَأْكُلَهُ، وهذا على مذهبِ الحنابلة^(١).

لكن في مسألة الخادمِ في الجزيرة العربية نَنْصَحُ أَلَا يَسْتَخْدِمُوا كَافِراً، سواءً كان نصرانياً أو يُوذِيّاً، أو شُيُوعِيّاً، أو أيّاً كان؛ لأن النبي ﷺ قال: «أَخْرِجُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ»^(٢).

وقال: «لَا أَخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ حَتَّى لَا أَدْعَ إِلَّا مُسْلِمًا»^(٣).

وقال، وهو في مرضِ موته: «أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ»^(٤).

ولأن جزيرة العربِ منها ظَهَرَ الإسلامُ، وإليها يَرْجِعُ؛ فإن الإسلامَ لَيَأْرِزُ إِلَى الْمَدِينَةِ كَمَا تَأْرِزُ الْحَيَّةُ إِلَى جَحْرِهَا^(٥).

وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَعَ الْمَرْأَةِ مَحْرَمٌ إِذَا اسْتَخْدَمَتِ الْخَادِمَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ تُسَافِرَ مَرْأَةٌ بِلا مَحْرَمٍ^(٦).

ولأنها حَسَبَ مَا يَصِلُ إِلَيْنَا مِنْ اسْتِفْتَاءَاتٍ نَرَى أَنَّ وَجُودَ الْخَادِمِ فِي الْبَيْتِ بِلا مَحْرَمٍ خَطَرٌ عَظِيمٌ، لَيْسَ عَلَى الشَّبَابِ الَّذِي فِي الْبَيْتِ فَقَطْ، بَلْ حَتَّى عَلَى رَبِّ الْبَيْتِ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ يُحَرِّكُ مَا سَكَنَ مِنْهُ عِنْدَ امْرَأَتِهِ حَتَّى يَهْمَ بِالشَّرِّ وَالْفَحْشَاءِ، كَمَا وَجَدَ ذَلِكَ كَثِيرًا، وَلَوْ أَنَّ النَّاسَ اتَّقَوْا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَمْ يَأْتُوا بِالْخَدَمِ إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ الْمُلِحَّةِ، وَإِذَا كُنَّ نِسَاءً فَبِمَحْرَمٍ، لَحَصَلَ فِي هَذَا خَيْرٌ كَثِيرٌ وَانْدَرَأَ بِهِ شَرٌّ كَبِيرٌ.

(١) انظر: «كشاف القناع» (٦/ ١٩٥)، و«المغني» (١٣/ ٣٥١)، وموسوعة فقه الإمام أحمد (٢٦١/ ٢٧).

(٢) رواه البزار في «مسنده». (١/ ٣٤٩)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١/ ١٨٤). وصححه الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «صحيح الجامع» (٢٣٢).

(٣) أخرجه مسلم (١٧٦٧).

(٤) أخرجه البخاري (٣٠٥٣)، ومسلم (١٦٣٧).

(٥) أخرجه البخاري (١٨٧٦)، ومسلم (١٤٧).

(٦) أخرجه البخاري (١٢٨٢)، ومسلم (١٤٨٦).

شَيْخ
صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

كِتَابُ الْأَذَانِ

٦١٥ - ٦٢

كِتَابُ الْأَذَانِ

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١ - بَابُ بَدْءِ الْأَذَانِ، وَقَوْلُهُ عَقْلٌ: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوءًا وَلَعِبًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الأنعام: ٥٨]. وَقَوْلُهُ: ﴿إِذَا نَادَى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [البقرة: ٩٠].

فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ الْإِشَارَةُ إِلَى الْأَذَانِ.

﴿وَقَوْلُهُ:﴾ «اتَّخَذُوهَا هُزُوءًا وَلَعِبًا»؛ أَي: صَارُوا يَسْخَرُونَ مِنَ الْأَذَانِ، وَمِنْ دَعْوَةِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ بِهَذِهِ الْأَذْكَارِ، وَهَؤُلَاءِ هُمُ الْمَنَافِقُونَ وَالْيَهُودُ، وَكَذَلِكَ النَّصَارَى، فَهَمَّ جَمِيعًا يَسْخَرُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِذَا نَادُوا إِلَى الصَّلَاةِ.

﴿وَقَوْلُهُ:﴾ «ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ»؛ أَي: لَيْسُوا ذَوِي عَقْلٍ، وَالْمَرَادُ بِالْعَقْلِ هُنَا عَقْلُ الرَّشِدِ، لَا عَقْلُ الْإِذْرَاكِ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: الْأَوَّلُ: عَقْلُ إِذْرَاكِ، وَهُوَ مَنَاطُ التَّكْلِيفِ الَّذِي يُذَكِّرُ فِي شُرُوطِ الْعِبَادَاتِ؛ فَيَقُولُونَ: يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ بِالْغَا عَاقِلًا.

وَالثَّانِي: عَقْلُ الرَّشِدِ، وَهُوَ إِحْسَانُ التَّصَرُّفِ، أَوْ حُسْنُ التَّصَرُّفِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْمَدْحُ وَالثَّنَاءُ إِذَا وَفَّقَ الْإِنْسَانُ لَهُ.

﴿وَقَوْلُهُ هُنَا:﴾ «ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ»؛ أَي: عَقْلُ رَشِدٍ، وَلَوْ كَانَ الْمَرَادُ عَقْلُ إِذْرَاكِ مَا كُفِّوا^(١).

(١) لَأَنَّهُمْ يَكُونُونَ فِي هَذَا الْحَالِ مُجَانِينَ، وَالْمَجْنُونُ غَيْرُ مَكْلَفٍ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «رَفَعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ». وَذَكَرَ مِنْهُمْ الْمَجْنُونُ حَتَّى يُفَيَّقَ.

﴿وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ﴾: إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴿. المرادُ بالنداء هُنَا النِّدَاءُ الَّذِي يَكُونُ عِنْدَ حُضُورِ الْخَطِيبِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ النِّدَاءُ الْمَعْرُوفُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَأْتِ النِّدَاءُ الْأَوَّلُ فِي الْجُمُعَةِ إِلَّا حِينَ كَانَ الْخَلِيفَةُ الرَّاشِدُ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فَإِنَّهُ لَمَّا اتَّسَعَتِ الْمَدِينَةُ اتَّخَذَ مُؤَذِّنِينَ؛ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَأْتِيَ النَّاسَ الْبَعِيدُونَ، فَسَنَّ ﷺ هَذَا الْأَذَانَ ^(١).

وَهُوَ سُنَّةُ بَارِزَادِ النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي» ^(٢).

فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الْمَأْذُونَ لَهُمْ بِالتَّشْرِيعِ هُمُ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ كُلُّهُمْ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ» وَلَيْسَ عُثْمَانُ وَحْدَهُ؟ فَالْجَوَابُ: أَنْ نَقُولَ: إِنَّ مَنْ فَهِمَ هَذَا الْفَهْمَ فَهُوَ أَعْجَمِيٌّ؛ إِذْ لَيْسَ يُفْهَمُ مِنْ «سُنَّةِ الْخُلَفَاءِ» اتِّفَاقَهُمْ وَاجْتِمَاعَهُمْ، وَعَلَى سَبِيلِ التَّجَوُّزِ لَوْ قُلْنَا بِقَوْلِكَ فَإِنَّهُ فِي زَمَنِ عُثْمَانَ لَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ إِلَّا عَلِيٌّ، وَلَمْ يُنْكَرْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفَوْقَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ قَدْ أَقَرَّ عُثْمَانُ جَمِيعُ الصَّحَابَةِ الْمَوْجُودُونَ حِينَئِذٍ، وَلَمْ يُخَالِفْهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ، وَلَمْ يُنْكَرُوا عَلَيْهِ ذَلِكَ، كَمَا أَنْكَرُوا عَلَيْهِ إِمَامَتَهُ الصَّلَاةَ بِمَنَى ^(٣).

وَلَقَدْ تَحَذَّلَ مَنْ ادَّعَى أَنَّهُ مُحَدِّثُ سَلَفِي، وَقَالَ: إِنَّ هَذَا بِدْعَةٌ. فَضَلَّلَ الْخَلِيفَةُ الرَّاشِدُ، وَالْأُمَّةُ مِنْ بَعْدِهِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي أَصَابَ بَعْضَ طَلَبَةِ الْعِلْمِ فِي وَقْتِنَا هَذَا؛ فَلَقَدْ أَصَابَهُمُ الْإِعْجَابُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّغَطُّرُ، وَرُؤْيَا الْآخَرِينَ صِغَارًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. فَيُقَالُ لِمِثْلِ هَذَا الْمُتَحَذِّلِ: بَلْ أَنْتَ الْمُبْتَدِعُ، وَأَنْتَ الضَّالُّ؛ فَإِنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ خَلِيفَةُ رَاشِدٌ، قَدْ أَمَرْنَا بِاتِّبَاعِهِ.

(١) رواه البخاري (٩١٢).

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (١٢٦/٤، ١٢٧، ١٧٤٤، ١٧٤٥)، وأبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي

(٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٣، ٤٤). وقال الشيخ الألباني رحمه الله في تعليقه على السنن: صحيح.

(٣) أخرجه البخاري (١٠٨٤)، ومسلم (٦٩٥، ١٩) من حديث عبد الرحمن بن يزيد.

وَلَكِنَّهُ يَزِيدُ فِي تَحَذُّلِهِ قَائِلًا: فَلِمَاذَا لَمْ يَفْعَلْهُ النَّبِيُّ ﷺ، أَكَانَ جَاهِلًا بِهِ، أَمْ كَتَمَ شَرَعَ اللَّهُ؟

وَنَقُولُ: لَمْ يَكُنْ ﷺ جَاهِلًا، وَحَاشَاهُ مِنْ ذَلِكَ، فَهُوَ ﷺ أَعْلَمُ الْخَلْقِ بِشَرِيعَةِ اللَّهِ، وَلَا يَكْتُمُ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ أَبَدًا^(١)، لَكِنَّ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَنَّ هَذَا الْأَذَانَ لِسَبَبٍ؛ أَلَا وَهُوَ اتِّسَاعُ الْمَدِينَةِ. وَهَذَا السَّبَبُ لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ.

فَإِنْ قَالَ هَذَا الْمُتَحَذِّقُ: كَيْفَ يَشْرَعُ عِبَادَةٌ؟

قُلْنَا: شَرَعَ عِبَادَةٌ؛ اسْتِنَادًا إِلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ شَرَعَ الْأَذَانَ لِمَا هُوَ دُونَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ بِلَا لَا كَانَ يُؤَذَّنُ بِلَيْلٍ فِي رَمَضَانَ؛ لِيُوقِظَ النَّائِمَ، وَيَرْجِعَ الْقَائِمَ^(٢). وَلَمْ يَكُنْ هَذَا وَقْتُ صَلَاةٍ، وَمَعَ ذَلِكَ شَرَعَ النَّبِيُّ ﷺ لَهُ أَنْ يُؤَذَّنَ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا نَادَى لِلصَّلَاةِ﴾. الْمَرَادُ بِهِ النَّدَاءُ الثَّانِي، وَأَمَّا النَّدَاءُ الْأَوَّلُ فَلَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا حِينَ نَزُولِ الْقُرْآنِ، وَإِنَّمَا سَنَّهُ الْخَلِيفَةُ الرَّاشِدُ الَّذِي أُمِرْنَا بِاتِّبَاعِهِ.

لَكِنْ هَلْ يُشْرَعُ لَنَا مُتَابَعَةُ الْأَذَانِ الْأَوَّلِ، إِذَا كَانَ الثَّانِي خَلْفَهُ مُبَاشَرَةً؟
الْجَوَابُ: أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَا يُتَابَعُ؛ لِأَنَّ هَذَا الْأَذَانَ لَيْسَ هُوَ الَّذِي سَنَّهُ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَلَا يَكُونُ مَشْرُوعًا.

﴿وَقَوْلُهُ: «مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ»﴾. فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَذَانَ فِي غَيْرِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ لَا يُوجِبُ السَّغْيَ إِلَى الصَّلَاةِ الَّتِي تُؤَدِّي لَهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ خَصَّ ذَلِكَ بِيَوْمِ الْجُمُعَةِ؛ وَوَجْهُهُ: أَنَّ نِدَاءَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ يَتْلُوهُ الْخُطْبَةُ، الَّتِي هِيَ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾.

(١) رَوَى مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي صَحِيحِهِ (١/١٥٩) (١٧٧) (٢٧٨) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: مَنْ زَعَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَمَ شَيْئًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَقَدْ أَعْظَمَ عَلَى اللَّهِ الْفَرِيَةَ، وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ مَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [النَّبَأُ: ٦٧].

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٢١)، وَمُسْلِمٌ (١٠٩٣) (٣٩)، وَلَفْظُ «الْقَائِم» بِالنَّصْبِ، كَمَا فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: «قَائِمُكُمْ». بِالنَّصْبِ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٤/٢٢٠): فَلَفْظُهُ: «قَائِمُكُمْ» مَنْصُوبَةٌ. مَفْعُولٌ

«يَرْجِعُ». قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ﴾ [النَّبَأُ: ٨٣]. اهـ.

ثُمَّ قَالَ: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ﴾. فَفَرَّقَ سَبْحَانَهُ بَيْنَ الْخُطْبَةِ، فَسَمَّاها ذِكْرًا، وَبَيْنَ الصَّلَاةِ فَسَمَّاها صَلَاةً.

وَأَمَّا غَيْرُ الْجُمُعَةِ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ الْحُكْمَ مَنْوُطًا بِالْإِقَامَةِ، فَقَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ فَاْمْشُوا إِلَى الصَّلَاةِ، وَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ»^(١). لَكِنَّ الْأَذَانَ يُنْبِئُ الْإِنْسَانَ حَتَّى يَتَأَهَّبَ وَيَسْتَعِدَّ لِلصَّلَاةِ.

وَلَكِنْ مَتَى يَكُونُ الْأَذَانُ الْأَوَّلُ؟

الْجَوَابُ: أَنَّ الْأَحْسَنَ أَنْ يُؤَذَّنَ فِي وَقْتٍ يَكُونُ أَرْفَقَ بِالنَّاسِ؛ وَذَلِكَ مِنْ جِهَةِ التَّبْكِيرِ وَالتَّأْخِيرِ.

فَمَثَلًا لَا نَقُولُ: أَذَّنْ إِذَا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ قَيْدَ رُمَحٍ؛ لِأَنَّ هَذَا فِيهِ مَشَقَّةٌ؛ وَهِيَ أَنَّكَ تَنَادِي النَّاسَ مِنْ هَذَا الْوَقْتِ.

وَلَا نَقُولُ: أَخْرَهُ إِلَى قَبْلِ الزَّوَالِ بِخَمْسِ دَقَائِقٍ أَوْ ثَلَاثٍ، أَوْ بِمُجَرَّدِ صُغُودِ الْإِمَامِ الْمُنْبَرِّ؛ كَمَا فِي بَعْضِ الْبِلَادِ الْإِسْلَامِيَّةِ.

فَقَطْعًا هَذَا لَا يَخْصُلُ بِهِ الْمَقْصُودُ مِنْ تَشْرِيعِ الْأَذَانِ الْأَوَّلِ؛ مِنْ تَنْبِيهِ النَّاسِ، وَاسْتِعْدَادِهِمْ لِلصَّلَاةِ.

وَعَمَلُ أَهْلِ نَجْدٍ الْآنَ هُوَ أَحْسَنُ مَا يَكُونُ؛ فَإِنَّهُمْ يُؤَذِّنُونَ قَبْلَ الْأَذَانِ الثَّانِي بِسَاعَةٍ، أَوْ سَاعَةٍ إِلَّا رُبْعًا.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ فِي الْبَلَدِ الْوَاحِدِ مَنْ يَفْعَلُ السُّنَّةَ؛ مِنْ جَعْلِهِ قَبْلَهُ بِوَقْتٍ كَافٍ لِاسْتِعْدَادِ النَّاسِ، وَمَنْ يَفْعَلُ خِلَافَ السُّنَّةِ كَمَا ذَكَّرْنَا، فَعَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَّبِعَ مَا هُوَ أَقْرَبُ لِلصَّوَابِ، إِلَّا إِذَا كَانَ فِي ذَلِكَ فِتْنَةٌ؛ كَتَفْرِيقِ الْجَمَاعَةِ، أَوْ أَذْيَةٍ لَهُ.

وَقَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إِنَّ الْعِلَّةَ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا سَنَّ عُمَانُ الْأَذَانَ الْأَوَّلَ قَدْ انْتَفَتْ فِي الْوَقْتِ الْحَالِيِّ؛ حَيْثُ تَوْجَدُ مُكَبَّرَاتُ الصَّوْتِ، وَالسَّاعَاتُ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا يُنْبِئُ النَّاسَ عَلَى دُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ؟

(١) رواه البخاري (٦٣٦)، ومسلم (٦٠٢) (١٥١).

وَالْجَوَابُ عَلَى هَذَا سَهْلٌ؛ فَمُكَبِّرَاتُ الصَّوْتِ لَيْسَ فِيهَا إِلَّا أَذَانٌ وَاحِدٌ، وَالْأَذَانُ الْأَوَّلُ إِنَّمَا هُوَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَتَأَهَّبَ النَّاسُ الْبَعِيدُونَ، وَأَيُّ فَائِدَةٍ فِي سَمَاعِ الْأَذَانِ مِنْ مُكَبِّرِ الصَّوْتِ، وَبَيْنَنَا وَبَيْنَهُ مَسَافَاتٌ بَعِيدَةٌ جَدًّا، لَكِنَّ الْأَذَانُ الْأَوَّلُ إِذَا كَانَ يُكَبَّرُ بِهِ فَإِنَّهُ يُعْطَى الْفُرْصَةَ حَتَّى يَسْتَعِدَّ النَّاسُ، وَيَأْتُوا.

وَأَمَّا السَّاعَاتُ: فَلَيْسَ كُلُّ إِنْسَانٍ مَعَهُ سَاعَةٌ، ثُمَّ إِنَّ الَّذِي مَعَهُ سَاعَةٌ يَغْفُلُ كَثِيرًا، فَالسَّاعَةُ الْآنَ مَعَنَا فِي جُيُوبِنَا وَفِي أَيْدِينَا، وَمَعَ ذَلِكَ نَغْفُلُ.

وَهُنَا مَسْأَلَةٌ، وَهِيَ: هَلْ يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا﴾ أَنَّ السَّعْيَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ سَمَاعِ النِّدَاءِ؟

وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا هُوَ السَّعْيُ الْوَاجِبُ، وَأَمَّا السَّعْيُ الْمُسْتَحَبُّ فَهُوَ الَّذِي قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهِ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ، ثُمَّ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى فَكَانَ كَأَنَّهَا قَرَبَ بَدَنَةٍ...» الْحَدِيثُ (١).

﴿وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَأْتَهُمْ قَوْلٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾. الْعَقْلُ هَلْ هُوَ فِي الْقَلْبِ، أَمْ فِي الرَّأْسِ؟ وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْعَقْلَ فِي الْقَلْبِ، وَالْدَّلِيلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ (٢١) [الْحَاقَّةُ: ٤٦]. فَهَذَا هُوَ قَوْلُ الْخَالِقِ ﷻ، وَهُوَ يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (٢٢) [الْمَائِكَةُ: ١٤].

لَكِنْ قَدْ يُقَالُ: أَلَيْسَ الدِّمَاغُ إِذَا اخْتَلَّ اخْتَلَّ الْعَقْلُ؟ وَالْجَوَابُ: بَلَى؛ لِأَنَّ الدِّمَاغَ بِإِذْنِ اللَّهِ هُوَ الَّذِي عِنْدَهُ التَّصَوُّرَاتُ؛ فَهُوَ الَّذِي يَتَصَوَّرُ الْأَشْيَاءَ، ثُمَّ يُوصِلُهَا بِسُرْعَةٍ إِلَى الْقَلْبِ، ثُمَّ الْقَلْبُ يَأْمُرُ وَيَنْهَى، فَالْمَدَبِّرُ لِلْجِسْمِ حَقِيقَةٌ هُوَ الْقَلْبُ، وَالْمَتَصَوِّرُ لِلْأَشْيَاءِ الَّذِي يَطْبَعُهَا كَالسَّكْرَتِيرِ يُنْظِمُهَا، ثُمَّ يُرْسِلُهَا لِلْقَلْبِ، هَذَا فِي الدِّمَاغِ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْعَقْلُ فِي الْقَلْبِ، وَلَهُ اتِّصَالٌ فِي الدِّمَاغِ (١).

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٨٨١)، وَمُسْلِمٌ (٥٨٢/٢) (٨٥٠) (١٠).

(٢) انْظُرْ: «إِعَانَةُ الطَّالِبِينَ» (٦٠/١)، وَ«حَاشِيَةُ الْبَجِيرِ مِي» (٤٢/١)، وَ«حَوَاشِي الشُّرَوَانِي»

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْعَقْلُ كَالْمَوْلِدِ، وَالْذِّمَاعُ كَالْمُضْبَاحِ. فَلَأَصْلُ وَالْمَدَارُ عَلَى الْقَلْبِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٠٣- حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَّاءُ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ: قَالَ: ذَكَرُوا النَّارَ وَالنَّاقُوسَ، فَذَكَرُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، فَأَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ، وَأَنْ يُوتَرَ الْإِقَامَةَ^(١).

[الحديث ٦٠٣- أطرأفه في: ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٣٤٥٧].

هَذَا الْحَدِيثُ فِي بَيَانِ بَدْءِ الْأَذَانِ، وَلِمَاذَا شُرِعَ، وَمَتَى؟

ولقد شُرِعَ الْأَذَانُ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهِجْرَةِ، حِينَ كَثُرَ النَّاسُ، فَاسْتَشَارُوا: مَاذَا نَصْنَعُ فِي الْإِعْلَامِ لَوْ قَتِ الصَّلَاةُ؟ فَذَكَرُوا النَّارَ، وَذَكَرُوا النَّاقُوسَ، وَذَكَرُوا الْبُوقَ، وَلَكِنَّهُمْ كَرَهُوا ذَلِكَ كُلَّهُ؛ لِأَنَّ النَّارَ لِلْمَجُوسِ، وَالنَّاقُوسَ لِلنَّصَارَى، وَالْبُوقَ لِلْيَهُودِ. فَقَالُوا: إِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ فِعْلُ شَيْءٍ مِنْ هَذَا. وَلَقَدْ أَصَابُوا فِي هَذَا الْإِنْكَارِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْعَلَامَاتِ لَيْسَ فِيهَا خَيْرٌ، فَهَذَا هُمُ اللَّهُ ﷻ لِهَذِهِ الصِّفَةِ الَّتِي هِيَ خَيْرٌ، وَتَعْظِيمٌ لَهُ، وَتَوْحِيدٌ لَهُ، وَشَهَادَةٌ لَهُ بِالْوَحْدَانِيَّةِ، وَشَهَادَةٌ لِرُسُولِهِ بِالرَّسَالَةِ، وَدَعْوَةٌ إِلَى الصَّلَاةِ، وَإِلَى الْفَلَاحِ.

فَلَقَدْ أَرِيهَا أَحَدُ الصَّحَابَةِ، وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ، أَرِيهَا فِي الْمَنَامِ، وَجَاءَ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَقَصَّ عَلَيْهِ هَذِهِ الرُّؤْيَا، فَقَالَ ﷺ: «إِنَّهَا لَرُّؤْيَا حَقٌّ». فَلَمَّا سَمِعَ عُمَرُ بِالْأَذَانِ جَاءَ يَجُرُّ رِدَاءَهُ، وَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَقَدْ رَأَيْتُ هَذَا؛ يَعْنِي: فِي النَّوْمِ^(٢). فَصَارَ

=

(١/ ١٣٥)، فقد ذكروا هذا القول، ولكنهم لم ينسبوه للإمام أحمد.

(١) رواه مسلم (٣٧٨) (٢).

(٢) رواه أحمد في «المسند» (٤٣/ ٤) (١٦٤٧٧، ١٦٤٧٨)، وأبو داود (٤٩٩)، والترمذي (١٨٩).

وقال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في تعليقه على سنن أبي داود: حسن صحيح.

-وَلِلَّهِ الْحَمْدُ- شَرَعًا مِنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا.

﴿وَقَوْلُهُ: «فَأَمَرَ بِلَالٌ». فِيهِ طَيِّ كَبِيرٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْقِصَّةِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ: «أَلْقِهِ عَلَى بِلَالٍ؛ فَإِنَّهُ أُنْدَى صَوْتًا مِنْكَ». فَأَلْقَاهُ إِلَيْهِ^(١)، وَصَارَ يُؤَذِّنُ بِهِ.

﴿وَقَوْلُهُ: «أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ». هَذَا لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ يَقُولُ فِي الْأَذَانِ: «اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». فَهَذَا هُوَ ظَاهِرُ قَوْلِهِ: أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ؛ لِأَنَّا لَوْ أَخَذْنَا بِكَلِمَةِ «يَشْفَعُ» لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ جُمْلَتِهِ شَفْعًا.

﴿وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «يُؤْتِرُ الْإِقَامَةَ». هُوَ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَى ظَاهِرِهِ لَكَانَتْ الْإِقَامَةُ هَكَذَا اللَّهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. فَتَكُونُ ثَمَانِي جُمَلٍ، وَلَكِنَّ هَذَا لَيْسَ هُوَ الْمَرَادُ، بَلِ الْمَرَادُ بِهَذَا الْمُجْمَلِ مَا فَصَّلَتْهُ السُّنَّةُ مِنْ وَجْهِ آخِرٍ^(٢)؛ وَهُوَ مَا عَلَيْهِ النَّاسُ الْيَوْمَ.

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر الروايات الواردة عنه ﷺ في صفة الأذان والإقامة من حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه في: «المسند» (٤٣/٤)، وأبو داود (٤٩٩)، وابن ماجه (٧٠٦)، والبخاري في «خلق أفعال العباد» (ص ٣٤-٣٥)، والدارمي (٢٦٨/١)، وابن خزيمة (٣٧٠)، وابن حبان في صحيحه (١٦٧١)، وابن الجارود (١٥٨)، والبيهقي (٣٩١/١).

وأخرجه الترمذي (١٠٨٩)، ولم يذكر فيه كلمات الأذن والإقامة، وقال: حسن صحيح، وصححه ابن خزيمة (٣٧١)، والبخاري، والنووي، والذهبي، كما في نصب الراية (٢٥٩/١)، (٢٦٠). وأخرجه مختصرًا الطيالسي (٣٢٥)، وابن أبي شيبة (٢٠٣/١)، والطحاوي (١٣١/١)، والدارقطني (٢٤١/١)، وأما رواية أبي محذورة لصفة الأذان فقد أخرجها مسلم (٣٧٩)، وأحمد

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٠٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: كَانَ الْمُسْلِمُونَ حِينَ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ يَجْتَمِعُونَ، فَيَتَحَيَّنُونَ الصَّلَاةَ، لَيْسَ يُنَادَى لَهَا، فَتَكَلَّمُوا يَوْمًا فِي ذَلِكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اتَّخَذُوا نَاقُوسًا مِثْلَ نَاقُوسِ النَّصَارَى. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ بَوْقًا مِثْلَ قَرْنِ الْيَهُودِ. فَقَالَ عُمَرُ: أَوَلَا تَبْعَثُونَ رَجُلًا يُنَادِي بِالصَّلَاةِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا بِلَالُ، قُمْ فَنادِ بِالصَّلَاةِ»^(١).

ظَاهِرُ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ اقْتِرَاحَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هُوَ أَنْ يُنَادَى بِالصَّلَاةِ فَقَطْ؛ فَيَطُوفُ أَحَدٌ فِي الْأَسْوَاقِ، وَهُوَ يَقُولُ: الصَّلَاةُ، الصَّلَاةُ. لَكِنَّ الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ كَانَ التَّفْصِيلَ لَمْ يَكُنْ عَلَى شَرْطِهِ، فَلَمْ يَذْكُرْهُ، وَإِلَّا فَكَمَا ذَكَرْتُ لَكُمْ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ بْنُ عَبْدِ رَبِّهِ رَأَاهُ فِي الْمَنَامِ، وَرَأَاهُ أَيْضًا عُمَرُ، فَأَكَّدَ رُؤْيَا عَبْدِ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ، فَقَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «أَلْقِهِ عَلَى بِلَالٍ؛ فَإِنَّهُ أُنْدَى صَوْتًا مِنْكَ». فَالْقَاهُ عَلَيْهِ^(٢).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢ - بَابُ: الْأَذَانُ مَثْنَى مَثْنَى.

٦٠٥ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ عَطِيَّةٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أُمِرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ، وَأَنْ يُؤْتَرَ الْإِقَامَةُ إِلَّا الْإِقَامَةُ^(٣).

(٣/٤٠٩)، (٦/٤٠١)، وأبو داود (٥٠٣)، والترمذي (١٩٢)، والنسائي (٧١٢)، وابن ماجه (٧٠٨)، والطيالسي (٣٣٢)، وابن أبي شيبه (١/٢٠٤)، وعبد الرزاق (١٧٧٩)، والشافعي (١/٥٩-٥٧)، والدارمي (٣/٢٧١)، وابن خزيمة (٣٧٧)، والدارقطني (١/٤٣٣)، والطحاوي في «الشرح» (١/١٣٠)، والبيهقي (١/٣٩٣، ٣٩٤).

وقال الترمذي: حسن صحيح. وصححه ابن خزيمة (٣٧٧)، وابن القيم في «زاد المعاد» (٢/٣٨٩).

(١) رواه الْبُخَارِيُّ (٦٠٤)، ومسلم (٣٧٧) (١).

(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

(٣) رواه مسلم (٣٧٨) (٢).

﴿قَوْلُهُ: «إِلَّا الْإِقَامَةُ». اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ: «يُوتَرُ الْإِقَامَةُ»، وَالْمَرَادُ: لَفْظُهُ «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ». فَإِنَّهَا تُشْفَعُ؛ أَيُّ: تُقَالُ مَرَّتَيْنِ.

وَلَكِنْ يَبْقَى عِنْدَنَا التَّكْبِيرُ فِي أَوَّلِ الْإِقَامَةِ، وَفِي آخِرِهَا فَإِنَّهُ يُشْفَعُ كَذَلِكَ، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يُسْتَشَنَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

وَقَدْ أَجَابَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ عَلَى هَذَا: بِأَنَّ كَوْنَهُ مَرَّتَيْنِ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَرْبَعِ الَّتِي فِي الْأَذَانِ يُعْتَبَرُ وَتَرًا؛ لِأَنَّ الْأَرْبَعَةَ شَفَعُ لاثْنَيْنِ، فَإِذَا كَانَتِ الْأَرْبَعَةُ شَفَعًا لاثْنَيْنِ صَارَ الْإِثْنَانِ وَتَرًا بِالنِّسْبَةِ لِلْأَرْبَعَةِ.

وَلَكِنْ يَبْقَى الْأَشْكَالُ فِي التَّكْبِيرِ الْأَخِيرِ فِي الْإِقَامَةِ، وَفِي قَوْلٍ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» بِالنِّسْبَةِ لِلْأَذَانِ فِي التَّكْبِيرِ الْأَخِيرِ، فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَلَمْ يَظْهَرْ لِي شَيْءٌ يَبَيِّنُ فِي الْإِجَابَةِ عَنْهُ. وَأَمَّا فِي التَّهْلِيلِ فِي آخِرِهِ فَإِنَّ قَطْعَهُ عَلَى وَتَرٍ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةُ هِيَ كَلِمَةُ التَّوْحِيدِ، وَالْعِبَادَاتُ كُلُّهَا مَقْطُوعَةٌ عَلَى وَتَرٍ.

وَتَوْضِيحُ ذَلِكَ: أَنَّ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ وَتَرًا، وَعَدَدُ رَكَعَاتِهَا وَتَرًا، وَالصِّيَامُ وَتَرًا؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ صِيَامَ شَهْرٍ وَاحِدٍ، وَكَذَلِكَ الْحَجُّ وَتَرًا، وَعَدَدُ أَرْكَانِهِ وَتَرًا، وَالطَّوَافُ سَبْعٌ وَتَرًا، وَالسَّعْيُ كَذَلِكَ، وَالْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ مَرَّةً وَاحِدَةً وَتَرًا، وَفِي مُزْدَلِفَةَ مَرَّةً وَاحِدَةً وَتَرًا، وَالْجَمَرَاتُ ثَلَاثٌ وَتَرًا، وَهُنَّ سَبْعُ حَصِيَّاتٍ وَتَرًا، وَالْمِيثُ بِمَنْى الْأَكْمَلُ أَنْ يَكُونَ وَتَرًا، ثَلَاثَ لَيَالٍ، وَطَوَافُ الْوُدَاعِ سَبْعٌ وَتَرًا.

وَأَمَّا الزَّكَاةُ فَلَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ الْوَاجِبَ فِيهَا شَيْءٌ وَتَرًا؛ لِأَنَّهُ يَخْتَلِفُ قَلَّةٌ وَكَثْرَةٌ حَسَبَ الْمَالِ الْمَزْكِيِّ عَنْهُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٦٠٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - وَهُوَ ابْنُ سَلَامٍ - قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا خَالِدُ الْحَدَّاءُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: لَمَّا كَثُرَ النَّاسُ قَالَ: ذَكِّرُوا أَنْ يَعْلَمُوا وَقَتَ الصَّلَاةِ بِشَيْءٍ يَعْرِفُونَهُ، فَذَكِّرُوا أَنْ يُورُوا نَارًا، أَوْ يَضْرِبُوا نَاقُوسًا، فَأَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ، وَأَنْ يُوتَرَ الْإِقَامَةَ^(١).

هَذَا الْحَدِيثُ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ السَّابِقِ فِي أَمْرِ بِلَالٍ بِالْأَذَانِ، وَأَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ، وَيُوتَرَ الْإِقَامَةَ، وَلَا إِشْكَالَ فِي شَفْعِ الْأَذَانِ، أَوْ إِيْتَارِ الْإِقَامَةَ، وَلَكِنْ الْإِشْكَالُ هُوَ: هَلْ يُنَادَى لِلصَّلَاةِ، أَوْ يُجْعَلُ عَلَامَاتٌ؟



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٣ - بَابُ: الْإِقَامَةُ وَاحِدَةً، إِلَّا قَوْلُهُ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ.

٦٠٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ قَالَ: أَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ، وَأَنْ يُوتَرَ الْإِقَامَةَ. قَالَ إِسْمَاعِيلُ: فَذَكَرْتُ لِأَيُّوبَ فَقَالَ: إِلَّا الْإِقَامَةَ^(٢).
سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ وَبَيَّنَّاهُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٤ - بَابُ فَضْلِ التَّأْذِينِ.

٦٠٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ، وَلَهُ ضُرَاطٌ

(١) رواه مسلم (٣٧٨) (٣).

(٢) رواه مسلم (٣٧٨) (٥).

حَتَّى لَا يَسْمَعَ التَّائِدِينَ، فَإِذَا قُضِيَ النِّدَاءُ أَقْبَلَ، حَتَّى إِذَا تُوبَ بِالصَّلَاةِ أَدْبَرَ، حَتَّى إِذَا قُضِيَ التَّوْبُ أَقْبَلَ حَتَّى يَخْطُرَ^(١) بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ، يَقُولُ: اذْكُرْ كَذَا، اذْكُرْ كَذَا. لِمَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ، حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى^(٢).

[الحديث ٦٠٨ - أطرافه في: ١٢٢٢، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٨٥].

﴿وَقَوْلُهُ ﷺ: «حَتَّى إِذَا تُوبَ لِلصَّلَاةِ» تُوْبٌ؛ يَعْنِي: أُعِيدَ الْأَذَانُ مَرَّةً ثَانِيَةً؛ لِأَنَّ التَّوْبَ مَأْخُودٌ مِنْ «تُوْبٍ»؛ أَيُّ: أَعَادَ، وَمِنْ «ثَابٍ» بِمَعْنَى: رَجَعَ، وَعَادَ. ﴿وَقَوْلُهُ ﷺ: «أَدْبَرَ». وَلَمْ يَذْكُرْ هُنَا أَنَّ لَهُ ضُرَاطًا؛ وَسَبَبُ ذَلِكَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ التَّائِدِينَ أَوْقَعُ فِي نَفْسِهِ، وَأَشَدُّ عَلَيْهِ مِنَ الْإِقَامَةِ؛ لِأَنَّ الْإِقَامَةَ أَقْلُ عَدَدًا، وَلِأَنَّهَا تُحَدَّرُ، وَلَا تُرْتَلُّ، وَلِأَنَّهَا فِي الْغَالِبِ لَا تَكُونُ فِي مَكَانٍ مُرْتَفِعٍ عَالٍ كَالْأَذَانِ.

فِي هَذَا الْحَدِيثِ: بَيَانُ فَضْلِ التَّائِدِينَ، وَأَنَّهُ سَبَبٌ لِيَطْرُدَ الشَّيَاطِينُ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يُؤَلِّي، وَلَهُ ضُرَاطٌ، وَضُرَاطُهُ هَذَا إِنَّمَا هُوَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتِمَّاكَ نَفْسُهُ؛ كَمَا أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا أُصِيبَ بِالْفَزَعِ فَإِنَّهُ إِمَّا أَنْ يَضُرِبَ إِذَا كَانَ حَوْلَ الدُّبْرِ رِيحٌ، وَإِمَّا أَنْ يَبُولَ، وَإِمَّا أَنْ يَحْدُثَ شَيْئًا آخَرَ.

وَالْمَرَادُ بِالشَّيْطَانِ هُنَا: شَيْطَانُ الْجَنِّ؛ إِبْلِيسُ وَغَيْرُهُ مِنَ الَّذِينَ لَا نَرَاهُمْ. فَإِنْ قِيلَ: إِذَا كَانَ الشَّيْطَانُ يَهْرُبُ مِنْ صَوْتِ النِّدَاءِ أَفَلَا يَهْرُبُ كَذَلِكَ مِنْ صَوْتِ الْإِمَامِ فِي الصَّلَوَاتِ الْجَهْرِيَّةِ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ قَدْ يَجْهَرُ الْإِمَامُ، وَلَكِنَّ هَذَا جَهْرٌ أَخْصُ مِنَ الْإِقَامَةِ، وَأَخْصُ مِنَ الْأَذَانِ، ثُمَّ لَا يُمْكِنُ أَنْ نُعَارِضَ كَلَامَ الرَّسُولِ ﷺ، وَهُوَ يَقُولُ: «إِذَا تُوبَ لِلصَّلَاةِ أَدْبَرَ، ثُمَّ إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ أَقْبَلَ».

(١) قال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٢/٨٦): قوله: أقبل حتى يخطر. بضم الطاء، قال عياض: كذا سمعناه من أكثر الرواة، وضبطناه عن المتقين بالكسر، وهو الوجه، ومعناه: يوسوس، وأصله: من خَطَرَ البعير بذنبه. إذا حركه فضرب به فخذه، وأما بالضم: فمن المرور. أي: يدنو منه فيمر بينه وبين قلبه فيشغله، وضعف الحجري في نوادره الضم مطلقاً. وقال: هو يخطر بالكسر في كل شيء. اهـ.

(٢) رواه مسلم (٣٨٩) (١٩).

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: فَالشَّيْطَانُ يَفْزَعُ مِنَ الْأَذَانِ، وَيُوَلِّي، وَلَهُ ضُرَاطٌ.
وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ الشَّيْطَانَ يَسْمَعُ، وَأَنَّهُ يَفِرُّ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﷻ، وَلِهَذَا
وُصِفَ بِالْخَنَاسِ؛ أَيِ: الَّذِي يَخْشَى^(١) عِنْدَ الذِّكْرِ.
وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ أَيْضًا: أَنَّهُ مُجَوَّفٌ؛ لِأَنَّ الرِّيحَ - وَهِيَ الضَّرَاطُ - لَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ مُجَوَّفٍ.
وَيَدُلُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ مُجَوَّفٌ أَنَّهُ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ^(٢)، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَأْكُلَ وَيَشْرَبَ إِلَّا
وَهُوَ مُجَوَّفٌ.

وَأَمَّا الْمَلَائِكَةُ فَقَدْ جَاءَ فِي الْأَثَارِ أَنَّهُمْ صَمَدٌ، لَيْسَ لَهُمْ أَجَوَافٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ لَا
يَأْكُلُونَ وَلَا يَشْرَبُونَ^(٣) وَإِنَّمَا يَتَعَدَّوْنَ بِذِكْرِ اللَّهِ ﷻ.
وَذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى غِذَاءَ لِمَنْ كَانَ هَذَا الذِّكْرُ أَنْسَا لَهُ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ نَهَى
أَصْحَابَهُ عَنِ الْوِصَالِ، قَالُوا لَهُ: إِنَّكَ تَوَاصِلُ. قَالَ: «إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ؛ إِنِّي أَبَيْتُ عِنْدَ
رَبِّي يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي»^(٤).

وَالْمَرَادُ: يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي بِذِكْرِ اللَّهِ ﷻ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا: قَوْلُ الشَّاعِرِ:

لَهَا أَحَادِيثُ مِنْ ذِكْرِكَ تَشْغُلُهَا

عَنِ الشَّرَابِ وَتُلْهِيَهَا عَنِ الزَّادِ^(٥)

(١) قال الرازي في مختار الصحاح (خ ن س): خَسَّ عنه: تَأَخَّرَ، وبابه: «دَخَلَ». والخَنَاسُ الشَّيْطَانُ؛
لأنه يَخْشَى إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ ﷻ. اهـ.

(٢) وذلك لما رواه مسلم في «صحيحه» (٢٠١٨) (١٠٣)، عن جابر بن عبد الله ﷺ، أنه سمع النبي ﷺ
يقول: «إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ بَيْتَهُ، فَذَكَرَ اللَّهَ عِنْدَ دُخُولِهِ وَعِنْدَ طَعَامِهِ، قَالَ الشَّيْطَانُ: لَا مَبِيتَ لَكُمْ وَلَا عِشَاءَ وَإِذَا
دَخَلَ فَلَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ عِنْدَ دُخُولِهِ، قَالَ الشَّيْطَانُ: أَدْرَكْتُمُ الْمَبِيتَ وَإِذَا لَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ عِنْدَ طَعَامِهِ، قَالَ: أَدْرَكْتُمُ
الْمَبِيتَ وَالْعِشَاءَ».

(٣) نقل السيوطي رحمه الله عن الفخر الرازي: أَنَّ الْعُلَمَاءَ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا يَأْكُلُونَ، وَلَا يَشْرَبُونَ
وَلَا يَتَنَاقَحُونَ.

وانظر: «الجهانك في أخبار الملائك» (ص ٢٦٤).

(٤) رواه البخاري (١٩٦١، ١٩٦٧)، ومسلم (١١٠٢) (٥٥، ٥٧، ٥٨).

(٥) البيت من البسيط التام، وهو لَمَرْوَانُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ، وقيل: إدريس بن أبي حفصة. وهو موجود في:
«ديوان مروان»، و«البداية والنهاية» (٥٨ / ٦)، و«الوافي بالوفيات» (٢٠٦ / ٨)، و«المدهش» لابن

يَعْنِي: أَنَّ أَحَادِيثَ مَعْشُوقَتِهِ تُلْهِمُهُ عَنِ الزَّادِ، وَعَنِ الشَّرَابِ، فَكَذَلِكَ أُنْسُ الْإِنْسَانِ بِذِكْرِ اللَّهِ ﷻ يُلْهِمُهُ عَنِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ؛ وَلِهَذَا كَانَ الْمَلَائِكَةُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لَا يَأْكُلُونَ وَلَا يَشْرَبُونَ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَخْلُقِ اللَّهُ لَهُمْ أَجْوَاثًا.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الشَّيْطَانَ يَتَرَصَّدُ لِبَنِي آدَمَ، فَكُلَّمَا وَجَدَ فُرْصَةً حَضَرَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قُضِيَ التَّأْذِينَ أَقْبَلَ حَتَّى يُغْوِيَ بَنِي آدَمَ، وَمِنْ جُمْلَةِ إِغْوَائِهِمْ فِي هَذِهِ الْحَالِ: أَنَّ يُبْطِطَهُمْ عَنِ السَّعْيِ لِلصَّلَاةِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: حِرْصُ الشَّيْطَانِ عَلَى إِلْهَاءِ الْإِنْسَانِ فِي صَلَاتِهِ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ اللَّهِ هُوَ ذِكْرُ الْقَلْبِ، فَإِنْ شُغِلَ الْقَلْبُ، وَصَارَ يُوسَّوسُ، صَارَتِ الصَّلَاةُ جِسْمًا بِلَا رُوحٍ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَخْرِصُ عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ الْوَسْوَاسَ لَا يُنْطَلُ الصَّلَاةُ، وَالْوَسْوَاسُ هُوَ: حَدِيثُ النَّفْسِ وَالْهَوَاجِسِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ ﷺ: يَقُولُ: أَذْكَرُ كَذَا، أَذْكَرُ كَذَا. يَشْمَلُ أَنْ يُذَكِّرَهُ مَرَّةً، أَوْ أَكْثَرَ، أَوْ فِي جَمِيعِ الصَّلَاةِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَهِيَ: إِذَا غَلَبَ الْوَسْوَاسُ عَلَى أَكْثَرِ الصَّلَاةِ^(١) فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الصَّلَاةَ تَبْطُلُ^(٢) وَاسْتَدَلَّ لِذَلِكَ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ، وَلَا وَهُوَ يَدْفَعُهُ الْأَخْبَثَانِ»^(٣) فَتَقَى النَّبِيُّ ﷺ الصَّلَاةَ فِي هَذِهِ الْحَالِ؛ لِأَنَّ

١ لابن الجوزي (١/ ٤٥٥)، و«ديوان المعاني» (١/ ٦٣)، و«الحامسة البصرية» (١/ ١٥٧).

ويروى: «عن الرتوع وتنهاها عن الزاد». أو «وتلهينا» بدلاً من قوله: من الشراب وتلهيها عن الزاد. اعلم أنه من جملة المسنونات في الصلاة الخشوع، وليس الخشوع الذي هو البكاء، ولكن الخشوع هو: حضور القلب وسكون الأطراف؛ ولا شك أنه من كمال الصلاة، وأن الصلاة بدونها كالجسد بلا روح. وانظر: «الفتاوى الكبرى» لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (٢/ ٢٤، ٢٥).

(٢) وهذا هو قول أبي عبد الله بن حامد، وأبي حامد الغزالي، وابن الجوزي، وانظر: «الشرح الممتع» (٣/ ٤٥٦).

(٣) رواه مسلم (٥٦٠) (٦٧).

الْإِنْسَانُ يَنْشَغِلُ قَلْبُهُ بِمَا هُوَ مُشْتَاقٌ إِلَيْهِ؛ مِنْ طَعَامٍ، أَوْ مَا أَنْحَسَ مِنْ بَوْلٍ، أَوْ غَائِطٍ.
وَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ إِذَا غَلَبَ الْوَسْوَاسُ عَلَى الصَّلَاةِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُبْطِلُهَا، لَكِنَّهُ
يَنْقُصُهَا حَتَّى يَنْصَرِفَ الْإِنْسَانُ، وَلَيْسَ لَهُ مِنْ صَلَاتِهِ إِلَّا عَشْرُهَا ^(١) أَوْ أَقَلُّ ^(٢).
وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ الدُّخُولَ فِي الصَّلَاةِ قَدْ يَكُونُ سَبَبًا لِتَذَكُّرِ مَا نَسِيَهُ
الْإِنْسَانُ، وَيُذَكَّرُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ - وَأَبُو حَنِيفَةَ مَعْرُوفٌ بِالذِّكَاءِ - أَنَّ رَجُلًا جَاءَهُ،
وَقَالَ لَهُ: إِنِّي قَدْ أُوْدِعْتُ وَدِيعَةً عَظِيمَةً، وَإِنِّي نَسِيتُ أَيْنَ مَحَلُّهَا؟ فَقَالَ لَهُ أَبُو حَنِيفَةَ:
اذْهَبْ فَصَلِّ. فَلَمَّا ذَهَبَ الرَّجُلُ، وَتَوَضَّأَ وَدَخَلَ فِي الصَّلَاةِ أَخَذَ يَتَذَكَّرُ أَيْنَ وَضَعَ
الْوَدِيعَةَ؟ حَتَّى تَذَكَّرَ مَكَانَهَا.

وَعَلَى هَذَا فَإِذَا جَاءَ إِلَيْنَا أَحَدٌ، وَقَالَ: نَسِيتُ أَمْرًا مَهْمًا. فَإِنَّا نَقُولُ لَهُ: اذْهَبْ فَصَلِّ.
وَبِذَلِكَ نَكُونُ قَدْ افْتَدَيْنَا بِإِمَامٍ مِنْ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ إِنَّا نَسْتَأْنِسُ فِي هَذَا بِهَذَا
الْحَدِيثِ، وَالَّذِي فِيهِ: أَنَّ الشَّيْطَانَ يُذَكِّرُ الْإِنْسَانَ مَا نَسِيَهُ فِي حَالِ صَلَاتِهِ.
وَمِمَّا جَاءَ أَيْضًا فِي ذِكَاةِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِزَوْجَتِهِ: إِنْ لَمْ تُكَلِّمْنِي قَبْلَ أَذَانِ
الْفَجْرِ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا. وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ غَالِبَ الْأُئِمَّةِ مِنْ أَيْمَةٍ وَاتَّبَاعِهِمْ يَرَوْنَ أَنَّ تَعْلِيْقَ
الطَّلَاقِ هُوَ تَعْلِيْقٌ مَحْضٌ، فَمَتَى وَقَعَ الْمُعَلَّقُ عَلَيْهِ طُلُقَتْ، حَتَّى لَوْ قَصَدَ بِذَلِكَ الْيَمِينَ.

(١) رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِ» (٧٩٦)، عَنْ عِمَارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ
الرَّجُلُ لِيَنْصَرِفَ، وَمَا كَتَبَ لَهُ إِلَّا عَشْرَ صَلَاتِهِ، تُسْعُهَا، ثُمْنُهَا، سَبْعُهَا، سُدُسُهَا، خَمْسُهَا، رُبْعُهَا، ثُلُثُهَا،
نِصْفُهَا».

وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ: حَسَنٌ.

(٢) فَبَيَّنَّا عَلَى هَذَا الْقَوْلِ تَبْرَأَ الذِّمَّةُ، وَلَا تَجِبُ عَلَى مَنْ غَلَبَ الْوَسْوَاسُ عَلَى أَكْثَرِ صَلَاتِهِ الْإِعَادَةُ، وَإِنْ
كَانَ لَا أَجْرَ لَهُ فِيهَا، وَلَا ثَوَابَ، بِمَنْزِلَةِ صَوْمِ الَّذِي لَمْ يَدَّعِ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلُ بِهِ، فَلَيْسَ لَهُ مِنْ صِيَامِهِ
إِلَّا الْجُوعُ وَالْعَطَشُ.

وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الْمَأْثُورُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ، وَهُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ
وَتَلْمِيزُهُ ابْنَ الْقَيْمِ، وَانْظُرْ: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٢٢/٦١٣)، وَ«الْاِخْتِيَارَاتُ الْفَقْهِيَّةُ» (ص ٥٨)،
و«مَدَارِجُ السَّالِكِينَ» (١/٥٢٥).

وَيَرُونَ كَذَلِكَ أَنَّ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ تَبَيَّنَ بِهِ الْمَرْأَةُ، وَلَوْ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَبِنَاءٍ عَلَى هَذَا فَإِنَّ هَذَا الرَّجُلَ لَنْ يَجِدَ أَحَدًا يُفْتِيهِ بِالتَّفْصِيلِ؛ فَيَقُولُ: هَلْ أَنْتِ أَرَدْتَ الْيَمِينَ، أَمْ أَرَدْتَ التَّعْلِيْقَ الْمُحْضَرَّ؟ وَلَنْ يَجِدَ كَذَلِكَ أَحَدًا يُفْتِيهِ أَنَّ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ وَاحِدَةٌ.

وَكَانَتْ زَوْجَةُ هَذَا الرَّجُلِ لَا تُرِيدُ الْبَقَاءَ مَعَ زَوْجِهَا، فَلَمْ تُكَلِّمَهُ حَتَّى مَضَى هَزِيعٌ^(١) مِنَ اللَّيْلِ، فَصَافَتْ عَلَيْهِ الْأَرْضُ بِمَا رَحِبَتْ، فَذَهَبَ لِلْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَحَكَى لَهُ الْقِصَّةَ، وَقَالَ: إِنْ طَلَعَ الْفَجْرُ بَأَنْتِ مِنِّْي أَمْرَأَتِي، فَمَاذَا أَفْعَلُ؟ فَقَالَ لَهُ: هُنَاكَ حِيلَةٌ يُمَكِّنُكَ أَنْ تَفْعَلَهَا، وَهِيَ أَنْ تَذْهَبَ إِلَى فُلَانٍ الْمُؤَذِّنِ الْآنَ، وَتَأْمُرَهُ بِأَنْ يُؤَذِّنَ. فَذَهَبَ الرَّجُلُ إِلَى الْمُؤَذِّنِ، وَحَكَى لَهُ الْقِصَّةَ، وَأَخْبَرَهُ يَقُولُ الْإِمَامُ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْأَذَانَ فِي آخِرِ اللَّيْلِ مَشْرُوعٌ؛ لِإِيقَاطِ النَّائِمِ.

فَذَهَبَ الْمُؤَذِّنُ لِيُؤَذِّنَ، وَرَجَعَ الرَّجُلُ لِرِزْوَجَتِهِ، فَلَمَّا أَدْنَى، وَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ. قَالَتِ الْمَرْأَةُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْجَانِي مِنْكَ. فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَبْقَاكَ لِي؛ فَإِنَّ الْفَجْرَ لَمْ يَطْلُعْ بَعْدُ.

فَالْمِهْمُ: أَنَّ التَّحِيلَ عَلَى الشَّيْءِ الْمُبَاحِ لَا بَأْسَ بِهِ، وَلَا حَرَجَ فِيهِ. «يُوقَوْهُ رَحِمَهُ اللَّهُ»: «حَتَّى يَظُلَّ الرَّجُلُ لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى» وَهَلْ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ مِنْ دَوَاءٍ؟ الْجَوَابُ: نَعَمْ، لَهَا دَوَاءٌ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ الْإِنْسَانَ إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ تَرْجِيحٌ أَنْ يَنْبِيَّ عَلَى الْيَقِينِ^(٢)؛ وَهُوَ الْأَقْلُ، كَمَا لَوْ لَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى: أَثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا؟ وَهُوَ لَا يُرْجَحُ هَذَا وَلَا هَذَا، فَإِنَّا نَقُولُ لَهُ: ابْنِ عَلَى الْيَقِينِ، وَهُوَ الْأَقْلُ، وَاسْجُدْ لِلسَّهْوِ قَبْلَ السَّلَامِ.

(١) قَالَ فِي اللِّسَانِ (هَزَعٌ): الْهَزِيعُ: صَدْرٌ مِنَ اللَّيْلِ. وَفِي الْحَدِيثِ: «حَتَّى مَضَى هَزِيعٌ مِنَ اللَّيْلِ»؛ أَي: طَائِفَةٌ مِنْهُ؛ نَحْوُ ثَلَاثَةٍ وَرَبْعَةٍ، وَالْجَمْعُ: هَزْعٌ. اهـ.

(٢) رَوَى مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي صَحِيحِهِ (٥٧١) (٨٨)، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى؟ ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا؟ فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ، وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَسْلُمَ، فَإِنْ كَانَ صَلَّى خَمْسًا شَفَعْنَ لَهُ صَلَاتَهُ، وَإِنْ كَانَ صَلَّى إِتِمَامًا لِأَرْبَعٍ كَانَتْ تَرْغِيماً لِلشَّيْطَانِ».

وَأَمَّا إِذَا كَانَ لَدَيْكَ تَرْجِيحٌ فَأَنِبْ عَلَى مَا تُرْجِحُ، وَاسْجُدْ لِلْسَّهْوِ بَعْدَ السَّلَامِ^(١)،
وَالدِّينُ - وَاللَّهُ الْحَمْدُ - لَمْ يَجْعَلْ لِلْإِنْسَانِ أَيْ وَسِيلَةً إِلَى الْقَلْقِ وَالتَّعَبِ.
فَكُلُّ مُشْكِلَةٍ فِي الدُّنْيَا لَهَا حَلٌّ فِي الدِّينِ، لَكِنْ قَدْ لَا يَتَسَرَّرُ لِلْإِنْسَانِ الْحَلُّ؛ إِمَّا
لِذُنُوبٍ أَصَابَهَا، وَإِمَّا لِجَهْلٍ، أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ.

وَأَنَا وَاثِقٌ بِأَنَّهُ لَا تَوْجَدُ مُشْكِلَةً، سِوَاءَ كَانَتْ نَفْسِيَّةً، أَمْ اجْتِمَاعِيَّةً إِلَّا وَفِي الدِّينِ
حَلُّهَا، وَمَا كَثُرَتْ الْآفَاتُ النَّفْسِيَّةُ، وَالْأَمْرَاضُ النَّفْسِيَّةُ إِلَّا بِسَبَبِ ضَعْفِ الْإِيمَانِ
لَدَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ؛ فَإِنَّ مَنْ عِنْدَهُ قُوَّةُ إِيمَانٍ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُصِيبَهُ شَيْءٌ مِنْ هَذَا.
وَأَضْرِبُ لِذَلِكَ مَثَلًا بِالْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ، فَهَذَا إِنْسَانٌ اجْتَهَدَ؛ إِرَادَةً مِنْهُ أَنْ يَصِلَ إِلَى
أَمْرِ مَا مِنَ الْأُمُورِ، لَكِنْ لَمْ يَخْصُلْ لَهُ هَذَا، وَكَانَ الْوَاقِعُ عَلَى خِلَافِ مَا يُرِيدُ، فَمَنْ
عِنْدَهُ إِيمَانٌ بِالْقَدَرِ، وَرَضِيَ بِاللَّهِ ﷻ رَبًّا فَإِنَّهُ يَتَسَاوَى عِنْدَهُ الْأُمْرَانِ، وَيَقُولُ: قَدْ فَعَلْتُ
مَا أُمِرْتُ بِهِ، وَحَرَصْتُ عَلَى مَا يَنْفَعُنِي، وَاسْتَعَنْتُ بِاللَّهِ، وَمَا خَرَجَ عَنْ طَاقَتِي فَهُوَ إِلَى
رَبِّي، وَرَبِّي يَفْعَلُ بِي مَا شَاءَ. ثُمَّ يَقُولُ: قَدَّرَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ.

فَتَجِدُهُ مُطْمَئِنًّا تَمَامًا، وَنَفْسُهُ رَاضِيَةٌ، فَهُوَ مَعَ اللَّهِ ﷻ فِي قَدَرِهِ؛ حُلُوهُ، وَمُرُّهُ.
لَكِنْ مَنْ عِنْدَهُ ضَعْفٌ فِي الْإِيمَانِ فَإِنَّهُ إِذَا جَاءَتْ الْأُمُورُ عَلَى خِلَافِ مَا يُرِيدُ
يَتَكَدَّرُ وَيَنْدُمُ، وَيَقُولُ: لَيْتَنِي مَا فَعَلْتُ، وَلَوْ لَمْ أَفْعَلْ كَذَا لَكَانَ كَذَا.
فَالدِّينُ الْإِسْلَامِيُّ - وَاللَّهُ الْحَمْدُ - لَمْ يَدْعِ الْإِنْسَانَ فِي قَلْقٍ أَبَدًا، وَلَكِنْ الْمَسْأَلَةُ
تَحْتَاجُ إِلَى إِيمَانٍ، وَعِلْمٍ.

وَلِشَيْخِنَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدِي رَحِمَهُ اللَّهُ كِتَابُ اسْمُهُ: «الْوَسَائِلُ الْمَفِيدَةُ فِي الْحَيَاةِ
السَّعِيدَةِ»، وَكِتَابُ آخَرُ اسْمُهُ: «الدِّينُ الْإِسْلَامِيُّ يَحُلُّ جَمِيعَ الْمَشَاكِلِ»، وَلَقَدْ أَرَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ

(١) يدل على ذلك الحديث الذي رواه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ (٤٠١)، ومسلم (٥٧٢) (٨٩)، عن عبد الله بن
مسعود رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ، فَلْيُتِمَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ
لْيُسَلِّمْ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ».

مَرَّةً رِسَالَةً صَغِيرَةً اسْمُهَا: «دَعِ الْقَلْقَ، وَابْدَأِ الْحَيَاةَ». وَلَكِنِّي لَا أَذْكُرُ مُؤَلَّفَهَا. وَلَقَدْ أَثْنَى الشَّيْخُ عَلَى هَذِهِ الرِّسَالَةِ، وَقَالَ: إِنَّهَا رِسَالَةٌ جَيِّدَةٌ. وَلَعَلَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى أَسَاسِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ أَلْفَ هَاتَيْنِ الرِّسَالَتَيْنِ الصَّغِيرَتَيْنِ.

فَطَالِبُ الْعِلْمِ يَنْبَغِي عَلَيْهِ أَنْ يَرْجِعَ دَائِمًا إِلَى الدِّينِ الْإِسْلَامِيِّ؛ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، حَتَّى يَحْيِيَ حَيَاةً سَعِيدَةً، وَكَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنَّى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَوةً طَيِّبَةً﴾ [التَّوْبَةُ: ٩٧]. فَلَمْ يَقُلْ هُنَا: لَنَرْزُقَنَّهٗ، أَوْ لَنُصَحِّنَّ بَدَنَهُ. وَإِنَّمَا قَالَ: ﴿فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَوةً طَيِّبَةً﴾. وَهَذَا هُوَ الْمَقْصُودُ.

فَقَدْ يَكُونُ الْمَرِيضُ الَّذِي يُعَانِي مِنْ أَمْرَاضٍ عَظِيمَةٍ حَيَاتُهُ أَطْيَبُ مِنْ شَخْصٍ مُّتَمَلِّئٍ شَبَابًا وَقُوَّةً وَصِحَّةً.

وَقَدْ يَكُونُ الْفَقِيرُ الَّذِي لَا يَجِدُ إِلَّا الْغَدَاءَ بَعْدَ الْعِشَاءِ أَطْيَبَ قَلْبًا وَحَيَاةً مِنْ إِنْسَانٍ يَأْتِيهِ الرِّزْقُ عَلَى مَا يُرِيدُهُ، فَالْكَلَامُ لَيْسَ عَلَى كَثْرَةِ الْمَالِ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى الْحَيَاةِ الطَّيِّبَةِ الَّتِي يَسْعَى لَهَا كُلُّ إِنْسَانٍ، وَالتِّي سَبَّبَهَا هَذَانِ الْأَمْرَانِ: الْإِيمَانُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنَّى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَوةً طَيِّبَةً﴾. وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْعَمَلَ الصَّالِحَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ عِلْمٍ، فَالْعِلْمُ قَبْلَ الْعَمَلِ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ يُسْتَدَلُّ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى جَوَازِ الْأَذَانِ عِنْدَ عِلَاجِ الْمَصَابِينِ بِالْجَنِّ فِي الْغُرَفَةِ الَّتِي يَجْلِسُونَ فِيهَا؛ لَطَرْدِ الشَّيَاطِينِ؟

الْجَوَابُ: أَنَّهُ لَا يَبْعُدُ ذَلِكَ، وَلَكِنْ يُخْشَى مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُمْ إِنْ رَجَعُوا هَجَمُوا هَجْمَةً شَدِيدَةً عَلَى الْمَوْجُودِينَ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَإِنَّ فِيهِ إِيْذَاءً لِلشَّيْطَانِ.

وَهُنَا سَوَالٌ، وَهُوَ: هَلْ هَذَا الَّذِي أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ مُحَمَّدٌ إِخْبَارٌ بِالْوَاقِعِ، أَمْ أَنَّهُ إِقْرَارٌ مِنْهُ ﷺ؟ وَالْجَوَابُ: أَنَّ حَدِيثَ الرَّسُولِ عَمُومًا عَنِ الْوَاقِعِ لَا يَعْني إِقْرَارَهُ وَالرَّضَا بِهِ، وَلَكِنْ يَبْقَى النَّظَرُ هَلِ الْوَاقِعُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الَّذِي مَعَنَا مُوَافِقٌ لِلشَّرِيعَةِ أَمْ لَا؟ وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ مُوَافِقٌ لِلشَّرِيعَةِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يُؤَاخِذُ بِهِذِهِ الْوَسَاوِسَ، وَلِهَذَا كَانَ الصَّحِيحُ أَنَّ صَلَاتَهُ صَحِيحَةٌ.

وَقَدْ يَكُونُ الْوَاقِعُ غَيْرَ مُوَافِقٍ لِلشَّرِيعَةِ؛ كإِخْبَارِهِ ﷺ أَنَّ الظَّعِينَةَ ^(١) تَرْتَحِلُ مِنَ الْحِجْرَةِ حَتَّى تَطُوفَ بِالْكَعْبَةِ، لَا تَخَافُ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ ^(٢). فَإِنَّ هَذَا لَا يَعْنِي جَوَازَ سَفَرِ الْمَرْأَةِ بِلَا مَحْرَمٍ.

وَكَذَلِكَ إِخْبَارُهُ ﷺ بِأَنَّا سَنَرَكُبُ سَنَنْ مَنْ كَانَ قَبْلَنَا ^(٣) لَا يَعْنِي الْإِذْنَ لَنَا بِذَلِكَ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥ - بَابُ رَفْعِ الصَّوْتِ بِالنِّدَاءِ.

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: أَذَّنْ أَذَانًا سَمَحًا، وَإِلَّا فَاعْتَزِلْنَا ^(٤). قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إِنَّ هَذَا الْأَثَرُ يُخَالِفُ التَّرْجَمَةَ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: بَابُ رَفْعِ الصَّوْتِ بِالنِّدَاءِ. ثُمَّ قَالَ: أَذَّنْ أَذَانًا سَمَحًا.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمَرَادَ هُوَ أَنَّ تَرْفَعَ صَوْتَكَ بِدُونِ إِزْعَاجٍ؛ كَقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «ارْزُبُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ» وَذَلِكَ لَمَّا رَفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّكْبِيرِ ^(٥).

(١) الظَّعِينَةُ: المرأة، وأصل الظعينة: الراحلة التي يُرَحَّلُ وَيُطْعَنُ عليها؛ أي: يُسَار. وإنما قيل للمرأة: ظعينة؛ لأنها تَطْعَنُ مع الزوج حيثما طَعَنَ، أو؛ لأنها تُحْمَلُ على الراحلة إِذَا طَعَنَتْ. وانظر: «النهاية» لابن الأثير (ط ع ن).

(٢) رواه البخاري (٣٥٩٥).

(٣) رواه البخاري (٧٣٢٠)، ومسلم (٢٦٦٩) (٦) بلفظ: «لَتَتَّبِعَنَّ». وأما لفظ: «لَتَرْكَبَنَّ». فهو عند أحد (٢/٥١٨) (٢١٨٩٧)، والترمذي (٢١٨٠). وانظر: «فتح الباري» (٣٠١ / ١٣)، و«شرح النووي لصحيح مسلم» (١٧ / ١).

(٤) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، وقد وصل هذا الأثر ابن أبي شيبة رَحِمَهُ اللَّهُ في «مصنفه» (١/٢٢٩)، قال: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن عمر بن سعيد بن أبي الحسين، أن مؤذناً أَذَّنَ فَطَرَّبَ فِي أَذَانِهِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: أَذَّنْ أَذَانًا سَمَحًا، وَإِلَّا فَاعْتَزِلْنَا. وانظر: «تغليق التعليق» (٢/٢٦٥)، و«الفتح» (٢/٨٨). وقال الجوهري في الصحاح (ط ر ب): التطريب في الصوت مَدُّهُ وتحسينه. اهـ وقال في «عمدة القاري» (٥ / ١١٤): قوله: سمحاً؛ أي: سهلاً بلا نغبات وتطريب.

قوله: «فاعتزلنا»؛ أي: فاترك منصب الأذان. اهـ

(٥) رواه الْبُخَارِيُّ (٧٣٨٦)، ومسلم (٢٧٠٤) (٤٤).

وَالْمَرَادُ: لَا تَصْرُخْ بِالْأَذَانِ صَرَاحًا مُزْعِجًا، بَلْ اجْعَلْهُ سَمَحًا مَعَ رَفْعِ الصَّوْتِ.
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ فَقَدْ جَاءَ اللَّهُ لَنَا الْآنَ بِمُكَبَّرَاتِ الصَّوْتِ، فَلَا إِنْسَانَ مَعَهَا يُؤَدِّي الْأَذَانَ
بِكُلِّ سُهولةٍ، وَبِكُلِّ رَاحَةٍ، وَمَعَ ذَلِكَ فَهُوَ يُسْمَعُ سَمَاعًا قَوِيًّا، وَهَذِهِ مِنْ مَعُونَةِ اللَّهِ ﷻ.
كَمَا أَنَّنَا الْآنَ أَيْضًا إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَنْظُرَ إِلَى كِتَابٍ ضَعِيفٍ خَطُّهُ فَإِنَّا نَسْتَعْمِلُ
النَّظَارَاتِ؛ لِأَنَّهَا تُكَبِّرُ الْمُرْتِيَّ، وَذَلِكَ يُكَبِّرُ الْمُسْمُوعَ.

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ٨٨):
«قَوْلُهُ: «وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ». وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، مِنْ طَرِيقِ عُمَرَ، عَنْ
سَعِيدِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ، أَنَّ مُؤَدَّنَا أَذَّنَ، فَطَرَبَ فِي أَذَانِهِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ:
فَذَكَرَهُ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِ هَذَا الْمُؤَدِّنِ، وَأَظُنُّهُ مِنْ بَنِي سَعْدِ الْقُرَظِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ
حَيْثُ كَانَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَمِيرًا عَلَى الْمَدِينَةِ.
وَالظَّاهِرُ: أَنَّهُ خَافَ عَلَيْهِ مِنَ التَّطْرِيبِ الْخُرُوجَ عَنِ الْخُشُوعِ، لَا أَنَّهُ نَهَاةٌ عَنْ رَفْعِ
الصَّوْتِ.

وَقَدْ رَوَى نَحْنُ هَذَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَفِيهِ
إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي يَحْيَى الْكَعْبِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ الدَّارَقُطْنِيِّ، وَابْنِ عَدِيٍّ، وَقَالَ ابْنُ
حِبَّانَ: لَا تَحِلُّ الرِّوَايَةُ عَنْهُ، ثُمَّ غَفَلَ فَذَكَرَهُ فِي الثَّقَاتِ. اهـ



ثُمَّ قَالَ الْبُحَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٠٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ الْأَنْصَارِيِّ، ثُمَّ الْهَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا
سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ لَهُ: «إِنِّي أَرَاكَ تُحِبُّ الْغَنَمَ وَالْبَادِيَةَ، فَإِذَا كُنْتَ فِي غَنَمِكَ أَوْ بَادِيَتِكَ
فَأَذَنْتَ بِالصَّلَاةِ فَارْفَعِ صَوْتَكَ بِالنِّدَاءِ، فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ الْمُؤَدِّنِ حِينَ وَلَا إِنْسٍ
وَلَا شَيْءٍ إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

[الحديث ٦٠٩ - طرفاه في: ٣٢٩٦، ٧٥٤٨].

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: قَوْلُهُ ﷺ: فَارْزُقْ صَوْتَكَ بِالنِّدَاءِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ: أَنَّهُ لَا لَوْمْ عَلَى الْإِنْسَانِ إِذَا أَحَبَّ الْغَنَمَ وَالْبَادِيَةَ، بَلْ قَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرَ مَالِ الْمَرْءِ غَنَمٌ يَتَّبِعُ بِهَا شَعْفَ^(١) الْجِبَالِ وَمَوَاقِعَ الْقَطْرِ»^(٢)؛ يَعْنِي: الْأَوْدِيَةَ، وَالنَّاسُ يَخْتَلِفُونَ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ يَهْوَى هَذَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَهْوَى هَذَا، وَلَوْلَا هَذَا الْاِخْتِلَافُ لَتَعَطَّلَتِ الْمَصَالِحُ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا: أَنَّ الْجَنَّ يَشْهَدُونَ لِلْإِنْسَانِ بِمَا سَمِعُوا مِنْ عِبَادَةِ اللَّهِ، وَكَذَلِكَ الْإِنْسُ. فَعَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ نَحْنُ نَشْهَدُ إِذَا أَدَّنَ الْأَخُ فَلَا نَشْهَدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنَّهُ أَدَّنَ، وَأَنَّهُ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَدَعَا إِلَى الصَّلَاةِ، وَدَعَا إِلَى الْفَلَاحِ، وَكَبَّرَ اللَّهَ وَوَحَّدهُ.

﴿كَوَقَوْلُهُ: «وَلَا شَيْءٌ». مَاذَا يَعْنِي بِقَوْلِهِ: «شَيْءٌ»، هَلِ الْمَرَادُ شَيْءٌ مِمَّا يَسْمَعُ؛ كَالْحَيَوَانَ وَالْحَشَرَاتِ، أَوْ يَدْخُلُ فِي هَذَا كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى الشَّجَرُ وَالْمَدْرُ؟ الْجَوَابُ: الثَّانِي هُوَ الْمَرَادُ، فَالْمَرَادُ كُلُّ شَيْءٍ، فَالْأَرْضُ تَسْمَعُ وَتَرَى مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا أَذَانٌ، وَلَا أُعِينُ لِكَيْتَها تَسْمَعُ وَتُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِمَا رَأَتْ، وَبِمَا سَمِعَتْ. وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا أَنَّ إِبْتِاتَ سَمْعِ اللَّهِ ﷻ لَا يَسْتَلْزِمُ ثُبُوتَ الْأُذُنِ لَهُ. وَلِهَذَا لَوْ سَأَلْتُكَ سَائِلٌ: هَلِ اللَّهُ تَعَالَى يَسْمَعُ؟ تَقُولُ: نَعَمْ.

فَإِذَا قَالَ لَكَ: هَلِ لَهُ أُذُنٌ؟ تَقُولُ: اللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) قال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (١/ ٦٩): قوله: خير. بالنصب على الخبر، و«غَنَمٌ» الاسم. وللأصيلي برفع خير، ونصب «غَنَمًا» على الخبرية، ويجوز رفعها على الابتداء، والخبر، ويقدر في «يكون» ضمير الشأن. قاله ابن مالك، لكن لم تجيء به الرواية.

قوله: «يتبع». بتشديد التاء، ويجوز إسكانها، و«شَعْفٌ» بفتح المعجمة، والعين المهملة، جمع شَعْفَةٍ كـ«أَكْمٍ وأَكْمَةٍ»، وهي رؤوس الجبال. اهـ

(٢) لقد تم تخريجه في كتاب «الإيمان».

فَإِذَا قَالَ: إِنَّ السَّمْعَ يَتَوَقَّفُ عَلَى وُجُودِ الْأُذُنِ. قُلْنَا: لَا يَتَوَقَّفُ، فَهَنَّاكَ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ مَا يَسْمَعُ، وَلَيْسَ لَهُ أُذُنٌ؛ فَالْخَالِقُ جَلَّ وَعَلَا الَّذِي لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ مِنْ بَابِ أَوَّلَى أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ ثُبُوتِ سَمْعِهِ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُذُنٌ.

فَإِذَا قَالَ: أَلَسْتَ تُثَبِّتُ لَهُ عَيْنًا؟ أَتَقُولُ: بَلَى، لَكِنْ أَثَبْتُ هَذَا بِدَلِيلٍ مُسْتَقِلٍّ، لَا مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ بَصِيرٌ، أَوْ أَنَّهُ يَرَى.

فَإِنْ قِيلَ: أَلَا نَقُولُ فِي إثْبَاتِ صِفَةِ السَّمْعِ لِلَّهِ: إِنَّ اللَّهَ يَسْمَعُ بِأُذُنٍ، وَلَكِنَّا لَا نَدْرِي كَيْفِيَّتَهَا؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّا لَا تُثَبِّتُ الْأُذُنَ لِعَدَمِ وُجُودِ الدَّلِيلِ الْمُسْتَقِلِّ بِإثْبَاتِهَا، وَلَكِنَّا نَقُولُ: يَسْمَعُ؛ بِمَعْنَى: أَنَّهُ يُذَرِّكُ الْمُسْمُوعَاتِ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ مَعْنَى قَوْلِنَا: إِنَّا لَا تُثَبِّتُ الْأُذُنَ لِلَّهِ، أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمِيعٌ بِلَا سَمْعٍ؛ إِذْ إِنَّ قَوْلَنَا: سَمِيعٌ بِسَمْعٍ. يَحْمِلُ مَعْنَى إِثْبَاتِ الْأُذُنِ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّا نَقُولُ: إِنَّهُ سُبْحَانَهُ يَسْمَعُ بِسَمْعٍ، لَكِنْ لَيْسَتْ الْأُذُنُ هِيَ السَّمْعَ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ الْأُذُنَ هِيَ آلَةُ السَّمْعِ.

فَالْجَوَابُ: هِيَ آلَةُ السَّمْعِ بِالنِّسْبَةِ لَنَا، لَكِنْ هَلْ هِيَ آلَةُ السَّمْعِ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَرْضِ وَالشَّجَرِ وَالْحَجَرِ؟

الْجَوَابُ: أَنَّهَا لَيْسَتْ كَذَلِكَ بِلَا شَكٍّ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ كَلِمَةَ «سَمِيعٌ» مُشْتَقَّةٌ، وَفِي جَمِيعِ لُغَاتِ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ أَنَّ الْمَشْتَقَّ يَكُونُ دَالًّا عَلَى الْمَعْنَى الْمَشْتَقَّةِ مِنْهُ، وَلِذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يُقَالُ لِلْأَصَمِّ: سَمِيعٌ.

«يَقُولُهُ: «صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ». «أَل» فِي «الْمُؤَذِّنِ» لِلْعَهْدِ الذَّهَبِيِّ.

«يَقُولُهُ: «فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ جَنَّ». «جَنَّ» هَذِهِ: فَاعِلٌ «يَسْمَعُ»،

لَكِنَّا بِهِذَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ نَنْفِي أَنَّ الْجَنِّ الْمُسْلِمِينَ يُؤَذِّنُونَ؛ لِأَنَّا لَا نَدْرِي، فَهَمْ رُبَّمَا يُؤَذِّنُونَ فِي فَيَافٍ بَعِيدَةٍ مِنْ مَنَاطِقِ الْإِنْسِ.

وَهَلْ نَقُولُ: إِنَّ الشَّيْطَانَ يَهْرُبُ حَتَّى لَا يَشْهَدَ لِلْمُؤَذِّنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟

الْجَوَابُ: لَا، وَلَكِنَّهُ يَكْرَهُ ذِكْرَ اللَّهِ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَذَانَ نِدَاءٌ لِلصَّلَاةِ، وَكُلَّمَا كَانَتِ الْعِبَادَةُ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فَهِيَ أَكْرَهُ إِلَى الشَّيْطَانِ.
 ﴿قَوْلُهُ: «يَوْمَ الْقِيَامَةِ». يَوْمُ الْقِيَامَةِ هُوَ الْيَوْمُ الَّذِي يُبْعَثُ فِيهِ النَّاسُ، وَسُمِّيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِأُمُورٍ ثَلَاثَةٍ.

الْأَوَّلُ: لِأَنَّ النَّاسَ يَقُومُونَ فِيهِ مِنْ قُبُورِهِمْ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ.
 وَالثَّانِي: أَنَّهُ تُقَامُ فِيهِ الْأَشْهَادُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾ [سُورَةُ هُودٍ: ٥١].
 وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ يُقَامُ فِيهِ الْعَدْلُ؛ فَإِنَّهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ يُقْتَصَّ لِلْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ.
 * * * * *

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٦ - بَابُ مَا يُحَقَّنُ بِالْأَذَانِ مِنَ الدَّمَاءِ

٦١٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا غَزَا بَنًا قَوْمًا لَمْ يَكُنْ يَغْزُو بَنًا حَتَّى يُصْبِحَ، وَيَنْظُرَ، فَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا كَفَّ عَنْهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا أَغَارَ عَلَيْهِمْ. قَالَ: فَخَرَجْنَا إِلَى خَيْبَرَ، فَانْتَهَيْنَا إِلَيْهِمْ لَيْلًا، فَلَمَّا أَصْبَحَ، وَلَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا رَكِبَ، وَرَكِبْتُ خَلْفَ أَبِي طَلْحَةَ، وَإِنَّ قَدَمِي لَتَمَسَّ قَدَمَ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ: فَخَرَجُوا إِلَيْنَا بِمَكَاتِلِهِمْ وَمَسَاحِيهِمْ، فَلَمَّا رَأَوْا النَّبِيَّ ﷺ قَالُوا: مُحَمَّدٌ وَاللَّهِ، مُحَمَّدٌ وَالْخَمِيسُ. قَالَ: فَلَمَّا رَأَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، خَرِبَتْ خَيْبَرُ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ».

﴿قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «بَابُ مَا يُحَقَّنُ بِالْأَذَانِ مِنَ الدَّمَاءِ»؛ يَعْنِي: أَنَّ الْأَذَانَ إِذَا سُمِعَ فِي بَلَدٍ فَإِنَّهُ يَعْصِمُ دَمَ هَذِهِ الْبَلَدِ الَّتِي سُمِعَ فِيهَا الْأَذَانُ.

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَذَانَ مِنْ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ الظَّاهِرَةِ، وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنَّهُ إِذَا تَرَكَهُ أَهْلُ بَلَدٍ فَإِنَّهُمْ يُقَاتِلُونَ حَتَّى يَأْتُوا بِالْأَذَانِ^(١)؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ الظَّاهِرَةِ،

(١) انظر: «الروض المربع» (ص ١٢٤)، و«كشاف القناع» (١/ ٤٥٥)، و«تحفة الفقهاء» (١/ ١٠٩)، =

فَكَانَ تَرْكُهُ مُسِيحًا لِدِمَائِهِمْ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ حَدِيثَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا غَزَا قَوْمًا انْتَهَرَ، فَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا لَمْ يَتَقَدَّمْ، وَلَمْ يَغْزُ؛ لِأَنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْبِلَادَ بِلَادُ إِسْلَامٍ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا غَزَاهُمْ، وَأَغَارَ عَلَيْهِمْ^(١).

ثُمَّ ذَكَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خُرُوجَهُمْ إِلَى خَيْبَرَ، وَخَيْبَرُ هِيَ: مَزَارِعُ وَحُصُونٌ لِلْيَهُودِ، وَأَكْثَرُ مَنْ فِيهَا هُمُ بَنُو النَّضِيرِ؛ لِأَنَّهُمْ خَرَجُوا مِنَ الْمَدِينَةِ، وَنَزَلُوا فِيهَا، وَبَعْضُهُمْ ذَهَبَ إِلَى أَذِرْعَاتٍ فِي الشَّامِ.

فَلَمَّا أَصْبَحَ ﷺ، وَلَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا أَغَارَ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَخَرَجُوا بِالْمَكَاتِلِ؛ يَعْنِي: الزُّبُلَانَ^(٢) وَالْمَسَاحِي^(٣)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ فَلَا حُونَ، فَلَمَّا رَأَوْا النَّبِيَّ ﷺ قَالُوا: مُحَمَّدٌ وَاللَّهِ، مُحَمَّدٌ وَالْخَمِيسُ. يَعْنِي: هَذَا مُحَمَّدٌ. وَلَمْ يَقُولُوا: رَسُولُ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يُقْرُونَ بِرِسَالَتِهِ ﷺ، بَلْ إِنَّهُمْ يُكَذِّبُونَ بِهَا، مَعَ أَنَّهُمْ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ^(٤). وَالْخَمِيسُ؛ يَعْنِي: الْجَيْشُ الْكَثِيرُ، وَكَانَتْهُمْ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - خَرَجُوا، وَهُمْ مَرْعُوبُونَ، وَلِهَذَا كَبَّرَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ - مَرَّتَيْنِ - إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ».

و«حاشية ابن عابدين» (٦/ ٧٥١).

(١) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: ماذا تقولون في قول بعض الناس: إن البلاد الإسلامية هي التي يحكم فيها بالشرعية؟ فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: قد يظن بعض الناس من الجهلة أن البلاد الإسلامية هي التي يُحْكَمُ فيها بالشرعية، وهذا من جهله؛ فَإِنَّ بِلَادَ الْإِسْلَامِ هي التي تقام فيها شعائر الإسلام؛ كالصلوات، والأذان، والصيام، والعيد، وما أشبه ذلك، وأما كون الحاكم يُخَالِفُ بحكمه بغير ما أنزل الله فهذا لا يُخْرِجُهَا عن كونها بلاد إسلام.

(٢) الزُّبُلَان: جمع زُبُل، وهو القَفَّةُ. «المعجم الوسيط» (ز ب ل).

(٣) الْمَسَاحِي: جمع مَسْحَاة، وهي: المعجرفة من الحديد. «النهاية» لابن الأثير (م س ح).

(٤) ومما يدل على ذلك: قول الله تعالى في سورة البقرة: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ، كَمَا يَعْرِفُونَ آبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [١٥٠] [البقرة: ١٤٦]. وقوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ، كَمَا يَعْرِفُونَ آبْنَاءَهُمْ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [٥٠] [الأنعام: ٢٠].

قوله ﷺ: «بِسَاحَةِ قَوْمٍ»؛ يَعْنِي: مَا حَوْلَهُمْ.

وقوله ﷺ: «فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذِرِينَ»؛ أَي: أَنَّهُ يَلْحَقُهُمُ الْمَسَاءَةُ وَالْبُؤْسُ.

وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى: التَّكْبِيرِ عِنْدَ ظُهُورِ الرُّعْبِ فِي الْأَعْدَاءِ؛ لِأَنَّ التَّكْبِيرَ يُشْعِرُ الْمَكْبَّرَ بِأَنَّهُ فَوْقَ هَذَا الْعَدُوِّ؛ وَذَلِكَ كَمَا يَفْعَلُ النَّاسُ الْآنَ فِي غَزَوَاتِهِمْ فِي الْبُوسَنَةِ وَالْهَرِسِكِ، وَكَذَلِكَ فِي الشِّيشَانِ، وَكَذَلِكَ فِي الْأَفْغَانِ مِنْ قَبْلُ؛ فَإِنَّهُمْ إِذَا قَابَلُوا الْكَفَّارَ أَرْهَبُوهُمْ بِالتَّكْبِيرِ، حَتَّى إِنْ بَغِضَ هَؤُلَاءِ الْأَعْدَاءُ صَارُوا يُكَبِّرُونَ، يُوهِمُونَ أَنَّهُمْ مِنْ جُنُودِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَكِنَّ الْمُسْلِمِينَ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - يَعْرِفُونَهُمْ.

وقوله: «اللَّهُ أَكْبَرُ»؛ يَعْنِي: أَنَّهُ سَبْحَانَهُ أَكْبَرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ؛ فِي ذَاتِهِ، وَفِي صِفَاتِهِ ﷻ، فَلَهُ الْكِبَرِيَاءُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزُّمَرُ: ٦٧].

وَلَكِنْ يَجِبُ أَنْ يَحْمِيَ الْإِنْسَانُ نَفْسَهُ مِنَ التَّكْبِيرِ فِي ذَاتِ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فَسَيَرْجِعُ الْبَصَرُ خَاسِئًا، وَهُوَ حَسِيرٌ، وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَصِلَ إِلَى غَايَةٍ، وَإِنَّمَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يُفَكِّرَ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ، وَصِفَاتِهِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ، وَيُؤْمِنُ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ، وَأَكْبَرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: جَوَازُ رَفْعِ الصَّوْتِ عِنْدَ لِقَاءِ الْعَدُوِّ، إِلَّا إِذَا خِيفَ أَنْ يَسْتَدِلَّ الْعَدُوُّ عَلَى مَكَانِهِ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ حَنْزَلٍ تَقَدَّمَ، وَهُوَ يَقُولُ:

«أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبُ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ»^(١)



(١) رواه البخاري (٢٨٦٤)، ومسلم (١٧٧٦) (٧٨، ٧٩، ٨٠).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٧- بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا سَمِعَ الْمُنَادِيَ.

٦١١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ ابْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمُ النَّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ»^(١).

٦١٢- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ الْحَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ طَلْحَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ يَوْمًا فَقَالَ مِثْلَهُ إِلَى قَوْلِهِ: «وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ».

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَّةٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى نَحْوَهُ.

[الحديث ٦١٢ - طرفاه في: ٦١٣، ٩١٤].

٦١٣- قَالَ يَحْيَى: وَحَدَّثَنِي بَعْضُ إِخْوَانِنَا أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا قَالَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. وَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْنَا نَبِيَّكُمْ ﷺ يَقُولُ^(٢).

في هذا الباب ذكرنا ما يقول إذا سَمِعَ الْمُنَادِيَ. يعني: الْمُنَادِيَ بِالصَّلَاةِ، وهو الْمُؤَذِّنُ.

ثم ذكر الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمُ النَّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ».

وإنَّما قال ﷺ: «الْمُؤَذِّنُ» لَأَنَّهُ لَا يُتَابَعُ إِلَّا الْمُؤَذِّنُ، وأما الْمُقِيمُ فَالْحَدِيثُ الْوَارِدُ فِيهِ فِي صَحِّحَتِهِ نَظَرٌ مِنْ جِهَةِ رَوَاتِهِ، وَمِنْ جِهَةِ اتِّصَالِ سَنَدِهِ^(٣).

(١) رواه مسلم (٣٨٣) (١٠).

(٢) قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٩٣/٢): قَوْلُهُ: «قَالَ يَحْيَى» لَيْسَ تَعْلِيْقًا مِنَ الْبُخَارِيِّ كَمَا زَعَمَهُ بَعْضُهُمْ، بَلْ هُوَ عِنْدَهُ بِإِسْنَادِ إِسْحَاقَ، وَأَبْدَى الْحَافِظِ قُطْبِ الدِّينِ اِحْتِمَالًا أَنَّهُ عِنْدَهُ بِإِسْنَادَيْنِ. اهـ

(٣) رواه أَبُو دَاوُدَ (٥٢٨)، وَالحديث ضعفه الحافظ في «التلخيص» (٢١١/١)، وَقَالَ الشَّيْخُ الْألبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ: ضَعِيفٌ.

وأما الأذان فالتابعة فيه ثابتة، ولا إشكال فيه، وهذه هي الفائدة من إظهار الضمير في قوله: «مثل ما يقول المؤذن».

وظاهر قوله ﷺ: «إِذَا سَمِعْتُمُ النِّدَاءَ». أَنَّهُ يَشْمَلُ النِّدَاءَ الْمَسْمُوعَ، وَلَوْ تَعَدَّدَ. وَهَكَذَا قَالَ الْفُقَهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ؛ إِنَّهُ يُجِيبُ الْمُؤَذِّنَ ثَانِيًا وَثَالِثًا وَرَابِعًا إِلَّا إِذَا كَانَ قَدْ أَدَّى الصَّلَاةَ الَّتِي يُنَادِي لَهَا. وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بِأَنَّهُ غَيْرُ مَطْلُوبٍ بِهَذَا النِّدَاءِ ^(١). وَلَكِنَّ ظَاهِرَ الْحَدِيثِ الْعُمُومُ؛ لِأَنَّكَ وَإِنْ كُنْتَ قَدْ أَدَيْتَهَا فَإِنَّ الْحَدِيثَ لَمْ يُقَيَّدَ، ثُمَّ إِنَّهُ ذَكَرَ يُثَابُ الْإِنْسَانُ عَلَيْهِ ^(٢).

وأما قوله ﷺ: «فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ». يُسْتَنَى مِنْهُ مَا جَاءَ فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى أَنَّهُ فِي «حَيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ» يَقُولُ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. وَكَذَلِكَ فِي «حَيٍّ عَلَى الْفَلَاحِ» لَا يَقُولُ مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ، وَلَكِنْ يَقُولُ كَذَلِكَ: لَا حَوْلَ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ^(٣)؛ لِأَنَّ الْمُؤَذِّنَ يُنَادِي «حَيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ»، «حَيٍّ عَلَى الْفَلَاحِ»، وَمَعْنَى «حَيٍّ» أَقْبِلْ. فَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْمُنَاسِبِ أَنْ تَقُولَ أَنْتَ أَيْضًا: حَيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيٍّ عَلَى الْفَلَاحِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا نَادَيْتَهُ أَنْتَ، وَهُوَ يُنَادِيكَ حَصَلَ بِذَلِكَ التَّعَارُضُ، وَكَذَلِكَ فَإِنَّكَ تَقُولُ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. وَكَأَنَّ لِسَانَ خَالِكَ يَقُولُ: قَدْ أَجَبْتُ، وَلَكِنِّي أَسْأَلُ اللَّهَ الْعَوْنَ، وَأَفَوِّضُ الْأَمْرَ إِلَيْهِ، فَأَقُولُ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

(١) انظر: «المبدع» (١/ ٣٣٠)، و«الفروع» (١/ ٢٨١)، و«كشف القناع» (١/ ٢٤٥)، و«شرح منتهى الإرادات» (١/ ١٣٨)، و«الروض المربع» (ص ١٢٨) وقال شيخ الإسلام في «الاختيارات» (ص ٦٠): «ويجب مؤذنًا ثانيًا فأكثر حيث يستحب ذلك، كما كان المؤذنان على عهد النبي ﷺ. اهـ» انظر: الشرح الممتع (٢/ ٧٤).

(٢) ويدل على ذلك ما رواه مسلم رحمه الله (١/ ٢٨٩) (٣٨٥) (١٢)، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ. فَقَالَ أَحَدُكُمْ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ. ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ. قَالَ أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ. ثُمَّ قَالَ: حَيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ. قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. ثُمَّ قَالَ: حَيٍّ عَلَى الْفَلَاحِ. قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. ثُمَّ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ. ثُمَّ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. من قلبه دخل الجنة».

وَعَلَى هَذَا فَتَكُونُ هَذِهِ الْكَلِمَةُ كَلِمَةً اسْتِعَانِيَةً، وَلَيْسَتْ كَلِمَةً اسْتِزْجَاعٍ.
وَزَاهِرُ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ الْمُؤَدَّنَ إِذَا قَالَ فِي أَذَانِ الصُّبْحِ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ.
فَإِنَّكَ تَقُولُ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَنْ إِلاَّ الْحَيَعَلَتَيْنِ فَقَطْ ^(١).
وَقَوْلُهُ فِي إِسْنَادِ الْحَدِيثِ الثَّانِي: «وَحَدَّثَنِي بَعْضُ إِخْوَانِنَا».
قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ٩٣-٩٤):

قَالَ يَحْيَى: وَحَدَّثَنِي بَعْضُ إِخْوَانِنَا أَنَّهُ لَمَّا قَالَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ. قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْتُ نَبِيَّكُمْ يَقُولُ. انْتَهَى
فَأَحَالَ بِقَوْلِهِ: نَحْوَهُ عَلَى الَّذِي قَبْلَهُ، وَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّهُ لَمْ يَسُقْ لَفْظَهُ كُلَّهُ.
وَقَدْ وَقَعَ لَنَا هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ طَرِيقٍ عَنْ هُشَامِ الْمَذْكُورِ تَامًا؛ مِنْهَا: لِلْإِسْمَاعِيلِيِّ
مِنْ طَرِيقِ مُعَاذِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَحْيَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا عِيسَى
بْنُ طَلْحَةَ، قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى مُعَاوِيَةَ، فَنَادَى مُنَادٍ بِالصَّلَاةِ، فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ،
فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ. فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: وَأَنَا أَشْهَدُ
أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ. فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: وَأَنَا أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا
رَسُولُ اللَّهِ. قَالَ يَحْيَى: فَحَدَّثَنِي صَاحِبٌ لَنَا أَنَّهُ لَمَّا قَالَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ. قَالَ: لَا
حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا سَمِعْنَا نَبِيَّكُمْ. انْتَهَى
فَاشْتَمَلَ هَذَا السِّيَاقُ عَلَى فَوَائِدَ.

أَحَدُهَا: تَصْرِيحُ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ بِالسَّمَاعِ لَهُ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ؛ فَأَمِنْ مَا
يُخْشَى مِنْ تَدْلِيسِهِ.

ثَانِيهَا: بَيَانُ مَا اخْتَصَرَ مِنْ رِوَايَتِي الْبُخَارِيِّ.
ثَالِثُهَا: أَنَّ قَوْلَهُ فِي الرِّوَايَةِ الْأُولَى: إِنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ يَوْمًا، فَقَالَ مِثْلَهُ. فِيهِ حَذْفٌ؛
تَقْدِيرُهُ: أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ يَسْمَعُ الْمُؤَدَّنَ يَوْمًا، فَقَالَ مِثْلَهُ.

رَابِعُهَا: أَنَّ الزِّيَادَةَ فِي رِوَايَةِ وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ لَمْ يَنْفَرِدْ بِهَا لِمَتَابَعَةِ مُعَاذِ بْنِ هِشَامَ لَهُ.
خَامِسُهَا: أَنَّ قَوْلَهُ: قَالَ يَحْيَى: لَيْسَ تَعْلِيْقًا مِنَ الْبُخَارِيِّ كَمَا زَعَمَهُ بَعْضُهُمْ، بَلْ هُوَ
عِنْدَهُ بِإِسْنَادٍ إِسْحَاقَ.

وَأَبْدَى الْحَافِظُ قُطُبُ الدِّينِ احْتِمَالًا أَنَّهُ عِنْدَهُ بِإِسْنَادَيْنِ، ثُمَّ إِنَّ إِسْحَاقَ هَذَا لَمْ
يُنْسَبْ؛ وَهُوَ ابْنُ رَاهَوِيٍّ، كَذَلِكَ صَرَّحَ بِهِ أَبُو نُعَيْمٍ فِي مُسْتَخْرَجِهِ.
وَأَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَيْرَوَيْهِ عَنْهُ.

وَأَمَّا الْمُبْهَمُ الَّذِي حَدَّثَ يَحْيَى بِهِ عَنْ مُعَاوِيَةَ فَلَمْ أَقِفْ فِي شَيْءٍ مِنَ الطُّرُقِ عَلَى تَعْيِينِهِ.
وَحَكَى الْكُرْمَانِيُّ عَنْ غَيْرِهِ أَنَّ الْمَرَادَ بِهِ الْأَوْرَاعِيُّ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ قَائِلَ
ذَلِكَ لِيَحْيَى حَدَّثَهُ بِهِ عَنْ مُعَاوِيَةَ، وَأَيْنَ عَصْرُ الْأَوْرَاعِيِّ مِنْ عَصْرِ مُعَاوِيَةَ؟!

وَقَدْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّي أَنَّهُ عَلْقَمَةُ بْنُ وَقَّاصٍ، إِنْ كَانَ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ أَدْرَكَهُ، وَإِلَّا
فَأَحَدُ ابْنَيْهِ؛ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ عَلْقَمَةَ، أَوْ عَمْرُو بْنُ عَلْقَمَةَ؛ وَإِنَّمَا قُلْتُ ذَلِكَ لِأَنِّي جَمَعْتُ
طُرُقَهُ عَنْ مُعَاوِيَةَ، فَلَمْ أَجِدْ هَذِهِ الزِّيَادَةَ فِي ذِكْرِ الْحَوْقَلَةِ إِلَّا مِنْ طَرِيقَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا: عَنْ
نَهْشَلِ التَّمِيمِيِّ عَنْ مُعَاوِيَةَ، وَهُوَ فِي الطَّبْرَانِيِّ بِإِسْنَادٍ وَاهٍ، وَالْآخَرُ: عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ
وَقَّاصٍ عَنْهُ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ، وَغَيْرُهُمَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ
جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ يَحْيَى، أَنَّ عِيسَى بْنَ عَمْرٍو، أَخْبَرَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلْقَمَةَ بْنِ
وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: إِنِّي لِعِنْدَ مُعَاوِيَةَ إِذْ أَدْنُ مُؤَذِّنٌ فَقَالَ مُعَاوِيَةُ كَمَا قَالَ. حَتَّى إِذَا
قَالَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ. قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. فَلَمَّا قَالَ: حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ. قَالَ:
لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. وَقَالَ بَعْدَ ذَلِكَ مَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يَقُولُ ذَلِكَ.

وَرَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ أَيضًا، مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى الْقَطَّانِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَلْقَمَةَ،
عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ مُعَاوِيَةَ فَذَكَرَ مِثْلَهُ وَأَوْضَحَ سِيَاقًا مِنْهُ.

وَتَبَيَّنَ بِهَذِهِ الرِّوَايَةِ أَنَّ ذِكْرَ الْحَوْقَلَةِ فِي جَوَابِ «حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ» اخْتِصَرَ فِي
حَدِيثِ الْبَابِ بِخِلَافِ مَا تَمَسَّكَ بِهِ بَعْضُ مَنْ وَقَفَ مَعَ ظَاهِرِهِ، وَأَنَّ «إِلَى» فِي قَوْلِهِ فِي

الطَّرِيقِ الْأُولَى: فَقَالَ مِثْلَ قَوْلِهِ إِلَى أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ بِمَعْنَى «مَعَ»؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٩].

تَنْبِيْهُ: أَخْرَجَ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ نَحْوَ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ، وَإِنَّمَا لَمْ يُخْرِجْهُ الْبُخَارِيُّ لِاخْتِلَافِ وَقَعَ فِي وَصْلِهِ وَإِرْسَالِهِ؛ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَلَمْ يُخْرِجْ مُسْلِمٌ حَدِيثَ مُعَاوِيَةَ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ الْمَقْصُودَةَ مِنْهُ لَيْسَتْ عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ؛ لِلْمُبْتَهَمِ الَّذِي فِيهَا، لَكِنْ إِذَا انْضَمَّ أَحَدُ الْحَدِيثَيْنِ إِلَى الْآخَرِ قَوِيَّ جَدًّا.

وَفِي الْبَابِ أَيْضًا عَنِ الْحَارِثِ بْنِ تَوْقَلٍ الْهَاشِمِيِّ، وَأَبِي رَافِعٍ، وَهُمَا فِي الطَّبْرَانِيِّ وَغَيْرِهِ، وَعَنْ أَنَسٍ فِي الْبَزَارِ وَغَيْرِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ. اهـ.
لَكِنْ عَلَى كُلِّ حَالٍ: الْمَشْهُورُ أَنَّهُ يَقُولُ مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَدِّنُ إِلَّا فِي الْحَيَعَلَتَيْنِ فَإِنَّهُ يَقُولُ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وَقَدْ ثَبَتَتِ السُّنَّةُ بِأَنَّهُ إِذَا كَانَ هُنَاكَ مَطَرٌ كَثِيرٌ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لِلْمُؤَدِّنِ أَنْ يَقُولَ بَدَلًا مِنَ الْحَيَعَلَتَيْنِ: صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ^(١).

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ إِجَابَةُ الْمُؤَدِّنِ وَاجِبَةٌ أَمْ مُسْتَحَبَّةٌ، وَهَلْ يَقْطَعُ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ لِإِجَابَةِ الْمُؤَدِّنِ؟ فَالْجَوَابُ: أَنَّ إِجَابَةَ الْمُؤَدِّنِ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ الَّذِي عَلَيْهِ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ^(٢)؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ وَمَنْ مَعَهُ: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَدِّنْ لَكُمْ أَحَدَكُمْ»^(٣). وَلَمْ يَقُلْ: وَلْيُجِبِ الْآخَرُ.

فَالصَّحِيحُ: أَنَّهَا لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ^(٤)، صَحِيحٌ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَمْرِ الْوُجُوبُ، لَكِنْ

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٣٢)، وَمُسْلِمٌ (٦٩٧) (٢٢، ٢٣، ٢٤).

(٢) انظر: «المغني» (٢/ ٨٥، ٨٦)، و«موسوعة فقه الإمام أحمد رحمه الله» (٢/ ١٠٥، ١٠٦)، و«مغني المحتاج» (١/ ١٤٠)، و«الأم» (١/ ٨٨)، و«الدراري المضية» (٨٩، ٩٠)، و«سبل السلام» (١/ ١٢٦)، و«نيل الأوطار» (٢/ ٣٦، ٣٧).

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٣١)، وَمُسْلِمٌ (٦٧٤) (٢٩٢).

(٤) وَذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ وَأَهْلُ الظَّاهِرِ وَابْنُ وَهْبٍ إِلَى وَجُوبِ الْإِجَابَةِ. وانظر: «نيل الأوطار» (٢/ ٣٦).

كَوْنُ النَّبِيِّ ﷺ يُؤَخَّرُ بَيَانُهَا عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ يَصْرِفُ هَذَا الْأَمْرَ عَنِ الْوُجُوبِ؛ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ جَاءُوا وَافِدِينَ، فَكَانَ لَا بُدَّ أَنْ يُعْلِمَهُمْ ﷺ بِكُلِّ مَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ، فَكَيْفَ يَقُولُ لَهُمْ: «فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذِنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ». وَلَا يَذْكُرُ الْإِجَابَةَ.

وَلَا يَرِدُ عَلَيْنَا الْقَاعِدَةُ الَّتِي تَقُولُ: عَدَمُ الذِّكْرِ لَيْسَ ذِكْرًا لِلْعَدَمِ؛ لِأَنَّهُ يُعَارِضُهَا هُنَا قَاعِدَةٌ: تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ مُسْتَحِيلٌ. وَهَلْ يُجِيبُهُ، وَهُوَ يُصَلِّي؟

الْجَوَابُ: الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُجِيبُهُ^(١)؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَشْغُلُ عَنِ الصَّلَاةِ^(٢)، وَلَا يَرِدُ عَلَى هَذَا أَنَّهُ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَيَمْنُ غَلْبَةُ الْوَسْوَاسِ، أَوْ فَيَمْنُ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي قَلْبِهِ الْوَسْوَاسَ أَنَّهُ يَقُولُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ^(٣). وَلَا أَنَّهُ أَقَرَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ الْحَكَمِ عَلَى قَوْلِهِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ. حِينَ عَطَسَ^(٤)؛ لِأَنَّ هَذِهِ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ لَا تُؤَثِّرُ، لَكِنْ لَوْ تَابَعَ الْمُؤْذِنُ فَسَيَتَكَلَّمُ كَلِمَاتٍ كَثِيرَةً، فَتَشْغَلُهُ عَنِ الصَّلَاةِ.

وَقَدْ طَرَدَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ، وَقَالَ: إِنَّ الْمَصْلِيَّ يَقُولُ كُلَّ ذِكْرٍ

قال ابن حزم رحمه الله في المحلى (١٤٨/٣): ومن سمع المؤذن فليقل كما يقول المؤذن سواء بسواء، من أول الأذان إلى آخره، وسواء كان في غير صلاة، أو في صلاة فرض، أو نافلة، حاشا قول المؤذن: حيَّ على الصلاة، حيَّ على الفلاح. اهـ

(١) انظر: «المغني» (٨٨/٢)، و«موسوعة فقه الإمام أحمد» (١١١/٣)، و«نيل الأوطار» (٣٦/٢)، و«الكافي» (١٠٦/١)، و«شرح النووي على مسلم» (٨٨/٤).

(٢) وقد روى البخاري (١١٩٩، ١٢١٦، ٣٨٧٥)، ومسلم (٣٨٢/٢) (٥٣٨) (٣٤)، عن عبد الله بن مسعود، قال: كنا نسلم على رسول الله ﷺ، وهو في الصلاة، فيرد علينا، فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه، فلم يرد علينا، فقلنا: يا رسول الله، كنا نسلم عليك في الصلاة، فترد علينا. فقال: «إن في الصلاة شغلاً». قال الشوكاني رحمه الله في «النيل» (٣٦/١): ولا يخفى أن حديث: «إن في الصلاة لشغلاً». دليل على الكراهة -أي: كراهة إجابة المؤذن حال الصلاة-، ويؤيده امتناع النبي ﷺ من إجابة السلام فيها، وهو أهم من الإجابة للمؤذن. اهـ

(٣) رواه مسلم (١٧٢٨/٤) (٢٢٠٣) (٦٨)، من حديث عثمان بن أبي العاص رحمه الله.

(٤) رواه مسلم (٥٣٧) (٣٣).

وُجِدَ سَبَبُهُ فِي الصَّلَاةِ؛ سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الْأَذَانُ، أَوْ الْعُطَاسُ، أَوْ إِصَابَةُ الْوَسْوَاسِ فِي الصَّلَاةِ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ ^(١).

لَكِنَّ الصَّحِيحَ: أَنَّ مَا كَانَ مُشْغِلًا فَإِنَّهُ لَا يُقَالُ.

أَمَّا الْقِرَاءَةُ فَلَا شَكَّ أَنَّهُ يَقْطَعُهَا مِنْ أَجْلِ أَنْ يُجِيبَ الْمُؤَذِّنَ؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ لَا تَقُوتُ، وَإِجَابَةُ الْمُؤَذِّنِ تَقُوتُ ^(٢).

وَأَسْتَشْنِي الْعُلَمَاءَ مِنْ ذَلِكَ مَا إِذَا كَانَ فِي الْخَلَاءِ فَإِنَّهُ لَا يُجِيبُ ^(٣)، لَكِنَّ هَلْ يَقْضِي مَا فَاتَ، أَوْ لَا يَقْضِي؟

الصَّوَابُ فِي هَذَا التَّفْصِيلِ؛ وَهُوَ أَنَّهُ إِنْ طَالَ الْوَقْتُ فَلَا يَقْضِي، وَإِنْ كَانَ الْوَقْتُ قَرِيبًا فَلْيَقْضِ ^(٤).



ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨ - بَابُ الدُّعَاءِ عِنْدَ النَّدَاءِ

٦١٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عِيَّاشٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النَّدَاءَ: اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ، وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ، آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مُحَمَّدًا الَّذِي وَعَدْتَهُ. حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

(١) انظر: «الاختيارات الفقهية» لشيخ الإسلام (ص ٦٠).

(٢) انظر: «المغني» (ص ٨٨)، و«موسوعة فقه الإمام أحمد» (٣/ ١١١) و«الكافي» (١/ ١٠٦)، و«المجموع» (٣/ ١٢٥).

(٣) انظر: «الإنصاف» (١/ ٩٥، ٤٢٦)، و«شرح منتهى الإرادات» (١/ ١٣٨)، و«كشف القناع» (١/ ٢٤٥)، و«مطالب أولي النهى» (١/ ٢٠٢)، و«المجموع» (٣/ ١٢٥)، و«شرح النووي على صحيح مسلم» (٤/ ٨٨).

(٤) انظر: «شرح منتهى الإرادات» (١/ ١٣٨)، و«كشف القناع» (١/ ٢٤٥)، و«مطالب أولي النهى» (١/ ٢٠٢)، و«المجموع» (٣/ ١٢٥).

﴿ قَالَ الْبُخَارِيُّ: «بَابُ الدُّعَاءِ عِنْدَ النَّدَاءِ». وَلَمْ يَقُلْ: بَعْدَ النَّدَاءِ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْحَدِيثِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ النَّدَاءِ حِينَ سَمَاعِهِ، أَوْ عِنْدَ انْتِهَائِهِ، لَكِنْ قَدْ وَرَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَقُولُ هَذَا الذِّكْرَ بَعْدَ الْانْتِهَاءِ، وَأَنَّهُ إِذَا انْتَهَى صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ دَعَا بِذَلِكَ ^(١).

﴿ وَقَوْلُهُ ﷺ: «حِينَ يَسْمَعُ النَّدَاءَ». الْمُرَادُ بِهِ: الْأَذَانُ، وَهَذَا يَشْمَلُ مَا إِذَا سَمِعَهُ بِوَاسِطَةٍ، أَوْ بَغَيْرِ وَاسِطَةٍ؛ فَلَوْ سَمِعَهُ الْإِنْسَانُ عَبْرَ مُكَبِّرِ الصَّوْتِ، أَوْ عَبْرَ الْإِذَاعَةِ، وَهُوَ يَسْمَعُهُ يُؤَدِّنُ عَلَى الْهَوَاءِ فَإِنَّهُ يُجِيبُهُ، وَأَمَّا لَوْ سَمِعَ شَيْئًا مُسَجَّلًا فَإِنَّهُ لَا يُجِيبُهُ؛ لِأَنَّ هَذَا حِكَايَةُ صَوْتٍ مَاضٍ، وَلَيْسَ أَذَانًا.

وَلِهَذَا لَا يَصِحُّ أَنْ يُقْتَصَرَ فِي الْأَذَانِ عَلَى فَتْحِ الشَّرِيطِ الْمُسَجَّلِ الَّذِي يُسْمَعُ مِنْهُ الْأَذَانُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ الْمَقْصُودُ رَيْنَ الْأَذَانِ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ هُوَ: التَّعَبُّدُ لِلَّهِ بِهَذَا الْأَذَانِ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَدِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ» ^(٢). وَهَذَا الشَّرِيطُ كَانَ قَبْلَ حُضُورِ الصَّلَاةِ بِأَيَّامٍ، أَوْ أَشْهُرٍ، أَوْ سِنِينَ.

﴿ وَقَوْلُهُ: «اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ». سَبَقَ لَنَا الْكَلَامُ عَلَى لَفْظِ «اللَّهُمَّ» ^(٣). ﴿ وَقَوْلُهُ: «رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ». الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ هِيَ دَعْوَةُ الْمُؤَدِّنِ؛ فَهِيَ دَعْوَةُ تَامَّةٌ مَبْنِيَّةٌ عَلَى التَّعْظِيمِ لِلَّهِ ﷻ، وَالشَّهَادَةِ لَهُ بِالتَّوْحِيدِ، وَلِرُسُولِهِ بِالرَّسَالَةِ، وَلِلدَّعْوَةِ إِلَى الصَّلَاةِ، وَلِلدَّعْوَةِ إِلَى الْفَلَاحِ، وَهَذَا غَايَةُ مَا يَكُونُ مِنَ التَّمَامِ.

﴿ وَقَوْلُهُ: «وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ». قَالَ الْعُلَمَاءُ: مَعْنَاهَا الَّتِي سَتَقَامُ. وَقِيلَ: مَعْنَى: «الْقَائِمَةُ» الَّتِي أَقَامَهَا الْمُسْلِمُونَ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ الصَّلَاةُ الْحَاضِرَةُ، وَعَلَى هَذَا فَتَكُونُ الْقَائِمَةُ هِيَ الْقَائِمَةُ فِعْلًا؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ قَائِمَةٌ، سَوَاءً الَّتِي مَضَتْ، وَالَّتِي تَأْتِي ^(٤). وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمُرَادُ الصَّلَاةُ الْحَاضِرَةُ فَإِنَّ الْقَائِمَةَ هُنَا تَكُونُ بِمَعْنَى الَّتِي سَتَقَامُ.

(١) رواه مسلم (٣٨٤) (١١).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) انظر: «الفتح» (٩٥ / ٢)، و«عمدة القاري» (١٢٢ / ٥)، وشرح السيوطي على سنن النسائي (٢٧ / ٢).

﴿وَقَوْلُهُ: «آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ». آتِ؛ بِمَعْنَى: أَعْطِ. وَمَفْعُولُهَا الْأَوَّلُ مُحَمَّدًا، وَالثَّانِي الْوَسِيلَةَ.

وَالْمَرَادُ بِ«مُحَمَّدٍ» هُنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يُوصَفْ بِالرَّسَالَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا خَبَرٌ، وَالْخَبَرُ لَا بَأْسَ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ بِاسْمِهِ، وَأَمَّا لَوْ دَعَاهُ ﷺ الْإِنْسَانُ فَإِنَّهُ يَدْعُوهُ بِلِقَبِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾ [النَّبِيُّ: ٦٣]. فَإِنْ كَانَ بَعْضُكُمْ يُنَادِي بَعْضًا: يَا عَبْدَ اللَّهِ، يَا مُحَمَّدُ، فَلَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ ﷺ بَيْنَكُمْ كَذَلِكَ، وَلَكِنْ قُولُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَا نَبِيَّ اللَّهِ.

﴿وَقَوْلُهُ: «الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ». فَسَّرَ النَّبِيُّ ﷺ الْوَسِيلَةَ بِأَنَّهَا أَعْلَى دَرَجَةٍ فِي الْجَنَّةِ، وَأَنَّهَا لَا يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ، قَالَ: «وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ»^(١). وَالْفَضِيلَةُ عَظْفٌ عَلَى الْوَسِيلَةِ؛ لِأَنَّ الْوَسِيلَةَ تَكُونُ بِاعْتِبَارِ الْمَكَانِ، وَالْفَضِيلَةُ تَكُونُ بِاعْتِبَارِ الْحَالِ، فَيُجْمَعُ لَهُ ﷺ بَيْنَ الْكَمَالِ الدَّائِي، وَكَمَالِ الْمُسْتَقَرِّ. ﴿وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتُهُ». هَذَا الْوَعْدُ مَذْكُورٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ أَيْلٍ فَتَهَجَّدَ بِهِ، نَافِلَةً لَكَ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الْأَنْعَامُ: ٧٩] «وَعَسَى» هُنَا لَيْسَتْ لِلرَّجَاءِ، وَإِنَّمَا هِيَ لِلتَّحْقِيقِ، وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ: عَسَى. فَهِيَ وَاجِبَةٌ، يَغْنِي: وَاقِعَةٌ^(٢).

وَهَذَا الْقَوْلُ يُسْتَشْهَدُ لَهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ ذَلِكَ وَعْدًا مِنَ اللَّهِ. وَالْمَقَامُ الْمَحْمُودُ الَّذِي وَعَدَهُ ﷺ هُوَ الْمَقَامُ الَّذِي لَا يَكُونُ لِغَيْرِهِ؛ فَيَحْمَدُهُ عَلَيْهِ الْأَوَّلُونَ وَالْآخِرُونَ؛ وَذَلِكَ هُوَ الشَّفَاعَةُ الْعُظْمَى. وَالشَّفَاعَةُ الْعُظْمَى هِيَ: أَنَّ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُبْعَثُونَ، فَيُلْحَقُهُمْ مِنَ الْغَمِّ وَالْكَرْبِ

(١) رواه مسلم (٣٨٤) (١١).

(٢) انظر: تفسير الطبري (١٠ / ٩٤)، وتفسير ابن كثير (٢ / ٣٤٢).

مَا لَا يُطِيقُونَ، فَيَقُولُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: اذْهَبُوا لِأَدَمَ. فَيَذْهَبُونَ، وَيَعْتَذِرُ، ثُمَّ إِلَى نُوحٍ، فَيَعْتَذِرُ، ثُمَّ إِلَى إِبْرَاهِيمَ، فَيَعْتَذِرُ، ثُمَّ إِلَى مُوسَى، فَيَعْتَذِرُ، ثُمَّ إِلَى عِيسَى، وَلَا يَعْتَذِرُ، وَلَكِنْ يُحِيلُهُمْ عَلَى مَنْ هُوَ أَفْضَلُ مِنْهُ، فَيَقُولُ: ائْتُوا مُحَمَّدًا. فَيَأْتُونَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَشْفَعُ، وَيَنْزِلُ الرَّبُّ ﷻ لِلْقَضَاءِ بَيْنَ عِبَادِهِ فَيَقْضِي بَيْنَهُمْ^(١).

﴿وَقَوْلُهُ: «حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ». «حَلَّتْ» جَوَابُ «مَنْ» الشَّرْطِيَّةِ فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ».

﴿وَقَوْلُهُ: «شَفَاعَتِي». الشَّفَاعَةُ فِي اللُّغَةِ: جَعْلُ الْوِتْرِ شَفْعًا، فَإِذَا أَضَفْتَ إِلَى الْوَاحِدِ ثَانِيًا قِيلَ: شَفَعَهُ. أَيْ: جَعَلَهُ شَفْعًا، وَإِذَا أَضَفْتَ إِلَى الثَّلَاثَةِ وَاحِدًا قِيلَ: شَفَعَهُ؛ أَيْ: جَعَلَهُ شَفْعًا.

وَهِيَ فِي الْأَصْطِلَاحِ: التَّوَسُّطُ لِلْغَيْرِ بِجَلْبِ مَنْفَعَةٍ، أَوْ دَفْعِ مَضَرَّةٍ، فَشَفَاعَةُ النَّبِيِّ ﷺ فِي أَهْلِ الْجَنَّةِ لِيَدْخُلُوهَا، هِيَ تَوَسُّطُ بِجَلْبِ مَنْفَعَةٍ^(٢)، وَشَفَاعَتُهُ ﷺ فِي أَهْلِ الْمَوْقِفِ أَنْ يُقْضَى بَيْنَهُمْ فَيَسْتَرِيحُوا فَهَذِهِ لِدَفْعِ مَضَرَّةٍ^(٣).
وَاعْلَمْ أَنَّ الشَّفَاعَةَ نَوْعَانِ:

١- عَامَّةٌ. ٢- وَخَاصَّةٌ.

فَالْخَاصَّةُ هِيَ: الَّتِي تَكُونُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَا لِغَيْرِهِ، وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:

النَّوعُ الْأَوَّلُ: شَفَاعَتُهُ ﷺ فِي أَهْلِ الْمَوْقِفِ أَنْ يُقْضَى بَيْنَهُمْ^(٤).

وَالنَّوعُ الثَّانِي: شَفَاعَتُهُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ أَنْ تُفْتَحَ لَهُمْ فَيَدْخُلُوهَا^(٥).

وَالنَّوعُ الثَّالِثُ: شَفَاعَتُهُ فِي عَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ أَنْ يُخَفَّفَ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا أَحَدَ يَشْفَعُ فِي

(١) رواه البخاري (٧٥١٠)، ومسلم (١٩٣) (٣٢٢، ٣٢٦).

(٢) رواه مسلم (١٩٦) (٣٣٠).

(٣) تقدم تخريجه قريباً.

(٤) رواه البخاري (٧٥١٠)، ومسلم (١٩٣) (٣٢٦، ٣٢٢).

(٥) رواه مسلم (١٩٦) (٣٣٠).

كَافِرٍ فَيَقْبَلُ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ فَإِنَّهُ شَفَعَ فِي عَمِّهِ فَخَفَّفَ عَنْهُ^(١).

فَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ الثَّلَاثَةُ خَاصَّةٌ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا تَكُونُ لِغَيْرِهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَذَا خُصَّ أَبُو طَالِبٍ بِقَبُولِ الشَّفَاعَةِ لَهُ؟ أَلَا إِنَّهُ عَمُّ الرَّسُولِ ﷺ؟

فَالْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ هَذِهِ هِيَ الْعِلَّةُ لَكَانَ أَبُو لَهَبٍ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُشْفَعَ لَهُ، وَلَكِنَّ

الْعِلَّةَ هِيَ أَنَّ أَبَا طَالِبٍ قَامَ بِالِدِّفَاعِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَأْيِيدِ دَعْوَتِهِ، وَتَصَدِيقِهِ، لَكِنَّهُ حُرِّمَ

الْإِذْعَانُ وَالْقَبُولُ - نَسَأَلَ اللَّهُ الْعَافِيَةَ، وَأَنْ لَا يَخْذُلَنَا - فَإِنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي لَامِيَّتِهِ الْمَشْهُورَةِ -

الَّتِي قَالَ عَنْهَا ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَحِقُّ أَنْ تَكُونَ فِي الْمَعْلَقَاتِ السَّبْعِ الَّتِي عَلَّقَتْهَا قُرَيْشٌ فِي

الْكَعْبَةِ؛ لِأَنَّهَا قَصَائِدٌ عَظِيمَةٌ^(٢) يَقُولُ أَبُو طَالِبٍ فِي هَذِهِ الْقَصِيدَةِ:

لَقَدْ عَلِمُوا أَنَّ ابْنَنَا لَا مُكَذَّبُ لَدَيْنَا وَلَا يُعْنَى بِقَوْلِ الْبَاطِلِ^(٣)

وَيَقُولُ أَيْضًا:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينَا

لَوْ لَا الْمَلَامَةُ أَوْ حِذَارُ مَسِيَّةٍ لَرَأَيْتُنِي سَمُحًا بِذَلِكَ مُبِينًا^(٤)

وَهَذَا تَصَدِيقٌ مِنْهُ، لَكِنَّهُ لَمْ يُذْعِنْ وَيَقْبَلْ؛ فَلِهَذَا خَذَلَ عِنْدَ مَوْتِهِ، فَخُتِمَ لَهُ بِسُوءِ

الْخَاتِمَةِ، نَسَأَلَ اللَّهُ الْعَافِيَةَ^(٥).

(١) رواه البخاري (٦٥٦٤)، ومسلم (٢١٠) (٣٦٠).

(٢) قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (٥٧/٣) بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْقَصِيدَةَ اللَّامِيَّةَ لِأَبِي طَالِبٍ: هَذِهِ قَصِيدَةٌ عَظِيمَةٌ بَلِغَةٌ جَدًّا، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَقُولَهَا إِلَّا مَنْ نُسِبَتْ إِلَيْهِ وَهِيَ أَفْحَلُ مِنَ الْمَعْلَقَاتِ السَّبْعِ، وَأَبْلَغُ فِي تَأْيِيدِ الْمَعْنَى فِيهَا جَمِيعًا. اهـ

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي: «الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (٥٧/٣)، وَ«طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَةِ الْكُبْرَى» (٨٧/١)، وَ«خَزَانَةِ الْأَدَبِ لِلْبَغْدَادِيِّ» (٦٦/٢)، وَ«الْحِمَاسَةِ الْمَغْرِبِيَّةِ» (١٠٤/١).

(٤) الْبَيْتَانِ مِنَ الْكَامِلِ التَّامِّ، وَهُمَا مَوْجُودَانِ فِي «الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (٤٢/٣)، وَ«طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَةِ الْكُبْرَى» (٨٨/١)، وَ«خَزَانَةِ الْأَدَبِ لِلْبَغْدَادِيِّ» (٦٧/٢)، وَ«لِسَانِ الْعَرَبِ» (١٤٤/٥).

(٥) رَوَى الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ (٣٨٨٤، ٤٦٧٥، ٤٧٧٢)، وَمُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ (٤٥/١) (٢٤) (٣٩)، عَنْ سَعِيدٍ

إِذَا: لَيْسَتْ الشَّفَاعَةُ الَّتِي أُذِنَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَهُ فِيهَا مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ عَمَّهُ، وَلَكِنْ مِنْ أَجْلِ مَا قَامَ بِهِ مِنَ الْمَدَافَعَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ ﷺ يَشْفَعُ لَهُ حَتَّى يَكُونَ فِي ضَخْصَاحٍ مِنْ نَارٍ، عَلَيْهِ نَعْلَانٍ يَغْلِي مِنْهُمَا دِمَاغُهُ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَلَوْ لَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الْأُسْفَلِ مِنَ النَّارِ»^(١).

وَأَمَّا الشَّفَاعَةُ الْعَامَّةُ فَإِنَّهَا تَكُونُ لِلرَّسُولِ ﷺ، وَلِغَيْرِهِ مِنَ النَّبِيِّينَ، وَالصَّادِقِينَ، وَالشَّهَدَاءِ، وَالصَّالِحِينَ، وَهِيَ الشَّفَاعَةُ فِي مَنْ اسْتَحَقَّ النَّارَ أَلَّا يَدْخُلَهَا^(٢)، وَفِي مَنْ دَخَلَهَا

=

بن المسيب، عن أبيه قال: لما حضرت أبا طالب الوفاة جاءه رسول الله ﷺ، فوجد عنده أبا جهل، وعبد الله بن أبي أمية بن المغيرة، فقال رسول الله ﷺ: «يا عم، قل: لا إله إلا الله. كلمة أشهد لك بها عند الله». فقال أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية: يا أبا طالب، أترغب عن ملة عبد المطلب؟ فلم يزل رسول الله ﷺ يعرضها عليه، ويُعيد له تلك المقالة، حتى قال أبو طالب آخر ما كلمهم: هو على ملة عبد الله. وأبى أن يقول: لا إله إلا الله. فقال رسول الله ﷺ: «أما والله لأستغفرنَّ لك ما لم أُنْهِ عَنكَ». فأنزل الله ع: ﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَى قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ [التوبة: ١١٣]. وأنزل الله تعالى في أبي طالب، فقال لرسول الله ﷺ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [التوبة: ١٠٦].

(١) رواه البخاري (٦٢٠٨)، ومسلم (٢٠٩) (٣٥٧).

وقد سئل الشيخ الشارح رحمه الله: فَهَلْ يَشْفَعُ الرَّسُولُ ﷺ لَوَالِدَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، كَمَا يَشْفَعُ فِي عَمِّهِ؟ الْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّ شَفَاعَتَهُ لِعَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ لَيْسَتْ لِقَرَابَتِهِ، وَإِنَّمَا هِيَ لِدَفَاعِهِ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَأَمَّا وَالِدَا الرَّسُولِ ﷺ فَإِنَّهُمَا لَمْ يَدْفَعَا عَنِ الْإِسْلَامِ، وَلِهَذَا اسْتَأْذَنَ الرَّسُولُ ﷺ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَسْتَغْفَرَ لَأُمِّهِ فَلَمْ يَأْذَنْ لَهُ.

وسئل أيضًا رحمه الله: هَلْ يَصِحُّ الْقِيَاسُ عَلَى خَيْرِ الرَّسُولِ مَعَ عَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ فِي أَنْ كُلَّ مَنْ يَدْفَعُ عَنِ الْإِسْلَامِ وَإِنْ مَاتَ كَافِرًا فَإِنَّ الرَّسُولَ ﷺ سَيَشْفَعُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ الْجَوَابُ: لَا؛ فَإِنَّ هَذَا خَاصٌّ بِالرَّسُولِ ﷺ، وَخَاصٌّ بِأَبِي طَالِبٍ أَيْضًا، فَفِيهَا خُصُوصِيَّةٌ مِنْ جِهَةِ الشَّافِعِ وَمِنْ جِهَةِ الْمَشْفُوعِ لَهُ.

(٢) قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في «شرح العقيدة الواسطية» (١٧٧/٢): «وأما فيمن استحقها ألا يدخلها فهذه قد تستفاد من دعاء الرسول ﷺ للمؤمنين بالمغفرة والرحمة على جنازتهم؛ فإنه من لازم ذلك ألا يدخل النار، كما قال النبي ﷺ: «اللهم اغفر لأبي سلمة، وارفع درجته في المهديين...» الحديث.

أَنْ يُخْرَجَ مِنْهَا ^(١).

وهي كذلك الشفاعة في أَنْ يَرْفَعَ اللَّهُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَزَلَتْ دَرَجَتُهُ، وَهِيَ كَثِيرَةٌ ^(٢).
وَيَشْفَعُونَ بِالْدُّعَاءِ؛ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَمُوتُ، فَيَقُومُ عَلَى
جَنَازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا لَا يُشْرِكُونَ بِاللَّهِ شَيْئًا إِلَّا شَفَعَهُمُ اللَّهُ فِيهِ» ^(٣).

وَلْيَعْلَمْ أَنَّ الشَّفَاعَةَ لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِشَرَطَيْنِ:
الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: إِذْنُ اللَّهِ تَعَالَى بِهَا، فَإِنَّ لَمْ يَأْذَنْ فَلَا شَفَاعَةَ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ ذَا
الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

والشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى رَاضِيًا عَنِ الشَّافِعِ وَالْمَشْفُوعِ لَهُ؛ قَالَ اللَّهُ
تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْضَى﴾ [البقرة: ٢٨]. وَهَذَا هُوَ شَرْطُ رِضَا اللَّهِ عَنِ
الْمَشْفُوعِ لَهُ.

وَأَمَّا عَنِ الشَّافِعِ؛ فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا
مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَرِضَى﴾ ^(٤) [الحج: ٢٦]؛ أَيُّ: يَرْضَى اللَّهُ ﷻ، فَلَا بُدَّ مِنْ رِضَا اللَّهِ
عَنِ الشَّافِعِ، وَعَنِ الْمَشْفُوعِ لَهُ.



(١) قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شرح العقيدة الواسطية» (١٧٧/٢): «أما فيمن دخلها أن يخرج منها فالأحاديث في هذا كثيرة جدًا، بل متواترة. اهـ وممن نص على تواتر الأحاديث في هذا أيضًا: ابن أبي العز في «شرح الطحاوية» (ص ٣٣٣)، وابن حجر في «الفتح» (٤٢٦/١١)، وانظر في ذلك ما رواه الْبُخَارِيُّ (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣) (٣٠٢)، وانظر كذلك: «شرح العقيدة الواسطية» للشيخ الفوزان ح (ص ٣١١).

(٢) وهذا النوع قد نصَّ صاحب «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ٢٣٢) على تواتره، ومن الأحاديث الواردة فيه ما رواه مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ (١٨٨/١) (١٩٦)، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَنَا أَوَّلُ شَفِيعٍ فِي الْجَنَّةِ...» الْحَدِيثُ
(٢) رواه مسلم (٩٤٨) (٥٩).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩- بَابُ الْأَسْتِهَامِ فِي الْأَذَانِ. وَيُذَكَّرُ أَنَّ أَقْوَامًا اخْتَلَفُوا فِي الْأَذَانِ فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمْ سَعْدٌ^(١).

٦١٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سُمَيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ لَأَسْتَهْمُوا، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهَجِيرِ لَأَسْتَبَقُوا إِلَيْهِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ لَأَتَوْهَا وَلَوْ حَبَوًّا»^(١).

قَوْلُهُ: «بَابُ الْأَسْتِهَامِ فِي الْأَذَانِ». الْأَسْتِهَامُ؛ يَعْنِي: الْقُرْعَةُ، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ إِذَا تَشَاحُوا فِيهِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ مُؤَذِّنٌ رَاتِبٌ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ لَهُمْ مُؤَذِّنٌ رَاتِبٌ فَهُوَ الْمُؤَذِّنُ، لَكِنِ الْكَلَامُ عِنْدَ الْإِبْتِدَاءِ إِذَا تَشَاحُوا فِيهِ، وَلَمْ يَخْتَرِ الْجِيرَانُ أَحَدَهُمْ فَإِنَّهُمْ يَسْتَهْمُونَ^(٢).

(١) علقه البخاري ر، بصيغة التمريض، وقد أخرج هذا التعليق سعيد بن منصور، والبيهقي من طريق أبي عبيد، كلاهما عن هُشَيْمٍ، عن عبد الله بن شُبْرَمَةَ قَالَ: تَشَاحَّ النَّاسُ فِي الْأَذَانِ بِالْقَادِسِيَّةِ فَاخْتَصَمُوا إِلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمْ. وهذا منقطع، ولذلك مرَّضه. وانظر: «فتح البخاري» (٩٦/٢)، و«التعليق» (٢٦٦، ٢٦٥/٢).

(٢) رواه مسلم (٤٣٧) (١٢٩).

(٢) وقد سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: إِذَا بَنَى رَجُلٌ مَسْجِدًا فَهَلْ يَكُونُ لَهُ الْحَقُّ فِي اخْتِيَارِ مَنْ شَاءَ مِنْ إِمَامٍ، أَوْ مُؤَذِّنٍ، أَوْ غَيْرِهِمَا؟ وَمَا الْحُكْمُ لَوْ كَانَ هَذَا هُوَ الْعَرَفُ عِنْدَ النَّاسِ؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِذَا بَنَى رَجُلٌ مَسْجِدًا فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْتُهُ حَتَّى يَخْتَارَ مَنْ يَشَاءُ، وَإِذَا كَانَتْ وَزَارَةُ الْأَوْقَافِ لَيْسَ لَهَا تَدْخُلٌ فِي تَعْيِينِ الْإِمَامِ وَالْمُؤَذِّنِ فِي الْمَسَاجِدِ الْخَاصَّةِ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ فِي ذَلِكَ إِلَى أَهْلِ الْحَيِّ؛ فَإِنَّمَا لَوْ فَتَحْنَا هَذَا الْبَابَ لَاسْتَطَاعَ كُلُّ مُخَرِّفٍ لَهُ مَالٍ أَنْ يَبْنِيَ مَسْجِدًا ثُمَّ يَعِينُ فِيهِ مَنْ شَاءَ مِنَ الْمَخْرِفِينَ مِنْ أُمَّةٍ وَمُؤَذِّنِينَ.

أَمَّا لَوْ كَانَ هَذَا عَرَفًا عِنْدَ النَّاسِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ عَرَفًا مُنْكَرًا، لَكِنْ لَوْ فَرَضَ أَنْ الَّذِي بَنَى الْمَسْجِدَ صَاحِبُ سَنَةٍ، وَأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَعِينُ أَهْلُ الْبَدْعَةِ، وَعَيْنُ رَجُلًا مُسْتَقِيمًا فِي دِينِهِ، فَحِينَئِذٍ نَأْخُذُ بِاخْتِيَارِهِ، لَا لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي عَيْنَهُ، وَلَكِنْ لِأَنَّهُ هَذَا الَّذِي عَيْنَ أَهْلِ الْإِمَامَةِ أَوْ الْأَذَانِ.

وَلَيْسَ هَذَا هُوَ الْمَقْصُودُ بِهَذَا الْبَابِ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ هُوَ الْحَثُّ عَلَى الْأَذَانِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ، وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ...» إِلَى آخِرِهِ. فَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى فَضِيلَةِ الْأَذَانِ، وَأَنَّهُ جَدِيرٌ بِأَنَّهُ يَسْتَهْمُ النَّاسُ عَلَيْهِ: أَيُّهُمْ يُؤَذِّنُ؟

وَفِيهِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى ضَعْفِ هِمَّةِ أُولَئِكَ الْقَوْمِ الَّذِينَ إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ قَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَقُولُ لِلثَّانِي: أَذِّنْ. فَتَجِدُهُمْ يَتَدَافَعُونَ الْأَذَانَ لَا أَنْ يَسْتَهْمُونَ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ جَرْمَانٌ، فَيَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْأَسْبَقُ لِلأَذَانِ فِي قَوْمِهِ. وَمِنْ فَوَائِدِهِ أَيْضًا: فَضِيلَةُ الصَّفِّ الْأَوَّلِ، وَأَنَّ النَّاسَ لَوْ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ لاسْتَهْمُوا؛ وَذَلِكَ لِفَضِيلَتِهِ.

وَفِيهِ أَيْضًا: فَضِيلَةُ التَّهَجِيرِ وَالْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ؛ وَالتَّهَجِيرُ: يَعْنِي: صَلَاةَ الظُّهْرِ الَّتِي تُصَلَّى بِالْهَاجِرَةِ، وَأَمَّا الْعَتَمَةُ فَهِيَ صَلَاةُ الْعِشَاءِ، وَالصُّبْحُ مَعْرُوفٌ. وَالْمَعْنَى: أَنَّهُمْ لَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مِنَ الثَّوَابِ وَالْأَجْرِ، وَمَا فِي تَرْكِهَا مِنَ الْعِقَابِ لَاتَوَّهًا، وَلَوْ حَبَوَّا عَلَى الرُّكْبِ. فَفِيهِ: الْحَثُّ عَلَى حُضُورِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ، وَصَلَاةِ الصُّبْحِ وَالظُّهْرِ.



=

وَسئَلُ أَيْضًا رَحِمَهُ اللهُ: هل يشترط في المؤذن شروطاً معينة؟
فأجاب رَحِمَهُ اللهُ: أهم شرط في المؤذن أن يكون ذا صوت، وأن يكون عالمًا بالوقت، وأمينًا.
وسئَلُ رَحِمَهُ اللهُ: هل يشترط في كل من الإمام والمؤذن والخادم أو العامل أن يكونوا من حلة القرآن؟
فإن بعض أهل الخير يشترطون ذلك في إقامة المساجد؟
فأجاب رَحِمَهُ اللهُ: لا وجه لهذا، لكن لعل سبب ذلك -والله أعلم- أن الإمام، والمؤذن كثير من التخلف، فإذا تخلف الإمام والمؤذن قام العامل أو الخادم مقامهما.

شَيْخ
صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
الْبَحَارِي

الفَهْرَسْتُ

الفهرس

الموضوع

رقم الصفحة

• كتاب الغسل ٣

○ باب من أفرغ يمينه على شماله في الغسل ٥

○ باب إذا جامع ثم عاد، ومن دار على نسائه في غسل واحد ٦

○ باب غسل المذي والوضوء منه ١٠

○ باب من تطيب ثم اغتسل وبقي أثر الطيب ١١

○ باب تخليل الشعر حتى إذا ظن أنه قد أروى بشرته أفاض عليه ١٢

○ باب من توضأ في الجنابة ١٤

○ باب إذا ذكر في المسجد أنه جنب يخرج كما هو لا يتيمم ١٦

○ باب نفض اليدين من الغسل عن الجنابة ١٨

○ باب من بدأ بشق رأسه الأيمن في الغسل ١٨

○ باب من اغتسل عرياناً وحده في الخلوة ومن تستر فالتستر أفضل ١٩

○ باب التستر في الغسل عند الناس ٢٥

○ باب إذا احتلمت المرأة ٢٧

○ باب عرق الجنب، وأن المسلم لا ينجس ٣٠

- باب الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره..... ٣٤
- باب كينونة الجنب في البيت إذا توضأ قبل أن يغتسل..... ٣٩
- باب نوم الجنب..... ٤٠
- باب الجنب يتوضأ ثم ينام..... ٤١
- باب إذا التقى الختانان..... ٤١
- باب غسل ما يصيب من فرج المرأة..... ٤١
- كتاب الحيض..... ٥١
- باب كيف كان بدء الحيض؟..... ٥٥
- باب غسل الحائض رأس زوجها وترجيله..... ٥٩
- باب قراءة الرجل في حجر امرأته وهي حائض..... ٦١
- باب من سمى النفاس حيضاً..... ٦٢
- باب مباشرة الحائض..... ٦٨
- باب ترك الحائض الصوم..... ٧٠
- باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت..... ٨٠
- باب الاستحاضة..... ٨٠
- باب غسل دم الحيض..... ٩٤
- باب الاعتكاف للمستحاضة..... ٩٥
- باب هل تصلي المرأة في ثوب حاضت فيه..... ٩٦
- باب الطيب للمرأة عند غسلها من الحيض..... ١٠٠
- باب ذلك المرأة نفسها إذا تطهرت من المحيض..... ١١١

- باب غسل المحيض ١١٢
- باب امتشاط المرأة عند غسلها من المحيض ١١٣
- باب نقض المرأة شعرها عند غسل المحيض ١١٤
- باب ﴿مُحَلَّقَةٌ وَغَيْرُ مُحَلَّقَةٍ﴾ ١١٥
- باب كيف تهل الحائض بالحج والعمرة ١٢٠
- باب إقبال المحيض وإدباره ١٢٢
- باب لا تقضي الحائض الصلاة ١٢٨
- باب النوم مع الحائض وهي ثيابها ١٢٩
- باب من اتخذ ثياب الحيض سوى ثياب الطهر ١٣٠
- باب شهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين، واعتزالهن المصلي ١٣٠
- باب إذا حاضت في شهر ثلاث حيض ١٣٠
- باب الصفرة والكدرية في غير أيام الحيض ١٣٧
- باب عرق الاستحاضة ١٣٨
- باب المرأة تحيض بعد الإفاضة ١٣٨
- باب إذا رأت المستحاضة الطهر ١٤٢
- باب الصلاة على النفساء وسننها ١٤٥
- باب إذا أصاب بعض ثوب المصلي الحائض ١٤٧
- كتاب التيمم ١٥١
- باب حديث نزول آية التيمم ١٥٦
- باب إذا لم يجد ماء ولا ترابًا ١٧٢

- باب التيمم في الحضر إذا لم يجد الماء وخاف فوت الصلاة..... ١٧٤
- باب التيمم هل ينفخ فيهما؟..... ١٧٦
- باب التيمم للوجه والكفين..... ١٧٦
- باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء..... ١٧٨
- باب إذا خاف الجنب على نفسه المرض أو الموت أو خاف العطش تيمم..... ١٨٦
- باب التيمم ضربة..... ١٩٢
- باب عليك بالصعيد الطيب فإنه يكفيك..... ١٩٣
- كتاب الصلاة..... ١٩٧
- باب كيف فرضت الصلوات في الإسراء؟..... ١٩٧
- باب وجوب الصلاة في الثياب..... ٢٠٢
- باب عقد الإزار على القفا في الصلاة..... ٢٠٩
- باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحقاً به..... ٢١١
- باب إذا صلى في الثوب الواحد فليجعل على عاتقيه..... ٢١٥
- باب إذا كان الثوب ضيقاً..... ٢١٦
- باب الصلاة في الجبة الشامية..... ٢١٨
- باب كراهية التعري في الصلاة وغيرها..... ٢٢١
- باب الصلاة في القميص والسراويل والتبان والقباء..... ٢٢٢
- باب ما يستر من العورة..... ٢٢٤
- باب الصلاة بغير رداء..... ٢٢٧

- باب ما يذكر في الفخذ ٢٢٧
- باب في كم تصلي المرأة في الثياب؟ ٢٢٧
- باب إذا صلى في ثوب له أعلام ونظر إلى علمها ٢٣٠
- باب إذا صلى في ثوب مصلب أو تصاوير هل تفسد صلاته؟
وما ينهى عن ذلك ٢٣٢
- باب من صلى في فروج حرير ثم نزع ٢٣٦
- باب الصلاة في الثوب الأحمر ٢٣٧
- باب الصلاة في السطوح والمنبر والخشب ٢٤٢
- باب إذا أصاب ثوب المصلي امرأته إذا سجد ٢٥٢
- باب الصلاة على الحصير ٢٥٣
- باب الصلاة على الحمرة ٢٥٧
- باب الصلاة على الفراش ٢٥٨
- باب السجود على الثوب في شدة الحر ٢٦٠
- باب الصلاة في النعال ٢٦٠
- باب الصلاة في الخفاف ٢٦٢
- باب إذا لم يُتِمَّ السجود ٢٦٢
- باب يدي ضبعيه ويجافي في السجود ٢٦٣
- باب فضل استقبال القبلة ٢٦٤
- باب قبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق ٢٦٤
- باب قول الله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ ٢٦٧

- باب التوجه نحو القبلة حيث كان ٢٦٧
- باب ما جاء في القبلة ومن لا يرى الإعادة على من سها فصل
إلى غير القبلة ٢٧٩
- باب حك البزاق باليد من المسجد ٢٨٥
- باب حك المخاط بالحصي من المسجد ٢٨٨
- باب لا يبصق عن يمينه في الصلاة ٢٨٩
- باب ليزق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى ٢٩١
- باب كفارة البزاق في المسجد ٢٩١
- باب دفن النخامة في المسجد ٢٩٢
- باب إذا بدره البزاق فليأخذ بطرف ثوبه ٢٩٣
- باب عظة الإمام الناس في إتمام الصلاة وذكر القبلة ٢٩٤
- باب هل يقال مسجد بني فلان ٢٩٤
- باب القسمة وتعليق القنو بالمسجد ٢٩٥
- باب من دعا لطعام في المسجد ومن أجاب فيه ٢٩٨
- باب القضاء واللعان في المسجد بين الرجال والنساء ٢٩٨
- باب إذا دخل بيتًا يصلي حيث شاء أو حيث أمر ولا يتجسس ٣٠٠
- باب المساجد في البيوت ٣٠٠
- باب التيمن في دخول المسجد وغيره ٣٠٦
- باب هل تنبش قبور مشركي الجاهلية ويتخذ مكانها مساجد ٣٠٨
- باب الصلاة في مرايض الغنم ٣١٣

- باب الصلاة في مواضع الإبل ٣١٤
- باب من صلى وقدامه تنور أو نار أو شيء مما يعبد فأراد به الله ٣١٦
- باب كراهية الصلاة في المقابر ٣١٨
- باب الصلاة في مواضع الخسف والعذاب ٣١٩
- باب الصلاة في البيعة ٣٢١
- باب حديث اتخاذ قبور الأنبياء مساجد ٣٢٢
- باب جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ٣٢٤
- باب نوم المرأة في المسجد ٣٢٥
- باب نوم الرجال في المسجد ٣٢٧
- باب الصلاة إذا قدم من سفر ٣٣١
- باب إذا دخل المسجد فليركع ركعتين ٣٣٢
- باب الحدث في المسجد ٣٣٤
- باب بنيان المسجد ٣٣٧
- باب التعاون في بناء المسجد ٣٣٩
- باب الاستعانة بالنجار والصناع في أعواد المنبر والمسجد ٣٤١
- باب من بنى مسجداً ٣٤١
- باب يأخذ بنصول النبل إذا مر في المسجد ٣٤٣
- باب المرور في المسجد ٣٤٤
- باب الشُّعْر في المسجد ٣٤٤
- باب أصحاب الحراب في المسجد ٣٤٥

- باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد ٣٤٧
- باب التقاضي والملازمة في المسجد ٣٥١
- باب كنس المسجد والتقاط الحرق والقذى والعيدان ٣٥٢
- باب تحريم تجارة الخمر في المسجد ٣٥٣
- باب الخدم للمسجد ٣٥٥
- باب الأسير أو الغريم يربط في المسجد ٣٥٥
- باب الاغتسال إذا أسلم وربط الأسير أيضًا في المسجد ٣٥٥
- باب الخيمة في المسجد للمرضى وغيرهم ٣٦٠
- باب إدخال البعير في المسجد لليلة ٣٦٣
- باب إن رجلين خرجا من عند النبي ﷺ في ليلة مظلمة
ومعهما مثل المصباحين ٣٦٧
- باب الخوخة والممر في المسجد ٣٦٩
- باب الأبواب والغلق للكعبة والمسجد ٣٧٢
- باب دخول المشرك المسجد ٣٧٣
- باب رفع الصوت في المسجد ٣٧٣
- باب الحلق والجلوس في المسجد ٣٧٧
- باب الاستلقاء في المسجد ومد الرجل ٣٨٢
- باب المسجد يكون في الطريق من غير ضرر بالناس ٣٨٣
- باب الصلاة في مسجد السوق ٣٨٥
- باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره ٣٨٧

- باب المساجد التي على طرق المدينة والمواضع التي صلى فيها النبي ﷺ ٣٨٧
- باب سترة الإمام سترة من خلفه ٣٩٩
- باب قدر كم ينبغي أن يكون بين المصلي والسترة؟ ٤٠١
- باب الصلاة إلى الحربة ٤٠٤
- باب الصلاة إلى العنزة ٤٠٥
- باب السترة بمكة وغيرها ٤٠٥
- باب الصلاة إلى الأسطوانة ٤٠٧
- باب الصلاة بين السواري في غير جماعة ٤١٠
- باب حدثنا إبراهيم بن المنذر ٤١٤
- باب الصلاة إلى الراحلة والبعير والشجر والرحل ٤١٥
- باب الصلاة إلى السرير ٤١٧
- باب يرد المصلي من مر بين يديه ٤١٩
- باب إثم المار بين يدي المصلي ٤٢٢
- باب استقبال الرجل صاحبه أو غيره في صلاته وهو يصلي ٤٢٣
- باب الصلاة خلف النائم ٤٢٦
- باب التطوع خلف المرأة ٤٢٦
- باب من قال: لا يقطع الصلاة شيء ٤٢٨
- باب إذا حمل جارية صغيرة على عنقه في الصلاة ٤٣٤
- باب إذا صلى إلى فراش فيه حائض ٤٣٤

- باب هل يغمز الرجل امرأته عند السجود لكي يسجد؟ ٤٣٥
- باب المرأة تطرح عن المصلي شيئاً من الأذى ٤٣٥
- كتاب مواقيت الصلاة ٤٤١
- باب مواقيت الصلاة وفضلها ٤٤١
- باب ﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُسْرِكِينَ﴾ ٤٤٨
- باب البيعة على إقام الصلاة ٤٥٠
- باب الصلاة كفارة ٤٥١
- باب فضل الصلاة لوقتها ٤٥٧
- باب الصلوات الخمس كفارة ٤٦١
- باب تضييع الصلاة عن وقتها ٤٦٣
- باب المصلي يناجي ربه وَعَلَّاهُ ٤٦٥
- باب الإبراد بالظهر في شدة الحر ٤٦٩
- باب الإبراد بالظهر في السفر ٤٧٥
- باب وقت الظهر عند الزوال ٤٧٦
- باب تأخير الظهر إلى العصر ٤٨٤
- باب وقت العصر ٤٨٨
- باب إثم من فاتته العصر ٤٩٢
- باب من ترك العصر ٤٩٣
- باب فضل صلاة العصر ٤٩٧

- باب من أدرك ركعةً من العصر قبل الغروب ٥١١
- باب وقت المغرب ٥١٨
- باب من كره أن يقال للمغرب: العشاء ٥٢٠
- باب ذكر العشاء والعتمة ومن رآه واسعاً ٥٢٤
- باب وقت العشاء إذا اجتمع الناس أو تأخروا ٥٢٩
- باب فضل العشاء ٥٣٠
- باب ما يكره من النوم قبل العشاء ٥٣٢
- باب النوم قبل العشاء لمن غلب ٥٣٣
- باب وقت العشاء إلى نصف الليل ٥٤١
- باب فضل صلاة الفجر ٥٤٦
- باب وقت الفجر ٥٤٨
- باب من أدرك من الفجر ركعةً ٥٥١
- باب من أدرك من الصلاة ركعةً ٥٥٢
- باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس ٥٥٢
- باب لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس ٥٦٢
- باب من لم يكره الصلاة إلى بعد العصر والفجر ٥٦٤
- باب ما يصلى بعد العصر من الفوائت ونحوها ٥٦٨
- باب التبكير بالصلاة في يوم غيم ٥٧٣
- باب الأذان بعد ذهاب الوقت ٥٨٠
- باب من صلى بالناس جماعةً بعد ذهاب الوقت ٥٨٤

- باب من نسي صلاةً فليصل إذا ذكرها ولا يُعيدُ إلا تلك الصلاة ٥٨٩
- باب قضاء الصلوات الأولى فالأولى ٥٩٠
- باب ما يكره من السمر بعد العشاء ٥٩١
- باب السمر في الفقه والخير بعد العشاء ٥٩١
- باب السمر مع الضيف والأهل ٥٩٣
- كتاب الأذان ٦٠٣
- باب بدء الأذان ٦٠٣
- باب الأذان مثنى مثنى ٦٠٣
- باب الإقامة واحدة، إلا قوله: قد قامت الصلاة ٦١٢
- باب فضل التأذين ٦١٢
- باب رفع الصوت بالنداء ٦٢٠
- باب ما يحقن بالأذان من الدماء ٦٢٤
- باب ما يقول إذا سمع المنادي ٦٢٧
- باب الدعاء عند النداء ٦٣٣
- باب الاستهام في الأذان ٦٤٠
- الفهرس ٦٤٥

شرح صحيح البخاري

لفضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين

طبعة مسكولة بمحقة بمخرقة الأهارية،
مقررة الأطراف والفوائد، رأيت هو أس علمية نفيسة

تأليفات
العلامة ابن باز

مخرجات
العلامة الألباني

فتح التحقيق والجمع العلمي
بالمكتبة الإسلامية

الجزء الثالث

المكتبة الإسلامية
للشؤون والنشر - القاهرة

المكتبة الإسلامية
مسكن - الكويت

حقوق الطبع محفوظة

I.S.B.N.

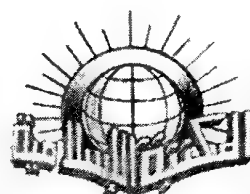
978-977-6241-49-7

البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن
المغيرة، ٨١٠-٨٧٠
شرح صحيح البخاري
الشارح/ محمد بن صالح العثيمين
ط١ - القاهرة
المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع ٢٠٠٨
٦٥٦ ص ٢٤×١٧ سم
تدمك: ٩٧٨٩٧٧٦٢٤١٤٩٧

الطبعة: الأولى

رقم الإيداع: ٢٠٠٨/٢١٥٧

التاريخ: ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م



للنشر والتوزيع

الإدارة والفرع الرئيسي:

٢٢ ش صعب صالح - حيد شمس (الشرقية - القاهرة) - جمهورية مصر العربية

ت و فاكس: ٢٤٩٩١٢٥٤ / ٢٤٩٠٠٦٠٦ / ٢٤٩٠٠٨٠٨

فرع الأزهر: ١٢ ش (البيطار خلف جامع الأزهر - ورب (التراب) ت: ٢٥١٠٨٠٠٤

E-mail: islamya2005@hotmail.com

شرح
صحيح البخاري

كِتَابُ الْأَذَانِ

١١٦ - ٨٧٥

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠ - بَابُ الْكَلَامِ فِي الْأَذَانِ

وَتَكَلَّمَ سُلَيْمَانُ بْنُ صُرَدٍ فِي أَذَانِهِ ^(١).

وَقَالَ الْحَسَنُ: لَا بَأْسَ أَنْ يَضْحَكَ، وَهُوَ يُؤَذِّنُ، أَوْ يُقِيمُ ^(٢).

أَمَّا الْكَلَامُ فَلَا شَكَّ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَلَا سِيَّمَا عِنْدَ الْحَاجَةِ أَوْ النَّصِيحَةِ؛ مِثْلَ أَنْ يَشْرَعَ فِي الْأَذَانِ، وَيَكُونُ مُكَبِّرَ الصَّوْتِ لَيْسَ كَمَا يَنْبَغِي فَيَقُولُ لِلْقَيْمِ: ارْفَعَهُ. أَوْ اخْفِضْهُ، أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ فِي الْإِقَامَةِ رُبَّمَا يَحْتَاجُ الْإِنْسَانُ لِلْكَلامِ فَلَا بَأْسَ بِهِ حِينَئِذٍ، إِلَّا إِذَا كَانَ كَلَامًا مُحَرَّمًا، كَمَا لَوْ اغْتَابَ، أَوْ لَعَنَ أَحَدًا لَا يَسْتَحِقُّ اللَّعْنَ، وَهُوَ يُقِيمُ، أَوْ وَهُوَ يُؤَذِّنُ. وَأَمَّا الضَّحِكُ فَلَا شَكَّ أَنَّهُ إِذَا كَانَ بِلا سَبَبٍ فَإِنَّهُ يَكُونُ مِنَ الاسْتِهْزَاءِ بِآيَاتِ اللَّهِ، لَكِنْ قَدْ يَسْمَعُ الْإِنْسَانُ، أَوْ يَرَى شَيْئًا يُضْحِكُهُ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ.

وَبَعْضُ النَّاسِ يَكُونُ سَرِيعَ الضَّحِكِ، فَإِذَا رَأَى أَيْ شَيْءً، أَوْ سَمِعَ أَيْ شَيْءً لَمْ يَمْلِكْ نَفْسَهُ فَيَضْحَكَ، فَمِثْلُ هَذَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ كَلَامُ الْحَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَإِلَّا فَلَا وَجْهَ لَوْجُودِ الضَّحِكِ فِي حَالِ الْأَذَانِ أَوْ الْإِقَامَةِ.



(١) علقه الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، بصيغة الجزم، وقد وصله رَحِمَهُ اللَّهُ في «التاريخ الكبير» (١/١٢٢) (٣٥٧) قال:

قال لنا أبو نعيم: حدثنا محمد بن طلحة، هو ابن مُصَرِّفٍ، عن جامع بن شداد، عن موسى بن عبد الله ابن يزيد الأنصاري، أن سليمان بن صُرَدٍ كان يؤذن في العسكر، فيأمر غلامه بالحاجة.

قال الحافظ في «الفتح» (٢/٩٨): إسناده صحيح.

وانظر: «تغليق التعليق» (٢/٢٦٦).

(٢) علقه الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، بصيغة الجزم، وقد وصله أبو بكر بن أبي شيبة رَحِمَهُ اللَّهُ في «مصنفه» (١/٢١٢)،

قال: حدثنا ابن عُليَّة، قال: سألت يونس عن الكلام في الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ؟ فقال: حدثني عبيد الله بن

غلاب، عن الحسن، أنه لم يكن يرى بذلك بأسًا.

وانظر: «تغليق التعليق» (٢/٢٦٧)، و«الفتح» (٢/٩٨).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦١٦- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، وَعَبْدِ الْحَمِيدِ صَاحِبِ الزِّيَادِيِّ، وَعَاصِمِ الْأَخْوَلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، قَالَ: خَطَبَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ فِي يَوْمٍ رَدَغَ، فَلَمَّا بَلَغَ الْمُؤَذِّنُ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ. فَأَمَرَهُ ^(١) أَنْ يُنَادِيَ: الصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ. فَنَظَرَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، فَقَالَ: فَعَلَ هَذَا مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ، وَإِنَّهَا عَزْمَةٌ ^(٢).

[الحديث ٦١٦ - طرفاه في ٦٦٨، ٩٠١]

❖ قَوْلُهُ: «فِي يَوْمٍ رَدَغَ»؛ يَعْنِي: يَوْمَ مَطَرٍ وَطِينٍ.

❖ وَقَوْلُهُ: «فَلَمَّا بَلَغَ الْمُؤَذِّنُ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ. فَأَمَرَهُ أَنْ يُنَادِيَ: الصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ»؛ يَعْنِي: أَنَّهُ رَخَّصَ لِلنَّاسِ أَلَّا يَحْضُرُوا.

لَكِنْ هَلِ الْمُؤَذِّنُ قَالَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ. ثُمَّ قَالَ: الصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ. أَوْ حَذَفَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ؟

الجواب: الظاهر الأول؛ وَلِهَذَا أَدْخَلَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا الْأَثَرُ فِي بَابِ الْكَلَامِ فِي الْأَذَانِ، وَلَا يَتِمُّ الْأَذَانُ إِلَّا بِجَمِيعِ جُمْلِهِ.

وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ فَهْمُ الْبُخَارِيِّ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَالَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ. وَلَمَّا خَافَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَزْمَةً عَلَيْهِمْ فَيَحْضُرُوا قَالَ: الصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٩٨-٩٩):

❖ قَوْلُهُ: «فَلَمَّا بَلَغَ الْمُؤَذِّنُ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ فَأَمَرَهُ». كَذَا فِيهِ، وَكَأَنَّ هُنَا حَذْفًا تَقْدِيرُهُ: أَرَادَ أَنْ يَقُولَهَا فَأَمَرَهُ. وَيُؤَيِّدُهُ رِوَايَةُ ابْنِ عَلِيَّةَ: إِذَا قُلْتَ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ. فَلَا تَقُلْ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ.

(١) كذا بوجود الفاء في الفعل «أمره»، وكان الواجب -باعتبار أنه جواب الشرط- حذف الفاء؛ لأنه

ليس من المواضع التي يجب اقتران جواب الشرط فيها بالفاء، وانظر ما سيأتي من كلام ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في الصفحة القادمة.

(٢) رواه الْبُخَارِيُّ (٦١٦)، وطرفاه في: (٦٦٨، ٩٠١)، ومسلم (٦٩٩) (٢٧).

وَبَوَّبَ عَلَيْهِ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَتَبِعَهُ ابْنُ حَبَّانَ، ثُمَّ الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ: حَذَفَ «حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ» فِي يَوْمِ الْمَطَرِ.

وَكَاثَهُ نَظَرَ إِلَى الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ «حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ»، «وَالصَّلَاةَ فِي الرَّحَالِ»، وَ«صَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ» يُنَاقِضُ ذَلِكَ.

وَعِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَجْهٌ؛ أَنَّهُ يَقُولُ ذَلِكَ بَعْدَ الْأَذَانِ، وَآخِرُ أَنَّهُ يَقُولُهُ بَعْدَ الْحَيْعَلَتَيْنِ، وَالَّذِي يَفْتَضِيهِ الْحَدِيثُ مَا تَقَدَّمَ.

﴿وَقَوْلُهُ: «الصَّلَاةَ فِي الرَّحَالِ». بِنَصْبِ الصَّلَاةِ، وَالتَّقْدِيرُ: صَلُّوا الصَّلَاةَ، وَالرَّحَالُ جَمْعُ رَحْلٍ؛ وَهُوَ مَسْكَنُ الرَّجُلِ، وَمَا فِيهِ مِنْ أَثَانِهِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: فِيهِ أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ تُقَالُ فِي نَفْسِ الْأَذَانِ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ - يَعْنِي: الْآتِي - فِي بَابِ الْأَذَانِ لِلْمُسَافِرِ أَنَّهَا تُقَالُ بَعْدَهُ، قَالَ: وَالْأَمْرَانِ جَائِزَانِ - كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ - لَكِنْ بَعْدَهُ أَحْسَنُ؛ لِيَتِمَّ نَظْمُ الْأَذَانِ^(١).

قَالَ: وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ يَقُولُ: لَا يَقُولُهُ إِلَّا بَعْدَ الْفَرَاغِ. وَهُوَ ضَعِيفٌ مُخَالِفٌ لِصَرِيحِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ. انْتَهَى

وَكَلَامُهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا تُرَادُّ مُطْلَقًا؛ إِمَّا فِي أَثْنَانِهِ، وَإِمَّا بَعْدَهُ، لَا أَنَّهَا بَدَلٌ مِنْ «حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ».

وَقَدْ تَقَدَّمَ عَنِ ابْنِ خُزَيْمَةَ مَا يُخَالِفُهُ، وَقَدْ وَرَدَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فِي حَدِيثِ آخَرَ أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَغَيْرُهُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ نُعَيْمِ بْنِ النَّحَّاسِ، قَالَ: أَذَّنَ مُؤَذِّنُ النَّبِيِّ ﷺ لِلصُّبْحِ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ فَتَمَنَّيْتُ لَوْ قَالَ: وَمَنْ قَعَدَ فَلَا حَرَجَ. فَلَمَّا قَالَ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ. قَالَهَا.

﴿قَوْلُهُ: «فَعَلَ هَذَا». كَاثَهُ فَهَمَّ مِنْ نَظَرِهِمُ الْإِنْكَارَ، وَفِي رِوَايَةِ الْحَجَبِيِّ: كَانَهُمْ أَنْكَرُوا ذَلِكَ. وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عُليَّةَ: فَكَانَ النَّاسُ اسْتَنْكَرُوا ذَلِكَ.

(١) قال الشيخ الشارح رحمه الله: معناه: لئلا يدخل بين جملته شيء من غيره.

قَوْلُهُ: «مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ». وَلِلْكَشْمِيهَيَّ: «مِنْهُمْ»، وَلِلْحَجَبِيِّ: «مِنِّي». يَعْنِي: النَّبِيَّ ﷺ، كَذَا فِي أَصْلِ الرَّوَايَةِ، وَمَعْنَى رِوَايَةِ الْبَابِ: مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنَ الْمُؤَدِّنِ؛ يَعْنِي: فَعَلَهُ مُؤَدِّنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ خَيْرٌ مِنْ هَذَا الْمُؤَدِّنِ.

وَأَمَّا رِوَايَةُ الْكَشْمِيهَيَّ فَبِهَا نَظَرٌ، وَلَعَلَّ مَنْ أَذَّنَ كَانُوا جَمَاعَةً إِنْ كَانَتْ مَحْفُوظَةً، أَوْ أَرَادَ جِنْسَ الْمُؤَدِّنِينَ، أَوْ أَرَادَ: خَيْرٌ مِنَ الْمُتَكْرِينَ.

قَوْلُهُ: «وَأَيْنَهَا»؛ أَيُّ: الْجُمُعَةِ، كَمَا تَقَدَّمَ، «عَزَمَهُ» بِسُكُونِ الرَّايِ ضِدُّ الرُّخْصَةِ، زَادَ ابْنُ عُثَيْمٍ: «وَأَيُّ كَرِهْتُ أَنْ أُخْرِجَكُمْ فَتَمْشُونَ فِي الطَّيْنِ». وَفِي رِوَايَةِ الْحَجَبِيِّ، مِنْ طَرِيقِ عَاصِمٍ: «إِنِّي... أَوْثَمُكُمْ». وَهِيَ تُرْجِّحُ رِوَايَةَ مَنْ رَوَى: «أُخْرِجَكُمْ». بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ، وَفِي رِوَايَةِ جَرِيرٍ عَنْ عَاصِمٍ عِنْدَ ابْنِ خُزَيْمَةَ: «أَنْ أُخْرِجَ النَّاسَ، وَأُكَلِّفَهُمْ أَنْ يَحْمِلُوا الْخَبَثَ مِنْ طَرَفِهِمْ إِلَى مَسْجِدِكُمْ». وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِسُقُوطِ الْجُمُعَةِ بِغُذْرِ الْمَطَرِ فِي كِتَابِ الْجُمُعَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجَمَةِ أَنْكَرَهَا الدَّوْدِيُّ فَقَالَ: لَا حُجَّةَ فِيهِ عَلَى جَوَازِ الْكَلَامِ فِي الْأَذَانِ، بَلِ الْقَوْلُ الْمَذْكُورُ مِنْ جُمْلَةِ الْأَذَانِ فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ. وَتُعَقَّبُ بَأَنَّهُ وَإِنْ سَاعَ ذِكْرُهُ فِي هَذَا الْمَحَلِّ، لَكِنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْفَاطِ الْأَذَانِ الْمَعْهُودِ، وَطَرِيقُ بَيَانِ الْمُطَابَقَةِ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ لَمَّا جَارَتْ زِيَادَتُهُ فِي الْأَذَانِ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ دَلٌّ عَلَى جَوَازِ الْكَلَامِ فِي الْأَذَانِ لِمَنْ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ. اهـ

وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي مِنْ صَنِيعِ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ يَرَى أَنَّ الْأَذَانِ فِي الْحَدِيثِ تَامٌّ، وَأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ كَانَ أَثْنَاءَ الْجُمْلِ:

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِالتَّفْصِيلِ، فَقَالَ: إِذَا كَانَ الْأَذَانُ لِلْجُمُعَةِ حَذَفَ «حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ»، وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِهَا أَتَمَّ الْأَذَانِ، وَقَالَهَا بَعْدُ. وَلَعَلَّهُمْ يُرِيدُونَ بِذَلِكَ الْجَمْعَ بَيْنَ مَا رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ ^(١)، وَمَا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ.

(١) فِي مَصْنَفِهِ (١/ ٥٠٢) (١٩٢٧)، وَانْظُرْ مَا تَقْدِمُ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: فَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ كَوْنَهَا بَدَلًا عَنْ «حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ» هُوَ مِنَ الْأُمُورِ الْمُشْتَبِهَةِ، بَيْنَا إِيجَادَ جُمْلِ الْأَذَانِ هُوَ مِنَ الْأُمُورِ الْمُحْكَمَةِ، فَتَأْخُذُ بِالْمُحْكَمِ؛ لِأَنَّ الْأَذَانَ ذِكْرٌ مُسْتَقِلٌّ.

فَنَقُولُ عِنْدَ قَوْلِ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ: صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ، أَوْ بَعْدَ ذَلِكَ، وَأَمَّا أَنْ نَحْذِفَ جُمْلَةً مِنْ جُمْلِ الْأَذَانِ الثَّابِتَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِاحْتِمَالٍ فَهَذَا مِمَّا لَا يَنْبَغِي، وَهَذِهِ هِيَ الطَّرِيقَةُ فِي الْمِتَشَابِهِ وَالْمُحْكَمِ ^(١). فَالْمَوْذُنُ إِذَا يَقُولُهَا بَعْدَ قَوْلِهِ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ. وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ الْمَطَرَ وَالْوَحْلَ يُبَاحُ مِنْ أَجْلِهِ تَرْكُ الْجُمُعَةِ، فَيُعْذَرُ بِهِ الْإِنْسَانُ فِي تَرْكِهَا، وَإِذَا عُذِرَ بِهِ فِي تَرْكِهَا فَمِنْ بَابِ أَوْلَى أَنْ يُعْذَرَ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ؛ وَلِهَذَا عَدَّهُ الْفُقَهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ مِنَ الْأَعْذَارِ الَّتِي تُبَيِّحُ تَرْكَ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ ^(٢)، وَإِذَا تَرَكَ الْإِنْسَانُ الْجُمُعَةَ فَإِنَّهُ يُصَلِّي ظَهْرًا أَرْبَعًا.



(١) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إِذَا كَانَ جَمَاعَةٌ فِي سَفَرٍ، وَهُمْ فِي صَحْرَاءٍ، وَجَاءَ وَقْتُ الْفَجْرِ، وَكُلُّهُمْ

مُسْتَيْقِظُونَ فَهَلْ هُنَاكَ حَاجَةٌ لِقَوْلِ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ؟

فَأَجَابَ: هِيَ سُنَّةٌ؛ فَتَقَالُ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّهُمْ رُبَّمَا يَقُولُهَا يَوْقِظُونَ مَنْ لَيْسُوا مِنَ الْإِنْسِ.

وَسُئِلَ أَيْضًا رَحِمَهُمُ اللَّهُ: فِي بَعْضِ الْبِلَادِ يَقُولُونَ فِي الْأَذَانِ: حَيَّ عَلَى خَيْرِ الْعَمَلِ؟ فَهَلْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ وَارِدَةٌ؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: هَذِهِ اللَّفْظَةُ مَرْوِيَّةٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ، وَلَعَلَّهُ رَوَاهُ -إِنْ صَحَّتِ الرَّوَاةُ-

عَنْهُ بِذَلِكَ -أَرَادَ أَنْ يَبَيِّنَ أَنَّ الصَّلَاةَ هِيَ خَيْرُ الْعَمَلِ؛ لِمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مَوْضُوعٍ».

وَلَكِنْ الَّذِي عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ عَامَّةً أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ. فَقَطْ.

(٢) انظر: «المغني» (٢ / ٣٧٨)، و«موسوعة فقه الإمام أحمد» (٤ / ٤٧٠، ٤٧١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١ - بَابُ أَذَانِ الْأَعْمَى إِذَا كَانَ لَهُ مَنْ يُخْبِرُهُ.

٦١٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ». ثُمَّ قَالَ: وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَى لَا يُنَادِي حَتَّى يُقَالَ لَهُ: أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ^(١).

[الحدِيث ٦١٧- أطرافه في ٦٢٠، ٦٢٣، ١٩١٨، ٢٦٥٦، ٧٢٤٨]

هَذَا الْحَدِيثُ مُطَابِقٌ لِلتَّرْجَمَةِ تَمَامًا.

❦ وَقَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ». هَذَا إِذَا تَأَمَّلْتَهُ مَعَ مَا بَعْدَهُ تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّ هَذَا وَقْتُ يَكُونُ النَّاسُ فِيهِ صِيَامًا؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ». وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنَّهُ لَمْ يَتَكَرَّرْ مُؤَذِّنَانِ لِمُؤَذِّنِ الْفَجْرِ إِلَّا فِي رَمَضَانَ فَقَطْ، وَأَمَّا فِي بَاقِي شُهُورِ السَّنَةِ فَمُؤَذِّنٌ وَاحِدٌ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْأَذَانِ لِلْمُضْلَحَةِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ بَيَّنَّ فِي حَدِيثٍ آخَرَ أَنَّهُ إِنَّمَا يُؤَذِّنُ لِيَرْجِعَ قَائِمُكُمْ وَيُوقِظَ نَائِمُكُمْ^(٢)؛ أَيْ: لِيَرْجِعَ الْقَائِمَ فَيَتَسَحَّرَ، وَيُوقِظَ النَّائِمَ فَيَتَسَحَّرَ.

❦ وَقَوْلُهُ ﷺ: «فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ». وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَى لَا يُؤَذِّنُ حَتَّى يُقَالَ لَهُ: أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ الصُّبْحُ؛ يَعْنِي: لَوْ قَدَّرَ أَنَّهُ مِنْ حَيْثُ الْقَوَاعِدُ الْفَلَكيَّةُ يَخْرُجُ الْفَجْرُ السَّاعَةَ الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ مَثَلًا، وَلَكِنَّهُ لَا يَتَبَيَّنُ إِلَّا فِي الثَّانِيَةِ عَشْرَةَ وَعَشْرَ دَقَائِقَ فَالثَّانِي هُوَ الَّذِي يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ.

(١) رواه مسلم (١٠٩٢) (٣٦).

(٢) تقدم تخريجه.

كَمَا أَنَّهُ لَوْ هَلَ الْهِلَالُ بِمُقْتَضَى الْقَوَاعِدِ الْفَلَكَيَّةِ، وَلَكِنْ لَمْ يَرُ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ الصَّوْمُ فِي رَمَضَانَ، وَلَا يَجُوزُ الْفِطْرُ فِي شَوَالٍ، وَلَكِنْ عَمَلُ النَّاسِ الْيَوْمَ مُتَنَاقِضٌ، فَبِأَوَقَاتِ الصَّلَاةِ يَعْتَمِدُونَ الْحِسَابَ الْفَلَكَيَّ، وَفِي بَابِ الصَّيَامِ يَعْتَمِدُونَ الرُّيَّةَ. وَاعْتِمَادُ مَا رَتَّبَ الشَّرْعُ عَلَيْهِ الْحُكْمَ هُوَ الْأَصْلُ، إِلَّا إِذَا ظَهَرَ كَذِبُهُ أَوْ وَهْمُهُ فَإِنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ، فَلَوْ أَنَّا نَرُصُّدُ الْقَمَرَ بِمَرَاصِدَ قَوِيَّةٍ تُرَاقِبُ الْقَمَرَ، وَقَالُوا: إِنَّهُ قَدْ غَابَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ وَشَهِدَ أَنَّهُ رَأَى الْقَمَرَ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَهُنَا لَا نَقْبَلُهُ؛ لِأَنَّهُ خَالَفَ الْمُحْسُوسَ فَلَا يُقْبَلُ؛ لِأَنَّ رُيَّةَ الْقَمَرِ بِالْمَنْظَارِ الْمَكْبَرِ الْمُقَرَّبِ أَبْلَغُ مِنْ رُيَّتِهِ بِالْعَيْنِ الْمُجَرَّدَةِ.

فَإِذَا كَانَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُرَاقِبُونَهُ شَهِدُوا بِأَنَّهُ غَابَ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَإِنَّا نَعْلَمُ عِلْمَ الْيَقِينِ أَنَّ الَّذِي ادَّعَى رُيَّتَهُ لَيْسَ بِصَادِقٍ فَهُوَ إِمَّا مُتَوَهِّمٌ، أَوْ أَنَّهُ كَانَ مِنْ عَادَتِهِ أَنْ يُصَوِّمَ النَّاسَ، وَيُفْطِرَ النَّاسَ، فَأَخَذَ بِالْعَادَةِ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: فَهَذِهِ مَسَائِلُ يَنْبَغِي التَّحَرِّيَ فِيهَا، وَأَنْ يُعْلَمَ مُرَادُ الشَّرْعِ. وَكَذَلِكَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا شَهِدَ أَنَّهُ رَأَى الْهِلَالَ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَكَسَفَتِ الشَّمْسُ بَعْدَ الْغُرُوبِ فِي مَنَاطِقَ أُخْرَى غَرْبِيَّةٍ، فَهُنَا نَتَيَقَّنُ أَنَّهُ وَاهِمٌ، وَأَنَّهُ لَمْ يَهَلْ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَحِيلٌ أَنْ تَكْسِفَ الشَّمْسُ، وَقَدْ رُويَ الْهِلَالُ مُتَأَخِّرًا عَنْهَا؛ إِذْ إِنَّ سَبَبَ كُسُوفِ الشَّمْسِ هُوَ حِيلُولُهُ الْقَمَرَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَرْضِ، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّهُمَا مُتَسَاوِيَانِ، وَالشَّهَادَةُ بِرُيَّةِ الْهِلَالِ بَعْدَ الْغُرُوبِ؛ يَعْنِي: أَنَّ الْقَمَرَ مُتَأَخِّرٌ عَنْهَا. وَإِذَا تَأَخَّرَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَرُكُضَ وَيَتَقَدَّمَ عَلَيْهَا مَهْمَا كَانَ.

فَمِثْلُ هَذِهِ الْمَسَائِلِ يَنْبَغِي أَنْ يَعْتَنِيَ بِهَا النَّاسُ، وَقَدْ ذَكَرَ صَاحِبُ الْفُرُوعِ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الثَّقَاتِ شَهِدَ بِأَنَّهُ رَأَى الْهِلَالَ، وَكَانَ مَعَهُ أَنَسُ دُوُو بَصِيرٍ قَوِيٍّ، فَقَالُوا: إِنَّا لَمْ نَرَهُ. فَجَاءَ إِلَى الْقَاضِي يَشْهَدُ، وَكَانَ الْقَاضِي لَا يَطْعَنُ فِي عَدَالَتِهِ وَثِقَتِهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ ثِقَّةٌ، فَقَالَ لَهُ الْقَاضِي: تَشْهَدُ؟ قَالَ: نَعَمْ، أَشْهَدُ أَنِّي رَأَيْتُهُ. وَقَالَ أَصْحَابُهُ: إِنَّا لَمْ نَرَهُ.

وَكَانَ الْقَاضِي ذَكِيًّا، فَقَالَ: أَرِنِيهِ. فَذَهَبَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي ادَّعَى أَنَّهُ رَأَاهُ فِيهِ، وَقَالَ: هَلْ تَرَاهُ الْآنَ؟ قَالَ: نَعَمْ أَرَاهُ. قَالَ: تَشْهَدُ؟ قَالَ: أَشْهَدُ مِثْلَ مَا أَرَاكَ. فَمَسَحَ الْقَاضِي حَاجِبَهُ، فَقَالَ لَهُ: هَلْ تَرَاهُ الْآنَ؟ قَالَ: لَا أَرَاهُ. فَتَبَيَّنَ أَنَّ الَّذِي كَانَ يَرَاهُ هُوَ شَعْرَةٌ بَيْضَاءُ مُقَوَّسَةٌ ظَنَّتْهَا الْهَلَالُ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْوَهْمَ يَقَعُ مِنَ الْإِنْسَانِ، وَلَكِنَّ الْأُمُورَ الَّتِي عُلِقَ الشَّرْعُ عَلَيْهَا الْحُكْمُ تُؤْخَذُ بِفَقُولِهِ: «لَا يُؤْذَنُ حَتَّى يُقَالَ لَهُ: أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ». مَعْنَاهُ: أَنَّ النَّاسَ يُشَاهِدُونَ الْفَجْرَ مُشَاهِدَةً وَاضِحَةً، وَعَلَى هَذَا فَالْعِبْرَةُ بِرُؤْيَا الْفَجْرِ فِي تَحْرِيمِ الْأَكْلِ لِلصَّائِمِ، وَحِلِّ صَلَاةِ الْفَجْرِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ وَضْفِ الْإِنْسَانِ بِعَيْبٍ فِيهِ عَلَى سَبِيلِ التَّيْسِينِ، لَا عَلَى سَبِيلِ الْقَدْحِ؛ لِقَوْلِهِ: وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَى. وَأَهْلُ الْعِلْمِ يُفَرِّقُونَ بَيْنَ أَنْ يُسَاقَ الْوَضْفُ الْعَيْنِيُّ عَلَى سَبِيلِ الذَّمِّ، أَوْ عَلَى سَبِيلِ التَّعْرِيفِ وَالْبَيَانِ. فَالْأَوَّلُ: يَحْكُمُونَ عَلَيْهِ أَنَّهُ غَيِّبٌ.

وَالثَّانِي: يَقُولُونَ: إِنَّهُ لَمَّا كَانَ الْمَرَادُ بِهِ الْبَيَانُ. وَالتَّعْرِيفُ، لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ، وَلَا حَرَجٌ. وَقَوْلُهُ: «كُلُوا وَاشْرَبُوا». الْأَمْرُ فِيهِ لِلِإِبَاحَةِ؛ وَلِهَذَا وَرَدَ فِي بَعْضِ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ: «لَا يَمْنَعَنَّكُمْ مِنْ سُحُورِكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ»^(١). فَقَوْلُهُ: «كُلُوا وَاشْرَبُوا». مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَالَّذِينَ لَا يَشِيرُوهُمْ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [١٨٧: ٢٤]. لَكِنْ قَدْ جَاءَ فِي السُّنَّةِ بِأَنَّ الْأَفْضَلَ تَأْخِيرُ السُّحُورِ^(٢).

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٢١)، وَمُسْلِمٌ (٧٦٨/٢)، (١٠٩٣) (٣٩).

(٢) وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٩٢١)، وَمُسْلِمٌ (٧٧١/٢) (١٠٩٧) (٤٧) عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ زَيْدِ

ابْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: تَسَحَّرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَمْنَا إِلَى الصَّلَاةِ

قُلْتُ: كَمْ كَانَ قَدْرُ مَا بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: خَمْسِينَ آيَةً.

وَانْظُرْ: «الْمَغْنَى» (٤/ ٤٣٣، ٤٣٤)، و«مَوْسُوعَةُ فَهْمِ الْإِمَامِ أَحْمَد» (٧/ ٤٩٠-٤٩٢).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

١٢- بَابُ الْأَذَانِ بَعْدَ الْفَجْرِ

٦١٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: أَخْبَرْتَنِي حَفْصَةُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا اعْتَكَفَ الْمُؤَذِّنُ لِلصُّبْحِ، وَبَدَأَ الصُّبْحُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ تُقَامَ الصَّلَاةُ ^(١).

[الحديث ٦١٨- طرفاه في: ١١٧٣، ١١٨١]

٦١٩- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ بَيْنَ النَّدَاءِ وَالْإِقَامَةِ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ ^(٢).

[الحديث ٦١٧- طرفه في: ١١٥٩]

٦٢٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ بِلَالًا يُنَادِي بِلَيْلٍ، فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ» ^(٣).

فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَذَانَ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ لَا بُدَّ مِنْهُ، وَأَنَّ قَوْلَ الْفُقَهَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: «يَجُوزُ الْأَذَانُ لِلْفَجْرِ بَعْدَ مُتَصَفِّ اللَّيْلِ، وَإِنْ لَمْ يُعَدَّ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ» ^(٤). لَا يَصِحُّ، وَأَنَّ اسْتِدْلَالَهُمْ بِحَدِيثِ بِلَالٍ اسْتِدْلَالٌ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ؛ لِأَنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ لَا لِلْفَجْرِ، وَلَكِنْ لِيَرْجَعَ الْقَائِمُ، وَيُوقِظَ النَّائِمَ ^(٥)، وَالْفَجْرُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَذَانٍ، وَأَذَانُ الصَّلَاةِ لَا

(١) رواه مسلم (١/ ٥٠٠) (٧٢٣) (٨٧).

(٢) رواه مسلم (١/ ٥٠١) (٧٢٤) (٩١).

(٣) رواه مسلم (٢/ ٧٦٨) (١٠٩٢) (٣٦).

(٤) قال صاحب «الروض المربع» (١/ ١٢٧): لَا يَجُزِي الْأَذَانُ قَبْلَ الْوَقْتِ؛ لِأَنَّهُ شَرَعٌ لِلْإِعْلَامِ بِدُخُولِهِ، وَيَسُنُّ أَوَّلَهُ إِلَّا الْفَجْرَ، فَيَصِحُّ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ؛ لِحَدِيثِ: «إِنْ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ». وَانْظُرْ: «المبدع» (١/ ٣٢٥)، و«الفروع» (١/ ٢٦٣)، و«كشف القناع» (١/ ٢٤٣).

(٥) تقدم تخريجه.

يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الْوَقْتِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ»^(١).
 وَبِهِ نَعْرِفُ خَطَأَ فَهْمٍ بَعْضِ الطَّلَبَةِ الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّ جَمَلَةَ: «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ»
 تُقَالُ فِي الْأَذَانِ الَّذِي يَكُونُ فِي آخِرِ اللَّيْلِ قَبْلَ الْفَجْرِ، وَقَالُوا: إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ
 لَيْلَالٍ: «إِذَا أَذْنَتَ الْأَوَّلَ لَصَلَاةِ الصُّبْحِ فَقُلْ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ»^(٢).
 وَيَجِبُ عَنْ هَذَا أَنْ يَقَالَ: إِنَّ الْأَذَانَ الَّذِي قَبْلَ الْوَقْتِ لَيْسَ لِلصُّبْحِ، وَلَكِنَّهُ لِعَرَضٍ
 آخَرَ، وَهُوَ إِيقَاطُ النَّائِمِ، وَرَجُوعُ الْقَائِمِ، وَتَسْمِيَةُ أَذَانِ الْفَجْرِ بَعْدَ الْفَجْرِ أَذَانًا أَوَّلًا إِنَّمَا
 هُوَ يَنْسَبُ بِهِ إِلَى الْإِقَامَةِ، فَإِنَّهَا أَذَانٌ ثَانٍ^(٣).

وَبِهَذَا نَعْرِفُ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَتَرَيَّثَ فِي الْأَحْكَامِ الَّتِي يُرْتَبَهَا عَلَى
 الْأَدْلَةِ، وَالْأَلَّا يَتَعَجَّلَ، وَلَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ الْقَوْلُ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ قَوْلًا شَاذًا لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ
 قَبْلَهُ، وَكَانَ قَدْ عَمِلَ بِخِلَافِهِ الْأَكْثَرُ مِنَ الْعُلَمَاءِ؛ لِأَنَّ الصَّوَابَ إِلَى الْأَكْثَرِ أَقْرَبُ مِنَ
 الصَّوَابِ إِلَى الْأَقْلَ، فَانْتِ إِذَا رَأَيْتَ قَوْلًا يُخَالِفُ أَكْثَرَ الْعُلَمَاءِ فَلَا تَسْرَعْ؛ لِأَنَّ الْأَكْثَرَ
 لَا شَكَّ أَنَّهُ أَقْرَبُ لِلصَّوَابِ مِنَ الْأَقْلَ، وَإِذَا تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّ الصَّوَابَ مَعَ الْأَقْلَ فَاتَّبِعِ
 الصَّوَابَ.

وَكَذَلِكَ أَيْضًا لَوْ لَمْ يَسْبِقْكَ أَحَدٌ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ فَلَا تُقَدِّمُ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ؛ إِذْ كَيْفَ
 يَحْجُبُ اللَّهُ فَهْمَ هَذَا النَّصِّ عَنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَى وَفْتِكَ، وَيَذْخِرُهُ لَكَ؟ هَذَا
 لَيْسَ بِمَعْقُولٍ، فَإِذَا لَمْ تُسَبِّقْ إِلَى الْقَوْلِ فَلَا تُقَحِّمِ نَفْسَكَ بِهِ.

وَلِهَذَا كَانَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ - وَهُوَ مَنْ هُوَ فِي الْعِلْمِ وَالْفَهْمِ وَالْعَقْلِ - إِذَا قَالَ
 قَوْلًا يَفْتَضِيهِ النَّصُّ عَلَتْ الْقَوْلَ بِهَذَا الْقَوْلِ عَلَى كَوْنِهِ قَدْ قَالَ بِهِ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ، فَقَدْ قَالَ
 رَحِمَهُ اللَّهُ: الْمَطْلَقَةُ طَلَاقًا بَاتِنًا بِالثَّلَاثِ، إِنْ كَانَ أَحَدٌ قَالَ بِأَنَّهُ يَكْفِي اسْتِبْرَآؤُهَا بِحِيْصَةٍ فَهُوَ

(١) تقدم تخريجه.

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (٤٠٨/٣) (١٥٣٧٦)، وأبو داود (٥٠١)، والنسائي (٧/٢)، وقال الشيخ
 الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «تعليقه على سنن أبو داود»: صحيح.

(٣) وانظر: «الشرح الممتع» (٥٦/٢)، (٥٧).

الْحَقُّ^(١). وَلَمْ يَجْزَمْ بِهِ مَعَ أَنَّهُ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ، وَقِيَاسُ الْخُلْعِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿وَالْمُطَلَّقَتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لهنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. وَالْمُطَلَّقَاتُ اللَّاتِي بَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ مِنْ الرَّجْعِيَّاتِ.

وَالْمَعْنَى أَيْضًا مُنَاسِبٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ لَيْسَ لَهُ رَجْعَةٌ عَلَيْهَا فَكَيْفَ نَحْبِسُهَا، وَرُبَّمَا يَكُونُ بَيْنَ حَيْضَتَيْهَا أَشْهُرٌ، وَلَكِنَّهُ مَعَ ذَلِكَ عَلَّقَ الْقَوْلَ بِهِ عَلَى وُجُودِ قَائِلٍ، مَعَ أَنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِمَامٌ.

وَكَذَلِكَ أَيْضًا الَّذِي جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ فِي الْخُلْعِ أَنَّهَا تَسْتَبْرَى بِحَيْضَةٍ، وَهَذَا هُوَ مُفْتَضَى قِيَاسِ الطَّلَاقِ الْبَائِنِ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَتِ الْمَخْتَلِعَةُ تَعْتَدُ بِحَيْضَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ؛ إِذَا إِنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ بَرَاءَةُ الرَّحِمِ، لِعَدَمِ تَمَكُّنِ زَوْجِهَا مِنْ إِزْجَاعِهَا، فَكَذَلِكَ الْمَطْلُوقَةُ ثَلَاثًا.

فَعَلَى كُلِّ حَالٍ: فَهَذِهِ نَصِيحَةٌ لِكُلِّ مَنْ يَسْمَعُ كَلَامِي، أَلَّا يَتَسَرَّعَ فِي الْإِفْتَاءِ، وَلَقَدْ كَانَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَعْدِلُ بِالسَّلَامَةِ شَيْئًا، وَلَا يُلْزِمُ أَنِّي أَبْتُ فِي أَمْرِ، رُبَّمَا أُنْذِمَ عَلَيْهِ غَدًا، وَرُبَّمَا لَا يَكُونُ هُوَ حُكْمَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَالْوَاجِبُ التَّأَنِّي.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ قَوْلَهُ: «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ». إِنَّمَا هُوَ فِي أَذَانِ الْفَجْرِ الْأَوَّلِ الَّذِي يَكُونُ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ كَلِمَةَ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ. تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ هُنَا صَلَاةُ تَطَوُّعٍ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ». وَلَا مُفَاضَلَةَ بَيْنَ النَّوْمِ وَصَلَاةِ الْفَرِيضَةِ؟

قُلْتُ: هَذَا غَلَطٌ أَيْضًا، فَلَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الْإِيمَانَ، وَالْجِهَادَ فِي سَبِيلِهِ خَيْرٌ مِنْ عَدَمِهِمَا، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَنُحِبُّهُ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمُؤْمِنُكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٧٧]. مَعَ أَنَّهُ إِيْمَانٌ.

وَكَذَلِكَ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ: ﴿إِذَا نَادَى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٩٠]. مَعَ أَنَّهُ مُقَابِلٌ وَاجِبٌ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ فَوَائِدٌ مِنْهَا:

١ - أَنَّهُ لَا يُلْزِمُ الْأَعْمَى أَنْ يَتَّخِذَ قَائِدًا؛ لِقَوْلِهِ: «لَيْسَ لِي قَائِدٌ». وَلَمْ يَقُلْ: لَمْ أَجِدْ

(١) انظر: «الاختيارات الفقهية» لشيخ الإسلام (ص ٤٠٦)، و«مجموع الفتاوى» (٣٢٢/٣٤٢).

قَائِدًا. وَهُوَ كَذَلِكَ؛ فَلَأَصْلُ أَنَّ الْوُجُوبَ مَنُوطٌ بِالْقُدْرَةِ، وَأَنَّ مَا لَا يَتِمُّ الْوُجُوبُ إِلَّا بِهِ فَلَيْسَ بِوَاجِبٍ، لَكِنْ لَا شَكَّ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا اتَّخَذَ قَائِدًا - وَهُوَ أَعْمَى - يُخْضِرُهُ إِلَى الْمَسْجِدِ أَنَّ هَذَا خَيْرٌ، وَفِيهِ بَرَاءَةٌ لِلذِّمَّةِ، وَسَلَامَةٌ مِنَ الْإِثْمِ مُتَقَيَّنَةٌ.

٢- وَفِيهِ أَيْضًا: جَوَازُ وَصْفِ الْإِنْسَانِ بِعَيْبِ الْخَلْقَةِ إِذَا كَانَ لِحَاجَةٍ؛ لِقَوْلِهِ: «وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَى». بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْآخِرِ خُصُومَةٌ، فَقَالَ لَهُ: «يَا أَعْمَى». فَهَذِهِ الْكَلِمَةُ تَكُونُ فِي حَقِّهِ سَبًّا، وَهُوَ حَرَامٌ؛ لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ»^(١). لَكِنْ إِذَا قَصَدَ بِهِ التَّعْرِيفَ، أَوْ كَانَ هَذَا الْوَصْفُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ حُكْمٌ مِنَ الْأَحْكَامِ، فَلَا بَأْسَ بِهِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣- بَابُ الْأَذَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ.

٦٢١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدُكُمْ أَوْ أَحَدًا مِنْكُمْ أَذَانَ بِلَالٍ مِنْ سَحُورِهِ، فَإِنَّهُ يُؤَدِّنُ أَوْ يُنَادِي بِلَيْلٍ، لِيَرْجِعَ قَائِمَكُمْ، وَلِيُنَبِّهَ نَائِمَكُمْ، وَلَيْسَ أَنْ يَقُولَ: الْفَجْرُ أَوْ الصُّبْحُ». وَقَالَ بِأَصَابِعِهِ وَرَفَعَهَا إِلَى فَوْقِ وَطَاطَأٍ إِلَى أَسْفَلٍ حَتَّى يَقُولَ هَكَذَا. وَقَالَ زُهَيْرٌ: بِسَبَابَتَيْهِ إِحْدَاهُمَا فَوْقَ الْآخَرَى، ثُمَّ مَدَّهَا عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ^(٢).

[الحديث ٦٢١ - طرفاه في: ٥٢٩٨، ٧٢٤٧]

فِي هَذَا الْحَدِيثِ: يَخْكِي كَيْفِيَّةَ الْفَجْرِ، فَبِلَالٍ هُنَا كَانَ فِي رَمَضَانَ يُؤَدِّنُ مُبَكَّرًا قَبْلَ الْفَجْرِ، وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ السَّبَبُ فِي ذَلِكَ؛ وَهُوَ أَنَّهُ يُنَبِّهُ النَّائِمَ، وَيَرْجِعُ الْقَائِمَ لِيَتَسَحَّرُوا، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِأَذَانِ بِلَالٍ الْأَذَانُ الَّذِي هُوَ لِلْفَجْرِ الْمُعْتَرِضِ الَّذِي يَمْلَأُ الْأَفْقَ.

(١) تقدم تخريجه في كتاب الإيذان.

(٢) رواه مسلم (٧٦٨/٢)، (١٠٩٣) (٣٩).

وَذَلِكَ أَنَّ الْفَجْرَ فَجْرَانِ: فَجْرٌ صَادِقٌ، وَفَجْرٌ كَاذِبٌ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:
 الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّ الْفَجْرَ الصَّادِقَ مُسْتَطِيرٌّ؛ يَعْنِي: كَالطَّيْرِ يَفْتَحُ جَنَاحَيْهِ، وَهُوَ مُمْتَدٌّ
 مِنَ الشَّمَالِ إِلَى الْجَنُوبِ، وَالْفَجْرُ الْكَاذِبُ مُسْتَطِيلٌ، يَكُونُ طَوْلًا فِي السَّمَاءِ، وَقَدْ جَاءَ
 فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ وَصْفُهُ بِذَنْبِ السَّرْحَانِ^(١)؛ أَيِ: ذَنْبِ الذَّنْبِ.
 الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ الْفَجْرَ الْكَاذِبَ يَكُونُ بَعْدَهُ ظُلْمَةٌ، وَأَمَّا الْفَجْرُ الصَّادِقُ فَلَا يَكُونُ
 بَعْدَهُ ظُلْمَةٌ، بَلْ يَنْتَشِرُ فِيهِ الضِّيَاءُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ.
 الْوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنَّ الْفَجْرَ الْكَاذِبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأُفُقِ ظُلْمَةٌ، بِخِلَافِ الْفَجْرِ الصَّادِقِ
 فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأُفُقِ ظُلْمَةٌ، بَلْ هُوَ مُتَّصِلٌ بِالْأُفُقِ.
 وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَلَيْسَ أَنْ يَقُولَ الْفَجْرُ أَوْ الصُّبْحُ»؛ إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ؛ يَعْنِي:

يَحْكِي ﷺ كَيْفِيَّتَهُ.

فِي هَذَا الْحَدِيثِ: بَيَانُ أَنَّ الْأَذَانَ قَبْلَ الْفَجْرِ جَائِزٌ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ؛ وَهِيَ إِيقَاطُ النَّائِمِ،
 وَرَجُوعُ الْقَائِمِ.

وَلَكِنْ هَلْ يُجْزَى عَنْ أَذَانِ الْفَجْرِ. لَوْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ؟
 الْجَوَابُ: أَنَّهُ لَا يُجْزَى، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ مُؤَذِّنٍ يُؤَذِّنُ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ:
 قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِمَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ»^(٢).
 وَالصَّلَاةُ لَا تَحْضُرُ إِلَّا بِدُخُولِ الْوَقْتِ.

(١) رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي «مُسْتَدْرَكِهِ» (٣٠٤/١)، وَعَنْهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «سُنَنِ الْكِبَرَى» (٣٧٧/١)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
 عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَ الْحَاكِمُ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَوَافَقَهُ
 الْذَهَبِيُّ. وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي صَحِيحِ الْجَامِعِ (٤٢٧٨): صَحِيحٌ. وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: رَوَى بِهَذَا
 الْإِسْنَادَ مُوَصُولًا، وَرَوَى مَرْسَلًا وَهُوَ أَصَحُّ.
 وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّلْخِصِ» (١٧٨/١): وَالْمَرْسَلُ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الْبَيْهَقِيُّ،
 أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «الْمَرَاسِيلِ»، وَالدَّارِقُطْنِيُّ، مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ. اهـ
 (٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ.

وَعَلَى هَذَا فَيَقَالُ: إِنَّهُ لَا يُجْزَى الْأَذَانُ قَبْلَ الْوَقْتِ، لَا فِي الْفَجْرِ، وَلَا فِي غَيْرِهِ، خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ يُجْزَى الْأَذَانُ قَبْلَ الْفَجْرِ^(١) فِي الْفَجْرِ، فَإِنْ هَذَا لَا وَجْهَ لَهُ. وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ: أَنَّهُ يَكُونُ فِي رَمَضَانَ فَقَطْ، لَكِنْ إِذَا اخْتَارَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ لِإِقَاطِ النَّائِمِ فَلَا بَأْسَ، كَمَا هُوَ الْمَعْمُولُ بِهِ الْآنَ، فَالْآنَ يُوْجَدُ أَذَانُ قَبْلَ الْفَجْرِ بِسَاعَةٍ، وَفِي بَعْضِ الْبُلْدَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ بِنِصْفِ سَاعَةٍ، وَلَا يَقُولُ فِي هَذَا الْأَذَانِ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ، وَإِنَّمَا تُقَالُ فِي أَذَانِ الْفَجْرِ الَّذِي بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ كَمَا تَقَدَّمَ.

* * *

٦٢٢، ٦٢٣ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ، قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنَا، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ. وَعَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ح. وَحَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عِيسَى الْمَرْوَزِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ»^(٢). [الحديث ٦٢٢ - طرفه في: ١٩١٩].

* * *

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله تعالى:

١٤ - بَابُ كَمْ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ وَمَنْ يَنْتَظِرُ الْإِقَامَةَ.

٦٢٤ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَفَّلٍ الْمُرَنِّيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ - ثَلَاثًا - لِمَنْ شَاءَ»^(٣).

٦٢٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ

(١) تقدم ذكر كلام أهل العلم في هذه المسألة.

(٢) رواه مسلم (٧٦٨/٢) (١٠٩٢) (٣٦).

(٣) رواه مسلم (٥٧٣/١) (٨٣٨) (٣٠٤).

عَمْرُو بْنُ عَامِرٍ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ الْمُؤَذِّنُ إِذَا أَدَّنَ قَامَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يَتَدَرُونَ السَّوَارِي، حَتَّى يَخْرُجَ النَّبِيُّ ﷺ، وَهُمْ كَذَلِكَ يُصَلُّونَ الرَّكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ شَيْءٌ^(١). قَالَ عُثْمَانُ بْنُ جَبَلَةَ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ شُعْبَةَ: لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا إِلَّا قَلِيلٌ^(٢).

فِي هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ: بَيَانٌ أَنَّ الْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا وَقْتُ يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ حَاجَةِ النَّاسِ، فَمَثَلًا فِي أَيَّامِ الصَّيْفِ يَنْبَغِي أَنْ يَمْتَدَّ مَا بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ فِي الْعَالِبِ يَكُونُونَ نَائِمِينَ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَفِي الشِّتَاءِ بِالْعَكْسِ. وَفِي صَلَاةِ الظُّهْرِ يَنْبَغِي أَنْ يَمْتَدَّ الْوَقْتُ أَطْوَلَ؛ لِأَنَّ النَّاسَ سَيُصَلُّونَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ رَاتِيَةً مَعَ الْوُضُوءِ، فَإِنْ طَالَ فَهُوَ أَفْضَلُ.

وَكَذَلِكَ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، يَنْبَغِي أَنْ يُتَنَظَّرَ حَتَّى يُصَلِّيَ النَّاسُ سُنَّةَ الْمَغْرِبِ الْأُولَى، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ». ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَقَالَ فِي الثَّالِثَةِ: «لِمَنْ شَاءَ»^(٣). وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْوَقْتُ مُمْتَدًّا.

وَأَهَمُّ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ، فَلَا يَكُونُ يَوْمًا يَتَأَخَّرُ، وَيَوْمًا يَتَقَدَّمُ، فَيَغَرَّ النَّاسَ، وَيَكُونُ قَدْ سَاسَهُمْ سِيَاسَةً غَيْرَ عَادِلَةٍ. وَقَدْ اخْتَارَ بَعْضُ النَّاسِ أَنْ يَكُونَ فِي الْبَلَدِ مَسْجِدٌ يَتَأَخَّرُ عَنِ الْمَسَاجِدِ الْأُخْرَى،

(١) رواه مسلم وبنحوه (٥٧٣/١) (٨٣٧) (٣٠٣).

(٢) علقها البخاري ر، بصيغة الجزم.

وقال الحافظ في «الفتح» (١٠٩/٢): لم تتصل لنا رواية عثمان بن جبلة -وهو بفتح الجيم والموحدة- إلى الآن، وزعم مغلطي ومن تبعه أن الإسماعيلي وصلها في مستخرجه، وليس كذلك، فإن الإسماعيلي إنما أخرجه من طريق عثمان بن عمر.

وكذلك لم تتصل لنا رواية أبي داود، وهو الطيالسي فيما يظهر لي، وقيل: هو الحفري. بفتح المهملة والفاء. وقد وقع لنا مقصود روايتها من طريق عثمان بن عمر، وأبي عامر، والله الحمد. اهـ

(٣) رواه البخاري (١١٨٣، ٧٣٦٨)، وأحمد في مسنده (٥٥/٥) (٢٠٥٥٢)، وأبو داود (١٢٨١) بزيادة:

«ركعتين». وقال الشيخ الألباني رحمه الله في تعليقه على سنن أبي داود: صحيح.

مِنْ أَجْلِ أَنْ مَنْ فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ فِي الْمَسَاجِدِ الْأُخْرَى يُصَلِّي فِي هَذَا الْمَسْجِدِ الْمَتَأَخِّرِ، وَقَدْ كُنَّا نَعْرِفُ ذَلِكَ قَدِيمًا لَمَّا كَانَتْ الْبَلَدُ صَغِيرَةً، فَلَقَدْ كَانَ مِنَ الْمُمْكِنِ إِذَا فَاتَ الْإِنْسَانَ الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدٍ حَيْثُ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى هَذَا الْمَسْجِدِ الَّذِي يَتَأَخَّرُ.
 وَقَوْلُهُ: «وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ شَيْءٌ». فَسَرَّهُ مَا بَعْدَهُ؛ يَعْنِي: أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا إِلَّا قَلِيلٌ، بِقَدْرِ مَا يُصَلِّي النَّاسُ سُنَّةَ الْمَغْرِبِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُحَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٥- بَابُ مَنْ أَنْتَظَرَ الْإِقَامَةَ.

٦٢٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ بِالْأُولَى مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ، قَامَ فَرَكَعَ رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ، بَعْدَ أَنْ يَسْتَبِينَ الْفَجْرُ، ثُمَّ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمُؤَذِّنُ لِلْإِقَامَةِ^(١).

[الحديث ٦٢٦- أطرافه في: ٩٩٤، ١١٢٣، ١١٦٠، ١١٧٠، ٦٣١٠]

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ لِلتَّرْجَمَةِ: قَوْلُهُ: «حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمُؤَذِّنُ لِلْإِقَامَةِ». فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمْكُثُ فِي بَيْتِهِ يَنْتَظِرُ الْإِقَامَةَ.

وَفِي قَوْلِهَا: «إِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ بِالْأُولَى مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ». دَلِيلٌ عَلَى وَهْمٍ مِنْ تَوَهُّمٍ أَنَّ قَوْلَهُ: «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ». فِي الْأَذَانِ الْأَوَّلِ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ^(٢). أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَذَانِ الْأَوَّلِ الْأَذَانُ الَّذِي يَكُونُ فِي آخِرِ اللَّيْلِ، فَإِنَّ هَذَا قَوْلٌ بَاطِلٌ، لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ، وَلَا السُّنَّةُ، بَلِ الْمُرَادُ بِالْأَذَانِ الْأَوَّلِ الَّذِي يَكُونُ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَالْأَذَانُ الثَّانِي هُوَ الْإِقَامَةُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ»^(٣).

(١) رواه مسلم (٥٠٠/١) (٧٢٣) (٨٧) من غير ذكر الاضطجاع على شقه الأيمن ﷺ.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

وَيَدُلُّ لِهَذَا أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَذْنَتِ الْأَوَّلَ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ». وَالْأَذَانُ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذِنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ»^(١).

وَهَذَا مِمَّا يَنْبَغِي التَّنَبُّهُ لَهُ، وَهُوَ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا فَهِمَ مِنَ النُّصُوصِ شَيْئًا يُخَالِفُ مَا عَلَيْهِ النَّاسُ، فَلَا يَتَعَجَّلْ، بَلْ يَتَأَنَّ وَيَبْحَثْ مَعَ عُلَمَاءِ الْعَصْرِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ لَا يَكَادُونَ يَتَّقُونَ عَلَى الْعَمَلِ إِلَّا وَالْغَالِبُ أَنَّ هَذَا هُوَ الْمَشْرُوعُ - وَنَحْنُ نَقُولُ: الْغَالِبُ وَلَيْسَ الدَّائِمُ - فَإِذَا فَهِمْتَ مِنَ النُّصُوصِ شَيْئًا لَمْ يَفْهَمْهُ النَّاسُ، فَلَا تَتَعَجَّلْ فِي الْفَتْوَى، بَلْ انْتَظِرْ، وَابْحَثْ، فَإِذَا تَبَيَّنَ الْحَقُّ فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِهِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يُطِيلُ فِي سَنَةِ الْفَجْرِ؛ لِقَوْلِهَا: «رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ». حَتَّى قَالَتْ عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ: حَتَّى كُنْتُ أَقُولُ: أَقْرَأُ فِيهِمَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ؟^(٢). مِنْ شِدَّةِ تَخْفِيفِهِ إِيَّاهُمَا.

وَفِيهِ أَيْضًا: الْاضْطِجَاعُ عَلَى الشَّقِّ الْأَيْمَنِ، وَلَكِنْ هَلْ هُوَ سَنَةٌ مُطْلَقًا، أَوْ عَادَةٌ لِلرَّاحَةِ، كَأَنَّهُ يَكُونُ الْإِنْسَانُ تَعَبًا مِثْلًا، أَوْ هُوَ سَنَةٌ لِمَنْ قَامَ اللَّيْلَ؛ لِأَنَّهُ مُحْتَاجٌ إِلَى ذَلِكَ - أَيْ: لِلرَّاحَةِ - دُونَ غَيْرِهِ؟

الْجَوَابُ: أَنَّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ، بَلْ فِيهَا قَوْلٌ رَابِعٌ شَاذٌ شَدِيدٌ، وَهُوَ أَنَّ هَذِهِ الضُّجْعَةَ شَرْطٌ لِصِحَّةِ صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَأَنَّ مَنْ لَمْ يَضْطَجِعْ فَإِنَّ صَلَاةَ الْفَجْرِ لَا تَصِحُّ، وَهَذَا هُوَ رَأْيُ ابْنِ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٣).

لَكِنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَخْطَأَ وَلَمْ يُصِبْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدِ الْأَمْرُ بِهَذِهِ الضُّجْعَةِ، وَالْأَمْرُ الْوَارِدُ بِهَا ضَعِيفٌ، وَلَا يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَهِيَ إِنَّمَا صَحَّتْ مِنْ فِعْلِهِ^(٤)، لَا مِنْ قَوْلِهِ.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) رواه البخاري (١١٧١)، ومسلم (٥٠١/١) (٧٢٤) (٩٢).

(٣) انظر: «المحلى» (٣/١٩٦ - ١٩٩).

(٤) رواه البخاري (١١٥٩).

وَالْأَقْرَبُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّهُ سُنَّةٌ لِمَنْ كَانَ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ لِتَعَبٍ؛ سَوَاءٌ كَانَ التَّعَبُ مِنَ التَّهَجُّدِ، أَوْ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَالْمِهْمُ أَنَّهُ مَتَى احتَاجَ إِلَى الرَّاحَةِ فَلْيَسْتَرِحْ، حَتَّى يَكُونَ نَشِيطًا لِصَلَاةِ الْفَجْرِ.

وَلَكِنْ يُسْتَشَى مِنْ ذَلِكَ مَنْ إِذَا اضْطَجَعَ لِلرَّاحَةِ نَامَ، وَلَمْ يَحْضُرْ صَلَاةَ الْفَجْرِ، فَهَذَا نَقُولُ لَهُ: إِنَّ رَاحَتَكَ فِي أَنْ تَقُومَ مِنْ جُلُوسِكَ، وَتَتَمَشَّى عَلَى أَقْدَامِكَ حَتَّى تَقَامَ الصَّلَاةُ؛ لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ مَعَ التَّعَبِ إِذَا اضْطَجَعَ يَنَامُ مَبَاشَرَةً، فَهَذَا لَا نَقُولُ لَهُ: يُسَنُّ أَنْ تَضْطَجَعَ. وَهَلْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَنَامَ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ فِي كُلِّ الْأَحْوَالِ؟

الْجَوَابُ: أَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ يَضْطَجِعُ عَلَى الْجَنْبِ الْأَيْمَنِ فِي كُلِّ الْأَحْوَالِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ يَضْطَجِعُ عَلَى مَا هُوَ أَرِيحُ لَهُ؛ إِلَّا فِيمَا وَرَدَتْ السُّنَّةُ بِهِ؛ يَعْنِي: أحيانًا تكون الرَّاحَةُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَكُونَ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْسَرِ، وَأحيانًا يَكُونَ عَلَى ظَهْرِهِ، وَأحيانًا يَكُونَ عَلَى بَطْنِهِ، فَلْيَفْعَلِ الْأَيْسَرَ إِلَّا مَا دَلَّتِ السُّنَّةُ عَلَيْهِ. وَهَلْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الْمُؤَذِّنَ هُوَ الَّذِي يَبْدُوهُ الْإِقَامَةُ؟

الظَّاهِرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -: أَنَّ الْإِقَامَةَ بِيَدِ الْإِمَامِ، وَالْأَذَانُ بِيَدِ الْمُؤَذِّنِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَهُ فَوْضَ بِلَا لَا يَنْظُرُ أَوْ يَنْتَظِرُ مَوْعِدَ الْإِقَامَةِ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: إِذَا جَاءَ مَوْعِدُ الْإِقَامَةِ فَأْتِنِي، وَهَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِقَامَةَ بِيَدِ الْمُؤَذِّنِ، بَلْ بِيَدِ الْإِمَامِ. وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ وَهُوَ فَرْدٌ مِنْ آلِ الْإِدْلَةِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ ﷺ وَهَذَا فِي حَيَاتِهِ، فَبَعْدَ مَمَاتِهِ مِنْ بَابِ أُولَى.

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٦ - بَابُ بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ لِمَنْ شَاءَ

٦٢٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا كَهْمَسُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ، بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ» ثُمَّ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ: «لِمَنْ شَاءَ»^(١).

وقوله ﷺ: «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ». المرادُ بهما الأذانُ والإقامة؛ لأنَّ كلاً منهما إعلامٌ، فالأذان الذي هو الأذانُ إعلامٌ بدخولِ وقتِ الصلاة، والأذان الذي هو الإقامة إعلامٌ بالقيام إلى الصلاة.

وقوله: «صلاة». هذه على عمومها، لكنَّ هذه الصلاة قد تكون من الرواتب، وقد لا تكون.

فصلاةُ الفجرِ بينَ أذانها وإقامتها صلاةٌ، وهي راتبةٌ.

ثمَّ الظهرُ بينَ أذانها وإقامتها صلاةٌ، وهي راتبةٌ.

ثمَّ العصرُ بينَ أذانها وإقامتها صلاةٌ، لكنها ليست راتبةً، بل هي سنةٌ مطلقةٌ.

ثمَّ المغربُ بينَ أذانها وإقامتها صلاةٌ، لكنها ليست راتبةً، والمغربُ قد وردَ النصُّ فيها بخصوصها حيثُ قال ﷺ: «صلُّوا قبلَ المغربِ، صلُّوا قبلَ المغربِ، صلُّوا قبلَ المغربِ»، ثمَّ قال في الثالثة: «لِمَنْ شَاءَ»^(٢).

والعشاءُ بينَ أذانها وإقامتها صلاةٌ، ولكنها صلاةٌ نفلٌ مطلق.

وعلى هذا: فينبغي للإنسان - إذا أذَّنَ وهو في المسجد - أن يصليَ ركعتين، سواءً كان يَتَتَبَرَّكُ صلاةً لها راتبةٌ قبلها، أم لا؛ لقولِ النبي ﷺ: «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ».



(١) رواه البخاري (٦٢٧)، ومسلم (٥٧٣/١) (٨٣٨) (٣٠٤).

(٢) رواه البخاري (١١٨٣).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

١٧- بَابُ مَنْ قَالَ: لِيُؤْذَنَ فِي السَّفَرِ مُؤْذَنٌ وَاحِدٌ

٦٢٨- حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي نَفَرٍ مِنْ قَوْمِي، فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ عَشْرِينَ لَيْلَةً، وَكَانَ رَحِيمًا رَفِيقًا، فَلَمَّا رَأَى شَوْقَنَا إِلَى أَهَالِينَا، قَالَ: «ارْجِعُوا فَكُونُوا فِيهِمْ، وَعَلِّمُوهُمْ وَصَلُّوا، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذَنَ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، وَلْيُؤَمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ»^(١).

[الحديث ٦٢٨- أطرافه في: ٦٣٠، ٦٣١، ٦٥٨، ٦٨٥، ٨١٩، ٢٨٤٨، ٦٠٠٨، ٧٢٤٦]

❦ قَالَ الْبُخَارِيُّ: «بَابُ مَنْ قَالَ: لِيُؤْذَنَ فِي السَّفَرِ مُؤْذَنٌ وَاحِدٌ».

قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: وَهَلْ يَكُونُ فِي السَّفَرِ مُؤْذَنَانِ حَتَّى يُؤَرِدَ هَذِهِ التَّرْجُمَةُ؟

قُلْنَا: مَرَادُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ أَنْ نَجْعَلَ لِكُلِّ يَوْمٍ مُؤْذَنًا، أَوْ لِكُلِّ صَلَاةٍ مُؤْذَنًا، بَلْ يَجُوزُ أَنْ نَلْزَمَ مُؤْذَنًا وَاحِدًا، وَلَيْسَ مَرَادُهُ أَنَّهُ يَجُوزُ التَّعَدُّدُ، أَوْ لَا يَجُوزُ، بَلْ مَرَادُهُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ أَنْ نَجْعَلَ لِكُلِّ يَوْمٍ مُؤْذَنًا.

ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ أَتَى فِي نَفَرٍ مِنْ قَوْمِهِ، فَأَقَامُوا عِنْدَهُ عَشْرِينَ لَيْلَةً، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ رَحِيمًا رَفِيقًا، رَحِيمًا بِمَنْ حَضَرَ وَبِمَنْ غَابَ، فَلَمَّا رَأَى شَوْقَنَا إِلَى أَهَالِينَا، رَأَى: بِمَعْنَى ظَنَّ أَنَّنَا اشْتَقْنَا إِلَى أَهَالِينَا، قَالَ: «ارْجِعُوا فَكُونُوا فِيهِمْ»؛ أَيْ: وَلَا تُفَارِقُوهُمْ. «وَعَلِّمُوهُمْ وَأَدِّبُوهُمْ وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» - كَمَا فِي لَفْظِ آخَرٍ أَيْضًا^(٢) -، ثُمَّ قَالَ: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذَنَ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، وَلْيُؤَمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ».

❦ قَوْلُهُ: «فَلْيُؤْذَنَ» اللَّامُ هُنَا لَامُ الْأَمْرِ، وَهِيَ أَيْضًا كَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: «وَلْيُؤَمِّكُمْ».

لَكِنْ حُرِّكَتِ الْمِيمُ بِالْفَتْحِ لِالتَّجَاوُزِ السَّاكِنِينَ.

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٢٨)، وَأَطْرَافُهُ فِي: (٦٣٠، ٦٣١، ٦٥٨، ٦٨٥، ٨١٩، ٢٨٤٨، ٦٠٠٨، ٧٢٤٦)،

وَمُسْلِمٌ (١/٤٦٥) (٦٧٤) (٢٩٢).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٠٠٨، ٧٢٤٦).

ففي هذا الحديث: دليلٌ على مسائل متعددة، منها: أَنَّ العربَ صاروا يَفْدُونَ على الرَّسُولِ ﷺ من كُلِّ صوبٍ، وذلك بعد انتصار الإسلام وعزته، وصاروا هم الذين يَأْتُونَ، وليسوا هم الذين يُؤْتَى إليهم، ومن هؤلاء مالكُ بن الحويرث ومن معه من قومه.

ومنها: أَنَّ الليلةَ والليلتين لا تَكْفِيَانِ لتأثير النَّاسِ بمن كان عندهم، بل لابدَّ من إقامةٍ حتى يَصْطَبِغَ الإنسانُ بالبيئة التي أقامَ فيها، صحيحٌ أَنَّ الإقامةَ ليلةً أو ليلتين فيها فائدةٌ، ولكن الفائدةُ التي تَصِلُ إلى أعماقِ القلبِ هي في طولِ المدة.

ومنها: وصفُ رسولِ الله ﷺ بما هو أهله من كونه رحيماً، وهذا جاء في القرآن الكريم، حيث قال تعالى: ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾. أما بالكفار فليس كذلك، فقد قال الله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾ [الفتح: ٢٩]. وقال تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [التوبة: ٥٤]. فلا ينبغي للإنسانِ أَمَامَ الكافرِ أن يُريَ الكافرَ أَنَّهُ في منزلةِ الذلِّ، بل يَجِبُ عليه أن يُريَ الكافرَ أَنَّهُ في مقامِ العزة والقوة.

وفي هذا الحديث أيضاً: الاكتفاء بلسانِ الحالِ عن لسانِ المقالِ، وهذا يؤخذ من قوله: فلما رأى شوقنا إلى أهلينا. فهؤلاء الوفد لم يقولوا: يا رسولَ الله اشتقنا لأهلنا، ولكن من حسنِ رعايةِ الرسولِ ﷺ للأمة، لما رأى أَنَّهُم اشتاقوا إلى أهلهم، أمرهم أن يَنْصَرِفُوا.

وفيه أيضاً: أَنَّ الإنسانَ لا يَنْبَغِي أن يَغِيبَ عن أهله إلا في أمرٍ لابدَّ منه؛ ولهذا أمرَ النبي ﷺ المسافرَ إذا قَضَى حاجته أن يُعَجِّلَ إلى أهله^(١)؛ لأنَّ بقاءه في أهله آنسُ له، وأنسُ لهم، وأقربُ إلى القيامِ بواجبِ الرِّعاية، وغير ذلك من المصالحِ العظيمة، بخلافِ السَّفَرِ والعزلة، والبعدِ عن الأهل؛ ولهذا قال: فكونوا فيهم.

ومن فوائد الحديث: أَنَّهُ يَجِبُ على الإنسانِ أن يُعَلِّمَ أهله -نَسَّأَلُ الله العونَ على ذلك- فإذا كان يَجِبُ على الإنسانِ أن يُعَلِّمَ الأجانبَ، فتعليمه لأهله من بابِ أولى، وإننا لنُسَرُّ كثيراً

إِذَا نَزَلْنَا بَيْتَ إِنْسَانٍ، وَجَاءَ أَوْلَادُهُ الصَّغَارَ الَّذِينَ لَمْ يُذَكِّرُوا التَّمْيِيزَ إِلَّا قَرِيبًا، فَجَدِّدْهُمْ يَقْرَأُونَ الْفَاتِحَةَ وَالتَّشَهُدَ وَيَقْرَأُونَ السُّورَةَ الْقَصِيرَةَ، فَيُسَرُّ الْإِنْسَانُ بِهَذَا، وَيَعْرِفُ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ قَدْ قَامَ بِوَجِبِ الرِّعَايَةِ، فَالْوَجِبُ أَنْ نَعْلَمَ أَهْلَنَا بِقَدْرِ مَا نَسْتَطِيعُ.

والتَّعْلِيمُ كَمَا يَكُونُ بِالْقَوْلِ يَكُونُ أَيْضًا بِالْفِعْلِ، فَرَبَّمَا يَكُونُ وَجُودُ الْإِنْسَانِ مَعَهُمْ عَلَى الْغَدَاءِ وَعَلَى الْعِشَاءِ وَالْقَهْوَةِ يَخْصُلُ بِهِ التَّعْلِيمُ، فَيُسَمَّى إِذَا بَدَأَ، وَيُحْمَدُ إِذَا انْتَهَى، وَيُجَالَسُهُم بِالْأُنْسِ وَالْإِنْشِرَاحِ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: الْإِحَالَةُ عَلَى الْفِعْلِ دُونَ التَّفْصِيلِ بِالْقَوْلِ؛ لِقَوْلِهِ: «وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي». مَا قَالَ: صَلُّوا، قَوْمُوا كَبَرُوا، اقْرَأُوا الْفَاتِحَةَ ثُمَّ ارْكَعُوا، بَلْ قَالَ: «كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»^(١). فِيهِ جَوَازُ الْإِحَالَةِ عَلَى الْفِعْلِ دُونَ التَّفْصِيلِ بِالْقَوْلِ، وَلَكِنْ هَذَا بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مَعْلُومًا.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: وَجُوبُ الْأَذَانِ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ؛ لِقَوْلِهِ: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ». وَالصَّلَاةُ لَا تَحْضُرُ إِلَّا بِدُخُولِ وَقْتِهَا، فَيَكُونُ فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى ضَعْفِ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُؤَذَّنَ لَصَلَاةِ الْفَجْرِ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، بَلْ بِالْغَبْضِ عَلَيْهِمْ حَتَّى قَالَ: مِنْ بَعْدِ مُتَنَصِّفِ اللَّيْلِ. وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ؛ يَجُوزُ لِأَهْلِ الْبَلَدِ إِذَا صَارَتِ السَّاعَةُ الثَّانِيَّةُ عَشْرَةَ لَيْلًا أَنْ يُؤَذَّنُوا لَصَلَاةِ الْفَجْرِ، ثُمَّ يَذْهَبُوا فَيَنَامُوا، فَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ قَامُوا وَصَلُّوا بِلا أَذَانٍ، وَهَذَا اللَّازِمُ لَا شَكَّ أَنَّهُ مُخَالِفٌ لَشُعَائِرِ الْإِسْلَامِ، لَكِنْ أَحْيَانًا الْعَالَمُ يَقُولُ قَوْلًا، ثُمَّ لَا يَسْتَحْضِرُ لَوَازِمَهُ، وَلَوْ اسْتَحْضَرَ لَوَازِمَهُ لَرَجَعَ عَنْهُ.

وَلِهَذَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي لَازِمِ الْقَوْلِ هَلْ هُوَ قَوْلٌ أَوْ لَا؟ وَالصَّوَابُ أَنَّ لَازِمَ قَوْلِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ قَوْلٌ وَحَقٌّ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَلْزَمُ مِنْ قَوْلِهِ، وَالرَّسُولُ يَعْلَمُ مَا يَلْزَمُ مِنْ قَوْلِهِ، وَأَمَّا أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ فَلَيْسَ لَازِمُهَا بِقَوْلٍ لَهُمْ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُنَاقَشُ فِي هَذَا اللَّازِمِ فَيَمْنَعُ

(١) تقدم تخريجه قريبًا.

(٢) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٢٩/٤١).

أَنْ يَكُونَ لازماً وَيَقُولُ: هذا لَا يَلْزَمُ من قولي. وَيَجِدُ مُنْفَكاً عنه، وَقَدْ يَلْزَمُ به فَيَلْتَزِمُهُ ثُمَّ يَقُولُ: هذا ليس بفاسدٍ فَيَقْبَلُهُ لازماً، وَلَا يَقْبَلُهُ فاسداً، وهذا ربما يَقَعُ، وَربما يُذَكَّرُ له هذا اللَّازِمُ فَيَقْتَنِعُ بكونه فاسداً، ثُمَّ يَرْجِعُ، وكثيرٌ من النَّاسِ إِذَا قال قولاً، ثُمَّ تَأَمَّلَ مَا يَلْزَمُ على هذا القولِ مِنَ اللوازمِ الفاسدةِ رَجَعَ.

فصار الآن لازماً قول غير قولِ الله ورسوله ليس بقولٍ له؛ لوجودِ هذه الموانعِ الأربعة. إِذَا: فالصوابُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الأذانُ للصلاةِ أَيَّما كانتْ قَبْلَ دخولِ وقتها، حتى الفجرِ، وأما أذانُ بلالٍ في آخرِ الليل، فقد بيَّنَ الرسولُ ﷺ أَنَّهُ من أَجلِ أَنْ يُوقِظَ النَّائمَ وَيَرْجِعَ القائمَ^(١). لَا لِأَنَّهُ للصلاةِ الفجرِ.

ومن فوائد هذا الحديث: أَنَّ الأذانَ فرضٌ كفايةً.

أما كونه فرضاً: فمأخوذٌ من قوله: «فليؤذن»، واللام للأمرِ.

وأما كونه فرضٌ كفايةً: فلقوله: «فليؤذن لكم أحدكم».

وفي هذا الحديث: دليلٌ على أَنَّهُ لَا يَجِبُ رفعُ الصوتِ بأكثرَ من إسماعِ الحاضرين الذين يُؤذَّنُ لهم؛ لقوله: «لكم». وعلى هذا فإذا كانوا كلُّهم حاضرين، وأُذِّنَ بصوتٍ عاديٍّ أَجْزَأُ الأذانُ، ولكن الأفضلُ أَنْ يَرْفَعَ صوتهَ بذلك؛ لِيَشْهَدَ له ما يَسْمَعُهُ من شجرٍ ومَدَرٍ وحجرٍ، فَإِنَّهُ يَشْهَدُ له يومَ القيامةِ^(٢)، أَنَّهُ أعلنَ الأذانَ بصوتٍ مرتفعٍ.

ومن فوائد هذا الحديث: أَنَّ الأذانَ يَجِبُ أَنْ يَسْمَعَهُ مَنْ أُذِّنَ له، فلو كان بينه وبين أصحابِهِ الذين يُؤذَّنُ لهم مسافةٌ، ثُمَّ أُذِّنَ بصوتٍ منخفضٍ، فَإِنَّ ذلك لَا يُجْزِئُ، بل لابدَّ من إسماعِ مَنْ يُؤذَّنُ له، وهذا مأخوذٌ من قوله: «فليؤذن لكم».

ومن فوائد هذا الحديث: أَنَّ الأذانَ لَا يَتَعَيَّنُ في الأكبرِ، بل قد يَكُونُ في الأصغرِ، ووجهُ ذلك: أَنَّهُ قالَ في الإمامةِ: «وليؤمِّكم أكبركم»، ووجهُ ذلك: أَنَّ الإمامَ قدوةٌ، وهو على اسمِهِ إمامٌ، فلا يَنْبَغِي أَنْ يَتَوَلَّاهُ صَغِيرٌ مع وجودِ كبيرٍ، إِلَّا لِمِزَّةٍ شرعيةٍ، وأما

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

الأذانُ فالمقصودُ به الإعلامُ، وهذا قد يكونُ في الصَّغِيرِ أبلغَ منه في الكبيرِ؛ فلهذا قال: «فليؤذَّنْ لكم أحدُكم».

ومن فوائدِ هذا الحديث: أنَّ الأولى بالإمامةِ الأكبرُ؛ لقوله: «وليؤمِّمكم أكبرُكم». فإذا قال قائلٌ: هل هناك تعارضٌ بينَ قوله ﷺ: «وليؤمِّمكم أكبرُكم» هنا، وقوله ﷺ في حديثٍ آخر: «يؤمُّ القومَ أقرأهم لكتابِ الله»^(١)؟

فالجوابُ: أنَّ هؤلاء الجماعةَ جاءوا جميعاً، وانصرفوا جميعاً، والأغلبُ أن يكونوا في القراءةِ سواءً؛ فلهذا عدلَ عن قوله: «يؤمِّمكم أقرأكم». إلى قوله: «وليؤمِّمكم أكبرُكم»، أو: أنَّ النبيَّ ﷺ علِمَ أنَّهم سواءٌ في القراءةِ.

ومن فوائدِ الحديث: وجوبُ صلاةِ الجماعةِ؛ لقوله: «وليؤمِّمكم». واللامُ للأمرِ، والأمرُ للوجوبِ، ولا إمامةَ إلا بجماعةٍ.

قال الحافظُ في «الفتح» (١١٠ / ٢):

قوله: «بابٌ مَنْ قَالَ: لِيُؤذَّنَ فِي السَّفَرِ مُؤذَّنٌ وَاحِدٌ».

كَأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى مَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، أَنَّ ابْنَ عَمَرَ كَانَ يُؤذِّنُ لِلصُّبْحِ فِي السَّفَرِ أَذَانَيْنِ، وَهَذَا مُصِيرٌ مِنْهُ إِلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ، وَظَاهِرُ حَدِيثِ الْبَابِ أَنَّ الْأَذَانَ فِي السَّفَرِ لَا يَتَكَرَّرُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَ الصُّبْحِ وَغَيْرِهَا، وَالتَّعْلِيلُ الْمَاضِي فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ يُؤَيِّدُهُ، وَعَلَى هَذَا فَلَا مَفْهُومَ لِقَوْلِهِ: مُؤذَّنٌ «وَاحِدٌ فِي السَّفَرِ»؛ لِأَنَّ الْحَضَرَ أَيْضًا لَا يُؤذَّنُ فِيهِ إِلَّا وَاحِدٌ، وَلَوْ اخْتِيجَ إِلَى تَعَدُّدِهِمْ لَتَبَاعُدَ أَقْطَارِ الْبَلَدِ أذَّنَ كُلُّ وَاحِدٍ فِي جِهَةٍ، وَلَا يُؤذَّنُونَ جَمِيعًا.

وقد قيل: إِنَّ أَوَّلَ مَنْ أَحْدَثَ التَّأْذِينَ جَمِيعًا بَنُو أُمَيَّةَ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ: وَأَحِبُّ أَنْ يُؤذَّنَ مُؤذَّنٌ بَعْدَ مُؤذِّنٍ، وَلَا يُؤذَّنُ جَمَاعَةٌ مَعًا، وَإِنْ كَانَ مَسْجِدٌ كَبِيرٌ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُؤذَّنَ فِي كُلِّ جِهَةٍ مِنْهُ مُؤذَّنٌ، يُسْمِعُ مَنْ يَلِيهِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ. اهـ.

(١) زواه مسلم (١/٤٦٥)، (٦٧٣) (٢٩١).

الواقع أَنَّ الترجمة لا تُؤيِّد ما قاله الحافظ رَحِمَهُ اللهُ؛ لأنَّ الحافظ يَقُولُ: معناها: أَنَّهُ يُؤَدِّنُ أَذَانًا وَاحِدًا، والبخاري يَقُولُ: مَنْ قَالَ: لِيُؤَدِّنَ مُؤَدِّنٌ وَاحِدٌ. والذي قاله الحافظ: أَذَانٌ وَاحِدٌ، وعلى كُلِّ حالٍ فلا شكَّ أَنَّهُ لا يُكْرَرُ الْأَذَانُ إِلَّا إِذَا دَعَتِ الْحَاجَةُ، وَإِلَّا فَلَا يُكْرَرُ؛ ولهذا كان مؤدِّنُ الرسول ﷺ في المدينة وَاحِدًا، وَيُؤَدِّنُ بِلَالٌ في رمضان إِذَا دَعَتِ الْحَاجَةُ لذلك، وَأَمَّا كَوْنُ الْمُرَادِ بِذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ الْحَافِظُ فِي النَّفْسِ مِنْهُ شَيْءٌ.

وفي قوله: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي». ظاهره: حتَّى في جَلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ؛ ولهذا قال بعضُ العلماء: إِنَّ جَلْسَةَ الْإِسْتِرَاحَةِ سَنَةٌ مُطْلَقًا^(١). وَأَنْكَرَهَا آخَرُونَ، وَقَالُوا: لَيْسَتْ سَنَةٌ مُطْلَقًا^(٢). وَفَصَّلَ آخَرُونَ بَأَنَّ مَنْ احتَاجَ إِلَيْهَا، وَصَارَتْ أَرْفَقَ بِهِ فَلْيَفْعَلْهَا، إِمَّا لَوَجْعٍ في ركبته، أَوْ لثِقَلٍ في جسمه، أَوْ لمرَضٍ، أَوْ لِكِبَرٍ، وَمَنْ لَا فَلَ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الْمُتَوَسِّطُ، وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ الْمُؤَفَّقُ رَحِمَهُ اللهُ في «المغني»^(٣)، واختاره ابنُ القيم في «الزاد»^(٤)، وحكايةُ فعلِ الرسول ﷺ له تَدُلُّ على ذلك؛ لأنَّ مَالِكًا أَخْبَرَ أَنَّهُ يَعْتَمِدُ على يديه إِذَا أَرَادَ أَنْ يَقُومَ، والاعتمادُ على اليدين إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ الْحَاجَةِ.

ثم إِنَّ مَالِكََ بْنَ الْحَوِيثِ قَدِمَ في السَّنَةِ التَّاسِعَةِ، وَقَدْ أَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ اللَّحْمَ، فَاحتَاجَ إلى الجَلْسَةِ؛ ولهذا كان القولُ الرَّاجِحُ في هذه المسألةِ التَّفْصِيلُ. ثم إِنَّ الجَلْسَةَ الَّتِي يَفْعَلُهَا بَعْضُ النَّاسِ الْآنَ لَيْسَتْ جَلْسَةً في الْوَاقِعِ؛ لأنَّ مَالِكََ بْنَ الْحَوِيثِ قَالَ: إِذَا كَانَ في وَتَرٍ مِنْ صَلَاتِهِ لَمْ يَرْفَعْ حتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا. وَهَذَا لَيْسَ

(١) قال صاحب «الإنصاف» (٢/ ٧١): وعنه -أي: عن أحمد- أنه يجلس جلسة الاستراحة اختاره أبو بكر عبد العزيز والخلال وقال: إن أحمد رجع عن الأول -أي: عدم الجلوس للاستراحة- وجزم به في الإفادات، وقدمه في الرعايتين والحادي الصغير وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والتلخيص، وشرح المجد.

(٢) قال صاحب «كشاف القناع» (١/ ٣٥٥): ولا تستحب جلسة الاستراحة وهي جلسة يسيرة طبعتها كالجلوس بين السجدين بعد السجدة الثانية. وانظر: المبدع (١/ ٤٥٩).

(٣) انظر: «المغني» لابن قدامة (١/ ٣١١).

(٤) انظر: زاد المعاد لابن القيم (١/ ٢٤٠).

بِاسْتِوَاءٍ، بَلْ إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ قَالَ: إِنَّ هَذِهِ لَيْسَتْ اسْتِرَاحَةً، بَلْ هِيَ تَعَبٌ؛ لِأَنَّ كَوْنَكَ تَبْقَى لِحِظَةً أَوْ لِحِظَتَيْنِ، ثُمَّ تَقُومُ، هَذَا فِيهِ صُعُوبَةٌ، فَالصَّوَابُ أَنَّهَا إِذَا اسْتُجِبَتْ فَهِيَ جَلْسَةٌ يَسْتَرِيحُ فِيهَا الْإِنْسَانُ، وَيَسْتَوِي قَاعِدًا.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٨- بَابُ الْأَذَانِ لِلْمُسَافِرِينَ إِذَا كَانُوا جَمَاعَةً وَالْإِقَامَةَ وَكَذَلِكَ بِعَرَفَةٍ وَجَمْعٍ، وَقَوْلِ الْمُؤَذِّنِ: «الصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ» فِي اللَّيْلَةِ الْبَارِدَةِ أَوْ الْمَطِيرَةِ

٦٢٩- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْمُهَاجِرِ أَبِي الْحَسَنِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَأَرَادَ الْمُؤَذِّنُ أَنْ يُؤَذِّنَ فَقَالَ لَهُ: «أَبْرِدْ». ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُؤَذِّنَ فَقَالَ لَهُ: «أَبْرِدْ». ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُؤَذِّنَ فَقَالَ لَهُ: «أَبْرِدْ». حَتَّى سَاوَى الظِّلُّ التَّلَوَّلَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فِتْحِ جَهَنَّمَ»^(١).

فِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الْأَذَانِ فِي السَّفَرِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «أَبْرِدْ، أَبْرِدْ». وَلَوْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا لَقَالَ: اتْرُكِ الْأَذَانَ، وَقَالَ: تُصَلِّيْ بِلَا أَذَانٍ. وَفِي هَذَا شَيْءٌ مِنَ النَّظَرِ، لَكِنْ قَدْ يُقَالُ: إِنَّ كَوْنَ الرَّسُولِ ﷺ يُلَازِمُ الْأَذَانَ فِي السَّفَرِ، وَلَا يَتَخَلَّفُ، دَلِيلٌ عَلَى الْوَجُوبِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَذَانَ تَابِعٌ لِلصَّلَاةِ، فَإِذَا كَانَتِ الصَّلَاةُ مِمَّا يُسَنُّ تَأْخِيرُهُ، فَلَا فَضْلَ أَنْ يُؤَخَّرَ الْأَذَانُ، وَإِذَا كَانَتِ مِمَّا يُسَنُّ تَقْدِيمُهُ، فَلَا فَضْلَ أَنْ يُقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ، وَدَلِيلٌ هَذَا قَوْلُ الرَّسُولِ: أَبْرِدْ، أَبْرِدْ.

وَوَجْهٌ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ: أَنَّ الْأَذَانَ دَعْوَةٌ إِلَى الصَّلَاةِ، فَإِذَا كَانَتِ الصَّلَاةُ مِمَّا يُسَنُّ تَأْخِيرُهُ فَلَا فَائِدَةَ مِنَ الْأَذَانِ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «أَبْرِدْ، أَبْرِدْ».

وهل يُستَفَادُ من هذا الحديث: أَنَّ المرجعَ في الأذانِ إلى الإمام، أو يُقَالُ: إِنَّ هذا بيانُ حكمٍ شرعيٍّ مَرَّجِعُهُ إلى الرَّسُولِ ﷺ؟
الظاهرُ: الثاني؛ لأنَّ المؤذنَ أَمْلَكَ للأذانِ، وهو المسئولُ عنه، لكن هذا بيانُ حكمٍ شرعيٍّ، فكانَ إلى الرسولِ ﷺ ولهذا قال: «أَبْرَدُ».
وقوله: «حتى ساوى الظلُّ التُّلُولَ» معناه: أَنَّ التَّلَّ - وهو عبارة عن رابيةٍ مرتفعةٍ بعض الشيء وليست جبلاً ساوياً للظلِّ، وهذا يدلُّ على أَنَّهُ أُخِّرَ إلى قُرْبِ العصرِ، أو إلى وقتِ العصرِ، ثم قال ﷺ: «إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ».



ثم قال البخاريُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٦٣٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ قَالَ: أَتَى رَجُلَانِ النَّبِيَّ ﷺ يُرِيدَانِ السَّفَرَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَنْتُمَا خَرَجْتُمَا فَأَذِّنَا، ثُمَّ أَقِيمَا، ثُمَّ لِيَوْمُكُمْ أَكْبَرُكُمْ»^(١).



(١) رواه البخاري (٦٣٠)، ومسلم (٤٦٦/١) (٦٧٤) (٢٩٣).

٦٣١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، قَالَ: أَتَيْنَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَنَحْنُ شَبِيَّةٌ مُتَقَارِبُونَ، فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ عِشْرِينَ يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَحِيمًا رَفِيقًا، فَلَمَّا ظَنَّ أَنَا قَدْ اشْتَهَيْنَا أَهْلَنَا، أَوْ قَدْ اشْتَقْنَا، سَأَلَنَا عَمَّنْ تَرَكْنَا بَعْدَنَا، فَأَخْبَرَنَاهُ قَالَ: «ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِكُمْ فَأَقِيمُوا فِيهِمْ، وَعَلِّمُوهُمْ، وَمُرُوهُمْ». وَذَكَرَ أَشْيَاءَ أَحْفَظُهَا، أَوْ لَا أَحْفَظُهَا «وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، وَلْيُؤَمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ»^(١).

في هذا الحديث - أي: حديث مالك بن الحويرث -: دليل على وجوب الأذان؛ لقول النبي ﷺ: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ». وفيه: دليل على أن الأذان فرض كفاية.

وفيه: دليل على أن الأولى بالإمامة الأكبر، ولا يعارض هذا الحديث ما ثبت عن النبي ﷺ، أن الذي يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله^(٢)؛ لأن هؤلاء كلهم كانوا وفداً، وكانوا متقاربين في العلم والقراءة، فأمر أن يؤمهم أكبرهم، وحيث لا تعارض بين الحديثين. وفيه: جواز الكناية عن النفس بالغير؛ فإن الظاهر أن قول مالك بن الحويرث: أتى رجلان النبي ﷺ يريدان السفر، والظاهر: أنه يعني نفسه، ويحتمل أنه لا يريد نفسه، وأنه في حال وجوده عند النبي ﷺ لمدة عشرين ليلة، جاءه رجلان، فأوصاهما بذلك.

وفيه: دليل على أن فعل فرض الكفاية يكون للجميع؛ أي: يُخاطَبُ به الجميع؛ لقوله: «فَأَذَّنَا، ثُمَّ أَقِيمَا». ومن المعلوم أنه ليس من السنة أن يؤذَّن كل واحد، بل المؤذَّن واحد، لكن لما كان فرض الكفاية مخاطباً به الجميع، ويكفي واحد قال: أَذَّنَا، ثُمَّ أَقِيمَا، وقد قال الله - تبارك وتعالى - لآدم: «أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ» ﴿٢٠﴾ [البقرة: ١٩].

(١) رواه البخاري (٦٣١)، ورواه مسلم مختصراً (١/٤٦٥) (٦٧٤) (٢٩٢).

(٢) تقدم تخريجه قريباً.

وظاهرُ هذا: أَنَّ الخطابَ لِآدَمَ وَحْدَهُ، ومع ذلك قال: ﴿وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ وَأَقُلَّ لَكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ (٢١) ﴿الْأَنْعَامُ: ٢٢﴾. لكن لَمَّا خَاطَبَ آدَمَ فَإِنَّ آدَمَ أَبْلَغَ زَوْجَهُ حَوَاءَ، فكان ذلك نهيًا لهما جميعًا.

وفي هذا الحديث ما سَبَقَ من الفوائد، وقد تَقَدَّمَ الكلامُ عليها.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٦٣٢ - حدثنا مُسَدَّدٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، قَالَ: أَدْنَى ابْنِ عُمَرَ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ بَضْجَنَانَ، ثُمَّ قَالَ: صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ، فَأَخْبَرَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ مُؤَدَّنًا يُؤَدِّنُ، ثُمَّ يَقُولُ عَلَى إِثْرِهِ: «أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ فِي اللَّيْلَةِ الْبَارِدَةِ أَوْ الْمَطِيرَةِ فِي السَّفَرِ»^(١).

[الحديث ٦٣٢ - طرفه في: ٦٦٦].

❦ قوله: «بَضْجَنَانَ». اسم مكان.

ويستفاد من هذا الحديث: أَنَّهُ يُسَنُّ إِذَا كَانَ النَّاسُ فِي سَفَرٍ، وَكَانَتِ الْجَمَاعَةُ مُحْصُورَةً إِذَا أَدْنَى أَنْ يَقُولَ: صَلُّوا فِي الرَّحَالِ؛ لِئَلَّا يَشُقَّ عَلَيْهِمُ الْحُضُورُ. فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: أَيُّ فَائِدَةٍ فِي النَّدَاءِ إِذَا؟ قُلْنَا: فَائِدَتُهُ الْإِعْلَامُ بِدُخُولِ الْوَقْتِ. وفي هذا الحديث: دليلٌ على أَنَّ هَذَا الدِّينَ يَسُرُّ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ -، حَيْثُ رَخَّصَ فِي شِدَّةِ الْبَرْدِ، أَوْ الْمَطَرِ أَنْ يُصَلِّيَ الْإِنْسَانُ فِي رَحْلِهِ.

❦ وقوله: «أَوْ الْمَطِيرَةِ فِي السَّفَرِ». لَا يَغْنِي هَذَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي الْحَضَرِ إِذَا وُجِدَتِ الْبُرُودَةُ الشَّدِيدَةُ أَوْ الْمَطَرُ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَبَيْنَ الْمَغْرَبِ وَالْعِشَاءِ فِي الْمَدِينَةِ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ^(٢).

(١) رواه البخاري (٦٣٢)، وطرفه في: (٦٦٦)، ومسلم (٤٨٤/١) (٦٩٧) (٢٢).

(٢) تقدم تخريجه.

ولكن قد يُقَالُ: إِنَّ الفرقَ أَنَّهُ في السفرِ يُقَالُ: صَلُّوا في الرَّحَالِ. وفي الحضرِ يُجْمَعُ؛ لقوله: «من غير خوفٍ ولا مطرٍ». فذلَّ على أَنَّهُمْ يَجْمَعُونَ في المطرِ؛ لأنَّ النَّاسَ يَأْتُونَ للصلاةِ الأولى، فيُجْمَعُ، وَيَتَفَرَّقُ النَّاسُ، وقد صَلُّوا، أمَّا في السَّفَرِ فيُقَالُ لهم: صَلُّوا في الرَّحَالِ، ولكن سيأتينا أَنَّهُ يُقَالُ: صَلُّوا في الرَّحَالِ حتَّى في الحضرِ، كما في حديثِ ابنِ عباسٍ الذي يَأْتِي إن شاء الله.

فعلى كُلِّ حالٍ: العذرُ موجودٌ، سواءً في الحضرِ، أو في السَّفَرِ، فإذا شَقَّ على النَّاسِ الحضورُ فإن كانوا قد حَضَرُوا عدَلْنَا إلى الجمعِ إن كان يُمكنُ الجمعُ، وإن لم يَحْضَرُوا، أو كان لا يُمكنُ الجمعُ. قلنا: صَلُّوا في الرَّحَالِ.

ومثال الذي لا يُمكنُ الجمعُ فيه: الفجرُ، فيُقَالُ: صَلُّوا في الرَّحَالِ، وكذلك العصر والعشاء لا يُمكنُ الجمعُ فيهما، فإذا كان هذا العذرُ حَدَثَ بعدَ صلاةِ الظهرِ أو بعدَ صلاةِ المغربِ فَإِنَّهُ لا يُمكنُ الجمعُ، فلا بدَّ أن يُقَالُ: صَلُّوا في الرَّحَالِ؛ لثلاثِ شَقٍّ على النَّاسِ.

قال ابنُ حجرٍ رحمته الله تعالى في الفتح (١١٢/٢):

قوله: «أتى رجلانٍ». هما مالكُ بنُ الحويرثِ راوي الحديثِ، ورفيقه، وسيأتي في «بابِ سفرِ الاثنينِ» من كتابِ الجهادِ بلفظ: انصرفتُ من عندِ النَّبِيِّ ﷺ أنا وصاحبُ لي. ولم أرَ في شيءٍ من طُرُقِهِ تَسْمِيَةَ صاحبه. اهـ

في هذا الحديثِ ما دام هذا هو المرادُ دليلٌ على أَنَّ الإنسانَ يَجُوزُ أن يُكَنَّى عن نفسه بصيغةِ الغيبةِ؛ لقوله: «أتى رجلانٍ».

ولكن هل الأفضلُ أن يَفْعَلَ ذلك، أو الأفضلُ أن يُصَرِّحَ بأنَّ الأمرَ واقعٌ منه؟ الجوابُ: الثاني إلا أن يَكُونَ هناك سببٌ؛ لأنَّه إذا صرَّحَ أنَّ الأمرَ واقعٌ منه صار هو صاحبُ القصةِ، فصار هذا أوكَدَ وأوقعَ في النَّفسِ، إلا أن يَكُونَ هناك سببٌ.

ثم قال ابنُ حجرٍ رحمته الله تعالى في الفتح (١١٢/٢):

واستَرَوَحَ القرطبيُّ، فحملَ اختلافَ ألفاظِ الحديثِ على تعددِ القصةِ، وهو بعيدٌ، وقال الكرمانيُّ: قد يُطْلَقُ الأمرُ بالتثنيةِ وبالجمعِ، والمرادُ واحدٌ، كقوله: «يا حَرَسِي اضرباً عُنُقَهُ». اهـ

لا، هذا بعيدٌ، لكن صحيحٌ أن بعض العلماء قال: إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُؤْتَى بِضَمِيرِ التَّثْنِيَةِ، والمرادُ تَكَرُّرُ الفعل، مثلُ قوله تعالى: ﴿الْفَيَافِي هَمَّ كُلِّ كَفَّارٍ عَيْنٍ﴾ (نقطة: ٢٤). فقال: المعنى: أَلْتِيَ أَلْتِيَ؛ لأنَّ المخاطَبَ واحدٌ^(١)، لكن على كلِّ حالٍ الذي يَظْهَرُ أَنَّ اختلافَ الألفاظِ - كما أسلفنا - من أجل أن الرواة يُجَوِّزُونَ روايةَ الحديث بالمعنى.

٦٣٣ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْعُمَيْسِ، عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْأَبْطَحِ، فَجَاءَهُ بِلَالٌ فَأَذَنَهُ بِالصَّلَاةِ، ثُمَّ خَرَجَ بِلَالٌ بِالْعَنْزَةِ حَتَّى رَكَزَهَا بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْأَبْطَحِ، وَأَقَامَ الصَّلَاةَ^(٢).

مناسبة هذا الحديثِ بالبابِ قوله: «بابُ الأذانِ للمسافرِ». فهنا قال: ثُمَّ أَدْن، فَأَذَنَهُ بالصلاة، ثُمَّ خَرَجَ إلى آخره؛ أي: أَدْنَهُ بَعْدَ أَنْ أَدْن، وهذا كان في نزوله ﷺ في مكةَ عامَ حِجَّةِ الوداعِ، قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى مَنَى؛ لَأَنَّهُ قَدِمَ مَكَةَ فِي الْيَوْمِ الرَّابِعِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَطَافَ وَسَعَى، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْأَبْطَحِ، فَبَقِيَ فِيهِ إِلَى صَبَاحِ الْيَوْمِ الثَّامِنِ، ثُمَّ خَرَجَ مِنْهُ إِلَى مَنَى.

وفوائده مرَّ علينا كثيرٌ منها.



(١) قال القرطبي في تفسيره (١٧/١٦): قال الهازني: قوله: أَلْتِيَ بَدَلَ عَنْ أَلْتِيَ. وقال المبرد: هي تثنية على التوكيد المعنى أَلْتِيَ فَنَابَ أَلْتِيَ مِنْاب التكرار. وقال الخليل والأخفش: هذا كلام العرب الفصحى أن تخاطب الواحد بلفظ الاثنين.

(٢) رواه البخاري (٦٣٦٣)، ومسلم (١/٣٦٠) (٥٠٣) (٢٤٩).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٩ - بَابُ هَلْ يَتَّبِعُ الْمُؤَذِّنُ فَاهَ هَاهُنَا وَهَاهُنَا؟ وَهَلْ يَلْتَفِتُ فِي الْأَذَانِ؟
وَيُذَكِّرُ عَنْ بِلَالٍ أَنَّهُ جَعَلَ إِصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ ^(١)، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يَجْعَلُ إِصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ ^(٢)، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: لَا بَأْسَ أَنْ يُؤَذِّنَ عَلَيَّ غَيْرِ وُضوءٍ ^(٣).
وَقَالَ عَطَاءٌ: الْوُضوءُ حَقٌّ وَسُنَّةٌ ^(٤). وَقَالَتْ عَائِشَةُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ ^(٥).

هذه معلقات كثيرة والمؤلف لم يجزئ رحمه الله بتتبع المؤذن؛ يعنِي: التفاته يمينا وشمالا، بل جعل الحكم على سبيل الاستفهام، وسرَّجَعُ إليه فيما بعد.

(١) علقه البخاري رحمه الله بصيغة التمریض، كما في «الفتح» (١١٤/٢)، وقد رواه عدد كبير من الأئمة بطرق وروایات متعددة، لم نذكرها خشية الإطالة، ولكن انظر: «التعليق» (٢٦٨-٢٧٢).

(٢) علقه البخاري رحمه الله بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (ص/١١٤)، وقد وصله ابن أبي شيبة رحمه الله في مصنفه (٢١٠/١٠٠)، قال: حدثنا وكيع، حدثنا سفيان، حدثنا نُسَيْر، قال: رأيت ابن عمر يؤذن على بعير، قال سفيان: فقلت له: رأيت يجعل إصبعيه في أذنيه؟ قال: لا.
«تغليق التعليق» (٢٧٢/٢).

(٣) علقه البخاري رحمه الله بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١١٤/٢)، وقد وصله سعيد بن منصور رحمه الله في سننه، فقال: حدثنا جرير، عن منصور، عن إبراهيم - هو النخعي - قال: لا بأس أن يؤذن المؤذن على غير وضوء، ثم يخرج فيتوضأ، ثم يرجع فيقيم.
«تغليق التعليق» (٢٧٢/٢)، و«الفتح» (١١٤/٢).

(٤) علقه البخاري رحمه الله بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١١٤/٢)، وقد وصله عبد الرزاق في مصنفه (٤٦٥/١)، عن ابن جريج قال: قال لي عطاء: حق وسنة مسنونة أن لا يؤذن المؤذن إلا متوضئا، قال: هو من الصلاة وهو فاتحة الصلاة، فلا يؤذن إلا متوضئا.
«تغليق التعليق» (٢٧٣/٢)، و«الفتح» (١١٤/٢، ١١٥).

(٥) علقه البخاري رحمه الله بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١١٤/٢)، وقد وصله مسلم رحمه الله في صحيحه (٣٧٣) (١١٧)، قال: حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء وإبراهيم بن موسى قالوا: حدثنا ابن أبي زائدة عن أبيه، عن خالد بن سلمة، عن البهي، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها قال: كان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه.

قال: ويذكر عن بلال أنه جعل أصبعيه في أذنيه. وهذا بصيغة التمرير، فلا يكون صحيحاً عند البخاري، لكنه يشير إليه.

وقال أهل العلم الذين استحبوا أن يجعل المؤذن أصبعيه في أذنيه: إن هذا أبلغ في الصوت؛ يعني: أن صوته يكون أوسع وأبعد^(١)، وأما ما يفعله بعض المؤذنين بأن يجعل يديه على غضاريف الأذن، فهذا لا أصل له، بل يدخل الإصبع السبابة في أذنه؛ لأنه ينحس الصوت، فلا يخرج إلا من مخارج من الفم، لكن هذا فيه الخلاف؛ ولهذا قال: كان ابن عمر لا يجعل إصبعيه في أذنيه.

وقال إبراهيم -يعني: النخعي-: لا بأس أن يؤذن على غير وضوء. وهذا صحيح، أنه لا بأس أن يؤذن على غير وضوء، ودليل ذلك: حديث عائشة: كان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه^(٢). والأذان من الذكر، ولكن هل يؤذن على جنبية؟

الجواب: نعم، يؤذن على جنبية؛ لحديث عائشة: كان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه. وقال أيضاً: وقال عطاء: الوضوء حق وسنة، يعني كون الإنسان يؤذن على وضوء سنة، وهو أفضل من عدمه، وهذا لا شك أنه أفضل، وأنه سنة، فقد قال الرسول ﷺ: «إني كرهت أن أذكر الله على غير طهارة»^(٣).

وقالت عائشة: كان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه. استدلل بعض العلماء بهذا الحديث على جواز قراءة الجنب القرآن، وقال: إن القرآن ذكر، فيجوز أن يقرأ القرآن، وهو جنب، ولكن الصحيح أن هذا الحديث لا يدل عليه؛ لأنه إذا أطلق الذكر صار غير القراءة، فالقراءة تدخل في الذكر بالعموم لكنها عندما يقال: يذكر الله، لا يراد به القراءة.

(١) انظر: كشف القناع (١/ ٢٤٠)، وبدائع الصنائع (١/ ١٥١)، والروض المربع (١/ ١٢٥)، وحاشية ابن عابدين (١/ ٣٨٨).

(٢) رواه مسلم (١/ ٢٨٢)، (٣٧٣)، (١١٧).

(٣) رواه أحمد في مسنده (٤٠٠٥/ ٣٤٥)، (١٩٠٣٤)، وأبو داود (١٧)، والنسائي (٣٨)، وابن ماجه

(٣٥٠). وقال الشيخ الألباني رحمه الله في تعليقه على السنن: صحيح.

وأيضاً قد وَرَدَتْ أَحَادِيثُ، وَإِنْ كَانَ فِي سندها ما فيه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُقْرِؤُهُم الْقُرْآنَ مَا لَمْ يَكُنْ جَنَبًا.

وأيضاً إذا قلنا: لَا تَقْرَأُ الْقُرْآنَ حَتَّى تَغْتَسِلَ كَانَ فِي هَذَا فَائِدَةٌ، وَهِيَ الْمَبَادَرَةُ بِالْغَسْلِ، بِخِلَافِ الْحَائِضِ، فَإِنَّ الْحَائِضَ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهَا أَنْ تَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ، إِلَّا أَنَّ الْأَفْضَلَ أَلَّا تَقْرَأَ، إِلَّا مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ؛ كَالْوَرْدِ، وَقِرَاءَتِهِ خَوْفًا مِنَ النِّسْيَانِ، وَقِرَاءَتِهِ فِي الطَّلَبَاتِ، وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ.

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١١٢/٢ - ١١٥):

❦ قوله: «بَابٌ هَلْ يَتَّبِعُ الْمُؤَذِّنُ فَاهَ هَاهُنَا وَهَاهُنَا؟» هُوَ بَيَاءٌ تَحْتَانِيَّةٌ، ثُمَّ بَتَائِينِ مَفْتُوحَاتٍ، ثُمَّ بِمُوحَّدَةٍ مُشَدَّدَةٍ مِنَ التَّبَعِ، وَفِي رِوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ: يُتَّبَعُ بِضَمِّ أَوَّلِهِ، وَإِسْكَانِ مُثَنَّاهُ، وَكَسْرِ مُوَحَّدَةٍ مِنَ الْإِتْبَاعِ، وَالْمُؤَذِّنُ بِالرَّفْعِ؛ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ التَّبَعِ، وَفَاهَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، وَهَاهُنَا وَهَاهُنَا ظَرْفُ مَكَانٍ، وَالْمَرَادُ بِهِ جِهَةُ الْيَمِينِ وَالشِّمَالِ، كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْكَلَامِ عَلَى الْحَدِيثِ.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: لَفْظُ «الْمُؤَذِّنُ» بِالنَّصْبِ، وَفَاعِلُهُ مُحذوفٌ، تَقْدِيرُهُ الشَّخْصُ، وَنَحْوُهُ، وَفَاهَ بِالنَّصْبِ بَدَلٌ مِنَ الْمُؤَذِّنِ، قَالَ: لِيُؤَافِقَ قَوْلَهُ فِي الْحَدِيثِ: فَجَعَلْتُ أَتَّبَعُ فَاهَ. انْتَهَى

وَلَيْسَ ذَلِكَ بِلَازِمٍ لِمَا عُرِفَ مِنْ طَرِيقَةِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ لَا يَقِفُ مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي يُورَدُهُ غَالِبًا، بَلْ يُتَرَجِّمُ لَهُ بَعْضُ أَلْفَاظِهِ الْوَارِدَةِ فِيهِ، وَكَذَا وَقَعَ هَاهُنَا، فَإِنَّهُ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُهْدِيِّ، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ أَبِي عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ: فَجَعَلَ يَتَّبَعُ بِفِيهِ يَمِينًا وَشِمَالًا. وَفِي رِوَايَةِ وَكِيعٍ، عَنْ سَفْيَانَ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ: رَأَيْتُ بِلَالًا يُؤَذِّنُ يَتَّبَعُ بِفِيهِ، وَوَصَفَ سَفْيَانَ يَمِينًا بِرَأْسِهِ يَمِينًا وَشِمَالًا.

(١) رَوَاهُ أَحَدُ (٨٣/١) (٦٢٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٤٦)، وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ: ضَعِيفٌ.

والحاصلُ: أنَّ بلائاً كان يَتَّبِعُ بفيه النَّاحِيتَيْنِ، وكان أبو جُحَيْفَةَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَكُلُّ
مِنْهَا مُتَّبِعٌ بِاعْتِبَارٍ.

قوله: «وَهَلْ يَلْتَفِتُ فِي الْأَذَانِ؟» يُشِيرُ إِلَى مَا قَدَّمْنَاهُ فِي رَوَايَةِ وَكِيعٍ، وَفِي رَوَايَةِ إِسْحَاقَ الْأَزْرَقِ، عَنْ سَفْيَانَ عِنْدَ النَّسَائِيِّ: فَجَعَلَ يَنْحَرِفُ يَمِينًا وَشِمَالًا، وَسَيَأْتِي فِي رَوَايَةِ يَحْيَى بْنِ آدَمَ بِلَفْظٍ: وَالتَفَتَ.

قوله: «وَيَذْكُرُ عَنْ بَلَالٍ أَنَّهُ جَعَلَ إصْبَعِيهِ فِي أُذُنِهِ». يُشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى مَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ وَغَيْرِهِ، عَنْ سَفْيَانَ كَمَا سَنُوضِّحُهُ بَعْدُ.

قوله: «وكان ابنُ عمر...» إلى آخره. أخرجه عبدُ الرزّاق، وابنُ أبي شيبة من طريقِ نُسَيْرٍ، وهو بالتَّوْنِ والمهملة، مُصَغَّرُ ابنِ دُغْلُولٍ بضمِّ الذالِ المعجمة، وسكوتِ العينِ المهملة، وضمِّ اللام، عن ابنِ عمر.

قوله: «وقال إبراهيم -يَعْنِي النَّحْعِيَّ-...» إلى آخره. وصله سعيد بن منصور، وابن أبي شيبة، عن جرير، عن منصور عنه بذلك، وزاد: ثم يخرج فيتوضأ، ثم يرجع فيقيم.

قوله: «وقال عطاء...» إلى آخره. وصلة عبد الرزاق، عن ابن جريج، قال: قال لي عطاء: حق سنة مسنونة ألا يؤذن المؤذن إلا متوضئًا، هو من الصلاة، هو فاتحة الصلاة. ولابن أبي شيبة من وجه آخر، عن عطاء أنه كره أن يؤذن الرجل على غير وضوء، وقد ورد فيه حديث مرفوع، أخرجه الترمذي، والبيهقي من حديث أبي هريرة، وفي إسناده ضعف.

قوله: «وقالت عائشة». تَقَدَّمَ الكلامُ عليه في بابِ «تَقْضِي الحائِضِ المَناسِكَ» من كتابِ الحيضِ، وأنَّ مسلماً وصله، وفي إيرادِ البخاريِّ لهما هاهنا إشارةٌ إلى اختيارِ قولِ النخعيِّ، وهو قولُ مالكٍ، والكوفيِّ؛ لأنَّ الأذَانَ من جملَةِ الأذكارِ، فلا يُشترطُ فيه ما يُشترطُ في الصَّلَاةِ من الطَّهَّارةِ، ولا مِن استقبَالِ القبلةِ، كما لا يُستحبُّ فيه الخشوعُ الذي يُنافيه الالتفاتُ، وجعلُ الإصبعِ في الأذنِ، وبهذا تَعَرَّفُ مناسبةُ ذِكْرِهِ لهذه الآثارِ في هذه الترجمة، ولاختلافِ نظرِ العلماءِ فيها أوردَها بلفظِ الاستفهامِ، ولم يَجْزِمْ بالحكم. اهـ

ثم قال البخاري رحمه الله:

٦٣٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ رَأَى بِلَالًا يُؤَذِّنُ، فَجَعَلْتُ أَتَّبِعُ فَاهُ هَاهُنَا وَهَاهُنَا بِالْأَذَانِ ^(١).
 * قوله: «أَتَّبِعُ فَاهُ»؛ أي: أَنْظُرُ إِلَيْهِ.

* وقوله: «ها هنا وها هنا»؛ يَعْنِي: يَمِينًا وَشِمَالًا، لَكِنْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ: هَلْ يَقُولُ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ مَرَّتَيْنِ مِنْ جَانِبِ الْيَمِينِ، وَحَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ مَرَّتَيْنِ مِنْ جَانِبِ الْيَسَارِ، أَوْ يَقُولُ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ مَرَّةً وَاحِدَةً مِنْ جَانِبِ الْيَمِينِ، وَمَرَّةً وَاحِدَةً مِنْ جَانِبِ الشِّمَالِ، وَكَذَلِكَ يُقَالُ: فِي حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، عَلَى قَوْلَيْنِ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَشْهُورُ، أَنَّهُ يَجْعَلُ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ عَلَى الْيَمِينِ مَرَّتَيْنِ، وَحَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ عَلَى الْيَسَارِ مَرَّتَيْنِ، وَعَمَلُ أَكْثَرِ النَّاسِ عَلَى هَذَا ^(٢).

أَمَّا الْإِلْتِفَاتُ فِي مَكْبَرِ الصَّوْتِ فَلَا حَاجَةَ لَهُ الْآنَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَفَتَّ فِي مَكْبَرِ الصَّوْتِ يَنْخَفِضُ الصَّوْتُ، وَأَصْلُ الْإِلْتِفَاتِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَسْمَعَ أَهْلُ الْيَمِينِ وَأَهْلُ الشِّمَالِ، وَبَعْضُ النَّاسِ يَقُولُ: إِنَّ الْإِلْتِفَاتَ سُنَّةٌ، وَهَذَا غَلْطٌ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ لَمْ يَأْمُرْ بِهَا حَتَّى نَقُولَ لَا بَدَّ مِنْ فَعْلِهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَإِنَّمَا كَانَ بِلَالٌ يَفْعَلُهَا، وَالْعِلَّةُ فِيهَا ظَاهِرَةٌ.
 أَمَّا وَضْعُ الْأَصْبَعَيْنِ فِي الْأَذْنَيْنِ فَيَكُونُ فِي حَالِ وَجُودِ الْمَيْكُرُوفُونَ وَعَدَمِهِ.



(١) رواه البخاري (٦٣٤)، ومسلم (٣٦٠/١)، (٥٠٣) (٢٤٩).

(٢) انظر: المبدع (٣٢٩/١)، ومغني المحتاج (١٣٦/١)، وروضة الطالبين (٢٠٠/١)، والمغني (٢٥٤/١)، والإنصاف (٤١٦/١).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٢٠ - بَابُ قَوْلِ الرَّجُلِ: فَاتَّنا الصَّلَاةُ

وَكِرَهُ ابْنُ سِيرِينَ أَنْ يَقُولَ: فَاتَّنا الصَّلَاةُ، وَلَكِنْ لِيَقُلَ: لَمْ نُذِرْكَ^(١). وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ أَصَحُّ.
 وقوله رحمه الله: «قَوْلُ النَّبِيِّ أَصَحُّ»؛ يَعْنِي: أَوْلَى بِالِاتِّبَاعِ وَالْأَخْذِ، وَلَيْسَ هَذَا مَقَامَ
 تَصْحِيحٍ، أَوْ تَضْعِيفٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَى قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ وَقَوْلٍ غَيْرِهِ، وَلَكِنْ مُرَادُهُ بِ«أَصَحُّ»؛
 يَعْنِي: أَوْلَى بِالِاتِّبَاعِ.



٦٣٥ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ،
 عَنْ أَبِيهِ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ سَمِعَ جَلْبَةَ رِجَالٍ، فَلَمَّا صَلَّى قَالَ: «مَا
 شَأْنُكُمْ؟» قَالُوا: اسْتَعْجَلْنَا إِلَى الصَّلَاةِ. قَالَ: «فَلَا تَفْعَلُوا، إِذَا أَتَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَعَلَيْكُمْ
 بِالسَّكِينَةِ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَاتِمُوا»^(٢).

الشاهد من هذا الحديث قوله: «وما فاتكم». فأطلق الفوات على ما فات من
 الصَّلَاةِ، ومن المعلوم أن الإنسان إذا قال: فَاتَّنا الصَّلَاةُ. فليس المعنى أنه متهاون بها،
 حتى نقول: إِنَّ هَذَا مَكْرُوهٌ، بل هو مُخْبِرٌ عن الواقع، والإنسان قد تَفَوُّتَهُ الصَّلَاةُ
 بالنسبة للجماعة، وقد تَفَوُّتَهُ الصَّلَاةُ بالنسبة للوقت كما لو لم يَقُمْ من النَّوْمِ إِلَّا بَعْدَ
 خُرُوجِ الْوَقْتِ وَمَا أَشْبَهَهَا.

والحاصل: أن هذا لا بأس به، وكما قال البخاري: إن قول النبي ﷺ أَوْلَى بِأَن
 يُتَّبَعَ.

(١) علقه البخاري رحمه الله بصيغة الجزم كما في «الفتح» (١١٦/٢)، وقد وصله ابن أبي شيبة رحمه الله في
 مصنفه (٥٣٣/٢)، قال: حدثنا أزهر، عن ابن عون، قال: كان محمد يكره أن يقول فاتتنا الصلاة،
 ويقول: لم أدرك مع بني فلان الصلاة.

«تغليق التعليق» (٢/٢٤٧)، و«الفتح» (١١٦/٢).

(٢) رواه البخاري (٦٣٥)، ومسلم (٦٠٣) (١٥٥).

وهذا الذي كَرِهَ أَنْ يَقُولَ: فَاتَتْنَا الصَّلَاةُ. على عكسِ بعضِ النَّاسِ تَجِدُهُ مَثَلًا يُصَلِّي الصَّلَاةَ، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: هَلْ صَلَّيْتَ؟ فَيَقُولُ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وهذا الكلمة - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - إِنْ أَرَادَ بِهَا الْفِعْلَ فَهِيَ لَعْوٌ، وَوَجْهُ كَوْنِهَا لَعْوًا؛ أَنَّهُ مَا صَلَّى إِلَّا بِمَشِيئَةِ اللَّهِ، وَإِنْ أَرَادَ بِهَا الصَّلَاةَ الْمَقْبُولَةَ فَهَذَا حَقٌّ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَذَرِي هَلْ قُبِلَتْ أَمْ لَا؟ لَكِنْ غَالِبُ النَّاسِ قَصْدُهُ الْفِعْلَ، لَكِنْ الْأَحْسَنُ أَنْ تَقُولَ: صَلَّيْتُ، وَأَرْجُو اللَّهَ الْقَبُولَ.

وَحَدَّثَنَا شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مِبَالِغَةِ النَّاسِ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ: أَنَّ رَجُلًا قِيلَ لَهُ يَا فُلَانُ: كَانَ عِنْدَكَ تَمَرٌ كَثِيرٌ هَذِهِ السَّنَةُ فَمَنْ الَّذِي أَكَلَهُ؟ فَقَالَ: مَا أَكَلَهُ إِلَّا اللَّهُ.

فَهَذَا مَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ، لَكِنْ هَذَا عَامِيٌّ يَظُنُّ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يُقَالُ فِيهِ: اللَّهُ. فَمَثَلُ هَذَا أَيْضًا كُلُّ شَيْءٍ يُقَالُ فِيهِ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. حَتَّى لَوْ تَقُولُ لِلْإِنْسَانِ: هَلْ تَوَضَّأْتَ، أَوْ هَلْ أَنْتَ مُتَوَضِّعٌ؟ فَيَقُولُ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. هَلْ عَلَيْكَ غُتْرَةٌ؟ فَيَقُولُ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَهَذَا لَيْسَ صَحِيحًا؛ لِأَنَّهُ لَعْوٌ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: مَا الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِ ﷺ فِي زِيَارَةِ الْقُبُورِ: «وَأَنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ»^(١). مَعَ أَنَّهُ سَيَلْحَقُ لَا شَكَّ؟

فَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا: أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالَ: إِنْ قَوْلُهُ: وَأَنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ. يَعْنِي: عَلَى الْإِيمَانِ فَإِنَّهُ لَا يُرِيدُ بِذَلِكَ الْمَوْتَ؛ لِأَنَّ الْمَوْتَ لَا بَدَّ مِنْهُ، وَلَكِنْ مَعْنَاهُ لَاحِقُونَ عَلَى الْإِيمَانِ.

وَبَعْضُهُمْ قَالَ: إِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ. هُنَا بِمَعْنَى أَنَّ لِحُوقَنَا بِكُمْ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ، فَمَتَى شَاءَ لِحِقْنَا بِكُمْ، وَالتَّعْلِيْقُ بِالْمَشِيئَةِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ جَائِزٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٧]؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي سَيَدْخِلُهُمْ ﷻ فَقَالَ: ﴿إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾؛ أَي: بِمَشِيئَتِهِ.



(١) رواه مسلم (٢١٨/١)، (٢٤٩) (٣٩)، وانظر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، وذكر أقوال أهل العلم في مسألة الاستثناء في «مجموع الفتاوى» (٢٥٥/٧) وما بعدها.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٢١- بَابٌ لَا يَسْعَى إِلَى الصَّلَاةِ وَلَيَاتٍ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ، وَقَالَ: «مَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا». قَالَ أَبُو قَتَادَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(١).

قال المؤلف: «بَابٌ لَا يَسْعَى إِلَى الصَّلَاةِ». قد يقول قائل: ما الجمع بين هذه الترجمة، وبين قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩]؟

الجواب: أن يقال: إنه لا تناقض؛ لأن السعي المنهي عنه هو شدة المشي والسرعة، وأمّا السعي المأمور به في الآية فهو الإقبال إلى الصَّلَاةِ، وعدم التشاغل عنها بشيء، ومعلوم أنه إذا انفكت الجهة فإنه لا يكون هناك تناقض.

وقوله: «بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ». أمّا السكينة فتكون في القلب، والوقار يكون في الجوارح؛ يعني: بأن يكون الإنسان وقوراً ساكناً مطمئناً، قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٤] ومعلوم أن القلب إذا سكن وخشع سكنت الجوارح.



٦٣٦ - حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ فَأَمْسُوا إِلَى الصَّلَاةِ، وَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ، وَلَا تَسْرِعُوا، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا»^(٢).

[الحديث ٦٣٦ - طرفه في: ٩٠٨].

(١) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، هنا كما في «الفتح» (١١٧/٢)، وقد أسنده في الباب الذي قبله برقم (٦٣٥) من حديث أبي قتادة، ثم أسنده في هذا الباب برقم (٦٣٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٦٣٦) وطرفه في: (٩٠٨)، ومسلم (٤٣٠/١)، (٦٠٢) (١٥١).

قوله: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ»؛ يَعْنِي: إِقَامَةُ الصَّلَاةِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِقَامَةَ تَسْمَعُ مِنْ خَارِجِ الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّهُ يُخَاطَبُ مَنْ لَمْ يَكُونُوا فِي الْمَسْجِدِ.

وقوله: «لَا تُسْرِعُوا». أَمَرَ ﷺ بِالسَّكِينَةِ، وَالْوَقَارِ، وَنَهَى عَنِ الْإِسْرَاعِ، وَهَذَا كَالْتَفْسِيرِ لِقَوْلِهِ: «عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ».

ثم قال: «مَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا». أَي: مَا أَدْرَكْتُمْ مِنَ الصَّلَاةِ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا.

فِيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا جَاءَ وَالْإِمَامُ عَلَى حَالٍ، فَلْيَضَعْ كَمَا يَضَعُ الْإِمَامُ، وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ مَرْفُوعًا، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَكِنْ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ^(١)، وَهَذَا الْحَدِيثُ يَشْهَدُ لَهُ.

وقوله: «مَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا». فَإِذَا جَاءَ الْإِنْسَانُ وَالْإِمَامُ سَاجِدًا فَلْيَدْخُلْ مَعَهُ، وَلَا يَقُولُ: أَنْتَظِرْ حَتَّى يَقُومَ، كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ الْعَوَامِّ، بَلْ يَسْجُدْ وَإِنْ كَانَ لَا يُدْرِكُ هَذَا السَّجُودَ الرَّكْعَةَ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ مَا يَقْضِيهِ الْمَسْبُوقُ هُوَ آخِرُ صَلَاتِهِ؛ لِقَوْلِهِ: فَأَتِمُّوا. وَالْإِتِمَامُ يَكُونُ نِهَايَةَ الشَّيْءِ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الرَّاجِعُ؛ أَنَّ مَا يَقْضِيهِ الْمَسْبُوقُ هُوَ آخِرُ صَلَاتِهِ، وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ لَا يَزِيدُ فِيهِ عَلَى قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ، وَإِذَا أَدْرَكَ مِنَ الْمَغْرِبِ رَكْعَةً فَإِنَّهُ يَتَشَهَّدُ بَعْدَ الرَّكْعَةِ الْأُولَى الَّتِي يَقْضِيهَا.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ مَا يَقْضِيهِ الْمَسْبُوقُ هُوَ أَوَّلُ صَلَاتِهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي اللَّفْظِ

(١) رواه الترمذي (٥٩١)، من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه، وقال: هذا حديث غريب لا نعلم أحداً أسنده إلا ما روي من هذا الوجه، والعمل على هذا عند أهل العلم.

قالوا: إذا جاء الرجل والإمام ساجد فليسجد، ولا تجزئه تلك الركعة إذا فاتته الركوع مع الإمام. واختار عبد الله بن المبارك أن يسجد مع الإمام وذكر عن بعضهم فقال: لعله لا يرفع رأسه في تلك السجدة حتى يغفر له. اهـ.

قال ابن الملقن رحمته الله في «خلاصة البدر المنير» (١/١٩٨): رواه الترمذي بإسناد ضعيف ومرسل.

الآخر: «وما فاتكم فاقضوا»^(١). والقضاء إنَّما يَكُونُ لشيءٍ سابقٍ يُقْضَى^(٢).

ولكنَّ هذا القولَ ضعيفٌ، ومعنى القضاء في اللفظ الآخر: الإتمام؛ كقوله تعالى: ﴿فَقَضَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ١٢]. يَعْنِي: أَتَمَّهُنَّ؛ ولأنَّنا متفقون على أنَّ الإنسان لو أدرك ركعةً من المغرب، وقام يَقْضِي، فإنَّه يَتَشَهَّدُ بعدَ الركعة الأولى التي يَقْضِيها، ولو قلنا: إن ما يَقْضِيه أولُ صلاته، لم يَتَشَهَّدْ إلا بعدَ الركعتين.

وبناءً على القول بأن ما يَقْضِيه هو آخرُ صلاته قال بعضُ القائلين بهذا: إنَّه يَقْرَأُ الفاتحةَ وسورةً؛ لأنَّ السُّورَةَ فاتتَه فيَقْضِيها. ولكنَّ الصحيحَ خلافُ ذلك، وأنَّه لا يَقْرَأُ بالسُّورَةِ، وإنَّما يَتَقَصِّرُ على الفاتحة؛ لأنَّ هذا هو المشروعُ في آخرِ الصَّلاةِ.

ولكن هل يَجْهَرُ فيها إذا كان في الصَّلاةِ الجهرية؟

والجواب: أنَّ هذا يُنْظَرُ فيه فإن كان قد قَضَى ما فيه جَهْرٌ فله أن يَجْهَرَ، وإن كان الأفضل أن لا يَجْهَرَ؛ لثلاثِ شُؤْشٍ على النَّاسِ، وإذا كان المقْضَى الركعتين الأخيرتين، أو الركعةَ الأخيرةَ في المغربِ فإنَّه لا يَجْهَرُ.

وفهم من هذا الحديث: أنَّ الإنسان لو تَطَوَّعَ في هذه الحال، وقد جَدَّ الإمامُ داخلًا في الصَّلاةِ، فإنَّ تَطَوُّعَه لا يُقْبَلُ؛ لقوله ﷺ: «فما أدركتم فصلوا». وَيَشْهَدُ له حديثُ أبي هريرة رضي الله عنه: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ». أخرجه مسلمٌ^(٣) وهو مرفوعٌ.

(١) رواه أحمد (٢٣٨/٢) (٧٢٥٠).

قال الحافظ رحمته الله في «الفتح» (١١٩/٢): والحاصل أن أكثر الروايات وردت بلفظ «فأتموا» وأقلها بلفظ «فاقضوا»، وإنَّما تظهر فائدة ذلك إذا جعلنا بين الإتمام والقضاء مغايرة، لكن إذا كان مخرج الحديث واحداً واختلف في لفظة منه وأمكن رد الاختلاف إلى معنى واحد كان أولى، وهنا كذلك؛ لأن القضاء وإن كان يطلق على الفائت غالباً، لكن يطلق على الأداء أيضاً، ويرد بمعنى الفراغ كقوله تعالى: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ (٥٥)، ويرد بمعانٍ أخرى، فيحمل قوله: «فاقضوا» على معنى الأداء أو الفراغ، فلا يغيّر قوله: «فأتموا»، فلا حجة فيه لمن تمسك برواية: «فاقضوا»، على أن ما أدركه المأموم هو آخر صلاته، حتى استحسب له الجهر في الركعتين الأخيرتين وقراءة السورة وترك القنوت. اهـ

(٢) انظر: «المجموع» للنووي (١٩١/٤)، و«المغني» لابن قدامة (١٣٥/٢)، و«المبسوط» للسرخسي (١٩٠/١).

(٣) رواه مسلم (٤٩٣/١) (٧١٠) (٦٣).

ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٢- بَابُ مَتَى يَقُومُ النَّاسُ إِذَا رَأَوْا الْإِمَامَ عِنْدَ الْإِقَامَةِ؟

٦٣٧ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي»^(١).

[الحديث ٦٣٧ - طرفاه في: ٦٣٨، ٩٠٩]

قوله ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي».

يُسْتَفَادُ مِنْهُ: أَنَّ بَلَاءً قَدْ يُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَهُوَ لَمْ يَرِ النَّبِيَّ ﷺ، لَكِنْ يَذَرِي أَنَّهُ حَضَرَ إِمَامًا بِحَرَكَةِ الْبَابِ إِنْ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ، وَإِمَامًا بِنَحْنَحَةٍ، وَإِمَامًا بِوَقْتٍ وَقْتَهُ لَهُ، لَكِنْ الْمَأْمُومُ لَا يَقُومُ حَتَّى يَرَى الْإِمَامَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَقِيمَ قَدْ يُقِيمُ، ثُمَّ فِي أَثْنَاءِ الْإِقَامَةِ يَحْصُلُ لِلْإِمَامِ عَذْرٌ، فَيَرْجِعُ؛ فَلهَذَا قَالَ: «لَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا قَامُوا عِنْدَ رُؤْيَيْهِ فَهَذَا فِيهِ قِيَامٌ لِلرَّجُلِ عِنْدَ قُدُومِهِ، وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَكْرَهُ ذَلِكَ^(٢)!!

فَالْجَوَابُ: أَنْ يُقَالَ: هَذَا لَيْسَ قِيَامًا لِلْإِمَامِ، وَلَكِنَّهُ قِيَامٌ لِلصَّلَاةِ، وَلَا حُجَّةَ فِيهِ لِمَنْ قَالَ: إِنَّ الْمَأْمُومِينَ فِي هَذِهِ الْحَالِ يَقُومُونَ تَعْظِيمًا لِلْإِمَامِ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَقُومُونَ تَعْظِيمًا لِلَّهِ ﷻ.

وَكَلَامُ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَالٍ مُعِينَةٍ؛ بِمَعْنَى أَنَّهُ الْآنَ تَخْتَلِفُ حَالُنَا عَنْ حَالِ الرَّسُولِ ﷺ فِي أَنَّ الْإِمَامَ يَدْخُلُ مِنَ الْبَابِ، وَيَرَاهُ النَّاسُ كُلُّهُمْ، قَبْلَ أَنْ يَرَاهُ الْمُؤَذِّنُ أحيانًا، فَهَلْ يَقُومُونَ إِذَا رَأَوْهُ، أَوْ يَنْتَظِرُونَ حَتَّى تُقَامَ الصَّلَاةُ؟

(١) رواه البخاري (٦٣٧)، وطرفاه في (٩٠٩، ٦٣٨)، ومسلم (٤٢٢/١)، (٦٠٤) (١٥٦).

(٢) روى أحمد (١٠٠/٤) (١٦٩١٨)، وأبو داود (٥٢٢٩)، والترمذي (٢٧٥٥)، وعن أبي مجلز، قال:

خرج معاوية، فقاموا له، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَمَثُلَ لَهُ الرِّجَالُ قِيَامًا، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعِدَهُ مِنَ النَّارِ».

وقال الشيخ الألباني رحمه الله في «تعليقه على سنن أبي داود»: صحيح.

الجواب: الثاني؛ لأنه قد يدخل الإمام، ثم يَدُّوْهُ أَنْ يُصَلِّيَ، أَوْ يَتَكَلَّمَ مَعَهُ أَحَدٌ يَشْعُلُهُ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وعلى هذا فيقوم الناس إذا أقيمت الصلاة، ورأوا الإمام، أما لو أقيمت بدون رؤية الإمام فليستظروا حتى يأتي الإمام ويروّهُ، ولو رأوه بدون إقامة فليستظروا حتى تُقام الصلاة.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٢٣- باب لا يسعى إلى الصلاة مُسْتَعِجِلًا، وَلَيَقُمُ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ.

٦٣٨- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي، وَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ»^(١). تَابَعَهُ عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ^(٢).

ما هو الفرق بين هذا الباب وبين الباب الذي قبله؟ لِنَنْظُرِ الترجمة:

قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ١٢٠-١٢١):

باب لا يقوم إلى الصلاة مُسْتَعِجِلًا، وَلَيَقُمُ إِلَيْهَا بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ. كَذَا فِي رَوَايَةِ الْحَمَوِيِّ، وَفِي رَوَايَةِ الْمُسْتَمْلِيِّ: بَابٌ لَا يَسْعَى إِلَى الصَّلَاةِ، وَسَقَطَ مِنْ رَوَايَةِ الْكُشْمِيهَنِيِّ، وَجُمِعَ فِي رَوَايَةِ الْبَاقِينَ بِلَفْظٍ: بَابٌ لَا يَسْعَى إِلَى الصَّلَاةِ، وَلَا يَقُومُ إِلَيْهَا مُسْتَعِجِلًا.. إِلَى آخِرِهِ.

قوله: «لَا يَسْعَى». كَأَنَّهُ يُشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى رَوَايَةِ ابْنِ سِيرِينَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ، وَلَفْظُهُ: «إِذَا ثَوَّبَ بِالصَّلَاةِ فَلَا يَسْعَ إِلَيْهَا أَحَدُكُمْ». وَفِي رَوَايَةِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ فِي بَابِ الْمَشِيِّ إِلَى الْجُمُعَةِ، مِنْ كِتَابِ الْجُمُعَةِ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَأْتُوهَا تَسْعُونَ». وَسَيَأْتِي وَجْهَ الْجَمْعِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١١٢]. هُنَاكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) رواه البخاري (٦٣٨)، ومسلم (٦٠٤)، (١٥٦).

(٢) هذه المتابعة وصلها البخاري رحمه الله تعالى، في باب المشي إلى الجمعة، عن عمرو بن علي، عن أبي قتيبة، عن علي بن المبارك، عن يحيى، به، حديث رقم (٩٠٩) «تغليق التعليق» (٢/ ٢٧٤).

قوله: «وعليكم بالسكينة». كذا في رواية أبي ذرٍ وكريمة، وفي رواية الأصيلي وأبي الوقت: وعليكم السكينة. بحذف الباء، كذا أخرجه أبو عوانة، من طريق، عن شيان.

قوله: «تابعه علي بن المبارك»؛ أي: عن يحيى، ومتابعته وصلها المؤلف في كتاب الجمعة، ولفظه: وعليكم السكينة. بغير باءٍ أيضًا، وقال أبو العباس الطريقي: تفرّد شيان وعلي بن المبارك، عن يحيى بهذه الزيادة، وتُعقّب بأن معاوية بن سلام تابعهما عن يحيى، ذكره أبو داود عَقِبَ رواية أَثَانَ عن يحيى فقال: رواه معاوية بن سلام، وعلي بن المبارك، عن يحيى، وقال فيه: «حتّى تروني وعليكم السكينة». قلت: وهذه الرواية المعلقة وصلها الإسماعيلي، من طريق الوليد بن مسلم، عن معاوية بن سلام، وشيخان جميعًا، عن يحيى، كما قال أبو داود. اهـ

لا يظهر لي فرق بين هذه الترجمة، والترجمة قبل الماضية، ولكن يُمكن أن يُقال في التفريق بين هذه الترجمة، والترجمة قبل الماضية:

إن الأولى في النهي عمّن كان خارج المسجد بأن لا يأتي مُسرِعًا، وهذه فيمن كان داخل المسجد؛ أي: في طرف المسجد، فيقوم مُستعجلاً، وهذا جيد.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٢٤- بَابُ هَلْ يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ لِعِلَّةٍ؟

٦٣٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ السَّعْدِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ، وَقَدْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، وَعُدِلَتِ الصُّفُوفُ، حَتَّى إِذَا قَامَ فِي مُصَلَّاهُ أَنْتَظَرْنَا أَنْ يُكَبِّرَ أَنْصَرَفَ، قَالَ: «عَلَى مَكَانِكُمْ». فَمَكَّنَا عَلَى هَيْئَتِنَا حَتَّى خَرَجَ إِلَيْنَا يَنْظِفُ رَأْسَهُ مَاءً، وَقَدْ اغْتَسَلَ^(١).

(١) رواه البخاري (٦٣٩)، ومسلم (٤٢٢/١)، (٦٠٥) (١٥٧).

في هذا الحديث فوائد:

منها: مراعاة تعديل الصفوف؛ لقوله: حتى إذا أُقيمت الصلاة، خرج وقد أُقيمت الصلاة، وعُدَّتِ الصفوفُ، فتعديل الصفوف أمرٌ مهمٌّ عندهم، وهو كذلك، حتى كان الرسول ﷺ أحياناً يمرُّ بالصف من أوله إلى آخره يمسح مناكبهم وصدورهم، ويقول: «لا تَخْتَلِفُوا فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ»^(١). ولَمَّا كَثُرَ النَّاسُ فِي عَهْدِ عُمَرَ وَعِثْمَانَ رضي الله عنهما، جَعَلَ رَجُلَانِ يَقُومُونَ بِتَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ، فَإِذَا قَالُوا: عُدَّتِ الصُّفُوفُ. كَبَرُوا لِلصَّلَاةِ^(٢). وهذا يدلُّ على أهمية ذلك، خلافاً لما يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ الْيَوْمَ مِنَ الْأَثْمَةِ، حَيْثُ لَا يَهْتَمُّونَ بِهَذَا إِطْلَاقاً، فَبَعْضُهُمْ لَا يَلْتَفِتُ أَصْلًا، وَبَعْضُهُمْ يَلْتَفِتُ، وَيَقُولُ: اسْتَوُوا وَاعْتَدِلُوا عَلَى أَنَّهُ قَوْلٌ يُقَالُ فَقَطْ، وَلَوْ كَانُوا أَعْدَلُ مَا يَكُونُ، حَتَّى حَكَى لِي بَعْضُهُمْ: أَنَّ رَجُلًا أَمَّ رَجُلًا وَاحِدًا، فَالْتَفَتَ فَقَالَ: اسْتَوُوا وَاعْتَدِلُوا. كَيْفَ هَذَا وَمَا فِيهِ إِلَّا وَاحِدٌ، لَكِنْ لَأَنَّهُمْ يَرَوْنَ هَذِهِ سَنَةً مُطْلَقَةً.

وفي هذا الحديث أيضًا: دليلٌ على أَنَّهُ لَا يُبْطَلُ الْإِقَامَةُ الْفَصْلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهَا لَا تُعَادُ، مَا دَامَ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ لِلصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ وَإِنْ طَالَ الْفَصْلُ فَلَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ إِلَى مَنْزِلِهِ، وَاغْتَسَلَ وَرَجَعَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْاِغْتِسَالَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لَيْسَ كَاغْتِسَالِنَا الْآنَ، فَنَحْنُ الْآنَ لَيْسَ عَلَيْنَا إِلَّا أَنْ نَفْتَحَ الصُّنُورَ، ثُمَّ يَصُبُّ عَلَيْنَا، وَنَبْقَى خَمْسَ دَقَائِقَ، لَكِنْ هُنَاكَ يُهَيِّئُ الْمَاءَ، وَالْمَاءُ فِي إِنْاءٍ، وَيَحْتَاجُ إِلَى اغْتِرَافٍ، فَيَأْخُذُ زَمَنًا طَوِيلًا.

(١) رواه مسلم (٣٢٣/١)، (٤٣٢) (١٢٢).

(٢) روى ذلك عن عمر وعثمان ه: مالك في «الموطأ» (١١٠/١)، (٨)، (١٥٠/١) (٤٥)، والشافعي في «مسنده» (٦٨/١)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (٤٧/٢)، (٤٩)، والبيهقي في «سننه الكبرى» (٢١/٢)، (٢٢٠/٣).

قال ابن عبد البر رحمه الله في «الاستذكار» (٢٨٨/٢): وأما تسوية الصفوف في الصلاة، فالآثار فيها متواترة من طرق شتى صحاح كلها، ثابتة في أمر رسول الله ﷺ تسوية الصفوف، وعمل الخلفاء الراشدين بذلك بعده. اهـ

وفي هذا الحديث: دليل على جواز النسيان على الرسول ﷺ؛ لأنه نسي أن يغتسل، فعاد إلى منزله واغتسل.

وفيه: دليل على تحريم الدخول في الصلاة بعد العلم بأنك على حدث، وكما يحرم الدخول، يحرم الاستمرار أيضًا، فلو تذكر الإنسان وهو يصلي أنه على حدث وجب عليه أن ينصرف من صلاته.

ولكن ماذا يفعل إذا انصرف في أثناء الصلاة؟

الجواب: أنه مخير بين أمرين: فإما أن يقول لبعض المأمومين الذين وراءه: يا فلان أتم بهم الصلاة، وهذا أحسن. وإما أن ينصرف ويقول: ليتم كل واحد لنفسه. وهذا لا بأس به، ولا سيما إذا كان كل واحد منهم قد أتى بركعة؛ لأنهم إذا أتوا بركعة فقد أدركوا صلاة الجماعة.

وعلى هذا فلا يحل لأحد أن يستمر في صلاته إذا أحدث، أو تذكر أنه كان محدثًا؛ لأن بعض الناس -نسأل الله العافية- يأخذ الحياء من الناس، فيستمر في صلاته دون أن يستحيي من الله.

ولكن كيف يتحیل على أن ينصرف بدون أن يتكلم الناس فيه؟

الجواب عن هذا: أن يضع يده على أنفه عند الانصراف؛ ليريه أنه قد أرغف، ومعلوم أن الإنسان إذا أرغف، وخرج من الصلاة، فإن الناس لا يتحدثون به، ولا يلمونه؛ لأن هذا شيءٌ بغير اختياره، وهذه من الحيل الجائزة، والتورية الجائزة^(١).

وفي هذا الحديث أيضًا: دليل على أنه لا حرج على الإنسان أن يخرج إلى الناس، ورأسه ينطف ماء من الغسل؛ لأنه لا حياء في الدين، وكل الناس يكون عليهم جنابة، وكل الناس يغتسلون للجنابة، فليس في هذا حياء، خلافًا لبعض الناس الذين

(١) روى أبو داود (١١١٤) عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «إذا أحدث أحدكم في صلاته، فليأخذ بأنفه، ثم لينصرف».

وقال الشيخ الألباني رحمته الله في «تعليقه على سنن أبي داود»: صحيح.

يَسْتَنْكِفُونَ مِنْ هَذَا، وَيَرَوْنَ أَنَّهُ خِلَافُ الْمَرْوَةِ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى النَّاسِ، وَرَأْسُهُ يَنْطِفُ مَاءٌ مِنْ غَسْلِ الْجَنَابَةِ، فَنَقُولُ: فَعَلَهُ مَنْ هُوَ أَحْيَى مِنَ الْعِذْرَاءِ فِي خَدْرِهَا، وَهُوَ الرَّسُولُ ﷺ، وَمَنْ هُوَ أَكْمَلُ النَّاسِ إِيْمَانًا، وَالْحَيَاءُ مِنَ الْإِيْمَانِ، وَهَذَا لَا يَضُرُّ؛ وَلِهَذَا لِمَا ضَحِكَ الصَّحَابَةُ رضي الله عنهم مِنْ رَجُلٍ ضَرَطَ عَنْدهُمْ قَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «عَلَامَ يَضْحَكُ أَحَدُكُمْ مِمَّا يَفْعَلُ»^(١). فَهَذَا شَيْءٌ مَعْتَادٌ.

وَلَكِنَّ هَذَا عِنْدَنَا الْآنَ قَبِيحٌ مِنْ حَيْثُ الْمَرْوَةُ، فَهَلْ يُقَالُ: إِنَّ لِكُلِّ مَقَامٍ مَقْبَلًا، خُصُوصًا فِي مَسْأَلَةِ الضَّرْطَةِ، وَإِلَّا فَإِنَّ مَسْأَلَةَ الْغُسْلِ لَا إِشْكَالَ فِيهَا؟
الْجَوَابُ: الظَّاهِرُ لِي أَنَّهُ إِذَا اعْتَادَ النَّاسُ هَذَا فَلَا يَلَامُونَ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّ هَذَا غَلَطٌ. وَلَكِنْ إِذَا لَمْ يَعْتَادُوهُ، وَرَأَوْا أَنَّهُ مُخَالَفٌ لِلْمَرْوَةِ فَلَا يَفْعَلُهُ الْإِنْسَانُ، فَلَوْ أَنَّ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ ضَرَطَ فِي مَجْلِسٍ عَامٍّ، وَلَا سِيَّيَا إِذَا كَانَ مَجْلِسٌ فِيهِ شُرَفَاءُ الْقَوْمِ وَوُجُهَاتُهُمْ فَلَا شَكَّ أَنَّهُمْ سَوْفَ يَرَوْنَ هَذَا مُنَافِيًا لِلْمَرْوَةِ تَمَامًا، وَأَنَّ هَذَا لَا يَفْعَلُهُ الْأَوْفِيَاءُ وَالشُّرَفَاءُ، وَأَنَا أَعْتَقِدُ لَوْ أَنَّ الْإِنْسَانَ فِي مَجْلِسٍ، وَضَرَطَ ضَرْطَةً كَبِيرَةً وَقَلْنَا لَهُ: لِمَاذَا؟ فَقَالَ: هَذَا كُلُّ النَّاسِ يَفْعَلُونَهُ، وَهَذَا حَصَلَ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ وَقَالَ: «عَلَامَ يَضْحَكُ أَحَدُكُمْ مِمَّا يَفْعَلُ». لَعَنَهُ النَّاسُ مَجْنُونًا.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْأُمُورِ قَدْ تَكُونُ خَاضِعَةً لِأَحْوَالِ النَّاسِ، فَالْعِمَامَةُ، وَالْإِزَارُ، وَالرِّدَاءُ مِثْلًا كَانَتْ هِيَ الْمَلْبُوسَ غَالِبًا فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ، وَلَكِنْ الْآنَ لَوْ يَلْبَسُهُ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ، وَالنَّاسُ لَمْ يَعْتَادُوهُ، لَرَأَوْا هَذَا جُنُونًا، فَيُمْكِنُ أَنْ تُحْمَلَ مَسْأَلَةُ الضَّرْطَةِ عَلَى هَذَا.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يُكَبِّرْ، وَلَكِنْ قَدْ وَرَدَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ فِي غَيْرِ الصَّحِيحِ أَنَّهُ كَبَّرَ، ثُمَّ انْصَرَفَ بَعْدَ التَّكْبِيرِ^(٢)، فَيُؤْخَذُ مِنْهُ مَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ قَبْلَ قَلِيلٍ، أَنَّهُ إِذَا ذَكَرَ الْإِنْسَانُ أَنَّهُ مُحَدِّثٌ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْصَرِفَ وَيَحْرُمَ عَلَيْهِ الْاسْتِمْرَارُ.

(١) رواه البخاري (٤٩٤٢)، ومسلم (٤/٢١٩١)، (٢٨٥٥) (٤٩).

(٢) رواه أبو داود (٢٣٤). وقال الشيخ الألباني رحمه الله في «تعليقه على سنن أبي داود»: صحيح.

وكذلك إذا رُئي الإمام، وعلى ثوبه أثر نجاسة لا يعفى عنها، أو عضو من أعضاء الوضوء لم يمسسه الماء يَجِبُ على من رآه أن يُخْبِرَهُ .

وكذلك أيضًا لو تَيَقَّنَ أَنَّهُ أَكَلَ لَحْمَ إِبِلٍ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ، فَيَجِبُ على من رآه أن يُذَكِّرَهُ؛ لعموم قول الرسول ﷺ: «إِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي»^(١). فهذا كما يَكُونُ في الركعات - في زيادة الركعة أو النقص منها - كذلك يَكُونُ في بقية شروط الصلاة.

ولكن كيف يفعل وهو يصلي؟

الجواب: أَنَّ هذا عليه أن يَتَقَدَّمَ إلى الإمام وَيُدْفَعَهُ بِيَدِهِ حَتَّى يَنْصَرِفَ، بغير كلام، وإذا أمكنه أن يَكْتُبَ له ورقة فلا بأس، ولكن لا يَتَكَلَّمُ حَتَّى لا تبطل صلاته، فإن لم يَسْتَطِعْ أن يُنَبِّهَ الإمامَ فَلْيَنْفِرْ وَيُصَلِّ وحده، ثم بعد أن يَنْتَهِيَ يُخْبِرُ المأمومين أَنَّ الإمامَ لم يَسْبِغِ الوضوءَ مثلاً إلا أن يَخْشَى من هذا التنبيه فتنة.

مطابقة الحديث للترجمة واضحة؛ لأنَّ الرسول ﷺ خَرَجَ من المسجد بعد إقامة الصلاة لعلَّه، والعلَّة أَنَّهُ خَرَجَ لِيَغْتَسِلَ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٢٥- باب إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: مَكَانَكُمْ. حَتَّى رَجَعَ انْتَظَرُوهُ

٦٤٠- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنِ

الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَسَوَّى النَّاسُ صُفُوفَهُمْ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَقَدَّمَ، وَهُوَ جُنُبٌ، ثُمَّ قَالَ: «عَلَى مَكَانِكُمْ».

فَرَجَعَ فَاعْتَغَسَلَ، ثُمَّ خَرَجَ، وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ مَاءً، فَصَلَّى بِهِمْ^(٢).

(١) رواه البخاري (٤٠١)، ومسلم (٤٠٠/١)، (٥٧٢) (٨٩).

(٢) رواه البخاري (٦٤٠)، ومسلم (٤٢٣/١)، (٦٠٥) (١٥٨).

هذا الحديث: فيه بعض الاختلاف عما سبق، لكنه اختلاف لفظي لا يضر، فقولُه: فتقدّم وهو جنب ليس في الأوّل؛ لأنّ الأوّل فيه أنّه قام في مصلاه، وانتظرنا أن يكبر، فانصرف واغتسل، وفيه أيضًا: أنّه خرج، وقد أقيمت الصلاة، وعُدلت الصفوف، وهنا يقول: أقيمت الصفوف، فسوى الناس صفوفهم، فخرج رسول الله ﷺ. فهو اختلاف لفظي لا يضر.

قال ابن حجر في «الفتح» (١٢١/٢ - ١٢٢):

قوله: «حتى إذا قام في مصلاه». زاد مسلم من طريق يونس، عن الزهري قبل أن يكبر فانصرف، وقد تقدّم في باب إذا ذكر في المسجد أنّه جنب من أبواب الغسل من وجه آخر، عن يونس بلفظ: فلما قام في مصلاه ذكر. ففيه دليل على أنّه انصرف قبل أن يدخل في الصلاة، وهو معارض لما رواه أبو داود وابن حبان، عن أبي بكر، أن النبي ﷺ دخل في صلاة الفجر، فكبر، ثم أومأ إليهم. ولما لك من طريق عطاء بن يسار مرسلًا أنّه كبر في صلاة من الصلوات، ثم أشار بيده أن امكثوا، ويمكن الجمع بينهما بحمل قوله: «كبر» على «أراد أن يكبر»، أو بأنهما واقعتان، أبداه عياض والقرطبي احتمالًا، وقال النووي: إنّهُ الأظهر. وجزم به ابن حبان كعادته، فإن ثبت وإلا فما في الصحيح أصح، ودعوى ابن بطال أن الشافعي احتج بحديث عطاء على جواز تكبير المأموم قبل تكبير الإمام قال: فناقض أصله فاحتج بالمرسل. وتعبّه بأن الشافعي لا يرُد المراسيل مطلقًا، بل يختج منها بما يعتضد، والأمر هنا كذلك؛ لحديث أبي بكر الذي ذكرناه. اهـ

وعلى كلّ حال: إذا صحّت رواية أبي داود ومن معه، فالظاهر - والله أعلم - أنّهما واقعتان، وإن لم تصحّ فما في الصحيح أولى أنّه لم يكبر، وفي صحيح مسلم التصريح بأنه لم يكبر.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٢٦ - بَابُ قَوْلِ الرَّجُلِ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَا صَلَّيْنَا

٦٤١- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ، يَقُولُ: أَخْبَرَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَوْمَ الْخَنْدَقِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ مَا كِدْتُ أَنْ أَصَلِّيَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ، وَذَلِكَ بَعْدَ مَا أَفْطَرَ الصَّائِمُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُهَا». فَزَلَّ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى بُطْحَانَ، وَأَنَا مَعَهُ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ صَلَّى - يَعْنِي: الْعَصْرَ - بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ^(١).

هذا الحديث فيه دليل على جواز ما ترجم به المؤلف رحمه الله؛ وهو قول الإنسان: ما صَلَّيْتُ. ويحمل على الصلاة الحاضرة، وليس المعنى ما صَلَّيْنَا أبدأً، وأنا لسنا من المصلين، وإنما المعنى أننا لم نفعل الصلاة، وقد قال النبي ﷺ، وهو يرتجز:

وَاللَّهِ لَوْ لَا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا^(٢)

وفيه أيضاً من الفوائد: أنه يجب الترتيب في قضاء الفوائت؛ لأن النبي ﷺ صَلَّى العصر أولاً، ثُمَّ صَلَّى المغرب مراعاةً للترتيب، ويدل لهذا قول النبي ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي»^(٣). وهذا كما أنه عائد إلى صفة الصلاة في هيئتها، فهو عائد إليها في مكانها، وأنها بين صلاتين، وهذا يقتضي الترتيب، ويدل لهذا أيضاً أن النبي ﷺ قال: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيَصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»^(٤).

وكلمة: «فليصلها». تقتضي أن يصلّيها في مكانها، فالعصر بين الظهر والمغرب، ولا بد أن تقع هنا، ولو صلاها بعد المغرب لم يكن قد صلاها كما هي.

(١) رواه البخاري (٦٤١)، ومسلم (٤٣٨/١)، (٦٣١) (٢٠٩).

(٢) رواه البخاري (٢٨٣٧)، ومسلم (١٤٣٠/٣)، (١٨٠٣) (١٢٥).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) تقدم تخريجه.

وفيه أيضًا: دليلٌ على أَنَّهُ يَجُوزُ تأخيرُ الصَّلَاةِ عِنْدَ الْقِتَالِ، وقد اختلفَ العلماءُ في هذه المسألة: هل هذا كان قَبْلَ أَنْ تُشْرَعَ صَلَاةُ الْخَوْفِ، أو أَنَّ هذا في حالٍ مَعِينَةٍ، وهي شِدَّةُ الْخَوْفِ، بحيثُ لَا يَتِمَكَّنُ الْإِنْسَانُ مِنَ الصَّلَاةِ إِطْلَاقًا؟ فهذان قولان:

والقولُ الثَّانِي هو الأرجحُ؛ لأمرين:

الأمرُ الأوَّلُ: أَنَّهُ يَجْزِي على قواعدِ الشريعةِ.

والأمرُ الثَّانِي: أَنَّنَا إِذَا قُلْنَا بِأَنَّهُ قَبْلَ مَشْرُوعِيَّةِ صَلَاةِ الْخَوْفِ. صارَ في هذا نسخٌ،

وَالنَّسخُ يَحْتَاجُ إِلَى أمرين:

الأمرُ الأوَّلُ: تَعَذُّرُ الْجَمْعِ بَيْنَ النَّصِينِ.

والأمرُ الثَّانِي: الْعِلْمُ بِالتَّارِيخِ.

فَالصَّوَابُ إِذَا: أَنَّهُ إِذَا اشْتَدَّ الْخَوْفُ اشْتَدَّادًا عَظِيمًا بحيثُ تَزِيغُ الْقُلُوبُ، وَلَا يَدْرِي الْإِنْسَانُ مَاذَا يَقُولُ، وَلَا مَاذَا يَفْعَلُ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا، فَلَهُ حِينَئِذٍ أَنْ يُؤَخِّرَ الصَّلَاةَ، وَلَوْ خَرَجَ الْوَقْتُ ^(١).

وهل يُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: وَجُوبُ الْوُضُوءِ لِلصَّلَاةِ؟

الْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّ مَجْرَدَ فِعْلِ الرَّسُولِ ﷺ لِلشَّيْءِ لَا يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِهِ، إِلَّا بِقَرِينَةٍ وَاضِحَةٍ وَلَكِنْ هُنَاكَ أَدَلَّةٌ وَاضِحَةٌ عَلَى وَجُوبِ الْوُضُوءِ؛ كَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ.



(١) انظر: «فتح الباري» (٢/٦٩)، وشرح النووي، على صحيح مسلم (٥/١٣١).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٢٧ - بَابُ الْإِمَامِ تَعْرِضُ لَهُ الْحَاجَةُ بَعْدَ الْإِقَامَةِ

٦٤٢ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يُنَاجِي رَجُلًا فِي جَانِبِ الْمَسْجِدِ، فَمَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ حَتَّى نَامَ الْقَوْمُ^(١).

[الحديث ٦٤٢ - طرفاه في: ٦٤٣، ٦٢٩٢]

وظاهر هذا الحديث: أَنَّ المدةَ طويلةً، ففيها دليلٌ على جوازِ مُنَاجَاةِ الْإِنْسَانِ بَعْدَ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ، ولكن هذا من الإمام، وَأَمَّا من المأموم فلا يُنَاجِيهِ؛ لَأَنَّهُ لو نَاجَاهُ لَفَاتَتْهُ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ، وإدراكُهَا أمرٌ مهمٌّ.

وفيه أيضًا: جوازُ الْمُنَاجَاةِ فِي الْمَسْجِدِ، وقد سبقَ لَنَا أَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يَتَحَدَّثُونَ فِي أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ وَيُضْحَكُونَ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَسْمَعُ وَيَتَبَسَّمُ^(٢).
وفي هذا الحديث: دليلٌ على أَنَّهُ لَا تُشْتَرَطُ الْمَوَالَاةُ بَيْنَ الْإِقَامَةِ وَالصَّلَاةِ، وَأَنَّهُ لو جَرَى بَيْنَهُمَا تَفْرِيقٌ فَلَا بَأْسَ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٢٨ - بَابُ الْكَلَامِ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ

٦٤٣ - حَدَّثَنَا عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، قَالَ: سَأَلْتُ ثَابِتًا الْبُنَانِيَّ عَنِ الرَّجُلِ يَتَكَلَّمُ بَعْدَ مَا تُقَامُ الصَّلَاةُ؟ فَحَدَّثَنِي عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَعَرَضَ لِلنَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ، فَحَبَسَهُ بَعْدَ مَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ^(١).

(١) رواه البخاري (٦٤٢)، وطرفاه في: (٦٤٣، ٦٢٩٢)، ومسلم (٢٨٤/١)، (٣٧٦) (١٢٣).

(٢) رواه الترمذي (٢٨٥٠)، وقال: حديث حسن صحيح. وقال الشيخ الألباني رحمه الله في «تعليقه على سنن الترمذي»: صحيح.

(٢) رواه البخاري (٦٤٣)، ومسلم (٢٨٤/١)، (٣٧٦) (١٢٦).

هذا الحديث هو نفس الحديث الأول؛ لأن الذي رواه عن النبي ﷺ هو أنس.
ومن فوائد هذا الحديث: حسن خلق النبي ﷺ، حيث وقف لهذا الرجل، وجعل
يحدثه حتى نام القوم، نسأل الله أن يرزقنا وإياكم اتباعه، أما نحن فإذا دخلنا المسجد
فلا أحد يكلمنا؛ لأننا نعلم أنه لو أحد تكلم جاء الثاني وتكلم، وجاء الثالث وتكلم،
والناس الذين في الصف يتلفتون، ويقولون: لماذا تحبسونه، دعوه يأت يصل بنا،
فنسأل الله أن يغفر لنا.

ثم يقال أيضاً: ربما هذه الحال لم تحدث للرسول ﷺ إلا مرة واحدة في العمر، أما
نحن فإننا لو فتحنا الباب، وقُلنا: يسألوننا مثلاً حتى يُقيم المؤذن، ونحن نحبس
الناس فسيكون في هذا مشقة، ثم إننا إذا فعلنا هذا صار كل يوم، فنرجو من الله تعالى
المغفرة والرحمة.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٩ - بَابُ وَجُوبِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ.

وَقَالَ الْحَسَنُ: إِنْ مَنَعَتْهُ أُمُّهُ عَنِ الْعِشَاءِ فِي الْجَمَاعَةِ شَفَقَةً لَمْ يُطْعَمَ^(١).

أفادنا المؤلف رحمه الله أن الجماعة واجبة، وهو كذلك، ووجوبها ثابت في القرآن
والسنة، ويمكننا أن نقول: إجماع الصحابة:

أما القرآن: فقولُه تبارك وتعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾^(١٣)
[النساء: ٤٣]. والمعنى تقتضي المصاحبة.

(١) علقه البخاري ر، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٢/ ١٢٥)، قال الحافظ في «الفتح» (٢/ ١٢٥): وقد
وجدته بمعناه وأتم منه وأصرح في «كتاب الصيام» للحسين بن الحسن المروزي بإسناد صحيح عن
الحسن في رجل يصوم - يعني: تطوعاً - فتأمره أمه أن يفطر، قال: فليفطر ولا قضاء عليه، وله أجر الصوم
وأجر البر، قيل: فتنهاه أن يصلّي العشاء في جماعة، قال: ليس ذلك لها، هذه فريضة.
وانظر: «التعليق» (٢/ ٢٧٥).

وقال الله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَنْتُمْ طَائِفَةً مِنْهُمْ مَعَكَ وَلِيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ ﴾ [النسبة: ١٠٢]. فأمر بصلاة الجماعة في حال الخوف، ففي حال الأمن من باب أولى.

وأما السنة: فطافحة بالأدلة الدالة على وجوب صلاة الجماعة^(١).

وأما إجماع الصحابة: فقال ابن مسعود رضي الله عنه: لقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق، أو مريض. بل قال: لقد كان الرجل يؤتى به يهادى حتى يُقام في الصف^(٢).

وأما النظر فيقتضي هذا؛ لأننا لو لم نقل بوجوب الجماعة، وقلنا: إن المسلمين لهم أن يصلوا في بيوتهم؛ لتركوا سنة الرسول ﷺ، ولم تكن لهم رابطة تربطهم، ولا إلفة تؤلفهم، فصار الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والنظر والمعنى، كلها تقتضي وجوب صلاة الجماعة.

وفي الأثر الذي نقله المؤلف عن الحسن رضي الله عنه جازماً به معلقاً بإياه: دليل على أن الأم لا تطاع في معصية الله ﷻ، حتى وإن كان شفقة على ابنها، وكذلك الأب من باب أولى؛ وذلك لأن الرسول ﷺ سئل: من أحق الناس بحسن صحبتي؟ قال: «أمك». قال: ثم من؟ قال: «أمك». قال: ثم من؟ قال: «أمك». قال: ثم من؟ قال: «ثم أبوك»^(٣).

ومعلوم أيضاً: أن الأم أشد رقة من الأب، فإذا كانت الأم من شدة رقتها يجوز أن أعصيهما في طاعة الله، فالأب من باب أولى.

(١) ومن ذلك ما رواه مسلم (٤٥٢/١)، (٦٥٣) (٢٥٥)، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أتى النبي ﷺ رجل أعمى، فقال: يا رسول الله إنه ليس لي قائد يقودني إلى المسجد، فسأل رسول الله ﷺ أن يرخص له فيصلي في بيته، فرخص له، فلما دعاه فقال: «هل تسمع النداء بالصلاة؟» فقال: نعم، قال: «فأجب». وانظر حديث هذا الباب.

(٢) رواه مسلم (٤٥٣/١)، (٦٥٤) (٢٥٦)، (٢٥٧).

(٣) رواه البخاري (٥٩٧١)، ومسلم (١٩٧٤/٤)، (٢٥٤٨) (١).

وعلى هذا فنقول: كُلُّ طَاعَةٍ يَأْمُرُ الْوَالِدَانِ بِتَرْكِهَا، فَإِنَّهُ لَا يَلْزِمُ الْوَلَدُ طَاعَتَهُمَا فِي ذَلِكَ، إِلَّا إِذَا كَانَ فِي هَذَا ضَرَرٌ عَلَى الْأَبَوَيْنِ، أَمَّا مَا لَا ضَرَرَ عَلَى الْأَبَوَيْنِ فِيهِ فَلَا طَاعَةَ لِهَما فِيهِ، وَلَا يَحِلُّ لِهَما أَنْ يَمْنَعَا وَلَدَهُمَا مِنَ الطَّاعَةِ، كَمَا يُوجَدُ مِنْ بَعْضِ النَّاسِ، الْيَوْمَ مِنْ أَنَّهُ يَقُولُ مِثْلًا لِابْنِهِ: لَا تَذْهَبْ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ تَطْلُبُ الْعِلْمَ. أَوْ يَقُولُ بَعْضُ النِّسَاءِ لِبَنَاتِها: لَا تَصُومِي يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، أَوْ يَوْمَ الْخَمِيسِ، أَوْ الْاِثْنَيْنِ أَوْ الْاِثْنَيْنِ. فِهنا لَا بَأْسَ أَنْ تَعْصِيَ الْوَالِدَيْنِ.

وقد ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَاعِدَةً مُفِيدَةً حَيْثُ قَالَ: إِنَّمَا تَجِبُ طَاعَةُ الْوَالِدَيْنِ فِيما فِيهِ مَنفَعَةٌ لِهَما، وَلَا ضَرَرَ عَلَى الْابْنِ فِيهِ. فَهذه قَاعِدَةٌ مُفِيدَةٌ، فَالَّذِي لَيْسَ فِيهِ ضَرَرٌ عَلَى الْابْنِ، وَفِيهِ مَنفَعَةٌ لِلْأَبَوَيْنِ، وَلَيْسَ مَجْرَدَ تَحْكُمٍ، هُوَ الَّذِي يُطَاعا فِيهِ. أَمَّا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّها مَنَعًا مِنْ ذَلِكَ كَرَاهَةً لِهَذَا الْأَمْرِ الدِّينِيِّ، فَهَذَا تَكُونُ مَعْصِيَتُهُ أَوْجِبَ. فَهناكَ بَعْضُ النَّاسِ يَقُولُ لِابْنِهِ: لَا تُصَاحِبِ الطَّيِّبِينَ هَؤُلَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ مُتَشَدِّدُونَ، وَفِيهِمْ كِذَا وَكَذَا. فَيَقُولُ لَهُ ذَلِكَ كَرَاهَةً لِمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ التَّمَسُّكِ بِالسُّنَّةِ فَمِثْلُ هَذَا مَعْصِيَتُهُ وَاجِبَةٌ بَلْ هِيَ أَوْجِبُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ الْحَامِلُ لَهُ عَلَى ذَلِكَ كَرَاهَةً السُّنَّةِ. فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: هَلْ نُلْجِئُ بِالْوَالِدَيْنِ وَلَاَةَ الْأُمُورِ؟

الجواب: تَجِبُ طَاعَتُهُمْ فِي الْمَبَاحِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ وَلَاَةَ الْأُمُورِ يُرِيدُونَ تَنْظِيمَ الْأُمَةِ كُلِّها، وَحِفْظَ الْأُمَةِ، فَأَمْرُهُمْ عَامٌّ، فَلَا تَجُوزُ مَخَالَفَتُهُمْ إِلَّا فِي الْمَعْصِيَةِ؛ وَلِهَذَا جَاءَتْ السُّنَّةُ مُوَضَّحَةً لَذَلِكَ، حَيْثُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةٍ»^(١).

فَإِنْ أَمَرُوا بِمَعْصِيَةٍ فَلَا طَاعَةَ، وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُمْ حَتَّى لَوْ أَمَرُوا بِشَيْءٍ مَكْرُوهٍ، فَإِنَّهُ تَجِبُ طَاعَتُهُمْ؛ لِأَنَّ مَعْصِيَةَ وَلَاَةَ الْأُمُورِ لَيْسَتْ هَيْئَةً، لَكِنْ مَعْصِيَةُ الْأَبِ إِنْ ضَرَّتْ فَإِنَّها تَضُرُّ فَرْدًا فَقَطْ.



٦٤٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ بِحَطْبٍ فَيُحْطَبَ، ثُمَّ أَمُرَّ بِالصَّلَاةِ فَيُؤَذَّنَ لَهَا، ثُمَّ أَمُرَّ رَجُلًا، فَيُؤَمَّ النَّاسَ، ثُمَّ أُخَالِفَ إِلَيَّ رَجُلًا، فَأُحَرِّقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَرَقًا سَمِينًا، أَوْ مِرْمَاتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ لَشَهِدَ الْعِشَاءَ»^(١).

[الحديث ٦٤٤ - أطرافه في: ٦٥٧، ٢٤٢٠، ٧٢٢٤].

هذا الحديث يدلُّ على: وجوب صلاة الجماعة في المسجد أيضًا؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ هَمَّ أَنْ يُحَرِّقَ المتخلفين عنها بالنَّارِ، وقد دَفَعَ هذا الاحتجاج مَنْ قالوا: إن صلاة الجماعة سنةٌ بقولهم: إِنَّهُ هَمَّ، ولم يفعل.

فيقالُ لهم: لو كان أحدٌ أدنى من الرَّسُولِ ﷺ منزلةً لا يُمكنُ أَنْ يَقُولَ مثلَ هذا الحديث عن شيءٍ يُخَيِّرُ الإنسانُ فيه بين الفعل والترك، ولو سلَّمنا لما قالوا، لكان كلامُ الرَّسُولِ ﷺ هنا عبثًا ولغوًا، ولا فائدةً منه، وأنت تتعجبُ أَنْ يَقُولَ مثلَ ذلك علماءُ أجلاء انتصارًا لما ذهبوا إليه، مع أنَّهم يَعْلَمُونَ أنَّهم لو قالوا لولدَهم مثلًا في البيت: وَاللَّهِ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُحَرِّقَكَ بالنَّارِ لو تَأَخَّرْتَ. وَلَعَلِمَ الولدُ أَنَّهُ أَرَادَ بِذَلِكَ إلزامه بهن، وهذا شيءٌ معروفٌ، وسبحانَ الله أَنْ يُجْعَلَ كلامُ الرَّسُولِ ﷺ بهذه المنزلة اتباعًا للهوى، ولكننا نَعْلَمُ أَنَّ هَؤُلَاءِ مُجْتَهِدُونَ، وَنَسْأَلُ اللهَ أَنْ يَغْفُوَ عَنْهُمْ خَطَأَهُمْ.

وفي هذا الحديث: دليلٌ على جواز القسم بدون استقسام؛ لأنَّ النَّبِيَّ أَقْسَمَ؛ وذلك لأهمية الأمر؛ لأنَّ القسمَ له أسبابٌ ودوافعٌ كثيرةٌ:

منها: تشكُّكُ المخاطبِ.

ومنها: إنكارُ المخاطبِ.

ومنها: أهميةُ المقسمِ عليه، والذي معنا من الثالث.

(١) رواه البخاري (٦٤٤)، وأطرافه في: (٦٥٧، ٢٤٢٠، ٧٢٢٤)، ومسلم (١/٤٥١)، (٦٥١) (٢٥١).

وقوله ﷺ: «والذي نفسي بيده». المرادُ بالنفسِ هنا قَبْضُهَا وإِيقَاؤُهَا، وكذلك اتجاهاَتُهَا، فكلاهما مرادٌ، فأَنفُسُنَا بِيَدِ اللَّهِ ﷻ، وهو الذي يُحْيِي وَيُمِيتُ، وكذلك أَيضًا اتجاهاَتُنَا، وأَعْمَالُنَا كُلُّهَا بِيَدِ اللَّهِ، ولهذا قال عليُّ بنُ أبي طالبٍ عليه السلام للنبيِّ ﷺ، حينَ قالَ له: «أَلَا قُتِمَا؟» يَعْنِي: في صلاةِ الليلِ، قالَ: إِنَّ أَنفُسَنَا بِيَدِ اللَّهِ ^(١).

وقوله: «لَقَدْ هَمَمْتُ...» إلى آخره. سبقَ الكلامُ عليه.

أَمَّا قوله: «لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ». أي: أحدُ المتخلفين.

وقوله ﷺ: «أَنَّهُ يَجِدُ عَرَقًا سَمِينًا» العرقُ هو بَقِيَّةُ اللحمِ تَكُونُ على العظمِ، وَيُسَمَّى بَلْعَتِنَا الدارِجَةُ: «عَرْمُوش». وهذه هي لغةُ القصيمِ.

أما قوله: «المرماتان». فقيل: إِنَّهُمَا ما بينَ ضِلْفِي الشَّاةِ، فَالشَّاةُ لها ضِلْفَانِ في أَرْجُلِهَا، فَمَا بَيْنَهُمَا هي المرماة، وقيل: إِنَّ المرماةَ ما بينَ أَضْلاعِ الشَّاةِ، وكلاهما زَهِيدٌ، وَلَيْسَ له قِيَمَةٌ عِنْدَ النَّاسِ.

فَيَقُولُ الرَّسُولُ ﷺ: «لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ يَجِدُ هَذَا أَوْ هَذَا لِشَهَدَ الْعِشَاءَ».

وخصَّ ﷺ؛ الْعِشَاءَ؛ لكثرةِ المتخلفين فيها، وإلا فالعشاءُ وغيرُها سِيَّانِ، فهذا المتخلفُ يأتي مع عِظَمِ المشقةِ، وَيَشْهَدُ الْعِشَاءَ، من أجلِ هذا العَرْمُوشِ أو المرماةِ.

فإذا قال قائلٌ: إن حديثَ النبيِّ ﷺ في النهيِ عن حضورِ المسجدِ لمن أكلَ الثومَ والبصلَ ^(٢) يدلُّ على أن حضورَ الجماعةِ ليس بواجبٍ؛ إذ لو كان واجبًا لكان أكلُ الثومِ والبصلِ لا يمنعه من الحضورِ؟

نقول: هذا اعتراضٌ جيدٌ في ظاهره، لكنَّه في باطنه ليس له أرجلٌ، فَإِنَّ السَّفَرَ في رمضانَ جائزٌ، ومع ذلك فإنه إذا سافرَ الإنسانُ أَفْطَرَ، فجازَ السفرُ مَعَ أَنَّهُ وسيلةٌ للإفطارِ المحَرَّمِ في رمضانَ؛ ولهذا لو سافرَ لِيُفْطِرَ صارَ حرامًا، فكذلك لو أَكَلَ البصلَ لِيُسْقِطَ الجِماعَةُ صارَ حرامًا.

(١) رواه البخاري (١١٢٧)، ومسلم (٥٣٧/١)، (٧٧٥) (٢٠٦).

(٢) رواه البخاري (٨٥٥)، ومسلم (٣٩٤/١)، (٥٦٤) (٧٣).

أَمَا إِذَا قَالَ: أَنَا أُرِيدُ أَنْ أَسَافِرَ لْغَرَضٍ دِينِيٍّ، أَوْ دُنْيَوِيٍّ، وَكَذَلِكَ أَكُلُ الْبَصْلَ قَالَ: أَنَا أُرِيدُ أَنْ أَكُلَهُ؛ لِتَشْهِيٍّ أَوْ لِلْإِسْتِشْفَاءِ. فَهَذَا لَا بَأْسَ، كَمَا أَنَّنَا أَسْقَطْنَا الْجَمَاعَةَ عَنْ أَكْلِ الْبَصْلِ لَيْسَ عَقُوبَةً لَهُ، بَلْ دَفْعًا لِأَذَاهُ، وَلِهَذَا عَلَّلَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَنَازَلْنَ مِنْهُ بَنُو آدَمَ»^(١).



ثم قال البخاري رحمه الله:

٣٠ - بَابُ فَضْلِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ

وَكَانَ الْأَسْوَدُ إِذَا فَاتَتْهُ الْجَمَاعَةُ ذَهَبَ إِلَى مَسْجِدٍ آخَرَ^(١).

وَجَاءَ أَنَسٌ إِلَى مَسْجِدٍ قَدْ صَلَّيَ فِيهِ فَأَذَّنَ وَأَقَامَ وَصَلَّى جَمَاعَةً^(٢).

هنا البخاري رحمه الله بعد أن ذكر وجوب الصلاة ذكر فضلها، ومن المعلوم، وكما هي القاعدة الشرعية، أن القيام بالواجب أفضل من القيام بالتطوع؛ لقول الله تعالى في الحديث القدسي: «مَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُهُ عَلَيْهِ»^(٣).



(١) رواه مسلم (٣٩٤/١)، (٥٦٤) (٧٢).

(٢) علقه البخاري رحمه الله، كما في «الفتح» (١٣١/٢)، بصيغة الجزم، وقد وصله أبو بكر بن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٠٥/٢) عن محمد بن فضيل، عن الحسن بن عبيد الله، عن إبراهيم، عن الأسود - هو ابن يزيد النخعي - أنه كان إذا فاتته الصلاة في مسجد قومه، ذهب على مسجد آخر. قال الحافظ في «الفتح» (١٣١/٢): سنده صحيح. «تغليق التعليق» (٢٧٦/٢).

(٣) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم كما في «الفتح» (١٣١/٢) وقد وصله أبو يعلى في «مسنده» قال: حدثنا أبو الربيع الزهراني، حدثنا حماد هو ابن زيد، عن الجعد أبو عثمان، قال: مر بنا أنس بن مالك في مسجد بني ثعلبة، فقال: أصليتم؟ قال: قلنا: نعم، وذلك صلاة الصبح، فأمر رجلاً فأذن وأقام، ثم صلى بأصحابه. قال الحافظ: هذا إسناد صحيح موقوف، «تغليق التعليق» (٢٧٦/٢)، (٢٧٧)، و«الفتح» (١٣١/٢).

(٤) رواه البخاري (٦٥٠٢).

ثم ذكر رحمه الله أثرين:

أولهما: أثر الأسود أنه كان إذا فاتته الصلاة في المسجد ذهب إلى مسجد آخر. وذلك من أجل إدراك الجماعة.

والأثر الثاني: أن أنسا إذا جاء إلى مسجد قد صلي فيه، أذن، وأقام، وصلى جماعة. وفي هذا دليل على جواز إعادة الجماعة في المسجد الواحد.

وأما أذان أنس بن مالك رضي الله عنه فيحمل على أنه لم يسمع الأذان؛ بمعنى: أنه قديم إلى البلد مثلا، وقد أذنوا، وهو في البر لم يسمع أذاناً، فيؤذن، وأما من كان في البلد فلا يشرع له إعادة الأذان؛ لأن الأذان قد سقطت مشروعته بأذان البلد.

وبناء على ذلك: لو أدركك الوقت وأنت في السفر، ثم قدمت المدينة بعد أن فاتت الصلاة، فأذن وأقم ولو كنت في المسجد؛ وذلك لأنه أذن، وأنت في مكان لم تسمع فيه الأذان.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٦٤٥ - حدثنا عبد الله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة»^(١).

٦٤٦ - حدثنا عبد الله بن يوسف، أخبرنا الليث، حدثني ابن الهادي، عن عبد الله بن حباب، عن أبي سعيد الخدري، أنه سمع النبي ﷺ يقول: «صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بخمس وعشرين درجة»^(٢).



(١) رواه البخاري (٦٤٥)، وطره في: (٦٤٩)، ومسلم (٤٥٠/١)، (٦٥٠) (٢٤٩).

(٢) رواه مسلم (٤٤٩/١)، (٦٤٩) (٢٤٥)، من حديث أبي هريرة.

٦٤٧- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي الْجَمَاعَةِ تُضَعَّفُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَفِي سُوقِهِ خَمْسًا وَعِشْرِينَ ضِعْفًا، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ، لَمْ يَخْطُ خَطْوَةً إِلَّا رُفِعَتْ لَهُ بِهَا دَرَجَةٌ، وَحُطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ، فَإِذَا صَلَّى لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَيْهِ مَا دَامَ فِي مُصَلَاةٍ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ، وَلَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا أَنْتَظَرَ الصَّلَاةَ».

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ فَضْلَ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ، وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ فِيهِ عَلَى أَثَرَيْنِ: أَحَدُهُمَا لِلْأَسْوَدِ، وَالثَّانِي لِأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ، وَيَبَيِّنُ أَنَّ فِعْلَ أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ رحمته الله فِي كَوْنِهِ يُؤَدِّنُ وَيُقِيمُ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ كَانَ خَارِجَ الْبَلَدِ، فَقَدِمَ إِلَيْهَا فَأَذَّنَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَهَذَا مِنْ فَعْلِهِ، وَلَا وَجْهَ لِأَذَانِهِ.

وَفِي إِقَامَةِ أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ رحمته الله الْجَمَاعَةَ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي أُقِيمَتْ فِيهِ أَوَّلًا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ إِعَادَةَ الْجَمَاعَةِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَيْسَ فِيهِ بَأْسٌ، خِلَافًا لِمَنْ قَالَ: إِنَّهَا بَدْعَةٌ، وَأَنَّ النَّاسَ إِذَا دَخَلُوا، وَقَدْ فَاتَتْهُمْ الصَّلَاةُ صَلَّوْا فُرَادَى. فَإِنَّ هَذَا لَا وَجْهَ لَهُ مِنَ النَّظَرِ إِطْلَاقًا، وَإِنَّمَا حَصَلَ هَذَا عَنْ غَفْلَةٍ، فَالرَّسُولُ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ وَحْدَهُ، وَصَلَاتُهُ مَعَ الرَّجُلَيْنِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ مَعَ الرَّجُلِ، وَمَا كَانَ أَكْثَرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ» ^(١). فَإِنَّ هَذَا عَامٌّ.

ثُمَّ إِنْ قَوْلُهُ فِي حَقِّ الرَّجُلِ الَّذِي دَخَلَ، وَقَدْ فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ: «مَنْ يَتَصَدَّقْ عَلَى هَذَا؟» ^(٢). دَلِيلٌ أَيْضًا عَلَى إِعَادَةِ الْجَمَاعَةِ مَرَّةً أُخْرَى.

(١) رواه أحمد (١٤٠/٥) (٢١٢٦٦، ٢١٢٦٥)، وأبو داود (٥٥٤)، والنسائي (٨٤٣). وقال الشيخ الألباني رحمته الله في «تعليقه على سنن أبي داود، والنسائي»: حسن.

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (٥/٣) (١١٠١٩)، والترمذي (٢٢٠)، واللفظ لأحمد، وقال الترمذي: حديث حسن، وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم من التابعين، =

وقد ذكر العلماء في هذه المسألة أن لها ثلاثة وجوه^(١):

الوجه الأول: أن يكون المسجد ليس له إمام راتب؛ كمساجد الطرق، فهذا تُعَادُ فيه الجماعة، ولا إشكال فيها، وكل من جاء دَخَلَ وصَلَّى جماعةً.
والوجه الثاني: أن يُتَّخَذَ هذا سنة راتب، فتُعَادُ فيه الجماعة؛ مرتين مثل أن يكون بعض الناس يرى استحباب تأخير الصلاة، وبعض الناس يرى استحباب تقديمها، فيأتي الذي يستحب التقديم، فيصلي جماعة في هذا المسجد، ثم يأتي الثاني فيصلي جماعة، فهذا لا شك أنه بدعة، وأن المسلمين يجب عليهم أن يتفقوا.
والوجه الثالث: بين بين، وهو أن يدخل جماعة قد فاتتهم الصلاة، فهؤلاء يصلون جماعة، ولا إشكال في هذا.

بقي أن يقال: هل يُذكر هؤلاء فضل الجماعة الأولى، أو لا؟
الظاهر: أنهم لا يُذكرُونه؛ أي: لا يُدْرِكُونَ فضل الجماعة الأولى، ولكن ذلك خير من صلاتهم فرادى.

وأما ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه: أنه دَخَلَ المسجد فوجدَهم قد صلَّوا، فرجع إلى بيته، وصلى هناك. فهذا إن صحَّ عنه فقد روي عنه خلاف ذلك؛ وهو أنه دَخَلَ المسجد، فصلى جماعةً.

فإن صحَّ هذا وهذا فله قولان في المسألة، على أن رجوعه ولم يصل في المسجد جماعة، لا يستلزم أنه لا يرى ذلك؛ إذ قد يكون يخشى لو أقام الجماعة الثانية؛ لتهاون الناس، وقالوا: هذا صاحب رسول الله ﷺ تفوته الصلاة، ويُقيم جماعةً.

قالوا: لا بأس أن يصلي القوم جماعة في مسجد قد صلى فيه جماعة، وبه يقول أحمد وإسحاق وقال آخرون من أهل العلم: يصلون فرادى. اهـ وقال الشيخ الألباني رحمته الله في «تعليقه على هذا الحديث في سنن الترمذي»: صحيح.

(١) انظر: «المغني» لابن قدامة (٥/٢)، و«المجموع» للنووي (٤/١٩٣)، و«المبدع» لابن مفلح (٤٦/٢)، وكشاف القناع للبهوتي (١/٤٥٨).

وأيضاً ربّما يكونُ قد راعى خاطرَ الإمامِ الأوّل، فلو صلّى جماعةً بعده، لدار في خلدِ الرّجل أنّه تأخّر لثلاث؛ يُصليّ خلفه، أو لغير ذلك من الأسباب، فهي إذاً قضيةٌ عين تحتملُ أموراً ونحن عندنا السّنة النبويّة واضحةٌ جدّاً في إعادة الجماعة، إذا كان هذا لغير أمرٍ راتب.

أما حديثُ ابنِ عمرَ وحديثُ أبي هريرة، فقد سبقَ الكلامُ عليهما، ولا حاجةً على إعادته.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٣١ - بَابُ فَضْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ فِي جَمَاعَةٍ

٦٤٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تَفْضُلُ صَلَاةِ الْجَمِيعِ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ وَحْدَهُ بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ جُزْءًا، وَتَجْتَمِعُ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ». ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَاقْرَأُوا إِن شِئْتُمْ: ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ (٧٨) [الاحزاب: ٧٨].^(١)

٦٤٩ - قَالَ شُعَيْبٌ: وَحَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: تَفْضُلُهَا بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً^(٢).

هذا فيه دليلٌ على: أَنَّ الملائكةَ الموكّلينَ بحفظِ بني آدم، يَجْتَمِعُونَ في صَلَاةِ الفجر، وكذلك أيضًا يَجْتَمِعُونَ في صَلَاةِ العصر^(٣).

(١) رواه مسلم (١/ ٤٥٠)، (٦٤٩) (٢٤٦).

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (٢/ ١٣٧): وطريق شعيب هذه موصولة، وجوز الكرمانى أن تكون معلقة، وهو بعيد، بل هي معطوفة على الإسناد الأول، والتقدير حدثنا أبو اليمان قال شعيب، ونظائر هذا في الكتاب كثيرة. اهـ

(٣) تقدم تخريجه.

ثُمَّ اسْتَدَلَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَقُرْءَانَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الأنعام: ٧٨]. والمرادُ بقُرْآنِ الفجرِ هو الصَّلَاةُ، وأُطْلِقَ عَلَيْهَا الْقُرْآنُ؛ لِكثْرَةِ الْقِرَاءَةِ فِيهَا.



ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥٠ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: سَمِعْتُ سَالِمًا، قَالَ: سَمِعْتُ أُمَّ الدَّرْدَاءِ تَقُولُ: دَخَلَ عَلَيَّ أَبُو الدَّرْدَاءِ وَهُوَ مُغْضَبٌ، فَقُلْتُ: مَا أَغْضَبَكَ؟ فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا أَعْرِفُ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ شَيْئًا إِلَّا أَنَّهُمْ يُصَلُّونَ جَمِيعًا.

مرادُ أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في هذا الحديث من قوله: مَا أَعْرِفُ شَيْئًا؛ يَعْنِي: مِنْ أُمُورِ الصَّلَاةِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا، أَي: أَنَّهُمْ أَخْلَوْا فِي كَثِيرٍ مِنْهَا، وَلَا يَعْرِفُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُمْ يُصَلُّونَ جَمِيعًا، وَإِلَّا فَهَنَّاكَ أَشْيَاءُ كَثِيرَةٌ مَعْلُومَةٌ لِأَبِي الدَّرْدَاءِ؛ مِثْلُ الْأَذَانِ، وَالْإِقَامَةِ، وَالصَّيَامِ، وَالزَّكَاةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، لَكِنْ مُرَادُهُ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِإِقَامِ الصَّلَاةِ.

وَإِذَا كَانَ هَذَا فِي زَمَنِ أَبِي الدَّرْدَاءِ، وَهُوَ صَحَابِيٌّ - وَأَخِرُ الصَّحَابَةِ مَوْتًا مَنْ قَدْ بَلَغَ مِائَةً وَعَشْرًا مِنَ السِّنِينَ - فَمَا بِالْكَ بَوَقْتِنَا الْحَاضِرِ، وَقَدْ مَضَتْ دَهْوَرٌ كَثِيرَةٌ، فَإِذَا كَانَ تَغَيَّرَ النَّاسُ فِي أُمُورِ صَلَاتِهِمْ مِنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ، فَهَنَا أَيْضًا لَا بَدَّ أَنْ يَتَغَيَّرُوا، وَلَكِنْ - كَمَا تَعْلَمُونَ - الدِّينُ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ، فَأَحْيَانًا يَكُونُ فِي النَّاسِ مَنْ يُقِيمُونَ دِينَ اللَّهِ، وَأَحْيَانًا يَتَغَافَلُونَ، وَهَكَذَا كَمَا شَاهَدْتُمْ الْفَرْقَ بَيْنَ النَّاسِ قَبْلَ عَشْرِينَ سَنَةً، وَبَيْنَ النَّاسِ الْيَوْمَ، وَلَا نَدْرِي كَيْفَ يَكُونُونَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٦٥١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَعْظَمُ النَّاسِ أَجْرًا فِي الصَّلَاةِ أَبْعَدُهُمْ فَأَبْعَدُهُمْ مَمْشَى، وَالَّذِي يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْإِمَامِ أَعْظَمُ أَجْرًا مِنَ الَّذِي يُصَلِّي، ثُمَّ يَنَامُ»^(١).

قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (١٣٨/٢):

❦ قوله: «فأبعدهم مَمْشَى». أي: إلى المسجد، وسيأتي الكلام على ذلك بعد باب واحد.
❦ قوله: «الإمام». زاد مسلم: «في جماعة». وبين أنها رواية أبي كريب، وهو محمد بن العلاء الذي أخرجه البخاري عنه.

❦ قوله: «من الذي يُصَلِّي ثم يَنَامُ». أي: سواء صَلَّى وحده، أو في جماعة. ويُستفاد منه: أن الجماعة تتفاوت كما تقدم.

استشكل إيراد حديث أبي موسى في هذا الباب؛ لأنه ليس فيه لصلاة الفجر ذكر، بل آخره يُشعر بأنه في العشاء، ووجهه ابن المنير وغيره، بأنه دل على أن السبب في زيادة الأجر: وجود المشقة بالمشي إلى الصلاة، وإذا كان كذلك فالمشي إلى صلاة الفجر في جماعة أشق من غيرها؛ لأنها وإن شاركتها العشاء في المشي وفي الظلمة، فإنها تزيد عليها بمفارقة النوم المُشتهى طبعًا.

ولم أر أحدًا من الشراح نبه على مناسبة حديث أبي الدرداء للترجمة إلا الزين بن المنير فإنه قال: تدخل صلاة الفجر في قوله: «يُصَلُّونَ جميعًا». وهي أحص بذلك من باقي الصلوات، وذكر ابن الرُّشَيْد نحوه، وزاد أن استشهاد أبي هريرة في الحديث الأول بقوله تعالى: ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ (الأنعام: ٧٨). يُشير إلى أن الاهتمام بها أكد.

(١) رواه البخاري (٦٥١)، ومسلم (٤٦٠/١)، (٦٦٢) (٢٧٧).

وَأَقُولُ: تَفَنَّنَ الْمُصَنِّفُ بِإِيرَادِ الْأَحَادِيثِ الثَّلَاثَةِ فِي الْبَابِ؛ إِذْ تُؤْخَذُ الْمُنَاسِبَةُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِطَرِيقِ الْخُصُوصِ، وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ بِطَرِيقِ الْعُمُومِ، وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى بِطَرِيقِ الْإِسْتِنْبَاطِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: لَفْظُ التَّرْجَمَةِ يَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ فَضْلُ الْفَجْرِ عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الصَّلَوَاتِ، وَأَنْ يُرَادَ بِهِ ثَبُوتُ الْفَضْلِ لَهَا فِي الْجُمْلَةِ، فَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ شَاهِدٌ لِلأَوَّلِ، وَحَدِيثُ أَبِي الدَّرْدَاءِ شَاهِدٌ لِلثَّانِي، وَحَدِيثُ أَبِي مُوسَى شَاهِدٌ لَهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

أَمَا قَوْلُ ابْنِ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«أَعْظَمُ أَجْرًا مَنْ الَّذِي يُصَلِّي، ثُمَّ يَنَامُ» أَنَّهُ سَوَاءٌ صَلَّى فِي جَمَاعَةٍ، أَوْ وَحْدَهُ. فَفِيهِ نَظَرٌ، بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ صَلَّى وَحْدَهُ، وَأَنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ صَلَّى فِي جَمَاعَةٍ تُبَكِّرُ، وَهِيَ جَمَاعَةُ إِمَامٍ، فَإِنَّهُ لَا يَفُوتُهُ الْأَجْرُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٢- بَابُ فَضْلِ التَّهْجِيرِ إِلَى الظُّهْرِ

٦٥٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سُمَيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ وَجَدَ غُضْنَ شَوْكٍ عَلَى الطَّرِيقِ فَأَخْرَعَهُ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ، فَغَفَرَ لَهُ».

[الحديث ٦٥٢ - طرفه في: ٢٤٧٢]

٦٥٣- ثُمَّ قَالَ: «الشُّهَدَاءُ خَمْسَةٌ: الْمَطْعُونُ وَالْمَبْطُونُ وَالْغَرِيقُ وَصَاحِبُ الْهَدْمِ، وَالشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» وَقَالَ: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا لَاسْتَهَمُوا عَلَيْهِ».

[الحديث ٦٥٣ - أطرافه في: ٧٢٠، ٢٨٢٩، ٥٧٣٣].



٦٥٤- «وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهَجِيرِ لاسْتَبَقُوا إِلَيْهِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا»^(١).

هذا الحديث الواقع أنه جمع أحاديث ثلاثة؛ لأنك لا تجد صلة بين جملة. فالجملة الأولى يقول: «بَيْنَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ وَجَدَ غُصْنَ شَوْكٍ عَلَى الطَّرِيقِ فَأَخْرَهُ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ، فَغَفَرَ لَهُ». فهذا فضيلة إماطة الأذى عن الطريق، وأنه سبب للمغفرة.

وفيه: إثبات الشكر لله، أي: أن الله تعالى يشكر لعبده المؤمن إذا عمل عملاً صالحاً؛ لقوله فشكر الله له، وقد قال تعالى في القرآن الكريم: ﴿وَكَانَ اللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا﴾ (١٧٤) [النساء: ١٧٤]. وقال ﷺ: ﴿وَاللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ﴾ (٧) [البقرة: ١٧٧]. والشكر مجازاة الفاعل على فعله.

وقوله: «فَغَفَرَ لَهُ». أي: غفر له ذنوبه.

وفيه من الفوائد أيضاً: أن العمل اليسير قد يكون سبباً لثواب كثير؛ لأن ظاهر الحديث أن الله غفر له كل الذنوب بعمل واحد.

والجملة الثانية قال فيها: «الشهداء خمسة». الظاهر أن الذي قال ذلك هو الرسول ﷺ ويحتمل أنه أبو هريرة؛ يعني: ثم حدث بهذا الحديث أيضاً.

وقوله: «الشهداء خمسة: المطعون والمبطون والغريق وصاحب الهدم، والشهيد في سبيل الله». وأعظمهم أجراً الشهيد في سبيل الله؛ لأن الشهيد في سبيل الله، شهيد في أحكام الدنيا، وأحكام الآخرة، فلا يغسل ولا يكفن، ولا يصلى عليه.

وأما الأربعة: المطعون، والمبطون، والغريق، وصاحب الهدم، فإنهم شهداء في أحكام الآخرة فقط، أما في الدنيا فإنهم يغسلون، ويكفنون، ويصلى عليهم. فأما المطعون: فهو الذي مات بالطاعون، والطاعون مرض ووباء فتاك، والعياذ بالله.

(١) رواه مسلم (٤٣٧، ١٩١٤)، (١٢٩، ١٦٤).

والمبطون: هو الذي مات بآلم في بطنه، قال بعض المتأخرين: ولعلّه يُشير إلى الزائدة؛ فإنَّ الزائدة تَقْضي على الإنسانِ بسرعةٍ كالطَّاعون، أمَّا الوجعُ العاديُّ الذي يوجعُ في البطن، ثم يبرأ، ويعود، ثم يبرأ ويعود، فهذا كالأمرضِ المعتادة، فيكون المراد بقوله: المبطون: الذي ماتَ بداءِ البطنِ السريعِ القتلِ.

والغريق: هو الذي ماتَ بالغرقِ.

وصاحبُ الهدم: هو الذي ماتَ بالهدم؛ يعنِي: انهدمَ عليه جدارٌ، أو انهدمَ عليه ترابٌ، وهو يحفرُ بئراً مثلاً، أو ما أشبه ذلك.

أمَّا الشهيدُ في سبيلِ الله: فهو الذي قاتَلَ؛ لتكونَ كلمةُ الله هي العليا^(١)، ثم قُتِلَ، وهذا خيرُهم، وهو الذي قال اللهُ تعالى فيه: ﴿تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ (٣) فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴿[التوبة: ١٦٩-١٧٠].

﴿وَأَمَّا الْجُمْلَةُ الثَّالِثَةُ فَقَالَ: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ، وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ لاسْتَهَمُوا».

﴿فَقَوْلُهُ: «النِّدَاءُ». يُرِيدُ بِهِ الْأَذَانَ.

﴿وقَوْلُهُ: «وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ» معروفٌ؛ يعنِي: لو لم يصل الإنسانُ إليه إلا بالقرعة لقارَعَ غيره، وهذا يدلُّ على الحثِّ على المسابقةِ إلى ذلك، وهو عكس ما يفعله بعض الناسِ اليوم، إذا نَزَلَ قومٌ منزلاً في البرِّ، وحانَ وقتُ الأذانِ، تجدُّ كلَّ واحدٍ يقولُ للثَّاني: أَذْنُ أَذْن. فسبحانَ الله، كيف هذا والرَّسولُ ﷺ يقولُ: «لَوْ يَعْلَمُ الْإِنْسَانُ مَا فِي النِّدَاءِ لِقَارَعَ عَلَيْهِ»، ولكنَّ هذا الذي يفعله الناسُ الآن لا شكَّ أنَّه من الحرمانِ؛ ولهذا يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يُبَادِرَ، فمتى دَخَلَ الْوَقْتُ فَلْيُؤَذِّنْ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ مُؤَذِّنٌ رَاتِبٌ مِنْ قَبْلِ أَمِيرِ الْقَوْمِ، فَإِنَّهُ لَا يُؤَذِّنُ مَعَ وَجُودِهِ.

وهل الفضلُ للصَّفِّ الثَّاني على الثَّالثِ كالأَوَّلِ على الثَّاني؟

الظَّاهِرُ: لا، وأنَّ هذا خاصٌّ بالصَّفِّ الأوَّل، ولكن معه ذلك فتكميل الصَّفِّ الثاني قبل الثالث هو السُّنَّة؛ لقول النَّبِيِّ ﷺ: «أَلَا تَصْفُونَ كَمَا تَصَفُّ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهَا».

قالوا: وكيف تُصَفُّ يا رسول الله؟ قال: «يَتَرَاصُونَ وَيُكْمِلُونَ الأوَّلَ فالأوَّلَ»^(١).

وفي هذا الحديث: إثبات القرعة، وهي قد ذُكرت في القرآن مرتين:

المرَّة الأولى: قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَقْلَمُهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾ [التَّوْبَةُ: ٤٤].

والمرَّة الثانية: ﴿فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ﴾ [الصَّفَّاتُ: ١٤١]. لكن يُشترط في المساهمة

أن لا تجزى مجزى القمار، فإن جرت مجزى القمار، صارت حراماً، لا تحل.

مثال ذلك: رجلان شريكان في كيسٍ من البر، على وجهٍ سواءٍ، فإذا أردنا أن نقسمه

قسمناه أنصافاً متساويةً، فقال بعضهم لبعض: نقسمه أثلاثاً، ثم نساهم أيُّنا يكون له

الثلاث. فهذا حرام؛ لأنَّه سيكون كل واحدٍ منهما إمَّا غانماً، وإمَّا غارِماً، فيُشترط في

القرعة ألا تكون خارجةً مخرج القمار.

ولهذا أنكرها بعض العلماء وقال: إنَّها تُشبه القمار^(٢)، لكن يُقال: إنَّها لا تُشبه

القمار؛ لأنَّ القمار يكون فيه الغرر، وهذه ليس فيها الغرر.

ولكن كيف نساهم ونقرع، وبماذا؟

الجواب: أن هذا بحسب العادة؛ يعني: ما عيِّن؛ ولهذا كانت القرعة في قوله ﷺ:

﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَقْلَمُهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾ [التَّوْبَةُ: ٤٤]. قرعةً عجيبةً ما

تتصوَّرُها، ولا أحد يفعلها الآن، وعلى هذا فتكون القرعة على حسب ما يتفقان عليه.

مثال ذلك: عندنا واحد، واثنان، وثلاث، وأربع، هي المُستهم عليها، ثم نضع واحداً

(١) رواه مسلم (٣٢٢/١)، (٤٣٠) (١١٩)، وأبو داود (٦٦١)، واللفظ له.

(٢) سئل أبو عبد الله -يعني الإمام أحمد- عن القرعة ومن قال: إنها قمار؟ قال: إن كان ممن سمع الحديث فهذا رجل سوء يزعم أن حكم رسول الله ﷺ قمار، وقال المروذي: قلت لأبي عبد الله: إن ابن أكنم يقول: إن القرعة قمار. قال: هذا قول رديء خبيث. وانظر: «الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية» لابن القيم (ص ٢٤٨).

مثلاً نَوَاةً بِاسْمِ فُلَانٍ، وَالثَّانِيَةَ حَجَرٌ بِاسْمِ فُلَانٍ، وَالثَّلَاثَةَ خَشْبَةً بِاسْمِ فُلَانٍ، وَالرَّابِعُ وَرَقَةً بِاسْمِ فُلَانٍ، ثُمَّ يُعْطُونَهَا رَجُلًا، وَيَقُولُونَ: اِرْمْ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ، عَلَى هَذِهِ الْمُسْتَهْمِ عَلَيْهَا، فَيَفْعَلُ فَتَصِحَّ الْقُرْعَةُ، أَوْ يَكْتُبُ بِأَوْرَاقٍ عَلَامَةً «صَح»، أَوْ عَلَامَةً «خَطَأً».

وَالْمَهْمُ: أَنَّهَا عَلَى حَسَبِ مَا يَتَّفِقُونَ عَلَيْهِ تَصْلُحُ الْقُرْعَةُ.

وَالْجُمْلَةُ الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ: «وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ لاسْتَبَقُوا إِلَيْهِ». التَّهْجِيرُ؛ يَعْنِي: التَّبَكُّيرَ إِلَى صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَهُوَ مَا خُوِذَ مِنَ الْهَاجِرَةِ، أَوْ أَنَّ الْمُرَادَ الذَّهَابُ فِي الْهَاجِرَةِ مُبَكَّرًا كَانَ أَوْ مُتَأَخِّرًا، الْمَهْمُ أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ صَلَاةُ الظُّهْرِ.

وَالْجُمْلَةُ الْخَامِسَةُ: قَوْلُهُ: «وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ لَاتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا»؛ أَي: مِنَ الثَّوَابِ وَالْأَجْرِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الثَّوَابِ وَالْأَجْرِ فِي فِعْلِهِمَا، وَالْعِقَابُ فِي تَرْكِهَا.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى فَوَائِدَ مِنْهَا:

- ١- مَا تَقَدَّمَ فِي فَضْلِ إِمَاطَةِ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ.
- ٢- وَمِنْهَا: أَنَّ الْعَمَلَ الْيَسِيرَ قَدْ يَكُونُ سَبَبًا لثَوَابٍ كَثِيرٍ.
- ٣- وَمِنْهَا: بَيَانُ أَنْوَاعِ الشُّهَدَاءِ، وَأَنَّهُمْ خَمْسَةٌ، وَهَلْ هَذَا عَلَى سَبِيلِ الْحَصْرِ، أَوْ عَلَى سَبِيلِ التَّمثِيلِ؟

الْجَوَابُ: الظَّاهِرُ: الثَّانِي، وَأَنَّ الْحَرِيقَ، وَالْمَخْنُوقَ الَّذِي مَاتَ بِالْخَنْقِ، بِمَوَادِّ سَامَةٍ مَثَلًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، كُلُّهُ دَاخِلٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

وكَذَلِكَ الْمَيِّتُ بِحَادِثِ سَيَارَةٍ، أَوْ غَيْرِ هَذَا، الْمَهْمُ أَنَّ كُلَّ مَا شَابَهَ هَذَا فَإِنَّ لَهُ حَكَمَهُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَذَا قِيَاسٌ فِي الثَّوَابِ، وَالْمَعْرُوفُ أَنَّ الثَّوَابَ لَا يُقَاسُ فِيهِ؟

فَيُقَالُ: نَعَمْ، الْأَصْلُ أَنَّ الثَّوَابَ لَا يُقَاسُ فِيهِ، لَكِنْ إِذَا تَسَاوَى الْعَمَلُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ،

فَإِنَّ اللَّهَ حَكِيمٌ عَزَّ وَجَلَّ، وَمِنْ حِكْمَتِهِ أَنْ تَتَسَاوَى الرُّتَبُ وَالْفَضَائِلُ أَيْضًا.

- ٤- وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: فَضِيلَةُ الصَّفِّ الْأَوَّلِ، وَفَضِيلَةُ الْأَذَانِ.

٥- ومن فوائده أيضًا: استعمالُ القرعة حتى في الأعمال الصَّالحة؛ ولهذا قال الفقهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إِذَا تَشَاحَ اثْنَانِ فِي الْأَذَانِ قُدِّمَ أَحْسَنُهَا أَدَاءً لِلأَذَانِ فِي صَوْتِهِ وَأَدَائِهِ، فَإِنْ تَسَاوَيَا، فَمَنْ يَخْتَارُهُ الْجِيرَانُ؟ يعني: أهل المسجد، فَإِنْ اخْتَلَفُوا، أَوْ قَالُوا: لَا خِيَارَ لَنَا. فَالْقُرْعَةُ^(١).

٦- ومن فوائدِ هذا الحديثِ أيضًا: فضيلةُ الحضورِ إلى صلاة الجماعة؛ لقوله: «لَا سَبْقُوا إِلَيْهِ».

٧- ومن فوائدِ الحديثِ أيضًا: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يَكُونَ مُسَابِقًا فِي الْخَيْرَاتِ، كُلِّمَا حَصَلَ الْخَيْرُ يَكُونُ هُوَ الْأَسْبَقُ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي أَمَرَنَا اللَّهُ بِهِ فِي قَوْلِهِ: «سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ» [التوبة: ٢١].

٨- ومن فوائدِ هذا الحديثِ أيضًا: فضيلةُ العشاءِ والصُّبحِ؛ لِأَنَّهُمَا صَلَاتَانِ تَأْتِيَانِ وَقْتَ النَّوْمِ وَوَقْتَ الظُّلْمَةِ، وَلَا سِيَّامَا فِيمَا سَبَقَ مِنَ الزَّمَانِ، فَالْحُضُورُ إِلَيْهِمَا أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِمَا.

٩- ومن فوائدِ الحديثِ: جَوَازُ تَسْمِيَةِ الْعِشَاءِ بِالْعَتَمَةِ، وَيُجْمَعُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ: بِأَنَّ النَّهْيَ لَيْسَ لِلتَّحْرِيمِ، وَلَكِنَّهُ نَهْيٌ مِنْ بَابِ الْأَدَبِ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى هَذَا النَّبِيُّ ﷺ حَيْثُ قَالَ: «لَا تَغْلِبَنَّكُمْ الْأَعْرَابُ عَلَى صَلَاتِكُمْ»^(٢). فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ الْأَدَبَ فِي التَّسْمِيَةِ، وَأَنْ يُسَمَّى الْإِنْسَانُ الصَّلَاةَ كَمَا سَمَّاها اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ.



(١) انظر: «المغني» لابن قدامة (٢٥٦/١)، و«المجموع» للنووي (٨٨/٣)، و«المبدع» لابن مفلح

(٢) (٣١٦/١) و«كشاف القناع» للبهوتي (٢٣٥/١).

(٢) تقدم تخريجه.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٣٣ - باب احتساب الآثار.

٦٥٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشِبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا بَنِي سَلَمَةَ، أَلَا تَحْتَسِبُونَ آثَارَكُمْ». وَقَالَ مُجَاهِدٌ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ﴾ [سورة: ١٢: ١]. قَالَ: خُطَاهُمْ^(١).

[الحديث ٦٥٥ - طرفاه في: ١٨٨٧، ٦٥٦]

قوله: «احتساب الآثار». يعني: أَنَّ الإنسانَ يَحْتَسِبُ الأجرَ، وَيَحْتَسِبُ هذا العملَ على الله؛ ومعنى احتسابه عليه: أَنَّهُ يَرْجُو ثوابه من الله، وهذا أمرٌ مهمٌّ يغفل عنه كثيرٌ من الناس.

فكثيرٌ من الناس يُصَلِّي، وَيَتَوَضَّأُ، وَيَعْمَلُ العملَ الصَّالِحَ، لكن ليس في باله أَنَّهُ يَحْتَسِبُ الأجرَ، وَأَنَّهُ سَيُؤْجَرُ عليه، فَيَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَنْتَبِهَ لهذا، وَأَلَّا تَسْتَوِلِيَ عَلَيْنَا الغَفْلَةُ؛ لَأَنَّ هناك نيةً واحتساباً، فالإنسانُ يُنَوِّي عملاً لوجه الله ﷻ، لكن يغفل عن كونه مُحْتَسِباً.

والاحتسابُ فيه فائدةٌ أخرى، وهي تقريرُ الإيمانِ باليومِ الآخرِ؛ لَأَنَّ المحتسِبَ يُؤْمِنُ بِأَنَّ هناك يوماً آخرَ، يُحَاسَبُ فيه، وَيُؤْجَرُ على عمله، فيَكُونُ فيه فائدتان:

الفائدةُ الأولى: أَنَّ الإنسانَ واثقٌ بوعدِ رَبِّهِ ﷻ، وَأَنَّهُ سَيُعِضُّهُ على هذا العملِ.

والفائدةُ الثانيةُ: تقريرُ وتثبيتُ الإيمانِ باليومِ الآخرِ.

ثم ذكر البخاري رحمه الله الحديث، وهو قولُ النبي ﷺ: «يَا بَنِي سَلَمَةَ أَلَا تَحْتَسِبُونَ آثَارَكُمْ؟». وقد مرَّ أَنَّهُ قَالَ لَهُمْ: «دِيَارَكُمْ تُكْتُبُ آثَارَكُمْ».

(١) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١٣٩/٢)، وقد وصله عبد بن حميد رحمه الله في «تفسيره»، قال: حدثنا روح، عن شبل، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا﴾ قال: أفعالهم، و﴿وَأَثَرَهُمْ﴾ قال: خطاهم. «تغليق التعليق» (٢/٢٧٧، ٢٧٨).

وَأَمَّا قَوْلُ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآخَرَهُمْ﴾ [يَتَع: ١٧٢]. بِأَنَّ الْمُرَادَ خَطَاهُمْ. فَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ خَطَاهُمْ مِمَّا قَدَّمُوهُ، وَاللَّهُ ﷻ يَقُولُ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتُومَ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا﴾ [يَتَع: ١٧٢]؛ أَي: الْمَوْتَى فَالْمُرَادُ بِهِ ﴿وَمَا آخَرَهُمْ﴾: مَا يَبْقَى بَعْدَ مَوْتِهِمْ؛ كَالصَّدَقَةِ الْجَارِيَةِ، وَالْعِلْمِ الَّذِي يُتَفَقَّعُ بِهِ، وَالْوَلَدِ الصَّالِحِ الَّذِي يَدْعُو لَهُ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَبْقَى بَعْدَ مَوْتِهِ، وَأَمَّا خَطَاهُمْ فَهِيَ حَاصِلَةٌ، وَقَدْ قَدَّمُوهَا مِنْ قَبْلُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥٦ - وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ، حَدَّثَنِي أَنَسٌ، أَنَّ بَنِي سَلَمَةَ أَرَادُوا أَنْ يَتَحَوَّلُوا عَنْ مَنَازِلِهِمْ، فَيَنْزِلُوا قَرِيبًا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: فَكَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُعْرُوا الْمَدِينَةَ فَقَالَ: «أَلَا تَحْتَسِبُونَ أَنَا رَكْمٌ»^(١).
قَالَ مُجَاهِدٌ: خُطَاهُمْ: آثَارُهُمْ، وَالْمَشْيُ فِي الْأَرْضِ بِأَرْجُلِهِمْ^(٢).



(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ١٤٠): قَالَ أَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ بِإِلَافٍ رَوَايَةً يَعْنِي مَعْلَقًا، وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَلَهُ نِظَائِرٌ فِي الْكِتَابِ فِي رَوَايَةِ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِي شَرْطُهُ فِي الْأَصُولِ. اهـ

قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ١٤٠): قَوْلُهُ: «أَنْ يَعْرُوا الْمَدِينَةَ» وَفِي رَوَايَةِ الْكَشْمِيهَنِيِّ: «أَنْ يَعْرُوا مَنَازِلَهُمْ». هُوَ بَضْمُ أَوَّلِهِ وَسُكُونُ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ، وَضَمُّ الرَّاءِ؛ أَي: يَتْرَكُونَهَا خَالِيَةً، يَقَالُ: أَعْرَاهُ إِذَا أَخْلَاهُ، وَالْعَرَاءُ الْأَرْضُ الْخَالِيَةُ، وَقِيلَ الْوَاسِعَةُ، وَقِيلَ الْمَكَانُ الَّذِي لَا يَسْتَرِ فِيهِ شَيْءٌ وَنَبِهَ بِهَذِهِ الْكِرَاهَةِ عَلَى السَّبَبِ فِي مَنَعِهِمْ مِنَ الْقُرْبِ مِنَ الْمَسْجِدِ لِتَبْقَى جِهَاتُ الْمَدِينَةِ عَامِرَةٌ بِسُكَّانِهَا وَاسْتِفَادَ بِذَلِكَ كَثْرَةَ الْأَجْرِ لِكَثْرَةِ الْخَطَا فِي الْمَشْيِ إِلَى الْمَسْجِدِ. اهـ

(٢) عُلِقَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، بِصِغَةِ الْجَزْمِ، كَمَا فِي «الْفَتْحِ» ٢/ ١٣٩، وَقَدْ تَقَدَّمَ وَصْلُهُ قَرِيبًا.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٣٤ - بَابُ فَضْلِ الْعِشَاءِ فِي الْجَمَاعَةِ

٦٥٧- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيْسَ صَلَاةٌ أَنْقَلَ عَلَى الْمُنَافِقِينَ مِنَ الْفَجْرِ وَالْعِشَاءِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا، لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمَرَ الْمُؤَذِّنَ فَيَقِيمَ، ثُمَّ أَمَرَ رَجُلًا يُؤْمُ النَّاسَ، ثُمَّ أَخَذَ شُعْلًا مِنْ نَارٍ فَأَحْرَقَ عَلَى مَنْ لَا يَخْرُجُ إِلَيَّ الصَّلَاةَ بَعْدُ»^(١).

سبق معنى هذا الحديث، والراوي واحد، وهو أبو هريرة رضي الله عنه، لكن السياق اختلف.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٣٥ - بَابُ اثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ

٦٥٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَأَذِّنَا وَأَقِيمَا، ثُمَّ لِيُؤْمَمَكُمَا أَكْبَرُكُمَا»^(٢).

قال البخاري رحمه الله تعالى: «بَابُ اثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ». واستدل بحديث مالك بن الحويرث، كذلك أيضًا يستدل بأن الجماعة من الجمع، وهو الضم، وهذا حاصل بواحد مع الثاني.

وكذلك أيضًا فعل الرسول ﷺ حين أقر ابن عباس رضي الله عنهما، وحذيفة بن اليمان، وابن مسعود، كل واحد منهم في ليلة على أن يقوموا معه^(٣)؛ ليكونوا جماعة.

(١) رواه مسلم (٤٥١/١)، (٦٥١) (٢٥٢).

(٢) رواه مسلم (٤٦٥/١)، (٦٧٤) (٢٩٢).

(٣) أما حديث ابن عباس، فرواه البخاري (١٣٨)، ومسلم (٥٢٧/١)، (٧٦٣) (١٨٤). وأما حديث حذيفة ض، فرواه: مسلم (٥٣٦/١)، (٧٧٢) (٢٠٣). وأما حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه =

والجماعة في باب الصَّلَاةِ تُطَلَّقُ عَلَى اثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ، وكذلك الجماعة في باب الفرائض تُطَلَّقُ عَلَى اثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ، أما في غير هذين الموضعين، فالأصل أَنَّ الجماعة ثلاثة فأكثر.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٣٦ - بَابُ مَنْ جَلَسَ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ، وَفَضْلُ الْمَسَاجِدِ

٦٥٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ مَا لَمْ يُحْدِثْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ، لَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا دَامَتِ الصَّلَاةُ تَحْسِبُهُ، لَا يَمْنَعُهُ أَنْ يَنْقَلِبَ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا الصَّلَاةُ»^(١).

٦٦٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي خُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: الْإِمَامُ الْعَادِلُ، وَشَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ رَبِّهِ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ، اجْتَمَعَا عَلَيْهِ، وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ طَلَبَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ، فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ. وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ أَخْفَى حَتَّى لَا تَعْلَمَ سَمَاءُهُ مَا تَنْفِقُ يَمِينُهُ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا ففَاضَتْ عَيْنَاهُ»^(٢).

[والحديث أطرافه: ١٤٢٣، ٦٤٧٩، ٦٨٠٦].

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: قَوْلُهُ: «وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ». وهذا الحديث حديثٌ عظيمٌ فيه فوائدٌ كثيرةٌ:

فرواه: البخاري (١١٣٥)، ومسلم (٥٣٧/١)، (٧٧٣)، (٢٠٤).

(١) رواه مسلم (٤٥٩/١)، (٤٦٠)، (٦٤٩)، (٢٧٦٠٢٧٢).

(٢) رواه مسلم (٧١٥/٢)، (١٠٣١)، (٩١).

منها: أن يومَ القيامةِ ليس فيه ظلٌّ لا ببناءٍ، ولا بأشجارٍ، ولا بكهوفٍ، ولا بجبالٍ، ولا برمالٍ، ولا بشيءٍ، فليس فيه ظلٌّ إلا مَنْ أظله الله تعالى في ظله.
وقوله ﷺ: «سبعة يُظِلُّهم الله» المراد: سبعة أصنافٍ، وليس سبعة أشخاصٍ.
فالأول: «الإمامُ العادلُ». والعدلُ هو الحاكمُ بشريعةِ الله الذي لا يُفْضَلُ أحدًا لقربائه، أو لصداقته، أو لغير ذلك، وإنما قلنا: إن هذا هو العادلُ؛ لأنَّه لا عدلَ حكمًا من الله ﷻ.

والثاني: «شابٌّ نشأ في عبادة ربِّه». نشأ؛ أي: منذ الصَّغر، وهو في العبادة، فهذا صارتِ العبادة كأنَّها غريزة له، فألفَها وأحبَّها، حتى إنَّه إذا انقطعَ يوماً من الأيام عن عبادته تأثَّرَ.

والثالثُ: «رجلٌ قلبه معلقٌ في المساجد». معلقٌ في المساجد؛ ليؤدِّي ما بُنيتَ له المساجدُ، وأما المعلقُ قلبه في المساجد؛ لأنَّه قرأش، فلا يدخُلُ في هذا الحديث، أو معلقٌ قلبه في المساجد؛ لأنَّ عنده شغلاً في هذا المسجد فلا يدخُلُ، إنَّما المرادُ مَنْ قلبه معلقٌ في المساجد؛ ليؤدِّي ما بُنيتَ له المساجدُ من قراءةٍ، وذكرٍ، وصلاةٍ، وغير ذلك.

والصنفُ الرَّابِعُ: «رجلان متحابَّان في الله اجتماعاً عليه وتفرُّقاً عليه»؛ أي: تحابَّان في شريعةِ الله ﷻ، فليسَ بينهما صلةٌ توجبُ المودةَ إلا أنَّهما قائمانِ بشريعةِ الله، فلم يتحابَّا لقربةٍ، ولا لصداقةٍ، ولا لانتفاعٍ بهالٍ، ولا غير ذلك، إنَّما هو الله ﷻ، اجتماعاً عليه وتفرُّقاً عليه، اجتماعاً عليه، وبقياً متحابَّين في الله حتى تفرَّقا، ومعنى تفرُّقاً عليه؛ أي: تفرَّقا بموتٍ، أو سفرٍ، أو ما أشبه ذلك.

الخامسُ: «رجلٌ طلبته امرأةٌ ذاتُ منصبٍ وجمالٍ، فقال: إني أخافُ الله»؛ أي: طلبته ليزني بها، وهي ذاتُ منصبٍ وجمالٍ؛ يعني: ليست من ذواتِ الدون التي ليست حسيَّة، ولا شريفة، وليست قبيحة؛ بل هي ذاتُ جمالٍ وذاتُ منصبٍ، ففيها ما يكونُ إغراءً للمطلوبِ، لكنَّ هذا الرجلُ قال: إني أخافُ الله.

وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَهُمَا أَحَدٌ، بَلْ هُمَا فِي خَلْوَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ عِنْدَهُمَا أَحَدٌ لَمْ تَطْلُبْهُ؛ وَلَئِنَّهُ لَوْ كَانَ عِنْدَهُمَا أَحَدٌ لَمْ يَقُلْ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ، بَلْ لَقَالَ: عِنْدَنَا أَحَدٌ، فَبِهِ الْإِخْلَاصُ لِلَّهِ ﷻ فِي تَرْكِهِ الْإِجَابَةِ.

وَالسَّادِسُ: «رَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ»؛ أَيِ: أَخْفَى الصَّدَقَةَ، وَلَمْ يَعْلَمْ بِهَا أَحَدٌ، حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ، وَمَعْنَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ: أَنَّهُ لِقُوَّةِ الْإِخْفَاءِ صَارَتْ يَدُهُ الْيَسْرَى، لَا تَدْرِي مَا أَنْفَقَتْ يَدُهُ الْيَمْنَى، وَهَذَا مِنْ بَابِ الْمَبَالِغَةِ فِي الْإِخْفَاءِ.

وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ: حَتَّى لَا يَعْلَمَ مَنْ كَانَ عَلَى شِمَالِهِ مَا أَنْفَقَتْهُ يَمِينُهُ. وَالسَّابِعُ وَالْأَخِيرُ: «رَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ»؛ أَيِ: خَالِيًا مِنَ النَّاسِ، وَخَالِيًا أَيْضًا مِنْ مَشَاغِلِهِ؛ يَعْنِي: أَنَّهُ ذَكَرَ اللَّهَ مُخْلِصًا لِلَّهِ ﷻ، فَلَيْسَ فِي قَلْبِهِ تِلْكَ السَّاعَةِ إِلَّا اللَّهُ ﷻ.

فَالْإِنْسَانُ قَدْ تَفَيَّضَ عَيْنُهُ إِذَا ذَكَرَ اللَّهَ؛ لِأَنَّهُ تَذَكَّرَ صَدِيقًا لَهُ، أَوْ حَبِيبًا لَهُ، أَوْ قَرِيبًا لَهُ، ثُمَّ فَاضَتْ عَيْنَاهُ عِنْدَ هَذَا الذِّكْرِ، الَّذِي كَانَ يَشْتَغِلُ بِهِ مَعَهُ مَنْ فَقَدَهُ؛ يَعْنِي: ذَكَرَ مَيِّتًا كَانَ هُوَ وَإِيَّاهُ مَثَلًا يُصَلُّونَ فِي الْمَسْجِدِ، وَيَتَهَجَّدُونَ فِي اللَّيْلِ، فَذَكَرَ اللَّهَ، وَتَذَكَّرَ فِي هَذِهِ الْحَالِ مَنْ كَانَ مَعَهُ، فَهَذَا لَمْ يَكُنْ فَيَّضَ عَيْنِيهِ إِخْلَاصًا لِلَّهِ، بَلْ لِأَجْلِ مَا تَذَكَّرَهُ مِنَ الْحَالِ مَعَ صَاحِبِهِ؛ وَلِهَذَا تَقُولُ: خَالِيًا قَلْبُهُ مِنْ ذِكْرِ مَا سِوَى اللَّهِ.

وكَذَلِكَ أَيْضًا خَالِيًا فِي الْمَكَانِ، فَلَيْسَ عِنْدَهُ أَحَدٌ؛ لِأَنَّ مَنْ كَانَ عِنْدَهُ أَحَدٌ رَبَّاهُ تَفَيَّضَ عَيْنَاهُ لِنَوْعٍ مِنَ الرِّيَاءِ، نَسَأَلَ اللَّهَ الْعَافِيَةَ وَالسَّلَامَةَ.

فَهَؤُلَاءِ سَبْعَةٌ، بَدَأَ بِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْإِمَامِ الْعَادِلِ؛ لِأَنَّهُ أَعْظَمُهُمْ مَشَقَّةً، فَأَشَقُّ مَا يَكُونُ عَلَى الْإِنْسَانِ الْعَدْلُ فِيهَا وَلَآهَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَالْإِمَامُ الْعَادِلُ عِنْدَهُ مِنَ السُّلْطَةِ مَا يُهَوِّنُ عَلَيْهِ الْجَوْرَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَارَ فَمَنْ يُخَاطِبُهُ؟!

لَكِنَّهُ لَا يَخَافُ إِلَّا اللَّهَ ﷻ، فَعَدَلَ فِيمَنْ وَلَّاهَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَفِيهَا وَلَّاهَ اللَّهُ عَلَيْهِ.

والمراد بالإمام: الإمام بالسلطة العليا، ولا يُشترط أن يكون ذا سلطةٍ عليا لجميع المسلمين؛ لأننا لو قلنا كذلك لكانت الأمة الإسلامية لا إمام لها منذ أزمنة بعيدة من عهد ما بعد الخلفاء الراشدين والأمة صار لها أئمة، ولو قلنا: إن المراد بالإمام هنا الإمام الذي يستولى على جميع الممالك الإسلامية، ما بقي في الدنيا إمام، فالإمام هو ذو السلطة العليا في قومه؛ الذي يُنفردُ بحكومته ودولته، فمثلاً هنا في السعودية إمام السعوديين هو الملك، وكذلك أيضاً في البلاد الأخرى إمامهم من يتولى رئاسة البلد. ولكن هل من له إمارة دون الإمامة إذا عدلَ فيمن أمره الله عليهم هل يدخل في الحديث؟

الجواب: لا يدخل؛ لأنه فرق بين الإمام وبين الأمير، فالأمير قد يعدل خوفاً من الإمام، فليس عدله بخالص، لكن الإمام إذا عدل لا يخشى إلا الله، فالأمير لا يدخل، لكن لا شك أنه يدخل في قول الرسول ﷺ: «المُقْسِطُونَ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ عَلَى يَمِينِ الرَّحْمَنِ وَكُلْنَا يَدَيْهِ يَمِينٌ؛ الْمُقْسِطُونَ فِي أَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُّوا»^(١). فإن هذا الحديث يدل على أن العادل - وإن لم يكن إماماً - يكون على يمين الله ﷻ، - جَعَلَنَا اللهُ وَإِيَّاكُمْ مِنْهُمْ - لكنه لا يتأهل هذا الأجر العظيم؛ الذي هو ظلُّ الله يوم القيامة.

وليس المراد بالظل هنا أن الله ﷻ نفسه يكون ظلاً عليه، ولا يجوز هذا، ونحن نشهد أن الرسول ﷺ لم يرد هذا، ولكن المراد بالظل هنا أنه في يوم القيامة ليس هناك بناء، ولا خيمة، ولا جبل، ولا كهف، فهذه يذرها الله ﷻ قاعاً صاففاً، لا ترى فيها عوجاً، ولا أمتاً، حتى الإنسان ليس معه ثوب، وليس معه شيء يستظل به، إلا ظلاً يخلقه الله ﷻ يُظلل عليه، وهذا كقوله: «كلُّ امرئٍ في ظلِّ صدقته يومَ القيامة»^(٢).

(١) رواه مسلم (١٤٥٨/٣)، (١٨٢٧)، (١٨).

(٢) رواه أحمد (١٤٧/٤)، (١٧٣٣٣)، والحاكم في «المستدرک» (٥٧٦/١)، وقال: صحيح على

شرط مسلم ولم يخرجاه.

وحدثني إحدى نسائنا في زمانٍ سابقٍ: أن رجلاً كان بخيلاً، وكان ينهى أهله عن الصدقة، وفي يومٍ من الأيام رأى في المنام أن القيامة قد قامت، وأن الناس في غمٍّ، وكربٍ وشمسٍ حارقة، فرأى كساءً ظلَّ عليه، وفيه ثلاثة خروقي، تبدو منها الشمس، ثم جاءت ثلاث تمرات، فسدت هذه الخروقي، فجاء إلى أهله، وحدثهم بالحديث، وكان منزعاً جداً، فقالت له: إنها قد أتتها مسكينةٌ ليس عليها ثوبٌ، فأعطتها ثوباً من البيت، وليس معها طعامٌ فأعطتها ثلاث حباتٍ من التمر - سبحان الله - فأرعى الرجل لها العنان، وقال: تصدقي بما شئت. فسبحان الله، وهذا من توفيق الله ﷻ وهذا يؤيِّده الحديث: «كلُّ امرئٍ في ظلِّ صدقته يومَ القيامة».

ووردَ في بعضِ ألفاظِ الحديث: «في ظلِّ عرشه»^(١). وهذا الحديث فيه نظرٌ؛ لأنَّه يحتاجُ إلى تثبُّتٍ في صحَّةِ نقله؛ لأنَّ العرشَ معروفٌ أنَّه فوقَ المخلوقاتِ كلّها، والشمسُ تدنو من النَّاسِ يومَ القيامةِ بمقدارِ ميلٍ^(٢)، فهل يعني ذلك أنَّ العرشَ ينزلُ حتى يكونَ بينَ الشمسِ وبينَ النَّاسِ والمسافةُ مقدارُ ميلٍ؟ وكذلك قد جاءَ في الحديث: أنَّ السمواتِ السبعَ والأرضينَ السبعَ بالنسبةِ للكرسيِّ كحلقةٍ أُلقيت في فلاةٍ من الأرض - الله أكبر - حلقةُ الدُّرعِ تُلقِيها في فلاةٍ من الأرضِ ما نسبةُ هذه الحلقةِ من الفلاةِ؟ لا شيءٌ - وأنَّ فضلَ العرشِ على الكرسيِّ كفضلِ الفلاةِ على هذه الحلقةِ^(٣). لا إلهَ إلاَّ الله، ما أعظمَ الله ﷻ، فهذا العرشُ هل يُمكنُ أن ينزلَ حتى يكونَ بينَ الشمسِ وبينَ الخلائقِ التي ليستَ بينها وبينَ الخلائقِ إلا مقدارُ ميلٍ؟ لا يُمكنُ.

(١) روى أحمد (٣٥٩/٢)، (٨٧١١)، والترمذي (١٣٠٦)، وقال: حديث حسن صحيح غريب، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: «من أنظر معسراً، أو وضع له، أظله الله في ظلِّ عرشه يومَ القيامة». وقال الشيخ الألباني رحمه الله في «تعليقه على سنن الترمذي»: صحيح.

(٢) رواه مسلم (٢١٩٦/٤) (٢٨٦٤) (٦٢).

(٣) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٣٦١).

ولو قال قائل: لعل شيئاً من العرش، أو جزءاً من العرش يأمره الله تعالى فيهبط،
- ويكُونُ كذلك؟

قلنا: إذا ثبت الحديث. قلنا: هذا ممكن عقلاً؛ أي: حديث ظل العرش.

ومن فوائد هذا الحديث: فضل نشر الإنسان على طاعة الله، وأنَّ النشوء على
الطاعة له أثر عظيم؛ لأنَّ الطاعة تكون عند الإنسان كأنها غريزة، لا يحيد عنها، وعلى
العكس من ذلك إذا نُشئ على المعصية، فإنَّ المعصية تبقى وكأنها غريزة - والعياذ
بالله - فيقول أن يستعيب مَنْ نشأ في المعصية، لكنه ليس بممتنع.

ويؤخذ من هذا فائدة تفرغ على هذه الفائدة: أنه لا ينبغي أن نعوّد أبناءنا الشيء
المحرّم، وإن كان في حقهم ليس محرّماً؛ لأنّه مرفوع عنهم القلم، لكن نحن لا
نعلمهم.

فمثلاً: هؤلاء المربّون الذين يدعون أن الموسيقى من أكبر الأسباب لتربية
الطفل، وإرهاق حسّه ماذا نقول لهم؟

نقول لهم: كذبتم، بل إن هذا مما يؤدّي إلى أن يألف الإنسان هذه العزفة، حتى
تكون عنده سائغة إذا كبر عليها.

وكذلك أيضاً: لا ينبغي أن نعوّد البنات الصغار اللباس الذي يكون إلى الركبة، أو
ربّما إلى نصف الفخذ؛ لأنَّ هذا ينزعُ منهنَّ الحياء، ويألفن هذا النوع من اللباس إذا
كبرن، وإن كنَّ في وقت الصغر لا حرج أن يبدؤ الساق، أو شيء من الفخذ، لكن
تعويدنا الطفلة هذه اللبسة يؤدّي إلى أن تألفها، وأن يُنزع الحياء منها.

ومن فوائد هذا الحديث: أن طاعة الشاب، أفضل من طاعة الشيخ؛ لقوله: «شاب
نشأ»؛ وذلك لقوة الداعي إلى الضلال في الشباب وكثرة الصوارف عن الحق،
فاستمسكه بدينه يكون أفضل من استمسك الشيخ، فالشيخ قد قرب أجله فيستعد،
لكن الشاب يرى أن الدنيا أمامه بعيدة، فإذا أطاع الله تعالى، ونشأ في الطاعة كان أفضل
من شيخ مُشْرِفٍ على القبر.

ومن فوائد الحديث أيضًا: فضيلة مَنْ تَعَلَّقَ قَلْبُهُ فِي الْمَسَاجِدِ؛ لِأَنَّ الَّذِي قَلْبُهُ مَعْلَقٌ فِي الْمَسَاجِدِ، تَجِدُهُ إِذَا خَرَجَ مِنْ صَلَاةٍ، يَنْتَظِرُ بِقَلْبِهِ الصَّلَاةَ الْآخَرَى، وَيَقُولُ: مَتَى تَأْتِي؟
فهل مثله مَنْ لَا يَخْضُرُ الْمَسَاجِدَ، لَكِنْ قَلْبُهُ مَعْلَقٌ بِالصَّلَاةِ؟ يَعْنِي: امْرَأَةٌ مَثَلًا فِي بَيْتِهَا قَلْبُهَا مَعْلَقٌ بِالصَّلَاةِ، أَوْ إِنْسَانٌ مَرِيضٌ لَا يَسْتَطِيعُ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ، لَكِنْ قَلْبُهُ مَعْلَقٌ بِالصَّلَاةِ، فَهَلْ نَقُولُ: إِذَا كَانَ ثَوَابُ الْمَعْلَقِ قَلْبُهُ بِمَكَانِ الْعِبَادَةِ هُوَ هَذَا الظِّلُّ، فَمَنْ قَلْبُهُ مَعْلَقٌ بِالْعِبَادَةِ مِنْ بَابٍ أَوَّلٍ؛ لِأَنَّ الْمَسَاجِدَ أَمَاكُنَ الْعِبَادَةِ، فَإِذَا كَانَ تَعَلَّقُ الْقَلْبِ بِأَمَاكِنِ الْعِبَادَةِ سَبَبًا لِأَنْ يُظِلَّهُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ، فَالَّذِي يَتَعَلَّقُ قَلْبُهُ بِالْعِبَادَةِ الَّتِي هِيَ الصَّلَاةُ مِنْ بَابٍ أَوَّلٍ.

وَرَبَّمَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ (النساء: ١٨).
فَإِنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ قَالَ: الْمَسَاجِدُ؛ يَعْنِي: الصَّلَوَاتِ؛ لِأَنَّهَا تَشْتَمِلُ عَلَى السُّجُودِ (١).
وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي: أَنَّ الَّذِي قَلْبُهُ مَعْلَقٌ بِالصَّلَاةِ؛ سَوَاءٌ كَانَ يُؤَدِّيُهَا فِي الْمَسْجِدِ أَوْ يُؤَدِّيُهَا فِي الْبَيْتِ لِعَذْرِ، أَوْ لِكَوْنِهِ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْجَمَاعَةِ، يَدْخُلُ فِي الْحَدِيثِ.
وَالَّذِي قَلْبُهُ مَعْلَقٌ بِاللَّهِ أَحَقُّ مِنْ هَؤُلَاءِ بِالظِّلِّ فَالَّذِي قَلْبُهُ مَعْلَقٌ بِاللَّهِ ﷻ دَائِمًا مَعَ اللَّهِ فِي شَرْعِهِ وَقَدْرِهِ، فَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ فِي أَعْلَى الْمَرَاتِبِ بَعْدَ النَّبِيِّينَ وَالصَّدِيقِينَ، إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الصَّدِيقِينَ.

وَلِذَلِكَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَذْكُرَ اللَّهَ دَائِمًا بِقُلُوبِنَا فِي الْخَلَوَاتِ، حَتَّى وَأَنْتِ تُطَالِعِ دُرُوسَكَ، فَإِنَّ دُرُوسَكَ مِنْ شَرِيعَةِ اللَّهِ، أَوْ مِنَ الْوَسَائِلِ الَّتِي تُعِينُ عَلَى فَهْمِ الشَّرِيعَةِ، كَعِلْمِ النَّحْوِ، وَالبَلَاغَةِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَلْيَكُنْ قَلْبُكَ مُعَلَّقًا بِرَبِّكَ ﷻ.

قَوْلُهُ: «وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ». هَذَا أَيْضًا يُسْتَفَادُ مِنْهُ فَضِيلَةُ الْحَبِّ فِي اللَّهِ، وَالْبُغْضِ فِي اللَّهِ، فَمَنْ أَحَبَّ فِي اللَّهِ، وَوَالَى فِي اللَّهِ، وَأَبْغَضَ فِي اللَّهِ، وَعَادَى فِي اللَّهِ فَقَدْ نَالَ وِلَايَةَ اللَّهِ ﷻ، وَمَا أَكْثَرَ الْمُحِبِّينَ فِي اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، فَقَدْ تَجَدَّدَ شَخْصَيْنِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا قَرَابَةٌ، وَلَا مَعْرِفَةٌ مِنْ قَبْلُ، لَكِنْ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا الطَّاعَةُ، فَيُحِبُّ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ لِلَّهِ، لَا لِشَيْءٍ آخَرَ.

(١) انظر: «تفسير القرطبي» (٢١/١٩)، و«فتح القدير» (٣٠٩/١٥).

فَهَذَا أَيْضًا مِنَ الْأَسْبَابِ الَّتِي يُظِلُّ اللَّهُ بِهَا الْإِنْسَانَ فِي ظِلِّهِ، يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ، نَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لَنَا وَلَكُمْ مِنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ نَصِيبًا، إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، قَالَ: سُئِلَ أَنَسٌ: هَلْ اتَّخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَاتَمًا؟ فَقَالَ: نَعَمْ، آخِرَ لَيْلَةِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ بَعْدَ مَا صَلَّى، فَقَالَ: «صَلَّى النَّاسُ وَرَقَدُوا، وَلَمْ تَزَلُوا فِي صَلَاةٍ مُنْذُ انتَظَرْتُمُوهَا. قَالَ: فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ خَاتَمِهِ»^(١).

هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى اتِّخَاذِ الْخَاتَمِ، وَلَكِنَّهُ يَكُونُ مِنْ فَضَّةٍ، وَلَا يَكُونُ مِنْ ذَهَبٍ؛ فَإِنَّ خَوَاتِيمَ الذَّهَبِ لِلرِّجَالِ حَرَامٌ، كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٢). وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ: أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمَسْتُوْلِ أَنْ يَأْتِيَ بِأَكْثَرِ مِمَّا سُئِلَ عَنْهُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّا سُئِلَ عَنِ الْخَاتَمِ، فَأَتَى بِزِيَادَةٍ.

وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ خَاتَمَ النَّبِيِّ ﷺ نَظِيفٌ، فَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا فَائِدَةٌ، وَهِيَ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ نَعْلُهُ حَسَنًا، وَثَوْبُهُ حَسَنًا، وَخَاتَمُهُ حَسَنًا، وَكُلُّ مَا يَتَّصِلُ بِهِ يَكُونُ حَسَنًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ نَعْلُهُ حَسَنًا، وَثَوْبُهُ حَسَنًا؟ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ»^(٣)؛ يَعْنِي: يُحِبُّ التَّجَمُّلَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يُسَنُّ لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ الْخَاتَمَ؟ فَالْجَوَابُ: لَا، لَيْسَ مِنَ السُّنَّةِ، لَكِنَّهُ مِنَ الشَّيْءِ الْمَبَاحِ، إِلَّا مَنْ اخْتِاجَ إِلَيْهِ؛ كَالْقَاضِي، وَالْأَمِيرِ، وَالرَّئِيسِ، وَالْوَزِيرِ، وَالْمُدِيرِ، وَمَا أَشَبَّ ذَلِكَ؛ أَيُّ مَنْ يَخْتِاجُ إِلَى الْخَتَمِ، فَهَذَا نَقُولُ لَهُ: «السُّنَّةُ أَنْ تَتَّخِذَ خَاتَمًا».

(١) رواه مسلم (٤٤٣/١) (٦٤٠) (٢٢٢).

(٢) رواه البخاري (٥١٧٥)، ومسلم (٢٠٦٦) (٣).

(٣) رواه مسلم (٩٣/١) (٩١) (١٤٧).

وَأِنَّمَا كَانَ خَاتَمًا؛ لِأَنَّهُ أَحْفَظُ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا وَضَعَهُ فِي جَيْبِهِ، فَرُبَّمَا يَضِيعُ وَيَسْقُطُ، فَكَانَ وَضَعُهُ فِي أَضْبُعِهِ، أَحْفَظَ وَأَضْمَنَ أَنْ يَجِدَهُ أَحَدٌ، فَيَقْتَاتُ عَلَيْهِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٣٧- بَابُ فَضْلِ مَنْ غَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ، وَمَنْ رَاحَ.

٦٦٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ غَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ وَرَاحَ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُ نُزْلَهُ مِنَ الْجَنَّةِ كُلَّمَا غَدَا أَوْ رَاحَ»^(١).

﴿قَوْلُهُ: «مَنْ غَدَا أَوْ رَاحَ» أَيُّ: مَنْ ذَهَبَ إِلَى الْمَسْجِدِ فِي الْغَدْوِ، أَوْ ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي الرَّوَّاحِ، وَالْغَدْوُ: هُوَ أَوَّلُ النَّهَارِ، وَالرَّوَّاحُ: آخِرُ النَّهَارِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: فَضِيلَةٌ مَنْ غَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ، أَوْ رَاحَ.

وَأَوَّلُ مَا يَدْخُلُ فِي الْغَدْوِ وَالرَّوَّاحِ صَلَاةُ الْفَجْرِ، وَصَلَاةُ الْعَصْرِ.

﴿وَقَوْلُهُ: «أَعَدَّ اللَّهُ لَهُ نُزْلَهُ»﴾. وَفِي لَفْظٍ: «نُزُلًا» مُنْكَرَةً وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ؛ لِأَنَّ نُزْلًا،

وَإِنْ كَانَتْ نَكْرَةً فَالْمُرَادُ: النُّزْلُ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ عَلَى عَمَلِهِ، فَيَكُونُ كَالْمُضَافِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: إِبْطَاتٌ وَجُودِ الْجَنَّةِ؛ لِأَنَّ الْإِعْدَادَ إِنَّمَا يَكُونُ سَابِقًا، وَهُوَ

كَذَلِكَ، فَإِنَّ الْجَنَّةَ مَوْجُودَةٌ، وَكَذَلِكَ النَّارُ مَوْجُودَةٌ الْآنَ، وَلَا يَفْنِيَانِ أَبَدًا، وَالْأَدِلَّةُ عَلَى ذَلِكَ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ ذِكْرِهَا؛ لِأَنَّهَا مَرَّتْ عَلَيْنَا كَثِيرًا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٣٨- بَابُ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ.

٦٦٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَفْصِ ابْنِ عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ بْنِ بُحَيْنَةَ، قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِرَجُلٍ قَالَ: ح. وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا بِهِزُ بْنُ أَسَدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: سَمِعْتُ حَفْصَ بْنَ عَاصِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا مِنَ الْأَزْدِ يُقَالُ لَهُ: مَالِكُ بْنُ بُحَيْنَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا، وَقَدْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَأَثَ بِهِ النَّاسُ، وَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْصُّبْحُ أَرْبَعًا، الْصُّبْحُ أَرْبَعًا؟»^(١).

تَابِعَهُ غُنْدَرٌ^(٢) وَمُعَاذٌ^(٣)، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مَالِكٍ.

وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: عَنْ سَعْدٍ، عَنْ حَفْصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ^(٤).

وَقَالَ حَمَّادٌ: أَخْبَرَنَا سَعْدٌ، عَنْ حَفْصِ، عَنْ مَالِكٍ^(٥).

(١) رواه مسلم (٤٩٣/١) (٧١١) (٦٥، ٦٦).

(٢) علقه البخاري متابعة غندر، عن شعبة بصيغة الجزم عقب الحديث (٦٦٣) وأسندها الإسماعيلي قال: حدثنا عبد الكريم، حدثنا محمد بن بشار، والبري، قالوا: حدثنا محمد بن جعفر - هو غندر - حدثنا شعبة... الحديث.

انظر: «تغليق التعليق» (٢/٢٧٩)، و«فتح الباري» (٢/١٥١)، «وهدي الساري» (ص ٢٧).

(٣) وعلق أيضًا البخاري متابعة معاذ، عن شعبة بصيغة الجزم عقب الحديث (٦٦٣) وأسندها الإسماعيلي من رواية عبيد الله بن معاذ، عن أبيه، عن شعبة...

وانظر: «تغليق التعليق» (٢/٢٧٩)، و«فتح الباري» (٢/١٥١).

(٤) وعلق البخاري أيضًا رواية ابن إسحاق، وهو صاحب السير عقب الحديث (٦٦٣)، وقال الحافظ في «هدي الساري» (ص ٢٧): رواية محمد بن إسحاق، عن سعد بن إبراهيم رويناهما في المغازي الكبرى لابن إسحاق، وتابعه إبراهيم بن سعد بن إبراهيم، عن أبيه. اهـ.

وانظر: «فتح الباري» (٢/١٥١).

(٥) وعلق البخاري رواية حماد، وهو ابن سلمة بصيغة الجزم عقب الحديث (٦٦٣)، وأسندها إسحاق بن راهويه في مسنده، عن النضر بن شميل، عن حماد به.

صَنِيعُ الْبُخَارِيِّ هُنَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ الَّذِي رُوِيَ بِلَفْظِ التَّرْجَمَةِ لَمْ يَصِحَّ عَلَى شَرْطِهِ، وَقَدْ رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ»^(١).

وَقَوْلُهُ: «إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ». يَعْنِي: الَّتِي أُقِيمَتِ، كَمَا جَاءَ ذَلِكَ أَيْضًا فِي رِوَايَةِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: «فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الَّتِي أُقِيمَتِ»^(٢).

وَقَوْلُهُ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ». الظَّاهِرُ أَنَّ النَّهْيَ هُنَا عَنِ ابْتِدَاءِ الصَّلَاةِ، وَعَنِ الِاسْتِمْرَارِ فِيهَا، فَلَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ بَعْدَ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ أَنْ يُصَلِّيَ نَافِلَةً لَا ابْتِدَاءً وَلَا اسْتِمْرَارًا، فَهَذَا ظَاهِرُ الْحَدِيثِ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَهُوَ ظَاهِرُ حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ بُحَيْنَةَ أَيْضًا، وَهُوَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ رَأَى رَجُلًا، وَقَدْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، فَظَاهِرُهُ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ قَدْ ابْتَدَأَ مِنْ قَبْلُ، فَقَالَ لَهُ: «الصُّبْحُ أَرْبَعًا، الصُّبْحُ أَرْبَعًا؟».

وهذا الاستفهام هو استفهام إنكار، والمعنى: كيف تصلي الصبح أربعًا؟! وهذه المسألة اختلف فيها العلماء:

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، بَطَلَتِ النَّافِلَةُ بِمُجَرَّدِ الْإِقَامَةِ؛ لِقَوْلِهِ: «فَلَا صَلَاةَ». وَهَذَا نَفْيٌ بِمَعْنَى النَّهْيِ، فَيَشْمَلُ الْابْتِدَاءَ وَالِاسْتِمْرَارَ^(٣).

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ لَا يَشْمَلُ الْاسْتِمْرَارَ، وَأَنَّ الْإِنْسَانَ لَهُ أَنْ يَسْتَمِرَّ فِي صَلَاةِ النَّافِلَةِ، وَلَوْ فَاتَهُ رَكَعَةٌ أَوْ رَكَعَتَانِ، إِذَا كَانَ سَيُذْرِكُ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ مَعَ الْإِمَامِ قَبْلَ السَّلَامِ، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ^(٤).

انظر: «تغليق التعليق» (٢/ ٢٨١)، و«هدى الساري» (ص ٢٧).

(١) أخرجه مسلم (١/ ٤٩٣) (٧١١) (٦٥).

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢/ ٣٥٢) (٨٦٢٣).

(٣) انظر: «المحلى» لابن حزم (٣/ ١١٢)، و«نيل الأوطار» (٣/ ١٠٢).

(٤) انظر: «المبدع» (٢/ ٤٧)، و«الإنصاف» (٢/ ٢٢٠)، و«الروض المربع» (١/ ٢٣٨)، و«كشف

وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّهُ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، وَالْإِنْسَانُ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، أَتَمَّهَا خَفِيفَةً، وَإِنْ كَانَ فِي الْأُولَى، قَطَعَهَا؛ اسْتِنَادًا إِلَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ»^(١). فَإِذَا كَانَ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ فَقَدْ أَدْرَكَ هَذِهِ النَّافِلَةَ فِي وَقْتٍ يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ، فَيَسْتَمِرُّ فِي النَّافِلَةِ، أَمَّا إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، وَأَنْتَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى، وَلَوْ فِي السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ مِنْهَا فَاقْطَعْهَا، وَادْخُلْ مَعَ الْإِمَامِ. وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّهَا لَا تُقْطَعُ مُطْلَقًا، إِلَّا إِذَا خَافَ فَوَاتَهَا بِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ، مُسْتَدِلًّا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ [مائدة: ٣٢] ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَمْسُكُوا بِالْأَيْمَانِ فَهُمْ لَكُمْ مَبْغُضُونَ﴾ [آل عمران: ٢٠٢]. فَاسْتَدْلَالُهُ بِهَذِهِ الْآيَةِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾؛ أَيُّ: بِالرَّدَّةِ فَإِنَّهَا هِيَ الَّتِي تُبْطَلُ الْأَعْمَالُ، وَكَذَلِكَ الصَّدَقَةُ إِذَا مَنْ بَهَا، أَوْ آذَى الْمُتَصَدَّقَ عَلَيْهِ، فَإِنَّ أَجْرَهُ يُبْطَلُ. الْمُهْمُّ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ لَا تَقْطَعُوهَا. ثُمَّ إِنَّا نَقُولُ: إِنْ الرَّجُلُ إِذَا قَطَعَ النَّافِلَةَ لِيَدْخُلَ فِي الْفَرِيضَةِ فَقَدْ انْتَقَلَ مِنْ مَفْضُولٍ إِلَى أَفْضَلٍ.



القناع (١/ ٤٥٩)، والكافي في فقه ابن حنبل (١/ ١٧٨).
 (١) أخرجه البخاري (٥٨٠)، ومسلم (١/ ٤٢٣) (٦٠٧) (١٦١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٣٩- بَابُ حَدِّ الْمَرِيضِ أَنْ يَشْهَدَ الْجَمَاعَةَ.

٦٦٤- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَذَكَرْنَا الْمُوَاطَّيَةَ عَلَى الصَّلَاةِ، وَالتَّعْظِيمَ لَهَا، قَالَتْ: لَمَّا مَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَضَهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَأَذَّنَ فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ» فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّيَ لِلنَّاسِ، وَأَعَادَ فَأَعَادُوا لَهُ، فَأَعَادَ الثَّلَاثَةَ فَقَالَ: «إِنْ كُنَّ صَوَاحِبُ يَوْسُفَ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ». فَخَرَجَ أَبُو بَكْرٍ فَصَلَّى، فَوَجَدَ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ نَفْسِهِ خَفَةً، فَخَرَجَ يَهَادِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ، كَأَنِّي أَنْظُرُ رَجُلَيْهِ تَخْطَانِ مِنَ الْوَجَعِ، فَأَرَادَ أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَتَأَخَّرَ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ مَكَانَكَ، ثُمَّ أَتَى بِهِ حَتَّى جَلَسَ إِلَى جَنْبِهِ. قِيلَ لِلأَعْمَشِ: وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي، وَأَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِصَلَاتِهِ، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ؟ فَقَالَ بِرَأْسِهِ: نَعَمْ ^(١).

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ بَعْضُهُ ^(٢).

وَزَادَ أَبُو مُعَاوِيَةَ: جَلَسَ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي قَائِمًا ^(٣).

(١) أخرجه مسلم (٣١٣/١) (٤١٨) (٩٥).

(٢) علقه البخاري بصيغة الجزم عقب الحديث (٦٦٤) وأسنده ابن خزيمة في صحيحه (٥٥/٣)، باب ذكر أخبار تأولها بعض العلماء ناسخة لأمر رسول الله ﷺ... إلخ، حديث (١٦/٨) عن بندر وهو محمد بن بشار، حدثنا أبو داود، حدثنا شعبة... به.

وأسنده أيضًا البيهقي في السنن الكبير (٨٢/٣)، في كتاب الصلاة، باب ما روي في صلاة المأموم قائمًا وإن صلى الإمام جالسًا.
انظر: تغليق التعليق (٢٨١/٢).

(٣) علقه البخاري بصيغة الجزم عقب الحديث (٦٦٤)، وأسنده في باب الرجل يأتي بالامام من نفس الكتاب حديث (٧١٣) عن قتيبة، عنه، به.

وانظر: «تغليق التعليق» (٢٨٢/٢)، وفتح الباري (٢٠٤/٢).

٦٦٥ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزَّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبيدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: لَمَّا ثَقُلَ النَّبِيُّ ﷺ وَاسْتَدَّ وَجَعُهُ، اسْتَأْذَنَ أَزْوَاجُهُ أَنْ يَمْرَضَ فِي بَيْتِي، فَأَذِنَ لَهُ، فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ تَخَطَّ رِجْلَاهُ الْأَرْضَ، وَكَانَ بَيْنَ الْعَبَّاسِ وَرَجُلٍ آخَرَ. قَالَ عُبيدُ اللَّهِ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِابْنِ عَبَّاسٍ مَا قَالَتْ عَائِشَةُ، فَقَالَ لِي: وَهَلْ تَدْرِي مِنَ الرَّجُلِ الَّذِي لَمْ تُسَمِّ عَائِشَةُ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: هُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ^(١).

❦ قَالَ الْمُصَنِّفُ رحمته الله: «بَابُ حَدِّ الْمَرِيضِ أَنْ يَشْهَدَ الْجَمَاعَةُ»؛ أَيُّ: مَا هُوَ الْمَرَضُ الَّذِي إِذَا وَجَدَ سَقَطَ وَجُوبُ الْجَمَاعَةِ عَنِ الْإِنْسَانِ؟

ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ عَائِشَةَ رضي الله عنها، أَنَّهَا قَالَتْ: لَمَّا مَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَضَهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَأَذِنَ، فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ» يُخَاطَبُ أَهْلَ الْبَيْتِ أَنْ يُصَلِّيَ أَبُو بَكْرٍ بِالنَّاسِ نِيَابَةً عَنْهُ رضي الله عنه فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ يَعْنِي: حَزِينًا، وَرُبَّمَا إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَا يَسْتَطِيعُ الصَّلَاةَ مِنَ الْبُكَاءِ. فَأَعَادَ عَلَيْهِمُ رضي الله عنهم، قَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ». فَأَعَادُوا لَهُ، فَأَعَادَ الثَّلَاثَةَ، فَقَالَ: «إِنْ كُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ»؛ يَعْنِي: النَّسْوَةُ اللَّاتِي قَطَعْنَ أَيْدِيَهُنَّ. وَهَذَا مُشْكِلٌ؛ إِذْ إِنْ هَؤُلَاءِ حَصَلْ مِنْهُمْ كَيْدٌ هُنَا، فَهَلْ حَصَلَ مِنْ صَوَاحِبِ يُوسُفَ الْكَيْدُ؟

الْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا حَصَلَ لَهُنَّ حِينَ قِيلَ لَهُنَّ: «أَمَرَأَتُ الْعَزِيزِ تَزُودُ فَدَنَاهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ» ﴿٣٠﴾ [النساء: ٣٠]. وَهُنَّ يَرُدْنَ بِذَلِكَ أَنَّ يَطْلَعْنَ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ، «فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكًا وَاتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ» ﴿٣١﴾ [النساء: ٣١] فَخَرَجَ ﴿٣٢﴾ [النساء: ٣٢] فَلَمَّا رَأَتْهُ أَكْبَرْتُهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ ﴿٣٣﴾ [النساء: ٣٣] أَيُّ: صِرْنَ يَقُطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ ذُهُولًا وَغَفْلَةً.

فَهُوَ لَا هُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ، وَكَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِيهِمْ مِنْ عَدَمِ الْمُبَادَرَةِ يَقُولُهُنَّ لِأَبِي بَكْرٍ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الْكَيْدِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ مَقَامَ النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ النَّاسِ فَوْقَ مَقَامِ أَبِي بَكْرٍ بِمَرَاكِحِلَ، فَإِذَا خَلَفَهُ إِنْسَانٌ دُونَهُ صَارَ فِي نُفُوسِ النَّاسِ شَيْءٌ، فَأَرَدْنَا أَنْ يَكُونَ عُمَرُ رضي الله عنه هُوَ الَّذِي يُصَلِّي بِالنَّاسِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَظْهَرُ لِي مِنْ هَذَا الْكَيْدِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَمَاذَا قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي هَذَا؟

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله تعالى فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ١٥٣):

«يَقُولُهُ: «فَاعَادَ الثَّالِثَةَ». فَقَالَ: «إِنْ كُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ». فِيهِ حَذْفُ بَيْنَهُ مَالِكٌ فِي رِوَايَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَأَنَّ الْمُخَاطَبَ لَهُ حَيْثُ حَفْصَةُ بِنْتُ عُمَرَ بِأُمِّرِ عَائِشَةَ، وَفِيهِ أَيْضًا فَمُرَ عُمَرَ فَقَالَ: «مَهْ إِنْ كُنَّ لَا تُشْنِ صَوَاحِبُ يُوسُفَ». وَصَوَاحِبُ جَمْعُ صَاحِبَةٍ، وَالْمُرَادُ أَنَّهُنَّ مِثْلُ صَوَاحِبِ يُوسُفَ فِي إِظْهَارِ خِلَافٍ مَا فِي الْبَاطِنِ، ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْخِطَابَ وَإِنْ كَانَ بِلَفْظِ الْجَمْعِ، فَالْمُرَادُ بِهِ وَاحِدٌ، وَهِيَ عَائِشَةُ فَقَطْ، كَمَا أَنَّ صَوَاحِبَ صِبْغَةٍ جَمْعٌ، وَالْمُرَادُ زُلَيْخَةُ فَقَطْ، وَوَجْهَ الْمُشَابَهَةِ بَيْنَهُمَا فِي ذَلِكَ، أَنَّ زُلَيْخَةَ اسْتَدْعَتِ النِّسْوَةَ وَأَظْهَرَتْ لَهُنَّ الْإِكْرَامَ بِالضِّيَافَةِ، وَمُرَادُهَا زِيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ، وَهُوَ أَنْ يَنْظُرْنَ إِلَى حُسْنِ يُوسُفَ، وَيَعْدِرْنَهَا فِي مَحَبَّتِهِ، وَأَنَّ عَائِشَةَ أَظْهَرَتْ أَنَّ سَبَبَ إِزَادَتِهَا صَرْفَ الْإِمَامَةِ عَنْ أَبِيهَا كَوْنُهُ لَا يُسْمِعُ الْمَأْمُومِينَ الْقِرَاءَةَ لِيُكَائِهِ، وَمُرَادُهَا زِيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ؛ وَهُوَ أَنْ لَا يَتَشَاءَمَ النَّاسُ بِهِ، وَقَدْ صَرَّحَتْ هِيَ فِيمَا بَعْدَ ذَلِكَ، فَقَالَتْ: لَقَدْ رَاجَعْتُهُ، وَمَا حَمَلَنِي عَلَى كَثْرَةِ مُرَاجَعَتِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِي قَلْبِي أَنَّ يُحِبَّ النَّاسُ بَعْدَهُ رَجُلًا قَامَ مَقَامَهُ أَبَدًا... الْحَدِيثُ، وَسَيَأْتِي بِتَمَامِهِ فِي بَابِ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي أَوَاخِرِ الْمَغَازِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. اهـ

إِذَا: هَذَا وَجْهُ الْمَكْرِ، أَوْ الْكَيْدِ، وَلَكِنْ لَا شَكَّ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَرَقَ مِنْ عُمَرَ رضي الله عنه، وَأَقْرَبُ إِلَى الْبُكَاءِ، فَقَدْ كَانَ رَجُلًا مَشْهُورًا بِبُكَائِهِ رحمته الله.

وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ حَجَرٍ رحمته الله: إِنَّ الْمُرَادَ بِالصَّوَاحِبِ جَمْعُ صَاحِبَةٍ؛ وَهِيَ زُلَيْخَةُ أُمِّرَأَةُ الْعَزِيزِ فَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ صَرَّحَتْ بِأَنَّ النِّسْوَةَ اللَّاتِي قُلْنَ مَا قُلْنَ، إِنَّمَا فَعَلْنَ ذَلِكَ مَكْرًا ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ﴾ [النساء: ٣١]. يَعْنِي: يُرِيدْنَ أَنْ يَطَّلِعْنَ إِلَى

هَذَا الْفَتَى، وَلَكِنْ لَمْ يَقُلْنَ هَذَا بِلَفْظِ صَرِيحٍ، بَلْ قُلْنَ: ﴿إِنَّا لَنَرْنَهَا فِي صَلَاتِ مُبِينٍ﴾ ❸ فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ ﴿. فَهَذَا هُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ، وَهُوَ مُنَاسِبٌ جَدًّا؛ أَنْ يُرِيدَ الْإِنْسَانُ بِقَوْلِهِ خِلَافَ مَا يُظْهِرُهُ بِلِسَانِهِ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (٢/ ١٥٣):

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا، وَبِهَذَا التَّقْرِيرِ يَنْدَفِعُ إِشْكَالُ مَنْ قَالَ: إِنَّ صَوَاحِبَ يُوسُفَ لَمْ يَقَعْ مِنْهُنَّ إِظْهَارٌ يُخَالِفُ مَا فِي الْبَاطِنِ، وَوَقَعَ فِي مُرْسَلِ الْحَسَنِ عِنْدَ ابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَمَرَ عَائِشَةَ أَنْ تَكَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ، أَنْ يَصْرِفَ ذَلِكَ عَنْهُ، فَأَرَادَتْ التَّوَصُّلَ إِلَى ذَلِكَ بِكُلِّ طَرِيقٍ فَلَمْ يَتِمَّ.

وَوَقَعَ فِي أَمَالِي ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ أَنَّ النَّسْوَةَ أَتَيْنَ امْرَأَةً الْعَزِيزِ يُظْهِرَنَّ تَعْنِيفَهَا، وَمَقْصُودُهُنَّ فِي الْبَاطِنِ أَنْ يَدْعُونَ يُوسُفَ إِلَى أَنْفُسِهِنَّ. كَذَا قَالَ، وَلَيْسَ فِي سِيَاقِ الْآيَةِ مَا يُسَاعِدُ مَا قَالَ.

فَائِدَةٌ: زَادَ حَمَادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ هُوَ الَّذِي أَمَرَ عَائِشَةَ أَنْ تُشِيرَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِأَنْ يَأْمُرَ عُمَرَ بِالصَّلَاةِ، أَخْرَجَهُ الدُّورَقِيُّ فِي مُسْنَدِهِ، وَزَادَ مَالِكٌ فِي رِوَايَتِهِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، فَقَالَتْ حَفْصَةُ لِعَائِشَةَ: مَا كُنْتُ لِأَصِيبَ مِنْكَ خَيْرًا. وَمِثْلُهُ لِلْإِسْمَاعِيلِيِّ فِي حَدِيثِ الْبَابِ وَإِنَّمَا قَالَتْ حَفْصَةُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ كَلَامَهَا صَادَفَ الْمَرَّةَ الثَّلَاثَةَ مِنَ الْمُعَاوَدَةِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يُرَاجِعُ بَعْدَ ثَلَاثٍ، فَلَمَّا أَشَارَ إِلَى الْإِنْكَارِ عَلَيْهَا بِمَا ذَكَرَ مِنْ كَوْنِهِنَّ صَوَاحِبَ يُوسُفَ، وَجَدَتْ حَفْصَةَ فِي نَفْسِهَا مِنْ ذَلِكَ؛ لِكَوْنِ عَائِشَةَ هِيَ الَّتِي أَمَرَتْهَا بِذَلِكَ، وَلَعَلَّهَا تَذَكَّرَتْ مَا وَقَعَ لَهَا مَعَهَا أَيْضًا فِي قِصَّةِ الْمَغَافِيرِ، كَمَا سَيَأْتِي فِي مَوْضِعِهِ. اهـ

عَلَى كُلِّ حَالٍ: إِنْ صَحَّ أَنَّ حَفْصَةَ قَالَتْ ذَلِكَ بِمَشُورَةِ عَائِشَةَ مِنْ أَحَادِيثٍ أُخْرَى ^(١)، وَإِلَّا فَهَذَا الْحَدِيثُ لَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ إِنَّ الْغَالِبَ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَا يَكُونُ عِنْدَهَا أَحَدٌ مِنَ النِّسَاءِ، وَإِنْ كَانَ يُمَكِّنُ أَنَّ حَفْصَةَ جَاءَتْ لِتَعُودَ الرَّسُولَ ﷺ.

(١) راجع كلام الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى السابق.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ فَوَائِدُ مِنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَعَبْدٍ مِنْ الْبَشَرِ يَمْرُضُ، وَيَمُوتُ ﷺ؛ لِقَوْلِهَا: مَرَضَهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ. وَهَذَا أَمْرٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١)، وَقَدْ جَاءَ بِهِ الْقُرْآنُ ^(٢)، وَكَذَلِكَ جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ ^(٣) مِنْ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ بَشَرٌ يَعْتَرِيهِ مَا يَعْتَرِي الْبَشَرَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، إِلَّا أَنَّهُ يَمْتَنَزُ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الْبَشَرِ بِأَنَّهُ ﷺ أَهْلٌ لِلرَّسَالَةِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٢٤]. وَأَنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ﴾ [الْكَافُرُونَ: ١١٠].

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هُوَ الْخَلِيفَةُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّهُ اسْتَخْلَفَهُ فِي أَعْظَمِ رُكْنٍ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ بَعْدَ الشَّهَادَتَيْنِ، فَلَا شَكَّ أَنَّهُ يَرْضَاهُ أَنْ يَكُونَ خَلِيفَةً لَهُ فِي أُمُورِ الدُّنْيَا. وَقَوْلُهَا: «فَوَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ نَفْسِهِ خِفَةً فَخَرَجَ يُهَادِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ، كَأَنِّي أَنْظُرُ رِجْلَيْهِ تَخْطَانِ مِنَ الْوَجَعِ».

فَإِذَا قِيلَ: فَمَا هُوَ حَدُّ الْمَرَضِ الَّذِي إِذَا أَصَابَ الْإِنْسَانَ عَفِيَ لَهُ عَنْ حُضُورِ الْجَمَاعَةِ؟ الْجَوَابُ عَلَى هَذَا وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَعْدَارِ يَتَّضِحُ بِقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٧٨]. فَكُلُّ مَا فِيهِ حَرَجٌ عَلَى الْإِنْسَانِ وَمَشَقَّةٌ، فَإِنَّهُ مَعْفُوعٌ عَنْهُ، فَإِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ إِذَا حَضَرَ الْجَمَاعَةَ شَقَّ عَلَيْهِ مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ، أَوْ مَشَقَّةٌ لَيْسَتْ شَدِيدَةً لَكِنْ لَا يَحْتَمِلُهَا، فَإِنَّهُ يُعَذَّرُ بِتَرْكِ الْجَمَاعَةِ.

(١) قال ابن الملقن في «الإقناع في مسائل الإجماع» (٤٨/١) (١٢٢): «اتفقوا أنه ﷺ مات يئثر وأن قبره بها، وأنه نكح النساء وأولد، وأنه كان عبداً لله تعالى مخلوقاً من ذكر وأنثى، ويأكل ويجوع، ويصح، ويمرض».

(٢) قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَحْدٌ﴾ [الْكَافُرُونَ: ١١٠]. وقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِلشِّرْكِ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٣٤]. وغير ذلك من الآيات.

(٣) من ذلك الحديث المتقدم، وكذلك أيضاً ما رواه مسلم (٢١٨٥) من حديث عائشة أنها قالت: «كان إذا اشتكى رسول الله ﷺ لقاه جبريل. قال... الحديث».

وغير ذلك من الأحاديث، وما وقع له ﷺ في غزوة أحد، والأحزاب خير شاهد على هذا.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيمَا إِذَا دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ أَنْ يَخْضَرَ إِلَى الْجَمَاعَةِ، وَيُصَلِّيَ قَاعِدًا،
أَوْ يُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ قَائِمًا^(١).

فَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: تُقَدَّمُ الصَّلَاةُ فِي الْبَيْتِ قَائِمًا؛ لِأَنَّ الْقِيَامَ رُكْنٌ، وَالْجَمَاعَةُ
لَيْسَتْ بِرُكْنٍ، وَإِنَّمَا هِيَ وَاجِبَةٌ، وَإِذَا تَعَارَضَ وَاجِبٌ وَرُكْنٌ قُدِّمَ الرُّكْنُ؛ لِأَنَّ الرُّكْنَ لَا
تَصِحُّ الصَّلَاةُ إِلَّا بِهِ، وَالْوَاجِبُ لِلصَّلَاةِ تَصِحُّ بِدُونِهِ، كَمَا سَبَقَ لَنَا تَخْرِيرُ ذَلِكَ مِنْ أَنَّ
الصَّلَاةَ مَعَ الْجَمَاعَةِ وَاجِبٌ لِلصَّلَاةِ لَا فِيهَا.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: بَلْ يُقَدَّمُ الْحُضُورُ إِلَى الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّهُ دُعِيَ بِالْأَذَانِ إِلَى
الْحُضُورِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَحَدِ أَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «هَلْ تَسْمَعُ النَّدَاءَ؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ:
«فَاجِبٌ»^(٢). فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُجِيبَ، ثُمَّ إِذَا وَصَلَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي نُودِيَ مِنْهُ لِلصَّلَاةِ،
فَإِنْ قَدَّرَ عَلَى أَنْ يُصَلِّيَ قَائِمًا فَعَلَ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ فَإِنَّهُ يَسْقُطُ عَنْهُ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ
الرَّاجِحُ؛ لِأَنَّهُ يُبْدَأُ بِالْأَوَامِرِ؛ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ، وَالْأَمْرُ الْأَوَّلُ هُوَ أَنْ يُجِيبَ النَّدَاءَ، ثُمَّ إِذَا
وَصَلَ إِلَى الْمَسْجِدِ فَإِنْ تيسَّرَ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ قَائِمًا فَعَلَ، وَإِلَّا صَلَّى جَالِسًا.

وَفِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْمَأَ إِلَيْهِ «أَنْ مَكَانَكَ»، وَهَذَا فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى
الْعَمَلِ بِالْإِشَارَةِ، وَالْعَمَلُ بِالْإِشَارَةِ مَعَ تَعَذُّرِ النُّطْقِ، أَظُنُّ أَنَّهُ أَمْرٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ.

وَلَكِنْ الْعَمَلُ بِالْإِشَارَةِ مَعَ إِمْكَانِ النُّطْقِ هَلْ يُعْمَلُ بِهِ؟

الْجَوَابُ: أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ يُعْمَلُ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْأَلْفَاظِ الْمَعَانِي، فَمَتَى ثَبَتَ
الْمَعْنَى بِلَفْظٍ أَوْ إِشَارَةٍ حَصَلَ الْمَقْصُودُ؛ وَلِهَذَا نَجِدُ مَسَائِلَ كَثِيرَةً تَمُرُّ بِنَا فِي السَّنَةِ
يُعْمَلُ فِيهَا بِالْإِشَارَةِ مَعَ قُدْرَةِ الْمُشِيرِ عَلَى التَّكَلُّمِ.

(١) انظر: «المبدع» لابن مفلح (٢/ ١٠٢)، و«النكت والفوائد السنوية على مشكل المحرر» لمجد الدين ابن

تيمية (١/ ١٢٥)، و«المهذب» للشيرازي (١/ ١٠١)، و«الصلاة وحكم تاركها» لابن القيم (١/ ١٦٢).

(٢) تقدم تخريجه.

وَلَكِنْ مَا وَرَدَ فِيهِ النَّهْيُ عَنْ أَنْ يَكُونَ بِالإِشَارَةِ؛ كَالسَّلَامِ^(١) مَثَلًا؛ فَإِنَّ السَّلَامَ بِالإِشَارَةِ دُونَ النُّطْقِ مِنْهُيٌّ عَنْهُ، فَلَا بُدَّ مِنَ النُّطْقِ بِالسَّلَامِ؛ لِأَنَّهُ دُعَاءٌ، وَالدُّعَاءُ لَا يَحْصُلُ بِالإِشَارَةِ لِمَنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى النُّطْقِ.

وَفِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي رَوَتْهُ عَائِشَةُ: أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا صَلَّى جَالِسًا صَلَّى النَّاسُ وَرَاءَهُ قِيَامًا؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِنَّهُ كَانَ فِي مَرَضٍ وَفَاتِهِ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ هَذَا الْحَدِيثُ نَاسِخًا لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا»^(٢)؛ لِأَنَّهُ ﷺ لَمَّا سَقَطَ، عَنْ فَرَسِهِ فَجُحِشَ شِقُّهُ، فَصَارَ يُصَلِّي قَاعِدًا، فَقَامَ الصَّحَابَةُ وَرَاءَهُ قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ اجْلِسُوا فَجَلَسُوا. فَيَكُونُ هَذَا الْحَدِيثُ -أَعْنِي الْحَدِيثَ الَّذِي رَوَتْهُ عَائِشَةُ فِي قِصَّةِ أَبِي بَكْرٍ- نَاسِخًا لِلْحَدِيثِ الَّذِي سَبَقَهُ.

هَكَذَا قَرَّرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَالُوا: إِنَّ الْإِمَامَ إِذَا صَلَّى قَاعِدًا صَلَّى النَّاسُ وَرَاءَهُ قِيَامًا.

وَالصَّحِيحُ: خِلَافُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْقَوْلُ بِالنَّسْخِ إِلَّا إِذَا تَعَدَّرَ الْجَمْعُ، وَأَمَّا إِذَا أُمِكنَ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ الْقَوْلُ بِالنَّسْخِ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ بِالنَّسْخِ يَتَضَمَّنُ إِبْطَالَ أَحَدِ النَّصِّينِ، فَيُزَوَّلُ بِذَلِكَ شَعِيرَةٌ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ، وَلَا يَكُونُ هُنَاكَ عَمَلٌ بِالنَّصِّينِ، وَالْجَمْعُ هُنَا مُمَكِّنٌ وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ ابْتَدَأَ بِهِمُ الصَّلَاةَ قَائِمًا، فَلَزِمَهُمْ أَنْ يُصَلُّوا قِيَامًا^(٣).

(١) رَوَى النَّسَائِيُّ فِي «السنن الكبرى» (٦٢/٦) (١٠١٧٢) بِسَنَدِهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مَرْفُوعًا: «لَا تُسَلِّمُوا تَسْلِيمَ الْيَهُودِ، فَإِنْ تَسَلَّمْتُمْ بِالرُّؤُوسِ وَالْأَكْفِ وَالْإِشَارَةِ».

قال الحافظ في «الفتح» (١٢/١١) أخرجه النسائي بسند جيد. وأورده الهيثمي في المجمع (٣٨/٨) بنحوه ثم قال: رواه أبو يعلى، والطبراني في «الأوسط»، ورجال أبي يعلى رجال الصحيح.

(٢) رواه البخاري (٦٨٩)، ومسلم (٣٠٨/١)، (٤١١) - (٧٧).

(٣) انظر: «المغني» (٦٢/٣)، والمبدع (٧١/٢).

وَكَذَلِكَ أَيْضًا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي بِأَبِي بَكْرٍ، وَأَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِالنَّاسِ كَمَا جَاءَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ حِينَئِذٍ خَافَتِ الصَّوْتِ لَا يَلُغُ صَوْتُهُ النَّاسَ وَأَبُو بَكْرٍ إِلَى جَنْبِهِ، فَيَسْمَعُ صَوْتَهُ، فَإِذَا كَبَّرَ النَّبِيُّ ﷺ كَبَّرَ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ كَبَّرَ النَّاسُ بِتَكْبِيرِ أَبِي بَكْرٍ.

وَوَظَاهِرُ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ بِإِمَامَيْنِ، وَأَنَّ النَّاسَ يَقْتَدُونَ بِالْإِمَامِ الْمُبْلَغِ، وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ يَكُونُ الَّذِينَ يُصَلُّونَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَالْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ لَا يُوَافِقُونَ الْإِمَامَ، وَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ قَدْ انْتَهَى إِلَى الرُّكْنِ، وَإِنَّمَا يُتَابِعُونَ الْمُبْلَغِينَ فَيَسْتَبْطِنُونَ إِلَى أَنْ يَتِمَّ تَصَوُّبُ الْمُبْلَغِ.

وَلَكِنْ الْأَمْرُ لَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ نَقُولُ: إِنَّ الْإِمَامَ الْأَوَّلَ هُوَ الْعُمْدَةُ، وَأَمَّا الثَّانِي فَهُوَ مُبْلَغٌ، وَلَيْسَ بِإِمَامٍ، وَلَكِنَّهُ مَأْمُومٌ، وَيَكُونُ مَعْنَى الْحَدِيثِ: يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ؛ أَي: أَنَّهُمْ يَقْتَدُونَ بِتَكْبِيرَاتِهِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَسْمَعُونَ النَّبِيَّ ﷺ، وَحِينَئِذٍ نَقُولُ: إِنَّ مَنْ تَابَعَ الْإِمَامَ، وَسَبَقَ الْمُبْلَغَ فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ، وَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى مَا سَبَقَ أَنْ أَشْرْنَا إِلَيْهِ، وَهُوَ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هُوَ الْخَلِيفَةُ مِنْ بَعْدِي؛ لِأَنَّهُ اسْتَخْلَفَهُ فِي الصَّلَاةِ إِمَامًا لِلْمُسْلِمِينَ، فَكَذَلِكَ أَيْضًا فِي التَّدْبِيرِ، وَالتَّنْفِيزِ وَالنِّظَامِ.

وَقَدْ دَلَّتْ نُصُوصٌ أُخْرَى كَثِيرَةٌ عَلَى ذَلِكَ، مِنْهَا مَا يَكَادُ يَكُونُ كَالصَّرِيحِ؛ مِثْلَ مَجِيءِ الْمَرْأَةِ لِلرَّسُولِ ﷺ فِي حَاجَةٍ لَهَا، فَقَالَ لَهَا: «اتَّبِعِي الْعَامَ الْمُقْبِلَ». فَقَالَتْ: إِنْ لَمْ أَجِدْكَ. قَالَ: «فَاتِ أَبَا بَكْرٍ». وَهَذَا كَالنَّصِّ الصَّرِيحِ ^(١).

وَكَذَلِكَ قَالَ ﷺ: «يَأْتِي اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ» ^(٢). وَأَمَرَ أَنْ تُسَدَّ جَمِيعُ الْأَبْوَابِ إِلَى الْمَسْجِدِ إِلَّا بَابَ أَبِي بَكْرٍ ^(٣).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

وَالْأَدِلَّةُ فِي هَذَا مَعْرُوفَةٌ فِي كُتُبِ الْعَقَائِدِ.

وَأَمَّا الرِّوَايَةُ الْأُخْرَى الَّتِي سَاقَهَا الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيهَا فَوَائِدُ:

أَوَّلًا: بَيَانُ مَنْزِلَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَمَنْ كَانَتْ عَائِشَةُ عِنْدَهُ بِالْمَنْزِلَةِ الْعَالِيَةِ فَقَدْ وَافَقَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا يُحِبُّ، وَمَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ عَلَى خِلَافٍ ذَلِكَ فَقَدْ ضَادَّ الرَّسُولَ ﷺ، وَحَادَّ الرَّسُولَ.

وَمِنْهَا: جَوَازُ اسْتِئْذَانِ الرَّجُلِ لِلزَّوْجَاتِ الْمُتَعَدِّدَاتِ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَأْذَنَ مِنْ نِسَائِهِ أَنْ يُمْرَضَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ فَأِذِنَ لَهُ فَفَعَلَ.

فَإِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ مَثَلًا مَعَهُ شَيْءٌ مِنَ الْكَسَلِ، وَكَانَتْ إِحْدَى نِسَائِهِ أَرْفَقَ بِهِ مِنَ الْبَقِيَّةِ، وَاسْتَأْذَنَ بِقِيَّتِهِنَّ أَنْ يُمْرَضَ عِنْدَهَا؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لِهِنَّ، فَأِذِنَ لَهُ بِذَلِكَ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ بِطِبِّ نَفْسٍ؛ وَلِهَذَا لَمَّا خَافَتْ سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ أَنْ يُطَلَّقَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَهَبَتْ يَوْمَها لِعَائِشَةَ لِيَتَبَقَى زَوْجَةٌ لَهُ؛ وَهَذَا مِنْ فَقهِهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ^(١).

وَمِنْ فَوَائِدِ الْحَدِيثِ: فَضِيلَةُ عَائِشَةَ وَمَنْقَبُهَا حَيْثُ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَضَ فِي بَيْتِهَا، وَمَاتَ فِي يَوْمِهَا، وَمَاتَ ﷺ بَيْنَ سَخْرِهَا وَنَحْرِهَا؛ لِأَنَّهَا مُسْنِدَتُهُ إِلَى صَدْرِهَا، وَكَانَ آخِرُ طَعْمِ طَعِمَةِ الرَّسُولِ ﷺ مِنَ الدُّنْيَا رِيقَهَا ^(٢). كُلُّ هَذِهِ مِنْ مَنَاقِبِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ يَكُونَ لَهَا عِنْدَنَا فِي الْمَنْزِلَةِ مَا لَيْسَ لِبَقِيَّةِ النِّسَاءِ.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ أَيُّهُمَا أَفْضَلُ: خَدِيجَةُ أَوْ عَائِشَةُ؟ بَعْدَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّهُمَا أَفْضَلُ زَوْجَاتِهِ؟

فَقِيلَ: خَدِيجَةُ، وَقِيلَ: عَائِشَةُ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ لِكُلِّ مِنْهُمَا مَزِيَّةً وَفَضْلًا لَمْ يَكُنْ لِلْأُخْرَى، وَإِذَا أُعْطِينَا كُلُّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ قُلْنَا: هَذِهِ تَفْضُلُهَا فِي كَذَا. وَهَذِهِ تَفْضُلُهَا فِي كَذَا.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٥٩٣)، وَمُسْلِمٌ (١٤٦٣) (٤٧).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٤٤٩)، وَمُسْلِمٌ (٢٤٤٤) (٨٧).

فَفِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، وَمُنَاصَرَةِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَكُنْ لِعَائِشَةَ نَصِيبٌ مِنْ ذَلِكَ، بَلْ كَانَ هَذَا لَخَدِيجَةَ وَحَدَهَا.

وَفِي آخِرِ حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَجِبَّتِهِ لِعَائِشَةَ وَرِقَّتِهِ لَهَا، وَكَوْنَهَا نَشَرَتْ مِنْ سُنَّتِهِ مَا لَمْ تَنْشُرْهُ أَيُّ امْرَأَةٍ أُخْرَى مِنْ نِسَائِهِ تَكُونُ عَائِشَةُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَفْضَلَ.

وَهَذَا فِيمَا يَبْدُو لَنَا مِنَ الْأَعْمَالِ، وَأَمَّا مَنَزِلَتُهُمَا عِنْدَ اللَّهِ فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عِلْمِ الْغَيْبِ، وَلَيْسَ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ فِيهِ.

وَهَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ فِي الْمُفَاصَلَةِ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، أَوْ بَيْنَ غَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْخَيْرِ، كَالْعُلَمَاءِ، وَغَيْرِهِمْ أَنْ يَكُونَ التَّفَاضُلُ حَسَبَ مَا يَظْهَرُ لَنَا مِنَ الْأَعْمَالِ، وَأَمَّا الْمَنْزِلَةُ عِنْدَ اللَّهِ فَهَذِهِ لَيْسَتْ إِلَيْنَا، وَأَضْرِبْ لَكُمْ مَثَلًا، وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى: لَوْ كَانَ لَكَ وَلَدَانِ كِلَاهُمَا يَعْمَلُ مَعَكَ، وَيَمْتَثِلُ أَمْرَكَ، وَيَجْتَنِبُ نَهْيَكَ، وَيُسَاعِدُكَ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ، فَهَلْ يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ مَنَزِلَتُهُمَا فِي قَلْبِكَ سَوَاءً؟

الْجَوَابُ: لَا، قَدْ يَكُونُ لِأَحَدِهِمَا عِنْدَكَ فِي الْمَنْزِلَةِ أَكْثَرُ مِنَ الْآخَرِ؛ مَعَ تَسَاوِيهِمَا فِي الْعَمَلِ.

وَهَذِهِ نُكْتَةٌ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَفَطَّنَ لَهَا.

فَكَذَلِكَ الْأَمْرُ فِي الْمَنْزِلَةِ عِنْدَ الرَّبِّ ﷻ فَكَمْ مِنْ إِنْسَانَيْنِ عَمَلُهُمَا الظَّاهِرُ وَاحِدٌ، وَلَكِنْ مَنَزِلَتُهُمَا عِنْدَ اللَّهِ يَبْتَهِمُ مِثْلُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ.

وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضًا: أَنَّهُ لَا حَرَجَ عَلَى الْإِنْسَانِ أَلَّا يَذْكُرَ اسْمَ مَنْ لَا يُحِبُّ ذِكْرَ اسْمِهِ؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ لَمْ تَذْكُرْ اسْمَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، مَعَ أَنَّهُ ابْنُ عَمِّ الرَّسُولِ ﷺ، وَلَهُ عِنْدَ الرَّسُولِ مَنَزِلَةٌ عَالِيَةٌ لَمْ تَكُنْ لِأَحَدٍ مِنْ آلِ الْبَيْتِ، وَلَكِنْ عَائِشَةُ اعْتَرَاهَا مَا يَعْتَرِي الْبَشَرَ.

وَسَبَبُ ذَلِكَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا اسْتَشَارَ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِصَّةِ الْإِفْكِ، لَمَّا شَاوَرَهُ فِي عَائِشَةَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، النِّسَاءُ سِوَاهَا كَثِيرٌ. تَعْرِضُ أَنْ يُطْلَقَهَا؛ لِأَنَّهُ رَأَى الْفِتْنَةَ الْعَظِيمَةَ، وَالَّذِي لَمْ يُعَايِشِ الْفِتْنَةَ مَا يَذِرُ عَنْهَا شَيْئًا؛ فَقَدْ حَصَلَ مِنَ الْمَنَافِقِينَ فِتْنَةٌ عَظِيمَةٌ نَحْوَ هَذَا الْأَمْرِ، فَرَأَى عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِقُرْبِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَدْعَ الْأَمْرَ، وَأَنْ يُطْلَقَهَا، وَالنِّسَاءُ سِوَاهَا كَثِيرٌ.

فَهَذَا اجْتِهَادٌ مِنْهُ، لَكِنْ لِعِظَمِ قَدْرِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَلْبِ عَائِشَةَ صَارَ هَذَا فِي قَلْبِهَا
حَيْثُ أَشَارَ أَنْ يُطَلَّقَهَا، فَيُفَرِّقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيْهَا.
وَكَمَا قُلْتُ لَكُمْ: إِنَّ عَائِشَةَ بَشَرٌ؛ وَلِذَلِكَ كَرِهَتْ أَنْ تَذْكَرَ اسْمَهُ، وَإِلَّا فَهُوَ عَلِيُّ
ابْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام.

وَالْعَجِيبُ أَنَّ هَذَا أَظْنُهُ مُوجُودًا حَتَّى الْآنَ، أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَرِهَ شَخْصًا كَرِهَ ذِكْرَ
اسْمِهِ، وَاقْرَأْ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى فِي آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾
[البقرة: ٢٨٦]. فَالْإِنْسَانُ قَدْ لَا يُطِيقُ أَنْ يَنْسَى مَا حَصَلَ مِنَ الشَّخْصِ، لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ يَنْبَغِي
لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُمَرِّنَ نَفْسَهُ عَلَى تَنَاسِي الْأُمُورِ حَتَّى يَزُولَ مَا فِي الْقُلُوبِ مِنَ الْغِلِّ، فَهَذَا
أَحْسَنُ، لَكِنَّ النِّسَاءَ وَغَيْرَهُنَّ ثُمَّ مَنْزِلَةُ الرَّسُولِ عِنْدَ عَائِشَةَ مَا هِيَ مَنْزِلَةٌ كَمَا نَتَصَوَّرُ،
مَنْزِلَةٌ عَظِيمَةٌ يَعْنِي فِي ظَنِّي، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ أَنَّ مَنْ حَاوَلَ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ
الرَّسُولِ ﷺ كَمَنْ حَاوَلَ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ جَنْبِهَا الْأَيْمَنِ وَالْأَيْسَرِ، بَلْ رُبَّمَا أَشَدُّ، فَرُبَّمَا
يَهُونُ عَلَيْهَا أَنْ تُشَقَّ نِصْفَيْنِ، وَلَا أَنْ تُفَارِقَ الرَّسُولَ عليه السلام.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَخَارِيُّ رحمته الله:

٤٠ - بَابُ الرُّخْصَةِ فِي الْمَطَرِ وَالْعِلَّةِ أَنْ يُصَلِّيَ فِي رَحْلِهِ.

٦٦٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَدْنَى
بِالصَّلَاةِ فِي لَيْلَةِ ذَاتِ بَرْدٍ، وَرِيحٌ، ثُمَّ قَالَ: أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ. ثُمَّ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ الْمُؤَدَّنَ إِذَا كَانَتْ لَيْلَةُ ذَاتِ بَرْدٍ وَمَطَرٌ يَقُولُ: «أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ»^(١).

٦٦٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَبِيعٍ
الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّ عِثْبَانَ بْنَ مَالِكٍ كَانَ يَوْمَ قَوْمِهِ، وَهُوَ أَعْمَى، وَأَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا تَكُونُ الظُّلْمَةُ وَالسَّيْلُ، وَأَنَا رَجُلٌ ضَرِيرُ الْبَصَرِ، فَصَلِّ يَا رَسُولَ اللَّهِ فِي

بَيْتِي مَكَانًا اتَّخَذَهُ مُصَلًّى، فَجَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ؟ فَأَشَارَ إِلَى مَكَانٍ مِنَ الْبَيْتِ، فَصَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(١).

هَذَا أَيْضًا فِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الصَّلَاةِ فِي الْبَيْتِ إِذَا كَانَ هُنَاكَ مَطَرٌ، أَوْ عِلَّةٌ، وَعِلَّةٌ هُنَا بِمَعْنَى: سَبَبٌ، فَإِذَا كَانَ هُنَاكَ سَبَبٌ تَكُونُ بِهِ الْمَشَقَّةُ فِي حُضُورِ الْجَمَاعَةِ فَلَا حَرَجَ أَنْ يُصَلِّيَ الْإِنْسَانُ فِي بَيْتِهِ بِنَاءً عَلَى الْقَاعِدَةِ الْعَامَّةِ فِي هَذَا الدِّينِ الْإِسْلَامِيِّ، وَهِيَ: (الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ). وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ مَأْخُودَةٌ مِنْ قَوْلِ رَبَّنَا ﷻ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [البقرة: ١٧٨] وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا بَعَثَ الدُّعَاةَ يَقُولُ: «يَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا، وَبَشِّرُوا وَلَا تُنْفِرُوا»^(٢)، فَإِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُيسِّرِينَ وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ^(٢).

وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ مَعَ الْأَسْفِ نَجِدُ كَثِيرًا مِنَ الدُّعَاةِ يَعْكِسُهَا، وَكَأَنَّهُ يَقُولُ: (عَسِّرُوا وَلَا تُيسِّرُوا، وَنَفِّرُوا وَلَا تُبَشِّرُوا). وَهُوَ وَإِنْ كَانَ لَا يَقُولُهَا بِلِسَانِهِ وَلَكِنَّهُ يَقُولُهَا بِلِسَانِ حَالِهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَخَشَى أَنْ يَسْرَتْ أَنْ يَتَهَاوَنَ النَّاسُ. قُلْنَا: إِذَا لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ، وَلِهَذَا تَأْتِي أَحْيَانًا نُصُوصُ الْوَعِيدِ دُونَ أَنْ يُذْكَرَ مَعَهَا نُصُوصُ الْوَعْدِ، وَبِالْعَكْسِ، لَكِنْ الْأَصْلُ وَالْقَاعِدَةُ هِيَ: التَّيْسِيرُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ. وَكَوْنُ الْعِلَّةِ هِيَ الْمَطَرُ قَدْ يَكُونُ مُشْكِلاً، وَأَمَّا الْعِلَّةُ مِنَ الْمَرَضِ، وَغَيْرِهِ فَقَدْ تَكُونُ وَاضِحَةً.

(١) أخرجه البخاري (٦٦٧)، ومسلم (٣٣) (٥٤)

(٢) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

وَلَكِنْ نَقُولُ فِي الْمَطَرِ: إِذَا كَانَ هُنَاكَ طِينٌ وَيَشْقُ تَجَاوُزُهُ، أَوْ مِيَاهٌ فِي مِثْلِ
أَسْوَاقِنَا الْآنَ الْمُسْفَلَتَةِ، الَّتِي مَا فِيهَا طِينٌ لَكِنْ إِذَا خَاصَهَا الْإِنْسَانُ ابْتَلَّ ثَوْبُهُ، أَوْ ابْتَلَّتْ
نَعْلُهُ، أَوْ ابْتَلَّ خُفُّهُ، فَهَذَا مَشَقَّةٌ، إِلَّا الشَّيْءَ الْيَسِيرَ.

أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْأَرْضِ وَحَلٌّ، وَلَا مِيَاهٌ، وَإِنَّمَا هُوَ الْمَطَرُ النَّازِلُ مِنَ السَّمَاءِ
فَقَدْ قَالَ الْمُفْهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: الْمَطَرُ الَّذِي يُبْسِحُ التَّخْلُفَ عَنِ الْجَمَاعَةِ هُوَ الَّذِي يَبُلُّ الثِّيَابَ.
وَمَعْلُومٌ أَنَّ النُّقْطَةَ وَالنُّقْطَتَيْنِ؛ أَيُّ: مِنَ الْمَطَرِ الْخَفِيفِ لَا يَبُلُّ الثِّيَابَ.

وَهَذَا الْمَطَرُ الَّذِي يَبُلُّ الثِّيَابَ هُوَ الَّذِي يُبْسِحُ الْجَمْعَ كَمَا فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْمَدِينَةِ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ، وَلَا مَطَرٍ. قَالُوا: مَا أَرَادَ إِلَى
ذَلِكَ؟ قَالَ: أَرَادَ أَلَّا يُخْرِجَ أُمَّتَهُ ^(١). أَيُّ: أَنْ لَا يُلْحِقَهَا الْحَرَجُ.

وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ فَيَقُولُ: فِي لَيْلَةِ ذَاتِ بَرْدٍ، وَرِيحٍ. ثُمَّ قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ
كَانَ يَأْمُرُ الْمُؤَذِّنَ إِذَا كَانَتْ لَيْلَةُ ذَاتِ بَرْدٍ وَمَطَرٍ. فَهُوَ ﷺ عَمَلٌ عَمَلًا، وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ
بِدَلِيلٍ لَا يُطَابِقُ هَذَا الْعَمَلَ، فَهُوَ يَقُولُ لِلنَّاسِ: صَلُّوا فِي الرَّحَالِ عِنْدَ الْبَرْدِ، وَالرَّيْحِ. ثُمَّ
هُوَ يَسْتَدِلُّ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُرَخِّصُ فِي ذَلِكَ عِنْدَ الْبَرْدِ وَالْمَطَرِ. فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ
ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَرَى أَنَّ يُلْحَقَ بِالْمَطَرِ مَا شَابَهُهُ مِنَ الْعُذْرِ. وَهُوَ كَذَلِكَ.

وَالْمَقْصُودُ: التَّيْسِيرُ عَلَى الْأُمَّةِ، وَبَيَانُ أَنَّ هَذَا الدِّينَ الْإِسْلَامِيَّ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ -
دِينٌ يُسِّرُ، وَسُهُولَةٌ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الدِّينُ دِينًا يُسِّرُ وَسُهُولَةً فَإِنَّ النُّفُوسَ تَكُونُ
إِلَيْهِ أَقْبَلَ، وَبِهِ أَفْنَعَ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤١- بَابُ هَلْ يُصَلِّي الْإِمَامُ بِمَنْ حَضَرَ، وَهَلْ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي الْمَطَرِ؟

٦٦٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ

صَاحِبُ الزِّيَادِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ فِي يَوْمٍ ذِي رَدَغٍ فَأَمَرَ الْمُؤَدَّنَ لَمَّا بَلَغَ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ قَالَ: قُلِ: الصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ. فَنَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ فَكَانَتْهُمْ أَنْكَرُوا. فَقَالَ: كَأَنكُمْ أَنْكَرْتُمْ هَذَا. إِنَّ هَذَا فَعَلَهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي؛ يَعْنِي: النَّبِيَّ ﷺ. إِنَّهَا عَزَمَةٌ، وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أُخْرِجَكُمْ.

وَعَنْ حَمَّادٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: كَرِهْتُ أَنْ أُؤْتِمَّكُمْ، فَتَجِيئُونَ تَدُوسُونَ الطِّينَ إِلَى رُكْبِكُمْ^(١).

﴿قَوْلُهُ: «هَلْ يُصَلِّي الْإِمَامُ بِمَنْ حَضَرَ، وَهَلْ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي الْمَطَرِ؟».

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

﴿قَوْلُهُ: «بَابُ هَلْ يُصَلِّي الْإِمَامُ بِمَنْ حَضَرَ»؛ أَيُّ: مَعَ وَجُودِ الْعِلَّةِ الْمُرْخِصَةِ لِلتَّخْلُفِ، فَلَوْ تَكَلَّفَ قَوْمٌ الْحُضُورَ فَصَلَّى بِهِمُ الْإِمَامُ لَمْ يُكْرَهْ. فَأَلْأَمَرُ بِالصَّلَاةِ فِي الرَّحَالِ عَلَى هَذَا لِلِإِبَاحَةِ، لَا لِلنَّدْبِ. وَمُطَابَقَةُ ذَلِكَ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ قَوْلِهِ فِيهِ: «فَنَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ». لَمَّا أَمَرَ الْمُؤَدَّنُ أَنْ يَقُولَ: «الصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ». فَإِنَّهُ دَالٌّ عَلَى أَنَّ بَعْضَهُمْ حَضَرَ، وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَحْضُرْ، وَمَعَ ذَلِكَ خَطَبَ، وَصَلَّى بِمَنْ حَضَرَ.

﴿وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَهَلْ يَخْطُبُ الْإِمَامُ فِي الْمَطَرِ». فَظَاهِرٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ،

وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي الْأَذَانِ أَيْضًا.

وَفِيهِ: أَنَّ ذَلِكَ كَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَأَنَّ قَوْلَهُ: إِنَّهَا عَزَمَةٌ؛ أَيُّ: الْجُمُعَةِ. وَأَمَّا مُطَابَقَةُ

حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ فَمِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْعَادَةَ فِي يَوْمِ الْمَطَرِ أَنْ يَتَخَلَّفَ بَعْضُ النَّاسِ.

(١) أخرجه البخاري (٦٦٧).

وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِ الشُّرَاحِ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي الْجُمُعَةِ فَمَرَدُودٌ؛ لِأَنَّهُ سَيَأْتِي فِي الْإِعْتِكَافِ: أَنَّهَا كَانَتْ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ. وَحَدِيثُ أَنَسٍ لَا ذِكْرَ لِلْخُطْبَةِ فِيهِ، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَدُلَّ كُلُّ حَدِيثٍ فِي الْبَابِ عَلَى كُلِّ مَا فِي التَّرْجَمَةِ^(١). اهـ

وَهَذَا صَحِيحٌ. إِذَا صَارَ الْمَعْنَى: أَنَّهُ إِذَا رُخِّصَ لِلنَّاسِ أَنْ يُصَلُّوا فِي بُيُوتِهِمْ مِنْ أَجْلِ الْمَطَرِ، وَحَضَرَ بَعْضُهُمْ فَلَا حَرَجَ أَنْ يُصَلِّيَ الْإِمَامُ بِمَنْ حَضَرَ، وَهَذَا وَاضِحٌ لَا غُبَارَ عَلَيْهِ، لَكِنْ بَقِيَ أَنْ يُقَالَ: وَلَا يَجُوزُ لَهُوْلَاءِ الْحَاضِرِينَ أَنْ يُؤْتَبُوا الْمُتَخَلِّفِينَ، أَوْ يَقُولُوا: لِمَاذَا تَخَلَّفْتُمْ، أَوْ يَفْتَحِرُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ الْمُتَخَلِّفِينَ تَخَلَّفُوا بِالرُّخْصَةِ، وَقَدْ يَكُونُ الْمُتَخَلِّفُ بِالرُّخْصَةِ أَفْضَلَ مِنَ الَّذِي تَكَلَّفَ، وَحَضَرَ؛ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخْصَةٌ»^(٢).

وَقَوْلُهُ: «هَلْ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي الْمَطَرِ؟». هَذَا اسْتِفْهَامٌ لِبَيَانِ تَطْبِيقِهِ عَلَى الْوَاقِعِ، لَا لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ مُخْتَلِفُونَ فِي هَذَا؛ لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ أَنَّ الْإِمَامَ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَالْمَطَرُ نَازِلٌ، كَمَا سَيَأْتِي فِي الْحَدِيثِ، وَلَكِنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَرَادَ أَنْ يُتَرَجَمَ بِمَا هُوَ وَاقِعٌ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦٩ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ، فَقَالَ: جَاءَتْ سَحَابَةٌ، فَمَطَرَتْ حَتَّى سَالَ السَّقْفُ، وَكَانَ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ، فَأُفِيِمَتِ الصَّلَاةُ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِي الْمَاءِ وَالطِّينِ حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الطِّينِ فِي جَبْهَتِهِ^(٣).

[الحديث ٦٦٩ - أطرافه في: ٨١٣، ٨٣٦، ٢٠١٦، ٢٠١٨، ٢٠٢٧، ٢٠٣٦، ٢٠٤٠].

(١) انظر: «الفتح» للحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ (٢/١٥٨).

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢/١٠٨) (٥٨٦٦)، وابن خزيمة (٢/٧٣، ٩٥)، وابن حبان (٦/٤٥١) (٢٧٤٢).

وانظر ما قاله الشيخ شعيب رَحِمَهُ اللَّهُ في تخريجه على الحديث في «المسند».

(٣) أخرجه البخاري (٦٦٩)، ومسلم (١١٦٧) (٢١٦).

وَهَذَا كَانَ فِي رَمَضَانَ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَكَفَ فِي رَمَضَانَ أَوَّلَ مَا اعْتَكَفَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ اعْتَكَفَ فِي الْعَشْرِ الْأَوْسَطِ نَحْرِيًّا لِلَّيْلَةِ الْقَدْرِ، ثُمَّ قِيلَ لَهُ: إِنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ، وَرَأَاهَا ﷺ فِي الْمَنَامِ، فَخَطَبَ النَّاسَ، وَقَالَ: إِنِّي أَرَيْتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ، وَإِنِّي رَأَيْتُ أَنِّي أَسْجُدُ فِي صَبِيحَتِهَا فِي مَاءٍ وَطِينٍ. أَيُّ: عَلَى مَاءٍ وَطِينٍ. فَأَمْطَرَتْ السَّمَاءُ لَيْلَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ، فَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الْفَجْرَ، فَسَجَدَ عَلَى الْهَاءِ وَالطِّينِ حَتَّى رُئِيَ ذَلِكَ فِي جَبْهَتِهِ ﷺ.



قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: ٦٧٠ - حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ الصَّلَاةَ مَعَكَ، وَكَانَ رَجُلًا ضَخْمًا، فَصَنَعَ لِلنَّبِيِّ ﷺ طَعَامًا، فَدَعَاهُ إِلَى مَنْزِلِهِ، فَبَسَطَ لَهُ حَصِيرًا، وَنَضَحَ طَرَفَ الْحَصِيرِ، فَصَلَّى عَلَيْهِ رَكَعَتَيْنِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ آلِ الْجَارُودِ لِأَنَسٍ: أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى. قَالَ: مَا رَأَيْتُهُ صَلَّاهَا إِلَّا يَوْمَئِذٍ^(١).

[الحديث ٦٧٠ - طرفاه في: ١١٧٩، ٦٠٨٠].

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: قَوْلُهُ: «هَلْ يُصَلِّي الْإِمَامُ بِمَنْ حَضَرَ». هَذَا الظَّاهِرُ، وَهُوَ خَفِيفٌ فِي الْوَاقِعِ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ: «قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ». قِيلَ: إِنَّهُ عِتْبَانُ بْنُ مَالِكٍ، وَهُوَ مُحْتَمَلٌ لِتَقَارُبِ الْقِصَّتَيْنِ، لَكِنْ لَمْ أَرِ ذَلِكَ صَرِيحًا، وَقَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاجَةَ الْآيَةِ: أَنَّهُ بَعْضُ عُمُومَةِ أَنَسٍ، وَلَيْسَ عِتْبَانُ عَمَّا لِأَنَسٍ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ، لِأَنَّهُمَا مِنْ قَبِيلَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ الْخَزْرَجُ، لَكِنْ كُلُّ مِنْهُمَا مِنْ بَطْنٍ.

(١) أخرجه البخاري (٦٧٠).

قَوْلُهُ: «مَعَكَ». أَي: فِي الْجَمَاعَةِ فِي الْمَسْجِدِ.

قَوْلُهُ: «وَكَانَ رَجُلًا ضَخْمًا». أَي: سَمِينًا. وَفِي هَذَا الْوَصْفِ إِشَارَةٌ إِلَى عِلَّةِ تَخَلُّفِهِ، وَقَدْ عَدَّهُ ابْنُ حِبَّانٍ مِنَ الْأَعْذَارِ الْمُرْخَصَةِ لِلتَّأَخُّرِ عَنِ الْجَمَاعَةِ، وَزَادَ عَبْدُ الْحَمِيدِ عَنْ أَنَسٍ: وَإِنِّي أَحِبُّ أَنْ تَأْكُلَ فِي بَيْتِي، وَتُصَلِّيَ فِيهِ.

قَوْلُهُ: «فَبَسَطَ لَهُ حَصِيرًا». سَبَقَ الْكَلَامُ فِيهِ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ فِي أَوَائِلِ الصَّلَاةِ فِي بَابِ: الصَّلَاةُ عَلَى الْحَصِيرِ.

قَوْلُهُ: «فَصَلَّى عَلَيْهِ رَكَعَتَيْنِ» زَادَ عَبْدُ الْحَمِيدِ: «فَصَلَّى، وَصَلَّيْنَا مَعَهُ».

قَوْلُهُ: «فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ آلِ الْجَارُودِ». فِي رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ الْجَعْدِ عَنْ شُعْبَةَ الْأَيْبَةِ لِلْمُصَنِّفِ فِي صَلَاةِ الضُّحَى فَقَالَ: فَلَانُ بْنُ فَلَانٍ مِنَ الْجَارُودِ وَكَانَهُ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ الْمُنْدِرِ بْنِ الْجَارُودِ الْبَصْرِيُّ، وَذَلِكَ أَنَّ الْبُخَارِيَّ أَخْرَجَ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ رِوَايَةِ شُعْبَةَ، وَأَخْرَجَهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ رِوَايَةِ خَالِدِ الْحَذَاءِ، كِلَاهُمَا عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ الْمُنْدِرِ بْنِ الْجَارُودِ عَنْ أَنَسٍ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَابْنُ حِبَّانٍ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْنٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ الْمُنْدِرِ بْنِ الْجَارُودِ، عَنْ أَنَسٍ، فَاقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ انْقِطَاعًا، وَهُوَ مُنْدَفِعٌ بِتَضَرُّعِ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ عَنْهُ بِسَمَاعِهِ مِنْ أَنَسٍ، فَحَيْثُ رِوَايَةُ ابْنِ مَاجَهَ إِذَا مِنَ الْمَرِيدِ فِي مُصَلِّ الْأَسَانِيدِ، وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ فِيهَا وَهُمْ لِكَوْنِ ابْنِ الْجَارُودِ كَانَ حَاضِرًا عِنْدَ أَنَسٍ لَمَّا حَدَّثَ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَسَأَلَهُ عَمَّا سَأَلَهُ مِنْ ذَلِكَ، فَظَنَّ بَعْضُ الرُّوَاةِ أَنَّ لَهُ فِيهِ رِوَايَةً، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى فَوَائِدِهِ فِي بَابِ «صَلَاةِ الضُّحَى»، وَمُطَابَقَتُهُ لِهَذِهِ التَّرْجَمَةِ، إِذَا مِنْ جِهَةٍ مَا يَلْزَمُ مِنَ الرُّخْصَةِ لِمَنْ لَهُ عُذْرٌ أَنْ يَتَخَلَّفَ عَنِ الْحُضُورِ، فَإِنَّ ضَرُورَةَ مُوَظَّيَّتِهِ ﷺ عَلَى الصَّلَاةِ بِالْجَمَاعَةِ أَنْ يُصَلِّيَ بِمَنْ بَقِيَ، وَإِنَّمَا مِنْ جِهَةٍ مَا وَرَدَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْمَذْكُورَةِ، حَيْثُ قَالَ أَنَسٌ: فَصَلَّى وَصَلَّيْنَا مَعَهُ. فَإِنَّهُ مُطَابِقٌ لِقَوْلِهِ: وَهَلْ يُصَلِّي بِمَنْ حَضَرَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١) اهـ.

هَذَا أَقْرَبُ، لَكِنَّ الرِّوَايَةَ: وَصَلَّيْنَا مَعَهُ. لَيْسَتْ مَوْجُودَةً فِي الْبُخَارِيِّ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٢ - بَابُ إِذَا حَضَرَ الطَّعَامُ، وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ.

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَبْدَأُ بِالْعِشَاءِ. وَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: مِنْ فِقْهِ الْمَرْءِ إِقْبَالُهُ عَلَى حَاجَتِهِ حَتَّى يُقْبَلَ عَلَى صَلَاتِهِ، وَقَلْبُهُ فَارِعٌ^(١).

هَذَا الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَأْتِ بِجَوَابِ الشَّرْطِ: إِذَا حَضَرَ الطَّعَامُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَهَلْ يَبْدَأُ بِالطَّعَامِ، أَوْ يَبْدَأُ بِالصَّلَاةِ؟

فِي هَذَا تَفْصِيلٌ؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يَجْزَمْ فِي التَّرْجَمَةِ بِشَيْءٍ.

وَالْتَفْصِيلُ: إِذَا كَانَ قَلْبُهُ يُشْغَلُ لَوْ ذَهَبَ إِلَى الصَّلَاةِ فَلْيَبْدَأْ بِالطَّعَامِ، وَإِذَا كَانَ لَا يُشْغَلُ فَلْيَبْدَأْ بِالصَّلَاةِ، فَيَكُونُ الْبَابُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مَفْتُوحًا؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى تَفْصِيلٍ.

﴿وَقَوْلُهُ: «وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَبْدَأُ بِالْعِشَاءِ». يُحْمَلُ عَلَى أَنَّ قَلْبَهُ يَتَعَلَّقُ بِهِ.

﴿وَقَوْلُهُ: «وَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: مِنْ فِقْهِ الْمَرْءِ إِقْبَالُهُ عَلَى حَاجَتِهِ. كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ

يَقُولُ: كَيْفَ أُقْبِلُ عَلَى حَاجَتِي، وَأَدْعُ الصَّلَاةَ، أَلَيْسَتْ الصَّلَاةُ حَاجَةً؟

نَقُولُ: مِنْ فِقْهِكَ أَنَّ تُقْبَلَ عَلَى حَاجَتِكَ أَوَّلًا، ثُمَّ تُقْبَلَ عَلَى الصَّلَاةِ إِلَّا إِذَا كَانَ

يَخْشَى أَنْ يَخْرُجَ الْوَقْتُ فَهَذَا يُقَدِّمُ الصَّلَاةَ، عَلَى أَنْ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ قَالَ فِي قَوْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ، وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَانِ». قَالَ: إِنَّ هَذَا يُقَدِّمُ قِضَاءَ الْحَاجَةِ

عَلَى الْوَقْتِ، حَتَّى لَوْ خَرَجَ الْوَقْتُ، وَأَنْتَ الْآنَ مَحْضُورٌ بِبَوْلٍ، أَوْ غَائِطٍ فَأَنْتَ تَفْعَلُ

حَاجَتَكَ، ثُمَّ تُقْبَلُ عَلَى صَلَاتِكَ.

(١) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم كما في «الفتح» (١٥٩/٢)، أما حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما فوصله

المصنف في حديث رقم (٦٧٣).

وأما خبر أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فوصله ابن المبارك في كتاب «الزهد» (١١٤٢)، وانظر: «الفتح» لابن

حجر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (١٥٩/٢)، وانظر: «تغليق التعليق» (٢/٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤).

وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ أَبُو الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ﴾ (٧) وَإِنَّ رَبَّكَ فَارْغَبْ ﴿٨﴾ [البقرة: ٧-٨]. فَأَشَارَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا فَرَغَ نَصَبَ لِلْعِبَادَةِ، حَتَّى يَكُونَ رَاغِبًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي صَلَاتِهِ، أَوْ فِي عِبَادَتِهِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٧١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا وُضِعَ الْعِشَاءُ، وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَايْدَأُوا بِالْعِشَاءِ»^(١).

[الحديث ٦٧١ - طرفه في: ٥٤٦٥].

٦٧٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَقِيلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَدَّمَ الْعِشَاءَ فَايْدَأُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تُصَلُّوا صَلَاةَ الْمَغْرِبِ، وَلَا تَعْجَلُوا عَنْ عِشَائِكُمْ»^(٢).

[الحديث ٦٧٢ - طرفه في: ٥٤٦٣].

٦٧٣ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي أَسَامَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وُضِعَ عِشَاءُ أَحَدِكُمْ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَايْدَأُوا بِالْعِشَاءِ، وَلَا يَعْجَلْ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهُ»^(٣). وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُوَضِّعُ لَهُ الطَّعَامَ وَتُقَامُ الصَّلَاةُ فَلَا يَأْتِيهَا حَتَّى يَفْرُغَ، وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ.

[الحديث ٦٧٣ - طرفاه في: ٦٧٤، ٥٤٦٤].

(١) أخرجه البخاري (٦٧١)، ومسلم (٥٥٧) (٦٤).

(٢) أخرجه البخاري (٦٧٢)، ومسلم (٥٢٧) (٦٤).

(٣) أخرجه البخاري (٦٧٣)، ومسلم (٥٥٩) (٦٦).

هَذِهِ ثَلَاثَةُ أَحَادِيثَ عَنْ ثَلَاثَةِ صَحَابَةٍ، كُلُّهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا قُدِّمَ لَهُ
الطَّعَامُ فَلْيَبْدَأْ بِالطَّعَامِ، وَذَكَرَ الْعِشَاءَ لَيْسَ قِيْدًا، لَكِنَّهُ بَيَانٌ لِلْوَاقِعِ، وَإِلَّا فَلَوْ قُدِّمَ الْغَدَاءُ
بَدَأَ بِهِ كَذَلِكَ قَبْلَ الصَّلَاةِ.

﴿وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَلَا يَعْجَلُ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهُ». هَذَا مِنْ تَمَامِ التَّيْسِيرِ. يَعْنِي: لَا
تَقُولُ لِهَذَا الرَّجُلِ: كُلْ لِقَمَتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا تَدْفَعُ بِهِمَا نَهْمَتَكَ، ثُمَّ أَقْبِلْ عَلَى صَلَاتِكَ، بَلْ
تَقُولُ: انْتَظِرْ حَتَّى تَشَبِعَ، أَوْ تَقْضِيَ حَاجَتَكَ مِنْهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٧٤ - وَقَالَ زُهَيْرٌ^(١)، وَوَهَّبُ بْنُ عُثْمَانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ
عُمَرَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ عَلَى الطَّعَامِ فَلَا يَعْجَلْ حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ
مِنْهُ، وَإِنْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ»^(٢).

رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ وَهَبِ بْنِ عُثْمَانَ. وَوَهَّبٌ مَدِينِيٌّ^(٣).
﴿قَوْلُهُ: «مَدِينِيٌّ»، فِي نُسَخَةٍ: مَدَنِيٌّ، وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ. قَالَ ابْنُ مَالِكٍ:

﴿وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةَ التَّزِمِ*﴾

(١) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم كما في «الفتح» (١٥٩/٢)، وقد وصله أبو عوانه في صحيحه.

انظر: «الفتح» (١٦١/٢)، وانظر: «تغليق التعليق» (٢٨٤/٢).

(٢) أخرجه البخاري (٦٧٤)، ومسلم (٥٩٩) (٦٦).

(٣) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم كما في «الفتح» (١٥٩/٢)، فقال الحافظ ابن حجر رحمهما الله في
الفتح (١٦١/٢): وأما رواية وهب بن عثمان فقد ذكر المصنف أن إبراهيم بن المنذر رواها عنه،
وإبراهيم من شيوخ البخاري، وقد وافق زهيراً ووهباً، أبو ضمرة عند مسلم، وأبو بدر عند أبي
عوانة، والدروردي عند السراج، كلهم عن موسى بن عفيه. اهـ، وانظر «فتح الباري» للحافظ ابن
حجر رحمهما الله (١٦١/٢)، وانظر: «تغليق التعليق» (٢٨٤/٢). اهـ

وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ تَشْمَلُ مَا إِذَا كَانَ الطَّعَامُ مُقَدَّمًا لِوَاحِدٍ أَوْ لَجَمَاعَةٍ، وَعَلَى هَذَا فَإِذَا كُنْتَ دَاعِيًا أَنَا، وَحَضَرُوا وَقَدَّمْتَ لَهُمُ الْعَشَاءَ، أَوِ الْغَدَاءَ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَهَلْ يَقُولُ: انْصَرِفُوا، ثُمَّ احْضَرُوا بَعْدَ ذَلِكَ، أَوْ يَقُولُ: تَغَدَّوْا، أَوْ تَعَشَّوْا؟
الْجَوَابُ: الثَّانِي. حَتَّى وَإِنْ لَمْ يَبْدُءُوا بِذَلِكَ مَا دَامَ قُدِّمَ فَلْيَتَغَدَّوْا أَوْ يَتَعَشَّوْا، ثُمَّ لِيُخْرِجُوا إِلَى الصَّلَاةِ.

وَقَدْ اسْتَدَلَّ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَأَمْثَالِهِ عَلَى وَجُوبِ الْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ، وَمَا هُوَ الْخُشُوعُ؟

هُوَ حُضُورُ الْقَلْبِ، وَقَالُوا: إِنَّ الصَّلَاةَ وَاجِبَةٌ، وَالْوَاجِبُ لَا يَسْقُطُ إِلَّا بِوَاجِبٍ. وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ سَقَطَ وَجُوبُ الْجَمَاعَةِ هُنَا مِنْ أَجْلِ أَنْ يَكُونَ قَلْبُهُ فَارِغًا حَاضِرًا. وَاسْتَدَلَّ أَيْضًا بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ مَنْ يَرَى: أَنَّ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ. وَقَالَ: إِذَا رُخِّصَ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَبْقَى عَلَى غَدَائِهِ أَوْ عَشَائِهِ إِذَا قُدِّمَ، أَوْ إِذَا بَدَأَ بِهِ ذَلْ هَذَا عَلَى أَنَّهَا غَيْرُ وَاجِبَةٍ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ لَا يَسْقُطُ إِلَّا بِالضَّرُورَةِ، كَمَا أَنَّ الْمُحَرَّمَ لَا يُبَاحُ إِلَّا بِالضَّرُورَةِ.

فَعِنْدَنَا الْآنَ اتَّجَاهَانِ:

الْأَتَجَاهُ الْأَوَّلُ: وَجُوبُ الْخُشُوعِ. وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّهُ سَقَطَ الْوَاجِبُ عَنِ الْإِنْسَانِ مِنْ أَجْلِهِ، وَلَا يَسْقُطُ الْوَاجِبُ إِلَّا لِوَاجِبٍ.

الْأَتَجَاهُ الثَّانِي: أَنَّ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ لَيْسَتْ وَاجِبَةً؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا قُدِّمَ لَهُ الْعَشَاءُ أَوِ الْغَدَاءُ فَلَيْسَ فِي ضَرُورَةٍ حَتَّى يَقُولَ: اذْفَعْ ضَرُورَتَكَ. وَلَكِنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِهِ نَفْسُهُ، وَهَذَا لَيْسَ مِنْ بَابِ الضَّرُورَةِ، وَلَوْ كَانَتْ وَاجِبَةً لَكَانَتْ لَا تَسْقُطُ إِلَّا بِضَرُورَةٍ، كَمَا أَنَّ الْمُحَرَّمَ لَا يُبَاحُ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ.

فَنَقُولُ: هَذَا الثَّانِي لَا شَكَّ أَنَّهُ اِحْتِمَالٌ قَائِمٌ، وَلَكِنْ إِذَا وَرَدَتْ نُصُوصٌ مُحْكَمَةٌ بَيِّنَةٌ وَاضِحَةٌ، وَنُصُوصٌ مُحْتَمَلَةٌ فَمَا الْوَاجِبُ؟

الْجَوَابُ: أَنْ يُحْمَلَ الْمُحْتَمَلُ عَلَى الْمُحْكَمِ الْوَاضِحِ الْبَيِّنِ، وَوُجُوبُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ لَهَا نُصُوصٌ بَيِّنَةٌ وَاضِحَةٌ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَسْقُطَ بِهَذَا الْإِحْتِمَالِ. وَأَمَّا الَّذِينَ قَالُوا بِوُجُوبِ الْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَسْقَطَ الْجَمَاعَةَ عَمَّنْ حَضَرَ الْعِشَاءَ بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَكُونَ قَلْبُهُ حَاضِرًا. فَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ قَوِيٌّ، لَكِنْ يُدْفَعُ بِمَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: مِنْ أَنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا سَمِعَ الْأَذَانَ وَلَّى وَلَهُ ضَرَاطٌ، ثُمَّ إِذَا فَرَغَ الْأَذَانَ أَقْبَلَ عَلَى الْإِنْسَانِ، ثُمَّ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَلَّى، ثُمَّ إِذَا انْتَهَتْ الْإِقَامَةُ أَقْبَلَ عَلَى الْإِنْسَانِ، وَصَارَ يُحَدِّثُ وَيَقُولُ: اذْكُرْ كَذَا وَكَذَا فِي يَوْمٍ كَذَا وَكَذَا حَتَّى لَا يَذَرِي مَا صَلَّى ^(١). وَلَمْ يَأْمُرِ النَّبِيُّ ﷺ فِي هَذِهِ الْحَالِ بِالْإِعَادَةِ. وَهَذَا أَيْضًا يَرُدُّ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْخُشُوعَ وَاجِبٌ، بَلْ يُقَالُ: إِنَّ الْخُشُوعَ مُتَأَكِّدٌ جَدًّا، وَأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَبَدًا أَنْ يَفْعَلَ مَا يُنَافِي الْخُشُوعَ، أَوْ مَا يُذْهِبُ الْخُشُوعَ. أَمَّا الْوُجُوبُ بِحَيْثُ لَوْ لَمْ يَفْعَلْ لَبَطَلَتْ صَلَاتُهُ فَفِيهِ نَظَرٌ.

لَكِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْعُلَمَاءِ يَقُولُ: إِذَا غَلَبَ الْوَسْوَاسُ عَلَى أَكْثَرِ الصَّلَاةِ فَإِنَّ الصَّلَاةَ تَبْطُلُ. وَهَذَا يُؤَدِّي إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَحَاوِلَ طَرْدَ هَذِهِ الْوَسَاوِسِ الَّتِي تَرُدُّ عَلَيْنَا فِي الصَّلَاةِ.

بَقِيَ أَنْ يُقَالَ فِي مَسْأَلَةِ الطَّعَامِ: هَلْ يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَجْعَلَ طَعَامَهُ دَائِمًا يَحْضُرُ عِنْدَ الصَّلَاةِ؟

الظَّاهِرُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ، لَكِنْ إِذَا كَانَ لَا يُمَكِّنُ إِلَّا بِهَذَا الْوَقْتِ فَهَذَا عُذْرٌ، مِثْلُ لَوْ كَانَ لَا يَجِدُ فِي الْمَطْعَمِ طَعَامًا إِلَّا فِي هَذَا الْوَقْتِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، فَهَذَا عُذْرٌ، وَأَمَّا أَنْ يَجْعَلَ بِاخْتِيَارِهِ وَقْتُ الطَّعَامِ هُوَ وَقْتُ الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ.



(١) انظر: «المنهج القويم» للحافظ الهيثمي (١/١٣٧)، و«إعانة الطالبين» (٢/٩)، «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام (٢٢/٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٨).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٣- بَابُ إِذَا دُعِيَ الْإِمَامُ إِلَى الصَّلَاةِ وَبِيَدِهِ مَا يَأْكُلُهُ.

٦٧٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي جَعْفَرُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ أُمَيَّةَ، أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ ذِرَاعًا يَحْتَزُّ مِنْهَا، فَدُعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ فَقَامَ فَطَرَحَ السَّكِينِ، فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ^(١). هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ فَوَائِدُ:

أَوَّلًا: أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْوَرَعِ أَنْ يَدَعَ الْإِنْسَانُ طَيِّبَاتِ الرِّزْقِ، وَلَا يَتَفَكَّهُ بِاللَّحْمِ وَغَيْرِهِ. وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّ سَيِّدَ الْمُتَوَرِّعِينَ وَهُوَ النَّبِيُّ ﷺ وَمَعَ هَذَا كَانَ يَأْكُلُ اللَّحْمَ. وَمِنْ فَوَائِدِهِ: أَنَّهُ يُبَغْيَى أَنْ يَخْتَارَ الدَّرَاعَ. وَالدَّرَاعُ: ذِرَاعُ الْيَدِ. لِأَنَّهُ أَهْشُ، وَالْيَدُ، وَأَفِيدُ. وَيُقَالُ: كُلُّ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْبَهِيمَةِ فَهُوَ أَطْيَبُ وَأَنْفَعُ.

وَمِنْهَا: جَوَازُ الْأَكْلِ بِالسَّكِينِ. يَعْنِي: يَجُوزُ أَنْ تَأْخُذَ السَّكِينِ، وَتَقْطَعَ، وَتَأْكُلَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَتْ مَعَهُ السَّكِينُ، لَكِنْ لَا تَفْعَلُ كَمَا يَفْعَلُ بَعْضُ النَّاسِ يَقْطَعُ بِالْيَدِ الْيُمْنَى، وَيَأْكُلُ بِالْيَدِ الْيُسْرَى فَإِنَّ هَذَا حَرَامٌ، لَكِنْ أَقُولُ: افْطَعْ بِالْيُسْرَى، وَكُلْ بِالْيُمْنَى. وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَدَعَ الْأَكْلَ، وَيَقُومَ إِلَى الصَّلَاةِ، وَلَوْ كَانَ الْأَكْلُ حَاضِرًا فَعَلَى هَذَا يَكُونُ أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ السَّابِقُ لِلِاسْتِحْبَابِ، أَوْ لِلِإِبَاحَةِ، وَلَيْسَ لِلْوُجُوبِ.

وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ لَا مُعَارَضَةَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ، وَأَنَّ هَذَا عَلَى سَبِيلِ كَوْنِ الْإِنْسَانِ لَا يَتَعَلَّقُ قَلْبُهُ بِمَا قُدِّمَ لَهُ مِنَ الطَّعَامِ، وَتُحْمَلُ الْأَحَادِيثُ السَّابِقَةُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ قَلْبُهُ يَتَعَلَّقُ بِالطَّعَامِ، وَيَسْتَعِغِلُّ. وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا لَا تَجْعَلُونَهَا رُخْصَةً، وَأَنَّ الْإِنْسَانَ لَهُ أَنْ يَتَّقَى حَتَّى يَسْتَهِيَ أَكْلَهُ، سَوَاءً كَانَ يَتَعَلَّقُ قَلْبُهُ بِذَلِكَ أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ مَهْمَا كَانَ فِي الْغَالِبِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ تَعَلُّقٌ.

قُلْنَا: هَذَا أَيْضًا مُحْتَمَلٌ: أَنْ نَقُولَ: الرُّخْصَةُ عَامَّةٌ، وَلَكَ أَنْ تَبْقَى، وَيَكُونُ فِعْلُ الرَّسُولِ ﷺ مِنْ بَابِ فِعْلٍ الْأَفْضَلُ.

قَوْلُهُ: «فَصَلِّ، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ». ذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْوُضُوءُ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ.

ولكن هذا ليس بصحيح؛ لما يلي:

أولاً: أَنَّهُ الْغَالِبُ أَنَّ الذِّرَاعَ الَّذِي يَكُونُ أَمَامَ الْإِنْسَانِ إِنَّمَا هُوَ لِلشَّاعَةِ، وَمَا أَشْبَهَهَا، وَأَمَّا ذِرَاعُ الْبَعِيرِ فَإِنَّهُ يُقَطَّعُ قِطْعًا، وَلَا يَكُونُ اللَّحْمُ مَعَ الذِّرَاعِ.

ثانيًا: أَنَّنَا لَا نَذَرِي: هَلْ هَذَا الْحَدِيثُ قَبْلَ الْأَمْرِ بِالْوُضُوءِ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ أَوْ بَعْدَهُ، وَإِذَا كُنَّا لَا نَعْلَمُ التَّارِيخَ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ بِالنَّسْخِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَفَلَا يُسْتَدَلُّ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى نَسْخِ وَجوبِ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ؟ نَقُولُ: لَا يَصْلُحُ؛ لِأَنَّنَا لَا نَذَرِي: هَلْ هَذَا قَبْلُ أَوْ بَعْدُ، وَلَا بَدَّ فِي النَّسْخِ مِنَ الْعِلْمِ بِتَأْخِيرِ النَّاسْخِ، لَكِنْ قَدْ جَاءَ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ أَنَّهُ كَانَ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرْكُ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ.

وَأَعْلَمُ يَا أَخِي أَنَّهُ إِذَا أُطْلِقَ اللَّفْظُ، وَلَهُ حَقِيقَةٌ شَرْعِيَّةٌ فَإِنَّهُ يَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ إِلَّا بِدَلِيلٍ، فَالْوُضُوءُ إِذَا أُطْلِقَ فِي لِسَانِ الشَّرْعِ فَالْمُرَادُ بِهِ تَطْهِيرُ الْأَعْضَاءِ الْأَرْبَعَةِ عَلَى الصِّفَةِ الْمَخْصُوصَةِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٤ - بَابُ مَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَهْلِهِ فَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَخَرَجَ.

٦٧٦ - حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ: مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصْنَعُ فِي بَيْتِهِ؟ قَالَتْ: كَانَ يَكُونُ فِي مِهْنَةِ أَهْلِهِ. تَعْنِي: خِدْمَةَ أَهْلِهِ. فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ^(١).

[الحديث ٦٧٦ - طرفاه في: ٥٣٦٣، ٦٠٣٩].

هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ مِنَ الْفَوَائِدِ: تَوَاضَعُ النَّبِيِّ ﷺ بِأَنَّهُ كَانَ يَكُونُ فِي الْبَيْتِ فِي خِدْمَةِ أَهْلِهِ. يَعْنِي: يُسَاعِدُ أَهْلَهُ فِيمَا يَتَوَبُّ الْبَيْتَ؛ مِنْ تَغْسِيلٍ، وَتَنْظِيفٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَهَذَا مَعَ كَوْنِهِ هَذِي النَّبِيِّ ﷺ هُوَ أَقْوَى مَا يَكُونُ جَلْبًا لِلْمَوَدَّةِ، وَالْمَحَبَّةِ بَيْنَ الرَّجُلِ وَأَهْلِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا شَعَرَتْ الزَّوْجَةُ مَثَلًا بِأَنَّ زَوْجَهَا يُسَاعِدُهَا فِي شُئُونِ الْبَيْتِ، وَيَكُونُ مَعَهَا، فَإِنَّهَا لَا شَكَّ تَحِبُّهُ أَكْثَرَ؛ لِأَنَّ عَادَةَ الرِّجَالِ فِي الْغَالِبِ أَنْ يَتَرَفَّعُوا عَنْ هَذَا الْأَمْرِ. وَمِنْهَا: أَنَّ حَوَائِجَ الْبَيْتِ لَا تُسْقِطُ وَجُوبَ الْجَمَاعَةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَدْعُ ذَلِكَ، وَيَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ، بِخِلَافِ مَا سَبَقَ مِنْ حُضُورِ الطَّعَامِ بَيْنَ يَدَيِ الْإِنْسَانِ فَإِنَّهُ يُقَدِّمُهُ عَلَى الصَّلَاةِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٥ - بَابُ مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ، وَهُوَ لَا يُرِيدُ إِلَّا أَنْ يُعَلِّمَهُمْ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ وَسُتَّةً.

٦٧٧ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، قَالَ: جَاءَنَا مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ فِي مَسْجِدِنَا هَذَا، فَقَالَ: إِنِّي لِأُصَلِّي بِكُمْ وَمَا أُرِيدُ الصَّلَاةَ، أُصَلِّي كَيْفَ رَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي. فَقُلْتُ لِأَبِي قِلَابَةَ: كَيْفَ كَانَ يُصَلِّي؟ قَالَ: مِثْلَ شَيْخِنَا هَذَا. قَالَ: وَكَانَ شَيْخًا يَجْلِسُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ قَبْلَ أَنْ يَنْهَضَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى.

[الحديث ٦٧٧ - أطرافه في: ٨٠٢، ٨١٨، ٨٢٤].

﴿قَوْلُهُ: «بَابُ مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ، وَهُوَ لَا يُرِيدُ إِلَّا أَنْ يُعَلِّمَهُمْ صَلَاةَ الرَّسُولِ ﷺ». لِكَيْتَهُ أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ؛ أَيْ: أَنْ يَتَعَبَّدَ لِلَّهِ تَعَالَى بِالصَّلَاةِ، لَكَيْتَهُ لَيْسَ مِنْ نِيَّتِهِ أَنْ يُصَلِّيَ فِي هَذَا الْوَقْتِ مَثَلًا، وَإِلَّا لَوْ تَجَرَّدَ الْفِعْلُ مِنَ النِّيَّةِ مُطْلَقًا لَصَارَ مُجَرَّدَ تَعْلِيمٍ؛ يَعْنِي: لَوْ قَالَ لِي إِنْسَانٌ: انْظُرْ لِي سَأُصَلِّي لَكَ كَمَا كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يُصَلِّي، وَجَعَلَ يَتَحَرَّكُ بِدُونِ إِرَادَةِ الصَّلَاةِ، فَهَلْ يُعْتَبَرُ مُصَلِّيًّا؟

الْجَوَابُ: لَا؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»^(١). وَلَكِنْ مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ: «وَمَا أُرِيدُ الصَّلَاةَ». أَيْ: لَسْتُ أَقْصِدُ أَنْ أَصَلِّيَ فِي هَذَا الْوَقْتِ. هَذَا هُوَ الْمُرَادُ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى لَا أُرِيدُ الصَّلَاةَ إِطْلَاقًا، وَهَذَا الْفِعْلُ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْعَلُهُ، فَإِنَّهُ لَمَّا صَنَعَ الْمِنْبَرَ صَارَ يُصَلِّي فَوْقَهُ، فَإِذَا أَرَادَ السُّجُودَ نَزَلَ، فَسَجَدَ عَلَى الْأَرْضِ، وَقَالَ: «إِنَّمَا فَعَلْتُ هَذَا لِتَأْتُمُوا بِي، وَلِتَعْلَمُوا صَلَاتِي»^(٢).

وَلِهَذَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ الْقُدُورَةِ الْأَسْوَةَ الَّتِي يَتَأَسَّى النَّاسُ بِهِ، وَيَقْتَدُونَ بِهِ يَنْبَغِي لَهُ أَلَّا يَفْعَلَ مَا يُبَاحُ لِغَيْرِهِ مِنْ بَعْضِ الْحَرَكَاتِ الْجَائِزَةِ، أَوْ أَنْ يَتْرِكَ بَعْضَ السُّنَنِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَقْتَدُونَ بِهِ، وَيَنْظُرُونَ مَاذَا يَفْعَلُ. وَلِهَذَا اخْرَضَ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كُنْتَ مِمَّنْ يَقْتَدِي بِهِ، وَيَتَأَسَّى بِهِ أَلَّا تَدَعَ شَيْئًا مِنَ السُّنَنِ، خُصُوصًا أَمَامَ النَّاسِ؛ لِأَنَّكَ لَوْ تَرَكْتَهَا لَكَانَ ذَلِكَ حُجَّةً لِلْعَامِّيِّ أَنْ يَتْرُكَهَا، وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَأْتِي إِلَيْكَ، وَيَقُولُ مَثَلًا: رَأَيْتُ الْعَالِمَ الْفُلَانِيَّ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّفِّ فَعَلَ كَذَا، وَإِذَا سَجَدَ فَعَلَ كَذَا، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّاسَ يُرَاقِبُونَ أَعْمَالَ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ يَقْتَدِي بِهِمْ، وَيَحْتَجُونَ بِهَا، وَهَذَا هُوَ الْوَاقِعُ؛ فَلِذَلِكَ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ الَّذِي هُوَ أُسْوَةٌ فِي قَوْمِهِ أَنْ يَحْرِصَ غَايَةَ الْحِرْصِ عَلَى تَطْيِيقِ السُّنَنِ، فَنُؤَكِّدُ مَثَلًا السُّنَّةَ عَلَى هَذَا الْعَالَمِ، وَرَبَّمَا لَا نُؤَكِّدُهَا عَلَى الْآخَرِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى حِرْصِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم عَلَى نَشْرِ السُّنَّةِ؛ حَتَّى إِنَّهُمْ لَيَأْتُونَ إِلَى النَّاسِ فِي مَسَاجِدِهِمْ؛ كَمَا فَعَلَ مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ رضي الله عنه.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

وَفِيهِ: الْجُلُوسُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى قَبْلَ أَنْ يَنْهَضَ إِلَى الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ. وَهَذِهِ تَسْمَى عِنْدَ الْعُلَمَاءِ: جِلْسَةَ الْإِسْتِرَاحَةِ. وَهِيَ لَمْ تَرِدْ فِي السُّنَّةِ بِجِلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ، وَلَكِنَّ الْعُلَمَاءَ هُمْ الَّذِينَ سَمَوْهَا بِذَلِكَ، وَكَانَ مِنْ نَتِيجَةِ هَذِهِ التَّسْمِيَةِ أَنَّ مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ الطَّلَبَةِ الْيَوْمَ لَا يَنْطَبِقُ عَلَى هَذِهِ السُّنَّةِ، فَإِنَّ بَعْضَ الطَّلَبَةِ الْآنَ يَجْلِسُ هَذِهِ الْجِلْسَةَ، لَكِنْ تَجِدُهُ يَجْلِسُ لَحْظَةً، ثُمَّ يَقُومُ، وَهَذِهِ لَيْسَتْ إِسْتِرَاحَةً، بَلْ هَذِهِ تَعَبٌ؛ لِأَنَّ نُهُوضَهُ إِلَى الْقِيَامِ رَأْسًا أَهْوَنُ مِنْ كَوْنِهِ يَجْلِسُ، ثُمَّ يَقُومُ وَكَأَنَّهُ طَائِرٌ عَلَى غُصْنٍ عَلَى الْفُورِ، وَالَّذِي كَانَ الرَّسُولُ يَفْعَلُهُ كَمَا قَالَ مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ. قَالَ: إِذَا كَانَ فِي وَتَرٍ مِنْ صَلَاتِهِ لَمْ يَنْهَضْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا^(١). وَمَعْنَى يَسْتَوِيَ؛ أَيُّ: يَسْتَقِرُّ بَعْضُ الْإِسْتِقْرَارِ، ثُمَّ يَنْهَضُ.

وَلَكِنَّ هَذِهِ الْجِلْسَةَ هَلْ هِيَ سُنَّةٌ مُطْلَقًا، أَوْ لَيْسَتْ بِسُنَّةٍ مُطْلَقًا، أَوْ فِي ذَلِكَ تَفْصِيلٌ؟
الْجَوَابُ: عَلَى أَقْوَالٍ لِلْعُلَمَاءِ^(٢): فَمِنْهُمْ: مَنْ رَأَى أَنَّهَا سُنَّةٌ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ مَالِكَ بْنَ الْحُوَيْرِثِ إِنَّمَا قَدَّمَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ.
وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا لَيْسَتْ بِسُنَّةٍ مُطْلَقًا؛ لَكِنَّهَا تَفْعَلُ عِنْدَ الْحَاجَةِ لَا تَعْبُدًا، وَلَكِنْ إِرْفَاقًا بِالنَّفْسِ. وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.
وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا تُسَنُّ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا؛ لِكُونِ الْإِنْسَانِ كَبِيرًا، أَوْ مَرِيضًا، أَوْ فِيهِ وَجَعٌ فِي رُكْبِهِ، أَوْ كَانَ كَسْلَانٌ فَهَذَا يَجْلِسُ وَيَسْتَقِرُّ، ثُمَّ يَقُومُ.
وَهَذِهِ الْجِلْسَةُ هَلْ يُكَبَّرُ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ، أَوْ بَعْدَ أَنْ يَنْهَضَ مِنَ الْجِلْسَةِ؟
الْجَوَابُ: قِيلَ بِهَذَا، وَقِيلَ بِهَذَا.
وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ يُكَبَّرُ إِذَا نَهَضَ مِنَ السُّجُودِ وَلَوْ جَلَسَ، ثُمَّ يَقُومُ بِلَا تَكْبِيرٍ.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) انظر: «الكافي» (١/١٣٩)، «المحرر» (١/٦٤)، «المبدع» (١/٤٥٩)، «الأم» (١/١١٧)،

«مختصر المزني» (ص ١٤)، «الإنصاف» (٢/٧٢)، «زاد المعاد» (١/٢٤١).

وَهَذِهِ الْجُلُوسَةُ أَيْضًا لَيْسَتْ جُلُوسَةً مَقْصُودَةً لِذَاتِهَا، بَلْ هِيَ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ لِلْحَاجَةِ، وَلِذَلِكَ لَمْ يُشْرَعْ لَهَا تَكْبِيرٌ، وَلَمْ يُشْرَعْ فِيهَا ذِكْرٌ، وَكُلُّ الْأَفْعَالِ الَّتِي فِي الصَّلَاةِ لَهَا ذِكْرٌ مَشْرُوعٌ، وَلَهَا تَكْبِيرٌ عِنْدَ الْبَدْءِ وَالْإِنْتِهَاءِ. فَانْظُرْ مَثَلًا لِلرُّكُوعِ وَالْقِيَامِ بَعْدَهُ، وَالسُّجُودِ وَالْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ. كُلُّ ذَلِكَ لَهُ تَكْبِيرٌ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ، وَفِيهِ ذِكْرٌ، وَهَذِهِ لَيْسَ لَهَا تَكْبِيرٌ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا، وَإِنَّمَا التَّكْبِيرُ لِلتَّهَوُّصِ مِنَ السُّجُودِ، وَلَيْسَ فِيهَا ذِكْرٌ.

إِذَا: فَالْقَوْلُ الرَّاجِحُ: أَنَّهَا سُنَّةٌ عِنْدَ الْحَاجَةِ.

وَهُنَا يَظْهَرُ الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا الْقَوْلِ، وَبَيْنَ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهَا لَيْسَتْ بِسُنَّةٍ مُطْلَقًا، وَلَكِنْ إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ تَعَبًا فَلَهُ أَنْ يَجْلِسَ وَهُوَ أَنَّ هَذَا يَقُولُ: إِنَّهَا سُنَّةٌ. وَذَلِكَ يَقُولُ: إِنَّهَا رُخْصَةٌ، وَلَيْسَتْ سُنَّةً.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

٤٦ - بَابُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ.

٦٧٨ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: مَرَضَ النَّبِيُّ ﷺ، وَاشْتَدَّ مَرَضُهُ، فَقَالَ: مُرُّوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ. فَقَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّهُ رَجُلٌ رَقِيقٌ إِذَا قَامَ مَقَامَكَ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ. قَالَ: مُرُّوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ. فَقَادَتْ. قَالَ: مُرُّوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ فَقَادَتْ. فَقَالَ: مُرِّي أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ، فَإِن كُنَّ صَوَاحِبُ يَوْسُفَ. فَأَنَاهُ الرَّسُولُ فَصَلَّى بِالنَّاسِ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ ^(١).

[الحديث ٦٧٨ - طرفه في: ٣٣٨٥].

إِذَا قَالَ قَائِلٌ: مِنْ أَيْنَ يُؤْخَذُ مُطَابَقَةُ هَذَا الْحَدِيثِ لِلتَّرْجَمَةِ؛ بَابُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ؟

الْجَوَابُ أَنْ يُقَالَ: أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثَبَتَ فَضْلُهُ فِي أَمَاكِنَ عَدِيدَةٍ غَيْرِ هَذَا، وَمِنْ ثَمَّ جَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ هُوَ الْخَلِيفَةُ يُصَلِّي بِالنَّاسِ.
وَجَوَابٌ آخَرُ: أَنْ يُقَالَ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ قَدْ اشتهَرَ فَضْلُهُ عِنْدَ الصَّحَابَةِ عُمُومًا، وَهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ خَيْرُ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا ﷺ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٧٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي مَرَضِهِ: مُرُّوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّي بِالنَّاسِ. قَالَتْ عَائِشَةُ: قُلْتُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يُسْمِعِ النَّاسَ مِنَ الْبُكَاءِ، فَمُرْ عُمَرَ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ. فَقَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ لِحَفْصَةَ: قُولِي لَهُ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يُسْمِعِ النَّاسَ مِنَ الْبُكَاءِ، فَمُرْ عُمَرَ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ، فَفَعَلْتُ حَفْصَةَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَهْ إِنَّكَ لَأَتَنَّ صَوَاحِبَ يُوسُفَ، مُرُّوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ». فَقَالَتْ حَفْصَةُ لِعَائِشَةَ: مَا كُنْتُ لِأُصِيبَ مِنْكَ خَيْرًا.

قَوْلُهُ: «مَهْ». يَعْنِي: اكْفُفْنَ عَنْ هَذَا، وَلَا تُعَارِضْنِ. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ صَمَّمَ عَلَى أَنْ يُصَلِّيَ أَبُو بَكْرٍ بِالنَّاسِ.

وَالْجُمْلَةُ الْأَخِيرَةُ تَقُولُ: مَا كُنْتُ لِأُصِيبَ مِنْكَ خَيْرًا^(١). يَعْنِي مَعْنَاهَا: أَنَّكَ دَائِمًا تَقُولِينَ لِي الشَّيْءَ ثُمَّ يَكُونُ فِيهِ تَوْبِيخُ الرَّسُولِ ﷺ، بَلْ قَدْ يَكُونُ فِيهِ تَوْبِيخُ اللَّهِ ﻋَﻠَﻴْهِ.

فَفي سورة التحريم على سبيل المثال: اجْتَمَعَتْ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَنَزَلَ فِيهِمَا مَا نَزَلَ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: كَلِمَا وَافَقْتُكَ فِي شَيْءٍ أَوْ قَعْتَنِي فِي وَرْطَةٍ، لَا أَحْسِنُ التَّخْلُصَ مِنْهَا، فَلَا يَنَالُنِي خَيْرٌ بِسَبَبِكَ. اهـ.

(١) أخرجه البخاري (٦٧٩)، ومسلم (٤١٨) (٩٠).

يعني: كأنها عليها السلام تريد من كلامها هذا: أنها بعد هذا لن تكون معها أبداً في المستقبل في مثل هذه الأمور.

وقال ابن حجر رحمته الله تعالى في الفتح (١٥٣/٢):

وزاد مالك في روايته التي ذكرناها، فقالت حفصة لعائشة: ما كنت لأصيب منك خيراً. ومثله للإسماعيلي في حديث الباب، وإنما قالت حفصة ذلك؛ لأن كلامها صادف المرة الثالثة من المعادة، وكان النبي ﷺ لا يُراجِع بعد ثلاث، فلما أشار إلى الإنكار عليها بما ذكر من كونهن صواحب يوسف، وجدت حفصة في نفسها من ذلك؛ لكون عائشة هي التي أمرتها بذلك، ولعلها تذكّرت ما وقع لها معها أيضاً في قصة المغافير كما سيأتي في موضعه. انتهى
أي: التي في سورة التحريم.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

٦٨٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيُّ، وَكَانَ تَبَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَخَدَمَهُ وَصَحَبَهُ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ يُصَلِّي لَهُمْ فِي وَجَعِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ الْاِثْنَيْنِ، وَهُمْ صُفُوفٌ فِي الصَّلَاةِ، فَكَشَفَ النَّبِيُّ ﷺ سِتْرَ الْحُجْرَةِ يَنْظُرُ إِلَيْنَا، وَهُوَ قَائِمٌ، كَانَ وَجْهُهُ وَرَقَةً مُصْحَفٍ، ثُمَّ تَبَسَّمَ يَضْحَكُ، فَهَمَمْنَا أَنْ نَفْتِنَ مِنَ الْفَرَحِ بِرُؤْيَا النَّبِيِّ ﷺ، فَكَصَّ أَبُو بَكْرٍ عَلَى عَقْبِيهِ لِيَصِلَ الصَّفَّ، وَظَنَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَارِجٌ إِلَى الصَّلَاةِ، فَأَشَارَ إِلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ: أَنْ أَتَمُّوا صَلَاتَكُمْ، وَأَرْخَى السِّتْرَ، فَتَوُفِّيَ مِنْ يَوْمِهِ ^(١).

[الحديث ٦٨٠ - أطرافه في: ٦٨١، ٧٥٤، ١٢٠٥، ٤٤٤٨].

(١) أخرجه البخاري (٦٨٠)، ومسلم (٤١٩) (٩٨).

٦٨١- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: لَمْ يَخْرُجِ النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثًا، فَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ يَتَقَدَّمُ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ بِالْحِجَابِ فَرَفَعَهُ، فَلَمَّا وَضَحَ وَجْهُ النَّبِيِّ ﷺ مَا نَظَرْنَا مَنْظَرًا كَانَ أَعْجَبَ إِلَيْنَا مِنْ وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ وَضَحَ لَنَا، فَأَوَمَّا النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَتَقَدَّمَ، وَأَرْخَى النَّبِيُّ ﷺ الْحِجَابَ، فَلَمْ يُقَدِّرْ عَلَيْهِ حَتَّى مَاتَ ^(١).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله تعالى فِي «الْفَتْحِ» (١/ ١٦٥):

﴿قَوْلُهُ: «ثَلَاثًا». كَانَ ابْتِدَاؤُهَا مِنْ حِينَ خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ ^(١). اهـ

قَالَ بَدْرُ الدِّينِ الْعَيْنِيُّ فِي «عُمْدَةِ الْقَارِي» (٥/ ٢٠٥):

مُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ فِي قَوْلِهِ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ يُصَلِّي بِهِمْ، وَرِجَالُهُ تَقَدَّمُوا، وَأَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ الْحَمَصِيُّ، وَشُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، وَالزُّهْرِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ شَهَابٍ.

﴿قَوْلُهُ: «تَبَعَ النَّبِيُّ ﷺ». مَا ذَكَرَ الْمَتْبُوعُ فِيهِ؛ لِيُشْعَرَ بِالْعُمُومِ؛ أَيُّ: تَبِعَهُ فِي الْعَقَائِدِ، وَالْأَقْوَالِ، وَالْأَفْعَالِ، وَالْأَخْلَاقِ. اهـ

﴿قَوْلُهُ: «تَبَعَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْعَقَائِدِ، وَالْأَقْوَالِ، وَالْأَفْعَالِ، وَالْأَخْلَاقِ. غَلَطَ، لِأَنَّ «تَبِعَهُ»؛ أَيُّ: كَانَ مِنَ التَّابِعِينَ الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ اللَّهُ: ﴿أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرَ أُولَى الْأَرْبَةِ﴾ [التَّحْقِيقُ: ٣١].

﴿وَقَوْلُهُ: «وَحَدَمَهُ». مِنْ بَابِ عَطَفِ الرَّدِيفِ عَلَى مُرَادِفِهِ.

ثُمَّ قَالَ الْعَيْنِيُّ:

﴿قَوْلُهُ: «وَحَدَمَهُ». أَيُّ: وَحَدَمَ النَّبِيُّ ﷺ. إِنَّمَا ذَكَرَ خِدْمَتَهُ لِبَيَانِ زِيَادَةِ شَرَفِهِ، وَهُوَ كَانَ خَادِمًا لَهُ عَشْرَ سِنِينَ لَيْلًا وَنَهَارًا. اهـ

(١) أخرجه البخاري (٦٨١)، ومسلم (٤١٩) (١٠٠).

(٢) انظر: «الفتح» للحافظ ابن حجر رحمته الله تعالى (٢/ ١٦٥).

هَذَا قَدْ يُقَالُ - كَمَا قَالَ الشَّارِحُ - : إِنَّهُ لَيَبَيِّنُ فَضْلَهُ وَشَرَفَهُ . وَقَدْ يُقَالُ : لَيَبَيِّنُ أَنَّهُ مُحِيطٌ بِأَعْمَالِهِ ، وَيَعْرِفُ مَا كَانَ عَلَيْهِ الرَّسُولُ . وَهَذَا هُوَ الْأَوَّلَى ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ الْمَقْصُودُ بَيَانُ مَنَاقِبِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ بَيَانُ الْقِصَّةِ .
ثُمَّ قَالَ الْعَيْنِيُّ :

وَذَكَرَ صُحْبَتَهُ مَعَهُ رضي الله عنه ؛ لِأَنَّ الصُّحْبَةَ مَعَهُ رضي الله عنه أَفْضَلُ أَحْوَالِ الْمُؤْمِنِينَ وَأَعْلَى مَقَامَاتِهِمْ .
قَوْلُهُ : «يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ» . بِالنَّصْبِ . أَيُ : كَانَ الزَّمَانُ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ «كَانَ» تَامَّةً ، وَيَكُونُ يَوْمُ الْإِثْنَيْنِ مَرْفُوعًا .
قَوْلُهُ : «وَهُمْ صُفُوفٌ» . جُمْلَةٌ اِسْمِيَّةٌ ، وَقَعَتْ حَالًا . وَكَذَا قَوْلُهُ : «يَنْظُرُ» . جُمْلَةٌ وَقَعَتْ حَالًا . وَيُرْوَى : فَتَنَظَرَ .

قَوْلُهُ : «كَانَ وَجْهُهُ وَرَقَةً مُصْحَفٍ» . الْوَرَقَةُ : يَفْتَحُ الرَّاءَ ، وَالْمُصْحَفُ : مُثَلَّثَةُ الْمِيمِ ، وَوَجْهُهُ التَّشْبِيهُ : عِبَارَةٌ عَنِ الْجَمَالِ الْبَارِعِ ، وَحُسْنِ الْوَجْهِ ، وَصَفَاءِ الْبَشَرَةِ .
قَوْلُهُ : «يَضْحَكُ» . جُمْلَةٌ وَقَعَتْ حَالًا ، تَقْدِيرُهُ : فَتَسَبَّحُ ضَاحِكًا ، وَسَبَبُ تَسْبِيحِهِ : فَرَحُهُ بِمَا رَأَى مِنْ اجْتِمَاعِهِمْ عَلَى الصَّلَاةِ ، وَاتِّفَاقِ كَلِمَتِهِمْ ، وَإِقَامَتِهِمْ شَرِيعَتَهُ ؛ وَلِهَذَا اسْتَتَارَ وَجْهُهُ . وَيُرْوَى : فَضَحِكَ . بِفَاءِ الْعَطْفِ .

قَوْلُهُ : «فَهَمَمْنَا» . أَيُ : قَصَدْنَا .

قَوْلُهُ : «فَنَكَصَ أَبُو بَكْرٍ» . أَيُ : رَجَعَ .

قَوْلُهُ : «لِيَصِلَ الصَّفَّ مِنَ الْوُصُولِ ، لَا مِنَ الْوَصْلِ» .

قَوْلُهُ : «الصَّفَّ» . مَنْصُوبٌ بِنَزْعِ الْخَافِضِ . أَيُ : إِلَى الصَّفِّ .

قَوْلُهُ : «فَتُوَفِّي مِنْ يَوْمِهِ» . وَيُرْوَى : وَتُوَفِّي . بِالْوَاوِ . اهـ

عَلَى كُلِّ حَالٍ : فَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ يُصَلِّي لَهُمْ فِي وَجَعِ النَّبِيِّ رضي الله عنه الَّذِي تُوفِّي فِيهِ ، وَفَائِدَةُ هَذَا : بَيَانُ أَنَّ هَذَا كَانَ فِي آخِرِ حَيَاةِ النَّبِيِّ رضي الله عنه ، فَلَا يَقُولَنَّ قَائِلٌ : لَعَلَّ هَذِهِ الْفَضِيلَةَ كَانَتْ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ ، ثُمَّ إِنَّهَا سُلِبَتْ مِنْهُ حَتَّى كَانَتْ لِعَلِيٍّ كَمَا تَقُولُهُ الرَّافِضَةُ .
فَإِنَّ آخِرَ حَيَاةِ الرَّسُولِ رضي الله عنه فِي الْغَالِبِ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ مَنْسُوخٌ .

﴿وَقَوْلُهُ: «حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ الْإِثْنَيْنِ تُوُفِّيَ ﷺ». وَهَذَا الْيَوْمُ وُلِدَ فِيهِ، وَبُعِثَ فِيهِ، وَأُنْزِلَ عَلَيْهِ فِيهِ، وَقَدِمَ الْمَدِينَةَ فِيهِ، وَتُوُفِّيَ فِيهِ. فَالْوَقَائِعُ الْكِبَارُ كَانَتْ كُلُّهَا فِي يَوْمِ الْإِثْنَيْنِ.

﴿وَقَوْلُهُ: «كَانَ وَجْهُهُ وَرَقَةً مُصْحَفٍ». أَوْ رَأَى الْمُصْحَفَ فِي الْوَقَائِعِ لَا نَعْرِفُهَا كَيْفَ هِيَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، لَكِنَّ الْغَالِبُ أَنَّهَا تَكُونُ بَيَاضًا؛ لِأَنَّ بَيَانَ الْأَسْوَدِ بِالْأَبْيَضِ أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِ. هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، وَكَأَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ وَجْهُهُ ﷺ كَانَ أَبْيَضَ مُسْتَتِيرًا يُرْغَبُ فِي النَّظَرِ إِلَيْهِ، كَمَا يُرْغَبُ فِي النَّظَرِ إِلَى وَرَقَةِ الْمُصْحَفِ.

﴿وَقَوْلُهُ: «ثُمَّ تَبَسَّمَ يَضْحَكُ». الظَّاهِرُ - كَمَا قَالَ الشَّارِحُ الْعَيْنِيُّ - أَنَّهُ تَبَسَّمَ مَسْرُورًا بِحَالِ أَصْحَابِهِ ﷺ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا شَكَّ أَنَّ مِنْ أَكْبَرِ مَا يَكُونُ مَسْرُورًا بِهِ أَنْ يَرَى أُمَّتَهُ قَائِمَةً بِشَرِيعَتِهِ.

﴿وَقَوْلُهُ: «فَهَمَمْنَا أَنْ نَفْتِنَ مِنَ الْفَرَحِ». الْمُرَادُ بِالْإِفْتِتَانِ هُنَا: خُرُوجُهُمْ مِنَ الصَّلَاةِ، بِأَنْ يَقُولُوا مِثْلًا: اللَّهُ أَكْبَرُ، أَوْ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي رَأَيْنَاكَ، أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا؛ لِأَنَّ الْفِتْنَةَ مَعْنَاهَا: الصَّدُّ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ فَمَا لَمْ يَبُتُّوا﴾ [البقرة: ١٠٠] فَتَنُوهُمْ؛ أَي: صَدَّوْهُمْ عَنْ دِينِ اللَّهِ.

﴿وَقَوْلُهُ: «إِنَّهُ مَاتَ مِنْ يَوْمِهِ». قَدْ يُورَدُ الْإِنْسَانُ إِشْكَالًا وَيَقُولُ: كَيْفَ يَتَّفِقُ هَذَا مَعَ مَا اشْتَهَرَ وَصَحَّ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ حِينَ مَاتَ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ فِي بُسْتَانٍ لَهُ يُقَالُ لَهُ: السُّنْحُ. خَارِجَ الْمَدِينَةِ.

فَيُقَالُ: لَيْسَ فِي هَذَا كَبِيرُ إِشْكَالٍ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، فَقَدْ صَلَّى أَبُو بَكْرٍ الْفَجْرَ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، وَوَجَدَهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ مِنْ أَحْسَنِ مَا يَكُونُ؛ لِأَنَّهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ كَانَ أَحْسَنَ مِنْ ذِي قَبْلُ؛ وَلِهَذَا نَظَرَ إِلَى الصَّحَابَةِ وَهُوَ قَائِمٌ ﷺ، فَاطْمَأَنَّ عَلَى صِحَّتِهِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى بُسْتَانِهِ، ثُمَّ قَضَى اللَّهُ الْأَمْرَ فِي غِيَابِ أَبِي بَكْرٍ ﷺ. وَهَذَا مِنَ الْحِكْمَةِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي بَانَ بِهَا فَضْلُ أَبِي بَكْرٍ ﷺ؛ حَيْثُ إِنَّهُ لَمَّا أَخْبِرَ وَهُوَ فِي بُسْتَانِهِ عَنْ وَفَاةِ الرَّسُولِ ﷺ رَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ رُجُوعَ الْمُطْمَئِنِّ الثَّابِتِ، حَتَّى دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَوَجَدَهُ مُسَجًى مُغَطًى، فَكَشَفَ عَنْ وَجْهِهِ، وَقَبَّلَهُ، وَقَالَ: يَا أَبَا أَنْتَ وَأُمِّي، وَاللَّهِ لَا

يَجْمَعُ اللَّهُ عَلَيْكَ مَوْتَتَيْنِ، أَمَا الْمَوْتَةُ الْأُولَى فَقَدْ مِتَّهَا. فَخَرَجَ إِلَى النَّاسِ وَهُمْ مُضْطَرِبُونَ مُتَزَعِّجُونَ فِي الْمَسْجِدِ، حَتَّى إِنَّ أَشَدَّهُمْ عُمَرَ عليه السلام كَانَ يَخْطُبُ، وَيَتَكَلَّمُ، وَيُقَسِّمُ أَنَّ الرَّسُولَ لَمْ يَمُتْ، وَإِنَّمَا صَعِقَ، وَأَنَّهُ سَيَبْعُهُ اللَّهُ، وَيَقْطَعُ أَيْدِيَ أَقْوَامٍ، وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خِلَافٍ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ عُمَرَ إِذَا كَانَ يَتَكَلَّمُ فِي هَذَا الْجَمْعِ الْعَظِيمِ مَعَ هَذَا الْإِنْزِعَاجِ، وَالْإِضْطِرَابِ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ هُوَ الثَّانِي فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ، فَسَيَكُونُ لَهُذِهِ الْكَلِمَةُ أَثَرٌ، فَجَاءَ هَذَا الرَّجُلُ الثَّابِتُ الْمُطْمَئِنُّ الَّذِي هُوَ أَشَدُّ النَّاسِ مُصِيبَةً بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ لِعُمَرَ: عَلَى رِسْلِكَ. ثُمَّ صَعِدَ الْمِنْبَرِ، وَتَلَا الْخُطْبَةَ الْمَشْهُورَةَ الَّتِي هِيَ أَعْظَمُ خُطْبَةٍ بَعْدَ خُطْبِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، فَمَنْ كَانَ يَعْبُدُ مُحَمَّدًا فَإِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ مَاتَ، وَمَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ. عليه السلام فَقَدْ قَالَ كَلِمَاتٍ عَجِيبَةٍ. جُمْلَتَيْنِ، وَلَكِنَّهُمَا يَغْدِلَانِ الْأَرْضَ كُلَّهَا، ثُمَّ قَرَأَ الْآيَاتِ الَّتِي فِيهَا مَوْتُ الرَّسُولِ ﷺ، فَقَالَ عُمَرُ: فَعَقِرْتُ حَتَّى مَا تُقْلِنِي رِجْلَايَ. وَالْإِنْسَانُ إِذَا أَصَابَهُ مَا يُفْجِعُهُ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَقُومَ، فَيَنْعَقِرَ... إِلَى آخِرِ مَا جَرَى فِيمَا بَعْدُ.

﴿وَفِي قَوْلِهِ: «فَقَالَ بِالْحِجَابِ فَرَفَعَهُ». فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ يُطْلَقُ عَلَى الْفِعْلِ، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَمِنْهُ حَدِيثُ عَمَارِ بْنِ يَاسِرٍ فِي التَّيْمِ، قَالَ: إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ بِيَدَيْكَ هَكَذَا، وَضَرَبَ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ ^(١).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٨٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا اشْتَدَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجَعُهُ قِيلَ لَهُ: بِالصَّلَاةِ. فَقَالَ: مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ رَقِيقٌ إِذَا قَرَأَ غَلَبَهُ الْبُكَاءُ. قَالَ: مُرُوهُ فَيُصَلِّي. فَعَاوَدَتْهُ. قَالَ: مُرُوهُ فَيُصَلِّي، إِنَّكَ نَصَوَاحِبُ يُونُسَ^(١). تَابَعَهُ الزُّبَيْدِيُّ، وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيُّ، وَإِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى الْكَلْبِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ وَقَالَ عُقَيْلٌ، وَمَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ حَمْزَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(٢).

لَا شَكَّ أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ لِاسْتِمَا الْعِلْمِ بِأَحْكَامِ الصَّلَاةِ، فَلَوْ اجْتَمَعَ عِنْدَنَا رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا أَعْلَمُ مِنَ الْآخَرِ فِي أَحْكَامِ الصَّلَاةِ، وَالْآخَرُ أَعْلَمُ مِنْهُ فِي أَحْكَامِ الْبَيْعِ، أَوْ الْحَجِّ، أَوْ الصِّيَامِ فَأَيُّهُمَا أَوْلَى؟
الْجَوَابُ: الْأَوَّلُ أَوْلَى، وَكَذَلِكَ فِي الْحَجِّ لَوْ اجْتَمَعَ اثْنَانِ عَلَى إِمَارَةِ قَوْمٍ فِي الْحَجِّ، أَحَدُهُمَا عِنْدَهُ عِلْمٌ بِأَحْكَامِ الْحَجِّ، وَالثَّانِي لَا، فَيَقْدَمُ مَنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ بِأَحْكَامِ الْحَجِّ.



(١) أخرجه مسلم (٤١٨) (٩٤).

(٢) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم كما في «الفتح» (١٦٥/٢)، أما حديث الزُّبَيْرِي فوصله الطبراني في مسند الشاميين.

- أما حديث ابن أخي الزُّهْرِي فوصله ابن عدي من رواية الدراوردي عنه.

- أما حديث إِسْحَاقَ بْنِ يَحْيَى الْكَلْبِي فوصله أَبُو بَكْرٍ بْنُ شَاذَانَ الْبَغْدَادِي.

- أما عُقَيْلُ الْمَرْسَلِ فَأُسْنَدُهُ الذَّهَلِيُّ فِي الزُّهْرِيَّاتِ.

- أما حديث معمر المرسل فأسند ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٢/٢١٧).

وانظر «الفتح» للحافظ ابن حجر رحمهما الله (٢/١٦٥، ١٦٦)، وانظر «تغليق التعليق» (٢/٢٨٥-٢٨٨).

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٤٧- بَابُ مَنْ قَامَ إِلَى جَنْبِ الْإِمَامِ لِعِلَّةٍ.

٦٨٣- حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ فِي مَرَضِهِ، فَكَانَ يُصَلِّي بِهِمْ. قَالَ عُرْوَةُ: فَوَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي نَفْسِهِ خَفَةً، فَخَرَجَ، فَإِذَا أَبُو بَكْرٍ يُؤُمُّ النَّاسَ، فَلَمَّا رَأَاهُ أَبُو بَكْرٍ اسْتَأْخَرَ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ أَنْ كَمَا أَنْتَ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِذَاءَ أَبِي بَكْرٍ إِلَى جَنْبِهِ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ ^(١).

قَوْلُهُ: «بَابُ مَنْ قَامَ إِلَى جَنْبِ الْإِمَامِ لِعِلَّةٍ». أَيُّ: لِسَبَبٍ شَرْعِيٍّ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِمَامَ الْمَشْرُوعُ فِي حَقِّهِ أَنْ يَكُونَ أَمَامَ الْمُصَلِّينَ؛ لِأَنَّهُ إِمَامُهُمْ، وَلَا يُصَلِّي بَيْنَهُمْ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ خِلَافُ السُّنَّةِ، لَكِنْ إِذَا كَانَ هُنَاكَ عِلَّةٌ؛ بِأَنْ لَا يُوْجَدَ مَكَانٌ إِلَّا جَنْبَ الْإِمَامِ، فَهَذَا لَا بَأْسَ؛ لِأَنَّ هَذَا عُدْرٌ، وَلَكِنْ أَيْنَ يَقِفُ؟

الْجَوَابُ: عَلَى يَمِينِ الْإِمَامِ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثَ أَبِي بَكْرٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ لَنَا، وَلَكِنْ فِيهِ: الْعَمَلُ بِالْإِشَارَةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَشَارَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ؛ أَيُّ: كَمَا أَنْتَ. فَعَمِلَ بِإِشَارَتِهِ، وَلَكِنْ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ الْإِشَارَةُ مَعْلُومَةً. فَأَمَّا إِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَعْلُومَةٍ فَإِنَّهُ لَا يُعْمَلُ بِهَا. فَلَوْ سُئِلَ الرَّجُلُ: أَوْقَفْتَ بَيْنَكَ؟ فَأَوْمَأَ بِرَأْسِهِ. أَيُّ: نَعَمْ، عَمِلَ بِالْإِشَارَةِ، أَوْمَأَ بِرَأْسِهِ. أَيُّ: لَا. لَمْ يَكُنْ وَقَفًا. وَلَوْ سُئِلَ: أَطَلَقْتَ أَمْرًا تَك؟ فَأَوْمَأَ بِرَأْسِهِ. أَيُّ: نَعَمْ. طَلَقْتَ. وَهَلَمْ جَرًّا.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا مِنَ الْفَوَائِدِ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ إِمَامٌ وَمَأْمُومٌ فَإِنَّ الْإِمَامَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَأْمُومِ، بَلْ يَكُونَانِ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ؛ لِقَوْلِهِ: فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِذَاءَ أَبِي بَكْرٍ إِلَى جَنْبِهِ. خِلَافًا لِمَا ذَكَرَهُ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ تَفَقُّهًا، لَكِنَّهُ لَيْسَ بِصَوَابٍ: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يَتَقَدَّمَ قَلِيلًا حَتَّى يُعْرَفَ أَنَّهُ إِمَامٌ، فَيَقَالُ: هَذَا خِلَافُ السُّنَّةِ، لِأَنَّ الْإِمَامَ مَعَ الْمَأْمُومِ الْوَاحِدِ يُعْتَبَرَانِ صَفًّا. وَالْمَشْرُوعُ فِي الصَّفِّ: التَّسْوِيَةُ، وَأَنْ لَا يَتَقَدَّمَ أَحَدٌ عَلَى الْآخَرِ.

وَأَمَّا قَوْلُ هَذَا الْقَائِلِ: إِنَّهُ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَتَمَيَّزَ الْإِمَامُ عَنِ الْمَأْمُومِ. فَيُقَالُ: إِنَّهُ يَتَمَيَّزُ الْإِمَامُ عَنِ الْمَأْمُومِ بِكَوْنِ الْإِمَامِ عَلَى يَسَارِ الْمَأْمُومِ، وَالْمَأْمُومُ عَلَى يَمِينِهِ، ثُمَّ يَتَمَيَّزُ أَيْضًا إِذَا رَأَاهُمُ الْإِنْسَانُ، وَرَأَى أَنَّ الْإِمَامَ يُكَبِّرُ أَوَّلًا، ثُمَّ يَتَّبِعُهُ الثَّانِي عَرَفَ. فَالْصَّوَابُ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ إِمَامٌ وَمَأْمُومٌ فَإِنَّهُمَا يَقِفَانِ عَلَى حَدٍّ سَوَاءٍ.

وَفِيهِ أَيْضًا: جَوَازُ التَّبْلِغِ، أَيُّ: تَبْلِغِ بَعْضِ الْمُصَلِّينَ لِبَقِيَّةِ الْمَأْمُومِينَ؛ بِمَعْنَى أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا كَبَّرَ فَإِنَّمَا يُكَبِّرُ هَذَا الْمُصَلِّي لِأَجْلِ أَنْ يَعْرِفَ النَّاسُ تَكْبِيرَ الْإِمَامِ إِذَا كَانُوا لَا يَسْمَعُونَهُ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ حَاجَةً فَقَدْ قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنَّ هَذَا مَكْرُوهٌ؛ لِأَنَّهُ لَا دَاعِيَ لَهُ، وَالْأَصْلُ: أَنْ تَكُونَ صَلَاةُ الْمَأْمُومِ سَرًّا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٨ - بَابُ مَنْ دَخَلَ لِيَوْمِ النَّاسِ، فَجَاءَ الْإِمَامَ الْأَوَّلَ، فَتَأَخَّرَ الْأَوَّلُ، أَوْ لَمْ يَتَأَخَّرْ، جَازَتْ صَلَاتُهُ. فِيهِ عَائِشَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(١). يُشِيرُ إِلَى مَا سَبَقَ مِنْ قِصَّةِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فَإِنَّ الَّذِي رَوَاهُ عَائِشَةُ.

٦٨٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَهَبَ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ لِيُصَلِّحَ بَيْنَهُمْ فَحَانَتِ الصَّلَاةُ، فَجَاءَ الْمُؤَذِّنُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: أَتُصَلِّي لِلنَّاسِ فَأَقِيمَ. قَالَ: نَعَمْ. فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَالنَّاسُ فِي الصَّلَاةِ، فَتَخَلَّصَ حَتَّى وَقَفَ فِي الصَّفِّ، فَصَفَّقَ النَّاسُ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ التَّصْفِيقَ التَفَتَ فَرَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ امْكُثْ مَكَانَكَ، فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَيْهِ، فَحَمِدَ اللَّهُ عَلَى مَا أَمَرَهُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ اسْتَأْخَرَ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى اسْتَوَى فِي الصَّفِّ، وَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى، فَلَمَّا انْصَرَفَ، قَالَ: يَا أَبَا

(١) ذكره البخاري معلقًا بصيغة الجزم كما في «الفتح» (١٦٧/٢)، وأسنده المصنف في حديث رقم (٦٨٧)، وانظر «الفتح» للحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ (١٦٧/٢)، وانظر «تغليق التعليق» (٢٨٨/٢).

بَكَرٍ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَتَّبِعَ إِذْ أَمَرْتُكَ. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَا كَانَ لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا لِي رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرْتُمْ التَّصْفِيقَ، مَنْ رَأَاهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُسَبِّحْ، فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ التَّفْتَ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ^(١).

[الحديث ٦٨٤ - أطرافه في: ١٢٠١، ١٢٠٤، ١٢١٨، ١٢٣٤، ٢٦٩٠، ٢٦٩٣، ٧١٩٠].

هَذِهِ التَّرْجَمَةُ تَقُولُ: «مَنْ دَخَلَ لِيَوْمِ النَّاسِ فَجَاءَ الْإِمَامَ الْأَوَّلَ فَتَأَخَّرَ الْأَوَّلُ». يَعْنِي: الَّذِي دَخَلَ لِيَوْمِ النَّاسِ. أَوْ لَمْ يَتَأَخَّرْ جَارَتْ صَلَاتُهُ، وَفِي نُسخَةٍ: فَتَأَخَّرَ الْآخِرُ. وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ الْإِمَامَ الرَّائِبَ غَائِبٌ لَمْ يَحْضُرْ، فَتَقَدَّمَ نَائِبُهُ يُصَلِّي بِالنَّاسِ، ثُمَّ حَضَرَ الْإِمَامُ الرَّائِبُ، فَهَلْ يَبْقَى النَّائِبُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ، وَيُتِمُّ الصَّلَاةَ، أَوْ يَتَأَخَّرُ؟ نَقُولُ: إِنْ بَقِيَ، وَأَتَمَّ الصَّلَاةَ فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ تَأَخَّرَ وَأَتَمَّهَا الثَّانِي فَلَا بَأْسَ.

لَكِنْ إِنْ كَانَ الْإِمَامُ الرَّائِبُ جَاءَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى فَلَا إِشْكَالَ فِي الْأَمْرِ؛ لِأَنَّهُ سَوْفَ يُسَلِّمُ إِذَا أَتَمَّ النَّاسُ أَرْبَعًا، إِنَّمَا الْإِشْكَالُ إِذَا جَاءَ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ فَمَا بَعْدَهَا، فَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ إِذَا أَتَمَّ النَّاسُ فَسَيَبْقَى عَلَيْهِ مَا فَاتَهُ مِنَ الصَّلَاةِ، فَإِذَا قَدَرْنَا أَنَّهُ أَتَى فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، وَأَتَمَّ بِهِمْ، فَإِنَّهُ إِذَا تَمَّتْ صَلَاتُهُمْ بَقِيَ عَلَيْهِ رَكْعَةٌ فَمَاذَا يَصْنَعُ وَمَاذَا يَصْنَعُونَ؟ هَلْ تَقُولُ: اجْلِسْ وَسَلِّمْ بِهِمْ، ثُمَّ أَقْضِ مَا فَاتَكَ؟ أَوْ نَقُولُ: قُمْ إِلَى مَا فَاتَكَ، وَهُمْ يُخَيَّرُونَ بَيْنَ أَنْ يَنْتَظِرُوا، أَوْ يُسَلِّمُوا؟

الْجَوَابُ: الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَجْلِسَ، وَيُسَلِّمَ قَبْلَ أَنْ يُتِمَّ صَلَاتَهُ. وَعَلَى هَذَا فَنَقُولُ لِلْمَأْمُومِينَ: إِنْ شِئْتُمْ أَنْتَظِرُوا حَتَّى يُنْهِيَ صَلَاتَهُ، وَيُسَلِّمَ بِكُمْ، وَإِنْ شِئْتُمْ فَأَنْفِرُوا؛ لِأَنَّكُمْ مَعْدُورُونَ.

ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ خُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ لِيُصْلِحَ بَيْنَهُمْ، وَفِيهِ قَوَائِدُ مِنْهَا: تَوَاضَعُ النَّبِيُّ ﷺ لِلْحَقِّ، وَالْإِصْلَاحُ بَيْنَ الْخَلْقِ؛ لِأَنَّهُ بِنَفْسِهِ خَرَجَ، وَلَمْ يَكُنْ كَالْمُلُوكِ يَدْعُو الْمُتَخَاصِمِينَ إِلَى مَكَانٍ جُلُوسِهِ، بَلْ هُوَ بِنَفْسِهِ يَذْهَبُ لِيُصْلِحَ بَيْنَ النَّاسِ.

(١) أخرجه البخاري (٦٨٤)، ومسلم (٤٢١) (١٠٢).

وَفِيهِ: فَضِيلَةُ الْإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَهَبَ إِلَى هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ، وَتَكَلَّفَ الْعَنَاءَ مِنْ أَجْلِ الْإِصْلَاحِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ إِصْلَاحَ ذَاتِ الْبَيْنِ مِنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ الْمُقَرَّبَةِ إِلَى اللَّهِ ﷻ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ يَجُوزُ إِذَا تَأَخَّرَ الْإِمَامُ الرَّائِبُ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ أَنْ يَقُومَ غَيْرُهُ مَقَامَهُ لِهَذَا الْحَدِيثِ، وَفِي بَعْضِ سِيَاقِ الْحَدِيثِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلْمُؤَذِّنِ: إِذَا حَانَتِ الصَّلَاةُ فَأَمُرُ أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ^(١)؛ وَلِهَذَا اسْتَأْذَنَ الْمُؤَذِّنُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ. وَمِنْ فَوَائِدِهِ أَيْضًا: أَنَّ الْمَرْجِعَ فِي الْإِقَامَةِ إِلَى الْإِمَامِ، فَإِنَّهُ هُوَ أَمْلَكَ بِالْإِقَامَةِ، وَالْمُؤَذِّنُ أَمْلَكَ بِالْأَذَانِ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا: حُسْنُ آدَبِ الْمُؤَذِّنِ، وَأَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَسْتَأْذِنَ مِنَ الْإِمَامِ: هَلْ يُقِيمُ أَمْ لَا؟ حَتَّى لَوْ جَاءَ وَقْتُ الصَّلَاةِ فَلَا يُقِيمُ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ مِنَ الْإِمَامِ، وَبَعْضُ الْمُؤَذِّنِينَ كَمَا نَسَمِعُ إِذَا جَاءَ وَقْتُ الْإِقَامَةِ أَقَامَ، سَوَاءً اسْتَأْذَنَ الْإِمَامُ أَمْ لَا؟ وَيَكُونُ الْإِمَامُ جَالِسًا مَثَلًا يُكْمِلُ آيَةً يَقْرُؤُهَا، أَوْ يُكْمِلُ حَدِيثًا يَطْلُعُ فِيهِ، أَوْ مَا أَشَبَهُ ذَلِكَ، فَإِذَا بِالْمُؤَذِّنِ يَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالْإِقَامَةِ، وَهَذَا غَلَطٌ؛ لِأَنَّهُ سُوءُ آدَبٍ، إِلَّا إِذَا كَانَ الْإِمَامُ قَدْ قَالَ لَهُ: إِذَا جَاءَ وَقْتُ الْإِقَامَةِ فَأَقِم. فَحِينَئِذٍ لَا حَرَجَ عَلَيْهِ. أَمَّا إِذَا لَمْ يَقُلْ فَلَا يُقِيمُ الصَّلَاةَ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ مِنْهُ.

وَكَذَلِكَ أَيْضًا مِنْ فَوَائِدِهِ: أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْإِمَامِ الرَّائِبِ أَنْ يَتَخَلَّصَ حَتَّى يَتَقَدَّمَ فِي الصُّفُوفِ الْأُولَى، وَلَا يُعَدُّ هَذَا مِنْ تَخَطِّي الرَّقَابِ الْمُؤَذِّي؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ الرَّائِبَ لَهُ الْحَقُّ أَنْ يَتَقَدَّمَ؛ وَلِهَذَا اسْتَشْنَى الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ، وَقَالُوا: إِنَّهُ لَا يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ أَحَدٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِمَامًا أَوْ إِلَى فُرْجَةٍ لَا يَصِلُ إِلَيْهَا إِلَّا بِالتَّخَطِّي.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ الْمَشْرُوعَ فِي الصَّلَاةِ عَدَمُ الْإِلْتِفَاتِ؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَلْتَفِتُ فِي الصَّلَاةِ، وَقَدْ جَاءَتِ السُّنَّةُ بِذَلِكَ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِيَّاكَ وَالْإِلْتِفَاتَ

فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ هَلَكَةٌ^(١). وَقَالَ عَنِ الْإِلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ: إِنَّهُ اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْعَبْدِ.

وَمِنْ فَوَائِدِ الْحَدِيثِ: جَوَازُ الْإِلْتِفَاتِ لِلْحَاجَةِ؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ التَّفَتَ؛ لِأَنَّهُمْ أَكْثَرُوا فِي التَّصْفِيقِ، فَخَافَ أَنْ يَكُونَ أَمْرًا هَامًّا، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ أَمْرٌ هَامٌّ. وَمِنْ فَوَائِدِ الْحَدِيثِ أَيْضًا: الْعَمَلُ بِالْإِشَارَةِ. وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ.

وَمِنْ فَوَائِدِ الْحَدِيثِ: جَوَازُ حَمْدِ الْمُصَلِّي رَبَّهُ إِذَا حَدَّثَ لَهُ نِعْمَةً، وَلَوْ كَانَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَفَعَ يَدَيْهِ فَحَمِدَ اللَّهَ عَلَى هَذِهِ النِّعْمَةِ الْعَظِيمَةِ؛ وَهِيَ أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ أَنْ يَبْقَى فِي صَلَاتِهِ لِيَكُونَ إِمَامًا بِالرُّسُولِ ﷺ، وَهَكَذَا كُلُّ ذِكْرٍ وَجَدَ سَبَبَهُ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يَذْكُرُهُ مَا لَمْ يَكُنْ مُشْغَلًا عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِنْ كَانَ مُشْغَلًا عَنِ الصَّلَاةِ فَلَا.

وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ نَنْظُرُ إِذَا عَطَسَ فِي الصَّلَاةِ، فَالْمَشْرُوعُ أَنْ يَحْمَدَ اللَّهَ، وَإِذَا تَنَاءَبَ فَالْمَشْرُوعُ أَنْ يَكْظِمَ مَا اسْتَطَاعَ، أَوْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى فِيهِ، وَلَا يَقُولُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ لَيْسَ لَهَا أَضَلُّ، لَا تُقَالُ لَا فِي الصَّلَاةِ وَلَا خَارِجَ الصَّلَاةِ، وَإِذَا سَمِعَ خَبْرًا يَسُرُّهُ فَهَلْ يَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَهُوَ يُصَلِّي؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ، يَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ وَإِذَا بُشِّرَ بِوَلَدٍ، وَهُوَ يُصَلِّي كَذَلِكَ، وَلَا يَقُولُ: بَشْرَكَ اللَّهُ بِالْخَيْرِ؛ لِأَنَّ هَذَا خِطَابٌ وَكَلَامٌ آدَمِيٌّ، فَلَا يَجُوزُ، لَكِنْ لَهُ أَنْ يَحْمَدَ اللَّهَ عَلَى هَذِهِ النِّعْمَةِ.

الْمُهِّمُ: أَنَّهُ كُلَّمَا مَا حَصَلَ سَبَبُ ذِكْرِ فَإِنَّهُ مَشْرُوعٌ إِلَّا إِذَا أَشْغَلَ كَالْأَذَانِ مَثَلًا. فَالْأَذَانُ لَوْ أَنَّ الْمُصَلِّي ذَهَبَ يُتَابِعُ الْمُؤَدِّنَ لَشُغِلَ عَنْ صَلَاتِهِ، لَكِنْ مَا كَانَ مِنَ الْأَذْكَارِ كَلِمَةً، أَوْ كَلِمَتَيْنِ، كَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَا بِأَسَ بِذَلِكَ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ - كَمَا قُلْنَا -: جَوَازُ حَمْدِ الْإِنْسَانِ رَبَّهُ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ عِنْدَ حُصُولِ النِّعْمَةِ. فَهَلْ يُقَالُ: إِنَّ هَذَا مِنْ سُنَّةِ أَبِي بَكْرٍ، أَوْ مِنْ سُنَّةِ الرَّسُولِ ﷺ؟

(١) أخرجه الترمذي (٥٨٩)، قال الشيخ الألباني رحمه الله في «ضعيف الجامع»: ضعيف.

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ مِنْ سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّهُ أَقَرَّهُ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا: جَوَازُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الْحَمْدِ، فَيَسْبِيحُ بِهِذَا: أَنَّ رَفْعَ الْيَدَيْنِ لَيْسَ خَاصًّا بِالِدُّعَاءِ، بَلْ حَتَّى إِذَا حَمِدَ اللَّهُ، وَقَالَ مَثَلًا: الْحَمْدُ لِلَّهِ. وَرَفَعَ يَدَيْهِ، فَلَا بَأْسَ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْأُمُورِ الْمَشْرُوعَةِ الَّتِي ثَبَّتَ بِهَا السُّنَّةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِقْرَارًا.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ الْمَعْصِيَةَ لِعَظِيمِ قَصْدِ الْمُخَالَفَةِ لَا تُعَدُّ مَعْصِيَةً؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَبْقَى، وَلَكِنَّهُ تَأَخَّرَ لَا مُخَالَفَةَ لِلرَّسُولِ، وَلَكِنْ إِكْرَامًا لِلرَّسُولِ ﷺ، كَمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ كَلَامُهُ، وَأَخَذَ مِنْ هَذَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا خَالَفَ غَيْرَهُ فِي الْيَمِينِ إِكْرَامًا فَإِنَّهُ لَا حِنْثَ عَلَيْهِ. يَعْنِي: مِثْلَ أَنْ تَقُولَ لِشَخْصٍ: ادْخُلْ قَبْلِي، فَيَقُولُ: لَا أَدْخُلُ. فَتَقُولُ: وَاللَّهِ لَتَدْخُلَنَّ. فَلَا يَدْخُلُ إِكْرَامًا لَكَ. قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: إِنَّ هَذَا لَا حِنْثَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْحِنْثَ مَبْنِيٌّ عَلَى التَّائِيْمِ، وَالْمُخَالَفَةُ لِلتَّعْظِيمِ وَالْإِكْرَامِ لَيْسَتْ إِثْمًا. وَهَذَا قَوْلٌ وَجِيهٌ، وَلَكِنْ الْإِحْتِيَاظُ لَا شَكَّ أَنْ يُكْفَرُ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: تَوَاضَعُ أَبِي بَكْرٍ ﷺ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: مَا كَانَ لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَلَقَّبَ نَفْسَهُ بِهَذَا اللَّقَبِ الَّذِي لَا يُقَالُ إِلَّا عِنْدَ التَّعْظِيمِ، كَمَا قَالَ أَبُو سُفْيَانَ يَوْمَ أُحُدٍ: هَلْ فِيكُمْ ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ؟ ^(١) لَكِنَّهُ ﷺ قَالَ هَذَا تَوَاضَعًا لِلَّهِ، وَإِكْرَامًا لِلرَّسُولِ ﷺ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ إِذَا نَابَ الْإِنْسَانَ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُسَبِّحْ، سَوَاءٌ كَانَ هَذَا الْأَمْرُ خَارِجِيًّا، أَوْ يَتَعَلَّقُ بِالصَّلَاةِ، لِغُمُومِ قَوْلِهِ: «مَنْ رَأَاهُ - وَفِي لَفْظٍ: مَنْ نَابَهُ - شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ فَلْيُسَبِّحْ». فَلَوْ أَنَّ الْإِنْسَانَ اسْتَشَدَّنَ عَلَيْهِ، وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، فَلَهُ أَنْ يَقُولَ: سُبْحَانَ اللَّهِ. يَعْنِي: أَنِّي فِي صَلَاةٍ، وَلَهُ أَنْ يَتَخَنَّحَ؛ لِئِنَّهُ أَنَّهُ فِي صَلَاةٍ، فَيَفْعَلُ مَا هُوَ أَقْرَبُ إِلَى فَهْمِ الْمُسْتَأْذِنِ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ التَّسْبِيحَ لِلرِّجَالِ، وَالتَّصْفِيقَ لِلنِّسَاءِ، وَهَذَا فِي الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ لَوْ سَبَّحَتْ، وَهِيَ فِي مُجْتَمَعِ الرِّجَالِ، فَرُبَّمَا يَكُونُ فِي تَسْبِيحِهَا فِتْنَةٌ، فَلِهَذَا سَدَّ النَّبِيُّ ﷺ الْبَابَ، وَجَعَلَ التَّصْفِيقَ لِلنِّسَاءِ، وَالتَّسْبِيحَ لِلرِّجَالِ، لَكِنْ كَيْفَ تُصَفِّقُ؟ الْجَوَابُ: ذَكَرَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّهَا تُضْرِبُ بِيَاطِنِ كَفِّ الْيَمَنِ عَلَى ظَهْرِ الْيُسْرَى. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: تُصَفِّقُ وَلَوْ يَبْطُونِ الْكَفَّيْنِ بَعْضُهُمَا عَلَى بَعْضٍ. وَالْأَمْرُ فِي هَذَا وَاسِعٌ؛ سَوَاءٌ صَفَّقَتْ عَلَى ظَهْرِ الْكَفِّ، أَوْ فِي بَطْنِ الْكَفِّ، فَكُلُّهُ جَائِزٌ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٩ - بَابُ إِذَا اسْتَوَوْا فِي الْقِرَاءَةِ فَلْيُؤْمِّهُمْ أَكْبَرُهُمْ.

٦٨٥ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ، قَالَ: قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَنَحْنُ شَبِيَّةٌ، فَلَبِثْنَا عِنْدَهُ نَحْوًا مِنْ عِشْرِينَ لَيْلَةً، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ رَحِيمًا، فَقَالَ: «لَوْ رَجَعْتُمْ إِلَى بِلَادِكُمْ فَعَلِمْتُمُوهُمْ، مُرُوهُمْ فَلْيَصَلُّوا صَلَاةَ كَذَا فِي حِينِ كَذَا، وَصَلَاةَ كَذَا فِي حِينِ كَذَا، فَلِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ وَلْيُؤْمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ»^(١).

هَذِهِ التَّرْجَمَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَرِ الْعَمَلُ بِالْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرُوهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ سِلْمًا أَوْ سِنًا»^(٢). وَلَكِنْ نَقُولُ: الْحَدِيثُ صَحِيحٌ، وَعَلَى هَذَا فَيُقَالُ: إِذَا اسْتَوَوْا فِي الْقِرَاءَةِ فَلْيُؤْمِّهُمْ أَكْبَرُهُمْ بِالسُّنَّةِ؛ كَمَا جَاءَ بِهِ الْحَدِيثُ. وَلَعَلَّ الْحَافِظَ رَحِمَهُ اللَّهُ نَبَّهَ عَلَى هَذَا.

(١) أخرجه البخاري (٦٨٥)، ومسلم (٦٧٤) (٢٩٢).

(٢) أخرجه مسلم (٦٧٣) (٢٩٠).

قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ١٧٠-١٧١):

«قَوْلُهُ: «بَابٌ إِذَا اسْتَوُوا فِي الْقِرَاءَةِ فَلْيَوْمُهُمْ أَكْبَرُهُمْ». هَذِهِ التَّرْجَمَةُ مَعَ مَا سَأَبَتْهُ مِنْ زِيَادَةٍ فِي بَعْضِ طُرُقِ حَدِيثِ الْبَابِ مُتَزَعَةً مِنْ حَدِيثٍ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ مَرْفُوعًا: يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرُوهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانَتْ قِرَاءَتُهُمْ سَوَاءً فَلْيَوْمُهُمْ أَكْبَرُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَلْيَوْمُهُمْ أَكْبَرُهُمْ سِنًا... الْحَدِيثُ، وَمَدَارُهُ عَلَى إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَجَاءٍ عَنْ أَوْسٍ بْنِ ضَمْعَجٍ عَنْهُ، وَلَيْسَا جَمِيعًا مِنْ شَرْطِ الْبُخَارِيِّ، وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي الْعِلَلِ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ شُعْبَةَ كَانَ يَتَوَقَّفُ فِي صِحَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَكِنْ هُوَ فِي الْجُمْلَةِ يَصْلُحُ لِلَاخْتِجَاجِ بِهِ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ، وَقَدْ عَلَّقَ مِنْهُ طَرَفًا بِصِغَةِ الْجَزْمِ كَمَا سَيَأْتِي، وَاسْتَعْمَلَهُ هُنَا فِي التَّرْجَمَةِ، وَأُورِدَ فِي الْبَابِ مَا يُؤَدِّي مَعْنَاهُ، وَهُوَ: حَدِيثُ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ. لَكِنْ لَيْسَ فِيهِ التَّضَرُّيخُ بِاسْتِوَاءِ الْمُخَاطَبِينَ فِي الْقِرَاءَةِ، وَأَجَابَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُثَنَّى وَغَيْرُهُ بِمَا حَاصِلُهُ: أَنَّ تَسَاوِيَهُمْ هِجْرَتِهِمْ، وَإِقَامَتِهِمْ، وَغَرَضُهُمْ بِهَا مَعَ مَا فِي الشَّبَابِ غَالِبًا مِنَ الْفَهْمِ، ثُمَّ تَوَجَّهَ الْخُطَابُ إِلَيْهِمْ بِأَنَّهُمْ يَأْتِيهِمْ مِنْ رِوَايَاتِهِمْ مِنْ غَيْرِ تَخْصِصٍ بَعْضُهُمْ دُونَ بَعْضٍ: دَالٌّ عَلَى اسْتِوَائِهِمْ فِي الْقِرَاءَةِ، وَالتَّفَقُّهِ فِي الدِّينِ. قُلْتُ: وَقَدْ وَقَعَ التَّضَرُّيخُ بِذَلِكَ: فِيمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ مَسْلَمَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ خَالِدِ الْحَدَّاءِ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ. قَالَ: وَكُنَّا يَوْمَئِذٍ مُتَقَارِبِينَ فِي الْعِلْمِ. انْتَهَى

وَأُظُنُّ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ إِدْرَاجًا، فَإِنَّ ابْنَ خَزِيمَةَ رَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ عَلِيَّةَ، عَنْ خَالِدٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي قِلَابَةَ: فَأَيْنَ الْقِرَاءَةُ؟ قَالَ: إِنَّهُمَا كَانَا مُتَقَارِبِينَ. وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ عَنْ خَالِدِ الْحَدَّاءِ، وَقَالَ فِيهِ: قَالَ الْحَدَّاءُ: وَكَانَا مُتَقَارِبِينَ فِي الْقِرَاءَةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَنَدُ أَبِي قِلَابَةَ فِي ذَلِكَ هُوَ: إِخْبَارُ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ، كَمَا أَنَّ مُسْتَنَدَ الْحَدَّاءِ هُوَ: إِخْبَارُ أَبِي قِلَابَةَ لَهُ بِهِ، فَيَنْبَغِي الْإِدْرَاجُ عَنِ الْإِسْنَادِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

«قَوْلُهُ: «فَيَنْبَغِي الْإِدْرَاجُ». لَعَلَّهَا: فَيَنْتَهِي الْإِدْرَاجُ.

يَقُولُ الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْحَاشِيَةِ: كَذَا فِي الْأَصْلَيْنِ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ: أَنْ لَا إِدْرَاجَ فِي الْإِسْنَادِ فَتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: «وَلِيُؤْمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ». ظَاهِرُهُ: تَقْدِيمُ الْأَكْبَرِ بِكَثِيرِ السَّنِّ وَقَلِيلِهِ، وَأَمَّا مَنْ جَوَّزَ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ بِالْكِبَرِ مَا هُوَ أَعَمُّ مِنَ السَّنِّ، أَوِ الْقَدَرُ؛ كَالْتَقَدُّمِ فِي الْفِقْهِ، وَالْقِرَاءَةِ، وَالذِّينَ فَبَعِيدٌ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ فَهْمِ رَاوِي الْخَبَرِ؛ حَيْثُ قَالَ لِلتَّابِعِيِّ: فَأَيْنَ الْقِرَاءَةُ؟ فَإِنَّهُ دَالٌّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ كِبَرَ السَّنِّ، وَكَذَا دَعَايَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ قَوْلَهُ: وَلِيُؤْمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ مُعَارِضٌ بِقَوْلِهِ: يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرُوهُمْ. لِأَنَّ الْأَوَّلَ يَقْتَضِي تَقْدِيمَ الْأَكْبَرِ عَلَى الْأَقْرَأِ، وَالثَّانِي عَكْسُهُ، ثُمَّ انْفَصَلَ عَنْهُ بِأَنَّ قِصَّةَ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ وَاقِعَةٌ عَيْنَ قَابِلَةٍ لِلَاخْتِمَالِ بِخِلَافِ الْحَدِيثِ الْآخِرِ فَإِنَّهُ تَقْرِيرُ قَاعِدَةٍ تُفِيدُ التَّعْمِيمَ. قَالَ: فَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْأَكْبَرُ مِنْهُمْ كَانَ يَوْمَئِذٍ هُوَ الْأَفْقَهُ ١٠٠هـ.

وَالْتَنْصِصُ عَلَى تَقَارُبِهِمْ فِي الْعِلْمِ يَرُدُّ عَلَيْهِ، فَالْجَمْعُ الَّذِي قَدَّمَ أُولَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١). اهـ.
وَقَالَ بَدْرُ الدِّينِ الْعَيْنِيُّ فِي «عُمْدَةِ الْقَارِي» (٥ / ٢١٢):

مُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ وَإِنْ لَمْ تُذَكَّرْ فِي الْحَدِيثِ صَرِيحًا: اسْتَوَوْا هُمْ فِي الْقِرَاءَةِ مِنْ حَيْثُ اقْتِضَاءُ الْقِصَّةِ هَذَا الْقَيْدُ؛ لِأَنَّهُمْ أَسْلَمُوا، وَهَاجَرُوا، وَصَحَّبُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَلَا زَمَوْهُ عَشْرِينَ لَيْلَةً، وَاسْتَوَوْا فِي الْأَخْذِ عَنْهُ فَلَمْ يَبْقَ مِمَّا يُقَدَّمُ بِهِ إِلَّا السَّنُّ. اهـ.

الآن يَنْبَغِي أَنْ يُعْتَمَدَ مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ؛ حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ، وَهُوَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، وَأَمَّا شُكُّ شُعْبَةَ فِيهِ فَلَا بَصَرٌ، وَلَكِنْ بِالنِّسْبَةِ لِحَدِيثِ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ فَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ: إِنَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ جَاءُوا وَهُمْ شَبَبَةٌ يَتَفَقَّهُونَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَبَقُوا عِنْدَهُ عَشْرِينَ لَيْلَةً، فَهُمْ فِي الْعَالِبِ يَكُونُونَ سَوَاءً فِي الْقِرَاءَةِ، وَفِي الْعَالِبِ أَيْضًا: يَكُونُونَ سَوَاءً فِي الْفِقْهِ؛ لِأَنَّ أَقْدَمَهُمْ هِجْرَةَ مُتَّفِقَةٌ؛ لِأَنَّهُمْ كُلُّهُمْ وَفُودٌ، وَفَدُوا جَمِيعًا، بَقِيَ الْكِبَرُ، فَلَعَلَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلِمَ مِنْ حَالِهِمْ أَنَّهُمْ مُسْتَوُونَ فِي الْقِرَاءَةِ، مُسْتَوُونَ فِي السُّنَّةِ، وَأَمَّا الْهِجْرَةُ فَمَعْلُومٌ أَنَّهُمْ جَاءُوا جَمِيعًا فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا كِبَرُ السَّنِّ.

(١) انظروا: «الفتح» (٢ / ١٧٠ - ١٧٢).

وَالْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: إِذَا اسْتَوُوا فِي الْقِرَاءَةِ فَلْيُؤْمِّهُمْ أَكْبَرُهُمْ مَعَ أَنَّ الْحَدِيثَ لَيْسَ فِيهِ أَنَّهُمْ اسْتَوُوا فِي الْقِرَاءَةِ لَكِنْ يُجَابُ عَنْهُ: بِأَنَّ هَؤُلَاءِ قَدِمُوا جَمِيعًا وَكُلُّهُمْ شَبِيهٌ، وَالْغَالِبُ أَنَّ أَفْهَامَهُمْ مُتَقَارِبَةٌ، فَيَكُونُونَ مُتَقَارِبِينَ فِي الْقِرَاءَةِ فَيُؤْمِّهُمْ الْأَكْبَرُ فَصَارَ فِي التَّرْجَمَةِ الْآنَ إِشْكَالَانِ:

الإشْكَالُ الْأَوَّلُ: أَنَّ الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَيَّدَهَا بِمَا إِذَا اسْتَوُوا فِي الْقِرَاءَةِ مَعَ أَنَّ الْحَدِيثَ لَيْسَ فِيهِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ مُطْلَقٌ: «وَلْيُؤْمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ».

وَيُجَابُ عَنْ هَذَا الْإِشْكَالِ: بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَهِمَ أَنَّ هَؤُلَاءِ مُسْتَوُونَ فِي الْقِرَاءَةِ؛ لِأَنَّهُمْ قَدِمُوا وَفُودًا عَلَيْهِ ﷺ، وَكَانُوا شَبَابًا، وَالْغَالِبُ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ مُتَقَارِبِينَ. هَذِهِ وَاحِدَةٌ.

وَالْإِشْكَالُ الثَّانِي فِي التَّرْجَمَةِ: أَنَّ الْمَرْتَبَةَ الثَّانِيَةَ بَعْدَ الْقِرَاءَةِ هِيَ كِبَرُ السِّنِّ، مَعَ أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي مُسْلِمٍ، وَالْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَةُ هِيَ أَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ فَكَيْفَ الْجَوَابُ؟ الْجَوَابُ: نَقُولُ: إِنْ كَانَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يُرِدْ: «أَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ» بِنَاءً عَلَى أَنَّ عِنْدَهُ شَكًّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى شَرْطِهِ، فَهَذَا رَأْيُهُ، وَهُوَ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَرَى ذَلِكَ فَيُحْمَلُ أَيْضًا كَلَامُهُ عَلَى أَنَّهُمْ اسْتَوُوا فِي الْقِرَاءَةِ، وَفِي السُّنَّةِ أَيْضًا، وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ، فَالْمُعْتَمَدُ حَدِيثُ أَبِي مَسْعُودٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَسَّسَ بِهِ قَاعِدَةً: «يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَوْهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ».

ثُمَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ أَيْضًا مُنَاسِبَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ نُقَدِّمَ الْأَكْبَرَ سِنًّا عَلَى الْأَعْلَمِ بِالسُّنَّةِ؛ لِأَنَّ الْأَعْلَمَ بِالسُّنَّةِ أَوْلَى بِالتَّقْدِيمِ عَقْلًا وَنَظَرًا كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الشَّرْعُ، فَلْيُعْتَمَدِ الْآنَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ أَبِي مَسْعُودٍ.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٠- بَابُ إِذَا زَارَ الْإِمَامُ قَوْمًا فَأَمَّهُمْ.

٦٨٦- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ أَسَدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ الرَّبِيعِ قَالَ: سَمِعْتُ عِثْبَانَ بْنَ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ: اسْتَأْذَنَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَذْنَتْ لَهُ. فَقَالَ: أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أَصْلِيَ مِنْ بَيْتِكَ، فَأَشَرْتُ لَهُ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي أُحِبُّ، فَقَامَ، وَصَفَفْنَا خَلْفَهُ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ سَلَّمْنَا^(١).

هَذِهِ التَّرْجَمَةُ فِيهَا نَوْعٌ مِنَ الْإِخْتِلَافِ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «لَا يُؤْمَنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ»^(٢). لِأَنَّ التَّرْجَمَةَ مُطْلَقَةً، وَلَوْ قَالَ: «بِإِذْنِهِمْ». لَزَالَ الْإِشْكَالُ، وَالْحَدِيثُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْإِطْلَاقِ كَمَا تُفِيدُ التَّرْجَمَةُ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ فِيهِ تَصْرِيحٌ بِأَنَّ عِثْبَانَ طَلَبَ، وَأَذِنَ، فَإِذَا زَارَ أَحَدٌ قَوْمًا فَإِنْ أَدْنَوْا لَهُ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامَ فَهُوَ الْإِمَامُ، وَإِنْ لَمْ يَأْذِنُوا فَإِنَّ صَاحِبَ الْبَيْتِ أَوْلَى بِالْإِمَامَةِ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ جَاءُوا لِلْبَيْتِ كَانُوا تَحْتَ سُلْطَانِهِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يُؤْمَنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ».



(١) أخرجه البخاري (٦٨٦)، ومسلم (٣٣) (٥٤).

(٢) أخرجه مسلم (٦٧٣) (٢٩٠).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥١- بَابُ إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، وَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي تُوفِّيَ فِيهِ بِالنَّاسِ، وَهُوَ جَالِسٌ.

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: إِذَا رَفَعَ قَبْلَ الْإِمَامِ يَعُودُ، فَيَمْكُثُ بِقَدْرِ مَا رَفَعَ، ثُمَّ يَتَّبِعُ الْإِمَامَ، وَقَالَ الْحَسَنُ فَيَمْنُ يَرْكَعُ مَعَ الْإِمَامِ رَكَعَتَيْنِ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى السُّجُودِ: يَسْجُدُ لِلرَّكَعَةِ الْآخِرَةِ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ يَقْضِي الرَّكَعَةَ الْأُولَى بِسُجُودِهَا، وَفَيَمْنُ نَسِي سَجْدَةً حَتَّى قَامَ: يَسْجُدُ^(١).

قَوْلُهُ: «بَابُ إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ». أَيُّ: جُعِلَ جَعْلًا شَرْعِيًّا؛ لِأَنَّ الْجَعْلَ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: جَعْلٌ شَرْعِيٌّ، وَجَعْلٌ كَوْنِيٌّ قَدَرِيٌّ، فَقَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾ [النَّازِعَاتِ: ١٠٣] هَذَا شَرْعِيٌّ قَطْعًا؛ لِأَنَّهُ كَوْنًا قَدْ جَعَلَ ذَلِكَ، فَقَدْ وَجِدَتْ الْبَحَائِرُ، وَالسَّوَابِغُ، وَغَيْرُهَا إِذَا هَذَا الْجَعْلُ الشَّرْعِيُّ، وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ ﴿١٢﴾ [النَّازِعَاتِ: ١٢] كَوْنِيٌّ، وَجَعَلْنَا أَيْلًا لِأَسَا ﴿١٠﴾ [النَّازِعَاتِ: ١٠] كَوْنِيٌّ، وَأَكْثَرُ مَا فِي الْقُرْآنِ هُوَ الْجَعْلُ الْكَوْنِيٌّ.

وَهُنَا إِنَّمَا «جُعِلَ الْإِمَامُ» مِنَ الْجَعْلِ الشَّرْعِيِّ؛ يَعْنِي: إِنَّمَا شَرَعَ الْإِمَامُ لِيَكُونَ إِمَامًا حَقِيقَةً؛ يُؤْتَمَّ بِهِ، وَالْإِثِمَامُ بِالْإِمَامِ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِأَمْرَيْنِ: أَنْ يَأْتِيَ الْمَأْمُومُ بِالْأَفْعَالِ بَعْدَهُ، وَأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مُبَاشَرَةً، فَإِنْ سَبَقَهُ فَلَيْسَ بِمُؤْتَمٍّ بِهِ، وَإِنْ وَافَقَهُ فَلَيْسَ بِمُؤْتَمٍّ بِهِ، وَإِنْ تَأَخَّرَ عَنْهُ كَثِيرًا فَلَيْسَ بِمُؤْتَمٍّ بِهِ، فَلَا يَتَحَقَّقُ الْإِثِمَامُ إِلَّا إِذَا أَتَى بِالْأَفْعَالِ بَعْدَ الْإِمَامِ بَعْدَهُ وَمُبَاشَرَةً، وَيَشْمَلُ هَذَا مَا سَيَذْكُرُهُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - الْمُؤَلِّفُ فِي سِيَاقِ الْحَدِيثِ.

قَالَ: وَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي تُوفِّيَ فِيهِ بِالنَّاسِ وَهُوَ جَالِسٌ، وَالنَّاسُ قِيَامٌ. وَكَانَهُ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْحَالُ مُسْتَثْنَاءَةٌ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَأْتُمُوا بِالْإِمَامِ فِي الْجُلُوسِ، بَلْ

(١) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم كما في «الفتح» (١٧٢/٢)، ووصله ابن أبي شيبة (٥٠/٢).

أما قول الحسن، فوصله سعيد بن منصور، وابن المنذر في كتابه «الكبير» وانظر «فتح الباري»

للحافظ ابن حجر رَحِمَهُمُ اللَّهُ (١٧٤/٢)، وانظر «تغليق التعليق» (٢٨٩/٢، ٢٩٠).

صَلُّوا قِيَامًا، وَلَكِنْ يُجَابُ عَنْ هَذَا: بِأَنَّ السَّبَبَ فِي ذَلِكَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ابْتَدَأَ بِهِمُ الصَّلَاةَ قَائِمًا، فَلَمَّا شَرَعُوا فِيهَا قِيَامًا لَزِمَ أَنْ يُتِمُّوهَا قِيَامًا؛ وَلِهَذَا لَمَّا صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بِأَصْحَابِهِ وَهُوَ جَالِسٌ، فَقَامُوا خَلْفَهُ أَشَارَ إِلَيْهِمْ: أَنْ اجْلِسُوا، ثُمَّ حَدَّثَهُمْ بَعْدَ الصَّلَاةِ أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا.

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: إِذَا رَفَعَ قَبْلَ الْإِمَامِ يَعُودُ فَيَمْكُثُ بِقَدْرِ مَا رَفَعَ ثُمَّ يَتَّبِعُ الْإِمَامَ. يَعْنِي: لَوْ أَنَّ الْإِنْسَانَ رَفَعَ قَبْلَ أَنْ يَرَفَعَ الْإِمَامُ؛ إِمَّا لِسَمَاعِ صَوْتِ ظَنِّهِ صَوْتِ الْإِمَامِ، أَوْ لِعِفْلَةٍ، وَسَهْوٍ، أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ، ثُمَّ رَأَى أَنَّ الْإِمَامَ رَاكِعٌ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ. يَقُولُ ابْنُ مَسْعُودٍ: يَمْكُثُ بِقَدْرِ مَا رَفَعَ. يَعْنِي: وَلَا يَرَفُعُ مَعَ الْإِمَامِ، بَلْ يَمْكُثُ بَعْدَ الْإِمَامِ بِقَدْرِ مَا رَفَعَ، وَكَأَنَّهُ رضي الله عنه رَأَى أَنَّ مُكُوثَهُ هَذَا كَالْقَضَاءِ لَمَّا فَاتَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، فَإِذَا قَدَرْنَا مَثَلًا أَنَّ رُكُوعَ الْإِمَامِ سِتُونَ ثَانِيَةً، وَلَمَّا أَكْمَلَ أَرْبَعِينَ ثَانِيَةً -أَعْنِي: الْمَأْمُومَ- قَامَ ثُمَّ رَجَعَ عِنْدَ الْخَمْسِينَ، فَكَمْ يَمْكُثُ بَعْدَ إِمَامِهِ؟

الْجَوَابُ: عَشْرَ ثَوَانٍ؛ قَضَاءٌ لِمَا فَاتَهُ، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ قَالَهُ تَفَقُّهًا، وَلَهُ حِطٌّ مِنَ النَّظَرِ، فَإِنْ تَأَخَّرَ عَنِ الْإِمَامِ كَالْقَضَاءِ لِمَا فَاتَهُ مَعَ الْإِمَامِ، لَكِنَّ هَذَا النَّظَرُ مَرْدُودٌ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا وَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا». فَأَمَرْنَا أَنْ نَفْعَلَ هَذِهِ الْأَرْكَانَ بَعْدَ الْإِمَامِ مُبَاشَرَةً، وَهَذَا عَامٌّ.

فَالصَّوَابُ: أَنَّهُ لَا يَتَأَخَّرُ، بَلْ مَتَى رَفَعَ الْإِمَامُ رَفَعَ بِدُونِ تَأَخُّرٍ، لَكِنْ لَوْ لَمْ يَعْلَمْ إِلَّا بَعْدَ أَنْ رَفَعَ الْإِمَامُ. فَهَلْ تَقُولُ: ارْكَعْ؟

الْجَوَابُ: أَنْ نَقُولُ: أَمَّا عَلَى قِيَاسِ قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه فَإِنَّا نَقُولُ: ارْكَعْ؛ لِتَقْضِي مَا فَاتَكَ مَعَ رُكُوعِ الْإِمَامِ.

وَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ الَّذِي رَجَّحْنَاهُ فَإِنَّهُ لَا يَرْكَعُ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ وَصَلَ إِلَى مَكَانِهِ، وَهَذَا إِذَا كَانَ قَدْ رَكَعَ، ثُمَّ رَفَعَ، أَمَّا لَوْ سَهَا وَغَفَلَ؛ حَتَّى رَكَعَ الْإِمَامُ، ثُمَّ رَفَعَ، وَهُوَ لَمْ يَرْكَعْ، فَحِينَئِذٍ نَقُولُ: لَا بُدَّ أَنْ تَرْكَعَ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تَأْتِ بِالرُّكْنِ، فَتَرْكَعْ، ثُمَّ تَتَابِعْ.

فَصَارَتْ الْأَحْوَالُ ثَلَاثَةً:

الْحَالَةُ الْأُولَى: أَنْ يَرْفَعَ قَبْلَ إِمَامِهِ، ثُمَّ يَذْكُرُ قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ الْإِمَامَ فَهَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ الرَّجُوعُ. لَكِنْ هَلْ يَمْكُثُ بِقَدْرِ مَا رَفَعَ؟ عَلَى قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ يَمْكُثُ، وَعَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ لَا يَمْكُثُ.

الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنْ يَرْكَعَ مَعَ إِمَامِهِ، وَيَرْفَعَ قَبْلَهُ، ثُمَّ لَا يَذْكُرُ حَتَّى رَفَعَ الْإِمَامَ. فَهَذَا نَقُولُ: لَا تَرْكَعْ؛ لِأَنَّكَ إِذَا رَكَعْتَ فَقَدْ خَالَفْتَ الْإِمَامَ تَمَامًا، لَكِنْ يُحْتَمَلُ عَلَى قِيَّاسِ قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنْ يَرْكَعَ لِقَضَاءِ مَا فَاتَهُ، وَلَكِنْ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ لَا يَرْكَعُ.

الْحَالَةُ الثَّالِثَةُ: إِذَا لَمْ يَرْكَعَ مَعَ الْإِمَامِ. يَعْنِي: أَنَّ الْإِمَامَ رَكَعَ، ثُمَّ رَفَعَ وَهُوَ غَافِلٌ، فَمَاذَا نَقُولُ؟ نَقُولُ: ازْكَعْ أَيُّ: أَقْضِ الرُّكُوعَ، ثُمَّ تَابِعِ الْإِمَامَ.

وَهَذَا يَقَعُ كَثِيرًا فِي مَسْأَلَةِ الْقِرَاءَةِ، فَقَدْ يَغْفُلُ الْإِنْسَانُ وَإِذَا بِهِ قَدْ رَكَعَ إِمَامُهُ، وَرَفَعَ، وَكَذَلِكَ فِي السُّجُودِ أحيانًا.

يَقُولُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَقَالَ الْحَسَنُ فِيمَنْ رَكَعَ مَعَ الْإِمَامِ رَكَعَتَيْنِ وَلَا يَقْدِرُ عَلَى السُّجُودِ: يَسْجُدُ لِلرَّكْعَةِ الْأَخِيرَةِ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ يَقْضِي الرَّكْعَةَ الْأُولَى بِسُجُودِهَا. لِأَنَّهُ لَمْ يَسْجُدْ فِيهَا فَيَلْزَمُهُ أَنْ يَقْضِيَهَا بِسُجُودِهَا.

وَقَالَ فِيمَنْ نَسِيَ سَجْدَةً حَتَّى قَامَ يَسْجُدُ. يَعْنِي: يَرْجِعُ فَيَسْجُدُ.

مِثَالُ ذَلِكَ: إِنْسَانٌ قَامَ مِنَ السَّجْدَةِ الْأُولَى، يَقُولُ: رَبِّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي، ثُمَّ نَهَضَ إِلَى الْقِيَامِ دُونَ السَّجْدَةِ، وَذَكَرَ وَهُوَ قَائِمٌ. فَمَاذَا يَصْنَعُ؟

الْجَوَابُ: يَرْجِعُ وَيَسْجُدُ، ثُمَّ يُكْمِلُ صَلَاتَهُ، ثُمَّ يَسْجُدُ لِلْسُّهُوَ بَعْدَ السَّلَامِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ قَدْ شَرَعَ فِي الْقِرَاءَةِ، أَوْ لَمْ يَشْرَعْ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ الرَّاجِحَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا تَرَكَ رُكْنًا مِنْ رَكَعَةٍ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَيْهِ مَا لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ فِي الرَّكَعَةِ الثَّانِيَةِ، فَإِنْ وَصَلَ إِلَيْهِ فِي الرَّكَعَةِ الثَّانِيَةِ قَامَتِ الثَّانِيَةُ مَقَامَ الرَّكَعَةِ الَّتِي تَرَكَهُ مِنْهَا.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٦٨٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّةَ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَقُلْتُ: أَلَا تُحَدِّثُنِي عَنْ مَرَضِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: بَلَى. ثَقُلَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: أَصَلَّى النَّاسُ؟ قُلْنَا: لَا. هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ. قَالَ: ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمَخْضَبِ. قَالَتْ: فَفَعَلْنَا. فَاغْتَسَلَ فَذَهَبَ لِنُؤءَ فَأُغْمِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاقَ فَقَالَ ﷺ: «أَصَلَّى النَّاسُ؟». قُلْنَا: لَا. هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمَخْضَبِ» قَالَتْ: فَفَعَدَ، فَاغْتَسَلَ ثُمَّ ذَهَبَ لِنُؤءَ، فَأُغْمِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاقَ فَقَالَ: أَصَلَّى النَّاسُ. قُلْنَا: لَا. هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ: ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمَخْضَبِ فَفَعَدَ فَاغْتَسَلَ، ثُمَّ ذَهَبَ لِنُؤءَ فَأُغْمِيَ عَلَيْهِ. ثُمَّ أَفَاقَ فَقَالَ: أَصَلَّى النَّاسُ؟ قُلْنَا: لَا. هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. وَالنَّاسُ عُكُوفٌ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُونَ النَّبِيَّ ﷺ لِصَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أَبِي بَكْرٍ بِأَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، فَأَتَاهُ الرَّسُولُ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُكَ أَنْ تُصَلِّيَ بِالنَّاسِ. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ، وَكَانَ رَجُلًا رَقِيقًا: يَا عُمَرُ صَلِّ بِالنَّاسِ. فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَنْتَ أَحَقُّ بِذَلِكَ. فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ تِلْكَ الْأَيَّامَ، ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَجَدَ مِنْ نَفْسِهِ خِفَةً، فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ. أَحَدُهُمَا: الْعَبَّاسُ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَأَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِالنَّاسِ فَلَمَّا رَأَى أَبُو بَكْرٍ ذَهَبَ لِيَتَأَخَّرَ فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ: بِأَنْ لَا يَتَأَخَّرَ فَقَالَ: أَجْلِسَانِي إِلَى جَنْبِهِ. فَأَجْلَسَاهُ إِلَى جَنْبِ أَبِي بَكْرٍ. قَالَ: فَجَعَلَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي وَهُوَ يَأْتُمُّ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالنَّاسُ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ، وَالنَّبِيُّ ﷺ قَاعِدٌ، قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: فَدَخَلْتُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ فَقُلْتُ لَهُ: أَلَا أَعْرِضُ عَلَيْكَ مَا حَدَّثْتَنِي عَائِشَةُ عَنْ مَرَضِ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: هَاتِي. فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ حَدِيثَهَا فَمَا أَنْكَرَ مِنْهُ شَيْئًا غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: أَسَمَّتَ لَكَ الرَّجُلَ الَّذِي كَانَ مَعَ الْعَبَّاسِ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: هُوَ عَلِيٌّ (١).

٦٨٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هُشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاكٍ، فَصَلَّى جَالِسًا، وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ: أَنْ اجْلِسُوا. فَلَمَّا انْصَرَفَ، قَالَ: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا^(١).

[الحديث ٦٨٨ - أطرافه في: ١١١٣، ١٢٣٦، ٥٦٥٨].

٦٨٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ فَرَسًا فَضَرَعَ عَنْهُ فَجَحَشَ شِقُّهُ الْأَيْمَنُ، فَصَلَّى صَلَاةً مِنَ الصَّلَوَاتِ وَهُوَ قَاعِدٌ، فَصَلَّيْنَا وَرَاءَهُ قُعُودًا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَ بِهِ، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ الْحَمِيدِيُّ: قَوْلُهُ: إِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا هُوَ فِي مَرَضِهِ الْقَدِيمِ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ جَالِسًا، وَالنَّاسُ خَلْفَهُ قِيَامًا لِمَ يَأْمُرُهُم بِالْقُعُودِ، وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ بِالْآخِرِ فَالْآخِرِ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ^(١).

هَذَا الْبَابُ كَمَا عَلِمْتُمْ عَنْوَانَهُ وَتَرْجَمَتُهُ: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَ بِهِ. وَبَيَّنَّا فِيمَا سَبَقَ أَنَّ الْجَعْلَ هُنَا: جَعَلَ شَرْعِيًّا.

وَقَوْلُهُ: «لِيُؤْتَمَ بِهِ». أَيُّ: لِيُقْتَدَى بِهِ، وَيُتَّخَذَ إِمَامًا، ثُمَّ ذَكَرَ الْآثَارَ الَّتِي سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا، ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ الْمُسْنَدَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدَةَ دَخَلَ عَلَيْهَا فَقَالَ لَهَا: أَلَا تَحَدِّثِينِي عَنْ مَرَضِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: بَلَى.

(١) أخرجه مسلم (٤١٢) (٨٢).

(٢) أخرجه البخاري (٦٨٩)، ومسلم (٤١١) (٧٧).

فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ الْجَمَّةِ:

مِنْهَا: حِرْصُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الصَّلَاةِ؛ وَلِهَذَا كُلَّمَا أَفَاقَ قَالَ: أَصَلَّى النَّاسُ. مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا قَدْ شَغَلَتْ بَالَهُ ﷺ.

وَمِنْهَا: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا وَجَدَ مِنْ نَفْسِهِ ثِقَلًا فَإِنَّهُ يَغْتَسِلُ؛ لِأَنَّ الْإِغْتِسَالَ يُشْطُّ. وَمِنْهَا أَيْضًا: أَنَّهُ يُسَنُّ لِمَنْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ أَنْ يَغْتَسِلَ؛ لِأَنَّ هَذَا يُعِيدُ إِلَى الْجِسْمِ نَشَاطَهُ، وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنَّهُ يُسَنُّ الْإِغْتِسَالُ مِنَ الْإِغْمَاءِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ هَذَا الْحَدِيثُ، فَإِنَّ الرَّسُولَ ﷺ: اغْتَسَلَ عِدَّةَ مَرَّاتٍ بَعْدَ أَنْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ.

وَمِنْهَا: انْتِظَارُ الْجَمَاعَةِ لِلْإِمَامِ، فَلَا يَتَقَدَّمُ أَحَدٌ لِيُصَلِّيَ إِلَّا بِإِذْنٍ مِنَ الْإِمَامِ، قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: وَإِذَا تَأَخَّرَ الْإِمَامُ عَنْ عَادَتِهِ، فَإِنْ كَانَ قَدْ أَذِنَ لِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ أَنْ يُصَلِّيَ إِذَا تَأَخَّرَ عَنِ الْعَادَةِ فَلْيُصَلِّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَذِنَ، فَإِنْ كَانَ لَا يَكْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ أَحَدٌ عَنْهُ فَلْيُصَلِّوا أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ فِي ذَلِكَ، وَكَوْنُهُ لَا يَكْرَهُ. يَعْنِي: الْإِذْنَ فِي أَنْ يُصَلِّيَ أَحَدٌ، فَإِنْ كَانَ يَكْرَهُ، وَلَمْ يَأْذَنْ لِأَحَدٍ فَإِنَّهُ يُرَاسَلُ. أَيْ: يَذْهَبُ إِلَيْهِ مَنْ يُنَبِّهُهُ عَلَى الصَّلَاةِ إِنْ كَانَ قَرِيبًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا تَأَخَّرَ ذَاتَ يَوْمٍ فِي صَلَاةِ الْعِشَاءِ قَامُوا إِلَيْهِ يُخْبِرُونَهُ ﷺ^(١).

فَإِنْ كَانَ مَحَلُّهُ بَعِيدًا وَيَشُقُّ عَلَيْهِمُ الْإِنْتِظَارُ صَلَّوْا. فَصَارَتْ الْمَسْأَلَةُ لَهَا مَرَاتِبُ: الْمَرْتَبَةُ الْأُولَى: إِذَا أَذِنَ وَحَانَ وَقْتُ الصَّلَاةِ وَلَمْ يَأْتِ فَمَا الْحُكْمُ؟ الْجَوَابُ: يُصَلُّونَ بِإِذْنِهِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَرْسَلَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ.

الثَّانِيَةُ: إِذَا كَانَ لَمْ يَأْذَنْ، لَكِنَّهُ لَا يَسْخَطُ ذَلِكَ، وَيَرْضَى بِهِ، فَيُصَلُّونَ؛ لِأَنَّ هَذَا إِذْنٌ بِالْحَالِ لَا بِالْمَقَالِ، فَكَوْنُهُ لَا يَهْتَمُّ بِهِذَا. يَعْنِي مَعْنَاهُ: أَنَّهُ أَذِنَ لَهُمْ. الثَّالِثَةُ: إِذَا كَانَ لَمْ يَأْذَنْ لَفْظًا، وَلَا حَالًا فَمَاذَا نَفْعَلُ؟

الْجَوَابُ: يُرَاسَلُ إِنْ كَانَ مَكَانُهُ قَرِيبًا، وَالِدَلِيلُ عَلَى هَذَا: أَنَّ الصَّحَابَةَ لَمَّا تَأَخَّرَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فِي صَلَاةِ الْعِشَاءِ كَلَّمُوهُ فِي ذَلِكَ.

الرَّابِعَةُ: فَإِنْ كَانَ بَعِيدًا، وَيَشُقُّ عَلَيْهِمُ الْإِنْتِظَارُ، فَإِنَّهُمْ يُصَلُّونَ لِلضَّرُورَةِ. وَكُلُّ هَذَا مَا خُوذُ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ»^(١). وَمِنْ فِعْلِ الصَّحَابَةِ حَيْثُ كَانُوا يَنْتَظِرُونَ الرَّسُولَ ﷺ حَتَّى يَأْتِيَ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: جَوَازُ تَوَكُّلِ الْوَكِيلِ غَيْرَهُ، وَيُؤْخَذُ هَذَا مِنْ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ لِعُمَرَ: قُمْ فَصَلِّ بِالنَّاسِ. وَلَكِنْ هَلْ هَذَا جَائِزٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ؟

الْجَوَابُ: يَقُولُ الْعُلَمَاءُ: إِنَّ الْوَكِيلَ لَا يُوَكَّلُ غَيْرَهُ إِلَّا فِي الْأَحْوَالِ التَّالِيَةِ: الْحَالَةُ الْأُولَى: أَنْ يَكُونَ مِمَّا لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِمُبَاشَرَتِهِ إِيَّاهُ. مِثْلُ لَوْ أُعْطِيتَ إِنْسَانًا كَبِيرًا؛ أَمِيرًا أَوْ وَجِيهًا، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَقُلْتَ لَهُ: خُذْ بَعْ هَذِهِ الْحُزْمَةَ مِنَ الْبَصَلِ، فَأَنْتَ هُنَا وَكَلْتَهُ أَنْ يَبِيعَ هَذِهِ الْحُزْمَةَ مِنَ الْبَصَلِ، فَهَلْ مَعْنَى ذَلِكَ أَنِّي أُرِيدُهُ أَنْ يُبَاشِرَ هُوَ بِنَفْسِهِ ذَلِكَ فَيَخْرُجُ لِلسُّوقِ، وَيَقُولُ: مَنْ يَشْتَرِي الْبَصَلَ، وَهُوَ رَجُلٌ وَزِيرٌ، أَوْ أَمِيرٌ أَوْ شَرِيفٌ؟

الْجَوَابُ: لَا. إِذَا لَهُ أَنْ يُوَكَّلَ وَإِنْ لَمْ أَقُلْ لَهُ: وَكُلْ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِمُبَاشَرَتِهِ إِيَّاهُ.

الْحَالَةُ الثَّانِيَةُ: إِذَا كَانَ هَذَا الشَّيْءُ يُعْجِزُهُ، مِثْلُ أَنْ أُعْطِيَ رَجُلًا زَمِنًا يَشْتَرِي لِي حَاجَةً مِنَ السُّوقِ. وَالزَّمِنُ: الْمُعَوَّقُ الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ الْمَشْيَ. فَهَذَا لَهُ أَنْ يُوَكَّلَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ إِذَا كَانَ عَاجِزًا فَإِنَّهُ يُوَكَّلُ.

الْحَالَةُ الثَّالِثَةُ: إِذَا كَانَ قَادِرًا وَيُمْكِنُ أَنْ يُبَاشَرَ بِنَفْسِهِ، وَلَكِنْ أَذِنَ لَهُ، أَوْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَرْضَى بِذَلِكَ. فَهَذَا لَا بَأْسَ أَنْ يُوَكَّلَ، لَكِنْ يَجِبُ إِذَا كَانَتْ الْمَعَامَلَةُ مِمَّا يَخْتَلِفُ فِيهِ الْقَصْدُ، فَيَجِبُ أَنْ لَا يُوَكَّلَ إِلَّا مَنْ كَانَ مِثْلَهُ، أَوْ أَحْسَنَ مِنْهُ.

مَثَلُ ذَلِكَ: لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا وَكَلَّمَهُ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ عَنِّي فَوَكَّلَ شَخْصًا لَا يُحْسِنُ الْقِرَاءَةَ. فَهَذَا لَا يَجُوزُ، وَلَا يَصِحُّ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يُوَكَّلَ مَنْ هُوَ مِثْلُهُ أَوْ أَحْسَنُ مِنْهُ. وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: شَهَادَةُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَحَقُّ. لَكِنْ هَلْ هُوَ أَحَقُّ لِأَنَّ الرَّسُولَ وَكَلَّمَهُ، أَوْ أَحَقُّ؛ لِأَنَّهُ أَفْضَلُ، أَوِ الْأَمْرَانِ؟ الْجَوَابُ: الظَّاهِرُ الْأَمْرَانِ، وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ أَحَقُّ؛ لِأَنَّهُ أَفْضَلُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ كَوْنَ الرَّسُولِ وَكَلَّمَهُ، فَقَدْ تَنَازَلَ عَنْهُ أَبُو بَكْرٍ حِينَ قَالَ لِعُمَرَ: صَلِّ بِالنَّاسِ. فَيَكُونُ قَوْلُهُ: أَنْتَ أَحَقُّ. أَيُّ: لِفَضْلِكَ وَمَرْتَبَتِكَ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: حَرْصُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ؛ وَلِهَذَا حَرَصَ عَلَى أَنْ يَسْتَطِيعَ أَنْ يُصَلِّيَ بِالْجَمَاعَةِ، وَلَكِنْ عَجَزَ، وَفِي الْآخِرِ قَدَّرَ لِكِنَّةٍ بَيْنَ رَجُلَيْنِ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ: «كَانَ الرَّجُلُ يُؤْتَى بِهِ يُهَادَى بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ حَتَّى يُقَامَ فِي الصَّفِّ» ^(١).

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: جَوَازُ تَأَخُّرِ الْإِنْسَانِ عَنْ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ لِتَمْرِيضِ الْمَرِيضِ. وَجَهُهُ: أَنَّ الْعَبَّاسَ، وَعَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ لَمْ يَأْمُرْهُمَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَذْهَبُوا مَعَ النَّاسِ لِلْجَمَاعَةِ، وَقَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: لَعَلَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَنْتَظِرَ حَتَّى إِذَا بَقِيَتِ الرُّكْعَةُ الْآخِرَةُ أَمَرَهُمَا؛ لِأَنَّ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ تُدْرِكُ بَرَكَةَ.

فَيُقَالُ: هَذَا وَارِدٌ لِكِنَّةٍ خِلَافَ ظَاهِرِ الْحَالِ، وَإِذَا كَانَ الْإِحْتِمَالُ يَصِحُّ أَنْ يَرَدَ لَكِنَّ هُنَاكَ مَا هُوَ أَظْهَرُ مِنْهُ فَالْوَاجِبُ اتِّبَاعُ مَا هُوَ الْأَظْهَرُ سَوَاءً كَانَ أَظْهَرَ مِنْ حَيْثُ الدَّلَالَةُ اللَّفْظِيَّةُ، أَوْ مِنْ حَيْثُ الدَّلَالَةُ الْحَالِيَّةُ، وَلِهَذَا دَائِمًا يَمُرُّ بِكُمْ: «إِذَا وَجَدَ الْإِحْتِمَالَ بَطَلَ الْإِسْتِدْلَالُ». وَهَذَا لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، إِذَا وَجَدَ الْإِحْتِمَالَ الَّذِي غَيْرُهُ أَرْجَحُ مِنْهُ فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ أَوْ يُؤْخَذُ بِالْأَرْجَحِ.

وَلَوْ أَنَا قُلْنَا: كُلُّ اخْتِمَالٍ يُبْطِلُ الدَّلَالَهَ مَا سَلِمَ لَنَا مِنَ الْأَدِلَّةِ إِلَّا الْيَسِيرَ. وَهَذِهِ نُقْطَةٌ يَنْبَغِي لِطَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ يَفْهَمَهَا. نَعَمْ. وَإِذَا تَسَاوَى الْإِخْتِمَالَانِ حِينَئِذٍ لَا يُمَكِّنُ أَنْ نَسْتَدِلَّ لِأَحَدِهِمَا فَتُبْطِلُ الدَّلَالَهَ، أَوْ يُقَالَ: إِنَّ الدَّلِيلَ يَدُلُّ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا إِذَا كَانَ لَا يَتَنَاقِضَانِ، وَلَا يَتَعَارِضَانِ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: جَوَازُ اسْتِعَانَةِ الْمَرِيضِ بِغَيْرِهِ فِي الْعِبَادَةِ. وَجْهُهُ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ اسْتَعَانَ بِعَلِيِّ وَالْعَبَّاسِ حَتَّى أَجْلَسَاهُ فِي الْمَسْجِدِ. لَكِنْ أَلَا يَقُولُ قَائِلٌ: إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يَأْمُرْهُمَا، نَقُولُ: وَلَكِنْ الظَّاهِرُ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي اسْتَعَانَ بِهِمَا، لِأَنَّهُ قَالَ: أَجْلَسَانِي. وَهَذَا أَمْرٌ صَحِيحٌ: أَنَّ مُجَرَّدَ وُجُودِهِمَا قَدْ يَكُونُ بِغَيْرِ طَلَبٍ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ، لَكِنْ لَمَّا وَصَلَ إِلَى الْمَكَانِ قَالَ: أَجْلَسَانِي. فَيَدُلُّ عَلَى جَوَازِ اسْتِعَانَةِ الْمَرِيضِ عَلَى فِعْلِ الْعِبَادَةِ، وَلَا فَرْقَ فِي هَذَا بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالْوُضُوءِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُعِينَكَ عَلَى وَجْهِ مُبَاشِرٍ، أَوْ غَيْرِ مُبَاشِرٍ فَمَثَلًا فِي الْوُضُوءِ: إِذَا قُلْتَ: قَرَّبَ لِي الْإِنَاءَ فَهَذِهِ اسْتِعَانَةٌ، لَكِنْ هَلْ هِيَ مُبَاشِرَةٌ فِي الْوُضُوءِ؟

الْجَوَابُ: لَا. لَكِنْ لَوْ قُلْتَ لِإِنْسَانٍ: اغْسِلْ يَدِي وَكُنْتُ مَثَلًا إِنْسَانًا أَشَلَّ، وَمَا اسْتَطِيعَ أَنْ اغْسِلَ إِحْدَى يَدَيْهِ بِالْأُخْرَى. فَقُلْتَ: اغْسِلْ يَدِي فَهَذِهِ اسْتِعَانَةٌ مُبَاشِرَةٌ. فَهَذَا أَيْضًا جَائِزٌ فَيَجُوزُ الْإِسْتِعَانَةُ بِالْغَيْرِ فِي آدَاءِ الْعِبَادَةِ. كَذَلِكَ لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَقُومَ بِنَفْسِهِ، فَقَالَ لِأَحَدٍ مِنْ أَبْنَائِهِ، أَوْ أَصْدِقَائِهِ قَالَ: أَنَا سَأُصَلِّي، وَلَكِنْ عِنْدَ النُّهُوضِ إِلَى الْقِيَامِ سَاعِدْنِي. فَهَلْ هَذَا يَجُوزُ أَوْ لَا يَجُوزُ؟

الْجَوَابُ: يَجُوزُ؛ لِأَنَّ فِي الْحَدِيثِ الْإِسْتِعَانَةَ بِالْغَيْرِ فِي آدَاءِ الْعِبَادَةِ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا صَلَّى قَاعِدًا صَلَّى النَّاسُ وَرَاءَهُ قِيَامًا. دَلِيلُهُ: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يَأْمُرْهُمْ بِالْجُلُوسِ، بَلْ بَقُوا يُصَلُّونَ قِيَامًا، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَانَ قَاعِدًا. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَمِنْهُمْ: الْحَمِيدِيُّ. كَمَا سَيَأْتِي فِي كَلَامِ الْبُخَارِيِّ عَنْهُ، وَجَعَلُوا هَذِهِ الْحَالِ نَاسِخَةً لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: إِذَا صَلَّى جَالِسًا، فَصَلُّوا جُلُوسًا، وَعَلَّلُوا النَّسْخَ بِأَنَّ هَذَا آخِرُ الْأَمْرَيْنِ، وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ مِنَ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْآخِرِ فَلَا آخِرَ.

وَهَذَا لِأَنَّكَ أَنَّهُ طَرِيقٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ أَنَّنَا نَأْخُذُ بِالْآخِرِ فَالْآخِرِ. لَكِنْ شَرَطُ
النَّسْخِ أَنْ لَا يُمَكِّنَ الْجَمْعُ فَإِذَا أُمَكِّنَ الْجَمْعُ فَلَا نَسْخَ؛ لِأَنَّ النَّسْخَ لَيْسَ بِالْأَمْرِ الْهَيِّنِ،
حَتَّى يُقَالَ: هَذَا مَنْسُوخٌ، أَوْ هَذَا غَيْرُ مَنْسُوخٍ إِذْ أَنَّ النَّسْخَ يَعْنِي إِبْطَالَ الدَّلِيلِ الْآخِرِ،
وَإِسْقَاطَ حُكْمِهِ. وَمَا أَضْعَبَ أَنْ يُسْقِطَ الْإِنْسَانُ حُكْمًا مِنْ حُكْمِ اللَّهِ ﷻ، وَيَقُولُ: هَذَا
مُلغى. إِذَا إِذَا أُمَكِّنَ الْجَمْعُ حُرْمَ الْقَوْلِ بِالنَّسْخِ.

وَالْجَمْعُ هُنَا مُمَكِّنٌ بَيْنَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَقَالَ: إِنَّ حَادِثَةَ صَلَاةِ الرَّسُولِ ﷺ فِي
مَرْضَاهُ لَا تَعْنِي نَسْخَ مَا قَالَهُ: إِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
ابْتَدَأَ بِهِمُ الصَّلَاةَ قَائِمًا، وَقَالَ: قِيَاسُ ذَلِكَ: أَنَّ الْإِمَامَ لَوْ ابْتَدَأَ الصَّلَاةَ قَائِمًا ثُمَّ حَدَّثَتْ
لَهُ عِلَّةٌ فَجَلَسَ فَإِنَّ النَّاسَ يُصَلُّونَ وَرَاءَهُ قِيَامًا. وَهَذَا جَمْعٌ مُمَكِّنٌ، وَوَاضِحٌ مِنَ الْأَثَرِ
وَالنَّظَرِ أَيْضًا.

مِنَ النَّظَرِ؛ لِأَنَّ الْمُصَلِّينَ لَمَّا تَلَبَّسُوا بِالصَّلَاةِ عَلَى أَنَّهُمْ قِيَامٌ وَجَبَ عَلَيْهِمْ أَنْ يُتِمُّوها
قِيَامًا بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يَتَلَبَّسْ بِهَا قَائِمًا، وَيَبْنِيهِمَا فَرْقٌ؛ بَيْنَ الْإِبْتِدَاءِ، وَبَيْنَ الْإِسْتِمْرَارِ.
وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ: جَوَازُ التَّبْلِغِ عَنِ الْإِمَامِ إِذَا كَانَ صَوْتُهُ لَا يَبْلُغُ
الْمَأْمُومِينَ، وَالدَّلِيلُ: أَنَّ الرَّسُولَ كَانَ يُكَبِّرُ ثُمَّ يُكَبِّرُ أَبُو بَكْرٍ بِتَكْبِيرِهِ، ثُمَّ يُكَبِّرُ النَّاسُ
بِتَكْبِيرِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَمِنْهَا: الرَّدُّ عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا يَجْهَرُ الْإِمَامُ بِشَيْءٍ مِنَ التَّكْبِيرَاتِ إِلَّا تَكْبِيرَةَ
الْإِحْرَامِ. وَجْهُهُ أَنَّ الرَّسُولَ أَقْرَبَ أَبَا بَكْرٍ عَلَى الْجَهْرِ بِالتَّكْبِيرِ مَعَ أَنَّهُ مَأْمُومٌ، وَلَوْ كَانَ
ذَلِكَ غَيْرَ مَشْرُوعٍ لَمْ يُقَرَّهُ عَلَيْهِ. فَالْصَّوَابُ: أَنَّ جَهْرَ الْإِمَامِ بِالتَّكْبِيرِ أَقْلُ مَا نَقُولُ فِيهِ:
إِنَّهُ سُنَّةٌ.

يَعْنِي: وَلَوْ قُلْنَا إِنَّهُ وَاجِبٌ لَكَانَ لِهَذَا الْقَوْلِ وَجْهٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ مُتَابَعَةُ الْمَأْمُومِ
الْإِمَامَ مُتَابَعَةً تَامَةً إِلَّا إِذَا سَمِعَ صَوْتَهُ، وَمَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ.

وَأَمَّا الْحَدِيثُ الثَّانِي، حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَهِيَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاكٍ فَصَلَّى جَالِسًا، وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ اجْلِسُوا إِلَى آخِرِهِ.

فَفِي هَذَا الْحَدِيثِ فَوَائِدُ:

مِنْهَا: جَوَازُ تَخَلُّفِ الْمَرِيضِ عَنِ الْجَمَاعَةِ، وَهُوَ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا شَقَّ عَلَيْهِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ حِينَ صُرِعَ عَنْ دَائِيَّتِهِ، وَجَحِشَ شَقُّهُ لِأَنَّ لَا يَسْتَطِيعُ الْمَشْيَ، لِأَنَّهُ يَشَقُّ عَلَيْهِ ذَلِكَ، فَصَلَّى فِي بَيْتِهِ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ الْإِشَارَةَ لَا تُبْطِلُ الصَّلَاةَ، وَلَوْ فُهِمَتْ. وَالدَّلِيلُ: أَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ اجْلِسُوا. وَالْقَوْلُ بِأَنَّ الْإِشَارَةَ تَقُومُ مَقَامَ الْعِبَارَةِ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، بَلْ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ لَا يَكُونُ لَهَا حُكْمُ الْعِبَارَةِ كَمَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا: أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا أَحْسَسَ بِإِخْلَالِ الْمَأْمُومِينَ بِشَيْءٍ فَلَهُ أَنْ يُنَبِّهَهُمْ عَلَيْهِ، بَلْ قَدْ نَقُولُ: يَجِبُ أَنْ يُنَبِّهَهُمْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ بَادَرَ فَأَشَارَ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ الْمَأْمُومَ يُبَادِرُ بِفَعْلِ الْأَرْكَانِ مِنْ حِينَ أَنْ يَفْعَلَهَا الْإِمَامُ. وَالدَّلِيلُ: قَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا». وَجَهُ الدَّلَالَةِ: أَنَّ قَوْلَهُ: فَارْكَعُوا. جَوَابُ الشَّرْطِ، وَالْمَشْرُوطُ يَلِي الشَّرْطَ، وَقَدْ قُرِنَ بِالْفَاءِ الدَّالَّةِ عَلَى التَّعْقِيبِ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: مَنَعُ الرُّكُوعِ قَبْلَ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ لِيُؤْتَمَّ بِهِ». ثُمَّ قَالَ: «فَإِذَا رَكَعَ». فَلَوْ رَكَعَ الْمَأْمُومُ قَبْلَهُ لَمْ يَكُنْ يَأْتُمُّ بِهِ. وَعَلَى هَذَا فَيَحْرُمُ أَنْ يَرْكَعَ الْمَأْمُومُ قَبْلَ إِمَامِهِ، فَلَوْ فَعَلَ فَإِنْ كَانَ عَالِمًا مُتَعَمِّدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، حَتَّى وَإِنْ كَانَ السَّبْقُ إِلَى الرُّكْنِ لَا بِالرُّكْنِ، وَيَجِبُ أَنْ نَعْرِفَ الْفَرْقَ بَيْنَ السَّبْقِ بِالرُّكْنِ، وَالسَّبْقِ إِلَى الرُّكْنِ. السَّبْقُ بِالرُّكْنِ: أَنْ تَنْتَهِيَ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ، وَالسَّبْقُ إِلَيْهِ أَنْ تَصِلَ إِلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ. وَلَنْضَرْبِ مَثَلًا يَوْضَحُ ذَلِكَ: رَكَعَ الْمَأْمُومُ وَقَامَ قَبْلَ أَنْ يَرْكَعَ الْإِمَامُ. هَذَا سَبْقُ بِالرُّكْنِ. رَكَعَ الْمَأْمُومُ ثُمَّ رَكَعَ الْإِمَامُ قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ الْمَأْمُومُ هَذَا سَبْقُ إِلَى الرُّكْنِ.

وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: لَا تَبْطُلُ إِلَّا إِذَا سَبَقَهُ بِالرُّكْنِ، وَأَمَّا إِذَا سَبَقَ إِلَى الرُّكْنِ فَلَا تَبْطُلُ، لَكِنْ يَحْرُمُ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَالصَّوَابُ: أَنَّهَا تَبْطُلُ؛ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ الْعَامَّةَ: أَنَّ مَنْ فَعَلَ مُحَرَّمًا فِي الْعِبَادَةِ بَطَلَتْ الْعِبَادَةُ، فَالْكَلَامُ، إِذَا تَكَلَّمَ الْإِنْسَانُ وَهُوَ يُصَلِّي تَبْطُلُ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مُحَرَّمًا فِيهَا.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَلَّا يَتَأَخَّرَ الْمَأْمُومُ عَنْ إِمَامِهِ إِذَا انْتَقَلَ إِلَى رُكْنٍ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «فَارْكَعُوا». وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى الْمُبَادَرَةِ. وَقَدْ قَالَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إِنَّ مُتَابَعَةَ الْمَأْمُومِ لِإِمَامِهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ:

الْأَوَّلُ: السَّبْقُ. وَالثَّانِي: التَّخَلُّفُ.

وَالثَّلَاثُ: الْمُوَافَقَةُ. وَالرَّابِعُ: الْمُتَابَعَةُ.

وَالْمَشْرُوعُ مِنْ هَذِهِ الْأَوْجُهِ الْأَرْبَعَةِ: الْمُتَابَعَةُ.

وَالْتَّخَلُّفُ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ؛ أَيُّ: إِذَا تَخَلَّفَ حَتَّى لَمْ يُدْرِكَ الْإِمَامَ فِي الرُّكْنِ الَّذِي وَصَلَ إِلَيْهِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوَافِقِ الْإِمَامَ فِي الرُّكْنِ، أَمَّا لَوْ وَافَقَهُ فِي الرُّكْنِ فَهُوَ خِلَافُ الْأَوَّلَى، لَكِنْ لَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ.

﴿ ثُمَّ قَالَ ﷺ: «إِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا». رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ أَوْ عُمُومًا؟

الْجَوَابُ: يُحْتَمَلُ الْعُمُومُ، أَيُّ: إِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ، أَوْ مِنَ السُّجُودِ، وَيُحْتَمَلُ إِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ؛ لِقَوْلِهِ: فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا. وَهَذَا هُوَ الشَّاهِدُ إِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا. حَتَّى وَإِنْ كُنْتُمْ قَادِرِينَ عَلَى الْقِيَامِ فَصَلُّوا جُلُوسًا؛ لِأَجْلِ الْإِثْمَامِ.

وَحَدِيثُ أَنَسٍ كَأَوَّلٍ إِلَّا أَنْ فِيهِ زِيَادَةٌ، وَهُوَ قَوْلُهُ: إِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ. يَغْنِي: وَلَا تَقُولُوا: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ قَوْلَ الْمَأْمُومِ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ بَدَلًا عَنْ قَوْلِ الْإِمَامِ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، وَالْإِمَامُ هَلْ يَقُولُ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ.

الْجَوَابُ: نَعَمْ. يَقُولُ ذَلِكَ، كَمَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَكِنَّهُ لَا يَقُولُهَا حَالَ الرَّفْعِ بَلْ يَقُولُهُ إِذَا اسْتَتَمَ قَائِمًا، وَالْمَأْمُومُ يَقُولُهُ حَالَ الرَّفْعِ، فَهَذَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ فِي: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ^(١).



قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٢- بَابٌ مَتَى يَسْجُدُ مَنْ خَلْفَ الْإِمَامِ. قَالَ أَنَسٌ: فَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا^(٢).
٦٩٠- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ قَالَ: حَدَّثَنِي الْبَرَاءُ - وَهُوَ غَيْرُ كَذُوبٍ - قَالَ: كَانَ فِعْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ لَمْ يَحْنِ أَحَدٌ مِنَّا ظَهْرَهُ حَتَّى يَقَعَ النَّبِيُّ ﷺ سَاجِدًا، ثُمَّ نَقَعَ سُجُودًا بَعْدَهُ.
حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ نَحْوَهُ بِهَذَا^(٣).

[الحديث ٦٩٠- طرفاه في: ٧٤٧، ٨١١].

هَذِهِ التَّرْجَمَةُ اسْتَفْهَمَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيهَا مَتَى يَسْجُدُ مَنْ صَلَّى خَلْفَ الْإِمَامِ وَإِنَّمَا أُوْرَدَهَا بِصِيغَةِ الاسْتِفْهَامِ مِنْ أَجْلِ التَّنْبِيهِ لِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْفَرْقَ مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ؛ الْقِيَامِ، وَالسُّجُودِ طَوِيلٌ. فَقَدْ يَتَعَجَّلُ الْمَأْمُومُ، وَيَسْجُدُ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ الْإِمَامُ إِلَى السُّجُودِ، ثُمَّ اسْتَدَلَّ بِحَدِيثِ أَنَسٍ: إِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا. وَالْمُرَادُ: إِذَا سَجَدَ. أَيْ: إِذَا وَصَلَ إِلَى السُّجُودِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ: إِذَا شَرَعَ فِي الْهُوِيِّ، وَلَا الْمُرَادُ: إِذَا انْتَهَى مِنَ السُّجُودِ، بَلِ الْمُرَادُ إِذَا وَصَلَ إِلَى السُّجُودِ فَاسْجُدُوا.

(١) وسئل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ عن ضابط إدراك الركعة؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: ضابط إدراك الركعة أن تدرك الركوع قبل أن يفارقه الإمام.

(٢) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٢/ ١٨١)، ووصله المصنف في حديث (٨٠٠)، وانظر «تغليق التعليق» (٢/ ٢٩٠).

(٣) أخرجه البخاري (٦٩٠)، ومسلم (٤٧٤) (١٩٧).

ثُمَّ اسْتَدَلَّ بِحَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ لَمْ يَحْنِ أَحَدٌ مِنَّا ظَهْرَهُ حَتَّى يَقَعَ النَّبِيُّ ﷺ سَاجِدًا، ثُمَّ نَقَعَ سُجُودًا بَعْدَهُ. نَقَعَ هُنَا لَا يَجُوزُ فِيهَا النَّصْبُ؛ لِأَنَّهُ يَتَنَاقَضُ مَعَ قَوْلِهِ: لَمْ يَحْنِ أَحَدٌ مِنَّا ظَهْرَهُ حَتَّى يَقَعَ سَاجِدًا، ثُمَّ نَقَعَ. يَعْنِي: ثُمَّ لَا يَحْنِي أَحَدٌ ظَهْرَهُ حَتَّى نَقَعَ سُجُودًا بَعْدَهُ، وَهَذَا لَا يَسْتَقِيمُ. وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ «ثُمَّ» تَأْتِي لِلِاسْتِنَافِ كَالْفَاءِ، وَالْوَاوِ، وَدَائِمًا هَذِهِ الْحُرُوفُ الثَّلَاثَةُ تَشَابَهَ فِي أَحْكَامِهَا.

فِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّكَ لَا تَشْرَعُ فِي الْهُوِيِّ إِلَى السُّجُودِ حَتَّى يَسْجُدَ الْإِمَامُ. أَيْ: حَتَّى يَصِلَ إِلَى الْأَرْضِ.

وَفِيهِ: أَنَّ الْمُعْتَبَرَ الْفِعْلُ دُونَ الْقَوْلِ، فَلَوْ أَنَّ الْإِمَامَ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، وَأَنْهَى التَّكْبِيرَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى السُّجُودِ فَهَلْ تَسْجُدُ؟

الْجَوَابُ: لَا تَسْجُدُ، لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ الْفِعْلَ، وَلَكِنْ يُقَالُ: هَذَا وَاضِحٌ فِيمَا إِذَا كُنْتَ تَرَى الْإِمَامَ أَلَّا تَسْجُدَ حَتَّى يَصِلَ إِلَى السُّجُودِ، لَكِنْ إِذَا كُنْتَ لَا تَرَاهُ فَمَا الْمُعْتَبَرُ؟
الْجَوَابُ: الْمُعْتَبَرُ الْقَوْلُ، فَصَارَ الْمُعْتَبَرُ فِي الْمُتَابَعَةِ هُوَ الْفِعْلُ فَإِذَا لَمْ يُمَكِّنْ رَجَعْنَا إِلَى الْقَوْلِ.



قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٥٣- بَابُ إِنْ مِنْ رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ.

٦٩١- حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُنْهَالٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيَْادٍ قَالَ: سَمِعْتُ

أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَمَّا يَخْشَى أَحَدُكُمْ، أَوْ لَا يَخْشَى أَحَدُكُمْ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ، أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ صُورَتَهُ صُورَةَ حِمَارٍ»^(١).

(١) أخرجه البخاري (٦٩١)، ومسلم (٤٢٧) (١١٤).

قَالَ: «بَابُ إِثْمٍ». فَجَزَمَ رَحِمَهُ اللَّهُ بِإِثْمٍ مَنْ رَكَعَ قَبْلَ الْإِمَامِ، أَوْ رَفَعَ، وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَذَرَ مَنْ هَذِهِ الْعُقُوبَةُ، وَالتَّحْذِيرُ مِنَ الْعُقُوبَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مِنْ كَبَائِرِ الذُّنُوبِ، وَأَنَّ الْإِنْسَانَ يَأْتُمُّ بِهِ، وَعَلَى هَذَا فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَرْفَعَ رَأْسَكَ مِنَ الرُّكُوعِ، أَوْ مِنَ السُّجُودِ حَتَّى يَرْفَعَ الْإِمَامُ، فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ عَلَى خَطَرٍ مِنْ أَنَّ اللَّهَ يَجْعَلَ صُورَتَكَ صُورَةَ حِمَارٍ، أَوْ يَجْعَلَ رَأْسَكَ رَأْسَ حِمَارٍ.

وإِنَّمَا ذَكَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْحِمَارَ؛ لِأَنَّ الْحِمَارَ أَبْلَدُ الْحَيَوَانَاتِ الْمَأْلُوفَةِ؛ وَلِهَذَا شَبَّهَ اللَّهُ بَنِي إِسْرَائِيلَ الَّذِينَ حُمِلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا بِالْحِمَارِ، لَكِنْ سُبْحَانَ اللَّهِ هُوَ أَدَلُّ الْحَيَوَانَاتِ. يَعْنِي يَدُلُّ مَرْبُطُهُ وَمَمِيتُهُ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ. قَالَ شَيْخُنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ الْعِفِفِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: لِأَنَّ الْبَلِيدَ لَيْسَ فِي مُخِهِ تَفْكِيرٌ، وَالتَّفْكِيرُ يُوجِبُ لِلْمُفَكِّرِ أَنْ يُشْغَلَ عَنِ الْأُمُورِ الْمَحْسُوسَةِ كَالطَّرِيقِ مَثَلًا أَوْ الْجَادَّةِ. وَهَذَا التَّعْلِيلُ لَهُ وَجْهٌ. وَلِهَذَا تَجِدُ بَعْضَ النَّاسِ الَّذِي عِنْدَهُ حِفْظٌ قَوِيٌّ لَا يَكُونُ عِنْدَهُ تَفْكِيرَاتٌ كَثِيرَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ.



قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٤ - بَابُ إِمَامَةِ الْعَبْدِ وَالْمَوْلَى.

وَكَانَتْ عَائِشَةُ يَأْتُمُّهَا عَبْدُهَا ذُكْوَانٌ مِنَ الْمُصْحَفِ، وَوَلَدَ الْبَغِيِّ، وَالْأَعْرَابِيُّ، وَالْعُلَامِ الَّذِي لَمْ يَحْتَلِمْ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَوْمُهُمْ أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ»^(١).

(١) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٢/ ١٨٤)، أما حديث عائشة ث، فوصله ابن أبي داود في كتاب «المصاحف» (ص ١٩٢)، وابن أبي شيبة وللشافعي وعبد الرزاق من طريق آخر. أما الحديث المرفوع فوصله أبو داود الطيالسي في «منحة المعبود» (١/ ١٣١) (٦٢٢)، وانظر «تغليق التعليق» (٢/ ٢٩٠-٢٩٢).

٦٩٢- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ الْأَوَّلُونَ الْعُصْبَةَ -مَوْضِعُ بَقْبَاءَ- قَبْلَ مَقْدِمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَوْمُهُمْ سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حُدَيْفَةَ وَكَانَ أَكْثَرُهُمْ قُرَأْنَا^(١).

[الحديث ٦٩٢ - طرفه في: ٧١٧٥].

٦٩٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو التَّيَّاحِ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ اسْتَعْمَلَ حَبَشِيٌّ كَانَ رَأْسُهُ زَبِيئَةً^(٢).

[الحديث ٦٩٣ - طرفاه في: ٦٩٦، ٧١٤٢].

هَذَا الْبَابُ كَمَا تَرَجَمَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، يَقُولُ: بَابُ إِمَامَةِ الْعَبْدِ وَالْمَوْلَى. الْعَبْدُ: هُوَ الرَّقِيقُ، وَالْمَوْلَى: هُوَ الْعَتِيقُ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ الثَّانِي حُرٌّ، وَالْأَوَّلُ مَمْلُوكٌ، وَكَانَتْ عَائِشَةُ يَوْمَهَا عَبْدُهَا ذَكَوَانٌ مِنَ الْمُصَحَفِ. يَعْنِي: يَوْمُهَا وَيَقْرَأُ لَهَا بِالْمُصَحَفِ. فَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا: الْفَائِدَةُ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهِيَ إِمَامَةُ الْمَوْلَى. وَالْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: جَوَازُ قِرَاءَةِ الْإِمَامِ مِنَ الْمُصَحَفِ.

وَيَقُولُ: «وَوَلَدُ الْبَغِيِّ». يَعْنِي: وَلَدُ الزَّانِي أَنَّهَا تَصِحُّ إِمَامَتُهُ؛ لِغُيُومِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرُوهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ».

وَقَوْلُهُ: «وَالْأَعْرَابِيُّ». الْأَعْرَابِيُّ: سَاكِنُ الْبَادِيَةِ. أَيُّ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا بِالْحَضَرِيِّ إِذَا كَانَ أَقْرَأَ مِنْهُ.

الْمُهْمُ: أَنَّهُ لَا يُمْنَعُ مِنْ كَوْنِهِ إِمَامًا أَنْ يَكُونَ بَدَوِيًّا، أَوْ أَعْرَابِيًّا.

(١) أخرجه البخاري (٦٩٢).

(٢) أخرجه البخاري (٦٩٣).

﴿قَوْلُهُ: «وَالْغُلَامُ الَّذِي لَمْ يَحْتَلِمَ». الْغُلَامُ: الصَّغِيرُ أَيْضًا تَصَحَّ إِمَامَتُهُ، ثُمَّ اسْتَدَلَّ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ لِدَلِيلِكَ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَوْمُهُمْ أَقْرُوهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ». وَهَذَا عَامٌّ؛ أَيْ: يَكُونُ إِمَامًا أَقْرُوهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ. وَهَذَا الْإِسْتِدْلَالُ عَلَى هَذِهِ الْأَحْكَامِ صَحِيحٌ، وَأَمَّا الْغُلَامُ الَّذِي لَمْ يَحْتَلِمَ فَقَدْ جَاءَتِ السُّنَّةُ الصَّرِيحَةُ بِهِ: فَإِنَّ عَمْرَو بْنَ سَلَمَةَ الْجَرْمِيَّ: كَانَ يَوْمُ قَوْمِهِ وَلَهُ سِتٌّ أَوْ سَبْعُ سِنِينَ.

وَقَدْ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي صَحِيحِهِ، وَمَنْ لَهُ سِتٌّ أَوْ سَبْعُ سِنِينَ لَمْ يَكُنْ قَدْ احْتَلَمَ لِكَيْتِهِ كَانَ أَقْرَأَ قَوْمِهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَتَلَقَّفُ الرُّكْبَانَ؛ أَيْ: الَّذِينَ يَحْضُرُونَ مِنَ الْمَدِينَةِ فَيَسْتَمِعُ مِنْهُمْ الْقُرْآنَ فَصَارَ أَقْرَأَ قَوْمِهِ، فَصَارَ إِمَامَهُمْ، وَكَانَ عَلَيْهِ إِزَارٌ قَصِيرٌ إِذَا سَجَدَ بَدَتْ عَوْرَتُهُ، لَكِنْ لَيْسَتْ الْعَوْرَةُ الْمُغْلَظَةُ، بَلْ مَا حَوْلَهَا، فَمَرَّتْ امْرَأَةٌ مِنَ الْقَوْمِ ذَاتَ يَوْمٍ فَرَأَتْهُ سَاجِدًا، وَإِذَا إِزَارُهُ قُصِّرَ مُرْتَفِعٌ. فَقَالَتْ: عَطُوا عَنَّا إِسْتِ قَارِئِكُمْ، وَإِسْتِ يَعْنِي: دُبْرَهُ. فَجَمَعُوا لَهُ، فَاشْتَرَوْا لَهُ ثَوْبًا ضَافِيًا. قَالَ: فَمَا فَرِحْتُ بَعْدَ الْإِسْلَامِ فَرِحِي بِهَذَا الثَّوْبِ رَحِمَهُ اللَّهُ^(١).

الشَّاهِدُ: أَنَّهُ صَلَّى بِأَصْحَابِهِ، وَلَهُ سِتٌّ أَوْ سَبْعُ سِنِينَ، ثُمَّ اسْتَدَلَّ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَيْضًا عَلَى جَوَازِ إِمَامَةِ الْمَوْلَى بِأَنَّ سَالِمًا مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ كَانَ يَوْمُ الْقَوْمِ، وَكَانَ أَكْثَرُهُمْ قُرَاتًا، ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثًا آخَرَ اسْتَدَلَّ بِهِ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ اسْتُعْمِلَ حَبَشِيٌّ كَانَ رَأْسُهُ زَبِيئَةً».

حَبَشِيٌّ؛ يَعْنِي: مِنَ الْحَبَشَةِ. كَانَ رَأْسُهُ زَبِيئَةً؛ لِأَنَّ رُءُوسَ الْحَبَشَةِ تَكُونُ زُبْرًا زُبْرًا، وَلَيْسَتْ كَشُعُورِ الَّذِينَ فِي الْجَزِيرَةِ، وَهَذَا مِنْ بَابِ التَّأْكِيدِ لِكُونِهِ عَبْدًا.

فَمَا وَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى إِمَامَةِ الصَّلَاةِ؟

الْجَوَابُ: وَجْهُ الدَّلَالَةِ: أَنَّهُ إِذَا صَحَّ أَنْ يَكُونَ أَمِيرًا عَلَى الْقَوْمِ وَلَهُ سُلْطَانٌ عَلَيْهِمْ، وَطَاعَتُهُ وَاجِبَةٌ فَمِنْ بَابِ أَوْلَى إِمَامَةُ الصَّلَاةِ أَنْ يَكُونَ لَهُ سُلْطَةٌ فِيهَا.

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٥- بَابُ إِذَا لَمْ يَتِمَّ الْإِمَامُ وَأَتَمَّ مَنْ خَلْفَهُ.

٦٩٤- حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى الْأَشْيَبِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُصَلُّونَ لَكُمْ فَإِنْ أَصَابُوا فَلَكُمْ، وَإِنْ أَخْطَأُوا فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ»^(١).
 ﴿قَوْلُهُ: «إِذَا لَمْ يَتِمَّ الْإِمَامُ أَتَمَّ مَنْ خَلْفَهُ»﴾. يَعْنِي مَعْنَاهُ: أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا أَخْلَى بِشَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يَتِمُّهُ مَنْ خَلْفَهُ مِثْلَ لَوْ كَانَ الْإِمَامُ يُكْثِرُ الْحَرَكَاتِ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّ صَلَاتَهُ سَتَكُونُ نَاقِصَةً، فَأَتَمَّ أَنْتَ، وَلَا تَتَحَرَّكْ، لَوْ أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ عِنْدَ التَّكْبِيرِ؛ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ، وَالرُّكُوعِ، وَالرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ، وَالْقِيَامِ مِنَ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ فَأَتَمَّ أَنْتَ، وَلَوْ كَانَ الْإِمَامُ لَا يَقْرَأُ إِلَّا الْفَاتِحَةَ، وَلَا يَقْرَأُ سُورَةَ أُخْرَى، وَأَمْكَنْكَ أَنْ تَقْرَأَ سُورَةَ أُخْرَى فَاقْرَأْ. وَأَمْثَالُ ذَلِكَ.

فَالْمَعْنَى: أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا أَخْلَى بِشَيْءٍ فَأَتَمَّهُ أَنْتَ، وَاسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ: «يُصَلُّونَ لَكُمْ، فَإِنْ أَصَابُوا فَلَكُمْ». وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «فَلَكُمْ وَلَهُمْ»^(٢).

قَالَ ابْنُ حَبَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنَ «الْفَتْحِ» (١٨٧/٢):

﴿قَوْلُهُ: «فَإِنْ أَصَابُوا فَلَكُمْ»﴾. أَيُّ: ثَوَابُ صَلَاتِكُمْ، زَادَ أَحْمَدُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى بِهَذَا السَّنَدِ: «وَلَهُمْ». أَيُّ: ثَوَابُ صَلَاتِهِمْ، وَهُوَ يُغْنِي عَنْ تَكْلُفِ تَوْجِيهِ حَذْفِهَا، وَتَمَسَّكَ ابْنُ بَطَّالٍ بِظَاهِرِ الرِّوَايَةِ الْمَحْذُوفَةِ فَرَعَمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِصَابَةِ هُنَا: إِصَابَةُ الْوَقْتِ، وَاسْتَدَلَّ بِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا: لَعَلَّكُمْ تُدْرِكُونَ أَقْوَامًا يُصَلُّونَ الصَّلَاةَ بغيرِ وَقْتِهَا، فَإِذَا أَدْرَكْتُمُوهُمْ فَصَلُّوا فِي بَيُوتِكُمْ فِي الْوَقْتِ ثُمَّ صَلُّوا مَعَهُمْ، وَاجْعَلُوهَا سُبْحَةً. وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ، فَالتَّقْدِيرُ عَلَى هَذَا: فَإِنْ أَصَابُوا الْوَقْتِ، وَإِنْ أَخْطَأُوا الْوَقْتِ فَلَكُمْ. يَعْنِي: الصَّلَاةُ الَّتِي فِي الْوَقْتِ. انْتَهَى.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٩٤).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ (٣٥٥/٢) (٨٦٦٣)، وَابْنُ بَيْهَقٍ (٣٩٦-٣٩٧) (٢)، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ (٨٣٩)، وَأَبُو

يَعْلَى (٥٨٤٣)، وَابْنُ حَبَانَ (٢٢٢٨).

وَعَفَلَ عَنِ الزِّيَادَةِ الَّتِي فِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ فَإِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ صَلَاتُهُمْ مَعَهُمْ لَا عِنْدَ الْإِنْفِرَادِ، وَكَذَا أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي مُسْتَخْرَجَيْهِمَا مِنْ طَرِيقٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى، وَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ حِبَّانٍ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ أَصْرَحَ فِي مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ، وَلَفْظُهُ: «يَكُونُ أَقْوَامٌ يُصَلُّونَ الصَّلَاةَ فَإِنْ أَتَمُّوا فَلَكُمْ وَلَهُمْ». وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ أَمَّ النَّاسَ فَأَصَابَ الْوَقْتَ فَلَهُ وَلَهُمْ» وَفِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «فَإِنْ صَلُّوا الصَّلَاةَ لِيَوْقَتِهَا، وَأَتَمُّوا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ فَهِيَ لَكُمْ وَلَهُمْ» فَهَذَا يُبَيِّنُ أَنَّ الْمُرَادَ مَا هُوَ أَعَمُّ مِنْ تَرْكِ إِصَابَةِ الْوَقْتِ، قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: هَذَا الْحَدِيثُ يَرُدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ صَلَاةَ الْإِمَامِ إِذَا فَسَدَتْ فَسَدَتْ صَلَاةُ مَنْ خَلْفَهُ ^(١). اهـ.

لَا شَكَّ أَنَّ هَذَا الْمَحْذُوفَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا بِدَلِيلِ الْمُقَابَلَةِ. «وَإِنْ أَخْطَأُوا فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ». فَكَيْفَ يَقُولُ الرَّسُولُ: «إِنْ أَخْطَأُوا فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ»، وَلَا يَذْكُرُ ثَوَابَهُمْ إِذَا أَصَابُوا فَهَذَا بَعِيدٌ، وَالْكَلَامُ مُقَسَّمٌ: إِصَابَةٌ، وَخَطَأٌ. الْإِصَابَةُ: تَكُونُ لِلْجَمِيعِ، وَالْخَطَأُ يَكُونُ مَنْ أَصَابَ فَلَهُ إِصَابَتُهُ، وَمَنْ أَخْطَأَ فَعَلَيْهِ خَطْؤُهُ.

إِذَا لَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ، وَرِوَايَةُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ أَتَمُّ.

﴿وَقَوْلُهُ: «إِنْ أَخْطَأُوا فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ». صَحِيحٌ أَنَّهُ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ الْمُنْذِرِ؛ لِقَوْلِهِ: «فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ» وَعَلَى هَذَا فَإِذَا بَطَلَتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ فَإِنَّ صَلَاةَ الْمَأْمُومِ لَا تَبْطُلُ، فَمَثَلًا لَوْ أَحْدَثَ، وَانْصَرَفَ الْإِمَامُ أَتَمَّ الْمَأْمُومُ، وَلَوْ تَكَلَّمَ الْإِمَامُ أَتَمَّ الْمَأْمُومُ، وَلَكِنَّهُ إِذَا تَكَلَّمَ مَثَلًا فِي صَلَاتِهِ فَإِنَّ الْمَأْمُومَ يَنْوِي الْمُفَارَقَةَ؛ لِأَنَّ صَلَاةَ الْإِمَامِ بَطَلَتْ، فَلَا يُمَكِّنُ الْإِتِمَامَ بِهِ، لَكِنْ صَلَاةُ الْمَأْمُومِ لَا تَبْطُلُ.

عَلَى كُلِّ حَالٍ: هَذَا الْقَوْلُ هُوَ الرَّاجِحُ: أَنَّ صَلَاةَ الْمَأْمُومِ لَا تَبْطُلُ إِذَا بَطَلَتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ اللَّهُمَّ إِلَّا فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ مَا إِذَا مَرَّ مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ بَيْنَ يَدَيِ

(١) انظر «الفتح» للحافظ ^(٢) (٢/١٨٧، ١٨٨).

الإِمَامُ فَإِنَّ صَلَاةَ الإِمَامِ تَبْطُلُ، وَتَبْطُلُ صَلَاةُ الْمَأْمُومِ؛ لِأَنَّ سُرَّةَ الإِمَامِ سُرَّةٌ لِمَنْ خَلْفَهُ، فَإِذَا مَرَّ أَحَدٌ مِمَّا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ بَيْنَ الإِمَامِ وَسُرَّتِهِ، فَكَأَنَّمَا مَرَّ بَيْنَ الْمَأْمُومِ وَسُرَّتِهِ، فَأَيُّضًا تَبْطُلُ صَلَاةُ الْمَأْمُومِ وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَإِنَّ صَلَاةَ الْمَأْمُومِ إِذَا لَمْ يُوْجَدْ مَا يُبْطِلُهَا فَإِنَّهَا تَبْقَى صَحِيحَةً.



ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٦- بَابُ إِمَامَةِ الْمُفْتُونِ وَالْمُبْتَدِعِ.

وَقَالَ الْحَسَنُ: صَلِّ وَعَلَيْهِ بِدْعَتُهُ^(١).

٦٩٥- قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَالَ لَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ خِيَارٍ: أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ خُصُورٌ فَقَالَ: إِنَّكَ إِمَامٌ عَامَّةٌ، وَنَزَلَ بِكَ مَا نَرَى، وَيُصَلِّي لَنَا إِمَامٌ فِتْنَةٌ وَتَتَحَرَّجُ. فَقَالَ: الصَّلَاةُ أَحْسَنُ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ فَإِذَا أَحْسَنَ النَّاسُ فَأَحْسِنَ مَعَهُمْ، وَإِذَا أَسَاءُوا فَاجْتَنِبْ إِسَاءَتَهُمْ^(٢)، وَقَالَ الزُّبَيْدِيُّ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: لَا نَرَى أَنْ يُصَلِّيَ خَلْفَ الْمُخَنَّبِ إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ لَا بُدَّ مِنْهَا^(٣).

٦٩٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا حُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَبِي ذَرٍّ: «اسْمَعْ، وَأَطِعْ وَلَوْ لِحَبَشِيٍّ كَانَ رَأْسُهُ زَبِيئَةً»^(٤).

(١) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم كما في «الفتح» (١٨٨/٢)، ووصله سعيد بن منصور ابن المبارك، وانظر «الفتح» للحافظ ابن حجر رَحِمَهُمُ اللَّهُ (١٨٨/٢)، وانظر «تغليق التعليق» (٢/٢٩٢، ٢٩٣).

(٢) أخرجه البخاري (٦٩٥).

(٣) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم كما في «الفتح» (١٨٨/٢)، ووصله عبد الرزاق في مصنفه (٣٩٧/٢) (٣٨٤٠) عن معمر قال: سألت الزهري، هل يؤم ولد الزنا؟ قال: نعم، وما شأنه؟ قلت: والمُخَنَّبُ، قال: لا ولا كرامة ولا تأتم به. اهـ

(٤) أخرجه البخاري (٦٩٦).

هَذِهِ التَّرْجَمَةُ: إِمَامَةُ الْمَفْتُونِ وَالْمُبْتَدِعِ. الْمَفْتُونُ: مَنْ أُصِيبَ بِفِتْنَةٍ فِي الدِّينِ، كَأَن يُصَابَ مَثَلًا بِتَّبَعِ النِّسَاءِ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ أَوْ تَتَّبِعِ الْمُرْدَانِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، أَوْ يُصَابَ بِفِتْنَةٍ فِي دِينِهِ فَيَتَعَامَلَ بِالرَّبِّ، أَوْ غَيْرَ هَذَا مِنْ أَنْوَاعِ الْفِتَنِ. وَالْمُبْتَدِعُ هَذَا أَيْضًا مَفْتُونٌ لَكِنْ فِتْنَةُ الْمُبْتَدِعِ أَعْظَمُ وَأَخْصَرُ؛ لِأَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِالْعَقِيدَةِ، وَالْمُبْتَدِعُ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

مُبْتَدِعٌ تُكْفَرُهُ الْبِدْعَةُ. فَهَذَا لَا يُصَلِّي خَلْفَهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ حَتَّى وَإِنْ قَالَ: إِنَّهُ مُسْلِمٌ لِأَنَّهُ بَدَعَتْهُ مُكْفَرَةٌ، وَكَيْفَ يُمَكِّنُ أَنْ تُصَلِّيَ خَلْفَ شَخْصٍ يُعْتَقَدُ أَنَّهُ كَافِرٌ، وَالْكَافِرُ لَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ.

وَأَمَّا الْبِدْعَةُ الَّتِي لَا تُكْفَرُ، فَإِنَّهَا وَإِنْ عَظُمَتْ فَإِنَّهُ يُصَلِّي خَلْفَ صَاحِبِهَا مَا لَمْ تَتَضَمَّنِ الصَّلَاةُ خَلْفَهُ مَفْسَدَةً بِحَيْثُ يَغْتَرُّ النَّاسُ بِهِ، أَوْ يُصِيبُهُ الْغُرُورُ، فَالنَّاسُ قَدْ يَغْتَرُّونَ بِهِ، فَيُظَنُّونَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمُبْتَدِعٍ إِذَا رَأَوْا أَنَّ فَلَانًا يُصَلِّي خَلْفَهُ، وَفَلَانًا يُصَلِّي خَلْفَهُ. أَيْضًا يَغْتَرُّ هُوَ بِنَفْسِهِ فَيَرَى أَنَّهُ عَلَى صَوَابٍ.

فَصَارَ الْمُبْتَدِعُ الْآنَ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

الْأَوَّلُ: مُبْتَدِعٌ تُكْفَرُهُ بَدْعَتُهُ، وَهَذَا لَا يُصَلِّي خَلْفَهُ، وَلَا كَرَامَةً لَهُ.

وَالثَّانِي: مُبْتَدِعٌ لَا تُكْفَرُهُ بَدْعَتُهُ، وَهَذَا يُصَلِّي خَلْفَهُ، وَكَمَا قَالَ الْحَسَنُ رَحِمَهُ اللَّهُ: صَلِّ، وَعَلَيْهِ بَدْعَتُهُ.

وَهَلْ مَنْ يَأْكُلُ الرِّبَا صَرَاحَةً أَوْ بِالْحِيلَةِ هَلْ يُصَلِّي خَلْفَهُ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ يُصَلِّي خَلْفَهُ، وَعَلَيْهِ وَزُرْ عَمَلِهِ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ إِمَامَةِ الْفَاسِقِ.

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مُخْتَلَفٌ فِيهَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

فَمِنْ الْعُلَمَاءِ ^(١) مَنْ يَقُولُ: لَا تَصِحُّ إِمَامَةُ الْفَاسِقِ، وَمَنْ صَلَّى خَلْفَ فَاسِقٍ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ.

(١) انظر «الإنصاف» للمرداوي (٢/ ٢٥٢، ٢٥٣)، و«حلية العلماء» لسيف الدين القفال (٢/ ١٧٠)،

و«مواهب الجليل» (٢/ ٩٢، ٩٣)، «الأم» (١/ ١٦٦)، «بداية المجتهد» (١/ ١٠٥)، «سبل

السلام» (٢/ ٢٩)، و«التحقيق في أحاديث الخلاف» (١/ ٤٧٣).

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا تَصِحُّ إِمَامَةُ الْفَاسِقِ؛ لِأَنَّ فُسْقَهُ عَلَيْهِ، وَصَلَاتُنَا لَنَا، لَكِنَّ هَذَا مَا لَمْ يَكُنْ فُسْقُهُ يُخِلُّ بِالصَّلَاةِ، فَإِنْ كَانَ فُسْقُهُ يُخِلُّ بِالصَّلَاةِ فَهَذَا لَا يُصَلِّي خَلْفَهُ مِنْ أَجْلِ الْإِخْلَالِ بِالصَّلَاةِ لَكِنْ إِذَا كَانَ فُسْقُهُ بِأَمْرٍ خَارِجٍ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي خَلْفَهُ، وَلَوْ كَانَ فَاسِقًا؛ وَلِهَذَا كَانَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يُصَلُّونَ خَلْفَ الْحَجَّاجِ بْنِ يَوْسُفَ الثَّقَفِيِّ مَعَ ظُلْمِهِ وَعُدْوَانِهِ وَقَتْلِهِ النَّفُوسَ بِغَيْرِ حَقٍّ.

وَلَوْ أَنَّنَا قُلْنَا: إِنَّهُ لَا يُصَلِّي خَلْفَ كُلِّ فَاسِقٍ مَا ظَنَّنَا أَنْ نُصَلِّيَ خَلْفَ أَحَدِ الْيَوْمِ وَهَذَا صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ الْغَيْبَةَ مَثَلًا الشَّائِعَةَ بَيْنَ النَّاسِ الْيَوْمَ، حَتَّى الَّذِينَ ظَاهَرَهُمُ الْإِسْتِقَامَةُ تَجِدُهُمْ يَغْتَابُونَ النَّاسَ، وَالْغَيْبَةُ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ، وَالْكَبِيرَةُ إِذَا فَعَلَهَا الْإِنْسَانُ مَرَّةً وَاحِدَةً وَلَمْ يَتُبْ صَارَ فَاسِقًا، فَأَيُّنَ الْإِمَامَ الَّذِي لَا يَغْتَابُ النَّاسَ، أَيُّنَ الْإِمَامَ الَّذِي قَامَ بِوُظَيْفَةِ إِمَامَتِهِ فَإِنَّكَ تَجِدُهُ يُصَلِّي خَمْسَةَ أَوقَاتٍ، وَيَتْرُكُ خَمْسَةَ أَوقَاتٍ، إِذَا لَوْ أَنَّنَا اشْتَرَطْنَا الْعَدَالَهَ فِي الْإِمَامَةِ لَكَانَ ذَلِكَ عَزِيزًا عَلَيْنَا جَدًّا أَنْ نَجِدَ إِمَامًا صَالِحًا لِلْإِمَامَةِ.

وَذَكَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْأَنْزَرِيُّ أَنَّهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَدِيٍّ بْنُ خِيَارٍ: أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ مَخْصُورٌ فَقَالَ: إِنَّكَ إِمَامٌ عَامَّةٌ وَنَزَلَ بِكَ مَا تَرَى. وَفِي لَفْظٍ: مَا تَرَى ^(١).. وَيُصَلِّي لَنَا إِمَامٌ فَتَنَهُ. وَلَمْ يَذْكُرْ اسْمَهُ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (٢/ ١٨٩):

«قَوْلُهُ: «إِمَامٌ فَتَنَهُ». أَيُّ: رَأَيْتُ فَتَنَهُ، وَاخْتَلَفَ فِي الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِذَلِكَ: فَقِيلَ: هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَدَوِيُّ أَحَدُ رُؤَسَاءِ الْمَضَرِّيِّينَ الَّذِي حَصَرُوا عُثْمَانَ. قَالَهُ ابْنُ وَضَّاحٍ فِيمَا نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَغَيْرُهُ، وَقَالَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ وَزَادَ: إِنَّ كِنَانَةَ بْنَ بَشِيرٍ أَحَدَ رُؤُوسِهِمْ صَلَّى بِالنَّاسِ أَيْضًا.

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ (١/ ٦٧) (٤١٨)، وَأَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (١/ ١٦٣).

قُلْتُ: وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا فَإِنَّ سَيْفَ بْنِ عُمَرَ رَوَى حَدِيثَ الْبَابِ فِي كِتَابِ الْفُتُوحِ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنِ الزُّهْرِيِّ بِسَنَدِهِ فَقَالَ فِيهِ: دَخَلْتُ عَلَى عُثْمَانَ، وَهُوَ مَحْضُورٌ وَكَيْنَانَهُ يُصَلِّي بِالنَّاسِ، فَقُلْتُ: كَيْفَ تَرَى... الْحَدِيثُ.

وَقَدْ صَلَّى بِالنَّاسِ -يَوْمَ حُصِرَ عُثْمَانُ- أَبُو أُمَامَةَ بْنُ سَهْلٍ بْنُ حُنَيْفٍ الْأَنْصَارِيُّ لَكِنْ بِإِذْنِ عُثْمَانَ، وَرَوَاهُ عُمَرُ بْنُ شَبَّةٍ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ، وَرَوَاهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَكَذَلِكَ صَلَّى بِهِمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فِيمَا رَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ الْخَطِيُّ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» مِنْ رِوَايَةِ ثَعْلَبَةَ بْنِ يَزِيدَ الْحِمَّانِيِّ قَالَ: فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ عِيدِ الْأَضْحَى جَاءَ عَلِيُّ فَصَلَّى بِالنَّاسِ، وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ فِيمَا رَوَاهُ الْحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ: لَمْ يُصَلِّ بِهِمْ غَيْرَهَا، وَقَالَ غَيْرُهُ: صَلَّى بِهِمْ عِدَّةَ صَلَوَاتٍ، وَصَلَّى بِهِمْ أَيْضًا سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ رَوَاهُ عُمَرُ بْنُ شَبَّةٍ بِإِسْنَادٍ قَوِيٍّ، وَقِيلَ: صَلَّى بِهِمْ أَيْضًا أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ، وَطَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ. وَلَيْسَ وَاحِدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ مُرَادًا بِقَوْلِهِ: إِمَامٌ فِتْنَةٍ، وَقَالَ الدَّائِدِيُّ: مَعْنَى قَوْلِهِ «إِمَامٌ فِتْنَةٍ»؛ أَيُّ: إِمَامٌ وَقْتُ فِتْنَةٍ، وَعَلَى هَذَا لَا اخْتِصَاصَ لَهُ بِالْخَارِجِيِّ. قَالَ: وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ أَنَّ عُثْمَانَ لَمْ يَذْكُرِ الَّذِي أَمَّهُمْ بِمَكْرُوهِه بَلْ ذَكَرَ أَنَّ فِعْلَهُ أَحْسَنُ الْأَعْمَالِ ^(١). انْتَهَى وَهَذَا مُغَايِرٌ لِمُرَادِ الْمُصَنِّفِ مِنْ تَرْجُمَتِهِ، وَلَوْ كَانَ كَمَا قَالَ لَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ: «وَلَا تَخْرُجُوا» مُنَاسِبًا. اهـ

وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمُرَادَ بِإِمَامٍ فِتْنَةٍ: أَحَدُ الْخَوَارِجِ الَّذِينَ خَرَجُوا عَلَى عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَحَصَرُوهُ، وَاسْتَوْلَوْا عَلَى الْمَسْجِدِ، فَصَارُوا يُصَلُّونَ بِالنَّاسِ. وَالنَّاسُ يَتَخَرَّجُونَ مِنْهُمْ فَقَالَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ الصَّلَاةُ أَحْسَنُ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ، وَلَمْ يَقُلْ: هَذَا الْإِمَامُ أَحْسَنُ الْأَئِمَّةِ، فَإِذَا أَحْسَنَ النَّاسُ فَأَحْسِنَ مَعَهُمْ، وَإِذَا أَسَاءُوا فَاجْتَنِبْ إِسَاءَتَهُمْ. يَعْنِي: وَصَلِّ مَعَهُمْ. حَتَّى لَا تَشُدَّ عَنْهُمْ، وَيَحْصُلَ الْخِلَافُ، وَالْفِتْنَةُ، وَالشَّرُّ وَالْفَسَادُ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يُطَابِقُ مُرَادَ الْبُحَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي التَّرْجُمَةِ: أَنَّ هَذَا الْإِمَامَ صَاحِبُ فِتْنَةٍ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- مِنَ الْخَارِجِينَ عَلَى عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) انظر «الفتح» للحافظ ابن حجر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (١٨٩/٢).

وَالْخُرُوجُ عَلَى الْإِمَامِ لَا شَكَّ أَنَّهُ مِنْ أَفْسَدِ الْبِدَعِ وَأَحْبَثُهَا وَأَشْرَّهَا، وَمَا تَمَزَّجَتْ
الْأُمَّةُ إِلَّا بِالْخُرُوجِ عَلَى أَيْمَتِهَا، وَالْعَجَبُ أَنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ خَرَجُوا عَلَى الْأَيْمَةِ ظَاهِرُهُمْ
الصَّلَاحُ، وَيُنَادُونَ بِالصَّلَاحِ، وَيُنَادُونَ بِالْإِصْلَاحِ حَتَّى إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَخْبَرَ أَنَّ
الصَّحَابَةَ يَحْقِرُونَ صَلَاتَهُمْ عِنْدَ صَلَاتِهِمْ، وَقِرَاءَتَهُمْ عِنْدَ قِرَاءَتِهِمْ وَلَكِنْ إِيْمَانُهُمْ -
وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- لَا يَتَجَاوَزُ الْحَنَاجِرَ^(١) نَسْأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ صَاحِبَ الْبِدْعَةِ يُصَلِّي خَلْفَهُ إِلَّا صَاحِبَ الْبِدْعَةِ الْمُكَفِّرَةِ فَإِنَّهُ لَا
يُصَلِّي خَلْفَهُ؛ لِأَنَّ صَلَاتَهُ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، لَكِنْ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ: لَوْ صَلَّيْنَا خَلْفَهُ
فَالصَّلَاةُ صَحِيحَةٌ أَمَا فِي الْأُولَى: فَلَا.

مسألة: رَجُلٌ مُتَّبِعٌ بِدْعَةٍ مُكَفِّرَةٍ لَكِنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّهَا مُكَفِّرَةٌ، وَإِنَّمَا هُوَ مُقَلِّدٌ، فَهَلْ
تَصِحُّ الصَّلَاةُ خَلْفَهُ؟

فالجوابُ فيه تفصيلٌ: هل قِيلَ له: إِنَّ هَذِهِ الْبِدْعَةُ كُفْرٌ، وَعَانَدَ، فَإِنْ قَالَ: نَعَمْ،
وَلَكِنْ ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَرِهِمْ مُهُتَدُونَ﴾ (٢٢) ﴿الزُّمَرُ: ٢٢﴾. فهذا كافِرٌ،
وَأَمَّا إِذَا قَالَ: أَنَا لَا أَعْلَمُ، بَلْ أَنَا مُتَّبِعٌ لِرَجُلٍ عَالِمٍ، فَهَذَا مَحِلُّ نَظَرٍ.

وَقَالَ الزُّبَيْدِيُّ قَالَ الزُّهْرِيُّ: لَا تَرَى أَنَّ يُصَلِّي خَلْفَ الْمُخَنَّثِ إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ
لَا بُدَّ مِنْهَا. الْمُخَنَّثُ هُوَ الَّذِي تَكُونُ هَيْئَتُهُ كَهَيْئَةِ الْأُنْثَى فِي مَقَالِهِ، وَفِي أَفْعَالِهِ، وَيَدْخُلُ
عَلَى النِّسَاءِ فَهُوَ مُخَنَّثٌ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْمُخَنَّثِ مَثَلًا الَّذِي يَفْجُرُ كَمَا هُوَ الْعُرْفُ
عِنْدَنَا، وَلَكِنْ الْمُرَادُ: هُوَ الَّذِي يَدْخُلُ عَلَى النِّسَاءِ، وَيَكُونُ صَوْتُهُ، وَهَيْئَتُهُ، وَمِشْيَتُهُ
كَالْمَرْأَةِ. فَهَذَا الْمُخَنَّثُ.

وَالْمُخَنَّثُ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

* قِسْمٌ لَا يَعْرِفُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالنِّسَاءِ، وَطَبِيعَتُهُ طَبِيعَةُ الْمَرْأَةِ.

(١) انظر الفتح للحافظ ابن حجر (٢/١٩٠).

* وَقِسْمٌ آخَرُ يَعْرِفُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالنِّسَاءِ، وَيَمِيلُ قَلْبُهُ إِلَى الْمَرْأَةِ فَهَذَا يُمْنَعُ مِنَ الدُّخُولِ عَلَى النِّسَاءِ؛ لِأَنَّ حَقِيقَتَهُ أَنَّهُ رَجُلٌ وَهُوَ رَجُلٌ أَلَّهُ اللَّهُ الذَّكْرَ، لَكِنَّهُ وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ لَكِنَّهُ قَدْ يَكُونُ مُتَصَنِّعًا.

قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ١٩٠):

﴿قَوْلُهُ: «الْمُخْنَثُ». رُؤْيَاهُ بِكَسْرِ النُّونِ، وَفَتْحِهَا. فَالْأَوَّلُ الْمُرَادُ بِهِ: مَنْ فِيهِ تَكْسُرُ وَتَنْ وَتَشْبَهُ بِالنِّسَاءِ، وَالثَّانِي الْمُرَادُ بِهِ: مَنْ يُؤْتَى. وَبِهِ جَزَمَ أَبُو عَبْدِ الْمَلِكِ فِيمَا حَكَاهُ ابْنُ التَّيْنِ مُحْتَجًّا بِأَنَّ الْأَوَّلَ لَا مَانِعَ مِنَ الصَّلَاةِ خَلْفَهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ أَصْلَ خِلْقَتِهِ، وَرَدُّ بِأَنَّ الْمُرَادَ مَنْ يَتَعَمَّدُ ذَلِكَ فَيَتَشَبَّهُ بِالنِّسَاءِ فَإِنَّ ذَلِكَ بِدَعَا فَيَحِلُّ؛ وَلِهَذَا جَوَزَ الدَّأودِيُّ أَنْ يَكُونَ كُلًّا مِنْهُمَا مُرَادُهُ قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ هُنَا؛ لِأَنَّ الْمُخْنَثَ مُفْتَنٌ فِي طَرِيقَتِهِ.

﴿قَوْلُهُ: «إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ» أَي: أَنْ يَكُونَ ذَا شَوْكَةٍ، أَوْ مِنْ جِهَتِهِ فَلَا تُعْطَلُ الْجَمَاعَةُ بِسَبَبِهِ، وَقَدْ رَوَاهُ مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِغَيْرِ قَيْدٍ. أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْهُ. وَلَفْظُهُ: قُلْتُ: فَالْمُخْنَثُ. قَالَ: لَا وَلَا كَرَامَةٍ لَا يُؤْتَمُّ بِهِ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى حَالَةِ الْإِخْتِيَارِ.

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٧- بَابُ يَقُومُ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ بِحِذَائِهِ سَوَاءً إِذَا كَانَا اثْنَيْنِ.

٦٩٧- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْحَكَمِ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ

بْنَ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ قَالَ: بَتُّ فِي بَيْتِ خَالَتِي مَيْمُونَةَ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعِشَاءَ ثُمَّ جَاءَ فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ نَامَ، ثُمَّ قَامَ فَجِئْتُ فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ فَصَلَّى خَمْسَ رَكَعَاتٍ ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ نَامَ حَتَّى سَمِعْتُ غَطِيطَهُ، أَوْ قَالَ خَطِيطَهُ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ^(١).

[انظر الحديث ١١٧ وأطرافه.]

(١) أخرجه البخاري (٦٩٧)، ومسلم (٧٦٣) (١٨١) بدون لفظ: «فصلى خمس ركعات ثم صلى ركعتين».

﴿ التَّرْجَمَةُ يَقُولُ فِيهَا: «يَقُومُ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ حِذَاءَهُ سَوَاءٌ إِذَا كَانَا اثْنَيْنِ». هَذِهِ هِيَ السُّنَّةُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ إِمَامٌ وَمَأْمُومٌ فَإِنَّ الْإِمَامَ يَكُونُ عَنْ يَسَارِ الْمَأْمُومِ، وَالْمَأْمُومُ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ، وَيَكُونُ بِحِذَائِهِ يَعْنِي: لَا يَتَقَدَّمُ الْإِمَامُ عَلَى الْمَأْمُومِ خِلَافًا لِمَنْ اسْتَحْسَنَ مِنَ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْإِمَامُ قَلِيلًا، فَإِنَّ هَذَا الْإِسْتِحْسَانَ فِي مُقَابَلَةِ النَّصِّ، فَيَكُونُ مَرْدُودًا، وَلَا يَكُونُ حَسَنًا، وَذَلِكَ أَنَّ الْإِمَامَ وَالْمَأْمُومَ الْوَاحِدَ يَكُونَانِ صَفًّا، وَالْمَشْرُوعُ فِي الصَّفِّ التَّسْوِيَةُ.

ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَلَهُ أَلْفَاظٌ، وَالْمَعْرُوفُ أَنَّ أَلْفَاظَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ أَوْتَرَ. يَعْنِي: أَوْتَرَ بِأَحَدِي عَشْرَةَ رَكَعَةً هَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ ^(١)، وَبَاقِي الرِّوَايَاتِ تَكُونُ شَاذَةً إِلَّا إِذَا ثَبَتَ تَعَدُّدُ الْقِصَّةِ، وَأَنَّ الرُّسُولَ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ أَحْيَانًا كَذَا، وَأَحْيَانًا كَذَا، وَمَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، لَكِنْ ظَاهِرُ السُّنَّةِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مَعَهُ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً وَعَلَى هَذَا فَيُحْمَلُ مَا كَانَ عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ وَهُوَ السَّلَامُ مِنْ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ حَتَّى آتَمَ الْإِحْدَى عَشْرَةَ، وَالْبَاقِي يُعْتَبَرُ شَاذًا لَكِنْ مِنْ أَيْنَ الشُّذُودُ؟ هَلْ هُوَ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَنَّهُ مَرَّةً يَقُولُ: كَذَا، وَمَرَّةً يَقُولُ: كَذَا، أَوْ مِمَّنْ دُونَهُ؟

الْجَوَابُ: مِمَّنْ دُونَهُ قَطْعًا لِأَنَّ بَيْنَ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِدَّةَ طَبَقَاتٍ.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا حُكْمُ طَلَبِ الْجَمَاعَةِ لَصَلَاةِ اللَّيْلِ؟

فَالْجَوَابُ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ أَحْيَانًا، بِشَرَطٍ أَلَّا يُتَّخَذَ رَاتِبًا؛ لِأَنَّ الرُّسُولَ ﷺ فَعَلَهُ

مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَحُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٥٨- بَابُ إِذَا قَامَ الرَّجُلُ عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ فَحَوَّلَهُ الْإِمَامُ إِلَى يَمِينِهِ لَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُمَا.

٦٩٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ جَرْمَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نِمْتُ عِنْدَ مَيْمُونَةَ، وَالنَّبِيُّ ﷺ عِنْدَهَا تِلْكَ اللَّيْلَةَ فَتَوَضَّأْتُ ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ فَأَخَذَنِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ فَصَلَّى ثَلَاثًا عَشْرَةَ رَكْعَةً، ثُمَّ نَامَ حَتَّى نَفَخَ وَكَانَ إِذَا نَامَ نَفَخَ، ثُمَّ أَتَاهُ الْمُؤَذِّنُ فَخَرَجَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. قَالَ عَمْرُو: فَحَدَّثْتُ بِهِ بُكَيْرًا فَقَالَ حَدَّثَنِي كُرَيْبٌ بِذَلِكَ ^(١).

وَهَذَا أَوْلَى مِنَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهَذَا مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَهُوَ أَشَدُّ لُصُوقًا بِهِ وَأَحْفَظُ لِحَدِيثِهِ.

وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمَّا قَامَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ يَسَارِهِ أَخَذَهُ فَجَعَلَهُ عَنْ يَمِينِهِ، لَكِنْ كَيْفَ أَخَذَهُ؟

الْجَوَابُ: أَخَذَهُ مِنْ وَرَائِهِ بِيَدِهِ، وَفِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ: أَخَذَهُ بِقَرْنِهِ. يَعْنِي: بِضَفِيرَةِ رَأْسِهِ، ثُمَّ سَحَبَهُ مِنْ وَرَائِهِ، حَتَّى صَارَ عَنْ يَمِينِهِ، وَلَمْ يَأْخُذْهُ مِنْ قُدَامٍ، حَتَّى لَا يَحُولَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَبَيْنَ سُتْرَتِهِ، وَلَكِنَّهُ أَخَذَهُ مِنَ الْخَلْفِ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ: يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَأْمُومَ إِذَا خَالَفَ الْمَكَانَ الْفَاضِلَ فَإِنَّهُ يَعْدِلُ، لَكِنْ هَلْ هَذَا عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ، أَوْ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِحْبَابِ؟

الْجَوَابُ: قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهُ عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ، وَأَنَّهُ لَوْ صَلَّى الْمَأْمُومُ عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ مَعَ خُلُوءِ يَمِينِهِ، فَصَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ. وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِحْبَابِ، وَأَنَّهُ لَوْ صَلَّى الْمَأْمُومُ عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ مَعَ خُلُوءِ يَمِينِهِ، فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ، لَكِنْ الْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ عَنْ يَمِينِهِ.

(١) أخرجه البخاري (٦٩٨)، ومسلم (٧٦٣) (١٨٤).

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٥٩- بَابُ إِذَا لَمْ يَنْوَ الْإِمَامُ أَنْ يُؤْمَ، ثُمَّ جَاءَ قَوْمٌ فَأَمَّهُمْ.

٦٩٩- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

سَعِيدٍ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بَتُّ عِنْدَ خَالَتِي فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ فَقُمْتُ أَصَلِّي مَعَهُ، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ فَأَخَذَ بِرَأْسِي فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ ^(١).

هَذَا الْبَابُ أَرَادَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يُبَيِّنَ فِيهِ أَنَّهُ إِذَا قَامَ الْإِنْسَانُ وَحْدَهُ ثُمَّ جَاءَ مَنْ

يُصَلِّي مَعَهُ، فَهَلْ تَصِحُّ هَذِهِ الْإِمَامَةُ، وَيَكُونُ مِنَ الْجَمَاعَةِ أَوْ لَا؟

الْجَوَابُ: فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لِلْعُلَمَاءِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لَا يَصِحُّ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَنْتَقِلَ الْإِنْسَانُ مِنْ انْفِرَادٍ إِلَى

إِمَامَةٍ. يَعْنِي: إِذَا قَامَ مُنْفَرِدًا ثُمَّ جَاءَ آخَرُ فَدَخَلَ مَعَهُ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَصِحُّ، لَا فِي الْفَرَضِ،

وَلَا فِي النَّفْلِ.

الْقَوْلُ الثَّانِي: عَكْسُهُ. أَنَّ هَذَا يَصِحُّ فِي الْفَرَضِ وَفِي النَّفْلِ.

الْقَوْلُ الثَّلَاثُ: الْوَسْطُ. أَنَّهُ يَصِحُّ فِي النَّفْلِ، وَلَا يَصِحُّ فِي الْفَرَضِ.

وَالْقَوْلُ الرَّابِعُ مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ: أَنَّهُ يَصِحُّ مُطْلَقًا فِي الْفَرَضِ، وَفِي النَّفْلِ.

يَعْنِي: يَصِحُّ أَنْ يَبْتَدِئَ الْإِنْسَانُ صَلَاتَهُ مُنْفَرِدًا، ثُمَّ يَدْخُلَ مَعَهُ النَّاسُ فَيُصَلِّي بِهِمْ

جَمَاعَةً.

وَدَلِيلُ هَذَا الْقَوْلِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ؛ وَبِمَعْنَى: أَنَّهُ ﷺ قَامَ مُنْفَرِدًا فَصَلَّى

مَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَهَذَا فِي النَّفْلِ، لَكِنْ مَا ثَبَتَ فِي النَّفْلِ ثَبَتَ فِي الْفَرَضِ إِلَّا

بَدِيلٍ؛ لِأَنَّ الْكُلَّ صَلَاةٌ.

وَالْأَصْلُ: اتِّفَاقُ النَّفْلِ وَالْفَرَضِ فِي الْحُكْمِ، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَمَّا

حَكَمُوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ فِي السَّفَرِ.

(١) أخرجه البخاري (٦٩٩)، ومسلم (٧٦٣) (١٩٢).

قَالُوا: غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا الْمَكْتُوبَةُ ^(١). وَاسْتِثْنَاوْهُمْ هَذَا حَتَّى لَا يُلْحَقَ أَحَدٌ الْفَرِيضَةَ بِالنَّفْلِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا ثَبَتَ فِي النَّفْلِ ثَبَتَ فِي الْفَرَضِ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ لِهَذَا الْإِسْتِثْنَاءِ فَائِدَةٌ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْتُهُ هُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ رحمته الله، وَشَيْخِنَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيِّ رحمته الله، عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ يَصِحُّ أَنْ يَتَّقَلَ مِنْ انْفِرَادٍ إِلَى إِمَامَةٍ.

قَالَ الَّذِينَ يَقُولُونَ إِنَّهُ لَا يَصِحُّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَرَّ ابْنَ عَبَّاسٍ عَلَى فِعْلِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَظُنُّ أَنَّهُ سَيَحْضُرُ، وَإِذَا قَامَ الْإِنْسَانُ مُنْفَرِدًا، وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّهُ يَحْضُرُ مَعَهُ جَمَاعَةٌ فَلَا بَأْسَ، فَيَقَالُ: هَذِهِ دَعْوَةٌ تَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ، وَلَا دَلِيلَ فِي الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَيْنَ لَكُمْ أَنْ تَقُولُوا: إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ يَظُنُّ أَنَّ هَذَا الْغُلَامَ الَّذِي هُوَ نَائِمٌ الْآنَ سَيَقُومُ وَيَتَهَجَّدُ مَعَهُ؟ بَلْ إِنَّ الْغَالِبَ أَيْ: غَالِبَ الظَّنِّ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ لَمْ يَخْطُرْ بِيَالِهِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ سَيَقُومُ مِنْ مَنَامِهِ، وَهُوَ غُلَامٌ يَافِعٌ، حَتَّى يَتَهَجَّدَ مَعَهُ.

وَهَلْ يَشْمَلُ هَذَا مَا إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ يُصَلِّي صَلَاةَ نَافِلَةٍ ثُمَّ جَاءَ إِنْسَانٌ وَدَخَلَ مَعَهُ بِنِيَّةِ الْفَرِيضَةِ، مِثَالُ ذَلِكَ: رَجُلٌ بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ قَامَ يُصَلِّي رَاتِبَةَ الظُّهْرِ، ثُمَّ جَاءَ إِنْسَانٌ آخَرُ وَدَخَلَ مَعَهُ بِنِيَّةِ الْفَرِيضَةِ، فَهَلْ يَصِحُّ ذَلِكَ أَوْ لَا يَصِحُّ؟

الْجَوَابُ: الْمَسْأَلَةُ فِيهَا خِلَافٌ. فَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: إِنَّ هَذَا لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ نَوَى الْجَمَاعَةَ بَعْدَ الْإِنْفِرَادِ، وَلَكِنْ لِأَنَّهُ صَارَ إِمَامًا مُتَّقِلًا، وَالْمَأْمُومُ مُفْتَرِضٌ، وَلَا تَصِحُّ الْفَرِيضَةُ خَلْفَ النَّافِلَةِ، فَتَكُونُ الْعِلَّةُ مِنْ عَدَمِ الصَّحَّةِ هِيَ اثْتِمَامُ الْمُفْتَرِضِ بِالْمُتَّقِلِ، وَحِينَئِذٍ نَتَّقِلُ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: هَلْ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْمَأْمُومُ مُفْتَرِضًا وَالْإِمَامُ مُتَّقِلًا؟

الْجَوَابُ: فِيهِ خِلَافٌ أَيْضًا حَتَّى عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ، فَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَقُولُ: لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْمُفْتَرِضُ مَأْمُومًا لِمُتَّقِلٍ؛ لِأَنَّ الْفَرِيضَةَ أَعْلَى مِنَ النَّافِلَةِ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْمَأْمُومُ بِمَرْتَبَةِ أَعْلَى مِنَ الْإِمَامِ، وَهَذَا لَا يَصِحُّ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يَأْتِيَ الْمُفْتَرِضُ بِالْمُتَّقِلِّ، وَدَلِيلُ هَذَا أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ رضي الله عنه كَانَ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ صَلَاةَ الْعِشَاءِ، ثُمَّ يَذْهَبُ إِلَى قَوْمِهِ، وَيُصَلِّي بِهِمْ تِلْكَ الصَّلَاةَ. يَعْنِي: يُصَلِّي بِهِمْ الْعِشَاءَ لِكَيْهَا لِمُعَاذٍ نَافِلَةٌ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى الْفَرِيضَةَ مَعَ الرَّسُولِ، وَلَهُمْ فَرِيضَةٌ^(١). وَهَذَا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِذَا وَقَعَ هَذَا فِي عَهْدِ الرَّسُولِ فَهُوَ حُجَّةٌ.

لَكِنْ عَلَّلُوا هَذَا الْإِسْتِدْلَالَ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ الرَّسُولَ عَلِمَ بِذَلِكَ، وَلَا يَكُونُ حُجَّةً إِلَّا إِذَا عَلِمَ بِهِ الرَّسُولُ، وَأَقَرَّهُ، وَلَيْسَ بِالْحَدِيثِ أَنَّ الرَّسُولَ عَلِمَهُ وَأَقَرَّهُ.

نَقُولُ لَهُؤُلَاءِ لَهُمْ رَدًّا سَهْلًا وَهَلْ عِنْدَكُمْ عِلْمٌ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ؟ الْجَوَابُ: لَا. ثُمَّ نَقُولُ فِي جَوَابِ آخَرَ: إِذَا لَمْ يَعْلَمْ بِهِ الرَّسُولُ فَقَدْ عَلِمَ بِهِ اللَّهُ، وَهَذَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقُولُوا لَمْ يَعْلَمْ بِهِ اللَّهُ، إِذَا فَهَلْ أَنْكَرَهُ اللَّهُ حِينَ عَلِمَ بِهِ؟

الْجَوَابُ: لَا. وَإِذَا عَلِمَ اللَّهُ شَيْئًا لَا يَرْضَاهُ أَنْكَرَهُ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَّا﴾ لَا يَسْتَخْفُونَ مِنَّا. فَانْكَرَ عَلَيْهِمْ شَيْئًا يُخْفَوْنَهُ عَنِ النَّاسِ لَكِنْ هُوَ يَعْلَمُهُ فَبَيَّنَهُ لِلْعِبَادِ، وَلَوْ كَانَ مَا يَفْعَلُهُ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ غَيْرَ شَرِيعَةٍ مَرْضِيَّةٍ عِنْدَ اللَّهِ لَأَنْكَرَهَا اللَّهُ عَلَيْهِ حَتَّى لَا يَتَعَبَّدَ الْعِبَادُ بِشَرِيعَةٍ لَا يَرْضَاهَا.

إِذَا: فَالْقَوْلُ الرَّاجِحُ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ بَعْدَ أَنْ فَاتَتْ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ، ثُمَّ وَجَدَ إِنْسَانًا يُصَلِّي وَحْدَهُ وَلَوْ كَانَ يُصَلِّي الرَّائِبَةَ يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ مَعَهُ؛ لِيَكُونَ مَأْمُومًا، أَوْ يَكُونَ إِمَامًا. هَذَا هُوَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ فِي الْمَسْأَلَةِ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى، ثُمَّ قَامَ مَعَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ. وَظَاهِرُ صَنِيعِ الْبُخَارِيِّ: أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْفَرَضِ، وَالنَّافِلَةِ، وَوَجْهَ كَوْنِ ذَلِكَ ظَاهِرٌ صَنِيعِهِ أَنَّهُ لَمْ يُعَيِّدْهُ، بَلْ قَالَ رحمته الله: إِذَا لَمْ يَنْوِ الْإِمَامُ أَنْ يُؤْمَ، ثُمَّ جَاءَ قَوْمٌ فَأَمَّهُمْ. وَلَمْ يَقُلْ: فِي النَّافِلَةِ. فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ اخْتِيَارَ الْبُخَارِيِّ رحمته الله فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مُتَمَشِّقٌ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٦٠- بَابُ: إِذَا طَوَّلَ الْإِمَامُ، وَكَانَ لِلرَّجُلِ حَاجَةٌ فَخَرَجَ فَصَلَّى.

٧٠٠- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ كَانَ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَرْجِعُ فَيَوْمُ قَوْمِهِ^(١).

[الحديث ٧٠٠- أطرافه في: ٧٠١، ٧٠٥، ٧١١، ٦١٠٦].

٧٠١- وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَرْجِعُ، فَيَوْمُ قَوْمِهِ، فَصَلَّى الْعِشَاءَ فَقَرَأَ بِالْبَقَرَةِ، فَانْصَرَفَ الرَّجُلُ، فَكَانَ مُعَاذًا تَتَاوَل مِنْهُ، فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «فَتَانٌ، فَتَانٌ، فَتَانٌ». ثَلَاثَ مَرَارٍ. أَوْ قَالَ: «فَاتِنَا فَاتِنَا فَاتِنَا». وَأَمَرَهُ بِسُورَتَيْنِ مِنْ أَوْسَطِ الْمُفْصَلِ. قَالَ عَمْرُو: لَا أَحْفَظُهُمَا^(١).

هَذَا الْبَابُ بَيْنَ فِيهِ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا طَوَّلَ، وَكَانَ لِلْمَأْمُومِ حَاجَةٌ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَنْصَرِفَ، وَاسْتَدَلَّ بِحَدِيثِ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي مَعَ الرَّسُولِ ﷺ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى قَوْمِهِ فَيُصَلِّي بِهِمْ، وَأَنَّهُ صَلَّى الْعِشَاءَ ذَاتَ يَوْمٍ، فَبَدَأَ فَقَرَأَ بِالْبَقَرَةِ، فَانْصَرَفَ الرَّجُلُ مِنْ صَلَاتِهِ بِدُونِ تَسْلِيمٍ، وَصَلَّى وَحْدَهُ، وَذَهَبَ إِلَى أَهْلِهِ، فَكَانَ مُعَاذًا نَالَ مِنْهُ؛ يَعْنِي: فِي السَّبِّ. كَيْفَ انْصَرَفَ قَبْلَ أَنْ يَنْصَرِفَ إِمَامُهُ؟! فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ لَهُ: «فَتَانٌ، فَتَانٌ، فَتَانٌ»؛ يَعْنِي: أَنْتَ فَتَانٌ.

وَالْفَتَانُ هُنَا: صِغَةُ مُبَالِغَةٍ مِنْ فَتَنَ. بِمَعْنَى: صَدَّ غَيْرُهُ عَنْ دِينِ اللَّهِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَنَوْا الْمُؤْمِنِينَ وَتُؤْمِنَتْ﴾ [النساء: ١٠]. أَي: صَدَّوهُمْ عَنْ دِينِهِمْ.

وَوَجْهُ كَوْنِ الْإِمَامِ إِذَا طَوَّلَ فَتَانًا: أَنَّهُ يُكْرَهُ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ عِنْدَ النَّاسِ، وَيَجْعَلُهُمْ لَا يَخْرِصُونَ عَلَيْهَا، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِسُورَتَيْنِ مِنْ أَوْسَطِ الْمُفْصَلِ، أَوْ مِنْ أَوْسَطِ الْمُفْصَلِ.

(١) أخرجه البخاري (٧٠٠).

(٢) أخرجه البخاري (٧٠١)، ومسلم (٤٦٥) (١٧٨).

وَالْمُقْصَلُ لَهُ: طَوَالٌ، وَقِصَارٌ، وَأَوْسَاطٌ، فَمِنْ «ق» إِلَى «عَمَّ» هَذِهِ هِيَ طَوَالُ الْمُقْصَلِ، وَمِنْ «عَمَّ» إِلَى «الضُّحَى» أَوْسَاطُ الْمُقْصَلِ، وَمِنْ «الضُّحَى» إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ قِصَارُهُ، وَسُمِّيَ مُقْصَلًا لِكثْرَةِ فَوَاصِلِهِ؛ لِقِصَرِ سُورِهِ.

وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا أَطَالَ الْإِمَامُ وَكَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ، فَلَهُ أَنْ يَنْصَرِفَ، وَلَكِنْ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ حَاجَةٌ فَلَهُ أَنْ يَنْصَرِفَ أَيْضًا إِذَا أَطَالَ الْإِمَامُ إِطَالَةً أَكْثَرَ مِنَ السَّنَةِ، وَالْحَدِيثُ لَيْسَ فِيهِ الْقَيْدُ؛ أَنْ يَكُونَ لِلْإِنْسَانِ حَاجَةٌ، فَالْأَوَّلَى أَخَذَهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ، لَكِنْ مَا هُوَ التَّطْوِيلُ، وَالتَّقْصِيرُ؟

الْجَوَابُ: مَا خَرَجَ عَنِ السَّنَةِ: فَهُوَ تَطْوِيلٌ، وَمَا وَافَقَ السَّنَةَ فَهُوَ تَخْفِيفٌ، وَمَا كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَهُوَ تَقْرِيطٌ. وَعَلَى هَذَا فَقَرَأَهُ الْإِمَامُ فِي فَجْرِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ «السَّجْدَةَ»، وَ﴿هَذَا عَلَى الْإِسْنِ﴾ كَامِلَتَيْنِ يُعْتَبَرُ تَخْفِيفًا، لَا تَطْوِيلًا؛ وَلِهَذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَخَفَّ النَّاسِ صَلَاةً، وَأَتَمَّ النَّاسِ صَلَاةً، كَمَا قَالَ أَنَسٌ: مَا صَلَّيْتُ وَرَاءَ إِمَامٍ قَطُّ أَخَفَّ صَلَاةً، وَلَا أَتَمَّ صَلَاةً مِنَ النَّبِيِّ ﷺ.

وَأَمَّا قَوْلُ الْكُسَالَى: إِنَّ إِمَامَنَا طَوَّلَ اللَّيْلَةَ؛ لِأَنَّهُ قَرَأَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ فِي الْأَوَّلَى: ﴿آلَهُ تَنْزِيلُ﴾ السَّجْدَةَ، وَقَرَأَ بِنَا فِي الثَّانِيَةِ بـ ﴿هَذَا عَلَى الْإِسْنِ﴾. فَمَاذَا نَقُولُ لَهُ؟

الْجَوَابُ: نَقُولُ: لَمْ يَطْوُلْ وَإِذَا كُنْتَ مُعْتَادًا أَقْصَرَ مِنْ ذَلِكَ فَأَنْتَ مُفَرِّطٌ، وَأَمَّا مَنْ قَرَأَ وَمَا قَدْ وَافَقَ السَّنَةَ فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ مُحَقِّقًا.

وَإِذَا سَأَلَ سَائِلٌ: هَلْ يَنْصَرِفُ مِنْ صَلَاتِهِ بِسَلَامٍ، أَوْ بِغَيْرِ سَلَامٍ؟

الْجَوَابُ: نَقُولُ: يَنْصَرِفُ بِغَيْرِ سَلَامٍ، وَقَدْ جَاءَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ: أَنَّ الرَّجُلَ سَلَّمَ، وَانْصَرَفَ، وَلَكِنْ زِيَادَةُ السَّلَامِ انْفَرَدَ بِهَا شَيْخُ مُسْلِمٍ، وَهِيَ شَاذَةٌ، وَلَيْسَتْ صَحِيحَةً. وَتَعْلِيلُ ذَلِكَ أَيْضًا: أَنَّ السَّلَامَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي اخْتِمَامِ الصَّلَاةِ، وَهَذَا الرَّجُلُ لَمْ يَخْتِمْهَا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦١- بَابُ تَخْفِيفِ الْإِمَامِ فِي الْقِيَامِ، وَإِتْمَامِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ.

٧٠٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: سَمِعْتُ قَيْسًا، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو مَسْعُودٍ، أَنَّ رَجُلًا قَالَ: وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَأَتَأَخَّرُ عَنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ مِنْ أَجْلِ فُلَانٍ مِمَّا يُطِيلُ بِنَا. فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي مَوْعِظَةٍ أَشَدَّ غَضَبًا مِنْهُ يَوْمَئِذٍ، ثُمَّ قَالَ: «إِنْ مِنْكُمْ مُنْفَرِّينَ، فَأَيْكُمْ مَا صَلَّى بِالنَّاسِ فَلْيَتَجَوَّزُوا، فَإِنَّ فِيهِمْ الضَّعِيفَ، وَالْكَبِيرَ، وَذَا الْحَاجَةِ»^(١).

فِي هَذَا الْحَدِيثِ: زِيَادَةٌ عَلَى مَا سَبَقَ، وَهِيَ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَخَلَّفَ عَنْ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ مِنْ أَجْلِ تَطْوِيلِ الْإِمَامِ، وَلَكِنْ كَمَا قُلْتُ لَكُمْ: التَّطْوِيلُ الَّذِي يَكُونُ خَارِجًا عَنِ السُّنَّةِ.

وَفِيهِ أَيْضًا: الْغَضَبُ عِنْدَ الْمَوْعِظَةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَضِبَ غَضَبًا شَدِيدًا. وَفِيهِ أَيْضًا: أَمْرُ الْإِمَامِ أَنْ يَتَجَوَّزَ فِي صَلَاتِهِ.

وَفِيهِ: تَعْلِيلُ هَذَا الْحُكْمِ بِأَنَّ فِي النَّاسِ الضَّعِيفَ، وَالْكَبِيرَ، وَذَا الْحَاجَةِ، وَلَكِنْ الْمُرَادُ بِالتَّخْفِيفِ هُنَا: هُوَ الْمُوَافِقُ لِلْسُّنَّةِ، وَلَيْسَ الْمُوَافِقُ لِلْهَوَى؛ لِأَنَّا لَوْ جَعَلْنَا التَّخْفِيفَ تَبَعَ الْهَوَى لَكَانَ يُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى أَنْ يُصَلِّيَ النَّاسُ بِلا طُمَأْنِينَةٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَرْعَبُ أَنْ تُنْقَرِ الصَّلَاةُ نَقْرَ الْغَرَابِ.



(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٠٢)، وَمُسْلِمٌ (٤٦٦) (١٨٢).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٢ - بَابُ: إِذَا صَلَّى لِنَفْسِهِ فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ.

٧٠٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنَّ مِنْهُمْ الضَّعِيفَ، وَالسَّقِيمَ، وَالْكَبِيرَ، وَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِنَفْسِهِ فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ».

فِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا صَلَّى لِنَفْسِهِ فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ فِي الْفَرِيضَةِ، وَفِي النَّافِلَةِ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى سَعَةِ الشَّرِيعَةِ. وَلَا يُقَالُ: إِنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا زَادَ عَلَى السُّنَّةِ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يَكُونُ مُبْتَدِعًا؛ لِأَنَّ هَذَا أَصْلُهُ مُشْرُوعٌ، فَمِثْلًا لَوْ قَالَ قَائِلٌ: غَالِبُ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ أَنَّهَا مِنْ أَوْسَاطِ الْمُفْصَلِ، لَكِنْ أَنَا أَقْرَأُ سُورَةَ «الْبَقَرَةِ» فِي أَوَّلِ رَكْعَةٍ مِنَ الظُّهْرِ، وَسُورَةَ «آلِ عِمْرَانَ» فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ فَمِثْلُ هَذَا نَقُولُ: لَكَ هَذَا؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ» مَا دَامَ لَيْسَ مَعَكَ أَحَدٌ تَشُقُّ عَلَيْهِ فَلَا حَرَجَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَذِنَ لَكَ الرَّسُولُ ﷺ أَنْ تُطَوِّلَ.

وَلَوْ جَاءَ إِنْسَانٌ وَقَالَ: هَذَا بِدْعَةٌ، وَخُرُوجٌ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ الْغَالِبُ مِنْ صَلَاةِ الرَّسُولِ ﷺ. نَقُولُ: نَعَمْ هُوَ خُرُوجٌ، لَكِنْ الرَّسُولُ ﷺ رَخَّصَ لَنَا فِي هَذَا، لِأَنَّ أَصْلَ الْقِرَاءَةِ مُشْرُوعَةٌ، فَهُوَ مَا أَتَى بِشَيْءٍ جَدِيدٍ، وَلَكِنْ غَايَةُ مَا هُنَالِكَ أَنَّنِي زِدْتُ فِي الْقِرَاءَةِ زِيَادَةً مَادُونًا فِيهَا.

وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا أُريدُ أَنْ أَزِيدَ عَلَى الْفَاتِحَةِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُخْرَيَيْنِ، فَمَاذَا نَقُولُ؟ الْجَوَابُ: نَقُولُ: لَا، لَا تَزِدْ عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الزَّائِدَ عَلَى الْفَاتِحَةِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُخْرَيَيْنِ غَيْرُ مُشْرُوعٍ. وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ اخْتَلَفَ فِيهَا الْعُلَمَاءُ^(١).

فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَزِيدَ عَلَى الْفَاتِحَةِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُخْرَيَيْنِ؛ لِأَنَّ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ ذَكَرَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَخْرُورُونَ قِيَامَ الرَّسُولِ ﷺ، فَيَكُونُ فِي قِرَاءَةِ مَا بَعْدَ التَّشْهِيدِ زَائِدٌ عَلَى قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ.

(١) انظر «المغني» (٢/١٦٨، ١٦٩).

بَعْضُ الْعُلَمَاءِ قَالَ: لَكِنْ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يَقْتَصِرُ عَلَى قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ، فَرَجَّحُوا حَدِيثَ أَبِي قَتَادَةَ؛ لِأَنَّهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَذَاكَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، وَلِأَنَّهُ بَيَّنَّ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى سَبِيلِ التَّقْدِيرِ، بَلْ عَلَى سَبِيلِ التَّعْيِينِ، وَهُوَ أَنَّهُ كَانَ يَقْتَصِرُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُخْرَيْنِ عَلَى الْفَاتِحَةِ. وَهَذَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَقْرَبُ؛ أَنْ يُقَالَ: لَا تَزِدْ عَلَى الْفَاتِحَةِ، لَكِنْ لَوْ زَادَ فَإِنَّا لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نُبَدِّعَهُ مَا دَامَ قَدْ وَرَدَ بِالسُّنَّةِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٦٣ - بَابُ: مَنْ شَكَا إِمَامَهُ إِذَا طَوَّلَ. قَالَ أَبُو أُسَيْدٍ: طَوَّلْتُ بِنَا يَا بُنَيَّ ^(١).

٧٠٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَا تَأْخُرُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْفَجْرِ بِنَا يُطِيلُ بِنَا فَلَانٌ فِيهَا. فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا رَأَيْتُهُ غَضِبَ فِي مَوْضِعٍ كَانَ أَشَدَّ غَضَبًا مِنْهُ يَوْمَئِذٍ. ثُمَّ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ مِنْكُمْ مُنْفَرِينَ، فَمَنْ أَمَّ النَّاسَ فَلْيَتَجَوَّزْ، فَإِنْ خَلَفَهُ الضَّعِيفُ، وَالْكَبِيرُ، وَذَا الْحَاجَةِ» ^(٢).

٧٠٥ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَارِبُ بْنُ دَثَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ: أَقْبَلَ رَجُلٌ بِنَاضِحَيْنِ، وَقَدْ جَنَحَ اللَّيْلُ، فَوَافَقَ مُعَاذًا يُصَلِّيَ فَتَرَكَ نَاضِحَهُ، وَأَقْبَلَ إِلَى مُعَاذٍ فَقَرَأَ بِسُورَةِ «الْبَقَرَةِ» أَوْ «النِّسَاءِ»، فَانْطَلَقَ الرَّجُلُ وَبَلَغَهُ أَنَّ مُعَاذًا نَالَ مِنْهُ، فَاتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَشَكَى إِلَيْهِ مُعَاذًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا مُعَاذُ، أَفَتَأْنُ أَنْتَ - أَوْ أَفَاتِنْ -» ثَلَاثَ مَرَارٍ. «فَلَوْلَا صَلَّيْتُ بِسَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى وَالشَّمْسِ وَضَحَاهَا وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى فَإِنَّهُ يُصَلِّي وَرَاءَكَ الْكَبِيرُ، وَالضَّعِيفُ، وَذُو الْحَاجَةِ» ^(٣). أَحْسِبُ هَذَا فِي الْحَدِيثِ.

(١) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٢/ ٢٠٠)، ووصله ابن أبي شيبة في مصنفه (٢/ ١١٩)،

وانظر «الفتح» للحافظ ابن حجر رحمته الله (٢/ ٢٠٠)، وانظر «تغليق التعليق» (٢/ ٢٩٣).

(٢) أخرجه البخاري (٧٠٤)، ومسلم (٤٦٦) (١٨٢).

(٣) أخرجه البخاري (٧٠٥)، ومسلم (٤٦٥) (١٧٩).

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَتَابَعَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَمِسْعَرٌ، وَالشَّيْبَانِيُّ.
قَالَ عَمْرُو وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مِقْسَمٍ، وَأَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ: قَرَأَ مُعَاذٌ فِي الْعِشَاءِ
بِالْبَقَرَةِ، وَتَابَعَهُ الْأَعْمَشُ عَنْ مُحَارِبٍ^(١).

﴿التَّرْجَمَةُ: «مَنْ شَكَأَ إِمَامَهُ إِذَا طَوَّلَ»؛ يَعْنِي: هَلْ يَجُوزُ أَوْ لَا؟ ثُمَّ سَأَلَ حَدِيثَ
أَبِي مَسْعُودٍ، وَحَدِيثَ جَابِرٍ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ شِكَايَةَ الْإِمَامِ إِذَا طَوَّلَ جَائِزَةٌ؛ لِأَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ هَذِهِ الشَّكْوَى، وَرَتَّبَ عَلَيْهَا أَحْكَامًا.

وَفِي حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ: دَلِيلٌ عَلَى مَسَائِلَ:
مِنْهَا: غَضَبُ النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ الْمَوْعِظَةِ، وَالْغَضَبُ عِنْدَ الْمَوْعِظَةِ يُؤَثِّرُ أَكْثَرَ مِمَّا إِذَا مَا
أَعْطَاهَا الْإِنْسَانُ غَيْرَهُ بَارِدَةً؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَهَا عَلَى أَنَّهَا كَلَامٌ مُرْسَلٌ، لَا يَتَحَرَّكُ بِهَا الْقَلْبُ،
لَكِنْ إِذَا غَضِبَ صَارَ هَذَا أَشَدَّ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ لَا يَتَّبِعِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُنْفَرِ النَّاسَ عَنْ دِينِ اللَّهِ، بَلْ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ غَضِبَ لِمَا يَكُونُ سَبَبًا لِلتَّنْفِيرِ، وَعَلَى هَذَا فَكُلُّ شَيْءٍ تَخْشَى أَنْ يَكُونَ مُنْفَرًا
لِلنَّاسِ فَلَا تَفْعَلْهُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ: إِصْلَاحُ الْخَلْقِ، وَلَيْسَ الْإِنْتِقَادُ، وَلَيْسَ الْمَقْصُودُ:
إِطْفَاءُ غَيْرَةِ الْإِنْسَانِ. أَيْ: إِطْفَاءُ حَرَارَتِهَا، بَلْ الْمَقْصُودُ: أَنْ تُصْلِحَ الْخَلْقَ فَاسْتَعْمِلْ
كُلَّ مَا يُصْلِحُهُمْ، وَلَوْ بَلَيْنَ الْجَانِبِ أحيانًا لِأَهْلِ الْمَعَاصِي، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ إِصْلَاحَهُمْ؛
وَلِهَذَا اسْتَأْذَنَ رَجُلٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «اسْتَأْذِنُوا لَهُ بِشَسْ أَخٍ الْعَشِيرَةِ أَوْ بِشَسْ ابْنِ
الْعَشِيرَةِ». وَلَمَّا دَخَلَ آلَانِ النَّبِيُّ ﷺ لَهُ الْكَلَامَ مِنْ أَجْلِ التَّأْلِيلِ^(٢).

(١) ذكره البخاري معلقًا بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٢/ ٢٠٠).

- أما سعيد بن مسروق - هو والد سفيان الثوري - فوصله أبو عوانة.

- أما حديث مسعر بن كدام فوصله السراج من رواية أبي نعيم عنه.

- أما حديث الشيباني فوصله البزار من طريقه.

- أما حديث عمرو بن دينار فأسنده البخاري من طريق شعبة (٧٠٠)، ومن طريق أيوب السختياني (٧١١).

- أما حديث عبيد الله بن مقسم، فوصله ابن خزيمة في صحيحه (٣/ ٦٤)، ولكن ليس فيه تعيين البقرة.

- أما حديث أبي الزبير فوصلها السراج.

- أما حديث الأعمش فوصلها النسائي في الكبرى، وإسحاق بن راهويه.

وانظر: الفتح للحافظ ابن حجر ﷺ (٢/ ٢٠١)، وانظر: تغليق التعليق (٢/ ٢٩٣-٢٩٧).

(٢) تقدم تخريجه.

وَمِنْ فَوَائِدِهِ أَيْضًا: الْأَمْرُ بِالتَّجَوُّزِ لِلْإِمَامِ؛ أَيْ: بِالتَّخْفِيفِ. وَلَكِنْ هَلِ التَّخْفِيفُ أَنْ يَأْتِيَ الْإِنْسَانُ بِمَا يُرِيدُ النَّاسُ، أَوْ بِمَا يُوَافِقُ السُّنَّةَ؟

الْجَوَابُ: هُوَ الثَّانِي، فَالتَّخْفِيفُ أَنْ يَأْتِيَ بِمَا يُوَافِقُ السُّنَّةَ، وَلَوْ أَرْجَعْنَا الْأَمْرَ إِلَى مَا يَهْوَاهُ النَّاسُ لَمْ يَكُنْ لِهَذَا ضَاطِبٌ؛ لِأَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يُرِيدُ أَنْ تَكُونَ الصَّلَاةُ عَلَى وَجْهِ الْخَفَةِ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: نُرِيدُ أَكْثَرَ. وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: نُرِيدُ الرِّفْقَ. فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَ النَّاسِ، بَلْ مَا وَافَقَ السُّنَّةَ فَهُوَ خَفِيفٌ.

وَأَمَّا حَدِيثُ جَابِرٍ فِيهِ: جَوَازُ تَرْكِ الْجَمَاعَةِ إِذَا طَوَّلَ الْإِمَامُ، وَمَا هُوَ وَجْهُ الدَّلَالَةِ؟

الْجَوَابُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَرَّ عَمَلَ هَذَا الرَّجُلِ، وَأَنْكَرَ عَلَى مُعَاذٍ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلْ إِذَا خَفَّفَ الْإِمَامُ يُعْذَرُ فِي تَرْكِ الصَّلَاةِ خَلْفَهُ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ، بَلْ قَدْ يَكُونُ هَذَا أَوَّلَى، إِذَا كَانَ الْإِمَامُ يُخَفِّفُ تَخْفِيفًا لَا يَتِمَكَّنُ الْإِنْسَانُ مَعَهُ مِنْ فِعْلِ الْمُسْتَحَبِّ فَلَهُ أَنْ يَقْطَعَ الصَّلَاةَ، وَأَلَّا يُصَلِّيَ مَعَهُ، أَمَّا إِذَا كَانَ الْإِمَامُ يُخَفِّفُ تَخْفِيفًا لَا يَتِمَكَّنُ الْمَأْمُومُ مَعَهُ مِنْ فِعْلِ الْوَاجِبِ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ الدُّخُولُ مَعَهُ فِي الْجَمَاعَةِ، وَتَجِبُ مُفَارَقَتُهُ؛ لِأَنَّهُ بَيْنَ أَمْرَيْنِ:

- إِمَّا أَنْ يَدَعَ وَاجِبَ الْمَتَابَعَةِ.

- أَوْ يَدَعَ الْوَاجِبَ فِي الصَّلَاةِ. وَكِلَاهُمَا حَرَامٌ.

مِثَالُهُ: رَجُلٌ صَلَّى خَلْفَ إِمَامٍ يُسْرِعُ إِسْرَاعًا مُفْرِطًا بِحَيْثُ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ، وَلَمْ يَطْمَئِنَّ فِي الرُّكُوعِ، وَلَمْ يَطْمَئِنَّ فِي السُّجُودِ، فَقُولُ: يَجِبُ عَلَيْكَ الْمُفَارَقَةُ؛ لِأَنَّكَ: إِمَّا أَنْ تُوَافِقَ الْإِمَامَ، فَتَتْرَكَ وَاجِبًا فِي الصَّلَاةِ، أَوْ رُكْنًا فِيهَا.

وَأَمَّا أَنْ تُخَالَفَ الْإِمَامَ؛ لِتَأْتِيَ بِالرُّكْنِ، أَوْ الْوَاجِبِ، وَحِينَئِذٍ تَتْرَكَ وَاجِبَ الْمَتَابَعَةِ. إِذَا لَا تَدْخُلُ مِنَ الْأَوَّلِ.

وَفِيهِ: تَكَرَّرُ الْمُوعِظَةُ؛ لِقَوْلِهِ: «أَفَتَأْنَّ أَنْتَ؟»، أَوْ أَفَاتِنَّ. ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، مَعَ أَنَّ

وَاحِدَةً تَكْفِي، لَكِنْ إِذَا كَانَ الْمَقَامُ يَقْتَضِي التَّكَرَّرَ فَلْتُكْرَرْ.

وَمِنْ فَوَائِدِهِ أَيْضًا: أَنَّ الْإِنْسَانَ يَنْبَغِي لَهُ إِذَا نَهَى عَنْ شَيْءٍ أَنْ يَذْكُرَ الْبَدِيلَ؛ لِثَلَاثٍ يَقَعُ الْمُخَاطَبُ فِي حَيْرَةٍ، وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «فَلَوْلَا صَلَّيْتُ بِسَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» إِلَى آخِرِهِ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ الْإِنْسَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقْرَأَ فِي الْعِشَاءِ بِأَوْسَاطِ الْمُفَصَّلِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ عَيَّنَ سُورًا مِنْ أَوْسَاطِ الْمُفَصَّلِ. وَفِيهِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي الْعُدُولُ عَنْ ذَلِكَ، كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ، فَتَجِدُهُ يَقْرَأُ مِنْ أَوَّلِ الْقُرْآنِ إِلَى آخِرِهِ فِي الصَّلَوَاتِ، فَمَثَلًا: يَبْدَأُ فِي لَيْلَةٍ بِأَوَّلِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، ثُمَّ فِي اللَّيْلَةِ الثَّانِيَةِ يَقْرَأُ مِنَ الْمَوْقِفِ الَّذِي وَقَفَ عَلَيْهِ أَوَّلًا، وَفِي اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ يَقْرَأُ مِنَ الْمَوْقِفِ الثَّانِي وَهَلُمَّ جَرًّا إِلَى أَنْ يُكْمَلَ الْقُرْآنَ. فَيُقَالُ: هَذَا وَإِنْ كَانَ مُبَاحًا، وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ مَنَعًا، لَكِنَّهُ خِلَافُ السُّنَّةِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَرَشَدَ إِلَى قِرَاءَةِ سُورٍ مِنْ أَوْسَاطِ الْمُفَصَّلِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤- بَابُ الْإِيجَازِ فِي الصَّلَاةِ وَإِكْمَالِهَا.

٧٠٦- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ

أَنْسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُوجِزُ الصَّلَاةَ وَيُكْمِلُهَا.

هَذَا كَمَا سَبَقَ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ يُوجِزُ الصَّلَاةَ وَيُكْمِلُهَا. قَالَ أَنْسٌ: مَا صَلَّيْتُ

وَرَاءَ أَحَدٍ قَطُّ أَخَفَّ صَلَاةً وَلَا أَتَمَّ صَلَاةً مِنَ النَّبِيِّ ﷺ. ^(١)



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥- بَابُ مَنْ أَخَفَّ الصَّلَاةَ عِنْدَ بُكَاءِ الصَّبِيِّ.

٧٠٧- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ

يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ:

«إِنِّي لَا قَوْمَ إِلَى الصَّلَاةِ أُرِيدُ أَنْ أَطُولُ فِيهَا، فَاسْمَعْ بُكَاءَ الصَّبِيِّ فَاتَجَوَّزْ فِي صَلَاتِي

كَرَاهِيَةً أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمِّهِ» ^(٢). تَابَعَهُ بَشْرُ بْنُ بَكْرٍ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَبَقِيَّتُهُ عِنْدَ الْأَوْزَاعِيِّ ^(٣).

[الحديث ٧٠٧- طرفه في: ٨٦٨]

٧٠٨- حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَرِيكُ بْنُ

عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنْسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: مَا صَلَّيْتُ وَرَاءَ إِمَامٍ قَطُّ أَخَفَّ صَلَاةً، وَلَا

أَتَمَّ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنْ كَانَ لَيَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ فَيُخَفِّفُ مُحَافَةً أَنْ تُفْتَنَ أُمُّهُ. ^(٤)

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه مسلم (٤٧٠) (١٩٢).

(٣) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٢/ ٢٠١)، أما حديث بشر بن بكر، فأسنده البخاري

رقم (٨٦٨)، أما حديث ابن المبارك فوصله أحمد في مسنده (٥/ ٣٠٥)، وابن أبي شيبه (٢/ ٥٧)، وانظر

«الفتح» للحافظ ابن حجر رحمهما الله (٢/ ٢٠٢)، وانظر: «تغليق التعليق» (٢/ ٢٩٧، ٢٩٨).

(٤) أخرجه مسلم (٤٦٩) (١٩٠).

٧٠٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّهُ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنِّي لَأَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ، وَأَنَا أُرِيدُ إِطَالَتَهَا، فَاسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ، فَاتَجَوَّزُ فِي صَلَاتِي، مِمَّا أَعْلَمُ مِنْ شِدَّةِ وَجْدِ أُمِّهِ مِنْ بُكَائِهِ»^(١).

[الحديث ٧٠٩- طرفه في: ٧١٠]

٧١٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَلِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنِّي لَأَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ فَأُرِيدُ إِطَالَتَهَا، فَاسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ، فَاتَجَوَّزُ مِمَّا أَعْلَمُ مِنْ شِدَّةِ وَجْدِ أُمِّهِ مِنْ بُكَائِهِ»^(١).
وَقَالَ مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ^(٢).
هَذَا الْحَدِيثُ كَمَا تَرَوْنَ مُسْنَدٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ، وَمِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رحمهما الله.
وَحُلَاصَةُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ يَنْبَغِي أَنْ يُرَاعِيَ أَحْوَالَ الْمَأْمُومِ، فَيُخَفِّفَ الصَّلَاةَ، وَإِنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يُطَوِّلَهَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ يُرِيدُ أَنْ يُطَوِّلَهَا، فَإِذَا سَمِعَ بُكَاءَ الصَّبِيِّ أَوْجَزَ فِي صَلَاتِهِ؛ مَخَافَةَ أَنْ يَشُقَّ عَلَى أُمِّهِ، فَتَفْتَنَ فِي صَلَاتِهَا، وَيَكُونَ قَلْبُهَا عِنْدَ ابْنِهَا.

وَكَذَلِكَ أَيْضًا: لَوْ حَدَّثَ أَمْطَارٌ عَظِيمَةٌ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، وَخَافَ أَنْ تَشْتَغِلَ قُلُوبُ النَّاسِ بِهَذِهِ الْأَمْطَارِ، وَيَخْشَى الْإِنْسَانُ أَنْ يَفْسَدَ طَعَامُهُ، أَوْ أَنْ يَسْقُطَ بَيْتُهُ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَلْيُخَفِّفْ أَيْضًا. الْمُهْمُ أَنَّهُ كُلَّمَا وَجَدَ حَالًا تَقْتَضِي فِتْنَةَ النَّاسِ، أَوْ بَعْضِهِمْ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يُخَفِّفَ.

(١) أخرجه مسلم (٤٧٠) (١٩٢).

(٢) أخرجه مسلم (٤٧٠) (١٩٢).

(٢) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٢/٢٠٢)، ووصله السراج عن عبيد الله بن جرير، وابن المنذر عن محمد ابن إسحاق، كلاهما عن أبي سلمة -هو التبوذكي-، وانظر «الفتح» للحافظ ابن حجر رحمهما الله (٢/٢٠٣)، وانظر «تغليق التعليق» (٢/٢٩٨).

وَظَاهِرُ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ الْمَشَقَّةَ لَا يُعْتَبَرُ فِيهَا الْأَكْثَرُ، وَالذَّلِيلُ: أَنَّ التَّطْوِيلَ مَنْفَعَةٌ عَامَّةٌ، لَكِنْ إِذَا شَقَّ ذَلِكَ وَلَوْ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ، وَلَوْ أَقَلُّ مِنَ النُّصْفِ، وَلَوْ وَاحِدٌ مِنْ أَلْفٍ، فَإِنَّهُ يُرَاعِي حَالَ مَنْ شَقَّ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ بِدَلِيلٍ: قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِلنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنَّ مِنْ وَرَائِهِ الضَّعِيفَ، وَالْكَبِيرَ، وَذَا الْحَاجَةِ» ^(١).
وَفِيهِ أَيْضًا: حُسْنُ رِعَايَةِ النَّبِيِّ ﷺ لِأُمَّتِهِ، وَعِنَايَتِهِ بِهَا، وَأَنَّهُ حَتَّى إِلَى هَذِهِ الْحَالِ يَرَعَى الْأُمَّةَ، وَيَنْظُرُ مَاذَا يُصْلِحُهَا.

وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ إِذَا سَمِعَ، وَتَأَثَّرَ بِهَذَا السَّمَاعِ، فَإِنَّهُ لَا يُعَدُّ مُخَالِفًا فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ، وَلَكِنَّهُ لَا يَسْتَمِعُ إِلَيْهِ إِلَّا أَنَّهُ يُعْطِي هَذِهِ الْحَالَ حُكْمَهَا، فَيُخَفِّفُ.

وَفِيهِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا شَغَلَ قَلْبُهُ بِحَادِثٍ طَرَأَ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ لَا يُلَامُ عَلَى ذَلِكَ؛ وَلِهَذَا رَاعَى النَّبِيُّ ﷺ حَالَ الْأُمِّ.

وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ إِتْيَانِ الصَّبِيَّانِ الصَّغَارِ إِلَى الْمَسَاجِدِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا الصَّبِيَّ فِي الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ خَارِجَ الْمَسْجِدِ لَكَانَ بَعِيدًا أَنْ يَسْمَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّ هَذَا الصَّبِيَّ يَصِيحُ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ، كَمَا يَجْرِي مَعَ الصَّبِيَّانِ الَّذِينَ لَهُمْ أَرْبَعُ سَنَوَاتٍ، أَوْ خَمْسُ سَنَوَاتٍ، فَإِنَّهُمْ يَحْضُرُونَ لِلْمَسْجِدِ، وَيَكُونُونَ خَارِجَ بَابِ الْمَسْجِدِ، فَيَصِيحُونَ، وَحِينَئِذٍ لَا يَكُونُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى إِحْضَارِ الصَّبِيَّانِ إِلَى الْمَسَاجِدِ إِذَا كَانَ يُخْشَى مِنْهُمْ أَنْ يُشَوِّشُوا عَلَى النَّاسِ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ، وَلَكِنْ لَوْ كَانَ هَذَا الصَّبِيُّ حَضَرَ إِلَى الْمَسْجِدِ، وَالْأَصْلُ أَنَّهُ لَا يُشَوِّشُ، ثُمَّ شَوَّشَ، فَهَذَا يُرَاعَى فِيهِ حَالَ أُمِّهِ فَيُخَفِّفُ.

فَيُفَرِّقُ بَيْنَ مَنْ عَلِمْنَا تَشْوِيشَهُ مِنْ قَبْلُ، وَمَنْ لَمْ نَعْلَمْ.

وَأَخَذَ الْعُلَمَاءُ مِنْ هَذَا: أَنَّهُ يَجُوزُ الْعَكْسُ، وَهُوَ التَّطْوِيلُ مُرَاعَاةً لِلدَّاخِلِ؛ يَغْنِي: إِذَا سَمِعَ الْإِنْسَانُ صَوْتَ شَخْصٍ دَاخِلٍ، وَكَانَ الْإِمَامُ رَاكِعًا، فَإِنَّهُ يُطِيلُ الرُّكُوعَ مُرَاعَاةً لِحَالِ الدَّاخِلِ، حَيْثُ يُدْرِكُ الرَّكْعَةَ، لَكِنْ أَهْلُ الْعِلْمِ قَيَّدُوا ذَلِكَ بِمَا إِذَا لَمْ يَشُقَّ عَلَى مَنْ وَرَاءَهُ، فَإِنْ أَطَالَ إِطَالَةً تَشُقُّ عَلَى مَنْ وَرَاءَهُ، فَإِنَّهُ لَا يَنْتَظِرُ؛ لِأَنَّ مُرَاعَاةَ الْحَاضِرِ الدَّاخِلِ مَعَكَ أَوْلَى مِنْ مُرَاعَاةِ الْقَادِمِ، وَهَذَا التَّفْصِيلُ هُوَ الصَّوَابُ: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِمَنْ سَمِعَ دَاخِلًا فِي الصَّلَاةِ أَنْ يَتَأَنَّى بِشَرْطٍ أَلَّا يَشُقَّ ذَلِكَ عَلَى الْمَأْمُومِينَ الَّذِينَ مَعَهُ. وَيَتَفَرَّغُ عَنْ ذَلِكَ: هَلْ يَنْبَغِي لِلدَّاخِلِ أَنْ يُنَبِّهَ الْإِمَامَ بِالنَّحْنَحَةِ أَوْ بِالْكَلَامِ، فَيَقُولُ: انْتَظِرْنِي، أَوْ يَتَنَحَّنَحُ، وَيَكْرِّرُ التَّنَحُّنَحَ؛ لِيُنَبِّهَ الْإِمَامَ، أَوْ يَقُولُ كَمَا يَقُولُ بَعْضُ الْعَامَّةِ: (اصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ).

الظَّاهِرُ الثَّانِي وَهُوَ: أَنَّهُ لَا يُسَنُّ؛ لَكِنْ كَمَا نَعْلَمُ أَنَّ الدَّاخِلَ، وَلَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ مَعَهُ عَجَلَةٌ مِنْ أَجْلِ إِذْرَاكِ الرُّكُوعِ، لَا شَكَّ أَنَّهُ سَيَكُونُ لَهُ صَوْتُ يُسْمَعُ، وَأَمَّا أَنْ يَنْطِقَ بِلِسَانِهِ فَيَقُولُ: اصْبِرْ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ، أَوْ يَتَنَحَّنَحُ فَهَذَا لَيْسَ مِنَ السُّنَّةِ. وَبَعْضُ الْأَئِمَّةِ يُعَاكِسُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، يَقُولُ: يَنْبَغِي إِذَا سَمِعَ دَاخِلًا أَنْ يُبَادِرَ بِالرَّفْعِ خَوْفًا مِنْ أَنَّ هَذَا الدَّاخِلَ يَسْتَعْجِلُ فَيَكْبِرُ لِلْإِحْرَامِ، وَقَدْ أَهْوَى إِلَى الرُّكُوعِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِذَا كَبَّرَ لِلْإِحْرَامِ وَهُوَ مُهْوٍ لِلرُّكُوعِ فَإِنَّ فَرِيضَتَهُ لَا تَنْعَقِدُ، بَلْ تَكُونُ نَفْلًا، قَالَ فَمِنْ أَجْلِ هَذَا الْمَخْطُورِ نَقُولُ: لَا يَنْتَظِرُ، وَلَكِنْ مِنْ حِينِ مَا يَسْمَعُ الدَّاخِلَ، فَلْيَقُلْ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، وَقَدْ كَانَ بَعْضُ الْأَئِمَّةِ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ، وَلَكِنْ فِي هَذَا نَظَرٌ، بَلْ نَقُولُ: إِنَّ الْمَسْأَلَةَ: إِمَّا أَنْ يُقَالَ لِلْإِمَامِ أَطْلُ بَعْضَ الشَّيْءِ حَتَّى يُدْرِكَ الدَّاخِلَ. وَإِمَّا أَنْ نَقُولَ: اسْتَمِرَّ عَلَى حَالِكَ، فَإِذَا أَسْرَعَ الدَّاخِلُ فَهُوَ الَّذِي أَسْرَعَ، وَأَمَّا أَنْتَ فَمَا عَلَيْكَ إِلَّا أَنْ تَتَبَعَ مَا هُوَ الْأَفْضَلُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦- بَابُ: إِذَا صَلَّى، ثُمَّ أَمَّ قَوْمًا.

٧١١- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، وَأَبُو النُّعْمَانِ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كَانَ مُعَاذُ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَأْتِي قَوْمَهُ فَيُصَلِّي بِهِمْ^(١).

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ اخْتَلَفَ فِيهَا الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ^(٢): هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ الْإِنْسَانُ بِقَوْمٍ مُتَنَفِّلًا، وَهُمْ مُفْتَرِضُونَ؟

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ حَالَ الْمَأْمُومِ الْآنَ أَكْمَلَ مِنْ حَالِ الْإِمَامِ، وَأَجَابُوا عَنْ حَدِيثِ مُعَاذٍ هَذَا: بِأَنَّهُ قَضِيَّةٌ عَيْنٌ يُحْتَمَلُ أَنْ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ، فَلَا يَكُونُ فِيهِ دَلِيلٌ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي فِي الْمَسْأَلَةِ: أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْمُتَنَفِّلُ إِمَامًا لِلْمُفْتَرِضِ سِوَاهُ فِي الصَّلَاةِ الْمُعَادَةِ، أَوْ فِي نَفْلِ آخَرَ.

وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الرَّاجِحُ، وَالْإِجَابَةُ بِأَنَّ هَذِهِ الْقَضِيَّةَ قَضِيَّةٌ عَيْنٌ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَعْلَمْ بِهَا إِجَابَةً بَاطِلَةً؛ لِأَنَّهُ يَبْعُدُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ لَا سِيَّمَا وَأَنَّهُ شَكِي إِلَيْهِ أَنَّهُ يُطِيلُ الصَّلَاةَ، فَغَضِبَ عَلَيْهِ، وَنَهَاةً عَنْ ذَلِكَ، وَإِذَا فَرَضْنَا جَدَلًا وَتَنَزَّلًا أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ، فَقَدْ عَلِمَ بِهِ اللَّهُ ﷻ، وَلَوْ كَانَ خَطَأً مَا أَقَرَّهُ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ، وَعَلَى هَذَا فَكُلُّ مَا فُعِلَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فَهُوَ حُجَّةٌ وَإِنْ لَمْ نَعْلَمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلِمَ بِهِ؛ لِأَنَّنَا إِذَا قَدَرْنَا أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ فَقَدْ عَلِمَ بِهِ اللَّهُ.

فَالصَّوَابُ إِذَا: جَوَّازُ كَوْنِ الْإِمَامِ مُتَنَفِّلًا، وَالْمَأْمُومِ مُفْتَرِضًا.

(١) أخرجه مسلم (٤٦٥) (١٨١).

(٢) انظر: «الاختيار لتعلييل المختار» (١/ ٥٩)، و«مختصر خليل» (ص ٣٣)، و«الشرح الكبير»

(١١/ ٤١١)، «نصابة المحتاج» (٢/ ٢٠٦)، و«مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام (٢٣/ ٣٨٩).

- وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَهَا أَرْبَعُ صُورٍ:
 ○ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنْهُمَا مُتَنَفِّلًا.
 ○ وَأَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنْهُمَا مُفْتَرِضًا. وَهَذِهِ لَا إِشْكَالَ فِيهَا.
 ○ وَأَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ مُفْتَرِضًا، وَالْمَأْمُومُ مُتَنَفِّلًا. وَهَذِهِ جَائِزَةٌ قَوْلًا وَاحِدًا.
 ○ الرَّابِعَةُ الْعَكْسُ وَهِيَ: أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ مُتَنَفِّلًا وَالْمَأْمُومُ مُفْتَرِضًا. وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا خِلَافٌ وَالصَّحِيحُ: أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٧- بَابُ مَنْ أَسْمَعَ النَّاسَ تَكْبِيرَ الْإِمَامِ

٧١٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا مَرَضَ النَّبِيُّ ﷺ مَرَضَهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ أَنَاهُ بِلَالٌ يُؤَذِّنُهُ بِالصَّلَاةِ، فَقَالَ: مُرُّوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ. قُلْتُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ إِنْ يَقُمْ مَقَامَكَ يَبْكِي، فَلَا يَقْدِرُ عَلَى الْقِرَاءَةِ. قَالَ مُرُّوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ. فَقُلْتُ مِثْلَهَا. فَقَالَ: فِي الثَّلَاثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ: إِنَّكَ صَوَاحِبُ يُوسُفَ، مُرُّوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ. فَصَلَّى، وَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يُهَادِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ يَخْطُ بِرِجْلَيْهِ الْأَرْضَ، فَلَمَّا رَأَاهُ أَبُو بَكْرٍ ذَهَبَ يَتَأَخَّرُ فَأَشَارَ إِلَيْهِ: أَنْ صَلِّ. فَتَأَخَّرَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَعَدَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى جَنْبِهِ، وَأَبُو بَكْرٍ يُسْمِعُ النَّاسَ التَّكْبِيرَ ^(١).
 تَابِعَهُ مُحَاضِرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ ^(٢).

هَذَا الشَّاهِدُ: قَوْلُهُ: «وَأَبُو بَكْرٍ يُسْمِعُ النَّاسَ التَّكْبِيرَ»؛ لِأَنَّ صَوْتَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ ضَعِيفًا لِمَرَضِهِ، فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَكْبُرُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ يُكَبِّرُ النَّاسُ بِتَكْبِيرِ أَبِي بَكْرٍ،

(١) أخرجه مسلم (٤١٨) (٩٥).

(٢) قال الحافظ في «هدى الساري» (ص: ٢٨): ومتابعة محاضر عن الأعمش، لم أجدها.

وَهَذَا أَضَلُّ فِي التَّبْلِيغِ خَلْفَ الْإِمَامِ، كَمَا يُصْنَعُ الْآنَ فِي الْمَسَاجِدِ الْكَبِيرَةِ، وَلَا سِيَّمَا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَ مُكَبَّرَاتُ الصَّوْتِ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ التَّبْلِيغِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْجَهْرَ بِالتَّكْبِيرِ وَاجِبٌ؛ وَلِهَذَا لَمَّا عَجَزَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ بَلَّغَ عَنْهُ أَبُو بَكْرٍ؛ وَلِأَنَّهُ لَا تُمَكِّنُ الْمُتَابَعَةُ النَّامَةَ إِلَّا بِالْجَهْرِ بِالتَّكْبِيرِ؛ لِأَنَّهُ كَيْفَ يَتَابِعُ النَّاسُ إِمَامَهُمْ إِذَا قَامُوا مِنَ السُّجُودِ بِتَكْبِيرٍ خَفِيِّ فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَخْصُلُ الْإِقْتِدَاءُ بِدُونِ سَمَاعِ التَّكْبِيرِ، لَكِنْ فِي الرَّفْعِ مِنَ السُّجُودِ لَا يَخْصُلُ.

وَلِهَذَا كَانَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ إِسْمَاعَ الْمَأْمُومِينَ التَّكْبِيرَ وَاجِبٌ إِنْ قَدِرَ عَلَيْهِ الْإِمَامُ، فَهَذَا الْمَطْلُوبُ، وَإِلَّا وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُنِيبَ مَنْ يُبَلِّغُهُ عَنْهُ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ إِشْكَالٌ: وَهُوَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَبَا بَكْرٍ ~~بِالتَّكْبِيرِ~~؛ أَيُّ: أَشَارَ إِلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ، وَلَكِنَّهُ امْتَنَعَ، فَهَلْ يُعَدُّ بِذَلِكَ عَاصِيًا؟

الْجَوَابُ: لَا؛ أَنَّهُ امْتَنَعَ إِكْرَامًا لَا مُخَالَفَةً، امْتَنَعَ إِكْرَامًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَا مُخَالَفَةً لَهُ، فَلَا يُعَدُّ بِذَلِكَ عَاصِيًا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٨ - بَابُ: الرَّجُلُ يَأْتُمُ بِالْإِمَامِ، وَيَأْتُمُ النَّاسُ بِالْمَأْمُومِ.

وَيُذَكِّرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: اتَّمُوا بِي، وَلِيَأْتَمَّ بِكُمْ مَنْ بَعْدَكُمْ^(١).

٧١٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: لَمَّا ثَقُلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَاءَ بِلَالٌ يُؤَذِّنُهُ بِالصَّلَاةِ، فَقَالَ: مُرُوا أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَإِنَّهُ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ لَمْ يَسْمَعْ النَّاسُ، فَلَوْ أَمَرْتَ عُمَرَ. فَقَالَ: مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ. فَقُلْتُ لِحَفْصَةَ: قَوْلِي لَهُ إِنْ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَإِنَّهُ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ، فَلَوْ أَمَرْتَ عُمَرَ. قَالَ: إِنَّكَ لَأَنْتَنَ صَوَاحِبُ يَوْسُفَ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، فَلَمَّا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ وَجَدَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نَفْسِهِ خِفَّةً فَقَامَ يُهَادِي بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ، وَرَجُلَاهُ تَخُطَّانِ فِي الْأَرْضِ، حَتَّى دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَلَمَّا سَمِعَ أَبُو بَكْرٍ حِسَّهُ، ذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ يَتَأَخَّرُ فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى جَلَسَ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي قَائِمًا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي قَاعِدًا يَقْتَدِي أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالنَّاسُ مُقْتَدُونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٢).

(١) ذكره البخاري بصيغة التمریض كما في «الفتح» (٢/٢٠٤)، قال ابن حجر في «هدي الساري» (ص ٢٨) ورويناه عاليًا في سند عبد بن حميد وهو صحيح، وإنما لم يجرم به لأنه اختصره. وأخرجه مسلم (٤٣٨) (١٣٠)، وأبو داود (٦٨٠)، و«النسائي» (٧٩٥)، وابن ماجه (٩٧٨).
وإنما علقه أبو عبد الله ﷺ بصيغة التمریض؛ لأنه لم يحتج بأبي نضرة، ويحتمل أن يكون ذلك لأنه اختصره لخلاف في جواز ذلك انظر «الفتح» للحافظ ابن حجر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٢/٢٠٤، ٢٠٥)، وانظر «تغليق التعليق» (٢/٢٩٩، ٣٠٠).

(٢) أخرجه مسلم (٤١٨) (٩٥).

وَهَذَا الْحَدِيثُ شَاهِدٌ بَيْنٌ لِلتَّرْجَمَةِ: الرَّجُلُ يَأْتُمُّ بِالْإِمَامِ، وَالْمَأْمُومُونَ يَأْتُمُونَ بِالرَّجُلِ وَالْحَدِيثُ فِي ذَلِكَ ظَاهِرٌ، وَالْإِئْتِمَامُ هُنَا لَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّهُمْ يَتَّخِذُونَ هَذَا الْمُبْلَغَ إِمَامًا، لَكِنَّهُمْ يَأْتُمُونَ بِصَوْتِهِ، فَيَتَابِعُونَهُ، وَإِلَّا فَإِنَّ الْمَأْمُومِينَ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ إِمَامَهُمْ هُوَ الْأَوَّلُ لَكِنَّهُمْ يَأْتُمُونَ بِالصَّوْتِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩- بَابُ: هَلْ يَأْخُذُ الْإِمَامُ إِذَا شَكَّ بِقَوْلِ النَّاسِ.

٧١٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْصَرَفَ مِنْ اثْنَتَيْنِ، فَقَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ: أَقْصَرْتَ الصَّلَاةَ، أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟ فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ. فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى اثْنَتَيْنِ أُخْرَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ، أَوْ أَطْوَلَ^(١).

٧١٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الظُّهْرَ رَكَعَتَيْنِ، فَقِيلَ: صَلَّيْتَ رَكَعَتَيْنِ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ^(١).

❖ قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «هَلْ يَأْخُذُ الْإِمَامُ إِذَا شَكَّ بِقَوْلِ النَّاسِ؟» هَذَا لِاسْتِفْهَامٍ يَعْنِي: هَلْ يَأْخُذُ أَوْ لَا يَأْخُذُ؟

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ يَأْخُذُ بِقَوْلِ النَّاسِ إِذَا شَكَّ، وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ بِقَوْلِ النَّاسِ مَعَ شَكِّهِ فِي الْأَمْرِ، بَلْ مَعَ اعْتِقَادِهِ أَنَّهُ لَمْ يَنْسَ، وَلَمْ تُقْصَرَ.

(١) أخرجه مسلم (٥٧٣) (٩٧).

(٢) أخرجه مسلم (٥٧٣) (٩٩).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا أَخَذَ يَقُولُ النَّاسُ، فَهَلْ يَكْفِي الْوَاحِدُ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ دِينِيٌّ، أَوْ لَا بُدَّ مِنْ اثْنَيْنِ؟

الْجَوَابُ: فِي هَذَا خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ:

مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: لَا بُدَّ مِنْ اثْنَيْنِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَكْفِي الْوَاحِدُ، وَهَذَا أَصَحُّ؛ أَنَّ الْوَاحِدَ يَكْفِي، وَيَبْقَى الْإِشْكَالُ إِذَا قُلْتُمْ: إِنَّ الْوَاحِدَ يَكْفِي، فَمَا فَائِدَةُ سُؤَالِ النَّبِيِّ ﷺ النَّاسَ عَنْ قَوْلِ ذِي الْيَدَيْنِ؟ وَالْجَوَابُ: أَنْ يُقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَعَارَضَ عِنْدَهُ اعْتِقَادَانِ: اعْتِقَادُ نَفْسِهِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَمْ يَنْسَ.

وَاعْتِقَادُ ذِي الْيَدَيْنِ أَنَّهُ نَسِيَ. فَطَلَبَ التَّثْبِتَ، وَقَالَ: أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ. أَمَا إِذَا كَانَ لَيْسَ هُنَاكَ حَاجَةٌ لِلتَّثْبِتِ فَلَا حَاجَةَ لِلسُّؤَالِ فَيَكْفِي الْوَاحِدُ. هَذَا هُوَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

وَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يَفْتَدِي الْإِنْسَانُ بِفِعْلٍ غَيْرِهِ. أَيْ: لَا يَقُولُهُ، كَمَا لَوْ دَخَلَ رَجُلَانِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، وَنَسِيَ أَحَدُهُمَا كَمْ صَلَّى، فَافْتَدَى بِصَاحِبِهِ الَّذِي دَخَلَ مَعَهُ فِي الصَّلَاةِ، هَلْ يَجُوزُ أَوْ لَا؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ، يَجُوزُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ ظَنٌّ يُخَالِفُ هَذَا الرَّجُلَ، وَهَذَا أَيْضًا مِمَّا يَقَعُ كَثِيرًا. أَعْنِي: أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَنْسَهُو، فَيَأْخُذُ بِفِعْلٍ مَنْ كَانَ إِلَى جَنْبِهِ مِمَّنْ دَخَلَ مَعَهُمْ فِي الصَّلَاةِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٠- بَابُ: إِذَا بَكَى الْإِمَامُ فِي الصَّلَاةِ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَادٍ: سَمِعْتُ نَشِيجَ عُمَرَ وَأَنَا فِي آخِرِ الصُّفُوفِ يَقْرَأُ: إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ ^(١).

٧١٦- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي مَرَضِهِ: مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: قُلْتُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يُسْمِعِ النَّاسَ مِنَ الْبُكَاءِ، فَمُرْ عُمَرَ فَلْيُصَلِّ. فَقَالَ: مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ. قَالَتْ عَائِشَةُ لِحَفْصَةَ: قُولِي لَهُ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يُسْمِعِ النَّاسَ مِنَ الْبُكَاءِ، فَمُرْ عُمَرَ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ. فَفَعَلْتُ حَفْصَةُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَهْ. إِنَّكَ لَأَنْتَنَ صَوَاحِبُ يُوسُفَ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ. قَالَتْ حَفْصَةُ لِعَائِشَةَ: مَا كُنْتُ لِأُصِيبَ مِنْكَ خَيْرًا ^(١).

هَذَا الْحَدِيثُ مَرَّ عَلَيْنَا بِالْفُظْهِ فِيمَا سَبَقَ، وَالشَّاهِدُ مِنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُنْكَرْ عَلَى عَائِشَةَ لَمَّا قَالَتْ عَنْ أَبِيهَا، إِنَّهُ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ مِنَ الْبُكَاءِ، وَلَوْ كَانَ بُكَاءُ الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ مُفْسِدًا لِلصَّلَاةِ أَوْ مُنْقِضًا لَهَا لِقَالَ: لَا يَبْكِي، فَإِنَّ الْبُكَاءَ لَا يَنْبَغِي، وَلَكِنَّهُ يُقَالُ: الْبُكَاءُ نَوْعَانِ:
١- نَوْعٌ مُتَكَلِّفٌ.
٢- وَنَوْعٌ يَأْتِي عَفْوًا وَطَبِيعَةً.

فَالأَوَّلُ مِنْهُيٌّ عَنْهُ، كَمَا يَفْعَلُ بَعْضُ الْأَثَمَةِ، وَلَا سِيَّمَا فِي قِيَامِ رَمَضَانَ تَجِدُهُ يَبْكَاكِي، وَإِذَا بَكَى صَوْتٌ صَوْتًا عَظِيمًا مِنْ أَجْلِ أَنْ يَبْكِي النَّاسُ، وَهَذَا غَلَطٌ، لَكِنْ إِذَا

(١) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٤٠٦/٢)، ووصله سعيد بن منصور عن ابن عيينة، وابن أبي شيبة (٣٥٥/١).

وانظر «الفتح» للمحافظ ابن حجر رحمهما الله (٢٠٦/٢)، وانظر: «تغليق التعليق» (٣٠١، ٣٠٠/٢). والنشيج - بفتح النون وكسر المعجمة وآخره جيم - قال ابن فارس: نشيج الباكي ينشج نشيجاً إذا غُصَّ بالبكاء في حلقه من غير انتحاب. وقال الهروي: النشج: صوت معه ترجيع كما يردد الصبي بكائه في صدره. اهـ.

(٢) أخرجه مسلم (٤١٨) (٩٥) بمعناه.

كَانَ الْبُكَاءُ يَأْتِي بِطَبِيعَةِ الْحَالِ، وَيَدُونِ تَكْلُفٍ، فَهَذَا لِأَشَدِّ أَنْهُ دَلِيلٌ عَلَى رِقَّةِ الْقَلْبِ، وَالْإِنْسَانُ يَجِدُ مِنْ نَفْسِهِ أَحْيَانًا وَهُوَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ رِقَّةً فِي قَلْبِهِ، فَيَسْكِي، وَأَحْيَانًا يَقْرَأُ نَفْسَ الْآيَاتِ الَّتِي قَرَأَهَا فِيمَا سَبَقَ، وَلَا يَتَحَرَّكُ قَلْبُهُ؛ لِأَنَّ الْقَلْبَ - نَسَأَلَ اللَّهَ أَنْ يُثَبِّتَنَا وَإِيَّاكُمْ بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ - بَيْنَ أَصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ، وَلَا يَكُونُ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ، حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ: وَمَا سُمِّيَ الْإِنْسَانُ إِلَّا لِنِسْيَانِهِ، وَلَا الْقَلْبُ إِلَّا أَنَّهُ يَتَقَلَّبُ. نَسَأَلَ اللَّهَ أَنْ يُثَبِّتَ قُلُوبَنَا وَإِيَّاكُمْ عَلَى طَاعَتِهِ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله تعالى مُعْلَقًا عَلَى التَّرْجَمَةِ قَبْلَ السَّابِقَةِ: بَابُ الرَّجُلِ يَأْتُمُ بِالْإِمَامِ، وَيَأْتُمُ النَّاسُ بِالْمَأْمُومِ. قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: هَذَا مُوَافِقٌ لِقَوْلِ مَسْرُوقٍ، وَالشَّعْبِيُّ أَنَّ الصُّفُوفَ يَوْمُومُ بَعْضُهَا بَعْضًا خِلَافًا لِلْجُمُهورِ. قُلْتُ: وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُمْ يَأْتُمُونَ بِهِمْ فِي التَّبْلِغِ فَقَطْ كَمَا فَهَمَهُ بَعْضُهُمْ، بَلِ الْخِلَافُ مَعْنَوِيٌّ؛ لِأَنَّ الشَّعْبِيَّ قَالَ فِيمَنْ أَحْرَمَ قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ الصَّفَّ الَّذِي يَلِيهِ رُؤُوسُهُمْ مِنَ الرَّكْعَةِ: إِنَّهُ أَدْرَكَهَا، وَلَوْ كَانَ الْإِمَامُ رَفَعَ قَبْلَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ بَعْضَهُمْ لِبَعْضٍ أَئِمَّةٌ. انْتَهَى

فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَرَى أَنَّهُمْ يَتَحَمَّلُونَ عَنْ بَعْضِهِمْ بَعْضَ مَا يَتَحَمَّلُهُ الْإِمَامُ، وَآثَرُ الشَّعْبِيِّ الْأَوَّلُ وَصَلَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَالثَّانِي وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَلَمْ يُفْصَحِ الْبُخَارِيُّ بِاخْتِيَارِهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّهُ بَدَأَ بِالتَّرْجَمَةِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: وَيَأْتُمُ النَّاسُ بِأَبِي بَكْرٍ. أَيْ: أَنَّهُ فِي مَقَامِ الْمُبْلَغِ، ثُمَّ نَتَى بِهَذِهِ الرِّوَايَةِ الَّتِي أَطْلَقَ فِيهَا اقْتِدَاءَ النَّاسِ بِأَبِي بَكْرٍ، وَرَشَّحَ ظَاهِرَهَا بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ الْمُعْلَقِ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ يَذْهَبُ إِلَى قَوْلِ الشَّعْبِيِّ، وَيَرَى أَنَّ قَوْلَهُ فِي الرِّوَايَةِ الْأُولَى: يَسْمَعُ النَّاسُ التَّكْبِيرَ: لَا يَنْفِي كَوْنَهُمْ يَأْتُمُونَ بِهِ، لِأَنَّ إِسْمَاعَهُ لَهُمُ التَّكْبِيرَ جُزْءٌ مِنْ أَجْزَاءِ مَا يَأْتُمُونَ بِهِ فِيهِ، وَلَيْسَ فِيهِ نَفْيٌ لغيرِهِ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ: رِوَايَةُ الْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دَاوُدَ الْمَذْكُورِ، وَوَكَيْعٍ جَمِيعًا، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ فِيهِ: وَالنَّاسُ يَأْتُمُونَ بِأَبِي بَكْرٍ، وَأَبُو بَكْرٍ يُسْمَعُهُمْ.

قَوْلُهُ: «وَيُذَكِّرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ». هَذَا طَرَفٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي أَصْحَابِهِ تَأْخُرًا، فَقَالَ: «تَقَدَّمُوا، وَاتَّمُوا أَبِي، وَلِيَأْتَمَّ بِكُمْ مَنْ بَعْدَكُمْ». الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَصْحَابُ السُّنَنِ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي نَضْرَةَ عَنْهُ، قِيلَ: وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ بِصِغَةِ التَّمْرِيزِ؛ لِأَنَّ أَبَا نَضْرَةَ لَيْسَ عَلَى شَرْطِهِ؛ لِضَعْفِ فِيهِ، وَهَذَا عِنْدِي لَيْسَ بِصَوَابٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ عَلَى غَيْرِ شَرْطِهِ أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ عِنْدَهُ الْإِخْتِجَاجُ بِهِ، بَلْ قَدْ يَكُونُ صَالِحًا لِلِإِخْتِجَاجِ بِهِ عِنْدَهُ، وَلَيْسَ هُوَ عَلَى شَرْطِ صَحِيحِهِ الَّذِي هُوَ أَعْلَى شُرُوطِ الصَّحَّةِ، وَالْحَقُّ: أَنَّ هَذِهِ الصِّغَةَ لَا تَخْتَصُّ بِالضَّعِيفِ، بَلْ قَدْ تُسْتَعْمَلُ فِي الصَّحِيحِ أَيْضًا بِخِلَافِ صِغَةِ الْجَزْمِ، فَإِنَّهَا لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الصَّحِيحِ، وَظَاهِرُهُ يَدُلُّ لِمَذْهَبِ الشَّعْبِيِّ، وَأَجَابَ النَّوَوِيُّ: بِأَنَّ مَعْنَى: «وَلِيَأْتَمَّ بِكُمْ مَنْ بَعْدَكُمْ». أَيُّ: يَقْتَدِي بِكُمْ مَنْ خَلْفَكُمْ. مُسْتَدِلِّينَ عَلَى أَفْعَالِي بِأَفْعَالِكُمْ. قَالَ: وَفِيهِ جَوَازُ اعْتِمَادِ الْمَأْمُومِ فِي مُتَابَعَةِ الْإِمَامِ الَّذِي لَا يَرَاهُ وَلَا يَسْمَعُهُ عَلَى مُبْلَغِ عَنْهُ، أَوْ صَفِّ قَدَامِهِ يَرَاهُ مُتَابِعًا لِلْإِمَامِ. وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: تَعَلَّمُوا مِنِّي أَحْكَامَ الشَّرِيعَةِ، وَلِيَتَعَلَّمَ مِنْكُمْ التَّابِعُونَ بَعْدَكُمْ، وَكَذَلِكَ أَتْبَاعُهُمْ، وَكَذَلِكَ أَتْبَاعُهُمْ إِلَى انْقِرَاضِ الدُّنْيَا^(١). اهـ

وَالصَّوَابُ: الْأَوَّلُ وَهُوَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْبُعْدِيَّةِ هُنَا بَعْدِيَّةُ الْمَكَانِ، لَكِنَّ الْمُسْكِلَ أَنَّ الْبُخَارِيَّ ذَكَرَهُ بِصِغَةِ التَّمْرِيزِ مَعَ أَنَّهُ رَوَاهُ مُسْلِمٌ، فَرُبَّمَا يُقَالُ إِنَّهُ إِنَّمَا قَالَ: يُذَكِّرُ لِلنَّظَرِ فِي بَعْضِ رَوَاتِهِ، وَلَكِنَّ ابْنَ حَجَرٍ كَمَا ذَكَرْنَا لَا يَرَى هَذَا، وَيَرَى أَنَّ الْبُخَارِيَّ إِذَا جَزَمَ بِالشَّيْءِ الْمُعَلَّقِ فَهُوَ عِنْدَهُ صَحِيحٌ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا عِنْدَهُ أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا عِنْدَ غَيْرِهِ، وَإِنْ ذَكَرَهُ بِصِغَةِ التَّمْرِيزِ فَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ضَعِيفًا، لَكِنَّ الْأَصْلَ أَنَّهُ ضَعِيفٌ إِذَا قَالَهُ بِصِغَةِ التَّمْرِيزِ؛ مِثْلُ: قِيلَ، أَوْ رُوِيَ، أَوْ يُذَكَّرُ.

قَالَ الْعَيْنِيُّ رحمته الله تعالى مُعَقَّبًا عَلَى كَلَامِ ابْنِ حَجَرٍ:
 قَالَ بَعْضُهُمْ: هَذَا عِنْدِي لَيْسَ بِصَوَابٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ عَلَى غَيْرِ شَرْطِهِ إِلَّا
 يَصْلُحَ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ عِنْدَهُ، بَلْ قَدْ يَكُونُ صَالِحًا لِلْإِحْتِجَاجِ بِهِ عِنْدَهُ وَلَيْسَ هُوَ عَلَى
 شَرْطِ صَحِيحِهِ، الَّذِي هُوَ أَعْلَى شُرُوطِ الصَّحَّةِ قُلْتُ: هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ يَخْرِمُ قَاعِدَتَهُ،
 لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى شَرْطِهِ كَيْفَ يَحْتَجُّ بِهِ، وَإِلَّا فَلَا فَائِدَةَ لِذَلِكَ الشَّرْطِ، وَأَبُو نَضْرَةَ
 الَّذِي رَوَى الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ لَيْسَ عَلَى شَرْطِهِ، وَإِنَّمَا يَصْلُحُ
 عِنْدَهُ لِلْإِسْتِشْهَادِ، وَلِهَذَا اسْتَشْهَدَ بِهِ عَنْ جَابِرٍ فِي كِتَابِ الشُّرُوطِ عَلَى مَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ
 اللَّهُ تَعَالَى، وَأَبُو نَضْرَةَ بِالنُّونِ الْمَفْتُوحَةِ، وَسُكُونِ الضَّادِ الْمُعْجَمَةِ، وَفَتْحِ الرَّاءِ؛
 وَاسْمُهُ: الْمُنْدَرُ بْنُ مَالِكٍ الْعُوفِيُّ الْبَصْرِيُّ ^(١).
 وَلَا شَكَّ أَنَّ قَوْلَهُ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّكَ إِذَا جِئْتَ وَالْإِمَامُ قَدْ رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ؛ وَلَكِنْ
 الصَّفَّ الَّذِي تَلِيهِ أَنْتَ لَمْ يَرْفَعْ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، أَنْكَ بِذَلِكَ قَدْ أَدْرَكْتَ الرُّكْعَةَ هُنَا،
 فَهَذَا ضَعِيفٌ جَدًّا.



قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

٧١- بَابُ تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ عِنْدَ الْإِقَامَةِ، وَبَعْدَهَا.

٧١٧- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي
 عَمْرُو بْنُ مُرَّةٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ أَبِي الْجَعْدِ، قَالَ: سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ يَقُولُ:
 قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَتَسُوْنَ صُفُوفَكُمْ، أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوْهِكُمْ» ^(٢).

(١) انظر «عمدة القاري» (٥/ ٢٤٩).

(٢) أخرجه مسلم (٤٣٦) (١٣٧).

٧١٨- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَقِيمُوا الصُّفُوفَ فَإِنِّي أَرَاكُمْ خَلْفَ ظَهْرِي»^(١).

[الحديث ٧١٨- أطرفاه في: ٧١٩، ٧٢٥]

❖ قَوْلُهُ: «بَابُ تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ عِنْدَ الْإِقَامَةِ وَبَعْدَهَا». تَسْوِيَةُ الصُّفُوفِ تَكُونُ بِالْقَوْلِ، وَتَكُونُ بِالْفِعْلِ.

أَمَّا الْقَوْلُ: فَإِنَّ يَقُولُ الْإِمَامُ سَوُّوا صُفُوفَكُمْ، أَوْ اسْتَوُوا، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَلَكِنْ هَلْ يَقُولُهُ مَعَ التَّسْوِيَةِ، أَوْ إِذَا كَانَتْ الصُّفُوفُ مُسْتَوِيَةً؟

الْجَوَابُ: لَا، وَإِنَّمَا يَقُولُهُ مَعَ التَّسْوِيَةِ، لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ هَذَا مَعَ كَوْنِ الصُّفُوفِ مُسْتَوِيَةً لَكَانَ لَا فَائِدَةَ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ، لَيْسَ اللَّفْظُ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُتَعَبَّدِ بِهَا، حَتَّى يُقَالَ: إِنَّهُ يَقُولُهُ وَإِنْ كَانَ الصَّفُّ مُسْتَوِيًا، بَلْ إِنَّهُ لَا يُقَالُ إِلَّا لِسَبَبٍ، كَأَن يَرَاهَا مُعْوَجَّةً، فَيَقُولُ: اسْتَوُوا، وَإِلَّا فَلَا.

وَكَانَ بَعْضُ الْعَامَّةِ يَظُنُّ أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ مِنْ مُسْتَحَبَّاتِ الصَّلَاةِ، فَتَجِدُهُ يُصَلِّي مَعَ وَاحِدٍ فَقَطْ، ثُمَّ يَقُولُ لَهُ اسْتَوُوا، وَهُوَ إِلَى جَنْبِهِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ.

وَإِذَا كَانَ الْإِمَامُ رَأَهُمْ قَدْ اسْتَوُوا، وَلَمْ يَقُلْ ذَلِكَ اتَّقَدَّهُ الْعَامَّةُ، وَقَالُوا: كَيْفَ لَا يَقُولُ هَذَا؟ وَأَمَّا التَّسْوِيَةُ بِالْفِعْلِ فَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسَوِّي الصُّفُوفَ، فَيُسَوِّي الْمَنَاقِبَ، وَالصُّدُورَ، يَمْسَحُ مَنَاقِبَهُمْ وَصُدُورَهُمْ، وَيَقُولُ: اسْتَوُوا، وَلَا تَخْتَلِفُوا فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ.

وَحَدِيثُ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه أَيْضًا يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسَوِّي صُفُوفَنَا. كَأَنَّمَا يُسَوِّي بِهَا الْقِدَاحَ، وَهِيَ نَضْلُ السَّهْمِ، وَهَذِهِ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مُتَسَاوِيَةً تَمَامًا كَالْمُسْطِ.

❖ وَقَوْلُهُ: «أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ». هَذَا وَعِيدٌ عَلَى مَنْ لَمْ يُسَوِّ الصَّفَّ، وَالْمُرَادُ بِالْوُجُوهِ هُنَا: وَجْهَاتُ النَّظَرِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِي بَعْضِ الْأَفَاطِ الْحَدِيثِ: «أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ»^(٢).

(١) أخرجه مسلم (٤٣٤) (١٢٥).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٢٧٦/٤) (١٨٤٣٠)، وأبو داود (٦٦٢)، وابن خزيمة (١٦٠)، وابن حبان (٢١٧٦).

وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِالْوُجْهِ: الْعُضْوُ الْمَعْرُوفُ، وَالْمُخَالَفَةُ هِيَ أَنْ يَقْلِبَ اللَّهُ الْوَجْهَ إِلَى الظَّهْرِ، فَيَكُونُ وَجْهُهُ إِلَى ظَهْرِهِ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ، فَعَلَى هَذَا تَكُونُ الْعُقُوبَةُ حَسِيَّةً، وَعَلَى الْأَوَّلِ تَكُونُ مَعْنَوِيَّةً.

وَأَمَّا الْحَدِيثُ الثَّانِي فَفِيهِ: آيَةٌ مِنْ آيَاتِ الرَّسُولِ ﷺ وَخَاصَّةٌ مِنْ خُصُوصِيَّاتِهِ، وَهُوَ أَنَّهُ يَرَاهُمْ مِنْ وَرَاءِ الظَّهْرِ، وَنَحْنُ لَا نَرَى النَّاسَ مِنْ وَرَاءِ ظُهُورِنَا، لَكِنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَرَاهُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِهِ رُؤْيَا حَقِيقَةً؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْأَصْلُ: أَنْ يُحْمَلَ كَلَامُ الرَّسُولِ ﷺ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَإِنْ اسْتَبَعَدَهُ الْإِنْسَانُ ذَهْنًا؛ لِأَنَّ آيَاتِ اللَّهِ ﷻ لَا حَصْرَ لَهَا.

* * * *

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٢- بَابُ إِقْبَالِ الْإِمَامِ عَلَى النَّاسِ عِنْدَ تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ.

٧١٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ ابْنُ قَدَامَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ الطَّوِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَأَقْبَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَوَجْهِهِ، فَقَالَ: «أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ، وَتَرَاصُّوا فَلِيَّيْ أَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي»^(١).

هَذَا أَيْضًا مِنَ السُّنَنِ: أَنَّ الْإِمَامَ يَسْتَقْبِلُ النَّاسَ بَوَجْهِهِ عِنْدَ تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ، أَمَّا كَوْنُهُ لَا يَلْتَفِتُ، أَوْ يَلْتَفِتُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ فَهَذَا قُصُورٌ لَا شَكَّ، لَكِنَّ يَخْصُلُ بِهِ الْفَائِدَةُ. يَعْنِي: لَوْ كَانَ الْإِنْسَانُ جَعَلَ وَجْهَهُ إِلَى اللَّاقِطَةِ الَّتِي تَلْقُطُ الصَّوْتَ الَّتِي هِيَ الْمُكَبَّرُ وَأَمْرُهُمْ بِالِاسْتِوَاءِ حَصَلَ بِهِ الْمَقْصُودُ، لَكِنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يَتَّجِهَ إِلَى النَّاسِ بَوَجْهِهِ؛ لِيَعْرِفَ النَّاسُ اهْتِمَامَ الْإِمَامِ بِتَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ.

* * * *

قال الشيخ الألباني رحمه الله في تعليقه على سنن أبي داود: صحيح.

(١) أخرجه مسلم (٤٣٤) (١٢٥).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٣- بَابُ الصَّفِّ الْأَوَّلِ.

٧٢٠- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الشُّهَدَاءُ: الْغَرَقُ، وَالْمَطْعُونُ، وَالْمَبْطُونُ، وَالْهَدْمُ»^(١).

٧٢١- وَقَالَ: «وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ لَأَسْتَبَقُوا، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ لَأَتَوْهَا وَلَوْ حَبَوَّا، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الصَّفِّ الْمُقَدَّمِ لَأَسْتَهَمُوا»^(٢).

وَهَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ: فَضِيلَةُ الصَّفِّ الْأَوَّلِ؛ لِقَوْلِهِ: «وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الصَّفِّ الْمُقَدَّمِ لَأَسْتَهَمُوا». أَيُّ: لَعَمَلُوا فُرْعَةً أَيُّهُمْ يَكُونُ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ.

وهذا الموضوع فيه جملة من الأحاديث؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «الشُّهَدَاءُ: الْغَرَقُ، وَالْمَطْعُونُ، وَالْمَبْطُونُ، وَالْهَدْمُ». هَذَا حَدِيثٌ مُسْتَقِلٌّ، لَكِنْ جَمَعَهُمَا الرَّائِي، إِمَّا أَبُو هُرَيْرَةَ، أَوْ مَنْ بَعْدَهُ جَمَعَهُ مَعَ الْحَدِيثِ الْآخِرِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤- بَابُ إِقَامَةِ الصَّفِّ مِنْ تَامِ الصَّلَاةِ.

٧٢٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ، وَأَقِيمُوا الصَّفِّ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّ إِقَامَةَ الصَّفِّ مِنْ حُسْنِ الصَّلَاةِ»^(٢).

[الحديث ٧٢٢- طرفه في: ٧٣٤].

(١) أخرجه مسلم (١٩١٤) (١٦٤).

(٢) أخرجه مسلم (٤٣٧) (١٢٩).

(٢) أخرجه مسلم (٤١٧) (٨٩) بمعناه.

قَوْلُهُ: «قُولُوا رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ». هَذِهِ الْجُمْلَةُ وَرَدَتْ فِيهَا أَرْبَعُ صِفَاتٍ:

الْأُولَى: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، كَمَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

وَالثَّانِيَةُ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ.

وَالثَّالِثَةُ: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ.

وَالرَّابِعَةُ: اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ^(١).

فَهَذِهِ أَرْبَعُ صِفَاتٍ كُلُّهَا وَرَدَتْ فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ الْقَوْلَ الرَّاجِعَ فِي

الْعِبَادَاتِ الْوَارِدَةِ عَلَى وَجْهِ مُتَنَوِّعَةٍ: أَنَّ الْأَفْضَلَ التَّنَوُّعُ أَيُّ: يَأْتِي بِهِذَا مَرَّةً، وَبِهَذَا مَرَّةً.

وَقَوْلُهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «إِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ» يَدُلُّ عَلَى

أَنَّ الْمَأْمُومَ يَتَّبِعُ الْإِمَامَ فِي الْجُلُوسِ، فَإِذَا صَلَّى جَالِسًا صَلَّى الْمَأْمُومُ جَالِسًا، وَلَوْ كَانَ

قَادِرًا عَلَى الْقِيَامِ اتِّبَاعًا لِإِمَامِهِ.

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ إِحْدَى الْمَسَائِلِ الَّتِي يَتَحَمَّلُ فِيهَا الْإِمَامُ عَنِ الْمَأْمُومِ شَيْئًا مِنْ

وَاجِبَاتِ الصَّلَاةِ.

وَقَوْلُهُ: «أَقِيمُوا الصَّفَّ» إِقَامَةُ الصَّفِّ بِأُمُورٍ:

أَوَّلًا: بِالتَّسْوِيَةِ.

وَثَانِيًا: بِالتَّرَاصُّ.

وَثَالِثًا: بِالتَّقَارُبِ بَيْنَ الصُّفُوفِ.

وَرَابِعًا: بِالذُّنُوبِ مِنَ الْإِمَامِ.

وَهَذَا الرَّابِعُ يَسْتَلْزِمُ تَوْسُطَ الْإِمَامِ، فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِهِ: «أَقِيمُوا الصَّفَّ».



قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

٧٢٣- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ

قَالَ: «سَوُّوا صُفُوفَكُمْ فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصُّفُوفِ مِنْ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ»^(٢).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه مسلم (٤٣٣) (١٢٤).

هَذَا الْحَدِيثُ، وَوَالْحَادِيثُ الَّتِي قَبْلَهُ تَدُلُّ عَلَى فَضِيلَةِ إِقَامَةِ الصُّفُوفِ.
وَيَدُلُّ أَيْضًا عَلَى جَوَازِ الرُّوَايَةِ بِالْمَعْنَى؛ لِأَنَّ فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ، قَالَ: «مِنْ حُسْنِ
الصَّلَاةِ». وَفِي بَعْضِهَا: «مِنْ تِمَامِ الصَّلَاةِ». وَفِي بَعْضِهَا: «مِنْ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ». وَهَذَا يَدُلُّ
عَلَى أَنَّ مِنْ عَادَةِ الرُّوَاةِ: أَنْ يَرُوُوا الْحَدِيثَ بِالْمَعْنَى، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَهَذَا هُوَ الْغَالِبُ،
وَقَدْ يَأْتِي الرَّاوي بِاللَّفْظِ، وَغَالِبُ مَا يَأْتِي بِاللَّفْظِ تَرَى فِيهِ إِذَا حَصَلَ شَكٌّ؛ أَيِّ: فِي
لَفْظِهِ، يَقُولُ: كَذَا، أَوْ كَذَا. مِمَّا يَدُلُّ عَلَى عِنَايَةِ الرَّاوي بِاللَّفْظِ الْحَدِيثِ.
وَكَذَلِكَ فِي مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَذْكَارِ فَإِنَّ الْمُحَدِّثِينَ يَتَحَاشَوْنَ أَنْ يَأْتُوا بِالْمَعْنَى، بَلْ يَرُوُونَ
الْحَدِيثَ بِاللَّفْظِ.

وَفِي قَوْلِهِ: «سَوُّوا صُفُوفَكُمْ» دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ تَسْوِيَةِ الصَّفِّ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ مُعَلَّلٌ
بِأَنَّهُ مِنْ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ، بَلْ فِي حَدِيثِ الثُّعْمَانِ بْنِ الْبَشِيرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَعَّدَ مَنْ لَمْ
يُسَوِّ الصُّفُوفَ، فَقَالَ: «لَتَسَوَّنَّ صُفُوفَكُمْ، أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ» وَهَذَا هُوَ
الصَّوَابُ، وَلَكِنْ هَلْ إِذَا لَمْ يُسَوِّ الصَّفَّ تَبْطُلِ الصَّلَاةُ؟

الْجَوَابُ: نَقُولُ: إِنَّ تَسْوِيَةَ الصَّفِّ وَاجِبٌ لِلْجَمَاعَةِ، وَلَيْسَتْ وَاجِبًا لِلصَّلَاةِ، وَأَمَّا
مَا يَرَوِيهِ بَعْضُ النَّاسِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى الصَّفِّ الْأَعْوَجِ» فَهَذَا لَا
أَصْلَ لَهُ، وَلَمْ يَرِدْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥- بَابُ إِنْ لَمْ يَتِمَّ الصُّفُوفُ.

٧٢٤- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ أَسَدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ
بْنُ عُبَيْدٍ الطَّائِيُّ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّهُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ،
فَقِيلَ لَهُ: مَا أَنْكَرْتَ مِنَّا مُنْذُ يَوْمِ عَهْدَتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: مَا أَنْكَرْتُ شَيْئًا إِلَّا أَنْكُمْ
لَا تَقِيمُونَ الصُّفُوفَ.

وَقَالَ عُقْبَةُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ: قَدِمَ عَلَيْنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ الْمَدِينَةَ.. بِهَذَا^(١).
 الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ جَزَمَ بِأَنَّ مَنْ لَمْ يُتِمَّ الصُّفُوفَ فَإِنَّهُ آثِمٌ، فَقَالَ: «بَابُ إِثْمٍ مَنْ لَمْ يُتِمَّ
 الصُّفُوفَ وَإِتِمَامُ الصُّفُوفِ؛ يَعْنِي: إِكْمَالُهَا، وَالْإِثْنَانُ بِهَا عَلَى أَكْمَلِ وَجْهِهِ، فَيَدْخُلُ فِي
 ذَلِكَ: التَّسْوِيَةُ، وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ: سَدُّ الْفُرَجِ، وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ: إِكْمَالُ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ،
 وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ أَيْضًا: أَلَّا يُصَلِّيَ الْإِنْسَانُ مُنْفَرِدًا.
 وَكُلُّ مَا خَالَفَ الْمُصَافَةَ فَإِنَّهُ مُخَالِفٌ لِإِتِمَامِ الصُّفُوفِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٦- بَابُ الزَّاقِ الْمَنْكِبِ بِالْمَنْكِبِ، وَالْقَدَمِ بِالْقَدَمِ فِي الصَّفِّ.

وَقَالَ النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ: رَأَيْتُ الرَّجُلَ مِمَّا يُلْزِقُ كَعْبَهُ بِكَعْبِ صَاحِبِهِ^(٢).
 ٧٢٥- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ
 النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ، فَإِنِّي أَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي». وَكَانَ أَحَدُنَا يُلْزِقُ
 مَنْكِبَهُ بِمَنْكِبِ صَاحِبِهِ، وَقَدَمَهُ بِقَدَمِهِ^(٣).
 هَذَا الْحَدِيثُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: مَا سَبَقَ مِنَ الْأَمْرِ بِإِقَامَةِ الصُّفُوفِ، وَسَبَقَ لَنَا مَعْنَى
 الْإِقَامَةِ، وَأَنَّهُ يَشْمَلُ عِدَّةَ أَشْيَاءَ.

❦ وَقَوْلُهُ: «إِنِّي أَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي». الظَّاهِرُ: أَنَّ هَذَا فِي حَالِ الصَّلَاةِ فَقَطْ، وَأَنَّ

(١) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٢/ ٢٠٩، ٢١٠)، ووصله الإمام أحمد في مسنده (٣/ ١١٤) (١٢١٢٤)، وأبو نعيم في «المستخرج»، وانظر «الفتح» للحافظ ابن حجر رَحِمَهُمُ اللَّهُ (٢/ ٢١٠)، وانظر «تغليق التعليق» (٢/ ٣٠١).

(٢) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٢/ ٢١١)، ووصله أبو داود (٦٦٢)، وابن خزيمة، وأصل الحديث دون الزيادة في آخره من حديث النعمان رَحِمَهُمُ اللَّهُ في «صحيح مسلم» (٤٣٦) (١٢٧)، و«تغليق التعليق» (٢/ ٣٠٢، ٣٠٣).

(٣) أخرجه مسلم (٤٣٤) (١٢٥).

الرَّسُولَ ﷺ لَيْسَ يَرَى أَصْحَابَهُ مِنْ وَرَاءَ ظَهْرِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ؛ بِدَلِيلِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ انْخَسَرَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ عَلَيْهِ جَنَابُهُ، فَقَالَ: «أَيْنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ» ^(١). وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ هَذِي الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَيْسَ كَمَا تَوَهَّمُهُ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَلْزِقُ كَعْبُهُ بِكَعَبِ صَاحِبِهِ بِحَيْثُ يَفْتَحُ رِجْلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَلْزَقَهَا هَكَذَا مَعَ فَتْحِ الرَّجْلَيْنِ لَابْتَعَدَ الْمَنْكِبُ عَنِ الْمَنْكِبِ، وَأَرَادَ أَنَسُ بِقَوْلِهِ هَذَا: أَنَّهُمْ يَتَرَاصُّونَ حَتَّى يَلْتَزِقَ أَعْلَى الْبَدَنِ بِأَسْفَلِ الْبَدَنِ، وَهَذَا حَتْمًا يَفْتَضِي أَنْ تَكُونَ الْأَرْجُلُ طَبِيعِيَّةً لَا مَفْتُوحَةً هَكَذَا، وَالْغَرِيبُ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ مَثَلًا يَفْهَمُونَ السُّنَّةَ فَهَمَّا خَاطِئًا، ثُمَّ يَبْنِيهَا فِي النَّاسِ، وَهَذَا يَحْصُلُ الْجَهْلُ الْكَثِيرُ؛ وَلِهَذَا يَنْبَغِي لَطَلَبَةَ الْعِلْمِ إِذَا أَدْرَكُوا خَطَأَ النَّاسِ فِي اسْتِعْمَالِ سُنَّةٍ مِنَ السُّنَنِ أَنْ يُبَيِّنُوهُ، وَالْأَوْلَى يَسْتَسْلِمُوا لِلْأَمْرِ الْوَاقِعِ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِسْلَامَ لِلْأَمْرِ الْوَاقِعِ فِيهِ خَطَأٌ، وَضَرَرُهُ عَظِيمٌ، فَيَقَالُ لَهُؤُلَاءِ: لَيْسَتْ السُّنَّةُ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَفْتَحُ الْقَدَمَيْنِ حَتَّى تَلْزِقَ بِالْآخِرِ، بَلِ السُّنَّةُ أَنْ يَتَرَاصَّ النَّاسُ، حَتَّى يَلْزِقَ الْإِنْسَانُ كَعْبُهُ فِي كَعْبِهِ، وَمَنْكِبُهُ بِمَنْكِبِهِ.

وَهَلِ الْمُرَادُ بِذَلِكَ بَيَانُ الْمَرَاصَةِ، وَتَمَامُ الْمُصَافَةِ، أَوْ أَنَّ هَذَا سُنَّةٌ؟
الْجَوَابُ: كُلُّ الصَّلَاةِ يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ صَاحِبِ «الْفَتْحِ» أَنَّهُ لِبَيَانِ الْمَرَاصَةِ، وَتَمَامِ الْمُصَافَةِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي كُلِّ الصَّلَاةِ، وَإِنَّمَا هُوَ عِنْدَ الْأَمْرِ بِالتَّسْوِيَةِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٧- بَابُ: إِذَا قَامَ الرَّجُلُ عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ، وَحَوْلَهُ الْإِمَامُ خَلْفَهُ إِلَى يَمِينِهِ تَمَّتْ صَلَاتُهُ.

٧٢٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَأْسِي مِنْ وَرَائِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ، فَصَلَّى وَرَقَدَ، فَجَاءَهُ الْمُؤَذِّنُ، فَقَامَ، وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ^(١).

هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ فَوَائِدُ:

مِنْهَا: جَوَازُ الْجَمَاعَةِ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَرَّ ابْنَ عَبَّاسٍ عَلَى قِيَامِهِ مَعَهُ جَمَاعَةً، وَقَدْ ثَبَتَ مِثْلُ ذَلِكَ لِحَدِيثَةِ بَنِ الْيَمَانِ، وَلِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ^(١)، لَكِنْ لَيْسَ ذَلِكَ أَمْرًا رَاتِبًا، بِمَعْنَى أَنَّهُ يُصَلِّي كُلَّ لَيْلَةٍ بِالْجَمَاعَةِ، وَلَكِنَّهُ أَحْيَانًا، فَاسْتَدَلَّ الْعُلَمَاءُ بِذَلِكَ عَلَى جَوَازِ إِقَامَةِ النَّفْلِ جَمَاعَةً، لَكِنْ لَيْسَ عَلَى وَجْهِ رَاتِبٍ كَمَا قُلْنَا، وَهَذَا رُبَّمَا يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَيْهِ أَحْيَانًا، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ عِنْدَمَا صَلَّى الظُّهْرَ صَارَ مَعَهُ كَسَلٌ، فَقَالَ لَهُ أَخُوهُ تَعَالَى نُصَلِّي جَمَاعَةً، وَيَشُدُّ بَعْضُنَا أَرْزَ بَعْضٍ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا: جَوَازُ الْحَرَكَةِ لِمُضْلِحَةِ الصَّلَاةِ^(٢)؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَابْنَ عَبَّاسٍ تَحَرَّكَ، كَمَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

وَاسْتَدَلَّ بِهِ بَعْضُهُمْ عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ لَا يَقْطَعُ صَلَاةَ الرَّجُلِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَالَ بَيْنَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَالْقِبْلَةِ، فَجَعَلَ هَذَا مِنَ الْمُرُورِ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَمَرَّ بَيْنَ يَدَيِ ابْنِ عَبَّاسٍ، بَلْ هُوَ ثَابِتٌ فِي مَكَانِهِ، وَابْنُ عَبَّاسٍ هُوَ الَّذِي مَرَّ مِنْ وَرَائِهِ، وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّ هَذَا مُرُورٌ.

(١) أخرجه مسلم (٧٦٣) (١٨١).

(٢) تقدم تخريجه.

(٢) انظر: «الشرح الكبير» (١/٤١٤)، و«الفروع» (٢/٣٠)، و«الإنصاف» (٢/٣٨٢)، و«المبسوط»

(١/٤٣)، و«الشرح الصغير» (١/١٦٤)، و«الأم» (١/١٤٩).

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ لَا قِيَامَ لِلرَّجُلِ الْوَاحِدِ عَنِ يَسَارِ الْإِمَامِ ^(١)، وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَدَارَ ابْنَ عَبَّاسٍ إِلَى الْيَمِينِ، وَلَكِنْ لَوْ بَقِيَ يُصَلِّي عَنْ يَسَارِهِ، فَهَلْ تَصِحُّ صَلَاتُهُ؟
الْجَوَابُ: كَلَامُ الْبُخَارِيِّ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَا تَصِحُّ؛ لِقَوْلِهِ: «فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ».
فَظَاهِرُهُ: أَنَّهُ لَوْ بَقِيَ لَمْ يَتِمَّ، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ عِنْدَ أَصْحَابِهِ، قَالُوا: لَوْ بَقِيَ عَنْ يَسَارِهِ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَنَّهُ لَوْ بَقِيَ عَنْ يَسَارِهِ فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ، وَأَنَّ كَوْنَهُ عَنْ يَمِينِهِ مَعَ خُلُوعِ يَسَارِهِ عَلَى وَجْهِ الْإِسْتِحْبَابِ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِعِلَّةٍ صَحِيحَةٍ، وَهِيَ: أَنَّ الَّذِي حَصَلَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مُجَرَّدُ فِعْلٍ، وَمُجَرَّدُ الْفِعْلِ لَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ، وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَقُلْ لَهُ الرَّسُولُ ﷺ حِينَ فَرَعَ: لَا تَعُدْ، كَمَا قَالَ لِأَبِي بَكْرَةَ ^(٢)، فَدَلَّ ذَلِكَ: عَلَى أَنَّهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِحْبَابِ.

وَلَكِنْ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ نَازِعٌ، وَقَالَ: إِنَّ الْحَرَكَةَ فِي الصَّلَاةِ الْأَصْلُ فِيهَا الْكَرَاهَةُ، وَكَوْنُ الرَّسُولِ يَتَحَرَّكُ، وَيُؤَيِّرُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا عَمَلٌ لَا بُدَّ مِنْهُ، وَلَكِنْ يُقَالُ: الْحَرَكَةُ الْمَكْرُوهَةُ تَرْتَفِعُ كَرَاهَتُهَا عِنْدَ الْحَاجَةِ، وَهَذِهِ حَاجَةٌ أَنْ يُدَارَ الْإِنْسَانُ إِلَى الْمَوْقِفِ الْأَفْضَلِ.
فَالَّذِي يَظْهَرُ لِي: أَنَّهُ لَوْ صَلَّى عَنْ يَسَارِهِ مَعَ خُلُوعِ يَمِينِهِ فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ، لَكِنَّهَا خِلَافُ السُّنَّةِ.

وَمِنْ فَوَائِدِهِ: أَنَّ النَّوْمَ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَقَدَ، فَقَامَ وَصَلَّى، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَنَقَضَ النَّوْمُ لِلْوُضُوءِ فِيهِ ثَمَانِيَةُ مَذَاهِبٍ ^(٣)، لَكِنْ أَقْرَبُ مَا يُقَالُ فِي ذَلِكَ: إِنَّ النَّوْمَ الْمُسْتَعْرِقَ الَّذِي لَا يُحِسُّ الْإِنْسَانُ بِنَفْسِهِ فِيهِ، لَوْ أَخَذَتْ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ.

(١) انظر: «المختارات الجليلة» (ص ٤٥).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) المذهب الأول: أن النوم لا ينقض الوضوء على أي حال كان، وهو محكي عن أبي موسى الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ وسعيد بن المسيَّب، وأبي مجلز وحيد الأعرج.

وَأَمَّا سِوَى ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَنْقُضُ، سِوَاءَ كَانَ الْإِنْسَانُ مَضْطَجِعًا، أَوْ مُتَكِنًا، أَوْ رَاكِعًا، أَوْ سَاجِدًا؛ لِأَنَّ النَّوْمَ مَظْنَّةُ الْحَدَثِ، وَلَيْسَ حَدَثًا، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ حَدَثًا يَنْفُسُهُ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ قَلِيلِهِ، وَكَثِيرِهِ، كَمَا لَمْ تُفَرِّقْ بَيْنَ قَلِيلِ الْبَوْلِ وَكَثِيرِهِ، وَلَكِنَّهُ مَظْنَّةُ الْحَدَثِ، عَلَى أَنَّهُ لَا يُسْتَدَلُّ بِكَوْنِهِ ﷺ قَامَ وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ عَلَى أَنَّ النَّوْمَ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ نَوْمَهُ ﷺ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ حَيْثُ كَانَ عَيْنَاهُ تَنَامَانِ، وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ^(١)، فَلَوْ أَحْدَثَ لِأَحْسَ، وَعَلَى هَذَا فَلَا يَكُونُ فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النَّوْمَ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، وَيُؤْخَذُ نَقْضُ الْوُضُوءِ بِالنَّوْمِ، وَعَدَمُهُ مِنْ أُدْلَةٍ أُخْرَى.

وَفِيهِ أَيْضًا مِنْ فَوَائِدِهِ: أَنَّ الْإِنْسَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ بَعْدَ قِيَامِ اللَّيْلِ، وَقَدْ قَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: مَا أَلْفَيْتُهُ سَحْرًا إِلَّا نَائِمًا^(٢)، فَكَانَ ﷺ يَقُومُ فِي اللَّيْلِ كَمَا قَالَ رَبُّهُ عَزَّ وَجَلَّ:

المذهب الثاني: أن النوم ينقض الوضوء بكل حال قليله وكثيره، وهو مذهب الحسن البصر والمزني وأبي عبيد القاسم بن سلام وإسحاق بن راهويه.

المذهب الثالث: أن كثير النوم ينقض بكل حال وقليله لا ينقض بكل حال، وهو مذهب الزهري وربيعه والأوزاعي ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه.

المذهب الرابع: إذا نام على هيئة من هيئات المصلي كالراكن والساجد والقائم والقاعد لا يُنقض وضوؤه سواء كان في الصلاة أو لم يكن، وإن نام مضطجعًا أو مُسْتَلْقِيًا عَلَى قَفَاهُ انْتَقَضَ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَدَاوُدَ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ غَرِيبٌ.

المذهب الخامس: أنه لا ينقض إلا نوم الراكع والساجد، وقد روي مثل هذا عن أحمد.

المذهب السادس: أنه لا ينقض إلا نوم الساجد، ويروى أيضًا عن أحمد.

المذهب السابع: أنه لا ينقض النوم في الصلاة بكل حال، وينقض خارج الصلاة، ونسبه في «البحر» إلى زيد بن علي، وأبي حنيفة.

المذهب الثامن: أنه إذا نام جالسًا ممكنًا مقعدته من الأرض لم ينقض سواء قل أو كثر، وسواء كان في الصلاة أو خارجها، وهذا مذهب الشافعي.

وانظر: «المغني» (١/ ١١٣)، و«شرح مسلم للنووي» (٤/ ٧٣)، و«عون المعبود» (١/ ٢٤٠)، و«سبل السلام» (١/ ٣٢٠-٣٢٣)، و«نيل الأوطار» (١/ ٢٤٠-٢٤٢).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٦/ ١٦١) (٢٥٢٧٨).

﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنُصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ ﴾ [البقرة: ٢٠] فَيَنَامُ قَبِيلَ الْفَجْرِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَنْشَطَ لِصَلَاةِ الْفَجْرِ، فَإِذَا أَدَّنَ صَلَّي رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ اضْطَجَعَ أَيضًا.

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٧٨- بَابُ: الْمَرْأَةُ وَحْدَهَا تَكُونُ صَفًّا.

٧٢٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْحَاقَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ قَالَ: صَلَّيْتُ أَنَا وَبَيْتِي فِي بَيْتِنَا خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَأُمِّي أُمُّ سُلَيْمٍ خَلْفَنَا.

قول الْبُخَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «بَابُ الْمَرْأَةُ وَحْدَهَا تَكُونُ صَفًّا» الْمَرْأَةُ وَحْدَهَا؛ يَعْنِي: إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا أُتْنَى أُخْرَى، فَتَكُونُ صَفًّا؛ يَعْنِي: وَلَا تَحْتَاجُ إِلَى الدُّخُولِ فِي صُفُوفِ الرِّجَالِ، ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: صَلَّيْتُ أَنَا وَبَيْتِي فِي بَيْتِنَا خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَأُمِّي أُمُّ سُلَيْمٍ خَلْفَنَا. فَبَيَّنَ هَذَا الْحَدِيثُ فَوَائِدَ:

أَوَّلًا: حُسْنُ خُلُقِ الرَّسُولِ ﷺ حَيْثُ يَذْهَبُ إِلَى أَصْحَابِهِ، وَيُصَلِّي فِي بَيْتِهِمْ، وَهَذَا لِأَنَّكَ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا أُتْنَى أُخْرَى، وَبَيْنَ أُمَّتِهِ ﷺ؛ أَنْ يَأْتِيَهُ فِي بَيْتِهِمْ، وَيُصَلِّي بِهِمْ. وَمِنْهَا: جَوَازُ النَّافِلَةِ جَمَاعَةً أَحْيَانًا لَا دَائِمًا.

وَمِنْهَا: جَوَازُ مُصَافَةِ الصَّبِيِّ الَّذِي لَمْ يَبْلُغْ، وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «صَلَّيْتُ أَنَا وَبَيْتِي» وَوَجْهُهُ: أَنَّ الْبَيْتَ هُوَ الَّذِي لَمْ يَبْلُغْ، وَقَدْ مَاتَ أَبُوهُ، وَهَذَا فِي النَّافِلَةِ كَمَا تَرَوْنَ، هَلْ يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْفَرِيضَةِ؟

الْجَوَابُ: اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذَا:

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ مُصَافَةَ الصَّبِيِّ تَصِحُّ فِي الْفَرِيضَةِ، كَمَا صَحَّتْ فِي النَّافِلَةِ بِنَاءً عَلَى قَاعِدَةٍ مَعْرُوفَةٍ عِنْدَ السَّلَفِ، وَهِيَ: «أَنْ مَا ثَبَتَ فِي الْفَرِيضَةِ ثَبَتَ فِي النَّافِلَةِ، وَمَا ثَبَتَ فِي النَّافِلَةِ لَا يَثْبُتُ فِي الْفَرِيضَةِ إِلَّا بِدَلِيلٍ»، وَيَدُلُّ لِهَذَا الْأَصْلُ: أَنَّ الصَّحَابَةَ الَّذِينَ حَكَمُوا أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ يُصَلِّي عَلَى رَأْسِهِ قَالُوا: غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا

الْمَكْتُوبَةُ ^(١)، وَذَلِكَ حَتَّى لَا يَقِيسَ أَحَدُ الْمَكْتُوبَةِ عَلَى النَّافِلَةِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ هُوَ قِيَاسُ الْفَرِيضَةِ عَلَى النَّافِلَةِ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ. وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ أَيْضًا: أَنَّ الْمَرْأَةَ يَصِحُّ انْفِرَادُهَا خَلْفَ الصَّفِّ؛ لِأَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ كَانَتْ خَلَفَهُمْ، وَأَقْرَبَهَا النَّبِيُّ ﷺ.

وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ: أَنَّهُ لَا مَكَانَ لِلْمَرْأَةِ مَعَ الرِّجَالِ، وَأَنَّهُ لَا اخْتِلَاطَ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، حَتَّى فِي الْعِبَادَاتِ، حَتَّى فِي ذَوَاتِ الْمَحَارِمِ، كُلُّ هَذَا إِنْْعَادًا لِلْفِتْنَةِ وَالشَّرِّ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا، وَشَرُّهَا آخِرُهَا، وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا، وَشَرُّهَا أَوَّلُهَا» ^(٢) وَهَذِهِ الْخَيْرِيَّةُ كَانَتْ لِيُبْعِدَ النِّسَاءَ عَنِ الرِّجَالِ. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَوْ صَفَّتْ مَعَ الرِّجَالِ فَهَلْ تَصِحُّ صَلَاتُهَا؟

فَالْجَوَابُ: إِذَا كَانَ لِضُرُورَةٍ صَحَّتْ، كَمَا يَقَعُ ذَلِكَ أحيانًا فِي الْمَسْجِدَيْنِ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَالْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ، فَهَذِهِ ضُرُورَةٌ، وَلَا بَأْسَ، وَلَكِنْ إِنْ رَأَى الْإِنْسَانُ مِنْ نَفْسِهِ فِتْنَةً وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْصَرِفَ عَنْ هَذَا الْمَكَانِ؛ يَعْنِي: مِثْلُ لَوْ أَنَّهُ اضْطُرَّ أَنْ يَقِفَ إِلَى جَنْبِ امْرَأَةٍ، وَلَكِنَّهُ أَحَسَّ بِحَرَكَةِ شَهْوَةٍ مِثْلًا فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَنْصَرِفَ، وَيُصَلِّيَ فِي مَكَانٍ آخَرَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ» ^(٣). لِأَنَّ ذَلِكَ يَشْغَلُ قَلْبَ الْمُصَلِّي، فَهَذَا مِنْ بَابِ أَوْلَى؛ لِأَنَّ هَذَا فِيهِ إِشْغَالٌ وَفِتْنَةٌ، وَرُبَّمَا لَا يَفْتَنُ وَحْدَهُ، بَلْ تَفْتَنُ الْمَرْأَةُ أَيْضًا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كَانَ مَعَ الْمَرْأَةِ أُخْرَى، فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ تُصَلِّيَ وَحْدَهَا؟ نَقُولُ: لَا يَصِحُّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ مَعَ الْمَرْأَةِ تَكُونُ صَفًّا، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمُنْفَرِدٍ خَلْفَ الصَّفِّ» ^(٤). وَإِلَى هَذَا تُشِيرُ تَرْجَمَةُ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: بَابُ الْمَرْأَةِ وَحْدَهَا تَكُونُ

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه مسلم (٤٤٠).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) تقدم تخريجه.

صَفًا. وَأَمَّا إِذَا كَانَ مَعَهَا نِسَاءٌ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَصْفُقْنَ أَنْفُسَهُنَّ، كَمَا يَصِفُ الرِّجَالُ أَنْفُسَهُمْ، وَلَا تَصِحُّ صَلَاةُ الْمُتَفَرِّدَةِ وَحْدَهَا خَلْفَ الصَّفِّ، إِلَّا إِذَا كَانَ الصَّفُّ تَامًا.



ثُمَّ قَالَ الْبُحَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٩- بَابُ مِئْمَنَةِ الْمَسْجِدِ وَالْإِمَامِ.

٧٢٨- حَدَّثَنَا مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قُمْتُ لَيْلَةً أَصَلِّي عَنْ يَسَارِ النَّبِيِّ ﷺ فَأَخَذَ بِيَدِي أَوْ بَعْضُهَا، حَتَّى أَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ، وَقَالَ بِيَدِهِ مِنْ وَرَائِي.

هَذَا الْحَدِيثُ مَرَّ عَلَيْنَا لَكِنَّ بَابَ مِئْمَنَةِ الْمَسْجِدِ لَمْ يَذْكُرْ لَهَا دَلِيلًا، وَكَانَ الدَّلِيلُ الْوَارِدَ عَلَى غَيْرِ شَرْطِهِ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

❖ قَوْلُهُ: «بَابُ مِئْمَنَةِ الْمَسْجِدِ وَالْإِمَامِ» أوردَ فِيهِ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ مُخْتَصَرًا، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلتَّرْجَمَةِ، أَمَّا لِلْإِمَامِ: فَبِالْمُطَابَقَةِ، وَأَمَّا لِلْمَسْجِدِ، فَبِالزُّوْمِ، وَقَدْ تَعَقَّبَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَهُوَ: أَنَّ الْحَدِيثَ إِنَّمَا وَرَدَ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَأْمُومُ وَاحِدًا، أَمَّا إِذَا كَثُرُوا فَلَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى فَضِيلَةِ الْمِئْمَنَةِ فِي الْمَسْجِدِ، وَكَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ أَحْبَبْنَا أَنْ نَكُونَ عَنْ يَمِينِهِ. وَلِأَبِي دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ عَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا: «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى مَيَامِنِ الصُّفُوفِ» وَأَمَّا مَا رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ مِيسِرَةَ الْمَسْجِدِ تَعَطَّلَتْ. فَقَالَ: «مَنْ عَمَرَ مِيسِرَةَ الْمَسْجِدِ كُتِبَ لَهُ كِفْلَانِ مِنَ الْأَجْرِ». فَبَيْنَ إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، وَإِنْ ثَبَتَ فَلَا يَعَارِضُ الْأَوَّلَ، لِأَنَّهُمَا وَرَدَا لِمَعْنَى عَارِضٍ يَزُولُ بِزَوَالِهِ^(١). اهـ

الظَّاهِرُ: أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَدْعُوا الْيَسَارَ إِلَّا إِذَا

(١) انظر «الفتح» للحافظ ابن حجر رَحِمَهُمَا اللَّهُ (٢/٢١٣).

حُمِلَ عَلَى أَنَّ الْأَكْثَرَ فَيُمْكِنُ، لَكِنْ الصَّحِيحُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنْ يُقَالَ: الْيَمِينُ أَفْضَلُ مِنَ الْيَسَارِ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَا مُتَسَاوِيَيْنِ، أَوْ مُتَقَارِبَيْنِ، وَأَمَّا إِذَا أَجْحَفَ الْيَمِينُ بِالْيَسَارِ فَالْيَسَارُ أَفْضَلُ لِدُنُوهِ مِنَ الْإِمَامِ، وَيَشْهَدُ لِهَذَا: أَنَّهُ لَمَّا كَانَتِ السُّنَّةُ فِي الثَّلَاثَةِ أَنْ يَقِفَ الْإِمَامُ وَسَطَهُمْ، كَانَ أَحَدُهُمَا: عَنِ الْيَمِينِ، وَالثَّانِي: عَنِ الْيَسَارِ، وَلَوْ كَانَ الْأَيْمَنُ أَفْضَلَ مُطْلَقًا لَكَانَتِ السُّنَّةُ أَنْ يَكُونَ الْإِثْنَانِ عَنِ الْيَمِينِ فَقَطُّ.

فَالصَّوَابُ: مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ «الْفُرُوعِ»، وَأَنَّهُ ظَاهِرُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ؛ أَنَّهُ إِذَا كَانَتِ الْمَسَافَةُ مُتَقَارِبَةً، فَالْيَمِينُ أَفْضَلُ، لَكِنْ إِذَا تَبَاعَدَتِ فَالْيَسَارُ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُ يَتَرَجَّحُ بِدُنُوهِ مِنَ الْإِمَامِ، ثُمَّ إِنَّهُ مِنَ الْإِجْحَافِ، وَعَدَمِ الْعَدْلِ أَنْ تَرَى الصِّفَّ مِنْ عِنْدِ الْإِمَامِ إِلَى طَرَفِ الصِّفِّ مَمْلُوءًا، وَالثَّانِي خَالِيًا، ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ وَرَدَ حَدِيثٌ، وَلَكِنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَمَرَ بِتَوْسِيطِ الْإِمَامِ، قَالَ: «وَسَطُوا الْإِمَامَ وَسُدُّوا الْفُرَجَ»^(١) وَهَذَا هُوَ الْمُشَاهَدُ أَنَّ الْإِمَامَ يَكُونُ بِالْوَسْطِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٠- بَابُ: إِذَا كَانَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَبَيْنَ الْقَوْمِ حَائِطٌ أَوْ سُتْرَةٌ.

وَقَالَ الْحَسَنُ: لَا بَأْسَ أَنْ تُصَلِّيَ وَبَيْنَكَ وَبَيْنَهُ نَهْرٌ.

وَقَالَ أَبُو مِجْلَزٍ: يَأْتُمُّ بِالْإِمَامِ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا طَرِيقٌ، أَوْ جِدَارٌ إِذَا سَمِعَ تَكْبِيرَ الْإِمَامِ^(٢).

(١) أخرجه أبو داود (٦٨١) بلفظ: «وسطوا الإمام وسدوا الخل».

قال الشيخ الألباني رحمه الله في تعليقه على سنن أبي داود: ضعيف، ولكن الشطر الثاني منه صحيح.

(٢) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٢/٢١٣):

أما قول الحسن، فقال ابن حجر: لم أره موصولاً بلفظه، وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عنه في الرجل يصلي خلف الإمام أو فوق سطح يأتُم به؟ لا بأس.

وأما قول أبو مجلز، فوصله ابن أبي شيبة في مصنفه (٢/٢٢٣)، وعبد الرزاق في مصنفه (٢/٨٢) (٤٨٨٤).

وانظر «الفتح» للمحافظ ابن حجر رحمه الله (٢/٢١٤)، وانظر «تغليق التعليق» (٢/٣٠٣، ٣٠٤).

٧٢٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ فِي حُجْرَتِهِ، وَجِدَارُ الْحُجْرَةِ قَصِيرٌ، فَرَأَى النَّاسُ شَخْصَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَامَ أَنَسٌ يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ، فَأَصْبَحُوا فَتَحَدَّثُوا بِذَلِكَ، فَقَامَ لَيْلَةَ الثَّانِيَةِ فَقَامَ مَعَهُ أَنَسٌ يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ، صَنَعُوا ذَلِكَ لَيْلَتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا، حَتَّى إِذَا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ جَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَخْرُجْ، فَلَمَّا أَصْبَحَ ذَكَرَ ذَلِكَ النَّاسُ، فَقَالَ: «إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تُكْتَبَ عَلَيْكُمْ صَلَاةُ اللَّيْلِ»^(١).

[الحديث ٧٢٩- طرفه في: ٧٣٠، ٩٢٤، ١١٢٩، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٥٨٦١].

هَذِهِ مَسْأَلَةٌ مُهِمَّةٌ، وَهِيَ: إِذَا كَانَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَبَيْنَ الْمَأْمُومِينَ حَائِلٌ مِنْ جِدَارٍ أَوْ سُتْرَةٍ أَوْ غَيْرِهَا فَهَلْ يَصِحُّ اقْتِدَاءُ الْمَأْمُومِينَ بِهِ؟
الْجَوَابُ: هَذَا فِيهِ تَفْصِيلٌ:

إِنْ كَانَ فِي الْمَسْجِدِ صَحٌّ؛ لِأَنَّ الْمَكَانَ وَاحِدٌ، فَمَثَلًا: لَوْ كَانَ الْإِمَامُ فِي الْمَقْدَمِ، وَالْمَأْمُومُونَ هُنَا صَحٌّ ذَلِكَ، وَلَوْ كَانَ الْإِمَامُ فَوْقَ، وَالْمَأْمُومُونَ أَسْفَلَ صَحٌّ ذَلِكَ أَيْضًا. أَمَّا إِذَا كَانَ الْمَأْمُومُونَ خَارِجَ الْمَسْجِدِ فَإِنْ اتَّصَلَتِ الصُّفُوفُ صَحَّتِ الصَّلَاةُ أَيْضًا، كَمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي أَيَّامِ الْمَوَاسِمِ فِي الْمَسْجِدَيْنِ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَالْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ، وَإِنْ لَمْ تَتَّصِلْ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْإِتِمَامُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْجَمَاعَةِ الْاجْتِمَاعُ، وَالتَّالُفُ، وَالتَّقَارُبُ، فَإِذَا قُلْنَا: إِنَّ الْإِنْسَانَ وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا عَنِ الْمَسْجِدِ يَصِحُّ أَنْ يَأْتِيَ بِإِمَامٍ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ أَنَّ الْمَسْجِدَ خَالٍ لَمْ يُتِمَّ فَإِنَّ هَذَا يُنَافِي الْمَقْصُودَ مِنَ الْجَمَاعَةِ، ثُمَّ إِنَّهُ يَفْتَحُ بَابًا لَا يُمَكِّنُ لِلْإِنْسَانِ سَدُّهُ، وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ النَّاسُ بِإِمَامٍ الْحَرَمِ بِوَاسِطَةِ التَّلْفِيزِيِّونَ.

وَحِينَئِذٍ إِذَا قُلْنَا لِلْإِنْسَانِ: صَلِّ الْجُمُعَةَ، قَالَ: أَنَا أَصَلِّيَ خَلْفَ إِمَامٍ الْحَرَمِ؛ لِأَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْكُمْ، وَأَكْثَرُ جَمَاعَةً، فَيَحْضُلُ بِهَذَا شَيْءٌ مِنَ الشَّرِّ، فَالصَّحِيحُ التَّفْصِيلُ الَّذِي

ذَكَرْنَاهُ وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ خَلْفَهُ، وَلَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا سَائِرٌ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ خَارِجَ الْمَسْجِدِ فَإِنْ كَانَ يَعْذُرُ كَمَا لَوْ امْتَلَأَ الْمَسْجِدُ فَلَا بَأْسَ أَيْضًا أَنْ يُصَلِّيَ، لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَسْمَعَ التَّكْبِيرَ، كَمَا قَالَ أَبُو مِجْلَزٍ، وَهُوَ وَاضِحٌ، وَإِلَّا فَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْجَمَاعَةِ هُوَ الْاجْتِمَاعُ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ فَأَمْشُوا إِلَى الصَّلَاةِ» ^(١) وَلَوْ كَانَ يُرَخَّصُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُصَلِّيَ مَعَ صَاحِبِهِ فِي الْمَكَانِ الَّذِي هُوَ فِيهِ مَا حَثَّ الرَّسُولُ هَذَا الْحَثَّ عَلَى الْحُضُورِ ^(٢).

❦ وَقَوْلُهُ: «يُصَلِّي النَّبِيُّ ﷺ فِي حُجْرَتِهِ». الْمُرَادُ مَا اخْتَجَرَهُ مِنَ الْمَسْجِدِ، لَيْسَ الْمُرَادُ حُجْرَةُ الْبَيْتِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ صَنَعَ لَهُ حُجْرَةً فِي الْمَسْجِدِ، وَصَارَ النَّاسُ يَنْظُرُونَهُ مِنْ وَرَائِهَا.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«بَابُ: إِذَا كَانَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَبَيْنَ الْقَوْمِ حَائِطٌ أَوْ سُتْرَةٌ؛ أَيُّ: هَلْ يَضُرُّ ذَلِكَ بِالْإِقْتِدَاءِ أَوْ لَا؟ وَالظَّاهِرُ مِنْ تَصَرُّفِهِ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَالِكِيُّ، وَالْمَسْأَلَةُ ذَاتُ اخْتِلَافٍ شَهِيرٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ.

❦ قَوْلُهُ: «وَقَالَ الْحَسَنُ». لَمْ أَرَهُ مَوْصُولًا بِلَفْظِهِ، وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْهُ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي خَلْفَ الْإِمَامِ، أَوْ فَوْقَ سَطْحٍ: يَأْتُمُّ بِهِ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

❦ قَوْلُهُ: «وَقَالَ أَبُو مِجْلَزٍ». وَصَلَّهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ مُعْتَمِرٍ، عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سَلِيمٍ عَنْهُ بِمَعْنَاهُ، وَلَيْثٌ ضَعِيفٌ لَكِنْ أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ التَّيْمِيِّ وَهُوَ مُعْتَمَرٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْهُ، فَإِنْ كَانَ مَضْبُوطًا فَهُوَ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) وسئل الشيخ رحمه الله عن أناس أقاموا مصلًى للنساء منفصلاً عن مسجد الجماعة بشارع أو أكثر وبعض المنازل، ويصلي خلف إمام المسجد بواسطة الميكروفون في مسجد النساء، فهل هذا جائز؟ فأجاب رحمه الله: إذا كان هناك ضرورة، بمعنى أنه لا يمكن أن يوسع المسجد فلا حرج، وإلا فلا يصح.

قَوْلُهُ: «حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ». هُوَ ابْنُ سَلَامٍ، قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ، وَبِهِ جَزَمَ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي رِوَايَتِهِ، وَعَبْدَةُ هُوَ ابْنُ سُلَيْمَانَ.

قَوْلُهُ: «فِي حُجْرَتِهِ». ظَاهِرُهُ أَنَّ الْمُرَادَ حُجْرَةَ بَيْتِهِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ ذِكْرُ جِدَارِ الْحُجْرَةِ، وَأَوْضَحُ مِنْهُ: رِوَايَةُ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ يَحْيَى عِنْدَ أَبِي نُعَيْمٍ بِلَفْظٍ: «كَانَ يُصَلِّي فِي حُجْرَةٍ مِنْ حُجَرِ أَزْوَاجِهِ». وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ الْحُجْرَةَ الَّتِي كَانَ اخْتَجَرَهَا فِي الْمَسْجِدِ بِالْحَصِيرِ، كَمَا فِي الرِّوَايَةِ الَّتِي بَعْدَ هَذِهِ، وَكَذَا حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ الَّذِي بَعْدَهُ، وَلَأَبِي دَاوُدَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ مِنْ وَجْهَيْنِ آخَرَيْنِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا هِيَ الَّتِي نَصَبَتْ لَهُ الْحَصِيرَ عَلَى بَابِ بَيْتِهَا، فَإِمَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى التَّعَدُّدِ، أَوْ عَلَى الْمَجَازِ فِي الْجِدَارِ وَفِي نِسْبَةِ الْحُجْرَةِ إِلَيْهَا^(١).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨١- بَابُ صَلَاةِ اللَّيْلِ.

٧٣٠- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ الْمُقْبِرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَهُ حَصِيرٌ يَبْسُطُهُ بِالنَّهَارِ، وَيَحْتَجِرُهُ بِاللَّيْلِ، فَثَابَ إِلَيْهِ نَاسٌ فَصَلُّوا وَرَاءَهُ^(٢).

قَوْلُهُ: «بَابُ صَلَاةِ اللَّيْلِ». مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى ظَرْفِهِ؛ يَعْنِي: الصَّلَاةُ فِي اللَّيْلِ، وَالْإِضَافَةُ تَكُونُ عَلَى التَّقْدِيرِ: «فِي» وَعَلَى التَّقْدِيرِ: «مِنْ» وَعَلَى التَّقْدِيرِ: «بِاللَّامِ» فَإِذَا كَانَ الْمُضَافُ ظَرْفًا لِلْمُضَافِ صَارَتْ عَلَى التَّقْدِيرِ: «فِي» كَهَذِهِ التَّرْجَمَةِ، وَيَشْهَدُ لِهَذَا قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿بَلْ مَكْرٌ أَلِيلٍ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُ أَندَادًا﴾ [سُورَةُ الْأَنْعَامِ: ٢٣] فَالْإِضَافَةُ هُنَا عَلَى التَّقْدِيرِ «فِي».

(١) انظر «الفتح» للحافظ ابن حجر رَحِمَهُمَا اللَّهُ (٢/ ٢١٤).

(٢) أخرجه مسلم (٧٨٢) (٢١٥).

وَتَكُونُ الْإِضَافَةُ عَلَى تَقْدِيرٍ: «مِنْ» إِذَا كَانَ الثَّانِي نَوْعًا مِنَ الْأَوَّلِ، تَقُولُ: خَاتَمُ حَدِيدٍ؛ أَيْ: خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ، فَالْحَدِيدُ نَوْعٌ لِلْخَاتَمِ وَتَقُولُ: بَابٌ خَشَبٍ؛ أَيْ: مِنْ خَشَبٍ، وَهَذَا كَثِيرٌ.

وَتَكُونُ عَلَى تَقْدِيرٍ: «الْلَامُ» فِيمَا سِوَى ذَلِكَ، ثُمَّ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ حَدِيثَ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَهُ حَصِيرٌ. وَالْحَصِيرُ هُوَ الْفَرَاشُ الْمَنْسُوجُ مِنْ وَرَقِ عُسْبِ النَّخْلِ، وَهُوَ مِنْ أَحْسَنِ الْفُرُشِ؛ لِأَنَّهُ لَيِّنٌ، وَبَارِدٌ فِي الصَّيْفِ، وَسَاخِنٌ فِي الشِّتَاءِ، كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَسْتَعْمِلُهُ، وَيَجْلِسُ عَلَيْهِ، وَلَكِنَّهُ فِي اللَّيْلِ يَخْتَجِرُهُ؛ يَعْنِي: يَجْعَلُهُ حُجْرَةً، وَيُصَلِّي فِيهِ ﷺ.

❦ قَوْلُهَا: «فَنَابَ إِلَيْهِ النَّاسُ فَصَلُّوا وَرَاءَهُ» وَهَذَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - كَانَ فِي رَمَضَانَ، كَمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ السِّيَاقَاتُ الْأُخْرَى، وَ«نَابَ»، بِمَعْنَى: اجْتَمَعَ إِلَيْهِ النَّاسُ فَصَلُّوا وَرَاءَهُ وَاسْتَدَلَّ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ لِلْإِمَامِ نِيَّةُ الْمَأْمُومِينَ؛ أَيْ: نِيَّةُ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا، وَأَنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ صَلَّى، وَصَلَّى وَرَاءَهُ نَاسٌ، وَهُوَ لَمْ يَقْصِدْ الصَّلَاةَ بِهِمْ، وَلَكِنَّهُمْ هُمْ جَعَلُوهُ إِمَامًا لَهُمْ، وَتَابَعُوهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَعْلَمْ بِهِمْ إِذْ إِنَّهُمْ مِنْ وَرَاءِ الْحَصِيرِ، لَكِنْ لَعَلَّهُمْ بَعْدَ أَنْ تَجَمَّعُوا صَارَ لَهُمْ صَوْتُ فَتَوَى الْإِمَامَةَ، فَيَكُونُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ تَجْدِيدِ نِيَّةِ الْإِمَامَةِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ.

٧٣١- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اتَّخَذَ حُجْرَةً، قَالَ: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ: مِنْ حَصِيرٍ فِي رَمَضَانَ فَصَلَّى فِيهَا لَيْالِي، فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَلَمَّا عَلِمَ بِهِمْ جَعَلَ يَقْعُدُ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: «قَدْ عَرَفْتُ الَّذِي رَأَيْتُمْ مِنْ صُنْعِكُمْ، فَصَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ فِي بُيُوتِكُمْ، فَإِنْ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ»^(١).

قَالَ عَفَانٌ، حَدَّثَنَا وَهْبٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا النَّضْرِ، عَنْ بُسْرِ، عَنْ زَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(١).

[الحديث ٧٣١ - طرفاه في: ٦١١٣، ٧٢٩٠].

هَذَا يَبِينُ مَا سَبَقَ أَنْ قُلْنَا: أَنَّ هَذَا كَانَ فِي رَمَضَانَ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا رَأَى مِنَ النَّاسِ الْإِقْتِدَاءَ بِهِ فِي أَمْرِ لَا يُشْرَعُ، أَنَّهُ يَتَأَخَّرُ عَنْهُ حَتَّى لَا يَظُنَّ النَّاسُ أَنَّهُ مُشْرَعٌ.

وَفِيهِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ فِي الْبَيْتِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ، وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي هَذَا بَيْنَ بَلَدِ الْحَرَمَيْنِ وَغَيْرِهَا، بِمَعْنَى: أَنَّهُ حَتَّى لَوْ كَانَ الْإِنْسَانُ فِي الْمَدِينَةِ.

قُلْنَا: الْأَفْضَلُ أَنْ تُصَلِّيَ فِي بَيْتِكَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ، وَحَتَّى فِي مَكَّةَ: الْأَفْضَلُ أَنْ تُصَلِّيَ فِي بَيْتِكَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ، وَكَثِيرٌ مِنْ مُجِبِّي الْخَيْرِ يَرْغَبُونَ أَنْ يُصَلُّوا النَّافِلَةَ فِي الْمَسْجِدَيْنِ: الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ، وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَلَكِنَّ هَذَا خِلَافُ السُّنَّةِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَطْلَقَ، وَعَمَّمَ، وَيُقَالُ: إِنَّ الْأَجَرَ الْحَاصِلَ لَكَ بِاتِّبَاعِ السُّنَّةِ أَفْضَلُ مِنْ كَمِّيَّةِ الْأَجْرِ الَّتِي تَحْصُلُ لَكَ فِي الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَتَعَاطَمُ كَيْفَ أُصَلِّيَ، فِي بَيْتٍ وَأَتْرَكَ مِائَةَ أَلْفِ صَلَاةٍ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، أَوْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ.

فَيُقَالُ: نَعَمْ اتِّبَاعُ السُّنَّةِ أَوْلَى، وَأَفْضَلُ، وَأَعْظَمُ أَجْرًا، عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُنَازَعُ فِي ذَلِكَ فَيُقَالُ: إِنَّ الصَّلَاةَ الَّتِي تَفْضُلُ مَا تُشْرَعُ فِي الْمَسَاجِدِ، وَأَمَّا مَا لَا يُشْرَعُ فِي الْمَسْجِدِ فَإِنَّهُ لَا يَحْصُلُ بِهَا هَذَا الْفَضْلُ، وَهَذَا قَدْ قِيلَ بِهِ وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ، وَعَلَى هَذَا فَلَوْ صَلَّى الْإِنْسَانُ الرَّائِيَةَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَقَالَ: لِيَحْصُلَ لِي هَذَا الْأَجْرُ وَهُوَ مِائَةُ أَلْفِ رَائِيَةٍ، قُلْنَا لَهُ: لَا نَجْزِمُ بِهِذَا:

(١) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٢/ ٢١٤، ٢١٥)، ووصله المصنف في كتاب «الاعتصام» (٧٢٩٠).

وانظر «الفتح» للحافظ ابن حجر رحمته الله (٢/ ٢١٦)، وانظر «تغليق التعليق» (٢/ ٣٠٤).

أَوَّلًا: لِأَنَّكَ خَالَفْتَ الْأَفْضَلَ وَعَمِلْتَ بِمَا تَهْوَى.

وَالثَّانِي: لَعَلَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ بِذَلِكَ مَا يُسَنُّ فِعْلُهُ فِي الْمَسْجِدِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: رَجُلٌ دَخَلَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَصَلَّى تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ، فَهَذَا نَقُولُ: تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ أَفْضَلُ مِنْ مِائَةِ أَلْفِ تَحِيَّةٍ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَيَنْطَبِقُ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ تَمَامًا، لَكِنْ تَأْتِي لِتُصَلِّيَ الضُّحَى هُنَاكَ، أَوْ تُصَلِّيَ اللَّيْلَ هُنَاكَ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، نَقُولُ: هَذَا خِلَافُ السُّنَّةِ، وَلَكِنْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِشْكَالٌ، وَهُوَ: أَنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّ الْجَمَاعَةَ فِي رَمَضَانَ لَا تُسَنُّ فِي الْمَسْجِدِ فِي قِيَامِ اللَّيْلِ، وَهَذَا هُوَ خِلَافُ الْمَعْرُوفِ، فَتَنْظُرُ كَلَامَ الْحَافِظِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ»:

❦ قَوْلُهُ: «بَابُ صَلَاةِ اللَّيْلِ». كَذَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْمُسْتَمْلِي وَخَدَهُ، وَلَمْ يُعْرَجْ عَلَيْهِ أَكْثَرُ الشُّرَاحِ، وَلَا ذَكَرَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ، وَهُوَ وَجْهُ السِّيَاقِ؛ لِأَنَّ التَّرَاجِمَ مُتَعَلِّقَةٌ بِأَبْوَابِ الصُّفُوفِ، وَإِقَامَتِهَا، وَلَمَّا كَانَتِ الصَّلَاةُ بِالْحَائِلِ قَدْ يُتَخَيَّلُ أَنَّهَا مَانِعَةٌ مِنْ إِقَامَةِ الصَّفِّ تَرْجَمَ لَهَا وَأُورِدَ مَا عِنْدَهُ فِيهَا، فَأَمَّا صَلَاةُ اللَّيْلِ بِخُصُوصِهَا فَلَهَا كِتَابٌ مُفْرَدٌ سَيَأْتِي فِيهِ أَوَاخِرُ الصَّلَاةِ، وَكَأَنَّ النُّسَخَةَ وَقَعَ فِيهَا تَكَرُّرٌ لَفْظِ صَلَاةِ اللَّيْلِ، وَهِيَ الْجُمْلَةُ الَّتِي فِي آخِرِ الْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَهُ، فَظَنَّ الرَّاوِي أَنَّهَا تَرْجَمَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ فَصَدَّرَهَا بِلَفْظِ: «بَابٌ» وَقَدْ تَكَلَّفَ ابْنُ رَشِيدٍ تَوْجِيهَهَا بِمَا حَاصِلُهُ: أَنَّ مَنْ صَلَّى فِي اللَّيْلِ مَأْمُومًا فِي الظُّلْمَةِ كَانَتْ فِيهِ مُشَابَهَةٌ. بِمَنْ صَلَّى وَرَاءَ حَائِلٍ، وَأَبْعَدُ مِنْهُ مَنْ قَالَ: يُرِيدُ أَنْ مَنْ صَلَّى بِاللَّيْلِ مَأْمُومًا فِي الظُّلْمَةِ كَانَ كَمَنْ كَانَ صَلَّى وَرَاءَ حَائِلٍ، ثُمَّ ظَهَرَ لِي اِحْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ صَلَاةَ اللَّيْلِ جَمَاعَةً، فَحَذَفَ لَفْظَ: «جَمَاعَةً». وَالَّذِي يَأْتِي فِي أَبْوَابِ التَّهَجُّدِ إِنَّمَا هُوَ حُكْمُ صَلَاةِ اللَّيْلِ، وَكَيْفِيَّتُهَا فِي عَدَدِ الرُّكْعَاتِ، أَوْ فِي الْمَسْجِدِ، أَوْ فِي الْبَيْتِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

❦ قَوْلُهُ: «عَنِ الْمَقْبَرِيِّ». هُوَ سَعِيدٌ وَالْإِسْنَادُ كُلُّهُ مَدِينُونَ.

❦ قَوْلُهُ: «وَيَخْتَجِرُهُ». كَذَا لِلْأَكْثَرِ بِالرَّاءِ؛ أَيُّ: يَتَّخِذُهُ مِثْلَ الْحُجْرَةِ، وَفِي رِوَايَةِ

الْكُشْمِيهَنِيِّ: بِالزَّايِ بَدَلِ الرَّاءِ، أَيُّ: يَجْعَلُهُ حَاجِزًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ.

❖ قَوْلُهُ: «فَتَابَ» كَذَا لِلْأَكْثَرِ بِمَثَلَتِهِ، ثُمَّ مُحَدَّذٌ أَيُّ: اجْتَمَعُوا. وَوَقَعَ عِنْدَ الْخَطَّائِيِّ: «أَبُوا». أَيُّ: رَجَعُوا. وَفِي رَوَايَةِ الْكُشْمِينِيِّ، وَالسَّرْحَسِيِّ «فَنَارَ» بِالْمَثَلَةِ وَالرَّاءِ؛ أَيُّ: قَامُوا.

❖ قَوْلُهُ: «فَصَلُّوا وَرَاءَهُ». كَذَا أَوْرَدَهُ مُخْتَصِرًا، وَغَرَضُهُ بَيَانُ أَنَّ الْحُجْرَةَ الْمَذْكُورَةَ فِي الرِّوَايَةِ الَّتِي قَبْلَ هَذِهِ كَانَتْ حَصِيرًا، وَقَدْ سَاقَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنِ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ تَامًا، وَسَنَذُّرُ الْكَلَامِ عَلَى فَوَائِدِهِ فِي كِتَابِ التَّهَجُّدِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

❖ قَوْلُهُ: «عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ» كَذَا لِلْأَكْثَرِ الرِّوَاةُ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، وَخَالَفَهُ ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى فَلَمْ يَذْكُرْ أَبَا النَّضْرِ فِي الْإِسْنَادِ، أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، وَرَوَايَةُ الْجَمَاعَةِ أَوْلَى، وَقَدْ وَافَقَهُمْ مَالِكٌ فِي الْإِسْنَادِ، لَكِنْ لَمْ يَرْفَعْهُ فِي الْمُوْطَأِ، وَرَوِي عَنْهُ خَارِجَ الْمُوْطَأِ مَرْفُوعًا، وَفِيهِ ثَلَاثَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ مَدِينُونَ عَلَى نَسْقِ أَوْلَهُمْ: مُوسَى الْمَذْكُورُ.

❖ قَوْلُهُ: «حُجْرَةٌ» كَذَا لِلْأَكْثَرِ بِالرَّاءِ، وَلِلْكُشْمِينِيِّ أَيْضًا: بِالزَّايِ.

❖ قَوْلُهُ: «مِنْ صَنِيعِكُمْ» كَذَا لِلْأَكْثَرِ، وَلِلْكُشْمِينِيِّ بِضَمِّ الصَّادِ، وَسُكُونِ النُّونِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ صَلَاتُهُمْ فَقَطْ، بَلْ كَوْنُهُمْ رَفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ، وَسَبَّحُوا بِهِ؛ لِيَخْرُجَ إِلَيْهِمْ، وَحَصَّبَ بَعْضُهُمُ الْبَابَ؛ لِيُظْهِرَ أَنَّهُ نَائِمٌ، كَمَا ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ ذَلِكَ فِي الْأَدَبِ، وَفِي الْإِعْتِصَامِ، وَزَادَ فِيهِ: «حَتَّى خَشِيتُ أَنْ يُكْتَبَ عَلَيْكُمْ، وَلَوْ كُتِبَ عَلَيْكُمْ مَا قُتِمَتْ بِهِ» وَقَدْ اسْتَشْكَلَ الْخَطَّائِيُّ هَذِهِ الْحَشِيَّةَ كَمَا سَنُوضِّحُ فِي كِتَابِ التَّهَجُّدِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

❖ قَوْلُهُ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ» ظَاهِرُهُ: أَنَّهُ يَشْمَلُ جَمِيعَ النَّوَافِلِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَكْتُوبَةِ الْمَفْرُوضَةِ، لَكِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا لَا يُشْرَعُ فِيهِ التَّجْمِيعُ. وَكَذَا مَا لَا يَخْصُ الْمَسْجِدَ كَرُكْعَتِي التَّحِيَّةِ، كَذَا قَالَ بَعْضُ أَئِمَّتِنَا، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالصَّلَاةِ مَا يُشْرَعُ فِي الْبَيْتِ، وَفِي الْمَسْجِدِ مَعًا، فَلَا تَدْخُلُ تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّهَا لَا تُشْرَعُ فِي الْبَيْتِ، وَأَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْمَكْتُوبَةِ مَا تُشْرَعُ فِيهِ الْجَمَاعَةُ^(١). اهـ.

(١) انظر «الفتح» للحافظ ابن حجر (٢/٢١٥، ٢١٦).

الْأَخِيرُ غَلَطَ أَنَّهُ قَالَ: الْمَكْتُوبَةُ مَا تُشْرَعُ فِيهِ الْجَمَاعَةُ. لَيْسَ هَذَا بِصَحِيحٍ. فَهُوَ أَرَادَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يَحْمِلَ قَوْلُهُ: «الْمَكْتُوبَةُ» أَيُّ: إِلَّا مَا تُشْرَعُ فِيهِ الْجَمَاعَةُ مِنَ النَّوَافِلِ، أَوْ الْمَكْتُوباتِ، وَهَذَا صَرَفٌ لِلْكَلَامِ عَنْ ظَاهِرِهِ.

فَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ. أَيُّ: عَلَى ظَاهِرِهِ، وَيُسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ بِدَلَالَةِ السُّنَّةِ: مَا تُشْرَعُ بِهِ الْجَمَاعَةُ مِنْ نَوَافِلَ فَيَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ (٢ / ٢١٥):

وَهَلْ يَدْخُلُ مَا وَجَبَ لِعَارِضٍ كَالْمَنْدُورَةِ؟

فِيهِ نَظَرٌ، وَالْمُرَادُ بِالْمَكْتُوبَةِ الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ لَا مَا وَجَبَ. اهـ

الظَّاهِرُ: أَنَّهُ لَا نَظَرَ فِيهِ عِنْدَ التَّأَمُّلِ، وَأَنَّ الْمَنْدُورَةَ لَا تَدْخُلُ فِي هَذَا؛ لِأَنَّ «أَل» فِي الْمَكْتُوبَةِ لِلْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ؛ يَعْنِي: مَفْرُوضَةٌ لِإِجَابِ اللَّهِ ﷻ، وَالنَّذْرُ لَيْسَ مَفْرُوضًا بِإِجَابِ اللَّهِ، بَلْ بِإِجَابِ الْعَبْدِ عَلَى نَفْسِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَالْمُرَادُ بِالْمَكْتُوبَةِ الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ لَا مَا وَجَبَ بِعَارِضٍ كَالْمَنْدُورَةِ، وَالْمُرَادُ بِالْمَرْءِ جِنْسُ الرِّجَالِ، فَلَا يَرُدُّ اسْتِثْنَاءُ النِّسَاءِ؛ لِثُبُوتِ قَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَمْنَعُوهُنَّ الْمَسَاجِدَ، وَيُؤْتِيَهُنَّ خَيْرٌ لَّهُنَّ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. قَالَ النَّوَوِيُّ: إِنَّمَا حُتَّ عَلَى النَّافِلَةِ فِي الْبَيْتِ؛ لِكَوْنِهِ أَحْفَى، وَأَبْعَدَ عَنِ الرِّيَاءِ، وَلِيَتَبَرَّكَ الْبَيْتُ بِذَلِكَ، فَتَنْزِلُ فِيهِ الرَّحْمَةُ، وَيَنْفِرُ مِنْهُ الشَّيْطَانُ.

بَقِيَتِ الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ، وَهِيَ: أَنَّ يَنْظُرَ إِلَيْهِ الْأَهْلُ، وَالصَّبِيَّانَ فَيَعْرِفُوا الصَّلَاةَ، وَقَدَرَهَا، وَيَقْتَدُوا بِعَائِلِهِمْ، وَرَاعِيَهُمْ.

قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَعَلَى هَذَا يُمَكِّنُ أَنْ يَخْرُجَ بِقَوْلِهِ: «فِي بَيْتِهِ» بَيْنَ غَيْرِهِ، وَلَوْ أَمِنَ فِيهِ مِنَ الرِّيَاءِ.

انْتَهَى مِنَ «الْفَتْحِ» (٢ / ٢١٥-٢١٦).

ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

٨٢- بَابُ إِيجَابِ التَّكْبِيرِ، وَافْتِتَاحِ الصَّلَاةِ.

٧٣٢- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيُّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ فَرَسًا فَجَحِشَ شِقَهُ الْأَيْمَنُ، قَالَ أَنَسُ رَحِمَهُ اللهُ: فَصَلَّى لَنَا يَوْمَئِذٍ صَلَاةً مِنَ الصَّلَوَاتِ، وَهُوَ قَاعِدٌ فَصَلَّيْنَا وَرَاءَهُ قُعُودًا، ثُمَّ قَالَ لِمَا سَلَّمَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»^(١).

٧٣٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ قَالَ: خَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ فَرَسٍ فَجَحِشَ، فَصَلَّى لَنَا قَاعِدًا، فَصَلَّيْنَا مَعَهُ قُعُودًا، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَقَالَ: «إِنَّمَا الْإِمَامُ - أَوْ إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ - لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا»^(٢).

٧٣٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ»^(٣).

(١) أخرجه مسلم (٤١١) (٧٧).

(٢) أخرجه مسلم (٤١٤) (٨٦) بمعناه.

(٣) أخرجه مسلم (٤١٤) (٨٦) بمعناه.

هَذَانِ الْحَدِيثَانِ، حَدِيثُ أَنَسٍ بِلَفْظِهِ وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ يَدُلَّانِ عَلَى وَجُوبِ التَّكْبِيرِ؛ لِقَوْلِهِ: «إِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا». وَالْمُرَادُ بِذَلِكَ: تَكْبِيرُهُ الْإِحْرَامَ، وَهِيَ الَّتِي قَالَ فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ لِلْمُسِيِّ صَلَاتَهُ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى صَلَاتِكَ فَاسْبِغِ الْوُضُوءَ، ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ فَكَبِّرْ»^(١).

قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَلَا تَنْعَقِدِ الصَّلَاةُ بِدُونِهَا^(٢)، سَوَاءً وَافَقَهَا فِي الْمَعْنَى، أَمْ لَمْ يُوَافِقْهَا، فَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ إِذَا افْتَتَحَهَا بِقَوْلِهِ: «اللَّهُ أَجَلٌ» أَوْ «اللَّهُ أَعْظَمُ» بَلْ لَا بُدَّ: «اللَّهُ أَكْبَرُ» وَهَذَا هُوَ الشَّاهِدُ مِنْ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ.

وَفِي هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ فَوَائِدُ سَبَقَتْ لَنَا، وَفِيهِمَا أَيْضًا: اخْتِلَافٌ فِي قَوْلِهِ: «رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ»، وَ«رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»، وَكِلَاهُمَا جَائِزٌ.

وَفِيهِ: رَدٌّ عَلَى قَوْلِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْمَأْمُومَ يَجْمَعُ بَيْنَ قَوْلِهِ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، وَقَوْلِهِ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، كَالْإِمَامِ، وَالْمُنْفَرِدِ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّ الْمَأْمُومَ لَا يَتَجَاوَزُ مَا أَمَرَهُ الرَّسُولُ ﷺ، وَقَدْ أَمَرَ أَنْ يَقُولَ إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، فَمَنْ قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ مِنَ الْمَأْمُومِينَ فَقَدْ خَالَفَ الْحَدِيثَ.

وَفِيهِ أَيْضًا: أَنَّ الْمَأْمُومَ إِذَا صَلَّى إِمَامُهُ جَالِسًا صَلَّى جَالِسًا، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ إِمَامَ الْحَيِّ، أَوْ إِمَامًا طَارِئًا، إِمَامَ الْحَيِّ: يَعْنِي: إِمَامَ الْمَسْجِدِ الرَّائِبِ، أَوْ إِمَامًا طَارِئًا؛ كَأَنَّا فِي سَفَرٍ صَلَّوْا جَمَاعَةً، وَإِمَامُهُمْ جَالِسٌ فَلْيُصَلُّوا جُلُوسًا.

وَظَاهِرُهُ أَيْضًا: أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمَرَضُ دَائِمًا لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ، وَأَنْ يَكُونَ طَارِئًا يُرْجَى بُرْؤُهُ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ: «إِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا» وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ. وَفِيهِ أَيْضًا: حِرْصُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى مُوَافَقَةِ الْمَأْمُومِ لِلْإِمَامِ، حَتَّى فِي هَذَا الرُّكْنِ.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) انظر «الفروع» (١/٤٠٩)، و«المبدع» (١/٤٢٧).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كَانَ الْإِمَامُ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَرْكَعَ، وَيُؤْمِيَّ بِالرُّكُوعِ فَهَلْ نُؤْمِيَّ كَمَا يُؤْمِي؟
 الْجَوَابُ: الظَّاهِرُ أَنَّ مَا عَدَا الْقِيَامَ نَأْتِي بِمَا نَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَرْكَانِ، وَلَوْ خَالَفَنَا الْإِمَامُ،
 وَلَوْ أَنَّ أَحَدًا قَالَ: نَقِيسُ بَقِيَّةَ الْأَرْكَانِ عَلَى الْقِيَامِ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا، لَكِنَّهُ مُخَالِفٌ لِظَاهِرِ
 الْعُمُومَاتِ وَذَلِكَ لِأَنَّ صَلَاتَنَا قُعُودًا خَلَفَ إِمَامٌ قَاعِدٌ خَارِجٌ عَنِ الْقَاعِدَةِ، وَعَنِ الْأَصْلِ، وَمَا
 خَرَجَ عَنِ الْقَاعِدَةِ، وَالْأَصْلُ فَإِنَّهُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مُسْتَنَى مِنَ الْقَاعِدَةِ.
 وَمَا هِيَ الْقَاعِدَةُ هُنَا وَالْأَصْلُ؟

الْجَوَابُ: أَنَّ نُصَلِّيَ قِيَامًا، فَإِذَا اسْتَنْشَيْتَ حَالَ مِنَ الْحَالَاتِ فَإِنَّا لَا نَقِيسُ عَلَيْهَا
 حَالًا أُخْرَى، وَمِثْلُ ذَلِكَ: لَوْ كَانَ يُصَلِّي جَالِسًا، وَصَلَّيْنَا جُلُوسًا، لَكِنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ
 يَسْجُدَ فَيُؤْمِيَّ بِالسُّجُودِ، فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّا نُؤْمِيَّ بِالسُّجُودِ، وَنَحْنُ جُلُوسٌ؟

الْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ وَجُوبُ السُّجُودِ عَلَى الْقَادِرِ عَلَيْهِ، وَاسْتِنَاءُ الْقِيَامِ
 خَارِجٌ عَنِ الْقَاعِدَةِ، وَالْأَصْلُ، وَمَا خَرَجَ عَنْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ بِدَلِيلٍ لَوْ كَانَ
 الْإِمَامُ لَا يَسْتَطِيعُ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ مَثَلًا، وَقُلْنَا بِصِحَّةِ إِمَامَتِهِ لِمَنْ يَفْرَأُ الْفَاتِحَةَ، فَهَلْ نَقُولُ
 لِلْمَأْمُومِ لَا تَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ، وَاسْتَغْلِ بِالتَّسْبِيحِ، وَالتَّحْمِيدِ، وَالتَّكْبِيرِ كَمَا أَنَّ الْإِمَامَ يَفْعَلُ،
 أَوْ نَقُولُ: اقْرَأُ الْفَاتِحَةَ؟

الْجَوَابُ: نَقُولُ: اقْرَأُ الْفَاتِحَةَ.

قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٨٣- بَابُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى بَعْدَ الْإِفْتِتَاحِ سَوَاءً.

٧٣٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ، وَإِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَهُمَا كَذَلِكَ أَيْضًا وَقَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَكَانَ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ»^(١).

[الحديث ٧٣٥- أطرافه في: ٧٣٦، ٧٣٨، ٧٣٩]

هذا فيه بيان رفع اليدين، ومتى يكون هذا؟
الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: مَعَ الْإِفْتِتَاحِ سَوَاءً، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ يَبْتَدِئُ الرَّفْعَ عِنْدَ ابْتِدَاءِ التَّكْبِيرِ، وَيَنْتَهِي عِنْدَ انْتِهَاءِ التَّكْبِيرِ، وَقَدْ وَرَدَ فِي ذَلِكَ ثَلَاثُ صِفَاتٍ: هَذِهِ وَاحِدَةٌ.
وَالثَّانِيَةُ: يُكَبِّرُ، ثُمَّ يَرْفَعُ^(٢).
وَالثَّالِثَةُ: يَرْفَعُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ^(٣). وَهَذَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ فِي ذَلِكَ وَاسِعٌ.
وَفِيهِ أَيْضًا: أَنَّهُ ﷺ يَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَلَكِنَّ الْمَأْمُومَ يَقُولُ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ فَقَطْ.

وَفِيهِ أَيْضًا: أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ هَذَا فِي السُّجُودِ.
وهذا هو المعتمد، وأما ما رَوَى عن النبي ﷺ: «أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ، كُلَّمَا خَفَضَ، وَكُلَّمَا رَفَعَ»^(٤). فهذا انقلابٌ على الراوي، كأنه أراد أن يقول كان: «يُكَبِّرُ كُلَّمَا خَفَضَ،

(١) أخرجه مسلم (٣٩٠) (٢١).

(٢) أخرجه البخاري (٧٣٧)، ومسلم (٣٩١) (٢٤).

(٣) أخرجه البخاري (٧٣٨).

(٤) قال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٤٢٦) بعد ذكر هذا الأثر:

قال ابن حبان هذا خبر إسناده مقلوب متنه منكر، ما رفع النبي ﷺ يديه في كل خفض ورفع قط، وحديث ابن عمر رضي الله عنهما يصرح بضده.

وكلما رَفَعَ فقال: «يَرْفَعُ يديه». ويُؤيدُ هذا: أن حديث ابن عمر في «الصحيحين»، وغيرهما، وذاك في «السنن»، فحديث ابن عمر أصحُّ، وقد جزم بأنه لا يَرْفَعُ يديه، وليس هذا مع حديث السنن من باب المُثَبِّت، والنافي، حتى نقول: إنه يُقَدِّمُ المُثَبِّت؛ لأن هذا النافي مُثَبِّت في الواقع؛ إذ أن ابن عمر يَرْقُبُ صَلَاتَهُ ﷺ، وَيَعْلَمُهَا، فيقول: إنه رَفَعَ في ثلاثة مواضع أو أربعة، ولا يَفْعَلُ ذلك في السجود، فهذا وإن كان نفيًا فهو بمعنى الإثبات، وعلى هذا فيكون هو المعتمد، وظاهرُ قوله: «لا يَفْعَلُ ذلك في السجود». أنه لا فرق بين السجود الأصلي في الصلاة، وبين السجود الطارئ؛ كسجود التلاوة، فإذا سجد في الصلاة للتلاوة لم يَرْفَعُ يديه؛ لعموم قوله: «وكان لا يَفْعَلُ ذلك في السجود».

وأما ما ذهب إليه الفقهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ في قولهم: إنه إذا سجد للتلاوة في الصلاة، فإنه يَرْفَعُ يديه؛ لأنه انحطاطٌ من قيام، فهو كالركوع. فيقال: إن القياس في باب العبادات ممنوعٌ، وعلى هذا فلا يَرْفَعُ يديه إذا سجد للتلاوة في الصلاة، بل يَسْجُدُ بلا رفع يدين. قال ابن حجر رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى:

❦ قوله: «باب رفع اليدين في التكبيرة الأولى مع الافتتاح سواء». هو ظاهرُ قوله في حديث الباب: يَرْفَعُ يديه إذا افتتح الصلاة. وفي رواية شعيب الآتية بعد: «باب يَرْفَعُ يديه حين يُكَبِّرُ». فهذا دليل المقارنة، وقد ورد تقديمُ الرفع على التكبير، وعكسه، أخرجهما مسلم، ففي حديث الباب عنده من رواية ابن جريج، وغيره عن ابن شهاب بلفظ: «رفع يديه، ثم كَبَّرَ» وفي حديث مالك بن الحويرث عنده: «كَبَّرَ ثم رفع يديه» وبالمقارنة، وتقديم الرفع على التكبير خلاف بين العلماء، والمرجح عند أصحابنا: المقارنة. ولم أرَ من قال بتقديم التكبير على الرفع، ويُرجَّحُ الأول حديث وائل ابن حُجْرٍ عند أبي داود بلفظ: «رفع يديه مع التكبير» وقضية المعية أنه يَنْتَهِي بانتهاؤه، وهو الذي صحَّحه النووي في «شرح المذهب»، ونقله عن نص الشافعي، وهو المرجَّح عند المالكية، وصحَّح في «الروضة» تبعًا لأصلها: أنه لا حدَّ لانتهاؤه، وقال صاحب «الهداية» من الحنفية: الأصحُّ: يَرْفَعُ، ثم يُكَبِّرُ؛ لأن الرفع نفي صفة

الكبرياء عن غير الله، والتكبير إثبات ذلك له، والنفي سابق على الإثبات كما في كلمة الشهادة، وهذا مبني على أن الحكمة في الرفع ما ذكر، وقد قال فريق من العلماء: الحكمة في اقترائها أن يراه الأصم، ويسمعه الأعمى، وقد ذكرت في ذلك مناسبات أخر. ف قيل: معناه الإشارة إلى طرح الدنيا، والإقبال بكليته على العباد. وقيل: إلى الاستسلام والانقياد؛ لئلا يناسب فعله قوله: «الله أكبر». وقيل: إلى استعظام ما دخل فيه. وقيل: إشارة إلى تمام القيام. وقيل: إلى رفع الحجاب بين العبد والمعبود. وقيل: ليستقبل بجميع بدنه. قال القرطبي: هذا أنسبها. وتُعَقَّب. وقال الربيع: قلت للشافعي: ما معنى رفع اليدين؟ قال: تعظيم الله، واتباع سنة نبيه. ونقل ابن عبد البر عن ابن عمر أنه قال: رفع اليدين من زينة الصلاة. وعن عتبة ابن عامر قال: بكل رفع عشر حسنات، بكل أصبع حسنة^(١). اهـ

أحسن ما في هذا: كلام الشافعي: أنه تعظيم واتباع؛ تعظيم الله ﷻ، واتباع لرسوله ﷺ، ويكون هذا مناسبة بين التعظيم بالقول، والتعظيم بالفعل، وهذا مُشَاهِدُ الآن، وهو أن الإنسان إذا أراد أن يُعَظَّمَ إنساناً رَفَعَ له يده، ويرى أن هذا من تعظيمه. فالصواب: أن الحكمة في ذلك: هو تعظيم الرب ﷻ، ويكون التعظيم بالفعل، مقرونًا بالتعظيم بالقول.

وأما ما ذكره من ترجيحات: هل هو مع التكبير، أو قبله، أو بعده؟ فالصواب: أنه من تنوع العبادات، وأنه يجوز للإنسان أن يُكَبِّرَ، ثم يَرَفَع، أو أن يَرَفَع، ثم يُكَبِّرَ، أو أن يكون التكبير مع الرفع؛ لأن ما دامت السنة وردت بكل هذه الوجوه الثلاثة فإنها حينئذ تكون مشروعة.



(١) انظر «الفتح» للحافظ ابن حجر رحمه الله (٢/٢١٨).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

٨٤- بَابُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ إِذَا كَبَّرَ، وَإِذَا رَكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ.

٧٣٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ فِي الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى تَكُونَ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وَكَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ حِينَ يَكْبُرُ لِلرُّكُوعِ، وَيَفْعَلُ ذَلِكَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَيَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ». وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ ^(١).

٧٣٧- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ: أَنَّهُ رَأَى مَالِكَ بْنَ الْحَوِيرِثِ: إِذَا صَلَّى كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَحَدَّثَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَنَعَ هكَذَا ^(٢).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

٨٥- بَابُ إِلَى أَيْنَ يَرْفَعُ الْيَدَيْنِ.

وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ فِي أَصْحَابِهِ: رَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ ^(٣).

٧٣٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَفْتَتَحَ التَّكْبِيرَ فِي الصَّلَاةِ فَرَفَعَ يَدَيْهِ حِينَ يَكْبُرُ حَتَّى يَجْعَلَهُمَا حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا كَبَّرَ بِالرُّكُوعِ فَعَلَ مِثْلَهُ، وَإِذَا قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ» فَعَلَ مِثْلَهُ، وَقَالَ: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ

(١) أخرجه البخاري (٧٣٧)، ومسلم (٣٩٠) (٢٢).

(٢) أخرجه البخاري (٧٣٧)، ومسلم (٣٩١) (٢٤).

(٣) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٢/ ٢٢١)، ووصله المصنف رحمته الله تعالى في «التشهد» رقم (٨٢٨).

وانظر: «الفتح» للحافظ ابن حجر رحمته الله تعالى (٢/ ٢٢١)، وانظر «تغليق التعليق» (٢/ ٣٠٤).

حِينَ يَسْجُدُ، وَلَا حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ^(١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٨٦- بَابُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ إِذَا قَامَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ.

٧٣٩- حَدَّثَنَا عِيَّاشُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عبيدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عَمْرٍو كَانَ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ كَبَّرَ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ. رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا قَامَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَرَفَعَ ذَلِكَ ابْنُ عَمْرٍو إِلَى النَّبِيِّ ﷺ^(٢). رَوَاهُ حَمَّادُ ابْنُ سُلَيْمَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَرَوَاهُ ابْنُ طَهَّانَ، عَنْ أَيُّوبَ وَمُوسَى بْنُ عُقْبَةَ مَخْتَصَرًا^(٣).

هَذَا فِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَظَاهِرُهُ، بَلْ صَرِيحُهُ: أَنَّهُ لَا يَرْفَعُ إِلَّا إِذَا قَامَ، وَبِهَذَا نَعْرِفُ خَطَأَ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يَرْفَعُ وَهُوَ جَالِسٌ، ثُمَّ يَقُومُ: فَإِنَّ هَذَا خَطَأٌ مُحَضُّ، وَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ سَبَّحَانَ اللَّهِ! فَإِنْ بَعْضُ الَّذِينَ أَذْرَكُوا شَيْئًا مِنَ الْعِلْمِ يَأْخُذُونَ مِثْلَ هَذِهِ الْمَسَائِلِ دُونَ تَمْحِصِ، وَدُونَ تَحْقِيقِ، وَهَذَا مِنَ الْخَطَرِ عَلَيْهِمْ، وَعَلَى غَيْرِهِمْ.

فَأَمَّا الْخَطَرُ عَلَيْهِمْ: فَلَأَنَّهُمْ عَبْدُوا اللَّهَ عَلَى غَيْرِ بَصِيرَةٍ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٣٨)، وَمُسْلِمٌ (٣٩٠) (٢٢).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٣٩).

(٣) ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ بِصِيغَةِ الْجَزْمِ كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (٢٢٢/٢)، أَمَّا حَدِيثُ حَمَادِ بْنِ سُلَيْمَةَ فَوَصَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٧٠/٢)، وَوَصَلَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «جَزْءِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ» عَنْ مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ حَمَادٍ مَرْفُوعًا.

أَمَّا حَدِيثُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهَّانَ، فَوَصَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٧٠/٢)، وَانْظُرْ: «الْفَتْحُ» لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (٢٢٣/٢)، وَ«تَغْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ» (٢/٣٠٥-٣٠٦).

وأما الخطرُ على غيرهم: فإنهم يَقْتَدِي بهم الناسُ، فَيَعْبُدُونَ اللَّهَ على غيرِ بصيرةٍ.
الحاصلُ: أن رفعَ اليدينِ عندَ القيامِ مِنَ التشهدِ الأولِ إنما يَكُونُ إذا قامَ مِنَ
الركعتينِ.

وقوله: «إِلَى حَذْوِ الْمُنْكَبِينَ». وفي بعضِ الرواياتِ: إلى فروعِ أُذُنِهِ ^(١). وفي بعضِ
الرواياتِ: إلى شَحْمَةِ أُذُنِهِ ^(٢). فقيلَ بالجمعِ بينِ الرواياتِ، وقيلَ: إن هذه صفاتٌ
متعددةٌ.

فأما الجمعُ، فقالوا: إن الذينَ قالوا إنه إلى حَذْوِ الْمُنْكَبِينَ أرادوا أسفلَ الكفِّ،
والذينَ قالوا إلى فروعِ الْأُذُنَيْنِ أرادوا أطرافَ الأصابعِ، والذينَ قالوا إلى شَحْمَةِ الْأُذُنِ
أرادوا الوَسْطَ.

وأما الآخرونَ كما قلنا فقالوا: بل هذه صفاتٌ ثلاثٌ.

والأقربُ عندي: أن هذا أمرٌ واسعٌ، وأن الرسولَ ﷺ كان يَرْفَعُ يَدَيْهِ، هذا أهمُّ
شيءٍ، أما إلى أينَ يَنْتَهِي ففيه مُتَسَّعٌ.

وبعضُ الناسِ يَرْفَعُ إلى أَكْثَرِ مِنَ فروعِ الْأُذُنَيْنِ، وهذا خطأٌ وإفراطٌ، وبعضُ الناسِ
يقصرُ عن الْمُنْكَبَيْنِ، وهذا تفريطٌ؛ لأن الصوابَ اتباعُ السُّنَّةِ.



(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٣١٦/٤) (١٨١٤٩)، وأبو داود (٧٣٧)، قال الشيخ الألباني رحمه الله في
تعليقه على سنن أبي داود: ضعيف.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٨٧- بَابُ وَضْعِ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى.

٧٤٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: كَانَ «النَّاسُ يُؤْمَرُونَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ الْيَدَ الْيُمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ». قَالَ أَبُو حَازِمٍ: لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا يُنْمِي ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ^(١). قَالَ إِسْمَاعِيلُ: يُنْمِي ذَلِكَ. وَلَمْ يَقُلْ: يُنْمِي^(٢).

وَضَعُ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ مِنَ الْمَعْلُومِ؛ فَإِلَى نَسَانٍ إِذَا كَبَّرَ تَكْبِيرَةً الْإِحْرَامِ، فَإِنَّهُ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِلَى حَذْوِ مَنْكِبَيْهِ، أَوْ شَحْمَةِ أُذُنَيْهِ، أَوْ فُرُوعِ أُذُنَيْهِ، وَكُلُّ هَذَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ، وَالْإِنْسَانُ يُنَبِّغِي لَهُ أَنْ يَفْعَلَ هَذَا مَرَّةً، وَهَذَا مَرَّةً، ثُمَّ يَضَعُ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى.

وَالْحَدِيثُ بِلَفْظِ: «يَضَعُ» وَلَمْ يَقُلْ: «يَقْبِضُ». وَفَرَّقَ بَيْنَ الْوَضْعِ وَالْقَبْضِ. فَالْقَبْضُ: أَنْ يَجْعَلَ الْيَدَ تَدْوُرُ أَصَابِعُهَا عَلَى الذَّرَاعِ. وَالْوَضْعُ: هَكَذَا. مَعَ أَنَّهُ وَرَدَ أَنَّهُ يَضَعُهَا عَلَى الْكَفِّ، وَيَضَعُهَا عَلَى الرُّسْغِ^(٣)، وَالظَّاهِرُ: أَنَّ هَذِهِ مِنْ بَابِ اخْتِلَافِ الصِّفَاتِ، لَكِنْ مَا فِي الْبَخَارِيِّ أَصَحُّ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٧٤٠).

(٢) ذَكَرَهُ الْبَخَارِيُّ مَعْلَقًا بِصِغَةِ الْجَزْمِ كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ٢٢٤)، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ٢٢٥): «وَإِسْمَاعِيلُ هَذَا هُوَ ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ الْمَدَنِيِّ شَيْخُ الْبَخَارِيِّ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْحَمِيدِيُّ فِي الْجَمْعِ، وَقَرَأْتُ بِخَطِّ مَغْلَطَايَ: هُوَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي، وَكَانَهُ رَأَى الْحَدِيثَ عِنْدَ الْجَوْزُقِيِّ وَابِيهَقِيِّ وَغَيْرِهِمَا مِنْ رَوَاتِهِ عَنِ الْقَعْنَبِيِّ فَظَنَّ أَنَّهُ الْمَرَادُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ رَوَايَةَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ مُوَافِقَةً لِرَوَايَةِ الْبَخَارِيِّ وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ أَنَّ الْبَخَارِيَّ رَوَى عَنْهُ، وَهُوَ أَصْغَرُ سَنًا مِنَ الْبَخَارِيِّ وَأَحْدَثُ سَمَاعًا، وَقَدْ شَارَكَهُ كَثِيرٌ مِنْ مَشَايِخِهِ الْبَصَرِيِّينَ الْقَدَمَاءِ وَوَافَقَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ عَنْ مَالِكٍ سُوَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ فِيهَا أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطَنِيُّ فِي الْغُرَائِبِ.

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ (٤/ ٣١٨) (١٨٨٧٠)، وَابْنُ خَالٍ فِي «رَفْعِ الْيَدَيْنِ» (٣١)، وَأَبُو دَاوُدَ (٧٢٧)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْمَجْتَبَى» (٨٨٨).

وقوله: «في الصلاة». لم يذكّر موضع هذا الوضع في الصلاة، وإذا تبعنا الصلاة عرفنا أين يكون مكان هذا الوضع، فمثلاً: في الركوع أين يكون وضع اليدين؟ على الركبتين، وفي السجود؟ على الأرض، وفي الجلوس؟ على الفخذين، وفي القيام؟ هو ما جاء به الحديث؛ يعني: تعيّن الآن أن محلّ وضع اليد اليمنى على الذراع اليسرى هو القيام، ولكن العلماء اختلفوا، أهو القيام قبل الركوع، أو هو القيام قبل الركوع وبعد الركوع؟

الجواب: منهم من قال: إنه القيام قبل الركوع، وأما بعد الركوع فيطلق كل عضو حتى يستقرّ في موضعه، ويعود كل عضو إلى موضعه، وعلى هذا فيكون وضع اليد اليمنى على الذراع اليسرى في القيام قبل الركوع، وإلى هذا ذهب الشيخ الألباني حتى بالغ وقال: إن وضع اليد اليمنى على الذراع اليسرى بعد الركوع بدعة.

ولكن هذا في الحقيقة لا يصل إلى حدّ البدعة مع وجود احتمال في الحديث، وما دام الاحتمال وارداً فإن من اجتهد ورأى أن هذا عام في القيام قبل الركوع، وبعد الركوع فلا يُسمّى مبتدعاً؛ لأنه يقول: إن هذا هو مدلول الحديث، فهو مجتهد.

والصواب: أنه ليس ببدعة، ولكن الشيخ عبد العزيز ابن باز رحمه الله يقول: إن وضع اليد اليمنى على الذراع اليسرى عام في القيام قبل الركوع وبعد الركوع.

وأما الإمام أحمد رحمه الله فقال: إنه بعد الركوع يُخير إن شاء أرسل يديه، وإن شاء وضع اليمنى على الذراع اليسرى، وكان الإمام أحمد رحمه الله لم يتبين له الأمر فرأى أنه واسع؛ وأن الإنسان إن وضع يده اليمنى على الذراع اليسرى فحسن، وإن أرسلها فحسن.

وعلى كل حال: فإننا لا نذكر على من أرسلها بعد الركوع، ولا نعتقه، ونقول: هذا رأي، والأمر واسع والحمد لله، أما من أرسلها قبل الركوع فهذا هو الذي يقال له: إنك خالفت السنة، ولا إشكال أنه خالف السنة؛ لأنه لم يرو عن النبي ﷺ في حديث ضعيف، ولا صحيح أنه كان يرسل يديه في القيام قبل الركوع.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٨٨- بَابُ الْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ.

٧٤١- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «هَلْ تَرَوْنَ قِبْلَتِي هَاهُنَا، وَاللَّهِ مَا يَخْفَى عَلَيَّ رُكُوعُكُمْ، وَلَا خُشُوعُكُمْ، وَإِنِّي لَأُرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي»^(١).

٧٤٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَقِيمُوا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأُرَاكُمْ مِنْ بَعْدِي - وَرَبِّمَا قَالَ: مِنْ بَعْدِ ظَهْرِي - إِذَا رَكَعْتُمْ وَسَجَدْتُمْ»^(٢).
قَوْلُهُ: «رَبِّمَا قَالَ». يَعْنِي: الرَّاوي.

الْخُشُوعُ فِي الصَّلَاةِ أَمْرٌ مَطْلُوبٌ لَا شَكَّ؛ لِأَنَّهُ لُبُّ الصَّلَاةِ وَرُوحُهَا، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ حُضُورِ الْقَلْبِ فِي الصَّلَاةِ مَعَ سَكُونِ الْأَطْرَافِ، أَيْ: عَدَمِ حَرَكَتِهَا، وَإِذَا قُلْنَا: حُضُورَ الْقَلْبِ فَمَعْنَاهُ مَنَعُ حَرَكَةِ الْقَلْبِ؛ أَنْ يَتَجَوَّلَ يَمِينًا وَشِمَالًا، وَخُشُوعُ الْقَلْبِ أَهَمُّ مِنْ خُشُوعِ الْأَطْرَافِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الْمَدَارُ، وَكَمِ مِنْ إِنْسَانٍ صَلَّى بِلَا حُضُورِ قَلْبٍ، فَيَخْرُجُ مِنْ صَلَاتِهِ وَكَأَنَّهُ مَا صَلَّى؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَأَثَّرْ قَلْبُهُ وَلَا اتَّجَاهَهُ، مَعَ أَنَّ اللَّهَ يَقُولُ:

﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [التكوير: ٤٥].

وَهَذَا الْخُشُوعُ وَاجِبٌ أَوْ سُنَّةٌ؟

الْجَوَابُ: اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَلَى أَنَّهُ سُنَّةٌ. وَلَا مَنَازَعَةَ فِي ذَلِكَ، أَمَا كَوْنُهُ وَاجِبًا فَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ وَاجِبٌ، وَإِنْ الْوَسْوَاسَ إِذَا غَلَبَ عَلَى أَكْثَرِ الصَّلَاةِ أَبْطَلَهَا، وَهَذَا قَوْلُ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ؛ لِأَنَّ رُوحَ الصَّلَاةِ الَّذِي هُوَ الْخُشُوعُ غَيْرُ مَوْجُودٍ، مَفْقُودٌ. لَكِنِ الصَّحِيحُ أَنَّ الْخُشُوعَ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ:

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٤١)، وَمُسْلِمٌ (٤٢٤) (١٠٩).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٤٢)، وَمُسْلِمٌ (٤٢٥) (١١٠).

أولاً: للحرص الشديد في مقاومة الوسوس.

ثانياً: أن الرسول ﷺ أخبر بأن الشيطان يأتي الإنسان إذا دخل في صلاته، فيقول: اذكر كذا وكذا يوم كذا وكذا حتى يخلص وهو لا يذري كم صلى. وهذا واضح، لكن هناك أدلة ترجح القول بوجوب الخشوع، وقد ساقها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في كتابه «القواعد النورانية»^(١) ساقها مسألة مسألة، وكان يقول: وما يدل على وجوب الخشوع في الصلاة مثل: «لا صلاة بحضرة طعام ولا هو يدافع الأخبين»^(٢). فهذا يعني أنه إذا صلى في هذه الحال، وهو لا يذري كم صلى، ولا يذري هل كبر، أو سلم فإنه لا صلاة له، وقد قال به بعض العلماء، لكن الذي يظهر لي: أن الخشوع في الصلاة سنة مؤكدة؛ لأن التحرر من الوسوس شاق جداً، وفيه حرج شديد.

ولكن هل لهذا من دواء؟

الجواب: نعم له دواء، فقد شكى إلى النبي ﷺ ذلك، وأمر من شكى ذلك أن يتفل عن يساره ثلاث مرات، ويستعيذ بالله من الشيطان الرجيم، وقال: إن ذلك شيطان يسمى: «خنزب»^(٣). موكل في التلبس على المصلين، يأتيهم ويقول: اذكر كذا واذكر كذا، والغريب أنه يذكرك بأشياء لا مصلحة لك منها، ثم إذا سلمت طارت كلها، وصار إقبالك على ما أنت فيه من الذكر صار ينسى كل شيء كان يؤسوسه، مما يدل على أن هذا من عمل الشيطان، فإذا علمت أن هذا شيء من عمل الشيطان الذي هو عدو لك، وأنه اختلاس يختلسه من صلاتك؛ لأن قول الرسول حين سئل عن الالتفات في الصلاة، قال: «هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد»^(٤). يشمل الالتفات بالرقبة، أو الالتفات بالقلب، والالتفات بالقلب ربما يكون أشد.

(١) انظر: «القواعد النورانية الفقهية» لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (ص ٧٣-٧٨).

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٠٣) (٦٨).

(٣) أخرجه مسلم (٢٢٠٣) (٦٨).

(٤) تقدم تخريجه.

والحديث فيه فوائد:

أولاً: تقرير الحكم بالاستفهام؛ لقوله: «هل ترون قبلي ما هنا». وثانياً: تأكيد الحكم بالقسم وإن لم يُستقسم إذا دعت الحاجة إلى ذلك؛ لكون الأمر ذا أهمية؛ لقوله: «والله ما يخفى عليَّ ركوعكم»؛ لأنه قد يكون في الإنسان شك أو قلق كيف يراني الرسول وهو ظهره إلينا؟! فأقسم ليزول ما يُحتمل من الشك. وفيه أيضاً: أن الرسول ﷺ يرى المصلين من خلفه، لكن هذا خاص بالصلاة وأما غير الصلاة فإنه ما يرى من خلفه؛ ولهذا لما انحنى منه أبو هريرة في بعض طرق المدينة، ورجع، قال: «أين كنت يا أبا هريرة؟»^(١). فالمهم: أن الرسول ﷺ أعطاه الله تعالى آية لينظر من خلفه من المصلين، والحكمة من ذلك:

أولاً: ينظر تسوية الصفوف.

ثانياً: ينظر هل يصلون بخشوع وسكون أطراف أم لا؟ ومن فوائد هذا الحديث: أنه يدل على أن الخشوع سكون الأطراف؛ لأن الرسول ﷺ يخفى عليه ما في قلوبهم بلا شك، وهذا هو الأصل، وإن كان يُحتمل أن الله تعالى كشف له عما في قلوبهم في الصلاة لكن هذا خلاف الأصل، ولكن كون الرسول يقول: «خشوعكم» يعني به: سكون الأطراف، ولا يمنع أن يكون الخشوع خشوع القلب أيضاً بدليل: «لا صلاة بحضرة طعام، ولا وهو يدافع الأخبثين»^(٢).

ومن فوائد هذا الحديث: وجوب إقامة الركوع والسجود.

وبماذا يكون إقامة الركوع؟

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

الجواب:

أولاً: أَنْ يَسْتَوِيَ ظَهْرُهُ وَرَأْسُهُ.

ثانياً: أَنْ يَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ مُفَرَّجَةً الْأَصَابِعِ.

ثالثاً: يُفَرِّجُ عِضْدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ.

وأما إقامة السجود، فأن يسجد على الأعضاء السبعة، ويقيم صلبه، ولا يمدُّ كما يفعل بعض الناس إذا سجد مدَّ ظهره حتى يستوعب ما بين الصفين، وهو إلى كونه منبطحاً أقرب إلى كونه ساجداً، وهذا اجتهادٌ منهم يؤجرون عليه إن شاء الله، لكنه خلاف السنة.

والسنة يرفع الإنسان ظهره، يعني: يقيم ظهره، ويجافي عِضْدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ، ويرفع فخذيه عن ساقيه، ويسجد على الأعضاء السبعة.

ولكن أين يضع اليدين؟

الجواب: يضع اليدين حذو المنكبين في السجود، وإن شاء قدمها حتى يحاذي بها جبهته، وأنفه، ولا ينبغي أن يفتحها حتى تخرج عن مساواة المنكبين، فإن هذا ليس من السنة، وكذلك أيضاً بالنسبة للرجلين.

وأما الركبتان فالظاهر أنها على الطبيعة؛ يعني: لا يضم ولا يفتح؛ يعني: يدعها على طبيعتها.

وأما القدمان فإنه يضم بعضهما إلى بعض؛ كما جاء ذلك في «صحيح ابن خزيمة»، وهو ظاهر ما روته عائشة: أن يدها وقعت على قدم الرسول ﷺ وهو ساجد^(١).

وقد قال بعض العلماء رحمهم الله: إنه ينبغي أن يفرج بين قدميه، فيكون بينهما مقدار شبر، ولكن هذا التحديد يحتاج إلى توقيف، ولم يرد عن النبي ﷺ، فالصواب: أن الرجلين تكونان مضمومتين بالنسبة للأقدام، وأما بالنسبة للركب فعلى طبيعتها.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:
٨٩- بَابُ: مَا يَقُولُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ.

٧٤٣- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عَمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَانُوا يَفْتَتِحُونَ الصَّلَاةَ بِـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿٢﴾ [الْفَاتِحَةُ: ٢] ^(١).

هَذَا يَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَدَثُّونَ بِالْفَاتِحَةِ؛ أَيْ: فِي الْقِرَاءَةِ فَلَا يُنَافِي حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ الْآتِي.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ يَفْتَتِحُونَهَا بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. وَهَذَا يَعْنِي أَنَّهُمْ لَا يُجْهَرُونَ بِالْإِسْتِفْتَاكِ، وَلَا بِالْبَسْمَلَةِ وَالِاسْتِعَاذَةِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٧٤٤- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عِمَارَةُ ابْنُ الْقَعْقَاعِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْكُتُ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَبَيْنَ الْقِرَاءَةِ إِسْكَاتَةً - قَالَ: أَحْسِبُهُ قَالَ: هُنَيْةٌ - فَقُلْتُ: أَبُي وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِسْكَاتُكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ مَا تَقُولُ؟ قَالَ: «أَقُولُ: اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْ خَطَايَايَ بِالْمَاءِ وَالثَّلْجِ وَالْبَرَدِ» ^(٢).

فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَوَائِدُ:

أَوَّلًا: أَنَّ الْإِسْتِفْتَاحَ لَا يُجْهَرُ فِيهِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٤٣)، وَمُسْلِمٌ (٣٩٩) (٥٢) بِمَعْنَاهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٤٤)، وَمُسْلِمٌ (٥٩٨) (١٤٧).

وفيه أيضًا: أن الصلاة ليس فيها سكوت، بل نطق سريٍّ أو جهريٍّ؛ لقوله: «بأبي وأمي يا رسول الله»، إسكاتك في التكبير والقراءة ما تقول؟ ولم يقل: هل تقول شيئًا أو لا؟ فكانه قد تقرر عنده أنه يقول، لكن سأل عما يقول.

وفيه: حرص الصحابة رضي الله عنهم على معرفة كيفية صلاة النبي ﷺ، وذلك من أجل أن يقتدوا به. وفيه: جواز فداء المخاطب بالأبوين؛ لقوله: «بأبي أنت وأمي يا رسول الله». ولكن هل يقال: إن هذا خاصٌّ بالنبي ﷺ؛ لأنه هو الذي يجب فداؤه بالأم والأب، أو له ولغيره؟ الظاهر: الأول، وأنت لا تقول لأيِّ إنسان: أفديك بأبي وأمي؛ لأن برَّ الأم والأب واجبٌ، ولا يمكن أن تجعلها فداءً لمن دونهما في البرِّ والصلة.

وفيه أيضًا: دعاء الرسول ﷺ بهذا: «اللهم باعد... إلخ»، فبدأ أولاً بالمباعدة؛ يعني: ألا يفعل الخطايا، ثم بعد ذلك بالتنقية بمعنى: أي إذا فعلت فنقني من الخطايا، ثم بعد التنقية بالغسل لكمال التنظيف فهذه مراحل ثلاث، لكن في هذا إشكال عند العلماء حيث قال: «بالماء والثلج والبرد». والغالب أن الماء الحارَّ أشدُّ تنظيْفًا، لكن لما كان هذا الغسل غسلًا معنويًّا لا حسيًّا وكانت الذنوب سببًا للعذاب بالنار صار الأنسب أن يكون الماء الذي يطهرُّ به باردًا.

وقوله: «الثلج والبرد». الفرق بينهما: هو أن الثلج هو: الطلُّ إذا تجمَّد ينزل كالقطن. وأما البرد: فإنه الثلج الصغار الذي ينزل من السحاب، وقد قيل: إن سببه: أنه ينزل من السحاب على أنه ماء، لكن يلتقي بطبقة باردة جدًا جدًا، وفي هذه اللحظة ينعقد، يعني: يتجمَّد حسب قوة البرودة، فتكوّن البرد كبيرة أو صغيرة؛ ولهذا نجد بعض البرد ياذن الله مثل: طبقات كطبقات البيض؛ أي بمعنى: أن بعضه زجاجي، وبعضه يميل إلى الرماد، وهو في حبة واحدة حسب طبقات الجو التي مرَّ بها.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:
٩٠- بَابُ.

٧٤٥- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الْكُسُوفِ فَقَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ رَفَعَ ثُمَّ سَجَدَ فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ رَفَعَ ثُمَّ سَجَدَ فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ رَفَعَ ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ رَفَعَ فَسَجَدَ فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ سَجَدَ فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَقَالَ: «قَدْ دَنَنْتُ مِنْي الْجَنَّةُ حَتَّى لَوْ اجْتَرَأْتُ عَلَيْهَا لَجِئْتُكُمْ بِقُطَافٍ مِنْ قُطَافِهَا، وَدَنَنْتُ مِنْ النَّارِ حَتَّى قُلْتُ: أَيُّ رَبِّ وَأَنَا مَعَهُمْ؟ فَإِذَا امْرَأَةٌ حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ -تَخْدِشُهَا هِرَّةٌ-، قُلْتُ: مَا شَأْنُ هَذِهِ؟ قَالُوا: حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ جَوْعًا، لَا أَطْعَمْتُهَا، وَلَا أُرْسَلَتْهَا تَأْكُلُ». قَالَ نَافِعٌ: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ: مِنْ خَشِيشٍ أَوْ خَشَاشٍ الْأَرْضِ^(١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٩١- بَابُ رَفْعِ الْبَصَرِ إِلَى الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ.

وَقَالَتْ عَائِشَةُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ: «فَرَأَيْتُمْ جَهَنَّمَ يَخْطُمُ بَعْضُهَا بَعْضًا حِينَ رَأَيْتُمُونِي تَأْخَرْتُ»^(٢).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٤٥).

(٢) ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ مَعْلَقًا بِصِيغَةِ الْجَزْمِ كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ٢٣١)، وَوَصَلَهُ الْمَصْنُفُ فِي كِتَابِ «الْعَمَلِ فِي الصَّلَاةِ» (١٢١٢).

وَانْظُرْ «فَتْحَ الْبَارِي» لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٢/ ٢٣٢)، وَانْظُرْ «تَغْلِيْقُ التَّغْلِيْقِ» (٢/ ٣٠٧، ٣٠٨).

٧٤٦- حَدَّثَنَا مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، قَالَ: قُلْنَا لَخَبَابٍ: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظَّهْرِ وَالْعَصْرِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْنَا: بِمَا كُنْتُمْ تَعْرِفُونَ ذَاكَ؟ قَالَ: بِاضْطِرَابِ لِحِيَّتِهِ ^(١).

٧٤٧- حَدَّثَنَا حُجَّاجٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَنْبَأَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ يَزِيدَ يَخْطُبُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ -وَكَانَ غَيْرَ كَذُوبٍ-: أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا صَلُّوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَرَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَامُوا قِيَامًا حَتَّى يَرَوْهُ قَدْ سَجَدَ ^(٢).

٧٤٨- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَأَيْنَاكَ تَنَاوَلُ شَيْئًا فِي مَقَامِكَ، ثُمَّ رَأَيْنَاكَ تَكَعَّكَعْتَ. قَالَ: «إِنِّي أَرَيْتُ الْجَنَّةَ فَتَنَاوَلْتُ مِنْهَا عُنْقُودًا وَلَوْ أَخَذْتُهُ لَأَكَلْتُمْ مِنْهُ مَا بَقِيََتِ الدُّنْيَا» ^(٣).

٧٤٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَلَالُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: صَلَّى لَنَا النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ رَقَا الْمَنْبَرَ فَأَشَارَ بِيَدَيْهِ قَبْلَ قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ قَالَ: «لَقَدْ رَأَيْتُ الْآنَ -مِنْذُ صَلَّيْتُ لَكُمْ الصَّلَاةَ- الْجَنَّةَ وَالنَّارَ مُمَثِّلَتَيْنِ فِي قِبْلَةِ هَذَا الْجِدَارِ، فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ» ثَلَاثًا ^(٤).

هَذَا الْبَابُ عَقْدَةُ الْبَخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ أَيْنَ يَضَعُ الْإِنْسَانُ بَصَرَهُ وَهُوَ يُصَلِّي، فَإِنَّ لَدَيْنَا إِمَامًا وَمَأْمُومًا وَمَنْفَرَدًا، فَالْإِمَامُ وَالْمَنْفَرَدُ حَكْمُهُمَا وَاحِدٌ، وَالْمَأْمُومُ يَخْتَصُّ بِحُكْمٍ دُونَهُمَا؛ لِأَنَّ الْمَأْمُومَ مَأْمُورٌ بِالْمَتَابَعَةِ؛ مُتَابِعَةُ الْإِمَامِ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْمَأْمُومُ رَافِعًا بَصَرَهُ إِلَى الْإِمَامِ لِيَتَّبَعَ أَفْعَالَهُ كَمَا يَقْتَضِي بِأَقْوَالِهِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٧٤٦).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٧٤٧)، وَمُسْلِمٌ (٤٧٤) (١٩٧).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٧٤٨)، وَمُسْلِمٌ (٩٠٧) (١٧).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٧٤٩).

وأما الإمام والمنفرد فليس هناك داع إلى أن يرفعا بصرهما، ولكن هل ينظرا نظراً طبيعياً؛ يعني: إلى محل السجود وما حوله، أو الأفضل أن يكون إلى محل السجود؟
الجواب: أكثر أهل العلم يقولون: إنه ينظر إلى موضع السجود فقط، وفسروا به قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ (٢) [البقرة: ٢٣٢].
وقيل: ينظر إلى موضع السجود وما حوله إلا في حال الجلوس للتشهد، أو بين السجدين فإنه ينظر إلى سبائته لا يتجاوز بصره إشارتها.
قال الحافظ رحمه الله في «الفتح» (٢/ ٢٣٢):

قوله: «باب رفع البصر إلى الإمام في الصلاة». قال الزين بن المنير: نظر المأموم إلى الإمام من مقاصد الاهتمام، فإذا تمكّن من مراقبته بغير التفات كان ذلك من إصلاح صلاته، وقال ابن بطال: فيه حجة لما لك في أن نظر المصلي يكون إلى جهة القبلة [يعني: مطلق الإمام والمأموم والمنفرد] (١) وقال الشافعي والكوفيون: يستحب له أن ينظر إلى موضع سجوده؛ لأنه أقرب للخشوع، وورد في ذلك حديث أخرجه سعيد بن منصور من مرسل محمد بن سيرين، ورجاله ثقات، وأخرجه البيهقي موصولاً، وقال: المرسل هو المحفوظ.

وفيه: أن ذلك سبب نزول قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ (٢) [البقرة: ٢٣٢].
ويمكن أن يفرق بين الإمام والمأموم فيستحب للإمام النظر إلى موضع السجود، وكذا للمأموم إلا حيث يحتاج إلى مراقبة إمامه، وأما المنفرد فحكمه حكم الإمام والله أعلم (١). اهـ.
الآن فهنا مذهب مالك رحمه الله: أن الإنسان ينظر إلى تلقاء وجهه، وكأنه لم يصح عنه الحديث: أنه ينظر إلى موضع السجود، وأما من قال من العلماء: إنه إذا كان في المسجد الحرام ينظر إلى الكعبة، فهذا قول ضعيف جداً ولا دليل عليه، بل الدليل على

(١) ما بين معقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رحمه الله.

(٢) انظر «الفتح» للحافظ ابن حجر رحمه الله (٢/ ٢٣٢).

خلافه؛ لأنه إذا صار يَنْظُرُ إلى الكعبةِ، والناسُ يَطوفونَ حولَها سوف يَنْشَغِلُ، وكلُّ مُشْغِلٍ في الصلاة يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَجَنَّبَهُ.

وأما القولُ بأن النظرَ إلى الكعبةِ عبادةٌ، فيقالُ:

أولاً: هذا ليس بصحيح، ثم مَنْ الذي قَالَ بهذا؟

وثانياً: على فرضِ أن النظرَ إلى الكعبةِ عبادةٌ، فإن الصلاةَ لها سننٌ خاصةٌ تتعلَّقُ بها، هناك أشياء قد يكونُ مِنَ السُّنَّةِ أَنْ تُفْعَلَ، ولكنها لا تُفْعَلُ في الصلاة، وأشياء تُفْعَلُ في الصلاة، وفي غيرها لا تُفْعَلُ.

فالصوابُ: أنه لا يَنْظُرُ إلى الكعبةِ مطلقاً سواءً في الفريضة أو النافلة، وسواءً كان إماماً أو مأموماً أو منفرداً لأن ذلك أخشعُ له.

فالراجحُ: أن يَنْظُرَ إلى ما هو أخشعُ له؛ فإذا كان يَخْشَعُ بالنظرِ إلى موضعِ السجودِ نظرَ إلى موضعِ السجودِ ولا يتعداه، وإذا كان الأخشعُ أن يُطْلِقَ نظره ولا يَتَقَيَّدُ بالسجودِ فعلَ ذلك؛ لأنه ربَّما إذا ركَّز على التقييدِ بالسجودِ يَنْشَغِلُ عن تدبُّرِ الآياتِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٩٢- بَابُ رَفْعِ الْبَصَرِ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ.

٧٥٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي صَلَاتِهِمْ؟» فَاشْتَدَّ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ حَتَّى قَالَ: «لَيْتُهُنَّ عَنْ ذَلِكَ أَوْ لَتُخَطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ»^(١).

❁ «رَفْعُ الْبَصَرِ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ». يَدُلُّ هَذَا الْحَدِيثُ: عَلَى أَنَّهُ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ؛ لِأَنَّ الْوَعِيدَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى الْكَبِيرَةِ.

(١) أخرجه البخاري (٧٥٠)، ومسلم (٤٢٨) (١١٧) بمعناه.

وقوله: «ما بال أقوام». الاستفهام هنا للإنكار؛ يعني: ما شأنهم، لماذا يرفعون أبصارهم إلى السماء وهم يُصَلُّون؟ ولهذا اشتدَّ قوله في ذلك حتى توعدَّهم بهذا الوعيد: أن أبصارهم تُخطفُ؛ أي: يزولُ ضوءُها، فيكونون عميانًا بعد أن كانوا مبصرين.

ففي هذا تحريم رفع البصر إلى السماء في الصلاة لهذا الوعيد، وأنه أيضًا من باب سوء الأدب مع الله؛ لأن الإنسان لو وقف بين يدي ملكٍ من ملوك الدنيا لوجدته خاشعًا أمامه، لا يمكن أن يرفع بصره إلى السماء، بل لو رآه الناس قد صبَّ بصره على هذا الملك لقالوا: إن هذا مُمتَهَنٌ له.

ولقد اختلف العلماء رحمهم الله فيمن رفع بصره إلى السماء هل تبطل صلاته أم لا؟ فقال بعض العلماء: إنها تبطل صلاته؛ لأن هذا فعلٌ محرَّمٌ خاصٌّ في الصلاة، والقاعدة الشرعية: أن المنهي عنه بخصوصه يكون مُبطلًا للعبادة؛ كالأكل يُبطل الصوم. والغيبَةُ لا تبطل الصوم؛ لأن تحريم الغيبة عامٌّ، وتحريم الأكل خاصٌّ، ورفع البصر إلى السماء خاصٌّ بالصلاة وهذا القول قويٌّ جدًّا في النظر، ثم أيضًا علَّلوا ذلك بأنه سوء أدبٍ مع الله ﷻ، والصلاة خضوعٌ وخشوعٌ، ثم علَّلوا بتعليلٍ ثانٍ، فقالوا: إنه إذا رفع بصره إلى السماء لزم من ذلك ارتفاع وجهه، فيكون وجهه غير مستقبل القبلة، واستقبال القبلة شرطٌ لصحة الصلاة.

لكن هذا التعليل الأخير عليلٌ؛ بدليل: أن الملتفت بوجهه قد التفت عن القبلة، ومع ذلك لا تبطل صلاته بالالتفات، ولكن نقول: إن المسألة فيها خطرٌ، ونحن نشاهد كثيرًا من إخواننا الوافدين إذا قال: سَمِعَ اللهَ لَمَنَ حَمَدَهُ رَفَعَ بصره حتى كاد يَرْتَفِعَ عن الأرض، وهذا شيءٌ يَجِبُ على طلبة العلم أن يُنبِّهوا على أنه محرَّمٌ وليس بشيءٍ مكروهٍ فقط.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٩٣- بَابُ الْإِلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ.

٧٥١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَشْعَثُ بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْإِلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «هُوَ اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْعَبْدِ» ^(١).

٧٥٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي خَمِصَةٍ لَهَا أَعْلَامٌ فَقَالَ: «شَغَلَتْنِي أَعْلَامُ هَذِهِ، أَذْهَبُوا بِهَا إِلَى أَبِي جَهْمٍ وَأَتُونِي بِأَنْبِجَانِيَّةٍ» ^(٢).

قَوْلُهُ: «الْإِلْتِفَاتُ فِي الصَّلَاةِ». وَالْإِلْتِفَاتُ يَكُونُ إِمَّا بِالْبَدَنِ، وَإِمَّا بِالْقَلْبِ، وَكِلَاهُمَا اخْتِلَاسٌ مِنَ الشَّيْطَانِ.

وَالْإِلْتِفَاتُ بِالْبَدَنِ يَنْقَسِمُ إِلَى قَسَمَيْنِ:

الأول: التفت بالرقبة. والثاني: التفت بالجسم كله.

فأما الثاني فيبطل الصلاة؛ لعدم استقبال القبلة.

وأما الأول فلا يبطل الصلاة لكنه يُنْقِصُهَا؛ لأن فيه حركة غير مشروعة؛ ولأنه يُلْهِمِي وَيُشْغِلُ؛ ولهذا كان اخْتِلَاسًا يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْعَبْدِ، وَالتَفَاتُ الْقَلْبِ كَذَلِكَ اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْعَبْدِ، وَلهذا يَأْتِي الشَّيْطَانُ إِلَى الْإِنْسَانِ فِي صَلَاتِهِ، وَيَقُولُ: اذْكُرْ كَذَا، وَكَذَا لِمَا نَسِيَهُ، وَهَذَا لَا شَكَّ يَشْغَلُهُ عَنْ صَلَاتِهِ.

وَالظَّاهِرُ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِنَّمَا سَأَلَتْ عَنِ التَفَاتِ الْبَدَنِ لَا الْإِلْتِفَاتِ الْقَلْبِي، فَإِذَا كَانَ الْحَدِيثُ لَا يَشْمَلُ هَذَا الْإِلْتِفَاتَ الْقَلْبِي فَإِنَّهُ يُقَاسُ عَلَى الْإِلْتِفَاتِ الْبَدَنِيِّ بِجَامِعِ الْإِشْغَالِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا.

(١) أخرجه البخاري (٧٥١).

(٢) أخرجه البخاري (٧٥٢)، ومسلم (٥٥٦) (٦١).

وأما قصة الخميصة: فإن النبي ﷺ صَلَّى في خميصة وهي كساء مَرَبَّع عليه أعلام؛ أي: خطوط. فنظر إلى أعلامها نظرة واحدة، فلما سلم، قال: اذهبوا بخميصتي هذه إلى أبي جهم، وكان أبا جهم هبط أهداها إلى الرسول ﷺ، لكنه قال: وأتوني بأبجانية أبي جهم تطيباً لقلبي حتى لا يظن أن الرسول ردَّ هبته غضباً عليه أو ما أشبه ذلك، وهذا من كمال خلقه ﷺ.

والشاهد من هذا الحديث: أنها شغلته، وهذا يدل على أن البخاري رحمه الله يرى أن إشغال القلب كالتفات البدن؛ لأن هذا التفات في القلب. وفي هذا الحديث: دليل على أنه لا ينبغي للإنسان أن يصلي حول شيء يشغله سواء كانت رسوماً أو أشكالا في فراش، أو إلى قوم يتحدثون أو ما أشبه ذلك، المهم: أن لا يصلي حول شيء يشغله عن صلاته.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله تعالى:

٩٤- باب: هل يَلْتَفِتُ لَأَمْرِ يَنْزِلُ بِهِ، أَوْ يَرَى شَيْئاً أَوْ بُصَاقاً فِي الْقِبْلَةِ.

وقال سهل: التفت أبو بكر هبط فرأى النبي ﷺ ^(١).

٧٥٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ قَالَ: رَأَى النَّبِيُّ ﷺ نُخَامَةً فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ وَهُوَ يُصَلِّي بَيْنَ يَدَيِ النَّاسِ فَحَتَّهَا، ثُمَّ قَالَ حِينَ أَنْصَرَفَ: «إِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّ اللَّهَ قَبْلَ وَجْهِهِ فَلَا يَتَنَحَّضَنَّ أَحَدٌ قَبْلَ وَجْهِهِ فِي الصَّلَاةِ». رواه موسى بن عَقَبَةَ، وابنُ أَبِي رَوَادٍ عَنْ نَافِعٍ ^(٢).

(١) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٢/ ٢٣٥)، ووصله المصنف في كتاب «السهو»

(١٢٣٤)، وانظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر رحمه الله (٢/ ٢٣٦)، «تغليق التعليق» (٢/ ٣٠٨).

(٢) أخرجه البخاري (٧٥٣).

قول المصنف وقال سهل: التفت أبو بكر هبط فرأى النبي ﷺ، ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٢/ ٢٣٥)، ووصله المصنف في كتاب «السهو» (١٢٣٤)، وانظر «الفتح» للحافظ

قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله تعالى (٢/ ٢٣٥-٢٣٦):

❖ قوله: «بَابُ: هَلْ يَلْتَفِتُ لِأَمْرِ يَنْزِلُ بِهِ، أَوْ يَرَى شَيْئًا أَوْ بُصَاقًا فِي الْقِبْلَةِ». الظاهرُ أن قوله: «فِي الْقِبْلَةِ» يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ «بُصَاقًا».

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «شَيْئًا». فَأَعْمٌ مِنْ ذَلِكَ، وَالْجَامِعُ بَيْنَ جَمِيعِ مَا ذَكَرَ فِي التَّرْجُمَةِ أَصُولُ التَّأَمُّلِ الْمَغَايِيرِ لِلْخُشُوعِ، وَأَنَّهُ لَا يَقْدَحُ إِلَّا إِذَا كَانَ لِغَيْرِ حَاجَةٍ.

❖ قوله: «وَقَالَ سَهْلٌ». وَهُوَ ابْنُ سَعْدٍ، وَهَذَا طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ تَقَدَّمَ مَوْصُولًا فِي بَابٍ مِنْ دَخَلِ لِيُؤْمَ النَّاسُ، وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنْهُ: أَنَّهُ رحمته الله تعالى لَمْ يَأْمُرْ أَبَا بَكْرٍ بِالْإِعَادَةِ، بَلْ أَشَارَ إِلَيْهِ أَنْ يَتِمَادَى عَلَى إِمَامَتِهِ، وَكَانَ التَّفَاتَهُ لِحَاجَةٍ.

❖ قوله فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «بَيْنَ يَدَيِ النَّاسِ». يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِقَوْلِهِ: «وَهُوَ يُصَلِّي» أَوْ بِقَوْلِهِ: «رَأَى نُخَامَةً».

❖ قوله: «فَحْتَهَا ثُمَّ قَالَ: حِينَ أَنْصَرَفَ». ظَاهِرُهُ: أَنَّ الْحَتَّ وَقَعَ مِنْهُ دَاخِلَ الصَّلَاةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنْ رَوَايَةِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ غَيْرِ مُقَيَّدٍ بِحَالِ الصَّلَاةِ، وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى فَوَائِدِهِ فِي أَوَاخِرِ أَبْوَابِ الْقِبْلَةِ، وَأُورِدَهُ هُنَاكَ أَيْضًا مِنْ رَوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَعَائِشَةَ، وَأَنَسٍ مِنْ طَرِيقِ كُلِّهَا غَيْرُ مُقَيَّدَةٍ بِحَالِ الصَّلَاةِ.

❖ قوله: «رَوَاهُ مُوسَى بْنُ عَقَبَةَ». وَصَلَّهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِهِ.

❖ قوله: «وَابْنُ أَبِي رَوَّادٍ». اسْمُ أَبِي رَوَّادٍ: مَيْمُونٌ، وَوَصَلَّهُ أَحْمَدُ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ،

عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ الْمَذْكُورِ.

ابن حجر رحمته الله تعالى (٢/ ٢٣٦)، وَاَنْظُرْ «تَغْلِيْقُ التَّغْلِيْقِ» (٢/ ٣٠٨).

قَوْلُهُ عَقَبَ حَدِيثَ (٧٥٣) رَوَاهُ مُوسَى بْنُ عَقَبَةَ، وَابْنُ أَبِي دَاوُدَ عَنْ نَافِعٍ.

ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ مُعَلِّقًا بِصِيغَةِ الْجَزْمِ كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ٢٣٥)،

أَمَّا حَدِيثُ مُوسَى بْنِ عَقَبَةَ، وَصَلَّهُ مُسْلِمٌ (٥٤٧) (٥١).

أَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي دَاوُدَ فَوْصَلَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ (٢/ ٣٤) اَنْظُرْ «الْفَتْحِ» لِلْحَافِظِ ابْنِ

حَجَرَ رحمته الله تعالى (٢/ ٢٣٦)، وَاَنْظُرْ «تَغْلِيْقُ التَّغْلِيْقِ» (٢/ ٣٠٨، ٣٠٩).

وفيه: أن الحَتَّ كان بعد الفراغ من الصلاة، فالغرض منه على هذا، المتابعة في أصل الحديث، ثم أورد المصنّف حديث أنس المتقدم في باب: أهل العلم والفضل أحق بالإمامة.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: وَوَجْهٌ مَنَاسِبُهُ لِلتَّرْجَمَةِ: أَنَّ الصَّحَابَةَ لَمَّا كَشَفَ ﷺ السِّتْرَ التَّفَتُّوا إِلَيْهِ، وَبَدَّلَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلَ أَنَسٍ فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ، وَلَوْلَا التَّفَاتِهِمْ لَمَّا رَأَوْا إِشَارَتَهُ، وَيُوضِّحُهُ كَوْنُ الْحَجَرَةِ عَنْ يَسَارِ الْقِبْلَةِ فَالْناظِرُ إِلَى إِشَارَةٍ مِنْ هُوَ فِيهَا يَخْتَاجُ إِلَى أَنْ يَلْتَفِتَ، وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ ﷺ بِالْإِعَادَةِ، بَلْ أَقْرَهُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ بِالْإِشَارَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١). اهـ

على كُلِّ حَالٍ: فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ بِالرَّوَايَةِ الْآخَرَى الَّتِي لَمْ يَسْقُفْهَا الْبَخَارِيُّ هُنَا، وَهُوَ أَنَّ الْحَتَّ كَانَ بَعْدَ الْانْصِرَافِ مِنَ الصَّلَاةِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَيْسَ بِهِ حَاجَةٌ إِلَى أَنْ يَحْكُفَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْحَتَّ يَخْتَاجُ إِلَى آلَةٍ يَحْتُ بِهَا؛ كَعَصَى، أَوْ حَجَرٍ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَهَذَا يَبْغِي أَنْ يَكُونَ الرَّسُولُ قَدْ تَأَهَّبَ بِهِ أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ، فَالظَّاهِرُ: أَنَّ الرِّوَايَةَ الصَّحِيحَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعْدَ أَنْ انْصَرَفَ مِنْ صَلَاتِهِ حَتَّى تَمَّ كَلَمَ النَّاسِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَانَ فِي صَلَاةٍ فَإِنَّ اللَّهَ قَبْلَ وَجْهِهِ؛ أَي: مُوَاجِهٌ لَكَ، لَكِنَّهُ كَيْفَ يَكُونُ مُوَاجِهًا لَكَ وَهُوَ فَوْقَ السَّمَوَاتِ عَلَى عَرْشِهِ؟

الْجَوَابُ:

أَوَّلًا: بِأَنَّ الْخَالِقَ لَا يُقَاسُ بِالْمَخْلُوقِ.

ثَانِيًا: أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِمَمْنُوعٍ حَتَّى فِي الْمَخْلُوقِ فَهِيَ الشَّمْسُ تَكُونُ قَبْلَ وَجْهِكَ حِينَ طُلُوعِهَا وَغُرُوبِهَا مَعَ أَنَّهَا فِي السَّمَاءِ، فَلَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يَجْتَمَعَ الْعُلُوُّ وَالْمُقَابَلَةُ، وَقَدْ اسْتَدْلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ مَنْ ادَّعَوْا أَنَّ اللَّهَ بِذَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَقَالُوا: إِذَا كَانَ قَبْلَ وَجْهِهِ الْمَصْلِيِّ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَكَانِ الَّذِي هُوَ فِيهِ مُقَابِلًا لَهُ.

(١) انظر: «الفتح» للحافظ ابن حجر رحمه الله (٢/ ٢٣٥، ٢٣٦).

ولكن هؤلاء مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ يَنْظُرُونَ بِعَيْنٍ عَوْرَاءٍ؛ أَي: يَنْظُرُونَ إِلَى جَانِبٍ مِنَ النُّصُوصِ، وَيَدْعُونَ الْجَانِبَ الْآخَرَ، وَهَؤُلَاءِ هُمُ الْمُتَّبِعُونَ لِلْمُتَشَابِهِ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِمْ: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ﴾ [التَّوْبَةُ: ٧]. فَالنَّصُّ هَذَا مُتَشَابِهٌ وَعِنْدَنَا نُّصُوصٌ مُحْكَمَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَالٍ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ، وَأَنَّ عُلُوَّهُ وَصِفُ ذَاتِي لَا يَنْفَكُ عَنْهُ.

وفيه أيضًا: إزالة المنكر باليد؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَزَالَ هَذِهِ النُّخَامَةَ بِالْحِكِّ أَوْ بِالْحَتِّ وَلَكِنَّهُ هَذَا عِنْدَ الْقُدْرَةِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مَنَكْرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ»^(١).

وفيه أيضًا: تحريمُ تَنَحُّمِ الْإِنْسَانِ قَبْلَ وَجْهِهِ وَهُوَ يُصَلِّي لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ ارْتِكَابِ النَّهْيِ، وَإِسَاءَةِ الْأَدَبِ مَعَ اللَّهِ ﷻ، وَأَنْتَ أَيُّهَا الْمَسْكِينُ لَوْ كُنْتَ بَيْنَ يَدَيِ إِنْسَانٍ عَادِيٍّ لَيْسَ ذَا سُلْطَانٍ فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُكَ أَنْ تَتَنَحَّمَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَكَيْفَ بَيْنَ يَدَيِ الرَّبِّ ﷻ؛ وَلِهَذَا تَرَى أَنَّ التَّنَحُّمَ فِي الصَّلَاةِ مُحَرَّمٌ بِلَا شَكٍّ فِيهِ، بَلْ لَوْ شِئْنَا لَقُلْنَا: إِنَّهُ مِنْ بَابِ الْكِبَائِرِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٧٥٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسٌ قَالَ: بَيْنَمَا الْمُسْلِمُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ لَمْ يَفْجَأْهُمْ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَشَفَ سِتْرَ حُجْرَةِ عَائِشَةَ، فَنَظَرَ إِلَيْهِمْ وَهُمْ صُفُوفٌ فَبَسَمَ يَضْحَكُ، وَنَكَصَ أَبُو بَكْرٍ رَأْسَهُ عَلَى عَقْبِيهِ لِيَصِلَ لَهُ الصَّفَ فَظَنَّ أَنَّهُ يُرِيدُ الْخُرُوجَ، وَهُمْ الْمُسْلِمُونَ أَنْ يَفْتَتِنُوا فِي صَلَاتِهِمْ، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَيْمُوا صَلَاتَكُمْ، فَأَرَخَى السِّتْرَ، وَتَوَفَّى مِنْ آخِرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ^(١).

(١) أخرجه البخاري (٧٥٢)، ومسلم (٥٥٦) (٦١).

(٢) أخرجه البخاري (٧٥٤)، ومسلم (٤١٩) (٩٨).

قوله: «بينما المسلمون في صلاة الفجر لم يفجأهم إلا رسول الله ﷺ كشف ستر حجرة عائشة فنظر إليهم، وهم صفوف، فتبسّم يضحك». فرحًا وسرورًا بما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم من أداء هذه الصلاة؛ صلاة الفجر، ومن كونهم صفوفًا كما أمرهم بذلك نبيهم ﷺ.

قوله: «فنكص أبو بكر على عقبيه». أي: تأخر. وقوله: «ليصل له الصف». أي: ظنًا منه أن النبي ﷺ سوف يخرج، ولكنه لم يخرج ﷺ.

قوله: «وكاد المسلمون أن يفتنوا في صلاتهم». أي: أن يخرجوا من الصلاة فرحًا برسول الله ﷺ.

قوله: «ثم توفي ﷺ من آخر ذلك اليوم». فكان آخر ما رأى أصحابه وهم في أفضل العبادات البدنية، وفي صلاة الفجر، وعلى ما ينبغي ويرام؛ ولهذا سرّ بذلك، وعليه: فإننا إذا صفقنا الصفوف المطلوبة متًا فإن ذلك من نعمة الله علينا حيث إن هذا الفعل مما يسرّ به رسول الله ﷺ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٩٥- باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها، في الحضر والسفر، وما يُجهر فيها وما يُخافت.

هذه ترجمة قوية من البخاري رحمه الله، قل أن تجد مثلها في الصحيح، حيث فصل هذا التفصيل فقال: «باب وجوب القراءة للإمام والمأموم - والمنفرد من باب أولى - في الصلوات كلها في الحضر والسفر، وما يُجهر فيها وما يُخافت». ولكن ظاهر كلام المؤلف: القراءة مطلقًا، وليس الأمر كذلك، بل المراد قراءة الفاتحة فقط.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

٧٥٥- حَدَّثَنَا مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: شَكَى أَهْلُ الْكُوفَةِ سَعْدًا إِلَى عُمَرَ رحمته الله تعالى فَعَزَلَهُ، وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمْ عَمَّارًا، فَشَكُّوا حَتَّى ذَكَرُوا أَنَّهُ لَا يُحْسِنُ يُصَلِّي، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا أَبَا إِسْحَاقَ، إِنَّ هَؤُلَاءِ يَزْعُمُونَ أَنَّكَ لَا تُحْسِنُ تُصَلِّي. قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: أَمَا أَنَا وَاللَّهِ فَإِنِّي كُنْتُ أَصَلِّي بِهِمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا أَخْرُمْتُ عَنْهَا، أَصَلِّي صَلَاةَ الْعِشَاءِ فَأَرْكُدُ فِي الْأَوَّلِينَ، وَأَخِفُ فِي الْآخِرِينَ. قَالَ: ذَاكَ الظَّنُّ بِكَ يَا أَبَا إِسْحَاقَ، فَأَرْسَلَ مَعَهُ رَجُلًا أَوْ رَجُلًا إِلَى الْكُوفَةِ فَسَأَلَ عَنْهُ أَهْلَ الْكُوفَةِ، وَلَمْ يَدْعُ مَسْجِدًا إِلَّا سَأَلَ عَنْهُ، وَثُبْنُونَ مَعْرُوفًا، حَتَّى دَخَلَ مَسْجِدًا لِبَنِي عَبْسٍ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ، يُقَالُ لَهُ أَسَامَةُ بْنُ قَتَادَةَ يُكْنَى أَبَا سَعْدَةَ، قَالَ: أَمَّا إِذْ نَشَدْتَنَا فَإِنْ سَعْدًا كَانَ لَا يَسِيرُ بِالسَّرِيَّةِ، وَلَا يَقْسِمُ بِالسَّوِيَّةِ، وَلَا يَعْدِلُ فِي الْقَضِيَّةِ، قَالَ سَعْدٌ: أَمَا وَاللَّهِ لَأَدْعُوَنَّ بَثَلًا: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ عَبْدُكَ هَذَا كَاذِبًا قَامَ رِيَاءً وَسُمْعَةً فَأَطِلْ عَمْرَهُ، وَأَطِلْ فَقْرَهُ، وَعَرِّضْهُ بِالْفِتَنِ. وَكَانَ بَعْدُ إِذَا سُئِلَ يَقُولُ: شَيْخٌ كَبِيرٌ مَفْتُونٌ، أَصَابَتْنِي دَعْوَةُ سَعْدٍ. قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: فَأَنَا رَأَيْتُهُ بَعْدُ قَدْ سَقَطَ حَاجِبَاهُ عَلَى عَيْنَيْهِ مِنَ الْكِبَرِ، وَإِنَّهُ لَيَتَعَرَّضُ لِلْجَوَارِي فِي الطَّرِيقِ يَغْمِزُهُنَّ ^(١).

هذا الحديث فيه عبرٌ، منها: أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ رحمته الله تعالى أَمَّرَهُ عُمَرُ عَلَى أَهْلِ الْكُوفَةِ فَشَكَاهُ أَهْلُ الْكُوفَةِ إِلَى عُمَرَ وَكَانَ عُمَرُ رحمته الله تعالى لَا يُرِيدُ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْأُمَرَاءِ أَنْ يَسْتَعْمَلَ سُلْطَتَهُ عَلَى النَّاسِ وَيَقُولُ: أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي لَمْ أَبْعَثْكُمْ إِلَى النَّاسِ لَتَضُرِّبُوا أَبْشَارَهُمْ، وَتَأْخُذُوا أَمْوَالَهُمْ، وَإِنَّا بَعَثْكُمْ لَتُقِيمُوا فِيهِمْ دِينَ اللَّهِ ^(١). أَوْ كَمَا قَالَ. وَهَكَذَا يَجِبُ عَلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ الْأَعْلَى أَنْ يَتَقَقَّدَ أَمْرَاءَهُ، وَوزَرَاءَهُ، وَوَكَلَاءَهُ، وَأَنْ يَسْمَعَ إِلَى شِكَايَةِ النَّاسِ بِهِمْ، وَأَنْ يَعْزَلَ مَنْ لَا يَتَّقُو النَّاسَ عَلَيْهِ لِمَا فِي بَقَائِهِ مِنَ الْبَلَاءِ، وَالْفِتَنِ، وَالْأَخْذِ وَالرَّدِّ، وَالْاِخْتِلَافِ.

(١) أخرجه البخاري (٧٥٥)، ومسلم (٤٥٣) (١٥٨).

(٢) انظر: «شعب الإيمان» (٢٤/٦)، و«تاريخ دمشق» (١٤٥/٢١).

❦ قوله: «فعلزله واستعمل عليهم عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ، حتى ذكروا أنه لا يُحْسِنُ يُصَلِّي، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ، قَالَ: يَا أَبَا إِسْحَاقَ، إِنْ هَؤُلَاءِ يَزْعُمُونَ أَنَّكَ لَا تُحْسِنُ تُصَلِّي». ولم يَقُلْ: إِنَّكَ لَا تُحْسِنُ، بَلْ قَالَ: إِنْ هَؤُلَاءِ يَزْعُمُونَ. وهذا مِنْ بَابِ الْإِحْتِيَاظِ فِي الْقَوْلِ بِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَنْسُبُ مَا نُقِلَ لَهُ عَنِ الشَّخْصِ إِلَيْهِ حَتَّى يَتَحَقَّقَ.

❦ قوله: «قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: أَمَّا أَنَا وَاللَّهِ فَلَمَّا كُنْتُ أَصَلِّي بِهِمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ». أقسم؛ لِأَنَّ الْمَقَامَ يَقْتَضِيهِ إِذْ أَنَّهُ مُدْعَى عَلَيْهِ، فَيَحْتَاجُ إِلَى رَدٍّ لِهَذِهِ الدَّعْوَةِ الْكَاذِبَةِ بِالْيَمِينِ تَأْكِيدًا لَهَا قَالَ.

❦ قوله: «أَصَلِّي بِهِمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا أَخْرِمَ عَنْهَا». المعنى: لَا أَقْصُرُ عَنْهَا، وَلَا أَنْقُصُ مِنْهَا.

❦ قوله: «أَصَلِّي صَلَاةَ الْعِشَاءِ فَأَرْكَدُ فِي الْأَوَّلِينَ، وَأُخِفُّ فِي الْآخِرِينَ». إِنَّمَا نَصَّ عَلَى الْعِشَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- شَكَّوهُ فِيهَا، كَمَا كَانَ مِثْلُ هَذِهِ الْقِصَّةِ لِمَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ^(١). ❦ قوله: «فَقَالَ: ذَاكَ الظَّنُّ بِكَ يَا أَبَا إِسْحَاقَ». ﷺ مَا جَزَمَ، بَلْ قَالَ: ذَاكَ الظَّنُّ بِكَ. أَي: أَنَّكَ تُصَلِّيُ كَصَلَاةِ الرَّسُولِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ صَحَابِيٌّ جَلِيلٌ، وَهُوَ مِنْ أَخْوَالِ النَّبِيِّ ﷺ؛ وَلِهَذَا كَانَ الرَّسُولُ ﷺ أَحْيَانًا يَقُولُ: «هَذَا خَالِي فَلْيُرِنِي أَمْرُؤَ خَالِهِ»^(٢).

❦ يَقُولُ: «فَأَرْسَلَ مَعَهُ رَجُلًا أَوْ رَجَالًا إِلَى الْكُوفَةِ». لَزِيَادَةِ التَّحَقُّقِ. «فَسَأَلَ عَنْهُ أَهْلَ الْكُوفَةِ، وَلَمْ يَدْعُ مَسْجِدًا إِلَّا سَأَلَ عَنْهُ، وَيُثْنُونَ مَعْرُوفًا، حَتَّى دَخَلَ مَسْجِدًا لِبَنِي عَبْسٍ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ يُقَالُ لَهُ أَسَامَةُ بْنُ قَتَادَةَ يُكْنَى أَبَا سَعْدَةَ، قَالَ: «أَمَّا إِذْ نَشَدْتَنَا فَإِنْ سَعْدًا كَانَ لَا يَسِيرُ بِالسَّرِيَّةِ». يَعْنِي: يَتَخَلَّفُ عَنِ الْجِهَادِ، وَلَا يَخْرُجُ فِي الْجِهَادِ. «وَلَا يَقْسِمُ بِالسُّوْيَةِ». أَي: إِذَا جَاءَتِ الْمَغَانِمُ، أَوْ أَرَادَ بَيْتَ الْمَالِ، لَا يَقْسِمُ بِالسُّوْيَةِ هَذِهِ اثْنَتَانِ، وَالثَّلَاثَةُ: «لَا يَعْدِلُ فِي الْقَضِيَّةِ». يَعْنِي: إِذَا رُفِعَتْ إِلَيْهِ قَضِيَّةٌ لَا يَعْدِلُ فِيهَا.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه الترمذي (٣٧٥٢)، والحاكم في مستدركه (٥٦٩/٣)، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

وهذه اتهاماتٌ عظيمةٌ -والعياذُ بالله- يَسْتَحِقُّ أَنْ يُدْعَى عَلَيْهِ بِمَا دَعَى بِهِ عَلَيْهِ سَعْدٌ رحمته.
 ﴿فَقَالَ سَعْدٌ رحمته: «أما والله لأدْعُونَ بثلاثٍ». مُقَابِلِ الاتِّهَامَاتِ الثَّلَاثَةِ، وَهَذَا مِنْ بَابِ الْعَدْلِ، أَنَّهُ لَمْ يَدْعُ عَلَيْهِ بِأَكْثَرِ مَا جَنَى بِهِ عَلَيْهِ؛ أَيْ: ثَلَاثَ ثَلَاثٍ.
 ﴿قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ عَبْدُكَ هَذَا كَاذِبًا قَامَ رِيَاءً وَسُمْعَةً... إلخ». فَاسْتَشْنَى فِي الدَّعَاءِ، وَقَدْ مَرَّ عَلَيْنَا: أَنَّهُ يَجُوزُ الِاسْتِثْنَاءُ فِي الدَّعَاءِ، وَلَهُ أَمْثَلَةٌ فِي صَلَاةِ الِاسْتِخَارَةِ: «اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ»^(١). وَفِي دَعَاءِ اللَّعَانِ: ﴿وَالْخَمْسَةَ أَنْ لَعَنْتَ اللَّهَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَذِبِينَ﴾ [النَّبَذ: ٧].
 وَتَقُولُ هِيَ: ﴿أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [النَّبَذ: ٩]. وَلِهَذَا كَانَتْ الرُّؤْيَةُ الَّتِي رَأَاهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ حِينَ أَشْكَلَ عَلَيْهِ فِي الْجَنَائِزِ تُقَدَّمُ وَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبَدْعِ، وَيَشْكُ فِي إِيْمَانِهِمْ فَرَأَى النَّبِيَّ ﷺ فَاسْتَفْتَاهُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «عَلَيْكَ بِالْشَّرْطِ»^(٢)؛ يَعْنِي: قُلِ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُؤْمِنًا فَاعْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ.

﴿قَوْلُهُ: «وَكَانَ بَعْدُ إِذَا سُئِلَ يَقُولُ: شَيْخٌ كَبِيرٌ مَفْتُونٌ أَصَابَنِي دَعْوَةُ سَعْدٍ». وَكَانَ سَعْدٌ رحمته مِمَّنْ اشْتَهَرَ بِإِجَابَةِ الدَّعْوَةِ؛ أَيْ: أَنَّ اللَّهَ يُجِيبُ دَعْوَتَهُ.
 ﴿قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ -الرَّاهِي عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ- قَالَ: «فَأَنَا رَأَيْتُهُ بَعْدُ قَدْ سَقَطَ حَاجِبَاهُ عَلَى عَيْنَيْهِ مِنَ الْكِبَرِ، وَإِنَّهُ لَيَتَعَرَّضُ لِلْجَوَارِي فِي الطَّرِيقِ يَغْمِزُهُنَّ». أَعُوذُ بِاللَّهِ. فَكَبَرَ هَذَا الرَّجُلُ لِهَذَا الْحَدِّ حَتَّى إِنْ حَاجِبِيهِ سَقَطَ عَلَى عَيْنَيْهِ مِنْ كِبَرِهِ، وَالْكَبِيرُ إِذَا كَانَ كَبِيرًا، يَعْنِي: إِذَا بَلَغَ سِنًا طَوِيلَةً فَإِنَّهَا تَمُوتُ شَهْوَتُهُ، لَكِنْ هَذَا -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- مَفْتُونٌ فَقَطْ، فَكَانَ إِذَا مَرَّتْ بِهِ الْجَارِيَةُ؛ الْبِنْتُ الصَّغِيرَةُ، أَوِ الْإِنْثَى مُطْلَقًا أَمْسَكَهَا وَجَعَلَ يَغْمِزُهَا -نَسَأَلَ اللَّهَ الْعَافِيَةَ- وَهَذِهِ فِتْنَةٌ عَظِيمَةٌ.

وَأَمَّا فَقْرُهُ فَالظَّاهِرُ أَنَّ اللَّهَ أَجَابَ دَعْوَتَهُ لَكِنَّمَا لَمْ تُذَكَّرْ فِي هَذَا السِّيَاقِ، وَأَنَّ هَذَا الرَّجُلَ عَاشَ زَمَنًا طَوِيلًا مَفْتُونًا فَقِيرًا نَعُوذُ بِاللَّهِ.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

وفي هذا الحديث: دليلٌ على جواز دعوة الإنسان على ظالمه، والمُعْتَدَى عليه بمثل ما اعتدي به عليه، وعلى هذا فيكون أخذ الحق من المعتدي على وجهين:

- إما بقوة السلطان.

- وإما بدعاء الرحمن.

أما بقوة السلطان فبأن يدفعه إلى السلطان، حتى يُقام عليه الحد، والتعذير.

وإما بدعاء الله ﷻ، وأن للإنسان أن يدعو على ظالمه بمثل ما ظلمه، وله الحق في هذا والله أعلم.

قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٧٥٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الزَّهْرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»^(١).

❖ قَوْلُهُ: «لَا صَلَاةَ». هذه فيها نفْيٌ؛ لأن «لَا» نافية للجنس، وهي أَوْكَدُ مِنْ «لَا» النافية التي بمعنى ليس؛ لأنها لا تدلُّ على نفْيِ الجنس، فإذا قلت: «لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةٌ». فهذه لا تعمَلُ عملَ «إِنْ» لكن لو قلت: «لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ» فإنها تعمَلُ عملَ «إِنْ»، وتُسَمَّى: النافية للجنس.

فقوله ﷺ: «لَا صَلَاةَ». يَعُمُّ كُلَّ صَلَاةٍ، الْفَرِيضَةِ، وَالنَّافِلَةِ، وَالصَّلَاةَ ذَاتَ الرُّكُوعِ، وَالصَّلَاةَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا رُكُوعٌ وَلَا سُجُودٌ؛ مِثْلُ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ.

❖ وقوله: «لَا صَلَاةَ». ذَكَرْنَا فِيهَا سَبْقَ قَاعِدَةٍ فِي الْقَوَاعِدِ الْمَنْظُومَةِ وَهِيَ: أَنَّ الْأَصْلَ فِي النَّفْيِ نَفْيُ الْوُجُودِ، فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ نَفْيُ الصَّحَةِ، فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ نَفْيُ الْكَمَالِ. فَهَذَا عَلَى أَيِّ شَيْءٍ تُحْمَلُ؟

(١) أخرجه البخاري (٧٥٦)، ومسلم (٣٩٤) (٣٤).

نسير بالترتيب، هل على نفي الوجود؟ نقول: لا يُمكن؛ لأنه قد يُصَلِّي الإنسان، ولا يَقْرَأُ.

إذا: على نفي الصحة، يُمكن ذلك، أن تُحْمَلَ على نفي الصحة، لأنه لم يرد في السُّنَّة: أن صلاةً تَصِحُّ بدون قراءة الفاتحة، ولو ورد في السُّنَّة أن صلاةً تَصِحُّ بدون قراءة الفاتحة لَحَمَلْنَا هذا على نفي الكمال، لكن لم يرد ذلك.

وعليه نقول: إن هذا يُحْمَلُ على نفي الصحة؛ لأنه ترك مأمورًا به، وهو قراءة الفاتحة، فإذا انتفى ما أُمِرَ به وجب أن تكون العبادة غير صحيحة.

❖ وقوله: «لَمَنْ لَمْ يَقْرَأْ». «مَنْ» هذه اسمٌ موصولٌ تُفِيدُ العمومَ، فَتَشْمَلُ الإمامَ، والمأمومَ، والمنفردَ.

❖ وقوله: «بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ». هي أمُّ القرآن، الفاتحةُ معروفةٌ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٧٥٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى، فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَرَدَّ، وَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ». فَرَجَعَ يُصَلِّي كَمَا صَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» ثَلَاثًا. فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَحْسِنُ غَيْرَهُ، فَعَلَّمَنِي، فَقَالَ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا، وَافْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا»^(١).

(١) أخرجه البخاري (٧٥٧)، ومسلم (٣٩٧) (٤٥).

هذا الحديثُ: يُعَبَّرُ عنه العلماءُ بحديثِ المَسِيِّ في صَلَاتِهِ، وهو مشهورٌ بهذا اللقبِ، ولو قيل: حديثُ الذي لَا يَطْمَئِنُّ في صَلَاتِهِ لكانَ أَلْطَفَ عِبَارَةٍ مِنْ حَدِيثِ المَسِيِّ في صَلَاتِهِ.
وفيه فوائدُ:

أولاً: في هذا اللفظِ الذي ساقَه المؤلِّفُ هنا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ المَسْجِدَ، ولم يُذَكِّرْ أَنَّهُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، فهل نقولُ: إن في هذا دليلاً على أَنَّ رَكَعَتَيِ المَسْجِدِ لَيْسَتَا بِوَاجِبَتَيْنِ؟

الجوابُ: لا؛ لأنه لم يُذَكِّرْ أَنَّهُ صَلَّى، ولا أَنَّهُ لم يُصَلِّ، والأصلُ بقاءُ الأمرِ على ما كانَ عليه: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ المَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ»^(١).
وفيه مِنَ الفوائدِ: أَنَّ الإنسانَ إِذَا أَتَى إِلَى قَوْمٍ فَلْيُسَلِّمْ عَلَيْهِمْ؛ يَغْنِي: الرَّجُلُ صَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلِّمْ، وَرَدَّ عَلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ، وَلَكِنْ هَلْ يُسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ مَنْ كَانَوا مُسْتَغْلِلِينَ بِقِرَاءَةِ قُرْآنٍ، أَوْ بِدَرَسٍ عِلْمِيٍّ، أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ؟

قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: نَعَمْ يُسْتَنَى ذَلِكَ، لَا سِيَّامَا مَعَ كَثَرَةِ الْوَارِدِينَ عَلَى الْمَجْلِسِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَثُرَ الْوَارِدُونَ عَلَى الْمَجْلِسِ، وَصَارَ كُلُّ إِنْسَانٍ يَأْتِي يَقُولُ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، وَأَهْلُ الْمَجْلِسِ يَقُولُونَ: وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ. رَبَّمَا يَنْقَطِعُ الدَّرْسُ، أَوِ الْقِرَاءَةُ، وَالَّذِي يَنْبَغِي فِي هَذَا أَنْ يُقَالَ: يُنْظَرُ لِلْمَصْلَحَةِ، فَإِذَا كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ فَلْيُسَلِّمْ وَإِلَّا فَلْيَجْلِسْ بِلَا سَلَامٍ.
وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ يَجُوزُ تَخْصِيصُ أَحَدِ الْجَالِسِينَ بِالسَّلَامِ؛ لِقَوْلِهِ: «فَسَلِّمْ عَلَى النَّبِيِّ». وَهَذَا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَشَارَ إِلَيْهِ، قَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ، أَوْ أَنَّهُ قَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الصَّحَابِيَّ خَصَّصَ سَلَامَ هَذَا الرَّجُلِ بِالنَّبِيِّ ﷺ، وَإِذَا سَلَّمَ الْإِنْسَانُ عَلَى جَمَاعَةٍ وَهُوَ يَقْصِدُ أَحَدَهُمْ إِمَّا بِلَفْظِهِ، أَوْ بِإِشَارَتِهِ، أَوْ بِمَا يُعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ مِنْ أَنَّهُ أَرَادَهُ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَرُدَّ هَذَا الْمَوْجَّهَ إِلَيْهِ السَّلَامُ.

مثال ذلك: رجلٌ دخل مجلساً، وقال: السلام عليك، ويُشيرُ إلى أعلى المجلس؛ كأمير، أو شيخ، أو ما أشبه ذلك، فيجبُ عليه أن يردَّ ولا يكفي ردُّ بعض الحاضرين؛ لأن هذا مقصودٌ بعينه، أو قال: السلام عليك يا فلان، فيردُّ.

ولكن هل ينبغي للإنسان أن يُخصَّصَ أحداً إذا دخل المسجد ووجد مجلساً بالسلام؟

في ذلك تفصيلٌ: إن كان القوم لا يرى بعضهم لأحد فضلاً عليه، فلا يُخصَّص، وأما إذا كانوا يَعْلَمُونَ أن هذا المخصَّصَ له فضلٌ عليهم فلا بأس بالتخصيص؛ لأن النبي ﷺ لم يُنكِرْ على هذا الرجل الذي خصَّه بالسلام، لكن إذا كانوا قوماً متساوين في الرتبة، والسيادة، ولا يرى أحدهم فضلاً على أحدٍ فلا ينبغي أن تُخصَّص، لما يحدث من ذلك في القلوب.

ومن فوائد هذا الحديث: الردُّ على المُسلم إذا دخل المسجد فسلم؛ لقوله: «فردٌّ» وفي بعض ألفاظ هذا الحديث: أن الرجل قال: السلام عليك يا رسول الله، قال: «عليك السلام»^(١).

فيستفاد منه: أن من سلم على واحدٍ خاطبه بضمير المفرد، وإن خاطبه بضمير الجماعة فلا بأس.

وقال بعض العلماء: إنه إذا خاطب بضمير الجماعة فيعني أنه يُسلم عليه وعلى الحفظة الذين معه بالسلام عليكم.

ومن فوائد هذا الحديث: أن من صلى صلاة لا تُجزئه وجب إعلامه؛ لقوله ﷺ: «أزجع فصلٌ فإنك لم تُصل». ومن ذلك أنه إذا أراد أحدٌ أن يتوضأ بماء نجسٍ وهو لا يدري، وأنت تعلم فيجبُ عليك أن تُخبره لئلا يتوضأ بها، فيتلوث هو وثيابه، ولا تصحُّ صلاته.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِمَنْ أَرَادَ الصَّلَاةَ أَنْ يَتَّعِدَ عَنِ الْقَوْمِ الَّذِينَ يَتَحَدَّثُونَ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَرْجِعْ». يَرِيدُ أَنْ يَتَّعِدَ؛ لِأَنَّ صَلَاتَهُ عِنْدَ قَوْمٍ يَتَحَدَّثُونَ سَتَكُونُ تَشْوِيشًا وَإِنْشَغَالًا، وَلِهَذَا قَالَ الْفَقَهَاءُ: يُكْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ قَوْمٍ يَتَحَدَّثُونَ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْإِنْشِغَالِ، وَإِذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ تَرَكَ الْخَمِصَةَ الَّتِي نَظَرَ إِلَى أَعْلَامِهَا نَظَرَةً فَهَذَا مِنْ بَابِ أَوَّلٍ؛ أَنْ يَتَّعِدَ الْإِنْسَانُ عَنِ الْمُتَحَدِّثِينَ، أَوْ عَنِ إِنْسَانٍ يُعَلِّمُ النَّاسَ فِي حَلَقَةٍ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنْ مَا لَا يَصِحُّ شَرْعًا يَجُوزُ نَفِيهِ؛ لِقَوْلِهِ: «فَإِنَّكَ لَمْ تَصَلِّ». فَإِذَا قَالَ الْإِنْسَانُ: وَاللَّهِ لأُصَلِّيَنَّ رَكَعَتَيْنِ فَصَلَّى بِلَا وَضُوءٍ.

نَقُولُ: يَجِبُ عَلَيْكَ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ بِغَيْرِ وَضُوءٍ لَا تَصِحُّ شَرْعًا، فَهِيَ مُنْتَفِيَةٌ حَتَّى لَوْ قَالَ: أَنَا حَلَفْتُ أَنْ أُصَلِّيَ، وَقَدْ صَلَّيْتُ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: سُرْعَةُ انْقِيَادِ الصَّحَابَةِ لِلرَّسُولِ ﷺ حَيْثُ رَجَعَ الرَّجُلُ فَصَلَّى، وَلَمْ يَقُلْ: لِمَا يَا رَسُولَ اللَّهِ.

وَالْآنَ لَوْ قُلْتَ لِأَحَدٍ: أَعِدِ الصَّلَاةَ؛ لِأَنَّ صَلَاتَكَ بَاطِلَةٌ؛ وَلَأَنَّ الرَّسُولَ قَالَ: كَذَا وَكَذَا، لَقَالَ لَكَ: بَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَقُولُ: كَذَا وَكَذَا، وَأَنَا مَذْهَبِي كَذَا.

وَلَوْ رَأَيْتَهُ يُصَلِّيَ مُنْفَرِدًا خَلْفَ الصَّفِّ مَثَلًا، وَالصَّفِّ الَّذِي أَمَامَهُ لَهُ مَكَانٌ فِيهِ، فَقُلْتَ: أَعِدِ الصَّلَاةَ؛ لِأَنَّكَ صَلَّيْتَ مُنْفَرِدًا خَلْفَ الصَّفِّ لَقَالَ لَكَ: لَكِنْ مَذْهَبِي أَنَّهُ لَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِذَلِكَ، وَهَذَا مَوْجُودٌ فِي كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ، وَلَكِنْ الصَّحَابَةُ بِخِلَافِ ذَلِكَ، فَكَانَ إِذَا أَمَرَ الرَّسُولُ بِشَيْءٍ لَا يَقُولُونَ: لَمْ؟

قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إِنْ الْفَرْقَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَوْلُهُ مَطَاعٌ وَحُجَّةٌ، لَكِنْ غَيْرُهُ لَيْسَ قَوْلُهُ بِحُجَّةٍ.

فَأَقُولُ: أَنَا لَا أَقُولُ بِقَوْلِي، وَلَكِنْ أَقُولُ: قَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمُنْفَرِدٍ خَلْفَ الصَّفِّ»^(١).

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَابَ عَنْ إِخْوَانِهِ، ثُمَّ عَادَ، فَإِنَّهُ يُسَلِّمُ؛ لِأَنَّ هَذَا الرَّجُلَ لَمَّا عَادَ سَلَّمَ مَعَ أَنَّهُ فِي الْمَسْجِدِ، لَكِنْ انصَرَفَ عَنْهُمْ انصِرَافًا تَامًا، وَأَنْشَغَلَ بِصَلَاتِهِ؛ وَلِهَذَا كَانَ مِنْ هَدْيِ الصَّحَابَةِ: أَنَّهُ إِذَا افْتَرَقُوا، ثُمَّ عَادُوا فَاجْتَمَعُوا وَلَوْ عَنْ قَرَبٍ فَإِنَّهُمْ يُسَلِّمُونَ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يُعَلِّمْهُ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ، وَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ». وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ صَلَّى مِثْلَ الْأُولَى بِغَيْرِ طَمَإْنِينَةٍ، فَلَمَّا ذَا لَمْ يُعَلِّمْهُ؟

قُلْنَا: لِحِكْمَةٍ؛ وَهِيَ أَنَّ يَشْتَدَّ شَوْقُهُ إِلَى التَّعْلِيمِ حَتَّى إِذَا صَارَ التَّعْلِيمُ أَشْوَقَ شَيْءٍ إِلَيْهِ عِلْمُهُ، وَحِينَئِذٍ يَقَعُ التَّعْلِيمُ مَوْقَعَهُ.

قَوْلُهُ: «ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ»، فَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» ثَلَاثًا. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا: اعْتِمَادُ الثَّلَاثَةِ، وَهِيَ وَارِدَةٌ فِي أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ:

مِنْهَا: الْاسْتِئْذَانُ؛ أَيُّ: تَسْتَأْذِنُ ثَلَاثًا، ثُمَّ إِذَا لَمْ يَأْذَنْ لَكَ رَجَعْتَ.

وَمِنْهَا: السَّلَامُ، تُسَلِّمُ فَإِذَا لَمْ يَرُدَّ تُسَلِّمُ ثَلَاثًا، وَلَا تُسَلِّمُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، وَهِيَ مُعْتَبَرَةٌ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: ذِكَاؤُ هَذَا الصَّحَابِيِّ مَعَ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ الْوَاجِبَ فِي صَلَاتِهِ لَكِنَّهُ ذَكِّيٌّ، لِقَوْلِهِ: «وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ». إِشَارَةٌ مِنْهُ إِلَى أَنَّ مَا يَقُولُهُ ﷺ فَهُوَ حَقٌّ مِنَ اللَّهِ، وَهَذَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ مُلتَزِمًا بِهِ كَأَنَّهُ يَقُولُ: عَلَّمَنِي، وَسَأَقْبِلُ مَا تُعَلِّمُنِي؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَعَثَكَ بِالْحَقِّ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ سُؤَالَ الْعِلْمِ لَا يَدْخُلُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمَذْمُومَةِ؛ لِقَوْلِهِ: «فَعَلَّمَنِي». بَلْ هُوَ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمَأْمُورِ بِهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النِّحْل: ٤٣]. لَكِنْ يَنْبَغِي لِلسَّائِلِ إِذَا رَأَى مِنَ الْمَسْئُولِ ضَجْرًا إِمَّا لِعَارِضٍ خَارِجِيٍّ، أَوْ لِعَارِضٍ دَاخِلِيٍّ، أَوْ لَكثْرَةِ الْأَسْئَلَةِ عَلَيْهِ، أَوْ مَا أَشَبَهُ ذَلِكَ أَنْ يُمَسِّكَ، وَيَسْأَلَ فِي وَقْتٍ آخَرَ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ مَعَ الضَّجْرِ قَدْ لَا يَتَصَوَّرُ الْمَسْأَلَةَ كَثِيرًا، وَقَدْ يُحَالُ

بينه وبين الوصول إلى الصواب؛ لأن فكره مشوش؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «لا يَقْضِ القاضي وهو غضبان»^(١). لأن فكره مشوش.

فإذا رأيت مثلاً: أنه قد كثرت الأسئلة على شخص ما، فأَمْسِكْ حتى تجده في مرة ثانية؛ لأن بعض الناس الآن إذا صارت المحاضرة فإنهم يُكثرون الأسئلة، ولو من صلاة العشاء إلى الفجر، حتى إننا أحياناً ندخلنا رقةً بالنسبة للمسئول؛ لأننا نشعر أنه يتكلف الإجابة من كثرة الأسئلة عليه، لكن الذي له شغل لا يعذر من انشغل، وكل إنسان له شغل، فانظر صاحبك فإذا رأيته قد ملّ، وتعب، وأكثر الناس من السؤال عليه أَمْسِكْ، يعني: أحياناً نجد بعض العلماء المرموقين الذين لهم قيمة، ولأجوبيتهم قبول، يعمل محاضرة، أو لقاء ثم ينهال عليه من الأسئلة الشيء الكثير، وتحس أنه متعب، وأنه قد ملّ، ومع ذلك لا يعذره الناس.

إذا: سؤال العلم مطلوب لكن عندما تشعر أن المسؤول قد ملّ، أو تعب فارحمه، واسأله في وقت آخر.

وهل نقول: هل يجوز تحديد الأسئلة؟

الجواب: نعم إذا كان ذلك للمصلحة، والمصلحة كما تعلمون تختلف، فأحياناً تقتضي المصلحة أن يُكثّر، وأحياناً يُقلّل.

ومن فوائد هذا الحديث: وجوب تكبير الإحرام؛ لقوله: «إذا قمت إلى الصلاة فكبر». لكن البخاري رحمه الله اختصر بعض الشيء في هذا الحديث؛ يعني: وقد صح أنه قال: «إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء، ثم استقبل القبلة فكبر». فاختصر رحمه الله ذكر إسباغ الوضوء، وذكر استقبال القبلة.

وعليه نقول: ما بين أيدينا نأخذ فوائده، وما غاب عنا نُشير إليه.

وقوله: «فكبر». يعني: قل: الله أكبر، وإذا كان النبي ﷺ أمرنا أن نُكبر فليس لنا

(١) أخرجه البخاري (٧١٥٨)، ومسلم (١٧١٧) (١٦).

أَنْ نَعْدِلَ عَنْ التَّكْبِيرِ، كَأَنْ يَقُولَ الْإِنْسَانُ: اللَّهُ أَجْلٌ، وَأَعْظَمُ، وَأَعَزُّ، وَأَكْرَمُ، فَإِنْ هَذَا لَا يُجْزَى؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كَبِّرْ».

وَتَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ تَمْتَّازُ عَنْ غَيْرِهَا مِنَ الْأَرْكَانِ بِأَنَّهَا لَا تَتَعَقَّدُ الصَّلَاةُ إِلَّا بِهَا، وَغَيْرُهَا مِنَ الْأَرْكَانِ إِذَا تَرَكْتَهُ فَيُمْكِنُ أَنْ تَأْتِيَ بِهِ، وَأَمَّا فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ فَلَا يُمْكِنُ إِذَا لَمْ تَأْتِ بِهَا عَلَى الْوَجْهِ الْمَطْلُوبِ فَإِنْ صَلَاتَكَ لَمْ تَتَعَقَّدْ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَأْتِيَ بِرُكْعَةٍ بَدَلَ الرُّكْعَةِ الْأُولَى؛ لِأَنَّكَ لَمْ تُكَبِّرْ لِلْإِحْرَامِ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تَدْخُلْ فِي الصَّلَاةِ بَعْدُ. وَلَوْ قَالَ الْمَصْلِيُّ: اللَّهُ أَكْبَرُ، فَهَلْ يَصِحُّ هَذَا؟

الْجَوَابُ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا اسْتِفْهَامٌ، وَلَوْ قَالَ ذَلِكَ لَكَانَ مِنْ حَقِّ الْمَأْمُومِينَ أَنْ يَقُولُوا: نَعَمْ؛ لِأَنَّ هَذَا جَوَابُ الاسْتِفْهَامِ، وَلِذَلِكَ نَصَّ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ. لَمْ تَتَعَقَّدْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّ هَذَا اسْتِفْهَامٌ، وَلَيْسَ خَبَرًا. وَلَوْ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَارُ، وَهَذَا يَقَعُ كَثِيرًا؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا لَا يَصِحُّ أَنْ تُمَدَّ فَتْحُهُ حَتَّى تَصِيرَ أَلْفًا. وَعَلَّلُوا ذَلِكَ: بِأَنَّ «أَكْبَارَ» جَمْعُ كَبَرٍ، كَأَسْبَابِ جَمْعِ سَبَبٍ وَالْكَبَرُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الطُّبْلُ، هُوَ الَّذِي يُدْفُ بِهِ، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ مَعْنَى فَاسِدٌ، فَإِذَا قَالَ: اللَّهُ أَكْبَارُ. لَمْ تَتَعَقَّدْ صَلَاتُهُ.

وَلَوْ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ؟

الْجَوَابُ: أَنَّهُ يَصِحُّ؛ لِأَنَّ هَذَا لَحْنٌ لَا شَكَّ، لَكِنْ لَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى، إِذَا أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مَفْعُولٌ لِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ أَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ الْقَوْلَ يَأْتِي بَعْدَهُ جُمْلَةٌ ابْتِدَائِيَّةٌ.

قُلْنَا: وَالْقَوْلُ عِنْدَ سُلَيْمٍ يَجْرِي مُجَرًى الظَّنِّ مُطْلَقًا، كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: وَأَجْرِي الْقَوْلِ كَظْنٍ مُطْلَقًا عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ (قُلْ ذَا مُشْفِقًا)

وَلَوْ قَالَ: اللَّهُ وَأَكْبَرُ، وَهَذَا أَيْضًا يَقَعُ كَثِيرًا حَتَّى فِي الْأَذَانِ، وَفِي الصَّلَاةِ؟

الجواب: الله وأكبر يصح؛ لأن قلب الواو همزة بعد الضم جائر لغة، ونحن نلتزم لهؤلاء. ما يصحح عبادتهم.

وبعض الناس من بعض البادية لا يمكن أن يتغير لسانه إطلاقاً، يعني: لو قلت: الله أكبر، يقول: الله أكبر، وما يقدر أبداً أن يُغير لسانه فما الحيلة؟

الجواب أن يقال: إن كان إماماً يُعزل، ويؤم الناس من يعرف التكبير، وإن كان منفرداً فحسابه على الله.

ونكمل ما تيسر من فوائد حديث أبي هريرة التي أوصلها بعضهم إلى قريب من مائتين، وبعضهم إلى ثمانمائة مسألة حسب قوة الاستنباط.

ومن فوائد هذا الحديث: وجوب قراءة شيء من القرآن؛ لقوله ﷺ: «اقرأ ما تيسر معك من القرآن». ولا شك أن هذا مبهم غير معين، لكن بينت السنة أن الواجب قراءة الفاتحة، وهذا هو الذي ساق المؤلف الحديث من أجله.

ومن فوائد هذا الحديث: أن من لم يعرف شيئاً من القرآن لم يلزمه أن يقرأ، بمعنى: أن الصلاة تصح بدون القراءة؛ لقوله: «ما تيسر». فمفهومها: أن ما تعسر فلا يلزمه، وهو كذلك.

لكن ماذا يفعل؟

الجواب: يذكر الله ﷻ، ويسبح، ثم يركع؛ يعني: يكون بدل القراءة التسبيح، والتكبير، والتهيل، والتحميد.

ومن فوائد هذا الحديث: جواز الإجمال دون التفصيل استناداً إلى نصوص أخرى؛ لأن النبي ﷺ قال: «اقرأ ما تيسر».

وقد يقال: بل في ذلك تفصيل، فإن اقتضت الحال إجمالاً، أجمَل، وإلاً وجب التفصيل، وحال هذا الرجل تقتضي الإجمال؛ لأنه في التعليم لأول مرة، فلو قال: «اقرأ الفاتحة». وهو لا يعرفها لأوقعه في حرج، لكن ذكر له أن يقرأ ما تيسر، وربما لا يخفى على هذا الرجل آية أو آيتان من كتاب الله.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: وَجُوبُ الرُّكُوعِ؛ لِقَوْلِهِ: «ثُمَّ ارْكَعْ». وَالْمَرَادُ بِالْوُجُوبِ هُنَا: مَا يُقَابِلُ السَّنَةَ، فَلَا يُنَافِي أَنْ يَكُونَ رُكْنًا مِنْ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ، وَهُوَ كَذَلِكَ؛ أَيُّ: أَنْ الرُّكُوعَ رُكْنٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَبَّرَ بِهِ عَنِ الصَّلَاةِ فَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الْحَجَّ: ٧٧]. وَقَالَ لِمَرْيَمَ: ﴿وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [التَّوْبَةِ: ٥٣]. وَلَا يُعْبَرُ عَنِ الْعِبَادَةِ بِشَيْءٍ مِنْ أَجْزَائِهَا إِلَّا وَهُوَ رُكْنٌ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ صَحَّ التَّعْبِيرُ بِهِ عَنْهَا.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: وَجُوبُ الرُّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ وَالطَّمَأِينَةِ؛ لِقَوْلِهِ: «ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ قَائِمًا». وَلَمْ يَذْكُرِ النَّبِيُّ ﷺ هُنَا التَّكْبِيرَ، فَذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ التَّكْبِيرَ سِوَى تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، بَلْ هُوَ سُنَّةٌ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ وَاجِبٌ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا». وَإِنْ كَانَ الَّذِينَ لَمْ يُوجِبُوا التَّكْبِيرَ يَقُولُونَ: إِنَّ الرُّسُولَ ﷺ أَمَرَ بِالتَّكْبِيرِ؛ لِبَيَانِ مَوْقِعِ تَكْبِيرِ الْمَأْمُومِ مِنْ تَكْبِيرِ الْإِمَامِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: إِذَا كَبَّرَ فَقَدْ أُبِيحَ لَكُمْ التَّكْبِيرُ، فَيَكُونُ الْأَمْرُ هُنَا لِبَيَانِ مَوْضِعِ التَّكْبِيرِ، وَهَذَا لَا يَتَعَيَّنُ فِيهِ الْوُجُوبُ؛ كَقَوْلِهِ حِينَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ إِذَا نَحْنُ صَلَّيْنَا عَلَيْكَ فِي صَلَاتِنَا. قَالَ: «قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ»^(١). فَقَدْ اسْتَدَلَّ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى وَجُوبِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّلَاةِ.

وَأَجَابَ آخَرُونَ: بِأَنَّ الرُّسُولَ ﷺ إِنَّمَا أَمَرَهُمْ بِالْكِفِيَّةِ الَّتِي طَلَبُوهَا، وَسَأَلُوا عَنْهَا، وَلَمْ يَأْمُرْ بِذَلِكَ ابْتِدَاءً، فَالْأَمْرُ هُنَا يُرَادُّ بِهِ الدَّلَالَةُ عَلَى الْكِفِيَّةِ، وَلَيْسَ أَمْرًا مُسْتَقْلَلًا، وَهَذَا جَوَابٌ جَيِّدٌ لَكِنِ الْمَشْهُورُ أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي التَّشَهُّدِ الْآخِرِ رُكْنٌ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: وَجُوبُ السُّجُودِ؛ لِقَوْلِهِ: «ثُمَّ اسْجُدْ». وَلَكِنْ نَعْنِي بِالْوُجُوبِ أَنَّهُ لَيْسَ بِسُنَّةٍ، فَلَا يُنَافِي أَنْ يَكُونَ رُكْنًا مِنْ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ، وَهُوَ كَذَلِكَ، فَالسُّجُودُ رُكْنٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَبَّرَ بِهِ عَنِ الصَّلَاةِ عَمُومًا، فَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الْحَجَّ: ٧٧]. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَعْنِي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ

السجود»^(١). أي: بكثرة الصلاة، ولم يُبيِّن الرسول ﷺ لهذا الرجل على أي شيء يَسْجُدُ؛ إما لكونه معلوماً بالمشاهدة، فهذا الرجل يُشَاهِدُ النَّاسَ يَسْجُدُونَ على أعضائهم السبعة.

وإما أن يُقَالَ: إنه وَجِبَ السجودُ على الأعضاء السبعة فيما بعد ذلك. وإما أن يُقَالَ: إنه أَجْمَلَ له السجودُ كما أَجْمَلَ له القراءة، وأنها بُيِّنَتْ بأدلة أخرى. ومنها: حديثُ عبد الله ابنِ عباسٍ رضي الله عنه: قال النبي ﷺ: «أُمِرْنَا أَنْ نَسْجُدَ على سبعة أعضاء؛ الجبهة، وأشار بيده إلى أنفه، والكفين، والركبتين، وأطرافِ القدمين»^(٢). ومنها: وجوبُ الرفعِ مِنَ السجودِ، ووجوبُ الطمأنينة في هذا الجلوس؛ لقوله ﷺ: «ثُمَّ ارْزُقْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا». ومن فوائده: وجوبُ السجدة الثانية؛ لقوله ﷺ: «ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا». ومن فوائده: جوازُ الإحالة على الشيء المعلوم؛ لقوله ﷺ: «وَافْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا».

ومن فوائده الحديث: عدمُ وجوبِ ما لم يُذَكَّرْ فيه كما استدَلَّ به بعضُ العلماء، وصار يقول: السلام لا يَجِبُ، وقراءة الفاتحة لا تَجِبُ، وذكرُوا أشياء كثيرة هي واجبة، لكن نَفَوْا وجوبها بهذا الحديث، وقالوا: إن النبي ﷺ قَالَ: «إِنَّكَ لَمْ تَصَلِّ». وذكر له هذه الكيفية فدَلَّ هذا على أنه إذا فَعَلَ هذه الكيفية فقد صَلَّى، وهذا هو المطلوب: أنه لا يَجِبُ سِوَى ما ذُكِرَ؛ ولذلك تَجَدُّ كَثِيرًا مِنَ العلماء يقول: هذا غيرُ واجب؛ لحديث المسي.

لكن الجوابُ عن هذا أن يُقَالَ: ما عدا المذكورَ مسكوتٌ عنه؛ لأن الرسول ﷺ لم يَقُلْ له: لا يَجِبُ عَلَيْكَ سِوَى هذا، والمسكوتُ عنه يَحْتَمِلُ أنه لأن هذا الرجل لم يُقَصِّرْ

(١) أخرجه مسلم (٤٨٩) (٢٢٦).

(٢) أخرجه البخاري (٨١٢)، ومسلم (٤٩٠) (٢٢٧).

فيه، وهذا احتمالٌ واردٌ، وإنما ذَكَرَ له النَّبِيُّ ﷺ ما قَصَّرَ فيه، وما لم يَقْصُرْ فيه فإنه لا يَنْجِبُ الكلامُ عنه.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَكَتَ عنه، لكن وَجَبَ بِدَلِيلٍ آخَرَ، وهذا الأخيرُ لا مَفْرَأَ منه.

وأما الاحتمالُ الأولُ الذي قلنا أنه لَعَلَّ الرَّجُلَ أَتَى بِالْوَاجِبِ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ؛ أَي: لَمْ يَقْصُرْ إِلَّا فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي ذُكِرَتْ فَهَذَا احْتِمَالٌ غَرَضُنَا بِهِ إِسْقَاطُ اسْتِدْلَالِ مَنْ قَالَ بِعَدَمِ الْوُجُوبِ فِيهَا لَمْ يُذَكَّرْ فَقَطْ.

لكن الدليلُ الإيجابيُّ هو أن نقول: ما سَكَتَ عنه في هذا الحديثِ ودَلَّتِ الأدلةُ على وجوبِهِ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْحَدِيثِ فَإِنَّ الْوَاجِبَ الْقَوْلُ بِمَقْتَضَى هَذِهِ الْأَدْلَةِ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: جَوَازُ تَأْخِيرِ الْبَيَانِ لِلْمَصْلَحَةِ، وَلَا نَقُولُ: جَوَازُ تَرْكِ الْبَيَانِ؛ لِأَنَّ الْبَيَانَ لَا بُدَّ مِنْهُ، لَكِنْ تَأْخِيرُهُ لِلْمَصْلَحَةِ لَا بِأَسْ بِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَّرَ الْبَيَانَ حَتَّى كَرَّرَ ذَلِكَ صَلَاتَهُ ثَلَاثًا وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِلْمَصْلَحَةِ، وَالْمَصْلَحَةُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَقْوَى تَشَوُّقُ هَذَا الرَّجُلِ لِلْحَقِّ، وَكَانَ هَذَا هُوَ الْوَاقِعُ، حَتَّى إِنَّهُ أَقْسَمَ بِالَّذِي بَعَثَهُ بِالْحَقِّ إِنَّهُ لَا يُحْسِنُ غَيْرَ هَذَا.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: جَوَازُ إِقْرَارِ الْمُنْكَرِ إِذَا كَانَ وَسِيلَةً لِلِإِصْلَاحِ، لِأَنَّ الْإِقْرَارَ عَلَى الْخَطَا فِي الصَّلَاةِ حَرَامٌ وَيَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تُبَيِّنَ، لَكِنْ مَا دَامَتِ النَتِيجَةُ هِيَ إِزَالَةُ هَذَا الْمُنْكَرِ فَلَا بِأَسْ.

وَيَنْبَنِي عَلَى هَذَا: أَنَّكَ لَوْ رَأَيْتَ شَخْصًا يَقْعُلُ مَعْصِيَةً، وَرَأَيْتَ أَنَّكَ لَوْ قَابَلْتَهُ مِنْ الْآنَ بِالْإِنْكَارِ نَفَرَ، فَأَمْهَلَهُ حَتَّى يَنْتَهِيَ، ثُمَّ أَنْصَحَهُ بِرَفْقٍ وَهَذَا مُتَوَجِّهٌ، وَجَيِّدٌ، لَكِنْ إِنْ حَصَلَ أَنَّكَ لَمْ تَكُنْ عِنْدَهُ فِي حَالِ إِقْرَارِهِ عَلَى هَذَا الْمُنْكَرِ فَهُوَ أَوْلَى إِنْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا، لَكِنْ لَا تَبَادُرْ بِالْإِنْكَارِ، وَهَذَا هُوَ مَا أُرِيدُهُ حَتَّى يَكُونَ مُسْتَعِدًّا لِلْقَبُولِ، فَإِذَا اسْتَعَدَّ لِلْقَبُولِ فَبَيِّنْ لَهُ الْحَقَّ.

ومن فوائد هذا الحديث: أنه يَنْبَغِي للإنسان أن يُؤَدِّيَ العباداتِ بطمأنينة؛ لقوله ﷺ: «حَتَّى تَطْمَئِنَّ». وهذا يَنْبَغِي، وليس في الصلاةِ فَحْسَبٌ، بل حتى في القرآن، وفي القراءة، وفي الذِّكْرِ، ولا تَكُنْ كأنك يَلْحَقُ بك عدوٌّ يَطْلُبُ الوصولَ إليك كما هي عادةُ بعضِ الناسِ، وهذا لا شكَّ أنه من وحي الشيطان؛ لأن الشيطان لا يودُّ أن يَسْتَقِرَّ الإنسانُ على طاعته إطلاقاً، فَتَجِدُهُ يَحُثُّ على التخلِّي منها بسرعة. وما عَلِمَ الإنسانُ أنه كلما ازدادَ بقاءً في طاعةِ الله فهو على خير. وفيه فوائدُ أيضاً أخرى:

فَيُسْتَفَادُ منه: تعليمُ الإنسانِ بها أخطأ فيه على مهل. وَيُسْتَفَادُ منه: وجوبُ القيام، وهذا في الفريضة؛ لقولِ النبي ﷺ في النافلة: «صلاةُ القاعدِ على النصفِ من أجرِ صلاةِ القائمِ»^(١). وأما الفريضة فلا بُدَّ من القيامِ فيها إلا بعذر.

وَيُسْتَفَادُ منها أيضاً، لكن في غير هذا اللفظ: وجوبُ استقبالِ القبلة؛ لقوله ﷺ: «فَاسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ». واستقبالُ القبلةِ شرطٌ، إلا أنه يَسْقُطُ في ثلاثة مواضع: في حالِ الخوفِ، وفي حالِ العجزِ، وفي النافلةِ في السَّفرِ.

وكيفيةُ الاستقبالِ: أن يَسْتَقْبِلَ عَيْنَ الكعبةِ إن أمكنه مشاهدتها، أو جهتها إن لم يُمكن، والجهةُ كلما أبعدت عن مكة اتَّسَعَتْ؛ لأنها دائرة؛ ولهذا قال النبي ﷺ لأهل المدينة: «ما بين المشرق والمغربِ قبلةٌ»^(٢)، وقال لهم: «لا تَسْتَقْبِلُوا القبلةَ بغائطٍ ولا بولٍ، ولا تَسْتَذْبِرُوهَا، ولكن شرقوا أو غربوا»^(٣). فلا يَحْصُلُ تركُ الاستقبالِ في الجلوسِ على قضاءِ الحاجةِ إلا إذا شَرَفَتْ أو غَرَبَتْ.

(١) أخرجه البخاري (١١١٥).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٤٢)، وابن ماجه (١٠١١).

قال الشيخ الألباني رحمه الله في تعليقه على سنن ابن ماجه: صحيح، وانظر «الإرواء» (١/٣٢٤) (٢٩٢).

(٣) تقدم تخريجه.

وهذا بالنسبة لأهل المدينة؛ لأن قبلتهم الجنوب تمامًا؛ يَعْنِي: إذا جَعَلْتَ سُهَيْلًا بَيْنَ عَيْنِكَ فِي الْمَدِينَةِ فَقَدْ اسْتَقْبَلْتَ الْقِبْلَةَ.

وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا: جَوَازُ الْحَلْفِ بِدُونِ اسْتِحْلَافٍ.

ولكن هل هذا جائزٌ مطلقًا أو حين يكون الأمرُ هامًا؟

الجواب: الثاني، أما إذا لم يكن هامًا فلا تحلف.

وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ أَيْضًا: أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ صِغَةُ الْحَلْفِ مَقْرُونَةً بِهَا تَقْتَضِيهِ الْحَالُ؛

لِقَوْلِهِ: «وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ». دُونَ أَنْ يَقُولَ: وَاللَّهِ، أَوِ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مِثْلًا، بَلْ قَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ. كَأَنَّ هَذَا الرَّجُلَ يُوحِي بِقَسَمِهِ أَنَّهُ يُرِيدُ الْحَقَّ.

❦ وَقَوْلُهُ: «وَالَّذِي بَعَثَكَ». فِي هَذَا إِقْرَارُ الرَّجُلِ لِلنَّبِيِّ ﷺ بِالرِّسَالَةِ. وَفِيهِ: إِقْرَارٌ بِالْأُلُوهِيَّةِ وَالرَّبُوبِيَّةِ.

وفيه: إِقْرَارٌ بِصَحَّةِ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ؛ لِقَوْلِهِ: «وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ».

وَمِنْ فَوَائِدِ الْحَدِيثِ أَيْضًا: جَوَازُ نَفْيِ الْفِعْلِ إِذَا لَمْ يُعْتَدَ بِهِ شَرْعًا، وَإِنْ كَانَ وَاقِعًا.

فَهَذَا الرَّجُلُ مَا أَرَادَ مَجْرَدَ الثَّنَاءِ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ لَكِنَّهُ بَيَّنَّ أَنَّهُ فِي أَشَدِّ مَا يَكُونُ حَاجَةً لِلْعِلْمِ، وَأَقْسَمَ أَنَّهُ مَا يُحْسِنُ غَيْرَ هَذَا.

يَقُولُ ابْنُ حَزْمٍ: إِنَّهُ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فِي يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ وَجَلَسَ، فَقَالَ لَهُ مَنْ فِي الْمَسْجِدِ: قُمْ صَلِّ رَكَعَتَيْنِ، فَقَامَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ دَخَلَ الْعَصْرُ وَكَانَ فِي الْمَسْجِدِ رَجُلٌ لَا يَرَى جَوَازَ تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ فِي وَقْتِ النَّهْيِ، فَصَلَّى ابْنُ حَزْمٍ بِنَاءً عَلَى الْإِرْشَادِ الْأَوَّلِ، فَقَالَ: مَهْ مَهْ، إِنَّ هَذَا وَقْتُ نَهْيٍ، قَالَ: سَبِّحَانَ اللَّهِ! إِنْ جَلَسْتَ تَقُولُ: صَلِّ، وَإِنْ صَلَّيْتَ تَقُولُ: لَا تُصَلِّ، إِذَا لَا بُدَّ أَنْ أُطْلَبَ الْعِلْمُ، فَبَدَأَ بِطَلْبِ الْعِلْمِ، وَمَا شَاءَ اللَّهُ.

وَمِنْ فَوَائِدِهِ أَيْضًا: أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَسْتَحِي مِنَ الْحَقِّ، وَيَعْتَرِفُ بِمَا يَسْتَحِقُّ؛ لِقَوْلِ الرَّجُلِ: لَا أَحْسَنُ غَيْرَ هَذَا. وَلَا شَكَّ أَنَّ عَدَمَ الْإِحْسَانِ فِي الصَّلَاةِ تَقْصِيرٌ، لَكِنَّ الرَّجُلَ اعْتَرَفَ أَنَّهُ لَا يُحْسِنُ غَيْرَ هَذَا.

وَمِنْ فَوَائِدِهِ أَيْضًا: أَنَّ الْجَاهِلَ لَا يُؤْمَرُ بِإِعَادَةِ الصَّلَاةِ الَّتِي قَصَّرَ فِيهَا إِلَّا الصَّلَاةَ الْحَاضِرَةَ، وَلَكِنْ هَذَا فِيهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَفْرُطًا، فَهَذَا الرَّجُلُ يَظْهَرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ الَّذِينَ لَيْسَ عِنْدَهُمْ عِلْمٌ بِحُدُودِ اللَّهِ، فَيَكُونُ غَيْرَ مُقَصِّرٍ، فَيُعْذَرُ، لَكِنْ لَوْ كَانَ الْإِنْسَانُ فِي الْبَلَدِ؛ فِي الْمَدِينَةِ وَادَّعَى الْجَهْلَ فِي أَمْرٍ لَا يُمْكِنُ لِمَثَلِهِ أَنْ يَجْهَلَهُ، أَوْ ادَّعَى الْجَهْلَ فِي أَمْرٍ يَنْبَغِي أَنْ يَسْأَلَ عَنْهُ، وَلَا يَقْصُرَ فَبِهذا نقول: إِنَّهُ مُقَصِّرٌ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُؤْمَرَ بِالْإِعَادَةِ.

لأنه فرق بين في هذا بين الجاهل المقصر، والجاهل غير المقصر، وهذا أصل في العذر بالجهل.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا لَمْ يُعْذَرْ بِالصَّلَاةِ الْحَاضِرَةِ؟

قلنا: لأنه يُطَالَبُ بِهَا حَتَّى يَخْرُجَ وَقْتُهَا، فَهُوَ مُطَالَبٌ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا عَلَى وَجْهِ صَحِيحٍ، فَلِذَلِكَ أَمَرَ بِهَا.

وَمِنْ فَوَائِدِهِ: وَجُوبُ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا». فَهَذَا كَمَا يَشْمَلُ الصَّلَوَاتِ كُلَّهَا يَشْمَلُ الصَّلَاةَ فِي جَمِيعِ أَجْزَائِهَا، فَقَوْلُهُ ﷺ: «فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا». يَعْنِي: فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، كَمَا فَعَلْتَ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى، وَهَذَا خِلَافًا لِمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا لَا تَجِبُ قِرَاءَتُهَا إِلَّا فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: ٧٥٨-

حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ سَعْدٌ: كُنْتُ أَصَلِّي بِهِمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاتِي الْعَشِيِّ لَا أَخْرِمُ عَنْهَا، أَرْكُدُ فِي الْأَوَّلِينَ وَأَحْدِفُ فِي الْآخِرِينَ فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ذَلِكَ الظَّنُّ بِكَ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:
٩٦- بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الظَّهْرِ.

٧٥٩- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنْ صَلَاةِ الظَّهْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَسُورَتَيْنِ يُطَوِّلُ فِي الْأُولَى، وَيُقَصِّرُ فِي الثَّانِيَةِ، وَيُسْمِعُ الْآيَةَ أحيانًا، وَكَانَ يَقْرَأُ فِي الْعَصْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَسُورَتَيْنِ، وَكَانَ يَطْوِلُ فِي الْأُولَى، وَكَانَ يُطَوِّلُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَيُقَصِّرُ فِي الثَّانِيَةِ^(١).

فِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى مِقْدَارِ قِرَاءَةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي صَلَاةِ الظَّهْرِ، فَكَانَ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنْ صَلَاةِ الظَّهْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ؛ أَي: سُورَتَيْنِ مَوْزَعَتَيْنِ عَلَى كُلِّ رُكْعَةٍ؛ يَعْنِي: يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى بِالْفَاتِحَةِ وَسُورَةٍ، وَفِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بِالْفَاتِحَةِ وَسُورَةٍ، وَلَكِنَّهُ يُطَوِّلُ، وَيُسْمِعُ الْآيَةَ أحيانًا؛ يَعْنِي: يَجْهَرُ بِهَا أحيانًا، وَسَبَبُ ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ: مِنْ أَجْلِ تَنْبِيهِ الْمَصْلِيِّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَتِ الْقِرَاءَةُ طَوِيلَةً فَرَبَّمَا يَغْفُلُ الْمَصْلِيُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَمِعُ إِلَى قِرَاءَةٍ، فَكَانَ يُسْمِعُهُمُ الْقِرَاءَةَ أحيانًا.

وَرَبَّمَا يُقَالُ: إِنَّهُ يُسْمِعُهُمُ الْقِرَاءَةَ أحيانًا لِيَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ لَيْسَ بِسَاكِتٍ، وَلَكِنَّهُ يَقْرَأُ. وَيُخْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا؛ أَي: أَنْ يُرِيدَ إِيقَاطَ الْمَأْمُومِينَ، وَأَنْ يُرِيدَ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّهُ يَقْرَأُ، لَكِنْ قَوْلُهُ: «أحيانًا». لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مُسْتَمَرٌّ، بَلْ أحيانًا، وَكَانَ يَقْرَأُ فِي الْعَصْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ لَكِنَّا أَقْصَرُ مِنْ صَلَاةِ الظَّهْرِ كَمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ: «وَكَانَ أَيْضًا يُطَوِّلُ فِي الْأُولَى»؛ يَعْنِي: وَيُقَصِّرُ فِي الثَّانِيَةِ^(٢). لَكِنَّا أَقْصَرُ مِنَ الْمَقْصُورَةِ فِي الظَّهْرِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٥٩)، وَمُسْلِمٌ (٤٥١) (١٥٤).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٥١) (١٥٤).

قوله: «وكان يطوّل في الركعة الأولى من صلاة الصبح، ويُقصر في الثانية». هذا أيضًا من السنة أن الإنسان يطوّل في الركعة الأولى، ويُقصر في الثانية في صلاة الفجر، خلافاً لبعض الناس الذين لا يفكّرون في هذا الأمر، فيقرأون ما بدا لهم، أو ربّما يطوّلون في الركعة الثانية، ويُقصرّون في الأولى، وهذا إما جهل، وإما تهاون.

ولكنه عليه السلام كان أحياناً يقرأ في الثانية أطول من الأولى كما في «سبح» و«الغاشية» فإن «الغاشية» أطول من «سبح» وكذلك «الجمعة» و«المنافقون» فإن «المنافقون» أطول، لكن هذا أحياناً. والقراءة الغالبة: هو أن الأولى أطول من الثانية.



ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

٧٦٠- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَارَةُ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، قَالَ: سَأَلْنَا خُبَّابًا: أَكَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْنَا: بِأَيِّ شَيْءٍ كُنْتُمْ تَعْرِفُونَ؟ قَالَ: بِاضْطِرَابِ لِحِيَّتِهِ ^(١).

يَعْنِي: تحريكها، وفي هذا دليل على أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان ذا لحية عريضة؛ لأنه لو لم يكن كذلك ما رآه الذي وراءه إلا بالتفات، وهذا ما أظن أن الصحابة كانوا يفعلونه، وهو كذلك في الحديث: أنه صلى الله عليه وسلم كانت لحيته عريضة وكثيفة، نَسَأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ لَا يَحْرِمَنَا وَإِيَّاكُمْ مِنْ رُؤْيَيْهِ فِي الْجَنَّةِ.



(١) أخرجه البخاري (٧٦٠).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٩٧- بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الْعَصْرِ.

٧٦١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَوْسَفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِحَبَّابِ بْنِ الْأَرْتِّ: أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظَّهْرِ وَالْعَصْرِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: قُلْتُ: بِأَيِّ شَيْءٍ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ قِرَاءَتَهُ؟ قَالَ: بِاضْطِرَابٍ لِحَيْتِهِ ^(١).

٧٦٢- حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ مِنَ الظَّهْرِ وَالْعَصْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَةٍ سُورَةٍ، وَيُسْمِعُنَا الْآيَةَ أحيانًا ^(٢).

وهذا فيه فائدة عن السياق الأول: بأن ظاهر السياق الأول أنه لا يُسْمِعُهُم الْآيَةَ إِلَّا فِي صَلَاةِ الظَّهْرِ، وأما هذا ففيه التصريح بأنه يُسْمِعُهُم الْآيَةَ فِي قِرَاءَةِ الظَّهْرِ وَالْعَصْرِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٩٨- بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الْمَغْرِبِ.

٧٦٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسَفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عبيدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّهُ قَالَ: إِنْ أَمَّ الْفَضْلُ سَمِعْتُهُ وَهُوَ يَقْرَأُ: ﴿وَالْمُرْسَلَتْ عَرْفًا ۝﴾ [الزَّلَازِل: ١]. فَقَالَتْ: يَا بُنَيَّ وَاللَّهِ لَقَدْ ذَكَّرْتَنِي بِقِرَاءَتِكَ هَذِهِ السُّورَةَ، إِنَّهَا لِأَخْرُ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهَا فِي الْمَغْرِبِ ^(٣).

(١) أخرجه البخاري (٧٦١).

(٢) أخرجه البخاري (٧٦٢)، ومسلم (٤٥١) (١٥٥).

(٣) أخرجه البخاري (٧٦٣)، ومسلم (٤٦٢) (١٧٣).

هذا فيه: دليلٌ على أن المغرب ليست بِقِصَارِ الْمَفْصَلِ دائماً، وأنه يَنْبَغِي أن يُقْرَأَ فيها بطوَالِ الْمَفْصَلِ أحياناً.

وهل نقول: إن هذه السورة تُسنُّ القراءةُ بها، أو نقول: إنه لم يُدَاوِمْ عليها فهي مما جَرَى على وجهِ المصادفة؟

الجواب: يُحْتَمَلُ هذا وهذا؛ يَغْنِي: لا نَجْزِمُ أنه يُسنُّ أن تُقْرَأَ في المغربِ بـ«المرسلات» لكن نقول: إن الرسول ﷺ قرأ في المغربِ بـ«المرسلات» ولو كان يُدَاوِمُ عليها كما في «سُبْح» و«الغاشية» و«الجمعة» و«المنافقون» و«ألم تنزيل» السجدة و«هل أتى» لقلنا: إنه يُسنُّ أن يُقْرَأَ بها في هذه الصلاة، لكن على كلِّ حالٍ قد يُقال: إن الإنسانَ يَنْبَغِي له أن يُحييَ السنة، وإن لم يَعْتَقِدْ أنها سنةٌ في كل صلاةٍ مغربٍ.

* * * *

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٧٦٤- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ قَالَ: قَالَ لِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: مَا لَكَ تَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارٍ، وَقَدْ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ بِطُولَى الطَّوْلَيْنِ؟^(١)

طُولَى الطَّوْلَيْنِ: هي سورةُ الأعرافِ، ولكن هذا قليلٌ، فلو أن الإنسانَ صارَ إماماً لجماعةٍ محصورةٍ، وأرادَ أن يُقْرَأَ بهم في ذلك فلا بأسَ وهو جيّدٌ، ولكن أن يُقْرَأَ بسورةِ الأعرافِ وهو لا يَذْهَبُ من وراءه، فربما يكون منهم مَنْ عنده شُغْلٌ أو ضعفٌ أو عَجْزٌ، فهذا قد نقول فيه إنه يُرَاعَى حالُ المأمومِ في ذلك.

وقوله: «طُولَى الطَّوْلَيْنِ». يعنِي بها: «الأعراف» و«الأنعام»، و«الأعراف» أطول من «الأنعام» وهذا اسمٌ معروفٌ عندهم.

* * * *

(١) أخرجه البخاري (٧٦٤).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٩٩- بَابُ الْجَهْرِ فِي الْمَغْرَبِ.

٧٦٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ فِي الْمَغْرَبِ بِالطُّورِ ^(١).

سَمِعَ ذَلِكَ وَهُوَ أَسِيرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ أَسْرَى بَدْرٍ، يَقُولُ: فَلَمَّا بَلَغَ قَوْلَهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمْ الْخَالِقُونَ﴾ ^(٢) [الطُّور: ٣٥]. قَالَ: كَادَ قَلْبِي يَطِيرُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ آيَةٌ تَدُلُّ دَلَالَةً وَاضِحَةً عَلَى أَنَّ اللَّهَ وَحْدَهُ هُوَ الْخَالِقُ، يَقُولُ: وَمَنْ تَمَّ وَقَرَّ الْإِيمَانُ فِي قَلْبِي؛ يَعْنِي: دَخَلَ الْإِيمَانُ فِي قَلْبِهِ لَمَّا سَمِعَ هَذِهِ الْآيَةَ. وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

١٠٠- بَابُ الْجَهْرِ فِي الْعِشَاءِ.

٧٦٦- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَكْرِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ الْعَتَمَةَ فَقَرَأَ: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ ^(١) [الانشقاق: ١]. فَسَجَدْتُ، فَقُلْتُ لَهُ: قَالَ سَجَدْتُ خَلْفَ أَبِي الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَلَا أَزَالُ أَسْجُدُ بِهَا حَتَّى أَلْقَاهُ ^(٢).

فِي هَذَا دَلِيلٌ: عَلَى أَنَّهُ إِذَا مَرَّ الْإِنْسَانُ بِآيَةِ سَجْدَةٍ وَهُوَ يُصَلِّي فَإِنَّهُ يَسْجُدُ. وَفِيهِ: دَلِيلٌ أَيْضًا عَلَى أَنَّ ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ فِيهَا سَجْدَةٌ، وَمَحَلُّهَا عِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾ ^(٣) [الانشقاق: ٢١].



(١) أخرجه البخاري (٧٦٥).

(٢) أخرجه البخاري (٧٦٦)، ومسلم (٥٧٨) (١١١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٧٦٧- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي سَفَرٍ فَقَرَأَ فِي الْعِشَاءِ فِي إِحْدَى الرُّكْعَتَيْنِ: ب ﴿وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ﴾ [التين: ١٧] ^(١).

هذا أيضًا فيه دليل على أنه لا بأس أن يقرأ بقصر المفضل في العشاء إذا كان في سفر، وأما إذا كان في حضر فقد أرشد النبي ﷺ معاذ ابن جبل أن يقرأ: ب ﴿وَالشَّمْسُ وَضَحَهَا﴾، و﴿سَجَّحَ﴾ و﴿الْفَنَشِيَّةُ﴾ و﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَنْتَبَهُ﴾ ^(١). وكل هذه من أوساط المفضل.

* * * *

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٠١- بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الْعِشَاءِ فِي السُّجْدَةِ.

٧٦٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي التَّيْمِيُّ، عَنْ بَكْرِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ الْعُتْمَةِ، فَقَرَأَ: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ ^(١) [الانشقاق: ١]. فسجد، فقلت: ما هذه؟ قال: سجدت بها خلف أبي القاسم رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فلا أزال أسجد بها حتى ألقاه ^(٢).

* * * *

١٠٢- بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الْعِشَاءِ.

٧٦٩- حَدَّثَنَا خَلَادٌ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ سَمِعَ الْبَرَاءَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ: ﴿وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ﴾ [التين: ١٧]. في العشاء، وما سَمِعْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ صَوْتًا مِنْهُ، أَوْ قِرَاءَةً ^(٤).

(١) أخرجه البخاري (٧٦٧)، ومسلم (٤٦٤) (١٧٥).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري (٧٦٨)، ومسلم (٥٧٨) (١١).

(٤) أخرجه البخاري (٧٦٩)، ومسلم (٤٦٤) (١٧٧).

هذا شكٌّ من الراوي، والفرق بين حسن الصوت والقراءة: أن القراءة في الأداء، وأما الصوت ففي النطق، وإذا اجتمع حسن الأداء والنطق، كان ذلك أفضل ما يكون، وإن تخلف أحدهما نقص بقدره.



قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

١٠٣ - بَابُ: يُطَوَّلُ فِي الْأَوَّلِينَ، وَيَحْذَفُ فِي الْآخِرِينَ.

٧٧٠ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي عَوْنٍ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ ابْنَ سَمُرَةَ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ لِسَعْدٍ: لَقَدْ شَكَّوْكَ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى الصَّلَاةِ. قَالَ: أَمَّا أَنَا فَأَمَدُّ فِي الْأَوَّلِينَ، وَأَحْذِفُ فِي الْآخِرِينَ، وَلَا آلُو مَا اقْتَدَيْتَ بِهِ مِنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: صَدَقْتَ ذَاكَ الظَّنُّ بِكَ، أَوْ ظَنِّي بِكَ ^(١). مَرَّتْ عَلَيْنَا هَذِهِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

١٠٤ - بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الْفَجْرِ، وَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ بِالطَّوْرِ ^(٢).

٧٧١ - حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَيَّارُ بْنُ سَلَامَةَ، قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبِي عَلَى أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ، فَسَأَلْنَاهُ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ، وَالْعَصْرَ، وَيَرْجِعُ الرَّجُلُ إِلَى أَقْصَى الْمَدِينَةِ، وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ، وَنَسِيتُ مَا قَالَ فِي الْمَغْرَبِ، وَلَا يُبَالِي بِتَأخير العشاءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، وَلَا يُحِبُّ النَّوْمَ قَبْلَهَا، وَلَا الْحَدِيثَ بَعْدَهَا، وَيُصَلِّي الصُّبْحَ، فَيَنْصَرِفُ الرَّجُلُ فَيَعْرِفُ جَلِيسَهُ. وَكَانَ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ، أَوْ إِحْدَاهُمَا مَا بَيْنَ السَّتِينَ إِلَى الْمِائَةِ ^(٣).

(١) أخرجه البخاري (٧٧٠)، ومسلم (٤٥٣) (١٥٩).

(٢) ذكره البخاري رحمته الله تعالى معلقاً بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٢/٢٥٣)، ووصله المصنف في باب «طواف النساء» (١٦١٩)، وانظر «الفتح» للحافظ ابن حجر رحمته الله تعالى (٢/٢٥٣)، وانظر: «تغليق التعليق» (٢/٣٠٩، ٣١٠).

(٣) أخرجه البخاري (٧٧١)، ومسلم (٦٤٧) (٢٣٥).

٧٧٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: فِي كُلِّ صَلَاةٍ يُقْرَأُ، فَمَا أَسْمَعُنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَسْمَعُنَاكُمْ، وَمَا أَخْفَى عَنَا أَخْفَيْنَا عَنْكُمْ، وَإِنْ لَمْ تَزِدْ عَلَى أَمِّ الْقُرْآنِ أَجْزَأَتْ، وَإِنْ زِدْتَ فَهُوَ خَيْرٌ ^(١).

نعم هذا تفصيلٌ من أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في غير ما ثبت أنه يقتصر فيه على الفاتحة، مثل: الركعات بعد التشهد الأول، سواء الثالثة في المغرب، أو الثالثة والرابعة في الظهر، والعصر، والعشاء.

وفي هذا: دليلٌ على أن اتباع السنة في السرِّ، والجهر؛ لقوله: «مَا أَسْمَعُنَا أَسْمَعُنَاكُمْ، وَمَا أَخْفَى عَنَا أَخْفَيْنَا عَنْكُمْ».

فإن قيل: لو أن أحداً جهر في صلاة السرِّ، أو أسرَّ في صلاة الجهر ناسياً، فهل يَسْجُدُ للسهو؟

نقول: إن شاء سجد، وإن شاء لم يَسْجُدْ. إن شاء سجد؛ لأنه سهواً في صلاته، وخالف السنة، وإن شاء لم يَسْجُدْ؛ لأنَّ هذا لو تعمَّده لم تبطل صلاته.

ولكن هل إذا أسرَّ في الجهر فهل تطلب منه أن يعيد القراءة التي أسرَّ بها؛ ليأتي بالجهر، ولتكون هذه الإعادة لإكمال العمل؟ أو نقول: يبدأ من حيث ذكر.

مثاله: لو شرع في القراءة سرّاً في صلاة المغرب، ثم في أثناء القراءة نبّهه الناس، أو هو تذكّر، فهل يعيد الفاتحة من أولها، أو يستمر؟

الجواب: يُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ يَسْتَمِرُّ؛ لِأَن تَكَرَّرَ الرُّكْنَ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ لَا يَنْبَغِي. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ يَعُودُ لِجَهْرٍ، وَهَذَا أَحْسَنُ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ يُحِبُّ أَنْ يُسْمَعَ الَّذِينَ خَلْفَهُ جَمِيعَ قِرَاءَتِهِ، فَالْإِنْسَانُ مُخَيَّرٌ فِي هَذَا، إِنْ رَجَعَ وَجَهَرَ فَهَذَا قَدْ رَجَعَ لِإِكْمَالِ صَلَاتِهِ، وَجَهَرَ بِمَا يُسَنُّ فِيهِ الْجَهْرُ، وَإِنْ اسْتَمَرَ فَإِنَّ الْجَهْرَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ.

(١) أخرجه البخاري (٧٧٢)، ومسلم (٣٩٦) (٤٤).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٠٥ - بَابُ الْجَهْرِ بِقِرَاءَةِ صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: طُفْتُ وَرَاءَ النَّاسِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي، وَيَقْرَأُ بِالطُّورِ^(١).

هَذَا كَانَ فِي رَجوعِهِمْ مِنْ حَجَّةِ الْودَاعِ، فَإِنَّ أُمَّ سَلَمَةَ ذَكَرَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا كَانَتْ مَرِيضَةً تَعْتَذِرُ عَنْ طَوَافِ الْودَاعِ، فَقَالَ لَهَا: طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ، وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ، فَطَافَتْ مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ، وَسَمِعَتِ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ بِالطُّورِ. ففیه: دَلِيلٌ عَلَى الْجَهْرِ فِي قِرَاءَةِ الْفَجْرِ.

وفیه أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَقْرَأُ بِالطُّورِ، كَمَا قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ أَيْضًا. وفیه: دَلِيلٌ عَلَى وَجوبِ طَوَافِ الْودَاعِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَعْذُرْهَا، بَلْ قَالَ: طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ. وفیه: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ عَجَزَ عَنِ الطَّوَافِ مَاشِيًا، فَإِنَّهُ يُحْمَلُ، أَوْ يَجْلِسُ عَلَى عَرَبٍ وَيُدْفَعُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَوْ حُمِلَ، ثُمَّ نَامَ حَتَّى انْتَهَى الطَّوَافُ. هَلْ يَصِحُّ طَوَافُهُ؟ نَقُولُ: إِنْ ابْتَدَأَ الطَّوَافَ وَهُوَ يَقْظَانُ أَجْزَأً، وَإِنْ كَانَ مِنْ حِينِ وَضَعُوهُ عَلَى النِّقَالَةِ نَامَ فَإِنَّهُ لَا يُجْزِئُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْوِ الطَّوَافَ، وَكَذَلِكَ يُقَالُ فِي السَّعْيِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ فِي السَّعْيِ إِذَا دَفَعُوهُ بِالْعَرَبِ فَإِنَّهُ يَجِدُ الرَّاحَةَ بَعْدَ التَّعَبِ، ثُمَّ يَنَامُ. فَنَقُولُ: هَذَا أَيْضًا يُجْزِئُ إِذَا كَانَ حِينَ ابْتَدَأَ وَهُوَ يَقْظَانُ.



(١) ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ مَعْلَقًا بِصِيغَةِ الْجَزْمِ كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (٢/٢٥٣)، وَوَصَلَهُ الْمَصْنُفُ فِي كِتَابِ «الْحَجِّ» (١٦١٩)، وَانْظُرْ: «الْفَتْحُ» لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (٢/٢٥٣)، وَانْظُرْ «تَغْلِيْقُ التَّغْلِيْقِ» (٣١٠، ٣٠٩/٢).

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

٧٧٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: انْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ فِي طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ عَامِدِينَ إِلَى سَوْقٍ عُكَاطٍ، وَقَدْ حِيلَ بَيْنَ الشَّيَاطِينِ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ، وَأُرْسِلَتْ عَلَيْهِمُ الشُّهُبُ، فَرَجَعَتِ الشَّيَاطِينُ إِلَى قَوْمِهِمْ، فَقَالُوا: مَا لَكُمْ؟ فَقَالُوا: حِيلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ، وَأُرْسِلَتْ عَلَيْنَا الشُّهُبُ. قَالُوا: مَا حَالُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ إِلَّا شَيْءٌ حَدَثَ، فَاضْرِبُوا مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا فَانظُرُوا مَا هَذَا الَّذِي حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ. فَانصَرَفَ أُولَئِكَ الَّذِينَ تَوَجَّهُوا نَحْوَ تَهَامَةٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ بَنَخْلَهُ عَامِدِينَ إِلَى سَوْقٍ عُكَاطٍ، وَهُوَ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ صَلَاةَ الْفَجْرِ، فَلَمَّا سَمِعُوا الْقُرْآنَ اسْتَمَعُوا لَهُ، فَقَالُوا: هَذَا وَاللَّهِ الَّذِي حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ. فَهَنَالِكَ حِينَ رَجَعُوا إِلَى قَوْمِهِمْ، وَقَالُوا: يَا قَوْمَنَا ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا﴾ ^(١) يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَتَأْمَنَّا بِهِ وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا ﴿٢﴾ [البقرة: ١-٢]. فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ: ﴿قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ . وَإِنَّمَا أَوْحَى إِلَيْهِ قَوْلُ الْجِنِّ ^(١) .

٧٧٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا أَمْرًا، وَسَكَتَ فِيهَا أَمْرًا ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ ^(١) [مريم: ٦٤]. ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١] ^(١).

هذا الحديث فيه: الجهرُ بقراءة الفجر، كما كان الجهرُ في صلاة العشاء، وصلاة المغرب. وفيه: هذه القصة أنه حين بُعِثَ النَّبِيُّ ﷺ مُنِعَتِ الشَّيَاطِينُ - شياطين الجن - مِنَ الاستماعِ إلى ما يكونُ في السماء، وَعَجِبُوا مِنْ ذَلِكَ، وَأَرْسَلُوا مَنْ يَنْحُثُ مَا الَّذِي حَدَثَ حَتَّى أَدْرَكُوا النَّبِيَّ ﷺ فِي سَوْقٍ عُكَاطٍ، وَكَانَ ﷺ يَخْرُجُ لِلْأَسْوَاقِ لِأَجْلِ أَنْ يَغْرِضَ

(١) أخرجه البخاري (٧٧٣)، ومسلم (٤٤٩) (١٤٩).

(٢) أخرجه البخاري (٧٧٤).

على الناس ما جاء به من الشرع، حتى أدركوه، وهو يُصَلِّي الفجر، واستمعوا للقرآن، فقالوا: هذا الذي حال بيننا، وبين خبر السماء، ثم ذهبوا منذرين إلى قومهم. ففي هذا الحديث فوائد:

منها: حماية الله ﷻ لهذا الوحي من أن تسترقه الشياطين؛ ولهذا قال تعالى في سورة الشعراء: ﴿وَمَا نَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ ﴿١٠٠﴾ وَمَا يَنْبَغِي لَهُمْ ﴿١٠١﴾ وَمَا يَنْبَغِي لَهُمْ ﴿١٠٢﴾ وَمَا يَنْبَغِي لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ ﴿١٠٣﴾ إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمَعْرُوُونَ ﴿١٠٤﴾﴾ [الشعراء: ٢١٠-٢١٢].

ومنها: أن الشياطين تسترق السمع قبل بعثة النبي ﷺ؛ لأنهم استنكروا، وتعجبوا من كونهم لا يتمكّنون من استراق السمع، وقالوا: لا بد أن هذا شيء حدث. ومنها: أن الجن وهم الشياطين تعرف، وتعلم بما يحدث في الأرض، ويضربون المشارق والمغرب، حتى يدركوا ما يريدون.

ومنها: أنه ينبغي للإنسان أن يعمد إلى مجامع الناس لينذرهم ويدعوهم إلى الله ﷻ، وهذا إن تمكّن؛ لأنه ربما لا يتمكّن من مثل ذلك؛ إما لكثرة لغط الناس؛ وازدحامهم، وتكالبهم على الدنيا، أو لغير ذلك.

لكن إذا كان الشيء هادئاً، ورأى من المصلحة أن يتكلّم فليتكلم. ومنها: حسن استماع الجن لقراءة القرآن؛ لأن هذا القرآن يأخذ بالإنسان، حتى يستمع إليه كالمقهور على ذلك؛ لأنهم استمعوا للقرآن ﴿فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنْصِتُوا﴾ [الأنعام: ٢٩]. لإعجابهم بما سمعوا، فلما قضى ولّوا إلى قومهم منذرين. وفي هذا أدبان: الأدب الأول: الإنصات.

والأدب الثاني: عدم الانصراف، حتى ينتهي، وهذا ينبغي أن يكون من آداب طالب العلم؛ أن يحسن الإنصات، وألا ينصرف حتى ينتهي المجلس.

ومنها: أنهم ذهبوا يندرون قومهم، وهذا هو معنى قوله تعالى: ﴿يَمَعَشَرُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٠]. على أحد الأقوال في الآية؛ لأن هذه الآية وجه الله تعالى الخطاب فيها إلى الجن والإنس، ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ﴾ فاستدل بذلك

بَعْضُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ مِنَ الْجَنِّ رَسُلٌ^(١)؛ لِقَوْلِهِ وَقَدْ وَجَّهَ الْخَطَابَ إِلَيْهِمْ: ﴿رُسُلٌ مِنْكُمْ﴾، وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ خِلَافَ ذَلِكَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجُلًا نُوحِيَ إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾ [الشعراء: ١٠٩].

وَقَدْ نُوقِشَ هَذَا الدَّلِيلُ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَدَلَّ بِهِ اعْتَمَدَ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا رَجُلًا﴾ فَنُوقِشَ: بِأَنَّ الرِّجَالَ تَأْتِي لِلْجَنِّ أَيْضًا؛ يَعْنِي: يُوصَفُ بِهَا الْجَنُّ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنْسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ﴾ [البقرة: ٦٦]. وَلَكِنَّ الدَّلِيلَ الَّذِي لَا نِقَاشَ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾ [المائدة: ٢٦]. فَلَمَّا تَخَرَّجَ النُّبُوَّةَ، وَلَا الْكِتَابَ الَّذِي مَعَ الرِّسْلِ عَنْ ذُرِّيَّةِ نُوْحٍ، وَإِبْرَاهِيمَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَمْعَشِرَ الْغَيْنِ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٠]. فِيمَا أَنْ يُرَادَ بِالرِّسْلِ: النَّذْرُ.

وَأَمَّا أَنْ يُرَادَ بِالْخَطَابِ: تَوْجِيهُهُ لِلْمَجْمُوعِ، لَا لِلْجَمِيعِ؛ يَعْنِي: يُخَاطَبُ قَوْمًا مِنْهُمْ: مَنْ يَكُونُ مِنْهُمْ رَسُلٌ، وَمِنْهُمْ: مَنْ لَمْ يَكُنْ، فَيَكُونُ الْخَطَابُ مُوَجَّهًا لِمَجْمُوعِ الطَّائِفَتَيْنِ، لَا لِلْجَمِيعِ؛ لَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: فَالْقَوْلُ الَّذِي نَعْتَقِدُهُ: أَنَّهُ لَا يَكُونُ مِنَ الْجَنِّ رَسُولٌ أَبَدًا.

❦ أَمَّا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ: «قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا أَمْرًا، وَسَكَتَ فِيهَا أَمْرًا».

الظَّاهِرُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقِرَاءَةِ هُنَا: الْجَهْرُ؛ لَيْسَتْ دَلِيلًا بِذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْجَهْرَ فِي مَوْضِعِهِ

مِمَّا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ، وَأَنَّ عَدَمَ الْجَهْرِ فِي مَوْضِعِهِ مِمَّا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله تعالى فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ٢٥٤):

❦ ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا، قَالَ: «قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا أَمْرًا، وَسَكَتَ فِيهَا أَمْرًا وَمَا

كَانَ رَبُّكَ نَسِيًا» [البقرة: ٦٤]. ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الاحزاب: ٢١].

(١) انظر «تفسير القرطبي» (٧/ ٨٦)، و«البرهان في علوم القرآن» (٢/ ٢٣٧)، و«الدر المنثور»

(٣/ ٣٦٠)، و«تفسير الثعالبي» (١/ ٦٥٠)، و«فتح القدير» (٢/ ١٦٤)، و«زاد المسير» (٣/ ١٢٥)،

و«مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام (١٦/ ١٩٢).

ووجه المناسبة منه: ما تقدّم من إطلاقه: «قرأ» على «جهر» لكن كان يُنفي خصوص تناول ذلك لصلاة الصبح، فيستفاد ذلك من الذي قبله فكأنه يقول: هذا الإجمال هنا مفسّر بالبيان في الذي قبله.

[لأن هذا بالنسبة لصنيع البخاري بكلام العباس^(١).

ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله:

لأن المحدثَ بهما واحدٌ أشار إلى ذلك ابنُ الرشيد، ويُمكن أن يكون مرادُ البخاري في هذا: ختم تراجم القراءة في الصلوات إشارةً منه إلى أن المُعتمدَ في ذلك هو: فعلُ النبي ﷺ، وأنه لا ينبغي لأحد أن يُغيّر شيئاً مما صنع، وقال الإسماعيلي: أرادَ حديثَ ابنِ عباسٍ هنا يُغيّر ما تقدّم من إثباتِ القراءة في الصلوات؛ لأن مذهبَ ابنِ عباسٍ كان تركَ القراءة في السريّة.

وأجيب: بأن الحديث الذي أورده البخاري ليس فيه دلالة على الترك، وأما ابنُ عباسٍ فكان يشكُّ في ذلك تارةً، وينفي القراءة أخرى، وربما أثبتّها، أما نفيه فرواه أبو داود وغيره من طريق عبد الله بن عبيد الله بن عباس عن عمّه: أنهم دخلوا عليه فقالوا له: هل كان رسولُ الله ﷺ يقرأ في الظهر، والعصر؟ قال: لا. قيل: لعلّه كان يقرأ في نفسه. قال: هذه شرٌّ من الأولى، كان عبداً مأموراً بلَغ ما أمر به.

وأما شكُّه فرواه أبو داود أيضاً والطبري من رواية حُصين، عن عكرمة عن ابنِ عباسٍ قال: ما أدري أكان رسولُ الله ﷺ يقرأ في الظهر والعصر أم لا. انتهى.

وقد أثبت قراءته فيهما خبابٌ، وأبو قتادة، وغيرهما، كما تقدّم فروايتهم مقدّمة على مَنْ نفى، فضلاً على مَنْ شكَّ، ولعلَّ البخاريَّ أرادَ بإيرادِ هذا: إقامةَ الحجّة عليه؛ لأنه احتجَّ بقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الاحزاب: ٢١].

فيقال له: قد أثبت أنه قرأ فيلزمك أن تقرأ، والله أعلم.

(١) ما بين معقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رحمته الله.

وقد جاء عن ابن عباسٍ إثباتُ ذلك أيضًا رواهُ أيوبُ، عن أبي العالية البراء قال: سألتُ ابنَ عباسٍ: أقرأ في الظهرِ والعصرِ؟ قال: هو إمامك، اقرأ مِنْه ما قلَّ أو كثر. أخرجه ابن المنذرُ، والطحاويُّ وغيرُهما^(١). اهـ.

على كلِّ حالٍ: فالمعنى الأولُ أصحُّ وهو أنه قرأ؛ بمعنى: جهرَ فيما أمر، والثاني: سكَّت فيما أمر؛ يعني: لم يجهرْ، وإلا فلا شكَّ أن الرسولَ ﷺ كان يقرأُ في صلاته، حتى إن أبا هريرةَ لما سأله حين كان يَسْكُتُ بينَ التكبيرةِ والقراءةِ، أخبره أنه يقولُ: «اللهم باعد بيني وبينَ خطاياي»^(٢).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ ﷺ:

١٠٦ - بَابُ الْجَمْعِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فِي الرُّكْعَةِ، وَالْقِرَاءَةِ بِالْخَوَاتِيمِ، وَبِسُورَةِ قَبْلِ سُورَةٍ، وَبِأَوَّلِ سُورَةٍ.

وَيُذَكِّرُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ: قَدْ قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ «الْمُؤْمِنُونَ» فِي الصَّبْحِ، حَتَّى إِذَا جَاءَ ذِكْرُ مُوسَى وَهَارُونَ، أَوْ ذِكْرُ عِيسَى أَخَذَتْهُ سَعْلَةٌ فَرَكَعَ.

وَقَرَأَ عُمَرُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى بِمِائَةِ وَعَشْرِينَ آيَةً مِنَ الْبَقَرَةِ، وَفِي الثَّانِيَةِ بِسُورَةِ مِنَ الْمَثَانِي.

وَقَرَأَ الْأَحْنَفُ بِالْكَهْفِ فِي الْأُولَى، وَفِي الثَّانِيَةِ: بِيُوسُفَ، أَوْ يُوسُفَ، وَذَكَرَ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ بِأَرْبَعِينَ آيَةً مِنَ الْأَنْفَالِ، وَفِي الثَّانِيَةِ بِسُورَةِ مِنَ الْمُفَصَّلِ.

وَقَالَ قَتَادَةُ فَيَمْنُ يَقْرَأُ سُورَةً وَاحِدَةً فِي رَكْعَتَيْنِ، أَوْ يُرَدِّدُ سُورَةً وَاحِدَةً فِي رَكْعَتَيْنِ: كُلُّ كِتَابِ اللَّهِ^(٣).

(١) انظر «الفتح» للحافظ ابن حجر ﷺ (٢/ ٢٥٤).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) ذكره البخاري معلقاً بصيغة التمريض كما في «الفتح» (٢/ ٢٥٥)، أما حديث عبد الله بن

السائب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فوصله مسلم (٤٥٥) (١٦٣).

٧٧٤م- وقال عبيد الله بن عمر، عن ثابت، عن أنس رضي الله عنه: كان رجلاً من الأنصار يؤمهم في مسجد قباء، وكان كلما افتتح سورة يقرأ بها لهم في الصلاة مما يقرأ به. افتتح بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الأحزاب: ١]. حتى يفرغ منها، ثم يقرأ سورة أخرى معها^(١)، وكان يصنع ذلك في كل ركعة، فكلّمه أصحابه، فقالوا: إنك تفتح بهذه السورة، ثم لا ترى أنها تجزئك حتى تقرأ بأخرى، فإما أن تقرأ بها، وإما أن تدعها وتقرأ بأخرى. فقال: ما أنا بتاركها إن أحببت أن أوكمكم بذلك فعلت، وإن كرهتم تركتكم. وكانوا يرون أنه من أفضلهم، وكرهوا أن يؤمهم غيره، فلما أتاهم النبي ﷺ أخبروه الخبر، فقال: «يا فلان، ما يمنعك أن تفعل ما يأمرك به أصحابك، وما يحملك على لزوم هذه السورة في كل ركعة؟». فقال: إني أحبها. فقال: «حبك إياها أَدْخَلَكَ الْجَنَّةَ»^(٢).

هذا باب الجمع بين السورتين في الركعة؛ يعني: يقرأ مثلاً: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ أَلْفَلَقِ﴾ [الفلق: ١] و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ [الناس: ١]. في ركعة واحدة، والقراءة بالخواتيم مثل أن يقرأ بخاتمة البقرة أو آل عمران، أو ما أشبه ذلك، ويسورة قبل سورة فيعكس ترتيب السور، كما قرأ النبي ﷺ في صلاة الليل، فقد قرأ بسورة النساء قبل آل عمران^(٣)، ويسورة قبل سورة، وبأول سورة هذا عكس القراءة بالخواتيم، يقرأ أول السورة ثم يدعها.

أما أثر عمر رضي الله عنه فوصله أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (١/ ٣٥٥).

أما رواية الأحنف رضي الله عنه فوصله الفريابي في «كتاب الصلاة».

أما أثر ابن مسعود رضي الله عنه فوصله عبد الرزاق بلفظه وسعيد بن منصور من وجه آخر.

أما أثر قتادة رضي الله عنه فوصله عبد الرزاق في مصنفه (٣/ ٥٩) (٤٧٨٧)، وانظر «تغليق التعليق» (٢/ ٣١٠-٣١٤).

(١) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم كما في الفتح (٢/ ٢٥٥)، ووصله الترمذي (٢٩٠١)، والبخاري، والبيهقي

وانظر «الفتح» للحافظ ابن حجر رضي الله عنه (٢/ ٢٥٧)، وانظر «تغليق التعليق» (٢/ ٣١٤-٣١٧).

(٢) أخرجه البخاري (٧٧٤).

(٣) أخرجه مسلم (٧٧٢) (٢٠٣).

ثم قال: «ويُذَكَّرُ عن عبد الله بن السائب: قرأ النبي ﷺ «المؤمنون» في الصباح عندنا». المؤمنون: على سبيل الحكاية؛ وفي هذه النسخة: «المؤمنين» لكن الأول أصح، أما لو قال: «بالمؤمنين» أي: بـ «سورة المؤمنين» لكان واضحاً.

وقوله: «حتى إذا جاء ذكر موسى وهارون، أو ذكر عيسى أخذته سَعْلَةٌ فركع».

قال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٢/ ٢٥٥-٢٥٦):

وقوله: «ويُذَكَّرُ عن عبد الله بن السائب». أي: ابن أبي السائب بن صيفي بن عابد بموحدة ابن عبد الله بن عمر بن مخزوم، وحديثه هذا وصله مسلم من طريق ابن جريج قال: سمعتُ محمد بن عباد بن جعفر، يقول: أخبرني أبو سلمة بن سفيان، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن السائب العابدِيُّ، كلُّهم عن عبد الله بن السائب قال: صلَّى لنا النبي ﷺ الصبح في مكة فاستفتح بـ «سورة المؤمنين»، حتى جاء ذكر موسى وهارون، أو ذكر عيسى - شك محمد بن عباد - أخذت النبي ﷺ سَعْلَةً، فركع. وفي رواية بحذف: «فركع».

وقوله: «ابن عمرو بن العاص». وهم من بعض أصحاب ابن جريج، وقد رويناه في «مصنف عبد الرزاق» عنه فقال: قال عبد الله بن عمرو القارئ، وهو الصواب، واختلَفَ في إسناده على ابن جريج، فقال ابن عيينة: عنه، عن ابن أبي مليكة، عن عبد الله بن السائب، أخرجه ابن ماجه. وقال أبو عاصم: عنه، عن محمد بن عباد، عن أبي سلمة بن سفيان، أو سفيان بن أبي سلمة، وكان البخاري علقه بصيغة «ويُذَكَّرُ» لهذا الاختلاف مع أن إسناده مما تقوم به الحجة.

قال النووي: قوله: «ابن العاص». غلطٌ عند الحفاظ فليس هذا عبد الله بن عمرو بن العاص الصحابي المعروف، بل هو تابعي حجازي، قال: وفي الحديث: جواز قطع القراءة، وجواز القراءة ببعض السورة، وكرهه مالك انتهى. وتُعقَّب بأن الذي كرهه مالك^(١)... اهـ

(١) انظر «الفتح» للحافظ ابن حجر رحمه الله (٢/ ٢٥٥، ٢٥٦).

الظاهر: هذا الاختلاف في السند هو الذي أوجب للبخاري أن يقول: «ويذكر» ومعلوم أن البخاري رحمه الله إذا قال: «ويذكر» بصيغة التمريض فإن هذا المنقول يكون عنده ضعيفاً، بخلاف إذا ما علقه بصيغة الجزم فهو عنده صحيح لكن ما دام الحديث رواه مسلم، وصيغته تقتضي أن يكون صحيحاً فيحكم بصحته، حتى وإن علقه البخاري بصيغة التمريض.

ففي هذا الحديث: جواز القراءة بهذه السورة؛ لأن النبي ﷺ قرأها، ومعلوم أنها طويلة.

وفيه أيضاً: أن من عادة النبي ﷺ أنه يكمل السورة، لأن قطعه التكميل إنما كان لحاجة.

وفيه أيضاً: على أنه إذا عرض للإنسان ما يوجب قطع عبادته فلا بأس؛ لأن النبي ﷺ قطعها لما أخذته السعلة.

وفيه: دليل على أن النبي ﷺ كغيره من البشر يصيبه السعال، ويصيبه المرض، بل كان ﷺ يوعك كما يوعك الرجلان منا، ويشدد عليه في هذا من أجل أن ينال أعلى مراتب الصبر ﷺ^(١).

ومن فوائد هذا الحديث: أنه يُجهرُ بالقراءة في صلاة الصبح، ثم استمر المؤلف في نقل الآثار، فقال: وقرأ عمرُ في الركعة الأولى بمائة وعشرين آية من البقرة.

قال الحافظ رحمه الله تعالى في «الفتح» (٢/ ٢٥٦):

قوله: «وقرأ عمر... إلى آخره». وصله ابن أبي شيبه من طريق أبي رافع قال: كان عمرُ يقرأ في الصبح بمائة من البقرة، ويُبْعِثُها بسورة من المثاني انتهى. والمثاني، قيل: ما لم يبلغ مائة آية أو بلغها. وقيل: ما عدا السبع الطوال إلى المفصل. قيل: سميت مثاني؛ لأنها ثنت السبع، وقيل سميت الفاتحة السبع المثاني؛ لأنها تُثنى في كل صلاة.

وأما قوله ﷺ: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَنَافِي﴾ [الفتح: ٨٧]. فالمرادُ بها: سورة الفاتحة، وقيل غير ذلك^(١). اهـ

أما السبعُ المثاني فلا شكَّ أنها سورة الفاتحة ثبت ذلك عن النبي ﷺ قَالَ: «هي السبعُ المثاني»^(٢). اهـ

وأما قوله هنا: أنها ما عدا السبع الطوال إلى المُفَصَّل. فلا أدري لكن لو قيل: إنها المُفَصَّلُ لكان له وجه، أو سورٌ لا تبلغُ المائة؛ لأن السُّنة أن تكون الركعة الثانية أقصرَ من الأولى.

وفي هذا الأثر عن عمر رضي الله عنه أنه يجوزُ أن يقرأ المُصَلِّي أوائل السور ويختصرَ عليها، وأنه يجوزُ أن يقرأ أوائل السور، أو أواسط السور، ويقرأ في الركعة الثانية سورة كاملة.

وقوله: «وقرأ الأحنف بالكهف في الأولى وفي الثانية بيوسف». هذا فيه عدمُ الترتيب؛ لأن يوسفَ قبل الكهف.

وفي ترجمة الباب: أنه يقرأ سورتين في ركعة واحدة، مثل أن يقرأ ﴿وَالضُّحَى﴾

و﴿الْفَجْرِ﴾ في ركعة واحدة؛ يعني: أنه لا بأسَ بها، ولم يُفَصِّحْ بالحكم، لكن سياق الأثر يدلُّ على أنه يرى أنه لا بأسَ به، وهو كذلك؛ كما قال قتادة رضي الله عنه^(١): كلُّ كتاب

الله؛ وكذلك قال الله تعالى في «سورة المزمل» في قيام الليل: ﴿فَاقْرَأْ مَا تَسْمَعُ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [المزمل: ٢٠]. والقراءةُ بالخواتيم؛ يعني: خواتيم السور، مثل أن يقرأ بآخر «سورة البقرة»

أو «آل عمران» أو ما أشبه ذلك.

«وبسورة قبل سورة»؛ يعني أيضًا: لا بأسَ به أن يقرأ بسورة قبل سورة، وهذا

من البخاريّ يشملُ ما إذا قرأهما في ركعة واحدة، أو في ركعتين، وظاهرُ كلام البخاريّ رضي الله عنه الإطلاق، ولعله يستدلُّ بحديث حذيفة ابن اليمان حين صلى مع النبي ﷺ ذات

(١) انظر «الفتح» للحافظ ابن حجر رحمته الله (٢/ ٢٥٦، ٢٥٧).

(٢) أخرجه البخاري (٤٦٤٧).

(٢) تقدم تخريجه.

لَيْلَةٍ فَقَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ «البقرة» ثم «النساء» ثم «آل عمران»^(١).

لكن يُقَالُ: لَعَلَّ هذا الترتيب - والله أعلم - كان قبل العرض الأخير على جبريل، وأن العرض الأخير كان «البقرة» ثم «آل عمران» ثم «النساء» وعليه كتب الصحابة المصحف، وعليه كان الرسول يجمع بين «البقرة» و«آل عمران» في الفضل والثواب، ولننظر الشرح.

قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الفتح» (٢/ ٢٥٥):

❦ قوله: «باب الجمع بين السورتين في ركعة، والقراءة بالخواتيم، وبسورة قبل سورة، وبأول سورة». اشتمل هذا الباب على أربع مسائل:

فأما الجمع بين السورتين فظاهر من حديث ابن مسعود، ومن حديث أنس أيضًا.

وأما القراءة بالخواتيم فيؤخذ بالإلحاق من القراءة بالأوائل، والجامع بينهما: أن كلاً منهما بعض سورة، ويمكن أن يؤخذ من قوله: «قرأ عمر بمائة من البقرة». ويتأيد بقول قتادة: «كل كتاب الله».

وأما تقديم السورة على السورة على ما في ترتيب المصحف، ففي حديث أنس أيضًا، ومن فعل عمر في رواية الأحنف عنه.

وأما القراءة بأول سورة فمن حديث عبد الله بن السائب، ومن حديث ابن مسعود أيضًا. اهـ.

ثم قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الفتح» (٢/ ٢٥٦):

❦ وقوله: «ابن عمرو بن العاص». وهم من بعض أصحاب ابن جريج، وقد رويناه في «مصنف عبد الرزاق» عنه، فقال: عبد الله بن عمرو القارئ، وهو الصواب واختلف في إسناده على ابن جريج، فقال ابن عينة: عنه، عن ابن أبي مليكة، عن عبد الله بن السائب. أخرجه ابن ماجه. وقال أبو عاصم: عنه، عن محمد بن عباد، عن أبي سلمة بن سفيان، أو سفيان بن أبي سلمة. وكان البخاري علقه بصيغة «ويذكر» لهذا

الاختلاف مع أن إسناده مما تقوم به الحجة^(١).

قال النووي: قوله: «ابن العاص». غلطٌ عند الحُفَاطِ، فليس هذا عبدَ الله بن عمرو بن العاص الصحابي المعروف، بل هو تابعي حجازي.
قال: وفي الحديث جواز قطع القراءة، وجواز القراءة ببعض السورة، وكراهه مالك. انتهى.

وتُعقَّب بأن الذي كراهه مالك: أن يقتصر على بعض السورة مُختارًا، والمستدلُّ به ظاهرٌ في أنه كان للضرورة فلا يردُّ عليه، وكذا يردُّ على من استدلَّ به على أنه لا يُكره قراءة بعض الآية أخذًا من قوله: «حتى جاء ذكرُ موسى وهارون، أو ذكرُ عيسى»؛ لأن كلاً من الموضوعين يقع في وسط آية وفيه ما تقدَّم. نعم الكراهة لا تثبت إلا بدليل، وأدلة الجواز كثيرة، وقد تقدَّم حديث زيد بن ثابت: أنه ﷺ قرأ الأعراف في الركعتين، ولم يذكر ضرورة، ففيه القراءة بالأول وبالآخر.

وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن أبي بكر الصديق: أنه أمَّ الصحابة في صلاة الصبح بسورة البقرة فقرأها في الركعتين، وهذا إجماعٌ منهم.
وروى محمد بن عبد السلام الخشني -بضمَّ الخاء المعجمة بعدها معجمة مفتوحة خفيفة ثم نون- من طريق الحسن البصري قال: غزونا خراسان ومعنا ثلاثمائة من الصحابة فكان الرجل منهم يُصلي بنا فيقرأ الآيات من السورة، ثم يركع. أخرجه ابن حزم محتجاً به.

وروى الدارقطني بإسناد قوي عن ابن عباس: أنه قرأ الفاتحة وآية من البقرة في كل ركعة.
وقوله: «أخذت النبي ﷺ سعة». بفتح أوله من السعال، ويجوز الضم. ولا بن ماجه «سركة» بمعجمة وقاف.

(١) انظر «الفتح» (٢/ ٢٥٥، ٢٥٦).

وقوله في رواية مسلم: «فحذف». أي: ترك القراءة، وفسرها بعضهم: برمي النخامة الناشئة عن السعلة، والأول أظهر؛ لقوله: «فرقع». ولو كان أزال ما عاقه عن القراءة لتهاذى فيها، واستدل به على أن السعال لا يئطل الصلاة، وهو واضح فيها إذا غلبه.

وقال الرافعي في «شرح المسند»: قد يستدل به على أن سورة المؤمنين مكّية، وهو قول الأكثر، قال: ولمن خالف أن يقول: يُحتمل أن يكون قوله: «بمكة»؛ أي: في الفتح، أو حجة الوداع.

قلت: قد صرح بقضية الاحتمال المذكور النسائي في روايته، فقال: «في فتح مكة». ويؤخذ منه أن قطع القراءة لعارض السعال ونحوه أولى من التهاذى في القراءة مع السعال والتنخنج ولو استلزم تخفيف القراءة فيما استحب فيه تطويلها. اهـ

[وهذا جيد، وهو أن الإنسان إذا أخذ في السعال فإنه لا يكلف نفسه، ويلزمها بأن تكمل ما أراد أن يقرأ؛ لأن الأمر والحمد لله واسع.

وحتى لو فرض أنه لزم من ذلك أن تكون الركعة الثانية أطول فلا بأس؛ لأن الضرورة لها أحكام^(١).

قال الحافظ في «الفتح» (٢/٢٥٦-٢٥٧):

وقوله: «وقرأ عمر... إلى آخره». وصله ابن أبي شيبة من طريق أبي رافع، قال: كان عمر يقرأ في الصبح بمائة من البقرة ويتبعها بسورة من المثاني انتهى. والمثاني: قيل: ما لم يبلغ مائة آية أو بلغها. وقيل: ما عدا السبع الطوال إلى المفصل. قيل: سميت: مثاني؛ لأنها نُسبت السبع، وسميت الفاتحة السبع المثاني؛ لأنها تُثنى في كل صلاة.

وأما قوله ﷺ: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي﴾ [الحج: ٨٧]. فالمراد بها سورة الفاتحة.

وقيل غير ذلك.

(١) ما بين معقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رحمه الله.

❦ قوله: «وَقَرَأَ الْأَحَنَفُ». وصله جعفرُ الفريابي في كتاب الصلاة له من طريق عبد الله بن شقيق، قال: صَلَّى بِنَا الْأَحَنَفُ... فذكره وقال: في الثانية يُونس. ولم يشك. قال: وزعم أنه صَلَّى خلفَ عمرَ كذلك، ومن هذا الوجه أخرجه أبو نعيم في «المُسْتَخَرَج».

❦ قوله: «وَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ... إِلَى آخِرِهِ». وصله عبد الرزاق بلفظه من رواية عبد الرحمن ابن يزيد النخعي عنه، وأخرجه هو وسعيد بن منصور من وجه آخر عن عبد الرزاق بلفظه: فَافْتَحَ الْأَنْفَالَ حَتَّى بَلَغَ: ﴿وَنِعَمَ النَّصِيرُ﴾ [الأنفال: ٤٠]. انتهى. وهذا الموضع هو رأسُ أربعين آية.

فالروايتان متوافقتان، وتبين بهذا أنه قرأ بأربعين من أولها، فاندفع الاستدلال به على قراءة خاتمة السورة، بخلاف الأثر عن عمر فإنه مُحْتَمَلٌ.

قال ابنُ التين: إن لم تُؤْخَذِ القراءةُ بالخواتم من أثر عمر، أو ابن مسعود وإلا فلم يأت البخاريُّ بدليل على ذلك. وفاته ما قدّمناه من أنه مأخوذٌ بالإلحاق مؤيدٌ بقول قتادة.

❦ قوله: «وَقَالَ قَتَادَةُ». وصله عبد الرزاق، وقَتَادَةُ تابعيٌ صغيرٌ يُسْتَدَلُّ لقوله، ولا يُسْتَدَلُّ به. وإنما أراد البخاريُّ منه قوله: «كُلُّ كِتَابِ اللَّهِ» فإنه يُسْتَنْبَطُ منه جوازُ جميع ما ذُكِرَ في الترجمة.

وأما قولُ قَتَادَةَ في ترديد السورة فلم يذكُرْه المصنفُ في الترجمة، فقال ابن رشيد: لعله لا يقول به لما رُوي فيه من الكراهة عن بعض العلماء. قلتُ: وفيه نظر؛ لأنه لا يُراعى هذا القدر إذا صحَّ له الدليل. اهـ

وهذا شيءٌ مهمٌّ: وهو عدمُ مراعاة الخلاف إذا صحَّ الدليل، وإنما يُراعى الخلاف إذا احتَمَلَ الدليل قولَ هذا، وقولَ هذا، وأما إذا كان لا يُحْتَمَلُ، وكان النصُّ واضحاً فالخلافُ حيثُ لا عبرة به.

قال الناظم:

وليس كل خلافٍ جاء مُعْتَبَرًا إلا خلافٌ له حظٌ من النظر

ولهذا قَالَ شيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ اللهُ: التعليلُ بالخلافِ باطلٌ. وصدقَ رَحِمَهُ اللهُ؛ لأنَّ بعضَ العلماءِ يقولُ في كثيرٍ مِنَ المسائلِ: إنها محلٌّ خلافٍ. فيقالُ له: مَنْ قال بأنَّ الخلافَ يكونُ دليلاً شرعياً، إنما الدليلُ الشرعيُّ هو الإجماعُ، وليسَ الخلافُ.

لكن نعم لو أن الأدلة تكافأت، أو تقاربت فحينئذٍ يُمكنُ أن يُعلَّلَ بالخلافِ احتياطاً، وأما معَ الدليلِ الواضحِ فلا يُمكنُ.

ثمَّ قَالَ الحافظُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى في «الفتح» (٢/ ٢٥٧):

قَالَ الزينُ بنُ المنيرِ: ذهبَ مالكٌ إلى أن يقرأَ المصلِّي في كل ركعةِ بسورةٍ، كما قال ابنُ عمرَ: لكلِّ سورةٍ حظُّها مِنَ الركوعِ والسجودِ. قال: ولا تُقسَّمُ السورةُ في ركعتين، ولا يُقتَصَرُ على بعضها ويتركُ الباقي، ولا يقرأُ بسورةٍ قبلَ سورةٍ يُخالفُ ترتيبَ المصحفِ. قال: فإن فعلَ ذلكَ كلُّه لم تُفسدْ صلاتُهُ، بل هو خلافُ الأولى. قال: وجميعُ ما استدلَّ به البخاريُّ لا يُخالفُ ما قال مالكٌ؛ لأنه محمولٌ على بيانِ الجوازِ انتهى. وأما حديثُ ابنِ مسعودٍ ففيه إشعارٌ بالمواظبةِ على الجمعِ بينَ سورَتينِ كما سيأتي في الكلامِ عليه، وقد نقلَ البيهقيُّ في مناقبِ الشافعيِّ عنه: أن ذلكَ مستحبٌّ، وما عدا ذلكَ مما ذُكِرَ أنه خلافُ الأولى هو مذهبُ الشافعيِّ أيضاً.

وعن أحمدَ والحنفيةِ: كراهيةُ قراءةِ سورةٍ قبلَ سورةٍ تُخالفُ ترتيبَ المصحفِ.

واختلفَ هل رَبَّه الصَّحابةُ بتوقيفٍ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أو باجتهادٍ منهم؟

قال القاضي أبو بكرٍ: الصحيحُ الثاني، وأما ترتيبُ الآياتِ فتوقيفيٌّ بلا خلافٍ. اهـ

والصحيحُ: أنه الثاني، وأن ترتيبَ بعضِ السورِ توقيفيٌّ؛ مثلُ «سبح» «الغاشية» ومثلُ «الجمعة» و«المنافقون»، ومثلُ «المعوذات» ومنه ما هو اجتهدٌ، وهذا صحيحٌ.

وأما ترتيبُ الآياتِ فهو توقيفيٌّ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان إذا نزلت آيةٌ قال: اجعلوها هذه الآيةُ في موضعِ كذا من سورةٍ كذا.

ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ (٢/ ٢٥٧-٢٥٨):

ثُمَّ قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ التَّكْرِيرَ أَخْفُ مِنْ قِسْمِ السُّورَةِ فِي رَكْعَتَيْنِ.

انتهى

وسبب الكراهة فيما يَظْهَرُ أَنَّ السُّورَةَ مُرْتَبِطٌ بِبَعْضِهَا بِبَعْضٍ، فَأَيُّ مَوْضِعٍ قَطَعَ فِيهِ لَمْ يَكُنْ كَانتِهَائِهِ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ، فَإِنَّهُ إِنْ قَطَعَ فِي وَقْفٍ غَيْرِ تَامٍّ كَانَتْ الْكَرَاهَةُ ظَاهِرَةً، وَإِنْ قَطَعَ فِي وَقْفٍ تَامٍّ فَلَا يَخْفَى أَنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الطَّهَارَةِ قِصَّةُ الْأَنْصَارِيِّ الَّذِي رَمَاهُ الْعَدُوُّ بِسَهْمٍ فَلَمْ يَقْطَعْ صَلَاتَهُ، وَقَالَ: كُنْتُ فِي سُورَةٍ فَكَّرْتُ أَنْ أَقْطَعَهَا، وَأَقْرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ.

❦ قَوْلُهُ: «وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ». أَيُّ: ابْنُ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، وَحَدِيثُهُ هَذَا وَصَلَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ بَرَكَةَ، عَنْ الْبَخَارِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ، وَابْنِ بَرَكَةَ، وَابْنِ سُلَيْمَةَ كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ الدَّرَاوَزْدِيِّ عَنْهُ بِطَوِيلِهِ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ ثَابِتٍ، قَالَ: وَقَدْ رَوَى مُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ، عَنْ ثَابِتٍ فَذَكَرَ طَرَفًا مِنْ آخِرِهِ، وَذَكَرَ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ: أَنَّ الدَّرَاوَزْدِيَّ تَفَرَّدَ بِهِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَذَكَرَ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ»: أَنَّ حَمَادَ بْنَ سُلَيْمَةَ خَالَفَ عُبَيْدَ اللَّهِ فِي إِسْنَادِهِ، فَرَوَاهُ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ سُبَيْعَةَ مَرْسَلًا. قَالَ: وَهُوَ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ.

وإِنَّمَا رَجَّحَهُ لِأَنَّ حَمَادَ بْنَ سُلَيْمَةَ مُقَدَّمٌ فِي حَدِيثِ ثَابِتٍ، لَكِنْ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ حَافِظٌ حَجَّةٌ، وَقَدْ وَافَقَهُ مُبَارَكُ بْنُ إِسْنَادِهِ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لثَابِتٍ فِيهِ شَيْخَانِ.

❦ قَوْلُهُ: «كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُؤْتِمُهُمْ فِي مَسْجِدِ قُبَاءَ». هُوَ كَلْثُومُ بْنُ الْهَذَمِ، رَوَاهُ ابْنُ مَنَظَرٍ فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. كَذَا أَوْرَدَهُ بَعْضُهُمْ، وَالْهَذَمُ بِكَسْرِ الْهَاءِ، وَسَكُونُ الدَّالِ وَهُوَ مِنْ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ سَكَّانَ قُبَاءَ، وَعَلَيْهِ نَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ قَدِمَ فِي الْهَجْرَةِ إِلَى قُبَاءَ.

قيل: وفي تعيين المبهمة به هنا نظر؛ لأن في حديث عائشة في هذه القصة: أنه كان أمير سرية، وكلثوم ابن الهذم مات في أوائل ما قدم النبي ﷺ المدينة فيما ذكره الطبري وغيره من أصحاب المغازي، وذلك قبل أن يبعث السرايا، ثم رأيت بخط بعض من تكلم على رجال العمدة: كلثوم بن زهزم، وعزاه لابن منده. لكن رأيت أنا بخط الحافظ رشيد الدين العطار في حواشي مبهمات الخطيب نقلاً عن صفة التصوف لابن طاهر: أخبرنا عبد الوهاب بن أبي عبد الله بن منده، عن أبيه، فسمّاه كرز بن زهزم فالله أعلم. وعلى هذا فالذي كان يؤم في مسجد قباء غير أمير السرية، ويدل على تغايرهما: أن في رواية الباب: أنه كان يندأ بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الاحزاب: ١٦]. وأمير السرية كان يختتم بها.

وفي هذا: أنه كان يصنع ذلك في كل ركعة ولم يُصرّح بذلك في قصة الآخر، وفي هذا: أن النبي ﷺ سأله، وأمير السرية أمر أصحابه أن يسألوه، وفي هذا: أنه قال: إنه يحبها فبشره بالجنة، وأمير السرية قال: إنها صفة الرحمن، فبشره بأن الله يحبّه.

والجمع بين هذا التغاير كله ممكن لولا ما تقدّم من كون كلثوم بن الهذم مات قبل البعوث والسرايا، وأما من فسره بأنه قتادة بن النعمان فأبعد جداً، فإن في قصة قتادة: أنه كان يقرؤها في الليل، يردها، ليس فيه أنه أم بها لا في سفر ولا في حضر، ولا أنه سئل عن ذلك، ولا بشر، وسيأتي ذلك واضحاً في فضائل القرآن.

وحديث عائشة الذي أشرنا إليه أورده المصنف في أوائل كتاب التوحيد كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

❦ قوله: «مما يُقرأ به». أي: من السورة بعد الفاتحة.

❦ قوله: «افتتح بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾». تمسك به من قال: لا يشترط قراءة الفاتحة، وأجيب: بأن الراوي لم يذكر الفاتحة اعتناءً بالعلم لأنه لا بد منها، فيكون معناه: افتتح بسورة بعد الفاتحة، أو كان ذلك قبل ورود الدليل الدال على اشتراط الفاتحة.

❦ قوله: «فكلمه أصحابه». يظهر منه أن صنيعة ذلك خلاف ما ألفوه من النبي ﷺ.

❦ قوله: «وكرهوا أن يؤمهم غيره». إما لكونه من أفضلهم؛ كما ذكر في الحديث، وإما لكون النبي ﷺ هو الذي قرره.

❦ قوله: «ما يأمرُك به أصحابك». أي: يقولون لك. ولم يُرد الأمر بالصيغة المعروفة، لكنه لازم من التخيير الذي ذكروه؛ كأنهم قالوا له: افعل كذا وكذا.

❦ قوله: «ما يمتنع وما يحملك». سأله عن أمرين فأجاب به بقوله: «إني أحبها». وهو جواب عن الثاني مستلزم للأول؛ بانضمام شيء آخر، وهو إقامة السنة المعهودة في الصلاة، فالمانع مركب من المحبة، والأمر المعهود، والحامل على الفعل المحبة وحدها، ودلّ تبشيره له بالجنة على الرضا بفعله، وعبر بالفعل الماضي في قوله: «أذخلك». وإن كان دخول الجنة مستقبلاً؛ تحقيقاً لوقوع ذلك.

قال ناصر الدين بن المنير: في هذا الحديث: إن المقاصد تُغيّر أحكام الفعل؛ لأن الرجل لو قال: إن الحامل له على إعادتها أنه لا يحفظ غيرها لأمكن أن يأمره بحفظ غيرها، لكنه اعتلّ بحبها فظهرت صحة قصده فصوبه.

قال: وفيه دليل على جواز تخصيص بعض القرآن بميل النفس إليه، والاستكثار منه ولا يُعد ذلك هجراناً لغيره.

وفيه: ما يُشعر بأن سورة الإخلاص مكية.

❦ قوله: «جاء رجل إلى ابن مسعود». هو نهيك بفتح النون، وكسر الهاء ابن سنان البجلي سماء منصور في روايته عن أبي وائل عند مسلم وسيأتي من وجه آخر.

❦ قوله: «قرأت المفضل». تقدّم أنه من «ق» إلى آخر القرآن على الصحيح، وسمي مفضلاً لكثرة الفصل بين سورة بالبسملة على الصحيح، ولقول هذا الرجل: قرأت المفضل. سبب بينه مسلم في أول حديثه من رواية وكيع، عن الأعمش، عن أبي وائل، قال: جاء رجل يُقال له: نهيك بن سنان إلى عبد الله، فقال: يا أبا عبد الرحمن،

كيف تقرأ هذا الحرف ﴿مِنْ مَّاءٍ غَيْرِ آسِنٍ﴾ [مُحَمَّدٌ: ١٥]. أو غير يأسن؟ فقال عبدُ الله: كلُّ القرآنِ أخصيتُ غيرَ هذا؟ قال: إني لأقرأ المُفَصَّلَ في ركعةٍ.

﴿قوله: «هذا»﴾. بفتح الهاء، وتشديد الذالِ المعجمة؛ أي: سردًا وإفراطًا في السرعة، وهو منصوبٌ على المصدرِ، وهو استفهامٌ إنكارٍ بحذفِ أداةِ الاستفهامِ، وهي ثابتةٌ في روايةٍ منصورٍ عندَ مسلمٍ، وقال ذلك؛ لأن تلك الصفة كانت عادتَهُم في إنشادِ الشعرِ، وزاد فيه مسلمٌ من روايةٍ وكيعٍ أيضًا: أن أقوامًا يقرؤون القرآنَ لا يُجاوزُ تراقيهم. وزاد أحمدٌ عن أبي معاوية، وإسحاق، عن عيسى بنِ يونسَ كلاهما، عن الأعمشِ فيه، «ولكن إذا وقع في القلبِ فرسخٌ فيه نفعٌ» وهو في روايةٍ مسلمٍ دونَ قوله: «نفع».

﴿قوله: «لقد عرفتُ النظائر»﴾. أي: السورَ المتماثلة في المعاني؛ كالموعظة، أو الحكم أو القصص، لا المتماثلة في عددِ الآي لما سيظهرُ عندَ تعيينها.
قال المُجِبُّ الطبريُّ: كنتُ أظنُّ أن المرادُ أنها متساويةٌ في العدِّ حتى اعتبرتها فلم أجِدْ فيها شيئًا متساويًا.

﴿قوله: «يقرن»﴾. بضمِّ الراءِ، وكسرِها.

﴿قوله: «عشرين سورةً من المُفَصَّلِ وسورتين من آل حم» في كلِّ ركعةٍ»﴾. وقَعَ في فضائلِ القرآنِ من روايةٍ واصلٍ، عن أبي وائل: ثمانِي عشرة سورةً من المُفَصَّلِ وسورتين من آل حم» ويبيِّن فيه من روايةٍ أبي حمزة، عن الأعمشِ أن قوله: «عشرين سورةً» إنما سمِعَه أبو وائل من علقمة، عن عبدِ الله، ولفظه: «فقام عبدُ الله ودخلَ علقمةُ معه، ثم خرجَ علقمةُ فسألناه، فقال: عشرون سورةً من المُفَصَّلِ على تأليفِ ابنِ مسعودٍ آخرهن «حم الدُّخان» و«عم يتساءلون».

ولابنِ خزيمةٍ من طريقِ أبي خالدٍ الأحمر، عن الأعمشِ مثله، وزاد فيه: فقال الأعمشُ: أولهن الرحمن، وآخرهن الدُّخان. ثم سردها، وكذلك سردها أبو إسحاق، عن علقمة، والأسود، عن عبدِ الله فيما أخرجه أبو داودَ متصلًا بالحديثِ بعدَ قوله: كان يقرأُ النظائرَ السورتينِ في ركعةٍ: «الرحمن» و«النجم» في ركعةٍ. و«اقتربت»

و«الحاقة» في ركعة. و«الذاريات» و«الطور» في ركعة. و«الواقعة» و«نون» في ركعة. و«سأل» و«النازعات» في ركعة. و«ويلٌ للمطففين» و«عبس» في ركعة. و«المدثر» و«المزمل» في ركعة. و«هل أتى» و«لا أقسم» في ركعة. و«عم يستأولون» و«المرسلات» في ركعة. و«إذا الشمس كورت» و«الدخان» في ركعة. هذا لفظ أبي داود، والآخر مثله إلا أنه لم يقل: «في ركعة» في شيء منها، وذكر السورة الرابعة قبل الثالثة، والعاشرة قبل التاسعة، ولم يخالفه في الاقتران.

وقد سردها أيضًا محمد بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن أبي وائل فيما أخرجه الطبراني. لكن قدّم وأخر في بعض، وحذف بعضها، ومحمد ضعيف. وعُرف بهذا أن قوله في رواية واصل: وسورتين من آل «حم» مُشكِلٌ؛ لأن الروايات لم تختلف أنه ليس في العشرين من الحواميم غير «الدخان» فيُحتمل على التغليب، أو فيه حذف كأنه قال: وسورتين إحداهما من آل «حم».

وكذا قوله في رواية أبي حمزة: آخرهن «حم الدخان» و«عم يتساءلون» مُشكِلٌ؛ لأن «حم الدخان» آخرهن في جميع الروايات، وأما «عم» فهي في رواية أبي خالد: «السابعة عشرة»، وفي رواية أبي إسحاق «الثامنة عشرة» فكان فيه تجوُّزًا؛ لأن «عم» وقعت في الركعتين الأخيرتين في الجملة. ويتبيّن بهذا: أن في قوله في حديث الباب: عشرين سورة من المُفَصَّل. تجوُّزًا؛ لأن «الدخان» ليست منه؛ ولذلك فصلها من المفصل في رواية واصل. نعم يصحُّ ذلك على أحد الآراء في حدِّ المُفَصَّل كما تقدّم، وكما سيأتي بيانه أيضًا في فضائل القرآن.

وفي هذا الحديث من الفوائد: كراهة الإفراط في سرعة التلاوة؛ لأنه يُنافي المطلوب من التدبّر والتفكير في معاني القرآن، ولا خلاف في جواز السرد بدون تدبّر، لكن القراءة بالتدبّر أعظم أجرًا.

وفيه: جواز تطويل الركعة الأخيرة على ما قبلها.

وهذا الحديث أول حديث موصولٍ أوردَه في هذا الباب، فلهذا صدرَ الترجمةُ بما دلَّ عليه.

وفيه: ما ترجمَ له، وهو الجمعُ بينَ السورِ؛ لأنه إذا جمعَ بينَ السورتينِ ساعَ الجمعِ بينَ ثلاثِ فصاعداً لعدمِ الفرقِ، وقد روى أبو داودَ، وصحَّحه ابنُ خزيمةَ من طريقِ عبدِ الله بنِ شقيقٍ، قالَ: سألتُ عائشةَ، أكانَ رسولُ الله ﷺ يجمعُ بينَ السورِ؟ قالت: نعم، من المُفَصَّل. ولا يُخالفُ هذا ما سيأتي في التهجدِ: أنه جمعَ بينَ البقرةِ وغيرها من الطوالِ؛ لأنه يُحمَلُ على النادرِ.

[يُحمَلُ على النادرِ، أو يُقالُ: صلاةُ الليلِ خالفتَ غيرها، وهذا هو الأقربُ: أن الرسولَ ﷺ كانَ يُطِيلُ في قراءةِ الليلِ] ^(١).

ثم قالَ الحافظُ رحمه الله في «الفتح» (٢/ ٢٦٠):

وقال عياضٌ في حديثِ ابنِ مسعودٍ: هذا يدلُّ على أن هذا القدرَ كانَ قدرَ قراءته غالباً، وأما تطويله فإنما كانَ في التدبُّرِ والترتيلِ، وما وردَ غيرُ ذلكَ من قراءةِ البقرةِ وغيرها في ركعةٍ فكانَ نادراً.

قلتُ: لكن ليس في حديثِ ابنِ مسعودٍ ما يدلُّ على المواظبةِ، بل فيه أنه كانَ يقرُنُ بينَ هذه السورِ المعيّناتِ إذا قرأَ من المُفَصَّل.

وفيه: موافقةٌ لقولِ عائشةَ، وابنِ عباسٍ: إن صلاته بالليلِ كانتَ عشرَ ركعاتٍ غيرَ الوترِ. وفيه: ما يُقوِّي قولَ القاضي أبي بكرٍ المتقدِّمِ: إن تأليفَ السورِ كانَ عن اجتهادٍ من الصحابةِ؛ لأنَ تأليفَ عبدِ الله المذكورَ مغايراً لتأليفِ مصحفِ عثمانَ، وسيأتي ذلكَ في بابٍ مفردٍ في فضائلِ القرآنِ إن شاء الله تعالى ^(١). اهـ



(١) ما بين معقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رحمه الله.

(٢) انظر «الفتح» للحافظ ابن حجر رحمه الله (٢/ ٢٥٧-٢٦٠).

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

٧٧٥- حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عمرو بن مُرَّة، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا وائِلٍ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ، فَقَالَ: قَرَأْتُ الْمَفْصَلَ اللَّيْلَةَ فِي رَكْعَةٍ. فَقَالَ: هَذَا كَهْزُ الشَّعْرِ. لَقَدْ عَرَفْتُ النِّظَائِرَ الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرُنُ بَيْنَهُنَّ، فَذَكَرَ عَشْرِينَ سُورَةً مِنَ الْمَفْصَلِ؛ سُورَتَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ^(١).

هَذَا الرَّجُلُ قَرَأَ كُلَّ الْمَفْصَلِ فِي رَكْعَةٍ، فَابْنُ مَسْعُودٍ رحمته الله تعالى يَقُولُ لَهُ: اقْتَدِ بِالرَّسُولِ ﷺ، فَإِنَّهُ يَقْرَأُ سُورَتَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ.

وَالظَّاهِرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ: أَنَّ هَذَا فِي غَيْرِ اللَّيْلَةِ الَّتِي كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ مَعَ الرَّسُولِ ﷺ فِيهَا، لِأَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي إِحْدَى اللَّيَالِي فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِي تَهْجِدِهِ. قَالَ: فَقَرَأَ، وَقَرَأَ حَتَّى هَمَمْتُ بِأَمْرِ سَوْءٍ. قَالُوا: مَاذَا هَمَمْتَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قَالَ: هَمَمْتُ أَنْ أَجْلِسَ وَأَدْعَهُ ^(٢). وَمِثْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي شَبَابِهِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَهْمَّ بِالْجُلُوسِ لِمَجْرَدِ سُورَتَيْنِ تُقْرَنُ مِنَ الْمَفْصَلِ.

* * *

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

١٠٧- بَابٌ: يَقْرَأُ فِي الْأَخْرَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ.

٧٧٦- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الظَّهْرِ فِي الْأُولَيَيْنِ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ، وَفِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأَخْرَيْنِ بِأَمِّ الْكِتَابِ، وَيُسْمِعُنَا الْآيَةَ، وَيُطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مَا لَا يُطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، وَهَكَذَا فِي الْعَصْرِ، وَهَكَذَا فِي الصُّبْحِ ^(١).

(١) أخرجه البخاري (١١٣٥)، ومسلم (٨٢٢).

(٢) أخرجه مسلم (٧٧٣) (٢٠٤).

(٢) أخرجه البخاري (٧٧٦)، ومسلم (٤٥١) (١٥٤).

هذا الحديث مرّ علينا سابقاً وبينّا أنه يدلُّ على الاختصارِ على الفاتحةِ في الركعتين الأخرتين، وأن حديثَ أبي سعيدٍ في مسلمٍ يدلُّ على زيادةٍ فيها^(١)، وبينّا أن العلماء اختلفوا في هذا على قولين:

منهم من قال: الراجحُ حديثُ أبي قتادة؛ لأنه في الصحيحين؛ ولأنه جزم بذلك، وأما حديثُ أبي سعيدٍ فهو في مسلمٍ، ويقول: حررنا. ولم يجزم.

ومنهم من قال: بل هما سُنتان؛ أي: ينبغي أن يقرأ أحياناً مع الفاتحةِ سورةً. والأمر في هذا واسعٌ، لكن يهْمُنَا من هذا الحديث: أن الرسول ﷺ كان يطوّلُ في الركعة الأولى ما لا يطوّلُ في الثانية، سواءً في صلاة الظهر، أو العصر، أو الفجر، وكذلك بقيّة الصلوات؛ ولهذا نصّ العلماء رَحِمَهُمُ اللهُ على أنه ينبغي أن يطوّلَ في الركعة الأولى، ويُقَصِّرَ في الثانية، والحكمةُ في هذا واضحةٌ، وهو: أن الإنسانَ يَدْخُلُ في الصلاةَ نشيطاً، فإذا أطالَ الركعة الأولى صارت سهلةً عليه، ثم في الثانية يكونُ أقلَّ قوةً ونشاطاً، فكان المشروعُ أن يُخَفَّفَ.

وفي هذا إشارة: إلى أن التخفيفَ في العباداتِ مع القيامِ بما ينبغي أفضلُ من الإشفاقِ على الناسِ، وهو مأخوذٌ من القاعدةِ العامّةِ العظيمةِ من قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وفي الحديثِ أيضاً: أنه ينبغي للإمام أن يُسمِعَهُم الآيةَ أحياناً اقتداءً بالرسول ﷺ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

١٠٨ - بَابُ مَنْ خَافَتِ الْقِرَاءَةُ فِي الظَّهْرِ وَالْعَصْرِ.

عندي نسخة: «مَنْ خَافَتِ بِالْقِرَاءَةِ». وفي نسخة «مَنْ خَافَتِ الْقِرَاءَةَ» وهذا ما فيه إشكال ولا وجه له؛ لأنه على كُلِّ حالٍ: «الْقِرَاءَةُ» واضحة. و«بِالْقِرَاءَةِ» واضحة، وأما: «الْقِرَاءَةُ» فلا وجه له.



٧٧٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، قُلْتُ لَخَبَّابٍ: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظَّهْرِ وَالْعَصْرِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْنَا: مِنْ أَيْنَ عَلِمْتَ؟ قَالَ: بِاضْطِرَابٍ لِحَيْتِهِ ^(١). وهذا واضح أنه لا يَجْهَرُ؛ لأنه لو كان يَجْهَرُ لَقَالَ سَمِعْتُهُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

١٠٩ - بَابُ: إِذَا أَسْمَعَ الْإِمَامُ الْآيَةَ.

٧٧٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَوْسَفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَسُورَةَ مَعَهَا فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنْ صَلَاةِ الظَّهْرِ، وَصَلَاةِ الْعَصْرِ، وَيُسْمِعُنَا الْآيَةَ أحيانًا، وَكَانَ يُطِيلُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى ^(٢).

قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢/٢٦١):

قَوْلُهُ: «بَابُ إِذَا أَسْمَعَ». وَلِلْكَشْمِيهَنِيِّ: «إِذَا سَمِعَ» بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ «الْإِمَامُ الْآيَةَ» أَيِ فِي السَّرِّيَّةِ، خِلَافًا لِمَنْ قَالَ: يَسْجُدُ لِلْسَهْوِ إِنْ كَانَ سَاهِيًا، وَكَذَا لِمَنْ قَالَ: يَسْجُدُ مُطْلَقًا.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٧٧).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٧٨)، وَمُسْلِمٌ (٤٥١) (١٥٤).

وحديث أبي قتادة واضح في الترجمة، وقد تقدّم الكلام عليه أيضاً^(١).
 صحيح: فأنا قد استغربت كيف يُترجم لهذا، فظننت أنه لا بُدَّ أن فيه خلافاً، وهذا هو الواقع، وقد صار بعض العلماء يقول: إذا أسمع الإمام الآية فإنه يسجد للسهو مطلقاً، سواء كان ساهياً أم متعمداً، وهذا خلاف السنة لا شك، بمعنى: أننا لا نوجب عليه أن يسجد للسهو، بل إذا أسمع الآية أحياناً فلا بأس، بل هذا سنة.

* * *

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١١٠ - بَابُ: يُطَوَّلُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى.

٧٧٩ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُطَوِّلُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَيُقَصِّرُ فِي الثَّانِيَةِ، وَيَفْعَلُ ذَلِكَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ^(٢).
 سبق الكلام على معنى هذا.

* * *

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١١١ - بَابُ جَهْرِ الْإِمَامِ بِالتَّأْمِينِ.

وقال عطاء: آمين دعاء. أمّن ابن الزبير ومن وراءه حتى إن للمسجد للجنة.
 وكان أبو هريرة ينادي الإمام: لا تفتني بآمين.
 وقل نافع: كان ابن عمر لا يدعوه، ويحضهم، وسمعت منه في ذلك خيراً^(٣).

(١) انظر «الفتح» للحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (٢/ ٢٦١).

(٢) أخرجه البخاري (٧٧٩)، ومسلم (٤٥١) (١٥٤).

(٣) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٢/ ٢٦٢).

أما قول عطاء، فوصله عبد الرزاق في مصنفه (٢/ ٩٦) (٢٦٤٠).

أما أثر أبي هريرة رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فوصله عبد الرزاق في مصنفه (٢/ ٩٦) (٢٦٤٠)، وابن أبي شيبة (٢/ ٤٢٥).

في نسخة عندي: «خبراً».

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٧٨٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُمَا أَخْبَرَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

وقال ابنُ شِهَابٍ: وكان رسولُ الله ﷺ يقولُ: آمين^(١).

«آمين». بمعنى الدعاء؛ يعني: اللهم اسْتَجِبْ، وهي اسمُ فعلٍ مبنيٌّ على الفتح لا محلَّ له من الإعراب، ولا يَصِحُّ أن تقولَ: «آمين»؛ لأنَّ «آمين» صفةٌ مشبهةٌ مِنَ الْأَمْنِ، وكذلك «آمين» لا تَصِحُّ؛ لأنَّ «آمين» بمعنى: قاصدين، فكلُّ لَحْنٍ يُجِيلُ المعنى فإنه لا يجوزُ أن يُنطَقَ به، والصحيح أن يقولَ: «آمين».

وهل يَجْهَرُ بها الإمامُ والمأمومُ؟

الجوابُ: نعم، يَجْهَرُ بها الإمامُ؛ لأنه قد جهرَ في صلاتِهِ، فالدعاءُ الذي يُطلَبُ فيه استجابةٌ للدعاء يكون مجهوراً به أيضاً.

وكذلك المأمومُ يَجْهَرُ تبعاً لإمامِهِ، وليس للمأمومِ حقُّ الجهرِ في أيِّ كلمةٍ مِنَ الصلاةِ تبعاً للإمامِ أيضاً إلاَّ في «آمين».

والحكمةُ من ذلك: من أجل أن يَتَوَافَقَ تَأْمِينُ الإمامِ وتَأْمِينُ المأمومِ، ثم إذا أَمَّنَ الإمامُ؛ أي: إذا بَلَغَ مكانَ التَّأْمِينِ، أو إذا شَرَعَ فيه، وليس المعنى: إذا فَرَّغَ منه؛ كما تَوَهَّمَهُ بعضُ الناسِ، بل المعنى: إذا وَصَلَ إلى مكانِ التَّأْمِينِ أو إذا شَرَعَ فيه.

أما أثر ابن عمر ه، فوصله عبد الرزاق في مصنفه.

وانظر فتح الباري للحافظ ابن حجر (٢/٢٦٢)، وانظر «تغليق التعليق» (٢/٣١٧-٣١٩).

(١) أخرجه البخاري (٧٨٠)، ومسلم (٤١٠) (٧٢).

وفي الحديث الثاني، قال: «من وافق تأمينه تأمين الملائكة غُفِرَ له ما تقدَّم من ذنبه»^(١).

فإذا قال قائل: بماذا نعرف أننا وافقناه؟

قُلْنَا: من تأميننا إذا آمَنَ الإمام، لأن الرسول ﷺ قَالَ: «إِذَا آمَنَ فَأَمَّنُوا» وَلَا يَأْمُرُنَا إِلَّا بِمَا يُوَافِقُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ.

وفي هذا: دليل على أن الملائكة عليهم الصلاة والسلام يسمعون من بعد؛ لأنهم يسمعون قراءة الإمام والتأمين من السماء مع هذا البعد الشاسع بين السماء والأرض. وفيه أيضًا: أن الملائكة تُتابع الأئمة. وهذا من فضل صلاة الجماعة؛ لأن المنفرد لا ينال مثل هذه الفضيلة.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١١٢ - بَابُ فَضْلِ التَّأْمِينِ.

٧٨١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ آمِينَ، وَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ آمِينَ فَوَافَقَتْ أَحَدَهُمَا الْأُخْرَى غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»^(٢).
وظاهر قوله: «غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». شمول الكبائر، وأن الكبائر تقع مكفرة، ولكن قيل: إن هذا الإطلاق يُحْمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ فِي قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان، مكفرات لما بينهما إذا لم تغش الكبائر، أو إذا اجْتَنِبْتَ^(٣) الكبائر، أو ما اجْتَنِبْتَ الكبائر». فالألفاظ مختلفة ولكن المعنى واحد، فإذا كانت هذه الصلوات وهي أعظم أركان الإسلام بعد الشهادتين لا تُكْفَرُ إِلَّا بِاجْتِنَابِ الْكِبَائِرِ فَمَا دُونَهَا مِنَ الْأَعْمَالِ مِنْ بَابِ أُولَى.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري (٧٨١)، ومسلم (٤١٠) (٧٥).

(٣) أخرجه مسلم (٢٣٣) (١٤). بلفظ: ما لم تغش الكبائر: أي: ما لم تقصد.

وأخرجه مسلم (٢٣٣) (١٦). بلفظ: إذا اجتنب الكبائر.

وقد يُقال: إن هذه فضائل، ومقادير الفضائل ليس فيها قياس، وأنه إذا رتب الشرع الفضيلة على شيءٍ وجب أخذها على إطلاقه، مثل قوله: «مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرْفُثْ، وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ»^(١). وما أشبه ذلك.

وعلى كلِّ حالٍ: فالإنسانُ يَرْجو وَيُؤمِّلُ أن يكونَ ذلكَ عامًّا، لكن لا يَنْبَغِي أن يَعْتَمِدَ على ذلكَ اعتِمَادًا جازمًا؛ بحيث يقول: إن مثل هذه الأحاديث تُكْفِّرُ الصغائر والكبائر؛ لأن كونَ هذه الأعمال، وهي دون الصلوات تُكْفِّرُ الصغائر والكبائر مع أن الصلوات لا تُكْفِّرُ إلا الصغائر فهذا بعيدٌ من الحكمة، لذلك يَنْبَغِي للإنسان أن يَرْجو من وجهه، وأن لا يَعْتَمِدَ وَيَغْتَرَّ من وجهٍ آخر.



ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

١١٣ - بَابُ جَهْرِ الْمَأْمُومِ بِالتَّائِمِينَ.

٧٨٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾» [الفتح: ٧]. فقولوا: آمين، فإنه مَنْ وافقَ قوله قولَ الملائكةِ غُفِرَ له ما تقدَّم من ذنبه»^(٢).

تَابِعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَنَعِيمُ الْمُجْمِرُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٣).

[الحديث ٧٨٢ - طرفه في: ٤٤٧٥].

(١) أخرجه البخاري (١٨٢٠)، ومسلم (١٣٥٠) (٤٣٨).

(٢) أخرجه البخاري (٧٨٢)، ومسلم (٤١٠) (٧٦).

(٣) ذكره البخاري معلقاً بصيغة كما في «الفتح» (٢/٢٦٦).

- أما حديث محمد بن عمرو - هو ابن علقمة الليثي - فوصلها أحمد في مسنده، والدارمي

(٣٢٨/١) (١٢٤٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/٥٥).

- أما حديث نعيم المجمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فوصله النسائي (١/١٤٤).

هذا صريحٌ فيما ذكرنا قبل قليل: أن المراد إذا أمّن الإمام؛ أي: شرع فيه، أو إذا بلغ موضع التأمين، وليس بمعنى: إذا فرغ كما فهمه بعض الناس، وعلى هذا فيكون تأمين المأموم والإمام في آن واحد، وتأمين الملائكة من ورائهم معهم أيضًا، فالثلاثة كلهم يؤمّنون في آن واحد.

قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله تعالى في «الفتح» (٢/٢٦٦):

❦ قوله: «باب جهر المأموم بالتأمين». كذا للأكثر، وفي رواية المستملي والحموي: جهر الإمام بآمين. والأول هو الصواب لثلاث تكرر.

❦ قوله: «مولى أبي بكر». أي: ابن عبد الرحمن بن الحارث.

❦ قوله: «إذا قال الإمام... إلخ». استدل به على أن الإمام لا يؤمّن، وقد تقدّم البحث فيه قبل. قال الزين بن المنير: مناسبة الحديث للترجمة من جهة أن في الحديث الأمر بقول: آمين. والقول إذا وقع به الخطاب مطلقًا حمّل على الجهر، ومتى أريد به الإسرار، أو حديث النفس قيد بذلك. اهـ

إن كان الأمر كذلك فالمناسبة واضحة، إذا كان لفظ: قَالَ. لا يصلح إلا لمن قال جهرًا فنعم، ولكن هذا غير مسلم. ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ:

«وقال ابن رشيد: تؤخذ المناسبة منه من جهات:

منها: أنه قَالَ: «إذا قَالَ الإمام فقولوا». فقابل القول بالقول، والإمام إنما قال ذلك جهرًا فكان الظاهر الاتفاق في الصفة». اهـ

هذه تقرّب من المقصود، قولوا كما قال الإمام، فهو إذا جهر فاجهروا أيضًا.

ثُمَّ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله تعالى:

«ومنها: أنه قَالَ: «فقولوا» ولم يُقيّد بجهر ولا غيره، وهو مطلق في سياق الإثبات، وقد عمّل به في الجهر؛ بدليل ما تقدّم؛ يعني: في مسألة الإمام، والمطلق إذا عمّل به في صورة لم يكن حجة في غيرها باتفاق». اهـ

باتفاق: إذا كان المَحَلُّ واحدًا، والقول الأول قريب؛ يعني: يُقال: قرينة الحال تقتضي أن يقولوا جهراً كما قال الإمام جهراً.

ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله تعالى:

«ومنها: أنه تقدّم أن المأموم مأمورٌ بالاعتداء بالإمام، وقد تقدّم أن الإمام يجهرُ فلزم جهره بجهره، وهذا الأخير سبق إليه ابن بطّال، وتُعقّب بأنه يستلزم أن يجهر المأموم بالقراءة؛ لأن الإمام جهر بها، لكن يُمكن أن يَنْفَصِلَ عنه؛ لأن الجهر بالقراءة خلف الإمام قد نُهي عنه، فبقي التأمينُ داخلاً تحت عموم الأمر باتّباع الإمام. اهـ لكن يردُّ على هذا: أن المأموم لا يجهرُ بالتكبير، ولا بالتسمية مع أن الرسول ﷺ قَالَ: «إِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ. فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ».

ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله تعالى:

«وَيَتَقَوَّى ذَلِكَ بِمَا تَقَدَّمَ عَنْ عَطَاءٍ: أَنَّ مَنْ خَلَفَ ابْنَ الزَّيْبِرِ كَانُوا يُؤْمِنُونَ جَهْرًا. وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: أَدْرَكْتُ مَائَتِينَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: ﴿وَلَا تَسْبَحُوا﴾ سَمِعْتُ لَهُمْ رَجَّةً بِأَمِين. وَالْجَهْرُ لِلْمَأْمُومِ ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى. اهـ

هذا كما سَمِعْتُمُ الْآنَ كُلُّ قَوْلٍ يَرُدُّ عَلَيْهِ نَقْدٌ، وَلَكِنْ الَّذِي يُقَوِّي ذَلِكَ مَا سَبَقَ فِي جَهْرِ الْإِمَامِ مِنَ الْآثَارِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ السَّلَفَ كَانُوا يَجْهَرُونَ بِأَمِينٍ، الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُونَ. ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله تعالى:

«وَقَالَ الرَّافِعِيُّ: قَالَ الْأَكْثَرُ: فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ: أَصَحُّهُمَا أَنَّهُ يَجْهَرُ.

قَوْلُهُ: «تَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ». أَي: ابْنُ عُلُقَمَةَ اللَّيْثِيِّ، وَمَتَابَعْتُهُ وَصَلَّاهَا أَحَدٌ، وَالدَّارِمِيُّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ، وَابْنُ خَزِيمَةَ مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ أَبِي سَالِحٍ، وَقَالَ فِي رَوَاتِهِ: «فَوَافَقَ ذَلِكَ قَوْلَ أَهْلِ السَّمَاءِ».

قوله: «وَنُعِيمُ المَجْمَرِ». بالرفع عطفًا على محمد بن عمرو، وأغرب الكرماني فقال: حاصله أن سُمِّيَا، ومحمد بن عمرو، ونُعِيمَا ثلاثُهم روى عنهم مالك هذا الحديث، لكن الأول والثاني روى عن أبي هريرة بالواسطة، ونُعِيمٌ بدونها، وهذا جَزْمٌ منه بشيء لا يدلُّ عليه السياق، ولم يَرَوْ مالك طريق نُعِيمٍ، ولا طريق محمد بن عمرو أصلاً، وقد ذكرنا مَنْ وصل طريق محمد.

وأما طريق نُعِيمٍ فرواها النسائي، وابن خزيمة، والسراج، وابن حبان، وغيرهم من طريق سعيد بن أبي هلال، عن نُعِيمِ المَجْمَرِ، قال: صَلَّيْتُ وراء أبي هريرة فقراً: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [التأنيذ: ١]. ثم قرأ بأَم القرآن حتى بلغ ﴿وَلَا تَصَالَيْنَ﴾. فقال: آمين، وقال الناس: آمين، ويقولُ كلُّها سجدة: الله أكبر، وإذا قام من الجلوس في الاثنتين، قال: الله أكبر^(١). اهـ.

* * * *

ثُمَّ قَالَ الإمامُ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

١١٤ - بَابُ: إِذَا رَكَعَ دُونَ الصَّفِّ.

٧٨٣ - حَدَّثَنَا موسى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عن الأَعْلَمِ - وهو زيادٌ - عن الحسن، عن أبي بَكْرَةَ أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وهو رَاكِعٌ، فَرَكَعَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الصَّفِّ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا وَلَا تَعُدُّ»^(٢).

قوله: «بَابُ: إِذَا رَكَعَ دُونَ الصَّفِّ». يعني: ثم دَخَلَ فِيهِ، كما هو في القصة؛ فَإِنْ أَبَا بَكْرَةَ رضي الله عنه دَخَلَ وَالنَّبِيُّ ﷺ رَاكِعٌ فَخَافَ أَنْ تَفُوتَهُ الرُّكْعَةُ، فَأَعْجَلَ فِي السَّيْرِ، وَرَكَعَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ فِي الصَّفِّ، ثُمَّ دَخَلَ فَلَمَّا سَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «أَيْكُمْ فَعَلَ هَذَا؟». فقال أبو بَكْرَةَ: أَنَا. فقال: «زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا وَلَا تَعُدُّ». ولم يُؤَيِّخْهُ، ولم يَقُلْ: لَا تَعُدُّ فَقَطْ، بل دَعَا لَهُ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ ﷺ أَنَّهُ إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ حِرْصًا مِنْهُ عَلَى الْخَيْرِ، فَهُوَ مُجْتَهِدٌ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يُصِيبْ.

(١) انظر «الفتح» للحافظ ابن حجر رحمته الله تعالى (٢/ ٢٦٦، ٢٦٧).

(٢) أخرجه البخاري (٧٨٣).

ولهذا قَالَ له: «لا تَعُدْ». فَيُنْبَغِي لِطَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ يُتَزَلَّ الْجَاهِلُ مَنْزِلَتَهُ، لَا سِيَّيَا إِذَا أَقَرَّ وَاعْتَرَفَ، بِخِلَافٍ مِنْ أَنْكَرَ، وَقَالَ أَبَدًا أَنَا مَا فَعَلْتُ، فَهَذَا قَدْ يُؤَبِّخُ.

وهذا الْحَدِيثُ فِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُكْرَهُ أَنْ يَدْخُلَ الْمَسْبُوقُ فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الصَّفِّ، وَلَوْ قَبْلَ بِالتَّحْرِيمِ لِهَذَا الْحَدِيثِ، أَي: لِقَوْلِهِ: «لا تَعُدْ» لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ.

وفيه: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْفَاتِحَةَ تَسْقُطُ عَنِ الْمَسْبُوقِ إِذَا أَدْرَكَ الْإِمَامَ فِي الرُّكُوعِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَأْمُرْهُ بِإِعَادَةِ الرُّكْعَةِ الَّتِي أَدْرَكَ رُكُوعَهَا مَعَ أَنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا الْفَاتِحَةَ؛ فَيَكُونُ هَذَا مُخَصَّصًا لِعُمُومِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»^(١).

وفيه: دَلِيلٌ عَلَى أَهْمِيَّةِ مُتَابَعَةِ الْإِمَامِ، وَأَنَّ الْمُتَابَعَةَ قَدْ يُعْفَى بِهَا عَنْ تَرْكِ الْأَرْكَانِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ عَفَا عَنْ هَذَا الرَّجُلِ عِنْدَمَا تَرَكَ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ؛ لِكَوْنِهِ يُرِيدُ أَنْ يُدْرِكَ الرُّكْعَةَ فَيَتَابِعَ الْإِمَامَ.

وفيه أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى صِرَاحَةِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ حَيْثُ أَقَرَّ وَاعْتَرَفَ بِأَنَّهُ هُوَ الْفَاعِلُ.

وفيه أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ رَاكِعًا فَقَدْ أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ، وَلَكِنْ لِلْإِنْسَانِ فِي هَذِهِ الْحَالِ ثَلَاثُ حَالَاتٍ:

الأولى: أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ أَدْرَكَهُ رَاكِعًا؛ أَي: أَنَّهُ رَكَعَ وَأَدْرَكَ الْإِمَامَ رَاكِعًا، فَهَذَا قَدْ أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ وَلَا إِشْكَالَ.

والثانية: أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ الْإِمَامَ رَفَعَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ هُوَ إِلَى الرُّكُوعِ، فَهَذَا قَدْ فَاتَتْهُ الرُّكْعَةُ، وَلَا إِشْكَالَ.

الحال الثالثة: أَنْ يَشْكَّ، فَنَقُولُ: هَلْ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ أَدْرَكَ الْإِمَامَ؟ فَإِنْ قَالَ: نَعَمْ.

قُلْنَا: أَدْرَكَتِ الْإِمَامَ، لَكِنْ عَلَيْكَ سَجُودُ السَّهْوِ إِنْ قَضَيْتَ شَيْئًا بَعْدَ إِمَامِكَ.

أَوْ قَالَ: يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّي أَنِّي لَمْ أَدْرِكَ الْإِمَامَ رَاكِعًا. فَهُوَ لَمْ يُدْرِكَ أَيْضًا، وَفِي هَذِهِ الْحَالِ إِذَا شَكَّ يَسْجُدُ قَبْلَ السَّلَامِ، وَفِي حَالِ الظَّنِّ سَوَاءٌ كَانَ بِالْإِدْرَاكِ أَوْ بَعْدَهُ يَسْجُدُ بَعْدَ السَّلَامِ.

(١) تقدم تخريجه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:

١١٥ - بَابُ إِمَامِ التَّكْبِيرِ فِي الرُّكُوعِ.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَفِيهِ مَالِكُ بْنُ الْحَوِيرِثِ ^(١).

٧٨٤ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنِ الْجَرِيرِيِّ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ عُمَرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: صَلَّى مَعَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْبَصْرَةِ، فَقَالَ: ذَكَّرْنَا هَذَا الرَّجُلَ صَلَاةً كُنَّا نَصْلِيهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ كُلَّمَا رَفَعَ، وَكُلَّمَا وَضَعَ ^(٢).

هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ التَّكْبِيرِ فِي كُلِّ انْتِقَالٍ، كُلَّمَا خَفَضَ، وَكُلَّمَا رَفَعَ، فَيُكَبِّرُ الْمَصَلِّيُ لِلرُّكُوعِ، وَيُكَبِّرُ لِلسُّجُودِ، وَيُكَبِّرُ لِلرَّفْعِ مِنَ السُّجُودِ، وَيُكَبِّرُ لِلسُّجُودِ الثَّانِي، وَيُكَبِّرُ لِلْقِيَامِ مِنَ السُّجُودِ؛ كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ، وَأَمَّا فِي الرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ فَإِنَّهُ لَا يُكَبِّرُ، وَعَلَى هَذَا فَإِنَّ هَذَا الْعَمُومَ: «كُلَّمَا رَفَعَ وَكُلَّمَا وَضَعَ». يُسْتَنْتَى مِنْهُ الرَّفْعُ مِنَ الرُّكُوعِ، فَإِنَّهُ لَا يُكَبِّرُ فِيهِ الْمَصَلِّي، بَلْ يَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» إِنْ كَانَ إِمَامًا أَوْ مُفْرَدًا، وَإِنْ كَانَ مَأْمُومًا، قَالَ: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ».

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ تَجَمُّعًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي تَكْبِيرِ الْإِنْتِقَالِ، هَلْ هُوَ وَاجِبٌ أَوْ سُنَّةٌ؟ وَالْأَقْرَبُ: أَنَّهُ وَاجِبٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَاوَمَ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَالَ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي» ^(٣). وَسَكَوَتْهُ عَنْهُ فِي حَدِيثِ الْمَسِيِّ فِي صَلَاتِهِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ عَدَمُ الْوَجُوبِ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَاتِ تُؤْخَذُ مِنْ أُدْلَى مُتَعَدِّدَةٍ. لَا مِنْ دَلِيلٍ وَاحِدٍ، فَالْأَقْرَبُ: أَنَّ التَّكْبِيرَ عِنْدَ الْإِنْتِقَالِ وَاجِبٌ، إِلَّا أَنَّهُ يُسْتَنْتَى تَكْبِيرٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ تَكْبِيرُ الرُّكُوعِ؛ إِذَا أَدْرَكَ الْمَسْبُوقُ

(١) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٣٦٩/٢).

- أما حديث ابن عباس رضي الله عنهما فقد وصله المصنف رقم (٧٨٧).

- أما حديث مالك بن الحويرث رضي الله عنه فوصله المصنف رقم (٨٢٤).

(٢) أخرجه البخاري (٧٨٤).

(٣) تقدم تخريجه.

الإمام راکعًا، وكَبَّرَ للإحرام، ثم رَكَعَ، فهذا قال العلماء: إنه سنة؛ أي التكبير للركوع، وفي هذه الحال إن كَبَّرَ فهو أفضل، وإن لم يُكَبِّرْ فلا حرج عليه.

وفي هذا الحديث أيضًا: دليل على أنه من عهد الصحابة رضي الله عنهم والناس قد أخلوا بالصلاة؛ لأن قوله: «ذكرنا هذا الرجل». يدل على أن هذا قد نسي، وأن الناس لا يعملون به، فانظر يا أخي كيف بدأ الناس منذ عهد الصحابة يخلون بالصلاة، وما بعد عن الصحابة فهو أقرب إلى الإخلال مما قرب من عهد الصحابة، حتى وصل الحال إلى اليوم، فصار بعض الناس يصل وكأنه يرقص، لا يطمئن في ركوع، ولا في رفع منه، ولا في سجود، ولا في جلوس. وهذا من الحرمان.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

٧٨٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي بِهِمْ فَيُكَبِّرُ كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ، فِإِذَا أَنْصَرَفَ قَالَ: إِنِّي لَأُشَبِّهُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ^(١).

الشاهد قوله: «كلما خفض ورفع». لكن يُسْتَشْنَى منه ما سبق، وهو الرفع من الركوع.

وفي قوله: «إني لأشبهكم» إشكال، وهو أنه كيف زك نفسه، وقال: إني لأشبهكم؟

فيقال: إنه قال ذلك ليس تزكية لنفسه، ولكن ليؤخذ عنه، وإذا كان قصده من مثل هذه العبارة أن ينتفع الناس بذلك فلا بأس، فقد قال عبد الله بن مسعود: لو أعلم أن أحدًا أعلم مني بكتاب الله تبلغه الإبل لرحلت إليه ^(٢). وهذه تزكية عظيمة، ولكن قصده بذلك حث الناس أن يأخذوا منه، وهذا أبو هريرة قصده حث الناس أن يقتدوا به في صلاته.

(١) أخرجه البخاري (٧٨٥)، ومسلم (٣٩٢) (٢٧).

(٢) أخرجه البخاري (٥٠٠٢)، ومسلم (٢٤٦٣) (١١٥).

وقد جرى على ذلك العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ، فابنُ مالكٍ قَالَ في أَلْفِيَّتِهِ:

تُقَرَّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزٍ وَتَبْسُطُ الْبَدَلُ بُوْعْدٍ مُنْجَزٍ

وَيَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطٍ فَائِقَةُ الْفِيَّةِ ابْنِ مُعْطٍ

مع أنه - غفر الله له! - في قوله: «فائقة ألفية ابن معطٍ». دخول في باب البيع على بيع المسلم؛ لأنه يُريدُ من الناس أن يَنْصَرِفُوا عن ابن معطٍ إلى أَلْفِيَّتِهِ فَنَسْأَلُ الله أن يَغْفِرَ له، وقصده حسنٌ - إن شاء الله - فهو يريدُ أن يَهْدِيَ الناسَ إلى ما هو أفضلُ، لا لكونها من نظمه، وهذا هو المظنونُ به رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى:

١١٦ - بَابُ إِتِمَامِ التَّكْبِيرِ فِي السُّجُودِ.

وهذا من الترتيب الحسن - فرحمه الله -؛ لأنه قَالَ قَبْلَ ذَلِكَ: «بَابُ إِتِمَامِ التَّكْبِيرِ فِي الرُّكُوعِ»، ثم قَالَ هنا: «بَابُ إِتِمَامِ التَّكْبِيرِ فِي السُّجُودِ» ثم سَيَأْتِي - إن شاء الله -: «بَابُ إِتِمَامِ التَّكْبِيرِ إِذَا قَامَ مِنَ السُّجُودِ».

٧٨٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَا وَعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، فَكَانَ إِذَا سَجَدَ كَبَّرَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ كَبَّرَ، وَإِذَا نَهَضَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ كَبَّرَ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ أَخَذَ بِيَدِي عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، فَقَالَ: قَدْ ذَكَرْنِي هَذَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ ﷺ - أَوْ قَالَ: لَقَدْ صَلَّيْنَا بِهَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ ﷺ - ^(١).

في هذا اللفظ إشكالٌ، وهو قوله: «صلاة محمدٍ» والله تعالى يقول: ﴿لَا تَجْعَلُوا

دُعَاءَ الرَّسُولِ لِيَتَكُفَّكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾ [النِّجْمَةُ: ٦٣].

(١) أخرجه البخاري (٧٨٦)، ومسلم (٣٩٣) (٣٣).

فَيُقَالُ: لَا إِشْكَالَ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ فِي الْآيَةِ عَنْ دَعَائِهِ وَنِدَائِهِ، فَلَا يَجُوزُ لِلصَّحَابَةِ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ: يَا مُحَمَّدُ، بَلْ يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمَا الْخَبْرُ فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ أَوْسَعُ فَيَقُولُ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ، قَالَ مُحَمَّدٌ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ أَوْسَعُ مِنَ الْإِنْشَاءِ، وَالْدُّعَاءُ إِنْشَاءٌ. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَ الْأَعْرَابُ يَأْتُونَ إِلَى الرَّسُولِ فَيَقُولُونَ: يَا مُحَمَّدُ، فَلَمَّاذَا إِذْنٌ لِمَنْ يَنْهَاهُمُ الرَّسُولُ ﷺ، وَقَدْ نَهَى اللَّهُ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَدْعُوهُ بِاسْمِهِ؟

قُلْنَا: إِنْ النَّبِيُّ ﷺ يَنْظُرُ نَظْرًا أَبْعَدَ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَوْ جَاهَهُ؛ أَيِ: الْأَعْرَابِيِّ الَّذِي جَاءَ يَسْأَلُ عَنْ دِينِهِ بِالْإِنْكَارِ، فَرَبِّمَا يَنْفِرُ، وَهُوَ إِذَا تَعَلَّمَ دِينَهُ وَاهْتَدَى سَهْلَ عَلَيْهِ الْإِمْتِنَانُ.

وَنَظِيرُ هَذَا مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ قِصَّةُ الْخَثْعَمِيَّةِ الَّتِي جَاءَتْ تَسْأَلُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ مُرَدِفُ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَكَانَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا، وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ، وَلَمْ يَأْمُرْهَا الرَّسُولُ ﷺ بِالْحِجَابِ؛ لِأَنَّهَا جَاءَتْ تَسْأَلُ، وَهِيَ امْرَأَةٌ فَلَمْ يُحِبَّ أَنْ يُجَابِهَا بِالْإِنْكَارِ، وَلِهَذَا أُنْكَرَ عَلَى الْفَضْلِ؛ لِأَنَّ الْفَضْلَ قَدْ رَسَخَ فِي قَلْبِهِ الْإِيمَانُ، وَعَرَفَ الْحُدُودَ الشَّرْعِيَّةَ، فَصَرَفَ وَجْهَهُ إِلَى النَّاحِيَةِ الثَّانِيَةِ^(١).

وَهَذَا أَحَدُ الْأَجُوبَةِ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ الَّذِي أُشْكِلَ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ، وَرَبِّمَا يَكُونُ هَذَا الْجَوَابُ مِنْ أَحْسَنِهِمْ؛ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ سَكَتَ عَنْهَا تَأْلِيْفًا لَهَا حَتَّى لَا يُجَابِهَا بِالْإِنْكَارِ، وَهِيَ امْرَأَةٌ حَاجَّةٌ جَاءَتْ تَسْأَلُ عَنْ دِينِهَا، وَلِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ، فَلَوْ جَاءَكَ إِنْسَانٌ يَسْأَلُكَ مِثْلًا شَيْئًا مِنَ الْأَشْيَاءِ، وَهُوَ مَرْتَكِبٌ نَهْيًا، فَلَا تُجَابِهُ بِالْإِنْكَارِ، بَلْ أَجِبْهُ أَوْ لَا عَنْ سُؤَالِهِ، ثُمَّ إِذَا رَأَيْتَ أَنَّ الْمَقَامَ يَسْهُلُ مَعَهُ الْإِنْكَارُ فَافْعَلْ.

وَأَمَّا قِصَّةُ يَوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي صَاحِبِي السَّجَنِ قَبْلَ أَنْ يُخْبَرَ هُمَا عَنِ الْجَوَابِ. قَالَ: ﴿يَصْنَعِي السَّجْنَاءُ أَرْبَابَ مُتَفَرِّقَاتٍ﴾ [٣٩: ٢٤]. لِأَنَّ الْمَقَامَ يَقْتَضِي هَذَا؛ لِأَنَّهُ مَقَامٌ لَيْسَ هَيْئًا؛ لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِشَرِكٍ، وَالشَّرِكُ يَحِبُّ الْمَبَادَرَةَ بِإِنْكَارِهِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

٧٨٧- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: رَأَيْتُ رَجُلًا عِنْدَ الْمَقَامِ يُكَبِّرُ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ، وَإِذَا قَامَ، وَإِذَا وَضَعَ، فَأَخْبَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رحمته الله تعالى قَالَ: أَوَلَيْسَ تِلْكَ صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ، لَا أَمَّ لَكَ؟^(١).
أما الجملة الأولى فواضحة؛ أن الرسول كان يُكَبِّرُ كُلَّمَا خَفَضَ، وَكُلَّمَا رَفَعَ، وَلَكِنْ لَا أَمَّ لَكَ. هَذَا يَدْعُو عَلَيْهِ بِفَقْدِ أُمِّهِ؟

فَيُقَالُ: هَذَا مِمَّا جَرَى عَلَى الْأَلْسِنَةِ بِدُونِ قَصْدٍ، مِثْلُ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ لِمَعَاذٍ: «تَكَلِّتَكَ أُمُّكَ»^(٢). أَيْ: فَقَدْتِكَ، حَتَّى صَارَتْ تُكَلِّى عَلَيْكَ مِنَ الْحَزَنِ، فَيُقَالُ: هَذَا يُرَادُ بِهِ الْحَثُّ، وَلَا يُرَادُ بِهِ الدَّعَاءُ عَلَى الرَّجُلِ بِفَقْدِ الْأُمِّ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

١١٧- بَابُ التَّكْبِيرِ إِذَا قَامَ مِنَ السَّجُودِ.

٧٨٨- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ شَيْخٍ بِمَكَّةَ فَكَبَّرَ ثِنْتَيْنِ وَعِشْرِينَ تَكْبِيرَةً، فَقُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّهُ أَحَقُّ، فَقَالَ: تَكَلِّتَكَ أُمُّكَ، سَنَّهُ أَبِي الْقَاسِمِ رحمته الله تعالى^(٣).
وَقَالَ مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ^(٤).

(١) أخرجه البخاري (٧٨٧).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري (٧٨٨).

(٤) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٢/ ٢٧٢)، وقال الحافظ في «تغليق التعليق» (٢/ ٣٢٥): وحديث موسى بن إسماعيل عن أبان معطوف على حديثه، عن همام، وإنما اعتمد البخاري حديث همام، واستشهد له بحديث أبان لبيان سماع قتادة من عكرمة، ولأجل ذلك لم يجمعهما عن موسى، وهذا ليس من شرطنا وإنما ذكرته للتنبيه عليه، ولأن جماعة حملوا حديث موسى بن أبان على ظاهره، فأوردته في التعليق. اهـ

٧٨٩- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْكَعُ، ثُمَّ يَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» حِينَ يَرْفَعُ صُلْبَهُ مِنَ الرُّكْعَةِ، ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ: «رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ»^(١). قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ: وَلَكَ الْحَمْدُ ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَهْوِي، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسْجُدُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا حَتَّى يَقْضِيَهَا، وَيُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ مِنَ الثَّنَيْنِ بَعْدَ الْجُلُوسِ^(٢).
هَذَا كَالْأَحَادِيثِ السَّابِقَةِ: يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُشْرَعُ التَّكْبِيرُ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ؛ عِنْدَ الرُّكُوعِ، وَعِنْدَ السُّجُودِ، وَعِنْدَ الرَّفْعِ مِنَ السُّجُودِ، وَعِنْدَ الْقِيَامِ مِنَ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ. وَعِكْرَمَةُ رَحِمَهُ يَقُولُ: إِنَّهُ صَلَّى خَلْفَ شَيْخٍ بِمَكَّةَ. وَأَظُنُّ الشَّيْخَ هُنَا بِمَعْنَى كَبِيرِ السَّنِّ، وَرَبَّمَا يَذْكُرُ فِي الشَّرْحِ اسْمَهُ.

قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ٢٧٢):

❦ قَوْلُهُ: «بَابُ التَّكْبِيرِ إِذَا قَامَ مِنَ السُّجُودِ».

❦ قَوْلُهُ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ شَيْخٍ». زَادَ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ: «الظَّهَرُ». وَبِذَلِكَ يَصِحُّ عَدُّ التَّكْبِيرِ الَّذِي ذَكَرَهُ؛ لِأَنَّهُ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ، فَيَقَعُ فِي الرَّبَاعِيَّةِ عَشْرُونَ تَكْبِيرَةً مَعَ تَكْبِيرَةِ الْإِفْتِتَاحِ، وَتَكْبِيرَةِ الْقِيَامِ مِنَ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ، وَلِأَحَدٍ، وَالطَّحَاوِيِّ، وَالطَّبْرَانِيِّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ الدَّانَاجِ وَهُوَ بِالنُّونِ وَالْجِيمِ الْخَفِيفَتَيْنِ، عَنْ عِكْرَمَةَ، قَالَ: صَلَّى بِنَا أَبُو هُرَيْرَةَ.

وانظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر رحمه الله (٢/ ٢٧٢).

(١) أخرجه البخاري (٧٨٩)، ومسلم (٣٩٢) (٢٨).

(٢) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم كما في الفتح (٢/ ٢٧٢)، ووصله الذهلي في «الزهریات»، وانظر

«هدي الساري» (٢٩)، وانظر «تغليق التعليق» (٢/ ٣٢٥).

❦ قوله: «وقال موسى». هو ابنُ إسماعيلَ راوي الحديث عن همام، وهو عنده متصل عن همام وأبان كلاهما عن قتادة، وإنما أفردتهما؛ لكونه على شرطه في الأصول بخلاف أبان فإنه على شرطه في المتابعات، وأفادت رواية أبان تصريح قتادة بالحديث عن عكرمة، وقد وقع مثله من رواية سعيد بن أبي عروبة المذكورة عند الإسماعيلي.

❦ وقوله: «سنة». بالرفع خبر مبتدأ محذوف تقديره: «تلك سنة». وثبت ذلك في رواية عبيد الله بن موسى، عن همام عند الإسماعيلي.

❦ قوله: «أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن». كذا قال عقيل، وتابعه ابن جريج عن ابن شهاب عند مسلم، وقال مالك، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن كما تقدم قبل باب مختصرًا، وكذا أخرجه مسلم والنسائي مطولاً من رواية يونس عن ابن شهاب، وتابعه معمر عن ابن شهاب عند السراج، وليس هذا الاختلاف قادحًا، بل الحديث عند ابن شهاب عنهما معاً^(١).

وقال الحافظ في «الفتح» (٢/ ٢٧١-٢٧٢):

❦ قوله: «رأيت رجلاً عند المقام». في رواية الإسماعيلي: صليت خلف شيخ بالأبطح، والأولى أصح إلا أن يكون المراد: بالأبطح. البطحاء التي تفرش في المسجد، وسيأتي في أول الباب الذي بعده بلفظ: صليت خلف شيخ بمكة. وأنه سمّاه في بعض الطُرُق: أبا هريرة. واتفقت هذه الروايات على أنه رآه بمكة.

وللسراج من طريق حبيب بن الزبير، عن عكرمة: رأيت رجلاً يصلي في مسجد النبي ﷺ. فإن لم يُحْمَلْ على التجويز، وإلا فهي شاذة. اهـ

الأخير في مسجد النبي ﷺ. إن لم يُحْمَلْ على التجويز أن المسجد الحرام مسجد للنبي ﷺ، كما قال تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ، لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الأنعام: ١].

(١) انظر «الفتح» للحافظ ابن حجر رحمه الله (٢/ ٢٧٢).

قَالَ ابْنُ حَجْرٍ رحمته الله تعالى فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ٢٧٢):

قَوْلُهُ: «لَا أُمَّ لَكَ». هِيَ كَلِمَةٌ تَقُولُهَا الْعَرَبُ عِنْدَ الرَّجْرِ، وَكَذَا قَوْلُهُ فِي الرَّوَايَةِ الَّتِي بَعْدَهَا: «تُكِلْتَنُكَ أُمُّكَ». فَكَأَنَّهُ دَعَا عَلَيْهِ أَنْ يَفْقِدَ أُمَّهُ، أَوْ أَنْ تَفْقِدَهُ أُمُّهُ، لَكُنْهُمْ قَدْ يُطْلِقُونَ ذَلِكَ وَلَا يُرِيدُونَ حَقِيقَتَهُ.

وَأَسْتَحَقُّ عِزْمَةً ذَلِكَ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ لَكُونَهُ نَسَبٌ ذَلِكَ الرَّجُلَ الْجَلِيلَ إِلَى الْحَقِّ الَّذِي هُوَ غَايَةُ الْجَهْلِ، وَهُوَ بَرٌّ مِنْ ذَلِكَ ^(١). اهـ

وَهَذَا بَيِّنُ الْحَافِظِ ابْنِ حَجْرٍ أَنَّ جُمْلَةَ: «تُكِلْتَنُكَ أُمُّكَ» يُمَكِّنُ أَنْ تُحْمَلَ عَلَى حَقِيقَةِ الدَّعَاءِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ وَصَفَ الرَّجُلَ بِأَنَّهُ أَحَقُّ، وَهَذَا لَا يَنْبَغِي قَبْلَ أَنْ يَعْرِفَ مَا عِنْدَهُ: هَلْ عَنْ عِلْمٍ، أَوْ عَنْ جَهْلٍ.

وَلَكِنِ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ قَالَهَا عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ عَادَةُ الْعَرَبِ مِنَ الْحَثِّ عَلَى التَّمَسُّكِ بِالشَّيْءِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: تُكِلْتَنُكَ أُمُّكَ سُنَّةُ أَبِي الْقَاسِمِ. فَكَأَنَّهُ قَالَ: تُكِلْتَنُكَ أُمُّكَ. فَالزَّمْ هَذَا؛ فَإِنَّهُ سُنَّةُ أَبِي الْقَاسِمِ رحمته الله تعالى.

وَقَوْلُهُ: «فَكَبَّرَ ثِنْتَيْنِ وَعِشْرِينَ تَكْبِيرَةً». صَلَاةُ الظُّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ فِيهَا اثْنَتَانِ وَعِشْرُونَ تَكْبِيرَةً، وَتَفْصِيلُ ذَلِكَ: تَكْبِيرَةُ الرُّكُوعِ، وَتَكْبِيرَةُ الْهُوِيِّ إِلَى السُّجُودِ، وَتَكْبِيرَةُ الرِّفْعِ مِنَ السُّجُودِ مَرَّتَيْنِ، مَعَ تَكْبِيرَةِ السُّجُودِ، فَهَذِهِ خَمْسَةٌ فِي أَرْبَعَةٍ؛ بَعِثَرَيْنِ تَكْبِيرَةً، وَتَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ الْوَاحِدُ وَالْعِشْرُونَ، وَتَكْبِيرَةُ الْقِيَامِ مِنَ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ فَهَذَا تِمَامُ الثَّنَيْنِ وَالْعِشْرَيْنِ.



(١) انظر «الفتح» للحافظ ابن حجر رحمته الله تعالى (٢/ ٢٧١، ٢٧٢).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

١١٨ - بَابُ وَضْعِ الْأَكْفِ عَلَى الرُّكْبِ فِي الرُّكُوعِ.

وقال أبو حُمَيْدٍ فِي أَصْحَابِهِ: أَمَكَنَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ ^(١).
٧٩٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مُصْعَبَ
بْنَ سَعْدٍ يَقُولُ: صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ أَبِي، فَطَبَّقْتُ بَيْنَ كَفَّيَّ، ثُمَّ وَضَعْتُهَا بَيْنَ فَخْذَيْ،
فَنَهَايَ أَبِي، وَقَالَ: كُنَّا نَفْعَلُهُ فَنُهَيَّا عَنْهُ، وَأَمَرْنَا أَنْ نَضَعَ أَيْدِينَا عَلَى الرُّكْبِ ^(٢).

فِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ النَّسْخِ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ؛ لِأَنَّ السُّنَّةَ ثَابِتَةً فِيمَا
قَبْلُ أَنَّ الْإِنْسَانَ يُطَبِّقُ بَيْنَ كَفَّيْهِ، ثُمَّ يَضَعُهَا بَيْنَ فَخْذَيْهِ، فَنَسَخَ هَذَا.
وقوله: «فَنُهَيَّا عَنْهُ وَأَمَرْنَا أَنْ نَضَعَ أَيْدِينَا عَلَى الرُّكْبِ» قَالَ بَعْضُ النَّاسِ: قَوْلُهُ:
«أَمَرْنَا أَنْ نَضَعَ أَيْدِينَا عَلَى الرُّكْبِ». يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ، وَلَكِنْ
هَذَا فِي مَعْزِلٍ عَنِ التَّحْقِيقِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَاءَ الْأَمْرُ بَعْدَ النَّهْيِ فَهُوَ رَفْعٌ لِلنَّهْيِ وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ
لَمَّا نَهَى عَنِ الْأَوَّلِ فَتَحَّ لَهُمْ بَابًا آخَرَ.

ثُمَّ هَلْ هُوَ وَاجِبٌ أَوْ غَيْرُ وَاجِبٍ؟

الْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا يُعْرَفُ مِنْ دَلِيلٍ آخَرَ، وَلَيْسَ مِنْ مُجَرَّدِ قَوْلِهِ: «أَمَرْنَا». لِأَنَّ قَوْلَهُ:
«أَمَرْنَا». هُنَا فِي مَقَابِلِ النَّهْيِ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى رَفْعًا لِلنَّهْيِ؛ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ
آمَنُوا لَا تَحْلُوا شَعِيرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْفَلَاحِيذَ وَلَا آمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ
فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [الأنعام: ٢]. ففِي هَذِهِ الْآيَةِ الْأَمْرُ لِرَفْعِ النَّهْيِ،
وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّ الْإِنْسَانَ مَأْمُورٌ إِذَا حَلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ أَنْ يَخْرُجَ يَصْطَادَ.

(١) ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ مَعْلَقًا بِصِيغَةِ الْجَزْمِ كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ٢٧٥)، قَالَ فِي «تَغْلِيْقِ التَّعْلِيْقِ» (٢/ ٣٢٦):
وَقَوْلُهُ فِي بَابِ اسْتِوَاءِ الظَّهْرِ فِي الرُّكُوعِ: وَقَالَ أَبُو حَمِيدٍ فِي أَصْحَابِهِ، وَقَوْلُهُ فِي بَابِ الطَّمَأْنِينَةِ حِينَ
يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ: هَذِهِ الْمَوَاضِعُ الثَّلَاثَةُ أَطْرَافُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي حَمِيدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي
أَصْحَابِهِ فِي صِفَةِ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ (٨٢٨).

وَانْظُرْ «الْفَتْحَ» لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٢/ ٢٧٥).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٩٠)، وَمُسْلِمٌ (٥٣٥) (٢٩).

قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله تعالى فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ٢٧٣):

قَوْلُهُ: «وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ». سَيَأْتِي مَوْصُولًا مُطَوَّلًا فِي «بَابِ سُنَّةِ الْجُلُوسِ فِي الشَّهَادَةِ». وَالْعَرَضُ مِنْهُ هُنَا: بَيَانُ الصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الرُّكُوعِ. يُقَوِّيه مَا أَشَارَ إِلَيْهِ سَعْدٌ مِنْ نَسْخِ التَّطْبِيقِ ^(١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

١١٩- بَابُ: إِذَا لَمْ يُتِمَّ الرُّكُوعَ.

٧٩١- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سُلَيْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ، قَالَ: رَأَى حَذِيفَةَ رَجُلًا لَا يُتِمُّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ قَالَ: مَا صَلَّيْتُ وَلَوْ مُتُّ مُتًّا عَلَى غَيْرِ الْفِطْرَةِ الَّتِي فَطَرَ اللَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ ^(٢).

١٢٠- بَابُ اسْتِوَاءِ الظَّهْرِ فِي الرُّكُوعِ.

وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ فِي أَصْحَابِهِ: رَكَعَ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ هَضَرَ ظَهْرَهُ ^(٣).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

١٢١- بَابُ حَدِّ إِتْمَامِ الرُّكُوعِ، وَالْإِعْتِدَالِ فِيهِ، وَالطَّمَأْنِينَةِ.

٧٩٢- حَدَّثَنَا بَدَلُ بْنُ الْمُحَبَّرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي الْحَكَمُ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: كَانَ رُكُوعُ النَّبِيِّ ﷺ، وَسُجُودُهُ، وَبَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، وَإِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ - مَا خَلَا الْقِيَامَ وَالْقُعُودَ - قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ ^(٤).

(١) أخرجه البخاري (٧٩١).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) انظر «الفتح» للحافظ ابن حجر رحمته الله تعالى (٢/ ٢٧٣).

(٤) أخرجه البخاري (٧٩٢)، ومسلم (٤٧١) (١٩٤).

قوله رحمه الله: «ما خلا القيام والقعود». يُريد بالقيام القراءة. والقعود أي: في التشهد. وعلى هذا فيكون الركوع، والرفع منه، والسجود، والجلوس بين السجدين مُتقاربًا؛ يعني: إن طَوَّلَ في هذا طَوَّلَ في هذا؛ لتكون مُتقاربةً.

وأما ما يفعله بعض الناس اليوم يُطيلون الركوع بعض الشيء، لكن في القيام من الركوع لا يُطيل، ويُطيل في السجود بعض الشيء ولكن الجلسة بين السجدين لا يُطيلها. فهذا لا شك أنه خلاف السنة، وأنه إذا أدى هذا التخفيف إلى ترك الطمأنينة فصلاته باطلة؛ كما قال حذيفة رحمه الله.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

١٢٢- بَابُ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي لَا يُتِمُّ رُكُوعَهُ بِالْإِعَادَةِ.

٧٩٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَردَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامَ، فَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ». فَصَلَّى ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» ثَلَاثًا. فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ فَمَا أَحْسَنُ غَيْرَهُ فَعَلَّمَنِي، قَالَ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدَلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا»^(١).

هذا الحديث يُسمِّيه العلماء: «حديث المسعى في صلاته». وإساءته التي كان أساء فيها: أنه لا يطمئن؛ بدليل أن النبي ﷺ أرشده إلى الطمأنينة.

(١) أخرجه البخاري (٧٩٣)، ومسلم (٣٩٧) (٤٥).

وفيه: دليلٌ على أن الإنسان إذا أتى إلى قومٍ؛ فإنه يُسَلَّمُ عليهم؛ لقوله: «ثم جاء فسَلَّمَ على النبي».

وفيه: دليلٌ على أنه يَبْدَأُ بِتَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ قَبْلَ السَّلَامِ على مَنْ فيه، وهذا ما لم يَكُنِ الذين في المسجد يُبَاشِرُهُمْ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الصَّفِّ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يُصَلِّيَ فيه، فإن كان يُبَاشِرُهُمْ مِثْلُ أَنْ يَكُونَ أَنَسُ جَالِسِينَ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ فَتَعَدَّاهُمْ إِلَى الصَّفِّ لِيُصَلِّيَ فهنا يُسَلَّمُ عليهم.

وفيه: دليلٌ على تَكَرُّرِ السَّلَامِ مع التَّرَدُّدِ؛ لأن هذا الرجل سَلَّمَ مَرَّتَيْنِ، ثم ذَهَبَ فَصَلَّى، ثم رَجَعَ فَسَلَّمَ، فيكونُ في ذلك دليلٌ على تَرَدُّدِ السَّلَامِ إِذَا وَجَدَ شَاغِلًا حَسِيًّا أو شرعيًّا. أما الحسيُّ: فكما كان الصحابةُ رضي الله عنهم إِذَا حالَ بَيْنَهُمْ شَجَرَةٌ ثم التَّقَوُّوا بَعْدَهَا سَلَّمَ بَعْضُهُمْ على بعضٍ ^(١). وهل يُقَالُ: إن مثلها السيارة، فلو كان اثنانِ يَمْشِيَانِ فِي السُّوقِ فَحَالَتْ بَيْنَهُمَا سَيَارَةٌ ثم التَّقَيَا بَعْدَهَا، فهل يُسَلَّمُ بَعْضُهُمْ على بعضٍ؟ الجوابُ: الظاهرُ نعم، وقد يُقَالُ بِالْفَرْقِ؛ لأن السيارةَ متحرِّكة، وأما الشجرةُ فهي ثابتة، فتكونُ كالجدارِ.

وأما الشاغلُ الشرعيُّ: فمثلُ هذا الرجلِ الَّذِي حالَ بَيْنَهُ وبينَ السَّلَامِ الأولِ الصلاة، فعادَ فَسَلَّمَ، ولم يُنَكِّرْ عليه النبي ﷺ.

وفيه أيضًا: دليلٌ على جوازِ رَدِّ الْوَاحِدِ عَنِ الْجَمَاعَةِ؛ لأن النبي ﷺ رَدَّ، والظاهرُ أن الرجلَ سَلَّمَ على الجميعِ، وإن كان ظاهرُ القولِ أنه سَلَّمَ على النبي ﷺ يَقْتَضِي أَنَّهُ خَصَّهُ بِالسَّلَامِ، ولكن لو سَلَّمَ إنسانٌ على جماعةٍ، ومن المعروفِ أنه يُرِيدُ أَكْبَرَهُمْ، أو أَفْضَلَهُمْ فَرَدَّ بَعْضُهُمْ، فهل يَكْفِي عن الرَدِّ مَنْ يَظْهَرُ أَنَّهُ الْمَقْصُودُ؟

(١) أخرجه أبو داود (٥٢٠٠)، والمنذري في «الترغيب والترهيب» (٤٠٩٧)، قال الشيخ الألباني رحمته الله

في تعليقه على سنن أبي داود: صحيح.

وقد روى الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢٠٥ / ٢) بمعناه.

الجواب: لا. مَنْ عَلِمْنَا أَنَّ ظَاهِرَ حَالِ الْمُسْلِمِ أَنَّهُ يُرِيدُهُ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُرَدَّ، حَتَّى وَلَوْ رَدَّ كُلُّ الَّذِينَ فِي الْمَجْلِسِ فَلَا بُدَّ أَنْ يُرَدَّ هُوَ.

وفيه: دَلِيلٌ عَلَى نَفْيِ الْفَعْلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُجْزِئًا شَرْعًا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «فَإِنْكَ لَمْ تُصَلِّ». فَيَكُونُ هَذَا تَقْرِيرًا لِلْقَاعِدَةِ الَّتِي مَرَّتْ عَلَيْنَا سَابِقًا، وَهُوَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي النَّفْيِ نَفْيُ الْوُجُودِ؛ فَإِنْ تَعَذَّرَ فَنَفْيُ الصَّحَّةِ؛ لِأَنَّ نَفْيَهُ مَعَ وَجُودِهِ يَعْني مَعْنَاهُ أَنَّهُ مَعْدُومٌ شَرْعًا فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ بَأَنَّ دَلَّتِ الْأَدِلَّةُ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْمَنْفِيِّ فَهُوَ نَفْيٌ لِلْكَمَالِ؛ مِثْلُ قَوْلِهِ ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»^(١). فَهَذَا لَا يَنْتَفِي بِالْإِيمَانِ بِالْكَلِيَّةِ لَا وَجُودًا وَلَا شَرْعًا، وَإِنَّمَا الَّذِي يَنْتَفِي هُوَ كَمَالُهُ.

وفيه: حِكْمَةُ النَّبِيِّ ﷺ فِي تَرْدِيدِهِ الرَّجُلَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ لِمَاذَا رَدَّهُ وَهُوَ قَدْ صَلَّى مَرَّتَيْنِ صَلَاةً غَيْرَ مُجْزِئَةٍ، فَيَقَالُ: هَذَا مِنْ حِكْمَةِ تَعْلِيمِ الرَّسُولِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَرَكَهُ يُصَلِّي مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً صَارَ مُشْتَاقًا وَمُتَنَظِّرًا لِلتَّعْلِيمِ؛ وَلِهَذَا أَقْسَمَ الرَّجُلُ بِأَنَّهُ لَا يُحْسِنُ غَيْرَ هَذَا.

وفيه أَيْضًا: حِكْمَةٌ أَوْ عَقْلٌ هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي قَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ؛ لِأَنَّ هَذَا الْقِسْمَ يُشْعِرُ بِأَنَّ مَا سَيَقُولُهُ الرَّسُولُ ﷺ، حَقٌّ، وَإِلَّا لَكَانَ بِإِمْكَانِهِ أَنْ يَقُولَ: وَاللَّهِ مَا أَحْسَنَ غَيْرَ هَذَا، لَكِنْ لِأَجْلِ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ الرَّجُلَ مُؤْمِنٌ بِمَا يَقُولُ الرَّسُولُ ﷺ، وَأَنَّهُ حَقٌّ. وفيه أَيْضًا: أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ أَقْسَمَ أَنَّهُ لَا يُحْسِنُ غَيْرَ هَذَا، وَلَمْ يَكْتَفِ بِذَلِكَ بَلْ بَادَرَ وَطَلَبَ التَّعْلِيمَ، فَقَالَ: عَلَّمْنِي. فَيَكُونُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى التَّخْلِيةِ وَالتَّحْلِيَةِ.

التَّخْلِيةُ مِنْ قَوْلِهِ: «لَا أَحْسِنُ غَيْرَ هَذَا».

والتَّحْلِيَةُ مِنْ قَوْلِهِ: «عَلَّمْنِي». فَقَالَ ﷺ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ... إلخ»، وَهَذَا مَرَّةٌ عَلَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَشَرَحْنَاهُ.

قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢/٢٧٨):

❖ قَوْلُهُ: «ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ». فِي رِوَايَةِ أَبِي أُسَامَةَ. فَجَاءَ فَسَلَّمَ. وَهِيَ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ صَلَاتِهِ وَمَجِيئِهِ تَرَاخٍ.

❖ قَوْلُهُ: «فَرَدَّ النَّبِيُّ ﷺ». فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ، وَكَذَا فِي رِوَايَةِ ابْنِ نُمَيْرٍ فِي الْإِسْتِثْنَانِ، فَقَالَ: وَعَلَيْكَ السَّلَامُ. وَفِي هَذَا تَعَقُّبٌ عَلَى ابْنِ الْمُنِيرِ حَيْثُ قَالَ فِيهِ: إِنَّ الْمَوْعِظَةَ فِي وَقْتِ الْحَاجَةِ هِيَ أَهَمُّ مِنْ رَدِّ السَّلَامِ؛ وَلِأَنَّهُ لَعَلَّهُ لَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَأْدِيًّا عَلَى جَهْلِهِ فَيُؤْخَذُ مِنْهُ التَّأْدِيبُ بِالْهَجْرِ، وَتَرْكُ السَّلَامِ. وَالَّذِي وَقَفْنَا عَلَيْهِ مِنْ نُسْخِ الصَّحِيحَيْنِ ثُبُوتُ الرَّدِّ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَغَيْرِهِ، إِلَّا الَّذِي فِي الْأَيَّامِ وَالتَّنْذِيرِ، وَقَدْ سَأَلَ الْحَدِيثُ صَاحِبُ الْعُمْدَةِ بَلْفِظِ الْبَابِ إِلَّا أَنَّهُ حَذَفَ مِنْهُ: فَرَدَّ النَّبِيُّ ﷺ. فَلَعَلَّ ابْنَ الْمُنِيرِ اعْتَمَدَ عَلَى النُّسْخَةِ الَّتِي اعْتَمَدَ عَلَيْهَا صَاحِبُ «الْعُمْدَةِ». اهـ

❖ وَفِي قَوْلِهِ: «ثُمَّ أَفْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا». فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى بُطْلَانِ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْفَاتِحَةَ لَا تَجِبُ إِلَّا فِي رَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»^(١).

وَلَمْ يَقُلْ: فِي كُلِّ رَكْعَةٍ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَلَيْسَ عَلَى الْعُمُومِ، وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُهُ: «لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ». يَقْتَضِي بِنَاءً عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ وَلَوْ فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ فَقَدْ قَامَ بِالْوَاجِبِ، لَكِنْ نَقُولُ: قَوْلُهُ ﷺ: «وَأَفْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا». يَهْدِمُ هَذَا الْقَوْلَ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَقْرَأَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مَا قَرَأَ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى، وَلَا يُسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَسْأَلَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ الْمَسْبُوقُ إِذَا لَمْ يُذْرِكِ الْإِمَامَ إِلَّا فِي الرُّكُوعِ، أَوْ أَذْرَكَهُ فِي الْقِيَامِ، لَكِنْ فِي حَالٍ لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْ إِتِمَامِ الْفَاتِحَةِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٢٣ - بَابُ الدُّعَاءِ فِي الرُّكُوعِ.

٧٩٤ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي»^(١).

الدُّعَاءُ فِي الرُّكُوعِ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى مَا وَرَدَ، وَلَا يُزَادُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَمَّا الرُّكُوعُ فَعِظَّمُوا فِيهِ الرَّبَّ، وَأَمَّا السُّجُودُ فَاجْتَهِدُوا فِي الدُّعَاءِ»^(٢).

فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ تَعْظِيمَ الرَّبِّ فِي الرُّكُوعِ، وَالدُّعَاءَ فِي السُّجُودِ، لَكِنْ مَا وَرَدَ: أَنَّ الرَّسُولَ كَانَ يَدْعُوهُ فِي رُكُوعِهِ فَلَا مَنَاصَ لَنَا عَنْهُ.

وَعَلَيْهِ نَقُولُ: نَدْعُو فِي الرُّكُوعِ بِمَا دَعَا بِهِ الرَّسُولُ ﷺ؛ كَمَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ: كَانَ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي». وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ نَزَلَتْ سُورَةُ النَّصْرِ ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ۝ ١ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ۝ ٢ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْ لَهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ۝ ٣﴾ [النَّصْر: ١-٣].

فَهَذِهِ السُّورَةُ فِيهَا إِشَارَةٌ إِلَى قُرْبِ أَجَلِ النَّبِيِّ ﷺ؛ وَقَدْ وَرَدَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَفِيهِ: أَنَّهُ لَمَّا رَأَى بَعْضَ الْأَنْصَارِ صَارَ فِي نَفْسِهِمْ شَيْءٌ أَنْ يَخْضَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى مَجَالِسِ الشُّيُوخِ وَالْكِبَارِ، وَهُوَ صَغِيرٌ، وَقَالُوا: لِمَاذَا لَا نُخْضِرُ فِتْيَانَنَا، كَمَا يُخْضَرُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ابْنُ عَبَّاسٍ؟

فَامْتَحَنَهُمْ ذَاتَ يَوْمٍ لَمَّا اجْتَمَعُوا، وَكَانَ مَعَهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: مَا تَقُولُونَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ إِلَى آخِرِهِ؟ فَقَالُوا: نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ أَمَرَ نَبِيَّهُ ﷺ إِذَا نَصَرَهُ اللَّهُ، وَفَتَحَ عَلَيْهِ أَنْ يُسَبِّحَ بِحَمْدِ رَبِّهِ، وَيَسْتَغْفِرَ. وَهَذَا هُوَ مَعْنَاهَا الظَّاهِرُ، فَقَالَ عُمَرُ: فَمَا تَقُولُ أَنْتَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ؟

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٩٤)، وَمُسْلِمٌ (٤٨٤) (٢١٧).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٧٩) (٢٠٧).

قَالَ: هُوَ أَجَلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ يَعْنِي: أَنَّ اللَّهَ نَعَاهُ إِلَى نَفْسِهِ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: إِذَا حَصَلَ لَكَ هَذَا فَإِنَّكَ حَيْثُ قَدْ أَنْهَيْتَ مُهِمَّتَكَ، وَلَا عَلَيْكَ إِلَّا أَنْ تَخْتِمَ حَيَاتَكَ بِالتَّسْبِيحِ وَالِاسْتِغْفَارِ. فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا أَفْهَمُ مِنْهَا إِلَّا مَا فَهِمْتُ^(١)، فَتَبَيَّنَ بِذَلِكَ فَضْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَا شَكَّ أَنَّ فَهْمَ مِثْلِ هَذِهِ الْمَعَانِي نِعْمَةٌ مِنَ اللَّهِ ﷻ عَلَى الْإِنْسَانِ يَقُوقُ بِهَا غَيْرَهُ. وَالْمِهْمُ: أَنْ نَقُولَ: إِنَّ الدُّعَاءَ فِي الرُّكُوعِ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى مَا وَرَدَ؛ لِأَنَّ الرُّكُوعَ جَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ مَحَلًّا لِلتَّعْظِيمِ، وَأَمَّا الدُّعَاءُ فَمَحَلُّهُ السُّجُودُ، وَمَعْنَى: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ». أَيُ: نُسَبِّحُ لَكَ تَسْبِيحًا مَقْرُونًا بِالْحَمْدِ، وَالْحَمْدُ لِكِمَالِ الصِّفَاتِ، وَالتَّسْبِيحُ لَتَنْزِيهِهِ عَنِ صِفَاتِ النِّقْصِ، فَيَكُونُ هَذَا الذِّكْرُ جَامِعًا بَيْنَ التَّزْيِينِ وَالْإِثْبَاتِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٢٤ - بَابُ مَا يَقُولُ الْإِمَامُ وَمَنْ خَلْفَهُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ.

حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ». قَالَ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ». وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا رَكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ يُكَبِّرُ، وَإِذَا قَامَ مِنَ السُّجُودَيْنِ، قَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ»^(٢).

هَذَا الْحَدِيثُ يَقُولُ: كَانَ الرَّسُولُ ﷺ إِذَا قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ». قَالَ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ». فَجَمَعَ بَيْنَ «اللَّهُمَّ»، وَ«الْوَاوِ» وَهَذَا الدُّعَاءُ، أَوْ هَذَا الشَّأْنُ وَرَدَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ هَذَا وَجْهٌ.

وَالثَّانِي: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ». بِحَذْفِ «اللَّهُمَّ».

وَالثَّلَاثُ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ». بِحَذْفِ الْوَاوِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٩٧٠).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٩٥)، وَمُسْلِمٌ (٣٩٢) (٢٨) بِمَعْنَاهُ.

والرابع: «رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ»^(١). بحذف «اللهم» و«الواو» وكل هذا سُنَّةٌ، فافعل هذا مرةً، وهذا مرةً، وهكذا.

وقوله: «كان إذا ركع، وإذا رفع رأسه». الظاهر: أن المراد أنه إذا رفع رأسه؛ يَعْنِي مِنَ السُّجُودِ؛ لأنه ذكر أنه إذا رفع من الركوع قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ». ولكن من أين يُؤْخَذُ مَا يَقُولُهُ مَنْ خَلْفَهُ، لأن هذا ظاهره في الإمام؟
الجواب: لعل البخاري أشار إلى قوله ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»^(٢). لكن هذا العموم يُسْتَنْتَى منه المأموم في حال الرفع من الركوع؛ فإن النبي ﷺ خَصَّصَ، وَقَالَ: «إِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ». وعلى هذا فلا يَجْمَعُ المأموم بين: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» وبين: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ».

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ ﷺ:

١٢٥ - بَابُ فَضْلِ «اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ».

٧٩٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ. فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ. فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلَهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»^(١).

وهذا أيضاً: مثل ما سبق في قولك «آمين». أن من وافق تأمينه تأمين الملائكة غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه، فهذا أيضاً كذلك، فإن من وافق تحميدَه تحميد الملائكة غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري (٧٩٦)، ومسلم (٤٠٩) (٧١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:
١٢٦ - بَابُ.

٧٩٧ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: لِأَقْرَبِنَ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ. فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقْنُتُ فِي رَكْعَةِ الْآخَرَى مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَصَلَاةِ الْعِشَاءِ، وَصَلَاةِ الصُّبْحِ بَعْدَ مَا يَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ». فَيَدْعُو لِلْمُؤْمِنِينَ، وَيَلْعَنُ الْكَفَّارَ^(١).

٧٩٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ الْقَنُوتُ فِي الْمَغْرِبِ وَالْفَجْرِ^(٢).

٧٩٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نُعَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُجَمِّرِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى بْنِ خَلَادٍ الزُّرْقِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعِ الزُّرْقِيِّ قَالَ: كُنَّا يَوْمًا نَصَلِّي وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكْعَةِ، قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ». قَالَ رَجُلٌ وَرَاءَهُ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مَبَارَكًا فِيهِ. فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «مَنْ الْمَتَكَلِّمُ؟». قَالَ: أَنَا. قَالَ: «رَأَيْتُ بَضْعَةً وَثَلَاثِينَ مَلَكًا يَتَدَرُّونَهَا أَتَيْهِمْ يَكْتُبُهَا أَوَّلُ»^(٣).

هذه الأحاديث فيها أيضًا: ما سبق من أن الإنسان يدعو بعد الركوع، ويثنى على الله تعالى بما ذكر، وأما كونه يذكر حديث أبي هريرة: لِأَقْرَبِنَ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَانَ يَقْنُتُ فِي الرُّكْعَةِ الْآخَرَى مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَصَلَاةِ الْعِشَاءِ، وَصَلَاةِ الصُّبْحِ.

وقوله: «الْآخَرَى». المراد بها الأخيرة؛ كما في نسخة.

وقوله: «مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَصَلَاةِ الْعِشَاءِ، وَصَلَاةِ الصُّبْحِ». فهذه ثلاث.

(١) أخرجه البخاري (٧٩٧):

(٢) أخرجه البخاري (٧٩٨):

(٣) أخرجه البخاري (٧٩٩):

ثم يَقُولُ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ: كَانَ الْقَنُوتُ فِي الْمَغْرِبِ وَالْفَجْرِ. وَبِذَلِكَ كَمَلَتِ الصَّلَاةُ الْخَمْسُ، لَكِنْ هَذَا الْقَنُوتُ لَيْسَ هُوَ الْقَنُوتُ الَّذِي يَعْرِفُهُ بَعْضُ النَّاسِ، بَأَن يَقُولَ: اللَّهُمَّ اهْدِنَا فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنَا فِيمَنْ عَافَيْتَ. وَلَكِنْ الْمُرَادُ بِهِ الدُّعَاءُ، مِثْلُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَالْعَنِ الْكَافِرِينَ؛ يَعْنِي: أَن يَكُونَ الدُّعَاءُ قَصِيرًا كَكَلِمَتَيْنِ، وَلَيْسَ بِالدُّعَاءِ الطَّوِيلِ، أَوْ يُحْمَلُ ذَلِكَ عَلَى مَا إِذَا كَانَ هُنَاكَ نَازِلَةٌ تَنْزِلُ بِالْمُسْلِمِينَ، كَمَا قَتَتِ النَّبِيُّ ﷺ^(١) لِذَلِكَ.

وَأَمَّا الْحَدِيثُ الْآخِرُ فِيهِ: أَن مَنْ جَهَرَ مِنَ الْمَأْمُومِينَ بِبَعْضِ الذِّكْرِ لَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُنْكَرْ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ، وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ سَكَتَ عَنْ هَذَا الرَّجُلِ؛ لِأَنَّ الْمَقَامَ مَقَامُ تَعْلِيمٍ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ فِي الْأَحَادِيثِ الْأُخْرَى لَمَّا خَرَجَ عَلَى أَصْحَابِهِ وَهُمْ يَقْرَأُونَ وَيَجْهَرُونَ، قَالَ: «لَا يَجْهَرُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ، أَوْ لَا يُؤْذِنَنَّ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فِي الْقِرَاءَةِ»^(٢). فَيَنْزِلُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَا عَلَى حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ.

❦ وَفِي قَوْلِهِ: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ». إِبْثَابُ «الْوَاوِ» وَحَذْفُ «اللَّهِمَّ».

وَفِيهِ أَيْضًا: أَن الْحَمْدَ الْمُبَارَكَ فِيهِ؛ يَعْنِي: كَثِيرَ الثَّوَابِ.

وَفِيهِ أَيْضًا: أَن الْمَلَائِكَةَ يَتَدَرَّوْنَ كِتَابَةَ الْحَسَنَاتِ؛ كَمَا جَاءَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ رَأَى بَضْعًا وَثَلَاثِينَ مَلَكًا، وَالْبِضْعُ يَكُونُ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى التَّسْعَةِ، كُلُّهُمْ ابْتَدَرَهَا.

❦ وَقَوْلُهُ: «أَيُّهُمْ يَكْتُبُهَا الْأَوَّلُ». هَلْ يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُمْ جَمِيعًا يَكْتُبُونَهَا، أَوْ أَنَّ مَنْ كَتَبَهَا أَوَّلًا يُكْتَفَى بِهِ؟

الْجَوَابُ: يُحْتَمَلُ هَذَا، وَهَذَا؛ أَيُّ: أَن تَكُونَ الْمَسَابِقَةُ لِكِتَابَتِهَا دُونَ الْآخَرِينَ، أَوْ الْمَسَابِقَةُ لِلْسَبْقِ إِلَى كِتَابَتِهَا.

(١) أخرجه البخاري (٢٨١٤)، ومسلم (٦٧٧) (٢٩٩).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٣٤٤ / ٤)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٢٤٥ / ٣)، و«خلق أفعال العباد» (ص ١٠٧)، والنسائي في «الكبرى» (٣٣٦٤)، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط في تعليقه على «المسند»: حديث صحيح.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

١٢٧ - بَابُ الْإِطْمَأْنِينَةِ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ.

وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ: رَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ وَاسْتَوَى حَتَّى يَعُودَ كُلُّ فَقَارٍ مَكَانَهُ ^(١).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله تعالى فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ٢٨٨):

❦ قَوْلُهُ: «وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ». يَأْتِي مَوْصُولًا فِي «بَابِ السُّنَّةِ فِي الْجُلُوسِ فِي التَّشَهُدِ».

❦ وَقَوْلُهُ: «رَفَعَ». أَي: مِنَ الرُّكُوعِ. فَاسْتَوَى. أَي: قَائِمًا. كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ هُنَاكَ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيهِمَا تَرْجَمَ لَهُ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ كَرِيمَةَ: جَالِسًا. بَعْدَ قَوْلِهِ: «فَاسْتَوَى». فَإِنْ كَانَ مُحْفُوظًا حُمِلَ عَلَى أَنَّهُ عَبَّرَ عَنِ السُّكُونِ بِالْجُلُوسِ، وَفِيهِ بُعْدٌ، أَوْ لَعَلَّ الْمَصْنِفَ أَرَادَ الْخَاقَ الْإِعْتِدَالَ بِالْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ بِجَامِعِ كَوْنِ كُلِّ مِنْهُمَا غَيْرَ مَقْصُودٍ لِدَاتِهِ، فَيُطَابِقُ التَّرْجُمَةَ ^(٢). اهـ

الظَّاهِرُ: أَنَّهُ وَهْمٌ؛ يَعْنِي: فِي بَعْضِ النُّسخِ، فَيَكُونُ قَوْلُهُ: «فَاسْتَوَى حَتَّى يَعُودَ». هُوَ الْأَصَحُّ، تَكُونُ نُسْخُهُ شَاذَةً، إِمَّا أَنْ يَحْمَلَ عَلَى هَذَا الْمَحْمَلِ الْمُسْتَكْرَهَ أَنْ جَالَسًا بِمَعْنَى مُسْتَقَرٍّ؛ لِأَنَّ ثُبُوتَ مَنْ قَعَدَ عَنِ الْجِهَادِ؛ يَعْنِي: لَمْ يَخْرُجْ، بَلْ اسْتَقَرَّ. نَقُولُ قَعَدَ يَفْكُرُ؛ يَعْنِي: اسْتَقَرَّ وَثَبَتَ يَفْكُرُ، لَكِنْ هَذَا بَعِيدٌ فَالْأَقْرَبُ أَنَّ هَذِهِ شَاذَةٌ وَأَنَّ النُّسخَةَ الْمَعْتَمَدَةَ: فَاسْتَوَى حَتَّى يَعُودَ كُلُّ فَقَارٍ مَكَانَهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

٨٠٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ ثَابِتٍ، قَالَ: كَانَ أَنَسٌ يَنْعَتُ لَنَا

صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَانَ يُصَلِّي، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَامَ حَتَّى نَقُولَ: قَدْ نَسِيَ ^(٣).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) انظر: «الفتح» للحافظ ابن حجر رحمته الله تعالى (٢/ ٢٨٨).

(٣) أخرجه البخاري (٨٠٠)، ومسلم (٤٧٢) (١٩٥) بمعناه.

٨٠١- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى،
عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رُكُوعُ النَّبِيِّ ﷺ، وَسُجُودُهُ وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ،
وَبَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ ^(١).
وَسَبَقَ أَنَّهُ اسْتَسْنَى الْقِيَامَ، وَالْقَعُودَ.

وَالْمُرَادُ بِالْقِيَامِ: الَّذِي قَبْلَ الرُّكُوعِ؛ لِأَنَّهُ تَطَوَّلَ فِيهِ الْقِرَاءَةُ، وَالْقَعُودُ: الَّذِي هُوَ
التَّشَهُدُ الْأَخِيرُ الَّذِي يَعْقُبُهُ السَّلَامُ، فَإِنَّهُ يُطَوَّلُ فِيهِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ يُدْعَا فِيهِ فَيُطَوَّلُ، وَعَلَى
هَذَا فَالْأَرْكَانُ الْأَرْبَعَةُ: الرُّكُوعُ، وَالرَّفْعُ مِنْهُ، وَالسُّجُودُ، وَالرَّفْعُ مِنْهُ، كُلُّهَا قَرِيبَةٌ مِنَ
السَّوَاءِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٨٠٢- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي
قِلَابَةَ، قَالَ: كَانَ مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ يُرِينَا كَيْفَ كَانَ صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ وَذَلِكَ فِي غَيْرِ
وَقْتِ صَلَاةٍ، فَقَامَ فَأَمَكَنَ الْقِيَامَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَمَكَنَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَأَنْصَتَ
هُنَيَّةً، فَصَلَّى بِنَا صَلَاةَ شَيْخِنَا هَذَا أَبِي بُرَيْدٍ، وَكَانَ أَبُو بُرَيْدٍ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ
السَّجْدَةِ اسْتَوَى قَاعِدًا، ثُمَّ نَهَضَ ^(٢).

يَعْنِي: إِذَا قَامَ إِلَى الرَّابِعَةِ أَوْ إِذَا قَامَ إِلَى الثَّانِيَةِ. وَهَذَا الْقَعُودُ يُسَمَّى عِنْدَ الْعُلَمَاءِ:
جِلْسَةَ الْاِسْتِرَاحَةِ، وَالْوَاضِحُ مِنْ هَذِهِ التَّسْمِيَةِ إِنَّهَا إِنَّمَا تُفْعَلُ عِنْدَ الْحَاجَةِ، لِيَسْتَرِيحَ بِهَا
الْمُصَلِّي، ثُمَّ يَنْهَضَ.

وَأَمَّا إِذَا قُلْنَا: إِنَّهَا مَقْصُودَةٌ بِذَاتِهَا فَلَا وَجْهَ إِذَا لَتَسْمِيَّتِهَا بِجِلْسَةِ الْاِسْتِرَاحَةِ، بَلْ هِيَ
جِلْسَةٌ مَقْصُودَةٌ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٨٠١)، وَمُسْلِمٌ (٤٧١) (١٩٤).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٨٠٢).

والصواب: أنها جلسة الاستراحة، وأن الإنسان إذا احتاج إليها جلس وإلا فلا، وبهذا تجتمع الأدلة؛ كما أشار إلى ذلك الموفق رحمه الله في «المغني»^(١)، وابن القيم في «زاد المعاد»^(٢)، وذلك هو ظاهر النص؛ لأن مالك بن الحويرث كان إذا أراد أن يقوم اعتمد على يديه.

والاعتماد على اليدين لا يحتاج إليه إلا من صعب عليه أن ينهض من السجود إلى القيام. وهذا قول وسط بين قول من يقول: لا يسن مطلقاً. وقول من يقول: إنه يسن مطلقاً، ثم إن الذين قالوا بالسنة لا يأتون به على وجهه الواجب؛ لأنهم يجلسون كما يجلس الطير؛ يعني: لحظة يسيرة، ثم يقومون، وهي على هذا الوجه لا تكون جلسة استراحة، بل تكون جلسة تعب، فلا بد أن يجلس جلسة يطمئن فيها؛ ولهذا يقول: استوى قاعداً. يعني: استقر قاعداً، ثم قام.

ولهذا قال شيخ الإسلام رحمه الله: إذا صليت خلف إمام لا يجلس هذه الجلسة، فلا تجلس، ولو كنت ترى أنها سنة؛ لأنك سوف تتخلف عن الإمام، والتخلف عن الإمام خلاف السنة، وموافقة الإمام أفضل من مثل هذا. ويدل على أنها جلسة غير مقصودة: أنه ليس لها ذكر؛ يعني: لا يكبر لها، ولا يكبر منها، وليس لها دعاء ولا يوجد شيء من أفعال الصلاة إلا وفيه دعاء أو ذكر.

قال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٢/ ٢٩٠):

قوله: «هنية». أي: قليلاً، وقد تقدم ضبطها في باب ما يقوله بعد التكبير. قوله: «صلاة شيخنا هذا أبي يزيد». هو عمرو بن سلمة^(١) الجرمي، واختلف في ضبط كنيته، ووقع هنا للأكثر بالتحانية والزاي، وعند الحموي وكريمة بالموحدة والراء مصغراً، وكذا ضبطه مسلم في الكنى، وقال عبد الغني بن سعيد: لم أسمع من أحد إلا بالزاي لكن مسلم أعلم. والله أعلم.

(١) انظر: «المغني» (٢/ ٢١٢-٢١٤).

(٢) انظر: «زاد المعاد» (١/ ٢٤١).

(٢) انظر «الفتح» للحافظ ابن حجر رحمه الله (٢/ ٢٩٠).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٢٨- بَابُ: يَهْوِي بِالتَّكْبِيرِ حِينَ يَسْجُدُ.

وقال نافع: كان ابنُ عمرَ يَضَعُ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ ^(١).

٨٠٣- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يُكَبِّرُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ وَغَيْرِهَا فِي رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ فَيُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْكَعُ، ثُمَّ يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ. ثُمَّ يَقُولُ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ. قَبْلَ أَنْ يَسْجُدَ، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ حِينَ يَهْوِي سَاجِدًا، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسْجُدُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ مِنَ الْجُلُوسِ فِي الْاِثْنَتَيْنِ، وَيَفْعَلُ ذَلِكَ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ حَتَّى يَفْرُغَ مِنَ الصَّلَاةِ، ثُمَّ يَقُولُ حِينَ يَنْصَرِفُ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَأَقْرُبُكُمْ شَبَهًِا بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنْ كَانَتْ هَذِهِ لَصَلَاتِهِ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا ^(٢).

٨٠٤- قَالَا: وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ. رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ. يَدْعُو لِرَجَالٍ فَيُسَمِّيهِمْ بِأَسْمَائِهِمْ، فَيَقُولُ: اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ، وَسَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ، وَعِيَّاشَ بْنَ أَبِي رِبِيعَةَ، وَالْمُسْتَضَعْفَيْنِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأَتَكَ عَلَى مُضَرٍّ وَاجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سَنِينَ كَسَنِي يُوسُفَ، وَأَهْلَ الْمَشْرِقِ يَوْمَئِذٍ مِنْ مُضَرٍّ خَالِفُونَ لَهُ ^(٣).

(١) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٢/ ٢٩٠)، ووصله ابن خزيمة في صحيحه (٣١٨/ ١) (٦٢٧).

(٢) أخرجه البخاري (٨٠٣)، ومسلم (٣٩٢) (٢٨).

(٣) أخرجه البخاري (٨٠٤)، ومسلم (٦٧٥) (٢٩٤).

ابنُ عمرٍ رضي الله عنه كان يَضَعُ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ، وَلَعَلَّهُ حِينَ كَبَّرَ، وَثَقُلَ؛ وَلِهَذَا كَانَ يَجْلِسُ فِي صَلَاتِهِ مُتَرَبِّعًا فَيَقُولُ لَهُ أَحَدُ أَبْنَائِهِ: كَيْفَ تَجْلِسُ هَكَذَا، فَقَالَ: إِنْ رَجُلِي لَا تُقِلَّانِي، فَكَانَ إِذَا سَجَدَ قَدَّمَ يَدَيْهِ؛ لِأَنَّ هَذَا أَسْهَلُ وَأَهْوَنُ مِنْ تَقْدِيمِ الرُّكْبَتَيْنِ.

وهذه المسألة أَيْضًا مِمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ ^(١)، وَقَالُوا: هَلِ السَّاجِدُ يُقَدِّمُ يَدَيْهِ أَوْ رُكْبَتَيْهِ؟ وَالصَّوَابُ: أَنَّهُ يُقَدِّمُ رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ يَدَيْهِ، وَتَقْدِيمُ الْيَدَيْنِ مِنْهُيٌّ عَنْهُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَبْرُكْ كَمَا يَبْرُكُ الْبَعِيرُ» ^(٢)، ثُمَّ قَالَ الرَّاوي: وَلِيَضَعُ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ. لَكِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا مُنْقَلِبَةٌ عَلَى الرَّاوي؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَضَعَ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ بَرَكَ كَمَا يَبْرُكُ الْبَعِيرُ؛ فَإِنْ كُلٌّ مِّنْ شَاهِدِ الْبَعِيرِ يُشَاهِدُهُ يُقَدِّمُ يَدَيْهِ أَوْ لَا.

وَقَدْ ظَنَّ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ؛ أَعْنِي: حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ مُتَّفَقٌ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ، وَأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ نَهَى أَنْ يَضَعَ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ، وَلَكِنَّ هَذَا فِيهِ شَيْءٌ مِّنَ الضَّعْفِ؛ فَإِنَّ الْحَدِيثَ: «فَلَا يَبْرُكْ كَمَا يَبْرُكُ الْبَعِيرُ». وَلَمْ يَقُلْ: فَلَا يَبْرُكْ عَلَى مَا يَبْرُكُ عَلَيْهِ الْبَعِيرُ. حَتَّى يُحْتَجَّ بِأَنَّ رُكْبَةَ الْبَعِيرِ فِي يَدَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: عَلَى مَا يَبْرُكُ عَلَيْهِ الْبَعِيرُ. لَقُلْنَا: لَا تُقَدِّمُ الرُّكْبَتَيْنِ، وَلَكِنَّ النَّهْيَ هُنَا عَنِ الْكَيْفِيَّةِ، لَا عَنِ الْعَضْوِ الْمَسْجُودِ عَلَيْهِ.

وَعَلَى هَذَا فَتَقُولُ: إِنْ قَوْلُهُ: «وَلِيَضَعَ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ». مُنْقَلِبٌ عَلَى الرَّاوي، وَإِنَّمَا الصَّوَابُ: فَلِيَضَعَ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ؛ وَبِهَذَا تَجْتَمِعُ الْأَدَلَّةُ، وَيَتَّفَقُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَحَدِيثُ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ رضي الله عنه، وَلَا يَكُونُ فِي الْمَسْأَلَةِ اخْتِلَافٌ، ثُمَّ إِنْ هَذَا أَيْضًا هُوَ التَّرْتِيبُ الطَّبِيعِيُّ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَلِي الرُّجُلَيْنِ هُمَا الرُّكْبَتَانِ، ثُمَّ الْيَدَانِ، ثُمَّ الْجَبْهَةُ، وَالْأَنْفُ، كَمَا أَنَّهُ عِنْدَ النَّهْوِ يُبْدَأُ بِالْجَبْهَةِ وَالْأَنْفِ، ثُمَّ بِالْيَدَيْنِ، ثُمَّ بِالرُّكْبَتَيْنِ.

(١) انظر: «المبدع» (٤٥٢/١)، و«كشاف القناع» (٣٥٠/١)، و«المغني» (٣٠٣/١)، و«المجموع» (٣٨١/٣)، و«حاشية الدسوقي» (٢٥٠/١)، و«مواهب الجليل» (٥٤١/١)، «بداية المجتهد» (١٠٠/١).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٣٨١/٢) (٨٩٥٥)، وأبو داود (٨٤٠)، والنسائي في «المجتبى» (١٠٩٠)، والدارمي (١٣٢١)، قال الشيخ الألباني رحمته الله في تعليقه على سنن أبي داود: صحيح.

قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ٢٩١):

وَاسْتَشْكَلَ إِيرَادُ هَذَا الْأَثَرِ فِي التَّرْجَمَةِ، وَأَجَابَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ بِمَا حَاصِلُهُ: أَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ صِفَةَ الْهُوِيِّ إِلَى السُّجُودِ الْقَوْلِيَّةِ أَرَدَ بِهَا بِصِفَتِهِ الْفَعْلِيَّةِ، وَقَالَ أَخُوهُ: أَرَادَ بِالتَّرْجَمَةِ وَصْفَ حَالِ الْهُوِيِّ مِنْ فِعَالٍ وَمَقَالٍ. انْتَهَى

وَالَّذِي يَظْهَرُ: أَنَّ أَثَرَ ابْنِ عَمَرَ مِنْ جُمْلَةِ التَّرْجَمَةِ، فَهُوَ مُتَرَجِّمٌ بِهِ لَا مُتَرَجِّمٌ لَهُ، وَالتَّرْجَمَةُ قَدْ تَكُونُ مُفَسَّرَةً لِمَجْمَلِ الْحَدِيثِ، وَهَذَا مِنْهَا، وَهَذِهِ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا.

قَالَ مَالِكٌ: هَذِهِ الصِّفَةُ أَحْسَنُ فِي خُشُوعِ الصَّلَاةِ. وَبِهِ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ، وَفِيهِ حَدِيثٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَوَاهُ أَصْحَابُ السَّنَنِ، وَعُورِضٌ بِحَدِيثٍ عَنْهُ أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ، وَقَدْ رَوَى الْأَثَرُ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ: إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِرِكَبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ، وَلَا يَبْرُكْ بِرُوكِ الْفَحْلِ، وَلَكِنْ إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

وَعِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ الْأَفْضَلُ أَنْ يَضَعَ رِكَبَتَيْهِ، ثُمَّ يَدَيْهِ، وَفِيهِ حَدِيثٌ فِي السَّنَنِ أَيْضًا عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ: هَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَمَنْ ثُمَّ قَالَ النَّوَوِيُّ: لَا يَظْهَرُ تَرْجِيحُ أَحَدِ الْمَذْهَبَيْنِ عَلَى الْآخَرِ مِنْ حَيْثُ السُّنَّةُ. انْتَهَى

وَعَنْ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ رَوَايَةً بِالتَّخْيِيرِ، وَادَّعَى ابْنُ خُزَيْمَةَ أَنَّ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ مَنْسُوخٌ بِحَدِيثِ سَعْدٍ، قَالَ: كُنَّا نَضَعُ الْيَدَيْنِ قَبْلَ الرِّكَبَتَيْنِ، فَأَمَرْنَا بِالرِّكَبَتَيْنِ قَبْلَ الْيَدَيْنِ، وَهَذَا لَوْ صَحَّ لَكَانَ قَاطِعًا لِلنِّزَاعِ، لَكِنَّهُ مِنْ أَفْرَادِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يَحْيَى بْنِ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَهُمَا ضَعِيفَانِ.

وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: مُقْتَضَى تَأْخِيرِ وَضْعِ الرَّأْسِ عَنْهُمَا فِي الْإِنْحِطَاطِ، وَرَفْعِهِ قَبْلَهُمَا أَنْ يَتَأَخَّرَ وَضْعُ الْيَدَيْنِ عَنِ الرِّكَبَتَيْنِ لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَى تَقْدِيمِ الْيَدَيْنِ عَلَيْهِمَا فِي الرِّفْعِ. وَأَبْدَى الزَّيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ لَتَقْدِيمِ الْيَدَيْنِ مَنَاسِبَةً: وَهِيَ أَنْ يَلْقَى الْأَرْضَ عَنْ جَبْهَتِهِ، وَيَعْتَصِمَ بِتَقْدِيمِهَا عَلَى إِيْلَامِ رِكَبَتَيْهِ إِذَا جَثَا عَلَيْهَا^(١) وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

(١) انظر: «الفتح» للحافظ ابن حجر رحمته الله (٢/ ٢٩١).

وهذه مناسبة غريبة؛ لأن المصلي لا يضربُ على الأرض، ثم لو فرض الاتقاء لكان الاتقاء بتقديم الركبتين أولى لأن ينزل شيئاً فشيئاً.

ولكن ما رأيكم في رجل في ركبته ألم، ولا يستطيع أن يقدم ركبته، فهل يقدم اليدين؟
الجواب: يقدم اليدين، ولعل ابن عمر رضي الله عنهما كان يقدم اليدين لهذا السبب؛ كما قلت لكم سابقاً.
فالحاصل: أن أصح الأقوال أنه تقدم الركبتين على اليدين.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

٨٠٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ غَيْرَ مَرَّةٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: سَقَطَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ فَرَسٍ - وَرَبَّمَا قَالَ سَفِيَانُ: مِنْ فَرَسٍ - فَجَحَشَ شِقَهُ الْأَيْمَنِ، فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ نَعُوذُهُ فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّيْنَا بِنَا قَاعِدًا وَقَعَدْنَا. وَقَالَ سَفِيَانُ مَرَّةً: صَلَّيْنَا قُعُودًا فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ. فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ. وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا».

قَالَ سَفِيَانُ: كَذَا جَاءَ بِهِ مَعْمَرٌ؟ قُلْتُ: نَعَمْ.

قَالَ: لَقَدْ حَفِظْتُ. كَذَا قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَلَكَ الْحَمْدُ. حَفِظْتُ مِنْ شِقِّهِ الْأَيْمَنِ. فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِ الزُّهْرِيِّ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ وَأَنَا عِنْدَهُ: فَجَحَشَ سَاقَهُ الْأَيْمَنِ ^(١).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله تعالى فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ٢٩٢):

قَوْلُهُ: «كَذَا جَاءَ بِهِ مَعْمَرٌ». الْقَائِلُ هُوَ سَفِيَانُ، وَالْمَقُولُ لَهُ عَلِيٌّ، وَهَمْزُهُ

الاسْتِفْهَامُ قَبْلَ كَذَا مَقْدَرَةٌ.

قَوْلُهُ: «قُلْتُ: نَعَمْ». كَأَن مُسْتَنَدَ عَلِيٍّ فِي ذَلِكَ رَوَايَةُ عَبْدِ الرَّزَاقِ عَنْ مَعْمَرٍ؛ فَإِنَّهُ

مِنْ مَشَائِخِهِ بِخِلَافِ مَعْمَرٍ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يُدْرِكْهُ، وَإِنَّمَا يَرَوِي عَنْهُ بِوَاسِطَةٍ، وَكَلَامُ الْكَرْمَانِيِّ يُؤْهِمُ خِلَافَ ذَلِكَ.

﴿قوله: «قَالَ: لَقَدْ حَفِظْتُ». أي: حِفْظًا جَيِّدًا.

وفيه: إشعارٌ بقوةِ حِفْظِ سفيانَ؛ بحيثِ يَسْتَجِيدُ حِفْظَ مَعْمَرٍ إذا وافقه.

﴿وقوله: «كَذَا قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَلَكَ الْحَمْدُ». فيه إشارةٌ إلى أن بعضَ أصحابِ

الزُّهْرِيِّ لم يَذْكُرِ الواوَ في: وَلَكَ الْحَمْدُ؛ وقد وَقَعَ ذلك في روايةِ اللَّيْثِ وغيره، عن الزُّهْرِيِّ؛ كما تَقَدَّمَ في بابِ إيجابِ التكبيرِ.

﴿قوله: «حَفِظْتُ». في روايةِ ابنِ عساکرَ: وَحَفِظْتُ. بزيادةِ واوٍ، وهي أَوْضَحُ.

﴿وقوله: «مِنْ شِقَّةِ الْإِيْمَنِ^(١)... إلخ». فيه إشارةٌ إلى ما ذكرناه مِنْ جَوْدَةِ ضَبْطِ

سُفيانَ؛ لأن ابنَ جُرَيْجٍ سَمِعَهُ مَعَهُم مِنَ الزُّهْرِيِّ بلفظٍ: شِقَّةٍ. فحدَّثَ به عن الزُّهْرِيِّ بلفظٍ: ساقِه. وهي أَخَصُّ مِنْ: شِقَّةٍ. لكن هذا محمولٌ على أن جُرَيْجَ عَرَفَ مِنَ الزُّهْرِيِّ في وقتٍ آخَرَ أن الذي خُذِشَ هو ساقُه؛ لُبَعْدِ أن يَكُونَ نَسِيَ هذه الكلمةَ في هذه المدةِ اليسيرةِ، وقد قَدَّمْنَا الدَّلَالََةَ على ذلك في بابٍ: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ. اهـ

فهو بَدَلٌ: شِقَّةٍ بِساقِه، وهذا لا يُسْتَبَعَدُ؛ إذ إن شِقَّةً، وساقَه في كتابةِ الأولين متقاربةٌ، فالساقُ في كتابةِ الأولين بلا أَلِفٍ، والشينُ تُحذفُ منها النُّقْطُ، فيُحْتَمَلُ هذا وهذا.

وعلى كُلِّ حالٍ فالشاهدُ: قوله ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ». الْجَعْلُ هُنَا جَعْلٌ شرعيٌّ؛ لأنَّ الْجَعْلَ يَنْقَسِمُ إلى قَسَمَيْنِ: جَعْلٌ كونيٌّ، وجَعْلٌ شرعيٌّ.

مثالُ الأولِ: قولُ اللَّهِ تبارك وتعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [البقرة: ١٧٨].

وقوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامِرٍ﴾ [البقرة: ١٧٣]. فما جَعَلَ هُنَا؛ أي: شرعًا؛ لأنه قد جَعَلَهَا قَدْرًا، فالجاهليون سَيَّبُوا السَّوَابِ.

وأما الْجَعْلُ الْقَدْرِيُّ: فهو كثيرٌ في القرآن؛ مثلُ قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا ۖ

وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا ۖ وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا ۚ﴾ [النمل: ٩-١١].

(١) انظر: «الفتح» للحافظ ابن حجر رحمه الله (٢/ ٢٩٢).

وَالْجَعْلُ الشَّرْعِيُّ: فَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَخَاطَبِ؛ إِذْ قَدْ يَتِمَرَّدُ الْإِنْسَانُ، وَلَا يَسْتَجِيبُ.
وَأَمَّا الْجَعْلُ الْكُونِيُّ فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ وَقْعِهِ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ كُونِيٌّ أَرَادَهُ اللَّهُ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ.
وَقَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ». يَشْمَلُ كُلَّ إِمَامٍ سِوَاهُ كَانَ إِمَامَ الْحَيِّ أَمْ غَيْرِهِ، بِمَعْنَى: أَنَّهُ
حَتَّى لَوْ أَنَّ جَمَاعَةً فَاتَتْهُمْ الصَّلَاةُ، وَتَقَدَّمَ أَحَدٌ فَصَلَّى بِهِمْ فَهُوَ إِمَامٌ يَجِبُ أَنْ يُؤْتَمَّ بِهِ.

وَقَوْلُهُ: «فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا». تُفِيدُ هَذِهِ الْجُمْلَةُ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ:

أَوَّلًا: أَنَّنَا لَا نَشْرَعُ فِي التَّكْبِيرِ حَتَّى يُكَبِّرَ الْإِمَامُ، فَلَا تَجُوزُ الْمَوَافَقَةُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ.
ثَانِيًا: أَنْ لَا تَبْدَأَ بِالتَّكْبِيرِ قَبْلَهُ، يَعْنِي: مَا نَكَبِّرُ وَنَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ. قَبْلَ أَنْ يَقُولَ هُوَ: اللَّهُ أَكْبَرُ.
ثَالِثًا: أَنْ لَا تَتَأَخَّرَ عَنْ تَكْبِيرِهِ؛ أَي: عَنْ تَكْبِيرِ الْإِمَامِ.

وَالرَّابِعُ: الْمَتَابَعَةُ فَوْرًا.

وَهَذَا اللَّفْظُ دَلٌّ عَلَى الْمَتَابَعَةِ فَوْرًا؛ لِأَنَّهُ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا». فَمَنْ كَبَّرَ قَبْلَ
الْإِمَامِ، أَوْ وَاظَعَ الْإِمَامَ، أَوْ تَخَلَّفَ كَثِيرًا عَنِ الْإِمَامِ فَقَدْ خَالَفَ هَذَا الْأَمْرَ.
وَهَذِهِ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ قَدْ ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنَّ الْمَأْمُومَ لَوْ ابْتَدَأَ بِهَا قَبْلَ أَنْ يُتِمَّهَا
الْإِمَامُ فَإِنْ صَلَاتَهُ لَا تَنْعَقِدُ^(١)؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ أَمْرِ الرَّسُولِ ﷺ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ
عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٢).

وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ خَطِيرَةٌ؛ فَإِنْ بَعْضُ النَّاسِ يُكَبِّرُ مِنْ حِينٍ أَنْ يَقُولَ الْإِمَامُ: اللَّهُ.
وَهَذَا يَجِبُ أَنْ يُسَيَّنَ لَهُ أَنْ صَلَاتَهُ لَمْ تَنْعَقِدْ، لَا فَرَضًا وَلَا نَفْلًا، وَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَهَا.
وَيُقَالُ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا». مِثْلَ مَا قِيلَ فِي قَوْلِهِ: «إِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا».
يَعْنِي: أَنَّ الْمَسْأَلَةَ لَهَا أَرْبَعُ صُورٍ.

وَيُقَالُ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ: «وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا». أَي: رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ، وَقَوْلُهُ: «وَإِذَا قَالَ:
سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ. فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ. وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا»^(٣). إِلَى آخِرِ
الْحَدِيثِ مِثْلُ ذَلِكَ.

(١) انظر: «دليل الطالب» (١/ ٤٤)، و«منار السبيل» (١/ ١٢٠).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

وَكَمَا تَعْلَمُونَ أَنَّ هَذَا السِّيَاقَ فِيهِ:

أَوَّلًا: اخْتِصَارًا، بَلْ حَذَفَ مِنْ بَعْضِ السِّيَاقَاتِ.

وِثَانِيًا: أَنَّهُ حَصَلَ فِيهِ تَرَدُّدٌ مِنَ الرِّوَاةِ فِي بَعْضِ الْفَافِظِ.

وَالَّذِي يُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ أَيُّ: الْإِمَامِ. إِذَا صَلَّى قَائِمًا وَجَبَ عَلَيْنَا أَنْ نُصَلِّيَ قِيَامًا، حَتَّى فِي النَّافِلَةِ، مَعَ أَنَّ النَّافِلَةَ يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَهَا الْإِنْسَانُ قَاعِدًا، لَكِنْ يَجِبُ أَنْ يُصَلِّيَ قَائِمًا مَعَ الْإِمَامِ، مَعَ أَنَّهُ لَوْ صَلَّى وَحْدَهُ لَكَانَ لَهُ رُخْصَةٌ فِي أَنْ يُصَلِّيَ قَاعِدًا، وَلَكِنْ لَمَّا ارْتَبَطَتْ صَلَاتُهُ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ.

قُلْنَا: يَجِبُ أَنْ يُصَلِّيَ قَائِمًا؛ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ وَهُوَ قَادِرٌ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ خَالَفَ الْأَمْرَ، وَهَذَا يَقَعُ كَثِيرًا فِي التَّرَاوِيحِ؛ فَتَجِدُ بَعْضَ النَّاسِ يَجْلِسُ وَلَا يَقُومُ مَعَ الْإِمَامِ إِلَّا إِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ.

وَهَذَا حَرَامٌ لَا يَجُوزُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا».

فَانْظُرْ كَيْفَ حَرَصَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْمَتَابَعَةِ حَتَّى فِي هَذِهِ الْحَالِ؛ أَنَّهُ إِذَا صَلَّى الْإِمَامُ قَاعِدًا وَأَنْتَ قَادِرٌ عَلَى الْقِيَامِ فِي الْفَرِيضَةِ، فَاسْقَطَ عَنْكَ هَذَا الْوَاجِبَ لِمَتَابَعَةِ الْإِمَامِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى تَأَكُّدِ الْمَتَابَعَةِ، وَيَدُلُّ أَيْضًا عَلَى أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ:

مِنْهَا مَثَلًا: لَوْ دَخَلْتَ مَعَهُ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ فِي الصَّلَاةِ الرَّبَاعِيَّةِ لَزِمَ أَنْ تَتْرَكَ التَّشَهُدَ فِي مَحَلِّهِ، وَأَنْ تَتَشَهَّدَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا دَخَلْتَ مَعَهُمْ فِي الثَّانِيَةِ لِلرَّبَاعِيَّةِ سَتَجْلِسُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى الَّتِي هِيَ الثَّانِيَةُ لِلْإِمَامِ وَتَقُومُ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ الَّتِي هِيَ الثَّلَاثَةُ لِلْإِمَامِ قَائِمًا إِلَى الرَّابِعَةِ كُلِّ هَذَا مِنْ أَجْلِ الْمَتَابَعَةِ.

وظَاهِرُ الْحَدِيثِ: أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ إِمَامَ أَهْلِ الْحَيِّ، أَوْ إِمَامًا طَارِئًا اسْتَنَابَهُ إِمَامُ الْحَيِّ، وَكَانَ إِمَامًا عَاجِزًا عَنِ الْقِيَامِ، وَتَقَدَّمَ هَذَا الْإِمَامُ وَصَلَّى قَاعِدًا فَيَجِبُ أَنْ نُصَلِّيَ قُعُودًا؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ صَلَّى قَاعِدًا، وَالنَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا».

وَبَقِيَ أَنْ يُقَالَ: إِذَا كَانَ الْإِمَامُ لَا يَسْتَطِيعُ الرُّكُوعَ وَيُؤْمِيْ إِيْمَاءً بِالرُّكُوعِ، فَهَلْ نُؤْمِيْ كَمَا يُؤْمِيْ الْإِمَامُ أَوْ نَرُكَّعُ؟

الظاهر: الثاني؛ لأن هنا لم تتغيّر الهيئة، أو لم تختلف هيئة الإمام والمأموم إلا شيئاً يسيراً وهو بين الركوع والإيحاء، وفي السجود أيضاً نقول مثل ذلك؛ أي: إذا كان الإمام لَا يَسْتَطِيعُ السُّجُودَ وَيُؤْمِيْ فَإِنَّا نَحْنُ نَسْجُدُ؛ لأن هذا هو الأصل.

وقال بعض العلماء: إنه لا يصحُّ اتِّهَامُ الْقَادِرِ عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ بِالْعَاجِزِ عَنْهَا، فَلَا تَصِحُّ الْإِمَامَةُ أَصْلًا، وَلَكِنْ ظَاهِرُ السَّنَةِ: أَنَّ الْإِتِّهَامَ بِهِ صَحِيحٌ؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْقِيَامِ وَبَيْنَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ.

فإن قال قائل: الفرق بينهما أن القيام له بدلٌ، وهو القعود عند العجز. قلنا: والركوع والسجود أيضًا له بدلٌ، وهو الإيحاء عند العجز، ولا فرق. فإن قال قائل: في النفل يجوز للإنسان أن يُصَلِّيَ قَاعِدًا بِلَا عُذْرٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُؤْمِيْ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ إِلَّا لِعُذْرٍ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ الْقِيَاسَ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِاخْتِلَافِ الْمَقْيَسِ وَالْمَقْيَسِ عَلَيْهِ.

فالجواب: أن يُقَالَ: إِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ لَيْسَ فِيهِمَا طَوْلٌ حَتَّى يُقَالَ لِلْإِنْسَانِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَنَفَّلَ: أَوْْمِيْ إِيْمَاءً. بخلاف القيام.

ثم نقول: قد يكون الإيحاء في الركوع والسجود أَشَقَّ عَلَى الْإِنْسَانِ مِنَ الْقِيَامِ وَالْقُعُودِ فَإِنَّ الْقَادِرَ يُحِبُّ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى الْأَرْضِ؛ لِأَنَّهُ أَرْيَحُ لَهُ، وَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يَرُكَّعَ رُكُوعًا كَامِلًا؛ لِأَنَّهُ أَرْيَحُ لظَهْرِهِ.

فعلى كُلِّ حَالٍ نَقُولُ: إِنَّ الْإِتِّهَامَ بِالْعَاجِزِ عَنِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ جَائِزٌ؛ وَلَكِنْ نَرُكَّعُ وَنَسْجُدُ؛ لِأَنَّهُ الظاهر.

وهذا الحديث أيضًا: اسْتَدَلَّ بِهِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ؛ بِأَنَّهُ لَا تَجِبُ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ فِي الْمَسَاجِدِ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ أَتَوْا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى بِهِمْ فِي بَيْتِهِ، قَالُوا: وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْجَمَاعَةَ لَا تَجِبُ فِي الْمَسْجِدِ، وَهُوَ اسْتِدْلَالٌ قَوِيٌّ.

لكن يُجَابُ عنه: بأن القومَ لا يُمكنُ أن يدْعُوا الصلاةَ معَ النبي ﷺ؛ لشرفِ المكانِ؛ يَعْنِي: لا يُمكنُ أن يذهبُوا إلى المسجدِ؛ لشرفِهِ، ويدْعُوا الصلاةَ معَ النبي ﷺ؛ لأنَ صلاتِهِم معَ الرسولِ فيها فضلٌ يتعلَّقُ بنفسِ الصلاةِ، وأما صلاتُهُم في المسجدِ فهي تتعلَّقُ بمكانِ الصلاةِ.

ومِن القواعدِ المعروفةِ المُقرَّرةِ: أن ما تعلَّقَ بنفسِ العبادةِ أُولَى بالمراعاةِ مما تعلَّقَ بمكانِها أو زمانِها، وهذه القاعدةُ معروفةٌ ولها أمثلةٌ سَبَقَت الإشارةُ إليها.



ثُمَّ قَالَ الْبُحَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

١٢٩ - بَابُ فَضْلِ السُّجُودِ.

٨٠٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَعَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُمَا: أَنَّ النَّاسَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: «هَلْ تُتَارُونَ فِي الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ؟». قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «فَهَلْ تُتَارُونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟». قَالُوا: لَا. قَالَ: «فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ، يُحْشَرُ النَّاسُ...»^(١).

قَوْلُهُ: «تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ». التشبيهُ هنا للرؤيةِ، وليس للمرئيينَ بالمرئيِّ؛ يَعْنِي: تَرَوْنَهُ عَيْنَانَا بِأَبْصَارِكُمْ، وَلَا تَشْكُونُ فِي ذَلِكَ كَمَا أَنْكُمْ تَرَوْنَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ فِي هَذِهِ الْحَالِ، فَالْقَمَرُ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ، وَالشَّمْسُ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ لَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ، وَإِنَّمَا قَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ لِتَقْرِيرِ الْحُكْمِ فِي نَفْسِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا تَقَدَّمَ ذِكْرُ الْعِلَّةِ وَرَدَ الْحُكْمُ عَلَى نَفْسٍ مَتَهَيِّأَةً لِقَبُولِهِ؛ لِأَنَّهُا عَرَفَتِ الْعِلَّةَ مِنْ قَبْلُ.

(١) قام الشيخ رحمه الله بالتعليق على هذا الحديث جزءاً جزءاً، فأرأينا المصلحة تقتضي أن نجزم هذا الحديث مع وضع تعليق الشيخ رحمه الله على كل جزء منه.

ونظيرُ هذا: أن النبي ﷺ سُئِلَ عن بيعِ التمرِ بالرُّطْبِ، والتمرُّ معلومٌ أنه يَكُونُ جافًا؛ أي: بلغَ حدَّهُ في الاستواءِ، والرُّطْبُ تكونُ لينَةً، فقال: أَيْنَقُصُ إذا جَفَّ، ولم يَقُلْ: إنه حرامٌ بل قَدَّمَ ذِكْرَ الْعِلَّةِ حتى يَرِدَ الْحُكْمُ على نفسٍ متهيأةٍ، قالوا: نعم. فنَهَى عن ذلك ^(١).

وهنا لَمَّا سألوه هل نَرَى رَبَّنَا؟ ضَرَبَ لَهُم هذا المَثَلُ بالقمرِ ليلةَ البدرِ ليس دونَهُ سَحَابٌ؛ لأنه يُرَى في هذه الحالةِ بغيرِ شَكٍّ، والشمسُ التي ليس دونَها سَحَابٌ كذلك تُرَى بغيرِ شَكٍّ.

﴿فَقُولُ: «فإنكم تَرَوْنَهُ كذلك»﴾. يَعْنِي: كما تَرَوْنَ الشمسَ صَحْوًا ليس دونَها سَحَابٌ، وكما تَرَوْنَ القمرَ صَحْوًا ليس دونَهُ سَحَابٌ. مَتَّعَنِي اللَّهُ وإِيَّاكُمْ بهذا النَّظَرِ.

ثم قَالَ ﷺ: «فإنكم تَرَوْنَهُ كذلك، يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فيَقُولُ: مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئًا فَلْيَتَّبِعْ، فمنهم مَنْ يَتَّبِعُ الشَّمْسَ، ومنهم مَنْ يَتَّبِعُ الْقَمَرَ، ومنهم مَنْ يَتَّبِعُ الطَّوَاغِيتَ، وَتَبَقَى هذه الْأُمَّةُ فِيهَا مُنَافِقُوها...».

﴿قَوْلُهُ: «مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئًا فَلْيَتَّبِعْ»﴾. أي: إلى النَّارِ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾. أي: تُحْصَبُونَ بِهَا كما تُحْصَبُ الْحِجَارَةُ ﴿أَنْتُمْ لَهَا وَرِدُونَ﴾ ^(٢) لَوْ كَانَتْ هَؤُلَاءِ إِلَهَةً مَا وَرَدُّوْهَا وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ ^(٣) لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ ^(٤) ﴿الْأَنْبِيَاءُ: ٩٨-١٠٠﴾.

لَمَّا سَمِعَ الْمُشْرِكُونَ بهذا زَمَرُوا وَطَبَّلُوا، وقالوا: انظروا إلى محمدٍ يَقُولُ: إن عيسى يَرِدُ النَّارَ، وأنه حَصَبُ جَهَنَّمَ؛ لأنَّ الْمُبْطِلَ يَخْتَجُّ بِكُلِّ حُجَّةٍ، ولو كانت أَوْهَى مما لا أَوْهَى مِنْهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ ^(٥) ﴿الْأَنْبِيَاءُ: ١٠١﴾ ^(٦). أي: وممن سَبَقَتْ لَهُم مِنَ اللَّهِ الْحُسْنَىٰ عيسى ابنُ مريمَ

(١) أخرجه أبو داود (٣٣٥٩)، والترمذي (١٢٢٥)، والنسائي (٤٥٥٩)، وابن ماجه (٢٢٦٤).

قال الشيخ الألباني رحمه الله في تعليقه على سنن أبو داود: صحيح.

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک (٤١٦/٢) (٣٤٤٩)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١/٤٣١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/١٥٣).

ﷺ؛ فإنه أحد الرسل الكرام، بل هو أحد أولي العزم، ثم قال تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا﴾ [الأنبياء: ١٠٢]. إلى آخر الآيات، فهو لا يُقال لهم: اتبعوا آلهتكم في الدنيا، ثم تقودهم هذه الآلهة إلى النار؛ كما يقود فرعون قومه إلى النار: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَيُئْسَ الْوَرْدَ الْمَوْرُودُ﴾ [مؤمن: ٩٨].

ثم قال ﷺ: «وتبقى هذه الأمة فيها منافقوها فيأتيهم الله فيقول: أنا ربكم، فيقولون: هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا، فإذا جاء ربنا عرفناه، فيأتيهم الله، فيقول: أنا ربكم، فيقولون: أنت ربنا فيدعوهم فيضرب الصراط بين ظهراني جهنم...»
قوله: «ظهراني». هذا من المثنى لفظاً لا معنى والمعنى؛ أي: فوقها.

ثم قال ﷺ: «فيضرب الصراط بين ظهراني جهنم، فأكون أول من يجوز من الرسل بآمته، ولا يتكلم يومئذ أحد إلا الرسل، وكلام الرسل يومئذ: اللهم سلم سلم. وفي جهنم كلاليب مثل شوك السعدان، هل رأيتم شوك السعدان؟» قالوا: نعم. قال: «فإنها مثل شوك السعدان غير أنه لا يعلم قدر عظمها إلا الله تخطف الناس بأعمالهم: فمنهم من يوبق بعمله، ومنهم من يُخردل ثم ينجو. حتى إذا أراد الله رحمة من أراد من أهل النار أمر الله الملائكة أن يخرجوا من كان يعبد الله، فيخرجونهم ويعرفونهم بأثار السجود، وحرّم الله على النار أن تأكل أثر السجود فيخرجون من النار، فكل ابن آدم تأكله النار إلا أثر السجود، فيخرجون من النار قد امتحشوا، فيصب عليهم ماء الحياة، فينبئون كما تنبت الحبة في حميل السيل، ثم يفرغ الله من القضاء بين العباد، ويبقى رجل بين الجنة والنار - وهو آخر أهل النار دخولا الجنة - مُقبل بوجهه قبل النار، فيقول: يا رب اصرف وجهي عن النار قد قسبني ريحها، وأحرقني ذكاؤها، فيقول: هل عسيت إن فعل ذلك بك أن تسأل غير ذلك؟ فيقول: لا وعزتك. فيعطي الله ما يشاء من عهد وميثاق،

فَيَصْرِفُ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ، فَإِذَا أَقْبَلَ بِهِ عَلَى الْجَنَّةِ رَأَى بِهَجَّتَهَا سَكَتَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ، ثُمَّ قَالَ: يَا رَبِّ قَدَّمَنِي عِنْدَ بَابِ الْجَنَّةِ، فَيَقُولُ اللَّهُ لَهُ: أَلَيْسَ قَدْ أُعْطِيتَ الْعَهْدَ وَالْمِيثَاقَ أَلَا تَسْأَلُ غَيْرَ الَّذِي كُنْتَ سَأَلْتَ؟ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ لَا أَكُونُ أَشَقَى خَلْقِكَ، فَيَقُولُ: فَمَا عَسَيْتَ إِنْ أُعْطِيتَ ذَلِكَ أَلَا تَسْأَلُ غَيْرَهُ، فَيَقُولُ: لَا، وَعَزَّتِكَ لَا أَسْأَلُ غَيْرَ ذَلِكَ، فَيُعْطِي رَبُّهُ مَا شَاءَ مِنْ عَهْدٍ وَمِيثَاقٍ، فَيُقَدِّمُهُ إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ، فَإِذَا بَلَغَ بِأَبَاهَا فَرَأَى زَهْرَتَهَا وَمَا فِيهَا مِنَ النَّضْرَةِ وَالسَّرُورِ، فَيَسْكُتُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ أَذْخِلْنِي الْجَنَّةَ، فَيَقُولُ اللَّهُ: وَيَحْكُ يَا ابْنَ آدَمَ مَا أَغْدَرَكَ! أَلَيْسَ قَدْ أُعْطِيتَ الْعَهْدَ وَالْمِيثَاقَ أَلَا تَسْأَلُ غَيْرَ الَّذِي أُعْطِيتَ؟ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ لَا تَجْعَلْنِي أَشَقَى خَلْقِكَ. فَيَضْحَكُ اللَّهُ ﷻ مِنْهُ، ثُمَّ يَأْذَنُ لَهُ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ، فَيَقُولُ: تَمَنَّ، فَيَتَمَنَّى. حَتَّى إِذَا انْقَطَعَ أُمْنِيَّتُهُ قَالَ اللَّهُ ﷻ: مِنْ كَذَا وَكَذَا - أَقْبَلَ يُذَكِّرُهُ رَبُّهُ - حَتَّى إِذَا انْتَهَتْ بِهِ الْأَمَانِيُّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: لَكَ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ. قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ لِأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ: لَكَ ذَلِكَ وَعَشْرَةٌ أَمْثَالِهِ». قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: لَمْ أَحْفَظْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا قَوْلَهُ: «لَكَ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ». قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: إِنْ سَمِعْتَهُ يَقُولُ: «ذَلِكَ لَكَ وَعَشْرَةٌ أَمْثَالِهِ».

قَوْلُهُ: «هَلْ تَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟». أَي: نَرَاهُ رُؤْيَا عَيْنٍ؛ لِأَنَّ رُؤْيَا الْقَلْبِ الَّتِي هِيَ الْيَقِينُ، أَوْ كَمَا الْيَقِينُ ثَابِتَةٌ لِكُلِّ مُؤْمِنٍ فِي الدُّنْيَا قَبْلَ الْآخِرَةِ، وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ؛ لِنُبَيِّنَ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الرُّؤْيَا رُؤْيَا بَصَرِيَّةٌ حَقِيقِيَّةٌ، لَا كَمَا قَالَ أَهْلُ التَّحْرِيفِ وَالتَّعْطِيلِ: إِنَّهَا رُؤْيَا قَلْبِيَّةٌ، بِمَعْنَى: أَنَّهُمْ يَصِلُ بِهِمْ حَدُّ الْيَقِينِ إِلَى أَنَّ الرَّبَّ عِنْدَهُمْ كَالْمُشَاهَدِ؛ لِأَنَّ هَذَا تَحْرِيفٌ لِلْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ، فَأَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَضْرِبَ لَهُمْ مَثَلًا قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ؛ أَي: قَبْلَ أَنْ يُعْطِيَهُمُ الْخَبَرَ، فَقَالَ ﷺ: «هَلْ تَمَارُونُ»^(١) أَوْ: «هَلْ تُتَمَارُونَ؟» رَوَاتَيْنِ، «هَلْ تَمَارُونُ». أَي: هَلْ يُتَمَارَى بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ، وَكُلُّ وَاحِدٍ يَقُولُ لِلثَّانِي: لَا. أَوْ «تَمَارُونُ». يَعْنِي: تَمَارُونُ غَيْرَكُمْ فِي الْقَمْرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ.

❦ قوله: «قالوا: لا يا رسول الله». أي: لا نُماري في ذلك، ولا نَتَمَارَى، بل كُلُّ مَنْ يُؤْمِنُ بهذا؛ بأنه يَرَى القمرَ على حقيقته، وَيَرَى عَيْنَ القمرِ.

❦ قوله: «قَالَ: فهل تُتَارُونَ في الشمسِ ليس دونها سَحَابٌ؟ قالوا: لا. قَالَ: فإنكم تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ». أي: كما تَرَوْنَ القمرَ ليس دونهُ سَحَابٌ، وكما تَرَوْنَ الشمسَ ليس دونها سَحَابٌ، وهذه رُؤْيَةٌ بَصَرِيَّةٌ قَطْعًا.

وهذا الذي ذَكَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ هو الذي دَلَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ، فَذَكَرَهُ اللَّهُ ﷻ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ مِنْ كِتَابِهِ. مِنْهَا مَا هُوَ صَرِيحٌ، وَمِنْهَا مَا هُوَ قَرِيبٌ مِنَ الصَّرِيحِ. فَأَمَّا الصَّرِيحُ: فَقَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يُونُسَ: ٢٦]. فَهَذِهِ الزِّيَادَةُ فَسَّرَهَا أَعْلَمُ الْخَلْقِ بَكِتَابِ اللَّهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَنَّهَا النَّظَرُ إِلَى وَجْهِ اللَّهِ الْكَرِيمِ ^(١).

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ تَفْسِيرَ الرَّسُولِ ﷺ يُعْتَبَرُ مِنْ أَعْلَى أَنْوَاعِ التَّفْسِيرِ. وَمِنْهَا: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝١٣﴾ [الْقِيَامَةُ: ٢٢-٢٣]. وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ يُرَى بِالْعَيْنِ؛ لِأَنَّهُ أَضَافَ النَّظَرَ إِلَى الْوَجْهِ الَّتِي فِيهَا الْأَعْيُنُ، وَلَا عِبْرَةَ بِقَوْلِ مَنْ يَقُولُ: الْمَعْنَى إِلَى ثَوَابِ رَبِّهَا مُنْتَظِرَةٌ؛ فَإِنَّ هَذَا تَحْرِيفٌ لِلْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَمَا حَمَلَهُمْ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا تَحْكِيمُ عَقُولِهِمُ الْفَاسِدَةِ.

وَالثَّالِثُ: قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ۝٣٥﴾ [الشُّعَرَاءُ: ٣٥]. أَي: مَزِيدٌ عَلَى مَا يَشَاءُونَ، وَهَذَا فَسَّرَ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ: النَّظَرُ إِلَى وَجْهِ اللَّهِ الْكَرِيمِ؛ كَمَا فَسَّرَ النَّبِيُّ ﷺ الزِّيَادَةَ بِأَنَّهَا النَّظَرُ إِلَى وَجْهِ اللَّهِ الْكَرِيمِ.

وَمِنْهَا: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْفَجَارِ: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوُونَ ۝١٥﴾ [الْمُطَفِّفِينَ: ١٥]. اسْتَدَلَّ بِهَا الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَقَالَ: مَا حَجَبَ هَؤُلَاءِ حَالَ السُّخْطِ إِلَّا لِيَرَاهِ الْأَبْرَارُ فِي حَالِ الرِّضَا. وَهَذَا اسْتِدْلَالٌ جَيِّدٌ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٨١) (٢٩٧)، (٢٩٨).

ومنها: قولُ الله تبارك وتعالى: ﴿عَلَى الْأَرَائِكِ يَنْظُرُونَ﴾ [المطففين: ٢٣]. فإن المفعول به هنا محذوفٌ، فلم يذكرْ على ماذا يَنْظُرُونَ.

ومن القواعد المقررة في الأصول والبلاغة: أن حذف المفعول يُفيد العموم؛ أي: يَنْظُرُونَ كُلُّ ما لهم من النعيم، ومنه النظرُ إلى وجهِ الله ﷻ.

وأما الأحاديث في ذلك الأمر فهي متواترة؛ كما قال الناظم الذي جمع بعض المتواتر:

مما تَوَاتَرَ حَدِيثُ مَنْ كَذَبَ وَمَنْ بَنَى لِلَّهِ بَيْتًا وَاحْتَسَبَ

رُؤْيَا شَفَاعَةِ وَالْحَوْضِ وَمَسَحَ خُفَّيْنِ وَهَذِي بَعْضُ

قوله: «مما تواتر حديث مَنْ كَذَبَ». يعني: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا». وهذا الحديث قال فيه المحدثون: إنه متواترٌ لفظاً ومعنى.

وقوله: «ومن بنى لله بيتاً واحتسب». أي: «مَنْ بَنَى لَهُ بَيْتًا بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ».

وقوله: «ورؤية». وهذا هو الشاهد؛ يعني: رؤية المؤمنين لله ﷻ.

إذا: فأحاديث الرؤية ثابتة ثبوتاً قطعياً؛ لأن المتواتر يُفيد القطع، وإذا كان كذلك فأَيُّ عَقْلٍ يَمْنَعُ هذا، وأيُّ دَلِيلٍ يَمْنَعُ هذا.

قالوا: إن الله تعالى قال لموسى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿رَبِّ ارْنِيْ اِيَّكَ﴾ حين قَالَ: ﴿رَبِّ ارْنِيْ اَنْظُرْ اِيَّكَ﴾ قَالَ لَنْ تَرٰنِيْ [الاعراف: ١٤٣]. و«لَنْ» تُفيدُ التأييد.

فيَقَالُ لهم: هذا الذي طلبه موسى مِنْ أَنْ يَرَى الله ﷻ كَانَ فِي الدُّنْيَا؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿رَبِّ ارْنِيْ اَنْظُرْ اِيَّكَ﴾؛ أَي: الْآنَ. قَالَ: ﴿لَنْ تَرٰنِيْ﴾؛ أَي فِي هَذَا الْوَقْتِ الَّذِي طَلَبْتَ مِنِّي أَنْ تَرَانِي فَالسياقُ إِذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرُّؤْيَا الْمَطْلُوبَةَ كَانَتْ فِي الدُّنْيَا، وَأَنَّ النَّفْيَ الْمُسَلَّطَ عَلَيْهَا هُوَ فِي الدُّنْيَا.

وأما قولهم: إن «لَنْ» تُفيدُ التأييد. فهذا ليس بصحيح؛ فإن أهل النار يَتَمَنَّوْنَ الموتَ؛ كقولِ الله ﷻ: ﴿وَنَادَوْا بِمَلَائِكَةِ رَبِّهِمْ يَقُولُ ارْبِقُوا لِمَ لَمْ تُرْسِلْتُمُوهُمْ﴾ [الزمر: ٧٧]. مع أن الله قَالَ فِي الْيَهُودِ: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٩٥]. وهم يَتَمَنُّونَهُ.

فالحاصل: أن القول بذلك لا يَسْتَقِيمُ، وما استدلُّوا به على نفي الرؤية غير صحيح. ثم على فرض أنه يَحْتَمِلُ ما قالوا، فلدينا القاعدة الشرعية، وهي: أنه إذا وُجِدَ نَصَان: أحدهما مُحْكَمٌ لا اشتباه فيه، والثاني مُتَشَابِهٌ وَجِبَ أن يُحْمَلَ المتشابه على المُحْكَم، فمن سلك غير هذا الطريق فهو من الذين في قلوبهم زيغٌ. فإذا قال قائل: كيف يَرَوْنَهُ؟

قُلْنَا: هذا ليس إلينا؛ لأن هذا أمرٌ غَيْبِيٌّ لا نَعْلَمُهُ، لكن قطعاً سَيَرَوْنَهُ مِنْ فوقهم، وليس مِنْ حِذَائِهِمْ، وليس مِنْ أَسْفَلِ مِنْهُمْ؛ لأنه تعالى فوقَ كُلِّ شَيْءٍ. وقوله: «مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئًا فَلْيَتَّبِعْ». يَعْنِي: فَلْيَتَّبِعْ مَنْ كَانَ يَعْبُدُهُ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ الشَّمْسَ؛ لأنهم كانوا يَعْبُدُونَهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ الْقَمَرَ؛ لأنهم كانوا يَعْبُدُونَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ الطَّوَاغِيتَ؛ لأنهم كانوا يَعْبُدُونَهَا، وَالْمَرَادُ بِالطَّوَاغِيتِ هُنَا: كُلُّ مَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِمَّا سِوَى الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ؛ لأنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ قَدْ نُصَّ عَلَيْهِمَا. وقوله: «وَتَبَقَى هَذِهِ الْأُمَّةُ فِيهَا مُنَافِقُوها». وَإِنَّمَا يَبْقَى الْمُنَافِقُونَ مَعَ أَهْلِ الْإِيمَانِ؛ لأنهم كانوا يَتَّظَاهَرُونَ بِالْإِيمَانِ فَيُعَزَّرُ بِهِمْ، وَيُخَدَّعُونَ؛ كَمَا كَانُوا يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الدُّنْيَا.

وقوله: «فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ بِكَلِمَةٍ، فيقول: أنا ربُّكُمْ. فيقولون: هذا مكاننا حتى يَأْتِينَا رَبُّنا، فإذا جاء رَبُّنا عَرَفْنَاهُ. فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فيقول: أنا ربُّكُمْ. فيقولون: أنت ربُّنا». أنكر بعض المعتزلة هذا الحديث، وقال: إن قوله: «عَرَفْنَاهُ». إِنَّمَا تَكُونُ فِي الْأَحْيَاءِ، وَعَلِمْنَاهُ تَكُونُ فِي الْمَعَانِي؛ وَلِهَذَا يُقَالُ: عَلِمْتُ الْحُكْمَ، وَعَرَفْتُ زَيْدًا، وَلَا يُقَالُ: عَلِمْتُ زَيْدًا؛ لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ تَقَعُ عَلَى الْأَعْيَانِ، وَالْعِلْمُ يَكُونُ فِي الْمَعَانِي.

وعلى هذا فقولهم: «إذا جاء رَبُّنا عَرَفْنَاهُ». دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمْ سَبَقَ أَنْ رَأَوْا اللَّهَ، وَهُمْ لَمْ يَرَوْهُ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ.

فَيُقَالُ: هذا خطأ؛ لأن معرفة الشيء تارة تكون عن سابق رؤية، وهذا واضح، وتارة تكون عن سابق وصف، بمعنى: أنه يُوصَفُ للإنسان الشيء فإذا رآه على الوصف الذي كان سبق عرف أنه هو هذا الشيء الذي كان وُصِفَ له، فهم إنما يعرفون الله تعالى بوصفه؛ لأنه وَعَلَى وصف نفسه بأنه سُبْحَانَهُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [التَّوْبَةُ: ١١]. وأخبر النبي ﷺ عن صفاته، وكل ذلك يقتضي معرفته والعلم به.

❦ وقوله: «يَدْعُوهُمْ فَيُضْرَبُ الصَّرَاطُ». يَدْعُوهُمْ إلى السجود؛ كما في حديث أبي سعيد الطويل، وَيَدْعُوهُمْ إلى السجود؛ أي: يَأْمُرُهُمْ به، فإذا ذَهَبُوا لِيَسْجُدُوا سَجَدَ مَنْ كَانَ يَسْجُدُ لِلَّهِ تعالى في الدنيا طاعةً له، وعَجَزَ عن السجود مَنْ كَانَ يَسْجُدُ رِيَاءً وَسُمْعَةً^(١)، وهذا كالتفسير لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [١٢] خَشَعَةً أَبْصَرُهمْ رَهْفَهُمْ ذَلَّةً وَقَدْ كَانُوا يَدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ؛ يَعْنِي: في الدنيا. ﴿وَمَنْ سَلِمُونَ﴾ [الْقُلُوبَةُ: ٤٢-٤٣].

❦ وقوله: «يُضْرَبُ الصَّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرَانِي جَهَنَّمَ». الصراط: هو الطريق الواسع المستقيم، ولا يُسَمَّى صراطاً في اللغة إلا بهذا الوصف؛ أي: أنه واسع مستقيم؛ لأنه مأخوذ من الزرط وهو ابتلاع اللقمة بسرعة، وأنحدرها مع المريء بسرعة، ولا يكون المشي في الطريق بسرعة إذا كان واسعاً مستقيماً.

فهذا هو الصراط، ولكن قد ورد في صحيح مسلم بلاغاً: أنه أدق من الشعرة، وأخذ من السيف^(٢). فإذا صح هذا عن النبي ﷺ وجب القول به، ويكون صراطاً باعتبار ما يمر به الناس؛ لأن الناس يمرُّون عليه على قدر أعمالهم، كما سيأتي في الحديث، ويكون تسمية هذا صراطاً؛ لسهولة المرور عليه على من سهله الله عليه.

(١) أخرجه البخاري (٤٩١٩)، ومسلم (١٨٣) (٣٠٢).

(٢) أخرجه مسلم (١٨٣) (٣٠٢)، وفيه: قال أبو سعيد الخدري رضي الله عنه: بلغني أن الجسر أدق من الشعرة وأحد من السيف.

فإذا قال قائل: على هذه الرواية التي ذكرت أنها بلاغٌ عن النبي ﷺ كيف يُمكنُ السيرُ على شيءٍ أدقُّ من الشعرة، وأحدٌ من السيفِ؟

فالجواب: أن أمورَ الآخرة لا تُقاسُ بأمورِ الدنيا، فإن المرورَ على هذا الصراطِ لا يُمكنُ أبدًا في الدنيا، ولكن في الآخرة وسيَمُرُّ عليه أَمَمٌ لا يُخصِصُها إلا الله، فأمرُ الآخرة ليست كأمرِ الدنيا، أليست الشمسُ تَدْنُو مِنَ الْخَلَائِقِ قَدَرِ مِيلٍ، ومع ذلك لا تَحْرِقُهُمْ؟ مع أن الشمسَ في الدنيا لو دنا منها أقوى فُولاذٍ في الأرضِ لَمَاعَ كَالْمَاءِ مع البُعْدِ الشاسعِ عنها.

فأحوالُ الآخرة لا يَجُوزُ أن تُقاسَ بأحوالِ الدنيا، وكلُّ هذا إن صحَّ حديثُ مسلم؛ لأن بعضَ أهلِ العلمِ طعنَ فيه، وقال: إن البلاغَ ليس بمتصل، وقد وردت أحاديثُ أخرى تدلُّ على أنه دَخُضٌ وَمَزَلَةٌ والدَخُضُ هو الطريقُ الذي فيه الطينُ يَزَلِقُ الناسَ فيه، وأيدوا كلامَهُم بما وُصِفَ به الصراطُ هنا.

❦ قوله: «فأكونُ أولَ مَنْ يَجُوزُ مِنَ الرِّسْلِ بِأَمَتِهِ، ولا يَتَكَلَّمُ يَوْمَئِذٍ أَحَدٌ إِلَّا الرِّسْلُ، وكلامُ الرِّسْلِ يَوْمَئِذٍ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ». في هذا دليلٌ: على عِظَمِ هذا المَوْقِفِ، وأنه حتى الذين أُعْطُوا الأمانَ في الدنيا يَسْأَلُونَ اللهَ السلامةَ في ذلك اليوم، وهم الرِّسْلُ عليهم الصلاة والسلام، فإذا كان الرِّسْلُ كذلك، وهم قد أُعْطُوا الأمانَ يَسْأَلُونَ السلامةَ والنَّجاةَ في ذلك اليوم، فما بالكَ بمن دونَهُم نَسَأَلُ اللهَ السلامةَ.

❦ وفي قوله: «اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ». لا يَدُلُّ على الاقتصارِ على مَرَّتَيْنِ، بل يَدُلُّ على التَّكْرارِ؛ أي: على مُطْلَقِ التَّكْرارِ، وإن زادَ على مَرَّتَيْنِ.

وفي هذه الجملة دليلٌ: على أن الرِّسْلَ عليهم الصلاة والسلام لا يَمْلِكُونَ لأنفسِهِم نَفْعًا ولا ضَرًّا، لا في الدنيا ولا في الآخرة، وأنهم حتى في الآخرة مُفْتَقِرُونَ إِلَى اللَّهِ ﷻ.

❦ وقوله: «وفي جهنمِ كلاليبُ مثلُ شوكِ السَّعْدَانِ، هل رأيتُم شوكَ السَّعْدَانِ؟ قالوا: نعم، قال: فإنها مثلُ شوكِ السَّعْدَانِ». السَّعْدَانُ: نَبْتُ معروفٌ فيه شوكٌ شديدٌ،

وأحياناً يَكُونُ مَعْقُوفاً لكنه إذا أَصَابَ الْإِنْسَانَ فَلَا بُدَّ أَنْ يَنْقُذَ فِي جِلْدِهِ، وَأحياناً يَنْكَسِرُ وَتَبْقَى الشَّوْكَةُ، لكنه كثيرُ الشَّوْكِ، وَلَا يُمكنُ لِأَحَدٍ أَنْ يَمَسَّهُ بِيَدِهِ.

﴿قوله: «فإنها مثلُ شوكِ السَّعدَانِ غيرَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ قَدْرَ عِظَمِهَا إِلَّا اللَّهُ»﴾. يَعْنِي: أَنَّ شَوْكَ السَّعدَانِ الَّذِي فِي الدُّنْيَا لَيْسَ بِذَلِكَ الْكَبِيرِ الَّذِي بِإمكانِ الْإِنْسَانِ أَنْ يُكْسِرَهُ شَوْكَةً شَوْكَةً، وَيَصِلَ إِلَى غَرَضِهِ مِنْهُ، لَكِنِ الشَّوْكَ الَّذِي يَكُونُ فِي الصُّرَاطِ لَا يَعْلَمُ قَدْرَ عِظَمِهَا إِلَّا اللَّهُ.

﴿قوله: «تَخْطِفُ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ»﴾. أَي بِحَسَبِ أَعْمَالِهِمْ، وَالْخَطْفُ أَخَذُ الشَّيْءِ بِسُرْعَةٍ، وَسَبْحَانَ اللَّهِ! فَهِيَ تَخْطِفُهُمْ بِأَمْرِ اللَّهِ، وَتَعْرِفُ الْمَرَادَ مِنْهُمْ بِأَمْرِ اللَّهِ، وَإِلَّا فَهِيَ كَاللَّيْبِ لَيْسَ لَهَا عَقْلٌ، لَكِن كُلُّ شَيْءٍ أَمَامَ أَمْرِ اللَّهِ عَاقِلٌ حَتَّى الْجَمَادِ، قَالَ اللَّهُ لِلْسَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ: ﴿أَتَيْنَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتُنَّ أَتَيْنَا طَائِعِينَ ۝﴾. فَهَذَا الشَّوْكَ يَخْطِفُ الْإِنْسَانَ بِعَمَلِهِ، فَبَيْنَمَا هُوَ يَسِيرُ عَلَى الصُّرَاطِ وَيَجِدُ نَفْسَهُ آمِنًا فَإِذَا بِالشَّوْكِ يَخْطِفُهُ، وَيُلْقِيهِ فِي النَّارِ - أَعَاذَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ مِنْ ذَلِكَ -.

﴿وقوله: «فَمِنْهُمْ مَنْ يُوقِقُ بِعَمَلِهِ»﴾. أَي: يَهْلِكُ، لَكِن لِيُعْلَمَ أَنَّ كُلَّ مَنْ مَرَّ عَلَى الصُّرَاطِ فَإِنْ مَالَهُ إِلَى الْجَنَّةِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ أَهْلَ النَّارِ، الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهَا لَا يَأْتُونَ إِلَى الصُّرَاطِ، وَلَا يَقْرُبُونَ حَوْلَهُ؛ لِأَنَّهُمْ نَاكِثُونَ عَنْهُ فِي الدُّنْيَا، فَلَا يَهْتَدُونَ إِلَيْهِ فِي الْآخِرَةِ؛ لِأَنَّهُمْ يُخْشَرُونَ مِنَ الْمَخْشَرِ إِلَى النَّارِ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - قَالَ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ تَخْشَرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا ۝﴾ وَشَوْقُ الْمُجْرِمِينَ إِلَى جَهَنَّمَ وَرْدًا ۝﴾ [سُورَةُ الْفَتْحَةِ: ٨٥-٨٦]. لَكِن مَنْ هُوَ لَا؟ أَي: مِنْ عَصَاةِ الْمُؤْمِنِينَ، مِنْهُمْ مَنْ تَخْطِفُهُ الْكَلَالِيْبُ وَيُلْقَى فِي النَّارِ، وَيُطْرَحُ فِيهَا، ثُمَّ يَنْجُو بَعْدَ مَشِيئَةِ اللَّهِ ﷻ.

﴿قوله: «وَمِنْهُمْ مَنْ يُخْرَدُلُ ثُمَّ يَنْجُو»﴾. يُخْرَدُلُ: يَعْنِي: يُقَطِّعُ قِطْعًا كَالْخَرْدَلِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَنْجُو مِنَ النَّارِ.

﴿قوله: «حَتَّى إِذَا أَرَادَ اللَّهُ رَحْمَةً مِنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ أَمَرَ اللَّهُ الْمَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ فَيُخْرِجُونَهُمْ وَيَعْرِفُونَهُمْ بِآثَارِ السُّجُودِ وَحَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ أَنْ

تَأْكُلُ أَثَرَ السَّجُودِ». يَأْمُرُ اللَّهُ الْمَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ، وَيَعْرِفُونَهُ بِآثَارِ السَّجُودِ؛ الْجَبْهَةِ، وَالْأَنْفِ، وَالْكَفَّانِ، وَالْقَدَمَانِ، وَالرُّكْبَتَانِ، يَعْرِفُونَهُمْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَعْضَاءَ السَّجُودِ هَذِهِ، وَفِي هَذَا يَقُولُ الشَّاعِرُ:

يَا رَبَّ أَعْضَاءَ السَّجُودِ عَتَقْتَهَا مِنْ فَضْلِكَ الْوَافِي وَأَنْتَ الْبَاقِي

وَالْعَتَقُ يَسْرِي فِي الْغِنَى يَا ذَا الْغِنَى فَاْمُنُّ عَلَى الْفَاقِي بِعِتْقِ الْبَاقِي^(١)

❖ قَوْلُهُ: «الْعِتْقُ يَسْرِي فِي الْغِنَى». يَعْنِي: أَنَّ الرَّجُلَ الْغَنِيَّ إِذَا أَعْتَقَ عَبْدَهُ وَلَوْ بَعْضَهُ أَعْتَقَ الْجَمِيعَ.

وكَذَلِكَ رَجُلَانِ شَرِيكَانِ فِي عَبْدٍ أَعْتَقَ أَحَدُهُمَا نَصِيْبَهُ فَعَتَقَ، وَالْآخَرُ لَمْ يُعْتَقِ نَصِيْبَهُ لَكِنَّهُ صَاحِبُ غِنًى، فَيَسْرِي عِتْقُ الْأَوَّلِ إِلَى نَصِيْبِ الثَّانِي عَلَى أَنْ يَضْمَنَ الْأَوَّلُ قِيَمَةَ نَصِيْبِ الثَّانِي فِي الْعَبْدِ.

❖ قَوْلُهُ: «وَالْعِتْقُ يَسْرِي فِي الْغِنَى يَا ذَا الْغِنَى فَاْمُنُّ عَلَى الْفَاقِي بِعِتْقِ الْبَاقِي». وَهَذَا مِنْ بَابِ التَّوَسُّلِ إِلَى اللَّهِ ﷻ بِنِعْمِهِ عَلَى بَعْضٍ.

❖ قَوْلُهُ: «وَحَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السَّجُودِ فَيُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ، فَكُلُّ ابْنِ آدَمَ تَأْكُلُهُ النَّارُ إِلَّا أَثَرَ السَّجُودِ، فَيُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ قَدْ امْتَحَشُوا». يَعْنِي: احْتَرَقُوا حَتَّى صَارُوا فَحْمًا «فِيَصَّبُ عَلَيْهِمْ مَاءُ الْحَيَاةِ فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي حِمِيمِ السَّيْلِ».

مَاءُ الْحَيَاةِ هَذَا اللَّهُ أَعْلَمُ بِكَيْفِيَّتِهِ وَحَالِهِ، وَلَكِنَّهُ مَاءٌ تَحْيَا بِهِ الْأَجْسَادُ، فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ، أَوْ الْحَبَّةُ فِي حِمِيمِ السَّيْلِ؛ أَي: فِيمَا يَحْمِلُهُ السَّيْلُ؛ يَعْنِي: أَنَّ السَّيْلَ يَحْمِلُ حُبُوبًا وَغَيْرَهَا، حَتَّى إِذَا اسْتَقَرَّ وَوَقَفَ نَبَتَ مَكَانَ هَذِهِ الْحُبُوبِ.

❖ وَقَوْلُهُ: «ثُمَّ يَفْرُغُ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ». أَي: يَنْتَهِي مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي «سُورَةِ الرَّحْمَنِ»: ﴿سَفَرُكُمْ لَكُمْ آيَةُ الْفَقْلَانِ﴾ ❖ [التَّحْقِيقُ: ٣١].

(١) انظر: «الفتح» للحافظ ابن حجر رحمه الله (١١/٤٥٧).

وهذه كلمة وعيد؛ لأن الله تعالى لا يَسْغُلُهُ شأنٌ عن شأنٍ حتى يَقْرَعَ مِنْ شَيْءٍ لَشَيْءٍ، لكنها كلمة وعيد، كما تَوَعَّدُ إِنْسَانًا وتَقُولُ له: أنا أَتَقَرَّغُ لك وأَفْعَلُ بكُ كذا وكذا.

❦ قوله: «وَيَبْقَى رَجُلٌ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَهُوَ آخِرُ أَهْلِ النَّارِ دَخُولًا الْجَنَّةَ مُقْبِلًا بَوَّاجِهِ قَبْلَ النَّارِ». أي: مقبلًا بَوَّاجِهِ قَبْلَ النَّارِ لا على سبيل الاختيار؛ ولهذا يَقُولُ: «يا رَبِّ اصْرِفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ». لأنه إذا شَاهَدَ النَّارَ -والعياذُ بالله- وشَاهَدَ أَهْلَهَا يَتَعَذَّبُونَ؛ فإنه لا شك أنه سَيَتَأَلَّمُ، وأيضًا فإن حرارة النَّارِ تُؤَثِّرُ على الْوَجْهِ أَكْثَرَ مما تُؤَثِّرُ على بَقِيَّةِ الْبَدَنِ.

❦ قوله: «قد قَشَبَنِي رِيحُهَا». قَشَبَنِي بمعنى أَتَعَبَنِي وأَذَانِي.

❦ قوله: «وأحرقني ذكَاؤُهَا». أي: سَمُومُهَا.

❦ قوله: «فَيَقُولُ اللَّهُ ﷻ: هل عَسَيْتَ إِنْ فَعَلْتَ ذَلِكَ بِكَ أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَ ذَلِكَ، فَيَقُولُ: لا وَعِزَّتِكَ». في هذا: إثباتُ الْقَوْلِ لِلَّهِ ﷻ، وأنه قولٌ مسموعٌ، فيَكُونُ كَلَامُ اللَّهِ تعالى بصوتٍ. وفيه أيضًا: إثباتُ أن كَلَامَهُ يَتَعَلَّقُ بِمَشِيتِهِ؛ لأنه قال هذا الْكَلَامَ بعد أن سأل الرجل أن يصرفَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ.

وهذا هو الذي عليه السلفُ الصالحُ وأئمةُ الأُمَّةِ مِنْ بَعْدِهِمْ: أن كَلَامَ اللَّهِ تعالى متعلقٌ بِمَشِيتِهِ وليس معنى قائمًا بِنَفْسِهِ، كما قَالَ الْأَشَاعِرَةُ، وقد ضَلُّوا في ذلك، وإنما هو كَلَامٌ يَقُولُهُ متى شاءَ ﷻ.

وفيه: أن كَلَامَهُ مسموعٌ فهو بصوتٍ.

وفيه أيضًا: أنه بحرفٍ، لأن الذي سَمِعَهُ هو قوله: «هل عَسَيْتَ». وهذه الجملةُ مكوَّنةٌ مِنْ حُرُوفٍ، وهذا أيضًا من مذهبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

فإن قال قائلٌ: ما تَقُولُونَ في قولِ الإمامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَنْ قال: لفظي بِالْقُرْآنِ مخلوقٌ فهو جَهْمِيٌّ، وَمَنْ قال: غيرُ مخلوقٍ فهو مبتدعٌ^(١).

(١) انظر: «اجتماع الجيوش» (١/ ١٩٠)، و«شرح قصيدة ابن القيم» (١/ ٣٢٩، ٣٣٢)، «معارج القبول»

قُلْنَا: إِنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ مَرَّادُهُ بِالْجُمْلَةِ الْأُولَى اللَّفْظُ الْمَلْفُوظُ؛ يَعْنِي: الْمَصْدَرُ الَّذِي أُريدَ بِهِ اسْمُ الْمَفْعُولِ، وَالْمَصْدَرُ قَدْ يُرَادُّ بِهِ اسْمُ الْمَفْعُولِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(١). وَلِهَذَا جَاءَ فِي رَوَايَةٍ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ قَالَ: لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ يُريدُ الْقُرْآنَ فَهُوَ جَهْمِيٌّ^(٢)؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ يُريدُ الْقُرْآنَ فَقَدْ قَالَ: إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ مَخْلُوقٌ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْجَهْمِيَّةِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَمَنْ قَالَ: غَيْرُ مَخْلُوقٍ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ»؛ يَعْنِي: لِأَنَّ السَّلَفَ لَمْ يَقُولُوا ذَلِكَ، وَإِنَّمَا قَالُوا: الْقُرْآنُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَلَمْ يَقُولُوا: لَفْظُنَا غَيْرُ مَخْلُوقٍ. وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ التَّفْصِيلُ فِي قَوْلِ الْقَائِلِ: لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ، هُوَ: أَوَّلًا: لَا تَقُلْ هَذِهِ الْكَلِمَةَ، لَا مَخْلُوقٌ وَلَا غَيْرُ مَخْلُوقٍ، بَلْ قُلْ: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ.

ثَانِيًا: نَقُولُ إِنَّ أَرَدْتَ بِاللَّفْظِ الْمَصْدَرَ الَّذِي هُوَ فَعْلُكَ فَهُوَ مَخْلُوقٌ، وَإِنْ أَرَدْتَ بِاللَّفْظِ مَا تَلَفَّظَ بِهِ فَهُوَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ؛ وَلِهَذَا لَمَّا كَانَ هَذَا اللَّفْظُ مَجْمَلًا كَانَ التَّنَزُّهُ عَنْ إِطْلَاقِهِ أَوْلَى.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: جَوَّازُ الْحَلْفِ بِصِفَةِ اللَّهِ ﷻ لِقَوْلِ الرَّجُلِ: «وَعِزَّتِكَ» وَالْمَقَامُ مَقَامُ تَوْحِيدٍ، وَإِخْلَاصٍ، وَدُعَاءٍ؛ وَلِذَلِكَ فَيُعْطِيهِ اللَّهُ مَا شَاءَ. وَالْحَلْفُ بِصِفَةِ اللَّهِ ﷻ الْمَعْنَوِيَّةُ أَوِ الْخَبَرِيَّةُ الَّتِي يُعَبِّرُ بِهَا عَنِ الذَّاتِ جَائِزٌ، فَإِذَا قُلْتَ: وَسَمِعَ اللَّهُ، وَبَصُرَ اللَّهُ، وَحَكَمَهُ اللَّهُ، وَمَغْفَرَةُ اللَّهِ جَازَ ذَلِكَ، وَإِذَا قُلْتَ: أَحْلِفُ بِوَجْهِ اللَّهِ فَهُوَ جَائِزٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْوَجْهَ يُعَبِّرُ بِهِ عَنِ الذَّاتِ.

=

(١/ ٢٩٢)، و«صريح السنة» (١/ ٢٦)، «الجواب الصحيح» (٤/ ٣٤٨)، و«بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٣٩٨)، و«اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٢/ ٣٥٣)، و«السنة» لأبي إسحاق عبد الله بن محمد الأنصاري (١/ ١٣١)، و«العين والأثر في عقائد أهل الأثر» (١/ ٣٣)، و«مجموع الفتاوى» (٣/ ١٧١).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

وأما إذا قلت: أخلِفُ بيدِ الله؛ فإنه لا يجوز؛ لأنه ليس حَلِفًا بالله، ولا بصفاته المعنوية التي تدلُّ على معاني عظيمة.

❦ قوله: «فِيُعْطِي اللَّهُ مَا يَشَاءُ مِنْ عَهْدٍ وَمِيثَاقٍ فَيَصْرِفُ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ، فإِذَا أَقْبَلَ بِهِ عَلَى الْجَنَّةِ رَأَى بِهَجَّتِهَا، سَكَتَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ، ثم قال: يَا رَبِّ قَدَّمَنِي عِنْدَ بَابِ الْجَنَّةِ» سبحانَ الله! هذا الرجلُ لما أَتَاهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ، وَقَرَّبَهُ إِلَى الْجَنَّةِ، ورَأَى الْجَنَّةَ وَنَعِيمَهَا وَسُرُورَهَا، وما فيها مِنَ الْخَيْرِ سَأَلَ اللَّهُ أَنْ يُقَرِّبَهُ إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ، وكَمَا يَقُولُ الْعَوَامُّ: الْإِنْسَانُ طَمَاعٌ؛ لِأَنَّهُ هَذَا الرَّجُلُ حِينَ نَجَا مِنَ الْمَكْرُوهِ، وَقَرُبَ مِنَ الْمَحْبُوبِ أَرَادَ قُرْبًا أَكْثَرَ. قوله: فيقول: «يَا رَبِّ قَدَّمَنِي عِنْدَ بَابِ الْجَنَّةِ. فيقولُ اللهُ: أَلَيْسَ قَدْ أُعْطِيتَ الْعَهْدَ وَالْمِيثَاقَ إِلَّا تَسْأَلُ غَيْرَ الَّذِي كُنْتَ سَأَلْتَ؟ فيقولُ: يَا رَبِّ لَا أَكُونُ أَشْقَى خَلْقِكَ. فيقولُ اللهُ ﷻ: فَمَا عَسَيْتَ إِنْ أُعْطِيتَ ذَلِكَ إِلَّا تَسْأَلُ غَيْرَهُ. فيقولُ: لَا وَعِزَّتِكَ لَا أَسْأَلُ غَيْرَ ذَلِكَ. فيُعْطِي رَبُّهُ مَا شَاءَ مِنْ عَهْدٍ وَمِيثَاقٍ، فيَقْدِمُهُ إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ، فإِذَا بَلَغَ بَابَهَا ورَأَى زَهْرَتَهَا وما فيها مِنَ النُّصْرَةِ وَالسُّرُورِ فَيَسْكُتُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ، فيقولُ: يَا رَبِّ أَذْخِلْنِي الْجَنَّةَ. فيقولُ اللهُ: وَيَحَكَ يَا ابْنَ آدَمَ مَا أَغْدَرَكَ».

❦ قوله: «وَيَحَكَ». هذه كلمة تُقَالُ عِنْدَ التَّعَجُّبِ، وليست كَوَيْلٍ؛ لِأَنَّ «فَوَيْلٌ» لِلوَعِيدِ. ❦ فقوله: «وَيَحَكَ». لِلتَّعَجُّبِ؛ يَعْنِي: يَتَعَجَّبُ اللَّهُ ﷻ أَنَّهُ أُعْطِيَ الْعَهْدَ وَالْمَوَاقِيقَ إِلَّا يَسْأَلُ غَيْرَهُ، وَمَعَ ذَلِكَ سَأَلَهُ لِلْمَرَّةِ الثَّالِثَةِ.

❦ وقوله: «فيقولُ: يَا رَبِّ أَذْخِلْنِي الْجَنَّةَ. فيقولُ: وَيَحَكَ يَا ابْنَ آدَمَ مَا أَغْدَرَكَ أَلَيْسَ قَدْ أُعْطِيتَ الْعَهْدَ وَالْمِيثَاقَ إِلَّا تَسْأَلُ غَيْرَ الَّذِي أُعْطِيتَ؟ فيقولُ: يَا رَبِّ لَا تَجْعَلْنِي أَشْقَى خَلْقِكَ، فَيَضْحَكُ اللَّهُ ﷻ مِنْهُ، ثم يَأْذُنُ لَهُ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ».

❦ قوله: «فَيَضْحَكُ اللَّهُ ﷻ مِنْهُ»؛ أَي: عُنْجَبًا لَطْمَعِهِ وَشِدَّةِ حَرْصِهِ، وَهَذَا كَضَحِكِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الرَّجُلِ الَّذِي جَاءَ وَهُوَ قَدْ جَامَعَ زَوْجَتَهُ فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ طَعَامًا يُطْعِمُهُ، فَقَالَ: «وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا أَعْلَمُ أَهْلَ بَيْتٍ أَفْقَرُ مِنِّي أَوْ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَهْلُ بَيْتٍ أَفْقَرُ مِنِّي» فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ لَطْمَعِهِ وَحَرْصِهِ.

فَالرَّبُّ ﷻ يَضْحَكُ لِهَذَا الرَّجُلِ، ثُمَّ يَأْذَنُ لَهُ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ، وَلَمَّا حَدَّثَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ اللَّهِ؛ أَنَّهُ يَضْحَكُ قَالَ الْأَعْرَابِيُّ، وَهُوَ أَبُو رَزِينِ الْعَقِيلِيُّ: يَضْحَكُ رَبُّنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ». فَقَالَ: «لَنْ نَعْدِمَ مِنْ رَبِّ يَضْحَكُ خَيْرًا»^(١). لَأَنَّ الضَّحْكَ يَدُلُّ عَلَى الْفَرَحِ، وَأَمَّا التَّقْطِيبُ وَالتَّعْبِيسُ فَيَدُلُّ عَلَى ضِدِّ ذَلِكَ «ثُمَّ يَدْنُو مِنْهُ فَيَقُولُ: تَمَنَّ». الْآنَ لَمَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ صَارَ مِنْ أَهْلِهَا الَّذِينَ لَهُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ، وَلِهَذَا لَمْ يَعَاهِدِ اللَّهُ ﷻ أَنْ لَا يَسْأَلَ غَيْرَ الدُّخُولِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا دَخَلَ صَارَ مِنْ أَهْلِهَا، وَلَمَّا صَارَ مِنْ أَهْلِهَا حَصَلَ لَهُ كُلُّ مَا يَتَمَنَّى فِيهَا ﴿هُم مَّا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾^(٢) [فتح: ٣٥]. وَلِهَذَا قَالَ لَهُ هُنَا: «تَمَنَّ». وَلَمْ يَقُلْ: لَا تَسْأَلْ غَيْرَهُ.

❦ قَوْلُهُ: «فَيَقُولُ: تَمَنَّ فَيَتَمَنَّى حَتَّى إِذَا انْقَطَعَ أُمْنِيَّتُهُ قَالَ اللَّهُ ﷻ: مِنْ كَذَا وَكَذَا - وَفِي نُسْخَةٍ عِنْدِي -: تَمَنَّى كَذَا وَكَذَا»^(١)، وَهَذِهِ أَقْرَبُ لِلصَّوَابِ «أَقْبَلَ يُذَكِّرُهُ رَبُّهُ - حَتَّى إِذَا انْتَهَتْ بِهِ الْأُمَانِيُّ قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى -: لَكَ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ».

وَفِي رَوَايَةِ أَبِي سَعِيدٍ: «لَكَ ذَلِكَ وَعَشْرَةُ أَمْثَالِهِ». وَقَوْلُهُ هَذَا يَعْنِي أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ تَمَنَّى كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى انْقَطَعَتْ أُمْنِيَّتُهُ وَصَارَ لَا يَتَصَوَّرُ شَيْئًا يَتَمَنَّاهُ، فَزَادَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَكَانَ يَقُولُ لَهُ: تَمَنَّ كَذَا وَكَذَا؛ أَيُّ: يَفْرِضُ عَلَيْهِ ﷻ الْكَرَمَ وَالْفَضْلَ، ثُمَّ يَقُولُ: لَكَ مِثْلُهُ وَعَشْرَةُ أَمْثَالِهِ. وَهَذَا هُوَ آخِرُ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولًا فَمَا بِالْكُمْ بِالسَّابِقِينَ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنَا مِنْهُمْ.

وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَعْضَاءَ السَّجُودِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى فَضْلِ السَّجُودِ.



(١) أخرجه أحمد في مسنده (١١ / ٤) (١١٨٧)، وابن ماجه (١٨١).

(٢) أخرجه البخاري (٦٥٧٣).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

١٣٠ - بَابُ: يُبْدِي ضَبْعِيهِ وَيُجَافِي فِي السُّجُودِ.

٨٠٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي بَكْرُ بْنُ مُضَرَ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى فَرَجَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى يَبْدُوَ بَيَاضُ إِبْطِيهِ.

وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ نَحْوَهُ ^(١).

أَي: هَذَا فِي حَالِ السُّجُودِ وَهُوَ أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَى هَذِهِ الْهَيْئَةِ: «يُبْدِي ضَبْعِيهِ»؛ يَعْنِي: مَا تَحْتَ الْإِبْطِ، «وَيُجَافِي فِي السُّجُودِ»؛ أَي: يُبَاعِدُ يَدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى فَرَجَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى يَبْدُوَ بَيَاضُ إِبْطِيهِ. وَبَيَاضُ إِبْطِيهِ؛ لِأَنَّ مَا تَحْتَ الْإِبْطَيْنِ قَدْ انْجَحَبَ عَنِ الشَّمْسِ وَالْهَوَاءِ فَكَانَ بِالنِّسْبَةِ لِمَا يَظْهَرُ مِنَ الْجِلْدِ أَيْضًا، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُمْ كَانُوا فِيهَا سَبْقَ أَكْثَرِ مَا يَسْتَعْمِلُونَ وَيَلْبَسُونَ الْأَرْدِيَّةَ، وَالرِّدَاءَ إِذَا كَانَ يَلْبَسُهُ الْإِنْسَانُ، ثُمَّ سَجَدَ وَفَرَّقَ بَيْنَ يَدَيْهِ بِدَا بَيَاضُهَا.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى شِدَّةِ مَجَافَاةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي السُّجُودِ.

وَهُوَ دَلِيلٌ أَيْضًا: عَلَى أَنَّ مَا تَحْتَ الْكَتِفِ لَيْسَ بِعَوْرَةٍ، وَإِلَّا لَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ حَتَّى يَبْدُوَ.

وَفِيهِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَرْتَفِعَ فِي السُّجُودِ، وَيُفَرِّجَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى يَبْدُوَ الْبَيَاضُ.

❦ وَقَوْلُهُ: «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ». بِالتَّنْوِينِ، كَمَا فِي نَسْخَةِ عِنْدِي وَتَوَوَّعْتُ؛ لِأَنَّ بُحَيْنَةَ لَيْسَتْ أُمَّ مَالِكٍ، بَلْ هِيَ أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ؛ وَلِهَذَا أَيْضًا كُتِبَتْ الهمزةُ بَيْنَ مَالِكٍ وَبَيْنَ بُحَيْنَةَ، وَلَوْ كَانَ بُحَيْنَةُ جَدَّهُ مِثْلًا لَمْ تُكْتُبْ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٨٠٧)، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي تَغْلِيْقِ التَّعْلِيْقِ (٢/ ٣٢٨): أَعَادَ الْمُصَنِّفُ حَدِيثَ ابْنِ بُحَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي أَوَائِلِ الصَّلَاةِ.

ولهذا قالوا: إنه يُفَرَّقُ بينهما؛ أي: أنه إذا كانت ابن الثانية مضافةً إلى الجدِّ والأمِّ فإنه يُفَرَّقُ بينهما بما يلي:

أولاً: بالتنوين فيقال: عبدُ الله بنُ مالكِ ابنُ بُحَيْنَةَ.

وثانياً: بإثبات الألفِ؛ أي: أَلِفِ ابنِ وإن كان في أثناء السطرِ.

وثالثاً: بأن «ابن» الثانية تكونُ تبعاً للاسمِ الأولِ إذا كان منسوباً إلى أمِّه، ولو كان منسوباً إلى أبيه، ثم إلى جدِّه لكانت ابنُ الثانية تابعةً للاسمِ الثاني، لا للاسمِ الأولِ. فمثلاً: لو قال: عبدُ الله بنُ مالكِ بنُ بُحَيْنَةَ. كان هذا صحيحاً.

ولو قيل: عبدُ الله بنُ مالكِ بنِ بُحَيْنَةَ. كان هذا خطأً لأن «ابن» إذا كان مضافاً إلى الأمِّ صار تابعاً للاسمِ الأولِ إن كان مرفوعاً فمرفوعاً وإن كان منصوباً فمنصوباً وإن كان مجروراً فمجروراً وأما إذا كان مضافاً إلى الجدِّ فإنه يكون بالجرِّ؛ لأن الاسمِ الثاني مجرور بالإضافة فهذه ثلاث فروق بين ما أضيف به الابن إلى الجد وما أضيف به إلى الأم.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

١٣١ - بَابُ: يَسْتَقْبِلُ بِأَطْرَافِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ.

قَالَ أَبُو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ^(١).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله تعالى فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ٣٩٥):

قَوْلُهُ: «بَابُ: يَسْتَقْبِلُ بِأَطْرَافِ رِجْلَيْهِ». قَالَ أَبُو حُمَيْدٍ: «يَأْتِي مَوْصُولًا فِي «بَابِ سَنَةِ الْجُلُوسِ فِي التَّشَهُّدِ» قَرِيبًا، وَأَنَّهُ وَرَدَ فِي صِفَةِ السَّجُودِ. قَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ: الْمُرَادُ أَنْ يَجْعَلَ قَدَمَيْهِ قَائِمَتَيْنِ عَلَى بَطُونِ أَصَابِعِهِمَا، وَعَقْبَاهُ مُرْتَفِعَانِ فَيَسْتَقْبِلُ بِظُهُورِ قَدَمَيْهِ الْقِبْلَةَ، قَالَ أَخُوهُ: وَمَنْ ثُمَّ نَدَبَ ضَمَّ الْأَصَابِعِ فِي السَّجُودِ؛ لِأَنَّهُا لَوْ تَفَرَّجَتْ انْحَرَفَتْ رِءُوسُ بَعْضُهَا عَنِ الْقِبْلَةِ ^(٢). اهـ

لَكِنْ هَذَا لَا يُمَكِّنُ، وَهُوَ ضَمُّهَا وَأَنْ تَكُونَ بَطُونُهَا إِلَى الْأَرْضِ إِذَا اسْتَقْبَلَ بِأَطْرَافِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ؛ لِأَنَّهُ يَضَعُ جَدًّا أَنْ تَكُونَ مَتَلَاثِمَةً، ثُمَّ إِنْ الْإِنْسَانُ لَيْسَ حَرًّا حَرِيَّةً مُطْلَقَةً فِي تَحْرِيكِ أَصَابِعِ الرَّجْلِ وَتَفْرِيقِهَا؛ لِأَنَّ أَصَابِعَ الرَّجْلَيْنِ لَيْسَتْ كَأَصَابِعِ الْيَدَيْنِ؛ وَلِهَذَا لَا نَجِدُ أَحَدًا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَحْرِّكَ أُذُنَهُ، أَوْ أَنْفَهُ، وَكَذَلِكَ أَصَابِعُ رِجْلَيْهِ يَضَعُ أَيْضًا التَّفْرِيقَ بَيْنَهَا، إِلَّا إِذَا ضَغَطَ عَلَيْهَا لِتَنْفَرِجِ هِيَ بِنَفْسِهَا وَهَذَا خَطَأً. فَالْصَّوَابُ إِذَا: أَنْ هَذَا لَيْسَ مِنَ السَّنَةِ بَلِ السَّنَةُ أَنْ تُحَاوَلَ أَنْ تَكُونَ أَصَابِعُ رِجْلَيْكَ إِلَى الْقِبْلَةِ.



(١) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله تعالى فِي «تَغْلِيْقِ التَّعْلِيْقِ» (٢/ ٣٢٨): قَدْ تَقَدَّمَ هَذَا وَسَيَأْتِي قَرِيبًا مُبِينٌ

السِّيَاقُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(٢) انْظُرْ: «الْفَتْحُ» لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ رحمته الله تعالى (٢/ ٢٩٥).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

١٣٢ - بَابُ إِذَا لَمْ يُتِمَّ السُّجُودَ.

٨٠٨ - حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مَهْدِيٌّ، عَنْ وَاصِلٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ رَأَى رَجُلًا لَا يُتِمُّ رُكُوعَهُ وَلَا سُجُودَهُ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ قَالَ لَهُ حُذَيْفَةُ: مَا صَلَّيْتَ. قَالَ: وَأَحْسِبُهُ قَالَ: وَلَوْ مَتَّ مَتَّ عَلَى غَيْرِ سُنَّةِ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
وهذا الحديث لا يحتاج إلى تعليق؛ لأن الإنسان لم يُتِمَّ السجود؛ أي: كان غير مطمئن فلا تصحُّ صلاته.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

١٣٣ - بَابُ السُّجُودِ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمَ.

٨٠٩ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَمَرَ النَّبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْضَاءٍ، وَلَا يَكُفَّ شَعْرًا وَلَا ثَوْبًا: الْجَبْهَةَ وَالْيَدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ ^(١).

قوله: «أَمَرَ النَّبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ». الأمر هو الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لأنه لا أحد يوجه الأمر إلى رسول الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَّا اللهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لكن لو قال الصحابيُّ أَمَرْنَا فَإِنَّ الأمر هو الرسول رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قوله: «يَسْجُدُ عَلَى سَبْعَةِ أَعْضَاءٍ» - وفي لفظ: أَعْظَمَ - وَلَا يَكُفَّ شَعْرًا وَلَا ثَوْبًا. ومعنى هذا: أن الناس فيما سبق كانوا يَتَّخِذُونَ شَعْرَ الرَّأْسِ، فإذا سَجَدَ الْإِنْسَانُ انْسَدَلَ شَعْرُهُ.

وكذلك الثوبُ يَسْجُدُ مَعَ الْإِنْسَانِ، فَتُهَيَّي النَّبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَكُفَّ الثُّوبَ حِينَ السُّجُودِ، أَوْ أَنْ يَكُفَّ الشَّعْرَ.

(١) أخرجه مسلم (٤٩٠) (٢٣١).

ووجه ذلك - والله أعلم - : أنه من أجل أن ينال الإنسان فضل السجود على وجه كامل بحيث يكون شعره الذي في حكم المنفصل عنه ساجداً وكذلك ثوبه أيضاً^(١).
واختلف العلماء فيما لو كان قد كف الإنسان ثوبه قبل الدخول في الصلاة، فهل يكون بذلك مخالفاً للأمر الصحيح؟

الجواب: لا، وأنه إذا كان قد كف ثوبه من قبل؛ كرجل عامل يعمل وقد رفع ثوبه، وربط وسطه حتى لا ينزل؛ فإننا نقول: لا بأس أن تصلّي في ثوبك، ولا يلزمك أن تفكه. وكذلك الشعر لو كان من الأصل قد ربطه فإنه لا بأس بذلك.
ولكن قد روي عن ابن عباس: أنه رأى رجلاً يصلّي معقوص الشعر ففكه^(٢). وهذا يحتمل أنه يرى أن كف الشعر مطلقاً منهي عنه، أو أنه علم أن هذا الرجل كفّه أو عقصه بعد أن دخل في الصلاة. والله أعلم.



٨١٠- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِیْهِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَمَرْنَا أَنْ نَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ، وَلَا نَكْفُ ثَوْبًا وَلَا شَعْرًا»^(٣).

٨١١- حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْخَطَمِيِّ، حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ - وَهُوَ غَيْرُ كَذُوبٍ - قَالَ: كُنَّا نَصَلِّي خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ فَإِذَا قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» لَمْ يَحْنِ أَحَدٌ مِنَّا ظَهْرَهُ حَتَّى يَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ جَبْهَتَهُ عَلَى الْأَرْضِ^(٤).

(١) انظر: «أحكام القرآن» للجصاص (٣/ ٢٤٥)، و«حاشية العدوي» (١/ ٣٩٥)، و«الثمر الداني شرح رسالة القيرواني» (١/ ١٦٤).

(٢) أخرجه مسلم (٤٩٢) (٢٣٢).

(٣) أخرجه مسلم (٤٩٠) (٢٢٨).

(٤) أخرجه مسلم (٤٧٤) (١٩٧).

في هذا الحديث وما قبله: وجوبُ السجودِ على الأعضاء السبعة، وهي: الجبهة، وتَبَعُهَا الْأَنْفُ، وَالْكَفَّانِ، وَالرُّكْبَتَانِ، وَأَطْرَافُ الْقَدَمَيْنِ، فهذه الأعضاء السبعة، وَالْأَنْفُ تَبَعٌ لِلْجَبْهَةِ؛ ولذلك لم يُعَدَّ عَضْوًا مُسْتَقِلًّا.

والواجبُ في السجودِ أن يَكُونَ على هذه الأعضاء السبعة في جميعِ السجودِ، فلا يَحِلُّ لِلْسَّاجِدِ أَنْ يَرْفَعَ شَيْئًا مِنْ هذه الأعضاء في أثناءِ السجودِ؛ لأنه إذا رَفَعَ شَيْئًا مِنْ أعضاءِ السجودِ في أثناءِ السجودِ لم يَصْدُقْ عليه أنه سَجَدَ على الأعضاء السبعة، إِلَّا في بعضِ السجودِ فقط، والحديثُ مُطْلَقٌ.

ثم إن ظاهرَ الحديثِ: أنه إذا عَجَزَ عن شيءٍ منها لَزِمَهُ أن يَأْتِيَ بما قَدَرَ عليه، وهو شاملٌ للجبهة وغيرِها.

وفي هذا: دليلٌ على ضعفِ قولٍ مَنْ يَقُولُ: إنه إذا عَجَزَ بالجبهة لم يَلْزَمْهُ بِغَيْرِهَا؛ فإن هذا مخالفٌ لقوله تعالى: ﴿فَأَنقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التَّوْبَةُ: ١٦]. وبناءً على ذلك: لو كان في الإنسان جروحٌ في جبهته ولا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْجُدَ عليها فإننا حينئذٍ نَقُولُ له: لا تَسْجُدْ عليها، ولكن انْحَنِ حَتَّى تَكُونَ قَرِيبًا مِنْ مَسِّ الْأَرْضِ، وهو على هذا سَجَدَ على ستةِ أعضاء، ولكن نقولُ: إن هذا لا شيءَ فيه؛ لأنه داخلٌ في قوله: ﴿فَأَنقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾.

كذلك لو كان في إحدى يَدَيْهِ ما يَمْنَعُهُ مِنَ السجودِ عليها؛ فإنه يَسْجُدُ على بقيةِ الأعضاء؛ لأنه لا فرقَ بَيْنَ الجبهة وغيرِها. وهذا هو القولُ الرَّاجِحُ.

فإن قال: إنه لا يَقْدِرُ أَنْ يَنْحَنِيَ إِطْلَاقًا؛ يَعْنِي: لا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَنْحَنِيَ حَتَّى يَصِلَ إِلَى قَرِيبٍ مِنَ الْأَرْضِ؛ بَحِثْ يُعَدُّ أَقْرَبَ إِلَى السجودِ مِنْهُ إِلَى الْقَعْدِ؟ قلنا: إنه في هذه الحالِ يَسْقُطُ عَنْهُ السجودُ، وَيَوْمِيْ إِيَّاءَ.

وقوله: «لَا نَكْفُ ثَوْبًا وَلَا شَعْرًا». فالمرادُ به أنه عند السجودِ لا يَكْفُ الثَوْبُ كما يَعْتَادُهُ بَعْضُ النَّاسِ؛ أنه إذا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ رَفَعَ ثَوْبَهُ مَشْمَرًا لَهُ؛ لَأَن هَذَا لَا يَنْبَغِي، بل نَهَى عَنْهُ الرَّسُولُ ﷺ.

وكذلك في الشعر إذا كان الإنسان له شعرٌ ينزل إلى الأرض؛ فإن بعض الناس إذا أراد أن يسجد كفَّ شعره على الوراثة مثلاً. وهذا أيضاً لا ينبغي، بل السنة أن يبقى الشعر والثوب على حاله وطبيعته، وكلما انتشر في الأرض اتسع مكان سجوده، فكان ذلك أفضل.

وهل يجب أن يباشر المصلي هذه الأعضاء؟
نقول: أما الركب فلا يباشر بها؛ لأنها مستورة بالإزار، أو السراويل، أو القميص.
وأما أطراف القدمين فلا يجب أيضاً؛ لأن أطراف القدمين قد تكون مستورة بالجوارب والخفاف.

وأما الكفان فالرجل ينبغي له أن تكون مكشوفتين، والمرأة لا بد أن تكون مستورتين إذا قلنا: إن كف المرأة عورة في الصلاة.

وأما الوجه فلا بد أن يباشر المصلي، لكن إن دعت الحاجة إلى أن يضع شيئاً يسجد عليه لحرارة الأرض، أو شدة برودتها، أو كونها ذات شوك، أو ما أشبه ذلك فلا بأس أن يضع بعض ثوبه على الأرض؛ ليسجد عليه؛ لقول أنس بن مالك: كنا نصلي مع النبي ﷺ في شدة الحر؛ فإذا لم يستطع أحداً أن يمكّن جبهته من الأرض بسط ثوبه وسجد عليه^(١).

فإن سجد على العمامة المطوية على رأسه فهل يجزؤه ذلك، أم لا؟
الجواب: إن كانت العمامة من فوق الجبهة؛ بمعنى: أنها على طرف الرأس، لكنها كثيرة الطيات ترفع جبهته عن الأرض، فإنه لا يصح ذلك السجود؛ لأنه لم يسجد على الجبهة، وإن كانت نازلة على الجبهة، بحيث يكون طرفها على الجبهة، وسجد على عمامته؛ فإنه يكره؛ لقول أنس: إذا لم يستطع أحداً أن يمكّن جبهته من الأرض. فدل هذا على أنه إذا استطاع فلا بد أن يمكّن جبهته من الأرض.

(١) أخرجه البخاري (٣٨٥)، ومسلم (٦٢٠) (١٩١).

فإن سجد ببعض أعضائه على بعضٍ بأن ضمَّ ركبته اليمنى إلى اليسرى، أو بالعكس، أو وضع يده اليمنى على اليسرى، أو بالعكس، أو وضع جبهته على كفيه، فإن هذا لا يُجزئُه؛ لأنه لم يصدق عليه أنه سجدَ على سبعة أعضاء. واستُفيد من حديث أنسٍ رضي الله عنه وجوبُ تَمَكُّينِ الجبهة من الأرض؛ لقوله: «فإذا لم يَسْتَطِعْ أَحَدُنَا أَنْ يُمَكِّنَ جَبْهَتَهُ».

وبناءً على ذلك لو وضعها بحيثُ تلامسُ الأرض، لكن لم يَتَكَيَّأَ عليها فإنه لا يُجزئُه، فلا بد أن يُمَكِّنَ الجبهة.

ولو سجدَ على إسْفَنَجٍ ومن المعلوم أن الإسْفَنَجَ متنفّسٌ - فهل يُجزئُه؟
الجواب: أن نقول: إن كان قد ضغطَ عليه حتى استقرَّتِ الجبهةُ أَجْزَاءً، وإلا فلا يُجزئُ.

ولو سجدَ في الطائرة على الهواء فهل يُجزئُه؟
الجواب: قال بعضُ العلماء: إنه لا يجوزُ أن يُصَلِّيَ الإنسانُ في الطائرة؛ لأن الطائرة مستقرّةٌ على الهواء، فهو إن سجدَ فيها لم يُمَكِّنَ جَبْهَتَهُ من الأرض.
وقال آخرون: بل هي صحيحة؛ لأن الذي يُبَايِسُهُ الْمُصَلِّيَ صَلْبٌ يَعْتَمِدُ عليه، بخلاف مسألة الإسْفَنَجِ ونحوه.

وهذا هو الحقُّ؛ أنه يصحُّ أن يُصَلِّيَ في الطائرة، وأن يَرَكَعَ وَيَسْجُدَ ويقومَ بلا إشكالٍ.

وفي حديث البراء رضي الله عنه: «حتى يضع النبي ﷺ جَبْهَتَهُ على الأرض». دليلٌ على أن آخرَ أعضاء السجودِ عند السجودِ هو الجبهة، وهذا بالاتفاق، سواءً قَدَّمَ ركبتيه، أو قَدَّمَ كَفَّيْهِ.

وفيه أيضًا: أن المُعْتَبَرُ في الإتمامِ الفعلُ، لا التكبيرُ؛ لقوله: «حتى يضع جَبْهَتَهُ على الأرض». فإذا قُدِّرَ أن الإمامَ انْتَهَى من التكبيرِ قبل أن يَصِلَ إلى الأرض، وأنتُ شاهِدُهُ، فلا تسجدُ حتى يَصِلَ إلى الأرض.

وأما ما يَفْعَلُهُ بعضُ الناسِ من كونهم من حينٍ أن يقولَ الإمامُ: اللهُ أكبرُ. ساجدًا يَهْوُونَ في السجودِ، وربما يَصِلُونَ إلى الأرضِ قبلَ أن يَصِلَ الإمامُ، فهو غلطٌ، ولذلك نقولُ لأمثالِ هؤلاء: قف قائمًا حتى تَرى إمامَكَ قد وَصَلَ إلى الأرضِ، ووضَعَ جبهته على الأرضِ، ثم اسجُدْ.
ومثله بقيةُ الأركانِ.

وفي حديثِ البراءِ دليلٌ على أن المأمومَ يَنْظُرُ إلى الإمامِ، وقد سبقَ لنا ذكرُ الخلافِ في هذا وأنَّ أهلَ العلمِ قد اختلفوا: هل ينظرُ المصليُ أمامه، أو ينظرُ موضعَ سجوده، أو ينظرُ إلى الكعبةِ إن كان يمكنه النظرُ إليها، أو يَنْظُرُ إلى إمامِهِ؟
وقلنا: إن الأمرَ في هذا واسعٌ، ولكنَّ أقربَ ما يقالُ: إنه يَنْظُرُ إلى موضعِ السجودِ؛ لأنه قد فُسِّرَ قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ [المؤذنين: ٢]. بأنهم الذين يَلْزَمُونَ أَبْصَارَهُمْ مواضعَ سجودِهِمْ.
ولكن إذا احتاج الإنسانُ إلى النظرِ إلى الإمامِ فَلْيَنْظُرْ إليه، ومتى يُحْتَاجُ إلى ذلك؟
الجوابُ: إذا كان أصمَّ لا يَسْمَعُ التكبيرَ، فهنا يحتاجُ إلى أن يَنْظُرَ إلى إمامِهِ حتى يَعْرِفَ أنه انتَقَلَ من الركنِ الأولِ إلى الذي يليه.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

١٣٤ - باب السُّجُودِ عَلَى الْأَنْفِ.

٨١٢ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ: عَلَى الْجَبْهَةِ - وَأَشَارَ بِيَدِهِ عَلَى أَنْفِهِ - وَالْيَدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ، وَلَا تُكْفِتَ الثِّيَابَ وَالشَّعْرَ»^(١).

(١) أخرجه مسلم (٤٩٠) (٢٣٠).

قوله رحمه الله: «بابُ السجودِ على الأنفِ». لماذا فصلَ المؤلفُ رحمه الله هذا عن الترجمة الأولى وهل هناك خلافٌ بينَ العلماءِ في وجوبِ السجودِ على الأنفِ، أو لا؟
 قال ابنُ حجرٍ رحمه الله في «الفتح» (٢/ ٢٩٧):
 قوله: «بابُ السجودِ على الأنفِ». أوردَ فيه حديثَ ابنِ عباسٍ من جهةٍ وهيبٍ، وهو ابنُ خالدٍ، عن عبدِ الله بنِ طاووسٍ، عن أبيه، وقد أسلفنا الكلامَ عليه قبلُ.
 قوله فيه: «على سبعةٍ أعظمٍ: على الجبهة». قال الكرّمانيُّ «على» الثانيةُ بدلٌ من الأولى التي في حكمِ الطرحِ أو الأولى متعلّقةٌ بنحوٍ حاصلٍ؛ أي: اسجدُ على الجبهة حالَ كونِ السجودِ على سبعةٍ أعضاءٍ. اهـ



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

١٣٥ - بابُ السُّجُودِ عَلَى الْأَنْفِ وَالسُّجُودِ عَلَى الطِّينِ.

٨١٣ - حدثنا موسى قال: حَدَّثَنَا هَمَامٌ عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: انْطَلَقْتُ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ فَقُلْتُ: أَلَا تَخْرُجُ بِنَا إِلَى النَّخْلِ نَتَحَدَّثُ، فَخَرَجَ فَقَالَ: قُلْتُ: حَدَّثَنِي مَا سَمِعْتَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ قَالَ اعْتَكَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشْرَ الْأَوَّلِ مِنْ رَمَضَانَ، وَاعْتَكَفْنَا مَعَهُ فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ فَقَالَ: إِنَّ الَّذِي تَطْلُبُ أَمَامَكَ، فَاعْتَكَفَ الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ فَاعْتَكَفْنَا مَعَهُ، فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ فَقَالَ: إِنَّ الَّذِي تَطْلُبُ أَمَامَكَ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ خَطِيئًا صَبِيحَةً عَشْرِينَ مِنْ رَمَضَانَ فَقَالَ: «مَنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَلْيَرْجِعْ؛ فَإِنِّي أَرَيْتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ وَإِنِّي نُسِّيْتُهَا، وَإِنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ فِي وَتَرٍ، وَإِنِّي رَأَيْتُ كَأَنِّي أَسْجُدُ فِي طِينٍ وَمَاءٍ» وَكَانَ سَقْفُ الْمَسْجِدِ جَرِيدَ النَّخْلِ وَمَا تَرَى فِي السَّمَاءِ شَيْئًا، فَجَاءَتْ قَزَعَةٌ فَأَمْطَرْنَا فَصَلَّى بِنَا النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الطِّينِ وَالْمَاءِ عَلَى جَبْهَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَرْنَبَتِهِ تَصْدِيقَ رُؤْيَاهُ^(١).

(١) أخرجه مسلم (١١٦٧) (٢١٣).

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢/٢٩٨):

قَوْلُهُ: «بَابُ السُّجُودِ عَلَى الْأَنْفِ فِي الطِّينِ». كَذَا لِلْأَكْثَرِ، وَلِلْمُسْتَمْلِي: السُّجُودُ عَلَى الْأَنْفِ، وَالسُّجُودُ عَلَى الطِّينِ. وَالْأَوَّلُ أَنْسَبُ لثَلَا يَلْزَمُ التَّكْرَارُ. وَهَذِهِ التَّرْجُمَةُ أَحْصَتْ مِنَ الَّتِي قَبْلَهَا، وَكَأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى تَأْكِيدِ أَمْرِ السُّجُودِ عَلَى الْأَنْفِ بِأَنَّهُ لَمْ يُتْرَكْ مَعَ وَجُودِ عَذْرِ الطِّينِ الَّذِي أَثَّرَ فِيهِ، وَلَا حُجَّةَ فِيهِ لِمَنْ اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ الْاِكْتِفَاءِ بِالْأَنْفِ؛ لِأَنَّهُ فِي سِيَاقِهِ أَنَّهُ سَجَدَ عَلَى جَبْهَتِهِ وَأَرْنَبَتِهِ. فَوَضَّحَ أَنَّهُ إِنَّمَا قَصَدَ بِالتَّرْجُمَةِ مَا قَدَّمَ، وَهُوَ دَالٌّ عَلَى وَجُوبِ السُّجُودِ عَلَيْهِمَا، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَصَانَهُمَا عَنْ لَوْثِ الطِّينِ. قَالَ الْخَطَّابِيُّ، وَفِيهِ نَظَرٌ. وَفِيهِ اسْتِحْبَابُ تَرْكِ الْإِسْرَاعِ إِلَى إِزَالَةِ مَا يُصِيبُ جَبْهَةَ السَّاجِدِ مِنْ غُبَارِ الْأَرْضِ وَنَحْوِهِ. اهـ

فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ: حَرَصُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْإِنْقِطَاعِ لِلْعِبَادَةِ، طَلَبًا لِلْيَلَةِ الْقَدْرِ؛ لِأَنَّهُ اعْتَكَفَ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ رَمَضَانَ يَطْلُبُهَا، ثُمَّ أَتَاهُ جَبْرِيلُ، فَقَالَ: إِنَّ الَّذِي تَطْلُبُ أَمَامَكَ - يَعْنِي: فِي الْعَشْرِ الْأَوْسَطِ، أَوْ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ، فَأَنْتَ إِلَى الْآنَ لَمْ تُدْرِكْهُ - فَاعْتَكَفَ الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ، فَأَتَاهُ جَبْرِيلُ فَقَالَ: إِنَّ الَّذِي تَطْلُبُ أَمَامَكَ. وَلَمْ يَنْقُتْ أَمَامَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا الْعَشْرُ الْآخِرُ، فَاعْتَكَفَ ﷺ الْعَشْرَ الْآخِرَ، وَلَكِنَّهُ قَامَ خَطِيئًا صَبِيحَةَ عِشْرِينَ مِنْ رَمَضَانَ، فَقَالَ: «مَنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَلْيَرْجَعْ؛ فَإِنِّي أُرِيتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ، وَإِنِّي نُسِّيْتُهَا، وَإِنِّي فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ فِي وَتَرٍ - أَوْ تَارِ الْعَشْرِ الْآخِرِ هِيَ: وَاحِدٌ وَعِشْرُونَ، وَثَلَاثٌ وَعِشْرُونَ وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ، وَسَبْعٌ وَعِشْرُونَ، وَتِسْعٌ وَعِشْرُونَ - وَإِنِّي رَأَيْتُ كَأَنِّي أَسْجُدُ فِي طِينٍ وَمَاءٍ؛ وَكَانَ سَقْفُ الْمَسْجِدِ جَرِيدَ النَّخْلِ، وَمَا نَرَى فِي السَّمَاءِ شَيْئًا، فَجَاءَتْ قَرَعَةٌ فَأَمْطَرْنَا، فَصَلَّى بِنَا النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الطِّينِ وَالْمَاءِ عَلَى جَبْهَةِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - وَأَرْنَبَتِهِ تَصْدِيقَ رُؤْيَاهُ.

قوله: «قام النبي ﷺ خطيباً صبيحةً عشرين». الظاهر: أن بعضهم قد خرَجَ في ذلك اليوم؛ لأن الاعتكاف إنما كان طلباً لليلة القدر، والعشر الأوسط انتهت بليلة عشرين، فإذا خطبهم في صباح يوم عشرين يكون بعض الناس قد خرَجَ، ولهذا أمر مَنْ كان خرَجَ أن يرجع، وقال: «فإني أريت ليلة القدر». وقال: «وإني رأيتُ كَأَنِّي أَسْجُدُ في ماءٍ وطِينٍ». «كَأَن» هنا للتحقيق، وليس للتشبيه، ولا للتعليل، ومن المعلوم أن «كَأَن» قد تكون للتشبيه وقد تكون للتعليل، وقد تكون للتحقيق.

والمراد بالتعليل: الظنُّ، فمثلاً: إذا قلت: كَأَن زَيْدًا فَاهَمُّ. فمعناها الظنُّ. وإذا قلت: كَأَن زَيْدًا أَسَدُّ. فمعناها التشبيه.

وفي هذا الحديث: كَأَنِّي أَسْجُدُ. هي للتحقيق؛ لأنه رأى بالفعل أنه يَسْجُدُ في ماءٍ وطِينٍ، كما جاء في رواية أخرى.

ومن مجيئها للتحقيق أيضاً: قول المَلَكِ في حديث النفر الثلاثة للأقرع والأبرص: كَأَنِّي أَعْرِفُكَ، أَلَمْ تَكُنْ...^(١). «فكَأَن» هنا ليست للظنِّ، بل هي للتحقيق. وقد نصَّ الكوفيون رَحِمَهُمُ اللَّهُ على أن «كَأَن» تأتي للتحقيق.

وفي هذا الحديث من الفوائد أيضاً: أن النبي ﷺ لا يَمْنَعُهُ الطِينُ والماءُ من السجود؛ لأنه سَجَدَ حتى رأى أبو سعيد رضي الله عنه أثر الطِينِ والماءِ على جبهته وأرنبتة؛ يعني طرف أنفه.

فإن قال قائل: إذا كان الطِينُ شديداً بحيث يَتَكَوَّنُ وجهه وثيابه، فهل يَسْجُدُ عليه؟ فالجواب: نعم؛ إذ لا مانع، وإذا كان لا يُريدُ السجودَ على هذا فليذهب إلى مكان آخر.



(١) أخرجه البخاري (٨١٤)، ومسلم (٤٤١) (١٣٣).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣٦ - بَابُ عَقْدِ الثِّيَابِ وَشَدِّهَا، وَمَنْ ضَمَّ إِلَيْهِ ثَوْبَهُ، إِذَا خَافَ أَنْ تَنْكَشِفَ عَوْرَتُهُ.

٨١٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: كَانَ النَّاسُ يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُمْ عَاقِدُوا أَزْرَهُمْ مِنَ الصَّغَرِ عَلَى رِقَابِهِمْ فَقِيلَ لِلنِّسَاءِ: لَا تَرْفَعْنَ رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَسْتَوِيَ الرَّجَالُ جُلُوسًا.

قَوْلُهُ: «مِنَ الصَّغَرِ»؛ يَعْنِي: صَغَرَ أَزْرَهُمْ، فَهِيَ لَيْسَتْ طَوِيلَةً، وَلَيْسَتْ وَاسِعَةً بِحَيْثُ يُمْكِنُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَلْفَهَا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً حَتَّى تُمْسِكَ، فَصَارُوا ﷺ يَعْقِدُونَهَا عَلَى رِقَابِهِمْ..

وَأَتَى الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا الْحَدِيثَ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا شَدَّ ثَوْبَهُ لِلْحَاجَةِ فَلَا بَأْسَ، وَسِوَاءَ كَانَ ذَلِكَ لَخَوْفِ انْكَشَافِ الْعَوْرَةِ، وَلِغَيْرِ ذَلِكَ، الْمَهْمُ أَنْ يَحْتَاجَ إِلَى شَدِّ الثَّوْبِ، حَتَّى وَإِنْ كَانَ فِي شَدِّهِ رَفْعٌ لَهُ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

قَوْلُهُ: «بَابُ عَقْدِ الثِّيَابِ وَشَدِّهَا، وَقَدْ ضَمَّ إِلَيْهِ ثَوْبَهُ إِذَا خَافَ أَنْ تَنْكَشِفَ عَوْرَتُهُ».

كَأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ النَّهْيَ الْوَاردَ عَنْ كَفِّ الثِّيَابِ فِي الصَّلَاةِ مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ حَالَةِ الْاضْطِرَارِّ، وَوَجْهُ إِدْخَالِ هَذِهِ التَّرْجُمَةِ فِي أَحْكَامِ السُّجُودِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ حَرَكَةَ السُّجُودِ وَالرَّفْعَ مِنْهُ تَسْهُلُ مَعَ ضَمِّ الثِّيَابِ وَعَقْدِهَا، لَا مَعَ إِرسَالِهَا وَسَدْلِهَا، أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ ^(١). اهـ

وَقَدْ سَبَقَ أَنْ قُلْنَا: إِنَّهُ إِذَا شَدَّهَا لِعَمَلٍ قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَلَمْ يَقْصِدْ شَدَّهَا مِنْ أَجْلِ الصَّلَاةِ فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّهُ ﷺ قَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ، وَلَا أَشُدَّ، وَلَا أَكُفَّ شَعْرًا.

(١) انظر: «الفتح» للحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ (٢/٢٩٨).

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٣٧ - باب لا يَكْفُ شَعْرًا.

٨١٥ - حدثنا أَبُو النُّعْمَانِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أُمِرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ، وَلَا يَكْفُ ثَوْبُهُ وَلَا شَعْرُهُ ^(١).

١٣٨ - باب لا يَكْفُ ثَوْبُهُ فِي الصَّلَاةِ

٨١٦ - حدثنا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ^(٢)، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةٍ، لَا أَكْفُ شَعْرًا وَلَا ثَوْبًا» ^(٣).

١٣٩ - باب التَّسْبِيحِ وَالِدُّعَاءِ فِي السُّجُودِ

٨١٧ - حدثنا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْصُورٌ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ ^(٤) أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي» يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ ^(٥).

وقوله: «بابُ التسبيح والدعاء في السجود»؛ يعني: الجمع بينهما، وهذا هو المشروع؛ أن يقول: سبحانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى، ويكرِّرُها ثلاثًا، ثم يدعُو، وخيرُ ما يدعُو به المرء ما ثبتَ عن النبي ﷺ، عليك بما ثبتَ عنه ﷺ، واتركَ دعاءَ الأسجاعِ، وإن خَشَعَ القلبُ، وذَرَفَتِ العينُ؛ فإن بركةَ الدعاءِ الواردِ أكثرُ بكثيرٍ من بركةِ هذا الدعاءِ المسجوعِ المَطْوَلِ المُكْرَّرِ.

(١) أخرجه مسلم (٤٩٠) (٢٢٨).

(٢) أخرجه مسلم (٤٩٠) (٢٢٨).

(٣) أخرجه مسلم (٤٨٤) (٢١٧).

وقد كان من دعاء الرسول ﷺ في سجوده: سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لي.
 قوله سبحان: «سبحان» اسم مصدر من «سبح»، والمصدر تسبيح؛ مثل الفعل: كلم، فالمصدر منه تكليم، واسم المصدر كلام.
 وضابط اسم المصدر أن يكون بمعنى المصدر دون حروفه.
 وما هو معنى التسبيح؟

الجواب: معناه تنزيه الله ﷻ عما لا يليق به من نقص، أو عيب، أو مماثلة.
 قوله: «وبحمدك». الباء للمصاحبة، والواو لتأكيد ما سبق؛ كقوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحج: ٢٠]. والمعنى أنني أضيف إلى تسبيحك حمدك.
 والحمد يكون على صفات الكمال، والتسبيح يكون في التنزيه عما لا يليق، فجمع ﷻ في هذا الدعاء بين التنزيه والثناء، وبدأ بالتنزيه؛ لأنه الأصل، ولهذا قيل: التخلية قبل التحلية.

وقوله ﷻ: «اللهم اغفر لي». سؤال للمغفرة.
 وقولها: يتأول القرآن. كيف تقول: يتأول القرآن، ونحن نقول: إن التأويل مذموم؟
 الجواب: أن التأويل له ثلاثة معانٍ:

المعنى الأول: التحريف، وهو صرف اللفظ عن ظاهره بلا دليل، وهذا هو المذموم، ولا يصح أن نسميه تأويلاً؛ لأنه خلاف ما أراد الله ورسوله، فلا يصح أن يؤول كلام الله ورسوله إليه، وأسد وأصح وصف له هو التحريف، ولهذا من الخطأ أن نسمي من حرفوا نصوص الصفات أهل التأويل، بل هم أهل التحريف.

المعنى الثاني: أن يكون التأويل بمعنى التفسير، سواءً وافق ظاهر اللفظ، أو خالفه، ولكن بشرط أن يكون هذا التفسير المخالف هو مراد الله ورسوله، فهذا جائز، ولا يذم صاحبه، بل هو من قسم التفسير.

ومثاله: قول الله ﷻ: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [الحج: ٢٨]. فنحن لو أخذنا هذه الآية بظاهرها لكانت الاستعاذة إنما تكون مشروعة بعد القراءة، لا قبلها، ولا

قائل بذلك إلا ظاهرياً محضاً، ولذلك فنحن نقول: إن معنى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ﴾؛ أي: إذا أردت أن تقرأ. وهذا في الحقيقة هو بمعنى التفسير الذي قال فيه الرسول ﷺ لابن عباس: «اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل»^(١).

والمعنى الثالث من معاني التأويل: التفسير المَحْضُ، وهذا أيضاً صحيح، ولا يلام صاحبه عليه وقد يأتي التأويل أيضاً بمعنى ما يؤول إليه الشيء، وهو بالنسبة للأخبار وقوع المُخْبِرِ به، وبالنسبة للأحكام وقوع ما أمر به، فتأويل ما ذكرناه من الوعد والوعيد يوم القيامة وقوعه يوم القيامة، كما قال تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾ [الأنعام: ٥٣].

وتأويل ما أمر الله به فعله.

وعليه فقولها ﷺ: يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ معناه: يَفْعَلُ ما أمر الله به؛ لأن الله ﷻ قال: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ۖ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ۝ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ﴾ [الحجرات: ١-٣]. فلما جاء النصر والفتح صار ﷻ يُكْثِرُ أن يقول في ركوعه وسجوده: سبحانك اللهم ربنا، وبحمدك، اللهم اغفر لي.

وقوله ﷻ: «بَابُ التَّسْبِيحِ والدعاء في السجود». أطلق ﷻ الدعاء، فهل يُشْتَرَطُ في الدعاء أن يكون مما يُراد به الآخرة، أو هو عام؟

الجواب: الصواب أنه عام، وأن الإنسان لو دعا بما يختص بالدنيا فلا بأس، فلو قال: مثلاً: اللهم إني أسألك بيتاً مُسَلِّحاً. فإنه يجوز، ولا مانع من ذلك.

ولو قال مثلاً: اللهم إني أسألك ثوب صوف في هذا الشتاء. فإنه يجوز؛ وذلك لأن أصل الدعاء عبادة، فلا ينافي الصلاة، حتى وإن كان في أمر الدنيا، فمجرد أن تدعو ربك فهذا عبادة، قال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [الحجرات: ٦٠].

وأما قول بعض أهل العلم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: إِنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا دَعَا بِشَيْءٍ يَخْتَصُّ بِالدُّنْيَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ.

فهذا خلاف ما دلت عليه السنة ^(١)، والرسول ﷺ قال في التشهد: «ثُمَّ لِيَتَخَيَّرَ بَعْدُ مِنَ الْمَسْأَلَةِ مَا شَاءَ» ^(٢). ولم يُخَصَّصْ شَيْئًا دُونَ شَيْءٍ.



ثم قال البخاري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

١٤٠ - بَابُ الْمُكْثِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ.

٨١٨ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ أَنَّ مَالِكَ بْنَ الْحُوَيْرِثِ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: أَلَا أُنبِّئُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - قَالَ: وَذَلِكَ فِي غَيْرِ حِينَ صَلَاةٍ - فَقَامَ ثُمَّ رَكَعَ فَكَبَّرَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَامَ هُنَيْئَةً، ثُمَّ سَجَدَ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ هُنَيْئَةً، فَصَلَّى صَلَاةَ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ شَيْخِنَا هَذَا قَالَ أَيُّوبُ: كَانَ يَفْعَلُ شَيْئًا لَمْ أَرَهُمْ يَفْعَلُونَهُ، كَانَ يَقْعُدُ فِي الثَّالِثَةِ وَالرَّابِعَةِ.

٨١٩ - قَالَ: فَاتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ فَقَالَ: «لَوْ رَجَعْتُمْ إِلَيَّ أَهْلِيكُمْ صَلَّوْا صَلَاةَ كَذَا، فِي حِينَ كَذَا صَلَّوْا صَلَاةَ كَذَا، فِي حِينَ كَذَا فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَدِّنْ أَحَدُكُمْ وَلْيُؤَمِّمْكُمْ أَكْبَرُكُمْ» ^(٣).

في هذا الحديث فوائد منها:

- إطالة المكث بعد الرفع من الركوع، وبعد الرفع من السجود؛ لأن قوله: «هُنَيْئَةً». وإن كانت تدل على القلة، ولكنه قال في الأول: فقام، ثم ركع، فكبر، ثم رفع رأسه. ومعلوم أنه قد قال في التكبير شيئاً، ولكنه لم يذكره، فإذا أضفنا هنية إلى الركوع،

(١) انظر: «المبسوط» للسرخسي (١/١٩٨).

(٢) أخرجه البخاري (٦٢٣٠)، ومسلم (٤٠٢) (٥٥).

(٣) أخرجه مسلم (٦٧٤) (٢٩٢).

والركوع لم يَذْكُرْ ذِكْرَهُ - يعني: لم يَذْكُرْ ما يقال فيه - دَلٌّ على أن هذه الإقامة طويلةٌ وفي هذا الحديث أيضًا: دليلٌ على ما يُسَمَّى بجلِسةِ الاستراحةِ يؤخَذُ هذا من قوله: «كَانَ يَقْعُدُ فِي الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ».

قال الحافظُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ٣٠١):

قوله: «كَانَ يَقْعُدُ فِي الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ» هو شكٌّ من الراوي، والمرادُ منه بيانُ جلِسةِ الاستراحةِ، وهي تَقَعُ بَيْنَ الثَّالِثَةِ وَالرَّابِعَةِ، كَمَا تَقَعُ بَيْنَ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ، فَكَانَ قَالَ: كَانَ يَقْعُدُ فِي آخِرِ الثَّالِثَةِ أَوْ فِي أَوَّلِ الرَّابِعَةِ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، فَشَكَّ الرَّاهِي أَيُّهُمَا قَالَ: وَسَيَأْتِي الْحَدِيثُ بَعْدَ بَابٍ وَاحِدٍ بَلْفِظٍ: فَإِذَا كَانَ فِي وَتَرٍ مِنْ صَلَاتِهِ لَمْ يَنْهَضْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا. اهـ

فيه أيضًا: دليلٌ على أن الصلاة لا بدَّ أن تكونَ في وقتها؛ لقوله ﷺ: «صَلُّوا صَلَاةَ كَذَا فِي حِينَ كَذَا».

وفيه أيضًا: حسنُ رعايةِ النَّبِيِّ ﷺ لِأُمَّتِهِ؛ لِأَن مَالِكَ بْنَ الْحُوَيْرِثِ وَمَنْ مَعَهُ كَانُوا قَرِيبًا مِنْ عِشْرِينَ رَجُلًا، وَكَانُوا شُبَّانًا، وَقَدْ بَقُوا عِنْدَ الرَّسُولِ ﷺ نَحْوَ عِشْرِينَ لَيْلَةً بِدُونِ أَهْلِ، مِمَّا جَعَلَهُمْ يَشْتَاقُونَ إِلَى أَهْلِهِمْ، وَكَانَ ﷺ رءُوفًا رَحِيمًا، فَلَمَّا رَأَاهُمْ اشْتَاقُوا إِلَى أَهْلِهِمْ أَمَرَهُمْ أَنْ يَنْصَرِفُوا، وَيَتَّقُوا فِيهِمْ وَيُعَلِّمُوهُمْ وَيَأْمُرُوهُمْ، وَيُؤَدِّبَهُمْ.

وهذا من حسنِ الرعايةِ؛ أَنْ يَنْظُرَ الْإِنْسَانُ الرَّاعِي إِلَى مَا يَلِيقُ بِحَالِ مَنْ اسْتَرْعَاهُ اللهُ عَلَيْهِ، وَمَا يُنَاسِبُهُ، لَا بِحَالٍ مَا يَهْوَى.

وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ أَحْيَانًا يُحِبُّ الْإِنْسَانُ أَنْ يَجْلِسَ مَعَ صَاحِبِهِ مَدَّةً طَوِيلَةً، وَتَجِدُ صَاحِبَهُ يَتَمَلَّلُ؛ إِمَّا لَطَوِيلِ الْجُلُوسِ، وَإِمَّا لِحَاجَةِ عَرَضَتْ لَهُ، وَإِمَّا لَشُغْلٍ فِي الْبَيْتِ، فَكَلِمَا أَرَادَ الْاسْتِثْنَانِ قَالَ: انْتَظِرْ. وَهَذَا لَا يَنْبَغِي، وَالَّذِي يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَأْخُذَ النَّاسَ بِمَا يُنَاسِبُ حَالَهُمْ، وَلِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ.

وعلى العكس من ذلك تجد بعض الناس يَتَمَلَّمُ من الذي عنده، وتَجِدُهُ مثلاً يَفْعَلُ أشياء تَدُلُّ على أنه يقول لضيفه: قُمْ وصاحبه يَرُغِبُ أن يَبْقَى، إما لاستئناسه بالحديث معه، وإما لفائدة علمية، أو غير ذلك، فهذه أيضاً يَنْبَغِي أن يُصَبِّرَ الإنسان نفسه، وأنا أُحَدِّثُكُمْ بهذا، وإن كنتُ أكثر الناس تقصيراً بذلك، لكن لعل دلالتي على هذا الشيء - إن شاء الله - يَنَالُنِي بها أجرٌ.

وعلى كلِّ حالٍ فإنه يَنْبَغِي للإنسان أن يُرَاعِيَ الناسَ إلا فيما فيه الضررُ، ولهذا قال الله تعالى: ﴿ خُذِ الْعَفْوَ ﴾ [الأنعام: ١٩٩]. والعفو هو الذي يأتي بسهولة وسلامة وسلاسة حال، ولا تُكَلِّفُ الناسَ أكثر مما يُطِيقون.

فهذه هي حال الرسول ﷺ مع هؤلاء الوفود؛ فإنه لما رآهم قد اشتاقوا لأهلهم، وكانوا شُبَّاناً أَمَرَهُمْ أن يَنْصَرِفُوا، ولكنه لم يَأْمُرْهُمْ أن يَنْصَرِفُوا هكذا، بل قال: «عَلِّمُوهُمْ، ومُرُّوهُمْ، وأدِّبُوهُمْ».

وهكذا يَنْبَغِي للإنسان أن يكون في أهله مُعَلِّماً آمِراً مُؤَدِّباً، أعاننا الله وإياكم على ذلك.

﴿ قوله ﷺ: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَدِّنْ أَحَدُكُمْ».

﴿ قوله: «إِذَا حَضَرَتِ».

هل المراد بحضورها إرادة فعلها، أو دخول وقتها؟

الجواب: الأول، ولهذا لما كان النبي ﷺ ذات يوم في سفر، وأراد بلال أن يُؤَدِّنَ قال له: «أَبْرِدْ». ثم قام ليؤَدِّنَ، فقال: «أَبْرِدْ». حتى رَأَوْا فَيَّ التَّلَوَّلِ، ثم قام فأَدَّنَ^(١).

فدل هذا على أن الأذان يَتَّبِعُ الصلاةَ، وبناءً على ذلك فإنه لو كان هناك جماعة في سفر وأرادوا أن يُؤَخِّرُوا صلاةَ العشاء فإنهم يُؤَدِّنُونَ لها عند إرادة فعل الصلاة، لا عند دخول الوقت.

ويُستَفَادُ من هذا الحديث أيضاً: أن الأذان قبل الوقت لا يَصِحُّ؛ لأن الأذان للصلاة مُعَلَّقٌ بشرط، وهو حضورها، فإذا أَدَّنَ قبل حضورها فإنه لا يَصِحُّ.

وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ: أَنْ مَا جَاءَ فِي حَدِيثِ بِلَالٍ: «إِذَا أَدْنَتَ بِالْأَوَّلِ مِنَ الصَّبْحِ فَقُلِ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ»^(١). أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْأَذَانُ الَّذِي يَكُونُ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «بِالْأَوَّلِ مِنَ صَلَاةِ الصَّبْحِ». وَمَا كَانَ قَبْلَ الْوَقْتِ فَلَيْسَ أَذَانًا لِلصَّبْحِ، وَإِنَّمَا هُوَ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِإِرْجَاعِ الْقَائِمِ، وَإِيقَاطِ النَّائِمِ^(٢).

وَبِهَذَا نَعْرِفُ وَهُمْ مَنْ قَالَ مِنَ النَّاسِ: إِنْ قَوْلَ «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ» إِنَّمَا يُقَالُ فِي الْأَذَانِ الَّذِي يَكُونُ فِي آخِرِ اللَّيْلِ؛ أَيْ: قَبْلَ أَذَانِ الْفَجْرِ، فَإِنْ هَذَا وَهُمْ، وَمَا أَكْثَرَ الْأَوْهَامَ مِنَ الَّذِينَ لَا يَتَّبِعُونَ الْأَدْلَةَ، وَيَأْخُذُونَ بِأَطْرَافِهَا، فَتَجِدُهُمْ يَأْخُذُونَ بِدَلِيلٍ وَاحِدٍ، وَلَا يَنْظُرُونَ لِلْبَقِيَّةِ، وَلَا يَتَأَمَّلُونَ، بَلْ يَتَعَجَّلُونَ، وَيَتَسَرَّعُونَ.

فلهذا أنكروا على الناس قولهم في أذان الفجر: «الصلاة خير من النوم». وإنكارهم هو المنكر في الواقع؛ لأن الرسول ﷺ قال: «إِذَا أَدْنَتَ بِالْأَوَّلِ مِنَ الصَّبْحِ فَقُلِ: «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ».

وهم قد قالوا معللين أيضًا أن قول: «الصلاة خير» يدل على ذلك؛ لأن الخيرية إنما تكون في النوافل.

والجواب على هذا: أن الخيرية تكون أيضًا في أعظم الواجبات، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى مَخْرَجٍ تُخْرِجُكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ۝١٠ تَوَمَّنْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ۝١١﴾ [الصف: ١٠-١١].

وقال في صلاة الجمعة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ۝١﴾ [الجمعة: ٩].

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

ومثل هذه الأفهام يَحْصُلُ بسببها ضررٌ على كثيرٍ من الناس، ولا سيَّما على البعيدين عن المدن من القرى الصغيرة والبادية؛ لأن الجاهل يكون رُبُّعُ العالمِ عنده إمامًا أو عالمًا؛ وذلك لأنه جاهلٌ لا يدري، ولا سيَّما إن أعطى الله تعالى هذا الذي يَظُنُّه الجاهلُ إمامًا فصاحَةً في اللسان، وقوةً بيانٍ، تأخذُ بألبابِ الناسِ.

فلذلك يَجِبُ على الإنسانِ ألاَّ يَتَعَجَّلَ، ولا يَتَسَرَّعَ، وإذا أَشْكَلَ عليه شيءٌ يَنْحُثُهُ مع مَنْ هو أكبرُ منه، وهذه عائشةُ رضي الله عنها أحالتِ السائلين على أمِّ سلمة، وهي أعلمُ من أمِّ سلمة، لكن لما كانت أمُّ سلمة أعلمَ منها في هذه المسألة، أحالتُ عليها. فكونُ الإنسانِ يَتَعَجَّلُ هذا غلطٌ.

وفي هذا الحديثِ أيضًا من الفوائد: في قوله ﷺ: «فليؤذِّنْ أحدُكم». دليلٌ على أن الأذانَ فرضٌ كفاية؛ لقوله: «أحدُكم». وقلنا: إنه فرضٌ؛ لقوله: «فليؤذِّنْ». لأن اللامَ لامُ الأمرِ.

كما أن كونَ الرسولِ يَدَاوِمُ عليه حَضَرًا وسفرًا يُؤَيِّدُ الوجوبَ. وفيه أيضًا: في قوله: «أحدُكم» دليلٌ على أنه لا فرقَ بين أن يكونَ المؤذِّنُ هو الصغيرَ، أو هو الكبيرَ، بقريئةِ قوله: «وليؤمِّكم أكبرُكم». ففي الإمامةِ قال: «أكبرُكم». وفي الأذانِ لم يَقُلْ: أكبرُكم. وإنما قال: أحدُكم. فيستفادُ منه جوازُ أذانِ الصبيِّ، وإن لم يَنْلُغْ.

لكن من المعلومِ أن الصبيَّ قد لا يُجِيدُ الأوقاتَ، ولا يَضْبِطُهَا، ولذلك كان لا بدَّ أن يكونَ ذلك عن إذنٍ مَنْ يَعْرِفُ الوقتَ حتى لا يَغْتَرَّ الناسُ به. ومَنْ الذي يُخْتَارُ مِنَ المؤذِّنِينَ؟

الجوابُ: الأندى صوتًا، والأجودُ أداءً، فهذا هو الأفضلُ.

وفي هذا الحديثِ أيضًا: دليلٌ على اعتبارِ الكِبَرِ في تقديمِ الإمامةِ؛ لقوله: «وليؤمِّكم أكبرُكم».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَفَلَا يُعَارِضُ هَذَا قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ: «يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَوْهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمْتُهُمْ بِالسَّنَةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السَّنَةِ سَوَاءً، فَأَقْدَمْتُهُمْ هَجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهَجْرَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمْتُهُمْ سِلْمًا، أَوْ قَالَ: سِنًا»^(١)، فَجَعَلَ السَّنَ مَتَأَخَّرًا؟
فَالْجَوَابُ: أَنْ يُقَالَ: إِنْ هَؤُلَاءِ جَاءُوا وَفُودًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَتَلَقَّوْا الْعِلْمَ لَوَجْهِ وَاحِدٍ، فَالْغَالِبُ أَنَّهُمْ سَوَاءٌ فِي الْقِرَآنِ، وَفِي السَّنَةِ، وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ هَجْرَةٌ؛ لِأَنَّهُمْ وَفُودٌ، فَلِهَذَا أَحَالَهُمْ عَلَى كِبَرِ السَّنِ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَعَارِضَةٌ لِلْحَدِيثِ الْآخَرِ.
ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٢٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُسْعَرٌ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: كَانَ سُجُودُ النَّبِيِّ ﷺ وَرُكُوعُهُ وَقَعُودُهُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ^(٢).
وَفِي لَفْظٍ آخَرَ: وَقِيَامُهُ. فَعِنْدَنَا أَرْبَعَةُ أَرْكَانٍ، كُلُّهَا تَكُونُ مُتَقَارِبَةً: الرُّكُوعُ، وَالرَّفْعُ مِنْهُ، وَالسُّجُودُ، وَالْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ.

أَمَّا الْقِيَامُ الْأَوَّلُ الَّذِي يَكُونُ قَبْلَ الرُّكُوعِ، وَالْجُلُوسُ الْأَخِيرُ بَعْدَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ فِي التَّشَهُّدِ فَإِنَّهَا لَا يَكُونَانِ مِثْلَ ذَلِكَ، بَلِ الْقِيَامُ الَّذِي يَكُونُ قَبْلَ الرُّكُوعِ يَكُونُ أَطْوَلَ، وَكَذَلِكَ التَّشَهُّدُ الْأَخِيرُ يَكُونُ أَطْوَلَ، وَلِهَذَا جَاءَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ: مَا خَلَا الْقِيَامَ وَالْقُعُودَ^(٣).
ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٢١- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ إِنِّي لَا أَلُو أَنْ أَصَلِّيَ بِكُمْ كَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي بِنَا - قَالَ ثَابِتٌ: كَانَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ يَصْنَعُ شَيْئًا لَمْ أَرَكُمُ تَصْنَعُونَهُ - كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَامَ حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ قَدْ نَسِيَ وَبَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ قَدْ نَسِيَ^(٤).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه مسلم (٤٧١) (١٩٣).

(٣) أخرجه البخاري (٧٩٢).

(٤) أخرجه مسلم (٤٧٢) (١٩٥).

في هذا الحديث: دليلٌ على إطالة هذين الركنين، وقد أخلَّ بهما كثيرٌ من الناس الآن، فتجدُ الرجلَ يرفعُ رأسه من الركوع، ثم يسجدُ فوراً، أو من السجود، ثم يسجدُ الثانية فوراً، وهذا غلطٌ؛ لأن هذه كلها أركانٌ، فيجبُ فيها الطمأنينة، كما أمر النبي ﷺ بذلك المصلي في صلاته، في حديث أبي هريرة^(١).

ثُمَّ قَالَ الْبَحَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤١ - باب لا يفترش ذراعيه في السجود.

وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ: سَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ وَوَضَعَ يَدَيْهِ غَيْرَ مُفْتَرَشٍ وَلَا قَابِضِهِمَا^(٢).

٨٢٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ:

سَمِعْتُ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اعْتَدِلُوا فِي السَّجْدِ، وَلَا يَسْطُ أَحَدُكُمْ ذِرَاعِيهِ انْبِسَاطَ الْكَلْبِ»^(٣).

هذا الحديث: فيه صفةُ السجود، وهي أن الإنسان إذا سجدَ يرفعُ ذراعيه عن

الأرض، ولا يضمهما إلى صدره، أو إلى جنبه، بل يُجافي عن جنبه، ويرفعُ ذراعيه.

وأما الكفُّ فتكونُ مبسوطةً على الأرض، مضمومة الأصابع، مُتَّجِهَةً إلى القبلة.

وقوله: «غَيْرَ مُفْتَرَشٍ»، ولا قابِضهما. القابضُ هو الذي يَضُمُّ يديه إلى جنبه،

والمفترش واضحٌ.

وقوله ﷺ: «اعْتَدِلُوا فِي السَّجْدِ»؛ يعني: اسجدوا سجوداً مُعْتَدِلًا، بحيثُ

يكونُ الإنسانُ قد اَحْدَوْدَبَ ظَهْرُهُ، فَلَا يَمْتَدُّ الْإِنْسَانُ، وَلَا يَنْقَبِضُ، فَيَجْعَلُ بَطْنَهُ يَمَسُّ

فَخِذَيْهِ، وَفَخِذَاهُ تَمَسَّانِ سَاقَيْهِ، فَهَذَا خِلَافُ الْمَشْرُوعِ.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه مسلم (٤٩٣) (٢٣٣).

❦ وقوله ﷺ: «وَلَا يَسْطُ أَحَدُكُمْ ذِرَاعِيَهُ انْبِساطَ الْكَلْبِ». إنما أضاف ﷺ ذلك إلى الكلبِ زَجْرًا وَتَقْيِيحًا، وإلا فمن المعلوم أن غير الكلبِ أيضًا يَفْتَرِشُ ذِرَاعِيَهُ؛ كَالِهَرِّ مَثَلًا.

❦ وقوله: «انْبِساط». ولم يَقُلْ: بَسَطَ، مع أن مَصْدَرَ «يَسْطُ» «بَسَطَ»، وَيُسَمَّى مثل هذا عند النحويين اسمَ مصدرٍ؛ لأنه لم يُوافِقِ الفعلُ في الحروفِ، وسواءٌ في ذلك زاد، أو نقصَ.

وفي هذا الحديث: إشارةٌ إلى أنه لا يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يَتَشَبَّهَ بِالْحَيَوَانِ، وقد وَرَدَ مَثَلُ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ، فقال تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْبَةَ ثُمَّ لَمْ يُحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ﴾ [التوبة: ٥٠]. وقال تعالى: ﴿مَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَرَكَهْ يَلْهَثْ﴾ [الأعراف: ١٧٦].

وقال النبي ﷺ: «العائدُ في هَيْبَةِ كَالْكَلْبِ يَقِيءُ، ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ»^(١).
وقال أيضًا ﷺ: «الذي يَتَكَلَّمُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا»^(٢).

وكلُّ هذا يَدُلُّ عَلَى الْإِنْسَانِ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَشَبَّهَ بِالْحَيَوَانِ.
وَمِنْ ثَمَّ نَعْرِفُ أَنَّ تَقْلِيدَ الْإِنْسَانِ لِأَصْوَاتِ الْحَيَوَانِ لَا يَنْبَغِي؛ وَذَلِكَ كَتَقْلِيدِ أَذَانِ الدِّيَكَةِ، أَوْ بُبَاحِ الْكَلْبِ، أَوْ نَهْيِ الْحَمِيرِ.
فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَنَا أُرِيدُ بِذَلِكَ تَعْلِيمَ أَوْلَادِي كَيْفَ يُؤَدِّنُ الدِّيكُ فَمَا الْجَوَابُ؟
الْجَوَابُ: يَشْتَرِي لَهُ دِيكًا.

(١) أخرجه البخاري (٢٦٢٢)، ومسلم (١٦٢٠) (١).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٢٣٠ / ١) (٢٣٣)، وأورده الهيثمي في «المجمع» (١٨٤ / ٢)، وقال: رواه أحمد والبخاري والطبراني في «الكبير»، وفيه مجالد بن سعيد وقد ضعفه الناس ووثقه النسائي في رواية. اهـ
وأورده ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٤١٤ / ٢)، وقال عقبه: وله شاهد قوي في جامع حماد بن سلمة عن ابن عمر رضي الله عنهما موقوفًا. اهـ

وعلى كل حال: فإنه لا يَنْبَغِي التشبُّه بالحيوان من بني آدم الذي فضَّله الله على كثير مما خلق تفضيلاً، حتى إن الرسول ﷺ: «ليس لنا مثلُ السَّوءِ»^(١). في الرجل الذي يَرْجِعُ في هَبْتِهِ.



ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

١٤٢ - بَابُ مَنْ اسْتَوَى قَاعِدًا فِي وَتْرِ مِنْ صَلَاتِهِ، ثُمَّ نَهَضَ.

٨٢٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ قَالَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا خَالِدُ الْحَذَّاءُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ اللَّيْثِيُّ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي، فَإِذَا كَانَ فِي وَتْرِ مِنْ صَلَاتِهِ لَمْ يَنْهَضْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ فِي «الفتح» (٣٠٢/٢).

وقوله: «بَابُ مَنْ اسْتَوَى قَاعِدًا فِي وَتْرِ مِنْ صَلَاتِهِ». ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ، وَمُطَابَقَتُهُ وَاضِحَةٌ.

وفيه: مشروعيةُ جَلْسَةِ الاستراحة، وأخذُ بها الشافعيُّ، وطائفةٌ من أهل الحديث، وعن أحمد روايتان، وذكر الخلال أن أحمد رجَعَ إلى القولِ بها، ولم يَسْتَحِبَّهَا الأَكْثَرُ، واحتجَّ الطحاويُّ بخُلُوِّ حديثِ أبي حُمَيْدٍ عنها؛ فإنه ساقه بلفظ: فقام، ولم يَتَوَرَّكْ. وأخرجه أبو داود أيضًا كذلك. قال: فلما تَخَالَفَا احْتَمَلَ أن يكونَ ما فعله في حديثِ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ لعلِّه كانت به، فقَعَدَ لأجلِها، لا لأن ذلك من سنة الصلاة، قوَّى ذلك بأنها لو كانت مقصودةً لَشُرِعَ لها ذكرٌ مخصوصٌ.

وتُعَقَّبُ بأن الأصلَ عدمُ العلة، وبأن مَالِكََ بْنَ الْحُوَيْرِثِ هو راوي حديث: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي».

فحكايتُهُ من صفاتِ صلاةِ رسولِ الله ﷺ داخلةٌ تحتَ هذا الأمرِ.

ويستدلُّ بحديث أبي حُمَيْدٍ المذكورِ على عدم وجوبها، فكأنه تركها لبيان الجواز، وتمسك مَنْ لم يَقُلْ باستحبابها بقوله ﷺ: «لَا تُبَادِرُنِي بِالْقِيَامِ، وَالْقُعُودِ، فَإِنِّي قَدْ بَدَنْتُ» فدلَّ على أنه كان يفعلها لهذا السبب، فلا يُشْرَعُ إلا في حق مَنْ اتَّفَقَ له نحو ذلك.

وأما الذكرُ المخصوصُ فإنها جلسةٌ خفيفةٌ جدًّا، استغني فيها بالتكبيرِ المشروع للقيام؛ فإنها من جملة النهوضِ إلى القيام.

ومن حيث المعنى أن الساجدَ يَضَعُ يديه وركبتيه ورأسه مُمَيِّزًا لكلِّ عضوٍ وَضْعٌ، فكذا يَنْبَغِي إذا رَفَعَ رأسه ويديه أن يُمَيِّزَ رفعَ ركبتيه، وإنما يَتِمُّ ذلك بأن يَجْلِسَ، ثم يَنْهَضَ قائمًا. نَبَّهَ عليه ناصرُ الدين بنُ المنيرِ في الحاشية، ولم تَتَّفِقِ الرواياتُ عن أبي حُمَيْدٍ على نفي هذه الجلسة، كما يُفْهَمُه صَنِيعُ الطَّحَاوِيِّ، بل أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ -أَيْضًا- من وجهٍ آخرَ عنه بإثباتها. وسيأتي ذلك عند الكلام على حديثه بعدَ بابين إن شاء الله تعالى.

وأما قولُ بعضهم: لو كانت سنةً لذكرها كلُّ مَنْ وَصَفَ صَلَاتَهُ، فيَقْوِي أنه فعلها للحاجةِ فيه نظرٌ؛ فإن السننَ الْمُتَّفَقَ عليها لم يَسْتَوْعِبْهَا كُلُّ وَاحِدٍ مِمَّنْ وَصَفَ وإنما أُخِذَ مجموعُها من مجموعِهم. اهـ
وعلى كُلِّ حالٍ: فالمسألةُ فيها خلافٌ.

فمن أهل العلم مَنْ اسْتَحَبَّهَا مطلقًا، ومنهم مَنْ لم يَسْتَحَبَّهَا مطلقًا، ومنهم مَنْ فَصَّلَ، وقال: إذا كانت أَرْفَقَ بِالْإِنْسَانِ فإن الله تعالى رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ في الأمرِ كُلِّهِ. وهي إنما تكون أَرْفَقَ بِالْإِنْسَانِ إذا احتاج إليها لِكِبَرٍ أو مرضٍ أو ضعفٍ، أو وجعٍ في مفاصله، أو ما أَشْبَهَ ذلك.

وأما إذا كان سليمًا فالأفضلُ أن يَنْهَضَ بقوةٍ ونشاطٍ.

وإلى هذا ذهبَ الْمُؤَفِّقُ رَحِمَهُ اللهُ صَاحِبُ «المغني»، وابنُ القيمِ في «زادِ المعاد»، ولم أَعْرِفْ لشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ فيها كلامًا، ولكنه قال: إذا كان الإمام لا يَرَى جلسةَ الاستراحة فإنه لا يَنْبَغِي للمأموم أن يَجْلِسَها، ولو كان يراها؛ تحقيقًا للمتابعة؛ أي: متابعة الإمام^(١).

(١) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٢/ ٧٢، ٧٣)، «كشف القناع» (١/ ٣٥٥)، «إعانة الطالبين» (١/ ١٦٨)،

وهذا قد غفل عنه كثيرٌ من الناس الذين يَرَوْنَ استحبابها؛ فإنك تَجِدُهُم يَجْلِسُونَ والإمامُ قائمٌ، وهم على كُلِّ حالٍ مُجْتَهِدُونَ، ولكن ليس كُلُّ مجتهدٍ مَصِيًّا. وعليه فالصوابُ أن مَنْ تَابَعَ إمامًا لَا يَجْلِسُ فإنه لَا يَجْلِسُ. وأما مَنْ تَابَعَ إمامًا يَجْلِسُ فإن الأفضلَ لَهُ أن يَجْلِسَ، وإن كَانَ لَا يَرَى الجلوسَ؛ لأنَّ متابعةَ الإمامِ مهمةٌ جدًّا، ولهذا سَقَطَ التَّشَهُّدُ الأوَّلُ عَنِ المَأْمُومِ إِذَا قامَ الإمامُ عنه ساهيًا، مع إنه من واجباتِ الصلاةِ، وسيأتي في البابِ الذي بعدَ هذا البابِ ما يَدُلُّ على أن الرسولَ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهَا لِلْحَاجَةِ.



=
 و«حاشية البجيرمي» (١/٢١٥)، و«روضة الطالبين» (١/٢٦٠، ٢٦١)، و«المجموع» (٣/٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥)، و«المغني» (٢/٢١٢، ٢١٣)، و«زاد المعاد» (١/٢٤٠، ٢٤١).

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٤٣ - باب كَيْفَ يَعْتَمِدُ عَلَى الْأَرْضِ إِذَا قَامَ مِنَ الرَّكْعَةِ.

٨٢٤ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: جَاءَنَا مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ فَصَلَّى بِنَا فِي مَسْجِدِنَا هَذَا، فَقَالَ: إِنِّي لِأُصَلِّي بِكُمْ وَمَا أُرِيدُ الصَّلَاةَ وَلَكِنْ أُرِيدُ أَنْ أَرِيكُمْ كَيْفَ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي قَالَ أَيُّوبُ: فَقُلْتُ لِأَبِي قِلَابَةَ: وَكَيْفَ كَانَتْ صَلَاتُهُ؟ قَالَ: مِثْلَ صَلَاةِ شَيْخِنَا هَذَا - يَعْنِي عَمْرُو بْنُ سَلَمَةَ - قَالَ أَيُّوبُ: وَكَانَ ذَلِكَ الشَّيْخُ يُتِمُّ التَّكْبِيرَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ عَنِ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ جَلَسَ وَاعْتَمَدَ عَلَى الْأَرْضِ ثُمَّ قَامَ.

وقوله: «واعتمد على الأرض». من المعلوم أنه لا يحتاج إلى الاعتماد على الأرض إلا من أُلجئ إلى ذلك، وإلا فلا حاجة أن يعتمد عليها، وهذا مما يؤيد ما ذهب إليه الموفق، وابن القيم - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - من أن جلسة الاستراحة تكون مشروعة رفقا بالمكلف، وهذا لا يستقيم إلا إذا كان محتاجا إليها.

وقوله: «اعتمد على الأرض». لم يبين كيف كان اعتماده، فهل يعتمد ضامًا أصابعه، ويقوم عليها كالعاجز، أو يسطؤها على الأرض؟

الجواب: أن نقول: الأمر في هذا واسع، ولكن النووي رحمه الله في «المجموع شرح المذهب» أنكر رواية كالعاجز، وقال: إنها لم تصح عن النبي ﷺ وإنها رويت بلفظين: أحدهما: كالعاجز. والثاني: كالعاجز.

ومن فوائد هذا الحديث: أنه ينبغي للإنسان أن يعلم الناس بالفعل، كما كان الصحابة يفعلون، ومن ذلك هذا الحديث الذي معنا، وحديث عثمان رضي الله عنه لما أراد أن يتوضأ دعا بقاء، وتوضأ أمام الناس؛ ليعلمهم كيف كان النبي يتوضأ.

بل إن النبي ﷺ نفسه لما أصلح المنبر صعد عليه، وجعل يصلي عليه، فإذا أراد السجود نزل، وسجد في الأرض، وقال: «إنها فعلت هذا لتأتموا بي، ولتعلموا صلاتي».

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤٤ - بَابُ يُكَبِّرُ وَهُوَ يَنْهَضُ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ.

وَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يُكَبِّرُ فِي نَهْضَتِهِ ^(١).

٨٢٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: صَلَّى لَنَا أَبُو سَعِيدٍ فَجَهَرَ بِالتَّكْبِيرِ حِينَ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ، وَحِينَ سَجَدَ وَحِينَ رَفَعَ وَحِينَ قَامَ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ.

❦ قَوْلُهُ: «حِينَ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ»؛ يَعْنِي: فِي السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ.

٨٢٦ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا غَبْلَانُ بْنُ جَرِيرٍ، عَنْ مُطَرِّفٍ قَالَ: صَلَّيْتُ أَنَا وَعِمْرَانُ صَلَاةً خَلَفَ عَلَيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَكَانَ إِذَا سَجَدَ كَبَّرَ، وَإِذَا رَفَعَ كَبَّرَ، وَإِذَا نَهَضَ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ كَبَّرَ، فَلَمَّا سَلَّمَ أَخَذَ عِمْرَانُ يَدَيَّ فَقَالَ: لَقَدْ صَلَّيْنَا هَذَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ ﷺ أَوْ قَالَ: لَقَدْ ذَكَّرَنِي هَذَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ ﷺ ^(٢).

❦ قَوْلُهُ: «فَكَانَ إِذَا سَجَدَ كَبَّرَ»؛ يَعْنِي: إِذَا هَوَى إِلَى السُّجُودِ.

❦ وَقَوْلُهُ: «وَإِذَا رَفَعَ»؛ يَعْنِي: إِذَا نَهَضَ، كَمَا كَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يُكَبِّرُ فِي نَهْضَتِهِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ ^(٣) فِيمَا لَوْ بَدَأَ الْإِنْسَانُ بِالتَّكْبِيرِ قَبْلَ الشَّرُوعِ فِي الْإِنْتِقَالِ، أَوْ أَتَمَّهُ بَعْدَ الْوُصُولِ إِلَى الرِّكْنِ، فَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: إِنْ تَكْبِيرُهُ لَا يَصِحُّ، وَإِنَّهُ إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ مُتَعَمِّدًا بَطَلَتْ الصَّلَاةُ، وَإِنْ كَانَ سَاهِيًا جَبَرَهُ بِسُجُودِ السَّهْوِ.

وَالصَّوَابُ: أَنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ كَذَلِكَ، وَأَنَّهُ إِذَا أَتَمَّهُ فِي حَالِ الْإِنْتِقَالِ، أَوْ ابْتَدَأَ بِهِ فِي حَالِ الْإِنْتِقَالِ، وَأَتَمَّهُ بَعْدَ الْوُصُولِ إِلَى الرِّكْنِ فَإِنَّهُ يُجْزِئُ، فَمَثَلًا لَوْ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ وَقَالَ: اللَّهُ وَهُوَ قَائِمٌ، ثُمَّ فِي حَالِ هَوِيٍّ إِلَى السُّجُودِ، أَوْ الرُّكُوعِ أَكْمَلَ، فَالتَّكْبِيرُ مُجْزِئٌ.

(١) ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ مَعْلُقًا بِصِيغَةِ الْجَزْمِ كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (٣٠٣/٢)، وَوَصَلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ، وَعَبِيدُ

الرِّزَاقُ (١٧٧/٢) (٢٩٥٩)، وَانْظُرْ «تَغْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ» (٣٢٩/٢).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣٩٣) (٣٣).

(٣) انْظُرْ: «الْإِنْصَافُ» (٥٩/٢)، وَ«كَشَافُ الْقِنَاعِ» (٣٩٩/١).

وكذلك لو قال: الله أكبرُ في أثناء هُويّه، وأكملَه بعد أن وصلَ إلى ركنٍ ثانٍ - الركوع أو السجود مثلاً - فإنه يُجزئُ.

وقد اجتهد بعضُ الأئمة في هذه الأزمنة اجتهداً عجيباً، فقالوا: لا نُكَبِّرُ حتى نصلَ إلى الركنِ؛ مخافة أن يسبقنا الناسُ وهذا غلط؛ لأنه يجبُ على الإنسان أن يفعلَ ما يؤمُّرُ به، ويكونُ اللومُ على من خالفَ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

١٤٥ - بابُ سُنَّةِ الْجُلُوسِ فِي التَّشَهُّدِ.

وَكَانَتْ أُمُّ الدَّرْدَاءِ تَجْلِسُ فِي صَلَاتِهَا جَلْسَةَ الرَّجُلِ وَكَانَتْ فَقِيهَةً ^(١).

٨٢٧ - حدثنا عبدُ الله بنُ مسلمة عن مَالِكٍ، عن عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ الْقَاسِمِ، عن عبدِ الله بنِ عبدِ الله أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ كَانَ يَرَى عَبْدَ اللَّهِ بنَ عُمَرَ رضي الله عنه يَتَرَبَّعُ فِي الصَّلَاةِ إِذَا جَلَسَ، فَفَعَلْتُهُ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ السَّنِّ، فَنَهَانِي عَبْدُ اللَّهِ بنُ عُمَرَ وَقَالَ: إِنَّمَا سُنَّةُ الصَّلَاةِ أَنْ تَنْصِبَ رِجْلَكَ الْيُمْنَى وَتُنْثِيَ الْيُسْرَى فَقُلْتُ: إِنَّكَ تَفْعَلُ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: إِنَّ رِجْلِي لَا تَحْمِلَانِي.

في هذا الحديث: دليلٌ على هذه الترجمة، وهو أن المرأة كالرجل في جلستها في الصلاة، وهذا خلافاً لما قاله كثيرٌ من الفقهاء من أنها تجلسُ مُسَدِّلةً رِجْلَيْهَا على يمينها.

والصوابُ أنها تجلسُ كما يجلسُ الرجلُ افتراشاً، وتورُّكاً؛ لأن الأصلَ تساوي الرجال والنساء في الأحكام الشرعية حتى يقوم دليلٌ على التمييز بينهما.

وفي هذا الحديث أيضاً: دليلٌ على جوازِ تسمية الإنسان أباه باسمه، وعلى أنه لا كراهة في ذلك؛ لأن عبدَ الله بنَ عبدِ الله بنِ عمرَ قال: إنه كان يَرى عبدَ الله بنَ عمرَ، وقال أيضاً: فنهاني عبدُ الله بنُ عمرَ.

(١) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٢/ ٣٠٥)، ووصله البخاري في «التاريخ الصغير»

(١/ ١٩٣)، والفريابي في مسنده، وانظر «تغليق التعليق» (٢/ ٣٢٩).

لكن إذا كنا في قوم من عُرْفِهِمْ أن هذا من سوء الأدب مع الأب فإن لكل مقام مقالاً، فلا يَنْبَغِي أن يَفْعَلَ ذلك، وإذا أراد أن يُحَدِّثَ عن أبيه قال: حدثني أبي، قال أبي، قال والدي، وما أَشْبَهَ ذلك.

وفي هذا الحديث أيضاً: جوازُ مراجعة الابن لأبيه، وأن ذلك ليس سوء أدب؛ لأنه لما قال ابنُ عمر: إنما سنة الصلاة أن تَنْصِبَ رَجْلَكَ اليمنى، وتَشِيَّ اليُسرى، وهذا هو الافتراض، وقال الابن: إنك تَفْعَلُ ذلك.

ومتى قَصَدَ الإنسان بهذا الاستفهام فإنه لا يُعَدُّ سوء أدب. وقوله: «إنك تَفْعَلُ ذلك». وأنا فَعَلْتَهُ لِفَعْلِكَ إياه، هذا تَكْرِيمٌ للأب في الواقع حيث جعله أَسْوَةً وقُدْوَةً له.

وفيه أيضاً دليل: على أن الإنسان إذا بَيَّنَّ العلةَ التي تَمْنَعُهُ من الفعلِ المَسْنُونِ فإنه لا يُعَابُ عليه، وكثيرٌ من الناسِ يَخْتَفِي بهذا، ولكن هذا لا يَنْبَغِي، فأخبرِ الناسَ بما أنت عليه، ولا يَضُرُّكَ شيءٌ، وإذا كانت رجلاك لا تُقَلُّك اليومَ، فالشابُّ الذي تُقَلُّه رجلاه إن عُمِّرَ فسوف يأتيه ما أتاك.

ويقال: إن رجلاً شاباً رأى شخصاً يَمْشِي على العصا، قال: يا أبا فلان كيف وأنت القوي؟ قال: إن الذي عَقَلَنِي يَقْتُلُ الحَبْلَ لك. وهذا صحيحٌ فالشيخ الكبيرُ إن كان معقولاً الآن، ولكن حبلَ الشيطانِ يُقْتَلُ، والله المستعان.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٨٢٨- حدثنا يحيى بن بُكَيْرٍ قال: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ خَالِدٍ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَلْحَلَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ، وَحَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، وَيَزِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَلْحَلَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ، أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا مَعَ نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرْنَا صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ: أَنَا كُنْتُ أَحْفَظُكُمْ لَصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَأَيْتُهُ إِذَا كَبَّرَ جَعَلَ يَدِيهِ حِذَاءَ

مَنْكِيهِ، وَإِذَا رَكَعَ أَمَكَنَ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ هَصَرَ ظَهْرَهُ فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ اسْتَوَى حَتَّى يَعُودَ كُلُّ فَقَارٍ مَكَانَهُ، فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَ يَدَيْهِ غَيْرَ مُفْتَرَشٍ وَلَا قَابِضِهِمَا، وَاسْتَقْبَلَ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ، فَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ جَلَسَ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْيُمْنَى، وَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْآخَرَى، وَقَعَدَ عَلَى مَقْعَدَتِهِ، وَسَمِعَ اللَّيْثُ يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ وَيَزِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بَيْنَ حَلْحَلَةٍ وَابْنُ حَلْحَلَةٍ مِنْ ابْنِ عَطَاءٍ قَالَ أَبُو صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ: كُلُّ فَقَارٍ وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرِو حَدَّثَهُ كُلُّ فَقَارٍ ^(١).

قوله: «كُلُّ فَقَارٍ». هذا زيادةٌ تثبت، وقد استدَلَّ بعضُ العلماءِ بقوله: «كُلُّ فَقَارٍ مكانه» على أنه يَنْبَغِي بعدَ الرفع من الركوع أن يُسْبَلَ الإنسانُ يديه، فلا يَضَعُ يده اليمنى على ذراعه اليسرى، حتى ترجع المفاصلُ مكانها ولكنَّ هذا ليس بمتعين؛ إذ من الجائز أن يكون المراد: حتى يعود كُلُّ فَقَارٍ مكانه قبلَ الركوع، ومادام الاحتمالُ موجوداً فإنه لا يَتَعَيَّنُ أن يكون الدليلُ في جانبِ المُسْتَدَلِّ.

كما أننا نقول: إن هذا الاستدلالُ هو في الحقيقة دليلٌ عليهم، وليس دليلاً لهم؛ لأننا نقول: إن مكانَ اليدين قبلَ الركوع على الصدر، ولذلك كان الصوابُ أن الإنسانَ بعدَ الرفع من الركوع يَضَعُ يده اليمنى على ذراعه اليسرى، كما في حديثِ سهل بن سعد: كان الناسُ يُؤْمَرُونَ أن يَضَعَ الرجلُ يده اليمنى على ذراعه اليسرى، في الصلاة ^(٢).

(١) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم كما في الفتح (٢/ ٣٠٥).

أما أثر الليث فقال البخاري في بعض النسخ: قال الليث: عن خالد هكذا قال.

أما حديث أبي صالح - هو عبد الله بن صالح كاتب الليث بن سعد - فقد وصله الطبراني، وابن عبد البر في «التمهيد».

أما حديث ابن المبارك، فوصله الجوزقي في جمعه، وإبراهيم الحربي في غريبه، وجعفر الفريابي، وانظر: «تغليق التعليق» (٢/ ٣٣٠، ٣٣١).

(٢) تقدم تخريجه.

فنحن إذ أخذنا بهذا اللفظ قلنا: إن قوله: في الصلاة. يَخْرُجُ منه الركوع؛ لأن اليدين في الركوع تكونان على الركبتين وَيَخْرُجُ منه أيضًا السجود؛ لأن اليدين تكونان على الأرض.
وَيَخْرُجُ منه أيضًا الجلوس؛ لأن اليدين فيه تكونان على الفخذين، وعليه فلم يبقَ إلا القيام الذي قبل الركوع والذي بعده على هذا العموم، والله الموفق.
❦ وقوله: «إذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى، ونصب اليمنى». هذه هي جلسة التشهد الأول.

❦ قوله: «ونصب اليمنى». هل المراد يُنصب القدم، أم المراد يُنصب الساق والفخذ؟

الجواب: القدم.

❦ وقوله: «وإذا جلس في الركعة الآخرة قدم رجله اليسرى، ونصب الأخرى، وقعد على مقعدته».

❦ قوله: «قدم رجله اليسرى». هل المراد قدمها أمامه، أم المراد: قدمها من حيث هي، فتكون مَحْنِيَّةً، أو مثنية؟

الجواب: الثاني بلا شك، وكيف يُقدّمها؟

الجواب: يُقدّمها من تحت ساق الرجل اليمنى، وتكون اليمنى منصوبةً، وهذا أسهل ما يكون من إثبات التورك، وذلك فيما إذا كان الإنسان يستطيع أن ينصب اليمنى.
وفي قوله: «إذا جلس في الركعة الآخرة». مع قوله: «إذا جلس في الركعتين». دليل على أن التورك إنما يكون من صلاة فيها تشهدان، وهذا هو أصح الأقوال في هذه المسألة^(١).

ومن العلماء من قال: يتورك في كل تشهد يعقبه سلام، فيتورك على هذا القول في الشائبة. ولكن الصواب: أنه إنما يتورك في الثلاثية والرابعة، والحكمة من ذلك هي أن

(١) انظر: «المبدع» (١/٤٧٢)، و«كشاف القناع» (١/٣٦٣)، و«المغني» (١/٣١٧)، و«الفتح» لابن حجر (٢/٣٠٩)، و«عون المعبود» (٣/١٧٢)، و«نيل الأوطار» (٢/٣٠٦)، و«تحفة الأحوذى» (٢/١٥٧).

يكون هناك فرق بين التشهد الأول والتشهد الثاني، ولقد كنت أقول سابقاً: إن لكل جلسة من جلسات الصلاة خصوصية، فالجلسة بين السجدين يكون الإنسان فيها مُفترشاً، وتكون اليد اليمنى مبسوطة، على الفخذ الأيمن واليد اليسرى - كذلك - مبسوطة على الفخذ الأيسر.

وأما جلسة التشهد الأول: فإن الإنسان يكون فيها كذلك مُفترشاً، لكن تكون اليد اليمنى مقبوضة الأصابع الثلاثة، واليسرى مبسوطة، وهذا هو الفرق بين جلسة التشهد وجلسة ما بين السجدين؛ فإن اليد اليمنى تُقبض في التشهد، وتُبسط في الجلسة بين السجدين.

وأما التشهد الأخير: فإنه يكون فيه التورك مع قبض الأصابع، فيكون الفرق بينه وبين التشهد الأول هو التورك.

فلقد كنت أقول بهذا، وأقول: إن هذا من الحكمة، لكن النص مُقدم على ما يستنبطه الإنسان من الحكمة، ولقد رأيت الأدلة تدل على أنه يقبض حتى في الجلسة بين السجدين، كما ذكره ابن القيم رحمه الله في «زاد المعاد»^(١)، وإذا جاء الدليل فلا وجه للاستنباط، فالأصح أن تكون الجلسة بين السجدين كالتشهد الأول سواءً، ولكن الفرق بينهما أن التشهد الأول يكون بعد السجدين، والجلوس يكون بين السجدين؛ فالفرق بينهما إنما هو في المكان، لا في الهيئة.

وقوله: «وقعد على مقعدته». وهذا معلوم من حال الإنسان؛ فإنه إذا أخرج رجله اليسرى فإنه سيكون قاعداً على مقعدته.

وقد ذكروا صفة أخرى للتورك^(٢)، وهي أن يفرش رجله جميعاً، ويخير جهها من الجانب الأيسر، وهذا أيضاً فيه راحة.

(١) انظر: «زاد المعاد» (١/ ٢٥٥-٢٥٧)، وانظر بحثاً لطيفاً لعلمامة الشام الشيخ الألباني رحمه الله في «تهام المنة» ص ٢١٤-٢١٧.

(٢) يشير الشيخ الشارح رحمه الله إلى ما أخرجه أبو داود (٩٦٥) عن محمد بن عمرو العامري، قال: كنت =

وهناك صفةٌ ثالثةٌ، وهي أن يَفْرِشَ الرجلُ اليمنى، وَيَجْعَلَ الرجلُ اليسرى بين فَخِذِها وساقِها^(١).

وبناءً على ذلك فإن جَلَسَاتِ التَّوَرُّكِ تكون لها ثلاثُ صفاتٍ. والصفةُ الثالثةُ: وهي أن يَفْرِشَ الرجلُ اليمنى، وَيُدْخِلَ الرجلُ اليسرى بين ساقِ اليمنى وفخِذِها، قد تكون مريحةً في بعض الأحيان؛ وذلك لأن فيها نوعاً من شدِّ الأعصاب، وشدِّ الأعصابِ أحياناً يكون فيه راحةٌ للإنسانِ.



ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

١٤٦ - باب مَنْ لَمْ يَرِ التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ وَاجِبًا.

لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ وَلَمْ يَرْجِعْ^(٢).

قوله: «باب مَنْ لَمْ يَرِ التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ وَاجِبًا». ثم علَّل ذلك رَحِمَهُ اللهُ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ، وَلَمْ يَرْجِعْ. ولكن يُرَدُّ على هذا: أَنَّهُ ثَبَتَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: كُنَّا نَقُولُ قَبْلَ أَنْ يُفَرَّضَ عَلَيْنَا التَّشَهُدُ: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ مِنْ عِبَادِهِ، السَّلَامُ عَلَى جَبْرِيلَ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ، فَتُهِنَا عَنْ ذَلِكَ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ». وَعَلَّمَهُمُ التَّشَهُدَ^(٣).

في مجلس هذا الحديث، قال فيه: فإذا قعد الركعتين قعد على بطن قدمه اليسرى ونصب اليمنى فإذا كانت الرابعة أفضى بوركه اليسرى إلى الأرض، وأخرج قدميه من ناحية واحدة.

قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ: صحيح.

(١) يشير الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللهُ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٧٩٩) (١١٢) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَعَدَ فِي الصَّلَاةِ جَعَلَ قَدَمَهُ الْيُسْرَى بَيْنَ فَخْذِهِ وَسَاقِهِ، وَفَرَشَ قَدَمَهُ الْيَمْنَى وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُسْرَى وَوَضَعَ يَدَهُ الْيَمْنَى عَلَى فَخْذِهِ الْيَمْنَى وَأَشَارَ بِإِصْبَعِهِ.

(٢) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم كما في الفتح (٣٠٩/٢)، ووصله المصنف في الباب المذكور (٨٢٩)، وانظر «تغليق التعليق» (٣٣٢/٢).

(٣) أخرجه النسائي (١٢٢٧٧)، والدارقطني (٣٥٠/١) (٤)، واليهقي في «السنن الكبرى» (٣٧٨/١) (١٢٠٠).

فَقُولُوا: «قَبْلَ أَنْ يُفْرَضَ»: صَرِيحٌ فِي أَنَّ التَّشَهُّدَ فَرَضٌ، وَهُوَ وَلَمْ يَخْصُصْ الْأَوَّلَ مِنَ الثَّانِي.

وَأَمَّا الْجَوَابُ عَمَّا اسْتَدَلُّوا بِهِ فَنَقُولُ: كَوْنُ النَّبِيِّ ﷺ قَامَ عَنِ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ، وَلَمْ يَرْجَعْ لَا يَنَافِي الْوَجُوبُ؛ لِأَنَّهُ ﷺ إِنَّمَا قَامَ نَسِيَانًا، لَا عَمْدًا، وَالْوَاجِبُ قَدْ يَسْقُطُ بِالنَّسْيَانِ، وَلِذَلِكَ جَبَرَهُ ﷺ بِسُجُودِ السَّهْوِ.

وَعَلَيْهِ: فَلَا يَكُونُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ. وَالصَّوَابُ: أَنَّ التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ وَاجِبٌ وَأَنْ مَنْ تَعَمَّدَ تَرْكَهَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَمَنْ تَرَكَهَ نَسِيَانًا جَبَرَهُ بِسُجُودِ السَّهْوِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٢٩- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هُرْمَزٍ مَوْلَى بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَقَالَ مَرَّةً: مَوْلَى رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ بُحَيْنَةَ وَهُوَ مِنْ أَرْدِ شَنْوَاءَ، وَهُوَ حَلِيفٌ لِبَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمْ الظُّهْرَ، فَقَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ لَمْ يَجْلِسْ فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ حَتَّى إِذَا قَضَى الصَّلَاةَ وَانْتَظَرَ النَّاسُ تَسْلِيمَهُ كَبَّرَ وَهُوَ جَالِسٌ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ ثُمَّ سَلَّمَ^(١).

[الحدِيث ٨٢٩ - أطرافه في: ٨٣٠، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٣٠، ٦٦٧٠]

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في «التلخيص الحبير» (١/ ٤٧١): أصله في الصحيحين وغيرهما دون قوله: «قبل أن يفرض علينا»، واستدل به على فرضية التشهد الأخيرة لقوله: قبل أن يفرض، ولقوله: «قولوا»، وبوب عليه النسائي (إيجاب التشهد). اهـ.

قال الشيخ الألباني رحمته الله في تعليقه على سنن النسائي: صحيح، وانظر الإرواء (٢/ ٢٣، ٢٤).

(١) أخرجه مسلم (٥٧٠).

في هذا الحديث من الفوائد: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ يَنْسَى؛ لَأَنَّهُ بَشَرٌ، وَلَا يَقَالُ: إِنَّهُ يَنْسَى؛ لَأَنَّهُ يُنْسَى، وَلَكِنَّهُ يَنْسَى؛ لَأَنَّهُ بَشَرٌ، وَقَدْ صَرَّحَ هُوَ ﷺ بِأَنَّهُ بَشَرٌ يَنْسَى، كَمَا نَسِيَ، فَقَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ، أَنْسَى كَمَا تَنْسُونَ»^(١).

وفيه دليلٌ: عَلَى أَنَّ مَنْ قَامَ مِنَ الشَّهَادَةِ الْأُولَى لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ سَبَّحُوا بِهِ ﷺ لَمَّا قَامَ، وَلَمْ يَجْلِسْ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَرْجِعْ؛ لَأَنَّهُ اسْتَسَمَّ قَائِمًا، وَإِذَا اسْتَسَمَّ الْإِنْسَانُ قَائِمًا تَارِكًا الشَّهَادَةَ الْأُولَى فَإِنَّهُ لَا يَرْجِعُ؛ لَأَنَّهُ سَوْفَ يَجْبُرُ صَلَاتَهُ بِسُجُودِ السَّهْوِ. وفيه: أَنَّ مَنْ تَرَكَ الشَّهَادَةَ الْأُولَى يَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ قَبْلَ السَّلَامِ. فَمَا سَجُودُهُ فَلَجَبْرٍ مَا نَقَصَ مِنَ الصَّلَاةِ.

وَأَمَّا كَوْنُهُ قَبْلَ السَّلَامِ فَلْتَلَا يَنْصَرِفَ مِنْ صَلَاتِهِ حَتَّى يُتِمَّ جَبْرَهَا؛ أَي: يُتِمَّ مَا نَقَصَ مِنْهَا، وَهَذِهِ مَنَاسِبَةٌ وَاضِحَةٌ.

وَهَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ السَّجُودُ قَبْلَ السَّلَامِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ؟
الْجَوَابُ: قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: يَجِبُ أَنْ يَكُونَ السَّجُودُ قَبْلَ السَّلَامِ فِيمَا وَرَدَ سَجُودُهُ ﷺ فِيهِ قَبْلَ السَّلَامِ، وَأَنْ يَكُونَ بَعْدَهُ فِيمَا وَرَدَ سَجُودُهُ ﷺ بَعْدَهُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا سَجَدَ قَبْلَ السَّلَامِ فَقَدْ جَعَلَ السَّجُودَ مِنَ الصَّلَاةِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَنْ تَرَكَ سَجُودًا فِي الصَّلَاةِ فَإِنْ صَلَاتُهُ تَبْطُلُ.

وَأَمَّا مَا جَعَلَهُ ﷺ بَعْدَ السَّلَامِ فَإِنَّهُ إِذَا سَجَدَ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ فَقَدْ زَادَ فِي الصَّلَاةِ، فَتَبْطُلُ بِزِيَادَتِهَا^(٢).

وَلَا شَكَّ أَنَّ قَوْلَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَوِيٌّ جَدًّا، لَكِنَّ الْمُسْكِلَ هُوَ الْعَمَلُ بِهِ؛ لِأَنَّ عَامَّةَ أَئِمَّةِ الْمَسَاجِدِ لَا يَقْفَهُونَ هَذَا، بَلْ يُتَكْرَرُ السَّجُودُ بَعْدَ السَّلَامِ، حَتَّى إِنَّ بَعْضَهُمْ -نَسَأَلَ اللَّهَ لَنَا وَلَهُمُ الْهَدَايَةَ- يَعْلَمُ أَنَّ السَّجُودَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ يَكُونُ بَعْدَ السَّلَامِ، وَلَكِنَّهُ يَقُولُ: أَنَا إِنِ سَجَدْتُ بَعْدَ السَّلَامِ شَوَّشْتُ عَلَى النَّاسِ.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٣٦/٢٣).

فيقال له: أنت إن فعلت ذلك شوشت على الناس أول مرة، وثاني مرة، لكنهم يفقهون بعد ذلك من فعلك، ولك أن تبين لهم كذلك السنة بلسانك أن تكرر عليهم صباحًا ومساءً أن السجود يكون قبل السلام في كذا، ويكون بعد السلام في كذا، ثم تصلي بهم، وتخالف ما قلته فما الفائدة من العلم إذن؟

ولهذا نقول: إنه، وإن شوّش عليهم في أول مرة، أو ثاني مرة، ولكنهم يعرفون الحكم بعد ذلك.

ثم إنه ينبغي له أيضًا إذا أتى بما يخالف ما يعلمون أن يحدثهم بعد الصلاة، ويعلمهم حتى يكونوا على بصيرة، وحتى يسلم من ألسنتهم، ويطمئنوا على صلاتهم. فائدة:

فلو رجع بعد أن استتم قائمًا فقد قال العلماء: إن تعمّد ذلك بطلت صلاته، وإن لم تعمّد، أو كان جاهلاً لم تبطل.

وهل مثل ذلك، ما لو قام إلى ركعة زائدة، فيقال له: إن استتممت قائمًا فلا تجلس، أم ماذا؟

الجواب: لا، بل نقول: يجب أن ترجع، حتى لو قرأت الفاتحة، وحتى لو ركعت، وعرفت أنك قد زدت بعد الركوع.

وهل مثل ذلك لو ترك سجدة من السجود، بأن يكون قد قام من السجدة الأولى، واستتم قائمًا؟

الجواب: أنه في هذه الحالة يرجع وجوبًا، ما لم يصل إلى المكان الذي سها فيه. فمثلاً لو أنه قام عن السجدة الثانية، وذكر بعد أن ركع فإننا نقول له: ارجع، واجلس بين السجدين، ثم اسجد؛ لأن كل الذي عملته الآن وقع في غير محله؛ لأن الصلاة لا بدّ فيها من الترتيب، وهو الآن قام قبل أن يسجد السجدة الثانية، يجب عليه أن يرجع ويجلس بين السجدين - إن كان لم يجلس - ثم يسجد؛ ثم يقوم، ويكمل صلاته.

فإن لم يَذْكُرْ إلا بعد أن رَفَعَ من السجدة الأولى من الركعة الثانية فإنه لا يَجِبُ عليه أن يَرْجِعَ؛ لأنه لو رَجَعَ فسوف يَصِيرُ في مكانه، وعلى هذا فنقول: إذا ذَكَرَ بعد أن وَصَلَ إلى المحلِّ المتروك قامت الركعة الثانية مقام الركعة الأولى، وَتَصِحُّ له هذه الركعة على أنها ركعة مُلَفَّقة، ولا حَرَجَ.



ثم قال الإمام البخاري رحمته الله تعالى:
١٤٧ - باب التشهد في الأولى.

٨٣٠ - حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا بَكْرٌ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكِ ابْنِ بُحَيْنَةَ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ، فَقَامَ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ فَلَمَّا كَانَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ ^(١).

هذا الباب كاللتمة للباب الذي قبله، وهو: باب مَنْ لم يَرِ التشهد الأول واجباً، واستدلَّ البخاريُّ لهذا القول - كما سبق - بأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قام من الركعتين، ولم يَرْجِعْ. وقد سبق أن يَبَيَّنَّا أن هذا الاستدلال فيه نظر؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَبَرَ هذا النَّقْصَ بسجديتين للسَّهْوِ، فدلَّ ذلك على وجوبه، ولكنَّ وجوبه أخَفُّ من وجوب التشهد الثاني. وهذا هو القولُ الراجح؛ أنَّ التشهد الأول واجبٌ، وأنَّ مَنْ تَعَمَّدَ تَرْكَهُ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَمَنْ تَرَكَه نِسْيَانًا جَبَرَهُ بسجود السَّهْوِ، وأنه إذا اسْتَمَّ قائماً لم يَرْجِعْ؛ لأنه انتهى إلى الركن الذي يليه.

ولكن عليه سجود السَّهْوِ، ويكون السجودُ للسَّهْوِ قبل السلام؛ لأنه عن نقصٍ، فكان من الحكمة أن يَسْجُدَ قبل أن يُسَلِّمَ؛ حتى لا يُسَلِّمَ إلا وصلاته قد جُبرَتْ وتَمَّتْ.



ثم قال البخاري رحمه الله:

١٤٨ - باب التشهد في الآخرة.

٨٣١- حدثنا أبو نعيم قال: حدثنا الأعمش عن شقيق بن سلمة قال: قال عبد الله: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَى جَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ، فَالْتَفَتَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ، فَإِذَا صَلَّي أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، فَإِنَّكُمْ إِذَا قُلْتُمُوهَا أَصَابَتْ كُلَّ عَبْدٍ لِلَّهِ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ»^(١).

[الحديث ٨٣١ - أطرافه في: ٨٣٥، ١٢٠٢، ٦٢٣٠، ٦٢٦٥، ٦٣٢٨، ٧٣٨١].

فَرَّقَ الْمُؤَلِّفُ رحمه الله بَيْنَ التَّشْهَدَيْنِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ ثَبَتَ بِالسَّنَةِ أَنَّهُ يُجْبَرُ بِسُجُودِ السَّهْوِ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلَمْ يَرِدْ، عَلَى هَذَا فَيَبْقَى فَرْضًا، وَرَكْنَا لَا بَدَّ مِنْهُ. وقوله: «السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ». لَيْسَ هَذَا الْخَطَابُ كَالْخَطَابِ الْمَعْتَادِ؛ فَلَا يَشْعُرُ الصَّحَابَةُ أَنَّهُمْ يُخَاطَبُونَ النَّبِيَّ ﷺ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ ذَلِكَ، وَهُمْ فِي غَيْبَةٍ مِنْهُ، وَفِي بَعْدٍ عَنْهُ، وَهُوَ ﷺ لَا يَسْمَعُهُمْ أَيْضًا.

وَأَمَّا مَا وَرَدَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رحمه الله أَنَّهُمْ كَانُوا فِي حَيَاةِ الرَّسُولِ ﷺ يَقُولُونَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ، وَبَعْدَ مَمَاتِهِ أَصْبَحُوا يَقُولُونَ: السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ^(٢) فَإِنَّمَا هُوَ اجْتِهَادٌ مِنْ عِنْدِهِ. وَالصَّوَابُ أَنْ يَبْقَى لَفْظُ الْحَدِيثِ كَمَا هُوَ، أَعْلَنَهُ عُمَرُ رضي الله عنه عَلَى الْمَنْبَرِ، حَيْثُ قَرَأَ التَّشْهَدَ عَلَيْهِ بِلَفْظِ: السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ^(٢).

(١) أخرجه مسلم (٤٠٢) (٥٥).

(٢) أخرجه البخاري (٦٢٦٥).

(٢) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٣٩٨/١)، والبيهقي (١٤٤/٢)، والشافعي في مسنده (٢٣٧/١)، ومالك في «الموطأ» (١٠٠/١) (٥٣)، و«التلخيص الحبير» (٤٧٧/١) (٤١٠).

وعمرُ أفضه من ابنِ مسعودٍ، وهو أيضًا قال ذلك بمحضِرٍ من الصحابة، ولم يَقُمْ أحدٌ منهم لِيُنْكِرَ عليه.

فالصوابُ أنه يقول: السلامُ عليك. ولكنه لا يُشعرُ نفسه أنه يُخاطبُ الرسولَ ﷺ، لأنَّ الرسولَ لا يسمعه وهو أيضًا بعدَ مماته ميتٌ، وإن كان سلامنا يبلّغه بواسطة الملائكة^(١). وفي هذا الحديث من الفوائد الأصولية: أن العامَّ يشمل جميع أفرادِه.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤٩ - باب الدَّعَاءِ قَبْلَ السَّلَامِ.

٨٣٢ - حدثنا أَبُو الِیَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَدْعُو فِي الصَّلَاةِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَفِتْنَةِ الْمَمَاتِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ» فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ: مَا أَكْثَرَ مَا تَسْتَعِيدُ مِنَ الْمَغْرَمِ؟ فَقَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ حَدَّثَ فَكَذَبَ وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ»^(٢).

٨٣٣ - وعن الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَعِيدُ فِي صَلَاتِهِ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ^(٢).

[الحديث ٨٣٢ - أطرافه في: ٨٣٣، ٢٣٩٧، ٦٣٦٨، ٦٣٧٦، ٦٣٧٧، ٧١٢٩].

في ترجمة البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ «بابُ الدَّعَاءِ قَبْلَ السَّلَامِ» احتمالان:

الاحتمال الأول: أن يكون المرادُ بيان ما يُدعى به.

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٣٨٧/١) (٣٦٦٦)، والنسائي (١٢٨٢)، قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في

تعليقه على سنن النسائي: صحيح.

(٢) أخرجه مسلم (٥٨٩) (١٢٩).

(٢) أخرجه مسلم (٥٨٧) (١٢٧).

والاحتمال الثاني: أن يكون المراد بيان محل الدعاء، وأنه قبل السلام، وليس بعده، وهو كذلك؛ فإن الدعاء في الصلاة ليس بعد السلام، وإنما هو قبل السلام إلا في موضع واحد، وهو صلاة الاستخارة؛ فإن ظاهر حديثها أن الدعاء يكون بعد السلام؛ لقول النبي ﷺ: «فليُصَلِّ ركعتين، ثم ليَقُنْتَ»^(١).

وما عدا ذلك فإن الدعاء فيه يكون قبل السلام، ويدعو الإنسان بما شاء من خيرٍ الدنيا والآخرة.

وأما بعد السلام فهو الاستغفار والذكر؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ﴾ [النسبة: ١٠٣].

وهذا الحديث هو من فعل الرسول ﷺ، وقد أشار البخاري رحمه الله إلى أن هذا الدعاء يكون في آخر التشهد؛ لقوله: باب الدعاء قبل السلام، ولكن ما ساقه رحمه الله لا يدل على ذلك، ولكنه قد ثبت في «صحيح مسلم»، أن النبي ﷺ قال: «إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ التَّشَهُدَ الْآخِرَ فَلْيَقُلْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ»^(٢).

وفي هذا الحديث: دليل على فوائد منها: أولاً: إثبات عذاب القبر، وهذا قد ثبت ثبوتاً متواتراً بالنسبة للسنة، ويدل لذلك أن جميع المسلمين؛ صغارهم وكبارهم يتعوذون بالله من عذاب القبر، وهو عندهم أمرٌ معلومٌ بالضرورة من الدين.

وأما القرآن فإنه يدل عليه في ظاهر سياقه، من غير تصريح به، ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُعْرِضُونَ عَلَيْهَا غُڈًا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [طه: ٤٦]. ومن ذلك أيضاً: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَرَاهُمْ وَدُفِنُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ [الأنعام: ٥٠].

(١) أخرجه البخاري (١١٦٢).

(٢) أخرجه مسلم (٥٨٨) (١٣٠).

ومن ذلك أيضًا: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنعام: ٩٣].

وهذه من أصلح الآيات، إن لم تكن أصلحها؛ لأن قوله: ﴿الْيَوْمَ﴾ «أل» فيه للعهد الحضورى؛ أي: أنه في هذا اليوم الذي تتوفاهم فيه الملائكة يقال لهم هذا.

وعلى كل حال: فإن عذاب القبر ثابت وهل هو على البدن، أو على الروح أو عليها جميعاً؟
الجواب: أن نقول المعروف عند أهل السنة والجماعة أنه في الأصل يكون على الروح، والبدن تابع لها، كما أن العذاب في الدنيا يكون على البدن، والروح تابعة له، وكما أن الأحكام الشرعية في الدنيا على الظاهر، وفي الآخرة بالعكس. ففي القبر يكون العذاب أو النعيم على الروح، لكن الجسم يتأثر بهذا تبعاً، وليس على سبيل الاستقلال، وربما يكون العذاب على البدن، والروح تتبعه، لكن هذا لا يقع إلا نادراً، إنما الأصل أن العذاب على الروح، والبدن تبع، والنعيم للروح، والبدن تبع.

ويكون العذاب هكذا إلى يوم القيامة، ويُعَذَّبُ يوم القيامة بما أراد الله ﷻ. وهل المراد بالقبر الحفرة التي يلقى فيها الإنسان بعد موته، أو أنه عام لما بين الموت والقيامة؟

الجواب: الثاني، فلو أن الإنسان أكلته السباع، أو ذرته الرياح في اليم، أو قُبر في الماء، أو غير ذلك فإنه لا بد أن يتأله من العذاب ما كتبت عليه أن يتأله.

وقوله ﷺ: «وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال». إذا كان الرسول ﷺ يستعيذ من فتنة المسيح الدجال فإن ذلك يدل على أنه ﷺ لا يعلم الغيب، وأن هناك احتمالاً أن يوجد المسيح الدجال في عهد الرسول ﷺ، ولهذا قال ﷺ: «إن يخرج وأنا فيكم فأنا حجيجه دونكم، وإن لا فالله خليفتي على كل مسلم»^(١).

والمسيح سمي بذلك؛ لأنه ممسوح العين، فهو أعور العين، خبيث المنظر.

وقوله: «الدجال»؛ أي: صاحب الدجل، والدجال هنا إما صيغة مبالغة، وإما نسبة، والأول أولى؛ فإنه كثير الدجل، وصفته الدجل، وفتنته عظيمة لا يتسع المقام الآن لشيء من ذكرها، وهي معلومة في الكتب.

وأما وقوله تعالى: ﴿وَلَنَذِقَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الْأَذَى دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ﴾ [النحل: ٢١]. دليل لقوله في آخر هذه الآية: ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾. فهي في الدنيا.

وقوله ﷺ: «أعوذ بك من فتنة المحيا، وفتنة الممات». فتنة المحيا تدور على شيئين: إما شبهات، وإما شهوات؛ وذلك أن صد الإنسان عن دين الله إما أن يكون بسبب الجهل، وإما أن يكون بسبب الشهوة، وليس المراد شهوة الجنس، ولكن الإرادة السيئة.

والثاني أعظم من الأول؛ لأن الثاني يكون عصى الله على بصيرة. ومثال فتنة الشبهات: من تعبد لله بجهل، وهو لا يدري، أو عصى الله، وهو لا يدري أنه في معصية.

ومثال فتنة الشهوات: من كان يعلم، وعصى الله على بصيرة. وأما فتنة الممات فقليل: إنها سؤال الملكين للميت عن ربه ودينه ونبيه. وقيل: إنها الفتنة التي تكون عند الموت؛ لأن أشد ما يكون الشيطان حرصاً على إغواء بني آدم عند موتهم - أحسن الله لنا ولكم الخاتمة - فإنه يتعرض للإنسان في هذه الحال - مع الشدة والضنك الذين هو فيهما - أشد مما يتعرض له في حال السعة، فإذا عصم الإنسان من فتنته في تلك اللحظة الحرجة كان ذلك دليلاً على سعادته، وإن هوت به خطيئته - والعياذ بالله - فإنه يبتلى بسوء الخاتمة.

ويذكر أن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله لما حضرته الوفاة جعل يغمى عليه، ويقول: لا بعد، لا بعد. فلما أفاق قيل له: ما «لا بعد» يا أبا عبد الله؟ قال: رأيت الشيطان يعص على أنامله يقول: فتنني يا أحمد. فكنت أقول: لا بعد، لا بعد^(١).

(١) انظر «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٣٤١)، و«حلية الأولياء» (٩/ ١٨٣)، و«مختصر تاريخ دمشق»

يعني: أنه ما دامت الروح في البدن فكلُّ شيء ممكن، والمعصوم من عصمه الله.
 ﴿وقوله ﷺ: «اللهم إني أعوذ بك من المأثم»؛ يعني: من الإثم، «فمأثم» هنا مصدرٌ ميميٌّ، ويَحْتَمِلُ أن يكون المراد: من مكانِ المأثم، ولكنَّ الأولَ أعمُّ.
 ﴿وقوله ﷺ: «والمغرم»؛ يعني: الغرم، وذلك بأن يكونَ على الإنسان دينٌ وحقوقٌ، فيستعِيدَ منها.

﴿وقوله: «فقال قائل: ما أكثر ما تستعِيدُ من المَغْرَمِ».
 فقال: إن الرجلَ إذا غَرِمَ حَدَّثَ فكذَّبَ، ووَعَدَ فأخْلَفَ، وذلك باستثناءِ المؤمنِ، ولكنَّ الغالبَ أن الإنسانَ مع ضيقِ الدينِ، ومضايقةِ الناسِ له يُحَدِّثُ، فيكْذِبُ، ويَعِدُّ، فيُخْلِفُ.

فيُحَدِّثُ فيكْذِبُ بأن يقولَ مثلاً: إنه سيأتيكَ كذا وكذا، من المالِ، وهو كاذبٌ ولكنه يَفْعَلُ ذلك لأجلِ أن يَدْفَعَ طلبَ غريمه.
 أو يَعِدُّ فيقولُ مثلاً: غداً آتي بها إليك، ثم يُخْلِفُ.

وإخبارُ النبي ﷺ بذلك ليس إقامةً عذرٍ لمن غَرِمَ، بل هو إخبارٌ عن الواقعِ في غالبِ الناسِ، وما يذكُرُه النبي ﷺ من مثلِ ذلك من الأمورِ المحرمةِ فإنما يُخْبِرُ به عن الواقعِ، بقطعِ النظرِ عن الحكمِ، ولهذا وردَ عنه أنه ﷺ قال: «لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ؛ اليهودِ والنصارى»^(١).

ولا شك أنه يُبَيِّحُ ذلك، ولا يُجْزِئُه، ولكنه إخبارٌ عن الواقعِ.



(٣/٢٥٣)، و«البداية والنهاية» (١٠/٣٤١)، وقال الذهبي رحمه الله بعد ذكره لها في السير: «فهذه

حكاية غريبة، تفرد بها ابن عِلم، فالله أعلم». اهـ

(١) تقدم تخريجه.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٨٣٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي بَكْرِ الصَّدِّيقِ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: عَلَّمَنِي دُعَاءَ أَدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي قَالَ: «قُلِ اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاعْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ، وَارْحَمْنِي إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ»^(١).

هذا الحديث له أهمية عظيمة، وذلك لما يلي:

أولاً: من جهة السائل، ومن جهة المسئول، فالسائل هو أبو بكر، والمسئول هو النبي ﷺ، وأحب الناس إلى رسول الله ﷺ هو أبو بكر. إذاً فلا بد أن يتخير له النبي ﷺ أحسن وأجمع دعاء.

ثانياً: من جهة الصيغة، فقد جمع هذا الدعاء أنواع التوسل، فقوله: «اللهم إني ظلمت نفسي ظُلْمًا كَثِيرًا». هذا توسل بحال الداعي، ومن جملة التوسل في الدعاء أن يَتَوَسَّلَ الْإِنْسَانُ بِحَالِهِ؛ كَقَوْلِ مُوسَى ﷺ: ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَا أَزَلْتُ إِلَى مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾^(٢) [النص: ٢٤]. ولم يذكر ﷺ سوى ذلك. فذكر الحال التي تدلُّ ضِمْنًا على أن الذاكر يسأل الله أن يُغَيِّرَ حاله.

وفيه أيضًا: التوسل بالثناء على الله، وذلك في قوله: «ولا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ». وهذا من أنواع التوسل، وهو أن تَتَوَسَّلَ لَلَّهِ تَعَالَى بِالصِّفَةِ الْمُنَاسِبَةِ لِمَا تُرِيدُ. وفيه أيضًا: التوسل بالأسماء وذلك في قوله ﷺ: «فاغفر لي مغفرة من عندك، وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم». وهذا توسل بالأسماء.

وفي قوله ﷺ: «من عندك»: إشارة إلى عظم المطلوب؛ لأن كون الشيء من عند الله لا شك أنه أعظم وأكثر وهذا أيضًا نوع من التوسل.

(١) أخرجه مسلم (٢٧٠٥) (٤٨).

ويستفاد من هذا الحديث: أنه يُبَغْي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَدْعُوَ فِي صَلَاتِهِ بِهَذَا الدُّعَاءِ، لكن متى يدعوه به؟

الجواب: ظاهرُ صنيعِ البخاريّ رَحِمَهُ اللهُ أَنْ هَذَا الدُّعَاءُ يُقَالُ بَعْدَ التَّشَهُّدِ حَيْثُ أَدْخَلَهُ تَحْتَ التَّرْجَمَةِ «بَابُ الدُّعَاءِ قَبْلَ السَّلَامِ»، والحديثُ لَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ صِرَاحَةً؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ لِلدُّعَاءِ فِيهَا مَوَاضِعٌ، مِنْهَا: السُّجُودُ، وَمِنْهَا الْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، وَمِنْهَا الْقِيَامُ بَعْدَ الرُّكُوعِ، فَكُلُّ هَذَا جَاءَتِ السُّنَّةُ بِأَنْ فِيهِ دُعَاءٌ، فَهُوَ مُحْتَمِلٌ، نَعَمْ إِنْ جَاءَ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ أَنَّهُ يُدْعَى بِهِ قَبْلَ السَّلَامِ فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ بِهِ.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى فِي «فتح الباري» (٢/٣١٧):

قَوْلُهُ: «بَابُ الدُّعَاءِ قَبْلَ السَّلَامِ»؛ أَي: بَعْدَ التَّشَهُّدِ، هَذَا الَّذِي يَتَّبَادَرُ مِنْ تَرْتِيهِ، لَكِنَّ قَوْلَهُ فِي الْحَدِيثِ: كَانَ يَدْعُو فِي الصَّلَاةِ. لَا تَقْيِيدَ فِيهِ لِمَا بَعْدَ التَّشَهُّدِ، وَأَجَابَ الْكِرْمَانِيُّ فَقَالَ: مَنْ حَيْثُ إِنْ لِكُلِّ مَقَامٍ ذِكْرًا مَخْصُوصًا، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ مُحَلُّهُ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْكُلِّ. اهـ

وفيه نظر؛ لِأَنَّ التَّعْيِينَ الَّذِي ادَّعَاهُ لَا يَخْتَصُّ بِهَذَا الْمُحَلِّ؛ لَوُرُودِ الْأَمْرِ بِالدُّعَاءِ فِي السُّجُودِ. [لَوْ قَالَ: بِالْإِكْثَارِ مِنَ الدُّعَاءِ لَكَانَ أَحْسَنَ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ، قَالَ رَحِمَهُ اللهُ: «أَمَّا السُّجُودُ فَأَكْثَرُ وَافِيهِ مِنَ الدُّعَاءِ»^(١).

فَكَمَا أَنَّ لِلْسُّجُودِ ذِكْرًا مَخْصُوصًا، وَمَعَ ذَلِكَ أَمْرٌ فِيهِ بِالدُّعَاءِ، فَكَذَلِكَ الْجُلُوسُ فِي آخِرِ الصَّلَاةِ لَهُ ذِكْرٌ مَخْصُوصٌ، وَأَمْرٌ فِيهِ مَعَ ذَلِكَ بِالدُّعَاءِ إِذَا قَرَّغَ مِنْهُ. وَأَيْضًا: فَإِنَّ هَذَا هُوَ تَرْتِيبُ الْبَخَارِيِّ، لَكِنَّهُ مُطَالَبٌ بِدَلِيلِ اخْتِصَاصِ هَذَا الْمُحَلِّ بِهَذَا الذِّكْرِ، وَلَوْ قَطَعَ النَّظَرُ عَنْ تَرْتِيهِ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ التَّرْجَمَةِ وَالْحَدِيثِ مَنَافَاةً؛ لِأَنَّ قَبْلَ السَّلَامِ يَصْدُقُ عَلَى جَمِيعِ الْأَرْكَانِ، وَبِذَلِكَ جَزَمَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ النَّوَوِيُّ، وَسَاءَ ذِكْرُ كَلَامِهِ آخِرَ الْبَابِ.

(١) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ مِنْ كَلَامِ الْعَلَّامَةِ ابْنِ عَثِيمٍ رَحِمَهُ اللهُ.

[أقول: كَوْنُ قولِ البخاري: قَبْلَ السَّلامِ. يَدْخُلُ فِيهِ ما قَبْلَ السَّلامِ مطلقاً ولو في الركوع من الرُّكْعَةِ الأولى فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ ظاهِرَ قولِ البخاري رَحِمَهُ اللهُ: قَبْلَ السَّلامِ. يَدُلُّ على أَنَّهُ يَكُونُ الشَّهيدُ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: بابُ الشَّهيدِ في الآخِرَةِ ثم قال: بابُ الدُّعاءِ قَبْلَ السَّلامِ^(١).]

وقال ابنُ دَقِيقِ العِيدِ في الكلامِ على حديثِ أبي بَكْرٍ، وهو ثاني حديثِ البابِ: هذا يَقْتَضِي الأمرَ بهذا الدُّعاءِ في الصَّلَاةِ من غيرِ تَعْيِينِ محلِّه، ولعلَّ الأوَّلَى أن يكونَ في أحدِ موطنين؛ السَّجودِ أو الشَّهيدِ؛ لِأَنَّهُما أَمْرًا فِيهِما بالدُّعاءِ. قلتُ: والذي يَظْهَرُ لي أن البخاريَّ أشار إلى ما وَرَدَ في بعضِ الطُّرُقِ من تَعْيِينِهِ في المَحَلِّ، فقد وَقَعَ في بعضِ طُرُقِ حديثِ ابنِ مسعودٍ بعدَ ذِكْرِ الشَّهيدِ، «ثم لِيَتَخَيَّرَ من الدُّعاءِ ما شاء». وسيأتي البَحْثُ فِيهِ.

ثم قد أَخْرَجَ ابنُ خُزَيْمَةَ، من رِوَايَةِ ابنِ جُرَيْجٍ قال: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ بعدَ الشَّهيدِ كَلِمَاتٍ يُعْظَمُ مِنْ جَدِّهَا.

قلتُ: في المَثْنَى كِلَيْهِمَا، قال: بل في الشَّهيدِ الآخِرِ. قلتُ: ما هِيَ؟ قال: أَعُوذُ بِاللَّهِ من عَذَابِ القَبْرِ... الحديث.

قال ابنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا. ولمسلم، من طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ..» فَذَكَرَ نَحْوَهُ، هَذِهِ رِوَايَةٌ وَكَيْعٍ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْهُ.

وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا، من رِوَايَةِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ بَلْفَظٍ: «إِذَا فَرَغَ أَحَدُكُمْ مِنَ الشَّهيدِ الْآخِرِ...» فَذَكَرَهُ، وَصَرَّحَ بِالتَّحْدِيثِ فِي جَمِيعِ الْإِسْنَادِ، فَهَذَا فِيهِ تَعْيِينُ هَذِهِ الاسْتِعَاذَةِ بعدَ الْفَرَاغِ مِنَ الشَّهيدِ، فَيَكُونُ سَابِقًا على غَيْرِهِ مِنَ الْأَدْعِيَةِ. وما وَرَدَ الْإِذْنُ فِيهِ أَنَّ الْمُصَلِّيَّ يَتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعاءِ ما يَشَاءُ يَكُونُ بعدَ هَذِهِ الاسْتِعَاذَةِ، وَقَبْلَ السَّلامِ. اهـ

(١) ما بين معقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ.

[الحقيقة أن صاحب الفتح رحمه الله لو أتى بحديث التعوذ من عذاب القبر وعذاب النار. من قبل أن يأتي بأقوال العلماء وتعليقاتهم لكان فاصلاً للنزاع؛ لأن فيه التصريح بأن الدعاء يكون بعد التشهد الأخير.

وهذا الحديث قد رواه مسلم بإسناد صحيح، فكلهم قد صرح فيه بالتحديث^(١). ثم قال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٢/ ٣٢٠):

عن أبي الخير، أنه سمع عبد الله بن عمرو يقول: إن أبا بكر قال للنبي ﷺ. هكذا رواه ابن وهب، عن عمرو، ولا يقدح هذا الاختلاف في صحة الحديث. وقد أخرج المصنف طريق عمرو معلقة في «الدعوات»، وموصولة في «التوحيد». وكذلك أخرج مسلم الطريقين؛ طريق الليث، وطريق ابن وهب، وزاد مع عمرو ابن الحارث رجلاً متهما، وبين ابن خزيمة في روايته أنه ابن لهيعة. قوله: «ظلمت نفسي». أي: بملاسة ما يستوجب العقوبة، أو ينقص الحظ، وفيه أن الإنسان لا يعزى عن تقصير، ولو كان صديقا.

[أقول: إلى الآن لم يتبين لنا هل هذا الدعاء يكون بعد التشهد، أم في السجود؟ والذي يظهر أنه يكون بعد التشهد، وقبل السلام؛ لقوله ﷺ في حديث ابن مسعود: «ثم ليتخير من الدعاء ما شاء»^(٢). فكان أبا بكر عليه السلام أراد أن يتخير له الرسول ﷺ ما يدعو به^(٣).

قوله: «ولا يغفر الذنوب إلا أنت». فيه إقرار بالوحدانية، واستجلاب للمغفرة، وهو كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ [التوبة: ١٣٥]. الآية، فأتى على المستغفرين، وفي ظل ثنائيه عليهم بالاستغفار لوح بالامر به، كما قيل: إن كل شيء أثنى الله على فاعله فهو أمر به، وكل شيء ذم فاعله فهو ناه عنه.

(١) ما بين معقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رحمه الله.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) ما بين معقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رحمه الله.

[قوله: «كما قيل». الظاهر أنه لا يُريدُ بهذا التمرِضَ؛ لأن هذا هو الحق، فكلُّ فعلٍ يُشْنِي الله على فاعله فهو مأمورٌ به، ولو لم نقل بهذا لكان الثناء على فاعله لغواً، وعبثاً. وكذلك كلُّ فعلٍ قدح الله في فاعله، أو أثنى عليه شراً فهو منهى عنه^(١).
 وقوله: «مغفرةً من عندك». قال الطيبي: دلَّ التَّنْكِيرُ على أنَّ المطلوبَ غُفْرَانٌ عَظِيمٌ لا يُدْرِكُ كُنْهَهُ، ووصفه بكونه من عنده عنده مريداً لذلك العَظَمَ؛ لأن الذي يكون من عند الله لا يُحِيطُ به وصفٌ.

وقال ابنُ دُقيقِ العيد: يَحْتَمِلُ وجهين:
 أحدهما: الإشارةُ إلى التوحيدِ المذكورِ، كأنه قال: لا يَفْعَلُ هذا إلا أنت فافْعَلْه لي أنت.
 والثاني - وهو أحسنُ - : أنه إشارةٌ إلى طلبِ مغفرةٍ مُتَفَضِّلٍ بها، لا يَقْتَضِيهَا سَبَبٌ من العبدِ من عملٍ حسنٍ، ولا غيرِه. انتهى.
 وبهذا الثاني جَزَمَ ابنُ الجَوْزِيِّ، فقال: المعنى هَبْ لي المغفرةَ تَفَضُّلاً، وإن لم أَكُنْ أهلاً لها بعملِي.

[هذا احتمالٌ، والاحتمالُ الثاني ما أشار إليه في أوَّلِ الكلام من أنها مغفرةٌ عظيمةٌ؛ لأن الآتي من العظيم يكون عظيماً، فهو كأنه يقول: مغفرةً من عندك ليس لها سببٌ من قبلي، وهي مغفرةٌ عظيمةٌ؛ لأنها من عندك^(٢).]

وقوله: «إنك أنت الغفورُ الرحيمُ». لقوله: اِرْحَمْنِي. وهي مقابلةٌ مُرَبَّبةٌ.
 [قوله: هما صفتان. فيه نظرٌ، والصواب: هما اسمان، لكنهما مُتَضَمَّنَانِ الصِّفَتَيْنِ^(٣).]
 وفي هذا الحديث من الفوائد أيضاً: استحبابُ طلبِ التعليمِ من العالمِ، خصوصاً في الدَّعَوَاتِ المطلوبِ فيها جوامعُ الكَلِمِ.

(١) ما بين معقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ.

(٢) ما بين معقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ.

(٣) ما بين معقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ.

ولم يُصَرِّحْ في الحديثِ بتعيينِ مَحَلِّهِ، وقد تقدَّم كلامُ ابنِ دقيقِ العيدِ في ذلك في أوائلِ البابِ الذي قَبْلَهُ.

قال: ولعله ترَجَّحَ قوله فيما بعدَ التشهد؛ لظهورِ العنايةِ بتعليمِ دعاءِ مخصوصٍ في هذا المحلِّ، ونازَعَهُ الفاكهانيُّ، فقال: الأوَّلَى الجمعُ بينهما في المحلِّين المذكورين؛ أي: السجودِ والتشهدِ.

وقال النوويُّ: استدلالُ البخاريِّ صحيحٌ؛ لأنَّ قوله: في صلاتِهِ. يَعُمُّ جميعها، ومن مَظَانِّهِ هذا الموطُنُ. قلتُ: ويَحْتَمِلُ أن يكونَ سؤالُ أبي بكرٍ عن ذلك كان عندَ قوله، لما علَّمهم التشهدَ: «ثم لِيَتَخَيَّرَ من الدعاءِ ما شاء». ومن ثَمَّ أعقَبَ المصنِّفُ الترجمةَ بذلك. اهـ كلامُ الحافظِ رَحِمَهُ اللهُ.



ثم قال البخاريُّ رَحِمَهُ اللهُ:

١٥٠ - باب ما يُتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ بَعْدَ التَّشَهُّدِ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ.

٨٣٥ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنِ الْأَعْمَشِ، حَدَّثَنِي شَقِيقٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا إِذَا كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّلَاةِ قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ مِنْ عِبَادِهِ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَقُولُوا: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ، وَلَكِنْ قُولُوا: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ؛ فَإِنْ كُنْتُمْ إِذَا قُلْتُمْ أَصَابَ كُلَّ عَبْدٍ فِي السَّمَاءِ أَوْ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ يَتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ فَيَدْعُو»^(١).

قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وليس بواجبٍ»: ظاهرُ الكلامِ أنَّه يَشْمَلُ كُلَّ الأَدْعِيَةِ الَّتِي تَقَالُ بِهَا فِيهَا التَّعَوُّذُ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ، فَلَا يَكُونُ وَاجِبًا، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ

(١) أخرجه مسلم (٤٠٢) (٥٥).

أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ^(١)، وَذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، إِلَى أَنَّ التَّعَوُّذَ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعِ، وَاجِبٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِذَلِكَ، وَلِأَنَّ الْعَصْمَةَ مِنْهَا لَهَا أَهْمِيَّةٌ عَظِيمَةٌ.

وَقَدْ وَرَدَ عَنْ طَاوُسٍ أَنَّهُ أَمَرَ ابْنَهُ حِينَ لَمْ يَتَعَوَّذْ مِنْهَا أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ^(٢).
 ﴿وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَا تَقُولُوا: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ». وَذَلِكَ لِأَنَّ الدَّعَاءَ بِالسَّلَامِ إِنَّمَا يَكُونُ لِمَنْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَعْتَرِيَهُ النِّقْصُ، وَاللَّهُ ﷻ يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِ ذَلِكَ، وَلِهَذَا قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ»؛ أَيِ: السَّلَامُ مِنْ كُلِّ نَقْصٍ وَعَيْبٍ.
 وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ التَّحِيَّةَ لَا تُغْنِي عَنِ السَّلَامِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَوْ قَابَلَكَ إِنْسَانٌ، وَقَالَ: حَيَّاكَ اللَّهُ. لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كَافِيًا عَنِ السَّلَامِ الْمَشْرُوعِ، وَبَقِيَّةُ الْفَافِظَةِ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥١ - بَابُ مَنْ لَمْ يَمْسَحْ جَبْهَتَهُ وَأَنْفَهُ حَتَّى صَلَّى.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: رَأَيْتُ الْحُمَيْدِيَّ يَحْتَجُّ بِهَذَا الْحَدِيثِ أَنْ لَا يَمْسَحَ الْجَبْهَةَ فِي الصَّلَاةِ.

٨٣٦ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ فَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِي السَّمَاءِ وَالْطِّينِ حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الطِّينِ فِي جَبْهَتِهِ^(٣).

(١) انظر «الإنصاف» (٢/ ٨١)، و«نيل الأوطار» (٢/ ٣٣٠).

(٢) أخرجه مسلم عقب حديث (٥٩٠) (١٣٤).

(٣) أخرجه مسلم (١١٦٧) (٢١٦).

يعني: أن الإنسان إذا صَلَّى - وكانوا في الأوَّلِ يُصَلُّونَ على التُّرابِ - فسيَعْلَقُ التُّرابُ في جبهته، ولا سِيَّما في أيامِ الصيفِ، مع العرقِ، وفي هذه الحالة هل يَمْسَحُهُ، وهو يُصَلِّي، أم يَمْسَحُهُ بعدَ صلاتِهِ؟

الجوابُ: الثاني؛ وذلك لأنَّ مسحَه في أثناءِ الصلاةِ حركةٌ لا داعيَ لها، لكن لو كان يُؤْذِيهِ بحيث كان التُّرابُ يَتَنَثَّرُ على عينِهِ لو لم يَمْسَحْهُ فحينئذٍ لا بأس؛ لأنَّه يَمْسَحُهُ للتخلُّصِ من الأذى، ولأنَّ إشغاله بها إذا تَرَكَه يَتَنَثَّرُ على عينِهِ أَشَدُّ من إشغاله فيها لو مَسَحَهُ حتى زال.

والحديثُ الذي اسْتَدَلَّ به البخاريُّ رَحِمَهُ اللهُ أَنْ الرُّسُولَ ﷺ كان يَسْجُدُ في السَّاءِ والطِينِ حتى رُئِيَ أثرُ الطِينِ في جبهته ظاهراً في هذا؛ لأنَّه لا يُمْكِنُ أَنْ يَرَى أثرَ الطِينِ في جبهته إلا بعدَ انصرافِهِ من صلاتِهِ؛ لأنَّ الرُّسُولَ ﷺ عندما كان يُصَلِّي بهم كانوا وراءَهُ.



ثم قال البخاريُّ رَحِمَهُ اللهُ:

١٥٢ - باب التَّسْلِيمِ.

٨٣٧ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ هِنْدِ بِنْتِ الْحَارِثِ، أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ قَامَ النِّسَاءُ حِينَ يَقْضِي تَسْلِيمَهُ، وَمَكَثَ يَسِيرًا قَبْلَ أَنْ يَقُومَ قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: فَأُرى - وَاللهُ أَعْلَمُ - أَنَّ مُكْنَاهُ لِكَيْ يَنْفُذَ النِّسَاءُ قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَهُنَّ مِنْ أَنْصَرَفَ مِنَ الْقَوْمِ.

[الحديث ٨٣٧ - طرفاه في: ٨٤٩، ٨٥٠].

الشاهدُ من هذا الحديثِ: قوله: إِذَا سَلَّمَ قَامَ النِّسَاءُ. فَأُثْبِتَ التَّسْلِيمَ، ولكن كم

عددُ السلام؟

الجوابُ: عددُهُ مرتان: مرةً على اليمينِ، ومرةً على اليسارِ.

وفي هذا الحديثِ من الفوائد: أَنَّ النِّسَاءَ لا حَرَجَ عليهنَّ أَنْ يُصَلِّيْنَ مع الرجالِ، ثم يَنْصَرِفْنَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ الرجالُ.

وفيه أيضًا: مراعاة المصلحة، وذلك أن النبي ﷺ كان يَتَتَبَرَّحُ حتى يقوم النساء، وَيُنْصَرِفْنَ؛ لئلا يَخْتَلِطَ الرجالُ بهن.

وفيه دليلٌ: على الابتعادِ عن مخالطةِ الرجالِ للنساءِ حتى في عهدِ النبوة، فكيف بعهدنا هذا؟!

وفيه أيضًا: أنه يَنْبَغِي الفرارُ والمبادرةُ بالابتعادِ عن الفتنة؛ وذلك لأن النساءَ كُنَّ يَقْمَنَ من حينٍ أن يُسَلِّمَ.

وفيه دليلٌ أيضًا: على أنه يجوزُ أن يقولَ الإنسانُ الذَّكَرُ الذي هو عَقِبَ الصلاة.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥٣ - بَابُ يُسَلِّمُ حِينَ يُسَلِّمُ الْإِمَامُ.

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَسْتَحِبُّ إِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ أَنْ يُسَلِّمَ مَنْ خَلْفَهُ ^(١).

٨٣٨ - حَدَّثَنَا جَبَّانُ بْنُ مُوسَى قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ عَتَبَانَ قَالَ: صَلَّيْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَسَلَّمْنَا حِينَ سَلَّمَ. هَذَا هُوَ السَّنَةُ؛ أَنْ الْمَأْمُومَ إِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ يُسَلِّمُ، فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَنَا أَوْدُ أَنْ أَدْعُو، وَأَتَأَخَّرَ؟

قُلْنَا: لَا تَفْعَلْ، فَالسَّنَةُ لَكَ أَنْ تُبَادِرَ بِالسَّلَامِ مَعَ إِمَامِكَ؛ لِأَنَّكَ الْآنَ تَابِعٌ، وَلَسْتَ مُسْتَقْبَلًا.

وكَذَلِكَ يُقَالُ فِي السُّجُودِ، فَلَوْ قَالَ أَحَدٌ: إِنِّي سَأَبْقَى فِي السُّجُودِ، أَدْعُو اللَّهَ ﷻ؛ لِأَنَّ هَذَا مَحَلٌّ إِجَابَةٍ، وَلَا أَقُومُ إِلَّا إِذَا انْتَصَفَ الْإِمَامُ فِي الْفَاتِحَةِ، أَوْ بَعْدَ ذَلِكَ؟ قُلْنَا: لَا، بَلِ الْأَفْضَلُ أَنْ تُبَادِرَ بِالْمَتَابَعَةِ.

(١) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٣٢٣/٢)، ووصله ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٠١/١)، وانظر «تغليق التعليق» (٣٢٣/٢)، و«الفتح» للحافظ ابن حجر رَحِمَهُمَا اللَّهُ (٣٢٣/٢).

وقوله: «فَسَلَّمْنَا حِينَ سَلَّمَ». ظاهره أنهم لا يُسَلِّمون معه، وإنما يَنْتَظِرُونَ حتى يَنْتَهِيَ من التسليمتين، وهذا هو الأفضل، ولو سَلَّمَ المأمومُ بعدَ الإمامِ حينَ سَلَّمَ التسليمة الأولى، ثم سَلَّمَ بعده حينَ سَلَّمَ التسليمة الثانية لم يَكُنْ هذا ممنوعاً، لكنَّ الأفضل ألا يُسَلَّمَ حتى يَنْتَهِيَ الإمامُ من التسليم.

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٥٤ - باب مَنْ لَمْ يَرِدَّ السَّلَامُ عَلَى الْإِمَامِ، وَاکْتَفَى بِتَسْلِيمِ الصَّلَاةِ.

٨٣٩ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ، وَزَعَمَ أَنَّهُ عَقَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَعَقَلَ جَعَّةً جَعَهَا مِنْ دَلْوٍ كَانَ فِي دَارِهِمْ^(١).
٨٤٠ - قَالَ: سَمِعْتُ عِثْبَانَ بْنَ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيَّ ثُمَّ أَحَدَ بَنِي سَالِمٍ قَالَ: كُنْتُ أَصْلِي لِقَوْمِي بَنِي سَالِمٍ، فَاتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: إِنِّي أَنْكَرْتُ بَصْرِي، وَإِنَّ السُّبُولَ تَحُولُ بَيْنِي وَبَيْنَ مَسْجِدِ قَوْمِي، فَوَدِدْتُ أَنَّكَ جِئْتَ فَصَلَّيْتَ فِي بَيْتِي مَكَانًا حَتَّى أَتَّخِذَهُ مَسْجِدًا فَقَالَ: «أَفْعَلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» فَعَدَا عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ مَعَهُ بَعْدَ مَا اشْتَدَّ النَّهَارُ، فَاسْتَأْذَنَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَذْنْتُ لَهُ فَلَمْ يَجْلِسْ حَتَّى قَالَ: «أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أَصْلِيَ مِنْ بَيْتِكَ؟» فَأَشَارَ إِلَيْهِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي أَحَبَّ أَنْ يُصْلِيَ فِيهِ فَقَامَ فَصَفَفْنَا خَلْفَهُ ثُمَّ سَلَّمَ وَسَلَّمْنَا حِينَ سَلَّمَ^(٢).

يعني: ولم يَرُدُّوا عَلَيْهِ السَّلَامَ، فلم يقولوا: عليك السلام. لما سَلَّمَ، بل قالوا: السلام عليكم ورحمة الله.

قال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٢/ ٣٢٣، ٣٢٤):

وقوله: «باب مَنْ لَمْ يَرِدَّ السَّلَامُ عَلَى الْإِمَامِ»، وَاکْتَفَى بِتَسْلِيمِ الصَّلَاةِ. أورد فيه

(١) أخرجه مسلم (٣٣) (٢٦٥).

(٢) أخرجه مسلم (٣٣) (٢٦٣).

حديث عثبان كما ذكرنا، واعتماده فيه على قوله: ثم سَلَّمَ، وسَلَّمْنَا حينَ سَلَّمَ. فإنَّ ظاهره أنهم سَلَّمُوا نظيرَ سلامه، وسلامه إما واحدة، وهي التي يَتَحَلَّلُ بها من الصلاة، وإما هي وأخرى معها، فيحتاجُ مَنْ اسْتَحَبَّ تسليمهَ ثالثةً على الإمام بين التسليمتين - كما تقوله المالكية - إلى دليل خاص.

وإلى ردِّ ذلك أشار البخاري، وقال ابنُ بَطَّالٍ: أَظُنُّهُ قَصَدَ الرَّدَّ عَلَى مَنْ يُوجِبُ التسليمَ الثانيةً، وقد نقله الطَّحاوي، عن الحسن بن الحسن. انتهى، وفي هذا الظنُّ بُعدٌ، والله أعلم. اهـ

ظاهر الترجمة أنه إذا سَلَّمَ الإمامُ يقولُ المأمومُ: وعليك السلام.

قال الحافظ ابنُ رجبٍ رحمته الله في شرحه لصحيح البخاري (٣٨٦/٧):

بابُ مَنْ لَمْ يَرُدِّ السَّلَامَ عَلَى الْإِمَامِ، وَاسْتَفَى بِتَسْلِيمِ الصَّلَاةِ، مراده بهذا الحديث في هذا الباب: أن الذين صَلَّوْا مع النَّبِيِّ ﷺ فِي بَيْتِ عَثْبَانَ سَلَّمُوا مع النَّبِيِّ ﷺ حينَ سَلَّمَ مِنَ الصَّلَاةِ، وَلَمْ يُوجَدْ مِنْهُمْ سِوَى السَّلَامِ مِنَ الصَّلَاةِ؛ كَسَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْهَا، وَفِي ذَلِكَ رَدٌّ عَلَى مَنْ قَالَ: إِنْ الْمَأْمُومُ يَرُدُّ عَلَى الْإِمَامِ سَلَامَهُ مع تسليمه مِنَ السَّلَامِ: إِمَّا قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ.

وقد قال بذلك طوائف من السلف، منهم ابنُ عمرَ وأبو هريرة، فرُوي عن ابنِ عمرَ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ رَدَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ سَلَّمَ عَنْ يَمِينِهِ، فَإِنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ أَحَدٌ عَنْ يَسَارِهِ رَدَّ عَلَيْهِ، وَإِلَّا سَكَتَ وَرُوي عنه: أَنَّهُ كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ، ثُمَّ يَرُدُّ عَلَى الْإِمَامِ. [إذا صحَّ عنه هذا فهو أقرب؛ لأنه لو رَدَّ عَلَى الْإِمَامِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ] ^(١).

وعن أبي هريرة: أَنَّهُ إِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ قَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا الْقَارِئُ. وقال عطاء: ابْدَأْ بِالْإِمَامِ، ثُمَّ سَلِّمْ عَلَى مَنْ يَمِينُكَ، ثُمَّ عَلَى مَنْ شِمَالُكَ.

(١) ما بين معقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رحمته الله.

وعن الحسن وقتادة نحوه، وقال الشعبي: إذا سلم الإمام فَرَدَّ عليه.
وكان سالم يَفْعَلُهُ، وقال النَّخَعِيُّ وقال الزهري: هو سنة.

قال: مَكْحُولٌ: كان أصحابُ النبي ﷺ يَرُدُّونَ على الإمام إذا سلمَ عليهم.
وقال عطاءٌ أيضًا: حقُّ عليك أن تَرُدَّ على الإمام إذا سلمَ، وقال مرةً: هو مخيرٌ، إن شاء رَدَّ عليه، وإن شاء صَبَرَ حتى يُسَلِّمَ لنفسه، وَيُنَوِّيَ به الإمام، وَمَنْ صَلَّى على جَانِبِيهِ، وقال في الرَدِّ على الإمام: يَرُدُّ في نفسه، وَلَا يُسَمِعُهُ. وكذا قال حمادٌ.
فإن كان مرادُ مَنْ قال: يَرُدُّ على الإمام: أنه يَرُدُّ عَلَيْهِ السَّلَامَ في نفسه، وَلَا يَتَكَلَّمُ به، فهذا الرَدُّ إذا فَعَلَهُ في الصَّلَاةِ لَا تَبْطُلُ به الصَّلَاةُ، وإن كان مراده: أنه يَرُدُّ بلسانه، كما هو ظاهرُ كلامِ أَكْثَرِهِمْ، فإنه يُبْنَى على أن رَدَّ السَّلَامِ في الصَّلَاةِ لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ، وقد ذهب إلى ذلك طائفةٌ مِنَ السَّلَفِ، وَيَأْتِي ذكرُهُ في موضعٍ آخَرَ إن شاء اللهُ تعالى.
وقد يُبْنَى أيضًا على أن السَّلَامَ ليس من فروضِ الصَّلَاةِ، وأنه يُخْرَجُ مِنَ الصَّلَاةِ بَكُلِّ مَنْافٍ لها مِنَ الْكَلَامِ ونحوه، كما قال ذلك مَنْ ذَكَرْنَا قَوْلَهُ مِنْ قَبْلُ.

وأما مَنْ قال: إنَّ الرَدَّ على الإمام يَكُونُ بعدَ السَّلَامِ مِنَ الصَّلَاةِ فهذا لا إشكالَ فيه؛ فإنه قد خَرَجَ مِنَ الصَّلَاةِ بِالسَّلَامِ، وقد ذهبَ إلى ذلك غيرُ واحدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ المشهورين.
قال مالكٌ في المأمومِ: يُسَلِّمُ تسليمَةً عن يمينه، وأخرى عن يساره، ثم يَرُدُّ على الإمام.
قال ابنُ عبدِ البرِّ: تحصيلُ قولِ مالكٍ في ذلك أن الإمامَ يُسَلِّمُ واحدةً تَلْقَاءَ وجهه، وَيَتَيَّمَنُ بها قليلًا، وإن الْمُصَلِّيَ لنفسه -يعني: منفردًا- يُسَلِّمُ اثنتين في روايةِ ابنِ القاسمِ، وأن المأمومَ يُسَلِّمُ ثلاثًا إن كان عن يساره أحدٌ.

واختلفَ قَوْلُهُ في موضعِ رَدِّ المأمومِ على الإمام، فمرة قال: يُسَلِّمُ عن يمينه، وعن يساره، ثم يَرُدُّ على الإمام، ومرة قال: يَرُدُّ على الإمام بعدَ أن يُسَلِّمَ عن يمينه، ثم يُسَلِّمُ عن يساره.

وقد رَوَى أَهْلُ الْمَدِينَةِ عن مالكٍ وبعضِ الْمُضَرِّيِّينَ أن الإمامَ والمنفردَ سواءً، يُسَلِّمُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تسليمَةً واحدةً تَلْقَاءَ وجهه، وَيَتَيَّمَنُ بها قليلًا.

[وهذا قولٌ ضعيفٌ، والصوابُ أنه يقول: السلامُ عليكم ويكونُ قوله: عليكم. عندَ انتهاءِ الالتفاتِ، فهو يَبْدَأُ بالالتفاتِ من حينٍ يَبْدَأُ بالسلام، ويقول: وعليكم. حينَ يَنْتَهِي من الالتفاتِ؛ لأنه يُخاطِبُ مَنْ وراءَهُ.]^(١)

قال: وكان الليثُ بنُ سعدٍ يَبْدَأُ بالردِّ على الإمام، ثم يُسَلِّمُ عن يمينه، وعن يساره. ونقلَ أبو داودَ في الردِّ على الإمام قبلَ السلام، قال: لا. قيل له: فبعده؟ قال: نعم، وإن شاء نَوَى بالسلام الردَّ، قال: وما أَعْرِفُ فيه حديثًا عاليًا يُعْتَمَدُ عليه.

قال القاضي أبو يَعْلَى: وظاهرُ هذا أنه مُخَيَّرٌ في الردِّ على الإمام بالنيةِ في حالِ سلامه، أو بالقولِ بعده، فيقول: السلامُ عليك أَيُّها القارئُ. قال: وَيُسَرِّبُهُ، ولا يَجْهَرُ. نقلَ المَرْوُذِيُّ عن أحمدَ في الرجلِ يَرُدُّ السلامَ على الإمام، فقال: إذا نَوَى بتسليمه الردَّ فقد ردَّ عليه، فإن فَعَلَ رجلٌ فَلْيُخَفِّهِ. قال: ومعناه إن ردَّ عليه بالقولِ فَلْيُخَفِّهِ.

وقال إسحاقُ: لا اختلافَ بينَ أهلِ العلمِ في الردِّ على الإمام إذا سَلَّمَ، كما سَلَّمَ، ولكن اِخْتَلَفُوا هل يَبْدَأُ بالردِّ عليه قبلَ السلام، أم يَرُدُّ عليه بعدَ السلام؟ قال: وَأَحَبُّ إِلَيَّ أن يَرُدَّ بعدَ السلام. قال: وإذا رَفَعَ صوته بالردِّ قَدَرَ ما يُسْمِعُ الإمامَ والصفَّ الذي يليه جاز، وإن أَسْرَهَ وَأَسْمَعَ أَذُنَيْهِ بالردِّ على الإمام أَجْزَأَهُ. [فيما الفائدةُ إذا أَسْرَ بالردِّ على الإمام، ولم يُسْمِعْ إِلَّا أَذُنَيْهِ.

وإن رَفَعَ صوته، وكان في الصفِّ الخامسِ مثلاً، أو الرابعِ فإنه سَيَرَفُعُ صوته كثيراً، ولذلك كانت كُلُّ هذه الأقوالِ مخالفةً للسنةِ، وظاهرُ فعلِ الصحابةِ مع النبي ﷺ أنهم يُسَلِّمُونَ كما سَلَّمَ فقط.]^(٢)

وكلُّ مَنْ قال: يَرُدُّ على الإمام، قال: يَرُدُّ عليه بلفظِ السلام من غيرِ زيادةٍ، إلا ما رُوِيَ عن أبي هريرة، أنه يقول: السلامُ عليك أَيُّها القارئُ كما سَبَقَ.

(١) ما بين معقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ.

(٢) ما بين معقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ.

وَاخْتَلَفُوا فِي الْمَأْمُومِ: هَلْ يَنْوِي بِسَلَامِهِ مِنَ الصَّلَاةِ الرَّدَّ عَلَى إِمَامِهِ، أَمْ لَا؟ وَفِيهِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: لَا يَنْوِي ذَلِكَ، وَنَصَّ عَلَيْهِ أَحَدٌ فِي رَوَايَةٍ مُهَنَّأٌ وَغَيْرُهُ، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ حَامِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا؛ لِأَنَّ السَّلَامَ رَكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ، لَا يَخْرُجُ مِنْهَا بِدُونِهِ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَالصَّلَاةُ لَا يَرُدُّ فِيهَا السَّلَامُ عَلَى أَحَدٍ، بَلْ هُوَ مُبْطِلٌ لِلصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ خَطَابُ آدَمِيٍّ. هَذَا مَذْهَبُنَا وَقَوْلُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ.

وَعَلَى هَذَا فَهَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ بِذَلِكَ؟ قَالَ ابْنُ حَامِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا: إِنْ لَمْ يَنْوِ سِوَى الرَّدِّ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَإِنْ نَوَى الرَّدَّ وَالْخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ فِيهِ الْبَطْلَانِ وَجْهَانِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخْلِصِ النِّيَّةَ لَخَطَابِ الْمَخْلُوقِ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ قَالَ لِمَنْ دَقَّ عَلَيْهِ الْبَابُ: ﴿أَدْخُلُوهَا سَلَامًا﴾ [الْمَائِدَةُ: ٢٦]. يَنْوِي بِهِ الْقِرَاءَةَ وَالْإِذْنَ لَهُ، فَإِنْ فِي بَطْلَانِ الصَّلَاةِ بِذَلِكَ رَوَايَتَيْنِ، أَصَحُّهُمَا لَا تَبْطُلُ.

قَالَ أَحَدُ فِي رَوَايَةِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ: السَّلَامُ عَلَى الْإِمَامِ لَا تَعْرِفُ لَهُ مَوْضِعًا، وَتَسْلِيمُ الْإِمَامِ هُوَ انْقِضَاءُ الصَّلَاةِ، لَيْسَ هُوَ سَلَامًا عَلَى الْقَوْمِ، فَيَجِبُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَرُدُّوْا [إِنَّمَا نُصِبَ الْفِعْلُ «يَجِبُ»؛ لِأَنَّهُ وَاقِعٌ فِي جَوَابِ النِّفْيِ بَعْدَ فَاءِ السَّبْبِيَّةِ، فَهُوَ مَنْصُوبٌ «بِأَنَّ» مُضْمَرَةً وَجُوبًا، وَالْمَعْنَى: لَيْسَ الْإِمَامُ - إِذَا قَالَ: سَلَامٌ عَلَيْكُمْ - يَرِيدُ السَّلَامَ عَلَيْكُمْ حَتَّى نَقُولَ بِوَجُوبِ الرَّدِّ^(١).

وَلَكِنَّ ابْنَ عَمَرَ شَدَّدَ فِي هَذَا: يُسَلِّمُ الرَّجُلُ، وَيَنْوِي بِهِ السَّلَامَ مِنَ الصَّلَاةِ، وَالرَّدَّ عَلَى الْإِمَامِ. كَأَنَّهُ يَقُولُهُ عَلَى وَجْهِ الْإِنْكَارِ لَذَلِكَ. قِيلَ لَهُ: إِنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنْ رَدَّ السَّلَامَ عَلَى الْإِمَامِ وَاجِبٌ. قَالَ: أَرْجُو أَلَّا يَكُونَ وَاجِبًا، وَإِنْ رَدَّ فَلَا بَأْسَ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُ يَنْوِي الْمَأْمُومُ بِسَلَامَةِ الرَّدِّ عَلَى إِمَامِهِ، وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ وَالتَّخَعِّي وَحَمَادٍ وَالثَّوْرِيِّ وَنَصَّ عَلَيْهِ أَحَدٌ فِي رَوَايَةِ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَهَلْ هُوَ مَسْنُونٌ مُسْتَحَبٌّ، أَوْ جَائِزٌ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ أَيْضًا عَنْ أَحَدٍ: قَالَ فِي رَوَايَةِ يَعْقُوبَ بْنِ بُخْتَانَ: يَنْوِي فِي سَلَامَةِ الرَّدِّ، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي حَفْصِ الْعُكْبَرِيِّ.

(١) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ مِنْ كَلَامِ الْعَلَّامَةِ ابْنِ عَثِيمِينَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

وقال في رواية غيره: لا بأس به. فظاهره جوازه فقط، وهو اختيار القاضي أبي يعلى وغيره.

وقال في رواية ابن هانئ: إن نوى بتسليمه الرد على الإمام أجزأه، وظاهره هذا أنه واجب؛ لأنه رد سلام، فيكون فرض كفاية، إلا أن يقال: إلا المسلم في الصلاة لا يجب الرد عليه، أو يقال: إنه يجوز تأخير الرد إلى بعد السلام، ولكن إذا جاوزنا تأخيرَه وجب أحد أمرين: إما أن ينوي الرد بالسلام، أو أن يرد بعد ذلك.

وهو قول عطاء، كما تقدم، وتبويب البخاري قد يشعر بذلك لقوله: واكتفى بتسليم الإمام، ويحتمل أنه أراد أن تسليم الصلاة كافٍ عن الرد، وإن لم ينو به الرد، كما قاله أحمد في رواية.

وقال يحيى بن سعيد الأنصاري: إذا سلمت عن يمينك أجزأك من الرد عليه، وكذا قال النخعي ولم يشترط أن ينوي سلامه الرد.

قال أبو حفص العكبري وينوي بالأولى الخروج من الصلاة، وبالثانية الرد على الإمام والحفظة.

وممن رأى أن ينوي سلامه الرد على الإمام: أبو حنيفة، والشافعي، وأصحابهما، ثم قال أصحاب الشافعي: إن كان المأموم عن يمين الإمام نوى بتسليمته الأولى السلام على من عن يمينه من الملائكة، والمسلمين من الإنس والجن، وينوي بالثانية ذلك، مع الرد على إمامه.

وإن كان المأموم عن يسار إمامه نواه في الأولى، وإن كان مُحاذيًا له نواه في آتيهما شاء، والأولى أفضل نص عليه الشافعي في الأم، وينوي الإمام سلامه من على يمينه ويساره من الملائكة والمسلمين من المأمومين وغيرهم، وينوي بعض المأمومين الرد على بعض، قالوا: وكل هذه النيات مستحبة لا يجب منها شيء.

وقال أصحاب أبي حنيفة: ينوي المصلي بكل تسليم من في تلك الجهة من الناس والحفظة.

[وهذا جيدٌ، فيقولُ عن يمينه: السلامُ عليكم. يَنْوِي بذلك كُلَّ مَنْ عَلَى يَمِينِهِ، ويقولُ عن يساره: السلامُ عليكم يُريدُ بذلك كُلَّ مَنْ عَلَى يَسَارِهِ^(١).]

وهل يُقَدِّمُ الأدميين على الملائكة؟ في النية؟ على روايتين عندهم: إحداهما: يُقَدِّمُ الملائكة؛ لأنهم عندهم أفضلُ.

والثانية: يُقَدِّمُ النَّاسَ؛ لمشاهدتهم، ويُدْخِلُ المأمومَ الإمامَ في الجهة التي هو فيها، فإن كان بحدائِه أَدْخَلَه في اليمين؛ لأنها أفضلُ.

وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عن معمرٍ، عن حمادٍ، قال: إذا كان الإمامُ عن يمينك، ثم سَلَّمْتَ عن يسارك، ونَوَيْتَ الإمامَ أيضًا، وإن كان بينَ يديك فسَلِّمْ عليه في نفسك، ثم سَلِّمْ عن يمينك وشمالك.

وأما نيةُ الخروجِ من الصلاة فهل هي واجبةٌ تَبْطُلُ الصلاةُ بتركها، أم لا؟ فيه وجهان لأصحابنا، اختار ابنُ حامدٍ وجوبها، واختار الأكثرون عدمَ الوجوب، وهو ظاهرُ كلامِ أحمدَ، وَيَنْوِي الخروجَ بالأولى، سواءً قلنا: يَخْرُجُ بها مِنَ الصلاة، أو قلنا: لا يَخْرُجُ إِلَّا بالثانية؛ لَأَنَّ النيةَ تُسْتَضَحَبُ إلى الثانية.

ومن الأصحابِ مَنْ قال: إن قلنا: الثانيةُ سَنَةٌ نَوَى بالأولى الخروجَ، وإن قلنا: الثانيةُ فرضٌ نَوَى الخروجَ بالثانية. خاصةً، والصحيحُ الأولُ.

ولأصحابِ الشافعيِّ في وجوبِ نيةِ الخروجِ بالسلامِ وبطلانِ الصلاةِ بتركها وجهان أيضًا، ونَصَّ الشافعيُّ على أنه يَنْوِي بالسلامِ الخروجَ، ولكن اختلفوا: هل هو محمولٌ على الاستحبابِ، أو الوجوبِ، وإنما يَنْوِي الخروجَ عندهم بالأولى؛ لأنَّ الثانيةَ ليست عندهم واجبةٌ بغيرِ خلافٍ.

واستدلَّ مَنْ اسْتَحَبَّ أَنْ يَنْوِيَ بِسَلَامِهِ الحَفْظَةَ والإمامَ والمأمومين بما خرَّجه مسلمٌ، من حديثِ جابرِ بنِ سَمُرَةَ قال: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْنَا: السَّلَامُ

(١) ما بين معقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ.

عليك ورحمة الله، السلام عليكم ورحمة الله، وأشار بيده إلى الجانبين، فقال رسول الله ﷺ علامُ تومثون بأيديكم كأنها أذنانُ خيلٍ شمسٍ وإنما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذيه، ثم يسلم على أخيه من على يمينه وشماله».

وفي رواية له: فقال: «ما شأنكم تُشيرون بأيديكم كأنها أذنانُ خيلٍ شمسٍ إذا سلم أحدكم فليلتفت إلى صاحبه، ولا يؤمئ بيده».

وخرج أبو داود، من حديث سمرة بن جندب، قال: أمرنا رسول الله ﷺ أن نرُدَّ على الإمام، وأن نتحابَّ، وأن يسلم بعضنا على بعضٍ.

وخرج أبو داود أيضًا، من طريق آخر، عن سمرة.

قال: أمرنا رسول الله ﷺ، فقال: «ابدأوا قبل التسليم، فقولوا: التحيات الطيبات الصلوات، والمُلْكُ لله، ثم سلّموا على اليمين، ثم سلّموا على قارئكم، وعلى أنفسكم».

وخرجه ابن ماجه بمعناه، وفي رواية له بإسناد فيه ضعف: إذا سلّم الإمام فردُّوا عليه.

وخرج الإمام أحمد والترمذي وابن ماجه، من حديث عاصم بن ضمرة، عن عليٍّ، أن النبي ﷺ كان يصلي قبل العصر أربعًا، يفصل بين كل ركعتين بالتسليم على الملائكة المقرّبين، والنبيين، والمرسلين، ومن تبعهم من المؤمنين». وقال الترمذي: حديث حسن.

وظاهره يدلُّ على أنه ﷺ كان ينوي سلامه في صلاة التطوع السلام على الملائكة، ومن ذكر معهم، وتأوله إسحاق على أنه أراد بذلك التشهد فإنه يسلم فيه على عباد الله الصالحين، وهو خلاف الظاهر. والله أعلم. اهـ كلام الحافظ ابن رجب.

الذي يظهر لي - والله أعلم - أن سلام المأمومين في عهد الرسول ﷺ كسلامه، لكن المأموم ينوي هذا، وهذا، ولهذا قال: «علامُ تومثون بأيديكم كأنها أذنانُ خيلٍ شمسٍ، وإنما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذيه، ثم يسلم على أخيه، من على يمينه وشماله»، فهذه إشارة إلى أن المأمومين إذا قالوا: السلام عليكم ورحمة الله، فإنه ينوي من على يمينه ومن على يساره، والإمام إما عن يمينه أو يساره أو أمامه، وهو داخل في هذا.

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٥٥ - باب الذكر بعد الصلاة.

٨٤١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو أَنَّ أَبَا مَعْبِدٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَخْبَرَهُ أَنَّ رَفَعَ الصَّوْتَ بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ كَانَ عَلَيَّ عَهْدُ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كُنْتُ أَعْلَمُ إِذَا أَنْصَرَفُوا بِذَلِكَ إِذَا سَمِعْتُهُ ^(١).

٨٤٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو مَعْبِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ أَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ بِالتَّكْبِيرِ ^(٢).
﴿قوله: «بابُ الذكر بعد الصلاة». هذا البابُ يَتَضَمَّنُ شَيْئَيْنِ:

أولاً: ثبوتُ الذكر.

وثانياً: كيفيةُ الذكر.

فأما ثبوته فقد دلَّ عليه كتابُ الله ﷻ في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُضِيَتْ الصَّلَاةُ فَادْكُرُوا اللَّهَ فِيمَا وُقُودًا وَعَلَىٰ جُوبِكُمْ﴾ [النساء: ١٠٣].

وأما الكيفية فجاءت في هذا الحديث، ولكن ما الذي يُبَدَأُ به؟

الجواب: يُبَدَأُ أولاً بالاستغفار، فيقول: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ. وإنما يُبَدَأُ به ليكونَ مَوْالِياً للصلاة التي شَرَعَ الاستغفارُ بعدَ انتهائِها؛ لأنها لا تَخْلُو من نقصٍ، فَتَسْأَلُ اللَّهَ تعالى أَنْ يَغْفِرَ لَكَ.

ثم نقول: اللهم أنت السلام، ومنك السلام، تباركت يا ذا الجلال والإكرام. والمناسبة واضحة؛ لأنك كأنك تقول: اللهم سلِّم لي صلاتي، وذلك بقبولها، والتجاوز عما حصلَ فيها من خللٍ.

(١) أخرجه مسلم (٥٨٣) (١٢٢).

(٢) أخرجه مسلم (٥٨٣) (١٢٠).

ثم تَأْتِي بالذكر، وما بعد ذلك ليس فيه ترتيبٌ فيما أَعْلَمُ.
فلك أن تَبْدَأَ بالتكبير، أو تَبْدَأَ بالتهليل، أو تَبْدَأَ بالتسبيح، ولكنَّ ظاهرَ قوله ﷺ
للأنصار: «تُسَبِّحُونَ، وَتَحْمَدُونَ، وَتُكَبِّرُونَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ». أنه يُبْدَأُ بالتسبيح، وهو
أَيْضًا الْمُنَاسِبُ من حيث ترتيبُ الصفةِ فأولاً تنزيهه، ثم ثناءه، ثم تعظيمه.
فالتنزيه بقولك: سبحان الله.

والثناء بقولك: الحمد لله.

والتعظيم بقولك: الله أكبر.

ولكن يَرِدُ علينا حديثُ ابنِ عباسٍ رضي الله عنه قال: كنتُ أَعْرِفُ انقضاءَ صلاةِ
النبي ﷺ بالتكبير. فهل يعني ذلك أنه يَبْدَأُ بالتكبير قبل التسبيح والتحميد، أو أنه يَرْفَعُ
صوته بالتكبير؛ لأنه الجملة الأخيرة من التسبيح؟

الجواب: يَحْتَمِلُ هذا وهذا، وأما فهمُ بعضِ الناس أنه من حين أن يُسَلِّمَ يقول: الله
أكبر. فهذا بعيد؛ لأن حديثَ ثوبان^(١)، وحديثَ عائشة^(٢)، كلاهما يدلُّ على أن النبي ﷺ كان
يَبْدَأُ حين يَتَهَيَّأ من الصلاة بالاستغفار، والهم أنت السلام، ومنك السلام.

وفي هذا الحديث إشكال، وهو: كيف لا يَعْرِفُ انقضاء الصلاة إلا بالتكبير، مع
أن الرسول ﷺ كان يُسَلِّمُ؟

والجواب عن ذلك: أن يقال: إن الرسول ﷺ كان يُكَبِّرُ تكبيراً أعلى من صوتِ
التسليم، فيَسْمَعُهُ ابنُ عباسٍ، وكان ابنُ عباسٍ من صغارِ القوم، فكان في مؤخرتهم.
وفي هذا الحديث: دليلٌ على مشروعية رفع الصوت بالذكر، وهذا هو الحق؛ أن
رفع الصوت بالذكر بعد الصلاة هو السنة، ولا فرق في ذلك بين التهليل والتسبيح
والتحميد، خلافاً لما اعتاده بعضُ الناس من كونهم يَجْهَرُونَ بالتهليل، ولا يَجْهَرُونَ
بالتسبيح؛ فإن هذا التفريق لا أصل له.

(١) أخرجه مسلم (٥٩١) (١٣٥).

(٢) أخرجه مسلم (٥٩٢) (١٣٦).

وخالف بعض الناس، وقال: إنما يُذَكِّرُ الله تعالى بعد الصلاة سِرًّا. وهذا من العجب؛ أن يقول ابن عباس: إن رفع الصوت بالذكر حين ينصرف الناس من المكتوبة على عهد رسول الله ﷺ. ثم يأتي من يقول: السنة أن يُذَكِّرَ الله سِرًّا.

وهم قد أجابوا عن حديث ابن عباس، فقالوا: إن الرسول ﷺ إنما جهر بذلك ليُعلم الناس وهذا جوابٌ عليلٌ، بل ميت؛ لأنه يقال: إن الرسول ﷺ لا يُمكن أن يُحدث بدعةً من أجل تعليمٍ سنة؛ إذ إنه بإمكانه أن يقول للناس: سَبِّحُوا، وقولوا كذا وكذا، كما قال: «تُسَبِّحُونَ وتُكَبِّرُونَ وتُحْمَدُونَ ثلاثًا وثلاثين».

ثم إنه على فرض أنه ﷺ أراد التعليم، أو لا يكفي أن يفعل ذلك مرة واحدة؟! والبخاري رحمه الله كأنه يَرُدُّ على هؤلاء الذين يقولون بالسريَّة؛ لأنه قال: بابُ الذكر بعد الصلاة. وكان من المتبادر أن يذكر أصل الذكر، ثم يذكر بعد ذلك صفته، ولكنه بدأ بالصفة قبل ذكر الأصل؛ اعتناءً واهتمامًا بها.

والحاصل: أنه لا مناص من القول بأن رفع الصوت بالذكر بعد الصلاة هو السنة لكن بقي لنا ملاحظة، وهي: أنه لو كان على يمينك أو يسارك، أو قريبًا منك رجلٌ يقضي الصلاة فهنا لا ترفع صوتك؛ لأنك سوف تؤذيه، وقد قال النبي ﷺ: «لا يؤذِين بعضكم بعضًا بالقرآن».

وعليه فلا تفعل، واذكر الله تعالى سِرًّا.

وهنا تنبيه على ما كُتِبَ في اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية من أنه لا يُستحبُّ الجهر بالذكر عقب الصلاة، وهذا غلطٌ محضٌ، والصواب في العبارة: ويُستحبُّ فَمَنْ عنده نسخة على هذا الوجه فليصححها.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٨٤٣- حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ سُمَيٍّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ الْفُقَرَاءُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ مِنَ الْأَمْوَالِ بِاللِّدْرَجَاتِ الْعُلَا وَالنَّعِيمِ الْمُقِيمِ، يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ، وَلَهُمْ فَضْلٌ مِنْ أَمْوَالٍ يَحْجُونَ بِهَا، وَيَعْتَمِرُونَ وَيُجَاهِدُونَ، وَيَتَصَدَّقُونَ. قَالَ: «أَلَا أُحَدِّثُكُمْ بِأَمْرٍ إِنْ أَخَذْتُمْ بِهِ أَدْرَكْتُمْ مَنْ سَبَقَكُمْ، وَلَمْ يَدْرِكْكُمْ أَحَدٌ بَعْدَكُمْ، وَكُنْتُمْ خَيْرَ مَنْ أَنْتُمْ بَيْنَ ظَهْرَانِيهِ إِلَّا مَنْ عَمِلَ مِثْلَهُ: تُسَبِّحُونَ وَتَحْمَدُونَ وَتُكَبِّرُونَ خَلْفَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ» فَاخْتَلَفْنَا بَيْنَنَا فَقَالَ بَعْضُنَا: نُسَبِّحُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَنَحْمَدُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَنُكَبِّرُ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ، فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ فَقَالَ: «تَقُولُ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ حَتَّى يَكُونَ مِنْهُنَّ كُلُّهُنَّ ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ»^(١).

هذا من الذكر المشهور، وفي هذا الحديث من الفوائد:

أولاً: شكاية الفقراء للنبي ﷺ هل هي شكاية غبطة، أو شكاية تحسرٍ وندم؟
الجواب: المتعين هو الأول؛ أنهم غبطوا الأغنياء الذين يفعلون كفعالهم، ولهم فضل مالٍ يحجون به ويعتَمرون، ويُجَاهِدُونَ، وَيَتَصَدَّقُونَ، فهي غبطة، وليست حسداً، وليست ندماً أو ضجراً من قضاء الله وقدره.

ثانياً: ومن فوائده أيضاً: أنه ينبغي للإنسان أن يستعمل كل ما يوجب تنبيه المخاطب؛ لقوله ﷺ: «أَلَا أُحَدِّثُكُمْ بِأَمْرٍ إِنْ أَخَذْتُمْ بِهِ» إلى آخره، من الممكن أن يقول لهم النبي ﷺ الأمر مباشرة، ولكنه أراد ﷺ أن يتنبهوا.

ثالثاً: ظاهر الحديث أن الإنسان يقول خلف كل صلاة: سبحان الله، والحمد لله، والله أكبر. واحتمال آخر أنه يُفَرِّدُهُ، فيقول: سبحان الله ثلاثاً وثلاثين، والحمد لله ثلاثاً وثلاثين، والله أكبر ثلاثاً وثلاثين، ولكن الأول هو الأظهر.

(١) أخرجه مسلم (٥٩٠) (١٤٢).

﴿وقوله: «فَاخْتَلَفْنَا بَيْنَنَا، فَقَالَ بَعْضُنَا: نُسَبِّحُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ». يعني: على الفصل والتمييز.
﴿وقوله: «نَحْمَدُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَنُكَبِّرُ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ». مع أنه لم يُذكر في الحديث، لكنه ذكر في حديث آخر.

﴿وقوله: فرجعتُ إليه، فقال: «تقول: سبحان الله، والحمد لله، والله أكبر؛ حتى يكونَ منهن كلهن ثلاثًا وثلاثين»^(١). ويكمل المائة - كما جاء في حديث آخر ب: «لا إله إلا الله، له الحمد، وله الملك، وهو على كل شيء قدير». وهذه هي إحدى الصفات الواردة في التسبيح.

والصفة الثانية: أن تُسَبِّحَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَتَحْمَدَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَتُكَبِّرَ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ، فتفعل كل واحدة وحدها.

والصفة الثالثة أن تقول: سبحان الله، والحمد لله، والله أكبر، ولا إله إلا الله. خمسًا وعشرين، فيكون المجموع مائة^(٢).

والصفة الرابعة أن تقول: سبحان الله عشراً، والحمد لله عشراً، والله أكبر عشراً. كل هذه الصفات ثبتت بها السنة^(٣).

وهل الأفضل أن تلزم صيغة واحدة، أو أن تتوَع؟

الجواب: الصحيح هو الثاني، وإن كان بعض الناس قد قال: إن الأفضل أن تلزم حالة واحدة، فتَنَظَّرُ أَوْ فَاهَنْ وَأُكْمَلِهَنْ، وَتَسْتَمِرَّ عَلَيْهَا، والصواب: أنك تقول هذا مرة، وهذا مرة؛ لأن السنة هي الكمال، وإذا كان قد وردَ عن النبي ﷺ هذا وهذا، فلتأخذ به.



(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (١٨٤/٥) (٢١٦٠٠)، والنسائي (١٣٤٩)، والترمذي (٣٤١٣).

قال الشيخ الألباني رحمه الله في تعليقه على سنن النسائي: صحيح.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (١٦٠/٢) (٦٤٩٨)، وأبو داود (٥٠٦٥)، والنسائي (١٣٤٧)، وابن ماجه (٩٢٦).

قال الشيخ الألباني رحمه الله في تعليقه على سنن أبي داود: صحيح.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٨٤٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ وَرَادٍ كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: أَمَلَى عَلَيَّ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ فِي كِتَابٍ إِلَى مُعَاوِيَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي ذُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ»^(١).

وَقَالَ شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ بِهِذَا. وَعَنِ الْحَكَمِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُخَيْمِرَةَ عَنْ وَرَادٍ بِهِذَا^(٢). وَقَالَ الْحَسَنُ: الْجَدُّ: غِنَى^(٣).

إذا: ذا الجَدُّ: ذا الغنى؛ يعني: صاحبُ الغنى، فصاحبُ الغِنَى لا يَنْفَعُهُ غناه من الله ﷻ. وقوله ﷺ: «اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ»؛ يعني: ما قَدَّرَ اللَّهُ تعالى أَنْ يُعْطِيَهُ أَحَدًا، فلا أَحَدٌ يَمْنَعُهُ، وهذا كقولِ النَّبِيِّ ﷺ لابنِ عَبَّاسٍ: «وَأَعْلَمُ أَنَّ الْأُمَّةَ لَوْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ، وَلَوْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ لَكَ»^(٤).



(١) أخرجه مسلم (٥٩٣) (١٣٧).

(٢) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٣٢٥/٢)، ووصله الطبراني في: «الدعاء» والسراج في مسنده، وابن حبان (٣٤٩، ١٩٩٨)، وانظر «تغليق التعليق» (٣٣٣-٣٣٥/٢).

(٣) وصله ابن أبي حاتم، وعبد بن حميد، وانظر «تغليق التعليق» (٣٣٥/٢).

(٤) أخرجه أحمد في مسنده (٢٩٣/١)، والترمذي (٢٥١٦). وقال الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٧٩٥٧): صحيح.

ثم قال الإمام البخاري رحمه الله تعالى:

١٥٦ - باب يَسْتَقْبِلُ الْإِمَامُ النَّاسَ إِذَا سَلَّمَ.

٨٤٥ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَازِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى صَلَاةً أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ ^(١).

[الحديث ٨٤٥ - أطرافه في: ١١٤٣، ١٣٨٦، ٢٠٨٥، ٢٧٩١، ٣٢٣٦، ٣٣٥٤،

٤٦٧٤، ٦٠٩٦، ٧٠٤٧].

وقوله رحمه الله: «بَابُ: يَسْتَقْبِلُ الْإِمَامُ النَّاسَ إِذَا سَلَّمَ»؛ يعني: إِذَا سَلَّمَ، وَاسْتَغْفَرَ ثَلَاثًا، وَقَالَ: اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمَنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ. كَمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ أَحَادِيثُ أُخْرَى ^(٢).

وَالْمُرَادُ أَنَّهُ لَا يَجْعَلُهُمْ عَلَى يَمِينِهِ، وَلَا عَلَى يَسَارِهِ، لَكِنْ كَيْفَ يَنْحَرِفُ: أَمِنْ جِهَةِ الْيَمِينِ، أَوْ مِنْ جِهَةِ الْيَسَارِ؟

الْجَوَابُ: أَنَّ كُلَّ ذَلِكَ سَنَّةٌ، فَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَنْحَرِفُ أحيانًا عَنِ الْيَمِينِ، وَأحيانًا عَنِ الْيَسَارِ ^(٣)، فَيَنْحَرِفُ الْإِمَامُ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الْيَسَارِ حَتَّى يَتَوَسَّطَ؛ لِيَكُونَ وَجْهُهُ أَمَامَ الْمُصَلِّينَ.

وقوله: «إِذَا صَلَّى صَلَاةً». «صَلَاةً» نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ، فَتَكُونُ عَامَةً.



(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٢٧٥) (٢٣).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٩١) (١٣٥).

(٣) يُشِيرُ الشَّيْخُ الشَّارِحُ رحمه الله إِلَى مَا أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٨٥٢)، وَمُسْلِمٌ (٧٠٧) (٥٩) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه - وَفِيهِ - لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ كَثِيرًا يَنْصَرِفُ عَنْ يَسَارِهِ.

وَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧٠٨) (٦٠) عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه - وَفِيهِ فَأَكْثَرُ مَا رَأَيْتُ الرَّسُولَ ﷺ يَنْصَرِفُ عَنْ يَمِينِهِ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٨٤٦ - حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك، عن صالح بن كيسان، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن زيد بن خالد الجهني أنه قال: صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح بالحديبية على إثر سماء كانت من الليلة، فلما انصرف أقبل على الناس فقال: «هل تدرون ماذا قال ربكم؟» قالوا: الله ورسوله أعلم قال: «أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر، فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته، فذلك مؤمن بي وكافر بالكوكب، وأما من قال: بنوء كذا وكذا، فذلك كافر بي ومؤمن بالكوكب»^(١).

[الحديث ٨٤٦ - أطرافه في: ١٠٣٨، ٤١٤٧، ٧٥٠٣].

❦ قوله ﷺ: صلى لنا رسول الله ﷺ. اللام هنا للتعليل، لا للقصد؛ لأن صلاته إنما تكون لله، لا لهم، فصلّى ﷺ ليعلمهم، وليقتدوا به.

❦ وقوله: «صلاة الصبح بالحديبية». الباء هنا بمعنى «في»، ونظير ذلك: قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا لَكُمْ عَلَيْهِمْ مُصْحِحِينَ﴾ (١٧) ﴿وَبِأَيِّ لَ﴾ (الصافات: ١٣٧-١٣٨). يعني: وفي الليل.

❦ وقوله: «بالحديبية»، وهي معروفة على الطريق ما بين مكة وجدة، فبعضها من الحِلِّ، وبعضها من الحرَم.

❦ وقوله: «على إثر سماء كانت من الليل». وفي نسخة: من الليلة.

❦ وقوله: «على أثر سماء». يعني: عقب مطر، وتطلق السماء على المطر؛ لأن المطر جاء من جهتها، كما قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ مِنْ سَمَاءٍ مَاءً﴾ (البقرة: ٢٢).

❦ وقوله: «فلما انصرف أقبل على الناس». «انصرف»؛ يعني: انتهى من صلاته.

❦ وقوله ﷺ: «هل تدرون ماذا قال ربكم؟ استفهم ﷺ هذا الاستفهام، وهو يعلم أنهم لا يدرون، لكنه فعل ذلك من أجل أن يتبهاوا لما سيلقي عليهم.

(١) أخرجه مسلم (٧١) (١٢٥).

﴿ قولوا: «الله» ورسوله أعلم. » هذا هو الأدب الكامل؛ أن الإنسان إذا سُئِلَ عن الأمور الشرعية - وهو لا يَعْلَمُ - يقول: الله ورسوله أعلم.

﴿ وقوله ﷺ: «أَصْبَحَ من عبادي..» إلى آخره، وهذا الذي حكاه النبي ﷺ عن ربه يُسَمِّيهِ العلماء حديثًا قدسيًا، وهو في مرتبة أرفع من الحديث النبوي، لا من حيث العمل به؛ فإن العمل بما صحَّ عن النبي ﷺ كالعمل بما جاء في الحديث القدسي، بل كالعمل بما جاء في القرآن. وقوله ﷺ: «قال: أَصْبَحَ من عبادي مؤمنٌ بي وكافرٌ» والمراد بالعبادة هنا المعنى العام؛ يعني: من الناس كلُّهم مؤمنٌ بي وكافرٌ.

﴿ وقوله ﷺ: «فأما مَنْ قال: مُطِرْنَا بفضلِ الله ورحمته فذلك مؤمنٌ بي، وكافرٌ بالكوكب، وأما مَنْ قال...» إلى آخره. هذا التقسيم من النبي ﷺ بعد الإجمال وهو من الفصاحة والبلاغة.

﴿ وقوله ﷺ: «مَنْ قال: مُطِرْنَا بفضلِ الله ورحمته». الباء هنا للسببية؛ أي: بسبب فضل الله وعطاءه ورزقه ورحمته؛ لأنه ﷻ يُعْطِي وَيَتَفَضَّلُ على العباد، فهو أَرْحَمُ بهم من أمهاتهم وآبائهم.

﴿ وقوله ﷺ: «فذلك مؤمنٌ بي كافرٌ بالكوكب». «مؤمنٌ بي»؛ يعني: مُعْتَرِفٌ بفضلي، وأن الفضل من الله ﷻ.

﴿ وقوله ﷺ: «وكافرٌ بالكوكب»؛ يعني: بالنجم، ولقد كانوا في الجاهلية يَنْسِبُونَ الأمطارَ إلى الأنواء فيقولون: مثلاً: نحن الآن في النجم الفلاني، وهذا النجم كريمٌ، تَحْصُلُ به الأمطارُ، أو يقولون: نحن الآن في النجم الفلاني، وهذا النجم بخيلٌ لا يَحْصُلُ به المطرُ، جهلاً منهم، وكفرًا بنعمة الله ﷻ، كما قال تعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تَكْذِبُونَ﴾ (٨٢) [الأنعام: ٨٢].

فالذي يقول هذا جعلَ ربه كوكبًا، وكفرَ برَبِّ العالمين ﷻ، فالكواكب ليست هي التي تأتي بالمطر، ولهذا تَجِدُ في هذا العام في هذا النجم تَكْثُرُ الأمطارُ، وفي العام الثاني في نفس النجم تَقَلُّ الأمطارُ، وهذا شيءٌ مُشَاهِدٌ ومُجَرَّبٌ وواقعٌ.

وكذلك أيضًا الرياحُ لا علاقةٌ للنجوم بها، نعم النجومُ ظروفٌ للأمطارِ، وظروفٌ للرياحِ، ولهذا نجدُ أن الأمطارَ يكونُ لها موسمٌ معينٌ في السنة، ومن ثمَّ قال العلماءُ: يجوزُ أن تقولَ: مُطِرْنَا في نَوءٍ كذا، ولا يجوزُ أن تقولَ: مُطِرْنَا بنَوءٍ كذا.

والفرقُ: أن قولَكَ: مُطِرْنَا في نَوءٍ؛ «في» للظرفية، والمعنى مُطِرْنَا في هذا الوقتِ. وأما «مُطِرْنَا بنَوءٍ» فالباءُ سببيةٌ، ومن المعلومِ أن النوءَ ليس سببًا للمطرِ. وفي هذا الحديثِ من الفوائد: الإشارةُ إلى الحديبية، وأنهم بقُوا فيها أيامًا، كان النبي ﷺ يصلي فيها الأوقاتَ كلها.

ومنها أيضًا: استحبابُ انصرافِ الإمامِ بعدَ الصلاةِ إلى المأمومين، وهذا مطابقٌ للترجمة. ومنها: أنه ينبغي للعالمِ أن يُلقِيَ المسائلَ على الطلبةِ بصيغةِ الاستفهامِ؛ لِيَسْتَرْعِيَ انتباههم.

ومنها: أدبُ الصحابةِ رضي الله عنهم حيث إنهم كانوا يُقَوِّضُونَ العلمَ إلى عالمِهِ إذا لم يَكُنْ عندهم علمٌ، ولهذا قالوا: اللهُ ورسولُهُ أعلمُ.

ومنها: جوازُ اشتراكِ الرَّبِّ ﷻ والنبي ﷺ فيما طريقُهُ الشرعُ للقدر؛ لأن قولَ: اللهُ ورسولُهُ أعلمُ. هو من حيث الشرعُ، ومن المعلومِ أن ما قاله النبي ﷺ من الشرعِ فهو ما قاله اللهُ؛ بمعنى: أن ما جاء به ﷺ من الشرعِ فهو من اللهُ، قال تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠].

ولهذا يجوزُ أن تقولَ: اللهُ ورسولُهُ أعلمُ. وأن تقولَ: هذا حكمُ اللهِ ورسولِهِ. وهذا بخلافِ الأمورِ الكونيةِ فإنه لا بد فيها أن تجعلَ ذلك بـ«ثُمَّ» الدالةِ على أن الرسولَ ﷺ ليس له أمرٌ من الأمورِ الكونيةِ إلا من بعدِ أمرِ اللهِ ﷻ. ومن فوائدِ هذا الحديثِ: أن الناسَ يَنْقَسِمُونَ عندَ النعمِ إلى قسمين: كافرٍ ومؤمنٍ، فمن أضافها إلى اللهُ فهو مؤمنٌ؛ لأنه سبحانه هو الْمُتَفَضَّلُ، وهذا حتى لو كان للنعمةِ سببٌ معلومٌ؛ إذ إن الذي جعلَ هذا السببَ سببًا هو اللهُ ﷻ.

وفيه أيضًا: أن مَنْ أضافها إلى غير الله فهو كافرٌ بالله ﷻ، ولكن يَتَقَيَّ أن يقال: إذا أضافها إلى سببها المعلوم شرعًا أو حِسًّا فهل يكونُ كافرًا بالله؟
الجواب: يُنْظَرُ: فإن أراد أن السبب انفرد بها فهو كافرٌ بالله، وإن أراد أنه سببٌ من الله فهذا لا بأس به.

وأما إذا أضافها إلى ما ليس بسببٍ فهو شركٌ وكفرٌ بالله ﷻ؛ وذلك لأنَّ أيَّ إنسانٍ يُثَبِّتُ شيئًا سببًا بدونِ دليلٍ شرعيٍّ أو حِسِّيٍّ فإنه مُشْرِكٌ، لأنه نَصَبَ نَفْسَهُ مُقَدَّرَ الْأَشْيَاءِ أن تَنْفَعَهُ أو تَضُرَّ.

ومن فوائدِ هذا الحديث: أنه يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ إذا نَزَلَ المَطَرُ أن يقول: مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ؛ من أجل أن يُجَدِّدَ اعترافَهُ وإيمانه بالله ﷻ.
ومنها: إثباتُ الأسبابِ؛ لقوله: بفضلِ الله وَرَحْمَتِهِ.

ومنها: نفْيُ الأسبابِ الباطلةِ؛ لأنَّ الرِّسُولَ ﷺ ذَكَرَ أن مَنْ قال: مُطِرْنَا بِنَوْءٍ كَذَا وكَذَا. فهو كافرٌ بالله، مؤمنٌ بالكوكبِ.

وهل هناك شيءٌ آخَرُ يَقُولُهُ الْإِنْسَانُ إذا نَزَلَ المَطَرُ، زيادةً على قوله: مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ؟

الجواب: نعم، يقول: اللَّهُمَّ صَيِّبًا نَافِعًا؛ يعني: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ صَيِّبًا نَافِعًا.

ثم قال البخاريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٤٧- حدثنا عَبْدُ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ قَالَ: أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أَخَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ ذَاتَ لَيْلَةٍ إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا، فَلَمَّا صَلَّى أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ: «إِنَّ النَّاسَ قَدْ صَلَّوْا وَرَقَدُوا، وَإِنَّكُمْ لَنْ تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ مَا أَنْتَظَرْتُمْ الصَّلَاةَ»^(١).

(١) أخرجه مسلم (٦٤٠) (٢٢٢).

الشاهد من هذا الحديث: قوله: «فَلَمَّا صَلَّى أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ»، فَإِنْ فِيهِ دَلِيلًا عَلَى مشروعية إقبال الإمام على المأمومين، إِذَا انْتَهَى مِنَ الصَّلَاةِ، وَمِنَ الْاسْتِغْفَارِ ثَلَاثًا. وَمِنْ قَوْلِ: اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمَنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ الْإِكْرَامِ. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا: تَسْلِيَةُ الْإِنْسَانِ عَمَّا حَصَلَ لَهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ قَدْ صَلَّى أَصْحَابُهُ وَرَقَدُوا، وَهُمْ كَانُوا يَنْتَظِرُونَ الرَّسُولَ ﷺ، فَقَالَ لَهُمْ: «وَأَنْتُمْ لَنْ تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ مَا أَنْتَظَرْتُمُ الصَّلَاةَ».

وهكذا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُسَلِّيَ مَنْ رَأَاهُ مُتَأَذِّيًا بِشَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ، فَإِنْ أُصِيبَ شَخْصٌ بِمُصِيبَةٍ، وَرَأَيْتَ أَنَّهُ قَدْ حَزَنَ، وَأَنَّ هَذِهِ الْمُصِيبَةُ قَدْ شَقَّتْ عَلَيْهِ، فَسَلِّهِ، وَقُلْ لَهُ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ: انْظُرْ إِلَى مَنْ هُوَ أَكْثَرُ مِنْكَ مُصِيبَةً، وَأَعْظَمُ مِنْكَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَفِيهِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ مَا دَامَ أَنَّهُ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ فَهُوَ فِي صَلَاةٍ، وَلَكِنْ هَلْ هَذَا مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا كَانَ قَدْ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ مُتَطَهِّرًا، وَجَاءَ إِلَى الْمَسْجِدِ، وَصَلَّى مَا كُتِبَ لَهُ، ثُمَّ جَلَسَ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ؟

الْجَوَابُ: الظَّاهِرُ: نَعَمْ؛ لِأَنَّهُ جَاءَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا تَوَضَّأَ فِي بَيْتِهِ، فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا الصَّلَاةَ، فَإِنَّهُ لَا يَخْطُو خُطْوَةً إِلَّا رَفَعَ اللَّهُ لَهُ بِهَا دَرَجَةً، وَحَطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ، فَإِذَا جَاءَ الْمَسْجِدَ، وَصَلَّى فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تُصَلِّيَ عَلَيْهِ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ، وَلَا يَزَالُ فِي صَلَاةٍ مَا أَنْتَظَرَ الصَّلَاةَ^(١).

وهؤلاء الصحابة رضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الَّذِينَ كَانُوا فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ لَا شَكَّ أَنَّهُمْ أَتَوْا مِنْ بَيْتِهِمْ مُتَطَهِّرِينَ قَاصِدِينَ الصَّلَاةَ، وَلَا شَكَّ أَيْضًا أَنَّهُمْ لَمَّا دَخَلُوا الْمَسْجِدَ صَلَّوْا مَا كُتِبَ لَهُمْ، ثُمَّ أَنْتَظَرُوا الصَّلَاةَ.



ثم قال الإمام البخاري رحمته الله تعالى:

١٥٧ - باب مَكْثِ الْإِمَامِ فِي مُصَلَّاهُ بَعْدَ السَّلَامِ.

٨٤٨ - ٨٤٨ - وقال لنا آدم: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُصَلِّي فِي مَكَانِهِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ الْفَرِيضَةُ. وَفَعَلَهُ الْقَاسِمُ. وَيُذَكِّرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ: «لَا يَتَطَوَّعُ الْإِمَامُ فِي مَكَانِهِ» وَلَمْ يَصَحَّ ^(١).

قوله: «باب مَكْثِ الْإِمَامِ فِي مُصَلَّاهُ بَعْدَ السَّلَامِ»؛ أي: وبعد استقبال القوم، فيلائم ما تقدّم.

ثم إن المَكْثَ لَا يَتَقَيَّدُ بِحَالٍ مِنْ ذِكْرٍ، أَوْ دَعَاءٍ، أَوْ تَعْلِيمٍ، أَوْ صَلَاةٍ نَافِلَةٍ؛ وَلِهَذَا ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ مَسْأَلَةَ تَطَوُّعِ الْإِمَامِ فِي مَكَانِهِ.

قوله: «وقال لنا آدم... إلخ». هو موصول، وإنما عَبَّرَ بِقَوْلِهِ: «قال لنا»؛ لكونه موقوفاً مُغَايِرَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَرْفُوعِ، هَذَا الَّذِي عَرَفْتُهُ بِالِاسْتِقْرَاءِ مِنْ صَنِيعِهِ. وقيل: إنه لَا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا فِيهَا حَمَلَهُ مُذَاكِرَةً، وَهُوَ مُحْتَمِلٌ، لَكِنَّهُ لَيْسَ بِمُطَرِّدٍ؛ لِأَنِّي وَجَدْتُ كَثِيرًا مِمَّا قَالَ فِيهِ: قَالَ لَنَا. فِي الصَّحِيحِ قَدْ أَخْرَجَهُ فِي تَصَانِيفٍ أُخْرَى بِصِيغَةٍ «حَدَّثَنَا».

وقد رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَثَرٌ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّهُ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُصَلِّي سُبْحَتَهُ مَكَانَهُ.

قوله: «وفعله القاسم»؛ أي: ابْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ، وَقَدْ وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ مُعْتَمِرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ الْقَاسِمَ وَسَلَّمًا يُصَلِّيَانِ الْفَرِيضَةَ، ثُمَّ يَتَطَوَّعَانِ فِي مَكَانِهِمَا.

(١) ذكره البخاري معلقاً كما في «الفتح» (٢/ ٣٣٥)، أمّا حديث آدم فموصول، وإنما لم يُصرَحْ فِيهِ بِالتَّحْدِيثِ لِأَنَّهُ مَوْقُوفٌ، وَأَمَّا فِعْلُ الْقَاسِمِ - وَهُوَ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رضي الله عنه فوصله أبو بكر بن أبي شَيْبَةَ فِي مَصْنَفِهِ.

أما حديث أبي هريرة رضي الله عنه فعلقه بصيغة التمريض وقد صرح البخاري بعدم صحته، وانظر «تغليق التعليق» (٢/ ٣٣٥-٣٣٧).

قوله: «يُذَكَّرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ»؛ أي: قال فيه: قال رسول الله ﷺ.

قوله: «لَا يَتَطَوَّعُ الْإِمَامُ فِي مَكَانِهِ». ذَكَرَهُ بِالْمَعْنَى، وَلَفْظُهُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ: «أَيُعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَتَقَدَّمَ، أَوْ يَتَأَخَّرَ أَوْ عَنْ يَمِينِهِ، أَوْ عَنْ شِمَالِهِ فِي الصَّلَاةِ».

وَلابن ماجه: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ». زَادَ أَبُو دَاوُدَ: يَعْنِي: فِي السُّبْحَةِ.

وَلِلْبَيْهَقِيِّ: «إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَتَطَوَّعَ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ فَلْيَتَقَدَّمْ...» الْحَدِيثُ.

قوله: «وَلَمْ يَصِحَّ». هُوَ كَلَامُ الْبُخَارِيِّ، وَذَلِكَ لضعف إسناده واضطرابه، تفرَّد به لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِيهِ، وَقَدْ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ الْاِخْتِلَافَ فِيهِ فِي تَارِيخِهِ، وَقَالَ: لَمْ يَثْبُتْ هَذَا الْحَدِيثُ.

وَفِي الْبَابِ عَنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ مَرْفُوعًا أَيْضًا بِلَفْظٍ: «لَا يُصَلِّي الْإِمَامُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ حَتَّى يَتَحَوَّلَ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَإِسْنَادُهُ مُنْقَطِعٌ.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ، عَنْ عَلِيٍّ، أَنَّهُ قَالَ: مِنَ السَّنَةِ أَلَّا يَتَطَوَّعَ الْإِمَامُ حَتَّى يَتَحَوَّلَ مِنْ مَكَانِهِ.

وَحَكَى ابْنُ قُدَامَةَ فِي «الْمَغْنِيِّ»، عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ كَرِهَ ذَلِكَ، وَقَالَ: لَا أَعْرِفُهُ مِنْ غَيْرِ عَلِيٍّ. فَكَانَهُ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَا الْمَغِيرَةَ.

وَكَانَ الْمَعْنَى فِي كِرَاهَةِ ذَلِكَ خَشْيَةُ التَّبَاسِ النَّافِلَةِ بِالْفَرِيضَةِ.

وَفِي مُسْلِمٍ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، أَنَّهُ صَلَّى مَعَ مُعَاوِيَةَ الْجُمُعَةَ، فَتَنَلَّ بَعْدَهَا، فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ: إِذَا صَلَّيْتَ الْجُمُعَةَ فَلَا تَصِلْهَا بِصَلَاةٍ حَتَّى تَتَكَلَّمَ، أَوْ تَخْرُجَ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَنَا بِذَلِكَ.

فَفِي هَذَا: إِرْشَادٌ إِلَى طَرِيقِ الْأَمْنِ مِنَ الْاِتِّبَاسِ، وَعَلَيْهِ تُحْمَلُ الْأَحَادِيثُ الْمَذْكُورَةُ، وَيُؤْخَذُ مِنْ مَجْمُوعِ الْأَدْلَةِ: أَنَّ لِلْإِمَامِ أَحْوَالَ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ إِمَّا أَنْ تَكُونَ مِمَّا يَتَطَوَّعُ بَعْدَهَا، أَوْ لَا يَتَطَوَّعُ:

الأول: اختلف فيه: هو يتشاغل قبل التطوع بالذكر المأثور، ثم يتطوع؟ وهذا الذي عليه عمل الأكثر، وعند الحنفية يبدأ بالتطوع، وحجة الجمهور حديث معاوية، ويمكن أن يقال: لا يتعين الفصل بين الفريضة والنافلة بالذكر، بل إذا تنحى عن مكانه كفى.

فإن قيل: لم يثبت الحديث بالتحني؛ قلنا: قد ثبت في حديث معاوية: «أو تخرج»، ويترجح تقديم الذكر المأثور بتقييده في الأخبار الصحيحة بدبر الصلاة. وزعم بعض الحنابلة أن المراد بدبر الصلاة ما قبل السلام، وتُعقب بحديث: ذهب أهل الدثور. فإن فيه: «تسبحون دبر كل صلاة». وهو بعد السلام، فكذلك ما شابهه جزماً فكذلك ما شابهته. اهـ

لا أدري من يعني ابن حجر بقوله: وزعم بعض الحنابلة، ولا يمكن أن يكون المراد شيخ الإسلام رحمه الله؛ لأن شيخ الإسلام يقول: إن الدعاء هو الذي يقال قبل السلام، ولم يقل الذكر.

وقد يقال: إن ابن حجر أراد أن يتعقب من قال: إن دبر الصلاة يُطلق على آخرها، فإن كان مراده هكذا فهو صحيح، ولكن ليس المعنى أنه إذا كان يُطلق على آخرها أن نقول: إن الذكر الذي ورد دبر الصلاة يكون في آخرها؛ وذلك لأن الله يقول: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْ الصَّلَاةُ فَادْكُرُوا اللَّهَ﴾ [النساء: ١٠٣].

وخلاصة الأمر: أن صلاة الإنسان في مكان الفريضة إذا كان إماماً مكروهة؛ لما يحصل فيه من الاحتمال بأنه عاد إلى صلاته التي كان إماماً فيها، فيكتسب على الناس؛ يعني: أنه قد يقول قائل: لعله تذكر شيئاً، فعاد إلى الصلاة. وأما المأموم فلا يكره له ذلك لكن الأفضل ألا يصل الفريضة بالنافلة حتى يفصل بينهما بكلام، أو خروج، كما في حديث معاوية^(١).

(١) يشير الشيخ الشارح رحمه الله إلى ما رواه مسلم (٨٨٣) (٧٣)؛ أن نافع بن جبير أرسله إلى السائب بن

ثم قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ٣٣٥، ٣٣٦):

وَأَمَّا الصَّلَاةُ الَّتِي لَا يُتَطَوَّعُ بَعْدَهَا فَيَتَشَاغَلُ الْإِمَامُ وَمَنْ مَعَهُ بِالذِّكْرِ الْمَأْثُورِ، وَلَا يَتَعَيَّنُ لَهُ مَكَانٌ، بَلْ إِنْ شَاءُوا أَنْصَرَفُوا وَذَكَرُوا، وَإِنْ شَاءُوا مَكَثُوا وَذَكَرُوا.

وَعَلَى الثَّانِي إِنْ كَانَ لِلْإِمَامِ عَادَةٌ أَنْ يُعَلِّمَهُمْ أَوْ يُعَظِّمَهُمْ، فَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُقْبَلَ عَلَيْهِمْ بِوَجْهِهِ جَمِيعًا، وَإِنْ كَانَ لَا يَزِيدُ عَلَى الذِّكْرِ الْمَأْثُورِ فَهَلْ يُقْبَلُ عَلَيْهِمْ جَمِيعًا، أَوْ يُنْقَلُ، فَيَجْعَلُ يَمِينَهُ مِنْ قِبَلِ الْمَأْمُومِينَ، وَيَسَارَهُ مِنْ قِبَلِ الْقِبْلَةِ وَيَدْعُو؟

الثَّانِي هُوَ الَّذِي جَزَمَ بِهِ أَكْثَرُ الشَّافِعِيَّةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ قَصَرَ زَمَنَ ذَلِكَ أَنْ يَسْتَوِيَ مُسْتَقْبَلًا لِلْقِبْلَةِ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا أَلِيقُ بِالْدَّعَاءِ، وَيُحْمَلُ الْأَوَّلُ عَلَى مَا لَوْ طَالَ الذِّكْرُ وَالدَّعَاءُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

وَهَذَا ضَعِيفٌ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ يُقْبَلُ عَلَى الْمَأْمُومِينَ بِوَجْهِهِ، لَكِنَّ الانْحِرَافَ يَكُونُ عَلَى الْيَسَارِ، أَوْ عَنِ الْيَمِينِ.

وَأَمَّا الدَّعَاءُ فَلَا دُعَاءَ بَعْدَ السَّلَامِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ قَبْلَ السَّلَامِ، وَالدَّعَاءُ بَعْدَ السَّلَامِ هُوَ مِمَّا أُخْدِثَ، وَلِلْأَسْفِ فَإِنَّهُ لَا يَزَالُ حَتَّى الْآنَ بَعْضُ النَّاسِ إِذَا أَنْصَرَفَ مِنَ الصَّلَاةِ، وَسَبَّحَ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَجَعَلَ يَدْعُو، وَأَحْيَانًا يَدْعُو بِالنَّاسِ، وَيَدْعُونَ مَعَهُ، وَأَحْيَانًا يَدْعُو وَحْدَهُ هَذَا كُلُّهُ لَا أَصْلَ لَهُ.



ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

٨٤٩- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ هِنْدِ بِنْتِ الْحَارِثِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَلَّمَ يَمُكِّثُ فِي مَكَانِهِ يَسِيرًا قَالَ ابْنُ

أَخْتِ نَمِرٍ يَسْأَلُهُ عَنْ شَيْءٍ رَأَاهُ مِنْهُ مَعَاوِيَةَ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: نَعَمْ صَلَّيْتُ مَعَهُ الْجُمُعَةَ فِي الْمَقْصُورَةِ - حَجْرَةِ مَبْنِيَةِ فِي الْمَسْجِدِ - فَلَمَّا سَلَّمَ الْإِمَامُ قُمْتُ فِي مَقَامِي فَصَلَّيْتُ، فَلَمَّا دَخَلَ أُرْسِلُ إِلَى فَقَالَ لَا تَعْدُ لِمَا فَعَلْتَ إِذَا صَلَّيْتَ الْجُمُعَةَ فَلَا تَصْلُحُهَا بِصَلَاةٍ حَتَّى تَكَلَّمَ أَوْ تَخْرُجَ فَإِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرْنَا بِذَلِكَ أَنْ لَا نُوَصِّلَ صَلَاةً بِصَلَاةٍ حَتَّى نَتَكَلَّمَ أَوْ نَخْرُجَ.

شَهَابٍ: فَرَى - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - لِكَيْ يَنْفُذَ مَنْ يَنْصَرِفُ مِنَ النِّسَاءِ.

﴿قَوْلُهُ: «عَنْ هِنْدٍ». يَجُوزُ فِي «هِنْدٍ» وَجِهَانٍ:

١- الْجُرُّ بِالْفَتْحَةِ، وَهُوَ أَوْلَى.

٢- الْجُرُّ بِالْكَسْرِ مَعَ التَّنْوِينِ.

وذلك؛ لأنها عَلِمَ مُؤَنَّثٌ بِغَيْرِ التَّاءِ ثَلَاثِي، والقول بالمنع من الصرف أولى

﴿وَقَوْلُهُ: «قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: فَرَى - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - لَكِنْ يَنْفُذُ مَنْ يَنْصَرِفُ مِنَ النِّسَاءِ».

قَدْ سَبَقَ لَنَا أَيْضًا أَنْ هَذَا هُوَ قَوْلُ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ^(١).



ثم قال البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٨٥٠- وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ قَالَ: أَخْبَرَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ أَنَّ ابْنَ

شَهَابٍ كَتَبَ إِلَيْهِ قَالَ: حَدَّثَنِي هِنْدُ بِنْتُ الْحَارِثِ الْفَرَّاسِيَّةُ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ وَكَانَتْ مِنْ صَوَاحِبَاتِهَا قَالَتْ: كَانَ يُسَلِّمُ فَيَنْصَرِفُ النِّسَاءُ فَيَدْخُلْنَ بَيْوتَهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ

يَنْصَرِفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ: أَخْبَرَنِي هِنْدُ الْفَرَّاسِيَّةُ وَقَالَ عَثْمَانُ بْنُ عَمَرَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، حَدَّثَنِي هِنْدُ الْفَرَّاسِيَّةُ وَقَالَ الزُّبَيْدِيُّ:

أَخْبَرَنِي الزُّهْرِيُّ أَنَّ هِنْدَ بِنْتَ الْحَارِثِ الْقُرَشِيَّةَ أَخْبَرَتْهُ، وَكَانَتْ تَحْتَ مَعْبَدِ بْنِ الْمُقَدَّادِ وَهُوَ حَلِيفُ بَنِي زُهْرَةَ، وَكَانَتْ تَدْخُلُ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ: حَدَّثَنِي

هِنْدُ الْقُرَشِيَّةُ وَقَالَ ابْنُ أَبِي عَتِيقٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ هِنْدِ الْفَرَّاسِيَّةِ وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَهُ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ امْرَأَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ، حَدَّثَتْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ^(٢).

(١) أخرجه البخاري (٨٤٩).

(٢) ذكره البخاري معلقاً بصيغة العزم كما في «الفتح» (٢/ ٣٣٤، ٣٣٥).

- أما حديث ابن أبي مريم فوصله الذَّهَلِيُّ في «الزُّهريات».

- وأما حديث ابن وهب فوصله النسائي في «الصغرى» (١٣٣٢).

- وأما حديث عثمان بن عمر فأسنده المصنف (٨٦٦).

- وأما حديث الزُّبَيْدِيِّ فوصله الطبراني في مسند الشاميين.

هذا الأخير فيه انقطاع؛ لأن هذه المرأة القرشية إنما روت هذا الحديث عن أم سلمة.

* * *

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٥٨ - باب مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ فَذَكَرَ حَاجَةً فَتَخَطَّاهُمْ.

٨٥١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عُقْبَةَ قَالَ: صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ الْعَصْرَ فَسَلَّمَ ثُمَّ قَامَ مُسْرِعًا فَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ إِلَى بَعْضِ حُجَرِ نِسَائِهِ، فَفَزَعَ النَّاسُ مِنْ سُرْعَتِهِ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ فَرَأَى أَنَّهُمْ عَجَبُوا مِنْ سُرْعَتِهِ فَقَالَ: «ذَكَرْتُ شَيْئًا مِنْ تَبَرِّ عِنْدَنَا؛ فَكِرِهْتُ أَنْ يَحْبِسَنِي فَأَمَرْتُ بِقِسْمَتِهِ».

[الحديث ٨٥١ - أطرافه في: ١٢٢١، ١٤٣٠، ٦٣٧٥].

في هذا الحديث عدة فوائد، منها:

أولاً: أن المعتاد من النبي ﷺ أنه لا يَنْصَرِفُ مِنْ مَكَانِ صَلَاتِهِ مِنْ حِينَ أَنْ يُسَلَّمَ. وثانياً: أنه يُمَكِّنُ أَنْ يَذْكُرَ الْإِنْسَانُ الشَّيْءَ فِي صَلَاتِهِ، وهذا إن كان النبي ﷺ ذَكَرَهُ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ.

وأما إن كان ذكره بعد أن سلّم فلا دليل فيه على ذلك.

ثالثاً: وفيه: أنه يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ إِذَا فَعَلَ شَيْئًا غَيْرَ مُعْتَادٍ أَنْ يُبَيِّنَ لِلنَّاسِ السَّبَبَ؛ لَأنه إن كان من العبادة فيَحْتَمِلُ أَنْ النَّاسُ يَقْتَدُوا بِهِ، وَيَتَعَبَّدُونَ بِمَا فَعَلَ، وإن لم يكن من العبادة فإن إزالة التشويش عن صدور الناس أحسن من كونهم يقولون: ما الذي

=

- وأما حديث شعيب - هو ابن أبي حمزة - فوصله الذهلي في «الزهریات».

- وأما حديث ابن أبي عتيق - هو محمد بن عبد الله بن أبي عتيقة - فوصله الذهلي في «الزهریات».

- وأما حديث الليث فوصله الذهلي في «الزهریات».

وانظر «تغليق التعليق» (٢/ ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠)، و«الفتح» للحافظ ابن حجر رحمه الله (٢/ ٣٣٦).

حَصَلَ؟ وَلِمَاذَا؟ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وهذا من هدي النبي ﷺ، وذلك كما في الحديث، وكما في قصة إسلام سلمان الفارسي رضي الله عنه، وقد كان سلمان -حَسَبَ ما ذَكَرُوا في التاريخ- كان عند أناس من الأَخبارِ اليهودِ حَتَّى انْتَهَى إلى النبي ﷺ، وكان مما ذُكِرَ له أن بينَ كَتِفَيْهِ خَاتَمَ النُّبُوَّةِ، وهو شيءٌ أَسْوَدُ عليه شَعْرَاتٌ.

يقول سلمان: فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وهو في جنازة، واستَدْبَرْتُهُ -يعني: جلست وراءه- وذلك حتى يُطَالِعَ خَاتَمَ النُّبُوَّةِ-.

يقول: فَأَبْصَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَانْزَلَ الرِّدَاءَ؛ لَأَنَّهُ ﷺ قد عَرَفَ أَنَّهُ يُرِيدُ شَيْئًا حَتَّى رَأَاهُ ^(١). وعليه فإنك إذا رأيت من الناس أَنَّهُمْ يَتَشَوَّفُونَ إلى شيءٍ، فمن المُسْتَحْسِنِ أن تُبَيِّنَهُ لَهُمْ، إِلَّا أن يَكُونَ في ذلك ضَرَرٌ، فإذا كان ضَرَرٌ فَالضَّرَرُ مَمْنُوعٌ. رابعًا: وفيه أيضًا: بيان أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أن يُبَادِرَ بما يَلْزَمُهُ من تَفْرِيقِ صَدَقَاتٍ، أو غَيْرِهَا؛ لِأَن النَّبِيَّ ﷺ قال: فَكَرِهْتُ أن يَحْبِسَنِي، فَأَمَرْتُ بِقِسْمَتِهِ.

قال ابن حجر رحمته الله في «الفتح» (٢/ ٣٣٧):

«يقوله: «ذَكَرْتُ شَيْئًا مِنْ تَبَرٍّ» في رواية رَوْح، عن عمر بن سعيد، في أواخر الصلاة: ذَكَرْتُ، وأنا في الصلاة. وفي رواية أبي عاصم: تَبَرًّا من الصدقة. [إذا: صار الاحتمال الذي ذَكَرْنَاهُ من أَنَّهُ بَعْدَ الصلاةِ غَيْرُ وَارِدٍ؛ لقوله: «ذَكَرْتُ، وأنا في الصلاة». فَيُسْتَفَادُ من أَن الإنسان لو تَذَكَّرَ شَيْئًا نَسِيَهُ في الصلاةِ فَإِنَّهُ لَا يُؤْثِرُ عَلَى صَلَاتِهِ، وَهَـوَ النَّبِيُّ ﷺ أَخْشَعُ النَّاسِ في الصلاةِ، يَذْكُرُ الشَّيْءَ في صَلَاتِهِ، ثُمَّ يُسْرِعُ في أدَاءِ مَا يَنْبَغِي] ^(١).

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٥/ ٤٤١) (٢٣٧٣٧)، والترمذي (٣٦٤٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦/ ٢٢٥)، والبخاري في مسنده (٦/ ٤٦٧)، والهيثمي في «المجمع» (٩/ ٣٣٧)، وقال: رواه أحمد والبخاري ورجاله رجال الصحيح، والحاكم في «المستدرک» (٣/ ٦٩٦)، وقال: هذا حديث صحيح.

(٢) ما بين معقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رحمته الله.

والتَّبَرُّ بكسر المِثْنَةِ، وسكونِ الْمُوحَّدَةِ: الذهبُ الذي لم يُصَفَّ، ولم يُضْرَب. قال
الجَوْهَرِيُّ: لا يقالُ إلا للذهبِ، وقد قاله بعضهم في الفضة، فكَرِهَتْهُ. انتهى
وأطلقه بعضهم على جميعِ جواهرِ الأرضِ قبلَ أن تُصاغَ أو تُضْرَب. حكاه ابنُ
الأَثَّارِيِّ عن الكيسائيِّ، وكذا أشار إليه ابنُ دُرَيْدٍ.
وقيل: هو الذهبُ المكسورُ. حكاه ابنُ سِيده.

قوله: «يَحْبِسُنِي»؛ أي: يَشْغَلُنِي التَّفَكُّرُ فيه عن التَّوَجُّهِ والإقبالِ على الله تعالى، وفهم
منه ابنُ بَطَّالٍ معنى آخر، فقال فيه: أن تأخيرَ الصدقةِ تحبسُ صاحبها يومَ القيامةِ.
قوله: «فَأَمَرْتُ بِقِسْمَتِهِ». في رواية أبي عاصمٍ: فَقَسَمْتُهُ.

وفي هذا الحديثِ: أن المكثَ بعد الصلاةِ ليس بواجبٍ، وأن التَّخَطُّيَّ للحاجةِ
مباحٌ، وأن التَّفَكُّرَ في الصلاةِ في أمرٍ لا يَتَعَلَّقُ بالصلاةِ لا يُفْسِدُهَا، ولا يَنْقُصُ من
كمالِها، وأن إنشاءَ العزمِ فيها أثناءَ الصلاةِ على الأمورِ الجائزةِ لا يَضُرُّ.
وفيه: إطلاقُ الفعلِ على ما يَأْمُرُ به الإنسانُ، وجوازُ الاستنابةِ مع القدرةِ على
المباشرةِ. اهـ

وكلُّ هذه فوائدٌ عظيمةٌ.



ثم قال البخاري رحمه الله:

١٥٩ - باب الانْفِتَالِ وَالْانْصِرَافِ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّامِلِ.

وَكَانَ أَنَسٌ يَنْفِتِلُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ، وَيَعِيبُ عَلَى مَنْ يَتَوَخَّى أَوْ مَنْ يَعْمُدُ
الْانْفِتَالَ عَنْ يَمِينِهِ ^(١).

٨٥٢- حدثنا أبو الوليد قال: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنِ
الْأَسْوَدِ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَا يَجْعَلْ أَحَدُكُمْ لِلشَّيْطَانِ شَيْئًا مِنْ صَلَاتِهِ يَرَى أَنَّ حَقًّا عَلَيْهِ
أَنْ لَا يَنْصَرِفَ إِلَّا عَنْ يَمِينِهِ، لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ كَثِيرًا يَنْصَرِفُ عَنْ يَسَارِهِ ^(٢).

هذا الحديث فيه: دليل على أَنَّ الانصراف يكون عن اليمين، وعن الشمال، وذلك
إذا انصرف لِيَسْتَقْبِلَ النَّاسَ، وليس المعنى إذا انصرف ليقوم إلى بيته؛ فإنه إذا انصرف
ليقوم إلى بيته يَتَجَهَّ إلى أي اتجاه يُناسِبُه، إما إلى اليمين، وإما إلى الشمال، وإما إلى الأمام،
وإما إلى الخلف.

لكن إذا أراد أن يَنْصَرِفَ لِيَسْتَقْبِلَ النَّاسَ فإنه يَنْصَرِفُ عن اليمين، وعن الشمال،
ولا يَنْبَغِي أَنْ يَلْزَمَ طَرِيقَةً وَاحِدَةً؛ لقوله: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ كَثِيرًا يَنْصَرِفُ عَنْ يَسَارِهِ.

ففيه: دليل على أنه ﷺ يَنْصَرِفُ كَثِيرًا عن يساره، وَيَنْصَرِفُ كَثِيرًا عن يمينه.
وفيه أيضًا: إنكارُ الصحابة رضي الله عنهم على مَنْ التَزَمَ شَيْئًا يُخَالِفُ السُّنَّةَ، ولو مع حسن
القَصْدِ الَّذِينَ يَلْزَمُونَ الانصرافَ عن يمينهم بحجة أن اليمينَ أَفْضَلُ، وأن الذين على
يمينهم من الناسِ أَفْضَلُ مُخَالَفِينَ لِّلْسُنَّةِ؛ لأنَّ لا قِيَاسَ في مُقَابَلَةِ النَّصِّ، ولا نظَرَ، ولا
اجْتِهَادَ، فالنَّصُّ هو الْخَيْرُ.



(١) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٣٣٧/٢)، ووصله مُسَدَّدٌ في مسنده الكبير،
وانظر «الفتح» للحافظ ابن حجر رحمه الله (٣٣٨/٢)، و«تغليق التعليق» (٣٤٠/٢، ٣٤١).
(٢) أخرجه مسلم (٧٠٧) (٥٩).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٦٠ - باب مَا جَاءَ فِي الثُّومِ النَّيِّ وَالْبَصْلِ وَالْكَرَّاثِ.

وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ الثُّومَ أَوْ الْبَصَلَ مِنَ الْجُوعِ أَوْ غَيْرِهِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا».

٨٥٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ

رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي غَزْوَةِ خَيْبَرَ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ - يَعْنِي الثُّومَ - فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا» (١).

[الحديث ٨٥٣ - أطرافه في: ٤٢١٥، ٤٢١٧، ٤٢١٨، ٥٥٢١، ٥٥٢٢].

٨٥٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ:

أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ - يُرِيدُ الثُّومَ - فَلَا يَغْشَاَنَا فِي مَسَاجِدِنَا» قُلْتُ: مَا يَعْنِي بِهِ؟ قَالَ: مَا أَرَاهُ يَعْنِي إِلَّا نَيْتَهُ (٢).
وَقَالَ مَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: إِلَّا نَتْنَهُ (٣).

[الحديث: ٨٥٤ - أطرافه في: ٨٥٥، ٥٤٥٢، ٧٣٥٩].

فَالرَّوَاةُ اخْتَلَفُوا هَلْ قَالَ: نَيْتَهُ، أَوْ قَالَ: نَتْنَهُ؟ وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ - وَاللَّهُ عِلْمٌ -: أَنَّهُمْ

كَانُوا فِيهَا سَبَقَ لَا يُتَّقَطُونَ الْكَلِمَاتِ، وَنَيْتَهُ وَنَتْنَهُ حُرُوفُهَا وَاحِدَةٌ.

٨٥٥ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ

زَعَمَ عَطَاءٌ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ زَعَمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا فَلْيَعْتَزِلْنَا» أَوْ قَالَ: «فَلْيَعْتَزِلْ مَسْجِدَنَا وَلْيَقْعُدْ فِي بَيْتِهِ» وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِقَدْرِ فِيهِ خَضِرَاتٌ مِنْ بُقُولٍ، فَوَجَدَ لَهَا رِيحًا فَسَأَلَ فَأُخْبِرَ بِمَا فِيهَا مِنَ الْبُقُولِ فَقَالَ: قَرَّبُوهَا - إِلَيَّ بَعْضُ أَصْحَابِهِ كَانَ مَعَهُ - فَلَمَّا رَأَاهُ كَرِهَ أَكْلَهَا قَالَ: «كُلْ فَإِنِّي أَنَا جِي مِنْ لَا تَنَاجِي» (٤).

(١) أخرجه مسلم (٥٦١) (٦٨).

(٢) أخرجه مسلم (٥٦٤) (٧٥).

(٣) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٣٤١/٢)، ووصله السراج في مسنده، وانظر

«تغليق التعليق» (٣٤١/٢)، و«الفتح» للحافظ ابن حجر رحمه الله (٣٤١/٢).

(٤) أخرجه مسلم (٥٦٤) (٧٣).

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ وَهْبٍ أُتِيَ بِبَدْرٍ - قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: يَعْنِي طَبَقًا - فِيهِ خَضِرَاتٌ، وَلَمْ يَذْكُرِ اللَّيْثُ وَأَبُو صَفْوَانَ عَنْ يُونُسَ قِصَّةَ الْقِدْرِ، فَلَا أَدْرِي هُوَ مِنْ قَوْلِ الزُّهْرِيِّ أَوْ فِي الْحَدِيثِ ^(١).

وقال أحمد بن صالح بعد حديث يونس، عن أبي شهاب: وهو يُثْبِتُ قولَ يونس. ٨٥٦ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ أَنَسًا مَا سَمِعْتَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي الثُّومِ؟ فَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرُبَنَا - أَوْ لَا يُصَلِّينَ مَعَنَا» ^(٢).

[الحديث ٨٥٦ - طرفه في: ٥٤٥١].

هذا الباب عقده البخاري رحمه الله في بيان حكم مَنْ أَكَلَ بَصَلًا، أَوْ ثُومًا، أَوْ كُرْثًا، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ هَلْ يَحْضُرُ الْمَسْجِدَ، أَوْ لَا؟

والأحاديث - كما رأيتم - فيها أن النبي ﷺ نَهَى عَنْ ذَلِكَ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ فِي أَحَادِيثَ أُخْرَى بِأَنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَأَذَّى مِمَّا يَتَأَذَّى مِنْهُ الْإِنْسَانُ، وَبَنَاءً عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ، لَا فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ، وَلَا فِي غَيْرِهِ: «لَا يَقْرَبَنَّ مَسَاجِدَنَا».

وقوله: «مَسَاجِدَنَا». عامٌّ، فَهُوَ يَشْمَلُ الْمَسْجِدَ النَّبَوِيَّ، وَالْمَسَاجِدَ الْأُخْرَى فِي الْمَدِينَةِ وَغَيْرِهَا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كَانَتْ مَطْبُوخَةً، وَذَهَبَتْ رَائِحَتُهَا فَهَلْ يَحِلُّ أَنْ يَحْضُرَ الْمَسْجِدَ؟

(١) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٢/ ٣٣٩).

أما حديث أحمد بن صالح فأسنده المصنف في «الاعتصام» (٧٣٥٩).

وأما حديث الليث بن سعد فوصله الذهلي في «الزهریات».

وأما حديث أبي صفوان فأسنده المصنف في «الأطعمة» (٥٤٥٢).

وانظر: «الفتح» للحافظ ابن حجر رحمه الله (٢/ ٣٤١)، و«تغليق التعليق» (٢/ ٣٤٢، ٣٤٣).

(٢) أخرجه مسلم (٥٦٢) (٧٠).

الجواب: نعم، ولهذا جاء في أحاديث أخرى أن مَنْ أَكَلَهَا فَلْيُمْتِهَا طَبَخًا^(١).
فإذا قال قائل: يَلْزَمُ من ذلك أنه إذا كان الإنسانُ يَأْكُلُ كُلَّ يَوْمٍ بَصَلًا أو ثَوْمًا أَلَا يُصَلِّي مع الجماعة؟
نقول: نعم، لكنَّ هذا ليس رخصةً له، بل إن ذلك لدفعِ أذاه، وعلى هذا فلا ينالُ أجرَ صلاة الجماعة.

فإن قال قائل: أليس حضورُ صلاة الجماعة واجبًا؟
فالجواب: بلى، ولذلك كان أكلُ البصل قبل الصلاة حتى لا يَحْضُرَ صلاة الجماعة حرامًا؛ لأنه يُؤَدِّي إلى تركِ واجب، ولكن إن أَكَلَهُ لحاجةٍ؛ جوع، أو مجردِ شَهْيَةٍ فإنه لا بأس، ولهذا نهى النبي ﷺ عن قُرْبَانِ المساجِدِ لمن أَكَلَ البصلَ والثومَ قال الناس: حُرِّمَتْ؟ فقال: «إنه ليس لي تحريمٌ ما أحلَّ الله».
فدلَّ ذلك على أنها ليست حرامًا، ولكن إذا أَكَلَ لا يَحْضُرُ المسجد؛ لئلا يَتَأَذَّى الناسُ برائحته.

ونظيرُ ذلك: المسافرُ في رمضان فإنه يُفْطِرُ، فَيَنْتَهِكُ حرمةَ اليوم، ولكن هل نقول: إن السفرَ في رمضان حرامٌ؛ لأنه يُؤَدِّي إلى تركِ الواجب؟
الجواب: لا، ليس حرامًا إلا إذا قصَدَ الإنسانُ بسفره أن يُفْطِرَ، فحينئذٍ يَحْرُمُ عليه السفرُ، وَيَحْرُمُ عليه الفطرُ.

ومن فوائدِ هذا الحديث: أنَّ الملائكةَ هم سُكَّانُ المساجِدِ، وذلك كما في الروايات التي أَشْرَفْنَا إليها؛ بقوله ﷺ: «إن الملائكةَ تَتَأَذَّى مما يَتَأَذَّى منه بنو آدم، أو الإنسان».
وفيه أيضًا: أنَّ الملائكةَ تَتَأَذَّى بالرائحةِ الخبيثةِ كما يَتَأَذَّى الإنسان، ولازِمُ ذلك أنه تُسَرُّ بالرائحةِ الطيبة، ولهذا كان النبي ﷺ يُحِبُّ الطَّيِّبَ، وَيُكْثِرُ منه دائمًا^(٢).

(١) أخرجه مسلم (٥٦٧) (٧٨).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (١٢٨/٣) (١٢٢٩٣)، والنسائي (٣٩٤٠)، والطبراني في «الأوسط» =

ويقاسُ على ذلك: كُلُّ مَنْ فِيهِ رَائِحَةٌ كَرِيهَةٌ؛ مِثْلُ: الْبَخَرِ، كَمَا يُوجَدُ فِي بَعْضِ النَّاسِ، نَسْأَلُ اللَّهَ السَّلَامَةَ لَنَا وَلَكُمْ، فِيهِ بَخَرٌ؛ إِمَّا فِي أَنْفِهِ، وَإِمَّا فِي فَمِهِ، فَإِذَا قَامَ يَتَكَلَّمُ تُحَسُّ بِرَائِحَةِ كَرِيهَةٍ تَخْرُجُ مِنْ فَمِهِ، وَإِذَا تَنَفَّسَ تُحَسُّ بِرَائِحَةِ كَرِيهَةٍ تَخْرُجُ مِنْ أَنْفِهِ، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ مَرَضٌ، نَسْأَلُ اللَّهَ لِإِخْوَانِنَا الْعَافِيَةِ.

فَإِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ فِيهِ هَذَا الْبَخَرُ فَإِنَّهُ لَا يُصَلِّي كَذَلِكَ مَعَ النَّاسِ. وَبَعْضُ النَّاسِ أَيْضًا يَكُونُ فِيهِ بَخَرٌ، وَلَكِنْ فِي إِبْطِهِ رَائِحَةٌ مُنْتِنَةٌ وَكَرِيهَةٌ جَدًّا، قَدْ تَكُونُ أَشَدَّ مِنَ الْكَرَّاثِ وَالْبَصْلِ، فَهَذَا نَقُولُ لَهُ أَيْضًا: لَا تَقْرَبِ الْمَسَاجِدَ، وَلَا تُصَلِّ مَعَ الْجَمَاعَةِ؛ لِأَنَّكَ تُؤْذِي النَّاسَ.

وَمِثْلُ ذَلِكَ أَيْضًا: شَارِبُ الدُّخَانِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَتَأَذُّونَ بِهِ، وَلَا سِيَّمَا وَأَنْ بَعْضُ النَّاسِ -نَسْأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ- يُكْثِرُ مِنَ الشَّرْبِ، حَتَّى إِنَّكَ تَجِدُهُ يَشْرَبُ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ، وَكَأَنَّمَا رَائِحَةُ الدُّخَانِ تَفُوحُ مِنْهُ، فَهَذَا أَيْضًا لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ مَا دَامَتِ الرَّائِحَةُ بَاقِيَةً فِي فَمِهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَهَلْ لَنَا حِيلَةٌ أَنْ نُذْهِبَ رَائِحَةَ الْبَصْلِ وَالثُّومِ وَالْكَرَّاثِ مِنْ أَجْلِ أَنْ نَحْضُرَ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ ذَلِكَ مُمْكِنٌ، وَذَلِكَ عَنْ طَرِيقِ التَّغْنَاعِ، أَوِ الْبَقْدُونَسِ، وَلَكِنَّهُ إِذَا تَجَشَّأَ الْإِنْسَانُ فَإِنَّهُ لَا بَدَّ أَنْ تَخْرُجَ الرَّائِحَةُ مِنَ الْمَعِدَةِ، وَقَدْ قِيلَ لِي أَيْضًا: إِنْ الثُّومَ لَهُ نَفوذٌ قَوِيٌّ، حَتَّى إِنَّهُ يَنْفُذُ مَعَ الْعَرَقِ، فَتَشُمُّ الرَّائِحَةُ فِي الْعَرَقِ، وَلِهَذَا لَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَأْكُلَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ إِلَّا لِحَاجَةٍ، خُصُوصًا الثُّومَ.



ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

١٦١ - بَابُ وُضُوءِ الصَّبْيَانِ، وَمَتَى يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْغُسْلُ وَالطُّهُورُ، وَحُضُورُهُمُ الْجَمَاعَةَ وَالْعِيدَيْنِ وَالْجَنَائِزِ وَصُفُوفِهِمْ.

المراد بالصبي هنا من هو دون البلوغ وفوق التمييز؛ يعني: أنهم مميزون، ولكنهم لم يبلغوا.

ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

٨٥٧ - حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنِي غُنْدَرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ مَرَّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى قَبْرِ مَنْبُودٍ فَأَمَّهُمْ وَصَفُوا عَلَيْهِ فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَمْرٍو، مَنْ حَدَّثَكَ؟ فَقَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ ^(١).
وجه الدلالة: أن ابن عباس صف معهم، وكان صغيراً.



ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

٨٥٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي صَفْوَانُ بْنُ سُلَيْمٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ» ^(٢).

[الحديث ٨٥٨ - أطرافه في: ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٩٥، ٢٦٦٥].

إذا: فهو غير واجب على الصبيان، وظاهر كلام البخاري رَحِمَهُ اللهُ أنهم إذا بلغوا وجب عليهم الغسل؛ لقوله: ومتى يجب عليهم الغسل؟ والحديث يدل على أنه يجب عليهم إذا احتلموا.



(١) أخرجه مسلم (٩٥٤) (٦٨).

(٢) أخرجه مسلم (٨٤٦) (٧).

ثم قال البخاري رحمه الله:

٨٥٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو قَالَ: أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: بَتُّ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ لَيْلَةً، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمَّا كَانَ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَوَضَّأَ مِنْ شَنْ مَعْلَقٍ وَضَوْءًا خَفِيفًا، يُخَفِّفُهُ عَمْرُو وَيُقَلِّلُهُ جِدًّا، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي فَقُمْتُ فَتَوَضَّأْتُ نَحْوًا مِمَّا تَوَضَّأَ، ثُمَّ جِئْتُ فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَحَوَّلَنِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ، ثُمَّ صَلَّى مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ اضْطَجَعَ فَنَامَ حَتَّى نَفَخَ، فَاتَّاهُ الْمُنَادِي بِأَذْنِهِ بِالصَّلَاةِ، فَقَامَ مَعَهُ إِلَى الصَّلَاةِ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ، قُلْنَا لِعَمْرُو: إِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَنَامُ عَيْنُهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ قَالَ عَمْرُو: سَمِعْتُ عُبَيْدَ بْنَ عَمِيرٍ يَقُولُ: إِنَّ رُؤْيَا الْأَنْبِيَاءِ وَحْيٌ ثُمَّ قَرَأَ ﴿إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ آيَاتٍ أَذْهَبُكَ﴾ [الصافات: ١٠٢] ^(١).

الشاهد من هذا الحديث: أن الصبي يصح وضوؤه، ويصح حضوره الجماعة والعידين والجنائز، وقد مر علينا حديث ابن عباس رضي الله عنه قريباً في صلاة الجنائز. وقوله: «تنام عيناه، ولا ينام قلبه». هذا صحيح، فقد ثبت عن النبي ﷺ أنه تنام عيناه، ولا ينام قلبه ^(٢).

ولهذا قال العلماء: إنه لا يمكن أن يحتلم، ولا أن يتنقض وضوؤه بنومه؛ لأن قلبه غير نائم.

ومما يدل لذلك قول عائشة: كان النبي ﷺ يصبغ جنباً من جماع لا من حلم، ثم لا يفطر، ولا يقضي ^(٣)، فهذا لأن النبي ﷺ لا يحتلم في منامه. فلو قال قائل: يشكّل على هذا نوم النبي ﷺ والصحابة في السفر، وعدم شعور الرسول ﷺ بطلوع الفجر ^(٤).

(١) أخرجه مسلم (٧٦٣) (١٧١) بمعناه.

(٢) أخرجه البخاري (٣٥٦٩)، ومسلم (٧٣٨) (١٢٥).

(٣) أخرجه مسلم (١١٠٩) (٧٧).

(٤) تقدم تخريجه.

فالجواب: أن هذا مما يُؤَيِّدُ ما قلناه؛ وذلك لأن الفجر يُرى، ولا يُعْلَمُ، وهو ﷺ تكونُ عيناه نائمَتين، ولذلك لم يَرِ طلوعَ الفجرِ، وعليه فلا إشكال في ذلك.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٨٦٠- حدثنا إسماعيل قال: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ جَدَّتَهُ مُلَيْكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِبَطْعَامٍ صَنَعَتْهُ فَأَكَلَ مِنْهُ فَقَالَ: «قُومُوا فَلَأُصَلِّيَ بِكُمْ» فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طَوْلٍ مَا لَبِثُ، فَنَضَحْتُهُ بِمَاءٍ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْيَتِيمُ مَعِيَ وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا، فَصَلَّى بِنَا رَكَعَتَيْنِ^(١).
في هذا الحديث: دليلٌ على جوازِ مُصَافَةِ الصَّبِيِّ.

وفيه دليلٌ: على حسنِ خُلُقِ النَّبِيِّ ﷺ حيث أجاب دعوةَ هذه المرأة العجوزِ الكبيرة.

وفيه دليلٌ: على ما كان في قلوبِ الصحابةِ من محبةِ الرسولِ ﷺ، حتى كانت النساءُ يَدْعُوْنَهُ إلى الطعامِ.

وفيه أيضًا: أنه يَجُوزُ إقامةُ الجماعةِ في النوافل، ولكن هذا ليس دائمًا، بل أحيانًا، وذلك كما في هذا الحديث، وكما وَرَدَ عنه ﷺ من فعلِهِ في صلاةِ الليل، فقد قام معه عبدُ اللَّهِ بنُ مسعودٍ، وقام معه أيضًا حذيفةٌ، وقام معه كذلك عبدُ اللَّهِ بنُ عباسٍ^(٢).
وعليه فإنه إذا كان جماعةٌ في مكانٍ، ورأوا أن بعضهم يُشْطِطُ بعضًا في قيامِ الليل، وقالوا لأحدهم: أَيْقِظْنَا. ثم قاموا، وصلُّوا جماعةً فإنه لا بأسَ بذلك.

وفيه أيضًا: دليلٌ على جوازِ الصلاةِ على الحَصِيرِ؛ لقوله: فنَضَحْتُهُ بِمَاءٍ، فقام رسولُ اللَّهِ ﷺ عليه.

(١) أخرجه مسلم (٦٥٨) (٢٦٦).

(٢) تقدم تخريجه.

وفيه أيضًا: دليلٌ على أنه لا بأس أن يسجدَ الإنسانُ على شيءٍ لينٍّ؛ لأنه إذا كان الحَصِيرُ قد اسودَّ من طولِ اللَّبَثِ، وصُبَّ عليه الماءُ فسوف يَلِينُ، وَيَسْلَمُ الإنسانُ من أذاه، بخلافِ ما إذا كان يابسًا جافًا؛ فإنه ربما يعلِّقُ بيده -أو ما أشبهَ ذلك- شيءٌ منه.

وفيه أيضًا: دليلٌ على أن المرأةَ لا مَوْقِفَ لها مع الرجالِ؛ لأن هذه العجوزَ وهي جَدَّةُ أَنَسٍ صَلَّتْ وراءَهُم.

وفيه أيضًا: عَرَضَ الإنسانُ نفسه على صَاحِبِهِ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِمْ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «قوموا فَلَا صَلَّيْ بِكُمْ».



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٨٦١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُتْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ أَتَانِي وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْإِحْتِلَامَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ بِمَنْىَ إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ، فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ فَتَزَلْتُ وَأَرْسَلْتُ الْأَتَانَ تَرْتَعُ، وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ^(١).

في هذا الحديث: دليلٌ على أن الصبيانَ يَحْضُرُونَ الْجَمَاعَةَ؛ لِأَنَّ قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: وَأَنَا قَدْ نَاهَزْتُ الْإِحْتِلَامَ؛ مَعْنَاهُ: أَنَّنِي قَدْ قَارَبْتُهُ.

وفي هذا الحديث من الفوائدِ غيرَ هذه المسألة:

- ١- جَوَازُ رُكُوبِ الْحِمَارِ.
- ٢- جَوَازُ الْمُرُورِ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّينَ إِذَا كَانُوا خَلْفَ الْإِمَامِ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَا يَنْقُصُ مِنْ صَلَاتِهِمْ شَيْئًا.
- ٣- وفيه أيضًا: دليلٌ على جَوَازِ الصَّلَاةِ إِلَى غَيْرِ سُتْرَةٍ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: يُصَلِّي إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ. هكذا قرَّرَ بعضُ العلماءِ مع أننا لو أَخَذْنَا بِظَاهِرِ اللَّفْظِ لَقُلْنَا: إِنَّ نَفْيَ الْجِدَارِ

(١) أخرجه مسلم (٥٠٤) (٢٥٤).

لَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيٍ غَيْرِهِ، فَقَدْ يَكُونُ يُصَلِّي إِلَى الْعَتَمَةِ مَثَلًا، كَمَا هِيَ عَادَتُهُمْ فِي الْأَسْفَارِ.
لَكِنْ يُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه سَأَلَهُ؛ لِيَسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْحِمَارَ لَا يَقْطَعُ
الصَّلَاةَ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ؛ أَي: إِلَى غَيْرِ سُتْرَةٍ.
وَفِيهِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمُرُورَ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ.

* * *

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٨٦٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بِنْتُ
الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَعْتَمَ النَّبِيُّ ﷺ.
وَقَالَ عِيَّاشُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ
رضي الله عنها قَالَتْ: أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْعِشَاءِ حَتَّى نَادَاهُ عُمَرُ: قَدْ نَامَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ،
فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ يُصَلِّي هَذِهِ الصَّلَاةَ
غَيْرُكُمْ» وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ يَوْمَئِذٍ يُصَلِّي غَيْرَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ^(١).
الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: قَوْلُ عُمَرَ: «قَدْ نَامَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ».

فَإِنْ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّبِيَّانَ كَانُوا حَاضِرِينَ، وَنَامُوا؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَعْتَمَ
بِالْعِشَاءِ؛ أَي: أَخْرَجَهَا إِلَى آخِرِ وَقْتِهَا.

* * *

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٨٦٣ - حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنِي عَبْدُ
الرَّحْمَنِ بْنُ عَاصِمٍ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ لَهُ رَجُلٌ: شَهِدْتَ الْخُرُوجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَوْ لَا مَكَانِي مِنْهُ مَا شَهِدْتُهُ - يَعْنِي مِنْ صُغُرِهِ - أَتَى الْعَلَمَ الَّذِي عِنْدَ دَارِ كَثِيرِ
بَنِي الصَّلْتِ، ثُمَّ خَطَبَ ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ فَوَعَّظَهُنَّ وَذَكَرَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ أَنْ يَتَصَدَّقْنَ، فَجَعَلَتْ

(١) ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ مُعَلِّقًا بِصِيغَةِ الْجَزْمِ كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ٣٤٥)، وَوَصَلَهُ الذَّهَلِيُّ فِي «الزُّهْرِيَّاتِ»،
وَوَصَلَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ فِي صَحِيحِهِ، وَالنَّسَائِيُّ، وَانْظُرْ «تَغْلِيْقُ التَّغْلِيْقِ» (٢/ ٣٤٤).

الْمَرْأَةُ تَهْوِي بِيَدِهَا إِلَى حَلْقِهَا تُلْقِي فِي ثَوْبِ بِلَالٍ، ثُمَّ أَتَى هُوَ وَبِلَالُ الْبَيْتِ ^(١).
 فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا: شَهَادَةُ الصَّبِيَّانِ الْعِيدَ، وَبِذَلِكَ لَا يَبْقَى إِلَّا الْجَنَائِزُ لَمْ يَذْكُرْهُ
 وَلَعَلَّهُ لَمْ يَجِدْ حَدِيثًا فِيهَا عَلَى شَرْطِهِ.



ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦٢ - بَابُ خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِاللَّيْلِ وَالْغَلَسِ.

٨٦٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بِنْتُ
 الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْعَتَمَةِ حَتَّى نَادَاهُ عُمَرُ: نَامَ النِّسَاءُ
 وَالصَّبِيَّانُ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَا يَنْتَظِرُهَا أَحَدٌ غَيْرُكُمْ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ» وَلَا
 يُصَلِّي يَوْمَئِذٍ إِلَّا بِالْمَدِينَةِ، وَكَانُوا يُصَلُّونَ الْعَتَمَةَ فِيمَا بَيْنَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ إِلَى ثُلُثِ
 اللَّيْلِ الْأَوَّلِ.

الشَّاهِدُ: قَوْلُهُ: نَامَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ. فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى حُضُورِ النِّسَاءِ لَصَلَاةِ الْعِشَاءِ.



ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٦٥ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ حَنْظَلَةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَأْذَنْتُكُمْ نِسَاءُكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسْجِدِ فَأَذْنُوا لَهُنَّ» ^(١).
 تَابِعَهُ شُعْبَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ^(٢).
 قَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا اسْتَأْذَنْتُكُمْ نِسَاءُكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسْجِدِ فَأَذْنُوا لَهُنَّ». وَهَلْ إِذَا اسْتَأْذَنْ
 بِالنَّهَارِ يُؤْذَنُ لَهُنَّ، أَوْ يَقَالُ: إِنَّ النَّهَارَ مَحَلُّ انْتِشَارِ النَّاسِ، وَرُؤْيَا النِّسَاءِ فَلَا يُؤْذَنُ لَهُنَّ؟

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٨١٤) (١).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٤٢) (١٣٧).

(٣) ذَكَرَهُ الْبَخَارِيُّ مَعْلَقًا بِصِيغَةِ الْجَزْمِ كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (٣٤٧/٢)، وَوَصَلَهُ الطَّبْرَانِيُّ، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ

(٤٣/٢)، وَانْظُرْ «تَغْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ» (٢/٢٤٤)، وَانْظُرْ «الْفَتْحُ» لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ (٢/٣٤٨).

الجواب: يَحْتَمِلُ هذا وهذا، لكن إذا خِيفَ من الشرِّ والفسادِ في الإذنِ لهن بالليلِ فإنه لا مانعَ من أن يُمنَعْنَ، أو يَذْهَبَ معهن مَحْرَمٌ حتى لا يَعْتَدِيَ عليهن أحدٌ.

قال ابن رجب رحمته الله في «الفتح» (٣٨ / ٨):

وقد رواه الترمذيُّ، عن سالمٍ، وخرَّجه البخاريُّ فيما بعدُ، ويأتي قريباً إن شاء الله، وليس فيها ذكرُ الليلِ وكذلك رواه نافعٌ، عن ابنِ عمرَ وغيرِهم أيضاً. وروايةُ الأعمشِ، عن مجاهدٍ، عن ابنِ عمرَ التي علَّقها البخاريُّ خرَّجها مسلمٌ في صحيحه، من رواية أبي معاويةَ، وعيسى بنِ يونسَ، كلاهما عن الأعمشِ به، ولفظه: «لا تَمْنَعُوا النساءَ من الخروجِ إلى المساجدِ بالليلِ».

وخرَّجه أيضاً من روايةِ عمرو، عن مجاهدٍ، عن ابنِ عمرَ، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «اُذْنُوا للنساءِ بالليلِ إلى المساجدِ».

وخرَّج البخاريُّ في كتابِ الجمعةِ، من طريقِ عمرو أيضاً، وسيأتي إن شاء الله ﷻ. ومرادُ البخاريِّ بالمتابعةِ ذكرُ الليلِ، مع أن مسلماً خرَّج حديثَ حَنْظَلَةَ، عن سالمٍ، ولم يذكُرْ فيه: «بالليلِ».

وقال الإمامُ أحمدٌ في روايةِ حَنْظَلَةَ، عن سالمٍ، عن أبيه: إسنادهُ حسنٌ. إلى أن قال رحمته الله:

عن عائشةَ قالت: لو أدركَ رسولُ الله ﷺ ما أحدثَ النساءُ بعده لَمَنَعْنَهُنَّ المسجدَ، كما مُنِعَتِ نساءُ بني إسرائيلَ. قلتُ لَعَمْرُةَ: أو مُنِعْنَ؟ قالت: نعم. تُشِيرُ عائشةُ رضي الله عنها إلى أن النبيَّ ﷺ كان يُرَخِّصُ في بعضِ ما يُرَخِّصُ فيه حيث لم يَكُنْ في زمنه فسادٌ، ثم نَظَرَ في الفسادِ، وتحدَّثَ بعده، فلو أدركَ ما حدثَ بعده لما اسْتَمَرَّ على الرخصةِ، بل نَهَى عنه؛ فإنه يَأْمُرُ بالصلاحِ، وَيَنْهَى عن الفسادِ.

وشبهةُ بهذا ما كان في عهدِ النبيِّ ﷺ وعهدِ أبي بكرٍ وعمرَ، وفي خروجِ الإمامِ إلى الأسواقِ بغيرِ خمارٍ حتى كان عمرُ يَضْرِبُ الأمةَ إذا رآها مُتَقَبِّةً، أو مُسْتَبْرَةً، وذلك لغلبةِ السلامةِ في ذلك الزمانِ.

ثم زال ذلك، وظَهَرَ الفسادُ وانتَشَرَ، فلا يُرَخَّصُ حينئذٍ فيما كانوا يُرَخِّصُونَ فيه.
فقد اختلفَ العلماءُ في حضورِ النساءِ مساجدَ الجماعاتِ للصلاةِ مع الرجالِ، فمنهم مَنْ
كرِهَهُ بكلِّ حالٍ، وهو ظاهرُ المَرْوِيِّ عن عائشةَ رضي الله عنها، وقد استدلَّتْ بأنَّ الرخصةَ كانت
لهن حيث لم يَظْهَرْ منهن ما ظَهَرَ، فكانتَ لمعْنَى، وقد زال ذلك المعنى.
قال الإمامُ أحمدُ: أكرَهُ خروجَهن في هذا الزمانِ؛ لأنهن فتنَةٌ.

وعن أبي حنيفةَ روايةٌ: لا يَخْرُجْنَ إلا للعَيدِينِ خاصَّةً. ورَوَى أبو إسحاق عن
الحارثِ، عن عليٍّ أنه قال: حَقٌّ على كُلِّ ذاتِ نِطاقٍ أن تَخْرُجَ للعَيدِينِ. ولم يَكُنْ
يُرَخَّصُ لهن في شيءٍ من الخُروجِ إلا في العَيدِينِ.

ومنهم مَنْ رَخَّصَ فيه للعجائزِ دونَ الشوابِّ، وهو قولُ مالِكٍ في روايةٍ،
والشافعيُّ، وأبي يوسفَ ومحمدٍ، وطائفةٌ من أصحابنا، أو أكثرَهم، حكاه ابنُ عبدِ
البرِّ عن العلماءِ، وحكاه عن مالِكٍ من روايةِ أشهبَ أن العجوزَ تَخْرُجُ إلى المسجدِ،
ولا تُكَبِّرُ التَّردُّدَ، وأن الشابةَ تَخْرُجُ مرةً بعدَ مرةٍ.

وقال ابنُ مسعودٍ: ما صَلَّيتُ امرأةً صلاةَ أَفْضَلٍ من صَلَّياتِها في بيتِها إلا أن تُصَلِّيَ عِنْدَ
المسجدِ الحرامِ إلا عَجُوزًا في مَنْقَلِها. خَرَّجَهُ وَكِيعٌ وأبو عُبَيْدٍ، وقال: يعني: خُفْيَها.

وخرَّجَهُ البَيْهَقِيُّ، وعنده: إلا في المسجدِ الحرامِ، أو مسجدِ رسولِ اللَّهِ ﷺ.
ومنهم مَنْ رَخَّصَ فيه للجميعِ إذا أُمِنَتِ الفتنَةُ، وهو قولُ مالِكٍ في روايةِ ابنِ
القاسمِ ولم يَذْكُرْ في المَدُونَةِ سِوَاهُ، وقولُ طائفةٍ من أصحابنا المتأخِّرينِ.

ثم اختلفوا هل يُرَخَّصُ لهن في الليلِ والنهارِ، أم في الليلِ خاصَّةً؟ لى قولين:
أحدهما: يُرَخَّصُ لهن في كُلِّ الصَّلواتِ، وهو المَحْكِيُّ عن مالِكٍ والشافعيِّ وأبي
يوسفَ ومحمدٍ، وقولُ أصحابنا، واستدلُّوا بعمومِ الأحاديثِ المطلقةِ، وبخروجِهن
للعَيدِينِ، فأما المقيِّدَةُ بالليلِ فقالوا: هو تنبِئَةٌ على النهارِ مِنْ طريقِ الفَحْوَى؛ لأنَّ تَمَكُّنَ
الْفَسَّاقِ مِنَ الْخُلُوةِ بالنساءِ والتعرُّضِ لهن بالليلِ أَظْهَرُ، فإذا جازَ لهن الخروجُ بالليلِ
ففي النهارِ أَوْلَى.

وقالت طائفة: إنما يُرَخَّصُ لهن في الليل، وتبويب البخاري يدل عليه، ورؤي مثله عن أبي حنيفة، لكنه خصه بالعجائز، وكذا قال سفيان: يُرَخَّصُ لهن في العشاء والفجر. قال: ويُنهي عن حضورهن تراويح رمضان، ومذهب إسحاق كأبي حنيفة والثوري في ذلك، إلا أنه رخص لهن في حضور التراويح في رمضان.

وهؤلاء استدلوا بالأحاديث المقيدة بالليل، وقالوا: النهار يكثر انتشار الفساق فيه، فأما الليل فظلمته مع الاستتار يمنع النظر غالباً، فهو أستر.

ورؤي عن أحمد ما يدل على أنه يكره للمرأة أن تصلّي خلف رجل صلاة جهرية. هذا عكس قول من رخص في خروج المرأة إلى المسجد بالليل دون النهار.

قال مهنّا: قال أحمد: لا يُعْجِبُنِي أَنْ يُؤَمَّ الرَّجُلُ النِّسَاءَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي بَيْتِهِ، يَوْمَ أَهْلَ بَيْتِهِ، أَكْرَهُ أَنْ تَسْمَعَ الْمَرْأَةُ صَوْتَ الرَّجُلِ. وهذه الرواية مبنية -والله أعلم- على قول أحمد: إن المرأة لا تنظر إلى الرجل. [ويجوز فتح همزة «إن» على أن «أن» مع اسمها وخبرها بدل من القول، فيكون التقدير: على أن. لكن الكسر أوضح] ^(١) الأجنبي، فيكون سماعها صوته كالنظر إليه، وكما أن سماع الرجل صوت المرأة مكروه كنظره إليها؛ لما يخشى في ذلك من الفتنة.

وإن صلى الرجل نساء لا رجل معهن، فإن كنّ محارم له، أو بعضهن جاز، وإن كنّ أجنبيات فإنه يكره، وإنما يكره إذا كان في بيت ونحوه، فأما المسجد فلا يكره، لا سيما إن كان فيه رجال لا يصلّون معهم، فقد روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه جعل للنساء في قيام رمضان إماماً، يقوم بهن على حدة، كما جعل للرجال إماماً.

[هذا الأثر عن عمر إذا ثبت فإنه يكون فيه ردّ شبهة من قال: إنه لا ينبغي أن يوضع للنساء مصلّى خاص بالمسجد؛ لأن ذلك لم يكن على عهد النبي ﷺ، فإذا ثبت هذا الأثر عن عمر فالأمر واضح، وإن لم يثبت فدفع هذا الاعتراض أن يقال: إنه في

(١) ما بين معقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رحمته الله.

عهد النبي ﷺ لم تكن المساجد كمساجدنا الآن في كونها مُضَاءَةً، وأيضًا هي ليست على هذه السَّعةِ المعروفة، وأيضًا لم تكن الناسُ في ذلك الوقتِ على جانبٍ كبيرٍ من الرخاءِ حتى يَبْنُوا للنساءِ مَجَلَاتٍ خاصةً^(١).

وأما في بيتٍ ونحوه فيُكرَهُ؛ لما فيه من الخلوة، فإن كانت امرأةٌ واحدةً فهو مُحَرَّمٌ، وإن كانت امرأتان فهل يَمْنَعُ ذلك الخلوةَ وفيه لأصحابنا وجهان. ومتى كثر النساءُ فلا يَحْرُمُ، بل يُكرَهُ، ومن أصحابنا مَنْ علَّلَ الكراهةَ بخشيةِ مخالطةِ الوسواسِ له في صلاته.

ومذهبُ الشافعيِّ إن صَلَّى بامرأتين أجنبيَّتين فصاعدًا خاليًا بهن فطريقان، قطع جمهورُهم بالجواز، والثاني بتحريمه وجهان.

وقيل: إن الشافعيَّ نصَّ على تحريم أن يُؤمَّ الرجلُ نساءً منفرداتٍ إلا أن يكونَ فيهنَّ مُحَرَّمٌ له، أو زوجةٌ، وإن خلا رجلان أو رجالٌ فالمشهورُ عندهم تحريمه.

وقيل: إن كانوا مَمَّنْ تَبَعْدُ مواطأتهم على الفاحشةِ جاز. [وهذه مسألةٌ مهمةٌ، فلو كان هناك رجلان مع امرأةٍ فهل نقولُ: لا خلوةٌ، أو

نقولُ: الذئبان على الشاةِ أشدُّ من الذئبِ الواحدِ؟

الجوابُ: الظاهرُ أنه يُنْظَرُ لحالِ الرجلين^(٢).

فإن صَلَّى بهن في حالٍ يُكرَهُ كُرِهَتِ الصلاةُ وصَحَّتْ، وإن كان في حالٍ تحريمٍ فمن أصحابنا مَنْ جَزَمَ بِبُطْلَانِ صلاتهما، وكَرِهَ طائفةٌ من السلفِ أن يُصَلِّيَ الرجلُ بالنساءِ الأجنبيَّاتِ، وليس خلفه صفٌّ من الرجالِ، منهم الحرريُّ، كذلك قال الإمامُ أحمدُ في رواية الميمونيِّ: إذا كان خلفه صفٌّ رجالٍ صَلَّى خلفه النساءُ؛ لأن النبي ﷺ صَلَّى بآنسٍ، واليتيم، وأمَّ سُلَيْمٍ ورائهم.

(١) ما بين معقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ.

(٢) ما بين معقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ.

قيل له: فإن لم يكن رجال كانوا نساء؟ قال: هذه مسألة مُشْتَبِهَةٌ. قيل له: فصلاتهم جائزة؟ قال: أما صلاته هو فجائزة. قيل له: فصلاة النساء؟ قال: هذه مسألة مُشْتَبِهَةٌ. فتوقف في صحة صلاتهن دونه. اهـ كلام الحافظ ابن رجب رحمه الله.

والمهم: أن الذي يظهر لي أن النهار كالليل في خروج النساء للمساجد، إلا إذا كان هناك خوف، فيُتَّبَعُ في هذا وفي هذا، والعادة قد جرت عندنا أن النساء لا يحضرن الجماعة إلا في الجمعة وفي الليل.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٦٣ - باب انتظار الناس قيام الإمام العالم.

٨٦٦ - حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا عثمان بن عمر، أخبرنا يونس عن الزهري قال: حدثني هند بنت الحارث أن أم سلمة زوج النبي ﷺ أخبرتها أن النساء في عهد رسول الله ﷺ كن إذا سلمن من المكتوبة قمن، وثبت رسول الله ﷺ ومن صلى من الرجال ما شاء الله، فإذا قام رسول الله ﷺ قام الرجال.

في هذا الحديث: دليل على أنه ينبغي للإمام إذا كان هناك نساء ألا يتعجل في القيام، بل يثبت مكانه حتى ينصرفن؛ وذلك لئلا يختلط الرجال بالنساء.

ويؤخذ من ذلك: أن الدين الإسلامي يريد أن يتميز الرجال عن النساء، وأن من مبادئ الإسلام ألا يختلط الرجال بالنساء، وإذا كان هذا في الصلاة مع أنها عبادة فما ظنكم بمن يرخص وربما يدعو إلى اختلاط الفتيات الشابات بالفتيان الشبان على كراسي الدراسة؟! أليس هذا مما ينافي دين الإسلام، والله إنه مما ينافي دين الإسلام، وإنه ليس من الإسلام في شيء، والعجب أن بعض الناس اتصل بنا قائلًا: إنهم قد ابتلوا ببلاء شديد عندهم، وهو أنه قد أصبح عندهم في الجامعة النساء تدرس

للرجال، والرجال يُدَرِّسون للنساء، ولا شك أن هذه انتكاسة عظيمة، فلماذا لم يجعلوا الرجال يُدَرِّسون للرجال، والنساء يُدَرِّسن للنساء، ولكن لا شك أن كل هذا من أجل نشر الفتنة - والعياذ بالله - والشر والبلاء، حتى يجعلوا شعوبهم كالبهائم، لا تحس بشيء؛ لأن الإنسان إذا لم يكن له هم إلا بطنه وفرجه فقد انتهت بشريته وأدميته، وصار بهيمة تهاماً، فلا يطلب إلا إشباع الرغبة والشهوة، والعياذ بالله.

وأعداء المسلمين إنما يريدون من المسلمين أن يكونوا هكذا، يريدون أن ينفرد الرجال عن النساء، والنساء عن الرجال، بل يريدون من الأمة الإسلامية أن تبقى أمة شهوانية، ليس لها إلا هذا الحظ من دنياها - والعياذ بالله - فنسأل الله أن يهدي ولاية أمورنا لما فيه الخير والصلاح، ونحن في هذا لا نتكلم عن المملكة السعودية؛ فإن المملكة السعودية - والحمد لله - لا تقر هذا، ولكن نتكلم عن هذا الذي اتصل بنا من بلد آخر، نسأل الله لنا ولهم الهداية.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٨٦٧ - حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك بن أنس عن ابن عمر بن عبد الرحمن، عن عائشة قالت: إن كان رسول الله ﷺ ليصلي الصبح فينصرف النساء متلفعات بمروطهن ما يعرفن من الغلس^(١).
قولها: إن كان رسول الله ﷺ ليصلي. «إن» هذه مخففة من الثقيلة، والدليل على أنها «إن» المخففة اقتران الخبر «ليصلي» بالكلام.

وفي هذا الحديث من الفوائد:

أن النساء كنَّ ينصرفن من صلاة الصبح متلفعات بمروطهن، والمِرْطُ كساء شبيه بالعباءة، والتلفع؛ يعني: التلطف.

﴿وقوله: «ما يُعْرِفَنَّ مِنَ الْغَلَسِ». يَفِيدُ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ يُيَادِرُ بِصَلَاةِ الصُّبْحِ،
مع أنه كان يَقْرَأُ فِيهَا بِالسُّتَيْنِ إِلَى الْمِائَةِ^(١).
وفيه أيضًا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُنَّ كُنَّ يُيَادِرْنَ بِالْقِيَامِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ النَّاسَ إِذَا بَقُوا
يَذْكُرُونَ اللَّهَ، وَيَقْرَأُونَ مَا يَقْرَأُونَ مِنَ الْأُورَادِ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ نُورُ النَّهَارِ قَدْ انْتَشَرَ.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٨٦٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِسْكِينَ قَالَ: حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ بَكْرٍ أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنِي
يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَأَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أُطَوَّلَ فِيهَا فَاسْمَعْ بُكَاءَ الصَّبِيِّ؛ فَاتَجَوَّزْ
فِي صَلَاتِي كَرَاهِيَّةٍ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمِّهِ».

هذا الحديث فيه: دَلِيلٌ عَلَى حُضُورِ الصَّبِيَّانِ إِلَى الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّ الظَّاهَرَ أَنَّ الصَّبِيَّانَ
كَانُوا مَعَ أُمَّهَاتِهِمْ، فَيَسْمَعُ ﷺ بُكَاءَ الصَّبِيِّ، فَيَتَجَوَّزُ فِي صَلَاتِهِ؛ يَعْنِي: يُسْرِعُ فِيهَا؛
كَرَاهِيَّةً أَنْ يَشُقَّ عَلَى أُمِّهِ.

وهذا من حسن الرعاية، أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ مُهْتَمًّا بِشُؤْنِ مَنْ هُوَ إِمَامُهُمْ.
وفيه أيضًا: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ تَخْفِيفِ الصَّلَاةِ إِذَا حَدَثَ مَا يُوجِبُ ذَلِكَ، وَهَلْ
يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ انْتِظَارُ دَاخِلِ الصَّلَاةِ مَرَاعَاةً لَهُ؛ لِيُذْرِكَ الصَّلَاةُ؟
الجواب: قال الفقهاء: نعم، وَإِنَّهُ يُسَنُّ انْتِظَارُ دَاخِلِ مَا لَمْ يَشُقَّ عَلَى مَأْمُومٍ، وَهَذَا لَهُ
أَصْلٌ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُطِيلُ الرُّكْعَةَ الْأُولَى مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ مِنْ أَجْلِ أَنْ
يَجْتَمِعَ النَّاسُ^(٢).

فَالصَّوَابُ: أَنَّهُ إِذَا أَحَسَّ الْإِمَامُ الرَّكَعُ دَاخِلًا فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَأَنَّى
قَلِيلًا بِشَرَطِ الْأَلَّا يَشُقَّ عَلَى مَنْ كَانُوا مَعَهُ؛ لِأَنَّ مَنْ كَانُوا مَعَهُ أَحَقُّ بِالمَرَاعَاةِ مِنَ الدَّاخِلِ.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

ولكن لا يَنْبَغِي للداخل أن يُحْدِثَ صَوْضَاءً، أو أصواتاً، أو تَنْخُحاً، أو أن تَقْرَأَ قولَ الله تعالى: ﴿وَأَصِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ (٤٦). فكلُّ هذا لا يَنْبَغِي، ولكنه يَمْشِي على عادته، وعلى طبيعته، والإمام إذا أَحَسَّ بذلك فإنه يَنْبَغِي له أن يَتَأَنَّى قليلاً لِيُذَكِّرَ الداخلَ الركعة، ولا سيما إذا كانت هذه الركعة هي الركعة الأخيرة.



ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

٨٦٩- حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَوْ أَدْرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا أَحْدَثَ النِّسَاءُ لَمَنْعَهُنَّ، كَمَا مَنَعْتُ نِسَاءَ بَنِي إِسْرَائِيلَ قُلْتُ لِعَمْرَةَ: أَوْ مَنَعْنِ؟ قَالَتْ: نَعَمْ.^(١)

الله أكبر، أَحْدَثَ النِّسَاءُ في عهدِ عائشةَ ما لم يَكُنْ في عهدِ الرسولِ ﷺ، ولعل ذلك كان في التوسُّع، والتبرُّج، والتطيُّب، وما أشبه ذلك.

فها وقولها: «لو أَدْرَكَ النَّبِيُّ ﷺ ما أَحْدَثَ النِّسَاءُ لَمَنْعَهُنَّ». فِهَمَتِ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا هذا من كونِ الشريعةِ الإسلاميةِ جَاءَتْ لَجَلْبِ المصالح، ودرءِ المفسادِ.

ثم إن لها أصلاً فلا يُمكنُ أن تَأْتِيَ الشريعةُ الإسلاميةُ بشيءٍ مَفْسِدَتُهُ خالصةٌ أو راجحةٌ أبداً، والأشياءُ إما أن تكونَ مصلحةً خالصةً أو راجحةً، وإما أن تكونَ مفسدةً خالصةً أو راجحةً، أو يتساويان، فالأقسامُ خمسةُ:

فما كانت مصلحتهُ خالصةً أو راجحةً فهو مما جَاءَتْ به الشريعةُ.

وما كانت مفسدتهُ خالصةً أو راجحةً فهو مما نَهَتْ عنه الشريعةُ.

وما تساوى فيه الأمرانِ فدرءُ المفسدةِ أولى من جلبِ المصلحةِ. يُمكنُ أن يُنَى

عليه هذا الحكمُ، وهو قولُ النَّبِيِّ ﷺ: «أَيُّا امرأةٍ أَصَابَتْ بِخُورًا، فَلَا تَشْهَدُ معنا صلاةَ العشاءِ»^(٢). فَمَنْعَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا المرأةَ المتطيَّبةَ أن تَأْتِيَ المسجدَ.

(١) أخرجه مسلم (٤٤٥) (١٤٤).

(٢) تقدم تخريجه.

وعليه فإنه إذا كان النساء في عهد عائشة رضي الله عنها بعد موت النبي ﷺ وقد أحدثن ما
يوجب المنع فإننا لا نقول: إن هذا الذي قالته عائشة اعتراض على حكم الرسول ﷺ.

ثم قال البخاري رحمته الله:

١٦٤ - باب صلاة النساء خلف الرجال.

٨٧٠ - حدثنا يحيى بن قرعة قال: حدثنا إبراهيم بن سعد عن الزهري، عن هند
بنت الحارث، عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ إذا سلم، قام النساء حين
يقضي تسليمه ويمكث هو في مقامه يسيراً قبل أن يقوم قال: نري - والله أعلم - أن
ذلك كان لكي ينصرف النساء قبل أن يذركهن أحد من الرجال.

في هذا الحديث: دليل على أن موقف النساء يكون خلف الرجال، وهو كذلك،
ولكن في حال الزحام، والكثرة، كما يوجد في المسجدين الشريفين؛ المسجد الحرام،
والمسجد النبوي، لو وجد صف من النساء أمام الرجال فهل نقول: إن صلاة الرجال
خلف النساء لا تصح، أو نقول بالصحة؟

الجواب: أن فقهاءنا رحمهم الله يقولون بالصحة، فيكون الصف التام من النساء لا
يمنع اقتداء من خلفهن من الرجال، ولا يسع الناس الآن العمل إلا بهذا القول.
وأما في حال الاختيار فإنه لا يمكن أن يتقدم النساء على الرجال، بخلاف حال
الضرورة كما تقدم، وعليه فيكون لكل حال حكمها.

ثم قال البخاري رحمته الله:

٨٧١ - حدثنا أبو نعيم قال: حدثنا ابن عيينة عن إسحاق، عن أنس رضي الله عنه قال:
صلى النبي ﷺ في بيت أم سليم، فقامت ويقيم خلفه وأم سليم خلفنا.

في هذا الحديث: دليلٌ على أن المرأة تكونُ خلفَ الرجل، حتى لو كانت زوجته، أو أمّه، أو أخته فإنها تكونُ خلفه؛ لأنه لا موقفٌ للنساء مع الرجال، بل هن مؤخّرات، كما أخرهن الله ﷻ.

وهذه نعمةٌ من الله عليهن؛ لأنهن إذا صرن خلف الرجال فحيثُ سيَعْتَقِدْنَ أن القيام يكون للرجل عليهن بفضل الرجل، ولم يضرّ، ويُصَيِّع النساء اليوم إلا أنهن لا يَعْتَرِفْنَ بفضل الرجال عليهن، وَيَعْتَرِفْنَ بتسوية الرجال والنساء.

ولكن الحقيقة الموافقة للشرع والقدر أن المرأة مؤخّرة عن الرجل، وأن وظيفتها وحالها يَقْتَضِيَانِ ذلك، ولهذا كان من نعمة الله ﷻ أن تَعْتَرِفَ المرأة بمنزلتها التي أنزلها الله فيها، وأن يَعْتَرِفَ الرجل بمنزلته التي أنزله الله فيها.

وفي هذا الحديث أيضاً: دليلٌ على جواز مُصَافَةِ الصبي؛ لأنه لا يكون يتيماً إلا إذا كان قبل البلوغ، وهذا في النفل ظاهرٌ، والسنة صريحةٌ فيه، ولكن هل يكون ذلك في الفرض أيضاً؟

الجواب: الصواب أن مُصَافَةَ الصبي صحيحةٌ حتى في الفريضة؛ لأن الأصل أن ما ثَبَتَ في النفل ثَبَتَ في الفرض إلا بدليل، وهذه القاعدة يُجِبُّ على طالب العلم أن يَعْرِفَ أصلها حتى يكون على نورٍ من الله.

وأصلها: أن الصحابة رضِيَ اللهُ عنهم لما ذكروا أن النبي ﷺ كان يُصَلِّي على راحلته حيثما تَوَجَّهَتْ به قالوا: غير أنه لا يُصَلِّي عليها المكتوبة^(١). فاستنوا هذا؛ لئلا يقول قائل: إذا المكتوبة كالنافلة تُصَلَّى على الراحلة.

وبناءً على هذه القاعدة فإنه يجوزُ أن يُكْرَرَ الإنسان الآية في الفريضة، كما كررها النبي ﷺ في النافلة؛ فإنه ﷺ قرأ قوله تعالى: ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [النساء: ١١٨]. وأخذ يُكرّره حتى الصباح^(٢).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (١٤٩/٥) (٢١٣٢٨)، (٢١٣٨٨)، (٢١٤٩٥)، (٢١٤٩٦)، (٢١٥٣٨)،

لكن مَنْ تَتَبَعَ مَا نَقَلَهُ الصَّحَابَةُ عَنْ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَجِدْ أَنَّهُ كَانَ يُكْرَرُ، فَتَكُونُ هَذِهِ قَرِينَةً عَلَى أَنَّ الْفَرِيضَةَ هُنَا لَيْسَتْ كَالنَّافِلَةِ.

وكَذَلِكَ يُقَالُ فِي السُّؤَالِ عِنْدَ آيَةِ الرَّحْمَةِ، وَالتَّعَوُّذِ عِنْدَ آيَةِ الْوَعِيدِ، وَالتَّسْبِيحِ عِنْدَ آيَةِ التَّسْبِيحِ، فَإِنْ هَذَا وَإِنْ كَانَ ثَابِتًا فِي النَّفْلِ، كَمَا فِي حَدِيثِ حَذِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ^(١) لَكِنَّا لَا نَقُولُ: إِنَّهُ يَكُونُ أَيْضًا فِي الْفَرِيضَةِ بِنَاءً عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ؛ لِأَنَّ الَّذِينَ وَصَفُوا صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَذْكُرُوا أَنَّهُ كَانَ يَسْأَلُ فِي صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ عِنْدَ الرَّحْمَةِ، أَوْ يَتَعَوَّذُ عِنْدَ آيَةِ الْوَعِيدِ، أَوْ يُسَبِّحُ عِنْدَ آيَةِ التَّسْبِيحِ، فَكَانَتْ هَذِهِ قَرِينَةً تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْفَرَضَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَيْسَ كَالنَّفْلِ.

لكن لو فَعَلَ فَهَلْ يَبْطُلُ الْفَرَضُ، أَوْ لَا؟

الجوابُ: مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يُنْهَى عَنْ ذَلِكَ فِي الْفَرَضِ ^(٢).

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ؛ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ التَّعَوُّذُ عِنْدَ آيَةِ الْوَعِيدِ، وَالسُّؤَالُ عِنْدَ آيَةِ الرَّحْمَةِ، وَالتَّسْبِيحُ عِنْدَ آيَةِ التَّسْبِيحِ، وَلَوْ فِي الْفَرَضِ، لَكِنَ فِي النَّفْلِ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ يُسْتَحَبُّ ^(٣).



وابن ماجه (١٣٥٠)، والنسائي (١٠١٠).

قال الشيخ الألباني رَحِمَهُمُ اللَّهُ في تعليقه على سنن ابن ماجه: حسن.

(١) أخرجه مسلم (٧٧٢) (٢٠٣).

(٢) انظر: «المبدع» (٤٩٣/١)، و«المحرر في الفقه» (٧٩/١).

(٣) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (١٠٩/٢)، و«كشاف القناع» (٣٨٤/١)، و«المغني» (٣٢٢/١)،

و«المهذب» (٨٦/١)، و«المجموع» (٨٦/١)، و«نهاية الزين» (٧٦/١).

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٦٥ - باب سُرْعَةِ انْصِرَافِ النِّسَاءِ مِنَ الصُّبْحِ وَقَلَّةِ مَقَامِهِنَّ فِي الْمَسْجِدِ.

٨٧٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الصُّبْحَ بَغْلَسٍ، فَيَنْصَرِفُ نِسَاءُ الْمُؤْمِنِينَ لَا يُعْرِفْنَ مِنَ الْغَلَسِ، أَوْ لَا يَعْرِفُ بَعْضُهُنَّ بَعْضًا^(١). يُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى النِّسَاءِ أَنْ يَنْصَرِفْنَ بِسُرْعَةٍ إِذَا صَلَّيْنَ مَعَ الرِّجَالِ، سَوَاءً فِي الْفَجْرِ، أَوْ فِي الْعِشَاءِ، أَوْ فِي الْمَغْرِبِ، أَوْ فِي الظَّهْرِ، أَوْ فِي الْعَصْرِ.

وقد سبق أنه يُشْرَعُ لِلرِّجَالِ أَنْ يَنْتَظِرُوا قَلِيلًا حَتَّى يَنْصَرِفَ النِّسَاءُ. وقوله: «مِنَ الْغَلَسِ». «مِنْ» هُنَا سَبِيبَةٌ؛ أَي: بِسَبَبِ الْغَلَسِ، وَالْغَلَسُ هُوَ اخْتِلَاطُ بَيَاضِ النَّهَارِ بِظُلْمَةِ اللَّيْلِ، وَيَغْلِبُ فِيهِ الظُّلْمَةُ عَلَى النُّورِ وَالضِّيَاءِ. وقوله رحمه الله: «فَيَنْصَرِفُ نِسَاءُ الْمُؤْمِنِينَ». فِيهِ إِشْكَالٌ نَحْوِيٌّ، وَهُوَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالضَّمِيرِ، وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ عَنْ هَذَا الْإِشْكَالِ بِأَحَدٍ وَجْهَيْنِ: الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَقَالَ: إِنَّ النَّوْنَ هُنَا حَرْفٌ جِيءَ بِهِ لِبَيَانِ مَدْلُولِهِ، وَهُوَ جَمْعُ الْإِنَاثِ. الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ يَقَالَ: إِنَّ النَّوْنَ هُنَا فَاعِلٌ، وَ«نِسَاءً» بَدَلٌ مِنْهُ، كَمَا قِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ [الأنعام: ٧١]. حَيْثُ قِيلَ: إِنَّ ﴿كَثِيرٌ﴾ هُنَا بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُخَرَّجَ ذَلِكَ أَيْضًا عَلَى لُغَةٍ: «أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثُ»، وَلَكِنَّهَا لُغَةٌ قَلِيلَةٌ.



ثم قال البخاري رحمه الله:

١٦٦ - باب استئذان المرأة زوجها بالخروج إلى المسجد.

٨٧٣ - حدثنا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا اسْتَأْذَنْتِ امْرَأَةٌ أَحَدَكُمْ فَلَا يَمْنَعُهَا»^(١).

في هذا الحديث توجيهان:

التوجيه الأول: إلى النساء.

والثاني: إلى الرجال.

فأما التوجيه الأول الذي هو إلى النساء فلا تَخْرُجُ المرأة إلا باستئذان؛ لقوله ﷺ: «إِذَا اسْتَأْذَنْتِ». فلا يُمكنُ أن تَخْرُجَ المرأة إلى المسجد إلا بإذن زوجها؛ لأنها لو خَرَجَتْ بدونِ إذنه لم يَكُنْ قَوَّامًا عليها، ولم يَكُنْ راعيًا لها.

وأما التوجيه الثاني الذي هو للرجال فإنهم لا يَمْنَعُونَهَا؛ لقوله ﷺ: «فَلَا يَمْنَعُهَا». وقد بَيَّنَّ في لَفْظٍ آخَرَ: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ»^(٢).

وإضافتها إلى الله ﷻ هنا إشارة إلى أن الهالك لها حقيقة هو الله، وأما إضافة المساجد إلى الله فهو إشارة إلى أن المساجد ليست بيوتكم حتى تَمْنَعُوا منها مَنْ شِئْتُمْ، بل هي بيوت الله فلا تَمْنَعُوهَا من بيوت الله ﷻ.

فإذا قال قائل: هل هذا على إطلاقه؛ بمعنى: أنه لو فُرض أن هناك فتنة فهل للزوج أن يَمْنَعَهَا؟ الجواب: نعم؛ لأن المفسدة تُدرَأُ بها هو دونها، ثم إن الرسول ﷺ منع المرأة إذا تَبَخَّرَتْ أن تَحْضُرَ صلاة العشاء، فقال: «أَيُّ امْرَأَةٍ أَصَابَتْ بِخُورٍ فَلَا تَشْهَدْ مَعَنَا الْعِشَاءَ»^(٣).

فإذا عَرَفْنَا أن النساء لا تَخْرُجُ إلى المساجد إلا بطيبٍ وتبرُّجٍ فإن للأزواج أن يَمْنَعُوهن.

(١) أخرجه مسلم (٤٤٢) (١٣٤).

(٢) أخرجه البخاري (٩٠٠)، ومسلم (٤٤٢) (١٣٦).

(٣) أخرجه مسلم (٤٤٤) (١٤٣).

قال ابنُ رجبٍ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى في «الفتح»: (٥١ / ٨):

قد تقدّم هذا الحديثُ بأنّ من هذا السياقِ، وقد رُوِيَ هذا المعنى عن النبي ﷺ من وجوهٍ أُخرى، خرّجه الإمامُ أحمدُ وأبو داودُ، من روايةِ محمد بنِ عمرو عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أن رسولَ الله ﷺ قال: «لا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ، ولكن لِيُخْرِجَنَّ وهنَ تَفَلَاتٌ».

وخرّجه الإمامُ أحمدُ، من حديثِ زيد بنِ خالدِ الجُهَنِيِّ، وعائشة، وفي حديث عائشة أنها قالت: لو رأى حالهن اليومَ لَمَنَعَهُنَّ.

فهذه الأحاديثُ تدلُّ على أمرين:

أحدهما: أنَّ المرأةَ لا تَخْرُجُ إلى المسجدِ بدونِ إذنِ زوجها؛ فإنه لو لم تكن له إذنٌ في ذلك لَأَمَرَهَا أن تَخْرُجَ إن أذن أو لم يأذن.

[يعني رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: أنها لا تَخْرُجُ إلا باستئذانٍ، لكن لو لم يأذن فهل تَعْصِيهِ وتَخْرُجُ؟ الجوابُ: لا، فليس لها أن تَعْصِيهِ وتَخْرُجَ، لكنه يكونُ مُخَالَفًا؛ لأننا إذا قلنا: إنها تَخْرُجُ لو لم يأذن لم يكن هناك فائدةٌ في الإذن^(١).

وخرّج ابنُ أبي شَيْبَةَ، من حديثِ ابنِ عمرَ مرفوعًا: «حَقُّ الزَّوْجِ عَلَى زَوْجَتِهِ: لَا تَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهَا إِلَّا بِإِذْنِهِ، فَإِنْ فَعَلَتْ لَعَنَتْهَا مَلَائِكَةُ اللَّهِ وَمَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ وَمَلَائِكَةُ الْغَضَبِ حَتَّى تَتُوبَ، أَوْ تَرَجَعَ». وفي إسناده ليثُ بنُ أبي سُلَيْمٍ، وقد اختلفَ عليه في إسناده.

وخرّج البزارُ نحوه، من حديثِ ابنِ عباسٍ، وفي إسناده حسينُ بنُ عليٍّ الرحبيُّ، ويقالُ له: حنشل. وهو ضعيفُ الحديثِ.

وخرّج الترمذيُّ وابنُ جَبَّانٍ في صحيحه، من حديثِ قتادة، عن مُورِقٍ، عن أبي الأحوص، عن ابنِ مسعودٍ، عن النبي ﷺ أنه قال: «المرأةُ عَوْرَةٌ، فإذا خَرَجَتْ اسْتَشْرَفَهَا الشَّيْطَانُ». زاد ابنُ جَبَّانٍ: «وأقربُ ما تكونُ من ربِّها إذا هي في قَعْرِ بَيْتِهَا». وصحَّحه الترمذيُّ، وإسناده كلُّهم ثقاتٌ.

(١) ما بين معقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

قال الدارقطني: رفعه صحيح من حديث قتادة، والصحيح عن أبي إسحاق وحميد بن هلال أنها رويها عن أبي الأحوص، عن عبد الله موقوفاً.

ولا نعلم خلافاً بين العلماء أن المرأة لا تخرج إلى المسجد إلا بإذن زوجها، وهو قول ابن المبارك والشافعي ومالك وأحمد وغيرهم، لكن من المتقدمين من كان يكتفي في إذن الزوج بعلمه بخروج المرأة من غير منع، كما قال بعض الفقهاء: إن العبد يصير مأذوناً له في التجارة بعلم السيد بتصرف في ماله من غير منع.

فروى مالك عن يحيى بن سعيد أن عاتكة بنت زيد كانت تستأذن زوجها عمر بن الخطاب إلى المسجد فيسكت، فتقول: والله لأخرجن إلا أن تمنعني فلا يمنعهما.

وروي عن ابن عمر قال: كانت امرأة لعمر تشهد صلاة الصبح والعشاء في جماعة ف قيل لها: لم تخرجين، وقد تعلمين أن عمر يكره ذلك ويغار. فقالت: ما يمنعه أن ينهاني. قالوا: يمنعه قول رسول الله ﷺ: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله». خرجه البخاري، من حديث عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر. وخرجه الإمام أحمد، من رواية سالم، عن عمر منقطعاً.

والأمر الثاني: أن الزوج منهي عن منعها إذا استأذنته، وهذا لا بد من تقييده بما إذا لم يخف فتنة أو ضرراً، وقد أنكر ابن عمر على ابنه - لما قال له: والله لنمنعنهن - أشد الإنكار، وسببه، وقال له: تسمعني أقول: قال رسول الله ﷺ، وتقول: لنمنعنهن.

وقد تقدم عن عمر عدم المنع.

وممن قال: لا يمنعن: ابن المبارك ومالك وغير واحد، وحكي عن الشافعي أن له المنع من ذلك، وقاله القاضي أبو يعلى وغيره من أصحابنا.

وروى سعيد بن أبي هلال، عن محمد بن عبد الله بن قيس، أن رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ أتوا رسول الله ﷺ فقالوا: إن نساءنا استأذنونا في المسجد. فقال: «احبسوهن». ثم إنهن عذن إلى أزواجهن، فعاد أزواجهن إلى النبي ﷺ، فقال: «احبسوهن». ثم إنهن عذن إلى أزواجهن، فقالوا: يا رسول الله، قد استأذنا حتى إنا

لَنُخْرِجُ. قال: «فإذا أُرْسِلْتُموهن فأرسلوهن فِلاتٍ». وهذا مُرْسَلٌ غريبٌ.
ومن هؤلاء مَنْ حَمَلَ قوله: «لا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مساجدَ اللَّهِ». على النهي عن منعهن
من حَجَّةِ الإسلام، وهو في غاية البعد.
ورواية مَنْ رَوَى تقييده بالليل يُبْطِلُ ذلك.
ومنهم مَنْ حَمَلَهُ على الخروج للعَيدِين، وهو بعيدٌ أيضًا؛ فإن النبي ﷺ لم يكن من
عادته صلاة العَيدِين في المسجد.
ومن أصحابنا مَنْ قال: يُكْرَهُ منعهن إذا لم يكن في خروجهن ضررٌ، ولا فتنَةٌ.
فَحَمَلُوا النهي على الكراهة.
وقال صاحبُ «المغني» منهم: ظاهرُ الحديث يَمْنَعُهُ مِنْ منعِها. قلت: وهو ظاهرٌ
ما رَوَى عن عمرَ وابنِ عمرَ، كما تقدَّم.
وكذلك مذهبُ مالِكٍ لا يَمْنَعُ النساءُ من الخروجِ إلى المسجدِ.
وبكُلِّ حالٍ فصلاَّتُها في بيتِها أفضلُ من صلاتِها في المسجدِ.
خَرَجَ الإمامُ أحمدُ، وأبو داودُ، من حديثِ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عن ابنِ عمرَ، عن
النبي ﷺ أنه قال: «لا تَمْنَعُوا نساءَكم المساجدَ، وبيوتَهن خيرٌ لهن».
وخرَجَ الإمامُ أحمدُ، وابنُ خُزَيْمَةَ وابنُ حبانٍ في صحيحَيَّهما، من حديثِ أُمِّ حَمِيدٍ
امْرَأَةِ أَبِي حَمِيدٍ، أن النبي ﷺ قال لها: «صلاتُك في بيتِك خيرٌ من صلاتِك في حجرَتِك،
وصلاتُك في حجرَتِك خيرٌ من صلاتِك في دارِك، وصلاتُك في دارِك خيرٌ من صلاتِك
في مسجدِ قومِك، وصلاتُك في مسجدِ قومِك خيرٌ من صلاتِك في مسجدي». قال:
فأمَرَت فَبَيَّيَ لها مسجدٌ في أقصى شيءٍ من بيتِها، وأظْلَمَها، فكانت تُصَلِّي فيه. حتى
لَقِيَتْ اللَّهَ ﷻ.

وخرَجَ أبو داودَ معناه، من حديثِ ابنِ مسعودٍ، والبيهقيُّ معناه أيضًا، من حديثِ
عائشةَ، وخرَجَ الإمامُ أحمدُ والحاكمُ، من حديثِ أُمِّ سَلَمَةَ، عن النبي ﷺ أنه قال:
«خيرُ مساجِدِ النساءِ قَعْرُ بيوتِهن».

وخرَّجه الطَّبْرَانِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ بِمَعْنَى الْأَحَادِيثِ الَّتِي قَبْلَهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ صَلَاتَهَا فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهَا فِي بَيْتِهَا. اهـ كلام الحافظ ابن رجب.

كلام ابن مسعود رضي الله عنه يَصْلُحُ للنساء اليوم؛ لأنهن يَأْبَيْنَ أَنْ يَتَّقِينَ فِي الْبُيُوتِ فِي مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، وَلَكِنَّ كَلَامَهُ رضي الله عنه مَرْجُوحٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَيُوتُنَّ خَيْرٌ لهنَّ». وهو في مَسْجِدِهِ وَلَكِنْ إِذَا قَلَّتْ للنساءِ بُيُوتُكُنَّ خَيْرٌ لَكُنَّ. قُلْنَ: إِنَّا مَا جِئْنَا لِنُصَلِّيَ فِي الْبُيُوتِ وَتَرْجَعَ مِنْ دُونِ أَنْ نَشْهَدَ الْمَسْجِدَ.



شَيْخ
صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ

كِتَابُ الْجُمُعَةِ

٨٧٦ - ٩٤١

كِتَابُ الْجُمُعَةِ

١- بَابُ فَرَضِ الْجُمُعَةِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (١) ﴿الْبَقَرَةُ: ٩٠﴾.

صحيح البخاري رحمه الله كتاب حديث وفقه، ولذلك يُترجم، ويأتي بالترجمة مطابقة لما يقتضيه الحديث الذي يسوقه، وبهذا يمتاز عن مسلم رحمه الله، ويمتاز مسلم بأنه يجمع الطرق للحديث في مكان واحد، فيرى الباحث، ولكل منهما وجهة نظر. وصدر المؤلف رحمه الله باب فرض الجمعة بقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ (٢) ﴿الْبَقَرَةُ: ٩٠﴾.

قوله: ﴿نُودِيَ﴾ المُنَادِي هو المؤذن. وقوله: ﴿مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ يفيد أن هناك نداء آخر، غير نداء الجمعة، وهو النداء للصلاة الخمس، كما هو معروف. وقوله: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ أي: امشوا فالسعي هنا المراد به المشي، وليس المراد به الركض؛ لأن النبي ﷺ «نهى عن السعي لمن مشى إلى الصلاة» (٣). والسعي يُطلق على مجرد العمل كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا﴾ [الْأَنْزِلَةُ: ١٩] فليس المعنى وركض لها. وقوله: ﴿إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ (٤) [الْبَقَرَةُ: ٩٠] يفيد أن الخطبة من ذكر الله، ونستفيد من هذا فائدة مهمة وهي أن العلم تعليمه وتعلمه من ذكر الله؛ لأن الخطبة ما هي إلا تعليم للعلم، وتعلم له.

وقوله: ﴿وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٠٩] أي: اتركوا البيع، وإنما نصّ على البيع؛ لأنه هو الذي يَقَعُ كثيراً، فهل مثله بقية العقود؟

قال بعض أهل العلم: إن ما كان مشابهاً للبيع من كونه معاوضةً فهو مثله^(١)، وعلى هذا فيجب ترك التأجير؛ لأن التأجير بيعٌ ومنفعة في الواقع، وما أشبه ذلك، وأما الهبة فلا بأس بها، وعقد النكاح لا بأس به أيضاً، وما أشبه ذلك، ولكن الصواب أنه يجب ترك جميع ما يشغل عن السعي إلى ذكر الله من هبة، أو عقد نكاح، أو رهن، أو ارتهان، أو غير ذلك، وأما النصّ على البيع؛ فلأنه الغالب.

وقوله: ﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٩] ذلكم؛ أي: سعيكم إلى ذكر الله، وترككم البيع خيرٌ لكم من بقاءكم في البيع والشراء.

وقوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٠٩] هذه الجملة مستقلة لا ينبغي للقارئ أن يصلها بما قبلها بل يقف على قوله: ﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٩] لأنك لو وصلت وقلت: ﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ صار كونه خيراً لنا مقيداً بما إذا كنا نعلم، وليس الأمر كذلك، ولكن معنى ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٠٩]؛ أي: إن كنتم من ذوي العلم، فاعلموا ذلك، وهذه تقع في القرآن كثيراً: تأتي الجملة الشرطية، فبعض الناس يصلها بما قبلها ربما غفلةً وربما جهلاً، ولكن إذا جاء مثل ذلك فقف، ثم استأنف فقل: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٠٩] ومثل ذلك قوله تعالى ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾ [التوheet: ٥] لتروث الجحيم [البقرة: ٥٠-٦٠] فالذي يصل هذا يغير المعنى؛ لأنه إذا قال: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾ [التوheet: ٥] لتروث الجحيم [البقرة: ٥٠-٦٠] فالمعنى أنهم لا يرونها إلا إذا علموا علم اليقين، وليس كذلك، ولهذا يقف الإنسان على قوله ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾ [التوheet: ٥] ثم يقرأ: ﴿لَتَرْوُثَ الْجَحِيمَ﴾ [البقرة: ٦٠] لأن جملة ﴿لَتَرْوُثَ الْجَحِيمَ﴾ [البقرة: ٦٠] جملة مستقلة.



(١) انظر: «المغني» (٣/ ١٦٤)، و«المبدع» (٤/ ٤١)، و«الإنصاف» (٤/ ٣٢٧).

ثم قال البخاري رحمه الله:

٨٧٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ هُرْمَزٍ الْأَعْرَجَ مَوْلَى رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِيَدِ أَنْتُمْ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُنَا، ثُمَّ هَذَا يَوْمُهُمُ الَّذِي فُرِضَ عَلَيْهِمْ فَاخْتَلَفُوا فِيهِ فَهَدَانَا اللَّهُ فَالنَّاسُ لَنَا فِيهِ تَبَعٌ الْيَهُودُ غَدًا وَالنَّصَارَى بَعْدَ غَدٍ»^(١).

وقوله: «نَحْنُ الْآخِرُونَ» يعني: زمنًا، فهذه الأمة هي آخر الأمم إلا أن السابقين في كلِّ عرصات القيامة، ومواقفها هم هذه الأمة والله الحمد في القضاء بين الناس، في العبور على الصراط، في دخول الجنة، في كلِّ مشاهد القيامة، السابقون هم هذه الأمة مع تأخير زمنهم.

وقوله: «بِيَدِ أَنْتُمْ» بَيَدَ هذه بمعنى غير؛ أي: غير أنهم - أوتوا الكتاب من قبلنا، ولكنَّ الله الحمد هم أوتوا الكتاب من قبلنا، ونحن أوتينا الكتاب من بعدهم، لكنهم لم يَعْمَلُوا به، أما نحن فله الحمد عَمِلْنَا به.

وقوله: «ثُمَّ هَذَا يَوْمُهُمُ الَّذِي فُرِضَ عَلَيْهِمْ فَاخْتَلَفُوا فِيهِ» المشارُّ إليه هو يوم الجمعة فُرِضَ عليهم تعظيمه، ولكنهم اختلفوا فيه فَعُوقِبُوا بحرمانه ﴿إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ١٢٤]. فصار خِلافٌ بين اليهود والنصارى، فبعد أن اختلفوا في يوم الجمعة اختلفوا أيضًا في يوم السبت، فكان لليهود السبت، وكان للنصارى الأحد، وهذه من حكمة الله ﷻ أن يَسِّرَ الله اختلافهم حتى يَكُونَ المصليون هم هذه الأمة، فيصيروا هم تبعًا لنا، واليهود يوم السبت، والنصارى يوم الأحد.

الشاهد من هذا الحديث قوله: «الَّذِي فُرِضَ عَلَيْهِمْ» وهو مطابقٌ للترجمة تمامًا حيث قال: بابُ فرض الجمعة.

(١) رواه مسلم (٨٥٥) (١٩).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- بَابُ فَضْلِ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ. وَهَلْ عَلَى الصَّبِيِّ شُهُودٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْ عَلَى النِّسَاءِ؟

٨٧٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسَفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ»^(١).

❦ قَوْلُهُ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ» أَي: أَرَادَ الْمَجِيءَ، لَكِنَّ تَعْبِيرَهُ عَنْ إِرَادَةِ الْمَجِيءِ بِالْمَجِيءِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْغُسْلُ عِنْدَ الْمَجِيءِ؛ حَتَّى لَا يَكُونَ هُنَاكَ زَمَنٌ يَحْصُلُ فِيهِ الْعَرَقُ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «إِنْ الْغُسْلَ عِنْدَ الْمَضِيِّ إِلَى الصَّلَاةِ أَفْضَلُ مِنْ تَقْدِمِهِ»^(٢)، لَكِنْ لَوْ اغْتَسَلَ مَثَلًا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَلَمْ يَذْهَبْ إِلَى الْمَصَلَّى إِلَّا فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ أَجْزَأَهُ، وَلَكِنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يَكُونَ اغْتِسَالُهُ عِنْدَ ذَهَابِهِ. وَعُلِمَ مِنْ هَذَا أَنَّ مَنْ لَمْ يَأْتِ الْجُمُعَةَ فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ كَالْمَرِيضِ وَالْمَرْأَةِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

(١) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٤٤) (٢).

(٢) لِلْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي وَقْتِ غَسْلِ الْجُمُعَةِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

الأول: أَنْ أَوَّلَ وَقْتِهِ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ. وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ.

الثاني: أَنَّهُ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ.

الثالث: أَنَّهُ مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ.

انظر: «المهذب» (١/ ١٥٧)، و«الفروع» (١/ ١٠٤)، و«المحلى» (٢/ ٢٧)، و«المغني» (٣/ ٢٢٧)، و«عمدة القاري» (٦/ ١٦٦)، و«الشرح الممتع» (٥/ ١٠٧). والأقرب والأحوط من هذه الأقوال هو القول الأخير، وكلما اقترب وقت غسله من ذهابه للصلاة كان ذلك أفضل؛ لأنه أبلغ في المقصود من انتفاء الرائحة الكريهة.

قال ابن حجر رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي «الفتح» (٢/ ٣٥٨): «وَمَقْتَضَى النَّظَرُ أَنْ يُقَالَ: إِذَا عَرِفَ أَنَّ الْحِكْمَةَ فِي الْأَمْرِ بِالْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالتَّنْظِيفِ رِعَايَةَ الْحَاضِرِ مِنَ التَّأْذِي بِالرَّائِحَةِ الْكَرِيهَةِ، فَمَنْ خَشِيَ أَنْ يَصِيبَهُ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ مَا يَزِيلُ تَنْظِيفَهُ اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يُؤَخِّرَ الْغُسْلَ لَوْ قَتَ ذَهَابَهُ، وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ الَّذِي لَحِظَهُ مَالِكٌ، فَشَرَطَ اتِّصَالَ الذَّهَابِ بِالْغُسْلِ لِيَحْصَلَ الْأَمْنُ مِمَّا يَغَايِرُ التَّنْظِيفَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

ثم قال البخاري رحمه الله:

٨٧٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ قَالَ: أَخْبَرَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ بَيْنَمَا هُوَ قَائِمٌ فِي الْخُطْبَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَنَادَاهُ عُمَرُ أَيُّهُ سَاعَةٌ هَذِهِ؟ قَالَ: إِنِّي شُغِلْتُ فَلَمْ أَتَّقِمْ إِلَى أَهْلِي حَتَّى سَمِعْتُ التَّأْذِينَ فَلَمْ أَزِدْ أَنْ تَوَضَّأْتُ فَقَالَ: وَالْوُضُوءُ أَيْضًا، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِالْغُسْلِ ^(١).

المراد بالرجل هنا عثمان بن عفان رضي الله عنه ^(٢)، لكن أخفاه بعض الرواة؛ لأنه قد يَسْتَبْشِعُ الْإِنْسَانُ أَنْ يَكُونَ عَثْمَانُ رضي الله عنه يُشْغَلُ عَنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ حَتَّى يُؤَذَّنَ، وَلَكِنْ لَا غَرَابَةَ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ أَوْ نَسِيَهَا» ^(٣) فَإِنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يُشْغَلُ عَنِ الصَّلَاةِ، وَلَيْسَ عَنِ التَّقَدُّمِ لِلْجُمُعَةِ فَقَطْ.

وفي هذا الحديث: دَلِيلٌ عَلَى وَجوبِ غَسْلِ الْجُمُعَةِ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُ صَنِيعِ الْبُخَارِيِّ رحمته الله أَنَّهُ لَا يَرَى الْوَجوبَ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: بَابُ فَضْلِ الْغُسْلِ، وَلَكِنْ الصَّحِيحُ أَنَّهُ وَاجِبٌ. وفيه أَيْضًا: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا خَافَ أَنْ تَفُوتَهُ الْخُطْبَةُ أَوْ الصَّلَاةُ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ فَلَا يَغْتَسِلُ؛ لِأَنَّ هَذَا الْغُسْلَ لِلصَّلَاةِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَفُوتًا لِلصَّلَاةِ، وَلَيْسَ هَذَا الْغُسْلُ عَنْ جَنَابَةٍ، أَمَا إِنْ كَانَ عَنْ جَنَابَةٍ فَلَا بَدَّ أَنْ يَغْتَسِلَ حَتَّى لَوْ فَاتَتْهُ الْخُطْبَةُ، وَحَتَّى لَوْ فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ أَيْضًا فَلَا بَدَّ أَنْ يَغْتَسِلَ إِذَا كَانَ عَنْ جَنَابَةٍ، أَمَا هَذَا فَلَيْسَ مِنْ جَنَابَةٍ وَإِنَّمَا هُوَ وَاجِبٌ لِلْجُمُعَةِ، وَلَيْسَ مِنْ شَرِطِهَا، وَبِهِ يَعْرِفُ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ نَوَى بِغَسْلِهِ لِلْجُمُعَةِ أَنْ يَكْتَفِيَ بِهِ عَنِ الْوُضُوءِ، فَإِنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ؛ لِأَنَّ الْوُضُوءَ عَنْ حَدَثٍ، وَهَذَا الْغُسْلُ لَيْسَ عَنْ حَدَثٍ، لَكِنْ لَوْ أَنَّهُ تَوَضَّأَ قَبْلَ غَسْلِ الْجُمُعَةِ الْوُضُوءَ الْمَعْتَادَ، ثُمَّ اغْتَسَلَ فَلَا بَأْسَ، لَكِنْ لَوْ نَوَى بِالْغُسْلِ فَقَطْ الْوُضُوءَ، فَإِنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ لِعَدَمِ التَّرْتِيبِ.

(١) ورواه مسلم (٨٤٥) (٣).

(٢) صرح بذلك أبو هريرة رضي الله عنه، كما في روايته التي أخرجها مسلم (٨٤٥) (٤).

(٣) رواه مسلم (٨٤٦) (٥).

ثم قال البخاري رحمه الله:

٨٧٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ صفوانِ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ عطاءِ بْنِ يسارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «غَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ»^(١).

وقوله: «غَسَلَ الْجُمُعَةِ» هذا قد يُقال: إنه من إضافة الشيء إلى وقته، كما تقول: نوم الليل. وقد يُقال: إنه من إضافة الشيء إلى سببه، وكلاهما صحيح. وقوله: «واجب» بمعنى: ثابت لازم.

وقوله: «على كل محتلم» أي: بالغ وهذا الحديث نص في الوجوب، وقد ذكر وجوبه على وصف يقتضي الإلزام، وهو الاحتلام؛ إذ إن من ليس محتلمًا ليس مكلفًا، فلما ذكر الوصف الذي يقتضي الإلزام دلَّ على أن المراد بالوجوب هنا الإلزام. وهو الصحيح.

ولكن هل يُقال: أنه يظهر من الترجمة أن البخاري رحمه الله يرى الوجوب؛ خاصة وقد قال في ترجمة سابقة في كتاب الأذان: باب وضوء الصبيان، ومتى يجب عليهم الغسل، والطهور، وحضورهم الجماعة والعيدين، والجنائز، وصفوفهم ثم ذكر حديث: «الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم»^(٢).

أقول: هذا غير ظاهر؛ لأن الجنابة ليس لها غسل، ولتنظر كلام ابن رجب على هذه الترجمة:

قال ابن رجب رحمه الله في «فتح الباري» (٨/ ٧٣، ٧٤):

هنا يقول: باب فضل الغسل يوم الجمعة، وهل على الصبي شهود يوم الجمعة، أو على النساء، فيه ثلاثة أحاديث:

(١) ورواه مسلم (٨٤٦) (٥).

(٢) رواه البخاري (٨٥٨)، ومسلم (٨٤٦) (٥).

الحديث الأول: عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل» ليس في هذا الحديث، ولا فيما بعده من الأحاديث المخرجة في هذا الباب ذكر فضل الغسل، وثوابه كما بَوَّب عليه، بل الأمر به خاصة، وقد خرج فيما بعد هذا الباب أحاديث في فضل الغسل مع الرواح، أو مع الدهن والطيب، وسيأتي في مواضعها إن شاء الله تعالى، وقد بَوَّب على أن الصبي والمرأة هل عليهما شهود الجمعة، فأما الصبي فسيأتي الحديث الذي يُؤخذ منه حكمه.

ثم قال:

وأما حكم المرأة فكأنه أخذه من هذا الحديث، وهو قوله: «إذا جاء أحدكم الجمعة» فإن الخطاب كان للرجال والضمير يعود إليهم؛ لأنه ضمير تذكير فلا يدخل فيه النساء. وقد اختلف المتكلمون في أصول الفقه في صيغ الجمع المذكرة، هل يدخل فيها النساء تبعاً، أم لا؟ وفي ذلك اختلاف مشهور بينهم، وأكثر أصحابنا على دخولهن مع الذكور تبعاً، ومن أصحابنا من قال: لا يدخلن معهم. وهو قول أكثر الشافعية، والحنفية، وغيرهم. ولفظة: «أحد» وإن لم يكن جمعاً إلا أنها مقتضية للعموم. اهـ.

على هذا القول يكون قول الرسول ﷺ: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها»^(١) لا يدخل فيه النساء على رأي الشافعي ومن وافقه، وعلى رأي الحنابلة يدخل النساء في ذلك، لكنهن خرجن بدليل آخر، وهو أن النبي ﷺ «لعن زائرات القبور»^(٢).

(١) رواه مسلم (٩٧٧) (١٠٦).

(٢) أخرجه أحمد (٢٢٩ / ١) (٢٠٣٠)، وأبو داود (٣٢٣٦)، والترمذي (٣٢٠)، والنسائي (٢٠٤٣)، وابن ماجه (١٥٧٥)، وقال الترمذي رحمه الله تعالى: حديث حسن صحيح، بكثرة طرقه، قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: ومثل هذا حجة بلا ريب، وهذا من أجود الحسن الذي شرطه الترمذي، فإنه جعل الحسن ما تعددت طرقه ولم يكن شاذاً، وهذا الحديث تعددت طرقه وليس فيها متهم، ولا خالفه أحد من الثقات، هذا لو كان عن صاحب واحد، فكيف إذا كان هذا رواه عن صاحب وذاك

ثم قال ابن رجب:

ولفظه «أحد» وإن لم تكن جمعاً إلا أنها مقتضية للعموم إما بطريق البدلية أو الشمول، كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَفْرُقْ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]. ولكن الأمر هنا بالغسل لا بمجيء الجمعة، ولكن المأمور به للغسل هو الذي يأتي الجمعة بلفظ يقتضي أنه لا بد من المجيء إلى الجمعة، فإن «إذا» إنما يعلّق بها الفعل المحقق وقوعه غالباً قد يقتضي أيضاً العموم، لكن هذا العموم يخرج منه المرأة بالأحاديث الدالة على أنه لا جمعة عليها وقد سبق بعضها وأخرج أبو داود من حديث أم عطية أن النبي ﷺ لما قدم المدينة جمع نساء الأنصار في بيت، فأرسل إليهن عمر، فقال: أنا رسول رسول الله ﷺ إليك، وأمرنا بالعيدين، أن يخرج فيهن الحيض والعتق، ولا جمعة علينا، وقد حكى ابن المنذر وغيره الإجماع على أن النساء لا تجب عليهن الجمعة، وعلى أنهن إذا صلّين الجمعة مع الرجال أجزأهن من الظهر. اهـ.

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في «الفتح»:

«وإنما لم يذكر الغسل لندور موجه من الصبي بخلاف الوضوء، ثم أرذقه بذكر الوقت الذي يجب فيه ذلك عليه فقال: «ومتى يجب عليهم الغسل والطهور»، وقوله: «والطهور» من عطف العام على الخاص وليس في أحاديث الباب تعيين وقت الإيجاب إلا في حديث أبي سعيد، فإن مفهومه أن غسل الجمعة لا يجب على غير المحتمل، فيؤخذ منه أن الاحتلام شرط لوجوب الغسل»^(١). اهـ.



عن آخر - يقصد أبا هريرة، وابن عباس رضي الله عنهما - ؟ فهذا كله يبين أن الحديث في الأصل معروف. انظر «مجموع الفتاوى» (ج ٢٤ / ٣٥١). وانظر الأجزاء الحديثية (ص ١٣٣)، جزء زيارة النساء للقبور،

للعلامة الشيخ بكر أبو زيد رحمه الله.

(١) «فتح الباري» (٢ / ٣٤٥).

ثم قال الحافظ رحمته الله تعالى في «الفتح» (٢/ ٣٥٧):

❦ قوله: «باب فضل الغسل يوم الجمعة». قال الزين بن المنير: لم يذكر الحكم لما وقع فيه من الخلاف، واقتصر على الفضل؛ لأن معناه الترتيب فيه، وهو القدر الذي تتفق الأدلة على ثبوته.

❦ قوله: «وهل على الصبي شهود يوم الجمعة أو على النساء؟» اعترض أبو عبد الملك فيما حكاه ابن التين على هذا الشق الثاني من الترجمة فقال: ترجع هل على الصبي أو النساء جمعة؟ وأورد: «إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل» وليس فيه ذكر وجوب شهود ولا غيره، وأجاب على أنها غير واجبة على الصبيان، قال: وقال الداودي: فيه دليل على سقوطها عن النساء؛ لأن الفروض تجب عليهن في الأكثر بالحيض لا بالاحتلام، وتعقب بأن الحيض في حقهن علامة للبلوغ كالاحتلام، وليس الاحتلام مختصاً بالرجال، وإنما ذكر في الخبر لكونه الغالب، وإلا فقد لا يحتلم الإنسان أصلاً ويبلغ بالانزال أو السن، وحكمه حكم المحتلم.

وقال الزين بن المنير: إنما أشار إلى أن غسل الجمعة شرع للروح إليها كما دلت عليه الأخبار، فيحتاج إلى معرفة من يطلب رواحه فيطلب غسله، واستعمل الاستفهام في الترجمة للإشارة إلى وقوع الاحتمال في حق الصبي في عموم قوله «أحدكم» لكن تقيده بالمحتلم في الحديث الآخر يخرج به، وأما النساء فيقع فيهن الاحتمال بأن يدخلن في «أحدكم» بطريق التبع، وكذا احتمال عموم النهي في منعهن المساجد، لكن تقيده بالليل يخرج الجمعة. اهـ

ولعل البخاري أشار بذكر النساء إلى ما سيأتي قريباً في بعض طرق حديث نافع، وإلى الحديث المصرح بأن لا جمعة على امرأة، ولا صبي، لكونه ليس على شرطه، وإن كان الإسناد صحيحاً، وهو عند أبي داود من حديث طارق بن شهاب، عن النبي ﷺ ورجاله ثقات، لكن قال أبو داود: لم يسمع طارق من النبي ﷺ إلا أنه رآه. اهـ

وقد أخرجه الحاكم في «المستدرک» من طريق طارق عن أبي موسى الأشعري.

ثم قال البخاري رحمته الله:

٣- بابُ الطَّيْبِ لِلْجُمُعَةِ.

٨٨٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَرْمِيُّ بْنُ عَمَارَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ سُلَيْمٍ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ وَأَنْ يَسْتَنَّْ وَأَنْ يَمَسَّ طَيِّبًا إِنْ وَجَدَ»^(١).

قَالَ عَمْرُو: أَمَّا الْغُسْلُ فَأَشْهَدُ أَنَّهُ وَاجِبٌ وَأَمَّا الْاسْتِنَانُ وَالطَّيْبُ فَاللَّهُ أَعْلَمُ أَوْاجِبٌ هُوَ أَمْ لَا وَلَكِنْ هَكَذَا فِي الْحَدِيثِ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: هُوَ أَخُو مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ وَلَمْ يُسَمَّ أَبُو بَكْرٍ هَذَا رَوَاهُ عَنْهُ بُكَيْرُ بْنُ الْأَشَّجِّ وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي هَلَالٍ وَعِدَّةٌ وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ يُكْنَى بِأَبِي بَكْرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ.

سَبَقَ لَنَا حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ هَذَا وَقَوْلُهُ: «وَأَنْ يَسْتَنَّْ» يَعْنِي: أَنْ يَتَسَوَّكَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا التَّسَوُّكَ أَكْثَرُ مِنَ التَّسَوُّكِ الْمَعْتَادِ الْمَشْرُوعِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ.

❦ قَالَ: «وَأَنْ يَمَسَّ طَيِّبًا إِنْ وَجَدَ» قَوْلُهُ: «إِنْ وَجَدَ» مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ، فَلَنْ يَمَسَّ لَكِنْ فِيهَا التَّحْرِيطُ عَلَى أَنْ يَجِدَ وَأَنْ يَسْتَعِدَّ الْإِنْسَانُ لِلطَّيْبِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ. ثُمَّ قَالَ: «قَالَ عَمْرُو - وَهُوَ عَمْرُو بْنُ سُلَيْمٍ^(٢) - أَمَّا الْغُسْلُ فَأَشْهَدُ أَنَّهُ وَاجِبٌ، وَأَمَّا الْاسْتِنَانُ وَالطَّيْبُ فَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَوْاجِبٌ هُوَ أَمْ لَا؟ وَلَكِنْ هَكَذَا فِي الْحَدِيثِ».

وَكُونَ الرُّسُولَ ﷺ جَمَعَ بَيْنَهُنَّ فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ لَا يَضُرُّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُجْمَعُ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ فِي سِيَاقٍ وَاحِدٍ، وَتَخْتَلِفُ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْحَيْلُ وَالْبِغَالُ وَالْحَمِيرُ لَتَرَكَّبُوها وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٨) [البقرة: ٨]. فَمِنْ الْخَيْلِ قُرْنَتْ هُنَا بِالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ مَعَ أَنَّهَا حَلَالٌ، وَالْبِغَالُ وَالْحَمِيرُ حَرَامٌ.

(١) مسلم (٨٤٦) (٧) بنحوه.

(٢) كما هو موضح بالإسناد.

فهذا يُمكنُ أن يُقالَ فيه: إن غسَلَ الجمعة واجبٌ؛ لأن فيه أحاديثَ مستقلةً أمر فيها النبي ﷺ بالغسل كما في حديثِ عمرَ السابق، وغيره^(١). فيكونُ ذلك قرينةً على أن الغسلَ يومَ الجمعة واجبٌ، وأما الاستئانُ والتطيبُ فإنهما سنةٌ.

قال ابنُ رجبٍ في «الفتح» (٨ / ٨٤-٨٨):

عليُّ شيخُ البخاريِّ هو ابنُ المدينيِّ، وقد اختلفَ عليه في إسنادِ هذا الحديثِ فيما ذكره الدارقطنيُّ في علله فرواه عنه تمتامٌ كما رواه عنه البخاريُّ، ورواه الباغنديُّ عنه، فزاد في الإسنادِ عبدَ الرحمنَ بنَ أبي سعيدٍ جعله عن عمرِ بنِ سليمٍ، عن عبدِ الرحمن، عن أبيه، وكذا رواه سعيدُ بنُ أبي هلالٍ عن أبي بكرِ بنِ المنكدرِ، عن عمرو، عن عبدِ الرحمنِ بنِ أبي سعيدٍ، عن أبيه^(٢) خرَّجه مسلمٌ من طريقه كذلك^(٣)، وخرَّجه أيضًا من روايةِ بُكيرِ بنِ الأشجِّ، عن أبي بكرِ بنِ المنكدرِ، ولم يذكُر في إسنادِهِ عبدَ الرحمن، «وعن الدارقطنيِّ أن ذكرَ عبدِ الرحمنِ أصحُّ من إسقاطِهِ»، وتصرَّف البخاريُّ يدلُّ على خلافِ ذلك فإنه لم يُخرِجِ الحديثَ إلا بإسقاطِهِ، وفي روايته أن عمرو بنَ سليمٍ شهد على أبي سعيدٍ كما شهد أبو سعيدٍ على النبي ﷺ.

(١) من ذلك حديث أبي سعيد الخدري السابق.

(٢) ففي العلل للدارقطني (١١ / ٢٧٣): وسئل عن حديث عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم والسواك، وأن يمس من الطيب ما يقدر عليه».

فقال: يرويه أبو بكر بن المنكدر، واختلف عنه فرواه سعيد بن أبي هلال وبكير بن عبد الله بن الأشج عن أبي بكر بن المنكدر عن عمرو بن سليم الزرقني عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه فضبطا إسناده وجوداه. اهـ

وتعقب الحافظ ابن حجر كلام الدارقطني هذا في «الفتح» (٢ / ٣٦٥) فقال: وغفل الدارقطني في العلل عن هذا الكلام الأخير، فجزم بأن بكيرا وسعيدا خالفا لشعبة فزادا في الإسناد عبد الرحمن وقال: إنها ضبطا إسناده وجوداه وهو الصحيح. وليس كما قال. بل المنفرد بزيادة عبد الرحمن هو سعيد بن أبي هلال.

(٣) والذي في مسلم (٨٤٦) بإثبات عبد الرحمن.

وهذا صريحٌ في أنه سَمِعَهُ من أَبِي سَعِيدٍ بغيرِ واسطةٍ، وكذا رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَرْعَرَةَ، عن حَرَمِيِّ بْنِ عِمَارَةَ أَيْضًا خَرَّجَهُ عَنْهُ المَرْوَزِيُّ فِي كِتَابِ الجُمُعَةِ، وكذا رَوَاهُ القاضي إِسْمَاعِيلُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ المَدِينِيِّ، كما رَوَاهُ عَنْهُ البخاريُّ خَرَّجَهُ مِنْ طَرِيقِهِ ابْنُ مَنَدَةَ فِي غَرَائِبِ شُعْبَةَ، وكذا خَرَّجَهُ البَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ البَاغنديِّ، عَنْ ابْنِ المَدِينِيِّ، وَهَذَا يُخَالِفُ مَا ذَكَرَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ عَنْ البَاغنديِّ، وَذَكَرَ الدَّارَقُطْنِيُّ أَنَّ بُكَيْرَ بْنَ الْأَشْجِّ زَادَ فِي إِسْنَادِهِ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، وَهُوَ أَيْضًا وَهْمٌ مِنْهُ. فَالظَّاهِرُ أَنَّ إِسْقَاطَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مِنْ إِسْنَادِهِ هُوَ الصَّوَابُ كَمَا هِيَ طَرِيقَةُ البخاريِّ، وَأَمَّا أَبُو بَكْرٍ بْنُ المُنْكَدِرِ فَهُوَ أَخُو مُحَمَّدِ بْنِ المُنْكَدِرِ، وَهُوَ ثَقَّةٌ جَلِيلٌ، وَلَمْ يُسَمَّ، كَذَا قَالَهُ البخاريُّ ههنا وَأَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ، وَإِنَّمَا نَبَّهَ البخاريُّ عَلَى ذَلِكَ لِئَلَّا يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ مُحَمَّدُ بْنُ المُنْكَدِرِ، وَأَنَّهُ ذَكَرَ كُنْيَتَهُ، فَإِنَّ ابْنَ المُنْكَدِرِ كَانَ يُكْنَى بِأَبِي بَكْرٍ، وَبِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ، وَيَعْضُدُ هَذَا الْوَهْمَ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ سَلَمَةَ بْنَ أَبِي الحَسَامِ رَوَى عَنْهُ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ المُنْكَدِرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَرَوَى عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ المُنْكَدِرِ عَنْ أَخِيهِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَهُوَ الصَّوَابُ. اهـ.

وَفِي الطَّبِيبِ لِلْجُمُعَةِ أَحَادِيثُ أُخَرُ:

رَوَى وَكِيعٌ، عَنْ العُمَرِيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ، أَنَّ عَمَرَ كَانَ يُجْمِرُ ثِيَابَهُ لِلْمَسْجِدِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عَمَرَ إِذَا رَاحَ إِلَى الْجُمُعَةِ اغْتَسَلَ وَتَطَيَّبَ بِأَطْيَبِ طَيِّبٍ عِنْدَهُ، وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَسْتَجْمِرُ لِلْجُمُعَةِ بِالْعُودِ، وَرَوَى عَنْ عَمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِتَجْمِيرِ الْمَسْجِدِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَلَمْ تَزَلِ الْمَسَاجِدُ تُجْمَرُ فِي أَيَّامِ الجُمُعِ مِنْ عَهْدِ عَمَرَ، وَفِي الْأَمْرِ بِتَجْمِيرِهَا فِي الجُمُعِ حَدِيثٌ مَرْفُوعٌ خَرَّجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ مِنْ حَدِيثِ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جَدًّا.

وَمَذْهَبُ مَالِكٍ أَنَّ يَتَصَدَّقَ بِشَمْنٍ مَا يُجْمَرُ بِهِ الْمَسْجِدُ أَوْ يُخْلَقُ^(١).

(١) الشارح رحمه الله: قوله: يُخْلَقُ. أي: يُطْلَى بالخلوق، وهو نوع من الطيب.

وقال: هو أحبُّ إليَّ. ذكره في تهذيب المدونة.
وسألت عن ابن عباسٍ التوقف في الطيب للجمعة، وقد يُقال إنها توقف في وجوبه
كما توقف عمرو بن سليم الأنصاري.
وقد روى بن عيينة عن إبراهيم بن ميسار، عن طاوسٍ قال: سمعت أبا هريرة
يوجب الطيب يوم الجمعة، فسألت ابن عباسٍ عنه فقال: لا أعلمه.
قال سفيان: وأخبرني ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباسٍ قال: من أتى الجمعة
فليمسَّ طيباً إن كان لأهله غير مؤثم من تركه.
وخرج الإمام أحمد، والترمذي من حديث البراء بن عازب، عن النبي ﷺ أنه قال:
حقُّ على المسلمين أن يغتسلوا يوم الجمعة، وليمسَّ أحدُهم من طيب أهله، فإن لم
يجد، فالهائم طيب.
وقال الترمذي: حسن.

وذكر في علله، أنه سأل البخاريَّ عنه فقال: الصحيح عن البراء موقوف. اهـ
إذن أبو عبد الله هو البخاريُّ أراد أنه أبو بكر بن المنكدر، هو أخو محمد بن
المنكدر المشهور، ولم يسمَّ أبو بكر هذا، وإنما يروى عنه بكنيته، وكان محمد بن
المنكدر يُكنى بأبي بكر، وأبي عبد الله. فإذا روى أحدٌ عن محمد بن المنكدر، وقال
عن أبي بكر أو هم أنه هذا، فمن أجل ذلك نبه البخاريُّ عليه.

ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:
٤- بَابُ فَضْلِ الْجُمُعَةِ.

٨٨١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ سُمَيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ ثُمَّ رَاحَ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقْرَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا أَقْرَنَ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ»^(١).

سبق الكلام على هذا، وبيننا أن معنى قوله: «غسل الجنابة» أي: مثل غسل الجنابة، وأنه يحصل الأجر، وإن لم يجنب الإنسان في ذلك، لكن العلماء رَحِمَهُمُ اللهُ ذكروا أنه إذا كان من جماع فهو أفضل^(٢)، وأيدوا قولهم هذا بأن الرسول قال: «من غسل واغتسل»^(٣) يعني: يوم الجمعة، فيكون قد غسل غيره؛ أي: كان سبباً لغسل غيره. وقوله هنا: «ثم راح» لم يذكر فيه الساعة الأولى، لكن ما بعده يبين أن المراد راح في الساعة الأولى؛ لأنه قال بعده: «ومن راح في الساعة الثانية».



(١) وأخرجه مسلم (٨٥٠) (١٠).

(٢) قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ في «المغني» (٣/ ١٦٧): وكان غير واحد من التابعين: عبد الرحمن بن الأسود، وهلال بن يساف، يستحبون أن يغسل الرجل أهله يوم الجمعة، وإنها هو على أن يطأ، وإنها استحب ذلك ليكون أمكن لنفسه، وأعْضَ لطرفه في طريقه. وروي ذلك عن وكيع أيضاً. اهـ.

(٣) رواه أحمد (٢/ ٢٠٩) (٦٩٥٤)، وأبو داود (٣٤٥)، والنسائي (١٣٨١)، والترمذي (٤٩٦) وقال: حديث حسن، وابن ماجه (١٠٨٧). والحديث صححه الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ، كما في تعليقه على السنن.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٥- باب.

٨٨٢- بابُ حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى - هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ - عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَيْنَمَا هُوَ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ فَقَالَ: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ تَحْتَبِسُونَ عَنِ الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ: مَا هُوَ إِلَّا أَنْ سَمِعْتُ النَّدَاءَ تَوَضَّأْتُ فَقَالَ: أَلَمْ تَسْمَعُوا النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَاحَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ» ^(١).

❦ قوله: «إِذَا رَاحَ» يعني: إِذَا ذَهَبَ، وليس المرادُ إِذَا رَاحَ فِي آخِرِ النَّهَارِ وَالَّذِي هُوَ الرَوَاحُ. وفيه دليلٌ على أَنَّ رَاحَ تُسْتَعْمَلُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِمَعْنَى ذَهَبَ، كَمَا هِيَ اللُّغَةُ الْعَرَفِيَّةُ الْآنَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٦- بابُ الدُّهْنِ لِلْجُمُعَةِ.

٨٨٣- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا بَنُ أَبِي ذُنْبٍ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ ابْنِ وَدِيعَةَ عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَتَطَهَّرُ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ وَيَدْهَنُ مِنْ دُهْنِهِ أَوْ يَمَسُّ مِنْ طِيبِ بَيْتِهِ، ثُمَّ يَخْرُجُ فَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ، ثُمَّ يُصَلِّي مَا كُتِبَ لَهُ، ثُمَّ يُنْصِتُ إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى».

(١) وأخرجه مسلم (٨٤٥) (٤) بنحوه..

في هذا الحديث: دليلٌ على أنه ينبغي للإنسان أن يأتي بهذه الأوصافِ، والأفعالِ التي ذكرها الرسول ﷺ، وهي الاغتسالُ يومَ الجمعةِ، وكمالُ التطهيرِ بقدرِ المستطاعِ، والادّهانُ من الدهنِ لقوله: «يَمَسُّ من طيبِ بيته» والمرادُ الطيبُ، ولو من طيبِ البيتِ، وطيبُ البيتِ في الغالبِ لا يكونُ قويَّ الرائحةِ؛ لأنه طيبُ امرأةٍ كما جاء في بعضِ الرواياتِ «من طيبِ أهله»^(١) يعني أن أدنى طيبٍ يكفي، ولكنَّ الأفضلَ أن يكونَ من أطيبِ ما يجدُ.

وأيضاً: يخرجُ فلا يُفرِّقُ بين اثنين، إلا إذا كان بينهما فرجةٌ، وجلسَ فيها فلا بأسَ، ولكن أن يجلسَ بينهما فيصِيقَ عليهما ويُفرِّقَ بينهما فهذا جنايةٌ وأذى.

وأيضاً: يُصَلِّي ما كُتِبَ له، ولم يُحدِّدِ الرسول ﷺ، وهذا دليلٌ على أن الجمعةَ ليس لها سنةٌ راتبَةٌ قبلها، وهو كذلك.

ثم: يُنصِتُ إذا تكلمَ الإمامُ. وظاهرُ هذا الحديث أن الصلاةَ متصلةٌ بخروجِ الإمامٍ فاستدلَّ به بعضُ العلماءِ أنه لا نهيَ عن الصلاةِ عند الزوالِ في يومِ الجمعةِ؛ لأن الإمامَ يأتي مع الزوالِ، أو قبيلَ الزوالِ، أو بعدَ الزوالِ بيسيرٍ، وهذا يقتضي أن لا نهيَ. ولكن هذا لا يقوى على تخصيصِ الأحاديثِ الدالةِ على النهيِ عن الصلاةِ عند قيامِ الشمسِ حتى تزولَ^(٢)، ولهذا كان القولُ الراجحُ أنه لا صلاةٌ عند قيامِ الشمسِ حتى تزولَ لا في يومِ الجمعةِ، ولا في غيره، إلا مَنْ دخلَ في هذا الوقتَ فهنا يُصَلِّي على أنه يُصَلِّي تحيةَ المسجدِ؛ لأن تحيةَ المسجدِ ليس عنها نهيٌ؛ إذ أن كلَّ صلاةٍ لها سببٌ، فإنه لا نهيَ عنها.

(١) رواه أحمد (٣/ ٣٠) (١١٢٥٠).

وفي إسناده ابن لهيعة، إلا أنه قد توبع، وبقية رجاله ثقات رجال الشيخين، غير عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري، فمن رجال مسلم، فالحديث صحيح إن شاء الله.

(٢) من ذلك ما رواه مسلم (٨٣١) (٢٩٣)، عن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلي فيهن، أو أن نقبر فيهن موتانا: حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع، وحين

وقوله: «يُنْصِتُ إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ» أي: تكلّم بالخطبة، وأما إذا لم يَكُنْ يَتَكَلَّمُ كحال جلوسه حتى يَفْرُغَ المؤذن من الأذان، أو سكوته بين الخطبتين، فإن الكلام في هذه الحال لا يَضُرُّ، إلا أن يَخْشَى الإنسان التشويش على من حوله فلا يتكلّم.

وقوله: «إلا غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى» ظاهر الحديث العموم، وأنه يُغْفَرُ له كلُّ ذنبٍ حتى الكبائر، وبهذا أخذ بعض أهل العلم^(١)، ولكن الجمهور على أنه يُشْتَرَطُ اجتناب الكبائر؛ لقول النبي ﷺ: «الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهن إذا اجتنبت الكبائر»^(٢).



ثم قال البخاري رحمه الله:

٨٨٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ طَاوُسٌ: قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: ذَكَرُوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اغْتَسِلُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاغْسِلُوا رُءُوسَكُمْ وَإِنْ لَمْ تَكُونُوا جُنُبًا وَأَصِيبُوا مِنَ الطَّيِّبِ» قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ أَمَّا الْغُسْلُ فَنَعَمْ وَأَمَّا الطَّيِّبُ فَلَا أَدْرِي.

وهذا الحديث: يدلُّ على أن الغسل أشهر من الطيب عند الصحابة رضي الله عنهم، وقد سبق أن النبي ﷺ قال: «غسل الجمعة واجب على كل محتلم؛ وأن يتسوك ويمس من طيب أهله» فقال أحد الرواة: أما الغسل فأشهد أنه واجب، وأما الباقي فالله أعلم^(٣).

يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس، وحين تصيَفُ الشمس للغروب حتى تغرب.

(١) قال ابن عبد البر رحمه الله في «التمهيد» (٤/ ٤٤): وقال بعض الممتثين إلى العلم من أهل عصرنا إن الكبائر والصغائر يكفرها الصلاة والطهارة.

قال: وهذا جهل بين وموافقة للمرجئة. اهـ بتصرف، وقال ابن رجب رحمه الله في «جامع العلوم والحكم» (١/ ٤٢٩): والصحيح قول الجمهور: إن الكبائر لا تُكْفَرُ بدون التوبة؛ لأن التوبة فرض على العباد. اهـ

(٢) رواه مسلم (٢٣٣) (١٦).

(٣) تقدم تخريجه قريباً...، ولفظ كلام الراوي وهو عمرو بن سليم: «أما الغسل فأشهد أنه واجب، وأما الاستئذان والطيب فالله أعلم أو واجب هو أم لا».

وبهذا نَعْرِفُ أَنَّهُ لَا مَعَارِضَةَ فِي هَذَا عِنْدَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ قَرْنَ الطَّيِّبِ مَعَ الْغَسْلِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْغَسْلَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِعَذْرٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَقْرُنُ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ فِي أَمْرِ مَا مَعَ اخْتِلَافِهَا فِي بَقِيَةِ الْأُمُورِ، وَذَكَرْنَا لَذَلِكَ مِثَالًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ مَعَ أَنَّ الْخَيْلَ حَلَالٌ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ حَرَامٌ.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٨٨٥- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ ذَكَرَ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: أَيْمَسُ طَيِّبًا أَوْ دُهْنًا إِنْ كَانَ عِنْدَ أَهْلِهِ؟ فَقَالَ: لَا أَعْلَمُهُ ^(١).
إِنْ كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا يَعْلَمُهُ فَقَدْ عِلْمُهُ غَيْرُهُ فَلَا يَضُرُّ.

وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ مَهْمَا بَلَغَ مِنَ الْعِلْمِ فَإِنَّهُ قَدْ يَخْفَى عَلَيْهِ بَعْضُ الْأَحْكَامِ، وَلَا أَعْجَبَ مِنْ قِصَةِ الطَّاعُونَ، فَإِنَّهُ انْفَرَدَ بِهَا عَنْ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ عَوْفٍ، فَإِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَمَرَ لَمَّا سَافَرَ إِلَى الشَّامِ، وَكَانَ فِي أَثْنَاءِ الطَّرِيقِ قِيلَ لَهُ: إِنَّهُ قَدْ وَقَعَ فِيهِ الطَّاعُونَ، فَتَوَقَّفَ وَشَاوَرَ الصَّحَابَةَ، وَلَمْ يَعْلَمْ أَحَدٌ بِحَدِيثٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ إِلَّا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، فَجَاءَ وَأَخْبَرَهُمْ ^(٢).



(١) رواه مسلم (٨٤٨) (٨).

(٢) رواه البخاري (٥٧٣٠)، ومسلم (٢٢١٩) (٩٨).

ثم قال البخاري رحمه الله:
٧- بَابُ يَلْبَسُ أَحْسَنَ مَا يَجِدُ.

٨٨٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَأَى حُلَّةَ سِرَاءٍ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ اشْتَرَيْتَ هَذِهِ فَلَبَسْتَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلِلْوَفْدِ إِذَا قَدِمُوا عَلَيْكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لَا خَلْقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ» ثُمَّ جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْهَا حُلَّةٌ فَأَعْطَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ مِنْهَا حُلَّةً فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَسَوْنِيهَا وَقَدْ قُلْتَ فِي حُلَّةِ عِطَارِدٍ مَا قُلْتَ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَمْ أَكْسُهَا لِتَلْبَسَهَا» فَكَسَاهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رحمته الله أَخَالَهُ بِمَكَّةَ مُشْرِكًا^(١).

[الحديث: ٨٨٦ - أطرافه في: ٩٤٨، ٢١٠٤، ٢٦١٢، ٢٦١٩، ٣٠٥٤، ٥٨٤١، ٥٩٨١، ٦٠٨١].

في هذا الحديث فوائد:

أولاً: أنه يدلُّ على أنه يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يَلْبَسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَحْسَنَ الثِّيَابِ؛ لِأَن يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَوْمٌ عِيدٌ، وَكَذَلِكَ أَيَّامُ الْعِيدِ يَنْبَغِي أَنْ يَلْبَسَ أَحْسَنَ الثِّيَابِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ^(٢) وَأَنْسَبُ مَا يَكُونُ التَّجَمُّلُ فِي أَيَّامِ الْأَعْيَادِ.

وفيه: دليلٌ على جوازِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ عِنْدَ الْمَسْجِدِ، وَأَنَّ هَذَا مَعْهُودٌ، وَعَلَى هَذَا فَالَّذِينَ يَبِيعُونَ أَعْوَادَ الْأَرَاكِ عِنْدَ مَسْجِدِنَا هَذَا يَكُونُونَ مُطَبِّقِينَ لِلسُّنَّةِ، أَوْ نَقُولُ: عَلَى كُلِّ حَالٍ فِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْبَيْعَ عِنْدَ أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ مَعْرُوفٌ مِنْ عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ.

وفيه: حَسَنُ أَدَبِ عُمَرَ رحمته الله مَعَ النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ قَالَ: لَوْ اشْتَرَيْتَ وَ«لَوْ» هَذِهِ عَرْضٌ وَلَيْسَ أَمْرًا، وَهَكَذَا يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ مَعَ الْأَكَابِرِ أَنْ يَكُونَ مُتَأَدِّبًا فِي الْكَلَامِ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالًا.

(١) ورواه مسلم (٢٠٦٨) (٦).

(٢) هذا لفظ حديث أخرجه مسلم (٩١) (١٤٧).

وفيه أيضًا: دليل على أن الدين الإسلامي موافق للفطرة، والعادة الجميلة، حيث قال: وللوفد إذا قدموا عليك. فدل هذا على أن الإنسان ينبغي له أن يتجمل عند قدوم وفد عليه، لكن هل المراد كل وفد، أو الوفد الذي يكون من غير البلد حتى يعرف أنه قد أكرم في ضيافته؟

الجواب: الثاني؛ لأن الوفد الذين من أهل البلد أنت وإياهم سواء. وفيه أيضًا: دليل على أنه لا يجوز أن يلبس الإنسان ما فيه حرير؛ لأن الحلة السبئية هي التي تكون مخططة بأعلام من حرير، ودليل ذلك قوله ﷺ: «لعمري: إنما يلبس هذه من لا خلاق له في الآخرة» أي لا نصيب له فيها وهم الكفار. فإن قال قائل: إذا كان الخلط يسيرًا فما الحكم؟

قلنا: لا يضر إذا كان في موضع واحد قدر أربع أصابع فأقل، فهذا قد أجازته الشرع^(١)؛ لإعطاء النفس بعض الحظ من لباس ما تهواه وتستأنس به؛ فمثلاً إذا كان الإنسان في جيبه شيء من حرير مقدار أربعة أصابع فأقل، فهذا جائز، أو كان في طرف الكم ذلك الحرير فهو جائز.

وهل يلحق بذلك الذهب يعني مثلاً بعض المشايخ يكون فيها طوق من ذهب خالص، فهل يلحق بذلك أو لا؟

أكثر العلماء أن لا يلحق^(٢)، وأن هذه المشايخ المعصفرة بالذهب حرام؛ لأن الحرير ورد فيه الاستثناء، والذهب لم يرد فيه، فيبقى الذهب على إطلاقه، ويبقى الحرير على تقييده، واختار شيخ الإسلام رحمه الله أن حكم الذهب حكم الحرير، وأنه إذا كان في الثوب علم من الذهب أربع أصابع فأقل فلا بأس^(٣) وهذا بالنسبة للرجال أما النساء فيجوز لهن، ولكن الاحتياط ما ذهب إليه الجمهور أنه لا يحل.

(١) روى مسلم (٢٠٦٩) (١٥)، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: نهى نبي الله ﷺ عن لبس الحرير، إلا موضع إصبعين، أو ثلاث، أو أربع.

(٢) انظر: «الإنصاف» (١/ ٤٧٧)، و«المبدع» (١/ ٣٨٠).

(٣) «الاختيارات الفقهية» (ص ١١٦)، و«شرح العمدة» (٤/ ٢٩٧).

لكن بقي علينا أن هذه المشالَح والعباءات التي فيها أطواقٌ من الذهب، هل نقول إنها حرام؟

نقول: أولاً لا بد أن نتحقَّق هل هذا ذهبٌ بحقٍّ خالصٌ أو لا؟ وهذا محلُّ نظرٍ؛ لأن كثيراً من الناس يقولون هذا ليس فيه ذهبٌ، ولكنه ملونٌ بالذهب. فإذا شككنا رجعنا إلى أنه مباحٌ.

وفي هذا الحديث: أن الصحابة يُراجعون الرسول ﷺ في الأحكام، وانظر للفرق بين كلامِ عمرَ حينما قال: لو اشتريت هذه. وحين قال: يا رسول الله كَسَوْتَنِيهَا وقد قلت في حلةٍ عطارِدٍ ما قلت؟! فبين العبارتين فرقٌ؛ لأن هذه مراجعةٌ في حكمٍ شرعيٍّ وتحريمٍ ومعصيةٍ أما الأولى فمجردُ مشورةٍ، فبينهما فرقٌ.

وفيه: دليلٌ على العمل بالقرائن؛ لأن لفظَ الحديث: فأعطى عمرَ منها حلةً، فقال: كَسَوْتَنِيهَا، والرسولُ ما قال: خُذْهَا الْبَسْهَا حَتَّى يَقُولَ: كَسَوْتَنِيهَا. لكن قرينةَ الحال تدلُّ على أنها للكسوة، ولهذا لو أعطاك إنسانٌ ثوباً، فإنه فيه احتمالٌ أنه أعطاه إِيَّاكَ هديةً، أو أعطاه إِيَّاكَ لتعطيه غيرك، أو أعطاك إِيَّاهُ لَتَبِيعَهُ، أو ما أشبه ذلك، فعلى أيِّ شيء تدلُّ القرينة؟

تدلُّ على أنه لك، ولهذا قال: كَسَوْتَنِيهَا، وقد قلت في حلةٍ عطارِدٍ ما قلت، فقال رسولُ الله ﷺ: «إِنِّي لَمْ أَكْسُكْهَا لِتَلْبَسْهَا».

ولكن قد يقول قائلٌ في هذه العبارتين تناقضٌ؛ لأنه يقول: «أَكْسُكْهَا» ثم يقول: لم يكنْ ذلك للبس؛ إذ لا كسوة إلا في اللبس؟

فإما أن يُقال إن هذا من بابِ مقابلةِ اللفظِ بمثله؛ لأنه قال: «كَسَوْتَنِيهَا» فيكون معنى «لم أكسكها»: لم أعطِكْهَا لِتَلْبَسْهَا.

وإما أن يُقال: إن الكسوة نوعان: مطلقٌ كسوة، وكسوةٌ مطلقةٌ، والكسوةُ المطلقةُ هي الكاملةُ، وهي التي يَلْبَسُهَا الْمُعْطَى، ومطلقُ الكسوة هي التي يُعْطَاهَا وَقَدْ يَلْبَسُهَا وَقَدْ لَا يَلْبَسُهَا.

فِيَحْمِلُ قَوْلُهُ: «لَمْ أَكْسُكَهَا» عَلَى مَطْلَقِ الْكُسُوفِ، وَاللَّبْسُ عَلَى الْكُسُوفِ الْمَطْلُوقَةِ.
 فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ أَيْضًا: اخْتِلَافُ التَّعْبِيرِ بِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ.
 وَفِيهِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَشْرَكَ يَجُوزُ لَهُ لِبْسُ الْحَرِيرِ، وَلِهَذَا كَسَاهَا عَمْرُ أَخَاهُ
 بِمَكَّةَ مَشْرُكًا لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ جَائِزًا لَمْ يَكُنْ إِعْطَاؤُهُ جَائِزًا.
 وَفِيهِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ مَوَاصِلَةِ الْأَقَارِبِ الْمَشْرِكِينَ لَهَا فِي ذَلِكَ مِنْ صَلَةِ الرَّحِمِ.
 وَهُنَا مَسْأَلَةٌ وَهِيَ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ نُعْطِيَ الْمَشْرَكَ أَوْ بِعَارَةً أَعْمَ، أَنْ نُعْطِيَ الْكَافِرَ مَا
 يَجُوزُ لَهُ مَهَارِسْتُهُ مَعَ تَحْرِيمِهِ؟ يَعْنِي مِثْلًا هَلْ يَجُوزُ أَنْ أُعْطِيَهُ خَمْرًا؟
 الْوَاقِعُ أَنَّهُ مُحَلٌّ لِإِشْكَالٍ، إِنْ قُلْنَا إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تُهْدِيَ إِلَى الْمَشْرِكِ مَا يَلْبَسُهُ، وَإِنْ كَانَ
 مُحَرَّمًا عَلَيْنَا، كَالْحَرِيرِ وَسَوَارِ الْذَهَبِ، وَقِلَادَةِ الْذَهَبِ، وَكَذَلِكَ الْخَمْرُ، وَكَذَلِكَ
 الصَّنَمُ، بَقِيْنَا فِي إِشْكَالٍ. وَإِنْ قُلْنَا: لَا يَجُوزُ فَهَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى الْجَوَازِ ^(١).

* * * *

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨- بَابُ السَّوَالِكِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ. وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَسْتَنُّ ^(١).

٨٨٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسَفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ
 أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ لَا أَنَّ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي أَوْ عَلَى النَّاسِ لِأَمْرَتِهِمْ
 بِالسَّوَالِكِ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ» ^(٢).

[الْحَدِيثُ: ٨٨٧- طَرَفُهُ فِي ٧٢٤٠].

٨٨٨- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ الْحَبَّابِ
 حَدَّثَنَا أَنَسٌ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكْثَرْتُ عَلَيْكُمْ فِي السَّوَالِكِ».

(١) انظر لزائماً: «فتح الباري» لابن حجر (١٠ / ٣٠١).

(٢) تقدم حديث أبي سعيد هذا موصولاً، في باب الطيب للجمعة، برقم (٨٨٠).

(٢) ورواه مسلم (٢٥٢) (٤٢).

٨٨٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ وَحُصَيْنٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حذيفة قال: كان النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَشُوعُ فَاهُ^(١).

❦ قوله: «وقال أبو سعيد» سبقَ هذا الحديثُ موصولاً في البابِ السابقِ قال: غَسَلَ الجمعةَ واجبٌ على كُلِّ محتلمٍ، وأن يَسْتَنْ^(٢)، يغني يتسوك، لكنَّ البخاريَّ رَحِمَهُ اللهُ من خصائصِ تأليفه أنه يأتي بمعلقاتٍ، كهذه إشارةً إلى أنها سبقت أو ستأتي.

❦ وقوله: «لولا أشقُّ على أمتي، أو على الناسِ لأمرتهم بالسواك مع كُلِّ صلاةٍ» اللفظُ الأولُ وهو: «أمتي» المرادُ من أمته أمةُ الإجابة؛ لأن غيرَ المسلم لا يُصلي.

واللفظُ الثاني وهو «الناسُ» فهو عامٌّ أُريدَ به المسلمون.

❦ قوله: «لأمرتهم بالسواك مع كُلِّ صلاةٍ» أمرٌ إيجابٍ، وليس أمرٌ استحبابٍ؛ لأن الذي يَشُقُّ هو أمرُ الإيجابِ، إذ أن أمرَ الاستحبابِ ليس بشاقٌّ؛ لأن المستحبَّ يجوزُ للإنسانِ أن يدعه، وما جاز للإنسانِ أن يدعه فليس بشاقٌّ عليه.

وفي هذا الحديث: دليلٌ على تأكيدِ السواك عند الصلوات؛ لقوله: «مع كُلِّ صلاةٍ» وهل يَدْخُلُ في ذلك صلاةُ الجنازة؟

الجوابُ: نعم.

وفيه: أن الأمرَ المطلقَ يَقْتَضِي الوجوبَ؛ لقوله: «لأمرتهم».

وفيه: دليلٌ أن للنبيَّ ﷺ أن يأمرَ وينهى؛ يعني: بدونِ وحيٍّ؛ إذ لو كان لا بدَّ من الوحيِّ لقال: لولا أن يَشُقَّ اللهُ على عباده لأمرهم، ولا شكَّ أن النبيَّ ﷺ يَقُولُ باجتهاده، وليس كُلُّ ما يَنْطِقُ به وحيًا، لكن إذا أقرَّ اللهُ على الشيءِ كان ذلك شرعاً من عند الله.

(١) ورواه مسلم (٢٥٥) (٤٦).

(٢) تقدم تخريجه.

والدليل على هذا أنه إذا اجتهد الرسول ﷺ في أمرٍ، ولكنه لم يكن موافقاً لبيّنه الله له كقوله: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَذِبِينَ﴾ [١٣] ﴿الْبَقَرَةُ: ٤٣﴾. ﴿يَتَابِعُهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ [الْبَقَرَةُ: ١٧٥]. ﴿وَأَذْهَبُوا لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفَى فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتُخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ [الْأَحْزَابُ: ٣٧]. اللهم صَلِّ وسلم عليه.

فإذا أقرَّ الله نبيّه على شيءٍ، فهو راضٍ عنه، وهو من شرعه ودينه، كما أن النبي ﷺ إذا أقرَّ إنساناً على شيءٍ كان ذلك من شرعه وسننه.

وفيه أيضاً: دليلٌ على رافة النبي ﷺ بأمره، وهل يُؤخذ من ذلك أن العالم إذا رأى أن الشيء يشقُّ على الناس فلا يأمرهم به؟

الجواب: لا، لا يترك الأمر به، بل يأمر؛ لأن غير الرسول ليس مشرعاً، لكن يأمرهم به، ويبيّن لهم التيسير فتقول مثلاً: إن شقَّ عليكم فافعلوا كذا وكذا، كما تقول للإنسان في الكفارة: أعتق رقبةً، فإن لم تجد فصم شهرين متتابعين، فإن لم تستطع فأطعم ستين مسكيناً، أما أن نسكت عن الشرع ولا نأمر الناس به؛ لأننا نرى أنه يشقُّ عليهم فهذا غلطٌ.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٩- بَابُ مَنْ تَسَوَّكَ بِسَوَاكٍ غَيْرِهِ.

٨٩٠- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ قَالَ: قَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، وَمَعَهُ سَوَاكٌ يَسْتَنُّ بِهِ فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ لَهُ: أَعْطِنِي هَذَا السَّوَاكَ يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، فَأَعْطَانِيهِ فَقَصَمْتُهُ، ثُمَّ مَضَعْتُهُ، فَأَعْطَيْتُهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَنَّ بِهِ وَهُوَ مُسْتَسْنِدٌ إِلَى صَدْرِي.

[الحديث: ٨٩٠- أطرافه في: ١٣٨٩، ٣١٠٠، ٣٧٧٤، ٤٤٣٨، ٤٤٤٦، ٤٤٤٩،

٤٤٥٠، ٤٤٥١، ٥٢١٧، ٦٥١٠].

❦ قوله: «من تسوَّك بسواك غيره» معنى: هل يجوزُ أو لا يجوزُ؟ والصوابُ أنه يجوزُ ما لم يكن في الغيرِ أمراضٌ يُخشى من انتقالها إلى الآخر، فهنا لا يتسوَّك، وأما إذا كان صاحبُ السواكِ نزيهاً ليس به مرضٌ، فلا بأس أن يتسوَّك، لكنَّ ظاهرَ الحديث كما سنذكره أنه إذا أراد أن يتسوَّك بسواك غيره، فإنه يكسِرُ الشعرَ، والشَّعْثَ الذي في السواكِ، ثم يقضِئُه من جديدٍ حتى يكونَ صالحاً للتسوَّك به.

❦ قولها: «دخل عبدُ الرحمن بنُ أبي بكرٍ رضي الله عنه، ومعه سواكٌ يستنُّ به» وكان النبي ﷺ قد حضر أجله صلوات الله وسلامه عليه، فلما دخل عبدُ الرحمن مدَّ النبي ﷺ إليه بصره ينظرُ إلى السواكِ، لكن لم يتكلَّم، فقالت عائشة: فعرفت أنه يحبُّ السواكَ يعني أنها تعرفُ نفسيةَ النبي ﷺ؛ إذ أنها عشيرته رضي الله عنه، فقلت: أخذه لك، فأشار برأسه نعم، فأخذته وقضِئته، أي: قطعته. والظاهر أنها قطعت ما استعمل من السواكِ وهو الشعيراتُ التي تكونُ على رأسِ السواكِ.

❦ ثم قالت: «ثم مضِئته» يعني: علكته ليلين، وتُخرِجُ منه شعيراتٍ أخرى جديدة. قالت: «فأعطيته النبي ﷺ فاستنَّ به» أي: تسوَّك. وهذا كله مذكورٌ في الرواية المطولة لهذا الحديث^(١)؛ إذ إن البخاريَّ اختصره هنا.

❦ قالت: «فاستنَّ به استناناً ما رأيته استنَّ استناناً أحسنَ منه» أي: بالغَ ونظفَ حتى يخرجَ من الدنيا، وقد طيبَ فمه ﷺ.

ومن المعلوم أنها لما قضِئته ومضِئته سيَّتلُ بريقها رضي الله عنه فلما استاكَ به النبي ﷺ كان آخرُ ما طعمَ ﷺ من هذه الدنيا ريقَ عائشة رضي الله عنها، ومات في بيتها، ومات في يومها، ومات في حجرها بين سحرها ونحرها، وكلُّ هذا مما يدلُّ على كرامةِ الله تعالى لهذه المرأة أم المؤمنين رضي الله عنها، وهو دليلٌ على فضلها، وأن ما وقَّع منها في وقعةِ الجمل فإنه مغفورٌ لها بسوابقها وفضائلها رضي الله عنها، وهي كغيرها من الناس تجتهدُ، وتخطئُ وتصيبُ.

(١) هي عند البخاري برقم (٤٤٤٩).

وفيه: دليل على أنه ينبغي للمحتضر إن كان معه وعي، أن يستن اقتداءً بالرسول ﷺ؛ لأن الرسول أحب هذا وطلبه.

قال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٢ / ٣٧٧):

[قوله: (باب من تسوك بسواك غيره) أورد فيه حديث عائشة في قصة دخول عبد الرحمن بن أبي بكر على النبي ﷺ ومعه سواك، وأنها أخذته منه فاستاك به النبي ﷺ بعد أن مضغته. وهو مطابق لما ترجم له، والكلام عليه يذكر مستوفى إن شاء الله تعالى في أواخر المغازي عند ذكر وفاة النبي ﷺ، فإن القصة كانت في مرض موته.

وقولها فيه: «فقصمته» بقاف وصاد مهملة للأكثر؛ أي كسرتة، وفي رواية كريمة وابن السكن بضاد معجمة، والقضم بالمعجمة: الأكل بأطراف الأسنان، قال ابن الجوزي: وهو أصح. قلت: ويحمل الكسر على كسر موضع الاستياك، فلا ينافي الثاني، والله أعلم.

وقد أورد الزين بن المنير على مطابقة الترجمة: بأن تعيين عائشة موضع الاستياك بالقطع، وأجاب: أن استعماله بعد أن مضغته واف بالمقصور، وتعقب بأنه إطلاق في موضع التقييد، فينبغي تقييد الغير بأن يكون ممن لا يعاف أثر فمه؛ إذ لولا ذلك ما غيرته عائشة. ولا يقال لم يتقدم فيه استعمال؛ لأن في نفس الخبر يستن به.

وفيه: دلالة على تأكيد أمر السواك لكونه ﷺ لم يخل به مع ما هو فيه من شاغل المرض]. اهـ

ولا شك أن السواك مهم؛ لقول النبي ﷺ: «السواك مطهرة للفم مرضاة للرب»^(١) وكل إنسان يطلب رضا الله ﷻ.

(١) رواه أحمد (٤٧ / ٦) (٢٤٢٠٣)، والنسائي (٥)، وعلقه البخاري رحمه الله بصيغة الجزم، في كتاب

الصوم، باب السواك الرطب واليابس للصائم، عن عائشة رضي الله عنها.

قال المنذري رحمه الله في «الترغيب والترهيب» (١ / ١٠٠): رواه النسائي، وابن خزيمة في صحيحهما،

ورواه البخاري معلقاً مجزوماً به، وتعليقاته المجزومة صحيحة.

ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

١٠- باب ما يُقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة.

٨٩١- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ هُوَ ابْنُ هُرْمَزٍ الْأَعْرَجُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْجُمُعَةِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ «الْم تَنْزِيلِ السَّجْدَةِ» وَ«هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ مِنَ الدَّهْرِ»^(١).

[الحديث ٨٩١- طرفه في: ١٠٦٨].

معنى الحديث أنه كان يقرأ في الأولى «الْم السجدة»، وفي الثانية «هل أتى على الإنسان» وهذا من السنة.

وقد توهّم بعض العلماء أن الرسول ﷺ كان يقرأ بـ«الْم تنزيل السجدة» من أجل السجدة التي فيها، فَصَارَ يَقْرَأُ سُورَةً فِيهَا سَجْدَةٌ اسْتِكْفَاءً بِهَا، وَهَذَا غَلَطٌ، وَإِنَّمَا كَانَ يَقْرَأُ هَذِهِ السُّورَةَ مِنْ أَجْلِ مَا فِيهَا مِنَ الْمَعَانِي الْعَظِيمَةِ، مِنْ ابْتِدَاءِ الْخَلْقِ، وَانْتِهَائِهِ، وَالثَّوَابِ وَالْجَزَاءِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مَا يَظْهَرُ لِلْمُتَأَمِّلِ.

وكذلك يقرأ ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ [الانشقاق: ١]؛ لِأَن فِيهَا ذِكْرَ الْكَفَّارِ وَعِقَابِهِمْ، وَالْمُؤْمِنِينَ وَثَوَابَهُمْ.

ولكن تجب أن تقرأ كاملة لا تقسم، وَيُخْطِئُ خَطَأً عَظِيمًا مَنْ يُقَسِّمُ ﴿الَّذِي﴾ [الانشقاق: ١]. بين الركعتين، أَوْ يَقْرَأُ بَعْضَهَا، وَيَقْرَأُ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بَعْضَ «هَلْ أَتَى» فَإِنَّ هَذَا غَلَطٌ مُخَالَفٌ لِلسُّنَّةِ، فَإِذَا أَنْ يَكُونَ بِكَ قُوَّةٌ، وَعَزِيمَةٌ وَصَبْرٌ عَلَى السُّنَّةِ النَّاسِ، وَتَقْرَأُ بِالسُّورَتَيْنِ جَمِيعًا، وَإِذَا أَنْ تَخْتَارَ سُورًا أُخْرَى.



(١) ورواه مسلم (٨٨٠) (٦٥).

ثم قال البخاري رحمه الله:

١١- باب الجمعة في القرى والمدن.

٨٩٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ عَنْ أَبِي جَهْرَةَ الضُّبَعِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ أَوَّلَ جُمُعَةٍ جُمِعَتْ بَعْدَ جُمُعَةِ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَسْجِدِ عَبْدِ الْقَيْسِ بِجَوَائِي مِنَ الْبَحْرَيْنِ.

[الحديث ٨٩٢- طرفه في: ٤٣٧١].

✽ قَوْلُ الْبُخَارِيِّ رحمه الله: «بَابُ الْجُمُعَةِ فِي الْقُرَى وَالْمَدَن». الْقُرَى: الْبِلَادُ الصَّغِيرَةُ. وَالْمَدَنُ: الْكَبِيرَةُ، مَعَ أَنَّهُ يَجُوزُ إِطْلَاقُ الْقُرَى عَلَى الْمَدِينَةِ الْكَبِيرَةِ، كَمَا فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ.

وَأَرَادَ بِهَذِهِ التَّرْجِمَةَ أَنَّ لَا جُمُعَةَ فِي الْبَرَارِي، فَأَهْلُ الْخِيَامِ مِنَ الْبَادِيَةِ، وَغَيْرِهِمْ لَا يُجْمَعُونَ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا فِي قَرْىٍ وَلَا فِي مَدَنٍ، وَقَدْ كَانَ النَّاسُ حَوْلَ الْمَدِينَةِ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَهْلِ الْبَوَادِي لَا يُجْمَعُونَ أَيْ لَا يُقِيمُونَ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ، وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِكَ، وَمِنْ بَابِ أَوَّلِ الْمَسَافِرِ الَّذِي جَدَّ بِهِ السَّيْرُ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَنْصَافِ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ الْجُمُعَةَ مَشْرُوعَةٌ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ، وَقَالَ: الْأَصْلُ الْعُمُومُ، فَيُقَالُ: سَبَّحَانَ اللَّهِ أَنْتَهَدِرُونَ عَمَلَ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَهَلْ صَلَّى ﷺ مَرَّةً مِنَ الْمَرَاتِ الْجُمُعَةِ فِي سَفَرِهِ؟ بَلْ إِنْ الْمُسْلِمِينَ أَكْثَرُهُمْ كَانُوا مَعَهُ فِي حِجَةِ الْوُدَاعِ، وَصَادَفَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَوْمَ عَرَفَةَ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يُصَلِّ الْجُمُعَةَ^(١) فَمِنْ أَيْنَ لَكُمْ الْعُمُومُ؟ إِنْ فَعَلَ الرَّسُولُ ﷺ، وَسُتِّهَ تَبَيَّنَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، فَلَا جُمُعَةَ إِلَّا فِي الْقُرَى وَالْمَدَنِ.

ثُمَّ إِنْ الْوَاجِبُ أَلَّا يَكُونَ فِي الْمَدِينَةِ وَالْقَرْيَةِ إِلَّا جُمُعَةٌ وَاحِدَةٌ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَتَعَدَّدَ الْجُمُعَةُ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ.

(١) رواه مسلم (١٢١٨) (١٤٧).

لم تَتَعَدَّدِ الْجُمُعَةُ فِي الْإِسْلَامِ إِلَّا فِي الْقَرْنِ الثَّالِثِ؛ يَعْنِي: أَنَّ الْمُسْلِمِينَ مَضَى عَلَيْهِمْ أَكْثَرُ مِنْ مِائَتِي سَنَةٍ مَا تَعَدَّدَتِ الْجُمُعَةُ، فَكَانُوا يَأْتُونَ مِنَ الْعَوَالِي، وَمِنَ الْأَمَكَةِ الْبَعِيدَةِ لِيُصَلُّوا فِي مَسْجِدٍ وَاحِدٍ، وَمَا عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ الْيَوْمَ مِنَ التَّفَرُّقِ وَكَوْنُ كُلِّ مَسْجِدٍ فِيهِ جُمُعَةٌ فِي بَعْضِ الْبِلَادِ الْإِسْلَامِيَّةِ، فَهَذَا خَطَأٌ، خَطَأٌ عَظِيمٌ مُخَالَفٌ لِهَدْيِ السَّلَفِ، نَعَمْ لَوْ فَرَضَ أَنَّ الْمَسَاجِدَ ضَيِّقَةٌ أَوْ أَنَّ الْأَمَاكِنَ مَتَبَاعِدَةٌ، وَاحْتِاجُ النَّاسِ إِلَى التَّعَدُّدِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ.

قَالَ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «الْفَتْحِ» (ص ١٣٧ وما بعدها):

«بَابُ الْجُمُعَةِ فِي الْقُرَى وَالْمَدَنِ» قَدْ ذَكَرْنَا هَذَا الْحَدِيثَ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْجُمُعَةِ، وَذَكَرْنَا بَعْضَ الْاِخْتِلَافِ فِي إِسْنَادِهِ وَمَتْنِهِ، وَأَنْ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَمْ يُجَمَّعْ فِي الْإِسْلَامِ بَعْدَ التَّجْمِيعِ بِالْمَدِينَةِ إِلَّا فِي مَسْجِدِ عَبْدِ الْقَيْسِ بِالْبَحْرَيْنِ، فَكَانَ أَوَّلَ بَلَدٍ أُقِيمَتِ الْجُمُعَةُ فِيهِ الْمَدِينَةُ، ثُمَّ بَعْدَهَا قَرْيَةُ جُوَائِي بِالْبَحْرَيْنِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عَبْدَ الْقَيْسِ أَسْلَمُوا قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ، وَجَمَعُوا فِي مَسْجِدِهِمْ، ثُمَّ فُتِحَتْ مَكَّةُ بَعْدَ ذَلِكَ، وَجُمَّعَ فِيهَا، وَالْمَقْصُودُ أَنَّهُمْ جَمَعُوا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَرْيَةِ جُوَائِي، وَإِنَّمَا وَقَعَ ذَلِكَ مِنْهُمْ بِإِذْنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَمْرِهِ لَهُمْ، فَإِنْ وَفَدَ عَبْدُ الْقَيْسِ أَسْلَمُوا طَائِعِينَ، وَقَدِمُوا رَاغِبِينَ فِي الْإِسْلَامِ، وَسَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ عَنْ مَهْمَاتِ الدِّينِ، وَبَيَّنَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ قَوَاعِدَ الْإِيمَانِ، وَأَصُولَهُ، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُ حَدِيثِهِمْ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ، فَيَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى جَوَازِ إِقَامَةِ الْجُمُعَةِ بِالْقُرَى، وَأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ لِإِقَامَةِ الْجُمُعَةِ الْمَصْرُ الْجَامِعُ، كَمَا قَالَهُ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

وَمِمَّنْ ذَهَبَ إِلَى جَوَازِ إِقَامَةِ الْجُمُعَةِ فِي الْقُرَى: عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَعَطَاءُ، وَمَكْحُولٌ، وَعِكْرِمَةُ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَمَالِكٌ، وَاللَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، وَرَوَى الْقَنَادُ عَنْ سَفْيَانَ نَحْوَهُ.

وَكَانَ ابْنُ عَمْرٍو يَمُرُّ بِالْمِيَاهِ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ فَيَرَى أَهْلَهَا يُجَمَّعُونَ فَلَا يَعِيبُ عَلَيْهِمْ، ذَكَرَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ الْعَمَرِيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْهُ.

وَرَوَى ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: لَا جُمُعَةَ فِي سَفَرٍ، وَلَا جُمُعَةَ إِلَّا فِي مِصْرٍ جَامِعٍ. وَهَذَا مَعَ الَّذِي قَبْلَهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِالْمِصْرِ الْقُرَى.

وَرَوَى الْأَثَرُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ أَنَّهُ كَانَ يُجْمَعُ بِالرَّبَذَةِ مَعَ النَّاسِ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا جُمُعَةَ إِلَّا فِي مِصْرٍ جَامِعٍ، رُويَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ، وَبِهِ قَالَ النَّخَعِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، وَقَالَ الْحَسَنُ، وَابْنُ سِيرِينَ: لَا جُمُعَةَ إِلَّا فِي مِصْرٍ، وَقَدْ رُويَ عَنْ عَلِيٍّ خِلَافُ ذَلِكَ، رَوَى وَكِيعٌ، عَنْ قَيْسِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ طَالِبِ بْنِ السَّمِيدِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَلِيًّا جَمَعَ بِالْمَدَائِنِ.

وَعَنْ سَفْيَانَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ: أَنَّ حَذِيفَةَ جَمَعَ بِالْمَدَائِنِ.

وَعَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَسْأَلُهُ عَنِ الْجُمُعَةِ بِالْبَحْرَيْنِ فَكَتَبَ إِلَيَّ: أَنْ أَجْمَعُوا حَيْثُمَا كُنْتُمْ. وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: هَذَا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ.

وَرَوَى وَكِيعٌ بِإِسْنَادِهِ عَنِ النَّخَعِيِّ: أَنَّهُ جَمَعَ بِحُلْوَانَ.

وَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ قَالَ: لَا جُمُعَةَ إِلَّا فِي مِصْرٍ جَامِعٍ، فَإِنَّهُ أَرَادَ بِذَلِكَ الْقُرَى الَّتِي فِيهَا وَالِ مِنْ جِهَةِ الْإِمَامِ، فَيَكُونُ مَرَادُهُ أَنَّهُ لَا جُمُعَةَ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ فِي مَكَانٍ لَهُ فِيهِ نَائِبٌ يُقِيمُ الْجُمُعَةَ بِإِذْنِهِ وَبِذَلِكَ فَسَّرَهُ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ، وَكَذَلِكَ رَوَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ صَاحِبِ أَبِي حَنِيفَةَ تَفْسِيرُ الْمِصْرِ أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا بَعَثَ إِلَى قَرْيَةٍ نَائِبًا لَهُ لِإِقَامَةِ الْحُدُودِ، فَهُوَ مِصْرٌ، فَلَوْ عَزَلَهُ الْحَقُّ بِالْقُرَى. رَوَى نَحْوُهُ عَنْ أَبِي يُوسُفَ، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَيْضًا.

قَالَ أَحْمَدُ: الْمِصْرُ إِذَا كَانَ بِهِ الْحَاكِمُ وَلَا يُقَالُ لِلْقُرَى مِصْرٌ.

وَقَالَ إِسْحَاقُ: كُلُّ قَرْيَةٍ فِيهَا أَرْبَعُونَ رَجُلًا، يُقَالُ لَهَا مِصْرٌ. وَهَذَا بَعِيدٌ جَدًّا.

وَعَنْ سَفْيَانَ رَوَايَتَانِ فِي تَفْسِيرِ الْمِصْرِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ كُلُّ مِصْرٍ فِيهِ جَمَاعَةٌ وَإِمَامٌ.

والثاني - نقلها عنه ابنُ المبارك -: أن المصْرَ الجامعَ ما عرفه الناسُ أنه جامعٌ.
وقال عمرو بنُ دينارٍ: سمِعنا أن لا جمعةَ إلا في قريةٍ جامعَةٍ، وعنه قال: إذا كان
المسجدُ يُجمَعُ فيه الصلواتُ، فليُصلَّ فيه الجمعةُ.
وقد تقدّم حديثُ كعبِ بنِ مالكٍ أن أولَ جمعةٍ جمعت بالمدينةِ في نقيعِ الخضعاتِ
في هَزمٍ من حرةِ بني بياضةَ، وأن النبيَّ ﷺ جمعَ أولَ ما قَدِمَ المدينةَ في مسجدِ بني سالمٍ،
وهذه كلها في حكمِ القرى خارجِ المدينةِ. اهـ
المهمُّ: أنه لا جمعةَ في السفرِ، وأما إذا مرَّ المسافرُ ببلدٍ يُقامُ فيه الجمعةُ، ومكثَ
فيه، فعليه أن يُصَلِّي الجمعةَ لدخوله في عمومِ قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ
لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩].
فإن قيل: لو أن سائرًا يسيرُ على طريقٍ، وبالطريقِ مسجدٌ يُجمَعُ فيه فهل يلزمُه أن
يُوقِفَ سيارتَه، ويُصَلِّي الجمعةَ؟
الجوابُ: الظاهرُ أنه لا يلزمُه الوقوفُ؛ لأنه سائرٌ.
فإن قيل: في بعضِ المدنِ يقيمون أكثرَ من جمعةٍ، وكلُّ مسجدٍ يُقامُ فيه الجمعةُ فما الحكمُ؟
الجوابُ: الذي نرى أن الصلاةَ تصحُّ في كلِّ مسجدٍ من هذه؛ لأن هذا ليس بيدِ
الناسِ، ولو قلنا: لا تصحُّ إلا في المسجدِ الأولِ لزمَ من هذا مشقةٌ، لكن نرى أن
المستولين عن شئونِ المساجدِ يجبُ أن يَمْنَعُوا تعددَ الجُمُعِ إلا لحاجةٍ، ولكن لا
شكَّ أن كونَ الإنسانِ يقصِدُ المسجدَ الأولَ أفضلُ وأبرأ للذمةِ.
فإن قيل: هل يَأْتُمُّ الذي يُقيمُ الجمعةَ في المسجدِ الثاني؟
الجوابُ: إذا كان بدونِ حاجةٍ، فإنه يَأْتُمُّ لا شكَّ؛ لأنه تَعَاوَنَ على الإثمِ.
فإن قيل: لو مرَّ المسافرُ ببلدٍ وسمعَ أذانَ الجمعةِ وهو في الطريقِ هل يجبُ عليه
أن يُصَلِّيَ معهم؟
نقولُ: لا بأسَ أن يَقِفَ يُصَلِّي، لكن لا يلزمُه.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٨٩٣- حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُرُوزِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ». وَزَادَ اللَّيْثُ ^(١) قَالَ يُونُسُ: كَتَبَ رُزَيْقُ بْنُ حَكِيمٍ إِلَى ابْنِ شِهَابٍ، وَأَنَا مَعَهُ يَوْمَئِذٍ بَوَادِي الْقُرَى: هَلْ تَرَى أَنْ أُجَمَعَ. وَرُزَيْقٌ عَامِلٌ عَلَى أَرْضٍ يَعْمَلُهَا، وَفِيهَا جَمَاعَةٌ مِنَ السُّودَانِ وَغَيْرِهِمْ، وَرُزَيْقٌ يَوْمَئِذٍ عَلَى أَيْلَةٍ - فَكَتَبَ ابْنُ شِهَابٍ، وَأَنَا أَسْمَعُ يَأْمُرُهُ أَنْ يُجَمَعَ يُخْبِرُهُ أَنْ سَأَلْنَا حَدَّثَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، الْإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا وَمَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا، وَالْخَادِمُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ». قَالَ: وَحَسِبْتُ أَنْ قَدْ قَالَ: «وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي مَالِ أَبِيهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ».

[الحديث ٨٩٣ - أطرافه في: ٢٤٠٩، ٢٥٥٤، ٢٥٥٨، ٢٧٥١، ٥١٨٨، ٥٢٠٠،

[٧١٣٨].

قال ابن رجب رحمه الله في «فتح الباري» (٨ / ١٤١) وما بعدها:

«والمقصود منه أن الزهري استدلل بهذا الحديث في رواية الليث عن يونس عنه التي ذكرها البخاري تعليقاً على أن الأمير في البلدان والقرى، وإن لم تكن من الأمصار الجامعة أن يُقيم الجمعة لأهلها؛ لأنه راع عليهم ومسئول عنهم، ومما يجب عليه رعايته أمر دين رعيته، وأهمه الصلاة».

(١) قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٢ / ٣٨١): قوله: كلكم راع. وزاد الليث... الخ. فيه إشارة إلى أن رواية الليث متفقة مع ابن المبارك إلا في القصة فإنها مختصة برواية الليث، ورواية الليث معلقة، وقد وصلها الذهلي عن أبي صالح كاتب الليث عنه، وقد ساق المصنف رواية بن المبارك بهذا الإسناد في كتاب الوصايا فلم يخالف رواية الليث إلا في إعادة قوله في آخره: «وكلكم راع... الخ».

وانظر: «تغليق التعليق» (٢ / ٣٥٢، ٣٥٣).

قال الخطابي: فيه دليلٌ على جواز إقامة الجمعة بغير سلطان، وفيما قاله نظرٌ، وابنُ شهابٍ إنما استدَلَّ به على أن نائبَ السلطان يُقيمُ الجمعةَ لأهل بلديته وقريته، وإن لم يكن مصرًا جامعًا، ولا يتم الاستدلالُ بذلك حتى يقومَ دليلٌ على جواز إقامة الجمعة في غير الأمصار الجامعة، وإلا فإذا اعتقد الإمام أو نائبه أنه لا جمعةَ إلا في مصرٍ جامعٍ، ولم يُقمِ الجمعةَ في قريته وبلديته الصغيرة، فإنه لا يُلَامَ على ذلك، ولا يَأْتُمُّ أهلُ قريته وبلديته بتركِ الجمعةِ في هذه الحال.

قال أحمدٌ في الإمام إذا لم يؤلَّ عليهم مَنْ يُصَلِّيَ بهم الجمعة: ليس عليهم في ذلك إثمٌ». انتهى كلامُ ابنِ رجبٍ.

وهذه المسألة التي نصَّ عليها الإمام أحمدٌ رَحِمَهُ اللهُ في الحقيقة من دواهي الأمور عند بعض الناس اليوم، أن تترك القرية إقامة الجمعة، نظرًا لأن السلطان يرى أنها لا تُقام الجمعة، مع أن هذا هو هديُّ السلفِ رَحِمَهُمُ اللهُ فالعلماء اختلفوا، هل تُقام الجمعة في الأمصار والمدن والقرى، أو في الأمصار الكبيرة، والمدن الكبيرة^(١)، فإذا كان السلطان لا يرى ذلك، وقال: لا تقيموا الجمعة فلا تقيمونها، وهذه مسألة قد يراها بعضُ الناس اليوم من الدواهي العظيمة أن يُمنعوا من إقامة الجمعة، لكن السلف يرون أن اتحاد الأمة على الإمام، واجتماع كلمتهم عليه أمرٌ مهمٌ جدًا، وأنهم لا يَأْتُمُونَ إذا لم يُقيموا الجمعة.

قال ابنُ رجبٍ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

قال أحمدٌ في الإمام إذا لم يؤلَّ عليهم مَنْ يُصَلِّيَ بهم الجمعة: ليس عليهم في ذلك إثمٌ.

(١) انظر: «الشرح الكبير» (٥/ ١٦١).

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في «الاختيارات» (ص ٧٩): وتجب الجمعة على من أقام في غير بناء كالخيام وبيوت الشعر ونحوها، وهو أحد قولِي الشافعي، وحكاة الأزجي رواية عن أحمد. وقال يشترط مع إقامتهم في الخيام ونحوها أن يكونوا يزرعون كما يزرع أهل القرية. اهـ

وروى حجاج بن أرطاة، عن الزهري قال: كتب رسول الله ﷺ إلى ناسٍ من أهل الميَّاهِ بين مكة والمدينة: أَنْ يُصَلُّوا الفطرَ، والأضحى، وَأَنْ يُجَمَّعُوا «خَرَجَهُ حَرْبُ الْكُرْمَانِي، وَغَيْرُهُ، وَهُوَ مَرْسَلٌ ضَعِيفٌ، وَحَجَّاجٌ مَدْلُسٌ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنَ الزَّهْرِيِّ». انتهى كلام ابن رجب.

وقال ابن حجر في «فتح الباري» (٢/ ٣٨١):

«وكان رُزِيقٌ عاملاً على الطائفة التي ذكرها، وكان عليه أن يُراعِيَ حقوقهم ومن جملتها إقامة الجمعة، قال الزين بن المنير: في هذه القصة إساءة إلى أن الجمعة تَنَقُّدُ بِغَيْرِ إِذْنٍ مِنَ السُّلْطَانِ إِذَا كَانَ فِي الْقَوْمِ مَنْ يَقُومُ بِمَصَالِحِهِمْ. وفيه إقامة الجمعة في القرى خلافاً لمن شرط لها المدن. فإن قيل: قوله: «كُلُّكُمْ رَاعٍ» يَعْنِي جَمِيعَ النَّاسِ فَيَدْخُلُ فِيهِ الْمَرْعِيُّ أَيْضًا.

فالجواب: أَنَّهُ مَرْعِيٌّ بِاعْتِبَارِ رَاعٍ بِاعْتِبَارٍ، حَتَّى وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَحَدٌ كَانَ رَاعِيًا لِجَوَارِحِهِ وَحَوَاسِهِ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَقُومَ بِحَقِّ اللَّهِ، وَحَقِّ عِبَادِهِ، وَسَيِّئَاتِي الْكَلَامِ عَلَى بَقِيَّةِ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ فِي كِتَابِ الْأَحْكَامِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

قوله فيه: «قال: وحسبت أن قد قال» جَزَمَ الْكُرْمَانِيُّ بِأَنْ فَاعَلَ «قال» هنا هو يُوُسُّ، وفيه نظرٌ، والذي يَظْهَرُ أَنَّهُ سَالِمٌ، ثُمَّ ظَهَرَ لِي أَنَّهُ ابْنُ عَمْرٍ. وَسَيَأْتِي فِي كِتَابِ الْاِسْتِقْرَاضِ بَيَانُ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَقَدْ رَوَاهُ اللَّيْثُ أَيْضًا عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عَمْرٍ بِدُونِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. اهـ

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٢- بَابُ هَلْ عَلَى مَنْ لَمْ يَشْهَدْ الْجُمُعَةَ غُسْلٌ مِنَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ وَغَيْرِهِمْ؟

وقال ابنُ عمر: إنما الغُسلُ على من تجبُ عليه الجمعة^(١).

٨٩٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ مَرْثَدَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ»^(٢).

٨٩٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سَلِيمٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ»^(٣).

٨٩٦- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ قَالَ: حَدَّثَنَا بَنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلَنَا وَأَوْتَيْنَاهُ مِنْ بَعْدِهِمْ فَهَذَا الْيَوْمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ فَهَذَا اللَّهُ فَعَدًّا لِلْيَهُودِ وَبَعْدَ غَدٍ لِلنَّصَارَى» فَسَكَتَ^(٤).

٨٩٧- ثُمَّ قَالَ: «حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا يَغْسِلُ فِيهِ رَأْسَهُ وَجَسَدَهُ»^(٥).

(١) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٢/ ٣٨١)، وقد وصله البيهقي في سننه الكبرى (٣/ ١٧٥)، بإسناد صحيح وزاد: والجمعة على من يأتي أهله. «فتح الباري» (٢/ ٣٨٢)، و«التعليق» (٢/ ٣٥٣).

(٢) ورواه مسلم (٨٤٤) (٢).

(٣) ورواه مسلم (٨٤٦) (٥).

(٤) ورواه مسلم (٨٥٥) (٢١).

(٥) ورواه مسلم (٨٤٩) (٩).

٨٩٨- رواه أبان بن صالح عن مجاهد عن طاوس عن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ: «الله تعالى على كل مسلم حق أن يغتسل في كل سبعة أيام يومًا»^(١).



١٣- باب

٨٩٩- حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا شبابة حدثنا ورقاء عن عمرو بن دينار عن مجاهد عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «اثنوا للنساء بالليل إلى المساجد»^(٢).

٩٠٠- حدثنا يوسف بن موسى، حدثنا أبو أسامة، حدثنا عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر قال: كانت امرأة لعمر تشهد صلاة الصبح والعشاء في الجماعة في المسجد فقيل لها: لم تخرجين وقد تعلمين أن عمر يكره ذلك ويغار؟ قالت: وما يمنعه أن ينهاني؟ قال: يمنعه قول رسول الله ﷺ: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله»^(٣).

المراد من هذه الأحاديث أن يقول: هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان، وغيرهم؟

والظاهر: أن الأحاديث تدل على أنه ليس عليهم غسل؛ لقوله: «إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل» أو: «من جاء منكم الجمعة فليغتسل»، لكن إذا نظرنا إلى الأحاديث الأخرى كقوله: «الله تعالى على كل مسلم حق أن يغتسل في كل سبعة أيام يومًا»، وهذا اليوم المبهمة تعيينه الرواية الأخرى، أن المراد به الجمعة، ولكن الذي يظهر أنه لا يجب الغسل إلا على من تجب عليه الجمعة.

(١) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٢/ ٣٨٢)، وقد وصل هذا التعليق عن مجاهد البيهقي في سننه الكبرى (١/ ٢٩٧) من طريق سعيد بن أبي هلال عن أبان المذكور.

وأخرجه الطحاوي من وجه آخر عن طاوس، وصرح فيه سماعه عن أبي هريرة، أخرجه من طريق عمرو بن دينار عن طاوس وزاد فيه: «ويمس طيبًا إن كان لأهله». «الفتح» (٢/ ٣٨٣)، و«تغليق التعليق» (٢/ ٣٥٣، ٣٥٤).

(٢) ورواه مسلم (٤٤٢) (١٣٩).

(٣) ورواه مسلم (٤٤٢) (١٣٦) مختصرًا.

وأما مَنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ مِنَ النِّسَاءِ، وَالصِّبْيَانِ، وَالْمَرْضَى فَلَيْسَ عَلَيْهِمْ غَسْلٌ، إِلَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ سَبَبٌ كَوَسْخٍ كَثِيرٍ مُطَبَّقٍ عَلَى الْبَدَنِ، فَهَذَا قَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ يَجِبُ لِإِزَالَةِ الرَّائِحَةِ الْكَرِيهَةِ؛ لِأَنَّ «الْمَلَائِكَةَ تَتَأَذَّى مِمَّا يَتَأَذَّى مِنْهُ بَنُو آدَمَ»^(١).

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا كَانَ مِنَ عَادَةِ الْمَرْأَةِ حُضُورُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ فَهَلْ تَغْتَسِلُ؟
فَالْجَوَابُ: نَعَمْ. كُلُّ مَنْ يَأْتِي الْجُمُعَةَ فَإِنْ عَلَيْهِ أَنْ يَغْتَسِلَ.

فَإِنْ قِيلَ: رَجُلٌ مُسَافِرٌ فِي الطَّرِيقِ فَوَقَفَ فِي مَدِينَةٍ يُقَامُ فِيهَا لِلْجُمُعَةِ، فَأَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ الْجُمُعَةَ فَهَلْ يَكُونُ عَلَيْهِ أَنْ يَغْتَسِلَ؟

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ عَلَيْهِ أَنْ يَغْتَسِلَ إِذَا قَدِرَ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً فَلَا عَلَيْهِ.

❖ قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «اتَّذِنُوا لِلنِّسَاءِ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسَاجِدِ»، وَقَوْلُهُ فِي الَّذِي يَلِيهِ: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ».

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٨ / ١٥١، ١٥٢):

وَمُرَادُهُ بِهِذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ الْإِذْنَ فِي خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْمَسَاجِدِ إِنَّمَا كَانَ بِاللَّيْلِ خَاصَّةً، وَحَدِيثُ عُمَرَ يُبَيِّنُ أَنَّهُنَّ إِنَّمَا كُنَّ يَخْرُجْنَ كَذَلِكَ.

وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُ ذَلِكَ فِي بَابِ «خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْمَسَاجِدِ فِي اللَّيْلِ وَالْغَلَسِ» وَحَيْثُذِ فَلَا يَكُونُ الْجُمُعَةُ مِمَّا أَذِنَ لَهُنَّ فِي الْخُرُوجِ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا مِنْ صَلَاةِ النَّهَارِ لَا مِنْ صَلَوَاتِ اللَّيْلِ، وَإِنَّمَا أُمِرَ بِالْغَسْلِ مَنْ يَجِيءُ إِلَى الْجُمُعَةِ كَمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الْمُتَقَدِّمِ فَيَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ لَيْسَتْ بِمَأْمُورَةٍ بِالْغَسْلِ لِلْجُمُعَةِ حَيْثُ لَمْ تَكُنْ مَأْذُونًا لَهَا بِالْخُرُوجِ إِلَى الْجُمُعَةِ.

وَقَدْ وَرَدَ لَفْظُ صَرِيحٍ بِالْغَسْلِ لِلنِّسَاءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، خَرَّجَهُ أَبُو حَبَّانٍ فِي «صَحِيحِهِ» مِنْ طَرِيقِ عَثْمَانَ بْنِ وَقْدٍ الْعُمَرِيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فَلْيَغْتَسِلْ» وَخَرَّجَهُ بِلَفْظٍ آخَرَ، وَهُوَ: «الْغَسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنَ الرِّجَالِ وَعَلَى كُلِّ بَالِغٍ مِنَ النِّسَاءِ» وَخَرَّجَهُ الْبَزَّازِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» بِاللَّفْظِ الْأَوَّلِ، وَقَالَ: أَحْسَبُ عَثْمَانَ بْنَ وَقْدٍ وَهَمَّ فِي هَذَا اللَّفْظِ. وَعَثْمَانُ بْنُ وَقْدٍ هَذَا وَثَقَهُ ابْنُ مَعِينٍ.

وقال أحمدُ والدَّارَقُطْنِيُّ: لا بأسَ به.

وقال أبو داودَ: هو ضعيفٌ، حدَّثَ أن النَّبِيَّ ﷺ قال: «من أتى الجمعةَ من الرجالِ والنساءِ فليغتسل» لا نَعْلَمُ أن أحداً قال هذا غيره. يَعْنِي: أنه لم يُتَابِعْ عليه، وأنه منكرٌ لا يُحْتَمَلُ منه تفرُّده به. انتهى كلام ابنِ رجبٍ.

هذا يدلُّ على أن الرسولَ ﷺ أمر بالإذن للنساءِ بالليل فقط؛ لأن النهارَ تَبَيَّنَ به العوراتُ، وتَنَكَّشَ به النساءُ، فلهذا لم يَأْمُرْ بالإذن لهنَّ فهل نَقُولُ في وقتنا الحاضرِ مع وجودِ الأنوارِ الكاشفةِ المضيئةِ لا نَأْذُنُ لهنَّ. أو نَأْخُذُ بعمومِ قولِهِ: «إذا استأذنتِ أحدَكم امرأتَهُ إلى المسجدِ فلا يَمْنَعُهَا؟»

هذا محلٌّ يَحْتَاجُ إلى نظَرٍ. فإن نظرنا للعموم قلنا: لا نَمْنَعُهَا لا ليلاً ولا نهاراً، وإن نظرنا إلى قولِهِ: «ائذْنُوا للنساءِ بالليل» قلنا: إنه يَدُلُّ على أن في النهارِ لا يُؤْذَنُ لهنَّ لما يُخْشَى من الفتنة. فالمسألةُ تَحْتَاجُ إلى تحليلٍ، لعلَّ اللهَ يُيسِّرُهُ.



ثم قال البخاريُّ رَحِمَهُ اللهُ:

١٤- بَابُ الرُّخْصَةِ إِنْ لَمْ يَحْضُرِ الْجُمُعَةُ فِي الْمَطَرِ.

٩٠١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْحَمِيدِ صَاحِبُ الزِّيَادِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ ابْنُ عَمِّ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِمُؤَذِّنِهِ فِي يَوْمِ مَطِيرٍ: إِذَا قُلْتَ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ فَلَا تَقُلْ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ قُلْ صَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ، فَكَانَ النَّاسُ اسْتَنْكَرُوا قَالَ: فَعَلَهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي إِنَّ الْجُمُعَةَ عَزْمَةٌ وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَخْرِجَكُمْ فَتَمْشُونَ فِي الطِّينِ وَالِدَّحْضِ^(١).

في هذا الحديث: دليلٌ على أن قوله: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ. مجردٌ نداءٍ للصلاة، وليس لفظاً متعبداً به؛ لأنه ليس بذكرٍ، ولكنه دعوةٌ على الصلاة، فإذا كان الناسُ معذورين بتركِ الحضورِ فلا حاجةَ إلى أن يُقَالَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ. بل يُقَالَ: صَلُّوا فِي رَحَالِكُمْ. ولكن الفقهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ يَقُولُونَ: إنه يَأْتِي بِالْأَذَانِ تَامًّا وَيَقُولُ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ صَلُّوا فِي رَحَالِكُمْ. وَيَكُونُ هُنَا مَحَافَظَةٌ عَلَى اللَّفْظِ الْوَارِدِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يُقَالَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ؛ أَي: أَقْبِلُوا إِلَيْهَا بِقُلُوبِكُمْ، وَأَمَّا الْأَجْسَادُ فَمَا دَامُوا مَعْذُورِينَ، فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُهُمُ الْحَضُورُ.

فإن قيل: قد قال ابنُ عباسٍ رضي الله عنه في هذا الحديث: فَعَلَهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي، فَمَعْنَى هَذَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ فَعَلَهُ، فَكَيْفَ يُقَالَ: إِنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يَقُولَ الْمُؤَذِّنُ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ. ثُمَّ يَقُولُ: صَلُّوا فِي رَحَالِكُمْ؟

فالجوابُ: أنا لا نَدْرِي هَلْ مَعْنَى قَوْلِهِ: فَعَلَهُ أَنَّهُ فَعَلَهُ حَتَّى فِي الْأَذَانِ، أَوْ أَنْ مَعْنَى: فَعَلَهُ أَنَّهُ لَوْ رَخَّصَ فِي تَرْكِ الْحَضُورِ، فَفِيهِ احْتِمَالٌ.

قال ابنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٨ / ١٥٣ - ١٥٥):

قد سبقَ هذا الحديثُ في موضعين في بابِ الكلامِ في الأذان، وفي أبوابِ الجماعةِ في بابِ هل يُصَلِّي لِمَنْ حَضَرَ، وَهَلْ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي الْمَطَرِ، وَفِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ زِيَادَةٌ، وَهِيَ قَوْلُهُ: إِنَّ الْجُمُعَةَ عَزْمَةٌ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهَا تَقَدَّمَ لَفْظُ الْجُمُعَةِ، وَقَدْ قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»: هَذِهِ اللَّفْظَةُ مَا أَحَالُهَا صَحِيحَةٌ فَإِنْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بَيَانٌ أَنَّ الْعَزْمَةَ قَوْلُهُ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، فَكَانَ الدَّعَاءُ إِلَيْهَا يُوجِبُ عَلَى السَّامِعِ الْإِجَابَةَ، وَلَا أَذْرِي هَذَا فِي الْجُمُعَةِ أَوْ غَيْرِهَا، فَلَوْ كَانَ الْمَعْنَى: الْجُمُعَةُ عَزْمَةٌ لَكَانَتِ الْعَزْمَةُ لَا تَزُولُ بِتَرْكِ بَقِيَةِ الْأَذَانِ؛ لِأَنَّ الْجُمُعَةَ قَائِمَةٌ، وَإِنْ لَمْ يُدْعَ إِلَيْهَا النَّاسُ، وَالْعَزْمَةُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ هِيَ الدَّعَاءُ إِلَى الصَّلَاةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. انْتَهَى مَا ذَكَرَهُ، وَلَكِنْ ذَكَرُ الْخُطْبَةِ يَشْهَدُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ، وَقَدْ وَرَدَ التَّصْرِيحُ بِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ يَوْمَ جُمُعَةٍ فِي رَوَايَاتٍ أُخَرِ:

فَخَرَجَ مُسَلِّمٌ، ذَكَرَ الْجُمُعَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ.
قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَرَوَاهُ أَيْضًا مَعْمَرٌ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحُولِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، وَذَكَرَهُ
أَيْضًا وَهَيْبٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ.

وَالظَّاهِرُ: أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْجُمُعَةَ فَرَضُ عَيْنٍ، حَتَّمُ لَا رُخْصَةَ لِأَحَدٍ فِي تَرْكِهِ إِلَّا بِإِذْنِ
الْإِمَامِ لِلنَّاسِ بِالتَّخْلُفِ فِي الْأَذَانِ، فَإِنَّ الْأَذَانَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيِ الْإِمَامِ هُوَ الْمَوْجِبُ لِلتَّخْلُفِ
إِلَيْهَا عَلَى النَّاسِ، فَلِذَلِكَ احْتِجَاجٌ أَنْ يُرَخَّصَ لِلنَّاسِ فِيهِ بِالتَّخْلُفِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِيهَا تَقَدُّمَ عَنْ
أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ فِي أَذَانِهِ: صَلُّوا فِي الرَّحَالِ، فَلَكَ أَنْ تَتَخَلَّفَ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ فَقَدْ
وَجِبَ عَلَيْكَ إِذَا قَالَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ جُمُعَةٍ وَغَيْرِهَا.
وَسَبَقَ ذِكْرُ حَكْمِ التَّخْلُفِ عَنْ حُضُورِ الْجُمُعَةِ لِلْمَطَرِ وَالْوَحْلِ، بِإِفَادَةِ كَفَايَةِ اللَّهِ أَعْلَمُ. اهـ



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥ - بَابُ مِنْ أَيْنَ تَوَتَّى الْجُمُعَةُ وَعَلَى مِنْ تَحِبُّ؟

لِقَوْلِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿إِذَا تُدْعَى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩].
وَقَالَ عَطَاءٌ: إِذَا كُنْتَ فِي قَرْيَةٍ جَامِعَةٍ فَنُودِيَ بِالصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَحَقُّ عَلَيْكَ
أَنْ تَشْهَدَهَا سَمِعْتَ النِّدَاءَ أَوْ لَمْ تَسْمَعْهُ ^(١).
وَكَانَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ فِي قَصْرِهِ أَحْيَانًا يُجْمَعُ وَأَحْيَانًا لَا يُجْمَعُ وَهُوَ بِالزَّائِيَةِ عَلَى
فَرَسَيْنِ ^(٢).

(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٢/ ٣٨٥)، وقد وصله عبد الرزاق رَحِمَهُ اللَّهُ، في
«مصنفه» (٣/ ١٦٣) عن بن جريج، وزاد أن بن جريج قال: قلت لعطاء: ما القرية الجامعة؟ قال:
ذات الجعاعة والأمير، والقصاص، والدور المجتمعة غير المتفرقة الأخذ بعضها ببعض كهشة
جُدَّة. «تغليق التعليق» (٢/ ٣٥٤).

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، بصيغة الجزم، وقد وصله مسدد رَحِمَهُ اللَّهُ في «مسنده الكبير»، عن أبي عوانة، عن
حميد بهذا، وقوله: يُجْمَعُ. أي: يصلى بمن معه الجمعة، أو يشهد الجمعة بجوامع البصرة. «فتح

قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ:

«بَابُ مِنْ أَيْنَ تُؤْتَى الْجُمُعَةُ» يعني: من أين يأتيها من مكانٍ بعيدٍ أو من مكانٍ قريبٍ، هذا شطرُ الترجمة.

ثم قال: «وعلى من تَجِبُ؟» أي: هل تَجِبُ على كُلِّ أَحَدٍ، الرجال والنساء، البالغ وغير البالغ، المريض وغير المريض؟

ثم استدَلَّ بقوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [٢:٢٤٣].

والبخاري رَحِمَهُ اللَّهُ يَسْتَعْمِلُ هذا أحياناً، بمعنى أنه لا يَذْكُرُ الآيةَ كاملةً، وإنما يَذْكُرُ جزءاً منها والآيةُ هي: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [٢:٢٤٣] وكان ينبغي أن تُذَكَّرَ هكذا حتى يَتَبَيَّنَ أن الخطابَ لكلِّ مؤمنٍ، وأن الأصلَ وجوبُ الجمعةِ على كُلِّ إنسانٍ إلا بدليل؛ وذلك لعمومِ قوله: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ وهذه الصيغةُ تُشْمَلُ كُلُّ مَنْ كان مؤمناً من رجلٍ وأنثى، وصغيرٍ وكبيرٍ، وحرّاً وعبيدٍ، ومسافرٍ ومقيمٍ، فهي عامَّةٌ. فلا يخرجُ منها إلا ما دَلَّ الدليلُ على خروجه.

❖ وقوله: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ أفادت الآيةُ الكريمةُ أن النداءَ فرضٌ كفاية؛ لقوله: ﴿إِذَا نُودِيَ﴾ وأفادت أيضاً أن لغير الجمعةِ نداءً؛ لأن تخصيصَ النداءِ ليومِ الجمعةِ يدلُّ على أن هناك نداءً آخرَ، وإلا لم يَكُنْ للجمعةِ فائدةُ التخصيصِ. ❖ وقوله: ﴿لِلصَّلَاةِ﴾ يعني صلاةَ الجمعةِ.

ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقال عطاءٌ: إذا كنتَ في قريةٍ جامعةٍ فنُودي للصلاةِ من يومِ الجمعةِ، فحقَّ عليك أن تشهدها سمعتَ النداءَ أو لم تسمعه». وكأنه رَحِمَهُ اللَّهُ أخذ ذلك من عمومِ قوله: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ﴾ ولم يقلْ إذا سمعتم النداءَ، كما قال النبي ﷺ: «إذا سمعتم الإقامةَ فامشوا إلى الصلاة»^(١). وهنا قال: ﴿إِذَا نُودِيَ﴾ ولا

الباري» (٢/ ٣٨٥)، و«التغليق» (٢/ ٣٥٥).

(١) رواه البخاري (٦٣٦)، ومسلم (٦٠٢) (١٥١).

شَكَّ أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي الْبَلَدِ الْوَاحِدِ وَلَوْ اتَّسَعَ، وَلَوْ كَانَ لَا يَسْمَعُ فِي نَوَاحِي الْبَلَدِ الْأَذَانَ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَى أَهْلِ الْبَلَدِ جَمِيعًا الْحُضُورُ، سَوَاءٌ سَمِعُوا النِّدَاءَ أَوْ لَمْ يَسْمَعُوهُ.
ثُمَّ قَالَ: وَكَانَ أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قَصْرِهِ أحيانًا يُجْمَعُ، وَأحيانًا لَا يُجْمَعُ، وَهُوَ بِالزَّوَايَةِ عَلَى فَرَسَخَيْنِ.

❦ قَوْلُهُ: «عَلَى فَرَسَخَيْنِ». لَا نَذْرِي هَلْ هُوَ عَلَى بُعْدِ فَرَسَخَيْنِ مِنَ الْقَرْيَةِ أَوْ مِنَ الْبَلَدِ؟
قَالَ ابْنُ رَجَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْفَتْحِ» (٨ / ١٥٦) وَمَا بَعْدَهَا:
تَضَمَّنَ هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مَسْأَلَتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا: أَنَّ مَنْ هُوَ فِي قَرْيَةٍ تُقَامُ فِيهَا الْجُمُعَةُ، فَإِنَّهُ إِذَا تَوَدَّى فِيهَا بِالصَّلَاةِ لِلْجُمُعَةِ وَجَبَ عَلَيْهِ السَّعْيُ إِلَى الْجُمُعَةِ وَشُهُودُهَا، سَوَاءٌ سَمِعَ النِّدَاءَ، أَوْ لَمْ يَسْمَعْهُ. وَقَدْ حَكَاهُ عَنْ عَطَاءٍ، وَهَذَا الَّذِي فِي الْقَرْيَةِ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِهَا الْمُسْتَوِطِنِينَ بِهَا فَلَا خِلَافَ فِي لَزُومِ السَّعْيِ إِلَى الْجُمُعَةِ لَهُ، وَسَوَاءٌ سَمِعَ النِّدَاءَ، أَوْ لَمْ يَسْمَعْ، وَقَدْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ، وَنَقَلَ بَعْضُهُمُ الْإِتِّفَاقَ عَلَيْهِ.

وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا فَإِنْ كَانَ مُسَافِرًا يُبَاحُ لَهُ الْقَصْرُ، فَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ لَا تَلَزُّمُهُ الْجُمُعَةُ مَعَ أَهْلِ الْقَرْيَةِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِيهَا تَقَدُّمَ أَنَّ الْمُسَافِرَ لَا جُمُعَةَ عَلَيْهِ، وَحُكِيَ عَنِ الزُّهْرِيِّ وَالنَّخَعِيِّ: أَنَّهُ تَلَزَّمَهُ تَبَعًا لِأَهْلِ الْقَرْيَةِ. وَرُوي عَنْ عَطَاءٍ أَيْضًا أَنَّهُ تَلَزَّمَهُ، وَكَذَا قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: إِنْ أَدْرَكَهُ الْأَذَانُ قَبْلَ أَنْ يَرْتَحِلَ فَلْيُجِبْ. انْتَهَى كَلَامُ ابْنِ رَجَبٍ.

وَقَدْ ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْفَتَاوَى» أَنَّ الظَّاهَرَ وَجُوبُهَا عَلَى الْمُسَافِرِ تَبَعًا لِلْمُقِيمِينَ^(١)، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ أَنَّهُ تَجِبُ عَلَيْهِ، وَلَا يُعْقَلُ أَنَّ رَجُلًا يَكُونُ جَوَارِبَ الْمَسْجِدِ يُرِيدُ أَنْ يَبِيعَ بَضَاعَتَهُ وَيَذْهَبُ وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ، وَهُوَ بَاقٍ عَلَى بَضَاعَتِهِ، فَالْصَّوَابُ وَجُوبُهَا عَلَيْهِ، وَيُقَالُ: أَهْوَ دَاخِلٌ فِي الْمُؤْمِنِينَ أَوْ لَا؟ لَا شَكَّ هُوَ دَاخِلٌ، فَمَا الَّذِي أَخْرَجَهُ؟!

ثم قال ابن رجب رحمته الله تعالى:

«وإن كان المسافر قد نوى إقامةً بالقرية تمنعه من قصر الصلاة فهل تلزمه الجمعة؟ فيه وجهان لأصحابنا، وأوجب عليه الجمعة في هذه الحال مالك وأبو حنيفة، ولم يوجبها عليه الشافعي وأصحابه». انتهى كلام ابن رجب.

الصحيح: أنها تجب؛ لأنه إن كانت الأولى تجب فهذه من باب أولى.

ثم قال ابن رجب رحمته الله تعالى:

المسألة الثانية: أن من كان خارج القرية أو المصر التي تقام فيه الجمعة، هل تلزمه الجمعة مع أهل القرية أو المصر أم لا؟

هذا مما اختلف فيه العلماء، فقالت طائفة: لا تلزم من كان خارج المصر أو القرية الجمعة مع أهله بحال، إذا كان بينهم، وبين المصر فرجة، ولو كانوا في ربض المصر، وهذا قول الثوري، وأبي حنيفة وأصحابه، إلحاقاً لهم بأهل القرى، فإن الجمعة لا تقام عندهم في القرى.

وقال أكثر أهل العلم: تلزمهم الجمعة مع أهل المصر، أو القرية مع القرب دون البعد.

ثم اختلفوا في حد ذلك.

فقالت طائفة: المعتبر إمكان سماع النداء فمن كان من موضع الجمعة بحيث يمكنه سماع النداء لزمه، وإلا فلا، هذا قول الشافعي وأحمد وإسحاق، واستدلوا بظاهر قول الله تعالى: ﴿إِذَا نَادَى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ وروي عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وسعيد بن المسيب، وعمرو بن شعيب، وروي عن أبي أمامة الباهلي معناه.

وخرج أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، عن النبي ﷺ: «الجمعة على من سمع النداء» وروي موقوفاً وهو أشبه.

وروى إسماعيل، عن عبد العزيز بن عبد الله، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن عبد الله بن كعب بن مالك، عن أبيه يرفعه قال: «لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ يَسْمَعُونَ النداء يوم الجمعة ثم لا يشهدونها أو ليَطْبَعَنَّ الله على قلوبهم، وليَكُونَنَّ مِنَ الغافلين، أو ليَكُونَنَّ من أهل النار». عبد العزيز هذا شاميّ تكلموا فيه.

وقالت طائفة: تجب الجمعة على من بينه وبين الجمعة فرسخ وهو ثلاثة أميال وهو قول ابن المسيب، والليث، ومالك، ومحمد بن الحسن، وهو رواية عن أحمد، ومن أصحابنا من قال: لا فرق بين هذا القول، والذي قبله؛ لأن الفرسخ هو منتهى ما يسمع فيه النداء غالباً، فإن أحمد قال: الجمعة على من سمع النداء، والنداء يسمع من فرسخ. وكذلك رواه جماعة عن مالك، فيكون هذا القول والذي قبله واحداً.

وخرج الخلال من رواية مندل، عن ابن جريج، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر، عن النبي ﷺ قال: «عسى أحدكم أن يتخذ الصبة على رأس ميلين أو ثلاثة تأتي عليه الجمعة، لا يشهدها ثم تأتي الجمعة، لا يشهدها ثلاثاً فيطبع على قلبه». مندل فيه ضعف.

وخرج الطبراني نحوه من حديث ابن عمر مرفوعاً وفي إسناده إبراهيم بن يزيد الخوزي، وهو ضعيف.

وروى معدي بن سليمان، عن ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «ألا هل عسى أحدكم أن يتخذ الصبة من الغنم على رأس ميل أو ميلين، فيتعدّر عليه الكلاء فيرتفع، ثم تجيء الجمعة فلا يجيء ولا يشهدها، وتجيء الجمعة فلا يشهدها، وتجيء الجمعة حتى يطبع على قلبه». خرجه ابن ماجه، وخرجه أبو بكر النجاد، وابن عبد البر. وفي روايتهما: «ميلين أو ثلاثة» ومعدي هذا تكلم فيه أبو زرعة وغيره، وقال أبو حاتم: شيخ.

وقالت طائفة: تجب الجمعة على من بينه وبينها أربعة أميال، وروي عن ابن المنكدر، والزهري، وعكرمة، وربيعة.

وروي عن الزهري أيضًا تحديده بستة أميال، وهي فرسخان.
وروي عن أبي هريرة قال: تُؤْتَى الجمعة من فرسخين. خرّجه ابن أبي شيبة
بإسنادٍ ضعيفٍ.

وروى عبد الرزاق بإسنادٍ منقطعٍ عن معاذٍ أنه كان يَقُومُ على منبره فيَقُولُ لقومٍ بينهم
وبين دِمَشْقَ أربع فراسخ، وخمسة فراسخ: إن الجمعة لِرِمتكم، وأن لا جمعة إلا معنا.
وبإسنادٍ منقطعٍ عن معاوية: أنه كان يَأْمُرُ بشهود الجمعة من بينه وبين دِمَشْقَ أربعة
عشر ميلًا.

وقال بقية عن محمد بن زياد: أدركت الناس بِحِمَصَ تَبَعْتُ الخيلَ نهارَ الخميس
إلى جوسية، وحامة، والرسّة، يَجْلِبُونَ الناسَ إلى الجمعة، ولم يكن يُجَمِّعُ إلا بِحِمَصَ^(١).
[أقول: إذا رأيت حال السلفِ وتعظيمهم للجمعة إلى الحدِّ الذي يَبْعَثُونَ لأهل
القرى من يأتي بهم ليوم الجمعة، بينما الآن في الوقتِ الحاضرِ في بعض البلادِ تَقَامُ في
كلِّ مسجدٍ جمعةٌ، ففرّقوا الناسَ وجعلوهم أوزاعًا والعيادُ بالله]^(٢).
وعن عطاءٍ أنه سُئِلَ: من كم تُؤْتَى الجمعةُ قال: من سبعة أميالٍ. وعنه قال: يُقَالُ:
من عشرة أميالٍ إلى بَرِيدٍ.

وعن النخعي قال: تُؤْتَى من فرسخين.
وعن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أنه أَمَرَ أَهْلَ قُبَاءٍ، وَأَهْلَ ذِي الْحَلِيفَةِ،
وَأَهْلَ الْقُرَى الصَّغَارِ حَوْلَهُ لَا يُجَمِّعُوا، وَأَنْ يَشْهَدُوا الجمعةَ بالمدينةِ.
وعن ربيعة أيضًا أنه قال: تَجِبُ الجمعةُ على مَنْ إِذَا نُودِيَ لصلَاةِ الجمعةِ خَرَجَ
من بيته ماشيًا أَدْرَكَ الجمعةَ.

وقالت طائفة: تَجِبُ الجمعةُ على مَنْ آوَاهُ اللَّيْلُ إِلَى مَنْزِلِهِ.

(١) قال الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللهُ: الصُّبَّةُ هي الطائفة من الغنم، يرعاها ثم يتلها بها عن الجمعة.

(٢) ما بين المعقوفين من كلام الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللهُ.

[معنى قولهم: آواه الليل إلى منزله. أي: أنه إذا انطلق من الجمعة وصل أهله في الليل^(١).]

قال ابن المنذر: روي ذلك عن ابن عمر، وأبي هريرة، وأنس، والحسن، ونافع مولى ابن عمر، وكذلك قال عكرمة، والحكم، وعطاء، والأوزاعي، وأبو ثور. انتهى وهو قول أبي خيثمة زهير بن حرب، وسليمان بن داود الهاشمي. وحكى إسماعيل بن سعيد الشالنجي عن أحمد نحوه، واختاره الجوزجاني. وفيه: حديث مرفوع من حديث أبي هريرة، وقد ذكره الترمذي، وبين ضعف إسناده، وأن أحمد أنكره أشد الإنكار.

وفيه أيضًا: عن عائشة، وإسناده ضعيف.

وفيه أيضًا: من مراسيل أبي قلابة وفي إسناده ضعف.

وقالت طائفة: تؤتى الجمعة من فرسخين. قاله النخعي، وإسحاق نقله عنه حرب؛ لكنهما لم يصرّحاً بوجوب ذلك. وقد تقدّم نحوه عن غير واحد. وخرج حرب من طريق ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس أنه كان يجمع من الزاوية وهي فرسخان.

وروى عبد الرزاق عن معمر، عن ثابت، عن أنس أنه كان يكون بينه وبين البصرة ثلاثة أميال فيشهد الجمعة بالبصرة.

وقد ذكر البخاري أنه كان أحيانًا لا يجمع.

وكذلك روي عن أبي هريرة أنه كان بالشجرة، وهي ذو الحليفة، فكان أحيانًا يجمع، وأحيانًا لا يجمع، وقد روي عنه الأمران جميعًا.

وكذلك سعد بن أبي وقاص كان في قصره بالعقيق، فكان أحيانًا يجمع، وأحيانًا لا يجمع، وكان بينه وبين المدينة سبعة أميال أو ثمانية.

(١) ما بين المعقوفين من كلام الشارح رحمه الله.

وكذلك رُوِيَ عن عائشة بنتِ سعد أن أباهما كان يفعل. انتهى كلام ابنِ رجب.

وقال ابنُ حجرٍ رحمه الله تعالى في «الفتح» (٢/ ٣٨٥، ٣٨٦):

«قوله: «وكان أنسٌ - إلى قوله - لا يُجَمَّعُ» وصله مسدّدٌ في «مسنده الكبير» عن

أبي عوانة عن حميد بهذا.

«قوله: «يُجَمَّعُ» أي: يُصَلِّي بمن معه الجمعة. أو يشهد الجمعة بجامع

البصرة.

«قوله: «وهو» أي القصر، والزاوية موضعٌ ظاهرُ البصرة معروفٌ، كانت فيه

وقعةٌ كبيرةٌ بين الحجاج وابن الأشعث، قال أبو عبيد البكري: هو بكسر الواو موضعٌ

دانٍ من البصرة.

«قوله: «على فرسخين» أي من البصرة. وهذا وصله بنُ أبي شَيْبَةَ من وجهٍ آخر

عن أنسٍ أنه كان يشهد الجمعة من الزاوية، وهي على فرسخين من البصرة، وهذا يردُّ

على مَنْ زعم أن الزاوية موضعٌ بالمدينة النبوية كان فيه قصرٌ لأنسٍ على فرسخين منها،

ويُرجَّحُ الاحتمالُ الثاني، وعرف بهذا أن التعليق المذكور ملفقٌ من أثرين، ولا يُعارضُ

ذلك ما رواه عبدُ الرزاقٍ عن معمرٍ عن ثابتٍ قال: «كان أنسٌ يكونُ في أرضه، وبينه

وبين البصرة ثلاثة أميالٍ فيشهد الجمعة بالبصرة» لكونِ الثلاثة أميالٍ فرسخًا واحدًا؛

لأنه يجمعُ بأن الأرض المذكورة غيرُ القصر، وبأن أنسًا كان يرى التجميعَ حتمًا إن

كان على فرسخ، ولا يراه حتمًا إذا كان أكثرَ من ذلك، ولهذا لم يَقَعْ في رواية ثابتٍ

التخييرُ الذي في رواية حميد. انتهى كلام ابنِ حجرٍ.

الظاهرُ والله أعلم: أن معنى «يُجَمَّعُ» أنه كان يخضُرُ الجمعة، وأحيانًا لا

يخضُرُها، أما كونه يُقيمُ الجمعة في قصره فهذا بعيدٌ؛ لأنه لم يُعرف أن الجمعة تعددت

في أي بلدٍ من بلاد المسلمين إلا بعدَ سنة ثلاثين ومائتين أو نحوها، وعلى هذا فيكونُ

معنى قوله: يُجَمَّعُ أي: يخضُرُ الجمعة.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٩٠٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرِ بْنِ الزَّبِيرِ حَدَّثَهُ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزَّبِيرِ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ النَّاسُ يَتَّبِعُونَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ مَنَازِلِهِمْ وَالْعَوَالِي، فَيَأْتُونَ فِي الْغُبَارِ يُصَيِّهُمُ الْغُبَارُ وَالْعَرَقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُمْ الْعَرَقُ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنْسَانٌ مِنْهُمْ وَهُوَ عِنْدِي فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ أَنَّكُمْ تَطَهَّرْتُمْ لِيَوْمِكُمْ هَذَا»^(١).
والبخاري رحمه الله أتى بالحديث هذا من أجل قولها: كَانَ النَّاسُ يَتَّبِعُونَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ مَنَازِلِهِمْ وَالْعَوَالِي. يَعْنِي: مِنْ أَمَكْنَةٍ بَعِيدَةٍ وَيَجْتَمِعُونَ عَلَى إِمَامٍ وَاحِدٍ، وَسَبَقَ لَنَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَعَدُّ الْجَمْعِ إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ أَوْ الضَّرُورَةِ.



ثم قال البخاري رحمه الله:

١٦- بَابُ وَقْتِ الْجُمُعَةِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ.
وكَذَلِكَ يُرَوَّى عَنْ عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ وَالنُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ وَعَمْرُو بْنُ حُرَيْثٍ رضي الله عنهم.
٩٠٣- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ أَنَّهُ سَأَلَ عَمْرَةَ عَنِ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَالَتْ: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَانَ النَّاسُ مَهَنَةً أَنْفُسَهُمْ وَكَانُوا إِذَا رَاحُوا إِلَى الْجُمُعَةِ رَاحُوا فِي هَيْئَتِهِمْ فَقِيلَ لَهُمْ: لَوْ اغْتَسَلْتُمْ.
[الحديث ٩٠٣ طرفه في: ٢٠٧١].

(١) ورواه مسلم (٨٤٧) (٦).

(٢) قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٣٨٧ / ٢): فأما الأثر عن عمر... فروى ابن أبي شيبة من طريق سويد بن غفلة أنه صلى مع أبي بكر وعمر حين زالت الشمس إسناده قوي...
وأما علي، فروى ابن أبي شيبة من طريق أبي إسحاق أنه صلى خلف علي الجمعة بعد ما زالت الشمس، إسناده صحيح...
وأما النعمان بن بشير، فروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن سهاك بن حرب قال: كان النعمان بن بشير يصلي بنا الجمعة بعد ما تزول الشمس...
وأما عمرو بن حريث، فأخرجه ابن أبي شيبة أيضاً من طريق الوليد بن العيزار قال: ما رأيت إماماً كان أحسن صلاة للجمعة من عمرو بن حريث، فكان يصليها إذا زالت الشمس. إسناده صحيح أيضاً.

٩٠٤ - حَدَّثَنَا سُريجُ بْنُ النُّعْمَانِ قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عِثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عِثْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ حِينَ تَمِيلُ الشَّمْسُ.

❦ قَوْلُهُ: «تَمِيلُ الشَّمْسُ». يَعْنِي: تَزُولُ؛ لِأَنَّهَا إِذَا زَالَتْ مَالَتْ إِلَى الْمَغْرِبِ.

٩٠٥ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنَّا نُبَكِّرُ بِالْجُمُعَةِ وَنَقِيلُ بَعْدَ الْجُمُعَةِ.

[الْحَدِيثُ ٩٠٥ - طَرَفُهُ فِي: ٩٤٠].

❦ قَوْلُهُ: «كُنَّا نُبَكِّرُ». الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْعَهْدُ الَّذِي يُسْتَدَلُّ بِالْأَفْعَالِ فِيهِ.

وَمَعْنَى نُبَكِّرُ أَي: نَأْتِي بِهَا بَكْرَةً. وَمَعْنَى نَقِيلُ؛ أَي: نَنَامُ عِنْدَ مُتَصَفِّ النَّهَارِ؛ لِأَنَّ الْقِيلُولَةَ هِيَ النَّوْمُ عِنْدَ مُتَصَفِّ النَّهَارِ. وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ اخْتَلَفَ فِيهَا الْعُلَمَاءُ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته الله فِي «الْفَتْحِ» (٨ / ١٦٩) وَمَا بَعْدَهَا:

أَمَّا الْمَرْوِيُّ عَنْ عُمَرَ: فَرَوَى مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ»، عَنْ عَمِّهِ أَبِي سَهِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنْتُ أَرَى طِنْفَسَةً [طِنْفَسَةٌ: نَوْعٌ مِنَ اللَّبَاسِ^(١)] لِعَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ تُطْرَحُ إِلَى جِدَارِ الْمَسْجِدِ الْغَرْبِيِّ، فَإِذَا غَشِيَ الطَّنْفَسَةَ كُلُّهَا ظَلَّ الْجِدَارُ خَرَجَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَصَلَّى الْجُمُعَةَ، قَالَ: ثُمَّ تَرَجَّعُ بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَتَقِيلُ قَائِلَةُ الضُّحَى.

[يَعْنِي: كَأَنَّ هَذِهِ يَفْعَلُونَهَا بَدَلًا عَنِ السَّاعَةِ أَمَّا الْآنَ فَكَمَا هُوَ مُشَاهِدٌ كُلُّ إِنْسَانٍ مَعَهُ سَاعَةٌ بِالْدَّقِيقَةِ وَبِالثَّانِيَةِ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ^(٢)].

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ رحمته الله.

(٢) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ رحمته الله.

وَأَمَّا الْمُرُوءِيُّ عَنْ عَلِيٍّ: فَمَنْ طَرِيقَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سُمَيْعٍ، عَنْ أَبِي رَزِينٍ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ الْجُمُعَةَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ.

وَأَمَّا الْمُرُوءِيُّ عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، وَعَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ: فَخَرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ سَمَاكِ قَالَ: كَانَ النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ يُصَلِّي بِنَا الْجُمُعَةَ بَعْدَمَا تَزُولُ الشَّمْسُ.

وَمَنْ طَرِيقَ الْوَلِيدِ بْنِ الْعِزَّازِ قَالَ: مَا رَأَيْتُ إِمَامًا كَانَ أَحْسَنَ صَلَاةً لِلْجُمُعَةِ مِنْ عَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ، وَكَانَ يُصَلِّيهَا إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ.

وَقَدْ رُوِيَ هَذَا أَيْضًا عَنْ مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ لَكِنْ مِنْ وَجْهِ مُنْقَطِعٍ.

وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ، مِنْهُمْ: الْحَسَنُ، وَالنُّعْمِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ.

[إِذَا الْأُئِمَّةُ الثَّلَاثَةُ كُلُّهُمْ يَقُولُونَ: لَا تَصَلُّحُ الْجُمُعَةُ إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ] ^(١).

وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ إِقَامَتُهَا قَبْلَ الزَّوَالِ، وَسَنَذَكُرُ ذَلِكَ فِيمَا بَعْدَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

خَرَجَ الْبُخَارِيُّ فِي هَذَا الْبَابِ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثٍ.

الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ:

نَا عَبْدَانُ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ - هُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ - أَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ أَنَّهُ سَأَلَ عُمَرَ عَنْ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَتْ: قَالَتْ عَائِشَةُ: كَانَ النَّاسُ مَهَنَةً أَنْفُسِهِمْ، وَكَانُوا إِذَا رَاحُوا إِلَى الْجُمُعَةِ رَاحُوا فِي هَيْئَتِهِمْ، فَقِيلَ لَهُمْ: لَوْ اغْتَسَلْتُمْ.

هَذَا مِمَّا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْغُسْلَ لِلْجُمُعَةِ غَيْرُ وَاجِبٍ كَمَا سَبَقَ.

وَالْمُرَادُ بِالْمَهَنَةِ: الْخِدْمَةُ، وَقَضَاءُ الْحَوَائِجِ، وَالْأَشْغَالُ، وَذَلِكَ يُوجِبُ الْوَسْخَ وَالشَّعْثَ.

وَوَجْهُُ احْتِجَاجِ الْبُخَارِيِّ بِهِ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ فِيهِ ذِكْرُ رَوَاحِ النَّاسِ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَالرَّوَا حُ إِنَّهَا يَكُونُ بَعْدَ الزَّوَالِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْجُمُعَةَ إِنَّمَا كَانَتْ تُقَامُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ الزَّوَالِ.

(١) مَا بَيْنَ الْمُعَقِّفِينَ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقد يُقَالُ: ذَكَرَ الرُّوَّاحَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ كَذَكَرِ الرُّوَّاحِ فِي قَوْلِهِ: «مَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً» الْحَدِيثُ.

وَلَمْ يَحْمِلْهُ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى مَا بَعْدَ الزَّوَالِ كَمَا سَبَقَ، فَالْقَوْلُ فِي هَذَا كَالْقَوْلِ فِي ذَاكَ. [أَيَّ أَنْ مَعْنَى «رَاحُوا إِلَى الْجُمُعَةِ»: ذَهَبُوا إِلَيْهَا، بَغَضَ النَّظَرِ عَنْ كَوْنِهِ قَبْلَ الزَّوَالِ أَوْ بَعْدَ الزَّوَالِ وَعَلَى هَذَا فَلَا وَجْهَ لِلِاسْتِدْلَالِ فِيهِ] ^(١).

الْحَدِيثُ الثَّانِي:

نَا سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ: نَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ حِينَ تَمِيلُ الشَّمْسُ. وَمَعْنَى تَمِيلُ أَيَّ: تَزُولُ عَنْ كِبِدِ السَّمَاءِ بَعْدَ اسْتَوَائِهَا فِي قَائِمِ الظَّهْرِ. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ كَانَتْ عَادَةً النَّبِيِّ ﷺ الْغَالِبَةُ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُخْلُ بِذَلِكَ.

[وَجْهٌ هَذَا أَنَّهَا الْعَادَةُ الْغَالِبَةُ؛ لِأَنَّ «كَانَ» تُفِيدُ الدَّوَامَ غَالِبًا لَا دَائِمًا، وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّهَا لَا تُفِيدُ دَائِمًا: أَنَّ الصَّحَابَةَ يَذْكُرُونَ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ «يَقْرَأُ فِي الْجُمُعَةِ بِسَبِّحِ وَالْعَاشِيَةِ» وَيَقُولُونَ أَيْضًا: «كَانَ يَقْرَأُ أَيْضًا بِالْجُمُعَةِ وَالْمَنَاظِقِينَ» ^(٢)].

وَقَدْ قَالَ أَنَسٌ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفَعَةً، وَقَالَتْ عَائِشَةُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِي، وَقَالَ أَبُو بَرزَةَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الْهَجِيرَ حِينَ تَدْحُضُ الشَّمْسُ، الْحَدِيثُ بِطَوِيلِهِ، وَإِنَّمَا أَرَادُوا أَنَّ ذَلِكَ كَانَ الْغَالِبَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَقَدْ يُوْخَرُهَا عَنْ ذَلِكَ أَحْيَانًا كَمَا أَخْرَجَهَا لَمَّا سَأَلَهُ السَّائِلُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ وَأَخْرَجَهَا يَوْمَ الْخَنْدَقِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

(١) مَا بَيْنَ الْمُعَقِّفِينَ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ.

(٢) مَا بَيْنَ الْمُعَقِّفِينَ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

الحديث الثالث:

نَا عَبْدَانُ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَنَا حُمَيْدٌ: عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كُنَّا نُبَكِّرُ بِالْجُمُعَةِ وَنَقِيلُ بَعْدَ الْجُمُعَةِ. هَذَا مِمَّا يَسْتَدِلُّ بِهِ مَنْ يَقُولُ بِجَوَازِ إِقَامَةِ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الزَّوَالِ؛ لِأَنَّ التَّبَكُّيرَ وَالْقَائِلَةَ لَا يَكُونُ إِلَّا قَبْلَ الزَّوَالِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُمْ كَانُوا فِي عَهْدِ عُمَرَ يُصَلُّونَ مَعَهُ الْجُمُعَةَ ثُمَّ يَرْجِعُونَ فَيَقِيلُونَ قَائِلَةَ الضُّحَى، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ وَقْتَ الضُّحَى كَانَ بَاقِيًا.

وَكُلُّ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ مَنْ قَالَ: تُمْنَعُ إِقَامَةُ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الزَّوَالِ لَيْسَ نَصًّا صَرِيحًا فِي قَوْلِهِ، وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ إِقَامَةِ الْجُمُعَةِ بَعْدَ الزَّوَالِ أَوْ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ، أَمَّا مَنَعُ إِقَامَتِهَا قَبْلَهُ فَلَا، فَالْقَائِلُ بِإِقَامَتِهَا قَبْلَ الزَّوَالِ يَقُولُ بِجَمِيعِ الْأَدْلَةِ، وَيَجْمَعُ بَيْنَهَا كُلَّهَا وَلَا يَرُدُّ مِنْهَا شَيْئًا؛ فَرَوَى جَعْفَرُ بْنُ بَرْقَانَ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ الْحِجَاجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِيدَانَ قَالَ: شَهِدْتُ الْجُمُعَةَ مَعَ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ فَكَانَتْ خُطْبَتُهُ وَصَلَاتُهُ قَبْلَ نَصْفِ النَّهَارِ، ثُمَّ شَهِدْتُهَا مَعَ عُمَرَ فَكَانَتْ صَلَاتُهُ وَخُطْبَتُهُ إِلَى أَنْ نَقُولَ: ائْتَصِفِ النَّهَارُ، ثُمَّ شَهِدْتُهَا مَعَ عِثْمَانَ فَكَانَتْ صَلَاتُهُ وَخُطْبَتُهُ إِلَى أَنْ نَقُولَ: مَالَ النَّهَارُ، فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا عَابَ ذَلِكَ وَلَا أَنْكَرَهُ.

خَرَّجَهُ وَكَيْعٌ فِي كِتَابِهِ، عَنْ جَعْفَرٍ بِهِ، وَخَرَّجَهُ عَنْهُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي كِتَابِهِ، وَخَرَّجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي كِتَابِهِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ جَعْفَرٍ بِهِ، وَخَرَّجَهُ الْأَثَرُمُ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ.

وَرَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ وَكَيْعٍ، عَنْ جَعْفَرٍ، وَاسْتَدَلَّ بِهِ. وَهَذَا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ، وَجَعْفَرٌ حَدِيثُهُ عَنْ غَيْرِ الزُّهْرِيِّ حُجَّةٌ يَحْتَجُّ بِهِ. قَالَه الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ، وَغَيْرُهُمَا.

وَتَابَتُ بْنُ الْحِجَاجِ جَزْرِيٌّ تَابِعِيٌّ مَعْرُوفٌ، لَا نَعْلَمُ أَحَدًا تَكَلَّمَ فِيهِ، وَقَدْ خَرَّجَ لَهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سِيدَانَ السَّلْمِيُّ الْمَطْرُودِيُّ قِيلَ: إِنَّهُ مِنَ الرِّبْذَةِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ جَزْرِيٌّ، يَرْوِي عَنْ: أَبِي بَكْرٍ، وَحَذِيفَةَ، وَأَبِي ذَرٍّ، وَثَقَّةَ الْعَجَلِيِّ، وَذَكَرَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي طَبَقَةِ الصَّحَابَةِ مِمَّنْ نَزَلَ الشَّامَ، وَقَالَ: ذَكَرُوا أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ، وَقَالَ الْقَشِيرِيُّ فِي «تَارِيخِ الرِّقَةِ»: ذَكَرُوا أَنَّهُ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ، وَأَمَّا الْبَخَارِيُّ فَقَالَ: لَا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ كَأَنَّهُ يَشِيرُ إِلَى حَدِيثِهِ هَذَا.

وقول ابن المنذر إن هذا الحديث لا يثبت؛ هو متابعة لقول البخاري، وأحمد أعرف بالرجال من كل من تكلم في هذا الحديث، وقد استدلل به، واعتمد عليه. وقد عَصَدَ هذا الحديث أنه قد صحَّ من غير وجه أن القائلة في زمن عمر وعثمان كانت بعد صلاة الجمعة، وصحَّ عن عثمان أنه صلى الجمعة بالمدينة، وصلى العصر بمكَلٍ. خَرَجَ مَالِكٌ فِي «الموطأ».

وبين المدينة ومكَلٍ اثنان وعشرون ميلاً، وقيل: ثمانية عشر ميلاً، ويَعْدُ أن يَلْحَقَ هذا السير بعد زوال الشمس.

وروى شعبه، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلمة قال: صلى بنا عبد الله بن مسعود الجمعة ضحى، وقال: خَشِيتُ عَلَيْكُمُ الْحَرَّ.

وروى الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن سعيد بن ستويد قال: صلى بنا معاوية الجمعة ضحى.

وروى إسماعيل بن سميع، عن بلال العبسي أن عمَّاراً صلى للناس الجمعة، والنَّاسُ فَرِيقَانِ: بَعْضُهُمْ يَقُولُ: زَالَتِ الشَّمْسُ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: لَمْ تَزَلْ. خَرَجَ ذَلِكَ كُلُّهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ.

وخرَجَ أَيْضاً مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: مَا كَانَ لِلنَّاسِ عِيدٌ إِلَّا أَوَّلَ النَّهَارِ. وَمِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: كَانَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ يُصَلُّونَ الْجُمُعَةَ، وَإِنَّ ظِلَّ الْكَعْبَةِ كَمَا هُوَ.

وروى عبد الرزاق في كتابه، عن ابن جريج، عن عطاء قال: كُلُّ عِيدٍ حِينَ يَمْتَدُّ الضَّحَى: الْجُمُعَةُ وَالْأَضْحَى وَالْفَطْرُ، كَذَلِكَ بَلَّغْنَا.

وروى وكيع في كتابه، عن جعفر بن بُرْقَانَ، عن حبيب بن أبي مرزوق، عن عطاء قال: كُلُّ عِيدٍ فِي صَدْرِ النَّهَارِ.

وعن شعبه، عن الحكم، عن حماد قال: كُلُّ عِيدٍ قَبْلَ نَصْفِ النَّهَارِ.

وَرَوَى أَبُو سَعْدٍ الْبُقَالُ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: مَا كَانَ عِيدٌ قَطُّ إِلَّا فِي صَدْرِ النَّهَارِ، وَلَقَدْ رَأَيْتُنَا وَإِنَّا لَنَجْمَعُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ظِلِّ الْخُطْبَةِ، أَبُو سَعِيدٍ فِيهِ ضَعْفٌ.
وَحَكَى الْهَافِي فِي كِتَابِهِ «الْحَاوِي» عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ تَجَوَّزَ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الزَّوَالِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، نَقَلَهُ عَنْهَا ابْنُ مَنْصُورٍ، وَهُوَ مَشْهُورٌ عَنْ أَحْمَدَ حَتَّى نُقِلَ أَنَّهُ لَا يَخْتَلِفُ قَوْلُهُ فِي جَوَازِ إِقَامَةِ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الزَّوَالِ. كَذَا قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَمِنْهُمْ ابْنُ شَاقِلَا وَغَيْرُهُ. وَقَدْ رَوَى حَنْبَلٌ، عَنْ أَحْمَدَ قَالَ: صَلَاةُ الْجُمُعَةِ تُعَجَّلُ: يُوَدَّنُ الْمُؤَذِّنُ قَبْلَ أَنْ تَزُولَ الشَّمْسُ، وَإِلَى أَنْ يَخْطُبَ الْإِمَامُ وَتُقَامَ الصَّلَاةُ قَدْ قَامَ قَائِمُ الظَّهِيرَةِ وَوَجِبَتِ الصَّلَاةُ.

وَيُقَالُ: إِنَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ صَلَاةٌ كُلُّهَا، لَا يُتَحَرَّى فِيهَا الصَّلَاةُ، وَكَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَحَرَّوْنَ بِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ تُصَلَّى حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ لِأَوَّلِ الْوَقْتِ. هَذِهِ السَّنَةُ الَّتِي لَمْ يَزَلِ النَّاسُ يَعْمَلُونَ عَلَيْهَا بِالْمَدِينَةِ وَالْحِجَازِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ عَلَى ذَلِكَ.

وظَاهِرُ هَذِهِ الرِّوَايَةِ: أَنَّهُ إِنَّمَا يُقَدَّمُ عَلَى الزَّوَالِ: الْأَذَانُ وَالْخُطْبَةُ خَاصَّةً، وَظَاهِرُهَا: أَنَّهُ تَجَوَّزَ الصَّلَاةَ فِي وَقْتِ الزَّوَالِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ خَاصَّةً.

وَقَالَ صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْ وَقْتِ الْجُمُعَةِ فَقَالَ: إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ. وَنَقَلَ صَالِحٌ أَيْضًا، عَنْ أَبِيهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ قَبْلَ الزَّوَالِ فَلَا أُعْيِيهِ، فَأَمَّا بَعْدَهُ فَلَيْسَ فِيهِ شَكٌّ. وَنَحْوُهُ نَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ عَنْهُ قَالَ: مَا يَنْبَغِي أَنْ يُصَلِّيَ قَبْلَ الزَّوَالِ، وَقَدْ صَلَّى ابْنُ مَسْعُودٍ. وَنَقَلَ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مَا يَقْتَضِي التَّوَقُّفَ. انْتَهَى كَلَامُ ابْنِ رَجَبٍ.

عَلَى كُلِّ حَالٍ: إِذَا قَلْنَا بِجَوَازِهَا قَبْلَ الزَّوَالِ فَلَا يَعْني أَنْ نُبَكِّرَ بِهَا التَّبَكُّيرَ الَّذِي اخْتَارَهُ الْفُقَهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، بَحِثُ يَكُونُ مِنْ حِينَ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ قِيْدَ رَمَحٍ، بَلْ نَقُولُ: قَبْلَ الزَّوَالِ بِنَحْوِ سَاعَةٍ أَوْ بِنَحْوِهَا، وَهَذَا أَيْضًا مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ فِعْلُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعُمَرُ وَعِثْمَانُ أَيُّ: أَنَّهُ قَبْلَ الزَّوَالِ بِشَيْءٍ قَلِيلٍ، أَمَا أَنْ نَقُولَ: مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ. فَفِي الْقَلْبِ مِنْ هَذَا شَيْءٌ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٧- باب إذا اشتدَّ الحرُّ يومَ الجمعة.

٩٠٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا حَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَلْدَةَ هُوَ خَالِدُ بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اشْتَدَّ الْبَرْدُ بَكَرَ بِالصَّلَاةِ وَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ أَبْرَدَ بِالصَّلَاةِ يَعْنِي الْجُمُعَةَ. قَالَ يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ^(١): أَخْبَرَنَا أَبُو خَلْدَةَ فَقَالَ: بِالصَّلَاةِ وَلَمْ يَذْكُرِ الْجُمُعَةَ وَقَالَ بَشْرُ بْنُ ثَابِتٍ: حَدَّثَنَا أَبُو خَلْدَةَ قَالَ: صَلَّى بَنَّا أَمِيرُ الْجُمُعَةِ ثُمَّ قَالَ لِأَنَسٍ رحمته الله: كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ^(٢). لَمَّا ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ وَقَتِ الْجُمُعَةِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ فِي الْبَابِ السَّابِقِ ذَكَرَ هَلْ يُبْرَدُ بِالْجُمُعَةِ أَوْ لَا؟ ثُمَّ سَأَلَ الْحَدِيثَ، وَذَكَرَ اللَّفْظَ الْأَوَّلَ، وَهُوَ: إِذَا اشْتَدَّ الْبَرْدُ بَكَرَ بِالصَّلَاةِ، وَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ أَبْرَدَ بِالصَّلَاةِ. يَعْنِي: الْجُمُعَةَ.

ثم سَأَلَ كَلَامَ يُونُسَ قَالَ: بِالصَّلَاةِ وَلَمْ يَذْكُرِ الْجُمُعَةَ.

ثم سَأَلَ السَّبَبَ مِنْ طَرِيقِ بَشْرِ بْنِ ثَابِتٍ صَلَّى بَنَّا أَمِيرُ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ قَالَ لِأَنَسٍ كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ؟ وَكَأَنَّ الْبَخَارِيَّ رَحِمَهُ اللهُ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ لَفْظَ الْجُمُعَةِ غَيْرُ مُحْفُوظٍ. وَبَنَاءً عَلَى ذَلِكَ يَكُونُ التَّبَكُّيرُ فِي زَمَنِ الْبَرْدِ، وَالتَّأْخِيرُ فِي زَمَنِ الْحَرِّ إِنَّمَا هُوَ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ، أَمَّا الْجُمُعَةُ فَلَيْسَ فِيهَا إِبْرَادٌ؛ لِأَنَّ الْإِبْرَادَ بِالْجُمُعَةِ يَشُقُّ عَلَى النَّاسِ الَّذِينَ جَاءُوا مُبَكِّرِينَ، وَفِي الْجُمُعَةِ يُنْدَبُ لِلنَّاسِ أَنْ يَأْتُوا مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ، فَيَكُونُ الْإِبْرَادُ فِي حَقِّهِمْ إِعْسَارًا، وَلَيْسَ تَسْهِيلًا، ثُمَّ إِنْ الْجُمُعَةُ لَيْسَتْ كَالظُّهْرِ، فَالظُّهْرُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُقَامَ إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ.

(١) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٢/ ٣٨٩)، وقد وصله في الأدب المفرد ولفظه: سمعت أنس بن مالك وهو مع الحكم أمير البصرة على السرير يقول: كان النبي ﷺ إذا كان الحر أبرد بالصلاة، وإذا كان البرد بكر بالصلاة. وأخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن يونس وزاد: يعني الظهر. «فتح الباري» لابن حجر (٢/ ٣٨٩)، وانظر: «التعليق» (٢/ ٣٥٨).

(٢) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، ووصله الإسماعيلي والبيهقي بلفظ: كان إذا كان الشتاء بكر بالظهر، وإذا كان الصيف أبرد بها. «فتح الباري» (٢/ ٣٨٩).

والجمعة سبق أنه يجوز أن تُقام قبل الزوال، وشدة الحر في زمن الصيف إنما تكون بعد الزوال، ولهذا نقول: إن الجمعة ليس فيها إيراد.
ثم إن الإيراد المشروع ليس أن يتأخر عن العادة ثلاثين دقيقة، بل أن يتأخر حتى تتبين الأفياء، يعني: إلى قرب صلاة العصر مثلاً بمعنى أنه مثلاً إذا بقي نصف ساعة على صلاة العصر، أو نحو ذلك صلوا الظهر، وأما الإيراد الذي كان الناس يفعلونه سابقاً فهو في الحقيقة ليس إلا تأخير الصلاة عن أول وقتها، ولا إيراد فيه؛ لأنهم يفعلونه في شدة الحر.



ثم قال البخاري رحمه الله:

١٨ - باب المَشْيِ إلى الجمعة. وقول الله جل ذكره: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٩].
وَمَنْ قَالَ: السَّعْيُ الْعَمَلُ وَالذَّهَابُ لقوله تعالى: ﴿وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا﴾ [الزَّحَرَةُ: ١٩].
وقال ابن عباس رضي الله عنهما: يَحْرُمُ الْبَيْعُ حَيْثُذُ، وَقَالَ عطاء: تَحْرُمُ الصَّنَاعَاتُ كُلُّهَا، وَقَالَ
إبراهيم بن سعيد عن الزُّهري: إِذَا أذن المؤذِّنُ يَوْمَ الجمعةِ وهو مسافرٌ فعليه أن يشهد^(١).
٩٠٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي
مَرْيمَ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَايَةُ بْنُ رِفَاعَةَ قَالَ: أَدْرَكَنِي أَبُو عَبْسٍ وَأَنَا أَذْهَبُ إِلَى الْجُمُعَةِ
فَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ اغْبَرَّتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ».
[الحديث ٩٠٧ - طرفه في: ٢٨١١].

(١) علق البخاري رحمه الله، هذه الآثار بصيغة الحزم، كما في «الفتح» (٢/ ٣٩٠).

فأما أثر ابن عباس، فذكر بن حزم من طريق عكرمة عن ابن عباس بلفظ: لا يصلح البيع يوم الجمعة حين ينادي للصلاة، فإذا قضيت الصلاة فاشترى، ورواه بن مردويه من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعاً.
وأما أثر عطاء، فوصله عبد بن حميد في تفسيره بلفظ: إذا نودي بالأذان حرم اللهو، والبيع، والصناعات كلها، وأما أثر الزهري، فقد ذكره ابن المنذر عن الزهري وقال: إنه اختلف عليه فيه فقيل عنه هكذا. «فتح الباري» (٢/ ٣٩٠، ٣٩١)، وانظر: «التغليق» (٢/ ٣٦٠، ٣٦١).

قال البخاري: «باب المشي إلى الجمعة». ثم ذكر قول الله تعالى: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩]. ثم بين أن السعي هنا ليس هو السعي؛ أي: المشي الشديد، واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا﴾ [الأنعام: ١٩]. يعني قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا﴾ [الأنعام: ١٩]. فليس المعنى أنه جاء لها يشتد، بل المعنى عمل لها عملها، فدل ذلك على أن المراد بقوله تعالى: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩]. أي: فأنصرفوا واتجهوا إلى ذكر الله تعالى وإلى الصلاة.

ثم ذكر أثر عبد الله بن عباس قال: يَحْرُمُ الْبَيْعُ حِينَئِذٍ؛ لقوله تعالى: ﴿وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩] فالأمر هنا للوجوب، وإذا وجب ترك البيع صار البيع حراماً. وقال عطاء: تحرم الصناعات كلها. وعلى هذا فيكون لفظ البيع هنا إما على سبيل المثال؛ أو لأن ذلك هو الواقع والأكثر، وإذا كان كذلك فإن بقية الصناعات تدخل. لكن هل العقود التي ليست معاوضة، وليست حساب مال تدخل في ذلك؟ يعني: كعقد النكاح مثلاً، والهبة والعارية، وما أشبه ذلك، مما ليس بمعاوضة فهل يدخل في ذلك؟ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ دَاخِلًا؛ لأن العلة واحدة، فمثلاً لو أن أناساً كانوا جالسين في مكانٍ يَنْتَظِرُونَ أَنْ يَأْتِيَ الزَّوْجُ لِيُعْقَدَ لَهُ فَأَذِنَ لصلاة الجمعة فهل تقول: لا بأس أن تَبْقُوا وَتَعْقِدُوا النكاح. أو لا بد أن تقوموا؟

الظاهر الثاني، وأنه إنما نُصَّ على البيع؛ لأن ذلك هو الأكثر والأغلب. وقال إبراهيم بن سعيد، عن الزهري: إذا أذن المؤذن يوم الجمعة، وهو مسافر، فعليه أن يشهد لعموم قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ثُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] والمسافر من المؤمنين، وعلى هذا فإذا كان المسافر في بلد يريد أن يمسي في آخر النهار، وأذن لصلاة الجمعة، فيجب عليه أن يحضر الجمعة، وكثير من الناس يغفل عن هذا فتحجده يقول: إنه مسافر، ليس عليه جمعة. ونقول: نعم، المسافر الذي ليس عليه جمعة هو الذي يمشي في البر، أما من كان في البلد، وسمع النداء، فإن الله تعالى يقول: ﴿إِذَا ثُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ ثم

ذَكَرَ حَدِيثَ أَبُو أَبِي عَبْسٍ وَالشَّاهِدُ مِنْ قَوْلِهِ: وَأَنَا أَذْهَبُ إِلَى الْجُمُعَةِ. هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ أَنَّهُ اسْتَشْهَدَ بِهِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ الذَّهَابَ إِلَى الْجُمُعَةِ مِنْ سَبِيلِ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ امْتِثَالٌ لِأَمْرِ اللَّهِ ﷻ. قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ٣٩١):

«قَوْلُهُ: «أَذْرَكْنِي أَبُو عَبْسٍ» بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْمُوَحَّدَةِ، وَهُوَ ابْنُ جَبْرِ بِفَتْحِ الْجِيمِ، وَسُكُونِ الْمُوَحَّدَةِ، وَاسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَلَيْسَ لَهُ فِي الْبَخَارِيِّ سِوَى هَذَا الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ.

«قَوْلُهُ: «وَأَنَا أَذْهَبُ» كَذَا وَقَعَ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ أَنَّ الْقِصَّةَ وَقَعَتْ لِعَبَايَةَ مَعَ أَبِي عَبْسٍ، وَعِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ بَحْرٍ، وَغَيْرِهِ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ أَنَّ الْقِصَّةَ وَقَعَتْ لِيَزِيدَ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ مَعَ عَبَايَةَ، وَكَذَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ حَرْبٍ، عَنِ الْوَلِيدِ وَلَفْظُهُ: «حَدَّثَنِي يَزِيدٌ قَالَ: لَحِقَنِي عَبَايَةُ بْنُ رِفَاعَةَ، وَأَنَا مَاشٍ إِلَى الْجُمُعَةِ زَادَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي رِوَايَتِهِ «وَهُوَ رَاكِبٌ، فَقَالَ: اخْتَسَبَ خُطَاكَ هَذِهِ» وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ «فَقَالَ أَبُشَيْرٌ، فَإِنْ خُطَاكَ هَذِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ أَبَا عَبْسٍ بْنَ جَبْرِ» فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، فَإِنْ كَانَ مُحْفُوظًا احْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْقِصَّةُ وَقَعَتْ لِكُلِّ مِنْهُمَا، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى الْمَتْنِ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ، وَأُورَدَ هُنَا لِعُمُومِ قَوْلِهِ «فِي سَبِيلِ اللَّهِ» فَدَخَلَتْ فِيهِ الْجُمُعَةُ، وَلَكُونِ رَاوِيِ الْحَدِيثِ اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى ذَلِكَ. وَقَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ فِي الْحَاشِيَةِ: وَجْهُ دُخُولِ حَدِيثِ أَبِي عَبْسٍ فِي التَّرْجَمَةِ مِنْ قَوْلِهِ «أَذْرَكْنِي أَبُو عَبْسٍ»؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ يَعْدُو لَمَا احْتَمَلَ وَقْتُ الْمَحَادَثَةِ لَتَعَذَّرَهَا مَعَ الْجَرِيِّ، وَلَأَنَّ أَبَا عَبْسٍ جَعَلَ حَكَمَ السَّعْيِ إِلَى الْجُمُعَةِ حَكَمَ الْجِهَادِ، وَلَيْسَ الْعَدُوُّ مِنْ مَطَالِبِ الْجِهَادِ، فَكَذَلِكَ الْجُمُعَةُ انْتَهَتْ. وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي آخِرِ أَبْوَابِ الْأَذَانِ وَقَدْ سَبَقَ فِي أَوَّلِ هَذَا الْبَابِ تَوْجِيهُهُ إِيْرَادِهِ هُنَا. انْتَهَى كَلَامُ ابْنِ حَجَرٍ.

اتَّضَحَ الْآنَ وَجْهُ الشَّاهِدِ وَصَارَ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ رَأَاهُ وَهُوَ يَمْشِي، وَالْمَشْيُ لَيْسَ هُوَ السَّعْيُ، فَيَكُونُ فِيهِ شَاهِدٌ لِلتَّرْجَمَةِ وَاضِحٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ الْمَشْيَ إِلَى الْجُمُعَةِ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَمَنْ اغْبَرَّتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٩٠٨ - حَدَّثَنَا أَدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ قَالَ: الزُّهْرِيُّ عَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا أَقِمْتَ الصَّلَاةَ فَلَا تَأْتُوهَا تَسْعُونَ وَاتُّوْهَا تَمْشُونَ عَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأْتُمُوا» ^(١).

٩٠٩ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو قَتِيبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ» ^(١).

الشاهد من هذا قوله: «عليكم السكينة». فإنه إذا كان المسلمون مأمورين بأن يأتوا بسكينة بعد إقامة الصلاة، فكذلك إذا أتوا لصلاة الجمعة بعد الأذان من باب أولى. وأما قوله: «لا تقوموا حتى تروني» فلأنهم كانوا يقومون إذا قاربت الإقامة فنهاهم الرسول ﷺ أن يقوموا حتى يروه؛ وذلك لأن الإمام قد يتأخر لشغل أحياناً وربما ينصرف من المسجد بعد أن دخل لشغل كما فعل النبي ﷺ حينما تقدّم ووقف مكانه، ثم ذكر أنه لم يغتسل فذهب واغتسل ثم رجع ^(٢).



(١) ورواه مسلم (٦٠٢) (١٥١).

(٢) ورواه مسلم (٦٠٤) (١٥٦)، بدون لفظة: «و عليكم السكينة».

(٢) رواه البخاري (٦٣٩)، ومسلم (٦٠٥) (١٥٧).

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٩- باب، لا يُفَرَّقُ بين اثنين يوم الجمعة.

٩١٠- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا بَنُ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ وَدِيعَةَ حَدَّثَنَا سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَتَطَهَّرَ بِهَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ ثُمَّ أَذْهَنَ أَوْ مَسَّ مِنْ طَيِّبٍ ثُمَّ رَاحَ فَلَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَصَلَّى مَا كُتِبَ لَهُ ثُمَّ إِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ أَنْصَتَ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى.

الشاهد من هذا الحديث قوله: «لم يُفَرَّقْ بين اثنين». وهو ظاهرٌ بأن الاثنين كانا متراضين، لأنها لو كان بينهما فرجة لكان الفرق بينهما حاصلًا قبل مجيء هذا الرجل، وعلى هذا فلا ينبغي للإنسان أن يشقَّ على الناس بمضايقتهم بحيث يدخل بين اثنين ليس بينهما فرجة، أما إذا كان هناك فرجة فالحق له؛ لأن الذين تركوا هذه الفرجة هم، ولهذا قال الفقهاء رحمهم الله: ولا يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة إلا أن يكون الإمام، أو إلى فرجة تركوها؛ لأنهم إذا تركوا الفرجة، فقد أسقطوا حق أنفسهم، ويكون هو محسنًا أن تقدّم إلى هذه الفرجة، ليجلس فيها، وقد سبق بقية الكلام على أنه ينبغي للإنسان أن يغتسل، بل يجب أن يغتسل يوم الجمعة، وأن يذهن، ويتطيب، ويلبس أحسن ثيابه.

وفي قوله: «فصلّى ما كُتِبَ له، ثم إذا خرج الإمام». دليل على أن يوم الجمعة إذا واصل الإنسان الصلاة فإنه لا ينهي فيها. أما ما يفعله بعض الناس الآن من أنه إذا قارب مجيء الإمام - وهو جالس في المسجد - قام يصلي فهذا غلط ولا يحل؛ لأنه قد نهي عن الصلاة عند زوال الشمس^(١) فلا يجوز للإنسان أن يصلي.

وعلى هذا فنقول: إذا دخل الإنسان المسجد يوم الجمعة، ولو وقت النهي، فإنه لا يجلس حتى يصلي ركعتين.

(١) تقدم تخريجه قريبًا.

ولكن إذا دخل قبل وقت النهي، واستمر في صلاته فهل نقول: إن له ذلك إلى أن يأتي الإمام؟

نقول: هناك نصوص تدل بظاهرها على هذا^(١).

ومن العلماء من قال: إن هذه النصوص التي ظاهرها هكذا يجب أن تحمل على النصوص الصحيحة التي ثبتت عن النبي ﷺ «أنه نهى عن الصلاة عند قيام الشمس حتى تزول»^(٢).

أما إذا كان جالساً قبل الزوال ثم لما قرب الزوال قام يصلي فهذا لا حظ لفعله من النظر، بل ينهي عن ذلك، وهذا نراه يقع كثيراً في بعض المساجد.

وقوله: «لا يفرق بين اثنين». هذا بيان للواقع؛ لأن غير يوم الجمعة مثل الجمعة، حتى المجالس.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٠- باب لا يقيم الرجل أخاه يوم الجمعة ويقعد في مكانه.

٩١١- حدثنا محمد بن سفيان قال: أخبرنا محمد بن يزيد قال: أخبرنا ابن جريج قال: سمعت نافعاً يقول: سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول: نهى النبي ﷺ أن يقيم الرجل أخاه من مقعده ويجلس فيه قلت لنافع: الجمعة؟ قال: الجمعة وغيرها^(٣).

الشاهد أنه قال: «الجمعة وغيرها». وكذلك أيضاً في غير الصلاة لا يحق لإنسان أن يأتي إلى مجلس علم ويقيم أخاه ويجلس مكانه، أو إلى مجلس سمر ويقول: قم يا فلان ويجلس مكانه، حتى كان ابن عمر رضي الله عنهما إذا قام إنسان له من مجلسه ليجلس فيه ابن عمر يدعه ولا يجلس فيه^(٤) كل هذا احتراماً لحق المسلم.

(١) منها حديث الباب هذا.

(٢) تقدم تخريجه قريباً.

(٣) ورواه مسلم (٢١٧٧) (٢٧).

(٤) رواه البخاري (٦٢٧٠)، ومسلم (٢١٧٧) (٢٩).

وتبويب البخاري رَحِمَهُ اللهُ أَخَصَّ مَا جَاءَ عَنْ نَافِعٍ، وَالصَّوَابُ الْعُمُومُ.

يَقُولُ ابْنُ عَمَرَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُقِيمَ الرَّجُلُ أَخَاهُ مِنْ مَقْعَدِهِ، وَيَجْلِسَ فِيهِ. وَظَاهَرُ الْحَدِيثِ أَنَّ هَذَا فِي الْمَجَالِسِ الْعَامَّةِ الَّتِي فِي غَيْرِ الْمَسَاجِدِ، وَفِي الْمَسَاجِدِ أَيْضًا؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْعُدْوَانِ، وَالْإِعْجَابِ بِالنَّفْسِ، وَالْقَاءِ الْحَقْدِ وَالْبَغْضَاءِ بَيْنَ الرَّجُلِ الَّذِي أُقِيمَ وَالَّذِي أَقَامَ.

وظَاهَرُ هَذَا النَّهْيِ التَّحْرِيمُ وَهُوَ كَذَلِكَ، فَيَحْرُمُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يُقِيمَ غَيْرَهُ مِنْ مَكَانِهِ وَيَجْلِسَ فِيهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عُدْوَانٌ وَظَلَمٌ، وَسَبَبٌ لِلْعُدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ وَالْحَقْدِ وَالْإِحْرَنِ. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنْ قَوْلُهُ: أَنْ يُقِيمَ الرَّجُلُ أَخَاهُ. يَقْتَضِي أَنْ الْمَنْعَ مِنْ إِقَامَةِ الرَّجُلِ الرَّجُلَ، وَأَنَّهُ لَوْ أَقَامَ الرَّجُلُ صَبِيًّا فَلَا بَأْسَ.

قُلْنَا: قَالَ بِذَلِكَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللهُ، وَفَعَلَهُ أَيْضًا بَعْضُ الصَّحَابَةِ^(١)، بِنَاءً عَلَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لِيَلْنِي مِنْكُمْ أَوْلُوا الْأَحْلَامِ وَالنُّهَى»^(٢).

وَلَكِنْ الصَّوَابُ خِلَافُ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقِيمَ الصَّبِيُّ إِلَّا مَنْ كَانَ فِيهِ مَفْسَدَةٌ مِنْ عِبَثٍ أَوْ صَوْتٍ أَوْ شَبَهَ ذَلِكَ فَيُقَامُ، أَمَا إِذَا كَانَ الصَّبِيُّ مُرَاهِقًا وَقَرِيبًا مِنَ الْبُلُوغِ، فَإِنَّا لَا نُقِيمُهُ.

وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لِيَلْنِي مِنْكُمْ» مَعْنَاهُ أَمْرُ ذَوِي الْأَحْلَامِ وَالنُّهَى أَنْ يَتَقَدَّمُوا، فَإِنَّهُ لَمْ يَقُلْ: لَا يَلْنِي إِلَّا هَؤُلَاءِ، فَلَوْ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَلْنِي لَقُلْنَا: نَعَمْ. قَدْ نَهَى الرَّسُولُ أَلَا يَلِيَهُ إِلَّا أَصْحَابُ الْأَحْلَامِ وَالنُّهَى، لَكِنَّهُ قَالَ: «لِيَلْنِي» إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي لَذَوِي الْأَحْلَامِ وَالنُّهَى أَنْ يَتَقَدَّمُوا فَيَكُونُوا خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْ أَجْلِ أَنْ يَتَعَلَّمُوا وَيَفْقَهُوا؛ لِأَنَّ الصَّغَارَ أَوْ الْمَجَانِينَ لَا يَفْقَهُونَ.

(١) قَالَ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتْحِ» (٨ / ٣٣): وَلَوْ قَامَ الصَّبِيُّ فِي وَسْطِ الصَّفِّ، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ فَلَهُ أَنْ يُؤَخَّرَهُ وَيَقُومَ مَقَامَهُ. نَصَّ عَلَيْهِ، وَفَعَلَهُ أَبِي بَنْ كَعْبٍ بَقِيسُ بْنُ عَبَادٍ، وَرَوَى نَحْوَهُ عَنْ عَمْرِو، أَيْضًا. فَهَذَا قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَحْمَدَ. اهـ. وَانْظُرْ: «الْكَافِي» (١ / ٢٢٧)، وَ«إِعَانَةُ الطَّالِبِينَ» (٢ / ٩٤).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٣٢) (١٢٢). وَانْظُرْ: «الرُّوْضُ الْمَرْعِيُّ مَعَ حَاشِيَةِ ابْنِ قَاسِمٍ» (٢ / ٣٤٠، ٣٤١).

وإقامة الصبي من مكانه في المسجد فيها في الحقيقة ضرر لا ينسى، فالصبي لا ينسى، لو أن أحدا من الناس، وأنت مثلاً لك عشر سنوات أو اثنتا عشرة سنة أقامك وقال لك: قم إلى هناك، فما أظنك تنساها للذي أقامك وتُحزنك كلها تذكّرتها، وهذه من الأمور التي يُحاربها الإسلام.

ثم إن هناك مضرّة أخرى وهي تنفير هذا الصبي عن المسجد.
ثم إننا إذا قلنا: أخروا الصبيان واجعلوهم في الخلف وأخرناهم للصف الثاني، لجاء أناس في الصف الثاني وأخروهم للثالث، ثم اجتمع الصبيان في صف واحد وأخذوا في العبث والتشويش على الناس، لكن إذا كانوا بين الرجال صار أهون وأضبط.
فالصواب: أنه لا يجوز إقامة الإنسان من مكانه، إلا من حصل منه أذى فيقام دفعاً لأذيته وفي قول الرسول ﷺ: «أخاه» كلمة «أخاه» تقتضي العطف والحنو على أخيه، ففي هذا استعمال الألفاظ التي يحصل بها من المقصود أكثر مما لو استعمل غيرها.

قال ابن رجب رحمه الله في «الفتح» (٨ / ٢٠٨) وما بعدها:
وقد خرجه البخاري في مواضع متعددة، وفي بعضها زيادة: «ولكن تفسحوا وتوسعوا».

وخرج مسلم من حديث أبي الزبير، عن جابر عن النبي ﷺ قال: «لا يُقيمَنَّ أحدكم أخاه يوم الجمعة ليُخالف إلى مقعده فيقعّد فيه؛ ولكن يقول: افسحوا».
وخرج الإمام أحمد من حديث أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «لا يُقيم الرجل الرجل من مجلسه ثم يجلس فيه، ولكن افسحوا يفسح الله لكم».

وروى ابن أبي حاتم بإسناده عن مقاتل بن حيان قال: أنزلت هذه الآية - يعنِي قوله: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فَاذْهَبُوا إِلَى الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا﴾ [الحجرات: ١١] - في يوم الجمعة، وكان رسول الله ﷺ يومئذ في الصفة، وفي المكان ضيق، وكان يُكرِّم أهل بدر من المهاجرين والأنصار، فجاء أناس من أهل بدر وقد سبّحوا إلى المجالس، فقاموا حيال رسول الله ﷺ فسلموا عليه، ثم سلموا على القوم، فقاموا على أرجلهم ينتظرون

أَنْ يُوسَّعَ لَهُمْ، فَلَمْ يُفْسَحْ لَهُمْ فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ بَدْرٍ: «قُمْ أَنْتَ يَا فُلَانُ، وَأَنْتَ يَا فُلَانُ»، فَلَمْ يَزَلْ يُقِيمُهُمْ بَعْدَةَ النَّفَرِ الَّذِينَ هُمْ قِيَامٌ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَى مَنْ أُقِيمَ مِنْ مَجْلِسِهِ، وَعَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ الْكَرَاهَةَ فِي وُجُوهِهِمْ، وَتَكَلَّمَ فِي ذَلِكَ الْمُنَافِقُونَ، فَبَلَّغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا فَسَحَ لِأَخِيهِ»، فَجَعَلُوا يَقُومُونَ بَعْدَ ذَلِكَ سِرَاعًا فَيُفْسَحُ الْقَوْمُ لِإِخْوَانِهِمْ، وَنَزَلَتْ هَذِهِ آيَةُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ.

فَظَاهَرُ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِقَامَةَ الْجَالِسِ نَسَخَ بِهَذِهِ الْآيَةِ، وَانْتَهَى الْأَمْرُ إِلَى التَّفْسِيحِ الْمَذْكُورِ فِيهَا. وَقَالَ قَتَادَةُ: كَانَ هَذَا لِلنَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ حَوْلَهُ خَاصَّةً - يَشِيرُ إِلَى إِقَامَةِ الْجَالِسِينَ لِيَجْلِسَ غَيْرُهُمْ؛ فَإِنَّهُ ﷺ يَفْعَلُ ذَلِكَ إِكْرَامًا لِأَهْلِ الْفَضَائِلِ وَالِاسْتِحْقَاقِ، وَغَيْرُهُ لَا يُؤْمَنُ عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَهُ بِالْهَوَى.

وَيُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ الصَّبِيُّ إِنْ كَانَ فِي الصَّفِّ وَجَاءَ رَجُلٌ فَلَهُ أَنْ يُؤَخَّرَهُ وَيُقَوْمَ مَقَامَهُ كَمَا فَعَلَهُ أَبِي بْنُ كَعْبٍ بَقِيسُ بْنُ عَبَادٍ، وَقَدْ ذَهَبَ إِلَيْهِ الثَّوْرِيُّ وَأَحْمَدُ. أَهـ
وَقَالَ أَيْضًا فِي نَفْسِ الْمَجْلِدِ (ص ٣٣، ٣٤):

وَلَوْ قَامَ الصَّبِيُّ فِي وَسْطِ الصَّفِّ، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ فَلَهُ أَنْ يُؤَخَّرَهُ وَيُقَوْمَ مَقَامَهُ، نَصَّ عَلَيْهِ وَفَعَلَهُ أَبِي بْنُ كَعْبٍ بَقِيسُ بْنُ عَبَادٍ. وَرُوي نَحْوُهُ عَنْ عَمْرِو أَيْضًا. فَهَذَا قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَحْمَدَ، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ فِي أَبْوَابِ الصَّفُوفِ، وَلَوْ كَانَ الصَّبِيُّ فِي آخِرِ الصَّفِّ فَقَامَ رَجُلٌ خَلْفَهُ فِي الصَّفِّ الثَّانِي، فَقَالَ أَحْمَدُ: لَا بَأْسَ بِهِ فَهُوَ مُتَّصِلٌ بِالصَّفِّ. وَحَمَلَهُ الْقَاضِي عَلَى أَنَّ الصَّفَّ إِذَا كَانَ فِيهِ خَلْلٌ فَوَقَّفَ رَجُلٌ لَمْ يَبْطُلِ اتِّصَالُهُ؛ لِأَنَّ الصَّبِيَّ لَا يُصَافُّ الرَّجُلَ فِي الْفَرْضِ عَلَى الْمَنْصُوصِ لِأَحْمَدَ وَمَنْ أَصْحَابُنَا مَنْ قَالَ لَا يُصَافُّ الرَّجُلُ فِي الْفَرْضِ وَلَا فِي النَّفْلِ.

قَالَ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

فَإِنْ كَانَ الَّذِي فِي الصَّفِّ رَجُلًا وَكَانَ أَعْرَابِيًّا أَوْ جَاهِلًا لَمْ يَجُزْ تَأْخِيرُهُ مِنْ مَوْضِعِهِ، قَالَ أَحْمَدُ: لَا أَرَى ذَلِكَ.

وفي «سنن أبي داود» عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «مَنْ سَبَقَ إِلَى مَا لَمْ يَسْبِقْ إِلَيْهِ أَحَدٌ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ».

وَأَسْتَشْنِي بَعْضَ الشَّافِعِيَةِ أَيْضًا ثَلَاثَ صُورٍ، وَهِيَ أَنْ يَقْعُدَ فِي مَوْضِعِ الْإِمَامِ، أَوْ طَرِيقِ النَّاسِ وَيَمْنَعَهُمُ الْاجْتِيَارَ، أَوْ يَبِينَ يَدِي الصَّفِّ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، وَيُسْتَشْنِي مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْمُتَأَخِّرُ قَدْ أَرْسَلَ مِنْ يَأْخُذُ لَهُ مَوْضِعًا فِي الصَّفِّ؛ فَإِذَا جَاءَ قَامَ الْجَالِسُ، وَجَلَسَ الْبَاعِثُ فِيهِ.

[بَعْضُ النَّاسِ يَفْعَلُ هَذَا، لَكِنَّهُ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَتَجِدُهُ إِذَا سَلِمَ تَقَدَّمَ خَلْفَهُ النَّاسُ وَرَاءَهُ قَرِيبًا مِنْهُ وَهَذِهِ عَادَةٌ مَا كُنَّا نَعْرِفُهَا، لَكِنَّا حَدَّثْتُ، فَيَجِدُ الَّذِينَ إِلَى جَوَارِهِ يَقْعُ فِي نَفْسِهِمْ شَيْءٌ أَنْ يَسْتَدْبِرَهُ وَبَعْضُ مَنْ يَفْعَلُونَ هَذَا يَقُولُ: أَنَا قَدْ تَعَبْتُ مِنَ الْإِفْتِرَاشِ فِي الصَّلَاةِ وَمِنَ التَّوَرُكِ، وَأَحِبُّ أَنْ أَتَرَبَّعَ، وَالْمَكَانُ ضَيِّقٌ فَنَقُولُ لَهُ: لَا بَأْسَ عَلَيْكَ، تَقَدَّمَ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ أَبْعَدَ عَنِ النَّاسِ أَوْ تَأَخَّرَ] ^(١).

وَقَدْ ذَكَرَهُ الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُنَا وَغَيْرُهُمْ، وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُهُ. وَأَمَّا إِنْ قَامَ أَحَدٌ مِنَ الصَّفِّ تَبَرَّعًا وَآثَرَ الدَّخَلَ بِمَكَانِهِ... فَهَلْ يُكْرَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟ إِنْ انْتَقَلَ إِلَى مَكَانٍ أَفْضَلَ مِنْهُ لَمْ يُكْرَهُ، وَإِنْ انْتَقَلَ إِلَى مَا دُونَهُ فَكُرِهَهُ الشَّافِعِيُّ، وَقَالَ أَحْمَدُ فَيَمْنُ تَأَخَّرَ عَنِ الصَّفِّ الْأَوَّلِ وَقَدَّمَ أَبَاهُ فِيهِ: هُوَ يَقْدِرُ أَنْ يَبَرَّ أَبَاهُ بِغَيْرِ هَذَا، وَظَاهِرُهُ الْكِرَاهَةُ، وَأَنَّهُ يُكْرَهُ الْإِثَارُ بِالْقُرْبِ.

وَأَمَّا الْمُؤَثَّرُ فَهَلْ يُكْرَهُ لَهُ أَنْ يَجْلِسَ فِي الْمَكَانِ الَّذِي أُوثِّرَ بِهِ؟ فِيهِ قَوْلَانِ مَشْهُورَانِ:

أَشْهُرُهُمَا: لَا يُكْرَهُ، وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِنَا، وَالشَّافِعِيَةِ وَغَيْرِهِمْ.
وَالثَّانِي: يُكْرَهُ، وَكَانَ ابْنُ عَمَرَ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ أَبُو بَكْرَةَ.

(١) مَا بَيْنَ الْمُعَقُوفِينَ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وخرَجَ الإمامُ أحمدُ، وأبو داودَ من حديثِ ابنِ عمرَ قالَ: جاءَ رجلٌ إلى رسولِ الله ﷺ فقامَ له رجلٌ عن مجلسِهِ فذهبَ ليجلِسَ فيه، فنَهَاهُ النَّبِيُّ ﷺ.

وخرَجَ أحمدُ، وأبو داودَ من حديثِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ معناه أيضًا. [يُحْمَلُ هذا الحديثُ على أن الرسولَ ﷺ إما أنه اختار أن يَكُونَ الأولُ في مكانِهِ؛ لأنه أفقَهُ من الثاني أو أنفعُ، أو أن الرسولَ ﷺ ظنَّ أنه قامَ خجلًا وحياءً فنَهَى الثاني أن يجلسَ.

وأما إذا قامَ إكرامًا، وليس هناك مصلحةٌ فلا شكَّ أن الرسولَ لا يَنْهَى عن مثلِ ذلك والله أعلمُ.

وابنُ عمرَ رضي الله عنهما كان إذا قامَ له الرجلُ لا يجلسُ في مكانِهِ أبدًا^(١). ولعلَّه والله أعلمُ يخشى أن يَكُونَ قامَ خجلًا أو حياءً، وكان ابنُ عمرَ معروفًا بشدةِ الورعِ، لكن لو أنه قامَ إكرامًا لك فقد يَكُونُ مِنْ حَسَنِ الْخَلْقِ أن تَقْبَلَ هذا الإكرامَ.

بقي الكلامُ على مسألةِ الإيثارِ بالقربِ. لا شكَّ أن الإيثارَ بالقربِ إن كان لزهدٍ فيها فهو خطأ، وإن كان لإكرامٍ مَنْ أُوثِرَ فهذا فيه تفصيلٌ:

إذا كان لو لم تُؤثرْه لبقِي في قلبِهِ شيءٌ، كما لو كان الأبُّ، ممن يَجِبُ من ابنِهِ أن يُقَدِّمَهُ، فجاء الأبُّ، ولم يَقُمْ الابنُ عن مكانِهِ، فهذا لا شكَّ أن جبرَ خاطرِ أبيهِ أولى، وأما إذا كان لا يَهْتَمُّ ببقاؤِهِ في مكانِهِ الفاضلَ أحسنُ.

وكذلك يُقالُ فيما لو أرادَ الإنسانُ أن يُكْرِمَ أحداً له حقٌّ عليه ويقُومُ ويقُولُ له: اجلس، فلا بأسَ.

وهذا الإيثارُ في القربِ غيرُ الواجبةِ، أما الواجبةُ فلا يُجوزُ الإيثارُ بها، كما لو كان مع الإنسانَ ماءٌ قليلٌ يَكْفِي لوضوءِ رجلٍ واحدٍ، ومعه صاحبٌ له فهذا لا يُؤثرُهُ بهذا الماءِ القليلِ؛ لأنه يَجِبُ عليه استعمالُهُ فإذا أثرَ به غيرُهُ فمعناه أنه يَبْقَى بلا وضوءٍ^(٢).

(١) تقدم تخريجه قريبًا جدًا.

(٢) ما بين المعقوفين من كلام الشارح رحمه الله.

ولو بادر رجلٌ وسبق المؤثر إلى المكان فهل هو أحقُّ من المؤثر أم لا؟ فيه وجهان لأصحابنا، وغيرهم.

[لا شك أنه لا يجوز أن إنساناً يقوم من مكانه لشخصٍ ويجيء شخصٌ آخرٌ ويجلس في هذا المكان؛ لأن هذا عدوانٌ ولا يحلُّ، وأشدُّ منه أن بعض الناس إذا خاف من فوت الركعة ولم يكن في الصف مكانٌ جذب شخصاً ثم دخل في مكانه، فهذا لا شك أنه حرامٌ، فلا يجوز، وعلى كلِّ حالٍ غير المؤثر لا يجوز أن يتقدم، ويكون في مكان المؤثر^(١)].

قال ابن رجب:

وأما من فسح له في مجلسٍ أو صفٍّ فلا يُكره له الجلوس فيه.
وفي مراسيل خالد بن معدان أن النبي ﷺ قال: «إذا جاء أحدكم إلى المجلس فوسّع له فليجلس، فإنها كرامة».
خرجه حميد بن زنجويه.

فإن كان في جلوسه تضيقٌ على الناس أو لم يصل إلى المكان إلا بالتخطي فلا يفعل.

وقد روي عن أبي سعيد الخدري أنه أودن بجنابة في قومه، فتخلف حتى جاء الناس، وأخذوا المجالس ثم جاء بعد فلمّا رآه القوم توسّعوا له، فقال: لا، إني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إنَّ خيرَ المجالسِ أوسعُها» ثم تنحى فجلس في مجلسٍ واسعٍ. وخرّج أبو داود منه المرفوعَ فقط.

وروى الخرائطي بإسنادٍ فيه جهالةٌ، عن أبي هريرة مرفوعاً: «لا توسّع المجالس إلا لثلاثة: لذي علمٍ لعلمه، وذو سنٍّ لسنّه، وذو سلطانٍ لسلطانِه».

(١) ما بين المعقوفين من كلام الشارح رحمه الله.

[هذا فيه نظر، ولا أظنه يصح؛ لأن الله يقول: ﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا﴾ وكذلك الحديث فيه جهالة^(١)].

ودخل خالد بن ثابت الفهمي المسجد يوم الجمعة، وقد امتلأ من الشمس، فرآه بعض من في الظل فأشار إليه ليوسع له فكره أن يتخطى الناس إلى ذلك الظل، وتلا: ﴿وَأَصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [البقرة: ١٧] ثم جلس في الشمس.

خرجه حميد بن زنجويه. انتهى كلام ابن رجب.

وقال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٢/ ٣٩٣):

هذه الترجمة المقيدة بيوم الجمعة ورد فيها حديث صحيح، لكنه ليس على شرط البخاري أخرجه مسلم من طريق أبي الزبير، عن جابر بلفظ: «لا يُقِيمَنَّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ يُخَالِفُ إِلَى مَقْعَدِهِ فَيَقْعُدُ فِيهِ، وَلَكِنْ يَقُولُ: تَفَسَّحُوا».

[الغريب أن البخاري رحمه الله يأتي بالحديث عامًّا ثم يحمله على الخصوص، وهذا قصرٌ للحديث عن دلالته^(٢)].

وكان البخاري اغتنى عنه بعموم حديث ابن عمر المذكور في الباب، وبالعوم المذكور احتج نافع حين سألَه بن جريج عن الجمعة. اهـ.

فإن قيل: يوجد أناس يتحجرون في المسجد، فيضعون عصا أو منديلاً أو غيره، ويخرجون من المسجد، فيأتي إنسان ويجد هذه الحجوزات، فهل له أن يؤخرها ويجلس في المكان أو لا؟

فالجواب: أن في هذه المسألة قولين للعلماء^(٣)، أما المشهور عند فقهاء الحنابلة فإنه لا يجوز^(٤)، بناءً على جواز التحجير، فما دام التحجير جائزاً فليس له رفعه ومن وضعه أحق به.

(١) ما بين المعقوفين من كلام الشارح رحمه الله.

(٢) ما بين المعقوفين من كلام الشارح رحمه الله.

(٣) انظر: «روضة الطالبين» (٥/ ٢٩٦، ٢٩٧)، و«الكافي في فقه ابن حنبل» (١/ ٢٢٧).

(٤) انظر: «المبدع» (٢/ ١٧٣، ١٧٤)، و«الإنصاف» (٢/ ٤١٤، ٤١٥)، و«المحرر في الفقه» (١/ ١٤٥).

ومن يرى أن التحجير ليس بجائز يقول: له رفعه. لكن حتى على هذا القول إذا كان في رفعه حدوثُ عداوةٍ، وبغضاءٍ ونزاعٍ فتجنبه أفضل؛ لأنه ربما لا يَرْضَى هذا المتحجر أن تُؤَخَّرَ ويحدثُ بينكم شجارٌ.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٢١- بابُ الأذان يومَ الجمعة.

٩١٢- حَدَّثَنَا آدمُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: كَانَ النَّدَاءُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوَّلُهُ إِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَثُرَ النَّاسُ زَادَ النَّدَاءُ الثَّالِثَ عَلَى الزُّورَاءِ.

قال أبو عبد الله: الزُّورَاءُ مَوْضِعٌ بِالسُّوقِ بِالْمَدِينَةِ.

[الحديث ٩١٢- أطرافه في: ٩١٣، ٩١٥، ٩١٦].

في هذا الحديث أن الأذان الذي نصَّ الله عليه في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَادَى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٩٠] هو الأذان الذي يكونُ عند جلوس الإمام على المنبر إذا دخل، أما الأذان الثاني الذي قبله فهو مما زاده عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين كثر الناس، واتسعت المدينة، واحتاج الناس أن يُؤذَّنَ لهم أذانٌ ثالثٌ. حتى يحضروا.

ففي هذا دليلٌ على أنه متى احتيج إلى الأذان الثالث الذي يتقدَّم حضور الإمام فإنه مشروعٌ، فإذا كان الناس في عهد عثمان وهم أنشط من الناس اليوم على حضور الجمعة قد أُذِّنَ لهم من أجل أن يحضروا ففي هذا الوقت من بابٍ أولى.

ولكن هل الأذان الأول يكونُ قبل الثاني بدقائق، أو قبله بمدةٍ يَتِمَكَّنُ الناسُ بها من الحضور؟

الظاهر الثاني؛ لأنه إذا كان قبله بدقائق فليس منه فائدة، بل يَكُونُ في وقتِ تَتَمَكَّنُ به الناسُ من الحضورِ إلى المسجدِ، وما أحسنَ ما يَسْتَعْمَلُهُ الناسُ عندنا هنا في البلدِ أنه يُؤَذَّنُ قبل الوقتِ بساعةٍ أو بخمسةٍ وأربعين دقيقةً حتى يَحْضُرَ الناسُ.

وقد زعم بعضُ الناسِ أن هذا الأذانَ بدعةٌ، فإن أراد أنه بدعةٌ في عهدِ عثمانَ فهو المبتدعُ المخالفُ لسنةِ الرسولِ ﷺ؛ لأن النبي ﷺ قال: «عليكم بسنتي وسنةُ الخلفاء الراشدين»^(١) وبإجماعِ أهلِ السنةِ أن عثمانَ من الخلفاء الراشدين^(٢) فيَكُونُ له سنةٌ متبعةٌ.

وإن أراد أنه بدعةٌ في وقتنا الآنَ، وادَّعى أن الميكروفوناتِ ومكبراتِ الصوتِ تَغْيِي عن الأذانِ الثالثَ فهذا قد يُناقَشُ فيه، لكن لا يُنكَرُ عليه؛ لأنه مُجتهدٌ، أما إذا أراد أنه بدعةٌ في عهدِ عثمانَ فوالله إنه لجديرٌ بأن يُنكَرَ عليه.

ولكن إذا كان الأذانُ الثالثُ الذي هو الأولُ، ليس بينه وبين الثاني إلا بضعةُ دقائق، فالحقيقةُ أنه لا فائدةَ فيه؛ لأنه إن كان المقصودُ إبلاغَ الناسِ بالصوتِ، فهو حاصلٌ بالأذانِ الثاني، وإن كان المقصودُ العددَ فقط بدونِ فائدةٍ، فهذا ليس بمشروعٍ. أما عملُ الناسِ اليومَ هنا فإني أظنه أوفقٌ للسنةِ ممن يجعلونه ليس بينه وبين الأذانِ الثاني إلا دقائق.

فإن قال قائلٌ: عثمانٌ رضي الله عنه زاد هذا الأذانَ لحاجةِ الناسِ إليه لينبه الناسَ إليه حينما كثر الناسُ في المدينة وهذه الحاجةُ انتفتت الآنَ؛ لأن كل الناسِ معهم ساعات فيدركون الوقتَ بسهولة.

فالجوابُ: أن الإنسانَ يغفل عن الساعةِ كثيرًا، خصوصًا إذا كان مستغرقًا في بحثٍ، أو مستغرقًا في تجارةٍ، ولا سيما أهل السوقِ إذا كان السوقُ نشيطًا.

(١) رواه أحمد (٤/ ١٢٦، ١٢٧)، وأبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٣، ٤٤)، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

والحديث صحيحه الشيخ الألباني رحمته الله، كما في تعليقه على سنن أبي داود، وابن ماجه.

(٢) انظر: «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز رحمته الله (٢/ ٧٢٤، ٧٣٦).

فإذا قال قائل: هل لعثمان أصل في هذه المسألة؟

نقول: نعم له أصل فإن أذان بلال قبل طلوع الفجر ليس للفجر بل ليوقظ النائم ويرجع القائم بالنص النبوي^(١)، فإذا كان الرسول ﷺ أذن لبلال أن يؤذن لا للفجر ولكن لإرجاع القائم، وإيقاظ النائم، فهذا أصل ينسب عليه فعل عثمان رضي الله عنه، على أننا وإن لم نجد أصلاً فعثمان رضي الله عنه له سنن متبعة.



ثم قال البخاري رحمته الله:

٢٢- باب المؤذن الواحد يوم الجمعة.

٩١٣- حدثنا أبو نعيم قال: حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة الهاشمي عن الزهري عن السائب بن يزيد أن الذي زاد التأذين الثالث يوم الجمعة عثمان بن عفان رضي الله عنه حين كثر أهل المدينة ولم يكن للنبي ﷺ مؤذن غير واحد وكان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الإمام يعني على المنبر.

قال ابن حجر رحمته الله في «الفتح» (٢/ ٣٩٥، ٣٩٦):

قوله: «باب المؤذن الواحد يوم الجمعة». أورد فيه حديث السائب بن يزيد المذكور في الباب قبله، وزاد فيه: ولم يكن للنبي ﷺ غير مؤذن واحد، ومثله للنسائي وأبي داود من رواية صالح بن كيسان. ولأبي داود وابن خزيمة من رواية ابن إسحاق كلاهما عن الزهري، وفي مرسل مكحول المتقدم نحوه، وهو ظاهر في إرادة نفي تأذين اثنين معاً، والمراد أن الذي كان يؤذن هو الذي كان يقيم.

قال الإسماعيلي: لعل قوله: مؤذن، يُريد به التأذين فعبر عنه بلفظ المؤذن لدلالته عليه. انتهى. وما أدري ما الحامل له على هذا التأويل فإن المؤذن الراتب هو بلال، وأما أبو محذورة، وسعد القرظ فكان كل منهما بمسجده الذي رتب فيه، وأما ابن أم

(١) رواه البخاري (٦٢١)، ومسلم (١٠٩٣)، (٣٩).

مكتوم فلم يرد أنه كان يؤذن إلا في الصبح كما تقدم في الأذان، فلعل الإسماعيلي استشعر إيراد أحد هؤلاء فقال ما قال، ويمكن أن يكون المراد بقوله: مؤذن واحد؛ أي: في الجمعة فلا يرد الصبح مثلاً، وعرف بهذا الرد على ما ذكر ابن حبيب أنه ﷺ كان إذا رقى المنبر وجلس أذن المؤذنون وكانوا ثلاثة، واحد بعد واحد، فإذا فرغ الثالث قام فخطب، فإنه دعوى تحتاج لدليل ولم يرد ذلك صريحاً من طريق متصلة يثبت مثلها، ثم وجدته في مختصر البوطي عن الشافعي. انتهى كلام ابن حجر.

قال ابن رجب رحمه الله في «الفتح» (٨ / ٢٢٢) وما بعدها:

قوله: «لم يكن للنبي ﷺ إلا مؤذن واحد» يعني: في الجمعة؛ فإن في غير الجمعة كان له مؤذنان - كما سبق في الأذان -، وقد قيل: إنه يحتمل أن يكون مراد السائب أنه لم يكن للنبي ﷺ يوم الجمعة إلا تأذين واحد فعبّر بالمؤذن عن الأذان. ذكره الإسماعيلي.

وهذا يرده قوله: «فرد عثمان النداء الثالث»؛ فإنه يدل على أنه كان للنبي ﷺ أذانان - يعني: الأذان والإقامة - والمؤذن الواحد في الجمعة. وقد تقدم في رواية النسائي لحديث السائب بن يزيد، ويفهم من حديث ابن عمر أيضاً. وخرج ابن ماجه من رواية عبد الرحمن بن سعد بن عمارة: حدثني أبي، عن أبيه، عن جدّه - وهو سعد القرظ - أنه كان يؤذن يوم الجمعة على عهد رسول الله ﷺ إذا كان الفيء مثل الشراك.

وهذا إسناد ضعيف، ضعفه ابن معين وغيره.

وإنما كان سعد يؤذن بقباء في عهد النبي ﷺ ولم يكن بقباء جمعة.

وقد حكى ابن عبد البر اختلافاً بين العلماء في الأذان يوم الجمعة بين يدي الإمام هل يكون من مؤذن واحد أو مؤذنين؟ فذكر من رواية ابن عبد الحكم، عن مالك أنه قال: إذا جلس الإمام على المنبر ونادى المُنَادِي مُنِعَ النَّاسُ مِنَ الْبَيْعِ. قال: وهذا يدل على أن النداء عنده واحد بين يدي الإمام.

وفي «المدونة» من قول ابنِ القاسمِ وروايته عن مالكٍ: إذا جَلَسَ الإمامُ على المنبرِ وأَخَذَ المؤذنونَ في الأذانِ حَرَّمَ البيعُ.

فذكر المؤذنين بلفظ الجماعة، قال: وَيَشْهَدُ لهذا: حديثُ مالكٍ، عن ابنِ شهابٍ، عن ثعلبة بن أبي مالكٍ أنهم كانوا في زمن عمر بن الخطاب يُصَلُّونَ يومَ الجُمُعَةِ حتَّى يَخْرُجَ عمرُ؛ فإذا خَرَجَ وجَلَسَ على المنبرِ، وأَخَذَ المؤذِّنونَ... هَكَذَا بلفظ الجماعة، قال: ومعلومٌ عندَ العلماءِ أَنَّهُ جائزٌ أن يَكُونَ المؤذِّنونَ واحدًا وجماعةً في كُلِّ صلاةٍ إذا كان ذلك مترادفًا لا يَمْنَعُ من إقامة الصلاة في وقتها، وذكر من كلام الشافعي أَنَّهُ قال: إذا قَعَدَ الإمامُ أَخَذَ المؤذِّنونَ في الأذانِ؛ ومن كلام الطحاوي في «مختصره» حكاية قول أبي حنيفة وأصحابه إذا جَلَسَ الإمامُ على المنبرِ، وأَذَّنَ المؤذِّنونَ بين يديه بلفظ الجمع.

ووقع في كلام الخرقى من أصحابنا: وَأَخَذَ المؤذِّنونَ في الأذانِ... بلفظ الجمع. وقال مكحولٌ: إِنَّ النداء كان في الجُمُعَةِ مؤذنٌ واحدٌ حين يَخْرُجُ الإمامُ، ثم تُقَامُ الصَّلَاةُ، فَأَمَرَ عثمانُ أن يُنادى قبل خروج الإمامِ حتَّى يَجْتَمِعَ النَّاسُ. خَرَّجَهُ ابنُ أبي حاتم.

قال حربٌ: قلتُ لأحمدَ: فالأذانُ يومَ الجُمُعَةِ إذا أذَّنَ على المنارةِ عدةٌ؟ قال: لا بأس بذلك، قد كان يُؤذَّنُ للنبيِّ ﷺ بلالٌ، وابنُ أمِّ مكتومٍ وجاء أبو محذورة - وقد أذَّنَ رجلٌ قبله - فأذَّنَ أبو محذورة.

وظاهرُ هذا: أَنَّهُ لو أذَّنَ على المنارةِ مؤذنٌ بعدَ مؤذنٍ جاز، وهذا قبل خروج الإمام. وقال القاضي أبو يعلى: إِنَّهُ يُسْتَحَبُّ أن يَكُونَ المؤذنُ للجمعةِ واحدًا، فإن أذَّنَ أكثرُ من واحدٍ جازَ ولم يُكره.

ومراذه: إذا أذَّنوا دفعةً واحدةً بين يدي الإمامِ أو أذَّنوا قبل خروجه تَتَرى؛ فأما إن أذَّنوا بعدَ جلوسه على المنبرِ مرةً بعد مرةٍ فلا شكَّ في كراهته وأَنَّهُ لم يُعْلَمْ وقوعها في الإسلامِ قطُّ.

وكذا قَالَ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ: إِنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ لِلْجُمُعَةِ أَذَانٌ وَاحِدٌ عِنْدَ الْمَنْبَرِ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ الْمُؤَذِّنُ وَاحِدًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُؤَذِّنُ لِلْجُمُعَةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ إِلَّا بِلَالٌ، وَنَقَلَ الْمَحَامِلِيُّ هَذَا الْكَلَامَ عَنِ الشَّافِعِيِّ، وَالَّذِي نَقَلَهُ الْبُؤَيْطِيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ يُخَالِفُ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ نَقَلَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: النَّدَاءُ لِلْجُمُعَةِ هُوَ الَّذِي يَكُونُ وَالْإِمَامُ عَلَى الْمَنْبَرِ يَكُونُ الْمُؤَذِّنُونَ يَسْتَفْتِحُونَ الْأَذَانَ فَوْقَ الْمَنَارَةِ جَمْلَةً حِينَ يَجْلِسُ الْإِمَامُ عَلَى الْمَنْبَرِ لِيَسْمَعَ النَّاسُ فَيُثْبِتُونَ إِلَى الْمَسْجِدِ، وَهَذَا تَصْرِيحٌ بِأَنَّهُمْ يَكُونُونَ جَمَاعَةً وَأَنَّهُمْ يُؤَذِّنُونَ عَلَى الْمَنَارَةِ لِإِسْمَاعِ النَّاسِ، لَا بَيْنَ يَدَيِ الْمَنْبَرِ فِي الْمَسْجِدِ.

وَقَدْ خَرَجَ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» هَذَا فِي «بَابِ رَجْمِ الْحُبْلَى» مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: جَلَسَ عُمَرُ عَلَى الْمَنْبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَلَمَّا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُونَ قَامَ فَأَتْنِي عَلَى اللَّهِ... وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وَرَوَى عَنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّهُ كَانَ لَهُ فِي الْجُمُعَةِ مُؤَذِّنٌ وَاحِدٌ.

وَخَرَجَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ مِنْ رَوَايَةِ ابْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ قَعَدَتِ الْمَلَائِكَةُ عَلَى أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ يَكْتُبُونَ مَنْ جَاءَ، فَإِذَا أَدَّانَ وَجَلَسَ الْإِمَامُ عَلَى الْمَنْبَرِ طَوَّأُوا الصَّحَفَ وَدَخَلُوا الْمَسْجِدَ يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ». وَهَذَا لَفْظٌ غَرِيبٌ.

وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ بِإِسْنَادِهِ، عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ قَالَ: رَأَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ جَالِسًا عَلَى الْمَنْبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْمُؤَذِّنُونَ يُؤَذِّنُونَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَهُوَ يَسْأَلُ النَّاسَ عَنْ أَسْعَارِهِمْ وَأَخْبَارِهِمْ.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مرادُ مَنْ قَالَ: «الْمُؤَذِّنُ» بِلَفْظِ الْإِفْرَادِ: الْجِنْسَ لَا الْوَاحِدَ، فَلَا تَبْقَى فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى كَوْنِهِ وَاحِدًا. انْتَهَى كَلَامُ بَنِ رَجَبٍ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٣- بَابُ يُجِيبُ الْإِمَامُ عَلَى الْمَنْبَرِ إِذَا سَمِعَ النِّدَاءَ

٩١٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَثْمَانَ بْنِ سَهْلٍ بْنُ حَنِيفٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حَنِيفٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سَفْيَانَ وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى الْمَنْبَرِ أَدْنَى الْمُؤَذِّنِ، قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ قَالَ مُعَاوِيَةُ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: وَأَنَا. فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: وَأَنَا فَلَمَّا أَنْ قَضَى التَّأْذِينَ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى هَذَا الْمَجْلِسِ حِينَ أَدْنَى الْمُؤَذِّنِ يَقُولُ مَا سَمِعْتُمْ مِنِّي مِنْ مَقَالَتِي. هذا الحديث ليس فيه إشكالٌ في قوله: «وأنا»؛ لأن ما يُعْلَمُ يَجُوزُ حذفه، فالنبي ﷺ قال في إجابة المؤذن: «وأنا» فحذف ما كان معلوماً، وهذا لا يُنافي قوله ﷺ: «فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ»^(١)؛ لأن المحذوف المعلوم كالوجود، ومعاوية عليه السلام قال: إن النبي ﷺ قال ما سمعتم من مقالتي، فلا يُقال إن هذا اجتهادٌ من معاوية، وأن معاوية هو الذي اختزل الجملة واقتصر على قوله: وأنا؛ لأن معاوية صحابيٌ جليلٌ ثقةٌ من كتاب الوحي^(٢) بين يدي الرسول ﷺ.



(١) تقدم تخريجه.

(٢) روى أحمد في «مسنده» (١/ ٢٩١، ٣٣٥) (٢٦٥١، ٣١٠٤)، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال لي رسول

الله ﷺ: «اذهب فادع لي معاوية» وكان كاتبه، فسعيت، فقلت: أجب نبي الله ﷺ فإنه على حاجة.

وإسناده حسن.

وانظر: «زاد المعاد» (١/ ١١٧)، و«سير أعلام النبلاء» (٣/ ١٢٢، ١٢٣).

ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٤- بابُ الجلوسِ على المنبرِ عند التّأذينِ.

٩١٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ أَخْبَرَهُ أَنَّ التَّأْذِينَ الثَّانِيَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَرَ بِهِ عَثْمَانُ بْنُ عَفَانٍ ط - حِينَ كَثُرَ أَهْلُ الْمَسْجِدِ - وَكَانَ التَّأْذِينَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ حِينَ يَجْلُسُ الْإِمَامُ. هذا الحديث ليس فيه زيادةٌ على ما سبق، إلا أنه مرّر علينا أنه التّأذينُ الثالثُ، ويُجمَعُ بينه وبين هذا أن مَنْ قال: هو التّأذينُ الثالثُ اعتبر الإقامة أذانًا.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٥- بابُ التّأذينِ عند الخطبةِ.

٩١٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ: إِنَّ الْأَذَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ كَانَ أَوَّلَهُ حِينَ يَجْلُسُ الْإِمَامُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى الْمَنْبَرِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَلَمَّا كَانَ فِي خِلَافَةِ عَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَكَثُرُوا أَمَرَ عَثْمَانُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِالْأَذَانِ الثَّالِثِ، فَأُذِنَ بِهِ عَلَى الرِّوَاءِ فَتَبَتِ الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٦- بابُ الخطبةِ على المنبر. وقال أنسٌ رضي الله عنه: خطبَ النبي ﷺ على

المنبر^(١).

٩١٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ الْقُرَشِيُّ الْإِسْكَنْدَرَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ بْنُ دِينَارٍ أَنَّ رَجُلًا أَتَوْا سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ، وَقَدْ امْتَرَوْا فِي الْمَنْبَرِ مِمَّ عُوْدُهُ؟ فَسَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأَعْرِفُ مِمَّا هُوَ، وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ أَوَّلَ يَوْمٍ وُضِعَ وَأَوَّلَ يَوْمٍ جَلَسَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى فُلَانَةٍ -امْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ قَدْ سَمَّاهَا سَهْلٌ- «مُرِّي غُلَامَكَ النَّجَّارَ أَنْ يَعْمَلَ لِي أَعْوَادًا أَجْلِسُ عَلَيْهَا إِذَا كَلَّمْتُ النَّاسَ» فَأَمَرْتُهُ فَعَمِلَهَا مِنْ طَرَفَاءِ الْغَابَةِ ثُمَّ جَاءَ بِهَا فَأَرْسَلْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَهَا فَوَضَعَتْهَا هُنَا ثُمَّ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى عَلَيْهَا وَكَبَّرَ وَهُوَ عَلَيْهَا ثُمَّ رَكَعَ وَهُوَ عَلَيْهَا ثُمَّ نَزَلَ الْقَهْقَرَى فَسَجَدَ فِي أَصْلِ الْمَنْبَرِ ثُمَّ عَادَ فَلَمَّا فَرَغَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا صَنَعْتُ هَذَا لِتَأْتُمُوا وَلِتَعْلَمُوا صَلَاتِي»^(٢).

هذا الحديث فيه: مشروعية الخطبة على المنبر، وذلك لفائدتين:

الفائدة الأولى: أنه أبعد للصوت؛ أي: لنفوذ الصوت.

والثانية: أن الإنسان إذا رأى المتكلم كان ذلك أثبت في فهمه؛ أي: فهم ما يتكلم به وهذا واضح، وقس هذا الأمر بين أن تسمع خطبة من مسجل، وأن تسمعها والخطيب يخطب أمامك، فلا شك أن الثاني أشد تأثيراً حتى إن بعض الناس يتأثر تأثيراً كبيراً أثناء الخطبة، ثم يطلب الشريط فإذا سمع الشريط قال: سبحان الله هل هذه هي الخطبة التي سمعتها؟ لأنها لم تؤثر عليه شيئاً.

(١) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٢/ ٣٩٧)، وقد أسنده في «الاستسقاء» برقم (١٠٣٣).

وانظر: «الفتح» (٢/ ٣٩٨)، و«التعليق» (٢/ ٣٦١).

(٢) ورواه مسلم (٥٤٤) (٤٤).

لهذا كان الأولى أن الإنسان يَقُومَ أمامَ الناسِ؛ لأن ذلك أشدُّ تأثيرًا. وفيه أيضًا: أنه لا بأس أن يسأل الإنسان المسألة ولا يَدْخُلُ في النهي^(١) إذا كان يسأل للمصلحة العامة؛ لأن النبي ﷺ أمر المرأة الأنصارية أن تأمر غلامها أن يصنع له أعوادًا من الخشب للمصلحة العامة، ولا يُعَدُّ هذا من السؤال المذموم. كما أنه لا يُعَدُّ من السؤال المذموم إذا كنت ترى أن الذي تسأله يَفْرَحُ بذلك، ويرى أن لك المنفعة عليه، وهذا يَقَعُ كثيرًا، فكثير من الناس مثلًا يَتَمَنَّى أن فلائًا يَأْمُرَهُ بشيء، فلا يَدْخُلُ هذا في السؤال المذموم، بل قد يَدْخُلُ في السؤال المندوب بأن تَدْخُلَ السرور على أخيك.

وفيه: دليل على جواز تسمية الخطبة كلامًا لقوله ﷺ: «إِذَا كَلَّمْتُ النَّاسَ» ثم فسر هذا الكلام بالخطبة عليه في يوم الجمعة.

ولكن قد يُقَالُ: إن الرسول أراد إذا كلم الناس في الخطبة وغيرها، وأنه من باب التغليب. فيقال: لا يُمكن أن يُفسَّرَ هذا بأنه من باب التغليب مع أن أول ما فعل عليه الخطبة. ومن فوائد هذا الحديث: جواز الحركة في الصلاة لمصلحة المصلين؛ لأن الرسول ﷺ كان يَتَحَرَّكُ في كل ركعة حركتين، فإنه كان يَقُومُ على المنبر وَيَرْكَعُ، ثم يَنْزِلُ لِيَسْجُدَ، ثم يَقُومُ على المنبر، ثم يَنْزِلُ وَيَسْجُدُ فهذه حركات كثيرة فيكون فيه ردُّ لقول مَنْ يَقُولُ: إنه إذا تحرك في الصلاة ثلاث حركات بطلت صلاته، إذا لم يَقَيِّدْوها بأنها متوالية، أما إذا قَيِّدْوها بأنها متوالية، فالحديث لا يَرُدُّ عليهم. لكن الصواب أن العبرة بذلك العرف.

(١) يقصد الشيخ رحمه الله النهي عن سؤال الناس، ومنه: ما رواه مسلم (١٠٤٣) (١٠٨)، عن عرف بن مالك الأشجعي قال: قال رسول الله ﷺ: «أَلَا تَبَايَعُونَ رَسُولَ اللَّهِ؟» قال: فبسطنا أيدينا وقلنا: قد بايعناك يا رسول الله، فعلام نبايعك؟ قال: «على أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئًا، والصلوات الخمس، وتطيعوا (وأمر كلمة خفية) ولا تسألوا الناس شيئًا». فلقد رأيت بعض أولئك نفر يسقط سوط أحدهم فما يسأل أحدًا أن يناوله إياه.

ومن فوائد هذا الحديث أيضًا: أنه يَنْبَغِي للإنسان إذا صَنَعَ أمرًا غريبًا على الناس ولا سبيلًا في العبادة، فإنه يَنْبَغِي أن يُنبِّهَهُم على ذلك، لَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُهُمْ، ولئلاَّ يَبْقُوا في حيرة، ولتَفَرِّضَ أن الإمام سَجَدَ سَجْدَ السَّهْوِ لسهوٍ خفي على المأمومين، فهنا يَنْبَغِي أن يَقُولَ: إنما سَجَدْتُ؛ لأنِّي تَرَكْتُ التَّسْبِيحَ مثلاً؛ من أجل أن يَطْمَئِنُّوا حتَّى لا يَقَالَ ما الذي حَصَلَ، وكلُّ شيءٍ يُدْخِلُ الطَّمَأْنِينَةَ على إخوانِكَ، ويُزِيلُ القَلَقَ والحيرةَ عنهم، فإنه أمرٌ مطلوبٌ، فالذي يَنْبَغِي للإنسان أن يَشْعُرَ بشعورِ الناسِ.

وفيه أيضًا: دليلٌ أن أفعالَ الرِّسُولِ ﷺ ولا سبيلًا في العبادات أسوةٌ يُقْتَدَى به فيها؛ لقوله: «وَلَتَعْلَمُوا صَلَاتِي».

وربما يَكُونُ في الحديثِ أيضًا: إشارةٌ إلى أن الرِّسُولَ ﷺ لا يُفَرِّقُ أو لا يُمَيِّزُ بين التكبيراتِ في الصلاة؛ لأنه لو كان هناك تمييزٌ لَعُلِمَ بصفةِ التكبيرِ؛ ولهذا تَجَدُّ الذي يَسْتَعْمِلُ التَّمْيِيزَ ما يُخْطِئُ النَّاسَ وراءَهُ، فإذا قال: اللهُ أَكْبَرُ، ومدَّ صَوْتَهُ بكلمةِ اللهِ فهذا يَعْنِي جُلُوسًا مثلاً، وبعضُ الأئمةِ وليس كثيرٌ منهم يُفَرِّقُ بين كُلِّ تكبيرةٍ فتكبيرةٍ الإحرامِ لها شَكْلٌ، والركوعُ له شَكْلٌ، والسجودُ له شَكْلٌ، والتشهدُ له شَكْلٌ، بحيثُ أن الإنسانَ يَعْرِفُ تمامًا وإن لم يَكُنْ يَرَى الإمامَ ما الذي عليه الإمامُ.

وفيه أيضًا من الفوائد: وهي من أهمها: حرصُ النَّبِيِّ ﷺ على تعليمِ الأُمَّةِ بالقولِ وبالفعلِ، والتعليمُ بالفعلِ قد يَكُونُ أَشَدَّ تأثيرًا من التعليمِ بالقولِ؛ لأنَّ التعليمَ بالفعلِ يَكُونُ فِيهِ السَّماعُ والرؤيةُ، والرؤيةُ تُوجِبُ أن يَنْطَبِعَ ذلكُ في القلبِ، تَجَدُّ الإنسانَ يَقُولُ: كَأَنِّي أَشَاهِدُهُ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٩١٨- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَنَسٍ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ جَذْعٌ يَقُومُ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمَّا وُضِعَ لَهُ الْمَنْبَرُ سَمِعْنَا لِلْجَذْعِ مِثْلَ أَصْوَاتِ الْعَشَارِ حَتَّى نَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ.

قال سليمان^(١) عن يحيى أخبرني حفص بن عبيد الله بن أنس أنه سمع جابر بن عبد الله. في هذا الحديث: دليلٌ أيضًا على أنه ينبغي للإمام الخطيب أن يقوم على شيء مرتفع، إن تهيأ المنبر فهذا هو المطلوب، وإن لم يتهيأ فلو على حجر؛ لأن الرسول ﷺ قبل أن يوضع له المنبر كان يخطب على هذا الجذع. وفيه: دليلٌ على آية من آيات الرسول ﷺ، حيث صاح الجذع لفقد قدميه صلوات الله وسلامه عليه.

وفيه: إشارةٌ أيضًا ودليلٌ على أن الجمادات لها إحساس، وإلا فهذا جذع نخل ميت ليس ينمو، ومع هذا له إحساس، وإذا كان الرسول صلوات الله وسلامه عليه يقول: «أُحْدِ جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ»^(٢) فلا ينبغي أن يكون للجمادات إحساس، وإذا كان الرسول ﷺ نفسه يقول: «إِنِّي لِأَعْرِفُ حَجْرًا بِمَكَّةَ كَانَ يُسَلِّمُ عَلَيَّ»^(٣). وهذا من آيات الله، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا لِمُجُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [مُتَفَكِّه: ٢١] فكلُّ شيءٍ يُنْطِقُهُ اللَّهُ ﷻ؛ لأنه ربُّ كلِّ شيءٍ وأمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كُنْ فَيَكُونُ.

(١) علقه البخاري رحمه الله بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٢/ ٣٩٧)، وسليمان هو سليمان بن بلال، وقد وصله البخاري في «علامات النبوة» بهذا الإسناد، حديث رقم (٣٥٨٥).

«فتح الباري» (٢/ ٤٠٠)، «التعليق» (٢/ ٣٦٢، ٣٦٣).

(٢) رواه البخاري (٤٤٢٢)، ومسلم (١٣٩٢) (٥٠٣).

(٣) رواه مسلم (٢٢٧٧) (٢).

وفيه أيضًا: أن الرسول ﷺ يُحَسُّ بإحساس الجهادِ، حتى نَزَلَ ﷺ من على المنبر ووضع يده عليه يُسَكِّتُهُ حتى سكت، سبحان الله! كأنه صبيٌّ صاحَ فهدأته أمه.

فإذا قال قائل: كيف ينزل الرسول ويُسَكِّتُهُ وهو جهاد؟

قلنا: لأنه لما صاح وصار له كصوت العشار -يعني: الإبل العشاء- علم أن له إحساسًا، وأنه سوف يسكت إذا سكته، ونظيره ما حصل لموسى ﷺ، فإن بني إسرائيل كانوا يغتسلون عراءً، وكان موسى ﷺ يغتسل خاليًا، فقالوا: إن موسى لم يختف عنا، ويغتسل كما نغتسل عاريًا، إلا لأنه مصاب بالأذرة؟ يعني: كبر الخصية، فأذوه، فأراد الله ﷻ أن يريهم ذلك بغير اختيار من موسى. فكان موسى يغتسل مرةً ووضع ثوبه على حجر، فهرب الحجر بالثوب، فجعل موسى يشتد وراءه يتأديه: ثوبي حجر، ثوبي حجر، والحجر، سبحان الله! يشتد في السعي حتى وصل إلى الملاء من بني إسرائيل وحينئذ شاهدوه، فلما أدركه جعل موسى يضرب الحجر^(١)، فكيف يضرب حجرًا وهو جهاد؟ ذلك لأنه فعل فعل الحيوان ذي الإرادة، وهرب بثوبه فأراد أن يعززه بالضرب.

وهل يؤخذ من ذلك ما نفعله ويفعله غيرنا إذا سقط الصبي على الأرض، أو ضربته خشبة أو شيء فمنا نصر بها تهدأه له؟

الظاهر: أنه لا بأس به، لكن في أخذها من هذا الحديث شيء من القلق، لكن لا حرج ما دام الصبي يهدأ ففيه خير.

المهم: أني أقصد أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام رعايتهم للخلق أكمل رعاية، حتى الجهاديات يراعونها.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٩١٩- حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذئْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ عَلَى الْمِنْبَرِ فَقَالَ: «مَنْ جَاءَ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ»^(١).

الشاهد من هذا الحديث قوله: «يَخْطُبُ عَلَى الْمِنْبَرِ».



٢٧- بَابُ الْخُطْبَةِ قَائِمًا. وَقَالَ أَنَسٌ: بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ قَائِمًا^(٢).

٩٢٠- حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ قَائِمًا ثُمَّ يَقْعُدُ ثُمَّ يَقُومُ كَمَا تَفْعَلُونَ الْآنَ^(٣).

في هذا الحديث: مشروعية الخطبة قائمًا، إلا إذا عجز فلا بأس أن يخطب قاعدًا؛ لقول الله تبارك وتعالى: ﴿فَأَنقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التكوير: ١٦].

وفيه أيضًا: أن للجمعة خطبتين مفصولتين بجلوس؛ لقوله: يَخْطُبُ قَائِمًا، ثم يَقْعُدُ ثم يَقُومُ كَمَا تَفْعَلُونَ الْآنَ.

قال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٢/ ٤٠١):

قوله: «بَابُ الْخُطْبَةِ قَائِمًا» قال ابن المنذر: الذي حمل عليه جُلُّ أهل العلم من علماء الأمصار ذلك، ويُقَلَّ غيره عن أبي حنيفة أن القيام في الخطبة سنة وليس بواجب، وعن مالك رواية أنه واجب، فإن تركه أساء وصحَّت الخطبة، وعند الباقيين أن القيام في الخطبة يُشْتَرَطُ للقادر كالصلاة.

(١) ورواه مسلم (٨٤٤) (٢).

(٢) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، كما في الفتح (٢/ ٤٠١)، وهو طرف من حديث وصله في

«الاستسقاء» برقم (١٠٣٣). «الفتح» (٢/ ٤٠١)، و«التغليق» (٢/ ٣٦٣).

(٣) ورواه مسلم (٨٦٢) (٣٣).

[هذا غير صحيح فمذهب الحنابلة عندنا أنه سنة وليس بواجب^(١)، أما القول بأنه شرط لصحة الصلاة فهو ثقیل. والله المستعان]^(٢).

واستدل للأول بحديث أبي سعيد الآتي في المناقب «أن النبي ﷺ جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله» وبحديث سهل الماضي قبل «مُرِيَ غلامك يَعْمَلُ لي أَعْوَادًا أَجْلِسُ عليها» والله الموفق.

وأجيب عن الأول: أنه كان في غير خطبة الجمعة، وعن الثاني باحتمال أن تكون الإشارة إلى الجلوس أول ما يصعد وبين الخطبتين.

واستدل للجمهور بحديث جابر بن سمرّة المذكور، وبحديث كعب بن عجرة أنه دخل المسجد وعبد الرحمن بن أبي الحكم يخطب قاعدًا، فأنكر عليه وتلا ﴿وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ [البقرة: ١١]. وفي رواية ابن خزيمة: ما رأيتُ كالיום قطُّ إمامًا يؤمُّ المسلمين يخطبُ وهو جالسٌ، يقول ذلك مرتين.

وأخرج ابن أبي شيبة عن طاوس: «خطب رسول الله ﷺ قائمًا وأبو بكر وعمر وعثمان، وأول من جلس على المنبر معاوية»، وبمواظبة النبي ﷺ على القيام، وبمشروعية الجلوس بين الخطبتين، فلو كان القعود مشروعًا في الخطبتين ما احتجج إلى الفصل بالجلوس؛ ولأن الذي نقل عنه القعود كان معذورًا، فعند ابن أبي شيبة من طريق الشعبي أن معاوية إنما خطب قاعدًا لما كثر شحم بطنه ولحمه.

وأما من احتجّ بأنه لو كان شرطًا ما صلى من أنكر ذلك مع القاعد فجوابه: أنه محمولٌ على أن من صنع ذلك خشي الفتنة، أو أن الذي قعد قعدًا باجتهاد كما قالوا في إتمام عثمان الصلاة في السفر، وقد أنكر ذلك ابن مسعود ثم إنه صلى خلفه فأتى معه واعتذر بأن الخلاف شر.

(١) انظر: «المغني» (٣/ ١٧٠، ١٧١).

(٢) ما بين المعقوفين من كلام الشارح رحمه الله.

قوله: «وقال أنس... الخ» هو طرفٌ من حديث الاستسقاء أيضًا وسيأتي في بابهِ. ثم أورد في الباب حديث ابنِ عمر، وقد ترجم له بعد بابين «القعدة بين الخطبتين» وسيأتي الكلام عليه ثم.

وفي الباب حديث جابر بن سمرّة: «أن رسول الله ﷺ كان يخطب قائمًا ثم يجلس ثم يقوم فيخطب قائمًا، فمن نباك أنه كان يخطب جالسًا فقد كذب» أخرجه مسلم، وهو أصحُّ في المواظبة من حديث ابنِ عمر إلا أن إسناده ليس على شرط البخاري.

وروى ابنُ أبي شيبة من طريق طاوس قال: «أول من خطب قاعدًا معاوية حين كثر شحمُ بطنه» وهذا مرسل، يعضده ما روى سعيد بن منصور عن الحسن قال: «أول من استراح في الخطبة يوم الجمعة عثمان، وكان إذا أعيا جلس ولم يتكلم حتى يقوم، وأول من خطب جالسًا معاوية».

[فعثمان رضي الله عنه كان إذا أعيا أو تعب جلس وسكت لئلا يخطب وهو قاعد، أما معاوية فالظاهر والله أعلم أنه كان يعجز عن القيام ولو مدة يسيرة، فلهذا كان يخطب قاعدًا من أول الأمر^(١).]

وروى عبد الرزاق، عن معمر، عن قتادة: «أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يخطبون يوم الجمعة قيامًا، حتى شق على عثمان القيام فكان يخطب قائمًا ثم يجلس، فلما كان معاوية خطب الأولى جالسًا والأخرى قائمًا» ولا حجة في ذلك لمن أجاز الخطبة قاعدًا؛ لأنه تبين أن ذلك للضرورة. انتهى كلام ابن حجر.

على كل حال الصحيح أن الخطبة قائمًا أفضل لا شك؛ أولاً لأنه أبين؛ ولأنه أعون للإنسان على الكلام الذي يتكلم ارتجالاً، وليتبين الفصل بين الخطبتين، أما أن نجعله شرطاً لصحة الخطبة، والخطبة شرطاً لصحة الصلاة، وبناءً على ذلك فإنه إذا

(١) ما بين المعقوفين من كلام الشارح رحمته الله.

خَطَبَ قَاعِدًا لَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ، وَيُجَابُ عَنْ ذَلِكَ: بَأَنَّ النَّاسَ صَلُّوا خَلْفَ مُعَاوِيَةَ مِنْ أَجْلِ الْأَيْكُونَ خَلَفُ، كَمَا صَلُّوا خَلْفَ عُمَانَ مِنْ أَجْلِ الْأَيْكُونَ خَلَفُ^(١). ففیه نظرٌ. فالصوابُ: أَنَّ الخطبةَ قائمًا سنةً، وليست بواجبٍ، لكن يَنْبَغِي لِلخطيبِ إِذَا عَرَفَ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ سَيَقِي دَائِمًا عَاجِزًا أَنْ يَتَنَازَلَ، وَيَدَعَ الْمَنبرَ لغيره، أَمَا إِذَا كَانَتْ وَعَكَّةُ يَسِيرَةً حَصَلَتْ مِثْلًا فِي يَوْمٍ مِنَ الْجُمُعِ فَهَذِهِ رَبِّهَا يُقَالُ يُعْفَى عَنْهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

٢٨- بَابُ، يَسْتَقْبِلُ الْإِمَامُ الْقَوْمَ وَاسْتَقْبَالَ النَّاسِ الْإِمَامَ إِذَا خُطِبَ.

وَاسْتَقْبَلَ ابْنُ عُمَرَ وَأَنْسُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا^(١).

٩٢١- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى عَنْ هَلَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَلَسَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى الْمَنبَرِ وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ^(٢).

(١) رواه البخاري (١٦٥٧)، ومسلم (٦٩٥) (١٩).

(٢) علق البخاري رَحِمَهُ اللهُ، هذين الأثرين بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٢/ ٤٠٢).

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ في «الفتح» (٢/ ٤٠٢): أما ابن عمر، فرواه البيهقي - في «سننه الكبرى» (٣/ ١٩٩) - من طريق الوليد بن مسلم قال: ذكرت لـ ليث ابن سعد فأخبرني عن ابن عجلان أنه أخبره عن نافع أن ابن عمر كان يفرغ من سبحة يوم الجمعة قبل خروج الإمام، فإذا خرج لم يقعد الإمام حتى يستقبله.

وأما أنس، فرويناه في نسخة نعيم بن حماد بإسناد صحيح عنه أنه كان إذا أخذ الإمام في الخطبة يوم الجمعة يستقبله بوجهه حتى يفرغ من الخطبة.

ورواه ابن المنذر من وجه آخر: عن أنس أنه جاء يوم الجمعة فاستند إلى الحائط واستقبل الإمام.

قال ابن المنذر: لا أعلم في ذلك خلافاً بين العلماء. وانظر «التعليق» (٢/ ٣٦٣، ٣٦٤).

(٢) ورواه مسلم (١٠٥٢) (١٢٣).

كَأَنَّ الْبَخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ اسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ: «وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ». عَلَى أَنَّهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ، وَلَوْلَا أَنَّهُ يُطْلَبُ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَيْهِ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ فَائِدَةٌ لِلجُلُوسِ إِلَّا سَمَاعُ الصَّوْتِ، وَسَمَاعُ الصَّوْتِ قَدْ يُسْمَعُ وَلَوْ مِنْ بَعِيدٍ، وَلَكِنْ حَكَمَ الْمَسْأَلَةَ أَنَّ الْإِمَامَ يَسْتَقْبِلُ الْمَأْمُومِينَ، وَهَذَا أَحَدُ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُشْرَعُ فِيهِ اسْتِدْبَارُ الْقِبْلَةِ، فَهَذَا لَوْ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ لَقَلْنَا: أَخْطَأَتْ وَخَالَفَتْ السُّنَّةَ، فَالسُّنَّةُ أَنْ تَنْجُو إِلَى الْمَأْمُومِينَ وَتَكُونَ الْقِبْلَةُ خَلْفَكَ بِالضَّرُورَةِ، أَمَّا الْمَأْمُومُونَ فَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِمَامِ مَا أَمَكْنَ، وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا إِذَا قَامَ يَخْطُبُ اسْتَقْبَلُوهُ بِوُجُوهِهِمْ^(١). لَكِنْ الْحَدِيثُ لَيْسَ عَلَى شَرْطِ الْبَخَارِيِّ، وَهَذَا إِذَا أَمَكْنَ مُشَاهَدَتَهُ، أَمَا إِذَا لَمْ تُمَكَّنْ وَكَانَ فِي الْمَسْجِدِ سَمَاعَاتٌ فَهَلْ يَسْتَقْبِلُ الْمَأْمُومُونَ هَذِهِ السَّمَاعَاتِ؟ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا اسْتَقْبَلَ الصَّوْتَ كَانَ أَقْوَى لاسْتِمَاعِهِ وَاتِّبَاهِهِ، أَوْ نَقُولُ فِي هَذِهِ الْحَالِ حَيْثُ لَا يُشَاهِدُونَ الْإِمَامَ وَإِنَّمَا يَسْمَعُونَ صَوْتَهُ: الْأَفْضَلُ أَنْ يَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ فِي حَالِ الْجُلُوسِ، اللَّهُمَّ إِلَّا إِذَا كَانَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَسْمَعَ سَمَاعًا جَيِّدًا إِلَّا إِذَا اسْتَقْبَلَ السَّمَاعَةَ، فَهَذَا نَقُولُ: اسْتَقْبَلَ السَّمَاعَةَ إِذَا لَمْ تُشَوِّشْ عَلَى النَّاسِ، فَإِنْ شَوِّشَتْ فَلَا لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ مِثْلًا لَوْ يَلْتَفِتُ إِلَى السَّمَاعَةِ عَلَى يَسَارِهِ، أَوْ عَلَى يَمِينِهِ، ثُمَّ يَلْتَفِتُ، صَارَ النَّاسُ يُشَاهِدُونَهُ وَأَزْعَجَهُمْ أَوْ شَوِّشَ عَلَيْهِمْ، وَرَبِمَا يَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ.

وَعَلَّقَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَثَرَيْنِ عَنِ ابْنِ عَمَرَ وَأَنْسَى أَنَّهُمَا كَانَا يَسْتَقْبِلَانِ الْإِمَامَ. فَإِنْ قِيلَ: قَدْ بُنِيَ فِي بَعْضِ الْمَسَاجِدِ أَدْوَارٌ تَحْتَ الْأَرْضِ، وَقَدْ وَضِعَ فِي كُلِّ دَوْرٍ تَلْفِيزِيونَ يَنْقُلُ صَوْرَةَ الْإِمَامِ وَصَوْتَهُ، فَهَلْ هَذَا يَأْخُذُ حَكَمَ الْإِمَامِ بِأَنْ يَنْظُرَ النَّاسُ إِلَيْهِ؟ فَالْجَوَابُ: نَعَمْ هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ؛ لِأَنَّهُ سَيَظْهَرُ فِي التَّلْفِيزِيونِ صَوْرَةَ الْإِمَامِ وَصَوْتَهُ، فَكَأَنَّهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ مِنْ فَرَجَةٍ.



(١) رواه ابن ماجه (١١٣٦). وصححه الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ، كما في تعليقه على سنن ابن ماجه.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٩- بابٌ من قال في الخطبة بعد الشاء: أمّا بعد.

رواه عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ^(١).

٩٢٢- وقال محمود: حدثنا أبو أسامة قال: حدثنا هشام بن عروة قال: أخبرني فاطمة بنت المنذر، عن أسماء بنت أبي بكر الصديق قالت: دخلت على عائشة رضي الله عنها والناس يصلون قلت: ما شأن الناس فأشارت برأسها إلى السماء فقلت: آية فأشارت برأسها أي نعم قالت: فأطال رسول الله ﷺ جدًا حتى تجلاني الغشي وإلى جنبي قربة فيها ماء ففتحتها فجعلت أصب منها على رأسي فانصرف رسول الله ﷺ وقد تجلّت الشمس فخطب الناس وحمد الله بما هو أهله ثم قال: أمّا بعد قالت: «ولغط نسوة من الأنصار فانكفات إليهن لأسكتهن فقلت لعائشة: ما قال؟ قالت: قال: «ما من شيء لم أكن أريته إلا قد رأيته في مقامي هذا حتى الجنة والنار وإنه قد أوحى إلي أنكم تفتنون في القبور مثل أو قريباً من فتنة المسيح الدجال يؤتى أحدكم فيقال له ما علمك بهذا الرجل؟ فأما المؤمن - أو قال: الموقن شك هشام - فيقول: هو رسول الله هو محمد ﷺ جاءنا بالبينات والهدى فأمنّا وأجبنا وأتبعنا وصدّقنا فيقال له: نعم صالحاً قد كنّا نعلم إن كنت لتؤمن به، وأما المنافق - أو قال: المرتاب شك هشام - فيقال له: ما علمك بهذا الرجل؟ فيقول: لا أدري سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته» قال هشام: فلقد قالت لي فاطمة فأوعيتها غير أنها ذكرت ما يغلظ عليه^(٢).

(١) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٢/ ٤٠٢)، وأسنده في آخر الباب، من طريق عبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل، عن عكرمة، حديث رقم (٩٢٧). «التعليق» (٢/ ٣٦٥).

(٢) ورواه مسلم (٩٠٥) (١١).

وقول البخاري فيه: وقال محمود. قال ابن حجر رحمه الله: وذكره هنا عن محمود وهو ابن غيلان أحد شيوخه بصيغة: قال محمود. وكلام أبي نعيم في المستخرج يشعر بأنه قال: حدثنا محمود. اهـ «الفتح» (٢/ ٤٠٥).

❦ قوله في آخر الحديث: «يُغْلَظُ عَلَيْهِ». يَعْنِي: هذا الذي قال: سمعت الناس يقولون شيئاً فقلت. وهشام الراوي قد نسي، إلا أنه ذكر أنه يُغْلَظُ عليه، والذي جاء في الحديث: أنه يُضْرَبُ بِمِرْزَبَةٍ مِنْ حَدِيدٍ يَصِيحُ صِيحَةً يَسْمَعُهَا كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الْإِنْسَ وَالْجَنَّةَ^(١). والشاهد من هذا الحديث قوله: «ما بعد» وكلمة «أما بعد» كلمة مستعملة عند العرب في خطبهم، فإذا أراد الإنسان أن يَنْتَقِلَ إلى صلب الموضوع بعد الحمد والثناء قال: أما بعد.

وعبر بعض العلماء: بأنه يُؤْتَى بها للانتقال من أسلوب إلى آخر، وليس بصحيح، لأننا نجد الخطيب يَنْتَقِلُ من أسلوب إلى آخر، ومن أمر إلى نهي، ومن خبر إلى استفهام وما أشبه ذلك ولا تُسْتَعْمَلُ «أما بعد». وإنما تُسْتَعْمَلُ أما بعد للدخول في صلب الموضوع، فيتكلم الإنسان بخطبة مقدمة ثم يقول: أما بعد.

أما إعرابها فيكون على التقدير مهما يك من شيء فبعد ثم يأتي الجواب. فمثلاً قوله ﷺ في حديث جابر في الخطبة: «أما بعد فإن خير الحديث كتاب الله»^(٢). أي: مهما يكن من شيء بعد ما قلت، فإني أقول كذا وكذا، كأنه يقول: لن أقول بعد هذه المقدمة إلا كذا وكذا، فعلى هذا تكون «أما» نائبة عن أداة شرط، وعن فعل شرط محذوف، وتكون «بعد» وهي ظرف زمان تحتاج إلى متعلق. فتكون متعلقة بمحذوف تقديره: مهما يكن من شيء.

هكذا قال أهل النحو فيها. الله أعلم هل هذا صحيح أو لا.

تنبيه:

أما قول بعض الخطباء: ثم أما بعد. فهو غلط، وأما قول بعضهم: أما قبل، فهذا من عجائب الدهر، الذي لم أسمع به من قبل.

(١) رواه البخاري (١٣٣٨) بنحوه.

(٢) رواه مسلم (٨٦٧) (٤٣).

ثم قال البخاري رحمه الله:

٩٢٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ تَغْلِبَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِهَالٍ أَوْ سَبِيٍّ فَقَسَمَهُ فَأَعْطَى رَجُلًا وَتَرَكَ رَجُلًا فَلَبَّغَهُ أَنَّ الَّذِينَ تَرَكَ عَتَبُوا، فَحَمِدَ اللَّهُ ثُمَّ أَتْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَعْطِي الرَّجُلَ وَأَدْعُ الرَّجُلَ وَالَّذِي أَدْعُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الَّذِي أَعْطِي، وَلَكِنْ أَعْطِي أَقْوَامًا لِمَا أَرَى فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْجَزَعِ وَالْهَلَعِ، وَأَكِلُ أَقْوَامًا إِلَى مَا جَعَلَ اللَّهُ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْغِنَى وَالْخَيْرِ فِيهِمْ عَمْرُو بْنُ تَغْلِبَ» فَوَاللَّهِ مَا أَحَبُّ أَنْ يَكُونَ بِكَلِمَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُمْرَ النَّعَمِ تَابِعَهُ يُونُسُ ^(١).

لا شك أن هذه كلمة عظيمة وتزكية عظيمة لعمر بن تغلب رحمه الله.

وفي هذا: دليل على حكمة النبي ﷺ في الإعطاء والمنع، وكذلك ينبغي أيضًا أن يستعمل الإنسان ذلك في المخاطبة، فقد تخاطب بعض الناس بكلام لين، وتخطب آخر بكلام أغلظ، والفعل واحد؛ لأنك تعرف أن هذا ليس كهذا فتراعي ما في نفوسهم وما في قلوبهم، وهذا من هدي النبي ﷺ، أن الإنسان يراعي المخاطب ويراعي المعطى والممنوع حتى يكون على بينة من الأمر، وحتى يسوس الناس بما يصلحهم.

وفيه أيضًا: دليل على أن الهال له تأثير في النفوس؛ لأنه يعطيهم لما في قلوبهم من الجزع والهلع.

وفيه أيضًا: دليل على فراسة النبي ﷺ، وأنه حكم بفراسته، وإلا فهو لا يعلم الغيب، لكن يتفرس فيهم أنهم رجال مال، وأنهم يغضبون إذا لم يأتهم الهال، ويفرحون إذا أتاهم.

(١) قوله: تابعه يونس قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٢/ ٤٠٥): وهو ابن عبيد، وقد وصله أبو نعيم في مسند يونس بن عبيد له بإسناده عنه، عن الحسن بن عمرو. وانظر: «التعليق» (٢/ ٣٦٥، ٣٦٦).

وفيه أيضًا: دليلٌ على أنه يَنْبَغِي تَأْلِيفُ الْقُلُوبِ بِالِهَالِ، ولهذا جعل الله تعالى للمؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ نَصِيبًا مِنَ الزَّكَاةِ، فَلَا تَقُلْ: دَعَهُمْ وَشَأْنُهُمْ يُؤْمِنُونَ أَوْ لَا يُؤْمِنُونَ، مَا عَلَيْنَا! لَأَن هَذَا إِنْ كَانَ مُسْلِمًا فَأُخُوكَ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُسْلِمٍ فَقَدْ يَكُونُ أَخَاكَ فِي يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ، وَيَكُونُ نَصِيرَكَ، فَكَمْ مِنْ أَنَاسٍ كَانُوا أَعْدَاءَ لِلرَّسُولِ ﷺ وَكَانُوا فِي النِّهَايَةِ مِنْ أَنْصَارِهِ وَأَوْلِيَائِهِ.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٩٢٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ ذَاتَ لَيْلَةٍ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ فَصَلَّى فِي الْمَسْجِدِ فَصَلَّى رَجُلًا بِصَلَاتِهِ، فَأَصْبَحَ النَّاسُ فَتَحَدَّثُوا فَاجْتَمَعَ أَكْثَرُ مِنْهُمْ فَصَلُّوا مَعَهُ، فَأَصْبَحَ النَّاسُ فَتَحَدَّثُوا فَكَثُرَ أَهْلُ الْمَسْجِدِ مِنَ اللَّيْلِ الثَّالِثَةِ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلُّوا بِصَلَاتِهِ، فَلَمَّا كَانَتِ اللَّيْلَةُ الرَّابِعَةُ عَجَزَ الْمَسْجِدُ عَنْ أَهْلِهِ حَتَّى خَرَجَ لَصَلَاةِ الصُّبْحِ، فَلَمَّا قَضَى الْفَجْرَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَتَشَهَّدَ ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّهُ لَمْ يَخَفْ عَلَيَّ مَكَانُكُمْ لَكِنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفَرِّضَ عَلَيْكُمْ فَتَعَجِزُوا عَنْهَا» ^(١) قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: تَابَعَهُ يُونُسُ ^(٢).

هذا كان في رمضان، خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ لِيُصَلِّيَ فِي الْمَسْجِدِ، مَعَ أَنَّهُ كَانَ يَرْغَبُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ، وَحَثَّ أُمَّتَهُ عَلَى الصَّلَاةِ فِي الْبَيْتِ -أَعْنِي النَّافِلَةَ- وَقَالَ: «أَفْضَلُ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ» ^(١) لَكِنْ قَدْ يَكُونُ هُنَاكَ سَبَبٌ لَخُرُوجِهِ مِنَ الْبَيْتِ وَتَنَفُّلِهِ فِي الْمَسْجِدِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْفَضْلَ الْمُتَعَلِّقَ بِذَاتِ الْعِبَادَةِ أَوْلَى بِالْمُرَاعَاةِ مِنَ الْفَضْلِ الْمُتَعَلِّقِ بِمَكَانِهَا، فَلَعَلَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُرَاعِي شَيْئًا حِينَما خَرَجَ لِيُصَلِّيَ قِيَامَ رَمَضَانَ فِي الْمَسْجِدِ،

(١) ورواه مسلم (٧٦١) (١٧٨).

(٢) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ٤٠٥): قَوْلُهُ: تَابَعَهُ يُونُسُ، هُوَ ابْنُ يَزِيدَ، وَقَدْ وَصَلَهُ

مسلم (٧٦١) (١٧٨) مِنْ طَرِيقِهِ بَتَامَهُ. وَانْظُرْ: «التَّغْلِيقُ» (٢/ ٣٦٦).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٧٣١)، وَمُسْلِمٌ (٧٨١) (٢١٣).

وكان الذي أراد الله ﷻ أن الناس اجتمعوا إليه وكثروا، ثم تركها ﷺ خشية أن تُفرض. ففي هذا: دليل على فائدة عظيمة وهي: أن صلاة الجماعة في قيام رمضان مشروعة بسنة الرسول ﷺ وليست ببدعة، ولهذا من تخلف عنها مدعيًا أنها بدعة، ومنكرًا على عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين قال: نعمت البدعة هذه ^(١). وأقرهم رضي الله عنه على ذلك. وقال هذا المنكر المسكين الجاهل: لا ليست بسنة، وسأصلي في البيت.

فيقال له: هي سنة سنّها الرسول ﷺ، ثم خاف أن تُفرض عليهم فتركها، وبعد أن توفي عليه السلام زال هذا الخوف؛ لأنه انقطع الوحي، وبقي الناس في عهد أبي بكر يُصلُّون أزواجا الرجل مع الرجل، والرجلين مع الرجل، ولم يكن إلا ستان فقط، وفي عهد عمر وفي أول خلافته رضي الله عنه كان الناس على هذا، ثم أمر تميم الداري وأبي بن كعب أن يقوموا للناس بإحدى عشرة ركعة كما ثبت ذلك في «موطأ الإمام مالك» بأصح إسناد ^(٢) أنه أمر تميم الداري وأبي بن كعب أن يُصلّيَا بالناس بإحدى عشرة ركعة. وأما حديث يزيد بن رومان: كان الناس في عهد عمر يُصلُّون ثلاثا وعشرين ركعة ^(٣) فهذا لا يعارض أمر عمر أبي بن كعب، وتميم الداري أن يقوموا في الناس بإحدى عشرة؛ لأن هذا من قوله، وحديث يزيد بن رومان من فعل الناس في عهده، وبينهما فرق، ثم هل يُمكن أن تستدل بفعل الناس في عهد عمر أو غيره من الخلفاء؟ قد يُنازع في هذا منازع ويقول: لا نستدل بذلك إلا إذا اطلع عليه عمر وأقره، أما في عهد الرسول ﷺ فمن المعلوم أن ما فعل في عهده فهو حجة؛ لأن الله يعلم ويُنزِّل ما شاء أن يُنزِّل إذا كان الأمر ليس محبوبًا إلى الله.

(١) رواه البخاري (٢٠١٠).

(٢) رواه مالك في «الموطأ» (١/ ١١٨) (٤).

(٣) رواه مالك في «الموطأ» (١/ ١١٨) (٥).

فعلى كلِّ حالٍ: حديثُ يزيد بنِ الرومانِ أولاً: ليس فيه تصريحٌ بنسبته إلى عمرٍ وأيضاً هو منقطعٌ، فكان الثابتُ عن عمرٍ أنه أمرُ أن يُصَلَّى بإحدى عشرة ركعةً، وقال: نعمتِ البدعةُ هذه. وهي بدعةٌ نسيئةٌ؛ أي: بالنسبة لتركِ الناسِ لها ما بين زمنِ الرسولِ وزمنِ عمرٍ وهذا واضحٌ.

على كلِّ حالٍ: في حديثِ البابِ هذا: دليلٌ على أن صلاةَ الجماعةِ في قيامِ الليلِ في شهرِ رمضانَ، وأنها من السننِ الثابتةِ عن رسولِ الله صلى الله عليه وآله وسلم. وفيه أيضاً: أن الناسَ إذا لزموا الشيءَ في عهدِ الرسولِ ﷺ فقد يكونُ سبباً لفرضه؛ لأن قبولهم إياه والتزامهم إياه وحرصهم عليه يُشبهُ النذرَ من بعضِ الوجوه، وحينئذٍ تُفرضُ عليهم، فلذلك خاف النبي ﷺ من ذلك وترك القيامَ. وفيه: دليلٌ على تركِ الفاضلِ إلى المفضولِ خوفاً من مفسدةٍ تقعُ والله أعلم. وقد استدلَّ بهذا الحديثِ الإمامُ مالكٌ رَحِمَهُ اللهُ على أنه لا يُشترطُ في صلاةِ الجماعةِ نيةُ الإمامِ الإمامةً^(١)؛ لأن هؤلاء الصحابةَ أتوا إلى الرسولِ ﷺ وصلُّوا بصلاتِهِ دونَ أن يكونَ هناك سابقٌ علمٍ. ولكن هذا يحتاجُ إلى تأملٍ.



ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

٩٢٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَشِيَّةَ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَتَشَهَّدَ وَأَتْنَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ: «أَمَا بَعْدُ»، تَابَعَهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ وَأَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَمَا بَعْدُ» تَابَعُهُ الْعَدَنِيُّ عَنْ سُفْيَانَ فِي «أَمَا بَعْدُ»^(٢).

(١) قال في «مواهب الجليل» (٢/ ١٢٤): وقال مالك فيمن صلى لنفسه، ثم أتى رجلاً، فأتم به: إنها له صلاة جماعة. أـ هو أيضاً مذهب الشافعية، وانظر: «فتح الباري» (٢/ ١٩٢)، و«نيل الأوطار» (٣/ ١٧٥).

(٢) قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ في «التعليق» (٢/ ٣٦٧، ٣٦٨): أما متابعة أبي معاوية، وأبي أسامة، فرواها مسلم في «صحيحه» (١٨٣٢) (٢٧، ٢٨)، عن أبي كُرَيْبٍ عنهما.

٩٢٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ، عَنِ الْمَسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَمِعْتُهُ حِينَ تَشْهَدُ يَقُولُ: «أَمَّا بَعْدُ» تَابِعَهُ الزُّبَيْدِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ^(١).

٩٢٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْغَسِيلِ قَالَ: حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَعِدَ النَّبِيُّ ﷺ الْمِنْبَرَ وَكَانَ آخِرَ مَجْلِسٍ جَلَسَهُ مُتَعَطِّفًا مَلْحَفَةً عَلَى مَنْكِبَيْهِ قَدْ عَصَبَ رَأْسَهُ بِعَصَابَةٍ دَسَمَةٍ فَحَمَدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ إِلَيَّ» فَثَابُوا إِلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ هَذَا الْحَيَّ مِنَ الْأَنْصَارِ يَقْلُونَ وَيَكْثُرُ النَّاسُ فَمَنْ وَلِيَ شَيْئًا مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ فَاسْتَطَاعَ أَنْ يَضُرَّ فِيهِ أَحَدًا أَوْ يَنْفَعَ فِيهِ أَحَدًا فَلْيَقْبَلْ مِنْ مُحْسِنِهِمْ وَيَتَجَاوَزْ عَنْ مُسِيئِهِمْ».

الشاهد من هذه الأحاديث قوله: «أما بعد».

وفي هذا الحديث الأخير فوائد منها:

حرصُ النبي صلى الله عليه وآله وسلم على إبلاغ الشريعة، حتى إنه خرج في هذه الحال التي كان فيها مريضاً صلوات الله وسلامه عليه.
ومنها: استحبابُ صعودِ المنبر عند الخطبة؛ لأن ذلك أبلغ في الإعلام من وجه، وأشدُّ للاتباه من وجه آخر؛ لأن الذي يخطب وهو يشاهد يأخذ الناس منه أكثر ممن لا يشاهد.

ورواه البخاري في الزكاة (١٥٠٠) مختصراً، عن يوسف بن موسى، عن أبي أسامة وحده...
وأما متابعة العدني - وهو محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني - فقال مسلم في «صحيحه» (١٨٣٢) (٢٧):
حدثنا أبو كريب، ثنا أبو أسامة، ثنا هشام، عن أبيه عن أبي حميد الساعدي، قال: استعمل النبي ﷺ رجلاً من الأسد على صدقات بني سليم. فذكر الحديث قال: وحدثناه بن أبي عمر - وهو محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني.

(١) قال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٢ / ٤٠٥): قوله: تابعه الزبيدي. وصله الطبراني في مسند الشاميين، من طريق عبد الله بن سالم الحمصي، عنه عن الزهري بتمامه.

ومنها: أن النبي ﷺ تُصِيبُهُ الحمى، ووجع الرأس، وغير ذلك من الأعراض المرضية، كغيره من الناس، بل إنه ﷺ يُوعَكُ كما يُوعَكُ الرجلانِ منَّا ^(١) يَعْنِي أَشَدَّ. والحكمة من هذا والله أعلم أن يَتَحَقَّقَ له المرتبة العليا في الصبر؛ لأنه كلما كان الشيء أشقَّ وقُوِّلَ بالصبر كان الصبر أشقَّ، فكأنَّ الله ﷻ يُصِيبُ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بهذا من أجل أن يَتَرَفَّى إلى درجة الصابرين فيكون صابراً ﷺ بكل أنواع الصبر على الطاعة وعن المعصية وعلى الأقدار.

وفيه أيضاً: أنه يَنْبَغِي في الخطبة أن يَتَدَيَّ الإنسان بحمدِ الله ﷻ، وَحَقَّ أن يُحْمَدَ سبحانه وتعالى. فهو الذي يُيسِّرُ للعبد الوصولَ إلى الخطابة، ثم هو الذي يُعِينُ العبدَ في أداء الخطابة، ثم هو الذي يُعِينُ العبدَ في استماع الناس إليه، وقبولهم لما يَقُولُ، فكلُّ هذه نِعَمٌ يَسْتَحِقُّ عليها تبارك وتعالى الحمد.

وفيه أيضاً: أنه يَدْعُو الناس وَيَقُولُ: أَيُّهَا النَّاسُ وهذا تجده في أكثر خطب الرسول ﷺ أن يَقُولَ: «أَيُّهَا النَّاسُ» وربما قال: «عباد الله» ^(٢). لكن أكثرها: «أَيُّهَا النَّاسُ». ومنها: أنه يَنْبَغِي للمتكلم أن يَجْمَعَ الناس إليه؛ يَعْنِي: إذا كانوا متفرقين فإنه يَقُولُ مثلاً: اقْتَرِبُوا، اجْتَمِعُوا؛ لأنه قال: «أَيُّهَا النَّاسُ إِلَيَّ» فثابوا إليه، فإن الاجتماع إلى الشخص والقرب منه فيه فائدة كبيرة وهي أنهم إذا كانوا يَلُونَهُ فهموا منه أكثر، ولهذا قال ﷺ في الصلاة لِيَلْنِي منكم أولوا الأحلام والنهى ^(٣). وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه أراد أن يَخْطُبَ الناس يوماً فَأَرْسَلَ أَحَدَ الصَّحَابَةِ وقال له:

(١) روى البخاري (٥٦٤٨)، ومسلم (٢٥٧١) (٤٥)، عن عبد الله قال: دخلت على رسول الله ﷺ وهو يُوعَكُ فقلت: يا رسول الله إنك لتوعك وعكاً شديداً. قال: «أَجَلْ إِنِّي أُوَعَكُ كما يُوعَكُ رجلان منكم»... الحديث الوَعَكُ هو الحمى. وقيل: ألَمها. «النهاية» لابن الأثير (وع ك).

(٢) من ذلك والله أعلم ما رواه مسلم (٢١٣٧) (١١٠)، عن النواس بن سمعان، في حديث الدَّجَّال، - وفيه قال ﷺ: «يا عباد الله فاثْبُتُوا».

(٣) تقدم تخريجه قريباً.

«اسْتَنْصِتِ النَّاسَ» ^(١). يَعْنِي: قُلْ لَهُمْ أَنْصِتُوا. فَيَكُونُ فِي هَذَا فَائِدَةٌ أَيْضًا أُخْرَى غَيْرَ مَا ذَكَرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَهِيَ: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَكَلَّمَ أَنْ يَجْمَعَ النَّاسَ إِلَيْهِ، وَأَنْ يَسْتَنْصِتَهُمْ فَيَقُولَ: أَنْصِتُوا وَاسْتَمِعُوا. وَلَا يُعَدُّ هَذَا دَعْوَةً لِلنَفْسِ وَأَنْ الْإِنْسَانَ يَدْعُو إِلَى نَفْسِهِ وَإِلَى اجْتِمَاعِ النَّاسِ إِلَيْهِ وَاسْتِماعِهِمْ لَهُ بَلِ الْمَقْصُودُ الْمَصْلَحَةُ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَثَّ عَلَى الْإِحْسَانِ إِلَى الْأَنْصَارِ؛ لِأَنَّهُمْ أَهْلُ ذَلِكَ فَهَمُ الَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِ الْمُهَاجِرِينَ، وَهَمُ الَّذِينَ بَايَعُوا الرَّسُولَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى أَنْ يَمْنَعُوهُمَا يَمْنَعُونَ مِنْهُ نِسَاءَهُمْ وَأَبْنَاءَهُمْ ^(٢)، فَهَمُ أَهْلٌ لِأَنْ يُوصِيَ بِهِمْ خَيْرًا، ثُمَّ إِنْ هَذَا قَدْ يَكُونُ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الَّذِي يَلِي الْخِلَافَةَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، وَلِهَذَا أَوْصَى بِالْأَنْصَارِ خَيْرًا، وَهَذَا هُوَ الَّذِي حَصَلَ، فَإِنَّ الَّذِي وَلِيَ الْخِلَافَةَ بَعْدَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ.

وَفِيهِ أَيْضًا: أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «مَنْ وَلِيَ شَيْئًا مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ فَاسْتَطَاعَ أَنْ يَضُرَّ فِيهِ أَحَدًا أَوْ يَنْفَعُ» فَالْمَعْنَى: أَنَّ الْوَلِيَّ قَدْ يَنْفَعُ وَقَدْ يَضُرُّ، فَقَدْ يُسَلِّطُ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ فَيَضُرُّهُمْ، وَقَدْ يُلْقِي اللَّهُ فِي قَلْبِهِ الرَّحْمَةَ لِبَعْضِ النَّاسِ فَيَنْفَعُهُمْ، وَلِهَذَا قَالَ: «فَاسْتَطَاعَ أَنْ يَنْفَعُ أَوْ يَضُرَّ».

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ حَثَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الْقَبُولِ مِنْ مُحْسِنِ الْأَنْصَارِ وَالتَّجَاوُزِ عَنْ مَسِيئَتِهِمْ، وَهَذِهِ وَصِيَّةٌ خَاصَّةٌ، وَإِلَّا فَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَثَّ عَلَى الْعَفْوِ وَرَغَّبَ فِيهِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [النُّور: ٤٠]. وَقَالَ: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [النُّور: ٢٣٧]. إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ النُّصُوصِ الدَّالَّةِ عَلَى الْعَفْوِ عَنِ الْمَسِيءِ، وَلَكِنْ هَذَا مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا كَانَ فِي الْعَفْوِ إِصْلَاحٌ، وَأَمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِصْلَاحٌ فَلَا تَعْفُ؛ لِأَنَّ الْإِصْلَاحَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمَنْفَعَةِ الشَّخْصِيَّةِ الْخَاصَّةِ.

(١) رواه البخاري (١٢١)، ومسلم (٦٥) (١١٨).

(٢) رواه أحمد (٤٦١ / ٣) (١٥٧٩٨) وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦ / ٤٥): رواه أحمد والطبراني، ورجال أحمد رجال الصحيح غير ابن إسحاق، وقد صرح بالسباع.

وهل يُؤخذ من هذا الحديث: أنه من مداواة الرأس إذا ألمك أن تعصبه؟
نقول: نعم هو كذلك، وهو مجرب أن الإنسان إذا أوجعه رأسه فعصبه فإن هذا
من أسباب شفائه بإذن الله، أو على الأقل يهون وجعه، وإذا أمكنك أن تتداوى بالشيء
الذي لا يدخل جوفك فهو أحسن؛ لأن الذي يدخل الجوف قد يكون له مضاعفات،
لا سيما في الأدوية الكيماوية، وأما ما كان خارجاً فالمضاعفات فيه إن قدر تكون قليلة.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٣٠- باب القعدة بين الخطبتين يوم الجمعة.

٩٢٨- حدثنا مسدد قال: حدثنا بشر بن المفضل قال: حدثنا عبيد الله بن عمر،
عن نافع، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: كان النبي ﷺ يخطب خطبتين يقعد بينهما^(١).
هذا الحديث يبين أن هذا من السنة، فإذا كان الخطيب يشق عليه القعود فليتحمل
بقدر ما يستطيع؛ حتى يكون هناك تمييز بين الخطبة الأولى والخطبة الثانية؛ لأنه لو
ظل قائماً ثم واصل لظن أن سكوته هذا لسبب وليس لفصل الخطبة الأولى عن
الثانية. على أن الفصل بين الخطبتين الآن يتضح بذكر مقدمة الخطبة، لكن نقول:
الأفضل أن يجلس بين الخطبتين وذلك في الجمعة أما العيد والاستسقاء فلم يرد فيها
خطبتان، فالعيد ظاهر السنة الصحيحة أنها خطبة واحدة^(٢)، لكن ورد في حديث رواه
بن ماجه وفي سننه ضعف أنه خطب خطبتين^(٣)، والعمل على هذا عمل الناس الآن
على خطبتين^(٤).

(١) ورواه مسلم (٨٦٢) (٣٤) من حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه.

(٢) انظر من ذلك: ما رواه البخاري (٩٦١)، ومسلم (٨٨٤) (١، ٢). وانظر: «الشرح الممتع» (٥/ ١٩٢، ١٩١).

(٣) رواه ابن ماجه (١٢٨٩) وقال الشيخ الألباني رحمه الله في تعليقه على سنن ابن ماجه: منكر سنداً وممتناً.

(٤) وهذا هو المذهب. انظر: مسائل أحمد لابن هانئ (١/ ٩٥)، ومسائل أحمد لابنه عبد الله (٢/

فإن قيل: ما مقدار الجلوس بين الخطبتين؟
فالجواب: أن المراد ما يَحْصُلُ به الفصل، وقد قدره بعض العلماء بمقدار قراءة
سورة الإخلاص، وبعضهم زاد قليلاً، وهذه ترجع بمقدار ما يُعْرِفُ الفصل فقط.



٣١- باب الاستماع إلى الخطبة.

٩٢٩- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَبِ،
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ وَقَفَتِ الْمَلَائِكَةُ عَلَى بَابِ
الْمَسْجِدِ يَكْتُبُونَ الْأَوَّلَ فَلِأَوَّلٍ وَمِثْلُ الْمُهْجَرِ كَمِثْلِ الَّذِي يُهْدِي بَدَنَةً ثُمَّ كَالَّذِي يُهْدِي
بَقْرَةً ثُمَّ كَبِشًا ثُمَّ دَجَاجَةً ثُمَّ بَيْضَةً إِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ طَوَّأُوا صُحُفَهُمْ وَيَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ».

[الحديث ٩٢٩ - طرفه في: ٣٢١١].

الشاهد من هذا الحديث قوله: «وَيَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ».

وفي هذا الحديث من عناية الله ﷻ بالمؤمن ما هو ظاهر، فهناك ملائكة مُسَخَّرُونَ
على أبواب المساجد يَكْتُبُونَ الْأَوَّلَ فَلِأَوَّلٍ، وهذه الصحف تُنْشَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ قَالَ
تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَلْعَهِ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا﴾ (١٢)
أَقْرَأَ كِتَابَكَ ﴿[الأنعام: ١٣-١٤].

وفي هذا: حثٌّ على التقدم، لِيَكُونَ الْإِنْسَانُ مِنَ الْأَوَائِلِ، وإذا كان الإنسان لو دُعِيَ
إلى وليمة يُعْطَى الْأَوَّلُ منها طبخة طيبة، والثاني دونه، والثالث دونه، والرابع دونه، فإن
الناس سوف يَتَقَدَّمُونَ بِسُرْعَةٍ، ومعلوم أن ثواب الآخرة خيرٌ للذين اتَّقَوْا، فالذي
يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَسْتَهْزِ هذه الفرص.

ولكن يُسْتَنْتَى من ذلك الإمام، فالإمام لا يَنْبَغِي أن يَتَقَدَّمَ، بل السنة أَلَا يَأْتِي إِلَّا عند إرادة الصلاة كما جَاءَنَا في الأحاديث السابقة، وهنا أيضًا قال: «فإذا خَرَجَ الإمام». فدل ذلك على أن الإمام لا يَتَقَدَّمَ، وأمَّا ما ظَنَّهُ بعض الناس أن الإمام يَنْبَغِي له أن يَتَقَدَّمَ في الساعة الأولى كغيره فهذا وهمٌ خطأ أو غلط؛ لأن هذا النبي ﷺ لم يَكُنْ يَتَقَدَّم، وهذا نظير مَنْ أَخَذَ بعموم قوله ﷺ حين سُئِلَ عن صوم يوم عرفة فقال: «يُكْفَرُ السَّنةُ التي قَبْلَهُ والتي بَعْدَهُ»^(١) فصار بعض الحجاج يَصُومُ يومَ عرفة، ويقول: أريد أن يُكْفَرَ السنة التي قَبْلَهُ والتي بَعْدَهُ، وهذا غلط أيضًا؛ لأن الرسول ﷺ ثَبَتَ عنه أنه كان مفطرًا، وأرسلت إليه إحدى أمهات المؤمنين أو غيرها لبنًا فشربه والناس يَنْظُرُونَ^(٢) تحقيقًا لكونه مفطرًا، بل قد روي عنه ﷺ أنه نَهَى عن صوم يوم عرفة بعرفة^(٣). فمثل هذه المسائل يَنْبَغِي للإنسان أن يَكُونَ فيها دقيقًا في تحرِّي السنة، ولا ينظر إلى مجرد السنة القولية، بل يَنْظُرُ إلى السنة القولية والفعلية العملية، فالذي حَثَّ على التقدم في الصلاة هو الذي لا يَأْتِي إِلَّا عند إرادة الصلاة؛ لأنه الإمام، وكذلك يُقَالُ في مثل صوم يوم عرفة أن الذي رَغِبَ في صوم يوم عرفة كان مفطرًا في عرفة، فلا يُسَنُّ للحاج أن يَصُومَ يومَ عرفة بعرفة والله أعلم.



(١) رواه مسلم (١١٦٢) (١٩٦، ١٩٧).

(٢) رواه البخاري (١٩٨٩)، ومسلم (١١٢٤) (١١٢).

(٣) رواه أحمد (٢/ ٣٠٤) (٨٠٣١)، وأبو داود (٢٤٤٠). وضعفه الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ، كما في تعليقه على سنن أبي داود.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٣٢- باب إذا رأى الإمام رجلاً جاء وهو يخطب أمره أن يصلي ركعتين.

٩٣٠- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ: «أَصَلَّيْتَ يَا فَلَانُ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «قُمْ فَارْكَعْ رَكْعَتَيْنِ»^(١).

[الحديث ٩٣٠- طرفاه في: ٩٣١، ١١٦٦].

في هذا الحديث: دليل على ما ترجم له البخاري رحمه الله، وأنه إذا جاء أحد والإمام يخطب، فإنه يأمره أن يصلي ركعتين.

وفيه: دليل على تأكيد ركعتي تحية المسجد؛ لأن الرسول ﷺ أمر بهما، مع أن المصلي سوف يتشاغل بهما عن استماع الخطبة، وقد قال بعض أهل العلم إن تحية المسجد واجبة^(٢)؛ لأنه لا يتشاغل عن واجب إلا بواجب.

ومن فوائد هذا الحديث وهو مهم جداً: أن الإنسان إذا رأى شخصاً أخل بمأمور، أو فعل محظوراً، أن يسأله لعله يكون قد فعل المأمور، أو لعله لم يطالب به، وكذلك إذا فعل المنكر، فاعلمه فاعله على وجه يحل له به ذلك المنكر، فلهذا نقول: اسأل أولاً قبل أن تنكر، ودليل ذلك أن النبي ﷺ قال له: «أصَلَّيْتَ».

وفيه: دليل على جواز كلام الخطيب ومن يخاطبه الخطيب، لكن هل يقال: إنه يتكلم بما شاء، أو لا يتكلم إلا بما فيه مصلحة؟

الجواب: الثاني، وإلا فمن المعلوم أنه لا أحد يقول: إنه يجوز للخطيب إذا دخل أحد أن يقول له مثلاً: يا فلان كيف أصبحت، أو كيف حالك؟ لكن إذا كان الكلام فيه مصلحة فلا بأس به، سواء كانت المصلحة عامة أو خاصة، ومن ذلك أن الرجل دخل

(١) ورواه مسلم (٨٧٥) (٥٤).

(٢) انظر: «الإنصاف» (٢/ ٢٠٩)، و«كشف القناع» (٢/ ٤٦)، و«الروض المربع» (١/ ٣٠٣).

وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكَتِ الْأَمْوَالُ وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ^(١). وَهَذِهِ عَامَّةٌ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: جَوَازُ مَخَاطَبَةِ الْكَبِيرِ بِكَلِمَةِ «لَا» وَأَنْ ذَلِكَ لَا يُعَدُّ سَوْءَ آدَبٍ وَنَظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ لَجَابِرٍ فِي جَمَلِهِ: «بِعَيْنِهِ» فَقَالَ جَابِرٌ: لَا^(٢). فَلَا يُعَدُّ هَذَا سَوْءَ آدَبٍ، سِوَاءٍ مَعَ الْوَالِدِ أَوْ مَعَ الْكَبِيرِ، أَمَّا النَّاسُ الْآنَ إِذَا قُلْتَ لَهُمْ: لَا، يَرَوْنَ أَنَّ ذَلِكَ جَفْوَةٌ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٣- بَابُ مَنْ جَاءَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ.

٩٣١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَمْعٍ جَابِرًا قَالَ: دَخَلَ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ فَقَالَ: «أَصَلَّيْتُ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «قُمْ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ». أَشَارَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ إِلَى رَوَايَةٍ لَمْ تَكُنْ عَلَى شَرْطِهِ^(٣) أَنَّهُ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، مِنْ أَجْلِ الْإِسْتِمَاعِ إِلَى الْخُطْبَةِ، وَهَذَا أَحَدُ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُسَنُّ فِيهَا تَخْفِيفُ النَّافِلَةِ. وَثَمَّ مَوْضِعٌ آخَرُ وَهُوَ: رَاتِبَةُ الْفَجْرِ فَإِنَّ السَّنَةَ فِيهَا التَّخْفِيفُ^(٤)، وَثَمَّ مَوْضِعٌ ثَالِثٌ وَهُوَ افْتِتَاحُ صَلَاةِ اللَّيْلِ^(٥)، وَمَوْضِعٌ رَابِعٌ هُوَ صَلَاةُ رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ خَلْفَ

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٠١٣)، وَمُسْلِمٌ (٨٩٧) (٨).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٧١٨)، وَمُسْلِمٌ (٣/ ١٢٢١) (٧١٥) (١٠٩).

(٣) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ٤١٢) فِي كَلَامِهِ عَلَى هَذِهِ التَّرْجُمَةِ: الْمَصْنَفُ جَرَى عَلَى عَادَتِهِ فِي الْإِشَارَةِ إِلَى مَا فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ وَهُوَ كَذَلِكَ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَبُو قُرَّةٍ فِي السَّنَنِ عَنْ الثَّوْرِيِّ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي سَفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ بَلَفْظًا: «قُمْ فَارْكَعْ رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ»، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٨٧٥) (٥٩) بَلَفْظًا: «وَتَجَوَّزَ فِيهِمَا» اهـ.

(٤) رَوَى الْبُخَارِيُّ (٦١٨)، وَمُسْلِمٌ (٧٢٣) (٨٧)، عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ مِنَ الْأَذَانِ لَصَلَاةِ الصُّبْحِ، وَيَدُ الصُّبْحِ، رَكَعَ رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، قَبْلَ أَنْ تَقَامَ الصَّلَاةُ.

(٥) رَوَى مُسْلِمٌ (٧٦٧) (١٩٧)، عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ مِنْ

المقام^(١)، وخامسٌ إذا وجد سببٌ يَقْتَضِي ذلك، كما لو أُقيمت الصلاة وأنت في النافلة وقد شرعت في الركعة الثانية، فإنك تُتِمُّها خفيفة وهذا الأخير نقول فيه: كلما وجد سببٌ يَقْتَضِي التخفيف. كما لو كلمتك أمك أو أبوك - وأنت تُصَلِّي - لحاجة، فإن الذي يَنْبَغِي لك أن تُخَفِّفَ.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٣٤- باب رفع اليدين في الخطبة.

٩٣٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ، وَعَنْ يُونُسَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ هَلَكَ الْكُرَاعُ وَهَلَكَ الشَّاءُ فَادْعُ اللَّهَ أَنْ يَسْقِينَا فَمَدَّ يَدَيْهِ وَدَعَا^(٢).

[الحديث ٩٣٢- أطرافه في: ٩٣٣، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢١، ١٠٢٩، ١٠٣٣، ٣٥٨٢، ٦٠٩٣، ٦٣٤٢].

في هذا الحديث: دليلٌ على أنه يَجُوزُ مخاطبةُ الخطيب، لكن في الأمر الذي فيه مصلحة.

الليل ليصلي، افتتح صلاته بركعتين خفيفتين.

(١) روى مسلم (١٢١٨) (١٤٧)، عن جابر بن عبد الله ﷺ في حديثه الطويل الذي وصف به حجة النبي ﷺ وفيه: «ثم نفذ إلى مقام إبراهيم عليه السلام، فقرأ: {واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى} فجعل المقام بينه وبين البيت، فكان أبي يقول (ولا أعلمه ذكره إلا عن النبي ﷺ) - القائل هو جعفر بن محمد راوي الحديث عن جابر -: كان يقرأ في الركعتين قل هو الله أحد، وقل يا أيها الكافرون.

(٢) ورواه مسلم (٨٩٧) (٩).

وفيه أيضًا: أنه يُسْتَحَبُّ للخطيب إذا دعا بالسُّقْيَا يوم الجمعة أن يَرْفَعَ يديه، وكذلك النَّاسُ يَرْفَعُونَ أَيْدِيَهُمْ معه، وكذلك أيضًا في خطبة الاستسقاء الذي يَكُونُ في الصحراء يَنْبَغِي رفعُ اليدين كما فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم^(١)، وكذلك النَّاسُ يَرْفَعُونَ أَيْدِيَهُمْ معه.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٣٥- بابُ الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة.

٩٣٣- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرِو الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: أَصَابَتِ النَّاسَ سَنَةٌ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فَبَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ قَامَ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكَ الْمَالُ وَجَاعَ الْعِيَالُ فَادْعُ اللَّهَ لَنَا، فَرَفَعَ يَدَيْهِ وَمَا نَرَى فِي السَّمَاءِ قَزَعَةً، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا وَضَعَهَا حَتَّى تَارَ السَّحَابُ أَمْثَالَ الْجِبَالِ، ثُمَّ لَمْ يَنْزِلْ عَنْ مَنْبَرِهِ حَتَّى رَأَيْتُ الْمَطَرَ يَتَحَادَرُ عَلَى لَحْيَتِهِ ﷺ، فَمُطَرْنَا يَوْمَنَا ذَلِكَ وَمِنَ الْغَدِ وَبَعْدَ الْغَدِ وَالَّذِي يَلِيهِ حَتَّى الْجُمُعَةِ الْآخِرَى، وَقَامَ ذَلِكَ الْأَعْرَابِيُّ أَوْ قَالَ: غَيْرُهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تَهْدَمُ الْبَنَاءُ وَغَرِقَ الْمَالُ فَادْعُ اللَّهَ لَنَا فَرَفَعَ يَدَيْهِ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ حَوَالِنَا وَلَا عَلَيْنَا» فَمَا يُشِيرُ بِيَدِهِ إِلَى نَاحِيَةٍ مِنَ السَّحَابِ إِلَّا انْفَرَجَتْ، وَصَارَتِ الْمَدِينَةُ مِثْلَ الْجَوْبَةِ، وَسَالَ الْوَادِي قَنَاةً شَهْرًا، وَلَمْ يَجِئْ أَحَدٌ مِنْ نَاحِيَةٍ إِلَّا حَدَّثَ بِالْجَوْدِ^(٢).

(١) روى البخاري (١٠٣١)، ومسلم (٨٩٥) (٧)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء، وإنه يرفع حتى يرى بياض إبطيه.

(٢) ورواه مسلم (٨٩٧) (٩).

والجوبة هي الفجوة. ومعناه تقطع السحاب عن المدينة وصار مستديرًا، وهي خالية منه. والجود بفتح الجيم وسكون الواو: هو المطر الكثير.
«شرح مسلم» للنووي (٤٦٣/٣).

هذا الحديثُ سبقَ الكلامُ عليه، وبَيَّنَّا أن فيه آيةً من آياتِ الله ﷻ، وعلامةٌ من علاماتِ نبوةِ الرسول ﷺ.

وأن الرسول ﷺ حين أشار بيده إلى ناحية السماء لا يريدُ أن يُدبَّرَ السحاب؛ لأن هذا أمرُه إلى الله، لكن يريدُ أن يوضح للناس بَلَاءَ اللَّهِ ﷻ أنه يُشِيرُ حَوَالِينَا؛ يَعْنِي: هكذا وهكذا، فكان لا يُشِيرُ إلى ناحيةٍ إلا انفَرَجَتْ بإذنِ الله تعالى؛ لأن الكلَّ بيدِ الله.

والمرادُ بالهالِ في السؤال الأول: البهائمُ، وأما في الثاني: فالظاهرُ أنه المزارعُ؛ لأنه يَقُولُ: غَرِقَ الهالُ، والظاهرُ أن السائلَ الثاني كان من أهلِ البلدِ؛ لقوله: تَهْدَمُ البناءُ وغَرِقَ الهالُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٦- بَابُ الْإِنْصَاتِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، وَإِذَا قَالَ لِصَاحِبِهِ: أَنْصِتْ، فَقَدْ لَغَا، وَقَالَ سَلْمَانُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «يُنْصِتُ إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ»^(١).

٩٣٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَنْصِتْ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَدْ لَغَوْتَ»^(٢).

في هذه الترجمة قَالَ البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: بَابُ الْإِنْصَاتِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ. قوله: وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ. هذه الجملةُ حاليةٌ؛ يَعْنِي: أن الْإِنْصَاتَ إِنَّمَا يَجِبُ حَالَ خُطْبَةِ الْإِمَامِ، فَمَا قَبْلَ الْخُطْبَةِ وَلَوْ بَعْدَ مَجِيءِ الْإِمَامِ لَا يَجِبُ فِيهِ الْإِنْصَاتُ، وَمَا بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ لَا يَجِبُ فِيهِ الْإِنْصَاتُ.

(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٢/ ٤١٣)، وقد أسنده بتمامه في أوائل كتاب الجمعة، في باب «الدهن للجمعة» حديث رقم (٨٨٣).

«التعليق» (٢/ ٣٦٩).

(٢) ورواه مسلم (٨٥١) (١١).

وظاهرُ قوله ﷺ: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَنْصِتْ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ». أنه لا فرق بين أن يكون الإمام يَتْلُو أركانَ الخطبة، أو يَتْلُو أَحكامًا، أو يَدْعُو، فكلُّ ذلك يَحْرُمُ فيه الكلام، وأما قولُ مَنْ قَالَ من العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إن الكلام لا يَحْرُمُ إِلَّا إذا كان الخطيبُ يَتْلُو ما هو من أركانِ الخطبة. فهذا قولٌ ضعيفٌ، والصوابُ أنه من حين أن يَبْدَأَ الإمامُ بالخطبة إلى أن يَنْتَهِيَ منها فالكلامُ محرَّمٌ.

وفي هذا الحديث: دليل على أنه لا يَجُوزُ الكلامُ ولو فيما يَجِبُ؛ لقوله: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ أَنْصِتْ» ومعلومُ أن قولك: أَنْصِتْ. لمن يَتَكَلَّمُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ من بابِ النهي عن المنكر، والنهي عن المنكر واجبٌ، لكن الاستماعُ إلى الخطبة واجبٌ؛ ولأن الإنسانَ إذا قَالَ لِصَاحِبِهِ: أَنْصِتْ. فربما يَقُولُ له صاحبه: ما عليك مني لست بمنصتٍ. فيَقُولُ له الثاني: اتَّقِ اللَّهَ الكلامُ في الخطبة يَحْرُمُ. فيَقُولُ: أَنَا مَتَّقِي اللَّهَ ﷻ والتقوى هاهنا. فيَقُولُ له صاحبه: لو كان هاهنا مُتَّقِيًا لَأَتَقَتِ الْجَوَارِحُ. ثم تَذْهَبُ المسألة كُلُّهَا خطبةً في خطبة، وبهذا تَبَيَّنَ كلمةُ النَّبِيِّ ﷺ في أنه أَوْجَبَ الإنصاتَ حَتَّى عن الكلام الواجب.

وَيُسْتَشْنَى من ذلك ما سَبَقَ أنه إذا كَلَّمَ الخطيبَ حاجةً أو لمصلحةً فلا بأس، وكذلك الخطيبُ إذا كَلَّمَ أَحَدًا من المستمعين حاجةً أو لمصلحةً فلا بأس. وقوله ﷺ: «فَقَدْ لَغَوْتُ». يَعْنِي: أَتَيْتُ لَغْوًا، لكن قد فُسِّرَ هذا اللفظُ بأن «من لغا فلا جمعةَ له»^(١) والمرادُ لا يَنَالُ ثوابَ الجمعة، وليس المرادُ أن جمعته تَبْطُلُ؛ لأنه لم يَأْتِ بمبطل للصلاة، ولكن لا يَحْصُلُ له ثوابُ الجمعة^(٢).

وعُلِمَ من قوله: «وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ» أنه لا بأس بالكلام فيما بين الخطبتين، لكن مع ذلك الأولى تركه والاشتغال بالدعاء؛ لأن هذه الساعةُ ساعةٌ حَرِيَّةٌ بالإجابة.

(١) رواه أحمد (٩٣/١) (٧١٩). وإسناده ضعيف.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٧٧/٢): رواه أحمد وفيه رجل لم يسم.

(٢) انظر أقوال العلماء في هذه المسألة في: «فتح الباري» لابن حجر (٢/٤١٤-٤١٥).

فإن قيل: هل الإشارة مثل الكلام؟

فالجواب: لا. الإشارة لا تقوم مقام الكلام ولو فهمت؛ لقوله: «إذا قلت».

فإن قيل: هل إذا صلى الإنسان على النبي ﷺ والإمام يخطب يكون قد لعا؟

فالجواب: أن قوله ﷺ: «إذا قلت لصاحبك» يعني: خطاب الغير، وأما كلام

الإنسان نفسه فلا يحصل به هذه العقوبة، لكن لا ينبغي أن يتشغل عن الاستماع للخطبة، فلو قال قائل مثلاً: سأراجع كتاباً. قلنا له: لا، لا تشغل؛ ولهذا قال النبي ﷺ للرجل الذي دخل وجلس: «صل ركعتين، وتجوّز فيهما»^(١).

فإن قال قائل: إذا قيدت بعض الجمل في الخطبة فهل يلحقني هذا الوعيد؟

نقول: الظاهر لا. لكن لا ينبغي خصوصاً في وقتنا الآن؛ لأن التسجيلات متوفرة

-والحمد لله-، فيمكنك أن ترجع إليها بعد الصلاة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٧- باب السَّاعَةِ الَّتِي فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ.

٩٣٥- حدثنا عبد الله بن مسلمة، عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج، عن أبي

هريرة أن رسول الله ﷺ ذكر يوم الجمعة فقال: «فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله تعالى شيئاً إلا أعطاه إياه» وأشار بيده يقللها^(١).

هذه الساعة مبهمّة، وقد ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله أن فيها أربعين قولاً أو أكثر

في تعيينها^(٢)، ولكن جاء في صحيح مسلم: أنها ما بين مجيء الإمام إلى انقضاء

الصلاة^(٣)، وهذه لا شك أنها أرجى الساعات لوجهين:

(١) تقدم تخريجه قريباً.

(٢) ورواه مسلم (٨٥٢) (١٣-١٤).

(٣) «فتح الباري» (٤١٦/٢-٤٢٢).

(٤) ورواه مسلم (٨٥٣) (١٦).

الوجه الأول: أن قوله: «وهو قائمٌ يُصَلِّي» صريحٌ في أن هذا الدعاء في حال الصلاة.
 الوجه الثاني: أن اجتماع المسلمين في مكانٍ واحدٍ على عبادةٍ واحدةٍ يصدرون عن
 إمامٍ واحدٍ ويقتدون بإمامٍ واحدٍ، كلُّ هذا أقربُ إلى الإجابة، فيكونُ هذا الحديثُ
 مؤيداً بما تشهدُ له الأدلةُ، وهي أقربُ من الحديثِ الذي فيه أنها بعدَ العصرِ^(١)؛ لأن
 الحديثَ فيه: «وهو قائمٌ يُصَلِّي» وما بعدَ العصرِ ليس وقتاً للصلاة، لكن أُجيب عن
 ذلك: بأن منتظر الصلاة في صلاةٍ^(٢)، إلا أن هذا ليس كدلالةٍ قوله: «وهو قائمٌ يُصَلِّي»
 على أنها وقتُ صلاة الجمعة.

فلذلك نختارُ أن أرجى ساعةً هي ما بين مجيء الإمام يوم الجمعة إلى أن تُقضى
 الصلاة، فينبغي للإنسان في هذا الوقت أن يعتنم الدعاء سواء بين الخطبتين، أو بين الأذان
 والخطبة الأولى، أو في السجود في الصلاة، أو في الجلوس بين السجدين، أو في التشهد.
 فلو قال قائلٌ: هل المرأةُ مثلُ ذلك؟ يعني: أنها لو صادفت هذه الساعة وهي
 قائمةٌ تُصَلِّي؟

فالجوابُ: أن لفظَ الحديث: «عبد مسلم». ومن المقرر في القواعد: أن الحكمَ
 المذكورَ للرجالِ ثابتٌ للنساءِ، والعكسُ كذلك إلا بدليل.



(١) رواه أبو داود (١٠٤٨)، والنسائي (١٣٨٩) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

وصححه الشيخ الألباني رحمته الله، كما في تعليقه على سنن أبي داود والنسائي.

(٢) روى البخاري (٦٤٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «... ولا يزال أحدكم في صلاة ما انتظر الصلاة».

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٨- بَابُ إِذَا نَفَرَ النَّاسُ عَنِ الْإِمَامِ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، فَصَلَاةُ الْإِمَامِ وَمَنْ بَقِيَ جَائِزَةً.

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَنْ بَقِيَ». يَشْمَلُ وَلَوْ رَجُلَيْنِ بَقِيََا مَعَهُ، بَلْ ظَاهِرُ كَلَامِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَوْ وَاحِدٌ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّهُ إِذَا بَقِيَ مَعَهُ دُونَ الْأَرْبَعِينَ فَإِنَّ الصَّلَاةَ لَا تَصِحُّ أَوْ دُونَ الْاِثْنَيْنِ عَشَرَ فَإِنَّهَا لَا تَصِحُّ فَفِيهِ نَظَرٌ، بَلْ إِذَا بَقِيَ مَعَهُ جَمَاعَةٌ تَصِحُّ مِنْهُمْ الْجُمُعَةُ وَلَوْ اِثْنَيْنِ وَهُوَ الثَّلَاثُ صَلَّاهَا جَمْعَةً.

ثُمَّ قَالَ:

٩٣٦- حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ قَالَ: حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أَقْبَلَتْ عِيرٌ تَحْمِلُ طَعَامًا فَالْتَفَتُوا إِلَيْهَا، حَتَّى مَا بَقِيَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا اِثْنَا عَشَرَ رَجُلًا فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ [الْبَقَرَةُ: ١١] ^(١).

[الْحَدِيثُ ٩٣٦- أَطْرَافُهُ فِي: ٢٠٥٨، ٢٠٦٤، ٤٨٩٩]

هَذَا الْحَدِيثُ: يَدُلُّ عَلَى سَبَبِ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا﴾ وَالَّذِي لَا يَعْلَمُ السَّبَبَ قَدْ يَنْقَدِحُ فِي ذَهْنِهِ إِلَّا حَاقَ الْعَيْبُ بِالصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، إِذْ كَيْفَ يَنْفَضُّونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يُرْشِدُهُمْ وَيُبَيِّنُ لَهُمْ أَحْكَامَ اللَّهِ وَيَعْظُمُهُمْ، وَهُوَ ﷺ خَيْرُ مُرْشِدٍ وَوَاعِظٍ فَيُقَالُ: الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَانُوا فِي شِدَّةٍ مِنَ الْعَيْشِ وَكَانُوا مُحْتَاجِينَ جَدًّا إِلَى الطَّعَامِ، وَحَضَرُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَسْتَمْعُونَ خُطْبَتَهُ، وَهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ ﷺ أَحْلَمُ النَّاسِ وَأَرْحَمُ النَّاسِ، فَلِحَاجَتِهِمْ وَلَعَلِمِهِمْ بِحَالِ النَّبِيِّ ﷺ خَرَجُوا إِلَى الْعِيرِ ^(٢)، وَلَمْ يَبْقَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا اِثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، وَلَيْسَ قَصْدُهُمْ بِذَلِكَ الزَّهْدَ فِيمَا يَقُولُ

(١) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٦٣) (٣٦).

(٢) انْظُرْ: «تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ» (١٠٤/٢٨).

الرَّسُولَ ﷺ ؛ لَأَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ مَا يَقُولُهُ سَوْفَ يُذَرِّكُونَهُ مِنْ إِخْوَانِهِمُ الْبَاقِينَ، وَلَيْسَ قَصْدُهُمْ أَيْضًا الْعَزُوفَ عَنِ الطَّاعَةِ؛ لَأَنَّهُمْ رُبَّمَا يَرْجِعُونَ بَعْدَ رُؤْيَا هَذِهِ التَّجَارَةِ، وَإِذَا قُدِّرَ أَنَّهُمْ لَمْ يَرْجِعُوا فَإِنَّهُمْ يُؤْمِلُونَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّ يَعْفُوَ عَنْهُمْ، لَكِنَّ الرَّبَّ ﷻ أُنْزِلَ فِيهِمْ هَذِهِ الْآيَةُ وَقَالَ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا﴾ [الْجُمُعَةُ: ١١]، وَتَأَمَّلْ أَنَّ الْآيَةَ فِي أَوَّلِ الْقِصَّةِ كَانَتْ بِلَفْظِ الْخُطَابِ قَالَ ﷻ ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ثُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ۝ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الْجُمُعَةُ: ٩-١٠].

ثُمَّ قَالَ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً﴾ [الْجُمُعَةُ: ١١]. وَلَمْ يَقُلْ: وَإِذَا رَأَيْتُمْ تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْقَضَتْكُمْ إِلَيْهَا وَتَرَكْتُمْ الرَّسُولَ قَائِمًا. بَلْ قَالَ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا﴾ بِلَفْظِ الْغَائِبِ وَهَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَسَى وَتَوَلَّى ۝ أَنْ جَاءَهُ الْأَعْنَى ۝﴾ [يُونُسُ: ١-٢] بِلَفْظِ الْغَائِبِ، وَالْمُرَادُ وَالْمُخَاطَبُ هُوَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَقَوْلُهُ: ﴿أَوْ لَهْوًا﴾. قِيلَ: إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قَدِمُوا إِلَى الْمَدِينَةِ يَضْرِبُونَ الدَّفُوفَ إِيذَانًا بِأَنَّهُ قَدْ قَدِمَتِ الْعِيرُ^(١) حَتَّى يَفْرَعَ النَّاسُ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّ أَصْحَابَ الْعِيرِ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْتِيَ النَّاسُ لِلتَّجَارَةِ وَيَشْتَرَوْا مِنْهُمْ، وَلَكِنْ هَلِ الصَّحَابَةُ خَرَجُوا لِاسْتِمَاعِ الدَّفُوفِ؟

الْجَوَابُ: لَا. وَلِهَذَا قَالَ: ﴿انْفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الْجُمُعَةُ: ١١] أَي: إِلَى التَّجَارَةِ، مَعَ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿لَهْوًا﴾ بَعْدَ ذِكْرِ التَّجَارَةِ، وَالْعَادَةُ أَنَّ الضَّمِيرَ يَعُودُ إِلَى أَقْرَبِ مَذْكُورٍ، فَكَانَ مِنْ مَقْتَضَى هَذِهِ الْعَادَةِ أَنْ يَكُونَ التَّعْيِيرُ: وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهِ، أَوْ إِلَيْهِمَا. وَلَكِنَّ الصَّحَابَةَ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ غَرَضٌ إِطْلَاقًا فِي هَذَا اللَّهْوِ، إِنَّمَا كَانَ غَرَضُهُمُ التَّجَارَةُ لِشَدَّةِ حَاجَتِهِمْ إِلَيْهَا.

(١) انظر: «تفسير الطبري» (٢٨/ ١٠٥)، و«تفسير ابن كثير» (٤/ ٣٦٨)، و«الدر المنثور» (٨/ ١٦٥) وما بعدها.

وقوله: ﴿وَتَرْكُوكَ قَائِمًا﴾. فيه منقبة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؛ لأنه لما انصرف الناس عنه لم يقطع الخطبة ولم يئأس، بل بقي ﷺ قائمًا يخطب وكان شيئًا لم يكن، وهذا من صبره صلوات الله وسلامه عليه على ما يحصل له من مثل هذه الأمور.

ثم قال الله تعالى لنبيه: ﴿قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهِو وَمِنَ النَّجْوَى وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ (١١).

[الجمعة: ١١].

والشاهد من هذا الحديث: أنه إذا نفر الناس عن الإمام، وبقي معه جماعة فإنه يقيم الجمعة بمن بقي. ولكن هل نقول: إنه لا بد أن يكون الباقي اثني عشر رجلًا أو أكثر، أو نقول: إن الذين بقوا وهم اثنا عشر رجلًا بقوا اتفاقًا؟

الثاني؛ لأنه لو ذهبوا وبقي عشرة، أو خمسة لم يتغير الأمر، ومثل هذه الأمور الاتفاقية لا تكون حجة، وليثبت لهذه القاعدة المفيدة وهي: أن ما فعله الرسول ﷺ اتفاقًا، أو ما حصل اتفاقًا، فإنه لا يكون حجة.

ولهذا قلنا: إن المسافر إذا نوى الإقامة أكثر من أربعة أيام فإنه يبقى مسافرًا، ويقصر الصلاة، ويفطر في رمضان، ولو أراد أن يبقى عشرة أيام أو عشرين يومًا، وأن ما وقع للرسول ﷺ في حجة الوداع من كونه قدم في اليوم الرابع^(١) إنما وقع اتفاقًا، وليس عندنا دليل أبدًا أن الرسول تقصد ألا يقدم مكة إلا في اليوم الرابع، وهو يعلم ﷺ أن من الناس من يقدم في اليوم الرابع واليوم الخامس، وفي اليوم الثالث، وفي اليوم الثاني، وفي اليوم الأول، ومع ذلك لم يقل لأمة: من قدم قبل اليوم الرابع فعليه أن يتم.

فالحاصل: أن ما وقع اتفاقًا فليس بحجة. فعليه لو انصرف الناس عن الخطيب يوم الجمعة ولم يبق إلا عشرة فإنه يبقى على جمعيته ولا يصلي ظهرًا.

(١) رواه البخاري (٧٣٦٧)، ومسلم (١٢١٦) (١٤١).

وهذه المسألة اختلف العلماء فيها رَحِمَهُمُ اللَّهُ^(١).

فمنهم من قَالَ: لا بدَّ أن يَكُونَ الحاضرون أربعين رجلاً ممن يَلْزُمُهُم الجمعة.

ومنهم من قَالَ: يَكْفِي اثنا عشر رجلاً.

ومنهم من قَالَ: يَكْفِي ثلاثة رجال. وهذا أصح الأقوال^(٢)، فلو وجدنا قرية ليس

فيها من أهلها المستوطنين إلا ثلاثة رجال، والباقي أناسٌ مرُّوا في الطريق وعَرَّجُوا

على المسجد فهل تَنَعَّدُ بهم الجمعة؟

الجواب: على القول الراجح تَنَعَّدُ ولا بأس.

* * * *

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ:

٣٩- باب الصَّلَاةِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ وَقَبْلَهَا.

٩٣٧- حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ رَكْعَتَيْنِ وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ، وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ

رَكْعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ، وَبَعْدَ الْعِشَاءِ رَكْعَتَيْنِ، وَكَانَ لَا يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ حَتَّى يَنْصَرِفَ

فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ^(٣).

[الحديث: ٩٣٧- أطرافه في: ١١٦٥، ١١٧٢، ١١٨٠].

الصَّلَاةُ قَبْلَ الْجُمُعَةِ لَيْسَ لَهَا حَدٌّ، فَإِذَا جَاءَ إِنْسَانٌ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ إِلَى أَنْ

يَحِينَ وَوَقْتُ النِّهْيِ^(٤)، وَوَقْتُ النِّهْيِ يَكُونُ قَبْلَ الزَّوَالِ بَعِشْرَ دَقَائِقَ احْتِيَاظًا أَوْ بِأَقْلٍ،

وَمَنْ الْعُلَمَاءُ مَنْ قَالَ يُصَلِّي إِلَى مَجِيءِ الْإِمَامِ لِأَحَادِيثَ وَرَدَتْ فِي ذَلِكَ^(٥). فَتَقُولُ: إِنْ

(١) انظر هذه المسألة في: «المغني» (٣/٢٠٤) وما بعدها.

(٢) وهذا هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية. «الاختيارات» (ص ١١٩).

(٣) ورواه مسلم (٧٢٩) (١٠٤) بنحوه.

(٤) تقدم تخريج ذلك النهي قريباً من حديث عقبة بن عامر وهو عند مسلم.

(٥) تقدم ذكر طرفاً من هذه الأحاديث، منها ما رواه البخاري (٩١٠).

صَلَّى إِلَى مَجِيءِ الْإِمَامِ فَلَا حَرَجَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَإِنْ صَلَّى وَأَوْقَفَ الصَّلَاةَ عِنْدَ مَجِيءِ وَقْتِ النِّهْيِ فَهُوَ أَحْوَجُ.

وَأَمَّا مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ الْجَهَالِ إِذَا قَارَبَ وَقْتُ الزَّوَالِ وَدَخَلَ وَقْتُ النِّهْيِ قَامُوا يُصَلُّونَ مَعَ أَنَّهُمْ جُلُوسٌ قَبْلَ ذَلِكَ فَهَذَا خَطَأٌ عَظِيمٌ؛ لَأَنَّهُمْ قَامُوا وَقْتُ النِّهْيِ الَّذِي نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهِ، وَأَمَّا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَنُتِبَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ، وَتُبِتَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا صَلَّي أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيُصَلِّ بَعْدَهَا أَرْبَعًا»^(١). فَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ هَلِ الصَّلَاةُ بَعْدَ الْجُمُعَةِ أَرْبَعُ أَوْ رَكْعَتَانِ^(٢)؟

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا رَكْعَتَانِ فِي الْبَيْتِ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا أَرْبَعُ. فَالَّذِينَ قَالُوا: إِنَّهَا رَكْعَتَانِ قَالُوا: لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ. وَمَنْ قَالَ إِنَّهَا أَرْبَعُ قَالَ: لِأَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلًا وَفِعْلًا، فَالْفِعْلُ رَكْعَتَانِ وَالْقَوْلُ أَرْبَعُ. وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ قَالَ: يُصَلِّي سِتَّةً أَخَذًا بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ، فَيُصَلِّي أَرْبَعًا بِمَقْتَضَى قَوْلِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ بِمَقْتَضَى فِعْلِهِ. لَكِنْ لَا شَكَّ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِصَوَابٍ، وَهَذَا كَمَا لَوْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّهُ فِي الْإِسْتِفْتَاكِ يَجْمَعُ بَيْنَ قَوْلِهِ ﷺ: «سَبِّحْهُنَّكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ»^(٣) بَيْنَ قَوْلِهِ: «اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ»^(٤) لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الرَّسُولَ لَمْ يَقُلْ إِلَّا وَاحِدًا مِنْهُمَا، كَذَلِكَ هُنَا فَالرَّسُولُ ﷺ مَا جَمَعَ سِتَّةَ رَكْعَاتٍ فِي بَيْتِهِ.

(١) رواه مسلم (٨٨١) (٦٧).

(٢) انظر: «المغني» (٢٤٨/٣-٢٥٠)، و«الإنصاف مع الشرح الكبير» (٢٦٤-٢٦٧).

(٣) رواه النسائي (٨٩٩) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ورواه ابن ماجه (٨٠٦) من حديث أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

والحديث صححه الألباني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كما في تعليقه على سنن النسائي وابن ماجه.

(٤) تقدم تخريجه.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: إن صَلَّى في المسجد أربعاً وإن صَلَّى في البيت فركتان^(١).

والذي يَتَرَجَّحُ عندي أنها أربع سواء في البيت أو في المسجد أخذًا بالقول^(٢).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٤٠- باب قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ

فَضْلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٨٠].

وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ﴾؛ أي: صلاة الجمعة؛ لقوله تعالى:

﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٨٠].

وقوله تعالى: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ يدلُّ دلالة واضحة على أن الصلاة من ذكر

الله، وعلى أن الخطبة أيضًا من ذكر الله، وعلى أن الخطيب الذي يكون إمامًا داخلًا في

قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ (١٤) وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى (١٥) [البقرة: ١٤-١٥] لأن الخطيب ذاكرٌ

اسمَ رَبِّهِ ومصلٍّ، والمستمعُ كالمتكلم.

وتأمل قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ حيث قال: انتشروا

فيها. أي: تفرقوا كل في مجال عمله، التاجر في تجارته، والزارع في زرعِهِ، والصانع في

صنعتِهِ.

ثم قال: ﴿وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ أي: اطلبوا من فضل الله، وفيه إشارة -والله

أعلم- أن الإنسان إذا قدَّم الوظائف الدينية على الوظائف الدنيوية فإن ذلك من

أسباب بركة العمل الدنيوي.

(١) نقله عنه ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في «الزاد» (١/ ٤٤٠).

(٢) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللهُ: هل يصلي المسافر راتبة الجمعة، أم أنه لا يصلّيها كما لا يصلي باقي الرواتب؟

فأجاب رَحِمَهُ اللهُ: الظاهر أن المسافر إذا صلى مع الناس الجمعة فإنه لا يصلي راتبتها، وإن صلى فلا حرج.

فأرشد الله تعالى إلى طلب الرزق بعد انقضاء الصلاة، إشارة إلى أن الإنسان إذا قدم العمل الديني أو عمل الآخرة سهل له عمل الدنيا.

ثم قال: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (١٠) [البقرة: ١٠]، يعني: لا يلهمكم الانتشار في الأرض لطلب الرزق عن ذكر الله، بل اذكروا الله كثيرًا، والموفق يُمكن أن يجعل ابتغاء الرزق من ذكر الله فيجعل بيعه وشراءه وحرثه وصنعتَه من ذكر الله بالنية، قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله» قال وأحسبه قال: «كالصائم لا يُفطر وكالقائم لا يفتر»^(١) ولكن أكثر الناس يغفلون عن هذا الشيء، ولو أن الإنسان اتبته ولم يكن من الغافلين لحصل شيئًا كثيرًا، فطلب الرزق إذا نويت أنه من السعي على الأرملة والمسكين حصلت به منزلة المجاهد عند الله ﷻ، وعائلتك التي لا تستطيع الاكتساب تدخل في المساكين لا شك؛ لأنهم لا يقدرون على الاكتساب، فأنت ساع على أرملة ومساكين.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٣٨ - حدثنا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: كَانَتْ فِينَا امْرَأَةٌ تَجْعَلُ عَلَى أَرْبَعَاءَ فِي مَزْرَعَةٍ لَهَا سِلْقًا، فَكَانَتْ إِذَا كَانَ يَوْمُ جُمُعَةٍ تَنْزِعُ أَصُولَ السِّلْقِ فَتَجْعَلُهُ فِي قِدْرِ، ثُمَّ تَجْعَلُ عَلَيْهِ قَبْضَةً مِنْ شَعِيرٍ تَطْحَنُهَا فَتَكُونُ أَصُولَ السِّلْقِ عَرَقَهُ، وَكُنَّا نَنْصَرِفُ مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ فَنَسْلُمُ عَلَيْهَا فَتَقْرُبُ ذَلِكَ الطَّعَامَ إِلَيْنَا فَنَلْعَقُهُ، وَكُنَّا نَتَمَنَّى يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَطْعَامِهَا ذَلِكَ.

[الحديث: ٩٣٨ - أطرافه في: ٩٣٩، ٩٤١، ٢٣٤٩، ٥٤٠٣، ٦٢٤٨، ٦٢٧٩]

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الفتح» (٢/٤٢٧):

قوله: «كانت فينا امرأة». لم أقف على اسمها.

❖ قوله: «تَجْعَلُ». في رواية الكُشْمِينِي: تَحْقِلُ. بمهملَةٍ بعدها قاف أي تَزْرَعُ، والأربعاءُ جمعُ ربيعٍ كأنصِبَاءَ ونَصِيبٍ، والربيعُ الجدولُ، وقيل: الصغيرُ. وقيل: الساقيةُ الصغيرةُ. وقيل: حافاتُ الأحواضِ. والمزرعةُ بفتحِ الراءِ وحكى ابنُ مالِكٍ جوازَ تثلِيثِها. والسَّلْقُ بكسرِ المهملةِ معروفٌ وحكى الكِرْمَانِيُّ أنه وَقَعَ هنا سَلْقٌ بالرفعِ وتكَلَّفَ في توجيهه.

❖ قوله: «تَطْحَنُهَا». في رواية المستملي: تَطْبُخُهَا. بتقديم الموحدةِ بعدها معجمةٌ وكلاهما صحيحٌ.

❖ قوله: «فَتَكُونُ أَصُولُ السَّلْقِ عَرْقَهُ». بفتحِ المهملةِ وسكونِ الراءِ بعدها قافٌ ثم هاءُ ضميرٍ؛ أي: عَرَقُ الطعامِ. والعَرَقُ اللحمُ الذي على العظمِ، والمرادُ أن السَّلْقَ يَقُومُ مقامه عندهم يَكُونُ [معناه أنه مثلُ اللحمِ عندهم] ^(١)، وَسَيَأْتِي في الأُطْعَمَةِ من وجهٍ آخرٍ في آخرِ الحديثِ: واللَّهُ ما فيه شحمٌ ولا وَدَكٌ. وفي رواية الكُشْمِينِي: غَرَقَهُ. بفتحِ المعجمةِ وكسرِ الراءِ وبعد القافِ هاءُ التَّأْنِيثِ. والمرادُ أن السَّلْقَ يَغْرُقُ في المِرْقَةِ لشدةِ نضجه.

وفي هذا الحديثِ: جوازُ السلامِ على النسوةِ الأجانبِ، واستحبابُ التقربِ بالخيرِ ولو بالشيءِ الحَقِيرِ، وبيانُ ما كان الصحابةُ عليه من القناعةِ وشدةِ العيشِ والمبادرةِ إلى الطاعةِ عليه السلام. انتهى كلامُ ابنِ حجرٍ.

المهمُّ أن البخاريَّ رحمته الله ساقَ هذا الحديثَ لِيُبَيِّنَ أن مثلَ هذا العملِ من ابتغاءِ فضلِ الله؛ لكونهم إذا خرجوا يَذْهَبُونَ إلى هذه المرأةِ فَيَلْعَقُونَ هذا الطعامَ، ولأن الآيةَ عَامَةٌ ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا﴾ [البقرة: ١٨٠] أي: اطلبُوا من فضلِ الله سواءً في البيعِ والشراءِ، أو زيارةِ قريبٍ يُقَدِّمُ لك غداءً، أو تَذَهَبُ إلى أهليكَ وتَغْدِي، المهمُّ أنها عامَةٌ.

(١) ما بين المعقوفين من كلام الشارح رحمته الله.

ولما قَالَ سبحانه: ﴿إِذَا ثَوَدَىٰ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٩٠] ثُمَّ قَالَ: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٠] فَقَدْ يَتَوَهَّمُ وَاهِمٌ أَنَّهُ يَدْعُ الذِّكْرَ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ أَوَّلًا بِتَرْكِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ، فَأَمَرَ بِالتَّفَرُّغِ لِذِكْرِ اللَّهِ، فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَلَا ذِكْرَ، فَنَبِهَ -سبحانه- عَلَى أَنَّكَ إِذَا انْتَهَيْتَ مِنَ الصَّلَاةِ وَابْتَغَيْتَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ فَادْكُرِ اللَّهَ كَثِيرًا فَقَالَ: ﴿وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١٠٠].



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٣٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بِهِذَا وَقَالَ: مَا كُنَّا نَقِيلُ وَلَا نَتَغَدَّى إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ^(١).
هَذَا الْحَدِيثُ: يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ كَانُوا يُبَكِّرُونَ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ لَهُمْ قِيلُولَةٌ إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ، وَلَا غَدَاءٌ إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْغَدَاءَ بَعْدَ الزَّوَالِ لَيْسَ غَدَاءً؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ الْعَشِيُّ فَهُوَ إِلَى الْعِشَاءِ أَقْرَبُ مِنْهُ إِلَى الْغَدَاءِ، لَكِنْ نَظَرًا إِلَى أَنَّهُمْ يَتَقَدَّمُونَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَا يَتِمَكَّنُونَ مِنْ أَكْلِ الْغَدَاءِ، صَارُوا لَا يَأْكُلُونَ وَلَا يَتَغَدُّونَ إِلَّا بَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ.

وَقَدْ أَخَذَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ هَذَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ قَبْلَ الزَّوَالِ. وَلَكِنْ فِي هَذَا نَظَرٌ؛ لِأَنَّا كُنَّا نَأْخُذُ أَنَّ الصَّلَاةَ قَبْلَ الزَّوَالِ مِنْ قَوْلِهِ: نَتَغَدَّى. وَالْغَدَاءُ لَا يَكُونُ إِلَّا قَبْلَ الزَّوَالِ فِيهِ نَظَرٌ. فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُمْ لَا يَتَغَدُّونَ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَقَدَّمُونَ إِلَى الْجُمُعَةِ فَتَأْتِي الْجُمُعَةُ وَيُصَلُّونَ، ثُمَّ لَا يَحْصُلُ لَهُمْ أَكْلُ الْغَدَاءِ إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤١- بَابُ الْقَائِلَةِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ.

٩٤٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُقْبَةَ الشَّيْبَانِيُّ الْكُوفِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ، عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: كُنَّا نُبَكِّرُ إِلَى الْجُمُعَةِ ثُمَّ نَقِيلُ. هَذَا الْحَدِيثُ وَافِقٌ مَا رَجَّحْنَاهُ مِنْ أَنَّهُمْ كَانُوا يُؤَخِّرُونَ الْقِيلُولَةَ وَالْغَدَاءَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمْ يُبَكِّرُونَ، وَهَذَا مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ وَالْأَوَّلُ كَانَ مِنْ حَدِيثٍ سَهْلٍ، لَكِنْ الصَّحَابَةُ عَمَلُهُمْ وَاحِدٌ مَعَ رَسُولِهِمْ ﷺ. ثُمَّ قَالَ:

٩٤١- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: كُنَّا نَصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْجُمُعَةَ ثُمَّ تَكُونُ الْقَائِلَةُ. قَوْلُهُ: «ثُمَّ تَكُونُ». هَلِ الْمَعْنَى ثُمَّ تَكُونُ الْقَائِلَةُ مِنَّا أَوْ ثُمَّ يَكُونُ زَمَنُ الْقَائِلَةِ؟ إِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَهُوَ مُوَافِقٌ لِلْفِطْرِ الْأَوَّلِ: مَا كُنَّا نَقِيلُ إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ. وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرَّسُولَ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ- كَانَ يَتَقَدَّمُ لِلصَّلَاةِ قَبْلَ الزَّوَالِ. فَأَيُّ الْمَعْنَيْنِ أَوَّلَى؟ الْأَوَّلَى هُوَ الْمَعْنَى الْأَوَّلُ فَتَقُولُ: الْمَعْنَى ثُمَّ تَكُونُ الْقَائِلَةُ مِنَّا وَإِنْ كَانَ زَمَنُ الْقِيلُولَةِ قَدْ مَضَى.



شَيْخ
صَحَابَةُ الْجَمَاعَةِ
إِبْرَاهِيمَ النَّجَّارِي

كِتَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ

١٤٧ - ١٤٢

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

كِتَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ

١- بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ.

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا أَعْدَاكُمْ وَأُحِبُّونَ الْكُفْرَ﴾ (١٠١) وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَذَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ﴿١٠٢﴾

❦ قوله: «باب صلاة الخوف». هذا من باب إضافة الشيء إلى سببه؛ يعني: الصلاة التي يكون سببها الخوف.

ثم ساق الآية وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ﴾ الضرب في الأرض يعني: السفر فيها. ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ﴾ أي: إثم. ﴿أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ أي: تقللوا في عددها، وكذلك في كيفيةها، بحيث لا يطيل الإنسان فيها بالقراءة.

❦ وقوله: ﴿مِنَ الصَّلَاةِ﴾ مجمل بينت السنة أن الذي يقصر من الصلاة هو الصلاة الرباعية فقط.

ثم قال: ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَقْبَلَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ أي: يصدُّوكم عن دينكم بمهاجبتكم، وهذا الشرطُ أسقطه الله ﷻ وتصدَّق على عباده بقصر الصلاة بدون خوف فتنة.

ثم قال سبحانه: ﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا أَكْثَرُ عُذُوًّا مِّنَّا﴾ هذا كالتعليل لما سبق، وهو أن الكافرين أعداء لنا عداوة ظاهرة؛ لأن قوله: ﴿مُيْتًا﴾ معناه ظاهرًا، وكان المعنى والله أعلم: أنهم إذا كادوا لكم وأرادوا أن يصدُّوكم ويفتنوكم عن دينكم، فامكروا بهم واقصروا الصلاة.

وفي هذه الجملة التعليلية تحذير من الكافرين، وألا نأمن غدرهم ولا مكرهم، ولا نثق بهم، وهذا هو الأصل، وقد يأتي خلاف الأصل.

ثم قال ﷻ: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَنَقُمْ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ مَعَكَ وَلِيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ﴾ قوله: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ﴾ زعم به بعض العلماء أن صلاة الخوف إنما تُشرع إذا كان النبي ﷺ فيهم^(١). ولكن هذا القول ضعيف؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم أجمعوا على العمل بصلاة الخوف بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم^(٢).

وقوله: ﴿فَلَنَقُمْ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ مَعَكَ﴾ يعني: وطائفة أخرى لا تقوم معك، وتكون في مواجهة العدو؛ لئلا يبغي المسلمين في حال صلاتهم ويهجم عليهم.

ثم قال سبحانه: ﴿فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِن وَّرَآئِكُمْ﴾ قوله: ﴿فَإِذَا سَجَدُوا﴾ أي: أتموا صلاتهم هذا هو المعنى الذي فسره النبي ﷺ بها فعلاً، لأنه لو قال قائل: إذا أخذت اللفظ على ظاهره فالمعنى أنهم إذا سجدوا انصرفوا من الصلاة بدون تشهد ولا تسليم. لكننا نقول: إن السنة تبيِّن القرآن وتفسره، وقد جاءت بأن الطائفة التي تبدئ الصلاة مع الإمام تتم صلاتها ثم تذهب^(٣). ﴿فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِن وَّرَآئِكُمْ

(١) انظر: «نواحر الفقهاء» (ص ٣٨، ٣٩)، و«بداية المجتهد» (١/ ٢٠٩)، و«فتح الباري» لابن رجب (٨/ ٣٥٣).

(٢) انظر: «الاستذكار» (٧/ ٧٩) لابن عبد البر، و«فتح الباري» لابن رجب (٨/ ٣٥٣)، و«الإقناع في

مسائل الإجماع» (١/ ١٧١) (٩٢٨) لابن القطان.

(٣) سيأتي تخريجه إن شاء الله.

وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ. اللام في قوله: ﴿وَلَتَأْتِ﴾ لام الأمر دليل أن الفعل معها مجزوم ولتأتِ ﴿طَائِفَةٌ أُخْرَى﴾ أي: التي كانت تُجاء العدو، ﴿لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾ هنا قال: ﴿فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾ إشارة إلى أنه لا يُسَلَّمُ حَتَّى يَقْضُوا صلاتهم وَيَكُونُ تَسْلِيمُهُمْ مع تسليمه وبناء على ذلك جاءتِ السنة^(١) فإن هؤلاء الطائفة إذا دخلوا مع الإمام والإمام في الركعة الثانية دخلوا معه وصلوا معه ركعة، فإذا جلس للتشهد أتموا لأنفسهم ثم سلم الإمام بهم، ولهذا قال سبحانه: ﴿فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾ ولو أنه سلم ثم قضا لم يكونوا صلوا معه، بل أذركوا ركعة من صلاته، وعلى هذا فتكون السنة مبينة لمعنى قوله: ﴿فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾.

ثم قال تعالى: ﴿وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ﴾ الضمير في (ليأخذوا) يرجع للطائفة الثانية، وإنما أمرهم بالأميرين جميعاً بأخذ الحذر والأسلحة؛ لأن العدو يكون في هذه الحال قد تربص بهم أكثر واستعد للهجوم، فلذلك أمرت الطائفة الثانية أن تأخذ الحذر والأسلحة.

ثم قال الله ﷻ: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَوِ تَفَقَّلُوا عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً﴾ فبين سبحانه - أن الكفار يودون ويطلبون بكل قلوبهم أن يغفل المسلمون عن السلاح والمتاع حتى يميلوا عليهم ميلَةً واحدة؛ أي: قاطعة.

وكما أن هذا في السلاح الحسي، فهو كذلك في السلاح المعنوي، فإن الكفار يودون الآن أن تغفل عن أخلاقنا وعقيدتنا، حتى يهاجمونا بأخلاقهم الفاسدة، وعقائدهم المنحرفة، ولهذا يجب على الأمة الإسلامية أن تكون يقظة لعدوان الكفار بالأسلحة المعنوية، كما يجب أن يكونوا حذرين بالنسبة للأسلحة الحسية.

ثم قال ﷻ: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ﴾ فنفى الجُنَاحَ عن حمل الأسلحة إذا كان هناك أذى من مطر، بمعنى أنه

(١) سيأتي تخريجه إن شاء الله.

كَانَ مَطَرٌ يُؤْذِيهِمْ حُلَّ السِّلَاحِ مَعَهُ، وَيَشُقُّ عَلَيْهِمْ، أَوْ كَانُوا مَرْضَى؛ وَالْمَرَادُ: مَرَضٌ لَا يَمْنَعُهُمْ مِنَ الْجِهَادِ؛ لِأَنَّ الْمَرَضَ الَّذِي يَمْنَعُ مِنَ الْجِهَادِ يَنْقُطُ بِهِ الْجِهَادُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْوَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ﴾ [الأنعام: ١٧] وَلَكِنَّهُ قَالَ: ﴿وَحُذُّوا وَاحْذَرُكُمْ﴾ يَعْنِي: لَا تَضَعُوا السِّلَاحَ مِنَ الْأَذَى أَوْ الْمَرَضِ وَتَغْفُلُوا بَلْ حُذُّوا حِذْرَكُمْ؛ لِأَنَّ الْأَعْدَاءَ يَتَرَبَّصُونَ بِنَا الدَّوَائِرَ.

ثُمَّ قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ وَفِي هَذَا التَّعْلِيلِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ كُلَّ مَا نَعُدُّهُ لِلْكَافِرِينَ مِنَ الْإِهَانَةِ فَإِنَّهُ مِنْ مَرَادِ اللَّهِ وَقَضَاءِ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا فِي الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ، أَمَا عَذَابُ الدُّنْيَا فَإِنَّا إِذَا سَلَطْنَا اللَّهَ عَلَيْهِمْ وَغَلَبْنَاهُمْ سَبِينَا الذَّرِيَّةَ وَالنِّسَاءَ وَقَتَلْنَا الْمُقَاتِلَةَ، وَهَذَا مِنْ أَشَدِّ مَا يَكُونُ عَذَابًا، أَمَا فِي الْآخِرَةِ فَالْأَمْرُ أَوْضَحُ مِنْ أَنْ يُتَحَدَّثَ عَنْهُ.

وَالشَّاهِدُ: أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ تُشِيرُ إِلَى صَلَاةِ الْخَوْفِ، حَيْثُ أَنَّ الْقَائِدَ يُقَسِّمُ الْجَيْشَ إِلَى قَسَمَيْنِ:

قَسَمٌ يَجْعَلُهُ فِي نَحْرِ الْعَدُوِّ لِلدِّفَاعِ، وَقَسَمٌ آخَرُ يُصَلُّونَ مَعَهُ الرُّكْعَةَ الْأُولَى، فَإِذَا قَامَ إِلَى الثَّانِيَةِ أَطَالَ الْقِرَاءَةَ وَقَصَّوْا هُمْ لِأَنْفُسِهِمْ وَأَتَمُّوا الصَّلَاةَ، ثُمَّ ذَهَبُوا إِلَى نَحْرِ الْعَدُوِّ وَرَجَعَتِ الطَّائِفَةُ الَّتِي كَانَتْ فِي نَاحِيَةِ الْعَدُوِّ وَدَخَلَتْ مَعَ الْإِمَامِ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، فَيُصَلُّونَ مَعَهُ، فَإِذَا جَلَسَ لِلتَّشَهُدِ قَامُوا وَلَمْ يَجْلِسُوا وَأَتَمُّوا الصَّلَاةَ وَسَلَّمُوا مَعَهُ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ الْإِمَامُ مُنْتَظَرًا لِهَذِهِ الطَّائِفَةِ فِي الْقِيَامِ وَالْقُعُودِ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ يُطِيلُهَا أَكْثَرَ مِنَ الْأُولَى مَعَ أَنَّ السَّنَةَ أَنْ تَكُونَ الرُّكْعَةُ الْأُولَى أَطْوَلَ مِنَ الثَّانِيَةِ^(١)، لَكِنْ هَذَا مِنْ أَجْلِ مَصْلَحَةِ الدَّاخِلِينَ.

وَرَبِمَا يُؤْخَذُ مِنْهُ الْإِشَارَةُ إِلَى مَا ذَكَرَهُ الْفُقَهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا أَحَسَّ بِدَاخِلِ

(١) تقدم تخريجه في الصلاة.

فإنه يَنْتَظِرُهُ ما لم يَشُقَّ على المأمومين الذين كانوا معه ^(١)، ولا يُقَالُ كما قاله بعض الناس: إن هذا بدعة، وأن الذي يَنْبَغِي للإمام أن يُصَلِّي الصلاة على ما هي عليه، فيُخَفَّفُ في الثانية ويُطِيلُ في الأولى، ولا يَنْتَظِرُ أحداً. نَقُولُ: هذا له أصلٌ في الشريعة، فإذا كان الرسول ﷺ أطال القيام انتظارا لهذا الطائفة دلَّ ذلك على أنه لا بأس أن يَنْتَظِرَ المأموم لإكمال صلاة المأموم ^(٢). هذه واحدة.

وأيضاً: إذا كان الرسول ﷺ يَدْخُلُ في الصلاة وهو يُريدُ أن يُطِيلَهَا، فيَسْمَعُ بكاء الصبي فيُخَفَّفُ لمصلحة فردٍ من المصلين ^(٣)، وَيَقْطَعُ على الذين معه التطويل الذي قد يَسْتَفِيدُونَ به دعاءً وذكرًا، من أجل مصلحة واحدٍ من المأمومين.

وفي هذه الآية الكريمة دليل واضح على وجوب صلاة الجماعة؛ لأن فيها: ﴿وَلَقَدْ نَعَّمْ طَائِفَةً مِنْهُمْ مَعَكَ﴾ وفي هذا دليل أيضاً على ضعف قول من يقول: إن صلاة الجماعة فرض كفاية. وجه ذلك أنه لو كانت صلاة الجماعة فرض كفاية لسقط الفرض بصلاة الجماعة الأولى، ولم يُوجِبِ الله تعالى الجماعة على الثانية.

وفيه أيضاً: دليل على أن صلاة الجماعة مقدمة على ما يَخْصُلُ في الصلاة من خلل وقصور فيما تَقْتَضِيهِ الجماعة؛ أي: فيما تَقْتَضِيهِ صلاة الجماعة، فمثلاً: صلاة الجماعة تُوجِبُ على المأموم ألا يُسَلِّمَ قبل إمامه، وهنا سَلِّمَتِ الطائفة الأولى قبل الإمام لمصلحة الجماعة الثانية، ثم إن الثانية قَضَتِ الصلاة قبل سلام الإمام، والقاعدة في صلاة الجماعة أن المأموم لا يَقُومُ لقضاء ما فاتته حتى يُسَلِّمَ إمامه، حتى إن العلماء قالوا: لو قام لقضاء ما فاتته قبل سلام إمامه بطلت صلاته.

وهنا قامت الطائفة الثانية لقضاء ما فاتها قبل سلام الإمام، وكلُّ هذا تحصيل للجماعة.

(١) انظر: «المغني» (٣/٨٧-٨٠)، و«المجموع» (٤/٢٠٠-٢٠١).

(٢) قال ابن قدامة رحمه الله في «المغني» (٣/٧٨): قال أحد: ينتظره ما لم يشق على من خلفه.

(٣) تقدم تخريجه.

وفي الآية أيضًا: وجوب العدل بين الناس حتى في العبادات، وإلا لقال الرسول ﷺ: أُنْتُمْ الطَّائِفَةُ الْأُولَى صَلُّوا مَعِيَ ثُمَّ تَنْصَرِفُ جَمِيعًا نَحْرَ الْعَدُوِّ، ثُمَّ تَأْتِي الطَّائِفَةُ الثَّانِيَةُ وَتُصَلِّي جَمَاعَةً.

وفيها أيضًا: دليل على وجوب المبادرة بالعدل، والأَوْخَرُ، إذ من الجائز مثلاً أن يُقَالَ: يُصَلِّي بِجَمَاعَةِ الظَّهْرِ وَحْدَهُ، وَبِالْجَمَاعَةِ الثَّانِيَةِ الْعَصْرِ. لَكِنْ يُقَالُ: بَيْنَهُمَا زَمَنٌ، وَرَبِمَا تَكُونُ إِحْدَاهُمَا أَفْضَلُ مِنَ الْأُخْرَى فَمَثَلًا صَلَاةُ الْعَصْرِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الظَّهْرِ، وَصَلَاةُ الظَّهْرِ يُطَلَّبُ فِيهَا الْإِطَالَةُ أَكْثَرُ مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ، فَهَذِهِ تَفْضُلُهَا بِالزَّمَنِ، وَهَذِهِ تَفْضُلُهَا بِالْكَيفِيَّةِ، فَيَكُونُ الْعَدْلُ عَسِيرًا، مَعَ أَنَّ الْعَدْلَ بَيْنَهُمْ فِي هَذِهِ الصَّلَاةِ الْحَاضِرَةِ فِيهِ الْمَبَادِرَةُ بِالْعَدْلِ بَيْنَ النَّاسِ.

والحاصل: أن الإنسان إذا تأمل مثل هذه الأمور، ظهر له من أسرار الشريعة وكمالها، ومراعاتها لمصالح العباد ما لا يظهرُ لرجل غافل يُمرُّ هذه الكلمات العظيمة على قلبه بدون تأمل. والله أعلم.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٤٢- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: سَأَلْتُهُ هَلْ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ - بِعَنِي صَلَاةَ الْخَوْفِ - قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ نَجْدٍ، فَوَارَيْنَا الْعَدُوَّ فَصَافَفْنَا لَهُمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي لَنَا، فَقَامَتِ طَائِفَةٌ مَعَهُ تُصَلِّي وَأَقْبَلَتِ طَائِفَةٌ عَلَى الْعَدُوِّ، وَرَكَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَنْ مَعَهُ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ انْصَرَفُوا مَكَانَ الطَّائِفَةِ الَّتِي لَمْ تُصَلِّ، فَجَاءُوا فَرَكَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِهِمْ رُكْعَةً وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، فَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَرَكَعَ لِنَفْسِهِ رُكْعَةً وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ^(١).

[الحديث ٩٤٢ - أطرافه في: ٩٤٣، ٤١٣٢، ٤١٣٣، ٤٥٣٥]

هذا الحديث واضح أنه قريب من سياق الآية الكريمة، وأن الرسول ﷺ صلى بطائفة معه ركعة، فلما قام أتموا لأنفسهم، وظاهر السياق الذي معنا أنهم لم يُتِمُّوا لأنفسهم؛ لأنه قال: سجّد سجدتين، ثم انصرفوا مكان الطائفة التي لم تُصَلِّ. لكن في حديث صالح بن خوات: أنهم أتموا لأنفسهم ثم ذهبوا ووقفوا تجاه العدو، ثم جاءت الطائفة الأخرى فدخلت مع النبي ﷺ في الركعة الثانية وصلى بهم الركعة ثم جلس للتشهد، وقاموا هم بأنفسهم فقصوا ما عليهم قبل أن يسلم النبي ﷺ، ثم سلم بهم^(١).
 قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٢/ ٤٣٠-٤٣١):

❖ قوله: «ركعة وسجّد سجدتين». زاد عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهري: «مثل نصف صلاة الصبح». وفي قوله: مثل نصف صلاة الصبح إشارة إلى أن الصلاة المذكورة كانت غير الصبح، فعلى هذا فهي رباعية، وسيأتي في المغازي ما يدل على أنها كانت العصر.

وفيه: دليل على أن الركعة المقضية لا بدّ فيها من القراءة لكل من الطائفتين، خلافاً لمن أجاز للثانية ترك القراءة.

❖ وقوله: «فقام كل واحد منهم فرقع لنفسه». لم تختلف الطرق عن ابن عمر في هذا، وظاهره أنهم أتموا لأنفسهم في حالة واحدة، ويحتمل أنهم على التعاقب وهو الراجح من حيث المعنى، وإلا فيستلزم تضييع الحراسة المطلوبة، وإفراد الإمام وحده. ويرجح ما رواه أبو داود من حديث ابن مسعود ولفظه: «ثم سلم فقام هؤلاء؛ أي: الطائفة الثانية فقصوا لأنفسهم ركعة ثم سلموا، ثم ذهبوا ورجع أولئك إلى مقامهم فصلوا لأنفسهم ركعة ثم سلموا» اهـ. وظاهره أن الطائفة الثانية وآلت بين ركعتيها ثم أتمت الطائفة الأولى بعدها، ووقع في «الرافعي» تبعاً لغيره من كتب الفقه: أن في حديث ابن عمر هذا أن الطائفة الثانية تأخرت وجاءت الطائفة الأولى فاتموا

(١) رواه البخاري (٤١٢٩)، ومسلم (٨٤٢) (٣١٠).

ركعة، ثم تأخروا وعادت الطائفة الثانية فأتوا، ولم تقف على ذلك في شيء من الطرق، وبهذه الكيفية أخذ الحنفية، واختار الكيفية التي في حديث ابن مسعود أشهب والأوزاعي، وهي الموافقة لحديث سهل بن أبي حثمة من رواية مالك عن يحيى بن سعيد، واستدل بقوله طائفة على أنه لا يشترط استواء الفريقين في العدد، لكن لابد أن تكون التي تحرّس يحصل الثقة بها في ذلك، والطائفة تطلق على الكثير والقليل حتى على الواحد، فلو كانوا ثلاثة ووقع لهم الخوف جاز لأحدهم أن يصلي بواحد ويحرس واحد ثم يصلي الآخر، وهو أقل ما يتصور في صلاة الخوف جماعة على القول بأقل الجماعة مطلقاً، لكن قال الشافعي: أكره أن تكون كل طائفة أقل من ثلاثة؛ لأنه أعاد عليهم ضمير الجمع بقوله: ﴿وَأَسْلَحْتَهُمْ﴾. انتهى كلام ابن حجر.

على كل حال ظاهر قوله: «وركع رسول الله بمن معه وسجد سجدتين ثم انصرفوا». أنهم لم يكملوا صلاتهم وانصرفوا تجاه العدو، ثم جاءت الطائفة الثانية فصلى بهم الركعة التي بقيت ثم سلم، فقام كل واحد منهم؛ أي: من هذه الطائفة الثانية، أو منهم؛ أي: من كل الطوائف؟ يُحتمل هذا وهذا.

فإن كان كل واحد من الطائفة الثانية فلا إشكال؛ لأنها تقضي ثم تذهب وتحرّس، ثم تأتي الأولى وتقضي ركعتها.

وإن كان المعنى: أنهم كلهم قضوا جميعاً ففيه إشكال وهو: أنهم إذا فعلوا ذلك فلا حراسة وهو لا يجوز أن يدعوا أنفسهم بلا حراسة كما قال ﷺ: ﴿وَأَسْلَحُوا أَنْفُسَكُمْ﴾، ﴿وَلْيَأْخُذُوا بِأَسْلِحَتِهِمْ﴾ وعلى هذا فيتعين أن في الرواية طياً؛ أي: أن الرواة تركوا أو طروا ذكر الطائفة الأولى وماذا صنعت، وعلى هذا فتُحتمل على حديث سهل بن أبي حثمة: أن الرسول ﷺ لما قام من الركعة الأولى قضت الطائفة الأولى وهو قائم، ثم ذهبت إلى العدو^(١). وهذا هو المتعين.

(١) نفس التخريج السابق.

وفي قوله: «ثم سلم فقام كل واحد منهم فركع لنفسه ركعة وسجد سجدتين». دليل على أنه ليس من المشروع أن الناس إذا فاتهم شيء من الصلاة ثم قاموا يَقْضُوهُ أَنْ يُصَلِّيَ بعضهم ببعض، وهذا وإن أجاز به بعض الفقهاء فقد منعه آخرون، وصورته أن يَقُولَ لصاحبه: نحن فاتتنا ركعتان فإذا قُمنا سَأَكُونُ إماماً لك. فهذا ليس بمشروع، ولم يُعْهَدْ من الصحابة على وجه صريح أنهم كانوا يُصَلُّونَ جماعةً إذا سلم الإمام وهم يَقْضُونَ صَلَاتَهُمْ، ولهذا اختلف الفقهاء في هذه المسألة^(١) فمنهم مَنْ قَالَ: إنه جائز أن يُصَلِّيَ المسبوق بمن معه بعد سلام الإمام، فَيَتَّقِلُ أَحَدُهُمْ من اِتِّمَامِ إمامية، وَيَتَّقِلُ الثاني من إمام إلى إمام آخر. ومن الفقهاء من منع هذا.

قَالَ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الفتح» (٣٤٨/٨) وما بعدها شارحاً لحديث ابن عمر: وَخَرَّجَهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ رِوَايَةِ مَعْمَرٍ، وَخَرَّجَهُ مُسَلِّمٌ مِنْ رِوَايَةِ مَعْمَرٍ، وَقُلِّيحٌ - كلاهما -، عن الزهري، به بمعناه.

وقد رُوِيَ عَنْ حَظِيْفَةَ نَحْوِ رِوَايَةِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ أَبِي حَرْجَةَ الطبراني من رواية حَكَّامِ بْنِ سَلَمٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرِ الرَّازِيِّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ قَالَ: صَلَّى بِنَا أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ بِأَصْبَهَانَ صَلَاةَ الْخَوْفِ - وَمَا كَانَ كَبِيرُ خَوْفٍ - لِرَيْنَا صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَامَ فَكَبَّرَ وَكَبَّرَ مَعَهُ طَائِفَةٌ مِنَ الْقَوْمِ، وَطَائِفَةٌ بِإِزَاءِ الْعَدُوِّ، فَصَلَّى بِهِمْ رُكْعَةً أُخْرَى فَانْصَرَفُوا وَقَامُوا مَقَامَ إِخْوَانِهِمْ، فَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى فَصَلَّى بِهِمْ رُكْعَةً أُخْرَى ثُمَّ سَلَّمَ، فَصَلَّى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ وَخُذَانَا.

وزواه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أبي العالية أن أبا موسى كان بالدار من أرض أصبهان وما بها يومئذ كبير خوف؛ ولكن أحب أن يعلمهم دينهم وسنة نبيهم، فجعلهم صفتين: طائفة معها السلاح مُقْبِلَةً عَلَى عَدُوِّهَا، وَطَائِفَةٌ مِنْ وَرَائِهَا، فَصَلَّى

(١) انظر: «المغني» (٣/٧٦).

بالذين بإزائه ركعةً، ثم نكصوا على أدبارهم حتى قاموا مقام الأخرى، وجاءوا يتخللونها حتى قاموا وراءه فصلّى بهم ركعةً أخرى، ثم سلّم، فقام الذين يُلُونَهُ والآخرُونَ فصلّوا ركعةً ركعةً، ثم سلّم بعضهم على بعضٍ فتّمت للإمام ركعتان في جماعة، وللناس ركعةً ركعةً، يَغْنِي في جماعة.

خَرَّجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَنْهُ بَقِيٌّ بْنُ مَخْلَدٍ فِي «مُسْنَدِهِ»، وَهُوَ إِسْنَادٌ جَيِّدٌ، وَهُوَ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ؛ لِمَا ذُكِرَ فِيهِ مِنْ تَعْلِيمِهِمْ سَنَةَ نَبِيِّهِمْ.

ورواه أبو داود الطيالسي عن أبي حُرَّةَ، عن الحسن، عن أبي موسى أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِأَصْحَابِهِ فَذَكَرَ نَحْوَهُ، وَفِيهِ زِيَادَةٌ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ الطَّائِفَةَ الْأُولَى لَهَا صَلَاتُ رُكْعَةٍ، وَذَهَبَتْ لَمْ تَسْتَذِيرِ الْقِبْلَةَ؛ بَلْ نَكَصَتْ عَلَى أَدْبَارِهَا.

وَرُوي أَيْضًا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ ذَلِكَ مِنْ رِوَايَةِ خُصَيْفٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْخَوْفِ فَقَامُوا صَفَّيْنِ، فَقَامَ صَفٌّ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَصَفٌّ مُسْتَقْبِلَ الْعَدُوِّ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالصَّفِّ الَّذِينَ يُلُونَهُ رُكْعَةً ثُمَّ قَامُوا فَذَهَبُوا فَقَامُوا مَقَامَ أُولَئِكَ مُسْتَقْبِلِي الْعَدُوِّ، وَجَاءُوا أُولَئِكَ فَقَامُوا مَقَامَهُمْ فَصَلَّى بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رُكْعَةً ثُمَّ سَلَمُوا، ثُمَّ ذَهَبُوا فَقَامُوا مَقَامَ أُولَئِكَ مُسْتَقْبِلِي الْعَدُوِّ، وَرَجَعَ أُولَئِكَ إِلَى مَقَامِهِمْ فَصَلَّوْا لَأَنْفُسِهِمْ رُكْعَةً، ثُمَّ سَلَمُوا.

خَرَّجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَهَذَا لَفْظُهُ، وَأَبُو دَاوُدَ بِمَعْنَاهُ. وَخُصَيْفٌ مُخْتَلَفٌ فِي أَمْرِهِ، وَأَبُو عُيَيْدَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ، لَكِنْ رَوَايَاتُهُ عَنْهُ أَخَذَهَا عَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ فَهِيَ صَحِيحَةٌ عَنْهُمْ.

وَهَذِهِ الصَّفَّةُ تُوَافِقُ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ وَحَذِيفَةَ إِلَّا فِي تَقَدُّمِ الطَّائِفَةِ الثَّانِيَةِ بِقَضَاءِ رُكْعَةٍ، وَذَهَابِهِمْ إِلَى مَقَامِ أُولَئِكَ مُسْتَقْبِلِي الْعَدُوِّ، ثُمَّ مَجِيءِ الطَّائِفَةِ الْأُولَى إِلَى مَقَامِهِمْ فَقَضَوْا رُكْعَةً.

وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ وَحَذِيفَةَ فِيهِمَا قِيَامُ الطَّائِفَتَيْنِ يَقْضُونَ لَأَنْفُسِهِمْ. وَظَاهِرُهُ أَنَّهُمْ قَامُوا جَمَلَةً وَقَضَوْا رُكْعَةً رُكْعَةً وَحَدَانًا.

وقد رواه جماعة عن خُصَيْفٍ، عن أبي عبيدة، عن ابن مسعود، وزادوا فيه أن النبيَّ
كَبُرَ وَكَبُرَ الصَّفَّانِ معه جميعًا.

وقد خرَّجه كذلك الإمام أحمدُ وأبو داودَ، وزادَ الإمامُ أحمدُ: وهم في صلاةٍ كُلِّهِمْ.
واختلفَ العلماءُ في صلاةِ الخوفِ على الصَّفةِ المذكورةِ في حديثِ ابنِ عمرَ وما
وافقه: فذهبَ الأكثرونَ إلى أنها جائزةٌ وحسنةٌ، وإن كانَ غيرُها أَفْضَلَ منها. هذا قولُ
الشافعيِّ في أصحِّ قَوْلَيْهِ وأحمدَ وإسحاقَ وغيرِهِمْ.

وقالت طائفةٌ: هي غيرُ جائزةٍ على هذه الصَّفةِ، لكثرةِ ما فيها من الأعمالِ المُبَايِنَةِ
لِلصَّلَاةِ: مِن اسْتِدْبَارِ الْقِبْلَةِ، وَالْمَشْيِ الْكَثِيرِ، وَالتَّخَلُّفِ عَنِ الْإِمَامِ، وَادَّعَاوِهَا
مَنْسُوخَةً، وَهُوَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ لِلشَّافِعِيِّ، وَدَعَاوِ النَّسَخِ هَا هُنَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا.

وقالت طائفةٌ: هي جائزةٌ كغيرِها من أنواعِ صلاةِ الخوفِ الْوَارِدَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَا
فَضْلَ لِبَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ، وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ مَنْصُورٍ.

ونقلَ حَرْبٌ، عن إِسْحَاقَ أنَ حَدِيثَ ابْنِ عَمْرٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ يُعْمَلُ بِهِ إِذَا كَانَ الْعَدُوُّ
فِي غَيْرِ جِهَةِ الْقِبْلَةِ؛ وَكَذَلِكَ حَكَى بَعْضُ أَصْحَابِ سَفِيَّانَ كَلَامَ سَفِيَّانَ فِي الْعَمَلِ
بِحَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ عَلَى ذَلِكَ.

وقالت طائفةٌ: هي أَفْضَلُ أَنْوَاعِ صَلَاةِ الْخَوْفِ، هَذَا قَوْلُ النُّخَعِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ
وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ، وَرَوَايَةٌ عَنْ سَفِيَّانَ، وَحُكَيْي عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، وَأَشْهَبُ الْمَالِكِيِّ.
وَرَوَى نَافِعٌ أَنَّ ابْنَ عَمْرٍ كَانَ يُعَلِّمُ النَّاسَ صَلَاةَ الْخَوْفِ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ.

وَحُكَيْي عَنِ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ أَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَفِيهِ أَنَّ الطَّائِفَةَ
الثَّانِيَةَ تُصَلِّي مَعَ الْإِمَامِ الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ، ثُمَّ إِذَا سَلَّمَ قَضَتْ رُكْعَةً، ثُمَّ ذَهَبَتْ إِلَى مَكَانِ
الطَّائِفَةِ الْأُولَى، ثُمَّ قَضَتْ الطَّائِفَةَ الْأُولَى رُكْعَةً، ثُمَّ يُسَلِّمُ.

وقد قيل: إن هذا هو قولُ أَشْهَبَ، وَحَكَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى هَذَا
أَيْضًا.

وقال بعض أصحابنا: هو أحسن من الصلاة على حديث ابن عمر؛ لأن صلاة الطائفة الثانية خلت عن مُفسِدِ الكلية.

وحُكي عن أبي يوسف ومحمد والحسن بن زياد والمزني أن صلاة الخوف لا تجوز بعد النبي ﷺ لظاهر قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَنَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ﴾ [البقرة: ١٠٢] الآية.

قالوا: وإنما يُصلي الناس صلاة الخوف بعده بإمامين، كلُّ إمام يُصلي بطائفة صلاة تامةً ويُسلم بهم.

وهذا مردودٌ بإجماع الصحابة على صلاتها في حروبهم بعد النبي ﷺ، وقد صلاها بعده عليُّ بن أبي طالب، وحذيفة بن اليمان، وأبو موسى الأشعريُّ مع حضور غيرهم من الصحابة ولم يُنكره أحدٌ منهم، وكان ابن عمر وغيره يُعلِّمون الناس صلاة الخوف، وجابر، وابن عباس، وغيرهما يروونها للناس تعليمًا لهم، ولم يقل أحدٌ منهم: إن ذلك من خصائص النبي ﷺ، وخطابته ﷺ لا يمنع مشاركة أمته له في الأحكام، كما في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّا إِذَا طَلَعْنَا نِسَاءَ فَلَاقَهُنَّ لَعَدْنَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١]، وقوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣].

وحُكي عن مالك أنها تجوز في السفر دون الحضر وهو قول عبد الملك بن الماجشون من أصحابه، ويحتج له بحمل آية القصر على صلاة الخوف، وقد شرط لها شرطان: السفر، والخوف - كما سبق -؛ ولأن النبي ﷺ إنما كان يُصلي صلاة الخوف في أسفاره، ولم يُصلِّها في الحضر مع أنه حُوصِرَ بالمدينة عام الخندق، وطالت مدة الحصار، واشتدَّ الخوف، ولم يُصلِّ فيها صلاة الخوف.

وقد قيل: إن صلاة الخوف إنما شرعت بعد غزوة الأحزاب في السنة السابعة، وقد ذكر البخاري في المغازي من كتابه هذا تعليقاً من حديث عمران القطان، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن جابر قال: صلى رسول الله ﷺ بأصحابه في الخوف في غزوة السابعة، غزوة ذات الرقاع.

وخرَّجه الإمام أحمد من رواية ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن جابر قال: غَزَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سِتَّ مِرَارٍ قَبْلَ صَلَاةِ الْخَوْفِ، وَكَانَتْ صَلَاةُ الْخَوْفِ فِي السَّابِعَةِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ أَبِي عِيَّاشٍ أَنَّ أَوَّلَ صَلَاةِ الْخَوْفِ كَانَتْ بَعْسَقَانٍ وَعَلَى الْمَشْرِكِينَ خَالِدٌ.

وَقَدْ رَوَى الْوَاقِدِيُّ بِإِسْنَادٍ لَهُ، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي مَخْرَجِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى عُمَرَةَ الْحُدَيْبِيَّةِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ أَبَا مُوسَى صَلَّى بِأَصْبَهَانَ هَذِهِ الصَّلَاةَ، وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ كَبِيرٌ خَوْفٍ، وَإِنَّمَا صَلَّى بِهِمْ لِيُعَلِّمَهُمْ سُنَّةَ صَلَاةِ الْخَوْفِ. وَهَذَا قَدْ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ كَانَ ثَمَّ خَوْفٌ يُبَيِّحُ هَذِهِ الصَّلَاةَ، وَلَمْ يَكُنْ وَجَدَ خَوْفٌ شَدِيدٌ يُبَيِّحُ الصَّلَاةَ بِالْإِيمَاءِ.

وَقَدْ قَالَ أَصْحَابُنَا، وَأَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ: لَوْ صَلَّى صَلَاةَ خَوْفٍ عَلَى مَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ فِي غَيْرِ خَوْفٍ لَمْ تَصِحَّ صَلَاةُ الْمَأْمُومِينَ كُلُّهُمْ؛ لِإِتْيَانِهِمْ بِمَا لَا تَصِحُّ مَعَهُ الصَّلَاةُ فِي غَيْرِ حَالَةِ الْخَوْفِ مِنَ الْمَشْيِ، وَالتَّخَلُّفِ عَنِ الْإِمَامِ، فَأَمَّا الْإِمَامُ فَلَأَصْحَابُنَا فِي صَلَاتِهِ وَجْهَانِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا بَطَلَتْ صَلَاةٌ مِنْ خَلْفِهِ فَهَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ لِنَيْتِهِ الْإِمَامَةُ وَهُوَ مُتَفَرِّدٌ، أَوْ يُثَمَّمُ مُتَفَرِّدًا وَتَصِحُّ؟ وَفِيهِ وَجْهَانِ لِلْأَصْحَابِ. انْتَهَى كَلَامُ ابْنِ رَجَبٍ.

الخلاصة: أَنَّ ظَاهَرَ حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الطَّائِفَةَ الْأُولَى انْصَرَفُوا عَلَى صَلَاتِهِمْ؛ أَيَّ: بَقُوا عَلَى صَلَاتِهِمْ، وَفِي هَذِهِ الْحَالِ يَلْزَمُ الْمَشْيُ الْكَثِيرُ وَالِاتِّجَاهُ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، لَكِنْ قَدْ يُقَالُ: إِنَّ هَذَا لِلضَّرُورَةِ، وَأَنَّ صَلَاةَ الْخَوْفِ لَيْسَتْ كَغَيْرِهَا.

وَحَدِيثُ ابْنِ عَمَرَ أَيْضًا يَدُلُّ: عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَلَّمَ وَقَامُوا وَأَتَمُّوا لَأَنْفُسِهِمْ، لَكِنْ فِي حَدِيثِ صَالِحِ بْنِ خَوَاتٍ عَمَّنْ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ صَلَّى بِالطَّائِفَةِ الْأُولَى رُكْعَةً ثُمَّ قَامَ فَاتَمُّوا لَأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ انْصَرَفُوا تَجَاهَ الْعَدُوِّ، ثُمَّ جَاءَتِ الطَّائِفَةُ الَّتِي كَانَتْ تَحْرُسُ فَدَخَلَتْ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَصَلَّتْ مَعَهُ الرُّكْعَةَ الْبَاقِيَةَ، ثُمَّ جَلَسَ لِلتَّشْهِيدِ

فقضت هذه الطائفة ما عليها قبل أن يُسَلِّمَ وسَلَّمَ بها^(١). وهذه الصفة أحسن ما يكون؛ لأن فيها عدلاً بين الطائفتين، وفيها تمام الحراسة، والطائفة الأولى اختُصَّت بأنها أذركت تكبيرة الإحرام، والثانية اختُصَّت بأنها سَلِّمت معه. وهذه الصفة فيها تطويل الركعة الثانية في القراءة أكثر من الأولى، ولهذا استثنّاها الفقهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ وقالوا: إن المشروع في الصلاة أن تكون الركعة الثانية أقصر من الركعة الأولى إلا إذا كان الشيء يسيراً مثل الجمعة والمنافقون، وسُبْحُ والغاشية، أو إذا كان في صلاة الخوف فسيطيل الإمام الركعة الثانية انتظاراً للطائفة التي كانت تحرس.

واستدلَّ العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ بمشروعية صلاة الخوف على هذا الوجه على أن صلاة الجماعة واجبة، وأنها واجبة على الأعيان، وأنها ليست بفرض كفاية؛ لأنها لو كانت فرض كفاية لكانت تسقط عن الآخرين.

وهذا هو الصواب: أن صلاة الجماعة فرض على الأعيان، وأنها لا تسقط بفعل البعض. ولكن هل يجب أن تكون في المساجد أو لا؟

المشهور عند فقهاء الحنابلة رَحِمَهُمُ اللَّهُ أنه لا يجب أن تكون في المساجد^(٢)، فإذا صلّوا جماعة ولو كانوا في بيت قرب المسجد. ولكن هذا قول ضعيف، والصواب أنه يجب أن تكون صلاة الجماعة في المساجد، ولا يجوز التخلف عنها إلا لعذر شرعي، كالمطر والوحل والبعد وما أشبه ذلك.



(١) تقدم تخريجه قريباً.

(٢) انظر: «المغني» (٣/ ٨-٩)، و«الكافي في فقه ابن حنبل» (١/ ١٧٤)، و«كشف القناع» (١/ ٤٥٦).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- باب صَلَاةِ الْخَوْفِ رِجَالًا وَرُكْبَانًا. رَاجِلٌ: قَائِمٌ.

٩٤٣- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقُرَشِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ نَحْوًا مِنْ قَوْلِ مُجَاهِدٍ: إِذَا اخْتَلَطُوا قِيَامًا، وَزَادَ ابْنُ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَأِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَلْيُصَلُّوا قِيَامًا وَرُكْبَانًا»^(١).
 قوله: «صَلَاةُ الْخَوْفِ رِجَالًا». يَعْنِي: رَاجِلِينَ يَمْشُونَ عَلَى أَرْجُلِهِمْ. وَرُكْبَانًا. أَي: رَاكِبِينَ، فَإِذَا اشْتَدَّ الْخَوْفُ صَلُّوا رِجَالًا وَرُكْبَانًا، سَوَاءً كَانُوا مُتَحَرِّكِينَ أَوْ قَائِمِينَ عَلَى حَسَبِ مَا تَقْتَضِيهِ الْحَالُ، وَهَذَا قَدْ ذَكَرَهُ اللَّهُ ﷻ فِي كِتَابِهِ حَيْثُ قَالَ: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩].



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣- باب يَخْرُسُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ.

٩٤٤- حَدَّثَنَا حَيُّوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، عَنِ الزُّبَيْدِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَامَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، فَكَبَّرَ وَكَبَّرُوا مَعَهُ، وَرَكَعَ وَرَكَعَ نَاسٌ مِنْهُمْ مَعَهُ، ثُمَّ سَجَدَ وَسَجَدُوا مَعَهُ، ثُمَّ قَامَ لِلثَّانِيَةِ فَقَامَ الَّذِينَ سَجَدُوا وَحَرَّسُوا إِخْوَانَهُمْ، وَأَتَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى فَرَكَعُوا وَسَجَدُوا مَعَهُ، وَالنَّاسُ كُلُّهُمْ فِي صَلَاةٍ وَلَكِنْ يَخْرُسُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا.

(١) قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّغْلِيْقِ» (٢/ ٣٧٠): قُلْتُ: لَمْ يَسْقِ الْبُخَارِيُّ لَفْظَ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، بَلْ وَلَا ذَكَرَ لَفْظَ مُجَاهِدٍ الَّذِي أَحَالَ عَلَيْهِ، وَقَدْ ظَنَّ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّهُ عُلِقَ أَثَرُ مُجَاهِدٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ عِنْدَهُ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، لَكِنْ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ اخْتَصَرَ سِيَاقَهُ، وَاخْتَصَرَ الْبُخَارِيُّ مِنْهُ أَيْضًا. وَقَدْ أوردَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ فِيهِ بَيَانًا شَافِيًا، قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ: أَخْبَرَنِي الْهَيْثَمُ بْنُ خَلْفٍ الدُّورِيُّ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى الْأُمَوِيُّ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ سَوَاءً لَكِنْ زَادَ بَعْدَ قَوْلِهِ: «قِيَامًا» «فَلِإِنَّا هُوَ الْبُذْرُ وَإِشَارَةُ الرَّأْسِ». وَهَكَذَا أوردَ أَبُو نَعِيمٍ فِي مُسْتَخْرَجِهِ عَنْ أَبِي أَحْمَدَ عَنِ الْهَيْثَمِ. اهـ.
 وَانْظُرْ بَقِيَّةَ كَلَامِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (ص ٣٧٠-٣٧١)، وَكَلَامِهِ فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ٤٣٢-٤٣٣).

هذا الحديث فيه: ذكرُ صفةٍ من الصفاتِ أنهم يَنْصَرِفُونَ وهم على صلاتِهِمْ
فِيخْرُسُ بعضهم بعضًا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤- بَابُ الصَّلَاةِ عِنْدَ مُنَاهَضَةِ الْحُصُونِ وَلِقَاءِ الْعَدُوِّ.

وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: إِنْ كَانَ تَهَيُّاً الْفَتْحَ وَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى الصَّلَاةِ صَلُّوا إِيْمَاءً، كُلُّ
أَمْرٍ لِنَفْسِهِ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَى الْإِيْمَاءِ أَخْرُوا الصَّلَاةَ حَتَّى يَنْكَشِفَ الْقِتَالُ أَوْ
يَأْمَنُوا، فَيَصَلُّوا رَكَعَتَيْنِ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرُوا صَلُّوا رَكَعَةً وَسَجْدَتَيْنِ، لَا يُجْزِئُهُمُ التَّكْيِيرُ
وَيُؤْخِرُوهَا حَتَّى يَأْمَنُوا^(١)، وَبِهِ قَالَ مَكْحُولٌ^(٢).

وَقَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: حَضَرْتُ عِنْدَ مُنَاهَضَةِ حِصْنٍ تُسْتَرُ عِنْدَ إِضَاءَةِ الْفَجْرِ، وَاشْتَدَّ
اشْتِعَالُ الْقِتَالِ فَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى الصَّلَاةِ فَلَمْ نُصَلِّ إِلَّا بَعْدَ ارْتِفَاعِ النَّهَارِ فَصَلَّيْنَاهَا وَنَحْنُ
مَعَ أَبِي مُوسَى، فَقُتِحَ لَنَا. وَقَالَ أَنَسُ: وَمَا يَسُرُّنِي بِتِلْكَ الصَّلَاةِ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا^(٣).

(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٢/ ٤٣٤)، وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في نفس
الموضع من «الفتح»: قوله: وقال الأوزاعي... إلخ. كذا ذكره الوليد بن مسلم عنه في كتاب السير.

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (٢/ ٤٣٥): قوله: وبه قال مكحول. قال الكرماني: يحتمل أن يكون بقية من

كلام الأوزاعي، ويحتمل أن يكون من تعليق البخاري. اهـ

وقد وصله عبد بن حميد في تفسيره عنه من غير طريق الأوزاعي بلفظ: إذا لم يقدر القوم على أن
يصلوا على الأرض صلوا على ظهر الدواب ركعتين، فإن لم يقدرُوا فركعة وسجدة، فإن لم يقدرُوا
أخروا الصلاة حتى يأمنوا فيصلوا بالأرض.

وانظر: «التعليق» (٢/ ٣٧١-٣٧٢).

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٢/ ٤٣٤)، وقد وصله أبو بكر ابن أبي شيبة،
وابن سعد في «الطبقات»، قالوا: حدثنا عفان بن مسلم، ثنا همام بن يحيى، عن قتادة عن أنس بن
مالك، قال: شهدت فتح تُسْتَرُ مع أبي موسى الأشعري فلم يصل صلاة الصبح حتى انتصف
النهار. قال أنس: وما يسرني بتلك الصلاة الدنيا وما فيها. ورواه خليفة في تاريخه عن يزيد بن
زريع، عن سعد، عن قتادة بنحوه. «التعليق» (٢/ ٣٧٢).

هذه المسألة مما اختلف فيها العلماء؛ أي: إذا اشتدَّ القتالُ، وكان الناسُ لا يستطيعون أن يؤدُّوا الصلاةَ على أيِّ وجهٍ من شدةِ القتالِ، فهل لهم أن يؤخَّروها إلى أن يأمّنوا أو لا؟^(١)

أكثر العلماء يقولون: لا يؤخَّرونها، بل يصلُّونها ولو كلُّ واحدٍ وحده ولا يؤخَّرونها، ومن العلماء من قال: إنه لا بأس أن تؤخَّرَ عن الوقتِ. وهذا في غير التي تُجمَعُ إلى ما بعدها، أما التي تُجمَعُ إلى ما بعدها فلا إشكالَ فيها؛ لأنهم يؤخَّرونَ الأولى إلى وقتِ الثانية، لكن في غير ما يُجمَعُ كصلاةِ العصرِ مثلاً وصلاةِ الفجرِ، وصلاةِ العشاءِ.

والصحيح: أن لهم أن يؤخَّروها؛ لأنهم إذا صلَّوا وقد زَاغَتِ الأبصارُ وبلغتِ القلوبُ الحناجرَ فكيف يُمكنُ أن تتصوَّروا الصلاة؟! والإنسانُ ما دام في عافيةٍ ما يتصوَّرُ الحالَ، لكن إذا وقعت وكانتِ المجازرُ وهو يُشاهدُ الرجالَ أمامه بالسلاحِ الأبيضِ فلا يُمكنُ أن تتصوَّرَ الصلاةَ، فله أن يؤخَّرها للضرورة، وهذا القولُ هو الراجحُ ما دام لا يُمكنُ إطلاقاً، أما إذا كان يُمكنُ فلا يجوزُ.

وانظر إلى أنسٍ في قصةِ مناهضةِ حصنِ تسترٍ قال: واشتدَّ اشتعالُ القتالِ، فلم يقدِّروا على الصلاةِ، فلم نُصلِّ إلا بعد ارتفاعِ النهارِ، فصلَّيناها ونحنُ مع أبي موسى الأشعريِّ -صاحبِ رسولِ الله ﷺ-، ففتِّحَ لنا. قال أنس: وما يسرُّني بتلك الصلاةِ الدنيا وما فيها. يعني: لو أُعطيتُ الدنيا وما فيها عوضاً عن هذه الصلاةِ وما سرَّرتني، مع أنها مؤخَّرةٌ عن وقتها لأجلِ الضرورةِ والجهادِ في سبيلِ الله.

قال ابنُ رجبٍ رَحِمَهُ اللهُ في «الفتح» (٨ / ٣٩٠) وما بعدها: إنما يقولُ مكحولٌ بتأخيرِ الصلاةِ للمطلوبِ دونَ الطالبِ.

(١) انظر هذا الخلاف في: «المغني» (٣/٣١٦-٣١٩)، و«الإنصاف» (٢/٣٥٩)، و«كشف القناع» (٢/١٨).

قَالَ الْفَزَارِيُّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ السَّنْطِ، عَنْ مَكْحُولٍ قَالَ: إِذَا حَضَرَ الْقِتَالُ فَلَزِمَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا لَمْ يُطِيقُوا أَنْ يُصَلُّوا أَخْرَوْا الصَّلَاةَ حَتَّى يُصَلُّوا عَلَى الْأَرْضِ، وَقَالَ: صَلَاةُ الطَّالِبِ أَنْ يَنْزَلَ فَيُصَلِّيَ فَيُؤَثِّرَ صَلَاتُهُ عَلَى مَا سِوَاهَا، وَصَلَاةُ الْهَارِبِ أَنْ يُصَلِّيَ -حَيْثُ كَانَ- رُكْعَةً.

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: الصَّلَاةُ حَيْثُ وَجَّهُوا عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ جَاءَ أَنَّ الْقَصْرَ لَا يُرْفَعُ مَا دَامَ الطَّلَبُ، وَصَلَاةُ الْخَوْفِ أَنْ يُصَلِّيَ الْقَوْمُ كَمَا صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ، فَإِنْ كَانَ خَوْفٌ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ صَلُّوا فُرَادَى مُسْتَقْبِلِي الْقِبْلَةِ يَرْكَعُونَ وَيَسْجُدُونَ، فَإِنْ كَانَ خَوْفٌ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ أَخْرَوْا الصَّلَاةَ حَتَّى يَقْدِرُوا فَيَقْضُوهَا.

وَقَالَ: وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: إِنْ ثَلِمُوا فِي الْحَصَنِ ثَلَمَةً وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَإِنْ قَدَرُوا أَنْ يُصَلُّوا جُلُوسًا أَوْ يَوْمِيُونَ إِيَّاءَ أَوْ يَتَعَاقِبُونَ فَعَلُوا، وَإِلَّا أَخْرَوْا الصَّلَاةَ، وَإِنْ خَافُوا إِنْ صَلُّوا أَنْ يُغْلِبُوا عَلَيْهِ، وَقَدْ طَمَعُوا فِي فَتْحِهِ صَلُّوا حَيْثُ كَانَتْ وَجُوهُهُمْ، وَيَتِمُّوا إِنْ خَافُوا. وَقَدْ تَضَمَّنَ مَا حَكَاهُ الْبُخَارِيُّ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ مَسَائِلَ مِنْهَا:

أَنَّ الطَّالِبَ يُصَلِّيَ صَلَاةَ شِدَّةِ الْخَوْفِ رَاكِبًا وَمَاشِيًا كَالْمَطْلُوبِ، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ. وَقَالَ إِسْحَاقُ -فِيمَا نَقَلَهُ عَنْهُ حَرْبٌ-: يُصَلِّيُ بِالْأَرْضِ وَيَوْمِي إِيَّاءَ. وَفِي صَلَاةِ الطَّالِبِ مَاشِيًا بِالْإِيَّاءِ حَدِيثٌ خَرَّجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُتَيْسٍ. وَهُوَ مِمَّا تَفَرَّدَ بِهِ ابْنُ إِسْحَاقَ.

وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ الطَّالِبَ لَا يُصَلِّيُ إِلَّا بِالْأَرْضِ صَلَاةَ الْأَمَنِ إِلَّا أَنْ يَخَافَ، مِنْهُمْ: الْحَسَنُ، وَمَكْحُولٌ، وَمَالِكٌ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ فِي رَوَايَةٍ عَنْهُ، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُ ذَلِكَ، وَمِنْهَا: أَنَّ صَلَاةَ شِدَّةِ الْخَوْفِ لَا تَكُونُ جَمَاعَةً بَلْ فُرَادَى. وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ الْجُمْهُورَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ.

[الصَّحِيحُ: أَنَّهُمْ يَصَلُّونَ فُرَادَى إِذَا لَمْ يَتِمَّكُنُوا مِنَ الْجَمَاعَةِ، وَإِنْ تِمَّكُنُوا مِنَ الْجَمَاعَةِ وَجِبَ، وَإِذَا لَمْ يَتِمَّكُنُوا فَكَيْفَ يُمْكِنُ أَنْ نَقُولَ الْجَمَاعَةُ وَاجِبَةٌ وَأَنَّهُمْ آمِنُونَ؟!]^(١).

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

ومنها: أنهم إذا لم يقدروا على الإتياء في حال شدة الخوف أخرّوا الصلاة حتى يأمنوا. وممن قال بتأخير الصلاة: مكحول - كما سبق عنه - وهو قول أبي حنيفة وأصحابه. وحكى ابن عبد البر، عن ابن أبي ليلى، وأبي حنيفة وأصحابه أنه لا يُصَلِّي أحدٌ في الخوف إلا إلى القبلة، ولا يُصَلِّي في حال المسابقة بل تُؤخَّر الصلاة. وعن أحمد رواية أنه يُخَيَّر بين الصلاة بالإتياء وبين التأخير. قال أبو داود: سألت أبا عبد الله عن الصلاة صبيحة المغار فيؤخرون الصلاة حتى تطلع الشمس أو يصلّون على دوابهم؟ قال: كلُّ أرجو.

واستدل أصحابنا لهذه الرواية بصلاة العصر في بني قريظة، وفي الطريق، وأنه لم يُعَفَّ واحدٌ منهما، وسيأتي ذكره والكلام على معناه قريباً إن شاء الله سبحانه وتعالى. وجمهور أهل العلم على أنه لا يجوز تأخير الصلاة في حال القتال ويُصَلِّي على حسب حاله؛ فإنه لا يؤمن هجوم الموت في تلك الحال، فكيف يجوز لأحد أن يؤخّر فرضاً عن وقته مع أنه يخاف على نفسه مداركة الموت في الحال؟ وهذا في تأخير الصلاة عن وقتها التي لا يجوز تأخيرها للجمع. فأما صلاة يجوز تأخيرها للخوف ولو كان في الحضر عند أصحابنا وغيرهم من العلماء.

وقول ابن عباس: جمع رسول الله ﷺ بالمدينة من غير خوف. يدل بمفهومه على جواز الجمع للخوف؛ فإن الخوف عذر ظاهر، فالجمع له أولى من الجمع للمطر والمرض ونحوهما.

فأما قصر الصلاة في حال الخوف في الحضر: فالجمهور على منعه. وحكى القاضي أبو يعلى رواية عن أحمد بجوازه مُخَرَّجَةً عن رواية حنبل عنه بجواز الفطر في رمضان لقتال العدو.

وروي عن عثمان بن عفان أنه قال: لا يقصر الصلاة إلا من كان شاخصاً بحضرة العدو. وظاهره أنه يجوز القصر بحضرة العدو في غير السفر أيضاً، وبذلك فسره أبو عبيد في «غريبه».

وذكر ابن المنذر عن عمران بن حصين مثل قول عثمان أيضاً، وقد يُفسر بأنه لا يجوز القصر إلا في حال السفر أو الإقامة في دار الحرب لقتال العدو، وهذا قول كثير من العلماء ويأتي بيانه في كتاب قصر الصلاة إن شاء الله سبحانه وتعالى. انتهى كلام ابن رجب.

وقال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٢/ ٤٣٥-٤٣٦):

❖ قوله: «وقال أنس». وصله ابن سعد وابن أبي شيبة من طريق قتادة عنه، وذكره خليفة في تاريخه، وعمر بن شبة في أخبار البصرة من وجهين آخرين عن قتادة، ولفظ عمر: سئل قتادة عن الصلاة إذا حضر القتال فقال: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّهُمْ فَتَحُوا تُسْتَرٌ وَهُوَ يَوْمُئِذٍ عَلَى مَقْدَمَةِ النَّاسِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ -يَعْنِي أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ- أَمِيرُهُمْ.

❖ قوله: «تُسْتَرٌ». بضم المثناة فوقانية وسكون المهملة وفتح المثناة أيضاً بلد معروف من بلاد الأهواز، وذكر خليفة أن فتحها كان في سنة عشرين في خلافة عمر، وسيأتي الإشارة إلى كيفية في أواخر الجهاد إن شاء الله تعالى.

❖ قوله: «اشتعال القتال». بالعين المهملة.

❖ قوله: «فلم يقدروا على الصلاة». يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِلْعَجْزِ عَنِ النُّزُولِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِلْعَجْزِ عَنِ الْإِيَاءِ أَيْضًا، فَيُؤَافِقُ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ. وَجَزَمَ الْأَصْبَلِيُّ بِأَنْ سَبَّهَ أَنَّهُمْ لَمْ يَجِدُوا إِلَى الْوُضوءِ سَبِيلًا مِنْ شِدَّةِ الْقِتَالِ.

❖ قوله: «إلا بعد ارتفاع النهار». في رواية عمر بن شبة: حَتَّى اتَّصَفَ النَّهَارُ.

❖ قوله: «ما يَسْرُنِي بِتِلْكَ الصَّلَاةِ». أي: بَدَلَ تِلْكَ الصَّلَاةِ. وفي رواية الكُشْمِينِيَّةِ: مَنْ تِلْكَ الصَّلَاةِ.

❖ قوله: «الدنيا وما فيها». في رواية خليفة: الدُّنْيَا كُلُّهَا. والذي يَبْدَأُ إِلَى الذَّهْنِ مِنْ هَذَا أَنْ مَرَادَهُ الْإِغْتِبَاطُ بِمَا وَقَعَ، فَالْمَرَادُ بِالصَّلَاةِ عَلَى هَذَا هِيَ الْمَقْضِيَّةُ الَّتِي وَقَعَتْ، وَوَجْهُ إِغْتِبَاطِهِ كَوْنُهُمْ لَمْ يَسْتَغْلَوْا عَنِ الْعِبَادَةِ إِلَّا بِعِبَادَةِ أَهَمِّ مِنْهَا عِنْدَهُمْ^(١)، ثُمَّ تَدَارَكُوا مَا فَاتَهُمْ مِنْهَا فَقَضَوْهُ، وَهُوَ كَقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ: لَوْ طَلَعْتَ لَمْ تَجِدْنَا غَافِلِينَ.

(١) قال الشيخ ابن باز رحمه الله في تعليقه على «الفتح»: قوله: أهم منها. يعني في ذلك الوقت؛ لأن الفتح قد

وقيل: مراد أنس الأسف على التفويت الذي وقع لهم، والمراد بالصلاة على هذه الفاتية. ومعناه: لو كانت في وقتها كانت أحب إلي. فالله أعلم. وممن جزم بهذا الزين ابن المنير فقال: إثار أنس الصلاة على الدنيا وما فيها يُشعرُ بمخالفته لأبي موسى في اجتهاده المذكور، وأن أنسا كان يرى أن يُصلي للوقت وإن فات الفتح. وقوله هذا موافقٌ لحديث: «ركعتا الفجر خيرٌ من الدنيا وما فيها» انتهى.

[ركعتا الفجر هنا هي سنة الفجر وليس المراد الصلاة^(١)].

وكانه أراد الموافقة في اللفظ، وإلا فقصة أنس في المفروضة والحديث في النافلة. [فيقال إذا كان هذا في رتبة الفجر أنها خيرٌ من الدنيا وما فيها فالفريضة أعظم^(٢)].

ويخشد فيما ذكره عن أنس من مخالفة اجتهاد أبي موسى أنه لو كان كذلك لصلى أنس وحده ولو بالإيماء، لكنه وافق أبا موسى ومن معه فكيف يُعدُّ مخالفاً. والله أعلم. انتهى كلام ابن حجر.

لا شك أن هذا المعنى الأخير أنه يقول قصد أنس بقوله: وما يسُرُّني بتلك الصلاة. يعني لو صليناها في الوقت وأنه أراد بذلك الاعتراض على أبي موسى. لا شك أن هذا غلط، والصواب أنه اغتبط بها حين قضاؤها وصلوها مطمئنين آمنين، آتين بها على الوجه المطلوب، فاغتبط بذلك، وإذا كانت الصلاة إذا نام الإنسان عنها أو نسيها تُقضى وقضاؤها كفارة لها^(٣)، فما بالك إذا كانت في هذه الحال؟! فالصواب ما دلَّ عليه ظاهرُ فعل هذين الصحابين الجليلين أبي موسى وأنس بن مالك، وأنه إذا

يفوت بالصلاة، والصلاة لا تفوت لإمكان قضائها بعد الفتح، وإلا فمعلوم من الأدلة الشرعية أن الصلاة أهم وأعظم من الجهاد. فتنبه. والله أعلم.

(١) ما بين المعقوفين من كلام الشارح رحمه الله.

(٢) ما بين المعقوفين من كلام الشارح رحمه الله.

(٣) روى مسلم (٦٨٤) (٣١٥) عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال نبي الله ﷺ: «من نسي صلاة أو نام عنها، فكفارتها أن يصليها إذا ذكرها».

اشْتَدَّ الْقِتَالُ حَتَّى لَا يُمَكِّنُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَصَوَّرَ مَا يَقُولُ وَلَا مَا يَفْعَلُ، لَا مِنْ إِسَاءَةٍ، وَلَا قِرَاءَةٍ، وَلَا تَسْبِيحٍ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُؤَخَّرَ الصَّلَاةَ بَلْ يَجِبُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُصَلِّيَ حَقِيقَةً، وَلَا يَتَصَوَّرُ هَذَا إِلَّا مَنْ وَقَعَ فِي مِثْلِ مَا قَالَ أَنَسٌ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٤٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ جَعْفَرٍ الْبُخَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُبَارَكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: جَاءَ عُمَرُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ فَجَعَلَ يَسُبُّ كُفَّارَ قُرَيْشٍ وَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا صَلَّيْتُ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغِيبَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَأَنَا وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُهَا بَعْدُ» قَالَ: فَتَنَزَّلَ إِلَى بَطْحَانَ فَتَوَضَّأَ وَصَلَّى الْعَصْرَ بَعْدَ مَا غَابَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ بَعْدَهَا^(١).

هذا الحديثُ استشهد به البخاريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ على قصة أبي موسى، فإنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَغَلَ بِقِتَالِ الْكُفَّارِ كَمَا قَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ شَغْلُونَا عَنْ الصَّلَاةِ الْوَسْطَى^(٢) فَشَغِلَ وَلَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْ أَدَاءِ الصَّلَاةِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَطْلُوبِ إِلَّا بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ فَصَلَّاهَا وَقَالَ: وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُهَا بَعْدُ.

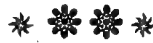
وقوله: «نَزَلَ إِلَى بَطْحَانَ» بطحان: اسمُ وادٍ، فتوضَّأَ وصلَّى العصرَ بعدَ ما غُرِبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ.

ويُستَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: التَّرْتِيبُ بَيْنَ الْفَوَائِتِ، فَتُقَدِّمُ الْفَائِتَةَ عَلَى الْحَاضِرَةِ، لَكِنْ بِشَرَطٍ أَنْ يَكُونَ وَقْتُ الْحَاضِرَةِ مُتَسَعًّا، فَإِنْ ضَاقَ وَقْتُ الْحَاضِرَةِ قُدِّمَتِ الْحَاضِرَةُ عَلَى الْفَائِتَةِ؛ لِأَنَّا لَوْ قُلْنَا بِالتَّأْخِيرِ لَزِمَ أَنْ تَكُونَ الصَّلَاتَانِ فَائِتَيْنِ فَتُقَدِّمُ الْحَاضِرَةَ.

(١) ورواه مسلم (٦٣١) (٢٠٩).

(٢) رواه البخاري (٤١١١)، ومسلم (٦٢٧) (٢٠٢).

وفيه: دليلٌ على جوازِ سبِّ الكفار، والدعاءِ عليهم؛ لأن الرسول ﷺ في الرواية التي أشرنا إليها: «مَلَأَ اللَّهُ قُبُورَهُمْ وَأَجَافَهُمْ نَارًا»^(١).
 لكن أكثر العلماء يقولون: إن هذه القصة في الأحزاب، وهي قبل أن تُشرع صلاةُ الخوف، وأما بعد أن شُرعت فقد نسخ تأخير الصلاة، لكن البخاري رحمه الله استأنس بها مستشهدًا لما فعله أبو موسى وأنس بن مالك رضي الله عنهما.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

٥- باب صلاة الطالب والمطلوب رَكِبًا وَإِيَاءً.

وَقَالَ الْوَلِيدُ: ذَكَرْتُ لِلْأَوْزَاعِيِّ صَلَاةَ شُرْحِبِيلِ بْنِ السَّمْطِ وَأَصْحَابِهِ عَلَيَّ ظَهْرِ الدَّائِيَةِ فَقَالَ: كَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا إِذَا تَخَوَّفَ الْفَوْتُ، وَاحْتَجَّ الْوَلِيدُ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يُصَلِّينَ أَحَدُ الْعَصْرِ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ»^(٢).

كَانَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الطَّالِبِ وَالْمَطْلُوبِ فِي تَأْخِيرِ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا. وَاحْتَجَّ الْوَلِيدُ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يُصَلِّينَ أَحَدُ الْعَصْرِ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ»؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ أَدْرَكْتَهُمْ صَلَاةُ الْعَصْرِ فَمِنْهُمْ مَنْ أَخَّرَ حَتَّى خَرَجَ الْوَقْتُ مِنْ أَجْلِ الْأَيُّصَلِّي إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ، وَمِنْهُمْ مَنْ صَلَّى فِي الْوَقْتِ، وَلَمْ يُنْكَرِ النَّبِيُّ ﷺ لَا عَلَى هَؤُلَاءِ وَلَا عَلَى

(١) نفس التخریج السابق.

(٢) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٤٣٦/٢). وقال الحافظ في «التغليق»

(٢/٣٧٣): قال ابن بطلال: لم أقف على هذه القصة.

قلت: قد ذكرها ابن عبد البر في «التمهيد» ولكن من وجه آخر عن الأوزاعي، فقال: أخبرنا أحمد بن محمد، ثنا أحمد بن الفضل، ثنا محمد بن جرير، ثنا محمد بن عبد الرحيم البرقي، ثنا عمرو بن أبي سلمة، ثنا الأوزاعي، قال: قال شرحبيل بن السمط لأصحابه: لا تصلوا صلاة الصبح إلا على ظهر، فنزل الأشر، فصلى على الأرض، قال: فمر به شرحبيل فقال: مخالف خالف الله به.
 قال: فكان الأوزاعي يأخذ بهذا الحديث في طلب العدو.

هؤلاء^(١)؛ وذلك لأنهم مجتهدون، والمجتهد إن أخطأ فله أجر، وإن أصاب فله أجران^(٢)، لكن لا شك أن أحدهما مصيبٌ.

وقد يقول قائل: إن كلا منهما مصيبٌ، وأن الأمر جائز في هذا وهذا؛ لأن الرسول ﷺ قال: «لا يُصَلِّينَ أَحَدُ الْعَصْرِ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ» فيُخْتَمَلُ أن الرسول جاءه وحْيٌ أَلَّا تَكُونَ صَلَاةٌ إِلَّا فِي هَذَا الْمَكَانِ. ولكن الأقرب أن أحدهما مصيبٌ وأن المصيب هو المصلي في الوقت؛ لأن المصلي في الوقت اعتمد على دليل لا اشتباه فيه، والمؤخرون اعتمدوا على دليل فيه اشتباه، فالصلوة في وقتها أمرٌ مؤكدٌ ليس فيه اشتباه، وكونهم يؤخرونها إلى بني قريظة فيه احتمال أن الرسول ﷺ أَرَادَ أَنْ تَكُونَ الصَّلَاةُ فِي بَنِي قُرَيْظَةَ، أو أنه أراد الاستعجال في الخروج إليهم والثاني أقرب. والله أعلم.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٤٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ قَالَ حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَنَا لَمَّا رَجَعَ مِنَ الْأَحْزَابِ: «لَا يُصَلِّينَ أَحَدُ الْعَصْرِ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ» فَأَذْرَكَ بَعْضُهُمُ الْعَصْرَ فِي الطَّرِيقِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا نُصَلِّي حَتَّى نَأْتِيَهَا وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ نُصَلِّي لَمْ يَرِدْ مِنَّا ذَلِكَ، فَذَكَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يُعْتَفَ وَاحِدًا مِنْهُمْ^(٣).

من المعلوم أن الأحزاب كانت في شوالٍ في السنة الخامسة من الهجرة؛ لأنه تحزبٌ من قريش وغير قريش على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما بلغ عشرة آلاف مقاتل، فحاصروا المدينة والقصة مشهورة وأرسل الله عليهم الريح ففرقتهم^(٤).

(١) سيأتي تخريجه قريباً إن شاء الله.

(٢) رواه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦) (١٥).

(٣) ورواه مسلم (١٧٧٠) (٦٩).

(٤) انظر تفاصيل هذه الغزوة المباركة في: «سيرة ابن هشام» (٣/ ١٢٦-١٤١)، و«تاريخ الطبري»

(٢/ ٩٠)، و«زاد المعاد» (٣/ ٢٦٩-٢٧٦)، و«البداية والنهاية» (٤/ ٩٢-٩٤).

وفي هذه الغزوة من الآيات للنبي ﷺ أشياء كثيرة منها: أن الرسول ﷺ طلب من أصحابه مَنْ يَذْهَبُ إِلَيْهِمْ؛ أي: إلى الأحزاب - وكانت الرياح شديدة باردة - لِيَنْظُرَ مَا حَالُهُمْ، ولكن لم يَقُمْ أَحَدٌ، فكلُّ واحدٍ كان خائفًا؛ لأنَّ الرياحَ كانت شديدة وباردة، والعدوُّ كثيرٌ، ولكنَّ النَّبِيَّ ﷺ نصَّ على حذيفة بن اليمان فقال: قُمْ يَا حَذِيفَةُ. قَالَ: فَلَمْ يَكُنْ بَدًّا مِنْ قِيَامٍ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ أمره، فلقد كان في القيام أولاً فرض كفاية؛ أما الآن فأصبح فرض عينٍ فقام، فأمره النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى الْقَوْمِ وَيَنْظُرَ فِي أَمْرِهِمْ، ونهاه أَنْ يَرْمِيَ سَهْمًا وَاحِدًا، يَقُولُ: فَذَهَبَتْ هَذِهِ الرِّيحُ حَتَّى كَأَنِّي فِي تَنُورٍ، يَعْنِي: أَنَّ اللَّهَ ﷻ حمَّاهُ مِنْ بَرودةِ الجَوِّ وَمِنْ الرِّيحِ حَتَّى وَصَلَ إِلَى هُنَاكَ، يَقُولُ: فَكَانَ أَبُو سَفْيَانَ - وَهُوَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ كَبِيرُ الْقَوْمِ - يَتَجَوَّلُ فِيهِمْ، وَكَانَتِ الرِّيحُ لَا تَدْعُ لَهُمْ قَدْرًا إِلَّا قَلْبَتَهُ، وَلَا خِيَمَةً إِلَّا أَسْقَطَتْهَا، وَأَبُو سَفْيَانَ يَتَجَوَّلُ فِيهِمْ، قَالَ حَذِيفَةُ: فَأَرَدْتُ أَنْ أَرْمِيهِ وَأَقْتُلَهُ لَكِنِّي ذَكَرْتُ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ. يَقُولُ: فَجَلَسْتُ إِلَى قَوْمٍ فَقَالَ أَبُو سَفْيَانَ: لِيَنْظُرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمْ جَلِيسَهُ. فَبَادَرْتُ أَنَا وَقُلْتُ لَجَلِيسِي: مَنْ أَنْتَ؟ فَقَالَ: أَنَا فَلَانٌ. فَرَجَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ فِي أَدْفِ مَا يَكُونُ فوجدَ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي فِي اللَّيْلِ، يَقُولُ: فَلَمَّا وَصَلْتُ إِلَى الرَّسُولِ قَرَرْتُ؛ أَي: أَحْسَنْتُ بِالْبَرِّ - اللَّهُ أَكْبَرُ - فَبَجَلِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ رَدَائِهِ عَلَيَّ^(١) فهذه من آياتِ اللَّهِ، وفيها آياتٌ كثيرةٌ، ولو لم يكن منها إِلَّا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَلَّطَ عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الشَّرْقِيَّةَ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «نُصِرْتُ بِالصَّبَا وَأُهْلِكَتْ عَادٌ بِالذَّبُورِ»^(٢) فعادَ سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْغَرْبِيَّةَ، وَهُوَ لَا سَلْطَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الشَّرْقِيَّةَ حَتَّى ذَهَبُوا، فَرَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْغَزْوَةِ، وَكَانَ مِمَّنْ مَالًا قَرِيشًا عَلَى هَذَا بَنُو قَرِيطَةَ آخَرُ قَبِيلَةٍ مِنْ قَبَائِلِ الْيَهُودِ فَخَانُوا وَعَدَرُوا، فَلَمَّا رَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْبَيْتِ وَوَضَعَ اللَّامَةَ جَاءَهُ جَبْرِيلُ وَقَالَ: اخْرُجْ إِلَى هَؤُلَاءِ. يَعْنِي:

(١) رواه مسلم (١٧٨٨) (٩٩)، وأحمد (٣٩٢/٥) (٢٣٣٤).

(٢) رواه البخاري (١٠٥٣)، ومسلم (٩٠٠) (١٧).

بني قريظة، فندب أصحابه وقال: «لا يُصَلِّينَ أَحَدُ الْعَصْرِ إِلَّا فِي بَنِي قَرِيظَةَ» وأراد بذلك استعجالهم وحثهم، فخرجوا، وأدركهم العصرُ فمَنَعَهُمْ مَنْ صَلَّى وقال: إن الرسول لم يُرِدْ مِنَّا إِلَّا نُصَلِّيَ إِلَّا هُنَاكَ، بَلْ أَرَادَ مِنَّا الْاِسْتِعْجَالَ وَالْحَثَّ. وقال آخرون: لا نَذَرِي فالرسولُ قَالَ: لَا تُصَلُّوا إِلَّا هُنَاكَ. فَلَعَلَّهُ نَزَلَ عَلَيْهِ وَحِيٌّ، أَوْ لَسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ تَأَوَّلَ، وَلَمْ يُعْتَفِ النَّبِيُّ ﷺ وَاحِدًا مِنْهُمْ، وَهَكَذَا هُوَ دَأْبُ الرَّسُولِ ﷺ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا فَعَلَ الشَّيْءَ مَتَأَوَّلًا لَمْ يُعْتَفَ وَلَوْ خَالَفَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْمَتَأَوَّلَ مُعْذُورٌ، قَالَ ﷺ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِنْ اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ»^(١) فَالْمَتَأَوَّلُ مُعْذُورٌ، وَلِهَذَا كَانَ مِنْ شُرُوطِ التَّكْفِيرِ بِمَا يُكْفَرُ: أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ أَوْ الْقَائِلُ غَيْرَ مَتَأَوِّلٍ، فَإِنْ تَأَوَّلَ فَلَا كُفْرَ، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ يَنْبَغِي أَنْ تُعْلَمَ، وَأَنَّ الْمَتَأَوَّلَ إِذَا كَانَ يَسُوعُ تَأْوِيلُهُ فَإِنَّهُ لَا يُؤَاخَذُ بِهِ

وَانْظُرْ إِلَى الرَّجُلَيْنِ الَّذِينَ بَعَثَهُمَا الرَّسُولُ ﷺ فِي حَاجَةٍ فَلَمْ يَجِدَا الْمَاءَ فَنِيَمَمَا وَصَلَّيَا، ثُمَّ وَجَدَا الْمَاءَ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ الْوَقْتُ، فَأَحَدُهُمَا تَوَضَّأَ وَأَعَادَ الصَّلَاةَ، وَالثَّانِي لَمْ يَتَوَضَّأَ وَلَمْ يُعِدِّ الصَّلَاةَ، فَقَالَ ﷺ لِلَّذِي تَوَضَّأَ وَأَعَادَ الصَّلَاةَ: «لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ»؛ لِأَنَّهُ صَلَّى صَلَاتَيْنِ يَعْتَقِدُ أَنَّهَا وَاجِبَتَانِ، فَكَانَ لَهُ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ بِنَاءً عَلَى تَأْوِيلِهِ.

وقال للثاني: «أَصِيبَتِ السَّنَةُ»^(٢) فَأَرْضَى كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمَا كَانَا عَلَيْهِ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ عِلْمَ الْبَاقِينَ أَنَّهُ بَعْدَ الْعِلْمِ بِالسَّنَةِ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ صَلَّى مَرَّةً بَعْدَ أَنْ وَجَدَ الْمَاءَ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَجْرٌ؛ لِأَنَّهُ خَالَفَ السَّنَةَ.

فَالْمَهْمُ: أَنَّ هَذِهِ قَاعِدَةٌ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَسْلُكَهَا فِي حَقِّ اللَّهِ، وَفِي حَقِّ الْمَخْلُوقِ، فَلَوْ أَنَّ الْمَخْلُوقَ أَسَاءَ إِلَيْكَ إِسَاءَةً يَظُنُّ أَنَّهُ بِهَا مُحْسِنٌ إِلَيْكَ فَلَا تُعْتَفَ؛ لِأَنَّهُ مُحْسِنٌ، وَالْإِنْسَانُ

(١) تقدم تخريجه قريباً.

(٢) رواه أبو داود (٣٣٨)، والنسائي (٤٣٣).

وصححه الشيخ الألباني رحمه الله، كما في تعليقه على سنن أبي داود والنسائي.

بشرٌ قد يفعل شيئاً غير مناسب، ولكنه يظنّه إحساناً فلا تعفّه؛ لأن هذا هو هدي النبي ﷺ لو أننا سلكناه مع الناس في حق الله، ومع الناس في معاملة الناس لحصلنا على خير كثير، لكن الإنسان قد تأخذه الغيرة والعجلة والانتصار للنفس، فلا يتمكّن من أن يعامل هذه المعاملة.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦- باب التَّكْبِيرِ وَالْغُلَسِ بِالصُّبْحِ وَالصَّلَاةِ عِنْدَ الْإِغَارَةِ وَالْحَرْبِ.

قوله: «باب التكبير والغسل بالصبح والصلاة عند الإغارة والحرب». قصد بهذا أن تقدّم الصلاة على الإغارة والحرب، وتُكَبَّرُ بها في أول وقتها، فهذا في الجهاد، وفي الحجّ بَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ في صلاة الفجر صبيحة يوم العيد^(١)، من أجل أن يتفرّغ للدعاء حتى يسفر جداً.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٤٧- حدثنا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، وَثَابِتِ الْبُنَانِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الصُّبْحَ بِغُلَسٍ، ثُمَّ رَكِبَ فَقَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ خَرِبَتْ خَيْبِرُ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ ﴿فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْدَرِينَ﴾» [المقاتلة: ١٧٧]. فَخَرَجُوا يَسْعَوْنَ فِي السَّكَكِ وَيَقُولُونَ: مُحَمَّدٌ وَالْخَمِيسُ - قَالَ: وَالْخَمِيسُ: الْجَيْشُ - فَظَهَرَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَتَلَ الْمُقَاتِلَةَ، وَسَبَى الدَّرَارِيَّ، فَصَارَتْ صَفِيَّةُ لِذَخِيَةِ الْكَلْبِيِّ، وَصَارَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا، وَجَعَلَ صَدَاقَهَا عِتْقَهَا فَقَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ لِثَابِتٍ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، أَنْتَ سَأَلْتَ أَنْسَا مَا أَمَّهَرَهَا؟ قَالَ: أَمَّهَرَهَا نَفْسَهَا، فَتَبَسَّمَ^(٢).

(١) رواه البخاري (١٦٨٢)، ومسلم (١٢٨٩) (٢٩٢).

(٢) ورواه مسلم بنحوه (١٠٤٣/٢) (١٣٦٥) (٨٤).

خيرٌ كانت مزارعٌ وحصوناً لليهود، وهي تَبْعُدُ نَحْوَ مِائَةِ مِيلٍ فِي الشَّامِ الْغَرْبِيِّ مِنَ الْمَدِينَةِ، وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ، فَتَحَهَا النَّبِيُّ ﷺ فِي السَّنَةِ السَّادِسَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ أَوِ السَّابِعَةِ، ثُمَّ إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَاصَرَهُمْ، وَفِي صَبَاحِ يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ صَلَّى الصُّبْحَ بَغْلَسٍ يَغْزِي: مَبْكَرًا؛ لِأَنَّ الْغُلَسَ اخْتِلَاطُ ضِيَاءِ الصُّبْحِ بِظُلْمَةِ اللَّيْلِ، ثُمَّ رَكِبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَتَجَّهًا إِلَى خَيْرٍ، وَكَانَ قَدْ بَعَثَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ^(١). وَهَذَا قَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ».

والتَّكْبِيرُ يُشْرَعُ عِنْدَ الْعُلُوِّ الْمَعْنَوِيِّ وَالْعُلُوِّ الْحَسِّيِّ، فَالْإِنْسَانُ الْمَسَافِرُ كُلَّمَا صَعَدَ نَشْرًا فَإِنَّهُ يُكَبِّرُ^(٢)، وَهَذَا عُلُوٌّ حَسِّيٌّ، وَمِنْ ذَلِكَ إِذَا رَكِبْتَ الطَّائِرَةَ مِنَ الْمَطَارِ فَكَبِّرْ؛ لِأَنَّ اسْتِقْلَالَهَا يَغْنِي أَنَّهَا ارْتَفَعَتْ، كَمَا أَنَّهَا إِذَا هَبَطَتْ عِنْدَ النُّزُولِ فِي الْمَطَارِ فَإِنَّكَ تُسَبِّحُ. وَالرَّسُولُ ﷺ هَذَا قَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ» لِأَنَّ هَذَا عُلُوٌّ مَعْنَوِيٌّ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّنَا سَنَغْلِبُ هَؤُلَاءِ وَنَعْلُو عَلَيْهِمْ، وَلِهَذَا قَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ خَرِبَتْ خَيْرٌ».

❦ وَقَوْلُهُ: «خَرِبَتْ». أَي: بِالنِّسْبَةِ لِأَهْلِهَا، وَإِلَّا فَقَدْ بَقِيَتْ وَانْتَفَعَ بِهَا الْمُسْلِمُونَ انْتِفَاعًا عَظِيمًا.

ثُمَّ قَالَ ﷺ: «إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ» أَي: إِنْ مَعَشَرَ الْمُسْلِمِينَ الْمُؤْمِنِينَ، الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ لَتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا، إِذَا نَزَلُوا بِسَاحَةِ قَوْمٍ؛ أَي: بِمَا يَقْرُبُ مِنْهُمْ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ، فَتَقَدَّمَ ﷺ فِي هَذَا الصَّبَاحِ حَتَّى نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَاسْتَحَقُّوا هَذَا الْوَصْفَ، وَدَخَلَ خَيْرٌ، فَجَعَلَ هَؤُلَاءِ الْيَهُودَ يَسْعَوْنَ فِي السَّكِكِ. يَغْنِي: فِي الطَّرِيقَاتِ كَالْجُرْدَانِ، يَقُولُونَ: مُحَمَّدٌ وَالْخَمِيسُ.

وَالْخَمِيسُ هَذِهِ تُرَوَّى بِالرَّفْعِ وَبِالنَّصْبِ، عَلَى أَنَّ الْوَاوَ لِلْمَعْيَةِ، وَالْخَمِيسُ هُوَ الْجَيْشُ. ثُمَّ كَانَ الْفَتْحُ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ -، وَظَهَرَ عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَتَلَ الْمُقَاتِلَةَ، وَسَبَى الذَّرَارِي؛ يَغْنِي: النِّسَاءَ وَالصِّغَارَ، فَصَارَتْ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ - وَحُيَيٌّ هُوَ سَيِّدُ بَنِي

(١) رواه البخاري (٢٩٧٥، ٣٠٠٩، ٣٧٠١)، ومسلم (٢٤٠٥، ٢٤٠٦) (٣٣، ٣٤).

(٢) روى البخاري (٢٩٩٣، ٢٩٩٤) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: كنا إذا صعدنا كبرنا، وإذا نزلنا سبَّحنا.

التَّضْيِيرِ خَرَجَ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى خَيْبَرَ - لِذَخِيَةِ الْكَلْبِيِّ، ثُمَّ صَارَتْ لِلرَّسُولِ ﷺ وَلَكِنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَكَرَمِهِ وَمِرَاعَاتِهِ لِلنَّفُوسِ لَمْ يَتَّخِذْهَا سَبِيًّا، بَلْ اتَّخَذَهَا زَوْجَةً، وَجَعَلَ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا ﷺ.

ففي هذا: دليلٌ على أن المرأةَ الأمةَ إذا تزوّجها سيدها فلا حرج أن يجعلَ عتقها هو الصداقَ بدلًا من الدراهم.

وفيه: دليلٌ على فائدةٍ مهمةٍ وهي: أن عقدَ النكاحِ لا يُشترطُ فيه التزويجُ؛ يعني: لا يُشترطُ أن يقولَ: زَوَّجْتُكَ أو أَنْكَحْتُكَ. بل لو قَالَ: «جَوَّزْتُكَ بَتِي». وَقَالَ: قَبِلْتُ. فَإِنَّهُ يَصِحُّ، مَعَ أَنْ قَوْلَهُ: «جَوَّزْتُكَ». ليس بعربيٍّ لكن معناها عند العامة: زَوَّجْتُكَ، وَلَوْ قَالَ: مَلَكَتُكَ بَتِي. صَحٌّ؛ لأنها عند العامة بمعنى زَوَّجْتُكَ، وفي بعض ألفاظ البخاري في قصّة الرجل الذي زوّجه النَّبِيُّ ﷺ المرأةَ التي وهبت نفسها للرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَلَكَتُكُمَا بِمَا مَعَكُمْ مِنَ الْقُرْآنِ»^(١).

فإن قَالَ قَائِلٌ: إِنْ قَالَ الْوَلِيُّ: وَهَبْتُكَ؛ أَي: وَهَبْتُكَ بَتِي. فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّهُ يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ بِذَلِكَ؟

قَدْ نَقُولُ: لَا يَنْعَقِدُ بِهَذَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الاحزاب: ٥٠] فلا يمكنُ أَنْ يَنْعَقِدَ النِّكَاحُ بِشَيْءٍ صَرَّحَ اللَّهُ بِأَنَّهُ خَاصٌّ بِالرَّسُولِ ﷺ.

فإن قيل: العبرة بالمعنى، وهذا الرجل الذي زوّج ابنته بلفظِ الهبة قد أخذَ مهرًا، والهبة التي تَخْتَصُّ بِالرَّسُولِ بِدُونِ مَهْرٍ، فَيَكُونُ قَوْلُهُ: وَهَبْتُكَ. مِثْلُ مَلَكَتُكَ. فَاَلْمَسْأَلَةُ هَذِهِ تَنَازَعُهَا أَمْرَانِ: اللفظُ والمعنى، وهل نُغَلِّبُ اللفظَ وَنَقُولُ: متى عقد بلفظِ الهبة فإنه لا يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ، اتِّبَاعًا لظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمْرًا مُؤَمَّنَةً إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا﴾، أو نَقُولُ: العبرة بالمعنى، والهبة التي ذَكَرَهَا اللَّهُ ﷻ خَاصَّةً لِرَسُولِهِ

هي التي ليس لها عوض؛ أي: تأتي امرأة للرسول فتقول: وهبتك نفسي، فيقول: قبلت، فتكون زوجته بدون صداق وبدون ولي.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٩/١٢٩-١٣٠):

❖ قوله: «بَابُ مَنْ جَعَلَ عَتَقَ الْأُمَةَ صَدَاقَهَا». كَذَا أَوْرَدَهُ غَيْرُ جَازِمٍ بِالْحَكْمِ، وَقَدْ أَخَذَ بظَاهِرِهِ مِنَ الْقَدَمَاءِ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَإِبْرَاهِيمُ وَطَاوُسٌ وَالزَّهْرِيُّ، وَمَنْ فَقَهَا الْأَمْصَارِ الثَّوْرِيُّ وَأَبُو يَوْسُفَ وَاحِدٌ وَإِسْحَاقُ، قَالُوا إِذَا أَعْتَقَ أُمَتَهُ عَلَى أَنْ يَجْعَلَ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا صَحَّ الْعَقْدُ وَالْعَتَقُ وَالْمَهْرُ عَلَى ظَاهِرِ الْحَدِيثِ.

وَأَجَابَ الْبَاقُونَ عَنْ ظَاهِرِ الْحَدِيثِ بِأَجُوبَةٍ أَقْرَبُهَا إِلَى لَفْظِ الْحَدِيثِ: أَنَّهُ أَعْتَقَهَا بِشَرْطِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، فَوَجَبَتْ لَهُ عَلَيْهَا قِيمَتُهَا وَكَانَتْ مَعْلُومَةً فَتَزَوَّجَهَا بِهَا.

وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صَهْبٍ: «سَمِعْتُ أَنَسًا قَالَ: سَبَى النَّبِيُّ ﷺ صَفِيَّةً فَأَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا. فَقَالَ ثَابِتٌ لَأَنْسٍ: مَا أَصْدَقَهَا؟ قَالَ: نَفْسَهَا، فَأَعْتَقَهَا» هَكَذَا أَخْرَجَهُ الْمُصَنِّفُ فِي الْمَغَازِي. وَفِي رِوَايَةِ هَمَادٍ عَنْ ثَابِتٍ وَعَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَنْسٍ فِي حَدِيثٍ قَالَ: وَصَارَتْ صَفِيَّةٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا وَجَعَلَ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا. فَقَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ لثَابِتٍ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، أَنْتَ سَأَلْتَ أَنَسًا مَا أَمْهَرَهَا؟ قَالَ: أَمْهَرَهَا نَفْسَهَا. فَتَبَسَّمَ. فَهُوَ ظَاهِرٌ جَدًّا فِي أَنَّ الْمَجْعُولَ مَهْرًا هُوَ نَفْسُ الْعَتَقِ، فَالتَّأْوِيلُ الْأَوَّلُ لَا بَأْسَ بِهِ، فَإِنَّهُ لَا مَنَافَاةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقَوَاعِدِ حَتَّى لَوْ كَانَتِ الْقِيَمَةُ مَجْهُولَةً، فَإِنْ فِي صَحَّةِ الْعَقْدِ بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورِ وَجْهًا عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ.

وَقَالَ آخَرُونَ: بَلْ جَعَلَ نَفْسَ الْعَتَقِ الْمَهْرَ، وَلَكِنَّهُ مِنْ خِصَائِصِهِ وَمِنْ جَزَمَ بِذَلِكَ الْهَاورِدِيُّ.

وَقَالَ آخَرُونَ: قَوْلُهُ: «أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا» مَعْنَاهُ أَعْتَقَهَا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا. فَلَمَّا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ سَاقٍ لَهَا صَدَاقًا قَالَ: أَصْدَقَهَا نَفْسَهَا؛ أَيْ: لَمْ يُصْدِقْهَا شَيْئًا فِيمَا أَعْلَمَ، وَلَمْ يَنْفِ أَصْلَ الصَّدَاقِ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ أَبُو الطَّيِّبِ الطَّبْرِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، وَابْنُ الْمَرَابِطِ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ، وَمَنْ تَبِعَهُمَا: إِنَّهُ قَوْلُ أَنْسٍ، قَالَهُ ظَنًّا مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ وَلَمْ يَرْفَعْهُ. وَرَبِمَا تَأَيَّدَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ بِمَا

أخرجه البيهقي من حديث أميمة - ويقال: أمة الله - بنت رزينة عن أمها «أن النبي ﷺ أعتق صفيّة وخطبها وتزوجها وأمهرها رزينة، وكان أتى بها مسيبة من قريظة والنضير» وهذا لا يقوم به حجة لضعف إسناده، ويُعَارِضُهُ ما أخرجه الطبراني وأبو الشيخ من حديث صفيّة نفسها قالت: «أَعْتَقَنِي النَّبِيُّ ﷺ وجعل عتقي صداقي» وهذا موافق لحديث أنس، وفيه ردٌّ على من قال: إن أنسا قال ذلك بناءً على ما ظنّه.

وقد خالف هذا الحديث أيضًا ما عليه كافة أهل السير أن صفيّة من سبي خيبر. ويُحْتَمَلُ أن يكون أعتقها بشرط أن ينكحها بغير مهر فلزمها الوفاء بذلك، وهذا خاصٌّ بالنبي ﷺ دون غيره.

وقيل: يُحْتَمَلُ أنه أعتقها بغير عوض وتزوجها بغير مهر في الحال ولا في المال، قال ابن الصلاح: معناه أن العتق يحل محلّ الصداق وإن لم يكن صداقًا، قال: وهذا كقولهم «الجوع زاد من لا زاد له» قال: وهذا الوجه أصحُّ الأوجه وأقربها إلى لفظ الحديث، وتبعه النووي في «الروضة».

ومن المستغربات قول الترمذي بعد أن أخرج الحديث: وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق، قال: وكره بعض أهل العلم أن يجعل عتقها صداقًا حتى يجعل لها مهرًا سوى العتق، والقول الأول أصحُّ. وكذا نقل ابن حزم عن الشافعي. والمعروف عند الشافعية أن ذلك لا يصح، لكن لعل مراد من نقله عنه صورة الاحتمال الأول، ولا سيما [وقد] نصّ الشافعي على أن من أعتق أمتة على أن يتزوجها فقبلت عتقت ولم يلزمها أن تتزوج به، لكن يلزمها له قيمتها؛ لأنه لم يرخص بعتقها مجانًا فصار كسائر الشروط الفاسدة، فإن رضيت وتزوجته على مهر يتفقان عليه كان لها ذلك المسمى وعليها له قيمتها. فإن اتحدًا تقاصًا.

وممن قال بقول أحمد من الشافعية ابن حبان صرح بذلك في صحيحه، قال ابن دقيق العيد: الظاهر مع أحمد ومن وافقه، والقياس مع الآخرين، فيتردّد الحال بين ظنّ نشأ عن قياس وبين ظنّ نشأ عن ظاهر الخبر مع ما تحتّمه الواقعة من الخصوصية،

وهي وإن كانت على خلاف الأصل لكن يَتَقَوَّى ذلك بكثرة خصائص النَّبِيِّ ﷺ في النكاح، وخصوصًا خصوصيته بتزويج الواهبة من قوله تعالى: ﴿وَأَمْرًا مُؤَمَّنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ الآية.

وممن جزم بأن ذلك كان من الخصائص يَحْيَى بن أَكْثَم فيما أخرجه البيهقي قَالَ: وكذا نقله المزني عن الشافعي. قَالَ: وموضع الخصوصية أنه أعتقها مطلقًا وتزوَّجها بغير مهر ولا ولي ولا شهود، وهذا بخلاف غيره. انتهى كلام ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ.

والصواب: ما ذهب إليه الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ من أنه يَجُوزُ أَنْ يَعْتَقَ أَمَتَهُ وَيَجْعَلَ عَتَقَهَا صِدَاقَهَا؛ لأنَّ عَتَقَهَا معناه تحريرها، والتحرُّرُ معناه أنها اشترت نفسها بعوض وهو الصداق.

والصواب: أيضًا الذي لا شكَّ فيه أن هذا ليس من خصوصيات النَّبِيِّ ﷺ، وأنه موافق للقياس تمامًا.

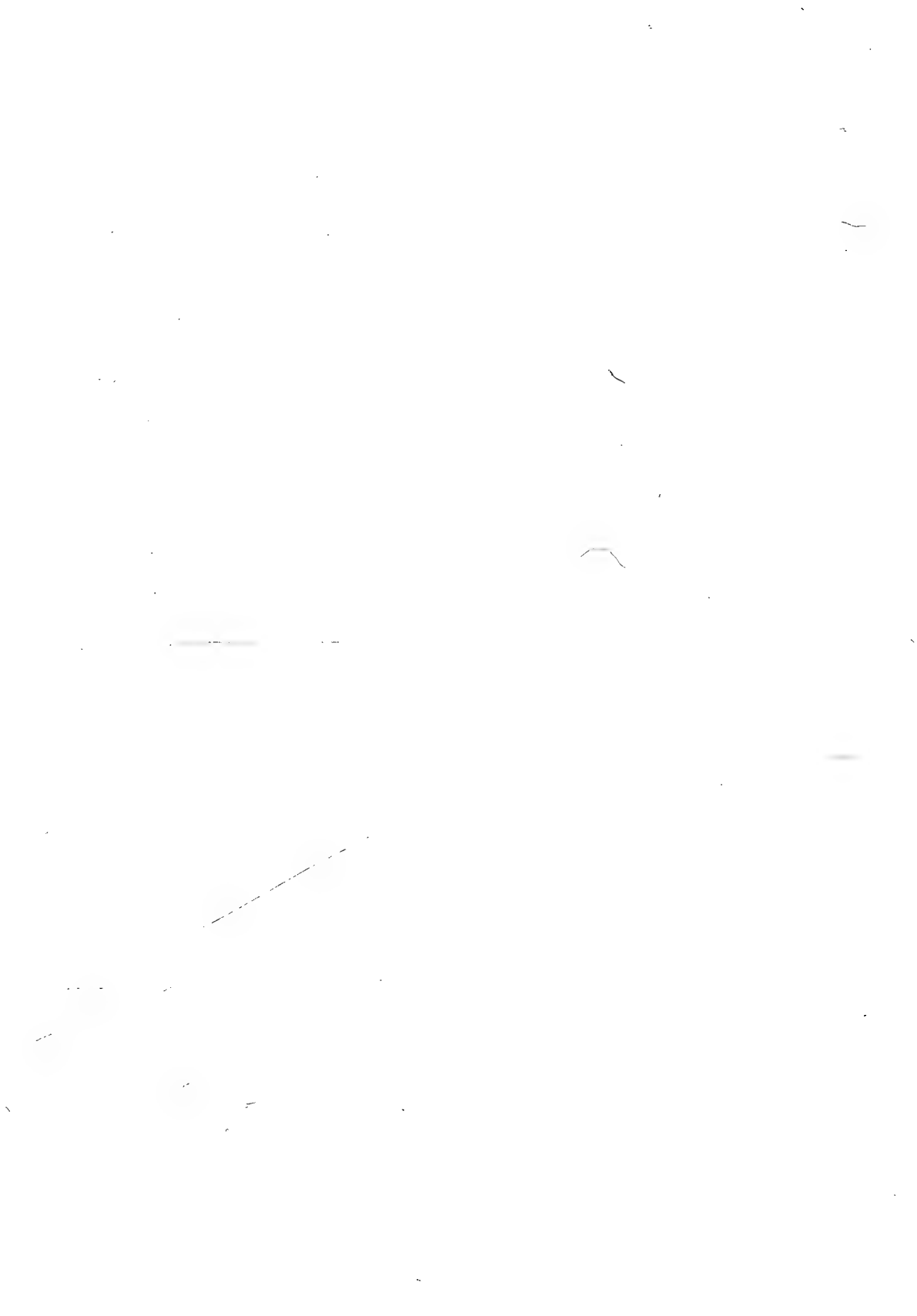
وقول ابن دقيق العيد جيّد، لكننا لا نُوافِقه على أنه مخالف للقياس، بل الصواب أنه موافق للقياس، كما أنه موافق لظاهر الخبر.



شَيْخ
صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ

كِتَابُ الْعَيْدَيْنِ

١٤٨ - ١٨٩



كِتَابُ الْعِيدَيْنِ

قوله: «العِيدَيْنِ». اعلم أنه ليس هناك إلا عيدُ الأضحى وعيدُ الفطر، وهناك العيدُ الأسبوعي الذي يَتَكَرَّرُ وهو يومُ الجمعة، وما عدا ذلك فليس في الإسلام عيدٌ سوى هذه الأعياد الثلاثة، لا لدخولِ شهرِ المحرم، ولا لذكرى بدرٍ، ولا لغيرهما. وأما ما يَفْعَلُهُ بعضُ الناسِ من أنهم يَجْعَلُونَ عيدًا لدخولِ شهرِ المحرم فهذا لا أصل له، فالرسول ﷺ لما قَدِمَ المدينةَ وَجَدَ عندهم يومين يَلْعَبُونَ فيهما، فقال: «إن الله أبدلكم بخيرٍ منهما: عيدُ الأضحى وعيدُ الفطر»^(١).



(١) رواه أحمد (٣/١٠٣، ١٧٨، ١٣٥)، وأبو داود (١١٣٤)، والنسائي (١٥٥٦)، والحاكم (١/٢٩٤)، وصححه على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، والبخاري في «شرح السنة» (٤/٢٩٢)، وصححه. وصححه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٢/٤٤٢). وانظر في هذه المسألة: «اقتضاء الصراط المستقيم» لشيخ الإسلام (ص ٢٨٧-٢٩١).

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١- باب في العيدين والتَّجَمُّلِ فِيهِ.

٩٤٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: أَخَذَ عُمَرُ جُبَّةً مِنْ إِسْتَبْرَقٍ تَبَاعُ فِي السُّوقِ فَأَخَذَهَا فَأَتَى بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ابْتَغِ هَذِهِ تَجَمَّلُ بِهَا لِلْعِيدِ وَالْوُفُودِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسٌ مِنْ لَا خَلَقَ لَهُ» فَلَبِثَ عُمَرُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَلْبِثَ، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِجُبَّةٍ دِيْبَاجٍ، فَأَقْبَلَ بِهَا عُمَرُ فَأَتَى بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ قُلْتَ: «إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسٌ مِنْ لَا خَلَقَ لَهُ» وَأَرْسَلْتَ إِلَيَّ بِهَذِهِ الْجُبَّةِ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَبِعُهَا أَوْ تُصِيبُ بِهَا حَاجَتَكَ»^(١).

الشاهد من هذا الحديث قوله: «ابْتَغِ هَذِهِ تَجَمَّلُ بِهَا لِلْعِيدِ وَالْوُفُودِ». ففيه دليل على أن الرسول ﷺ يَتَجَمَّلُ فِي الْأَعْيَادِ، وَيَتَجَمَّلُ أَيْضًا لِلْوُفُودِ؛ لِأَنَّهُ أَقَرَّ عُمَرَ عَلَى مَا أَشَارَ لَهُ بِهِ، خِلَافًا لِبَعْضِ النَّاسِ الَّذِي لَا يَتَجَمَّلُ لِلْوُفُودِ.

وَالْمُرَادُ بِالْوُفُودِ الَّذِينَ لَهُمْ قِيَمَةٌ فِي الْمَجْتَمَعِ لَيْسَ كُلُّ مَنْ وَفَدَ إِلَيْكَ تَتَجَمَّلُ لَهُ وَتَلْبَسُ أَحْسَنَ ثِيَابِكَ، لَكِنْ إِذَا كَانَ لَهُ قِيَمَةٌ فِي الْمَجْتَمَعِ كَأَمِيرٍ أَوْ عَالِمٍ كَبِيرٍ أَوْ وَزِيرٍ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهَذَا التَّجَمُّلُ لَهُمْ مِنَ السَّنَةِ الَّتِي يُثَابُ عَلَيْهَا، كَمَا أَنَّهُ مِنَ الْعَادَاتِ الْمَحْمُودَةِ عِنْدَ النَّاسِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا: صِرَاحَةُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الْأَوَّلَى الَّتِي مِنْ إِسْتَبْرَقٍ -وَالِإِسْتَبْرَقُ نَوْعٌ مِنَ الدِّيْبَاجِ-: «إِنْ هَذِهِ لِبَاسٌ مِنْ لَا خَلَقَ لَهُ» يَعْنِي: مَنْ لَا نَصِيبَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ وَهُمْ الْكَفَّارُ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ أَرْسَلَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِجُبَّةٍ دِيْبَاجٍ، فَجَاءَ عُمَرُ يَسْأَلُ الرَّسُولَ: كَيْفَ تَقُولُ بِالْأَمْسِ فِي الْإِسْتَبْرَقِ إِنَّهُ لِبَاسٌ مِنْ لَا خَلَقَ لَهُ، الْآنَ تُعْطِنِي جُبَّةً مِنَ الدِّيْبَاجِ وَفِيهَا الْحَرِيرُ؟ فَقَالَ ﷺ: «تَبِعُهَا أَوْ تُصِيبُ بِهَا

حاجتك». فَبَيَّنَ ﷺ أَنَّهُ لَمْ يُعْطِهَا إِيَّاهُ لِيَلْبِسَهَا، وَلَكِنْ لِيَسِيعَهَا، أَوْ يَقْضِيَ بِهَا حَاجَتَهُ كَأَن يَهْدِيهَا إِلَى أَحَدٍ يَجُوزُ لَهُ لِبْسُهَا كَالْمَرْأَةِ مِثْلًا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- بَابُ الْحِرَابِ وَالْدَّرَقِ يَوْمَ الْعِيدِ.

٩٤٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَسَدِيَّ حَدَّثَهُ عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي جَارِيتَانِ تُغْنِيَانِ بِغَنَاءِ بُعَاثٍ، فَاضْطَجَعَ عَلَى الْفِرَاشِ وَحَوْلَ وَجْهَهُ، وَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ فَانْتَهَرَنِي وَقَالَ: مِزْمَارَةُ الشَّيْطَانِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: «دَعُوهَا» فَلَمَّا غَفَلَ غَمَزَتْهُمَا فَخَرَجَتَا.

٩٥٠- وَكَانَ يَوْمَ عِيدٍ فِيهِ يَلْعَبُ السُّودَانُ بِالْدَّرَقِ وَالْحِرَابِ، فَإِذَا سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَإِذَا قَالَ: «تَشْتَهِينَ تَنْظُرِينَ؟» فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَأَقَامَنِي وَرَاءَهُ، خَدِّي عَلَى خَدِّهِ، وَهُوَ يَقُولُ: «دُونَكُمْ يَا بَنِي أَرْفَدَةَ» حَتَّى إِذَا مَلَلْتُ قَالَ: «حَسْبُكَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ قَالَ: «فَاذْهَبِي»^(١).

ففي هذا الحديث: دليل على جواز غناء النساء في أيام العيد، والظاهر أنه كذلك بالنسبة للرجال؛ لأنه إذا كان قد اعتيد في ذلك الوقت ألا يُغْنِيَ إلا النساء فقد اعتيد في وقت آخر أن يُغْنِيَ الرجال فلا مانع؛ لأن العلة واحدة، بل إن العلة في غناء النساء أشد؛ لأن الفتنة بهن أشد، فإذا أُبيح لهن في الأعياد هذا النوع من التبسط، فليكن مثل ذلك للرجال كذلك.

❦ قولها: بالدرق والحراپ. الدرق جمع درقة وهي الترس، والحراپ بكسر المهملة جمع حربة.

(١) ورواه مسلم (٨٩٢) (١٩).

فهذا اللعبُ كأنه مثل ما تُسمِّيها نحن مناورة، فهذا معه حربةٌ وهذا معه ترسٌ يَتَّقِي به الحربةُ فكانوا يَلْعَبُونَ.

وفي الرواية الأخرى أنهم كانوا يَلْعَبُونَ في المسجد^(١)؛ لأنها أيام عيدٍ، ومن هنا أخذ بعض الناس أنه لا بأس بما يُسمونه العرضة في أيام العيد؛ لأنهم يَلْعَبُونَ بالسيوف وبالبنادق من أجل الترويح عن النفس.

وفي هذا الحديث: حسنُ خلقِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم؛ لأنه قالَ لها: «تَشْتَهِينَ تَنْظُرِينَ؟»؛ لأن هذا مشهدٌ يُحِبُّ النساءُ أَنْ يَطَّلِعْنَ عليه، لاسيما من مثل عائشة رضي الله عنها؛ لأنها كانت صغيرة في السن، فإن الرسول ﷺ حين تُوفِّي كانت لها ثمان عشرة سنة^(٢). قالت: فأقامني وراءه؛ لئلا يَنْظُرُوا إليها، فهي تَنْظُرُ إليهم لكن هم لا يَنْظُرُونَ إليها، وتَقُولُ: خَدِّي على خَدِّه، وهو يَقُولُ: «دونكم يا بني أرفدة» إلى أن ملَّت، فقال لها: «حسبك؟» فقالت: نعم، قَالَ: «فأذهبي» فانظُرْ إلى هذا الخلق.

ويؤخَذُ من هذا الحديث: أنه لا بأس أن يَخْرُجَ الإنسانُ بأهله ليُشَاهِدُوا ما يَحْسُنُ مشاهدته مثل لو مشى إلى الوادي، وخرجتِ النساءُ تَنْظُرُ إليه، أو غير ذلك من الأسباب التي تَرَى أن أهلك يُحِبُّونَ الاطلاعَ عليها، لكن بشرطٍ ألا يَكُونَ في هذا فتنة، فلو كان في هذا فتنة كما يُوجدُ في بعض الملاعب التي تُوجدُ في بعض المدن ويَأْوِي إليها من السفهاء مَنْ يَأْوِي، وتَذْهَبُ النساءُ مع هؤلاء السفهاء، فهذه تُمنَعُ، لا لأن المشاهدة حرامٌ ولكن لما يُخْشَى من الفتنة.

❖ قوله: «دونكم يا بني أرفدة».

قَالَ ابن حجر في «الفتح» (٢/٤٤٤):

يا بني أَرْفَدَةٌ. بفتح الهمزة وسكونِ الراء وكسرِ الفاء، وقد تَفَتَّحَ. قيل: هو لقبٌ للحبشة. وقيل: هو اسمُ جنسٍ لهم. وقيل: اسمُ جدِّهم الأكبر. وقيل: المعنى يا بني الإماء.

(١) رواه البخاري (٥٢٣٦)، ومسلم (٨٩٢) (١٨).

(٢) رواه البخاري (٥١٣٣)، ومسلم (١٤٢٢) (٧١، ٧٢).

زاد في رواية الزهري عن عروة: فزجرهم عمر، فقال النبي ﷺ: «أمتا بني أرفدة». وبين الزهري أيضا عن سعيد عن أبي هريرة وجه الزجر حيث قال: فأهوى إلى الحصاء فحصبهم بها، فقال النبي ﷺ: «دعهم يا عمر» وسيأتي في الجهاد. وزاد أبو عوانة في «صحيحه»: «فإنهم بنو أرفدة» كأنه يعني أن هذا شأنهم وطريقتهم، وهو من الأمور المباحة فلا إنكار عليهم.

قال المحب الطبري: فيه تنبيه على أنه يُغْتَرَّ لهم ما لا يُغْتَرَّ لغيرهم؛ لأن الأصل في المساجد تنزيهها عن اللعب، فيقتصر على ما ورد فيه النص. انتهى

وروى السراج من طريق أبي الزناد، عن عروة، عن عائشة، أنه ﷺ قال يومئذ: «لَتَعْلَمَ يَهُودُ أَنْ فِي دِينِنَا فَسْحَةٌ إِنِّي بُعِثْتُ بِحَنِيفَةٍ سَمِيحَةٍ». وهذا يُشْعِرُ بعدم التخصيص، وكان عمر بنى على الأصل في تنزيه المساجد، فبين له النبي ﷺ وجه الجواز فيما كان هذا سبيله كما سيأتي تقريره، أو لعله لم يكن علم أن النبي ﷺ كان يراهم. انتهى كلام ابن حجر.

أو لعله ظن أن الرسول ﷺ استخفى منهم؛ لأن الرسول ﷺ موصوف بالحياء^(١)، وعمر موصوف بالصراحة وعدم المبالاة.

فإن قيل: هل يؤخذ من نظر عائشة ﷺ للرجال أن النظر إلى الرجال جائز؟ فالجواب: نظر النساء للرجال جائز ولا إشكال فيه، بشرط ألا تتلذذ بالنظر أو تتمتع به، وإلا فهو جائز لا إشكال فيه، فالرسول ﷺ قال لفاطمة بنت قيس: «اعتدي في بيت ابن أم مكتوم، فإنه رجل أعمى تضعين ثيابك عنده»^(٢)، فالمرأة لا بأس أن تنظر للرجال.

(١) روى البخاري (٣٥٦٢)، ومسلم (٢٣٢٠) (٦٧) عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ أشد حياء من العذراء في خدرها.

(٢) رواه مسلم (١٤٨٠) (٣٦).

ثم لو أننا قلنا: إن المرأة لا تَنْظُرُ للرجل لزمانا نحن الرجال أن تَنْعَطِي، حتَّى لا تَنْظُرَ إلينا النساء، كما يلزمهن أن يَخْتَجِبْنَ، حتَّى لا تَراهن، وأما حديث: «أفعميا وان أنتما»^(١) فكما قال الإمام أحمد: لا يَصِحُّ، ورفعهُ خطأ^(٢).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣- بابُ سُنةِ الْعِيْدَيْنِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ.

٩٥١- حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدٌ قَالَ سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ فَقَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ مِنْ يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّيَ ثُمَّ نَرْجِعَ فَنَنْحَرَ، فَمَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا»^(١).

[الحديث ٩٥١- أطرافه في: ٩٥٥، ٩٦٥، ٩٦٨، ٩٧٦، ٩٨٣، ٥٥٤٥، ٥٥٥٦، ٥٥٥٧، ٥٥٦٣، ٦٦٧٣].

هذا الحديث يوم الأضحى، وفيه دليل على أنه لا يَصِحُّ ذَبْحُ الْأَضْحِيَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ؛ لقوله: «أَنْ نُصَلِّيَ ثُمَّ نَرْجِعَ فَنَنْحَرَ». ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٥٢- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ وَعِنْدِي جَارِيتَانِ مِنْ جَوَارِي الْأَنْصَارِ تُغَيَّيَانِ بِمَا تَقَاوَلَتِ الْأَنْصَارُ يَوْمَ بُعَاثَ قَالَتْ: وَلَيْسَتَا بِمُعَيَّنَتَيْنِ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَمَزَامِيرُ الشَّيْطَانِ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟! - وَذَلِكَ فِي يَوْمِ عِيدٍ - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا بَكْرٍ، إِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ عِيدًا وَهَذَا عِيدُنَا»^(١).

(١) رواه أحمد (٢٩٦/٦) (٦٥٤٠)، وأبو داود (٤١١٢)، والترمذي (٢٧٧٨).

(٢) قد نقل ابن مفلح رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَبْدَع» (١١/٧) تَضْعِيفَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ لِهَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: قَالَ أَحْمَدُ: هُوَ ضَعِيفٌ.

(٣) ورواه مسلم (١٩٦١) (٧).

(٤) ورواه مسلم (٨٩٢) (١٦).

قَوْلُهَا: وَلَيْسَتْ بِمَغْنِيَّتَيْنِ. يَعْنِي: لَيْسَتْ تَخْتَرِفَانِ الْغِنَاءَ، وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالْغِنَاءِ أَحْيَانًا لَمَنْ لَا يَخْتَرِفُهُ، أَمَّا مَنْ يَحْتَرِفُهُ وَيَجْعَلُهُ مَهْنَةً دَائِمًا، فَهَذَا لَيْسَ بِمَحْمُودٍ. وَهَذَا يَدُلُّنَا عَلَى قَاعِدَةٍ مَفِيدَةٍ حَتَّى فِي الْعِبَادَاتِ وَهِيَ أَنْ بَعْضَ الْعِبَادَاتِ إِذَا فُعِلَتْ أَحْيَانًا لَمْ تَكُنْ مَذْمُومَةً وَإِذَا صَارَتْ رَاتِبَةً صَارَتْ مَذْمُومَةً. فَمَثَلًا صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ لِلنَّافِلَةِ أَحْيَانًا لَا بَأْسَ بِهَا، لَكِنْ لَوْ اتَّخَذَهَا النَّاسُ عَادَةً بِمَعْنَى أَنَّهُ كُلَّمَا قَامُوا يَتَهَجَّدُونَ بِاللَّيْلِ صَلَّوْا جَمَاعَةً، قُلْنَا: هَذَا بَدْعٌ. فَيُفَرَّقُ بَيْنَ الشَّيْءِ الرَّاتِبِ وَالشَّيْءِ الْعَارِضِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤- بَابُ الْأَكْلِ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الْخُرُوجِ.

٩٥٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَغْدُو يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ تَمْرَاتٍ. وَقَالَ مُرْجَأُ بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَيَأْكُلُهُنَّ وَتَرًا»^(١).

فِي يَوْمِ الْفِطْرِ الْأَفْضَلُ أَنْ الْإِنْسَانُ يَأْكُلَ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ، وَأَنْ يَأْكُلَ تَمْرَاتٍ، وَأَنْ تَكُونَ وَتَرًا، وَالْحَدِيثُ وَاضِحٌ فِي هَذَا.

وَالْحِكْمَةُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَهُوَ نَشِيطٌ قَوِيٌّ، وَأَمَّا فِي الْأَضْحَى فَلَا يَأْكُلُ حَتَّى يَرْجِعَ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾^(٢) [الأنعام: ٢٠] فَجَعَلَ النُّحْرَ بَعْدَ الصَّلَاةِ، وَأَمَرَ بِالْأَكْلِ مِنَ الْأَضْحَى فَقَالَ: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا﴾ وَلِهَذَا قَالَ الْفُقَهَاءُ: يَنْبَغِي أَلَّا يَأْكُلَ شَيْئًا فِي عِيدِ الْأَضْحَى حَتَّى يَرْجِعَ وَيَذْبَحَ أَضْحِيَّتَهُ وَيَأْكُلَ مِنْهَا^(٣).

(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، بصيغة الجزم، وقد وصله ابن خزيمة في «صحيحه» (١٤٢٩)، والإسماعيلي في

«مستخرجه»، وغيرهما من طريق أبي النضر عن مرجى بلفظ: يخرج. بدل: يغدو.

وأخرجه الإمام أحمد عن حرمي بن عمار عن مرجى بلفظ: ويأكلهن أفرادًا.

«فتح الباري» (٢/٤٤٧)، و«تغليق التعليق» (٢/٣٧٤-٣٧٥).

(٢) «المغني» (٣/٢٥٩).

وفي قوله: وَيَأْكُلُهُنَّ وَتَرَا. دليلٌ على أن ما يَفْعَلُهُ بعضُ الناسِ الآن من تقصُّدِ الوتر فيما لم يَرِدْ فيه خطأ؛ لأن بعضَ الناسِ الآن مثلاً إذا سَقَاكَ مرتين يَقُولُ لك: أوتر. فهذا لا أصل له.

الأصل أننا لا نُوتِرُ بشيءٍ إلا ما جَاءَتْ به السنة، وأما ما لم يَرِدْ فيه شيءٌ فَإِنَّا نَفْعَلُهُ بلا قصدٍ، إن صادفَ الوترَ فهو وترٌ وإن صادفَ الشفعَ فهو شفعٌ.

فإن قيل: بكم يُوتِرُ في أكل هذه التمراتِ؟ قلنا: أقل ما يَأْكُلُ ثلاثة؛ لأنه قَالَ: «تمرات». وأقلُّ الجمعِ ثلاثة، وإلا فمن المعلوم أن الوترَ أقلُّه واحدة.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥- باب الأكلِ يَوْمَ النَّحْرِ.

٩٥٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيُعِدْ» فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: هَذَا يَوْمٌ يُشْتَهَى فِيهِ اللَّحْمُ، وَذَكَرَ مِنْ جِرَانِهِ فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ صَدَقَهُ قَالَ: وَعِنْدِي جَذَعَةٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ، فَرَخَّصَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَلَا أَذْرِي أَبْلَغْتَ الرُّخْصَةَ مِنْ سِوَاهُ أَمْ لَا^(١).

[الحديث ٩٥٤ - أطرافه في: ٩٨٤، ٥٥٤٦، ٥٥٤٩، ٥٥٦١].

في هذا الحديث من الفوائد:

أن مَنْ قَدَّمَ شَيْئًا على زَمَنِه فإنه لا يَصِحُّ منه، سواءً كان عالماً أو جاهلاً، فلو صَلَّى قبل الوقتِ ظناً منه أن الوقتَ قد دخل، ثم تبَيَّن أنه لم يَدْخُلْ فإنه لا تَصِحُّ صَلَاتُهُ، وتكونُ الأولى نفلًا؛ لأنه نوى فيها الصلاة، وجعل نيته مقيدةً بأنها -مثلاً- الظهر،

فلغى تقييد كونها الظهر، وبقي نية الأصل أنها صلاة، ولهذا قال الفقهاء رحمهم الله:
يَنْقَلِبُ نَفْلًا مَا بَانَ عَدَمُهُ. وذكروا من ذلك إذا صَلَّى قَبْلَ الْوَقْتِ^(١).
قوله: «فلا أدري أبلغت الرخصة».

قَالَ الْعَيْنِيُّ رحمته الله فِي عَمْدَةِ الْقَارِي (٢٧٧/٦):
قوله: «فلا أدري». أي: هذا الحكم كان خاصًا به أو عامًا لجميع المكلفين، وهذا
يدلُّ على أن أنسا لم يبلغه قوله رحمته الله: «لا تَذْبَحُوا إِلَّا مَسْنَةً». انتهى كلامه.
فقوله: فلا أدري أبلغت الرخصة من سواه أم لا. ظاهر كلام العينى أنه من قول أنس رحمته الله،
ولعله لم يبلغه حديث البراء الآتي أن الرسول قال: «ولن تُجزئ عن أحدٍ بعدك»^(٢).
لكن قد يقال: أنه لا يلزم من هذا أن الحديث لم يبلغه، لأن أنسا رحمته الله قد يفهم من قوله:
«لن تُجزئ عن أحدٍ بعدك» أي: لن تُجزئ عن أحدٍ ليست حاله كحالِكَ، فيكون معنى:
«بعدك». أي: بعدك في الوصف لا في الزمن كما اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله^(٣).
ثم قال البخاري رحمته الله:

٩٥٥- حدثنا عثمان قال: حدثنا جرير عن منصور، عن الشعبي عن البراء بن
عازب رضي الله عنه قال: خطبنا النبي صلى الله عليه وسلم يوم الأضحى بعد الصلاة فقال: «مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا
وَنَسَكَ نُسُكَنَا فَقَدْ أَصَابَ النُّسُكَ، وَمَنْ نَسَكَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَلَا نُسُكَ
لَهُ» فَقَالَ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نَبَارٍ خَالَ الْبَرَاءِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنِّي نَسَكْتُ شَاتِي قَبْلَ الصَّلَاةِ،
وَعَرَفْتُ أَنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ، وَأَحْبَبْتُ أَنْ تَكُونَ شَاتِي أَوَّلَ مَا يُذْبَحُ فِي بَيْتِي
فَذَبَحْتُ شَاتِي، وَتَعَدَّيْتُ قَبْلَ أَنْ آتِيَ الصَّلَاةَ قَالَ: «شَاتُكَ شَاءَ لَحْمٍ» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،
فَإِنَّ عِنْدَنَا عَنَاقًا لَنَا جَذَعَةٌ، هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتَيْنِ، أَفَتَجْزِي عَنِّي؟ قَالَ: «نَعَمْ وَلَكِنْ
تَجْزِي عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ»^(٤).

(١) انظر: «الكافي في فقه ابن حنبل» (١/١٢٣)، و«شرح العملة» (٣/٦٦٤، ٤/٢٥٣)، و«المبدع» (١/٣٥٣).

(٢) مياتي تخريجه قريبًا إن شاء الله.

(٣) «الاختيارات» (ص ١٧٧-١٧٨).

(٤) ورواه مسلم بنحوه (١٩٦١) (٥، ٧).

هذا كما أَسْلَفْنَا قَرِيبًا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ فَعَلَ عِبَادَةً قَبْلَ وَقْتِهَا فَإِنَّمَا لَا تُجْزِئُهُ، لَكِنْ هَلْ يُثَابُّ عَلَيْهَا ثَوَابَ عِبَادَةٍ أَوْ لَا؟

نَقُولُ: إِنْ كَانَ جَنْسُهَا مَشْرُوعًا أَجْزَأَتْ عَنْ عِبَادَةٍ، لَكِنْ تَكُونُ نَفْلًا، كَالصَّلَاةِ، فَلَوْ صَلَّى الْفَجْرَ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ ذَلِكَ فَالصَّلَاةُ الَّتِي صَلَّىهَا نَافِلَةً، وَعَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ، حَتَّى وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا، لَكِنْ مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ جَاهِلًا كَمَا فَعَلَ أَبُو بُرْدَةَ، فَقَدْ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «شَأْنُكَ شَأْنُ لَحْمٍ»؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأُضْحِيَّةَ فَرَضُهَا وَنَفْلُهَا لَا يَصِحُّ إِلَّا بَعْدَ الصَّلَاةِ، وَلِهَذَا قَالَ الرَّسُولُ: «شَأْنُكَ شَأْنُ لَحْمٍ» لَكِنْ فِي الصَّلَاةِ النَّافِلَةِ تَصِحُّ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِ الْفَرِيضَةِ، فَلهَذَا قُلْنَا: إِنَّهَا تَكُونُ نَافِلَةً. فَيَجِبُ أَنْ نَعْرِفَ الْفَرْقَ.

❦ فِي قَوْلِهِ: «شَأْنُكَ شَأْنُ لَحْمٍ» دَلِيلٌ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ التَّعْبِيدِ لِلَّهِ تَعَالَى بِالذَّبْحِ، وَبَيْنَ التَّعْبِيدِ لِلَّهِ تَعَالَى بِمَجْرَدِ اللَّحْمِ؛ لِأَنَّ هَذَا الرَّجُلَ يَقُولُ: إِنَّهُ أَحَبُّ أَنْ يَكُونَ أَوَّلَ مَنْ يَأْكُلُ هُوَ وَمَنْ حَوْلَهُ. وَهَذِهِ صَدَقَةٌ لَا شَكَّ، لَكِنَّهَا لَيْسَتْ كَصَدَقَةِ الْأُضْحِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْأُضْحِيَّةِ هُوَ نَحْرُهَا ﷻ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَحْزَرْ ۝١﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وَبِهِ نَعْرِفُ خَطَأَ مَنْ كَانُوا يَدْعُونَ النَّاسَ إِلَى أَنْ يُعْطَوْهُمْ الدَّرَاهِمَ لِيُضَحُّوا لَهُمْ فِي بِلَادٍ أُخْرَى، فَإِنَّ هَذَا خَطَأٌ عَظِيمٌ، وَلِذَلِكَ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - صَدَّرَ مِنْ هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ مَنْعَ هَذَا بِالنَّسْبَةِ لِلْأُضْحِيَّةِ؛ لِأَنَّ أَهَمَّ شَيْءٍ فِي الْأُضْحِيَّةِ هُوَ التَّعْبُدُ لِلَّهِ تَعَالَى بِالذَّبْحِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَاؤها وَلَكِنْ يَنَالُهُ الْقَوِيُّ مِنْكُمْ ۝١﴾ [البقرة: ٢٣٧] وَالْإِنْسَانُ إِذَا سَلَّمَ دَرَاهِمَ لِيُضَحِّيَ فِي بِلَادٍ أُخْرَى فَاتَتْ الْمَصَالِحُ الْعَظِيمَةُ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا شُرِعَتْ الْأُضْحِيَّةُ، فَيَقُوتُ مَبَاشَرَتَهُ ذَبْحَهَا، وَالْمَشْرُوعُ أَنَّهُ يُبَاشِرُ الذَّبْحَ إِذَا كَانَ يُحْسِنُهُ، كَمَا يَقُوتُ ذِكْرُ اسْمِ اللَّهِ عَلَيْهَا فَمَنْ ذَبَحَ وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ فَهَذِهِ طَاعَةٌ وَعِبَادَةٌ، وَيَقُوتُهُ أَيْضًا الْأَكْلُ مِنْهَا، وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ بِالْأَكْلِ مِنْهَا بَلْ قَدَّمَهُ عَلَى الصَّدَقَةِ فَقَالَ: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ ۝١٨﴾ [البقرة: ٢٣٨]، وَيَقُوتُ أَيْضًا إظهارُ الشَّعِيرَةِ فِي الْبَلَدِ؛ لِأَنَّهُ سَيَقُوتُ مِنْ إظهارِ الشَّعِيرَةِ بِقَدْرِ مَا يُقْبَلُ مِنَ الْأَضْحَاكِ إِلَى بِلَادٍ أُخْرَى.

هذا بقطع النظر عن كونها هناك لا يَعْلَمُ من يَذْبَحُها، ولا يَعْلَمُ هل يُسَمَّى عليها أو لا، ولا يَعْلَمُ هل يُعَيَّنُ صاحبها أو لا، ولا يَعْلَمُ هل يُمَكِّنُ أن تَذْبَحَ في وقت الذبح أو لا؛ لأنه إذا كثرت عندهم الأضاحي وصارت آلافاً قد لا يَكُونُ عندهم استعداداً لأن يَذْبَحُوا كُلَّ هذه الضحايا في وقتها، ثم على من تُوزَّع، على المستحقين أم يَسْتَبَدُّ بها مَنْ يَتَوَلَّى هذا الأمر؟ لا نَدْرِي!

لذلك من الخطأ أن الإنسان تأخذه العاطفة حتى يَتَصَرَّفَ تصرفاً لا يُطابقُ الشريعة، أو على الأقل لا يُطابقُ الأفضل من الشريعة، وهذا يوجد في كثير من الأشياء؛ منها صدقة الفطر؛ فبعض الناس يقول: أعطوني عشرة ريالات وأضمن لكم توزيعها في مكان آخر.

هذا يؤدِّي إلى أن تَنَمَحِيَ هذه الشعيرة.

ثم الإنسان إذا فعل ذلك فهل يَكُونُ في نفسه أنه تَقَرَّبَ إلى الله بإطعام الطعام وقت العيد، وأولاده هل سَيَسَاهِدُونَهُ يَكِيلُ وَيُوزَّعُ، وتَظْهَرُ هذه الشعيرة وتُسْتَقَرُّ في قلوب النشء؟

فالجواب: لا، بل تَبْقَى خفية.

ثم إن التقدير قد يَزِيدُ وقد يَنْقُصُ، لذلك هذه الأمور يَتَّبِعِي لطلبة العلم أن يُحَدِّثُوا الناسَ منها، وأن يَقُولُوا: من أراد أن يَنْفَعَ إخوانه في بلادٍ أخرى فَلْيُرْسِلْ دراهم، أو أطعمة أو البسة، أما الشعائر الدينية فإِذَا بَقِيَ في مكانها لا تَزْخَرُ.

ثم إن إرسال الدراهم فيه مضرة أخرى وهي أن يَتَعَوَّدَ الناسُ على ألا يُخْسِنُوا لإخوانهم هناك إلا بالشيء الواجب، فيَنْقَطِعُ التطوع، وربما يَأْتِي الزمن الذي يَقُولُ فيه القائل: ما دام هذا الإرسال إلى هناك خلاف الأولى فإننا لن نَتَصَدَّقَ. لذلك يَتَّبِعِي أن يُجْبَلُوا من بادئ الأمر، ويُوَجَّهُوا إلى الصدقة على إخوانهم هناك، وأن الأمور الواجبة التي يَظْهَرُ فيها إرادة الشعيرة يَجِبُ أن تَبْقَى في البلاد.

فإن قيل: بالنسبة للمغتربين هل يُضَحُّونَ في بلدِهِم الأصلي أم في مكانِهِم؟

نقول: إذا أمكن أن يَجْمَعُوا بين الأمرين فهو خيرٌ بمعنى أنهم لو كانوا رُفَقَةً في بلدٍ، وهم مغتربون، فالأفضل أن يُصَحُّوا في بلدهم الأصلي، وكذلك يُصَحُّون في البلد الذي سافروا إليه، لكن كيف يُصَحُّون وهم رُفَقَةٌ: هل يَشْتَرِكُونَ في واحدة، وكلُّ واحد يُعطى نصيباً من القيمة، أو نقول: إن كلَّ واحدٍ منهم يُصَحِّي في سنة، ثم يليه آخر في سنة أخرى، ويكون هذا عن الجميع.

هذا الثاني هو المراد.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦- باب الخروج إلى المصلى بغير منبر.

٩٥٦- حدثنا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى إِلَى الْمُصَلَّى، فَأَوَّلُ شَيْءٍ يَبْدَأُ بِهِ الصَّلَاةُ ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَقُومُ مُقَابِلَ النَّاسِ، وَالنَّاسُ جُلُوسٌ عَلَى صُفُوفِهِمْ، فَيَعِظُهُمْ وَيُوصِيهِمْ وَيَأْمُرُهُمْ، فَإِنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَقْطَعَ بَعْثًا قَطَعَهُ أَوْ يَأْمُرَ بِشَيْءٍ أَمَرَ بِهِ ثُمَّ يَنْصَرِفُ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَلَمْ يَزَلِ النَّاسُ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى خَرَجْتُ مَعَ مَرْوَانَ - وَهُوَ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ - فِي أَضْحَى أَوْ فِطْرٍ، فَلَمَّا أَتَيْنَا الْمُصَلَّى إِذَا مِنْبَرُ بَنَاهُ كَثِيرُ بْنُ الصَّلْتِ، فَإِذَا مَرْوَانُ يُرِيدُ أَنْ يَرْتَقِيهِ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ، فَجَبَذْتُ بِثَوْبِهِ فَجَبَذَنِي فَارْتَفَعَ فَخَطَبَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَقُلْتُ لَهُ: غَيْرْتُمْ وَاللَّهِ فَقَالَ: أَبَا سَعِيدٍ قَدْ ذَهَبَ مَا تَعْلَمُ فَقُلْتُ: مَا أَعْلَمُ وَاللَّهِ خَيْرٌ مِنِّي لَا أَعْلَمُ فَقَالَ: إِنَّ النَّاسَ لَمْ يَكُونُوا يَجْلِسُونَ لَنَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَجَعَلْتُهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ^(١).

❦ قوله: «الخروج إلى المصلى بغير منبر». يعني: أنه لا يخرجُ بالمنبر إلى المصلى، وكان منبرُ النَّبِيِّ ﷺ أَعْوَادًا مِنَ الطَّرَفِ صُنِعَتْ لَهُ^(٢)، فكان يَرْقَى عليه، ولكنه لا يخرجُ

(١) ورواه مسلم بنحوه (٨٨٩) (٩).

(٢) تقدم تخريج ذلك قريباً.

به إلى مصلى العيد، وكان النبي ﷺ لا يُصَلِّي العيد في المسجد وإنما يُصَلِّي خارجاً، لِيَبْرَزَ وتَظْهَرَ الشعيرة، وَيُعْرَفَ أن هذا يومُ العيد.

قَالَ أبو سعيد رضي الله عنه: كان النبي ﷺ يَخْرُجُ يومَ الفطرِ والأضحى إلى المصلى فأولُ شيءٍ يَبْدَأُ به الصلاة. وهو صرِيحٌ في أنه ليس فيها أَذَانٌ ولا إقامة^(١)، وأما ما ذهب إليه بعضُ العلماء من قولهم: إنه يُؤَدَّنُ لها: الصلاةُ جامعةٌ قياساً على الكسوفِ فلا صحة له لوجهين:

الوجهُ الأولُ: أن الكسوفَ يأتي بغتَةً في غفلةِ الناس، فكان من المناسبِ أن يُنادَى لها: الصلاةُ جامعةً.

الثاني: أن يومَ العيد كان في عهدِ النبي ﷺ، ولم يُؤَدَّنْ له، أَفْغَابَ عنه أن يقيسه على الكسوفِ!؟

ولهذا كان هذا القياسُ باطلاً؛ لأنه مخالفٌ للنصِّ التَّركي، لأن الرسول ﷺ تركه؛ ولأنه لا يصحُّ قياسُ العيد على الكسوفِ لأن الكسوفَ يأتي بغتَةً، فَيَحْتَاجُ إلى أن يُنبِّهَ الناسُ عليه، وأيضاً الكسوفُ ليس فيه إقامة؛ لأن ما ليس له أَذَانٌ ليس له إقامة. وقوله: «فأولُ شيءٍ يَبْدَأُ به الصلاةُ ثم يَنْصَرِفُ». يعزِّي: من الصلاة، فيقومُ مقابلَ الناسِ بِالصلاةِ ﷻ.

وفي هذا: دليلٌ على أنه يَتَوَجَّهُ إلى الناسِ لا إلى القبلة، وهذا أحدُ المواضعِ الذي يُسَنُّ فيه تركُ استقبالِ القبلة.

فليس من المعقولِ أن يَقِفَ مُسْتَقْبِلًا القبلة، والناسُ وراءه، ويقولُ: يا أيها الناسُ اتَّقُوا اللَّهَ! فكأنه يُخَاطَبُ الجدارَ الذي أمامه، فلا بدَّ أن يَسْتَقْبِلَهُم.

(١) قال ابن قدامة في «المغني» (٣/٢٦٧): ولا نعلم في هذا خلافاً ممن يُعْتَدُ بخلافه، إلا أنه رُوِيَ عن ابن الزبير أنه أَذِنَ وأقام، وقيل: أول من أَذَّنَ في العيد ابن زياد. وهذا دليل على انعقاد الإجماع قبله، على أنه لا يسن لها أَذَانٌ ولا إقامة. اهـ وانظر: «المجموع» (٥/١٨-٢٠).

وفيه أيضًا: أن الناس لا يأتون إلى محل الخطيب، وكنا نعرف قبل أن يوجد مكبر الصوت أنه إذا صعد الإمام المنبر يوم العيد اجتمع الناس حوله، فهل نقول هذا من البدعة؛ لأن ظاهر فعل الصحابة أنهم لم يفعلوه.

أو نقول: إن هناك فرقًا بين كون الصحابة لا يجتمعون إلى الرسول ﷺ؛ لأن صوته يبلغ ما بلغ الجماعة، وهذا هو الفرق بينه وبين أئمتنا فإنهم لا يبلغ صوته مدي مكان الجماعة.

ثم قال: (فيعظهم ويؤمهم). الموعظة هي: ذكر الأحكام مقرونة بالترغيب أو الترهيب، فلا بد من أن تحرك القلوب بترغيب أو ترهيب، وأما الوصية والأمر فهما في الأحكام.

ثم قال: (فإن كان يريد أن يقطع بعثًا قطعه، أو يأمر بشيء أمر به). يعني: من المسائل العامة، ثم ينصرف. وظاهر الحديث أنه ليس للعيد إلا خطبة واحدة، وهو كذلك. وقد ورد في سنن ابن ماجه أنه خطب مرتين^(١).

فإما أن يقال: كان يفعل هذا مرة وهذا مرة، أو يؤخذ بالأحاديث التي في الصحيحين وأنها خطبة واحدة.

ثم ذكر أبو سعيد رضي الله عنه أن الناس بقوا على هذا حتى خرجوا مع مروان وهو أمير المدينة في أضحى أو فطر، وذلك في خلافة معاوية رضي الله عنه؛ يعني: بعد انقضاء زمن الخلفاء الراشدين.

قال: فلما أتينا المصلى إذا منبر بناه كثير بن الصلت، فإذا مروان يريد أن يرتقيه قبل أن يصلّي، قال: (فجذت بثوبه فجبدني). يقال: جذب وجبد وكلاهما بمعنى واحد.

(١) رواه ابن ماجه (١٢٨٩).

وقال الشيخ الألباني رحمته الله في تعليقه على سنن ابن ماجه: منكر سندًا متنا.

قَالَ: فارتفع فخطبَ قبلَ الصلاة، فقلتُ له: غيَّرَ تمَ والله، لأنَ هذا منكراً ومخالفةُ السنةِ التي هي كالشَّعيرة، وأنه يَجِبُ إنكارُهُ، لاسيما وأن أبا سعيدٍ رضي الله عنه رأى من مروانَ المعاندةَ حيث جَبَذَهُ ولكنه لم يُوافق.

فقال: أبا سعيد، يَعْنِي: يا أبا سعيد، حُذِفَتْ منها «ياءُ» النداء، قد ذهبَ ما تَعَلَّمُ، يَعْنِي: ذهبَ الوقتُ الذي تُجَعِّلُ فيه الخطبةَ بعد الصلاة، ثم بيَّن وجهَ ذلك فقال: إن الناسَ لم يَكُونُوا يَجْلِسُونَ لنا بعدَ الصلاةِ فجعلتُها قبلَ الصلاةِ. وهذا اجتِهَادُ خاطئٍ أن يُغَيَّرَ الصِّفَةُ التي كان النَّبِيُّ ﷺ عليها.

وقال أبو سعيدٍ رضي الله عنه: ما أَعَلَّمَ والله خيرٌ مما لا أَعَلَّمَ. يَعْنِي: ما كان الناسُ عليه من قبلَ خيرٌ مما كان عليه الناسُ اليومَ.

فإذا قَالَ قائلٌ: لماذا لا يَجْلِسُ الناسُ؟

قلنا: لا يَجْلِسُ الناسُ؛ لأنَ بعضَ أمراءِ بني أميةَ كانوا يَتَنَاولُونَ بعضَ الخلفاءِ، والناسُ لا يُريدُونَ هذا، بل الناسُ يُريدُونَ من يَعْظُهُمْ وَيُذَكِّرُهُمْ وَيُوجِّهُهُمْ.

وفي هذا الحديثِ أيضاً: دليلٌ على مسألةٍ مهمَّةٍ وهي أن ما يُسَمَّى بالمصالحِ المرسلَةِ إذا خالفتِ الشريعةَ فإنها لا يُعْمَلُ بها، فهنا من المصلحةِ أن الناسَ يَسْتَمِعُونَ الخطبةَ لا شكَّ، لكن إذا أدَّى ذلك إلى تغييرِ السنةِ فإنه لا يُقْبَلُ. ولهذا نحن نقولُ دائماً وحاضراً: المصالحُ المرسلَةُ ليست دليلاً مستقلاً. خلافاً لمن جعلها من الأدلة؛ لأننا نقولُ: إن كانت هذه المصلحةُ قد شَهِدَ لها الشرعُ بذلك فدلِيلُها من الشرعِ، وإن لم يَشْهَدْ لها بذلك فليست مصلحةً؛ لأن ما خالفَ الشرعَ فليس بمصلحةٍ، فالواجبُ إبقاءُ الشرعِ كما هو.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧- باب الْمَشْيِ وَالرُّكُوبِ إِلَى الْعِيدِ، وَالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ.

٩٥٧- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ

نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي فِي الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ ثُمَّ يَخْطُبُ بَعْدَ الصَّلَاةِ.

[الحديث ٩٥٧ - طرفه في: ٩٦٣].

٩٥٨- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ:

أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمَ الْفِطْرِ فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ.

[الحديث ٩٥٨ - طرفاه في: ٩٦١، ٩٧٨].

٩٥٩- قَالَ: وَأَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَرْسَلَ إِلَى ابْنِ الزُّبَيْرِ فِي أَوَّلِ مَا بُوِيعَ

لَهُ: إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُؤَدِّنُ بِالصَّلَاةِ يَوْمَ الْفِطْرِ، إِنَّمَا الْخُطْبَةُ بَعْدَ الصَّلَاةِ ^(١).

٩٦٠- وَأَخْبَرَنِي عَطَاءٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَا: لَمْ يَكُنْ يُؤَدِّنُ

يَوْمَ الْفِطْرِ وَلَا يَوْمَ الْأَضْحَى ^(٢).

٩٦١- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ ثُمَّ

خَطَبَ النَّاسَ بَعْدَ، فَلَمَّا فَرَغَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ نَزَلَ فَأَتَى النِّسَاءَ فَذَكَرَهُنَّ - وَهُوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى يَدِ

بِلَالٍ - وَبِلَالٌ بَاسِطُ ثَوْبِهِ يُلْقِي فِيهِ النِّسَاءَ صَدَقَةً قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَتَرَى حَقًّا عَلَى الْإِمَامِ الْآنَ

أَنْ يَأْتِيَ النِّسَاءَ فَيَذَكَرَهُنَّ حِينَ يَفْرُغُ؟ قَالَ: إِنَّ ذَلِكَ لِحَقٌّ عَلَيْهِمْ، وَمَا لَهُمْ أَلَّا

يَفْعَلُوا؟ ^(٣).

(١) ورواه مسلم (٨٨٦) (٦).

(٢) ورواه مسلم (٨٦) (٥).

وقوله في هذا الحديث والذي قبله: وأخبرني عطاء. هو معطوف على الإسناد المذكور قبلها.

«الفتح» (٤٥٣/٢).

(٢) ورواه مسلم (٨٨٥) (٣).

قَالَ البخاري: بَابُ الْمَشْيِ وَالرُّكُوبِ إِلَى الْعِيدِ. ثم ساق حديثَ جابرٍ وفيه: أن النَّبِيَّ ﷺ خرجَ يومَ الفطرِ. فظاهرُه أنه خرجَ غيرَ راكبٍ، والبخاري رحمه الله يَقُولُ: بَابُ الْمَشْيِ وَالرُّكُوبِ إِلَى الْعِيدِ. يَعْنِي: أن هذا وهذا جائزٌ، فلإنسان أن يَرْكَبَ وله أن يَمْشِيَ، ولكنَّ المَشْيَ أَفْضَلُ بلا شكٍّ، خصوصًا في الذهابِ إلى العيدِ.

ثم قَالَ في الترجمة: والصلاة قبل الخطبة بغير أذانٍ ولا إقامة، ثم ذكرَ هذه الأحاديثَ التي تُبَيِّنُ أن الخطبة بعد الصلاة، وليست قبل الصلاة. وظاهر هذه الأحاديثِ أن الخطبة واحدة وليست اثنتين.

وفي قولِ جابرٍ: فلما فرغَ النَّبِيُّ ﷺ نَزَلَ فَأَتَى النِّسَاءَ. إشكالٌ؛ لأنه سبقَ أن النَّبِيَّ ﷺ كان لا يَخْطُبُ يومَ العيدِ على منبرٍ، فكيف يَصِحُّ أن يُقالَ نَزَلَ؟ وجهه بعضُ العلماءِ فقال: هذا يَحْتَمِلُ معنيين:

المعنى الأول: نَزَلَ من على حجرٍ صغيرٍ لا يُعَدُّ منبرًا، وَقَفَ عليه ثم نزل منه. والمعنى الثاني: أنه نَزَلَ؛ لأن مكانَ النساءِ خلفَ الرجالِ، فكانَ استدبارُهُ الرجالِ إلى النساءِ يُعْتَبَرُ نزولًا.

والحقيقة أن في الجوابِ الأولِ إشكالًا، إلا إذا صحَّ أنه قد وُضِعَ له حجرٌ صغيرٌ يَخْطُبُ عليه. نَنْظُرُ الفتح.

قَالَ ابنُ حجرٍ رحمه الله في «الفتح» (٤٦٧/٢):

فلما فرغَ نَزَلَ. فيه إشعارٌ بأنه ﷺ كان يَخْطُبُ على مكانٍ مرتفعٍ؛ لما يَفْتَضِيهِ قوله: نَزَلَ. وقد تقدَّم في باب الخروجِ إلى المصلَّى أنه ﷺ كان يَخْطُبُ في المصلَّى على الأرضِ، فلعلَّ الراوي ضمَّن نزولَ معنى الانتقال، وزعمَ عياضٌ أن وعظَه للنساءِ كان في أثناءِ الخطبة، وأن ذلك في أولِ الإسلامِ، وأنه خاصٌّ به ﷺ. وتَعَقَّبَ النوويُّ بهذه

الرواية المصرحة بأن ذلك كان بعد الخطبة، وهو قوله: فلما فرغ نزل فأتى النساء والخصائص لا تثبت بالاحتمال. انتهى كلام ابن حجر.

وفي هذا الحديث: دليل على جواز التوكي على الغير عند الحاجة؛ لأن النبي ﷺ كان متوكئاً على يد بلال، ولكن هذا بشرط أن يكون الغير لا يُبائع في هذا، أما لو كان يمشي واحد مع الآخر واتكأ على كتفه بدون رضاه فإنه لا يصح، لكن إذا علمنا أنه يأذن بهذا بل يُسر فلا بأس؛ لأنه لا شك أن بلالاً لما توكأ النبي ﷺ على يده أنه كان مسروراً بذلك.

وفيه أيضاً: حرص الصحابة على المبادرة بامثال أمر النبي ﷺ؛ لأن النساء لما حثهن النبي ﷺ على الصدقة بدأت الواحدة تأخذ قرطها تلقيه في ثوب بلال، والأخرى تأخذ الخاتم فتلقيه في ثوب بلال، وهذا يدل على كمال إيمان الصحابة ﷺ، وكمال امتثالهم لأمر النبي ﷺ.

وفيه أيضاً: دليل على أن المرأة حرة في مالها تتصدق بما شاءت منه، سواء أذن لها الزوج أم لم يأذن.

وفي قوله: قلت لعطاء أترى حقاً على الإمام الآن أن يأتي النساء فيذكرهن حين يفرغ؟

قال: إن ذلك لحق عليهم. أي: على الأئمة. وما لهم ألا يفعلوا. أي: ما الذي يمنعونهم؟ لا أحد يمنعونهم، وفي عصرنا الحاضر الآن، وبما أن وسائل الإعلام قد تطورت، وصار الخطيب يمكن أن يسمع الجميع، فإنه لا توجد حاجة إلى أن يأتي النساء، اللهم إلا أن يخشى أن أحداً من النساء تحتاج إلى أسئلة، فهنا قد نقول: إنه يذهب إليهن، لكن هذا لم تجر العادة به عندنا، ولم نعهد أحداً من أهل العلم يخص النساء بخطبة، حتى لما كانوا لا يخطبون في مكبرات الصوت.

فإن قيل: افتتاح الخطبة في العيدين كيف يكون؟

فالجواب: أن افتتاح الخطبة في العيدين ورد فيه رواية لكنها مرسلّة أن الرسول ﷺ كان يبتدئها بتسعة تكبيرات^(١)، وقد أخذ بها الفقهاء، وبعض العلماء يقول إنها كغيرها من الخطب تبدأ بالحمد والثناء^(٢) والتشهد، وعندي أنه لو ابتدأ بالتكبير لم يكن هذا بعيداً عن الصواب؛ لأن صلاة العيد فيها تكبيرات زائدة^(٣)، فكان هذا اليوم - والله أعلم - ينبغي فيه أن يُكثّر من التكبير، فإذا كان يُكثّر من التكبير حتّى في الصلاة فالخطبة من باب أولى.

لكن هذا يُمكن أن يُجاب عنه فيقال: تبدأ الخطبة بالحمد والثناء على الله ﷻ، والتشهد والصلاة على النبي ﷺ، ويكثّر في أثنائها من التكبير. فالعلماء مختلفون في هذا، وأكثر العلماء وخصوصاً الفقهاء يقولون: إنها تُبتدأ بالتكبير تسع تكبيرات نسقاً. والثانية بسع^(٤).



(١) روى عبد الرزاق في «مصنفه» (٥٦٧٢-٥٦٧٤)، وابن أبي شيبة (١٩٠/٢)، والبيهقي (٢٩٩/٣)، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال: السنة التكبير على المنبر يوم العيد، يبتدئ خطبته الأولى بتسعة تكبيرات قبل أن يخطب، ويبدأ الآخرة بسبع. وعبيد الله من التابعين.

(٢) قال شيخ الإسلام رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (٣٩٣/٢٢): لم ينقل أحد عن النبي ﷺ أنه افتتح خطبة بغير الحمد، لا خطبة عيد، ولا خطبة استسقاء، ولا غير ذلك. أهـ

وقال ابن القيم في «زاد المعاد» (٤٤٧/١): وكان يفتتح خطبته كلها بالحمد لله، ولم يحفظ عنه في حديث واحد أنه كان يفتتح خطبتي العيدين بالتكبير.

وانظر أيضاً: (١٨٦/١).

(٢) انظر ما ورد عن الصحابة رضي الله عنهم في التكبيرات الزوائد في: «الأم» (٢٠٩/١)، و«الموطأ» (١٨٠/١)، و«سنن البيهقي» (٣٨٨/٣)، و«مصنف عبد الرزاق» (٢٩٢/٣)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (١٧٥/٢)، و«شرح معاني الآثار» (٣٤٤-٣٤٨).

(٤) «المغني» (٢٧٧/٣)، و«الكافي في فقه ابن حنبل» (٢٣٤/١)، و«الإنصاف» (٤٣٠/٢)، و«المبدع» (١٨٧/٢)، و«الفروع» (١١٢/٢)، و«كشف القناع» (٥٥/٢).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨- بَابُ الْخُطْبَةِ بَعْدَ الْعِيدِ.

٩٦٢- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَكُلُّهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ قَبْلَ الْخُطْبَةِ.

٩٦٣- حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يُصَلُّونَ الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ^(١).

٩٦٤- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى يَوْمَ الْفِطْرِ رَكَعَتَيْنِ لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا، ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ وَمَعَهُ بِلَالٌ فَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ فَجَعَلْنَ يُلْقِينَ؛ تُلْقِي الْمَرْأَةُ خُرْصَهَا وَسَخَابَهَا^(٢).

سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا، لَكِنْ فِيهِ فَائِدَةٌ وَهِيَ أَنَّهُ مَا الْحِكْمَةُ أَنَّ خُطْبَةَ الْعِيدَيْنِ تَكُونُ بَعْدَ الصَّلَاةِ؟ وَخُطْبَةُ الْجُمُعَةِ تَكُونُ قَبْلَ الصَّلَاةِ؟

قَالَ الْعُلَمَاءُ: لِأَنَّ خُطْبَةَ الْجُمُعَةِ شَرْطٌ لَصِحَّةِ الْجُمُعَةِ، وَالشَّرْطُ لَا بَدَأَ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْمَشْرُوطُ، وَأَمَّا خُطْبَةُ الْعِيدِ فَلَيْسَتْ شَرْطًا، وَإِنَّمَا هِيَ سُنَّةٌ لِلتَّذْكِيرِ، وَلِذَلِكَ يَجُوزُ لِلإِنْسَانِ أَنْ يَنْصَرِفَ بَعْدَ الصَّلَاةِ، دُونَ أَنْ يَسْتَمَعَ إِلَى خُطْبَةِ يَوْمِ الْعِيدِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَلِيزُ وَاجِبَةً وَإِنَّمَا هِيَ سُنَّةٌ، فَصَارَتْ تَابِعَةً، وَالْخُطْبَةُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ مَتَبَوِّعَةٌ؛ لِأَنَّهُ شَرْطٌ. وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ: لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا، أَخَذَ مِنْهُ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ لَا تُسَنُّ تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ فِي مِصْلَى الْعِيدِ^(٣)، وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا.

(١) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٨٨) (٨).

(٢) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (٦٠٦/٢) (٨٨٤) (١٣).

(٣) وَهَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ، انْظُرْ: مَسَائِلُ أَحْمَدَ لَأَبِي دَاوُدَ (ص ٦٠)، وَرَوَايَةُ ابْنِ هَانِئٍ (٩٥/١)، وَالْهَدَايَةُ (٥٤/١).

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ يُصَلِّي قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا إِلَّا الْإِمَامَ. انْظُرْ: «الْأَمُّ» (١/٢٣٤)، وَ«حَلِيَّةُ الْعُلَمَاءِ» (٢/٢٥٥)، وَ«الْمَجْمُوعُ» (١٧/٥).

ولكنَّ هذا الاستدلال غير صحيح؛ لأن النَّبِيَّ ﷺ اكتفى بصلاة العيد عن تحية المسجد، ولم يكن ليأتي أمام الناس ثم يُصَلِّي تحية المسجد وهم يتنظرونه، فكان من المناسب أن يبدأ بالصلاة، وتُغني هذه الصلاة عن تحية المسجد.

أما «ولا بعدها» فنعم؛ لأنه بعدها سوف يقوم فيخطبُ الناس وبناءً على ذلك نقول: إذا أتيت إلى مصلى العيد فهل تُصَلِّي تحية المسجد أو لا؟

ننظر هل مصلى العيد مسجد أو لا؟

نقول: هو مسجد، والدليل على أنه مسجد أن النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله وسلم أثبت له أحكام المسجد، حيث أمر الحِصْنَ أن يعتزلن المصلى^(١). ولولا أنه مسجد ما أمرهن أن يعتزلن المصلى، فإذا ثبت أنه مسجد قلنا: يدخل في عموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يُصَلِّي ركعتين»^(٢).

فإذا قال قائل: إنه يأتي قبل أن تطلع الشمس؛ أي: بعد صلاة الفجر، أو يأتي قبل أن ترتفع الشمس قيد رمح، فيأتي وقت نهي فهل يُصَلِّي؟

نقول: هذا ينبي على هذا هل يجوز أن تفعل النوافل ذوات الأسباب في وقت

النهي أو لا؟

فإن قلنا: لا تفعل. قلنا له: لا تصل.

وإن قلنا: تفعل وهو القول الراجح. قلنا له: صل.

وعلى هذا فمن أتى إلى مصلى العيد قبل طلوع الشمس، أو قبل ارتفاعها قيد رمح أو بعد ذلك، فلا يجلس حتى يُصَلِّي ركعتين؛ لأنه ليس هناك دليل على أنه لا يُصَلِّي، ولو كان هناك دليل لقلنا على العين والرأس، لكن ليس هناك دليل.

لكن هل تُنكر على من جلس أو لا؟

(١) سيأتي تخريجه قريباً إن شاء الله تعالى.

(٢) تقدم تخريجه.

فالجواب: أن هذا يَنْبَغِي على مسألة مهمة وهي: أن المسائل الاجتهادية التي يَسُوغُ فيها الاجتهاد لا يُنْكَرُ أَحَدٌ على أَحَدٍ فيها، لكن لا بأس أن يُرْشِدَهُ.

وعليه فَمَنْ جاء وجلسَ في مصلًى العيدِ فلا تُنْكَرُ عليه، وَمَنْ صَلَّى فلا تُنْكَرُ عليه لكن أسعدهما بالدليل الذي يُصَلِّي لا شك، وهذه قاعدة يُنْبَغِي للإنسان أن يجعلها على باله. فإن قال قائل: لا نَعْلَمُ أن الصحابة كانوا يُصَلُّون تحية المسجد في مصلًى العيد؟ قلنا: أمره ﷺ الحِيَضُ أن يَعْتَزِلَ المصلَّى دَلَّ على أنه جعله مسجداً؛ لأننا لا نَعْلَمُ مصلًى يُصَلِّي فيه الناسُ ثم تَعْتَزِلُهُ الحائضُ إلا المساجد.

أما قوله: إن الصحابة كانوا لا يُصَلُّون. فهذا يَحْتَاجُ إلى أن يَثْبُتَ أن كُلَّ واحدٍ من الصحابة كانوا يَخْضُرُونَ إلى المصلَّى لا يُصَلِّي، والعبارات المجملة لا تُغْنِي شيئاً، ثم لعلهم يَخْضُرُونَ في وقتِ النهي، ولا يَرَوْنَ أن ذواتِ الأسبابِ مبيحةٌ للصلاة في وقتِ النهي، فهذه قضايا أعيان، ولو طُلِبَ من هذا القائل أن يَثْبُتَ أن نِصْفَ الذين يَأْتُونَ إلى المسجد لا يُصَلُّون ما استطاع، والعبارات المُجْمَلَةُ هذه لا تُغْنِي شيئاً.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٦٥- حدثنا آدم قال: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّيَ، ثُمَّ نَرْجِعَ فَنَنْحَرَ فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا، وَمَنْ نَحَرَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا هُوَ لَحْمٌ قَدَّمَهُ لِأَهْلِهِ لَيْسَ مِنَ النَّسْلِكِ فِي شَيْءٍ» فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ: أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِسَارٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذَبَحْتُ وَعِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ فَقَالَ: «اجْعَلْهُ مَكَانَهُ، وَلَنْ تُؤْفِيَ أَوْ تَجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ»^(١).

سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَعَلَى كَثِيرٍ مِنْ أَحْكَامِهِ، وَبِالْأَخْصَ عَلَى قَوْلِهِ: «لَنْ تُجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ». وَهَلِ الْمَرَادُ: لَنْ تُجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ زَمَنًا. فَيَكُونُ هَذَا الْحَكْمُ خَاصًّا بِالرَّجُلِ لَعَيْنِهِ. أَوْ: لَنْ تُجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ حَالًا. وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى الْأَوَّلِ، وَأَنَّ هَذِهِ الْجَذْعَةَ أَوْ الْعِنَاقَ لَا يُجْزِي التَّضْحِيَّةَ بِهَا؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسْتَةً، إِلَّا أَنْ تَعْسَرَ عَلَيْكُمْ فَتَذْبَحُوا جَذْعَةً مِنَ الضَّأْنِ»^(١). وَلَكِنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: الْمَرَادُ لَنْ تُجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ حَالًا^(٢)؛ يَعْنِي: أَنَّ مَنْ حَصَلَ لَهُ مِثْلُ حَالِهِ فَإِنَّهَا تُجْزِيهِ الْعِنَاقَ لَا بَأْسَ.

وَمَا قَالَهُ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ هُوَ الْحَقُّ؛ لِأَنَّ الشَّرِيعَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُشَرَّعَ لِشَخْصٍ بَعِيْنِهِ لِأَنَّهُ فُلَانٌ، فَالْشَّرْعُ عَامٌّ مُعَلَّقٌ بِالْأَوْصَافِ، وَهَذِهِ هِيَ الْقَاعِدَةُ الشَّرْعِيَّةُ: أَنَّ الشَّرْعَ مُعَلَّقٌ بِالْأَوْصَافِ وَالْمَعَانِي، لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ خَاصًّا بِشَخْصٍ.

وَلَكِنْ قَدْ يَأْتِي إِنْسَانٌ فَيَقُولُ تَنْتَقِضُ قَاعِدَتُكُمْ هَذِهِ بِالْخَصَائِصِ الْكَثِيرَةِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَا الْجَوَابُ؟

الْجَوَابُ: أَنَّهُ خُصَّ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ نَبِيٌّ رَسُولٌ، وَهَذَا الْوَصْفُ بَعْدَ الرَّسُولِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ لِأَحَدٍ. فَحَيْثُ لَا تَنْتَقِضُ عَلَيْنَا بِهَذَا.

وَقَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: يَنْتَقِضُ عَلَيْكُمْ بِقِصَّةِ سَالِمٍ مَوْلَى أَبِي حُدَيْفَةَ^(٣)، فَإِنَّكُمْ لَا تَقُولُونَ بِتَأْثِيرِ إِرْضَاعِ الْكَبِيرِ، وَتَقُولُونَ إِنَّ هَذَا خَاصٌّ بِسَالِمٍ فَتَجْعَلُونَهُ خُصُوصِيَّةَ عَيْنٍ، لَا خُصُوصِيَّةَ وَصْفٍ.

نَقُولُ: نَعَمْ إِنْ قُلْنَا ذَلِكَ فَلَنَا دَلِيلٌ، وَهُوَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا رِضَاعَ إِلَّا مَا فَتَقَ الْأُمَمَاءُ وَكَانَ قَبْلَ الْفُطَامِ»^(٤) أَي: لَا رِضَاعَ مُؤَثَّرٌ. هَذِهِ وَاحِدَةٌ.

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٩٦٣) (١٣).

(٢) «الْإِخْتِيَارَاتُ» (ص ١٧٧، ١٧٨).

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٤٥٣) (٢٦).

(٤) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١١٥٢). وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ

ثَانِيًا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالِدُخُولَ عَلَى النِّسَاءِ» - يَعْنِي: احْذَرُوهُ - فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ الْحَمَوَ. قَالَ: «الْحَمَوُ الْمَوْتُ»^(١).

وَلَوْ كَانَ رِضَاعُ الْكَبِيرِ مُؤْتَرًا لَقَالَ: الْحَمَوُ يُرْضَعُ حَتَّى نَسْلَمَ مِنَ الْبَلَاءِ، وَلَمْ يَقُلْ: احْذَرِ الْحَمَوَ كَمَا تَحْذَرُ الْمَوْتَ.

إِذَا: فَتَحْنُ عِنْدَنَا دَلِيلًا عَلَى أَنَّا نَقُولُ بِمَنْعٍ أَنْ يَكُونَ خَاصًّا بِسَالِمٍ لِعَيْنِهِ، بَلْ هُوَ خَاصٌّ بِهِ لَوْصِفِهِ؛ لِأَن سَالِمًا كَانَ قَدْ تَبَنَّاهُ أَبُو حَازِمَةَ فَهُوَ عِنْدَهُ بِمَنْزِلَةِ الْإِبْنِ يَدْخُلُ عَلَى امْرَأَتِهِ، وَيَتَبَسَّطُ فِي مَالِهِ وَفِي بَيْتِهِ، كَأَنَّهُ ابْنٌ لَهُ، فَيَضَعُ جَدًّا أَنْ يُقَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: نَمْنَعُكَ مِنَ الْبَيْتِ. فَلهَذَا لَمَّا رَأَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الْمَشَقَّةَ قَالَ: «أَرْضِعِيهِ تَحْرُمِي عَلَيْهِ»^(٢).

فَنَقُولُ: إِذَا وَجَدْتَ حَالًا كَحَالِ سَالِمٍ ثَبَتَ حُكْمُ سَالِمٍ لَهَا، وَحَالٌ كَحَالِ سَالِمٍ مُسْتَحِيلَةٌ؛ لِأَنَّ التَّبَنِيَّ أُلْغِيَ فِي الْإِسْلَامِ وَأَبْطُلَ.

وَعَلَى هَذَا تَكُونُ الْقَاعِدَةُ الَّتِي أَسَّسَهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَهِيَ حَقٌّ: بِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُخَصَّصَ أَحَدٌ بِحُكْمٍ شَرْعِيٍّ لِعَيْنِهِ غَيْرَ مَنْقُوضَةٍ، بَلْ تَكُونُ مُطَرَّدَةً لَيْسَ فِيهَا نَقْصٌ.

فَعَلَى هَذَا نَقُولُ فِي قِصَّةِ أَبِي بَرْدَةَ: إِذَا وَجَدَ إِنْسَانٌ مِثْلَهُ ضَحَى بِأُضْحِيَّتِهِ قَبْلَ الصَّلَاةِ جَاهِلًا، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ إِلَّا شَيْءٌ صَغِيرٌ لَا يُضْحَى بِهِ ضَحَى بِهِ وَلَا حَرَجٌ، لِأَنَّ حَالَهُ كَحَالِ أَبِي بَرْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَاللَّفْظُ مُحْتَمَلٌ لِأَن يَكُونَ الْمَعْنَى: بَعْدَ حَالِكَ. وَالْقَاعِدَةُ الْعَرِيزَةُ الْعَظِيمَةُ أَنَّهُ لَا أَحَدٌ يُخَصَّصُ بَعِيْنَهُ فِي حُكْمٍ شَرْعِيٍّ تَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ هَذَا خَاصًّا بِهِ لِعَيْنِهِ.



أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٢٣٢)، وَمُسْلِمٌ (٢١٧٢) (٢٠).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٤٥٣) (٢٦).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩- بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنْ حَمْلِ السَّلَاحِ فِي الْعِيدِ وَالْحَرَمِ.

وَقَالَ الْحَسَنُ: نُهُوا أَنْ يَحْمِلُوا السَّلَاحَ يَوْمَ عِيدٍ إِلَّا أَنْ يَخَافُوا عَدُوًّا^(١).

٩٦٦- حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ يَحْيَى أَبُو السُّكَيْنِ قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُوْقَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ حِينَ أَصَابَهُ سِنَانُ الرُّمَحِ فِي أَخْمَصِ قَدَمِهِ، فَلَرَقْتُ قَدَمَهُ بِالرَّكَابِ فَتَزَلْتُ فَتَزَعْتُهَا - وَذَلِكَ بِيَمْنِي - فَبَلَغَ الْحَجَّاجُ فَجَعَلَ يَعُوْذُهُ فَقَالَ الْحَجَّاجُ: لَوْ نَعْلَمُ مَنْ أَصَابَكَ فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: أَنْتَ أَصَبْتَنِي قَالَ: وَكَيْفَ؟ قَالَ: حَمَلْتَ السَّلَاحَ فِي يَوْمٍ لَمْ يَكُنْ يُحْمَلُ فِيهِ، وَأَدْخَلْتَ السَّلَاحَ الْحَرَمَ. يَكُنِ السَّلَاحُ يُدْخَلُ الْحَرَمَ.

[الحديث ٩٦٦ - طرفه في: ٩٦٧].

٩٦٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَعْقُوبَ قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَعِيدِ ابْنِ الْعَاصِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: دَخَلَ الْحَجَّاجُ عَلَى ابْنِ عُمَرَ وَأَنَا عِنْدَهُ فَقَالَ: كَيْفَ هُوَ؟ فَقَالَ: صَالِحٌ فَقَالَ: مَنْ أَصَابَكَ؟ قَالَ: أَصَابَنِي مَنْ أَمَرَ بِحَمْلِ السَّلَاحِ فِي يَوْمٍ لَا يَحِلُّ فِيهِ حَمْلُهُ - يَعْنِي الْحَجَّاجَ -.

في هذا الحديث: دليل على أنه لا يَنْبَغِي في أيام العيد، وأيام الاجتماعات العامة أن يُحْمَلَ السَّلَاحُ؛ لما في ذلك من ترويع الناس، والمقام يُقْتَضِي إدخال السرور عليهم دون ما يُرَوِّعُهُمْ، لكن كما قَالَ الْحَسَنُ رَحِمَهُ اللَّهُ: إذا خافوا عَدُوًّا فإنه لا بأس أن يُحْمَلَ السَّلَاحُ؛ للدفاع عن النفس إذا اعتدى العدو.

(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، بصيغة الجزم. وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتح» (٢/ ٤٥٥): لم أقف عليه موصولاً، إلا أن ابن المنذر قد ذكر نحوه عن الحسن، وفيه تقييد لإطلاق قول ابن عمر أنه لا يحل، وقد ورد مثله مرفوعاً مقيداً وغير مقيد، فروى عبد الرزاق - في «مصنفه» (٣/ ٢٨٩) (٥٦٦٨) - بإسناد مرسل قال: نهى رسول الله ﷺ أن يخرج بالسلاح يوم العيد.

وروى ابن ماجه - (١٣١٤) - بإسناد ضعيف عن ابن عباس: أن النبي ﷺ نهى أن يلبس السلاح في بلاد الإسلام في العيدين، إلا أن يكونوا بحضرة العدو.

وفي هذا الحديث أيضًا: أن هذا الخارجي الذي أصاب ابنَ عمر رضي الله عنه لم يَحْتَرَمْ الحرم، ولم يَحْتَرَمْ الوقت، ولم يَحْتَرَمْ هذا الصحابي الجليل. وفيه أيضًا: أن ابن عمر رضي الله عنه يرى أن السبب كالمباشر، وأن مَنْ رَخَّصَ في الأمور الْمُحَرَّمَةِ فهو كمن فعلَ الأمور المحرمة؛ لأنه قَالَ للحجاج: أنتَ أَصَبْتَنِي، فإنك حَمَلْتَ السلاحَ في يومٍ لم يَكُنْ يُحْمَلُ فيه، وأَدْخَلْتَ السلاحَ الحرمَ. فأنتَ السببُ، فكلُّ من سمعَ بشيءٍ محرمٍ مع قدرته على تغييره فإنه يَكُونُ كالفاعل، جعلًا للسبب بمنزلة المباشر.

* * *

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

١٠ - باب التَّكْبِيرِ إِلَى الْعِيدِ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُسْرِ: إِنْ كُنَّا فَرَعْنَا فِي هَذِهِ السَّاعَةِ، وَذَلِكَ حِينَ التَّسْبِيحِ ^(١).
 قوله: «حين التسبيح». يعني: حين حلت صلاة النافلة، وليس يريد بذلك الصلاة التي تعرف بصلاة التسبيح، فإن صلاة التسبيح هذه حديثها باطل ^(٢)، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله. وقال: إنه لم يستحبها أحد من الأئمة، فالحديث غير صحيح، والعلماء الأئمة لم يعملوا بها ولم يستحبوها ^(٣).

(١) علقه البخاري رحمته الله، بصيغة الجزم.

وقال الحافظ ابن حجر رحمته الله في «الفتح» (٢/٤٥٦-٤٥٧): قوله: وقال عبد الله بن بسر. يعني: الهازني الصحابي ابن الصحابي، وأبوه بضم الموحدة وسكون المهملة.
 قوله: «إن كنا فرعنا في هذه الساعة». «إن» هي المخففة من الثقيلة. وهذا التعليق وصله أحمد وصرح برفعه وسياقه، ثم أخرجه من طريق يزيد بن خنير وهو بالمعجمة مصغر قال: خرج عبد الله بن بسر صاحب النبي ﷺ مع الناس في يوم عيد فطر أو أضحى فأنكر إبطاء الإمام وقال: إن كنا مع النبي ﷺ وقد فرعنا ساعتنا هذه وكذا رواه أبو داود - (١١٣٥) - عن أحمد والحاكم - ٤٣٤ / ١ - من طريق أحمد أيضًا وصححه. اهـ

وانظر: «تغليق التعليق» (٢/٣٧٥-٣٧٦).

(٢) رواه أبو داود (١٢٩٧)، والترمذي (٤٨٢)، وابن ماجه (١٣٨٦).

(٣) «مجموع الفتاوى» (١١/٥٧٩).

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٦٨- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ زُبَيْدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ قَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا تَبْدَأُ بِهِ فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّيَ ثُمَّ نَرْجِعَ فَنَتَخَرَّ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا، وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَإِنَّمَا هُوَ لَحْمٌ عَجَلَهُ لِأَهْلِهِ لَيْسَ مِنَ النَّسْلِ فِي شَيْءٍ» فَقَامَ خَالِي أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَارٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَا ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أُصَلِّيَ وَعِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ قَالَ: «اجْعَلْهَا مَكَانَهَا - أَوْ قَالَ ادْبَحْهَا - وَلَنْ تَجْزِيَ جَذَعَةٌ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ»^(١).

وجه الدلالة من هذا الحديث قوله ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا تَبْدَأُ بِهِ فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّيَ». فإنه يدلُّ على أنه بكر؛ لأن النبي ﷺ لا يخلو وقته من عبادة، فإذا كان هذا أول ما يُبْدَأُ بِهِ دَلٌّ على أنه بكر بذلك، وإلا لا شتغل بعبادة أخرى.



ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١- باب فَضْلِ الْعَمَلِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ﴾: أَيَّامُ الْعَشْرِ، وَالْأَيَّامُ الْمَعْدُودَاتُ: أَيَّامُ التَّشْرِيقِ. وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ وَأَبُو هُرَيْرَةَ يَخْرُجَانِ إِلَى السُّوقِ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ يُكَبِّرَانِ وَيُكَبِّرُ النَّاسُ بِتَكْبِيرِهِمَا. وَكَبَّرَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ خَلْفَ النَّافِلَةِ^(٢).

(١) ورواه مسلم (١٩٦١) (٧).

(٢) علق البخاري رحمه الله هذه الآثار بصيغة الجزم. أما أثر ابن عباس، فوصله عبد بن حميد في تفسيره، قال: حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ ابْنِ جَرِيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: اذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ، اللَّهُ أَكْبَرُ، اذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ، اللَّهُ أَكْبَرُ. قال: الأَيَّامُ الْمَعْدُودَاتُ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ، وَالْأَيَّامُ الْمَعْلُومَاتُ أَيَّامُ الْعَشْرِ.

وأما أثر ابن عمر، فقال أبو بكر بن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ١٦٤): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَغْدُو يَوْمَ الْعِيدِ وَيُكَبِّرُ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ حَتَّى يَبْلُغَ الْإِمَامَ. وأما أثر محمد بن علي وهو أبو جعفر الباقر، فوصله الدارقطني في المؤتلف من طريق معن بن

❖ قوله: «بابُ فضلِ العملِ في أيامِ التشريقِ». أيامُ التشريقِ هي الأيامُ الثلاثةُ بعدَ عيدِ الأضحى، وسمّيت أيامُ التشريقِ لأنَّ الناسَ يُشَرِّقونَ اللحمَ فيها، بمعنى أنهم يَنْشُرُونَهُ في الشمسِ لئلاَّ يَفْسَدَ، وهي الأيامُ المعدوداتُ التي قالَ اللهُ تعالى فيها ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣].

وأثر ابنِ عمرَ وأبي هريرةَ أنهما يَخْرُجَانِ إلى السوقِ في أيامِ العشرِ يُكَبِّرَانِ وَيُكَبِّرُ الناسُ بتكبيرِهم^(١). يُحْتَمَلُ أنها إذا كَبَّرَا أعاد الناسُ التكبيرَ بصوتِ جماعيٍّ، ويُحْتَمَلُ أن قوله: بتكبيرِهما. أي: بسببِهِ؛ يَعْنِي: وَيُكَبِّرُ كُلُّ إنسانٍ وحده، وهكذا أيضًا ما جاء في العيدِ أن الحُبُصَ يَخْرُجْنَ إلى المصلَّى يُكَبِّرْنَ بتكبيرِ الناسِ^(٢) يُحْتَمَلُ أن تكونَ الباءُ فيه للسببية، ويُحْتَمَلُ أن تكونَ للمصاحبة، فإن كانت للسببية فالمعنى: أنهم إذا سمِعوا التكبيرَ كَبَرُوا، وكلُّ إنسانٍ يُكَبِّرُ وحده.

وإن كانت للمصاحبة فالمعنى: أنهم يُكَبِّرُونَ تكبيرًا جماعيًا.

❖ وقوله: «وكَبَّرَ محمدُ بنُ عليٍّ خلفَ النافلةِ». ظاهرُهُ أيضًا أنه من حينِ أن سلَّمَ كَبَّرَ، وهذا ما يُعرَفُ عند العلماءِ بالتكبيرِ المقيد، لكنهم أعْنِي الفقهاءَ رَحِمَهُمُ اللهُ خَصَّوْا بذلك بادِّبارِ الصَّوَاتِ المفروضةِ إذا صَلَّيْتَ جماعةً فإنهم يُكَبِّرُونَ خلفَ الفريضةِ^(٣)، وَيُسَمُّونَ هذا التكبيرَ المقيدَ، وأولُهُ لغيرِ المحرَّمِ من فجرِ يومِ عرفةَ وآخرُهُ آخرُ صلاةٍ في أيامِ التشريقِ^(٤) وللمحرَّمِ

عيسى القزاز، قال: حدثنا أبو وهنة رزيق المدني قال: رأيت أبا جعفر بن علي يكبر بمنى في أيام التشريق خلف النوافل.

«تغليق التعليق» (٢/ ٣٧٧-٣٧٨)، و«الفتح» (٢/ ٤٥٨).

(١) قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُمُ اللهُ في «الفتح» (٢/ ٤٥٨): قوله: وكان ابن عمر وأبو هريرة يخرجان إلى السوق في أيام العشر... إلخ. لم أره موصولاً عنهما، وقد ذكره البيهقي أيضًا معلقاً عنهما، وكذا البغوي.

(٢) سياقي تخريجه قريباً إن شاء الله.

(٣) «المغني» (٣/ ٢٩١).

(٤) انظر: «المغني» (٣/ ٢٨٧-٢٩٠).

من ظهر يوم النحر؛ لأن المحرم قبل ذلك مشغول بالتلبية، لكن على هذا التعليل نقول: غير المحرم مشغول بالتكبير والتسبيح والتحميد الذي يكون دبر كل صلاة، ولهذا نقوله: ليس من شرط التكبير المقيد أن يكبر الإنسان من حين أن يسلم، بل إذا سلم استغفر ثلاثاً، وقال: اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام، ثم بعد ذلك إن شاء كبر وإن شاء ذكر التسبيح المعروف.

فإن قيل: إذا كان الجهر بالتكبير يشوش على من يصلي فهل يسر به؟
فالجواب: أن القاعدة تقول: كل عمل مشروع يحصل فيه التشويش فهو ممنوع؛ لأن النبي ﷺ خرج إلى أصحابه وهم يصلون ويجهرون بالقراءة فقال ﷺ: «لا يؤذون بعضكم بعضاً في القراءة وأمرهم أن يسروا»^(١) فإذا كان الجهر بالتكبير يؤذي من حوله فإنه يكون سراً، أما إذا لم يكن يشوش فارفع صوتك.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٦٩ - حدثنا محمد بن عرعة قال: حدثنا شعبة عن سليمان، عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال: «ما العمل في أيام العشر أفضل منها في هذه» قالوا: ولا الجهاد؟ قال: «ولا الجهاد إلا رجل خرج يخاطر بنفسه وماله فلم يرجع بشيء».

هذا الحديث عام في أن جميع الأعمال الصالحة في هذه العشر محبوبه إلى الله ﷻ، وأفضل من العمل في غيرها، وهو شامل لجميع الأعمال من صلاة وصلاة وصدقة وقراءة وذكر وصيام وغيرها، وأما ما ذكرت عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها ما رأت النبي ﷺ صائماً العشر قط^(٢) فهو معارض بأن إحدى أمهات المؤمنين ذكرت: أن النبي ﷺ كان يصوم تسع ذي الحجة^(٣).

(١) رواه أبو داود (١٣٣٢)، وصححه ابن خزيمة كما في «صحيحه» (١١٦٢).

(٢) رواه مسلم (١١٧٦) (٩).

(٣) رواه أحمد (٢٧١/٥) (٢٢٣٣٤)، وأبو داود (٢٤٣٧)، والنسائي (٢٤١٧).

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَالْمُتَّبِعُ مُقَدِّمٌ عَلَى النَّافِي.

ثُمَّ إِنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ: إِنَّ الْحَدِيثَ رُوِيَ عَلَى وَجْهَيْنِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: مَا رَأَيْتُهُ صَائِمًا فِي الْعَشْرِ قَطُّ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: مَا رَأَيْتُهُ صَائِمًا الْعَشْرَ قَطُّ^(١).

فَعَلِيَ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ تَكُونُ نَفْتٌ أَنْ يَكُونَ صَامٌ حَتَّى يَوْمِ عَرَفَةَ؛ لِأَنَّهُا تَقُولُ: مَا رَأَيْتُهُ صَائِمًا فِي الْعَشْرِ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ اللَّفْظَ بِهَذَا الْمَعْنَى شَاذٌ؛ لِأَنَّ يَوْمَ عَرَفَةَ قَدْ ثَبَتَ مَشْرُوعِيَّةُ صِيَامِهِ وَالْحَثُّ عَلَيْهِ^(٢).

وَأَمَّا عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي وَهُوَ مَا رَأَيْتُهُ صَائِمًا الْعَشْرَ. فَالْمَعْنَى: مَا رَأَيْتُهُ صَائِمًا كَلِّ الْعَشْرِ، وَلَا يُتَافَى أَنْ يَكُونَ صَامٌ شَيْئًا مِنْهَا. وَعَلَى هَذَا فَلَا يَكُونُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْعَشْرَ لَا يُسَنُّ صِيَامُهَا، بَلْ إِنْ صَحَّ أَنْ تَقُولَ: فِيهِ دَلِيلٌ فَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يُكْمَلْ صِيَامَ الْعَشْرِ.

ثُمَّ إِنْ هَذِهِ قَضِيَّةٌ عَيْنٍ فَإِنَّا لَا نَذَرِي لِمَاذَا لَمْ يَصُمْ الرَّسُولُ ﷺ فَقَدْ يَكُونُ مَا صَامَ؛ لِأَنَّهُ مَثَلًا مَشْغُولٌ بِالْوُفُودِ، أَوْ بِأَشْيَاءَ أُخْرَى، أَوْ صَامَ الْعَشْرَ كُلَّهَا، أَوْ أَنَّهُ اشْتَغَلَ فِي أَوَّلِ يَوْمٍ مِنَ الْعَشْرِ بِكَذَا وَفِي وَسْطِ الْعَشْرِ بِكَذَا، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَقَضَايَا الْأَعْيَانِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُدْفَعَ بِهَا دَلَالَةُ الْأَلْفَاظِ الْوَاضِحَةِ وَهِيَ أَنَّ الْعَمَلَ الصَّالِحَ فِي هَذِهِ الْعَشْرِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي أَيِّ يَوْمٍ مِنَ السَّنَةِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الصِّيَامَ مِنَ الْعَمَلِ الصَّالِحِ، بَلْ هُوَ الْعَمَلُ الَّذِي اخْتَصَّ اللَّهُ لِنَفْسِهِ فَقَالَ ﷻ: الصَّوْمُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ^(٣).

وصححه الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ، كما في تعليقه على سنن أبي داود والنسائي.

وانظر: «شرح مسلم للنووي» (٣٢٨-٣٢٩)، و«المغني» (٤/٤٤٣)، و«موسوعة فقه الإمام أحمد» (٥٢٦/٧)، (٥٢٧).

(١) رواه مسلم (١١٧٦) (١٠).

(٢) تقدم تخريج ذلك.

(٣) رواه البخاري (٥٩٢٧)، ومسلم (١١٥١) (١٦١).

ومن الآفات التي يَقُومُ بها بعضُ طلبَةِ العلمِ أَنَّهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَى الْأَحَادِيثِ دُونَ أَنْ يَجْمَعُوا أَطْرَافَهَا، ودُونَ أَنْ يَرْجِعُوا إِلَى الْقَوَاعِدِ الْعَامَةِ لِلشَّرِيعَةِ، وَهَذَا نَقْصٌ فِي الاسْتِدْلَالِ؛ تَقْصٌ عَظِيمٌ، وَالْإِنْسَانُ إِذَا تَكَلَّمَ لَيْسَ يَتَكَلَّمُ إِلَّا عَنْ شَرِيعَةٍ؛ يَعْنِي: يَتَكَلَّمُ لِيَقُولَ: هَذَا شَرْعُ اللَّهِ. وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَكُلُّ نَصٍّ مِنْهُ دَالٌّ عَلَى شَرِيعَةٍ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَلَمًّا بِجَمِيعِ النُّصُوصِ، وَمَلَمًّا بِالْقَوَاعِدِ الْعَامَةِ فِي الشَّرِيعَةِ، حَتَّى يُمَكِّنَهُ أَنْ يَقُولَ: هَذَا لَكُذًا وَهَذَا لَكُذًا. وَهَذَا الَّذِي قُلْتَهُ قَدْ كَرَّرْتُهُ مَرَارًا، قُلْتُ: إِنَّهُ يَجِبُ عَلَى طَالِبِ الْعِلْمِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَقُولَ: هَذَا حُكْمُ اللَّهِ، أَوْ حُكْمُ رَسُولِهِ. أَنْ يَكُونَ مَلَمًّا بِجَمِيعِ أَطْرَافِ الْأَدْلَةِ، حَتَّى يَتِمَّكَنَ مِنَ الْحُكْمِ الْمَوْافِقِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢- بَابُ التَّكْبِيرِ أَيَّامَ مِنَى وَإِذَا غَدَا إِلَى عَرَفَةَ.

وَكَانَ عُمَرُ ~~رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ~~ يُكَبِّرُ فِي قُبَّتِهِ بِمِنَى، فَيَسْمَعُهُ أَهْلُ الْمَسْجِدِ فَيُكَبِّرُونَ وَيُكَبِّرُ أَهْلُ الْأَسْوَاقِ حَتَّى تَرْتَجَّ مِنَى تَكْبِيرًا. وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُكَبِّرُ بِمِنَى تِلْكَ الْأَيَّامَ، وَخَلْفَ الصَّلَوَاتِ، وَعَلَى فِرَاشِهِ وَفِي فُسْطَاطِهِ، وَجُلُوسِهِ وَنَمَشَاهُ تِلْكَ الْأَيَّامَ جَمِيعًا. وَكَانَتْ مَيْمُونَةُ تُكَبِّرُ يَوْمَ النَّحْرِ. وَكُنَّ النِّسَاءُ يُكَبِّرْنَ خَلْفَ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ وَعُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ لِيَالِي التَّشْرِيقِ مَعَ الرِّجَالِ فِي الْمَسْجِدِ ^(١).

كُلُّ هَذِهِ الْأَثَارِ تَدُلُّ عَلَى حُرْصِ الصَّحَابَةِ ~~رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ~~ عَلَى الْعَمَلِ بِالسُّنَنِ، وَإِظْهَارِهَا وَإِشْهَارِهَا، فَكَانَ عُمَرُ يُكَبِّرُ فِي قُبَّتِهِ بِمِنَى فَيَسْمَعُهُ أَهْلُ الْمَسْجِدِ؛ أَي: مَسْجِدِ الْخَيْفِ، فَيُكَبِّرُونَ، ثُمَّ يُكَبِّرُ أَهْلُ الْأَسْوَاقِ، حَتَّى تَرْتَجَّ مِنَى تَكْبِيرًا، وَمَا أَحْسَنَ هَذِهِ الْحَالُ لَا سِيَرَاتٍ وَلَا أَشْيَاءَ تُزَعِّجُ، لَيْسَ هُنَاكَ إِلَّا التَّكْبِيرُ لِلَّهِ الْكَبِيرِ الْمَتَعَالِ، وَيُذَكِّرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، فَعُمَرُ يُكَبِّرُ فِي خِيَمَتِهِ فَيَسْمَعُهُ أَهْلُ الْمَسْجِدِ فَيُكَبِّرُونَ فَيَسْمَعُهُمْ أَهْلُ الْأَسْوَاقِ فَيُكَبِّرُونَ، حَتَّى تَعُجَّ تِلْكَ الْجِبَالُ بِأَصْوَاتِ التَّكْبِيرِ.

(١) علق البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ هَذِهِ الْأَثَارَ بِصِيغَةِ الْجَزْمِ. قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

أَمَّا أَثَرُ عُمَرَ، فَوَصَلَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي السَّنَنِ مِنْ رِوَايَةِ عُبَيْدِ بْنِ عَمِيرٍ قَالَ: كَانَ عُمَرُ يُكَبِّرُ فِي قُبَّتِهِ فِي مِنَى، وَيُكَبِّرُ أَهْلُ الْمَسْجِدِ وَيُكَبِّرُ أَهْلُ السُّوقِ، حَتَّى تَرْتَجَّ مِنَى تَكْبِيرًا. وَوَصَلَهُ أَبُو عُبَيْدٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ بِلَفْظِ التَّعْلِيقِ، وَمِنْ طَرِيقَةِ الْبَيْهَقِيِّ.

وَأَمَّا أَثَرُ ابْنِ عُمَرَ، فَوَصَلَهُ ابْنُ الْمُنْذَرِ، وَالْفَاكُهِيُّ فِي «أَخْبَارِ مَكَّةَ» مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جُرَيْجٍ.

وَأَمَّا أَثَرُ مَيْمُونَةَ - وَهِيَ بِنْتُ الْحَارِثِ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ - فَلَمْ أَقِفْ عَلَى أَثَرِهَا هَذَا مُوَصُولًا.

وَأَمَّا أَثَرُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَأَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، فَقَالَ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي كِتَابِ الْغَيْدِينَ لَهُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْأَدَمِيُّ، ثَنَا مَعْنُ بْنُ عَيْسَى، عَنْ بِلَالِ بْنِ أَبِي مُسْلِمٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَأَبَانَ بْنَ عُثْمَانَ، وَأَبَا بَكْرَ بْنَ مُحَمَّدٍ، كَانُوا غَدَوْا يَوْمَ الْعِيدِ يَجْهَرُونَ بِالتَّكْبِيرِ.

«الْفَتْحُ» (٢/ ٤٦٢)، وَ«التَّغْلِيقُ» (٢/ ٣٧٩-٣٨٠).

قال: «وكان ابنُ عمر رضي الله عنهما يُكَبِّرُ في منى تلك الأيام ويكثرُ من هذا خلف الصلوات وعلى فراشه وفي فسطاطه ومجلسه وممشاه تلك الأيام جميعاً». وهذا يدلُّ على حفظ السلف الصالح للوقت، وأنه لا يضيع وقتاً من أوقاتهم إلا وقد شغلوه بذكر الله، وهذا مطابق لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ [النحل: ١٩١].

وقوله: «وكانت ميمونة تُكَبِّرُ يومَ النحر»، وكن النساء يُكَبِّرْنَ خلفَ أبان بن عثمان وعمر بن عبد العزيز ليالي التشريق مع الرجال في المسجد. ولكن هذا الإطلاق يجب أن يُقَيَّدَ بأنهن لا يرفعن أصواتهن؛ لأن رفع المرأة صوتها في المجمع غير مرغوب فيه، ولهذا قال النبي ﷺ: «إذا نابكم شيء في الصلاة فليُسيح الرجال ولتُصَفِّقِ النساء»^(١). مع أن التبيسة هنا واجب. لكن الرسول ﷺ لم يرد من المرأة أن تتكلم ولا حتى بالتسيح.

فإن قيل: بعض العلماء أخذ من أثر تكبير النساء هذا أن صوت المرأة ليس عورة؟ فالجواب: أن القرآن الكريم يدلُّ على أن صوت المرأة ليس بعورة؛ لأن الله قال ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢] فنهى عن الخضوع بالقول لا عن القول، لكن رفع المرأة صوتها سبب للفتنة وليس هو عورة، بل هو سبب للفتنة لاسيما إذا كان صوتها جميلاً رخيماً وكان السامع خالي القلب من خشية الله.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٩٧٠- حدثنا أبو نعيم قال: حدثنا مالك بن أنس قال: حدثني محمد بن أبي بكر الثقفي قال: سألت أنسا ونحن غاديان من منى إلى عرفات عن التلبية كيف كنتم تصنعون مع النبي ﷺ؟ قال: كان يلبي الملبى لا يُنكرُ عليه، ويكبر المَكْبَر فلا يُنكرُ عليه^(٢).

(١) رواه البخاري (٢٦٩٠)، ومسلم (٤٢١) (١٠٢).

(٢) ورواه مسلم بنحوه (١٢٨٥) (٢٧٤).

في هذا الحديث: دليل على أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا لا يَجْتَمِعُونَ على التكبير أو على التلبية، بل منهم الْمُكَلِّبُ، ومنهم المَكْبُرُ، ولا أحدٌ يُنْكِرُ على أحدٍ؛ لأنها كلها أيامُ ذكرٍ، فالْمُكَلِّبُ على خيرٍ والمَكْبُرُ على خيرٍ.

وفي هذا دليل أيضًا: أن عمل الصحابة رضي الله عنهم حجة إذا كانوا مع النَّبِيِّ ﷺ أو في عهده، وإن لم يَكُونُوا معه.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٩٧١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ حَفْصَةَ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ قَالَتْ: كُنَّا نَوْمُرُ أَنْ نُخْرِجَ يَوْمَ الْعِيدِ حَتَّى نُخْرِجَ الْبُكَرَ مِنْ خُدْرَاهَا، حَتَّى نُخْرِجَ الْحَيْضَ، فَيَكُنَّ خَلْفَ النَّاسِ فَيَكْبُرْنَ بِتَكْبِيرِهِمْ، وَيَدْعُونَ بِدُعَائِهِمْ، يَرْجُونَ بَرَكَةَ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَطَهْرَتَهُ ^(١).

في هذا الحديث إشارة إلى أن النساء الأَبْكَارَ يَلْزَمْنَ الْبُيُوتَ ولا يَخْرُجْنَ، وهذا هو أدبُ نساءِ الصحابة رضي الله عنهم، وهو أيضًا أدبُ النساءِ قَبْلَ أَنْ تَنْفَتِحَ عَلَيْنَا الدُّنْيَا، وَيَأْتِي مَنْ لَمْ يَعْرِفْ حَكْمَ هَذَا الْحَيَاءِ وَلِزُومِ الْبُيُوتِ، حَتَّى جَعَلُوا الشَّابَاتِ يَخْرُجْنَ فِي الْأَسْوَاقِ وَلَا يُبَالِيْنَ بِهَذَا مَعَ أَنَّكَ لَوْ تَأَمَّلْتَ لَوَجَدْتَ حَفَظَةَ الشَّرِيعَةِ هُمُ الرِّجَالُ، فَمَا رَأَيْنَا مِثْلًا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ أَوْ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ فِي سَنَدِ الْحَدِيثِ امْرَأَةً إِلَّا نَادِرًا جَدًّا، إِلَّا الصَّحَابِيَّاتِ فَهِنَّ مَتَتَّهَى السَّنَدُ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرِّجَالَ هُمُ حَفَظَةُ الشَّرِيعَةِ فِي الْوَاقِعِ، وَهُمْ الَّذِينَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِمُ الْمَسْئُولِيَّةُ فِي أُمُورِ الدِّينِ وَالْدُّنْيَا، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النِّسَاءُ: ٣٤].

وقولها: حَتَّى نُخْرِجَ الْحَيْضَ فَيَكُنَّ خَلْفَ النَّاسِ. وفي حديثٍ آخَرَ يَعْتَزِلُ الْحَيْضُ الْمَصْلَى ^(١).

(١) ورواه مسلم (٨٩٠) (١٠، ١١).

(٢) رواه البخاري (٣٢٤).

❖ وفي قوله: «يُكَبِّرْنَ بتكبيرهم». احتمالان:

الاحتمال الأول: أن تكون الباء للمصاحبة والمعنى: أنهم يُكَبِّرُونَ مع الناس.
والاحتمال الثاني: أن تكون الباء للسببية، والمعنى: أن الناس إذا كَبَرُوا تَذَكَّرَ النساءُ التكبيرَ فكَبَّرْنَ، ويدْعُونَ بدعائهم كذلك، فإذا كانوا يدْعُونَ جَهْرًا ويُؤَمِّنُونَ على دعائهم فالباء للمصاحبة، وإن كان المعنى: أنهم عرفوا أن هذا اليومَ يومُ دعاءٍ فدَعَوْا. صارَ كُلُّ واحدٍ يدْعُو وحده، وهذه الجملة الأخيرة تُؤَيِّدُ أن قوله: «يُكَبِّرْنَ بتكبيرهم» الباء فيه للسببية.

فإن قيل: هل التكبيرُ الجماعيُّ خلفَ الصلواتِ في أيامِ التشريقِ يُكْرَهُ على الناسِ فعله؟
فالجوابُ: أن التشديدَ في الإنكارِ ما أظنُّه سائغاً؛ للاحتمالِ، إلا أن يُقالَ: إن هذا يُشْغِلُ الناسَ أدبارَ الصلواتِ، فيُمنَعُ من هذه الناحية.

فإن قيل: هل قولُ البخاريِّ في التبويب: بابُ التكبيرِ أيامَ منى وإذا غدا إلى عرفة يُفْهَمُ من أن البخاريَّ يَقُولُ: نحنُ نُكَبِّرُ يومَ عرفة.
فالجوابُ: نعم ما فيه شك؛ لأنه أورد حديثَ محمد بنِ أبي بكرٍ الثقفيَّ أنه سأل أنساً: ماذا يصنعونَ في ذهابهم من منى إلى عرفة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣ - بابُ الصَّلَاةِ إِلَى الْحَرَبَةِ يَوْمَ الْعِيدِ.

٩٧٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَتْ تُرَكِّزُ الْحَرَبَةَ قُدَّامَهُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالنَّحْرِ ثُمَّ يُصَلِّي. فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يُصَلِّيَ إِلَى سِتْرَةٍ، وَأَنَّ سِتْرَةَ الإِمَامِ سِتْرَةٌ لِمَنْ خَلْفَهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤ - بَابُ حَمْلِ الْعَنْزَةِ أَوْ الْحَرِيَةِ بَيْنَ يَدَيِ الْإِمَامِ يَوْمَ الْعِيدِ.

٩٧٣ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرِو قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْدُو إِلَى الْمُصَلَّى وَالْعَنْزَةُ بَيْنَ يَدَيْهِ تُحْمَلُ، وَتُنْصَبُ بِالْمُصَلَّى بَيْنَ يَدَيْهِ فَيُصَلِّي إِلَيْهَا.

هذا الحديث كالأول إلا أنه فيه التصريح أنها تُنْصَبُ بين يديه ويُصَلِّي إليها، وفي هذا إشارة إلى أن الإنسان إذا صَلَّى إلى سترَةٍ فإنه لا بأس أن يَضُمَّ إليها صمداً؛ لأن الحديث الوارد بأنه يَمِيلُ عنها يَمِينًا وشمالاً فيه لين^(١)؛ يعني: فيه ضعفٌ في سنده، فلا يُعَارِضُ ظاهر هذه الأحاديث الصحيحة.



(١) روى أحمد (٤/٦)، وأبو داود (٦٩٣) عن ضُبَاعَةَ بِنْتِ الْمُقْدَادِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عن أبيها قال: ما رأيت رسول الله ﷺ يصلي إلى عودٍ، ولا عمودٍ، ولا شجرةٍ، إلا جعله على حاجبه الأيمن أو الأيسر، ولا يَضُمُّدُ له صمداً. وفي سنده الوليد بن كامل.

قال الزيلعي في «نصب الراية» (٨٣/٢): أخرجه أبو داود... ورواه أحمد في «مسنده»، والطبراني في «معجمه»، وابن عدي في «الكامل» وأعله بالوليد بن كامل، ونقل عن البخاري أنه قال: عنده عجائب. وأما ابن القطان فإنه ذكر فيه علتين: علة في إسناده، وعلة في متنه. أما التي في إسناده فقال: إن فيه ثلاثة مجاهيل: فضباعة مجهولة الحال، ولا أعلم أحدًا ذكرها، وكذلك المهلب بن حجر مجهول الحال، والوليد بن كامل من الشيوخ الذين لم تثبت عدالتهم، وليس له من الرواية كثير شيء يستدل به على حاله. اهـ

والحديث ضعفه الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ، كما في تعليقه على سنن أبي داود.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥- باب خُرُوجِ النِّسَاءِ وَالْحَيْضِ إِلَى الْمُصَلَّى.

٩٧٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: أَمَرَنَا نَبِيُّنَا بِأَنْ نُخْرِجَ الْعَوَاتِقَ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ^(١)، وَعَنْ أَيُّوبَ عَنْ حَفْصَةَ بِنَحْوِهِ وَزَادَ فِي حَدِيثِ حَفْصَةَ قَالَ أَوْ قَالَتْ: الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ، وَيَعْتَزِلْنَ الْحَيْضَ الْمُصَلَّى^(٢).

❦ قَوْلُهُ: «الْعَوَاتِقُ». يَعْنِي: الْحَرَائِرَ الشَّرِيفَاتِ اللَّاتِي لِهِنَّ شَرَفٌ وَمَرْوَةٌ.

❦ وَقَوْلُهُ: «ذَوَاتِ الْخُدُورِ». هُنَّ الْأَبْكَارُ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ أَنْ الْبِكْرَ تَبْقَى فِي خَدْرِهَا لَا تَخْرُجُ.

❦ وَقَوْلُهُ: «وَيَعْتَزِلْنَ الْحَيْضَ الْمُصَلَّى». النِّسْخَةُ الَّتِي عِنْدِي: وَيَعْتَزِلْنَ الْحَيْضَ الْمُصَلَّى. وَهَذَا عَلَى اللُّغَةِ الْمَعْرُوفَةِ الَّتِي تُسَمَّى: أَكْلُونِي الْبِرَاغِيثُ؛ يَعْنِي: الْجَمْعُ بَيْنَ الضَّمِيرِ وَالْفَاعِلِ خِلَافَ الْمَشْهُورِ مِنَ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

* * * *

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦- باب خُرُوجِ الصَّبِيَّانِ إِلَى الْمُصَلَّى.

٩٧٥- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ فِطْرٍ أَوْ أَضْحَى، فَصَلَّى ثُمَّ خَطَبَ ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ فَوَعَّظَهُنَّ وَذَكَرَهُنَّ، وَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ^(١).

(١) ورواه مسلم (٨٩٠) (١٠).

(٢) قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ٤٦٤): قَوْلُهُ: وَعَنْ أَيُّوبَ. هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى الْإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ أَيُّوبَ حَدَّثَ بِهِ حَمَّادًا عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، وَعَنْ حَفْصَةَ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ أَيْضًا، وَقَدْ وَقَعَ ذَلِكَ صَرِيحًا فِي رِوَايَةِ سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ الْمَذْكُورَةِ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَبُو يَعْلَى عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ كِلَاهُمَا عَنْ حَمَادٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، وَعَنْ أَيُّوبَ عَنْ حَفْصَةَ عَنْ امْرَأَةٍ تَحَدَّثُ عَنْ امْرَأَةٍ أُخْرَى، وَزَادَ أَبُو الرَّبِيعِ فِي رِوَايَةِ حَفْصَةَ ذِكْرَ الْجِلْبَابِ، وَتَبَيَّنَ بِذَلِكَ أَنَّ سِيَاقَ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ مَغَايِرَ لِسِيَاقِ حَفْصَةَ إِسْنَادًا وَمَتْنًا، وَلَمْ يَصِبْ مِنْ هَلِ الرِّوَايَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى. اهـ

(٢) ورواه مسلم بنحوه (٨٨٤) (١٣).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧- باب اسْتِقْبَالِ الْإِمَامِ النَّاسِ فِي خُطْبَةِ الْعِيدِ.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: قَامَ النَّبِيُّ ﷺ مُقَابِلَ النَّاسِ ^(١).

٩٧٦- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ عَنْ زُبَيْدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ أَضْحَى إِلَى الْبَقِيعِ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ وَقَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ نُسْكِنَا فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نَبْدَأَ بِالصَّلَاةِ ثُمَّ نَرْجِعَ فَنَنْحَرَ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ وَافَقَ سُنَّتَنَا، وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ ذَلِكَ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ عَجَلَهُ لِأَهْلِهِ لَيْسَ مِنَ النَّسْكِ فِي شَيْءٍ» فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي ذَبَحْتُ وَعِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ؟ قَالَ: «اذْبَحْهَا وَلَا تَقِي عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ» ^(٢).
قد سبق الكلام على هذا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨- باب الْعَلَمِ الَّذِي بِالْمُصَلَّى.

٩٧٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَابَسٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ قِيلَ لَهُ: أَشْهَدَتَ الْعِيدَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَوْ لَا مَكَانِي مِنَ الصَّغَرِ مَا شَهِدْتُهُ، حَتَّى أَتَى الْعَلَمَ الَّذِي عِنْدَ دَارِ كَثِيرِ بْنِ الصَّلْتِ، فَصَلَّى ثُمَّ خُطِبَ ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ وَمَعَهُ بِلَالٌ فَوَعَّظَهُنَّ وَذَكَرَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ، فَرَأَيْتُهُنَّ يَهُوِينَ بِأَيْدِيهِنَّ يَقْذِفْنَهُ فِي ثَوْبِ بِلَالٍ، ثُمَّ انْطَلَقَ هُوَ وَبِلَالٌ إِلَى بَيْتِهِ.

(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، بصيغة الجزم، وقد أسنده قبل هذا في باب الخروج إلى المصلى بغير منبر، حديث رقم (٩٥٦).

انظر: «تغليق التعليق» (٢/ ٣٨٠-٣٨١).

(٢) ورواه مسلم (١٩٦١) (٧)، بلفظ: «ولن تجزي» بدل: «ولا تقي».

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ٤٦٥):

❦ قَوْلُهُ: «بَابُ الْعِلْمِ الَّذِي بِالْمُصَلَّى». تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْخُرُوجِ إِلَى الْمُصَلَّى بِغَيْرِ
مَنْبَرٍ. التَّعْرِيفُ بِمَكَانِ الْمُصَلَّى، وَأَنْ تَعْرِيفُهُ بِكَوْنِهِ عِنْدَ دَارِ كَثِيرِ بْنِ الصَّلْتِ عَلَى سَبِيلِ
التَّقْرِيبِ لِلْسَّامِعِ، وَالْإِفْدَارُ كَثِيرِ بْنِ الصَّلْتِ مُحَدَّثٌ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ، وَظَهَرَ مِنْ هَذَا
الْحَدِيثِ أَنَّهُمْ جَعَلُوا لِمَصَلَّاهُ شَيْئًا يُعْرَفُ بِهِ وَهُوَ الْمَرَادُ بِالْعِلْمِ وَهُوَ بَفَتْحَتَيْنِ: الشَّيْءُ
الشَّائِضُ. اهـ



شَيْخ
صَحَابَةُ النَّجَّارِي

الفَهْرَسْتُمْ

الفهرس

رقم الصفحة

الموضوع

- كتاب الأذان ٣
- باب الكلام في الأذان ٥
- باب أذان الأعمى إذا كان له من يخبره ١٠
- باب الأذان بعد الفجر ١٣
- باب الأذان قبل الفجر ١٦
- باب كم بين الأذان والإقامة ومن ينتظر الإقامة ١٨
- باب من انتظر الإقامة ٢٠
- باب بين كل أذانين صلاة لمن شاء ٢٣
- باب من قال: ليؤذن في السفر مؤذن واحد ٢٤
- باب الأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة والإقامة وكذلك بعرفة وجمع. وقول المؤذن: "الصلاة في الرحال" في الليلة الباردة أو المطيرة. ٣٠
- باب هل يتبع المؤذن فاه هاهنا وهاهنا؟ وهل يلتفت في الأذان؟ ٣٦
- باب قول الرجل: "فاتتنا الصلاة" ٤١
- باب لا يسعى إلى الصلاة وليأت بالسكينة والوقار ٤٣
- باب متى يقوم الناس إذا رأوا الإمام عند الإقامة؟ ٤٦
- باب لا يسعى إلى الصلاة مستعجلاً، وليقم بالسكينة والوقار ٤٧

- ٤٨ ○ باب هل يخرج من المسجد لعله؟.....
- ٥٢ ○ باب إذا قال الإمام: مكانكم، حتى رجع انتظروه.....
- ٥٤ ○ باب قول الرجل للنبي ﷺ: ما صَلَّيْنَا
- ٥٦ ○ باب الإمام تعرض له الحاجة بعد الإقامة.....
- ٥٦ ○ باب الكلام إذا أقيمت الصلاة.....
- ٥٧ ○ باب وجوب صلاة الجماعة.....
- ٦٢ ○ باب فضل صلاة الجماعة.....
- ٦٦ ○ باب فضل صلاة الفجر في جماعة.....
- ٦٩ ○ باب فضل التهجير إلى الظهر.....
- ٧٥ ○ باب احتساب الآثار.....
- ٧٧ ○ باب فضل العشاء في الجماعة.....
- ٧٧ ○ باب اثنان فما فوقهما جماعة.....
- ٧٨ ○ باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة، وفضل المساجد.....
- ٨٦ ○ باب فضل من غدا إلى المسجد، ومن راح.....
- ٨٧ ○ باب إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة.....
- ٩٠ ○ باب حد المريض أن يشهد الجماعة.....
- ١٠٠ ○ باب الرخصة في المطر والعله أن يُصَلِّيَ في رحله.....
- باب هل يُصَلِّيَ الإمام بمن حضر، وهل يخطب يوم الجمعة
- ١٠٣ في المطر.....
- ١٠٧ ○ باب إذا حضر الطعام، وأقيمت الصلاة.....
- ١١٢ ○ باب إذا دُعِيَ الإمام إلى الصلاة ويده ما يأكله.....
- ١١٤ ○ باب من كان في حاجة أهله فأقيمت الصلاة فخرج.....
- باب من صلى بالناس، وهو لا يريد إلا أن يعلمهم صلاة
- ١١٤ النبي ﷺ وسنته.....
- ١١٧ ○ باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة.....

- باب من قام إلى جنب الإمام لعله ١٢٥
- باب من دخل ليؤم الناس، فجاء الإمام الأول، فتأخر الأول، أو لم يتأخر، جازت صلاته ١٢٦
- باب إذا استووا في القراءة فليؤمهم أكبرهم ١٢٦
- باب إذا زار الإمام قوماً فأمهم ١٣٥
- باب إنما جعل الإمام ليؤتم به ١٣٦
- باب متى يسجد من خلف الإمام ١٤٨
- باب إثم من رفع رأسه قبل الإمام ١٤٩
- باب إمامة العبد والمولى ١٥٠
- باب إذا لم يتم الإمام وأتم من خلفه ١٥٣
- باب إمامة المفتون والمبتدع ١٥٥
- باب يقوم عن يمين الإمام بحذائه سواء إذا كانا اثنين ١٦٠
- باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام فحوله الإمام إلى يمينه لم يفسد صلاته ١٦٢
- باب إذا لم ينو الإمام أن يؤم، ثم جاء قوم فأمهم ١٦٣
- باب إذا طول الإمام وكان للرجل حاجة فخرج فصلى ١٦٦
- باب تخفيف الإمام في القيام وإتمام الركوع والسجود ١٦٨
- باب إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء ١٦٩
- باب من شك إمامه إذا طول ١٧٠
- باب الإيجاز في الصلاة وإكمالها ١٧٤
- باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي ١٧٤
- باب إذا صلى ثم أم قوماً ١٧٨
- باب من أسمع الناس تكبير الإمام ١٧٩
- باب الرجل يأتي بالإمام ويأتهم الناس بالمأموم ١٨١
- باب هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس ١٨٢

- باب إذا بكى الإمام في الصلاة ١٨٤
- باب تسوية الصفوف عند الإقامة وبعدها ١٨٧
- باب إقبال الإمام على الناس عند تسوية الصفوف ١٨٩
- باب الصف الأول ١٩٠
- باب إقامة الصف من تمام الصلاة ١٩٠
- باب إثم من لم يتم الصفوف ١٩٢
- باب إلزاق المنكب بالمنكب والقدم بالقدم في الصف ١٩٣
- باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام وحوله الإمام خلفه إلى
يمينه تمت صلاته ١٩٥
- باب المرأة وحدها تكون صفًا ١٩٨
- باب ميمنة المسجد والإمام ٢٠٠
- باب إذا كان بين الإمام وبين القوم حائط أو سترة ٢٠٠
- باب صلاة الليل ٢٠٤
- باب إيجاب التكبير وافتتاح الصلاة ٢١٠
- باب رفع اليدين في التكبيرة الأولى بعد الافتتاح سواء ٢١٣
- باب رفع اليدين إذا كبر، وإذا ركع، وإذا رفع ٢١٦
- باب إلى أين يرفع اليدين ٢١٦
- باب رفع اليدين إذا قام من الركعتين ٢١٧
- باب وضع اليمنى على اليسرى ٢١٩
- باب الخشوع في الصلاة ٢٢١
- باب ما يقول بعد التكبير ٢٢٥
- باب ٢٢٧
- باب رفع البصر إلى الإمام في الصلاة ٢٢٧
- باب رفع البصر إلى السماء في الصلاة ٢٣٠
- باب الالتفات في الصلاة ٢٣٢

- باب هل يلتفت لأمر ينزل به أو يرى شيئاً أو بصاقاً في القبلة ٢٣٣
- باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها، في
- الحضر والسفر، وما يجهر فيها وما يخافت ٢٣٧
- باب القراءة في الظهر ٢٥٦
- باب القراءة في العصر ٢٥٨
- باب القراءة في المغرب ٢٥٨
- باب الجهر في المغرب ٢٦٠
- باب الجهر في العشاء ٢٦٠
- باب القراءة في العشاء في السجدة ٢٦١
- باب القراءة في العشاء ٢٦١
- باب يطول في الأوليين، ويحذف في الآخرين ٢٦٢
- باب القراءة في الفجر ٢٦٢
- باب الجهر بقراءة صلاة الفجر ٢٦٤
- باب الجمع بين السورتين في الركعة، والقراءة بالخواتيم،
- وبسورة قبل سورة، وبأول سورة ٢٦٩
- باب يقرأ في الآخرين بفتحة الكتاب ٢٨٥
- باب من خافت القراءة في الظهر والعصر ٢٨٧
- باب إذا أسمع الإمام الآية ٢٨٧
- باب يطول في الركعة الأولى ٢٨٨
- باب جهر الإمام بالتأمين ٢٨٨
- باب فضل التأمين ٢٩٠
- باب جهر المأموم بالتأمين ٢٩١
- باب إذا ركع دون الصف ٢٩٤
- باب إتمام التكبير في الركوع ٢٩٦
- باب إتمام التكبير في السجود ٢٩٨

- ٣٠٠ باب التكبير إذا قام من السجود
- ٣٠٤ باب وضع الألف على الركب في الركوع
- ٣٠٥ باب إذا لم يتم الركوع
- ٣٠٥ باب استواء الظهر في الركوع
- ٣٠٥ باب حد إتمام الركوع، والاعتدال فيه، والطمأنينة
- ٣٠٦ باب أمر النبي ﷺ الذي لا يُتمُّ ركوعه بالإعادة
- ٣١٠ باب الدعاء في الركوع
- ٣١١ باب ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع
- ٣١٢ باب فضل: "اللهم ربنا ولك الحمد"
- ٣١٣ باب
- ٣١٥ باب الاطمأنينة حين يرفع رأسه من الركوع
- ٣١٨ باب يهوي بالتكبير حين يسجد
- ٣٣٦ باب فضل السجود
- ٣٤١ باب يدي ضبعيه ويجافي في السجود
- ٣٤٣ باب يستقبل بأطراف رجليه القبلة
- ٣٤٤ باب إذا لم يتم السجود
- ٣٤٤ باب السجود على سبعة أعظم
- ٣٤٩ باب السجود على الأنف
- ٣٥٠ باب السجود على الأنف والسجود على الطين
- باب عقد الثياب وشدها، ومن ضم إليه ثوبه إذا خاف أن
- ٣٥٣ تنكشف عورته
- ٣٥٤ باب لا يَكْفُ شَعْرًا
- ٣٥٤ باب لا يَكْفُ ثوبه في الصلاة
- ٣٥٤ باب التسييح والدعاء في السجود
- ٣٥٧ باب المكث بين السجدين

- باب لا يفترش ذراعيه في السجود ٣٦٣
- باب من استوى قاعدًا في وتر من صلاته، ثم نهض ٣٦٥
- باب كيف يعتمد على الأرض إذا قام من الركعة ٣٦٨
- باب يكبر وهو ينهض من السجدة ٣٦٩
- باب سنة الجلوس في التشهد ٣٧٠
- باب من لم ير التشهد الأول واجبًا ٣٧٥
- باب التشهد في الأولى ٣٧٩
- باب التشهد في الآخرة ٣٨٠
- باب الدعاء قبل السلام ٣٨١
- باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد وليس بواجب ٣٩١
- باب من لم يمسح جبهته وأنفه حتى صلى ٣٩٢
- باب التسليم ٣٩٣
- باب يسلم حين يسلم الإمام ٣٩٤
- باب من لم يرد السلام على الإمام، واكتفى بتسليم الصلاة ٣٩٥
- باب الذكر بعد الصلاة ٤٠٣
- باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم ٤٠٩
- باب مكث الإمام في مصلاه بعد السلام ٤١٥
- باب من صلى بالناس فذكر حاجة فتخطاهم ٤٢٠
- باب الانفتال والانصراف عن اليمين والشمال ٤٢٣
- باب ما جاء في الثوم النجس والبصل والكراث ٤٢٤
- باب وضوء الصبيان، ومتى يجب عليه الغسل والطهور،
وحضورهم الجماعة والعيدين والجنائز وصفوفهم ٤٢٨
- باب خروج النساء إلى المساجد بالليل والغسل ٤٣٣
- باب انتظار الناس قيام الإمام العالم ٤٣٨
- باب صلاة النساء خلف الرجال ٤٤٢

- ٤٤٥..... باب سرعة انصراف النساء من الصبح وقلة مقامهن في المسجد
- ٤٤٦..... باب استئذان المرأة زوجها بالخروج إلى المسجد
- ٤٥١..... • كتاب الجمعة
- ٤٥٣..... باب فرض الجمعة
- ٤٥٦..... باب فضل الغسل يوم الجمعة
- ٤٦٢..... باب الطيب للجمعة
- ٤٦٦..... باب فضل الجمعة
- ٤٦٧..... باب قول عمر: لم تحتبسوا عن الصلاة
- ٤٦٧..... باب الدهن للجمعة
- ٤٧١..... باب يلبس أحسن ما يجد
- ٤٧٤..... باب السواك يوم الجمعة
- ٤٧٦..... باب من تسوك بسواك غيره
- ٤٧٩..... باب ما يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة
- ٤٨٠..... باب الجمعة في القرى والمدن
- ٤٨٧..... باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم؟
- ٤٨٨..... باب
- ٤٨٨..... باب الرخصة إن لم يحضر الجمعة في المطر
- ٤٩٢..... باب من أين تؤتى الجمعة وعلى من تجب؟
- ٤٩٢..... باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس
- ٥٠٧..... باب إذا اشتد الحر يوم الجمعة
- ٥٠٨..... باب المشي إلى الجمعة
- ٥١٢..... باب لا يفرق بين اثنين يوم الجمعة
- ٥١٣..... باب لا يقيم الرجل أخاه يوم الجمعة ويقعد في مكانه
- ٥٢١..... باب الأذان يوم الجمعة
- ٥٢٣..... باب المؤذن الواحد يوم الجمعة



- باب يجيب الإمام على المنبر إذا سمع النداء ٥٢٧
- باب الجلوس على المنبر عند التأذين ٥٢٨
- باب التأذين عند الخطبة ٥٢٨
- باب الخطبة على المنبر ٥٢٩
- باب الخطبة قائماً ٥٣٤
- باب يستقبل الإمام القوم واستقبال الناس الإمام إذا خطب ٥٣٤
- باب من قال في الخطبة بعد الثناء: أما بعد ٥٣٩
- باب القعدة بين الخطبتين يوم الجمعة ٥٤٨
- باب الاستماع إلى الخطبة ٥٤٩
- باب إذا رأى الإمام رجلاً جاء وهو يخطب أمره أن يصلي ركعتين ٥٥١
- باب من جاء والإمام يخطب صلى ركعتين خفيفتين ٥٥٢
- باب رفع اليدين في الخطبة ٥٥٣
- باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة ٥٥٤
- باب الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب ٥٥٥
- باب الساعة التي في يوم الجمعة ٥٥٧
- باب إذا نفر الناس عن الإمام في صلاة الجمعة فصلاة الإمام
ومن بقي جائزة ٥٥٩
- باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها ٥٦٢
- باب قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ
وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ ٥٦٤
- باب القائلة بعد الجمعة ٥٦٨
- كتاب صلاة الخوف ٥٦٩
- باب صلاة الخوف ٥٧١
- باب صلاة الخوف رجلاً وركباً ٥٨٥
- باب يحرس بعضهم بعضاً في صلاة الخوف ٥٨٥

- باب الصلاة عند مناهضة الحصون ولقاء العدو ٥٨٦
- باب صلاة الطالب والمطلوب راكبًا وإيماء ٥٩٣
- باب التكبير والغسل بالصبح والصلاة عند الإغارة والحرب ٥٩٧
- كتاب العيدين ٦٠٣
- باب في العيدين والتجمل فيه ٦٠٦
- باب الحرب والدَّرَق يوم العيد ٦٠٧
- باب سُنَّة العيدين لأهل الإسلام ٦١٠
- باب الأكل يوم الفطر قبل الخروج ٦١١
- باب الأكل يوم النحر ٦١٢
- باب الخروج إلى المصلّى بغير منبر ٦١٦
- باب المشي والركوب إلى العيد، والصلاة قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة ٦٢٠
- باب الخطبة بعد العيد ٦٢٤
- باب ما يكره من حمل السلاح في العيد والحرم ٦٢٩
- باب التكبير إلى العيد ٦٣٠
- باب فضل العمل في أيام التشريق ٦٣١
- باب التكبير أيام منى وإذا غدا إلى عرفة ٦٣٦
- باب الصَّلَاة إلى الحربة يوم العيد ٦٣٩
- باب حَمَلِ العنزة أو الحربة بين يدي الإمام يوم العيد ٦٤٠
- باب خروج النساء والحيض إلى المصلّى ٦٤١
- باب خروج الصبيان إلى المصلّى ٦٤١
- باب استقبال الإمام الناس في خطبة العيد ٦٤١
- باب العلم الذي بالمصلّى ٦٤٢
- الفهرس ٦٤٧

شرح صحيح البخاري

لفضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين

طبعة مشكولة، مُحَقَّقة، بِمُخَرَّجَةِ الْأَهَارِيِّ،
مُفَرَّغَةُ الْأَطْرَافِ وَالْفَوَائِدِ، زَادَتْهُوَاسٌ عَلَى نَفْسِهِ

تَقْلِيدًا
الْعَلَّامَةِ ابْنِ بَارَزٍ

بِمُخَرَّجَاتِ
الْعَلَّامَةِ الْأَبَّاسِيِّ

فَتَحُّلُ التَّحْقِيقِ وَالْمُخَرِّجِ الْعِلْمِيِّ
بِالْمَكْتَبَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

الجزء الرابع

المكتبة الإسلامية
للنشر والتوزيع - القاهرة

التيبلاء والكتاب
مركز الشيخ القديس

حقوق الطبع محفوظة

I.S.B.N.

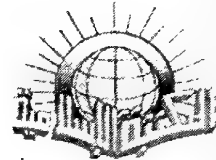
978-977-6241-49-7

البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن
المغيرة، ٨١٠-٨٧٠
شرح صحيح البخاري
الشارح/ محمد بن صالح العثيمين
ط١ - القاهرة
المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع ٢٠٠٨
٦٥٦ ص ٢٤×١٧ سم
تدمك: ٩٧٨٩٧٧٦٢٤١٤٩٧

الطبعة: الأولى

رقم الإيداع: ٢٠٠٨/٢١٥٧

التاريخ: ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م



النشر والتوزيع

الإدارة والفرع الرئيسي:

٢٢ ش صعب صالح - عين شمس الشرقية - القاهرة - جمهورية مصر العربية

ت وناقص: ٢٤٩٩١٢٥٤ / ٢٤٩٠٠٦٠٦ / ٢٤٩٠٠٨٠٨

فرع الأزهر: ١٢ ش البطار خلف جامع الأزهر - ورب (التراب) ت: ٢٥١٠٨٠٠٤

E-mail: islamya2005@hotmail.com

شَيْخ
صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ

كِتَابُ الْعِيدَيْنِ

٩٧٨-٩٨٩

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢ - باب التَّكْبِيرِ أَيَّامَ مِنِّي وَإِذَا غَدَا إِلَى عَرَفَةَ.

وَكَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُكَبِّرُ فِي قُبَّتِهِ بِمِنِّي، فَيَسْمَعُهُ أَهْلُ الْمَسْجِدِ فَيُكَبِّرُونَ وَيُكَبِّرُ أَهْلُ الْأَسْوَاقِ حَتَّى تَرْتَجَّ مِنِّي تَكْبِيرًا. وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُكَبِّرُ بِمِنِّي تِلْكَ الْأَيَّامَ، وَخَلْفَ الصَّلَوَاتِ، وَعَلَى فِرَاشِهِ وَفِي فُسْطَاطِهِ، وَجُلُوسِهِ وَنَشْأُهُ تِلْكَ الْأَيَّامَ جَمِيعًا. وَكَانَتْ مَيْمُونَةُ تُكَبِّرُ يَوْمَ النَّحْرِ. وَكُنَّ النِّسَاءُ يُكَبِّرْنَ خَلْفَ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ وَعُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ لِيَالِي التَّشْرِيقِ مَعَ الرِّجَالِ فِي الْمَسْجِدِ ^(١).

كُلُّ هَذِهِ الْأَثَارِ تَدُلُّ عَلَى حُرْصِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى الْعَمَلِ بِالسُّنَنِ، وَإِظْهَارِهَا وَإِشْهَارِهَا، فَكَانَ عُمَرُ يُكَبِّرُ فِي قُبَّتِهِ بِمِنِّي فَيَسْمَعُهُ أَهْلُ الْمَسْجِدِ؛ أَي: مَسْجِدِ الْخَيْفِ، فَيُكَبِّرُونَ، ثُمَّ يُكَبِّرُ أَهْلُ الْأَسْوَاقِ، حَتَّى تَرْتَجَّ مِنِّي تَكْبِيرًا، وَمَا أَحْسَنَ هَذِهِ الْحَالُ لَا سِيَّارَاتٍ وَلَا أَشْيَاءَ تُزْعِجُ، لَيْسَ هُنَاكَ إِلَّا التَّكْبِيرُ لِلَّهِ الْكَبِيرِ الْمُتَعَالِ، وَيُذَكِّرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، فَعُمَرُ يُكَبِّرُ فِي خِيَمَتِهِ فَيَسْمَعُهُ أَهْلُ الْمَسْجِدِ فَيُكَبِّرُونَ فَيَسْمَعُهُمْ أَهْلُ الْأَسْوَاقِ فَيُكَبِّرُونَ، حَتَّى تَعُجَّ تِلْكَ الْجِبَالُ بِأَصْوَاتِ التَّكْبِيرِ.

(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ هَذِهِ الْأَثَارَ بِصِيغَةِ الْجَزْمِ. قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

أَمَّا أَثَرُ عُمَرَ، فَوَصَلَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي السَّنَنِ مِنْ رِوَايَةِ عُبَيْدِ بْنِ عَمِيرٍ قَالَ: كَانَ عُمَرُ يُكَبِّرُ فِي قُبَّتِهِ فِي مِنِّي، وَيُكَبِّرُ أَهْلُ الْمَسْجِدِ وَيُكَبِّرُ أَهْلُ السُّوقِ، حَتَّى تَرْتَجَّ مِنِّي تَكْبِيرًا. وَوَصَلَهُ أَبُو عُبَيْدٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ بِلَفْظِ التَّعْلِيقِ، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ.

وَأَمَّا أَثَرُ ابْنِ عُمَرَ، فَوَصَلَهُ ابْنُ الْمُنْذَرِ، وَالْفَاكُهِيُّ فِي «أَخْبَارِ مَكَّةَ» مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جَرِيرٍ.

وَأَمَّا أَثَرُ مَيْمُونَةَ - وَهِيَ بِنْتُ الْحَارِثِ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ - فَلَمْ أَقِفْ عَلَى أَثَرِهَا هَذَا مُوَصُولًا.

وَأَمَّا أَثَرُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَأَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، فَقَالَ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي كِتَابِ الْعِيدِينَ لَهُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْأَدَمِيُّ، ثَنَا مَعْنُ بْنُ عَيْسَى، عَنْ بَلَالِ بْنِ أَبِي مُسْلِمٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَأَبَانَ بْنَ عُثْمَانَ، وَأَبَا بَكْرَ بْنَ مُحَمَّدٍ، كَانُوا غَدَا يَوْمَ الْعِيدِ يَجْهَرُونَ بِالتَّكْبِيرِ.

«الفتح» (٢/٤٦٢)، و«التغليق» (٢/٣٧٩-٣٨٠).

قال: «وكان ابنُ عمرَ رضي الله عنهما يُكَبِّرُ في منى تلك الأيام ويُكَبِّرُ من هذا خلف الصلوات وعلى فراشه وفي فسطاطه ومجلسه وممشاه تلك الأيام جميعاً». وهذا يدلُّ على حفظ السلف الصالح للوقت، وأنه لا يضيع وقت من أوقاتهم إلا وقد شغلوه بذكر الله، وهذا مطابق لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ [التَّوْبَةُ: ١٩١].

❦ وقوله: «وكانت ميمونة تُكَبِّرُ يومَ النحر»، وكن النساء يُكَبِّرْنَ خلفَ أبانِ بنِ عثمان وعمر بن عبد العزيز ليالي التشريق مع الرجال في المسجد. ولكن هذا الإطلاق يجب أن يُقَيَّدَ بأنهن لا يرفعن أصواتهن؛ لأن رفع المرأة صوتها في المجمع غير مرغوب فيه، ولهذا قال النبي ﷺ: «إِذَا نَابَكُمْ شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ فَلْيُسَبِّحِ الرَّجَالَ وَلْتُصَفِّقِ النِّسَاءُ»^(١). مع أن التنبيه هنا واجب. لكن الرسول ﷺ لم يُرِدْ من المرأة أن تتكلم ولا حتى بالتسبيح.

فإن قيل: بغض العلماء أخذ من أثر تكبير النساء هذا أن صوت المرأة ليس عورة؟ فالجواب: أن القرآن الكريم يدلُّ على أن صوت المرأة ليس بعورة؛ لأن الله قال ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٣٢] فنهى عن الخضوع بالقول لا عن القول، لكن رفع المرأة صوتها سبب للفتنة وليس هو عورة، بل هو سبب للفتنة لاسيما إذا كان صوتها جميلاً رخيماً وكان السامع خالي القلب من خشية الله.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٩٧٠- حدثنا أبو نعيم قال: حدثنا مالك بن أنس قال: حدثني محمد بن أبي بكر الثقفي قال: سألت أنسا ونحن غاديان من مني إلى عرفات عن التلبية كيف كنتم تصنعون مع النبي ﷺ؟ قال: كان يلبي الملبى لا يُنكر عليه، ويكبر المكبر فلا يُنكر عليه^(٢).

(١) رواه البخاري (٢٦٩٠)، ومسلم (٤٢١) (١٠٢).

(٢) ورواه مسلم بنحوه (١٢٨٥) (٢٧٤).

في هذا الحديث: دليلٌ على أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا لا يجتمعون على التكبير أو على التلبية، بل منهم المُكَلِّبِي، ومنهم المكبر، ولا أحد يُنكرُ على أحد؛ لأنها كلها أيام ذكر، فَالمُكَلِّبِي على خير والمكبرُ على خير.

وفي هذا دليلٌ أيضًا: أن عمل الصحابة رضي الله عنهم حجة إذا كانوا مع النَّبِيِّ ﷺ أو في عهده، وإن لم يَكُونُوا معه.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٩٧١ - حدثنا مُحَمَّدٌ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ حَفْصَةَ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: كُنَّا نَوْمُرُ أَنْ نُخْرِجَ يَوْمَ الْعِيدِ حَتَّى نُخْرِجَ الْبَكْرَ مِنْ خِدْرِهَا، حَتَّى نُخْرِجَ الْحَيْضَ، فَيَكُنَّ خَلْفَ النَّاسِ فَيَكْبِرْنَ بِتَكْبِيرِهِمْ، وَيَدْعُونَ بِدُعَائِهِمْ، يَرْجُونَ بَرَكَةَ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَطَهْرَتَهُ ^(١).

في هذا الحديث إشارةٌ إلى أن النساء الأَبْكَارَ يَلْزَمْنَ البيوتَ ولا يَخْرُجْنَ، وهذا هو أدبُ نساءِ الصحابة رضي الله عنهم، وهو أيضًا أدبُ النساءِ قَبْلَ أَنْ تَنْفَتِحَ عَلَيْنَا الدُّنْيَا، وَيَأْتِي مَنْ لَمْ يَعْرِفْ حُكْمَ هَذَا الْحَيَاءِ وَلِزُومِ الْبُيُوتِ، حَتَّى جَعَلُوا الشَّابَاتِ يَخْرُجْنَ فِي الْأَسْوَاقِ وَلَا يُبَالِيْنَ بِهَذَا مَعَ أَنَّكَ لَوْ تَأَمَّلْتَ لَوَجَدْتَ حَفَظَةَ الشَّرِيعَةِ هُمُ الرِّجَالُ، فَمَا رَأَيْنَا مِثْلًا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ أَوْ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ فِي سَنَدِ الْحَدِيثِ امْرَأَةً إِلَّا نَادِرًا جَدًّا، إِلَّا الصَّحَابِيَّاتِ فَهِنَّ مَتَّهَى السَّنَدِ، مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرِّجَالَ هُمُ حَفَظَةُ الشَّرِيعَةِ فِي الْوَاقِعِ، وَهُمْ الَّذِينَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِمُ الْمَسْئُولِيَّةُ فِي أُمُورِ الدِّينِ وَالْدُنْيَا، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النِّسَاءُ: ٣٤].

❖ وَقَوْلُهَا: حَتَّى نُخْرِجَ الْحَيْضَ فَيَكُنَّ خَلْفَ النَّاسِ. وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ يَعْتَزِلُ الْحَيْضُ الْمَصْلَى ^(٢).

(١) ورواه مسلم (٨٩٠) (١١، ١٠).

(٢) رواه البخاري (٣٢٤).

مَكُوفِي قَوْلِهِ: «يُكَبِّرُونَ بِتَكْبِيرِهِمْ». اِحْتِمَالَانِ:

الاحتمال الأول: أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ لِلْمَصَاحِبَةِ وَالْمَعْنَى: أَنَّهُمْ يُكَبِّرُونَ مَعَ النَّاسِ.
والاحتمال الثاني: أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ لِلْسَّبَبِيَّةِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ النَّاسَ إِذَا كَبَرُوا تَذَكَّرَ
النِّسَاءُ التَّكْبِيرَ فَكَبَرْنَ، وَيَدْعُونَ بِدَعَائِهِمْ كَذَلِكَ.

فَإِذَا كَانُوا يَدْعُونَ جَهْرًا وَيُؤَمِّنُّ عَلَى دَعَائِهِمْ فَالْبَاءُ لِلْمَصَاحِبَةِ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى:
أَنَّهُمْ عَرَفُوا أَنَّ هَذَا الْيَوْمَ يَوْمُ دَعَاءٍ فَدَعَوْنَ صَارَ كُلُّ وَاحِدٍ يَدْعُو وَحْدَهُ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ
الْأَخِيرَةُ تُؤَيِّدُ أَنَّ قَوْلَهُ: «يُكَبِّرُونَ بِتَكْبِيرِهِمْ» الْبَاءُ فِيهِ لِلْسَّبَبِيَّةِ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلِ التَّكْبِيرُ الْجَمَاعِيُّ خَلْفَ الصَّلَوَاتِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ يَنْكُرُ عَلَى النَّاسِ فَعَلُهُ؟
فَالْجَوَابُ: أَنَّ التَّشْدِيدَ فِي الْإِنْكَارِ مَا أَظْنُهُ سَائِغًا؛ لِلْإِحْتِمَالِ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنْ هَذَا
يُشْغِلُ النَّاسَ أَدْبَارَ الصَّلَوَاتِ، فَيُمنَعُ مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلِ قَوْلُ الْبُخَارِيِّ فِي التَّبْوِيبِ: بَابُ التَّكْبِيرِ أَيَّامَ مَنْى وَإِذَا غَدَا إِلَى عَرَفَةَ
يُفْهَمُ مِنْ أَنَّ الْبُخَارِيَّ يَقُولُ: نَحْنُ نُكَبِّرُ يَوْمَ عَرَفَةَ.
فَالْجَوَابُ: نَعَمْ مَا فِيهِ شَكٌّ؛ لِأَنَّهُ أوردَ حَدِيثَ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الثَّقَفِيِّ أَنَّهُ سَأَلَ
أَنَسًا: مَاذَا يَصْنَعُونَ فِي ذَهَابِهِمْ مِنْ مَنْى إِلَى عَرَفَةَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣- بَابُ الصَّلَاةِ إِلَى الْحَرَبَةِ يَوْمَ الْعِيدِ.

٩٧٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ
نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَتْ تُرَكِّزُ الْحَرَبَةَ قُدَّامَهُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالنَّحْرِ ثُمَّ يُصَلِّي.
فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يُصَلِّيَ إِلَى سِتْرَةٍ، وَأَنَّ سِتْرَةَ الْإِمَامِ
سِتْرَةٌ لِمَنْ خَلْفَهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤ - بَابُ حَمْلِ الْعَنْزَةِ أَوْ الْحَرْبَةِ بَيْنَ يَدَيِ الْإِمَامِ يَوْمَ الْعِيدِ.

٩٧٣ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرِو قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْدُو إِلَى الْمُصَلَّى وَالْعَنْزَةُ بَيْنَ يَدَيْهِ تُحْمَلُ، وَتُنْصَبُ بِالْمُصَلَّى بَيْنَ يَدَيْهِ فَيُصَلِّي إِلَيْهَا.

هذا الحديث كالأول إلا أنه فيه التصريح أنها تُنْصَبُ بين يديه ويُصَلَّى إليها، وفي هذا إشارة إلى أن الإنسان إذا صَلَّى إلى ستره فإنه لا بأس أن يَضُمَّ إليها صمداً؛ لأن الحديث الوارد بأنه يَمِيلُ عنها يميناً وشمالاً فيه لين^(١)؛ يَعْنِي: فيه ضعف في سنده، فلا يُعَارِضُ ظاهر هذه الأحاديث الصحيحة.



(١) روى أحمد (٤/٦)، وأبو داود (٦٩٣) عن ضُبَاعَةَ بِنْتِ الْمُقْدَادِ بْنِ الْأَسَدِ، عن أبيها قال: ما رأيت رسول الله ﷺ يصلي إلى عود، ولا عمود، ولا شجرة، إلا جعله على حاجبه الأيمن أو الأيسر، ولا يَضُمُّ له صمداً. وفي سنده الوليد بن كامل.

قال الزيلعي في «نصب الراية» (٨٣/٢): أخرجه أبو داود... ورواه أحمد في «مسنده»، والطبراني في «معجمه»، وابن عدي في «الكامل» وأعله بالوليد بن كامل، ونقل عن البخاري أنه قال: عنده عجائب. وأما ابن القطان فإنه ذكر فيه علتين: علة في إسناده، وعلة في متنه. أما التي في إسناده فقال: إن فيه ثلاثة مجاهيل: فضباعة مجهولة الحال، ولا أعلم أحداً ذكرها، وكذلك المهلب بن حجر مجهول الحال، والوليد بن كامل من الشيوخ الذين لم تثبت عدالتهم، وليس له من الرواية كثير شيء يستدل به على حاله. اهـ.

والحديث ضعفه الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ، كما في تعليقه على سنن أبي داود.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥- بَابُ خُرُوجِ النِّسَاءِ وَالْحَيْضِ إِلَى الْمُصَلَّى.

٩٧٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: أَمَرَنَا نَبِيُّنَا بِأَنْ نُخْرِجَ الْعَوَاتِقَ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ^(١)، وَعَنْ أَيُّوبَ عَنْ حَفْصَةَ بِنَحْوِهِ وَزَادَ فِي حَدِيثِ حَفْصَةَ قَالَ أَوْ قَالَتْ: الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ، وَيَعْتَزِلْنَ الْحَيْضُ الْمُصَلَّى^(٢).

❖ قَوْلُهُ: «الْعَوَاتِقُ». يَعْنِي: الْحَرَائِرَ الشَّرِيفَاتِ اللَّاتِي لِهِنَّ شَرَفٌ وَمُرُوءَةٌ.

❖ وَقَوْلُهُ: «ذَوَاتُ الْخُدُورِ». هُنَّ الْأَبْكَارُ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ أَنْ الْبِكْرَ تَبْقَى فِي خَدْرِهَا لَا تَخْرُجُ.

❖ وَقَوْلُهُ: «وَيَعْتَزِلْنَ الْحَيْضُ الْمُصَلَّى». النِّسَاءُ الَّتِي عِنْدِي: وَبَعْتَزِلْنَ الْحَيْضُ الْمُصَلَّى. وَهَذَا عَلَى اللُّغَةِ الْمَعْرُوفَةِ الَّتِي تُسَمَّى: أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثُ؛ يَعْنِي: الْجَمْعُ بَيْنِ الضَّمِيرِ وَالْفَاعِلِ خِلَافَ الْمَشْهُورِ مِنَ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦- بَابُ خُرُوجِ الصَّبِيَّانِ إِلَى الْمُصَلَّى.

٩٧٥- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ فِطْرٍ أَوْ أَضْحَى، فَصَلَّى ثُمَّ خَطَبَ ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ فَوَعَّظَهُنَّ وَذَكَرَهُنَّ، وَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ^(١).

(١) ورواه مسلم (٨٩٠) (١٠).

(٢) قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ٤٦٤): قَوْلُهُ: وَعَنْ أَيُّوبَ. هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى الْإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ أَيُّوبَ حَدَّثَ بِهِ حَمَّادًا عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، وَعَنْ حَفْصَةَ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ أَيْضًا، وَقَدْ وَقَعَ ذَلِكَ صَرِيحًا فِي رِوَايَةِ سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ الْمَذْكُورَةِ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَبُو يَعْلَى عَنْ أَبِي الرَّيْعِ كِلَاهُمَا عَنْ حَمَّادٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، وَعَنْ أَيُّوبَ عَنْ حَفْصَةَ عَنْ امْرَأَةٍ تَحَدَّثُ عَنْ امْرَأَةٍ أُخْرَى، وَزَادَ أَبُو الرَّيْعِ فِي رِوَايَةِ حَفْصَةَ ذِكْرَ الْجَلْبَابِ، وَتَبَيَّنَ بِذَلِكَ أَنَّ سِيَاقَ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ مِثْلَ سِيَاقِ حَفْصَةَ إِسْنَادًا وَمَتْنًا، وَلَمْ يَصِبْ مِنْ حَمْلِ الرَّوَايَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى. اهـ.

(٢) ورواه مسلم بنحوه (٨٨٤) (١٣).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧- باب استقبال الإمام الناس في خطبة العيد.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: قَامَ النَّبِيُّ ﷺ مُقَابِلَ النَّاسِ ^(١).

٩٧٦- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ عَنْ زُبَيْدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ أَضْحَى إِلَى الْبَيْعِ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ وَقَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ نُسْكِنَا فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نَبْدَأَ بِالصَّلَاةِ ثُمَّ نَرْجِعَ فَنَنْحَرَ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ وَافَقَ سُنَّتَنَا، وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ ذَلِكَ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ عَجَلَهُ لِأَهْلِهِ لَيْسَ مِنَ النَّسْكِ فِي شَيْءٍ» فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي ذَبَحْتُ وَعِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ؟ قَالَ: «اذْبَحْهَا وَلَا تَفِي عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ» ^(٢).

قد سبق الكلام على هذا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨- باب العلم الذي بالمُصَلَّى.

٩٧٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَابِسٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ قِيلَ لَهُ: أَشْهَدْتَ الْعِيدَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَوْ لَا مَكَانِي مِنَ الصَّغَرِ مَا شَهِدْتُهُ، حَتَّى أَتَى الْعَلَمَ الَّذِي عِنْدَ دَارِ كَثِيرِ بْنِ الصَّلْتِ، فَصَلَّى ثُمَّ خَطَبَ ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ وَمَعَهُ بِلَالٌ فَوَعظَهُنَّ وَذَكَرَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ، فَرَأَيْتُهُنَّ يَهْوِينَ بِأَيْدِيهِنَّ يَقْذِفْنَهُ فِي ثَوْبِ بِلَالٍ، ثُمَّ انْطَلَقَ هُوَ وَبِلَالٌ إِلَى بَيْتِهِ.

(١) علقة البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، بصيغة الجزم، وقد أسنده قبل هذا في باب الخروج إلى المصلى بغير منبر، حديث رقم (٩٥٦).

انظر: «تعليق التعليق» (٢/ ٣٨٠-٣٨١).

(٢) ورواه مسلم (١٩٦١) (٧)، بلفظ: «ولن تجزي» بدل: «ولا تفي».

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ٤٦٥):

❦ قَوْلُهُ: «بَابُ الْعِلْمِ الَّذِي بِالْمُصَلَّى». تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْخُرُوجِ إِلَى الْمُصَلَّى بِغَيْرِ مَنْبَرٍ. التَّعْرِيفُ بِمَكَانِ الْمُصَلَّى، وَأَنْ تَعْرِيفُهُ بِكَوْنِهِ عِنْدَ دَارِ كَثِيرِ بَنِ الصَّلَاتِ عَلَى سَبِيلِ التَّقْرِيبِ لِلْسَامِعِ، وَالْإِفَادَةُ كَثِيرِ بَنِ الصَّلَاتِ مُحَدَّثَةٌ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ، وَظَهَرَ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُمْ جَعَلُوا لِلْمُصَلَّاهِ شَيْئًا يُعْرَفُ بِهِ وَهُوَ الْمَرَادُّ بِالْعِلْمِ وَهُوَ بِفَتْحَتَيْنِ: الشَّيْءُ الشَّاخِصُ. اهـ



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٩ - بَابُ مَوْعِظَةِ الْإِمَامِ النَّسَاءِ يَوْمَ الْعِيدِ.

٩٧٨ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَصْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الْفِطْرِ فَصَلَّى فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ ثُمَّ خَطَبَ، فَلَمَّا فَرَغَ نَزَلَ فَأَتَى النَّسَاءَ فَذَكَرَهُنَّ - وَهُوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى يَدِ بِلَالٍ - وَبِلَالٌ بِأَسْطُ ثَوْبِهِ يُلْقِي فِيهِ النَّسَاءُ الصَّدَقَةَ قُلْتُ لِعَطَاءٍ: زَكَاةُ يَوْمِ الْفِطْرِ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ صَدَقَةٌ يَتَصَدَّقْنَ، حِينَئِذٍ تُلْقِي فَتَخَهَا وَيُلْقِينَ قُلْتُ: أَتَرَى حَقًّا عَلَى الْإِمَامِ ذَلِكَ وَيَذَكِّرُهُنَّ؟ قَالَ: إِنَّهُ لَحَقٌّ عَلَيْهِمْ وَمَا لَهُمْ لَا يَفْعَلُونَهُ؟^(١)

❦ قَوْلُهُ: «أَتَرَى حَقًّا عَلَى الْإِمَامِ ذَلِكَ». أَي: تَذَكِيرُ النَّسَاءِ، وَإِفْرَادُهُنَّ بِالْمَوْعِظَةِ وَلَكِنْ هَذَا كَانَ فِيهَا مَضَى، لَكِنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ فِي وَقْتِنَا الْآنَ مَعَ مَكْبَرِ الصَّوْتِ صَارَتْ مَوْعِظَةُ الرِّجَالِ تَشْمَلُ مَوْعِظَةَ النِّسَاءِ؛ إِذْ إِنْ النَّسَاءُ يَسْمَعْنَ الْمَوْعِظَةَ. وَهَذَا مُسْتَأَلٌّ وَهِيَ: أَنَّهُ إِذَا خَشِيَ مِنْ خُرُوجِ النَّسَاءِ إِلَى الْمُصَلَّى أَنْ تَحْدُثَ الْفِتْنَةُ مِنْهُنَّ فَهَلْ يُمْنَعْنَ؟

(١) ورواه مسلم (٨٨٥) (٣).

فالجواب: لا. بل يُأْمَرَنَ بالخروج وَيَجْتَنِبَنَ ما فيه الفتنة، نعم لو فرض وَنَسَأَ اللهُ أَلَّا يُقَدَّرَ ذلك أن هناك فسقةً يَتَعَرَّضُونَ للنساء، ولا يُمكنُ الفكَاكُ منهم فهذا قد تَقُولُ فيه: إنها تَبَقَى في بيتها، إذا كان هناك فسقةٌ يَخْطِفُونَ النساءَ مثلاً، وأما مجردُ أن هناك أناساً من الفسقةِ يَتَابِعُونَ النساءَ بالنظر، وما أشبه ذلك، فهذا لا يَمْنَعُ، بل يُقالُ: تَخْرُجُ المرأةُ غيرَ متطيبةٍ ولا متبرجةٍ وَيَقِيها اللهُ الشَّرَّ.



٩٧٩- قال ابنُ جريج: وَأَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: شَهِدْتُ الْفِطْرَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ رضي الله عنه يُصَلُّونَهَا قَبْلَ الْخُطْبَةِ ثُمَّ يُخْطَبُ بَعْدُ، خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ حِينَ يُجْلِسُ يَدَيْهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ يَشْقُهُمْ حَتَّى جَاءَ النِّسَاءَ مَعَهُ بِلَالٌ فَقَالَ: ﴿يَتَأَيَّأُ النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَتُ يَبَايَعُكَ﴾ [الْمُنَافِقَةُ: ١٢] الْآيَةُ ثُمَّ قَالَ حِينَ فَرَّغَ مِنْهَا: «أَنْتَنَ عَلَى ذَلِكَ؟» قَالَتِ امْرَأَةٌ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ لَمْ يُجِبْهُ غَيْرُهَا: نَعَمْ، - لَا يَدْرِي حَسَنٌ مَنْ هِيَ - قَالَ: «فَتَصَدَّقْنَ» فَبَسَطَ بِلَالٌ ثَوْبَهُ ثُمَّ قَالَ: هَلُمَّ لَكُنَّ فِدَاءَ أَبِي وَأُمِّي، فَيُلْقِينَ الْفَتَحَ وَالْخَوَاتِيمَ فِي ثَوْبِ بِلَالٍ.

قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: الْفَتَحُ: الْخَوَاتِيمُ الْعِظَامُ كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ^(١).

في هذا الحديث: دليلٌ على أن خطبة العيد كانت بعد الصلاة للنبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان.

وفيه أيضاً: دليلٌ على أن الإنسان يُجْلِسُ الناسَ إذا خاف أن يَقُومُوا وَيَنْفِرُوا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُجْلِسُهُمْ لِمَا انْتَهَى مِنَ الْخُطْبَةِ؛ لِثَلَاثٍ يَنْفِرُوا وَيَقُومُوا، وَيَحْصُلُ بِذَلِكَ اللَّغْطُ وَالْفَوْضَى.

(١) قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في «الفتح» (٢/٤٦٧): قوله: قال ابن جريج: وأخبرني الحسن بن مسلم. هو معطوف على الإسناد الأول، وقد أفرد مسلم الحديث من طريق عبد الرزاق، وساق الثاني قبل الأول فقدم حديث ابن عباس على حديث جابر، وقد تقدم من وجه آخر عن ابن جريج مختصراً في باب الخطبة.

وفيه أيضاً: أنه يَجُوزُ للإنسان إذا كان هناك حاجة أن يَخْطِيَ الرقاب، وَيَشُقَّ الناس، كالإمام مثلاً يَتَقَدَّمُ إلى مكانِ صَلَاتِهِ، وكذلك لو أراد أن يَتَكَلَّمَ مع أحدٍ لمصلحة عامة فلا بأس؛ لأنه يَقُولُ: أقبل يَشْفُهُمْ حَتَّى جاء النساء.

وفيه: تَذَكُّيرُ النساءِ بالبيعة التي قَالَ عنها اللهُ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يَبَايَعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يَشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَشْرِفْنَ وَلَا يَزْنِينَ﴾ إلى آخره.

وفيه أيضاً: تقريرُ هذه البيعة على النساء؛ لقوله: «أَتُنَّ عَلَى ذَلِكَ».

وفيه: جوازُ فداءِ الأب؛ أي: أن يَكُونَ الأبُ والأُمُّ فداءً لغيرِ النَّبِيِّ ﷺ، ولكن الظاهر أن بلالاً رضي الله عنه قَالَ: لَكُنَّ فداءً أبي وأمي لأنهما لم يَكُونَا مسلمين.

قَالَ ابنُ رَجَبٍ رحمته الله في «الفتح» (٤٧/٩) وما بعدها:

قد تَقَدَّمَ الكلامُ على قوله: «فلما فرغ نزل» وأنه يُشْعِرُ بأنه كان على موضع عالٍ. وموعظتهُ للنساءِ وهو يتوكأ على بلالٍ دليلٌ على أن الإمام إذا وعظَ قائماً على قدميه فله أن يتوكأ على إنسانٍ معه، كما يتوكأ على قوسٍ، أو عصاً.

وفيه: أن النَّبِيَّ ﷺ لما انتقل من مكانِ خطبته للرجالِ أشارَ إليهم بيده أن لا يذهبوا.

وفيه: دليلٌ على أن الأولى للرجالِ استماعُ خطبةِ النساءِ أيضاً ليتفعّلوا بسماحها وفعلها كما تَتَفَعَّلُ النساءُ، وقد تَقَدَّمَ أن الإمام يَفْرُدُ النساءَ بموعظةٍ إذا لم يسمعوا موعظةَ الرجالِ، وهو قولُ عطاءٍ، ومالكٍ، والشافعيِّ وأصحابنا.

وقال النخعيُّ: يَخْطُبُ قدر ما تَرَجَعَ النساءُ إلى بيوتهنَّ. وهذا يخالفُ السنةَ، ولعله لم يبلغه ذلك.

وقد رَوَى عن النَّبِيِّ ﷺ أنه خَيَّرَ الناسَ بين استماعِ الخطبةِ والذهابِ، فروى عطاءً، عن عبد الله بن السائبِ قَالَ: شهدتُ مع النَّبِيِّ ﷺ العيدَ، فلما قَضَى الصلاةَ قَالَ: «إِنَّا نَخْطُبُ، فمن أحبَّ أن يَجْلِسَ للخطبةِ فليجلس، ومن أحبَّ أن يَذْهَبَ فليذهب».

خَرَّجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّسَائُتِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» مِنْ رَوَايَةِ الْفَضْلِ بْنِ مُوسَى السَّيْنَانِيِّ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ.
وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَيُرْوَى مَرْسَلًا، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
وَرَوَى عَبَّاسُ الدُّوْرِيُّ، عَنْ ابْنِ مَعِينٍ قَالَ: وَصَلُّهُ خَطَأً مِنَ الْفَضْلِ، وَإِنَّمَا هُوَ عَنْ عَطَاءٍ مَرْسَلًا.

وَكَذَا قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: الْمَرْسَلُ هُوَ الصَّحِيحُ.
وَكَذَا ذَكَرَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ أَنَّهُ مَرْسَلٌ.
وَكَانَ عَطَاءٌ يَقُولُ بِهِ، وَيَقُولُ: إِنْ شَاءَ فَلْيَذْهَبْ.
قَالَ أَحْمَدُ: لَا تَقُولُ بِقَوْلِ عَطَاءٍ؛ أَرَأَيْتَ لَوْ ذَهَبَ النَّاسُ كُلُّهُمْ عَلَى مَنْ كَانَ يَخْطُبُ؟
وَلَمْ يَرِ خُصٌّ فِي الْإِنْصِرَافِ قَبْلَ فَرَاغِ الْخُطْبَةِ.
وَلَعَلَّهُ أَرَادَ أَنْصِرَافَ النَّاسِ كُلِّهِمْ فَيَصِيرُ الْإِمَامُ وَحْدَهُ فَتَتَعَطَّلُ الْخُطْبَةُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَاخْتَلَفَ قَوْلُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي جَوَازِ الْكَلَامِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فِي الْعِيدِ عَلَى وَرَوَاتَيْنِ عَنْهُ.
وَرَوَى وَكِيعٌ بِإِسْنَادِهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَرِهَ الْكَلَامَ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاطِنَ: فِي الْجُمُعَةِ وَالْفِطْرِ وَالْأَضْحَى وَالْإِسْتِسْقَاءِ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ. وَكَرِهَهُ الْحَسَنُ، وَعَطَاءٌ.
وَقَالَ مَالِكٌ: مَنْ صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ فَلَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَنْصَرِفَ الْإِمَامُ. وَكَذَلِكَ مَذْهَبُهُ فَيَمْنَحُضَرُ مِنَ النِّسَاءِ الْعِيدِينَ فَلَا يَنْصَرِفُ إِلَّا بِإِنْصِرَافِ الْإِمَامِ. ذَكَرَهُ فِي «تَهْذِيبِ الْمَدُونَةِ».

وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ مِنْ أَصْحَابِنَا لِقَوْلِ عَطَاءٍ: أَنْ اسْتِمَاعَ الْخُطْبَةِ مُسْتَحَبٌّ غَيْرُ لَازِمٍ، وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلرِّجَالِ كُلِّهِمُ الْإِنْصِرَافُ وَتَعْطِيلُ الْخُطْبَةِ لِأَنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ غَيْرُ وَاجِبَةٍ.
وَقَدْ رَأَيْتَ كَلَامَ أَحْمَدَ مُصَرِّحًا بِخِلَافِ ذَلِكَ.

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَشُقَّ النَّاسَ وَيَتَخَطَّاهُمْ إِذَا كَانَ لَهُ فِي ذَلِكَ مَصْلَحَةٌ.

وفي اكتفائه عليه السلام بإجابة امرأةٍ واحدةٍ بعد قوله للنساء: «أَنْتُنَّ عَلَى ذَلِكَ» دليلٌ على أن إقرارَ واحدٍ من الجماعةِ في الأمورِ الدينيةِ كافٍ إذا سمعَ الباكونَ، وسكتوا عن الإنكار.
وقوله: «لا يدري حَسَنٌ من هي» حسنٌ هو ابنُ مسلمٍ صاحبُ طاوسٍ، وفي روايةٍ مسلمٍ في «صحيحه» لهذا الحديث: «لا يُدْرَى حَيْثُ مِنْ هِيَ».

وقد قال بعض الحفاظ المتأخرين: إن رواية البخاري هي الصحيحة.
وقد فسرَ عبدُ الرزاقٍ في رواية البخاريَّ الفتحَ بالخواتيمِ العظامِ، وقيل: الفتحةُ: حلقةٌ من ذهبٍ أو فضةٍ لا فصٌّ لها، وربما اتُّخِذَ لها فصٌّ، وقيل: إنها تكونُ في أصابعِ اليدينِ والرجلينِ من النساءِ؛ وهي بفتح الفاء، والتاءِ، والخاءِ المعجمةِ، ويُفَرَّقُ بين مفردِها وجمعِها تاءُ التانيثِ كأسماءِ الجنسِ الجمعيِّ، وهو في المخلوقاتِ كثيرٌ كتمرَّةٍ وتمرٍ، وفي المصنوعاتِ قليلٌ كعمامةٍ وعمامٍ، ومنه: فتحةٌ وفتحٌ، ويجمعُ فتحةً على فتحاتٍ وفتوحٍ أيضًا.

وفي الحديث: التفدية بالأبِ والأمِّ، ولبسطُ القولِ فيه موضعٌ آخر يأتي إن شاء الله. انتهى كلام ابنِ رجبٍ رحمته الله.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٢٠- باب إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا جِلْبَابٌ فِي الْعِيدِ.

٩٨٠- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ قَالَتْ: كُنَّا نَمْنَعُ جَوَارِينَا أَنْ يَخْرُجْنَ يَوْمَ الْعِيدِ، فَجَاءَتِ امْرَأَةٌ فَزَلَّتْ قَصْرَ بَنِي خَلْفٍ، فَاتَّيَتْهَا فَحَدَّثَتْ أَنَّ زَوْجَ أُخْتِهَا غَزَا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ثِنْتَيْ عَشْرَةَ غَزْوَةً فَكَانَتْ أُخْتُهَا مَعَهُ فِي سِتِّ غَزَوَاتٍ فَقَالَتْ: فَكُنَّا نَقُومُ عَلَى الْمَرْضَى، وَنُدَاوِي الْكَلْمَى فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعَلَى إِحْدَانَا بَأْسٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا جِلْبَابٌ أَنْ لَا تَخْرُجَ؟ فَقَالَ: «لِتَلْبِسَهَا صَاحِبَتُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا؛ فَلْيَشْهَدَنَّ الْخَيْرَ وَدَعْوَةُ الْمُؤْمِنِينَ»

قَالَتْ حَفْصَةُ: فَلَمَّا قَدِمْتُ أُمُّ عَطِيَّةَ أَتَيْتُهَا فَسَأَلْتُهَا أَسَمِعْتَ فِي كَذَا وَكَذَا؟ قَالَتْ: نَعَمْ، بِأَبِي وَقَلَمًا ذَكَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِلَّا قَالَتْ: بِأَبِي قَالَ: لِيَخْرُجِ الْعَوَاتِقُ ذَوَاتُ الْخُدُورِ أَوْ قَالَ: الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتُ الْخُدُورِ - شَكَّ أَيُّوبُ - وَالْحَيْضُ، وَيَعْتَزِلُ الْحَيْضُ الْمُصَلِّي، وَلَيْسَ يَشْهَدُ الْخَيْرَ وَدَعْوَةَ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: فَقُلْتُ لَهَا: أَلْحَيْضُ؟ قَالَتْ: نَعَمْ أَلَيْسَ الْحَائِضُ تَشْهَدُ عَرَفَاتٍ، وَتَشْهَدُ كَذَا، وَتَشْهَدُ كَذَا؟

❦ قَوْلُهُ: «الْكَلْمَى». يَعْنِي: الْجَرْحَى.

أما النساءُ فإنهن لا يَشْتَرِكْنَ فِي الْقِتَالِ، إِنَّمَا يَخْدُمْنَ الرِّجَالَ فِيمَا يَحْتَاجُ إِلَى الْخِدْمَةِ فِيهِ؛ لِأَنَّ الرِّجَالَ مُشْتَغَلُونَ فِي الْقِتَالِ، فَهَن يَخْدُمْنَ الرِّجَالَ فِيمَا يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ. وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُمْرَضَ الرَّجُلَ؛ لِقَوْلِهَا: كُنَّا نَقُومُ عَلَى الْمَرْضَى وَنُدَاوِي الْكَلْمَى. أَيِ: الْمَجْرُوحِينَ.

فَيَقَالُ: نَعَمْ لَا بَأْسَ لَكِنْ بِشَرِّ الضَّرُورَةِ، فَإِذَا لَمْ يُوجَدْ مُمْرَضٌ لِلرِّجَالِ فَنَعَمْ لَا بَأْسَ أَنْ تُمْرَضَ الْمَرْأَةُ، وَلَكِنْ بِشَرِّ أَنْ تُؤْمَنَ الْفِتْنَةُ، فَإِنْ لَمْ تُؤْمَنَ الْفِتْنَةُ فَالْتِمِيزُ حَرَامٌ، نَأْخُذُ هَذَا مِنَ الْأَدْلَةِ الْعَامَةِ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ أَنَّ مَا كَانَ سَبَبًا لِلْفِتْنَةِ فَإِنَّهُ مُحَرَّمٌ مَمْنُوعٌ.

وَعَلَى هَذَا فَنَخْتَارُ أَنْ تَكُونَ الْمُمْرَضَةُ إِذَا دَعَتِ الْحَاجَّةُ إِلَيْهَا مِنْ كِبَارِ السَّنِّ اللَّاتِي لَا يُخْشَى مِنْهُنَّ الْفِتْنَةُ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا بَدَّ لِلْمَرْأَةِ إِذَا خَرَجَتْ إِلَى السُّوقِ أَنْ يَكُونَ لَهَا جِلْبَابٌ، وَالْجِلْبَابُ بِمَنْزِلَةِ الْعَبَاءَةِ، وَأَنَّهُ لَا تَخْرُجُ بِثِيَابِ الْبَيْتِ الَّتِي تَصِفُ حَجْمَ الْمَرْأَةِ كَتَفَيْهَا وَرَقَبَتَيْهَا، وَخَصَرِهَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَفِيهِ أَيْضًا: الْحَثُّ عَلَى الْعَارِيَةِ لَا سِيَّامًا فِيمَا يَكُونُ عَوْنًا عَلَى الْخَيْرِ؛ لِقَوْلِهِ: «لِتُلْبِسْهَا صَاحِبَتَهَا مِنْ جِلْبَابِهَا».

وفيه أيضًا: أن المرأة الحائض تشهد مجالس الذكر، وأماكن العبادة، إلا أنها لا تمكث في المسجد بدليل قوله: «يَعْتَزَلُ الْحَيْضُ الْمَصْلَى». لكن حضور مجالس الذكر كما لو كان ذلك في معهد أو مدرسة أو ما أشبه ذلك لا بأس لها.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢١- باب اعْتَزَالِ الْحَيْضِ الْمَصْلَى.

٩٨١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ: أَمَرْنَا أَنْ نَخْرُجَ فَنُخْرِجَ الْحَيْضَ وَالْعَوَاتِقَ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: أَوِ الْعَوَاتِقَ ذَوَاتِ الْخُدُورِ، فَأَمَّا الْحَيْضُ: فَيَشْهَدْنَ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَدَعَوَتَهُمْ، وَيَعْتَزِلْنَ مُصَلَاهُمْ^(١).

استدل العلماء بهذا على أن مصلى العيد مسجد؛ وذلك لأن النبي ﷺ أثبت له أحكام المسجد، وأما المصلى الذي ليس مسجدًا كالمصلى الذي يكون في المدارس أو في أماكن العمل فإنه ليس بمسجد فيجوز للحائض أن تمكث فيه.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٢- باب النَّحْرِ وَالذَّبْحِ يَوْمَ النَّحْرِ بِالْمَصْلَى.

٩٨٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي كَثِيرُ بْنُ فَرْقَدٍ، عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْحَرُ أَوْ يَذْبَحُ بِالْمَصْلَى.

[الحديث ٩٨٢- أطرافه في: ١٧١٠، ١٧١١، ٥٥٥١، ٥٥٥٢].

وقوله: «كَانَ يَنْحَرُ أَوْ يَذْبَحُ». الظاهر أنه شك من الراوي، ويجوز أن تكون بمعنى الواو؛ يعني: كَانَ يَنْحَرُ وَيَذْبَحُ، وهذا هو ظاهر صنيع البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لأن الترجمة: بَابُ النَّحْرِ وَالذَّبْحِ يَوْمَ النَّحْرِ بِالْمَصْلَى.

(١) ورواه مسلم بنحوه (٨٩٠) (١٠، ١١).

وإنما كان هذا هو المشروع لسببين:

السبب الأول: لإظهار هذه الشعيرة العظيمة، فإن البدن من شعائر الله، فكونها تكون في المصلّي أظهر للشعيرة.

والثاني: من أجل أن تُقسّم لحومها على الفقراء صدقةً، وعلى الأغنياء هديةً.

وهل يُشرع لغير الإمام ذلك؟

الجواب: نعم. يُشرع حتى لغير الإمام أن يدبَح في المصلّي.

وهل المراد بالمصلّي ما حوله أو في المصلّي نفسه الذي هو مكان الصلاة؟

المراد: الأول؛ أي: ما حول المصلّي؛ لأن المصلّي مسجد لا يجوز أن تُسفك

فيه الدماء، لأنها تلوّثه وتنجّسه. وهذه السنة هُجرت، فمن أزمته بعيدة لم نعهدها، ولم

تُنقل عن آبائنا وأجدادنا، بل هُجرت منذ زمان، ومع ذلك فهي من السنة.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٣- باب كلام الإمام والناس في خطبة العيد، وإذا سُئِلَ الإمام عن شيء وهو يخطب.

٩٨٣- حدثنا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ قَالَ: حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ عَنْ

الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَقَالَ:

«مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا وَنَسَكَ نُسُكَنَا فَقَدْ أَصَابَ النُّسُكَ، وَمَنْ نَسَكَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلَيْتَ شَأْنُ

لَحْمٍ» فَقَامَ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَارٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ لَقَدْ نَسَكْتُ قَبْلَ أَنْ أَخْرُجَ إِلَى

الصَّلَاةِ، وَعَرَفْتُ أَنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ أَكْلِ وَشُرْبٍ، فَتَعَجَّلْتُ وَأَكَلْتُ وَأَطْعَمْتُ أَهْلِي وَجِيرَانِي

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تِلْكَ شَأْنُ لَحْمٍ» قَالَ: فَإِنَّ عِنْدِي عَنَاقَ جَذَعَةٍ هِيَ خَيْرٌ مِنْ شَاتِي

لَحْمٍ فَهَلْ تَجْزِي عَنِّي؟ قَالَ: «نَعَمْ وَلَنْ تَجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ»^(١).

سَبَقَ لَنَا الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَنَحْنُ الْآنَ نَذْكُرُ بِمَسْأَلَةٍ وَهِيَ إِذَا صَلَّى الْإِنْسَانُ قَبْلَ الْوَقْتِ يَظُنُّ جَوَازَ الصَّلَاةِ، أَوْ أَنَّ الْوَقْتَ دَخَلَ فَمَاذَا تَكُونُ صَلَاتُهُ؟
فَالْجَوَابُ: تَكُونُ نَافِلَةً. وَإِذَا ذَبَحَ أَضْحِيَّتَهُ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَإِنَّهَا تَكُونُ شَاةَ لَحْمٍ؛
يَعْنِي: أَنَّكَ حَرَّ فِيهَا بَعِ اللَّحْمَ، تَصَدَّقَ بِهِ، أَهْدِهِ، فَلَيْسَتْ بِأَضْحِيَّةٍ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ
جَنَسَ الصَّلَاةِ مَشْرُوعٌ فِي الْوَقْتِ وَقَبْلَ الْوَقْتِ، وَالْأَضْحِيَّةُ مَشْرُوعَةٌ بَعْدَ الْوَقْتِ؛ وَلِهَذَا
لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ أَضْحِيَّةً، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ قَدْ تُشَكَّلُ بِحَيْثُ يَغْتَرِضُ الْإِنْسَانُ عَلَى كَلَامِ
الْعُلَمَاءِ بِقَوْلِهِمْ: إِنْ الْإِنْسَانُ إِذَا صَلَّى يَظُنُّ الْوَقْتَ قَدْ دَخَلَ ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ وَصَلَاتُهُ
نَفْلٌ، فَقَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: لَا، صَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ.

فَيُقَالُ: الْفَرْقُ هُوَ أَنَّ جَنَسَ الصَّلَاةِ مَشْرُوعٌ فِي الْوَقْتِ وَقَبْلَهُ، وَالْأَضْحِيَّةُ لَا تُشْرَعُ
إِلَّا بَعْدَ الصَّلَاةِ.

ثُمَّ قَالَ:

٩٨٤ - حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدٍ، أَنَّ أَنَسَ بْنَ
مَالِكٍ قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ خَطَبَ فَأَمَرَ مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَنْ
يُعِيدَ ذَبْحَهُ فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جِيرَانُ لِي إِمَّا قَالَ: بِهِمْ خَصَاصَةٌ
وَإِمَّا قَالَ: بِهِمْ فَقَرُّ وَإِنِّي ذَبَحْتُ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَعِنْدِي عَنَاقُ لِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ،
فَرَخَّصَ لَهُ فِيهَا^(١).

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ وَالَّذِي قَبْلَهُ وَاضِحٌ وَهُوَ: أَنَّ الرَّجُلَ تَكَلَّمَ وَالْإِمَامُ
يَخْطُبُ وَرَدَّ عَلَيْهِ الْخَطِيبُ، وَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ حَتَّى فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ.



(١) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ بِنَحْوِهِ (١٩٦٢) (١٠).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٨٥- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ جُنْدَبٍ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ خَطَبَ ثُمَّ ذَبَحَ فَقَالَ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيَذْبَحْ أُخْرَى مَكَانَهَا، وَمَنْ لَمْ يَذْبَحْ فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ»^(١).

[الحديث ٩٨٥- أطرافه في: ٥٥٠٠، ٥٥٦٢، ٥٥٧٤، ٧٤٠٠].

وقوله: «فَلْيَذْبَحْ أُخْرَى مَكَانَهَا». يُفِيدُ بَأَنَّهُ لَا بَدَأَ أَنْ تَكُونَ الثَّانِيَّةُ مِثْلَ الْأُولَى، فَلَا تَكُونُ أَنْقَضَ مِنْهَا، مَعَ أَنَّهُ لَوْ عَيَّنَّهَا ابْتِدَاءً لَجَازَ أَقْلٌ مَا يُجْزِئُ، لَكِنْ إِذَا كَانَتْ بَدَلًا عَنْ شَيْءٍ عَيَّنَّ أَوْ لَا فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ عَلَى مِثْلِ مَا عَيَّنَّ.

❖ وَفِي قَوْلِهِ ﷺ: «وَمَنْ لَمْ يَذْبَحْ فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ». دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا بَدَأَ مِنَ التَّسْمِيَةِ، وَأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ أَنْ يَذْكُرَ مَنْ هِيَ لَهُ عِنْدَ الذَّبْحِ وَأَنَّهُ تَكْفِي النِّيَّةُ. وَالتَّسْمِيَةُ عَلَى الذَّبِيحَةِ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ شَرْطٌ، لَا تَحِلُّ الذَّبِيحَةُ بِدُونِهِ، حَتَّى لَوْ تَرَكَهَا الْإِنْسَانُ نَاسِيًا فَإِنَّ الذَّبِيحَةَ لَا تَحِلُّ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ - أَي: أَكَلَكُمْ - لَفَسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١].

وَفِي هَذِهِ الْحَالِ قَدْ يَعْترِضُ مَعْتَرِضٌ فَيَقُولُ: أَلَيْسَ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ قَالَ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]؟

فَنَقُولُ: بَلَى، وَلَيْسَ عَلَى الذَّابِحِ إِثْمٌ؛ لِأَنَّهُ ذَبَحَ نَاسِيًا لِلتَّسْمِيَةِ، لَكِنَّ الْأَكْلَ لَوْ أَكَلَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا هَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ؟

الجواب: لَا؛ لَدُخُولِهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ فَإِلَّا أَنْ لَدِينَا فَعَلَانِ: فَعَلُ الذَّابِحِ، فَهَذَا لَا يُؤَاخِذُ بِهِ لِأَنَّهُ نَاسٍ، وَفَعْلُ الْأَكْلِ إِذَا تَعَمَّدَ أَنْ يَأْكُلَ مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا عَذْرَ لَهُ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْتُهُ هُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ^(١)، وَقَدْ رَوَى عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ^(٢)، وَمَنْ ذَكَرَ الْإِجْمَاعَ أَنَّهَا تَحِلُّ مَعَ النِّسْيَانِ

(١) ورواه مسلم (١٩٦٠) (٢، ٣).

(٢) «الفتاوى الكبرى» (١/ ٣٤٧-٣٤٨)، و«مجموع الفتاوى» (٣٥/ ٢٣٩).

(٢) انظر: «الفتاوى الكبرى» (١/ ٣٤٧-٣٤٨)، و«مجموع الفتاوى» (٣٥/ ٢٣٩) شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ.

فقد أخطأ كابن جرير رحمه الله^(١) فإن الصواب أن الخلاف مشهور من قديم.
 ❖ وفي قوله: «فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ». إشارة إلى أن الجار والمجرور يتعلّق بفعل مناسب للحال، وقد مرّ علينا اختلاف العلماء في متعلّق البسملة، فإذا قلت عند القراءة: بسم الله الرحمن الرحيم فماذا تقدّر؟
 الجواب: تُقدّر أقرأ بسم الله. لقوله: «فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ». وبعضهم يقول: بل التقدير أبتدئ بسم الله الرحمن الرحيم. وبعضهم يقول: ابتدائي. وبعضهم يقول: قراءتي. والصواب: أنك تُقدّر فعلاً مناسباً لما تريد أن تفعله.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

٢٤- باب مَنْ خَالَفَ الطَّرِيقَ إِذَا رَجَعَ يَوْمَ الْعِيدِ.

٩٨٦- حدثنا مُحَمَّدٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو ثُمَيْلَةَ يَحْيَى بْنُ وَاضِحٍ عَنْ فُلَيْحِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ يَوْمَ عِيدِ خَالَفَ الطَّرِيقَ.

تَابِعَهُ يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ فُلَيْحٍ، عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَحَدِيثُ جَابِرٍ أَصَحُّ. هذا أيضاً من السنة أنه في يوم العيد إذا خرج من طريق رجع من طريق آخر، اقتداء برسول الله ﷺ، وهذا كافٍ من كلّ وجه بالنسبة للمؤمن؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الاحزاب: ٣٦] وعلى هذا فلا حاجة إلى أن تتكلّف الحكمة. نقول: الحكمة في هذا أنه فعل النبي ﷺ يُخَالِفُ الطَّرِيقَ.

(١) كما في تفسيره رحمه الله (٨/ ٢٠).

وَعَدَى بَعْضُهُمْ ذَلِكَ إِلَى صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، وَقَالَ: يَنْبَغِي فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ أَنْ يُخَالَفَ الطَّرِيقَ؛ لِأَنَّ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ صَلَاةُ عِيدٍ.

وَعَدَى بَعْضُهُمْ ذَلِكَ إِلَى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ بِجَامِعِ أَنْ الْكُلَّ صَلَاةٌ، وَقَالَ: إِذَا خَرَجَ إِلَى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ فَلْيُخَالَفِ الطَّرِيقَ.

وَعَدَى بَعْضُهُمْ ذَلِكَ إِلَى كُلِّ عِبَادَةٍ يُسَعَى لَهَا، فَلَوْ خَرَجَ لِعِيَادَةِ مَرِيضٍ، أَوْ تَشْيِيعِ جَنَازَةٍ، فَالْأَفْضَلُ أَنْ يُخَالَفَ الطَّرِيقَ.

وَكُلُّ هَذِهِ الْأَقْيَسَةُ أَقْيَسَةٌ فَاسِدَةٌ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، يُفْسِدُهَا أَنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ مَوْجُودَةٌ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ وَلَمْ يَكُنْ يُخَالَفُ الطَّرِيقَ فِيهَا، فَكَانَ يَخْرُجُ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَيَخْرُجُ لِلْجَنَازَةِ وَيَعُودُ الْمَرِيضَ، وَلَمْ يُثْقَلْ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يُخَالَفُ الطَّرِيقَ، وَمَا دَامَ الشَّيْءُ مَوْجُودًا سَبَبُهُ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ، وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَانِعٌ يَمْنَعُ مَنْ فَعَلَهُ، ثُمَّ لَمْ يَفْعَلْهُ فَالْسَّنَةُ تَرَكُّهُ.

فَالصَّوَابُ: أَنَّ الْمَخَالَفَةَ إِنَّمَا هِيَ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ فَقَطْ، كَمَا أَنَّ صَلَاةَ الْعِيدِ اخْتَصَّتْ أَنْ تَكُونَ فِي الصَّحَرَاءِ.

وَبِنَاءً عَلَى هَذَا نَقُولُ: إِنَّ الْحِكْمَةَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِظْهَارِ - الشَّعِيرَةِ فِي جَمِيعِ طَرِيقِ الْبَلَدِ. وَبَعْضُهُمْ قَالَ: الْحِكْمَةُ أَنْ يَشْهَدَ لَهُ الطَّرِيقَانِ. وَلَكِنْ هَذِهِ حِكْمَةٌ غَيْرُ حَكِيمَةٍ؛ لِأَنَّ الطَّرِيقَ يَشْهَدُ لِلْإِنْسَانِ بِمَا عَمَلَ عَدَدًا، وَكَيْفِيَّةً، وَهَيْئَةً، فَإِذَا رَاحَ مِنْ طَرِيقٍ، وَرَجَعَ مِنْ طَرِيقٍ، شَهِدَ لَهُ الطَّرِيقُ الْوَاحِدُ بِذَهَابِهِ وَإِيَابِهِ.

وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: لِأَنَّهُ رَبِّمَا يَكُونُ فِي الطَّرِيقِ الْآخَرَى أَنَا نَسْ مُحْتَاجُونَ غَيْرُ الطَّرِيقِ الْأَوَّلِ.

وَهَذَا وَإِنْ كَانَ وَارِدًا لَكِنْ قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إِنَّهُ قَدْ تَكُونُ الطَّرِيقُ خَالِيَةً مِنَ الَّذِينَ يَتَسَوَّلُونَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي عِيدِ الْفِطْرِ: «أَغْنَوْهُمْ عَنِ الطَّوَافِ فِي هَذَا الْيَوْمِ»^(١).

(١) رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٢/ ١٥٢) (٦٧)، وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ فِي «سُنَنِ الْكَبِيرِ» (٤/ ١٧٥)، وَالْحَاكِمُ فِي

على كلِّ حالٍ: الحكمةُ الحكيمةُ هي أنه فعلُ الرسولِ ﷺ، ثم إذا أردنا أن نَسْتَنْبِطَ الحكمةَ فأقربُ الحكمِ أنه من أجلِ إظهارِ شعائرِ هذه الصلاةِ.

قوله: «وحديثُ جابرٍ أصحُّ». قَالَ الْعَيْثِيُّ:

أي تابعَ أبا تميلةَ يونسُ بنُ محمدٍ البغداديُّ أبو محمدٍ المؤدبُ، وقد مرَّ في بابِ الوضوءِ مرتين ومتابعتهُ إياه في روايته عن فليح، عن سعيدِ المذكورِ عن أبي هريرة، هكذا وقعَ عند الجمهورِ رواه البخاريُّ من طريقِ الفربريِّ، ولكنَّ فيه إشكالٌ واعتراضٌ على البخاريِّ؛ لأنَّ قوله: وحدثَ جابرٌ أصحُّ. يُنافي قوله: تابعه؛ لأنَّ المتابعةَ تَقْتَضِي المساواةَ فكيفَ تَقْتَضِي الأصحَّةَ؛ لأنَّ قوله أصحُّ أفعلُ التفضيلِ فيَقْتَضِي زيادةً على المفضلِ عليه.

ويزولُ الإشكالُ بأحدِ الوجهين:

أحدهما بما ذكره أبو عليُّ الجُبَّائيُّ إنه سقطَ قوله: وحدثَ جابرٌ أصحُّ من روايةِ إبراهيمَ بنِ معقلٍ النسفيِّ، عن البخاريِّ.

والآخر: بما ذكرَ أبو مسعودٍ في كتابه قَالَ: قَالَ البخاريُّ في كتابِ العيدين: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ، عن فليح، عن سعيدٍ، عن أبي هريرةَ بنحوِ حديثِ جابرٍ. فقال الغسانيُّ لم يَقَعْ لنا في الجامعِ حديثُ محمدِ بنِ الصَّلْتِ إلا من طريقِ أبي مسعودٍ، ولا غنى بالبابِ عنه؛ لقولِ البخاريِّ: وحدثَ جابرٌ أصحُّ.

قلت: حينئذٍ تَظْهَرُ الأصحَّةُ؛ لأنه يَكُونُ حديثُ أبي هريرةَ صحيحًا وَيَكُونُ حديثُ جابرٍ أصحُّ منه، ألا تَرَى أن الترمذيَّ رَوَى في جامعِهِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى وَأَبُو

«معرفة علوم الحديث» (ص ١٣١) من حديث ابن عمر.

وفيه أبو معشر. وهو ضعيف، يحدث بالموضوعات عن نافع وغيره.

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١/ ٢٤٨) من حديث عائشة وأبي سعيد.

والحديث عزاه الحافظ ابن حجر في «بلوغ المرام» إلى ابن عدي، والدارقطني وقال: بإسناد ضعيف.

وانظر: «المحلى» لابن حزم (٦/ ١٢١)، و«التلخيص الحبير» (٢/ ٣٥٢)، و«نصب الرأية» (٢/ ٤٣٢).

زُرْعَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ، عَنْ فُلَيْحِ بْنِ سَلِيانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ يَوْمَ الْعِيدِ فِي طَرِيقٍ رَجَعَ مِنْ غَيْرِهِ». ثُمَّ قَالَ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

رواه أبو نعيم أيضًا في مستخرجِه بما يُزِيلُ الإشكَالَ بالكَلِيةِ فقال: أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي تَمِيلَةَ، وَقَالَ: تَابَعَهُ يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ فُلَيْحٍ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ، عَنْ فُلَيْحٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَحَدِيثُ جَابِرٍ أَصَحُّ وَهَذَا أَشَارَ الْبَرْقَانِيُّ أَيْضًا، وَكَذَا قَالَ الْبَيْهَقِيُّ أَنَّهُ وَقَعَ كَذَلِكَ فِي بَعْضِ النُّسخِ.

وقد اعترض على البخاري أيضًا بوجهين آخرين: أحدهما: هو الذي اعترضه أبو مسعودٍ في الأطرافِ على قوله: تَابَعَهُ يُونُسُ. فقال إنها رواه يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ فُلَيْحٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ لَا جَابِرٍ. والآخر: أن البخاريَّ رَوَى حَدِيثَ جَابِرِ الْمَذْكُورِ وَحَكَمَ بِأَنَّهُ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مع كون البخاريَّ قد أدخل أبا تَمِيلَةَ في كتابه في الضعفاء.

وأجيب عن الأول: بمنع الحصر فإن الإسماعيليَّ وأبا نعيمٍ أخرجا في مستخرجيهما من طريقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ فُلَيْحٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وعن الثاني: بأن أبا حاتم الرازيَّ قَالَ تَحَوَّلَ أَبُو تَمِيلَةَ في كتابه في الضعفاء فإنه ثقةٌ، وكذا وثقه يحيى بن معينٍ، والنسائيُّ، ومحمد بن سعدٍ، واحتج به مسلمٌ وبقية الستة، وقال شيخنا الحافظ زين الدين: مدار هذا الحديث مع هذا الاختلاف على فُلَيْحِ بْنِ سَلِيانَ، وهو إن احتج به الشيخان فقد قَالَ فيه ابنُ مَعِينٍ لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ. وقال فيه مرةً: ليس بثقةٍ. وقال مرةً: ضعيفٌ. وكذا قَالَ النسائيُّ وقال أبو داود: لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ. وقال الدارقطني: يَخْتَلِفُونَ فيه ولا بأسَ به. وقال ابنُ عديٍّ: هو عندي لا بأسَ به. وقال الساجي: ثقةٌ. وذكره ابن حبان في الثقات. اهـ^(١)

(١) «عمدة القاري» (٦/٣٠٧).

على كل حال: كَوْنُ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ يُسْنِدَانِ إِلَيْهِ الْحَدِيثَ مُحْتَاجِينَ بِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا وَثْقَاهُ وَهَذَا لَا تَنْكَلَمُ فِيهِ، الْإِشْكَالُ فِي قَوْلِهِ: تَابَعَهُ يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ فُلَيْحٍ، وَحَدِيثُ يُونُسَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَكَيْفَ تَصِحُّ الْمَتَابَعَةُ. لَكِنْ قَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ تَابَعَهُ بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى، وَأَنَّهُ أَرَادَ بِالْمَتَابَعَةِ هُنَا الشَّاهِدَ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ إِذَا رَوَى مِنْ صَحَابِيٍّ آخَرَ يُسَمَّى شَاهِدًا. فَلَعَلَّهُ أَرَادَ هَذَا.

أَوْ يُقَالُ: إِنَّ الصَّحِيحَ النُّسخَةَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا: وَحَدِيثُ جَابِرٍ أَصَحُّ. كَمَا أَشَارَ إِلَيْهَا أَنَّهَا فِي بَعْضِ النُّسخِ سَاقِطَةٌ، وَإِذَا سَقَطَتْ فَلَا إِشْكَالَ، إِلَّا فِي كَوْنِهِ تَابَعَهُ عَنْ فُلَيْحٍ وَهُوَ رَوَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قَالَ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٦٨/٩) وَمَا بَعْدَهَا:

وَحَدِيثُ جَابِرٍ أَصَحُّ. كَذَا فِي بَعْضِ النُّسخِ: «تَابَعَهُ يُونُسُ، عَنْ فُلَيْحٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ»، وَهِيَ رَوَايَةُ ابْنِ السَّكَنِ -وَيُقَالُ: إِنَّ ذَلِكَ مِنْ إِصْلَاحِهِ-، وَفِي أَكْثَرِ النُّسخِ: «تَابَعَهُ يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ فُلَيْحٍ، وَحَدِيثُ جَابِرٍ أَصَحُّ». وَذَكَرَ أَبُو مَسْعُودٍ الدِّمَشْقِيُّ أَنَّ الْبُخَارِيَّ قَالَ: «تَابَعَهُ يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ فُلَيْحٍ، قَالَ: وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ: عَنْ فُلَيْحٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَحَدِيثُ جَابِرٍ أَصَحُّ».

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ ذَلِكَ وَهْمٌ مِنْهُ -يَعْنِي مَتَابَعَةَ يُونُسَ لِأَبِي ثَمِيلَةَ-، وَإِنَّمَا رَوَاهُ يُونُسُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ -كِلَاهُمَا- عَنْ فُلَيْحٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَكَذَا رَوَاهُ الْهَيْثَمُ ابْنُ جَمِيلٍ، عَنْ فُلَيْحٍ، وَأَنَّ الْبُخَارِيَّ أَرَادَ أَنَّ يُونُسَ قَالَ فِيهِ: عَنْ جَابِرٍ. وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ غَيْرَهُمَا خَالَفَ فِي ذِكْرِ جَابِرٍ، وَأَنَّ ذِكْرَهُ أَصَحُّ. وَمَا ذَكَرَهُ أَبُو مَسْعُودٍ تَصْرِيحًا بِذَلِكَ. وَقَوْلُهُ: وَحَدِيثُ جَابِرٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَحَاصِلُ الْأَمْرِ أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي إِسْنَادِهِ عَلَى فُلَيْحٍ، فَرَوَاهُ عَنْهُ الْأَكْثَرُونَ، مِنْهُمْ: مُحَمَّدُ ابْنُ الصَّلْتِ وَالْهَيْثَمُ بْنُ جَمِيلٍ، وَشَرِيحٌ فَقَالُوا: عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وخالفهم أبو ثُمَيْلَةَ يَحْيَى بْنُ وَاضِحٍ فَرَوَاهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ جَابِرٍ،
وعند البخاريّ أن هذا أصحُّ.

وأما يونسُ بنُ محمدٍ، فَرَوَاهُ عَنْ فُلَيْحٍ وَاخْتَلَفَ عَنْهُ.

فذكر البخاريّ، والترمذيّ في «جامعه» أنه رَوَاهُ عَنْ فُلَيْحٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ جَابِرٍ
متابعةً لأبي ثُمَيْلَةَ.

وكذا رَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ حَبَانَ فِي «صَحِيحِهِمَا».

وكذلك خَرَّجَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَنَادِيِّ، عَنْ يُونُسَ.

وقد قَالَ مَهْنًا: قُلْتُ لِأَحْمَدَ: هَلْ سَمِعَ سَعِيدُ بْنُ الْحَارِثِ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؟ فَلَمْ يَقُلْ
شَيْئًا.

وقد ذكر البيهقيّ أن أبا ثُمَيْلَةَ رُوِيَ عَنْهُ، عَنْ فُلَيْحٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَيْضًا
ثم خَرَّجَهُ مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ عَمْرٍو الْحَرَشِيِّ، عَنْ أَبِي ثُمَيْلَةَ كَذَلِكَ.

فَتَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ أَبَا ثُمَيْلَةَ، وَيُونُسَ اخْتَلَفَ عَلَيْهِمَا فِي ذِكْرِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَجَابِرٍ، وَأَنَّ أَكْثَرَ
الرَّوَاةِ قَالَ فِيهِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَمِنْهُمْ مَنْ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِي ذِكْرِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَجَابِرٍ.

وقد ذكر الإمامُ أَحْمَدُ أَنَّهُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَحْفُوظَ قَوْلُ مَنْ
قَالَ: «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ» كَمَا قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ، خِلَافَ مَا قَالَ الْبَخَارِيُّ.

وَفِي الْبَابِ أَحَادِيثُ أُخْرَى لَيْسَتْ عَلَى شَرْطِ الْبَخَارِيِّ، وَمِنْ أَجْوَدِهَا: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ عُمَرَ الْعُمَرِيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ يَوْمَ الْعِيدِ فِي طَرِيقِي، ثُمَّ
رَجَعَ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ.

خَرَّجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَخَرَّجَهُ ابْنُ مَاجَةَ، وَعِنْدَهُ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَخْرُجُ إِلَى الْعِيدِ فِي
طَرِيقٍ، وَيَرْجِعُ فِي أُخْرَى، وَيَزْعُمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ.

وقد استغربه الإمامُ أَحْمَدُ، وَقَالَ: لَمْ أَسْمَعْ هَذَا قَطُّ. وَقَالَ أَيْضًا: الْعُمَرِيُّ يَرْفَعُهُ،
وَمَالِكٌ وَابْنُ عِيْنَةَ لَا يَرْفَعَانِهِ - يَعْنِي يَقْفَانِهِ عَلَى ابْنِ عُمَرَ مِنْ فَعْلِهِ.

قِيلَ لَهُ: قَدْ رَوَاهُ عُبَيْدُ اللَّهِ -يَعْنِي أَخَا الْعَمَرِيِّ- عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، فَأَنْكَرَهُ وَقَالَ: مَنْ رَوَاهُ؟ قِيلَ لَهُ: عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ -يَعْنِي الدَّارُورِدِيَّ- قَالَ: عَبْدُ الْعَزِيزِ يَرَوِي مَنَاكِيرَ.

وقال البرقاني سألت الدارقطني هل رواه عن نافع غير العمري قَالَ: مَنْ وَجِهٍ لَا يَثْبُتُ. لَا. ثُمَّ قَالَ: رَوَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، وَلَكِنْ لَا يَثْبُتُ. انْتَهَى
وَالصَّحِيحُ: عَنْ مَالِكٍ، وَغَيْرِهِ وَقُفُّهُ دُونَ رَفْعِهِ، وَكَذَا رَوَاهُ وَكِيعٌ عَنِ الْعَمَرِيِّ مَوْقُوفًا.

وقد استحبَّ كثيرٌ من أهل العلم للإمام وغيره إذا ذهبوا في طريقٍ إلى العيدِ أن يَرْجِعُوا فِي غَيْرِهِ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالثَّوْرِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ -وَأَلْحَقَ الْجُمُعَةَ بِالْعِيدِ فِي ذَلِكَ- وَلَوْ رَجَعَ مِنَ الطَّرِيقِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ لَمْ يُكْرَهْ.
وَفِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ حَدِيثٌ فِيهِ أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِي زَمَانِهِ. اهـ



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٥- بَابُ إِذَا فَاتَهُ الْعِيدُ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ وَكَذَلِكَ النِّسَاءُ، وَمَنْ كَانَ فِي الْبُيُوتِ وَالْقُرَى؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «هَذَا عِيدُنَا أَهْلَ الْإِسْلَام»^(١).

(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، بصيغة الجزم، وهذا طرف من حديث عروة، عن عائشة، قالت: دخل عليَّ أبو بكر، وعندي جاريتان من جواري الأنصار تغنيان... الحديث. وفيه: فقال النبي ﷺ: يا أبا بكر إن لكل قوم عيداً، وهذا عيدنا.

وقد أسنده المؤلف في باب سنة العيدين (٩٥٢)، وليس في آخره: «أهل الإسلام». وقد وقعت هذه اللفظة في حديث عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والذي رواه: أبو داود (٢٤١٩)، والنسائي (٣٠٠٤)، والترمذي (٧٧٣) وقال: وحديث عقبة بن عامر حديث حسن صحيح.
انظر: «تغليق التعليق» (٢/ ٣٨٤-٣٨٥).

وَأَمَرَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ مَوْلَاهُمُ ابْنَ أَبِي عُتْبَةَ بِالزَّائِيَةِ، فَجَمَعَ أَهْلَهُ وَبَيْنَهُ وَصَلَّى كَصَلَاةِ أَهْلِ الْمَضَرِّ وَتَكْبِيرِهِمْ. وَقَالَ عِكْرَمَةُ: أَهْلُ السَّوَادِ يَجْتَمِعُونَ فِي الْعِيدِ يُصَلُّونَ رَكَعَتَيْنِ كَمَا يَصْنَعُ الْإِمَامُ. وَقَالَ عَطَاءٌ: إِذَا فَاتَهُ الْعِيدُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ^(١).
هذه المسألة فيها خلافٌ بين أهل العلم رَحِمَهُمُ اللَّهُ وهي إذا فات الإنسان صلاة العيد فماذا يصنع^(٢).

فمن العلماء من قَالَ: يَقْضِيهَا عَلَى صِفَتِهَا، فَيُكَبِّرُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى سِتًّا زَائِدَةً وَالثَّانِيَةَ خَمْسًا.
ومن العلماء من يَقُولُ: يَقْضِيهَا رَكَعَتَيْنِ كَالْعَادَةِ بَدُونِ زِيَادَةٍ تَكْبِيرٍ.
ومنهم مَنْ قَالَ: يُصَلِّيْهَا أَرْبَعًا كَالظَّهْرِ قِيَاسًا عَلَى الْجُمُعَةِ إِذَا فَاتَتْهُ يُصَلِّيْهَا بِدَلَّهَا أَرْبَعًا ظَهْرًا.

(١) علق البخاري رَحِمَهُمُ اللَّهُ، هذه الآثار بصيغة الجزم.

أما فعل أنس، فرواه البيهقي في «سننه الكبرى» (٣/ ٣٠٥)، قال: أخبرنا أبو الحسين بن أبي المعروف الفقيه، وأبو الحسن بن أبي سعيد الإسفراييني أن قالوا: حدثنا أبو سهل، ثنا حمزة بن محمد الكاتب، ثنا نعيم بن حماد، ثنا هشيم عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس بن مالك خادم الرسول ﷺ قال: كان أنس بن مالك إذا فاتته صلاة العيد مع الإمام جمع أهله، فصلى بهم مثل صلاة الإمام في العيد.

وقال ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ١٨٣): حدثنا ابن علي، عن يونس، قال: حدثني بعض آل أنس: أن أنسًا كان ربما جمع أهله وحشمه يوم العيد، فصلى بهم عبد الله بن أبي عتبة رَكَعَتَيْنِ.
وأما قول عكرمة، فقال أبو بكر بن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ١٩١): حدثنا غندر، عن شعبة عن قتادة، عن عكرمة، أنه قال في القوم يكونون في السواد في السفر، في يوم عيد فطر، أو أضحى، قال: يجتمعون، فيصلون، ويؤمُّهم أحدهم.

وأما قول عطاء، فقال أبو بكر بن أبي شيبة أيضًا في «المصنف» (٢/ ١٨٣) في الرجل تفوته مع الإمام عليه تكبير حدثنا يحيى بن سعيد، عن ابن جريج، عن عطاء، قال: يصلي رَكَعَتَيْنِ وَيُكَبِّرُ. اهـ
وقوله: «ويكبر». هذه الزيادة تشير إلى أنها تقضي كهيتها لا أن الرَكَعَتَيْنِ مطلق نفل.

انظر: «تغليق التعليق» (٢/ ٣٨٦-٣٨٧)، و«فتح الباري» (٢/ ٤٧٥-٤٧٦).

(٢) انظر هذا الخلاف في: «المغني» (٣/ ٢٨٤-٢٨٥)، و«موسوعة فقه الإمام أحمد» (٥/ ٣٦٤-٣٦٦)، و«سبل السلام» (٣/ ٢٢٨)، و«أحكام صلاة العيدين والتكبير فيها» (ص ١٦٢-٢٠٠).

ومنه من قال: لا يَقْضِيهَا. وهذا القول أرجح الأقوال أنه إذا فات الإنسان صلاة العيد فإنه لا يَقْضِيهَا؛ لأن صلاة العيد إنما شُرعت على هذا الوجه؛ مع الاجتماع على الإمام، فإذا فاتت على هذا الوجه فلا تُقْضَى.

فإن أورد إنسان إيراداً وقال: أليست الجمعة تُقْضَى ظهرًا أربعًا؟ قلنا: بلى. لكن الجمعة لما فاتت فالوقت وقت الظهر فلا بد أن تُصَلَّى، ولهذا من أعجب أقوال العلماء قول من يَقُول: إذا فاتت العيد صَلَّيْ أربعًا قياسًا على الجمعة، فهذا قياسٌ بعيدٌ ولا يَصِحُّ إطلاقًا.

وهذا الذي ذكرته أنها لا تُقْضَى هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ (١) وهو الأقيس.

ذكر البخاري في هذا الباب ثلاث مسائل:

أحدها: من فاتته صلاة العيد مع الإمام من أهل المصر فإنه يُصَلِّي ركعتين، وحكاها عن عطاء، وحكي أيضًا عن أبي حنيفة والحسن وابن سيرين ومجاهد وعكرمة والنخعي، وهو قول مالك والليث والأوزاعي والشافعي وأحمد في رواية عنه.

ثم اختلفوا: هل يصلي ركعتين بتكبير كتكبير الإمام؟ أم يصلي بغير تكبير؟ فقال الحسن، والنخعي، ومالك، والليث، والشافعي، وأحمد في رواية: يُصَلِّي بتكبير كما يصلي الإمام، واستدلوا بالمروئي عن أنس، وأنس لم يفتّه في المصر، بل كان ساكنًا خارجًا من المصر بعيدًا منه، فهو في حكم أهل القرى، وقد أشار إلى ذلك الإمام أحمد في رواية عنه.

والقول بأنه يصلي كما يصلي الإمام قول أبي حنيفة، وأبي بكر بن أبي شيبة حتى قالوا: لا يكبر إلا كما يكبر الإمام لا يزيد عليه، ولا ينقص. وكذا قاله الإمام أحمد في رواية أبي طالب.

(١) انظر: «الاختيارات» (ص ١٢٣).

وعن ابن سيرين قال: كانوا يستحبون إذا فات الرجل العيدين أن يمضي إلى الجبان فيصنع كما صنع الإمام.

وقال أحمد في رواية الأثرم: إن صَلَّيتَ ذهبَ إلى الجبان فصلَّى، وإن شاء صَلَّيْ مكانَهُ. وقال في رواية إسماعيل بن سعيد: إذا صَلَّيْ وحده لم يجهر بالقراءة، وإن جهر جاز.

وهذا عنده حكمُ المصلِّي الصلاةَ الجهريةَ مفردًا، فلو صلاها في جماعةٍ جهرَ بها بغير إشكالٍ كما فعله الليثُ بنُ سعدٍ.

وقد ذهبَ جماعةٌ من العلماء إلى أن الإمام لا يجهرُ بالقراءة في صلاةِ العيدين إلا بمقدار ما يسمعُ من يليه، رَوَى ذلك عن عليٍّ، وهو قولُ الحسنِ، والنخعيِّ، والثوريِّ. وذكرَ الحسنُ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ وأبا بكرٍ وعُمَرُ كانوا يُسمعونُ القراءةَ في العيدين والجمعة من يليهم. خرَّجهُ المروزيُّ في كتابِ «العيدين».

وهو قولُ الثوريِّ في الجمعة والعيدين جميعًا.

وقال عطاءٌ، والأوزاعيُّ، وأحمدُ في الروايةِ الأخرى: يَصَلِّي من فاتهُ العيدُ ركعتين بغير تكبيرٍ. وهذه الروايةُ حكاها أبو بكرٍ عبدُ العزيز بنُ جعفرٍ في كتابِ «الشافعي». وقال أحمدُ: إنما التكبيرُ مع الجماعة، وجعله أبو بكرٍ عبدُ العزيز كالتكبيرِ خلف المكتوبة في أيام التشريق.

وروى حنبلٌ، عن أحمد أنه مخيرٌ إن شاء صَلَّي بتكبيرٍ، وإن صَلَّي بغير تكبيرٍ.

[ظاهرُ كلامِ البخاريِّ هو هذا، فظاهرُ كلامِهِ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ يُصَلِّيها ركعتين كالعادة؛ لأنه قال: يُصَلِّي ركعتين إذا فاتهُ العيدُ. ولم يَقُلْ: كصلاةِ الإمام. فظاهرُ ترجمته رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ يُصَلِّيها ركعتين كالعادة^(١)].

(١) ما بين المعقوفين من كلام الشارح رَحِمَهُ اللهُ.

وقالت طائفة: من فاتته صلاة العيد مع الإمام صلى أربع ركعات. روي ذلك عن ابن مسعود من غير وجه، وسوى ابن مسعود بين من فاتته الجمعة، ومن فاتته العيد، فقال في كل منهما: يصلي أربعاً. واحتج به الإمام أحمد، ولا عبرة بتضعيف ابن المنذر له؛ فإنه روي بأسانيد صحيحة.

وهذا قول الشعبي، والثوري، وأحمد في رواية أخرى عنه، وهي اختيار أبي بكر عبد العزيز بن جعفر من أصحابنا بناء على اختيارهم اشتراط الجماعة للعيد والاستيطان، ويكون الأربع عيداً. نص عليه أحمد في رواية الميموني، وهذا يشبه قول ابن شاقلا: إن أدرك تشهد الجمعة يصلي أربعاً، وهي جمعة له - كما سبق ذلك، وعلى هذا فيصلّي وحده من غير جماعة. نص عليه أحمد في رواية محمد بن الحكم، وكذا ذكره أبو بكر عبد العزيز.

وإنما يصلي في جماعة إذا قلنا: يصلي صلاة العيد على صفتها، وهل يصلي الأربع بسلام واحد أو يخير بين ذلك وبين صلاتها بسلامين؟ فيه عن أحمد روايتان، واختار أبو بكر صلاتها بسلام واحد تشبيهاً لصلاتها بصلاة من تفوته الجمعة. وعن أحمد: يخير بين أن يصلي ركعتين أو أربعاً.

وهذا مذهب الثوري الذي حكاه أصحابه عنه، واستدل أحمد بأنه روي عن أنس أنه صلى ركعتين، وعن ابن مسعود أنه صلى أربعاً، وكذلك روي عن علي أنه أمر من يصلي بضعة الناس في المسجد أربعاً، ولا يخطب بهم.

وروى أحمد بن القاسم، عن أحمد الجمع بين فعل أنس، وقول ابن مسعود على وجه آخر: وهو: إن صلى من فاتته العيد جماعة صلى كصلاة الإمام ركعتين كما فعل أنس، فإن صلى أربعاً كما قال ابن مسعود.

وقال إسحاق: إن صلاها في بيته صلاها أربعاً كالظهر، وإن صلاها في المصلي صلاها ركعتين بالتكبير؛ لأن علياً أمر الذي يصلي بضعة الناس في المسجد أن

يُصَلِّيَ أَرْبَعًا: رَكَعَتَيْنِ مَكَانَ صَلَاةِ الْعِيدِ، وَرَكَعَتَيْنِ مَكَانَ خُرُوجِهِمْ إِلَى الْجَبَّانِ. كَذَا رَوَاهُ حَنْشُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ، عَنْ عَلِيٍّ.

وَاعْلَمْ: أَنَّ الْاِخْتِلَافَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَنْبَنِي عَلَى أَصْلٍ وَهُوَ: أَنَّ صَلَاةَ الْعِيدِ هَلْ يَشْتَرُطُ لَهَا الْعَدْدُ وَالِاسْتِيْطَانُ وَإِذْنُ الْإِمَامِ؟
فِيهِ قَوْلَانِ لِلْعُلَمَاءِ هُمَا رَوَايَتَانِ عَنْ أَحْمَدَ، وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ لَهَا ذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ.

وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَإِسْحَاقَ: إِنَّهُ يَشْتَرُطُ لَهَا ذَلِكَ.
فَعَلَى قَوْلِ الْأَوَّلِينَ: يُصَلِّيْهَا الْمُنْفَرْدُ لِنَفْسِهِ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ وَالْمَرْأَةُ وَالْعَبْدُ، وَمَنْ فَاتَتْهُ جَمَاعَةٌ وَفَرَادَى؛ لَكِنْ لَا يَخْطُبُ لَهَا بَعْدَ خُطْبَةِ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ فِيهِ افْتِتَاتًا عَلَيْهِ وَتَفْرِيقًا لِلْكَلِمَةِ.

وَعَلَى قَوْلِ الْآخَرِينَ: لَا يُصَلِّيْهَا إِلَّا الْإِمَامُ أَوْ مَنْ أِذْنُ لَهُ، وَلَا تُصَلِّي إِلَّا كَمَا تُصَلِّي الْجُمُعَةُ، وَمَنْ فَاتَتْهُ فَإِنَّهُ لَا يَقْضِيْهَا عَلَى صِفَتِهَا كَمَا لَا يَقْضِي الْجُمُعَةَ عَلَى صِفَتِهَا.
ثُمَّ اخْتَلَفُوا، فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: لَا تُقْضَى بِالْكَلِيَّةِ، بَلْ تَسْقُطُ، وَلَا يُصَلِّي مِنْ فَاتَتْهُ مَعَ الْإِمَامِ عِيدًا أَصْلًا، وَإِنَّمَا يُصَلِّي تَطَوُّعًا مُطْلَقًا إِنْ شَاءَ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، وَإِنْ شَاءَ صَلَّى أَرْبَعًا.

وَقَالَ أَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ: بَلْ تُقْضَى، كَمَا قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَغَيْرُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ.
وَلَيْسَتْ الْعِيدُ كَالْجُمُعَةِ، وَلِهَذَا يُصَلِّيْهَا الْإِمَامُ وَالنَّاسُ مَعَهُ إِذَا لَمْ يَعْلَمُوا بِالْعِيدِ إِلَّا مِنْ آخِرِ النَّهَارِ مِنْ غَدِ يَوْمِ الْفِطْرِ، وَالْجُمُعَةُ لَا تُقْضَى بَعْدَ خُرُوجِ وَقْتِهَا، وَلِأَنَّ الْخُطْبَةَ لَيْسَتْ شَرْطًا لَهَا فَهِيَ كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ بِخِلَافِ الْجُمُعَةِ.

وَالَّذِينَ قَالُوا: تُقْضَى إِذَا فَاتَتْ مَعَ الْإِمَامِ لَمْ يَخْتَلَفُوا أَنَّهَا تُقْضَى مَا دَامَ وَقْتُهَا بَاقِيًا فَإِنْ خَرَجَ وَقْتُهَا فَهَلْ تُقْضَى؟ قَالَ مَالِكٌ: لَا تُقْضَى، وَعَنِ الشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ، وَالْمَشْهُورُ عِنْدَنَا: أَنَّهَا تُقْضَى. وَخَرَجُوا فِيهَا رَوَايَةً أُخْرَى: أَنَّهَا لَا تُقْضَى.

وأصل ذلك أن السنن الرواتب هل تُقضى في غير وقتها أم لا؟ وفيه قولان وروايتان عن أحمد؛ فإن فرض العيد يسقط بفعل الإمام، فيصير في حق من فاتته سنة. ولو أدرك الإمام وقد صلى وهو يخطب للعيد؟ ففيه أقوال: أحدها: أنه يجلس فيسمع الخطبة، ثم إذا فرغ الإمام صلى قضاءً، وهو قول الأوزاعي، والشافعي، وأبي ثور، ونص عليه أحمد أيضًا.

والثاني: أنه يصلي والإمام يخطب كما يصلي الداخل في خطبة الجمعة والإمام يخطب، وهو قول الليث؛ لكن الليث صلى العيد بأصحابه والإمام يخطب. وقال الشافعي: إن كان الإمام يخطب في المصلى جلس واستمع؛ لأنه ما لم يفرغ من الخطبة، فهو في شعار إقامة العيد فيتابع فيما بقي منه، ولا يشتغل عنه بالصلاة. وإن كان يخطب في المسجد، فإنه يصلي قبل أن يجلس، ثم لهم وجهان: أحدهما: يصلي تحية المسجد كالداخل يوم الجمعة، وهو قول بعض أصحابنا أيضًا. والثاني: يصلي العيد لأنها أكد، وتدخل التحية ضمناً وتبعاً كمن دخل المسجد يوم الجمعة، وعليه صلاة الفجر، فإنه يقضيها ويدخل التحية تبعاً.

ووجه قول الأوزاعي، وأحمد: أن استماع الخطبة من كمال متابعة الإمام في هذا اليوم، فإذا فاتت الصلاة معه لم يفوت استماع الخطبة، وليس كذلك الداخل في خطبة الجمعة؛ لأن المقصود الأعظم: الصلاة، وهي لا تفوت بالتحية. على كل حال: القول الراجح في هذه المسألة أنها لا تقضى، فإذا فاتت صلاة العيد فإنه لا يقضيها، وأنه إذا دخل والإمام يخطب فإنه يصلي ركعتين تحية المسجد لا أنها صلاة العيد؛ لأن صلاة العيد شرعت على هذا الوجه المعين، فمن صلاها على هذا الوجه فقد صلاها كما وردت ومن لم. فلا.

وكما ظهر من نقل اختلاف العلماء رحمهم الله أنه ليس هناك دليل واضح من السنة على أنها تقضى، وإنما هي أقوال متقابلة ليس بعضها أحق بالقبول من البعض، وحينئذ تبقى على الأصل وهو أن مشروعية صلاة العيد إنما هي على هيئة معينة متى أذكرها الإنسان.

أَذْرَكَهَا، وَإِذَا لَمْ يُذْرِكْهَا فَقَدْ فَاتَتْهُ، وَلَيْسَ الْوَقْتُ وَقْتُ صَلَاةٍ مَفْرُوضَةٍ حَتَّى نَقُولَ: لَا بَدَّ أَنْ تَأْتِيَ بِبَدْلِهَا. بَلْ نَقُولُ: هَذَا الْوَقْتُ لَيْسَ وَقْتُ صَلَاةٍ مَفْرُوضَةٍ، فَإِذَا دَخَلْتَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ، لَا عَلَى أَنَّهَا صَلَاةٌ عِيدٍ، وَإِنْ دَخَلْتَ بَعْدَ أَنْ فَرَغَ الْإِمَامُ مِنَ الْخُطْبَةِ فَإِنْ شِئْتَ فَارْجِعْ وَانصَرَفْ مَعَ النَّاسِ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يُصَلُّونَ قَبْلَ الْعِيدِ وَلَا بَعْدَهُ؛ يَعْنِي: صَلَاةً رَاتِبَةً، وَإِذَا جَلَسَ الْإِنْسَانُ فِي مَصَلًى الْعِيدِ وَصَارَ يُصَلِّي فَرُبَّمَا يَظُنُّ الظَّانُّ أَنَّهُ يُشْرَعُ لَصَلَاةِ الْعِيدِ رَاتِبَةً تَكُونُ بَعْدَهَا فِي مَصَلَّاهَا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٨٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا جَارِيتَانِ فِي أَيَّامٍ مِنْي تُدَفِّقَانِ وَتَضْرِبَانِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ مُتَغَشٍّ بِثَوْبِهِ، فَانْتَهَرَهُمَا أَبُو بَكْرٍ، فَكَشَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ وَجْهِهِ فَقَالَ: «دَعُوهُمَا يَا أَبَا بَكْرٍ، فَإِنَّهَا أَيَّامُ عِيدٍ» وَتِلْكَ الْأَيَّامُ أَيَّامُ مِنِّي ^(١).

٩٨٨- وَقَالَتْ عَائِشَةُ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتُرْنِي، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى الْحَبَشَةِ وَهُمْ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ، فَزَجَرَهُمْ عُمَرُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعُوهُمْ أَمَّا بَنِي أَرْفَدَةَ» يَعْنِي مِنَ الْأَمْنِ ^(٢). وَهَذَا سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ وَبَيْنَا مَا فِيهِ مِنَ الْفَوَائِدِ.

وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ لِلترجمة: أَنَّهَا أَيَّامُ عِيدٍ، فَسَمَّى هَذِهِ الْأَيَّامَ أَيَّامَ عِيدٍ، وَإِذَا كَانَتْ أَيَّامَ عِيدٍ شُرِعَتْ صَلَاةُ الْعِيدِ فِيهَا، فَمَنْ أَذْرَكَهَا مَعَ الْإِمَامِ أَذْرَكَهَا، وَمَنْ لَمْ يُذْرِكْهَا صَلَّاهَا. وَهَذَا اسْتِنْبَاطٌ مِنَ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَكِنَّهُ بَعِيدٌ.

(١) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٩٢) (١٧).

(٢) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَغْلِيْقِ» (٣٨٧/٢): قَوْلُهُ فِيهِ: وَقَالَتْ عَائِشَةُ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتُرْنِي... إلخ هَذَا مُسْنَدٌ عِنْدَ الْمُؤَلِّفِ مِنْ طَرِيقِ عُقَيْلٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَقِبَ حَدِيثٍ آخَرَ، وَقَدْ أَعَادَ هَذَا الْحَدِيثَ بَعِينَهُ فِي مَنَاقِبِ قَرِيشٍ، مِنْ حَدِيثِ عُقَيْلٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ وَلَيْسَ بِمَعْلُوقٍ، وَبِهَذَا جَزَمَ الْحَمِيدِيُّ، وَالْمَزِيُّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ
وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِنَحْوِهِ (٨٩٢) (١٧).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٦- بَابُ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْعِيدِ وَبَعْدَهَا.

وَقَالَ أَبُو الْمُعَلَّى: سَمِعْتُ سَعِيدًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ كَرِهَ الصَّلَاةَ قَبْلَ الْعِيدِ^(١).
 ٩٨٩- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنِي عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ قَالَ:
 سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمَ الْفِطْرِ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ
 لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا وَمَعَهُ بِلَالٌ^(٢).

وهذا لا شك فيه؛ يَعْنِي: أَنَّهُ لَا يُسَنُّ لصلَاةِ الْعِيدِ صَلَاةٌ لَا قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا، وَبَقِيَةُ
 الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَةِ تُسَنُّ الصَّلَوَاتُ إِمَّا قَبْلَهَا، وَإِمَّا بَعْدَهَا، وَإِمَّا قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا، أَمَّا
 الْعِيدُ فَلَا، لَيْسَ قَبْلَهَا صَلَاةٌ وَلَا بَعْدَهَا صَلَاةٌ، فَالْفَجْرُ قَبْلَهَا، وَالظُّهْرُ قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا،
 وَالْعَصْرُ قَبْلَهَا لَا بَعْدَهَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ، بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ
 صَلَاةٌ، بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ»^(٣) لَكِنَّا لَيْسَتْ رَاتِبَةٌ مُؤَكَّدَةٌ كَرَاتِبَةِ الظُّهْرِ، وَالْمَغْرَبِ
 بَعْدَهَا وَقَبْلَهَا فَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرَبِ وَقَالَ فِي الثَّالِثَةِ
 لِمَنْ شَاءَ كَرَاهِيَةً أَنْ يَتَّخِذَهَا النَّاسُ سَنَةً»^(٤)، وَالْعِشَاءُ بَعْدَهَا وَقَبْلَهَا لَكِنَّ بَعْدَهَا رَاتِبَةٌ
 وَقَبْلَهَا غَيْرَ رَاتِبَةٍ.

فَهَذِهِ الصَّلَوَاتُ الَّتِي لَيْسَ لَهَا سَبَبٌ، أَمَّا الَّتِي لَهَا سَبَبٌ فَإِنَّهَا مَشْرُوعَةٌ كُلُّهَا وَجِدَ
 سَبَبُهَا، وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ إِذَا دَخَلَ الْإِنْسَانُ مَصَلَّى الْعِيدِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ الْإِمَامُ فَإِنَّهُ يُصَلِّي
 رَكْعَتَيْنِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ جَعَلَ مَصَلَّى الْعِيدِ مَسْجِدًا، وَدَلِيلُ ذَلِكَ

(١) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ٤٧٦-٤٧٧): قَوْلُهُ: وَقَالَ أَبُو الْمُعَلَّى. بِضَمِّ الْمِيمِ
 وَتَشْدِيدِ اللَّامِ الْمَفْتُوحَةِ، اسْمُهُ يَحْيَى بْنُ مَيْمُونٍ الْعَطَارُ الْكُوفِيُّ، وَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ سِوَى هَذَا
 الْمَوْضِعِ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى آثَرِهِ هَذَا مَوْصُولًا.

(٢) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٨٤) (١٣).

(٣) تَقْدِمْ تَخْرِيجَهُ.

(٤) تَقْدِمْ تَخْرِيجَهُ.

أَنَّهُ مَنَعَ الْحَيَّضَ مِنْ دُخُولِهِ وَأَمَرَهُنَّ أَنْ يَعْتَزِلْنَ الْمَصَلَّى ^(١). وَمَعَ هَذَا نَقُولُ: لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا جَاءَ يَوْمَ الْعِيدِ وَجَلَسَ وَلَمْ يُصَلِّ فَإِنَّا لَا نُنْكِرُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ مَسْأَلَةٌ خِلَافِيَّةٌ، فَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: يُسْتَحَبُّ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا يُسْتَحَبُّ. لَكِنْ لَا بَأْسَ أَنْ نَقُولَ لَهُ: إِنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ تُصَلِّيَ.



(١) تقدم تخريجه.

شَيْخ
صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ

كِتَابُ الْوُثَرِ

١٠٤-٩٩٠

كِتَابُ الْوُتْرِ

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُتْرِ.

٩٩٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً تُؤْتِرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى» ^(١).

٩٩١ - وَعَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُسَلِّمُ بَيْنَ الرَّكْعَةِ وَالرَّكْعَتَيْنِ فِي الْوُتْرِ حَتَّى يَأْمُرَ بِبَعْضِ حَاجَتِهِ ^(٢).

قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُتْرِ. الْوُتْرُ ضِدُّ الشَّفْعِ، وَأَذْنَاهُ وَاحِدٌ، وَأَكْثَرُهُ لَا نِهَايَةَ لَهُ. هَذَا مِنْ حَيْثُ اللَّغَةُ فَمَثَلًا: مِائَةٌ وَوَاحِدٌ يُعْتَبَرُ وَتَرًا، وَالْفُ وَوَاحِدٌ يُعْتَبَرُ وَتَرًا.

(١) ورواه مسلم (٧٤٩) (١٤٥).

(٢) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ٤٨٢): قَوْلُهُ: وَعَنْ نَافِعٍ. وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى الْإِسْنَادِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ فِي الْمَوْطَأِ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ مَقْرُونًا فِي سِيَاقٍ وَاحِدٍ، بَلْ بَيْنَ الْمَرْفُوعِ وَالْمَوْقُوفِ عِدَّةُ أَحَادِيثَ، وَلِهَذَا فَصَّلَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْهُ.

لكنَّ الكلامَ على الوترِ المشروعِ الذي هو صلاةُ الوترِ فإنَّ أقلَّه ركعةٌ، وأكثره إحدى عشرة ركعةً. واختلفَ العلماءُ رَحِمَهُمُ اللهُ هل الوترُ واجبٌ أو سنةٌ أو في ذلك تفصيلٌ؟ فمنهم مَنْ قَالَ: إنه واجبٌ بكلِّ حالٍ ^(١). ومنهم مَنْ قَالَ: إنه سنةٌ بكلِّ حالٍ ^(٢). ومنهم مَنْ قَالَ: مَنْ كان له تهجدٌ في الليلِ فليوترْ وجوباً ^(٣)، ومن ليس له تهجدٌ فالوترُ في حقِّه سنةٌ.

والصوابُ: أن الوترَ سنةٌ مطلقاً، وأن الأوامرَ الواردةَ فيه تُحمَلُ على الاستحبابِ. ودليلُ ذلك حديثُ الرجلِ الذي سألَ النَّبِيَّ ﷺ عن الإسلامِ وذكرَ له الصلواتِ الخمسَ، فقال: هل عليَّ غيرها. قَالَ: «لا إِلاَّ أَنْ تَطَّوَّعَ» ^(٤). يَعْنِي: لكن إن تطوَّعت فلا بأس، وإلا فليس عليك غيرُ هذه الخمسِ.

فالصوابُ: أن الوترَ سنةٌ، ولكنه سنةٌ مؤكدةٌ يُكرَهُ للإنسانِ تركُها، حتَّى أن الإمامَ أحمدَ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: مَنْ تَرَكَ الوترَ فهو رجلٌ سوءٌ لا يَنْبَغِي أَنْ تُقْبَلَ لَهُ شَهَادَةٌ ^(٥). لأنَّ الوترَ ركعةٌ واحدةٌ وفيه فضلٌ عظيمٌ، والذي يَتْرُكُها مع سهولتِه ومع تأكُّدِه فلا شكَّ أنه متهاونٌ، وأنه يَسْتَحِقُّ أَنْ يُوصَفَ بأنه رجلٌ سوءٌ ولا تُقْبَلَ لَهُ شَهَادَةٌ؛ لأنه أخلَّ بأمرٍ مؤكَّدٍ بدونِ أيِّ كلفةٍ.

(١) وهو مذهب أبي حنيفة رَحِمَهُمُ اللهُ.

انظر: «بدائع الصنائع» (١/ ٢٧٠) وما بعدها، و«المبسوط» للسرخسي (١/ ١٥٠) وما بعدها.

(٢) وهذا هو مذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين.

انظر: «المغني» (٢/ ٥٩١-٥٩٥)، و«المجموع» (٤/ ٢٥) وما بعدها، و«التمهيد» (١٣/ ٢٥٩).

وما بعدها، و«المبدع» (٢/ ٣).

(٣) وإلى هذا ذهب شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ، قال في «الاختيارات» (ص ٩٦): ويجب الوتر على من يتهجد بالليل، وهو مذهب بعض من يوجبُه مطلقاً.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) «المغني» لابن قدامة (٢/ ٥٩٤).

وفي حديث ابن عمر الذي ذكره البخاري في هذا الباب دليل على أن صلاة الليل مثنى مثنى، وأنها لا تجوز الزيادة عن ركعتين، حتى إن الإمام أحمد رحمه الله قال: من قام إلى الثالثة في صلاة الليل فكأنما قام إلى ثالثة في صلاة الفجر^(١). وإذا تعمّد القيام إلى الثالثة في صلاة الفجر بطلت صلاته، وإن قام ناسياً وجب عليه الرجوع، فإن أصر على الاستمرار في الزيادة بطلت الصلاة.

وعلى هذا فنقول: إذا قام الإنسان إلى ثالثة في صلاة الليل فليرجع، فإن لم يرجع بطلت صلاته؛ لأن النبي ﷺ قال: «صلاة الليل مثنى مثنى».

ولم يحدّها، فما قال: هي عشرون ركعة أو أربعون ركعة، أو مائة ركعة، أو عشر ركعات، بل أطلق، ولو كان هذا محدوداً بعدد معين لبيّن الرسول ﷺ؛ لأن هذا رجل سائل يجهل الأمر، فلمّا لم يحدّد له علم أنّ الإنسان يصلي نشاطه.

وهل الأفضل إطالة القراءة والقيام مع تخفيف الركوع والسجود، أو إطالة الركوع والسجود مع تخفيف القراءة؟

في هذا خلاف بين العلماء^(٢)، والصحيح أنه ينبغي أن تكون الصلاة متناسبة، فإذا أطال في القراءة أطال في الركوع والسجود^(٣).

ومن فوائد هذا الحديث: أن الوتر بعد الفجر لا يصح؛ لقوله: «إذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى» ولو كان صلى عشرين ركعة، أو أربعين ركعة، فهذه الركعة التي ختم بها صلاة الليل توتر له ما قد صلى.

وفي أثر عبد الله بن عمر أنه كان يسلم بين الركعة والركعتين في الوتر حتى يأمر ببعض حاجته. يعني: أنه كان يوتر بثلاث ويسلم من الركعتين، ثم يأمر ببعض حاجته،

(١) «الشرح الكبير» (١/٣٢٩).

(٢) انظر: «المغني» (٢/٦٠٦).

(٣) وهذا هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، كما في «الاختيارات» (ص ٩٧).

ووجه ذلك أن تَمَحَّضَ الوترية في ركعة واحدة؛ لقوله ﷺ: «مَثْنَى مَثْنَى فإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً يُؤْتِرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى» فكان هو إذا أوتر بثلاثٍ فصل بين الركعتين والأخيرة بفصل، أن يأمر ببعض حاجته؛ لأجل أن يصدق عليه أنه تكلم، وأنه خاطب الآدميين، وقد ورد عن النَّبِيِّ ﷺ في السنن أنه قال: «من أحبَّ أن يُوترَ بثلاثٍ فليُفْعَلْ» ^(١). فقوله: «بثلاثٍ». يعني: يسرُّها سرِّداً، ونهى أن تُشَبَّه الوترُ بصلاة المغرب ^(٢). لا في العدد فقط، بل في العدد والكيفية.

وعلى هذا فالإيتار بثلاثٍ له ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن يُسَلِّمَ من ركعتين ثم يُوترَ بواحدة كما فعل ابن عمر. الوجه الثاني: أن يُوترَ بثلاثٍ سرِّداً بتشهدٍ واحدٍ كما دلَّ عليه الحديث عن النَّبِيِّ ﷺ الوارد في السنن.

الوجه الثالث: أن يُوترَ بثلاثٍ ويجلس بعد الركعتين ولا يُسَلِّمَ، فهذا منهِّي عنه؛ لأنه تشبيهٌ لصلاة الوتر بصلاة المغرب.

فإن قيل: هل حديث ابن عمر: «صلاة الليل مَثْنَى مَثْنَى» يَرُدُّ على الذين يتَشَبَّثُونَ أن صلاة الليل إحدى عشرة ركعة ولا يُصَلُّونَ وراء الأئمة الذين يَزِيدُونَ على ذلك؟ فالجواب: نعم. لأن هذا ليس فيه تحديدٌ لصلاة الليل، بل صلاة الليل على نشاطك، وأما قول عائشة حين سُئِلَتْ كيف كانت صلاة النَّبِيِّ ﷺ في رمضان؟ فقالت: كان لا يَزِيدُ في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة ^(٣).

(١) رواه أحمد في «مسنده» (٤١٨/٥) (٢٣٥٤٥)، وأبو داود (١٤٢٢)، والنسائي (١٧١٢)، وابن ماجه (١١٩٠). وقال الحافظ ابن حجر رحمته الله في «التلخيص» (١٣/٢): رواه أبو داود والنسائي، وابن ماجه، وابن حبان، والدارقطني، والحاكم، من طريق أبي أيوب وله ألفاظ. وصحح أبو حاتم، والذهلي، والدارقطني في «العلل»، والبيهقي، وغير واحد وقفه وهو الصواب.

(٢) رواه الحاكم في «المستدرک» (٤٤٦/١)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. والدارقطني في «سننه» (٢٤-٢٥)، وقال: كلهم ثقات. وابن حبان في «صحيحه» (٢٤٢٩)، وقال ابن حجر رحمته الله في «التلخيص» (١٤/٢): رجاله كلهم ثقات، ولا يضره وقف من أوقفه.

(٣) رواه البخاري (٣٥٩٦)، ومسلم (٧٣٨)، (١٢٥).

فَيُقَالُ: هل نَهَى عن ذلك؟

فالجواب: ليس فيه نهْيٌ، وإذا لم يَنْهَ عن ذلك فالأمرُ إلى الإنسانِ.

ثم إن النَّبِيَّ ﷺ لَا يَزِيدُ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً لَكِنْ كَانَتْ صَلَاتُهُ طَوِيلَةً جَدًّا، فَيَقُومُ حَتَّى تَتَفَطَّرَ قَدَمَاهُ مِنَ الْقِيَامِ.

وَبَعْضُ النَّاسِ يَقُولُونَ إِنَّهُمْ يَتَمَسَّكُونَ بِالسَّنَةِ، فَيُقَالُ: جَزَاكُمُ اللَّهُ خَيْرًا عَلَى حَسَنِ النِّيَّةِ، لَكِنِّكُمْ أَسَأْتُمُ الْعَمَلَ، وَأَسَأْتُمُ التَّطْيِيقَ، فَالسَّنَةُ مُتَابِعَةٌ لِلْإِمَامِ فِي هَذَا؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ تَابَعُوا إِمَامَهُمْ فِي مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ، فَقَدْ تَابَعُوا إِمَامَهُمْ فِي إِتِمَامِ الصَّلَاةِ الرَّبَاعِيَةِ فِي السَّفَرِ وَهُوَ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يَزِيدَ الْإِنْسَانُ رَكَعَاتٍ فِي صَلَاةِ النَّافِلَةِ وَفِيهَا كُلُّ رَكَعَتَيْنِ مُنْفَصِلَتَانِ عَمَّا قَبْلَهُمَا، فَعِثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي آخِرِ خِلَافَتِهِ صَارَ يُصَلِّي فِي مَنْى الرَّبَاعِيَةِ أَرْبَعًا وَلَا يَقْصُرُ، وَأَنْكَرَ عَلَيْهِ مَنْ أَنْكَرَ مِنَ الصَّحَابَةِ، لَكِنْ كَانُوا يُصَلُّونَ خَلْفَهُ أَرْبَعًا تَبَعًا لِلْإِمَامِ^(١)، فَوَافَقُوهُ فِي عَدَدِ يُبْطَلُ الصَّلَاةُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْفَرَضُ رَكَعَتَيْنِ وَزِيدَ إِلَى أَرْبَعٍ تُبْطَلُ الصَّلَاةُ، وَمَعَ ذَلِكَ تَابَعُوهُ وَسَيَّلَ ابْنُ مَسْعُودٍ عَنْ هَذَا فَقَالَ: إِنْ الْخِلَافَ شَرٌّ^(٢).

ثُمَّ نَحْنُ نَسْمَعُ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْجَمَاعَةَ يَبْقُونَ تَارِكِينَ إِمَامَهُمْ يَتَحَدَّثُونَ وَيُسْوِشُونَ عَلَى مَنْ حَوْلَهُمْ، وَيَتَظَاهَرُونَ بِمُخَالَفَةِ الْمُسْلِمِينَ الْمُصَلِّينَ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ. وَسَمِعْنَا أَيْضًا أَنَّ بَعْضَهُمْ يَشْرَبُ الشَّايَ وَالْقَهْوَةَ!! وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ وَرَبَّأً يُحْدِثُ أَحَدُهُمْ صَوْتًا بِالْفَنَاجَانِ لِيُسْمِعَ النَّاسَ أَنَّهُمْ يَشْرَبُونَ الشَّايَ وَالْمُسْلِمُونَ يُصَلُّونَ!! فَكُلُّ هَذَا خِلَافُ السَّنَةِ وَخِلَافُ هَدْيِ السَّلَفِ، فَالْوِفَاقُ بَيْنَ الْأُمَةِ أَمْرٌ مَطْلُوبٌ، وَمَا وَجُوبُ الْجَمَاعَةِ وَالْجَمْعَةِ وَالْعِيدِينَ إِلَّا مَظْهَرٌ مِنْ مَظَاهِرِ الْإِتِّلَافِ وَالْاجْتِمَاعِ، وَمَا وَجُوبُ مُتَابَعَةِ الْإِمَامِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالْقِيَامِ وَالْقُعُودِ وَالتَّكْبِيرِ إِلَّا مَظْهَرٌ مِنْ مَظَاهِرِ الْاجْتِمَاعِ، فَالْاجْتِمَاعُ أَمْرٌ مَطْلُوبٌ شَرْعًا، فَلِذَلِكَ يَنْبَغِي لَهُؤُلَاءِ الْإِخْوَةَ أَنْ يُرَاجِعُوا أَنْفُسَهُمْ، وَأَنْ يَتَأَمَّلُوا فِي الْأَمْرِ، وَأَنْ يُوَافِقُوا الْمُسْلِمِينَ.

(١) رواه البخاري (١٠٨٤)، ومسلم (٦٩٤، ٦٩٥) (١٦-١٩).

(٢) رواه أبو داود (١٩٦٠).

كذلك أيضًا في العشر الأواخر من رمضان يَتَقَيَّ بعض الناس في بيته ولا يَصَلِّي في أول الليل، ثم يأتي إلى الحرم آخر الليل ليُصَلِّي.
فنقول: هذا لم يتابع الإمام ولم يَقُمْ مع الإمام حتى انصرف، فيُحَرِّم أجر قيام الليل، والرسول ﷺ قَالَ: «مَنْ قَامَ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ»^(١)
فالأفضل بلا شك أن يَحْضُرَ الصَّلَاتَيْنِ الأولى والثانية. لكن هذا أهون من القوم الذين تَحَدَّثْنَا عَنْهُمْ أَوَّلًا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٩٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ مُحَرَّمَةَ بِنِ سُلَيْمَانَ عَنْ كُرَيْبٍ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ بَاتَ عِنْدَ مَيْمُونَةَ وَهِيَ خَالَتُهُ، فَاضْطَجَعْتُ فِي عَرْضٍ وَسَادَةٍ، وَاضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَهْلُهُ فِي طُولِهَا، فَنَامَ حَتَّى انْتَصَفَ اللَّيْلُ أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ، فَاسْتَيْقَظَ يَمْسَحُ النَّوْمَ عَنْ وَجْهِهِ ثُمَّ قَرَأَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ آلِ عِمْرَانَ، ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى شَنْ مَعْلَقَةٍ، فَتَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي فَصَنَعْتُ مِثْلَهُ، فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ فَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى رَأْسِي وَأَخَذَ بِأُذُنِي يَفْتِلُهَا، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ أَوْتَرَ، ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى جَاءَهُ الْمُؤَذِّنُ فَقَامَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الصُّبْحَ^(٢).

هذا الحديثُ تقدَّم الكلامُ على فوائد من فوائده، وفي هذا السياق الذي ذكره المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ جوازُ بيتوتة الإنسان عند الرجل وأهله؛ لأن ابن عباسٍ نام في نفس الحجرة عند النَّبِيِّ ﷺ وخالته، وهذا ما لم يُعْلَم أن الرجل وأهله لا يَرْضِيَانِ بذلك، فإن عِلْمَ هذا فإنه محرمٌ ممنوعٌ.

(١) رواه أبو داود (١٣٧٥)، والترمذي (٨٠٦) وقال: حديث صحيح، وابن ماجه (١٣٢٧)، والنسائي

(١٦٠٥)، وصححه ابن حبان (٢٥٤٧)، وابن خزيمة (٢٢٠٦).

(٢) ورواه مسلم (٧٦٣) (١٨٢).

وفيه أيضاً من الفوائد: أن النبي ﷺ كان يَتَهَجَّدُ مبكراً؛ لأنه قال: إذا انتصف الليل أو قريباً من ذلك. لقول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ﴾ [البقرة: ٢٠].

ومنها: أنه ينبغي للإنسان إذا قام من نوم الليل أن يمسح النوم عن وجهه ثلاث مرات كما جاء في هذا الحديث، ثم يقرأ عشر آيات من آل عمران وهي من قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [التوبة: ١١٠] إلى آخر السورة.

وفيه أيضاً من الفوائد: جواز الوضوء بماء الشرب، يُؤخذ من قوله: «شنّ معلقة». لأن الشنّ إنما يتخذ فيه الماء ليبرّد للشرب، ففيه دليل على جواز الوضوء بماء الشرب، لكن إذا كنت قد استأجرت شخصاً على أن يأتي لك بما يكفيك من الشرب، فلا يجوز أن تتوضأ به، إلا إذا كنت تريد أن تعطيه أجراً فيما لو زاد على مقدار الشرب فلا بأس بذلك.

ومن فوائد هذا الحديث أيضاً: أنه ينبغي للإنسان أن يحسن الوضوء كمية وكيفية، فالكمية بالأزيد على ثلاث، وله أن يتوضأ مرة مرة، ومرتين مرتين، وله أن يتوضأ في بعض الأعضاء أكثر من بعض، كل هذا جاءت به السنة^(١).

ومن فوائد الحديث: جواز الحركة لمصلحة الصلاة؛ لأن النبي ﷺ تحرّك وحرّك ابن عباس.

ومنها: أن الرسول ﷺ يُصَلِّي صلاة الليل مثنى مثنى؛ أي: ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، وهذه ثلاثة عشر ركعة، لكنّه صلاتها ركعتين ركعتين، فهذا إما أن يُقال: إن هذا صفة من صفات صلاة الليل، فإما أن يُصَلِّي ثلاثة عشرة، أو إحدى عشرة. وإما أن يُقال: إن ابن عباس

(١) تقدم تخريج ذلك في كتاب الوضوء.

احْتَسَبَ الرُّكْعَتَيْنِ الْخَفِيفَتَيْنِ اللَّتَيْنِ تُبْتَدَأُ بِهِمَا صَلَاةُ اللَّيْلِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَبْتَدِيَ صَلَاةَ اللَّيْلِ بِرُكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، فَإِذَا قَامَ يَذْكُرُ اللَّهَ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يُصَلِّي رُكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ؛ لِأَنَّ الشَّيْطَانَ يَعْقُدُ عَلَى قَافِيَتِهِ إِذَا نَامَ ثَلَاثَ عَقَدٍ، فَإِذَا قَامَ وَذَكَرَ اللَّهَ انْحَلَّتْ عَقْدُهُ، فَإِذَا تَوَضَّأَ انْحَلَّتِ الثَّانِيَةُ، وَإِذَا صَلَّى انْحَلَّتِ الثَّلَاثَةُ^(١)، وَلِهَذَا كَانَ مِنْ هَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ يَفْتَتِحُ صَلَاةَ اللَّيْلِ بِرُكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ^(٢)، فَعَلَ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ، وَأَمَرَ بِهِ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ^(٣).

وفيه أيضاً: إشارة إلى دفع توهم من توهم في حديث عائشة: أنه كان يُصَلِّي إحدى عشرة ركعة يُصَلِّي أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن، ثم يُصَلِّي أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن، ثم يُصَلِّي ثلاثاً^(٤). فقد زعم بعض الناس أنه يُصَلِّي أربعاً بتسليم واحد، وهذا غلط لأسباب:

أولاً: لأنه ﷺ هو الذي قال حين سُئِلَ عن صلاة الليل مثنى مثنى^(٥)، والأصل أن فعله مطابق لقوله.

ثانياً: أن حديث عائشة نفسه في لفظ آخر بيّنت أنه كان يُصَلِّي رُكْعَتَيْنِ رُكْعَتَيْنِ^(٦) فيُحْمَلُ هذا الظاهر على ما صُرح به من أنه يُصَلِّيها رُكْعَتَيْنِ رُكْعَتَيْنِ.

ومنها: أن هذا يُطَابِقُ حديث ابن عباس.

فإذا قال قائل: ما معنى قولها: يُصَلِّي أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن؟

قلنا: معناه أنه ﷺ كان يُصَلِّي أربعاً طويلة حسنة بتسليمتين، ثم يستريح، ولهذا قالت: ثم يُصَلِّي أربعاً. فيُصَلِّي أربعاً بتسليمتين ثم يُصَلِّي ثلاثاً، هذا معنى

(١) رواه البخاري (١١٤٢)، ومسلم (٧٧٦) (٢٠٧).

(٢) رواه مسلم (٧٦٧) (١٩٧) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) رواه مسلم (٧٦٨) (١٩٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) تقدم تخريجه قريباً، وهو نفس حديث: كان لا يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة.

(٥) تقدم تخريجه قريباً من حديث ابن عمر.

(٦) رواه مسلم (٧٣٦) (١٢٢).

الحديث الذي لَا يُحْتَمَلُ غَيْرُهُ، ولهذا كَانَ السَّلَفُ الصَّالِحُ فِي صَلَاةِ «التَّرَاوِيحِ»؛ يُصَلُّونَ أَرْبَعًا ثُمَّ يَسْتَرِيحُونَ، ثُمَّ أَرْبَعًا ثُمَّ يَسْتَرِيحُونَ، ثُمَّ ثَلَاثًا، وَمِنْ ثَمَّ سَمَّيْتَ التَّرَاوِيحُ مِنَ الرَّاحَةِ.

وَمِنْ فَوَائِدِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: الاَضْطِجَاعُ بَعْدَ سَنَةِ الْفَجْرِ، فَإِنَّ الرَّسُولَ ﷺ فَعَلَهُ وَاضْطَجَعَ حَتَّى جَاءَهُ الْمُؤَذِّنُ، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَنَامُ عَيْنَاهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ، وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ: النَّوْمُ نَاقِضٌ لِلْوُضُوءِ إِلَّا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنْ مِنْ خَصَائِصِهِ أَنْ نَوْمَهُ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ؛ لِأَنَّهُ تَنَامُ عَيْنَاهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ ﷺ.

وَهَذِهِ الْاِسْتِرَاحَةُ فِي النَّوْمِ هَلْ هِيَ سُنَّةٌ أَوْ وَاجِبٌ، وَهَلْ هِيَ مُطْلَقًا أَوْ مَعَ تَفْصِيلٍ؟ فَالْجَوَابُ: أَنَّ كُلَّ هَذَا فِيهِ خِلَافٌ. وَأَشَدُّ مَا قِيلَ فِيهَا مَا اخْتَارَهُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَهَا وَاجِبَةٌ، وَأَنَّهُ لَوْ صَلَّى الْفَجْرَ قَبْلَ أَنْ يَضْطَجَعَ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ^(١). وَهَذَا شَدِيدٌ، يَعْنِي جَعَلَ الْاَضْطِجَاعَ شَرْطًا لَصَحَةِ الصَّلَاةِ وَاسْتَدَلَّ بِحَدِيثٍ لَا يَصِحُّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِهَا^(٢) لَكِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ قَالَ عَنْهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ إِنَّهُ بَاطِلٌ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَأَنَّ الَّذِي صَحَّ إِنَّهَا هُوَ فَعَلَ الرَّسُولُ ﷺ فَقَطْ^(٣).

وَإِذَا قُلْنَا: إِنَّهَا لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ، وَأَنَّ الْقَوْلَ بِالْوُجُوبِ ضَعِيفٌ، بَقِيَ عَلَيْنَا هَلْ هِيَ سُنَّةٌ مُطْلَقًا أَوْ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ؟

يَرَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهَا سُنَّةٌ مُطْلَقَةٌ^(٤)، وَكَانُوا يُحَدِّثُونَنَا عَنْ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ وَلَعَلَّهُ فِي غَيْرِهَا أَيْضًا أَنَّهُمْ إِذَا صَلُّوا سَنَةَ الْفَجْرِ فِي الْمَسْجِدِ قَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ إِلَى جَانِبٍ وَاضْطَجَعَ تَحْقِيقًا لِهَذِهِ السَّنَةِ.

(١) «المحلّ» (٣/١٩٦).

(٢) اسْتَدَلَّ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، بِمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٢/٤١٥) (٩٣٦٨)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٢٦١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٤٢٠) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (١١٢٠)، وَابْنُ حَبَانَ (٢٤٦٨)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ فَلْيَضْطَجِعْ عَلَى يَمِينِهِ».

(٣) نَقَلَ ذَلِكَ عَنْهُ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ، كَمَا فِي «زَادَ الْمَعَادَ» (١/٣١٨-٣١٩).

(٤) انْظُرْ: «المغني» (٢/٥٤٢)، وَ«مَوْسُوعَةُ فَهْمِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ» (٤/١٤٥).

وقال بعض أهل العلم: هي سنة لمن له تهجد؛ حتى يستريح بعد طول تهجده، لأن هذا هو الحال الذي ينطبق على حال النبي ﷺ. وهذا هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أن الاضطجاع بعد سنة الصبح سنة لمن كان له تهجد وطال تهجده فإنه ينأى ليستريح^(١) لكن مع ذلك إذا خاف الإنسان إذا نام ألا يقوم لصلاة الفجر، فهنا نقول: الاضطجاع ليس بسنة، ولو قيل إنه حرام. إذا لم يكن عنده من يوقظه لكان له وجه.

والخلاصة: أن الاضطجاع بعد سنة الفجر سنة لمن كان له تهجد، وليس بسنة لمن لم يكن له تهجد.

وفيه أيضاً؛ أي: في حديث ابن عباس: أن الرسول ﷺ يُصلي النوافل في بيته، حتى يأتيه المؤذن فيستأذنه للصلاة.



٩٩٣- حدثنا يحيى بن سليمان قال: حدثني عبد الله بن وهب قال: أخبرني عمرو أن عبد الرحمن بن القاسم حدثه، عن أبيه عن عبد الله بن عمر قال: قال النبي ﷺ: «صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا أردت أن تنصرف فاركع ركعة توتر لك ما صليت» قال القاسم: ورأينا أناساً منذ أدر كنا يوترون بثلاث، وإن كلاً لو أسع، أرجو أن لا يكون بشيء منه بأس.

هذا كما قال القاسم رحمه الله وكما كان الناس يفعلونه في عهده، فإن لهم أن يوتروا بثلاث؛ يعني: بتسليم واحد والله الموفق.



(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٣/٢٠٣-٢٠٤).

٩٩٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ، أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً كَانَتْ تِلْكَ صَلَاتُهُ - تَعْنِي بِاللَّيْلِ - فَيَسْجُدُ السَّجْدَةَ مِنْ ذَلِكَ قَدَرًا مَا يَقْرَأُ أَحَدُكُمْ خَمْسِينَ آيَةً قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ، وَيَرْكَعُ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ ثُمَّ يَضْطَجِعُ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ، حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمُؤَذِّنُ لِلصَّلَاةِ ^(١).

❦ قولها: «قَدَرًا مَا يَقْرَأُ أَحَدُكُمْ خَمْسِينَ آيَةً» قد تَأَنَّى مثْلُ هذه التقديرات؛ خَمْسِينَ آيَةً، ثَلَاثِينَ آيَةً، عَشْرَ آيَاتٍ، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْآيَاتِ تَخْتَلِفُ طَوْلًا وَقِصْرًا، وَأَنَّ الْقِرَاءَةَ يَخْتَلِفُونَ أَيْضًا إِدْرَاجًا وَتَرْتِيلًا، فَعَلَى أَيِّ شَيْءٍ يُحْمَلُ؟
فَالْجَوَابُ: يُحْمَلُ عَلَى الْوَسْطِ؛ لِأَنَّا لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نُقَدِّرَهَا بِالْأَعْلَى وَلَا بِالْأَدْنَى، فَنُقَدِّرُهَا بِالْوَسْطِ؛ وَعَلَيْهِ فَإِذَا صَلَّى رَكْعَتَيْنِ كَانَ مَقْدَارُ سَجُودِهِ فِيهِمَا مَائَتِي آيَةٍ. وَهَذَا السَّجُودُ فَقَطْ، وَالرُّكُوعُ مِثْلُ السَّجُودِ، فَتَكُونُ ثَلَاثُ مَائَةِ آيَةٍ فِي الرُّكُوعِ وَالسَّجُودِ فَقَطْ. أَمَّا الْقِرَاءَةُ فَإِنَّهَا تَكُونُ أَكْثَرَ؛ لِأَنَّ حَذِيفَةَ يَقُولُ: إِنَّهُ قَرَأَ الْبَقْرَةَ وَآلَ عِمْرَانَ وَالنِّسَاءَ ^(٢) ﷺ.



(١) وينحوه رواه مسلم (٧٣٦) (١٢٢).

(٢) تقدم تخريجه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- بَابُ سَاعَاتِ الْوُتْرِ.

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَوْصَانِي النَّبِيُّ ﷺ بِالْوُتْرِ قَبْلَ النَّوْمِ ^(١).

وَقَدْ أَوْصَى النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِكَ أَيْضًا أَبَا ذَرٍّ ^(٢)، وَأَبَا الدَّرْدَاءِ ^(٣).

قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَإِنَّمَا أَوْصَاهُمْ بِذَلِكَ؛ لَأَنَّهُمْ كَانُوا يَشْهَدُونَ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ ثُمَّ لَا يَقُومُونَ فِي آخِرِهِ، أَمَا مِنْ لَيْسَ لَهُ سَهْرٌ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ خَافَ أَلَّا يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ فِي أَوَّلِهِ، وَمَنْ طَمَعَ أَنْ يَقُومَ مِنْ آخِرِهِ فَلْيُوتِرْ آخِرَ اللَّيْلِ؛ فَإِنْ صَلَاةَ آخِرِ اللَّيْلِ مَشْهُودَةٌ وَذَلِكَ أَفْضَلُ» ^(٤).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٩٥- حَدَّثَنَا أَبُو الثَّعْمَانِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ قَالَ:

قُلْتُ لِأَبْنِ عُمَرَ: أَرَأَيْتَ الرَّكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْغَدَاةِ أُطِيلُ فِيهِمَا الْقِرَاءَةَ؟ فَقَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، وَيُوتِرُ بِرَكْعَةٍ، وَيُصَلِّي الرَّكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْغَدَاةِ، وَكَانَ الْأَذَانَ بِأُذُنَيْهِ ^(٥). قَالَ حَمَّادٌ: أَيُّ بَسْرَعَةٍ.

﴿قَوْلُهُ: «وَكَانَ الْأَذَانَ»﴾. الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَذَانِ هُنَا الْإِقَامَةُ، يَعْنِي: يُسْرِعُ حَتَّى

كَأَنَّهُ يَسْمَعُ الْإِقَامَةَ الْآنَ. وَهَذَا كَمَا قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَانَ يُسْرِعُ فِي رَكَعَتِي الْفَجْرِ حَتَّى

(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، وهو طرف من حديث أبي هريرة: أوصاني خليلي ﷺ بثلاث لا أدعهن أبدا... الحديث.

وقد أسنده المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ من طريق أبي عثمان النهدي، عنه في الصلاة (١١٧٨)، والصوم (١٩٨١)، بلفظ: وأن أوتر قبل أن أنام.

انظر: «تغليق التعليق» (٢/٣٨٨).

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (٥/١٧٣) (٢١٥١٨)، والنسائي (٢٤٠٤)، وصححه ابن خزيمة (١٠٨٣)، (٢١٨٢، ١٢٢١).

(٣) رواه مسلم (٧٢٢) (٨٦).

(٤) رواه مسلم (٧٥٥) (١٦٢).

(٥) ورواه مسلم (٧٤٩) (١٥٧).

أَقُولُ أَقْرَأُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ؟ ^(١) فَالسَّنَةُ فِي سَنَةِ الْفَجْرِ التَّخْفِيفُ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: قَوْلُهُ: وَكَأَنَّ. بِتَشْدِيدِ النُّونِ. قَوْلُهُ: بِأَذْنِهِ. أَي: لِقَرَبِ صَلَاتِهِ مِنَ الْأَذَانِ وَالْمَرَادُ بِهِ هُنَا الْإِقَامَةُ ^(٢). اهـ.

فَفِي هَذَا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِقَامَةَ يُطْلَقُ عَلَيْهَا اسْمُ الْأَذَانِ وَلَوْ كَانَتْ مُنْفَرَدَةً.

وَنَتَقَبَّلُ مِنْ هَذِهِ الْفَائِدَةِ الْعَظِيمَةِ إِلَى أَنَّ بَعْضَ الْإِخْوَةِ تَوَهَّمُوا فِي قَوْلِ الْمُؤَذِّنِ صَلَاةَ الْفَجْرِ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ. وَالَّذِي أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَبَا مَحْذُورَةَ أَنْ يَجْعَلَهُ فِي الْأَذَانِ الْأَوَّلِ لَصَلَاةِ الصَّبْحِ ^(٣) فَتَوَهَّمُ فِيهِ بَعْضُ النَّاسِ الَّذِينَ يُحِبُّونَ التَّمَسُّكَ بِالسَّنَةِ، لَكِنْ لَمْ يَتَأَمَّلُوا كَثِيرًا وَقَالُوا: إِنْ قَوْلُ الْمُؤَذِّنِ «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ». إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْأَذَانِ الَّذِي يَكُونُ قَبْلَ الْفَجْرِ؛ لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «الْأَذَانُ الْأَوَّلُ». وَشَنَعُوا عَلَى أَهْلِ نَجْدٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْحِجَازِ، وَقَالُوا: كَيْفَ تَجْعَلُونُ: «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ» فِي أَذَانِ الْفَجْرِ وَالْحَدِيثُ فِيهِ: «الْأَذَانُ الْأَوَّلُ»؟ فَتَقُولُ: هُوَ الْأَذَانُ الْأَوَّلُ بِاعْتِبَارِ الْإِقَامَةِ؛ لِأَنَّ الْإِقَامَةَ هِيَ الْأَذَانُ الثَّانِي. وَهَذَا هُوَ الْمَتَعِينُ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «إِذَا أَذْنَتِ الْأَوَّلُ لَصَلَاةِ الصَّبْحِ». وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْأَذَانُ لَصَلَاةِ الصَّبْحِ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِهَا، وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّ الْأَذَانُ لِلصَّلَاةِ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِهَا قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ» ^(٤). وَلَا يُمَكِّنُ أَنَّ تَحْضُرَ الصَّلَاةِ إِلَّا إِذَا دَخَلَ وَقْتُهَا فَتَبَيَّنَ وَهُمْ هَؤُلَاءِ، وَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يَكُونَ سَرِيعَ الْإِنْكَارِ فِي أُمُورٍ دَرَجَ عَلَيْهَا النَّاسُ وَمَشَوْا عَلَيْهِ مِنْ أَرْمَنَةِ مَتَطَوَّلَةٍ.

وَلَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَأَمَّلَ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ يَكُونُ عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ، هَذِهِ وَاحِدَةٌ.

(١) إرواه البخاري (١١٧١)، ومسلم (٧٢٤) (٩٢، ٩٣).

(٢) «فتح الباري» (٤٨٧/٢).

(٣) إرواه أحمد في «مسنده» (٤٠٨/٣) (١٥٣٧٦، ١٥٣٧٨)، وأبو داود (٥٠١)، وصححه ابن خزيمة (٣٨٥).

وصححه الشيخ الألباني رحمه الله، في تعليقه على سنن أبي داود.

(٤) إرواه البخاري (٦٢٨)، ومسلم (٦٧٤) (٢٩٢).

ثانيًا: ما كان عليه جمهور العلماء أيضًا لا تُسرَّع في إنكاره، لأن جمهور العلماء إلى الصواب أقرب من الأقل فلا تُسرَّع في الإنكار.

ويوجد الآن بعض الإخوة الذين يَتَمَسَّكُونَ بالسنة، إذا رأوا حديثًا شاذًا عملاً، وشاذًا روايةً تَمَسَّكُوا به! وتركوا الناس وراء ظهورهم، مثل ما فعل بعضهم في حديث أن مَن غَابَتْ عليه الشمس يوم النحر ولم يَطْفُ طواف الإفاضة فإنه يَعُودُ محرماً وَيَجِبُ عليه خلع القميص ولبس الرداء والإزار^(١) قالوا هذا ولم يَعْرِفُوا أن أكثر العلماء، بل بعضهم نقل الإجماع على أنه لا عمل على هذا الحديث وأنه شاذ، مع ضعف سنده أيضًا^(٢).

ولذا فإنني أُحذِّرُ من مسألتين:

المسألة الأولى: ما دَرَجَ عليه الناس فلا تَتَعَجَّلْ في إنكاره، ولست أقول: لا تُنْكِرُهُ، بل أقول: لا تَتَعَجَّلْ وتَأَنَّ، واطلب الأدلة ووازن بينها وابحث.

الشيء الثاني: ما خالف ما عليه الجمهور فلا تَتَعَجَّلْ في الإنكار على الجمهور، فالجمهور للصواب أقرب من الأقل، ولست أقول: لا تُرَدِّ عليهم أو لا تُخالفهم، بل خالفهم إذا بان الحق، لكن تأنَّ في الموضوع، ولا نَسْتَطِيعُ أن نَتَدَخَلَ في النيات بحيث نقول كما يَقُولُ العوام: خالف تذكر، وكما يَفْعَلُ بعض المحدثين في سياق الأسانيد حيث أنهم أحياناً يُغْرِبُونَ في سياق السند؛ يَعْنِي: يَأْتُونَ بالغرائب؛ من أجل أن يُذَكِّروا، فإننا لا نَتَدَخَلَ في النيات، فالنيات عند الله ﷻ، وإلى الله سبحانه وتعالى، لكن يَجِبُ على طالب العلم إذا رأى دليلاً يُخَالِفُ ما عليه الناس ألا يَتَسَرَّعَ في الإنكار حتى يَتَبَيَّنَ الأمر، فقد يَكُونُ هذا الدليل له ما يَنْسَخُهُ، أو عامًّا له ما يُخَصِّصُهُ، أو مطلقًا له ما يَقِيْدُهُ، أو مرجوحًا ضعيفًا، أو ما أشبه ذلك. وهكذا أيضًا نقول في مسألة مخالفة الجمهور.

(١) رواه أحمد في «مسنده» (٢٩٥/٦) (٢٦٥٣٠)، وأبو داود (١٩٩٩)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٢٧-٢٢٨) وغيرهم.

(٢) انظر: «سنن البيهقي» (١٣٦/٥)، و«حاشية ابن القيم» (٣٣٥/٥) وما بعدها.

كذلك أيضًا بعض الناس إذا رأى من فعل الصحابي شيئًا يخالف ما عرفه الناس، أنكر على الناس ما يعرفونه من أجل فعل هذا الصحابي المحتمل، وأضرب لكم مثلاً برجل أنكر على شخصين دخلا المسجد بعد صلاة الجماعة فصلياً جماعةً إنكاراً شديداً وقال: هذا بدعة؛ لأن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه دخل المسجد وقد تمت الصلاة ومعه أصحابه فرجع إلى بيته ولم يقيم الجماعة في المسجد^(١)؛ ولأن هؤلاء إذا أقاموا جماعة في المسجد توانى الناس عن حضور الإمام الراتب.

فيقال: أولاً: فعل ابن مسعود رضي الله عنه محتمل لأشياء؛ لأنها قضية عين - وقضية العين هي الفعل المجرد عن القول -.

وهو معارض بقول الرسول ﷺ: «صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده، وصلاة الرجل مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل، وما كان أكثر فهو أحب إلى الله»^(٢). وهذا عام.

ثم ابن مسعود روي عنه أنه قد أقام الجماعة بعد الجماعة الأولى في المسجد كما نقله الفقهاء عنه^(٣).

ثم إن رجوعه هل معناه أنه لا تجوز إقامة الجماعة الثانية؟ ما ندري، فقد يكون هذا، وقد يكون رجع لثلاثا يتوانى الناس إذا رأوا عبد الله بن مسعود الصحابي الجليل يتأخر عن الجماعة تهاونوا بها، وقد يكون رجع إلى بيته لثلاثا يظن إمام المسجد أنه لما أقام الجماعة بعده لا يريد أن يصلي خلفه فيكون في قلبه شيء. فلها احتمالات متعددة، فلا يجوز أن نجعل هذا الفعل المتعدد الاحتمالات رداً للسنة.

(١) رواه عبد الرزاق في «مصنفه» (٤٠٩/٢) (٣٨٨٣).

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١١٢/٢) (٧١٠٧).

وانظر: «تحفة الأحوذى» (٨/٢) وما بعدها، و«عمدة القاري» (١٦٥/٥).

(٣) رواه أحمد في «مسنده» (٤٥/٣) (١١٠١٩)، وأبو داود (٥٧٤)، والترمذي (٢٢٠)، وصححه ابن خزيمة (١٦٣٢)، وابن حبان (٢٣٩٩)، وصححه الشيخ الألباني رحمته الله، في تعليقه على سنن أبي داود.

ثم إنه أيضًا في السنن: أن رجلاً دخل والنبي ﷺ قد صلى بأصحابه فقال: «ألا رجل يتصدق عليه فيصلي معه»^(١) فأمر وحث أن تقام الجماعة بين رجلين أحدهما صلاته نافلة ليست واجبة، فكيف يمكن أن يحث على إقامة جماعة بين رجلين صلاة أحدهما نافلة وتقول: نمنع إقامة جماعة وصلاة الاثنين واجبة. هذا لا تأتي به الشريعة. أما قولهم: إن هذا يؤدي إلى تواني الناس عن الصلاة مع الإمام الراتب. فهذا صحيح إذا اتخذناها عادة، بحيث يكون هذا الرجل كل يوم يأتي ويُقيم جماعة بعد الصلاة الأولى، فهذا نعم يُمنع، أما إذا كان هناك شيء عارض كأن جاءوا وقد انتهت الجماعة وتقول: لا تصلوا جماعة! فلا.

فإن قيل: إذا دخل رجل المسجد وقد انصرف الإمام من الصلاة، وليس هناك جماعة ثانية فهل يصلي منفردًا أو يدخل مع أحد المسبوقين؟
فالجواب: الأفضل أن يصلي وحده؛ لأن هذه الهيئة غير معروفة عن السلف.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ:

٩٩٦ - حدثنا عمر بن حفص قال: حدثنا أبي قال: حدثنا الأعمش قال: حدثني مسلم عن مسروق، عن عائشة قالت: كلَّ الليل أوتر رسول الله ﷺ وانتهى ونوره إلى السحر^(١).

فهم بعض العلماء هذا الحديث أن الرسول ﷺ صلى كلَّ الليل إلى السحر. ولكن الصواب أن معناه: من كلَّ الليل أوتر. أي: أوتر من أوله، وأوتر من وسطه، وأوتر في آخره.



(١) ورواه مسلم (٧٤٥) (١٣٦).

(٢) ورواه مسلم بنحوه (٥١٢) (٢٦٧، ٢٦٨).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣- باب إيقاظ النَّبِيِّ ﷺ أَهْلَهُ بِالْوَتْرِ.

٩٩٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي وَأَنَا رَاقِدَةٌ مُعْتَرِضَةٌ عَلَى فِرَاشِهِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُوتِرَ أَيقَظَنِي فَأَوْتَرْتُ^(١).

في هذا الحديث: دليل على التعاون على البر والتقوى، وأن الإنسان ينبغي له أن يحثَّ أهله على أن يكون وترهم في آخر الليل؛ لأنه أفضل، لكن إذا كان يشقُّ على المرأة أن توتر آخر الليل وأوترت أول الليل فلا يوقظها إلا لصلاة الفجر، وأما إذا كان ليس هناك مشقة فالأفضل أن يوقظها فتوتر في آخر الليل.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤- باب لِيَجْعَلَ آخِرَ صَلَاتِهِ وَتَرًا.

٩٩٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرًا»^(١).
 نَقُولُ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرًا». ذلك من أجل أن يُوتِرَ ما قد صَلَّى.
 فإذا جعل آخر صلاته في الليل وتراً ثم قدر له أن يقوم فماذا يصنع؟

(١) رواه مسلم (٧٥١) (١٥١).

(٢) قال ابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٩/ ١٧٠): قَالَ أَحْمَدُ: وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَمِمَّنْ رَوَى عَنْهُمْ: عُمَرُ، وَعِثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَسَعْدُ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ فِي رِوَايَةٍ. وَهُوَ قَوْلُ: عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ، وَابْنُ سِيرِينَ، وَعُرْوَةُ، وَمَكْحُولٌ، وَأَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ وَغَيْرُهُ. اهـ.
 رَاجِعْ هَذِهِ الْأَثَارَ فِي: «مُصَنَّفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ» (٢/ ٢٨٤)، وَ«مُصَنَّفِ عَبْدِ الزَّرَقِ» (٣/ ٢٩-٣٠)، وَ«الْأَوْسَطِ» لابْنِ الْمُنْذِرِ (٥/ ١٩٦-١٩٨)، وَ«الْوَتْرِ» لِلْمُرُوزِيِّ.

فالجواب: قَالَ بعضُ العلماءِ يَنْقُضُ الْوُتْرَ الْأَوَّلَ؛ فَيُصَلِّي رُكْعَةً، ثُمَّ يُصَلِّي رُكْعَتَيْنِ ثُمَّ يُؤْتِرُ، وهذا غيرُ صحيح، لأنَّ الرُّكْعَةَ الَّتِي نَقَضَ بِهَا الْوُتْرَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الرُّكْعَةِ الْأُولَى فَوَاصِلٌ؛ أَحْدَاثٌ، نَوْمٌ، أَكْلٌ، شُرْبٌ، فَكَيْفَ تَبْنِي هَذِهِ الرُّكْعَةَ عَلَى الرُّكْعَةِ الْأُولَى؟!

ثم على هذا القولِ يُلْزَمُ أَنْ يَكُونَ فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ أَوْتَرٌ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. فهذا قولٌ ضعيفٌ، وإن كان بعضُ الصحابةِ يَفْعَلُهُ ^(١).

القولُ الثاني: يُصَلِّي رُكْعَتَيْنِ وَيُؤْتِرُ إِذَا انْتَهَى مِنْ تَهَجُّدِهِ. وهذا أيضًا ليس بصوابٍ؛ لأنه يَسْتَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ وَتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ.

والقولُ الثالثُ وهو الصوابُ: أَنَّهُ يُصَلِّي رُكْعَتَيْنِ رُكْعَتَيْنِ إِلَى أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ، وهذا لا يُنَافِي الْحَدِيثَ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرًا». لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَقُلْ: لَا تُصَلُّوا بَعْدَ الْوُتْرِ. حَتَّى نَقُولَ: إِذَا قَمَتَ مِنَ اللَّيْلِ لَا تُصَلِّي. بَلْ قَالَ: «اجْعَلُوهَا وَتَرًا» وهذا الرجلُ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ جَعَلَهَا وَتَرًا لَكِنْ إِنْ قُدِّرَ لَهُ الْقِيَامُ فَإِنَّهُ يُصَلِّي رُكْعَتَيْنِ رُكْعَتَيْنِ وَلَا يُؤْتِرُ ^(٢).



(١) قال ابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١٧٠/٩): قَالَ أَحْمَدُ: وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا مِنَ الصَّحَابَةِ: وَمِمَّنْ رَوَى عَنْهُمْ: عُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَسَعْدٌ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ فِي رِوَايَةٍ. وَهُوَ قَوْلُ: عُمَرُ بْنُ مَيْمُونٍ، وَابْنُ سِيرِينَ، وَعُرْوَةُ، وَمَكْحُولٌ، وَأَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ وَغَيْرُهُ. اهـ رَاجِعْ هَذِهِ الْأَثَارَ فِي: «مُصَنَّفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ» (٢٨٤/٢)، وَ«مُصَنَّفِ عَبْدِ الزَّرَقِ» (٣٠٠-٢٩٠/٣)، وَ«الْأَوْسَطِ» لِابْنِ الْمُنْذَرِ (١٩٦-١٩٨/٥)، وَ«الْوُتْرِ» لِلْمُرُوزِيِّ.

(٢) قَالَ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١٧١-١٧٢/٩): وَقَالَ الْأَكْثَرُونَ: لَا يَنْقُضُ وَتْرَهُ، بَلْ يَصَلِّي مِثْنِي مِثْنِي. وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَائِشَةَ، وَعِمَارٍ، وَعَائِذِ بْنِ عَمْرٍو، وَطَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ، وَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، وَرَوَى عَنْ سَعْدٍ، وَرَوَاهُ ابْنُ الْمُسَيْبِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ... وَهُوَ قَوْلُ عُلُقَمَةَ، وَطَاوُسٍ، وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، وَأَبِي مَجْلَزٍ، وَالشَّعْبِيِّ، وَالنَّخْعِيِّ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَالثَّوْرِيِّ، وَمَالِكٍ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ، وَصَحَّحَهَا بَعْضُ أَصْحَابِنَا. اهـ وَانْظُرْ: «مُصَنَّفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ» (٢٨٤/٢)، وَ«الْأَوْسَطِ» لِابْنِ الْمُنْذَرِ (١٩٩-٢٠٠/٥)، وَ«الْوُتْرِ» لِلْمُرُوزِيِّ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥- باب الْوَتْرِ عَلَى الدَّابَّةِ.

٩٩٩- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ أَسِيرُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بِطَرِيقِ مَكَّةَ فَقَالَ سَعِيدٌ: فَلَمَّا خَشِيتُ الصُّبْحَ، نَزَلْتُ فَأَوْتَرْتُ ثُمَّ لَحِقْتُهُ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ: أَيْنَ كُنْتَ؟ فَقُلْتُ: خَشِيتُ الصُّبْحَ فَنَزَلْتُ فَأَوْتَرْتُ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَلَيْسَ لَكَ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْوَأُ حَسَنَةً؟ فَقُلْتُ: بَلَى وَاللَّهِ، قَالَ: فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُوتِرُ عَلَى الْبَعِيرِ^(١).

في هذا الحديث: دليلٌ على ما تَرَجَمَ له البخاريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْوَتْرَ جَائِزٌ عَلَى الرَّاحِلَةِ وَلَكِنْ إِلَى أَيْنَ يَتَوَجَّه؟

الجواب: يَتَوَجَّهُ حَيْثُ كَانَ وَجْهُهُ، وَلَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَتَوَجَّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ، بَلْ يَتَجَّهُ حَيْثُ كَانَ وَجْهُهُ، وَهَذَا فِي النَّافِلَةِ فَقَطْ.

وهو دليلٌ على أَنَّ الْوَتْرَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ. كَمَا هُوَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ: أَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ لَا فِي الْحَضَرِ، وَلَا فِي السَّفَرِ، وَلَا عَلَى مَنْ لَهُ وَرْدٌ مِنَ اللَّيْلِ، وَلَا مَنْ لَيْسَ لَهُ وَرْدٌ مِنَ اللَّيْلِ، بَلْ هُوَ مِنَ السُّنَنِ لَكِنَّا مِنَ السُّنَنِ الْمُؤَكَّدَةِ.

وفيه: دليلٌ على أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْعَالَمِ أَنْ يَتَفَقَّدَ أَصْحَابَهُ، وَيَنْظُرَ مَاذَا صَنَعُوا، كَمَا فَعَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَمَا كَانَ إِمَامُنَا مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ، فَإِنَّهُ فَقَدَ أَبَا هُرَيْرَةَ وَكَانَ يَمْشِي مَعَهُ فِي أَسْوَاقِ الْمَدِينَةِ فَقَالَ لَهُ: «أَيْنَ كُنْتَ؟» قَالَ: كُنْتُ جُنُبًا فَاغْتَسَلْتُ^(٢).

فَالْمَهْمُ: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ الَّذِي لَهُ مَقَامٌ فِي قَوْمِهِ وَمَكَانَةٌ أَنْ يَتَفَقَّدَهُمْ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ هَدْيُ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) ورواه مسلم (٧٠٠) (٣٦).

(٢) تقدم تخريجه.

وفيه: دليلٌ على جوازِ اليمينِ بدونِ استحلافٍ؛ لقولِ سعيدٍ: بلى والله. لما قال له
عبدُ الله بنُ عمر: أليس لك في رسولِ الله ﷺ أسوةٌ حسنةٌ؟
فإن قيل: ما هي الأسوةُ الحسنةُ؟
قلنا: الأسوةُ الحسنةُ هي الاقتداءُ به فيما فعلَ وفيما تركَ. فهنا الأسوةُ الحسنةُ أن
يؤتِرَ الإنسانُ على بغيره كما كان النبي ﷺ يفعلُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:
٦- باب الْوُثْرِ فِي السَّفَرِ.

١٠٠٠- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسَاءَ عَنْ نَافِعِ عَنِ
ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي السَّفَرِ عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ، يَوْمِي
إِيمَاءَ صَلَاةِ اللَّيْلِ إِلَّا الْفَرَائِضَ، وَيُؤْتِرُ عَلَى رَاحِلَتِهِ ^(١).
يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ مَنْ كَانَ فِي طَائِرَةٍ، أَوْ قَطَارٍ، فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ مَا شَاءَ إِلَّا
الْفَرَائِضَ ^(٢).

(١) وينحوه رواه مسلم (٧٠٠) (٣٩).

(٢) ينبغي أن يقيد كلام الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ هنا، بكلامه في «الشرح الممتع» (٤/ ٤٧٥)، قال رَحِمَهُ اللَّهُ في الطائِرة إذا كان
السفر طويلاً، وحان وقت الصلاة، وليس في الطائِرة مكان مخصص للصلاة، فإنه يصلي في مكانه.
وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في (ص ٤٨٦) من نفس المجلد: وفي الطائِرات إذا كان يمكنه أن يصلي قائماً وجب أن
يصلي قائماً ويركع ويسجد إلى القبلة، وإذا لم يمكنه فإن كانت الطائِرة تصل إلى المطار قبل خروج
الوقت، فإنه ينتظر حتى ينزل إلى الأرض، فإن كان لا يمكن أن تصل إلى المطار قبل خروج الوقت،
فإن كانت هذه الصلاة مما تجمع إلى ما بعدها كالظهر مع العصر، أو المغرب مع العشاء، فإنه ينتظر
حتى يهبط على الأرض فيصليها جمع تأخير، وإذا كانت الصلاة لا تجمع لما بعدها صلى على الطائِرة
على حسب حاله.

ولكن إذا قدرنا أن الطائِرة فيها مكان متسع يتسع للإنسان ليصلي قائماً راکعاً ساجداً مستقبل القبلة،
فهل يجوز أن يصلي الصلاة قبل أن يهبط إلى المطار؟ فالجواب: يجوز. اهـ

﴿وقوله: «كَانَ يُصَلِّي حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ»﴾. يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُصَلِّي الصَّلَاةَ مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا، حَتَّى فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ يَكُونُ حَيْثُ كَانَ وَجْهَهُ. وَلَكِنْ قَدْ وَرَدَ فِي السَّنَنِ أَنَّهُ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ حِينَ أَرَادَ أَنْ يَكْبُرَ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ ^(١) وَهَذَا سَنَةٌ إِنْ تَيَسَّرَ وَإِنْ لَمْ يَتَيَسَّرْ فَلَا بَأْسَ.

فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: أَرَأَيْتُمْ صَلَاةَ الْفَرِيضَةِ لَوْ صَلَّى عَلَى رَاحِلَتِهِ هَلْ يُجْزَى؟ فَالْجَوَابُ: لَا. لَا يُجْزِئُهُ إِلَّا فِي حَالِ الضَّرُورَةِ، وَالضَّرُورَةُ أَنْ تَكُونَ السَّمَاءُ تُمَطِّرُ وَالْأَرْضُ تَسِيلُ، فَهَذَا لَا يَتِمَّكُنُ مِنَ النُّزُولِ فَلَوْ نَزَلَ لِيُصَلِّي عَلَى الْأَرْضِ لَمْ يَتِمَّكُنْ، فَيَجُوزُ فِي هَذِهِ الْحَالِ لِلضَّرُورَةِ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى بَعِيرِهِ، وَلَكِنْ هُنَا يَقِفُ وَلَا يَسِيرُ، وَيَتَّجِعُ لِلْقِبْلَةِ، وَيَوْمِيٌّ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ بِخِلَافِ النَّافِلَةِ.

وَمِنَ الضَّرُورَةِ مَا يَخْصُلُ فِي الدَّفْعِ مِنْ عَرَفَةَ، فَقَدْ يَكُونُ الْإِنْسَانُ فِي السَّيَارَةِ، وَلَا يَتِمَّكُنُ مِنَ النُّزُولِ وَهُوَ لَمْ يُصَلِّ الْمَغْرِبَ، فَهَذَا أَيْضًا يُصَلِّي بِحَسَبِ حَالِهِ. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الْحِكْمَةُ فِي أَنْ الشَّرْعَ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا؟

قُلْنَا: الْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ لئَلَّا يَتَقَلُّ التَّطَوُّعُ عَلَى الْعِبَادِ، فَسَهَّلَ لَهُمْ فِيهِ، حَتَّى لَا يَقُولَ قَائِلٌ: إِنَّهُ لَوْ نَزَلَ لِيُصَلِّي لَتَعَوَّقَ سِيرُهُ. فَيُقَالُ: الْأَمْرُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَاسِعٌ.

﴿وقوله: «صَلَاةُ اللَّيْلِ إِلَّا الْفَرَائِضَ»﴾. وَفِي بَعْضِ أَفْصَاحِ الْحَدِيثِ غَيْرُ هَذَا السِّيَاقِ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا الْمَكْتُوبَةُ ^(٢). وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا ثَبَتَ فِي النَّفْلِ ثَبَتَ فِي الْفَرِيضَةِ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

أَمَّا الْآنَ فَلَيْسَ هُنَاكَ رَوَاحِلُ إِلَّا الطَّائِرَاتِ وَالسَّيَّارَاتِ وَالسَّفَنَ فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى هَذَا الرُّوَاحِلِ الْمَكْتُوبَةُ؟

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٢٢٥).

قَالَ ابْنُ الْمَلْقَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي «خُلَاصَةِ الْبَدْرِ الْمُنِيرِ» (١/ ١١٠): رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ السَّكَنِ.

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٠٩٨)، وَمُسْلِمٌ (٧٠٠) (٣٩).

نقول: نعم إذا تَمَكَّنَ من فعل ما يَجِبُ جازَ ذلك.

فمثلاً: إذا كان القطارُ واسعاً يُمْكِنُ أَنْ يَتَّجِهَ الْإِنْسَانُ لِلْقِبْلَةِ، وَيَقُومَ، وَيَرْكَعَ، وَيَسْجُدَ، وَيَفْعَلَ كَمَا يَفْعَلُ أَهْلُ الْأَرْضِ فَلَا بَأْسَ، وكذلك يُقَالُ فِي السَّفِينَةِ، وَالطَّائِرَةِ كذلك يُصَلِّي عليها الفريضة إذا تَمَكَّنَ من استقبالِ القبلةِ في الركوعِ والسجودِ وجميع ما يُمْكِنُهُ فِي الْأَرْضِ.

فإن قيل: إن الطائرة ليست مستقرة على الأرض.

قلنا: نعم هي ليست مستقرة على الأرض، لكن الذي يَسْجُدُ عليها سوف يَسْتَقِرُّ على أرضِ الطائرة، وكذلك السفينة يقال فيها ما يقال في الطائرة.

فإن قيل: ماهي كيفية استقبال القبلة في القطارات ونحوها مما لا يَسْتَقِرُّ على اتجاه معين، فالإنسان يَكُونُ رَاكِبًا فِي الْقِطَارِ لَا يَعْلَمُ اتِّجَاهَ الْقِبْلَةِ؟

فالجواب: عليه أن يَسْأَلَ الرَّبَّانَ، وإذا كان مثلاً في النهار فإنه يُمْكِنُ معرفة ذلك بالشمس، فإذا لم يَسْتَطِعْ معرفة اتجاه القبلة يُصَلِّي حيث كان وجهه.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧- باب الْقُنُوتِ قَبْلَ الرُّكُوعِ وَبَعْدَهُ.

١٠٠١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ

قَالَ: سُئِلَ أَنَسُ أَقْنَتَ النَّبِيَّ ﷺ فِي الصُّبْحِ؟ قَالَ: نَعَمْ فَقِيلَ لَهُ: أَوْقَنْتَ قَبْلَ الرُّكُوعِ؟ قَالَ: بَعْدَ الرُّكُوعِ بِسِيرٍ^(١).

١٠٠٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ

ابْنَ مَالِكٍ عَنِ الْقُنُوتِ فَقَالَ: قَدْ كَانَ الْقُنُوتُ قُلْتُ: قَبْلَ الرُّكُوعِ أَوْ بَعْدَهُ؟ قَالَ: قَبْلَهُ قَالَ: فَإِنَّ فَلَانًا أَخْبَرَنِي عَنْكَ أَنَّكَ قُلْتَ: بَعْدَ الرُّكُوعِ فَقَالَ: كَذَبَ، إِنَّمَا قُنْتُ رَسُولُ

(١) وينحوه رواه مسلم (٦٧٧) (٢٩٨).

اللَّهُ ﷻ بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْرًا أَرَاهُ كَانَ بَعَثَ قَوْمًا يُقَالُ لَهُمْ: الْقُرَاءُ زُهَاءٌ سَبْعِينَ رَجُلًا إِلَى قَوْمٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ دُونَ أَوْلَئِكَ، وَكَانَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَهْدٌ، فَقَتَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷻ شَهْرًا يَدْعُو عَلَيْهِمْ^(١).

١٠٠٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ عَنِ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي جَحْلَزٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَتَتِ النَّبِيُّ ﷺ شَهْرًا؛ يَدْعُو عَلَى رِغْلٍ وَذَكَوَانٍ^(٢).

١٠٠٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ الْقُنُوتُ فِي الْمَغْرِبِ وَالْفَجْرِ^(٣).

القنوت: الصحيح أنه جائز قبل الركوع وبعده، كما ترجم له البخاري رحمه الله، لكن هل هذا قنوت الوتر؟

ظاهر صنيع البخاري رحمه الله أنه أتى بهذا الباب بعد الوتر، أنه يرى أن تستعمل على قنوت الوتر. ولكن الأحاديث التي ذكرها عن أنس - كلها - تدل على أنه قنوت الفرائض في النوازل، وأن له أن يقنّت قبل الركوع وبعده.

أما قنوت الوتر فيكون بعد الركوع، لكن مع ذلك قال الفقهاء رحمه الله: لو قنّت في الوتر قبل الركوع فلا بأس^(٤).



(١) ورواه مسلم مختصراً (٦٧٧) (٣٠١).

(٢) ورواه مسلم (٦٧٧) (٣٠٣).

(٣) ورواه مسلم (٦٧٨) (٣٠٥، ٣٠٦) من حديث البراء بن عازب، وليس من حديث أنس رضي الله عنه.

(٤) انظر: «المغني» (٢/ ٥٨١-٥٨٢)، و«المجموع» (٤/ ٢١).

شَيْخ
صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ

كِتَابُ الْاِسْتِثْنَاءِ

١٠٥-١٠٢٩

كِتَابُ الْاسْتِسْقَاءِ

١- باب الاستِسْقَاءِ وَخُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْاسْتِسْقَاءِ.

١٠٠٥- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ عَنْ عَمِّهِ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَسْقِي، وَحَوْلَ رِدَاءَهُ^(١).
[الحديث ١٠٠٥- أطرافه في: ١٠١١، ١٠١٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ٦٣٤٣].

الاستِسْقَاءُ: هو طلبُ السُّقْيَا. والاستِسْقَاءُ يَكُونُ بِالصَّلَاةِ الْمَعْرُوفَةِ الْمَشْهُورَةِ وَهِيَ أَنْ يَخْرُجَ النَّاسُ إِلَى مَصَلَّى الْعِيدِ، وَيَدْعُوا اللَّهَ ﷻ، وَيَكُونُ أَيْضًا فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ، وَيَكُونُ فِي كُلِّ مَكَانٍ، فَيَكُونُ فِي حَالِ السُّجُودِ فِي الصَّلَاةِ، وَيَكُونُ فِي حَالِ انْتِظَارِ الصَّلَاةِ، وَيَكُونُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ.

المهمُّ: أن الاستِسْقَاءَ هو طلبُ السُّقْيَا، وَسَبِيهُ قَحَوطُ الْمَطَرِ وَجَدْبُ الْأَرْضِ، وَكَذَلِكَ قَالَ الْعُلَمَاءُ: لَوْ نَضِبَتْ مِيَاهُ الْأَنْهَارِ فَإِنَّهُ يُسْتَسْقَى لَهَا قِيَاسًا عَلَى إِذَا مَا قَحَطَ الْمَطَرُ وَامْتَنَعَ وَهُوَ كَذَلِكَ.

وقد خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْاسْتِسْقَاءِ كَمَا قَالَ عَبَادُ بْنُ تَمِيمٍ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَسْقِي وَحَوْلَ رِدَاءِهِ. ومعنى حَوْلَهُ: أَي: جَعَلَ يَمِينَهُ شِمَالَهُ وَشِمَالَهُ يَمِينَهُ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّهُ جَعَلَ أَعْلَاهُ أَسْفَلَهُ وَأَسْفَلَهُ أَعْلَاهُ.

(١) ورواه مسلم (٨٩٤) (١).

وعليه فيكون الاستسقاء مشروعا إذا قحط المطر، وأجذبت الأرض، واحتاج الناس إلى ذلك، فإنهم يخرجون يستسقون.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- باب دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ: اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ.

١٠٠٦- حدثنا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا مُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَنْجِ عِيَّاشَ ابْنِ أَبِي رَبِيعَةَ، اللَّهُمَّ أَنْجِ سَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ، اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ، اللَّهُمَّ أَنْجِ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأَتَكَ عَلَى مُضَرَ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ» وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «غِفَارُ غَفَرَ اللَّهُ لَهَا، وَأَسْلَمَ سَالَمَهَا اللَّهُ»^(١). قَالَ ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ أَبِيهِ: هَذَا كُلُّهُ فِي الصُّبْحِ^(٢).

في هذا الحديث: دليل على القنوت والدعاء على أقوام معينين، ولأقوام معينين، وأن ذلك لا يخل بالصلاة ولا يبطئها.

وفيه أيضا: أنه كان يفتت بهذا القنوت إذا رفع رأسه من الركعة الأخيرة، فيكون في الثانية في الفجر، وفي الرابعة في الظهر والعصر والعشاء، وفي الثالثة في المغرب، وأنه لا يفتت في الركعة الأولى في الثانية إلا في ثمانية الفجر.

وفيه أيضا: جواز الدعاء على الكفار وإن لم يكن على سبيل العموم؛ لقوله: «اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأَتَكَ عَلَى مُضَرَ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ».

(١) وبنحوه رواه مسلم (٦٧٥) (٢٩٥).

(٢) قال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٤٩٣/٢): قوله: قال ابن أبي الزناد عن أبيه: هذا كله في الصبح. يعني: أن عبد الرحمن بن أبي الزناد روى هذا الحديث عن أبيه بهذا الإسناد، فبين أن الدعاء المذكور كان في الصبح.

وقوله: «كَيْسِي يَوْسُفَ» هي سبعُ سنواتٍ، فإن الملكَ رأى رؤيا أفزعته، رأى كما قال تعالى: ﴿سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنبُلَاتٍ خُضِرٍ وَأُخَرَ يَابَسَاتٍ﴾ [يُونُسَ: ٤٣] ففزع من ذلك، وجمع الناسَ ليعبروا هذه الرؤيا ولكنهم لم يعبروها و﴿قَالُوا أَضْغَتْ أَحْلَامٌ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالَمِينَ﴾ [يُونُسَ: ٤٤]، وكان قد حضره أحدُ صاحبي السجنِ فطلبَ من الملكِ أن يذهبَ إلى يوسفَ ليعبرها له، ففعل، فقال له يوسفُ ﴿تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَابًّا﴾ يَعْنِي متواليَةً ﴿فَأَحْصِدْهُمْ فَرْوُهُ فِي سُنْبُلِهِ﴾ [يُونُسَ: ٤٧]، وقوله: ﴿تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَابًّا﴾ معناه أن هذه السبعَ ستكونُ خصبةً.

ثم قال: ﴿فَأَحْصِدْهُمْ فَرْوُهُ فِي سُنْبُلِهِ﴾ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا نَأْكُلُونَ ﴿٧﴾ وإنما أرشدهم أن يجعلوه في سنبله؛ لأنه إذا بقي في السنبل فإنه لا يسوسُ، وإذا أخرج من السنبل يسوسُ؛ لأن هذا السنبل بإذن الله غلافٌ يحميه من الفساد.

ثم قال: ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ﴾ [يُونُسَ: ٤٨] يَعْنِي: شديدةٌ عَصِيَّةٌ ﴿يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ﴾ أي: ما تركوه في السنبلِ ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَحْصِلُونَ﴾ ﴿٨﴾ يَعْنِي: مما تحفظونه، وتحرزونه، وتشيخون به.

ثم قال: ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْرِضُونَ﴾ [يُونُسَ: ٤٩] فصارت السنواتُ سبعةً سبعا، وفي العامِ الخامسِ عشرَ تزولُ الشدةُ.

ففهم يوسفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ من هذه الرؤيا ما عبرها به فإن الملكَ قال إنه رأى سبعَ بقراتٍ سمانٍ. وهذه سنواتُ الخصبِ، يأكلهن سبعُ عِجَافٍ وهذه سنواتُ الجذبِ، وسبعُ سنبلاتٍ خضِرٍ، ومعناها الخصبُ وكثرةُ المياهِ وكثرةُ الزروعِ، وأخرُ يابساتٍ يَعْنِي: ليس فيها زرعٌ.

لكن كيف فهم أنه في العامِ الخامسِ عشرَ يُغَاثُ الناسُ وفيه يعرضون؟

فالجواب: فهم ذلك لأن هذا عددٌ محدّدٌ، واستدل به الأصوليون على مفهوم العدد^(١)، وأن العدد له مفهومٌ، خلافاً لمن قال: إن العدد لا مفهوم له. بل يُقال: العدد له مفهومٌ، فقد فهم يوسف من قوله: سبع بقراتٍ سمانٍ وسبعُ بقراتٍ عجافٍ. أن الشدة تزول في العام الخامس عشر، وأراد النبي ﷺ بدعائه سنوات الجذب، ولهذا أجذبت قريش إجداباً عظيماً، حتى كان الواحد منهم من شدة الجوع يرى بينه وبين السماء دخاناً، ولا يُنصِرُها جيداً^(٢).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ:

١٠٠٧- حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال: حدثنا جرير عن منصور، عن أبي الضحى عن مسروق قال: كنا عند عبد الله فقال: إن النبي ﷺ لما رأى من الناس إذباراً قال: «اللهم سبعُ كسبع يوسف» فأخذتهم سنةٌ حصت كل شيء، حتى أكلوا الجلود والميتة والجيف، وينظر أحدهم إلى السماء فيرى الدخان من الجوع، فاتاه أبو سفيان فقال: يا محمد، إنك تأمر بطاعة الله وبصلة الرحم، وإن قومك قد هلكوا فادع الله لهم قال الله تعالى: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ﴾ [الزحزح: ١٠] إِلَى قَوْلِهِ ﴿إِنَّا كَاشِفُوا الْعَذَابِ قَلِيلًا إِنَّكَ عَائِدُونَ﴾ [الزحزح: ١٥] يَوْمَ تَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى [الزحزح: ١٥-١٦] فَالْبَطْشَةُ: يَوْمَ بَدْرٍ، وَقَدْ مَضَتْ الدُّخَانُ وَالْبَطْشَةُ وَاللَزَامُ وَآيَةُ الرُّومِ.

[الحديث ١٠٠٧- أطرافه في: ١٠٢٠، ٤٦٩٣، ٤٧٦٧، ٤٧٧٤، ٤٨٠٩،

٤٨٢٠، ٤٨٢١، ٤٨٢٢، ٤٨٢٣، ٤٨٢٤، ٤٨٢٥].

❖ قوله: «واللزام». قَالَ الْقَسْطَلَانِيُّ: اللزَامُ الْمَذْكُورُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا﴾ [الزحزح: ٧٧] معناه القتل وقد مضى يوم بدر، وقيل: العذاب الملازم لهم يوم القيامة. وقيل غير ذلك. اهـ

(١) انظر: «إرشاد الفحول» (٣٠٨/١)، و«الإبهاج شرح المنهاج» (٣٩٢/١).

(٢) انظر الحديث القادم.

لكنَّ كلامَ ابنِ مسعودٍ يَدُلُّ على غيرِ اللزَامِ الذي في الآية. والله أعلم.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ:

٣- باب سُؤَالِ النَّاسِ الْإِمَامَ الاسْتِسْقَاءَ إِذَا قَحَطُوا.

١٠٠٨- حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو قُتَيْبَةَ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَتَمَثَّلُ بِشِعْرِ أَبِي طَالِبٍ :

وَأَبْيَضُ يُسْتَسْقَى الْغَمَامُ بِوَجْهِهِ ثِمَالُ الْيَتَامَى عِصْمَةٌ لِلْأَرَامِلِ

أبو طالب له قصيدة لامية في مدح النبي ﷺ قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «البداية والنهاية»:

هي أعظمُ من المعلقَاتِ، لما تَشْتَمِلُ عليه من المعاني العظيمة الجليلة، والقوة ^(١).

والوصفُ هنا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ يَعْنِي: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَبْيَضُ؛ لِأَنَّهُ

أَزْهَرُ اللَّوْنِ.

❖ وقوله: «يُسْتَسْقَى الْغَمَامُ بِوَجْهِهِ». يَعْنِي: يُطَلَّبُ مِنْهُ أَنْ يُسْتَسْقَى اللَّهُ ﷻ،

وَالْغَمَامُ هُوَ السَّحَابُ.

❖ وقوله: «ثِمَالُ الْيَتَامَى عِصْمَةٌ لِلْأَرَامِلِ». يَعْنِي: أَنَّ لَهُ حُنُوءًا وَعُطْفًا عَلَى الْيَتَامَى،

وَهُوَ عِصْمَةٌ لِلْأَرَامِلِ مَنْ أَنْ يُدْلُّوا أَوْ يُلْحَقَهُمُ الْحَرْجُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ:

١٠٠٩- وَقَالَ عُمَرُ بْنُ حَمْزَةَ: حَدَّثَنَا سَالِمٌ عَنْ أَبِيهِ، رَبِّمَا ذَكَرْتُ قَوْلَ الشَّاعِرِ وَأَنَا

أَنْظُرُ إِلَى وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ يُسْتَسْقَى فَمَا يَنْزِلُ حَتَّى يَجِيشَ كُلُّ مِيزَابٍ:

وَأَبْيَضُ يُسْتَسْقَى الْغَمَامُ بِوَجْهِهِ ثِمَالُ الْيَتَامَى عِصْمَةٌ لِلْأَرَامِلِ

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي طَالِبٍ ^(١).

١٠١٠ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى؛ عَنْ ثَمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، كَانَ إِذَا قَحَطُوا اسْتَسْقَى بِالْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بَنِيِّنَا فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا فَاسْقِنَا، قَالَ: فَيُسْقَوْنَ.

[الحديث ١٠١٠ - طرفه في: ٣٧١٠].

هذا الحديث: يَدُلُّ على تواضع عمر رضي الله عنه؛ لأنهم إذا قَحَطُوا وامتنع عنهم المطرُ تَوَسَّلَ بِالْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عَمِّ النَّبِيِّ ﷺ؛ لقرايته من النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ. ولكن ما معنى أن يَتَوَسَّلُوا به، هل معناه أن يَقُولُوا: اللَّهُمَّ اسْقِنَا بِالْعَبَّاسِ؟

الجواب: لا؛ لأن عمر رضي الله عنه يَبَيِّنُ هذا فقال: نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بَنِيِّنَا. ومعلوم أنهم في توسلهم بالنبي إنما يَسْأَلُونَ أَنْ يَسْتَسْقِيَ وَيَدْعُو لَهُمْ، فَيَكُونُ المعنى: نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِدَعَاءِ نَبِيِّنَا. ولهذا جاء في بعض ألفاظ الحديث: قُمْ يَا عَبَّاسُ فَادْعُ اللَّهَ. فَيَقُومُ فَيَدْعُو اللَّهَ ﷻ ^(٢).

وأما التوسل بالذات وبالجاه وما أشبه ذلك فهو بدعة منكرة؛ لأنه لا يَجُوزُ أَنْ نَجْعَلَ شَيْئًا وَسِيلَةً لَنَا إِلَى اللَّهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ مِنَ اللَّهِ؛ إذ إن الوسيلة هي التي تَجْعَلُ لِلْإِنْسَانِ طَرِيقًا يَصِلُ بِهِ إِلَى اللَّهِ ﷻ، وإذا كان كذلك فلا بد أن تَكُونَ الوسيلة ثابتة بالشرع.

فإذا قَالَ قَائِلٌ: هذا يَدُلُّ على جواز سؤال الغير الدعاء؟

قلنا: نعم إذا كان الدعاء للعموم فلا بأس؛ لأن هذا السائل شافع، بخلاف الدعاء لنفس الشخص فإن هذا لا يَنْبَغِي؛ يَعْنِي: مثلاً لو جِئْتَ لِرَجُلٍ صَالِحٍ تَرْجُو مِنْهُ أَنْ

(١) علقه البخاري رحمته الله، بصيغة الجزم، ووصله أحمد في «مسنده» (٩٣/٢)، وابن ماجه في «سننه»

(١٢٧٢)، من رواية أبي عقيل عبد الله بن عقيل الثقفي، عن عمر بن حمزة.

«فتح الباري» (٤٩٧/٢)، و«تغليق التعليق» (٣٨٩/٢).

(٢) رواه عبد الرزاق في «مصنفه» (٩٣/٣) (٤٩١٣) بلفظ: قم فاستسق.

يُجِيبُ اللَّهُ دَعَاءَهُ فَقُلْتُ: يَا فَلَانُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ أُصِيبُوا بِفِتْنٍ وَبِلَاءٍ، وَقَحْطٍ، فَادْعُ اللَّهَ لَهُمْ. فِهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، وَهُوَ خَيْرٌ بِشَرِّهِ أَلَّا يَفْتِنَ الْمَطْلُوبُ مِنْهُ ذَلِكَ، فَإِنْ خِيفَ أَنْ يُفْتَنَ وَيَقُولَ: أَنَا الرَّجُلُ الَّذِي يُطَلَّبُ مِنِّي أَنْ أَدْعُو، أَنَا مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ. فَلَا يَجُوزُ، لَكِنْ إِذَا كَانَتِ الْمَسْأَلَةُ خَالِيَةً مِنَ الْمَحْظُورِ فَلَا بَأْسَ.

أَمَا أَنْ تَأْتِي لَهُ وَتَقُولَ: يَا فَلَانُ ادْعُ اللَّهَ لِي. فِهَذَا لَا يَنْبَغِي إِلَّا لِلنَّبِيِّ ﷺ، كَمَا فِي قَوْلِ عُكَّاشَةَ بْنِ مِحْصَنِ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ ^(١). وَقَوْلُ الْمَرْأَةِ الَّتِي تَضَرَّعُ: ادْعُ اللَّهَ يَعْنِي: أَنْ يُبْرِئَهَا مِنْ هَذَا ^(٢). أَمَا غَيْرُ النَّبِيِّ فَلَا. لِأَنَّهُ فِيهِ نَوْعٌ مِنَ التَّذَلُّلِ لَغَيْرِ اللَّهِ ﷻ. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ طَلَبَ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنْ يُطَلَّبُوا مِنْ أُوَيْسِ الْقُرْنِيِّ أَنْ يَدْعُو لَهُمْ؟ ^(٣)

قُلْنَا: بَلَى، لَكِنْ هَذَا خَاصٌّ بِالرَّجُلِ؛ لِأَنَّنَا نَعْلَمُ عِلْمَ الْيَقِينِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ، وَعَلِيًّا، وَابْنَ مَسْعُودٍ، وَابْنَ عَبَّاسٍ أَفْضَلُ مِنْ أُوَيْسٍ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَأْمُرِ النَّبِيُّ ﷺ بِطَلَبِ دَعَائِهِمْ، بَلْ هَذَا خَاصٌّ بِهَذَا الرَّجُلِ. فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ قَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ لَمَّا أَرَادَ عَمْرٌ أَنْ يُسَافِرَ قَالَ لَهُ: «لَا تَنْسِنَا يَا أَخِي مِنْ دَعَائِكَ» ^(٤)؟ فَالْجَوَابُ هُوَ: أَنَّ هَذَا الْأَثَرَ لَا يَصِحُّ.



(١) تقدم تخريجه.

(٢) رواه البخاري (٥٦٥٢)، ومسلم (٢٥٧٦) (٥٤).

(٣) رواه مسلم (٢٥٤٢) (٢٢٣).

(٤) رواه أحمد في «مسنده» (٢٩/١) (١٩٥)، وأبو داود (١٤٩٨)، والترمذي (٣٥٦٢)، وابن ماجه (٢٨٩٤).

وضعفه الشيخ الألباني رحمه الله، كما في تعليقه على سنن أبي داود وابن ماجه.

٤- باب تحویل الرداء في الاستسقاء.

١٠١١- حدثنا إسحاق قال: حدثنا وهب بن جرير قال: أخبرنا شعبة، عن محمد ابن أبي بكر عن عباد بن تميم، عن عبد الله بن زيد، أن النبي ﷺ استسقى فقلب رداءه^(١). من السنة أن الإنسان يقلب رداءه، وما كان بمعنى الرداء كالمشلع فإنه يقلب، فيجعل ظاهره باطنه وباطنه ظاهره، هذا هو القلب. قال العلماء: والحكمة من ذلك أن يتحوّل القحط إلى خصبٍ وغيثٍ ومطرٍ وهو من باب التفاضل.

وقيل أيضاً: إن فيه فائدة أخرى وهي أن سبب امتناع المطر المعاصي، ولباس التقوى بترك المعاصي فكان هذا الداعي يُحوّل لباسه الحسي إشارة إلى أنه سيحوّل لباسه المعنوي فيتقي الله ويطيعه^(٢). أما بالنسبة لنا ففيه ثلاث فوائد:

الفائدة الأولى: الاقتداء بالرسول ﷺ.

والفائدة الثانية: أن يتحوّل القحط.

والفائدة الثالثة: أن يتحوّل حال الإنسان من المعصية إلى الطاعة.



ثم قال البخاري رحمه الله:

١٠١٢- حدثنا علي بن عبد الله قال: حدثنا سفيان عن عبد الله بن أبي بكر، أنه سمع عباد بن تميم يحدث أباه عن عمه عبد الله بن زيد، أن النبي ﷺ خرج إلى المصلى فاستسقى، فاستقبل القبلة وقلب رداءه، وصلى ركعتين^(٢).

(١) وبنحوه رواه مسلم (٨٩٤) (٢).

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (٤٩٩/٢).

(٢) ورواه مسلم (٨٩٤) (٢).

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: كَانَ ابْنُ عُيَيْنَةَ يَقُولُ: هُوَ صَاحِبُ الْأَذَانِ، وَلَكِنَّهُ وَهُمْ؛ لِأَنَّ هَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ الْمَازِنِيُّ، مَازَنُ الْأَنْصَارِ.

وَذَاكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ خُطْبَةَ الْإِسْتِسْقَاءِ تَكُونُ قَبْلَ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ: خَرَجَ إِلَى الْمَصَلِيِّ فَاسْتَسْقَى، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، وَقَلَبَ رِجْلَيْهِ، وَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ. وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْخُطْبَةَ تَكُونُ بَعْدَ الصَّلَاةِ^(١)؛ لِأَنَّ صَلَاةَ الْإِسْتِسْقَاءِ كَصَلَاةِ الْعِيدِ كَمَا جَاءَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَالْأَمْرُ فِي هَذَا وَاسِعٌ، فَإِنْ اسْتَسْقَى مِنْ حِينَ أَنْ يَصِلَ، بِأَنْ يَقِفَ وَيَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ، وَيَدْعُو، ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، فَلَا بَأْسَ.

وَإِنْ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ أَوَّلًا ثُمَّ خَطَبَ فَلَا بَأْسَ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنْ عَمِلَ النَّاسُ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، لَكِنَّ حَدِيثَ الْبَخَارِيِّ أَصَحُّ وَأَصْرَحُّ فِي أَنَّ الصَّلَاةَ بَعْدَ الْخُطْبَةِ فَمَا الْجَوَابُ؟

قُلْنَا: نَعَمْ. وَلِهَذَا يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بِأَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ ﷺ فَعَلَ هَذَا مَرَّةً وَهَذَا مَرَّةً، وَإِذَا أَمَكَّنَ الْجَمْعُ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ تُبْطَلَ الرِّوَايَاتُ الَّتِي تَلَقَّتْهَا الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ.



(١) انظر: «المغني» (٣/ ٣٣٨-٣٣٩).

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (٢٣١/ ١) (٢٠٣٩)، وأبو داود (١١٦٥)، والنسائي (١٥٢١)، والترمذي (٥٥٨، ٥٥٩) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه (١٢٦٦)، وصححه ابن حبان (١٢٨٥١)، والحاكم في «المستدرک» (٣٢٦-٣٢٧). وقال: هذا حديث رواه مصريون، ومديون، ولا أعلم أحدا منهم منسوباً إلى نوع من الجرح، ولم يخرجاه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥- باب انتقام الربّ جلّ وعزّ من خلقه بالقحط إذا انتهكت محارم الله.

٦- باب الاستسقاء في المسجد الجامع.

١٠١٣- حدثنا مُحَمَّدٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو ضَمْرَةَ أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شَرِيكُ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَذْكُرُ أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ بَابٍ كَانَ وَجَاهُ الْمِنْبَرِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ فَاسْتَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكَتِ الْمَوَاشِي وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللَّهَ يُغِيثُنَا قَالَ: فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اسْقِنَا، اللَّهُمَّ اسْقِنَا» قَالَ أَنَسُ: وَلَا وَاللَّهِ مَا نَرَى فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ وَلَا قَرَعَةٍ وَلَا شَيْئًا، وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ سَلْعٍ مِنْ بَيْتٍ وَلَا دَارٍ قَالَ: فَطَلَعْتُ مِنْ وَرَائِهِ سَحَابَةً مِثْلُ التُّرْسِ، فَلَمَّا تَوَسَّطَتِ السَّمَاءَ انْتَشَرْتُ ثُمَّ أَمْطَرَتْ قَالَ: وَاللَّهِ مَا رَأَيْنَا الشَّمْسَ سِتًّا ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ فِي الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ فَاسْتَقْبَلَهُ قَائِمًا فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكَتِ الْأَمْوَالُ، وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللَّهَ يُمَسِّكْهَا قَالَ: فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا، اللَّهُمَّ عَلَى الْآكَامِ وَالْجِبَالِ وَالْأَجَامِ وَالْظُّرَابِ وَالْأَوْدِيَةِ، وَمَنْابِتِ الشَّجَرِ» قَالَ: فَانْقَطَعَتْ، وَخَرَجْنَا نَمْشِي فِي الشَّمْسِ.

قَالَ شَرِيكٌ: فَسَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، أَهْوَى الرَّجُلُ الْأَوَّلُ: قَالَ: لَا أَدْرِي ^(١).

السحاب: هو الغيم الكثير.

والقرعة: القطعة من السحاب.

سَلْعٌ: هذا جبل معروف في المدينة، وإنما ذكره؛ لأن السحاب يأتي من جهته.

وفي هذا الحديث فوائد:

منها: جواز مخاطبة الخطيب إذا كان في ذلك مصلحة؛ لأن هذا الرجل وقف

وسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وكلمه وهو يخطب، لكن لمصلحة عامة.

(١) ورواه مسلم (٨٩٧) (٨) بلفظ: «اللهم أغثنا». بدل: «اللهم اسقنا».

ومنها: أن الأصل قبول الخير ممن لا يُعرفُ بالفسق؛ لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قيل قول هذا الرجل وبنى عليه.

ومنها: تكرار الدعاء ثلاثاً؛ لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعاد ذلك ثلاث مرات. ومنها: رفع اليدين في خطبة الجمعة، لكن هذا خاص في الاستسقاء والاستصحاء، وأما ما سوى ذلك فلا، فلو أن الخطيب دعا للمسلمين بأشياء غير المطر فإنه لا يرفع يديه، ولكن إذا طلب الاستسقاء رفع يديه، وإذا طلب الاستصحاء كذلك يرفع يديه.

وفيه: آية من آيات الله ﷻ؛ حيث إنه سبحانه وتعالى أنشأ هذا السحاب وأمطر قبل أن ينزل النبي ﷺ من منبره.

وفيه أيضاً: إثبات الأسباب؛ لأن الله قادر على أن يُنزل مطراً بدون غيم، لكنه سبحانه وتعالى قد ربط المسببات بأسبابها، فأنشأ هذا الغيم حتى أمطر.

ومنها: جواز القسم بدون إقسام في الأمور الهامة؛ لأن أنسا ﷺ أقسم عدة مرات؛ لأن هذا أمر هام.

ومنها: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يملك شيئاً من الأمر، وإلا لقال: يا سماء أمطري. لكنه لا يملك ذلك، قال الله تعالى له: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [النحل: ١٢٨]. فهو ﷺ لا يملك أن يُغيث أحداً، إلا إذا كان حياً وأغاثه بما يقدر عليه، ولا يملك أن يأمر السماء فتُمطر، وأن يأمر الأرض فتنبت، وأما ما جاء في الدجال: «أنه يأمر السماء فتُمطر والأرض فتنبت»^(١) فهذا من باب الامتحان والابتلاء.

ومن فوائد هذا الحديث أيضاً: أنه تجوز المبالغة في القول؛ لأن هذا الرجل: هلك الأموال، وانقطعت السبل من القحط، ما هلك من المطر، لكن هذا من باب المبالغة.

(١) تقدم تخريجه.

أَوْ يُقَالَ: إِنْ قَوْلُهُ: الْأَمْوَالُ وَالسَّبُلُ مِنْ بَابِ إِرَادَةِ الْخَاصِّ بِاللَّفْظِ الْعَامِّ.
وَمِنْهَا: مَا يُعْبَرُ عَنْهُ فِي الْبَلَاغَةِ بِالسُّلُوبِ الْحَكِيمِ؛ لِأَنَّ هَذَا الرَّجُلَ قَالَ: ادْعُ اللَّهَ
يُمْسِكُهَا. وَلَكِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَدْعُ اللَّهَ أَنْ يُمْسِكُهَا، بَلْ سَأَلَ اللَّهَ أَنْ يَصْرِفَهَا إِلَى هَذِهِ
الْمَوَاضِعِ الَّتِي تَكُونُ فِيهَا الْفَائِدَةُ بِدُونِ ضَرَرٍ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧- بَابُ الْاسْتِسْقَاءِ فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ غَيْرِ مُسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةِ.

١٠١٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شَرِيكِ، عَنْ
أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ جُمُعَةٍ مِنْ بَابٍ كَانَ نَحْوَ بَابِ دَارِ الْقَضَاءِ،
وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ، فَاسْتَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،
هَلَكَتِ الْأَمْوَالُ، وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ فَادْعُ اللَّهَ يُغِيثَنَا، فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ:
«اللَّهُمَّ اغْنِنَا اللَّهُمَّ اغْنِنَا اللَّهُمَّ اغْنِنَا» قَالَ أَنْسٌ: وَلَا وَاللَّهِ مَا نَرَى فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ
وَلَا قَرَعَةٍ، وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ سَلْعٍ مِنْ بَيْتٍ وَلَا دَارٍ قَالَ: فَطَلَعْتُ مِنْ وَرَائِهِ سَحَابَةٌ مِثْلُ
التُّرْسِ فَلَمَّا تَوَسَّطَتِ السَّمَاءَ انْتَشَرَتْ ثُمَّ أَمْطَرَتْ، فَلَا وَاللَّهِ مَا رَأَيْنَا الشَّمْسَ سِتًّا، ثُمَّ
دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ فِي الْجُمُعَةِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ فَاسْتَقْبَلَهُ قَائِمًا
فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكَتِ الْأَمْوَالُ وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللَّهَ يُمْسِكُهَا عَنَّا قَالَ: فَرَفَعَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا، اللَّهُمَّ عَلَى الْآكَامِ وَالظُّرَابِ
وَبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ، وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ» قَالَ: فَأَقْلَعْتُ وَخَرَجْنَا نَمْشِي فِي الشَّمْسِ قَالَ
شَرِيكٌ: سَأَلْتُ أَنْسَ بْنَ مَالِكٍ أَهْوَى الرَّجُلُ الْأَوَّلُ؟ فَقَالَ: مَا أَدْرِي ^(١).

هذا الحديث سبق الكلام عليه، لكن فيه هنا: «اللَّهُمَّ اغْنِنَا» وفيما سبق: «اللَّهُمَّ
اسْقِنَا» وهما بمعنى واحد، لكن فيه دليلاً على أن الرواة قد يتصرفون في الألفاظ،

(١) ورواه مسلم (٨٩٧) (٨).

وَيَرَوْنَ الْحَدِيثَ بِالْمَعْنَى، وَلَا حَرَجَ فِي هَذَا، وَهُوَ مَعْرُوفٌ، فَإِنْ كَثُرَ مِنَ الْأَحَادِيثِ تَجَدَّدَ فِيهَا فَرْقًا بَيْنَ أَلْفَاظِهَا وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ هَلَكَتْ الْأَمْوَالُ وَانْقَطَعَتِ السَّبُلُ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ: غَرَقَ الْمَاءُ وَتَهَدَّمَ الْبِنَاءُ^(١) وَهَذَا اللَّفْظُ أَوَّلَى بِالْحَالِ الَّتِي شَكَّاهَا هَذَا الرَّجُلُ؛ لِأَنَّ كَثْرَةَ السِّيُولِ تَوْجِبُ غَرَقَ الْمَاءِ وَتَهْدَمُ الْبِنَاءَ.

وَفِي هَذَا دَلِيلٌ كَمَا سَبَقَ عَلَى رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ، حَالَ الدَّعَاءِ بِالِاسْتِسْقَاءِ وَالدَّعَاءِ بِالِاسْتِصْحَاءِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨- بَابُ الْاسْتِسْقَاءِ عَلَى الْمِنْبَرِ.

١٠١٥- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخُطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَحَطَ الْمَطَرُ فَادْعُ اللَّهَ أَنْ يُسْقِيَنَا، فَدَعَا فَمُطِرْنَا، فَمَا كِدْنَا أَنْ نَصِلَ إِلَى مَنْزِلِنَا، فَمَا زِلْنَا نُمَطِّرُ إِلَى الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ. قَالَ: فَقَامَ ذَلِكَ الرَّجُلُ - أَوْ غَيْرُهُ - فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَصْرِفَهُ عَنَّا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا» قَالَ: فَلَقَدْ رَأَيْتُ السَّحَابَ يَتَقَطَّعُ يَمِينًا وَشِمَالًا، يُمَطِّرُونَ وَلَا يُمَطِّرُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ.

﴿قَوْلُهُ: «يُسْقِيَنَا». يَجُوزُ فِيهِ: يُسْقِيَنَا، بِضَمِّ الْيَاءِ الْمَثْنَاءِ التَّحْتِيَّةِ، وَفَتْحِهَا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ [الْأَنْعَامُ: ٢١] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَسْقَيْنَاكُمْ مَاءً فُرَاتًا﴾ [الْأَنْعَامُ: ٢٧] فَعَلَى الْأَوَّلِ يُسْقِي، وَعَلَى الثَّانِي يُسْقِي.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩- بَابُ مَنْ اكْتَفَى بِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ فِي الْاسْتِسْقَاءِ.

١٠١٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: هَلَكَتِ الْمَوَاشِي وَتَقَطَّعَتِ السُّبُلُ، فَدَعَا فَمَطَرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: تَهَدَّمَتِ الْبُيُوتُ وَتَقَطَّعَتِ السُّبُلُ وَهَلَكَتِ الْمَوَاشِي، فَادْعُ اللَّهَ يُمَسِّكْهَا فَقَامَ ﷺ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ عَلَى الْأَكَامِ وَالظَّرَابِ وَالْأَوْدِيَةِ، وَمَنَايِبِ الشَّجَرِ» فَانْجَابَتْ عَنِ الْمَدِينَةِ أَنْجِيَابُ الثَّوْبِ.

❦ قَوْلُهُ: «هَلَكَ النَّاسُ». هُنَا بِسَبَبٍ غَيْرِ السَّبَبِ الْأَوَّلِ. السَّبَبُ الْأَوَّلُ مِنْ قَلَةِ الْمَطَرِ وَالنَّبَاتِ، وَالثَّانِي مِنْ كَثَرَةِ الْمَطَرِ وَالْمَيَاءِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠- بَابُ الدُّعَاءِ إِذَا تَقَطَّعَتِ السُّبُلُ مِنْ كَثَرَةِ الْمَطَرِ.

١٠١٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ، عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكَتِ الْمَوَاشِي وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللَّهَ فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَمَطَرُوا مِنْ جُمُعَةٍ إِلَى جُمُعَةٍ، فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَهَدَّمَتِ الْبُيُوتُ وَتَقَطَّعَتِ السُّبُلُ وَهَلَكَتِ الْمَوَاشِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ عَلَى رُءُوسِ الْجِبَالِ وَالْأَكَامِ وَبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ، وَمَنَايِبِ الشَّجَرِ» فَانْجَابَتْ عَنِ الْمَدِينَةِ أَنْجِيَابُ الثَّوْبِ.

هُنَا يُوجَدُ اخْتِصَارٌ فِي السِّيَاقَيْنِ الْأَوَّلِ وَالَّذِي قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ الرَّاوِيَّ قَدْ يَرَوِي الْحَدِيثَ وَيَحْذِفُ مِنْهُ مَا لَا يَتَعَلَّقُ بِالْحَالِ الظَّاهِرِ، فَكَأَنَّهُ يَسْتَشْهَدُ بِمَا يُرِيدُ، وَهَذَا جَائِزٌ، وَيَعْنِي بِهِ عُلَمَاءُ الْمَصْطَلَحِ حَذْفَ شَيْءٍ مِنَ الْحَدِيثِ، فَإِذَا حَذَفَ شَيْئًا مِنَ الْحَدِيثِ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْمَذْكُورُ فَلَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّ الرَّاوِيَّ أحيانًا يَذْكُرُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْحَالِ الْحَاضِرَةِ:

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١- بَابُ مَا قِيلَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُحَوَّلْ رِدَاءُهُ فِي الْاِسْتِسْقَاءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ.

١٠١٨- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بَشْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عِمْرَانَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَجُلًا شَكَاَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ هَلَكَ الْهَالِ، وَجَهَدَ الْعِيَالِ، فَدَعَا اللَّهَ يَسْتَسْقِي، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ حَوَّلَ رِدَاءَهُ وَلَا اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ.

في هذا الحديث: دليلٌ على الاستدلالِ بالنفي أو بالعدم؛ لقوله: ولم يذكر أنه حوّل رداءه، ولا استقبل القبلة.

وهو: دليلٌ على أنه إذا وُجد سببُ الفعل ولم يُفعلْ كان الدليلُ على عدمه.

فلو قال قائلٌ: لعله حوّل رداءه. فماذا نقولُ؟

نقولُ: لو حوّلَهُ لذكر. وكذلك لو قال: استقبل القبلة. لقلنا: لو استقبل القبلة لذكر أنه استدار في الخطبة واستقبل القبلة لذكر أنه استدار في الخطبة واستقبل القبلة.

فالاستدلالُ بالعدمِ صحيحٌ إذا كانتِ الحالُ تقتضي ذكره ولم يذكر.

وهذه تقييدٌ ما قيل: عدمُ الذكر ليس ذكرًا للعدم. فتقولُ: بل إذا اقتضتِ الحالُ

الذكر ولم يذكر فهو ذكرٌ للعدم.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢ - بَابُ إِذَا اسْتَشْفَعُوا إِلَى الْإِمَامِ لِيَسْتَسْقِيَ لَهُمْ لَمْ يَرُدَّهُمْ.

١٠١٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكَتِ الْمَوَاشِي وَتَقَطَّعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللَّهَ فَدَعَا اللَّهُ فَمَطَرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ، فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَهَدَّمَتِ الْبُيُوتُ وَتَقَطَّعَتِ السُّبُلُ وَهَلَكَتِ الْمَوَاشِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ عَلَى ظُهُورِ الْجِبَالِ وَالْأَكَامِ وَبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ، وَمَنَايِبِ الشَّجَرِ» فَانْجَابَتْ عَنِ الْمَدِينَةِ انْجِيَابَ الثَّوْبِ.



١٣ - بَابُ إِذَا اسْتَشْفَعَ الْمُشْرِكُونَ بِالْمُسْلِمِينَ عِنْدَ الْقَحْطِ.

١٠٢٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ سُفْيَانَ حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ وَالْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي الضُّحَى عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: أَتَيْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ فَقَالَ: إِنَّ قُرَيْشًا أَبْطَلُوا عَنِ الْإِسْلَامِ، فَدَعَا عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ فَأَخَذَتْهُمْ سَنَةٌ حَتَّى هَلَكُوا فِيهَا وَأَكَلُوا الْمَيْتَةَ وَالْعِظَامَ، فَجَاءَهُ أَبُو سُفْيَانَ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، جِئْتَ تَأْمُرُ بِصِلَةِ الرَّحِمِ، وَإِنَّ قَوْمَكَ هَلَكُوا فَادْعُ اللَّهَ فَقَرَأَ ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُحَانٍ مُبِينٍ﴾ [الشُّعَرَاءُ: ١٠] ثُمَّ عَادُوا إِلَى كُفْرِهِمْ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى﴾ [الشُّعَرَاءُ: ١٦] يَوْمَ بَدْرٍ^(١).

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَزَادَ أَصْبَاطُ عَنْ مَنْصُورٍ، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَقُوا الْغَيْثَ، فَأَطْبَقَتْ عَلَيْهِمْ سَبْعًا، وَشَكَا النَّاسُ كَثْرَةَ الْمَطَرِ قَالَ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا» فَانْحَدَرَتِ السَّحَابَةُ عَنْ رَأْسِهِ فَسَقُوا النَّاسُ حَوْلَهُمْ^(٢).

(١) وينحوه رواه مسلم (٢٧٩٨) (٣٩).

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، بصيغة الجزم، ووصله البيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ في «سننه الكبرى» (٣٥٢/٣٠)، وفي «الدلائل» قال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، ثنا العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن عبيد بن

السَّنة: يَعْنِي: جَدُّ الْأَرْضِ، وَقَحْطُ الْمَطَرِ.

وَيَبْدُو أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ فِيهِ اضْطِرَابٌ فِي سِيَاقِهِ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ حَدِيثًا فِي حَدِيثٍ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ:

قَوْلُهُ: «بَابُ إِذَا اسْتَشْفَعَ الْمُشْرِكُونَ بِالْمُسْلِمِينَ عِنْدَ الْقَحْطِ» قَالَ الزَّيْنُ بْنُ

الْمُنِيرِ: ظَاهِرُ هَذِهِ التَّرْجُمَةِ مَنَعُ أَهْلِ الذِّمَّةِ مِنَ الْإِسْتِبْدَادِ بِالْإِسْتِسْقَاءِ، كَذَا قَالَ، وَلَا يَظْهَرُ وَجْهُ الْمَنَعِ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ.

وَاسْتَشْكَلَ بَعْضُ شَيْوِخِنَا مُطَابَقَةَ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ لِلتَّرْجُمَةِ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِشْفَاعَ إِنَّمَا

وَقَعَ عَقَبَ دَعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَيْهِمُ بِالْقَحْطِ، ثُمَّ سِئِلَ أَنْ يَدْعُوَ بِرَفْعِ ذَلِكَ ففَعَلَ، فَتَظِيرُهُ أَنْ يَكُونَ إِمَامُ الْمُسْلِمِينَ هُوَ الَّذِي دَعَا عَلَى الْكُفَّارِ بِالْجَدْبِ فَأُجِيبَ، فَجَاءَهُ الْكُفَّارُ يَسْأَلُونَهُ الدَّعَاءَ بِالسَّقْيَا. انْتَهَى

وَمَحْصَلُهُ أَنَّ التَّرْجُمَةَ أَعْمُ مِنَ الْحَدِيثِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: هِيَ مُطَابَقَةٌ لَهَا وَرَدَ فِيهِ،

وَيَلْحَقُ بِهَا بَقِيَّةُ الصُّورِ؛ إِذْ لَا يَظْهَرُ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا إِذَا اسْتَشْفَعُوا بِسَبَبِ دَعَائِهِ أَوْ بِإِتْلَاءِ

اللَّهِ لَهُمْ بِذَلِكَ، فَإِنَّ الْجَامِعَ بَيْنَهُمَا ظَهُورُ الْخُضُوعِ مِنْهُمْ وَالذِّلَّةُ لِلْمُؤْمِنِينَ فِي التَّهَامِسِ مِنْهُمْ

مِنْهُمْ الدَّعَاءَ لَهُمْ، وَذَلِكَ مِنْ مَطَالِبِ الشَّرْعِ.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَا ذَكَرَهُ شَيْخُنَا هُوَ السَّبَبُ فِي حَذْفِ الْمَصْنُفِ جَوَابَ «إِذَا» مِنْ

التَّرْجُمَةِ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ فِي الْجَوَابِ مِثْلًا: أَجَابَهُمْ مُطْلَقًا، أَوْ أَجَابَهُمْ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ

هُوَ الَّذِي دَعَا عَلَيْهِمْ، أَوْ لَمْ يُجِبْهُمْ إِلَى ذَلِكَ أَصْلًا. وَلَا دَلَالَةَ فِيهَا وَقَعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي

هَذِهِ الْقِصَّةِ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ ذَلِكَ لغيره.

عقبه، ثنا علي بن ثابت، ثنا أسباط بن نصر، عن منصور، عن أبي الضحى، عن مسروق، عن ابن مسعود، قال: لما رأى رسول الله ﷺ من الناس إِدْبَارًا، قال: «اللهم سبِّعْ كَسْبِعَ يَوْسُفَ...» فذكر الحديث، وقال فيه: «دعا رسول الله ﷺ فسقوا الغيث، فأطبقت عليهم. وساقه بحروفه. وانظر: «تغليق التعليق» (٢/ ٣٩٠).

[على كُلِّ حالٍ لا شكَّ أن هناك فرقاً بين أن يَكُونَ جَذْبُهُمْ وقَحْطُهُمْ من دعائه، فيأتُونَ إليه يَسْتَشْفُونَ أن يَرَفَعَ ما حصلَ بدعائه.

وبين أن يَكُونَ من الله؛ لأن الصورة الأولى فيها أنهم أتوا إليه لِيَذْفَعَ الضررَ الذي كان هو سببه، والصورة الثانية أتوا إليه لأنهم يَظُنُّون أنه أقرب للإجابة من دعائهم - وإن كان الله تعالى يُجِيبُ دعاءَ المضطرِّ حتَّى وإن كان مشركاً -.

فالذي يَظْهَرُ أن قريشاً جاءوا للرسول ﷺ وهو في مكة؛ لأنه دعا عليهم وهو في مكة قائلاً: «اللهم اجعلها عليهم سنينَ كسني يوسف»^(١).

إذا: الظاهرُ أن ذلك من خصائصه لاطلاعه على المصلحة في ذلك بخلاف من بعده من الأئمة، ولعلَّه حَذَفَ جواب «إذا» لوجود هذه الاحتمالات.

وَيُمْكِنُ أن يُقال: إذا رَجَا إمامُ المسلمين رجوعَهُم عن الباطل، أو وجودَ نفعٍ عامٍّ للمسلمين شرعَ دعاؤه لهم والله أعلم.

قوله: «عن مسروق قال: أتيتُ ابنَ مسعودٍ سيأتي في تفسير الروم بالإسناد المذكور في أوله: «بينما رجلٌ يُحدِّثُ في كندة فقال: يَجِيءُ دخانٌ يومَ القيامة» فذكر القصةَ وفيها «ففرَّعنا فأتينا ابنَ مسعودٍ الحديث».

قوله: «فقال: إن قريشاً أَبْطَنُوا» سيأتي في الطريق المذكورة إنكارُ ابنِ مسعودٍ لما قاله القاصُّ المذكور، وسنذكرُ في تفسير سورة الدخان ما وَقَعَ لنا في تسمية القاصِّ المذكور، وأقوال العلماء في المراد بقوله: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٠]. مع بقية شرح هذا الحديث، ونقتصر في هذا الباب على ما يَتَعَلَّقُ بالاستسقاء ابتداءً وانتهاءً.

قوله: «فدعاهم عليهم» تقدَّم في أوائل الاستسقاء صفة ما دعا به عليهم وهو قوله «اللهم سبعاً كسبع يوسف» وهو منصوبٌ بفعلٍ تقديره أسألك، أو سلَّط عليهم.

(١) ما بين المعقوفين من كلام الشارح رحمه الله.

وَسَيَاتِي فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ يُوسُفَ بَلْفِظَ «اللَّهُمَّ اكْفِنِيهِمْ بِسَبْعِ كَسْبِيعِ يَوْسُفَ» وَفِي سُورَةِ الدُّخَانِ «اللَّهُمَّ أَعْنِي عَلَيْهِمْ... الْخ» وَأَفَادَ الدِّمِيَاطِيُّ أَنَّ ابْتِدَاءَ دَعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى قَرِيشٍ بِذَلِكَ كَانَ عَقِبَ طَرَحِهِمْ عَلَى ظَهْرِهِ سَلَى الْجَزُورِ الَّذِي تَقَدَّمَتْ قِصَّتُهُ فِي الطَّهَارَةِ، وَكَانَ ذَلِكَ بِمَكَّةَ قَبْلَ الْهَجْرَةِ، وَقَدْ دَعَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ بَعْدَهَا بِالْمَدِينَةِ فِي الْقَنُوتِ كَمَا تَقَدَّمَ أَوَائِلَ الْاسْتِسْقَاءِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ اتِّحَادُ هَذِهِ الْقِصَصِ، إِذْ لَا مَانَعَ أَنْ يَدْعُوَ بِذَلِكَ عَلَيْهِمْ مَرَارًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

❦ قَوْلُهُ: «فَجَاءَهُ أَبُو سَفْيَانَ» يَعْنِي الْأُمَوِيَّ وَالِدَ مُعَاوِيَةَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ مُجِئَهُ كَانَ قَبْلَ الْهَجْرَةِ؛ لِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «ثُمَّ عَادُوا، فَذَلِكَ قَوْلُهُ ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى﴾» يَوْمَ بَدْرٍ» وَلَمْ يُنْقَلْ أَنَّ أَبَا سَفْيَانَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ قَبْلَ بَدْرٍ، وَعَلَى هَذَا فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَبُو طَالِبٍ كَانَ حَاضِرًا ذَلِكَ فَلِذَلِكَ قَالَ: «وَأَبْيَضَ يُسْتَسْقَى الْغَمَامُ بِوَجْهِهِ» الْبَيْتَ، لَكِنْ سَيَاتِي بَعْدَ هَذَا بِقَلِيلٍ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقِصَّةَ الْمَذْكُورَةَ وَقَعَتْ بِالْمَدِينَةِ، فَإِنْ لَمْ يُحْمَلْ عَلَى التَّعَدُّدِ، وَإِلَّا فَهُوَ مُشْكَلٌ جَدًّا وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

❦ قَوْلُهُ: «جِئْتُ تَأْمُرُ بِصَلَةِ الرَّحِمِ» يَعْنِي: وَالَّذِينَ هَلَكُوا بِدَعَائِكَ مِنْ ذَوِي رَحِمِكَ، فَيَنْبَغِي أَنْ تَصَلَ رَحِمَكَ بِالْإِعْزَازِ لَهُمْ، وَلَمْ يَقَعْ فِي هَذَا السِّيَاقِ التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُ دَعَا لَهُمْ، وَسَيَاتِي هَذَا الْحَدِيثُ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ ص بَلْفِظَ: «فَكَشَفَ عَنْهُمْ ثَمَّ عَادُوا» وَفِي سُورَةِ الدُّخَانِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ بَلْفِظَ: «فَاسْتَسْقَى لَهُمْ فَسُقُوا» وَنَحْوُهُ فِي رَوَايَةِ أَهْلِ الْمَعْلَقَةِ.

❦ قَوْلُهُ: ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى﴾ زَادَ الْأَصْبَلِيُّ بَقِيَّةَ الْآيَةِ.

❦ قَوْلُهُ: «وَزَادَ أَهْلُ الْأَسْبَاطِ» هُوَ ابْنُ نَصْرِ، وَوَهُمْ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ أَهْلُ الْأَسْبَاطِ بَنُو مُحَمَّدٍ.

❦ قَوْلُهُ: «عَنْ مَنْصُورٍ» يَعْنِي بِإِسْنَادِهِ الْمَذْكُورِ قَبْلَهُ إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ، وَقَدْ وَصَلَهُ الْجَوْزُقِيُّ، وَالْبَيْهَقِيُّ، مِنْ رَوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أَهْلِ الْأَسْبَاطِ بَنِي نَصْرِ، عَنْ مَنْصُورٍ - وَهُوَ ابْنُ الْمَعْتَمِرِ - عَنْ أَبِي الصُّحْحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ «لَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ النَّاسِ إِدْبَارًا» فَذَكَرَ نَحْوَ الَّذِي قَبْلَهُ وَزَادَ: «فَجَاءَهُ أَبُو سَفْيَانَ وَنَاسٌ مِنْ أَهْلِ

مكة فقالوا: يا محمد إنك تزعم أنك بعثت رحمة، وإن قومك قد هلكوا فادعُ الله لهم، فدعا رسول الله ﷺ فسقوا الغيثَ الحديثَ «وقد أشاروا بقولهم «بعثت رحمة» إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾.

وقوله: «فسقوا الناس حولهم» كذا في جميع الروايات في الصحيح بضم السين والقاف، وهو على لغة بني الحارث، وفي رواية البيهقي المذكورة «فأسقى الناس حولهم» وزاد بعد هذا «فقال -يعني ابن مسعود-: لقد مرت آية الدخان وهو الجوع إلخ».

وقد تعقب الداودي وغيره هذه الزيادة ونسبوا أسباط بن نصر إلى الغلط في قوله «وشكا الناس كثرة المطر إلخ» وزعموا أنه أدخل حديثاً في حديث، وأن الحديث الذي فيه شكوى كثرة المطر، وقوله: «اللهم حوالينا ولا علينا» لم يكن في قصة قريش وإنما هو في القصة التي رواها أنس. وليس هذا التعقب عندي بجيد؛ إذ لا مانع أن يقع ذلك مرتين، والدليل على أن أسباط بن نصر لم يغلط ما سيأتي في تفسير الدخان من رواية أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي الضحى، في هذا الحديث «فقال: يا رسول الله استسقى الله لمضر، فإنها قد هلكت قال: لمضر؟ إنك لجريء. فاستسقى فسقوا». اهـ

[لكن قوله: «اللهم حوالينا ولا علينا» يدل على أنه للمدينة لا لمضر، فالذي يظهر لي أن الصواب مع من جعل هذه الزيادة غلطاً] ^(١).

والقائل: «فقال» يظهر لي أنه أبو سفيان؛ لما ثبت في كثير من طرق هذا الحديث في الصحيحين «فجاء أبو سفيان» ثم وجدت في الدلائل للبيهقي من طريق شعبة، عن شعبة، عن عمرو بن مرة، عن سالم، عن أبي الجعد، عن شرحبيل بن السمط، عن كعب بن مرة -أو مرة بن كعب- قال: «دعا رسول الله ﷺ على مضر، فأثاه أبو سفيان فقال: ادعُ الله لقومك فإنهم قد هلكوا» رواه أحمد وابن ماجه من رواية الأعمش عن عمرو بن مرة بهذا الإسناد عن كعب بن مرة ولم يشك، فأبهم أبو سفيان قال: «جاء

(١) ما بين المعقوفين من كلام الشارح رحمه الله.

رَجُلٌ فَقَالَ: اسْتَسْقِ اللَّهَ لِمَضْرٍ. فَقَالَ: «إِنَّكَ لَجَرِيٌّ، أَلَمْضَرُّ؟» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اسْتَنْصَرْتَ اللَّهَ فَنَصَرَكِ، وَدَعَوْتَ اللَّهَ فَأَجَابَكَ. فَرَفَعَ يَدَيْهِ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا مَغِيثًا مَرِيحًا مَرِيئًا طَبَقًا عَاجِلًا غَيْرَ رَائِتٍ نَافِعًا غَيْرَ ضَارٍّ» قَالَ: فَأَجِيبُوا، فَمَا لِبِشْوَا أَنْ أَتَوْهُ فَشَكُّوا إِلَيْهِ كَثْرَةَ الْمَطَرِ فَقَالُوا: قَدْ تَهَدَّمَتِ الْبُيُوتُ. فَرَفَعَ يَدَيْهِ وَقَالَ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا» فَجَعَلَ السَّحَابُ يَنْقَطِعُ يَمِينًا «إِنَّكَ لَجَرِيٌّ». هُوَ أَبُو سَفْيَانَ ^(١). اهـ



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤ - بَابُ الدُّعَاءِ إِذَا كَثُرَ الْمَطَرُ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا.

قَوْلُهُ: «حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا». يَعْنِي: حَوْلَنَا، لَكِنَّا جَاءَتْ بِهِذِهِ الصَّيْغَةُ لِمُنَاسَبَةِ قَوْلِهِ: «وَلَا عَلَيْنَا» وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ السَّجْعَ الَّذِي لَا يُتَكَلَّفُ سِوَاءُ فِي الدُّعَاءِ، أَوْ الْكَلَامِ الْعَابِرِ، لَا بَأْسَ لَهُ؛ لِأَنَّ السَّجْعَ يُعْطِي الْكَلَامَ رَوْنًا وَجَمَالًا، وَقَدْ قَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا، وَظَلَمْنَا وَهَزَلْنَا وَجَدْنَا، وَعَمَدْنَا وَكُلُّ ذَلِكَ عِنْدَنَا» ^(١). وَقَالَ: «قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ، وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» ^(٢). فَإِذَا لَمْ يَكُنِ السَّجْعُ مُتَكَلِّفًا فَهُوَ مِمَّا يَزِينُ الْكَلَامَ، سِوَاءُ فِي الدُّعَاءِ، أَوْ فِي الْكَلَامِ الْعَابِرِ.



(١) «فتح الباري» (٢/ ٥١٠-٥١٢).

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (١٧٣/ ٢) (٦٦١٧)، والطبراني في «الدعاء» (١٧٩٤)، وابن حبان في «صحيحه» (١٠٢٧)، والحاكم في «مستدركه» (٧٠٣/ ١)، وقال: حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه. اهـ من حديث عبد الله بن عمرو.

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٧٢/ ١٠): رواه أحمد والطبراني، وإسنادهما حسن.

(٢) رواه البخاري (٢١٦٨)، ومسلم (١٥٠٤) (٨).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ:

١٠٢١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ جُمُعَةٍ فَقَامَ النَّاسُ فَصَاحُوا فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَحْطَ الْمَطَرُ، وَاحْمَرَّتِ الشَّجَرُ، وَهَلَكَتِ الْبَهَائِمُ، فَادْعُ اللَّهَ يَسْقِينَا فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اسْقِنَا مَرَّتَيْنِ وَإِنَّ اللَّهَ مَا نَرِي فِي السَّمَاءِ قَزَعَةً مِنْ سَحَابٍ، فَنَشَأَتْ سَحَابَةٌ وَأَمْطَرَتْ، وَنَزَلَ عَنِ الْمُنْبَرِ فَصَلَّى فَلَمَّا أَنْصَرَفَ لَمْ تَزَلْ تُمَطِّرُ إِلَى الْجُمُعَةِ الَّتِي تَلِيهَا، فَلَمَّا قَامَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ صَاحُوا إِلَيْهِ تَهَدَّمَتِ الْبُيُوتُ وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ فَادْعُ اللَّهَ يَجْبِسْهَا عَنَّا، فَتَبَسَّمَ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا» فَكَشَطَتِ الْمَدِينَةَ فَجَعَلَتْ تَمْطُرُ حَوْلَهَا وَلَا تَمْطُرُ بِالْمَدِينَةِ قَطْرَةً، فَتَنْظَرْتُ إِلَى الْمَدِينَةِ وَإِنَّهَا لَفِي مِثْلِ الْإِكْلِيلِ^(١).

هذا السياق فيه خلافٌ عن السياق الأول، لكن هذا من تصرف الرواة لا شك؛ إذ إن القصة واحدة.

وفي هذا السياق تبسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وسبب تبسمه أن الناس لا يضربون على حالٍ واحدٍ، ففي الحال الأول يدعوا بالغيث، وفي الثاني يطلبون أن يمسك الله الغيث، فالإنسان لا يضرب على حالٍ واحدة.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥ - بَابُ الدُّعَاءِ فِي الْإِسْتِسْقَاءِ قَائِمًا.

١٠٢٢ - وَقَالَ لَنَا^(١) أَبُو نَعِيمٍ عَنْ زُهَيْرٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيُّ وَخَرَجَ مَعَهُ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ، وَزَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَاسْتَسْقَى فَقَامَ بِهِمْ عَلَى

(١) ورواه مسلم مختصراً (٨٩٧) (١٠).

(٢) قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الفتح» (٥١٣/٢): قوله: وقال لنا أبو نعيم. قال الكرمانى تبعاً لغيره: الفرق بين: «قال لنا». و«حدثنا». أن القول يستعمل فيما يسمع من الشيخ في مقام المذاكرة، والحديث فيما يسمع في مقام التحمل. اهـ

رَجُلِيهِ عَلَى غَيْرِ مَنَبْرٍ، فَاسْتَغْفَرَ ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ يَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ وَلَسَمَ يُؤَذِّنُ وَلَسَمَ يُقِمُّ قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: وَرَأَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيُّ النَّبِيَّ ﷺ .
 فِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الدُّعَاءَ فِي الْاسْتِسْقَاءِ يَكُونُ قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَقَدْ سَبَقَ لَنَا أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَأَنْ يَكُونَ بَعْدَهَا.

وَفِيهِ أَيْضًا: أَنَّ الْإِنْسَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُقَدِّمَ بَيْنَ يَدَيِ الطَّلَبِ مَا يَكُونُ سَبَبًا لِلْإِجَابَةِ وَهُوَ الْاسْتِغْفَارُ كَمَا هُنَا، وَلِقَوْلِ نُوْحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ۝ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ۝﴾ [١١-١٠]. وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَالَ هُودٌ: ﴿وَنَقُورَ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ ثَوْبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ﴾ [٥٢: ٥٢].
 ثُمَّ قَالَ:

١٠٢٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ بَنُ تَمِيمٍ، أَنَّ عَمَّهُ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ بِالنَّاسِ يَسْتَسْقِي لَهُمْ فَقَامَ فَدَعَا اللَّهَ قَائِمًا، ثُمَّ تَوَجَّهَ قِبَلَ الْقِبْلَةِ، وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ فَأَسْقُوا.
 هَذَا أَيْضًا فِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الدُّعَاءَ يَكُونُ وَقْتُ الْخُطْبَةِ وَهُوَ مُسْتَقْبَلُ النَّاسِ، وَأَنَّ تَحْوِيلَ الرِّدَاءِ يَكُونُ وَهُوَ مُسْتَقْبَلُ الْقِبْلَةِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: فَقَامَ فَدَعَا اللَّهَ قَائِمًا - يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ - ثُمَّ تَوَجَّهَ قِبَلَ الْقِبْلَةِ وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ.



لَكِنْ لَيْسَ اسْتِعْمَالُ الْبَخَارِيِّ لِذَلِكَ مُخْتَصَرًا فِي الْمَذَاكِرَةِ، فَإِنَّهُ يَسْتَعْمَلُهُ فِيمَا يَكُونُ ظَاهِرُهُ الْوَقْفُ، وَفِيمَا يَصْلَحُ لِلْمَتَابَعَاتِ؛ لِتَخْلُصَ صِبْغَةُ التَّحْدِيثِ لِمَا وَضَعَ الْكِتَابَ لِأَجَلِهِ مِنَ الْأَصُولِ الْمَرْفُوعَةِ. وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ وَجُودُ كَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي عَبَّرَ فِيهَا فِي الْجَامِعِ بِصِبْغَةِ الْقَوْلِ مُعَبَّرًا فِيهَا بِصِبْغَةِ التَّحْدِيثِ فِي تَصَانِيفِهِ الْخَارِجَةِ عَنِ الْجَامِعِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦- بَابُ الْجَهْرِ بِالْقِرَاءَةِ فِي الْاسْتِسْقَاءِ.

١٠٢٤- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَسْقِي فَتَوَجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ يَدْعُو، وَحَوْلَ رِدَاءَهُ ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، جَهَرَ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ.

ظَاهِرُ هَذَا السِّيَاقِ يُخَالِفُ الْأَوَّلَ؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ قَالَ: إِنَّهُ دَعَا اللَّهَ ثُمَّ تَوَجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ وَحَوْلَ رِدَاءَهُ. وَلَمْ يَذْكُرْ دَعَاءً، وَهَذَا يَقُولُ: تَوَجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ يَدْعُو وَحَوْلَ رِدَاءَهُ. وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ حِينَ تَوَجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ لِتَحْوِيلِ الرِّدَاءِ دَعَا، فَيَكُونُ دَعَا قَبْلَ التَّوَجُّهِ إِلَى الْقِبْلَةِ وَبَعْدَهَا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧- بَابُ كَيْفِ حَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ ظَهْرَهُ إِلَى النَّاسِ.

١٠٢٥- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ خَرَجَ يَسْتَسْقِي قَالَ: فَحَوَّلَ إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ يَدْعُو، ثُمَّ حَوَّلَ رِدَاءَهُ، ثُمَّ صَلَّى لَنَا رَكَعَتَيْنِ جَهَرَ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ^(١).

قَوْلُهُ: «جَهَرَ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ». وَإِذَا تَأَمَّلْتَ وَجَدْتَ أَنَّ الْجَهَرَ يَكُونُ فِي اللَّيْلِ فِي جَمِيعِ الصَّلَوَاتِ الَّتِي يُشْرَعُ فِيهَا الْجَمَاعَةُ، وَأَمَّا فِي النَّهَارِ فَلَا يُشْرَعُ إِلَّا فِي الصَّلَوَاتِ الَّتِي يَجْتَمِعُ النَّاسُ فِيهَا، كَالْجُمُعَةِ، وَالْاسْتِسْقَاءِ، وَالْعِيدَيْنِ.

وَالْحِكْمَةُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ الْجَهَرَ يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ قِرَاءَةُ النَّاسِ الَّتِي يَسْتَمِعُونَ إِلَيْهَا مِنَ الْإِمَامِ وَاحِدَةً، وَهَمَّ أَكْثَرُ جَمْعًا مِنْ بَقِيَةِ الصَّلَوَاتِ؛ حَتَّى يَتَّحِدَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى قِرَاءَةٍ مِنْ إِمَامٍ وَاحِدٍ.

(١) ورواه مسلم بنحوه (٨٩٤) (٤) بدون ذكر الجهر بالقراءة.

أما في الليل فكانت القراءةُ حتى في الصلوات التي لا يجتمع لها العددُ الكثيرُ من الناس؛ من أجل أن يكون أقرب إلى حضورِ قلوبِ الناسِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨ - باب صلاة الاستسقاء ركعتين

١٠٢٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْقَى فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، وَقَلَبَ رِداءَهُ.

سَبَقَ لَنَا أَنْ مِنَ السَّنَةِ قَلَبَ الرِّدَاءَ لَكِنْ مَا هِيَ الْحِكْمَةُ؟

وَرَدَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ: لِيَتَحَوَّلَ الْقَحْطُ^(١) يَعْني: أَنَّهُ تَفَاوُلٌ عَلَى اللَّهِ ﷻ أَنْ يَتَحَوَّلَ الْقَحْطُ إِلَى غَيْثٍ وَمَاءٍ.

وَفِيهِ أَيْضًا: حِكْمَةٌ أُخْرَى وَهِيَ: أَنَّ هَذَا التَّحْوِيلَ رَمَزٌ لِلتَّزَامِ الْإِنْسَانِ بِتَحْوِيلِهِ مِنَ الْمَعْصِيَةِ الَّتِي هِيَ سَبَبُ الْقَحْطِ إِلَى الطَّاعَةِ الَّتِي هِيَ سَبَبُ الْخَيْرَاتِ.

وَفِيهِ حِكْمَةٌ ثَالِثَةٌ بِالنِّسْبَةِ لَنَا وَهِيَ: التَّأْسِي بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَلَكِنْ هَلْ يَقْلِبُ الْإِنْسَانُ «غَطْرَتَهُ» أَوْ «طَاقِيَّتَهُ» مَثَلًا أَوْ لَا؟

الظَّاهِرُ: لَا، وَأَنَّهُ خَاصٌّ بِالرِّدَاءِ، وَيُشَبِّهُ الرِّدَاءَ الْآنَ الْمَشَالِحُ يَعْنِي: الْعِبَادَةَ، أَمَّا الْغَطْرُ، وَالْأَكْوَاتُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَلَا يَظْهَرُ لِي هَذَا.

وَلَكِنْ إِلَى مَتَى يَظْلُونَ مُحَوَّلِينَ لِأَرْدِيَّتِهِمْ؟

قَالَ الْفُقَهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: يَظْلُونَ حَتَّى يَنْزِعُوهَا مَعِ ثِيَابِهِمْ^(٢).



(١) رواه الحاكم في «مستدركه» (٤٧٣/١) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. والبيهقي في «سننه الكبرى» (٣/٣٥١) من حديث جابر بن عبد الله ﷺ، ورواه الدارقطني في «سننه» (٢/٦٦) مرسلاً.

(٢) «المبدع» (٢/٢٠٧-٢٠٨)، و«المهذب» (١/١٢٥).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٩- باب الاستِسْقَاءِ فِي الْمُصَلَّى.

١٠٢٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، سَمِعَ عَبَّادَ بْنَ تَمِيمٍ عَنْ عَمِّهِ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمُصَلَّى يَسْتَسْقِي، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ وَقَلْبَ رِدَاءٍ^(١). قَالَ سُفْيَانُ: فَأَخْبَرَنِي الْمَسْعُودِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: جَعَلَ الْيَمِينَ عَلَى الشِّمَالِ^(٢).

قَوْلُهُ: «جَعَلَ الْيَمِينَ عَلَى الشِّمَالِ». هَذَا وَصْفٌ لِلْقَلْبِ، وَلَيْسَ كَمَا تَوَهَّم بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ جَعَلَ أَسْفَلَهُ أَعْلَاهُ، بَلِ الْقَلْبُ هُنَا مَعْنَاهُ أَنَّهُ قَلْبُ صَفْحَةِ الرِّدَاءِ، وَإِذَا قَلْبُ صَفْحَتِهِ فَقَطْ فَسَوْفَ يَكُونُ الْيَمِينُ شِمَالًا وَالشِّمَالُ يَمِينًا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٠- باب اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ فِي الْاسْتِسْقَاءِ.

١٠٢٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَنَّ عَبَّادَ بْنَ تَمِيمٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ إِلَى الْمُصَلَّى يُصَلِّي، وَأَنَّهُ لَمَّا دَعَا أَوْ أَرَادَ أَنْ يَدْعُو اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ^(١).

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ هَذَا مَارِئِيٌّ، وَالْأَوَّلُ كُوفِيٌّ هُوَ ابْنُ زَيْدٍ.



(١) ورواه مسلم (٨٩٤) (٢)، ولكن ذكر القلب قبل الصلاة.

(٢) قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «التعليق» (٣٩١ / ٢): ادعى بعضهم أن زيادة المسعودي معلقة،

وليس كذلك، بل هي معطوفة على حديث عبد الله بن أبي بكر. اهـ.

وانظر: «الفتح» (٥١٥ / ٢).

(٢) ورواه مسلم (٥٩٤) (٣).

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢١- بَابُ رَفْعِ النَّاسِ أَيْدِيَهُمْ مَعَ الْإِمَامِ فِي الْاسْتِسْقَاءِ.

١٠٢٩- قَالَ أَيُّوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ أَعْرَابِيٌّ مِنْ أَهْلِ الْبَدْوِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكَتِ الْهَاشِيَةُ، هَلَكَ الْعِيَالُ، هَلَكَ النَّاسُ، فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ يَدْعُو، وَرَفَعَ النَّاسُ أَيْدِيَهُمْ مَعَهُ يَدْعُونَ، قَالَ: فَمَا خَرَجْنَا مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى مُطِرْنَا، فَمَا زِلْنَا نُمْطَرُ حَتَّى كَانَتِ الْجُمُعَةُ الْأُخْرَى، فَاتَى الرَّجُلُ إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَشَقَ الْمُسَافِرُ وَمُنِعَ الطَّرِيقُ ^(١).

١٠٣٠- وَقَالَ الْأَوْسِيُّ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَشَرِيكِ سَمِعَا أَنَسًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْتُ بَيَاضَ إِبْطِيهِ ^(٢).



(١) قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٥١٦/٢): قَوْلُهُ: وَقَالَ أَيُّوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ أَيُّ ابْنِ بِلَالٍ، وَهُوَ مِنْ شُيُوخِ الْبَخَارِيِّ، إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَ هَذَا الطَّرِيقَ عَنْهُ بِصِغَةِ التَّعْلِيقِ، وَقَدْ وَصَلَهَا الْإِسْمَاعِيلِيُّ، وَأَبُو نَعِيمٍ، وَالْبَيْهَقِيُّ - فِي سُنَنِ الْكِبَرِيِّ (٣/٣٥٧) - مِنْ طَرِيقِ أَبِي إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِيِّ عَنْ أَيُّوبَ. أَهْـ
وَانْظُرْ: «تَغْلِيقُ التَّعْلِيقِ» (٢/٣٩٢-٣٩٣).

(٢) عُلِقَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، بِصِغَةِ الْجَزْمِ، وَوَصَلَهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي مُسْتَخْرَجِهِ عَلَى صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ، قَالَ: ثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ بْنِ هِزَةَ، ثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ، ثَنَا أَبُو زُرْعَةَ، ثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ هُوَ الْأَوْسِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَشَرِيكِ، سَمِعَا أَنَسًا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْتُ بَيَاضَ إِبْطِيهِ.

وَانْظُرْ: «تَغْلِيقُ التَّعْلِيقِ» (٥/١٤٦).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٢- باب رَفْعِ الْإِمَامِ يَدِهِ فِي الْاسْتِسْقَاءِ.

١٠٣١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ دُعَائِهِ إِلَّا فِي الْاسْتِسْقَاءِ، وَإِنَّهُ يَرْفَعُ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ إِبْطَيْهِ ^(١).

[الحديث ١٠٣١ - طرفاه في: ٣٥٦٥، ٦٣٤١].

حديث أنسٍ الأخيرُ هذا عامٌّ يُرَادُّ بِهِ الْخَاصُّ، يَعْنِي: لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ بِشَيْءٍ مِنْ دُعَائِهِ فِي حَالِ الْخُطْبَةِ إِلَّا فِي الْاسْتِسْقَاءِ. وهذا متعينٌ؛ لأنه قد ثبت عن النبي ﷺ أنه رفع يديه في مواضع كثيرة تزيد على ثلاثين موضعاً ^(١).

وعليه فنقول: إن حديث أنسٍ هذا عامٌّ يُرَادُّ بِهِ الْخَاصُّ؛ أي: لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ بِشَيْءٍ مِنْ دُعَائِهِ فِي حَالِ الْخُطْبَةِ إِلَّا فِي الْاسْتِسْقَاءِ وَإِلَّا فَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُ ﷺ أنه رفع يديه في مواطن كثيرة: على الصفا، وعلى المروة، وفي عرفة، وفي الجمرات، وفي مواطن كثيرة ^(٢).



٢٣- باب مَا يُقَالُ إِذَا أَمْطَرَتْ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿كَصَبٍ﴾: الْمَطَرُ ^(١). وَقَالَ غَيْرُهُ: صَابَ وَأَصَابَ يَصُوبُ.

(١) ورواه مسلم (٨٩٥) (٧).

(٢) قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح مسلم» (٦/ ١٩٠): قد ثبت رفع يديه ﷺ في الدعاء في مواطن غير الاستسقاء، وهي أكثر من أن تحصر. اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «مجموع الفتاوى» (٢٢/ ٥١٩): وأما رفع النبي ﷺ يديه في الدعاء فقد جاء فيه أحاديث كثيرة صحيحة. اهـ

وقد ذكر الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ طرفاً من هذه الأحاديث في «الفتح» (١١/ ١٤٢).

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١/ ١٤٢).

(٤) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، بصيغة الجزم، ووصله ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١/ ٣٣٤) (٤٠٧)، قال: حدثنا محمد بن المشي، ثنا أبو صالح، ثنا معاوية وهو ابن صالح، عن علي وهو ابن أبي

١٠٣٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى الْمَطَرَ قَالَ: «اللَّهُمَّ صَيِّبًا نَافِعًا».

تَابِعَهُ الْقَاسِمُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ^(١).

وَرَوَاهُ الْأَوْزَاعِيُّ وَعُقَيْلٌ عَنْ نَافِعٍ.

﴿قَوْلُهُ: «صَيِّبًا» أَيْ نَازِلًا؛ لقوله تعالى ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾ [النمل: ٤٨] وهو منصوبٌ على فعلٍ محذوفٍ، والتقدير: اللهم اجعله صَيِّبًا نَافِعًا. وإنما دَعَا النَّبِيُّ ﷺ بذلك؛ لأنَّ الصَّيْبَ قد يَكُونُ نَافِعًا، وقد يَكُونُ غَيْرَ نَافِعٍ، دَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّهُ ثَبَتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَتِ السَّنَةُ إِلَّا تُمَطَّرُوا، إِنَّمَا السَّنَةُ أَنْ تُمَطَّرُوا فَلَا تُنَبِّتُ الْأَرْضُ شَيْئًا» ^(٢) فَإِذَا كَانَ الْمَطَرُ غَيْرَ نَافِعٍ فَلَا فَائِدَةَ مِنْهُ.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَقُولُ هَذَا فَهَلْ نَقُولُ إِنَّهُ يُسَنُّ لَنَا أَنْ نَقُولَهُ؟

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ لقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الاحزاب: ٢١].

وَهَلْ يَجِبُ أَنْ نَقُولَهُ؟

الْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَجْرَدَ لَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ؛ يَغْنِي: إِذَا وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِعْلٌ مَجْرَدٌ لَيْسَ مَصْحُوبًا بِأَمْرٍ، وَلَا بَيَانًا لِمَأْمُورٍ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مُسْتَحَبًّا فَقَطْ إِذَا فَعَلَهُ عَلَى سَبِيلِ التَّعْبِيدِ.



طلحة، عن ابن عباس، قال: «الصَّيْبُ»: الْمَطَرُ.

وَانْظُرْ: «تَغْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ» (٢/ ٣٩٤).

(١) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ٥١٩): قَوْلُهُ: تَابِعَهُ الْقَاسِمُ بْنُ يَحْيَى. أَيْ: ابْنُ عَطَاءِ بْنِ مَقْدَمٍ الْمَقْدَمِيُّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو الْمَذْكُورِ بِإِسْنَادِهِ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ مُوَصُولَةً.

وَانْظُرْ: «تَغْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ» (٢/ ٣٩٤-٣٩٧).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٩٠٤) (٤٤).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٤- بَابُ مَنْ تَمَطَّرَ فِي الْمَطَرِ حَتَّى يَتَحَادَرَ عَلَى لِحْيَتِهِ.

١٠٣٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: أَصَابَتِ النَّاسَ سَنَةٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ عَلَى الْمِنْبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَامَ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكَ الْهَالُ، وَجَاعَ الْعِيَالُ، فَادْعُ اللَّهَ لَنَا أَنْ يَسْقِينَا قَالَ: فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ، وَمَا فِي السَّمَاءِ قَزَعَةٌ قَالَ: فَتَارَ سَحَابٌ أَمْثَالُ الْجِبَالِ، ثُمَّ لَمْ يَنْزِلْ عَنْ مِنْبَرِهِ حَتَّى رَأَيْتُ الْمَطَرَ يَتَحَادَرُ عَلَى لِحْيَتِهِ قَالَ: فَمُطِرْنَا يَوْمَنَا ذَلِكَ وَفِي الْغَدِ وَمِنْ بَعْدِ الْغَدِ وَالَّذِي يَلِيهِ إِلَى الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى، فَقَامَ ذَلِكَ الْأَعْرَابِيُّ - أَوْ رَجُلٌ غَيْرُهُ - فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَهْدَمُ الْبِنَاءُ، وَغَرِقَ الْهَالُ، فَادْعُ اللَّهَ لَنَا، فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ وَقَالَ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا» قَالَ: فَمَا جَعَلَ يُشِيرُ بِيَدِهِ إِلَى نَاحِيَةِ مِنَ السَّمَاءِ إِلَّا تَفَرَّجَتْ، حَتَّى صَارَتِ الْمَدِينَةُ فِي مِثْلِ الْجُوبَةِ، حَتَّى سَالَ الْوَادِي وَادِي قَنَاةَ شَهْرًا قَالَ: فَلَمْ يَجِئْ أَحَدٌ مِنْ نَاحِيَةٍ إِلَّا حَدَّثَ بِالْجُودِ^(١).

هذا السياق من أحسن السياقات في حديث أنس رضي الله عنه؛ لأن فيه أشياء تدل على عظمة الخالق ﷻ.

وقوله: «فتار سحابٌ أمثال الجبال». يعني: أنه متراكمٌ ومختلفٌ كما تختلف رؤس الجبال، ومظلمٌ مدلهم، وذلك كله في ساعةٍ قليلةٍ، فما نزل النبي ﷺ حتى جعل المطر يتحادر من لحيته ﷺ.

وفيه أيضاً: آية من آيات الرسول ﷺ؛ لأنه يُشير إلى السحاب: «حوالينا ولا علينا». فما يُشير إلى ناحيةٍ إلا تفرجت.

ولا يقال: إن في هذا دليل على ما ذهب إليه الذين لا يفقهون حيث قالوا: إن الرسول ﷺ يدبر الكون.

والعجبُ أنهم يَقُولُونَ: إنه يُدَبِّرُ الكونَ حتَّى في مَهَاتِهِ.

وأسفُهُ من ذلك مَنْ قَالَ: إن من دُونَ الرسولِ ﷺ يُدَبِّرُ الكونَ.

فإن هذا غايةُ السفهِ في العقولِ والضلالِ في الأديانِ، فإن النَّبِيَّ ﷺ لو كان يَمْلِكُ أن يُدَبِّرَ السحابَ ما احتاج أن يَسْأَلَ اللهَ وَيَقُولَ: «حوالينا ولا علينا». لكن أراد أن يُبَيِّنَ للناسِ أنه ﷺ يَدْعُو اللهَ تعالى وَيُجِيبُهُ اللهُ على ما أراد، كما في قولِ عائشة: إن رَبَّكَ يُسَارِعُ في هَوَاكَ^(١). فأراد النَّبِيُّ ﷺ أن يُبَيِّنَ للصحابَةِ، وَيُبَيِّنَ لِلأُمَّةِ من بعده أن اللهَ سبحانه وتعالى يُجِيبُ دعاءه على ما أراد.

وفيه: ما ذكره البخاريُّ رَحِمَهُ اللهُ في الترجمة: «من تمطر في المطرِ حتَّى يتحادر على لحيته». ولكن هل استدلالُ البخاريِّ بهذا الحديثِ وجيهٌ؟
نَقُولُ: لا بدَّ فيه من تأملٍ؛ لأن النَّبِيَّ ﷺ لم يَمْكُثْ على المنبرِ حتَّى يَتَحَادَرَ المطرُ على لحيته سَنًا لِلأُمَّةِ وقصدًا، بل هو بقي في المنبرِ حتَّى أكملَ الخطبةَ.
قَالَ الحافظُ ابنُ حجر رَحِمَهُ اللهُ:

«قوله: «بابٌ من تمطر» بتشديدِ الطاء؛ أي: تعرَّضَ لوقوعِ المطرِ، و«تفعل» يأتي لمعانٍ أليقها هنا أنه بمعنى مواصلةِ العملِ في مهلةٍ نحو تفكَّرَ، ولعلَّه أشار إلى ما أخرجه مسلمٌ من طريقِ جعفرِ بنِ سليمان، عن ثابتٍ، عن أنسٍ، قَالَ: «حَسَرَ رسولُ الله ﷺ ثوبه حتَّى أصابه المطرُ، وقال لأنه حديثُ عهدٍ برَبِّه».

قَالَ العلماءُ: معناه قريبُ العهدِ بتكوينِ رَبِّه، وكان المصنفُ أراد أن يُبَيِّنَ أن تحادرَ المطرُ على لحيته ﷺ لم يَكُنْ اتفاقًا، وإنما كان قصدًا، فلذلك ترجمَ بقوله: من تمطر؛ أي: قصدَ نزولِ المطرِ عليه؛ لأنه لو لم يَكُنْ باختياره لنزَلَ عن المنبرِ أولَ ما وكفَ السقفُ، لكنه تَمَادَى في خطبته حتَّى كثرَ نزولُه بحيثَ تحادرَ على لحيته ﷺ. اهـ^(٢)

(١) رواه البخاري (٤٧٨٨).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (٥٢٠/٢).

هذا الاحتمال الذي ذكره ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ وَارِدٌ لَا شَكَّ، لَكِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ اِحْتِمَالُ آخَرٍ وَهُوَ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَبْقَى حَتَّى يُكْمَلَ حَدِيثُهُ وَخُطْبَتُهُ، وَحِينَئِذٍ لَا يَكُونُ فِيهِ دَلِيلٌ، أَمَّا حَدِيثُ مُسْلِمٍ أَنَّهُ حَسَرَ عَنْ ثَوْبِهِ فَهَذَا شَيْءٌ آخَرٌ ^(١).
قَالَ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللهُ:

وَفِي الْاِسْتِدْلَالِ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى التَّمْطِيرِ نَظَرٌ؛ فَإِنْ مَعْنَى التَّمْطِيرِ: أَنْ يَقْصِدَ الْمُسْتَسْقِي أَوْ غَيْرُهُ الْوُقُوفَ فِي الْمَطَرِ حَتَّى يُصِيبَهُ، وَلَمْ يُعْلَمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَصَدَ الْوُقُوفَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ عَلَى مَنْبَرِهِ فِي الْمَطَرِ حَتَّى يُصِيبَهُ الْمَطَرُ، فَلَعَلَّهُ إِنَّمَا وَقَفَ لِاتِّهَامِ الْخُطْبَةِ خَاصَّةً. ^(٢) اهـ

وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ وَأَيْضًا التَّمْطِيرُ يَحْصُلُ بِدُونِ أَنْ يَتَحَادَرَ الْمَطَرُ عَلَى اللَّحْيَةِ، فَإِذَا أَصَابَ مَا ظَهَرَ مِنْ رَأْسِهِ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ عِمَامَةٌ كَفَى.

فَإِنْ قِيلَ: هَلِ التَّمْطِيرُ سَنَةٌ أَوْ لَا؟

فَالْجَوَابُ: التَّمْطِيرُ سَنَةٌ لَا إِشْكَالَ فِيهِ، لَكِنْ حَتَّى يُصِيبَ الْبَدَنَ فَقَطْ، فَإِذَا أَصَابَ الْبَدَنَ حَصَلَتِ السَّنَةُ، فَإِنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ يَحْسِرُ عَنْ ثَوْبِهِ حَتَّى يُصِيبَهُ الْمَطَرُ وَيَقُولُ: «إِنَّهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِرَبِّي» ^(٣) وَهَذَا مِنْ شِدَّةِ مَحَبَّةِ النَّبِيِّ ﷺ لِلَّهِ، لِأَنَّهُ يُحِبُّ أَنْ يَمَسَّهُ أَحَدُ الْأَشْيَاءِ بِالْخَلْقِ وَهُوَ الْمَطَرُ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلِ صَلَاةُ الْاِسْتِسْقَاءِ تَجُوزُ فِي الْمَسَاجِدِ؟

فَالْجَوَابُ: إِذَا كَانَ لِحَاجَةٍ لَا بَأْسَ. وَذَلِكَ لَشِدَّةِ بَرْدٍ، أَوْ مَطَرٍ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَأَقُولُ: أَوْ مَطَرٍ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ يَسْتَسْقُونَ لِبِلَادٍ أُخْرَى.



(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٩٨) (١٣).

(٢) «فَتْحُ الْبَارِي» لابْنِ رَجَبٍ (٩/ ٢٣٣).

(٣) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ قَرِيبًا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٥- باب إِذَا هَبَّتِ الرِّيحُ.

١٠٣٤- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي حُمَيْدٌ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَتْ الرِّيحُ الشَّدِيدَةُ إِذَا هَبَّتْ عُرِفَ ذَلِكَ فِي وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ^(١).

اللهم صل وسلم عليه ذلك لأنه يَخَافُ ﷺ أَنْ يَكُونَ عَذَابًا، هذا وهو في زمنه وفي قرنه، وقرنه خير القرون^(٢)، ومع ذلك يَخَافُ ﷺ أَنْ يَكُونَ عَذَابًا، ولهذا كان إذا رأى السحابَ مقبلًا عُرِفَ في وجهه، وأقبل وأدبر، فيُقالُ له في ذلك فيقول: «وما يُؤْمِنُنِي أَنْ يَكُونَ فِيهِ عَذَابٌ، قَدْ عَذَّبَ قَوْمٌ بِالرِّيحِ»^(٣). والريحُ الشَّدِيدَةُ هي التي يَخْرُجُ عن المألوف والمعهود، أما الرياحُ العاديةُ فيه قد تَخَفَتْ أحيانًا، وَتَشْتَدُّ أحيانًا، لكنَّ المراد بهذا الحديثِ الرِّيحُ الشَّدِيدَةُ التي تَخْرُجُ عن المألوف والمعهود.

وكان ﷺ إِذَا هَبَّتِ الرِّيحُ الشَّدِيدَةُ يَقُولُ: «اللهم إني أَسْأَلُكَ خَيْرَهَا، وَخَيْرَ مَا فِيهَا، وَخَيْرَ مَا أُرْسِلَتْ بِهِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا، وَشَرِّ مَا فِيهَا، وَشَرِّ مَا أُرْسِلَتْ بِهِ»^(٤). وكان يَقُولُ: «اللهم اجْعَلْهَا رِيحًا وَلَا تَجْعَلْهَا رِيحًا»^(٥). وَيَقُولُ ذَلِكَ بِإِخْلَاصٍ، وَيَقِينٍ، وَخَوْفٍ، لكن مع الأسفِ النَّاسُ الآنَ لَمَّا قَسَتِ الْقُلُوبُ -نَسَّأَلُ اللَّهَ أَنْ يُلَيِّنَ قُلُوبَنَا جَمِيعًا بِذِكْرِهِ- صَارُوا يَقُولُونَ: هذه حوادثٌ وزوابعٌ، وما أشبه ذلك. وَلَا يَصُبُّونَهَا فِي قَالِبِ الْعُقُوبَةِ، حَتَّى لَوْ قَلَعَتِ الْأَشْجَارُ، وَهَدَمَتِ الْبَنَاءَ، قَالُوا: هذه زوابعٌ عاديةٌ! نَسَّأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ.



(١) ورواه مسلم (٨٩٩) (١٤) من حديث أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) روى البخاري (٢٦٥٢)، ومسلم (٢٥٣٣) (٢١٢) عن عبد الله، عن النبي ﷺ قَالَ: «خير الناس قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ...» الحديث.

(٣) رواه مسلم (٨٩٩) (١٥، ١٦).

(٤) رواه مسلم (٨٩٩) (١٥).

(٥) رواه الشافعي في «مسنده» (٨١ / ١)، وفي «الأم» (٢٥٣ / ١)، وقال: أخبرني من لا أتهم عن العلاء ابن راشد، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، به.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٦- باب قول النبي ﷺ نُصِرْتُ بِالصَّبَا.

١٠٣٥- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «نُصِرْتُ بِالصَّبَا وَأَهْلِكَتُ عَادَ بِالْدُبُورِ»^(١).

[الحديث ١٠٣٥ - أطرافه في: ٣٢٠٥، ٣٣٤٣، ٤١٠٥].

وقوله: «نُصِرْتُ بِالصَّبَا». وذلك في غزوة الأحزاب، فإن الأحزاب تَأَلَّبُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وجاءوا يُحَاصِرُونَ المدينة، في نحو عشرة آلاف مقاتل من جميع أحياء العرب وقبائلهم، وبَقُوا مُحَاصِرِينَ المدينة، فَأَرْسَلَ اللَّهُ تبارك وتعالى عليهم الرِّيحَ الشَّرْقِيَّةَ. والرِّيحُ الشَّرْقِيَّةُ بارِدةٌ وهي أَقْلُ عَصْفًا مِنَ الْغَرِيبَةِ، وَأَبْرَدُ مِنْهَا، لَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى شَدَّهَا عَلَى قَرِيشٍ، حَتَّى أَوْقَدُوا النَّيرانَ يَصْطَلُّونَ، وَكَفَّاتِ الْقُدُورَ، وَأَسْقَطَتِ الْخِيَامَ، وَلَمْ يَقْرَ لَهُمْ قَرَارٌ، حَتَّى نَادَى فِيهِمْ أَبُو سَفْيَانَ بِالرَّحِيلِ مَا تَمَكَّنُوا، وَهَذَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ ﷻ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾^(٢) [الْأَحْزَابُ: ٩].

وقوله: «وَأَهْلِكَتُ عَادَ بِالْدُبُورِ». الدُّبُورُ هِيَ الرِّيحُ الْغَرِيبَةُ، وَسُمِّيَتْ دُبُورًا؛ لِأَنَّهَا تَأْتِي مِنَ دُبْرِ الْكَعْبَةِ. فَالْكَعْبَةُ لَهَا قُبْلٌ وَهِيَ الْجِهَةُ الَّتِي فِيهَا الْبَابُ، وَدُبْرٌ وَهِيَ الْجِهَةُ الْمَقَابِلَةُ، وَهَذِهِ الرِّيحُ تَأْتِي مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ، ثُمَّ هِيَ أَيْضًا أَتَتْ عَادًا وَهُمْ فِي مَكَانِهِمْ فِي الْأَحْقَافِ، وَقَدْ أَتَتْهُمْ مِنَ الْجِهَةِ الَّتِي يَأْتِيهِمْ مِنْهَا السَّحَابُ، فَلَمَّا رَأَوْه قَالُوا: هَذَا عَارِضٌ مَمْطَرُنَا. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٣) تَذِمُّرٌ كُلُّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَاصْبَحُوا لَا يَرَى إِلَّا مَسْكَنَهُمْ ﴿[الْأَحْقَافُ: ٢٤-٢٥]. فَحَتَّى الَّذِينَ فِي الْبُيُوتِ

(١) ورواه مسلم (٩٠٠) (١٧).

(٢) انظر: تفاصيل هذه الغزوة المباركة في: «تاريخ الطبري» (٩٠/٢) وما بعدها، و«المنتظم حتى ٢٥٧»

(٣/٢٢٧) وما بعدها، و«البداية والنهاية» (٩٢/٤) وما بعدها، و«زاد المعاد» (٣/٢٦٩) وما بعدها.

هَلَكُوا بِهَذِهِ الرِّيحِ، حَتَّى إِنَّمَا تَحْمِلُ الرَّجُلَ إِلَى مَكَانٍ عَالٍ ثُمَّ تَرُدُّهُ عَلَى الْأَرْضِ، فَاصْبَحُوا كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ نَسَأَ اللَّهُ الْعَافِيَةَ.

وَانْظُرْ إِلَى حِكْمَةِ اللَّهِ ﷻ حَيْثُ أَهْلَكَ عَادًا بِالرِّيحِ، وَالرِّيحُ خَفِيفَةٌ لَطِيفَةٌ، لِأَنَّهُمْ قَالُوا: مِنْ أَشَدِّ مَنَا قُوَّةَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَكَانُوا بِنَائِبَتِنَا يَخْذُلُونَ﴾ (١٥) فَارْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا ﴿فُهَلَكُوا﴾ (١٥-١٦).

وَانْظُرْ كَذَلِكَ إِلَى فِرْعَوْنَ فَقَدْ كَانَ يَفْتَخِرُ بِالْأَنْهَارِ الَّتِي تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِ وَيَقُولُ لِقَوْمِهِ: ﴿الَيْسَ لِي مُلْكٌ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ (١١) أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَوْهَبٌ لَوْلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴿٥٢﴾ [الزَّحْرَفَةُ: ٥١-٥٢] فَأَهْلَكَهُ اللَّهُ ﷻ بِجَنَسٍ مَا كَانَ يَفْتَخِرُ بِهِ؛ بِالْمَاءِ لِيَتَّبِعَنَّ لِلْعِبَادِ أَنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى قُوَّتُهُ فَوْقَ كُلِّ قُوَّةٍ، وَأَنَّهُ لَا مُضَادَّ لَهُ وَلَا نَدْلَهُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ:

٢٧- بَابُ مَا قِيلَ فِي الزَّلَازِلِ وَالْآيَاتِ.

١٠٣٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الزِّنَادِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى: يُقْبَضَ الْعِلْمُ، وَتَكْثُرَ الزَّلَازِلُ، وَيَتَقَارَبَ الزَّمَانُ، وَتَظْهَرَ الْفِتَنُ وَيَكْثُرَ الْهَرْجُ - وَهُوَ الْقَتْلُ الْقَتْلُ - حَتَّى يَكْثُرَ فِيكُمْ الْهَالُ فَيَفِضَ».

قَوْلُهُ: «بَابُ مَا قِيلَ فِي الزَّلَازِلِ وَالْآيَاتِ». يَعْنِي: هَلْ يُصَلِّي لَهَا كَصَلَاةِ الْكُسُوفِ، أَوْ يُدْعَى فِيهَا، أَمْ مَاذَا؟
وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذَا^(١).

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يُصَلَّى لَهَا صَلَاةُ الْكُسُوفِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ حِينَ عَلَّلَ الصَّلَاةَ الْكُسُوفِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ: «إِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَنْخَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ

(١) انظر: «الفتح» لابن حجر (٢/ ٥٢١)، و«الفتح» لابن رجب (٩/ ٢٤٥).

ولا لحياته فإذا رأيتموه -وفي لفظٍ: فإذا رأيتم شيئاً من ذلك- فادعوا الله، وكبروا، وصلّوا، وتصدّقوا»^(١) مما يدلُّ على أن الآيات التي تخرُجُ عن العادة يُصلّى لها. ولا يردُّ علينا الريحُ الشديدة؛ لأن الريحَ الشديدةَ ورد لها شيءٌ خاصٌّ وهو الدعاءُ. والمشهورُ عند فقهاءنا رَحِمَهُمُ اللهُ أنه لا يُصلّى إلا للزلزلة الدائمة، فإنه يُصلّى لها صلاة الكسوف.

ثم ساق المؤلف رَحِمَهُ اللهُ هذا الحديثَ الذي قال فيه النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُقْبَضَ الْعِلْمُ» وقبض العلم يكونُ كما قال النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله وسلم: «إِنِ اللَّهُ لَا يَنْتَزِعُهُ انْتِزَاعًا مِنْ صُدُورِ الرِّجَالِ، وَإِنَّمَا يَقْبِضُهُ بِمَوْتِ الْعُلَمَاءِ، فَإِذَا مَاتَ الْعُلَمَاءُ اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤَسَاءَ جَهَالًا، يَسْأَلُونَهُمْ فَيَقْتُونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَيُضِلُّونَ وَيَضِلُّونَ»^(٢). ثم قال: «وَتَكْثُرُ الزَّلَازِلُ». المراد بالزلازل زلازل الأرض، فسوف تكثر زلازل الأرض في المكان القريب والبعيد.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الزَّلَازِلَ تَشْمَلُ الزَّلَازِلَ الْمَعْنَوِيَّةَ، وَالتِّي تَكُونُ بِالْأَفْكَارِ الرَّدِيئَةِ الْمُنْحَرِفَةِ فَتُنْشَرُ، فَيَأْتِي الْفِكْرُ الْخَبِيثُ وَيَأْتِي مَا هُوَ أَخْبَثُ مِنْهُ، وَمَا هُوَ شَرٌّ. ثم قال: «تَقَارُبُ الزَّمَانِ» له عدة معانٍ:

منها أن الزمن الكثير أو الطويل يأتي على الإنسان وكأنه قصير، فالآن مثلاً لا تَكَادُ نَذْهَبُ الْجُمُعَةُ حَتَّى تَأْتِيَ الْجُمُعَةُ الْآخَرَى، وَكَأَنَّ الْأُسْبُوعَ يَوْمٌ وَاحِدٌ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِتَقَارُبِ الزَّمَانِ اخْتِصَارُ الْوَقْتِ فِي الْمَسَافَاتِ الْبَعِيدَةِ، كَمَا حَصَلَ الْآنَ، فَالرَّكَبُ مِنَ الْقَصِيمِ إِلَى مَكَّةَ فِيمَا سَبَقَ كَانَ يَقْطَعُ هَذِهِ الْمَسَافَةَ فِي عَشْرِينَ يَوْمًا إِلَى عَشْرَةِ أَيَّامٍ فِي السَّرْعَةِ الشَّدِيدَةِ، أَمَّا الْآنَ فَإِنَّهُ يَقْطَعُهَا فِي سَاعَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ سَاعَةٍ وَنِصْفٍ، فَيُمْكِنُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَوَضَّأَ فِي الْقَصِيمِ وَيَقْضِيَ عَمَرَتَهُ بِهَذَا الْوُضوءِ.

(١) تقدم تخريجه قريباً.

(٢) تقدم تخريجه.

كذلك أيضًا قد تقارب الزمان من جهة الاتصالات؛ ففي الزمن السابق كان الإنسان يُرسل الكتاب إلى بلدٍ غير بعيدٍ فتبقى أيامًا قبل أن يصل إلى المكتوب إليه، ثم إن رده يبقى أيامًا أخرى، وكانوا يستعملون الحمام البريدية، فيرثون الحمام، ويعلمونها ويجعلون لها أمكنة خاصة، فكانت تطير بالخطوط حتى تصل إلى أبراج معينة، فتأوي إليها فيؤخذ منها الخطوط إلى حمامٍ آخر وهكذا حتى تصل إلى الغاية بسرعة، وكذلك خيول البريد مثل هذا.

أما الآن فيمكنك أن تكلم الإنسان في أقصى الأرض وأنت جالس على مائدتك، بل يمكنك أن ترسل له الرسالة المكتوبة باليد وتصل إليه في دقائق. فهذا من تقارب الزمان.

وعلى القول بأن المراد بتقارب الزمان هو الوقت، قال أهل العلم: إن ذلك يدلُّ على الرفاهية، وكثرة الرزق، وقلة الفتن؛ لأنه مع الراحة تمضي الأيام سريعة، ومع التعب والفقر والحروب تطول الأزمنة.

ثم قال: «وتظهر الفتن». الفتن جمع فتنة وهي عامة؛ فهناك فتنة في العقيدة، وفتنة في الأخلاق، وفتنة في الأموال، فكل ما يصد عن دين الله فإنه فتنة، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَنَوْا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾ [النساء: ١٠]. قال تعالى: ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْنِيَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ١٠١] أي: يصدكم عن دينكم، وفي قصة الأخدود الفتنة هي الصد عن الدين والإحراق أيضًا.

والفتنة الآن موجودة، فقد ظهرت فتنة متعددة من أخلاق، وأفكار، وعقائد وغيرها.

ثم قال: «ويكثر الهرج وهو القتل القتل». الهرج يعني القتل وهذا أيضًا كثير، فلا تكاد تفتح الراديو لاستماع الإذاعة إلا وجدت أخبارًا عن حالات قتل، إما قليلًا وإما كثيرًا، ثم إنه في الحقيقة قتل أعمى، فلا يدري القاتل فيما قتل، ولا المقتول فيما قتل. نسأل الله العافية.

❦ وقوله: «حَتَّى يَكْثُرَ فِيكُمْ الْمَالُ». الظاهرُ أن الصواب: «وحتى». لأن هذه غير الأولى.
❦ وقوله: «حَتَّى يَكْثُرَ فِيكُمْ الْمَالُ فَيَفِضَ». أي: يَزِيدَ، من فاض الوادي إذا خرج عن مجراه، وهذا وقع، وربما يَقَعُ أيضًا أشدَّ مما وَقَعَ.
والشاهدُ من هذا الحديثِ قوله: «وَتَكْثُرُ الزَّلَازِلُ». وليس في الحديث أنها إذا كثرت يُصَلَّى لها صلاة الكسوف، ولهذا لم يَجْزِمِ البخاريُّ بالحكم، بل قَالَ: باب ما قيل في الزلازل والآيات.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

❦ قوله: «باب ما قيل في الزلازل والآيات» قيل لما كان هبوبُ الريح الشديدة يُوجبُ التخوفَ المفضي إلى الخشوعِ والإنابةِ كانتِ الزلزلةُ ونحوها من الآياتِ أولى بذلك، لاسيما وقد نصَّ في الخبر على أن أكثرَ الزلازلِ من أشرارِ الساعة.
وقال الزينُ بنُ المنير: وجهُ إدخالِ هذه الترجمةِ في أبوابِ الاستسقاء أن وجودَ الزلزلةِ ونحوها يَقَعُ غالبًا مع نزولِ المطرِ، وقد تقدَّم لنزولِ المطرِ دعاءٌ يَخُصُّه فأراد المصنفُ أن يُبينَ أنه لم يَثْبُتْ على شرطه في القولِ عند الزلازلِ ونحوها شيءٌ، وهل يُصَلَّى عند وجودها؟

حكى ابنُ المنذرِ فيه الاختلافَ، وبه قَالَ أحمدُ وإسحقُ وجماعةٌ، وعَلَّقَ الشافعيُّ القولَ به على صحةِ الحديثِ عن عليٍّ، وصحَّ ذلك عن ابنِ عباسٍ أخرجه عبدُ الرزاقٍ وغيره. وروى ابنُ حبانَ في صحيحه من طريقِ عبيدِ بنِ عميرٍ، عن عائشةَ مرفوعًا: «صلاةُ الآياتِ ستُّ ركعاتٍ وأربعُ سجَداتٍ»^(١). اهـ

وقال ابنُ رجبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

هذا قطعةٌ من حديثٍ طويلٍ قد أخرجه بتمامه في كتاب «الفتن».
وقبضُ العلمِ قد سبقَ الكلامُ عليه بما فيه كفايةً.

(١) «فتح الباري» لابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ (٢/ ٥٢١).

وتقاربُ الزمانِ فُسِّرَ بقصرِ الأعمارِ، وفُسِّرَ بقصرِ الأيامِ في زمنِ الدَّجَالِ، وقد رُوِيَ في ذلك أحاديثٌ متعددةٌ واللهُ أعلمُ بصحتها.

[كلا التفسيرينِ ضعيفٌ، فإن الرسولَ ﷺ قَالَ: «سائرُ أيامِهِ كأيامِكُمْ»^(١)، وكذلك التفسيرُ بقصرِ الأعمارِ أيضًا ليس بصحيحٍ]^(٢).

وأما كثرةُ الزلازلِ فهو مقصودُ البخاريِّ في هذا البابِ من الحديثِ، والظاهرُ أنه حمَّله على الزلازلِ المحسوسةِ وهي ارتجافُ الأرضِ وتحركُها. ويُمكنُ حمُّله على الزلازلِ المعنويةِ وهي كثرةُ الفتنِ المزعجةِ الموجبةِ لارتجافِ القلوبِ. والأوَّلُ أظهر؛ لأن هذا يُغني عنه ذكرُ ظهورِ الفتنِ.

وكان البخاريُّ ذَكَرَ هذا البابَ استطرادًا لذكرِ الرياحِ واشتدادِها، فذكرَ بعده الآياتِ والزلازلَ.

وقيلَ: إنه أشارَ إلى أن الزلازلَ لا يُصَلَّى لها؛ فإن النَّبيَّ ﷺ ذكرَ ظهورَها وكثرتها ولم يأمرَ بالصلاةِ لها كما أمرَ به في كسوفِ الشمسِ والقمرِ، وكما أنه لم يكن يصلي للرياحِ إذا اشتدت فكذلكَ الزلازلُ ونحوها من الآياتِ.

وقد اختلفَ العلماءُ في الصلاةِ للآياتِ، فقالت طائفةٌ: لا يُصَلَّى لشيءٍ منها سوى كسوفِ الشمسِ والقمرِ، وهو قولُ مالكٍ، والشافعيِّ. وقد زُلزِلَتِ المدينةُ في عهدِ عمرَ بن الخطابِ، ولم يُنْقَلْ أنه صَلَّى لها هو ولا أحدٌ من الصحابةِ.

وروى عبيدُ الله بنُ عمرَ، عن نافعٍ، عن صفيةَ بنتِ أبي عبيدٍ قالت: زُلزِلَتِ الأرضُ على عهدِ عمرَ حتَّى اصطَفَقَتِ السُّرُرُ، وابنُ عمرَ يصلي فلم يَذَرِهَا (٥٢٧/م) ولم يوافق أحدًا يصلي فدرى بها، فخطبَ عمرُ الناسَ، فقال: أحَدِثْمْ، لقد عَجَلْتُمْ. قالت: ولا أعلمه إلا قَالَ: لَيْتُنْ عَادَتْ لِأَخْرَجَنَّ مِنْ بَيْنِ ظَهْرَانِيكُمْ.

(١) رواه مسلم (٢١٣٧) (١١٠).

(٢) ما بين المعقوفين من كلام الشارح رحمه الله.

خَرَّجَهُ الْبَيْهَقِيُّ .

وخرَّجه حربُ الكرمانيُّ من روايةِ أيوبَ، عن نافعٍ مختصرًا .
وروى أيضًا من روايةِ ليثٍ، عن شهرٍ قال: زلزلتِ المدينةُ على عهدِ النَّبِيِّ ﷺ،
فقال النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَسْتَعْتِبُكُمْ فاعْتَبُوهُ» .
وهذا مرسلٌ ضعيفٌ .

وقالت طائفةٌ: يُصَلَّى لجميعِ الآياتِ في البيوتِ فرادى، وهو قولُ سفيانَ، وأبي
حنيفةَ، وأصحابه، وكذلك إسماعيلُ بنُ سعيدِ الشالنجيِّ، عن أحمدَ، قال: صلاةُ الآياتِ
وصلاةُ الكسوفِ .

كذا نقله أبو بكر عبد العزيز بن جعفر في كتابه: «الشافي» من طريقِ الجوزجاني عن
الشالنجيِّ، عن أحمدَ .

ونقله أيضًا من طريقِ الفضلِ بن زيادٍ، وحبيشِ بن مبشرٍ، عن أحمدَ أيضًا .
والذي نقله الجوزجانيُّ في «كتابه المترجم» عن إسماعيلِ بنِ سعيدٍ قال: سألتُ
أحمدَ عن صلاةِ كسوفِ الشمسِ والقمرِ والزلازلِ؟ قال: تُصَلَّى جماعةٌ ثمانِ ركعاتٍ
وأربعِ سجداً، وكذلك الزلزلةُ . قال: وبذلك قال أبو أيوبَ -يَعْنِي: سُلَيْمَانَ بْنَ دَاوُدَ
الهاشميَّ- وأبو خيثمةَ .

وقال ابنُ أبي شَيْبَةَ: نرى فيها الخطبةَ وجماعةً .

وقد نقلَ أبو بكرٍ في «الشافي» هذا أيضًا من طريقِ الجوزجانيِّ .
وخرجَ الجوزجانيُّ من حديثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى بِنَا ابْنُ
عَبَّاسٍ فِي زَلْزَلَةٍ كَانَتْ، فَصَلَّى بِنَا سِتَّ رَكَعَاتٍ فِي رَكَعَتَيْنِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ التَفَتَ إِلَيْنَا
وَقَالَ: هَذِهِ صَلَاةُ الْآيَاتِ .

فالمنصوصُ عن أحمدَ إنما يَدُلُّ على الصلاةِ للزلزلةِ خاصةً، وهو الذي عليه عامةُ
أصحابنا، وخصَّوه بالزلزلةِ الدائمةِ التي يتمكن من الصلاةِ لها مع وجودِها .
ورُوي عن ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ صَلَّى للزلزلةِ بعد سكوتها وانقضائها .

وحكى بعض أصحاب الشافعيّ قولاً له أنه يصليّ للزلزلة، ومنهم من حكاه في جميع الآيات.

وحكى ابنُ عبد البرّ عن أحمد، وإسحاق، وأبي ثور الصلاة للزلزلة والطامة والريح الشديدة.

وهذا يدلُّ على استحبابها لكلِّ آية كالظلمة في النهار، والضياء المشبه للنهار بالليل سواء كان في السماء، أو انتشار الكواكب وغير ذلك، وهو اختيارُ ابن أبي موسى من أصحابنا، وظاهرُ كلام أبي بكرٍ عبد العزيز في «الشافعي» أيضًا. وممن روي عنه أنه يصليّ في الآيات: ابنُ عباسٍ.

وفي «المسند»، و«سنن أبي داود» عنه أنه سجدَ لموت بعض أزواج النبي ﷺ وقال: سمعتُ النبي ﷺ يقول: «إذا رأيتم آيةً فاسجدوا».

وروي عن عائشة قالت: صلاةُ الآياتِ ستُّ ركعاتٍ وأربعُ سجّاداتٍ. وروي عنها مرفوعاً، خرجه الجوزجانيُّ من طريق حماد بن سلمة، عن قتادة، عن عطاء، عن عبيد بن عمير، عن عائشة قالت: كان رسولُ الله ﷺ يقومُ في صلاةِ الآياتِ، فيركعُ ثلاثَ ركعاتٍ ويسجدُ سجدتين، ثم يقومُ فيركعُ ثلاثَ ركعاتٍ، ثم يسجدُ سجدتين.

واستدلَّ به على الصلاة للزلزلة. ولكن رواه وكيعٌ، عن هشام الدستوائي، عن قتادة، فوقفه على عائشة، وهو الصواب.

وخرَجَ ابنُ أبي الدنيا في كتاب «المطر» من رواية مكحولٍ، عن أبي صخرٍ زياد بن صخر، عن أبي الدرداء أنه قال: كان النبي ﷺ إذا كانت ليلةٌ ريحٍ كان مفزعه إلى المسجد حتّى تسكنَ الريحُ، وإذا حدث في السماء حدثٌ من كسوفٍ شمسٍ أو قمرٍ، كان مفزعه إلى الصلاة حتّى ينجلي.

وهو منقطعٌ، وفي إسناده: نعيمُ بنُ حمادٍ وله مناكيرُ.

وخرج أبو داود من رواية عبيد الله بن النضر قال: أخبرني أبي قال: كانت ظلمة على عهد أنس بن مالك. قال: أتيت أنس بن مالك فقلت: يا أبا حمزة، هل كان يصيبكم هذا على عهد النبي ﷺ؟ فقال: معاذ الله، إن كانت الرياح تشتد فيبادر المسجد مخافة القيامة.

وبوب عليه باب: «الصلوة عند الظلمة».

وهو دليل على الصلاة عند اشتداد الرياح أيضا وأبو داود من أجل أصحاب الإمام أحمد ثم بوب على السجود عند الآيات، وذكر فيه حديث ابن عباس المتقدم، وظاهره يدل على أن الآيات يسجد عندها سجودا مفردا كسجود الشكر من غير صلاة. وذكر الشافعي أنه بلغه عن عباد، عن عاصم الأحول، عن قزعة، عن علي أنه صلى في زلزلة ست ركعات في أربع سجديات: خمس ركعات، وسجدين في ركعة، وسجدين في ركعة.

قال الشافعي: ولو ثبت هذا الحديث عندنا لقلنا به.

قال البيهقي: هو ثابت عن ابن عباس، ثم ذكر بنحو ما تقدم، وله طرق صحيحة عن عبد الله بن الحارث، عن ابن عباس.

وروى حرب: نا إسحاق: نا جرير، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة قال:

إذا فزعتم من أفق من آفاق السماء فافزعوا إلى الصلاة. ^(١) اهـ

على كل حال: المسألة فيها خلاف، والراجح أنه يصلي، لكن القول بأن يصلي الناس فرادى في البيوت قول حسن؛ لأن إثبات أنهم يصلون جماعة وهو لم يثبت في السنة ثبوتا يينا يحجم المرء عنه، لكن كون هذه الآيات العظيمة التي تفزع الناس أكثر من الكسوف تمر بدون أن يأبه الناس لها في النفس شيء منه.

(١) «فتح الباري» لابن رجب رحمه الله (٩/ ٢٤٤-٢٤٩).

فَيَكُونُ هَذَا الْقَوْلُ وَسَطًا بَيْنَ الْقَوْلِ بِأَنْ يُصَلِّيَ لَهَا كَصَلَاةِ الْكُسُوفِ، أَوْ أَنْ يَسْجُدَ سَجُودًا مُجَرَّدًا، أَوْ لَا يُسْجُدَ وَلَا يُصَلِّيَ.

حَتَّى إِنْ ابْنَ عَبَّاسٍ لَمَّا مَاتَتْ إِحْدَى أُمَهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ سَجَدَ وَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمْ آيَةً فَاسْجُدُوا»^(١).
قَالَ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

فَاعْلَمْ أَنَّ الشَّغْلَ بِالصَّلَاةِ فِي الْبُيُوتِ فَرَادَى عِنْدَ الْآيَاتِ: أَكْثَرُ النَّاسِ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ، وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُ.

كَمَا يُشْرَعُ الدُّعَاءُ وَالتَّضَرُّعُ عِنْدَ ذَلِكَ؛ لِئَلَّا يَكُونَ عِنْدَ ذَلِكَ غَافِلًا.
وَإِنَّمَا مَحَلُّ الْاِخْتِلَافِ هَلْ تُصَلِّيَ جَمَاعَةٌ أَمْ لَا؟ وَهَلْ تُصَلِّيَ رَكْعَةً بَرَكُوعَيْنِ كَصَلَاةِ الْكُسُوفِ أَمْ لَا؟

وظَاهِرُ كَلَامِ مَالِكٍ وَأَكْثَرُ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ لَا تُسَنُّ الصَّلَاةُ لِلآيَاتِ جَمَاعَةً وَلَا فَرَادَى^(٢). اهـ
وَهَذَا يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْنَاهُ.

فَإِنْ قِيلَ: الرِّيحُ هَلْ تَدْخُلُ فِي الْآيَاتِ الَّتِي يُصَلِّيَ لَهَا؟
فَالْجَوَابُ: لَا، بَلِ الرِّيحُ يُكْتَفَى فِيهَا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّصُّ وَهُوَ الدُّعَاءُ^(٣) مَهْمَا اكْفَهَرَتْ،
اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تَخْرُجَ إِلَى شَيْءٍ شَدِيدٍ جَدًّا وَتَبْقَى مُسْتَمِرَّةً فِي عَصْفٍ شَدِيدٍ، فَهَذَا رَبَّمَا يُقَالُ: إِنَّهُ يُصَلِّيَ كُلُّ إِنْسَانٍ فِي بَيْتِهِ وَيَدْعُو اللَّهَ ﷻ أَنْ يَرْفَعَهَا.
فَإِنْ قِيلَ: بِالنِّسْبَةِ لِلصَّلَاةِ فِي حَدُوثِ الْآيَاتِ هَلْ يُكْتَفَى بِالْبِلَادِ الَّتِي تَحْدُثُ فِيهَا، أَمْ يُصَلِّيَ عَامَّةُ النَّاسِ؟

فَالْجَوَابُ: لَا، بَلِ يُصَلِّيَ فِي الْبِلَادِ الَّتِي تَحْدُثُ فِيهَا فَقَطْ، أَمَا عَامَّةُ النَّاسِ فَلَا.

(١) رواه أبو داود (١١٩٧)، والترمذي (٣٨٩١)، وقال: حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه. اهـ.

وانظر: «العلل المتناهية» (٤٧٣/١).

(٢) «فتح الباري» (٩/٢٥٠-٢٥١).

(٣) تقدم تخريجه قريباً.

وأما عن كيفية الصلاة فالأرجح أن تكون كصلاة الرسول ﷺ ركوعاً في كل ركعة^(١).
 فإن قيل: إذا انقضت الآية ولم يُصَلِّ لها، فهل يُصَلِّي لها بعد انقضائها؟
 فالجواب: لا، ما يُصَلِّي، كما أنه إذا انحلت الشمس أو القمر في الكسوف قبل أن
 يَعْلَمُوا فإنهم لا يُصَلُّون؛ لأن هذه صلاة لسبب، وإذا فات السبب فات المسبب.
 فإن قيل: هل يُشْرَعُ أن يَجْمَعَ الإنسان أهله ويُصَلُّون في البيت؟
 فالجواب: أن هذا أَوْرَعُ، وأقرب إلى أن يُعْرَسَ في قلوبهم الخوف من الله ﷻ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ:

١٠٣٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ
 عَوْنٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَامِنَا، وَفِي يَمِينِنَا» قَالُوا:
 وَفِي نَجْدِنَا قَالَ: قَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَامِنَا، وَفِي يَمِينِنَا» قَالُوا: وَفِي نَجْدِنَا
 قَالَ: قَالَ: «هَنَّاكَ الزَّلَازِلُ وَالْفِتَنُ، وَبِهَا يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ».

[الحديث ١٠٣٧ - طرفه في: ٧٠٩٤].

الشاهد من هذا الحديث قوله: هناك الزلازل والفتن. وسبق لنا أن الزلازل هذه
 تَحْتَمِلُ أن تكون زلازل حسيّة وهي ارتجاج الأرض، ويَحْتَمِلُ أنها تَشْمَلُ الزلازل
 الحسيّة والمعنوية.

وقوله ﷺ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَامِنَا وَيَمِينِنَا». الشام ما كان شمالاً عن
 المدينة، واليمن ما كان جنوباً عنها.

قالوا: وفي نجدنا. النجد هو المكان المرتفع، فقليل: إنه النجد الذي نحن فيه هنا.
 وقيل: المراد بذلك نجد العراق؛ لأنه وردت أحاديث أخرى ذَكَرَ فيها أن المشرق



تَظْهَرُ مِنْهَا الزَّلَازِلُ وَالْفِتَنُ^(١)، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِذَلِكَ نَجْدُ الْعِرَاقِ وَقَدْ أَلْفَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ رِسَالَةً فِي هَذَا، وَحَقَّقَ أَنَّ الْمَرَادَ بِذَلِكَ نَجْدُ الْعِرَاقِ، وَلَيْسَ نَجْدُ الْجَزِيرَةِ.

﴿ وَقَوْلُهُ: «وَبِهَا يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ»؛ يَعْنِي: الشَّمْسُ، فَإِنَّمَا إِذَا طَلَعَتْ تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ، إِذَا رَأَاهَا الْمُشْرِكُونَ سَجَدُوا لَهَا^(٢). وَهُمْ يَسْجُدُونَ لِلشَّيْطَانِ فِي الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ الشَّيْطَانَ يَتِمَثَّلُ وَيَكُونُ قَرْنَاهُ عَلَى جَانِبِي الشَّمْسِ عِنْدَ طُلُوعِهَا فَيَسْجُدُ لَهَا الْمُشْرِكُونَ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٨- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تَكْذِبُونَ﴾ [التَّائِبَةُ: ٨٢].

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: شُكْرُكُمْ^(١).

﴿ وَقَوْلُهُ: «قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: شُكْرُكُمْ». يَعْنِي أَنَّ الْآيَةَ عَلَى تَقْدِيرٍ: وَتَجْعَلُونَ شُكْرَ رِزْقِكُمْ أَنْكُمْ تَكْذِبُونَ.

وَتَكْذِبُهُمْ هَذَا أَنْ يَنْسُبُوا النِّعْمَةَ إِلَى غَيْرِ اللَّهِ وَإِلَى شَيْءٍ آخَرَ لَيْسَ سَبَبًا فِيهَا، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ تَكْذِيبٌ.

(١) مِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٧٠٩٣)، وَمُسْلِمٌ (٢٩٠٥) (٤٥) عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُسْتَقْبِلُ الْمَشْرِقِ يَقُولُ: «أَلَا إِنَّ الْفِتْنَةَ هَا هُنَا، أَلَا إِنَّ الْفِتْنَةَ هَا هُنَا، مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ».

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٣٢) (٢٩٤).

(٢) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ٥٢٢-٥٢٣): قَوْلُهُ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: شُكْرُكُمْ. يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَرَادُهُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَرَأَهَا كَذَلِكَ، وَيَشْهَدُ لَهُ مَا رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ هَشِيمٍ عَنْ أَبِي بَشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ: ﴿وَتَجْعَلُونَ شُكْرَكُمْ أَنْكُمْ تَكْذِبُونَ﴾ وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ. وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَخْرَجَهُ ابْنُ مَرْدَوَيْهِ فِي التَّفْسِيرِ الْمُسْنَدِ وَرَوَى مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ أَبِي زَمِيلٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَطَرُ النَّاسِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ فِي الْبَابِ، وَفِي آخِرِهِ: فَأَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ﴾ [٧٧] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿تَكْذِبُونَ﴾. وَعُرِفَ بِهَذَا مَنَاسِبَةُ التَّرْجُمَةِ وَأَثَرُ ابْنِ عَبَّاسٍ لِحَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ. أَهـ

وَانْظُرْ: «تَغْلِيقُ التَّعْلِيقِ» (٢/ ٣٩٧-٣٩٨).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ:

١٠٣٨ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِالْحَدِيثِ عَلَى إِثْرِ سَمَاءٍ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلَةِ، فَلَمَّا أَنْصَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «هَلْ تَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ: «أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالْكُوكَبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: بِنُوءٍ كَذَا وَكَذَا فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالْكُوكَبِ»^(١).

قَوْلُهُ: «مُطِرْنَا بِنُوءٍ كَذَا وَكَذَا». ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ: إِنَّا مُطِرْنَا بِالنُّوءِ. وَالنُّوءُ هُوَ النُّجْمُ إِذَا طَلَعَ، فَيَنْسُبُونَ الْمَطَرَ إِلَى النُّجُومِ الطَّالِعَةِ، فَيُبَيِّنُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ أَنَّ هَذَا كُفْرٌ بِهِ؛ لِأَنَّ الْأَنْوَاءَ لَيْسَتْ سَبَبًا لِلْسَّعَادَةِ، وَلَا سَبَبًا لِلشَّقَاوَةِ، وَلَيْسَ لِحَوَادِثِ الْأَرْضِ بِهَا عِلَاقَةٌ. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى فَوَائِدَ:

مِنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَحَيَّنُ الْحَدِيثَ بِالْمَوْعِظَةِ عِنْدَ وَجُودِ السَّبَبِ؛ لِأَنَّ الرُّسُولَ ﷺ وَعَظَهُمْ بِهَذِهِ الْمَوْعِظَةِ بَعْدَ أَنْ نَزَلَ الْمَطَرُ. وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: إِطْلَاقُ السَّمَاءِ عَلَى الْمَطَرِ؛ لِقَوْلِهِ: عَلَى إِثْرِ سَمَاءٍ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلِ. وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ دَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غَضَابًا^(٢)

وَمِنْ فَوَائِدِهِ: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْمُعَلِّمِ أَنْ يَغْرِضَ الْعِلْمَ عَلَى السَّمَاعِ بِصِيغَةِ الْإِسْتِفْهَامِ؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ أَحْضَرَ لِقَلْبِهِ حَيْثُ قَالَ: «هَلْ تَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟» وَمَعْلُومٌ أَنَّ

(١) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧١) (١٢٥).

(٢) الْبَيْتُ لِمَعْرُودِ الْحُكَمَاءِ مَعَاوِيَةَ بْنِ مَالِكٍ. وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي: «خَزَانَةِ الْأَدَبِ» لِلْبَغْدَادِيِّ (٤/ ١٤٥)، وَ«الْحِمَاسَةِ الْبَصْرِيَّةِ» (١/ ٧٩).

النَّبِيِّ ﷺ يعلم أنهم لا يَعْلَمُونَ بذلك، لكنه أتى به بصيغة الاستفهام من أجل أن يَكُونَ ذلك أُنْبَهَ لهم.

ومن فوائد هذا الحديث: أنه يَنْبَغِي أن يَقُولَ القائلُ في الشيء الذي لا يَعْلَمُهُ: اللَّهُ ورسوله أعلم. وهذا في الأمور الشرعية، أما الأمور الكونية فبعد موت الرسول ﷺ لا يُمكن أن يَعْلَمَهَا، لكن في حياته ربما يَعْلَمَهَا ولهذا قَالَ اللَّهُ تعالى: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥]. وقد نَبَّهْنَا فيما سَبَقَ على أن بعض الناس يَكْتُبُ هذه الآية إذا تَمَّ العمل الذي يُريدُ أن يَعْمَلَهُ، وَبَيَّنَّا أن هذا غلطٌ عظيم؛ لأن الرسول ﷺ لا يَرَاهُ بلا شك، ولا يَصِحُّ أن تُنَزَلَ الآية على غير معناها.

ومن فوائد هذا الحديث: أن نسبة النعمة إلى غير مسديها ومجديها كفرٌ بالنعمة؛ لقوله: «أصبح من عبادي مؤمنٌ بي وكافرٌ» ذلك بنسبة المطر إلى غير الله ﷻ.

فإن قَالَ قائلٌ: لو قَالَ الشخصُ مطرنا في نوء كذا؛ أي: في هذا الوقت. فهل يَدْخُلُ في هذا الحديث؟

فالجواب: لا، ولهذا قَالَ العلماء: يَحْرُمُ أن يَقُولَ مطرنا بنوء كذا. يُحَلُّ أن يَقُولَ: في نوء كذا. والفرق بينهما ظاهر؛ لأن قوله: بنوء كذا. الباء فيه للسببية، والنوء ليس سبباً للمطر، بل فضل الله ورحمته هو السبب، وقوله: في نوء. في هنا للظرفية وهو حق، فلو قَالَ: مطرنا في النوء الفلاني لا بأس.

ومن فوائد هذا الحديث: أن الكافر يَكُونُ عبداً لله لكن بالمعنى العام، فإن الخلق كلهم عباد لله، لكن بالمعنى العام كما قَالَ اللَّهُ تعالى: ﴿إِنَّ كُلَّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِيَ الرَّحْمَنَ عَبْدًا﴾ [الزمر: ٦٣].

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٩- بَابُ لَا يَدْرِي مَتَى يَجِيءُ الْمَطَرُ إِلَّا اللَّهُ.

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «خَمْسٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ»^(١).

١٠٣٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِفْتَاحُ الْغَيْبِ خَمْسٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ: لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَا يَكُونُ فِي غَدٍ، وَلَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَا يَكُونُ فِي الْأَرْحَامِ، وَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا، وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ، وَمَا يَدْرِي أَحَدٌ مَتَى يَجِيءُ الْمَطَرُ».

[الحديث ١٠٣٩ - أطرافه في: ٤٦٢٧، ٤٦٩٧، ٤٧٧٨، ٧٣٧٩].

❖ قوله: «لَا يَدْرِي مَتَى يَجِيءُ الْمَطَرُ إِلَّا اللَّهُ». نعم لا أحد يعلم متى يجيء المطر إلا الله، ولا يرد على هذا ما يحدث من تحركات الفلكيين بأنه في خلال أربع وعشرين ساعة يكون مطر؛ لأن هذا حسب التبع وقد يكون فيه خطأ كثير، وثانيًا: هم يعلمون ذلك لا علم غيب ولكن علم محسوس؛ لأن الجو بإذن الله يكون متهيئًا بحدوث الغيم والسحاب والأمطار، فيكون استناد خبرهم هذا إلى أمر محسوس لا إلى علم غيب، ولذلك لا يستطيعون أن يقولوا إنه سيكون مطر بعد شهر أو شهرين، أو سنة أو سنتين، فلا يدرى متى يجيء المطر إلا الله ﷻ.

ثم إن الله تبارك وتعالى قال في الآية: ﴿يُنْزِلُ الْغَيْثَ﴾ [الشورى: ٢٨]. يعنى حتى لو علموا بنزول المطر فإنهم لن يعلموا أنه غيث؛ لأن المطر قد يكون غيثًا منجيًا من الشدة، وقد لا يكون، كما جاء في الحديث الصحيح: «ليست السنة ألا تمطروا، إنما السنة أن تمطروا ولا تثبت الأرض شيئًا»^(٢).

(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، بصيغة الجزم، وهو طرف من حديث أسنده في كتاب الإيذان حديث رقم (٥٠) من

طريق أبي حيان، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة، في سؤال جبريل عن الإيمان والإسلام.

وانظر: «تغليق التعليق» (٢/ ٣٩٨).

(٢) تقدم تخريجه قريبًا، وهو عند مسلم.

❖ وقوله: «مفتاح الغيب» وفيه نسختان: «مفتاح ومفتاح»، و«مفتاح» هي التي تطابق الآية ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾ [الأنعام: ٣٤].

وفي هذا الحديث الذي ساقه المؤلف عن ابن عمر سقوط ذكر الساعة، وذكر شيئين معناهما سواء أو متقارب، فيكون في هذا الحديث إسقاط ما هو ثابت في القرآن وتكرار شيء متشابه، فقوله: «لا يعلم أحد ما يكون في غد». هذا بمعنى قوله: «ولا تعلم نفس ماذا تكسب غداً». ويجعل بدلها: لا يعلم متى تقوم الساعة إلا الله.

❖ وقوله: «ولا يعلم أحد ما يكون في الأرحام». وهذا قبل أن يخلق، ولكن بعد أن يخلق فإن الملائكة الموكلة بالأرحام تعلمه^(١)، وكذلك في الوقت الحاضر الأشعة التي تسلطونها على بطن الحامل يعرفون بها الذكر من الأنثى.

❖ وقوله: «ولا تعلم نفس ماذا تكسب غداً» وهذا صحيح، فالإنسان قد يُقدَّر أنه سيفعل غداً كذا وكذا، ولكن هل هو يعلم أنه سيكون هذا؟
الجواب: بل هذا شيء في تقديره قد يكون وقد لا يكون.

❖ وقوله: «وما تدري نفس بأي أرض تموت». هذا أيضاً حق فلا أحد يدري أين تموت، وهل يموت في الشارع، أو في بيته، أو في المسجد، أو في البر، في بلد آخر، لا يعلم هذا، وكم من إنسان مات في أرض بعيدة من بلاده ولم يكن يُقدَّر أنه يذهب إليها فضلاً عن أن يموت فيها، وإذا كان لا يدري بأي أرض يموت فمن باب أولى أن لا يدري بأي وقت يموت.

وربما وصل الإنسان إلى حال يقول فيها القائل: لن يبقى إلى غروب الشمس. ثم يَمُنُّ الله عليه بالشفاء، وهذا شيء مشاهد. وكم من إنسان في أقوى ما يكون صحة ونشاطاً يأتيه الموت فجأة فيموت.

(١) دليل ذلك ما رواه البخاري (٣١٨)، ومسلم (٢٦٤٦) (٥) عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إن الله ﻻ يخلق وكل بالرحم ملكاً يقول: يا رب نطفة يا رب علقة يا رب مضغة، فإذا أراد أن يقضي خلقه قال: أذكر أم أنثى؟ شقي أم سعيد؟ فما الرزق والأجل؟ فيكتب في بطن أمه».

ثم قال: «وما يَذْرِي أَحَدٌ مَتَى يَجِيءُ الْمَطَرُ». هذا صحيحٌ، فالمطرُ لا أَحَدٌ يَذْرِي مَتَى يَجِيءُ، لكن كما بَيَّنَّا قَبْلَ قَلِيلٍ أَنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَدْ يُطْلِعُ الْعِبَادَ بِوَاسِطَةِ أُمُورٍ مُحَسَّوسَةٍ عَلَى قَرَبِ نَزُولِ الْمَطَرِ، وَعَلَى بَيَانِ الْكَمِيَّةِ، لَكِنْ عَلَى وَجْهِ الظَّنِّ وَالتَّخْمِينِ.

❖ وَيُؤَيِّدُ قَوْلَهُ: «وما تَذْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ» قِصَّةٌ عَجِيبَةٌ وَقَعَتْ، وَهِيَ أَنَّ الْحُجَّاجَ لَمَّا قَفَلُوا مِنْ مَكَّةَ وَنَزَلُوا فِي الْجِبَالِ الَّتِي حَوْلَ مَكَّةَ هُنَاكَ فِي آخِرِ اللَّيْلِ ثُمَّ شَدُّوا يَمَشُونَ. كَانَ مَعَهُمْ رَجُلٌ مَعَهُ أُمُّهُ مَرِيضَةٌ، وَكَانَ يُمَرِّضُهَا وَيُضِلُّهَا لَهَا الْمَكَانَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، فَتَخَلَّفَ عَنِ الْقَوْمِ وَضَلَّ الطَّرِيقَ، وَارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ وَهُوَ لَا يَذْرِي أَيْنَ الطَّرِيقُ، ثُمَّ رَأَى خَبَاءً بَدُو فَعَرَّجَ إِلَيْهِمْ وَسَأَلَهُمْ عَنْ طَرِيقِ نَجْدٍ، فَقَالُوا: طَرِيقُ نَجْدٍ بَعِيدٌ، لَكِنْ انْزِلْ وَاسْتَرْخِ حَتَّى نَذُوكَ عَلَى الطَّرِيقِ، فَنَزَلَ وَمِنْ حِينَ أَنْزَلَ وَالدَّهْرُ فِي الْأَرْضِ قَبْضُ اللَّهِ رَوْحَهَا. فَهَذِهِ أَرْضٌ مَا كَانَ يَخْلُمُ بِهَا، وَلَا أَتَاهَا عَنْ قَصْدٍ وَإِنَّمَا عَنْ ضَيَاعٍ، فَهَذَا يُصَدِّقُ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ، وَيَحْدُثُ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً الْآنَ مِنَ الْحَوَادِثِ الَّتِي تَحْدُثُ فِي الطَّرِيقِ وَيَمُوتُ الْإِنْسَانُ مِنْ حِينَ الْحَادِثِ، فَهَلْ كَانَ يُقَدَّرُ أَنَّهُ سَيَمُوتُ فِي هَذَا الْمَكَانِ؟ أَبَدًا بَلْ لَعَلَّهُ كَانَ يُقَدَّرُ أَنَّهُ يَمُوتُ فِي مَدِينَةٍ، أَوْ قَرْيَةٍ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَمَعَ هَذَا يَمُوتُ فِي الْأَرْضِ الَّتِي أَرَادَهَا اللَّهُ ﷻ.

وكذلك أيضًا الوقتُ، فَوْقَ الْمَوْتِ لَا يُدْرَى، فَقَدْ يَمْرُضُ الْإِنْسَانُ وَيُقَالُ: لَنْ يَبْقَى إِلَى الْغُرُوبِ، أَوْ إِلَى الشَّرُوقِ. فَإِذَا بِهِ يُعَافَى وَيُشْفَى.

وقد أَحْسَنَ مَنْ قَالَ:

وَمَنْ كَانَتْ مَنِيَّتُهُ بِأَرْضٍ فَلَيْسَ يَمُوتُ فِي أَرْضٍ سِوَاهَا^(١)



شَيْخ
صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ

كِتَابُ الْكُفُوفِ

١٠٤٠ - ١٠٦٦

كِتَابُ الْكُسُوفِ

١ - باب الصَّلَاةِ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ.

❦ قوله: «كِتَابُ الْكُسُوفِ». الكسوف هو اختفاء ضوء الشمس أو القمر، وليس محو ضوء الشمس أو القمر بل هو يَخْتَفِي، أما الشمسُ فَيَخْتَفِي نورُها بالقمرِ إذا حال بينها وبين الأرض، وأما القمرُ فإنه يَخْتَفِي نورُه بالأرض إذا حالت بينه وبين الشمس، ولهذا لا يُمكنُ أن يُوجدَ كسوفُ القمرِ في غير ليالي الإبدار؛ لأنه يَكُونُ في الشرقِ وهي في الغربِ، والأرضُ قد تَحُولُ بينهما، ولهذا خطأ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ قَوْلَ بعضِ الفقهاء^(١): إنه إذا وَقَعَ الكسوفُ في عَرَفَةَ صَلَّى ثم دَفَعَ. وقال: هذا لا يُمكنُ؛ لأن هذه الليلة تُصَادِفُ ليلةَ عشرةٍ ولا يُمكنُ أن يَقَعَ الكسوفُ فيها، لكن قد يُعْتَدَرُ عن الفقهاء الذين قالوا ذلك بأن الفقهاء رَحِمَهُمُ اللهُ يَفْرِضُونَ مسائلَ قد لا تَقَعُ ولكن لتمرين الطالب. كذلك لا يُمكنُ أن يُوجدَ خسوفُ الشمسِ في غيرِ ليالي الاستسرار؛ يَعْنِي: آخرَ الشهرِ، لأنه هو الوقتُ الذي يُمكنُ فيه أن يَتَقَارَبَ القرصانِ قرصُ الشمسِ وقرصُ القمرِ. فلو قال قائلٌ: هل يُمكنُ أن تَنَكِّسَ الشمسُ في نصفِ الشهرِ؟ فالجوابُ: لا يُمكنُ، هو ليس مستحيلاً على قدرةِ اللهِ ﷻ، لكن أجرى اللهُ ﷻ العادةَ ألا يَكُونَ الكسوفُ في مثل هذا اليوم. كما لو قال قائلٌ: هل يُمكنُ أن تَخْرُجَ الشمسُ نصفَ الليلِ؟

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٤/٢٥٧).

نَقُولُ: حَسَبَ الْعَادَةِ لَا يُمَكِّنُ. لَكِنْ بِأَمْرِ اللَّهِ يُمَكِّنُ.

وَهَذَا الْكُسُوفُ لَهُ سَبَبٌ حَسِّيٌّ مَعْلُومٌ عِنْدَ النَّاسِ وَهُوَ حِيلُولَةُ الْأَرْضِ بَيْنَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ فِي كُسُوفِ الْقَمَرِ، وَحِيلُولَةُ الْقَمَرِ بَيْنَ الشَّمْسِ وَالْأَرْضِ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ، فَهَذَا سَبَبٌ حَسِّيٌّ مَعْلُومٌ يُدْرَكُ بِالْحِسَابِ، لَكِنْ هَلْ مِنَ الْمُسْتَحْسِنِ أَنْ يُبَيِّنَ لِلنَّاسِ هَذَا؛ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَسْتَعِدُّوا لَهُ فِي وَقْتِهِ، أَوْ الْأَفْضَلُ أَلَّا يُبَيِّنَ؟ نَرَى أَنَّ الْأَفْضَلَ أَلَّا يُبَيِّنَ:

أَوَّلًا: لِأَنَّ النَّاسَ إِذَا بُيِّنَ لَهُمْ وَقِيلَ مِثْلًا: هُوَ فِي السَّاعَةِ الْعَاشِرَةِ مِنَ اللَّيْلِ. تَجِدُ النَّاسَ يَتَرَقَّبُونَ الْكُسُوفَ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ، مَعَ أَنَّ الْكُسُوفَ إِنْذَارٌ مِنَ اللَّهِ ﷻ بِعَقُوبَةٍ انْعَقَدَتْ أَسْبَابُهَا، فَإِذَا عَلِمُوا فَسَيَتَرَقَّبُونَ هَذَا الْكُسُوفَ عِنْدَ قَرَبِ وَقْتِهِ كَأَنَّمَا يَتَرَقَّبُونَ هَلَالَ رَمَضَانَ أَوْ الْفَطْرِ، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ يُسْقِطُ الْهَيْئَةَ وَيُزِيلُ الْخَوْفَ مِنَ النَّاسِ، وَلِهَذَا كُنَّا فِي زَمَنِ مَضَى إِذَا حَدَّثَ الْكُسُوفُ تَجِدُ رَهْبَةً عَظِيمَةً مِنَ النَّاسِ، وَبُكَاءً شَدِيدًا، وَيَخْرُجُونَ إِلَى الْمَسَاجِدِ خَاشِعِينَ مُتَذَلِّلِينَ، أَمَّا الْآنَ فَأَصْبَحَ وَكَأَنَّهُ أَمْرٌ عَادِيٌّ؛ بِسَبَبِ نَشْرِ أَخْبَارِهِ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ. وَأَمَّا كَوْنُنَا نَتَأَهَّبُ فَلَا، لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يَأْمُرْنَا أَنْ نَتَأَهَّبَ قَبْلَ أَنْ يُوجَدَ، بَلْ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَافْزَعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ»^(١). فَلِهَذَا نَرَى أَنَّ مِنَ الْخَطِئِ أَنْ يُنْشَرَ فِي التَّقَاوِيمِ أَوْ غَيْرِ التَّقَاوِيمِ مَتَى يَكُونُ الْكُسُوفُ، بَلْ نَقُولُ: دَعُوا النَّاسَ. وَقَدْ يَكُونُ الْكُسُوفُ كَسُوفٍ اصطلاحياً وليس كَسُوفٍ شرعياً، بِمَعْنَى أَنْ يَكُونُ الْكُسُوفُ ظَلاً فَقَطْ فَيَقِلُّ الضَّوُّ فِي الشَّمْسِ أَوْ فِي الْقَمَرِ، وَلَكِنَّ النُّورَ بَاقٍ فَهُوَ كُسُوفٌ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْفَلَكَ، وَلَكِنْ لَيْسَ كَسُوفاً شرعياً؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤَثِّرُ عَلَى ضَوْءِ الْقَمَرِ أَوْ ضَوْءِ الشَّمْسِ. أَمَّا صَلَاةُ الْكُسُوفِ فَإِنَّهَا صَلَاةٌ غَرِيبَةٌ؛ لِأَنَّهَا لِحَادِثَةٍ غَرِيبَةٍ فَتُطَابِقُ الشَّرْعَ وَالْقَدَرَ. قَدَرًا لِأَنَّ الْكُسُوفَ أَمْرٌ غَرِيبٌ فَلَيْسَ كَغَيْبَةِ الشَّمْسِ، أَوْ طُلُوعِ الْفَجْرِ، فَلِهَذَا كَانَ مِنَ حِكْمَةِ الشَّرِيعَةِ الْعَظِيمَةِ أَنْ تَكُونَ الصَّلَاةُ أَيْضًا غَرِيبَةً لَا نَظِيرَ لَهَا فِي الصَّلَوَاتِ.

(١) تقدم تخريجه، وسيأتي قريباً إن شاء الله.

ولم يَقَعِ الكسوفُ بعد الهجرة إلا مرةً واحدةً فقط، وهو كسوفُ الشمسِ بعد أن ارتفعت بمقدارِ رمحٍ كَسَفَتِ كسوفًا كليًا حتَّى صارت كأنها قطعةٌ نُحَاسٍ، وضجَّ الناسُ لها؛ لأن الكسوفَ الكليَّ فيه رهبةٌ عظيمةٌ، وتُرى النجومُ في النهار، وتُرى السماءُ ليست كالعادةِ زرقاءَ أو شهباءَ أو ما أشبه ذلك، بل تُرى كأنها خضراءُ، فيكونُ فيه رهبةٌ شديدةٌ جدًّا، ولهذا فرَّعَ النَّبِيُّ ﷺ فرعًا عظيمًا حتَّى إنه خرجَ يَجْرُ رداءه وجعله على بعضٍ كتفيه من شدةِ فرعه ﷺ^(١)، وأراه الله تعالى في تلك الصلاة من الآيات ما لم يكن يراه من قبل^(٢)، فهو حدثٌ عظيمٌ، يجبُ أن نُعَظِّمه، وما يُذَرِّبنا لعلَّ العقوبةَ قريبةٌ، وما الذي يُذَرِّبنا أن يكونَ هناك زلازلٌ، أو أن يكونَ فسادٌ في الأرض، أو ما أشبه ذلك؛ لأن النَّبِيَّ ﷺ يقولُ: «يُخَوِّفُ اللهُ بها عباده»^(٣).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ:

١٠٤٠ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَنْكَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْرُ رِداءَهُ حَتَّى دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَدَخَلْنَا فَصَلَّى بِنَا رَكَعَتَيْنِ حَتَّى أَنْجَلَتِ الشَّمْسُ فَقَالَ ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَصَلُّوا وَادْعُوا حَتَّى يُكْشَفَ مَا بَيْنَكُمْ»^(٤).

قوله: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ». قَالَ ﷺ ذلك لأنهم في الجاهلية كانوا يَعْتَقِدُونَ أن الشمسَ والقمرَ لَا يَنْكَسِفَانِ إِلَّا لِمَوْتِ عَظِيمٍ، وصادفَ أن ماتَ إِبْرَاهِيمُ عليه السلام ابنُ النَّبِيِّ ﷺ وكسفتِ الشمسُ في ذلك اليوم، فقالوا: كَسَفَتِ

(١) انظر الحديث القادم.

(٢) سيأتي تخريجه قريبًا إن شاء الله.

(٣) سيأتي تخريجه قريبًا إن شاء الله.

(٤) ورواه مسلم (٩١١) (٢١) من حديث أبي مسعود الأنصاري عليه السلام.

الشمس لموت إبراهيم، فأراد النبي ﷺ أن يَمْحُوَ هذه العقيدة من قلوب الناس، وأن يُبَيِّنَ أن الشمس والقمر لا يتأثران بما يحدث في الأرض ولكنها آيان.
 وقوله ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُوهَا» أي: كاسفين فالمفعول الثاني محذوف، وليس المعنى: إذا رأيتم الشمس والقمر، بل المراد: إذا رأيتموهما كاسفين: «فَصَلُّوا وَادْعُوا حَتَّى يُكْشَفَ مَا بَكُمْ».



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠٤١ - حَدَّثَنَا شَهَابُ بْنُ عَبَّادٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ قَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مَسْعُودٍ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ وَلَكِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَقُومُوا فَصَلُّوا»^(١).
 وقوله: «فَقُومُوا فَصَلُّوا». هل هو للوجوب أو للاستحباب؟

أكثر العلماء على أنه للاستحباب^(٢)، ودليلهم حديث الأعرابي لما ذكر له النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم الصلوات الخمس، قَالَ: هل علي غيرها؟ قَالَ: «لا، إِلَّا أَنْ تَطُوعٌ»^(٣). والحقيقة أن هذا لا يدل على ما ذهبوا إليه؛ لأن ما ذكره الرسول ﷺ في صلاة الكسوف ذكره لسبب، وحديث الأعرابي إنما أراد أن يُبَيِّنَ له الصوت المفروضة كل يوم بدون سبب، ولهذا يُمكن أن نَسْتَدِلَّ بحديث الأعرابي على أن الوتر ليس بواجب؛ لأن الوتر يَتَقَيَّدُ بالوقت لا بالسبب، أما أن نَسْتَدِلَّ به على عدم وجوب صلاة الكسوف، وعلى عدم وجوب صلاة العيدين، وعلى عدم وجوب تحية المسجد، وما أشبه ذلك، مما اختلف فيه العلماء فليس فيه دليل. ولهذا نرى أن صلاة

(١) ورواه مسلم (٩١١) (٢٢).

(٢) انظر: «المغني» (٣/ ٣٣٠)، و«الكافي في فقه ابن حنبل» (١/ ٢٣٧)، و«المهذب» (١/ ١٢٢)،

و«الإنصاف» (٢/ ١٦٦)، و«المبدع» (٢/ ١٩٥).

(٢) تقدم تخريجه.

الكسوف فرض كفاية إذا قام بها من يكفي سقطت عن الباقي، وإن تركها الناس كلهم أثموا كلهم؛ لأنه لا يمكن أن يكون الله ﷻ يُنذِرنا بهذه الآيات ثم يَبْقَى على قُرْشِنَا، أو في ملاعِنَا، أو ما أشبه ذلك، هذا على الأقل فيه سوء أدب مع الله، وعدم اكتراث بإنذاره تبارك وتعالى، فهي فرض كفاية لا شك فيها عندي، وأنه لا يجوز للمسلمين أن يدعوا صلاة الكسوف.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠٤٢ - حَدَّثَنَا أَصْبَغُ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ كَانَ يُخْبِرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، وَلَكِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَصَلُّوا»^(١).

١٠٤٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ فَقَالَ النَّاسُ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ فَصَلُّوا وَادْعُوا اللَّهَ»^(٢).



(١) ورواه مسلم (٩١٤) (٢٨).

(٢) ورواه مسلم (٩١٥) (٢٩).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- باب الصَّدَقَةِ فِي الْكُسُوفِ.

١٠٤٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، عَنْ مَالِكٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ، فَقَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ قَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ - وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ - ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ فَعَلَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ مَا فَعَلَ فِي الْأُولَى، ثُمَّ انْصَرَفَ وَقَدْ انْجَلَتِ الشَّمْسُ، فَخَطَبَ النَّاسَ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَنْخَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْعُوا اللَّهَ وَكَبِّرُوا وَصَلُّوا وَتَصَدَّقُوا» ثُمَّ قَالَ: «يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، وَاللَّهِ مَا مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَزْنِيَ عَبْدُهُ أَوْ تَزْنِيَ أُمَّتُهُ، يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ وَاللَّهُ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمَ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا»^(١).

❖ فِي قَوْلِهَا: «خَسَفَتْ». رَدُّ لِقَوْلٍ مِنْ يَقُولُ: إِنَّ «خَسَفَ» لِلْقَمَرِ وَ«كَسَفَ»

لِلشَّمْسِ. بَلْ هُوَ جَائِزٌ لِهَذَا وَهَذَا، وَكَذَلِكَ الْأَلْفَاظُ السَّابِقَةُ بَعْضُهَا: «لَا يَنْخَسِفَانِ» وَبَعْضُهَا: «لَا يَنْكَسِفَانِ».

وَحَدِيثُ عَائِشَةَ هَذَا فِيهِ تَفْصِيلٌ لِلرُّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّيهِمَا فِي الْكُسُوفِ، فَإِنَّهُ كَانَ يَقُومُ قِيَامًا طَوِيلًا نَحْوَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، ثُمَّ يَرُكَّعُ رُكُوعًا طَوِيلًا طَوِيلًا طَوِيلًا، ثُمَّ يَقُومُ فَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَسُورَةً طَوِيلَةً، لَكِنْ دُونَ الْأُولَى، ثُمَّ يَرُكَّعُ وَيُطِيلُ لَكِنَّهُ دُونَ الْأَوَّلِ، ثُمَّ يَرْفَعُ فَيُطِيلُ الْقِيَامَ عَلَى نَحْوِ الرُّكُوعِ، ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ، وَبَيْنَهُمَا جُلُوسٌ بِقَدْرِ السَّجْدَةِ، ثُمَّ يَفْعَلُ فِي الثَّانِيَةِ كَذَلِكَ لَكِنْ دُونَهَا فِي كُلِّ مَا يُفْعَلُ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى الْخُطْبَةِ بَعْدَ صَلَاةِ الْكُسُوفِ وَهَلْ هِيَ مِنَ الْخُطَبِ

الْعَوَارِضِ أَوْ مِنَ الْخُطَبِ الثَّوَابِتِ؟

اختلف العلماء في ذلك على قولين ^(١)، ووجه اختلاف العلماء في ذلك أن الكسوف لم يقع إلا مرة واحدة في عهد الرسول ﷺ، وفي هذه المرة خطب فهل خطب لمناسبة موت إبراهيم عليه السلام لئلا يفسد العقيدة عند العرب، أو إنه خطب لأهمية الأمر؟ الثاني هو الصواب، ولهذا نقول: إنه يسن الخطبة في صلاة الكسوف، لكنها بعد الصلاة، وإنما كانت بعدها لئلا يفوت الوقت فينجلي الكسوف قبل أن يصلي، والصلاة في الكسوف أهم فيصلي ثم يخطب، ويتبعني أن تكون الخطبة خطبة بليغة مؤثرة كما فعل الرسول ﷺ.

وقد ذكر النبي ﷺ أنه إذا وقع الكسوف فعلنا فعل أربعة أشياء هي: الدعاء، والتكبير، والصلاة، والصدقة، لكن هل التكبير يكون كتكبير العيد: الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله، الله أكبر الله أكبر والله الحمد. أو يكون مفردا لا يقترب معه شيء؟
الظاهر: الثاني.

وهل يجهر به أو يقوله الإنسان سرا؟
نقول: لا شك أن الجهر به أعظم هيبة وأبلغ، فلو مر الناس إلى المسجد مثلا يكبرون فلا شك أن هذا يثير المشاعر، ويحدث الرهبة، لكني لا أعلم إلى ساعتني هذه أن الصحابة كانوا يكبرون جهرا.

ولكن قد يقال: إن الرسول ﷺ أمر بالتكبير بعد انتهاء الكسوف، فهل كان الصحابة يكبرون جهرا لو وقع الكسوف؟ فهذا يحتاج إلى دليل.

وفي هذا الحديث: هذه الخطبة الرهيبة والتي ذكر فيها الرسول ﷺ أن الله عظيم يغار غير أعظم من أي غير أن يزني عبده، أو تزني أمته. ففي هذا التحذير البليغ من الزنا لا من الرجال، ولا من النساء، ولهذا قال ربنا ﷺ ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزِّنَى﴾ [النساء: ٣٢]. ولم يقل: ولا تزنوا؛ يعني: ابتعدوا عن الزنا ما استطعتم؛ لأن الزنا - نسأل الله أن

(١) انظر: «المغني» (٣/ ٣٢٨)، و«الأم» (١/ ٢٤٥)، و«المبدع» (٢/ ١٩٧)، و«الأنصاف» (٢/ ٤٤٨).

يَحْمِينَا وَإِيَّاكُمْ مِنْهُ - أَشَدُّ مَا يَكُونُ فِيهِ أَنْ اللَّهَ يَغَارُ كَمَا قَالَ ﷺ: «مَا مِنْ أَحَدٍ أُغِيرُ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَزْنِي عَبْدُهُ، أَوْ تَزْنِي أُمَّتُهُ».

وأسبابُ هذه الفعلِ القبيحةِ الشنيعةِ في عصرِنا الحاضرِ كثيرةٌ، فإنه يُوجَدُ في الصحفِ، وفي المجلاتِ، وفي القنواتِ الفضائيةِ، ما يَدْعُو إلى الزنا دعاءً حثيثاً - والعياذُ بالله - بل إلى اللواطِ كما حَدَّثَنَا بعضُ الناسِ أنهم شَاهَدُوا في القنواتِ الفضائيةِ رجالاً يَتَلَوُّونَ بعضهم ببعضٍ - نَسَأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ - وهذا مما يَدُلُّ على قبحِ هذه الأفعالِ، وأنه يَجِبُ عَلَيْنَا نحنَ طلبةُ العلمِ أَنْ نُحَذِّرَ النَّاسَ مِنْهَا، وَأَنْ نُبَيِّنَ فِي كُلِّ مَجَالِسِنَا أَنْ أَمْرَهَا خَطِيرٌ وَعَظِيمٌ.

وفي هذا الحديثِ: إثباتُ الغيرةِ لله ﷻ وهي صفةٌ حَقِيقَةٌ ثَابِتَةٌ لِلَّهِ ﷻ، لكنها أعظمُ من غيرتنا وأبلغُ، ولقد قَالَ النَّبِيُّ ﷺ حينما قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَجِدُ لَكَ - يَعْنِي: عَلَى أَهْلِي - فَأَذْهَبُ أَطْلُبُ أَرْبَعَةَ شُهُودٍ وَاللَّهُ لَأُضْرِبَنَّهُ بِالسَّيْفِ غَيْرَ مُصْفَحٍ. فقال النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَا تَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ؟ وَاللَّهِ إِنِّي لَأَغِيرُ مَنْ سَعَدَ وَاللَّهُ أَغِيرُ مَنْي»^(١). ثم أَنزَلَ اللَّهُ الْفَرْجَ بَأْنَ الَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ لَا يُعَامِلُونَ مُعَامِلَةَ الْآخَرِينَ، بَلْ يُجْرَى بَيْنَهُمُ اللَّعَانُ.

وفيه أيضاً: شِدَّةُ قُوَّةِ النَّبِيِّ ﷺ وصبره حيث قَالَ: «وَاللَّهُ لَوْ تَعَلَّمُونَ مَا أَعْلَمُ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلاً وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيراً»؛ يَعْنِي لَوْ تَعَلَّمُونَ مَا يَعْلَمُ الرَّسُولُ ﷺ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلاً وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيراً وَغَيْرَ ذَلِكَ لَكَانَ النَّاسُ يَبْكُونَ كَثِيراً وَيَضْحَكُونَ قَلِيلاً، وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى فِي غَيْرِ الصَّحِيحِينَ: «وَلَمَّا تَلَذَّذْتُمْ بِالنِّسَاءِ عَلَى الْفُرَشِ، وَلَخَرَجْتُمْ إِلَى الصَّعَدَاتِ تَجَارُونَ إِلَى اللَّهِ ﷻ»^(٢). وَكُلُّ هَذَا وَالنَّبِيُّ ﷺ صَابِرٌ وَعَالِمٌ بِهِ، لَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَعْطَاهُ الصَّبَرَ الْعَظِيمَ، وَالْقُوَّةَ وَالشَّجَاعَةَ ﷻ.

(١) رواه البخاري (٦٨٤٦)، ومسلم (١٤٩٩) (١٧).

(٢) رواه الترمذي (٢٣١٢)، وقال: حديث غريب. وابن ماجه (٤١٩٠)، والحاكم في «المستدرک»

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣- باب النداء بالصلاة جامعة في الكسوف.

١٠٤٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ ابْنُ أَبِي سَلَامٍ الْحَبَشِيُّ الدَّمَشْقِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزُّهْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نُودِيَ: إِنَّ الصَّلَاةَ جَامِعَةٌ ^(١).

هذا أيضًا مما تختص به صلاة الكسوف، فإذا وقع الكسوف فإنه يُنادى: الصلاة جامعة.

وقوله: «إن الصلاة جامعة». فيها لفظة: أن الصلاة جامعة؛ أي: بأن الصلاة جامعة؛ أي: نُودي بهذا، وأردت بذلك أن كلمة «إن» لا تُقال بل يُقال: الصلاة جامعة. وذكروا فيها وجهين: النصب والرفع: الصلاة جامعة على تقدير: احضروا الصلاة جامعة. أو الصلاة جامعة. على تقدير أنها مبتدأ وخبرٌ ولا يُنادى لغير الكسوف بهذا، فلا يُنادى للعيد، ولا للجمعة، ولا لجنزة، ولا لغير ذلك. ومَنْ قَالَ من العلماء أنه يُنادى للعيد: الصلاة جامعة فقوله ضعيفٌ جدًا ومردودٌ سنةً وقياسًا.

أما كونه مردودًا سنةً فلأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يأمُرُ بالنداء لصلاة العيد: الصلاة جامعة.

وأما كونه مردودًا قياسًا؛ فلأن الكسوف يقع في غفلة الناس، وليس شيئًا معلومًا، بخلاف العيد، فكلُّ الناس يعرفون أن اليوم يومٌ عيدٍ وأنهم سيُصلُّون، وأما الكسوف فليس معلومًا فلذلك يُنادى الصلاة جامعة.

(٢/ ٥٥٤) وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(١) ورواه مسلم (٩١٠) (٢٠) مطولاً.

فإن قيل: كم مرة يُنادى؟

فالجواب: يُنادى بقدر ما يفهمه الناس، مرتين أو ثلاثاً أو أكثر، وإذا وقع في الليل فلا بد من زيادة التكرار.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤- باب خُطْبَةِ الْإِمَامِ فِي الْكُسُوفِ. وَقَالَتْ عَائِشَةُ وَأَسْمَاءُ: خُطِبَ النَّبِيُّ ﷺ^(١).

١٠٤٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ. ح. وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ جَبْرِ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ فَخَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ فَصَفَّ النَّاسُ وَرَاءَهُ فَكَبَّرَ، فَاقْرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قِرَاءَةً طَوِيلَةً ثُمَّ كَبَّرَ فَرَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» فَقَامَ وَلَمْ يَسْجُدْ، وَقَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً هِيَ أَدْنَى مِنَ الْقِرَاءَةِ الْأُولَى، ثُمَّ كَبَّرَ وَرَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ أَدْنَى مِنَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ قَالَ فِي الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ مِثْلَ ذَلِكَ، فَاسْتَكْمَلَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ، وَأَنْجَلَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَنْصَرِفَ، ثُمَّ قَامَ فَأَتَنِي عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ: «هُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتٍ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَافْزِعُوا إِلَى الصَّلَاةِ»^(٢) وَكَانَ يُحَدِّثُ كَثِيرٌ مِنْ عَبَّاسٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يُحَدِّثُ يَوْمَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ بِمِثْلِ حَدِيثِ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ

(١) علقها البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، بصيغة الجزم، فأما حديث عائشة: فأسنده في أبواب الكسوف من طرق.

وأما حديث أسماء: فأسنده في الكسوف برقم (١٠٥٣)، وفي الطهارة برقم (١٨٤)، وفي غيرها.

وانظر: «تغليق التعليق» (٣٩٨-٣٩٩).

(٢) رواه مسلم (٩٠١) (٣).

فَقُلْتُ لِعُرْوَةَ: إِنَّ أَخَاكَ يَوْمَ خَسَفَتْ بِالْمَدِينَةِ لَمْ يَزِدْ عَلَى رَكَعَتَيْنِ مِثْلَ الصُّبْحِ؟ قَالَ: أَجَلٌ؛ لِأَنَّهُ أَخْطَأَ السَّنَةَ ^(١).

وقوله: «قالت عائشة وأسماء». يُسَمَّى هذا الحديث من حيث الإسناد حديثًا معلقًا، والبخاري رحمه الله إذا علّق الحديث بصيغة الجزم فهو عنده صحيح.

وقد خَسَفَتِ الشَّمْسُ في عهد النَّبِيِّ ﷺ في تسع وعشرين من شوال في السنة العاشرة. وقوله: «فافزعوا إلى الصلاة». سبق لنا أن مثل هذه الصيغة تدلُّ على أن الصلاة للكسوف أمرها عظيم خطير، وأنها من الأمور التي يُفزعُ لها؛ يَعْنِي: فلا تُقَابَلُ ببطء وبرود، وذكرنا فيما سبق أيضًا أن من أسباب تلقّي الناس لذلك بالبرودة أنهم كانوا يَعْلَمُونَ بها من قبل أن تَحْدُثَ فكانه شيءٌ متوقعٌ يَأْتِيهِمْ وهم قد استعدوا له.

وفي حديث عروة دليلٌ على صراحة السلفِ وأنهم لا تَأْخُذُهُم في الله لومة لائم. حتّى إن كان أخاه من أمّه، وأبيه أخطأ السنة: إنه أخطأ السنة.

وقوله بعد الحديث: وكان يُحَدِّثُ كثيرُ بنُ عباسٍ. قَالَ ابنُ حجرٍ رحمه الله في «الفتح»: هو بتقديم الخبر على الاسم، وقد وقع في مسلمٍ من طريق الزبيدي، عن الزهري بلفظ: وأخبرني كثيرُ بنُ العباس. وصرّح برفعه، وأخرجه مسلمٌ أيضًا والنسائيُّ من طريق عبد الرحمن بن نمر، عن الزهري كذلك، وساق المتن بلفظ: صَلَّى يَوْمَ كَسَفَتِ الشَّمْسُ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكَعَتَيْنِ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ. وطوّله الإسماعيليُّ من هذا الوجه.

(١) قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «التعليق» (٢/٣٩٩-٤٠٠): قلت: والقائل: وكان يحدث كثير بن العباس. هو ابن شهاب راويه عن عروة. وهو القائل لعروة: إن أخاك... إلى آخره، وهذا كله عطف على حديثه الأول، فقد رواه مصرحًا بأنه من قول الزهري الإسماعيلي، والبيهقي - في «السنن الكبرى» (٣/٣٢٢) - وأبو نعيم، والدارقطني - في «السنن» (٢/٦٢) - من طريق أحمد بن صالح شيخ البخاري بسنده. وإنما نبهت عليه هنا مع أنه لا تعليق فيه خشية أن يظن من يراه أنه تعليق، وأنني أغفلته كما تقدم في نظائره. والله الموفق.

❦ قوله: «فقلت لعروة». هو مقول الزهري أيضًا.

❦ قوله: «إن أخاك»؛ يعني: عبد الله بن الزبير، وصرّح به المصنف من وجه آخر كما سيأتي في أواخر الكسوف، وللإسماعيلي «فقلت لعروة: والله ما فعل ذاك أخوك عبد الله بن الزبير، انخسفت الشمس وهو بالمدينة زمن أراد أن يسير إلى الشام فما صلى إلا مثل الصبح».

❦ قوله: «قَالَ: أجل لأنه أخطأ السنة» في رواية ابن حبان «فقال: أجل، كذلك صنع وأخطأ السنة» واستدل به على أن السنة أن يصلي صلاة الكسوف في كل ركعة ركوعان، وتعقب بأن عروة تابعي وعبد الله صحابي فالأخذ بفعله أولى، وأجيب بأن قول عروة وهو تابعي «السنة كذا» وإن قلنا أنه مرسل على الصحيح، لكن قد ذكر عروة مستنده في ذلك وهو خبر عائشة المرفوع، فانتفى عنه احتمال كونه موقوفًا أو منقطعًا، فيرجح المرفوع على الموقوف، فلذلك حكم على صنيع أخيه بالخطأ، وهو أمر نسبي وإلا فما صنعه عبد الله يتأدى به أصل السنة، وإن كان فيه تقصير بالنسبة إلى كمال السنة. ويحتمل أن يكون عبد الله أخطأ السنة عن غير قصد لأنها لم تبلغه. والله أعلم. انتهى كلامه رحمه الله^(١).

ويَحْتَمِلُ أيضًا احتمالًا ثالثًا وهو أنه عليه السلام رأى الشمس قد تجلّت فقصر الصلاة، فالله أعلم، فهذه قضية عين لها احتمالات، لكن السنة لا شك أن يُصَلِّيَ في كل ركعة ركوعين وسجودين، فتكون ركعتين في كل ركعة ركوعان وسجودان.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

٥- بَابُ هَلْ يَقُولُ كَسَفَتِ الشَّمْسُ أَوْ خَسَفَتْ؟

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَحَسَفَ الْقَمَرُ﴾ [الزُّمَرُ: ٨].

(١) «فتح الباري» (٢/ ٥٣٤-٥٣٥).

١٠٤٧ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى يَوْمَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَقَامَ فَكَبَّرَ فَقَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» وَقَامَ كَمَا هُوَ ثُمَّ قَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً وَهِيَ أَذْنَى مِنَ الْقِرَاءَةِ الْأُولَى، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهِيَ أَذْنَى مِنَ الرُّكُوعَةِ الْأُولَى، ثُمَّ سَجَدَ سُجُودًا طَوِيلًا، ثُمَّ فَعَلَ فِي الرُّكُوعَةِ الْآخِرَةِ مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ سَلَّمَ، وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ فَخَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ: «إِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَافْزِعُوا إِلَى الصَّلَاةِ»^(١).

❦ قَوْلُهُ: «هَلْ يَقُولُ كَسَفَتِ الشَّمْسُ أَوْ خَسَفَتِ؟»

الصَّحِيحُ: فِي هَذَا أَنَّهُ يُقَالُ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ وَكَسَفَتْ، وَخَسَفَ الْقَمَرُ وَكَسَفَ الْقَمَرُ، وَيُقَالُ: الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا يَنْكَسِفَانِ، وَلَا يَنْخَسِفَانِ. وَاللُّغَةُ وَاسِعَةٌ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦ - بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يُخَوِّفُ اللَّهُ عِبَادَهُ بِالْكُسُوفِ». قَالَ أَبُو مُوسَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ^(٢).

١٠٤٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُخَوِّفُ بِهِمَا عِبَادَهُ». وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَلَمْ يَذْكُرْ عَبْدُ الْوَارِثِ وَشُعْبَةُ وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ يُونُسَ «يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِمَا عِبَادَهُ».

(١) ورواه مسلم (٩٠١) (٣).

(٢) علقة البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، بصيغة الجزم، وأسندته بعد ثمانية أبواب برقم (١٠٥٩).

وانظر: «تغليق التعليق» (٢/ ٤٠٠).

وَتَابَعَهُ أَشْعَثُ عَنِ الْحَسَنِ. وَتَابَعَهُ مُوسَى، عَنْ مُبَارَكٍ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُخَوِّفُ بِهِمَا عِبَادَهُ»^(١).
الصحيح أن لفظة: «يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِمَا عِبَادَهُ». أو: «يُخَوِّفُ بِهِمَا عِبَادَهُ» ثابتة.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ:

٧- باب التَّعَوُّذِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ فِي الْكُفُوفِ.

١٠٤٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ يَهُودِيَّةً جَاءَتْ تَسْأَلُهَا فَقَالَتْ لَهَا: أَعَاذَكَ اللَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ فَسَأَلْتُ عَائِشَةَ رَأْسُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَيْعَذُّبُ النَّاسُ فِي قُبُورِهِمْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَائِذَا بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ.

[الحديث ١٠٤٩ - أطرافه في: ١٠٥٥، ١٢٧٢، ٦٣٦٦].

(١) قال ابن حجر رحمه الله: أما حديث عبد الوارث، فأسنده البخاري في باب الصلاة في كسوف القمر برقم (١٠٦٣) عن أبي معمر، عن عبد الوارث به. ولكن رواه النسائي عن عمران بن موسى عن عبد الوارث، وذكر فيه هذه اللفظة.
وأما حديث شعبة، فأسنده البخاري في باب كسوف القمر - برقم (١٠٦٢) - عن محمود بن غيلان، عن سعد بن عامر عنه به.
وأما حديث خالد، فأسنده في الكسوف - برقم (١٠٤٠) - عن عمرو بن عوف، عنه به.
وأما حديث حماد بن سلمة، فوصله الطبراني من رواية حجاج بن منهال عنه بلفظ رواية خالد ومعناه.
وأما حديث أشعث، فوصله أبو عبد الرحمن بن شبيب الحافظ - النسائي في «السنن» (١٤٦٤) - عن عمرو بن علي، ومحمد بن عبد الأعلى، قالوا: ثنا خالد، ثنا أشعث، عن الحسن، عن أبي بكر، به.
وأما حديث موسى، وهو ابن إسماعيل التَّبُودَكِيُّ، وأما قول الدمياطي أنه موسى بن داود الضبي، فما أدري من أين أتى به؟ فإن الضبي لم يذكره أحد في رجال البخاري، لا أصلاً ولا تعليقا.
ولم تقع لي هذه الرواية إلى الآن من طريق واحد منهما. انتهى كلامه رحمه الله بتصرف يسير.
وانظر: «تغليق التعليق» (٢/ ٤٠٠ - ٤٠٢)، و«فتح الباري» (٢/ ٥٣٦).

١٠٥٠- ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ غَدَاةٍ مَرْكَبًا، فَخَسَفَتِ الشَّمْسُ فَرَجَعَ
 صُحْبَى فَمَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ ظَهْرَانِي الْحَجَرِ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي وَقَامَ النَّاسُ وَرَاءَهُ، فَقَامَ
 قِيَامًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ
 رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ فَسَجَدَ، ثُمَّ قَامَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا،
 وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ قَامَ قِيَامًا
 طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ
 فَسَجَدَ وَانْصَرَفَ فَقَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ ثُمَّ أَمَرَهُمْ: أَنْ يَتَعَوَّذُوا مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ^(١).

عَذَابِ الْقَبْرِ ثَابِتٌ بِالسَّنَةِ ^(٢)، وَأَجَعَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ ^(٣)، فَكُلُّ الْأُمَّةِ تَقُولُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ
 عَذَابِ جَهَنَّمَ وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَهَذَا أَيْضًا ظَاهِرُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ كَمَا فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:
 ﴿الَّذِينَ نُوَفِّهِمُ الْمَلَائِكَةَ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾ [التَّحْقِيقُ: ٣٢]. وَقَالَ اللَّهُ
 تَعَالَى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمْ
 الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٩٣]. الْيَوْمَ يَعْنِي: يَوْمَ مَوْتِهِمْ. وَقَالَ تَعَالَى فِي آلِ فِرْعَوْنَ:
 ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ ^(٤)
 [الْأَنْعَامُ: ٤٦]. وَأَمَّا السَّنَةُ فَمَتَوَاتِرَةٌ ^(٥) لَا إِشْكَالَ فِيهَا أَنَّ عَذَابَ الْقَبْرِ ثَابِتٌ.

ولكن هل يكون على البدن أو على الروح؟
 الجواب: أنه على الروح في الأصل، وربما يتصل بالبدن.
 وهل هو دائم أو منقطع؟

(١) ورواه مسلم (٩٠٣) (٨) باختلاف يسير في بعض الفاظه.

(٢) انظر: «الإيمان» لابن منده رحمه الله (٢/ ٩٤١-٩٥٠)، و«أحوال القبور» لابن رجب (ص ٦٩-٧٣)،
 و«الروح» لابن القيم (ص ٧٥-٧٦).

(٣) انظر: «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز رحمه الله (٢/ ٦٠٤-٦٠٧).

(٤) قال ابن أبي العز رحمه الله في «شرح الطحاوية» (٢/ ٦٠٩): وقد تواترت الأخبار عن رسول الله ﷺ في

ثبوت عذاب القبر ونعيمه لمن كان لذلك أهلاً، وسؤال الملكين. اهـ

نَقُولُ: أما من كانت ذنوبه يسيرة فإنه لا يدوم، ولكنه بقدر ذنوبه ثم ينقطع، ومن كانت ذنوبه كثيرة أو كان كافراً فالظاهر أنه يدوم عليه العذاب، ويظلُّ يُعَذَّبُ إلى أن تقوم الساعة.

ثم هل يُسمَعُ أو لا يُسمَعُ؟

نَقُولُ: الأصل عدم سماعه، ولكن قد يكشفُ اللهُ تعالى ذلك كما كشفَ ذلك للرسول ﷺ حين مرَّ بقبرين فقال: «إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير، أما أحدهما فكان لا يستبرئ من البول، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة»^(١).

وفي هذا الحديث من الفوائد أيضاً: أن اليهود يُقرُّون بعذاب القبر، لأن هذه المرأة اليهودية جاءت فقالت لها: أعاذك الله من عذاب القبر.

ومن فوائده أيضاً: أن من اليهود من يُكنُّ الخير للمسلمين؛ لأن هذه اليهودية قالت لعائشة: أعاذك الله من عذاب القبر. وهذا دعاء لعائشة رضي الله عنها.

ومنها: أن الجواب قد يقع بالتصديق بالقول؛ لأن النبي ﷺ لما سأله عائشة: أيعذب الناس في قبورهم؟ لم يقل: نعم، بل استعاذ، واستعاضته منه دليل على ثبوته، وأما بقية الحديث فقد سبق الكلام عليه.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ:

٨- باب طول السجود في الكُصُوفِ.

١٠٥١- حدثنا أبو نعيم قال: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نُودِيَ: إِنَّ الصَّلَاةَ جَامِعَةٌ، فَرَكَعَ النَّبِيُّ ﷺ رَكَعَتَيْنِ فِي سَجْدَةٍ، ثُمَّ قَامَ فَرَكَعَ رَكَعَتَيْنِ فِي سَجْدَةٍ، ثُمَّ جَلَسَ

ثُمَّ جُلِّيَ عَنِ الشَّمْسِ قَالَ وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: مَا سَجَدْتُ سُجُودًا قَطُّ كَانَ أَطْوَلَ مِنْهَا ^(١).

الشاهد من هذا الحديث: هو قول عائشة: ما سجدت سجودًا قط كان أطول منها. وأما قولها: ركعتين في سجدة. فالمراد ركعتين في ركعة؛ لأن السجدة قد تُطْلَقُ على الركعة.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ:

٩- بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ جَمَاعَةً.

وَصَلَّى ابْنُ عَبَّاسٍ لَهُمْ فِي صَفَّةٍ زَمَزَمَ، وَجَمَعَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَصَلَّى ابْنُ عُمَرَ ^(٢).

١٠٥٢- حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: انْخَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى

(١) ورواه مسلم (٩١٠) (٢٠).

قال الحافظ رحمته الله في «تغليق التعليق» (٢/ ٤٠٢): وقول عائشة معطوف على حديث عبد الله بن عمرو، وهو من رواية أبي سلمة عنها، وكذا أخرجه مسلم من طريق أبي سلمة، عن عبد الله بن عمرو، وفي آخره هذه الزيادة عن عائشة. وإنما نهت عليه لثلاث يظن أنه معلق، وأني أهملته. اهـ وانظر: «الفتح» (٢/ ٥٣٩).

(٢) علق البخاري رحمته الله هذه الآثار بصيغة الجزم، قال الحافظ ابن حجر رحمته الله:

فأما أثر ابن عباس، فوصله الشافعي في «مسنده» (١٠/ ١٩٢) - «ترتيب المسند» - وسعيد بن منصور جميعاً عن سفيان بن عيينة، عن سليمان الأحول: سمعت طاووساً يقول: كسفت الشمس فصلى بنا ابن عباس في صَفَّةٍ زَمَزَمَ ست ركعات في أربع سجعات. وهذا موقوف صحيح. وأما أثر علي بن عبد الله بن عباس. لم أقف على أثره هذا موصولاً.

وقوله: «وصلى ابن عمر». يحتمل أن يكون بقية أثر علي المذكور، وقد أخرج ابن أبي شيبة - في «المصنف» (٢/ ٤٧٠) - معناه عن ابن عمر.

«فتح الباري» (٢/ ٥٤٠)، وانظر: «التغليق» (٢/ ٤٠٣).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا نَحْوًا مِنْ قِرَاءَةِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ ثُمَّ انْصَرَفَ وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ فَقَالَ ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْكُرُوا اللَّهَ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَأَيْنَاكَ تَنَاوَلْتَ شَيْئًا فِي مَقَامِكَ، ثُمَّ رَأَيْنَاكَ كَعَكَعْتَ قَالَ ﷺ: إِنِّي رَأَيْتُ الْجَنَّةَ فَنَنَاوَلْتُ عَنْقُودًا، وَلَوْ أَصَبْتُهُ لَأَكَلْتُمْ مِنْهُ مَا بَقِيَتْ الدُّنْيَا، وَرَأَيْتُ النَّارَ فَلَمْ أَرْ مَنْظَرًا كَالْيَوْمِ قَطُّ أَفْظَعَ، وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا نِسَاءً» قَالُوا: بِسْمِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «يَكْفُرُ هُنَّ» قِيلَ: يَكْفُرْنَ بِاللَّهِ؟ قَالَ: «يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، وَيَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ، لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ كُلَّهُ ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا، قَالَتْ مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ»^(١).

فِي هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ: ثُمَّ سَجَدَ وَلَمْ يَذْكُرْ سَجْدَةً أُخْرَى، وَفِي الرُّكُوعِ ذَكَرَ رُكُوعَيْنِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الَّذِي خَرَجَ عَنِ الْمَعْتَادِ هُوَ الرُّكُوعُ فَلِذَلِكَ احْتِجَّ إِلَى النَّصِّ عَلَى أَنَّهُ رُكُوعَانِ، وَأَمَّا السُّجُودُ فَمَعْرُوفٌ أَنَّهُ سَجُودَانِ، فَيَكُونُ سَجْدَةُ السُّجُودِ الْمَعْرُوفِ وَهُوَ سَجُودَانِ، وَلَوْ أَرَادَ السَّجْدَةَ الْوَاحِدَةَ لَقَالَ: سَجْدَةٌ وَاحِدَةٌ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى وَجُودِ النَّارِ، وَعَلَى وَجُودِ الْجَنَّةِ الْآنَ؛ لِأَنَّهُمَا كُنْشِفَا لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَأَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ عَنْقُودًا، وَبَيَّنَ أَنَّهُ لَوْ أَصَابَهُ لِأَكْلِ النَّاسِ مِنْهُ مَا بَقِيَتْ الدُّنْيَا، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عَنَاقِدَ الْجَنَّةِ لَيْسَتْ كَعَنَاقِدِ الدُّنْيَا، بَلْ هِيَ بَاقِيَةٌ بِإِذْنِ اللَّهِ ﷻ.

وَأَمَّا كَيْفَ يَأْكُلُ النَّاسُ مِنْهُ؟

فَهَذَا شَيْءٌ لَمْ يَقَعْ، وَهُوَ مِنَ الْأُمُورِ الْخَبَرِيَّةِ الْمُحْضَةِ، فَيَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُؤْمِنَ بِهِ، وَنَقُولَ: لَوْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَصَابَ مِنْهُ لِبَقِيٍّ وَأَكَلَ النَّاسُ مِنْهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

ومن فوائد الحديث: بيان أن منظر النار - أعاذنا الله وإياكم منها - منظرٌ فظيعٌ، ولهذا قال: «فلم أرَ منظرًا كالْيَوْمِ قط أفظعُ».

ومن فوائده: أن أكثرَ أهلِ النارِ هم النساءُ.

ومن فوائده: أن الجزاءَ من جنسِ العملِ، وأن لكلِّ شيءٍ سببًا؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لها سألوهُ لماذا؟ قال: «بكفرهن».

ومن فوائده: أن المَجْمَلَ لابدَّ أن يُسألَ عنه حتَّى يَتَبَيَّنَ؛ لأنَّ قولهُ: «بكفرهن». قد يُفهمُ منه أنه الكُفْرُ بالله كما سأل الصحابةُ عن ذلك.

ومن فوائده: أن النساءَ ناقصاتٌ في التفكيرِ في الماضي والمستقبل، لأنك لو أحسنت إليها كلَّ الدهرِ، ثم رأيت منكِ سيئةً واحدةً لقالت: ما رأيت منك خيرًا قط. وهذا يدلُّ على نسيانها المعروف.

ومن فوائد هذا الحديث: أن نساءَ بني آدم أكثرُ من الرجال؛ لأنَّ أهلَ النارِ تسعمائةٌ وتسعةٌ وتسعون من الألف، فإذا كان النساءُ أكثرَ أهلِ النارِ لزمَ أن يكونَ النساءُ أكثرَ من الرجال، ولكن لا يعني ذلك أن النساءَ أكثرُ من الرجال في كلِّ زمانٍ وفي كلِّ مكانٍ، فقد يكونُ في بعضِ الأزمنةِ الرجالُ أكثرُ، أو في بعضِ البلدانِ الرجالُ أكثرُ، لكن على سبيلِ العمومِ النساءُ أكثرُ من الرجال.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠ - باب صلاة النساء مع الرجال في الكُسوف.

١٠٥٣ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال: أخبرنا مالك عن هشام بن عروة، عن امرأته فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها أنها قالت: أتيت عائشة زوج النبي ﷺ حين خسفت الشمس فإذا الناس قيامٌ يصلون، وإذا هي قائمةٌ تصلي فقلت: ما للناس؟ فأشارت بيدها إلى السماء وقالت: سبحان الله! فقلت: آية؟ فأشارت: أي:

نَعَمْ، قَالَتْ: فَقُمْتُ حَتَّى تَجْلَانِي الْغَشْيُ فَجَعَلْتُ أَصْبُ فَوْقَ رَأْسِي الْمَاءَ، فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «مَا مِنْ شَيْءٍ كُنْتُ لَمْ أَرَهُ إِلَّا قَدْ رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي هَذَا حَتَّى الْجَنَّةَ وَالنَّارَ، وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنْكُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ - مِثْلَ أَوْ قَرِيبًا - مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ - لَا أَدْرِي أَيَّتُهُمَا قَالَتْ أَسْمَاءُ - يُؤْتَى أَحَدُكُمْ فَيَقَالُ لَهُ: مَا عَلِمْتَ بِهَذَا الرَّجُلِ؟ فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ - أَوِ الْمُؤْمِنُ لَا أَدْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ - فَيَقُولُ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى فَاجْبَنَّا وَآمَنَّا، وَاتَّبَعْنَا فَيَقَالُ لَهُ: نَمْ صَالِحًا فَقَدْ عَلِمْنَا إِنَّ كُنْتَ لَمُوقِنًا، وَأَمَّا الْمُنَافِقُ - أَوِ الْمُرْتَابُ لَا أَدْرِي أَيَّتُهُمَا قَالَتْ أَسْمَاءُ - فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُ»^(١).

المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: إن النساء يصلين مع الرجال في الكسوف، كما أنهم يصلين مع الرجال في بقية الصلوات، وصلاة المرأة مع الرجال جائزة إلا في العيدين فإنها مستحبة؛ لأن النبي ﷺ أمر النساء أن يخرجن في العيدين حتى العواتق وذوات الخدور^(٢) وما عدا ذلك فإن صلاتهن مع الرجال مباحة ولا يمتنع منها، لكن بيوتهن خير لهن.

وفي هذا الحديث: دليل على أن بداية الكسوف ليست كسوفًا كليًا؛ لأنه لو كان كسوفًا كليًا ما أشكل على أسماء حينها قالت: ما للناس؟ ويحتمل أن يُقال: هو كلي والظلمة ربما ظنتها أسماء أنها ظلمة رياح، أو عواصف، أو ما أشبه ذلك، حتى أشارت عائشة إلى السماء.

ومن فوائد هذا الحديث: جواز الإشارة إلى السماء، وجواز سؤال المصلي؛ لأن أسماء سألت وعائشة أجابت بالإشارة.

ومن فوائد هذا الحديث: أنه لا يجوز أن يتكلم الإنسان ولو للرد على من خاطبه؛ لأنه لو كان جائزًا لكان أقرب إلى الفهم من الإشارة.

(١) ورواه مسلم (٩٠٥) (١١).

(٢) تقدم تخريجه في العيدين.

ومن فوائد هذا الحديث: جوازُ تسبيحِ المرأةِ في الصلاةِ إذا نابها شيءٌ، ولكن هذا قد يُعارضُ بقولِ النَّبِيِّ ﷺ: «إذا نابكم شيءٌ فَلْيُسَبِّحِ الرِّجَالُ وَلْتُصَفِّقِ النِّسَاءُ»^(١). فيقالُ إذا كان النساءُ في مكانٍ واحدٍ مع الرجالِ فعليهن التصفيقُ، أما إذا كنَّ منفرداتٍ فلا بأسَ أن المرأةُ تُتَبَّهَ بالتسبيحِ.

ومن فوائد هذا الحديث: أن النَّبِيَّ ﷺ كان يُطِيلُ الصلاةَ في الكسوفِ، حتَّى إن بعضَ الناسِ يُغْشَى عليه من هذا من طولِ القيامِ^(٢).

ومن فوائد هذا الحديث: جوازُ معالجةِ الإنسانِ نفسه في الصلاةِ بما لا يُبْطِلُها؛ لأنَّ أسماءَ كانت تَصُبُّ على رأسِها الماءَ من الغُشي.

ومن فوائد هذا الحديث: هذه الفائدةُ الطيبةُ؛ أن الإنسانَ إذا غشي عليه فإنه يُحَاوِلُ إيقاظَ نفسه بأن يَصُبَّ عليه الماءَ وقد كان هذا جارياً إلى وقتنا هذا.

ومن فوائد هذا الحديث: مشروعِيَةُ الخطبةِ بعد صلاةِ الكسوفِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لما انصرفَ حمدَ اللهَ وأثنى عليه.

ومن فوائد هذا الحديث: أن النَّبِيَّ ﷺ عَرَضَ عليه في هذا المقامِ ما لم يَكُنْ عَرَضَ عليه من قبلُ؛ لقوله: «ما شيءٌ كنت أراه إلا قد رَأَيْتَهُ في مقامي هذا حتَّى الجنةَ والنارَ».

ومن فوائد هذا الحديث: إثباتُ فتنةِ القبرِ؛ لقوله: «إنكم تُفْتَنُونَ في القبورِ». ومن فوائد هذا الحديث: عظمُ فتنةِ الدِّجَالِ، وهو الرجلُ الذي يَخْرُجُ في آخرِ الزمانِ يدَّعي أنه إلهٌ، وَيُسَخِّرُ اللهُ له السماءَ والأرضَ فيأمرُ السماءَ فتمْطِرُ والأرضَ فتنبُتُ^(٣)، وَيَتَّبِعُهُ مَنْ أَرَادَ اللهُ ضلالَه من الناسِ. واللهُ الموفقُ.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) رواه مسلم (٩٠٤) (٩) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٣) روى ذلك مسلم رحمته الله في «صحيحه» (٤/ ٢٢٥٥-٢٢٥٥) (٢١٣٧) (١١٠).

فَإِنْ قِيلَ: فِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مِنْ شَيْءٍ كُنْتَ لَمْ أَرَهُ إِلَّا رَأَيْتَهُ فِي مَقَامِي هَذَا حَتَّى الْجَنَّةَ وَالنَّارَ» كَأَنَّهُ ﷺ هَذِهِ الْجُمْلَةُ لَمْ يَرَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ قَبْلَ ذَلِكَ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ حِينَ عُرِجَ بِهِ ^(١)، فَمَا هُوَ الْجَمْعُ؟
الْجَمْعُ بَيْنَهُمْ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَرَهُ فِي صَلَاتِهِ، يَعْنِي مَا مِنْ شَيْءٍ لَمْ أَرَهُ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا رَأَيْتَهُ فِي هَذَا الْمَقَامِ، أَوْ يُقَالَ: إِنَّهُ رَأَى شَيْئًا زَائِدًا عَلَى مَا رَأَاهُ فِي الْمَعْرَاجِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١ - بَابُ مَنْ أَحَبَّ الْعَتَاقَةَ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ.

١٠٥٤ - حَدَّثَنَا رِبْعُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ فَاطِمَةَ عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ: لَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْعَتَاقَةِ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ.
قَوْلُهُ: «بِالْعَتَاقَةِ». يَعْنِي: عَتَقَ الْأَرْقَاءَ.

وقولها: فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ. هَلْ هَذَا قَيْدٌ أَوْ إِنَّهُ بَيَانٌ لِلْوَاقِعِ؛ يَعْنِي أَنَّهُ لَهَا كَسَفَتِ الشَّمْسُ أَمْرٌ بِالْعَتَقِ. فَيَكُونُ الْعَتَقُ مَأْمُورًا بِهِ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ وَكُسُوفِ الْقَمَرِ؟

نَقُولُ: فِيهِ احْتِمَالٌ لِهَذَا وَلِهَذَا، وَالْمَعْرُوفُ عِنْدَ فَقَهَاءِ الْحَنَابِلَةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنَّ الْعَتَاقَ سَنَةٌ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ فَقَطْ؛ لِأَنَّ كُسُوفَ الشَّمْسِ أَعْظَمُ وَأَظْهَرُ وَأَبِينُ فَكَانَ أَشَدَّ تَخَوُّفًا مِنْ كُسُوفِ الْقَمَرِ ^(١).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: قَوْلُهُ بَابُ مَنْ أَحَبَّ الْعَتَاقَةَ. بَفَتْحِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ (فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ) قَيْدُهُ اتِّبَاعًا لِلْسَبَبِ الَّذِي وَرَدَ فِيهِ؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ إِنَّمَا رَوَتْ قِصَّةَ كُسُوفِ الشَّمْسِ - وَهَذَا طَرَفٌ مِنْهُ - إِمَّا أَنْ يَكُونَ هِشَامٌ حَدَّثَ بِهِ هَكَذَا فَسَمِعَهُ مِنْهُ زَائِدَةُ، أَوْ يَكُونُ

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٣٤٢)، وَمُسْلِمٌ (١٦٣) (٢٦٣).

(٢) انْظُرْ: «الْمُبْدِعُ» (٢/٢٠٠)، وَ«الْفُرُوعُ» (٢/١٢٣)، وَ«كَشَافُ الْقَنَاعِ» (٢/٦١).

زائدة اختصره، والأول أرجح فسيأتي في كتاب العتق من طريق عثام بن علي، عن هشام بلفظ: «كنا نؤمّر عند الخسوف بالعتاقة».

قوله: «لقد أمر». في رواية معاوية بن عمرو، عن زائدة عند الإسماعيلي كان النبي ﷺ يأمرهم^(١). اهـ



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ:

١٢ - باب صلاة الكسوف في المسجد.

١٠٥٥ - حدثنا إسماعيل قال: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ يَهُودِيَّةً جَاءَتْ تَسْأَلُهَا فَقَالَتْ: أَعَاذَكَ اللَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، فَسَأَلْتُ عَائِشَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَيْعَذَّبُ النَّاسُ فِي قُبُورِهِمْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عَائِذَا بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ.

١٠٥٦ - ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ غَدَاةٍ مَرَكَبًا، فَكَسَفَتِ الشَّمْسُ فَرَجَعَ ضَحَى فَمَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ ظَهْرَانِي الْحُجْرِ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى وَقَامَ النَّاسُ وَرَاءَهُ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ فَسَجَدَ سُجُودًا طَوِيلًا، ثُمَّ قَامَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ وَهُوَ دُونَ السُّجُودِ الْأَوَّلِ ثُمَّ أَنْصَرَفَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، ثُمَّ أَمَرَهُمْ: أَنْ يَتَعَوَّدُوا مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ»^(٢).

(١) «فتح الباري» (٢/ ٥٤٤).

(٢) ورواه مسلم (٩٠٣) (٨) باختلاف يسير.

هذا الحديث سبق الكلام على كثير منه، لكن البخاري رحمه الله ترجم له هنا بقوله صلاة الكسوف في المسجد، وهذا الحديث ليس فيه ذكر المسجد، لكن لعله يُشير إلى رواية أخرى إما إنها ليست على شرطه أو لغير هذا.

لكن على كل حال فالأفضل أن تُصلّى في المسجد، وأن تُصلّى في الجامع؛ لأجل أن يجتمع الناس على إمام واحد وعلى واعظ واحد، وهذا أقرب إلى الإجابة، لكن جرى عمل الناس اليوم على أن كل قوم يصلّون في مساجدهم، والأمر في هذا واسع إن شاء الله.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

١٣ - باب لا تنكسف الشمس لموت أحدٍ ولا لحياته.

رواه أبو بكره والمغيرة وأبو موسى وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم.

١٠٥٧ - حدثنا مسدد قال: حدثنا يحيى بن سعيد عن إسماعيل قال: حدثني قيس،

عن أبي مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحدٍ ولا لحياته، ولكنهما آيتان من آيات الله، فإذا رأيتموهما فصلوا» ^(١).

(١) علق البخاري رحمه الله، هذه الآثار بصيغة الجزم، وقد أسند أحاديث الخمسة في أبواب الكسوف:

فأما حديث أبي بكره، فأسنده في باب الصلاة في كسوف الشمس حديث رقم (١٠٤٠)، وأسنده أيضًا في باب قول النبي ﷺ: «يخوف الله عباده بالكسوف» حديث رقم (١٠٤٨)، وأسنده أيضًا في باب الصلاة في كسوف القمر حديث رقم (١٠٦٣).

وأما حديث المغيرة، فأسنده في باب الصلاة في كسوف الشمس حديث رقم (١٠٤٣)، وأسنده أيضًا في باب الدعاء في الخسوف حديث رقم (١٠٦٠)، وفيه لفظ الترجمة.

وأما حديث أبي موسى، فأسنده في باب الذكر في الكسوف، حديث رقم (١٠٥٩).

وأما حديث ابن عباس، فأسنده في باب صلاة الكسوف جماعة، حديث رقم (١٠٥٢).

وأما حديث ابن عمر، فأسنده في باب الصلاة في كسوف الشمس، حديث رقم (١٠٤٢)، وأسنده أيضًا في كتاب بدء الخلق باب صفة الشمس والقمر، حديث رقم (٣٢٠١).

انظر: «تغليق التعليق» (٤٠٤/٢).

(٢) ورواه مسلم (٩١١) (٢٢).

١٠٥٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ وَهِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى بِالنَّاسِ فَأَطَالَ الْقِرَاءَةَ ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَأَطَالَ الْقِرَاءَةَ وَهِيَ دُونَ قِرَاءَتِهِ الْأُولَى، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ دُونَ رُكُوعِهِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ قَامَ فَصَنَعَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ قَامَ فَقَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ وَلَكِنَّهُمَا آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ يُرِيهَمَا عِبَادَهُ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَافْزَعُوا إِلَى الصَّلَاةِ».

وقولها: ثم قام يدل على أن الخطبة بعد صلاة الكسوف يكون فيها الإمام قائماً، وهذا يؤيد ما ذكرناه من أن القول الراجح أن صلاة الكسوف لها خطبة.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤ - بَابُ الذِّكْرِ فِي الْكُسُوفِ. رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

١٠٥٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَزَعَا يُخْشَى أَنْ تَكُونَ السَّاعَةُ، فَاتَى الْمَسْجِدَ فَصَلَّى بِأَطْوَلِ قِيَامٍ وَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ رَأَيْتُهُ قَطُّ يَفْعَلُهُ وَقَالَ: «هَذِهِ الْآيَاتُ الَّتِي يُرْسِلُ اللَّهُ لَا تَكُونُ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ وَلَكِنْ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهَا عِبَادَهُ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَافْزَعُوا إِلَى ذِكْرِهِ وَدُعَائِهِ وَاسْتِغْفَارِهِ» ^(١).

هذا الحديث فيه: «فافزعوا إلى ذكر الله» يعني: التهليل والتحميد والتسبيح، ومنها الصلاة.

(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، بصيغة الجزم، وأسنده كما مر في باب صلاة الكسوف جماعة، حديث رقم (١٠٥٢).

وانظر: «تغليق التعليق» (٢/ ٤٠٤).

(٢) ورواه مسلم (٩١٢) (٢٤).

وفي قول أبي موسى رضي الله عنه: يُخْشَى أَنْ تَكُونَ السَّاعَةُ. أَشْكَلَ عَلَى بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِثْلُ هَذَا التَّعْبِيرِ وَقَالَ: إِنْ السَّاعَةُ لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ لَهَا أَشْرَاطٌ وَمَقْدَمَاتٌ، كَنَزُولِ عِيسَى وَالدَّجَالِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَأَجَابَ بَعْضُهُمْ وَقَالَ: هَذَا ظَنٌّ مِنْ أَبِي مُوسَى؛ لَمَّا رَأَى النَّبِيَّ ﷺ قَدْ فَرَعَ هَذَا الْفَرْعَ الْعَظِيمَ، فَظَنَّ أَبُو مُوسَى رضي الله عنه أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ خَشِيَ أَنْ تَكُونَ السَّاعَةُ. وَقِيلَ: إِنْ الْمُرَادُ بِالسَّاعَةِ سَاعَةُ الْعَذَابِ لَا سَاعَةُ الْقِيَامِ مِنَ الْقُبُورِ. وَقِيلَ: إِنْ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: فَرَعًا يُخْشَى أَنْ تَكُونَ السَّاعَةُ. أَنَّهُ لَشِدَّةِ ذَهْوِ النَّبِيِّ ﷺ نَسِيَ مَا يَتَقَدَّمُ السَّاعَةَ مِنْ أَشْرَاطٍ فَخَشِيَ ذَلِكَ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: قَوْلُهُ: (فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَرَعًا). بِكَسْرِ الزَّايِ صِفَةً مُشَبَّهَةً، وَيَجُوزُ الْفَتْحُ عَلَى أَنَّهُ مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى الصَّفَةِ.

قَوْلُهُ: «يُخْشَى أَنْ تَكُونَ السَّاعَةُ» بِالضَّمِّ عَلَى أَنْ كَانَ تَامَةً؛ أَي: يَخْشَى أَنْ تَحْضُرَ السَّاعَةُ، أَوْ نَاقِصَةً وَالسَّاعَةُ اسْمُهَا وَالْخَبَرُ مُحْذُوفٌ، أَوْ الْعَكْسُ.

قِيلَ: وَفِيهِ جَوَازُ الْإِخْبَارِ بِمَا يُوْجِبُهُ الظَّنُّ مِنْ شَاهِدِ الْحَالِ، لِأَنَّ سَبَبَ الْفَرْعِ يَخْشَى عَنِ الْمَشَاهِدِ؛ لِصُورَةِ الْفَرْعِ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْفَرْعُ لَغَيْرِ مَا ذَكَرَ، فَعَلَى هَذَا فَيَشْكَلُ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ حَيْثُ أَنَّ لِلْسَّاعَةِ مَقْدَمَاتٍ كَثِيرَةً لَمْ تَكُنْ وَقَعَتْ كَفَتْحِ الْبِلَادِ، وَاسْتِخْلَافِ الْخُلَفَاءِ، وَخُرُوجِ الْخَوَارِجِ، ثُمَّ الْأَشْرَاطُ كَطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَالدَّابَّةِ، وَالدَّجَالِ، وَالدَّخَانِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَيَجِبُ عَنْ هَذَا الْإِحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ قِصَّةُ الْكَسُوفِ وَقَعَتْ قَبْلَ إِعْلَامِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذِهِ الْعَلَامَاتِ.

أَوْ لَعَلَّهُ خَشِيَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بَعْضُ الْمَقْدَمَاتِ.

أَوْ أَنَّ الرَّاويَ ظَنَّ أَنَّ الْخَشْيَةَ لِذَلِكَ وَكَانَتْ لَغَيْرِهِ كَعَقُوبَةِ تَحَدُّثِ كَمَا كَانَ يَخْشَى عِنْدَ هُبُوبِ الرِّيحِ. هَذَا حَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ تَبَعًا لَغَيْرِهِ.

وزاد بعضهم: أن المراد بالساعة غير يوم القيامة؛ أي: الساعة التي جعلت علامة على أمر من الأمور، كموته ﷺ أو غير ذلك.

وفي الأول نظر لأن قصة الكسوف متأخرة جداً، فقد تقدم أن موت إبراهيم كان في العاشرة كما اتفق عليه أهل الأخبار، وقد أخبر النبي ﷺ بكثير من الأشرار والحوادث قبل ذلك.

وأما الثالث فتحسين الظن بالصحابي يقتضي أنه لا يجزم بذلك إلا بتوقيف. وأما الرابع فلا يخفى بعده.

وأقربها الثاني فلعله خشي أن يكون الكسوف مقدمة لبعض الأشرار كطلوع الشمس من مغربها، ولا يستحيل أن يتخلل بين الكسوف والطلوع المذكور أشياء مما ذكر، وتقع متتالية بعضها إثر بعض، مع استحضار قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [الحاقة: ١٧٧].

ثم ظهر لي أنه يحتمل أن يخرج على مسألة دخول النسخ في الأخبار فإذا قيل بجواز ذلك زال الإشكال.

[هذا لا يُمكنُ أن يُقالَ بجوازه، فالنسخُ في الأخبارِ مستحيلٌ؛ لأن النسخَ رفعُ الحكمِ بالكلية؛ يعني: ليس تخصيصاً، وإذا أخبر بخبرٍ ثم أخبر بما يُضادُّه لزم أن يكونَ أحدُ الخبرين كذباً وهذا مستحيلٌ] ^(١).

وقيل: لعله قدر وقوع الممكن لولا ما أعلمه الله تعالى بأنه لا يقع قبل الأشرار، تعظيماً منه لأمر الكسوف؛ ليتبين لمن يقع له من أمته ذلك كيف يخشى ويفزع، لا سيما إذا وقع لهم ذلك بعد حصول الأشرار أو أكثرها.



(١) ما بين المعقوفين من كلام الشيخ الشارح رحمه الله.

وقيل: لعل حالة استحضار إمكان القدرة غلبت على استحضار ما تقدم من الشروط؛ لاحتمال أن تكون تلك الأشراف كانت مشروطة بشرط لم يتقدم ذكره، فيقع المخوف بغير أشراف؛ لفقد الشرط. والله سبحانه وتعالى أعلم. انتهى كلامه رحمته ^(١).
والذي يَظْهَرُ لي أحدُ أمرين:

إما أن يُقَالَ: إن هذا ظنُّ أبي موسى لما رأى من حالِ النَّبيِّ ﷺ وفرَّعه.
وإما أن يُقَالَ: إن الإنسانَ إذا فرَّغَ فرعاً شديداً نسي في أولِ وهلةٍ ما كان عِلْمُهُ من قبل، فيكونُ الرسولُ ﷺ خشي ذلك لشدةِ فرَّعه، ونسي ما كان معلوماً عنده من قبل من أن الساعةَ لا بدَّ أن يكونَ لها أشرافٌ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته:

١٥ - باب الدُّعَاءِ فِي الْكُسُوفِ.

قَالَ أَبُو مُوسَى وَعَائِشَةُ رضي الله عنهما عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ^(١).

١٠٦٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عَلَاقَةَ قَالَ: سَمِعْتُ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ يَقُولُ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ فَقَالَ النَّاسُ: انْكَسَفَتْ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَادْعُوا اللَّهَ وَصَلُّوا حَتَّى يَنْجِلِي» ^(٢).
قوله: «فادْعُوا اللَّهَ». هل هناك دعاءٌ مخصوصٌ؟

الجوابُ: لا، بل أيُّ دعاءٍ، فَادْعُوا اللَّهَ بِأَنْ يَكْشِفَ عَنْكُمْ مَا نَزَلَ بِكُمْ، كَمَا قَالَ ﷺ: «فادْعُوا حَتَّى يَنْجِلِي».

(١) «فتح الباري» (٢/ ٥٤٥-٥٤٦).

(٢) علقه البخاري رحمته، بصيغة الجزم، وقد أسنده في الكسوف عن عائشة، وأبي موسى كما مر.

انظر: «تغليق التعليق» (٢/ ٤٠٤).

(٢) ورواه مسلم (٩١٥) (٢٩) باختلاف يسير في بعض ألفاظه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦- بَابُ قَوْلِ الْإِمَامِ فِي خُطْبَةِ الْكُصُوفِ: أَمَّا بَعْدُ.

١٦٠١- وَقَالَ أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ: أَخْبَرَتْنِي فَاطِمَةُ بِنْتُ الْمُنْذِرِ عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ: فَأَنْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ، فَخَطَبَ فَحَمِدَ اللَّهَ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ»^(١).



١٧- بَابُ الصَّلَاةِ فِي كُصُوفِ الْقَمَرِ.

١٠٦٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ يُونُسَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ.

١٠٦٣- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنْ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَخَرَجَ يَجُرُّ رِدَاءَهُ حَتَّى انْتَهَى إِلَى الْمَسْجِدِ، وَثَابَ النَّاسُ إِلَيْهِ فَصَلَّى بِهِمْ رَكَعَتَيْنِ فَانْجَلَتِ الشَّمْسُ فَقَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَإِنْهُمَا لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ، وَإِذَا كَانَ ذَاكَ فَصَلُّوا وَادْعُوا حَتَّى يُكْشَفَ مَا بَكُمْ» وَذَاكَ أَنْ أَبْنَا لِلنَّبِيِّ ﷺ مَاتَ يُقَالُ لَهُ: إِبْرَاهِيمُ فَقَالَ النَّاسُ فِي ذَاكَ.



(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، بصيغة الجزم، وقد تقدم وصله في كتاب الجمعة باب: من قال في الخطبة بعد الثناء: أما بعد. حديث رقم (٩٢٢).
وانظر: «تغليق التعليق» (٤٠٥/٢).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨- بَابُ الرَّكْعَةِ الْأُولَى فِي الْكُسُوفِ أَطْوَلُ.

١٠٦٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمْ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي سَجْدَتَيْنِ الْأَوَّلِ الْأَوَّلِ أَطْوَلُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٩- بَابُ الْجَهْرِ بِالْقِرَاءَةِ فِي الْكُسُوفِ.

١٠٦٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، جَهَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ بِقِرَاءَتِهِ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْ قِرَاءَتِهِ كَبَّرَ فَرَكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ مِنَ الرَّكْعَةِ قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ثُمَّ يُعَاوِدُ الْقِرَاءَةَ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكْعَتَيْنِ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ^(١).

١٠٦٦- وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَغَيْرُهُ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ الشَّمْسَ خَسَفَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبَعَثَ مُنَادِيًا بِالصَّلَاةِ جَامِعَةً، فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكْعَتَيْنِ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ، وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نُمَيْرٍ سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ مِثْلَهُ قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَقُلْتُ مَا صَنَعَ أَخُوكَ ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ مَا صَلَّى إِلَّا رَكْعَتَيْنِ مِثْلَ الصُّبْحِ إِذْ صَلَّى بِالْمَدِينَةِ، قَالَ: أَجَلُ إِنَّهُ أَخْطَأَ السُّنَّةَ^(١).

(١) ورواه مسلم (٩٠١) (٥) مختصراً.

(٢) قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في «تغليق التعليق» (٤٠٦/٢): أما حديث الأوزاعي، فظاهر هذا السياق أنه معلق، كما فهمه الحافظ أبو الحجاج المزي في «الأطراف»، وليس كذلك، بل هو موصول، والقائل قال الأوزاعي. هو الوليد بن مسلم قاله عطفًا على حديثه عن ابن عمر -انظر معنى ذلك في «هدي الساري» (ص ٣١) - يدل لذلك قول مسلم في «صحيحه» (-٦٢٠/٢-): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِي، ثنا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَغَيْرُهُ: سَمِعْتُ ابْنَ شِهَابٍ

تَابَعَهُ سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ وَسُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ فِي الْجَهْرِ^(١).
 ﴿قَوْلُهُ: «فَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمْدَهُ». قَالَ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، ثُمَّ يُعَاوِدُ الْقِرَاءَةَ. ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُكْمِلُ التَّحْمِيدَ الْوَارِدَ؛ يَعْنِي: لَا يَقُولُ: مَلَأَ السَّمَوَاتِ وَمَلَأَ الْأَرْضِ وَمَلَأَ مَا بَيْنَهُمَا. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ذَكَرَ ذَلِكَ وَأَنَّ الصَّحَابِيَّ أَوْ الرَّاويَ اقْتَصَرَ عَلَى بَعْضِهِ، كَمَا يَقُولُونَ مَثَلًا: قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ آيَةً وَيَذْكُرُونَ بَعْضَهَا.
 ﴿وَفِي قَوْلِ عُرْوَةَ: «أَخْطَأَ السَّنَةَ». يَعْنِي: أَنَّهُ جَهِلَهَا؛ لِأَنَّ الْخَطَأَ الَّذِي يُخْطِئُ يَكُونُ عَنْ جَهْلٍ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ ضَادَّ السَّنَةَ وَخَالَفَهَا، بَلِ الْخَطَأُ يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ الْجَهْلُ وَهَذَا كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ^(٢).



الزُّهْرِيُّ يُخْبِرُ عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَقَالَ بَعْدَهُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَهْرَانَ، ثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، أَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ نَوِيرٌ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ شَهَابٍ بِهِ.
 فَهَذَا كَمَا تَرَاهُ أَخْرَجَهُ عَنْ شَيْخِ الْبَخَارِيِّ، وَيَبَيِّنُ أَنَّ الْحَدِيثَ عِنْدَهُ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ بِالْوُجْهِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
 (١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّغْلِيْقِ» (٢/ ٤٠٦-٤٠٧): وَأَمَّا حَدِيثُ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ، فَقَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي «الْجَامِعِ» - حَدِيثٌ رَقْمَ (٥٦٣) -: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ، ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ صَدْقَةَ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الْكُسُوفِ، وَجَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ فِيهَا. وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
 وَأَمَّا حَدِيثُ سُلَيْمَانَ بْنِ كَثِيرٍ، فَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٦/ ٧٦): أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، ثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ، ثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «خَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ الْمَصْلَى، فَكَبَّرَ وَكَبَّرَ النَّاسُ، ثُمَّ قَرَأَ فَجَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ...» الْحَدِيثُ.
 (٢) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ٥٥٠): خَاتَمَةُ: اشْتَمَلَتْ أَبْوَابُ الْكُسُوفِ عَلَى أَرْبَعِينَ حَدِيثًا، نَصَفَهَا مَوْصُولٌ وَنَصَفَهَا مَعْلُقٌ، الْمَكْرَرُ مِنْهَا فِيهِ وَفِيهَا مَضَى اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ، وَالْخَالِصُ ثِنْتَانِ. وَافَقَهُ مُسْلِمٌ عَلَى تَخْرِيجِهَا سِوَى حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ، وَحَدِيثِ أَسْمَاءَ فِي الْعَتَاقَةِ، وَرَوَايَةَ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ الْأُولَى أَطْوَلَ لَكِنَّهُ أَخْرَجَ أَصْلَهُ.
 وَفِيهِ مِنَ الْآثَارِ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ خَمْسَةُ آثَارٍ، فِيهَا أَثَرُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَفِيهَا أَثَرُ عُرْوَةَ فِي تَخْطِئَتِهِ، وَهُمَا مَوْصُولَانِ. اهـ

شَيْخ
صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ

كِتَابُ سُجُودِ الْقُرْآنِ

١٠٧٩-١٠٦٧



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ سُجُودِ الْقُرْآنِ

١- باب مَا جَاءَ فِي سُجُودِ الْقُرْآنِ وَسُتِّيْهَا.

سجود التلاوة: هو السجود الذي سببه التلاوة، ولكن ليس كل تلاوة تكون سبباً للسجود، فهذا موقوف على ما ورد، وسيبين إن شاء الله فيما بعد.

سجود التلاوة سنة مؤكدة حتى قال بعض أهل العلم بوجوبها كشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ واستدل لذلك بقول الله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (١٠) وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ ﴿١١﴾ [الأنعام: ٢٠-٢١]. ووجه الدلالة، أن قوله: ﴿وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾ يجب أن يُحمل على سجود التلاوة؛ لأنه لا يسجد عند قراءة كل آية من آيات القرآن.

والجمهور على: أنه -أي سجود التلاوة- سنة، وهذا هو القول الراجح، ودليل ذلك: أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خطب الناس ذات يوم بسورة النحل، فلما بلغ السجدة -وهو على المنبر- نزل وسجد، وفي الجمعة الأخرى خطب بها ولما مر بالسجدة لم يسجد، وهذا فعل الخليفة الراشد وبمخاض من الصحابة، وقد ترك السجود مع القدرة عليه، ثم قال: إن الله لم يفرض علينا السجود إلا إن نشأ^(١)، والاستثناء هنا منقطع، يعني: لكن إن شئنا سجدنا وإن شئنا لم نسجد.

(١) أخرجه البخاري (١٠٧٧).

وَأَمَّا الْآيَةُ الَّتِي اسْتَدَلَّ بِهَا مَنْ أَوْجَبَ السُّجُودَ فِي التَّلَاوَةِ، فَإِنَّهَا فِي الْحَقِيقَةِ دَلِيلٌ عَلَيْهِ، وَلَيْسَتْ دَلِيلًا لَهُ؛ لَأَنَّا إِذَا أَخَذْنَا بظَاهِرِ اللَّفْظِ: ﴿وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾ تَبَيَّنَ أَنَّ مَعْنَى السُّجُودِ هُنَا: الذُّلُّ وَالْخُضُوعُ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ مُطَابَقًا لظَاهِرِ قَوْلِهِ: ﴿وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ﴾، لَا ظَاهِرَ الْآيَةِ إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ كُلُّهُ لَا يَذْلُونَ وَلَا يَخْضَعُونَ، وَحَمَلُهَا عَلَى سُجُودِ التَّلَاوَةِ مُخَالَفًا لظَاهِرِ اللَّفْظِ.

إِذَا: فَالْصَّوَابُ مَا عَلَيْهِ جَمْعُورُ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَنَّ سُجُودَ التَّلَاوَةِ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ، لَكِنَّهُ لَيْسَ

بِوَاجِبٍ.

ثُمَّ، هَلْ هُوَ صَلَاةٌ أَوْ غَيْرُ صَلَاةٍ؟

اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِيهِ أَيْضًا، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ صَلَاةٌ لَكِنَّهُ كَصَلَاةِ النَّافِلَةِ يُشْتَرَطُ لَهُ مَا يُشْتَرَطُ لَصَلَاةِ النَّافِلَةِ، وَمِنْهَا الطَّهَارَةُ وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ بِصَلَاةٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ وَلَوْ كَانَ مِنَ الصَّلَوَاتِ لَوَجِبَتْ فِيهِ قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»^(١).

وَأَمَّا كَوْنُهُ لَا يُشْتَرَطُ الطَّهَارَةُ؛ فَلِأَنَّهُ قَدْ يَأْتِي وَالْإِنْسَانُ لَيْسَ عَلَى وُضُوءٍ، لَكِنَّ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ مِنْ جِنْسِ النَّافِلَةِ.

وَأَمَّا سُقُوطُ الْفَاتِحَةِ، فَلِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ قِيَامٌ حَتَّى تُقْرَأَ فِيهِ الْفَاتِحَةُ.

وَإِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ صَلَاةٌ أَوْ فِيهِ حُكْمُ الصَّلَاةِ، فَهَلْ يُشْرَعُ فِي وَقْتِ النَّهْيِ، كَمَا بَعْدَ صَلَاةِ

الْفَجْرِ أَوْ صَلَاةِ الْعَصْرِ؟

الْجَوَابُ: يَنْبَغِي عَلَى الْقَوْلِ: بِجَوَازِ ذَوَاتِ الْأَسْبَابِ، وَالصَّحِيحُ: جَوَازُ ذَوَاتِ

الْأَسْبَابِ، وَعَلَى هَذَا فَيَسْجُدُ الْإِنْسَانُ إِذَا مَرَّ بِآيَةٍ سَجْدَةٍ فِي أَيِّ وَقْتٍ كَانَ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٥٦)، وَمُسْلِمٌ (٣٩٤).

١٠٦٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْأَسْوَدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ النَّجْمَ بِمَكَّةَ فَسَجَدَ فِيهَا وَسَجَدَ مِنْ مَعَهُ، غَيْرُ شَيْخٍ أَخَذَ كَفًّا مِنْ حَصَى أَوْ تُرَابٍ فَرَفَعَهُ إِلَيَّ جَبْهَتِهِ وَقَالَ: يَكْفِينِي هَذَا، فَرَأَيْتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ قُتِلَ كَافِرًا ^(١).

[الحديث ١٠٦٧ - أطرافه في ١٠٧٠، ٣٨٥٣، ٣٩٧٢، ٤٨٦٣].

وقد سَجَدَ مَعَهُ الْكُفَّارُ فِي هَذِهِ السَّجْدَةِ، وَسُجُودُ الْكُفَّارِ مَعَهُ، قِيلَ: لِأَنَّ الشَّيْطَانَ أُلْقِيَ فِي قِرَائَتِهِ حِينَ قَرَأَ: أَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى. وَمَنَاةُ الثَّالِثَةُ الْأُخْرَى. تِلْكَ الْغَرَانِيقُ الْعُلَى. وَإِنْ شَفَاعَتُهُنَّ لَتُرْتَجَى. فَطَابَتْ بِذَلِكَ نَفُوسُهُمْ وَفَرِحُوا بِهَا وَسَجَدُوا؛ لِأَنَّهُ أَتَى عَلَى آلِهِمْ ^(٢).

وَقِيلَ: بَلْ سَجَدُوا؛ لِأَنَّ آخِرَ سُورَةِ النَّجْمِ يَجْعَلُ الْإِنْسَانَ يَسْجُدُ كَرَاهًا أَوْ طَوْعًا.

﴿أَرَأَيْتَ الْأَزْفَ﴾ ^(٣) لَيْسَ لَهُمَا مِنْ دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةٌ ^(٤) أَفَمِنْ هَذَا الْحَدِيثِ تَعَجُّونَ ^(٥) وَتَضْحَكُونَ وَلَا

تَبْكُونَ ^(٦) وَأَنْتُمْ سَائِدُونَ - أَي: لَا هُونَ - ﴿فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا﴾ ^(٧) ﴿الْحَجَّةُ: ٥٧-٦٢﴾. مَنْ شَدَّةٍ مَا أَخَذَتِ الرَّهْبَةُ مِنْ قُلُوبِ قُرَيْشٍ سَجَدُوا وَكَانَهُمْ غَيْرُ مُخْتَارِينَ، وَهَذَا الْقَوْلُ أَرْجَحُ، أَنَّهُ لَشَدَّةٍ وَقَعَ هَذِهِ الْآيَاتِ فِي نَفُوسِهِمْ سَجَدُوا.

وَقَوْلُهُ: «غَيْرُ شَيْخٍ أَخَذَ كَفًّا مِنْ حَصَى أَوْ تُرَابٍ فَرَفَعَهُ إِلَيَّ جَبْهَتِهِ وَقَالَ: يَكْفِينِي هَذَا». لَكِنَّهُ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - لَا سِتْكَبَارَهُ زَاغٌ فَازَاغَ اللَّهُ قَلْبَهُ فَقُتِلَ بَعْدَ ذَلِكَ كَافِرًا - نَسْأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ -.

وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: مَشْرُوعِيَّةُ السُّجُودِ فِي سُورَةِ النَّجْمِ، وَمَشْرُوعِيَّةُ مُتَابَعَةِ الْمُسْتَمْعِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ سَجَدُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَمَّا السَّامِعُ فَلَا يُشْرَعُ لَهُ السُّجُودُ، وَالْفَرْقُ

(١) أخرجه مسلم (٥٧٦).

(٢) قد أنكر «قصة الغرانيق» جمع من العلماء، وانظر: «دلائل التحقيق لإبطال قصة الغرانيق رواية ودراية» لعلي بن حسن بن علي بن عبد الحميد.

بَيْنَ الْمُسْتَمِعِ وَالسَّامِعِ أَنْ الْمُسْتَمِعَ مُنِصِتٌ، يُنِصِتُ لِقِرَاءَةِ الْقَارِئِ، وَيَتَابِعُ بِقَلْبِهِ، وَأَمَّا السَّامِعُ فَلَا؛ وَلِهَذَا يَأْتُمُّ الْمُسْتَمِعُ إِلَى الْمَعَازِفِ وَلَا يَأْتُمُّ السَّامِعُ، فَإِذَا كَانَ عِنْدَ الْإِنْسَانِ جَارٌ قَدْ رَفَعَ صَوْتَ الْمَعَازِفِ وَهُوَ يَسْمَعُ هَذِهِ الْمَعَازِفَ لَكِنَّهُ لَا يُلْقِي لَهَا بَالًا فَإِنَّهُ لَا يَأْتُمُّ، وَإِذَا كَانَ يَرُكُنُ إِلَيْهَا وَيَسْتَمِعُ إِلَيْهَا كَانَ آثِمًا، إِذَا لَدَيْنَا ثَلَاثَةٌ: قَارِئٌ، وَمُسْتَمِعٌ، وَسَامِعٌ. وَالَّذِي يُشْرَعُ لَهُمُ السُّجُودُ: الْقَارِئُ وَالْمُسْتَمِعُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- بَابُ سَجْدَةِ تَنْزِيلِ السَّجْدَةِ.

١٠٦٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْجُمُعَةِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ: ﴿الْعَمَّ ① تَنْزِيلُ ② السَّجْدَةِ، وَهَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ ③﴾.

الْحَدِيثُ لَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ سَجَدَ، وَالْبُخَارِيُّ ظَاهِرٌ تَرْجَمَتْهُ أَنَّهُ سَجَدَ؛ لِقَوْلِهِ: بَابُ سَجْدَةِ تَنْزِيلِ السَّجْدَةِ، وَلَكِنْ لَعَلَّهُ قَدْ جَاءَ مِنْ طَرِيقٍ لَيْسَ عَلَى شَرْطِهِ أَنَّهُ سَجَدَ، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ ثَابِتٌ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ سَجَدَ فِيهَا ④.

① أخرجه مسلم (٨٨٠).

② قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٣٧٩/٢): «... لَمْ أَرِ فِي شَيْءٍ مِنَ الطَّرِيقِ التَّصْرِيحَ بِأَنَّهُ ﷺ سَجَدَ لَهَا قَرَأَ سُورَةَ ﴿الْعَمَّ ① تَنْزِيلُ ② السَّجْدَةِ فِي هَذَا الْمَحَلِّ إِلَّا فِي كِتَابِ الشَّرِيعَةِ لِابْنِ أَبِي دَاوُدَ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى: عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «عَدَوْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ فَقَرَأَ سُورَةَ فِيهَا سَجْدَةٌ فَسَجَدَ...» الْحَدِيثُ، وَفِيهِ إِسْنَادُهُ مِنْ يَنْظُرُ فِي حَالِهِ.

وَلِلطَّبْرَانِيِّ فِي «الصَّغِيرِ» مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ فِي ﴿الْعَمَّ ① تَنْزِيلُ ② السَّجْدَةِ لَكِنْ فِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ». اهـ.

وَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ (٥٥٢/٢): «وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: أَجْمَعُوا عَلَى السُّجُودِ فِيهَا، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي السُّجُودِ بِهَا فِي الصَّلَاةِ». اهـ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: مَا الْحِكْمَةُ أَنَّهُ يَقْرَأُ فِي فَجْرِ الْجُمُعَةِ بِ﴿الْعَلَّامَةِ﴾ تَزِيلُ السَّجْدَةِ،
و﴿هَذَا أَقْبَلُ﴾ [الْإِسْلَام: ١]؟

الْجَوَابُ: أَنَّ بَعْضَ الْعَوَامِ ظَنُّوا أَنَّهَا -أَي: صَلَاةُ الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ- فَضِّلَتْ
بِسَجْدَةٍ، وَأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا قَرَأَ أَيَّ سُورَةٍ فِيهَا سَجْدَةٌ أَوْ آيَةً أَدْرَكَ السَّنَةَ، وَلَكِنْ هَذَا
جَهْلٌ، وَالصَّوَابُ: أَنَّ الرَّسُولَ قَرَأَ فِيهَا بِمَا فِيهَا مِنْ ذِكْرِ الْمَبْدَأِ وَالْمَعَادِ وَالْجَزَاءِ
وَالْعُقُوبَةِ، وَالْجُمُعَةُ مَنَاسِبَةٌ لِهَذَا؛ لِأَنَّ فِيهَا خُلِقَ آدَمُ وَفِيهَا أُخْرِجَ مِنَ الْجَنَّةِ وَفِيهَا تَقُومُ
السَّاعَةُ^(١)، فَكَانَ مِنَ الْمَنَاسِبَةِ أَنْ يَبْتَدِئَ صَبَاحَ هَذَا الْيَوْمِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَوْ يُشِيرُ إِلَيْهِ.
وَمِنْ جَهْلٍ بَعْضِ النَّاسِ: أَنَّهُ يَقْسِمُ ﴿الْعَلَّامَةَ﴾ تَزِيلُ السَّجْدَةِ. بَيْنَ الرَّكْعَتَيْنِ، وَهَذَا
غَلَطٌ، هَذَا مُضَادٌّ لِلْسَّنَةِ، وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقْرَأُ نِصْفَ سُورَةِ السَّجْدَةِ وَنِصْفَ سُورَةِ هَلْ
أَتَى، وَهَذَا أَيْضًا غَلَطٌ، فَيُقَالُ لِلْإِنْسَانِ: إِنْ كَانَ بِكَ قُدْرَةٌ عَلَى أَنْ تَقْرَأَ السُّورَتَيْنِ جَمِيعًا
فَهَذَا الْمَطْلُوبُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِكَ قُدْرَةٌ، فَاتَّقِ اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتَ، وَاقْرَأْ مِنْ غَيْرِهِمَا، أَمَّا أَنْ
تُشَطِّرَ سَنَةً ثَبَتَتْ كَامِلَةً، فَهَذَا لَا يَنْبَغِي.



ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣- بَابُ سَجْدَةِ ﴿ص﴾.

١٠٦٩- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، وَأَبُو النُّعْمَانِ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ
أَبِي بَرْزَةَ، عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ﴿ص﴾ لَيْسَ مِنْ عَزَائِمِ السُّجُودِ، وَقَدْ
رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْجُدُ فِيهَا.

[الْحَدِيثُ ١٠٦٩ - طَرَفُهُ فِي ٣٤٢٢].

يَعْنِي: لَيْسَتْ مِنَ الْآيَاتِ الَّتِي أُمِرْنَا بِالسُّجُودِ فِيهَا، لَكِنَّ الرَّسُولَ ﷺ فَعَلَهَا،
فَيَكُونُ سَجُودُنَا فِيهَا اتِّبَاعًا لِلرَّسُولِ ﷺ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٨٥٤).

واعلم أن العلماء اختلفوا في سجدة ﴿ص﴾، هل هي سجدة تلاوة أو سجدة شكر؟
 فقيل: إنها سجدة تلاوة، وهذا هو الصواب، وقيل: إنها سجدة شكر؛ لأن الله
 تَابَ بها على داود، كما قال تعالى: ﴿فَاسْتَغْفِرْ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾ ﴿١٤﴾ ﴿فَغَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ﴾
 [٢٤: ٢٥]. فهي سجدة شكر بالنسبة لنا، وسجدة توبة بالنسبة لداود، والصواب:
 أنها سجدة تلاوة؛ لأنها إنما تُشرع لنا عند التلاوة، وينبغي على هذا الخلاف: لو
 سجدَها الإنسان في الصلاة، فإن قلنا: إنها سجدة شكر بطلت صلاته، وإن قلنا: إنها
 سجدة تلاوة لم تبطل.

والمشهور عندنا في مذهب الحنابلة: أنها سجدة شكر، وأنه لا يجوز أن يسجدَ
 فيها إذا كان في الصلاة.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ فِي «الفتح» (٢/ ٥٥٢، ٥٥٣):

﴿قوله: «بَابُ سَجْدَةِ ﴿ص﴾». أورد فيه حديث ابن عباس، ﴿ص﴾ لَيْسَ مِنْ
 عَزَائِمِ السُّجُودِ يعني: السُّجُودَ فِي ﴿ص﴾ إِلَى آخِرِهِ، والمراد بالعزائم: مَا وَرَدَتْ
 الْعَزِيمَةُ عَلَى فِعْلِهِ كَصِيغَةِ الْأَمْرِ -مثلاً- بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ بَعْضَ الْمندوباتِ أَكْدُ مِنْ بَعْضٍ عِنْدَ
 مَنْ لَا يَقُولُ بِالْجُوبِ، وَقَدْ رَوَى ابْنُ الْمُنْذِرِ وَغَيْرُهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ بِإِسْنَادٍ
 حَسَنٍ: أَنَّ الْعَزَائِمَ: حَمُّ وَالنَّجْمُ وَقِرَاءَةُ الْمُنْزِيلِ. وَكَذَا ثَبَتَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الثَّلَاثَةِ
 الْآخِرِ، وَقِيلَ: الْأَعْرَافُ وَسُبْحَانَ وَحَمِّ الْمِمْ، أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ.

﴿قوله: «وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِيهَا». وَقَعَ فِي تَفْسِيرِ «ص» عِنْدَ
 الْمُصَنِّفِ مِنْ طَرِيقِ مُجَاهِدٍ، قَالَ: «سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ: مِنْ أَيْنَ سَجَدْتَ فِي ص؟»
 وَابْنُ خُرَيْمَةَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ «مِنْ أَيْنَ أَخَذْتَ سَجْدَةَ ص؟»، ثُمَّ اتَّفَقَا فَقَالَ: ﴿وَمِنْ
 دُرَيْتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ﴾ [الاعتق: ٨٤]. إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَهَدَاهُمْ أَقْتَدَهُ﴾ [الاعتق: ٩٠]. فِيهِ
 هَذَا أَنَّهُ اسْتَنْبَطَ مَشْرُوعِيَّةَ السُّجُودِ فِيهَا مِنَ الْآيَةِ، وَفِي الْأَوَّلِ أَنَّهُ أَخَذَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ،
 وَلَا تَعَارُضَ بَيْنَهُمَا لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ اسْتِفَادَهُ مِنَ الطَّرِيقَيْنِ. وَقَدْ وَقَعَ فِي أَحَادِيثِ
 الْأَنْبِيَاءِ مِنْ طَرِيقِ مُجَاهِدٍ فِي آخِرِهِ «فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: نَبِيكُمْ مِمَّنْ أَمَرَ أَنْ يَقْتَدِيَ بِهِمْ»

فاستنبط وجه سجود النبي ﷺ فيها من الآية، وسبب ذلك كون السجدة التي في ص
إنما وردت بلفظ الركوع فلولا التوقيف ما ظهر أن فيها سجدة . وفي النسائي من طريق
سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعا «سجدها داود توبة، ونحن نسجدها شكرا»
فاستدل الشافعي بقوله «شكرا» على أنه لا يسجد فيها في الصلاة لأن سجود الشاكر لا
يشرع داخل الصلاة . ولأبي داود وابن خزيمة والحاكم من حديث أبي سعيد أن النبي
ﷺ قرأ وهو على المنبر «ص»، فلما بلغ السجدة نزل فسجد وسجد الناس معه، ثم
قرأها في يوم آخر فتهيا الناس للسجود فقال : «إنما هي توبة نبي، ولكني رأيتم تهيأتم
فنزل وسجد وسجدوا معه» فهذا السياق يشعر بأن السجود فيها لم يؤكد كما أكد في
غيرها، واستدل بعض الحنفية من مشروعية السجود عند قوله : ﴿وَحَرَّارَكَا وَأَنَابَ﴾
بأن الركوع عندها ينوب عن السجود، فإن شاء المصلي ركع بها وإن شاء سجد، ثم
طرده في جميع سجديات التلاوة، وبه قال ابن مسعود. اهـ

قول ابن حجر: وسبب ذلك كون السجدة التي في ﴿ص﴾ إنما وردت بلفظ
الرُّكُوعَ فَلَوْلَا التَّوْقِيفُ مَا ظَهَرَ أَنَّ فِيهَا سَجْدَةً. هذا غلط، لأن الله تعالى قال : ﴿وَحَرَّ
رَاكِعًا﴾ والخُرُورُ لا يكون في الرُّكُوعِ، لكن لاحظ أن الرُّكُوعَ في اللغة العربية أوسع من
مدلوله الشرعي، ولهذا قال الشاعر:

لَا تَهِينِ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

قوله : «أن تركع» : بمعنى : أن تذل، وهذا شاهد معروف في النحو، وهو لبقاء
المضارع مفتوحا مع حذف نون التوكيد، فأصله لا تهين، أما قوله : «والدهر قد رفعه»
فهذا من أساليب الجاهلية، وإلا فإن الدهر لا يملك شيئا.

وقوله : «ثم طرده» خطأ، وأما عدم طرده بمعنى : إذا كانت آية السجدة في آخر آية
قرأها، فركع، مثل لو قال : ﴿اقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [الحق: ١] . آخرها : ﴿وَأَسْجُدْ
وَاقْتَرِبْ﴾ [الحق: ١٩] . ثم ركع ونوى بها أنها للسجود والركوع لكن هذا أيضا ضعيف.

والصوابُ: أَنَّهُ إِذَا قَرَأَ وَانْتَهَى عِنْدَ السُّجُودِ أَنْ يَسْجُدَ ثُمَّ يَقُومَ، ثُمَّ إِذَا شَاءَ قَرَأَ، وَإِنْ شَاءَ رَكَعَ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: الْاِسْتِدْلَالُ بِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَنَّ لَنَا فِيهِ أُسُوءَةً لِقَوْلِهِ: وَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْجُدُ فِيهَا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤- بَابُ سَجْدَةِ النَّجْمِ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٠٧٠- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ سُورَةَ النَّجْمِ، فَسَجَدَ بِهَا فَمَا بَقِيَ أَحَدٌ مِنَ الْقَوْمِ إِلَّا سَجَدَ، فَأَخَذَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ كَفًّا مِنْ حَصِيٍّ أَوْ تُرَابٍ فَرَفَعَهُ إِلَيَّ وَجْهَهُ، وَقَالَ: يَكْفِينِي هَذَا، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ بَعْدُ قُتِلَ كَافِرًا^(١).

سَبَقَ هَذَا الْحَدِيثُ، لَكِنْ فِيهِ خُطُورَةٌ الْكَلِمَةِ أَوْ خُطُورَةُ الْفِعْلِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْاِسْتِكْبَارِ، فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ سَبَبًا لِسُوءِ الْخَاتِمَةِ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ -.

فَهَذَا الرَّجُلُ الَّذِي أَخَذَ كَفًّا مِنْ تُرَابٍ وَضَرَبَهُ إِلَى وَجْهِهِ، وَقَالَ: يَكْفِينِي هَذَا، كَأَنَّهُ إِمَامًا مُسْتَهْزِئًا وَإِمَامًا مُسْتَكْبِرًا، وَالْعَاقِبَةُ أَنَّهُ قُتِلَ كَافِرًا - نَسَأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ -.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥- بَابُ سُجُودِ الْمُسْلِمِينَ مَعَ الْمُشْرِكِينَ.

وَالْمُشْرِكُ نَجَسٌ لَيْسَ لَهُ وَضُوءٌ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَسْجُدُ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ.

١٠٧١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ

عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ بِالنَّجْمِ، وَسَجَدَ مَعَهُ الْمُسْلِمُونَ وَالْمُشْرِكُونَ وَالْجَنُّ وَالْإِنْسُ.

(١) سبق تخريجه قريباً.

وَرَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ عَنْ أَيُّوبَ.

[الحديث ١٠٧١ - طرفه في: ٤٨٦٢].

كان البخاري رَحِمَهُ اللهُ يميلُ إلى هذا القولِ أي: إلى السُّجودِ على غيرِ وضوءٍ؛ لأنَّه استدَلَّ أولاً بِأَثَرِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، واستدَلَّ أيضاً بِأَنَّ المَشْرِكَ نَجِسٌ ليس له وضوءٌ، أما كون المَشْرِكِ نَجِسٌ ليس له وضوءٌ فهذا صحيحٌ، فكلُّ كافرٍ لا تَصِحُّ عبادته؛ لأنَّ مِنْ شَرَطِ العبادَةِ: الإسلامَ، وجميعُ العباداتِ مِنْ شرطِها الإسلامُ، وأما فعلُ ابنِ عمرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا فهو فعلٌ صحابيٌّ، قد يكونُ مُعارضاً لقولِ صحابيٍّ آخَرَ، أو لظاهرِ السُّنَّةِ، وإذا لم يَبْقُ إِلَّا فعلُ ابنِ عمرَ، فقد يَقُولُ قائلٌ: إِنَّ هَذِهِ قَضِيَّةٌ عَيْنٍ، لعلَّ ابنَ عمرَ ليسَ عندهُ ماءٌ أو لعلَّه مُعذَّرٌ لتركِ الوضوءِ، وليسَ عندهُ ترابٌ وإن كانَ هذا أمراً نادراً، وعلى كُلِّ حالٍ فالعلماءُ مُختلفونَ فيها أي في سجدةِ التَّلَاوةِ على غيرِ وضوءٍ، منهم مَنْ أجازها ومنهم مَنْ منعها، والاحتياطُ أَلَّا يسجدَ لا شَكَّ، لا يسجدَ إِلَّا على وضوءٍ.

وقوله في الحديث: «سجدَ معه المسلمونَ والمَشْرُكونَ». يَعْنِي: الذين سمعوا، وقوله: «الجنُّ والإنسُ» أي: الذين سمعوا، لأننا نعلمُ أَنَّ الإنسَ ليسَ كُلُّهم سجدوا مع الرسولِ ﷺ إذ لم يسمِعُوهُ، فيُحْمَلُ قوله: «والجنُّ» أي: الذين سَمِعُوهُ، وسجدوا معه؛ لأنَّ الجنَّ فيهم مُسلمونَ وفيهم صالِحونَ.

وفي الحديث: دليلٌ على أَنَّ القارئَ إذا سجدَ، يسجدُ معه المستمعُ الَّذي كان مُنصِتاً لقراءته، يستمعُ إليها، فَإِنَّهُ يسجدُ معها، لأنَّ القراءةَ للقارئِ والمستمعِ، المستمعُ كأنَّه قارئٌ، كما قالَ اللهُ تعالى لموسى: ﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا﴾ [يونس: ٨٩]. والدَّاعِي مَنْ؟ موسى، وقالَ أهلُ العلمِ: وكان هارونَ يستمعُ إليه ويأْمَنُ على دعائه، فالمستمعُ يسجدُ مع القارئِ، وأما السامعُ الَّذي في شغله مرَّ بقارئٍ يقرأ، وسجدَ القارئُ فَإِنَّهُ لا يُطلبُ منه أن يسجدَ؛ لأنَّه لا يثبتُ له حكمُ قراءةِ القارئِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦- بَابُ مَنْ قَرَأَ السَّجْدَةَ وَلَمْ يَسْجُدْ.

١٠٧٢- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ أَبُو الرَّبِيعِ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ خُصَيْفَةَ، عَنْ ابْنِ قُسَيْطٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَأَلَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَرَعَمَ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالنَّجْمَ فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا ^(١).

[الحديث ١٠٧٢ - طرفه في ١٠٧٣].

وهذا دليل واضح على: أَنَّ سُجُودَ التَّلَاوَةِ ليس بواجبٍ؛ لأنه لو كان واجباً لسجدَه النبي ﷺ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسْجُدْ؛ لِأَنَّ الْقَارِئَ لَمْ يَسْجُدْ.

فَالْجَوَابُ: لَوْ كَانَتْ السَّجْدَةُ وَاجِبَةً، لِأَمْرِهَا النَّبِيُّ ﷺ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ؛ لِأَنَّ الرِّسُولَ ﷺ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَسْكُتَ عَنْ وَاجِبٍ تُرِكَ.

فَالصَّوَابُ: أَنَّ سُجُودَ التَّلَاوَةِ ليس بواجبٍ، لَكِنَّهُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَأَمَّا مَنْ اسْتَدَلَّ لِذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾ ﴿١١﴾ [الأنعام: ٢١]. وهذا في مقام الذَّمِّ، فَيُقَالُ: الْمَرَادُ بِالسُّجُودِ هُنَا: السُّجُودُ بِالْمَعْنَى الْعَامَّةِ، كَقَوْلِهِ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ...﴾ [الحج: ١٨]. فَالْمَرَادُ بِالذَّلِّ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، لِأَنَّ الرُّكُوعَ يُطْلَقُ عَلَى الذَّلِّ، وَكَذَلِكَ السُّجُودُ يُطْلَقُ عَلَى الذَّلِّ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠٧٣- حَدَّثَنَا آدَمُ عَنْ أَبِي إِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالنَّجْمَ فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا ^(٢).

(١) أخرجه مسلم (٥٧٧).

(٢) سبق تخريجه.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧- باب سَجْدَةِ ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾... ﴿[الانشقاق: ١٧]﴾.

١٠٧٤- حدثنا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، وَمُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ، قَالَا: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَرَأَ ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ...﴾ فَسَجَدَ بِهَا فَقُلْتُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، أَلَمْ أُرَكَ تَسْجُدُ؟ قَالَ: لَوْ لَمْ أَرِ النَّبِيَّ ﷺ يَسْجُدُ لَمْ أُسْجُدُ ^(١).

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتح» (٥٥٦/٢):

قوله: «باب سَجْدَةِ ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ...﴾». أورد فيه حديث أبي هُرَيْرَةَ في السُّجُودِ فِيهَا. وهشامٌ هو ابنُ أبي عبد الله الدُّسْتَوَائِيُّ ويحيى هو ابنُ أبي كثير. وقوله: فَسَجَدَ بِهَا فِي رِوَايَةِ الْكُشْمِينِيِّ فِيهَا وَالْبَاءُ لِلظَّرْفِ. وقولُ أبي سلمة: لم أُرَكَ تَسْجُدُ؟! قيل: هو استفهامٌ إنكارٍ من أبي سلمة يُشْعِرُ بَأَنَّ الْعَمَلَ اسْتَمَرَّ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ وَلِذَلِكَ أَنْكَرَهُ أَبُو رَافِعٍ كَمَا سَيَأْتِي بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ، وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ، وَعَلَى التَّنْزِيلِ فَيُمْكِنُ أَنْ يَتَمَسَّكَ بِهِ مَنْ لَا يَرَى السُّجُودَ بِهَا فِي الصَّلَاةِ، أَمَّا تَرْكُهَا مُطْلَقًا فَلَا. وَيَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ الْمَدْعَى أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ وَأَبَا رَافِعٍ لَمْ يُنَازِعَا أَبَا هُرَيْرَةَ بَعْدَ أَنْ أَعْلَمَهُمَا بِالسُّنَّةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَلَا اخْتِجَا عَلَيْهِ بِالْعَمَلِ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: وَأَيُّ عَمَلٍ يَدْعَى مَعَ مُخَالَفَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ بَعْدَهُ؟ اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الفتح» (٥٥٩/٢):

قوله: «باب مَنْ قَرَأَ السَّجْدَةَ فِي الصَّلَاةِ فَسَجَدَ بِهَا». أَشَارَ بِهَذِهِ التَّرْجَمَةِ إِلَى مَنْ كَرِهَ قِرَاءَةَ السَّجْدَةِ فِي الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ، وَهُوَ مَثْقُولٌ عَنْ مَالِكٍ، وَعَنْهُ كَرَاهَتُهُ فِي السَّرِّيَّةِ دُونَ الْجَهْرِيَّةِ وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ الْحَنَفِيَّةِ أَيْضًا وَغَيْرِهِمْ، وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمُحْتَجُّ بِهِ فِي الْبَابِ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي «باب الجهر في العشاء» وَيَنَبِّأُ فِيهِ: أَنَّ فِي رِوَايَةِ أَبِي الْأَشْعَثِ عَنْ مَعْمَرٍ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّ سُجُودَ النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا كَانَ دَاخِلَ الصَّلَاةِ،

وَكَذَا فِي رِوَايَةِ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ فِي صَحِيحِ أَبِي عَوَانَةَ وَغَيْرِهِ، وَفِيهِ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ كَرِهَ ذَلِكَ. وَقَدْ تَقَدَّمَ النُّقْلُ عَنْ زَعَمِ أَنَّهُ لَا سُجُودَ فِي إِذَا أَلْتَمَاءُ أَنْشَقَتْ وَلَا غَيْرَهَا مِنَ الْمُفْصَلِّ، وَأَنَّ الْعَمَلَ اسْتَمَرَّ عَلَيْهِ بِدَلِيلِ إِنْكَارِ أَبِي رَافِعٍ، وَكَذَا أَنْكَرَهُ أَبُو سَلَمَةَ، وَبَيَّنَّا أَنَّ النُّقْلَ عَنْ عُلَمَاءِ الْمَدِينَةِ بِخِلَافِ ذَلِكَ كَعُمَرَ وَابْنِ عُمَرَ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ. اهـ



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨- بَابُ مَنْ سَجَدَ لِسُجُودِ الْقَارِي.

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ لَتِيمِ بْنِ حَدَلَمٍ - وَهُوَ غُلَامٌ - فَقَرَأَ عَلَيْهِ سَجْدَةً فَقَالَ: اسْجُدْ فَأَنْتَ إِمَامُنَا فِيهَا.

١٠٧٥- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ عَلَيْنَا السُّورَةَ فِيهَا السَّجْدَةُ، فَيَسْجُدُ وَنَسْجُدُ حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدُنَا مَوْضِعَ جَبْهَتِهِ ^(١).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩- بَابُ اِزْدِحَامِ النَّاسِ إِذَا قَرَأَ الْإِمَامُ السَّجْدَةَ.

١٠٧٦- حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ أَدَمَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ السَّجْدَةَ وَنَحْنُ عِنْدَهُ فَيَسْجُدُ وَنَسْجُدُ مَعَهُ، فَتَزْدَحِمُ حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدُنَا لِحْجَتَهُ مَوْضِعًا يَسْجُدُ عَلَيْهِ ^(٢).

فِي هَذَا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا اِزْدَحَمَ النَّاسُ وَلَمْ يَجِدِ الْإِنْسَانُ مَوْضِعًا يَسْجُدُ عَلَيْهِ، فَمَاذَا يَصْنَعُ؟

(١) أخرجه مسلم (٥٧٥).

(٢) سبق تخريجه.

في هذا خلافٌ بينَ العلماءِ: منهم مَنْ قال: يسجدُ ولو على ظهرِ إنسانٍ، وهذا مُشْكِلٌ؛ لأنَّه قد يكون الذي أمامه امرأةٌ كما يحصلُ هذا في المسجدِ الحرامِ في أيامِ المواسمِ، وقد يكون رجلاً لا يعرفُ الحكمَ الشرعيَّ، فإذا سجدَ على ظهره فلا شكَّ أنَّه سيوقعه في إشكالٍ وتشويشٍ وربما يرفُسه برجله أو غير ذلك، ففيه إشكالٌ. ومنهم من قال: يجلس ويومئ؛ لأنَّ الجلوسَ أقربُ إلى السجودِ مِنَ القيامِ، ويتابعُ الإمامُ بالإيماءِ.

ومنهم من قال: ينتظر حتى يقومَ الناسُ من السجودِ ثم يسجد، ويكون تخلفه عن متابعةِ الإمامِ هنا لعذرٍ. والأقربُ عندي: أنَّ يومئ، يجلسُ ويومئ؛ لأنَّ متابعةَ الإمامِ في الشرعِ مهمةٌ جداً وتخلفه عنه خلاف ما أمر به النبي ﷺ في قوله: «إذا ركع فاركعوا، وإذا سجدَ فاسجدوا»^(١).

والصوابُ في هذا أن نقول: اجلس واسجد بالإيماءِ وتابع إمامك. وهل يُشعرُ هذا الحديثُ أنَّ الصحابةَ يسجدون إلى غير القبلة؛ لأنَّهم جلوسٌ عندَ الرسولِ ﷺ، وإذا لم يجد أحدُهم مكاناً لجهته، فالمعنى كأنَّهم حلقةٌ يريدون السجودَ.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ فِي «الفتح» (٥٥٦/٢):
قوله: «بَابُ مَنْ سَجَدَ لِسُجُودِ الْقَارِي». قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْقَارِيَّ إِذَا سَجَدَ لَزِمَ الْمُسْتَمِعُ أَنْ يَسْجُدَ كَذَا أُطْلِقَ، وَسَيَأْتِي بَعْدَ بَابِ قَوْلِ مَنْ جَعَلَ ذَلِكَ مَشْرُوطًا بِقَصْدِ الْإِسْتِمَاعِ. وَفِي التَّرْجَمَةِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْقَارِيَّ إِذَا لَمْ يَسْجُدْ؛ لَمْ يَسْجُدِ السَّامِعُ. وَيَتَأَيَّدُ بِمَا سَأَذْكُرُهُ.

(١) أخرجه البخاري (٧٣٤)، ومسلم (٤١٤).

قَوْلُهُ: «وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ لِتَمِيمٍ بْنِ حَذَلَمٍ». يَفْتَحِ الْمُهِمْلَةَ وَاللَّامَ، بَيْنَهُمَا مُعْجَمَةٌ سَاكِنَةٌ.

قَوْلُهُ: «إِمَامُنَا». زَادَ الْحَمَوِيُّ: «فِيهَا» وَهَذَا الْأَثَرُ وَصَلَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مِنْ رِوَايَةِ مُغِيرَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: قَالَ تَمِيمٌ بْنُ حَذَلَمٍ: قَرَأْتُ الْقُرْآنَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ وَأَنَا غُلَامٌ، فَمَرَرْتُ بِسَجْدَةٍ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَنْتَ إِمَامُنَا فِيهَا. وَقَدْ رُوِيَ مَرْفُوعًا، أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَجَلَانَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، أَنَّ غُلَامًا قَرَأَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ السَّجْدَةَ، فَانْتَظَرَ الْغُلَامُ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يَسْجُدَ، فَلَمَّا لَمْ يَسْجُدْ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَيْسَ فِي هَذِهِ السَّجْدَةِ سُجُودٌ؟ قَالَ: «بَلَى»، وَلَكِنَّكَ كُنْتَ إِمَامَنَا فِيهَا، وَلَوْ سَجَدْتَ لَسَجَدْنَا» رِجَالُهُ ثِقَاتٌ إِلَّا أَنَّهُ مُرْسَلٌ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: بَلَغَنِي، فَذَكَرَ نَحْوَهُ. أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ وَحَفْصِ بْنِ مَيْسَرَةَ مَعًا عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ بِهِ. وَجَوَزَ الشَّافِعِيُّ أَنْ يَكُونَ الْقَارِئُ الْمَذْكُورُ هُوَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، لِأَنَّهُ يَحْكِي أَنَّهُ قَرَأَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يَسْجُدْ، وَلِأَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ رَوَى الْحَدِيثَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ. انْتَهَى كَلَامُ الْحَافِظِ.

لَكِنْ هَذَا الْحَدِيثُ ظَاهِرٌ أَثَرِ ابْنِ مَسْعُودٍ يَخَالِفُهُ؛ لِأَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ أَمَرَ الْغُلَامَ أَنْ يَسْجُدَ، قَالَ: اسْجُدْ فَإِنَّكَ إِمَامُنَا فِيهَا، فَيُؤْخَذُ مِنْ أَثَرِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ الْقَارِئَ لَوْ نَسِيَ وَلَمْ يَسْجُدْ أَنَّهُ يُنَبِّهُ، وَلَوْ كَانَ مُحَلًّا لِلْجَهْلِ أَنَّهُ يُنَبِّهُ، كَالْغُلَامِ مَثَلًا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠ - بَابُ مَنْ رَأَى أَنَّ اللَّهَ ﷻ لَمْ يُوجِبِ السُّجُودَ.

وَقِيلَ لِعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: الرَّجُلُ يَسْمَعُ السَّجْدَةَ وَلَمْ يَجْلِسْ لَهَا قَالَ: أَرَأَيْتَ لَوْ قَعَدَ لَهَا. كَأَنَّهُ لَا يُوجِبُهُ عَلَيْهِ. وَقَالَ سَلْمَانُ: مَا لِهَذَا غَدَوْنَا. وَقَالَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّمَا السَّجْدَةُ عَلَى مَنْ اسْتَمَعَهَا.

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: لَا يَسْجُدُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ طَاهِرًا، فَإِذَا سَجَدَتْ وَأَنْتَ فِي حَضَرٍ فَاسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ، فَإِنْ كُنْتَ رَاكِبًا فَلَا عَلَيْكَ حَيْثُ كَانَ وَجْهُكَ. وَكَانَ السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ لَا يَسْجُدُ لِسُجُودِ الْقَاصِّ.

قوله: «الْقَاصِّ»: يعني: الذي يقصُّ على الناس، مثلما نقول: الواعظُ يقصُّ على الناسِ القصصَ الوعظية، فيمرُّ بالسَّجدة فلا يسجدُ لها.

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في «الفتح» (٥٥٨/٢):

❖ قوله: «وَقَالَ الزُّهْرِيُّ... إلخ». وصلَّه عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْهُ بِتَمَامِهِ.
❖ وقوله فيه: «لَا يَسْجُدُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ طَاهِرًا». قِيلَ لَيْسَ بِدَالٍّ عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ، لِأَنَّ الْمُدَّعِيَّ يَقُولُ: عَلَّقَ فِعْلَ السُّجُودِ مِنَ الْقَارِي وَالسَّامِعِ عَلَى شَرْطٍ وَهُوَ وَجُودُ الطَّهَارَةِ، فَحَيْثُ وُجِدَ الشَّرْطُ لَزِمَ؛ لَكِنْ مَوْضِعُ التَّرْجَمَةِ مِنْ هَذَا الْأَثَرِ قَوْلُهُ: «إِنْ كُنْتَ رَاكِبًا فَلَا عَلَيْكَ حَيْثُ كَانَ وَجْهُكَ»؛ لِأَنَّ هَذَا دَلِيلُ النَّفْلِ، وَالْوَاجِبُ لَا يُؤَدَّى عَلَى الدَّائِيَةِ فِي الْأَمَنِ. انتهى

ثم قال الحافظ ابن حجر رحمته الله أيضًا:

❖ قوله: «مَا لِهَذَا غَدَوْنَا». هُوَ طَرَفٌ مِنْ أَثَرٍ وصلَّه عَبْدُ الرَّزَّاقِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ قَالَ: «مَرَّ سَلَمَانٌ عَلَى قَوْمٍ قُعُودٍ، فَقَرَأُوا السَّجْدَةَ فَسَجَدُوا، فَقِيلَ لَهُ، فَقَالَ: لَيْسَ لِهَذَا غَدَوْنَا» وإسناده صحيح. انتهى كلام الحافظ.

يعني: كأنه لم يسجد، وكأنه أراد أن يدفع عن نفسه، فقال: ما لهذا غَدَوْنَا.

❖ وقول البخاري رحمته الله: «قَالَ عَثَانُ رحمته الله: إِنَّمَا السَّجْدَةُ عَلَى مَنْ اسْتَمَعَهَا»؛ يعني: على مَنْ اسْتَمَعَهَا، والفرق بين المستمعِ والسامعِ: أَنَّ السَّامِعَ مَرَّتَ عَلَى مَسْمَعِهِ كَمَرُورِ الْإِنْسَانِ فِي الطَّرِيقِ، وَالْمُسْتَمِعُ يُتَابِعُ قِرَاءَةَ الْقَارِي.

والذي يَظْهَرُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْجُدَ لِلتَّلَاوَةِ إِلَّا إِذَا كَانَ طَاهِرًا، وَإِلَّا فَلَا يَسْجُدُ، أَمَا سَجُودُ الشُّكْرِ فَلَا تَشْتَرِطُ لَهُ الطَّهَارَةُ؛ لِأَنَّ سَجُودَ الشُّكْرِ يَأْتِي وَالْإِنْسَانُ فِي غَفْلَةٍ وَفِي

غَرَّةً، فظاهرُ النصوصِ أَنَّهُ يسجدُ من حينٍ أن يسمعَ الخبرَ السارَّ أو اندفاعَ النِّقْمَةِ على أيِّ حالٍ كان.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠٧٧ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُسُفَ أَنْ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّيْمِيِّ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَدَيْرِ التَّيْمِيِّ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَكَانَ رَبِيعَةُ مِنْ خِيَارِ النَّاسِ - عَمَّا حَضَرَ رَبِيعَةُ مِنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَرَأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى الْمِنْبَرِ بِسُورَةِ النَّحْلِ، حَتَّى إِذَا جَاءَ السَّجْدَةُ نَزَلَ فَسَجَدَ وَسَجَدَ النَّاسُ، حَتَّى إِذَا كَانَتِ الْجُمُعَةُ الْقَابِلَةَ قَرَأَ بِهَا، حَتَّى إِذَا جَاءَ السَّجْدَةُ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّا نَمُرُّ بِالسُّجُودِ، فَمَنْ سَجَدَ فَقَدْ أَصَابَ، وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَسْجُدْ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَزَادَ نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَفْرِضِ السُّجُودَ إِلَّا أَنْ نَشَاءَ.

قَوْلُهُ: «إِلَّا أَنْ نَشَاءَ». استثناءٌ منقطعٌ، والمعنى: لكن إن شئنا سجدنا وإلا فلا، ولا يصلح أن يكون استثناءً متصلًا لفساد المعنى؛ لأنَّه لو كان استثناءً متصلًا لكان المعنى: لم يفرض السُّجُودُ إلا أن نشاء فإن شئنا فرضها، وليس هذا المراد.

وفعلُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مع كونه الخليفة وكونه موفقًا للصواب، وحضورُ المسلمين معه ولم ينكروا عليه، دليلٌ واضحٌ على أن سُجُودَ التَّلَاوةِ ليس بواجبٍ، وهذا هو الصَّوابُ، وأما مَنْ ذهبَ أَنَّهُ واجبٌ، واستدلَّ بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾ ١١، ففي استدلاله نظرٌ ظاهرٌ؛ لأنَّ قوله: ﴿وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾ ١١ المرادُ بالسُّجُودِ هنا: الخُضُوعُ العامُّ، يَعْنِي: لا ينقادون له، بدليل أَنَّهُ ليس مجردُ قراءةِ القرآنِ موجبًا للسُّجُودِ، وعلى هذا فلا وجهَ لاستدلالهم بهذه الآية، على أن مَنْ استدلَّ بها من كبار الأئمة العلماء لكن لكلِّ جوادٍ كبوةٌ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١ - بَابُ مَنْ قَرَأَ السَّجْدَةَ فِي الصَّلَاةِ فَسَجَدَ بِهَا.

١٠٧٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي بَكْرٌ عَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ الْعَتَمَةِ، فَقَرَأَ: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ...﴾. فَسَجَدَ فَقُلْتُ: مَا هَذِهِ؟ قَالَ: سَجَدْتُ بِهَا خَلْفَ أَبِي الْقَاسِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَلَا أَزَالُ أَسْجُدُ فِيهَا حَتَّى أَلْقَاهُ^(١).

في هذا: دليل على أن الإنسان إذا مرَّ بآية بها سجدة في الصلاة سجد، ولا يُقال: إن هذه زيادة في الصلاة.

فَنُحِبُّ عَلَى هَذَا: بَأَنَّهَا زِيَادَةٌ سَبَبُهَا تِلَاوَةُ فِي الصَّلَاةِ، فَهِيَ مِنَ الصَّلَاةِ فِي الْحَقِيقَةِ فَيَسْجُدُ لَهَا، وَيُكَبِّرُ إِذَا سَجَدَ وَيُكَبِّرُ إِذَا قَامَ، وَقَدْ فَهِمَ بَعْضُ طَلِبَةِ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَا يُكَبِّرُ إِذَا سَجَدَ وَلَا إِذَا قَامَ بِنَاءً عَلَى اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي سُجُودِ التَّلَاوَةِ، هَلْ يُكَبِّرُ لَهَا وَيُسَلِّمُ؟ وَلَكِنْ هَذَا بِنَاءٌ غَلْطٌ؛ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ سَجْدَةُ التَّلَاوَةِ فِي الصَّلَاةِ، صَارَ لَهَا حَكْمُ سُجُودِ الصَّلَاةِ، وَلِهَذَا لَا يَدْخُلُ فِيهَا الْخِلَافُ، هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَسْجُدَ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ؛ لِأَنَّهُ هُنَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ سُجُودُهُ إِلَى الْقِبْلَةِ.

وَأَيْضًا: فَقَدْ ذَكَرَ الْوَاصِفُونَ لصلَاةِ الرَّسُولِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ كُلَّمَا رَكَعَ، وَكُلَّمَا خَفَضَ^(٢)، وَهَذَا يَدْخُلُ فِيهِ سُجُودُ التَّلَاوَةِ، فَعَلَيْهِ إِذَا كَانَ سُجُودُ التَّلَاوَةِ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يُكَبِّرُ لَهُ عِنْدَ السُّجُودِ وَعِنْدَ النُّهُوضِ.



(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢- بَابُ مَنْ لَمْ يَجِدْ مَوْضِعًا لِلْسُّجُودِ مِنَ الزَّحَامِ.

١٠٧٩- حَدَّثَنَا صَدَقَةٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْرَأُ السُّورَةَ الَّتِي فِيهَا السَّجْدَةُ، فَيَسْجُدُ وَنَسْجُدُ حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدُنَا مَكَانًا لِمَوْضِعِ جَبْهَتِهِ^(١).

سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَبَيَّنَّا أَنَّهُ لَا يَجِدُ مَكَانًا لِمَوْضِعِ جَبْهَتِهِ؛ لِأَنَّ الصُّفُوفَ مُتْرَاصَةً.



(١) أخرجه مسلم (٥٧٥).

مَشْرِحُ
صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ

كِتَابُ تَقْصِيرِ الصَّلَاةِ

١١١٩-١٠٨٠

كِتَابُ تَقْصِيرِ الصَّلَاةِ

١- باب مَا جَاءَ فِي التَّقْصِيرِ وَكَمْ يُقِيمُ حَتَّى يَقْصُرَ.

١٠٨٠- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَاصِمٍ وَحُصَيْنٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ تِسْعَةَ عَشَرَ يَقْصُرُ، فَنَحْنُ إِذَا سَافَرْنَا تِسْعَةَ عَشَرَ قَصَرْنَا، وَإِنْ زِدْنَا أَتَمَمْنَا.

[الحديث ١٠٨٠- طرفاه في: ٤٢٩٨، ٤٢٩٩].

هذه الإقامة كانت في غزوة الفتح، فقام بها تسعة عشر يوماً، وكان أول إقامته آخر شهر رمضان وكان مفطراً لم يكن صائماً، وكان يصلي ركعتين، ويقول: يا أهل مكة أتموا فإننا قوم سفر، ابن عباس رضي الله عنهما قال: إنه يقصر المقيم إلى تسعة عشر يوماً اقتداءً بالرسول ﷺ، وكأنه ﷺ رأى أن الأصل في الإقامة انقطاع السفر فتقطع أحكام السفر إلا بالمقدار الذي جاء عن النبي ﷺ، ولكننا نقول: هذا فيه نظر؛ لأن إقامة النبي ﷺ تسعة عشر يوماً ليست مقصورة، وإنما وقعت اتفاقاً، والذي يغلب على الظن أنه لو أقام عشرين يوماً أو أكثر لقصر كما قام في تبوك عشرين يوماً يقصر الصلاة^(١).

(١) انظر: «صحيح أبي داود» (١٢٣٥).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ٥٦١):

﴿قَوْلُهُ: «بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّقْصِيرِ». تَقُولُ: قَصَرْتَ الصَّلَاةَ بِفَتْحَيْنِ مُخَفَّفًا قَصْرًا، وَقَصَرْتَهَا بِالتَّشْدِيدِ تَقْصِيرًا، وَأَقْصَرْتَهَا إِقْصَارًا، وَالْأَوَّلُ أَشْهُرُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ. وَالْمُرَادُ بِهِ: تَخْفِيفُ الرَّبَاعِيَّةِ إِلَى رَكَعَتَيْنِ. وَنَقَلَ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَغَيْرُهُ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ لَا تَقْصِيرَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ وَلَا فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، وَقَالَ النَّوَوِيُّ: ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ الْقَصْرُ فِي كُلِّ سَفَرٍ مُبَاحٍ. وَذَهَبَ بَعْضُ السَّلَفِ إِلَى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْقَصْرِ الْخَوْفُ فِي السَّفَرِ، وَبَعْضُهُمْ كَوْنُهُ سَفَرٌ حَجٌّ أَوْ عُمْرَةٌ أَوْ جِهَادٍ، وَبَعْضُهُمْ كَوْنُهُ سَفَرٌ طَاعَةً، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَالثَّوْرِيِّ فِي كُلِّ سَفَرٍ سَوَاءً كَانَ طَاعَةً أَوْ مَعْصِيَةً.

﴿قَوْلُهُ: «وَكَمْ يُقِيمُ حَتَّى يَقْصُرَ». فِي هَذِهِ التَّرْجَمَةِ إِشْكَالٌ لِأَنَّ الْإِقَامَةَ لَيْسَتْ سَبَبًا لِلْقَصْرِ، وَلَا الْقَصْرُ غَايَةً لِلْإِقَامَةِ، قَالَهُ الْكِرْمَانِيُّ وَأَجَابَ بِأَنَّ عَدَدَ الْأَيَّامِ الْمَذْكُورَةَ سَبَبٌ لِمَعْرِفَةِ جَوَازِ الْقَصْرِ فِيهَا وَمَنْعِ الزِّيَادَةِ عَلَيْهَا، وَأَجَابَ غَيْرُهُ بِأَنَّ الْمَعْنَى: وَكَمْ إِقَامَتُهُ الْمُغَيَّاةُ بِالْقَصْرِ؟ وَحَاصِلُهُ كَمْ يُقِيمُ مُقْصِرٌ؟ وَقِيلَ: الْمُرَادُ كَمْ يَقْصُرُ حَتَّى يُقِيمَ؟ أَيْ: حَتَّى يُسَمَّى مُقِيمًا فَأَنْقَلَبَ اللَّفْظُ، أَوْ حَتَّى هُنَا بِمَعْنَى: حِينَ؛ أَيْ: كَمْ يُقِيمُ حِينَ يَقْصُرُ؟ وَقِيلَ: فَاعِلٌ يُقِيمُ هُوَ الْمُسَافِرُ، وَالْمُرَادُ: إِقَامَتُهُ فِي بَلَدٍ مَا غَايَتِهَا الَّتِي إِذَا حَصَلَتْ يَقْصُرُ. انْتَهَى كَلَامُ الْحَافِظِ.

قَالَ الْمِصْبِيُّ فِي «عَمَدَةِ الْقَارِي»:

﴿قَوْلُهُ: «بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّقْصِيرِ، وَكَمْ يُقِيمُ حَتَّى يَقْصُرَ»؛ أَيْ: هَذَا بَابُ حُكْمِ تَقْصِيرِ الصَّلَاةِ؛ أَيْ: جَعَلَ الرَّبَاعِيَّةَ عَلَى رَكَعَتَيْنِ، وَالْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ لَا تَقْصِيرَ فِي الْمَغْرِبِ وَالصُّبْحِ.

﴿قَوْلُهُ: «وَكَمْ يُقِيمُ حَتَّى يَقْصُرَ». اعْلَمْ أَنَّ الشُّرَاحَ تَصَرَّفُوا فِي هَذَا التَّرْكِيبِ بِالرُّطْبِ وَالْيَابِسِ وَحَلُّ هَذَا مَوْقُوفٌ عَلَى مَعْرِفَةِ لَفْظَةِ: «كَمْ»، وَلَفْظَةُ: «حَتَّى» وَلَفْظَةُ: «يُقِيمُ» لِيُفْهَمَ مَعْنَاهُ بَحِثٌ يَكُونُ حَدِيثُ الْبَابِ مُطَابِقًا لَهُ وَإِلَّا يَحْصُلُ الْخَلْفُ بَيْنَهُمَا؛ فَتَكُونُ التَّرْجُمَةُ فِي نَاحِيَةِ حَدِيثِ الْبَابِ فِي نَاحِيَةٍ فَتَقُولُ: لَفْظَةُ: «كَمْ» هُنَا اسْتِغْنَاءٌ بِمَعْنَى: أَيْ

عدد، ولا يكون تمييزه إلا مفردًا خلافًا للكوفيين ويكون منصوبًا ولا يجوز جرُّه مطلقًا كما عرف في موضعه، ولفظة: «حتى» هنا للتعليل لأنها تأتي في كلام العرب لأحد ثلاثة معانٍ: لانتهاى الغاية وهو الغالب، والتعليل، وبمعنى إلا في الاستثناء وهذا أقلُّها، ولفظة: «يقيم» معناها: يمكث وليس المراد منه ضدَّ السفر بالمعنى الشرعيَّ فإذا كان كذلك يكون معنى قوله: وكم يقيم حتى يقصر: وكم يوما يمكث المسافر لأجل قصر الصلاة، وجوابه مثلاً: تسعة عشر يومًا كما في حديث الباب.

لأن فيه: أقام النبي تسعة عشر يومًا يقصر، فنحن إذا سافرنا تسعة عشر يومًا قصرنا، وإن زدنا أتممنا، فيكون مكث المسافر في سفره تسعة عشر يومًا سببًا لجواز قصر الصلاة، فإذا زاد على ذلك لا يجوز له القصر؛ لأن المسبب ينتفي بانتفاء السبب فإذا عرفت هذا عرفت أن الكرمانيَّ تكلف في حل هذا التركيب. اهـ

معنى العبارة واضح، والإقامة التي تمنع القصر، هذا أيضًا كلام واضح بين، فما هي الإقامة التي تمنع القصر، أربعة أيام؟ عشرة أيام، خمسة عشر يومًا، أكثر، أقل؟



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠٨١ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي السَّخَّاقِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ، فَكَانَ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ حَتَّى رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ قُلْتُ: أَفَمُتُّمْ بِمَكَّةَ شَيْئًا؟ قَالَ: أَفَمْنَا بِهَا عَشْرًا^(١).

[الحديث ١٠٨١ - طرفه في: ٤٢٩٧].

هذا في حجة الوداع، وإنَّما كانت إقامته عشرين؛ لأنه قدِمَ في اليوم الرابع، وخرج في اليوم الرابع عشر، فكانت الإقامة عشرة.

والحديث صريحٌ جداً في أنَّ منى وعرفة ومزدلفة داخلَةٌ في الإقامة، وأما مَنْ قال: إنَّ النبي ﷺ أقامَ أربعةَ أيامٍ ثم أنشأ السفرَ من حين أن خرجَ من مكةَ إلى منى للحجِّ، وقيدَ المُدةَ التي يقصرُ فيها بأربعةِ أيامٍ، فلا شكَّ في أن قوله تكلفٌ، وأنَّه مخالفٌ لما فهمه الصحابةُ، وأنس بن مالك رضي الله عنه كلامه هذا صريحٌ في أن الرسول ﷺ عليه الصلاة والسلام لم ينو السفرَ من مكةَ إلا بعد أن أتمَّ الحجَّ، ولكن ما ذكرته لكم الآن يتبين لكم كيف يؤدي الاعتقادُ في العالم الفاضل إلى أن يصرفَ النصوصَ إلى معنى مستبعدٍ، والذي حملهم على أن يقولوا: إن الرسولَ أنشأ السفرَ إلى المدينة من حين أن خرجَ يومَ الثامن من مكةَ هو اعتقادهم أنَّه لا يجوزُ أن يقصرَ فوقَ أربعةِ أيامٍ، قالوا: ما لنا نتخلَّصُ إلا بهذا، فسبحانَ الله، يُقال: الغرضُ الذي جاء إليه الرسول ﷺ عليه الصلاة والسلام هو الحجُّ، فكيف تقولون: إنه إذا شرعَ في الغرض فمعناه أنَّه شرعَ في السفرِ، فهذا هو معنى كلامهم، أليس الرسول جاء ليحجَّ؟ هل نقول: إنَّه لما خرجَ إلى منى ثم عرفة ثم مزدلفة ثم منى، هل نقول: إنَّه الآن من حين خرجَ إلى منى سافرَ؟

الجواب: لا، بل نقول: كيف تجعلون الغرضَ الأصليَّ هو مُبتدأَ السفرِ مع أنَّ الرسولَ إنَّما جاءَ له، لكن الذي يدفع إلى هذا هو الاعتقادُ قبل الاستدلالِ، ولذلك يجبُ على الإنسان إذا أراد أن ينظرَ في النصوصِ، أن ينظرَ وقلبه خالٍ من شيءٍ يحمله إلى أن يُحمِّلَ النصوصَ ما لا تتحمَّلُ أو يصرفها عن ظاهرها.

وهذا أنس بن مالك رضي الله عنه صحابيٌّ جليلٌ يعرف أحوالَ النبي ﷺ عليه الصلاة والسلام وهو من أخصَّ الناس به؛ لأنَّه خادمه، يقول: أقمنا بها عشراً.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- باب الصَّلَاةِ بِمَنَى.

١٠٨٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عليه الصلاة والسلام بِمَنَى رَكَعَتَيْنِ وَأَبْيَ بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَمَعَ عَثْمَانَ

صَدْرًا مِنْ إِمَارَتِهِ، ثُمَّ أَتَمَّهَا ^(١).

[الحديث ١٠٨٢ - طرفه في: ١٦٥٥].

عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَلِيفَتُهُ كَانَتْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً وَهُوَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ فِي أَوَّلِ خِلَافَتِهِ -نَحْوَ ثَمَانِ سِنَوَاتٍ أَوْ سِتِّ سِنَوَاتٍ عَلَى الرَّوَاتِبِينَ- يَقْصُرُ الصَّلَاةَ فِي مَنْى، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ فَاتَمَّتْهَا، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ إِلَّا بِتَأْوِيلٍ، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَعْدِلَ عَنْ سُنَّةِ الرَّسُولِ ﷺ وَسُنَّةِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَسُنَّتِهِ نَفْسِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ تَأْوِيلٌ، وَهُوَ قَدْ تَأَوَّلَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَأَوَّلَ.

فَإِنْ قِيلَ: كَثُرَ الْأَعْرَابُ فِي حِجَّتِهِ، فَخَافَ أَنْ يَفْهَمُوا أَنَّ الصَّلَاةَ رَكَعَتَانِ.

يُقَالُ: هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ النَّاسَ الَّذِينَ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينِ مَعَ الرَّسُولِ ﷺ

فِي حِجَّةِ الْوُدَاعِ كَانُوا كَثِيرِينَ أَيْضًا.

فَإِنْ قِيلَ: لَعَلَّهُ كَانَ فِيهَا بِنَاءٌ لِلذَّاتِ، وَأَنَّهُ رَأَى أَنَّهَا قَرْيَةٌ، وَأَنَّهُ اسْتَوْطِنَ فِيهَا.

فَيُقَالُ: هَذَا أَيْضًا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الْأَسْطِيطَانَ فِيهَا كَانَ يَوْمَ الْعِيدِ وَالْحَادِي عَشَرَ

وَالثَّانِي عَشَرَ، وَالثَّلَاثَ عَشَرَ؛ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ فَلَا يَصُحُّ، ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْأَسْطِيطَانَ فِي مَنْى هَلْ هُوَ

اسْتِيطَانٌ شَرْعِيٌّ أَوْ لَا؟

فَالْجَوَابُ: لَيْسَ اسْتِيطَانًا شَرْعِيًّا؛ لِأَنَّ الْمَشَاعَرَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَوْطِنَهَا أَحَدٌ، إِذْ أَنَّهَا

لِلْحِجَاجِ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَسْتَوْطِنَهَا أَحَدٌ، فَعَلَى كُلِّ حَالٍ نَقُولُ: لَا شَكَّ أَنَّهُ مُتَأَوَّلٌ، وَأَنَّهُ لَمْ

يَتَعَمَّدَ مُخَالَفَةَ السُّنَّةِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَلَكِنَّهُ تَأَوَّلَ، وَالْمُتَأَوَّلُ قَدْ يُصِيبُ

وَقَدْ يُخْطِئُ، وَلَا شَكَّ أَنَّ رَأْيَهُ الَّذِي وَافَقَ فِيهِ مَنْ قَبْلَهُ أَصُوبٌ مِنْ رَأْيِهِ الَّذِي خَرَجَ بِهِ

عَنْ مُوَافَقَةِ مَنْ قَبْلَهُ، لَكِنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ مَعْذُورٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالتَّأْوِيلِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

١٠٨٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ أَنْبَأَنَا أَبُو إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ حَارِثَةَ

ابْنَ وَهْبٍ قَالَ: صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ آمَنَ مَا كَانَ بِمَنْى رَكَعَتَيْنِ ^(١).

(١) أخرجه مسلم (٦٩٤).

(٢) أخرجه مسلم (٦٩٦).

وذلك في حجة الوداع والأمن قد ضرب أطنابه وإنما قال ذلك ردًا على من توهم أن قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا صَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلْيَسْ عَلَيْكُمْ جُنَاحُ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْنِيَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ١٠١]. فظنوا أن هذا القيد باقٍ لكن الله رب الرحمة والمغفرة: ﴿هُوَ أَهْلُ النَّقْوَى وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ﴾ [البقرة: ٥٦]، رفعه عن عبادِهِ، فإنَّ عمر استشكل هذا ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْنِيَكُمْ﴾ فسأل النبي ﷺ، فقال: هذه صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته ^(١). إذا هو قال: آمن ما يكون، لئلا يتوهم وأهم أن قصر الصلاة مُقَيَّدٌ بالخوف. وقد قلت: رب الرحمة، فظننت أنها تُشكِّلُ عليكم، فعَدَلْتُ إلى تعبير آخر، فهل يصح أن أقول: رب الرحمة؟

فالجواب: يصح؛ كما قال تعالى: ﴿سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصافات: ١٨٠]. وإذا جاءت «رب» مضافةً إلى صفةٍ من صفات الله صارت بمعنى: «صاحب» لا بمعنى: «خالق»، لماذا؟

لأن صفات الله ليست مخلوقةً، فانتبهوا إلى هذه النقطة. ﴿فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ١٦٩].

فالمراد بـ «رب الرحمة» أي: صاحب الرحمة.

وقول البخاري: «باب الصلاة بمنى». الباء هنا بمعنى «في»؛ يعني: أنها للظرفية، والباء تأتي للظرفية في اللغة العربية في مواطن كثيرة: منها: قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تُكْزِلُوا كُنُوزَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ مُضْجِينَ﴾ [البقرة: ١٣٧] وبآل [الصافات: ١٣٧-١٣٨]. أي: وفي الليل، ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾. ومنى معروفة: فهي أحد مشاعر الحج.

وقوله في الحديث الأول: «عن عبد الله». هو عبد الله بن عمر، أخيراً نافع عن عبد الله، قال: صليت مع النبي ﷺ بمنى ركعتين وأبي بكر وعمر، ومع عثمان صدراً من إمارته، ثم أتمها.

يَعْنِي: صَارَ يُصَلِّي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ ﷺ، لِمَاذَا كَانَ يُصَلِّي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ؟ اللَّهُ أَعْلَمُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ سَبَبٌ مَعْلُومٌ لِمَصَلَاتِهِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، لَكِنَّهُ لَا شَكَّ أَنَّهُ فِي أَوَّلِ خِلَافَتِهِ كَانَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ.

❖ وَفِي الْحَدِيثِ الثَّانِي: «صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ آمَنَ مَا كَانَ بِمَنِّي رَكَعَتَيْنِ»؛ يَعْنِي: آمَنَ مَا كَانَ، كَأَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ قَوْلَ اللَّهِ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي مَنَى فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ لَا يَخَافُ ذَلِكَ، وَمَعَ هَذَا كَانَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ خِفْتُمْ﴾ شَرَطٌ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

١٠٨٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ: صَلَّيْنَا بِنَا عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ ﷺ بِمَنَى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فَقِيلَ ذَلِكَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ فَاسْتَرْجَعَ، ثُمَّ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَنَى رَكَعَتَيْنِ، وَصَلَّيْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ ﷺ بِمَنَى رَكَعَتَيْنِ، وَصَلَّيْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ بِمَنَى رَكَعَتَيْنِ، فَلَيْتَ حَظِّي مِنْ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ رَكَعَتَانِ مُتَقَبَّلَتَانِ ^(١).

[الحدِيث ١٠٨٤ - طرفه في: ١٦٥٧].

وَلَا شَكَّ أَنَّ الرَكَعَتَيْنِ فِي السَّفَرِ خَيْرٌ مِنْ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ.

❖ وَفِي قَوْلِهِ: «فَاسْتَرْجَعَ». مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ ﷺ يَرَى وَجُوبَ الْقَصْرِ فِي

السَّفَرِ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

فَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْقَصْرَ فِي السَّفَرِ وَاجِبٌ، وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ يَقُولُونَ: إِنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ؛ لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ وَهُوَ الَّذِي اسْتَرْجَعَ مِنْ إِتِمَامِ عُثْمَانَ ﷺ كَانَ يُصَلِّي خَلْفَهُ أَرْبَعًا، وَلَوْ كَانَ الْقَصْرُ وَاجِبًا مَا صَلَّى خَلْفَهُ أَرْبَعًا؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا زَادَ رَكَعَةً وَاحِدَةً عَنِ الصَّلَاةِ الْوَاجِبَةِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، فَالَّذِي تَبَيَّنَ لِي

أخيراً أَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ لَنْ يَتْرَكُوا الصَّلَاةَ مَعَ عِثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَمَّا سُئِلَ ابْنُ مَسْعُودٍ كَيْفَ تُنَكِّرُ عَلَى عِثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْإِتِمَامَ وَتَصَلِّيَ مَعَهُ أَرْبَعًا؟ قَالَ: إِنْ الْخِلَافَ شَرٌّ، فَانْظُرْ إِلَى فَقْهِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي مُوَافَقَةِ الْإِمَامِ عَلَى مَا فَعَلَ مَعَ إِنْكَارِهِمْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ شَرٌّ عَظِيمٌ يَجْعَلُ فِي قُلُوبِ النَّاسِ كِرَاهَةً الْأُئِمَّةِ وَعَدَمَ انْقِيَادِهِمْ لِأَوَامِرِهِمْ وَبِالنَّاتِي وَمَعَ التَّرَاجُعِ فِي الْكَلَامِ وَنَقْلِ الْكَلَامِ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ يَحْصُلُ الْخُرُوجُ الْكَامِلُ؛ لِأَنَّ الْخُرُوجَ عَلَى الْأُئِمَّةِ أَوَّلُهُ كَلَامٌ وَآخِرُهُ سَهَامٌ، وَلَا مَانِعَ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ الْكَلَامَ الَّذِي يُوْدِي إِلَى إِيْغَارِ الصَّدُورِ عَلَى الْأُئِمَّةِ إِنَّهُ خَارِجِيٌّ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنَّ الَّذِي قَالَ لِلرَّسُولِ ﷺ: اْعْدِلْ يَا مُحَمَّدُ، إِنَّهُ أَوَّلُ الْخَوَارِجِ، ثُمَّ إِنَّ مُقَدِّمَاتِ الشَّيْءِ قَدْ تُوصَفُ بِوَصْفِ الشَّيْءِ، فَالْنَظَرُ لِلْمَرْأَةِ وَالْكَلامُ مَعَ الْمَرْأَةِ يُسَمَّى زِنًا، لَكِنَّهُ لَيْسَ الزِّنَا الَّذِي قَالَ ﷺ عَنْهُ: «وَالْفَرْجُ يَصْدُقُ ذَلِكَ أَوْ يُكَذِّبُهُ» ^(١) لَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ سَبَبًا مُوَصِّلًا إِلَى ذَلِكَ اسْتَحَقَّ أَنْ يُوصَفَ بِهِ، فَالنَّاسُ مِثْلًا: إِذَا اخْتَلَفُوا عَلَى الْأُئِمَّةِ، وَقَالُوا: هَذَا عَمَلٌ مُنْكَرٌ وَلَا نُوَافِقُهُمْ وَسَنُصَلِّي وَحَدْنَا، فَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ أَوَّلُ الْخُرُوجِ عَلَى الْأُئِمَّةِ بِالسَّهَامِ، وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ قَلَّ مَنْ يَتَفَطَّنُ لَهَا مِنْ طَلِبَةِ الْعِلْمِ، وَالْوَاقِعُ شَاهِدٌ بِهَذَا، فَهَذِهِ الْمَعَارِكُ الَّتِي نَسْمَعُهَا عَنْ يَمِينِنَا وَشِمَالِنَا أَصْلُهَا كَلَامٌ، ثُمَّ تَطَايَرَ هَذَا الْكَلَامُ وَزِيدَ فِيهِ وَنُقِصَ، حَتَّى أَدَّى إِلَى الْمُقَابَلَةِ بِالسَّلَاحِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٣- بَابُ كَيْفَ أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَاجَّتِهِ؟

١٠٨٥- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي

الْعَالِيَةِ الْبَرَاءِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ لَصُبْحٍ رَابِعَةٍ يُلْبَسُونَ بِالْحَجِّ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوا عُمْرَةً، إِلَّا مَنْ مَعَهُ الْهَدْيُ.

(١) أخرجه البخاري (٦٢٤٣)، ومسلم (٢٦٥٧).

تَابَعَهُ عَطَاءٌ عَنْ جَابِرٍ.

[الحديث ١٠٨٥٥ - أطرافه في: ١٥٦٤، ٢٥٠٥، ٣٨٣٢].

كَانَ ذَلِكَ فِي يَوْمِ الْأَحَدِ؛ لِأَنَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ هُوَ الْيَوْمُ التَّاسِعُ، فَيَكُونُ يَوْمُ الْأَحَدِ هُوَ الْيَوْمَ الرَّابِعَ، فَهَذَا عَرَفْنَا كَمْ أَقَامَ؟ أَقَامَ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ قَبْلَ خُرُوجِهِ لِلْحَجِّ، وَأَقَامَ فِي الْحَجِّ سِتَّةَ أَيَّامٍ، أَرْبَعَةً قَبْلَ الْخُرُوجِ إِلَى مَنْى وَسِتَّةً بَعْدَ ذَلِكَ. وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: أَقَمْنَا بِهَا عَشْرًا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٤- بَابُ فِي كَمْ يَقْصُرُ الصَّلَاةُ؟

وَسَمَّى النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا وَلَيْلَةً سَفَرًا، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما يَقْصُرَانِ وَيُفْطِرَانِ فِي أَرْبَعَةِ بُرْدٍ - وَهِيَ سِتَّةَ عَشَرَ فَرَسَخًا -.

قَوْلُهُ: «فِي كَمْ يَقْصُرُ الصَّلَاةُ؟». يَعْنِي: مَا هُوَ السَّفَرُ الَّذِي تُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ الْإِقَامَةُ الَّتِي يَنْقَطِعُ بِهَا حُكْمُ السَّفَرِ؛ لِأَنَّ هَذَا سَبَقَ، لَكِنْ مُرَادُهُ مَا هُوَ السَّفَرُ الَّذِي تُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ؟

يَقُولُ: «سَمَّى النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا وَلَيْلَةً سَفَرًا، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما يَقْصُرَانِ وَيُفْطِرَانِ فِي أَرْبَعَةِ بُرْدٍ، وَهِيَ سِتَّةَ عَشَرَ فَرَسَخًا». لَكِنْ ثَبَتَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» أَنَّهُ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ ثَلَاثَةَ أَمْيَالٍ أَوْ فَرَسَخٍ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ. ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

١٠٨٦ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي أُسَامَةَ: حَدِّثْكُمْ عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تُسَافِرِ الْمَرْأَةُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ» ^(١). [الحديث ١٠٨٦ - طرفه في: ١٠٨٧].

(١) أخرجه مسلم (١٣٣٨).

١٠٨٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ ثَلَاثًا إِلَّا مَعَ ذِي حَرَمٍ».

تَابِعَهُ أَحْمَدُ، عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
١٠٨٨- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ لَيْسَ مَعَهَا حُرْمَةٌ» ^(١).

تَابِعَهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ وَسُهَيْلٌ وَمَالِكٌ، عَنِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
قَوْلُهُ ﷺ: «لَا مَرْأَةً تَوْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ». المراد بهذا الوصف الإغراء على لزوم الطاعة؛ لأن الإيمان بالله واليوم الآخر يُحْمَلُ على لزوم الطاعة، فهو من باب الإغراء وليس من باب التقييد بالوصف بحيث يُقَالُ: إن مَنْ لَا تَوْمِنَ لَهَا أَنْ تُسَافِرَ.

وقَوْلُهُ ﷺ: «مَسِيرَةُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ». كيف نجمع بينه وبين قوله فيما سَبَقَ: «لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ ثَلَاثًا إِلَّا مَعَ ذِي حَرَمٍ»؟

أَجَابَ الْعُلَمَاءُ عَنْ ذَلِكَ: بِأَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ خَرَجَتْ مَخْرَجَ الْجَوَابِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ سُئِلَ: هَلْ تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ ثَلَاثًا بَدُونِ مَحْرَمٍ؟ فَقَالَ: «لَا تُسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا مَعَ ذِي حَرَمٍ». وَسُئِلَ: هَلْ تُسَافِرُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ؟

فَقَالَ: «لَا تُسَافِرُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي حَرَمٍ». فَيَكُونُ اخْتِلَافُ الْمَدَّةِ بِنَاءً عَلَى اخْتِلَافِ السُّؤَالِ، وَهَذَا جَمْعٌ حَسَنٌ، وَبِنَاءٌ عَلَى ذَلِكَ نَأْخُذُ بِالثَّلَاثَةِ، أَوْ نَأْخُذُ بِالْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، أَوْ نَأْخُذُ بِحَدِيثِ أَنَسٍ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»: «كَانَ إِذَا خَرَجَ ثَلَاثَةَ أَمْيَالٍ أَوْ فَرَسَخَ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ»؟

فَالْجَوَابُ: أَنْ نَأْخُذَ بِالْإِطْلَاقِ الَّذِي أَطْلَقَهُ اللَّهُ، وَنَقُولَ: اخْتِلَافُ التَّقْدِيرِ يَدُلُّ

(١) أخرجه مسلم (١٣٣٩).

(٢) أخرجه مسلم (٦٩١).

على أنه ليس مُرادًا - أعني التقدير - فما سُمِّيَ سفرًا ثبتت له أحكامُ السَّفَرِ وهذا اختيارُ شيخ الإسلام ابن تيمية وجماعة من العلماء: أنه لا يتقيدُ بيومٍ ولا يومين ولا فرسخٍ ولا ثلاثة فراسخٍ، ولا أكثرَ ولا أقلَّ إلا بالعرف، فما سُمِّيَ سفرًا فهو سفرٌ، لكن من المعلوم أن خروجَ الإنسانِ إلى ما يتبع القريةَ أو المدينةَ لا يُسمَّى سفرًا، ومن ثمَّ كان خروجُ الرسول ﷺ إلى قباء من المدينة لا يُسمَّى سفرًا؛ لأنه تابعٌ للبلدة، لكن ما ليس تابعًا لها فإنه يكونُ سفرًا، وكلامُ شيخ الإسلام لا شكَّ أنه أقربُ إلى ظاهرِ النصوصِ إلا أنَّ تحديده صعبٌ؛ لأنَّ تعليقَ الأمرِ بالعرفِ يختلفُ الناس فيه، فيقول بعضهم: العرفُ أن هذا سفرٌ، ويقول الآخرون: العرفُ أن هذا ليس بسفرٍ، لكن أجاب شيخ الإسلام عن ذلك: بأنَّ المسافةَ الطويلةَ في الزمنِ القصيرِ سفرٌ، والزمنُ الطويلُ في المسافةِ القصيرةِ سفرٌ، وعلى هذا فلو ذهب الإنسانُ إلى الرياضِ ورجع في يومه كان مسافرًا؛ لأنَّ المسافةَ طويلةً، ولو ذهبَ إلى بُريدة من عُنيزة ورجع في يومه، فليس بمسافرٍ، لكن لو بقي هناك يومين أو ثلاثة فهو مسافرٌ، هذه قاعدةُ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ، وهي إلى النصوصِ أقربُ، لكن رأيَ الآخرين الذين يقولون: إنه مُحدَّدٌ بمسافةٍ، - وهي نحو ثمانين كيلو - أقربُ إلى الضبطِ والانضباطِ، فيقال مثلاً: مَنْ بَلَغَ هذه المسافةَ فهو مسافرٌ، سواءً بقيَ يومًا أو يومين أو شهرًا أو شهرين أو رجع من ساعته، ومن لم يبلغها فليس بمسافرٍ، ولو بقيَ يومًا أو يومين أو أكثرَ، فوَقَّعَ هذا تحتاجُ إلى توقيفٍ والمسألةُ ليست هيئته، فهي مسألةُ صلاةٍ، والرَّسُولُ ﷺ ليس عنده مَسَاحُونَ يضبطون الأرضَ إلى هذا التقديرِ، وتعلمون أن العلماء رَحِمَهُمُ اللهُ يُقدِّرون هذا بالفراسخِ والأُميالِ والأذرعِ والأشبارِ والأصابعِ والشعيرِ وشعرة الحَصانِ، هذا صعبٌ جدًّا، يَعْنِي مثلاً: نحن نجلسُ هنا، وآخرٌ في طرفِ المسجدِ، الذين هنا وهم إلى البلدِ أقربُ ليسوا مسافرين، والآخرون مسافرون، نراهم ويروننا ومع ذلك، نقول: هذا مسافرٌ وهذا غيرُ مسافرٍ.

وأنا أرى أن رأيَ شيخ الإسلام جيّدٌ ويُمْكِنُ ضبطُهُ.

فمثلاً: الذين يذهبون من بُرَيْدَةٍ ومن الجامعة إلى الرَّسِّ ويرجعون في يومهم؛ يَعْنِي: يأتون للدراسة ويرجعون، هؤلاء غيرُ مسافرين، ولو كانت المسافة طويلاً، كُلُّ يَعْرِفُ أَنَّهُ غَيْرُ مُسَافِرٍ، ولذلك أَهْلُهُ لَا يودِّعُونَهُ توديعَ المُسَافِرِ، وَلَا يَسْتَقْبِلُونَهُ اسْتِقْبَالَ المُسَافِرِ، لكن لو كان يريدُ أَنْ يذهبَ مثلاً: من بُرَيْدَةٍ إلى الرَّسِّ من شغل يبقَى فيه يومين أو ثلاثة لكان عند الناسِ مُسَافِراً.

فإذا تَأَمَّلَ الإنسانُ ما ذهبَ إليه شيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ اللهُ - الَّذِي هو ظاهرُ النصوصِ - يَتَبَيَّنُ لَهُ أَنَّهُ يُنْكَرُ.

وَالطَّالِبُ: الَّذِي يَذْهَبُ مِنَ الرَّسِّ وَيُقِيمُ فِي إِسْكَانِ الجامعةِ فِي بُرَيْدَةٍ هَذَا مُسَافِراً. فَاَلْمَسَافَةُ عِنْدَ شَيْخِ الإِسْلَامِ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ، لكن عند الذين يرون المسافة ثلاثة وثمانين كيلو يكونوا مسافرين - حَتَّى إِذَا رَجَعُوا فِي يَوْمِهِمْ وَحَانَتْ صَلَاةُ الظُّهْرِ - لَهُمْ أَنْ يَقْصُرُوا.

مَسْأَلَةٌ: بَعْضُ الْمُدَرِّسِينَ يَذْهَبُونَ إِلَى مَسَافَةٍ مِائَةٍ وَخَمْسِينَ كِيلُو، وَيَرْجِعُونَ فِي يَوْمِهِمْ، هَلْ يُعْتَبَرُ هَذَا سَفَرًا؟

فَالْجَوَابُ: نَحْنُ نَفْتِي هَؤُلَاءِ بِأَلَّا يَجْمَعُوا وَلَا يَقْصُرُوا، حَتَّى هُمْ أَنْفُسُهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّهُمْ غَيْرُ مُسَافِرِينَ، وَلَوْ لَا أَنَّهُمْ يَسْمَعُونَ أَنَّ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَقُولُ: السَّفَرُ ثَلَاثَةٌ وَثَمَانِينَ كِيلُو مَا فَكَّرُوا إِطْلَاقًا أَنَّهُمْ مُسَافِرُونَ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٥ - بَابُ يَقْصُرُ إِذَا خَرَجَ مِنْ مَوْضِعِهِ.

وَخَرَجَ عَلَيَّ رَحِمَهُ اللهُ فَقَصَرَ وَهُوَ يَرَى الْبُيُوتَ، فَلَمَّا رَجَعَ قِيلَ لَهُ: هَذِهِ الْكُوفَةُ قَالَ: لَا حَتَّى نَدْخُلَهَا.

متى يجوزُ للمُسَافِرِ أَنْ يَقْصُرَ؟

نقول: إذا خرج من بلده جاز له أن يقصر، ولو لم يكن بينه وبينها إلا ذراع، وإذا رجع إليها جاز أن يقصر ولم يكن بينه وبينها إلا ذراع؛ لأنَّ عليًّا عليه السلام كان يفعل هذا، فعلى هذا نقول: الذين يسافرون من مطار القصيم. من أهل عُنيزة أو بُريدة أو الرَّس هل يقصرون في المطار؟ نعم يقصرون، وكذلك أيضًا في مطار الرياض، الذين يخرجون إلى المطار يقصرون، وكذلك في مطار جدة، والمقصود من مطار الرياض: المطار الجديد أمَّا القديم فهو في نفس البلد الآن.

فالمهم: أنه لا يشترط أن يغيب الإنسان عن البلد، بل متى خرج من حدِّ البلد جاز له أن يقصر، وجاز له أن يفطر في رمضان، وكذلك أيضًا لو رجع جاز له أن يقصر حتى يدخل البلد، وجاز له أن يأكل ويشرب حتى يدخل البلد، بل وعلى القول الرَّاجح في مسألة الصوم، جاز له أن يأكل ويشرب ولو في البلد، إذا كان دخل البلد مُفطرًا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

١٠٨٩ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ عَنْ أَنَسٍ عليه السلام قَالَ صَلَّيْتُ الظُّهْرَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَبِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ ^(١).
والحليفة قرية من المدينة لكنها منفصلة عنها، يعني: مراد البخاري رحمته الله أنه لا يشترط أن يقطع المسافة حتى يُبيح له القصر، ولكن يباح له القصر وإن لم يقطع المسافة.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

١٠٩٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ عليها السلام قَالَتْ: الصَّلَاةُ أَوَّلُ مَا فُرِضَتْ رَكَعَتَيْنِ، فَأُفِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ، وَأُتِمَّتْ صَلَاةُ الْحَضَرِ ^(٢).

(١) أخرجه مسلم (٦٩٠).

(٢) أخرجه مسلم (٦٨٥).

قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَقُلْتُ لِعُرْوَةَ: مَا بَالُ عَائِشَةَ تَتِمُّ؟ قَالَ: تَأَوَّلَتْ مَا تَأَوَّلَ عُثْمَانُ.
 قَوْلُهُ: قَالَتْ: «الصَّلَاةُ أَوَّلُ مَا فُرِضَتْ رَكَعَتَيْنِ». وَفِيهَا إِشْكَالٌ مِنْ حَيْثُ
 الْإِعْرَابِ، لَذَلِكَ فِي نَسْخَةِ أُخْرَى: رَكَعَتَانِ، فَإِذَا كَانَتْ «رَكَعَتَانِ» فَلَا إِشْكَالَ وَإِذَا كَانَتْ
 «رَكَعَتَيْنِ» فَفِيهِ إِشْكَالٌ، وَلَكِنْ جَوَابُهُ أَنْ يُقَالَ: الصَّلَاةُ أَوَّلُ مَا فُرِضَتْ، فُرِضَتْ
 رَكَعَتَيْنِ، فَيَكُونُ مَفْعُولًا ثَانِيًا أَوْ حَالًا مِنْ نَائِبِ الْفَاعِلِ لِفِعْلِ مُحْذُوفٍ، فَأَقْرَبُ صَلَاةُ
 السَّفَرِ، وَأَتَمَّتْ صَلَاةَ الْحَضَرِ، وَمَتَى كَانَ هَذَا الْإِقْرَارُ وَالِإِتِمَامُ؟

فَالْجَوَابُ: بَعْدَ الْهَجْرَةِ، لَهَا هَاجَرَ النَّبِيُّ ﷺ زَيْدٌ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ.
 فَقُلْتُ لِعُرْوَةَ - وَهُوَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ وَعَائِشَةُ خَالَتُهُ -: مَا بَالُ عَائِشَةَ تَتِمُّ؟ قَالَ:
 تَأَوَّلَتْ مَا تَأَوَّلَ عُثْمَانُ ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ}، وَذَلِكَ فِي إِتِمَامِهِ فِي مَنْى.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦- بَابُ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ ثَلَاثًا فِي السَّفَرِ.

١٠٩١- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ عَنْ
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا} قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَعْجَلَهُ السَّيْرُ فِي السَّفَرِ يُؤَخِّرُ
 الْمَغْرِبَ، حَتَّى يَجْمَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعِشَاءِ قَالَ سَالِمٌ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَفْعَلُهُ إِذَا أَعْجَلَهُ
 السَّيْرُ ^(١).

[الْحَدِيثُ ١٠٩١ - أَطْرَافُهُ فِي: ١٠٩٢، ١١٠٦، ١١٠٩، ١٦٦٨، ١٦٧٣، ١٨٠٥،

[٣٠٠٠.

١٠٩٢- وَرَأَى اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ سَالِمٌ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ
^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا} يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمُزْدَلِفَةِ قَالَ سَالِمٌ: وَأَخَّرَ ابْنُ عُمَرَ الْمَغْرِبَ، وَكَانَ
 اسْتُصْرِخَ عَلَيْهِ أَمْرًا بِصَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ فَقُلْتُ لَهُ: الصَّلَاةُ فَقَالَ: سِرَّ فَقُلْتُ: الصَّلَاةُ،

فَقَالَ: سَرَّ حَتَّى سَارَ مِائَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً، ثُمَّ نَزَلَ فَصَلَّى ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي إِذَا أَعْجَلَهُ السَّيْرُ. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا أَعْجَلَهُ السَّيْرُ يُؤَخِّرُ الْمَغْرِبَ فَيُصَلِّيَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ يُسَلِّمُ، ثُمَّ قَلْبًا يَلْبَثُ حَتَّى يُقِيمَ الْعِشَاءَ فَيُصَلِّيَهَا رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ يُسَلِّمُ وَلَا يُسَبِّحُ بَعْدَ الْعِشَاءِ حَتَّى يَقُومَ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ.

المغرب في السفر لا تقصر؛ لأنه لا يمكن قصره، إن قصرته على ركعة أجمعت بها، وعلى ركعتين فاتت الوترية؛ لأنها وتر النهار، وعلى ركعة ونصف من باب أولى وهذا أبعد، إذا فلا تقصر، والفجر أيضًا لا تقصر؛ لأنك إذا قصرتها صارت وترًا، وصار في الفرائض وتران، ثم إن صلاة الفجر تطول فيها القراءة، وهذا يُنافي أن تكون مقصورة، لكن المعنى الأول وهو أنه لو قصرت صلاة الفجر لكانت وترًا وصار وتران في الفرائض.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ٥٧٢):

❦ قَوْلُهُ: «وَأَخَّرَ ابْنُ عُمَرَ الْمَغْرِبَ وَكَانَ اسْتَصْرَخَ عَلَى صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ». هِيَ أُخْتُ الْمُخْتَارِ الثَّقَفِيِّ.

❦ وَقَوْلُهُ: «اسْتَصْرَخَ». بِالضَّمِّ؛ أَي: اسْتَعِيثَ بِصَوْتٍ مُرْتَفِعٍ، وَهُوَ مِنَ الصَّرَاحِ - بِالْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ - وَالْمُصْرَخُ: الْمُغِيثُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٢٢].

ثُمَّ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ٥٧٣):

❦ قَوْلُهُ: «حَتَّى سَارَ مِائَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً». أَخْرَجَهُ الْمُصَنِّفُ فِي «بَابِ السَّرْعَةِ فِي السَّيْرِ» مِنْ كِتَابِ «الْجِهَادِ» مِنْ رِوَايَةِ أَسْلَمَ مَوْلَى عُمَرَ قَالَ: «كُنْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بِطَرِيقِ مَكَّةَ، فَبَلَغَهُ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ شِدَّةَ وَجَعٍ، فَاسْرَعَ السَّيْرَ حَتَّى إِذَا كَانَ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّفَقِ نَزَلَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعَتَمَةَ جَمَعَ بَيْنَهُمَا» فَأَفَادَتِ هَذِهِ الرِّوَايَةُ تَعْيِينَ السَّفَرِ الْمَذْكُورِ، وَوَقْتَ انْتِهَاءِ السَّيْرِ، وَالتَّضَرُّيحَ بِالْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، وَأَفَادَ النَّسَائِيُّ فِي رِوَايَةٍ أَنَّهَا كَتَبَتْ إِلَيْهِ تَعْلِيمُهُ بِذَلِكَ، وَلِمُسْلِمٍ نَحْوَهُ مِنْ رِوَايَةِ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ «فَسَارَ حَتَّى غَابَ الشَّفَقُ وَتَصَوَّبَتِ النُّجُومُ نَزَلَ فَصَلَّى

الصَّلَاتَيْنِ جَمِيعًا» وَلِلنَّسَائِيِّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ «حَتَّى إِذَا كَانَ فِي آخِرِ الشَّفَقِ نَزَلَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ ثُمَّ أَقَامَ الْعِشَاءَ وَقَدْ تَوَارَى الشَّفَقُ فَصَلَّى بِنَا» فَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهَا قِصَّةٌ أُخْرَى، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ فِي أَوَّلِهِ «خَرَجْتَ مَعَ ابْنِ عُمَرَ فِي سَفَرٍ يُرِيدُ أَرْضَ آلِهِ» وَفِي الْأَوَّلِ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ بَعْدَ رُجُوعِهِ مِنْ مَكَّةَ، فَدَلَّ عَلَى التَّعَدُّدِ.

﴿قَوْلُهُ: «استصرخ على امرأته». استصرخ ليدركها فلعلَّه كان مرضًا شديدًا، ففيه دليلٌ على حسنِ معاملةِ الصحابةِ رضي الله عنهم لأزواجهم وعنايتهم بهم رضي الله عنهم. وفي هذا الحديث: دليلٌ على أنه لا يُصَلِّي راتبةَ العشاء؛ لقوله: «ولا يسبحُ بعد العشاء».

وفيه أيضًا: دليلٌ على أن قيامَ الليلِ مشروعٌ في السفرِ كما أنه مشروعٌ في الحضرِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٧- بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ عَلَى الدَّوَابِّ وَحَيْثُمَا تَوَجَّهَتْ بِهِ.

١٠٩٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ ^(١).

[الحديث ١٠٩٣ - طرفاه في: ١٠٩٧ - ١١٠٤].

وظاهرُ هذا الحديثِ أنه يُصَلِّي حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ مِنْ أَوَّلِ الصَّلَاةِ إِلَى آخِرِهَا، وَأَنَّهُ لَا يَلْزِمُ نَفْسَهُ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الصَّلَاةِ، وَهَذَا هُوَ الرَّاجِحُ أَنَّهُ لَا يَلْزِمُ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الصَّلَاةِ بَلْ يُكَبِّرُ لِلْإِحْرَامِ حَيْثُ كَانَ وَجْهَهُ، وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَنَّ هَذَا إِذَا كَانَ فِي غَيْرِ الْفَرِيضَةِ.



(١) أخرجه مسلم (٧٠١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠٩٤ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي التَّطَوُّعَ وَهُوَ رَاكِبٌ فِي غَيْرِ الْقِبْلَةِ.

١٠٩٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ وَيُوتِرُ عَلَيْهَا، وَيُخْبِرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ ^(١).

فِي هَذَا دَلِيلٌ: عَلَى أَنَّ الْوَتَرَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَلَيْسَ مِنَ الْفَرَائِضِ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهُ وَاجِبٌ لِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ بِهِ، وَتَوَسَّطَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فَقَالَ: «مَنْ كَانَ لَهُ وَرْدٌ مِنَ اللَّيْلِ كَانَ وَاجِبًا عَلَيْهِ وَمَنْ لَا، فَلَا».

وَالَّذِي يَظْهَرُ فِي هَذَا هُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ: أَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ إِلَّا خَمْسَ صَلَوَاتٍ فَقَطْ، إِلَّا مَا كَانَ لَهُ سَبَبٌ كَالْكَسُوفِ عَلَى قَوْلِ مَنْ يَرَى أَنَّ صَلَاةَ الْكَسُوفِ وَاجِبَةٌ وَكَالْعِيدَيْنِ عَلَى قَوْلِ مَنْ يَرَى أَنَّ صَلَاةَ الْعِيدَيْنِ وَاجِبَةٌ، هَذَا بِسَبَبٍ، كَتَحْيَةِ الْمَسْجِدِ عَلَى مَنْ يَرَى أَنَّهَا وَاجِبَةٌ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨ - بَابُ الْإِيمَاءِ عَلَى الدَّابَّةِ.

١٠٩٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُصَلِّي فِي السَّفَرِ عَلَى رَاحِلَتِهِ أَيْنَمَا تَوَجَّهَتْ يَوْمِيٌّ، وَذَكَرَ عَبْدُ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ ^(٢).

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧٠٠).

(٢) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ.

٩- باب يَنْزِلُ لِلْمَكْتُوبَةِ.

١٠٩٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ أَنَّ عَامِرَ بْنَ رَبِيعَةَ أَخْبَرَهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى الرَّاحِلَةِ يُسَبِّحُ يَوْمَئِذٍ بِرَأْسِهِ قَبْلَ أَيِّ وَجْهِ تَوَجَّهَ، وَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ ^(١).

١٠٩٨- وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: قَالَ سَالِمٌ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي عَلَى دَابَّتِهِ مِنَ اللَّيْلِ وَهُوَ مُسَافِرٌ، مَا يُبَالِي حَيْثُ مَا كَانَ وَجْهَهُ قَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَبِّحُ عَلَى الرَّاحِلَةِ قَبْلَ أَيِّ وَجْهِ تَوَجَّهَ، وَيُوتِرُ عَلَيْهَا غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا الْمَكْتُوبَةَ.

قوله: «غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة». فيه: دليل على أن ما ثبت في النفل ثبت في الفرض، ولهذا احتاجوا أن يقولوا: «غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة»، لو لم يقولوا هذا، لقلنا: يصلي عليها المكتوبة.

الإياء: يومئ برأسه، في الركوع، وفي السجود يجعل الإياء أخفض.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠٩٩- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَكْتُوبَةَ نَزَلَ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠- باب صَلَاةِ التَّطَوُّعِ عَلَى الْحِمَارِ.

١١٠٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَبَّانُ قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَامٌ قَالَ: حَدَّثَنَا

أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ قَالَ: اسْتَقْبَلْنَا أَنَسًا حِينَ قَدِمَ مِنَ الشَّامِ فَلَقَيْنَاهُ بَعَيْنِ التَّمْرِ، فَرَأَيْتُهُ يُصَلِّي عَلَى حِمَارٍ وَوَجْهُهُ مِنْ ذَا الْجَانِبِ - يَعْنِي عَنْ يَسَارِ الْقِبْلَةِ - فَقُلْتُ: رَأَيْتُكَ تُصَلِّي لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ فَقَالَ: لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَهُ لَمْ أَفْعَلَهُ^(١).

رَوَاهُ ابْنُ طَهْمَانَ، عَنْ حَبَّاجٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وفي هذا تواضع النبي ﷺ إذا قلنا: إِنَّ قَوْلَهُ: «فَعَلَهُ» يشمل الركوبَ على الحمار، وأنه ليس خاصًا باستقباله جهة سير، والحديثُ محتملٌ، لكن لا شكَّ أَنَّ الرسولَ ﷺ عَلِمَ بِالْأَمْرِ وَأَمَرَ بِهِ. يركبُ الحمارَ، ففي حديثٍ معاذٍ أَنَّهُ كَانَ رَدِيفَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى حِمَارٍ^(٢).

وفيه أيضًا: تواضعُ الصحابةِ رضي الله عنهم، فأنسُ خادمُ رسولِ الله ﷺ ومع ذلك يركبُ الحمارَ. وفيه: دليلٌ على طهارةِ الحمارِ أيضًا؛ لأنَّ الراكبَ لا يخلو من عرقٍ خصوصًا في أيامِ الصَّيفِ، وكذلك الحمارُ لا يخلو من عرقٍ، فيبتلُّ ثوبُهُ أو جسدهُ بعرقِ الحمارِ، ولو كان نجسًا لذكروا التحرزَ عنه، وهذا هو الحقُّ: أَنَّ الحمارَ طاهرٌ في الحياة، ولهذا لو شربَ في ماءٍ فهل يجوزُ أن تتوضأَ به؟
فالجوابُ: يجوزُ؛ لأنَّه طاهرٌ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٥٧٦/٢):

وَهَلْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى حِمَارٍ؟ فِيهِ احْتِمَالٌ، وَقَدْ نَازَعَ فِي ذَلِكَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ فَقَالَ: خَبَرَ أَنَسٌ إِنَّمَا هُوَ فِي صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ رَاكِبًا تَطَوُّعًا لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ، فَأَفْرَادُ التَّرْجَمَةِ فِي الْحِمَارِ مِنْ جِهَةِ السُّنَّةِ لَا وَجْهَ لَهُ عِنْدِي. اهـ. وَقَدْ رَوَى السَّرَاجُ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي عَلَى حِمَارٍ وَهُوَ ذَاهِبٌ إِلَى خَيْبَرٍ، إِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ ابْنِ عَمَرَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي عَلَى حِمَارٍ وَهُوَ مُتَوَجِّهٌُ إِلَى

(١) أخرجه مسلم (٧٠٢).

(٢) أخرجه البخاري (١٢٨)، ومسلم (٣٢).

خَيْرٌ» فَهَذَا يُرْجَعُ الْإِحْتِمَالُ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الْبُخَارِيُّ^(١).
 وَ عَلَى أَنَّ الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: «بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ عَلَى الْحِمَارِ». وَلَمْ يَقُلْ: بَابُ
 صَلَاةِ النَّبِيِّ، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ يُكْتَفَى بِفَعْلِ الصَّحَابِيِّ فِي مِثْلِ هَذَا، فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَى
 الْبُخَارِيِّ أَبَدًا سِوَا ثَبَتِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى الْحِمَارِ أَمْ لَمْ يَثْبِتْ، فَالْبُخَارِيُّ لَمْ يَقُلْ:
 بَابُ صَلَاةِ النَّبِيِّ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١ - بَابُ مَنْ لَمْ يَتَطَوَّعْ فِي السَّفَرِ دُبَرَ الصَّلَاةِ وَقَبْلَهَا.

١١٠١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ،
 أَنَّ حَفْصَ بْنَ عَاصِمٍ قَالَ: سَافَرَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: صَحِبْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَلَمْ أَرَهُ يُسَبِّحُ فِي
 السَّفَرِ وَقَالَ اللَّهُ - جَلَّ ذِكْرُهُ - ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الْأَحْزَابُ: ٢١]^(١).
 [الْحَدِيثُ ١١٠١ - طَرَفُهُ فِي: ١١٠٢].

هَذَا فِيهِ فَائِدَةٌ عَظِيمَةٌ: وَهِيَ أَنَّ مَا تَرَكَهُ النَّبِيُّ ﷺ مَعَ وَجُودِ سَبَبِهِ تَكُونُ السُّنَّةُ تَرَكَهُ،
 وَعَلَى هَذَا فَاتَّبَاعُ السُّنَّةِ سِوَا مَا كَانَتْ فَعْلِيَّةً أَمْ تَرْكِيَّةً، إِذَا وُجِدَ السَّبَبُ فِي حَيَاةِ
 الرَّسُولِ ﷺ، وَلَمْ يَفْعَلْهُ عَلِمْنَا أَنَّ تَرَكَهُ هُوَ السُّنَّةُ، وَهَذَا اسْتِدْلَالٌ وَاضِحٌ مِنْ ابْنِ
 عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالْآيَةُ أَيْضًا فِيهِ وَاضِحَةٌ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٠٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عِيْسَى بْنِ حَفْصٍ بْنِ عَاصِمٍ قَالَ:
 حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: صَحِبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ لَا يَزِيدُ فِي السَّفَرِ
 عَلَى رَكْعَتَيْنِ، وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ كَذَلِكَ ﷺ^(٢).

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٦٨٩).

(٢) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢ - بَابُ مَنْ تَطَوَّعَ فِي السَّفَرِ فِي غَيْرِ دُبْرِ الصَّلَوَاتِ وَقَبْلَهَا.
وَرَكَعَ النَّبِيُّ ﷺ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ فِي السَّفَرِ.

١١٠٣ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرٍو، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: مَا أَنَا أَحَدُهُ أَنْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الضُّحَى غَيْرُ أُمِّ هَانِيٍّ ذَكَرْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ اغْتَسَلَ فِي بَيْتِهَا فَصَلَّى ثَمَانِ رَكَعَاتٍ، فَمَا رَأَيْتُهُ صَلَّى صَلَاةً أَخَفَّ مِنْهَا، غَيْرَ أَنَّهُ يُتِمُّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ ^(١).

[الحديث ١١٠٣ - طرفاه في ١١٧٦، ٤٢٩٢].

حديثُ أُمِّ هَانِيٍّ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ اغْتَسَلَ فِي بَيْتِهَا فَصَلَّى ثَمَانِ رَكَعَاتٍ، اخْتَلَفُوا: هَلْ هَذِهِ الثَّمَانِ رَكَعَاتِ صَلَاةِ الْفَتْحِ، أَوْ صَلَاةِ الضُّحَى؟
ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّهَا صَلَاةُ الْفَتْحِ؛ لِأَنَّ الْمَعْرُوفَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ صَلَاةَ الضُّحَى رَكَعَتَيْنِ، وَالْإِحْتِمَالُ أَنَّهَا صَلَاةُ الضُّحَى وَارِدٌ لَا شَكَّ فِيهِ، فَهَلْ يُمَكِّنُ أَنْ نَقُولَ: يُسَنُّ عِنْدَ فَتْحِ الْبَلَدِ أَنْ يَصَلِّيَ الْإِمَامُ صَلَاةَ الْفَتْحِ، وَيُسَنُّ أَيْضًا أَنْ يَصَلِّيَ صَلَاةَ الضُّحَى، لِأَنَّهُ لَا مَنَافَاةَ؛ لِأَنَّ صَلَاةَ الضُّحَى أَصْلُهَا ثَابِتٌ، وَصَلَاةُ الْفَتْحِ لَمْ يَثْبُتْ إِلَّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَإِذَا قُلْنَا: لَا تُصَلِّ صَلَاةَ الْفَتْحِ بَلْ صَلِّ الضُّحَى، أَلْغَيْنَا سُنَّةً يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ مُرَادَةً لِلرَّسُولِ ﷺ، وَإِذَا قُلْنَا: صَلِّ صَلَاةَ الْفَتْحِ أَثْبَتْنَا صَلَاةَ الْفَتْحِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَأَثْبَتْنَا صَلَاةَ الضُّحَى بِالْأَحَادِيثِ الْآخَرَى.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٠٤ - وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى السُّبْحَةَ بِاللَّيْلِ فِي السَّفَرِ عَلَيَّ ظَهَرَ رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ.

١١٠٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُسَبِّحُ عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ حَيْثُ كَانَ وَجْهُهُ يَوْمِيٌّ بِرَأْسِهِ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ ^(١).

والذي تحرر عندي في هذه المسألة أَنَّهُ لَا يُصَلِّي رَاتِبَةَ الظُّهْرِ وَلَا رَاتِبَةَ الْمَغْرِبِ وَلَا رَاتِبَةَ الْعِشَاءِ، وَمَاعِذَا ذَلِكَ مِنَ النِّوَافِلِ فَبَاقٍ عَلَى أَصْلِ الْإِسْتِحْبَابِ كَرَكْعَتِي الضُّحَى، وَالْوُتْرِ، وَالتَّهَجُّدِ، وَسُنَّةِ الْوُضُوءِ، وَصَلَاةِ الْإِسْتِخَارَةِ وَغَيْرِهَا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

١٣ - بَابُ الْجَمْعِ فِي السَّفَرِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ.

١١٠٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ، عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ ^(١).

١١٠٧ - وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ الْمُعَلَّمِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ إِذَا كَانَ عَلَى ظَهْرِ سَيْرٍ، وَيَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ.

١١٠٨ - وَعَنْ حُسَيْنٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي السَّفَرِ.

وَتَابَعَهُ عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ وَحَرْبٌ، عَنْ يَحْيَى عَنْ حَفْصٍ، عَنْ أَنَسٍ جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ.

[الحدِيث ١١٠٨ - طرفه في ١١١٠].

(١) سبق تخريجه قريباً.

(٢) سبق تخريجه قريباً.

يَعْنِي: فِي السَّفَرِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، هَذَا الْبَابُ فِيهِ الْجَمْعُ فِي السَّفَرِ، وَهَلْ هُوَ مِنْ رُخْصِ السَّفَرِ الْمَطْلُوقَةِ أَوْ هُوَ مِنَ الرُّخْصِ الْمُقَيَّدَةِ، فِي هَذَا خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ. فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ مِنْ رُخْصِ السَّفَرِ الْمَطْلُوقَةِ وَأَنَّ الْمَسَافِرَ يَجُوزُ أَنْ يَجْمَعَ سِوَاهُ كَانَ عَلَى ظَهْرِ سِيرٍ أَمْ مَكَثًا فِي مَكَانٍ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الصَّحِيحُ. وَلَكِنْ إِذَا كَانَ عَلَى ظَهْرِ سِيرٍ فَإِنَّا نَطْلُبُ مِنْهُ أَنْ يَجْمَعَ، وَنَقُولُ: الْجَمْعُ لَكَ سُنَّةٌ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى ظَهْرِ سِيرٍ فَالْجَمْعُ لَكَ مَبَاحٌ.

وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ لَا يَجْمَعُ إِلَّا إِذَا كَانَ عَلَى ظَهْرِ سِيرٍ^(١)، أَمَّا الْمَاكُثُ النَّازِلُ فِي مَكَانٍ فَإِنَّهُ لَا يَجْمَعُ، وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بِأَنَّ الْأَصْلَ وَجُوبُ فِعْلِ كُلِّ صَلَاةٍ فِي وَقْتِهَا، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النِّسَاءُ: ١٠٣]. وَحَدَّدَ النَّبِيُّ ﷺ أَوْقَاتَ الصَّلَاةِ، فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يُقَدِّمَ الصَّلَاةَ عَلَى وَقْتِهَا أَوْ يُؤَخِّرَهَا عَنْ وَقْتِهَا، وَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ يَجْمَعُ إِذَا كَانَ عَلَى ظَهْرِ سِيرٍ، فَيَبْقَى مَا إِذَا كَانَ عَلَى غَيْرِ ظَهْرِ سِيرٍ، عَلَى الْأَصْلِ، وَهُوَ وَجُوبُ كُلِّ صَلَاةٍ فِي وَقْتِهَا وَهَذَا اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ هُوَ الْأَوَّلُ وَأَنَّ الْجَمْعَ مِنْ رُخْصِ السَّفَرِ، لَكِنْ يَفْرَقُ بَيْنَ مَنْ جَدَّ بِهِ السَّيْرُ فَيُسَنُّ لَهُ أَنْ يَجْمَعَ، وَمَنْ كَانَ مَكَثًا فَيُبَاحُ، الدَّلِيلُ عَلَى هَذَا مَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِينَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي جَحِيفَةَ أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ مُقِيمٌ بِالْأَبْطَحِ فِي حِجَةِ الْوَدَاعِ فِي قَبَّةٍ لَهُ حَمْرَاءُ مِنْ أَدَمَ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْهَا، وَخَرَجَ بِلَالٌ بِفَضْلِ وَضُوئِهِ فَمِنْ نَاضِحٍ، وَنَائِلٍ، فَرَكِزَتِ الْعَتَرَةُ ثُمَّ تَقَدَّمَ فَصَلَّى الظُّهَرَ رَكَعَتَيْنِ وَالْعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ^(٢)، فَإِنَّ ظَاهَرَ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَهُوَ

(١) قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «...لَمْ يَكُنْ ﷺ يَجْمَعُ رَاتِبًا فِي سَفَرِهِ، كَمَا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، وَلَا يَجْمَعُ حَالَ نَزْوِهِ أَيْضًا، وَإِنَّمَا كَانَ يَجْمَعُ إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ، وَإِذَا سَارَ عَقِيبَ الصَّلَاةِ، كَمَا فِي أَحَادِيثِ تَبُوكَ، وَأَمَّا جَمْعُهُ وَهُوَ نَازِلٌ غَيْرَ مَسَافِرٍ فَلَمْ يَنْقُلْ ذَلِكَ عَنْهُ إِلَّا بِعَرَفَةَ وَمَزْدَلِفَةَ؛ لِأَجْلِ اتِّصَالِ الْوُقُوفِ، كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَشَيْخُنَا...» اهـ.

وَانظُرْ: «سَبِيلُ السَّلَامِ» (ص ٣٨٦).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٤٩٩)، وَمُسْلِمٌ (٥٠٣).

ما كَثُرَ مُقِيمٌ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى مَنْى؛ وَلَأنَّ الغالبَ أَنَّ المَسافِرَ يَحْتَاجُ إِلَى الجَمْعِ؛ لَأنَّهُ وَإِنْ كانَ ما كَثُرًا فَهُوَ يَحْتَاجُ إِلَى الرَاحَةِ ومَعْلُومٌ أَنَّ الدِّينَ يُسَرُّ، وَهَذَا ما يُرَجَّحُ أَنَّ الجَمْعَ لِلْمَسافِرِ جَائِزٌ، لَكِنْ إِذا كانَ مُقِيمًا فِي بَلَدٍ تُقامُ فِيهِ الجَماعَةُ وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَحْضُرَ المَسجِدَ؛ لَأنَّهُ لا دَليلَ عَلى أَنَّ السَفَرَ مُسَقِّطٌ لَوَجبِ الجَماعَةِ.

ثُمَّ قالَ البُخارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

١٤ - باب هَلْ يُؤَدَّنُ أَوْ يُقِيمُ إِذا جَمَعَ بَيْنَ المَغْرِبِ والعِشاءِ؟

١١٠٩ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ قالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ، عَنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ إِذا أَعَجَلَهُ السَّيْرُ فِي السَّفَرِ، يُؤَخِّرُ صَلَاةَ المَغْرِبِ حَتَّى يَجْمَعَ بَيْنَها وَبَيْنَ العِشاءِ. قالَ سَالِمٌ: وَكانَ عَبْدُ اللهِ يَفْعَلُهُ إِذا أَعَجَلَهُ السَّيْرُ، وَيُقِيمُ المَغْرِبَ فَيُصَلِّيها ثَلَاثًا، ثُمَّ يَسْلُمُ ثُمَّ قَلَمًا يَلْبَثُ حَتَّى يُقِيمَ العِشاءَ فَيُصَلِّيها رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ يَسْلُمُ ولا يُسَبِّحُ بَيْنَها بِرَكَعَةٍ، ولا بَعْدَ العِشاءِ بِسُجْدَةٍ حَتَّى يَقُومَ مِنَ جَوْفِ اللَّيْلِ^(١).

وَهَلْ يُشْترَطُ أَنْ تَتوالى الصَّلَتانِ؟

فَرَّقَ بَعْضُ العُلَماءِ بَيْنَ جَمْعِ التَّقْدِيمِ وَجَمْعِ التَّأخِيرِ، فَقالَ: أَمَّا فِي جَمْعِ التَّقْدِيمِ فَتُشْترَطُ المَوالاةُ، وَأَمَّا فِي جَمْعِ التَّأخِيرِ فَلَا تُشْترَطُ. واخْتارَ شَيْخُ الإِسلامِ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ لا تُشْترَطُ المَوالاةُ لا فِي جَمْعِ التَّقْدِيمِ ولا فِي جَمْعِ التَّأخِيرِ، وَقالَ: إِنَّهُ إِذا جازَ الجَمْعُ فَإِنْ ذَلِكَ يَعْني: أَنَّ الوَقْتَيْنِ صارَا وَقْتًا واحِدًا، فَيَجوزُ أَنْ يُصَلِّيَ هَذِهِ فِي أَوَّلِ الوَقْتِ وَهَذِهِ فِي آخِرِهِ، وَلَكِنَّهُ لا شَكَّ أَنَّ الاِحتِياطَ أَنْ يَوالِيَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي جَمْعِ التَّقْدِيمِ، أَمَّا جَمْعُ التَّأخِيرِ فَقَدْ دَلَّتِ السُّنَّةُ عَلى أَنَّهُ لا تُشْترَطُ المَوالاةُ، فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي حِجَةِ الوُوداعِ لَمْ يَصَلِّ المَغْرِبَ والعِشاءَ إِلَّا فِي مَزْدَلِفَةٍ، فَصَلَّى المَغْرِبَ ثُمَّ أَناخَ كُلُّ إنسانٍ بَعيرَهُ فِي

منزله الذي يُريدُ أن ينزلَ فيه، ثم أقام فصلى العشاء^(١)، وهذا لا شكَّ أنه يُخلُّ بالموالاة. فلو كانت الموالاة شرطاً لم يصح هذا العمل.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١١٠ حدثنا إسحاق، حدثنا عبد الصمد، حدثنا حرب، حدثنا يحيى قال: حَدَّثَنِي حَفْصُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ أَنَّ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ - يَعْنِي الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ -^(٢).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥ - بَابُ يُؤَخَّرُ الظُّهْرَ إِلَى الْعَصْرِ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ. فِيهِ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١١١١ - حدثنا حسن الواسطي قال: حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ بْنُ فَصَّالَةَ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ أَخَّرَ الظُّهْرَ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ ثُمَّ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، وَإِذَا زَاغَتْ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكِبَ^(٣).
[الحديث ١١١١ - طرفه في: ١١١٢].

في هذا الحديث: دليل على أنَّ السُّنَّةَ في الجمع أن يفعل الإنسان ما هو أرفقُ به فها هو النبي ﷺ إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس - يعني: قبل أن تزول - أخر الظهر إلى وقت العصر فجمع بينهما، وإن زاعت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب، هكذا لفظ الصحيح، لكنه قد ثبت في غير الصحيح: صلى الظهر والعصر ثم ركب^(٤)، وهذا يدلُّ على أنَّ الأفضل في الجمع أن يفعل ما هو أرفقُ به.

(١) سيأتي تخريجه في كتاب «الحج».

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أخرجه مسلم (٧٠٤).

(٤) سيأتي تخريجه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦ - بَابُ إِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ مَا زَاغَتِ الشَّمْسُ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكِبَ.

١١١٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ بْنُ فَصَّالَةَ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ آخِرَ الظُّهْرِ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ، ثُمَّ نَزَلَ فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ زَاغَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَرْتَحَلَ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكِبَ ^(١).

في هذا الحديث: فائدة زائدة على اللفظ الأول، وهو قوله: «ثم نزل»، ففيه: دليل على أنه لا يُمكن أن يؤخَّر الصلاة عن وقتها ولو كان على ظهر سير بل الواجب أن يتزل ويصلي.

❦ قوله: «إلى وقت العصر». أي: إلى اصفرار الشمس، وعليه فلا يجوز تأخير الجمع إلى ما بعد اصفرار الشمس إلا للضرورة، فإذا كان هناك ضرورة فلا بأس.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧ - بَابُ صَلَاةِ الْقَاعِدِ.

١١١٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاكٍ، فَصَلَّى جَالِسًا وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ اجْلِسُوا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا» ^(٢).

١١١٤ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَقَطَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَرَسٍ فَخِشَ - أَوْ فُجِحِشَ - شِقُّهُ الْأَيْمَنِ، فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ نَعُوذُهُ فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى قَاعِدًا، فَصَلَّيْنَا قُعُودًا وَقَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه مسلم (٤١٢).

فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»^(١).

في هذا الحديث: دليلٌ على أَنَّ المأمومَ يتبعُ الإمامَ في صلاتِهِ قاعداً، ولو كان قادراً على القيام؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّى قَاعِداً فَصَلُّوا قَعُوداً».

وفيهِ أيضاً: دليلٌ على جوازِ الإشارةِ في الصلاة، وَأَنَّهَا لَا تُبْطِلُ الصلاةَ ولو فُهِمَتْ؛ لأنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ اجْلِسُوا فَجَلَسُوا.

وفيه أيضاً: دليلٌ على تأكيدِ متابعةِ الإمامِ حتَّى في هذه الحالة، واختلفَ العلماءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: هل يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ هذا العاجزُ عن القيامِ هو إمامُ الحيِّ؟ وهل يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ ممن يُرْجى زوالُ علَّتِهِ؟

فقال بعضُ العلماءِ: هذا إذا كان -المصلي قاعداً- إمامَ الحيِّ، وإذا كان يُرْجى زوالُ علَّتِهِ، ولكن ظاهرَ الحديثِ العمومُ، إذا صَلَّى قاعداً فَصَلُّوا قَعُوداً، فإذا اجتمعَ رجلانِ، وكان أحدهما قادراً على القيامِ والثاني غيرَ قادرٍ، لكن الثاني أقرأ، فأيهما يأمُّ صاحبه؟ الجواب: الأقرأ. فَيُصَلِّي جالِسا، وَيُصَلِّي المأمومُ جالِسا، هذا ظاهرُ الحديثِ، واشتراطُ رجاءِ زوالِ العلَّةِ لا دليلَ عليه؛ لأنَّ الحديثَ عامٌّ، والمقصودُ ألا تتغيَّرَ هيئةُ المأمومِ عن هيئةِ الإمامِ.

وفيه أيضاً: دليلٌ على أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كغيرِهِ من البشرِ يُصابُ بالأذيةِ، وَيُصابُ بالمرضِ، وَيُصابُ بالعجزِ؛ لأنَّه بشرٌ مخلوقٌ مما خُلِقَ منه البَشَرُ؛ من ماءٍ دافِقٍ، وأصله من ترابٍ وطِينٍ.

وفيه أيضاً: أَنَّ المشروعَ في حقِّ المأمومِ أَنْ يُبَادِرَ في المتابعةِ لقوله: «إِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا»، والفاءُ تَدُلُّ على الترتيبِ والتَّعْقِيبِ، لاسيَّما وَأَنَّها جوابُ شرطٍ يقتضي إيجابَ المشروعِ بعدَ وُجُودِ الشرطِ، وهو كذلك.

وفيه أيضًا: أَنَّ الْمَأْمُومَ لَا يُشْرَعُ لَهُ أَنْ يَقُولَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ»؛ لِقَوْلِهِ: «إِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»، وهذا أَخْصَصَ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي».

فَإِنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ قَالَ: إِنَّ الْمَأْمُومَ يَجْمَعُ بَيْنَ قَوْلِهِ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ وَرَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَاسْتَدَلَّ بَعْمُومِ الْحَدِيثِ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي»، وَلَكِنْ هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، الْحَدِيثُ صَحِيحٌ لَكِنْ الْاسْتِدْلَالُ غَيْرُ صَحِيحٍ، لِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ الَّذِي مَعَنَا نَصٌّ فِي مَوْضُوعٍ: «إِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»، وَلَمْ يَقُلْ فَقُولُوا: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ، بَيْنَمَا التَّكْبِيرُ، قَالَ: «إِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا».

ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ٥٨٤):

قَوْلُهُ: «بَابُ صَلَاةِ الْقَاعِدِ». قَالَ ابْنُ رَشِيدٍ: أَطْلَقَ التَّرْجَمَةَ، فَيَحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ صَلَاةَ الْقَاعِدِ لِلْعُذْرِ إِمَامًا كَانَ أَوْ مَأْمُومًا أَوْ مُنْفَرِدًا. وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ أَحَادِيثَ الْبَابِ دَالَّةٌ عَلَى التَّقْيِيدِ بِالْعُذْرِ وَيَحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ مُطْلَقًا لِعُذْرٍ وَلِغَيْرِ عُذْرٍ لَيِّسَ أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ، إِلَّا مَا دَلَّ الْإِجْمَاعُ عَلَى مَنْعِهِ وَهُوَ صَلَاةُ الْفَرِيضَةِ لِلصَّحِيحِ قَاعِدًا. اهـ



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١١٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، أَخْبَرَنَا حُسَيْنُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ سَأَلَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ: وَأَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ عَنْ أَبِي بُرَيْدَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، وَكَانَ مَبْسُورًا قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ قَاعِدًا فَقَالَ: «إِنْ صَلَّي قَائِمًا فَهُوَ أَفْضَلُ، وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ، وَمَنْ صَلَّى نَائِمًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَاعِدِ».

[الحدِيث ١١١٥ - طَرَفَاهُ فِي: ١١١٦ - ١١١٧].

قوله: «وكان مبسوراً»، يعني: به بواسير، فجاءه النبي ﷺ؛ ليعوده، لكنه في سياق حديث آخر أن النبي ﷺ قال: «صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنبك»، وهذا في الفريضة، أما النافلة فكما جاء في هذا الحديث: «إن صلى قائماً فهو أفضل، ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم»، أما إذا صلى قاعداً لعذر، وكان من عادته أن يصلي النافلة قائماً، فله أجر كامل، لقول النبي ﷺ: «من مريض أو سافر كتب له ما كان يعمل صحيحاً مقيماً»^(١).

ومن العجائب أن بعض الناس الذين نقول عنهم أنهم أنصاف طلبة علم، يقولون: إن المسافر لا يصلي نافلة أبداً، لماذا؟! لأنه يكتب له ما كان يعمل مقيماً، ولهذا سمعت أن بعضهم ينهي عن صلاة الوتر وصلاة التهجد وسنة الفجر، فيقال: له: على فرض قاعدتك: لا تصلي الفريضة؛ لأنها تكتب لك!!، وهذا من البلاء الذي ابتلي به بعض الناس من التسرع في القول على الله ورسوله بلا علم، أليس النبي ﷺ يوتر على راحلته؟!!

أليس يصلي سنة الفجر؟! إذا كيف تترك هذه السنة بفهم خاطئ. فيقال: إن قوله ﷺ: «ما كان يعمل صحيحاً مقيماً» يعني: إذا شغله السفر عن صلاة النافلة أو غيرها من النوافل؛ لأن النوافل عبادات، فإنه يكتب له ما كان يعمل في حال الإقامة.

قوله: «ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم». قلنا: إنه مقيد بما إذا لم يكن له عذر، أما إذا كان له عذر فله أجره كاملاً.

وقوله: «ومن صلى نائماً». المراد بالنائم هنا: المضطجع لا النائم الذي فقد وعيه. وقوله: «فله نصف أجر القاعد». وهذه المسألة الأخيرة ذهب إليها بعض أهل العلم، وقال: إن المتنفل يجوز أن يصلي قائماً وأن يصلي قاعداً، وأن يصلي على

فراشه، لكن ينقص الأجر ولا يُحرم من الأجر، وهذا قد يحتاجه الإنسان فيما إذا كان كسلاناً أو عنده فتور، لكنه ليس الفتور التام الذي يُعجزه عن القيام أو عن القعود، فيقول: أصلي وأنا مضطجع، وما دامت نافلة فيكفيني الربع؛ لأنه إذا كان القاعد على النصف من أجر القائم، والنائم على النصف من أجر القاعد، فكم يكون له؟
فالجواب: الربع، فيقول: أنا أصلي مستريحاً ويكفيني أن يحصل لي من أربع ركعات ركعة واحدة.

ثم قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في «الفتح» (٥٨٥ / ٢):

«قوله: «عن صلاة الرجل قاعداً». قال الخطابي: كنت تأولت هذا الحديث على أن المراد به صلاة التطوع - يعني للقادر - لكن قوله «من صلى نائماً» يفسده، لأن المضطجع لا يصلي التطوع كما يفعل القاعد، لأنني لا أحفظ عن أحد من أهل العلم أنه رخص في ذلك، قال: فإن صححت هذه اللفظة ولم يكن بعض الرواة أدرجها قياساً منه للمضطجع على القاعد كما يتطوع المسافر على راحلته فالتطوع للقادر على القعود مضطجعا جائز بهذا الحديث. قال: وفي القياس المتقدم نظر، لأن القعود شكل من أشكال الصلاة بخلاف الإضطجاع. قال: وقد رأيت الآن أن المراد بحديث عمران المريض المفترض الذي يمكنه أن يتحامل فيقوم مع مشقة، فجعل أجر القاعد على النصف من أجر القائم ترغيباً له في القيام مع جواز قعوده. انتهى.

وهو حمل متجه، ويؤيده صنيع البخاري حيث أدخل في الباب حديث عائشة وأنس وهما صلاة المفترض قطعاً، وكأنه أراد أن تكون الترجمة شاملة لأحكام المصلي قاعداً، ويتلقى ذلك من الأحاديث التي أوردتها في الباب، فمن صلى فرضاً قاعداً وكان يشق عليه القيام أجزأه وكان هو ومن صلى قائماً سواء كما دل عليه حديث أنس وعائشة، فلو تحامل هذا المعذور وتكلف القيام ولو شق عليه كان أفضل لمزيد أجر تكلف القيام، فلا يمتنع أن يكون أجره على ذلك نظير أجره على أصل الصلاة، فيصح أن أجر القاعد على النصف من أجر القائم، ومن صلى النفل

قَاعِدًا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ أَجْزَأُهُ وَكَانَ أَجْرُهُ عَلَى النِّصْفِ مِنْ أَجْرِ الْقَائِمِ بِغَيْرِ إِشْكَالٍ. وَأَمَّا قَوْلُ الْبَاجِيِّ إِنَّ الْحَدِيثَ فِي الْمُفْتَرَضِ وَالْمُتَنَفِّلِ مَعًا فَإِنْ أَرَادَ بِالْمُفْتَرَضِ مَا قَرَّرْنَاهُ فَذَلِكَ، وَإِلَّا فَقَدْ أَبَى ذَلِكَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ. وَحَكَى ابْنُ التَّيْنِ وَغَيْرُهُ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ، وَابْنِ الْمَاجْشُونِ، وَإِسْمَاعِيلَ الْقَاضِي، وَابْنِ شَعْبَانَ، وَالْإِسْمَاعِيلِيَّ، وَالذَّأُوْدِيَّ، وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُمْ حَمَلُوا حَدِيثَ عِمْرَانَ عَلَى الْمُتَنَفِّلِ، وَكَذَا نَقَلَهُ التِّرْمِذِيُّ عَنِ الثَّوْرِيِّ قَالَ: وَأَمَّا الْمَعْذُورُ إِذَا صَلَّى جَالِسًا فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ الْقَائِمِ. ثُمَّ قَالَ: وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مَا يَشْهَدُ لَهُ، يُشِيرُ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْجِهَادِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى رَفَعَهُ: «إِذَا مَرَضَ الْعَبْدُ أَوْ سَافَرَ كُتِبَ لَهُ صَالِحُ مَا كَانَ يَعْمَلُ وَهُوَ صَحِيحٌ مُقِيمٌ»، وَلِهَذَا الْحَدِيثُ شَوَاهِدٌ كَثِيرَةٌ سَيَأْتِي ذِكْرُهَا فِي الْكَلَامِ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَاعِدَةُ تَغْلِيْبِ فَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَقَبُولِ عُذْرٍ مَنْ لَهُ عُذْرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَلَا يَلْزَمُ مِنْ اقْتِصَارِ الْعُلَمَاءِ الْمَذْكُورِينَ فِي حَمْلِ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ عَلَى صَلَاةِ النَّافِلَةِ أَنْ لَا تَرِدَ الصُّورَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْخَطَّابِيُّ، وَقَدْ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ مَا يَشْهَدُ لَهَا، فَعِنْدَ أَحْمَدَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَهِيَ مُحَمَّةٌ، فَحَمَّ النَّاسُ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَسْجِدَ وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ مِنْ قُعُودٍ فَقَالَ: «صَلَاةُ الْقَاعِدِ نِصْفُ صَلَاةِ الْقَائِمِ» رِجَالُهُ ثِقَاتٌ. وَعِنْدَ النَّسَائِيِّ مُتَابِعٌ لَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ وَهُوَ وَارِدٌ فِي الْمَعْذُورِ فَيَحْمَلُ عَلَى مَنْ تَكَلَّفَ الْقِيَامَ مَعَ مَشَقَّتِهِ عَلَيْهِ كَمَا بَحَثَهُ الْخَطَّابِيُّ. وَأَمَّا نَفْيُ الْخَطَّابِيِّ جَوَازَ التَّنْفُّلِ مُضْطَجِعًا فَقَدْ تَبِعَهُ ابْنُ بَطَّالٍ عَلَى ذَلِكَ وَزَادَ: لَكِنْ الْخِلَافُ ثَابِتٌ، فَقَدْ نَقَلَهُ التِّرْمِذِيُّ بِإِسْنَادِهِ إِلَى الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ قَالَ: إِنْ شَاءَ الرَّجُلُ صَلَّى صَلَاةَ التَّطَوُّعِ قَائِمًا وَجَالِسًا وَمُضْطَجِعًا. وَقَالَ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَأَحَدُ الْوَجْهَيْنِ لِلشَّافِعِيَّةِ، وَصَحَّحَهُ الْمُتَأَخَّرُونَ، وَحَكَاهُ عِيَاضٌ وَجْهًا عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ أَيْضًا، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْأَبْرِيِّ مِنْهُمْ وَاحْتِجَّ بِهِذَا الْحَدِيثُ.

تنبيه: سُؤَالُ عِمْرَانَ عَنِ الرَّجُلِ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ فَلَا مَفْهُومَ لَهُ، بَلِ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ.

قَوْلُهُ: «وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا». يُسْتَنَى مِنْ عُمُومِهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَإِنْ صَلَّاهُ قَاعِدًا لَا يَنْقُصُ أَجْرَهَا عَنْ صَلَّاتِهِ قَائِمًا، لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: «بَلَغَنِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ قَاعِدًا عَلَى نِصْفِ الصَّلَاةِ»، فَأَتَيْتُهُ فَوَجَدْتُهُ يُصَلِّي جَالِسًا فَوَضَعْتُ يَدَيَّ عَلَى رَأْسِي، فَقَالَ: «مَا لَكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ؟» فَأَخْبَرْتُهُ. فَقَالَ: «أَجَل، وَلَكِنِّي لَسْتُ كَأَحَدٍ مِنْكُمْ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ. وَهَذَا يَنْبِي عَلَى أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ دَاخِلٌ فِي عُمُومِ خُطَابِهِ وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَقَدْ عَدَّ الشَّافِعِيُّ فِي خَصَائِصِهِ ﷺ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ. وَقَالَ عِيَّاضٌ فِي الْكَلَامِ عَلَى تَنْفُلِهِ ﷺ قَاعِدًا: قَدْ عَلَّلَهُ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بِقَوْلِهِ «لَسْتُ كَأَحَدٍ مِنْكُمْ» فَيَكُونُ هَذَا مِمَّا خُصَّ بِهِ. قَالَ: وَلَعَلَّهُ أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى مَنْ لَا عُذْرَ لَهُ، فَكَانَتْهُ قَالَ: إِنِّي ذُو عُذْرٍ. وَقَدْ رَدَّ النَّوَوِيُّ هَذَا الْإِحْتِمَالَ قَالَ: وَهُوَ ضَعِيفٌ أَوْ بَاطِلٌ. فَائِدَةٌ: لَمْ يُبَيِّنْ كَيْفِيَّةَ الْقُعُودِ، فَيُؤْخَذُ مِنْ إِطْلَاقِهِ جَوَازُهُ عَلَى أَيِّ صِفَةٍ شَاءَ الْمُصَلِّي، وَهُوَ قَضِيَّةُ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ فِي الْبُيُوطِيِّ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي الْأَفْضَلِ فَعَنِ الْأَيْمَةِ الثَّلَاثَةِ يُصَلِّي مُتَرَبِّعًا، وَقِيلَ: يَجْلِسُ مُفْتَرِشًا وَهُوَ مُوَافِقٌ لِقَوْلِ الشَّافِعِيِّ فِي «مُخْتَصَرِ الْمُزْنِيِّ» وَصَحَّحَهُ الرَّافِعِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ، وَقِيلَ: مُتَوَرِّكًا وَفِي كُلِّ مِنْهَا أَحَادِيثٌ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى قَوْلِهِ «نَائِمًا» فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ. انْتَهَى كَلَامُ الْحَافِظِ.

قَوْلُهُ: «فَلَوْ تَحَامَلَ هَذَا الْمَعْدُورُ وَتَكَلَّفَ الْقِيَامَ، وَلَوْ شَقَّ عَلَيْهِ كَانَ أَفْضَلَ لِمَزِيدٍ أَجْرٍ تَكَلَّفَ الْقَائِمَ». هَذَا فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخْصَتُهُ، فَكَوْنُهُ يُصَلِّي قَاعِدًا مَعَ الرَّاحَةِ أَفْضَلُ مِنْ كَوْنِهِ يُصَلِّي قَائِمًا مَعَ الْمَشَقَّةِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨ - بَابُ صَلَاةِ الْقَاعِدِ بِالْإِيَاءِ.

١١١٦ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلَّمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ، وَكَانَ رَجُلًا مَبْسُورًا وَقَالَ أَبُو مَعْمَرٍ: مَرَّةً عَنْ عِمْرَانَ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَهُوَ قَاعِدٌ فَقَالَ: «مَنْ صَلَّى قَائِمًا فَهُوَ

أَفْضَلُ، وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ، وَمَنْ صَلَّى نَائِمًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَاعِدِ»
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: نَائِمًا عِنْدِي: مُضْطَجِعًا هَاهُنَا.

ثم قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ٥٨٦-٥٨٧):

قَوْلُهُ: «بَابُ صَلَاةِ الْقَاعِدِ بِالْإِيمَاءِ». أوردَ فِيهِ حَدِيثَ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَيْضًا،
وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ الْإِيمَاءِ، وَإِنَّمَا فِيهِ مِثْلُ مَا فِي الَّذِي قَبْلَهُ «وَمَنْ صَلَّى نَائِمًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ
الْقَاعِدِ» قَالَ ابْنُ رَشِيدٍ: مُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجَمَةِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ مَنْ صَلَّى عَلَى جَنْبٍ فَقَدْ
احْتَجَّ إِلَى الْإِيمَاءِ. انْتَهَى. وَلَيْسَ ذَلِكَ بِلَازِمٍ. نَعَمْ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْبُخَارِيُّ يَخْتَارُ
جَوَازَ ذَلِكَ، وَمُسْتَنَدُهُ تَرْكُ التَّفْصِيلِ فِيهِ مِنَ الشَّارِعِ، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ لِلشَّافِعِيَّةِ
وَعَلَيْهِ شَرْحُ الْكِرْمَانِيِّ. وَالْأَصَحُّ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْقَادِرِ الْإِيمَاءَ لِلرُّكُوعِ
وَالسُّجُودِ، وَإِنْ جَازَ التَّنْفُلُ مُضْطَجِعًا، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الْإِتْيَانِ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ حَقِيقَةً
وَقَدْ اعْتَرَضَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ فَقَالَ: تَرْجَمَ بِالْإِيمَاءِ وَلَمْ يَقَعْ فِي الْحَدِيثِ إِلَّا ذِكْرُ النَّوْمِ
فَكَانَتْ صَحْفَ قَوْلِهِ: «نَائِمًا» يَعْنِي: يَنُومُ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ مِنَ النَّوْمِ فَظَنَّهُ بِإِيمَاءٍ يَعْنِي:
بِمَوْحَدَةٍ؛ مَصْدَرٍ أَوْمًا، فَلِهَذَا تَرْجَمَ بِذَلِكَ. انْتَهَى. وَلَمْ يُصَبِّ فِي ظَنِّهِ أَنَّ الْبُخَارِيَّ
صَحَّفَهُ، فَقَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ كَرِيمَةَ وَغَيْرِهَا عَقِبَ حَدِيثِ الْبَابِ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ - يَعْنِي
الْبُخَارِيَّ - قَوْلُهُ: «نَائِمًا» عِنْدِي أَيْ مُضْطَجِعًا، فَكَانَ الْبُخَارِيُّ كُوشِفَ بِذَلِكَ. وَهَذَا
التَّفْسِيرُ قَدْ وَقَعَ مِثْلُهُ فِي رِوَايَةِ عَفَّانَ عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ
عَبْدُ الْوَارِثِ: النَّائِمُ الْمُضْطَجِعُ، أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ، قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ: مَعْنَى قَوْلِهِ:
«نَائِمًا» أَيْ: عَلَى جَنْبٍ. اهـ. وَقَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ عَلَى التَّضْحِيفِ أَيْضًا حَكَاهُ
ابْنُ رَشِيدٍ، وَوَجَّهَهُ بِأَنَّ مَعْنَاهُ: مَنْ صَلَّى قَاعِدًا أَوْمًا بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَهَذَا مُوَافِقٌ
لِلْمَشْهُورِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ الْإِيمَاءُ إِذَا صَلَّى نَفْلًا قَاعِدًا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الرُّكُوعِ
وَالسُّجُودِ، وَهُوَ الَّذِي يَتَبَيَّنُ مِنْ اخْتِيَارِ الْبُخَارِيِّ. وَعَلَى رِوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ شَرَحَ ابْنُ بَطَالٍ
وَأَنْكَرَ عَلَى النَّسَائِيِّ تَرْجَمَتَهُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ: «فَضْلُ صَلَاةِ الْقَاعِدِ عَلَى النَّائِمِ»،
وَادَّعَى أَنَّ النَّسَائِيَّ صَحَّفَهُ قَالَ: وَغَلَطَ فِيهِ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ ثَبَتَ الْأَمْرَ لِلْمُصَلِّي إِذَا وَقَعَ عَلَيْهِ

النَّوْمُ أَنْ يَقْطَعَ الصَّلَاةَ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَعَلَّهُ يَسْتَغْفِرُ فَيَسُبُّ نَفْسَهُ، قَالَ : فَكَيْفَ يَأْمُرُهُ بِقَطْعِ الصَّلَاةِ ثُمَّ يَبْثُ أَنْ لَهُ عَلَيْهَا نِصْفُ أَجْرِ الْقَاعِدِ. اهـ. وَمَا تَقَدَّمَ مِنَ التَّعْقِبِ عَلَى الْإِسْمَاعِيلِيِّ يَرُدُّ عَلَيْهِ قَالَ شَيْخُنَا فِي : «شرح الترمذي» بعد أن حكى كلام ابن بطال : لَعَلَّهُ هُوَ الَّذِي صَحَّفَ، وَإِنَّمَا أَلْجَأَهُ إِلَى ذَلِكَ حَمْلُ قَوْلِهِ : «نَائِمًا» عَلَى النَّوْمِ الْحَقِيقِيِّ الَّذِي أَمَرَ الْمُصَلِّي إِذَا وَجَدَهُ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ، وَلَيْسَ ذَلِكَ الْمُرَادُ هُنَا إِنَّمَا الْمُرَادُ الْإِضْطِجَاعُ كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ، وَقَدْ تَرَجَمَ النَّسَائِيُّ «فَضْلُ صَلَاةِ الْقَاعِدِ عَلَى النَّائِمِ» وَالصَّوَابُ مِنَ الرِّوَايَةِ نَائِمًا بِالنُّوْنِ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ مِنَ النَّوْمِ وَالْمُرَادُ بِهِ الْإِضْطِجَاعُ كَمَا تَقَدَّمَ، وَمَنْ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ فَهُوَ الَّذِي صَحَّفَ، وَالَّذِي غَرَّهُمْ تَرَجَمَةُ الْبُخَارِيِّ وَعُسْرُ تَوَجُّهِهَا عَلَيْهِمْ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ عَلَى مَا وَهَبَ. انتهى كلام الحافظ.

ولا شك إذا لم يكن هذا القول خلاف الإجماع فهو ما دلَّ عليه الحديث، ويجب الأخذ به.

ويقال: المتنفل إن صلى قائمًا فهو أفضل، وإن صلى قاعدًا فعلى النصف من أجر القائم، وإن صلى مضطجعًا فعلى النصف من أجر القاعد، وهذا الترتيب موافق في الأجر.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٩ - بَابُ إِذَا لَمْ يُطِقْ قَاعِدًا صَلَّى عَلَى جَنْبٍ.

وَقَالَ عَطَاءٌ: إِنْ لَمْ يَقْدِرْ أَنْ يَتَحَوَّلَ إِلَى الْقِبْلَةِ، صَلَّى حَيْثُ كَانَ وَجْهَهُ.

١١١٧ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ

الْمُكْتَبُ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَتْ بِي بَوَاسِيرُ فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ

ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فَقَالَ: «صَلِّ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ».

قد يقول قائل: ما معنى الاستطاعة؟ هل المعنى أنه يستطيع ولو بالمشقة

الشديدة، أو المعنى: أنه لا يستطيع بمشقة لا تصرفه عن حضور قلبه في الصلاة؟

فالجواب: الثاني: فليس المعنى: أنه لا يستطيع بمعنى: أنه يشق عليه مشقة عظيمة، بل نقول: إذا كانت المشقة بحيث يشغله عن حضور قلبه في الصلاة صلى قاعداً، قال أهل العلم: ويصلي قائماً، ولو معتمداً على جدار أو عمود أو معتمداً على عصي أو إنسان، ما دام يستطيع القيام، فإنه يلزمه أن يصلي قائماً.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٠- باب إِذَا صَلَّى قَاعِداً ثُمَّ صَحَّ أَوْ وَجَدَ خِفَةً نَمَّمَ مَا بَقِيَ.

وَقَالَ الْحَسَنُ: إِنْ شَاءَ الْمَرِيضُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ قَائِماً، وَرَكَعَتَيْنِ قَاعِداً.

١١١٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ أَخْبَرْتُهُ، أَنَّهَا لَمْ تَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي صَلَاةَ اللَّيْلِ قَاعِداً قَطُّ حَتَّى أَسَنَّ، فَكَانَ يَقْرَأُ قَاعِداً حَتَّى إِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ قَامَ فَقَرَأَ نَحْوًا مِنْ ثَلَاثِينَ آيَةً أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً، ثُمَّ رَكَعَ ^(١).

١١١٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ وَأَبِي

النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي جَالِسًا، فَيَقْرَأُ وَهُوَ جَالِسٌ فَإِذَا بَقِيَ مِنْ قِرَاءَتِهِ نَحْوُ مِنْ ثَلَاثِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً قَامَ فَقَرَأَهَا وَهُوَ قَائِمٌ، ثُمَّ يَرْكَعُ ثُمَّ سَجَدَ يَفْعَلُ فِي الرَّكَعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ، فَإِذَا قَضَى صَلَاتَهُ نَظَرَ فَإِنْ كُنْتُ يَقْظَى تَحَدَّثَ مَعِيَ، وَإِنْ كُنْتُ نَائِمَةً اضْطَجَعَ ^(٢).

هذه المعاشرة الطيبة من النبي ﷺ لأهله، إذا كانت قائمة يقظى تحدث إليها،

وإلا اضطجع ولم يوقظها عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(١) أخرجه مسلم (٧٤٦).

(٢) أخرجه مسلم (٧٤٣).

هنا الآن مسألة: إذا كانت الصلاة نفلًا، يُكبر وهو قاعد ويقرأ ما تيسر ثم يقوم ويقعد، لكن إذا كان في الفريضة هل نقول: يجب عليه أن يصلِّي قائمًا أو لا، فإذا تعب قعد، أو نقول: ما دام يعرف من نفسه أنه لن يستطيع أن يُكَمِّل القراءة قائمًا، فإنه يُكبر قاعدًا ويقرأ ما تيسر ثم يقوم، هذا محل نظر. والفرق بينه وبين النفل ظاهر، لأن النفل لا يجب فيه القيام أصلًا، فيصلِّي قاعدًا حتى يستريح ويأخذ راحته ثم يقوم ويركع، لكنَّ الفريضة محلُّ نظر، هل نقول: إنها مثل النافلة أو لا؟

على كلِّ حالٍ نقول: إذا كان يرجو أن يُكَمِّل القيام دون أن يتعب تعبًا شديدًا وجب عليه أن يقوم أو لا لاحتمال أن يدرك القيام، وإذا كان لا يرجو -يعرف نفسه أنه إذا وقف يقف دقيقتين أو ثلاثة- فهذا هو محل الإشكال.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ٥٨٩):

﴿قوله: «باب إذا صَلَّى قاعدًا ثم صح أو وجد خفة تمم ما بقي». في رواية الكشميهني: «اتم ما بقي». أي لا يستأنف بل يبنى عليه إتيانًا بالوجه الأتم من القيام ونحوه، وفي هذه الترجمة إشارة إلى الرد على من قال: من افتتح الفريضة قاعدًا لعجزه عن القيام ثم أطلق القيام وجب عليه الاستئناف، وهو محكي عن محمد بن الحسن، وخفي ذلك على ابن المنير حتى قال: أراد البخاري بهذه الترجمة رفع خيال من تخيل أن الصلاة لا تتبع بعض فيجب الاستئناف على من صَلَّى قاعدًا ثم استطاع القيام.

﴿قوله: «وقال الحسن إن شاء المريض»؛ أي: في الفريضة «صلى ركعتين قائمًا». وهذا الأثر وصله ابن أبي شيبة بمعناه، ووصله الترمذي أيضًا بلفظ آخر، وتعقبه ابن التين بأنه لا وجه للمشيئة هنا لأن القيام لا يسقط عمن قدر عليه، إلا إن كان يريد بقوله: «إن شاء» أي بكلفة كثيرة. اهـ

ويظهر أن مراده أن من افتتح الصلاة قاعدًا ثم استطاع القيام كان له إتمامها قائمًا إن شاء بأن يبنى على ما صَلَّى، وإن شاء استأنفها، فاقضى ذلك جواز البناء وهو قول

الجمهور. اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ أَيْضًا:

قَالَ ابْنُ التِّينِ: قِيدَتْ عَائِشَةُ ذَلِكَ بِصَلَاةِ اللَّيْلِ لِتَخْرُجَ الْفَرِيضَةَ، وَيَقُولُهَا: حَتَّى أَسْنُ. لَنَعْلَمَ أَنَّهُ إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ إِبْقَاءً عَلَى نَفْسِهِ لِيَسْتَدِيمَ الصَّلَاةَ، وَأَفَادَتْ أَنَّهُ كَانَ يَدِيمُ الْقِيَامَ وَأَنَّهُ كَانَ لَا يَجْلِسُ عَمَّا يَطِيقُهُ مِنْ ذَلِكَ.

وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: هَذِهِ التَّرْجُمَةُ تَتَعَلَّقُ بِالْفَرِيضَةِ، وَحَدِيثُ عَائِشَةَ يَتَعَلَّقُ بِالنَّافِلَةِ.

وَوَجْهُ اسْتِنْبَاطِهِ: أَنَّهُ لَمَّا جَازَ فِي النَّافِلَةِ الْقُعُودَ لِغَيْرِ عِلَّةٍ مَانِعَةٍ مِنَ الْقِيَامِ وَكَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُومُ فِيهَا قَبْلَ الرُّكُوعِ كَانَتِ الْفَرِيضَةُ الَّتِي لَا يَجُوزُ الْقُعُودُ فِيهَا إِلَّا بَعْدَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ أَوَّلَى. اهـ

وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ التَّرْجُمَةَ لَيْسَتْ مَخْتَصَةً بِالْفَرِيضَةِ، بَلْ قَوْلُهُ: ثُمَّ صَحَّ. يَتَعَلَّقُ بِالْفَرِيضَةِ. وَقَوْلُهُ: أَوْ وَجَدَ خُفَةَ. يَتَعَلَّقُ بِالنَّافِلَةِ، وَهَذَا الشَّقُّ مُطَابِقٌ لِلْحَدِيثِ، وَيُؤْخَذُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالشَّقِّ الْآخَرِ بِالْقِيَاسِ عَلَيْهِ، وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا جَوَازُ إِيقَاعِ بَعْضِ الصَّلَاةِ قَاعِدًا وَبَعْضُهَا قَائِمًا، وَدَلَّ حَدِيثُ عَائِشَةَ عَلَى جَوَازِ الْقُعُودِ فِي أَثْنَاءِ صَلَاةِ النَّافِلَةِ لَمَنْ افْتَتَحَهَا قَائِمًا كَمَا يَبَاحُ لَهُ أَنْ يَفْتَتِحَهَا قَاعِدًا ثُمَّ يَقُومَ، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْحَالَتَيْنِ، وَلَا سِيَّامًا مَعَ وَقُوعِ ذَلِكَ مِنْهُ ﷺ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ خِلَافًا لِمَنْ أَبَى ذَلِكَ، وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ مَنْ افْتَتَحَ صَلَاتَهُ مُضْطَجِعًا ثُمَّ اسْتَطَاعَ الْجُلُوسَ أَوْ الْقِيَامَ أَتَمَّهَا عَلَى مَا أَدَّتْ إِلَيْهِ حَالُهُ. انْتَهَى كَلَامُ الْحَافِظِ.

عَلَى كُلِّ حَالٍ: مَنْ كَانَ مَرِيضًا وَصَلَّى جَالِسًا - فَرِيضَةً - ثُمَّ صَحَّ وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُومَ، لَكِنْ قَالَ الْعُلَمَاءُ: لَا يَجُوزُ أَنْ يُكْمَلَ الْفَاتِحَةُ أَثْنَاءَ قِيَامِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَدَّرَ عَلَى الْقِيَامِ صَارَتِ الْفَاتِحَةُ أَنْ تُقْرَأَ فِي حَالِ الْقِيَامِ، أَمَا لَوْ صَلَّى قَائِمًا ثُمَّ طَرَأَ عَلَيْهِ عِلَّةٌ وَجَلَسَ وَأَتَمَّ الْفَاتِحَةَ حَالِ هَبُوطِهِ فَلَا بَأْسَ، وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْهَبُوطَ أَعْلَى مِنَ الْقُعُودِ، وَالْهَبُوطُ أَدْنَى مِنَ الْقِيَامِ، فَإِذَا وَجِبَ عَلَيْهِ الْقِيَامُ فَلَا بَدَّ أَنْ يُكْمَلَ الْفَاتِحَةَ وَهُوَ قَائِمٌ، وَإِذَا جَازَ لَهُ الْقُعُودُ جَازَ أَنْ يُكْمَلَ الْفَاتِحَةَ وَهُوَ هَابِطٌ.

على كلِّ حالٍ: أحسن ما قيل في هذا كلام إمام الحرمين أن المشقة التي تُسقط القيام هي التي تُذهب الخشوع؛ لأن هذا هو المقصود بالصلاة. ومعلوم أنها لن تذهب الخشوع إلا لسبب؛ إمّا دوران الرأس وإما وجع في الورك أو في الركبة أو في الظهر وإمّا حرارة شديدة، وهذا لا شك أنه أعذار.

هل نقول: ابدأ الصلاة قائماً وإذا عجزت فاجلس أو ابدأها جالساً وإذا قارب الركوع فقم؟

قال الفقهاء: أنه يبدأ الصلاة قائماً ثم إذا تعب جلس، لكن حديث عائشة في تهجد النبي ﷺ في الليل لما عجز صار يُصلي جالساً ثم يقوم عند الركوع ويقف، فإذا أردنا أن نقيس الفريضة على النافلة قلنا: افعل هكذا: ابدأها جالساً ثمكملها قائماً، أو على الأقل ابدأ تكبيرة الإحرام قائماً ثم اجلس واقرأ. فإذا قاربت الركوع فقم، يُؤيد هذا أنه إذا فعل هذا فسوف يركع ركوعاً تاماً، ركوعاً في حال القيام، ولو قلنا: ابدأها وإذا عجزت فانزل سوف يكون الركوع بالإيماء.

ولكن: هل نقيس الفرض على النافلة؟ أو نقول: بينهما فرق لأن النفل لا يجب فيه القيام فأمره سهل خلاف الفرض؟ أو نقول: إنه يُؤيد القياس أنه إذا قرأ أولاً جالساً ثم قام عند الركوع حصل له ركوعاً تاماً القيام، فيرجح هذا؟ لكن كلام العلماء يقتضي أن يبدأ أولاً بالقيام؛ لأنه ربما ينشط ويترك القيام الواجب وهو قائم.



شيخ
صالح البخاري

كِتَابُ التَّهَجُّدِ

١١٨٧-١١٢٠

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

كِتَابُ التَّهَجُّدِ

١ - باب التَّهَجُّدِ بِاللَّيْلِ، وَقَوْلُهُ ﷺ: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ﴾ [الْبَقَرَةُ: ٢٣٩].

وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ﴾. ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ﴾؛ يَعْنِي: لَا كُلَّ اللَّيْلِ، وَلِهَذَا أَنْكَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الَّذِينَ قَالُوا: نَقُومُ اللَّيْلَ وَلَا نَنَامُ^(١).

وقوله: ﴿نَافِلَةً لَّكَ﴾. اختلف العلماء في معناها:

فمنهم مَنْ قَالَ: ﴿نَافِلَةً لَّكَ﴾؛ يَعْنِي: أَنَّهُ نَافِلَةٌ، إِذْ لَا يَجِبُ إِلَّا الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ.

ومنهم مَنْ قَالَ: ﴿نَافِلَةً لَّكَ﴾ خَاصَّةٌ بِكَ، فَيَكُونُ التَّهَجُّدُ وَاجِبًا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ لَا عَلَى غَيْرِهِ، وَيَكُونُ هَذَا مِنْ خَصَائِصِهِ وَلَكِنِ الصَّحِيحُ الْأَوَّلُ. أَنَّهَا نَافِلَةٌ لِلرَّسُولِ ﷺ إِلَّا إِذَا صَحَّ حَدِيثُ: «ثَلَاثَةٌ مِنْ لَكُمْ نَافِلَةٌ وَعَلَى فَرِيضَةٍ». وَذَكَرَ مِنْهَا التَّهَجُّدُ فَهَذَا يُؤْخَذُ بِهِ، وَإِذَا لَمْ يَصَحَّ فَالْأَصْلُ عَدَمُ الْخُصُوصِيَّةِ.



(١) أخرجه البخاري (٥٠٦٣)، ومسلم (١٤٠١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٢٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ، سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَتَهَجَّدُ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ قِيَمُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَلَكَ الْحَمْدُ لَكَ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ مَلِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ الْحَقُّ، وَوَعْدُكَ الْحَقُّ، وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ، وَقَوْلُكَ حَقٌّ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، وَالنَّبِيُّونَ حَقٌّ، وَمُحَمَّدٌ ﷺ حَقٌّ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ، اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْكَ أُنَبْتُ، وَبِكَ خَاصَمْتُ، وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ، فَاعْفُ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ - أَوْ لَا إِلَهَ غَيْرُكَ -»^(١).

قَالَ سُفْيَانُ: وَرَأَى عَبْدُ الْكَرِيمِ أَبُو أُمَيَّةَ: «وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

قَالَ سُفْيَانُ: قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ سَمِعَهُ مِنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

[الحديث ١١٢٠ - أطرافه في: ٦٣١٧، ٧٣٨٥، ٧٤٤٢، ٧٤٩٩].

هذا الدعاء الذي ذكره يحتمل أن يكون النبي ﷺ يقول في الاستفتاح، ويحتمل أنه يقوله بعد الرفع من الركوع؛ لأن في كليهما مناسبة؛ فالاستفتاح كان فيه حمد الله: «سبحانك اللهم وبحمدك»^(٢)، والقيام من الركوع أيضًا فيه الحمد: «ربنا ولك الحمد... إلخ»^(٣)، ففيه احتمال هذا وهذا.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٤/٣):

قوله: «إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَتَهَجَّدُ». فِي رَوَايَةِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزَّبِيرِ، عَنْ طَاوُسٍ: إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ. وَظَاهَرُ السِّيَاقِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُهُ أَوَّلَ مَا يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ.

(١) أخرجه مسلم (٧٦٩).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٧٩)، والترمذي (٢٤٢)، وابن ماجه (١٣٩) وغيرهم.

(٣) أخرجه البخاري (٧٢٢)، ومسلم (٤١٤).

وَتَرَجَمَ عَلَيْهِ ابْنُ خَزِيمَةَ: الدليل على أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يقول هذا التَّحْمِيدَ بعد أن يكبر، ثم ساقه من طريق قيس بن سعد، عن طاوس، عن ابن عباس قال: كان رسول الله ﷺ إذا قام للتهجد قال بعدما يكبر: «اللهم لك الحمد». وسيأتي هذا في الدعوات من طريق كريب، عن ابن عباس في حديث مبته عند النَّبِيِّ ﷺ في بيت ميمونة، وفي آخره: وكان في دعائه: «اللهم اجعل في قلبي نورًا» الحديث. وهذا قاله لما أراد أن يخرج إلى صلاة الصبح، كما بيَّنه مسلمٌ من رواية علي بن عبد الله بن عباس، عن أبيه. اهـ.

فابن حجر ذكر أحد الاحتمالين الذين ذكرتهما، وهو أنه يقوله في مكان الاستفتاح، والاحتمال الثاني واردٌ، لكن رواية ابن خزيمة تُرجَّح أنه بعد التكبير.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- باب فضل قيام الليل.

١١٢١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ. ح. وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا رَأَى رُؤْيَا فَصَّهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَمَنَّيْتُ أَنْ أَرَى رُؤْيَا فَأَقْصَهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكُنْتُ غُلَامًا شَابًّا، وَكُنْتُ أَنَامُ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَرَأَيْتُ فِي النَّوْمِ كَأَنَّ مَلَكَيْنِ أَخَذَانِي فَذَهَبَا بِي إِلَى النَّارِ، فَإِذَا هِيَ مَطْوِيَّةٌ كَطَيِّ الْبُئْرِ، وَإِذَا لَهَا قَرْنَانِ، وَإِذَا فِيهَا أَنْاسٌ قَدْ عَرَفْتَهُمْ، فَجَعَلْتُ أَقُولُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ. قَالَ: فَلَقِينَا مَلِكَ آخَرَ، فَقَالَ لِي: لَمْ تَرَ.

١١٢٢- فَقَصَصْتُهَا عَلَى حَفْصَةَ، فَقَصَّتْهَا حَفْصَةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «نِعَمْ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ». فَكَانَ بَعْدُ لَا يَنَامُ مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا^(١).

[الحديث ١١٢٢- أطرافه في: ١١٥٧، ٣٧٣٩، ٣٧٤١، ٧٠١٦، ٧٠٢٩، ٧٠٣١].

هذا فيه دليلٌ: على أن قيامَ اللَّيْلِ يمنعُ من دخولِ النارِ، يَعْنِي: سببٌ للنَّجاةِ منها.
وفيه دليلٌ: على أن الغلمانَ في عهدِ الرسولِ ﷺ يَتَمَنُّونَ أن يَقْصُّوا عليه ما يرونَ لمحبيِّهم مُكَالَمَةَ النَّبِيِّ ﷺ.

وفيه دليلٌ: على أن الله تعالى قد يُنبه المرءَ إذا كان مقصِّراً في شيءٍ إما برؤيا أو بغيرِ ذلك؛ لأنَّ الله تَبَّه عبدُ الله بنَ عمرَ بهذا التنبيهِ، وفيه الشَّاءُ على الرجلِ إذا كان أهلاً له.
وأما قولُ الرسولِ ﷺ: «لو كان يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ». فليست «لو» شرطية، وأن الرسولَ جعلَ الشَّاءَ مشروطاً بأن يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ، لكنها للتمني: «نعم الرجل عبدُ الله»؛ يعني: كأنه قال: ليتَه يصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ.

وفيه أيضاً دليلٌ: على جوازِ التوكيلِ في العلم؛ لأن ابنَ عمرَ رضي الله عنهما قصَّها على أخيه حفصة، فقصَّتها على رسولِ الله ﷺ، وأخته أكبر منه.

وفيه أيضاً دليلٌ: على أن الرجلَ يتعلَّم من المرأة وتكون أفقه منه وهذا كثيرٌ.
وفيه أيضاً: جوازُ أن يقصَّ الرجلُ على غيره ما قصَّه عليه أحدٌ من الناس، لكن إن كان مما يُستَحيا منه فلا ينبغي إلا بإذنه، وأما إذا كان خيراً فلا بأس.

وفيه أيضاً دليلٌ: على حرص عبدِ الله بن عمر رضي الله عنهما على الخير؛ لأن سالم يقولُ عن أبيه: كان بعد لا ينامُ من اللَّيْلِ إلا قليلاً.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣- بابُ طَوْلِ السُّجُودِ فِي قِيَامِ اللَّيْلِ.

١١٢٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، كَانَتْ تِلْكَ صَلَاتُهُ، يَسْجُدُ السَّجْدَةَ مِنْ ذَلِكَ قَدْرَ مَا يَقْرَأُ أَحَدُكُمْ خَمْسِينَ آيَةً قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ، وَيَرْكَعُ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ. ثُمَّ يَضْطَجِعُ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمُنَادِي لِلصَّلَاةِ (١).

في هذا الحديث دليلٌ: على أنه ينبغي للإنسان أن ينَامَ بعد سنةِ الفجرِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان ينَامَ بعد سنةِ الفجرِ حتَّى يأتيه المنادي للصلاة فيُعلمه أنَّ وقتَ الإقامة قد حَانَ. واختلف العلماءُ في هذا النومِ، فقال بعضهم: أنه سنةٌ مطلقةٌ؛ يعني: ينبغي للإنسان إذا صَلَّى سنةِ الفجرِ أن يضطجعَ على جنبه الأيمن ليسترخ. وَقَالَ بعضُ العلماءِ: إنها شرطٌ لصحةِ الصلاة، وأن من لم يضطجعَ فصلاةُ الفجرِ في حقِّه باطلةٌ فهي كالوضوءِ عنده.

وَقَالَ آخرون: إنها سنةٌ لمن احتاجَ إليها كالذي قام يتَهجدُ في الليل وصار عنده تعبٌ وصَلَّى ركعتين خفيفتين راتبةً الفجرِ ثم أرادَ أن يسترخَ قليلاً حتَّى يقومَ إلى صلاةِ الفجرِ نَشِيطاً، وهذا الأخيرُ اختيارُ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيمية رَحِمَهُ اللهُ، والأوَّلُ المشهورُ من المذهبِ، والثاني اختيارُ ابنِ حزم رَحِمَهُ اللهُ يرى أن الاضطجاعَ بعدَ سنةِ الفجرِ من شروطِ صحةِ صلاةِ الفجرِ، وهذا بناءٌ على صحةِ الحديثِ الواردِ في أمرِ النَّبِيِّ ﷺ بها^(١)؛ أي: بهذه الضجعة، ولكن هذا الحديثُ لا يصح، وإنما صح الاضطجاعُ من فعلِ الرسولِ ﷺ لا من قوله، كما ذكر ذلك أهلُ العلم رَحِمَهُمُ اللهُ. يبقى النظر، هل هذا سنةٌ في حقِّ مَنْ أدَّى الراتبةَ في بيته أو حتَّى مَنْ أدّاها في المسجد؟

الظاهرُ لي: الأول؛ لأنَّ مَنْ أدّاها في المسجد فعنده ما يقويه، ولا أعهدُ أن الصحابة كانوا يضطجعون في المسجد.

ثم هل نقولُ: إنها سنةٌ ولو خشي الإنسانُ أن يغلبه النومُ؟ الجوابُ: لا، لو خشي الإنسانُ أنه إذا اضطجعَ بعد سنةِ الفجرِ جعل نومَه إلى الضحى، فهذا لا نقولُ له: اضطجع. بل نقولُ: قم إلى المسجدِ نَشِيطاً.



(١) أخرجه أبو داود (١٢٦١)، والترمذي (١٤٢٠)، وأحمد (٤١٥/٢).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤- باب تَرْكُ الْقِيَامِ لِلْمَرِيضِ.

١١٢٤- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَسْوَدِ، قَالَ: سَمِعْتُ جُنْدَبًا، يَقُولُ: اشْتَكَى النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمْ يَقُمْ لَيْلَةً أَوْ لَيْلتَيْنِ^(١).

[الحديث ١١٢٤- أطرافه في: ١١٢٥، ٤٩٥٠، ٤٩٥١، ٤٩٨٣].

ولكن لنا البشري -والله الحمد- أن من مرض أو سافر كُتِبَ له ما كان يعمل صحيحاً مقيماً؛ يعني: مَنْ كان من عادته أن يقوم الليل ثم مَرَضَ ولم يقم، فإن الله تعالى يكتب له قيام الليل، وَمَنْ سافر وشغله السفر عن صلاة الليل أو غيرها من التطوع فإنه يُكْتَبُ له الأجر كاملاً؛ لقوله ﷺ: «كُتِبَ له ما كان يعمل صحيحاً مقيماً»^(٢).

وَمِنْ عَجَبٍ أن بعض الناس فهم من قوله: «كُتِبَ له ما كان يعمل». أنه لا ينبغي للإنسان أن يتطوع بشيء في حال السفر؛ لأنه مكتوب له فيكون عمله مجرد عبث، فيقول: لا توتر ولا تهجد ولا تُصَلِّ سنة الفجر ولا تتصدق إن كنت عادةً تتصدق، وهذا لا شك أنه من الفهم الخطأ، ولهذا بنو على هذا الخطأ أنه من السنة في السفر ترك السنة.. وهذا من عجائب الأقوال!!

ولا شك أن الرسول ﷺ كان يتنفل في السفر، وكان يُصَلِّي الليل ويُصَلِّي الوتر ويُصَلِّي الفجر ويُصَلِّي الضحى ويتصدق في السفر، وما الهدي الذي أهدها في حجة الوداع -مائة ناقة- إلا من باب الصدقة.

لكن المعنى مَنْ شغله المرض عن فعل الطاعة التي كان يعتادها أو شغله السفر عن فعل الطاعة التي كان يعتادها فإنها تُكْتَبُ له.

(١) أخرجه مسلم (١٧٩٧).

(٢) أخرجه البخاري (٢٩٩٦).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٢٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ جُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: احْتَبَسَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ أَبْطَأَ عَلَيْهِ شَيْطَانُهُ، فَنَزَلَتْ: ﴿وَالضُّحَىٰ ۝١ وَالْأَيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَافَىٰ ۝٣﴾ [الضحى: ١-٣] ^(١).

وهذا ردُّ على هذه المرأة التي ادعت أنَّ تأخَّرَ جبريل عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْنِي: أَنَّهُ أَبْطَأَ عَلَيْهِ، ثُمَّ وَصَفَتْ جَبْرِيلَ بِأَنَّهُ شَيْطَانٌ بَنَاءً عَلَى قَوْلِ الْكُهَّانِ عِنْدَهُمْ أَنَّ لَهُمْ شَيَاطِينَ تَأْتِي إِلَيْهِمْ بِخَبَرِ السَّاءِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ السُّورَةَ كَامِلَةً.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «الْفَتْحِ» (٩/٣):

تَنْبِيهِ: اسْتَشْكَلَ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ الْوَرْدِ مِطَابَقَةَ حَدِيثِ جُنْدَبٍ لِلتَّرْجَمَةِ، وَتَبِعَهُ ابْنُ التِّينِ فَقَالَ: احْتِبَاسُ جَبْرِيلَ لَيْسَ ذَكَرَهُ فِي هَذَا الْبَابِ فِي مَوْضِعِهِ انْتَهَى. وَقَدْ ظَهَرَ بِسِيَاقِ تَكْمِلَةِ الْمَتْنِ وَجْهَ الْمِطَابَقَةِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَنْبِئَ عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ وَاحِدٌ لِاتِّحَادِ مَخْرَجِهِ وَإِنْ كَانَ السَّبَبُ مُخْتَلِفًا لَكِنَّهُ فِي قِصَّةٍ وَاحِدَةٍ كَمَا أَوْضَحْنَاهُ، وَسِيَاقِي بَقِيَّةِ الْكَلَامِ عَلَى حَدِيثِ جُنْدَبٍ فِي التَّفْسِيرِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. وَقَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ قَيْسِ بْنِ الرَّبِيعِ الَّتِي ذَكَرْتَهَا: فَلَمْ يُطَبِّقِ الْقِيَامَ وَكَانَ يُحِبُّ التَّهَجُّدَ. اهـ



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥- بَابُ تَحْرِيزِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى صَلَاةِ اللَّيْلِ وَالنَّوَافِلِ مِنْ غَيْرِ إِجَابٍ.
وَطَرَقَ النَّبِيُّ ﷺ فَاطِمَةَ وَعَلِيًّا - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ - لَيْلَةً لِلصَّلَاةِ.

١١٢٦ - حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ هِنْدِ بِنْتِ الْحَارِثِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَيْقَظَ لَيْلَةً فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! مَاذَا أَنْزَلَ اللَّيْلَةَ مِنَ الْفِتْنَةِ، مَاذَا أَنْزَلَ مِنَ الْخَزَائِنِ، مَنْ يُوقِظُ صَوَاحِبَ الْحُجُرَاتِ؟ يَا رَبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٍ فِي الْآخِرَةِ».

هذا يدلُّ: على أنه ينبغي إيقاظ الأهل لصلاة الليل لقوله: «مَنْ يُوقِظُ». وهذا حثٌّ على إيقاظ صواحب الحجرات؛ يعني: زوجته.

وقوله ﷺ: «سُبْحَانَ اللَّهِ». يعني: تنزيهاً لله تبارك وتعالى عن العبث في أفعاله وأحكامه.

وقوله: «مَاذَا أَنْزَلَ اللَّيْلَةَ مِنَ الْفِتَنِ». وفي رواية: «مِنَ الْفِتْنَةِ». يعني: العظيمة، ولكن مَنْ وفقه الله تعالى نجا من هذه الفتنة.

وقوله: «مَاذَا أَنْزَلَ مِنَ الْخَزَائِنِ». وقد وقَّع هذا. ففُتِحَتِ الْخَزَائِنُ مِنْ مَشَارِقِ الْأَرْضِ وَمَغَارِبِهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وقوله: «يَا رَبَّ». ويا هنا للتنبيه؛ لأنها دَخَلَتْ على ما لا يُمكنُ مناداته، وإذا دَخَلَتْ ياء النداء على ما لا يمكن مناداته فهي إمَّا للتنبيه وإمَّا للتمني أو لغير ذلك. المهمُّ أنها لا تكون للنداء.

وقوله: «رَبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٍ فِي الْآخِرَةِ». أي: رَبَّ نَفْسٍ، وليس المعني رَبَّ امْرَأَةٍ، بل رَبَّ نَفْسٍ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا لَكِنْهَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَتِ النَّفْسُ كَاسِيَةً فِي الدُّنْيَا الْكِسْوَةَ الْحَسَنَةَ، لَكِنْهَا لَمْ تَكْتَسِ الْكِسْوَةَ الْمَعْنَوِيَّةَ وَهِيَ التَّقْوَى؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلْيَأْسُ النَّفْسُ الْتَقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأنعام: ٢٦]. فهذه تكون عاريةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٢٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ، أَنَّ حُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ، أَخْبَرَهُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَرَفَهُ وَفَاطِمَةَ بِنْتَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةً فَقَالَ: «أَلَا تُصَلِّيَانِ؟». فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْفُسُنَا بِيَدِ اللَّهِ، فَإِذَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَنَا بَعَثْنَا. فَانْصَرَفَ حِينَ قُلْنَا ذَلِكَ، وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيَّ شَيْئًا، ثُمَّ سَمِعْتُهُ وَهُوَ مُوَلِّ مُوَلِّ يَضْرِبُ فَخِذَهُ وَهُوَ يَقُولُ: «وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرُ شَيْءٍ جَدَلًا» ﴿٥٤﴾.

[الكهف: ٥٤] (١)

[الحديث ١١٢٧ - أطرافه في: ٤٧٢٤، ٧٣٤٧، ٧٤٦٥].

هذا الحديث فيه فوائد:

منها: جواز طرق القريبِ وَمَنْ لَهُ صَلَةٌ بِالْإِنْسَانِ لَيْلًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فعله، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ قَرِيبًا فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ تَطْرُقَ لِأَنَّ ذَلِكَ يَفْزَعُهُ.

ومنها: حَثُّ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى صَلَاةِ اللَّيْلِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «أَلَا تُصَلِّيَانِ». أداة عرضٍ لكنّها لِلتَّحْضِيضِ هُنَا.

ومنها: جواز الاحتجاجِ بِالْقَدْرِ إِذَا كَانَ بَعْدَ مُضِيِّ الْأَمْرِ لَا لِلِاسْتِمْرَارِ عَلَى الْمَعْصِيَةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَنْكَرْ عَلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ قَالَ: أَنْفُسُنَا بِيَدِ اللَّهِ فَإِذَا شَاءَ بَعَثْنَا بَعَثْنَا، وَهَذَا هُوَ أَحَدُ التَّأْوِيلَيْنِ فِي حَدِيثِ الْمَحَاجَةِ الَّتِي وَقَعَتْ بَيْنَ مُوسَى وَآدَمَ، فَإِنَّ آدَمَ لَمَّا عَاتَبَهُ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لَهُ: أَتَلُومُنِي عَلَى شَيْءٍ فَدَرَهُ اللَّهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي بَارَبْعِينَ سَنَةً، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى» (٢). يَعْنِي: غَلَبَهُ فِي الْحُجَّةِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ - يَعْنِي حَدِيثَ الْمَحَاجَةِ - اخْتَلَفَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَتَلْمِيزُهُ ابْنَ الْقَيْمِ فِي تَخْرِيجِهِ عَلَى الْقَوَاعِدِ الشَّرْعِيَّةِ، فَشَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: إِنْ آدَمُ احْتَجَّ بِالْقَدْرِ عَلَى

(١) أخرجه مسلم (٧٧٥).

(٢) أخرجه البخاري (٤٧٣٨)، ومسلم (٢٦٥٢).

المصيبة التي حصلت وهي إخراجها من الجنة، لا على الفعل الذي هو السبب، ولذلك لو أن أحدا ساقه وحصل عليه لحاجه، فقال له بعض الناس سيقول: هذا بقدر الله، ليس يحتاج على سفره لأنه ما سافر ليحصل الحادث، ولكن يحتاج على الحادث الذي حصل، فيقول شيخ الإسلام: هذا حجة بالقدر على المصائب لا على المعايير.

أما ابن القيم رحمه الله: فنحن نحوا آخر، وقال: إن الاحتجاج بالقدر مع الاستقامة لا بأس بها، فإذا وقع من إنسان زلة وعوقب عليها، وقال: هذا أمر قدّره الله عليّ، وأنا أعرف أن الحليم لا يفعله والملتزم لا يفعله، لكنه شيء مُقدّر حصل مني، فهذا لا بأس به؛ لأنه فوّض أمره إلى الله، وهو لم يحتاج بالقدر ليستمّر في معصيته ولذلك احتجّ الله تعالى بالقدر تسليّة للنبي ﷺ فقال: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا﴾ [الأنعام: ١٠٧] تسليّة له مع أن الذين قالوا: لو شاء الله ما أشركنا أبطل الله حجّتهم؛ لأن هؤلاء احتجّوا بتقدير فعلهم واستمرارهم عليه، وأما الذي احتجّ بالقدر لغرض آخر فهذا حقّه، وكلا الوجهين حقّ، ويرجع كلام شيخ الإسلام رحمه الله أن موسى عليه السلام أكرم وأفقه وأبرّ من أن يلوم أباه على ذنب قد تاب منه، وهذه الله تعالى بعد ذلك وتاب عليه واجتباها، فتوجيه شيخ الإسلام أقوم، لكن في حديث عليّ وفاطمة لا يتأتى إلا ما ذهب إليه ابن القيم في أن هذا الاحتجاج بالقدر بعد وقوع الشيء، لا للاستمرار فيه، ومع ذلك لا نقول: إن الرسول ﷺ ارتضى ذلك الجواب رضا تامّا؛ لأنه انصرف وهو يضرب على فخذه ويقول: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرُ شَقْوًى جَدًّا﴾ [الكهف: ٥٤].

فيهم من هذا أن عليّ بن أبي طالب قال ذلك الاعتذار على سبيل المجادلة؛ لأنّ الرسول ﷺ كان يعلم أن أنفسهما بيد الله عز وجل، وأنه لو شاء الله لبعثهما، لكن لابد من تفريط.

وأما في وقتنا الحاضر فقد جعل الله أسبابا والحمد لله، أسبابا يستطيع الإنسان أن يقوم بها متى شاء مثل: الساعات المنبهة هذه تنبهه، لكن بعض الناس يكون مستغرقا في النوم، إذا سمع تنبيهها سكّتها، فنقول: أبعدا عنك، قال بعضهم: إذا أبعدا عنه لا

يَسْمَعُ، وَإِنْ قَرَّبَهَا إِلَيْهِ سَكَّتْهَا وَأَنَّهُ احْتَالَ عَلَى نَفْسِهِ فَوَضَعَهَا فِي مَكَانٍ بَعِيدٍ عَنْهُ، وَحَدَّثَنِي مَنْ أَثَقَّ بِهِ أَنَّهُ كَانَ يَوْقُظُ أَبْنَاءَهُ لَصَلَاةِ الْفَجْرِ وَهُوَ فِي الرِّيَاضِ وَهُمْ فِي الْمَدِينَةِ وَذَلِكَ عَنْ طَرِيقِ الْهَاتِفِ، فَيَكُونُ الْهَاتِفُ عِنْدَ رَأْسِ النَّائِمِ، وَالْهَاتِفُ رَبِّهَا يَكُونُ أَحْسَنَ مِنَ السَّاعَةِ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَتَّصِلُ لَنْ يَسْكُتَ حَتَّى تَرُدَّ عَلَيْهِ.

ثُمَّ قَالَ الْبَحَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٢٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيَدْعُ الْعَمَلَ وَهُوَ يُحِبُّ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ خَشْيَةً أَنْ يَعْمَلَ بِهِ النَّاسُ فَيَفْرَضَ عَلَيْهِمْ، وَمَا سَبَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُبْحَةَ الضُّحَى قَطُّ وَإِنِّي لَأُسَبِّحُهَا ^(١).

[الحديث ١١٢٨ - طرفه في: ١١٧٧].

سَبَقَ لَنَا فِي حَدِيثٍ عَلِيٌّ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ احْتَجَّ بِالْقَدَرِ، وَأَنَّ جَوَابَ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ لَيْسَ صَرِيحًا فِي الْإِنْكَارِ وَلَا بَيِّنًا فِي الْإِقْرَارِ؛ لِأَنَّهُ ذَهَبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ مُوَلٌّ يَضْرِبُ فِخْذَهُ يَقُولُ: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَشَيْءٍ جَدَلًا ۖ﴾ [الْكَهْفُ: ٥٤]. فَهَلِ الرَّسُولُ ﷺ رَضِيَ احْتِجَاجَ عَلِيٍّ بِالْقَدَرِ؟ أَوْ نَقُولُ: إِنْ الرَّسُولُ لَمْ يَرْضَ ذَلِكَ؟ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ صَرِيحٌ، فَاحْتَجَّ بِهَذَا الْجَهْمِيَّةِ وَالْجَبَرِيَّةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ الْإِنْسَانَ مُجْبِرٌ عَلَى عَمَلِهِ وَلَيْسَ لَهُ فِيهِ إِرَادَةٌ، كَمَا احْتَجَّوْا أَيْضًا فِي حَدِيثِ مُحَاجَّةِ آدَمَ مُوسَى، وَلَكِنْ لَيْسَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ حُجَّةٌ؛ لِأَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ إِنَّمَا نَسَبَ عَدَمَ صَلَاتِهِ إِلَى اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ نَائِمٌ، وَالنَّائِمُ لَا يُنْسَبُ فَعْلُهُ إِلَيْهِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ فَعْلَهُ لَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى فِي أَصْحَابِ الْكَهْفِ: ﴿وَوَقَلَبَهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ﴾ [الْكَهْفُ: ١٨]. فَنَسَبَ تَقْلِبَهُمْ إِلَيْهِ ﷻ؛ لِأَنَّهُ بَغَيْرِ إِرَادَةٍ، وَالحديث المشهور أن النائم يُزْفَعُ عَنْهُ الْقَلَمُ ^(١).

(١) أخرجه مسلم (٧١٨).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٣٩٨)، والنسائي (١٥٦/٦)، وابن ماجه (٢٠٤١)، وأحمد (١٠٠/٦)، (١٤٤).

والحاكم (٦٧/٢)، وابن حبان (١٤٢).

لكن بقي أن يُقال: هل يجوز للإنسان أن يَحْتَجَّ بالقَدَرِ في أمرٍ مضى وانتهى مع توبته إلى الله؟

نقول: نعم، يجوز أن يُحْتَجَّ بالقَدَرِ بعد أن يتوب ويرجع إلى الله؛ لأنَّ هذا يقع كثيراً. فمثلاً لو أن رجلاً غلبته نفسه فزنا، ثم تاب إلى الله ورجع إلى الله، ونَدِمَ على ذلك، فله أن يُحْتَجَّ بالقَدَرِ يقول: هذا والله ليس من شأني وليس من دأبي وأنا أكرهه هذا، وهذا أمرٌ قد أَرَادَهُ اللهُ وقضاه، وإني تائبٌ إلى الله عَلَيْهِ السَّلَامُ من ذلك، فهذا له أن يَحْتَجَّ؛ لأنَّه لَمَّا تاب إلى الله انمحي عنه اللومُ إطلاقاً، فله أن يَحْتَجَّ، وقد سلك هذا المسلك ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ واحتجَّ بحديث عليٍّ، أمَّا الذين يَحْتَجُّونَ بالقَدَرِ على ما فعلوا ليستمروا على ما هم عليه فهو لاءِ حَجَّتْهُمْ داحضة؛ لأنَّ الذين أشركوا يقولون: ﴿لَوْ شَاءَ اللهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]. ولو قيل للعاصي المصير على معصيته: اتقِ الله. لا يجوز له أن يَحْتَجَّ بالقَدَرِ؛ لأنَّ هذا حجةٌ باطلةٌ، لكن لرجل تاب وقال: هذا شيءٌ مكتوبٌ وإنا لله وإنا إليه راجعون وإلى الله أستغفرُ وأتوبُ. فهذا حقٌّ أن الإنسان قد يعصى، ولذلك من كلمات العوامِ يقولون: إذا حلَّ القَدَرُ عَمِيَ البصرُ. نسألُ الله أن يُعِينَنَا وإياكم من الشيطان.

أمَّا حديثُ عائشة: أن الرسولَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يحبُّ أن يعملَ الشيءَ لكن يخشى أن الناسَ يعملونه فيُفَرِّضَ عليهم، وهذا والذي سَبَقَ لنا في حديثِ قيامِ اللَّيْلِ يدلُّ على أنَّ الناسَ إذا التزموا بالعملِ في وقت التنزيلِ ووقت التشريعِ، فقد يكونُ التزامهم هذا ملزماً لهم، كالناذرِ ينذر فيلزمه العمل، ولهذا لما تخلفَ الرسولُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في قيامِ رمضان، قال: «إني خشيتُ أن تُفَرِّضَ عليكم»^(١). مما يدلُّ على أن التزام الناسِ بالعملِ في وقت التنزيلِ قد يكونُ سبباً في فرضه.

(١) أخرجه البخاري (١١٢٩)، ومسلم (٧٦١).

وفيه أيضاً: أن عائشة رضي الله عنها لا تريدُ بذلك أن تُعارضَ الرسولَ ﷺ في كونها تُصَلِّي سُنَّةَ الضحى، مع قولها أن الرسولَ لا يُصَلِّيها.

ولو أن أحداً أراد الشرَّ لقال: انظر إلى عائشة تُعارضُ النَّبِيَّ ﷺ، تقول: إنَّ الرسولَ يتركها وما سبَّحها قط، ثم هي تقول: وإني لأسبِّحها، فهذا صريحٌ في المعارضة.

نقول: هذا كذبٌ، إنما أرادت أن تبينَ أن الرسولَ تركها خوفاً من أن تُفَرِّضَ، أما هي لو سبَّحتُها، فمن المُحَالِ أن تُفَرِّضَ بعد وفاة النَّبِيِّ ﷺ .



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ ^(١):

١١٢٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنها: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى ذَاتَ لَيْلَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ، ثُمَّ صَلَّى مِنَ الْقَابِلَةِ فَكَثُرَ النَّاسُ، ثُمَّ اجْتَمَعُوا مِنَ اللَّيْلَةِ الثَّلَاثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ: «قَدْ رَأَيْتُ الَّذِي صَنَعْتُمْ، وَلَمْ يَمْنَعْنِي مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْكُمْ إِلَّا أَنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفَرِّضَ عَلَيْكُمْ». وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ ^(٢).



(١) سبق تخريجه.

(٢) لم نقف على تعليق للشيخ رحمته الله على الأحاديث (١١٢٩-١١٤٠)، وذلك لوجود سقط بالأشرطة حيث أن الوجه الثاني من الشريط الثالث في كتاب التهجد مدته تسع دقائق فقط.
(٢) أخرجه مسلم (٧٦١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦- بَابُ قِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّيْلِ.

وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَانَ يَقُومُ حَتَّى تَفْطُرَ قَدَمَاهُ. وَالْفُطُورُ: الشُّقُوقُ. انْفَطَرَتْ: انشَقَّتْ.
١١٣٠- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، عَنْ زِيَادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْمُغِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: إِنْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَيَقُومُ - أَوْ لَيُصَلِّي - حَتَّى تَرِمَ قَدَمَاهُ - أَوْ سَاقَاهُ - فَيُقَالُ لَهُ، فَيَقُولُ: «أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا؟»^(١).

[الحديث ١١٣٠ - طرفاه في: ٤٨٣٦، ٦٤٧١].

٧- بَابُ مَنْ نَامَ عِنْدَ السَّحَرِ.

١١٣١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، أَنَّ عَمْرُو بْنَ أَوْسٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ لَهُ: «أَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ صَلَاةُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَحَبُّ الصَّيَامِ إِلَى اللَّهِ صِيَامُ دَاوُدَ، وَكَانَ يَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ وَيَقُومُ ثُلُثَهُ وَيَنَامُ سُدُسَهُ، وَيَصُومُ يَوْمًا وَيَفْطُرُ يَوْمًا»^(٢).

[الحديث ١١٣١ - أطرافه في: ١١٥٢، ١١٥٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٨،

١٩٨٠، ٣٤١٨، ٣٤١٩، ٣٤٢٠، ٥٠٥٢، ٥٠٥٣، ٥٠٥٤، ٥١٩٩، ٦١٣٤، ٦٢٧٧].

١١٣٢- حَدَّثَنِي عَبْدَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَشْعَثَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ مَسْرُوقًا، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَيُّ الْعَمَلِ كَانَ أَحَبَّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَتْ: الدَّائِمُ. قُلْتُ: مَتَى كَانَ يَقُومُ؟ قَالَتْ: كَانَ يَقُومُ إِذَا سَمِعَ الصَّارِخَ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ الْأَشْعَثِ، قَالَ: إِذَا سَمِعَ الصَّارِخَ قَامَ فَصَلَّى^(٣).

[الحديث ١١٣٢ - طرفاه في: ٦٤٦١، ٦٤٦٢].

(١) أخرجه مسلم (٢٨٢٠).

(٢) أخرجه مسلم (١١٥٩).

(٣) أخرجه مسلم (٧٤١).

١١٣٣ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: ذَكَرَ أَبِي، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: مَا أَلْفَاهُ السَّحَرُ عِنْدِي إِلَّا نَائِمًا. تَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ ^(١).

٨- بَابُ مَنْ تَسَحَّرَ فَلَمْ يَنْمَ حَتَّى صَلَّى الصُّبْحَ.

١١٣٤ - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَسَحَّرَا. فَلَمَّا فَرَّغَا مِنْ سَحُورِهِمَا قَامَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ فَصَلَّى. فَقُلْنَا لِأَنَسٍ: كَمْ كَانَ بَيْنَ فَرَاغِهِمَا مِنْ سَحُورِهِمَا وَدُخُولِهِمَا فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: كَقَدْرِ مَا يَقْرَأُ الرَّجُلُ خَمْسِينَ آيَةً ^(٢).

٩- بَابُ طَوْلِ الْقِيَامِ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ.

١١٣٥ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةً، فَلَمْ يَزَلْ قَائِمًا حَتَّى هَمَمْتُ بِأَمْرِ سَوْءٍ. قُلْنَا: وَمَا هَمَمْتَ؟ قَالَ: هَمَمْتُ أَنْ أَقْعَدَ وَأَذَرَ النَّبِيَّ ﷺ ^(٣).

١١٣٦ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ لِلتَّهَجُّدِ مِنَ اللَّيْلِ يَشُوصُ فَاهُ بِالسَّوَالِكِ ^(٤).

١٠- بَابُ كَيْفَ كَانَ صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ؟ وَكَمْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ

اللَّيْلِ؟

١١٣٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: إِنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ صَلَاةُ اللَّيْلِ؟ قَالَ: «مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خِفَتِ الصُّبْحُ فَأَوْتِرَ بِوَاحِدَةٍ» ^(٥).

(١) أخرجه مسلم (٧٤٢).

(٢) أخرجه مسلم (١٠٩٧).

(٣) أخرجه مسلم (٧٧٣).

(٤) أخرجه مسلم (٢٥٥).

(٥) أخرجه مسلم (٧٤٩).

- ١١٣٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو جَمْرَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، قَالَ: كَانَتْ صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً. يَعْنِي بِاللَّيْلِ ^(١).
- ١١٣٩ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ وَثَابٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رضي الله عنها عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِاللَّيْلِ فَقَالَتْ: سَبْعٌ وَتِسْعٌ وَإِحْدَى عَشْرَةَ سِوَى رَكْعَتِي الْفَجْرِ.
- ١١٤٠ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا حَنْظَلَةُ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، مِنْهَا الْوُتْرُ وَرَكْعَتَا الْفَجْرِ ^(١).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

- ١١ - بَابُ قِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ مِنْ نَوْمِهِ وَمَا تُسَخَّ مِنْ قِيَامِ اللَّيْلِ.
- وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَهَا الْمُرْسَلُ﴾ ^(١) قُرْآنٌ إِلَّا قَلِيلًا ^(٢) يَضْفَعُهُ، أَوْ انْقَضَ مِنْهُ قَلِيلًا ^(٣) أَوْ زِدَ عَلَيْهِ وَرَتِّلَ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا ^(٤) إِنَّا سَمِعْنَا عَلِيكَ قَوْلًا فَعِيلاً ^(٥) إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً وَأَقْوَمُ قِيلاً ^(٦) إِنَّ لَكَ فِي النَّهَارِ سَبْحًا طَوِيلًا ^(٧) ﴿[الزُّمَرُ: ١-٧].
- وَقَوْلُهُ: ﴿عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ فَتَأْتِيكَ عَلَيْهِمْ فَاقْرَأْ مَا يَنْسَرَمِنْ الْقُرْآنِ﴾ عَلِمَ أَنْ سَبْكَوْنُ مِنْكُمْ مَرَضٌ وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَلْتَمِعُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاقْرَأْ مَا يَنْسَرَمِنْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴿[الزُّمَرُ: ٢٠].

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: نَشَأُ: قَامَ بِالْحَبَشِيَّةِ. وَطَاءَ قَالَ: مُوَاطَاةُ الْقُرْآنِ أَشَدُّ مُوَافَقَةً لِسَمْعِهِ وَبَصَرِهِ وَقَلْبِهِ. لِيُوَاطِئُوا: لِيُؤَافِقُوا.

(١) أخرجه مسلم (٧٦٤).

(٢) أخرجه مسلم (٧٣٨).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٤١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُفْطِرُ مِنَ الشَّهْرِ حَتَّى نَظُنَّ أَنْ لَا يَصُومَ مِنْهُ، وَيَصُومُ حَتَّى نَظُنَّ أَنْ لَا يُفْطِرَ مِنْهُ شَيْئًا، وَكَانَ لَا تَشَاءُ أَنْ تَرَاهُ مِنَ اللَّيْلِ مَصْلِيًّا إِلَّا رَأَيْتَهُ، وَلَا نَائِمًا إِلَّا رَأَيْتَهُ.

تَابِعَهُ سُلَيْمَانُ وَأَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ حُمَيْدٍ.

[الحديث ١١٤١ - أطرافه في: ١٩٧٣، ١٩٧٢، ٣٥٦١].

وهذا لَأنَّه ﷺ يتعبُ اللهَ بما تقتضيه العبادة من صلاة أو إمساكٍ عن الصلاة، ومن صيام أو من إمساكٍ عن الصيام، حسب ما تقتضيه المصلحة، ولذلك تجدُ ﷺ يحثُّ على اتباع الجنائز ومع ذلك تمرُّ به الجنازة لا يقوم معها؛ لَأنَّه مشغولٌ بما هو أهمُّ، وهكذا الإنسان ينبغي له أن يلاحظ هذه المسألة، أن يراعي الأفضل فالأفضل في وقته ومحلّه، قد يكون هذا الشيء في وقتٍ أفضل من الآخر، أو في مكانٍ أفضل من آخر والعكس بالعكس.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢ - بَابُ عَقْدِ الشَّيْطَانِ عَلَى قَافِيَةِ الرَّأْسِ إِذَا لَمْ يُصَلِّ بِاللَّيْلِ.

١١٤٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ

الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَعْقِدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ إِذَا هُوَ نَامَ ثَلَاثَ عُقَدٍ، يَضْرِبُ كُلَّ عُقْدَةٍ: عَلَيْكَ لَيْلٌ طَوِيلٌ فَارْقُدْ. فَإِنْ اسْتَيْقَظَ فَذَكَرَ اللَّهَ انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، فَإِنْ تَوَضَّأَ انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، فَإِنْ صَلَّى انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، فَأَصْبَحَ نَشِيطًا طَيِّبَ النَّفْسِ وَإِلَّا أَصْبَحَ خَبِيثَ النَّفْسِ كَسَلَانًا»^(١).

[الحديث ١١٤٢ - طرفه في: ٣٢٦٩].

(١) أخرجه مسلم (٧٧٦).

هذا التسليطُ من الله ﷻ بحكمة حتى يعلم الإنسان أن مثل هذا الأمر ينافي الفطرة، وأنه ينبغي أن يقابله بما أرشد إليه النبي ﷺ.

❖ قوله: «إذا هو نام». عامٌّ، لكن قوله: «عليك ليلٌ طويلٌ». يدلُّ على أن المراد بذلك نوم الليل دون نوم النهار، وعلى هذا فنقول: إذا استيقظ الإنسان من نوم الليل فليبادر بِذِكْرِ الله ﷻ من أجل أن تنحلَّ عنه العقدة مثل أن يقول: الحمد لله الذي أحْيَانَا بعدما أَمَاتَنَا وإليه النشور، الحمد لله الذي ردَّ عليَّ رُوحِي وعافاني في جسدي، وما أشبه ذلك، ويقرأ الآيات العشر التي في آخر سورة آل عمران، ثم يتوصَّأُ فتنحلَّ العقدة الثانية، ثم يُصَلِّي فتنحلَّ العقدة الثالثة، ولهذا قال العلماء: ينبغي أن يُخَفَّفَ الركعتين الأوليين من الليل؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يخففهما وأمرَ بتخفيفهما.

❖ وفي قوله: «فأصبحَ نشيطاً طيبَ النفسِ، وإلا أصبحَ خبيثَ النفسِ كسلاناً». دليلٌ على فضل العمل الصالح، وأنَّ له تأثيراً حتى على نشاط المرء وطيبِ نفسه، وأنَّ عدم العمل الصالح يؤثِّرُ على الإنسان حتى في نفسه وعزمه؛ لهذا قال: «كسلان».

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

١١٤٣ - حَدَّثَنَا مُؤَمَّلُ بْنُ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَمُرَةُ بْنُ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الرُّؤْيَا قَالَ: «أَمَّا الَّذِي يُنَلِّغُ رَأْسَهُ بِالْحَجَرِ فَإِنَّهُ يَأْخُذُ الْقُرْآنَ فَيَرْفُضُهُ وَيَنَامُ عَنِ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ»^(١).

هذا قطعة من حديثٍ طويلٍ رواه سَمُرَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وقد ساقه المؤلفُ في مواضع.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣ - بَابُ إِذَا نَامَ وَلَمْ يُصَلِّ بِأَلِ الشَّيْطَانِ فِي أُذُنِهِ.

١١٤٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: ذُكِرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ فَقِيلَ: مَا زَالَ نَائِمًا حَتَّى أَصْبَحَ، مَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «بَالَ الشَّيْطَانُ فِي أُذُنِهِ» ^(١).

[الحدِيث ١١٤٤ - طرفه في ٣٢٧٠].

﴿بَالَ فِي أُذُنِهِ﴾. يَعْنِي: فَلَمْ يُسْمِعْهُ النَّدَاءَ - نَدَاءَ الصَّلَاةِ - فَبَقِيَ نَائِمًا، وَهَذَا أَيْضًا كَمَا سَبَقَ أَنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ يُسَلِّطُ عَلَى الْإِنْسَانِ. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلْ لِهَذَا الْبَوْلِ حُكْمٌ؟ الْجَوَابُ: لَا، وَلِهَذَا لَمْ يَأْمُرِ النَّبِيُّ ﷺ هَذَا الرَّجُلَ بِغَسْلِ أُذُنِهِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الشَّيْطَانَ خَبِيثٌ نَجِسٌ، وَبَوْلُهُ أَنْجَسُ مِنْهُ، لَكِنْ هَذِهِ مَسَائِلٌ غَيْبِيَّةٌ يُرَادُ بِهَا التَّحْذِيرُ مِنْ هَذَا الْفِعْلِ بِأَنَّهُ يَأْخُذُ الْقِرَانَ فَيَرْفُضُهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤ - بَابُ الدُّعَاءِ وَالصَّلَاةِ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ.

وَقَالَ اللَّهُ ﻋَﻠَﻴْهِ: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجُونَ﴾ ^(١٧). أَيُّ: مَا يَنَامُونَ، ﴿وَيَا لَأَشَدَّهُمْ

يَسْتَعْفِرُونَ﴾ ^(١٨) [الآيَات: ١٧-١٨].

﴿قَوْلُهُ﴾: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجُونَ﴾. «مَا» هُنَا إِمَّا نَافِيَةٌ وَهَذَا ظَاهِرٌ تَفْسِيرٍ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: مَا يَنَامُونَ. وَقِيلَ: إِنَّهَا مُصَدِّرِيَّةٌ. وَالْمَعْنَى: كَانَ قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ هَجَوْعُهُمْ. وَهَذَا صَحِيحٌ أَيْضًا.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧٧٤).

فعلى تقدير أن «ما» نافية: كانوا قليلاً لا ينامون؛ يَعْنِي: وإنما ينامون أكثر الليل ثم يقومون في بعضه.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢٩ / ٣):

﴿قَوْلُهُ: «بَابُ الدُّعَاءِ وَالصَّلَاةِ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ» فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: «الدُّعَاءُ فِي الصَّلَاةِ».

﴿قَوْلُهُ: «وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى» فِي رِوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ: «وَقَوْلُ اللَّهِ».

﴿قَوْلُهُ: «﴿مَا يَهْجُؤُنَ﴾» زَادَ الْأَصِيلِيُّ: أَيُّ: يَنَامُونَ. وَقَدْ ذَكَرَ الطَّبْرِيُّ وَغَيْرُهُ

الْخِلَافَ عَنْ أَهْلِ التَّفْسِيرِ فِي ذَلِكَ، فَنَقَلَ ذَلِكَ عَنِ الْحَسَنِ وَالْأَحْنَفِ وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَغَيْرِهِمْ، وَنَقَلَ عَنْ قَتَادَةَ وَمُجَاهِدٍ وَغَيْرِهِمَا أَنَّ مَعْنَاهُ: كَانُوا لَا يَنَامُونَ لَيْلَةً حَتَّى الصَّبَاحَ لَا يَتَهَجَّدُونَ. وَمِنْ طَرِيقِ الْمَنْهَالِ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: مَعْنَاهُ: لَمْ تَكُنْ تَمْضِي عَلَيْهِمْ لَيْلَةً إِلَّا يَأْخُذُونَ مِنْهَا وَلَوْ شَيْئًا. ثُمَّ ذَكَرَ أَقْوَالَ الْآخَرِ وَرَجَّحَ الْأَوَّلَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَصَفَهُمْ بِذَلِكَ مَادِحًا لَهُمْ بِكَثْرَةِ الْعَمَلِ. قَالَ ابْنُ التِّينِ: وَعَلَى هَذَا تَكُونُ «مَا» زَائِدَةً أَوْ مُصَدِّرَةً، وَهُوَ أَبَيْنُ الْأَقْوَالِ وَأَقْعَدُهَا بِكَلَامِ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَعَلَى الْآخِرِ تَكُونُ «مَا» نَافِيَةً. وَقَالَ الْخَلِيلُ: هَجَعَ يَهْجَعُ هُجُوعًا وَهُوَ النَّوْمُ بِاللَّيْلِ دُونَ النَّهَارِ. ثُمَّ أَوْرَدَ الْمُصَنِّفُ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي النُّزُولِ مِنْ طَرِيقِ الْأَغَرِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، وَأَبِي سَلَمَةَ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. اهـ

وأقرب ما يكون أنها مصدريّة، أَنَّ الْمَعْنَى: كَانُوا قَلِيلًا هَجُوعَهُمْ، وَيَكُونُ هَجُوعُ فَاعِلٌ قَلِيلٌ، وَقَلِيلًا خَبَرٌ كَانَ.

﴿أَمَّا قَوْلُهُ: «﴿وَيَا لَأَسْحَارِهِمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾» الْبَاءُ بِمَعْنَى: فِي؛ يَعْنِي: فِي الْأَسْحَارِ

يَسْتَغْفِرُونَ اللَّهُ تَعَالَى، كَأَنَّهُمْ بَعْدَ هَذَا الْأَمْرِ وَكَثْرَةِ الْقِيَامِ كَأَنَّهُمْ رَأَوْا أَنْفُسَهُمْ مُقْصَرِينَ فَجَعَلُوا يَسْتَغْفِرُونَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٤٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ يَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ» ^(١).

[الحديث ١١٤٥ - طرفاه في: ٦٣٢١، ٧٤٩٤].

﴿قَوْلُهُ ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى»﴾. وهذا النزول حقيقي ينزل هو سبحانه وتعالى. وكل فعل أضافه الله إلى نفسه فهو حقيقة، وهذه قاعدة أخذناها من كون القرآن عربياً. فمثلاً: إن الله تعالى خلق السموات والأرض ثم استوى على العرش، يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها، وما ينزل من السماء وما يعرج فيها، وهو معكم أينما كنتم، كل هذا حقيقة، الذي خلق هو الله، ثم استوى على العرش هو الله، يعلم ما يلج الله، وهو معكم أي: الله، ولكن هل المعية معناها أنه في الأرض؟ الجواب: لا، فهو معنا وهو في السماء وَعَلَى الْعَرْشِ عَظِيمٌ، فكل ما أضافه الله لنفسه فهو له حقيقة، فكونه ينزل ربنا هذا حقيقة، لكن كيف ينزل؟ هذا ما لا نعلمه، ينزل نزولاً يليق به وَعَلَى الْعَرْشِ عَظِيمٌ، ولا نعلم كيفيته؛ لأن الله أخبرنا أنه ينزل ولم يُخبرنا كيف ينزل.

﴿وَقَوْلُهُ «يَنْزِلُ»﴾. لا يلزم منه أن تكون السماء الثانية وما فوقها فوقه؛ لأن هذا مستحيل، إذ إن العلو وصف ذاتي لله وَعَلَى الْعَرْشِ عَظِيمٌ لا ينفك عنه أبداً، ولو قلنا: بأنه ينزل إلى السماء الدنيا وتكون السماء فوقه لكان هذا منافياً لعلو ذاته. وأما مَنْ قَالَ: يَنْزِلُ رَبُّنَا؛ أي: تنزل رحمته. فهذا غلط، لأن رحمته لا يمكن أن تقول: من يدعوني فأستجيب له.

أيضاً الرحمة لا تختصُّ بالثلث الأخير من الليل، وأيضاً: أيُّ فائدة تشملنا في رحمة تنزل بالسَّاءِ الدنيا ولا تنزل إلى الأرض.

وكذلك أيضاً مَنْ قَالَ: يَنْزِلُ أَمْرُهُ. نقولُ: هذا أبعدُ وأبعدُ، فإنَّ الأمرَ لا يمكنُ أن يقولَ: مَنْ يدعوني فأستجيبَ له، وَمَنْ يسألني فأعطيه، وَمَنْ يستغفرني فأغفرَ له، ثم إنَّ المؤمنَ لا يمكنُ أن يستغفرَ الأمرَ، ويقولَ: يا أمرُ الله اغفرْ لي، ثم إنَّ أمرَ الله ينزلُ كلَّ وقتٍ وحين ﴿يُذِيرُ الْأُمُورَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [التجالة: ٥]. لكن هذه التحريفات الباطلة حمل عليها تحكيم العقل في صفاتِ الله ﷻ.

وسبقَ لنا أن اليهودَ كانوا كلما أتاهم رسولٌ بما لا تهوى أنفسهم فريقاً كذبوا وفريقاً يقتلون. فيقالُ: يجبُ علينا أن نتأدَّبَ مع الله، ونقولُ: إنَّ الله ينزلُ حقاً ويقولُ حقاً.

فإن قالَ قائلٌ: أي فائدة في قوله: «مَنْ يدعوني...» ونحن لا نسمعه؟ نقولُ: أخبرنا عنه الصادقُ المصدوقُ الذي قد تنوَّهُمُ السماءُ ولا تنوَّهُمُ خَبَرَ الرسولِ ﷺ، الإنسانُ ربما يسمعُ صوتاً ولكنه يتوَّهُمه، لكن إذا قرأ حديثاً عن رسولِ الله ﷺ لا يتوَّهُمُ أنه خطأ، بل هو حقٌّ، فهو يقولُ: إنَّ الله يقولُ: مَنْ يدعوني؟ مَنْ يسألني؟ مَنْ يستغفرني؟

فإن قالَ قائلٌ: ما الفائدةُ من أنه ينزلُ إلى السَّاءِ الدنيا؟ قلنا: أولاً: لا يجوزُ أن نسألَ هذا السؤالَ؛ لأننا لا يمكنُ أن نسألَ الله عمَّا يفعلُ، وهو سبحانه يحكمُ ما يريدُ ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]. فيجبُ أن نقولَ: أنَّه إذا دنا من عباده كان ذلك أقربُ إلى الإجابة، ولهذا قالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أما السجودُ فأكثرُوا فيه من الدعاءِ فقمنا أن يُستجابَ لكم»^(١). وأخبرَ «أن أقربَ ما يكونُ العبدُ من ربه وهو ساجدٌ»^(٢).

(١) أخرجه مسلم (٤٧٩).

(٢) أخرجه مسلم (٤٨٢).

﴿وقوله: «مَنْ يدعوني فأستجيب له». هذا عام؛ أي: أيُّ إنسانٍ يدعوني، ولكن العلماء قالوا: إنَّ هذا العموم مُقَيَّدٌ بما لم يكن يدعو بإثمٍ أو قطيعةٍ رحم، وبأن يكون أهلاً للإجابة، فأكل الحرام مثلاً ليس أهلاً للإجابة -والعبادُ بالله- حتى لو قام في الليل، فإنه يبعد أن يستجاب له؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ: يَا رَبِّ، يَا رَبِّ، وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَغَدْيُهُ بِالْحَرَامِ، قَالَ ﷺ: «فَأَنِّي يُسْتَجَابُ لَذَلِكَ»^(١).

﴿وقوله: «مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيهِ». ما الفرق بين يدعوني ويسألني؟ الجواب: مَنْ يدعوني يقول: يا رب. هذا دعاء نداء. أعطني: هذا سؤال، ولهذا فرق ﷺ بين دعائه وسؤاله، فالدعاء يكون للطلب، والسؤال يكون للمظلوم.

﴿وقوله: «مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ». أي: يطلب مغفرتي، أي: مغفرة الذنوب فأغفر له، وهذا غاية ما يكون من الكرم، وهو ﷺ أكرم الأكرمين، وهو يبسطُ يده بالليل ليتوب مسيءُ النهار، ويبسطُ يده بالنهار ليتوب مسيءُ الليل، وهو يعرض ﷺ فيقول: ﴿أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لَهُ﴾ [التوبة: ٧٤]. ويقولُ جل وعلا: ﴿قُلْ يَبْعَادَى الَّذِينَ أَشْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [التوبة: ٥٣]. فهو ﷺ يعرضُ التوبةَ على العبادِ حتى الذين قتلوا أوليائه وأحرقوهم بالنار، قَالَ فِيهِمْ ﷺ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾ [التوبة: ١٠]. فذلَّ ذلك على أنهم لو تابوا لم يعذبهم الله بجهنم مع أنهم عذبوا أوليائه بالنار.

فالحاصل: أنَّ مذهبَ السلفِ وأهل السنة والجماعة أنَّ هذا النزولَ حقيقيٌّ.

ثانياً: هذا النزول لا ينافي العلو، لكن هذا النزول من أفعاليه التي إن شاء فعلها وإن شاء لم يفعلها؛ لأنَّه فعلٌ.

ثالثاً: أنَّ في هذا ما يمنعُ منعاً باتاً تحريفَ المحرفين الذين قالوا: إنَّه ينزل أمره أو رحمته.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كَانَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ فِي ثُلُثِ اللَّيْلِ الْآخِرِ، وَنَحْنُ نَرَى أَنَّ ثُلُثَ اللَّيْلِ الْآخِرِ دَائِمٌ؛ لِأَنَّهُ يَنْتَقِلُ مِنْ أَرْضٍ إِلَى أَرْضٍ، فَهَلْ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا دَائِمًا؟

نَقُولُ: لَا، لَا يُمْكِنُ، وَإِنَّمَا يُوْرَدُ هَذَا مَنْ ظَنَّ أَنَّ نَزْوَلَ اللَّهِ كَنَزْوَلَ الْمَخْلُوقِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّهُ نَزْوَلَ يَلِيقُ بِجَلَالِهِ، فَيَكُونُ مَتَى كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ عَلَى أَرْضٍ فَالنَزْوَلَ الْإِلَهِيِّ حَاصِلٌ، وَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ فَالنَزْوَلَ الْإِلَهِيُّ انْتَهَى بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ طَلَعَ عَلَيْهِ الْفَجْرُ وَبَقِيَ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ لَمْ يَطْلُعْ عَلَيْهِ الْفَجْرُ. وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَا يِقَاسُ بِخَلْقِهِ.

قَالَ الْقِسْطَلَانِيُّ: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾. رَفَعَ بِقَلِيلٍ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ؛ أَي: مَا يَنَامُونَ، وَلِلْحَمْوِي: ﴿مَا يَهْجَعُونَ﴾. يَنَامُونَ، وَ«مَا» زَائِدَةٌ، وَ«يَهْجَعُونَ» خَبَرُ كَانَ، وَ«قَلِيلًا» إِمَّا ظَرْفٌ؛ أَي: زَمَانًا قَلِيلًا، وَإِمَّا مَفْعُولٌ مُّطْلَقٌ؛ أَي: هَجَوْعًا قَلِيلًا، وَ«مِنَ اللَّيْلِ» إِمَّا صِفَةٌ أَوْ مُتَعَلِّقٌ بـ«يَهْجَعُونَ»، وَلَوْ جَعَلْتَ «مَا» مُصَدَّرِيَّةً فَ«مَا يَهْجَعُونَ» فَاعِلٌ قَلِيلًا، وَ«مِنَ اللَّيْلِ» بَيَانٌ أَوْ حَالٌ مِنَ الْمَصْدَرِ، وَ«مَا» لِلْإِبْتِدَاءِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَهَا لَا يَعْمَلُ فِيهَا قَبْلَهَا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥- بَابُ مَنْ نَامَ أَوَّلَ اللَّيْلِ وَأَخْبَا آخِرَهُ.

وَقَالَ سَلْمَانَ لِأَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: نَمَ. فَلَمَّا كَانَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ قَالَ: قُمَ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَدَقَ سَلْمَانٌ».

١١٤٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. ح. وَحَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ،

عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَيْفَ كَانَتْ صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ؟ قَالَتْ: كَانَ يَنَامُ أَوَّلَهُ، وَيَقُومُ آخِرَهُ فَيُصَلِّي، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى فِرَاشِهِ، فَإِذَا أَذِنَ الْمُؤَذِّنُ وَثَبَ، فَإِنْ كَانَ بِهِ حَاجَةٌ اغْتَسَلَ، وَإِلَّا تَوَضَّأَ وَخَرَجَ. ^(١)

﴿قَوْلُهَا﴾: «وَتَبَّ». يَعْنِي: قَامَ بِسُرْعَةٍ. وَهَذَا مِمَّا يُعِينُ الْإِنْسَانَ عَلَى الْإِسْتِيقَاطِ، أَمَّا إِذَا قَامَ فِيهِ كَسَلٌ فَسِيلْحَقْهُ الْكَسَلُ، لَكِنْ إِذَا قَمْتَ بِسُرْعَةٍ وَثَوْبًا - كَمَا كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَفْعَلُ - فَإِنْ هَذَا يُعِينُكَ عَلَى أَنْ تَدْرِكَ مَا تَرِيدُ مِنَ التَّهَجُّدِ أَوْ قِيَامِ صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ.

﴿وَفِي قَوْلِهَا﴾: «إِنْ كَانَ بِهِ حَاجَةٌ اغْتَسَلَ». إِشَارَةٌ إِلَى مَا يُسَمَّى فِي عِلْمِ الْبَلَاغَةِ بِالْكُنْيَةِ؛ لِأَنَّهُا تُرِيدُ إِنْ كَانَ بِهِ حَاجَةٌ يَعْنِي إِلَى أَهْلِهِ جَامِعٍ وَاغْتَسَلَ، فِيهِ مَا يُسَمَّى بِالْكُنْيَةِ، أَنْ يُعْبَّرَ عَنِ الشَّيْءِ بِلَا زِمِهِ، كَمَا يَقُولُونَ: فَلَانُ كَثِيرُ الرَّمَادِ؛ يَعْنِي: أَنَّهُ كَرِيمٌ؛ لِكَرَمِهِ يَكْثُرُ الضِّيْفُ عَلَيْهِ، وَإِذَا كَثُرَ الضِّيْفُ كَثُرَ إِطْعَامُهُمْ، وَإِذَا كَثُرَ الْإِطْعَامُ كَثُرَ إِيقَادُ النَّارِ لِلطَّهْيِ، وَكَذَلِكَ يَقُولُونَ: فَلَانُ طَوِيلُ الْعِمَادِ؛ يَعْنِي: أَنَّهُ كَرِيمٌ وَذُو جَاهٍ؛ لِأَنَّ خِيَمَتَهُ بَيْنَ الْخِيَامِ تَكُونُ طَوِيلَةً رَفِيعَةً.

﴿وَفِي قَوْلِهِ﴾: «وَالَا تَوْضَأُ». دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْإِسْتِنْجَاءُ مِنَ النَّوْمِ حَتَّى لَوْ تَوَهَّمَ الْإِنْسَانُ أَنَّهُ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ فِي نَوْمِهِ، فَلَا يَلْتَفِتُ لَهَا، يَتَوَضَّأُ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَسْتَنْجِيَ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦ - بَابُ قِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ فِي رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ.

١١٤٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَيْفَ كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ؟ فَقَالَتْ: مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةِ رَكْعَةً، يُصَلِّي أَرْبَعًا فَلَا تَسْلُ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا فَلَا تَسْلُ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَلَاثًا. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَنَامُ قَبْلَ أَنْ تُؤْتِرَ؟ فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ إِنَّ عَيْنَيَّ تَنَامَانِ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي»^(١).

[الْحَدِيثُ ١١٤٧ - طَرَفَاهُ فِي: ٢٠١٣، ٣٥٦٩].

﴿قَوْلُهَا ﷺ: «يُصَلِّي أَرْبَعًا فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حَسَنِهِنَّ وَطَوِيلِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا». فَمِنْ بَعْضِ النَّاسِ مَنْ هَذَا أَنَّهُ يَقْرُنُ الْأَرْبَعَ الْأُولَى وَالثَّانِيَةَ، وَلَكِنْ هَذَا لَيْسَ بِصَوَابٍ، بَلْ كَانَ يُصَلِّي أَرْبَعًا فَيُسَلِّمُ مِنْ رَكْعَتَيْنِ كَمَا بَيَّنَّتْ هِيَ نَفْسُهَا ذَلِكَ فِي لَفْظٍ آخَرَ: أَنَّهُ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ... إِلَى آخِرِهِ^(١)، لَكِنْ كَانَ ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّهُ يُصَلِّي أَرْبَعًا ثُمَّ يَسْتَرِيحُ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا ثُمَّ يَسْتَرِيحُ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَلَاثًا، وَقَدْ ذَكَرُوا أَنَّ السَّلَفَ الصَّالِحَ رضي الله عنه كَانُوا يُصَلُّونَ التَّرَاوِيحَ بِقِرَاءَةِ طَوِيلَةٍ وَرُكُوعٍ طَوِيلٍ وَسُجُودٍ طَوِيلٍ، فِإِذَا صَلُّوا أَرْبَعًا اسْتَرَاخُوا، وَلِهَذَا سُمِّيَتِ التَّرَاوِيحُ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى خَصِيصَةٍ مِنْ خَصَائِصِ الرَّسُولِ ﷺ: أَنَّ عَيْنَيْهِ تَنَامَانِ وَلَكِنْ قَلْبُهُ لَا يَنَامُ، وَلِهَذَا لَمَّا نَامَ عَنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ فِي السَّفَرِ لَمْ يَسْتَقِظْ الرَّسُولُ ﷺ؛ لِأَنَّ عَيْنَهُ نَائِمَةٌ وَقَلْبُهُ لَيْسَ بِنَائِمٍ، لَكِنَّ الْقَلْبَ إِنَّمَا يُحَسُّ بِمَا يَحْدُثُ فِي بَدْنِهِ ﷺ، وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنَّ نَوْمَ الرَّسُولِ ﷺ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، وَأَنَّهُ لَا يَحْتَلِمُ، أَمَّا الْإِحْسَاسُ الظَّاهِرِيُّ فَإِنَّ عَيْنَهُ تَنَامُ وَهُوَ لَا يَبْصُرُ.

وَقِيلَ أَيْضًا: فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الصَّحَابَةَ رضي الله عنهم يَنَاقِشُونَ الرَّسُولَ ﷺ، أَوْ يَسْأَلُونَ الرَّسُولَ عَنْ كُلِّ مَا يَرُونَهُ غَرِيبًا؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَيْفَ تَنَامُ قَبْلَ أَنْ تَوْتِرَ؟ يَعْنِي: وَلَا تَتَوَضَّأُ.



١١٤٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ هِشَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي شَيْءٍ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ جَالِسًا حَتَّى إِذَا كَبَّرَ قَرَأَ جَالِسًا، فَإِذَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنَ السُّورَةِ ثَلَاثُونَ أَوْ أَرْبَعُونَ آيَةً فَقَرَأَهُنَّ ثُمَّ رَكَعَ.

هذا الحديث فيه دليلٌ: على أنَّ الإنسانَ إذا كان لا يستطيعُ القيامَ في النفل، فإنَّه يُصَلِّي أولاً جالساً ثم يقومُ إذا أرادَ أن يركعَ، فهل يُقالُ مثلُ ذلك في الفريضة؛ يَعْنِي: لو كان الإنسانُ لا يستطيعُ أن يبقى قائماً في الفريضة، هل نقولُ: صلِّ قاعداً ثم قم؟
الجوابُ: لا، لا نقولُ هذا، والفرقُ أنَّ القيامَ في الفريضة رُكْنٌ، فيبدأُ به أولاً، والقيامُ في النافلة سُنَّةٌ، فنقولُ: في الفريضة ابدأ أولاً بالقيام، فإن عجزتَ وقصرتَ وقبل أن تقرأ ما يجبُ قراءته فاجلس. هذا هو الذي يظهرُ، والمسألةُ فيها ترددٌ عندي، هل نقيسُ الفريضة على النافلة ونقولُ: أنَّ الإنسانَ إذا كان لا يستطيعُ أن يقفَ فإنه يُصَلِّي أولاً جالساً ثم إذا أرادَ أن يركعَ قعد؟ وهذا يحدثُ للمأمومِ، ويكونُ المأمومُ لا يستطيعُ أن يتابعَ الإمامَ في القيامِ. فهل نقولُ: كَبَّرَ جالساً، وإذا قارب ركوع الإمامِ فقم، أو نقولُ: كَبَّرَ قائماً، وإذا قصرتَ فاجلس؟ وهذا هو الأقربُ، وقياسُ الفرض على النفل مع وجودِ الفارق فيه نظر.

إذا قلنا: اجلس، هل نقول: إذا ركعَ يلزمُ أن يقومَ فيركعُ؟ نعم، يلزمُ أن يقومَ فيركع؛ لأنَّ الركوعَ رُكْنٌ، ولا يجوزُ الإيذاءُ إلا لمن عجزَ عن الركوعِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧ - بَابُ فَضْلِ الطُّهُورِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَفَضْلِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْوُضُوءِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ.

١١٤٩ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ أَبِي حَيَّانَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِبِلَالٍ عِنْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ: «يَا بِلَالُ حَدِّثْنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمِلْتَهُ فِي الْإِسْلَامِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ دَفَّ نَعْلَيْكَ بَيْنَ يَدَيَّ فِي الْجَنَّةِ». قَالَ: مَا عَمِلْتُ عَمَلًا أَرْجَى عِنْدِي أَنِّي لَمْ أَطَهَّرْ طَهُورًا فِي سَاعَةِ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ إِلَّا صَلَّيْتُ بِذَلِكَ الطُّهُورِ مَا كُتِبَ لِي أَنْ أَصَلِّيَ ^(١).

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «دَفَّ نَعْلَيْكَ»؛ يَعْنِي: تَحْرِيكَ.

فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ: عَلَى اسْتِحْبَابِ الصَّلَاةِ عِنْدَ الْوُضُوءِ فِي أَيِّ وَقْتٍ كَانَ فِي النَّهَارِ، أَوْ فِي اللَّيْلِ.

وفيه دليل: على رجحان القول الصحيح أَنَّ ذَوَاتِ الْأَسْبَابِ لَيْسَ عَنْهَا نَهْيٌ، فَكُلُّ نَفْلٍ لَهُ سَبَبٌ فَصَلَّاهُ عِنْدَ وَجُودِ سَبَبِهِ فِي أَيِّ وَقْتٍ، فَعَلَى هَذَا لَوْ دَخَلَ الْإِنْسَانُ الْمَسْجِدَ بَعْدَ أَنْ صَلَّى الْعَصْرَ، أَيْصَلِّيَ تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ؟ نَعَمْ؛ لِأَنَّ لَهَا سَبَبًا، حَتَّى لَوْ دَخَلَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ بِدَقَائِقٍ، فَإِنَّهُ لَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ، وَكَذَلِكَ لَوْ طَافَ فِي أَيِّ سَاعَةٍ، فَإِنَّهُ يُصَلِّيَ رَكَعَتِي الطَّوَافِ.

وَهَلْ يُصَلِّيَ لَوْ كَسَفَتِ الشَّمْسُ بَعْدَ الْعَصْرِ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ، يُصَلِّي.

وَهَلْ يُصَلِّي إِذَا غَرَبَتِ كَاسْفَةٍ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ، يُصَلِّي وَلَوْ كَانَ وَقْتُ نَهْيٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ صَلَاةٍ لَهَا سَبَبٌ فَلَيْسَ عَنْهَا

نَهْيٌ، وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ مَعَ وَجُودِ النُّصُوصِ: أَنَّ أَصْلَ النَّهْيِ لَثَلَا يَتَشَبَّهُ الْمُسْلِمُ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٤٥٨).

بالكفار الذين يسجدون للشمس، وإذا كان السبُّ ظاهرًا فالتشبه بعيد؛ لأنَّ الصلاة حينئذٍ تُحال على السبِّ، فإذا كان السبُّ ظاهرًا فالتشبه بعيدٌ. وفيه: الشهادة لبلالٍ بأنه في الجنة؛ ويؤخذ من قوله: «دَفَّ نَعْلَيْكَ بَيْنَ يَدَيَّ فِي الْجَنَّةِ».

وفيه دليلٌ: على أنَّ المجتهد قد يكون مُصَيِّبًا وقد يكون مُخْطِئًا، فهنا بلالٌ أصاب لأنَّ الرسول ﷺ أقره، وعمارٌ لما تمرَّغ في الصعيد حين أصابته الجنبابةُ أخطأ، ولهذا علَّمه النبي ﷺ ماذا يصنع^(١).



ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨ - بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّشْدِيدِ فِي الْعِبَادَةِ.

١١٥٠ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَإِذَا حَبْلٌ مَمْدُودٌ بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ فَقَالَ: «مَا هَذَا الْحَبْلُ؟». قَالُوا: هَذَا حَبْلٌ لَزَيْنَبَ، فَإِذَا فَتَرْتُ تَعَلَّقْتُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا، حُلُّوهُ، لِيُصَلَّ أَحَدُكُمْ نَشَاطَهُ، فَإِذَا فَتَرَ فَلْيَقْعُدْ»^(١).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/٣٦):

﴿قَوْلُهُ: «قَالُوا: هَذَا حَبْلٌ لَزَيْنَبَ». جَزَمَ كَثِيرٌ مِنَ الشُّرَاحِ تَبَعًا لِلْخَطِيبِ فِي «مَبْهَمَاتِهِ» بِأَنَّهَا بِنْتُ جَحْشِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَمْ أَرِ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ مِنَ الطَّرِيقِ صَرِيحًا. وَوَقَعَ فِي شَرْحِ الشَّيْخِ سِرَاجِ الدِّينِ بْنِ الْمَلْقَنِ أَنَّ ابْنَ أَبِي شَيْبَةَ رَوَاهُ كَذَلِكَ، لَكِنِّي لَمْ أَرِ فِي مُسْنَدِهِ وَمُصَنَّفِهِ زِيَادَةً عَلَى قَوْلِهِ: قَالُوا لَزَيْنَبَ. أَخْرَجَهُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَكَذَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْهُ وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمُسْتَدْرَجِ» مِنْ طَرِيقِهِ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» عَنْ إِسْمَاعِيلَ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ شَيْخَيْنِ لَهُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ،

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٣٣٨)، وَمُسْلِمٌ (٧٩٨).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧٨٤).

فَقَالَ عَنْ أَحَدِهِمَا «زَيْنَب» وَلَمْ يَنْسِبْهَا. وَقَالَ عَنْ آخَرٍ «حَمْنَةُ بِنْتُ جَحْشٍ». فَهَذِهِ قَرِينَةٌ فِي كَوْنِ زَيْنَبَ هِيَ بِنْتُ جَحْشٍ. وَرَوَى أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقِ حَمَادٍ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّهَا حَمْنَةُ بِنْتُ جَحْشٍ أَيْضًا، فَلَعَلَّ نِسْبَةَ الْحَبْلِ إِلَيْهَا بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ مَلِكٌ لِأَحَدَاهُمَا وَالْأُخْرَى الْمَتَعَلِّقَةُ بِهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي كِتَابِ الْحَيْضِ أَنَّ بَنَاتِ جَحْشٍ كَانَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ تَدْعِي زَيْنَبَ فِيهَا قِيلَ، فَعَلِيَ هَذَا فَالْحَبْلُ لِحَمْنَةَ وَأُطْلِقَ عَلَيْهَا زَيْنَبَ بِاعْتِبَارِ اسْمِهَا الْآخَرِ. وَوَقَعَ فِي «صَحِيحِ ابْنِ خَزِيمَةَ» مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ: فَقَالُوا: لِمَيْمُونَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ. وَهِيَ رَوَايَةٌ شَاذَةٌ، وَقِيلَ: يَحْتَمِلُ تَعَدُّدُ الْقِصَّةِ، وَوَهْمٌ مِنْ فُسْرِهَا بِجَوِيرِيَّةِ بِنْتِ الْحَارِثِ فَإِنَّ لَتِلْكَ قِصَّةَ أُخْرَى تَقَدَّمَتْ فِي أَوَائِلِ الْكِتَابِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَزَادَ مُسْلِمٌ: فَقَالُوا لَزَيْنَبَ تُصَلِّي. اهـ.

عَلَى كُلِّ حَالٍ: فَهَمَّهَا لَيْسَ بِإِلْزَامٍ، لَكِنْ الشَّاهِدُ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُكَلِّفَ نَفْسَهُ، يُصَلِّي نَشَاطَهُ فَإِذَا فُتِرَ تَرَكَ الصَّلَاةَ، وَلِهَذَا قَالَ: «فَإِذَا فُتِرَ فَلْيَقْعُدْ».



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٥١ - قَالَ: وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَتْ عِنْدِي امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟». قُلْتُ: فَلَانَةٌ لَا تَنَامُ اللَّيْلَ - تَذْكُرُ مِنْ صَلَاتِهَا - فَقَالَ: «مَهْ، عَلَيْكُمْ مَا تُطِيقُونَ مِنَ الْأَعْمَالِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا»^(١).

﴿مَهْ﴾. بِمَعْنَى: اكْفِفْ. «عَلَيْكُمْ مَا تُطِيقُونَ مِنَ الْأَعْمَالِ». وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ هُوَ الْحِكْمَةُ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا أَلْزَمَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ يَثْقُلُ عَلَيْهَا مَلَّتْ وَتَعَبَتْ وَتَرَكَتْ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ أَحَبَّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ أَدْوَمُهُ وَإِنْ قَلَّ^(٢)، فَكُلُّ إِنْسَانٍ يُلْزِمُ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧٨٥).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٨٦١)، وَمُسْلِمٌ (٧٨٢).

أكثر من طاقتها فإنه لابد أن ينتهي، وانظروا إلى عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه لما قال إنه يصوم ولا يفطر، ونازله النبي ﷺ حتى وصل إلى صيام داود، يصوم يوماً ويفطر يوماً، ماذا حصل له حين كبر، تعب فصار يجمع خمس عشر يوماً صياماً وخمس عشر يوماً فطراً، ويقول: لا أدع شيئاً فارقت عليه رسول الله ﷺ ^(١)، فالإنسان ينبغي له أن يوازن بين الأمور، وألا يتعب نفسه حتى يالف العبادة ويستمر عليها، وإذا كان هذا في العبادة، فهو أيضاً في طلب العلم، وفي جميع الأعمال، لا تقس نفسك في المستقبل على حالها في ابتداء الأمر، الإنسان قد يتبدى الأمر بنشاط وهمّة ثم يفتر.

وفي قوله: «فإن الله لا يمل حتى تملوا». يعني: أن الله ﷻ يملها عملتم من الأعمال الكثيرة أو القليلة فإنه لا يمل من ثوابكم؛ يعني: حتى تملوا أنتم من الأعمال وتركوها، هذا هو معنى الحديث، فأنتم إن أكثرتم أكثر الله لكم، وإن أقللتم فلكم ما كسبتم. حاول بعض الناس أن يسأل سؤالاً لا معنى له ولا وجه له، فقال: هل يوصف الله بالملل؟

فنتقول: هذا سؤال غير وارد، سؤال متعمق متقطع؛ لأن المعنى واضح، أما أن يوصف الله بالملل أو لا يوصف، فهذا لو كان السؤال عنه خيراً لسبقنا إليه الصحابة رضي الله عنهم، وهم ما قالوا: يا رسول الله، هل الله يمل؟ هذا كالذي يقول: هل الله يشم؟ لقول النبي ﷺ: «إن خلوف فم الصائم عند الله أطيب من ريح المسك» ^(٢). فهل الله يشم؟! هذا أيضاً التعنت والتكلف، وبإلتنا نكون في اليقين مثل الصحابة رضي الله عنهم، وفي تعظيم الله مثل الصحابة، ومع ذلك: ما سألوا الرسول ﷺ عن هذا.

وهذه الطريق -وهو الكف عما لم يسأل عنه الصحابة في هذه الأمور- هي الطريق السليمة التي توجب استسلام الإنسان لما جاءت به النصوص من صفات الله، وتريحه

(١) أخرجه البخاري (١٩٧٦)، ومسلم (١١٥٩).

(٢) أخرجه البخاري (١٨٩٤)، ومسلم (١١٥١).

أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ بَقِيَ يَسْأَلُ عَنْ مِثْلِ هَذِهِ الْأُمُورِ لَتَعَبَ تَعَبًا عَظِيمًا، لِذَلِكَ أَكْفَفَ عَنْهَا إِنْ كُنْتَ تَرِيدُ السَّلَامَةَ وَرَاحَةَ الْقَلْبِ وَالطَّمَأْنِينَةَ فَاكْفَفْ عَنْ هَذَا، وَقُلْ مَعْنَى الْحَدِيثِ ظَاهِرٌ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَيُعْطِيكُمْ مِنَ الثَّوَابِ بِقَدْرِ مَا تَعْمَلُونَ، وَلَنْ يَمْلَأَ مِنْ هَذَا الثَّوَابِ مَا دُمْتُمْ لَمْ تَعْمَلُوا مِنَ الْعَمَلِ وَاقْتَصِرْ عَلَى هَذَا، وَالصَّحَابَةُ فَهَمُوا ذَلِكَ بِلَا شَكٍّ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٩ - بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنْ تَرْكِ قِيَامِ اللَّيْلِ لِمَنْ كَانَ يَقُومُهُ.

١١٥٢ - حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ الْحُسَيْنِ، حَدَّثَنَا مُبَشَّرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ - قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنُ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ كَانَ يَقُومُ اللَّيْلَ فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ». وَقَالَ هِشَامٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الْعَشِيرِ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ بْنِ ثَوْبَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ.. مِثْلَهُ. وَتَابَعَهُ عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ ^(١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٠ - بَابُ.

١١٥٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَمْ أَخْبَرَ أَنَّكَ تَقُومُ اللَّيْلَ وَتَصُومُ النَّهَارَ؟». قُلْتُ: إِنِّي أَفْعَلُ ذَلِكَ. قَالَ: «فَإِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ هَجَمْتَ عَيْنُكَ وَنَفَهْتَ نَفْسُكَ، وَإِنَّ لِنَفْسِكَ حَقًّا وَلِأَهْلِكَ حَقًّا، فَصُمْ وَأَفْطِرْ، وَقُمْ وَنَمْ» ^(١).

(١) أخرجه مسلم (١١٥٩).

(٢) انظر التعليق السابق.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢١- باب فَضْلِ مَنْ تَعَارَّ مِنَ اللَّيْلِ فَصَلَّى.

١١٥٤- حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ، أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ -هُوَ ابْنُ مُسْلِمٍ- حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَيْرُ بْنُ هَانِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنِي جُنَادَةُ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ، حَدَّثَنِي عَبَادَةُ ابْنُ الصَّامِتِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَعَارَّ مِنَ اللَّيْلِ فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، أَوْ دَعَا، اسْتَجِيبَ لَهُ، فَإِنْ تَوَضَّأَ وَصَلَّى قُبِلَتْ صَلَاتُهُ».

١١٥٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي الْهَيْثَمُ بْنُ أَبِي سِنَانٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -وَهُوَ يَقْصُ فِي قِصَصِهِ- وَهُوَ يَذْكُرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ أَخَاكُمْ لَا يَقُولُ الرَّفْثَ، يَعْنِي بِذَلِكَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ: وَفِينَا رَسُولُ اللَّهِ يَنْلِسُو كِتَابَهُ إِذَا انْشَقَّ مَعْرُوفٌ مِنَ الْفَجْرِ سَاطِعُ أَرَانَا الْهُدَى بَعْدَ الْعَمَى فَقَلُّوبُنَا بِهِ مُوقِنَاتٌ أَنْ مَا قَالَ وَقَعَ يَبِيتُ يُجَافِي جَنْبَهُ عَنْ فِرَاشِهِ إِذَا اسْتَقَلَّتْ بِالْمُشْرِكِينَ الْمَضَاجِعُ تَابَعَهُ عُقَيْلٌ. وَقَالَ الزُّبَيْدِيُّ: أَخْبَرَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَعِيدٍ وَالْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. [الحديث ١١٥٥ - طرفه في: ٦١٥١].

١١٥٦- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: رَأَيْتُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ بِيَدِي قِطْعَةً إِسْتَبْرَقَ، فَكَأَنِّي لَا أُرِيدُ مَكَانًا مِنَ الْجَنَّةِ إِلَّا طَارَتْ إِلَيْهِ، وَرَأَيْتُ كَانَ اثْنَيْنِ أَتْيَانِي أَرَادَا أَنْ يَذْهَبَا بِي إِلَى النَّارِ فَتَلَقَّاهُمَا مَلَكٌ فَقَالَ: لَمْ تُرْعَ، خَلِيًّا عَنْهُ^(١).

(١) أخرجه مسلم (٢٤٧٨).

١١٥٧- فَقَصَّتْ حَفْصَةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إِحْدَى رُؤْيَايَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «نِعَمْ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ». فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ^(١).

١١٥٨- وَكَانُوا لَا يَزَالُونَ يَقْصُونَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الرُّؤْيَا أَنَّهَا فِي اللَّيْلَةِ السَّابِعَةِ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَأَتْ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ، فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّيًا فَلْيَتَحَرَّهَا مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ»^(٢).

[الحديث ١١٥٨ - طرفاه في: ٢٠١٥، ٦٩٩١].

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٢- بَابُ الْمُدَاوَمَةِ عَلَى رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ.

١١٥٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ هُوَ ابْنُ أَبِي أَيُّوبَ، قَالَ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: صَلَّي النَّبِيُّ ﷺ الْعِشَاءَ، ثُمَّ صَلَّي ثَمَانَ رَكَعَاتٍ، وَرَكَعَتَيْنِ جَالِسًا، وَرَكَعَتَيْنِ بَيْنَ النَّدَائَيْنِ، وَلَمْ يَكُنْ يَدْعُهُمَا أَبَدًا^(٣).

❦ قَوْلُهَا: «بَيْنَ النَّدَائَيْنِ». تَرِيدُ بِذَلِكَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ.

وفي هذا دليل: على أن ما وردَ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِبِلَالٍ: «اجْعَلْهَا فِي الْأَذَانِ الْأَوَّلِ لَصَلَاةِ الصُّبْحِ»^(٤). يَعْنِي: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ. فَالْمُرَادُ أَنْ تَكُونَ فِي أَذَانِ الْفَجْرِ الَّذِي لِلْفَجْرِ، وَأَمَّا الْأَذَانُ الَّذِي فِي آخِرِ اللَّيْلِ، فَالنَّاسُ وَإِنْ سَمَوْهُ أَذَانًا أَوَّلًا، لَكِنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِأَذَانِ صَلَاةِ الْفَجْرِ؛ لِأَنَّ الْأَذَانَ لَصَلَاةِ الْفَجْرِ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «فَلْيُؤْذِنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ»^(٥).

(١) أخرجه مسلم (٢٤٧٩).

(٢) أخرجه مسلم (١١٦٥).

(٣) أخرجه مسلم (٧٣٨).

(٤) أخرجه أبو داود (٥٠١)، والنسائي (٧، ٨/٢)، وأحمد (٤٠٨/٣) وغيرهم.

(٥) أخرجه البخاري (٦٣١)، ومسلم (٦٧٤).

وفي هذا الحديث أيضًا: ذَكَرُ الرُّكْعَتَيْنِ جَالِسًا لَكِنَّهَا بَعْدَ الْوُتْرِ، وَالْوُتْرُ هُنَا لَمْ يَذَكَرْ فِي هَذَا السِّيَاقِ، كَأَنَّ الرَّاويَ إِمَّا حَصَلَ لَهُ شَكٌّ فِيهِ، أَوْ طَوَى ذِكْرَهُ عَمْدًا، لَكِنَّ الرُّكْعَتَيْنِ جَالِسًا بَعْدَ الْوُتْرِ جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ، إِلَّا أَنَّا لَا نَفْعَلُ ذَلِكَ دَائِمًا، بَلْ أَحْيَانًا، قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهَذَا لَا يُنَافِي قَوْلَهُ ﷺ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ فِي اللَّيْلِ وَتَرًا»^(١)؛ لِأَنَّ هَاتَيْنِ الرُّكْعَتَيْنِ بِمَنْزِلَةِ الرَّاتِبَةِ لِلْفَرِيضَةِ فَهِيَ تَابِعَةٌ.

وَكُونُ الرَّسُولِ ﷺ يَصَلِّيهِمَا جَالِسًا، إِمَّا لَتَعْبِهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، وَإِمَّا مِنْ أَجْلِ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ الْوُتْرِ الَّذِي تُخْتَمُ بِهِ صَلَاةُ اللَّيْلِ وَبَيْنَ هَاتَيْنِ الرُّكْعَتَيْنِ، لِيُبَيِّنَ أَنَّ هَاتَيْنِ الرُّكْعَتَيْنِ أَدْنَى مَرْتَبَةٍ مِنَ الْوُتْرِ، وَلِهَذَا صَلَّاهُمَا جَالِسًا. وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: لَا تَصَلِّيَهُمَا مَدَاوِمًا عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْوَاصِفِينَ لَتَهْجِدَ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يَذْكُرُوا هَاتَيْنِ الرُّكْعَتَيْنِ.



(١) أخرجه البخاري (٩٩٨)، ومسلم (٧٥١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٣- بَابُ الضُّجْعَةِ عَلَى الشَّقِّ الْأَيْمَنِ بَعْدَ رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ.

١١٦٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ.

هذا فعلُ الرسولِ ﷺ أَنَّهُ إِذَا صَلَّى سُنَّةَ الْفَجْرِ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمُؤَذِّنُ فَيُؤَذِّنُهُ فِي الصَّلَاةِ.

وما ورد من أَنَّهُ أَمَرَ بِهَا فَضَعِيفٌ لَا يَصِحُّ^(١)، وقد أخذ ابنُ حزمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ بِحَدِيثِ الْأَمْرِ بِهَا، وَقَالَ: يَجِبُ عَلَى مَنْ صَلَّى سُنَّةَ الْفَجْرِ أَنْ يَضْطَجَعَ بَعْدَهَا عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ لَمْ تَصِحَّ صَلَاةُ الْفَجْرِ، هَذِهِ مِبَالِغَةٌ، فَيُرَى أَنَّ الْاضْطِجَاعَ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنْ شُرُوطِ صَحَّةِ صَلَاةِ الْفَجْرِ، لَكِنَّهُ قَوْلٌ ضَعِيفٌ بِلَا شَكٍّ، وَلَا حَظٌّ لَهُ مِنَ النَّظَرِ.

وَفِي هَذَا دَلِيلٌ: عَلَى أَنَّ الْاضْطِجَاعَ يَكُونُ عَلَى الشَّقِّ الْأَيْمَنِ حَتَّى فِي النَّوْمِ الَّذِي يُرِيدُ الْإِنْسَانُ أَنْ يَسْتَغْرِقَ فِيهِ، يَنَامُ عَلَى الشَّقِّ الْأَيْمَنِ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِهِ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ، قَالَ: «إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ فَتَوَضَّأْ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شَقِّكَ الْأَيْمَنِ»^(٢).



(١) أخرجه أبو داود (١٢٦١)، والترمذي (٤٢٠)، وأحمد (٤١٥/٢).

(٢) أخرجه البخاري (٢٤٧، ٦٣١١)، ومسلم (٢٧١٠).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٤ - بَابُ مَنْ تَحَدَّثَ بَعْدَ الرَّكَعَتَيْنِ وَلَمْ يَضْطَجِعْ.

١١٦١ - حَدَّثَنَا يَشْرُبُ بْنُ الْحَكَمِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمُ أَبُو النَّضْرِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى فَإِنْ كُنْتُ مُسْتَقِظَةً حَدَّثَنِي وَإِلَّا اضْطَجَعْتُ حَتَّى يُؤْذَنَ بِالصَّلَاةِ^(١).

في هذا الحديث إشكال:

أولاً: هل يدلُّ على ما ترجم به الْبُخَارِيُّ: مَنْ تَحَدَّثَ بَعْدَ الرَّكَعَتَيْنِ وَلَمْ يَضْطَجِعْ، أَوْ لَا يَدُلُّ؟

ربما يُقَالُ: إِنَّهُ يَدُلُّ؛ لِقَوْلِهَا: إِنْ كُنْتُ مُسْتَقِظَةً حَدَّثَنِي وَإِلَّا اضْطَجَعْتُ، فَهُوَ يَشِيرُ إِلَى أَنَّهُ يُحَدِّثُهَا وَهُوَ غَيْرُ مُضْطَجِعٍ.

وفيه أيضاً إشكال آخر: «إِنْ كُنْتُ مُسْتَقِظَةً حَدَّثَنِي» مع أنها تقول: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَهَجَّدُ فِي اللَّيْلِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَوْتِرَ أَيْقِظَهَا لَتَوْتِرَ؛ فيقال: لا معارضة، فربما تكونُ فيما ذُكِرَ في هذا الحديث تكون غير طاهرة - يَعْنِي: لَا تَصَلِّي - وَحِينَئِذٍ لَا مَنَافَةَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ.

وفي هذا الحديث: مِنْ حُسْنِ خَلْقِ النَّبِيِّ ﷺ مَا هُوَ ظَاهِرٌ.

وفيه أيضاً دليلٌ: عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَتَحَدَّثَ الْإِنْسَانُ بَيْنَ أَذَانِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْفَجْرِ، لَكِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَحَدَّثَ إِلَّا فِيهَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ، كِتَابُ الْقَلْبِ وَالْإِنْسَانِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/٤٣ - ٤٤):

قَوْلُهُ: «بَابُ مَنْ تَحَدَّثَ بَعْدَ الرَّكَعَتَيْنِ وَلَمْ يَضْطَجِعْ». أَشَارَ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ إِلَى أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَكُنْ يُدَاوِمُ عَلَيْهَا، وَبِذَلِكَ احْتِجَّ الْأَثَمَةُ عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ، وَحَمَلُوا الْأَمْرَ الْوَارِدَ بِذَلِكَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ، وَفَائِدَةُ ذَلِكَ الرَّاحَةُ وَالنَّشَاطُ لَصَلَاةِ الصُّبْحِ، وَعَلَى هَذَا فَلَا يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ إِلَّا لِلْمُتَهَجِّدِ، وَبِهِ جَزَمَ

ابنُ العربي، وَيَشْهَدُ لَهُ مَا أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرِّزَاقِ أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ تَقُولُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَضْطَجِعْ لِسُنَّةٍ، وَلَكِنَّهُ كَانَ يَذْأَبُ لَيْلَتَهُ فَيَسْتَرِيحُ. فِي إِسْنَادِهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمَّ. وَقِيلَ إِنَّ فَائِدَتَهَا الْفَصْلُ بَيْنَ رَكَعَتِي الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الصُّبْحِ، وَعَلَى هَذَا فَلَا اخْتِصَاصَ، وَمَنْ ثُمَّ قَالَ الشَّافِعِيُّ: تَتَأَدَّى السُّنَّةُ بِكُلِّ مَا يَحْصُلُ بِهِ الْفَضْلُ مِنْ مَشْيٍ وَكَلَامٍ وَغَيْرِهِ. حَكَاهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَقَالَ النَّوَوِيُّ: الْمَخْتَارُ أَنَّهُ سُنَّةٌ لِظَاهِرِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَدْ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَاوِي الْحَدِيثِ: إِنَّ الْفَضْلَ بِالْمَشْيِ إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يَكْفِي، وَأَفْرَطَ ابْنُ حَزْمٍ فَقَالَ: يَجِبُ عَنْ كُلِّ أَحَدٍ، وَجَعَلَهُ شَرْطًا لَصِحَّةِ صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَرَدَّ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ بَعْدَهُ حَتَّى طَعَنَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَمَنْ تَبِعَهُ فِي صِحَّةِ الْحَدِيثِ لِتَفَرُّدِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ زِيَادٍ بِهِ، وَفِي حِفْظِهِ مَقَالٌ، وَالْحَقُّ أَنَّهُ تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ. وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْفَضْلُ لَا يَتَّقَدُّ بِالْإِيْمَنِ، وَمَنْ أَطْلَقَ قَالَ: يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِالْقَادِرِ، وَأَمَّا غَيْرُهُ فَهَلْ يَسْقُطُ الطَّلَبُ أَوْ يُؤْمَى بِالاضْطِجَاعِ أَوْ يَضْطَجِعُ عَلَى الْإِسْرِ؟ لَمْ أَقِفْ فِيهِ عَلَى نَقْلِ، إِلَّا أَنَّ ابْنَ حَزْمٍ قَالَ: يُؤْمَى وَلَا يَضْطَجِعُ عَلَى الْإِسْرِ أَصْلًا، وَيُحْمَلُ الْأَمْرُ بِهِ عَلَى النَّدْبِ كَمَا سَأَتِي فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ. وَذَهَبَ بَعْضُ السَّلَفِ إِلَى اسْتِحْبَابِهَا فِي الْبَيْتِ دُونَ الْمَسْجِدِ وَهُوَ مَحْكِيٌّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَقَوَاهُ بَعْضُ شُيُوخِنَا بِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ فَعَلَهُ فِي الْمَسْجِدِ، وَصَحَّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يُحْصَبُ مَنْ يَفْعَلُهُ فِي الْمَسْجِدِ. أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ. اهـ

هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ: أَنَّ الْاضْطِجَاعَ سُنَّةٌ لِمَنْ يَصَلِّي الرَّاتِبَةَ فِي بَيْتِهِ، وَأَمَّا فِي الْمَسْجِدِ فَلَا، وَقَدْ كَانَ بَعْضُ النَّاسِ -مِمَّا نَسَمِعُ مِمَّا سَبَقَ- يَضْجَعُونَ فِي نَفْسِ الْمَسْجِدِ، فَإِذَا صَلَّى أَحَدُهُمُ الرَّاتِبَةَ اضْطَجَعَ، فَتَأْتِي إِلَى الصَّفِّ وَكُلُّهُمْ مُضْطَجِعُونَ.

فَالصَّوَابُ: أَنَّهُ لَا تُسَنَّ إِلَّا لِمَنْ كَانَ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا لِكَوْنِهِ يَتَهَجَّدُ وَيَتَعَبُ.

وثَانِيًا: لَا تَكُونُ إِلَّا فِي الْبَيْتِ.

وَالثَّلَاثُ: إِذَا خَافَ أَنَّهُ لَوْ اضْطَجَعَ لَنَامَ عَنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ، لَا يَضْطَجِعُ؛ لِأَنَّ هَذَا يُؤَدِّي إِلَى فَوَاتِ فَرِيضَةٍ، فَهَذِهِ السُّنَّةُ مُحَلُّهَا فِي الْبَيْتِ.

ويشترط لها أيضًا أنها تكون للمتَّهِّجِد إذا شَعَرَ بتعبٍ، وذلك مع الأمن من عدم فواته لصلاة الصُّبْح في جماعة.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٤٤/٣):

❖ قَوْلُهُ: «كَانَ إِذَا صَلَّى رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ». وسنذكر مستند ذلك في الباب الذي بعده.

❖ قَوْلُهُ: «حَدَّثَنِي وَإِلَّا اضْطَجَعَ». ظاهره أنه كان يَضْطَجِعُ إذا لم يحدثها، وإذا حَدَّثَهَا لم يَضْطَجِعْ، وإلى هذا جَنَحَ المصنِّفُ في الترجمة، وكذا تَرَجَّمَ له ابنُ خزيمة: الرُّخْصَةُ فِي تَرْكِ الاضْطِجَاعِ بَعْدَ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ. ويُعَكِّرُ على ذلك ما وَقَعَ عندَ أحمدَ عن عبد الرحمن بن مَهْدِي، عن مالِكٍ عن أَبِي النَّضْرِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ اضْطَجَعَ، فَإِنْ كُنْتُ يَقْظَى تَحَدَّثَ مَعِي، وَإِنْ كُنْتُ نَائِمَةً نَامَ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمُؤَذِّنُ. فَقَدْ يُقَالُ إِنَّهُ كَانَ يَضْطَجِعُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، فَإِمَّا أَنْ يُحَدِّثَهَا وَإِمَّا أَنْ يَنَامَ، لَكِنِ الْمُرَادُ بِقَوْلِهَا: نَامَ؛ أَي: اضْطَجَعَ، وَبَيْنَهُمَا أَخْرَجَهُ الْمَصْنِفُ قَبْلَ أَبْوَابِ التَّهَجُّدِ مِنْ رِوَايَةِ مَالِكٍ عَنْ أَبِي النَّضْرِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ جَمِيعًا عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بَلْفِظَ: فَإِنْ كُنْتُ يَقْظَى تَحَدَّثَ مَعِي، وَإِنْ كُنْتُ نَائِمَةً اضْطَجَعَ.

❖ قَوْلُهُ: «حَتَّى يُؤَذَّنَ». بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ الثَّقِيلَةِ، وَفِي رِوَايَةِ الْكُشْمِيهِيِّ: حَتَّى نُودِيَ. وَاسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى عَدَمِ اسْتِحْبَابِ الصُّجْعَةِ، وَرَدَّ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ رَسْبًا تَرْكُهَا عَدَمَ الاسْتِحْبَابِ، بَلْ يَدُلُّ تَرْكُهَا لَهَا أَحْيَانًا عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ كَمَا تَقَدَّمَ أَوَّلَ الْبَابِ.

تَنْبِيهِ: تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ أَبْوَابِ الْوُتْرِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ اضْطِجَاعَهُ ﷺ وَقَعَ بَعْدَ الْوُتْرِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَلَا يُعَارِضُ ذَلِكَ حَدِيثُ عَائِشَةَ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ نَوْمَهُ ﷺ بَيْنَ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَصَلَاةِ الْفَجْرِ، وَغَايَتُهُ أَنَّهُ تِلْكَ اللَّيْلَةُ لَمْ يَضْطَجِعْ بَيْنَ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الصُّبْحِ فَيُسْتَفَادُ مِنْهُ عَدَمُ الْوُجُوبِ أَيْضًا، وَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهُ ﷺ اضْطَجَعَ بَعْدَ الْوُتْرِ فَقَدْ خَالَفَهُ أَصْحَابُ الزَّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ فَذَكَرُوا الاضْطِجَاعَ بَعْدَ الْفَجْرِ وَهُوَ الْمَحْفُوظُ، وَلَمْ يُصَبِّ مَنْ اخْتَجَّ بِهِ عَلَى تَرْكِ اسْتِحْبَابِ الاضْطِجَاعِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

والخلاصة: أنها ليست بسُنَّةٍ مُطْلَقًا، فهي سُنَّةٌ لِمَن احتاجَ إليها، وهذا القول هو الصَّحِيحُ.

وغالبًا: إذا تأملت اختلافات العلماء في مثل هذه المسائل وجدت أن القول المُفْصَّل هو الصواب، وذلك أَنَّ النَّافِيَ يَأْخُذُ بِبَعْضِ الْأَدَلَّةِ، وَالْمُثَبِّتُ يَأْخُذُ بِبَعْضِ الْأَدَلَّةِ، وَالْمُفْصَّلُ يَجْمَعُ بَيْنَهَا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّطَوُّعِ مَثْنَى مَثْنَى.

وَيُذَكِّرُ ذَلِكَ عَنْ عَمَّارٍ وَأَبِي ذَرٍّ وَأَنْسٍ وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ وَعِكْرِمَةَ وَالزُّهْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ: مَا أَذْرَكْتُ فَقَهَاءَ أَرْضِنَا إِلَّا يُسَلِّمُونَ فِي كُلِّ اثْنَتَيْنِ مِنَ النَّهَارِ.

هذا هو الصَّحِيحُ: أَنَّ صَلَاةَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى، أَمَّا صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى فَمُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ لَا إِشْكَالَ فِيهِ، أَمَّا «وَالنَّهَارُ» فَهِيَ كَلِمَةٌ اخْتَلَفَ الْحِفَاطُ فِي زِيَادَتِهَا؛ مِنْهُمْ مَنْ أَنْكَرَهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ صَحَّحَهَا، وَمِمَّنْ صَحَّحَهَا شَيْخُنَا السَّلْفِيُّ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَازٍ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: إِنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةُ صَحِيحَةٌ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى»^(١). وَعَلَى هَذَا فَلَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُصَلِّيَ فِي اللَّيْلِ أَرْبَعًا، وَلَا فِي النَّهَارِ أَرْبَعًا، قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِذَا قَامَ إِلَى ثَالِثَةٍ فِي اللَّيْلِ فَكَأَنَّمَا قَامَ إِلَى ثَالِثَةٍ فِي الْفَجْرِ.

ومعلومٌ أَنَّ مَنْ قَامَ إِلَى ثَالِثَةٍ فِي الْفَجْرِ مُعَمَّدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَنَاسِيًا يَرْجِعُ، فَإِنْ لَمْ يَرْجِعْ بَطَلَتْ الصَّلَاةُ، لَكِنْ يَسْتَنِي مِنْ هَذَا الْوَتَرُ، فَإِنَّهُ صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يُوتِرُ

(١) أخرجه البخاري (٩٩٠)، ومسلم (٧٤٩).

بِخَمْسٍ بِسَلَامٍ وَاحِدٍ، وَبِسَبْعٍ بِسَلَامٍ وَاحِدٍ، وَبِتَسْعٍ بِسَلَامٍ وَاحِدٍ^(١)، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَجْلِسُ فِي الثَّامِنَةِ فَيَتَشَهُدُ وَلَا يُسَلِّمُ، ثُمَّ يُصَلِّيُ التَّاسِعَةَ وَيَتَشَهُدُ وَيُسَلِّمُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٦٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الْمَوَالِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا الْإِسْتِخَارَةَ فِي الْأُمُورِ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، يَقُولُ: «إِذَا هُمْ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ، ثُمَّ لِيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَامُ الْغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي - أَوْ قَالَ: عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَاقْدُرْهُ لِي، وَيَسِّرْهُ لِي، ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ، وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي - أَوْ قَالَ: فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَاصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْنِي عَنْهُ، وَاقْدِرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ، ثُمَّ أَرْضِنِي». قَالَ: «وَيُسَمِّي حَاجَتَهُ».

[الحديث ١١٦٢ - طرفاه في: ٦٣٨٢، ٧٣٩٠].

❦ قَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا هُمْ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ». يَعْنِي بِالْأَمْرِ الَّذِي يَشْكُ فِيهِ وَيَتَرَدَّدُ، أَمَّا الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَشْكُ فِيهِ وَلَا يَتَرَدَّدُ فَلَا اسْتِخَارَةَ، فَلَوْ هَمَّ الْإِنْسَانُ لِيَصْلِيَ الْفَجْرَ فِي الْمَسْجِدِ، لَا يُصَلِّيُ اسْتِخَارَةَ، وَإِذَا هَمَّ أَنْ يَنْزِلَ إِلَى السُّوقِ لِيَشْتَرِيَ حَاجَاتَهُ لَا نَقُولُ لَهُ: صَلِّ الْاسْتِخَارَةَ. فَمَرَأُ النَّبِيِّ ﷺ: إِذَا هَمَّ بِأَمْرٍ وَتَرَدَّدَ فِيهِ. وَلَا شَكَّ فِي هَذَا بِدَلِيلِ الدُّعَاءِ الْآتِي، فَيَكُونُ قَوْلُهُ: «إِذَا هُمْ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ» عَامًّا وَوَجَدَ بِهِ الْخَاصُّ وَهُوَ الْأَمْرُ الَّذِي يَتَرَدَّدُ فِيهِ، إِمَّا لِأَنَّهُ شَكَّ فِي مَصْلَحَتِهِ، أَوْ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ صَحَّتَهُ لَكِنَّهُ يَشْكُ هَلْ مِنْ الْمَصْلَحَةِ أَنْ يَفْعَلَهُ الْآنَ أَوْ لَا، فَمَنْ تَرَدَّدَ أَيَحُجُّ هَذَا الْعَامَ أَوْ لَا يَحُجُّ؟ الْحُجُّ مَصْلَحَةٌ

(١) أخرجه مسلم (٧٣٧، ٧٤٦).

لا شك، لكن كونه في هذا العام مصلحة أو غير مصلحة هذا أمر علمه عند الله، فهل يجوز أن يستخير الله تعالى: أيحج هذا العام أو لا؟

فالجواب: نعم، له ذلك، إلا إذا كان فريضة، فلا بد من المبادرة فيها.

❖ قوله: «فليركع ركعتين من غير الفريضة». ظاهره هذا أنه لا فرق أن تكون الركعتان خاصتين بالاستخارة أو ركعتان مشروعتان من قبل، كالرأبئة مثلاً، فليركع ركعتين، لكن الظاهر لي: أن المراد: ركعتان خاصتان، وأنه لا يجزئ عنها تحية المسجد، ولا السنة الرأبئة. بل لابد من ركعتين خاصتين ينشئهما من أجل الاستخارة، والحكمة في تقدم الركعتين على هذا الدعاء ليكون الإنسان قد تقرب إلى الله ﷻ، وربما تكون الركعتان بعد وضوء أسبغ، ولم يحدث فيهما نفسه، فيغفر له ما تقدم من ذنبه ويكون لدعائه محل.

❖ قوله ﷺ: «استخيرك». يعني: أطلب منك خير الأمرين.

❖ قوله ﷺ: «بعلبك». أي: بحسب ما تعلم.

❖ قوله ﷺ: «استقدرك». يعني: أسألك أن تجعلني قادراً على فعل ما اخترته لي.

❖ قوله ﷺ: «بقدرتك». لأن الاستقدار يناسبه التوسم بالقدرة.

❖ قوله ﷺ: «تقدر». يعني: قدرة لا حدود لها.

❖ قوله ﷺ: «ولا أقدر». يعني: كقدرتك يا رب، وإلا فلإنسان قدرة بلا شك،

كما قال تعالى: ﴿لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا﴾ [البقرة: ٢٦٤]. فالإنسان له قدرة، لكنها قدرة محدودة، أما قدرة الخالق جل وعلا غير محدودة ﴿عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

❖ قوله ﷺ: «تعلم ولا أعلم». لا شك أن الإنسان يعلم، قال: ﴿تَعْلَمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ

اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٧٩]. وقال: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ [البقرة: ١٩٠]. لكن علم

الإنسان محدود، قاصر، مسبوق بجهل، ملحق بالنسيان، لكن علم الله شامل، محيط لكل شيء، غير مسبوق بجهل، ولا ملحق بنسيان.

﴿قَوْلُهُ ﷺ: «أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ». جمع غيب؛ يَعْنِي: كل الغيوب التي غابت عن الخلق، فالله عالمها، ومن ذلك العلم بالمستقبل، فالعلم بالمستقبل لا يمكن لأحد أن يَدَّعِيَهُ إِلَّا وَهُوَ كَاذِبٌ، لَوْ قَالَ: سَيَكُونُ بَعْدَ عَشْرِينَ سَنَةً كَذَا وَكَذَا. قلنا: كَذَبْتَ، وَحَرَّمَ عَلَيْنَا أَنْ نُصَدِّقَهُ، وَهُوَ إِذَا ادَّعَى أَنَّهُ عَالِمٌ، كَانَ مَكْذَبًا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، أَمَّا مَا غَابَ وَقَدْ وَقَعَ، فَهُوَ غَيْبٌ نَسْبِيٌّ يَعْلَمُهُ مَنْ شَاهَدَهُ وَيَجْهَلُهُ مَنْ لَمْ يَشَاهِدْهُ.

ولذلك العَرَّافُ الَّذِي يُخْبِرُ عَنْ مَكَانِ الضَّالَّةِ أَيْنَ كَانَ مَكَانَهَا وَنَحْوَ ذَلِكَ، لَيْسَ هُوَ الْكَاهِنُ الَّذِي يُخْبِرُ عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ، الْكَاهِنُ يُخْبِرُ عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ، يَقُولُ: سَيَأْتِيكَ كَذَا وَيَأْتِيكَ كَذَا. الْعَرَّافُ رَبِّهَا يَدْخُلُ فِيهِ الْكَاهِنُ بِالْمَعْنَى الْأَعْمَى، لَكِنَّهُ يُخْبِرُكَ عَنْ شَيْءٍ مَا فِي الْوَاقِعِ، يَقُولُ لَكَ مَثَلًا: أَعْيِرَكَ الضَّالُّ الَّذِي ضَاعَ مِنْكَ؟ فِي الْمَكَانِ الْفُلَانِي. هَذَا يُسَمَّى عَرَّافًا، لَكِنْ لَا يُسَمَّى كَاهِنًا، الْكَاهِنُ هُوَ الَّذِي يُخْبِرُ عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْكَاهِنَ يَأْخُذُ مِنَ الَّذِينَ يَسْتَرْقُونَ السَّمْعَ وَهُمْ الشَّيَاطِينُ، الشَّيَاطِينُ لَهُمْ قُوَّةٌ لَا شَكَّ، أَعْطَاهُمُ اللَّهُ تَعَالَى قُوَّةً وَقُدْرَةً يَرْكَبُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا حَتَّى يَصِلُوا إِلَى جُودِ السَّمَاءِ، وَيَسْتَمْعُونَ إِلَى مَا فِي السَّمَاءِ مِنْ أَخْبَارٍ، ثُمَّ يُخْبِرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا إِلَى أَنْ تَصِلَ إِلَى رَأْسِهِمْ مِنَ الْإِنْسِ وَهُوَ الْكَاهِنُ، وَيُضِيفُ إِلَيْهَا أَشْيَاءَ، فَيُخْبِرُ هَذَا الْكَاهِنُ عَمَّا سَمِعَ، وَيَكُونُ نَصْفُهُ صِدْقًا وَنَصْفُهُ كَذِبًا، أَوْ أَكْثَرُ مِنَ النِّصْفِ كَذِبٌ فَيُخْبِرُهُ، هَذَا كَاهِنٌ.

ولهذا نقول: «أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ» يَشْمَلُ الْغَيْبَ النَّسْبِيَّ وَالْغَيْبَ الْحَقِيقِيَّ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ أَحَدٌ مِنَ الْخَلْقِ، فَاللَّهُ عَالِمٌ بِهِ.

﴿قَوْلُهُ ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا». لَيْسَ هَذَا شَرْطًا فِي الْعِلْمِ؛ يَعْنِي: إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَوْ لَا تَعْلَمُ، فَاللَّهُ يَعْلَمُ ﷻ، لَكِنَّهُ شَرْطٌ فِي قَوْلِهِ: «فَاقْدُرْهُ لِي وَيَسِّرْهُ لِي». وقوله ﷺ: «أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ». يُسَمَّى حَاجَتَهُ، إِنْ كَانَ يُرِيدُ السَّفَرَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا السَّفَرَ. إِذَا كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَشْتَرِيَ شَيْئًا يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ شِرَائِي هَذَا الشَّيْءَ. وَهَكَذَا.

﴿قَوْلُهُ ﷺ: «خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةُ أَمْرِي - أَوْ قَالَ -». هَذَا شَكٌّ مِنَ الرَّأْيِ «أَوْ قَالَ: عَاجِلُ أَمْرِي وَآجِلُهُ». إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ ذَلِكَ فَاقْدِرْهُ لِي وَيَسِّرْهُ لِي، ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ، فَسَأَلَ الرَّبَّ ﷻ أَنْ يَقْدِرَهُ لَهُ؛ يَعْنِي: يَقْدِرَهُ مِنَ التَّقْدِيرِ، وَيَسِّرَهُ لَهُ مِنَ التَّيْسِيرِ؛ يَعْنِي: بِحَيْثُ يَقَعُ لِي بِدُونِ مَشَقَّةٍ وَلَا تَعَبٍ.

﴿قَوْلُهُ ﷺ: «وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةُ أَمْرِي - أَوْ قَالَ: فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَاصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْنِي عَنْهُ». «اصْرِفْهُ عَنِّي» يَعْنِي: أَبْعِدْهُ حَتَّى لَا يَتَسَهَّلَ لِي. «وَاصْرِفْنِي عَنْهُ» حَتَّى لَا أَفَكِّرَ فِيهِ وَلَا تَتَّبِعَهُ نَفْسِي.

﴿قَوْلُهُ ﷺ: «وَاقْدُرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ، ثُمَّ ارْضِنِي». حَيْثُ كَانَ هَذَا الْخَيْرُ فِي هَذَا الْوَجْهِ أَوْ فِي غَيْرِهِ. «ثُمَّ ارْضِنِي» أَي: اجْعَلْنِي بِهِ رَاضِيًا غَيْرَ نَادِمٍ وَلَا حَزَنٍ عَلَيْهِ. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ: عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ إِذَا هَمَّ بِأَمْرٍ وَأَشْكَلَ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ يَدْعُو، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الدُّعَاءَ بَعْدَ الرَكَعَتَيْنِ، وَإِنْ كَانَ غَالِبُ أَدْعِيَةِ النَّبِيِّ ﷺ تَكُونُ قَبْلَ التَّسْلِيمِ لَكِنْ هَذَا صَرِيحٌ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُدْفَعَ هَذَا الصَّرِيحُ بِشَيْءٍ مُحْتَمَلٍ، فَنَقُولُ: بَعْدَ أَنْ يُصَلِّيَ الرَكَعَتَيْنِ يَدْعُو، ثُمَّ هَلْ يَرْفَعُ يَدَيْهِ أَوْ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ؟ نَرْجِعُ إِلَى الْأَصْلِ، الْأَصْلُ فِي الدُّعَاءِ رَفْعُ الْيَدَيْنِ، فَإِذَا صَلَّى الرَكَعَتَيْنِ رَفَعَ يَدَيْهِ وَقَالَ هَذَا الذِّكْرَ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: وَبَعْدَ هَذَا الْقَوْلِ مَاذَا يَقُولُ لَوْ بَقِيَ مُتَرَدِّدًا؟
قَالَ الْعُلَمَاءُ: لَوْ بَقِيَ مُتَرَدِّدًا بَعْدَ الاسْتِخَارَةِ فَلْيُعِدْهَا مَرَّةً أُخْرَى، كَمَا أَنَّ النَّاسَ إِذَا اسْتَسْقَوْا لِقَلَّةِ الْمَطَرِ وَلَمْ يَأْتِ الْمَطَرُ يَعِيدُونَ الاسْتِسْقَاءَ مَرَّةً أُخْرَى حَتَّى يَسْقُطَ.
وَهَلْ يُكْرَرُ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ؟

الظَّاهِرُ: ثَلَاثَ مَرَاتٍ؛ لِأَنَّ مِنْ عَادَتِهِ ﷺ أَنَّهُ يَدْعُو وَيُكْرَرُ الدُّعَاءَ ثَلَاثَ مَرَاتٍ، فَيُقَالُ: ثَلَاثَ مَرَاتٍ، ثُمَّ إِذَا لَمْ يَظْهَرْ لَهُ شَيْءٌ يَمْضِي فِي الْأَمْرِ، وَإِذَا قَدَّرَ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ هَذَا أَوْ هَذَا فَهُوَ خَيْرٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

ولكن هل يُشاوَر مع الاستخارة؟

الظاهر: أنَّه إذا لم يتبين له شيءٌ بعد الاستخارة أنَّه يُشاوَر ذوي الرأي الذين جمعوا بين الدين والأمانة والمحبة لهذا الشخص؛ لأنَّ بعض الناسِ عنده دينٌ وعنده خبرةٌ وأمانةٌ، ولكنَّه إذا شاوره أحدٌ يحسُّده فيها يريدُ أن يفعل فتجده يحاولُ أن يصرفه عنه. فليكن استشارته لمن جمع الخبرة والدين والمحبة.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٦٣ - حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرْقِيِّ سَمِعَ أَبَا قَتَادَةَ بْنَ رِبْعِيٍّ الْأَنْصَارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ»^(١).

هذا أيضًا فيه: إثبات التطوعِ مثنى مثنى، وهذا دليلٌ على أن البخاريَّ رَحِمَهُ اللَّهُ يرى أن تحية المسجد من باب التطوع، وليست من باب الواجب، وقد اختلف العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ في تحية المسجد أواجبة أم سُنَّة؟

فأكثَر العلماء على أنها سُنَّة، وقال بعض أهل العلم: إنها واجبة. واستدلَّ بدليل قويٍّ، وهو أن النَّبِيَّ ﷺ كان يخطُبُ الناسَ يومَ الْجُمُعَةِ فدخل رجلٌ فجلسَ فقطعَ النَّبِيُّ ﷺ خطبته وقال: «أَصَلَّيْتُ؟». قَالَ: لَا. قَالَ: «فَقُمْ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ وَتَجَوَّزْ فِيهِمَا»^(٢). ووجه الاستدلال: أن النَّبِيَّ ﷺ قطعَ خطبته وكَلَّمَ الرجلَ وأمره أن يُصَلِّيَ وَتَجَوَّزَ.

والوجه الثاني: أنَّه وهو في صلاته للركعتين سوف ينشغلُ عن استماع الخطبة، ولا يجوزُ أن يشتغلَ بسُنَّةٍ عن شيءٍ واجبٍ.

(١) أخرجه مسلم (٧١٤).

(٢) أخرجه البخاري (٩٣٠)، ومسلم (٨٧٥).

ووجه ثالث: أَنَّهُ أَمَرَهُ أَنْ يَتَجَوَّزَ فِيهَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فَعْلَهَا لِلضَّرُورَةِ، فَيَتَجَوَّزُ حَتَّى يَتَفَرَّغَ لَاسْتِمَاعِ الْخُطْبَةِ، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ قَوْلٌ قَوِيٌّ، وَلَا يُعَارِضُ هَذَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمَنْ سَأَلَهُ عَنِ الصَّلَوَاتِ وَذَكَرَ أَنَّهَا خَمْسٌ، قَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ»^(١). لَا يُعَارِضُهُ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ ﷺ: «إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ». يَغْنِي: الصَّلَوَاتِ الرَّابِتَّةِ الَّتِي لَيْسَ لَهَا سَبَبٌ فِيهَا خَمْسَةٌ، أَمَا مَا لَهُ سَبَبٌ فَهُوَ مَقْرُونٌ بِسَبَبِهِ.

لكن وردت نصوصٌ تدلُّ على عدم الوجوب:

منها: أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا دَخَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَإِنَّهُ لَا يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، وَإِنَّمَا يَتَقَدَّمُ إِلَى الْمَنْبَرِ وَيُسَلِّمُ عَلَى النَّاسِ قَائِمًا ثُمَّ يَجْلِسُ إِذَا فَرَغَ الْأَذَانُ، ثُمَّ يَجْلِسُ أَيْضًا بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ. ومنها: قِصَّةُ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه حِينَ دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ وَلَمْ يَأْمُرْ بِصَلَاةِ الرُّكَعَتَيْنِ^(٢).

ومنها: قِصَّةُ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ أَتَوْا إِلَى الرَّسُولِ ﷺ وَهُوَ مَعَ أَصْحَابِهِ فَمِنْهُمْ مَنْ جَلَسَ وَمِنْهُمْ مَنْ دَخَلَ فِي الْحَلْقَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ انْصَرَفَ، وَلَمْ يُذَكَّرْ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَمَرَهُمْ^(٣). وَهَذِهِ الْأَدَلَّةُ الثَّلَاثَةُ فِي النَّفْسِ مِنْهَا شَيْءٌ، فَهِيَ لَيْسَتْ قَوِيَّةٌ تُعَارِضُ مِثْلَ هَذَا الْحَدِيثِ.

قَوْلُهُ ﷺ: «فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ». ظَاهِرُ الْحَدِيثِ: أَنَّهُ سَوَاءٌ دَخَلَ فِي وَقْتِ النَّهْيِ أَوْ فِي غَيْرِهِ، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَلِهَذَا نَقُولُ: إِذَا دَخَلْتَ الْمَسْجِدَ فِي أَيِّ وَقْتٍ فَلَا تَجْلِسُ حَتَّى تُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ نَجْمَعُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ أَحَادِيثِ النَّهْيِ؟

الْجَوَابُ: أَنَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَادِيثِ النَّهْيِ عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهِ:

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٦)، وَمُسْلِمٌ (١١).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٧٥٧)، وَمُسْلِمٌ (٢٧٦٩).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٦).

من جهة الزمن: أحاديث النهي أخص؛ لأنها مخصوصة بأوقات معينة، وهذا عام.
 من جهة الصلاة: هذا أخص؛ لأنه خاص بتحية المسجد، وإذا كان بينهما عموم
 وخصوص، فإننا ننظر أيهما أحفظ، أي: عمومها أحفظ؟
 نجد أن عموم هذا الحديث: «لَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ» أحفظ إذا لم يرد
 تخصيصه.

وأما الأوقات: فورد تخصيصها في عدة صلوات منها: ركعتي الطواف، وركعتي
 الوضوء، وركعة المتصدق على مَنْ دَخَلَ وقت العصر، وقد قال العلماء: العام
 المحفوظ مُقَدَّمٌ على العام المخصوص.

فإن قال قائل: لو دَخَلَ المسجد وصَلَّى ركعة الوتر واحدة أيجزئ أو لا؟
 الجواب: نعم يجزئ؛ لأنَّ قوله: «فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ». مبنيٌّ على
 الغالب.

فلو قال: لو دَخَلَ ولم يَجْلِسْ وأوتر بثلاث، فهذا يجزئ بلا شك؛ لأنَّه صَلَّى
 ركعتين وزيادة.

فإن قال قائل: وهل تُجزئ عنها الراتبة؟

الجواب: نعم. فلو دَخَلَ المسجد لصلاة الظهر وصَلَّى ركعتين بنية الراتبة كفى ذلك
 عن تحية المسجد؛ لأنَّ المقصود من تحية المسجد ألا تجلسَ حَتَّى تُصَلِّيَ ركعتين.
 إذا دَخَلَ المسجد الحرام ليطوف للعمرة أو للقدوم، هل يُصَلِّيَ ركعتين ثم
 يطوف أو يطوف ثم يُصَلِّيَ ركعتين للطواف؟

الجواب: الثاني، وقد وهم بعض الناس فأطلق عبارة عامة لا صحة لها، وهي أن
 تحية المسجد الحرام الطواف، هذا غلطٌ ليس بصواب، بل إذا دَخَلَتِ المسجد
 الحرام إن دَخَلْتَ للطواف كفاك عن التحية بالصلاة، وإن أردت الصلاة فهو كغيره
 من المساجد، يَعْنِي: لو دَخَلْتَ المسجد الحرام لإحدى الصلوات المفروضة أو
 لطلب علم أو ما أشبه ذلك، فإنَّ تحيته كغيره أن تُصَلِّيَ ركعتين.

والمكان المُعَدُّ للصلاة وليس بمسجد هل له هذا الحكم؟
الجواب: لا، لذلك لا يصح الاعتكاف فيه؛ لأنه ليس من المساجد، فالمُصَلِّي
الذي يكون في دوائر الحكومة أو مُصَلِّي في البيت، أو مُصَلِّي في الاستراحة وما أشبه
ذلك ليس له حُكْمُ المسجد، فَمَنْ دَخَلَهُ وَجَلَسَ فلا شيء عليه.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٦٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ
انْصَرَفَ^(١).

١١٦٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ:
أَخْبَرَنِي سَالِمٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ
الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَرَكَعَتَيْنِ
بَعْدَ الْعِشَاءِ^(٢).

قَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «صَلَّيْتُ مَعَ». يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْمَعِيَّةُ مَعِيَّةَ الْجَمَاعَةِ أَوْ مَعِيَّةَ
الْمَتَابِعَةِ وَالتَّأْسِي، وَالْأَصْلُ هُوَ الثَّانِي؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ فِي النَّفْلِ قَلِيلَةٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.
وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ: عَلَى أَنَّ الْجُمُعَةَ لَيْسَ قَبْلَهَا سُنَّةٌ رَاتِبَةٌ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ لِلظُّهْرِ سُنَّةً
رَاتِبَةً وَلَمْ يَذْكُرْ لِلْجُمُعَةِ.

وَفِيهِ أَيْضًا: أَنَّ الرَّاتِبَةَ بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكَعَتَانِ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا صَلَّيْ
أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيُصَلِّ بَعْدَهَا أَرْبَعًا»^(٣). فَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي تَخْرِيجِ الْحَدِيثَيْنِ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ
قَالَ: يُصَلِّي أَرْبَعًا تَقْدِيمًا لِلْقَوْلِ عَلَى الْفِعْلِ، سِوَاءَ صَلَّاهَا فِي بَيْتِهِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ.

(١) أخرجه مسلم (٦٥٨).

(٢) أخرجه مسلم (٧٢٩).

(٣) أخرجه مسلم (٨٨١).

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يُصَلِّي سِتًّا؛ رَكَعَتَانِ فِي السُّنَّةِ الْفَعْلِيَّةِ، وَأَرْبَعٌ فِي السُّنَّةِ الْقَوْلِيَّةِ.
وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنْ صَلَّى فِي الْمَسْجِدِ فَلْيُصَلِّ أَرْبَعًا، وَإِنْ صَلَّى فِي الْبَيْتِ فَلْيُصَلِّ
رَكَعَتَيْنِ، وَحَمَلَ الْقَوْلَ عَلَى مَا إِذَا صَلَّى رَاتِبَةَ الْجُمُعَةِ فِي الْمَسْجِدِ، وَالْفِعْلَ عَلَى مَا إِذَا
صَلَّى فِي بَيْتِهِ، وَهَذَا الْأَخِيرُ هُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٦٦ - حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ
ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ
أَوْ قَدْ خَرَجَ فَلْيُصَلِّ رَكَعَتَيْنِ»^(١).

قَوْلُهُ: «أَوْ قَدْ خَرَجَ». شَكٌّ، لَكِنِ الظَّاهِرُ: أَنَّ الثَّابِتَ: وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ.
قَوْلُهُ ﷺ: «فَلْيُصَلِّ رَكَعَتَيْنِ». وَلَمْ يُقَيِّدْهُمَا بِالْتَّخْفِيفِ، لَكِنِ جَاءَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ
أَنَّهُ يُصَلِّيهِمَا خَفِيفَتَيْنِ، لِيَتَفَرَّغَ لَاسْتِمَاعِ الْخُطْبَةِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٦٧ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَيْفُ بْنُ سُلَيْمَانَ، سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ: أُنِّي
ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مَنْزِلِهِ فَقِيلَ لَهُ: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ دَخَلَ الْكَعْبَةَ. قَالَ: فَأَقْبَلْتُ فَأَجِدُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ خَرَجَ، وَأَجِدُ بِلَالًا عِنْدَ الْبَابِ قَائِمًا، فَقُلْتُ: يَا بِلَالُ، صَلَّى رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ فِي الْكَعْبَةِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: فَأَيْنَ؟ قَالَ: بَيْنَ هَاتَيْنِ الْأُسْطُوَانَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ
فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ فِي وَجْهِ الْكَعْبَةِ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَوْصَانِي النَّبِيُّ ﷺ بِرَكَعَتَيْ الضُّحَى.

وَقَالَ عِتْبَانُ: غَدَا عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بَعْدَمَا امْتَدَّ النَّهَارُ وَصَفَفْنَا وَرَاءَهُ فَرَكِعَ رَكْعَتَيْنِ.

في هذا دليل: على مشروعية الصلاة في الكعبة، وقد اختلف العلماء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ هل تصح صلاة الفريضة في الكعبة أو لا؟
الصحيح: أنها تصح:

أولاً: لدخولها في عموم قوله ﷺ: «جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا»^(١).
والكعبة من الأرض فتصح الصلاة فيها.

ثانياً: أن ما ثبت في النفل ثبت في الفرض إلا بدليل، وهذه القاعدة مأخوذة من كون الصحابة لما ذكروا أن النبي ﷺ يُصَلِّي على راحلته في السفر قالوا: غير أنه لا يُصَلِّي عليها المكتوبة^(٢). خوفاً من أن يُقال: إنه يُصَلِّي عليها الفريضة أو النافلة، أو يُقال: إنه إذا صَلَّى النافلة جازت الفريضة.

وقوله: «وقال أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أوصاني...». هذا تابع للحديث المعلق، وقد ذكره البخاري موصولاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو أن عتبان بن مالك كف بصره، فطلب من النبي ﷺ أن يأتي إلى بيته فيصلي في مكان يتخذه عتبان مصلًى، فخرج النبي ﷺ عَلَيْهِ السَّلَام ومعه أبو بكر وجماعة ثم دخل بيت عتبان وقال له: «أين تريد أن أصلي»^(٣). وصنع لهم طعاماً، فبدأ النبي ﷺ بالغرض الذي جاء من أجله، وهذا هو الحزم أن تبدأ بالغرض الذي جئت من أجله ثم ما بعده يتبعه، وهذا أيضاً يصح أن نقوله في المطالعة، إذا كنت تريد أن تراجع مسألة من المسائل وراجعت الفهرس، بعض الناس يراجع الفهرس ثم يمر عليه عنوان يقف عنده ثم يذهب يراجع فيه، وهذا غلط، هذا يُضَيِّعُ عليك الوقت،

(١) أخرجه البخاري (٤٣٨)، ومسلم (٥٢١).

(٢) أخرجه البخاري (١١٠٥)، ومسلم (٧٠٠).

(٣) أخرجه مسلم (٣٣).

ما دمت تطلب مسألة مُعَيَّنَةً، فابحث في الفهرس حتى تصل إليها، ثم إذا قضيت منها فراجع ما شئت، أمّا أن تبقى كل ما وقعت عينك على شيء فتحت الكتاب ورجعت إليه يضيع عليك الوقت، فابدأ أولاً بما كان مقصوداً في الأصل قبل كل شيء. وفي هذا الحديث وغيره مما مرّ دليلٌ: على جواز إقامة الجماعة في النفل لكن ليس على وجه الراتبه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٦- باب الْحَدِيثِ بَعْدَ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ.

١١٦٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ أَبُو النَّضْرِ: حَدَّثَنِي عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، فَإِنْ كُنْتُ مُسْتَقِظَةً حَدَّثَنِي، وَإِلَّا اضْطَجَعْتُ^(١). قُلْتُ لِسُفْيَانَ: فَإِنْ بَعْضُهُمْ يَرْوِيهِ: رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ. قَالَ سُفْيَانُ: هُوَ ذَاكَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٧- باب تَعَاهُدِ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ وَمَنْ سَاهَمَا تَطَوُّعًا.

١١٦٩- حَدَّثَنَا بَيَانُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ أَشَدَّ مِنْهُ تَعَاهُدًا عَلَى رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ^(١).

هذا فيه دليلٌ: على تأكيد سنة الفجر، ولهذا كان النبي ﷺ لا يتركها حضراً ولا سافراً، فهما مختصّان من بين الرواتب بهذا، ويختصّان كذلك بأنه يُشْرَعُ فيهما قراءة صور مُعَيَّنَةٍ وهي: ﴿قُلْ يٰٓأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾^(١) [الكافرون: ١]. و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٢). أو ﴿قُولُوا

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه مسلم (٧٢٤).

ءَامَنَّا بِاللَّهِ... ﴿التَّحْفَةُ: ١٣٦﴾. وَ﴿قُلْ يَٰ أَهْلَ الْكِتَابِ تَمَآلَوْا...﴾ ﴿التَّحْفَةُ: ٦٤﴾. وَيَخْتَصَّانَ بِأَنَّهُ يُسَنُّ تَخْفِيفَهُمَا، وَيَخْتَصَّانَ بِأَنَّهُمَا خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»^(١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٨- بَابُ مَا يُقْرَأُ فِي رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ.

١١٧٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكَعَةً، ثُمَّ يُصَلِّي إِذَا سَمِعَ النَّدَاءَ بِالصُّبْحِ رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ^(١).

١١٧١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَمَّتِهِ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ .ح. وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُخَفِّفُ الرَّكَعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى إِنِّي لَأَقُولُ: هَلْ قَرَأَ بِأَمِّ الْكِتَابِ؟^(٢).
يَعْنِي مِنْ شِدَّةِ تَخْفِيفِهِ عَلَيْهِمَا لَعَلَّاهُ يَقُولُ: هَلْ قَرَأَ بِأَمِّ الْكِتَابِ؟.

وَلَمْ يَذْكُرْ رَحِمَهُ اللَّهُ مَا يُقْرَأُ فِي الرَكَعَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ تَعَيَّنَ ذَلِكَ لَيْسَ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ، لَكِنْ ذَكَرَهُ حَدِيثَ عَائِشَةَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا سَوْرَتَانِ غَيْرِ طَوِيلَتَيْنِ، أَمَّا تَعَيُّنُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَقْرَأُ فِي الرَكَعَةِ الْأُولَى: ﴿قُلْ يَٰ أَهْلَ الْكِتَابِ اتَّقُوا اللَّهَ﴾^(٣) ﴿الْكَافُرُونَ: ١﴾. وَفِي الثَّانِيَةِ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٤) ﴿الْإِسْلَامُ: ١﴾. أَوْ يَقْرَأُ فِي الْأُولَى: ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ

(١) أخرجه مسلم (٧٢٥).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أخرجه مسلم (٧٢٤).

(٤) أخرجه مسلم (٧٢٦).

إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ... ﴿التَّوْبَةُ: ١٣٦﴾. إِلَى آخِرِهِ الَّتِي فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ، وَيَقْرَأُ فِي الثَّانِيَةِ: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ...﴾ ﴿التَّوْبَةُ: ٦٤﴾^(١).
وَالَّذِي يَنْبَغِي عَلَى الْقَاعِدَةِ الْمَعْرُوفَةِ أَنْ يَقْرَأَ هَذَا مَرَّةً وَهَذَا مَرَّةً.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٩- بَابُ التَّطَوُّعِ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ.

١١٧٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَسَجْدَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، وَسَجْدَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ، وَسَجْدَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ، وَسَجْدَتَيْنِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ، فَأَمَّا الْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ فَفِي بَيْتِهِ^(١).

قَالَ ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ: بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي أَهْلِهِ. تَابَعَهُ كَثِيرُ ابْنِ فَرْقِدٍ، وَأَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ.

١١٧٣- وَحَدَّثَنِي أُخْتِي حَفْصَةُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي سَجْدَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ بَعْدَمَا يَطْلُعُ الْفَجْرُ، وَكَانَتْ سَاعَةً لَا أَدْخُلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا^(٢).

تَابَعَهُ كَثِيرُ بْنُ فَرْقِدٍ وَأَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ. وَقَالَ ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ: بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي أَهْلِهِ.

حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الرُّوَاتِبِ، وَلَمْ يَذْكُرْ إِلَّا عَشْرًا، لَكِنْ فِي حَدِيثِ أُمِّ حَبِيبَةَ أَوْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى ثِنْتِي عَشْرَةَ رُكْعَةً مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ»^(٤). وَفَصَلَّاهَا بِأَنْهَا أَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ وَرُكْعَتَانِ بَعْدَهَا، وَرُكْعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ،

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧٢٧).

(٢) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ.

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧٢٣).

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧٢٨).

ورُكْعَتَانِ بَعْدَ الْعِشَاءِ، وَرُكْعَتَانِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَعَلَى هَذَا فَيُؤْخَذُ بِالزَّائِدِ، ثُمَّ إِنَّ هَذَا فَعْلٌ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَإِذَا تَعَارَضَ الْفَعْلُ وَالْقَوْلُ، فَالْقَوْلُ مُقَدَّمٌ، وَلَمْ يَذْكُرِ الرَّسُولُ ﷺ لِهَذِهِ الرُّوَاتِبِ الْعَشْرِ ثَوَابًا، وَذَكَرَ لِلثَّانِي عَشَرَ ثَوَابًا، وَعَلَى هَذَا فَيُؤْخَذُ بِاثْنَيْ عَشْرَةَ وَيُقَالُ: أَرْبَعُ قَبْلَ الظُّهْرِ وَرُكْعَتَانِ بَعْدَهَا، وَرُكْعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَرُكْعَتَانِ بَعْدَ الْعِشَاءِ وَرُكْعَتَانِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ.

وَاتَّفَقَتْ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُخَفِّفُ سُنَّةَ الْفَجْرِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٠- بَابُ مَنْ لَمْ يَتَطَوَّعْ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ.

١١٧٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الشَّعْنَاءِ جَابِرًا قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَمَانِيًا جَمِيعًا، وَسَبْعًا جَمِيعًا. قُلْتُ: يَا أَبَا الشَّعْنَاءِ، أَظَنُّهُ آخِرَ الظُّهْرِ وَعَجَّلَ الْعَصْرَ، وَعَجَّلَ الْعِشَاءَ وَآخَرَ الْمَغْرِبِ؟ قَالَ: وَأَنَا أَظَنُّهُ ^(١).

هَذَا غَرِيبٌ مِنَ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِهَذَا عَلَى مَنْ لَمْ يَتَطَوَّعْ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ وَإِنْ كَانَ لَيْسَ صَرِيحًا فِي هَذَا.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ٥١):

﴿قَوْلُهُ: «بَابُ مَنْ لَمْ يَتَطَوَّعْ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ». أوردَ فِيهِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي الْمَوَاقِيتِ، وَمُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجَمَةِ أَنَّ الْجَمْعَ يَقْتَضِي عَدَمَ التَّخَلُّلِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِصَلَاةٍ رَاتِيَةٍ أَوْ غَيْرِهَا فَيَدُلُّ عَلَى تَرْكِ التَّطَوُّعِ بَعْدَ الْأُولَى وَهُوَ الْمَرَادُ، وَأَمَّا التَّطَوُّعُ بَعْدَ الثَّانِيَةِ فَمُسْكُوتٌ عَنْهُ، وَكَذَا التَّطَوُّعُ قَبْلَ الْأُولَى مُحْتَمَلٌ. اهـ

(١) أخرجه مسلم (٧٠٥).

على كُلِّ حالٍ: إذا جَمَعَ بينَ الظَّهِرِ والعَصْرِ فقد سَبَقَ لَنَا أَنَّهُ يُصَلِّي رَاتِبَةً الظَّهِرَ البَعْدِيَّةَ بعدَ العَصْرِ، وإذا جَمَعَ بينَ المَغْرِبِ والعِشَاءِ يُصَلِّي رَاتِبَةً المَغْرِبِ وَرَاتِبَةً العِشَاءِ كُلْتَيْهِمَا بعدَ صَلَاةِ العِشَاءِ، هذا ما تَقْتَضِيهِ الأدْلَةُ العَامَّةُ.

❦ وفي قَوْلِهِ: «أَظُنُّهُ أَخَّرَ الظَّهَرَ وَعَجَّلَ العَصْرَ، وَعَجَّلَ العِشَاءَ وَأَخَّرَ المَغْرِبَ. قَالَ: وَأَنَا أَظُنُّهُ». كَأَنَّهُ يَوْمِي إِلَى أَنَّ الجَمْعَ صَوْرِي، وَلَكِنَّا نَظُنُّ أَنَّهُ يَجْمَعُ فِي الوَقْتَيْنِ، يَجْمَعُ الصَّلَاتَيْنِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، إِمَّا فِي أَوَّلِهِ وَإِمَّا فِي آخِرِهِ. قَالَ العِيْنِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

مُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ حَيْثُ لَمَّا صَلَّى ثَمَانِيًا جَمِيعًا؛ أَي: الظَّهَرَ والعَصْرَ، فَهَمَّ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَفْصِلْ بَيْنَهُمَا بِتَطَوُّعٍ إِذْ لَوْ فَصَلَ لَزِمَ عَدَمُ الجَمْعِ بَيْنَهُمَا، فَصَدَّقَ أَنَّهُ صَلَّى الظَّهَرَ الَّذِي هِيَ المَكْتُوبَةُ وَلَمْ يَتَطَوَّعْ بَعْدَهَا، وَكَذَلِكَ الكَلَامُ فِي قَوْلِهِ: وَسَبْعًا جَمِيعًا؛ أَي: المَغْرِبَ والعِشَاءَ، وَلَمْ يَتَطَوَّعْ بَعْدَ المَغْرِبِ وَإِلَّا لَمْ تَكُنَا مُجْتَمِعَتَيْنِ، وَأَمَّا التَّطَوُّعُ بَعْدَ الثَّانِيَةِ فَمَسْكُوتٌ عَنْهُ، وَعَدَمُ ذِكْرِهِ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِهِ ظَاهِرًا. اهـ. وَقَالَ أَيْضًا:

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ فِي بَابِ المَوَاقِيتِ فِي بَابِ «تَأْخِيرِ الظَّهْرِ إِلَى العَصْرِ» عَنْ أَبِي النِّعْمَانِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى بِالمَدِينَةِ سَبْعًا وَثَمَانِيًا؛ الظَّهَرَ والعَصْرَ والمَغْرِبَ والعِشَاءَ، فَقَالَ أَيُّوبُ: لَعَلَّهُ فِي لَيْلَةٍ مَطِيرَةٍ. قَالَ: عَسَى. وَقَدْ مَرَّ الكَلَامُ فِيهِ مُسْتَقْصًى هُنَاكَ. اهـ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٣١- بَابُ صَلَاةِ الضُّحَى فِي السَّفَرِ.

١١٧٥- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ تَوْبَةَ، عَنْ مُورِقٍ، قَالَ:

قُلْتُ لَأَبْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: أَتُصَلِّي الضُّحَى؟ قَالَ: لَا. قُلْتُ: فَعُمَرُ؟ قَالَ: لَا. قُلْتُ: فَأَبُو بَكْرٍ؟ قَالَ: لَا. قُلْتُ: فَالنَّبِيُّ ﷺ؟ قَالَ: لَا إِخَالَه.

قَوْلُهُ: «لَا إِخَالَهُ». يَعْنِي: لَا أَظُنُّهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٧٦ - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُرَّةٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ أَبِي لَيْلَى يَقُولُ: مَا حَدَّثَنَا أَحَدٌ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى غَيْرَ أُمِّ هَانئٍ، فَإِنَّهَا قَالَتْ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ بَيْتَهَا يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ فَاغْتَسَلَ وَصَلَّى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ، فَلَمْ أَرْ صَلَاةً قَطُّ أَخَفَّ مِنْهَا غَيْرَ أَنَّهُ يُتِمُّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ^(١).

هذه الصلاة التي صلاها النبي ﷺ يوم فتح مكة قال بعضهم: إنها صلاة الضحى، وقالوا: إن أكثرها ثمان ركعات. وقال بعض العلماء: إن هذه صلاة الفتح، وأنه ينبغي لمن فتح مدينة أن يصلي ثمان ركعات تأسياً برسول الله ﷺ، فعلى الاحتمال الأول يكون فيه دليل على مشروعية صلاة الضحى في السفر، وعلى الاحتمال الثاني لا دليل فيه.

وما دام هذا الحديث محتملاً فليُنظر، هل كان الرسول ﷺ لا يصلي الضحى في السفر أو لا؟

فإذا قلنا: إن الظاهر لا يصلي، ولهذا قال ابن عمر: لا إخاله ولم يجزِم، فهل يعني ذلك أننا لا نُصلي؟

سبق لنا أن قلنا: إن النبي ﷺ لما ذكر أن على كل عضو من بدن ابن آدم صدقة، قال: يجزئ من ذلك ركعتان يركعهما في الضحى^(٢).

وهذا وحده كافٍ في أن الإنسان ينبغي له ألا يدع صلاة الضحى، لا حضراً ولا سفراً؛ لأنها تكفر كل الصدقات التي على مفاصله، والمفاصل ثلاثمائة وستون مفصلاً كما جاء ذلك في «صحيح مسلم»^(٣).

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أخرجه مسلم (٧٢٠).

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٢- بَاب مَنْ لَمْ يُصَلِّ الضُّحَى وَرَأَهُ وَاسِعًا.

١١٧٧- حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذئْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَبَحَ سُبْحَةَ الضُّحَى وَإِنِّي لَأُسَبِّحُهَا ^(١).

هذا الحديث لا يُقَالُ: إِنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تُعَارِضُ هَذَا الرَّسُولَ ﷺ وَحَاشَاهَا مِنْ ذَلِكَ، لَكِنْ هِيَ رَأَتْ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَا يُسَبِّحُهَا خَوْفًا مِنْ أَنْ تُفَرِّضَ عَلَى الْأُمَّةِ، وَكَانَ يَدْعُ الشَّيْءَ مَعَ اخْتِيَارِهِ لَهُ خَوْفًا مِنْ أَنْ يُفَرِّضَ عَلَى الْأُمَّةِ، فَيُزِيلُهَا شَيْئًا هِيَ فِي عَافِيَةٍ مِنْهُ.

قَوْلُهَا: «وَإِنِّي لَأُسَبِّحُهَا». هَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عِنْدَهَا عِلْمًا بِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ يُجِيبُهَا وَيَرْغَبُ أَنْ تُصَلِّيَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَا هَذَا الْإِحْتِمَالُ لَكَانَتْ عَائِشَةُ تُسَرِّعُ، وَلَا يُمْكِنُهَا أَنْ تُسَرِّعَ، فَعَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يُصَلِّهَا حَسَبَ رُؤْيَيْهَا أَيْضًا، وَلَوْ جَاءَتْ رَوَايَةٌ عَنْ غَيْرِ عَائِشَةَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ يُصَلِّيَهَا لَمَا كَانَتْ مُنَافِيَةً لِرَوَايَةِ عَائِشَةَ؛ لِأَنَّهَا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُهُ. وَهُوَ قَدْ يُصَلِّي فِي غَيْرِ بَيْتِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.



ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٣- بَاب صَلَاةِ الضُّحَى فِي الْحَضَرِ. قَالَهُ عِتْبَانُ بْنُ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

سَبَقَ أَنَّ حَدِيثَ عِتْبَانَ سَبَّهَ أَنَّهُ طَلَبَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَخْرُجَ إِلَيْهِ وَيُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ فِي مَكَانٍ يَتَّخِذُهُ مُصَلًّى، فَصَادَفَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ خَرَجَ ضَحًى ^(٢).

١١٧٨- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبَّاسُ الْجَرِيرِيُّ هُوَ ابْنُ فَرْوَحَ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَوْصَانِي خَلِيلِي بِثَلَاثٍ لَا أَدْعُهُنَّ حَتَّى أَمُوتَ: صَوْمِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَصَلَاةِ الضُّحَى، وَنَوْمٍ عَلَى وَتَرٍ ^(٣).

(١) سبق تخريجه قريبًا.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أخرجه مسلم (٧٢١).

[الحديث ١١٧٨ - طرفه في: ١٩٨١].

❖ قوله: «صوم ثلاثة أيام من كل شهر». سواء في أوله أو آخره، وسواء كانت متتابعة أو متفرقة، الأمر فيها واسع، ولهذا كان النبي ﷺ لا يُبالي أصامها من أول الشهر أو وسطه أو آخره، لكن الأفضل أن تكون في الأيام البيض: الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر^(١)، كما نقول مثلاً: الصلاة في هذا الوقت كله والأفضل أن تُقدَّم، فالإجزاء يجزئ أن يصوم ثلاثة أيام من الشهر في أي طرف من أطرافه: أوله أو وسطه أو آخره، لكن الأفضل أن تكون في الأيام الثلاثة الأيام البيض أي: أيام الليالي البيض.

❖ وفيه أيضاً: «صلاة الضحى». هذا الشاهد وهو أن يُصلِّيها كل يوم.

❖ قوله: «ونوم على وتر». يعني: أن أوتر قبل أن أنام.

وفي الحديث إشكال: وهو قول أبي هريرة: أوصاني خليلي. مع أن النبي ﷺ يقول: «لو كنت متخذاً من أمتي خليلاً لاتخذت أبا بكر^(٢)». فاتخاذ الرسول خليلاً لا بأس به. أمّا أن يتخذ هو أحداً من أمته خليلاً فلا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٧٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ - وَكَانَ ضَخْماً - لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ الصَّلَاةَ مَعَكَ. فَصَنَعَ لِلنَّبِيِّ ﷺ طَعَامًا فَدَعَاهُ إِلَى بَيْتِهِ، وَنَضَحَ لَهُ طَرَفَ حَصِيرٍ بِمَاءٍ، فَصَلَّى عَلَيْهِ رَكَعَتَيْنِ. وَقَالَ فَلَانُ ابْنُ فَلَانِ ابْنِ جَارُودٍ لِأَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى؟ فَقَالَ: مَا رَأَيْتُهُ صَلَّى غَيْرَ ذَلِكَ الْيَوْمِ.

(١) أخرجه النسائي (٢٢٢/٤)، والترمذي (٧٦١).

(٢) أخرجه البخاري (٤٦٦)، ومسلم (٢٣٨٣).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٤- باب الرُّكْعَتَانِ قَبْلَ الظُّهْرِ.

١١٨٠- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: حَفِظْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ رَكَعَاتٍ: رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي بَيْتِهِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي بَيْتِهِ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَكَانَتْ سَاعَةً لَا يُدْخَلُ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا ^(١).

١١٨١- حَدَّثَنِي حَفْصَةُ أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَدْنَى الْمُؤَذِّنُ وَطَلَعَ الْفَجْرُ صَلَّي رَكَعَتَيْنِ ^(١).

١١٨٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَدْعُ أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْغَدَاةِ.

تَابِعَهُ ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ وَعَمْرُو، عَنْ شُعْبَةَ.

في هذا الحديث دليل: على أن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا خفي عليه أن الرسول ﷺ كان يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تقول: إنه لا يدعها -لا يدع أربعا قبل الظهر- وعليه فيتفق الحديثان، حديث أم حبيبة وهذا الحديث، وتكون سنة الظهر أربعا ثبتت بسنة قولية وسنة فعلية والحمد لله.

كُلُّ النَوَافِلِ الصَّلَاةِ فِي الْبَيْتِ أَفْضَلُ فَهَنَّاكَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَامٌّ: «أَفْضَلُ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ» ^(٢).



(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري (٧٣١)، ومسلم (٧٨١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٥- بَابُ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ.

١١٨٣- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ الْحُسَيْنِ، عَنْ ابْنِ بَرِيدَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ الْمُزْنِيُّ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «صَلُّوا قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ». قَالَ فِيهِ الثَّلَاثَةُ: «لِمَنْ شَاءَ». كَرَاهِيَةً أَنْ يَتَّخِذَهَا النَّاسُ سُنَّةً.

[الحديث ١١٨٣ - طرفه في: ٧٣٦٨].

الصَّلَاةُ قَبْلَ الْمَغْرِبِ يَعْنِي بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ، ثُمَّ سَأَلَ الْحَدِيثَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «صَلُّوا قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ» قَالَهَا ثَلَاثَ مَرَاتٍ ثُمَّ قَالَ فِي الثَّلَاثَةِ: «لِمَنْ شَاءَ». وَقَالَ: كَرَاهِيَةً أَنْ يَتَّخِذَهَا النَّاسُ سُنَّةً، يَعْنِي: سُنَّةَ رَاتِبَةٍ، وَإِلَّا فَلَا شَكَّ أَنَّهَا سُنَّةٌ، وَأَنَّ فِعْلَهَا فِيهِ امْتِثَالُ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَعَلَى هَذَا فَهَلْ يُقَالُ: إِنَّ الْإِنْسَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُدَاوِمَ عَلَيْهَا؟
نَقُولُ: الْأَفْضَلُ أَلَّا يُدَاوِمَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ ﷺ: «لِمَنْ شَاءَ». كَرِهَ أَنْ يَتَّخِذَهَا النَّاسُ سُنَّةً، وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ هَذَا فَهَمَ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزْنِيِّ: كَرَاهِيَةً أَنْ يَتَّخِذَهَا النَّاسُ سُنَّةً، وَأَنَّ قَوْلَ الرَّسُولِ ﷺ: «لِمَنْ شَاءَ». لَثَلَا يَعْتَقِدُهَا النَّاسُ وَاجِبَةً، فَإِنَّهُ لَمَّا كَرَّرَ الْأَمْرَ بِهَا: «صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ» «صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ» «صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ» فَإِنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا سَمِعَ هَذَا الْأَمْرَ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ وَهُوَ أَمْرٌ مُكَرَّرٌ سَوْفَ يَنْطَبِعُ فِي ذَهْنِهِ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ، فَقَالَ: «لِمَنْ شَاءَ». لَثَلَا يَظُنُّ الظَّانُّ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ، وَعَلَى هَذَا نَقُولُ: الْمَدَاوِمَةُ عَلَيْهَا أَفْضَلُ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ٥٩-٦٠):

قَوْلُهُ: «بَابُ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ». لَمْ يَذْكُرِ الْمَصْنُفُ الصَّلَاةَ قَبْلَ الْعَصْرِ، وَقَدْ وَرَدَ فِيهَا حَدِيثٌ لِأَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعٌ لَفْظُهُ: «رَحِمَ اللَّهُ أَمْرًا صَلَّى قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعًا». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَوَرَدَ مِنْ فِعْلِهِ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالتَّسَائِيُّ وَفِيهِ: «أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعًا». وَلَيْسَا عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ.

قوله: «عن الحسين». هو ابن ذكوان المعلم.

قوله: «حدثني عبد الله المزني». هو ابن مغل بالمعجمة والفاء المشددة.

قوله عليه السلام: «صلوا قبل صلاة المغرب». زاد أبو داود في روايته عن الفربري عن عبد الوارث بهذا الإسناد: «صلوا قبل المغرب ركعتين». ثم قال: «صلوا قبل المغرب ركعتين». وأعادها الإسماعيلي من هذا الوجه ثلاث مرات، وهو موافق لقوله في رواية المصنف: قال في الثالثة «لمن شاء». وفي رواية أبي نعيم في «المستخرج»: «صلوا قبل المغرب ركعتين» قالها ثلاثاً ثم قال: «لمن شاء».

قوله: «كراهية أن يتخذها الناس سنة». قال المحب الطبري: لم يرد نفي استحبابها لأنه لا يمكن أن يأمر بما لا يستحب، بل هذا الحديث من أقوى الأدلة على استحبابها، ومعنى قوله: «سنة» أي شريعة وطريقة لازمة، وكأن المراد انحطاط مرتبتها عن رواتب الفرائض، ولهذا لم يعدها أكثر الشافعية في الرواتب واستدركها بعضهم، وتُعقب بأنه لم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم واظب عليها، وتقدم الكلام على ذلك مبسوطاً في باب: «كم بين الأذان والإقامة» من أبواب الأذان. اهـ.

قال العيني في «عمدة القاري»:

(ذكر ما يستفاد منه) اختلف السلف في التنفل قبل المغرب فأجازته طائفة من الصحابة والتابعين والفقهاء، وحبّتهم هذا الحديث وأمثاله، وروي عن جماعة من الصحابة وغيرهم أنهم كانوا لا يصلونها، وقال ابن العربي: اختلف الصحابة فيهما، ولم يفعلها أحد بعدهم. وقال سعيد بن المسيب: ما رأيت فقيهاً يصلّيها إلا سعد بن أبي وقاص. وذكر ابن حزم أن عبد الرحمن بن عوف كان يصلّيها، وكذا أبي بن كعب وأنس بن مالك وجابر، وخمسة آخرون من أصحاب الشجرة وعبد الرحمن بن أبي ليلى. وقال حبيب بن سلمة: رأيت الصحابة يهّبون إليها كما يهّبون إلى صلاة الفريضة. وسئل عنها الحسن فقال: حسنتان لمن أراد بهما وجه الله تعالى. وقال ابن بطال: وهو قول أحمد وإسحق. وفي «المغني»: ظاهر كلام أحمد أنها جائزتان وليستا سنة. قال

الأثرُ: قلت لأحمد: الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ؟ قَالَ: مَا فَعَلْتَهُ قَطُّ إِلَّا مَرَّةً حِينَ سَمِعْتُ الْحَدِيثَ. قَالَ: وَفِيهَا أَحَادِيثٌ جَيَادٌ. أَوْ قَالَ: صَحَّاحٌ عَنِ النَّبِيِّ وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «لَمَنْ شَاءَ». فَمَنْ شَاءَ صَلَّى. وَعِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: كَانَ الْمُهَاجِرُونَ لَا يَرْكَعُونَهُمَا، وَكَانَتِ الْأَنْصَارُ تَرْكَعُهُمَا. وَمِنْ حَدِيثٍ مَكْحُولٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ: كُنَّا لَا نَدْعُ الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ. وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: قَالَ النَّخَعِيُّ: لَمْ يُصَلِّهَا أَبُو بَكْرٍ وَلَا عُمَرُ وَلَا عُثْمَانُ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ -. قَالَ إِبْرَاهِيمُ: وَهِيَ بِدْعَةٌ، قَالَ: وَكَانَ خِيَارُ الصَّحَابَةِ بِالْكُوفَةِ - عَلِيٌّ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَحذيفةُ وعمارُ وأبو مسعود - أَخْبَرَنِي مَنْ رَمَقَهُمْ كُلُّهُمْ فَمَا رَأَى أَحَدًا مِنْهُمْ يُصَلِّي قَبْلَ الْمَغْرِبِ. قَالَ: وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ. وَفِي «شرح المذهب» لأَصْحَابِنَا: فِيهَا وَجْهَانِ، أَشْهَرُهُمَا: لَا يُسْتَحَبُّ، وَالصَّحِيحُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ اسْتِحْبَابُهَا. وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ لَيَسَّيْنِ خُرُوجَ الْوَقْتِ الْمَنْهِيِّ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهِ بِمَغِيبِ الشَّمْسِ، وَحِلَّ فِعْلِ النَّافِلَةِ وَالْفَرِيضَةِ، ثُمَّ التَّزَمَ النَّاسُ الْمُبَادَرَةَ لِفَرِيضَةِ الْوَقْتِ لِئَلَّا يَتَبَطَّأَ النَّاسُ بِالصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا الْفَاضِلِ، وَادَّعَى ابْنُ شَاهِينَ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مَنْسُوخٌ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «إِنَّ عِنْدَ كُلِّ أَذَانَيْنِ رَكْعَتَيْنِ مَا خَلَا الْمَغْرِبَ». وَيزِيدُهُ وَضُوحًا مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي شُعَيْبٍ عَنْ طَاوُسٍ قَالَ: سُئِلَ ابْنُ عُمَرَ عَنِ الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ؟ فَقَالَ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا عَنْ عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ يُصَلِّيهِمَا، وَرَخَّصَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: هُوَ شُعَيْبٌ؛ يَعْنِي: وَهَمَّ شُعْبَةُ فِي اسْمِهِ. (قُلْتُ): يَعْنِي: وَهَمَّ فِي ذِكْرِهِ بِالْكُنْيَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ شُعَيْبٌ، وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ. وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ عَنْ أَبِي شُعَيْبٍ أَوْ شُعَيْبٍ وَلَا يُدْرَى مَنْ هُوَ، وَرَدَّ عَلَيْهِ بِأَنَّ وَكِيعًا وَابْنَ ابْنِ غَنِيَّةٍ رَوَاهُ عَنْهُ. وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: لَا بَأْسَ بِهِ. وَذَكَرَهُ ابْنُ جِبَّانٍ فِي «الثَّقَاتِ» وَقَالَ ابْنُ خَلْفُونٍ: رَوَى عَنْهُ عُمَرُ بْنُ عُبَيْدٍ الطَّنَافِيسِيُّ وَمُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ التَّبُودَكِيُّ. اهـ

قوله: «وفي «المغني»: ظاهرُ كلام أحد أنها جائزتان وليستا سُنة». هذه نقطةٌ مهمّةٌ نبهنا عليها، واستشكلها بعضُ الناسِ أنَّ الشيءَ يكونُ جائزًا وليس مسئولا، وذكرنا لهذا أمثلة، منها: قصة الرجل الذي كان يُصلي بأصحابه ويختُم بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (١) [الأخلاص: ١]. أجازَه النبي ﷺ لكن لم يشرعه للأمة، ولهذا لا يُسنُّ لنا أن نفعل، بل السُّنة أن نقتدي بالرسول ﷺ، لكن لو فعل أحدٌ وصار يقرأ ويختُم بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (١) فإننا لا ننكرُ عليه.

كذلك أيضًا سئل النبي ﷺ عن الصدقة للميت، فأجازَه (١)، لكن هل هي سُنة؟ لا، فلا نقول للناس: تصدقوا عن موتاكم، لكن لو فعلوا لا ننكرُ عليهم. كذلك أيضًا في التلبية: الناسُ يزيدون وينقصون، والرسولُ ساكتٌ، لكنّه قد لزم تلبيته، هل نقول: ما أقرّه سُنة؟ الجوابُ: لا.

فالمهمُّ: أننا فهمنا الآن أن العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَقْرُوا هذا الحُكم: أنَّ الشيءَ جائزٌ لكن ليس بسُنة، لا يُطلبُ من الناسِ، ولو كان هذا لكان بدعةً. فهذه فائدةٌ مهمّةٌ جدًّا؛ لِئَلَّا يحتجَّ محتجٌّ فيقول: أنت إذا قلت: إنها جائزة، فإنها سُنة؛ لأنَّ الرسولَ أَقْرَاهَا، ففرق بين ما يكونُ سُنةً وشريعةً للأمة، وبين ما يكونُ جائزًا إذا فُعلَ.

وعلى كُلِّ حالٍ: الحديثُ يَحْتَمِلُ أنَّ المعنى كراهية أن يتخذَ الناسُ سُنةً -أي: سُنة الراتب- كالرواتب، أو يتخذها الناسُ سُنةً مشروعة، وتكونُ من قِسمِ المباح الذي لا يُسنُّ، كما قلنا في الصدقة على الميت، وختم القراءة بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (١) وما أشبه ذلك، لكن الذي يُتبادرُ للذهن أنها سُنة، وأنَّ قوله: «كراهية أن يتخذها الناسُ سُنةً» يعني: سنة راتب.



(١) أخرجه البخاري (٧٣٧٥)، ومسلم (٨١٣).

(٢) أخرجه البخاري (٢٧٦٠)، ومسلم (١٠٠٤).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٨٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مَرْثَدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْبَرَنِيِّ، قَالَ: أَتَيْتُ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ الْجُهَنِيَّ فَقُلْتُ: أَلَا أُعْجِبُكَ مِنْ أَبِي تَمِيمٍ؟! يَرْكُعُ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ. فَقَالَ عُقْبَةُ: إِنَّا كُنَّا نَفْعَلُهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قُلْتُ: فَمَا يَمْنَعُكَ الْآنَ؟ قَالَ: الشُّغْلُ.

٣٦- بَابُ صَلَاةِ النَّوَافِلِ جَمَاعَةً. ذَكَرَهُ أَنَسُ وَعَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١١٨٥ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيُّ أَنَّهُ عَقَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَعَقَلَ جَنَّةً جَحَّهَا فِي وَجْهِهِ مِنْ بَثْرِ كَانَتْ فِي دَارِهِمْ^(١).

كَانَ مُحَمَّدٌ لَهُ خَمْسُ سِنَوَاتٍ حِينَ مَجَّ النَّبِيُّ ﷺ فِي وَجْهِهِ هَذِهِ الْمَجَّةُ، وَرَوَاهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ الْعُلَمَاءُ: فِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ زَمَنَ تَحْمُلِ الرَّاوي لَا يَتَقَيَّدُ بِسَبْعِ سِنَوَاتٍ، وَأَنَّهُ مَتَى عَقَلَ صَحَّ سَمَاعُهُ وَلَوْ كَانَ دُونَ السَّبْعِ. هَذِهِ الْمَجَّةُ الَّتِي مَجَّهَا الرَّسُولُ ﷺ هَلْ مَجَّهَا لِلتَّبَرُّكِ بِهَا أَوْ لِلْمَسْحِ عَلَى هَذَا الصَّبِيِّ؟

الظَّاهِرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ: أَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ التَّبَرُّكِ بِهَا، لِيَحُلَّ فِي هَذَا الْوَجْهِ الْبَرَكَةُ بِالْاِسْتِنَارَةِ وَالطَّلَاقَةِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، هَذَا هُوَ الَّذِي يَظْهَرُ لِي؛ لِأَنَّ الْمَسْحَ بِمِثْلِ ذَلِكَ قَدْ لَا يَكُونُ مَنَاسِبًا خُصُوصًا لِلصَّغِيرِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَرْتَعِشُ وَيَنْفَعِلُ مِنْ هَذَا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٨٦ - فَرَعَمَ مُحَمَّدٌ أَنَّهُ سَمِعَ عِثْبَانَ بْنَ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَانَ مِمَّنْ شَهِدَ
بَدْرًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: كُنْتُ أَصْلِي لِقَوْمِي بَنِي سَالِمٍ، وَكَانَ يَحُولُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ
وَإِذَا جَاءَتْ الْأَمْطَارُ فَيَشُقُّ عَلَيَّ اجْتِيَازُهُ قَبْلَ مَسْجِدِهِمْ، فَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ
لَهُ: إِنِّي أَنْكَرْتُ بَصْرِي، وَإِنَّ الْوَادِيَّ الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَ قَوْمِي يَسِيلُ إِذَا جَاءَتْ الْأَمْطَارُ،
فَيَشُقُّ عَلَيَّ اجْتِيَازُهُ، فَوَدِدْتُ أَنَّكَ تَأْتِي فَتَصْلِي مِنْ بَيْتِي مَكَانًا أَتَّخِذُهُ مُصَلًّى. فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَأَفْعَلُ». فَغَدَا عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعْدَمَا اشْتَدَّ النَّهَارُ،
فَاسْتَأْذَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَذْنْتُ لَهُ، فَلَمْ يَجْلِسْ حَتَّى قَالَ: «أَيُّنَ نَحْبُ أَنْ أَصْلِيَ مِنْ
بَيْتِكَ؟». فَأَشْرَفْتُ لَهُ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي أَحَبُّ أَنْ أَصْلِيَ فِيهِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَبَّرَ
وَصَفَفْنَا وَرَاءَهُ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ وَسَلَّمْنَا حِينَ سَلَّمَ، فَحَبَسْتُهُ عَلَى خَرِيزٍ يُصْنَعُ
لَهُ، فَسَمِعَ أَهْلَ الدَّارِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِي فَثَابَ رِجَالُ مِنْهُمْ حَتَّى كَثُرَ الرِّجَالُ فِي
الْبَيْتِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: مَا فَعَلَ مَالِكٌ؟ لَا أَرَاهُ. فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: ذَاكَ مُنَافِقٌ لَا يُحِبُّ
اللَّهُ وَرَسُولَهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقُلْ ذَاكَ، أَلَا تَرَاهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَتَّبِعِي بِذَلِكَ
وَجَهَ اللَّهِ؟». فَقَالَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، أَمَا نَحْنُ فَوَاللَّهِ لَا نَرَى وَدَّهَ وَلَا حَدِيثَهُ إِلَّا إِلَى
الْمُنَافِقِينَ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَتَّبِعِي
بِذَلِكَ وَجَهَ اللَّهِ». قَالَ مُحَمَّدٌ: فَحَدَّثْتُهَا قَوْمًا فِيهِمْ أَبُو أَيُّوبَ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي
غَزْوَتِهِ الَّتِي تُوَفِّي فِيهَا وَبَرِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ عَلَيْهِمْ بَارِضُ الرُّومِ، فَأَنْكَرَهَا عَلَيَّ أَبُو أَيُّوبَ،
قَالَ: وَاللَّهِ مَا أَظُنُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَا قُلْتَ قَطُّ. فَكَبَّرَ ذَلِكَ عَلَيَّ فَجَعَلْتُ لِلَّهِ عَلَيَّ إِنْ
سَلَّمَنِي حَتَّى أَقْفَلَ مِنْ غَزْوَتِي أَنْ أَسْأَلَ عَنْهَا عِثْبَانَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنْ وَجَدْتُهُ حَيًّا فِي
مَسْجِدِ قَوْمِهِ، فَقُلْتُ فَأَهْلَلْتُ بِحُجَّةٍ أَوْ بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ سَرْتُ حَتَّى قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَاتَيْتُ
بَنِي سَالِمٍ فَإِذَا عِثْبَانُ شَيْخٌ أَعْمَى يُصَلِّي لِقَوْمِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ مِنَ الصَّلَاةِ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ
وَأَخْبَرْتُهُ مَنْ أَنَا، ثُمَّ سَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ الْحَدِيثِ فَحَدَّثَنِيهِ كَمَا حَدَّثَنِيهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ ^(١).

❖ يقول **هيننه**: «كنتُ أَصَلِّي لِقَوْمِي». يَعْنِي: أَصَلِّي بِهِمْ، وَالْإِمَامُ يُصَلِّي لِقَوْمِهِ، يَعْنِي: الْجَمَاعَةُ الَّذِينَ يُصَلُّونَ خَلْفَهُ؛ لِأَنَّ صَلَاتَهُ بِهِمْ هِيَ صَلَاةُ لَهُمْ فِي الْوَاقِعِ؛ يَعْنِي: مِنْ أَجْلِهِمْ وَمِنْ أَجْلِ مَصْلَحَتِهِمْ، وَلِذَلِكَ يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يُؤَمَّ النَّاسَ بِسُنَّةِ الرَّسُولِ ﷺ لَا وَكَسَ وَلَا شَطَطَ، لَا يَزِيدُ عَلَيْهَا وَلَا يَنْقُصُ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ إِذْ نَقَصَ مِنْهَا حَرَمَهُمُ الْكَمَالَ، وَإِنْ زَادَ شَقَّ عَلَيْهِمْ وَوَقَعَ فِيهَا نَهْيٌ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ، فَالْإِمَامُ عَلَيْهِ أَنْ يَجْتَهِدَ فِي مُوَافَقَةِ السُّنَّةِ إِذَا صَلَّى بِالْجَمَاعَةِ، وَأَمَّا مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ الْأَئِمَّةِ الْيَوْمَ يُصَلِّي لِلنَّاسِ لِأَهْوَاءِ النَّاسِ وَيُسْرَعُ وَيُعَجِّلُ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَكْثُرَ الْجَمْعُ فِي الْمَسْجِدِ فَهَذَا غَلَطٌ، سَيُسْأَلُ عَنْ هَذَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ لِأَنَّهُ مُؤْتَمَنٌ، إِذَا كَانَ أَمِينًا فَلَا بَدَّ أَنْ يَسْأَلَ مَا هُوَ الْخَيْرُ لِمَنْ اتَّخَمَ عَلَيْهِمْ؟

❖ قَوْلُهُ: «أَنْكَرْتُ بَصْرِي». أَنْكَرْتُ يَعْنِي: أَنْ بَصَرَهُ ضَعُفَ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَى حَالِهِ الْأَوَّلِيِّ.

❖ قَوْلُهُ: «فَوَدِدْتُ أَنَّكَ تَأْتِي فَتُصَلِّي مِنْ بَيْتِي مَكَانًا أَتَّخِذُهُ مُصَلًّى». وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ خُلُقًا حَتَّى إِنْ الْجَارِيَةَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ تَأَخَّذُ بِيَدِهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ حَتَّى تَذْهَبَ بِهِ إِلَى بَيْتِهَا فَيَقْضِي حَاجَتَهَا، فَكَيْفَ إِذَا جَاءَهُ مِثْلُ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي شَهِدَ بَدْرًا وَعَرَفَهُ الرَّسُولُ ﷺ؟

❖ قَوْلُهُ: «فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: سَأَفْعَلُ». يَعْنِي: وَعَدَهُ، وَفِي هَذَا الْوَعْدِ إِشْكَالٌ، وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ لِنَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا﴾ (٢٣) إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴿[الْكَهْفُ: ٢٣-٢٤]﴾. وَهَذَا لَمْ يَقُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. فَيُقَالُ: الْآيَةُ لَيْسَتْ مَعَارِضَةً لِلْحَدِيثِ؛ فَالْآيَةُ: ﴿إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا﴾ أَيُّ: وَاقِعٌ مِنِّي بِالْفِعْلِ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ؛ لِأَنَّكَ لَا تَدْرِي مَاذَا يَحْدُثُ، فَلَا تَرَى نَفْسَكَ مَعْصُومًا أَنَّكَ سَتَفْعَلُ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

الْحَدِيثُ يَقُولُ: «سَأَفْعَلُ». وَهَذَا وَعْدٌ، إِخْبَارٌ عَمَّا فِي نَفْسِهِ كَمَا تَقُولُ لِرَمِيلِكَ: سَأُزَوِّدُكَ غَدًا، هَلْ أَنْتَ تُرِيدُ بِقَوْلِكَ: سَأُزَوِّدُكَ، مِثْلَ مَا تُرِيدُ بِقَوْلِكَ: إِنِّي زَائِرُكَ غَدًا؟ لَا؛ لِأَنَّ: إِنِّي زَائِرُكَ. يَعْنِي الْفِعْلُ، إِنِّي سَأُزَوِّدُكَ يَعْنِي الْوَعْدَ، فَالْوَعْدُ لَا يَجِبُ فِيهِ الْإِسْتِثْنَاءُ، وَأَمَّا إِذَا أَرَادَ الْفِعْلُ نَفْسَهُ، فَيَجِبُ أَنْ يَسْتَثْنِي؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ أَنْ يَفْعَلَ إِلَّا

بمشيئة الله، أمّا الوعدُ فيملك أن يعدّ، كثيرٌ من الناسِ يفرطُ في هذا، حتّى إذا قيل له: أتعدت اليوم؟ يقول: إن شاء الله. هل لبست ثوبك الجديد؟ يقول: إن شاء الله. هذا غلطٌ، ماذا يقول؟ يقول: نعم. أو يقول: نعم بمشيئة الله؛ لأنّه لبسه بمشيئة الله.

﴿قوله: «فغدا». أي: أتاني غدوة؛ أي: في أوّل النهار. ومعه أبو بكر؛ لأنّ النبي ﷺ وأبا بكرٍ دائماً قرينان. ويكفي من هذا الاقتران أنّ الله ﷻ قال: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]. فكان أبو بكرٍ دائماً مع الرسول ﷺ إلا أن يشغله شغلٌ.

﴿قوله: «بعدما اشتدّ النهار». يعني: قوي وانتشر واتسع وقرب وقت الظهر. ﴿قوله: «فاستأذن رسول الله ﷺ فأذنّت له». استأذن مع أنه ﷺ قد وجّهت إليه الدعوة، ولكن عتبانٌ لا يذري متى يأتي، فلذلك استأذن.

﴿قوله: «فاستأذن فأذنّت له فلم يجلس حتّى قال: أين تُحبُّ أن أصلي؟». لأنّه جاء لغرض، ومن أتى لغرضٍ فليبدأ به قبل كلّ شيء. «أين تريد أن أصلي؟» ما جلس حتّى قضى الحاجة التي جاء من أجلها، وهذا كررته لكم مراراً، وقلت: إنّ الإنسان ينبغي أن يعتني بها جاء من أجله أو بالغرض الذي يريد قبل كلّ شيء، حتّى ذكرت لكم أنّ الإنسان إذا أراد أن يُراجع مسألة في كتاب، وصار يطالع الفهرس، بعض الناس يجد عنواناً فينظر فيه، فيغفل المسألة التي من أجلها راجع الكتاب، وهذا غلطٌ. فهذا قد يقطع عليك الوقت، ابداً أوّلاً بما تريد، وإذا أعجبك شيء من العناوين لا تلتفت إليه؛ لأنك تريد أن تراجع مسألة معينة، فابداً بها.

﴿قوله: «فأشرت له إلى المكان الذي أحبّ». «أشرت» قد يقول قائل: كيف يشير إلى الرسول ﷺ، ولم يقل: هنا يا رسول الله؟

الجواب: لأنّ كون الإنسان يُشير إلى من يقول: أين تريد أن أذهب، أو أين تريد أن أصلي؟ يقول: كذا بدون كلام، هذا فيه نوعٌ من الاستخفاف به، لكن قال: إنّ عتبان لا شك أنّه جمع بين الإشارة والقول؛ يعني: قال: هنا يا رسول الله. أمّا أن يكون عتبانٌ اقتصر على الإشارة فهذا بعيدٌ جداً؛ لأنّها لو كانت بيننا نحن، وقلتُ لإنسان: أين تريد

أَن أَكُونَ؟ وَأَشَارَ، قُلْتُ: إِنَّ هَذَا إِمَّا أَخْرَسَ لَا يَسْتَطِيعُ الْكَلَامَ أَوْ قَدْ اسْتَهَانَ بِي وَاسْتَخَفَّ بِي.

❦ قَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «ثُمَّ سَلَّمَ وَسَلَّمْنَا حِينَ سَلَّمَ». فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْمَأْمُومِ أَنْ يُسَلِّمَ فَوْرَ سَلَامِ إِمَامِهِ، وَأَلَّا يَتَأَخَّرَ. بَعْضُ النَّاسِ يَطْمَعُ فِي الدُّعَاءِ وَيَسَلِّمُ الْإِمَامَ لَكِنْ هُوَ يَتَأَخَّرُ يَدْعُو اللَّهَ، فَيَقَالُ: هَذَا لَكَ إِذَا كُنْتَ تُصَلِّي لِنَفْسِكَ، أَمَّا إِذَا كُنْتَ مَعَ الْإِمَامِ فَإِنَّكَ مُقَيَّدٌ بِهِ تَابِعٌ لَهُ، وَلَا تَتَأَخَّرُ عَنْهُ، وَلِذَلِكَ يَفْعَلُ الْإِنْسَانُ أَشْيَاءَ مِنْ أَجْلِ الْمَتَابَعَةِ لَوْ فَعَلَهَا لِغَيْرِ الْمَتَابَعَةِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، أَلَمْ تَرَ الرَّجُلَ يَدْخُلُ مَعَ الْإِمَامِ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ يَجْلِسُ فِي الْأُولَى وَهِيَ لَيْسَ مَحَلٌّ جُلُوسٍ لَهُ، وَيَقُومُ فِي الثَّانِيَةِ وَهُوَ مَحَلٌّ جُلُوسٍ لَهُ، كُلُّ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ مَتَابَعَةِ الْإِمَامِ، بَلْ إِنَّ الْمَأْمُومَ يَتْرُكُ الْوَاجِبَ إِذَا تَرَكَهُ الْإِمَامُ سَهْوًا كَمَا لَوْ قَامَ الْإِمَامُ عَنِ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ نَاسِيًا فَإِنَّ الْمَأْمُومَ يُتَابِعُهُ، وَلِذَلِكَ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِذَا صَلَّيْتَ خَلْفَ إِمَامٍ لَا يَجْلِسُ لِلِاسْتِرَاحَةِ لَا تَجْلِسْ وَلَوْ كُنْتَ تَرَى هَذَا؛ لِأَنَّ مَتَابَعَتَكَ لِلْإِمَامِ أَفْضَلُ مِنْ جُلُوسِكَ حَيْثُ إِنَّ صَلَاتَكَ الْآنَ ارْتَبَطَتْ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ.

❦ وَقَوْلُهُ: «فَحَبَسْتَهُ عَلَى خَرِيزٍ يُضْنَعُ لَهُ». يَعْنِي: نَوْعٌ مِنَ الطَّعَامِ. حَبَسْتَهُ يَعْنِي: أَبْقَيْتَهُ جَالِسًا، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَكْمَلَ النَّاسِ خُلُقًا، لَمْ يَغْضَبْ وَلَمْ يَكْتِثْ وَلَمْ يَقُلْ: لِمَاذَا تَوَخَّرَ الطَّبِيخُ؟ جَلَسَ يَنْتَظِرُ هَذَا الطَّعَامَ، حَتَّى نَضَجَ وَأَكَلَ.

❦ وَقَوْلُهُ: «فَسَمِعَ أَهْلَ الدَّارِ». يَعْنِي: أَهْلَ الْحَيِّ، مَا هِيَ دَارُ عِتْبَانَ، يَعْنِي: أَهْلَ الْحَيِّ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «خَيْرُ دَوْرٍ الْأَنْصَارِ دَاوْرُ بَنِي فَلَانٍ». فَالِدَارُ تُطْلَقُ عَلَى الْأَحْيَاءِ. وَمِنْهُ حَدِيثٌ: «يَا بَنِي سَلَمَةَ دِيَارَكُمْ تُكْتَبُ أَثَارَكُمْ».

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٧٨٩)، وَمُسْلِمٌ (٢٥١١).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٥٥)، وَمُسْلِمٌ (٦٦٥).

﴿ وَقَوْلُهُ: «فَتَابَ رَجُلٌ مِنْهُمْ حَتَّى كَثُرَ الرِّجَالُ فِي الْبَيْتِ». «تَابَ» يَغْنِي اجْتَمَعَ رَجُلٌ كُلُّ يَحِبُّ أَنْ يَجْلِسَ مَعَ الرَّسُولِ ﷺ لِمَا سَمِعُوا بِهِ اجْتَمَعُوا حَتَّى كَثُرَ الرِّجَالُ فِي الْبَيْتِ.

﴿ قَوْلُهُ: «فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: مَا فَعَلَ مَالِكٌ؟ لَا أَرَاهُ». وَكَأَنَّ هَذَا الرَّجُلَ كَبِيرٌ فِيهِمْ يُفْقَدُ إِذَا لَمْ يُرَى.

﴿ قَوْلُهُ: «فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: ذَلِكَ مُنَافِقٌ لَا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ». هَذِهِ الْكَلِمَةُ عِنْدَ الرَّسُولِ ﷺ كَلِمَةٌ عَظِيمَةٌ لَا يَجُوزُ أَنْ تُقَالَ وَلَا عِنْدَ غَيْرِ الرَّسُولِ ﷺ، مَنْ يَعْلَمُ مَا تَقُولُونَ؟ لَا أَحَدٌ يَعْلَمُ إِلَّا اللَّهُ ﷻ.

ذَلِكَ مُنَافِقٌ لَا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقُلْ ذَلِكَ». وَلَمْ يُغْلَظْ لَهُ فِي الْقَوْلِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ عَلِمَ أَنَّ هَذَا إِنَّمَا قَالَهُ غَيْرَةً، وَالْغَيْرَةُ قَدْ يُخْرِجُ الْإِنْسَانَ بِهَا مَا لَا يَرْضَاهُ وَلَا يُحِبُّهُ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ حَكِيمًا يُنْزِلُ كُلَّ شَيْءٍ مِنْزِلَتَهُ، فَقَالَ: «أَلَا تَرَاهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَتَّبِعِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ». هَذِهِ شَهَادَةٌ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ لِهَذَا الرَّجُلِ.

﴿ قَوْلُهُ: «أَلَا تَرَاهُ» أَي: تَعْلَمُهُ. «قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَتَّبِعِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ». يَغْنِي: يَطْلُبُ وَجْهَ اللَّهِ.

و«لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». يَغْنِي: لَا مَعْبُودَ حَقٌّ يُعْبَدُ وَيُقَصَّدُ وَيُتَذَلَّلُ لَهُ إِلَّا اللَّهُ ﷻ، وَهَذَا حَقٌّ، لَا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُذَلَّ لَهُ مَطْلَقًا إِلَّا اللَّهُ ﷻ.

﴿ قَوْلُهُ: «فَقَالَ الرَّجُلُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ». وَهَكَذَا يَجِبُ أَنْ يُوَكَّلَ الْعِلْمُ إِلَى عَالِمِهِ وَهُوَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَرَسُولُهُ فِي حَيَاتِهِ. أَمَّا بَعْدَ مَوْتِهِ فَالرَّسُولُ ﷺ لَا يَعْلَمُ عَنِ الْخَلْقِ شَيْئًا، وَلِذَلِكَ مِنَ الْخَطَأِ مَا يَكْتَبُهُ بَعْضُ النَّاسِ إِذَا عَمِلَ عَمَلًا - مَسْجِدًا أَوْ دَارًا أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ - كَتَبَ: ﴿ وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ ﴾ [الزُّمَرُ: ١٠٥]. هَذَا غَلَطٌ، نَعَمْ يَرَاهُ اللَّهُ لَا شَكَّ، لَكِنْ لَا يَرَاهُ رَسُولُهُ ﷺ؛ لِأَنَّهُ مَاتَ.

﴿ قَوْلُهُ: «أَمَّا نَحْنُ فَوَاللَّهِ لَا نَرَى وَدَّهَ وَلَا حَدِيثَهُ إِلَّا إِلَى الْمُنَافِقِينَ». فَاسْتَدَلَّ بِالْقَرَائِنِ عَلَى أَنَّهُ مُنَافِقٌ؛ لِأَنَّهُ يَتَحَدَّثُ عَنِ الْمُنَافِقِينَ وَيُودِعُهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ

اللَّهُ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يُتَنَغَّى بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ». حَرَّمَ عَلَى النَّارِ تَحْرِيمًا قَدْرِيًّا، كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى الْأَرْضِ أَنْ تَأْكُلَ أَجْسَادَ الْأَنْبِيَاءِ»^(١). حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يُتَنَغَّى بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ، فَلَا يُمْكِنُ لِلنَّارِ أَنْ تَأْكُلَ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يُتَنَغَّى بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ أَبَدًا؛ لِأَنَّ اللَّهَ حَرَّمَهَا، حَتَّى لَوْ دَخَلَ النَّارَ فَإِنَّهَا لَا تَأْكُلُهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يُتَنَغَّى بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ.

هَذَا الْحَدِيثُ اسْتَدَلَّ بِهِ الْمَرْجُئَةُ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ الْمَعَاصِي لَا تُؤَثِّرُ عَلَى الْإِنْسَانِ مَهْمَا عَظُمَتْ، لَوْ تَرَكَ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ وَالصِّيَامَ وَزَنَا وَسَرَقَ وَشَرِبَ الْخَمْرَ، مَا دَامَ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يُتَنَغَّى بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ، فَإِنَّهُ حَرَامٌ عَلَى النَّارِ. لَكِنَّهُمْ تَرَكَوا النَّصُوصَ الْمُحْكَمَةَ الْوَاضِحَةَ الْبَيِّنَةَ، وَهَكَذَا كُلُّ مَنْ فِي قَلْبِهِ زَيْغٌ يَتَّبِعُ الْمُتَشَابِهَ، وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْمُتَشَابِهَ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّاهُ فَاحْذَرُوهُمْ»^(٢). حَذَّرَ مِنْهُمْ؛ يَعْنِي: كَيْفَ نَأْتِي إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ الْمُشْتَبِهِ وَنَحْكُمُ بِهِ عَلَى النَّصُوصِ الْمُحْكَمَةِ الدَّالَّةِ عَلَى عَقُوبَةِ مَنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنَ الْمَعَاصِي حَسَبَ مَا جَاءَتْ بِهِ النَّصُوصُ، ثُمَّ نَقُولُ لَهُمُ: الرَّسُولُ ﷺ لَمْ يَقُلْ: مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَسَكَتَ، قَالَ: «يُتَنَغَّى بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ» وَهَذَا الْقَيْدُ يُوْجِبُ لِمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَنْ يَقُومَ بِطَاعَةِ اللَّهِ، وَأَنْ يَتَجَنَّبَ مَعْصِيَةَ اللَّهِ. وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ مَنْ قَالَ: إِنَّ تَارِكَ الصَّلَاةِ لَا يَكْفُرُ. وَلَكِنْ الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ دَلِيلًا لَهُ؛ لِأَنَّ هَذَا الْقَيْدَ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يُصَلِّيَ وَأَنْ يُزَكِّيَ وَأَنْ يَصُومَ، وَأَلَّا يَزْنِيَ وَأَلَّا يَسْرِقَ وَأَلَّا يَشْرَبَ الْخَمْرَ، كَيْفَ يَتَنَغَّى وَجْهَ اللَّهِ وَيُرِيدُ الْوَصُولَ إِلَى اللَّهِ وَيَبَارِزُ اللَّهَ بِالْعَصِيَانِ، هَذَا لَا يُمْكِنُ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: «يُتَنَغَّى بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ». إِثْبَاتُ وَجْهِ اللَّهِ ﷻ وَهُوَ حَقٌّ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَأَجْمَعَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ، لَكِنَّهُ وَجْهٌ يَلِيقُ بِجَلَالِ اللَّهِ ﷻ وَلَا يُثَابِلُ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٠٤٧)، وَالنَّسَائِيُّ (٩١/٣)، وَابْنُ مَاجَهَ (١٠٨٥)، وَأَحْمَدُ (٨/٤).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٦٦٥).

أَوْجَهَ الْمُخْلُوقِينَ أَبَدًا، والدليل على أَنَّهُ لَا يُثَابِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ۝﴾ [النَّجْم: ١١]. وقوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ [البقرة: ٢٢].

❖ قوله: «فَحَدَّثَتْهَا قَوْمًا فِيهِمْ أَبُو أَيُّوبَ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَتِهِ الَّتِي تُؤْفَى فِيهَا». في غزوة أبي أيوب؛ لأنَّه رحمته تُوْفِيَ في القسطنطينية وكان القائدُ فِيهِمْ يَزِيدُ ابن معاوية، وقد قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوَّلُ جَيْشٍ يَغْزُو القسطنطينيةَ مَغْفُورٌ لَهُ»^(١). وَيَزِيدُ هُوَ قَائِدُ أَوَّلِ جَيْشٍ، لَكِنْ أَبَا أَيُّوبَ رحمته أَنْكَرَ أَنْ يَقُولَ الرَّسُولُ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يُتَغَيَّرَ بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ».

❖ يَقُولُ: «فَكَبَّرُ ذَلِكَ عَلَيَّ». يَعْنِي: عَظُمَ حَيْثُ كَذَّبَنِي أَمَامَ النَّاسِ، لَكِنْ جَعَلْتُ لِلَّهِ عَلَيَّ إِنْ سَلَّمَنِي حَتَّى أَقْفَلَ مِنْ غَزَوَتِي أَنْ أَسْأَلَ عَنْهَا عِتْبَانَ بْنِ مَالِكٍ. الَّذِي حَدَّثَهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

❖ وَقَوْلُهُ: «جَعَلْتُ لِلَّهِ عَلَيَّ». هَذَا نَذْرٌ، فِيهِ إِثْبَاتُ النَّذْرِ فِي غَيْرِ الطَّاعَةِ، وَالنَّذْرُ فِي غَيْرِ الطَّاعَةِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي مَعْصِيَةٍ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ، إِنْ كَانَ النَّذْرُ فِي مَعْصِيَةٍ فَالْوَفَاءُ بِهِ حَرَامٌ.

وَهَلْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ أَمْ لَا؟

فِي هَذَا خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، وَالرَّاجِحُ وَجُوبُ الْكَفَّارَةِ، فَإِذَا نَذَرَ شَخْصٌ إِلَّا يُصَلِّيَ مَعَ جَمَاعَةٍ فَهَذَا نَذْرٌ مَعْصِيَةٍ، يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ وَيُكْفَرَ كَفَّارَةَ يَمِينٍ. وَأَمَّا النَّذْرُ الْمُبَاحُ فَهُوَ يَمِينٌ يُخَيَّرُ النَّاذِرُ بَيْنَ فِعْلِهِ -أَي: فِعْلِ الْمَنْذُورِ- وَكَفَّارَةِ الْيَمِينِ.

فَإِذَا قَالَ: اللَّهُ عَلَيَّ نَذْرٌ أَنْ أَلْبَسَ الثَّوبَ الْفُلَانِيَّ، نَقُولُ لَهُ: أَنْتَ الْآنَ مُخَيَّرٌ: إِنْ شِئْتَ فَالْبَسَهُ، وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَلْبَسَهُ، وَلَكِنْ كَفَّرَ كَفَّارَةَ يَمِينٍ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: إِنْ كَلِمْتُ فُلَانًا فَلِلَّهِ عَلَيَّ نَذْرٌ أَنْ أَصُومَ سَنَةً، فَكَلِمَهُ، نَقُولُ: أَنْتَ الْآنَ بِالْخِيَارِ إِنْ شِئْتَ كَفَّرَ كَفَّارَةَ

يمين، وإن شئت صم سنة؛ لأن هذا نذر على مباح، أمّا نذر الطاعة يجب أن يوفى به،
 لقول النبي ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعه». ولأنّ عدم الوفاء به سبب لنفاق
 يكون في القلب -والعياذ بالله- لا يفارقه حتّى يموت عليه، دليل هذا قوله تعالى:
 ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (٧٥) فلَمَّا

آتاهم من فضله، بخلوا به، وتولّوا وهم مُعْرِضُونَ ﴿٧٦﴾ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ،
 يَمَّا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴿٧٧﴾ [البقرة: ٧٥-٧٧]. هذا الذي نذره
 محمود بن الربيع الظاهر أنّه من قسم المباح، ويُحتمل أن يكون من قسم الطاعة؛ لأنّ
 فيه إثبات سنة وفيه دفع ملامة عن نفسه، والإنسان مأمور بأن يدفع الملامة عن نفسه،
 فيحتمل أن يكون نذر طاعة ويُحتمل أن يكون نذر مباح، لكنّه عليه السلام فعل. يقول: إنّه
 قدّم إلى الحجاز أهل بحجة أو عمرة ثم سار بعد أن وصل إلى مكة حتّى قدّم المدينة
 «فأتيت بني سالم فإذا عتبّان شيخ أعمى يُصلي لقومه، فلَمَّا سلّم من الصلاة سلّمْتُ
 عليه وأخبرته من أنا، ثم سألته... إلى آخره».

وفي هذا الحديث: نوع من الإشكال: وهو أن عتبّان كما سبق في أوّل الحديث تعذّر
 من الصلاة في قومه، فإمّا أن يُقال: إنّه بعد ذلك صار يُصلي في قومه، أو أنّه كان يُصلي في
 قومه إذا لم يجز الوادي، أو أنّ المراد بقومه الذين حول بيته كما سبق وحيث لا تعارض.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٧- باب التطُّوع فِي الْبَيْتِ.

١١٨٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ أَيُّوبَ وَعُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْعَلُوا فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ صَلَاتِكُمْ وَلَا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا» ^(١). تَابَعَهُ عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ.

قَوْلُهُ: «باب التطُّوع فِي الْبَيْتِ». يَعْنِي: هَلْ هُوَ مَشْرُوعٌ أَوْ غَيْرُ مَشْرُوعٍ، وَكَانَ حَدِيثٌ: «أَفْضَلُ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ» ^(٢). لَيْسَ عَلَى شَرْطِهِ وَإِلَّا فَهُوَ صَحِيحٌ، أَفْضَلُ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ، لَكِنْ هَذَا الْحَصْرُ قَدْ وَرَدَ فِي السُّنَّةِ بِاسْتِثْنَاءِ بَعْضِ الصَّلَوَاتِ كَصَلَاةِ الْكُسُوفِ مَثَلًا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا سُنَّةٌ، وَقِيَامُ رَمَضَانَ وَالِاسْتِسْقَاءَ وَمَا أَشْبَهَهُ، فَالْأَفْضَلُ أَنْ تَكُونَ صَلَاةُ التَّطَوُّعِ فِي الْبَيْتِ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْإِخْلَاصِ، وَلِأَنَّهُ كَالْتَعْلِيمِ وَالتَّرْبِيَةِ لِمَنْ فِي الْبَيْتِ، فَإِنَّ أَهْلَ الْبَيْتِ إِذَا رَأَوْا الْقِيَمَ يُصَلُّوْنَ اقْتَدُوا بِهِ وَتَرَبَّوْا عَلَيْهِ، حَتَّى إِنَّكَ لَتَجِدُ الصَّبِيَّ الصَّغِيرَ الَّذِي لَمْ يَصِلْ إِلَى حَدِّ التَّمْيِيزِ إِذَا رَأَى تَصَلَّى قَامَ يُصَلِّي مَعَكَ، وَهَذَا مِنْ حِكْمَةِ الشَّرْعِ أَنْ جَعَلَ الْأَفْضَلَ فِي غَيْرِ الْمَكْتُوبَاتِ أَنْ تُصَلَّى فِي الْبَيْتِ، وَأَمَّا حَدِيثٌ: «اجْعَلُوا فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ صَلَاتِكُمْ، وَلَا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا». قَالَ: «مِنْ صَلَاتِكُمْ» لِيُخْرِجَ بِذَلِكَ مَا يُسَنُّ فَعْلُهُ فِي الْمَسَاجِدِ.

قَوْلُهُ: «وَلَا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا». أَي: لَا تَجْعَلُوهَا كَالْقُبُورِ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْقُبُورَ لَيْسَتْ مُحَلًّا لِلصَّلَاةِ، وَهُوَ كَذَلِكَ فَإِنَّ الصَّلَاةَ فِي الْمَقْبَرَةِ لَا تَصِحُّ، بَلِ الصَّلَاةُ إِلَى الْقَبْرِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَقْبَرَةِ لَا تَصِحُّ، لِمَا ثَبَتَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» عَنْ أَبِي مَرْثَدٍ الْغَنَوِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تُصَلُّوا إِلَى الْقُبُورِ». فَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَلَّا يُخْلِيَ الْبَيْتَ مِنَ الصَّلَاةِ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧٧٧).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٣١)، وَمُسْلِمٌ (٧٨١).

وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ أَيْضًا: أَنَّ الْقُبُورَ لَيْسَتْ مُحَلًّا لِلصَّلَاةِ، وَبِهِ نَعْرِفُ أَنَّ مَا يَوْجَدُ الْآنَ فِي بَعْضِ الْبِلَادِ الْإِسْلَامِيَّةِ مِنْ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ ضَلَالٌ، وَأَنَّ هَذِهِ الْمَسَاجِدَ لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِيهَا؛ لِأَنَّهَا كَالْمَقْبَرَةِ.

وَلَكِنْ يُقَالُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: إِنْ كَانَ الْقَبْرُ سَابِقًا عَلَى الْمَسْجِدِ فَالصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ غَيْرُ صَحِيحَةٍ؛ لِأَنَّهُ بُنِيَ عَلَى غَيْرِ التَّقْوَى وَيَجِبُ هَدْمُهُ كَمَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمَسْجِدُ هُوَ السَّابِقُ وَدُفِنَ الْمَيِّتُ فِيهِ فَالصَّلَاةُ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ صَحِيحَةٌ، لَكِنْ لَا يُصَلِّي إِلَى الْقَبْرِ، وَيَجِبُ أَنْ يُنَبَّشَ الْقَبْرُ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَسْجِدُ سَابِقًا يَجِبُ أَنْ يُنَبَّشَ وَيُدْفَنَ مَعَ النَّاسِ.

شَيْخ
صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

كِتَابُ
فَضْلِ الصَّلَاةِ
فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ

١١٩٧-١١٨٨

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

كِتَابُ فَضْلِ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ

١ - بَابُ فَضْلِ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ.

١١٨٨ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ، عَنْ قَزَعَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَرْبَعًا قَالَ: سَمِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ غَزَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ غَزْوَةً ^(١).

١١٨٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَفْصَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الرَّسُولِ ﷺ، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى» ^(٢).

❦ قَوْلُهُ ﷺ: «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ». يَعْنِي: لَا يُسَافَرُ حَتَّى وَإِنْ لَمْ يَشُدَّ الرَّحْلَ، إِذَا سَافَرَ وَلَوْ عَلَى قَدَمَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْمَسَاجِدِ إِلَّا هَذَا: الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَهُوَ أَفْضَلُهَا، وَمَسْجِدَ الرَّسُولِ ﷺ وَهُوَ الَّذِي يَلِيهِ، وَالثَّلَاثُ الْمَسْجِدَ الْأَقْصَى.
أَمَّا الْأَوَّلُ: فَتَشَدُّ الرَّحَالُ إِلَيْهِ فَرَضًا وَهُوَ الْحَجُّ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ رَكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ.
وَأَمَّا الثَّانِي وَالثَّلَاثُ: فَلَا تُشَدُّ إِلَيْهِ فَرَضًا، وَلَكِنْهَا مِنَ الْأُمُورِ الْمُسْتَحَبَّةِ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٣٩٧).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٣٩٧).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ٦٣-٦٤):

❖ قَوْلُهُ: «سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ أَرْبَعًا». أَيُّ: يَذْكُرُ أَرْبَعًا أَوْ سَمِعْتُ مِنْهُ أَرْبَعًا أَيُّ: أَرْبَعَ كَلِمَاتٍ.

❖ قَوْلُهُ: «وَكَانَ غَزَا». الْقَائِلُ ذَلِكَ هُوَ قَرَعَةُ، وَالْمَقُولُ عَنْهُ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ.

❖ قَوْلُهُ: «بُتِّي عَشْرَةَ غَزَوَةٍ». كَذَا اقْتَصَرَ الْمُؤَلِّفُ عَلَى هَذَا الْقَدْرِ وَلَمْ يَذْكُرْ مِنَ الْمَتَنِ شَيْئًا، وَذَكَرَ بَعْدَهُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي شِدِّ الرَّحَالِ فَظَنَّ الدَّوْدِيُّ الشَّارِحُ أَنَّ الْبُخَارِيَّ سَاقَ الْإِسْنَادَيْنِ لِهَذَا الْمَتَنِ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ مُشْتَمِلٌ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ كَمَا ذَكَرَ الْمَصْنُفُ، وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ مُقْتَصِرٌ عَلَى شِدِّ الرَّحَالِ فَقَطْ، لَكِنْ لَا يُنْمَعُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فِي سِيَاقٍ وَاحِدٍ بِنَاءً عَلَى قَاعِدَةِ الْبُخَارِيِّ فِي إِجَارَةِ اخْتِصَارِ الْحَدِيثِ، وَقَالَ ابْنُ رَشِيدٍ: لَمَّا كَانَ أَحَدُ الْأَرْبَعِ هُوَ قَوْلُهُ: «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ». ذَكَرَ صَدْرَ الْحَدِيثِ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي يَتَلَقَّى فِيهِ افْتِتَاحُ أَبِي هُرَيْرَةَ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ فَاقْتَطَفَ الْحَدِيثَ، وَكَانَ قَصْدُهُ بِذَلِكَ الْإِغْمَاضِ لِيُنَبِّهَ غَيْرَ الْحَافِظِ عَلَى فَائِدَةِ الْحِفْظِ، عَلَى أَنَّهُ مَا أَخْلَاهُ عَنِ الْإِيضَاحِ عَنْ قُرْبٍ فَإِنَّهُ سَاقَهُ بِتَمَامِهِ خَامِسَ تَرْجَمَةٍ اهـ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٩٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ رِبَاحٍ، وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيهَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ»^(١).

❖ قَوْلُهُ ﷺ: «فِي مَسْجِدِي هَذَا». اسْتَدَلَّ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ مَا زِيدَ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ لَا يَكُونُ فِيهِ هَذَا الْفَضْلُ؛ لِأَنَّهُ أَشَارَ إِلَيْهِ: «هَذَا». وَالْإِشَارَةُ تُعَيِّنُ الْمَشَارَ إِلَيْهِ، وَلَكِنْ فِي هَذَا نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ زَادُوا فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ وَصَارُوا يُصَلُّونَ فِي

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٣٩٤).

الزيادة دون المسجد النبوي، فعثمان رضي الله عنه زاده من القبلة وصار الناس يُصلُّون وراء عثمان في الصَّفِّ الأوَّلِ ويدعون الروضة ويدعون المسجد النبوي الأوَّل.

فالصواب: أن قوله: «هذا» من باب التوكيد فقط، وليس من باب التعيين الذي معناه أن ما زاد عليه فلا ينال هذا الفضل.

❦ الثانية قال: «خيرٌ من ألف صلاة». وما يُعبَّر به كثيرًا من الناس اليوم: الصلاة في المسجد النبوي بألف صلاة. غلط؛ لأنَّه مخالفٌ للحديث؛ فالحديث يقول: «خيرٌ من ألف صلاة» فرق بين بـ«ألف» وبين «خير» الذي يحصل هو التعبير بما جاء في الحديث.

❦ وقوله ﷺ: «إلا المسجد الحرام». لا شك أن المراد به المسجد الذي تُشدُّ إليه الرِّحال كما في حديث أبي هريرة السابق، وهو المسجد الذي فيه الكعبة، ويدلُّ لهذا ما جاء مُصرِّحًا به فيما رواه مسلمٌ عن إحدى أمهات المؤمنين رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا مسجد الكعبة»^(١). وهذا نصٌّ واضحٌ صريحٌ، وهذا هو ظاهرُ كلام أصحاب الإمام أحمد رحمته الله كما حكاه صاحب «الفروع» أن التفضيل خاصٌّ في مسجد الكعبة فقط، أمَّا بقية مكة فهي أفضل مما كان خارج حدود الحرم، لا شك في هذا، بدليل أن النبي ﷺ لما نزل الحديدية وبعضها حرمٌ وبعضها حلٌّ سارَ في نفس الحلِّ نازلًا، لكن عند الصلاة يدخل فيصلي في الحرم، وهذا الفعل منه ﷺ يدلُّ على أن الصلاة في الحرم أفضل من الصلاة في الحلِّ، لكن التفضيل إنما هو في مسجد الكعبة.

فإذا قال قائل: إذا قُلتُم هكذا حصرتم الناس في أيام المواسم في المسجد الحرام وحصل الضيق والزحام.

(١) التعليق السابق.

فنقول: إذا حصل الضيق والزحام فالأفضل أن يصلّوا في المساجد الأخرى؛ لأنّ الضيق والزحام يخلّ بنفس العباد، والصلاة في المسجد الحرام تتعلق بالمكان، وما يتعلق بذات العبادة أولى بالمراعاة ممّا يتعلق بمكانها أو زمانها، فنقول لهم: في أيام المواسم صلّوا في مساجدكم؛ لأنكم تصلّون بطمأنينة، لا تأذون ولا تؤذون، لكن في أيام السّعة لا شك أن الفضل هو مسجد الكعبة.

وأيضاً يقال في مسجد الكعبة: إنه خير من مائة ألف، كما جاء ذلك في مُسند الإمام أحمد رحمه الله، قال: خير من مائة ألف وليس مائة ألف، والفرق بين التعبيرين واضح. المسجد الأقصى وهو الذي في فلسطين الآن، والذي احتلّه اليهود بحجّة أن الله كتب لهم هذه الأرض على لسان نبيهم موسى عليه السلام؛ لأن الله قال لهم: ﴿ادْخُلُوا الْأَرْضَ الْمَقْدَسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٢١]. قالوا: فهذه مكتوبة لنا إلى يوم القيامة، من يرفع هذه الكتابة؟! لا أحد يرفعها، فإذا هي مكتوبة لنا، ونحن أحقُّ بها من غيرنا، ولكن هذا التشبيه هو تليس؛ لأنّ في عهد موسى هم أحقُّ بذلك من غيرهم ممّن كانوا فيها؛ لأنّ الذين فيها كانوا كفاراً جبارين، فاليهود في ذلك الوقت أحقُّ، أمّا الآن فليس لهم فيها حقُّ إطلاقاً؛ لأنّ الله تعالى يقول: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرْثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]. وموسى عليه السلام قال لهم: ﴿إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأنعام: ١٢٨]. وهذه إشارة إلى أن الذين يرثونها هم المتقون، وأين التقوى من اليهود اليوم.

هل هذه الثلاثة لها حرم؟

الجواب: أمّا المسجد النبويّ والمسجد الحرام فلهما حرم، ويختلف الحرمان؛ حرم مكة أوكد من حرم المدينة؛ لأنّه مُجمّع عليه، وحرم المدينة فيه خلاف؛ ولأنّه يجوز في حرم المدينة ما لا يجوز في حرم مكة.

وأما المسجد الأقصى فلا حرم له، المسجد له حرمة كغيره من المساجد لكن ليس له حرم.

فَإِنْ قَالَ قَاتِلٌ: إِذَا كَانَتِ الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلَ مِنْ مِائَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ فِي غَيْرِهِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ أَحَبَّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ الصَّلَاةَ، فَمَا وَجْهُ تَرْكِ الصَّحَابَةِ لِمَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، وَانْتِقَالِهِمْ مِنْهَا إِلَى غَيْرِهَا مِنَ الْبُلْدَانِ؟ الْجَوَابُ: أَنَّ انْتِقَالَهُمْ لِلْجِهَادِ وَنَشْرِ السُّنَّةِ أَفْضَلُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- بَابُ مَسْجِدِ قُبَاءٍ.

١١٩١- حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ لَا يُصَلِّي مِنَ الصُّحَى إِلَّا فِي يَوْمَيْنِ: يَوْمَ يَقْدُمُ بِمَكَّةَ فَإِنَّهُ كَانَ يَقْدُمُهَا صُحَى فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ، وَيَوْمَ يَأْتِي مَسْجِدَ قُبَاءٍ فَإِنَّهُ كَانَ يَأْتِيهِ كُلَّ سَبْتٍ فَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ كَرِهَ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ حَتَّى يُصَلِّي فِيهِ. قَالَ: وَكَانَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَزُورُهُ رَاكِبًا وَمَاشِيًا^(١).

[الحدِيث ١١٩١- أطرافه في: ١١٩٣، ١١٩٤، ٧٣٢٦].

١١٩٢- قَالَ: وَكَانَ يَقُولُ: إِنَّمَا أَصْنَعُ كَمَا رَأَيْتُ أَصْحَابِي يَصْنَعُونَ، وَلَا أَمْنَعُ أَحَدًا أَنْ يُصَلِّيَ فِي أَيِّ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ، غَيْرَ أَنْ لَا تَتَحَرَّوْا طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا^(٢).

٣- بَابُ مَنْ أَتَى مَسْجِدَ قُبَاءٍ كُلَّ سَبْتٍ.

١١٩٣- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْتِي مَسْجِدَ قُبَاءٍ كُلَّ سَبْتٍ مَاشِيًا وَرَاكِبًا، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَفْعَلُهُ^(٣).

(١) أخرجه مسلم (١٣٩٩).

(٢) التعليق السابق.

(٣) أخرجه مسلم (١٣٩٩).

٤- بَابُ إِتْيَانِ مَسْجِدِ قُبَاءٍ مَاشِيًا وَرَاكِبًا.

١١٩٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبيدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْتِي مَسْجِدَ قُبَاءٍ رَاكِبًا وَمَاشِيًا. زَادَ ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ فَيُصَلِّي فِيهِ رَكَعَتَيْنِ ^(١).

٥- بَابُ فَضْلِ مَا بَيْنَ الْقَبْرِ وَالْمِنْبَرِ.

١١٩٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ الْهَارِثِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ» ^(١).

١١٩٦- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنِي حُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، وَمِنْبَرِي عَلَى حَوْضِي» ^(٢).
[الحديث ١١٩٦ - أطرافه في: ١٨٨٨، ٦٥٨٨، ٧٣٣٥].

٦- بَابُ مَسْجِدِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ.

١١٩٧- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، سَمِعْتُ قَزْعَةَ مَوْلَى زِيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُحَدِّثُ بِأَرْبَعٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَأَعْجَبَنِي وَأَتَقَنَّنِي قَالَ: «لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ يَوْمَيْنِ إِلَّا مَعَهَا رَوْحُهَا أَوْ ذُو مَحْرَمٍ، وَلَا صَوْمٌ فِي يَوْمَيْنِ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى، وَلَا صَلَاةٌ بَعْدَ صَلَاتَيْنِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ، وَلَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى وَمَسْجِدِي» ^(٤).

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه مسلم (١٣٩٠).

(٢) أخرجه مسلم (١٣٩١).

(٤) سبق تخريجه.

شَيْخ
صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

كِتَابُ الْعَمَلِ فِي الصَّلَاةِ

١٢٢٣ - ١١٩٨

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

كِتَابُ الْعَمَلِ فِي الصَّلَاةِ

١ - باب اسْتِعَانَةِ الْيَدِ فِي الصَّلَاةِ إِذَا كَانَ مِنْ أَمْرِ الصَّلَاةِ.
وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: يَسْتَعِينُ الرَّجُلُ فِي صَلَاتِهِ مِنْ جَسَدِهِ بِمَا شَاءَ. وَوَضَعَ أَبُو
إِسْحَاقَ قَلَنْسُوتهُ فِي الصَّلَاةِ وَرَفَعَهَا. وَوَضَعَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَفَّهُ عَلَى رُضْغِهِ الْأَيْسَرِ إِلَّا أَنْ
يَحْكُ جِلْدًا أَوْ يُصْلِحَ ثَوْبًا.

قوله: «أبواب العمل في الصلاة». يَعْنِي: الْحَرَكَةُ فِي الصَّلَاةِ، وَهِيَ تَنْقَسِمُ إِلَى
خَمْسَةِ أَقْسَامٍ: وَاجِبَةٌ وَمَحْرُمَةٌ وَسُنَّةٌ وَمَكْرُوهَةٌ وَمُبَاحَةٌ.

فَمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ صِحَّةُ الصَّلَاةِ فَهُوَ وَاجِبٌ، وَمَا تَبْطُلُ بِهِ الصَّلَاةُ فَهُوَ مُحَرَّمٌ، وَمَا
كَانَ مِنْ كَمَالِهَا فَهُوَ سُنَّةٌ، وَمَا كَانَ عِبْثًا فَهُوَ مَكْرُوهٌ، وَمَا كَانَ لِحَاجَةٍ فَهُوَ جَائِزٌ إِنْ كَانَ
مَكْرُوهًا، وَمَا كَانَ لضرورةٍ فَهُوَ جَائِزٌ إِذَا كَانَ مُحَرَّمًا.

فَإِذَا تَوَجَّهَ الْإِنْسَانُ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ ثُمَّ أَتَاهُ مَنْ يُنَبِّهُهُ فَالْإِنْصِرَافُ إِلَى الْقِبْلَةِ وَاجِبٌ؛
لأنَّه يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ صِحَّةُ الصَّلَاةِ، وَمَا نَسِيَ الْإِنْسَانُ وَذَكَرَ بِهِ مِثْلَ وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى
الصَّدْرِ كَأَن تَرَى شَخْصًا يُصَلِّي وَيَدَاهُ مُسَدَّلَتَانِ ثُمَّ تُنَبِّهُهُ فَيَرْفَعُ الْيَدَيْنِ فَهَذَا سُنَّةٌ، وَمَا
كَانَ عِبْثًا فَهُوَ مَكْرُوهٌ، كَالْإِنْسَانِ الَّذِي يَعْثُ بِغَيْرَتِهِ أَوْ بِمَشْلُوحِهِ أَوْ بِسَاعَتِهِ أَوْ بِقَلَمِهِ أَوْ
مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَمَا كَانَ لِلضرورةِ مِمَّا يُبْطِلُهَا فَهُوَ مُبَاحٌ، كَمَا لَوْ قَرَّ الْإِنْسَانُ مِنْ عَدُوٍّ أَوْ
قَاتِلٍ مَنْ أَرَادَ قَتْلَهُ، أَوْ عَالِجَ حَيَّةٍ أَوْ عَقْرَبًا أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ أَوْتَرَ، ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى جَاءَهُ الْمُؤَذِّنُ فَقَامَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الصُّبْحَ ^(١).

في هذا الحديث ما أشار إليه المؤلف رَحِمَهُ اللهُ فِي الترجمة وهو العمل إذا كان لمصلحة الصلاة.

وفي هذا الحديث فوائد:

منها: جواز أن يَبِيَّتَ المميزُ عِنْدَ الرجلِ وأهله لفعلِ ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ولم يُنْكِرْهُ النَّبِيُّ ﷺ مع أَنَّهُ أَشَدُّ الناسِ حياءً، لكن بشرط أن يكونَ هذا المميزُ له قرابةٌ مع الزوجة، فابنُ عباسٍ له قرابةٌ مع الرسولِ ﷺ ومع الزوجة، فالزوجةُ خالتهُ والرسولُ ابنُ عمِّه.

وفيه أيضاً: أدبُ ابنِ عباسٍ؛ لأنَّه خالفهما في الاضطجاعِ على الوسادة، فكان الرسولُ ﷺ وأهله في طولها وهو في عرضها؛ يَعْنِي: نَامَ على طرفها، هذا معنى قوله: في عرضها؛ أي: أَنَّهُ نَامَ في طرفها. فعلى هذا يكونُ هو ممتداً مثلاً إلى شمالٍ، والنبيُّ ﷺ وزوجُه إلى الشرقِ مثلاً.

وفيه أيضاً: أَنَّ الرسولَ ﷺ بَشَّرَ يَحْتَاجُ إلى النومِ والأكلِ والشربِ والدفعِ وغير ذلك مما يحتاجه البشرُ.

وهل نقولُ: فيه دليلٌ على استحبابِ الوسادةِ في النومِ، أو أَنَّ هذا مِنَ الأمورِ العاديةِ التي جرت بها العادةُ؟

هذا يُنْظَرُ: إذا كان ذلك أريحُ للبدنِ وأقومُ للصحةِ صارَ مُسْتَحَبًّا مِنْ هذه الناحيةِ، وَأَظُنُّ -واللهُ أعلم- أَحْسَنَ مِنْ حيثِ الصَّحَّةِ؛ لَأَنَّكَ إذا نَمَتَ بدونِ وسادةٍ سوفَ يَتَعَلَّقُ الرَّأْسُ؛ لَأَنَّ الكَتِفَيْنِ أَعْلَى مِنَ الرَّأْسِ، فَيَقِى الرَّأْسُ متعلِّقاً، والسُّنَّةُ أَنَّ الإنسانَ يَنَامُ على الجَنْبِ الأيمنِ، فإذا نَامَ على الجَنْبِ فلابدَّ أَنْ يَتَعَلَّقَ الرَّأْسُ، فَتُجْعَلُ الوسادةُ بِمَقْدَارِ الكَتِفِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَكُونَ البدنُ مُسْتَوِيًّا؛ الرَّأْسُ والبدنُ.

(١) أخرجه مسلم (٧٦٣).

ومنها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُومُ إِلَى صَلَاةِ اللَّيْلِ مُبَكَّرًا، إِذَا انْتَصَفَ اللَّيْلُ أَوْ قَبْلَهُ بِقَلِيلٍ أَوْ بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ، وَثُلُثَهُ﴾ [النَّبَأُ: ٢٠].

وَمِنْ فَوَائِدِهِ أَيْضًا: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يَمْسَحَ النَّوْمَ عَنْ وَجْهِهِ بِيَدَيْهِ ثَلَاثَ مَرَاتٍ؛ لِأَنَّ هَذَا يَطْرُدُ النَّوْمَ وَيُصْحِي الْإِنْسَانَ أَكْثَرَ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ الْإِنْسَانَ يَقْرَأُ خَوَاتِيمَ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ...﴾ [التَّوْحِيدُ: ١٩٠] إِلَى آخِرِ الْآيَاتِ. وَقَدْ وَرَدَ فِي بَعْضِ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ يَنْظُرُ إِلَى السَّمَاءِ يُقَلِّبُ بَصَرَهُ فِي السَّمَاءِ وَيَقُولُ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ...﴾. وَهَذَا إِذَا كَانَ فِي غَيْرِ لَيْلِي الْقَمَرِ، وَلَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْكَهْرَبَاءُ الَّتِي تَمْنَعُ النَّاسَ مِنْ رُؤْيَةِ السَّمَاءِ وَزِينَتِهَا، فَيَجِدُ الْإِنْسَانُ عِبْرَةً فِي هَذِهِ النُّجُومِ كِبَرُهَا وَصُغَرُهَا وَسَيْرُهَا، فَكَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَقْرَأُ هَذِهِ الْآيَاتِ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: اسْتِعْمَالُ الْأَطْيَبِ مِنَ الشَّرَابِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَدْ اتَّخَذَ شَنْةً مُعَلَّقَةً، وَالشَّنُّ الْمُعَلَّقُ هُوَ الْقَرْبَةُ الْقَدِيمَةُ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ فِيهَا يَكُونُ أَبْرَدَ، فَلَا حَرَجَ عَلَى الْإِنْسَانِ إِذَا اسْتَعْمَلَ الْمَاءَ الْبَارِدَ فِي الصَّيْفِ وَالسَّاخِنَ فِي الشِّتَاءِ، وَاخْتَارَ أَطْيَبَ الْأَطْعِمَةِ.

وَمِنْ فَوَائِدِهِ: أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْاسْتِنْجَاءُ إِلَّا عِنْدَ الْبَوْلِ أَوْ الْغَائِطِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ مِنَ النَّوْمِ فَتَوَضَّأَ مِنْهَا، وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّهُ اسْتَنْجَى، خِلَافًا لِبَعْضِ النَّاسِ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّ الْاسْتِنْجَاءَ مِنْ تَوَابِعِ الْوُضُوءِ، وَيَسْأَلُونَ عَنْهُ كَثِيرًا، وَالْوَاقِعُ أَنَّ الْاسْتِنْجَاءَ تَطْهِيرُ الْمَحَلِّ مِنَ النَّجَاسَةِ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ الْوُضُوءَ يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يُحْسِنَهُ مَا اسْتَطَاعَ، وَلَكِنْ بِأَيِّ شَيْءٍ يَكُونُ إِحْسَانُ الْوُضُوءِ؟

الْجَوَابُ: بِمُوَافَقَةِ الشَّنَّةِ، كُلَّمَا كَانَ أَوْفَقَ فَهُوَ أَحْسَنَ، وَلَيْسَ بِكَثْرَةِ الْغَسْلِ، بَلْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً، وَمَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، وَثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَقَالَ: «مَنْ زَادَ

على ذلك فقد أساء وتعدي وظلم^(١).

ومن فوائد هذا الحديث: أَنَّ الإنسان ينبغي له أن ينام مع أهله في فراشٍ واحدٍ؛ لقوله ﷺ: رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وأهله في طولها، خلافاً لبعض المترفين الآن الذين يجعلون لهم سريرًا وللزوجة سريرًا، فإن هذا لا ينبغي، بل ينبغي أن يكون السرير واحدًا إن كانوا على سريرٍ أو على الأرض في فراشٍ واحدٍ.

ومن فوائد هذا الحديث: ذكاءُ ابنِ عباسٍ ﷺ وحرصه على التأسي برسولِ الله ﷺ؛ لأنه قام فصنعَ مثل ما صنعَ بدون أن يأمره النبي ﷺ.

ومن فوائده: جوازُ التصرفِ بِمالِ القريبِ إذا كان يعلمُ أنه يرضى بذلك، ووجهه أَنَّ ابنَ عباسٍ قام فتوضأَ من الماءِ الذي في الشَّئَةِ المَعْدَةِ للشربِ، لكنَّه يعلمُ أَنَّ الرسولَ ﷺ لا يُنْكِرُ هذا بل يرضاه.

ومن فوائد هذا الحديث: أَنَّ الواحدَ مع صاحبه في الصلاة يقومُ إلى جنبه لقوله: فقامتُ إلى جنبه.

ولكن هل إذا قام إلى جنبه يكون مساويًا له -أي: للإمام- أو يتقدَّم الإمام قليلاً؟ الجواب: الأوَّل، خلافاً لما يظنه بعضُ الجهَّالِ، يقول: إذا وقفَ إمامٌ ومأمومٌ يتقدَّم الإمام قليلاً. هذا غلطٌ؛ لأنَّهما إذا وقفا صارا صفاً والمطلوبُ في الصَّفِّ التسويةُ.

ومن فوائد هذا الحديث: أَنَّ موقفَ المأمومِ الواحدِ مع الإمام يكونُ إلى يمينه؛ لأنَّ النبي ﷺ أَخَذَ بِأُذُنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنَ الْيَسَارِ إِلَى الْيَمِينِ.

جوازُ العملِ لمصلحةِ الصلاة، وجهه أَنَّ الرسولَ ﷺ تحرَّكَ وحركَ أيضاً، تحرَّك هو بنفسه حيثُ قُتِلَ أُذُنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ؛ يَعْنِي: لو اها بعض الشيء. والثاني: حرَّكَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ، وعلى هذا فإذا وجدتَ الصَّفَّ منفرجاً كما يوجدُ في بعضِ المساجد تجدُ الصَّفَّ منفرجاً لاسيَّما الذين هموا في عملِ الصحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ يُسَوُّونَ الْكَعْبَ

(١) أخرجه أبو داود (١٣٥)، والنسائي (١٤٠)، وابن ماجه (٤٢٢).

بالكعب، حيثُ ظَنُّوا أَنَّ المعنى تفرّج الرّجلين، تدخلُ في بعضِ المساجدِ تجدُ ما بين الكتفين منفرجاً انفراجاً بيّناً، وما بين الرّجلين مُتلاصِقٌ، مثل هؤلاءِ تنبهه؛ لأنّك إنّما تفعلُ بهم خيراً، وإن كان يُشوّشُ بعضُ الشيءِ لكن أنت تفعلُ بهم الخيرَ.

ومن فوائد هذا الحديث: جوازُ انتقالِ الإنسانِ من انفرادٍ إلى إمام؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ أوّلُ ما كبرَ كان وحده منفرداً ثم نوى الإمامةَ بعد أن دخلَ معه عبدُ الله بنُ عباسٍ رضي الله عنه وهذا واقعٌ. لكن هل يجوزُ هذا في الفريضة، مثل أن تجدَ رجلاً يُصَلِّي في الفريضة مُنفرداً فتقوم إلى جنبه وتُصَلِّي معه جماعة؟

الجوابُ: فيه خلافٌ والمسألةُ هذه من أصلها فيها ثلاثة أقوالٍ:
القولُ الأوّلُ: أنّه يجوزُ أن يتقلَّ من انفرادٍ إلى إمامةٍ في الفرض والنفل.
والقولُ الثاني: أنّه يجوزُ أن يتقلَّ من انفرادٍ إلى إمامةٍ في النفل خاصّةً.
والقولُ الثالثُ: أنّه لا يجوزُ لا في الفرض ولا في النفل.
أما من قالوا: أنّه يجوزُ في النفل فدلّيلهم هذا الحديثُ وهو واضحٌ.

وأما من قالوا: أنّه يجوزُ في الفرض والنفل، فقالوا: إن ما ثبتَ في النفل ثبتَ في الفرض إلاّ بدليل، ويدلُّ على هذا القاعدةُ المهمّةُ أنَّ الصحابةَ رضي الله عنهم لما ذكروا أنَّ الرسولَ ﷺ كان يُصَلِّي على راحلته في السفرِ قالوا: غير أنّه لا يُصَلِّي عليها المكتوبةُ ^(١) فاستثنوا، فدلَّ ذلك على أنَّ ما ثبتَ في النفل ثبتَ في الفرض إلاّ بدليل، وهذه القاعدةُ تنفعك في مواطن كثيرة.

وأما القائلون بالمنع فقالوا: لأنَّ الإنسانَ لا يجوزُ أن يُغيّرَ النيةَ، يتقلَّ من نيةٍ انفرادٍ إلى نيةٍ إمام، وأجابوا عن هذا الحديثِ بجوابٍ غيرِ سديدٍ قالوا: إنَّ الرسولَ ﷺ قد ظنَّ أنَّ ابنَ عباسٍ سيقومُ ويصَلِّي معه، وهذا لا يُقبلُ، من الذي قال أنَّ الرسولَ ﷺ كان يعلمُ هذا أو يغلبُ على ظنّه هذا، بل لو قلنا: إنَّ الأمرَ بالعكس؛ لأنَّ هذا صبيٌّ وصغيرٌ ونائمٌ.

فالصوابُ في هذه المسألة: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَتَّقَلَ مِنْ انْفِرَادٍ إِلَى إِمَامَةٍ فِي الْفَرِيضَةِ وَفِي النَّافِلَةِ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ لَا مَكَانَ لِلْمَأْمُومِ الْوَاحِدِ فِي الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ مِنَ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَيَّرَ مَوْقِفَ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَكِنْ هَلْ هَذَا عَلَى سَبِيلِ الْوَجُوبِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَوْ صَلَّى عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، أَوْ عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِحْبَابِ؟

الصَّحِيحُ: أَنَّهُ عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِحْبَابِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرُدَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامُ النَّهْيُ عَنِ الْوُقُوفِ فِي الْيَسَارِ، وَلَا الْأَمْرَ بِالْوُقُوفِ فِي الْيَمِينِ، غَايَةُ مَا هُنَاكَ عُمُومَاتُ التَّيَمُّنِ، وَلَيْسَ هُنَاكَ نَصٌّ صَرِيحٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَلَا نَهْيٌ عَنِ الْيَسَارِ، وَلَوْ كَانَ هَذَا مُحَرَّمًا عَنِ الْوُقُوفِ عَنِ الْيَسَارِ لَكَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَقُولُ لَابْنِ عَبَّاسٍ حِينَ انْصَرَفَ مِنَ الصَّلَاةِ: لَا تَعُدْ، حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَنَّهُ حَرَامٌ، وَالْقَاعِدَةُ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ أَنَّ الْفِعْلَ الْمَجْرَدَ يَدُلُّ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ فَقَطْ وَلَا يَدُلُّ عَلَى الْوَجُوبِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: حَرَكَةُ النَّبِيِّ ﷺ وَتَحْرِيكُهُ لَابْنِ عَبَّاسٍ، أَلَا يَكُونُ هَذَا قَرِينَةً عَلَى أَنَّهَا لِلْوَجُوبِ؟

فَالْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْحَرَكَةَ حَرَكَةً لِفِعْلٍ مُسْتَحَبٍّ، فَتَكُونُ مُسْتَحَبَّةً. وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ صَلَاةُ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- بَابُ مَا يُنْهَى عَنْهُ مِنَ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ.

١١٩٩- حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَيَرُدُّ عَلَيْنَا، فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ عِنْدِ النَّجَاشِيِّ سَلَّمْنَا عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْنَا، وَقَالَ: «إِنَّ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا»^(١).

[الحديث ١١٩٩ - طرفاه في: ١٢١٦، ٣٨٧٥].

حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ السُّلَوِيُّ، حَدَّثَنَا هُرَيْمُ بْنُ سَفْيَانَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ.

١٢٠٠ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا عِيسَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ شَبِيلٍ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ قَالَ: قَالَ لِي زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ: إِنْ كُنَّا لَنَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يُكَلِّمُ أَحَدُنَا صَاحِبَهُ بِحَاجَتِهِ حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾ [النساء: ٢٣٨]. الْآيَةَ، فَأَمَرْنَا بِالسُّكُوتِ ^(١).

[الحديث ١٢٠٠ - طرفه في: ٤٥٣٤].

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣- بَابُ مَا يَجُوزُ مِنَ التَّسْبِيحِ وَالْحَمْدِ فِي الصَّلَاةِ لِلرِّجَالِ.

١٢٠١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّحُ بَيْنَ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ وَحَانَتْ الصَّلَاةُ، فَجَاءَ بِلَالٌ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: حُبَسَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَوَمَّ النَّاسُ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنْ شِئْتُمْ. فَأَقَامَ بِلَالٌ الصَّلَاةَ فَتَقَدَّمَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَصَلَّى، فَجَاءَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْشِي فِي الصُّفُوفِ يَشْقُهَا شَقًّا حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ، فَأَخَذَ النَّاسُ بِالتَّصْفِيحِ، قَالَ سَهْلٌ: هَلْ تَدْرُونَ مَا التَّصْفِيحُ؟ هُوَ التَّصْفِيقُ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا أَكْثَرُوا التَّفَتَّ فَإِذَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الصَّفِّ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ مَكَانَكَ، فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَيْهِ فَحَمِدَ اللَّهَ ثُمَّ رَجَعَ الْقَهْقَرَى وَرَاءَهُ وَتَقَدَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَلَّى ^(١).

(١) أخرجه مسلم (٥٣٩).

(٢) أخرجه مسلم (٤٢١).

الشاهد قوله: «فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَيْهِ فَحَمِدَ اللَّهَ». في هذا من الفوائد: مشروعية الإصلاح بين الناس، وهو من أفضل الأعمال، فإنَّ الإصلاح بين الناس فيه الأجر؛ لأنَّه يتعدى نفعه، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النِّسَاءُ: ١١٤]. فهذا خيرٌ حتَّى وإن لم ينو الإنسان القرب إلى الله، فهو خيرٌ ولهذا قَالَ: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النِّسَاءُ: ١١٤]. ففَرَّقَ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَ مَن يَفْعَلُ هَذَا الشَّيْءَ؛ لِأَنَّهُ يُحِبُّ الإِصْلَاحَ بَيْنَ النَّاسِ، وَبَيْنَ شَخْصٍ يُرِيدُ بِذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ.

وفيه أيضًا: تواضع النَّبِيِّ ﷺ حيث كان يُبَاشِرُ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ، لم يَقُلْ: يا فلان اذهب وأصلح بينهم بل هو نفسه يصلح بينهم، وهذه المسألة تحتاجُ إلى تفصيل، إذا كان الخلافُ بين قبيلتين كبيرتين، لا يمكنُ الإصلاحُ بينهما إلَّا أَنْ يَذْهَبَا إِلَى مَلِكِ الْبِلَادِ فليكن، وأمَّا إذا كان دون ذلك فلكل مقام مقال، ولكلِّ حالٍ حالٌ.

ومن فوائد هذا الحديث: أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضُوا بِمَا أَرَادَ أَنْ أَخْصَّ النَّاسَ بِالْوِلَايَةِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ هُوَ أَبُو بَكْرٍ، ولهذا ما ذهبوا إلى فلان ولا فلان، إلى أَبِي بَكْرٍ رَضُوا بِهِ.

ومن فوائد ذلك: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَانَ أَهْلًا لِلْإِمَامَةِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَخَلَّفَ إِذَا طُلِبَ مِنْهُ ذَلِكَ، خِلَافًا لِمَا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ الْآنَ، صَلِّ يَا فلان يَقُولُ: لا، صَلِّ أَنْتَ، هَذَا غَلْطٌ، يَنْبَغِي أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا عُرِضَ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ وَكَانَ يَعْرِفُ نَفْسَهُ أَنَّهُ هُوَ أَقْرَأُ الْقَوْمِ أَنْ يَتَقَدَّمَ، وَلِذَلِكَ قَالَ: نَعَمْ، لَكِنَّهُ قَيَّدَ، قَالَ: إِنْ شِئْتُمْ. إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ يَرِغِبُ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا، وَلَكِنْ نَزُولًا عَلَى رَغْبَةِ الْقَوْمِ.

ومن فوائد هذا الحديث: مشروعية إقامة الصلاة، وهذا أمرٌ معلومٌ، بل هي فرضٌ كفاية.

ومن فوائد هذا الحديث: جوازُ شَقِّ الْإِمَامِ - إِمَامِ الْحَيِّ - الصَّفُوفِ لِيَكُونَ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَقَّهُ، وَظَاهَرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ تَخَلَّلَ الصَّفُوفَ؛ لِأَنَّ الشَّقَّ يَكُونُ فِي الْمُتَلَحِّمِ، وَأَمَّا الْمُشَقُّ مِنْ قَبْلِ، فَلَا يُقَالُ: إِنَّهُ شَقَّهُ، بَلْ يُقَالُ: مَرَّ بَيْنَ الشَّقُوقِ، فَهُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي هَذِهِ الْحَالِ فَعَلَ، تَخَطَّى الرِّقَابَ، لَكِنْ لِمَصْلَحَةٍ لِأَنَّهُ هُوَ إِمَامُ الْحَيِّ.

وفيه: جوازُ التصفيقِ للتنبيه، لكن هذا الحديثُ نُسِخَ، فإنَّ الرسولَ ﷺ نهاهم أن يُصَفِّقُوا وأمرهم أن يُسَبِّحُوا.

وفيه: مراعاةُ الألفاظِ، وحرصُ السلفِ على ألاَّ تُغَيَّرَ، بدليلِ قولِ سهلٍ: هَلْ تَذَرُونَ مَا التَّصْفِيحُ؟ هُوَ التَّصْفِيحُ. ولو شاءَ لَعَبَّرَ عن التصفيقِ أَوَّلَ الأمرِ.

وفيه: بيانُ خشوعِ أبي بكرٍ في الصلاة؛ لكونه لا يَلْتَفِتُ، لكن لما أكثرَ الناسُ التصفيقَ التفت.

وفيه: جوازُ الالتفاتِ للحاجة؛ لفعلِ أبي بكرٍ رضي الله عنه، وفعلِ أبي بكرٍ وقوله حجةٌ بلا شكٍّ إلا إذا خالفَ قولَ الرسولِ ﷺ، فلا شكَّ أنَّ النصَّ مُقَدَّمٌ، وإلاَّ فإنَّ الرسولَ ﷺ قَالَ: «اقتدوا بالذين مِن بعدي: أبي بكرٍ وعُمَرُ»^(١). وَقَالَ: «إِنْ يُطِيعُوا أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ يَرشُدُوا»^(٢). ولا تكادُ تجدُ قولاً اتفقَ عليه أبو بكرٍ وعمرُ إلا كان صواباً، ولا يُمكنُ أن تُخالفه السُّنَّةُ، ولا تكادُ تجدُ قولاً يختلفُ فيه أبو بكرٍ وعُمَرُ إلا وجدتَ الصوابَ مع أبي بكرٍ رضي الله عنه.

وفيه: شِدَّةُ احترامِ أبي بكرٍ للنبيِّ ﷺ؛ لآَنَهُ تَأَخَّرَ مِنْ حِينَ رَأَاهُ. وفيه أيضاً: فضلُ أبي بكرٍ رضي الله عنه حيثُ أمره الرسولُ ﷺ أن يبقى ليكونَ إماماً بين يدي الرسولِ ﷺ، ويا لها من مَنَقِبَةٍ وَفَضِيلَةٍ في مثل هذه الحالِ. ومن فوائدِ هذا الحديثِ: مشروعيةُ رفعِ اليدينِ في الدعاءِ في الصلاة؛ لأنَّ أبا بكرٍ رَفَعَ يديه يَحْمَدُ اللهَ عزَّ وجلَّ.

ومن فوائدِ ذلك: جوازُ حمدِ الله في الصلاة عندَ حصولِ النِّعمِ، وأنَّ هذا لا يُنافي قولَه ﷺ: «إِنَّ فِي الصَّلَاةِ لَشُغْلًا»^(٣)؛ لأنَّ الحمدَ من جنسِ أذكارِ الصلاة، فهو لم يَخْرُجْ

(١) أخرجه الترمذي (٣٦٦٢)، وأحمد (٢٣٢٩٣).

(٢) أخرجه أحمد (٢٢٥٩٩).

(٣) سبق تخريجُه.

عَمَّا يَنْبَغِي فِي الصَّلَاةِ، وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ جَهَرَ بِالْحَمْدِ؛ لِأَنَّهُ مُحَكِّيٌّ عَنْهُ ذَلِكَ، فَقَدْ حَكَّوْا عَنْهُ الْفِعْلَ وَالْقَوْلَ، الْفِعْلُ هُوَ الرَّفْعُ، وَالْقَوْلُ هُوَ الْحَمْدُ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: جَوَازُ الْعَمَلِ فِي الصَّلَاةِ لِقَوْلِهِ: رَجَعَ الْقَهْقَرَى وَتَقَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ. فَأَتَمَّ بِهِمْ.

وَمِنْ فَوَائِدِهِ: جَوَازُ الْإِنْتِقَالِ مِنْ إِمَامَةٍ إِلَى أُخْرَى؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ إِمَامًا ثُمَّ صَارَ مَأْمُومًا، وَهَذَا بِالنِّسْبَةِ لِحُضُورِ إِمَامٍ الْحَيِّ وَاضِحٌ، لَكِنْ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَنْتَقِلَ بِدُونِ أَنْ يَكُونَ الْحَاضِرُ إِمَامًا الْحَيِّ، يَعْنِي: كَرَجُلٍ يُصَلِّي فِي جَمَاعَةٍ فَدَخَلَ رَجُلٌ آخَرُ، وَتَخَلَّفَ هَذَا الرَّجُلُ لِيَكُونَ الدَّاخِلُ هُوَ الْإِمَامُ، وَلَيْسَ إِمَامَ الْحَيِّ، نَقُولُ فِي هَذَا تَفْصِيلٌ:

الْمَذْهَبُ: فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَقَلَ مِنْ إِمَامَةٍ إِلَى إِمَامٍ إِلَّا فِيمَا سَبَقَ إِمَامَ الْحَيِّ، وَلَكِنْ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ يَجُوزُ إِذَا كَانَ هُنَاكَ فَائِدَةٌ دِينِيَّةٌ -مَصْلَحَةٌ دِينِيَّةٌ- مِثْلُ أَنْ يَكُونَ الدَّاخِلُ أَقْرَأَ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَهَنَّا لَوْ تَخَلَّفَ الْإِمَامُ وَدَخَلَ هَذَا مَكَانَهُ، فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّ هَذَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ شَرْعِيَّةٌ، أَمَّا مِنْ دُونِ مَصْلَحَةٍ فَإِنَّ هَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ عِبْتُ، أَنْ يَنْتَقَلَ مِنْ إِمَامٍ إِلَى أَنْ يَكُونَ مَأْمُومًا.

وَفِيهِ أَيْضًا: جَوَازُ انْتِقَالِ الْمَأْمُومِ مِنْ إِمَامٍ إِلَى إِمَامٍ آخَرَ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ انْتَقَلُوا مِنْ إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى إِمَامَةِ الرَّسُولِ ﷺ.

فِي آخِرِ الْحَدِيثِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ لِلصَّحَابَةِ: «إِذَا نَابَكُمْ شَيْءٌ فَلْيُسَبِّحِ الرَّجَالَ وَلْيُصَفِّقِ النِّسَاءَ». فَفَرَّقَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْوَاتَ الرِّجَالِ وَأَصْوَاتَ النِّسَاءِ، الرَّجُلُ إِذَا سَبَّحَ سَمِعَ صَوْتَهُ، وَالْمَرْأَةُ إِذَا سَبَّحَتْ سَمِعَ صَوْتَهَا، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَعْدِلَ عَنْ هَذَا إِلَى التَّصْفِيقِ؛ لِأَنَّ صَوْتَهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَوْرَةً، لَكِنْ قَدْ يُشِيرُ شَهْوَةً، لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ صَوْتُهَا جَذَابًا.

وَقَالَ لِأَبِي بَكْرٍ: «مَا لَكَ تَأَخَّرْتَ؟». فَقَالَ: مَا كَانَ لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يَتَقَدَّمَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي هَذَا مِنْ تَعْظِيمِ أَبِي بَكْرٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ مَا هُوَ ظَاهِرٌ. انْظُرْ لِلتَّعْبِيرِ: مَا

كان لابن أبي قحافة. ما قَالَ: ما كان لأبي بكر. وهذه الكنية ليست كنية يُسرُّ بها الإنسان أن يتقدَّم بين يدي رسول الله ﷺ.

ومن فوائد هذا الحديث: أنَّ المخالفة للإكرام لا تُعدُّ معصية؛ لأنَّ المخالفة للإكرام لا تُعدُّ معصية بل هي في الحقيقة طاعة واحترام وتعظيم، وجه ذلك أن أبا بكر لا يُعدُّ عاصيًا للرسول بل هو مُكرم له غاية الإكرام ويؤيده قوله: ما كان لابن أبي قحافة أن يتقدَّم بين يدي رسول الله ﷺ. أخذ العلماء من هذا أن الإنسان إذا حنَّ شخصًا لإكرامه فإنه لا يحنُّ، مثل أن يقول لك صاحبك: والله لتدخل قبلي إلى هذا المنزل، ثم تُخالف، ما تدخل فيدخل قبلك، لو نظرنا إلى ظاهر اليمين، للزم الحالف الكفارة، وإذا قلنا: إنَّ المخالف الآن قصَدَ إكرامًا، ما قصَدَ مخالفتَه، قلنا: إذن لا حنَّ عليه، وإلى هذا ذهب بعض أهل العلم، وَقَالَ: إنَّ تحنيث الحالف إكرامًا له، لا يلزمه الكفارة؛ لأنَّ هذا ليس إيقاعًا له في الإثم، بل هذا إكرامٌ له.

لو وُجِدَ ما يقتضي الاسترجاع، مثل أن يُخَبِّرَ الإنسان وهو يُصَلِّي، أو يَسْمِعَ أحدًا يُخَبِّرُ عن شيءٍ مُحْزِنٍ، هل له أن يَقُولَ: إِنَّا لله وإِنَّا إليه راجعون؟

الجواب: نعم؛ لأنَّ هذا يسيرٌ، وقد طرد هذا شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ وَقَالَ: كُلُّ ذِكْرٍ وَجَدَ سببه في الصلاة فهو مشروعٌ، وعنده حتى إجابة المؤذِّنِ وأنت تُصَلِّي مشروعٌ؛ لأنَّ هذا ذكر وجد سببه الصلاة، لكن هذه الأخيرة في النفس منها شيءٌ؛ لأنَّ إجابة المؤذِّنِ طويلة تشكُّل، بخلاف شيءٍ وَجَدَ سببه، وهو كلمة أو كلمتان فإنَّ ذلك لا يَصُرُّ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٤- باب مَنْ سَمَّى قَوْمًا أَوْ سَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى غَيْرِهِ مُوَاجَهَةً وَهُوَ لَا يَعْلَمُ.

١٢٠٢ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَيْسَى، حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الصَّمَدِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا نَقُولُ: التَّحِيَّةُ فِي الصَّلَاةِ، وَنُسَمِّي وَيُسَلِّمُ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ، فَسَمِعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «قُولُوا التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. فَإِنَّكُمْ إِنْ فَعَلْتُمْ ذَلِكَ فَقَدْ سَلَّمْتُمْ عَلَى كُلِّ عَبْدٍ لِلَّهِ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ» ^(١).

❖ قوله: «بَابُ مَنْ سَمَّى قَوْمًا». يَعْنِي: فِي الصَّلَاةِ، فَدَعَى لَشَخْصٍ مَعِينٍ، فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ، وَكَانَ الصَّحَابَةُ يَقُولُونَ: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ مِنْ عِبَادِهِ، السَّلَامُ عَلَى جَبْرِيلَ، السَّلَامُ عَلَى ميكائيلَ وَيَعِينُونَ، حَتَّى عَلَّمَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ مَا سَيُذَكَّرُ.

❖ وقوله: «أَوْ سَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى غَيْرِهِ مُوَاجَهَةً وَهُوَ لَا يَعْلَمُ». لَعَلَّهُ يَرِيدُ: السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ. فَإِنَّ الْمَصْلِيْنَ يُسَلِّمُونَ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ مِنْ غَيْرِ مُوَاجَهَةٍ، وَلِذَلِكَ لَا يَسْمَعُهُمْ، وَيُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ وَهُمْ فِي أَقْصَى مَشَارِقِ الْأَرْضِ وَمَغَارِبِهَا، وَلَكِنْ لَوْ سَلَّمُوا عَلَيْهِ بِمُوَاجَهَةٍ، فَهَلْ تَبَطَّلُ الصَّلَاةُ؟

الظَّاهِرُ: أَنَّهُ تَبَطَّلُ لَوْ أَنَّهُمْ سَلَّمُوا عَلَيْهِ فِي مُوَاجَهَةٍ، وَلِهَذَا لَا يَرُدُّ عَلَيْهِمُ السَّلَامَ ﷺ، وَقَالَ: «إِنَّ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا» ^(١).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٤ / ٢١٠):

❖ قوله: «بَابُ مَنْ سَمَّى قَوْمًا أَوْ سَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى غَيْرِهِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ». كَذَا لِلْأَكْثَرِ، وَزَادَ فِي رِوَايَةِ كَرِيمَةَ بَعْدَ «عَلَى غَيْرِهِ»: «مُوَاجَهَةً» وَحَكَى ابْنُ رَشِيدٍ أَنَّ فِي

(١) أخرجه مسلم (٤٠٢).

(٢) سبق تخريجه.

رواية أبي ذر عن الحموي إسقاط الهاء من «غيره» وإضافة «مواجهة»، قال: ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بَيْنُونِ «غير» وفتح الجيم من «مواجهة» وبالنصب فيوافق المعنى الأول، ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بَيَاءُ التَّائِيثِ فَيَكُونُ الْمَعْنَى لَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ إِذَا سَلَّمَ عَلَى غَيْرِ مُوَاجَهَةٍ، ومفهومه أنه إذا كان مُوَاجَهَةً تَبْطُلُ، قال: وكان مقصود البخاري بهذه التَّرْجِمَةَ أَنَّ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَأْمُرْهُمْ بِالْإِعَادَةِ وَإِنَّمَا عَلَّمَهُمْ مَا يَسْتَقْبِلُونَ، لكن يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَسْتَوِي حَالُ الْجَاهِلِ قَبْلَ وَجُودِ الْحُكْمِ مَعَ حَالِهِ بَعْدَ ثُبُوتِهِ، وَيَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ الَّذِينَ صَدَرَ مِنْهُمْ الْفِعْلُ كَانَ عَنْ غَيْرِ عِلْمٍ، بل الظاهر أَنَّ ذَلِكَ كَانَ عِنْدَهُمْ شَرْعًا مُفَرَّرًا فَوَرَدَ النَّسْخُ عَلَيْهِ فَيَقَعُ الْفَرْقُ. انتهى. وليس في التَّرْجِمَةِ تَصْرِيحٌ بِجَوَازٍ وَلَا بِطُلَانٍ. وكأنه ترك ذلك لاشتباه الأمر فيه. وقد تقدم الكلام على فوائد حديث الباب في أواخر صفة الصلاة. وقوله في هذا السياق: «وَسَمَى نَاسًا بِأَعْيَانِهِمْ» يفسره قوله في السياق المتقدم: «السَّلام على جبريل، السَّلام على ميكائيل... إلخ».

وقوله: «يُسَلِّمُ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ». ظاهر فيما ترجم له والله تعالى أعلم. اهـ. الإشكال في قوله: «وَهُوَ لَا يَعْلَمُ»؛ لِأَنَّ مَنْ سَلَّمَ عَلَى غَيْرِهِ مُوَاجَهَةً وَهُوَ لَا يَعْلَمُ فَلَا إِشْكَالَ فِي أَنَّهُ لَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ معاوية بن الحكم^(١). قال ابن رجب:

وَأَمَّا السَّلَامُ عَلَى أَشْخَاصٍ مُعَيَّنِينَ، فَإِنْ كَانَ بِلَفْظِ الْغَيْبَةِ، فَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ. وَقَالَ الثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ: هُوَ كَلَامٌ. وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُ ذَلِكَ فِي أَبْوَابِ الشَّهَادَةِ. وَإِنْ كَانَ بِلَفْظِ الْخُطَابِ، فَهُوَ كَرَدِّ السَّلَامِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى مَنْ يُسَلِّمُ، وَيَأْتِي ذِكْرُهُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى -.

(١) أخرجه مسلم (٥٣٧).

وفي هذا الحديث: دليلٌ على أَنَّ مَنْ تَكَلَّمَ في صَلَاتِهِ جاهِلًا أَنَّهُ لَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ؛ فَإِنَّ كَلَامَ الجاهِلِ قسنان:

أحدهما: أَن يتكلمَ في صَلَاتِهِ جاهِلًا بأنَّ الكلامَ في الصلاةِ ممنوعٌ، وهذا يقعُ مِنْ كثيرٍ مِنْ أَعْرَابِ البَوَادِي وغيرِهِمْ ممنْ هو حَدِيثُ عَهْدٍ بالإسلامِ، وقد كان هذا يقعُ في أَوَّلِ الإسلامِ كثيرًا.

قالت الشافعية: ولا يُعَذَّرُ بذلك إِلَّا قَرِيبُ العهدِ بالإسلامِ، فأَمَّا مَنْ طَالَ عَهْدُهُ بالإسلامِ فَتَبْطُلُ صَلَاتُهُ؛ لِتَقْصِيرِهِ في التَّعَلُّمِ، وكذا لو عَلِمَ تحريمَ الكلامِ في الصَّلَاةِ، ولم يَعْلَمْ أَنَّهُ مُبْطِلٌ لَهَا، كما لو عَلِمَ تحريمَ الزنا ولم يَعْلَمْ حَدَّهُ، فَإِنَّهُ يَحْدُ بِغَيْرِ خِلَافٍ. والثاني: أَن يتكلمَ بكلامٍ يَظُنُّه جائزًا، وهو في نفسه غيرُ جائزٍ التكلُّمُ به في الصلاةِ وغيرها، كقولهم: «السلامُ على الله». أو يتكلم بكلامٍ يَظُنُّه جائزًا في الصلاةِ، كما أَنَّهُ جائزٌ في غيرها، كَرَدِّ السلامِ وتَشْمِيتِ العاطِسِ.

وقد اختلف العلماءُ في حكمِ الجاهلِ في الصلاةِ: فمنهم مَنْ قَالَ: حُكْمُهُ حُكْمُ كَلَامِ النَّاسِي، وهو قولُ مالِكٍ والشافعيِّ، وهو أحدُ الوجْهَيْنِ لأصحابنا.

ومنهم مَنْ قَالَ: تَبْطُلُ، بخلافِ كَلَامِ النَّاسِي، وهو قولُ المالكيةِ. والثالث: لَا تَبْطُلُ وَإِنْ قَلْنَا: يَبْطُلُ كَلَامُ النَّاسِي، وهو قولُ طائفةٍ مِنْ أصحابنا. وَيَدُلُّ لَهُ: ما خَرَّجَهُ البخاريُّ في الأدبِ مِنْ صحيحِهِ هذا من حديثِ أَبِي هريرةَ، قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ وَقَمْنَا مَعَهُ، فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ -وهو في الصلاة-: اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا، وَلَا تَرْحَمْ مَعَنَا أَحَدًا، فَلَمَّا سَلَّمَ النَّبِيُّ، قَالَ لِلْأَعْرَابِيِّ: «لَقَدْ حَجَرْتَ وَاسِعًا» يريدُ: رَحِمَةَ اللَّهِ. وفي «صحيح مسلم» عن معاويةَ بْنِ الحَكَمِ السَّلْمِيِّ: أَنَّهُ صَلَّى خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ فَعَطِسَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ، فَقَالَ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ. قَالَ: فَرَمَانِي الْقَوْمُ بِأَبْصَارِهِمْ، فَقُلْتُ: وَاتَّكَلُ أُمَيَّاهُ، مَا شَأْنُكُمْ تَنْظُرُونَ إِلَيَّ؟ قَالَ: فَجَعَلُوا يَضْرِبُونَ بِأَيْدِيهِمْ عَلَى أَفْخَادِهِمْ. وَقَالَ: فَلَمَّا رَأَيْتَهُمْ يُصَمْتُونَنِي، لَكِنِّي سَكَتُ، فَلَمَّا صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ قَالَ لَهُ:

«إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا هِيَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ» - أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ -، وَلَمْ يُنْقَلْ أَنَّهُ أَمَرَ أَحَدًا بِالْإِعَادَةِ، وَكَذَلِكَ رَوَى عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَغَيْرِهِمَا.

قَالَ أَصْحَابُنَا: وَلَئِنْ الْكَلَامَ كَانَ مُبَاحًا فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ نُسِخَ، وَالنَّسْخُ لَا يَثْبُتُ فِي حَقِّ الْجَاهِلِ قَبْلَ الْعِلْمِ، بِدَلِيلِ قِصَةِ أَهْلِ قُبَاءَ فِي الْقُبْلَةِ. وَلَكِنْ هَذَا إِنَّمَا يَصِحُّ فِي حَقِّ مَنْ تَمَسَّكَ بِالْإِبَاحَةِ السَّابِقَةِ، وَلَمْ يَبْلُغْهُ نَسْخُهَا، فَأَمَّا مَنْ لَا يَعْلَمُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، فَلَا يَصِحُّ هَذَا فِي حَقِّهِ.

وَكَذَلِكَ مَنْ تَكَلَّمَ بِكَلَامٍ مُحَرَّمٍ فِي نَفْسِهِ، وَهُوَ يَظُنُّ جَوَازَهُ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ: «السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ»، وَقَوْلِ الْآخَرِ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا وَلَا تَرْحَمْ مَعَنَا أَحَدًا».

وَلِلشَّافِعِيَةِ فِيمَنْ عَلِمَ أَنَّ جِنْسَ الْكَلَامِ مُحَرَّمٌ فِي الصَّلَاةِ، وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ مَا تَكَلَّمَ بِهِ مُحَرَّمٌ: هَلْ يُعْذَرُ بِذَلِكَ وَلَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ؟ وَجِهَانِ، أَصَحُّهُمَا: يُعْذَرُ بِهِ. وَكَذَلِكَ لَوْ جَهِلَ أَنَّ التَّنَحُّحَ وَنَحْوَهُ مُبْطِلٌ لِلصَّلَاةِ. اهـ

لَوْ تَذَكَّرَ إِنْسَانٌ وَهُوَ يُصَلِّي فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا فُلَانُ، فَهَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ؟ أَوْ نَقُولُ: إِنَّ هَذَا دَاعٍ، وَلَمْ يُسَلِّمْ تَسْلِيمَ مُوَاجَهَةٍ، وَأَنَّ هَذَا مِنْ جِنْسِ: السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ؟

هَذَا مَحَلُّ تَرَدُّدٍ؛ لِأَنَّ الْوَاقِعَ مَا خَاطَبَهُ بِذَلِكَ، لَكِنْ دَعَا لَهُ بِلَفْظِ الْخُطَابِ. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ - حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: أَنَّ مَا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ: السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ. وَبَعْدَ مَوْتِهِ يَقُولُونَ: السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ. أَنَّ هَذَا اجْتِهَادٌ مِنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَيْسَ بِصَوَابٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَهُ هَذِهِ الصِّيغَةَ لَهُ وَلِلْأُمَّةِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَهُوَ يَعْلَمُ بِإِلْقَاءِ السَّلَامِ أَنَّهُ سَيَمُوتُ، وَأَنَّ الْأُمَّةَ سَتَتَلَوْنَ هَذِهِ الذِّكْرَ، وَلَمْ يَقُلْ: فَإِذَا مِتُّ فَقُولُوا، ثُمَّ إِنَّ هَذَا السَّلَامَ الَّذِي يَسَلِّمُونَهُ: «السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ»، هَلْ هُوَ تَسْلِيمٌ مُوَاجَهَةٌ؟

الجواب: لا قطعاً، فإنَّهم لا يُسمعون ذلك، والناس في أقطار الدنيا كلُّهم يقول: السلام عليك أيها النَّبيُّ. ثم إنَّه قد ثَبَتَ في موطأ الإمام مالك بإسنادٍ مِنْ أَصَحِّ الْأَسَانِيدِ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أَنَّهُ خَطَبَ النَّاسَ وَعَلَّمَهُمُ التَّشَهُّدَ وَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ^(١). وهو عمر رضي الله عنه، وهو أعلمُ من ابنِ مسعود وغيره إلا أبا بكر، ثم إنَّه قاله على المنبر مُعلنًا ذلك ولم يردَّ عليه أحدٌ.

فالصواب: أَنَّ الصِّيغَةَ بَاقِيَةٌ كَمَا هِيَ، كَمَا عَلَّمَهَا النَّبِيُّ ﷺ أُمَّتُهُ، أَنْ تَقُولَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ. ثم إِنَّ قُوَّةَ اسْتِحْضَارِكَ إِيَّاهُ إِذَا قُلْتَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ. لَا يُسَاوِيهَا قَوْلُكَ: السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ. لِأَنَّ السَّلَامَ عَلَى النَّبِيِّ بِصِيغَةِ الْغَائِبِ، وَمَا كَانَ بِصِيغَةِ غَائِبٍ فَإِنَّهُ لَا يَقْوَى اسْتِحْضَارُهُ بِالْقَلْبِ كَاسْتِحْضَارِ الْمَخَاطَبِ، فَفِيهَا نَقْصٌ. وفي هذا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ الْأَصُولِيَّةِ: أَنَّ الْعَامَّ يَشْمَلُ جَمِيعَ أَفْرَادِهِ، وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ: إِنَّ الْعَامَّ لَا يَشْمَلُ جَمِيعَ أَفْرَادِهِ إِلَّا عَلَى وَجْهِ الظَّنِّ، فَهَذَا مِنْ جُمْلَةِ الْكَلَامِ الَّذِي هُوَ مِنْ عِلْمِ الْكَلَامِ فِي الْوَاقِعِ، يَعْنِي: الْمُتَكَلِّمِينَ يَأْتُونَ بِأَشْيَاءٍ فِيهَا زِيَادَةٌ، وَهُوَ كَلَامٌ لَا فَائِدَةَ مِنْهُ، فَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّ الْعَامَّ يَشْمَلُ جَمِيعَ أَفْرَادِهِ بِنَصِّ الرَّسُولِ ﷺ حَيْثُ قَالَ: «إِنَّكُمْ إِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ فَقَدْ سَلِمْتُمْ عَلَى كُلِّ عَبْدٍ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ».

وفي هذا الْحَدِيثِ أَيْضًا: إِطْلَاقُ الْفِعْلِ عَلَى الْقَوْلِ كَمَا أَنَّ فِي حَدِيثِ عِمَارِ بْنِ يَاسِرٍ فِي التَّيْمِيمِ إِطْلَاقُ الْقَوْلِ عَلَى الْفِعْلِ، فَإِنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ لَهُ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ بِيَدِكَ هَكَذَا» ^(٢). فَأُطْلِقَ الْقَوْلُ عَلَى الْفِعْلِ، وَهَذَا يَقُولُ: «إِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ». أُطْلِقَ الْفِعْلُ عَلَى الْقَوْلِ؛ لِأَنَّ مَرَادَهُ: إِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ؛ يَعْنِي: إِذَا قُلْتُمْ ذَلِكَ.

(١) «الموطأ» (٢٠٣).

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٨)، ومسلم (٧٩٨).

وفيه أيضًا من نُكته العظيمة: أهمية الصلاح، وأنَّ الإنسانَ إذا كان صالحًا - جعلني الله وإياكم من الصالحين - فإنَّ كُلَّ الأُمَّةِ الإسلاميةِ تدعو له في صلواتها: السلامُ علينا وعلى عبادِ الله الصالحين.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥- بَابُ التَّصْفِيقِ لِلنِّسَاءِ.

١٢٠٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ، وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ»^(١).

١٢٠٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ، وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ»^(٢).

يَعْنِي: فِي الصَّلَاةِ لَا شَكَّ فِي هَذَا، وَإِلَّا فَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّ التَّسْبِيحَ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، فَالنِّسَاءُ يَسْبِحْنَ اللَّهَ وَالرِّجَالُ يَسْبِحُونَ اللَّهَ، لَكِنْ فِي النِّسَاءِ إِذَا نَابَهُمْ شَيْءٌ، وَيَدُلُّ لِهَذَا سَبَبُ الْحَدِيثِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَهَا جَعَلَ الصَّحَابَةُ يَصَفِّقُونَ قَالَ لَهُمْ: إِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى: أَنَّ الرِّجَالَ لَا يُصَفِّقُونَ أَبَدًا، وَلَا الْمَعْنَى: أَنَّ النِّسَاءَ لَا يَسْبِحْنَ أَبَدًا، بَلِ الْمُرَادُ: فِي الصَّلَاةِ.

وَفِي هَذَا: الْمَحَافِظَةُ عَلَى الْبَعْدِ عَنْ أَسْبَابِ الْفِتْنَةِ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ لَوْ تَكَلَّمَتْ وَلَوْ بِالتَّسْبِيحِ فِي الصَّلَاةِ لَرُبَّمَا يَكُونُ فِي ذَلِكَ فِتْنَةٌ، قَدْ تَكُونُ مَثَلًا رَخِيمَةً الصَّوْتِ، وَيَحْدُثُ أَنَّ يَتَعَلَّقُ الْإِنْسَانُ بِهَا، لَكِنْ لَيْسَ صَوْتُ الْمَرْأَةِ عَوْرَةً كَمَا قَالَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، بَلْ إِنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ صَوْتَهَا لَيْسَ بِعَوْرَةٍ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٣٢]. فَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ﴾ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ أَصْلِ الْقَوْلِ وَهُوَ كَذَلِكَ.



(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٢٢).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٢١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦- بَابُ مَنْ رَجَعَ الْقَهْقَرَى فِي صَلَاتِهِ أَوْ تَقَدَّمَ بِأَمْرٍ يَنْزِلُ بِهِ. رَوَاهُ سَهْلُ

ابْنِ سَعْدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٢٠٥- حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ يُوسُفُ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: أَخْبَرَنِي

أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ بَيْنَا هُمْ فِي الْفَجْرِ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، وَأَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُصَلِّي بِهِمْ، فَفَجَأَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ كَشَفَ سِتْرَ حُجْرَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَنَظَرَ إِلَيْهِمْ وَهُمْ صُفُوفٌ فَتَبَسَّمَ يَضْحَكُ، فَكَصَّ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى عَقْبِيهِ، وَظَنَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُرِيدُ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الصَّلَاةِ، وَهُمْ الْمُسْلِمُونَ أَنْ يَفْتَتِنُوا فِي صَلَاتِهِمْ فَرَحًا بِالنَّبِيِّ ﷺ حِينَ رَأَوْهُ، فَأَشَارَ بِيَدِهِ أَنْ اتِمُّوا، ثُمَّ دَخَلَ الْحُجْرَةَ وَأَرَخَى السِّتْرَ، وَتَوَفَّى ذَلِكَ الْيَوْمَ ^(١).

يقول: «بَيْنَا هُمْ فِي فَجْرِ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ وَأَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِالنَّاسِ». أَبُو بَكْرٍ كَانَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى إِنَّهُ قَالَ: مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ، وَرُوجِعَ فِي ذَلِكَ لَعَلَّ عُمَرَ يُصَلِّي وَلَكِنَّهُ قَالَ لِنِسَائِهِ: «إِنَّكَ نِّصَوَاحِبُ يَوْسُفَ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ» ^(٢). فَصَلَّى بِالنَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِي هَذَا الْيَوْمِ الَّذِي كَانَ الْمُسْلِمُونَ يُصَلُّونَ فِيهِ صَلَاةَ الْفَجْرِ وَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ نَفْسِهِ خَفَةً بَعْضَ الشَّيْءِ وَأَرَخَى السِّتْرَ وَنَظَرَ إِلَيْهِمْ، فَتَبَسَّمَ يَضْحَكُ سُرُورًا لِمَا كَانُوا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى أَحْسَنِ شَيْءٍ، صُفُوفُهُمْ مُسْتَوِيَةٌ، خُشُوعٌ، خُضُوعٌ، فَتَبَسَّمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَضْحَكُ مُسْرُورًا بِذَلِكَ، فَكَصَّ أَبُو بَكْرٍ عَلَى عَقْبِيهِ وَظَنَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُرِيدُ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الصَّلَاةِ، نَكَصَ، يَعْنِي: رَجَعَ عَلَى عَقْبِيهِ، ظَنَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَيَحْضُرُ وَيُصَلِّي كَمَا فَعَلَ مِنْ قَبْلُ، وَهُمْ الْمُسْلِمُونَ أَنْ يُفْتَتِنُوا فِي صَلَاتِهِمْ فَرَحًا؛ يَعْنِي: أَصَابَهُمْ خَفَةٌ.

(١) أخرجه مسلم (٤١٩).

(٢) أخرجه البخاري (١٩٨)، ومسلم (٤١٨).

﴿قوله: «يُفْتَنُوا»﴾. يَعْنِي: يَخْرُجُونَ مِنَ الصَّلَاةِ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ لَخُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَشَارَ بِيَدِهِ ﷺ أَنْ أَتَمُّوا صَلَاتَكُمْ، ثُمَّ دَخَلَ الْحَجْرَةَ وَأَرَخَى السِّتْرَ وَتَوَفَّى ﷺ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ.

ولهذا كان أبو بكر رضي الله عنه حوله دائماً، لكن في ذلك اليوم لما رأى النبي ﷺ خَرَجَ إِلَى مَكَانٍ لَهُ قُرْبَ الْمَدِينَةِ؛ لِأَنَّهُ ظَنَّ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ بَارِئًا طَيِّبًا، فَخَرَجَ فُتُوْفِي النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَاسْتَدْعَى أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه مِنْ مَكَانِهِ وَمَا جَ النَّاسُ وَهَاجُوا وَاجْتَمَعُوا فِي الْمَسْجِدِ، وَقَامَ عُمَرُ رضي الله عنه يَخْطُبُ فِيهِمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَمُتْ وَأَنَّ اللَّهَ سَيَبْعَثُهُ وَيَقْطَعُ أَيْدِي وَأَرْجُلَ أَقْوَامٍ مِنْ خِلَافٍ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْمَصِيبَةُ إِذَا دَهَمَتْ النَّاسَ ضَيَّعَتْ شُعُورَهُمْ، وَإِلَّا فَإِنَّهُمْ يَعْرِفُونَ أَنَّهُ سَيَمُوتُ ﷺ، لَكِنَّهَا مَصِيبَةٌ عَظِيمَةٌ جَدًّا، أَبُو بَكْرٍ دَخَلَ مِنْ مَكَانِهِ إِلَى حَجْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَرَأَاهُ مُسَجًّا فَكَشَفَ عَنْ وَجْهِهِ وَقَبْلَهُ وَقَالَ لَهُ: يَا أَبَتِي أَنْتَ وَأُمِّي طُبْتَ حَيًّا وَمَيِّتًا، وَاللَّهِ لَا يَجْمَعُ اللَّهُ عَلَيْكَ مَيِّتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى النَّاسِ -وَالْمَسْجِدُ غَيْرُ بَعِيدٍ، فَالْحَجْرَةُ عَلَى الْمَسْجِدِ- وَوَجَدَ عُمَرَ يَتَكَلَّمُ بِشِدَّةٍ، فَقَالَ لَهُ: عَلَى رِسْلِكَ، ثُمَّ صَعَدَ الْمَنْبِرَ رضي الله عنه وَقَالَ كَلِمَاتِهِ الَّتِي تَسْتَحِقُّ أَنْ تُكْتَبَ بِمَدَادِ النُّورِ عَلَى صَفَائِحٍ مِنْ فِضَّةٍ رضي الله عنه قَالَ: أَمَّا بَعْدُ: أَيُّهَا النَّاسُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ مُحَمَّدًا، فَإِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ مَاتَ، وَمَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ، فَإِنَّ اللَّهَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [الرَّازِحَةُ: ٣٠]. وَكَأَنَّ النَّاسَ لَمْ يَسْمَعُوهَا مِنْ قَبْلِ حَتَّى إِنَّ عُمَرَ خَرَّ -جَلَسَ- لَمْ تَقْلَهُ رِجْلَاهُ رضي الله عنه؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّهُ الْيَقِينُ، وَتِمَامُ الْحَدِيثِ مَذْكُورٌ فِي سِيرَةِ الرَّسُولِ ﷺ ^(١).

﴿الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: قوله: «إِنَّ أَبَا بَكْرٍ تَأَخَّرَ رضي الله عنه»﴾. ظَنَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَيَتَقَدَّمُ وَيُصَلِّي.

وَفِي هَذَا دَلِيلٌ: عَلَى أَنَّ وَفَاةَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، وَوِلَادَتُهُ كَانَتْ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، وَبَعَثَتُهُ كَانَتْ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، وَقِيلَ: إِنَّ هَجْرَتَهُ وَوُصُولَهُ الْمَدِينَةَ كَانَا يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ،

فالذين يقيمون احتفالاً لمولده متى ينبغي أن يجعلوا الاحتفال؟ يوم الاثنين، ثم إذا كانوا يحتفلون لمولده في اليوم الذي وُلِدَ فيه، فليقيموا مأتماً لموته في اليوم الذي مات فيه؛ لأنه مات يوم الاثنين، وكلاهما غير مشروع.

أما الأول: وهو الاحتفال بمولده فهو بدعةٌ وكلُّ بدعةٍ ضلالةٌ.

وأما الثاني: فهو المأتمُّ مكروهٌ منهئذٍ عنه، قال جريرُ بنُ عبدِ الله البجلي رحمته: كنا نعدُّ الاجتماعَ إلى أهلِ الميتِ وصنعةَ الطعامِ مِنَ النياحةِ ^(١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته:

٧- باب إذا دَعَتِ الْأُمُّ وَلَدَهَا فِي الصَّلَاةِ.

١٢٠٦- قَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمَزٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رحمته: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَادَتْ امْرَأَةٌ ابْنَهَا وَهُوَ فِي صَوْمَعَةٍ، قَالَتْ: يَا جُرَيْجُ. قَالَ: اللَّهُمَّ أُمِّي وَصَلَاتِي. قَالَتْ: يَا جُرَيْجُ. قَالَ: اللَّهُمَّ أُمِّي وَصَلَاتِي. قَالَتْ: يَا جُرَيْجُ. قَالَ: اللَّهُمَّ أُمِّي وَصَلَاتِي. قَالَتْ: اللَّهُمَّ لَا يَمُوتُ جُرَيْجٌ حَتَّى يَنْظُرَ فِي وَجهِ الْمَيِّمِيسِ. وَكَانَتْ تَأْوِي إِلَى صَوْمَعَتِهِ رَاعِيَةً تَرعى الْغَنَمَ، فَوَلَدَتْ، فَقِيلَ لَهَا: بِمَنْ هَذَا الْوَلَدُ؟ قَالَتْ: مِنْ جُرَيْجٍ نَزَلَ مِنْ صَوْمَعَتِهِ. قَالَ جُرَيْجُ: أَيْنَ هَذِهِ الَّتِي تَزْعُمُ أَنَّ وَلَدَهَا لِي؟ قَالَ: يَا بَابُوسُ مَنْ أَبُوكَ؟ قَالَ: رَاعِي الْغَنَمِ».

[الحديث ١٢٠٦ - أطرافه في: ٢٤٨٢، ٣٤٣٦، ٣٤٦٦].

يقول: «باب إذا دَعَتِ الْأُمُّ وَلَدَهَا فِي الصَّلَاةِ». يَعْنِي: هَلْ يُجِيبُهَا أَوْ لَا؟ وَهَذَا فِيهِ

تَفْصِيلٌ:

أَمَّا إِذَا كَانَ فِي فَرِيضَةٍ فَلَا يُجِيبُ؛ لِأَنَّ إجابته إياها معصيةٌ لله، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَانَ فِي فَرِيضَةٍ حَرَّمَ عَلَيْهِ قَطْعُهَا، وَإِنْ كَانَ فِي نَافِلَةٍ فَلْيُجِبْهَا وَيَقْطَعْ النَّافِلَةَ؛ لِأَنَّ إجابة الأمِّ

(١) أخرجه أبو داود (٣١٣٢)، والترمذي (٩٩٨)، وابن ماجه (١٦١٠).

فَرَضَ وَالنَّافِلَةَ سُنَّةً، لَكِنْ إِذَا عَلِمَ أَنَّ أُمَّه عَاقِلَةٌ إِذَا عَلِمَتْ أَنَّهُ فِي صَلَاةٍ سَامَحَتْهُ، فَلْيَعْلَمِهَا أَنَّهُ فِي صَلَاةٍ، وَمَاذَا يَصْنَعُ؟ يُسَبِّحُ أَوْ يَتَنَحَّنُ أَوْ يَرْفَعُ صَوْتَهُ بِمَا يَقْرَأُ بِهِ، أَمَّا إِذَا عَلِمَ أَنَّهَا لَا تَعْذُرُهُ، حَتَّى وَلَوْ فِي صَلَاتِهِ كَمَا يَوْجَدُ مِنْ بَعْضِ الْأَمْهَاتِ -بَعْضُ الْأَمْهَاتِ مَا تَعْذُرُ- فَهَنَّا يَقْطَعُ صَلَاتَهُ؛ لِأَنَّ الْمَضِيَّ فِي النَّفْلِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ.

أَمَّا هَذِهِ الْقِصَّةُ فَهِيَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، هَذِهِ امْرَأَةٌ نَادَتْ وَلَدَهَا وَهُوَ فِي صَوْمَعَةٍ، يَعْنِي: فِي مَكَانٍ خَاصٍّ يَتَعَبَّدُ فِيهِ، وَلَكِنَّهُ يَقُولُ: أُمِّي وَصَلَاتِي. وَالظَّاهِرُ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ هَذَا يُحَدِّثُ نَفْسَهُ لَا بِلِسَانِهِ، يَقُولُ: يَا رَبِّ أُمِّي وَصَلَاتِي، فَهَلْ أَمْضِي فِي صَلَاتِي أَوْ أُجِيبُ أُمِّي؟ وَلَكِنَّهُ مَضَى، فَدَعَتْ عَلَيْهِ بِدَعْوَةٍ سَيِّئَةٍ، وَقَالَتْ: لَا يَمُوتُ حَتَّى يَنْظُرَ فِي وَجْهِ الْمَيَامِيسِ -أَي: فِي وَجْهِ الْمَوْمَسَاتِ الزَّانِيَاتِ- فَاسْتَجَابَ اللَّهُ دَعَاءَهَا، وَابْتَلَى هَذَا الرَّجُلَ بِهَذَا الْإِبْتِلَاءِ الْعَظِيمِ، لَكِنْ فَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُجِبْ أُمَّه مَتَأَوَّلًا، كَانَ هَذَا الرَّجُلُ تَأْوِي إِلَيْهِ رَاعِيَةً غَنَمٍ وَلَعَلَّهُ يُحَسِّنُ إِلَيْهَا بِطَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَوَلَدَتْ، فَقِيلَ لَهَا: مِنْ أَيْنَ جَاءَ الْوَلَدُ، هِيَ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- قَابَلَتْ الْإِحْسَانَ بِالْإِسَاءَةِ، قَالَتْ: إِنَّهُ مِنْ جُرَيْجٍ، نَزَلَ مِنْ صَوْمَعَتِهِ -يَعْنِي: فَفَعَلَ فِيهَا الْفَاحِشَةَ وَوَلَدَتْ- لَكِنْ لَثَقَتْهُ بَرَبُّهُ وَتَوَكَّلَ عَلَيْهِ قَالَ: اتَّوَا بِالْوَلَدِ. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى فَقْهِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَنْجَى مَرْيَمَ بِنَطْقِ ابْنِهَا فِي الْمَهْدِ. فَقَالَ: إِنَّ الَّذِي أَنْجَى مَرْيَمَ بِنَطْقِ ابْنِهَا فِي الْمَهْدِ سَيُنَجِّنِي، وَهَذَا مِنْ قُوَّةِ تَوَكُّلِهِ عَلَى اللَّهِ ﷻ، فَدَعَا بِالْوَلَدِ وَهُوَ فِي الْمَهْدِ، قَالَ: يَا بَابُوسَ -وَهَذِهِ كَلِمَةٌ يُنْطَقُ بِهَا لِلصَّبِيِّ الرُّضِيعِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الْبَهَائِمِ؛ فَالْغَنَمِ لَهَا نِدَاءٌ وَالْبَقَرُ لَهَا نِدَاءٌ، وَالْإِبِلُ لَهَا نِدَاءٌ، فَالْصَّبِيَّانِ لَهُمَا نِدَاءٌ- يَقُولُ: يَا بَابُوسَ، مَنْ أَبُوكَ؟ قَالَ: رَاعِي الْغَنَمِ. أَنْطَقَهُ اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﷻ. فَنُجِّي الرَّجُلَ الْآنَ، نُجِّي بِأَقْوَى بَيِّنَةٍ وَهُوَ أَنَّ هَذَا الطِّفْلَ فِي الْمَهْدِ تَكَلَّمَ بِأَنَّهُ رَاعِي الْغَنَمِ فَنَجَّا، فَانْظُرْ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ -سَبْحَانَ اللَّهِ- اسْتَجَابَ اللَّهُ دَعْوَةَ الْأُمِّ، وَأَنْجَى اللَّهُ هَذَا؛ لِأَنَّهُ مَتَّقِيَ اللَّهَ ﷻ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا بِمَفَازَتِهِمْ لَا يَمَسُّهُمُ أَسْوَءٌ وَلَآهُمْ يَخْرُوتُ﴾ [الْزُّمَرُ: ٦١].

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ٧٨-٧٩):

﴿ وَقَوْلُهُ فِيهِ: «يَا بَابُوسُ». بِمَوْحَدَتَيْنِ بَيْنَهُمَا أَلْفٌ سَاكِنَةٌ وَالثَّانِيَةُ مَضْمُومَةٌ وَآخِرُهُ مَهْمَلَةٌ. قَالَ الْقَزَّازُ: هُوَ الصَّغِيرُ، وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: الرَّضِيعُ، وَهُوَ بِوزْنِ جَاسُوسٍ. وَاخْتَلَفَ هَلْ هُوَ عَرَبِيٌّ أَوْ مُعَرَّبٌ؟ وَأَعْرَبَ الدَّوْدِيُّ الشَّارِحُ فَقَالَ: هُوَ اسْمُ ذَلِكَ الْوَلَدِ بَعِينِهِ. وَفِيهِ نَظَرٌ، وَقَدْ قَالَ الشَّاعِرُ: حَنَنْتُ قُلُوصِي إِلَى بَابُوسِهَا جَزَعًا. وَقَالَ الْكَرْمَانِيُّ: إِنْ صَحَّتِ الرُّوَايَةُ بِتَنْوِينِ السَّيْنِ تَكُونُ كُنْيَةً لَهُ وَيَكُونُ مَعْنَاهُ: يَا أَبَا الشُّدَّةِ. وَسَيَأْتِي بَقِيَّةُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ فِي ذِكْرِ بَنِي إِسْرَائِيلَ. اهـ.
 الظاهر: أَنَّ هَذَا مِمَّا يُنَادَى بِهِ الصَّبِيَّانَ، لَعَلَّ هَذَا الدَّارِجُ عَلَى لُغَتِهِمْ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨- بَابُ مَسْحِ الْحَصَا فِي الصَّلَاةِ.

١٢٠٧ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَيْقِبٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الرَّجُلِ يُسْوِي التُّرَابَ حَيْثُ يَسْجُدُ، قَالَ: «إِنْ كُنْتَ فَاعِلًا فَوَاحِدَةً»^(١).

﴿ قَوْلُهُ ﷺ: «إِنْ كُنْتَ فَاعِلًا». يَعْنِي: إِذَا أَلْجَأَتْكَ الضَّرُورَةُ إِلَى الْفِعْلِ فَوَاحِدَةً، وَإِلَّا فَلَا تَمْسَحْ، لِمَاذَا؟
 أَوَّلًا: لِأَنَّهُ وَرَدَ أَنَّ الرَّحْمَةَ تَوَاجَهَهُ.
 ثَانِيًا: أَنَّهُ عِبْتُ فِي الصَّلَاةِ.

فَمَتَى أُمَكَّنَ أَنْ تَسْجُدَ بَدُونِ مَسْحٍ فَاسْجُدْ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ لَا بَدَّ، فَلَا بَأْسَ أَنْ تَمْسَحَ، مِثْلَ أَنْ يَكُونَ وَجْهُ الْحَصَى حَامِيًا، فَتَرِيدُ أَنْ تَمْسَحَهُ لِيُظْهَرَ بَاطِنُ الْحَصَى، أَوْ تَكُونَ الْأَرْضُ فِيهَا شَوْكٌ فَتَمْسَحُهَا؛ لِيُزُولَ الشَّوْكُ، الْمَهْمُ: إِنْ احْتَجْتَ فَافْعَلْ، وَإِلَّا فَلَا تَفْعَلْ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٤٦).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩- باب بَسْطِ الثَّوْبِ فِي الصَّلَاةِ لِلْسُّجُودِ.

١٢٠٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَشْرٌ، حَدَّثَنَا غَالِبٌ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ

أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ، فَإِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدُنَا أَنْ يُمَكِّنَ وَجْهَهُ مِنَ الْأَرْضِ بَسَطَ ثَوْبَهُ فَسَجَدَ عَلَيْهِ^(١).

قَوْلُهُ: «كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ، فَإِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدُنَا أَنْ يُمَكِّنَ وَجْهَهُ مِنَ الْأَرْضِ - وَفِي لَفْظٍ: جَبْهَتَهُ - بَسَطَ ثَوْبَهُ فَسَجَدَ عَلَيْهِ». هَذَا الْحَدِيثُ أَشْكَلُ عَلَى بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مَعَ قَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ»^(٢). فَجَمَعَ بَعْضُهُمْ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ هَذَا قَبْلَ الْأَمْرِ بِالْإِبْرَادِ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا رَأَى أَنَّ النَّاسَ يَشْقُو عَلَيْهِمْ أَنْ يَسْجُدُوا عَلَى الْأَرْضِ لِحَرَارَتِهَا أَمَرَ بِالْإِبْرَادِ، وَهَذَا وَاضِحٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ قَوْلَهُ: فِي شِدَّةِ الْحَرِّ؛ يَعْنِي: شِدَّةَ حَرِّ الْيَوْمِ الَّذِي هُمْ فِيهِ، وَأَنَّ الْحِجَارَةَ الَّتِي يُفْرَشُ بِهَا الْمَسْجِدُ قَدْ يَشْتَدُّ حَرُّهَا بَحِثٌ لَا يَتِمَكَّنُ الْإِنْسَانُ مِنَ السُّجُودِ عَلَيْهَا، وَإِنْ لَمْ يَشْتَدَّ الْجَوْ؛ أَي: لَمْ تَشْتَدَّ حَرَارَتُهُ، وَهَذَا أَيْضًا وَجْهٌ آخَرٌ، وَلَكِنْ إِذَا حَصَلَ هَذَا وَكَانَ الْإِنْسَانُ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمَكِّنَ جَبْهَتَهُ مِنَ الْأَرْضِ، فَإِنَّهُ يَبْسُطُ ثَوْبَهُ وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ، أَيُّ الثِّيَابِ - الرِّدَاءُ أَمْ الْإِزَارُ؟

الْجَوَابُ: الَّذِي فِيهِ فَضْلٌ، قَدْ يَكُونُ الْفَضْلُ فِي الرِّدَاءِ وَقَدْ يَكُونُ الْفَضْلُ فِي الْإِزَارِ، نَحْنُ الْآنَ قَدْ يَكُونُ الْفَضْلُ فِي الْغُتْرَةِ، وَقَدْ يَكُونُ فِي الْمَشْلُوحِ.

قَوْلُهُ: «إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدُنَا أَنْ يُمَكِّنَ وَجْهَهُ» مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَلْجَأُ الْإِنْسَانُ إِلَى بَسْطِ ثَوْبِهِ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا إِذَا كَانَ مُحْتَاجًا - إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُمَكِّنَ جَبْهَتَهُ إِمَّا لِحَرَارَةِ الْأَرْضِ، وَإِمَّا لِكُونِهَا شَوْكًا أَوْ لِكُونِهَا أَحْجَارًا، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمَكِّنَ جَبْهَتَهُ

(١) أخرجه مسلم (٦٢٠).

(٢) أخرجه البخاري (٥٣٩)، ومسلم (٦١٦).

منها- فليَضَعْ ثوبه، فإذا لم يَكُنْ حاجة، فبَسْطُ الثوبِ مكروهٌ، ولهذا نُهَى الإنسانُ إذا سَجَدَ أَنْ يَكْفُفَ شَعْرًا أَوْ ثوبًا^(١)؛ لِيَكُونَ مُحَلًّا السُّجُودِ وَاسِعًا، يَشْمَلُ الثَّيَابَ وَالْجِسْمَ. وَذَكَرَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْحَائِلَ الَّذِي يَكُونُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْأَرْضِ عِنْدَ السُّجُودِ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامُ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ أَعْضَاءِ السُّجُودِ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ وَلَا يَجْزِي السُّجُودَ مَعَهُ، مِثْلُ أَنْ يَضَعَ يَدَيْهِ وَيَسْجُدَ عَلَيْهَا، هَذَا حَرَامٌ، وَلَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ حَالٌ بَيْنَ الْأَرْضِ وَبَيْنَ الْجَبْهَةِ عَضْوٌ مِنْ أَعْضَاءِ السُّجُودِ، فَكَأَنَّ الْإِنْسَانَ سَجَدَ عَلَى سِتَّةِ أَعْضَاءٍ.

الثاني: أَنْ يَكُونَ الْحَائِلُ مُنْفَصِلًا عَنِ الْإِنْسَانِ، كَرَجُلٍ وَضَعَ مَنَدِيلًا يَسْجُدُ عَلَيْهِ؛ لِحَرَارَةِ الْأَرْضِ أَوْ شِدَّتِهَا أَوْ مَا أَشَبَّ ذَلِكَ، فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَسْجُدُ عَلَى الْخُمْرَةِ^(٢).

الْقِسْمُ الثَّالِثُ: السُّجُودُ عَلَى شَيْءٍ مُتَّصِلٍ بِالْمُصَلِّي، كَعَتَرَتِهِ وَثَوْبِهِ وَمَشْلَحِهِ، فَهَذَا إِنْ دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَإِلَّا فَهُوَ مَكْرُوهٌ.

وفي قوله: «أَنْ يُمَكَّنَ وَجْهَهُ مِنَ الْأَرْضِ». دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ تَمَكُّينِ الْجَبْهَةِ، فَإِنْ لَمْ يُمَكَّنْهَا لَمْ يَصِحَّ السُّجُودُ، فَلَوْ كَانَ الْإِنْسَانُ عَلَى فِرَاشٍ مُنْفُوشٍ وَوَضَعَ جَبْهَتَهُ عَلَى نَفْسِ الْفِرَاشِ دُونَ أَنْ يَضْغَطَ عَلَيْهِ فَإِنَّ هَذَا السُّجُودَ لَا يُجْزِي، لِمَاذَا؟

الجواب: لِأَنَّهُ لَمْ يُمَكَّنْ جَبْهَتَهُ فَلَمْ يَسْجُدْ، وَلِذَلِكَ لَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَكْبَسَ عَلَيْهِ حَتَّى يُمَكَّنَ الْجَبْهَةَ، وَإِذَا كَانَ فِي الطَّائِرَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَرْضِ مَسَافَاتٌ، هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَسْجُدَ عَلَيْهَا؟

الجواب: نَعَمْ يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا سَجَدَ فِي الطَّائِرَةِ فَقَدْ مَكَّنَ جَبْهَتَهُ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي سَجَدَ فِيهِ.

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٣).



ثُمَّ قَالَ الْبَحَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠- بَابُ مَا يَجُوزُ مِنَ الْعَمَلِ فِي الصَّلَاةِ.

١٢٠٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنْتُ أُمُّ رَجُلٍ فِي قَبْلَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي، فَإِذَا سَجَدَ غَمَزَنِي فَرَفَعْتُهَا، فَإِذَا قَامَ مَدَدْتُهَا ^(١).

أَرَادَ الْمُؤَلِّفُ بِهَذَا الْبَابِ: الْعَمَلُ الَّذِي لَيْسَ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ الَّذِي لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ سَبَقَ، لَكِنِ الْعَمَلُ الَّذِي لَيْسَ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ، وَلَيْسَ لَهُ فِيهَا تَعَلُّقٌ سَنَاقِشُهُ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا دَلِيلٌ: عَلَى صِغَرِ حَجَرَةِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ تَمُدُّ رِجْلَيْهَا فِي قَبْلَةِ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا اضْطَجَعَتْ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا: أَنَّ بَيوتَ الرُّسُولِ ﷺ لَيْسَ فِيهَا إِضَاءَةٌ - لَيْسَ فِيهَا مَصَابِيحٌ - لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فِيهَا مَا احتَاجَ إِلَى الْعِزْمِ، إِذَا كَانَتْ هِيَ تَعْرِفُ أَنَّهُ يُرِيدُ السُّجُودَ، تَكْفُفُ رِجْلَيْهَا.

وَمِنْ فَوَائِدِهِ: أَنَّ مَسَّ الْمَرْأَةِ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، كَمَا اسْتَدَلَّ بِذَلِكَ بَعْضُهُمْ، لَكِنِ فِي الِاسْتِدْلَالِ فِي هَذَا نَظَرٌ، لِإِمْكَانِ أَنَّهُ يَمَسُّ رِجْلَيْهَا مِنْ وَرَاءِ الثِّيَابِ، وَحَيْثُ لَا يَكُونُ فِيهِ دَلِيلٌ، لَكِنِ لَدَيْنَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَسَّ الْمَرْأَةِ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ وَهُوَ الْبَرَاءَةُ الْأَصْلِيَّةُ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا تَوَضَّأَ وَضُوءًا صَحِيحًا بِمَقْتَضَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُنْقَضَ هَذَا الْوُضُوءُ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

أَيُّ إِنْسَانٍ يَقُولُ لَكَ: هَذَا مِنْ نَوَاقِصِ الْوُضُوءِ. قُلْ: هَاتِ الدَّلِيلَ؛ لِأَنَّ عِبَادَتِي الْآنَ تَمَّتْ بِمَقْتَضَى الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تُنْقَضَ إِلَّا بِدَلِيلٍ شَرْعِيِّ، وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ

تَنْفَعُ فِي كُلِّ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِمُفْسَدَاتِ الْعِبَادَةِ، طَالَبٌ مَنْ يَقُولُ بِإِفْسَادِهَا بِالْدَّلِيلِ، وَلِذَلِكَ بِنَاءٌ عَلَى الْقَاعِدَةِ: لَا يُنْتَقِضُ الْوُضُوءُ إِذَا خَلَعَ الْإِنْسَانُ مَا يَمْسَحُهُ، مِنْ خُفٍّ أَوْ جُورِبٍ، وَلَا يُنْتَقِضُ وَضُوءُهُ بِحَلْقِ شَعْرِ الرَّأْسِ، وَلَا يُنْتَقِضُ وَضُوءُهُ بِمَسِّ فَرْجِ الْمَرْأَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ إِلَّا بِدَلِيلٍ، الْمَرْأَةُ لَا دَلِيلَ عَلَى نَقْضِ الْوُضُوءِ بِهَا بِمَسِّ وَلَوْ كَانَ لَشَهْوَةٍ مَا لَمْ يُحْدِثْ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [التَّائِبَةُ: ٦]. وَفِي قِرَاءَةِ ﴿لَمَسْتُمْ﴾. فَالْمُرَادُ بِهِ: الْجَمَاعُ بِلَا شَكٍّ كَمَا فَسَّرَهُ بِذَلِكَ تَرْجُمَانُ الْقُرْآنِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، وَكَمَا هُوَ مُقْتَضَى الْبَلَاغَةِ؛ لِأَنَّ آيَةَ الْوُضُوءِ ذَكَرَ اللَّهُ فِيهَا طَهَارَتَيْنِ وَسَبْعِينَ: الطَّهَارَتَانِ: طَهَارَةُ الْمَاءِ وَطَهَارَةُ التِّمَمِ.

السَّبْعَانِ: الْحَدِثُ الْأَصْغَرُ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ﴾ [التَّائِبَةُ: ٦]. وَالْحَدِثُ الْأَكْبَرُ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾.

لَوْ قُلْنَا: لَا مَسْتَمَ النِّسَاءِ، يَعْنِي: لَا مَسْتَمُوهُنَّ فَانْتَقَضَ الْوُضُوءُ، لَكَانَ فِي ذَلِكَ خَلَلٌ فِي الْبَلَاغَةِ، الْخَلَلُ أَنَّهُ أَهْمَلُ فِي الْآيَةِ مُوجِبُ الْغُسْلِ، وَكُلُّ مُوجِبٍ لِلْغُسْلِ مُوجِبُ الْوُضُوءِ وَهَذَا خِلَافُ الْبَلَاغَةِ مَعَ أَنَّ اللَّهَ ذَكَرَ الطَّهَارَتَيْنِ: الْمَاءَ وَالتَّرَابَ، وَالْحَدِيثَيْنِ: الْأَكْبَرَ وَالْأَصْغَرَ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَذْكَرَ السَّبْعِينَ: سَبَبَ الْحَدِثِ الْأَصْغَرِ وَسَبَبَ الْحَدِثِ الْأَكْبَرِ، فَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْآيَةِ: ﴿لَمَسْتُمْ﴾ أَوْ ﴿لَمَسْتُمْ﴾ الْجَمَاعَ، فَنَحْنُ لَا نَحْتَاجُ أَنْ نَسْتَدِلَّ بِحَدِيثٍ عَائِشَةَ هَذَا؛ لِأَنَّ الْاِسْتِدْلَالَ بِهِ يَبْطُلُ بِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ يَمَسُّهَا مِنْ وَرَاءِ الثِّيَابِ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ جُلُوسَ الْمَرْأَةِ أَمَامَ الْمُصَلِّي بِكُلِّ بَدَنِهَا أَوْ بَعْضِهِ لَا يُبْطِلُ صَلَاتَهُ، وَقَدْ احْتَجَّتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا يَقْطَعُ مَرُورُهَا صَلَاةَ الرَّجُلِ، وَلَكِنَّهُ لَا دَلِيلَ لَهَا فِيهِ؛ لِأَنَّ الْجَالِسَةَ أَوْ النَّائِمَةَ غَيْرُ مَارَةٍ، وَالَّذِي يَنْقُضُ هُوَ الْمَرُورُ، وَمَا دَامَ الْحَدِيثُ قَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ صلی الله علیه و آله أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا مَرَّتْ بَيْنَ يَدَيْ

الرَّجُلُ انْقَطَعَتْ صَلَاتُهُ ^(١)، فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ نَقُولَ بِهِ، وَأَنْ نُجِيبَ عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ وَأَشْبَاهِهِ بِأَنْ هَذَا لَيْسَ بِمُرُورٍ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: مَا تَرَجَّمَ لَهُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا سَجَدَ غَمَزَ عَائِشَةَ فَرَفَعَتْ رِجْلَيْهَا، وَهُوَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَرَادَ أَنْ يَسُوقَهُ لِلْعَمَلِ فِي الصَّلَاةِ الَّذِي لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا، وَعِنْدِي أَنَّ هَذَا الْعَمَلَ يَتَعَلَّقُ بِالصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ السُّجُودُ عَلَى رِجْلَيْهَا، فَهُوَ مِنْ مَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ، حَرَكَتُهُ هَذِهِ مِنْ مَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: بِإِمْكَانِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَقُولَ لِعَائِشَةَ: لَا تَفْعَلِي أَصْلًا، أَيْ: أَنْ تَكْفِيَ رِجْلَيْهَا سِوَاءَ كَانَتْ قَائِمًا أَوْ سَاجِدًا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢١٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى صَلَاةً قَالَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ عَرَضَ لِي فَشَدَّ عَلَيَّ لِيَقْطَعَ الصَّلَاةَ عَلَيَّ، فَأَمَكَّنَنِي اللَّهُ مِنْهُ فَدَعَعْتُهُ، وَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُوثِقَهُ إِلَى سَارِيَةٍ حَتَّى تُصْبِحُوا فَتَنْظُرُوا إِلَيْهِ فَذَكَرْتُ قَوْلَ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: رَبِّ هَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي. فَرَدَّهُ اللَّهُ خَاسِئًا» ^(١). ثُمَّ قَالَ النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ: فَدَعَعْتُهُ بِالذَّلَالِ؛ أَيْ: خَفَقْتُهُ. وَفَدَعَعْتُهُ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ: ﴿يَوْمَ يُدْعَوْنَ﴾ [الطُّور: ١٣]. أَيْ: يُدْفَعُونَ. وَالصَّوَابُ: فَدَعَعْتُهُ، إِلَّا أَنَّهُ كَذًا قَالَ بِتَشْدِيدِ الْعَيْنِ وَالتَّاءِ.

قَوْلُهُ: «دَعَعْتُهُ». مِنَ الدَّعِّ وَهُوَ الدَّفْعُ بِشِدَّةٍ وَعُنفٍ.

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا: هُوَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ عَمِلَ هَذَا الْعَمَلَ؛ لِأَنَّ الشَّيْطَانَ أَرَادَ أَنْ يَقْطَعَ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ فَيُفْسِدُهَا عَلَيْهِ.

(١) أخرجه أبو داود (٧٠٣)، والنسائي (٧٥١)، وابن ماجه (٩٤٩).

(٢) أخرجه مسلم (٥٤١).

وفي هذا الحديث من الفوائد: أَنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ يَعْزِضُ لِاتِّقَى عِبَادِ اللَّهِ، وَإِذَا كَانَ قَدْ يُسَلِّطُ عَلَى اتِّقَى عِبَادِ اللَّهِ، فَمَا بِالْكَ بِمَنْ دُونَهُمْ! فَالشَّيْطَانُ قَدْ يُسَلِّطُ عَلَى بَنِي آدَمَ، وَلِذَلِكَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَسْتَعْمَلَ دَائِمًا الْأُورَادَ الشَّرْعِيَّةَ الَّتِي تَحْمِينَا مِنَ الشَّيْطَانِ. وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: حَرَضَ الشَّيْطَانُ عَلَى إِفْسَادِ عِبَادَةِ بَنِي آدَمَ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَقْطَعَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ صَلَاتَهُ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: جَوَّزَ مَقَاتِلَةً مِنْ أَرَادَ أَنْ يُفْسِدَ عَلَيْكَ الصَّلَاةَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَاهُ. وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: تَوَاضَعُ النَّبِيُّ ﷺ حَيْثُ لَمْ يَفْعَلْ مَا هَمَّ بِهِ مِنْ رِبْطِ هَذَا الشَّيْطَانِ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّ سُلَيْمَانَ قَالَ: ﴿قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي﴾ [٣٥:٣٥]. وَهَذَا مِنْ تَوَاضَعِ الرَّسُولِ ﷺ، وَإِلَّا فَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَوْ أَوْثَقَهُ لَمْ يَحْصُلْ عَلَى مَلِكِ سُلَيْمَانَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ الشَّيَاطِينَ لِسُلَيْمَانَ فِي كُلِّ شَيْءٍ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالشَّيَاطِينَ كُلَّ بَنَّاءٍ وَغَوَّاصٍ ﴿٣٧﴾ وَآخَرِينَ مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ ﴿٣٨﴾﴾ [٣٧:٣٧-٣٨]. لَكِنْ هَذَا جُزْءٌ مِنْ شَيْءٍ كَثِيرٍ تَرَكَهُ النَّبِيُّ ﷺ تَوَاضَعًا مِنْهُ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ فِي صَلَاتِهِ أَنْ يُفَكِّرَ فِيهَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «ذَكَرْتُ قَوْلَ سُلَيْمَانَ». هَذَا لَا يَتَعَلَّقُ بِالصَّلَاةِ، فَإِذَا فَكَّرَ الْإِنْسَانُ فِي صَلَاتِهِ فِي شَيْءٍ، فَهَذَا لَا يَضُرُّ، لَكِنْ إِذَا غَلَبَ عَلَى الصَّلَاةِ وَصَارَ أَكْثَرُ صَلَاتِهِ يُفَكِّرُ فَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي بُطْلَانِ صَلَاتِهِ وَأَكْثَرُهُمْ يَرَوْنَ أَنَّهَا لَا تَبْطُلُ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يَقُولُ سُلَيْمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي﴾؟ بَعْضُ النَّاسِ يَقُولُ: هَلْ هَذَا حَسَدٌ مِنْ سُلَيْمَانَ؟

فَالْجَوَابُ: لَا، لَيْسَ حَسَدًا، لَكِنْ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُذَكَّرَ بِهِ هُوَ، وَيَكُونُ هُوَ مَضْرِبَ الْمَثَلِ فِي الْمَلِكِ التَّامِّ الَّذِي مَلَكَ بِهِ مَنْ سُلِّطَ عَلَيْهِ مِنَ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ. قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ:

وخرَجَ الإمامُ أحمدُ بإسنادٍ جيدٍ، عن أبي سعيدٍ الخدريِّ، أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قامَ فصَلَّى صَلَاةَ الصُّبْحِ، فَالْتَبَسَتْ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةُ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنَ الصَّلَاةِ قَالَ: «لَوْ رَأَيْتُمُونِي وَإِبْلِيسَ، فَأَهْوَيْتُ بِيَدِي، فَمَازِلْتُ أَخْنُقُهُ حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ لُعَابِهِ بَيْنَ إِصْبَعَيْ هَاتَيْنِ - الإِبْهَامِ وَالَّتِي تَلِيهَا - وَلَوْ لَا دَعْوَةُ أَخِي سُلَيْمَانَ، لَأَصْبَحَ مَرْبُوطًا بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ يَتَلَاعَبُ بِهِ صَبِيَانُ الْمَدِينَةِ». اهـ

هذا غير الذي معنا، الحديث الذي معنا حديثُ أبي هريرة.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ٨٠-٨١):

❖ قَوْلُهُ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ عَرَضَ». تَقَدَّمَ فِي بَابِ: رَبُّطِ الْغَرِيمِ فِي الْمَسْجِدِ. مِنْ أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ شُعْبَةَ بَلْفِظَ: «إِنَّ عِفْرِيَّتًا مِنَ الْجِنَّ تَقَلَّتْ عَلَيَّ». وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ الْمُرَادَ بِالشَّيْطَانِ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ غَيْرُ إِبْلِيسَ كَبِيرِ الشَّيَاطِينِ.

❖ قَوْلُهُ: «فَشَدَّ عَلَيَّ». بِالْمَعْجَمَةِ؛ أَي: حَمَلَ.

❖ قَوْلُهُ: «لَيَقْطَعُ». فِي رِوَايَةِ الْحَمَوِيِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ بِحَذْفِ اللَّامِ.

❖ قَوْلُهُ: «فَدَعَتْهُ». يَأْتِي ضَبْطُهُ بَعْدَ.

❖ قَوْلُهُ: «فَتَنْظَرُوا». فِي رِوَايَةِ الْحَمَوِيِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: «أَوْ تَنْظَرُوا إِلَيْهِ». بِالشَّكِّ وَقَدْ

تَقَدَّمَ بَعْضُ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ فِي الْبَابِ الْمَذْكُورِ، وَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى بَقِيَّتِهِ فِي أَوَّلِ بَدْءِ الْخَلْقِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. اهـ

قَالَ الْقَسْطَلَانِيُّ:

❖ قَوْلُهُ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ عَرَضَ لِي». فِي صِفَةِ: هِر. وَفِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ السَّابِقَةِ مِنْ وَجْهِ

آخَرَ فِي بَابِ: رَبُّطِ الْغَرِيمِ فِي الْمَسْجِدِ: أَنَّ عِفْرِيَّتًا مِنَ الْجِنَّ يَتَقَلَّتْ عَلَيْهِ. فَظَاهِرُهُ أَنَّ

الْمُرَادَ بِالشَّيْطَانِ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ غَيْرُ إِبْلِيسَ كَبِيرِ الشَّيَاطِينِ، فَشَدَّ بِالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ أَي:

حَمَلَ عَلَيْهِ حَالُ كَوْنِهِ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ، وَلِغَيْرِ الْحَمَوِيِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ لَيَقْطَعُ بـ «لَامٍ»

التعليل، فإن قلت: قد ثبت أن الشيطان يفر من ظلِّ عمرٍ وأنه يسلك في غير فجّه، ففراره من النبي ﷺ أولى، فكيف شدّ عليه بغير الصلاة وأراد قطع صلاته بغير الصلاة؟
أجيب: بأنه ليس المراد حقيقة الفرار، بل بيان قوة عمر رضي الله عنه وصلابته على قهر الشيطان، وقد وقع التصريح بأنه رضي الله عنه قهره وطرده كما قال: فأمكنني الله منه، لكونه مُشَخَّصًا في صورة يمكن أخذه معها، وهي صورة الهر.

﴿فَدَعَتْهُ﴾. بالذال المعجمة والعين المهملة المفتوحتين والمثناة الفوقية المشددة، فغلّ ماضي للمتكلم وحده، والفاء عاطفة؛ أي: غمزته غمزًا شديدًا، وعند ابن أبي شيبة بالذال المهملة؛ أي: دفعته دفعًا شديدًا.

﴿وَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُوْتِقَهُ﴾. أي: قصدت ربطه إلى سارية من سوارى المسجد حتى تصبحوا فتنظروا إليه، وللحمويّ والمستملّي: «أو تنظروا إليه» بالشك.

فذكرت قول أخى سليمان عليه السلام: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي﴾. فردّه الله حال كونه خاسئًا مطرودًا مبعدًا متحيرًا.

زاد في رواية كريمة عند الكُشَمِيهَنِيّ هنا: ثم قال: النضر بن شميل: «فَدَعَتْهُ» بالذال المعجمة وتخفيفها؛ أي: خنقته. وأمّا «فَدَعَتْهُ» بالذال، والعين المشددة مع تشديد المثناة من قول الله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُوتُ إِلَى نَارِ جَهَنَّمَ دَعَاً﴾. أي: يُدْفَعُونَ. والصواب: فدعته بالمهملة وتخفيف العين، إلّا أنّه -يعني: شعبة- كذا قال بتشديد العين والتاء. وهذه الزيادة ساقطة عند أبوي ذرّ والوقت والأصيلي وابن عساكر، ومطابقة الحديث للترجمة من قوله: «فدعته» على معنى دفعته من حيث كونه عملاً يسيرًا، واستنبط منه أن العمل اليسير غير مُبطل للصلاة كما مرّ هذا.

الظاهر من «ليقطع الصلاة عليّ» أي: ليفسدّها إمّا إفسادًا تامًا، وإمّا إفساد كمال.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١ - باب إذا انفلكت الدابة في الصلاة.

وَقَالَ قَتَادَةُ: إِنْ أَخَذَ ثَوْبُهُ يَتَّبِعُ السَّارِقَ وَيَدْعُ الصَّلَاةَ.

١٢١١ - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا الْأَزْرَقُ بْنُ قَيْسٍ، قَالَ: كُنَّا بِالْأَهْوَازِ نُقَاتِلُ الْحَرُورِيَّةَ، فَبَيْنَا أَنَا عَلَى جُرْفٍ نَهَرٍ إِذَا رَجُلٌ يُصَلِّي، وَإِذَا لِحْجَامٌ دَابَّتْهُ بِيَدِهِ، فَجَعَلَتِ الدَّابَّةُ تُنَازِعُهُ وَجَعَلَ يَتَّبِعُهَا. قَالَ شُعْبَةُ: هُوَ أَبُو بَرَزَةَ الْأَسْلَمِيُّ، فَجَعَلَ رَجُلٌ مِنَ الْخَوَارِجِ يَقُولُ: اللَّهُمَّ افْعَلْ بِهَذَا الشَّيْخِ. فَلَمَّا انْصَرَفَ الشَّيْخُ قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ قَوْلَكُمْ، وَإِنِّي غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِتَّ غَزَوَاتٍ أَوْ سَبْعَ غَزَوَاتٍ وَثَمَانٍ وَشَهِدْتُ تَيْسِيرَهُ، وَإِنِّي إِنْ كُنْتُ أَنْ أُرَاجِعَ مَعَ دَابَّتِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَدْعَاهَا تَرْجِعُ إِلَيَّ مَأْلِفَهَا فَيَشُقُّ عَلَيَّ.

[الحديث ١٢١١ - طرفه في: ٦١٢٧].

قوله: «كُنَّا بِالْأَهْوَازِ نُقَاتِلُ الْحَرُورِيَّةَ». الحرورية - مشددة - طائفة من الخوارج، قاتلت علياً عليه السلام في مكانٍ يقال له: حرورية، في ظهر الكوفة. وذكر هذه القصة أن أبا برزة الأسلمي صاحب رسول الله ﷺ كان يُصَلِّي وَلِحْجَامٌ دَابَّتْهُ بِيَدِهِ... إلى آخره، ففي هذا دليل على مسائل:

منها: جواز إمساك الإنسان دابته بيده وهو يُصَلِّي، ولا نقول له: اجعلها في رجلك، بل نقول: لا بأس أن تجعلها في اليد، وإن جعلها في اليد سيفوته أشياء لا تقوته لو جعلها في الرجل.

منها: جواز العمل اليسير للحفاظ على ماله، كان أبو برزة عليه السلام يفعل هذا، ولا شك أن هذا هو عين الحكمة؛ لأن التشاغل بالجوارح أهون من شغل القلب؛ لأنها لو ذهبت الدابة انشغل قلبه بها، وصار لا يدري ما يقول ولا ما يفعل ودخل في قوله ﷺ: «لَا صَلَاةَ فِي حَضْرَةِ طَعَامٍ، وَلَا هُوَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَثَانُ»^(١). ولا شك أن حركة البدن أهون من حركة القلب.

ومنها: أن من الناس من يُشدُّ في دين الله حتى يمنع ما أحل الله له، هكذا الخارجيّ الذي دعا على هذا الشيخ حين رآه يفعل ما يفعل.

(١) أخرجه مسلم (٥٦٠).

ومنها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُحِبُّ التَّيْسِيرَ عَلَى الْأُمَّةِ، بَلْ كَانَ يَأْمُرُ بِالتَّيْسِيرِ، فَكَانَ إِذَا بَعَثَ الْبُعُوثَ يَقُولُ: «يَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا، وَبَشِّرُوا وَلَا تُنْفِرُوا، فَإِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُيسِّرِينَ وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ»^(١).

ومنها: جَوَازُ إِخْبَارِ الْإِنْسَانِ بِمَا صَنَعَ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، يَعْنِي: أَنَّ يُخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ بِمَا صَنَعَ لِلْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ، فَإِنَّ أَبَا بَرْزَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَكَرَ أَنَّهُ غَزَا مَعَ الرَّسُولِ ﷺ سِتَّ غَزَوَاتٍ أَوْ سَبْعَ غَزَوَاتٍ وَعَرَفَ سِيرَتَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَمَحَبَّتَهُ لِلتَّيْسِيرِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

١٢١٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَرَأَ سُورَةَ طِيلَةَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، ثُمَّ اسْتَفْتَحَ بِسُورَةِ أُخْرَى، ثُمَّ رَكَعَ حَتَّى قَضَاهَا وَسَجَدَ، ثُمَّ فَعَلَ ذَلِكَ فِي الثَّانِيَةِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَصَلُّوا حَتَّى يُفْرَجَ عَنْكُمْ، لَقَدْ رَأَيْتُ فِي مَقَامِي هَذَا كُلَّ شَيْءٍ وَعِدَّتُهُ حَتَّى لَقَدْ رَأَيْتُنِي أُرِيدُ أَنْ أَخْذَ قِطْفًا مِنَ الْجَنَّةِ حِينَ رَأَيْتُمُونِي جَعَلْتُ أَتَقَدَّمُ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ جَهَنَّمَ يَحْطِمُ بَعْضُهَا بَعْضًا حِينَ رَأَيْتُمُونِي تَأَخَّرْتُ، وَرَأَيْتُ فِيهَا عَمْرَو بْنَ لُحِيٍّ وَهُوَ الَّذِي سَيَّبَ السَّوَابِ»^(٢).

هَذَا سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي بَابِ صَلَاةِ الْكُسُوفِ وَفِيهِ مِنَ الْفَوَائِدِ الْمُنَاسِبَةِ لِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَقَدَّمَ وَتَأَخَّرَ، تَقَدَّمَ حِينَ رَأَى الْجَنَّةَ لِيَأْخُذَ قِطْفًا مِنَ الْجَنَّةِ، وَفِي رَوَايَةٍ أَنَّهُ قَالَ: «لَوْ أَخَذْتُ مِنْهُ لَأَكَلْتُ مِنْهُ مَا بَقِيََتِ الدُّنْيَا»^(٣). أَوْ كَمَا قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَاخْتَلَفُوا فِي قَوْلِهِ: «مَنْ» هَلِ الْمَرَادُ: مِنْ جَنْسِهِ أَوْ مِنْ عَيْنِهِ؟ وَالظَّاهِرُ: الْأَوَّلُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٦٢٦، ٦٩).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٩٠١).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥١٩٧)، وَمُسْلِمٌ (٩٠٧).

وفيه أيضًا: إثباتُ عذابِ القبر، وأنَّ المُعَذَّبينَ في القبورِ قد يُنقلون مِن قبورِهِم إلى نارِ جهنَّمَ - والعياذُ بالله - كما في حديثِ عمرو بنِ لُحَيٍّ الخزاعي، وهو أوَّلُ مَنْ نَصَبَ الأصنامَ وأدخلَ الشُّركَ على العربِ وسيبَ السَّوائِبَ.

والسَّوائِبُ: هي إِبِلٌ تصلُّ إلى حدٍّ معينٍ ولها عندهم قواعدٌ وأنظمة، ثم يُسَيِّبُونَهَا لَا تُرَكَّبُ وَلَا تُدْبَحُ وَلَا يُتَفَعُّ بها، فيُحَرِّمُونَ ما أحلَّ اللهُ.

وفيه أيضًا: دليلٌ على شِدَّةِ الزَّعامةِ في الشرِّ - والعياذُ بالله - وأنَّ الزَّعيمَ في الشرِّ يُعَذَّبُ بما يُعَذَّبُ به كُلُّ مَنْ تبعه، ومُصدِّقُ هذا قولُ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ سَنَّ سُنَّةً سيئةً فعليه وزرُّها ووزرُ مَنْ عَمِلَ بها إلى يومِ القيامةِ»^(١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

١٢ - باب ما يجوزُ مِنَ البُصَاقِ وَالتَّفَخِ فِي الصَّلَاةِ.

وَيُذَكِّرُ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو: نَفَخَ النَّبِيُّ ﷺ فِي سُجُودِهِ فِي كُسُوفٍ.

١٢١٣ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى نُخَامَةً فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ فَتَغَيَّظَ عَلَى أَهْلِ الْمَسْجِدِ وَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ قِيلَ أَحَدِكُمْ، فَإِذَا كَانَ فِي صَلَاتِهِ فَلَا يَبْزُقَنَّ» - أَوْ قَالَ: لَا يَتَنَخَّحَنَّ - . ثُمَّ نَزَلَ فَحَتَّهَا بِيَدِهِ^(٢).

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: إِذَا بَزَقَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْزُقْ عَلَى يَسَارِهِ.

في هذا دليلٌ: على أنَّ النُّخَامَةَ ليست بنجسةٍ، وهو كذلك، وكُلُّ ما خَرَجَ مِنْ بَدَنِ الْإِنْسَانِ فَلَيْسَ بِنَجَسٍ ما عدا الخارِجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ، وَيَسْتَشْنَى مِنَ الْخَارِجِ مِنَ الْقَبْلِ الْمُنَى فَإِنَّهُ طَاهِرٌ.

(١) أخرجه مسلم (١٠١٧).

(٢) أخرجه مسلم (٥٤٧).

وفي هذا الحديث دليلٌ: على أنه لا ينبغي أن يُنصَقَ في قِبَلَةِ المسجدِ، بل لو قيل بالتحريمِ لكان له وجهٌ؛ لأنَّه سوءُ أدبٍ مع الله ﷻ، وهل مثلُ ذلك مَنْ يجعلون صندوقَ القمامةِ في مُقدِّمةِ المسجدِ؟

يَحْتَمِلُ هذا وهذا؛ لأنَّ هذه القمامةَ قد يكونُ فيها المناديلُ التي تُنخَمُ فيها، وقد يكونُ فيها سوى ذلك، ولهذا الأفضَلُ ألا تُجعلَ في قِبَلَةِ المسجدِ؛ لأنِّي أعتقدُ لو أنَّ أحدًا في مجلسٍ ملكٍ مِنَ الملوكِ، هل يرى مِنَ الأليقِ أن يأتي بالقمامةِ ويضعها بين يديه؟

الجوابُ: لا، فاللهُ أحقُّ أن يُستَحَى منه. هذه الصناديقُ التي توضعُ فيها القمامةُ تُجعلُ في الخلفِ، ثم من احتاجَ إليها يقومُ إليها.

وفيه أيضًا: دليلٌ على أن الله ﷻ قِبَلِ الْمُصَلِّي، وهذا لا يُنافي عُلُوَّه؛ لأنَّ الله ﷻ ليس كمثله شيءٌ في جميعِ صفاته، فإذا رأيتَ في الكتابِ والسُّنةِ وصفًا لله ﷻ، وظننتَ أنه يتعارضُ فاتَّهمْ عقلَكَ وفهمَكَ، ولكنَّ المُسلمَ تمامُ الاستسلامِ والمنقادِ تمام الانقيادِ يقولُ: ﴿إِنَّمَا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [الأنعام: ١٧]. فيؤمنُ بهذا ويؤمنُ بهذا، ولا يقولُ: كيف يجتمعُ هذا وهذا؟

وفيه أيضًا: أنَّ حَتَّ ما يُؤذِي سُنَّةً، بل لو قيل بالوجوبِ لكان له وجهٌ، وإذا قلنا بالوجوبِ فإنه وجوبٌ كفاية، إذا قامَ به مَنْ يكفي سقطَ عن الباقي، وهل الأفضَلُ أن تُزيله أنتَ بنفسِكَ، أو أن تستدعي المسؤولين عن تنظيفِ المسجدِ فيزيلوه؟

الجوابُ: الأوَّلُ، أن تبدأَ به أنتَ بنفسِكَ؛ لأنَّك تعملُ هذا طاعةً لله ورسوله كما قالَ تعالى: ﴿فِي مَيُوتٍ أَدْنَى اللَّهِ أَنْ تَرْفَعَ﴾ [النحل: ٣٦]. وأمرُ النَّبِيِّ ﷺ في بناءِ المساجدِ يدخلُ فيه أن تُنظَفَ وتُطَيَّبَ، وسألَ عن المرأةِ التي تقُمُ المسجدَ لما ماتت، ثم خرجَ

إِلَى الْبَقِيعِ فَصَلَّى عَلَى قَبْرِهَا^(١)، كُلُّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَنْظِيفَ الْمَسَاجِدِ مِنَ الطَّاعَاتِ الْجَلِيلَةِ، نَعَمْ إِذَا كُنْتَ لَا تَسْتَطِيعُ كَمَا لَوْ رَأَيْتَ نَجَاسَةً، النِّجَاسَةُ تَحْتَاجُ إِلَى غَسْلِ وَتَنْظِيفٍ، فَهَذَا الْوَاجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تُخَبِّرَ مَنْ يَقُومُ بِهَذَا الْأَمْرِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢١٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ، فَلَا يَبْزُقَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ شِمَالِهِ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى»^(٢).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣ - بَابُ مَنْ صَفَّقَ جَاهِلًا مِنَ الرِّجَالِ فِي صَلَاتِهِ لَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُ.

فِيهِ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٤ - بَابُ إِذَا قِيلَ لِلْمُصَلِّي: تَقَدَّمَ أَوْ انتَظِرْ. فَاَنْتَظَرَ فَلَا بَأْسَ.

١٢١٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّاسُ يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُمْ عَاقِدُو أُرْهِمٍ مِنَ الصَّغَرِ عَلَى رِقَابِهِمْ، فَقِيلَ لِلنِّسَاءِ: لَا تَرْفَعْنَ رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَسْتَوِيَ الرِّجَالُ جُلُوسًا^(٣).

يَعْنِي: الْأُزْرُ قَصِيرَةٌ مَا تَمْسُكُ عَلَى الْحَقْوِينَ، فَكَانُوا يَجْعَلُونَ لَهَا رِبَاطًا يَرْبُطُونَهَا عَلَى أَعْنَاقِهِمْ لَتَسْتَمْسِكَ، فَإِذَا سَجَدَ الْإِنْسَانُ فَالْعَادَةُ أَنَّهُ إِذَا سَجَدَ ارْتَفَعَ مُؤَخَّرُ إِزَارِهِ

(١) أخرجه البخاري (١٣٣٧).

(٢) أخرجه مسلم (٥٥١).

(٣) أخرجه مسلم (٤٤١).

وَتَنْزُلُ مُقَدَّمُ إِزَارِهِ، فَكَانُوا يَقُولُونَ لِلنِّسَاءِ: لَا تَرْفَعْنَ رُؤُوسَكُنَّ بَعْدَ السُّجُودِ حَتَّى يَرْفَعَ الرَّجَالُ؛ لِئَلَّا يَرَوْا مِنَ الْعَوْرَةِ، أَوْ مِنْ قُرْبِ الْعَوْرَةِ الْمَغْلَظَةِ. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ: عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِنْ شُطْفِ الْعَيْشِ وَقَلَّةِ الْهَالِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥- بَابُ لَا يَرُدُّ السَّلَامُ فِي الصَّلَاةِ.

١٢١٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنْتُ أَسْلَمُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَيَرُدُّ عَلَيَّ، فَلَمَّا رَجَعْنَا سَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ وَقَالَ: «إِنَّ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا» ^(١).

١٢١٧- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ شَنْظِيرٍ، عَنْ عَطَاءِ ابْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَةٍ لَهُ، فَانْطَلَقْتُ ثُمَّ رَجَعْتُ وَقَدْ قَضَيْتُهَا، فَاتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ، فَوَقَعَ فِي قَلْبِي مَا اللَّهُ أَعْلَمُ بِهِ، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: لَعَلَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَجَدَ عَلَيَّ أَنِّي أَبْطَأْتُ عَلَيْهِ، ثُمَّ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ، فَوَقَعَ فِي قَلْبِي أَشَدُّ مِنَ الْمَرَّةِ الْأُولَى، ثُمَّ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَرَدَّ عَلَيَّ فَقَالَ: «إِنَّمَا مَنَعَنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ أَنِّي كُنْتُ أَصْلِي» وَكَانَ عَلَى رَاحِلَتِهِ مُتَوَجِّهًا إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ ^(٢).

❦ قَوْلُهُ: «ثُمَّ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَرَدَّ عَلَيَّ». يَعْنِي: بَعْدَ أَنْ سَلَّمَ مِنْ صَلَاتِهِ. وَفِيهِ دَلِيلٌ: عَلَى أَنَّ الْمُسْلِمَ عَلَى الْمُصَلِّي لَا يَسْتَحِقُّ الرَّدَّ بِالْفِعْلِ.

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه مسلم (٥٤٠).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ لَا يَسْتَحِقُّ الرَّدَّ وَالتَّطَوُّعُ سُنَّةٌ وَرَدُّ السَّلَامِ فَرَضٌ، فَلَمَّاذَا لَا نَقُولُ: يَقْطَعُ النَافِلَةَ وَيُرَدُّ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ أَصْلَ السَّلَامِ هُنَا لَيْسَ بِمَشْرُوعٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُشْرَعُ أَنْ تُسَلَّمَ عَلَى الرَّجُلِ وَهُوَ يُصَلِّي وَإِنْ كَانَ جَائِزًا، وَمَنْ سَلَّمَ فِي حَالٍ لَا يُشْرَعُ فِيهَا السَّلَامُ، فَإِنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ الرَّدَّ الْوَاجِبَ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ: عَلَى جَوَازِ الصَّلَاةِ عَلَى الرَّاحِلَةِ، وَلَوْ كَانَ مُتَوَجِّهًا إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ وَهَذَا فِي السَّفَرِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦- بَابُ رَفْعِ الْأَيْدِي فِي الصَّلَاةِ لِأَمْرِ يُنْزَلُ بِهِ.

١٢١٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

قَالَ: بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ بَقَاءٌ كَانَ بَيْنَهُمْ شَيْءٌ، فَخَرَجَ يُصَلِّحُ بَيْنَهُمْ فِي أَنْاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَحَبَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَحَانَتْ الصَّلَاةُ، فَجَاءَ بِلَالٌ إِلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ حَبَسَ، وَقَدْ حَانَتْ الصَّلَاةُ، فَهَلْ لَكَ أَنْ تَوْمَ النَّاسَ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنْ شِئْتَ. فَأَقَامَ بِلَالٌ الصَّلَاةَ، وَتَقَدَّمَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَكَبَّرَ لِلنَّاسِ، وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي فِي الصُّفُوفِ يَشْقُهَا شَقًّا حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ، فَأَخَذَ النَّاسُ فِي التَّصْفِيحِ. قَالَ سَهْلٌ: التَّصْفِيحُ هُوَ التَّصْفِيقُ. قَالَ: وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ التَّفَتَ إِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ يَأْمُرُهُ أَنْ يُصَلِّيَ، فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَدَهُ فَحَمِدَ اللَّهَ ثُمَّ رَجَعَ الْقَهْقَرَى وَرَاءَهُ، حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ وَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى لِلنَّاسِ، فَلَمَّا فَرَغَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ مَا لَكُمْ حِينَ نَابَكُمْ شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ أَخَذْتُمْ بِالتَّصْفِيحِ، إِنَّمَا التَّصْفِيحُ لِلنِّسَاءِ، مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَقُلْ: سُبْحَانَ اللَّهِ!». ثُمَّ التَفَتَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: «يَا أَبَا بَكْرٍ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ لِلنَّاسِ حِينَ أَشْرْتُ إِلَيْكَ؟». قَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَا كَانَ يَنْبَغِي لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (١).

هَذَا سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ وَعَلَى فَوَائِدِهِ.



(١) سبق تخريجه قريباً.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧- بَابُ الْخَضْرِ فِي الصَّلَاةِ.

١٢١٩- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نُهِيَ عَنِ الْخَضْرِ فِي الصَّلَاةِ.

وَقَالَ هِشَامٌ وَأَبُو هِلَالٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

[الحديث ١٢١٩- طرفه في: ١٢٢٠].

١٢٢٠- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، عَنْ أَبِي

هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نُهِيَ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُخْتَصِرًا^(١).

يَعْنِي: أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ يَدَهُ عَلَى خَاصِرَتِهِ، الْخَاصِرَةُ هِيَ مَا فَوْقَ الْحَقْوِ، وَعُلِّلَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ فِعْلُ الْيَهُودِ، وَهَذَا التَّعْلِيلُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ هَذَا مُحَرَّمًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَرَدَ فِيهِ النَّهْيُ وَعُلِّلَ بِأَنَّهُ فِعْلُ الْكُفَّارِ صَارَ مُحَرَّمًا؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ تَشَبَهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»^(٢). وَظَاهَرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ يَدَيْهِ عَلَى خَاصِرَتِهِ أَوْ يَدًا وَاحِدَةً عَلَى خَاصِرَةٍ وَاحِدَةٍ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ٨٨):

❦ قَوْلُهُ: «بَابُ الْخَضْرِ فِي الصَّلَاةِ». بِفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونِ الْمَهْمَلَةِ؛ أَي: حُكْمُ

الْخَضْرِ، وَالْمُرَادُ وَضْعُ الْيَدَيْنِ عَلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ. اهـ.

قَالَ ابْنُ رَجَبٍ فِي «الْفَتْحِ»:

وَخَرَجَ هَذَا الْحَدِيثُ مُسْلَمٌ فِي «صَحِيحِهِ» مِنْ رِوَايَةِ أَبِي خَالِدٍ وَأَبِي أُسَامَةَ وَابْنِ

الْمُبَارَكِ جَمِيعًا، عَنْ هِشَامٍ، مُصَرِّحًا بِرَفْعِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [أَنَّهُ نَهَى] أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُخْتَصِرًا.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٤٥).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٠٣١).

وخرَجَ ابنُ حِبَّانَ في «صحيحه» مِنْ طريقِ عيسى بنِ يونس، عن هشامٍ، عن محمدٍ، عن أبي هريرة، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الاختصارُ في الصلاةِ راحةٌ أَهْلِ النَّارِ».

وقَالَ: يَعْنِي: أَنَّهُ فِعْلُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَهُمْ أَهْلُ النَّارِ.

كذا خَرَّجَهُ؛ وإِنما رواه عيسى بنُ يونس، عن عبيدِ اللَّهِ بنِ الأزورِ، عن هشامٍ بهذا اللفظِ.

وكذا خَرَّجَهُ الطبرانيُّ والعقيليُّ مِنْ روايةِ عيسى بنِ يونس، عنه. وَقَالَ العقيليُّ: لَا يُتَابَعُ عبيدُ اللَّهِ بنُ الأزورِ عَلَى لَفْظِهِ.

و«الاختصارُ» فَسَّرَهُ الْأَكْثَرُونَ بِوَضْعِ الْيَدِ عَلَى الْخَاصِرَةِ فِي الصَّلَاةِ، وَبِذَلِكَ فَسَّرَهُ الترمذِيُّ في «جامعه»، وعليه يَدُلُّ تَبْوِيبُ النَّسَائِيِّ.

وَرَوَى الإمامُ أَحْمَدُ في «مسنده» عن يزيدِ بنِ هارونَ، عن هشامٍ، عن محمدٍ، عن أبي هريرة، قَالَ: نُهِيَ عَنِ الْاِخْتِصَارِ فِي الصَّلَاةِ. قلنا لهشامٍ: مَا الْاِخْتِصَارُ؟ قَالَ: يَضَعُ يَدَهُ عَلَى خَصْرِهِ وَهُوَ يُصَلِّي. قَالَ يَزِيدُ: قلنا لهشامٍ: ذَكَرَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ بِرَأْسِهِ -أي: نعم-.

وبهذا التفسيرِ فَسَّرَهُ جُمْهُورُ أَهْلِ اللُّغَةِ وَأَهْلُ غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَعَامَّةُ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ.

وقد قيل: إِنَّهُ إِنَّمَا نُهِيَ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ فِعْلُ الْمُتَكَبِّرِينَ، فَلَا يَلِيقُ بِالصَّلَاةِ. وقيل: إِنَّهُ فِعْلُ الْيَهُودِ. وقيل: فِعْلُ الشَّيْطَانِ؛ فَلِذَلِكَ كَرِهَهُ بَعْضُهُمْ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا.

قد خَرَّجَ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِهِ هَذَا فِي ذِكْرِ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ رِوَايَةِ مُسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تَكْرَهُ أَنْ يَجْعَلَ يَدَهُ فِي خَاصِرَتِهِ، وَتَقُولُ: إِنَّ الْيَهُودَ تَفْعَلُهُ.

وخرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ في «سنينه»، وَلَفْظُهُ: أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ تَكْرَهُ الْاِخْتِصَارَ فِي الصَّلَاةِ، وَتَقُولُ: لَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ.

وخرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَلَفْظُهُ: إِنَّ عَائِشَةَ نَهَتْ أَنْ يَجْعَلَ الرَّجُلُ أَصَابِعَهُ فِي خَاصِرَتِهِ فِي الصَّلَاةِ كَمَا تَصْنَعُ الْيَهُودُ.

وَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: هَكَذَا أَهْلُ النَّارِ.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: إِنَّ الشَّيْطَانَ يَحْضُرُ ذَلِكَ.

وَعَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: هُوَ اسْتِرَاحَةُ أَهْلِ النَّارِ فِي النَّارِ.

خَرَجَهُ كُلُّهُ وَكَيْعُ بْنُ الْجَرَّاحِ، وَعَنْهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِإِسْنَادِهِ، عَنْ حُمَيْدِ الْهَلَالِيِّ، قَالَ: إِنَّمَا كُرِّهَ الْخَضِرُ فِي الصَّلَاةِ أَنْ يُبْلِسَ أَهْطَ مُخْتَصِرًا.

وَرَوَى صَالِحُ مَوْلَى التَّوَّامَةِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ، فَلَا يَجْعَلُ يَدَيْهِ فِي خَاصِرَتِهِ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَحْضُرُ ذَلِكَ. خَرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ.

وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ زِيَادٍ الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ زِيَادِ بْنِ صَبِيحٍ، قَالَ: صَلَّيْتُ جَنْبَ ابْنِ عُمَرَ، فَوَضَعْتُ يَدَيَّ عَلَى خَصْرِي، فَقَالَ لِي هَكَذَا - ضَرَبَهُ بِيَدِهِ -، فَلَمَّا صَلَّيْتُ قُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مَا رَأَيْتُكَ مَنِي؟ قَالَ: إِنَّ هَذَا الصَّلْبَ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَانَا عَنْهُ. خَرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

وَزِيَادُ بْنُ صَبِيحٍ - وَيُقَالُ: ابْنُ صَبَاحٍ - الْحَنْفِيُّ، وَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَالنَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُمَا، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: يُعْتَبَرُ بِهِ. قَالَ: وَسَعِيدُ بْنُ زِيَادٍ الشَّيْبَانِيُّ، الرَّأْيِيُّ عَنْهُ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَلَكِنْ يُعْتَبَرُ بِهِ، قَالَ: لَا أَعْرِفُ لَهُ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ. نَقَلَهُ عَنْهُ الْبَرْقَانِيُّ. وَسَعِيدُ بْنُ زِيَادٍ، قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: صَالِحٌ. وَوَثَّقَهُ ابْنُ جِبَّانٍ.

وَحَكَى ابْنُ الْمُنْذِرِ كَرَاهَةَ الْإِخْتِصَارِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ وَمُجَاهِدٍ وَالنَّخَعِيِّ وَأَبِي مَجْلَزٍ وَمَالِكٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ. انْتَهَى. وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ أَيْضًا.

وَمِنْ النَّاسِ مَنْ فَسَّرَ الْإِخْتِصَارَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِأَنْ يَمْسِكَ بِيَدِهِ شَيْئًا يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّ الْعَصَى وَنَحْوَهَا مِمَّا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ يُسَمَّى مَخْصَرَةً.

وَفَسَّرَهُ بَعْضُهُمْ بِإِخْتِصَارِ السُّورَةِ، فَيَقْرَأُ بَعْضَهَا.

وَفَسَّرَهُ بَعْضُهُمْ بِإِخْتِصَارِ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ، فَلَا يَتِمُّ قِيَامُهَا وَلَا رُكُوعُهَا وَلَا سُجُودُهَا.

وقد بَوَّبَ أبو داود في «سننه» على التَّخَصُّرِ والإِقْعَاءِ في الصلاة، فَخَرَّجَ فيه حديثَ ابنِ عُمَرَ المشارِ إليه، ثُمَّ بَوَّبَ على الاختصارِ في الصلاة، وَخَرَّجَ فيه حديثَ أَبِي هُرَيْرَةَ هذا، ثُمَّ أَتْبَعَهُ: باب: يَعْتَمِدُ في الصلاةِ على عَصَى. فَلَعَلَّهُ فَسَّرَ الاختصارَ بالاعتماد، كما قَالَ بعضهم. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ. اهـ

الظاهر: أَنَّ المعنى الأوَّلَ أَصَحُّ أَنْ يَخْتَصِرَ؛ يَعْنِي: يَضَعُ يَدَيْهِ على خَاصِرَتِهِ، وفي ما مرَّ علينا أَنَّهُ تَصْلِيبٌ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا فَعَلَهُ أَشْبَهَ الصَّلِيبَ، إِذْ أَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْ شَكْلِ يُشَبِّهُ الصَّلِيبَ، فيكون فيه أيضًا محذورٌ آخر وهو التشبه بالصليب، فهل نقول: هذا مِنْ الصَّلْبِ؟ يَعْنِي: يَضُمُّ يَدَيْهِ بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ وَتَكُونُ الْأَصَابِعُ على الخاصرة، الظاهر: أَنَّ هذا لَا يَدْخُلُ، لَكِنَّهُ خِلَافُ السُّنَّةِ، يَعْنِي: أَنَّهُ يَضُمُّ يَدَيْهِ بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ حَتَّى تَكُونَ الْأَصَابِعُ على الخاصرة، هذا خِلَافُ السُّنَّةِ، كما أَرَى آخَرِينَ يَمْسُكُونَ بِالْيَدِ، وَيَضَعُونَ الْيَدَ الْيُمْنَى على الرُّسْغِ ثُمَّ يَضُمُّونَهَا إِلَى الْيَسَارِ، وهذا أَقْبَحُ مَنْظَرًا وَأَسْوَأُ مَعْتَقَدًا؛ لِأَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْقَلْبَ فِي جَانِبِ الْيَسَارِ فَيَضَعُونَ الْيَدَيْنِ على ما يَزْعُمُونَ أَنَّهُ الْقَلْبُ، فهذا يشبه ﴿وَأَضْمْتُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾ [التكوير: ٣٢] مِنَ الرَّهْبَةِ يَجْعَلُ يَدَيْهِ على قَلْبِهِ كَأَنَّهُ خَائِفٌ مَذْعُورٌ، وهذا غَلَطٌ أَيْضًا، فَالصَّوَابُ: أَنْ تَجْعَلَ الْيَدَيْنِ على وَسْطِ الصَّدْرِ تَوْضِعَ الْيَدِ الْيُمْنَى على كَفِّ الْيُسْرَى.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨ - باب يُفَكِّرُ (*) الرَّجُلُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ.

وَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنِّي لِأَجْهَزُ جَنْبِي وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ.

١٢٢١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ:

أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعَصْرَ،

(*) كَذَا بِالطَّبْعَةِ السَّلَفِيَّةِ، وَأَثْبَتَهَا الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٩٠/٣) بِلَفْظٍ: «بَابُ تَفَكُّرِ الرَّجُلِ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ» وَلَمْ يَذْكُرْ اخْتِلَافًا بَيْنَ النُّسخِ فِي ذَلِكَ.

فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ سَرِيعًا دَخَلَ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ، ثُمَّ خَرَجَ، وَرَأَى مَا فِي وُجُوهِ الْقَوْمِ مِنْ تَعَجُّبِهِمْ لِسُرْعَتِهِ فَقَالَ: «ذَكَرْتُ - وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ - تَبْرًا عِنْدَنَا، فَكَرِهْتُ أَنْ يُمَسِيَ - أَوْ يَبْتَ - عِنْدَنَا، فَأَمَرْتُ بِقِسْمَتِهِ».

في هذا دليل: على أن الإنسان إذا فَكَرَ في الصلاة لا تَبْطُلُ صلاته، لكن ينبغي ألا يستدرج معه ويستمر، بل إذا انفتح له تفكير يُغْلِقُهُ، حَتَّى يُفَكِّرَ في صلاته، فيما يقول فيها وفيما يفعل.

وأما أثر عُمَرَ رضي الله عنه الذي سَأَلَهُ البخاري رحمته الله جازمًا به فإنما يفكر في أمرٍ يتعلق بالجهاد، والجهاد لا بأس أن تفكر وأنت في صلاتك فيما يتعلق بمصلحته، كما أنه يفعل في الجهاد أشياء بالجوارح لا تباح في غير صلاة الخوف.

وفي هذا دليل: على حرص النبي ﷺ على توزيع المال في محله لأنه بادر.

وفيه دليل: على أنه ينبغي للإنسان إذا رأى في أصحابه تشوقًا إلى إخبارهم بما جرى، أن يُخبرهم به إذا لم يكن في ذلك ضرر؛ لأن هذا من هدي النبي ﷺ، فإذا رأيت من أصحابك تشوقًا إلى أن يعرفوا حالك التي سارت قريبةً عليهم، فالأفضل أن تخبرهم؛ لأن هذا يزيد الألفة معهم، ويطمئن قلوبهم إلا إذا كان في ذلك مَضَرَّةٌ فلا يَلْزَمُ.

ويدل لهذا ما ذُكِرَ في ترجمة سلمان الفارسي رضي الله عنه أنه ذُكِرَ له: أن من علامات النبي ﷺ خاتم النبوة بين كتفيه^(١)، وخاتم النبوة مثل الثالول أو أكبر مثل الزر الكبير وعليه شعرات، علامة كالختم والطابع على الوثائق، وكان النبي ﷺ في جنازة في البقيع فاستدبره سلمان، فلما رآه النبي ﷺ ينظر؛ أرخى رداءه حتى يخرج الخاتم فيراه، فإذا جمعت هذا إلى ما ذُكِرَ هنا، تبين لك أن من هدي النبي ﷺ ألا يَكْتُمُ أصحابه شيئًا إلا أن يكون في ذلك ضرر، فالضرر لا يَتَّخَذُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٢٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ الْأَعْرَجِ قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُذِّنَ بِالصَّلَاةِ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ لَهُ ضُرَاطٌ حَتَّى لَا يَسْمَعَ التَّأْذِينَ، فَإِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ أَقْبَلَ، فَإِذَا ثُوبَ أَدْبَرَ، فَإِذَا سَكَتَ أَقْبَلَ، فَلَا يَزَالُ بِالْمَرْءِ يَقُولُ لَهُ أَذْكَرُ مَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ حَتَّى لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى»^(١). قَالَ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: إِذَا فَعَلَ أَحَدُكُمْ ذَلِكَ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ قَاعِدٌ. وَسَمِعَهُ أَبُو سَلَمَةَ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

هذا فيه أيضًا دليلٌ: على أنَّ عملَ القلبِ في الصلاة لا يُؤثِّرُ فيها، يقولُ: «إِذَا أُذِّنَ للصَّلَاةِ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ وَلَهُ ضُرَاطٌ حَتَّى لَا يَسْمَعَ التَّأْذِينَ»؛ لِأَنَّ التَّأْذِينَ يُحْزِنُهُ وَيَشْقُقُ عَلَيْهِ، إِذْ أَنَّ فِيهِ تَعْظِيمَ اللَّهِ ﷻ، وإعلانَ توحيدِهِ، والشَّهَادَةَ لِرَسُولِهِ ﷺ بِالرَّسَالَةِ، والدَّعْوَةَ إِلَى الصَّلَاةِ وَإِلَى الْفَلَاحِ، وَهُوَ يَكْرَهُ ذَلِكَ بِلَا شَكٍّ، وَلِهَذَا لَا يَتِمَّاكَ، بَلْ يَكُونُ لَهُ ضُرَاطٌ غَيْرُ اخْتِيَارِيٍّ؛ لِأَنَّهُ سَمِعَ مَا أَدْهَشَهُ وَأَفْزَعَهُ، كَمَا يَفْعَلُ الْإِنْسَانُ إِذَا أَتَاهُ مَا يَفْزَعُهُ فَرُبَّمَا يَحْصُلُ مِنْهُ الْحَدُثُ، وَلِهَذَا قَالَ الْفُقَهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: لَوْ صَاحَ بِغَافِلٍ فَفَزَعَ وَأَحْدَثَ، فَعَلَيْهِ ثَلَاثُ الدِّيَةِ، عَلَى مَنْ؟ عَلَى الصَّائِحِ بِهِ الَّذِي أَفْزَعَهُ؛ لِأَنَّهُ اسْتَرْخَاءٌ بِغَيْرِ قَصْدٍ، فَقَدْ أَذْهَبَ بَعْضُ حَاسِتِهِ.

عَلَى كُلِّ حَالٍ: هَذَا لَهُ مَحَلٌّ ذِكْرٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَالتَّحْلِيلُ فِي مَوْضِعِهِ، لَكِنِّي أَقْصِدُ أَنَّ الْفَرْعَ يَوْجِبُ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْإِنْسَانِ مَا لَا يُرِيدُهُ.

وفيه أيضًا: أَنَّ الشَّيْطَانَ لَهُ سَمْعٌ يَسْمَعُ، وَلِذَلِكَ إِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ أَقْبَلَ عَلَى بَنِي آدَمَ لِيَصْطَلُّوا عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ.

وقوله ﷺ: «إِذَا ثُوبَ». يَعْنِي: أُذِّنَ مَرَّةً ثَانِيَةً، وَذَلِكَ لِإِقَامَةِ الصَّلَاةِ أَدْبَرَ، فَإِذَا سَكَتَ أَقْبَلَ، كَمَرَّةٍ يُدْبِرُ وَيُقْبَلُ؟

الجواب: الجميع أربع مراتٍ؛ إدبار وإقبال، ثم إدبار وإقبال، فلا يزال بالمرء يقول له: اذكر. ما لم يكن يذكر كذا، حتى ما يدري كم صلى؟!

وهذا أمرٌ واقعٌ، أحياناً ينسى الإنسان الشيء، فإذا صلى ذكر، وذكر أن بعض أهل العلم جاءه رجلٌ، وقال له: إنَّ عندي وديعةً لفلان، وإنِّي أنسيتها، ولا أدري، والوديعة كبيرة، فماذا أصنع؟ فقال له: اذهب فصل، فذهب الرجل فصل، فأتاه الشيطان، فقال له: اذكر كذا في يوم كذا. فذكره، وهذا شيءٌ معتادٌ: أنَّ الشيطان يأتي للإنسان يُذكره ما نسي في صلاته حتى يخرج عن صلاته ولا يدري كم صلى؟!

❦ قوله: «وقال أبو سلمة بن عبد الرحمن رَحِمَهُ اللهُ: إذا فعل أحدكم ذلك فليسجد سجدةً وهو قاعدٌ». وظاهر كلامه رَحِمَهُ اللهُ: أنَّه إذا حصل من الشيطان هذا التلاعب فإنه يسجد سجدةً، ولا أظنُّ أبا سلمة رَحِمَهُ اللهُ أنه يريد أن هذا يُجزئ عن الشك، وإنما أراد أن هذا الوسواس نقص في الصلاة فتُجبر بسجدةً، أمّا في موضوع الشك فإننا نقول: إذا شكَّ راجحاً عملاً بالراجح وسجدَ سجدةً بعد السلام، وإذا كان شكاً متساوياً لا رجحان فيه عملاً باليقين - وهو الأقل - وأتمَّ عليه، وسجدَ سجدةً قبل السلام.

قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ في «الفتح»:

وأما باقي الحديث، وهو الأمرُ بسجود السَّهْوِ لذلك، فإنما رواه أبو سلمة، عن أبي هريرة، وهو مرفوعٌ، وليس من قول أبي هريرة.

والقائل: «قال أبو سلمة». لعله جعفر بن ربيعة. والله أعلم.

وقد خرَّجه البخاريُّ في أبواب السَّهْوِ، كما يأتي قريباً - إن شاء الله تعالى - من رواية هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. ومن رواية مالك، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وفي حديثهما: «فليسجد سجدةً وهو جالس».

وخرَّجه في بدء الخلق من طريق الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير أيضاً.

شَيْخ
صَحِيحُ الْبَخَارِيِّ

كِتَابُ السَّيِّئِ

١٢٢٤ - ١٢٣٦

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

كِتَابُ السَّهْوِ

١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّهْوِ إِذَا قَامَ مِنْ رَكَعَتِي الْفَرِيضَةِ.

١٢٢٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ مِنْ بَعْضِ الصَّلَوَاتِ، ثُمَّ قَامَ فَلَمْ يَجْلِسْ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ وَنَظَرْنَا تَسْلِيمَهُ كَبَّرَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ، ثُمَّ سَلَّمَ ^(١).

١٢٢٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ مِنْ اثْنَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ لَمْ يَجْلِسْ بَيْنَهُمَا، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ بَعْدَ ذَلِكَ ^(٢).

السَّهْوُ يُقَالُ: سَهَا عَنْ كَذَا، وَسَهَا فِي كَذَا، فَالسَّهْوُ عَنْ كَذَا؛ يَعْنِي: الْغَفْلَةُ عَنْهُ، وَقَدْ تَوَعَّدَ اللَّهُ ﷻ الْمَصْلِينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ، وَالسَّهْوُ فِي كَذَا؛ يَعْنِي: نَسْيَانُ شَيْءٍ مِنْهُ، وَالسَّهْوُ فِي الصَّلَاةِ وَقَعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ أَخْبَرَ ﷺ أَنَّهُ بَشَّرَ مِثْلَنَا يَنْسَى كَمَا نَنْسَى.

وَأَسْبَابُ سَجُودِ السَّهْوِ ثَلَاثَةٌ: زِيَادَةٌ وَنَقْصٌ وَشَكٌّ، هَذِهِ أَسْبَابُ سَجُودِ السَّهْوِ، وَلَا تَزِيدُ، زِيَادَةٌ وَنَقْصٌ وَشَكٌّ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٧٠).

(٢) التَّعْلِيقُ السَّابِقُ.

الزيادة: إن كانت من غير جنس الصلاة فهذه لا سهو فيها كالعمل والحركة وما أشبه ذلك، حتى لو نسي مثلاً وفعل شيئاً مما ليس من جنس الصلاة، فإنه ليس فيه سجود، ولكن يُبحث فيه، هل يُبطل الصلاة أو لا يُبطلها؟ لكن المراد بالزيادة التي هي من جنس الصلاة قياماً أو قعوداً أو ركوعاً أو سجوداً.

النقص: ينقسم إلى قسمين بل إلى ثلاثة: نقص ركن، ونقص واجب، ونقص سنة. أما نقص الركن: فسيأتي -إن شاء الله- أنه لا بد أن يأتي بما نقص من أركان، ولا يجزئ عنه سجود السهو.

وأما نقص الواجب: فيجزئ عنه سجود السهو.

وأما نقص السنة: فالعلماء رحمهم الله يقولون: لا يُشرع فيه سجود السهو ولا يُكره، لكن ينبغي أن يقال في نقص السنة -إن كان من عادته أن يفعلها ونسي- فينبغي أن يسجد، ولا يجب السجود؛ لأن هذه السنة لو تركها عمداً لصحت صلاته، فإذا ترك جابرهما عمداً صحت صلاته.

مثال ذلك: رجل نسي أن يقرأ سورة مع الفاتحة في الركعة الأولى، وكان من عادته أنه يقرأها، فهذا نقص -قولاً مشروعيّاً- فينبغي أن يُجبر بسجود السهو، ولكن لو ترك السجود فلا شيء عليه؛ لأنه لو ترك المجبور عمداً لم يجب عليه سجود السهو ولا تبطل الصلاة، فكذاك إذا ترك الجابر.

أما السجود لترك واجب فواجب؛ لأن جبر الواجب واجب، من ذلك ما ذكره المؤلف رحمه الله فيما إذا قام عن التشهد الأول، فإن النبي ﷺ قام عن التشهد الأول ولما قضى الصلاة وانتظر المسلمون تسليمه سجد للسهو^(١).

استدل بعض العلماء رحمه الله على أن التشهد الأول ليس بواجب، قالوا: لأنه لو كان واجباً لرجع إليه النبي ﷺ ليأتي به كما رجع لترك ركن، ولكن النبي ﷺ لم يرجع، وهذا

(١) سبق تخريجه.

ليس بصواب؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَرَضَ التَّشَهُّدَ عَلَى أُمَّتِهِ، قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: كُنَّا نَقُولُ قَبْلَ أَنْ يُفَرَضَ عَلَيْنَا التَّشَهُّدُ ^(١). وَهَذَا عَامٌّ لِلتَّشَاهِدِينَ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي، فَلَمَّا جَبَرَ التَّشَهُّدُ الْأَوَّلُ بِسُجُودِ السَّهْوِ عَلِمْنَا أَنَّهُ فَرَضٌ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ بِرُكْنٍ، فَجُمِعَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ؛ لِأَنَّهُ فَرَضٌ وَلَكِنَّهُ لَيْسَ بِرُكْنٍ، وَكَلِمَا أَمَكْنِكَ أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَ الْأَدِلَّةِ وَجَبَ عَلَيْكَ.

الْخِلَاصَةُ: أَنَّ مَنْ قَامَ عَنِ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ لَمْ يَلْزَمْهُ الْعَوْدُ، وَلَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ سُجُودُ السَّهْوِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ وَكَانَ يَقُولُ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» ^(٢).

وَأَمَّا سَهْوُ الشَّكِّ فَمُسَيِّئٌ بَيَانُهُ قَرِيبًا ^(٣).

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ فَوَائِدُ:

مِنْهَا: جَوَازُ السَّهْوِ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ بِمَقْتَضَى الطَّبِيعَةِ الْبَشَرِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ قَالَ: «أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أُنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ». وَأَمَّا أَنْ يُقَالَ: يُنْسَى لَيْسَنَ. فَقَوْلٌ فِي غَايَةِ الضَّعْفِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ يُمْكِنُ أَنْ يَنْسَى لِلْأُمَّةِ بِالْقَوْلِ بِدُونِ أَنْ يَضِيعَ شَيْئًا مِنْ وَاجِبَاتِ الصَّلَاةِ وَأَرْكَانِهَا، وَلَا حَاجَةَ لِأَنْ يُنْسَى لَيْسَنَ، لَكِنْ هَذَا مِنَ الْمُبَالَغَةِ وَالْغُلُوِّ فِي أَحْوَالِ النَّبِيِّ ﷺ الْبَشَرِيَّةِ يَقُولُونَ: إِنَّهُ لَا يَنْسَى، كَيْفَ يَنْسَى الرَّسُولُ وَهُوَ فِي عِبَادَةٍ مِنْ أَجَلِّ الْعِبَادَاتِ، فَيُقَالُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، إِذَا كَانَ هَذَا مَقْتَضَى الطَّبِيعَةِ الْبَشَرِيَّةِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ قَدَحٌ وَلَيْسَ فِيهِ لَوْثٌ، وَإِلَّا نَقُولُ: كَيْفَ يَجُوعُ وَهُوَ رَسُولُ اللَّهِ؟ كَيْفَ يَعْطَشُ وَهُوَ رَسُولُ اللَّهِ؟ كَيْفَ يَمْرُضُ وَهُوَ رَسُولُ اللَّهِ؟

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: قُوَّةُ اسْتِسْلَامِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم فِي مُتَابَعَةِ الرَّسُولِ ﷺ بِإِطْلَاقِ الْإِطْلَاقِ؛ لِأَنَّهُمْ قَامُوا مَعَهُ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٨٣١).

(٢) انْظُرْ شَرْحَ الشَّيْخِ رحمته الله لِلْحَدِيثِ رَقْمَ (١٢٣١).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٣١).

ومن فوائده أيضًا: أَنَّ الإنسانَ إِذَا قَامَ فَإِنَّهُ لَا يَجْلِسُ - لَا يَعُودُ - وَلَكِنْ وَلَوْ فُرِصَ أَنَّهُ ذَكَرَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَقِيمَ قَائِمًا، فَمَاذَا يَصْنَعُ؟
نقول: يرجع.

ثم إن لَزِمَ مِنْ هَذَا الْقِيَامِ زِيَادَةُ سَجْدٍ لِلْسَّهْوِ، وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْ، فَلَا سَجُودَ، وَمَتَى يَلْزَمْ؟
يلزم إِذَا فَارَقَ الْجُلُوسَ، وَكَانَ بَيْنَ الْقِيَامِ وَالْقَعُودِ، فَإِنَّهُ قَدْ زَادَ صِفَةً فَوْقَ الْجُلُوسِ، فَيَسْجُدُ لَهَا، أَمَّا إِذَا كَانَ هَمٌّ أَنْ يَنْهَضَ وَلَكِنْ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ حَدِّ الْجُلُوسِ فَإِنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِذَا قَامَ حَتَّى شَرَعَ فِي الْقِرَاءَةِ ثُمَّ ذَكَرَ أَوْ ذُكِّرَ لَا يَرْجِعُ، فَلَا يَرْجِعُ مِنْ حِينَ يَسْتَقِيمَ قَائِمًا.

وَأَمَّا تَفْرِيقُ الْفُقَهَاءِ حَيْثُ قَالُوا: إِنْ اسْتَمَّ قَائِمًا وَلَمْ يَقْرَأْ كِرَةً الرَّجُوعُ، وَإِنْ قَرَأَ حُرْمَ الرَّجُوعِ فَقَوْلُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَالصَّوَابُ: أَنَّهُ مَتَى اسْتَمَّ قَائِمًا فَإِنَّهُ لَا يَرْجِعُ؛ لِأَنَّهُ فَارَقَ مَحَلَّ الْوَاجِبِ الَّذِي تَرَكَ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: مَشْرُوعِيَّةُ سَجُودِ السَّهْوِ لِتَرْكِ التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ، وَهَلْ مِثْلُهُ كُلُّ وَاجِبٍ؟

الجوابُ: نعم، جَمِيعُ الْوَاجِبَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْفُقَهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ إِذَا تَرَكْتَ سَهْوًا فَإِنَّهُ يَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ، وَعَلَى هَذَا لَوْ تَرَكَ إِحْدَى التَّكْبِيرَاتِ غَيْرَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ سَهْوًا فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ سَجُودُ السَّهْوِ، أَمَّا لَوْ نَسِيَ أَنْ يُكَبِّرَ لِلْسَّجُودِ وَلَمْ يَذْكُرْ إِلَّا حِينَ سَجَدَ، أَيَكْبَرُ أَوْ لَا؟

الجوابُ: لَا يُكَبِّرُ؛ لِأَنَّ السَّجُودَ لَيْسَ مُحَلًّا لِلتَّكْبِيرِ، فَهُوَ وَاجِبٌ فَاتَ مَوْضِعُهُ، كَمَا لَوْ قَامَ عَنِ التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ، وَعَلَى هَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ سَجُودُ السَّهْوِ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ وَاجِبًا، وَهَكَذَا يُقَالُ فِيهِمَا لَوْ تَرَكَ: سَبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى، سَبْحَانَ رَبِّي الْعَظِيمِ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ السَّجُودَ لِتَرْكِ التَّشَهُدِ يَكُونُ قَبْلَ السَّلَامِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ قَبْلَ السَّلَامِ، الْحِكْمَةُ مِنْ هَذَا ظَاهِرَةٌ؛ لِأَنَّ الْخَلَلَ فِي الصَّلَاةِ هُنَا نَقْصٌ، فَكَانَ مِنَ الْحِكْمَةِ أَنْ يَكُونَ الْجَابِرُ قَبْلَ السَّلَامِ، حَتَّى لَا يَخْرُجَ مِنَ الصَّلَاةِ إِلَّا وَقَدْ أَكْمَلَ الْخَلَلَ.

وعلى هذا فنقول: كلما كان سجود السهو عن نقص واجب فإن محله قبل السلام، ودليله هذا الحديث، وحكمته أن النقص في الصلاة ينبغي أن يجبر قبل الانتهاء منها. ومن فوائد هذا الحديث: أن التسليمتين ليستا من الصلاة؛ لقوله: فلما قضى صلاته. وهذه المسألة فيها خلاف.

فمن العلماء من قال: إن التسليمتين ركن كلتيهما. ومنهم من قال: إن الركن هي الأولى، والثانية سنة. ومنهم من قال: إنها واجبتان، وليستا بركن. ومنهم من قال: إنها ليستا واجبتين، وكل ذلك لقوله: «فلما قضى صلاته ونظرنا تسليمه».

ولكن يقال: كل ما ذكر فيه احتمال. فلما قال قضى صلاته؛ يعني: أن التسليمتين ليستا من الصلاة، ويحتمل قضى صلاته؛ أي: أشرف على قضائها. ويحتمل أن يكون المعنى: قضى صلاته دون التسليم.

كل هذه احتمالات، ولدينا قاعدة، وهي: أنه إذا كان النص له احتمالات، ولدينا نص لا احتمال فيه. صار الأول متشابهاً والثاني مُحَكَّمًا، ويجب أن يُحْمَلَ المتشابه على المُحَكَّم، فإذا كان لدينا نصوص تدل على أن التسليم إما واجب وإما ركن، فإن هذه الاحتمالات يتعين منها الاحتمال الموافق لهذا المُحَكَّم.

والراجح عندي: أن التسليمتين كلتيهما ركن في الفريضة والنافلة؛ لأن النبي ﷺ داوم عليهما حضرًا وسفرًا، فرضًا ونفلًا، وما روي عنه أنه اقتصر على تسليمية، فهذا فيه احتمال أنه كان ناسيًا في التسليمية الثانية، أو أن الراوي لم يسمعها، أو ما أشبه ذلك من الاحتمالات الكثيرة، وعليه فالصواب: أن التسليمتين كلتيهما ركن لا تصح الصلاة إلا بهما في الفريضة وفي النافلة.

ومن فوائد هذا الحديث: وجوب التكبير لسجود السهو؛ لقوله: «كبر قبل التسليم». وهو كذلك، فسجدتا السهو واجبتان في محل وجوبهما، والتكبير فيهما

واجبٌ عند السجود وعند الرفع من السجود.

وفيه فائدة لغوية: وهي أن «نظر» تأتي بمعنى انتظر؛ لقوله: «نظرنا تسليمه» يعني: انتظرناه، ومنه قول الله تبارك وتعالى: ﴿انظُرُونَا نَقْضِ مِنْ قُورِكُمْ﴾ [الحج: ١٣]. يعني: انتظرونا، منه قوله تعالى: ﴿لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا﴾ [البقرة: ١٠٤]. يعني: انتظرنا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- باب إِذَا صَلَّى خَمْسًا.

١٢٢٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا، فَقِيلَ لَهُ: أَزِيدُ فِي الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟». قَالَ: صَلَّيْتُ خَمْسًا. فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا سَلَّمَ^(١).

البخاري رحمه الله ترتيبه جيد، بدأ بالنقص أولاً، ثم بالزيادة ثانياً.

﴿قوله: «إِذَا صَلَّى خَمْسًا». صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الظُّهْرَ خَمْسًا وَتَبِعَهُ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى ذَلِكَ، تَبِعُوهُ مُتَأَوِّلِينَ، كَيْفَ التَّأْوِيلُ؟ ظَنُّوا أَنَّهُ زِيدَ فِي الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ التَّشْرِيعُ، فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ زِيدَ فِي الصَّلَاةِ وَلِهَذَا تَابَعُوهُ، فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ: أَزِيدُ فِي صَلَاتِكَ، قَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟».

إِذَا: نَسِيَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ صَلَّى خَمْسًا؟ لِمَا قَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» يَعْنِي: مَا هِيَ الزِّيَادَةُ، وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ نِسْيَانَهُ حَقِيقَةً، وَأَنَّهُ نَسِيَ بِمَقْتَضَى الطَّبِيعَةِ الْبَشَرِيَّةِ.

﴿قوله: «قَالُوا: صَلَّيْتُ خَمْسًا، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا سَلَّمَ». انصَرَفَ إِلَى الْقِبْلَةِ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، هُنَا لَمْ يَذْكُرِ التَّكْبِيرَ، لَكِنْ سَبَقَ أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنَ التَّكْبِيرِ.

فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى فَوَائِدَ:

مِنْهَا: أَنَّ مَنْ فَعَلَ شَيْئًا مُتَأَوِّلًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، فَإِنَّ الصَّحَابَةَ زَادُوا فِي صَلَاتِهِمْ وَهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّهَا زَائِلَةٌ، لَكِنَّهُمْ كَانُوا مُتَأَوِّلِينَ، وَيُلْحَقُ بِذَلِكَ الْجَاهِلُ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا فَعَلَ

زيادةً في العبادة جاهلاً. فلا شيء عليه، ويُلحقُ بذلك الناسي أيضاً كما هنا.
وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ النَّبِيَّ يَطْرَأُ عَلَيْهِ النِّسْيَانُ كَمَا يَطْرَأُ عَلَى غَيْرِهِ.
وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ النِّسْخَ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ جَائِزٌ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ
تَأَوَّلُوهُ، وَلَا يَتَأَوَّلُونَ إِلَّا مَا كَانَ جَائِزاً؛ وَلِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِمْ.
لَمْ يَقُلْ: كَيْفَ تَكُونُ الزِّيَادَةُ! لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ الزِّيَادَةُ!

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: وَجُوبُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ فِي سَجُودِ السَّهْوِ؛ لِأَنَّ فِي بَعْضِ
الْفَافِظَةِ أَنَّهُ ثَنَى رَجُلَيْهِ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ.
وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ سَجُودَ السَّهْوِ لِلزِّيَادَةِ يَكُونُ بَعْدَ السَّلَامِ؛ لِأَنَّ
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّمَا سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ بِالسَّهْوِ إِلَّا بَعْدَ السَّلَامِ، نَقُولُ لَهُ:
إِذَا كَانَ هَذَا مُخَالَفًا لِلْمَشْرُوعِ لِنَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلِقَالَ: إِذَا زِدْتُمْ فِي صَلَاتِكُمْ
فَاسْجُدُوا قَبْلَ أَنْ تَسْلُمُوا؛ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ النَّاسَ يَقْتَدُونَ بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فَيَكُونُ هَذَا الْإِحْتِمَالُ
الَّذِي أَوْرَدَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ، وَقَالُوا: إِنَّ السَّجُودَ فِي الزِّيَادَةِ يَكُونُ قَبْلَ السَّلَامِ لَكِنْ
الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ بِالزِّيَادَةِ، فَيُقَالُ: لَوْ كَانَ سَجُودُ السَّهْوِ
لِلزِّيَادَةِ قَبْلَ السَّلَامِ لَبَيَّنَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فَمَا هِيَ الْحِكْمَةُ فِي أَنَّ النِّقْصَ قَبْلَ السَّلَامِ وَالزِّيَادَةَ بَعْدَهُ، الْحِكْمَةُ: أَنَّ سَجُودَ
السَّهْوِ زَائِدٌ عَنْ مَاهِيَةِ الصَّلَاةِ وَالزِّيَادَةُ زَائِدَةٌ عَنْ مَاهِيَةِ الصَّلَاةِ، فَكَانَ مِنَ الْحِكْمَةِ أَلَّا
يَكُونَ سَجُودُ السَّهْوِ قَبْلَ السَّلَامِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ قَبْلَ السَّلَامِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ فِي الصَّلَاةِ
زِيَادَتَانِ، وَتَخْفِيفُ الزِّيَادَةِ مَا أَمَكَّنَ هُوَ الْمُنَاسِبُ لِلْحِكْمَةِ، وَعَلَى هَذَا فَتَقُولُ: إِنَّ
الْحِكْمَةَ أَنْ يَكُونَ سَجُودُ السَّهْوِ لِلزِّيَادَةِ بَعْدَ السَّلَامِ.

فَإِذَا سَجَدَ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ فِي الزِّيَادَةِ، فَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ صَلَاتَهُ صَحِيحَةٌ، يَقُولُونَ: لِأَنَّ
مَحَلَّ سَجُودِ السَّهْوِ قَبْلَ السَّلَامِ أَوْ بَعْدَهُ عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِحْبَابِ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ
ابْنُ تَيْمِيَّةٍ -وَنَاهِيكَ بِهِ عَالِمًا فَقِيهًا- أَنَّ مَنْ تَعَمَّدَ أَنْ يَسْجُدَ لِلْسَّهْوِ قَبْلَ السَّلَامِ فِيمَا

محله بعد السلام، فصلاته باطله؛ لأنه زاد في الصلاة ما لم يكن مشروعاً فيها، ومن تعمّد أن يؤخّر سجود السهو الذي قبل السلام إلى ما بعد السلام، فصلاته باطله؛ لأنه نقص من الصلاة ما يجب أن يكون فيها، ولا شك أن كلامه رحمه الله أفقه وأقرب إلى القواعد، لكن أنا لنا رجل من الأئمة يعرف أن سجود السهو هذا قبل السلام أو هذا بعده، هذا قليل نادر.

نقول: أندر من الكبريت الأحمر إن كنتم تعرفونه؛ يعني: نادراً الذي يعرف هذا، ثم إن بعض العارفين به يتلاعب بهم الهوى، وأتخاشى أن أقول الشيطان، يقولون: إذا فعلنا ذلك شوشنا على الناس، فما جوابنا على هذا؟

أن نقول: لا نشوش على الناس؛ لأن الناس إذا وثقوا بالإمام بعلمه لم يتخذوا من ذلك انتقاداً عليه، وإنما يتخذون من ذلك تأسيّاً به واقتداءً به، ويبحثون متى يكون بعد السلام، ومتى يكون قبل السلام؟ ولقد عهدنا أئمة لا يعرفون السجود إلا قبل السلام، حتى هياً الله لنا شيخنا عبد الرحمن بن السعدي - رحمه الله وجزاه خيراً - سجّد بعد السلام، واستنكر الناس ذلك وتعجبوا لكنه رحمه الله يحدث الناس ويخبرهم بسبب كون السجود قبل أو بعد، فاستفاد الناس وعرفوا السنة، وصاروا يسجدون قبل السلام في محله وبعد السلام في محله، ولم يكن تشويشاً بل كان تثبيتاً لسنة الرسول ﷺ، هل مثل ذلك لو زاد الإنسان سجدة في ركعة - يعني: بأن سجّد ثلاث مرات - يسجد قبل السلام أو بعده؟

الجواب: يسجد بعد السلام.

إذا قام الإمام إلى الخامسة في عهدنا الآن هل ننبهه أو لا؟

الجواب: نعم، يجب أن ننبهه، ويجب عليه أن يرجع إلا إذا تيقن صواب نفسه، فإنه لا يمكن أن يرجع لقول غيره مع تيقنه صواب نفسه، لكن هذا نادر؛ يعني: لا يمكن أن يكون صواباً، والمنبهون له على صواب، لا يمكن، لكن لو فرض أن الرجل تيقن صواب نفسه وهم تيقنوا صواب أنفسهم أنه قام إلى زائدة، فماذا نعمل؟

نقول: أمّا هو: فيمضي في صلاته فيما زاد، وأمّا المأمومون فيجلسون ولا يتابعون، لكن هل يسلمون أو ينتظرون؟

الجواب: لو تيقنوا أنّه زائد فليفارقوه؛ لأنّ صلاته صارت في نظرهم باطلة، ولا يُمكنُ أن ينتظروه وصلاته باطلة، بل يلزمهم المفارقة، وأمّا إذا كان فيه احتمال أن عمله صواب، فلينتظروا ليسلموا معه، وإن سلموا في هذه الحال لاحتمال الحال الأولى فلا بأس، كثيراً ما يقع أن الإمام يقوم إلى خامسة في الظهر، فينبهه الناس، ولكن يستمر، فإذا سلم قال: إنّه نسي أن يقرأ الفاتحة في إحدى الركعات، هذه الزيادة زيادة في حقه أم غير زيادة؟ ليست زيادة في حقه؛ لأنّ إحدى الركعات وقعت باطلة؛ يعني: ناقصة فجاء بهذه بدلاً عنها، لكن المأمومين الذين تيقنوا أنّه زائد لا يمكن أن يتابعوه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣- بَابُ إِذَا سَلَّمَ فِي رَكْعَتَيْنِ أَوْ فِي ثَلَاثٍ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ مِثْلَ سُجُودِ الصَّلَاةِ أَوْ أَطْوَلَ.

١٢٢٧- حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ الظُّهْر - أَوْ الْعَصْرَ - فَسَلَّمَ، فَقَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ: الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْقَضَتْ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: «أَحَقُّ مَا يَقُولُ؟». قَالُوا: نَعَمْ. فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ أُخْرَيْنِ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ. قَالَ سَعْدٌ: وَرَأَيْتُ عُروَةَ بِنَ الزُّبَيْرِ صَلَّى مِنَ الْمَغْرِبِ رَكْعَتَيْنِ فَسَلَّمَ وَتَكَلَّمَ، ثُمَّ صَلَّى مَا بَقِيَ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، وَقَالَ: هَكَذَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ (١).

هذا فيما إذا سلم الإنسان عن نقص، يعني: قبل أن يُتمَّ صلاته، سواء سلم من ثلاث في رباعية، أو من ركعتين في رباعية أو ثلاثية، فإنّه إن ذكرَ قريباً ولم يحدث أتم ما

بَقِيَ وَسَلَّم، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَسَلَّم. وَإِنْ طَالَ الْفَصْلُ أَوْ أَحْدَثَ فَإِنَّهُ يَسْتَأْنِفُ الصَّلَاةَ لَوْ جُودَ مَا يُبْطَلُ الصَّلَاةُ.

وهذا الحديث كما ترون مُخْتَصَرٌ.

وفيه أيضًا: نَقْلٌ لِلشَّيْءِ بِالْمَعْنَى، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرِّوَاةَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ يَرَوْنَ الْأَحَادِيثَ فِي الْمَعْنَى إِذَا لَمْ يَسْتَطِيعُوا أَنْ يَرَوُوهَا بِاللَّفْظِ.

وفي هذا الحديث أيضًا دَلِيلٌ: قَوْلُ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «هَكَذَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ». مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ هَذَا مُرْسَلٌ؛ لِأَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ لَمْ يُدْرِكِ النَّبِيَّ ﷺ، وَقَوْلُهُ: «هَكَذَا فَعَلَ» لَيْسَ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، لَكِنْ فِي كَوْنِهِ أَتَمَّ الصَّلَاةَ وَسَجَدَ لِلْسَّهْوِ، فَفِيهِ إِثْبَاتُ الْقِيَاسِ، وَهُوَ الْخَاطِئُ مَا لَمْ يَرُدَّ بِهِ نَصٌّ بِمَا وَرَدَ بِهِ النَّصُّ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ:

٤ - بَابُ مَنْ لَمْ يَتَشَهَّدْ فِي سَجْدَتَيْ السَّهْوِ. وَسَلَّمْ أَنْسَ وَالْحَسَنُ وَلَمْ يَتَشَهَّدَا. وَقَالَ قَتَادَةُ: لَا يَتَشَهَّدُ.

١٢٢٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْصَرَفَ مِنْ اثْنَتَيْنِ، فَقَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ: أَقْصَرْتَ الصَّلَاةَ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟». فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ. فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى اثْنَتَيْنِ أُخْرَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ^(١).

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ عَلْقَمَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِمُحَمَّدٍ: فِي سَجْدَتَيْ السَّهْوِ تَشَهُدٌ؟ قَالَ: لَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وهذا هو الراجحُ أنَّ سجدة السهو بعد السلام ليس فيها تشهدٌ بل يسجدُ
سجدةًتين ويُسلمُ.

والحديثُ الواردُ في إثباتِ التشهدِ ضعيفٌ، شاذٌّ، مخالفٌ للأحاديثِ الصحيحة^(١).
فالصوابُ: أنَّه لا تشهدُ بعد سجدة السهو.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥- باب مَنْ يُكَبِّرُ فِي سَجْدَتِي السَّهْوِ.

١٢٢٩- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ إِحْدَى صَلَاتَيْ الْعِشِيِّ - قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَكْثَرُ ظَنِّي أَنَّهَا الْعَصْرُ -
رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى خَشْبَةٍ فِي مُقَدِّمِ الْمَسْجِدِ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهَا، وَفِيهِمْ أَبُو
بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَهَابَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ، وَخَرَجَ سَرْعَانَ النَّاسِ، فَقَالُوا: أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ؟ وَرَجُلٌ
يَدْعُوهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَا الْيَدَيْنِ فَقَالَ: أَنْسَيْتَ أَمْ قُصِرَتْ؟ فَقَالَ: «لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تُقْصِرْ».
قَالَ: بَلَى قَدْ نَسِيتَ. فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ
رَفَعَ رَأْسَهُ فَكَبَّرَ، ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ فَكَبَّرَ فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ
وَكَبَّرَ^(٢).

هذا أطول ما ساقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الحديث، وهو في تمامه أنَّ الرسول ﷺ
صَلَّى إِحْدَى صَلَاتَيْ الْعِشِيِّ، وَالْعِشِيُّ هُوَ آخِرُ النَّهَارِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا
بَكْرَةٌ وَعِشْيَا﴾ [مُؤْتَفِكَةً: ٦٢]. وَصَلَاةُ الْعِشِيِّ هُمَا الظُّهْرُ وَالْعَصْرُ.

يَقُولُ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَكْثَرُ ظَنِّي أَنَّهَا الْعَصْرُ». وَالْحَكْمُ لَا يَخْتَلِفُ؛
لَأَنَّ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ كِلْتُمَا رِبَاعِيَّةٌ.

(١) انظر: «ضعيف الترمذي» (٣٩٥).

(٢) سبق تخريجه قريباً.

❦ يقول: «صَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ قَامَ إِلَى خَشْبَةٍ فِي مُقَدِّمِ الْمَسْجِدِ». معروضةً عَلَى مُقَدِّمِ الْمَسْجِدِ وَاتَّكَأَ عَلَيْهَا ﷺ وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ وَوَضَعَ خَدَّهُ عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ كَأَنَّهُ غَضْبَانٌ؛ يَعْنِي: لَمْ يَنْشُرْ صَدْرَهُ، وَهَذَا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ ﷻ بَعِيدِهِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ تَتَمَّ الْعِبَادَةُ يَجِدُ الْإِنْسَانُ انْقِبَاضًا، حَتَّى يُحَدِّثَ نَفْسَهُ، مَاذَا حَصَلَ؟ فَيَتَبَّهُ لَهَا حَصَلَ، وَالْأَفْكَافُ كَيْفَ يَنْصَرِفُ الرَّسُولُ ﷺ مِنْ صَلَاتِهِ الَّتِي يُنَاجِي فِيهَا رَبَّهُ وَهُوَ غَضْبَانٌ؟! لَا بَدَأَ أَنَّ هُنَاكَ سَبَبٌ.

❦ قوله: «فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهَا، وَفِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ﷺ فَهَابَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ». اتَّكَأَ عَلَيْهَا وَفِي الْقَوْمِ أَخَصُّ النَّاسِ بِهِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، هُمَا أَخَصُّ النَّاسِ بِهِ، وَلَكِنْ لِلنَّبِيِّ ﷺ هَيْبَةٌ فِي الْقُلُوبِ، هَابَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ، لَكِنْ هُنَاكَ رَجُلٌ لَهُ يَدَانِ طَوِيلَتَانِ كَانِ النَّبِيُّ ﷺ يَدَاعِبُهُ، يَسْمِيهِ ذَا الْيَدَيْنِ، فَتَكَلَّمَ بِكَلَامٍ يَعْجُزُ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْمَنْطِقِ أَنْ يَتَكَلَّمُوا بِمِثْلِهِ، قَالَ: «أَنْسَيْتَ أَمْ قَصُرَتِ الصَّلَاةُ؟» فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ سَبَرٌ وَتَقْسِيمٌ وَأَدَبٌ؛ لِأَنَّ حَالَ النَّبِيِّ ﷺ إِمَّا أَنْ يَنْسَى وَإِمَّا أَنْ تُنْسَخَ الصَّلَاةُ مِنْ أَرْبَعٍ إِلَى رَكَعَتَيْنِ، هُنَاكَ قِسْمٌ ثَالِثٌ لَكِنْ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقَعَ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ وَهُوَ: أَنْ يُسَلَّمَ قَبْلَ إِتِمَائِهَا عَمْدًا وَهَذَا لَا يُمَكِّنُ.

ولذلك لو قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ هَذَا السَّبَرَ نَاقِصٌ، نَقُولُ: لَيْسَ بِنَاقِصٍ بِالنِّسْبَةِ لِمَقَامِ الرَّسُولِ ﷺ؛ لِأَنَّ الْقِسْمَ الثَّالِثَ مَمْنُوعٌ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَذْكُرْهُ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى ذِكَاةِ الصَّحَابَةِ ﷺ مَعَ شِدَّةِ أَدْبِهِمْ وَهُوَ شَاهِدٌ لِقَوْلِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: كُنْتُ أَظُنُّ دَائِمًا أَنَّ الْمَنْطِقَ الْيُونَانِيَّ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الذِّكْيُ وَلَا يَنْتَفِعُ بِهِ الْبَلِيدُ. إِذَنْ فَهُوَ عَلِيمٌ خَائِبٌ، مَا دَامَ الذِّكْيُ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ وَالْبَلِيدُ لَا يَنْتَفِعُ بِهِ، إِذَنْ: مَا قِيَمَتُهُ.

فَالْمَهْمُ: أَنَّ ذَا الْيَدَيْنِ ﷺ قَالَ: أَنْسَيْتَ أَمْ قَصُرَتِ الصَّلَاةُ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تُقْصِرْ». وَهَذَا خَبَرٌ مِنْ أَصْدَقِ الْخَلْقِ خَبَرًا، أَنَّهُ مَا نَسِيَ وَلَا قَصُرَتِ الصَّلَاةُ، إِخْبَارُهُ عَنْ كَوْنِهِ لَمْ يَنْسَ إِخْبَارٌ عَنْ ظَنٍّ، وَهَذَا شَاهِدٌ لِمَا قُلْنَا قَبْلَ قَلِيلٍ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِيمَانِ، أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا تَكَلَّمَ عَمَّا يَظُنُّ فَإِنَّهُ لَا يُعَدُّ كَاذِبًا، وَلَا يَحْنُثُ بِهِ إِنْ كَانَ مُسْتَقْبَلًا.

قَالَ: «لَمْ أُنْسَ وَلَمْ تُقْصِرْ». ذُو الْيَدَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا نَفَى الرَّسُولُ ﷺ أَنْ يَكُونَ الْحَكَمَ قَدْ نُسِخَ، وَأُثْبِتَ أَنَّ الصَّلَاةَ بَاقِيَةٌ عَلَى أَرْبَعٍ، مَاذَا يَتَعَيَّنُ؟ يَتَعَيَّنُ النِّسْيَانُ، فَقَالَ: بَلَى، قَدْ نَسِيتُ. فَصَارَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ الْآنَ شَيْئَانِ؛ ظَنُّهُ وَكَلَامُ ذِي الْيَدَيْنِ وَهُوَ يَرَى نَفْسَهُ مَتِيقًا بِمَا لَا يَلَاذِلُهُ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: لَمْ أُنْسَ -نَفَى نَفْيًا بَاتًا- إِذْنٌ لَا بَدَّ مِنْ حَكْمٍ وَقَرِينَةٍ، فَرَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى النَّاسِ وَسَأَلَهُمْ، قَالَ: «أَحَقُّ مَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟» قَالُوا: نَعَمْ، هَذَا اللَّفْظُ، وَبَعْضُهُمْ أَوْمَأَ؛ يَعْنِي: نَعَمْ، وَحِينَئِذٍ تَبَيَّنَ لِلرَّسُولِ ﷺ أَنَّهُ نَسِيَ، فِصْلَى رَكَعَتَيْنِ -فِي بَعْضِ رَوَايَاتِهِ الْمَطُولَةِ: تَقَدَّمَ وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ- ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَسَلَّمَ، هَذِهِ هِيَ الْقِصَّةُ، وَهَذِهِ فِيهَا فَوَائِدُ كَثِيرَةٌ:

مِنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَجُوزُ عَلَيْهِ النِّسْيَانُ فِي أَفْعَالِهِ، وَهَلْ يَجُوزُ عَلَيْهِ النِّسْيَانُ فِي تَبْلِيغِ الرِّسَالَةِ؟

قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: نَعَمْ، قَدْ يَنْسَى؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سُقِّرْتُكَ فَلَا تَنْسَى ۝١﴾ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ﷻ [الأنعام: ٦-٧]. فَقَدْ يُنْسِيهِ اللَّهُ ﷻ وَكُلُّ الْآيَةِ وَلَكِنْ هَذَا النِّسْيَانُ يُسَمَّى نَسْخًا، وَلِهَذَا جَعَلَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَدَلَّةِ النِّسْخِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سُقِّرْتُكَ فَلَا تَنْسَى ۝١﴾ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ﷻ إِنَّهُ يُعَلِّمُ الْجَهْرَ وَمَا يَخْفَى ۝٧﴾. أَمَّا فِي أَفْعَالِهِ فَلَا شَكَّ أَنَّهُ شَرُّ أَنْ يَقَعَ مِنْهُ نِسْيَانٌ كَمَا يَقَعُ مِنْ سَائِرِ الْبَشَرِ. وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: شِدَّةُ هَيْبَةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قُلُوبِ أَصْحَابِهِ، وَلَوْ كَانُوا أَخْصَصَ النَّاسَ بِهِ.

وَالدَّلِيلُ: أَنَّ النَّاسَ هَابُوا أَنْ يَكَلِّمُوهُ، حَتَّى أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ هَابَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ. وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَانَ لَهُ دَعَابَةٌ مَعَ أَحَدٍ، فَإِنْ هَذَا يَكُونُ مِنْ أَجْرٍ النَّاسِ عَلَيْهِ، وَلِهَذَا لَا يَنْبَغِي أَنْ تُكْثِرَ الدَّعَابَةُ مَعَ شَخْصٍ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَمْتَهِنُكَ فِي مَوْضِعٍ لَا تَحِبُّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَ عَلَيْكَ أَنَّكَ مَعَهُ لَا كَلْفَةَ بَيْنَكُمَا، فَرُبَّمَا يَكُونُ فِي مَكَانٍ عَلَى الْعَادَةِ يَمْرُحُ مَعَكَ وَالْمَقَامُ مَقَامُ جَدٍّ، وَلِهَذَا نَقُولُ: لَا تُكْثِرِ الدَّعَابَةَ مَعَ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، لَكِنْ لَا بِأَسْ أَنْ تَكُونَ مَعَ بَعْضِ النَّاسِ تَدَاعِبُهُ أَكْثَرُ؛ لِأَنَّ هَذَا أَمْرٌ طَبِيعِي، بَعْضُ النَّاسِ لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَدَاعِبَهُ

بأي حالٍ من الأحوال، وبعضهم تداعبه وتكثر معه المداعبة، لكن إياك أن تصل إلى حد الإسفاف بحيث تُمتهن في مقام تُحب ألا تُمتهن فيه.

ومن فوائد هذا الحديث: أن بعض الناس سريع الانصراف من الصلاة - من حين يُسلم ينصرف - ونهى النبي ﷺ عن ذلك. وكان النبي ﷺ لا يجلس مستقبل القبلة بعد السلام إلا مقدار الاستغفار ثلاثاً، واللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام، ثم ينصرف، هؤلاء القوم هل انصرفوا قبل أن ينصرف الرسول؟ الجواب: لا؛ لأن الرسول قام ﷺ إلا مُقدّم المسجد وانصرف الناس.

يوجد الآن في مسجدنا هذا - من إذا سلمت أنا التسليمة الثانية وإذا هو قد قام، ما أدري هل سلم بعدي أو سلم وهو واثب؟! ولعل الذي يفعل هذا جاهل بالحكم، وإلا فلا تقم من مكانك حتى ترى الإمام قد انصرف، ولهذا كره العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ أن يطيل الإمام قعوده مستقبل القبلة؛ لأنه إذا أطال القعود مستقبل القبلة لزم ذلك أحد أمرين، إما أن يسجن الناس ويحبسهم، وإما أن توقع الناس في المخالفة فينصرفوا قبل انصراف الإمام، فيكره أن يطيل الإمام جلوسه مستقبل القبلة، وليكن بقدر الاستغفار ثلاثاً، واللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام.

أخذ العلماء من هذا: أن الذين يخرجون إذا سلم الإمام قبل تمام الصلاة صلاتهم صحيحة؛ لأنه لم يذكّر حال هؤلاء الذين خرجوا، والأصل أنهم لم يرجعوا؛ لأنه لم يقل: ثم رجعوا، ثم إن الغالب أن الذي يخرج سريعاً، الغالب أن ينطلق بسرعة ولا يدري ماذا حصل، ولكن هذا فيه اشتباه، لا شك أن يقال: هؤلاء الذين لم يعلموا بالنقص وانصرفوا لا شيء عليهم؛ لأنهم جاهلون بالواقع، ولكن كما قلت لكم وأقوله الآن: إذا وجدت نصوص محكمة، ونصوص فيها احتمال، فالواجب حملها على المحكم، وهذا النص محكم، وهو وجوب إكمال الصلاة؛ لأن النبي ﷺ أكملها بعد أن تحدّث مع الصحابة، وقال: «صلّوا كما رأيتموني أصلي»^(١). وهؤلاء الذين خرجوا

أَسْرَعَ مِنَ النَّاسِ، إِمَّا أَنْ يَكُونُوا سَمِعُوا وَعَلِمُوا أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ رَجَعَ وَأَكْمَلَ وَرَجَعُوا؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَبْقُوا مَنْصَرِفِينَ وَالرَّسُولَ ﷺ يُكْمِلُ الصَّلَاةَ، وَإِمَّا أَنَّهُمْ أُخْبِرُوا فِيهَا بَعْدَ أَنْ صَلَّاتِهِمْ نَاقِصَةٌ، وَأَعَادُوا وَأَكْمَلُوا.

وَأَمَّا أَنْ نَقُولَ: إِنَّ هَذَا حَكْمٌ ثَابِتٌ مَعَ أَنَّهُ مُشْتَبِهٌ، فَهَذَا خِلَافُ طَرِيقِ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ يَحْمِلُونَ الْمُشَابَهَةَ عَلَى الْمَحْكَمِ، فَتَكُونُ كُلُّهَا مُحْكَمَةً وَيَكُونُ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا، وَمَا كَانَ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا فَإِنَّهُ لَا تَنَاقُضَ فِيهِ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ كَلَامَ الْإِنْسَانِ فِي صَلَاتِهِ وَهُوَ سَاهٍ لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَكَلَّمَ وَأُجِيبَ قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَ بِأَنَّ صَلَاتَهُ نَاقِصَةٌ، لَكِنْ اسْتِنْبَاطُ هَذَا الْحَكْمِ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ عَلِمَ أَمْسَكَ عَنِ الْكَلَامِ وَتَقَدَّمَ ثُمَّ هُوَ تَكَلَّمَ وَهُوَ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الصَّلَاةِ، لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ نَقُولُ: إِذَا تَكَلَّمَ الْإِنْسَانُ فِي صَلَاتِهِ نَاسِيًا فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ، كَمَا لَوْ تَكَلَّمَ وَهُوَ جَاهِلٌ، مَا هُوَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ جَاهِلًا لَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ؟

حَدِيثُ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَيْثُ شَمَّتِ الْعَاطِسَ وَتَكَلَّمَ أَيْضًا بِكَلَامٍ الْآخِرِ ^(١). وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ مَنْ سَلَّمَ عَنْ نَقْصٍ ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يُكْمَلَ، فَلَوْ قَالَ: أُعِيدُ الصَّلَاةَ مِنْ أَوَّلِهَا حَتَّى آتِيَ بِهَا كَامِلَةً. قُلْنَا: لَا يَجُوزُ، بَلِ الْوَاجِبُ أَنْ تُكْمَلَ؛ لِأَنَّكَ لَا زِلْتَ فِي صَلَاةٍ.

وَفِيهِ أَيْضًا مِنَ الْفَوَائِدِ: أَنَّ سَجُودَ السُّهُوِ إِذَا كَانَ عَنْ زِيَادَةٍ فَإِنَّهُ يَكُونُ بَعْدَ السَّلَامِ، فَالسَّلَامُ زِيَادَةٌ.

إِذَا: هَذَا الْحَدِيثُ لَا يَنْقُضُ الْقَاعِدَةَ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، وَهِيَ أَنَّ السُّهُوَ إِذَا كَانَ عَنْ زِيَادَةٍ فَمَحَلُّهُ بَعْدَ السَّلَامِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٣٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ الْأَسَدِيِّ حَلِيفِ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ، فَلَمَّا أَتَمَّ صَلَاتَهُ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ فَكَبَّرَ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ، وَسَجَدَهُمَا النَّاسُ مَعَهُ مَكَانَ مَا نَسِيَ مِنَ الْجُلُوسِ ^(١).

تَابَعَهُ ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ فِي التَّكْبِيرِ.

هَذَا فِي السُّجُودِ عَنْ نَقْصٍ. فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَسِيَ التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ وَقَامَ وَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، وَلَمَّا انْتَهَتْ الصَّلَاةُ وَانْتَظَرَ النَّاسُ تَسْلِيمَهُ كَبَّرَ، وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ فَسَجَدَ النَّاسُ مَعَهُ، ثُمَّ سَلَّمَ عَلَيْهِمَا الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ هَذَا السُّجُودَ مَكَانَ مَا نَسِيَ مِنَ الْجُلُوسِ، وَأَنَّهُ كَالْفَدْيَةِ فِي فِعْلِ مُحْذُورَاتِ الْإِحْرَامِ فِيمَا لَوْ حَلَقَ الْإِنْسَانُ رَأْسَهُ، فَإِنَّ عَلَيْهِ فَدْيَةً مَكَانَ مَا انْتَهَكَ مِنَ مُحْذُورٍ، وَكَذَلِكَ عَلَى رَأْيِ مَنْ يَرَى: أَنَّ مَنْ تَرَكَ وَاجِبًا مِنْ وَاجِبَاتِ الْحَجِّ فَعَلِيهِ فَدْيَةٌ تَكُونُ مَكَانَ مَا تَرَكَ مِنْ وَاجِبِ الْحَجِّ. السُّجُودُ هُنَا قَبْلَ السَّلَامِ، لِهَذَا؟ لِأَنَّهُ عَنْ نَقْصٍ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦ - بَابُ إِذَا لَمْ يَذَرِ كَمْ صَلَّى - ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا - سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ.

١٢٣١ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الدَّسْتَوَائِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا نُودِيَ بِالصَّلَاةِ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ وَلَهُ ضُرَاطٌ حَتَّى لَا يَسْمَعَ الْأَذَانَ، فَإِذَا قُضِيَ الْأَذَانُ أَقْبَلَ، فَإِذَا تَوَبَّ بِهَا أَدْبَرَ، فَإِذَا قُضِيَ التَّوْبُ أَقْبَلَ حَتَّى يَخْطُرَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ يَقُولُ: اذْكُرْ



كَذًا وَكَذًا - مَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ - حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَذْرِي كَلِمَ صَلَّى؟ فَإِذَا لَمْ يَذِرْ أَحَدُكُمْ كَمَ صَلَّى - ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا -؟ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ^(١).

هذا الحديثُ سبقَ بنصِّه، ولكن به شيءٌ من الاختصارِ أو الاختصارِ، وهو أنَّه إذا شكَّ الإنسانُ في صلاتِهِ، فإنَّما أن يغلبَ على ظَنِّه أحدُ الطرفين فيبني على غالبِ ظَنِّه، ثم يسجدُ بعد السلامِ، وإنَّما لا يغلبُ على ظَنِّه أحدُ الطرفين فيبني على اليقينِ وهو الأقلُّ، ويسجدُ قبل السلامِ، مثلاً ذلك: رجلٌ صَلَّى الظهرَ، وفي الركعةِ الثالثةِ شكٌّ، هل هي الثالثةُ أو الرابعةُ؟ وغلبَ على ظَنِّه أنَّها الرابعةُ فهنا يُكْمَلُ وَيُسَلِّمُ ويسجدُ سَجْدَتَيْنِ بعد السلامِ، والمثالثُ الآخرُ: رجلٌ يُصَلِّي الظهرَ وشكٌّ في الركعةِ الرابعةِ، أصَلَّى ثَلَاثًا أم أَرْبَعًا ولكن لم يترجَّحْ عنده شيءٌ؟ فليَجْعَلْها الثالثةَ وليَأْتِ بِرُكْعَةٍ، وليسجدَ قبل أن يُسَلِّمَ، فصارَ الشكُّ الآنَ: إِنْ بَنَى عَلَى الْيَقِينِ فَالسُّجُودُ قَبْلَ السَّلَامِ، وَإِنْ بَنَى عَلَى الظَّنِّ فَالسُّجُودُ بَعْدَ السَّلَامِ، وهذا واضحٌ، ووجهُه: أنَّه إذا شكَّ مع الظَّنِّ وترجَّحَ عنده أحدُ الطرفين صارت السجدةُ زائدتين؛ لأنَّه قد بنى على أنَّ عمله صحيحًا، فتكونُ السجدةُ زائدتين، فصارَ مِنَ الْحِكْمَةِ أَنْ تَكُونَ بَعْدَ السَّلَامِ؛ لأنَّ هذا الشكَّ المرجوحَ يشبه أن يكونَ وهماً لا عملَ عليه وأنَّ الصلاةَ على حَسْبِ ظَنِّه، وحينئذٍ تكونُ الصلاةُ ليس فيها زيادةٌ ولا نقصٌ، فليست بحاجةً إلى جابرٍ، ولكن نظراً لهذا الوهم يسجدُ للسهوِ، ويكونُ بعدَ السلامِ، أمَّا إذا شكَّ ولم يَغْلِبْ على ظَنِّه شيءٌ، فإنَّه يبني على اليقينِ، وحينئذٍ تكونُ الصلاةُ ناقصةً؛ لأنَّه أدى ركعةً منها متردداً فيها وليس عنده ترجيحٌ، فصارَ السُّجُودُ قَبْلَ السَّلَامِ ليكونَ جابراً قبلَ السلامِ، هذا حكمُ الشكِّ.

واعلم أن لا يُصَارَ إليه في بعضِ الأحوالِ:

الحالُ الأولي: إذا كثر في الإنسانِ، وصار لا يُصَلِّي صلاةً إلا شكَّ فيها، فهذا يجبُ أن يَطْرَحَ الشكَّ ولا يلتفتَ إليه لأنَّه وسواسٌ.

الثاني: أن يكون مجرد وهم ليس مبنياً على شيء يُطْمَئِنُّ إليه، مجرد وهم، وإلا فهو ماضٍ في صلاته، ولم يطرأ عليه شكٌ فهذا أيضاً لا يُلتَفَتُ إليه.

الثالث: إذا كان الشكُّ بعد الفراغ فلا يُلتَفَتُ ما لم يَتَيَقَّنْ، فإن تَيَقَّنَ عَمَلَ بَيَقِينِهِ، لكن إذا كان بعد الفراغ مثل أن شكَّ بعد أن سَلَّمَ، هل صَلَّى الصلاة تامة أم ناقصة؟ فنقول: الصلاة تامة وليس عليك سجود؛ لأن الشكَّ وَقَعَ بعد فراغ الصلاة، والأصل في الصلاة على وجه صحيح، ومثل ذلك: الطواف، لو شكَّ الإنسان بعد أن فارَقَ المطاف، هل طاف سبعا أو ستا، فلا يُلتَفَتُ إلى ذلك؛ لأن الأصل أن العبادة انتهت على وجه صحيح، فإن تَيَقَّنَ وَجَبَ الْعَمَلُ باليقين، فهذه ثلاثة أمور أو ثلاثة أحوال لا يُعْتَبَرُ الشكُّ فيها.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧- باب السَّهْوِ فِي الْفَرَضِ وَالتَّطَوُّعِ. وَسَجَدَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ وَتَرِهِ.

١٢٣٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ يُصَلِّي، جَاءَ الشَّيْطَانُ فَلَبَسَ عَلَيْهِ حَتَّى لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى، فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ أَحَدَكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ»^(١).

الظاهر: أن هذا الحديث هو الحديث الأول، والحديث الأول واضح أنه في الفريضة؛ لأنه قَالَ: «إِذَا ثَوَّبَ». لكن يُقَالُ: إِنَّ الْأَصْلَ تساوي النافلة والفريضة، فما ثَبَّتَ فِي الْفَرَضِ ثَبَّتَ فِي النَّفْلِ، وما ثَبَّتَ فِي النَّفْلِ ثَبَّتَ فِي الْفَرَضِ إِلَّا بِدَلِيلٍ، وإما أن يَسْتَدِلَّ ببعض ألفاظ الحديث المختصرة على حكم آخر ففي هذا التصرف شيء؛ لأنه يُقَالُ: هذا الحديث هو نفس الحديث الأول لكن في اختصار، فهنا يقول: أخبرنا مالك

عن ابن شهاب عن أبي سلمة. والأول أيضًا: يحيى بن أبي كثير عن أبي هريرة، فهذا هو الأول تمامًا، لكن لا نحتاج إلى هذا، إلى أن نذكر ألفاظًا للأحاديث مختصرة بعضه عن بعض، ولكن نقول: الأصل تساوي الفرض والنفل، فما ثبت في النفل ثبت في الفرض، وما ثبت في الفرض ثبت في النفل إلا بدليل.

فإن قال قائل: هل في صلاة الجنازة سجود سهو؟

فالجواب: لا؛ يعني لو شك هل كبر ثلاثًا أو أربعًا نقول: لا؛ لأن هذه الصلاة أصلها ليست ذات ركوع وسجود، ولو سها الإنسان في سجود السهو فهل عليه سجود؟ لا؛ لأنه لو قلنا بذلك لتسلسل الأمر، ويذكر أن الكسائي وأبا يوسف اجتمعا -أظن عند عبد الملك بن مروان- وكان بينهما حديث، فقال الكسائي: إن الإنسان إذا برز في فن من فنون العلم أمكنه أن يفتي بكل فن؛ يعني: إذا كان عالمًا بالنحو بارزًا فيه أمكنه أن يفتي في الفقه مثلاً، فقال له أبو يوسف: ما تقول في رجل سها في سجود السهو؟ عليه سجود؟ قال: لا، ما عليه سجود. قال: من أين أتاك من قواعد النحو؟ قال: أتاني من قواعد النحو أن المصغر لا يصغر.

وهذه أشبه ما تكون بطريقة ليست حقيقية، والمقصود من كلامنا هنا: هو أنه لو سها في سجود السهو فلا سهو عليه.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨- باب إِذَا كَلِمَ وَهُوَ يُصَلِّي فَأَشَارَ بِيَدِهِ وَاسْتَمَعَ.

١٢٣٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ كُرَيْبٍ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَالْمُسَوَّرَ بْنَ مُحَرَّمَةَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَزْهَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَرْسَلُوهُ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقَالُوا: اقْرَأْ عَلَيْهَا السَّلَامَ مِنَّا جَمِيعًا، وَسَلِّمْهَا عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، وَقُلْ لَهَا: إِنَّا أَخْبَرْنَا أَنَّكَ تُصَلِّينَهُمَا، وَقَدْ بَلَّغْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهَا. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَكُنْتُ أَضْرِبُ النَّاسَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنْهَا. قَالَ كُرَيْبٌ:

فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَلَبَّغْتُهَا مَا أَرْسَلُونِي، فَقَالَتْ: سَلْ أُمَّ سَلَمَةَ. فَخَرَجْتُ إِلَيْهِمْ فَأَخْبَرْتُهُمْ بِقَوْلِهَا، فَرَدُّونِي إِلَى أُمَّ سَلَمَةَ بِمِثْلِ مَا أَرْسَلُونِي بِهِ إِلَى عَائِشَةَ، فَقَالَتْ أُمَّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَى عَنْهَا ثُمَّ رَأَيْتُهُ يُصَلِّيهِمَا حِينَ صَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَيَّ وَعِنْدِي نِسْوَةٌ مِنْ بَنِي حَرَامٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ الْجَارِيَةَ فَقُلْتُ: قُومِي بِحَبْنِهِ قُولِي لَهُ: تَقُولُ لَكَ أُمَّ سَلَمَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ سَمِعْتُكَ تَنْهَى عَنْ هَاتَيْنِ وَأَرَاكَ تُصَلِّيهِمَا، فَإِنْ أَشَارَ بِيَدِهِ فَاسْتَأْخِرِي عَنْهُ، فَفَعَلْتُ الْجَارِيَةُ فَأَشَارَ بِيَدِهِ فَاسْتَأْخَرْتُ عَنْهُ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «يَا بِنْتَ أَبِي أُمَيَّةَ سَأَلْتُ عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ، وَإِنَّهُ أَتَانِي نَاسٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ فَشَغَلُونِي عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ فَهُمَا هَاتَانِ» ^(١).

[الحديث ١٢٣٣ - طرفه في: ٤٣٧٠].

الشاهد من هذا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَمَعَ إِلَى هَذِهِ الْجَارِيَةِ، وَالْجَارِيَةُ الظَّاهِرُ أَنَّهَا الْبِنْتُ الصَّغِيرَةُ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهَا الْمَمْلُوكَةُ، وَاسْتَمَعَ وَأَشَارَ. فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَانَ يُصَلِّي فَلَهُ أَنْ يَسْتَمَعَ إِلَى أَحَدٍ يُكَلِّمُهُ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنْ يَسْتَمَعَ إِلَى الْحَدِيثِ مِثْلًا، أَوْ جَاءَ الْإِنْسَانُ وَالْإِمَامُ يُحَدِّثُ وَصَلَّى تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ، لَا نَقُولُ: اسْتَمَعَ الْحَدِيثَ لِأَنَّ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا، لَكِنْ لَوْ أَنَّ أَحَدًا كَلَّمَهُ فِي حَاجَةٍ فَلَهُ أَنْ يَسْتَمَعَ، وَلَهُ أَنْ يُشِيرَ حَتَّى وَإِنْ كَانَتْ الْإِشَارَةُ تَفْهَمُ فَلَهُ أَنْ يُشِيرَ؛ لِأَنَّ الْإِشَارَةَ لَيْسَتْ كَلَامًا، وَلَكِنْ الْإِشَارَةُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ تَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْكَلَامِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَمِلَ بِالْإِشَارَةِ، إِشَارَةَ الْجَارِيَةِ الَّتِي رَضَّ رَأْسُهَا بَيْنَ حَجْرَيْنِ، فَقِيلَ لَهَا: مَنْ فَعَلَ بِكَ هَذَا؟ أَفَلَانَ؟ أَفَلَانَ؟ حَتَّى ذَكَرُوا يَهُودِيًّا فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَي: نَعَمْ، فَأَخَذُوا الْيَهُودِيَّ فَأَقْرَ، لَكِنْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَيْسَتْ الْإِشَارَةُ كَالْكَلَامِ.

وفي هذا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا شُغِلَ عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ؛ لِأَنَّ مَوْضِعَهُمَا بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ

الانشغال عن الركعتين قبل الظهر فإنه لا يُصَلِّيها. ويحتاجُ إلى نظرٍ في الشرح.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩- باب الإِشَارَةِ فِي الصَّلَاةِ. قَالَ كُرَيْبٌ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٢٣٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَلَغَهُ أَنَّ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ كَانُوا بَيْنَهُمْ شَيْءٌ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّحُ بَيْنَهُمْ فِي أَنْاسٍ مَعَهُ، فَحَسِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَحَانَتْ الصَّلَاةُ، فَجَاءَ بِلَالٌ إِلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ يَا أَبَا بَكْرٍ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ حُسِبَ وَقَدْ حَانَتْ الصَّلَاةُ، فَهَلْ لَكَ أَنْ تَوُمَّ النَّاسَ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنْ شِئْتَ. فَأَقَامَ بِلَالٌ وَتَقَدَّمَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَكَبَّرَ لِلنَّاسِ، وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي فِي الصُّفُوفِ حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ، فَأَخَذَ النَّاسُ فِي التَّصْفِيقِ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ التَّفْتَ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَمْرِهِ أَنْ يُصَلِّيَ، فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَدَيْهِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَرَجَعَ الْقَهْقَرَى وَرَأَاهُ حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ، فَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى لِلنَّاسِ، فَلَمَّا فَرَغَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ مَا لَكُمْ حِينَ نَابَكُمْ شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ أَخَذْتُمْ فِي التَّصْفِيقِ؟ إِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ، مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَقُلْ سُبْحَانَ اللَّهِ، فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُهُ أَحَدٌ حِينَ يَقُولُ سُبْحَانَ اللَّهِ، إِلَّا التَّفْتَ. يَا أَبَا بَكْرٍ مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ لِلنَّاسِ حِينَ أَشْرْتُ إِلَيْكَ؟» فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا كَانَ يَنْبَغِي لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ^(١).

هذا الحديثُ سبقَ الكلامُ عليه وعلى فوائده، ومنها: تواضعُ أبي بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الجَمُّ؛ يقولُ: ما كان لابنِ أبي قُحَافَةَ. ولم يقلْ كنيته المشهورة: ما كان لأبي بكرٍ. وذلك تواضعاً لرسولِ اللَّهِ ﷺ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٣٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ، قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَهِيَ تُصَلِّي قَائِمَةً وَالنَّاسُ قِيَامٌ، فَقُلْتُ: مَا شَأْنُ النَّاسِ؟ فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا إِلَى السَّمَاءِ، فَقُلْتُ: آيَةُ. فَقَالَتْ بِرَأْسِهَا: أَيْ: نَعَمْ ^(١).

هذا الحديث فيه إشكال وهي أنها سألت: ما شأن الناس؟ والمعروف أن كسوف الشمس في عهد النبي ﷺ كان كلياً حتى صارت كأنها قطعة نحاس، فإمّا أن يُقال: إنها ظنّت أو أنها لم تدرك أنه صلى، فقالت: ما شأن الناس؟ وإمّا أن يُقال: إنها أتت بعد أن تجلّى أكثر الشمس وحيث لا يتبين الكسوف؛ لأن الشمس قوية الإضاءة، فإذا كان الكسوف فيها يسيراً فإنه لا يشعر به، وإيّا كان فإن هذا الحديث لا يعارض ما ذكر من أن الكسوف كان كلياً وذلك لإمكان الجمع بينها وبين الواقع. والشاهد من هذا الحديث: أن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أشارت برأسها؛ أي: نعم.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٣٦ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاكٍ جَالِسًا، وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ اجْلِسُوا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا» ^(١).

الشاهد قوله: «فأشار إليهم أن اجلسوا». والحديث مرّ علينا بأوسع من هذا، وهو أن النبي ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا».

(١) أخرجه مسلم (٩٠٥).

(٢) سبق تخريجه.

وهذا - أعني: الصلاة وراء الإمام القاعد قاعدًا - يذهب بعض العلماء أنه لا بد فيه من شروط، وهو أن يكون الإمام إمامًا حيي يعني: الإمام الراتب، وأن ترجى زوال علقته، ومن أين أخذوا هذين الشرطين:

الشرط الأول: قَالَ: إِنْ الْأَصْلُ أَنَّ الصَّلَاةَ قَائِمًا فِي الْفَرِيضَةِ وَاجِبٌ، وَإِذَا كَانَتْ وَاجِبَةً وَسَقَطَتْ مَعَ إِمَامٍ حَيٍّ، فَإِنَّهُ يُقْتَصَرُّ عَلَى قَدْرِ الضَّرُورَةِ؛ أَي: عَلَى إِمَامٍ حَيٍّ فَقَطْ، وَأَخَذُوا: اشْتِرَاطَ زَوَالِ عُلَّتِهِ مِنْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ لَا يُرْجَى زَوَالُ عُلَّتِهِ، بَقِيَ الْمَصْلُونُ خَلْفَهُ دَائِمًا يَصِلُونَ قَعُودًا، وَلَكِنَّ هَٰذِينَ الْمَأْخُذِينَ فِيهِمَا نَظَرُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ». وَهَذَا عَامٌّ لِكُلِّ إِمَامٍ، سَوَاءً كَانَ إِمَامًا حَيًّا أَمْ غَيْرِهِ، وَأَيْضًا عَمُومُ قَوْلِهِ: «إِذَا صَلَّى قَاعِدًا صَلُّوا قَعُودًا» يَشْمَلُ مَنْ يُرْجَى زَوَالُ عُلَّتِهِ وَمَنْ لَا يُرْجَى، وَعَلَى هَذَا إِذَا اجْتَمَعَ رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا أَقْرَبُ مِنَ الْآخِرِ، وَالْأَقْرَبُ لَا يَسْتَطِيعُ الْقِيَامَ وَصَلَّى قَاعِدًا، قُلْنَا لِلثَّانِي: صَلِّ قَائِمًا. حَتَّىٰ لَوْ عَلِمَ أَنَّ هَذَا الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ الْقِيَامَ، أَشَلُّ، مُقْعَدٌ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَقِفَ، فَإِنَّا نَقُولُ: صَلِّ مَعَهُ وَصَلِّ جَالِسًا لِعَمُومِ الْحَدِيثِ.

وَالْحِكْمَةُ مِنْ هَذَا: مِنْ أَنَّهُ إِذَا صَلَّى الْإِمَامُ قَاعِدًا أَنْ تُصَلِّيَ قَاعِدًا مَعَ قَدْرَتِكَ عَلَى الْقِيَامِ، الْحِكْمَةُ مِنْ ذَلِكَ شَيْئَانِ:

الأول: صَدَقَ مُتَابِعَةُ الْإِمَامِ بِأَنْ تَتَّبِعَهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

والثاني: أَلَّا نَتَشَبَّهَ بِالْأَعَاجِمِ الَّتِي تَقُومُ عَلَى رُؤُوسِهِمْ كَمَا جَاءَ ذَلِكَ مَعْلَلًا بِهِ فِي الْحَدِيثِ. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَوْ عَجَزَ الْإِمَامُ عَنِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ فَهَلْ يُقْتَدَى بِهِ - يَعْنِي: هَلْ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا وَيَوْمَى بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ - أَوْ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا وَنَرَكُعُ وَنَسْجُدُ، أَوْ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا؟ هَذِهِ ثَلَاثَةُ أَحْتِمَالَاتٍ:

الأول: أَنْ يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا وَنَوْمَى كَمَا يَوْمَى هُوَ.

الثاني: أَنْ يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا وَلَكِنْ نَرَكُعُ وَنَسْجُدُ.

الثالث: أَنْ لَا يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا.

والمذهب هو الثالث، أن مَنْ عَجَزَ عن ركنٍ سوى القيام فإنه لا يَصِحُّ أن يكون إمامًا، ويكون الإمام هو أحد القادرين.

والأقرب هو القول الثاني: أن يَصِحَّ أن يكون إمامًا ولكن نركع ونسجد؛ لأنَّ عموم قول النبي ﷺ: «يَوْمُ النَّاسِ أَعْرُوهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ»^(١). يشمل هذه الصورة، فإذا كان هو الأقرب قلنا: يُصَلِّي بالإيماء ونحن نُصَلِّي الركوع والسجود.

والاحتمال الثالث لا أدري قَالَ به أحدٌ من العلماء أو لا: أَنَّهُ يتابعُ حتَّى الإيماء. فإن قَالَ قائلٌ: ماذا لو فعل المُصَلِّي ما يقتضي سجوده قبل السلام وفعل أيضًا ما يقتضي سجوده بعد السلام؟

فالجواب: إذا اجتمع عندنا سببان أحدهما يقتضي السجود قبل السلام، والآخر يقتضي السجود بعد السلام، فيُعْلَبُ جانب السجود قبل السلام.



(١) أخرجه مسلم (٦٧٣).

شَيْخ
صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ

كِتَابُ الْجَنَائِزِ

١٢٣٧ - ١٢٩٤

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْجَنَائِزِ

١- بَابُ: فِي الْجَنَائِزِ وَمَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ^(١).

وَقِيلَ لَوْهَبِ بْنِ مُنَبِّهٍ: أَلَيْسَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مِفْتَاحَ الْجَنَّةِ؟ قَالَ: بَلَى، وَلَكِنْ لَيْسَ مِفْتَاحٌ إِلَّا لَهُ أَسْنَانٌ، فَإِنْ جِئْتَ بِمِفْتَاحٍ لَهُ أَسْنَانٌ فَتُحَ لَكَ، وَإِلَّا لَمْ يَفْتَحْ لَكَ ^(٢).

قوله: «بَابُ: الْجَنَائِزِ». الجنائز جمع جنازة، ويقال: جَنَازَةٌ، وَجِنَازَةٌ ^(٣)، وقد

قيل: لا فرق بينهما.

وقيل: الْجَنَازَةُ لِلْمَيِّتِ عَلَى النَّعْشِ، وَالْجِنَازَةُ بِالْكَسْرِ لِلنَّعْشِ عَلَيْهِ الْمَيِّتُ ^(٤).

(١) روى أحمد في «مسنده» (٢٣٣ / ٥) (٢٢٠٣٤)، وأبو داود (٣١١٦)، عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله ﷺ: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة».

قال الشيخ الألباني رحمه الله في تعليقه على «سنن أبي داود»: صحيح.

(٢) ذكره البخاري معلقاً بصيغة التمريض، وقد وصله رحمه الله في «التاريخ» (٩٥ / ١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤ / ٦٦)، من طريق محمد بن سعيد بن رمانة قال: أخبرني أبي، قال: قيل لوهب بن منبه... الحديث. انظر: «تغليق التعليق» (٢ / ٤٥٣-٤٥٤).

(٣) بالفتح.

(٤) بالكسر.

(٥) انظر: «لسان العرب» (ج ن ز).

وعلى كلِّ حالٍ: فلا بدَّ من ميتٍ على نعشٍ، سواءً قلنا: جنازةً، أو جنازةً.
وقد ذكر العلماء رَحِمَهُمُ اللهُ أحكامَ الجنائزِ بعدَ كتابِ الصلاةِ؛ لأنَّ أهمَّ ما يفعلُ
بالميتِ الصلاةُ عليه، وإلا فلها مواضعُ أخرى لاثقةٌ بها.

ثم أشار المؤلف رَحِمَهُمُ اللهُ إلى مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فإنه يَدْخُلُ الجنةَ.
ثم ذَكَرَ أثرَ وهبٍ أنه قيل له: أليس لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مِفْتَاحَ الجنةِ؟ فَصَدَّ الْقَائِلُ بِذَلِكَ
أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ دُونَ أَنْ يَأْتِيَ بِأَرْكَانِ الْإِسْلَامِ كَفَى أَنْ يَكُونَ
أَهْلًا لِدُخُولِ الْجَنَّةِ، لَكِنَّهُ أَجَابَ رَحِمَهُمُ اللهُ بِجَوَابٍ سَدِيدٍ، فَقَالَ: مَا مِنْ مِفْتَاحٍ إِلَّا لَهُ
أَسْنَانٌ، فَإِنْ جِئْتَ بِمِفْتَاحٍ لَهُ أَسْنَانٌ فَتَحَ لَكَ، وَإِلَّا لَمْ يُفْتَحَ لَكَ.
وَالْأَسْنَانُ هِيَ شَرَائِعُ الْإِسْلَامِ.

فَمَا قَالَ وَهْبُ بْنُ مُنَبِّهٍ رَحِمَهُمُ اللهُ حَقًّا، فَلَيْسَتْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ تُنْجِي أَبَدًا إِلَّا فِي حَالِ الْعَذْرِ، كَمَا
فِي حَدِيثٍ حُذِيفَةُ أَنَّ الْإِسْلَامَ يَدْرُسُ، وَلَا يَبْقَى إِلَّا أَقْوَامٌ لَا يَعْرِفُونَ إِلَّا لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ^(١)،
فَهُؤُلَاءِ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَإِنْ لَمْ يَصَلُّوا، وَلَمْ يَزَكُوا، وَلَمْ يَصُومُوا؛ لِأَنَّهُمْ مَعْذُورُونَ.
فَأَمَّا بَدُونِ عَذْرِ فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا بِمِفْتَاحٍ لَهُ أَسْنَانٌ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُمُ اللهُ:

١٢٣٧ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا
وَاصِلُ الْأَحَدَبِ، عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَحِمَهُمُ اللهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ:
«أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي فَأَخْبَرَنِي - أَوْ قَالَ: بَشَّرَنِي - أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يَشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا
دَخَلَ الْجَنَّةَ». قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ، قَالَ: «وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ»^(٢).

(١) رواه ابن ماجه (٤٠٤٩).

وقال الشيخ الألباني رَحِمَهُمُ اللهُ في تعليقه على «سنن ابن ماجه»: صحيح.

(٢) مسلم (٩٤/١) (٩٤).

[الحديث ١٢٣٧ - أطرافه في: ١٤٠٨، ٢٣٨٨، ٣٢٢٢، ٥٨٢٧، ٦٢٦٨،

٦٤٤٣، ٦٤٤٤، ٧٤٨٧].

١٢٣٨ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَقِيقٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رحمته الله قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ يَشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ» وَقُلْتُ أَنَا: مَنْ مَاتَ لَا يَشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ^(١).

[الحديث ١٢٣٨ - طرفاه في: ٤٤٩٧، ٦٦٨٣].

قَوْلُ أَبِي ذَرٍّ رحمته الله: «وإن زنى، وإن سرق؛» يَعْنِي: حَتَّى وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وإن زنى وإن سرق».

وَفِي هَذَا رَدٌّ وَاضِحٌ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مُبْتَدِعَتَيْنِ هُمَا الْخَوَارِجُ^(٢) وَالْمُعْتَزِلَةُ^(٣)؛ لِأَنَّ الْخَوَارِجَ وَالْمُعْتَزِلَةَ يَقُولُونَ: إِنْ مَنْ زَنَى أَوْ سَرَقَ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَلَوْ مَاتَ عَلَى التَّوْحِيدِ، بَلْ هُوَ مُخَلَّدٌ فِي النَّارِ.

(١) مسلم (٩٤/١) (٩٢).

(٢) سُمُّوا بِهَذَا الْأَسْمِ لَخُرُوجِهِمْ عَلَى الْإِمَامِ عَلَى رحمته الله، وَهُمْ قَدْ نَزَلُوا بِأَرْضِ يُقَالُ لَهَا: حُرُورَاءُ، فَسَمُّوا بِالْحُرُورِيَّةِ، وَهُمْ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ أَصْحَابَ الْكِبَايَرِ، وَيَقُولُونَ بِأَنَّهُمْ مَخْلُودُونَ فِي النَّارِ، كَمَا يَقُولُونَ بِالْخُرُوجِ عَلَى أُمَّةِ الْجَوْرِ، وَأَنَّ الْإِمَامَةَ جَائِزَةٌ فِي غَيْرِ قُرَيْشٍ، وَهُمْ يَكْفُرُونَ عَثْمَانَ وَعَلِيًّا رضي الله عنهما، وَطَلْحَةَ وَالزُّبَيْرَ وَعَائِشَةَ رضي الله عنها، وَيَعْظُمُونَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ رضي الله عنهما.

«الْفَصْلُ فِي الْمَلَلِ وَالْأَهْوَاءِ وَالنَّحْلِ» (٢/١١٣)، وَ«الْمَلَلُ وَالنَّحْلُ» لِلشَّهْرِسْتَانِيِّ (١/١٥٤)، وَ«اعْتِقَادَاتُ فِرْقِ الْمُسْلِمِينَ وَالْمَشْرُكِينَ» (ص ١٥٠)، وَ«الْبَرْقَانُ فِي مَعْرِفَةِ عَقَائِدِ أَهْلِ الْأَدْيَانِ» (ص ٩). (٢) سُمُّوا بِذَلِكَ؛ لِاعْتِرَازِهِمْ أَقْوَالَ الْمُسْلِمِينَ فِي مَرْتَكَبِ الْكِبِيرَةِ، حَيْثُ قَالُوا: إِنَّهُ فِي مَنْزِلَةٍ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ، فَلَا هُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا كَافِرٌ.

وَقِيلَ: سُمُّوا بِذَلِكَ لِاعْتِرَازِ زَعِيمِهِمْ وَاصِلِ بْنِ عَطَاءٍ مَجْلِسَ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ.

وَمَذْهَبُهُمْ يَقُومُ عَلَى نَفْيِ الصِّفَاتِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَنَفْيِ الْقُدْرَةِ فِي مَعَاصِي الْعِبَادِ، وَإِضَافَةِ خَلْقِهَا إِلَى فَاعِلِهَا، وَأَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ، وَنَفَوْا شِفَاعَةَ النَّبِيِّ ﷺ لِأَهْلِ الْكِبَايَرِ. وَهُمْ فِرْقٌ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا: الْجَبَائِثُ وَالضَّرَارِيَّةُ وَالنِّزَامِيَّةُ وَالْجَاحِظِيَّةُ وَغَيْرُهَا.

انْظُرْ تَفَاصِيلَ مَذْهَبِهِمْ فِي: «الْبَرْهَانُ فِي عَقَائِدِ أَهْلِ الْأَدْيَانِ» (ص ٢٦، ٢٧)، وَ«مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ» (١/٣٣٥) وَمَا بَعْدَهَا، وَ«الْمَلَلُ وَالنَّحْلُ» لِلشَّهْرِسْتَانِيِّ (١/٥٤)، وَ«اعْتِقَادَاتُ فِرْقِ الْمُسْلِمِينَ»

وأما حُكْمُهُ: فالخوارجُ يَرَوْنَ أنه كافرٌ، والمعتزلةُ يَرَوْنَ أنه بمنزلةٍ بين منزلتين، وأيهما أشجعُ في الإقدام على رأيه؟

الجواب: الخوارجُ أشجعُ في الإقدام على رأيهم؛ هؤلاء عَجَزُوا أن يصَرِّحُوا بلازم قولهم، وقالوا: إنه بمنزلةٍ بين منزلتين، لا مؤمنٌ، ولا كافرٌ.

فيقال لهم: من أين جاءتِ المنزلةُ بين المنزلتين؟ أليس الله يقول: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَنَكُمْ كَافِرٌ وَمَنْكُمْ مُؤْمِنٌ﴾ [التكوير: ٢٩]؟ فليس هناك غير هذا التقسيم.

وقال تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [١٠٥]، يعني: ومنهم سعيدٌ، ولهذا كانت «سعيد» مبتدأ؛ لأنها معطوفةٌ على «شقي»، وخبرها محذوفٌ، والتقدير: ومنهم سعيدٌ؛ لأنك لو قلت: فمنهم شقي وسعيدٌ، وكان سعيدٌ معطوفاً على شقي صار الوصفان لموصوف واحد.

وعلى كلِّ حالٍ: فهؤلاء المعتزلة في الواقع ضلُّوا السبيل، وقالوا: إن فاعلَ الكبيرة لا هو مؤمن، ولا هو كافر، بل هو في منزلةٍ بين منزلتين.

وأما الخوارجُ فقالوا: ليس هناك إلا مؤمن أو كافرٌ، ففاعلَ الكبيرة كافرٌ مُخَلَّدٌ في النار. وقال المعتزلةُ: فاعلُ الكبيرة في الآخرة مُخَلَّدٌ في النار، لكنه في الدنيا -كما سبق- في منزلةٍ بين منزلتين.

ولو أنهم قالوا كما قال أهل السنة: إننا لا نُعْطِيهِ الإيمانَ المطلقَ، ولا الكفرَ المطلقَ، بل نَقُولُ معه مطلقُ إيمانٍ، ومعه مطلقُ كفرٍ، ولكنه لا يُخَلَّدُ في النار.

لو قالوا هكذا لَوَافَقُوا السلفَ، وأهلَ السنة؛ لأن أهلَ السنة يقولون: من الممكن أن يَكُونَ الإنسانُ معه إيمانٌ، ومعه كفرٌ، كما قال النبي ﷺ: «سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ»^(١)، ومع ذلك قال الله في الطائفتين الْمُقْتَتَلَتَيْنِ: إنها إخوةٌ لنا، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [المائدة: ١٠].

=

والمشركين» (ص ٢٧) وما بعدها.

(١) رواه البخاري (٤٨، ٦٠٤٤، ٧٠٧٦)، ومسلم (١/ ٨١) (٦٤).

فالإنسان من الممكن أن يكون معه خصال كفر، وخصال إيمان، ولكن لا يُعْطَى الاسم المطلق -يعني: الكامل- فيقال: مؤمنٌ كاملُ الإيمان، ولا الكفر المطلق، وإنما يقال: معه مطلقُ إيمان، ومطلقُ كفر؛ يعني أقل ما يسمّى. والله الموفق.

❖ وقوله ﷺ: «أَتَانِي أَمْرٌ مِنْ رَبِّي، فَأَخْبَرَنِي -أَوْ قَالَ: بَشَّرَنِي- أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يَشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ». فقلت: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ. قَالَ: «وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ».

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ١١٠-١١٢) فِي شَرْحِ هَذَا الْحَدِيثِ:

❖ قَوْلُهُ: «أَتَانِي أَمْرٌ». سَمَّاهُ فِي التَّوْحِيدِ مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ، عَنْ وَاصِلٍ: جَبْرِيلُ، وَجَزَمَ بِقَوْلِهِ: «فَبَشَّرَنِي»، وَزَادَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ، مِنْ طَرِيقٍ مَهْدِيٍّ فِي أَوَّلِهِ قِصَّةً، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَسِيرٍ لَهُ، فَلَمَّا كَانَ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ تَنَحَّى، فَلَبِثَ طَوِيلًا، ثُمَّ أَتَانَا، فَقَالَ: فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَأَوْرَدَهُ الْمَصْنُفُ فِي اللَّبَاسِ، مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، وَعَلَيْهِ ثَوْبٌ أَبْيَضُ، وَهُوَ نَائِمٌ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ، وَقَدْ اسْتَيْقَظَ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا رُؤْيَا مُتَامٌ.

❖ قَوْلُهُ: «مَنْ أُمَّتِي»: أَي: مِنْ أُمَّةِ الْإِبْرَاهِيمَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ؛ أَيِ أُمَّةِ الدَّعْوَةِ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ.

❖ قَوْلُهُ: لَا يَشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا: أَوْرَدَهُ الْمَصْنُفُ فِي اللَّبَاسِ بَلْفَظٍ: «مَا مِنْ عَبْدٍ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ثُمَّ مَاتَ عَلَى ذَلِكَ». الْحَدِيثُ، وَإِنَّمَا لَمْ يَوْرَدِ الْمَصْنُفُ هُنَا جَرِيًّا عَلَى عَادَتِهِ فِي إِثَارِ الْخَفِيِّ عَلَى الْجَلِيِّ، وَذَلِكَ أَنْ نَفْيَ الشَّرِكِ يَسْتَلْزِمُ إِثْبَاتَ التَّوْحِيدِ، وَيَشْهَدُ لَهُ اسْتِنْبَاطُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ فِي ثَانِي حَدِيثِي الْبَابِ مِنْ مَفْهُومِ قَوْلِهِ: «مَنْ مَاتَ يَشْرِكُ بِاللَّهِ دَخَلَ النَّارَ».

قال القرطبي: معنى نفي الشرك: ألا يتخذ مع الله شريكًا في الإلهية، لكن هذا القول صار بحكم العرف عبارة عن الإيمان الشرعي.

وقوله: «فقلت: وإن زنى، وإن سرق». قد يتبادر إلى الذهن أن القائل ذلك هو النبي ﷺ، والمقول له الملك الذي بشره به، وليس كذلك، بل القائل هو أبو ذر، والمقول له هو النبي ﷺ، كما بينه المؤلف في اللباس.

وللترمذي: قال أبو ذر: يا رسول الله. ويمكن أن يكون النبي ﷺ قاله مُستَوْضِحًا وأبو ذر قاله مُستَبْعِدًا، وقد جَمَعَ بينهما في الرِّقَاق، من طريق زيد بن وهب، عن أبي ذر. قال الزَّيْنُ بْنُ الْمُثَنَّى: حديث أبي ذرٍّ من أحاديث الرجاء التي أفضى الاتكال عليها ببعض الجهلة إلى الإقدام على الموبقات، وليس هو على ظاهره؛ فإن القواعد استقرت على أن حقوقَ الآدميين لا تسقط بمجرد الموت على الإيمان، ولكن لا يلزم من عدم سقوطها ألا يتكفل الله بها عمن يريد أن يدخله الجنة، ومن ثم ردَّ رسولُ الله ﷺ على أبي ذر استبعاده؛ [ردَّ عليه لأنه قال في بعض الألفاظ: «وإن رَغِمَ أَنْفُ أَبِي ذَرٍّ». وهذه الجملة تُعْنِي الذَّلَّ؛ لأن معناها وقع في الرَّغَام، يعني في التراب ذلاً^(١)].

ويحتمل أن يكون المرادُ بقوله: «دخل الجنة» أي: صار إليها، إما ابتداءً من أول الحال، وإما بعد أن يقع ما يقع من العذاب، نَسألُ الله العفو والعافية. وفي هذا حديث: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ نَفَعَتْهُ يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ، أَصَابَهُ قَبْلَ ذَلِكَ مَا أَصَابَهُ»، وسيأتي بيان حاله في كتاب الرِّقَاق.

وفي الحديث: أن أصحاب الكبائر لا يُخْلَدُونَ في النار، وأن الكبائر لا تَسْلُبُ اسمَ الإيمان، وأن غيرَ الموحِّدين لا يدخلون الجنة.

والحكمة في الاقتصار على الزنى والسرقة: الإشارة إلى جنسِ حقِّ الله تعالى، وحقِّ العباد، وكأنَّ أبا ذرٍّ استحضر قوله ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني، وهو مؤمن» لأن ظاهره مُعارضٌ لظاهر هذا الخبر، لكنَّ الجمعَ بينهما على قواعد أهل السنة بحمل هذا على الإيمان الكامل، وبحمل حديث الباب على عدم التخليد في النار.

(١) ما بين المعقوفين من كلام الشارح رحمه الله.

قوله: «على رَغَمِ أَنْفِ أَبِي ذَرٍّ»^(١). بفتح الراء وسكون المعجمة، ويقال: بضمّها وكسرِها، وهو مصدرُ «رَغِمَ» بفتح الغين وكسرِها. مأخوذٌ من الرَغَمِ، وهو التراب، وكأنه دعا عليه بأن يُلصَقَ أنفه بالتراب.

[والظاهرُ لي أنَّ النبي ﷺ لا يريدُ بقوله: «على رَغَمِ أَنْفِ أَبِي ذَرٍّ» الدعاء، وإنما المعنى أنه سيكونُ هذا حتى لو سقطت على التراب، ورَغِمَ أنفُك]^(٢).

قوله: «حدَّثنا عمرُ بنُ حفصٍ»؛ أي: ابنُ غِيَاثٍ، وشقيقٌ هو أبو وائلٍ، وعبدُ اللهِ هو ابنُ مسعودٍ، وكلُّهم كوفيون.

قوله: «مَنْ مات لا يَشْرِكُ بالله» في رواية أبي حمزة، عن الأعمش في تفسير البقرة: «مَنْ مات، وهو يدْعُو من دُونِ اللهِ نِدًّا». وفي أوله: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ كلمةً، وقلتُ أنا أخرى، ولم تَخْتَلِفِ الرواياتُ في «الصحيحين» في أن المرفوعَ الوعيدُ والموقوفُ الوعدُ.

وزعمَ الحُمَيْدِيُّ في الجمع، وتبعه مُغلطاي في شرحه ومَنْ أَخَذَ عنه أن في رواية مسلمٍ من طريقٍ وكيعٍ وابنِ ثُمَيْرٍ بالعكسِ بلفظ: «مَنْ مات لا يَشْرِكُ بالله شيئاً دخل الجنة». وقلتُ أنا: مَنْ مات يَشْرِكُ بالله شيئاً دخل النار. وكأن سببَ الوهم في ذلك ما وقعَ عند أبي عَوَانَةَ والإسْمَاعِيلِيِّ من طريقٍ وكيعٍ بالعكس، لكن بينَ الإسْمَاعِيلِيِّ أن المحفوظَ عن وكيعٍ، كما في البخاري، قال: وإنما المحفوظُ أن الذي قلبه أبو عَوَانَةَ وحده، وبذلك جَزَمَ ابنُ خُزَيْمَةَ في «صحيحه»، والصوابُ روايةُ الجماعة، وكذلك أخرجَه أحمدُ، من طريقِ عاصمٍ، وابنِ خُزَيْمَةَ، من طريقِ يَسَارٍ، وابنِ حَبَّانٍ، من طريقِ المغيرة، كلُّهم عن شقيقٍ.

(١) قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى «الْفَتْحِ» (١١١/٣): قَوْلُ الشَّارِحِ «قَوْلُهُ: عَلَى رَغَمِ أَنْفِ أَبِي ذَرٍّ»

لَيْسَتْ فِي النُّسخِ الَّتِي بَأَيْدِينَا فِي هَذَا الْبَابِ أَهـ

(٢) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ كَمَا لَمْ يَكُنْ.

وهذا هو الذي يقتضيه النظر؛ لأن جانب الوعيد ثابت بالقرآن، وجاءت السنة على وفقه، فلا يحتاج إلى استنباط بخلاف جانب الوعد، فإنه في محل البحث؛ إذ لا يصح حمله على ظاهره كما تقدم، وكأن ابن مسعود لم يبلغه حديث جابر الذي أخرجه مسلم بلفظ: قيل يا رسول الله، ما الموجبين؟ قال: «مَنْ مَاتَ لَا يَشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ مَاتَ يَشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ».

وقال النووي: الجيد أن يقال: سمع ابن مسعود اللفظتين من النبي ﷺ، ولكنه في وقت حفظ أحدهما، وتيقنها، ولم يحفظ الأخرى، فرفع المحفوظة، وضم الأخرى إليها، وفي وقت بالعكس، قال: فهذا جمع بين روايتي ابن مسعود وموافقه لرواية غيره في رفع اللفظتين. انتهى.

وهذا الذي قال مُحْتَمِلٌ بلا شك، لكن فيه بُعدٌ مع اتحاد مخرج الحديث، فلو تعدد مخرجه إلى ابن مسعود لكان احتمالاً قريباً، مع أنه يستغرب من انفراد راوٍ من الرواة بذلك دون رفقة وشيخهم ومن فوقه، فنسبة السهو إلى شخص ليس بمعصوم أولى من هذا التعسف.

فائدة: حكى الخطيب في «المدرج»: أن أحمد بن عبد الجبار رواه، عن أبي بكر بن عيَّاش، عن عاصم مرفوعاً كله وأنه وهم في ذلك، وفي حديث ابن مسعود دلالة على أنه كان يقول بدليل الخطاب.

ويُحْتَمَلُ أن يكون أثر ابن مسعود أخذه من ضرورة انحصار الجزاء في الجنة والنار. وفيه إطلاق الكلمة على الكلام الكثير، وسيأتي البحث فيه في الأيمان والنذور. ولا شك أن الكلمة تُطْلَقُ على الجمل المفيدة بدلالة القرآن والسنة، قال الله - تبارك وتعالى -: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ۚ ۝١١ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ ۖ ﴾ [التوبة: ٩٩-١٠٠]. وهذه جمل.

وقال النبي ﷺ: «أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد: ألا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ»^(١).

وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يَوْمٌ^(١).

فالمراد بها في اصطلاح النحويين؛ لأنَّ النَّحْوِيْنَ لَا يَسْمَوْنَ الْكَلَامَ الْمَكُونُ مِنْ جُمْلٍ كَلِمَةً، بَلْ يَسْمَوْنَهُ كَلَامًا، وَالْكَلِمَةُ هِيَ الْوَاحِدَةُ. وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: يَحْتَمِلُ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَسِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَاتَ لَا يَشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ»، وَلَمَّا نَسِيَ ذَلِكَ قَالَ: وَقُلْتُ أَنَا، اسْتِنْبَاطًا مِنَ الْمَفْهُومِ، وَإِنَّمَا يُمْكِنُ أَنْ نَقُولَ هَذَا الْكَلَامَ لِحَدِيثِ جَابِرٍ الَّذِي سَأَلَهُ ابْنُ حَجَرٍ: «الْمَوْجِبَتَانِ: مَنْ مَاتَ لَا يَشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ مَاتَ يَشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ»^(٢).

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٢- بَابُ الْأَمْرِ بِاتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ.

١٢٣٩- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَشْعَثِ، قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ سُوَيْدٍ بْنِ مِقْرَنٍ، عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِسَبْعٍ وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ، أَمَرَنَا: بِاتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ، وَعِيَادَةِ الْمَرِيضِ، وَإِجَابَةِ الدَّاعِي، وَنَصْرِ الْمَظْلُومِ، وَإِبْرَارِ الْقَسَمِ، وَرَدِّ السَّلَامِ، وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ، وَنَهَانَا عَنْ: آيَةِ الْفِضَّةِ، وَخَاتَمِ الذَّهَبِ، وَالْحَرِيرِ، وَالذَّبْيَاجِ، وَالْقَسِيِّ، وَالْإِسْتَبْرَقِ^(٣).

[الْحَدِيثُ ١٢٣٩- أَطْرَافُهُ فِي: ٢٤٤٥، ٥١٧٥، ٥٦٣٥، ٥٦٥٠، ٥٨٣٨،

٥٨٤٩، ٥٨٦٣، ٦٢٢٢، ٦٢٣٥، ٦٦٥٤].

❖ قَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِسَبْعٍ». لَيْسَ هَذَا حَصْرًا، لِأَنَّ أَوَامِرَ النَّبِيِّ ﷺ كَثِيرَةٌ، لَكِنْ أَحْيَانًا تُحْصَرُ بَعْضُ الْمَسَائِلِ بَعْدَ مَعِينٍ، وَلَا يَعْنِي ذَلِكَ أَنَّ سِوَاهَا لَا يَدْخُلُ.

(١) «ألفية ابن مالك»، باب الكلام وما يتألف منه، البيت رقم (٩).

(٢) رواه مسلم (٩٤/١) (٩٣).

(٣) مسلم (٣/١٦٣٥) (٢٠٦٦).

﴿وقوله: «باتباع الجنائز». اتباع الجنائز سنة، وفيه أن من تبع الجنائز حتى يُصَلِّيَ عليها فله قيراط، ومن تبعها حتى تُدْفَنَ -يعني: مع الصلاة- فله قيراطان^(١)، لكن هل يجب الاتباع؟
نقول: إذا توقَّف دفن الميت على الاتباع كان فرضاً؛ لأن دفن الميت فرض كفاية، وإلا فهو سنة.

﴿وقوله: «وعيادة المريض». المراد به المريض الذي ينقطع عن الخروج، ويبقى في بيته، وأما المرض اليسير الذي لا يمنع من الخروج فهذا لا يعاد. ولا فرق بين المرض العضوي والمرض النفسي، فأی مرض يكون يُعاد؛ وذلك لأن هذا يدخل السرور عليه، ويحصل به أجر كثير للعائد.
وهل هذا على سبيل الوجوب؟

الصحيح: أن عيادة المريض فرض كفاية، وأنه يجب على المسلمين أن يعودوا المرضى، لكن إذا قام به من يكفي سقط عن الباقي، وصار في حقهم سنة.
﴿وقوله: «وإجابة الداعي». إجابة الداعي أحياناً تكون واجبة، وأحياناً تكون غير واجبة، والداعي قد يكون لوليمة، وقد يكون لدفع ضرورة، فإجابة الداعي لدفع الضرورة واجبة؛ يعني: لو رأيت إنساناً غريقاً يدعوك: يا فلان، يا فلان أنقذني. فهذا واجب، وهو فرض كفاية.

أو رأيت إنساناً أصابه حريق، وجعل ينادي: أنقذوني أنقذوني. فالإجابة هنا واجبة.
وأما الإجابة للوليمة فإنها أقسام بعضها واجب، وبعضها سنة، وبعضها مباح، وبعضها مكروه، وبعضها حرام، وذلك حسب ما تفضي إليه من الشر وعدمه، لكن إذا كانت خالية من الشر فمذهب أهل الظاهر^(٢) أنها واجبة، وأن من دعاك يجب أن تجيبه إلا إذا كان عليك ضرر.

(١) رواه البخاري (١٣٢٥)، ومسلم (٦٥٢ / ٢) (٩٤٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر: «المحلى» (٩٠ / ٩٠٠-٤٥١).

وأكثر العلماء على أنها لا تجب إلا في وليمة العرس، إذا دعاه أول مرة، وسَلِمَتْ من المحذور الشرعي^(١).

وقوله: «ونصر المظلوم». نصر المظلوم واجب، وذلك بدفع الظلم عنه، ولا فرق بين المظلوم في ماله، أو في بدنه، أو عرضه، كل ذلك واجب.

ومثال المظلوم في البدن: أن تجد شخصاً يضرب إنساناً ظلمًا، فيجب عليك أن تنصره. ومثال المظلوم في ماله: أن تجد إنساناً يريد أن يأخذ مال آخر، فيجب عليك أن تدفع عنه وتنصره.

ومثال المظلوم في عرضه: أن تسمع شخصاً يتكلم في عرض إنسان، فيجب عليك أن تنصره، وتدب عنه.

وهل تنصر الظالم، أم لا؟

الجواب: نعم، تنصره، ولكن بمنعك إياه من الظلم - كما قال النبي ﷺ - لا بأن تعينه على الظلم، فالواجب على من رأى ظالمًا أن ينصره بمنعه من الظلم ما استطاع.

وقوله: «وإبرار القسم - وفي رواية المُقسِم -». أي: مما أمر به النبي ﷺ إبرار القسم؛ يعني: إذا حلف عليك شخص فبرئ يمينه حتى لا يخنث.

وظاهر هذا الحديث أنه لا فرق بين الأيوين والأقارب والأجانب، فكل من حلف عليك فبرئ قسمه حتى لا يخنث.

وهل هذا على سبيل الوجوب؟

(١) انظر: «المغني» (١٠/ ١٩٣-١٩٥)، و«التمهيد» (١٠/ ١٧٩)، و«الإنصاف» (٨/ ٣١٨)، و«المبدع» (٧/ ١٨٠-١٨١)، و«كشاف القناع» (٥/ ١٦٦)، و«منار السبيل» (٢/ ١٨٥)، و«نيل الأوطار» (٦/ ٣٢٦)، و«السييل الجرار» (٤/ ١١٦-١١٧).

(٢) رواه البخاري (٢٤٤٤، ٦٩٥٢)، من حديث أنس رضي الله عنه.

وينحوه رواه مسلم (٤/ ١٩٩٨) (٢٥٨٤) عن جابر رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٢٤٤٥، ٥٦٣٥، ٦٢٢٢، ٦٢٣٥، ٦٦٥٤)، ومسلم (٣/ ١٦٣٥) (٢٠٦٦).

الجواب: هذا يُنزَلُ على القواعد الشرعية، فلو حلفَ شخص عليك، وقال: أَقْسِمُ عليك أن تُخبرني هل تَعَشَى الليلة أو لا؟ فهذا لا تَبْرُ قسمة، بل إن مثل هذا ينبغي أن تُوبَّخَه وتَقُولَ له: «من حُسنِ إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»^(١).

لكن إذا كان لِقَسْمِهِ وجهٌ، فَإِنَّكَ تَبْرُ بقسمه، ومن عادة بعض الجهال الآن إذا نزل بهم ضيفٌ أن يقول الضيف: أَقْسِم عليك ألا تَذْبَح لي شاةً - مثلاً -، فيقول الآخر: أَقْسِمُ أن أَدْبَحَهَا.

وأيهما المخطئ: الأول أو الثاني؟

الجواب: المخطئ هو الثاني؛ لأن الأول لما أقسم كان على الثاني حق أن يبرَّ يمينه، وهو إنما أراد الرأفة به، فأكد عليه باليمين، وألا يتكلف؛ فإنه ربما يذبح اللبون^(٢)، أو ربما يذبح ما ليس عنده سواها.

وقوله: «رد السلام». رد السلام فرض عين على من سَلَّمَ عليه، وفرض كفاية إذا كانوا جماعة.

وأقول: على من سَلَّمَ عليه؛ لأنهم قد يكونون جماعة، ويسلِّم المسلم وهو يريد بالقصد الأول شخصاً معيناً فيجب على هذا الشخص أن يرُدَّ، رأيتم لو كانوا في مجلس، وكان في المجلس رجلٌ كبيرٌ في عُمره، أو كبيرٌ في قدره، أو ما أشبه ذلك، وسَلَّمَ الإنسان، وسَكَتُوا كُلُّهُمْ، ولم يرُدَّ عليه إلا طفلٌ، فهل أدّوا الواجب؟!

الجواب: لم يؤدُّوا الواجب، فيجب على من عَلِمَ أن المسلم يريدُه أولاً أن يرُدَّ هو بنفسه، وهو فرض عين عليه.

ورد السلام أيضاً لابدء فيه من شروط؛ منها: أن يكون المسلم سَلَّمَ في حالٍ يُشْرَعُ له أن يسَلَّمَ فيها، وأما إذا سَلَّمَ في حالٍ لا يُشْرَعُ له السلام فيها؛ كما لو سَلَّمَ على شخص

(١) رواه أحمد في «مسنده» (٢٠١ / ١) (١٧٣٧)، والترمذي (٢٣١٨).

قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى «جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ»: صحيح لغيره.

(٢) شاة لبون: ذات لبن، وكذلك الناقة إذا كانت ذات لبن، أو نزل اللبن في ضرعها. «لسان العرب» (ل ب ن).

مُشْتَغِلٍ بِشَيْءٍ، وَيُؤَثِّرُ عَلَيْهِ رَدُّ السَّلَامِ، فَإِنَّهُ لَا يَرُدُّ.

❦ وقوله: «وتشميت العاطس». تشميت العاطس؛ أي: قول: «يَرْحَمُكَ اللَّهُ»، لكنه قيد في أحاديث أخرى بكون العاطس يحمد الله^(١).

فإذا قال: الحمد لله. وجب على من سمعه أن يقول: يَرْحَمُكَ اللَّهُ.

وهل هذا فرض كفاية، أو فرض عين؟

الجواب: أكثر العلماء على أنه فرض كفاية^(٢)، ولكن السنة تدل على أنه فرض عين؛ لقوله ﷺ: «كَانَ حَقًّا عَلَى كُلِّ مَنْ سَمِعَهُ»^(٣).

فإن لم يحمد الله فلا يشمت تعزيراً له، وهذا النوع من التعزير حرمان للخير الذي يحصل بالدعاء.

وكما مر علينا - فيما سبق - أن العقوبات نوعان: إما فوات محبوب، وإما حصول مكروه، فالذي يقتني كلباً مثلاً إلا الكلاب المستثناة ينقص كل يوم من أجره قيراطاً أو قيراطان^(٤)، وهذا فوات محبوب، وأكثر العقوبات حصول مكروه.

فائدة: إذا عطس أحد مرة فشتمته، فإذا عطس مرة أخرى فشتمته أيضاً، فإذا عطس مرة ثالثة فشتمته لكن بدعاء آخر، وهو أن تقول له: عَافَاكَ اللَّهُ، إنك لمزكوم^(٥).

(١) ومن هذه الأحاديث ما رواه البخاري (٦٢٢٥)، ومسلم (٢٩٩١) (٥٣)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه

قال: عطس عبد النبي ﷺ رجلان، فشمت أحدهما، ولم يشمت الآخر، فقال الذي لم يشتمه: عطس فلان فشتمته، وعطست أنا فلم تشمتني. قال: «إن هذا حمد الله، وإنك لم تحمد الله».

(٢) انظر: «فتح الباري» (١٠ / ٦٠٣)، و«شرح النووي على مسلم» (١٨ / ١٢٠).

(٣) رواه البخاري (٦٢٢٦).

(٤) رواه البخاري (٥٤٨٠، ٥٤٨١، ٥٤٨٢)، ومسلم (٣ / ١٢٠١) (١٥٧٤) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٥) رواه مسلم (٤ / ٢٢٩٢) (٢٩٩٣)، من حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه.

وقد سئل الشيخ الشارح رحمته الله: بالنسبة للعاطس هل كلما زاد عن ثلاث أقول له: شفاك الله؟ فأجاب رحمته الله: نعم، فتدعو له بالعافية.

فائدة أخرى: قال العلماء: ينبغي للعاطس أن يخفّض صوته ^(١)، وهذا إن استطاع، وإلا فليجعل الأمر على طبيعته - فلعله أحسن - حتى تخرج هذه الرياح المخزونة في الدماغ على وجه مضطرب.

لكن ينبغي أن يغطّي وجهه بردائه، أو بغُترته، أو مشلحه أو يديه، لكنّه بالرداء وشبهه أولى؛ لأنه إذا غطّاه يديه فربما يكبّت نفسه، وربما يخرج أذى يقع في يديه، فإذا غطّاه بالرداء ونحوه، سلّم من هذا.

وقوله: «ونہانا عن آنية الفضة». قوله: ونہانا. یعنی: النبي ﷺ.

وقوله: عن آنية الفضة. يعني: عن الشرب فيها، والأكل فيها، كما جاء ذلك مصرّحاً به في لفظ آخر ^(٢).

وأما استعمالها في غير الأكل والشرب ففيه خلاف بين العلماء ^(٣)، والظاهر الجواز؛ لأنّ النبي ﷺ إنما نهى عن الأكل والشرب؛ ولأنّ أمّ سلمة - وهي ممّن روى التحذير عن الشرب في آنية الفضة ^(٤) - كان عندها جُلُجُل من فضة، فيه شعرات من شعر النبي ﷺ، وكانت تستعمله ^(٥).

نعم إذا أفضى ذلك إلى حدّ الإسراف، وقيل: إن هذا الرجل الذي اتخذ آنية الذهب يحفظ فيها الأشياء مُسرفٌ فحيثُتذّ تكون حراماً من جهة أخرى.

(١) ودليل ذلك: ما رواه أحد (٢/ ٤٣٩) (٩٦٦٢)، وأبو داود (٥٠٢٩)، والترمذي (٢٧٤٥)، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا عطس وضع يده، أو ثوبه على جبهته، وخفّض - أو غَضّ - من صوته. وأخرجه أيضاً الحاكم في «مستدرکه» (٤/ ٢٦٤)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد. وانظر: «زاد المعاد» (٢/ ٤٣٩).

(٢) كما في حديث حذيفة رضي الله عنه والذي رواه: البخاري (٥٤٢٦)، ومسلم (٣/ ١٦٣٨) (٢٠٦٧) (٥).
(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٤/ ٢٩)، و«الفتح» (١٠/ ٩٧)، و«المفهم» (٥/ ٣٤٥)، و«المجموع» (١/ ٢٥٢)، و«نيل الأوطار» (١/ ٨٣)، و«سبل السلام» (١/ ٦٣)، و«حاشية الروض المربع» (١/ ١٠٣)، و«زاد المعاد» (٤/ ٣٥١).

(٤) روى حديث أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها: البخاري (٥٦٣٤)، ومسلم (٣/ ١٦٣٤) (٢٠٦٥).

(٥) رواه البخاري (٥٨٩٦).

وقوله: «وخاتم الذهب». وذلك على الذكور، لا الإناث، فالنهي عن خاتم الذهب خاص بالذكور^(١)، وأما الإناث فلا يحرم عليهن.

وأما من استدل بهذا الحديث على تحريم المَحَلَّقِ من الذهب ففي استدلاله نظر؛ لأن هذا الحديث مطلقٌ فيَحْمَلُ على المقيد، ولا شك أن النساء في عهد النبي ﷺ كُنَّ يَسْتَعْمِلْنَ المَحَلَّقَ من الذهب كما في الحديث الصحيح الذي فيه أن الرسول ﷺ لما حَثَّهْنَ على الصدقة في يوم العيد، جعلنَ يَلْقِينَ من خُرَصِهِنَّ^(٢) وخواتيمهن^(٣). ولأن النبي ﷺ قَالَ: «أَحْلَلْ الذهبَ والحريُّ لإناثِ أُمَّتِي»^(٤).

فالحريُّ كذلك حرامٌ على الرجال، وأما النساء فلا بأس أن يلبسنَ الحري؛ لأنهنَّ يَحْتَجْنَ إلى التزين، قال الله تعالى: ﴿أَوْ مَن يُنَشِّئُ فِي الْحَيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [النِّسَاءُ: ١٨]. يعني بذلك المرأة، ومعنى الآية: أو مَنْ يَنْشَأُ في الحلية وهو في الخِصَامِ غيرُ مُبِينٍ، كَمَنْ ليس كذلك، فهنا المعادلُ محذوفٌ، وهو معلومٌ من السياق.

وفي هذا إنكارٌ على الذين جعلوا لله البنات، ولهم الذكور. إذن المرأة يحلُّ لها الحري، ولكن هل المراد اللبس، أو جميع الارتفاقات؟
الجواب: المذهب أن المراد جميع الارتفاقات^(٥)، فلو جعلت المرأة لها فراشاً من حري، أو مَحْدَةً من حري فلا بأس^(٦).

(١) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللهُ: هل يباح للرجال الساعات المطلية بماء الذهب، أو ما فيها من عقرب ونحوه؟ فأجاب رَحِمَهُ اللهُ: المذهب أنها لا تباح، والذي نرى أنها تباح بشرط ألا يتخذها الرجل زينة، وذلك بأن تكون في جيبه، فإذا اتخذها زينة فإنها لا تجوز.

(٢) الخُرَص - بالضم والكسر -: الحَلَقَةُ الصغيرة من الحُلِيِّ، وهو من حُلِيِّ الأذن. «النهاية» لابن الأثير (خ ر ص).
(٣) رواه البخاري (٩٧٩)، واللفظ له، ومسلم (٦٠٦ / ٢) (٨٨٤).

(٤) رواه أبو داود (٤٠٥٧)، والترمذي (١٧٢٠)، والنسائي (٥١٤٨)، وابن ماجه (٣٥٩٥).

قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ في تعليقه على السنن: صحيح.

(٥) يقال: ارْتَفَقَ به: انتفع واستعان، وعليه: اتكأ. «المعجم الوسيط» (رف ق).

(٦) انظر: «شرح العمدة» (٢٩٢ / ٤).

والصحيح: أنه خاصٌّ باللبسِ فقط؛ لأن هذا هو الذي تحتاجُ إليه، وأما أن ترتفقَ على مخدَّةٍ من حريرٍ، أو على فراشٍ من حريرٍ فلا حاجةَ لها في ذلك. فالصواب: أنه لا يحلُّ لها إلا ما تحتاجُ إليه، وهو اللبسُ.

وقوله: «الدِّياج والقسيّ والإستبرق». القسيّ والإستبرق نوعٌ من الحرير، لكنه مخلوطٌ إما بصوفٍ أو بقطنٍ، أو نحوهما.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٤٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شَهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْسٌ: رَدُّ السَّلَامِ، وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ، وَإِجَابَةُ الدَّعْوَةِ، وَتَشْمِيتُ الْعَاطِسِ»^(١).

تَابِعَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، وَرَوَاهُ سَلَامَةُ عَنْ عُقَيْلٍ^(٢).

قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (١١٢/٣-١١٣):

وعمرُو بنُ أبي سَلَمَةَ هو التَّنِيسِيُّ، وقد ضَعَفَهُ ابْنُ مَعِينٍ بسبب أن في حديثه عن الأوزاعي مَنَاقِلَ وإِجَازَةً، لكن بين أحمد بنُ صالحِ المصريُّ أنه كان يقولُ فيما سَمِعَهُ: حَدَّثَنَا، ولا يقولُ ذلك فيما لم يسمعه، وعلى هذا فقد عَنَّنَ هذا الحديثَ، فدلَّ على أنه لم يسمعه.

(١) مسلم (٤/ ١٧٠٤) (٢١٦٢).

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، كما في «الفتح» (٣/ ١١٣)، فأما حديث معمر فقد وصله مسلم في «صحيحه» (٤/ ١٧٠٤) (٢١٦٢)، وأما حديث سَلَامَةَ فقد قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتح» (٣/ ١١٣): أَظْنَهَا فِي الزَّهْرِيَّاتِ لِلذُّهْلِيِّ، وَلَهُ نَسْخَةٌ، عَنْ عَمِّهِ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، وَيُقَالُ: إِنَّهُ كَانَ يَرَوِيهَا

والجواب عن البخاري: أنه يعتمدُ على المناولة، ويحتجُّ بها، وقصارى هذا الحديث أن يكونَ منها، وقد قوَّاه بالمتابعة التي ذكرها عقبه، ولم ينفِرْ دُبه عمرو. ومع ذلك فقد أخرجه الإسماعيليُّ من طريق الوليد بن مسلم وغيره، عن الأوزاعي. وكان البخاريُّ اختارَ طريقَ عمرو؛ لوقوع التصريح به بالإخبار بين الأوزاعيِّ والزهريِّ. اهـ. وعلى كلِّ حالٍ: فالبخاري رله تصرُّفاتٌ غريبةٌ، وهذا مما يدلُّ على ذكائه ر، ويُعَدُّ غَوْرَه.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣- باب الدُّخُولِ عَلَى الْمَيِّتِ بَعْدَ الْمَوْتِ إِذَا أُدْرِجَ فِي أَكْفَانِهِ (١).

١٢٤١، ١٢٤٢- حدثنا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ وَيُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ: أَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى فَرَسِهِ مِنْ مَسْكِنِهِ بِالسُّنْحِ (٢) حَتَّى نَزَلَ، فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ فَلَمْ يَكَلِّمْ النَّاسَ حَتَّى دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَتِمَّمَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُسَجًى يُبْرَدُ حَبْرَةً (٣)، فَكَشَفَ عَنْ وَجْهِهِ، ثُمَّ أَكَبَّ عَلَيْهِ ثُمَّ بَكَى فَقَالَ: يَا أَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا نَبِيَّ اللَّهِ، لَا يَجْمَعُ اللَّهُ عَلَيْكَ مَوْتَيْنِ، أَمَّا الْمَوْتَةُ الَّتِي كُتِبَتْ عَلَيْكَ فَقَدْ مُتَّهَا. قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: فَأَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَرَجَ، وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَكَلِّمُ النَّاسَ، فَقَالَ: اجْلِسْ. فَأَبَى، فَقَالَ: اجْلِسْ. فَأَبَى، فَتَشَهَّدَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَهَالَ إِلَيْهِ النَّاسُ وَتَرَكَوْا عُمَرَ، فَقَالَ: أَمَّا بَعْدُ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ يَعْبُدُ مُحَمَّدًا ﷺ فَإِنَّ مُحَمَّدًا ﷺ قَدْ مَاتَ، وَمَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ، فَإِنَّ اللَّهَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ إِلَى قَوْلِهِ:

(١) أي: لُفَّ فيها. «الفتح» (٣/ ١١٤).

(٢) قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الفتح» (٣/ ١١٥): وَالسُّنْحُ -بِضْمِ الْمَهْمَلَةِ وَسَكُونِ النُّونِ بَعْدَهَا حَاءُ

مَهْمَلَةٌ-: مَنَازِلُ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ مَتَزَوِّجًا فِيهِمْ. اهـ.

(٣) قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الفتح» (٣/ ١١٥): بُرْدُ حَبْرَةٍ -بِكْسَرِ الْمَهْمَلَةِ وَفَتْحِ الْمُوَحَّلَةِ- بوزن عَنَبَةٍ، وَيَجُوزُ

فِيهِ التَّنْوِينُ عَلَى الْوَصْفِ، وَعَدَمُهُ عَلَى الْإِضَافَةِ، وَهِيَ نَوْعٌ مِنْ بَرُودِ الْيَمَنِ مَخْطُطَةٌ غَالِيَةَ الثَّمَنِ. اهـ.

﴿الشَّكْرِينَ﴾ [التغذات: ١٤٤]. فَوَاللَّهِ لَكَانَ النَّاسَ لَمْ يَكُونُوا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الْآيَةَ حَتَّى تَلَاهَا أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَتَلَقَّاهَا مِنْهُ النَّاسُ فَمَا يَسْمَعُ بَشَرًا إِلَّا يَتْلُوهَا.

❖ قوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «باب الدخول على الميت بعد الموت إذا أُدرج في كَفَنِهِ». أما أول الترجمة فصريح، لكن قوله: إذا أُدرج في كَفَنِهِ يحتاج إلى نظر؛ لأن القصة التي حصلت لأبي بكرٍ ليس فيها أنه أُدرج في أكفانه، بل قد يقول قائل: إنه قبل أن يَكْفَنَ.

❖ يقول: «على فريسه من مسكنه بالسُّنْح». وهو مكانٌ ظاهر المدينة، وإنما خرج؛ لأن النبي ﷺ في ذلك الصباح اطلع على الناس، وهم يصلُّون صلاةَ الفجر - كما مرَّ علينا - حتى كادوا يُفَتِّتُونَ، وهو يتبسَّمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﷺ، ورأوا أنه أبرأ ما يكون في ذلك اليوم ^(١).

وقد ذكروا أن بني هاشمٍ إذا اشتدَّ بهم المرضُ، ثم خفَّ، فإنه دليلٌ على دُئُوِّ أجْلِهِمْ، سبحانه الله.

وعلى كلِّ حالٍ: فقد خرج أبو بكرٍ؛ لأنه اطمأنَّ على صحة النبي ﷺ، واستبعد أن يموتَ من يومه، ولكنه لما ارتفع النهارُ تُوِّفِّي صلاةُ الله وسلامه عليه، وارتبكَ الناسُ ارتباكًا عظيمًا، واجتمعوا في المسجد، وكانت المدينةُ كما قال أنسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قدم النبي المدينةَ فأضاء منها كلُّ شيءٍ، ولمَّا ماتَ أظلمَ منها كلُّ شيءٍ ^(٢).

وجاءَ عمرُ - وكما تعلمونَ عمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شديدُ الشَّكِيمَةِ - وقد غاب عن ذهنه وعن أذهانِ الناسِ كذلك من شدةِ الوقع، آياتٌ صريحةٌ في أن رسولَ الله ﷺ سَيَمُوتُ، وجعلَ يخطُبُ الناسَ ويقولُ: إن النبي ﷺ لم يَمُتْ، ولكنه أغْمِيَ عليه، وليبعثه الله فليقطعنَّ أيدي أناسٍ وأرجلهم، وقام يتكلَّمُ ^(٣)، فدخل أبو بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومن المعلوم أن

(١) رواه البخاري (٦٨٠)، وأطرافه في (٦٨١، ٧٥٤، ١٢٠٥، ٤٤٤٨).

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (٢/ ٢٦٨) (١٣٨٣٠)، والترمذي (٣٦١٨)، وابن ماجه (١٦٣١)، قال الشيخ الألباني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في تعليقه على «سنن ابن ماجه»: صحيح.

(٣) رواه البخاري (٣٦٦٧).

دخوله سيكون من المسجد؛ لأن بيت عائشة بابه على المسجد، فمرّ بالناس، وهم على هذه الحال، ودخل على النبي ﷺ، ولم يعرج على أحد سواه، لا على ابنته المصابة عائشة رضي الله عنها، ولا غيرها، ولكن تيمّم النبي ﷺ، وهو مسجى يرد حبرة، فكشف عن وجهه، ثم أكبّ فقبله، ثم بكى ﷺ لفقد النبي ﷺ الذي يفقده سيفقد الوحي من الأرض، وهو أخصّ الناس به، وأحبّ الناس إليه.

ثم بكى وقال: بأبي أنت يا نبي الله؛ يعني: أفديك بأبي يا نبي الله. ثم قال: لا يجمعُ الله عليك موتتين؛ يعني: أن الرسول ﷺ سيكون حياً في قبره، لكنها حياة برزخية كحياة الشهداء، وليست حياة دنيوية كحياتنا، ولو كان كذلك ما دفنه الصحابة رضي الله عنهم.

قَالَ ابْنُ حجرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي الْفَتْحِ (٣/ ١١٤):

قوله: «بَابُ الدُّخُولِ عَلَى الْمَيِّتِ إِذَا أُدْرِجَ فِي أَكْفَانِهِ»؛ أي: لُفَّ فِيهَا. قَالَ ابْنُ رَشِيدٍ: مَوْقِعُ هَذِهِ التَّرْجُمَةِ مِنَ الْفَقْهِ أَنَّ الْمَوْتَ لَهَا كَانَ سَبَبَ تَغْيِيرِ مُحَاسِنِ الْحَيِّ الَّتِي عُهِدَ عَلَيْهَا - وَلِذَلِكَ أُمِرَ بِتَغْمِيزِهِ وَتَغْطِيَتِهِ - كَانَ ذَلِكَ مَظْنَةً لِلْمَنْعِ مِنْ كَشْفِهِ، حَتَّى قَالَ النَّخَعِيُّ: يَنْبَغِي أَلَّا يُطْلَعَ عَلَيْهِ إِلَّا الْغَاسِلُ لَهُ، وَمَنْ يَلِيهِ، فَتَرْجَمَ الْبُخَارِيُّ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ، ثُمَّ أَوْرَدَ عَلَيْهِ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ. اهـ

وهذا حقيقة، فالغالب أن الإنسان إذا مات يتغيّر وجهه، لكن بعض الأموات كما حدّثنا يتغيّر وجهه إلى أحسن، وهذه بُشْرَى خَيْر، فكأنه بُشِّرَ عند موته بالجنة، وما زال أثر هذه البشارة على وجهه حتى خرّجت رُوحه.

وأما مسألة الحضور فقد ذكر الفقهاء رَحِمَهُمُ اللهُ: أنه يكره حضور غير الغاسل ومن يعينه؛ لأنه لا داعي لذلك.

(١) انظر: «المغني» (٣/ ٣٧٠)، و«كشاف القناع» (٢/ ٩٢)، و«أخصر المختصرات» (ص ١٣٣)، و«زاد المستنقع» (ص ٦٤)، و«الروض المربع» (١/ ٣٣٠).

ثم قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ:

فترجم البخاري على جواز ذلك، ثم أورد فيه ثلاثة أحاديث:

أولها: حديث عائشة في دخول أبي بكرٍ على النبي ﷺ بعد أن مات، وسيأتي مُستوفًى في باب الوفاة آخر المغازي، ومطابقته للترجمة واضحة كما سنبينه، وأشدُّ ما فيه إشكال قول أبي بكرٍ: لا يَجْمَعُ اللهُ عليك موتين، وعنه أجوبة:

ف قيل: هو على حقيقته. وأشار بذلك إلى الردِّ على مَنْ زعم أنه سيخيا، فيقطعُ أيدي رجالٍ؛ لأنه لو صحَّ ذلك للزم أن يموتَ موتةً أخرى، فأخبر أنه أكرمُ على الله من أن يجمعَ عليه موتين، كما جمعها على غيره؛ كالذين خرجوا من ديارهم، وهم ألوفٌ، وكالذي مرَّ على قرية، وهذا أوضح الأجوبة وأسلمها^(١).

وقيل: أراد لا يموتُ موتةً أخرى في القبر كغيره؛ إذ يُحيا لِيُسألَ ثم يموتُ، وهذا جوابُ الدَّأوديِّ.

وقيل: لا يَجْمَعُ اللهُ موتَ نفسك وموتَ شريعتك.

وقيل: كنَى بالموت الثاني عن الكرب؛ أي: لا تَلْقَى بعدَ كربٍ هذا الموتَ كرباً آخر. اهـ

ثم قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ:

ودلالته الأولى والثالث مشكلة؛ لأن أبا بكرٍ إنما دخلَ قبلَ الغسلِ فضلاً عن التكفين،

(١) قال الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللهُ معلِّقاً على ما مضى، وأتينا به هنا ليناسب المقام، قال رَحِمَهُ اللهُ:

فيما سبق في حديث عائشة رضي الله عنها أن أبا بكرٍ قال: والله لا يَجْمَعُ اللهُ عليك موتين. وذكر الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ في ذلك أقوالاً. وذكرنا في الأول أن المراد بذلك أن الرسول ﷺ سيكون حياً في قبره، لكن حياة برزخية، وأن حياة الأنبياء في قبورهم أولى من حياة الشهداء، لكن ظهر لي معنى آخر، أشار إليه ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ، وهو أن أبا بكرٍ أراد بهذا دفعَ ما قاله عمرُ من أن الرسول ﷺ لم يَمُتْ؛ يعني: أن الله لن يَجْمَعَ عليه موتين؛ لأنه قد مات الآن.

وعلى تقدير عمر: سوف يَحْيى وَيَقْطَعُ أيدي قوم وأرجلهم من خلاف؛ لأن أبا بكرٍ مرَّ بالناس، وعمرُ يُحدِّثهم حتى دخلَ بيتَ النبي ﷺ، فكأنه يقول: إنك قد مُتَّ، ولا يُمكنُ أن تعودَ، فَمُوتَ مرةً أخرى، وبناءً على ما تصوَّره عمرُ رضي الله عنه.

وعمرٌ ينكرُ حينئذٍ أن يكونَ مات، ولأن جابرًا كشفَ الثوبَ عن وجهِ أبيه قبلَ تكفينه.
وقد يقالُ في الجواب عن الأول: إن الذي وَقَعَ دخولُ أبي بكرٍ على النبي ﷺ وهو مُسَجَّى - أي: مُعْطَى - فيؤخذُ منه أن الدخولَ على الميتِ يمتنعُ إلا إن كان مُدْرَجًا في أكفانه، أو في حكمِ المدرَج؛ لثلاثِ يَطْلَعُ منه على ما يكرهُ الإطلاعُ عليه.
وقال الزينُ بن المنير ما مُحصَّلُه: كان أبو بكر عالمًا بأنه ﷺ لا يزالُ مَصُونًا عن كُلِّ أَدَى، فساغَ له الدخولُ من غيرِ تَنْقِيصٍ عن الحالِ، وليس ذلك لغيره.
وأما الجوابُ عن حديثِ جابرٍ: فأجاب ابنُ المنيرِ أيضًا: بأن ثيابَ الشهيد التي قُتِلَ فيها هي أكفانه، فهو كالمُدْرَج.

ويمكنُ أن يقالَ: نهيهم له عن كشفِ وجهه يدلُّ على المنعِ من الاقترابِ من الميتِ، ولكن يُتَعَقَّبُ بأنه ﷺ لم ينهه، ويجابُ بأن عدمَ نهيهم عن نهيهِ يدلُّ على تقريرِ نهيهم، فتبين أن الدخولَ الثابتَ في الأحاديثِ الثلاثة كان في حالةِ الإدراجِ، أو في حالةِ تقوُّمِ مقامها. اهـ

وهذا الجواب ليس بواضحٍ اللهم إلا إن كان البخاريُّ يشيرُ إلى أحاديثٍ أخرى.

وقال بدرُ الدين العيني في «عمدة القاري» (١٤ / ٨):

وأشار البخاري إلى جواز ذلك بالترجمة المذكورة، ولمَّا كان حاله بعدَ التسجيةِ مثل حاله بعدَ التكفينِ، وقعَ التطابقُ بين الترجمة والحديث من هذه الحيثية. اهـ
هذا غيرُ مُسَلَّمٍ إذ ليس حال الميت بعدَ التسجيةِ كحالهِ بعدَ التكفينِ، فالتكفينُ قد عَمِلَ الكفنُ وشُدَّ على الميتِ، وفُرِغَ من كُلِّ شيءٍ.

وعلى كُلِّ حالٍ: فإننا لا ندري ماذا عندَ البخاريِّ رَحِمَهُ اللهُ.

وفي حديثِ أبي بكرٍ رَحِمَهُ اللهُ حينَ أمرَ عمرُ أن يجلسَ فأبى، قد يقولُ قائلٌ: لماذا أبى عمرُ رَحِمَهُ اللهُ؟

والجواب سهل، وهو: أنه لشدة ما يجدُ خافَ أن يتكلَّمَ أبو بكرٍ بخلافِ ما عنده، وهو يرى - أي عمرُ - أنه على صوابٍ، وحينئذٍ لا إشكالَ، فلا يقال: إن عمرَ رَحِمَهُ اللهُ

عَصَى صاحبه أبا بكرٍ تمرّدًا، ولكن أبا بكرٍ رحمته عند الشدائد أقوى من عمر؛ فإن له مواطنَ متعددة تدلُّ على أنه رحمته أقوى عند الشدائد من عمر، كما في صلح الحُدَيْبِيَّة ^(١)، وكما في موتِ الرسولِ عليه السلام، وكما في إنفاذ جيشِ أسامة بن زيد ^(٢)، وكما في قتالِ المرتدين ^(٣)، فكلُّ هذه المواقف كان أبو بكرٍ رحمته أشجعَ من عمرَ فيها.

وفي هذا الحديث: دليلٌ على أن الناسَ يَكْبِرُونَ ^(٤) أبا بكرٍ أكثرَ من عمر؛ لأنه لمَّا تكلمَ مال الناسُ إليه وتركوا عمرَ.

وفيه أيضًا: مقاطعةُ المتكلمِ إذا كان في ذلك مصلحةٌ؛ يعني مثلاً: لو رأيتَ أحدًا يعِظُ الناسَ في المسجدِ، أو يتكلَّمُ ورأيتَه يتكلَّمُ بأشياءٍ غيرَ صحيحةٍ، فلك أن تُقاطِعَهُ، وأن تتكلَّمَ بالحقِّ، ولا يقالُ إن هذا عدوانٌ على المتكلمِ؛ لأن هذا المقصودُ به نصرَةُ المتكلمِ بمنعِهِ من أن يتكلَّمَ بباطلٍ.

وفيه أيضًا: هذا الكلامُ العظيمُ من أبي بكرٍ رحمته، وهو قوله: مَنْ كان منكم يعْبُدُ محمدًا، فإن محمدًا قد مات، ومن كان يعْبُدُ اللهَ فإن اللهَ حي لا يموتُ. ففيه قطعُ التعلُّقِ بالأشخاصِ مهما كانت منزلتهم عند الله تعالى، وأَنَّهُ لا أحدٌ من الناسِ أَهْلٌ لَأَنْ يعْبَدَ من دونِ الله، ولا أن يعْبَدَ مع الله، ولو كان أشرف الخلقِ عند الله تعالى.
«واقولُ: «ومن كان يعْبُدُ اللهَ فإنَّ اللهَ حي لا يموتُ». فهو سبحانه حي حياةً كاملةً لا يطرأ عليها موتٌ أبدًا.

ثم تلا الآية، وأيقنَ الناسُ أن الأمرَ حقيقةٌ، وأن محمدًا عليه السلام قد مات، وجعلوا

(١) رواه البخاري (٢٧٣١، ٢٧٣٢).

(٢) رواه سعيد بن منصور في «سننه» (٣٦٨ / ٢)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (٤٨٢ / ٥)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١٩٠، ١٩١)، (٤ / ٦٧، ٦٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٨، ٥٧ / ٢)، (٨ / ٦٢، ٦٣)، (١٠ / ١٣٩).

(٣) رواه البخاري (١٤٥٦، ٦٩٢٥، ٧٢٨٥)، ومسلم (٥١ / ١)، (٥٢، ٢٠).

(٤) يقال: أَكْبَرَ فلانًا؛ يعني: أعظمه. «المعجم الوسيط» (ك ب ر).

يقرونها وكأنها لم تنزل إلا تلك الساعة.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

١٢٤٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، أَنَّ أُمَّ الْعَلَاءِ -امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ بَايَعَتِ النَّبِيَّ ﷺ- أَخْبَرَتْهُ أَنَّهُ اقْتَسِمَ الْمُهَاجِرُونَ ^(١) قُرْعَةً، فَطَارَ لَنَا عُثْمَانُ بْنُ مَظْعُونٍ، فَأَنْزَلَنَاهُ فِي آبَاتِنَا، فَوَجَعَ وَجَعَهُ الَّذِي تُوْفِّي فِيهِ، فَلَمَّا تُوْفِّي وَغَسَّلَ وَكُفِّنَ فِي أَثْوَابِهِ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ أبا السَّائِبِ، فَشَهِدَتَنِي عَلَيْكَ لَقَدْ أَكْرَمَكَ اللَّهُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَمَا يَذْرِيكَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَكْرَمَهُ؟» فَقُلْتُ: بِأَبِي أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَنْ يَكْرِمُهُ اللَّهُ؟ فَقَالَ: «أَمَّا هُوَ فَقَدْ جَاءَهُ الْيَقِينُ، وَاللَّهُ إِنِّي لَأَرْجُو لَهُ الْخَيْرَ، وَاللَّهُ مَا أَدْرِي -وَأَنَا رَسُولُ اللَّهِ- مَا يُفْعَلُ بِي» قَالَتْ: فَوَاللَّهِ لَا أَزْكِي أَحَدًا بَعْدَهُ أَبَدًا. حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ... مِثْلَهُ. وَقَالَ نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ عُقَيْلٍ: مَا يَفْعَلُ بِهِ ^(١). وَتَابَعَهُ شُعَيْبٌ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَمَعْمَرٌ ^(٢).

[الحديث ١٢٤٣ - أطرافه في: ٢٦٨٧، ٣٩٢٩، ٧٠٠٣، ٧٠٠٤، ٧٠١٨، ٧٠١٨].

(١) قال الحافظ ابن حجر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «الفتح» (٣/ ١١٥): أنه اقْتَسِمَ. الهاء ضمير الشأن، واقتَسِمَ بضم

المشاة، والمعنى: أن الأنصار اقتصروا على سكنى المهاجرين لما دخلوا عليهم المدينة. اهـ

(٢) علقه البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كما في «الفتح» (٣/ ١١٤)، ووصله الإسماعيلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «المستخرج».

وانظر: «الفتح» (٣/ ١١٥)، و«تغليق التعليق» (٢/ ٤٥٦).

(٢) علقها البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كما في «الفتح» (٣/ ١١٤).

فأما حديث شعيب بن أبي حمزة فأسنده البخاري في الشهادات (٢٦٨٧).

وأما حديث عمرو بن دينار فوصله ابن أبي عمر في «مسنده»، عن ابن عيينة، عنه.

وأما حديث معمر فأسنده أبو عبد الله في «التعبير» (٧٠١٨).

وانظر: «الفتح» (٣/ ١١٥)، و«تغليق التعليق» (٢/ ٤٥٦، ٤٥٧).

في هذا الحديث: جواز مخاطبة الميت؛ تنزيلاً له منزلة الحي الذي يشعر؛ لأنها خاطبته: رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْكَ يَا أَبَا السَّائِبِ. ونحن كذلك نقول لرسول الله ﷺ: السلام عليك أيها النبي. تنزيلاً له منزلة الحاضر.

وقولها: «فشهادتي عليك، لقد أَكْرَمَكَ اللَّهُ». ومن يكرمه الله فَمَا لَهُ مِنْ مُهِينٍ، كما أَنَّ مَنْ يَهْنُهُ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ. ولكنَّ الرسولَ ﷺ أَتَى عَلَيْهَا أَنْ تَشْهَدَ لَهُ؛ لَأَنَّهُ لَا يُشْهَدُ لِأَحَدٍ بَعِينُهُ بِإِكْرَامِ اللَّهِ لَهُ، أَوْ عَذَابِهِ أَبَدًا.

فقال النبي ﷺ: «وما يَذْرِيكَ أَنَّ اللَّهَ أَكْرَمُهُ» وإذا كُنْتَ لَا تَذَرِينَ فلماذا تشهدين؟ فقلت: بأبي أنت يا رسول الله، فَمَنْ يَكْرِمُهُ اللَّهُ؟ يَعْنِي: إذا لم يُكْرِمِ اللَّهُ مثل هذا فَمَنْ الذي يُكْرِمُ؟

ولكنَّ النبي ﷺ أجابها بقوله: «أَمَّا هُوَ فَقَدْ جَاءَهُ الْيَقِينُ، وَاللَّهُ إِنِّي لَأَرْجُو لَهُ الْخَيْرَ»، ولم يشهد له مع أَنَّ النبي ﷺ لو شاء لقال: إنه من أهل الجنة، كما شهدَ لغيره بذلك^(١)، لكن قطعاً للغير أَن يشهد؛ لَأَنَّهُ الْآنَ يَكَلِّمُ امْرَأَةً شَهِدَتْ لَهُ بِالْكَرَامَةِ، فَأَرَادَ أَنْ يَقْطَعَ هذا، فقال: «إِنِّي لَأَرْجُو لَهُ الْخَيْرَ، وَاللَّهُ لَا أَدْرِي - وَأَنَا رَسُولُ اللَّهِ - مَا يَفْعَلُ بِي» وهو الرسول ﷺ، ومع ذلك لَا يَذْرِي مَا يَفْعَلُ بِهِ، فلو شاءَ اللَّهُ أَنْ يَرِيدَهُ بِسَوْءٍ لَمْ يَجْزِهِ أَحَدٌ مِنْهُ، قالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدَعَا مَنْ أَرْسَلْتُ وَمَا أَدْرِي مَا يَفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾ [الْأَحْقَافُ: ٩]، وقالَ اللَّهُ لَهُ: ﴿قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾ [النِّسَاءُ: ٢١]. وقالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنِّي لَنْ يُخْرِجَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا﴾ [النِّسَاءُ: ٢٢]، أي: لَا أَجِدُ أَحَدًا أَمِيلُ إِلَيْهِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﷻ

(١) ومن ذلك ما رواه أحمد في «مسنده» (١/ ١٨٨) (١٦٣١)، وأبو داود (٤٦٤٩)، والترمذي (٣٧٤٨)، وابن ماجه (١٣٣)، وقال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في تعليقه على السنن: صحيح، عن سعيد ابن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كان رسول الله ﷺ عاشر عشرة، فقال: «أبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعثمان في الجنة، وعلي في الجنة، وطلحة في الجنة، والزبير في الجنة، وسعد في الجنة، وعبد الرحمن في الجنة»، ف قيل له: من التاسع؟ قال: أنا.

﴿إِلَّا بَلَاغًا مِّنَ اللَّهِ وَرِسَالَاتٍ﴾ [الْحَقَّة: ٢٣]. هذا استثناء منقطع؛ يعني: لكن شأني هو البلاغُ.
 وقولُها: «فوالله لا أُرَكِّي أحدًا بعده أبدًا». وهذا حقٌّ فلا تُزكَّ -أخي في الله-
 أحدًا في أمرِ الآخرة، ولكن في أمرِ الدنيا لا بأس أن تُزكِّي، كما لو طلب منك أحدُ
 الأشخاص تزكية شاهدٍ من الشهود وأنت تعلم حاله.

ولكن في أمرِ الآخرة لا تُزكِّي أحدًا، فتقول في حقِّه: هذا مغفورٌ له، هذا من أهل
 الجنة، ولكن أرجُ من الله له الخير، ولهذا ذكر أهلُ السنة في عقائدهم: ولا نَشْهَدُ لأحدٍ
 بجنةٍ ولا نارٍ إلا من شهد له النبي ﷺ، ولكننا نرجو للمُحْسِنِ ونَخَافُ على المسيءِ^(١).

وإذا كان هذا في مثلِ هذا الصحابي رضي الله عنه فكيف بغيره من الناس؟!
 والآن يتسارعُ بعضُ الناسِ مع الأسفِ الشديد على فلانٍ وفلانٍ، فيقولون: هذا
 فيه كذا، وهذا فيه كذا، وهذا فيه كذا.

فتقول: ليس لكم الحقُّ في المسارعة، فهؤلاء قد ماتوا، وحسابُهم على الله، ولا نَدْرِي
 ما يفعلُ الله بهم، ولكن عليكم بشئونكم؛ فإنَّ من حسنِ إسلامِ المرءِ تركُهُ ما لا يعنيه.



ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٤٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ
 مُحَمَّدَ بْنَ الْمُكَدِّرِ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا قُتِلَ أَبِي جَعَلْتُ أَكْشِفُ
 الثَّوْبَ عَنْ وَجْهِ أَبِي، وَيَنْهَوْنِي، وَالنَّبِيُّ ﷺ لَا يَنْهَانِي، فَجَعَلْتُ عَمَّتِي فَاطِمَةَ تَبْكِي،
 فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَبْكِينَ أَوْ لَا تَبْكِينَ، مَا زَالَتِ الْمَلَائِكَةُ تُظِلُّهُ بِأَجْنِحَتِهَا حَتَّى
 رَفَعْتُمُوهُ»^(٢).

(١) انظر: «لمعة الاعتقاد» (٣٢/١)، و«أصول السنة» (٥٠/١)، و«الفصل في الملل» (٥٢/٤)،

و«منهاج السنة النبوية» (٢٩٥/٥)، و«اعتقاد أهل السنة» (١٦٢/١).

(٢) مسلم (٤/١٩١٨) (٢٤٧١) (١٣٠).

تَابِعُهُ ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ الْمُكَدِّرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ^(١).

[الحديث ١٢٤٤ - أطرافه في: ١٢٩٣، ٢٨١٦، ٤٠٨٠].

هذا شاهدٌ واضحٌ، وفيه أنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَشَفَ الثَّوبَ عَنْ وَجْهِ أَبِيهِ؛ لِأَنَّ ثَوْبَ الشَّهِيدِ بِمَنْزِلَةِ الْكَفَنِ، وَتَعْلَمُونَ أَنَّ الثَّيَابَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ قُمْصٌ وَأَزْرٌ وَأَزْدِيَّةٌ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٤ - بَابُ الرَّجُلِ يَنْعِي إِلَى أَهْلِ الْمَيِّتِ بِنَفْسِهِ.

١٢٤٥ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَعَى النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، خَرَجَ إِلَى الْمُصَلَّى فَصَفَّ بِهِمْ، وَكَبَّرَ أَرْبَعًا ^(١).

[الحديث ١٢٤٥ - أطرافه في: ١٣١٨، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٣٣، ٣٨٨٠، ٣٨٨١].

النَّجَاشِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَلِكُ الْحَبَشَةِ، وَهُوَ وَصِفٌ لِكُلِّ مَنْ مَلَكَ الْحَبَشَةَ، كَمَا يُقَالُ: كَسَرَى لِمَنْ مَلَكَ الْفُرْسَ، وَهَرَقْلُ لِمَنْ مَلَكَ الرُّومَ.

وَكَانَ النَّجَاشِيُّ قَدْ آوَى الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الَّذِينَ هَاجَرُوا إِلَيْهِ، وَكَانَ مُؤْمِنًا ^(٢)، وَقَدْ وَصَفَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِأَنَّهُ أَخٌ لِلصَّحَابَةِ ^(٣)،

(١) علقه البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كما في «الفتح» (٣/ ١١٤)، ووصله مسلم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «صحيحه» (٤/ ١٩١٨) (٢٤٧١) بعد رقم (١٣٠).

(٢) مسلم (٢/ ٦٥٦) (٩٥١).

(٣) أورده الهيثمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «مجمع الزوائد» (٦/ ٣٠، ٣١)، وقال: رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح. وأخرجه أبو داود (٣٢٠٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٥٠) بدون ذكر القصة، وصححه البيهقي، وله شاهد من حديث ابن مسعود أخرجه الطيالسي (٣٤٦)، وله شواهد أخرى في «مسند أحمد» (٥/ ٢٩٠، ٢٩٢)، وانظر أحكام الجنائز فيما نقله العراقي في «تخريج الإحياء» (٢/ ٢٠٠).

(٤) أخرجه أحمد في «مسنده» (٤/ ٣٦٠، ٣٦٣) (١٩٢٢٢، ١٩١٨٦). وأورده الهيثمي في «المجمع» (٣/ ٣٩)، وقال: رواه الطبراني في «الكبير»، ورجاله ثقات.

وأنه رجلٌ صالحٌ^(١)، فمات، فأخبر النبي ﷺ بموته في اليوم الذي مات فيه، وفي ذلك الوقت لم يكن هناك طائراتٌ، ولا بَرَقِيَّاتٌ، ولا هَوَاتِفٌ، وإنما هو الوحي من عند الله ﷻ، فأخبرهم ﷺ بموته، وأبرزَ ﷺ كرامةَ هذا الرجل حيثُ خرج بهم إلى المصلَّى - والمرادُ به مُصَلَّى العيد - إظهارًا لفضله رَحْمَةً.

وقوله: «فصف بهم». يعني: جعلهم صفوفًا.

وقوله: «وكبرَ أربعًا». هذا هو الغالبُ في صلاةِ النبي ﷺ على الميتِ أنه يكبِّرُ أربعًا.

وفي هذا الحديثِ جوازُ النَّعْيِ، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه نهى عن النعي^(٢)، والجمعُ بينهما أن النَّعْيَ الذي يراد به كثرةُ المصلِّين على الميتِ والمُشيعين لا بأسَ به؛ لأن في ذلك مصلحةً للميتِ وللمُشيعين.

وأما النعي الذي يقصدُ به إثارةُ الحزنِ والتحرُّنِ على الميتِ، وهو الذي يكونُ بعدَ موته، فهذا هو المنهي عنه، لكن إذا نُعي بعدَ موته لسبب، كأن يكونَ هذا الرجلُ له معاملاتٌ مع الناسِ، وله أخذٌ وعطاءٌ، ويخشى أن بعضَ الناسِ لم يعلمَ بموته، ويَكُونُ له الحقُّ على الميتِ، أو للميتِ الحقُّ عليه، فيُنْعَى في هذه الحالة من أجلِ أن يعلمَ الناسُ بموته.

=

وأورده أيضًا (٤١٩ / ٩)، وقال: رواه أحمد والطبراني، ورجال أحمد ثقات.

وأورده الحافظ في «تهذيبه» (ترجمة جدير)، وقال: في إسناده مقال، وعلى تقدير صحته يُحتمل أن جديرًا أرسله.

وقال الشيخ الألباني رَحْمَةً في «أحكام الجنائز» (ص ١١٧): إسناده حسن.

(١) أخرجه مسلم (٢ / ٦٥٧) (٩٥٢).

(٢) ومن ذلك ما رواه الترمذي (٩٨٦)، وابن ماجه (١٤٧٦)، عن حذيفة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: إني سمعت رسول

الله ﷺ بأذني هاتين ينهى عن النعي.

قال الشيخ الألباني رَحْمَةً في تعليقه على سنن ابن ماجه: حسن.

ويوجد - والعياذ بالله - نعي تنشره بعض الصحف، وتجذ فيه أنه ينعي الميت ويخطبه: يا فلان، لقد كنت معنا بالأمس، وفقدناك، وفعلنا وفعلنا حتى إن الذي يقرأ ربما يبكي، وهو لا يدري من هذا الرجل الذي مات. فهذا لا يجوز، ولا شك في أنه من النعي المنهي عنه.

ثم إنه يفتح أبواباً كثيرة بالنسبة لحدوث مثل هذا الكلام، وإذا وقع في أيدي النساء فسوف تتأثر النساء به كثيراً.

وفي هذا الحديث: دليل على جواز الصلاة على الغائب؛ لأن النبي ﷺ خرج بهم، وصلى بهم، وقد اختلف العلماء رحمهم الله في الصلاة على الغائب^(١)، هل يصلى على كل ميت غائب، أو لا يصلى على أحد إلا من لم تؤد الصلاة عليه، أو لا يصلى إلا على من له فضل وأياد على المسلمين؟

فمن العلماء من بالغ في الصلاة على الغائب حتى قال: ينبغي للإنسان إذا أتى إلى فراشه كل ليلة أن يصلي صلاة الجنازة على من مات من المسلمين في هذا اليوم. ولا شك أن هذا بدعة وأنه لا يجوز القول به^(٢)، لكن بعض العلماء رحمهم الله يتوسع في القياس، فيقول: ما دام ثبت أصل الصلاة على الغائب، فأى مانع يمنع من أن يصلي عند آخر كل نهار على كل من مات من المسلمين في هذا اليوم؟!

فيقال: المانع هو الرسول ﷺ، أشد الناس رافة بالمؤمنين، ومع ذلك لم يكن يصلي، ولا الخلفاء الراشدون.

(١) انظر هذا الخلاف في: «المغني» (٣/ ٤٤٦، ٤٤٧)، و«المجموع» (٥/ ٢٠٥ - ٢٠٧)، و«التمهيد» (٦/ ٣٢٨، ٣٢٩)، و«تفسير القرطبي» (٢/ ٨١، ٨٢)، و«فتح الباري» (٣/ ١٨٨، ١٨٩)، و«زاد المعاد» (١/ ٥١٩ - ٥٢١)، و«المبدع» (٢/ ٢٥٩، ٢٦٠)، و«الفروع» (٢/ ١٩٦)، و«الإنصاف» (٢/ ٥٣٣)، و«المحلى» (٥/ ١٣٨، ١٣٩)، و«سبل السلام» (٢/ ١٠١)، و«نيل الأوطار» (٤/ ٦٠ - ٦٣).

(٢) قال شيخ الإسلام رحمه الله في «الاختيارات» (ص ١٣٠): ولا يصلي كل يوم على كل غائب؛ لأنه لم ينقل وما يفعله بعض الناس من أنه كل ليلة يصلي على جميع من مات من المسلمين في ذلك اليوم لا ريب أنه بدعة. اهـ

وبعضهم قال: يَصَلَّى على كُلِّ غَائِبٍ بَعِينِهِ، لا على سبيل العموم؛ فإذا مات شخصٌ، وهو صاحبٌ لنا، أو صديقٌ، أو ما أشبه ذلك، فإننا نُصَلِّي عليه، سواءً كان له شرفٌ وجاهٌ وفضلٌ في المجتمع أم لا.

وبعضهم قال: يَصَلَّى على كُلِّ مَنْ لَهُ غَنَاءٌ^(١) على المسلمين بعلمه، أو ماله، أو جهاده، أو ما أشبه ذلك، وأما عامة الناس فلا يَصَلَّى عليهم.

والقول الأخير، وهو الصحيح: أنه لا يَصَلَّى على أي غائبٍ إلا على مَنْ لم يَصَلَّ عليه كرجلٍ فَقَدَ في مفازةٍ، ولم يَغْثِرْ على جسمه، أو غَرِقَ في البحرِ، أو ما أشبه ذلك.

وقصةُ النَّجَاشِيِّ لا تُدَلُّ على الصلاةِ على كُلِّ مَنْ فِيهِ غَنَاءٌ للمسلمين ومصلحةٌ؛ لأنَّ النجاشي كان في بلادٍ كُفْرٍ، وهم لا يعرفون الصلاةَ، ولم يَصَلَّ عليه، فصلَّى عليه النبي ﷺ. ويدلُّ لهذا القولِ الرَّاجِحُ أنه ماتَ أعيانٌ من الصحابة رضي الله عنهم في علمهم، وفي جهادهم، وفي إنفاقهم ولم يُصَلَّ عليهم^(٢).

(١) الغَنَاءُ: النفع. «المعجم الوسيط» (غ ن ي).

(٢) وهذا هو اختيار الخطابي رحمته الله، فقد قال في «معالم السنن» (١/ ٢٧٠): النجاشي رجل مسلم قد آمن برسول الله ﷺ، وصدقه على نبوته إلا أنه كان يكتُم إيمانه، والمسلم إذا مات وجب على المسلمين أن يصلوا عليه إلا أنه كان بين ظهرائي أهل الكفر، ولم يكن بحضرته من يقوم بحقه في الصلاة عليه، فلزم رسول الله ﷺ أن يفعل ذلك؛ إذ هو نبيه، ووليه، وأحق الناس به، فهذا - والله أعلم - هو السبب الذي دعاه إلى الصلاة عليه بظهر الغيب، فعليه إذا مات المسلم ببلد من البلدان، وقد قضى حقه في الصلاة عليه فإنه لا يصلي عليه من كان ببلد آخر غائبًا عنه، فإن علم أنه لم يصل عليه لعائق أو مانع عذر كانت السنة أن يَصَلَّى عليه، ولا يترك ذلك لبعد المسافة، فإذا صلَّوا عليه استقبلوا القبلة، ولم يتوجهوا إلى بلد الميت إن كان في غير جهة القبلة. اهـ

وهو كذلك اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم رحمهما الله، كما في «زاد المعاد» (١/ ٥٢٠، ٥٢١). وهذا هو أيضًا اختيار الشيخ الألباني رحمته الله، فقد قال رحمته الله في «أحكام الجنائز» (١٢٠): ومما يؤيد عدم مشروعية الصلاة على كل غائب أنه لما مات الخلفاء الراشدون وغيرهم لم يُصَلَّ أحد من المسلمين عليهم صلاة الغائب، ولو فعلوا لتواتر النقل بذلك عنهم.

فقابل هذا بما عليه كثير من المسلمين اليوم من الصلاة على كل غائب، لا سيما إذا كان له ذُكْرٌ

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٤٦ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَخَذَ الرَّايَةَ زَيْدٌ فَأُصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا جَعْفَرٌ فَأُصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ فَأُصِيبَ - وَإِنَّ عَيْنِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَتَذَرَفَانِ - ثُمَّ أَخَذَهَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ مِنْ غَيْرِ امْرَأَةٍ فَفُتِحَ لَهُ».

[الحديث ١٢٤٦ - أطرافه في: ٢٧٩٨، ٣٠٦٣، ٣٦٣٠، ٣٧٥٧، ٦٢٤٢].

اللَّهُ أَكْبَرُ، فهذه من آياتِ اللَّهِ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كُشِفَ لَهُ عَنْ هَؤُلَاءِ الصَّحَابَةِ، وَأُولَهُمْ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ، وَهُوَ أَمِيرُ الْجَيْشِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَهُوَ الرَّجُلُ الشَّجَاعُ الْمَعْرُوفُ، ثُمَّ بَعْدَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكُلُّهُمْ أُصِيبُوا وَقُتِلُوا. ثُمَّ أَخَذَهَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ مِنْ غَيْرِ امْرَأَةٍ؛ يَعْنِي: مَنْ غَيْرِ أَنْ يُؤَمَّرَ مِنْ قِبَلِ الرِّسُولِ ﷺ، لَكِنَّهُ رَأَى أَنَّ الْمَصْلَحَةَ فِي أَنْ يَأْخُذَ هُوَ الرَّايَةَ وَيَقُودَ الْجَيْشَ، فَفُتِحَ لَهُ. وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ الْأُولُونَ فَإِنَّهُمْ قَدْ أَمَّرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «أَمِيرُكُمْ زَيْدٌ، فَإِنْ قُتِلَ فَجَعْفَرٌ، فَإِنْ قُتِلَ فَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ»^(١). وَكَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ ذَلِكَ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ؛ أَنَّهُمْ سَيُقْتَلُونَ.

وَصِيَّتْ، وَلَوْ مِنَ النَّاحِيَةِ السِّيَاسِيَةِ فَقَطْ، وَلَا يُعْرَفُ بِصَلَاحٍ أَوْ خِدْمَةٍ لِلْإِسْلَامِ، وَلَوْ كَانَ مَاتَ فِي الْحَرَمِ الْمَكِّيِّ، وَصَلَّى عَلَيْهِ الْآلَافُ الْمُؤَلَّفَةُ فِي مَوْسَمِ الْحَجِّ صَلَاةَ الْحَاضِرِ، قَابِلٌ مَا ذَكَرْنَا بِمَثَلِ هَذِهِ الصَّلَاةِ تَعَلَّمَ يَقِينًا أَنَّهَا مِنَ الْبِدْعِ الَّتِي لَا يَمْتَرِي فِيهَا عَالَمٌ بِسُنَّتِهِ ﷺ وَمَذْهَبِ السَّلَفِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. اهـ

وَقَدْ سَأَلَ الشَّيْخَ الشَّارِحَ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَلْ إِذَا صَلَّيْتَ صَلَاةَ الْغَائِبِ عَلَى رَجُلٍ صَاحِبِ عِلْمٍ وَفَضْلٍ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَصْلَحَ مَعَهُمْ، وَإِنْ كُنْتَ لَا أَرَى هَذَا الرَّأْيَ؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَوْ صَلَّيْتُ عَلَى شَخْصٍ فِي مَسْجِدِ صَلَاةِ الْغَائِبِ، وَكَانَ أَحَدُ الْحَاضِرِينَ لَا يَرَى الصَّلَاةَ عَلَى الْغَائِبِ فَلْيَصَلِّ مَعَهُمْ مُوَافَقَةً لِلْجَمَاعَةِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَخَلَّفَ عَنِ الْجَمَاعَةِ فَرِيبًا يَكُونُ فِي نَفْسِ أَهْلِ الْمَيِّتِ شَيْءٌ. ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ أَيْضًا سَيَنْكُرُونَ عَلَيْهِ شَذُوذَهُ عَنِ الْجَمَاعَةِ.

(أرواه البخاري (٤٢٦١)).

وَأَمَّا خَالِدٌ فَلَمْ يُؤْمَرْهُ النَّبِيُّ ﷺ، لَكِنَّهُ أَمَرَ نَفْسَهُ لِدَعَاءِ الْحَاجَةِ، وَالضَّرُورَةِ إِلَى ذَلِكَ، فَفَتَحَ اللَّهُ لَهُ، حَيْثُ انْحَازَ بِالْجَيْشِ، وَسَلَمَ مِنَ الْجَمْعِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي أَتَتْ بِهَا الرُّومُ^(١). وَلِهَذَا جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ سَلَامَتَهُمْ فَتْحًا.

وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَعَى هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةَ لَمَّا أُخْبِرَ بِمَوْتِهِمْ، لَكِنَّهُ ﷺ لَمْ يَذْهَبْ يَتَقَدَّمُ بِالثَّنَاءِ عَلَيْهِمْ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يُفَعَّلُ الْيَوْمَ. وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ فِي الْوَاقِعِ لَا نَجِدُ فِيهَا مَنَاسِبَةً لِلتَّرْجُمَةِ. قَالَ ابْنُ حَبَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ١١٦-١١٧):

قَوْلُهُ: «بَابُ الرَّجُلِ يَنْعَى إِلَى أَهْلِ الْمَيِّتِ بِنَفْسِهِ». كَذَا فِي أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ، وَوَقَعَ لِلْكُشْمِيهَنِيِّ بِحَذْفِ الْمُوَحَّدَةِ، وَفِي رِوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ بِحَذْفِ «أَهْلٍ»، فَعَلِيَ الرِّوَايَةُ الْمَشْهُورَةُ يَكُونُ الْمَفْعُولُ مُحذُوفًا، وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: «بِنَفْسِهِ» لِلرَّجُلِ الَّذِي يَنْعَى الْمَيِّتَ إِلَى أَهْلِ الْمَيِّتِ بِنَفْسِهِ، وَقَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ: الضَّمِيرُ لِلْمَيِّتِ؛ لِأَنَّ الَّذِي يُذَكِّرُ عَادَةً هُوَ نَعَى النَّاسَ لَمَّا يَدْخُلُ عَلَى الْقَلْبِ مِنْ هَوْلِ الْمَوْتِ. انْتَهَى.

وَالْأَوَّلُ أَوْلَى، وَأَشَارَ الْمُهَلَّبُ إِلَى أَنَّ فِي التَّرْجُمَةِ خِلَافًا، قَالَ: وَالصَّوَابُ: الرَّجُلُ يَنْعَى إِلَى النَّاسِ الْمَيِّتِ بِنَفْسِهِ. كَذَا قَالَ، وَلَمْ يَضَعْ شَيْئًا إِلَّا أَنَّهُ أَبْدَلَ لَفْظَ الْأَهْلِ بِالنَّاسِ، وَأَثَبَ الْمَفْعُولَ الْمُحذُوفَ، وَلَعَلَّهُ كَانَ ثَابِتًا فِي الْأَصْلِ، فَسَقَطَ، أَوْ حُذِفَ عَمْدًا لِلدَّلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ، أَوْ لَفْظَ «يَنْعَى» بَضَمِّ أَوَّلِهِ، وَالْمَرَادُ بِالرَّجُلِ الْمَيِّتِ، وَالضَّمِيرُ حِينَئِذٍ لَهُ، كَمَا قَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ، وَيُسْتَقِيمُ عَلَيْهِ رِوَايَةُ الْكُشْمِيهَنِيِّ.

وَأَمَّا التَّعْبِيرُ بِالْأَهْلِ فَلَا خِلَافَ فِيهِ؛ لِأَنَّ مَرَادَهُ بِهِ مَا هُوَ أَعَمُّ مِنَ الْقَرَابَةِ، وَهُوَ أُخُوَّةُ الدِّينِ، وَهُوَ أَوْلَى مِنَ التَّعْبِيرِ بِالنَّاسِ؛ لِأَنَّهُ يُخْرِجُ مَنْ لَيْسَ لَهُ بِهِ أَهْلِيَّةٌ كَالْكَفَّارِ. وَأَمَّا رِوَايَةُ الْأَصِيلِيِّ فَقَالَ ابْنُ رَشِيدٍ: إِنَّهَا فَاسِدَةٌ. قَالَ: وَفَائِدَةُ هَذِهِ التَّرْجُمَةِ الْإِشَارَةُ

(١) انظر: «سيرة ابن هشام» (٢/ ٣٧٣ - ٣٨٩)، و«الطبقات الكبرى» لابن سعد (٢/ ١٢٨)، و«زاد المعاد» (٣/ ٣٨١ - ٣٨٥).

إِلَى أَنْ النُّعْيُ لَيْسَ مَمْنُوعًا كُلَّهُ، وَإِنَّمَا نُهِيَ عَمَّا كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَصْنَعُونَهُ، فَكَانُوا يُرْسِلُونَ مَنْ يُعْلِنُ بِخَبَرِ الْمَيِّتِ عَلَى أَبْوَابِ الدُّورِ وَالْأَسْوَاقِ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُرَابِطِ: مَرَّاهُ أَنْ النُّعْيَ الَّذِي هُوَ إِعْلَامُ النَّاسِ بِمَوْتِ قَرِيبِهِمْ مَبَاحٌ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ إِدْخَالُ الْكَرْبِ وَالْمَصَائِبِ عَلَى أَهْلِهِ، لَكِنْ فِي تِلْكَ الْمَفْسِدَةِ مَصَالِحٌ جَمَّةٌ؛ لَهَا يَتَرْتَبُ عَلَى مَعْرِفَةِ ذَلِكَ مِنَ الْمُبَادَرَةِ لَشَهُودِ جَنَازَتِهِ، وَتَهْيِئَةِ أَمْرِهِ، وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ، وَالِدَعَاءِ لَهُ، وَالِاسْتِغْفَارِ، وَتَنْفِيزِ وَصَايَاهُ، وَمَا يَتَرْتَبُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ.

وَأَمَّا نُعْيُ الْجَاهِلِيَّةِ فَقَالَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، قَالَ: قُلْتُ لِإِبْرَاهِيمَ: أَكَانُوا يَكْرَهُونَ النُّعْيَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: كَانُوا إِذَا تُوُفِّيَ الرَّجُلُ رَكِبَ رَجُلٌ دَابَّةً، ثُمَّ صَاحَ فِي النَّاسِ: أَنْعَى فَلَانًا. وَبِهِ إِلَى ابْنِ عَوْنٍ.

قَالَ ابْنُ سِيرِينَ: لَا أَعْلَمُ بِأَسَا أَنْ يُؤْذَنَ الرَّجُلُ صَدِيقَهُ وَحِمَمَهُ، وَحَاصِلُهُ أَنْ مُحَضَّرَ الْإِعْلَامِ بِذَلِكَ لَا يَكْرَهُهُ، فَإِنْ زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَلَا، وَقَدْ كَانَ بَعْضُ السَّلَفِ يَشَدُّدُ فِي ذَلِكَ، حَتَّى كَانَ حُذِيفَةُ إِذَا مَاتَ لَهُ الْمَيِّتُ يَقُولُ: لَا تُؤْذِنُوا بِهِ أَحَدًا؛ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ نَعْيًا، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِأُذُنِي هَاتَيْنِ يَنْهَى عَنِ النُّعْيِ. أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ.

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: يُؤْخَذُ مِنْ مَجْمُوعِ الْأَحَادِيثِ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ:

الْأُولَى: إِعْلَامُ الْأَهْلِ وَالْأَصْحَابِ وَأَهْلِ الصَّلَاحِ. فَهَذَا سَنَةٌ.

الثَّانِيَّةُ: دَعْوَةُ الْحَفْلِ لِلْمَفَاخِرَةِ فَهَذِهِ تُكْرَهُ.

الثَّالِثَةُ: الْإِعْلَامُ بِنُوعٍ آخَرَ كَالنِّيَاحَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ. فَهَذَا يَحْرُمُ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى النَّجَاشِيِّ وَسَيَّاتِي الْكَلَامِ عَلَيْهِ مُسْتَوْفَى قَرِيبًا.

ثَانِيَهُمَا: حَدِيثُ أَنَسٍ فِي قِصَّةِ قَتْلِ الْأَمْرَأَةِ بِمُوتَتَةٍ، وَسَيَّاتِي الْكَلَامِ عَلَيْهِ فِي الْمَغَازِي.

وَوَرَدَ فِي عَلَامَاتِ النَّبُوَّةِ بَلْفِظٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَعَى زَيْدًا وَجَعْفَرًا... الْحَدِيثُ.

قال الزين بن المنير: وجه دخول قصة الأمراء في الترجمة أن نعيمهم كان لأقاربهم وللمسلمين الذين هم أهلهم من جهة الدين، ووجه دخول قصة النجاشي كونه كان غريباً في ديار قومه، فكان للمسلمين من حيث الإسلام أخاً، فكانوا أخصَّ به من قرابته.

قلت: ويحتمل أن يكون بعض أقرباء النجاشي كان بالمدينة حينئذ ممَّن قدم مع جعفر بن أبي طالب من الحبشة كذي مخمر بن أخي النجاشي فيستوي الحديثان في إعلام أهل كل منهما حقيقةً ومجازاً. اهـ

والصواب: أنه ليس بشرط أن يكون النعي إلى أهل الميت، وإنما إذا قصد بذلك مصلحة، وهي الصلاة عليه، وكثرة المشيعين فلا بأس؛ لأن هذا فيه مصلحة للميت، ومصلحة للمشيعين^(١).

وأما قصة الثلاثة الأمراء فإنهم كانوا في غزوة، والناس متشوقون لما سيحدث في هذا الجيش، فأخبر النبي ﷺ بما حدث، لا على أساس أنه سيخبر بموتهم بأعيانهم، ولكن ليخبر بما صار في هذه الغزوة، وهذا ليس من النعي الخاص بالميت، وإذا كان كذلك فلا فرق بين أن يكون النعي إلى أهلهم، أو إلى المسلمين عموماً؛ لأن المقصود هو إعلام الناس بما جرى لهؤلاء، ولهذا قال: «أخذها خالد بن الوليد من غير إمرة، ففتح له».



(١) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: إذا أعلم الإمام المأمومين بأنه سيكون هناك صلاة جنازة في المسجد الفلاني على فلان فهل يعدُّ هذا نعيًا مباحًا؟
فأجاب رحمه الله: لا بأس بذلك؛ لأنه ما دام المقصود من هذا هو كثرة المشيعين فلا بأس به، لأن هذه هي المصلحة.

وسئل أيضًا رحمه الله: هل من النعي المباح ما هو منتشر في بعض البلاد من طبع أوراق وتعليقها على أبواب أقارب الميت وأصدقائه، ويكتب فيها وقت الصلاة، والمكان الذي تكون فيه التعزية؟
فأجاب رحمه الله: ليس هذا من النعي المباح، بل إنني أرى أنه من البدع، ثم إنه أيضًا قد يكون سبباً لاجتماع الناس الذي هو نوع من النياحة.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «صَحِيحِهِ»:

٥- بَابُ الْإِذْنِ بِالْجَنَازَةِ.

وَقَالَ أَبُو رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَا كُنتُمْ أَذْنَتُمُونِي»^(١).
 ١٢٤٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ،
 عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مَاتَ إِنْسَانٌ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُهُ، فَمَاتَ بِاللَّيْلِ فَدَفَنُوهُ
 لَيْلًا، فَلَمَّا أَصْبَحَ أَخْبَرُوهُ فَقَالَ: «مَا مَنَعَكُمْ أَنْ تُعَلِّمُونِي؟» قَالُوا: كَانَ اللَّيْلُ فَكَّرْهُنَا -
 وَكَانَتْ ظُلْمَةٌ- أَنْ نَشُقَّ عَلَيْكَ، فَآتَى قَبْرَهُ فَصَلَّى عَلَيْهِ.

﴿قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ الْإِذْنِ بِالْجَنَازَةِ»^(١). يَعْنِي: الْإِعْلَامُ بِمَوْتِ الْمَيِّتِ هَلْ هُوَ
 مُشْرُوعٌ، أَوْ غَيْرُ مُشْرُوعٍ؟

وَأَتَى بِهِ بَعْدَ النِّعَى لِلتَّقَارُبِ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ، وَفِيهِ مِنَ الْفَقْهِ جَوَازُ
 الدَّفْنِ فِي اللَّيْلِ، وَيُجْمَعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّهْيِ عَنِ الدَّفْنِ لَيْلًا^(٢) بِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الدَّفْنُ لَيْلًا يُفْضَى
 إِلَى التَّقْصِيرِ فِي تَجْهِيْزِ الْمَيِّتِ فَإِنَّهُ يَنْهَى عَنْهُ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ تَقْصِيرٌ فَاللَّيْلُ وَالنَّهَارُ سَوَاءٌ.
 وَكَذَلِكَ أَيْضًا إِذَا كَانَ يَشُقُّ عَلَى النَّاسِ اتِّبَاعُ الْجَنَازَةِ فِي اللَّيْلِ فَلَا أَوْلَى أَنْ تُؤَخَّرَ لِلنَّهَارِ.
 وَفِيهِ أَيْضًا مِنَ الْفَقْهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَدَبَهُمْ إِلَى أَنْ يُعَلِّمُوهُ؛ لِقَوْلِهِ: «مَا مَنَعَكُمْ أَنْ
 تُعَلِّمُونِي» يَعْنِي: أَيُّ شَيْءٍ مَنَعَكُمْ أَنْ تُعَلِّمُونِي؟

وَمِنْ فَوَائِدِهِ أَيْضًا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ عَلِمَ الْغَيْبَ لَعَلِمَ
 بِمَوْتِ هَذَا الرَّجُلِ.

وَمِنْ فَوَائِدِهِ: رَأْفَةُ الصَّحَابَةِ وَاحْتِرَامُهُمُ لِلنَّبِيِّ ﷺ حِينَ خَافُوا أَنْ يَشُقُّوا عَلَيْهِ لَوْ أَعْلَمُوهُ.

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ مَعْلَقًا بِصِيغَةِ الْجَزْمِ، كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ١١٧)، وَقَدْ أَسْنَدَهُ بِتَامِهِ فِي بَابِ كُنُسِ
 الْمَسْجِدِ مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ (٤٥٨)، مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
 بِهِ. وَانْظُرْ «تَغْلِيْقُ التَّغْلِيْقِ» (٢/ ٤٥٨).

(٢) كَذَا بِالسُّلْفِيَةِ بَابُ (الْإِذْنُ بِالْجَنَازَةِ)، وَلَكِنْ ذَكَرَ الشَّيْخُ أَنَّ الَّذِي بَنَسَخْتَهُ: بَابُ الْعِلْمِ بِالْجَنَازَةِ.

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢/ ٦٥١) (٩٤٣).

ومنها: جواز الصلاة على القبر؛ لأنَّ النبي ﷺ صَلَّى على قبره، ولكن هل يصَلَّى عليه في أي وقتٍ كان؟

الجواب: لا، ففي أوقات النهي لا يصَلَّى على القبر؛ لأنه يمكن أن يصَلَّى عليه في وقتٍ آخر، وذلك بخلاف الصلاة على الجنازة الحاضرة، فإنه يصَلَّى عليها ولو في وقتٍ النهي.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ١١٧-١١٨):

«قَوْلُهُ: «باب الإذن بالجنازة». قَالَ ابْنُ رَشِيدٍ: ضَبَطْنَاهُ بِكسْرِ الهمزة وسكون المعجمة، وضبطه ابنُ المُرَاطِ بِمدِّ الهمزة وكسْرِ الذال على وزن الفاعل. قلت: والأوَّلُ أَوَجُّهُ، والمعنى الإعلامُ بالجنازة إذا انتهَى أمرُها ليُصَلَّى عليها. قيل: هذه الترجمةُ تغايرُ التي قبلها من جهة أن المرادَ بها الإعلامُ بالنفسِ وبالغير. قَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ: هي مُرْتَبَةٌ على التي قبلها؛ لأنَّ النعيَ إعلامٌ مَنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ لَهُ عِلْمٌ بِالْمَيِّتِ، والإذنُ إعلامٌ مَنْ عِلِمَ بتهيئةِ أمره، وهو حسنٌ.

«قَوْلُهُ: «قال أبو رافع، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَا كُنْتُمْ أَذْنَتُمُونِي؟». هذا طرفٌ من حديثٍ تقدَّمَ الكلامُ عليه مُسْتَوْفَى فِي بَابِ: كُنْسِ الْمَسْجِدِ، ومناسبتُهُ للترجمة واضحةٌ.

«قَوْلُهُ: «مات إنسانٌ كان رسولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُهُ». وقع في شرحِ الشيخِ سراج الدينِ عمر بن المُلَقَّنِ أَنَّهُ الميْتُ المذكور في حديثِ أبي هريرة الذي كان يَقُمُّ الْمَسْجِدَ، وهو وهمٌ منه لتغايرِ القصتين، وقد تقدَّمَ أَنَّ الصحيح في الأول أنها امرأةٌ وَأَنَّهَا أُمُّ مِخْجَنٍ.

وأما هذا فهو رجلٌ، واسمُهُ طَلْحَةُ بْنُ الْبَرَاءِ بْنِ عُمَيْرٍ الْبَلْكَوِيُّ حليفُ الأنصارِ، رَوَى حديثه أبو داود مختصراً، والطبرانيُّ من طريقِ عروة بن سعيدِ الأنصاريِّ، عن أبيه، عن حسين بن وَخُوحِ الأنصاري -وهو بمُهمَلَتَيْنِ بوزنِ جعفرٍ- أَنَّ طَلْحَةَ بْنَ الْبَرَاءِ مَرِضٌ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ، وَقَالَ: «إِنِّي لَا أَرَى طَلْحَةَ إِلَّا قَدْ حَدَّثَ فِيهِ الْمَوْتُ

فَإَذِنُونِي بِهِ، وَعَجَّلُوا» فَلَمْ يُبَلِّغِ النَّبِيُّ ﷺ بَنُو سَالِمِ بْنِ عَوْفٍ حَتَّى تُوَفِّي، وَكَانَ قَدْ قَالَ لِأَهْلِهِ لَمَّا دَخَلَ اللَّيْلُ: إِذَا مِتُّ فَادْفِنُونِي، وَلَا تَدْعُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْهِ يَهُودًا أَنْ يُصَابَ بِسَبِيٍّ، فَأُخْبِرَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ أَصْبَحَ، فَجَاءَ حَتَّى وَقَفَ عَلَى قَبْرِهِ، فَصَفَّ النَّاسُ مَعَهُ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ الْقَاطِلَةَ يَضْحَكُ إِلَيْكَ وَتَضْحَكُ إِلَيْهِ». قَوْلُهُ: «كَانَ اللَّيْلُ». بِالرَّفْعِ، وَكَذَا قَوْلُهُ: «وَكَانَتْ ظِلْمَةٌ». فَ«كَانَ» فِيهَا تَامَةٌ. اهـ



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦- بَابُ فَضْلِ مَنْ مَاتَ لَهُ وَلَدٌ فَاحْتَسَبَ.

وَقَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾ (البقرة: ١٥٥).

١٢٤٨- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا مِنَ النَّاسِ مِنْ مُسْلِمٍ يُتَوَفَّى لَهُ ثَلَاثٌ لَمْ يَبْلُغُوا الْجَنَّةَ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ، بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ إِيَّاهُمْ».

[الحديث ١٢٤٨ - طرفه في: ١٣٨١].

١٢٤٩- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَصْبَهَانِيِّ، عَنْ ذَكْوَانَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّسَاءَ قُلْنَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: اجْعَلْ لَنَا يَوْمًا. فَوَعَّظَهُنَّ وَقَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ مَاتَ لَهَا ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ كَانُوا لَهَا حِجَابًا مِنَ النَّارِ» قَالَتِ امْرَأَةٌ: وَاثْنَانِ؟ قَالَ: «وَاثْنَانِ»^(١).

١٢٥٠- وَقَالَ شَرِيكٌ، عَنْ ابْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: لَمْ يَبْلُغُوا الْجَنَّةَ^(٢).

(١) مسلم (٤/ ٢٠٢٨) (٢٦٣٣) (١٥٢).

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، كما في «الفتح» (٣/ ١١٨)، ووصله ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣/ ٣٥٢).

وقد سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: ما معنى قوله ﷺ: «لَمْ يَبْلُغُوا الْجَنَّةَ»؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: المراد بهم الصغار.

١٢٥١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَمُوتُ لِمُسْلِمٍ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ، فَيُلْجِ النَّارَ إِلَّا تَحِلَّةَ الْقَسَمِ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: ﴿وَإِنْ مَنَعَكَ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مَنْعَكَ: ٧١] ^(١).

[الحديث ١٢٥١ - طرفه في: ٦٦٥٦].

في هذه الأحاديث بين الرسول ﷺ أَنَّ مَنْ مَاتَ لَهُ ثَلَاثَةٌ أَوْلَادٍ أَوْ وَلَدَانِ -وَلَمْ يَسْأَلُوهُ عَنِ الْوَاحِدِ- صَارُوا سِتْرًا وَحِجَابًا لَهُ مِنَ النَّارِ؛ يَعْنِي: فَلَا يَدْخُلُ النَّارَ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ صَارُوا سِتْرًا وَحِجَابًا.

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِلَّا تَحِلَّةَ الْقَسَمِ». وَظَاهِرُهُ أَنَّ النَّاسَ كُلَّهُم يَلْجُونَ النَّارَ، وَيُنْجِي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ -أَعْنِي: الْآيَةُ الَّتِي اسْتَشْهَدَ بِهَا الْبَخَارِيُّ رحمته الله، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ مَنَعَكَ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ - اِخْتَلَفَ فِيهَا الْعُلَمَاءُ: هَلِ الْمَرَادُ بِالْوَرُودِ الدَّخُولُ أَمْ أَنَّ الْمَرَادَ الْعَبُورُ عَلَى الصَّرَاطِ؟

=

فَسُئِلَ رحمته الله: فَإِذَا بَلَغُوا الْحَنْثَ، وَمَاتُوا بَعْدَ ذَلِكَ فَهَلْ يَكُونُونَ سِتْرًا لَهُ مِنَ النَّارِ؟ فَأَجَابَ رحمته الله: لَا، لَنْ يَكُونُوا لَهُ سِتْرًا مِنَ النَّارِ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ انْفَرَدُوا بِأَنْفُسِهِمْ. وَسُئِلَ أَيْضًا رحمته الله: هَلْ يَكُونُ هَذَا الْأَجْرُ حَتَّى لِمَنْ لَمْ يَصْبِرْ، وَلَمْ يَحْتَسِبْ؟ فَأَجَابَ رحمته الله: لَا، بَلْ لَا بَدَّ مِنْ صَبْرٍ وَاحْتِسَابٍ. كَمَا أَنَّهُ لَا بَدَّ أَيْضًا مَنْ أَنْ يَكُونَ رَحِيمًا بِهِمْ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ إِيَّاهُمْ». فَيَكُونُ لَهُ بِهِمْ عُنَايَةٌ وَرَحْمَةٌ. وَأَمَّا إِذَا كَانَ لَا يَهْتَمُّ بِأُطْفَالِهِ، وَلَا يَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ فَإِنَّهُ لَا يَنَالُ هَذَا الْأَجْرَ. وَسُئِلَ أَيْضًا رحمته الله: وَهَلْ يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الْأَطْفَالُ الَّذِينَ يَمُوتُونَ بَعْدَ الْوِلَادَةِ مُبَاشَرَةً؟ فَأَجَابَ رحمته الله: إِنْ الصَّحَابَةُ لَمَّا قَالَ لَهُمُ الرَّسُولُ ﷺ هَذَا الْكَلَامُ لَمْ يَقُولُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ مَنْ مَاتَ عِنْدَ اسْتِهْلَالِهِ؟ وَلِذَلِكَ فَأَنَا أَرَى أَنَّ هَذَا السُّؤَالَ مِنَ التَّعَمُّقِ الَّذِي لَا يَنْبَغِي، وَمَادَامَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَطْلَقَ فَالْوَاجِبُ تَرْكُ الْأَمْرِ عَلَى إِطْلَاقِهِ.

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ الدَّخُولُ^(١)، وَإِنْ كُلُّ إِنْسَانٍ لَا بَدَّ أَنْ يَدْخُلَ النَّارَ، لَكِنْ مَنْ كَانَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ لَا يَسْتَحِقُّونَ الْعَذَابَ بِالنَّارِ فَإِنَّ النَّارَ تَكُونُ عَلَيْهِمْ بَرْدًا وَسَلَامًا، كَمَا كَانَتْ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَمَنْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ -يَعْنِي: كَانَ يَسْتَحِقُّ أَنْ يَعْذَّبَ فِي النَّارِ- عُذِّبَ حَسَبَ مَا تَقْتَضِيهِ مَشِيئَةُ اللَّهِ ﷻ.

وَقَالَ آخَرُونَ: بَلِ الْمَرَادُ بِالْوُرُودِ الْعَبُورُ عَلَى الصِّرَاطِ^(٢)؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ يَعْْبُرُ عَلَى الصِّرَاطِ يُقَالُ: وَرَدَهَا، لِأَنَّهُ فَوْقَهَا -أَجَارَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ مِنْهَا، لَكِنْ كُلُّ خَائِفٍ أَنْ يَزِلَّ فِي النَّارِ- وَيَصْدُقُ عَلَى مَنْ مَرَّ مِنْ فَوْقَهَا أَنَّهُ وَارِدٌ عَلَيْهَا.

قَالُوا: وَلِأَنَّهُ وَرَدَ فِي سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ كَثِيرٌ مِنَ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ فِيهَا نَفْيُ الدَّخُولِ مُطْلَقًا عِنْدَ مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ الْعُقُوبَةَ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧- بَابُ قَوْلِ الرَّجُلِ لِلْمَرْأَةِ عِنْدَ الْقَبْرِ: اصْبِرِي.

١٢٥٢- حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَرَّ

النَّبِيُّ ﷺ بِامْرَأَةٍ عِنْدَ قَبْرِ وَهْيِ تَبْكِي فَقَالَ: «اتَّقِي اللَّهَ وَاصْبِرِي»^(١).

[الْحَدِيثُ ١٢٥٢- أَطْرَافُهُ فِي: ١٢٨٣، ١٣٠٢، ٧١٥٤].

وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ فِيهَا لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا رَأَى امْرَأَةً فِي بَيْتِهَا -وَلَيْسَ عِنْدَ الْقَبْرِ- تَبْكِي عَلَى

مَيْتِهَا، فَلْيُعِظْهَا بِمِثْلِ هَذِهِ الْمَوْعِظَةِ؛ «اتَّقِي اللَّهَ وَاصْبِرِي».

(١) انظر: «تفسير الطبري» (١٦/ ١٠٨ - ١١١)، و«تفسير البغوي» (٣/ ٢٠٤)، و«تفسير القرطبي»

(١١/ ١٣٦ - ١٤١)، و«تفسير ابن كثير» (٣/ ١٣٣)، و«الدر المنثور» (٤/ ٤٧٢)، (٥/ ٥٣٥)،

و«فتح القدير» (٣/ ٣٤٦ - ٣٤٤)، و«مناهل العرفان» (١/ ٢٩٨)، و«الإتقان» (١/ ٢٠٩).

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (١٦/ ١١١)، و«تفسير القرطبي» (١١/ ١٣٧)، و«تفسير ابن كثير» (٣/ ١٣٤)،

و«فتح القدير» (٣/ ٣٤٤)، و«تفسير النسفي» (٣/ ٤٤)، و«تفسير البيضاوي» (٤/ ٢٩)، و«تفسير أبي

السعود» (٥/ ٢٧٦).

(٢) رواه مسلم (٢/ ٦٣٧) (٦٢٦) (١٥).

«فاتقي الله»؛ أي: لا تفعل ما يغضب الله عند المصيبة. «واصبري» عليها. واعلم أن المصائب، وكذلك ما يصيب الإنسان من همٍّ، أو غمٍّ، وغيرهما ينقسم إلى قسمين:

قسمٌ يكونُ كفارةً، وهذا يحصل للإنسان، سواءً احتسب الأجر، أم لم يحتسبه. والقسم الثاني: يكونُ كفارةً وأجرًا، وذلك فيما إذا احتسب الإنسان الأجر من الله ﷻ على هذا الصبر. ودليلُ هذا: قولُ النبي ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»^(١).

فالصبرُ بدونِ احتسابِ كفارةٍ، والصبرُ باحتسابِ كفارةٍ وثوابٍ، ولهذا ينبغي للإنسان إذا أُصيبَ بمصيبةٍ ألا يجعل أمره صبراً فقط، بل يصبر وهو ينتظر من الله تعالى أن يشيئه على هذه المصيبة حتى ينال ثوابها. وقد استدلل بعض العلماء بهذا الحديث على جواز زيارة المرأة القبور، قال: لأنَّ النبي ﷺ لم ينهها.

والجواب عن هذا أن يقال: القاعدةُ الشرعيةُ أنَّ النصوصَ إذا صار ظاهرها التعارض فإننا نأخذُ بالمُحكَمِ منها، وهو الذي لا يَحْتَمِلُ إلا معنى واحداً، فالنهي عن زيارة القبور للنساء واضحٌ صريحٌ، فقد لعن النبي ﷺ زائرات القبور^(٢).

(١) تقدم تخريجه، وقد رواه البخاري (١)، ومسلم (٣/ ١٥١٥) (١٩٠٧)، وقد قال السيوطي رحمه الله في «الأشباه والنظائر» (ص ٨) عن هذا الحديث: وبالجمله فإنه لم يبق أحد من أصحاب السنن والمسانيد لم يرو هذا الحديث إلا مالك في «الموطأ». اهـ

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (١/ ٢٢٩) (٢٠٣٠)، وأبو داود (٣٢٣٦)، والترمذي (٣٢٠)، والنسائي (٢٠٤٣)، وابن ماجه (١٥٧٥)، والحديث ضعفه الشيخ الألباني رحمه الله في «تعليقه على السنن» بهذا اللفظ، ولكن حسنه رحمه الله بلفظ «لعن رسول الله ﷺ زائرات القبور» كما في تعليقه على سنن ابن ماجه (١٥٧٤).

وأما هذا الحديث فإنه ليس بصريح؛ لأن هذه المرأة يَحْتَمِلُ أنه لشدة ما بها من الأسى والحزن لم تَمْلِكْ نفسها أن تَخْرُجَ لِتَبْكِيَّ عِنْدَ قَبْرِ ابْنِهَا، فَعَذَّرَهَا النَّبِيُّ ﷺ بِمَا يَعْلَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﷺ من حَالِهَا، ولهذا رُخِّصَ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُحَدِّثَ عَلَى الْمَيِّتِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، إِنْ لَمْ يَكُنْ زَوْجًا.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «اتَّقِيَ اللَّهَ وَاصْبِرْ» أَي: وَلَا تَخْرُجِي لِلْقَبْرِ، وَتَبْكِي عِنْدَهُ، فَيَكُونُ الْأَمْرُ بِالتَّقْوَى عَامًّا لِتَقْوَى اللَّهِ تَعَالَى فِي تَرْكِ الْبَكَاءِ عِنْدَ الْقَبْرِ، وَكَذَلِكَ بِالْخُرُوجِ.

وَالْإِحْتِمَالُ الثَّلَاثُ هُوَ: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمَّا رَأَى مَا بِهَا مِنَ الْمَصِيبَةِ الْعَظِيمَةِ، وَأَنَّهَا لَمْ تَمْلِكْ أَنْ تَبْقَى فِي بَيْتِهَا حَتَّى خَرَجَتْ إِلَى قَبْرِ ابْنِهَا لَمْ يَذْكُرْ لَهَا زِيَارَةَ الْقُبُورِ رَفَقًا بِهَا فِي هَذِهِ الْحَالِ. وَالْمَهْمُ: أَنَّ هَذِهِ قَضِيَّةٌ عَيْنٌ، لَهَا إِحْتِمَالَاتٌ، وَأَمَّا لَعْنُ زَائِرَاتِ الْقُبُورِ فَهُوَ لَفْظٌ عَامٌّ مُحْكَمٌ، فَلَا يُعَارِضُ بِهِ هَذِهِ الْقَضِيَّةَ الْعَيْنِيَّةَ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨- بَابُ غُسْلِ الْمَيِّتِ وَوُضُوئِهِ بِالْمَاءِ وَالسَّدْرِ.

وَحَنَظَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ابْنًا لِسَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ وَحَمَلَهُ وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ^(١).

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: الْمُسْلِمُ لَا يَنْجُسُ حَيًّا وَلَا مَيِّتًا^(٢).

(١) علقه البخاري، كما في «الفتح» (٣/ ١٢٥)، ووصله مالك في «الموطأ» (١/ ٥٤) (١٦)، قال: عن

نافع، أن عبد الله بن عمر حنط... الحديث.

وانظر: «تغليق التعليق» (٢/ ٤٦٠).

(٢) علقه البخاري بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٣/ ١٢٥)، ووصله سعيد بن منصور في «سننه»، وابن

أبي شيبة في «مصنفه» (٣/ ٢٦٧): حدثنا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن عطاء، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

قال: لا تنجسوا موتاكم، فإن المؤمن لا ينجس حيًّا ولا ميتًا.

قال الحافظ في «الفتح» (٣/ ١٢٧): إسناده صحيح. وانظر «تغليق التعليق» (٢/ ٤٦٠، ٤٦١).

وَقَالَ سَعِيدٌ: لَوْ كَانَ نَجَسًا مَا مَسَسْتُهُ ^(١).

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ لَا يَنْجُسُ» ^(٢).

❖ البخاري رحمه الله بهذه الترجمة وهذه الآثار: هل غُسل الميت يُنجس من غسله؟ وظاهره أيضًا أنه يرى أنه لا يُوجبُ الوضوء، وهو الصحيح؛ لأنه ليس هناك أحاديثٌ صحيحةٌ صريحةٌ في إيجابِ الوضوء، والأصلُ بقاءُ الوضوءِ على صحته؛ لأن صحته ثابتةٌ بمقتضى الدليل الشرعي، وما ثبتَ بمقتضى الدليل الشرعي فإنه لا يمكن أن يُرفعَ إلا بدليل شرعي.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

١٢٥٣ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْنِيَّيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ الْأَنْصَارِيَّةِ رضي الله عنها قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَوَفَّيْتُ ابْنَتَهُ فَقَالَ: «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا، أَوْ خَمْسًا، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتَ ذَلِكَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَاجْعَلْنَ فِي الْآخِرَةِ كَافُورًا، أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ فَإِذَا فَرَّغْتِ فَاذْنِي» فَلَمَّا فَرَّغْنَا آذَانَهُ، فَأَعْطَانَا حِقْوَهُ فَقَالَ: «أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ -عَنِي: إِزَارُهُ-» ^(١).

في هذا الحديث: دليلٌ على أن الذي يتولَّى غُسلَ النساءِ هنَّ النساءُ، والذي يتولَّى غُسلَ الرجالِ هم الرجالُ، إلا أنه يجوزُ للرجل أن يُغسِّلَ زوجته، وللمرأة أن تُغسِّلَ زوجها.

(١) علقه البخاري رحمه الله بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٣/ ١٢٥)، ووصله ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣/ ٢٦٨): عن يحيى القطان، عن الجعيد، عن عائشة بنت سعد بن أبي وقاص، أن أباهَا أَوْذَنَ بسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، هلك بالعقيق، فخرج إليه سعد، فغسله وكفنه، ثم أقبل معه حتى حاذى بداره، فأمر بغسل فسكب له، فاغتسل، ثم خرج فقال: أيها الناس إني والله ما اغتسلت من غُسل، ولو كان نجسًا ما مسسته ولكن آذاني الحر، فاغتسلت. وانظر «تغليق التعليق» (٢/ ٤٦٢).

(٢) علقه البخاري رحمه الله بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٣/ ١٢٥)، وقد أسنده في كتاب الغسل، باب الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره (٢٨٥)، انظر: «التغليق» (٢/ ٤٦٢).

(٢) مسلم (٢/ ٦٤٦) (٩٣٩) (٣٦).

وفيه أيضًا: أن النبي كان لا يعلم الغيب؛ لقوله «إِذَا فَرَعْتَنَ فَأَذْنَنِي».

وفيه: أن تغسيل الميت من باب التنظيف، والمراد ما زاد على الواحدة، وقيل: مطلقاً؛ لأن النبي ﷺ قال: «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا، أَوْ خَمْسًا، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتَنَ ذَلِكَ».

وفيه أيضًا: دليل على أنه يجوزُ مجاوزة السبع إذا رأى ذلك الغاسلات، وأنه لا يتقيد بالسبع؛ لأن هذا التغسيل إزالة وسخ، والأموات يختلفون، فبعض الناس يكون مرضه طويلاً، ويكون عليه أوساخ كثيرة، أو يكون عليه بؤة أو أشياء تحتاج إلى طول المعاناة، فيرجع في هذا إلى ما يراه الغاسل.

وفيه أيضًا: أنه يجوز للغاسلة أن تستعين بغيرها عند الحاجة؛ لأن الضمائر في هذا الحديث ضمائر جمع، وهو كذلك.

وكذلك بالنسبة للرجال يجوز للغاسل أن يستعين بغيره، إذا احتاج إلى هذا. وأما إذا لم تكن حاجة فقد ذكر العلماء رحمهم الله: أنه يكره لغير من يحتاج إليه أن يحضر التغسيل^(١).

ومن فوائد هذا الحديث: أنه ينبغي أن يخلط السدر في ماء تغسيل الميت؛ لأن السدر يحصل به التنظيف، وهو بارد على الجلد، فلا يئنه بخلاف الصابون، ولهذا قيد الفقهاء رحمهم الله استعمال الصابون بالنسبة لغسل الميت بما إذا كان هناك حاجة، وأما إذا لم يكن حاجة فلا يستعمل.

وقد ذكر العلماء رحمهم الله كيفية التغسيل بالسدر، فقالوا: يؤتى بالماء في قدر، ويوضع فيه السدر المدقوق، ثم يخط باليد حتى تطير رغوته، فتؤخذ الرغوة، ويغسل بها الرأس؛ لأن الرأس فيه شعر، ولو غسل بقل السدر لشق إزالته عنه، فيغسل بالرغوة؛ لأنه يحصل بها التنظيف بدون أن يبقى ثقل، والباقي يغسل به سائر الجسد.

ومن فوائد هذا الحديث: أنه ينبغي في تغسيل الميت أن يجعل في آخر غسلة كافور، وذلك بأن يدق، ويخلط في الماء الذي يكون في آخر غسلة.

(١) انظر: «كشف القناع» (٢/ ٩٢)، و«المغني» (٣/ ٣٧٠).

والكافور نوعٌ من الطِّيبِ معروفٌ، قال أهلُ العلم: وفيه فائدتان: الفائدة الأولى: تصليبُ الجلدِ.

والفائدة الثانية: أنه يطردُ الهوامَّ، لأن الإنسانَ في القبرِ يكونُ عُزْصَةً للهوامِّ؛ فالنملةُ مثلاً تخرقُ عليه الكفنَ حتى تصلَ إلى بدنِه.

ومن فوائدِ هذا الحديثِ: شَفَقَةُ النبي ﷺ على بناتِه، وهذا أمرٌ طبعي، فكلُّ إنسانٍ يُشْفِقُ على أولادِه، إلا مَنْ نزعَ اللهُ الرحمةَ من قلبِه، والعياذُ بالله.

وفيه أيضاً: دليلٌ على صلةِ النبي ﷺ لِرَحِمِه؛ لأنَّ إحسانَ الإنسانِ إلى أولادِه من بابِ صلةِ الرحمِ، وإحسانَ الأولادِ إلى آبائهم وأمهاتهم من بابِ البرِّ، وكثيرٌ من الناسِ يَغْفُلُ عن مسألةِ صلةِ الرحمِ في الأولادِ، ولكن ينبغي أن تستحضرَ هذا إذا أتيتَ لهم بملبسٍ، أو مأكَلٍ، أو مشاربٍ، فتتوي بها مع القيامِ بالواجبِ أنَّك واصلٌ للرحمِ حتى تكونَ من الواصلين.

ومن فوائدِ هذا الحديثِ: التبرُّكُ بآثارِ النبي ﷺ وذلك لأنه ﷺ أعطاهُنَّ حقَّوه؛ يعني: إزاره، وسُمِّيَ حقَّوا؛ لأنه يُربطُ بالحقِّ.

ولكن هل التبرُّكُ يسري فيمنَ حقَّقَ اتباعَ الرسولِ ﷺ من الأئمة، أم لا؟ الصواب: أنه لا يُتبرَّكُ إلا بآثارِ محمدٍ ﷺ ويدلُّ لهذا أن الصحابةَ رضي الله عنهم ما كانوا يتبرَّكونَ بآثارِ الفضلاءِ منهم، فلم يتبرَّكوا بآثارِ أبي بكرٍ، ولا عمرَ، ولا عثمانَ، ولا عليٍّ، ولا غيرهم من أفاضلِ الصحابةِ، ولو كان خيراً لسبقونا إليه.

لكنَّ الرسولَ ﷺ له خاصَّةٌ، فيتبرَّكُ بشيابه، ويعرقُه^(١)، وبريقه، وبكلِّ ما يتصلُّ به صلواتُ اللهِ وسلامه عليه^(٢).

(١) جاء ذلك في صحيح مسلم (٤/ ١٨١٥) (٢٣٣١)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) انظر: كتاب «التبرُّك» للدكتور ناصر الجديع رحمه الله، فقد أورد فيه جزءاً كبيراً من صور التبرُّك به ﷺ في حياته، وبعد مماته.

وفيه أيضًا من الفوائد: أنه يَنْبَغِي ملاصقة ما فيه البركة؛ لقوله: «أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ»؛
يعني: اجْعَلْنَاهُ مما يلي بَشَرَتِهَا، فليس في اللِّفَافَةِ العليا، بل هو اللِّفَافَةُ المباشرةُ للبَشَرَةِ.
وفيه أيضًا: أنه يُبَدَأُ بالمِياَمِ، يعني: بعد أن تُغْسَلَ مواضعُ الوضوءِ يُبَدَأُ بالمِياَمِ؛
يعني: بالجانبِ الأيمنِ من الجسدِ، فَيُبَدَأُ بِالْفَخِذِ الأيمنِ، والعُضْدِ الأيمنِ، والشَّقِّ
الأيمنِ؛ لأن النبي ﷺ كان يعجبه التيامنُ في كُلِّ شَيْءٍ^(١).
وفيه أيضًا من الفوائد: أن شَعَرَ المَرَأَةِ يجعلُ ثلاثةَ قرونٍ: قرنٌ في الوسطِ، وقرنٌ
في اليمينِ، وقرنٌ في الشمالِ^(٢).

وهل يقاسُ على ذلك ما لو مات الرجلُ وعليه شعرٌ كشعرِ المرأةِ؟
الظاهرُ: نعم؛ لأن الأصلَ تساوي الرجالِ والنساءِ في الأحكامِ، إلا بدليلٍ.
فإذا قال قائلٌ: ما هو الدليلُ على مشروعيةِ جعلِ رأسِها ثلاثَ صفائرٍ؟
قلنا: لأنَّ أُمَّ عَطِيَّةَ رضي الله عنها كانت هي التي تُغْسَلُ النساءُ^(٣)، فهي إما أن تَتَلَقَّاهُ من
الرسولِ ﷺ، وإما أن يكونَ هذا معلومًا عندهم علمًا شبه ضروريٍّ، وأدنى ما فيه
أنَّهُنَّ يَتَعَبَّدْنَ بذلك، ولم يُنْهَيْنِ عنه في زمنٍ ينزِلُ فيه الوحي.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:
٩- باب مَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يُغْسَلَ وَتَرًا.

- (١) تقدم تخريجه.
- (٢) لو كانت المرأة التي تُغْسَلُ مضمفورة شعرها قرناً واحداً، فهل ينقض، ويضفر مرة أخرى؟
فأجاب رحمته الله: نعم، ينقض ويجعل ثلاثة قرون.
- (٣) سئل الشيخ الشارح رحمته الله: ما حكم ما يفعله بعض الناس من كونه يتخذ تغسيل الميت حرفة،
ويشترط مبلغاً معيناً لتغسيل الميت؟
فأجاب رحمته الله: لا بأس بذلك، سواء وجد غيره، أم لم يوجد.
- وسئل أيضاً رحمته الله: هل يُخْبِرُ الإنسان المُغْسَلُ بما يراه من سوء في الميت؟
فأجاب رحمته الله: إذا كان المقصود التنفير من عمله، أو بدعته، أو كان كافراً، فلا بأس.

١٢٥٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ رضي الله عنها قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَغْسِلُ ابْنَتَهُ فَقَالَ: «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا، أَوْ خَمْسًا، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ بِسَاءٍ وَسِدْرٍ، وَاجْعَلْنَ فِي الْآخِرَةِ كَافُورًا، فَإِذَا فَرَغْتَنَّ فَأَذْنِي» فَلَمَّا فَرَغْنَا أَذْنَاهُ، فَأَلْقَى إِلَيْنَا حِقْوَهُ، فَقَالَ: «أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ».

فَقَالَ أَيُّوبُ: وَحَدَّثَنِي حَفْصَةُ بِمِثْلِ حَدِيثِ مُحَمَّدٍ، وَكَانَ فِي حَدِيثِ حَفْصَةَ: «اغْسِلْنَهَا وَتَرًا» وَكَانَ فِيهِ: «ثَلَاثًا، أَوْ خَمْسًا، أَوْ سَبْعًا» وَكَانَ فِيهِ أَنَّهُ قَالَ: «ابْدُءُوا بِمِيَامِنِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا» وَكَانَ فِيهِ أَنَّ أُمَّ عَطِيَّةٍ قَالَتْ: وَمَشَطْنَاهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ ^(١).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

١٠ - بَابُ يَبْدَأُ بِمِيَامِنِ الْمَيِّتِ.

١٢٥٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي غُسْلِ ابْنَتِهِ: «ابْدَأَنَّ بِمِيَامِنِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا» ^(٢).



١١ - بَابُ مَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنَ الْمَيِّتِ.

١٢٥٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ خَالِدِ الْحَدَّاءِ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ قَالَتْ: لَمَّا غَسَلْنَا ابْنَةَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَنَا وَنَحْنُ نَغْسِلُهَا: «ابْدُءُوا بِمِيَامِنِهَا، وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ» ^(٣).

(١) رواه مسلم (٢/ ٦٤٦ - ٦٤٨) (٩٣٩) (٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣).

وقال الحافظ رحمته الله في «الفتح» (٣/ ١٣٠): قوله: فقال أيوب كذا للأكثر بالفاء، وهو بالإسناد المذكور، ووقع عند الأصيلي، وقال بالواو، وربما ظنَّ معلقًا، وليس كذلك. اهـ

(٢) رواه مسلم (٢/ ٦٤٨) (٩٣٩) (٤٣).

(٣) رواه مسلم (٢/ ٦٤٨) (٩٣٩) (٤٣، ٤٢).

١٢- بَابُ هَلْ تُكْفَنُ الْمَرْأَةُ فِي إِزَارِ الرَّجُلِ.

١٢٥٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَمَّادٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: تُوِّفْتُ بِنْتُ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لَنَا: «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا، أَوْ خَمْسًا، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتَنَ، فَإِذَا فَرَعْتَنَ فَأَذِنِّي» فَلَمَّا فَرَعْنَا آذَنَاهُ فَزَعَّ مِنْ حَقْوِهِ إِزَارَهُ وَقَالَ: «أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ»^(١).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ١٣١):

قوله: «بَابُ هَلْ تُكْفَنُ الْمَرْأَةُ فِي إِزَارِ الرَّجُلِ». أورد فيه حديث أم عطية أيضًا، وشاهد الترجمة: قوله فيه: «فَاعْطَاهَا إِزَارَهُ».

قال ابنُ رَشِيدٍ: أشار بقوله: هل إلى تردُّدِ عِنْدَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ، فَكَأَنَّهُ أَوْمَأَ إِلَى احْتِمَالِ اخْتِصَاصِ ذَلِكَ بِالنَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الْمَوْجُودَ فِيهِ مِنَ الْبَرَكَةِ، وَنَحْوِهَا قَدْ لَا تَكُونُ فِي غَيْرِهِ، وَلَا سِيَّمَا مَعَ قَرَبِ عَهْدِهِ بِعِرْقِهِ الْكَرِيمِ، وَلَكِنَّ الْأَظْهَرَ الْجَوَازُ. وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ بَطَّالٍ الْإِتْفَاقَ عَلَى ذَلِكَ، لَكِنْ لَا يَلِزُ مِنْ ذَلِكَ التَّعَقُّبُ عَلَى الْبَخَارِيِّ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا تَرَجَّمَ بِالنَّظَرِ إِلَى سِيَاقِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ قَابِلٌ لِلِاحْتِمَالِ.

وقال الزَّيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ نحوه، وزاد احتمالَ الاختصاصِ بِالْمَحْرَمِ، أَمْ بِمَنْ يَكُونُ فِي مِثْلِ إِزَارِ النَّبِيِّ ﷺ وَجَسَدِهِ مِنْ تَحْقِيقِ النِّظَافَةِ وَعَدَمِ نَفَرَةِ الزَّوْجِ وَغَيْرَتِهِ أَنْ تَلْبَسَ زَوْجَتُهُ لِبَاسَ غَيْرِهِ. اهـ.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ١٢٩-١٣٠):

قوله: «أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ»؛ أَي: اجْعَلْنَاهُ شَعَارَهَا؛ أَي: الثَّوبَ الَّذِي يَلْبَسُ جَسَدَهَا، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى صِفَتِهِ فِي بَابٍ مُفْرَدٍ.

قيل: الْحِكْمَةُ فِي تَأْخِيرِ الْإِزَارِ مَعَهُ إِلَى أَنْ يَفْرُغَنَّ مِنَ الْغَسْلِ، وَلَمْ يَنْأَوِلْهُنَّ إِيَّاهُ؛ لِيَكُونَ قَرِيبَ الْعَهْدِ مِنْ جَسَدِهِ الْكَرِيمِ، حَتَّى لَا يَكُونَ بَيْنَ انْتِقَالِهِ مِنْ جَسَدِهِ إِلَى جَسَدِهَا فَاصِلٌ، وَهُوَ أَصْلٌ فِي التَّبَرُّكِ بِأَثَارِ الصَّالِحِينَ. اهـ.

وهذا غلط، قال الشيخ عبد العزيز بن باز في حاشية «الفتح»: قد سبق غير مرة في الحاشية أن التبرك بآثار الصالحين غير جائز، وإنما يجوز ذلك بالنبي ﷺ خاصة؛ لما جعل الله في جسده وما مسه من البركة، وأما غيره فلا يقاس عليه لوجهين: أحدهما: أن الصحابة رضي الله عنهم لم يفعلوا ذلك مع غير النبي ﷺ، ولو كان خيراً لسبقونا إليه. الثاني: أن فعل ذلك مع غير النبي ﷺ من وسائل الشرك، فوجب منعه. والله أعلم. اهـ ثم قال ابن حجر رحمه الله: وفيه: جواز تكفين المرأة في ثوب الرجل، وسيأتي الكلام عليه في باب مفرد. اهـ

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

١٣ - بَابٌ يَجْعَلُ الْكَافُورُ فِي آخِرِهِ.

١٢٥٨ - حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رضي الله عنها قَالَتْ: تُوِّفِتُ إِحْدَى بَنَاتِ النَّبِيِّ ﷺ فَخَرَجَ فَقَالَ: «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا، أَوْ خَمْسًا، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُنَّ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَاجْعَلْنَ فِي الْآخِرَةِ كَافُورًا أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ، فَإِذَا فَرَعْتُنَّ فَادْنِيْنِي» قَالَتْ: فَلَمَّا فَرَعْنَا آدَنَاهُ، فَأَلْقَى إِلَيْنَا حَقْوَهُ فَقَالَ: «أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ». وَعَنْ أَيُّوبَ عَنْ حَفْصَةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رضي الله عنها بِنَحْوِهِ^(١).

١٢٥٩ - وَقَالَتْ إِنَّهُ قَالَ: «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا، أَوْ خَمْسًا، أَوْ سَبْعًا، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُنَّ» قَالَتْ حَفْصَةُ: قَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ رضي الله عنها: وَجَعَلْنَا رَأْسَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ.

١٤ - بَابُ نَقْضِ شَعْرِ الْمَرْأَةِ.

وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: لَا بَأْسَ أَنْ يُنْقَضَ شَعْرُ الْمَيِّتِ^(٢).

(١) رواه مسلم (٢/ ٦٤٦) (٩٣٩) (٣٦).

وقال الحافظ رحمه الله في «الفتح» (٣/ ١٣٢): قوله: وعن أيوب. هو معطوف على الإسناد الأول. اهـ

(٢) علقه البخاري رحمه الله بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٣/ ١٣٢)، وقد وصله سعيد بن منصور في

«سننه» قال: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، حدثنا ابن عون، عن محمد بن سيرين، به. انظر: «تغليق

١٢٦٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ أَيُّوبُ: وَسَمِعْتُ حَفْصَةَ بِنْتَ سِيرِينَ قَالَتْ: حَدَّثَنَا أُمُّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهُنَّ جَعَلْنَ رَأْسَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ، نَقَضْنَهُ، ثُمَّ غَسَلْنَهُ، ثُمَّ جَعَلْنَهُ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ ^(١).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١٣٢/٣):

﴿قَوْلُهُ: «بَابُ نَقْضِ شَعْرِ الْمَرْأَةِ»؛ أَي: الْمَيْتَةِ قَبْلَ الْغَسْلِ، وَالتَّقْيِيدُ بِالْمَرْأَةِ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ، أَوْ الْأَكْثَرِ؛ وَإِلَّا فَالرَّجُلُ إِذَا كَانَ لَهُ شَعْرٌ يُنْقَضُ لِأَجْلِ التَّنْظِيفِ، وَلِيُبلَّغَ الْمَاءُ الْبَشْرَةَ. وَذَهَبَ مِنْ مَنَعِهِ إِلَى أَنَّهُ قَدْ يَفْضُ إِلَى انْتِفَافِ شَعْرِهِ، وَأَجَابَ مَنْ أَثْبَتَهُ بِأَنَّهُ يُضَمُّ إِلَى مَا انْتَشَرَ مِنْهُ. ﴿قَوْلُهُ: «قَالَ ابْنُ سِيرِينَ... إِلَى آخِرِهِ». وَصَلَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، مِنْ طَرِيقِ أَيُّوبَ عَنْهُ. ﴿قَوْلُهُ: «حَدَّثَنَا أَحْمَدُ». كَذَا لِلْأَكْثَرِ غَيْرَ مَنْسُوبٍ، وَنَسَبَهُ أَبُو عَلِيٍّ بَنُ شَبَّوَيْهِ، عَنِ الْفَرَبَرِيِّ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ.

﴿قَوْلُهُ: «قَالَ أَيُّوبُ». فِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ طَرِيقِ حَرْمَلَةَ، عَنْ ابْنِ وَهْبٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَنَّ أَيُّوبَ بْنَ أَبِي تَمِيمَةَ أَخْبَرَهُ.

﴿قَوْلُهُ: «وَسَمِعْتُ». هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى مَحْذُوفٍ، تَقْدِيرُهُ: سَمِعْتُ كَذَا، وَسَمِعْتُ حَفْصَةَ، وَسَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ. اهـ

وَلَكِنْ هَلْ يُزَالُ شَيْءٌ مِنَ شَعْرِ الْمَيْتِ وَأَظْفَارِهِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؟

الْجَوَابُ: اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ:

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يُزَالُ إِذَا طَالَ الشَّعْرُ وَالْأَظْفَارُ؛ كَشَعْرِ الْإِنْطَيْنِ وَالشَّارِبِ، وَأَظْفَارِ الرَّجُلَيْنِ وَالْيَدَيْنِ، وَيُجْعَلُ فِي الْكَفْنِ مَعَ الْمَيْتِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يُزَالُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ إِزَالَةِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ هُوَ التَّنْظِيفُ، وَالْمَيْتُ قَدْ ارْتَحَلَ، وَيَحْصُلُ تَنْظِيفُهُ بِالْمَاءِ.

=

التعليق (٢/ ٤٦٢).

(١) رواه مسلم بنحوه (٢/ ٦٤٧) (٩٣٩) (٣٩).

والذي يظهر أنه إذا طال طولاً مُشَوَّهاً فإنه يُزَالُ، لكن بدونِ نَتْفٍ، فيزال بالحلق أو بالقص، والقصُّ أولى، وأما أن يَتَقَى وجه الميت مُشَوَّهاً بشعرِ الشاربِ، وتَبْقَى يدهُ ورجلهُ مُشَوَّهَتَيْنِ بالأظفارِ الطويلةِ ففیه نظرٌ.
وأما القولُ بأنها تُجَعَلُ معه أو في الأرضِ كما لو كان حياً فالله أعلم^(١).



ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥- باب كيف الإشعار للميت.

وَقَالَ الْحَسَنُ: الْخِرْقَةُ الْخَامِيسَةُ يُشَدُّ بِهَا الْفَخَذَيْنِ وَالْوَرَكَيْنِ تَحْتَ الدَّرْعِ^(١).
١٢٦١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَنَّ أَيُّوبَ أَخْبَرَهُ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ سِيرِينَ يَقُولُ: جَاءَتْ أُمُّ عَطِيَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ مِنَ اللَّاتِي بَايَعْنَ- قَدِمَتِ الْبَصْرَةَ؛ تَبَادُرُ ابْنًا لَهَا، فَلَمْ تَدْرِ كُهُ، فَحَدَّثَتْنَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ وَنَحْنُ نَغْسِلُ ابْنَتَهُ، فَقَالَ: «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا، أَوْ خَمْسًا، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ -إِنْ رَأَيْتُنَّ ذَلِكَ- بِسَاءٍ وَسِدْرٍ، وَاجْعَلْنَ فِي الْآخِرَةِ كَافُورًا، فَإِذَا فَرَعْتُنَّ فَادْنِي» قَالَتْ: فَلَمَّا فَرَعْنَا أَلْقَى إِلَيْنَا حِقْوَهُ فَقَالَ: «أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ» وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ. وَلَا أَدْرِي أَيُّ بَنَاتِهِ، وَزَعَمَ أَنَّ الْإِشْعَارَ: الْفُقْنَهَاءُ فِيهِ. وَكَذَلِكَ كَانَ ابْنُ سِيرِينَ يَأْمُرُ بِالْمَرْأَةِ أَنْ تُشَعَّرَ وَلَا تُؤَزَّرَ.
قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ١٣٣):

حديث أم عطية أيضاً، وإنما أفرده له هذه الترجمة لقوله في هذا السياق: وزعم أن

(١) انظر هذا الخلاف في «المجموع» (٥/ ١٣٧-١٤٠)، و«المغني» (٣/ ٤٨٢، ٤٨٣)، و«الإنصاف» (٢/ ٤٩٤)، و«المبدع» (٢/ ٢٣١، ٢٣٢)، و«الفروع» (٢/ ١٦٢)، و«مختصر الخرقى» (ص ٤٢)، و«المحرر في الفقه» (١/ ١٨٦)، و«عمدة الفقه» (ص ٢٧)، و«المبسوط» للسرخسي (٢/ ٥٩)، و«المحل» (٥/ ١٧٧).

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٣/ ١٣٣). قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في «تغليق التعليق» (٢/ ٤٦٣): قال ابن أبي شيبة: حدثنا عبد الأعلى، عن هشام، عن الحسن، قال: تكفن المرأة في خمسة أثواب.

الإشعارَ الفُفْهًا فيه، وفيه اختصارٌ، والتقديرُ: وزعمَ أنَّ معنى قوله أشعِرَناها إياه الفُفْهًا، وهو ظاهرُ اللفظِ؛ لأنَّ الشَّعَارَ ما يلي الجسدَ من الثيابِ.

والقائلُ في هذه الرواية: وزعمَ. هو أيوبُ، وذكرَ ابنُ بَطَّالٍ أنه ابنُ سيرينَ، والأوَّلُ أُولَى، وقد بيَّنه عبدُ الرزاقِ في روايته، عن ابنِ جُرَيْجٍ، قال: قلتُ لأيوبَ: قوله: «أشعِرَناها» تُوزَرُّ به؟ قال: ما أراه إلا قال: الفُفْهًا فيه.

وقوله: «وقال الحسنُ: الخِرْقَةُ الخامسة... إلخ». هذا يدلُّ على أنَّ أوَّلَ الكلامِ أنَّ المرأةَ تُكَفَّنُ في خمسةِ أثوابٍ، وقد وصلَّه ابنُ أبي شَيْبَةَ نَحْوَهُ، وروى الجوزقيُّ من طريقِ إبراهيمَ بنِ حبيبٍ بنِ الشهيد، عن هشامٍ، عن حفصةَ، عن أمِّ عطيةَ قالت: فكفَّناها في خمسةِ أثوابٍ، خَرَّناها كما يُخَمَّرُ الحيُّ.

وهذه الزيادةُ صحيحةُ الإسنادِ، وقولُ الحسنِ في الخِرْقَةِ الخامسةِ، قال به زُفَرٌ، وقالت طائفةٌ: تُشدُّ على صدرِها لِتُضَمَّ أكفانُها، وكأنَّ المصنِّفَ أشارَ إلى موافقة قولِ زُفَرٍ. ولا يكرهُ القميصُ للمرأةَ على الراجحِ عندَ الشافعيةِ، والحنابلةِ.

وقوله: «حدَّثنا أحمدُ». كذا للأكثرِ غيرِ منسوبٍ، وقال أبو عليٍّ بنُ شَبَّوَيْهٍ في روايته: حدَّثنا أحمدُ، يعني: ابنَ صالحٍ.

وفائدةُ قوله: «ولا أدري أيُّ بناته». هو مقولُ أيوبَ، وفيه دليلٌ على أنه لم يسمَعْ تسميتها من حفصةَ، وقد تقدَّم قريبًا من وجهٍ آخر عنه أنها أمُّ كلثومٍ. اهـ

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦ - بَابُ: يَجْعَلُ شَعْرَ الْمَرْأَةِ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ.

١٢٦٢ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أُمِّ الْهَذِيلِ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

قَالَتْ: ضَفَرْنَا شَعْرَ بِنْتِ النَّبِيِّ ﷺ - تَعْنِي: ثَلَاثَةَ قُرُونٍ - (١).

وَقَالَ وَكَيْعٌ: قَالَ سُفْيَانٌ: نَاصِبَتَهَا وَقَرَنِيهَا^(١).

١٧ - بَابُ يُلْقَى شَعْرُ الْمَرْأَةِ خَلْفَهَا.

١٢٦٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصَةُ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: تُوِفَّتْ إِحْدَى بَنَاتِ النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَانَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «اغْسِلْنَهَا بِالسَّدْرِ وَتَرًا، ثَلَاثًا، أَوْ خَمْسًا، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُنَّ ذَلِكَ، وَاجْعَلْنَ فِي الْآخِرَةِ كَافُورًا، أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ، فَإِذَا فَرَعْتُنَّ فَأَذِنِّي» فَلَمَّا فَرَعْنَا آذَنَاهُ، فَالَقَى إِلَيْنَا حَقْوَهُ، فَضَفَرْنَا شَعْرَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ، وَأَلْقَيْنَاهَا خَلْفَهَا.

١٨ - بَابُ الثِّيَابِ الْبَيْضِ لِلْكُفْنِ.

١٢٦٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَفَّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيَاضٍ سَحُولِيَةٍ مِنْ كُرْسُفٍ، لَيْسَ فِيهِنَّ قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ^(١).

في هذا الحديث: دليلٌ على أن الأفضل في الأكفان الأبيض، ولا شك في ذلك؛ لأن النبي ﷺ كَفَّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيَاضٍ.

وفيه أيضًا: أن الرجل يُكَفَّنُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ؛ يَعْنِي: ثَلَاثَ قِطْعٍ تَوْضَعُ وَاحِدَةٌ فَوْقَ الْأُخْرَى ثُمَّ يَوْضَعُ عَلَيْهَا الْمَيِّتُ ثُمَّ تَرُدُّ طَرَفَ اللَّفَافَةِ الْعُلْيَا، وَهِيَ الَّتِي تَلِي الْمَيِّتَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ تَرُدُّ طَرَفَهَا مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ عَلَى اللَّفَافَةِ الَّتِي جَاءَتْ مِنْ قِبَلِ الْيَمِينِ، نَفْعَلُ بِالْأُولَى هَكَذَا، ثُمَّ نَفْعَلُ بِالثَّانِيَةِ كَذَلِكَ، ثُمَّ بِالثَّلَاثَةِ كَذَلِكَ.

فَلَا تَرُدُّ طَرَفَ اللَّفَافَةِ الثَّلَاثَةِ مَرَّةً وَاحِدَةً، بِمَعْنَى أَنْ تَجْمَعَ الثَّلَاثَ، وَتَرُدُّهَا عَلَى الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ تَرُدُّ الثَّلَاثَ عَلَى الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ، فَأَوَّلًا أَكْمِلُ رَدَّ اللَّفَافَةِ الْأُولَى،

(١) قال الحافظ في «الفتح» (٣/ ١٣٤): ورواية وكيع وصلها الإسماعيلي بهذه الزيادة. اهـ.

وانظر: «تغليق التعليق» (٢/ ٤٦٣).

(٢) رواه مسلم (٢/ ٦٤٩) (٩٤١) (٤٥).

فتردَّ الطرفَ الذي يلي يمينَ الميت، ثم الطرفَ الذي يلي يساره، ثم الثانية، ثم الثالثة على نفس الطريقة.

وفيه أيضًا: دليلٌ على أنه لا يزدادُ على هذه الثلاثة؛ لقوله: ليس فيهن قميصٌ ولا عمامةٌ، وهذا هو الصحيح، وهو ظاهر اللفظ.

وأما قولُ مَنْ قَالَ: إنه يضافُ إليها القميصُ والعمامةُ، وقال: إن معنى قوله: ثلاثة أثوابٍ بيضٍ سَحُولِيَّةٌ يمانيةٌ من كُرْسُفٍ، ليس فيهن قميصٌ ولا عمامةٌ: يَعْنِي زائدةٌ عن القميصِ والعمامةِ، فتكونُ الأثوابُ خمسةً^(١) فهذا الرأي مخالفٌ لظاهر اللفظ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ١٣٥):

﴿قَوْلُهُ: «بَابُ الثِّيَابِ الْبَيْضِ لِلْكَفَنِ». أورد فيه حديثَ عائشةَ: كَفَّنَ النَّبِيُّ ﷺ فِي

ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ... الحديث.

وتقريرُ الاستدلال به أن الله لم يَكُنْ لِيَخْتَارَ لِنَبِيِّهِ إِلَّا الْأَفْضَلَ، وَكَأَنَّ الْمُصَنِّفَ لَمْ يَثْبُتْ عَلَى شَرْطِهِ الْحَدِيثِ الصَّرِيحِ فِي الْبَابِ، وَهُوَ مَا رَوَاهُ أَصْحَابُ السَّنَنِ، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ بَلْفَظٍ: «الْبَسُوا ثِيَابَ الْبَيَاضِ؛ فَإِنَّمَا أَطْهَرُ وَأَطْيَبُ، وَكَفَّنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ». صححه الترمذي، والحاكم، وله شاهدٌ من حديثِ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ، أَخْرَجُوهُ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ أَيْضًا.

وَحَكَى بَعْضُ مَنْ صَنَّفَ فِي الْخِلَافِ عَنِ الْحَنْفِيَّةِ أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ عِنْدَهُمْ أَنْ يَكُونَ فِي إِحْدَاهَا ثَوْبٌ حَبْرَةٌ، وَكَأَنَّهُمْ أَخَذُوا بِمَا رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﷺ كَفَّنَ فِي ثَوْبَيْنِ، وَبُرْدٍ حَبْرَةٍ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، لَكِنْ رَوَى مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّهُمْ نَزَعُوهَا عَنْهُ.

قال الترمذي: وتكفيته في ثلاثة أثوابٍ بيضٍ أصحُّ ما ورد في كفنه ﷺ.

(١) انظر: «الفروع» (٢/ ١٧٨)، و«الإنصاف» (٢/ ٥١٣)، و«مجموع الفتاوى» (٢١/ ٢٠٠)، و«المهذب» (١/ ١٣٠)، و«الأم» (١/ ٢٦٦)، و«المجموع» (٢/ ٦٣)، (٥/ ١٤٩، ١٥٩)، و«حاشية ابن عابدين» (٢/ ٢٠٢)، و«شرح النووي على مسلم» (٧/ ٨).

وقال عبد الرزاق، عن مَعْمَرٍ، عن هشام بن عروة: لُفَّ في بُرْدٍ حَبْرَةٍ، جُفِّفَ فيه، ثم نَزِعَ عنه، ويمكن أن يُسْتَدَلَّ لهم بعموم حديث أنس: كان أحبُّ اللباسِ إلى رسولِ الله ﷺ الحَبْرَةُ. أخرجهُ الشيخان، وسيأتي في اللباسِ.
والحَبْرَةُ بكسرِ الحاءِ المهملة، وفتحِ الموحدة: ما كان من البرودِ مُخَطَّطًا.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٩ - باب الكَفَنِ فِي ثَوْبَيْنِ.

١٢٦٥ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ وَقِفٌ بِعَرَفَةَ إِذْ وَقَعَ عَنْ رَاحِلَتِهِ فَوْقَصَتُهُ - أَوْ قَالَ: فَأَوْقَصَتُهُ - قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ، وَلَا تُحَنِّطُوهُ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا»^(١).

[الحديث ١٢٦٥ - أطرافه في: ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٨٣٩، ١٨٤٩،

١٨٥٠، ١٨٥١].

هذا كان في حَجَّةِ الْوُدَاعِ، وكان النبي ﷺ واقفًا بعرفة، فُسِّلَ عن هذا الرجل الذي وَقَصَتُهُ راحِلَتُهُ، فأمرهم بأشياء، منها: تغسيلُهُ، فقال: «اغْسِلُوهُ»، والأمرُ هنا للوجوب، ولكنه فرض كفاية، ولهذا وَجَّه للجميع.

ومن فوائد هذا الحديث: استعمالُ السدرِ مع الماءِ في تغسيلِ الميتِ، ولو كان مُحَرَّمًا، وإذا جازَ الاغتسالُ بالماءِ المخلوطِ بالسدرِ في حالِ الموتِ، فهو جائزٌ أيضًا في حالِ الحياة.

ومن فوائده: أن تَغَيَّرَ الماءُ بالطاهرِ لا يَسْلُبُهُ الطُّهُورَةُ؛ لأنه لو كان يَسْلُبُهُ الطُّهُورَةُ لم يكن في استعماله فائدة، وهذا القولُ هو الراجحُ: أن أقسامَ المياهِ اثنانِ فقط: طهورٌ

(١) رواه مسلم (٢/ ٨٦٥) (١٢٠٦) (٩٣).

ونجس، وليس هناك شيء يسمى طاهراً.

وأما تقسيم بعض الفقهاء رحمه الله الماء إلى طهور، وطاهر، ونجس^(١)، وقولهم إن الطهور هو الطاهر في نفسه المَطْهَر لغيره، والنجس ما تغيّر بالنجاسة، أو خالطها وهو يسير، والطاهر ما كان طاهراً في نفسه، غير مطهر لغيره فهذا التقسيم لا دليل عليه.

ومن فوائده: أن هذا لو كان من شريعة الله لكان مبيّناً بياناً واضحاً؛ لأنه يتعلّق به الطهارة والصلاة، والطواف، وغير ذلك مما تُشرّع له الطهارة.

ومن فوائده: وجوب التكفين، وهو فرض كفاية، لقوله: «وكفّنوه».

وقوله: «في ثوبين». أكثر الروايات: «في ثوبيه»^(٢)، وهذا هو الأقرب، وثوباهما الإزار والرداء اللذان كان مُحَرِّماً فيهما.

فيؤخذ من هذا أنه ينبغي تكفين المَحْرَم الذي لم يحل التحلّل الأول في ثوبي إحرامه، ويشبه هذا أن النبي ﷺ أمر بدفن الشهداء في ثيابهم التي قُتلوا فيها^(٣).

وعليه فيكون الأفضل في تكفين المَحْرَم إذا مات قبل التحلّل الأول، أن يكفن في ثوبيه.

ومن فوائده هذا الحديث: أن الكفن واجب من تركة الميت؛ لقوله: في ثوبيه، وأن كفته مُقدّم على الدين؛ لأن النبي ﷺ لم يسأل: هل عليه دين أم لا؟

ومن حيث النظر: أن كفن الميت بمنزلة ثياب المدين والمفلس، فكما أن المدين إذا فُلس في الحياة لا تُباع ثيابه ولا أوانيّه، وكذلك إذا مات يكون تكفينه مُقدّماً على الدين.

ومن فوائده هذا الحديث: مشروعية تحنيط الميت، قال العلماء والحنوط أخلاط من الطيب تُجعل في مغايب^(٤) الميت، وفي مواضع السجود، ويُلف عليها الكفن ليقدّم

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢١/ ٢٤)، و«الفروع» (١/ ٤٥)، و«زاد المستقنع» (ص ٢٠).

(٢) رواه البخاري (١٨٥١)، ومسلم (٢/ ٨٦٥، ٨٦٦)، (١٢٠٦).

(٣) رواه البخاري (١٣٤٣).

(٤) المغايب جمع مغيب، وهي الأزفاغ، والأرفاغ جمع رُفغ، والرفع هو أصول الفخذين من باطن، وهما ما اكتنفاً أعالي جانبي العانة عند ملتقى أعالي بواطن الفخذين وأعلى البطن، وهما أيضاً أصول الإبطين.

على ربّه - تبارك وتعالى - طاهراً طيب الرائحة ^(١).

ومن فوائد هذا الحديث: تحريم الطيب على المَحْرَم، وهذا فيما إذا كان ابتداءً، وإما إذا كان الإنسان قد تطيب قبل إحرامه فلا حرج عليه أن يستديمه بعد الإحرام، ولهذا قالت عائشة رضي الله عنها: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِيصِ الْمُسْكِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وهو مُحْرَمٌ ^(٢).

وفي لفظ: كُنْتُ أَنْظُرُ ^(٣).

ومن فوائد هذا الحديث: وجوب كشف رأس الميت إذا مات قبل التحلل الأول؛ لقوله ﷺ: «وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ». كما أن المَحْرَم إذا كان حياً، فإنه لا يُغَطِّي رأسه. وهذا بالنسبة الرجل، وأما بالنسبة للمرأة، فإنه يُغَطِّي رأسها، كما لو كانت حية. ومن فوائد هذا الحديث: إثبات البعث؛ لقوله ﷺ: «فَإِنَّهُ يُبْعَثُ» والبعث هو إخراج الموتى من قبورهم، ومتى يكون ذلك؟

الجواب: يكون ذلك يوم القيامة، ويوم القيامة هو اليوم الذي يقوم فيه الناس من قبورهم لرب العالمين، وسُمِّي بذلك لثلاثة أوجه: أولاً: أن الناس يقومون فيه لله رب العالمين. ثانياً: أنه يُقام فيه العدل. ثالثاً: أنه يقوم فيه الأشهاد.

ومن فوائد هذا الحديث: إثبات الكلام للناس يوم القيامة، وأن هذا الرجل يُبْعَثُ كأنه في حال الإحرام مُكْبِياً، ويقول: لَيْلِكَ اللَّهُمَّ لَيْلِكَ.

==

«لسان العرب» (رف غ)، (غ ب ن).

(١) انظر: «دقائق المنهاج» للنووي (ص ٤٩)، و«تحرير ألفاظ التنبيه» للنووي (ص ٩٦)، و«فتح الوهاب» (١ / ١٦٤)، و«مغني المحتاج» (١ / ٣٣٩)، و«فتح الباري» (٤ / ٥٤)، و«نيل الأوطار» (٤ / ٧٦)، و«النهاية» لابن الأثير (ح ن ط).

(٢) رواه البخاري (١٥٣٧)، ومسلم (٨٤٧ / ٢) (١١٩٠).

(٣) رواه النسائي في «المجتبى» (٢٦٩٦)، وفي «سننه الكبرى» (٣٦٧٦).

وفي هذا الحديث: إشارة إلى أن الحجَّ شبيهٌ بالجهادِ، ولذلك مَنْ مات فيه يبعثُ على ما هو عليه؛ كالشهيدِ إذا بُعث يومَ القيامةِ يُبعثُ وجرحُه يثعبُ^(١) دماً، اللونُ لونُ الدمِ، والريحُ ريحُ المسكِ^(٢).

ولهذا تجدون الله ﷻ ذكرَ آياتِ الحجِّ بعد الأمرِ بالإنفاقِ في سبيلِ الله، فقال: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ (١١٥) وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ [البقرة: ١٩٥-١٩٦].

وقد ذهب كثيرٌ من العلماء إلى جوازِ صرفِ الزكاةِ في حجِّ الفريضة لمن ليس عنده مالٌ، وقال: إن الحجَّ في سبيلِ الله، واستدلَّ بقوله ﷺ حين سألتُه أُمُّ المؤمنین عاتشةُ رضي الله عنها: يا رسول الله، هل على النساءِ جهادٌ؟ قال: «عليهن جهادٌ لا قتالٌ فيه؛ الحجُّ والعمرة»^(٣).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٠- بابُ الْحَنُوطِ لِلْمَيِّتِ.

١٢٦٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ قَالَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ وَقَفَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعَرَفَةَ إِذْ وَقَعَ مِنْ رَاحِلَتِهِ فَأَقْصَعَتْهُ - أَوْ قَالَ: فَأَقْصَعَتْهُ - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ، وَلَا تُحَنِّطُوهُ وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا»^(٤).

الشاهد من هذا الحديث على أن الميتَ يُحَنِّطُ: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «وَلَا تُحَنِّطُوهُ» فهو دليلٌ على أن من عادتهم أن يحنطوا الأموات، والتحنيطُ أن يوضعَ الطيبُ المخلوطُ

(١) قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شرح مسلم» (٧/ ٢٩): هو بفتح الياء والعين وإسكان المثناة بينهما، ومعناه:

يجري متفجراً؛ أي: كثيراً، وهو بمعنى الرواية الأخرى: يتفجر دماً. اهـ.

(٢) رواه البخاري (٢٨٠٣)، ومسلم (٣/ ١٤٩٦) (١٨٧٦) (١٠٥).

(٣) رواه البخاري (٢٨٧٥، ٢٨٧٦)، وابن ماجه (٢٩٠١) واللفظ له.

(٤) رواه البخاري (١٢٦٦)، ومسلم (٢/ ٨٦٥) (١٢٠٦).

بأطيابٍ أخرى في مغابنه يعني: تحت إبطيه، وكذلك على عينيه، وكذلك في مغابنِ رُكْبَتَيْهِ حتى يكونَ حينَ قُدُومِهِ إلى رَبِّهِ ﷻ على أَكْمَلِ وَجْهِهِ.

ونظيرُ هذا الاستدلال: أن النبي ﷺ نهى الْمُحْرِمَةَ عن النِّقَابِ^(١)، فَنهَى الْمُحْرِمَةَ عن النِّقَابِ يَدُلُّ على أن غيرَ المحرمةِ تَتَّقِبُ، ولكنَّ نِقَابَ المرأةِ غيرَ المحرمةِ إن جَرَى على ما كان عليه العهدُ في عصرِ النبي ﷺ فهو جائزٌ، ولكن إذا توسَّعتِ النساءُ فيه، وتجاوزنَ الحلالَ فإنه يُمنَعُ، وهذه هي السُّنَّةُ؛ أي أنَّ منعَ المباحِ إذا خِيفَ التجاوزُ فيه هو من هَدْيِ النبي ﷺ.

ومما يدلُّ على ذلك: أن النبي ﷺ منعَ معاذًا أن يخبرَ الناسَ بحقِّ العبادِ على الله لَمَّا قَالَ له: «حقُّ الله على العبادِ أن يعبدُوهُ، ولا يَشْرِكُوا به شيئًا، وحقُّ العبادِ على الله ألا يُعَذِّبَ مَنْ لا يَشْرِكُ به شيئًا». قال معاذٌ: أفلا أُخْبِرُ الناسَ؟ قال: «لا، لا تُخْبِرْهُمْ فَيَتَكَلَّمُوا»^(٢) فَمَنَعَهُ من نشرِ العلمِ، والحديثُ ظاهرٌ في أنه ﷺ لم يُعَلِّمْ أَحَدًا بهذا الحديثِ إلا معاذًا، ومع ذلك منعه من نشره، ونشرُ العلمِ إذا لم يَعْلَمْهُ إلا واحدٌ فرضُ عينٍ، لكن منعه وقال: «لا تُبَشِّرْهُمْ فَيَتَكَلَّمُوا».

ولكن، ما الجوابُ عن إخبارِ معاذٍ بذلك؟

الجوابُ: أن معاذًا رضي الله عنه -وهو من فقهاء الصحابة- عَلِمَ أن النبي ﷺ يريدُ أن يَعْلَمَهُ الناسُ؛ لأنه لو أرادَ أن لا يَعْلَمَهُ الناسُ ما أَخْبَرَ به معاذًا، وَعَلِمَ رضي الله عنه أن قولَ الرسولِ ﷺ: «لا تُبَشِّرْهُمْ فَيَتَكَلَّمُوا». يكفي في كونِ الناسِ لا يَتَكَلَّمُونَ عليه؟ ولذلك لا يقال: إن معاذًا عصَى الرسولَ ﷺ عندما أَخْبَرَ الناسَ بذلك.

ومما يدلُّ على ذلك أيضًا: ما حصل في بناء الكعبة على قواعد إبراهيم فقد امتنع الرسول ﷺ منه خوفًا من الفتنة^(٣).

(١) رواه البخاري (١٨٣٨).

(٢) رواه البخاري (٢٨٥٦)، ومسلم (٥٨ / ١) (٣٠) (٤٩).

(٣) رواه البخاري (١٥٨٦)، ومسلم (٩٦٨ / ٢) (١٣٣٣) (٣٩٨).

ومما يدلُّ على ذلك أيضًا: ما وقع من عمر رضي الله عنه من منعه رجوع الإنسان إلى زوجته إذا طلقها ثلاثًا، مع أن رجوعه إذا طلقها ثلاثًا بدون رجعة، ولا عقد حق له، يعني: لو قال الزوج لامرأته: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق. فمن حقه أن يقول: راجعتك وترجع له.

وهكذا كانت الحال في عهد النبي ﷺ، وعهد أبي بكر، وستين من خلافة عمر، لكن لما كثر ذلك في الناس، وهو حرام، رأى عمر أن يمنع الرجل من حق له؛ لئلا يتجاسر الناس على الحرام ^(١).

وهو أيضًا من سنة الرسول ﷺ؛ لأنه قال: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي» ^(٢)، وعمر من أهدى الخلفاء الراشدين، بل نستطيع أن نقول: هو أهدى الخلفاء الراشدين بعد أبي بكر رضي الله عنه، حتى قال الرسول ﷺ فيه: «إن يكن فيكم محدثون فعمرو» ^(٣)، يعني: ملهمون. فعمرو خليفة راشد، وسنته متبعة بأمر الرسول ﷺ.

ونحن الآن نقول: النقاب لا نكح في جوازه، لكن إذا رأينا توسع النساء فيه، فلنا أن نمنعه، وهذا هو هدي الرسول ﷺ في منع ما يخاف منه التجاوز.

فإذا رأينا النساء الآن لا تقتصر المرأة منهن على النقاب، بل تفتح نقابين، وتفتح من وراء قدر العين، فتوسع حتى ترى العين والجفن، والحاجب، والوجتاني ^(٤)، وبعض النساء أيضًا تكحل العين وإذا كانت العين مكحولة مستديرة جميلة وموسعا لها فإنها تكون فتنة عظيمة.

(١) رواه مسلم (١٠٩٩ / ٢) (١٤٧٢) (١٥).

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (١٢٦ / ٤) (١٧١٤١)، وأبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢، ٤٣، ٤٤).

قال الشيخ الألباني رحمته الله في «تعليقه على السنن»: صحيح.

(٣) رواه البخاري (٣٦٨٩)، ومسلم (١٨٦٤ / ٤) (٢٣٩٨) (٢٣).

(٤) الوجنة: ما ارتفع من الخدين. «مختار الصحاح» (وج ن).

فلهذا لا يقال: إننا بمنعنا لهذا النقاب خالفنا العهد النبوي، بل إن السياسة النبوية الإسلامية هي درء المفسد، وجلب المصالح.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢١- بَابُ كَيْفَ يُكْفَنُ الْمُحْرَمُ.

١٢٦٧- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا وَقَصَهُ بَعِيرُهُ وَنَحْنُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ مُحْرَمٌ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ، وَلَا تَمْسُوهُ طَبِيبًا، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يُبْعِثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا» ^(١).

١٢٦٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو، وَأَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَجُلٌ وَقِفٌ ^(٢) مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِعَرَفَةَ، فَوَقَعَ عَنْ رَاحِلَتِهِ قَالَ أَيُّوبُ: فَوَقَصْتُهُ - وَقَالَ عَمْرُو: فَأَقْصَعْتُهُ - فَمَاتَ فَقَالَ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ، وَلَا تَحْطُطُوهُ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». قَالَ أَيُّوبُ: يَلْبِي. وَقَالَ عَمْرُو: مُلَبِّيًا ^(٣).

٢٢- بَابُ الْكَفَنِ فِي الْقَمِيصِ الَّذِي يُكْفُ أَوْ لَا يُكْفُ، وَمَنْ كَفَّنَ بِغَيْرِ قَمِيصٍ.

١٢٦٩- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي لَهْمٍ تَوَفِّيَ جَاءَ ابْنُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعْطِنِي قَمِيصَكَ أَكْفِنُهُ فِيهِ، وَصَلَّ عَلَيْهِ، وَاسْتَغْفِرْ لَهُ، فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ.

(١) رواه مسلم (٢/ ٨٦٦) (١٢٠٦) (٩٨).

(٢) قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتح» (٣/ ١٣٧): قوله في الرواية الأخرى: كان رجلٌ واقفًا. كذا لأبي ذر، وللباقيين «واقف» على أنه صفة لرجل، «وكان» تامة؛ أي: حصل رجل واقف. اهـ.

(٣) رواه مسلم (٢/ ٨٦٥) (١٢٠٦) (٩٤).

قَمِيصُهُ فَقَالَ: «أَذْنِي أَصْلِي عَلَيْهِ». فَأَذَنَهُ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ جَذَبَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: أَلَيْسَ اللَّهُ قَدْ نَهَاكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَى الْمُنَافِقِينَ؟ فَقَالَ: «أَنَا بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ» ^(١) قَالَ: «أَسْتَغْفِرُ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ» [النَّبِيُّ: ٨٠] فَصَلَّى عَلَيْهِ فَتَزَلَّتْ [النَّبِيُّ: ٨٤] ^(٢).

[الحديث ١٢٦٩ - أطرافه في: ٤٦٧٠، ٤٦٧٢، ٥٧٩٦].

١٢٧٠ - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، سَمِعَ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَعْدَ مَا دُفِنَ فَأَخْرَجَهُ، فَتَفَثَ فِيهِ مِنْ رِيقِهِ، وَالْبَسَهُ قَمِيصَهُ ^(١).

[الحديث ١٢٧٠ - أطرافه في: ١٣٥٠، ٣٠٠٨، ٥٧٩٥].

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

❦ قَوْلُهُ: «بَابُ الْكَفَنِ فِي الْقَمِيصِ الَّذِي يُكْفُ، أَوْ لَا يُكْفُ». قَالَ ابْنُ التِّينِ: ضَبَطَ بَعْضُهُمْ يَكْفُ بضم أوله، وفتح الكاف، وبعضهم بالعكس، والفاء مُشَدَّدَةٌ فِيهِمَا، وَضَبَطَهُ بَعْضُهُمْ بِفَتْحِ أَوَّلِهِ، وَسَكُونِ الْكَافِ، وَتَخْفِيفِ الْفَاءِ، وَكسرها. وَالْأَوَّلُ أَشْبَهُ بِالْمَعْنَى، وَتَعَقَّبَهُ ابْنُ رَشِيدٍ بِأَنَّ الثَّانِي هُوَ الصَّوَابُ، قَالَ: وَكَذَا وَقَعَ فِي نَسْخَةِ حَاتِمِ الطَّرَابُلُسِيِّ، وَكَذَا رَأَيْتُهُ فِي أَصْلِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ الْوَرْدِ، قَالَ: وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ الْبُخَارِيَّ لَاحِظَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَسْتَغْفِرُ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ» [النَّبِيُّ: ٨٠]. أَي: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَلْبَسَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي قَمِيصَهُ، سَوَاءً كَانَ يُكْفُ عَنْهُ الْعَذَابُ أَوْ لَا يُكْفُ اسْتِصْلَاحًا لِلْقُلُوبِ الْمُؤَلَّفَةِ، فَكَانَتْهُ يَقُولُ: يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا التَّبَرُّكُ بِأَثَارِ الصَّالِحِينَ، سَوَاءً عَلِمْنَا أَنَّهُ مُؤَثِّرٌ فِي حَالِ الْمَيِّتِ أَوْ لَا.

(١) يقال: تَطَيَّرَ طَيْرَةً، وَتَخَيَّرَ خَيْرَةً، وَلَمْ يَجْعَلْ مِنَ الْمَصَادِرِ هَكَذَا غَيْرَهُمَا. النِّهَايَةُ لِابْنِ الْأَثِيرِ (ط ي ر).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤/ ١٨٦٥) (٢٤٠٠) (٢٥).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤/ ٢١٤٠) (٢٧٧٣) (٢).

قَالَ: وَلَا يَصَحُّ أَنْ يَرَادَ بِهِ سِوَاءُ كَانِ الثَّوْبُ مَكْفُوفَ الْأَطْرَافِ، أَوْ غَيْرَ مَكْفُوفٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ وَصْفٌ لَا أَثَرَ لَهُ. اهـ.

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: التَّبَرُّكُ بِأَثَارِ الصَّالِحِينَ. هَذَا غَلَطٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَبَرَّكُ بِالْأَثَارِ إِلَّا أَثَارَ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَمَّا غَيْرُهُ فَلَا يُتَبَرَّكُ بِهِ، فَلَا يُتَبَرَّكُ مِثْلًا بِقَمِيصِ الصَّالِحِ، وَلَا بِعِمَامَتِهِ، وَلَا بِغُتْرَتِهِ، وَلَا بِنَعْلِهِ. وَالِدَلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَمْ يُتَبَرَّكُوا بِأَثَارِ أَفْضَلِهِمْ كَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ، مَعَ حَرَصِهِمْ عَلَى طَلَبِ الْبَرَكَةِ مِنْ أَيِّ وَجْهِ، لَكِنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا هَذَا، وَلَا أَحَدٌ يُمْكِنُ أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّهُ أَتَبَرَّكُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَمَعَ هَذَا فَمَنْ دَوَّنَهُمْ لَا يُتَبَرَّكُونَ بِهِمْ، وَلَوْ كَانَ أَمْرًا مَشْرُوعًا لَتَبَرَّكُوا بِهِمْ.

فَلَمَّا تَوَافَرَتِ الدَّوَاعِي عَلَى طَلَبِ الْبَرَكَةِ، وَلَمْ يَفْعَلْهُ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَيَمَنُ هُوَ مِنْ خِيَارِهِمْ، دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِمَشْرُوعٍ.

وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ التَّبَرُّكُ بِأَثَارِ الصَّالِحِينَ مِنْ جَنْسِ التَّمَائِمِ، وَالْجَلْقِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا جُعِلَ سَبَبًا لِدَفْعِ السُّوءِ فَهَذَا جُعِلَ سَبَبًا لَجَلْبِ الْمَنَافِعِ، وَكُلُّ مَنْ جَعَلَ شَيْئًا سَبَبًا لَشَيْءٍ بَدُونِ إِذْنٍ مِنَ الشَّرْعِ قَدَرِيٌّ أَوْ شَرْعِيٌّ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مُشْرَكًا؛ يَعْنِي أَتَى نَوْعًا مِنَ الشَّرْكِ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ نَفْسَهُ كَالرَّبِّ ﷻ.

فلهذا يجبُ الحذرُ مما يفعله بعضُ الناسِ الآنَ من التَّبَرُّكِ بِالصَّالِحِينَ، كَأَنْ يَمْسَحَ يَدَهُ بِعَرَقِهِ، ثُمَّ يَمْسَحُ بِالْعَرَقِ بَدَنَهُ، فَهَذَا لَيْسَ بِصَوَابٍ.

ثُمَّ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَأَمَّا الضُّبْطُ الثَّلَاثُ فَهُوَ لِحْنٌ؛ إِذْ لَا مُوجِبَ لِحْذَفِ الْيَاءِ الثَّانِيَةِ فِيهِ انْتَهَى.

وَقَدْ جَزَمَ الْمُهَلَّبُ بِأَنَّهُ الصَّوَابُ، وَأَنَّ الْيَاءَ سَقَطَتْ مِنَ الْكَاتِبِ غَلَطًا.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: وَالْمُرَادُ طَوِيلًا كَانَ الْقَمِيصُ سَابِعًا أَوْ قَصِيرًا، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُكْفَنَ

فِيهِ. كَذَا قَالَ.

وَوَجَّهَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ كَانَ مُفْرَطَ الطَّوْلِ، كَمَا سَيَأْتِي فِي ذِكْرِ السَّبَبِ فِي إِعْطَاءِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ قَمِيصَهُ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ مُعْتَدِلَ الْخَلْقِ، وَقَدْ أَعْطَاهُ مَعَ ذَلِكَ قَمِيصَهُ لِيُكْفَنَ

فيه، ولم يَلْتَفِتْ إلى كونه ساتراً لجميع بدنه أو لا.

وَتُعَقَّبُ بِأَن حَدِيثَ جَابِرٍ دَالٌّ عَلَى أَنَّهُ كُفِّنَ فِي غَيْرِهِ، فَلَا تَتَهَيَّضُ الْحَبَّةُ بِذَلِكَ.

وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ رَشِيدٍ: إِنَّ الْمَكْفُوفَ الْأَطْرَافِ لَا أَثَرَ لَهُ. فَغَيْرُ مُسَلِّمٍ، بَلِ الْمَتَبَادِرُ إِلَى الذَّهْنِ أَنَّهُ مَرَادُ الْبَخَارِيِّ، كَمَا فَهَمَهُ ابْنُ التَّيْنِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ التَّكْفِينَ فِي الْقَمِيصِ لَيْسَ مَمْتَنَعًا سِوَاءَ كَانَ مَكْفُوفَ الْأَطْرَافِ، أَوْ غَيْرِ مَكْفُوفٍ، أَوِ الْمَرَادُ بِالْكَفِّ تَزْرِيرُهُ دَفْعًا لِقَوْلٍ مَنْ يَدَّعِي أَنَّ الْقَمِيصَ لَا يَسُوعُ إِلَّا إِذَا كَانَتْ أَطْرَافُهُ غَيْرَ مَكْفُوفَةٍ، أَوْ كَانَ غَيْرَ مُزَرَّرٍ، لِيُشَبِّهَ الرَّدَاءَ.

وَأَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى الرَّدِّ عَلَى مَنْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ، وَإِلَى أَنَّ التَّكْفِينَ فِي غَيْرِ قَمِيصٍ مُسْتَحَبٌّ، وَلَا يَكْرَهُهُ التَّكْفِينَ فِي الْقَمِيصِ.

وَفِي «الْخَلَافِيَاتِ» لِلْبَيْهَقِيِّ، مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ: كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ سَبْرِينَ يَسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ قَمِيصُ الْمَيِّتِ كَقَمِيصِ الْحَيِّ مُكَفَّفًا مُزَرَّرًا، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ فِي قِصَّةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي، فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ بَرَاءَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. أَهـ
الَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ الصَّوَابَ: يَكْفُّ أَوْ لَا يَكْفُّ؛ وَالْمَعْنَى: سِوَاءَ كَانَ سَابِغًا، يُمْكِنُ أَنْ تَكْفُهُ؛ يَعْنِي: تَرَدَّدَهُ عَلَى قَدَمِ الْمَيِّتِ، أَوْ لَا يُمْكِنُ.

هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، وَهُوَ وَاضِحٌ. فَعَجَبْتُ مِنْ ابْنِ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي طَوْلِ هَذَا الْكَلَامِ، مَعَ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ.

وَلَيْسَ الْمَرَادُ أَيْضًا أَنْ يُكْفَّ طَرَفُ الْقَمِيصِ، بِحَيْثُ يَخَاطُ، وَلَكِنْ مَرَادُهُ بِ«يَكْفُّ»؛ يَعْنِي: يُرَدُّ أَسْفَلُهُ إِلَى قَدَمِ الْمَيِّتِ، أَوْ لَا؛ لِأَنَّ الْقَمِيصَ إِذَا كَانَ عَلَى شَخْصٍ قَصِيرٍ مِنْ شَخْصٍ طَوِيلٍ فَإِنَّ طَرَفَهُ يَكْفُ عَلَى رِجْلِ الْمَيِّتِ، وَإِنْ كَانَ الْعَكْسُ فَإِنَّهُ لَا يُكْفُّ.
فَهَذَا هُوَ مَرَادُ الْبَخَارِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَهُوَ وَاضِحٌ.

وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ السَّبَبَ فِي أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَعْطَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي قَمِيصَهُ، وَلَكِنَّهُ أَحَالَنا عَلَى تَفْسِيرِ سُورَةِ بَرَاءَةِ^(١).

وعلى كلِّ حالٍ: فالمعروفُ أن عبدَ الله بنَ أبي كان كبيرَ الجسم، وكذلك حمزة رضي الله عنه كان كبيرَ الجسم، ولمَّا استُشهِدَ في أحدٍ لم يجدوا ما يكفونه به، وهذا هو المشهور، لكن في نفسي منه شيء؛ لأن عبدَ الله بنَ أبي - فيما يبدو - لم يكن مع الناسِ في أحدٍ. ثم إنه كيف يطلبون له ثوبًا، والشهيدُ يُدفنُ في ثيابه، لكنَّ القصةَ مشهورةٌ هكذا، وهي تحتاجُ إلى تحريرٍ ^(١).

وفي هذا الحديثِ تأليفُ القلوبِ، وإلا فعبدُ الله بنَ أبي رأسُ المنافقين، وهو من أشدِّ الناسِ إيذاءً للرسولِ ﷺ، لكنَّ ابنه من خيارِ الصحابةِ رضي الله عنه، ففعلَ النبيُّ بأبيه هكذا، واستغفرَ له، وصلى عليه تأليفاً لقلبه.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٢٣- باب الكفن بغير قميص.

١٢٧١- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كُفِّنَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ سُحُولٍ كُرُفٍ لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ ^(٢).
١٢٧٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ ^(٣).

(١) سئل الشيخ الشارح رحمته الله: لماذا جذب عمر النبي ﷺ حين تقدَّم للصلاة على عبد الله بن أبي؟ فأجاب رحمته الله: جذبه رحمته الله للمبادرة بعدم الصلاة؛ لأن النبي ﷺ تقدَّم ليصلي عليه، ومن المعلوم أن النبي ﷺ من أحلم الناس، ولا نظن أبداً أن عمر رضي الله عنه فعل هذا استهانة بمقام الرسول ﷺ. وسئل أيضاً رحمته الله: هل يؤخذ من صلاة النبي ﷺ على عبد الله بن أبي أنه يجوز الصلاة على من نعلم نفاقه؟ فأجاب رحمته الله: من علم أنه منافق لا تجوز الصلاة عليه؛ لأن الله نهى عن ذلك.

(٢) رواه مسلم (٢/ ٦٤٩) (٩٤١) (٤٥).

(٣) رواه مسلم (٢/ ٦٥٠) (٩٤١) (٤٦).

السُّنَّةُ فِي الْكَفَنِ لِلرَّجُلِ أَنْ يَكْفِنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ مِنْ قَطَنِ، أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا يَبَاحُ، يُكْفَى بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، فَتُلْفُ الْعُلْيَا عَلَى الْمِيتِ، ثُمَّ الْوُسْطَى عَلَى الْعُلْيَا، ثُمَّ السُّفْلَى عَلَى الْوُسْطَى ^(١)، وَتُرَبَّطُ وَتُشَدُّ، وَإِذَا أُنْزِلَ النَّاسُ فِي الْقَبْرِ فَإِنَّهُ تُحْلَى الْعَقْدُ ^(٢)؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ فِي هَذَا الْحَالِ لَا حَاجَةَ لَهَا.

وَهَلْ يُكْشَفُ وَجْهُ الْمِيتِ؟

الْجَوَابُ: لَا يُكْشَفُ وَجْهُ الْمِيتِ، بَلْ يَبْقَى مُسْتَوْرًا، وَلَكِنْ بَعْضُ السَّلَفِ قَدْ أَوْصَى أَنْ يُكْشَفَ حَدُّهُ الَّذِي يَلِي الْأَرْضَ ^(٣).



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٢٤ - بَابُ الْكَفَنِ بِلا عِمَامَةٍ.

١٢٧٣ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَفَّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ سَحُولِيَّةٍ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ ^(٤).

اسْتَدْلَالُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هُنَا لَا يَعْنِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْصَى بِهِ، وَلَكِنَّ الصَّحَابَةَ هُمُ الَّذِينَ كَفَّنُوهُ فِي ذَلِكَ، وَبَنَاءً عَلَيْهِ يَكُونُ الدَّلِيلُ هُنَا هُوَ فَعَلَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(١) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: هل ما يفعله بعض الناس الآن من تكفين الميت في ثوب واحد، وَلَفَّهُ

عليه ثلاث مرات، صحيح؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: الأفضل أن يُكْفَنَ الْمِيتُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ.

(٢) قال في «الإنصاف» (٢/ ٥١٢): بلا نزاع. وروى الأثرم، عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا أَدْخَلْتُمُ الْمِيتَ الْقَبْرَ فَحَلُّوا الْعَقْدَ.

وانظر: «المغني» (٣/ ٤٣٤)، و«الفروع» (٢/ ١٧٩)، و«المبدع» (٢/ ٢٤٥)، و«مختصر الخرقى» (ص ٤١)، و«الروض المربع» (١/ ٣٣٩)، و«كشاف القناع» (٢/ ١٠٧).

(٣) ذكر ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «المطالب العالية» (٥/ ٣٠٩)، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: أَوْصَانِي عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِذَا وَضَعْتَنِي فِي لِحْدِي فَأَقْضِ بِخَدِّي إِلَى الْأَرْضِ حَتَّى لَا يَكُونَ بَيْنَ جِلْدِي وَبَيْنَ الْأَرْضِ شَيْءٌ.

وانظر: «المغني» (٣/ ٤٢٨)، و«الشرح الممتع» (٥/ ٤٥٦).

(٤) رواه مسلم (٢/ ٦٤٩) (٩٤١) (٤٥).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٥- بَابُ الْكَفْنِ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ.

وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ^(١)، وَالزُّهْرِيُّ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، وَقَتَادَةُ^(٢).

وَقَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: الْحَنُوطُ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ^(٣).

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: يَبْدَأُ بِالْكَفَنِ ثُمَّ بِالْدِّينِ، ثُمَّ بِالْوَصِيَّةِ^(٤).

وَقَالَ سُفْيَانُ: أَجْرُ الْقَبْرِ وَالْغَسْلِ هُوَ مِنَ الْكَفَنِ^(٥).

فهذا هو الصحيح: أن الكفن يكون من جميع المال؛ يَعْنِي: يكون مقدماً على الدين، وعلى الوصية، فيبدأ بالكفن، وبمئونة التجهيز كلها؛ من أجرة الغاسل، وأجرة الدافن، وغير ذلك، ثم بالدين، ثم بالوصية، ثم بالميراث.



(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، كما في «الفتح» (٣/ ١٤٠)، ووصله الدارمي في «مسنده» (٢/ ٢٩٩) (٢٢٤٤)، قال: حدثنا سعيد بن المغيرة، عن ابن المبارك، عن ابن جريج، عن عطاء، قال: الحنوط، والكفن من رأس المال.

وانظر: «الفتح» (٣/ ١٤١)، و«تغليق التعليق» (٢/ ٤٦٤).

(٢) علق البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ قول الزهري وقتادة، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٣/ ١٤٠)، وقد وصله عبد الرزاق في «مصنفه» (٣/ ٤٣٥) (٦٢٢١)، قال: أنبأنا معمر، عن الزهري وقتادة قال: الكفن من جميع المال. وانظر: «التغليق» (٢/ ٤٦٤).

(٣) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٣/ ١٤٠)، ووصله عبد الرزاق في «مصنفه» (٣/ ٤٣٥) (٦٢٢٢)، قال: أخبرنا ابن جريج قال: قال عطاء: الكفن والحنوط دين، قال: وقاله عمرو بن دينار.

(٤) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٣/ ١٤٠)، ووصله الدارمي في «مسنده» (٢/ ٢٩٩) (٣٢٤٢) قال: حدثنا قبيصة، أنبأنا سفيان، عن سمع إبراهيم، قال: يبدأ بالكفن، ثم بالدين، ثم الوصية. انظر: «التغليق» (٢/ ٤٦٥).

(٥) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٣/ ١٤٠)، ووصله عبد الرزاق في «مصنفه» (٣/ ٣٤٥) (٦٢٢٤) قال: أخبرنا الثوري، عن عبيدة، عن إبراهيم، قال: يبدأ بالكفن، ثم بالدين، ثم الوصية، قال: فقلت له - يعني لسفيان -: فأجر القبر والغسل، قال: هو من الكفن.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٧٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَكِّي، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَتَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمًا بِطَعَامِهِ فَقَالَ: قُتِلَ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ، وَكَانَ خَيْرًا مِنِّي فَلَمْ يَوْجَدْ لَهُ مَا يَكْفُنُ فِيهِ إِلَّا بُرْدَةً، وَقُتِلَ حَمْزَةُ - أَوْ رَجُلٌ آخَرٌ - خَيْرٌ مِنِّي فَلَمْ يَوْجَدْ لَهُ مَا يَكْفُنُ فِيهِ إِلَّا بُرْدَةً، لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَكُونَ قَدْ عَجَّلَتْ لَنَا طَيِّبَاتُنَا فِي حَيَاتِنَا الدُّنْيَا، ثُمَّ جَعَلَ يَبْكِي.

[الحديث ١٢٧٤ - طرفاه في: ١٢٧٥، ٤٠٤٥].

الشاهد من هذا الحديث: قوله: «إِلَّا بُرْدَةً».

فإِنَّ فِيهِ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الْكَفْنَ مُقَدَّمٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ.

ومصعبُ بْنُ عُمَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان من الشبابِ المُدَلَّلِينَ، في أهلهم في مكة، ولما أَسْلَمَ هَجَرُوهُ، وَقَطَعُوا عَنْهُ الْهَالَ، وَلَكِنَّهُ رَضِيَ أَنْ يَهَاجِرَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ يَلْبَسُ ثِيَابًا مُرَقَّعَةً بَعْدَ أَنْ كَانَ أَبَوَاهُ يَلْبَسَانِهِ أَحْسَنَ الثِّيَابِ فِي مَكَّةَ قَبْلَ إِسْلَامِهِ ^(١).
وَأما حمزةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَدْ قُتِلَ فِي غَزْوَةِ أُحُدٍ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الفتح» (١٤١/٣):

قوله: «حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَكِّي». هو الْأَزْرَقِيُّ عَلَى الصَّحِيحِ.

قوله: «عَنْ سَعْدٍ»؛ أَيِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، فَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ رَاوٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ جَدِّ أَبِيهِ، وَسَيِّئَاتِي سِيَاقُهُ فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ أَصْرَحَ اتِّصَالًا مِنْ هَذَا، وَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى فَوَائِدِهِ مُسْتَوْفَى فِي بَابِ غَزْوَةِ أُحُدٍ مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي ^(٢).

(١) انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (١/ ١٤٥ - ١٤٨)، و«أسد الغابة» (٥/ ١٨١ - ١٨٤)،

و«الإصابة» (٧/ ٢١٤ - ٢١٦)، و«الاستيعاب» (١٠/ ٢٥١ - ٢٥٣).

(٢) «فتح الباري» (٧/ ٣٧٥).

وشاهد الترجمة منه: قوله في الحديث: فلم يوجد له؛ لأن ظاهره أنه لم يوجد ما يملكه إلا البرد المذكور، ووقع في رواية الأكثر: إلا بُرَدَه بالضمير العائد عليه، وفي رواية الكُشْمِينِيَّ: «إلا بردة» بلفظ واحدة البرود، وسيأتي حديث خباب في الباب الذي بعده بلفظ: «ولم يترك إلا نمرة».

واختلف فيما إذا كان عليه دينٌ مُستَغْرَقٌ هل يكون كفه سائرًا لجميع بدنه أو للعودة فقط؟ المَرَجَّحُ الأول، ونقل ابن عبد البر الإجماع على أن لا يجزئ ثوب واحد يصف ما تحته من البدن.

وقوله: «أو رجل آخر». لم أقف على اسمه، ولم يقع في أكثر الروايات إلا بذكر حمزة، ومُضْعَبٍ فقط، وكذا أخرجه أبو نعيم في مُسْتَدْرَكِهِ، من طريق منصور بن أبي مزاحم، عن إبراهيم بن سعيد.

قال الزين بن المنير: يُستَفَادُ من قصة عبد الرحمن: إيثار الفقير على الغنى، وإيثار التخلي للعبادة على تعاطي الاكتساب، فلذلك امتنع من تناول ذلك الطعام، مع أنه كان صائمًا. اهـ



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٦- باب إِذَا لَمْ يَوْجَدْ إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ.

١٢٧٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، إِبْرَاهِيمَ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَتَى بِطَعَامٍ -وَكَانَ صَائِمًا- فَقَالَ: قُتِلَ مُضْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ -وَهُوَ خَيْرٌ مِنِّي- كَفَنَ فِي بُرْدَةٍ، إِنْ غُطِّيَ رَأْسُهُ بَدَتْ رِجْلَاهُ، وَإِنْ غُطِّيَ رِجْلَاهُ بَدَّ رَأْسُهُ، وَأَرَاهُ قَالَ: وَقُتِلَ حَمْزَةُ -وَهُوَ خَيْرٌ مِنِّي- ثُمَّ بَسِطَ لَنَا مِنَ الدُّنْيَا مَا بَسِطَ -أَوْ قَالَ: أُعْطِينَا مِنَ الدُّنْيَا مَا أُعْطِينَا- وَقَدْ خَشِينَا أَنْ تَكُونَ حَسَنَاتُنَا عَجَلَتْ لَنَا، ثُمَّ جَعَلَ يَبْكِي حَتَّى تَرَكَ الطَّعَامَ.

٢٧- بَابُ إِذَا لَمْ يَجِدْ كَفَنًا إِلَّا مَا يُوَارِي رَأْسَهُ أَوْ قَدَمَيْهِ غَطَّى رَأْسَهُ.

١٢٧٦- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا شَقِيقٌ، حَدَّثَنَا خَبَّابٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: هَاجَرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ نَلْتَمِسُ وَجْهَ اللَّهِ، وَوَقَعَ أَجْرُنَا عَلَى اللَّهِ، فَمِنَّا مَنْ مَاتَ لَمْ يَأْكُلْ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئًا، مِنْهُمْ مُضْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ، وَمِنَّا مَنْ أَيْنَعَتْ لَهُ ثَمَرَتُهُ فَهُوَ يَهْدِيهَا^(١)، قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ فَلَمْ نَجِدْ مَا نَكْفِنُهُ إِلَّا بُرْدَةً، إِذَا غَطَّيْنَا بِهَا رَأْسَهُ خَرَجَتْ رِجْلَاهُ، وَإِذَا غَطَّيْنَا رِجْلَيْهِ خَرَجَ رَأْسُهُ، فَأَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَغْطِيَ رَأْسَهُ، وَأَنْ نَجْعَلَ عَلَى رِجْلَيْهِ مِنَ الْإِذْخِرِ.

[١٢٧٦- أطرافه في: ٣٨٩٧، ٣٩١٣، ٤٠٤٧، ٤٠٨٢، ٦٤٣٢، ٦٤٤٨].

في هذا الحديث فائدة، وهي: أنه إذا قصر الكفن، فإنه يُبْدَأُ بتغطية الرأس، ويُجْعَلُ على بَقِيَّةِ الْبَدَنِ شَيْءٌ مِنَ الْإِذْخِرِ، وَالْإِذْخِرُ نَبَاتٌ مَعْرُوفٌ يُجْعَلُ فِي الْبُيُوتِ وَالْقُبُورِ يَعْنِي الْحَدَّادِينَ وَالْقُبُورِ أَيْضًا.

فَأَمَّا الْبُيُوتُ: فَإِنَّهُمْ إِذَا وَضَعُوا الْجَرِيدَ فِي السَّقْفِ، وَخَافُوا مِنْ أَنْ يَتَخَلَّلَ الطِّينُ مِنَ الْجَرِيدِ، وَيَنْزِلَ، وَضَعُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَرِيدِ هَذَا الْإِذْخِرَ. وَأَمَّا الْقَيْنُ، وَهُوَ الْحَدَّادُ؛ فَلَأَنَّ الْإِذْخِرَ يُسْرِعُ فِيهِ اشْتِعَالُ النَّارِ، فَيَجْعَلُهُ الْحَدَّادُونَ عِنْدَهُمْ، يُشْعِلُونَهُ بِالنَّارِ الَّتِي يوقِدُونَهَا عَلَى الْحَدِيدِ. وَأَمَّا الْقُبُورُ: فَإِنَّهُمْ إِذَا صَفُّوا اللَّبْنَ جَعَلُوا الْإِذْخِرَ بَيْنَهَا، وَضَرَبُوا عَلَيْهِ الطِّينَ حَتَّى لَا يَنْزِلَ التُّرَابُ عَلَى الْمَيِّتِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٢٨- بَابُ مَنْ اسْتَعَدَّ الْكَفْنَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ^(٢).

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ١٤٢): قَوْلُهُ: فَهُوَ يَهْدِيهَا. بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَكَسْرِ الْمَهْمَلَةِ؛ أَيْ: يَجْتَنِيهَا. وَضَبَطَهُ النَّوَوِيُّ بِضَمِّ الدَّالِ، وَحَكَى ابْنُ التِّينِ تَلْثِيثَهَا. اهـ

(٢) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ١٤٣): ضَبَطَ فِي رَوَايَتِنَا بِفَتْحِ الْكَافِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ،

١٢٧٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ جُبَيْرٍ أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ النَّبِيَّ ﷺ بِبُرْدَةٍ مَنْسُوجَةٍ فِيهَا حَاشِيَتُهَا «أَتَدْرُونَ مَا الْبُرْدَةُ؟» قَالُوا: الشَّمْلَةُ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قَالَتْ: نَسَجْتُهَا بِيَدَيَّ فَحِثْتُ لَأَكْسُوَكَهَا فَأَخَذَهَا النَّبِيُّ ﷺ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا، فَخَرَجَ إِلَيْنَا وَإِنَّهَا إِزَارُهُ، فَحَسَنَهَا فَلَانُ فَقَالَ: اكْسُيْنِيهَا، مَا أَحْسَنَهَا. فَقَالَ الْقَوْمُ: مَا أَحْسَنْتَ، لِبِسَهَا النَّبِيُّ ﷺ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا، ثُمَّ سَأَلْتُهُ، وَعَلِمْتَ أَنَّهُ لَا يَرُدُّ قَالَ: إِنِّي وَاللَّهِ مَا سَأَلْتُهُ لَأَلْبَسَهَا إِنَّمَا سَأَلْتُهُ لَتَكُونَ كَفَنِي قَالَ سَهْلٌ: فَكَانَتْ كَفَنَهُ.

[الحديث ١٢٧٧ - أطرافه في: ٢٠٩٣، ٥٨١٠، ٦٠٣٦].

في هذا الحديث: دليلٌ على كَرَمِ النَّبِيِّ ﷺ، وعلى منزلته في قلوبِ أصحابه، وأنهم يَهْدُون إلىه الأشياء التي يرونها مرغوبةً.

وفيه أيضًا: دليلٌ على جوازِ السؤالِ إذا كان لغرضٍ صحيحٍ؛ لأنَّ النبي ﷺ لم يُنْكَرْ على هذا السائل، وأَعْطَاهُ ما طَلَبَ، إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْفَائِدَةَ قَدْ يُعَكَّرُ عَلَيْهَا مَا جَاءَ فِي الْأَحَادِيثِ الْأُخْرَى مِنَ النَّهْيِ عَنِ السُّؤَالِ^(١) لَاسِيَا إِذَا كَانَ الْمَسْئُولُ ذَا كَرَمٍ، وَحَيَاءٍ، وَخَجَلٍ. قَالَ ابْنُ حَبَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ١٤٤):

وفي هذا الحديث من الفوائد: حسنُ خُلُقِ النَّبِيِّ ﷺ وَسَعَةِ جُودِهِ، وَقَبُولُهُ الْهَدِيَّةَ، وَاسْتِنْبَاطُ مِنْهُ الْمُهَلَّبُ جَوَازَ تَرْكِ مِكَافَأَةِ الْفَقِيرِ عَلَى هَدِيَّتِهِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بظَاهِرٍ مِنْهُ؛ فَإِنْ

وَحُكِيَ الْكُسْرُ عَلَى أَنَّ فَاعِلَ الْإِنْكَارِ النَّبِيُّ ﷺ. اهـ.

(١) سَأَلَ الشَّيْخُ الشَّارِحَ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَلْ يَجُوزُ قَبُولُ الْهَدِيَّةِ مِنَ الْمَرْأَةِ، أَمْ أَنَّ هَذَا خَاصٌّ بِالنَّبِيِّ ﷺ؟

فأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: نَعَمْ، يَجُوزُ قَبُولُ الْهَدِيَّةِ مِنَ الْمَرْأَةِ.

فَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَلَا يُقَيَّدُ ذَلِكَ بِعَدَمِ الْفِتْنَةِ؟

فأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: كُلُّ شَيْءٍ مَبَاحٌ فَهُوَ مُقَيَّدٌ بِعَدَمِ الْفِتْنَةِ.

(٢) وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٥/ ٢٧٥) (٢٢٣٦٦)، وَالنَّسَائِيُّ (٢٥٩٠)، وَابْنُ مَاجَةٍ

(١٨٣٧)، عَنْ ثَوْبَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَتَكْفَلُ لِي بِوَاحِدَةٍ، وَأَتَكْفَلُ لَهُ بِالْجَنَّةِ؟»

قَالَ ثَوْبَانُ: أَنَا. قَالَ: «لَا تَسْأَلُ النَّاسَ؟» يَعْنِي: شَيْئًا، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَكَانَ لَا يَسْأَلُ.

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى سُنَنِ النَّسَائِيِّ، وَابْنِ مَاجَةٍ: صَحِيحٌ.

المكافأة كانت عادة النبي ﷺ مستمرة، فلا يلزم من السكوت عنها هنا ألا يكون فعلها، بل ليس في سياق هذا الحديث الجزم بكون ذلك كان هدية، فيُحتمل أن تكون عرّضتها عليه ليشتريها منها. اهـ

لكن هذا بعيد الاحتمال؛ إذ كيف تكون قد آتت لبيعتها، وهي تقول: فحيث لأكسوكها، ولم تقل: لأبيعها لك، لكن هذا - كما قلنا لكم سابقاً - مما يحدث من العلماء عند المضايقات، فيقول أشياء بعيدة. ثم قال الحافظ رحمه الله:

وفيه: جواز الاعتماد على القرائن ولو تجردت لقولهم: فأخذها محتاجاً إليها. وفيه نظر؛ لاحتمال أن يكون سبق لهم منه قول يدل على ذلك، كما تقدم. قال: وفيه الترغيب في المصنوع بالنسبة إلى صانعه إذا كان ماهراً، ويحتمل أن تكون أرادت بنسبته إليها إزالة ما يخشى من التدليس. اهـ

الاحتمالات العقلية ليس لها مجال في مثل هذه الأمور، ولو قلنا بكل احتمال يرتضيه العقل ما صح لنا استدلال. ثم قال ابن حجر:

وفيه: جواز استحسان الإنسان ما يراه على غيره من الملابس، وغيرها، إما ليُعرفه قدرها، وإما ليُعرض له بطلبه منه حيث يسوغ له ذلك. وفيه: مشروعية الإنكار عند مخالفة الأدب ظاهراً، وإن لم يبلغ المنكر درجة التحريم. اهـ

فبعض الناس مثلاً إذا رأى مع شخص شيئاً حسناً قال: هذا شيء جيد، هذه ساعة طيبة، هذا قلم طيب. فيعرض، وقد يكون يريد بذلك أن يشتد طلب الرجل لمثل هذا. ثم قال ابن حجر: وفيه التبرك بآثار الصالحين. اهـ

أما التبرك بآثار الصالحين فهذا لا دليل فيه؛ لأن هذا من خصائص النبي ﷺ، إذ لم يفعل هذا في غيره، ومن المعلوم أن الصحابة أصلح الصالحين، ومع ذلك لم يكن بعضهم يفعل مثل هذا في بعض، لكن النبي ﷺ له خاصية، ليست لغيره.

ثُمَّ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ:

وقال ابنُ بَطَّالٍ: فيه جوازُ إعدادِ الشيءِ قَبْلَ وَقْتِ الحاجةِ إليه. قال: وقد حَفَرَ جماعةٌ من الصالحينَ قبورَهم قبلَ الموتِ. وتَعَقَّبَهُ الزينُ بْنُ الْمُنِيرِ بأن ذلك لم يَقَعْ من أَحَدٍ من الصحابة، قال: ولو كان مستحبًّا لكَثُرَ فيهم.

وقال بعضُ الشافعية: يَنْبَغِي لِمَنْ اسْتَعَدَّ شَيْئًا من ذلك أَنْ يَجْتَهِدَ في تحصيله من جهةٍ يَثْبُقُ بحلِّها، أو من أثرٍ مَنْ يَعْتَقِدُ فيه الصلاحَ، والبركة. اهـ
وَنَحْنُ نَقُولُ في مسألةِ حفر القبور: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَحْفَرَ الْإِنْسَانُ قَبْرَهُ في المقبرةِ الْمُسَبَّلَةِ^(١)؛ لَأَنَّ المقبرةَ الْمُسَبَّلَةَ تَكُونُ لِمَنْ سَبَقَ؛ كالمساجدِ.

ثم إن هناك شيئًا آخَرَ، هو هل يَعْلَمُ هذا الرجلُ أَنَّهُ سَيَمُوتُ في هذا المكان؟
الجوابُ: لا بلا شكٍّ، لَأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَمَا تَذَرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [التكْوِينُ: ٣٤]،
فكيف يَتَحَجَّرُ إِذْنُ أَرْضًا مُسَبَّلَةً؛ لِيُذْفَنَ فيها، وهو لَا يَذَرِي أَيْنَ يَمُوتُ؟!
وما ذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ عن بعضِ الصالحينَ، يَنْبَغِي أَنْ يُعَقَّبَ عليه بهذا، ويقالُ:
أولًا: هذا ليس من هدي الصحابة عليهم السلام.

وثانيًا: أَنَّهُ إِذَا كَانَتِ المقبرةُ مُسَبَّلَةً كان حرامًا؛ لَأَنَّ المُسَبَّلَةَ لِمَنْ سَبَقَ.
وثالثًا: أَنَّهُ لَا يَذَرِي أَيْنَ يَمُوتُ؟ فكيف يَحْفَرُ قَبْرَهُ في مكانٍ؟^(٢).

(١) يقال: سَبَّلَ الشيءَ. إِذَا أَبَاحَهُ وجعله في سَبِيلِ اللَّهِ. «لسان العرب» و«المعجم الوسيط» (س ب ل).

(٢) وكلام شيخ الإسلام يشمل حفر الإنسان لقبره عموماً، سواء كانت المقبرة مسبلة، أم غير مسبلة.
قال رَحِمَهُ اللَّهُ في «الاختيارات» (ص ١٣٤): وَلَا يَسْتَحِبُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَحْفَرَ قَبْرَهُ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ لَا هُوَ، وَلَا أَصْحَابُهُ، وَالْعَبْدُ لَا يَذَرِي أَيْنَ يَمُوتُ، وَإِذَا كَانَ مَقْصُودُ الرَّجُلِ الْاِسْتِعْدَادَ لِلْمَوْتِ فَهَذَا يَكُونُ بِالْعَمَلِ الصَّالِحِ. اهـ

وقد سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: مَا تَقُولُونَ فِيمَنْ يَشْتَرِي كَفَنَهُ قَبْلَ مَوْتِهِ؟
فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا أَيْضًا مِنَ الْبِدْعِ؛ لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ الصَّحَابَةُ لَمْ يَفْعَلُوهُ، لَكِنْ هَذَا الصَّحَابِيُّ الْوَاردُ ذِكْرَهُ في حَدِيثِ الْبَابِ إِنَّمَا أَرَادَ بِذَلِكَ أَنْ يَتَرَكَّ بِأَثَارِ النَّبِيِّ ﷺ، وَفَدِطْنِ الْبَخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ لِهَذَا، فَقَالَ: بَابٌ مِنْ اسْتَعْدَادِ الْكَفَنِ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يُتَرَكَ عَلَيْهِ. أَمَّا بَعْدَ زَمَنِ ﷺ فَلَا يُعَدُّ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٢٩- بَابُ اتِّبَاعِ النِّسَاءِ الْجَنَائِزِ.

١٢٧٨- حَدَّثَنَا قَيْصَةُ بْنُ عُبَيْةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أُمِّ الْهَذِيلِ، عَنْ أُمِّ

عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: نُهِنَا عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ، وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا ^(١).

أَطْلَقَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ الْبَابَ، فَقَالَ: بَابُ اتِّبَاعِ النِّسَاءِ الْجَنَائِزِ، وَلَمْ يُجْزَمْ فِيهِ بِحَكْمٍ، ثُمَّ أَتَى بِحَدِيثِ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: نُهِنَا عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ، وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا وَمَعْلُومٌ أَنَّ النَّاهِيَ هُوَ النَّبِيُّ ﷺ، فَالْنَهْيُ إِذَنْ ثَبَتَ، لَكِنْ قَوْلُهَا: وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا، هُوَ مِنْ قَوْلِ أُمِّ عَطِيَّةَ، وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ لَدِينَا الْآنَ قَوْلَانِ:

الأول: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ. الثاني: فَهَمُّ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَلِذَلِكَ فَقَدْ اخْتَلَفَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذَا، فَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ أُمُّ عَطِيَّةَ امْرَأَةٌ عَرَبِيَّةٌ تَفْهَمُ، وَهِيَ أَيْضًا تَتَوَلَّى تَغْسِيلَ النِّسَاءِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِنَّ، فَلَا شَكَّ أَنَّهَا فِي هَذَا الْبَابِ إِلَى فَهْمٍ مُرَادِ النَّبِيِّ ﷺ أَقْرَبُ مِنْ غَيْرِهَا.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: نَحْكُمُ بِالنَّهْيِ، وَلِسْنَا مُتَعَبِّدِينَ بِفَهْمِ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَلِهَذَا اخْتَلَفُوا: هَلْ اتِّبَاعُ الْمَرْأَةِ الْجَنَائِزِ مُحَرَّمٌ، أَوْ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ، فَمَنْ أَخَذَ بِصَدْرِ الْحَدِيثِ: «نُهِنَا عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ» قَالَ: إِنَّهُ مُحَرَّمٌ.

وَمَنْ أَخَذَ بِآخِرِهِ قَالَ: «إِنَّهُ مَكْرُوهٌ» ^(١).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ١٤٥):

قَوْلُهُ: «بَابُ اتِّبَاعِ النِّسَاءِ الْجَنَائِزِ». قَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ: فَصَّلَ الْمَصْنُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

بَيْنَ هَذِهِ التَّرْجُمَةِ وَبَيْنَ فَضْلِ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ بِتَرَاجِمٍ كَثِيرَةٍ تُشْعِرُ بِالتَّفْرِيقِ بَيْنَ النِّسَاءِ،

(١) رواه مسلم (٢/ ٦٤٦) (٩٣٨) (٣٤).

(٢) لقضية الشيخ بكر بن عبد الله أبي زيد رسالة نفيسة في حكم زيارة النساء للقبور واتباعهن للجنائز، فانظرها في كتاب «الأجزاء الحديثية» (ص ١٠٥ - ١٤١).

والرجال، وأن الفضل الثابت في ذلك يختص بالرجال دون النساء؛ لأن النهي يقتضي التحريم، أو الكراهة، والفضل يدل على الاستحباب، ولا يجتمعان، وأطلق الحكم هنا لما يتطرق إليه من الاحتمال. اهـ

في الواقع أن البخاري رحمه الله لم يطلق الحكم، وإنما أبقى الحكم مفتوحاً، فقال: باب اتباع النساء الجنائز هل هو مشروع أو غير مشروع؟ وهل هو منهى عنه أو غير منهى عنه؟

ثم قال ابن حجر رحمه الله:

ومن ثم اختلف العلماء في ذلك، ولا يخفى أن محل النزاع، إنما هو حيث تؤمن المفسدة.

قوله: «حدثنا سفيان». هو الثوري، وأم الهذيل هي حفصة بنت سيرين. قولها: «نهينا». تقدم في الحيض من رواية هشام بن حسان، عن حفصة، عنها بلفظ: كنا نهينا عن اتباع الجنائز.

ورواه يزيد بن أبي حكيم، عن الثوري بإسناد هذا الباب بلفظ: نهانا رسول الله ﷺ. أخرجه الإسماعيلي وفيه رد على من قال: لا حجة في هذا الحديث؛ لأنه لم يسم الناهي فيه لما رواه الشيخان، وغيرهما أن كل ما ورد بهذه الصيغة كان مرفوعاً، وعلى الأصح عند غيرهما من المحدثين.

ويؤيد رواية الإسماعيلي ما رواه الطبراني، من طريق إسماعيل بن عبد الرحمن بن عطية، عن جدته أم عطية قالت: لما دخل رسول الله ﷺ المدينة جمع النساء في بيت، ثم بعث إلينا عمر، فقال: إني رسول الله ﷺ، بعثني إليكن لأبايعكن على ألا تشركن بالله شيئاً... الحديث.

وفي آخره: وأمرنا أن نخرج في العيد العواتق، ونهانا أن نخرج في جنازة. وهذا يدل على أن رواية أم عطية الأولى من مرسَل الصحابة.

﴿قَوْلُهَا: «لَمْ يُعْزَمَ عَلَيْنَا». أَي: وَلَمْ يُؤَكَّدْ عَلَيْنَا فِي الْمَنْعِ، كَمَا أُكِّدَ عَلَيْنَا فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَنْهِيَّاتِ، فَكَأَنَّمَا قَالَتْ: كُرِّهَ لَنَا اتِّبَاعَ الْجَنَائِزِ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيمٍ.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: ظَاهِرُ سِيَاقِ أُمِّ عَطِيَّةَ أَنَّ النِّهْيَ نَهْيٌ تَنْزِيهِ وَبِهِ قَالَ جَمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَمَالَ مَالِكٌ إِلَى الْجَوَازِ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ.

وَيَذُلُّ عَلَى الْجَوَازِ مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ فِي جِنَازَةٍ فَرَأَى عَمْرُأَةً فَصَاحَ بِهَا، فَقَالَ: «دَعُهَا يَا عَمْرُ» الْحَدِيثُ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَالنَّسَائِيُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَمِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَزْرَقِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَرَجَالُهُ ثِقَاتٌ.

وَقَالَ الْمُهَلَّبُ: فِي حَدِيثِ أُمِّ عَطِيَّةَ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ النِّهْيَ مِنَ الشَّارِعِ عَلَى دَرَجَاتٍ. وَقَالَ الدَّأودِيُّ: قَوْلُهَا: «نَهَيْنَا عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ». أَي: إِلَى أَنْ نَصِلَ إِلَى الْقُبُورِ.

وَقَوْلُهَا: وَلَمْ يُعْزَمَ عَلَيْنَا؛ أَي: أَلَّا نَأْتِيَ أَهْلَ الْمَيِّتِ فَنُعْزِيزَهُمْ، وَنَتَرَحَّمُ عَلَى مَيِّتِهِمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ نَتَّبَعَ جِنَازَتَهُ. انْتَهَى.

وَفِي أَخِذِ هَذَا التَّفْصِيلِ مِنْ هَذَا السِّيَاقِ نَظَرٌ، وَهَذَا مِنْ غَيْرِ شَكٍّ؛ لِأَنَّهُ بَعِيدٌ مِنَ الْحَدِيثِ.

ثُمَّ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ:

نَعَمْ، هُوَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى فَاطِمَةَ مُقْبِلَةً، فَقَالَ: «مَنْ أَيْنَ جِئْتِ؟» فَقَالَتْ: رَحِمْتُ عَلَى أَهْلِ هَذَا الْمَيِّتِ مَيِّتَهُمْ. فَقَالَ: «لَعَلَّكَ بَلَغْتِ مَعَهُمُ الْكُدْيَ» قَالَتْ: لَا... الْحَدِيثُ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْحَاكِمُ وَغَيْرُهُمَا.

فَأَنكَرَ عَلَيْهَا بُلُوغَ الْكُدْيِ وَهُوَ بِالضَّمِّ وَتَخْفِيفِ الدَّالِ الْمَكْسُورَةِ، وَهِيَ الْمَقَابِرُ، وَلَمْ يُنَكِّرْ عَلَيْهَا التَّعْزِيَةَ.

وَقَالَ الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِقَوْلِهَا: وَلَمْ يُعْزَمَ عَلَيْنَا. أَي: كَمَا عَزَمَ عَلَى الرِّجَالِ بِتَرْغِيهِمْ فِي اتِّبَاعِهَا لِحَصُولِ الْقِيَرَاطِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ.

وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

تفسيره رَحِمَهُ اللهُ لِقَوْلِهَا: وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا؛ أَي: أَنْ نَتَّبِعَهَا. هَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ تَحْرِيفٌ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: فَإِنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مُخْتَلَفٌ فِيهَا: هَلْ يَجُوزُ لِلنِّسَاءِ أَنْ يَتَّبِعْنَ الْجَنَائِزَ أَوْ لَا؟ فَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يَجُوزُ، وَقَالَ: إِنْ نَهَى لَيْسَ فِيهِ عَزِيمَةٌ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يُكْرَهُ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ النَّهْيُ وَبُقِيَّتِ الْعَزِيمَةُ، وَهَذَا هُوَ حَقِيقَةُ الْمَكْرُوهِ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَحْرُمُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهَا: «وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا» إِنَّمَا هُوَ مِنْ فَهْمِهَا، وَنَحْنُ إِنَّمَا نَتَعَبَّدُ بِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ مَنَعَ النِّسَاءِ مِنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ أَعْبَدُ مِنَ الْفِتْنَةِ، وَأَسْلَمُ مِنَ الشُّبْهَةِ، فَيُؤْمِنُ مَنْ اتَّبَعَ الْجَنَائِزَ، سِوَاءَ قُلْنَا: إِنَّهُ مَكْرُوهٌ. أَوْ قُلْنَا: إِنَّهُ مُحْرَمٌ. لَهَا يَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ خَوْفِ الْفِتْنَةِ.

وَالْغَالِبُ أَنَّ النِّسَاءَ ضَعِيفَاتٌ فَلَا يَتَحَمَّلْنَ، فَرُبَّمَا يَحْصُلُ مِنْهُنَّ نِيَاحَةٌ، وَنَدْبٌ، وَصِيَاحٌ، فَيَحْصُلُ بِذَلِكَ شَرٌّ كَثِيرٌ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٣٠- بَابُ إِحْدَادِ الْمَرْأَةِ عَلَى غَيْرِ زَوْجِهَا.

١٢٧٩- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ عُلْقَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: تُوُفِيَ ابْنُ لَأْمٍ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، فَلَمَّا كَانَ الْيَوْمَ الثَّالِثُ دَعَتْ بِصُفْرَةٍ فَتَمَسَّحَتْ بِهِ، وَقَالَتْ: نُهَيْنَا أَنْ نُحَدَّ ^(١) أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثٍ إِلَّا بِزَوْجٍ.

١٢٨٠- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى قَالَ: أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبَ ابْنَةِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَتْ: لَمَّا جَاءَ نَعْيُ أَبِي سُفْيَانَ مِنَ الشَّامِ دَعَتْ أُمَّ حَسِيَّةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا بِصُفْرَةٍ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ فَتَمَسَّحَتْ عَارِضِيهَا وَذِرَاعِيهَا، وَقَالَتْ: إِنِّي كُنْتُ عَنْ

(١) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ١٤٦): قَوْلُهُ: أَنْ يُحَدَّ. بِضْمِ أَوَّلِهِ مِنَ الرَّبَاعِيِّ، وَلَمْ يَعْرِفِ الْأَضْمِي غَيْرَهُ، وَحَكَى غَيْرُهُ فَتَحَ أَوَّلَهُ ضَمَّ ثَانِيهِ مِنَ الثَّلَاثِيِّ، يَقَالُ: حَدَّثَ الْمَرْأَةَ، وَأَخَذْتُ بِمَعْنَى. اهـ.

هَذَا لَعْنَةً، لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُجِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، فَإِنَّهَا تُجِدُّ عَلَيْهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»^(١).

[الحديث ١٢٨٠ - أطرافه في: ١٢٨١، ٥٣٣٤، ٥٣٣٩، ٥٣٤٥].

١٢٨١ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ^(٢)، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تُجِدُّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»^(٣).

١٢٨٢ - ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَى زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ حِينَ تُوْفِي أَخُوَهَا، فَدَعَتْ بِطَيْبٍ فَمَسَّتْ بِهِ، ثُمَّ قَالَتْ: مَا لِي بِالطَّيِّبِ مِنْ حَاجَةٍ، غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَنْبَرِ يَقُولُ: «لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تُجِدُّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»^(٤).

[الحديث ١٢٨٢ - طرفه في: ٥٣٣٥].

هذا الباب في حكم إحداد المرأة على غير زوجها وفيه التصريح الواضح في أنه لا يحل للمرأة أن تجد على غير زوجها إلا ثلاثة أيام فأقل، ومثلها الرجل. وأما على الزوج فتجد أربعة أشهر وعشرا، إلا أن تكون حاملا، فإنها تجد مدة العدة، ولو قلت عن أربعة أشهر وعشرا.

وما هو الإحداد؟

الإحداد هو: الامتناع عما يأتي:

(١) مسلم (٢/ ١١٢٣، ١١٢٤) (١٤٨٦) (٥٨).

(٢) قال الشيخ الشارح رحمه الله: يؤتى بالواو في «عمرو» للفرق بينه، وبين «عمر»، وإلا فإنه عند الإعراب تحذف الواو، ولذلك فإنها إذا جاءت منصوبة تقول: عَمْرًا. فتحذف الواو. اهـ.

(٣) رواه مسلم (٢/ ١١٢٥) (١٤٨٦) (٥٩).

(٤) رواه مسلم (٢/ ١١٢٤) (١٤٨٧).

أولاً: كُلُّ تَجْمِيلٍ لِلْبَدَنِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ الْامْتِنَاعُ مِنْهُ، مِثْلُ الْكحلِ، وَالتَّحْمِيرِ، وَالْمِكْيَاجِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، حَتَّى إِنْهُمْ سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ عَنْ امْرَأَةٍ تُوفِّي زَوْجَهَا، وَهِيَ تَشْكِي عَيْنَهَا أَفَنَكْحُلُهَا؟ قَالَ: «لَا»^(١) حَتَّى قَالَ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا تَكْتَحِلُ، وَلَوْ أَدَّى عَدَمُ اكْتِحَالِهَا إِلَى أَنْ تَفْقِدَ عَيْنَهَا.

ثانياً: أَنْ تَتَجَنَّبَ كُلَّ زِينَةٍ مِمَّا يَلْبَسُ مِنَ الْحُلِيِّ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَتَحَلَّى بِذَهَبٍ، وَلَا فِضَّةٍ، وَلَا غَيْرَهُمَا مِمَّا يُتَحَلَّى بِهِ، وَيُعَدُّ زِينَةً كَالْأَسُورَةِ، وَالْخُرْصَانِ^(٢) وَالْقِلَادَةِ، وَمَا أَشْبَهَهَا. فَإِنْ كَانَ عَلَيْهَا أَسُورَةٌ، وَصَعِبَ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ يَدِهَا فَإِنَّهَا تُقَصُّ، وَلَوْ حَصَلَ فِي ذَلِكَ نَقْصٌ فِي قِيَمَةِ الْأَسُورَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا النَقْصَ مِنْ أَجْلِ الْإِحْدَادِ. وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ بِالنِّسْبَةِ لِلخَوَاتِمِ.

فَإِنْ قِيلَ: مَا تَقُولُونَ فِيهَا لَوْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ مُتَجَمِّلَةً بِتَلْبِيسِ سَنِّهَا شَيْئاً مِنَ الذَّهَبِ، فَهَلْ يَلْزَمُهَا أَنْ تَخْلَعَهُ؟

الْجَوَابُ: إِذَا امْكَنَ خَلْعُ هَذَا الْمُلْبِيسِ بِدُونِ أَنْ يَتَضَرَّرَ السَّنُّ وَجِبَ، وَإِنْ كَانَ لَا يُمْكِنُ إِلَّا بِخَلْعِ السَّنِّ، فَإِنْ هَذَا ضَرُورَةٌ، فَلَا يَجِبُ خَلْعُهُ لَكِنْ تَحْرِصُ عَلَى أَلَّا تَفْتَحَ فَمَهَا حَتَّى لَا يَظْهَرَ؛ لِأَنَّ بَعْضَ النِّسَاءِ اللَّاتِي يَتَحَلَّلِينَ بِهَذَا يَتَعَمَّدْنَ أَنْ يَظْهَرَ إِذَا قَامَتْ تُحَدِّثُ النَّاسَ، فَهَذِهِ تُخْفِيهِ مَا امْكَنَ.

الثَّالِثُ: الْإِحْدَادُ عَنْ كُلِّ لِبَاسٍ عَلَى الْبَدَنِ يُعْتَبَرُ زِينَةً كَالْقَمِيصِ الْجَمِيلِ، وَالسَّرَاوِيلِ الْجَمِيلَةِ، وَالْخَمَارِ الْجَمِيلِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا مَا لَا يُعَدُّ زِينَةً فَلَا بَأْسَ بِهِ بِأَيِّ لَوْنٍ كَانَ: أَخْضَرَ، أَحْمَرَ، أَصْفَرَ، فَمَا دَامَ لَيْسَ بِزِينَةٍ، وَلَا يَقَالُ: إِنْ الْمَرْأَةَ تَجَمَّلَتْ. فَلَا بَأْسَ بِهِ.

(١) رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ (٥٣٣٦)، وَمُسْلِمٌ (٢/ ١١٢٤) (١٤٨٨).

(٢) «الْمَحَلِّي» (١٠/ ٢٧٨).

(٣) الْخُرْصَانُ جَمْعُ خُرْصٍ، وَهُوَ الْحَلْقَةُ مِنَ الذَّهَبِ أَوِ الْفِضَّةِ. «الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» (خ ر ص).

الرابع: أن تَمْتَنِعَ من كُلِّ الطَّيِّبِ، سواءَ كان دُهْنًا أو بَخُورًا فلا تَتَطَيَّبُ إطلاقًا، لا في رأسِها، ولا في وجهها، ولا في يديها، ولا في ثيابها، إلا إذا طَهَّرَتْ من الحيضِ، فإنها تأخُذُ بُدْءَ يسيرةٍ من القُسْطِ^(١)، أو الأظفارِ^(٢)، من أجل أن تَتَبَخَّرَ بها، فتزولَ عنها رائحةُ الحيضِ، والتَّنِّي، وهذا لحاجةٍ، وإلا فإنه لا يحلُّ لها الطَّيِّبُ.

الخامس: أن تَمْتَنِعَ من الخروجِ من البيتِ، فَبَقِيَ في بيتها لا تَخْرُجُ منه إلا لحاجةٍ نهارًا، وضرورةٍ ليلاً.

لحاجةٍ نهارًا؛ مثل أن تَخْرُجَ في رَغِي غنمها إذا لم يَكُنْ لها راعٍ، أو أن تَخْرُجَ في شراءِ حوائجِ البيتِ، إذا لم يَكُنْ عندها من يَشْتَرِي لها الحوائجَ، أو أن تَخْرُجَ في عيادةٍ مريضٍ تَقْلُقُ إذا لم تُعَدَّهُ، أو أن تَخْرُجَ في تجارةٍ إذا كان قوتُها من هذه التجارة، وما أشبه ذلك، وهذا كله في النهار.

وأما في الليل فلا تَخْرُجُ إلا للضرورة، والضرورةُ مثل أن تَخَافَ على نفسها من الفُجَّارِ، أو أن تَسْعَرَ النارُ في بيتها، أو أن تَكْثُرَ الأمطارُ، وتَخْشَى أَنْ يَسْقُطَ عليها البَيْتُ، أو أن يصيبها مرضٌ، إن لم تَذْهَبْ إلى المستشفى هلكت. فهذه خمسةُ أشياءَ تتجنبُها المرأةُ المُجَدَّةُ.

وقولُها في الحديث: «أربعةُ أشهرٍ وعشرًا» يعني إذا لم تَكُنْ حاملًا، فإذا كانت حاملًا فإلى وضعِ الحملِ، ولو دقيقةً واحدةً، وعلى هذا فلو ماتَ الزوجُ وهي تُطَلِّقُ أي: جاءها طَلُقُ الولادةِ، وبعدَ خُرُوجِ رُوحِهِ بدقيقةٍ واحدةٍ، خرجَ الحملُ فإنه يَنْتَهِي الإحْدَادُ؛ لأن الإحْدَادَ تابعٌ للعدةِ.

ولو لم تَعْلَمْ بموتِ زوجها إلا بعدَ مُضي أربعةِ أشهرٍ وعشرٍ فلا عدة، ولا إحْدَادُ؛

(١) القُسْطُ: صَرَبٌ من الطَّيِّبِ. النهاية لابن الأثير (ق س ط).

(٢) الأظفار: جنس من الطَّيِّبِ لا واحد له من لفظه، وقيل: واحده ظْفَرٌ. وقيل: هو شيء من العطر أسود، والقطعة منه شبيهة بالظْفَرِ. «النهاية» لابن الأثير (ظ ف ر).

لأن العدة تبتدئ من موت الزوج، لا من علمها بموت الزوج.
وكذلك لو لم تعلم بموت زوجها إلا بعد أن وضعت فلا عدة ولا إحداث.
والإحداث عام لكل زوجة سواء دخل بها، أو لم يدخل بها.
وفي هذا الحديث من الفوائد: أنه ينبغي للإنسان أن يزيل التهمة أو الشبهة
بالعمل؛ وذلك لفعل أم حبيبة حين توفي أبوها سفيان، ولفعل زينب بنت جحش حين
توفي أخوها، فتناولتا الصفرة - يعني: الزعفران - حتى لا تتهمأ بأبهما محدثان أو يشتبه
الأمر على الناس.

فمثل هذه الأشياء تعتبر من باب التربية، ولذلك تقول أم حبيبة رضي الله عنها: إني كنت
عن هذا لغنية يعني: أنها لم تكن تريد الطيب، لكنها فعلت ذلك، لئلا يتوهم الناس ما
يخالف الشريعة، وإزالة الأوهام بالعمل أقوى من إزالتها بالقول.
وكذلك زينب بنت جحش حين توفي أخوها، قالت: مالي بالطيب من حاجة،
غير أنني سمعت.

وهاتان المرأتان علاقتهما بالرسول ﷺ أنها زوجاته.
وفي هذا الحديث أيضاً من الفوائد: أنه ينبغي إعلان الأحكام الشرعية التي يحتاج
الناس إليها، ولو على المنبر؛ لفعل الرسول ﷺ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٣١- بَابُ زِيَارَةِ الْقُبُورِ.

١٢٨٣ - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: مَرَّ
النَّبِيُّ ﷺ بِأُمِّ رَأَةٍ تَبْكِي عِنْدَ قَبْرِ فَقَالَ: «اتَّقِي اللَّهَ وَاصْبِرِي» قَالَتْ: إِلَيْكَ عَنِّي؛ فَإِنَّكَ لَمْ
تُصَبِّ بِمُصِيبَتِي - وَلَمْ تَعْرِفْهُ - فَقِيلَ لَهَا: إِنَّهُ النَّبِيُّ ﷺ فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ، فَلَمْ تَجِدْ عِنْدَهُ
بَوَائِينَ، فَقَالَتْ: لَمْ أَعْرِفْكَ. فَقَالَ: «إِنَّمَا الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى» ^(١).

هذا الحديث فيه زيارة القبور، لكن كيف نَسْتَدِلُّ به على ثبوت زيارة القبور؛ لأنه يقول: مرَّ النبي ﷺ بامرأة تبكي عند قبر. وهذا يدلُّ على أن النبي ﷺ زار المقبرة، وقد جاء في «صحيح مسلم» أن النبي ﷺ قال: «كنتُ نهيْتُكم عن زيارة القبور، فزُورُوها؛ فإنَّها تُذكِّرُ الموتَ»^(١)، وفي لفظ: «تُذكِّرُ الآخرة»^(٢).

فزيارة القبور سنة، ولكنها لمصلحة أهل القبور، لا لمصلحة الزائر، إلا الأجر الذي يحصلُ له بالزيارة وترقيق قلبه.

وما أن يحصلَ بذلك دفعُ ضررٍ، أو جلبُ منفعةٍ فلا.

وقد استدللَّ بعضُ العلماء بهذا الحديث على ثبوت زيارة النساء للقبور؛ لأن هذه المرأة زارت قبرَ ولدها^(٣).

وفي هذا الاستدلال نظر^(٤)؛ لأن هذه امرأةٌ مُصابةٌ بمصيبةٍ عظيمةٍ، فخرجتْ لقبرِ ولدها فقط تبكي من شدةِ الوَلَه عليه، والنبي ﷺ قال لها: «اتَّقِي اللَّهَ واصْبِرِي» يعني: اصبري على المصيبة ولا تبكي عند القبر، إلا أن المرأة كانت مصيبتها شديدة، ولهذا قالت: إِنَّكَ لم تُصَبِّ بِمُصِيبَتِي. وطلبتُ منه أن يتعدَّ عنها، ولم تعلم أنه الرسول ﷺ، فلما علمت أنه الرسول ﷺ جاءتْ تَعْتَذِرُ؛ لأنها لم تُعرفه، فقال لها: «إِنَّا الصَّابِرُونَ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى» أي: صدمة المصيبة الأولى.

ولذلك ينبغي للإنسان إذا أراد أن يصبرَ حقيقةً على المصائب، أن يتلقَّى المصيبة من أولها بالصبر^(٥).

(١) رواه مسلم (٩٧٧) (١٠٦)، من حديث بُرَيْدَةَ، والحاكم في «المستدرک» (١/ ٥٣١)، وزاد: «فإنها تذكركم الموت». من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (١/ ١٤٥) (١٢٣٦)، من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٣) انظر: «أحكام الجنائز» للشيخ الألباني رحمته الله (ص ٢٢٩-٢٣٥).

(٤) انظر ما تقدم.

(٥) سئل الشيخ الشارح رحمته الله: هل ينبغي للإنسان أن يسأل الله أن يرزقه الصبر عند وقوع المصيبة؟

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٢- باب قول النبي ﷺ: «يُعَذَّبُ الْمَيِّتُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»^(١). إِذَا كَانَ النَّوْحُ مِنْ سُنَّتِهِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَوَافُسُكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [البَقَرَةُ: ٢٤].
وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»^(٢).
فَإِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ سُنَّتِهِ فَهُوَ كَمَا قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ﴿الْأَنْزِلُ وَالزُّنُزُورُ وَالزُّنُزُورُ﴾^(٣).
[البَقَرَةُ: ٣٨]. وَهُوَ كَقَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَى ذُنُوبٍ إِلَى حِمْلِهَا لَا يَحْمِلُ مِنْهُ شَيْءٌ﴾ [طه: ١٨]. وَمَا يَرِخْصُ مِنَ الْبُكَاءِ فِي غَيْرِ نَوْحٍ.
وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا تُقْتَلُ نَفْسٌ ظُلْمًا إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْ دِمَهِهَا»^(٤)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ.

❖ قول البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: «باب قول النبي ﷺ: يُعَذَّبُ الْمَيِّتُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ». وَذَلِكَ لِأَنَّ الْبُكَاءَ إِذَا كَانَ مِنَ الْبُكَاءِ الَّذِي تَأْتِي بِهِ الطَّبِيعَةُ الْجَبَلَّةُ فَإِنَّ الْمَيِّتَ لَا يُعَذَّبُ عَلَيْهِ، وَإِذَا كَانَ مُتَكَلِّفًا، أَوْ فِيهِ نِيَاحَةٌ، فَإِنَّهُ يُعَذَّبُ، لَكِنَّ الْبَخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ ذَهَبَ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ فَقَالَ: إِذَا كَانَ النَّوْحُ مِنْ سُنَّتِهِ. أَيُّ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ مِنْ عَادَةِ أَهْلِهِ أَنَّهُمْ يَنْوْحُونَ عَلَى الْمَيِّتِ وَلَمْ يُوصَ بِعَدَمِهِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مُقَرَّرًا لِهَذَا، فَيُنَالُهُ الْعَذَابُ مِنْهُ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: نَعَمْ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الصَّبْرَ خُلُقٌ فَاضِلٌ، فَتَسْأَلُ اللَّهُ ﷻ أَنْ يَجْعَلَنا مِنَ الصَّابِرِينَ عِنْدَ الْبَلَاءِ، الشَّاكِرِينَ عِنْدَ الرِّخَاءِ.

(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم في بداية هذا الباب كما في «الفتح» (٣/ ١٥٠)، وأسنده في نفس الباب من حديث ابن أبي مُيَيْكَةَ (١٢٨٦).

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٣/ ١٥٠)، وقد أسنده رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب: الجمعة، باب: الجمعة في القرى (٨٩٣)، من طريق سالم بن عبد الله عن ابن عمر. وانظر: «الفتح» (٢/ ٣٨٠).

(٣) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٣/ ١٥٠)، وقد أسنده رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب: أحاديث الأنبياء (٣٣٣٥)، وفي كتاب: الديات (٦٨٦٨)، وفي كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة (٧٣٢١). وانظر: «تغليق التعليق» (٢/ ٤٦٦).

﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [البقرة: ١٦٧]، فكان واجبًا على هذا الميت الذي اعتاد أهله النياحة أن يوصيهم بألا ينوحوا.

وقوله: «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْتَوِلٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»: يعني: فعليه أن ينهأهم، وإلا كان عذابًا عليه.

وقوله رَحِمَهُ اللهُ: «إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ سِتِّهِ فَهُوَ كَمَا قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: ﴿الْأَنْزَرُ وَأَزَرُهُ وَزَرَأُخْرَى﴾» [البقرة: ٣٨]. يعني: إذا لم يكن من عادة هؤلاء القوم أن ينوحوا على أمواتهم فإنه لا يُعَذَّبُ الميت، وكيف يُعَذَّبُ بوزر غيره، وقد قال تعالى: ﴿الْأَنْزَرُ وَأَزَرُهُ وَزَرَأُخْرَى﴾» [البقرة: ٣٨]؟! [البقرة: ٣٨]!

وخلاصة رأي البخاري رَحِمَهُ اللهُ: أن عذاب الميت بالبكاء إنما يكون لمن أوصى به، أو كان من عادتهم، ولم ينه عنه، ولكن الصحيح خلاف ذلك، وهو أنه يُعَذَّبُ، لكن ليس عذاب عقوبة؛ لقوله تعالى: ﴿الْأَنْزَرُ وَأَزَرُهُ وَزَرَأُخْرَى﴾» [البقرة: ٣٨]. ولكنه يعلم - أغني الميت - ببكاء أهله، فيتألم من هذا، وهو كقول النبي ﷺ: «السفر قطعة من العذاب»^(١).

ومن المعلوم أن المسافر لا يُعَذَّبُ، فليس هناك أحدٌ يعاقبه، أو يضربه، أو يخبسه، أو ما أشبه ذلك^(٢).

(١) رواه البخاري (١٨٠٤)، ومسلم (٣/ ١٥٢٦) (١٩٢٧) (١٧٩).

(٢) وما اختاره الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللهُ هنا هو الذي نصره شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، وهو ما ذهب إليه محمد بن جرير الطبري، وغيره.

وانظر: كلام ابن تيمية في «مجموعة الرسائل المنبرية» (٢/ ٢٠٩)، وابن القيم في «تهذيب السنن» (٤/ ٢٩٠-٢٩٣)، والشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ جميعًا في «أحكام الجنائز» (ص ٤١، ٤٢).

وقد سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللهُ: لو أن الميت أوصى أهله بالنوح عليه، أو كان من عادتهم النوح، ولم ينههم فهل يُعَذَّبُ بنوحهم عليه؟

فأجاب رَحِمَهُ اللهُ: من المعلوم أنه إذا أوصاهم بالنوح عليه فلا شك أنه يعذب، وأما إذا لم يوصيهم، ولكن كان من عادتهم أنهم ينوحون فهذا محل تردد؛ لأنه قد يكون امتناعه عن نهيمهم للخوف منهم، أو العجز، أو ما أشبه ذلك، فإذا كان قادرًا على نهيمهم، ولم ينههم فإنه يعذب.

﴿ وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴾ «وَأِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ جَمِلِهَا» [قَالَ: ١٨]. يَعْنِي: رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ قَوْلُهُ: ﴿الْأَنْزِرُ وَازِرَةً وَزِرًا أُخْرَىٰ﴾ [الْبَيْتُ: ٣٨]. هُوَ كَقَوْلِهِ: ﴿وَأِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ﴾ [قَالَ: ١٨].

﴿ وَقَوْلُهُ: «ذُنُوبًا». يَعْنِي: مَحْمَلَةٌ مِنَ الذُّنُوبِ.

﴿ وَقَوْلُهُ: ﴿إِنْ جَمِلِهَا﴾؛ أَي: إِلَىٰ مَا حَمَلَتْ.

﴿ وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَا تُقْتَلُ نَفْسٌ ظَلَمًا إِلَّا كَانَ عَلَىٰ ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْ دِمِهَا». هَذَا كَالدَّفْعِ لِمَنْ يَعْترِضُ، فَيَقُولُ: هَذَا ابْنُ آدَمَ الَّذِي قُتِلَ، عَلَيْهِ كِفْلٌ مِنْ عَذَابِ الْقَاتِلِينَ. فَأَجَابَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: بِأَنَّ السَّبَبَ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ، فَكَانَ عَلَيْهِ وَزْرُهُ، وَوَزَّرَ مِنْ عَمَلٍ بِهِ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٨٤ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، وَمُحَمَّدٌ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا عَاصِمُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَرْسَلَتِ ابْنَةُ النَّبِيِّ ﷺ إِلَيْهِ: إِنَّ ابْنًا لِي قُبِضَ فَأَتَيْنَا. فَأَرْسَلَ يُقْرِئُ السَّلَامَ وَيَقُولُ: «إِنَّ لِلَّهِ مَا أَخَذَ وَلَهُ مَا أَعْطَى، وَكُلٌّ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُسَمًّى، فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ». فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ تُقْسِمُ عَلَيْهِ لِأَيَّتِنَهَا، فَقَامَ وَمَعَهُ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ، وَمَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وَأَبِي بْنُ كَعْبٍ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَرِجَالٌ، فَرَفَعَ إِلَىٰ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الصَّبِيَّ وَنَفْسُهُ تَتَقَعَّقُ - قَالَ: حَسِبْتُهُ أَنَّهُ قَالَ: كَانَهَا شَنْ - فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ، فَقَالَ سَعْدُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا هَذَا؟ فَقَالَ: «هَذِهِ رَحْمَةٌ جَعَلَهَا اللَّهُ فِي قُلُوبِ عِبَادِهِ، وَإِنَّا بِرَحْمِ اللَّهِ مِنْ عِبَادِهِ الرَّحَمَاءِ»^(١).

[الْحَدِيثُ ١٢٨٤ - أَطْرَافُهُ فِي: ٥٦٥٥، ٦٦٠٢، ٦٦٥٥، ٧٣٧٧، ٧٤٤٨].

هَذِهِ التَّعْزِيَةُ الْعَظِيمَةُ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ هِيَ التَّعْزِيَةُ الْمَحْبُوبَةُ الْمَشْرُوعَةُ،

يَقُولُ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ مَا أَخَذَ، وَلَهُ مَا أَعْطَى» وَإِذَا كَانَ اللَّهُ تَعَالَىٰ هُوَ الَّذِي لَهُ مَا أَخَذَ،

وله ما أعطى، فله أن يأخذ، ويعطي.

❦ ثم قال: «كل شيء عنده بأجلٍ مسمى». لا يمكن أن يتأخر ولا أن يتقدم.

فالأول: تعزية بكون الملك لله ﷻ، يأخذ ما يشاء، ويعطي ما يشاء.

والثاني: تعزية بكون هذا الموت بأجلٍ مسمى، لا يتقدم، ولا يتأخر، وحديث يطمئن الإنسان.

ثم أرشدها إلى الأمر الشرعي فقال: «فلتصبر ولتحتسب».

فالأول: تعزية بأمرٍ قدرِي. والثاني: تعزية بأمرٍ شرعي.

❦ وقوله: «فلتصبر ولتحتسب». يعني: تحتسب أجر الصبر على قدر الله ﷻ؛ لأن

الله يقول: ﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ﴿١٥٥﴾ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴿١٥٦﴾ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ

صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ ﴿١٥٧﴾﴾ [البقرة: ١٥٥-١٥٧].

وإن كان الإنسان لم يحفظ هذا الحديث فبماذا يعزي؟

الجواب: بكلمات من عنده، لكن بمعنى هذا الحديث.

❦ وقولها في الأول: «إن ابتالي قبض». يعني: كاد أن يقبض؛ لأن الرسول ﷺ

أدركه قبل أن يموت.

وفي هذا الحديث دليل: على حسن خلق النبي ﷺ ويدل لهذا أن ابنته أقسمت

عليه أن يحضر، فحضر عليه الصلاة والسلام، ومعه أناس.

❦ وقوله: «فرّج الصبي إليه، ونفسه تتقفع». يعني: يكون لها صوت.

❦ وقوله: «كأنها شن». يعني: كأنها يضرب على شن، وهو القربة اليابسة القديمة،

فبكى رسول الله ﷺ، وفاضت عيناه من البكاء، وقال: «هذه رحمة جعلها الله في قلوب

عباده، وإنما يرحم الله من عباده الرحماء».

ولا شك أن الإنسان إذا كان بين يديه صبي تتقفع نفسه، لا شك أنه سيرحمه،

مهما كان، وسيبكي؛ لأن هذا التققع لا شك أنه ألم شديد يدركه هذا الصبي.

وفي هذا الحديث أيضاً دليل: على أن من وفق لرحمة الخلق، فإنه موفق

لرحمة الخالق ﷻ؛ لقوله: «إنما يرحم الله من عباده الرحماء». ولهذا ينبغي لك أن تعود

قَلْبِكَ عَلَى رَحْمَةِ الْخَلْقِ، وَأَنْ تَجْعَلَ مَا فِي الْخَلْقِ، كَأَنَّا أَصَابَكَ أَنْتَ أَوْ أَهْلُكَ، فَتَرْحَمَهُمْ وَتُقَدِّرَ أحوَالَهُم الَّتِي هُمْ عَلَيْهَا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٨٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ بِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: شَهِدْنَا بِنْتًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ عَلَى الْقَبْرِ، قَالَ: فَرَأَيْتُ عَيْنَيْهِ تَدْمَعَانِ قَالَ: فَقَالَ: «هَلْ مِنْكُمْ رَجُلٌ لَمْ يُقَارِفِ اللَّيْلَةَ؟». قَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَنَا. قَالَ: «فَانْزِلْ» قَالَ: فَنَزَلَ فِي قَبْرِهَا.

[الحديث ١٢٨٥ - طرفه في: ١٣٤٢].

قَوْلُهُ: «وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ عَلَى الْقَبْرِ». أَي: عِنْدَهُ، كَمَا أَنَّكَ تَقُولُ: وَاقِفٌ عَلَى الْقَبْرِ؛ تَعْنِي بِذَلِكَ أَنَّهُ وَاقِفٌ عِنْدَهُ.

فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ: عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَنْزَلَ فِي قَبْرِ الْمَرْأَةِ لِتَلْحِيدِهَا مَنْ لَيْسَ مِنْ مَحَارِمِهَا مَعَ وَجُودِ الْمَحَارِمِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْبِنْتَ هِيَ زَوْجَةُ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ حَاضِرٌ وَقَدْ دَفِنَهَا، وَأَبُوهَا حَاضِرٌ، وَهُوَ النَّبِيُّ ﷺ وَمَعَ ذَلِكَ أَمَرَ أَبَا طَلْحَةَ أَنْ يَنْزَلَ فِي قَبْرِهَا. وَأَمَّا قَوْلُ الْعَوَامِّ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْزَلَ فِي قَبْرِ الْمَرْأَةِ إِلَّا مَنْ كَانَ مِنْ مَحَارِمِهَا فَهَذَا لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ، حَتَّى إِنْ بَعْضُ الْعَوَامِّ قَالَ: إِنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ أَنْ تَصْطَحِبَ الْمَحْرَمَ فِي السَّفَرِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا إِذَا مَاتَتْ يَفُكُّ هُوَ حَزَائِمَ كَفْنِهَا، فَجَعَلُوا هَذِهِ هِيَ الْعِلَّةُ، وَالْعَوَامُّ كَمَا تَعْلَمُونَ هَوَامُّ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٨٦ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: تُوِّفِتْ ابْنَةُ لِعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَكَّةَ، وَجِئْنَا لِنَشْهَدَهَا، وَحَضَرَهَا ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَإِنِّي لَجَالِسٌ بَيْنَهُمَا - أَوْ قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى أَحَدِهِمَا، ثُمَّ جَاءَ

الْآخِرُ، فَجَلَسَ إِلَى جَنْبِي - فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنه لِعَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ: أَلَا تَنْتَهَى عَنِ الْبُكَاءِ؟ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ» ^(١).

١٢٨٧ - فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: قَدْ كَانَ عُمَرُ رضي الله عنه يَقُولُ بَعْضُ ذَلِكَ، ثُمَّ حَدَّثَ قَالَ: صَدَرْتُ مَعَ عُمَرَ رضي الله عنه مِنْ مَكَّةَ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْبَيْدَاءِ، إِذَا هُوَ بِرُكْبٍ تَحْتَ ظِلِّ سَمُرَةٍ فَقَالَ: اذْهَبْ فَانْظُرْ مَنْ هُوَ لَاءِ الرُّكْبِ؟ قَالَ: فَنَظَرْتُ فَإِذَا صُهَيْبٌ، فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: ادْعُهُ لِي. فَرَجَعْتُ إِلَى صُهَيْبٍ، فَقُلْتُ: ارْتَحِلْ، فَالْحَقْ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ. فَلَمَّا أُصِيبَ عُمَرُ دَخَلَ صُهَيْبٌ يَبْكِي، يَقُولُ: وَآ أَخَاهُ وَآ صَاحِبَاهُ. فَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: يَا صُهَيْبُ، أَتَبْكِي عَلَيَّ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ؟» ^(٢).

[الحديث ١٢٨٧ - طرفاه في: ١٢٩٠، ١٢٩٢].

١٢٨٨ - قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: فَلَمَّا مَاتَ عُمَرُ رضي الله عنه، ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ رضي الله عنها، فَقَالَتْ: رَحِمَ اللَّهُ عُمَرَ، وَاللَّهِ مَا حَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَيُعَذَّبُ الْمُؤْمِنَ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ». وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَيَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ» وَقَالَتْ: حَسْبُكُمْ الْقُرْآنُ ﴿الْأَنْزِرْ وَأَنْزِرْ وَزُكْرَىٰ﴾ ﴿٣٨﴾ [البقرة: ٣٨]. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عِنْدَ ذَلِكَ: وَاللَّهِ ﴿هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾ ﴿١٢﴾ [البقرة: ٤٣]. قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: وَاللَّهِ مَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه شَيْئًا ^(٣).

[الحديث ١٢٨٨ - طرفاه في: ١٢٨٩، ٢٩٧٨].

هذه القصة فيها اختلاف بين الصحابة رضي الله عنهم، وهل يؤخذ الحديث: «إن الميت يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ» على ظاهره، أو أن المراد البكاء الذي يخرج عن العادة، وعمَّا تقتضيه النفوس.

(١) رواه مسلم (٢/ ٦٤٠) (٩٢٨) (٢٢).

(٢) رواه مسلم (٢/ ٦٣٩، ٦٤١)، (٩٢٧) (١٩).

(٣) رواه مسلم (٢/ ٦٤٢) (٩٢٩).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٣- بَابُ مَا يَكْرَهُ مِنَ النَّيَاحَةِ عَلَى الْمَيِّتِ.

وَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: دَعْهِنَّ يَبْكِينَ عَلَى أَبِي سُلَيْمَانَ، مَا لَمْ يَكُنْ نَقَعٌ أَوْ لَقْلَقَةٌ ^(١).

وَالنَّقَعُ: التُّرَابُ عَلَى الرَّأْسِ، وَاللَّقْلَقَةُ: الصَّوْتُ ^(٢).

المرادُ بأبي سليمانَ خالدُ بنُ الوليد.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١٦١/٣):

«قَوْلُهُ: «وَقَالَ عُمَرُ: دَعْهِنَّ يَبْكِينَ عَلَى أَبِي سُلَيْمَانَ... إلخ» هَذَا الْأَثَرُ وَصَلَهُ الْمَصْنُفُ فِي «التَّارِيخِ الْأَوْسَطِ» مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، قَالَ: لَمَّا مَاتَ خَالِدُ

(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١٦٠/٣)، ووصله البيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «السنن الكبرى» (٧١/٤)، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ يُونُسَ الْأَصْبَهَانِيُّ، أَنبَأَنَا أَبُو سَعِيدٍ بْنُ الْأَعْرَابِيِّ، حَدَّثَنَا سَعْدَانُ بْنُ نَصْرٍ، حَدَّثَنَا مَعَاوِيَةُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، قَالَ: لَمَّا مَاتَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ اجْتَمَعَ نِسْوَةُ بَنِي الْمَغِيرَةِ يَبْكِينَ عَلَيْهِ، فَقِيلَ لِعُمَرَ: أَرْسِلْ إِلَيْهِنَّ، فَإِنَّهُنَّ لَا يَبْلُغُنَّ عَنْهُمْ شَيْءَ تَكْرَهُ، فَقَالَ عُمَرُ: مَا عَلَيْهِنَّ أَنْ يَهْرَقْنَ دُمُوعَهُنَّ عَلَى أَبِي سُلَيْمَانَ، مَا لَمْ يَكُنْ نَقَعٌ أَوْ لَقْلَقَةٌ. وَهَكَذَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّارِيخِ الْأَوْسَطِ»، وَفِي «الصَّغِيرِ»، عَنْ عُمَرَ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْأَعْمَشِ «تَغْلِيْقُ التَّغْلِيْقِ» (٤٦٦/٢).

وَقَدْ سَأَلَ الشَّيْخُ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: دَعْهِنَّ يَبْكِينَ عَلَى أَبِي سُلَيْمَانَ. هَلْ يُوْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَبْكِيَ عَلَى مَيِّتِهِ؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا شَكَّ فِي ذَلِكَ، مَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ نِيَاحَةٌ.

وَسَأَلَ أَيْضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: هَلْ عَدَمُ الْبُكَاءِ أَفْضَلُ؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا يَرْجِعُ إِلَى حَالِ الْإِنْسَانِ: هَلْ عَدَمُ بُكَاءِهِ لِكُونِهِ قَاسِي الْقَلْبِ، أَوْ لِكُونِهِ يَتَصَبَّرُ وَيَحْتَمِلُ، وَالْإِنْسَانُ إِذَا أَتَاهُ مَا يُوْجِبُ الْبُكَاءَ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَبْكِيَ؛ لِأَنَّهُ فِي الْبُكَاءِ تَنْفِيسٌ عَنِ النَّفْسِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ بَقِي مَهْمُومًا.

وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ: يَنْبَغِي إِذَا بَكَى الصَّبِيُّ أَلَّا تَسْكُتَهُ حَتَّى يَقْضِيَ نَهْمَتَهُ مِنَ الْبُكَاءِ، وَهَذَا بِخِلَافِ مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ أَنَّهُمْ إِذَا بَكَى الصَّبِيُّ يَقُولُونَ لَهُ: اسْكُتْ، وَإِلَّا ضَرَبْنَاكَ.

وَسَأَلَ أَيْضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: هَلْ ذِكْرُ مَحَاسِنِ الْمَيِّتِ يُعَدُّ مِنَ النَّيَاحَةِ؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: هُوَ مِنْ بَابِ النَّدْبِ؛ لِأَنَّهُ النَّدْبُ هُوَ تَعْدَادُ مَحَاسِنِ الْمَيِّتِ مَعَ الْبُكَاءِ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّغْلِيْقِ» (٤٦٦/٢): التفسير من كلام المصنف - يعني البخاري - وقد وافقه

عليه غيره. اهـ

وانظر: «النهاية» لابن الأثير (ل ق ل ق)، (ن ق ع).

بُنُ الْوَلِيدِ، اجْتَمَعَ نِسْوَةُ بَنِي الْمُغِيرَةِ؛ أَي: ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ مَخْزُومٍ، وَهْنُ بَنَاتِ
عَمِّ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ الْمَغِيرَةِ، يَبْكِينَ عَلَيْهِ، فَقِيلَ لِعَمْرٍ: أَرْسِلْ إِلَيْهِنَّ، فَانْهَيْهُنَّ فَذَكَرَهُ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ، عَنْ وَكَيْعٍ، وَغَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ.

قَوْلُهُ: «مَا لَمْ يَكُنْ نَقْعٌ أَوْ لَقْلَقَةٌ». بِقَافَيْنِ الْأُولَى سَاكِنَةً، وَقَدْ فَسَّرَهُ الْمُصَنِّفُ بِأَنَّ
النَّقْعَ التَّرَابُ؛ أَي: وَضَعُهُ عَلَى الرَّأْسِ، وَاللَّقْلَقَةُ: أَي: الصَّوْتُ؛ أَي: الْمَرْتَفَعُ، وَهَذَا قَوْلُ
الْفَرَاءِ فَأَمَّا تَفْسِيرُ اللَّقْلَقَةِ فَمُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، كَمَا قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ.

وَأَمَّا النَّقْعُ فَرَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ هَشِيمٍ، عَنْ مَغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ:
النَّقْعُ: الشُّقُّ؛ أَي: شَقُّ الْجِيُوبِ، وَكَذَا قَالَ وَكَيْعٌ فِيهَا رَوَاهُ ابْنُ سَعْدٍ عَنْهُ.

وَقَالَ الْكِسَائِيُّ: هُوَ صِنْعَةُ الطَّعَامِ لِلْمَأْتَمِ، كَأَنَّهُ ظَنَّهُ مِنَ النَّقِيعَةِ، وَهِيَ طَعَامُ الْمَأْتَمِ.
وَالْمَشْهُورُ أَنَّ النَّقِيعَةَ طَعَامُ الْقَادِمِ مِنَ السَّفَرِ، كَمَا سَيَأْتِي فِي آخِرِ الْجِهَادِ، وَقَدْ أَنْكَرَهُ أَبُو
عُبَيْدٍ عَلَيْهِ، وَقَالَ: الَّذِي رَأَيْتُ عَلَيْهِ أَكْثَرَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ رَفَعَ الصَّوْتَ؛ يَعْنِي: بِالْبَكَاءِ،
وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ وَضْعُ التَّرَابِ عَلَى الرَّأْسِ؛ لِأَنَّ النَّقْعَ هُوَ الْغَبَارُ.

وَقِيلَ: هُوَ شَقُّ الْجِيُوبِ. وَهُوَ قَوْلُ شِمْرٍ. وَقِيلَ: هُوَ صَوْتُ لَطَمِ الْخُدُودِ، حَكَاهُ الْأَزْهَرِيُّ.

وَقَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مُعْتَرِضًا عَلَى الْبَخَارِيِّ: النَّقْعُ لِعَمْرٍ هُوَ الْغَبَارُ، وَلَكِنْ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَهُ.

وَإِنَّمَا هُوَ هُنَا الصَّوْتُ الْعَالِي، وَاللَّقْلَقَةُ تَرْدِيدُ صَوْتِ النَّوَاحَةِ. انْتَهَى.

وَلَا مَانِعَ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى الْمَعْنَيْنِ بَعْدَ أَنْ فَسَّرَ الْمَرَادَ بِكُونِهِ وَضْعَ التَّرَابِ عَلَى الرَّأْسِ؛
لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ صِنْعِ أَهْلِ الْمَصَائِبِ، بَلْ قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: الْمُرَجَّحُ أَنَّهُ وَضْعُ التَّرَابِ عَلَى
الرَّأْسِ، وَأَمَّا مَنْ فَسَّرَهُ بِالصَّوْتِ فَيَلْزَمُ مُوَافَقَتُهُ، لِلْقَلَقَةِ، فَحَمْلُ اللَّفْظَيْنِ عَلَى مَعْنَيْنِ
أَوَّلَى مِنْ حَمْلِهِمَا عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ.

وَأُجِيبَ بِأَنَّ بَيْنَهُمَا مُغَايِرَةٌ مِنْ وَجْهِ، كَمَا تَقْدَمُ، فَلَا مَانِعَ مِنْ إِرَادَةِ ذَلِكَ.

تَنْبِيهُ: كَانَتْ وَفَاةُ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ بِالشَّامِ سَنَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ. اهـ

الظَّاهِرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ أَقْرَبَ الْأَقْوَالِ مَا قَالَهُ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا
أُصِيبَتْ فَإِنَّهَا تَضَعُ عَلَى رَأْسِهَا التَّرَابَ، وَهُوَ مُطَابِقٌ لِلْمَعْنَى.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٩١ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ الْمُغِيرَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَذِبٌ عَلَى أَحَدٍ، مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ نِيحَ عَلَيْهِ يُعَذَّبُ بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ»^(١).

لا شك أن الكذب على الرسول ﷺ ليس ككذب على أحد من الناس؛ وذلك لما فيه من الافتراء على الرسول، ولأن الرسول ﷺ كلامه وحْيٌ؛ بمعنى: أنه سنة وشريعة، فيكون هذا كاذبًا على الشريعة، ولذلك نقول: ليس كذبٌ على العالم بأنه أباح، أو حرم، أو أوجب كذب على العامي، بل الكذب على العالم أعظم؛ لأن مَنْ سَمِعَ هذا الكلام سيتخذُه شريعة.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٩٢ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَيْتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ»^(٢).
تَابَعَهُ عَبْدُ الْأَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ^(٣).
وَقَالَ آدَمُ، عَنْ شُعْبَةَ: «الْمَيْتُ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ عَلَيْهِ»^(٤).

(١) رواه مسلم (١٠ / ١)، (٤)، (٢ / ٦٤٣)، (٩٣٣)، (٢٨).

(٢) رواه مسلم (٢ / ٦٣٨)، (٩٢٧)، (١٦).

(٣) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، كما في «الفتح» (٣ / ١٦٣)، ووصله أبو يعلى في «مسنده» (١٥٦)، عن عبد الأعلى بن حماد كذلك.

(٤) قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ في «هذي الساري» (ص ٣٤): ورواية آدم، عن شعبة رَوَيْنَاهَا في حديثه، من طريق إبراهيم بن ديزيل عنه. اهـ

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتح» (٣ / ١٦٢): قوله: وقال آدم عن شعبة؛ يعني: بإسناد حديث الباب، لكن بغير لفظ المتن، وهو قوله: «يعذب ببكاء الحي عليه». تفرد آدم بهذا اللفظ، وقد رواه أحمد، عن

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٤- باب.

ذكرنا فيما سبق أن كلمة «باب» إذا أتى بها مفردة فهي بمعنى «فصل».

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٩٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُنْكَدِرِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جِيءَ بِأَبِي يَوْمَ أُحُدٍ قَدْ مَثَلَ بِهِ، حَتَّى وُضِعَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ سُجِّي ثَوْبًا، فَذَهَبْتُ أُرِيدُ أَنْ أَكْشِفَ عَنْهُ، فَنَهَانِي قَوْمِي ثُمَّ ذَهَبْتُ أَكْشِفُ عَنْهُ فَنَهَانِي قَوْمِي، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرُفِعَ، فَسَمِعَ صَوْتَ صَائِحَةٍ، فَقَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟» فَقَالُوا: ابْنَةُ عَمْرٍو - أَوْ أُخْتُ عَمْرٍو - قَالَ: «فَلِمَ؟ تَبْكِي أَوْ لَا تَبْكِي، فَمَا زَالَتِ الْمَلَائِكَةُ تُظِلُّهُ بِأَجْنِحَتِهَا حَتَّى رُفِعَ» ^(١).

أبوه هو عبد الله بن حرام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو الذي كلّمه الله تعالى كفاحًا ^(٢)، وقال له: تمنّ عليّ قال: أتمنّى يا ربّ أن أرجع إلى الدنيا فأقتل فيك مرة أخرى. فقال: إني قد قضيتُ أنهم إليها لا يرجعون ^(٣).

وهذا من فضائله ومناقبه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

=

محمد بن جعفر «عُندَر»، ويحيى بن سعيد القطّان، وحجاج بن محمد، كلهم عن شعبة كالأول. وكذا أخرجه مسلم، عن محمد بن بشار، عن محمد بن جعفر، وأخرجه أبو عوانة، من طريق أبي النضر، وعبد الصمد بن عبد الوارث وأبي زيد الهذلي، وأسود بن عامر، كلهم عن سعيد كذلك. اهـ وانظر: «عمدة القاري» (٦/ ٤٤٥).

(١) رواه مسلم (٤/ ١٩١٧، ١٩١٨) (٢٤٧١) (١٢٩).

(٢) أي: مُوَاجَهَةً، ليس بينهما حجاب، ولا رسول. «النهاية» لابن الأثير (ك ف ح).

(٣) رواه الترمذي (٣٠١٠)، وابن ماجه (١٩٠، ٢٨٠٠).

قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في تعليقه على سنن ابن ماجه: حسن.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٥- باب لَيْسَ مِنَّا مَنْ شَقَّ الْجُيُوبَ.

١٢٩٤- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا زُبَيْدُ الْيَامِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَطَمَ الْخُدُودَ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ»^(١)، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ»^(٢).

[الحديث ١٢٩٤- أطرافه في: ١٢٩٧، ١٢٩٨، ٣٥١٩].

﴿يقوله: «ليس منا»﴾. يعني: التبرؤ من فاعل هذا^(٣)، وهو يدلُّ على أن هذا من كبائر الذنوب؛ لأن النبي ﷺ لا يتبرأ إلا من فاعل كبيرة. ﴿يقوله: «من لطم الخدود»﴾. يعني: عند المصيبة، وكانوا يفعلون ذلك في الجاهلية.

﴿يقوله: «وشق الجيوب»﴾. أيضًا هذا مما يفعل عند المصيبة.

﴿يقوله: «ودعا بدعوى الجاهلية»﴾. المراد بدعوى الجاهلية دُعاؤهم بالويل، والثبور، فيشق الجيب، ويقول، وأويلاه، وأثبوراه، وما أشبه ذلك، فيدعو على نفسه بالويل والثبور، زيادة على ما وقع به، فكأنه يقول: أنا لا أتحمّل^(٤).

(١) قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتح» (٣/ ١٦٤): قوله: وشق الجيوب. جمع «جَبٍ» بالجيم والموحدة، وهو ما يفتح من الثوب ليدخل فيه الرأس، والمراد بشقه إكمال فتحه إلى آخره، وهو من علامات التسخط. اهـ

(٢) رواه مسلم (١/ ٩٩) (١٠٣) (١٦٥).

(٣) قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتح» (٣/ ١٦٣): وليس المراد به إخراجُه عن الدين، ولكن فائدة إيراده بهذا اللفظ المبالغة في الردع عن الوقوع في مثل ذلك. اهـ

(٤) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: ما هو الفرق بين الندب المنهي عنه، وبين ذكر مناقب الميت بعد موته؟ فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: أما الندب المنهي عنه فهو الذي يكون بصفة تحزن، فيقول المصاب على سبيل المثال: واأبتاه. وما أشبه ذلك. وأما ما يكون من ذكر محاسن الميت؛ كأن يقول: رحمة الله عليه، لقد كان، وكان، وكان. لا على سبيل التحزن، ولكن على سبيل الحث، فهذا لا بأس به.

وسئل أيضًا رَحِمَهُ اللهُ: هل الصبر واجب عند المصيبة؟
فأجاب رَحِمَهُ اللهُ: إذا أصيب الإنسان بمصيبة فله أربع حالات:
أولاً: حالة السَّخَط: وهي أن يَسْخَطَ الإنسان ما قضاه الله، وهذا حرامٌ، وعلامة السَّخَط: أن يقول
قولاً منكراً، أو أن يفعل فعلاً منكراً.

مثال القول: أن يقول: يا وَيْلَاه، وأثْبُوراه. وما أشبه ذلك من الكلمات التي تنبئ عن التسخط.
ومثال الفعل المنكر: لطم الخدود، وشق الجيوب، ونتف الشعور، والقفز حتى يسقط على
الأرض، وما أشبه ذلك، فهذا تسخط فعلي. ولهذا قال النبي ﷺ: «ليس منا من لطم الخدود، وشق
الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية». فالأولان فعلان، والثالث: قول.

ثانياً: حالة الصبر: وهي أن يتألم الإنسان نفسياً، وتكون عليه المصيبة عظيمة، ويكره وقوعها، ولكنه
يصبر، فلا يشق ثوباً، ولا يُلْطِم خدّاً، ولا يقول منكراً، وهذه المرتبة واجبة؛ يعني: يجب على
الإنسان أن يصبر إذا أصيب بالمصائب.

الحالة الثالثة: الرضا: وهي أن يرضى المصاب بقضاء الله، ويكون مطمئناً منشرح الصدر بما قضى
الله ﷻ، فلا يتألم نفسياً، وتكون المصيبة وعدمها عنده على حد سواء بالنسبة لقضاء الله وقدره، فإذا
نظرها من منظار الربوبية لم يهتم بها، وقال: أنا عبد الله، يفعل بي ما يشاء.

وليس المعنى أنه يتساوى عنده الأمران، فهذا شيء غير ممكن، لكن بالنظر إلى أنها من تقدير الله لا
يتكلف في تحمّلها، وإن كان يكره هذا الشيء بلا شك؛ لأنه لا يلائم النفوس، لكنه لا يتألم نفسياً،
ويقول: هذا قضاء الله، وأنا مُلْكٌ من جملة ملك الله ﷻ، فله أن يفعل فيّ ما شاء، فهو مطمئن.

وهذه المرتبة اختلف فيها العلماء على قولين:

فمنهم من قال: إنها واجبة.

ومنهم من قال: إنها مستحبة.

والصحيح: أنها مستحبة، وليست بواجبة؛ لأنها صعبة على نفوس كثير من الناس.
وعلامة الرضا: أنك لو سألته فقلت: هل تأثرت بهذا الذي قضاه الله عليك؟ لقال: لا؛ لأنني أعلم أن
الله لم يُقَدِّر لي شيئاً إلا كان خيراً لي، فأنا مؤمن، والله لا يقضي لعبده المؤمن قضاء إلا كان خيراً له.

الحالة الرابعة: الشكر، وهذه المرتبة أعلى من التي قبلها؛ لأنها رضا وزيادة.

فإذا قال قائل: كيف يشكر الله على المصيبة؟

فالجواب: أنه يشكر الله على المصيبة؛ لأنه يعلم أن ثوابها وأجرها إذا صبر عليها واحتسب الأجر
أكثر من مصيبتها، فيشكر الله على هذا؛ لأن ما يترتب عليه من الخير أكثر مما يترتب عليه من الأذى.
وأيضاً: هو يشكر الله، لا على المصيبة، ولكن على أن الله ﷻ جعلها أهون من مصيبة أعظم منها.

فهذه هي مراتب الإنسان عند المصيبة، نسأل الله تعالى أن يرزقنا وإياكم الصبر والاحتساب!

وهو مثل ما يفعله اليوم بعض الناس الذين إذا عجزوا عن الصبر، ذهبوا ينتحرون وإلا فما معنى قول المصاب: يا ويلاه ويا بُؤْرَاه، ويا تَعْسَاه، وما أشبه هذا؛ ليس له معنى، إلا أنه عنوان على عدم التحمل، فيكون النبي ﷺ ذكر نوعين: فعلياً وقولياً. فشق الجيوب، ولطم الخدود فعلياً، والدعاء بدعوى الجاهلية قولياً. فترا النبي ﷺ من هذا تحذيراً منه، وعلى هذا فنقول: إن شق الجيوب، ولطم الخدود، والدعاء بدعوى الجاهلية عند المصائب من كبائر الذنوب.

وظيفة المؤمن عند المصيبة أن يضرب، ويحتسب، ويقول ما قاله الصابرون: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦]. «اللهم أجزني في مصيبي، وأخلف لي خيراً منها»^(١). وشق الجيب، ولطم الخد، وما أشبهها عنوان على عدم الرضا، وعدم الصبر. وفي هذا الحديث دليل على أن ذلك من كبائر الذنوب، ووجهه: أن النبي ﷺ تبرأ من فاعله.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٦- باب رثاء النبي ﷺ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ.

١٢٩٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمُودُنِي عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ مِنْ وَجَعٍ اشْتَدَّ بِي، فَقُلْتُ: إِنِّي قَدْ بَلَغَ بِي مِنَ الْوَجَعِ، وَأَنَا ذُو مَالٍ وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَةٌ، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلْثِي مَالِي؟ قَالَ: «لا». فَقُلْتُ: بِالشَّطْرِ؟ فَقَالَ: «لا». ثُمَّ قَالَ: «الثُلُثُ،

(١) وذلك لما رواه مسلم (٢/ ٦٣١، ٦٣٢) (٩١٨)، (٣)، عن أم سلمة أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من مسلم نصيبه مصيبة فيقول: ما أمره الله: إنا لله وإنا إليه راجعون، اللهم أجزني في مصيبي وأخلف لي خيراً منها إلا أخلف الله له خيراً منها». قالت: فلما مات أبو سلمة قلت: أي المسلمين خير من أبي سلمة؟ أول بيت هاجر إلى رسول الله ﷺ، ثم إنني قلتها، فأخلف الله لي رسول الله ﷺ.

وَالثَّلَاثُ كَبِيرٌ - أَوْ كَثِيرٌ - إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ، وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أُجِرْتَ بِهَا حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِي فِيْ أَمْرَاتِكَ». فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْلَفُ بَعْدَ أَصْحَابِي؟ قَالَ: «إِنَّكَ لَنْ تُخْلَفَ فَتَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا إِلَّا أَزْدَدَتْ بِهِ دَرَجَةً وَرِفْعَةً، ثُمَّ لَعَلَّكَ أَنْ تُخْلَفَ حَتَّى يَتَفَعَّ بِكَ أَقْوَامٌ وَيَضُرَّ بِكَ آخَرُونَ، اللَّهُمَّ أَمْضِ لِأَصْحَابِي هِجْرَتَهُمْ، وَلَا تَرُدَّهُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ، لَكِنَّ الْبَائِسُ سَعْدُ بْنُ حَوْلَةَ». يَرْثِي لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ^(١).

هذا الحديث فيه فوائد كثيرة، منها:

أولاً: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعُوذُ أَصْحَابَهُ إِذَا مَرَضُوا حَتَّى فِي السَّفَرِ؛ لِأَنَّهُ عَادَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ مَرَضَ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ، وَهَذَا مِنْ حُسْنِ خَلْقِهِ.

ثانياً: جَوَّازُ الْإِخْبَارِ بِمَا يَجِدُهُ الْإِنْسَانُ مِنَ الْمَرَضِ، لَكِنْ بِشَرْطٍ أَلَّا يَكُونَ ذَلِكَ شَكْوَى؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَخْبَرْتَ الْخَلْقَ بِمَا فِيكَ مِنَ الْمَرَضِ لِلشَّكَايَةِ إِلَيْهِمْ، فَإِنَّمَا تَشْكُو الرَّحِيمَ إِلَى الَّذِي لَا يَرْحَمُ، لَكِنْ إِذَا كَانَ الْأَمْرُ مُجَرَّدَ خَبَرٍ فَلَا بَأْسَ بِهِ.

ثالثاً: جَوَّازُ ذِكْرِ الْإِنْسَانِ مَا عِنْدَهُ مِنَ الْهَالِ لِلْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ، وَإِلَّا فَالْأَوَّلَى الْأَيْخَبَرِ

(١) رواه مسلم (٣/ ١٢٥٠، ١٢٥١) (١٦٢٨) (٥).

قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح مسلم» (٦/ ٨٩): قوله ﷺ: «الثلث والثلث كثير». قال القاضي: يجوز نصب الثلث الأول ورفعه، أما نصب فعلی الإغراء، أو على تقدير فعل؛ أي: أعطِ الثلث. وأما الرفع فعلى أنه فاعل؛ أي: يكفيك الثلث، أو أنه مبتدأ، وحُذِفَ خبره، أو خبر محذوف المبتدأ. وقوله ﷺ: «إن تذر ورثتك» بفتح الهمزة وكسرها، وكلاهما صحيح. اهـ. وقوله ﷺ: «حتى اللقمة». يجوز في كلمة «اللقمة» ثلاثة أوجه:

١ - الجر: على أن «حتى» جارة.

٢ - الرفع: على أن «حتى» ابتدائية، واللقمة مبتدأ، والخبر جملة «تجعلها».

٣ - النصب: على أن «حتى» عاطفة، وعليه فتكون «اللقمة» معطوفة على «نفقة».

وانظر: الكلام على أنواع «حتى» بالتفصيل في تعليقنا على شرح الأجرومية لفضيلة الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ (ص ٣٠٨، ٣٠٩).

بذلك، لاسيما إذا كان الزمان زمان خوف، وسرقه، واغتيال؛ وذلك لقول سعد بن أبي وقاص: «وأنا ذو مالٍ». والمعنى: ذو مالٍ كثير، وليس المراد مطلق المال؛ لأن كل إنسان عنده مال.

رابعاً: أن الإنسان إذا لم يكن له ورثة، فإنه ينبغي أن يصرف ماله فيما ينفع؛ لقوله: «ولا يرثني إلا ابنة» وهل المراد: أنه لا يرثه أحد إلا ابنته، أو المراد لا يرثني من ذريتي إلا ابنتي؟

الجواب: الثاني؛ لأن سعد بن أبي وقاص له أقارب من العصابات، لكن من ذريته لا يرثه إلا ابنته.

خامساً: أنه ينبغي عرض ما يفكر فيه الإنسان على أهل العلم والإيمان والثقة؛ لأن سعداً رحمته الله عرض ما يريد أن يقوم به على النبي ﷺ، وكأنه يستشير في هذا.

سادساً: جواز تصدق المريض، ولو كان مرضه مخوفاً، لكن في الحدود الشرعية؛ لقوله: «أفأصدق بثلثي مالي؟». ومراده: الصدقة الناجزة التي يتصدق بها فوراً، لا الوصية.

سابعاً: منع من أراد شيئاً أن ينفذه إذا كان لا يجيزه الشرع، ولو كان خيراً؛ لأن سعداً أراد أن يتصدق بالثلثين، ثم بالنصف، وفي النهاية أباح له النبي ﷺ أن يتصدق بالثلث.

ثامناً: مراعاة الورثة في الغنى، والفقر، لقوله: «إنك أن تذر ورثك أغنياء... إلى آخره». تاسعاً: أن ترك الإنسان ماله لورثته خير مع أنه سوف يتركه رغم أنه، لكن ما دام انتفع به ورثته فهو خير.

ويترتب على هذه الفائدة فائدة أعظم منها، وهي أن من فعل خيراً، ولو بلا نية فإنه يثاب على هذا الخير، وهذا له شاهد من القرآن وشاهد من السنة:

فأما الشاهد من القرآن: فقد قال تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء: ١١٤]. فهذا خير، ثم قال: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٤]، ففرق الله ﷻ بين من يفعل ذلك بدون نية، وأن ذلك خير، ومن يفعله بينة ابتغاء وجه الله، فإنه يؤتى أجراً عظيماً.

وأما الشاهد من السنة فهو: أن الرسول ﷺ أَخْبَرَ أَنَّ مَنْ زَرَعَ زَرْعًا أَوْ غَرَسَ نَخْلًا - أَوْ كَمَا قَالَ - فَأَصَابَ مِنْهُ حَيَوَانٌ، أَوْ إِنْسَانٌ فَإِنَّهُ لَهُ بِذَلِكَ أَجْرًا^(١).

مع أن هذا الرجل لم يَغْرِسْ هذا الزرع لهذا الغرض، وإنما غَرَسَهُ لِيَتَفَعَّ بِهِ هُوَ نَفْسِهِ، لَكِنْ لَمَّا تَعَدَّى نَفْعُ مَالِهِ إِلَى الْآخَرِينَ صَارَ لَهُ بِذَلِكَ أَجْرٌ.

فكَذَلِكَ الْمَيِّتُ يَمُوتُ، وَلَهُ مَالٌ، وَرَبِّهَا لَا يَخْطُرُ بِمَالِهِ أَنْ يَتَفَعَّ وَرَثَتُهُ مِنْ بَعْدِهِ بِمَالِهِ، لَكِنْهُمْ إِذَا انْتَفَعُوا كَانَ فِيهِ خَيْرٌ لَهُ، وَلِهَذَا قَالَ ﷺ: «إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً».

وَيَتَفَرَّغُ أَيْضًا عَلَى هَذِهِ الْفَائِدَةِ: جَهْلُ بَعْضِ النَّاسِ الْآنَ الَّذِينَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ وَرَثَةٌ إِلَّا بَنُو عَمٍّ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، ذَهَبُوا يُبْذِرُونَ أَمْوَالَهُمْ؛ لِثَلَا يَتَفَعَّ ابْنُ الْعَمِّ بِذَلِكَ، وَهَذَا غَلْطٌ؛ لِأَنَّ انْتِفَاعَ أَبْنَاءِ عَمِّكَ وَأَقَارِبِكَ بِمَالِكَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ يَتَفَعَّ بِهِ مَنْ كَانَ بَعِيدًا عَنْكَ. عَاشِرًا: جَوَازُ مَدِّ الْأَكْفَفِ إِلَى النَّاسِ عِنْدَ الْحَاجَةِ، وَالْدَلِيلُ: قَوْلُهُ ﷺ: «يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ»، وَلَكِنْ هَلْ هَذَا الْخَبَرُ يُعْتَبَرُ إِقْرَارًا مِنْهُ ﷺ لَذَلِكَ، أَوْ نَقَوْلُ: هَذَا إِخْبَارٌ عَنِ الْوَاقِعِ، وَلَيْسَ إِقْرَارًا؟

الْجَوَابُ: الظَّاهِرُ هُوَ الثَّانِي؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ يَخْبُرُ عَنِ الْوَاقِعِ، وَلَا يَرِيدُهُ، وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ: «سَتَفْتَرِقُ هَذِهِ الْأُمَّةُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً»^(٢). وَمِثْلُ قَوْلِهِ ﷺ: «وَاللَّهِ لِيُتِمَّنَّ اللَّهُ هَذَا الْأَمْرَ حَتَّى تَسِيرَ الظُّعِينَةُ»^(٣) مِنْ كَذَا إِلَى كَذَا لَا تَخْشَى إِلَّا اللَّهَ»^(٤). فَهَذَا لَيْسَ إِقْرَارًا لَجَوَازِ سَفَرِ الْمَرْأَةِ بِلا مَحْرَمٍ، لَكِنْ هَذَا بَيَانٌ لِلْوَاقِعِ

(١) رواه البخاري (٦٠١٢)، ومسلم (١١٨٨ / ٣) (١٥٥٢) (٨، ٧).

(٢) رواه أبو داود (٤٥٩٦، ٤٥٩٧)، والترمذي (٢٦٤٠، ٢٦٤١)، وابن ماجه (٣٩٩١، ٣٩٩٢).

قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى سَنَنِ ابْنِ مَاجَه: صحيح.

(٣) الظُّعِينَةُ: الْمَرْأَةُ، وَقِيلَ لِلْمَرْأَةِ: ظُعِينَةٌ؛ لِأَنَّهَا تَظْعُنُ مَعَ الزَّوْجِ حَيْثُمَا ظَعْنٌ، أَوْ لِأَنَّهَا تُحْمَلُ عَلَى الرَّاحِلَةِ إِذَا ظَعْنَتْ، وَجَمْعُ الظُّعِينَةِ: ظُعْنٌ وَظُعْنٌ وَظُعَانٌ وَأُظْعَانٌ. «الْهَيْئَةُ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ظ ع ن).

(٤) رواه البخاري (٣٥٩٥).

ومثل قوله: «لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ؛ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى»^(١)، فهذا خبرٌ عن الواقع، وليس بإقرارٍ.

وعليه فإننا نقول: إن قوله ﷺ: «يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ» هذا خبرٌ عن الواقع، ليس إقرارًا، لكن لو وصل الإنسان إلى حدِّ الضرورة، فلا بأس أن يسأل، وأما بغير ضرورة فلا يسأل.

الحادية عشرة: أن كل نفقة ينفقها الإنسان ابتغاء وجه الله، فهو مأجورٌ عليها حتى النفقة التي تكون معاوضةً إذا ابتغى بها وجه الله أجرٌ عليها؛ وذلك كنفقة الزوجة مثلاً، فنفقة الزوجة ليس للزوج منةٌ بها؛ لأنها معاوضةٌ في مقابل الانتفاع بالمرأة، والاستمتاع بها، ومع ذلك يؤجر عليها، ما دام أراد بذلك وجه الله.

وكذلك القول فيما لو أراد الإنسان في إطعام نفسه وجه الله، فإنه يؤجر كما صحَّ ذلك عن النبي ﷺ^(٢)، ولهذا قال: «وإنك لن تُنْفِقَ نفقةً تُبْتَغِي بها وجه الله إلا أُجِرْتَ بها حتى ما تجعله في فيِّ امرأتك» أي: في فمها، ولكن إعراب الأسماء الخمسة بالحروف أفصح من إعرابها بالحركات^(٣).

الثانية عشرة: خوف المهاجرين رضي الله عنهم من أن يتخلَّفوا في البلد الذي هاجروا منه، لقول سعيد: قلت: يا رسول الله أخلَّف بعد أصحابي؟ وهذا استفهامٌ للإشفاق، والخوف.

(١) رواه البخاري (٣٤٥٦)، ومسلم (٤/ ٢٠٥٤) (٢٦٦٩) (٦).

(٢) روى أحمد في «مسنده» (٤/ ١٣١) (١٧١٧٩)، عن المقدم بن معاذ يُكْرَب، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أطعمت نفسك، فهو لك صدقة، وما أطعمت ولدك، فهو لك صدقة، وما أطعمت زوجتك، فهو لك صدقة، وما أطعمت خادمك، فهو لك صدقة».

قال الهيثمي رحمه الله في «مجمع الزوائد» (٣/ ١١٩): رواه أحمد، ورجاله ثقات. اهـ.

(٣) فكلمة «فم» فيها لغتان:

اللغة الأولى: بإثبات الميم، وفيها تعرب بالحركات؛ بالضممة والفتحة والكسرة.
واللغة الثانية: بحذف الميم، وفيها تُعْرَب بالحروف، بالواو رفعا، وبالألف نصبا، وبالياء جرا.
وهذه هي اللغة الفصحى، كما ذكر الشيخ الشارح رحمه الله.

الثالثة عشرة: بيان آية من آيات الرسول ﷺ في قوله فيما بعد: «ثم لعلك أن تخلف». الرابعة عشرة: أن الذي تخلف في البلد الذي هاجر منه لعذر، فإن عمله لن يضيع، ولهذا قال: «فتعمل عملاً صالحاً إلا ازدادت به درجة، ورفعة».

الخامسة عشرة: أن الأعمال الصالحة يرفع الله بها درجات لقوله: «فتعمل عملاً صالحاً»؛ لأن قوله: «عملاً» نكرة في سياق النفي، وهذا مما يسر الإنسان؛ أنه كلما صلى ازداد رفعة، ودرجة، إذا صلى ثانية ازداد رفعة، ودرجة، وهلمّ جراً، فأى عمل صالح تعمل فإنه تزداد به درجة، ورفعة.

السادسة عشرة: ما أشرت إليه قبل قليل، وهو: ظهور آية من آيات الرسول ﷺ وهي قوله: «ثم لعلك أن تخلف» والتخلف هنا غير التخلف الذي نفاه الرسول ﷺ في أول الحديث في قوله: «إنك لن تخلف فتعمل عملاً صالحاً». فهذا المراد به لن تتأخر عن أصحابك.

وَأما قوله: «لعلك أن تخلف». فالمراد به: يمد لك في الحياة، ويطول عمرك، وهذا الذي توقعه الرسول ﷺ قد وقع فعلاً؛ فإن سعد بن أبي وقاصٍ رضي الله عنه طويلاً بعد هذا المرض، وكان له ما ستأتي الإشارة إليه.

السابعة عشرة: ظهور آية للرسول ﷺ في أن الله سبحانه تعالى نفع أقواماً بسعد، وضرَّ به آخرين، فنفع المسلمين بزيادة الفتوحات، لأن الله فتح على يديه بلاداً كثيرة، وضرَّ به آخرين، وهم الذين قُتلوا على الكفر - والعياد بالله - في الجهاد الذي كان سعد قائده.

الثامنة عشرة: شفقة النبي ﷺ على أصحابه، حيث قال: «اللهم امض لأصحابي هجرتهم»، والمراد بقوله «أصحابي» هنا المهاجرون، لا كلُّ الأصحاب لقوله: «هجرتهم».

التاسعة عشرة: تحريم رجوع المهاجر إلى بلده ليسكنه، لقوله: «ولا تردهم على أعقابهم» فإن هذا يدلُّ على أن المهاجر لو رجع إلى البلد، لكان هذا ردةً على العقب، والعياد بالله ^(١).

(١) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: ما هي علة تحريم رجوع المهاجر إلى البلد التي هاجر منها؟

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى قَوْلِهِ: «أَمْضِ لِأَصْحَابِي هَجْرَتَهُمْ»؛ يَغْنِي: بَقَاءَهُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ كَفَرُوا بَطَلَتِ الْهَجْرَةُ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَكُونُ قَوْلُهُ: «وَلَا تَرُدَّهُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ»؛ يَعْنِي: بِالْكَفْرِ.

الْعَشْرُونَ: جَوَازُ رِثَاءٍ مَنْ حَصَلَ لَهُ الْبُؤْسُ، وَالرِّثَاءُ هُنَا: يَعْنِي التَّوَجُّعُ لِمَنْ حَصَلَ لَهُ الْبُؤْسُ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ: «لَكِنَّ الْبَائِسُ سَعْدُ بْنُ خُوَلَةَ» رحمته، فَإِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، وَمَاتَ بِمَكَّةَ، يَرِثِي لَهُ الرَّسُولُ ﷺ أَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ.

فَائِدَةٌ: قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ»، وَفِي لَفْظٍ: «إِنْ تَذَرَ» أَمَا قَوْلُهُ: «إِنْ تَذَرَ» بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ، فَ«إِنْ» هُنَا شَرْطِيَّةٌ، وَلَا إِشْكَالَ فِيهَا.

وَأَمَا قَوْلُهُ: «إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ» بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ فَإِنَّ «أَنْ» وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ مُصَدِّرٍ بَدَلٍ اشْتِمَالٍ؛ لِأَنَّكَ لَوْ حَذَفْتَ اسْمَ «إِنْ»، وَقُلْتَ: «إِنْ تَرَكَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ تَرَكَ إِيَّاهُمْ فَقَرَاءَ» يَسْتَقِيمُ الْكَلَامُ.

فَائِدَةٌ أُخْرَى: يَقُولُ ﷺ: «حَتَّى مَا تَجْعَلُهُ فِي فَيِّ امْرَأَتِكَ»: قُلْنَا: «إِنْ فَيِّ» بِمَعْنَى «فَم» وَهَذِهِ هِيَ اللَّغَةُ الثَّانِيَةُ فِي «فَيِّ»، وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ تُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى هَذَا ابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ حَيْثُ قَالَ:

وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا ^(١).

وَلَكِنْ إِذَا كُنْتَ تُخَاطِبُ عَامِيًّا فَلَاؤُلَى أَنْ تَقُولَهَا بِالْمِيمِ، وَلَا تَقُولَ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ لَهُ: أَعْجَبَنِي فُوكَ، أَوْ امْسَحِ الْأَدَى عَنْ فَيْكَ.

وَنَحْنُ إِذَا أَتَيْنَا بِلُغَةٍ غَيْرِ الْفَصْحَى - لَكِنَهَا عَرَبِيَّةٌ - لِتَفْهِيمِ الْعَوَامِّ، فَهُوَ أَحْسَنُ مِنْ

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: عِلَّةُ التَّحْرِيمِ هِيَ أَنَّهُ تَرَكَ هَذَا الْبَلَدَ ﷺ، فَهُوَ كَالَّذِي أَخْرَجَ دِرَاهِمَ صَدَقَةٍ، فَكَمَا أَنَّ هَذَا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَعُودَ فِي صَدَقَتِهِ، فَكَذَلِكَ هَذَا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَعُودَ إِلَى وَطَنِهِ الَّذِي تَرَكَهُ ﷺ، وَلِذَلِكَ تَوَجَّعَ النَّبِيُّ ﷺ لِسَعْدِ بْنِ خُوَلَةَ.

(١) «الْأَلْفِيَّة»، بَابُ «الْمَعْرَبِ وَالْمَبْنِيِّ»، عَجَزَ الْبَيْتُ رَقْمَ (٢٨).

أن تأتي باللغة العربية الفصحى، ثم نفسرها باللغة الأخرى، فنقول مثلاً: «في في امرأتك»؛ يريد في فم امرأتك فالعامي لا يدري ما معنى «في».

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رحمته الله:

٣٧- بَابُ مَا يُنْهَى مِنَ الْحَلْقِ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ.

١٢٩٦- وقال الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرٍ، أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحْيِمَةَ حَدَّثَهُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى رحمته الله قَالَ: وَجَعَ أَبُو مُوسَى وَجَعًا شَدِيدًا فَغَشِيَ عَلَيْهِ، وَرَأْسُهُ فِي حَجَرٍ أَمْرَأَةٍ مِنْ أَهْلِهِ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهَا شَيْئًا، فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ: أَنَا بَرِيءٌ مِمَّنْ بَرِيءٌ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَرِيءٌ مِنَ الصَّالِقَةِ، وَالْحَالِقَةِ، وَالشَّاقَّةِ^(١).

الشاهد من هذا الحديث: قوله: «والحالقة».

وهذا الحديث قد رواه البخاري رحمته الله مُعَلِّقًا بِصِغَةِ الْجَزْمِ، وفي المصطلح أن ما رواه البخاري مُعَلِّقًا بِصِغَةِ الْجَزْمِ، فهو عنده صحيحٌ، ولا يَلْزَمُ من صحته عنده أن يكون صحيحًا عند غيره، وعلى كل حال فهذا الحديث صحيحٌ؛ لأن له شواهد أخرى موصولة.

❖ وقوله رحمته الله: «بريء من الصَّالِقَةِ». الصَّالِقَةُ هي التي تَرْفَعُ صَوْتَهَا عِنْدَ الْمُصِيبَةِ.

❖ وقوله: «والحالقة». الحالقة هي التي تحلق شعرها، إما كله، وإما بعضه.

❖ وقوله: «والشَّاقَّةُ». الشَّاقَّةُ هي التي تَشُقُّ جِيبَهَا عِنْدَ الْمُصِيبَةِ.

وإنما برئ النبي ﷺ من هؤلاء؛ لأن هذه الأفعال عُتُوانٌ على عدم الصبر، والواجب على المرء أن يُصَبِّرَ نفسه على قضاء الله؛ لأنه مربوبٌ، وعبدٌ يفعل به سيده ﷻ ما يشاء، فليصبر وليحتسب.

(١) علقه البخاري رحمته الله بِصِغَةِ الْجَزْمِ، كما في «الفتح» (٣/ ١٦٥)، ووصله مسلم في «صحيحه» (١/ ١٠٠) (١٠٤) (١٦٧)، قال رحمته الله: حدثني الحكم بن موسى القنطري، حدثنا يحيى بن حمزة، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، أن القاسم بن مخيمرة حدثه قال: حدثني أبو بردة بن أبي موسى قال: وجع أبو موسى وجعًا... الحديث. وانظر: «التعليق» (٢/ ٤٦٨، ٤٦٩).

وأما كونه يفعل هذه الأمور المنكرة التي تعبر تعبيراً ظاهراً عن السخط، فهذا يجب البراءة منه، والبراءة من هذا براءة ناقصة، لا كاملة، لأن البراءة الكاملة، هي البراءة من الكفار، كما قال الله تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لَتَوْفِينَا بِنَابِرَةٍ مِّنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٢٤].

وأما من ليس بكافر فالبراءة منه براءة ناقصة، بمعنى أننا تبرأ منه في هذا العمل الذي عمله، ولكن لا تبرأ منه لكونه مؤمناً، وهذا هو العدل؛ أن يُعطى كل إنسان ما يستحقه من أوصاف وأعمال.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٨- بَابُ لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ.

١٢٩٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ وَشَقَّ الْجُيُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ»^(١).

وقوله: «عن عبد الله». هو ابن مسعود، والدليل على ذلك هو أن مسروقاً تلميذه، ولهذا كان من علامات المبهم أن يُنظر إلى شيوخه، أو تلاميذه، فيُعرف أنه فلان بن فلان.

وقوله: «ليس منا». هذه - كما قلنا أولاً: براءة ناقصة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٩- بَابُ مَا يَنْهَى مِنَ الْوَيْلِ وَدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ.

١٢٩٨- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ

(١) رواه مسلم (١/ ٩٩) (١٠٣) (١٦٥).

الْخُدُودَ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ»^(١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٠ - بَابُ مَنْ جَلَسَ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ يَعْرِفُ فِيهِ الْحُزْنَ.

١٢٩٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى، قَالَ: أَخْبَرْتَنِي عُمَرَةُ قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ قَتَلَ ابْنَ حَارِثَةَ وَجَعْفَرَ وَابْنَ رَوَاحَةَ، جَلَسَ يُعْرِفُ فِيهِ الْحُزْنَ، وَأَنَا أَنْظُرُ مِنْ صَائِرِ الْبَابِ - شَقَّ الْبَابِ - فَاتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّ نِسَاءَ جَعْفَرَ - وَذَكَرَ بُكَاءَهُنَّ - فَأَمَرَهُ أَنْ يَنْهَاهُنَّ، فَذَهَبَ، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ، لَمْ يُطِيعْنَهُ فَقَالَ: «انْهَهُنَّ». فَاتَاهُ الثَّلَاثَةَ قَالَ: وَاللَّهِ لَقَدْ غَلَبَنَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَرَعَمْتُ أَنَّهُ قَالَ: «فَاحِثُ»^(٢) فِي أَفْوَاهِهِنَّ التُّرَابَ. فَقُلْتُ: أَرَعَمَ اللَّهُ أَنْفَكَ، لَمْ تَفْعَلْ مَا أَمَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ تَتْرُكْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْعَنَاءِ^(٤).

[الحديث ١٢٩٩ - طرفاه في: ١٣٠٥، ٤٢٦٣].

قوله: «من صائر الباب - شق الباب -». المعروف عندنا أن صائر الباب هو جانبه الذي يلي الجدار، وليس هو شقه، ولكن لعل هذا عُرفٌ، قد تغير. وهذا كان في غزوة مؤتة.

في هذا الحديث دليل: على أنه لا بأس أن يحزن الإنسان عند المصيبة، وأن يظهر ذلك في وجهه، لكن هل هذا يعني أن يُبدل الثياب الجميلة بالثياب غير الجميلة؟ الجواب: لا، لكن كل إنسان بشرٌ، فلا بد أن يُعرف فيه الحزن عند المصيبة، لاسيما إذا عظمت، وهذه المصيبة التي وقعت للرسول ﷺ مصيبة عظيمة، فقد قُتل

(١) رواه مسلم (١/ ٩٩) (١٠٣) (١٦٥).

(٢) قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتح» (٣/ ١٦٧): هو بالنصب على المفعولية، والفاعل قوله: قتل ابن حارثة. اهـ.

(٣) بضم المثلثة وبكسرهما، يقال: حَثَا يَحْثُو وَيَحْثِي. «الفتح» (٣/ ١٦٨).

(٤) رواه مسلم (٢/ ٦٤٤) (٩٣٥) (٣٠).

ابن عم رسول الله ﷺ، وقُتِلَ أيضًا جِبُّ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ، وَقُتِلَ أيضًا خَطِيئُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ، فَهِيَ صَعْبَةٌ عَلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ^(١).

وهل يستفاد من هذا: أنه يجوز للإنسان أن يجلس للناس ليعزّوه في بيته؟
الجواب: لا، لا يُستفاد هذا؛ لأن الرسول ﷺ جلس في المسجد، ولم يجلس في بيته ليايئته الناس، ولا ذُكر في الحديث أن الناس كانوا يأتونه ليعزّوه، مع أنه صلوات الله وسلامه عليه عُرِفَ في وجهه الحزن.

وفيه أيضًا: جواز التعزير: وهو ما يردع المخطئ، ويكون من أي نوع إلا أن يكون حرامًا لذاته فإنه لا يمكن أن يُزال الحرام بالحرام، وهنا التعزير مناسب، وهو أن يحثوا في أفواههم التراب؛ لأنهم يندبن ويبكين بكاء غير مباح.

(١) سئل الشيخ رحمه الله: ما الحكم فيما يفعله بعض الناس من أنهم إذا أصابتهم مصيبة يتكلمون الضحك؟ فأجاب رحمه الله: هذا من الغلط؛ لأن أصبر الناس وأرضاهم بقضاء الله هو رسول الله ﷺ، ومع ذلك فقد حزن على ابنه إبراهيم وبكى عليه، وكذلك في حديث الباب الذي معنا حزن ﷺ على هؤلاء الثلاثة الذين قُتلوا في الحرب.

وقد حدث أن بعض العارفين توفي ابنه، فخرج إلى المقبرة بابه، وجعل يضحك حتى يطرد الحزن عن نفسه. فقيل له: أتضحك في هذه الحالة؟ فقال: إن الله تعالى قضى بقضاء فأحببت أن أرضى بقضائه. فأشكل هذا على جماعة من أهل العلم فقالوا: كيف يبكي رسول الله ﷺ يوم مات ابنه إبراهيم، وهو أرضى الخلق عن الله، ويبلغ الرضا بهذا العارف إلى أن يضحك؟
فأنكر شيخ الإسلام رحمه الله، وقال:

إن هذا دليل على ضعف الرجل، وأن قلبه لم يتحمل الصبر على المصيبة، مع أنها لا بد أن تؤثر في الإنسان. فخير الهدي هو هدي محمد ﷺ، فالإنسان لا شك يحزن ولكن لا يفعل ما حرم الله عليه. ويُذكر أن علي بن عقیل الشيخ الحنبلي المعروف - وهو من أصحاب الوجوه في المذهب الحنبلي - توفي له ابن اسمه عقیل - وكان طالب علم - فخرجوا به إلى المقبرة، فنأى رجل من الناس بأعلى صوته: ﴿يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا فَخُذْ أَحَدًا مَكَانَهُ إِنَّا نَرْنَكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٧٨]. فضج الناس بالبكاء، فنأى علي بن عقیل رحمه الله، وقال له: يا هذا، إن القرآن الكريم لم ينزل لتهيج الأحرار، وإنما نزل لتسكينها، وأنت حين تلت هذه الآية هيّجت الناس. فأنكر عليه، وهو جدير بالإنكار في الواقع؛ لأن الله ﷻ له الحكمة فيما يعطي ويمنع، وفيما يصيب ويدفع.

وفيه أيضًا: الدعاء بما لا يראؤ؛ لقول عائشة: فقلت: أرغم الله أنفك. ومعلوم أن قول: «أرغم الله أنفك»؛ معناه: دسه في التراب إهانة وذلاً، أو هلاكاً. وهذا لا يجوز الدعاء به، إذا قصدت حقيقته، لكنه من الدعاء الذي لم تقصد حقيقته؛ كقول الرسول ﷺ لمعاذ: «ثكلتك أمك يا معاذ». لمّا قال: يا رسول الله، وهل يؤاخذ الناس بما قالوا؟^(١)

فالرسول ﷺ لم يدع بأن معاذاً يموت، لكنّ هذا مما يجري على الألسن. ونحن نوجد عندنا الآن في ألسنتنا مثل هذا؛ مثل غربك الله لم لم تفعل كذا وكذا. أو أخذك الله لم لم تفعل كذا وكذا. فهذا دارج على الألسنة، وليس القصد منه أن يغربه الله -يعني: يشقيه، ويتعبه- ولا أن الله يهلكه، ولكنه شيء يجري على الألسن، يفيد الحث، أو الانتباه، أو ما أشبه ذلك^(٢).

(١) رواه أحمد في «مسنده» (٥ / ٢٣١) (٢٢٠١٦)، والترمذي (٢٦١٦)، وابن ماجه (٣٩٧٣).

قال الشيخ الألباني رحمه الله في تعليقه على سنن ابن ماجه: صحيح.

(٢) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: ما حكم دعاء الإنسان على أخيه بقوله: قصص الله عمرك. أو ما أشبه ذلك؟ فأجاب رحمه الله: هذا أيضًا مما لا يראؤ، فدائمًا يقول الأب أو الأم لابنهما عند الوعيد: قصص الله عمرك، وأورثك العمى، وما أشبه ذلك، وهم لا يقصدونها بلا شك. وكذلك في التهديد يقول الأب لابنه: لو فعلت كذا لأكسرن رجلك، أو لأقطعن يدك. فهذا كله غير مراد، والألفاظ قوالب، والعبرة بالحقيقة والمعنى.

وقد أنكر بعض الناس قول العامة: والله ما صدقت على الله أنه يقول هذا. وأولوها إلى أن المعنى: ما صدقت أن الله يفعله، أو أن الله يصدق في هذا، وهذا غلط. فالتناس يقولون: ما صدقت على الله. يريدون بذلك: ما ظننت أن هذا يقع، وأنه حصل بعد تعب وإعياء، فالألفاظ قوالب، والعبرة بالمعاني. وينبغي إذا كان الناس قد مشوا على معنى معين في لفظ معين يحتمل معنى آخر ضده ألا تفتح الأبواب للناس، ودعهم وما هم عليه ما لم تكن اللفظة محرمة، فهذا شيء آخر.

فسئل رحمه الله: فما تقولون في الحديث الذي فيه نهي الأب أن يدعو على ولده؟

فأجاب رحمه الله: هذا الحديث محمول على ما إذا أراد الأب ذلك، فإنه قد يصادف ساعة إجابة، لكن إذا علم الله من قلب الوالد أنه لا يريد هذا، وأن ولده إذا أصيب بهذا الذي دعا به فسيكون هو أول من يتأثر به، فإن الله ﷻ رحيم، وسيرحم هذا الوالد بعدم إجابة دعائه على ولده.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ١٦٨):

﴿قَوْلُهُ: «فَقُلْتُ». هُوَ مَقُولُ عَائِشَةَ.

﴿قَوْلُهُ: «أَزْعَمَ اللَّهُ أَنْفَكَ». بِالرَّاءِ وَالْمَعْجَمَةِ؛ أَي: أَلْصَقَهُ بِالرَّغَامِ بَفَتْحِ الرَّاءِ، وَالْمَعْجَمَةِ، وَهُوَ التَّرَابُ إِهَانَةً وَإِذْلَالًا، وَدَعَتْ عَلَيْهِ مِنْ جَنْسِ مَا أَمَرَ أَنْ يَفْعَلَهُ بِالنُّسُوءِ. اهـ.

نَحْنُ قَدْ قُلْنَا مَعْنَى آخَرَ، وَهُوَ: أَهْلَكَكَ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا هَلَكَ بِالتَّرَابِ رَغِمَ أَنْفُهُ فِيهِ.

ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

لَفَهِمَهَا مِنْ قَرَأَتِ الْحَالِ أَنَّهُ أَخْرَجَ النَّبِيَّ ﷺ بِكَثْرَةِ تَرُدُّهِ إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ.

﴿قَوْلُهُ: «لَمْ تَفْعَلْ». قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: أَي: لَمْ تَبْلُغِ النَّهْيَ، وَنَفْتَهُ، وَإِنْ كَانَ قَدْ نَهَى، وَلَمْ يَطْعَنهُ؛ لِأَنَّ نَهْيَهُ لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَيْهِ الْإِمْتِنَالُ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ أَرَادَتْ: لَمْ تَفْعَلْ؛ أَي: الْحَثُّ بِالتَّرَابِ.

قُلْتُ: لَفِظَةُ «لَمْ» يُعَبَّرُ بِهَا عَنِ الْيَاضِي، وَقَوْلُهَا ذَلِكَ وَقَعَ قَبْلَ أَنْ يَتَوَجَّهَ، فَمِنْ أَيْنَ عَلِمْتَ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهَا قَامَتْ عِنْدَهَا قَرِينَةٌ، بِأَنَّهُ لَا يَفْعَلُ فَعَبَّرَتْ عَنْهُ بِلَفْظِ الْيَاضِي مَبَالِغَةً فِي نَفْيِ ذَلِكَ عَنْهُ، وَهُوَ مُشْعِرٌ بِأَنَّ الرَّجُلَ الْمَذْكُورَ كَانَ مِنَ الْإِزَامِ^(١) النَّسُوءِ الْمَذْكُورَاتِ.

وَقَدْ وَقَعَ فِي الرَّوَايَةِ الْآتِيَةِ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَبْوَابٍ: وَوَاللَّهُ مَا أَنْتَ بِفَاعِلٍ ذَلِكَ.

وَكَذَا لِمُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ، فَظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ تَصَرُّفِ الرَّوَاةِ.

﴿قَوْلُهُ: «مِنَ الْعَنَاءِ». بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَالنُّونِ وَالْمَدِّ؛ أَي: الْمَشَقَّةِ وَالتَّعَبِ، وَفِي رَوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: مِنَ الْعِيِّ. بِكَسْرِ الْمَهْمَلَةِ، وَتَشْدِيدِ التَّحْتَانِيَّةِ، وَوَقَعَ فِي رَوَايَةِ الْعَذْرِيِّ:

(١) قَالَ الشَّيْخُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى «الْفَتْحِ» (٣/ ١٦٨): كَذَا فِي النُّسخِ، وَلَيْسَ بِظَاهِرٍ

الْمَعْنَى، فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ.

وَقَالَ الشَّيْخُ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَعَلَّهُ مِمَّنْ يَمْلِكُ الْإِزَامَ النَّسُوءَ. اهـ.

«الْعَيِّ» بفتح المعجمة، بلفظٍ ضدَّ الرشد.

قال عياضٌ: ولا وجه له هنا. تُعَقَّبُ بأن له وجهًا، ولكن الأول أليقُ لموافقته لمعنى العناء التي هي رواية الأكثر.

قال النووي: مرادها أن الرجل قاصرٌ عن القيام بما أمر به من الإنكار، والتأديب، ومع ذلك لم يُفَصِّحْ عن عجزه ليرسل غيره، فيستريح من التعب. اهـ.

الظاهر لي أن الأمر بخلاف ما ذهب إليه الحافظ رحمه الله من أنها قالت له: لم تفعل. تريد بذلك أنك لا تفعل، إلا إذا وردت رواية تبين هذا، وأنها فهمت من قرائن الحال، وضعف الرجل أنه لن يفعل هذا؛ لأنه إذا عجز أن يسكتهن، فعجزه عن حشو التراب من باب أولى.

وأما العناء والغَيُّ والعَيُّ، فالصوابُ العناء بلا شك.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

١٣٠٠ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، حَدَّثَنَا عَاصِمُ الْأَحْوَلُ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا حِينَ قُتِلَ الْقُرَاءُ، فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَزَنَ حُزْنًا قَطُّ أَشَدَّ مِنْهُ^(١).

كان هذا في غزوة مؤتة، وكان عددهم سبعين يقرءون القرآن، وفي ذلك الوقت عَزَّ وقلَّ من يقرأ القرآن، ولذلك حزن النبي ﷺ عليهم حزنًا ما حزن قطُّ أشدَّ منه، فهو قد فقد أوعية القرآن، بخلاف ما لو مات سبعون رجلًا لا يقرءون القرآن فسيكون هذا أهونَ على الرسول ﷺ من هؤلاء.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤١ - بَابُ مَنْ لَمْ يُظْهَرْ حُزْنُهُ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ الْقُرْظِيُّ: الْجَزَعُ الْقَوْلُ السَّيِّئُ، وَالظَّنُّ السَّيِّئُ. وَقَالَ يَعْقُوبُ

عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بِنِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ [التوبة: ٨٦].^(١)

١٣٠١ - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْحَكَمِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: اشْتَكَى ابْنُ أَبِي طَلْحَةَ قَالَ: فَمَاتَ، وَأَبُو طَلْحَةَ خَارِجٌ، فَلَمَّا رَأَتْ امْرَأَتُهُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ، هَيَّأَتْ شَيْئًا وَنَحْتَهُ فِي جَانِبِ الْبَيْتِ، فَلَمَّا جَاءَ أَبُو طَلْحَةَ قَالَ: كَيْفَ الْغُلَامُ؟ قَالَتْ: قَدْ هَدَأَتْ نَفْسُهُ، وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ قَدْ اسْتَرَاحَ. وَظَنَّ أَبُو طَلْحَةَ أَنَّهَا صَادِقَةٌ، قَالَ: فَمَاتَ، فَلَمَّا أَصْبَحَ اغْتَسَلَ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ أَعْلَمَتْهُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ، فَصَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ أَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ بِمَا كَانَ مِنْهُمَا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَبَارِكَ لَكُمَا فِي لَيْلَتِكُمَا». قَالَ سُفْيَانُ: فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: فَرَأَيْتُ لَهُمَا تِسْعَةَ أَوْلَادٍ كُلُّهُمْ قَدْ قَرَأَ الْقُرْآنَ^(٢).

[الحديث ١٣٠١ - طرفه في: ٥٤٧٠].

وهذه بركة، والله در هذه المرأة، فبعض النساء تكون أقوى من الرجال، والغالب أن النساء هن أصحاب الندب، والنياحة، ولكن قد يمتن الله علي بعضهن، كما من على هذه المرأة، فهي قد مات طفلها، وجاء أبوه، وسأل عنه، فأجابت بجواب صحيح، لكن فيه التأويل؛ لأن أباه لما قالت: هدأت نفسه. فهم من ذلك أنه قد استراح من المرضي والتعب الذي كان فيه.

❦ وقولها: «هدأت نفسه». أرادت بذلك أنه قد مات، وهي صادقة، ولكنها تأولت.

(١) علقه البخاري رحمه الله بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٣/ ١٦٩)، وقال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» من نفس الموضوع: وقد روى ابن أبي حاتم في تفسير سورة سأل من طريق أيوب بن موسى، عن القاسم بن محمد كقول محمد بن كعب هذا.

(٢) رواه مسلم (٣/ ١٦٨٩) (٢١٤٤) (٢٣).

❖ وقولها: «وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ قَدْ اسْتَرَاخَ». هذا أيضًا تأويل؛ لأنه ظنَّ بذلك أنه قد استراح من المرض، وشفي منه، وهي تريد أنه قد استراح من الحياة الدنيا. ثم إنها مع ذلك تهيأت له، وأتتها في ليلتها، وكأن شيئًا لم يكن، وبعد هذا حصل لهما هذا الدعاء من الرسول ﷺ، وهذا من جزاء الله ﷻ عبده على ما يفعل من غير ما يشعر، فلولا هذا الفعل لم يكن ليحصل لهما دعاء الرسول، فدعا لهما ﷺ، فصار لهما تسعة من الأولاد، كلهم قد قرءوا القرآن.

❖ وقوله: «قَالَ سَفِيَانُ: فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: فَرَأَيْتُ لَهَا». المعروف أن هذا الولد الذي رزقه هو الذي صار له تسع من الأولاد. قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ١٧١):

❖ قوله: «فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ... إِلَى آخِرِهِ». هو عُبَايَةُ بْنُ رِفَاعَةَ؛ لِمَا أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَمُسَدَّدٌ، وَابْنُ سَعِيدٍ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَالدَّلَائِلُ، «كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ، عَنْ عُبَايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ قَالَ: كَانَتْ أُمُّ أَنَسٍ تَحْتَ أَبِي طَلْحَةَ، فَذَكَرَ الْقِصَّةَ شَبِيهَةً بِسَيَاقِ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، وَقَالَ: فِي آخِرِهِ: فَوَلَدَتْ لَهُ غَلَامًا. قَالَ عُبَايَةُ: فَلَقَدْ رَأَيْتُ لَذَلِكَ الْغَلَامِ سَبْعَ بَنِينَ، كُلُّهُمْ قَدْ خَتَمَ الْقُرْآنَ.

وأفادت هذه الرواية أن في رواية سفيان تجوزًا في قوله: «لها»؛ لأن ظاهره أنه من ولدهما بغير واسطة، وإنما المراد: من أولاد ولدهما المدعو له بالبركة، وهو عبد الله بن أبي طلحة.

ووقع في رواية سفيان: تسعة. وفي هذه: سبعة. فلعل في أحدهما تصحيحًا. اهـ.

وذلك لأن السبعة، والتسعة - خصوصًا في الزمن الأول - متقاربة؛ لعدم وجود الإعجام^(١).
ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

أو المراد بالسبعة من ختم القرآن كله، والتسعة من قرأ معظمه، وله من الولد فيما

(١) الإعجام المراد به وضع النقاط على الكلمة.

ذَكَرَ ابْنُ سَعْدٍ وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَنْسَابِ: إِسْحَاقُ، وَإِسْمَاعِيلُ، وَعَبْدُ اللَّهِ، وَيَعْقُوبُ، وَعُمَرُ، وَالْقَاسِمُ، وَعُمَارَةُ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَعُمَيْرُ، وَزَيْدٌ، وَمُحَمَّدٌ، وَأَرْبَعٌ مِنَ الْبَنَاتِ. اهـ

عَلَى كُلِّ حَالٍ: الظَّاهِرُ أَنَّنَا نَحْمِلُهَا عَلَى تِسْعَةٍ؛ لِأَنَّهَا جَاءَتْ فِي الْبُخَارِيِّ، وَنَقُولُ: إِنْ «لَهَا» هُنَا وَهَمٌّ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ لَوْلِيَهُمَا الَّذِي جَاءَ فِي اللَّيْلَةِ؛ فَإِنَّهُ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ بَرَكَةً بِدَعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٤٢ - بَابُ الصَّبْرِ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى.

وَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: نِعَمَ الْعِدْلَانِ ^(١) وَنِعَمَ الْعِلَاوَةُ ^(٢) ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ (٣٦) أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ ﴿١٧٧﴾ [البقرة: ١٥٦-١٥٧]. ^(٣)
وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ^(٤) ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥].
قَوْلُهُ: «عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى». هِيَ أَوَّلُ مَا يَصَابُ الْإِنْسَانُ بِالصَّدْمَةِ، وَشَبَّهَهَا بِالصَّدْمَةِ؛ لِأَنَّهَا تَصْدِمُ الْإِنْسَانَ، فَهِيَ كَأَنَّ شَيْئًا صَدَمَهُ، فَإِذَا أَصَابَتْهُ مُصِيبَةٌ أَوَّلَ مَرَّةٍ، وَصَبَرَ فَهَذَا هُوَ الصَّبْرُ الْكَامِلُ الْحَقِيقِيُّ.

(١) بكسر المهملة؛ أي: المِثْلَانِ. «الفتح» (٣/ ١٧٢).

(٢) بكسرها أيضًا؛ أي: مَا يُعَلَّقُ عَلَى الْبَعِيرِ بَعْدَ تِمَامِ الْحَمْلِ. وَمُرَادُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْعِدْلَيْنِ: الصَّلَاةُ وَالرَّحْمَةُ، وَبِالْعِلَاوَةِ: الْإِهْتِدَاءُ. «الفتح» (٣/ ١٧٢).

(٣) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِصِيغَةِ الْجَزْمِ، كَمَا فِي «الفتح» (٣/ ١٧١)، وَوَصَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٤/ ٦٥)، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ عِيسَى الْحِيرِيُّ، حَدَّثَنَا مُسَدَّدُ بْنُ قَطْنٍ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «التَّغْلِيْقِ» (٢/ ٤٧٠): هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، رَوَاهُ عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ فِي تَفْسِيرِهِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ مَنْصُورٍ. اهـ

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ١٧٢): هُوَ بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى أَوَّلِ التَّرْجُمَةِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَبَابُ قَوْلِهِ تَعَالَى. اهـ

وأما الذي لا يصبر عند الصدمة الأولى، ثم بعد ذلك يراجع نفسه، ويمنعها من الجزع فهذا وإن كان صبراً لكنه ليس الصبر الكامل الذي يُحمد عليه حمداً كاملاً. وهذا نظير قوله: «ليس المسكين بالطواف الذي تردُّ اللقمة واللقمتان، وإنما المسكين الذي لا يسأل الناس شيئاً، ولا يفتنُّ له»^(١).

❦ وقول عمر رضي الله عنه: «نعم العبدان، ونعم العداوة». العبدان هما: ﴿صَلَوْتُ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةً﴾ [البقرة: ١٥٧]، والعداوة هي: ﴿وَأُوتِيَتْهُمْ أَلْمَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٧]. وفي هذه الآية دليل على ضعف قول من فسّر الصلاة من الله عز وجل بأنها الرحمة، ووجه ذلك أن العطف يقتضي المغايرة^(٢).

❦ وقوله تعالى: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ٤٥]. يعنِي: استعينوا على المصائب بالصبر والصلاة، والمراد هنا حقيقة الصلاة التي تكون صلة بين العبد وبين الله بحيث يخشع قلبه، ويشعر بأنه يناجي الله، فإنه بذلك ينسى المصيبة. وهذا بخلاف الصلاة الحركية فقط فهذه قد لا تُفيد الإنسان، ولذلك لو أن إنساناً صلى عند المصيبة، ولم يستفد من صلاته شيئاً، فليس العلة بالدواء، ولكن العلة بالمحل، فإنه لم يقبل الدواء، ونحن نعلم يقيناً أنه لو صلى الصلاة الحقيقية لاستفاد منها، ولكنه لما لم يصل الصلاة التي يكون لها هذا الأثر العظيم، وهو نسيان المصيبة، لم يستفد شيئاً.

وقد روي عن النبي ﷺ أنه كان إذا حزبه أمر فزع إلى الصلاة^(٣).

(١) رواه البخاري (١٤٧٩)، ومسلم (٧١٩ / ٢) (١٠٣٩).

(٢) انظر: «جلاء الأفهام» (ص ٢٥٥-٢٧٦).

(٣) رواه ابن جرير في «تفسيره» (١ / ٢٦٠) بهذا اللفظ، ورواه أبو داود (١٣١٩) بلفظ: كان إذا حزبه أمر صلى.

قال الشيخ الألباني رحمته الله في تعليقه على «سنن أبي داود»: حسن.

وقوله: كان إذا حزبه أمر صلى. أي: إذا نزل به مهم، أو أصابه غم. «النهاية» لابن الأثير (ح ز ب).
=

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣٠٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى»^(١).
سَبَقَ لَنَا بَيَانُ سَبَبِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَهُوَ أَنَّ امْرَأَةً مَرَّ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ، وَهِيَ تَبْكِي عِنْدَ قَبْرِ، فَقَالَ: لَهَا: «اتَّقِي اللَّهَ وَاصْبِرِي» فَقَالَتْ: إِلَيْكَ عَنِي؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَبِّ بِمَصِيبَتِي.
فَلَمَّا قِيلَ لَهَا: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَتَتْ إِلَيْهِ تَعْتَلِرُ، فَقَالَ: «إِنَّمَا الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى».

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٣ - بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّا بِكَ لَمَحْزُونُونَ».
وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «تَذَمُّعُ الْعَيْنِ وَيَحْزَنُ الْقَلْبُ»^(٢).
١٣٠٣ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانٍ، حَدَّثَنَا قُرَيْشٌ - هُوَ ابْنُ حَيَّانٍ - عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: دَخَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَبِي سَيْفِ الْقَيْنِ^(٣) - وَكَانَ ظُفْرًا^(٤) لِإِبْرَاهِيمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِبْرَاهِيمَ فَقَبَّلَهُ وَشَمَّهُ،

=

وقد سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: هل يستفاد من هذا أن الإنسان يُسَنُّ له أن ينشئ صلاة للمصيبة؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: نعم، حتى لو كان ذلك في وقت النهي؛ لأن الصلاة تعين الإنسان على الصبر.

(١) رواه مسلم (٢/ ٦٣٧) (٩٢٦) (١٤).

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٣/ ١٧٢).

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في «تغليق التعليق» (٢/ ٤٧١): أما حديث ابن عمر، فأسنده في الباب الذي

بعده، بغير هذا اللفظ، وهو أيضًا في قصة إبراهيم ابن رسول الله ﷺ، من حديث غير أنس. اهـ

وقال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتح» (٣/ ١٧٣): وأما لفظه: فثبت في قصة موت إبراهيم، من حديث

أنس عند مسلم. اهـ

(٣) بفتح القاف، وسكون التحتانية، بعدها نون: الحداد، ويطلق على كل صانع، يقال: قان الشيء. إذا

أصلحه. «الفتح» (٣/ ١٧٣).

(٤) قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتح» (٣/ ١٧٣): قوله: ظُفْرًا. بكسر المعجمة، وسكون التحتانية

=

ثُمَّ دَخَلْنَا عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِبْرَاهِيمُ يَجُودُ بِنَفْسِهِ، فَجَعَلَتْ عَيْنَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَذَرِفَانِ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ رحمته: «وَأَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟» فَقَالَ: «يَا ابْنَ عَوْفٍ، إِنَّهَا رَحْمَةٌ». ثُمَّ أَتَبَعَهَا بِأُخْرَى فَقَالَ رحمته: «إِنَّ الْعَيْنَ تَدْمَعُ، وَالْقَلْبَ يَحْزَنُ، وَلَا نَقُولُ إِلَّا مَا بَرَزَ رُبُّنَا، وَإِنَّا بِفِرَاقِكَ يَا إِبْرَاهِيمَ لَمَحْزُونُونَ»^(١).

رَوَاهُ مُوسَى، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ رحمته، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(٢).
قَالَ الْحَافِظُ رحمته فِي «الْفَتْحِ» (١٧٤ / ٣):

قَوْلُهُ: «وَأَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ». قَالَ الطَّبِيُّ: فِيهِ مَعْنَى التَّعَجُّبِ، وَالْوَاوُ تَسْتَدْعِي مَعْطُوفًا عَلَيْهِ؛ أَيِ: النَّاسُ لَا يَصْبِرُونَ عَلَى الْمَصِيبَةِ، وَأَنْتَ تَفْعَلُ كَفَعْلِهِمْ؟ كَأَنَّهُ تَعَجَّبَ لِدَلَالِكَ مِنْهُ مَعَ عَهْدِهِ مِنْهُ أَنَّهُ يَحْتُصِلُ عَلَى الصَّبْرِ، وَيُنْهَى عَنِ الْجَزَعِ، فَأَجَابَهُ بِقَوْلِهِ: «إِنَّهَا رَحْمَةٌ». أَيِ: الْحَالَةُ الَّتِي شَاهَدْتَهَا مِنِّي هِيَ رَقَّةُ الْقَلْبِ عَلَى الْوَلَدِ، لَا مَا تَوَهَّمْتَ مِنَ الْجَزَعِ. انْتَهَى.

وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ نَفْسِهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: تَبْكِي، أَوْ لَمْ تَنْهَ عَنِ الْبَكَاءِ؟

وَزَادَ فِيهِ: «إِنَّمَا نَهَيْتُ عَنْ صَوْتَيْنِ أَحْمَقَيْنِ فَاجِرَيْنِ». صَوْتٌ عِنْدَ نَعْمَةٍ لَهُوٍ، وَلَعِبٍ وَمَزَامِيرِ الشَّيْطَانِ، وَصَوْتٌ عِنْدَ مَصِيبَةٍ وَخَشٍ وَجُوهٍ، وَشَقٍّ جُيُوبٍ، وَرَنَّةٍ شَيْطَانٍ. قَالَ: «إِنَّمَا هَذِهِ رَحْمَةٌ، وَمَنْ لَا يَرْحَمُ لَا يُرْحَمُ». وَفِي رَوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ كَيْسٍ، فَقَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ».

المهموزة، بعدها راء؛ أَيِ: مُرْضِعًا، وَأُطْلِقَ عَلَيْهِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ رَوْجَ الْمَرْضِعَةِ، وَأَصْلُ الطَّنْثَرِ: مَنْ ظَلَّزَتِ النَّاقَةُ إِذَا عَطَفَتْ عَلَى غَيْرِ وَلَدِهَا، فَقِيلَ ذَلِكَ لِلَّتِي تَرْضَعُ غَيْرَ وَلَدِهَا، وَأُطْلِقَ ذَلِكَ عَلَى زَوْجِهَا؛ لِأَنَّهُ يَشَارِكُهَا فِي تَرْبِيَتِهِ غَالِبًا. اهـ

(١) ورواه مسلم (٤ / ١٨٠٧) (٢٣١٥) (٦٢).

(٢) علقه البخاري رحمته، ووصله البيهقي في الدلائل، من طريق تتمام. وانظر: «التعليق» (٢ / ٤٧٢)، و«الفتح» (٣ / ١٧٤، ١٧٥).

وعند عبد الرزاق من مُرسلٍ مكحولٍ: «إنما أُنهي الناسَ عن النَّياحةِ؛ أن يندبَ الرجلُ بما ليس فيه».

❦ قوله: «ثم أَتَبَعَهَا بِأُخْرَى». في رواية الإِسْهَاعِيَّ: ثم أَتَبَعَهَا بِاللَّهِ بِأُخْرَى. بزيادة القَسَمِ.

قيل: أَرَادَ بِهِ أَنَّهُ أَتَبَعَ الدَّمْعَةَ الْأُولَى بِدَمْعَةٍ أُخْرَى.

وقيل: أَتَبَعَ الْكَلِمَةَ الْأُولَى الْمُجْمَلَةَ، وَهِيَ قَوْلُهُ: «إِنَّمَا رَحْمَةٌ» بِكَلِمَةٍ أُخْرَى مُفَصَّلَةٍ، وَهِيَ قَوْلُهُ: «إِن الْعَيْنَ تَدْمَعُ».

وَيُؤَيِّدُ الثَّانِي مَا تَقَدَّمَ، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَمُرْسَلِ مَكْحُولٍ.

❦ قوله: «إِن الْعَيْنَ تَدْمَعُ... إِلَى آخِرِهِ». فِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَمَحْمُودِ بْنِ كَبِيدٍ: «وَلَا نَقُولُ مَا يُسْخِطُ الرَّبَّ» وَزَادَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي آخِرِهِ: «لَوْلَا أَنَّهُ أَمْرٌ حَقٌّ، وَوَعْدٌ صَدَقٌ، وَسَبِيلٌ نَأْتِيهِ، وَأَنْ آخِرَنَا سَيَلْحَقُ بِأَوَّلِنَا، لَحَزَنَّا عَلَيْهِ حَزْنًا هُوَ أَشَدُّ مِنْ هَذَا».

وَنَحْوَهُ فِي حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ، وَمُرْسَلِ مَكْحُولٍ، وَزَادَ فِي آخِرِهِ: «وَفَصْلُ رَضَاعِهِ فِي الْجَنَّةِ». اهـ.

❦ قوله: «فَصْلٌ». يَعْنِي: فَصَالًا؛ لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ تُوْفِّيَ قَبْلَ أَنْ يُتِمَّ السَّنَتَيْنِ، فَلِذَلِكَ كَانَ لَهُ مُرْضِعٌ فِي الْجَنَّةِ.

ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَفِي آخِرِ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ كَبِيدٍ: وَقَالَ: «إِنْ لَهُ مُرْضِعًا فِي الْجَنَّةِ» وَمَاتَ وَهُوَ ابْنُ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ شَهْرًا، وَذَكَرُ الرُّضَاعِ، وَقَعَ فِي آخِرِ حَدِيثِ أَنَسٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ، مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْهُ إِلَّا أَنْ ظَاهَرَ سِيَاقَهُ الْإِرْسَالُ، فَلَفْظُهُ: قَالَ عَمْرُو: فَلَمَّا تُوْفِّيَ إِبْرَاهِيمُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ إِبْرَاهِيمَ ابْنِي، وَإِنَّهُ مَاتَ فِي الثُّدَيِ، وَإِنْ لَهُ لَظْرَيْنِ يَكْمِلَانِ رَضَاعَهُ فِي الْجَنَّةِ». وَسَيَأْتِي فِي آوَاخِرِ الْجَنَائِزِ حَدِيثُ الْبَرَاءِ: «إِنْ لِإِبْرَاهِيمَ لِمُرْضِعًا فِي الْجَنَّةِ»^(١).

(١) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: مَا تَقُولُونَ فِي قَوْلٍ مِنْ يَقُولُ: إِنْ الْوَلَدُ إِذَا قَلَّتْ فِتْرَةُ رَضَاعِهِ عَنْ سَنَتَيْنِ

فائدة: في وقت وفاة إبراهيم عليه السلام: جَزَمَ الواقديُّ بأنه مات يومَ الثلاثاءِ لعِشرِ ليلٍ خَلَوْنَ من شهرِ ربيعِ الأولِ سنةَ عِشرٍ، وقال ابنُ حزمٍ: مات قبلَ النبي ﷺ بثلاثةِ أشهرٍ، وأنفقوا على أنه وُلِدَ في ذي الحِجَّةِ سنةَ ثمانٍ. اهـ

عندما يموت قبل النبي بثلاث أشهر، فمتى يكون موته؟ الرسول مات في ١٢ ربيع الأول نرجع ١٢٠٠ صفر هذا شهر، ١٢ محرم شهران، ١٢ ذي الحجة ثلاثة أشهر. وكلُّ هذا غلط؛ فإنه لم يمت ﷺ في هذا لا فيما قاله الواقدي، ولا فيما قاله ابن حزم، وهذا شيءٌ مستحيلٌ أن يموتَ في هذا التاريخ؛ لأنه في الأحاديثِ الصَّحاحِ المتفقِ عليها أن الشمسَ كَسَفَتْ في يومِ موتِ إبراهيم، والشمسُ لا يَمُكِنُ أن تَكُسِفَ في هذه الأيامِ، لا في اثني عشر، ولا في عشرة، ولا في عشرين، ولهذا حَقَّقَ المؤرِّخونَ الفلكيونَ: أن موته كان في تسع وعشرين من شوالٍ، وهذا هو المطابقُ للواقع، والقولُ بأنه مات في غير هذا لا صحةَ له.

ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللهُ:

قال ابنُ بطَّالٍ وغيره: هذا الحديثُ يفسِّرُ البكاءَ المباحَ، والحزنَ الجائزَ، وهو ما كان بدمعِ العينِ، ورقةِ القلبِ من غيرِ سُخْطٍ لأمرِ اللهِ، وهو أبينُ شيءٍ وَقَعَ في هذا المعنى. وفيه: مشروعيةُ تقبيلِ الولدِ، وشمِّه، ومشروعيةُ الرضاعِ، وعبادةِ الصغيرِ، والحضورِ عندِ المُحتَضِرِ، ورحمةِ العيالِ. اهـ

أما عبادةُ الصغيرِ فقد يُنَازَعُ فيها؛ لأنَّ إبراهيمَ هو ابنُه ﷺ، وقلْبُه مُتَعَلِّقٌ به، نعم لو فَرَضَ أن هذا الصغيرَ له أبٌ، وتُرِيدُ مثلاً أن تَعُوْدَه من أجلِ قلبِ أبيه فهذا صحيحٌ، وأما الصغيرُ لا يَعْرِفُ الأمورَ ولا يَعْرِفُ الحقوقَ، ففي النفسِ من هذا شيءٌ. ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللهُ:

وجوازِ الإخبارِ عن الحزنِ، وإن كان الكتْمَانُ أَوْلَى.

يكون ذكياً؟

فأجاب رَحِمَهُ اللهُ: أَرَضِعْ وَلَدَكَ إِلَى السَّتِينِ، وإن طلب زيادةَ فِرْدَةٍ.

وفيه: وقوع الخطاب للغير وإرادة غيره بذلك، وكلُّ منهما مأخوذٌ من مخاطبة النبي ﷺ ولده، مع أنه في تلك الحالة لم يكن ممن يفهم الخطاب لوجهين: أحدهما: صغرُه.

والثاني: نزاعُه، وإنما أراد بالخطاب غيره من الحاضرين إشارةً إلى أن ذلك لم يكن في نهيه السابق. اهـ

وقد يقال: إنَّ هذا أسلوبٌ معتادٌ؛ أن الصغير يُخاطَبُ مخاطبةَ العاقل، فالإنسانُ قد يقولُ لولده مثلاً: لقد أعجبتني، وما أشبه ذلك من الخطاباتِ المعروفة، فهو أسلوبٌ معروفٌ مألوفٌ، ولا حاجة أن نقولُ: إن الرسول ﷺ أراد أن يفهم من عنده ما يقولُ. ثم قال الحافظ رحمه الله:

وفيه: جوازُ الاعتراضِ على من خالف فعله ظاهرُ قوله؛ ليظهرَ الفرقُ. وحكى ابنُ التين قولَ من قال: إنه فيه دليلاً على تقبيل الميت، وشمّه. وردّه بأن القصة إنما وقعت قبل الموت، وهو كما قال. اهـ

لكن ثبت عن أبي بكرٍ رضي الله عنه أنه قبل النبي ﷺ بعد موته^(١)، فتقبيل الميت لا بأس به^(٢). قال القسطلاني: فأخذ رسولُ الله ﷺ إبراهيمَ فقبله، وشمّه. فيه: مشروعيةُ تقبيل الولد، وشمّه، وليس في دليلٍ على فعل ذلك بالميت؛ لأن هذه إنما وقعت قبل موت إبراهيم عليه السلام. روى أبو داود وغيره أنه ﷺ قبل عثمان بن مظعونٍ بعد موته، وصحّحه الترمذي.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) سئل الشيخ رحمه الله: هل ينكر ما يفعله بعض الناس عند أمواتهم، من أنهم ينكبون عليهم يقبلونهم ويضمونهم، كما تضم الأم ولدها؟ فأجاب رحمه الله: هذا أمر لا ينكر؛ لأنه شيء تقتضيه الفطرة، وقد لا يستريح القلب إلا بهذا.

وروى البخاري أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قبل النبي ﷺ بعد موته، فلا صدقائه، وأقاربه تقيله. اهـ



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٤ - بَابُ الْبُكَاءِ عِنْدَ الْمَرِيضِ.

١٣٠٤ - حَدَّثَنَا أَصْبَغُ، عَنْ ابْنِ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: اشْتَكَى سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ شَكْوَى لَهُ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ فَوَجَدَهُ فِي غَاشِيَةِ أَهْلِهِ، فَقَالَ: «قَدْ قَضَى؟» قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَبَكَى النَّبِيُّ ﷺ فَلَمَّا رَأَى الْقَوْمَ بُكَاءَ النَّبِيِّ ﷺ بَكَوْا فَقَالَ: «أَلَا تَسْمَعُونَ^(١) إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ بِدَمْعِ الْعَيْنِ، وَلَا بِحُزْنِ الْقَلْبِ، وَلَكِنْ يُعَذِّبُ بِهَذَا - وَأَشَارَ إِلَى لِسَانِهِ - أَوْ يَرْحُمُ، وَإِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذِّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ^(٢). وَكَانَ عُمَرُ رضي الله عنه يَضْرِبُ فِيهِ بِالْعَصَا، وَيَرْمِي بِالْحِجَارَةِ، وَيَحْنِي بِالتُّرَابِ^(٣).

البكاء عند المريض ينقسم إلى قسمين:

الأول: أن يكون المريض لا يشعر بالبكاء، كالمغشي عليه، فهذا لا بأس ولا محذور فيه.

والثاني: أن يكون المريض يشعر بالبكاء، فهنا يجب على الإنسان أن يتصبر، وأن لا يظهر أنه يبكي؛ لأنه إذا فعل هذا، فإن المريض سيزداد حزناً ومرصاً؛ لأن المريض قد ضعفت نفسه، وهانت عليه، وكلُّ شيء يُزعجه، والمقصود من عيادة المريض

(١) قال الحافظ رحمته الله في «الفتح» (٣/ ١٧٥): قوله: إن الله. بكسر الهمزة؛ لأنه ابتداء كلام. اهـ

(٢) رواه مسلم (٢/ ٦٣٦) (٩٢٤) (١٢).

(٣) قال ابن حجر رحمته الله في «تغليق التعليق» (٢/ ٤٧٣) عن أثر عمر هذا: هو متصل بالإسناد المذكور. اهـ

هو تقويته، وتسليته، وتوجيهه لما ينبغي أن يوجه إليه.
 ﴿وقوله: «وإن الميت يُعَذَّبُ ببكاء أهله عليه». هذه الجملة اختلف فيها العلماء
 اختلافاً كثيراً^(١).

فمنهم من قال: إن المراد بالميت هنا ميت الكفار.
 ومنهم من قال: المراد بذلك الميت الذي أوصى أهله أن يبكوا عليه.
 ومنهم من قال: إن المراد بذلك الميت الذي يرى أهله يكون إذا مات ميتهم، ولم ينههم.
 ومنهم من قال: إن العذاب هنا ليس عذاب العقاب؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ
 وِزْرَ أُخْرَى﴾ [نمل: ١٨]، وهذا نص صريح قرأني فيجب أن يُحمل الحديث على معنى لا
 يخالف القرآن.

والتعذيب قد يكون عقوبة كعذاب الكفار، وقد يكون تأليماً بدون أن يلحقه ضرر،
 والدليل على ذلك: أن النبي ﷺ قال: «السفر قطعة من العذاب»^(٢). وذلك لأن الإنسان
 يهتم له، حتى لو سافر في طيارة، فهو قلق حتى يصل إلى مراده.
 وهذا هو أحسن الأقوال، وبه تجتمع الأدلة.

وفي هذا الحديث دليل على أن الميت يشعر ببكاء أهله، إذا بكوا عليه، وأنه
 يتعذب بهذا، ولكنه لا يعاقب عليه.

فإن قال قائل: هل المراد هنا بالبكاء البكاء المتكلف، أو الزائد عن مقتضى
 الطبيعة، أو المراد بكاء الطبيعة؟

(١) انظر هذا الخلاف في: «عمدة القاري» (٤/ ٧٩)، و«مجموعة الرسائل المنبرية» (٢/ ٢٠٩)،
 و«تهذيب السنن» (٤/ ٢٩٠-٢٩٣)، و«المجموع» (٥/ ٢٧٣-٢٧٥)، و«نيل الأوطار» (٤/
 ١٢٤-١٢٨)، و«مجموع الفتاوى» (٢٤/ ٣٦٩-٣٧٨)، وأحكام الجنائز للشيخ الألباني رحمه الله
 (ص ٤١، ٤٢)، و«التمهيد» لابن عبد البر (١٧/ ٢٧٤-٢٨٠)، و«سبل السلام» (٢/ ١١٦)،
 و«شرح النووي على مسلم» (٣/ ٥٠٥، ٥٠٦).

(٢) تقدم تخريجه.

قلنا: إن من نظر إلى ظاهر اللفظ وجد أنه يشمل هذا وهذا، ولكن ينبغي أن يقال: إن هذا في البكاء المتكلف، أو الزائد عما ينبغي، وأما ما تقتضيه الطبيعة فإن الله وَعَلَىٰ أَرْحَامٍ مِّن أن يعدّب الميت بكاء أهلِه الذي تقتضيه الطبيعة؛ لأن هذا لا يكاد يسلم منه أحد.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١٧٥-١٧٦):

﴿قوله: «وكان عمر»﴾. هو موصول بالإسناد المذكور إلى ابن عمر، وسقطت هذه الجملة. وكذا التي قبلها من رواية مسلم، ولهذا ظن بعض الناس أنها معلقان. وفي حديث ابن عمر من الفوائد: استحباب عيادة المريض، وعيادة الفاضل للمفضول.

قال القسطلاني رَحِمَهُ اللَّهُ: وكان عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيما هو موصول بالسند السالف إلى ابن عمر يضرب فيه - في البكاء بالصفة المنهي عنها بعد الموت - بالعصا، ويرمي بالحجارة ويحني بالتراب. تأسيًا بأمره رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بذلك في نساء جعفر كما مر. اهـ
﴿قوله: «يضرب فيه»﴾. «في» هنا للسببية؛ أي: بسبب البكاء كان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يضرب بالعصا.
﴿وقوله: «ويرمي بالحجارة»﴾. المراد بالحجارة هنا الحجارة الصغيرة التي يحصل بها التنبيه بدون ضرر.

وقال العيني رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «عَمْدَةِ الْقَارِي» (١٠٤ / ٨):

﴿قَالَ: «وكان عمر»﴾. عطف على لفظ «اشتكى» فيكون موصولاً بالإسناد المذكور إلى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

إنما كان عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يضرب بعد الموت؛ لقوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «فإذا وجب فلا تبكين باكية». وفي حديث الموطأ، عن جابر بن عتيك: وكان عمر يضربهن أدباً لهن؛ لأنه كان الإمام. قاله الداودي، وقال غيره: إنما كان يضرب في بكاء مخصوص، وقبل الموت وبعدة سواء، وذلك إذا نُحن. ونحوه قوله: ويحني بالتراب: كان يتأسى بقوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في نساء جعفر: «احث في أفواههن التراب».

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٤٥ - بَابُ مَا يُنْهَى مِنَ النَّوْحِ وَالْبُكَاءِ وَالزَّجْرِ عَنْ ذَلِكَ.

١٣٠٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشَبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَتْنِي عَمْرَةُ قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: لَمَّا جَاءَ قَتْلُ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَجَعَفَرُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ، جَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْرِفُ فِيهِ الْحُزْنَ - وَأَنَا أَطْلِعُ مِنْ شَقِّ الْبَابِ - فَأَنَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ نِسَاءَ جَعْفَرٍ - وَذَكَرَ بُكَاءَهُنَّ - فَأَمَرَهُ بِأَنْ يَنْهَاهُنَّ، فَذَهَبَ الرَّجُلُ، ثُمَّ أَتَى فَقَالَ: قَدْ نَهَيْتُهُنَّ، وَذَكَرَ أَنَّهُنَّ لَمْ يَطْعَنَهُ، فَأَمَرَهُ الثَّانِيَةَ أَنْ يَنْهَاهُنَّ، فَذَهَبَ، ثُمَّ أَتَى فَقَالَ: وَاللَّهِ لَقَدْ غَلَبَنِي - أَوْ غَلَبَنَا. الشَّكُّ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَوْشَبٍ - فَرَعَمْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فَاحْثُ فِي أَفْوَاهِهِنَّ التُّرَابَ» فَقُلْتُ: أَرَغِمَ اللَّهُ أَنْفَكَ، فَوَاللَّهِ مَا أَنْتَ بِفَاعِلٍ، وَمَا تَرَكْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْعَنَاءِ ^(١).

زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ صَلَّيْهُ بِالرَّسُولِ ﷺ أَنَّهُ مَوْلَاهُ، وَجَعْفَرٌ هُوَ ابْنُ عَمِّهِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ كَانَ مِنْ شُعْرَاءِ النَّبِيِّ ﷺ.
هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ فَوَائِدُ مِنْهَا:

- ١ - إثباتُ الحزنِ لرسولِ اللَّهِ ﷺ، وأنه كغيره من البشرِ، يفرحُ ويحزنُ، ويسرُّ.
- ٢ - وفيه آيةٌ من آياتِ النبي ﷺ حيثُ عَلِمَ بقتلِ هؤلاءِ الثلاثةِ في حِينِهِ، وكأنه يُشَاهِدُهُ، فَقَدْ قَالَ ﷺ: «أَخَذَهَا زَيْدٌ فَقَتَلَ، وَأَخَذَهَا جَعْفَرٌ فَقَتَلَ، وَأَخَذَهَا عَبْدُ اللَّهِ فَقَتَلَ» وَعَيْنَاهُ تَزْرِفَانِ عَلَيْهِمَا ﷺ ^(٢).

- ٣ - وفيه أيضًا: أنه يجوزُ للإنسانِ الحزينِ أن ينفردَ عن الناسِ في موضعٍ، وهذا هو ما أشار إليه النبي ﷺ في نهيه أن تُحَدَّ امرأةٌ على ميتٍ فوقَ ثلاثٍ، إلا على زوجٍ ^(٣).

(١) رواه مسلم (٢/ ٦٤٤، ٦٤٥) (٩٣٥) (٣٠).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

ومن الإحداذ أن ينْعَزِلَ الإنسان عن الناس ويبْعُدَ عنهم؛ لأنه إذا اختَلَطَ بهم ربما يَجْدُودَنَ له الحزن، إذ إن كُلَّ واحدٍ يأتيه، ويقولُ: أَعْظَمَ اللهُ أَجْرَكَ بهذه المصيبة، وما أشبه ذلك فيتَجَدَّدُ الحزنُ ويزدادُ.

٤- ومنها: أن بعضَ الناسِ استدلَّ بهذا الحديثِ على جوازِ الجلوسِ للتعزية، وفي هذا الاستدلالِ نظرٌ ظاهرٌ؛ لأن النبي ﷺ لم يجلسْ لِعِزَّةِ الناسِ ولهذا ما عَزَّاه أحدٌ، وإنما جلسَ إحداذًا على هؤلاءِ وَحُبًّا للانفرادِ^(١).

٥- ومنها: جوازُ اطلاعِ المرأةِ من شقِّ البابِ على مَنْ في الشارعِ، أو مَنْ في المسجدِ، أو ما أشبه ذلك؛ لأن عائشة كانت تَفْعَلُ هذا.

٦- ومنها: أن بيوتَ النبي ﷺ لهن أبوابٌ؛ لقولها: من شقَّ البابِ.

٧- ومنها: جوازُ نظرِ المرأةِ للرجالِ؛ لأن عائشة تَنْظُرُ إلى النبي ﷺ، والناسُ يأتونَ إليه^(٢).

(١) سئل الشيخ رحمه الله: ذكرتم أن من استدل بهذا الحديث على جواز الجلوس للتعزية فاستدلاله خطأ، ولكن قد لا نجد مقرًا من الجلوس للتعزية؛ لأن الناس يأتون إلينا؟
فأجاب رحمه الله: إنهم إذا أتوا، ووجدوا الباب مغلقًا فلن يتسوروا الجدار. وهذا قد يقول قائل: إنه صعب؛ لأنه ليس بمعتاد، وترك المؤلف صعب. ولكننا -والحمد لله- قد فعلناه فلم نجده صعبًا، وقد فعله غيرنا أيضًا، والناس إذا اعتادوا هذا الشيء، ورأوا أنه لا جلوس تركوا ذلك، ومن استعان بربه أعانه الله ﷻ.

هذا وقد صرح بعض العلماء بأنه يكره الجلوس للتعزية، وصرح بعضهم بأن هذا بدعة.
وسئل أيضًا رحمه الله: ما حكم وعظ النساء بعد موت ميتهم؟
فأجاب رحمه الله: إذا دعت الحاجة؛ كمثّل هؤلاء النائحات فلا بأس، وأما بدون حاجة فلا؛ لثلاث تتخذ سنة راتبه.

(٢) سئل الشيخ الشارح رحمه الله: ما تقولون في قول بعض العلماء: إنه يحرم على المرأة النظر للرجال. مستدلين بحديث: «أفعميا وان أنتما؟».

فأجاب رحمه الله: هذا الحديث ضعيف، وقد ضعفه الإمام أحمد رحمه الله وغيره، وهو ظاهر أنه شاذ شذوذًا عظيمًا؛ لأن النساء ما زلن يخرجن في الأسواق في عهد الرسول ﷺ، وفي عهد الخلفاء إلى

٨- ومنها: أنه لا يجوزُ اجتماعُ النساءِ للبكاءِ، حيث إن النبي ﷺ أمرَ مَنْ أخبره عن نساءٍ جعفرٍ بأنهنَّ يبكينَ، أمره أن ينهأهنَّ، وهذا دليلٌ على أن هذا الفعلَ لا يَرْضِي اللهَ ورسوله، وإلا لما نهى عنه.

٩- ومنها: أن مِنَ الرجالِ مَنْ هو ضعيفُ الشخصية، وذلك أن النساءَ غلبته ولم يُطعنه.

١٠- ومنها: جوازُ تعزيزِ المخالفِ بحثِ الترابِ في فيه؛ لقوله: «احثٌ في أفواههنَّ الترابَ» وهذا حقيقةٌ -يعني: ليس مبالغَةً في زجرهن- فهو مأمورٌ حقيقةً بأن يأخذَ الترابَ، ويخثُوهُ في أفواههنَّ، تعزيزاً لهنَّ ليسكتنَّ عن غلبةٍ؛ لأن الترابَ إذا وقعَ في الفمِ، فإنه سَيَغْلِبُ على البكاءِ.

١١- ومنها: قوةُ فهمِ عائشةَ ؓ، حيثُ وصفتَ الرجلَ بأنه لن يفعلَ؛ يعني: لن يخثُوَ في أفواههنَّ الترابَ، إذ إنه قد عجزَ عن إسكاتهنَّ، فكيف يستطيعُ أن يخثُوَ الترابَ في أفواههنَّ؟! وهذا استنباطٌ منها ؓ بأن الرجلَ ضعيفٌ.

١٢- ومنها: جوازُ الدعاءِ بما لا يُقصدُ؛ لقولها: أرغم الله أنفك؛ أي: أدله حتى يَقَعَ في الرِّغامِ، وهو الترابُ، لكن هذه كلمةٌ تُقالُ لا على سبيلِ القصدِ، بل على سبيلِ إظهارِ الانفعالِ، وعدمِ الرِّضا.

١٣- ومنها: أن النبي ﷺ إذا خولفَ أمرُهُ فسيلحقهُ العناءُ والمشقةُ؛ لقولها ؓ: وماتركتَ رسولَ الله ﷺ من العناءِ.

ولا شكَّ أن هذا يَقَعُ مِنَ الرسولِ ﷺ؛ أن يلحقَهُ العناءُ إذا لم يمتثلْ أمرُهُ، حتى إن الله قال له: ﴿لَمَّا كَبُحَ ثَمَرُكَ أَفْجَا يَبْشِرُ﴾ [التَّيْنَةَ: ٣]؛ أي: مُهلِكُها.

=

يومنا هذا، وبالطبع هن سوف يَرَيْنَ الرجالَ ضرورة؛ لأن الرجلَ كاشفُ الوجه. ويلزم هؤلاء الذين يقولون: إنه لا يجوز للمرأة أن تنظر للرجل يلزمهم أن يُلْزِمُوا الرجالَ بالحجاب حتى لا يراهم النساءَ، ولا قائل بذلك، نعم، إن تمتعت بالنظر إليه، وأصابها فرح ونشوة فهذا حرام، كما لو تمتع الرجل بالنظر إلى أمرد، ومجرد النظر فلا بأس به.

وقال: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩٩]. والآياتُ في هذا المعنى كثيرة؛ في أن الرسول ﷺ يكره أن يُعصى، وَيَضِيقُ صدره، ولكنَّ الله تعالى يسليه ويبين له أنه قام بما عليه، وهو البلاغُ صلواتُ الله وسلامه عليه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

١٣٠٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَخَذَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ الْبَيْعَةِ: أَنْ لَا نَنْوَحَ، فَمَا وَفَتْ مِنَّا امْرَأَةٌ غَيْرَ خَمْسِ نِسْوَةٍ: أُمُّ سُلَيْمٍ وَأُمُّ الْعَلَاءِ وَابْنَةُ أَبِي سَبْرَةَ وَامْرَأَةٌ مُعَاذٍ وَامْرَأَتَيْنِ، أَوْ ابْنَةُ أَبِي سَبْرَةَ وَامْرَأَةٌ مُعَاذٍ وَامْرَأَةٌ أُخْرَى ^(١).

[الحديث ١٣٠٦ - طرفاه في: ٤٨٩٢، ٧٢١٥].

فلضعفهن، وعجزهن لم يفين بما يابغن عليه رسول الله ﷺ، وفي هذا دليلٌ على أن النبي ﷺ يعتني بترك النوح حتى جعله في جملة ما يُبَايَعُ عليه به.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٤٦ - باب القيام للجنّازة.

١٣٠٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا حَتَّى تُخَلِّفَكُمُ» ^(١). قَالَ سُفْيَانُ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ رَأَى الْحَمِيدِيَّ: «حَتَّى تُخَلِّفَكُمُ أَوْ تُوَضَّعَ» ^(٢).

(١) رواه مسلم (٢/ ٦٤٥) (٩٣٦) (٣١).

(٢) رواه مسلم (٢/ ٦٥٩) (٩٥٨) (٧٣).

(٢) قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ فِي «الفتح» (٣/ ١٧٧): قوله: قال سُفْيَانُ: هذا السياق لفظ الحميدي في «مسنده»، ويحتمل أن يكون علي بن عبد الله حدث به على السياقين، فقال مرة: عن سُفْيَانِ، حدثنا الزُّهْرِيُّ، عن سالم. وقال مرة: قال الزُّهْرِيُّ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ، والمراد من السياقين أن كلاً منهما سمعه من شيخه.

القيام للجنائز اختلَف فيه أهل العلم^(١).

فمنهم مَنْ قَالَ: إنه سنة.

ومنها مَنْ قَالَ: إنه ليس بسنة.

ولا أَسْتَبْعِدُ أَنْ يَقُولَ أَحَدٌ: إنه واجب؛ لأمرِ النبي ﷺ بذلك، والأصلُ في الأمرِ

الوجوب؛ ولأن هذا أَدْعَى إِلَى الاتعَاضِ، أَرَأَيْتُمْ لَوْ مَرَّتْ جَنَازَةٌ، وَالنَّاسُ فِي لَهْوِهِمْ،

وَغَفَلْتَهُمْ لَمْ يَرْفَعُوا بِذَلِكَ رَأْسًا، فَهَلْ يَحْصُلُ بِذَلِكَ مَوْعِظَةٌ بِالمَوْتِ؟!!

لَكِنْ إِذَا قَامُوا مِنَ الْفَرْعِ كَانَ ذَلِكَ أَدْعَى لَاتِعَاضِهِمْ، وَمِنْ ثَمَّ كَرِهَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنْ

تُحْمَلَ الْجَنَازَةُ عَلَى سَيَّارَةٍ وَنَحْوِهَا إِلَّا لِحَاجَةٍ، وَقَالُوا: إِنْ الْجَنَازَةُ تُحْمَلُ عَلَى الْأَعْنَاقِ.

﴿وَقَوْلُهُ: «حَتَّى تُخَلَّفَكُمْ». زَادَ الْحَمِيدِيُّ: «حَتَّى تُخَلَّفَكُمْ، أَوْ تُوَضَّعَ» شَكََّ الرَّاوِي

وَالصَّوَابُ هُوَ قَوْلُهُ: «حَتَّى تُخَلَّفَكُمْ» أَي: تَجْعَلُكُمْ خَلْفَهَا، وَعَلَيْهِ فَإِذَا رَأَى الْإِنْسَانُ جَنَازَةً

قَامَ حَتَّى تَمُرَّ بِهِ وَتَعْبُرَ، فَإِذَا مَرَّتْ، وَعَبَّرَتْ، جَلَسَ إِنْ شَاءَ، وَتَابَعَهَا إِنْ شَاءَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَّارِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ:

٤٧ - بَابُ مَتَى يَقْعُدُ إِذَا قَامَ لِلْجَنَازَةِ؟

١٣٠٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ

عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ جَنَازَةً فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَاشِيًا

=

قَوْلُهُ: (زاد الحميدي)؛ يعني: عن سفيان بهذا الإسناد، وقد رويناه موصولاً في «مسنده»، وأخرجه

أبو نعيم في «مستخرجه» من طريقه كذلك، وكذا أخرجه مسلم، عن أبي بكر بن أبي شيبة وثلاثة

معه، أربعتهم عن سفيان بالزيادة، إلا أنه في سياقهم بالعنعنة، وفي هذا الإسناد رواية تابعي عن

تابعي، وصحابي عن صحابي، في نسق. والله أعلم. اهـ

وانظر: «تغليق التعليق» (٢/ ٤٧٣، ٤٧٤).

(١) انظر هذا الخلاف في: «المغني» (٣/ ٤٠٣-٤٠٥)، و«المجموع» (٥/ ٢٣٥-٢٣٧)، و«التمهيد»

(٢٣/ ٢٦٦-٢٦٨)، و«شرح معاني الآثار» (١/ ٤٨٥-٤١٠)، و«نيل الأوطار» (٤/ ٩٢-٩٥)،

و«المحلى» (٥/ ١٥٣، ١٥٤)، و«الفتح» (٣/ ١٧٩).

مَعَهَا فَلْيَقُمْ، حَتَّى يَخْلِفَهَا أَوْ تُخَلِّفَهُ أَوْ تُوَضَّعَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُخَلَّفَهُ»^(١).

﴿قوله: «أَوْ تُوَضَّعَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُخَلَّفَهُ»﴾. مثال ذلك: لو كانت قد مَرَّتْ بِهِ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْقَبْرِ فَقَامَ، فَإِذَا وَضِعَتْ فَلْيَجْلِسْ.

وكلمة «جنازة» يقولون: إنها تجوز بالفتح والكسر، وبعضهم يفرق فيقول بالفتح للميت، وبالكسر للنعش؛ أي النعش الذي عليه الميت.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣٠٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا فِي جَنَازَةٍ، فَأَخَذَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِيَدِ مَرْوَانَ، فَجَلَسَ قَبْلَ أَنْ تُوَضَّعَ، فَجَاءَ أَبُو سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَخَذَ بِيَدِ مَرْوَانَ فَقَالَ: قُمْ، فَوَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمَ هَذَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَانَا عَنْ ذَلِكَ. فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: صَدَقَ.

[الحديث ١٣٠٩ - طرفه في: ١٣١٠].

هذا الحديث فيه إشكال، فأبو هريرة أخذ بيد مَرْوَانَ فأجلسه، وأبو سعيد أنكّر ذلك، وأخذ بيده، وأقامه، ثم إنه أقسم أن أبا هريرة قد عَلِمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَانَا عَنِ الْجُلُوسِ؛ يعني: أَمَرْنَا بِالْقِيَامِ، فقال: صَدَقَ. فكيف يفعل أبو هريرة ما يَعْلَمُ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ نَهَى عَنْهُ؟ الجواب: أَنَّ هَذِهِ قَضِيَّةٌ عَيْنٍ، فَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ رَأَى فِي مَرْوَانَ تَعَبًا، وَمَشَقَّةً، فَأَرَادَ أَنْ يُجْلِسَهُ؛ لِثَلَاثٍ يَشُقُّ عَلَى نَفْسِهِ فِي أَمْرِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَيُحْتَمَلُ غَيْرُ ذَلِكَ، وَالْمَهْمُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَأَبَا سَعِيدٍ كِلَاهُمَا اتَّفَقَا عَلَى أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ نَهَى عَنِ الْجُلُوسِ إِذَا مَرَّتِ الْجَنَازَةُ، وَأَنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يَقُومَ.

قَالَ الْقَسْطَلَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

قَالَ: كُنَّا فِي جَنَازَةٍ، فَأَخَذَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِيَدِ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ بْنِ أَبِي الْعَاصِ

(١) رواه مسلم (٢/٦٦٠) (٩٥٨) (٧٤).

الأموي، فجلسَ قبل أن تُوضَعَ الجنازةُ في الأرضِ، فجاء أبو سعيدٍ سعدُ بنُ مالكٍ الخُدري رضي الله عنه، فأخذ بيدَ مَرْوَانَ فقال -أي: أبو سعيدٍ- لَمَرْوَانَ: قُمْ، فوالله لقد عَلِمَ هذا -أي: أبو هريرة- أن النَّبِيَّ ﷺ نهانا عن ذلك الجلوسِ قبلَ وضعِ الجنازةِ، فقال: أبو هريرة رضي الله عنه: صدق؛ أي: أبو سعيد. اهـ

قَالَ الْعَيْنِيُّ رحمته الله في «عمدة القاري» (١٠٩-١١٠):

﴿قوله: «صدق»؛ أي: أبو سعيد، وفي التوضيح قعودُ أبي هريرة، ومَرْوَانَ دليلٌ على أنها عليهما أن القيامَ ليس بواجبٍ، وأنه أمرٌ متروكٌ ليس عليه العملُ؛ لأنه لا يجوزُ أن يكونَ العملُ على القيامِ عندهم ويجلسان، ولو كان معمولًا به لما خفي على مَرْوَانَ لتكرُّرِ مثلِ هذا الأمرِ، وكثرةِ شهودِهِم الجنائزَ.

فإن قلت: ما وجهُ تصديقِ أبي هريرة أبا سعيدٍ على ما ذكر؟ قلت: تصديقه إياه لأجلِ ما عَلِمَ من النَّبِيِّ ﷺ أنه نهى أولاً عن القعودِ عندَ مرورِ الجنازةِ، وعَلِمَ بعدَ ذلك أن النَّبِيَّ ﷺ قعدَ، فصَدَّقَهُ على ما كان أولاً، وجلسَ هو ومَرْوَانَ، على ما استقرَّ عليه آخرُ العملِ. اهـ وهذا تحريفٌ.

وقال ابنُ حجرٍ رحمته الله في «الفتح» (١٧٨-١٧٩):

﴿قوله: «فإن قعدَ أمرٌ بالقيام» فيه إشارةٌ إلى أن القيامَ في هذا لا يفوتُ بالقعودِ؛ لأن المرادَ به تعظيمُ أمرِ الموتِ، وهو لا يفوتُ بذلك.

أما قولُ المُهلَّبِ: قعودُ أبي هريرة، ومَرْوَانَ يدلُّ على أن القيامَ ليس بواجبٍ، وأنه ليس عليه العملُ. فإن أرادَ أنه ليس بواجبٍ عندهما فظاهرٌ، وإن أرادَ في نفسِ الأمرِ فلا دلالةَ فيه على ذلك، ويدلُّ على الأولِ ما رواه الحاكمُ، من طريقِ العلاءِ بنِ عبدِ الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة... فساقَ نحوَ القصةِ المذكورةِ، وزاد: إِنَّ مَرْوَانَ لَمَّا قَالَ لَهُ أَبُو سَعِيدٍ: قُمْ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: لِمَ أَقَمْتَنِي... فذكرَ الحديثَ، فقال لأبي هريرة: فما منعَكَ أن تُخبرَنِي؟ قال: كنتَ إمامًا فجلستُ.

فَعُرِفَ بِهَذَا أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ لَمْ يَكُنْ يَرَاهُ وَاجِبًا، وَأَنَّ مَرْوَانَ لَمْ يَكُنْ يَعْرِفُ حَكَمَ الْمَسْأَلَةِ قَبْلَ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ بَادَرَ إِلَى الْعَمَلِ بِهَا بِخَبَرِ أَبِي سَعِيدٍ.

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ، مِنْ طَرِيقِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: مَرَّ عَلَى مَرْوَانَ بِجَنَازَةٍ، فَلَمْ يَقُمْ، فَقَالَ لَهُ أَبُو سَعِيدٍ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّتَ عَلَيْهِ جَنَازَةٌ فَقَامَ. فَقَامَ مَرْوَانُ. وَأُظُنُّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ مُخْتَصَرَةً مِنَ الْقِصَّةِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي ذَلِكَ: فَقَالَ أَكْثَرُ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ بِاسْتِحْبَابِهِ، كَمَا نَقَلَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ، وَمُحَمَّدَ بْنِ الْحَسَنِ.

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ، مِنْ طَرِيقِ أَبِي حَازِمٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنِ عُمَرَ، وَغَيْرِهِمَا أَنَّ الْقَائِمَ مِثْلَ الْحَامِلِ؛ يَعْنِي: فِي الْأَجْرِ.

وَقَالَ الشَّعْبِيُّ وَالنَّخَعِيُّ: يُكْرَهُ الْقَعُودُ قَبْلَ أَنْ تُوَضَعَ.

وَقَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: يَجِبُ الْقِيَامُ.

وَاحْتَجَّ لَهُ بِرِوَايَةِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي سَعِيدٍ قَالَا: مَا رَأَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَهِدَ جَنَازَةً قَطُّ، فَجَلَسَ حَتَّى تُوَضَعَ. أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ.

تَنْبِيْهَانِ:

الأول: قَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ: إِنَّمَا نَوْعُ هَذِهِ التَّرَاجِمِ مَعَ إِمْكَانِ جَمْعِهَا فِي تَرْجُمَةٍ وَاحِدَةٍ؛ لِلإِشَارَةِ إِلَى الْإِعْتِنَاءِ بِهَا، وَمَا يَخْتَصُّ كُلَّ طَرِيقٍ مِنْهَا بِحِكْمَةٍ؛ وَلِأَنَّ بَعْضَ ذَلِكَ وَقَعَ فِي مَا لَيْسَ عَلَى شَرْطِهِ، فَانْكَفَى بِذِكْرِهِ فِي التَّرْجُمَةِ لِصِلَاحِيَّتِهِ لِلِاسْتِدْلَالِ.

الثاني: قَالَ: ثَبَتَ بَيْنَ حَدِيثِي الْبَابِ تَرْجُمَةً، لَفْظُهَا: بَابُ مَنْ تَبَعَ جَنَازَةً. وَوُجِدَ ذَلِكَ فِي نَسْخَةٍ مُحَرَّرَةٍ مَسْمُوعَةٍ، فَإِنْ سَقَطَتْ فِي غَيْرِهَا قَدِّمَ مَنْ أَثْبَتَ عَلَى مَنْ نَفَى.

قَالَ: وَإِنَّمَا لَمْ يَسْتَغْنِ عَنْهَا بِمَا قَبْلُهَا لِتَصْرِيحِهِ فِي الْخَبَرِ بِأَنَّهَا جَلَسَا قَبْلَ أَنْ تُوَضَعَ.

وَأَطَالَ فِي تَقْرِيرِ ذَلِكَ، وَأَنَّ ذِكْرَهَا أَوْلَى مِنْ حَذْفِهَا، وَهُوَ عَجِيبٌ مِنْهُ؛ فَإِنَّ الَّذِي تَضَمَّنَهُ الْحَدِيثُ الثَّانِي مِنَ الزِّيَادَةِ قَدْ اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ التَّرْجُمَةُ الْأُولَى، وَلَيْسَ فِي التَّرْجُمَةِ زِيَادَةٌ عَلَى مَا فِي الْحَدِيثَيْنِ إِلَّا قَوْلُهُ: «عَنْ مَنَاكِبِ الرِّجَالِ» وَقَدْ ذَكَرْتُ مَنْ وَقَعَتْ فِي رِوَايَتِهِ.

قوله: «حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ». هو ابنُ إبراهيم، وهشامٌ هو الدَّسْتَوَائِيُّ، ويحيى هو ابنُ أبي كثير، وحديثُ أبي سعيدٍ هذا أبينُ سياقًا من حديثِ عامرِ بنِ ربيعة، وهو يوضحُ أن المراد بالغاية المذكورة مَنْ كان معها، أو مُشَاهِدًا لها، وأما مَنْ مَرَّتْ به فليس عليه من القيام إلا قَدْرُ ما تَمَرُّ عليه، أو تَوَضَّعُ عنده بأن يكون بالمُصَلَّى مثلاً.

وروى أحمد، من طريق سعيد بنِ مرجانة، عن أبي هريرة مرفوعاً: «مَنْ صَلَّى على جنازة، ولم يمشِ معها فليُقيم حتى تغيب عنه، وإن مشى معها فلا يقعدُ حتى توضع». وفي هذا السياق بيانٌ لغاية القيام، وأنه لا يختصُّ بمن مَرَّتْ به، ولفظُ القيام يتناول مَنْ كان قاعداً، فأما مَنْ كان راكباً فيَحْتَمِلُ أن يقال: ينبغي له أن يقف، ويكونُ الوقوفُ في حقِّه كالقيام في حقِّ القاعد.

واستدلَّ بقوله: «فإن لم يكن معها» على أن شهودَ الجنازة لا يجبُ على الأعيان. اهـ.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٤٨- باب مَنْ تَبَعَ جَنَازَةً فَلَا يَقْعُدُ حَتَّى تُوَضَّعَ عَنْ مَنَاكِبِ الرِّجَالِ، فَإِنْ قَعَدَ أَمَرَ بِالْقِيَامِ.

١٣١٠- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ -يَعْنِي: ابْنَ إِبْرَاهِيمَ- حَدَّثَنَا هِشَامٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا، فَمَنْ تَبِعَهَا فَلَا يَقْعُدُ حَتَّى تُوَضَّعَ»^(١).

قوله: «توضع». يعني: عن مناكِبِ الرجالِ في الأرضِ للدفن، وأما إذا وُضِعَتْ لطولِ المسافة. من أجل الراحةِ فالظاهرُ أيضاً أنهم لا يقعدون؛ لأنها لم تنتهِ بعدُ إلى القبر، بل يَتَقَوَّنَ قياماً، ثم يَسْتَأْنِفُونَ الحملَ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٩ - بَابُ مَنْ قَامَ لِحَنَازَةِ يَهُودِيٍّ.

١٣١١ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مِقْسَمٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَرَّتْ بِنَا جَنَازَةٌ فَقَامَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ فَقُمْنَا بِهِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا جَنَازَةٌ يَهُودِيٍّ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا»^(١).

وكان النبي ﷺ قام لجنازة اليهودي، ليس إكرامًا، ولا تعظيمًا له، ولكن من رَهبة الموت، كما جاء ذلك مُعَلَّلًا في بعض طرق الحديث: «إِنْ الْمَوْتَ فَرَعَ»^(٢).

فالقيام إذن ليس لاحترام الجنازة، ولكن للفرع الذي يَحْصُلُ للنفسِ عند رؤية الجنازِ، ومن هنا نأخذ أنه لا يَنْبَغِي أَنْ تُحْمَلَ الجَنَازَةُ فِي السَّيَّارَاتِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ ضَرُورَةٌ؛ كَبَعْدِ الْمَسَافَةِ، أَوْ شِدَّةِ الْحَرِّ، أَوْ شِدَّةِ الْبَرْدِ، أَوْ الْمَطَرِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، أَوْ كَوْنِ الْجَنَازَةِ ثَقِيلَةً تُشَقُّ عَلَى الرِّجَالِ فَلَا بَأْسَ، وَإِلَّا فَالْأَفْضَلُ أَنْ تُحْمَلَ عَلَى الْأَعْنَاقِ لِأَنَّ ذَلِكَ أَشَدُّ فِي الْمَوْعِظَةِ، وَلَمَّا يُرْجَى مِنْ دَعَاءِ النَّاسِ الَّذِينَ تَمُرُّ بِهِمُ الْجَنَازَةُ؛ وَلِأَنَّ ذَلِكَ أَشْهُرُ فِي مَعْرِفَةِ الْمَيِّتِ، وَمَعْرِفَةِ الْمَيِّتِ لَهَا فَائِدَةٌ تَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا؛ كَمَعْرِفَةِ مَنْ يَرِثُهُ، وَمَعْرِفَةِ مَنْ لَهُ مَعَامَلَةٌ مَعَهُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

❦ وَفِي قَوْلِهِ: «جَنَازَةٌ يَهُودِيٍّ». دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْكُفَّارَ لَا بَأْسَ أَنْ يَدْخُلُوا الْمَدِينَةَ وَقَدْ مَاتَ النَّبِيُّ ﷺ، وَفِي الْمَدِينَةِ يَهُودٌ وَهَذَا بِخِلَافِ مَكَّةَ؛ فَإِنَّ مَكَّةَ يَمْنَعُ الْكُفَّارُ مِنْ دُخُولِهَا؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ [التَّوْبَةُ: ٢٨].

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ شِدَّةُ تَأْسِيِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِالنَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّهُمْ لَمَّا قَامَ النَّبِيُّ ﷺ قَامُوا مَعَهُ، وَلَمْ يَغْتَرِضُوا بِأَنَّهَا جَنَازَةٌ يَهُودِيٍّ، حَتَّى تَأْسَوْا بِهِ أَوَّلًا، فَيُؤْخَذَ مِنْهُ شِدَّةُ تَأْسِيِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(١) رواه مسلم (٢/٦٦٠) (٩٦٠) (٧٨).

(٢) رواه مسلم (٢/٦٦٠) (٩٦٠) (٧٨).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣١٢ - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَرْة، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى قَالَ: كَانَ سَهْلُ بْنُ حَنِيفٍ وَقَيْسُ بْنُ سَعْدٍ قَاعِدَيْنِ بِالْقَادِسِيَّةِ فَمَرُّوا عَلَيْهِمَا بِجَنَازَةٍ فَقَامَا، فَقِيلَ لَهُمَا: إِنَّهَا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ - أَي: مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ - فَقَالَا: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّتْ بِهِ جَنَازَةٌ فَقَامَ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهَا جَنَازَةٌ يَهُودِي فَقَالَ: «أَلَيْسَتْ نَفْسًا»^(١).

١٣١٣ - وَقَالَ أَبُو حَمْزَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرٍو، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: كُنْتُ مَعَ قَيْسٍ وَسَهْلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَا: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ^(٢).

وَقَالَ زَكَرِيَاءُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى: كَانَ أَبُو مَسْعُودٍ وَقَيْسُ يَقُومَانِ لِلْجَنَازَةِ^(٣).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٠ - بَابُ حَمْلِ الرِّجَالِ الْجَنَازَةَ دُونَ النِّسَاءِ.

١٣١٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا وُضِعَتِ الْجَنَازَةُ وَاحْتَمَلَهَا الرِّجَالُ عَلَى أَعْنَاقِهِمْ فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً قَالَتْ: قَدُمُونِي، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ صَالِحَةٍ قَالَتْ: يَا وَيْلَهَا، أَيْنَ يَذْهَبُونَ بِهَا؟ يَسْمَعُ صَوْتَهَا كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الْإِنْسَانَ، وَلَوْ سَمِعَهُ صَعِقَ».

(١) رواه مسلم (٢/ ٦٦١) (٩٦١) (٨١).

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٣/ ١٨٠)، ووصله أبو نعيم في «المستخرج» على صحيح البخاري، قال: حَدَّثَنَا الْمُطَرِّزُ، حَدَّثَنِي قَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرْوَزِيُّ، وَابْنُ سَفْيَانَ النَّسَائِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، هُوَ السَّكْرِيُّ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ مَرْة، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، بِهِ.

انظر: «التعليق» (٢/ ٤٧٤)، و«الفتح» (٣/ ١٨١).

(٣) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٣/ ١٨٠)، ووصله سعيد بن منصور رَحِمَهُ اللَّهُ في «سننه» قال: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ زَكَرِيَاءَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، يَغْنِي: عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، بِهِ.

انظر: «تغليق التعليق» (٢/ ٤٧٥)، و«الفتح» (٣/ ١٨١).

[الحديث ١٣١٤ - طرفاه في: ١٣١٦، ١٣٨٠].

﴿الشاهدُ هو قوله: «واحتَمَلَهَا الرِّجَالُ عَلَى أَعْنَاقِهِمْ». فهذا دليلٌ على أن الذين يَحْمِلُونَ الجَنَائِزَ هم الرجالُ، وأما النساءُ فلا يَحْمِلْنَ الجَنَائِزَ إلا عند الضرورة، كما لو مَاتَتِ امرأةٌ في مكانٍ ليس فيه إلا نساءٌ فإنهن يَحْمِلْنَهَا.

﴿وفي قوله: «إن كانت صالحةً، قالت: قَدُمُونِي، قَدُمُونِي». دليلٌ على أن الميتَ قد ينطقُ، لكن هل هو نطقٌ باللسانِ الذي هو أحدُ أعضاء الجسدِ، أو هو نطقُ الرُّوحِ؟
الجوابُ: الظاهرُ هو الثاني؛ أنه نطقُ الرُّوحِ.

﴿وقوله: «يَسْمَعُ صَوْتَهَا كُلُّ شَيْءٍ». أي: ممَّن كان حَوْلَهَا، وَيَسْمَعُ صَوْتَهَا بالعادة، وليس المرادُ أنه يَسْمَعُهَا كُلُّ ما في السمواتِ والأرضِ، ولا مانعٌ من أن يُحْمَلَ مثلُ هذا العمومِ على المعتادِ، كما في قوله تعالى عن ريحٍ عاديٍّ ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الاحقاف: ٢٥]. فإنها لم تُدْمِرِ السماءَ والأرضَ.

وكما في قوله عن ملكةٍ سبياً: ﴿وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٢٣]، فهذا ليس على عمومِهِ قطعاً؛ لأنها لم تُؤْتِ من كُلِّ شَيْءٍ في الدنيا، وإنما من كُلِّ شَيْءٍ مما يَقُومُ به الملكُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥١ - باب السُّرْعَةِ بِالْجَنَازَةِ.

وَقَالَ أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنْتُمْ مُشْعِرُونَ وَأَمْشِ ^(١) بَيْنَ يَدَيْهَا وَخَلْفَهَا وَعَنْ يَمِينِهَا وَعَنْ شِمَالِهَا ^(٢).
وَقَالَ غَيْرُهُ: قَرِيبًا مِنْهَا ^(٣).

(١) وفي رواية الكُشْمِينِيِّ: فامشوا. «الفتح» (٣/ ١٨٣).

(٢) علقه البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٣/ ١٨٢)، ووصله ابن أبي شيبة في «مصنفه»

(٣/ ٢٧٨)، قال: حدثنا أبو بكر بن عياش، عن حميد، عن أنس مثله.

انظر: «التعليق» (٢/ ٤٧٥)، و«الفتح» (٣/ ١٨٣).

(٢) قال ابن حجر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «تغليق التعليق» (٢/ ٤٧٦): وأما قول الغير المبهم، فرواه سعيد بن منصور

١٣١٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَفِظْنَاهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ؛ فَإِنْ تَكُ صَالِحَةً، فَخَيْرٌ^(١) تُقَدِّمُونَهَا، وَإِنْ يَكُ سِوَى ذَلِكَ فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ»^(٢).

قوله: «بَابُ السَّرْعَةِ بِالْجَنَازَةِ». وقوله في الحديث: «أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ» يَشْمَلُ الإسْرَاعَ فِي التَّجْهِيزِ، وَالْإِسْرَاعَ فِي السَّيْرِ بِهَا، وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ رحمهم الله: يُسَنُّ الإسْرَاعُ فِي تَجْهِيزِ الْمَيِّتِ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ فَجَاءَةً، فَيُنْتَظَرُ حَتَّى يُتَيَقَّنَ مَوْتُهُ^(٣).

وَأَمَّا مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ الْيَوْمَ مِنْ تَأْخِيرِ تَجْهِيزِ الْمَيِّتِ وَدَفْنِهِ فَهُوَ مُخَالَفٌ لِلسُّنَّةِ، فَالسُّنَّةُ هِيَ الْمُبَادَرَةُ، اللَّهُمَّ إِلَّا إِذَا كَانَ التَّأْخِيرُ يَسِيرًا لَا نَتَظَارُ كَثْرَةَ الْجَمْعِ، كَمَا لَوْ مَاتَ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، فَتَرَكَ حَتَّى تَكُونَ صَلَاةُ الظُّهْرِ حَتَّى يَكْثُرَ الْجَمْعُ، فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَ الصَّحَابَةُ رضي الله عنهم تَرَكَوا دَفْنَ النَّبِيِّ ﷺ لِمُدَّةٍ يَوْمَيْنِ؛ إِذْ إِنَّهُ قَدْ مَاتَ ﷺ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ، وَدُفِنَ لَيْلَةَ الْأَرْبَعَاءِ؟

فَالْجَوَابُ: بَلَى، لَكِنَّ الصَّحَابَةَ رضي الله عنهم أَخْرَوْا ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَقُومَ خَلِيفَتُهُ حَتَّى لَا تَبْقَى الْأُمَّةُ بِدُونِ إِمَامٍ، وَلَعَلَّ بَقَاءَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ قَبْلَ الدَّفْنِ يَكُونُ مِنْ أَسْبَابِ الْمُبَادَرَةِ بِمُبَايَعَةِ الْخَلِيفَةِ، وَلِهَذَا لَمَّا تَمَّتِ الْبَيْعَةُ صَلُّوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ دَفَنُوهُ، فَكَانَ التَّأْخِيرُ هُنَا ضَرُورِيًّا.

وقوله: «فَإِنْ تَكُ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تُقَدِّمُونَهَا إِلَيْهِ، وَإِنْ تَكُ سِوَى ذَلِكَ فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ». هَذَا عَلَى سَبِيلِ التَّمْثِيلِ، وَإِلَّا فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ الإسْرَاعَ بِالسَّيْرِ، وَقَدْ مَرَّ

=

من طريق عبد الرحمن بن قُرْط، نحوه، وهو صحابي، نزل حمص. اهـ.

(١) قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في «الفتح» (٣/ ١٨٤): قوله: فخير. هو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: فهو خير، أو مبتدأ خبره محذوف؛ أي: فلها خير، أو فهناك خير، ويؤيده رواية مسلم بلفظ: «أقربتموها إلى الخير». ويأتي في قوله بعد ذلك: «فشر» نظير ذلك. اهـ.

(٢) رواه مسلم (٢/ ٦٥١، ٦٥٢) (٩٤٤) (٥٠).

(٣) انظر: «المغني» (٣/ ٣٦٦، ٣٦٧)، و«كشاف القناع» (٢/ ٨٤)، و«الإنصاف» (٢/ ٤٦٦، ٤٦٧)،

و«الروض المربع» (١/ ٣٢٥، ٣٢٦)، و«المجموع» (٥/ ١١٠).

علينا مثل هذا الشيء؛ أنه إذا جاء العموم، ثم فُرع عليه ما يختص ببعض أفرادِه؛ فإنه لا يقتضي التخصيص.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٢- بَابُ قَوْلِ الْمَيِّتِ وَهُوَ عَلَى الْجَنَازَةِ: قَدُّمُونِي.

١٣١٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا وُضِعَتِ الْجَنَازَةُ فَاحْتَمَلَهَا الرِّجَالُ عَلَى أَعْنَاقِهِمْ، فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً قَالَتْ: قَدُّمُونِي، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ صَالِحَةٍ قَالَتْ لِأَهْلِهَا: يَا وَيْلَهَا أَيْنَ يَذْهَبُونَ بِهَا؟ يَسْمَعُ صَوْتَهَا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا الْإِنْسَانَ، وَلَوْ سَمِعَ الْإِنْسَانُ لَصَعِقَ».

هذه من نعمة الله ﷻ أن حَجَبَ عنا هذه الأصوات، ولو سَمِعناها لكان الأمر، كما قال النبي ﷺ لَصَعِقْنَا؛ أي: أَصَابَنَا الْغَشْيُ.

ثم إننا أيضًا لو سَمِعناها لكان في ذلك كسرٌ قلبٍ لأصحابِ الميِّتِ، أو لأهلِ الميِّتِ، كما أن فيه فضيحةً للميِّتِ إذا كانت تقول: يَا وَيْلَهَا، أَيْنَ تَذْهَبُونَ بِهَا؟ كما أن في قوله: «قَدُّمُونِي» قد يكونُ هناك افتتاحٌ بالجنَازَةِ مِمَّنْ سَمِعَهَا فَيَتَّخِذَ قَبْرَهَا مَزَارًا، وربما يَتَوَسَّلُ بِهَا، أو ما أشبه ذلك.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٣- بَابُ مَنْ صَفَّ صَفِّينِ أَوْ ثَلَاثَةً عَلَى الْجَنَازَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ.

١٣١٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى عَلَى النَّجَاشِيِّ، فَكُنْتُ فِي الصَّفِّ الثَّانِي أَوْ الثَّالِثِ.

[الحديث ١٣١٧ - أطرافه في: ١٣٢٠، ١٣٣٤، ٣٨٧٧، ٣٨٧٨، ٣٨٧٩].

ولكن هل يُتَعَمَّدُ تَقْلِيلُ الْعَدَدِ فِي الصَّفِّ، وَتَكْثِيرُ الصَّفُوفِ، أَوْ يُقَالُ: إِنَّ هَذَا يَرْجِعُ

إِلَى حَالِ النَّاسِ؟

الجواب: الظاهر الثاني؛ لأن عموم الأمر بإكمال الأول فالأول، يقتضي أن يكمل الصف الأول، فالأول.

واختار بعض أهل العلم أنه تكثر الصفوف دون الصافين، فيكون خلف الإمام اثنان، وخلف الاثنين اثنان، وخلف الاثنين اثنان، حتى تكمل ثلاثة صفوف^(١)؛ لحديث ورد في ذلك أنه: «ما من مسلم يصلي عليه ما يبلغ أن يكون ثلاثة صفوف إلا أوجب»^(٢).

لكن الذي يظهر أن المراد بذكر الثلاثة هو كثرة الصفوف، وليس أن يتعمد الإنسان الاختصار على اثنين في كل صف.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٤- باب الصفوف على الجنائز.

١٣١٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَعَى النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أَصْحَابِهِ النَّجَاشِيِّ ثُمَّ تَقَدَّمَ، فَصَفُّوا خَلْفَهُ فَكَبَّرَ أَرْبَعًا^(١).

وقوله: «نعى النبي ﷺ إلى أصحابه النجاشي». يعني: أخبرهم بموته، وهذا النعي لا بأس به؛ لأنه من أجل الصلاة عليه.

وأما النعي الذي يكون بعد دفن الميت فهذا هو المنهي عنه إذا كان يقترن به ما

(١) انظر: «المغني» (٣/ ٤٢٠، ٤٢١)، و«الكافي» (١/ ٢٥٩)، و«الفروع» (٢/ ١٨٧)، و«المبدع» (٢/

٢٥١)، و«كشاف القناع» (٢/ ١١١)، و«مغني المحتاج» (١/ ٣٦١)، و«حاشية ابن عابدين» (٢/

٢١٤)، و«مواهب الجليل» (٢/ ٢١٦)، و«التمهيد» (٦/ ٣٢٩)، و«الفتح» (٣/ ١٨٦، ١٨٧).

(٢) رواه أبو داود (٣١٦٦)، والترمذي (١٠٢٨)، وابن ماجه (١٤٩٠) وقال: حديث حسن، وقال

الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في تعليقه على سنن أبي داود، وابن ماجه: ضعيف.

(٢) رواه مسلم (٢/ ٦٥٦) (٩٥١) (٦٢).

يَقْتَضِي النَّدْبَ، أَوْ الْغُلُوفَ فِي الْمَدْحِ، أَوْ مَا أَشْبَهَهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣١٩ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ شَهِدَ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّهُ أَتَى عَلَى قَبْرِ مَنبُوذٍ، فَصَفَّهُمْ وَكَبَّرَ أَرْبَعًا. قُلْتُ: مَنْ حَدَّثَكَ؟ قَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

في هذا الحديث دليلٌ: على الصلاة على القبر، وأنه -أي: المصلِّي عليه- إذا كان معه جماعة فإنه يتقدَّم، ويصفُّهم، كما لو كان الميت بين أيديهم قبل الدفن^(١).

١٣٢٠ - حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يَوْسُفَ، أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قَدْ تُوِّفِيَ الْيَوْمَ رَجُلٌ صَالِحٌ مِنَ الْحَبَشِ فَهَلُمَّ فَصَلُّوا عَلَيْهِ». قَالَ: فَصَفَفْنَا فَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ، وَنَحْنُ مَعَهُ صُفُوفٌ^(٢).

قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ: كُنْتُ فِي الصَّفِّ الثَّانِي^(٣).

(١) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: هل صلاة الجنازة على القبر عامة لكل ميت؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: الظاهر أن هذا لمن كانت له مزية، أو كان هناك مصلحة في الصلاة عليه على القبر، كتأليف القلوب، وما أشبه ذلك.

فسئل رَحِمَهُ اللَّهُ: وهل يُصَلَّى عليه إن كان قد صَلَّى عليه من قبل؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: نعم، يُصَلَّى عليه، وإن كان قد صَلَّى عليه من قبل؛ لحديث المرأة التي كانت تَقُمُّ المسجد.

وسئل أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: هل يجعل القبر أمامه حال الصلاة؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: نعم، يجعل القبر بينه وبين القبلة.

(٢) رواه مسلم (٢/ ٦٥٧) (٩٥٢) (٦٥).

(٣) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، ووصله النسائي رَحِمَهُ اللَّهُ في «سننه» (١٩٧٤)، قال: حدثنا عمرو بن

علي، حدثنا أبو داود هو الطيالسي، حدثنا شعبة، عن أبي الزبير، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، به.

قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في تعليقه على سنن النسائي: صحيح الإسناد.

وانظر: «تغليق التعليق» (٢/ ٤٧٦)، (٣/ ١٨٧، ١٨٨).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٥- بَابُ صُفُوفِ الصَّبِيَّانِ مَعَ الرِّجَالِ عَلَى الْجَنَائِزِ.

١٣٢١- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِقَبْرِ قَدْ دُفِنَ لَيْلًا فَقَالَ: «مَتَى دُفِنَ هَذَا؟» قَالُوا: الْبَارِحَةَ، قَالَ: «أَفَلَا آذَنْتُمُونِي؟» قَالُوا: دَفَنَاهُ فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ؛ فَكَرِهْنَا أَنْ نُوقِظَكَ. فَقَامَ فَصَفَّفْنَا خَلْفَهُ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَأَنَا فِيهِمْ، فَصَلَّى عَلَيْهِ^(١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٦- بَابُ سُنَّةِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ صَلَّى عَلَى الْجَنَازَةِ»، وَقَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»، وَقَالَ: «صَلُّوا عَلَى النَّجَاشِيِّ»^(١).

سَمَّاهَا صَلَاةً لَيْسَ فِيهَا رُكُوعٌ وَلَا سُجُودٌ، وَلَا يَتَكَلَّمُ فِيهَا، وَفِيهَا تَكْبِيرٌ وَتَسْلِيمٌ. وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يَصَلِّي إِلَّا طَاهِرًا، وَلَا يَصَلِّي عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبِهَا، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ^(٢).

(١) رواه مسلم (٢/ ٦٥٨) (٩٥٤) (٦٨).

(٢) هذه أطراف لأحاديث ثلاثة، وقد أسندها رَحِمَهُ اللَّهُ كلها، وإنما ذكرها هنا لينبه على جواز تسميتها صلاة.

فأما الحديث الأول، فأسنده من طريق المقرئ، والأعرج، وغيرهما، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ برقم (١٣٢٥). وأما الثاني، فأسنده من حديث سلمة بن الأكوع، وفيه قصة المتوفي عليه دين، برقم (٢٢٨٩). وأما الثالث: فأسنده من حديث جابر برقم (١٣٢٠)، وانظر: «تغليق التعليق» (٢/ ٤٧٧، ٤٧٨)، و«الفتح» (٣/ ١٩٠).

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم.

فأما كون ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لا يَصَلِّي إِلَّا طَاهِرًا، فقد وصله الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في «الموطأ» (١/ ٢٠٦) (٢٦)، قال: عن نافع أن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان يقول: لا يَصَلِّي الرجل على الجنابة إلا وهو طاهر. وأما كونه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان يترك الصلاة عند طلوع الشمس، وعند غروبها، فقد وصله ابن أبي شيبة في

وَقَالَ الْحَسَنُ: أَذْرَكْتُ النَّاسَ، وَأَحَقُّهُمْ عَلَى جَنَائِزِهِمْ مَنْ رَضَوْهُمْ لِفَرَائِضِهِمْ، وَإِذَا أَحْدَثَ يَوْمَ الْعِيدِ، أَوْ عِنْدَ الْجَنَازَةِ يَطْلُبُ الْمَاءَ وَلَا يَتِيَمُّ، وَإِذَا انْتَهَى إِلَى الْجَنَازَةِ وَهُمْ يَصَلُّونَ يَدْخُلُ مَعَهُمْ بِتَكْبِيرَةٍ^(١).

وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: يُكَبِّرُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالسَّفَرِ وَالْحَضَرِ أَرْبَعًا^(٢).

وَقَالَ أَنَسٌ رضي الله عنه: تَكْبِيرَةُ الْوَاحِدَةِ: اسْتِفْتَاخُ الصَّلَاةِ^(٣).

وَقَالَ: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا﴾ [البقرة: ١٨٤]. وَفِيهِ صُفُوفٌ وَإِمَامٌ.

=

«مصنفه» (٣ / ٢٨٧)، قال: حدثنا حاتم بن إسماعيل، عن أنيس بن أبي يحيى، عن أبيه: أن جنازة وضعت، فقام ابن عمر قائماً، فقال: أين ولي هذه الجنازة؟ ليصل عليها قبل أن يطلع قرن الشيطان. وأما كونه كان يرفع يديه، فوصله البخاري في كتاب «رفع اليدين»، وفي «الأدب المفرد»، من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرفع يديه في كل تكبيرة على الجنازة. انظر: «تغليق التعليق» (٢ / ٤٧٨، ٤٧٩)، و«الفتح» (٣ / ١٩٠).

(١) علقه البخاري رحمته الله بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٣ / ١٨٩)، فأما أثر الحسن رحمته الله فيمن هو أحق بالصلاة على الجنازة، فقد وصله عبد الرزاق رحمته الله في «مصنفه» (٤ / ٤٧٢) (٦٣٧٠) قال: عن هشام بن حسان، عن الحسن قال: أولى الناس بالصلاة على المرأة الأب، ثم الزوج، ثم الابن، ثم الأخ. وأما أثره رحمته الله في عدم التيمم، فقد وصله ابن أبي شيبة رحمته الله في «مصنفه» (٣ / ٣٠٥)، قال: حدثنا حفص، عن أشعث، عن الحسن، قال: لا يتيمم، ولا يصلي إلا على طهر. وأما أثره في الرجل ينتهي إلى الجنازة، فوصله ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣ / ٢٠٧)، قال: حدثنا معاذ، عن أشعث عن الحسن في الرجل ينتهي إلى الجنازة وهم يصلون عليها؟ قال يدخل معهم بتكبيرة. وانظر: «التغليق» (٢ / ٤٨٠)، و«الفتح» (٣ / ١٩١).

(٢) علقه البخاري رحمته الله بصيغة الجزم، قال ابن حجر في «الفتح» (٣ / ١٩١): لم أره موصولاً عنه، ووجدت معناه بإسناد قوي، عن عقبه بن عامر الصحابي، أخرجه ابن أبي شيبة عنه موقوفاً. اهـ (٢) علقه البخاري رحمته الله بصيغة الجزم، ووصله سعيد بن منصور رحمته الله في «سننه» قال: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، أنبأنا يحيى بن أبي إسحاق، قال: قال زريق بن كريمة أنس بن مالك: رجل صلى فكبّر ثلاثاً؟ قال أنس: أو ليس التكبير ثلاثاً؟ قال زريق أو غيره: يا أبا حمزة التكبير أربع، قال: أجل، غير أن واحدة هي استفتاح الصلاة.

وانظر: «تغليق التعليق» (٢ / ٤٨١)، و«الفتح» (٣ / ١٩١)، و«عمدة القاري» (٨ / ١٢٥).

﴿أَرَادَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا أَنْ يَبَيِّنَ أَنَّ صَلَاةَ الْجَنَازَةِ صَلَاةٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا رُكُوعٌ، وَلَا سُجُودٌ، فَذَكَرَ أَوَّلًا: قَوْلَهُ ﷺ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»؛ وَقَوْلَهُ ﷺ: «صَلُّوا عَلَى النَّجَاشِيِّ»؛ وَقَوْلَهُ ﷺ: «مَنْ صَلَّى عَلَى الْجَنَازَةِ»؛ فَسَمَّاها صَلَاةً، مَعَ أَنَّهَا لَيْسَ فِيهَا رُكُوعٌ وَلَا سُجُودٌ.

﴿وَقَوْلُهُ: «وَلَا يَتَكَلَّمُ فِيهَا». وَهَذَا هُوَ عَنَوَانُ الصَّلَاةِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنْ هَذِهِ الصَّلَاةُ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ»^(١).
﴿وَقَوْلُهُ: «وَفِيهَا تَكْبِيرٌ وَتَسْلِيمٌ». قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الصَّلَاةِ: «تَحْرِيْمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ»^(٢).

﴿وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكَانَ ابْنُ عَمْرٍ لَا يَصَلِّي إِلَّا طَاهِرًا، وَلَا يَصَلِّي عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبِهَا». أَمَّا كَوْنُهُ ~~هَلْ~~ لَا يَصَلِّي إِلَّا طَاهِرًا فَلَأَنَّهَا صَلَاةٌ.
وَأَمَّا الصَّلَاةُ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَعِنْدَ غُرُوبِهَا فَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ^(٣).
﴿وَقَوْلُهُ: «وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ». يَعْنِي: أَنَّ ابْنَ عَمْرٍ ~~رَضِيَ~~ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ، وَهَذِهِ هِيَ السُّنَّةُ، وَأَمَّا مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا يَرْفَعُ إِلَّا فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى^(٤)، فَقَوْلُهُ مُطَّرَحٌ، وَالصَّوَابُ: أَنَّ

(١) رواه مسلم (٣٨١ / ١) (٥٣٧) (٣٣).

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (١٢٣ / ١) (١٠٠٦)، وأبو داود (٦١، ٦١٨)، والترمذي (٣)، وابن ماجه (٢٧٥).

قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، وَابْنِ مَاجَهَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(٣) ثَبِتَ النَّهْيُ عَنِ الصَّلَاةِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٨٦)، وَمُسْلِمٌ (١ / ٥٦٧) (٨٢٧) (٢٨٨)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) وَهَذَا هُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ. وَانْظُرْ: «الْمَغْنِي» (٢ / ١٧١ - ١٧٥)، وَ«حَلِيَّةُ الْعُلَمَاءِ» (٢ / ٩٦، ٢٥٦)، وَ«الْمَجْمُوعُ» (٣ / ٣٥٤ - ٣٦٣)، وَ«الْهُدَايَةُ شَرْحُ الْبَدَايَةِ» (١ / ٥١)، وَ«الْبَحْرُ الرَّائِقُ» (١ / ٣٤١)، وَ«حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ» (١ / ٥٠٦)، وَ«الْمَبْسُوطُ» لِلْسَّرْحَسِيِّ (١ / ١٤)، وَ«بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ» (١ / ٢٠٧)، وَ«شَرْحُ الزَّرْقَانِيِّ» (١ / ٢٢٨، ٢٢٩)، وَ«مَوَاهِبُ الْجَلِيلِ» (١ / ٥٤٠)، وَ«فَتْحُ الْبَارِيِّ» (٢ / ٢١٨ - ٢٢٣)، وَ«شَرْحُ مَعَانِي الْأَثَارِ» (١ / ٢٢٧، ٢٢٨)، وَ«نَيْلُ الْأَوْتَارِ» (٢ / ١٩٥، ١٩٦)، وَ«سَبِيلُ السَّلَامِ» (١ / ١٦٨).

يرفع يديه في كل تكبيرة؛ لأن كل تكبيرة ركن، ولا يُمَيِّزُ بين الأركان إلا الرفع؛ لأن الرفع فعل، فيتمُّ به التمييز بين الركن الأول، والثاني، مع ورود السنة بهذا^(١).

وقوله رَحِمَهُ اللهُ: «وقال الحسن: أدركتُ الناسَ، وأحقُّهم على جنازتهم مَنْ رَضَوْهم لفرائضهم». قوله رَحِمَهُ اللهُ: وأحقُّهم على جنازتهم؛ أي: الأحقُّ منهم في الصلاة على الميت، فإذا جاء إلى المسجد فالأحقُّ هو إمامُ المسجد الذي رَضِيَهُ الناسُ للفرائض.

وقوله رَحِمَهُ اللهُ: «وإذا أحدث يومَ العيد، أو عندَ الجنازةِ يَطْلُبُ الماءَ ولا يَتِيَمُّ». هذا إشارةٌ إلى قولٍ من يقول: إنه إذا لم يجدِ الماءَ، وخَافَ أن تَفُوتَهُ صلاةُ الجنازةِ، فإنه يَتِيَمُّ ليدركَ الصلاةَ^(٢)، وكذلك صلاةُ العيدِ يَتِيَمُّ لها إذا لم يجدِ الماءَ.

فأما بالنسبةِ لصلاةِ الجنازةِ فعدمُ التيمُّ واضحٌ، لأنه لم إذا يدركها أدركَ الصلاةَ على القبر، فلا تَفُوتُ.

وأما العيدُ والجمعةُ، فالقولُ بالتيمُّ لهما عند خوفِ فوتِهما إذا طَلَبَ الماءَ قولٌ قويٌّ، وهو الراجحُ وهو اختيارُ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ^(٣)؛ وذلك لأن العيدَ والجمعةَ إذا فاتتا لا تُقْضيانِ، فالجمعةُ إذا فاتتْ يُصَلِّي بدلها الظهرَ، والعيدُ إذا فاتتْ لا يصلي بدلها شيئاً، فيكونُ التيمُّ لإدراكها كالتيتمُّ لإدراكِ الوقتِ في الصلواتِ الأخرى، وإذا كان يَتِيَمُّ لخوفِ فوتِ الوقتِ، مع أنه يمكنُ أن يدركه بالقضاءِ، فيتمُّه لخوفِ فوتِ الصلاةِ نفسها من بابِ أولى.

(١) هل ترفع اليدين في صلاة الجنازة عند كل تكبيرة؟

فأجاب رَحِمَهُ اللهُ: نعم، ترفع اليدين عند كل تكبيرة. قلتُ: وانظر: «الشرح الممتع» (٥/ ٤٢٥، ٤٢٦).

فسئل رَحِمَهُ اللهُ: وهل إذا صلى وسط أناس لا يعرفون أيديهم فهل يرفع يده، أم لا؟

فأجاب رَحِمَهُ اللهُ: يرفع يده؛ لأنهم تركوا السنة، وهذا ليس فيه مخالفةٌ، وما دام ليس فيه مخالفةٌ فليُفْعَلْ.

(٢) وهذا هو قول عطاء وسالم والزهري والنخعي وربيعة والليث والكوفيين، وهو رواية عن أحمد.

وانظر: «الفتح» (٣/ ١٩١).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٢١/ ٤٥٦).

فإذا قال قائل: كيف تُرَجِّحُونَهُ، وقد اشترطَ اللهُ - تبارك وتعالى - للتيمُّمِ عدمَ الماءِ؟ قلنا: لأنه لو لم يَتِمِّمْ، وذهبَ يتوضَّأُ لفاتته الصلاة، فلم ينتفع بشيء. وهذا قد يُضطرُّ الإنسانُ إليه في صلاة العيِّدِ، فقد يخرجُ مُبَكِّراً، ويكونُ الجوُّ بارداً، فيحتاج إلى نقضِ وضوئه، ويكون الماءُ بعيداً بحيث أنه لو ذهبَ يتوضَّأُ فاتته الصلاة، فمثلُ هذا نقولُ: يذهبُ، ويقضي حاجته، ويتيمَّمُ، ويصلي.

وقوله رحمته: «وإذا انتهى إلى الجنَازَةِ - وهم يصلون - يدخلُ معهم بتكبيرة». كلُّ هذه الأحكامُ، ما سبقَ منها، وما سيأتي، تدلُّ على أنها صلاة، ومن المعلوم أنه يُستدلُّ بالأحكام على حكم الأصل، وذلك كما قال البخاري رحمته في كتاب الوقف: لو قال: تصدقتُ على فلانٍ صدقة لا تباعُ كانت هذه الصدقة وقفاً، أخذاً من الحكم، فهكذا أيضاً استدلَّ البخاري رحمته هنا بهذه الأحكام على أن صلاة الجنَازَةِ صلاة، وهو كما قال رحمته.

وهنا ذكَّرَ الحسن رحمته أنه إذا دخلَ معهم في أثناء الصلاة يدخلُ بتكبيرة، وماذا يقرأ بعد هذه التكبيرة، أقرأ ما كان الإمام يقرأه، كما لو دخلَ مع الإمام بعد التكبيرة الثالثة، والإمام يقرأ الدعاء للميت، فهل يدعُو هو أيضاً للميت، أو نقولُ: هذه بالنسبة لك هي أولُ تكبيرة، ومن المعلوم أنها يقرأ فيها الفاتحة؟

الظاهر هو الثاني؛ وذلك لأنه لو قرأ الفاتحة لم يظهر منه مخالفة الإمام، وأما قولُ النبي ﷺ: «ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتموا»^(١)؛ فظاهره: أنك إذا كبرت أول تكبيرة، والإمام في الثالثة أنك تدعُو للميت، ثم تُتم، لاسيما إذا قارئاً هذا الحديث الصحيح بحديث ابن عمر، وهو ضعيف: «إذا أتى أحدكم الصلاة، والإمام على حالٍ فليصنع كما يصنع الإمام»^(٢).

(١) رواه البخاري (٦٣٥، ٦٣٦)، ومسلم (١/ ٤٢١، ٤٢٢) (٦٠٣) (١٥٥).

(٢) رواه الترمذي (٥٩١).

وقد قَالَ الْفَقْهَاءُ رَحْمَهُمُ اللَّهُ: إِنْ شَاءَ سَلَّمَ مَعَهُ^(١)؛ لِأَنَّهَا فَرَضُ كِفَايَةٍ، وَقَدْ حَصَلَ فَرَضُ الْكِفَايَةِ بِسَلَامِ الْإِمَامِ فَبَقِيَ الْاسْتِمْرَارُ فِيهَا سَنَةً، فَلَهُ أَنْ يَتْرُكَهَا، وَيَسَلِّمَ مَعَ الْإِمَامِ. قَالُوا: وَلَهُ أَنْ يَقْضِيَ مَا فَاتَ بِشَرِّطِ أَنْ يَأْمَنَ حَلَّ الْجَنَازَةِ، وَالذَّهَابَ بِهَا، فَإِنْ لَمْ يَأْمَنَ تَابَعَ التَّكْبِيرَ وَسَلَّمَ.

وَالْأَمْرُ فِي هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَاسِعٌ؛ يَعْنِي لَوْ سَلَّمَ مَعَ الْإِمَامِ فَلَا حَرَجَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحْمَهُمُ اللَّهُ:

١٣٢٢ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ مَرَّ مَعَ نَبِيِّكُمْ ﷺ عَلَى قَبْرِ مَنبُودٍ فَأَمَّنَّا، فَصَفَفْنَا خَلْفَهُ فَقُلْنَا: يَا أَبَا عَمْرٍو، مَنْ حَدَّثَكَ؟ قَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ الْقُسْطَلَانِي:

﴿عَلَى قَبْرِ مَنبُودٍ﴾. بِالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ، وَتَنْوِينِ «قَبْرٍ»، وَ«مَنبُودٌ» صِفَةٌ لَهُ؛ أَيِ: قَبْرِ مَنْفَرْدٍ عَنِ الْقُبُورِ.

وَلَأَبِي ذَرٍّ: «قَبْرِ مَنبُودٍ» بِإِضَافَةِ «قَبْرِ» لِتَالِيهِ؛ أَيِ: دُفِنَ فِيهِ لَقِيطٌ. أَه- الظَّاهِرُ: أَنَّ الْمَعْنَى الْأَوَّلَ أَصَحُّ، حَتَّى لَوْ كَانَ بِالْإِضَافَةِ، نَقُولُ: هُوَ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ، وَقَدْ ذَكَرَ رَحْمَهُمُ اللَّهُ أَنَّ «مَنبُودٌ» مَعْنَاهَا وَحْدَهُ، وَهَذَا قَدْ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ قَدْ صُلِّيَ عَلَيْهِ لَحَمَلَهُ النَّاسُ إِلَى الْمَقْبَرَةِ، وَدَفَنُوهُ مَعَ الْقُبُورِ.

=

وقال ابن حجر رَحْمَهُمُ اللَّهُ فِي «التَّلْخِصِ» (٢/ ٨٨): فِيهِ ضَعْفٌ وَانْقِطَاعٌ.

(١) انظر: «الإنصاف» (٢/ ٥٢٩)، و«المغني» (٣/ ٤٢٣ - ٤٢٥)، و«الروض المربع» (١/ ٣٤٤)،

و«الكافي» (١/ ٢٦٣)، و«كشاف القناع» (٢/ ١٢٠).

ثُمَّ قَالَ الْقُسْطَلَانِيُّ:

حَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه. فِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ جَوَّزَ صَلَاةَ الْجَنَازَةِ بِغَيْرِ طَهَارَةٍ مُعَلَّلًا بِأَنَّهَا إِنَّمَا هِيَ دَعَاءٌ لِلْمَيِّتِ، وَاسْتِغْفَارٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمَرَادُ الدَّعَاءَ وَحْدَهُ لَمَّا أَخْرَجَهُم النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْبَقِيعِ، وَلَدَعَا فِي الْمَسْجِدِ، وَأَمَرَهُمْ بِالدَّعَاءِ مَعَهُ، أَوْ التَّأْمِينَ عَلَى دَعَائِهِ وَلَمَّا صَفَّهِمْ خَلْفَهُ، كَمَا يَصْنَعُ فِي الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ، وَالْمَسْنُونَةِ، وَكَذَا وَقُوفُهُ فِي الصَّلَاةِ وَتَكْبِيرُهُ بِافْتِتَاحِهَا، وَتَسْلِيمُهُ فِي التَّحَلُّلِ مِنْهَا. كُلُّ ذَلِكَ دَالٌّ عَلَى أَنَّهَا عَلَى الْأَبْدَانِ، لَا عَلَى اللِّسَانِ وَحْدَهُ؟ قَالَ ابْنُ رَشِيدٍ نَقْلًا عَنْ ابْنِ الْمُرَائِطِ، كَمَا أَفَادَهُ بِفَتْحِ الْبَارِيِّ ^(١).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ٢٠٥):

قَوْلُهُ: «بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ بَعْدَ مَا يَدْفَنُ». وَهَذَا أَيْضًا مِنَ الْمَسَائِلِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا. قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: قَالَ بِمَشْرُوعِيَّةِ الْجُمْهُورِ، وَمَنْعِهِ النَّخَعِيُّ، وَمَالِكٌ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَعَنْهُمْ: إِنْ دُفِنَ قَبْلَ أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ شُرْعًا، وَإِلَّا فَلَا.

قَوْلُهُ: «قُلْتُ: مَنْ حَدَّثَكَ هَذَا يَا أَبَا عَمْرٍو؟». الْقَائِلُ هُوَ الشَّيْبَانِيُّ، وَالْمَقُولُ لَهُ هُوَ الشَّعْبِيُّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْإِذْنِ بِالْجَنَازَةِ بِأَنَّهُ مِنْ هَذَا السِّيَاقِ.

وَفِيهِ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَتَكَلَّمْنَا هُنَاكَ عَلَى مَا وَرَدَ فِي تَسْمِيَةِ الْمَقْبُورِ الْمَذْكُورِ، وَوَقَعَ فِي «الْأَوْسَطِ» لِلطَّبْرَانِيِّ، مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الصَّبَّاحِ الدُّوَلَابِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ زَكَرِيَّا، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، أَنَّهُ صَلَّى عَلَيْهِ بَعْدَ دَفْنِهِ بِبِلَتَيْنِ. وَقَالَ: إِنْ إِسْمَاعِيلُ تَفَرَّدَ بِذَلِكَ.

وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ مِنْ طَرِيقِ هُرَيْرِ بْنِ سَفْيَانَ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ فَقَالَ: بَعْدَ مَوْتِهِ بِثَلَاثٍ. وَمِنْ طَرِيقِ بَشْرِ بْنِ آدَمَ، عَنْ أَبِي عَاصِمٍ، عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، فَقَالَ: بَعْدَ شَهْرٍ. وَهَذِهِ رَوَايَاتٌ شَاذَةٌ، وَسِيَاقُ الطَّرِيقِ الصَّحِيحَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ صَلَّى عَلَيْهِ فِي صَبِيحَةِ دَفْنِهِ.

(١) «فتح الباري» (٣/ ١٩١).

«قوله في حديث أبي هريرة: «فأتى قبره، فصلّى عليه». زاد ابنُ حَبَّانٍ في رواية حمَّاد بنِ سَلَمَةَ عن ثابتٍ، ثم قال: «إن هذه القبور مملوءة ظلمةً على أهلها، وإن الله يُنَوِّرُها عليهم بصلاتي»، وأشار إلى أن بعضَ المُخَالِفِينَ احتجَّ بهذه الزيادة، على أن ذلك من خصائصه ﷺ، ثم ساق من طريق خارجة بن زيد بن ثابتٍ نحو هذه القصة، وفيها: ثم أتى القبرَ، فصَفَّقْنَا خلفه، وكَبَّرَ عليه أربعًا.

قال ابنُ حَبَّانٍ: في تركِ إنكاره ﷺ على مَنْ صَلَّى معه على القبر بيانٌ جوازِ ذلك لغيره، وأنه ليس من خصائصه، وتُعَقَّبُ بأن الذي يقعُ بالتبعية لا ينهضُ دليلًا للأصالة.

واستدلَّ بخبرِ البابِ على ردِّ التفصيلِ بين مَنْ صَلَّى عليه، فلا يُصَلَّى عليه، بأن القصةَ ورَدَتْ فيمن صَلَّى عليه.

وأجيب: بأن الخصوصيةَ تنسحبُ على ذلك.

واختلفَ مَنْ قال بشرعِ الصلاةِ لِمَنْ لم يصلِّ فقليل: يؤخَّرُ دفنُه، ليُصَلِّيَ عليها مَنْ كان لم يصلِّ.

وقيل: يبادرُ بدفنها، ويصليُّ الذي فاتته على القبرِ.

وكذا اختلفَ في أمِدِ ذلك عند بعضهم إلى شهرٍ.

وقيل: ما لم يئَلِ الجسدُ.

وقيل: يَخْتَصُّ بِمَنْ كان من أهلِ الصلاةِ عليه حينَ موته، وهو الراجحُ عند الشافعية.

وقيل: يجوزُ أبدًا. اهـ

الراجحُ عند الشافعية هو الصحيح؛ أنه يُصَلَّى على القبرِ إذا كان موته قد حصل، والمُصَلِّي من أهلِ الصلاةِ على الميتِ، فمثلاً إذا كان عمرُ الإنسانِ عشرين سنةً، والميتُ له تسعُ عشرة سنة فإنه لا يُصَلَّى عليه؛ لأن عمره كان سنةً حين مات الميتُ. وإذا كان له عشرون سنةً، والميتُ له ثماني سنواتٍ فإنه يُصَلَّى عليه.

ونحن لو قلنا بالرأي الأخير؛ أنه يُصَلِّي أبداً لكان يشرع لنا أن نُصَلِّي على النبي ﷺ، وعلى صاحبيه، وعلى جميع مَنْ كان في البقيع، ولكنه قولٌ ضعيفٌ، وأحسنُ الأقوالِ هو قولُ الشافعية.

والمهمُّ أن هذا الحديث: يدلُّ على أن الإنسان إذا أراد أن يُصَلِّي على القبر، ومعه أناسٌ فإنه يُصَفُّهُمْ، ولكن إذا كان هناك قبورٌ حول القبر، فهل يُصَفُّونَ عليها؟

الجواب: لا، ولكن يُصَفُّونَ بين القبور؛ ثلاثاً يطأوا على القبر، وقد نهى النبي ﷺ عن الوطءِ على القبر^(١).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٥٧- باب فَضْلِ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ.

وَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: إِذَا صَلَّيْتَ فَقَدْ قَضَيْتَ الَّذِي عَلَيْكَ^(١).

وَقَالَ حُمَيْدُ ابْنُ هِلَالٍ: مَا عَلِمْنَا عَلَى الْجَنَازَةِ إِذْنَا، وَلَكِنْ مَنْ صَلَّى ثُمَّ رَجَعَ فَلَهُ قِيرَاطٌ^(٢).

١٣٢٣- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ نَافِعًا يَقُولُ: حَدَّثَ ابْنُ عُمَرَ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَقُولُ: مَنْ تَبَعَ جَنَازَةً فَلَهُ قِيرَاطٌ. فَقَالَ: أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَلَيْنَا^(٣).

١٣٢٤- فَصَدَّقْتُ -يَعْنِي: عَائِشَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا- أَبَا هُرَيْرَةَ وَقَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُهُ. فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: لَقَدْ فَرَطْنَا فِي قَرَارِيطَ كَثِيرَةٍ^(٤). «فَرَطْتُ»: ضَيَعْتُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ.

(١) رواه الترمذي (١٠٥٢) قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ في تعليقه على جامع الترمذي: صحيح.

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللهُ بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٣/ ١٩٢)، ووصله ابن أبي شيبة في «مصنفه»

(٣/ ٣١٠)، قال: حدثنا أبو معاوية ووكيع عن هشام، عن أبيه، عن زيد بن ثابت، به.

وانظر: «تغليق التعليق» (٢/ ٤٨١)، «الفتح» (٣/ ١٩٣).

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللهُ بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٣/ ١٩٢)، وقال ابن حجر في «الفتح»

(٣/ ١٩٣): لم أره موصولاً عنه. اهـ.

(٤) رواه مسلم (٢/ ٦٥٣) (٩٤٥) (٥٥).

(٥) رواه البخاري (١٣٢٤)، ومسلم (٢/ ٦٥٣) (٩٤٥) (٥٥).

يَعْنِي: كَانَ ابْنُ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نَدِمَ عَلَى أَلَا يَكُونُ تَبَعَ الْجَنَائِزَ، وَلِذَلِكَ قَالَ: لَقَدْ فَرَّطْنَا فِي قَرَارِيطَ كَثِيرَةٍ. وَذَلِكَ بِتَخْلُفِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ.
 وَأَمَّا قَوْلُهُ: «أَكْثَرُ أَبُو هُرَيْرَةَ». فَلَيْسَ هَذَا قَدْحًا فِي أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَكِنَّهُ اسْتَعْرَبَ أَنْ يَكُونَ فِي مُتَابَعَةِ الْجَنَازَةِ قِيرَاطٌ، وَالْقِيرَاطُ مِثْلُ الْجَبَلِ، فَأَيَّدَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَا قَالَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٥٨- بَابُ مَنْ انْتَظَرَ حَتَّى تُدْفَنَ.

١٣٢٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ.
 حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شَيْبٍ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا يُونُسُ، قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجُ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ الْجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلِّيَ فَلَهُ قِيرَاطٌ، وَمَنْ شَهِدَ حَتَّى تُدْفَنَ كَانَ لَهُ قِيرَاطَانِ» قِيلَ: وَمَا الْقِيرَاطَانِ؟ قَالَ: «مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ»^(١).

قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ الْجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلِّيَ». ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَتَّبِعُهَا مِنْ بَيْتِهَا، وَقَدْ يُقَالُ: إِنْ الْمَرَادَ شَهِدَهَا حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا وَلَوْ فِي مَكَانِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ اتِّبَاعِهَا مِنْ بَيْتِهَا هُوَ الصَّلَاةُ عَلَيْهَا فَيُكْتَفَى بِالْمَقْصُودِ، وَهَذَا هُوَ الْأَظْهَرُ: أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ أَنْ يَتَّبِعَهَا مِنْ بَيْتِهَا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٩- بَابُ صَلَاةِ الصَّبِيَّانِ مَعَ النَّاسِ عَلَى الْجَنَائِزِ.

١٣٢٦- حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْرًا فَقَالُوا: هَذَا دُفِنَ - أَوْ دُفِنَتْ - الْبَارِحَةُ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فَصَفْنَا خَلْفَهُ ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٠- بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ بِالْمُصَلِّيِّ وَالْمَسْجِدِ.

١٣٢٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ وَأَبِي سَلَمَةَ أَنَّهُمَا حَدَّثَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَعَى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّجَاشِيَّ صَاحِبَ الْحَبَشَةِ يَوْمَ الَّذِي مَاتَ فِيهِ فَقَالَ: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ»^(١).

١٣٢٨- وعن ابنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَفَّ بِهِمْ بِالْمُصَلِّيِّ، فَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا^(٢).

١٣٢٩- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ الْيَهُودَ جَاءُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِرَجُلٍ مِنْهُمْ وَأَمْرَأَةٍ زَنِيَا، فَأَمَرَ بِهِمَا، فَرُجِمَا قَرِيبًا مِنْ مَوْضِعِ الْجَنَائِزِ عِنْدَ الْمَسْجِدِ.

[الحديث ١٣٢٩- أطرافه في: ٣٦٣٥، ٤٥٥٦، ٦٨١٩، ٦٨٤١، ٧٣٣٢، ٧٥٤٣].

عِنْدَنَا الْآنَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: الْمَسْجِدُ، وَالْمُصَلِّيُّ الَّذِي هُوَ مُصَلِّيُ الْعِيدِ، وَالْمُصَلِّيُّ

الَّذِي هُوَ مَوْضِعُ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ، فَهَلِ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ مَاتَ النَّجَاشِيُّ أَمَرَ أَنْ يُخْرَجَ النَّاسُ إِلَى مُصَلِّيِ الْعِيدِ، أَمْ مُصَلِّيِ الْجَنَائِزِ؟

(١) رواه مسلم (٢/ ٦٥٧) (٩٥١) (٦٣).

(٢) رواه مسلم (٢/ ٦٥٧) (٩٥١) (٦٣). وقال ابن حجر في «الفتح» (٣/ ١٩٩): قوله: وعن ابن

شِهَابٍ، هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى الْإِسْنَادِ الْمَصْدَرِ بِهِ. اهـ

الجواب: فيه احتمال: فمن رأى أنه مُصَلَّى العيد قال: أمر بذلك ليكون في هذا إظهارٌ للصلاة على هذا الرجل الصالح الذي تلقى المهاجرين، وآواهم، ويسرّ لهم الأمر، فيكون في ذلك إظهارٌ لشرفه، بخلاف ما إذا خرج إلى مُصَلَّى الجنائز العادية. وقال بعضهم: بل هو إلى مُصَلَّى الجنائز العادية، وإنما أمرهم أن يخرجوا إلى المُصَلَّى ليبين أن الصلاة على الغائب تُشبه الصلاة على الحاضر، حتى في المكان.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ١٩٩):

قال ابنُ رشيد: لم يتعرّض المصنّف لكون الميت بالمُصَلَّى أولاً؛ لأن المصَلَّى عليه كان غائباً، وألحق حكم المُصَلَّى بالمسجد بدليل ما تقدّم في العيدين، وفي الحيض من حديث أم عطية: «ويعتزل الحيض المُصَلَّى» فدلّ على أن للمُصَلَّى حكم المسجد فيما ينبغي أن يُجتنب فيه، ويلحق به ما سوى ذلك.

وقد تقدّم الكلام على ما في قصة الصلاة على النجاشي قبل خمسة أبواب.

وقوله هنا: «وعن ابن شهاب». هو معطوف على الإسناد المُصدّر به، وسيأتي الكلام على عدد التكبير بعد ثلاثة أبواب.

ثم أورد المصنّف حديث ابن عمر في رجم اليهوديين، وسيأتي الكلام عليه مبسوطاً في كتاب الحدود، إن شاء الله تعالى.

وحكى ابن بطّال، عن ابن حبيب أن مُصَلَّى الجنائز بالمدينة كان لاصقاً بمسجد النبي ﷺ من ناحية جهة المشرق. انتهى.

فإن ثبت ما قال، وإلا فيحتمل أن يكون المراد بالمسجد هنا المُصَلَّى المتخذ للعيدين والاستسقاء؛ لأنه لم يكن عند المسجد النبوي مكاناً يتهيأ فيه الرجم، وسيأتي في قصة ماعز: فرجّمناه بالمُصَلَّى.

ودلّ حديث ابن عمر المذكور على أنه كان للجنائز مكانٌ مُعدّ للصلاة عليها، فقد يُستفاد منه أن ما وقع من الصلاة على بعض الجنائز في المسجد كان لأمرٍ عارض، أو لبيان الجواز. والله أعلم. اهـ.

وعلى كلِّ حالٍ: فالمسألة محتمةٌ، لكن كونُ المراد به مُصَلَّى العيدِ أشهرُ وأبينُ في تعظيمِ الرِّجَمِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦١- بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنْ اتِّخَاذِ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ.

وَلَمَّا مَاتَ الْحَسَنُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَرَبَتْ أَمْرَأَتُهُ الْقُبَّةَ عَلَى قَبْرِهِ سَنَةً، ثُمَّ رُفِعَتْ، فَسَمِعُوا صَائِحًا يَقُولُ: أَلَا هَلْ وَجَدُوا مَا فَقَدُوا؟ فَأَجَابَهُ الْآخَرُ: بَلْ يَسُؤُوا فَأَنْقَلَبُوا ^(١).

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنْ اتِّخَاذِ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ». مراده بالكرهية هنا كراهةُ التحريمِ بلا شكٍّ، والكرهيةُ في عرفِ المتقدمين يراؤها كراهةُ التحريمِ، وانظر إلى قوله تعالى: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الأنعام: ٢٣]. ثم قال في آخر الوصايا: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الأنعام: ٣٨]؛ أي: مُحَرَّمًا، وإلا فلا شكَّ أن اتِّخَاذَ المساجدِ على القبورِ من كبائرِ الذنوبِ، لأنَّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعنَ -وهو في سياقِ الموتِ- مَنْ فَعَلَهُ، فقال: «لعنةُ اللهِ على اليهودِ والنصارى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» ^(٢).

والمسجدُ إذا بُنِيَ على القبرِ وَجَبَ هدمُهُ، وصار أشدَّ من مسجدِ الضُّرَّارِ في منعِ الصلاةِ فيه ^(٣)؛ لأنَّ مسجدَ الضُّرَّارِ الذي منعَ اللهُ تعالى الصلاةَ فيه إنما هو يؤدِّي إلى

(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، وقال ابن حجر في «الفتح» (٣/ ٢٠٠): رُوِيَناهُ في الجزء السادس عشر، من حديث حسين بن إسماعيل بن عبد الله المحاملي، رواية الأصبهانيين عنه، وفي كتاب ابن أبي الدنيا في القبور من طريق المغيرة بن مقسم، به. وانظر: «التغليق» (٢/ ٤٨٢).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) وهذا بالإجماع، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص ٤٤٣): فهذه المساجد المبنية على قبور الأنبياء والصالحين، والملوك وغيرهم، يتعين إزالتها بهدم أو بغيره، هذا مما لا أعلم فيه خلافاً بين العلماء المعروفين، وتكره الصلاة فيها من غير خلاف أعلمه، ولا تصح عندنا في ظاهر المذهب. اهـ

مسائل لا تصل إلى الشرك، واتخاذ المساجد على القبور يؤدي إلى الشرك، ولذلك نقول: إذا بُني المسجد على القبر فإنه:

أولاً: يجب هدمه.

ثانياً: تحرم الصلاة فيه.

ثالثاً: تبطل الصلاة فيه؛ لأنه مكان منهي عن الصلاة فيه، ولا يمكن أن يكون هناك صلاة واحدة يؤمر بها، وينهى عنها.

وأما إذا كان المسجد سابقاً، ثم دُفن فيه الميت، فالواجب نبش الميت، ودفنه في مواضع الدفن فإن لم يتحقق هل القبر هو الأول، أم أن المسجد هو الأول نظرنا: فإن كان القبر بين يدي المصلي، فالصلاة غير صحيحة؛ لأن النبي ﷺ قال: «لا تصلوا إلى القبور»^(١). وإن كان عن يمينه أو شماله، أو خلفه، فإن الصلاة في هذا المسجد صحيحة، لأن المسجد موضوع بحق، والباطل هو دفن الميت فيه، ولأن الأرض كلها مسجد.

والحاصل: أن المسجد المبني على القبر لا تصلح الصلاة فيه إطلاقاً، والقبر المدفون في المسجد تصح الصلاة في المسجد، إلا أنه لا يستقبل القبر.

وإنك لتعجب من بعض المسلمين الذين يرون أن دفن الميت في المسجد يخفف العذاب عنه، وليس الأمر كذلك تماماً؛ فإن هذا إن لم يضره لم ينفعه بلا شك، ولا ينفع الإنسان إلا عمله.

وقد ذكر ابن قدامة رحمه الله في «المغني» أن من بنى مسجداً في المقبرة بين القبور فحكمه حكمها؛ أي: في عدم جواز الصلاة (١/ ٧٢٠، ٧٢١) في «المغني» و«الشرح الكبير»، وانظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢١/ ٣٠٤، ٣٢١-٣٢٣)، (٢٢/ ١٩٤، ١٩٥)، (٢٧/ ١٤٠).
(١) رواه مسلم (٢/ ٦٦٨) (٩٧٢) (٩٨).

وقد سئل الشيخ الشارح رحمه الله: ما هو حكم الصلاة خلف الحجرة النبوية؟ فأجاب رحمه الله: لا بأس بها؛ لأن بينه وبين القبر جدراناً.

ولو ذهبنا إلى ما قاله الفقهاء من أن الميت يتضرر بفعل المنكر عنده، ويتألم لقُلْنَا:
إن الميت الذي دُفِنَ في المسجد لا يزال متألمًا؛ لأنه دُفِنَ في مكانٍ يشبه المكان
المغصوب، إذ لا حقَّ لأحد أن يُدْفَنَ في المساجد.

وقوله: «لما مات الحسن بن الحسن بن علي ضربت امرأته القُبَّةَ على قبره سنة،
ثم رُفِعَتْ». هذا الأثر مُعَلَّقٌ، ولذا فنحن نحتاج إلى النظر في كلام الحافظ رحمه الله.
قال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٣/٢٠٠):

وقوله: «ولما مات الحسن بن الحسن» هو مِمَّنْ وافق اسمه اسم أبيه، وكانت وفاته
سنة سبع وتسعين، وهو من ثقات التابعين، وروى له النسائي، وله ولدٌ يسمَّى الحسن
أيضًا، فهم ثلاثةٌ في نسقٍ، واسمُ امرأته المذكورة فاطمة بنت الحسين، وهي ابنة عمه.
وقوله: «القُبَّة». أي: الخيمة، فقد جاء في موضع آخر بلفظ: الفسطاط. كما روينا في
الجزء السادس عشر من حديث الحسين بن إسماعيل بن عبد الله المحاملي رواية
الأصبهانيين عنه، وفي كتاب ابن أبي الدنيا في القبور، من طريق المغيرة بن مقسم قال: لما
مات الحسن بن الحسن ضربت امرأته على قبره فسطاطًا، فأقامت عليه سنة. فذكر نحوه.
ومناسبة هذا الأثر لحديث الباب أن المقيم في الفسطاط لا يخلو من الصلاة
هناك، فيلزم اتخاذ المسجد عند القبر، وقد يكون القبر في جهة القبلة، فتزداد الكراهة.
وقال ابن المنير: إنما ضربت الخيمة هناك؛ للاستمتاع بالميت بالقرب منه تعليلًا
للنفس، وتخيلًا باستصحاب المألوف من الأنس، ومكابرة للحس، كما يُتعلَّلُ
بالوقوف على الأطلال البالية، ومخاطبة المنازل الخالية، فجاءتهم الموعظة على لسان
الهاتفين بتقبيح ما صنعوا، وكأنهما من الملائكة، أو من مؤمني الجن.

وإنما ذكره البخاري لموافقته للأدلة الشرعية، لا لأنه دليل برأسه. اهـ

لم يتكلم الحافظ رحمه الله على سند هذا الأثر، ولكنه عندي ليس غريبًا على المرأة؛
لأن المرأة ناقصة عقل، وربما كانت مصابةً بإصابة عظيمة، فرأت أن من أنسها أن تبني

الخيمة على قبر زوجها، ليزول ما في نفسها، لكن المُشْكِلَ عندي: كيف تُقَرُّ على هذا؟ ولذا لا بُدَّ أن يُنظرَ في صحة السند.

قَالَ الْعَيْنِي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «عَمْدَةِ الْقَارِي» (٨ / ١٣٤ - ١٣٥):

بعد قوله: وَلَمَّا مَاتَ الْحَسَنُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: مُطَابَقَةٌ هَذَا لِلتَّرْجَمَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ هَذِهِ الْقُبَّةَ الْمَضْرُوبَةَ لَمْ تَحُلْ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا، وَاسْتَلْزَمَ ذَلِكَ اتِّخَاذَ الْمَسْجِدِ عِنْدَ الْقَبْرِ، وَقَدْ يَكُونُ الْقَبْرُ فِي جِهَةِ الْقِبْلَةِ، فَتَزَادُ الْكِرَاهَةُ. وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ:

ضَرَبَتِ الْقُبَّةَ عَلَى الْحَسَنِ، وَسَكَنَتْ فِيهَا، وَصَلَّتْ فِيهَا، فَصَارَتْ كَالْمَسْجِدِ، وَأُورِدَ الْبُخَارِيُّ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى الْكِرَاهَةِ، وَكَرِهَ أَحْمَدُ أَنْ يُضْرَبَ عَلَى الْقَبْرِ فُسْطَاطٌ. وَأَوْصَى إِبْرَاهِيمُ مَرَّةً أَلَّا تُضْرَبُوا عَلَيَّ فُسْطَاطًا. وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ:

ضَرَبَهُ عَلَى قَبْرِ الْمَرْأَةِ أَفْضَلُ مِنْ ضَرِبِهِ عَلَى قَبْرِ الرَّجُلِ، وَضَرَبَ عُمَرُ -رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ- عَلَى قَبْرِ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ. وَقَالَ ابْنُ التِّينِ:

وَمَنْ كَرِهَ ضَرِبَهُ عَلَى قَبْرِ الرَّجُلِ ابْنُ عُمَرَ، وَأَبُو سَعِيدٍ، وَابْنُ الْمُسَيَّبِ، وَضَرَبَتْ عَائِشَةُ عَلَى قَبْرِ أَخِيهَا، فَتَزَعَهُ ابْنُ عُمَرَ، وَضَرَبَهُ مُحَمَّدُ ابْنُ الْحَنَفِيَّةِ عَلَى قَبْرِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ:

أَرَاهُ فِي الْيَوْمِ وَالْيَوْمَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ وَاسْعًا إِذَا خِيفَ مِنْ نَبَشٍ أَوْ غَيْرِهِ. وَالْحَسَنُ بْنُ الْحَسَنِ بَلَفَظَ التَّكْبِيرَ فِيهِمَا ابْنُ عَلِيٍّ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ -رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا- أَحَدُ أَعْيَانِ بَنِي هَاشِمٍ فَضْلًا وَخُبْرًا^(١) مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَتِسْعِينَ، وَامْرَأَتُهُ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، وَهِيَ الَّتِي حَلَفَتْ لَهُ بِجَمِيعِ مَا تَمْلِكُهُ أَنَّهَا لَا تَتَزَوَّجُ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ

(١) أي: علمًا. «المعجم الوسيط» (خ ب ر).

عمرو بن عثمان بن عفان، ثم تزوجته، فأولدها محمد الديباج. اهـ
لا شأن لنا بما ورد عن بعض السلف، فالحق أن ضرب الخيمة على القبر منكر،
تجب إزالته، كما فعل عبد الله بن عمر رضي الله عنه، والسكوت عن هذا يمكن أن يكون لموانع
من إزالته بحيث إن إزالته يحصل بها شر كثير، وقضايا الأعيان قد يكون لها أسباب
غير معلومة ^(١)، ولذلك نرجع إلى الأصل، والأصل أن النبي ﷺ نهى عن البناء على
القبور، وعن تعليتها، وعن تجصيصها ^(٢)، وعن الكتابة عليها ^(٣)، وعن كل ما يظهر فيه
تكريمها إلا ما يتعلق بكرامة المؤمن، فلا يجلس على القبر لأن النبي ﷺ حذر منه ^(٤).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

١٣٣٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ هِلَالٍ هُوَ الْوَزَّانُ، عَنْ عُرْوَةَ
عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ
وَالنَّصَارَى؛ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسْجِدًا» قَالَتْ: وَلَوْلَا ذَلِكَ لَابْرَزُوا قَبْرَهُ، غَيْرَ أَنِّي
أَخْشَى أَنْ يَتَّخَذَ مَسْجِدًا ^(٥).
يقول شيخ الإسلام:

ثم إن النبي ﷺ لعن، وهو في السياق من فعله، فيكون الرسول ﷺ لعن اليهود
والنصارى عدة مرات، آخرها، وهو في سياق الموت صلوات الله وسلامه عليه ^(٦).

(١) سئل الشيخ الشارح رحمته الله: كيف تجيبون عن ضرب عمر رضي الله عنه خيمة على قبر زينب بنت جحش؟
فأجاب رحمته الله: لعل هناك سبباً لذلك، ومن جملة ما ذكر أنه كان يخشى أن يُبَشَّ قبرها.

(٢) رواه مسلم (٢/ ٦٦٧) (٦٧٠) (٩٤).

(٣) رواه الترمذي (١٠٥٢). وقال الشيخ الألباني رحمته الله في تعليقه على جامع الترمذي: صحيح.

(٤) رواه مسلم (٢/ ٦٦٨) (٩٧٢) (٩٧).

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) «اقتضاء الصراط المستقيم» (٤٤٢).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٢- بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّفْسَاءِ إِذَا مَاتَتْ فِي نَفْسِهَا.

١٣٣١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نَفْسِهَا، فَقَامَ عَلَيْهَا وَسَطُهَا^(١).

هذا الحديث فيه دليل: على أنه يُصَلَّى على المرأة النفساء.

❦ وقوله: «في نفاسها». يَعْنِي: بعد أن وَلَدَتْ؛ لأن الأصل في النفاس -هو خروج الدم- إنه لا يكون إلا بعد الولادة، فلا يمنع كونها مَاتَتْ عليها دُمُ النفاس، أن يُصَلَّى عليها. وفيه أيضًا دليل: على أن الإمام يَقُومُ وَسَطَ المرأة؛ أي: محاذيًا وَسَطُهَا. وأما الرجل فإنه يحاذي رَأْسَهُ، هكذا السُّنَّةُ^(٢)، وقال بعضُ الفقهاء: يَكُنْ عند صدره^(٣)، ولكن الصحيح أنه يَكُونُ عِنْدَ رَأْسِهِ، كما جاءت به السُّنَّةُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٣- بَابُ أَيْنَ يَقُومُ مِنَ الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ؟

١٣٣٢- حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، حَدَّثَنَا سَمُرَةُ بْنُ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نَفْسِهَا، فَقَامَ عَلَيْهَا وَسَطُهَا^(٤).

(١) رواه مسلم (٢/ ٦٦٤) (٩٦٤) (٨٧).

(٢) روى ذلك أبو داود (٣/ ٣١٩٤)، والترمذي (١٠٣٤)، وابن ماجه (١٤٩٤).

قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في تعليقه على سنن ابن ماجه: صحيح.

(٣) انظر: «المغني» (٣/ ٤٥٢، ٤٥٣)، و«الإنصاف» (٢/ ٥١٦)، و«المبدع» (٢/ ٢٤٩)، و«الفروع»

(٢/ ١٨٧)، و«مختصر الخرقى» (ص ٤١)، و«المحرر في الفقه» (١/ ٢٠١).

(٤) رواه مسلم (٢/ ٦٦٤) (٩٦٤) (٨٧).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤- بَابُ التَّكْبِيرِ عَلَى الْجَنَازَةِ أَرْبَعًا.

وَقَالَ حُمَيْدٌ: صَلَّى بِنَا أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَكَبَّرَ ثَلَاثًا ثُمَّ سَلَّمَ، فَقِيلَ لَهُ: فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، ثُمَّ كَبَّرَ الرَّابِعَةَ، ثُمَّ سَلَّمَ^(١).

❦ ولم يسجد للسهو، لأن أصل هذه الصلاة ليس فيها سجود، فإن لم تكن ذات سجود، فالسهو فيها لا يكون سبباً للسجود، ولكن إذا ذُكر فإنه يكملها - كما فعل أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -؛ فإن كان قد استدبر القبلة، أو جعلها عن يمينه أو يساره، استقبلها، ثم يكمل الصلاة.

وفي هذا الحديث دليلٌ: على الترتيب؛ لأنه قال: ثم كبر الرابعة، ثم سَلَّمَ، فدلَّ هذا على الترتيب، وعلى أن السلام لا بد أن يكون هو الآخر.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣٣٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَعَى النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، وَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى، فَصَفَّ بِهِمْ وَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ^(١).

قد سبق الكلام على الصلاة على الغائب، وبيننا أن الصواب أنه لا يُصَلَّى على الغائب إلا إذا لم يصل عليه في مكانه حتى وإن كان الميت ذا شأنٍ وأثرٍ في الإسلام بهاله، أو علمه، أو امرته، أو ما أشبه ذلك.

(١) علقه البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بصيغة الجزم، وقال ابن حجر في «الفتح» (٣/ ٢٠٢): لم أره موصولاً من

طريق حميد، وروى عبد الرزاق، عن معمر، عن قتادة، عن أنس، أنه كبر على جنازة ثلاثاً، ثم

انصرف ناسياً، فقالوا: يا أبا حمزة، إنك كبرت ثلاثاً، فقال: صَفُّوا صَفُّوا، فكبر الرابعة. اهـ

وانظر: «التعليق» (٢/ ٤٨٢، ٤٨٣).

(٢) رواه مسلم (٢/ ٦٥٦) (٩٥١) (٦٢).

ووجه ذلك أنه مات أناسٌ كثيرون لهم قدمٌ صدقٌ في الإسلام، ومع ذلك لم يُصلَّ عليهم، لكنَّ النجاشيَّ صَلَّى عليه النبي ﷺ؛ لأنه في مكانٍ لا يُصلَّى فيه على الجنائز^(١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣٣٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ، حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى عَلَى أَصْحَمَةَ النَّجَاشِيِّ، فَكَبَّرَ أَرْبَعًا^(٢).
وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَعَبْدُ الصَّمَدِ، عَنْ سَلِيمٍ: أَصْحَمَةُ. وَتَابَعَهُ عَبْدُ الصَّمَدِ^(٣).
التَّكْبِيرُ عَلَى الْجَنَائِزِ أَرْبَعًا، هُوَ الْأَكْثَرُ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ، وَصَحَّ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ خَمْسًا^(٤)، وَكَذَلِكَ سِتًّا وَسَبْعًا^(٥).

(١) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: إذا مات رجل في بلد آخر، وصُلِّي عليه، ولكن أهله لم يحضروا الصلاة عليه، ويريدون أن يصلوا عليه للدعاء له، فهل لهم ذلك؟
فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: لا، بل يدعون الله له بدون صلاة.

(٢) رواه مسلم (٦٥٧ / ٢) (٩٥٢) (٦٤).

(٣) قال ابن حجر في «الفتح» (٢٠٣ / ٣): قوله: (وقال يزيد بن هارون وعبد الصمد عن سليم)؛ يعني: بإسناده إلى جابر (أصحمة)، ووقع في رواية المستملي: وقال يزيد، عن سَلِيمٍ: أَصْحَمَةُ، وَتَابَعَهُ عَبْدُ الصَّمَدِ. أما رواية يزيد فوصلها المصنف في هجرة الحبشة عن أبي بكر ابن أبي شيبة عنه. وأما رواية عبد الصمد فوصلها الإسماعيلي، من طريق أحمد بن سعيد عنه. اهـ
وانظر: «تغليق التعليق» (٤٨٣ / ٢).

(٤) رواه مسلم (٦٥٩ / ٢) (٩٥٧) (٧٢).

(٥) روى الدارقطني في «سننه» (١١٦ / ٤)، والبيهقي في «سننه الكبرى» (١٣ / ٤)، أن النبي ﷺ كَبَّرَ عَلَى حَمْزَةٍ سَبْعًا. وقال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في «الدراية في تخريج أحاديث الهداية» (٢٤٣ / ١): في إسناده يزيد بن أبي زياد، وهو ضعيف. اهـ

وقال الزيلعي رَحِمَهُ اللَّهُ في «نصب الراية» (٣١٠ / ٢): سكت الحاكم عنه، وتعبه الذهبي، فقال: يزيد بن أبي زياد لا يحتج به. وقال البيهقي: هكذا رواه يزيد بن أبي زياد، وحديث جابر أنه لم يصل عليهم أصح. اهـ
وروى الطحاوي في «معاني الآثار» (٢٩٠ / ١)، والبيهقي في «سننه الكبرى» (١٣ / ٤)، أن النبي ﷺ كَبَّرَ عَلَى حَمْزَةٍ تِسْعًا.

فَإِذَا فَعَلَ الْإِنْسَانُ هَذَا أَحْيَانًا فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَإِذَا خَشِيَ أَنْ يَكُونَ فَعَلَهُ هَذَا فِتْنَةً، وَذَلِكَ فِيهَا إِذَا كَانَ لَيْسَ لَهُ ذَاكَ الثَّقُلُ عِنْدَ النَّاسِ فَلَا يَفْعَلُ حَتَّى يَكُونَ لَهُ شَأْنٌ عِنْدَهُمْ، وَأَثَرٌ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يُفَرِّقُونَ بَيْنَ أَنْ يَقُومَ بِالتَّكْبِيرِ خَمْسَ مَرَّاتٍ عَالِمٌ كَبِيرٌ يَقْتَدُونَ بِهِ، وَيَأْتِمُونُ بِهِ، وَيَبِينُ أَنْ يَقُومَ بِهِ طَالِبٌ عِلْمٍ صَغِيرٌ، فَالثَّانِي يَتَّخِذُ حَدِيثَ النَّاسِ فِي الْإِنْكَارِ

=

قال البيهقي رحمه الله: هذا أولى أن يكون محفوظاً، وهو منقطع.
وقد حسنه الشيخ الألباني رحمه الله في «أحكام الجنائز» (ص ١٤٤)، لكن جاء عند البخاري رحمه الله أنه ﷺ لم يصل على شهداء أحد.

وقد وردت جملة من الآثار عن السلف أنهم كانوا يكبرون على جنائزهم ست تكبيرات، أو سبعة، ولكنها في حكم المرفوعة؛ لأن بعض كبار الصحابة أتى بها على شهد من الصحابة دون أن يعترض عليه أحد منهم، ونحن نذكر منها:

١- ما رواه عبد الله بن مُعْقِلٍ، أن علي بن أبي طالب صلى على سهل بن حنيف، فكبر عليه ستاً، ثم التفت إلينا، فقال: إنه بدري. قال الشعبي: وقدم علقمة من الشام، فقال لابن مسعود: إن إخوانك بالشام يكبرون على جنائزهم خمساً، فلو وقم لنا وقتاً نتابعكم عليه. فأطرق عبد الله ساعة، ثم قال: انظروا جنائزكم، فكبروا عليها ما كبر أئمتكم، لا وقت، ولا عدد.

أخرجه ابن حزم في «المحلى» (١٢٦ / ٥)، وقال: هذا إسناد في غاية الصحة.
وأخرج الجزء الوارد عن علي رضي الله عنه: الطحاوي (١ / ٢٨٧)، والحاكم (٣ / ٤٠٩)، والبيهقي (٤ / ٣٦)، وهو في البخاري في «المغازي» دون قوله: ستاً.

٢- وما رواه موسى بن عبد الله بن يزيد، أن علياً صلى على أبي قتادة، فكبر عليه سبعة، وكان بدرياً.
أخرجه الطحاوي (١ / ٢٨٧)، والبيهقي (٤ / ٣٦)، وصححه الشيخ الألباني رحمه الله في «أحكام الجنائز» (ص ١٤٤)، على شرط مسلم.

وقال ابن القيم رحمه الله في «زاد المعاد» (١ / ٥٠٨) بعد أن ذكر شيئاً من الآثار عن السلف في التكبير للجنائز: وهذه آثار صحيحة، فلا موجب للمنع منها، والنبي ﷺ لم يمنع مما زاد على الأربع، بل فعله هو وأصحابه من بعده.

وانظر لتمام البحث: «المحلى» (٥ / ١٢٤ - ١٢٨)، و«زاد المعاد» (١ / ٥٠٧ - ٥٠٩)، و«أحكام الجنائز» للشيخ الألباني رحمه الله (ص ١٤١ - ١٤٦).

وقد سئل الشيخ الشارح رحمه الله: إذا كبر الإنسان في صلاة الجنائز خمس تكبيرات أو ستاً فماذا يقول؟ فأجاب رحمه الله: يدعو.

عليه، والأول أن يُتخذَ حديثُ الناسِ في التأسي به، ولكن إذا كبر خمسا أو ستا ما يقول؟

الجواب: يدعو.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥ - بَابُ قِرَاءَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ عَلَى الْجَنَازَةِ.

وَقَالَ الْحَسَنُ: يقرأُ عَلَى الطِّفْلِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَنَا فَرَطًا وَسَلَفًا وَأَجْرًا^(١).

١٣٣٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدٍ، عَنْ طَلْحَةَ أَنَّهُ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى جَنَازَةٍ، فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، قَالَ: لَتَعْلَمُوا أَنَّهَا سُنَّةٌ.

قراءة الفاتحة في الجنابة ركنٌ من أركان الصلاة، لو تركها الإنسان لم تصحَّ صلاته، لدخولها في عموم قول النبي ﷺ: «لا صلاة لمن يقرأ بفاتحة الكتاب».

❦ وأما قول ابن عباس: «لتعلموا أنها سنة». فمراده أنها طريقة للنبي ﷺ، وليس مراده السنة التي هي ضد الواجب، بل هي واجب وركن.

ولكن هل يستفتح في صلاة الجنابة؟

الجواب: لا. هل يتعوذ؟

(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم.

وقال ابن حجر في «الفتح» (٢/ ٢٠٣): وصله عبد الوهاب بن عطاء - أي: الخفاف - في «كتاب الجنائز» له، عن سعيد بن أبي عروبة، أنه سئل عن الصلاة على الصبي، فأخبرهم عن قتادة، عن الحسن به. وانظر: «تغليق التعليق» (٢/ ٤٨٣، ٤٨٤)، و«عمدة القاري» (٨/ ١٣٩).

الجواب: نعم؛ لعموم قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [البقرة: ١٠٨]. وهل يزيد؟

الجواب: إن زاد أحياناً فلا بأس؛ لأنه ورد، وإن اقتصر عليها دائماً فلا بأس.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٦٦- بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ بَعْدَ مَا يُدْفَنُ.

١٣٣٦- حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ مَرَّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى قَبْرِ مُنْبُذٍ فَأَمَّهُمْ وَصَلُّوا خَلْفَهُ. قُلْتُ: مَنْ حَدَّثَكَ هَذَا يَا أَبَا عَمْرٍو؟ قَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

١٣٣٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ أَسْوَدَ -رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً- كَانَ يَقُمُّ الْمَسْجِدَ فَمَاتَ، وَلَمْ يَعْلَمْ النَّبِيُّ ﷺ بِمَوْتِهِ، فَذَكَرَهُ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ: «مَا فَعَلَ ذَلِكَ الْإِنْسَانُ؟» قَالُوا: مَاتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَفَلَا أَذْنَتُمُونِي؟» فَقَالُوا: إِنَّهُ كَانَ كَذَا وَكَذَا -قِصَّتُهُ- قَالَ: فَحَقَّرُوا شَأْنَهُ قَالَ: «فَدَلُونِي عَلَى قَبْرِهِ». فَأَتَى قَبْرَهُ، فَصَلَّى عَلَيْهِ ^(١).

في هذا الحديث: مشروعية الصلاة على القبر لمن لم يصل عليه قبل الدفن. ومن فوائده أيضاً: أنه يجوز أن يصلي مع مَنْ صَلَّى غَيْرُهُ؛ بمعنى: أن يصلي غَيْرُهُ معه بدليل أن النبي ﷺ صَفَّهُم.

وهل يؤخذ منه أنه يجوز إعادة صلاة الجنازة إذا صَلَّى عليه مرةً أخرى لِمَنْ صَلَّى أولاً؟ الظاهر: الجواز؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذِنَ لِهَؤُلَاءِ أَنْ يَصَلُّوا مَعَهُ، وَلَمْ يَسْتَفْهِم: هل كانوا صَلُّوا عليه أم لا؟ ^(٢).

(١) رواه مسلم (٢/ ٦٥٩) (٩٥٦) (٧١).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى في «الاختيارات» (ص ١٢٩): ويصلي على الجنازة مرة بعد أخرى؛

وهذا ليس من باب تَكَرَّارِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ، ولكنه من بابِ مُتَابَعَةِ الْمُصَلِّينَ، كما قال النبي ﷺ في صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ لِلرَّجُلَيْنِ اللَّذَيْنِ صَلَّيَا فِي رِحَالِهِمَا: «إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا، ثُمَّ أَتَيْتُمَا مَسْجِدَ الْجَمَاعَةِ فَصَلُّيَا مَعَهُمْ فَإِنَّهَا لَكُمْ نَافِلَةٌ»^(١).

وفيه أيضًا: أنه ينبغي التشجيعُ على فعل الخير، ولا سيما في الأمور العامة؛ كالمساجد؛ لأنَّ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ على هذا المِيتِ تُشَجِّعُ أَنْ يَفْعَلَ النَّاسُ مِثْلَ فِعْلِهِ. وفيه أيضًا: أن النبي ﷺ لا يعلمُ الغيبَ، ولهذا لم يعلمَ بموتِ هذا المِيتِ ولم يعلمَ أين دُفِنَ.

وفيه دليلٌ: على جوازِ السُّؤالِ لِمَنْ لَا يَثْقُلُ سَوَالُهُ عَلَى الْمَسْئُولِ؛ لأنَّ قَوْلَهُ ﷺ: «دُلُّونِي» يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَخْرُجَ مَعَهُ لِلْمَقْبَرَةِ، وَيَدُلَّ عَلَى الْقَبْرِ، وَهَذَا فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْمَشَقَّةِ، لَكِنْ إِذَا عَلِمَ السَّائِلُ أَنَّ الْمَسْئُولَ يَكُونُ مَمْنُونًا بِهَذَا، وَيَفْرَحُ فَإِنَّهُ لَا يُكْرَهُ السُّؤَالُ.

وفيه دليلٌ: على جوازِ الإخبارِ بِمَوْتِ الْمِيتِ؛ لقَوْلِهِ: «أَفَلَا أَذْنَتُمُونِي؟» وَلَكِنْ هَلْ يُعْلَنُ هَذَا عَلَى الْمَنَابِرِ، وَفِي الْأَسْوَاقِ؟ أَوْ يَكُونُ هَذَا الْإِخْبَارُ بِصِفَةٍ خَاصَّةٍ؟ الظاهرُ: هو الثاني، أنه يخبرُ مَنْ لَهُ صَلَوةٌ بِهَذَا الْمِيتِ، أَوْ مَنْ تُرَجَى إِجَابَةُ دَعْوَتِهِ لِيَصِلِّيَ عَلَيْهِ، وَالْمَهْمُ أَنْ يَكُونَ الْإِعْلَامُ لِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ لَا لِمَجْرَدِ أَنَّهُ مَاتَ. وقَوْلُهُ: «فَحَقَّرُوا شَأْنَهُ». أي: أنهم قالوا: إنه امرأةٌ، أو عبدٌ، ليس ذا شَأْنٍ فِي قَوْمِهِ، وَلَا سِيَادَةٍ.

وهل يؤخذُ من هذا جوازُ غِيبةِ الْمِيتِ؟

=

لأنه دعاء، وهو وجه في المذهب، واختاره ابن عقيل في «الفنون». وقال أبو العباس في موضع آخر: ومن صلى على الجنابة فلا يعيدها إلا لسبب؛ مثل أ، يعيد غيره الصلاة فيعيدها معه، أو يكون هو أحق بالإمامة من الطائفة الثانية فيصلِّي بهم. اهـ.

(١) رواه أحمد في «مستدركه» (١/٦٦١) (١٧٤٧٤)، وأبو داود (٥٧٥)، والترمذي (٢١٩)، والنسائي (٨٥٧). قال الشيخ الألباني رحمه الله في تعليقه على السنن: صحيح.

الجواب: يقال: إنهم لم يريدوا بذلك أن يسُبُّوا هذا الميت، أو أن يذكروه بما يكره، وإنما أرادوا بذلك الاعتذار إلى النبي ﷺ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٧- بَابُ: الْمَيِّتُ يَسْمَعُ خَفَقَ النِّعَالِ.

١٣٣٨- حَدَّثَنَا عِيَّاشُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ قَالَ: وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا: ابْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْعَبْدُ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتَوَلَّى^(١) وَذَهَبَ أَصْحَابُهُ حَتَّى إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرَعَ نِعَالِهِمْ^(٢)، أَنَاهُ مَلَكَانِ فَاقْعَدَاهُ فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ مُحَمَّدٍ ﷺ؟ فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ. فَيَقَالُ: انْظُرْ إِلَى مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ أَبَدَكَ اللَّهُ بِهِ مَقْعَدًا مِنَ الْجَنَّةِ». قَالَ

(١) قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتح» (٣/ ٢٠٦): ورأيت أنا مضبوطاً بخط معتمد: وتوَلَّى. بضم

أوله، وكسر اللام، على البناء للمجهول؛ أي: تَوَلَّى أمره؛ أي: الميت. اهـ.

(٢) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: هل يؤخذ من قوله ﷺ: «حتى إنه ليسمع قرع نعالهم». أنه يجوز المشي

بين القبور بالنعال؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: لا؛ لأنه لقائل أن يقول: إن المكان الذي لم يُدفن فيه هو الذي يمر الناس به. إلى هنا انتهى

كلام الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد أجاب ابن قدامة رَحِمَهُ اللَّهُ على الاستدلال بهذا الحديث على جواز المشي بين القبور

بالنعال، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ في «المغني» (٣/ ٥١٥): وإخبار النبي ﷺ بأن الميت يسمع قرع نعالهم لا ينفي

الكره؛ فإنه يدل على وقوع هذا منهم، ولا نزاع في وقوعه وفعلهم إياه مع كراهته. اهـ.

وسئل أيضاً الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: هل يجوز المشي بين القبور بالنعال؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: لا بأس أن يمشي الإنسان بين القبور بالنعال، إذا كان ذلك لحاجة؛ كأن يكون في

الأرض طين، أو شوك، أو حرارة، أو برد، أو لضعف الرجل، أو ما أشبه ذلك.

وأما لغير حاجة فالأولى ألا يفعل، وحديث صاحب السِّيَرِينِ فيه نظر، ولكن يقال: من باب احترام

الأموات ألا تمشي بالنعال بين القبور. انتهى كلام الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ.

وانظر في هذه المسألة: «المغني» (٣/ ٥١٤، ٥١٥)، و«تهذيب السنن» (٤/ ٣٤٣-٣٤٥)،

و«مجموع فتاوى الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ» (١٣/ ٣٥٥)، و«مجموع فتاوى الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ»

(١٧/ ٢٠٠-٢٠٢)، و«أحكام الجنائز» للشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ (ص ٢٥٢، ٢٥٣).

النَّبِيِّ ﷺ: «فَبَرَأَهُمَا جَمِيعًا، وَأَمَّا الْكَافِرُ - أَوِ الْمُنَافِقُ - فَيَقُولُ: لَا أَذْرِي، كُنْتُ أَقُولُ مَا يَقُولُ النَّاسُ. فَيَقَالُ: لَا ذَرِيَّةَ وَلَا تَلِيَّةَ، ثُمَّ يَضْرَبُ بِمِطْرَقَةٍ مِنْ حَدِيدٍ ضَرْبَةً بَيْنَ أُذُنَيْهِ، فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا مَنْ يَلِيهِ إِلَّا الثَّقَلَيْنِ»^(١).

❦ قوله ﷺ: «إِذَا وُضِعَ الْمَيِّتُ فِي قَبْرِهِ، وَتَوَلَّى وَذَهَبَ أَصْحَابُهُ». تَوَلَّى: يَعْنِي: جَعَلَ خَلْفَ الظَّهْرِ.

❦ وقوله: «وَذَهَبَ أَصْحَابُهُ حَتَّى إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نَعَالِهِمْ أَنَاهُ مَلَكَان... إِلَى آخِرِهِ». هَذَا فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَيِّتَ مِنْ حِينِ أَنْ يَنْصَرِفَ النَّاسُ عَنْهُ يَأْتِيهِ الْمَلَكَانِ. وَفِيهِ دَلِيلٌ: عَلَى أَنَّهُ إِذَا بَقِيَ الْمَيِّتُ لَمْ يَدْفَنْ فَإِنَّهُ لَا يَأْتِيهِ الْمَلَكَانِ، وَعَلَى هَذَا لَوْ بَقِيَ الْمَيِّتُ فِي الثَّلَاجَةِ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً أَوْ أَكْثَرَ، فَإِنَّهُ لَا يَأْتِيهِ الْمَلَكَانِ حَتَّى يَسَلِّمَهُ الْأَحْيَاءُ إِلَى دَارِ الْجَزَاءِ.

وفيه أيضًا: دليلٌ على أن الميت يسمعُ، فهل هذا السماعُ مطلقٌ؛ بمعنى: أَنَّهُ يَسْمَعُ فِي هَذِهِ الْحَالِ الَّتِي هُوَ فِيهَا قَرِيبٌ مِنَ الْحَيَاةِ، أَوْ مُطْلَقًا؟

قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّهُ يَسْمَعُ مُطْلَقًا، وَلَكِنَّهُ لَا يَسْتَجِيبُ، وَإِنْ مَا وَرَدَ مَا هُوَ إِلَّا ذَكَرُ أَعْيَانٍ وَمَسَائِلَ، فَهُوَ عَلَى سَبِيلِ التَّمْثِيلِ، أَوْ عَلَى سَبِيلِ الْقَضِيَّةِ الْوَاقِعَةِ، وَأَمَّا الْمَعْنَى الْعَامُّ فَهُوَ يَسْمَعُ، وَإِلَّا فَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ وَقَفَ عَلَى قَتْلِ بَدْرٍ عَلَى الْقَلِيبِ، وَجَعَلَ يَخَاطِبُهُمْ، وَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعٍ لِمَا أَقُولُ مِنْهُمْ، لِمَا قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تُكَلِّمُهُمْ وَقَدْ مَاتُوا؟^(٢)

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ الْمَوْتَى لَا يَسْمَعُونَ، وَمَا وَرَدَ فِي النَّصِّ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٨٠]. فَلَا بَدَّ مِنْ قَبُولِهِ، وَالتَّصْدِيقُ بِهِ. وَجَعَلُوا الْأَصْلَ عَدَمَ السَّمْعِ^(٣).

(١) رواه مسلم (٤/ ٢٢٠٠) (٢٨٧٠) (٧٠).

(٢) رواه البخاري (١٣٧٠)، ومسلم (٤/ ٢٢٠٢) (٢٨٧٣).

(٣) انظر «مجموع الفتاوى»: (٢٤/ ٣٦٢-٣٦٤)، و«أحوال القبور» لابن رجب (ص ١١٧-١٢٠)، و«الروح» لابن القيم (ص ٦٦).

ومن فوائد هذا الحديث: أن الملكين يُقَعَدَانِ المِيتَ، وهنا قد يوردُ بعضُ الزنادقةِ إشكالاً على هذا، ويقولُ: كيف يقعدُ، واللبنُ عليه، وهو ممدودٌ تحتَ اللبنِ، وإننا إذا حفرنا القبرَ لا نجدُ فيه تغيراً، فما موقفُ المؤمنِ من هذا؟

الجوابُ: موقفُ المؤمنِ أن يقولَ: سَمِعْنَا وَصَدَّقْنَا.
ونقولُ لهؤلاءِ الزنادقةِ: أليس النائمُ تحتَ الغطاءِ يرى في المنامِ أنه يقومُ، ويقعدُ، ويذهبُ، ويجيءُ!!

وهذا أمرٌ لا يُنكرُ، فإذا كان هذا تصرفُ الروحِ في الوفاةِ الصُّغرى، فما بالك في الوفاةِ الكبرى؟!

ومن فوائد هذا الحديث: أن ما جاءَ في هذا السياقِ خاصٌّ بالشهادةِ باللسانِ، ولكنَّ الأحاديثَ الأخرى تُبينُ أنه يسألُ عن ثلاثةِ أشياء: عن ربِّه، ودينه، ونبيه^(١).

فإما أن يكونَ هذا اختصاراً من بعضِ الرواةِ، وإما أن يكونَ النبي ﷺ يحدثُ عن كلِّ شيءٍ بما يقتضيه المقامُ، والأوّلُ محتملٌ، ولكنه أضعفُ من الثاني؛ لأنَّ الأوّلَ يقتضي أن يُتَهمَ الرواةُ بحذفِ أشياءٍ مهمّةٍ من الحديثِ؛ لأنَّ الإخبارَ بأنه يسألُ عن ربِّه، ودينه، مهمٌّ، فيكونُ الأوّلَى أن يُقالَ: إن النبي ﷺ يحدثُ في كلِّ وقتٍ، أو في كلِّ موضعٍ بما يُناسبُ المقامَ.

ومن فوائد هذا الحديث: أن الإنسانَ يكتبُ له مقعدانِ: مقعدٌ في الجنةِ، ومقعدٌ في النارِ، فيرى مقعده في النارِ، من أجلِ أن يتبينَ له نعمةُ اللهِ تعالى عليه حيثُ أبدله اللهُ به مكاناً في الجنةِ اللهم اجعلنا منهم.

ومن فوائد هذا الحديث: أن المنافقَ -والعياذُ بالله- يُحَجَّبُ عنه قولُ الحقِّ، فيقولُ: لا أدري.

(١) رواه أحمد في «مستدركه» (٤/ ٢٨٧، ٢٨٨) (١٨٥٣٤)، وأبو داود (٤٧٥٣).

قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ في تعليقه على سنن أبي داود: صحيح.

﴿وقوله: «الكافر أو المنافق». شك من الراوي، والظاهر أن الصواب المنافق؛ لأن الكافر لا يقول ما يقول الناس، فلا يشهد أن محمداً رسول الله، فيتعين أن يكون الصواب هو المنافق.

﴿يقول: «فيقال له: لا دريت». أي: لا علمت.

﴿وقوله: «ولا تليت». أي: لا تقدمت؛ لأن التالي في المسابقة هو الذي يلي الأول، فالمعنى: لا دريت ولا بلغت مرادك، وهذا توبيخ له، وإلا فهو قد جهل، فلا يحتاج أن يدعى عليه؛ لأنه قد حصل أنه لم يدر ولم يسبق، لكنه من باب التوبيخ. ومن فوائد هذا الحديث: إثبات عذاب القبر لقوله: «ثم يضرب بمطرقة من حديد» وعذاب القبر ثابت بالقرآن والسنة وإجماع المسلمين^(١).

فأما الكتاب: فقد قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَرَاهُمْ﴾ [النمل: ٥٠]. وذلك في حال توفيتهم.

وقال الله تعالى في الكفار حال احتضارهم: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ﴾ [الأنعام: ٩٣]. فقال سبحانه: اليوم^(٢).

وقال الله تعالى في آل فرعون: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [طه: ٦٦]، فقله: ﴿غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ يعني: قبل قيام الساعة. وأما السنة: فقد تواترت واشتهرت في عذاب القبر^(٣).

(١) «الإقناع في مسائل الإجماع» (١/ ٥٠) (١٣٢)، «الاستذكار» (٧/ ١١٩)، و«شرح العقيدة الطحاوية» (ص ٤٤٩، ٤٥٠)، و«مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٤/ ٢٨٢).

وقال ابن القيم رحمه الله في كتاب «الروح» (ص ٨٢): قال المروزي: قال أبو عبد الله: عذاب القبر حق، لا ينكره إلا ضال مضل.

(٢) والمراد به اليوم الحاضر الذي هو يوم وفاتهم.

(٣) ومن نص على هذا التواتر: ابن القيم رحمه الله في كتاب «الروح» (ص ٧٥)، وابن أبي العز الحنفي في

وأما الإجماع: فكلُّ مؤمنٍ يقولُ في الصلاة: «أعوذُ بالله من عذابِ جهنم، ومن عذابِ القبر، ومن فتنةِ المَحْيَا والمَمَاتِ، ومن فتنةِ المسيحِ الدَّجَالِ»^(١). لكنَّ الخلافَ الذي وَقَعَ مِنْ بعضِ أهلِ العلمِ هو: هل العذابُ يكونُ على الروحِ، أو على البدنِ، أو عليهما جميعاً^(٢)؟ وأما أصلُ عذابِ القبرِ، فكلُّ مؤمنٍ يقولُهُ في صلاتِهِ، فهو محلُّ إجماعٍ.

ومن فوائدِ هذا الحديث: أنه مُقَيَّدٌ لما جاءَ في بعضِ الألفاظِ: «يَسْمَعُهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الْإِنْسَانَ»^(٣). لأنه قال فيه: «يَسْمَعُهَا مَنْ يَلِيهِ» وهذا تقييدٌ للمطلقِ، وسَماعُ كُلِّ شَيْءٍ في البرِّ والبحرِ والجوِّ قد يَسْتَبْعِدُهُ الْإِنْسَانُ، ولكن نحن نقولُ: لو لم يَأْتِ هذا الحديثُ المَقْيَدُ أنه يَسْمَعُهُ مَنْ يَلِيهِ. لقلنا: يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُوْمِنَ بأنه يَسْمَعُهُ كُلُّ شَيْءٍ، ولا غرابةَ في ذلك، أليس الآن المذيعُ يذيعُ في أقصى الأرضِ، ويسمعه مَنْ في أقصاها من الجانبِ الآخرِ؟! فالأمرُ ليس بمستحيلٍ عقلاً، لكن إذا وُجِدَ ما يكونُ أقربَ للمعقولِ، فإنه يُؤْخَذُ بِهِ.

وقوله: «إِلَّا الثَّقَلَيْنِ». الثقلانِ هما الجنُّ والإنسُ، وقد أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أن الإنسانَ لو سَمِعَهُ لَصَعِقَ^(٤)، ونحن نُشَاهِدُ أَنْفُسَنَا أَنَّا نَفْرَعُ إِذَا سَمِعْنَا صَرْخَةً خَارِجَةً عن المألوفِ، فكيف بهذه الصرخةِ العظيمةِ؟! أعادنا اللهُ وإياكم من ذلك.

فهذه الصرخةُ العظيمةُ يَسْمَعُهَا كُلُّ شَيْءٍ مِمَّا يَلِيهِ، ولكنَّ الثقلين لا يَسْمَعُونَهَا رَحْمَةً

=

«شرح العقيدة الطحاوية» (٣٩٩).

وقد أورد كل واحد منهما طرفاً من الأحاديث الصحيحة التي ثبتت في عذاب القبر ونعيمه.

وانظر أيضاً: أهوال القبور لابن رجب الحنبلي (ص ٦٩)، وما بعدها.

(١) رواه البخاري (١٣٧٧)، ومسلم (١/ ٤١٢) (٥٨٨) (١٢٨).

(٢) انظر الخلاف في هذه المسألة في: «مجموع الفتاوى» (٢٤/ ٢٦٢-٢٧٠، ٢٨٢-٢٩٩)، و«الروح»

(ص ٧٣-٧٥)، و«أهوال القبور» (ص ١٢٠-١٢٥)، و«الفتح» (٣/ ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٨٧)، (٧/ ٣٥٤).

(٢) تقدم تخريجه.

(٤) تقدم تخريجه.

مِنْ اللَّهِ بِالْحَيِّ، وَرَحْمَةً مِنَ اللَّهِ بِالْمَيِّتِ.
 فَأَمَّا الْحَيُّ فَلْتَلَا يَضَعُ، وَأَمَّا الْمَيِّتُ فَلْتَلَا يُفْتَضَحُ.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٦٨ - بَابُ مَنْ أَحَبَّ الدَّفْنَ فِي الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ أَوْ نَحْوِهَا.

١٣٣٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: أُرْسِلَ مَلَكُ الْمَوْتِ إِلَى مُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، فَلَمَّا جَاءَهُ صَكَّهُ، فَرَجَعَ إِلَى رَبِّهِ فَقَالَ: أُرْسَلْتَنِي إِلَى عَبْدٍ لَا يَرِيدُ الْمَوْتَ. فَرَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِ عَيْنَهُ، وَقَالَ لَهُ: ارْجِعْ فَقُلْ لَهُ: يَضَعُ يَدَهُ عَلَى مَتْنِ ثَوْرٍ، فَلَهُ بِكُلِّ مَا عَطَّتْ بِهِ يَدُهُ بِكُلِّ شَعْرَةٍ سَنَةٌ. قَالَ: أَيُّ رَبِّ، ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: ثُمَّ الْمَوْتُ. قَالَ: فَالآنَ. فَسَأَلَ اللَّهُ أَنْ يَدْنِيَهُ مِنَ الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ رَمِيَّةً بِحَجَرٍ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَلَوْ كُنْتُ ثُمَّ لَأَرَيْتُكُمْ قَبْرَهُ إِلَى جَانِبِ الطَّرِيقِ عِنْدَ الْكُثَيْبِ الْأَحْمَرِ»^(١).

[الحديث ١٣٣٩ - طرفه في: ٣٤٠٧].

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «الْفَتْحِ» (٢/٣٠٧):

قَوْلُهُ: «بَابُ مَنْ أَحَبَّ الدَّفْنَ فِي الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ أَوْ نَحْوِهَا». قَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ: الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: أَوْ نَحْوِهَا. بَقِيَّةُ مَا تُشَدُّ إِلَيْهِ الرِّحَالُ مِنَ الْحَرَمَيْنِ، وَكَذَلِكَ مَا يُمَكِّنُ مِنْ مَدَافِنِ الْأَنْبِيَاءِ، وَقُبُورِ الشَّهَدَاءِ، وَالْأَوْلِيَاءِ تَيْمُّنًا بِالْجَوَارِ، وَتَعَرُّضًا لِلرَّحْمَةِ النَّازِلَةِ عَلَيْهِمْ اقْتِدَاءً بِمُوسَى عليه السلام. انتهى.

وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْمَطْلُوبَ الْقُرْبَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ الَّذِينَ دُفِنُوا بَيْتَ الْمُقَدَّسِ، وَهُوَ الَّذِي رَجَّحَهُ عِيَاضٌ.

وقال المهلب: إنما طلب ذلك ليقرب عليه المشي إلى المحشر، وتسقط عنه المشقة الحاصلة لمن بعد عنه. اهـ
ما قاله العلماء رحمهم الله خطأ، وغير صحيح، فإنما طلب موسى عليه السلام أن يقرب من الأرض المقدسة؛ لأنها أرض الأنبياء، وهي أيضًا أرض فيها بركة، كما قال تعالى: ﴿الَّذِي بَرَكْنَا حَوْلَهُ﴾ [الأنعام: ١].

ولم يطلب ذلك صلى الله عليه وسلم؛ لأن فيها دفن الأنبياء، أو الأولياء، أو ما أشبه ذلك. ولكن لأن فيها بركة. وقول من قال: يلحق بذلك أن يختار الإنسان الدفن عند قبور الصالحين والأولياء.

هذا مما لا دليل عليه. لكن لو قال قائل: ما الجواب عن اختيار عمر، أو عن طلب عمر رضي الله عنه أن يدفن مع صاحبيه مع النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر؟^(١)

(١) رواه البخاري (١٣٩٢).

وقد سئل الشيخ الشارح رحمه الله: هل يستحب للإنسان أن يوصي بأن يكون دفنه عند قبور الصالحين؟ فأجاب رحمه الله: قال العلماء: يستحب أن يكون دفنه عند أهل الصلاح، واستدلوا على ذلك بقصة عمر رضي الله عنه، لكن في النفس من هذا شيئاً.

وأما قبور الكفار فلا يجوز أن يدفن حولها مسلم، ولهذا يجب أن تميز قبور الكفار عن قبور المسلمين، ومن ثم لو مات طفل أبواه مشركان فإنه لا يجوز أن يدفن في مقابر المسلمين.

وسئل أيضًا رحمه الله: هل يلزم تنفيذ وصية من أوصى أن يدفن في مكان فاضل؟

فأجاب رحمه الله: إن هذا قد يفتح باب مفسدة؛ وذلك لأن كل واحد يحب أن يدفن في البقيع، فلو قلنا: كل من أوصى أن يدفن في البقيع قبلنا وصيته صار في هذا مشقة على أهل المدينة، ومشقة في نقله.

وسئل أيضًا رحمه الله: هل يجوز نقل الميت إلى الحرمين للصلاة عليه، ثم إرجاعه ليدفن في مكانه؟

فأجاب رحمه الله: هذا رديء؛ لأنه:

أولاً: بدعة.

وثانيًا: أنه يؤدي إلى تأخير دفن الميت، والنبي صلى الله عليه وسلم أمر بالإسراع بالجنائز.

والذي ينفع الإنسان إنما هو العمل الصالح، فإن كان عمله صالحًا فلن يضُرَّه شيء حتى لو دُفن على رأس جبل، وإن كان عمله سيئًا فلن ينفعه شيء حتى لو دفن في وسط المسجد.

فالجواب: أن عمرَ طلب ذلك لشدة تعلقه بالنبي ﷺ، فإنه كان هو وأبو بكرٍ مُلازمين للنبي ﷺ، وكثيراً ما كان النبي ﷺ يقول: «أتيتُ أنا وأبو بكرٍ وعمرُ، ذهبتُ أنا وأبو بكرٍ وعمرُ»^(١).

فاختارَ ~~هو~~ أن يكونَ قرينهما في الحياة، وبعدَ الممات، وهذه خاصية لا توجدُ لغيره.

وفي هذا الحديثِ فوائدٌ منها:

١- أن الله تعالى قد يُرسلَ الملكَ على صورةِ إنسانٍ، كما أرسلَ ملكَ الموتِ إلى موسى بصورةِ الإنسان، وكما جاء جبريلُ إلى النبي ﷺ بصورةِ إنسانٍ^(٢)؛ لأن الله تعالى على كلِّ شيءٍ قديرٌ.

٢- شدةُ موسى عليه السلام، ولقد كان ﷺ من أشدِّ الأنبياءِ وأقواهم، وكما جاءت قصتهُ في القرآنِ مع الرجلِ الذي من شيعته على الذي من عدوّه، حيثُ وكَّزه مرةً واحدةً، فقضى عليه.

وكذلك لما جاء، ووجدَ قومه يعبدون العجلَ، فألقى الألواحَ. قال بعضُ أهلِ التفسيرِ: إنه ألقاها حتى تكسَّرت^(٣). وأخذَ برأسِ أخيه يجُرُّه إليه، فهو عليه السلام شديدٌ.

وهل كان يعلمُ أن هذا الرجلَ جاء من عندِ الله، أو أنه رأى رجلاً يهدُّده، ويقولُ له: سَأَقْبِضُ رُوحَكَ فَصَكِّه؟

الجوابُ: يحتملُ هذا، وهذا، والثاني أقربُ؛ أنه إنما فعلَ هذا دفاعاً عن نفسه؛ لأنه لو قال له: إنه جاء من عندِ الله ليقبِضَ روحه لم يصكِّه.

(١) رواه البخاري (٣٦٨٥)، ومسلم (٤/ ١٨٥٨) (٢٣٨٩) (١٤).

(٢) كما في حديث أبي هريرة ~~رضي الله عنه~~: «هذا جبريل جاء يعلم الناس دينهم» وقد تقدم تخريجه في كتاب الإيمان.

(٣) انظر: «تفسير الطبري» (٩/ ٦٤، ٦٦)، و«تفسير القرطبي» (٣/ ٢٥٠)، و«الفهرست» (١/ ٣٣)،

و«تفسير الجلالين» (١/ ٢١٥)، و«تفسير النسفي» (٢/ ٣٨).

٣- أن لملك الموت عينا؛ لقوله: «فردَّ الله عليه عينه» وهل العين تُثبَّت حينما يتمثل بالبشر، أو مطلقاً؟

الجواب: أن نقول: هذا مما لا نسأل عنه، بل نروي الحديث، كما جاء، وقد جاء بصورة البشر، وعينه عين البشر، وردَّ الله عليه عينه.

٤- في قوله: «يضع يده على متن ثورٍ فله بكل ما غطَّت به يده، بكل شعرة سنة». ﴿قوله: «يده». اليدُ معروفةٌ.﴾

﴿وقوله: «على متن ثورٍ». أي: على جلده الأعلى منه؛ كالظهر مثلاً، وخصَّ الثور؛ إما لأنه كان معروفاً بكثرة في ذلك الزمن، وفي ذلك المكان، وإما لأن شعر الثور دقيق فيكون ماتحويه يده أكثر عدداً مما لو كان الشعر غليظاً.﴾

٥- أنه لا بدَّ للإنسان من الموتِ مهما طالَّت به الحياة. قال الله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [الْأَنْكَارُ: ٥٧].

حتى عيسى عليه السلام ينزل في آخر الزمان حياً، ثم يموت^(١).

٦- أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا يملكون تحديد الأرض التي يموتون بها؛ لقوله: «فسأل الله أن يدنيه من الأرض المقدسة رميةً بحجر». وهذا كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [الْأَنْكَارُ: ٣٤].

٧- أن قبر موسى عليه السلام غير معروف؛ لأن النبي ﷺ قال: «لو كنتُ ثمَّ لأريتكم إياه إلى جانب الطريق عند الكثيب الأحمر». لكن هل هو الآن معروف؟
الجواب: ليس بمعروف؛ لأن النبي ﷺ لم يره أمته، ومثل هذا لا يمكن ثبوته إلا عن طريق الوحي.

فإن قال قائل: وهل غيره من الأنبياء معروف قبره؟

قلنا: لا، فالآن ليس قبر أحد من الأنبياء معروفاً إلا قبر النبي ﷺ، والبقية تُعرف

(١) رواه البخاري رحمه الله (٢٤٧٦)، ومسلم (١٣٥/١) (١٥٥).

الجهات التي دُفِنُوا فيها، لكن لا يعرف موقع القبر بالتعيين^(١).
 قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ٢٠٧):

ثُمَّ أوردَ المصنّفُ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَرْسَلَ مَلِكُ الْمَوْتِ إِلَى مُوسَى... الْحَدِيثُ بِطَوِيلِهِ، مِنْ طَرِيقِ مُعْمَرٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْهُ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ فِيهِ الرِّفْعَ، وَقَدْ سَاقَهُ فِي أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ، مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، ثُمَّ قَالَ: وَعَنْ مُعْمَرٍ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

وَقَدْ سَاقَهُ مُسْلِمٌ، مِنْ طَرِيقِ مُعْمَرٍ بِالسَّنَدَيْنِ كَذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ فِيهِ: «رَمِيَةٌ بِحَجَرٍ». أَي: قَدَرٌ رَمِيَةٌ بِحَجَرٍ؛ أَي: أَدْنِي مِنْ مَكَانٍ إِلَى الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ هَذَا الْقَدَرُ، أَوْ أَدْنِيَّ إِلَيْهَا حَتَّى يَكُونَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا هَذَا الْقَدَرُ. وَهَذَا الثَّانِي أَظْهَرُ، وَعَلَيْهِ شَرْحُ ابْنِ بَطَّالٍ وَغَيْرِهِ، وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَهُوَ وَإِنْ رَجَّحَهُ بَعْضُهُمْ فَلَيْسَ بِجَيِّدٍ؛ إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَطَلَبَ الدُّنُوَّ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْقَدَرُ الَّذِي كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَوَّلِ الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ كَانَ قَدَرٌ رَمِيَةٌ، فَلِذَلِكَ طَلَبَهَا، وَلَكِنْ حَكَى ابْنُ بَطَّالٍ عَنْ غَيْرِهِ أَنَّ الْحِكْمَةَ فِي أَنَّهُ لَمْ يَطْلُبْ دُخُولَهَا؛ لِيُعْمِيَ مَوْضِعَ قَبْرِهِ، لِثَلَا تَعْبُدَهُ الْجُهَّالُ مِنْ مِلَّتِهِ. انْتَهَى.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ سُرُّ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ لَمَّا مَنَعَ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ دُخُولِ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ، وَتَرَكَهُمْ فِي الثَّيِّهِ أَرْبَعِينَ سَنَةً إِلَى أَنْ أَفْنَاهُمُ الْمَوْتَ، فَلَمْ يَدْخُلِ الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ مَعَ يَوْشَعَ إِلَّا أَوْلَادُهُمْ، وَلَمْ يَدْخُلْهَا مَعَهُ أَحَدٌ مِمَّنْ امْتَنَعَ أَوَّلًا أَنْ يَدْخُلَهَا، كَمَا سَيَأْتِي شَرْحُ ذَلِكَ فِي أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ.

وَمَاتَ هَارُونُ، ثُمَّ مُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَبْلَ فَتْحِ الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ عَلَى الصَّحِيحِ، كَمَا سَيَأْتِي وَاضِحًا أَيْضًا.

(١) انظر: «الاختيارات الفقهية» (ص ١٤١).

فَكَأَنَّ مُوسَى لَمْ يَتَهَيَّأْ لَهُ دُخُولُهَا لَعَلَّيَةِ الْجَبَّارِينَ عَلَيْهَا، وَلَا يُمْكِنُ نَبْشُهُ بَعْدَ ذَلِكَ، لِيُنْقَلَ إِلَيْهَا طَلَبُ الْقُرْبِ مِنْهَا؛ لِأَنَّ مَا قَارَبَ الشَّيْءُ يُعْطَى حُكْمَهُ.
وَقِيلَ: إِنَّمَا طَلَبَ مُوسَى الدُّنُوَّ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ يُدْفَنُ حَيْثُ يَمُوتُ، وَلَا يُنْقَلُ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ مُوسَى قَدْ نَقَلَ يُوسُفَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ مَعَهُ لَمَّا خَرَجَ مِنْ مِصْرَ، كَمَا سَيَأْتِي ذَلِكَ فِي تَرْجُمَتِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَهَذَا كُلُّهُ بِنَاءٌ عَلَى الْإِحْتِمَالِ الثَّانِي. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.
هَذَا أَيْضًا يُؤَيِّدُ أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَطْلُبِ الدُّخُولَ لِلْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ؛ خَوْفًا مِنَ الْجَبَّارِينَ، لِأَنَّهُ لَوْ مَاتَ هُنَاكَ، وَالْجَبَّارُونَ أَعْدَاءُ لَهُ، لَنَبَشَوْهُ، وَأَحْرَقَوْهُ، وَمَثَلُوا بِهِ، فَلِذَلِكَ قَالَ: قَرَّبَ الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ رَمِيَّةً بِحَجَرٍ.
ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَاخْتَلَفَ فِي جَوَازِ نَقْلِ الْمَيِّتِ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ، فَقِيلَ: يُكْرَهُ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ مِنْ تَأْخِيرِ دَفْنِهِ وَتَعْرِيزِهِ لَهْتِكَ حُرْمَتِهِ.

وَقِيلَ: يُسْتَحَبُّ. وَالْأَوَّلَى تَنْزِيلُ ذَلِكَ عَلَى حَالَتَيْنِ: فَالْمَنْعُ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ غَرَضٌ رَاجِحٌ؛ كَالدَّفْنِ فِي الْبَقَاعِ الْفَاضِلَةِ، وَتَخْتَلِفُ الْكِرَاهَةُ فِي ذَلِكَ فَقَدْ تَبَلَّغَ التَّحْرِيمُ، وَالِاسْتِحْبَابُ حَيْثُ يَكُونُ ذَلِكَ بِقُرْبِ مَكَانٍ فَاضِلٍ، كَمَا نَصَّ الشَّافِعِيُّ عَلَى اسْتِحْبَابِ نَقْلِ الْمَيِّتِ إِلَى الْأَرْضِ الْفَاضِلَةِ؛ كَمَكَّةَ وَغَيْرِهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يَجُوزُ الدَّعَاءُ لِلْإِنْسَانِ بِالمَوْتِ فِي الْمَدِينَةِ؟
الْجَوَابُ: لَا بِأَسَى بِذَلِكَ، لَكِنَّ الدَّعَاءَ بِحُسْنِ الْخَاتِمَةِ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَتَقَبَّلُ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَيَكُونُ مَوْتُهُ هُنَاكَ، وَلَا يَكُونُ عَمَلُهُ صَالِحًا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩- باب الدفن بالليل. وَدُفِنَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَيْلاً ^(١).

١٣٤٠- حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ عَلَى رَجُلٍ بَعْدَ مَا دُفِنَ بِلَيْلَةٍ، قَامَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ، وَكَانَ سَأَلَ عَنْهُ فَقَالَ: «مَنْ هَذَا؟» فَقَالُوا: فَلَانٌ دُفِنَ الْبَارِحَةَ، فَصَلُّوا عَلَيْهِ ^(٢).

قد سبق الكلام على هذا الحديث.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٠- باب بناء المسجد على القبر.

١٣٤١- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا اشْتَكَى النَّبِيُّ ﷺ ذَكَرْتُ بَعْضَ نِسَائِهِ كَنِيْسَةً رَأَيْتُهَا بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ يُقَالُ لَهَا مَارِيَّةُ، وَكَانَتْ أُمُّ سَلَمَةَ وَأُمُّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَتَتَا أَرْضَ الْحَبَشَةِ، فَذَكَرَتَا مِنْ حُسْنِهَا وَتَصَاوِيرِ فِيهَا، فَرَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: «أُولَئِكَ إِذَا مَاتَ مِنْهُمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، ثُمَّ صَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّورَةَ، أُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ» ^(٣).

بناء المسجد على القبر الواحد أو الجماعة محرَّم لا شك فيه، وصاحبه معرض لللعنة -والعياذُ بالله- لأن النبي ﷺ قَالَ: «لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» ^(٤).

(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٣/ ٢٠٧)، وأسنده في باب موت يوم الاثنين (١٣٨٧)، من طريق وهيب، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، في حديث موت أبي بكر، وفيه: «ودفن قبل أن يصبح». انظر «تغليق التعليق» (٢/ ٤٨٤).

(٢) رواه مسلم بنحوه (٢/ ٦٥٨) (٩٥٤).

(٣) رواه مسلم (١/ ٣٧٥) (٥٢٨) (١٦).

(٤) تقدم تخريجه.

وَيَجِبُ أَنْ يُهْدَمَ هَذَا الْمَسْجِدُ، وَلَا تَصَحُّ الصَّلَاةُ فِيهِ^(١)؛ لَأَنَّهُ أَشَدُّ مِنْ مَسْجِدِ الضَّرَارِ الَّذِي قَالَ اللَّهُ فِيهِ لِلنَّبِيِّ ﷺ: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَمَسْجِدُ أُسُسٍ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ [البقرة: ١٠٨].

أما إذا كان المسجد هو الأول، ودُفِنَ فِيهِ أَحَدٌ فَالْوَاجِبُ نَبْشُ هَذَا الْقَبْرِ، وَدَفْنُهُ مَعَ النَّاسِ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ فَالصَّلَاةُ فِيهِ صَحِيحَةٌ بِشَرَطِ أَلَا يَكُونَ الْقَبْرُ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ فِي قِبْلَتِهِ^(٢)، فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَلَا يَصِحُّ الْإِتِّجَاهُ إِلَى الْقَبْرِ أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ، لِحَدِيثِ أَبِي مَرْثِدٍ الْغَنَوِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تُصَلُّوا إِلَى الْقُبُورِ، وَلَا تَقْعُدُوا عَلَيْهَا»^(٣).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧١- بَابُ مَنْ يَدْخُلُ قَبْرَ الْمَرْأَةِ.

١٣٤٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ، حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا هِلَالُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: شَهِدْنَا بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ عَلَى الْقَبْرِ، فَرَأَيْتُ عَيْنَيْهِ تَدْمَعَانِ فَقَالَ: «هَلْ فِيكُمْ مِنْ أَحَدٍ لَمْ يَقَارِفِ اللَّيْلَةَ؟» فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَنَا. قَالَ: «فَانْزِلْ فِي قَبْرِهَا» فَزَلَّ فِي قَبْرِهَا، فَقَبَّرَهَا. قَالَ ابْنُ مَبَارَكٍ: قَالَ فُلَيْحٌ: أَرَاهُ يَعْنِي الذَّنْبَ^(٤).

(١) تقدم نقل الإجماع على هذا.

(٢) أضاف الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ فِي إجابة سؤال سُئِلَ: إِذَا خَافَ الْإِنْسَانُ فِتْنَةً فَإِنَّهُ يَتَجَنَّبُ ذَلِكَ، كَأَن يَكُونَ هَذَا الرَّجُلُ لَهُ قِيَمَتُهُ فِي الْمَجْتَمَعِ، وَإِذَا صَلَّى فِيهِ أَفْتِنَ النَّاسَ، فَحَيْثُ لَا يَصِلُ فِيهِ.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بِصِيغَةِ الْجَزْمِ، وَوَصَلَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي «مُسْتَخْرَجِهِ»، قَالَ: أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ هُوَ ابْنُ سَفْيَانَ، حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ مُوسَى، أَنَبَانَا عَبْدُ اللَّهِ؛ يَعْنِي: ابْنَ الْمُبَارَكِ، عَنْ فُلَيْحِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: شَهِدْنَا بِنْتَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ... الْحَدِيثُ، وَفِي آخِرِهِ، قَالَ فُلَيْحٌ: ظَنَنْتُ أَنَّهُ يَعْنِي الذَّنْبَ.

وَانْظُرْ: «تَغْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ» (٢/ ٤٨٥)، وَ«فَتْحُ الْبَارِي» (٣/ ٢٠٩).

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﴿وَلَيَقْتَرِفُوا﴾ [الأنعام: ١١٣]. أَي لِيَكْتَسِبُوا.

﴿قَوْلُهُ: «أَرَاهُ» -بِضْمِ الْهَمْزَةِ- . أَي: أَظُنُّهُ، وَأَمَّا بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ «أَرَاهُ» فَبِمَعْنَى: أَعْلَمُهُ وَأَبْصَرَهُ.

وَكَانَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ يُرَجِّحُ أَنْ مَعْنَى «لَمْ يَقَارِفْ» أَي: الذَّنْبَ، وَلَكِنْ هَذَا بَعِيدٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى؛ إِذْ كَيْفَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ يَقُولُ: مَنْ لَمْ يَذْنِبِ الْبَارِحَةَ؟ ثُمَّ يَتَقَدَّمُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَيَقُولُ: أَنَا.

وَإِنْ كَانَ السُّؤَالُ لِنَفِي الذَّنْبِ فَأَقْرَبُ النَّاسِ لِنَفِي الذَّنْبِ تِلْكَ اللَّيْلَةَ هُوَ الرَّسُولُ ﷺ. قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ٢٠٩):

﴿قَوْلُهُ: «بَابٌ مَنْ يَدْخُلُ قَبْرَ الْمَرْأَةِ». أوردَ فِيهِ حَدِيثُ أَنَسٍ فِي دَفْنِ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَنَزُولِ أَبِي طَلْحَةَ فِي قَبْرِهَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ مُسْتَوْفَى فِي بَابِ الْمَيِّتِ يُعَذَّبُ بِبَعْضِ بَكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ.

﴿قَوْلُهُ: «قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ». تَقَدَّمَ هُنَاكَ أَنَّ الْإِسْمَاعِيلِيَّ وَصَلَهُ مِنْ طَرِيقِهِ، وَوَقَعَ فِي رَوَايَةِ أَبِي الْحَسَنِ الْقَاسِمِيِّ هُنَا: قَالَ أَبُو الْمُبَارَكِ بِلَفْظِ الْكُنْيَةِ، وَنَقَلَ أَبُو عَلِيٍّ الْجَيَّانِيُّ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: أَبُو الْمُبَارَكِ كُنْيَةُ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ؛ يَعْنِي: رَوَايَ الطَّرِيقِ الْمَوْصُولَةِ، وَتَعَقُّبَهُ بِأَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ سِنَانٍ يُكْنَى أبا بَكْرٍ بَغَيْرِ خِلَافٍ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ، وَالصَّوَابُ ابْنُ الْمُبَارَكِ، كَمَا فِي بَقِيَةِ الطَّرِيقِ.

﴿قَوْلُهُ: «﴿وَلَيَقْتَرِفُوا﴾﴾. لِيَكْتَسِبُوا. ثَبَتَ هَذَا فِي رَوَايَةِ الْكُشْمِيهَنِيِّ، وَهَذَا تَفْسِيرُ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ، مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْهُ، قَالَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَيَقْتَرِفُوا﴾ مَا هُمْ مُقْتَرِفُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأنعام: ١١٣]. لِيَكْتَسِبُوا مَا هُمْ مُكْتَسِبُونَ.

وَفِي هَذَا مَصِيرٌ مِنَ الْبُخَارِيِّ إِلَى تَأْيِيدِ مَا قَالَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ فُلَيْحٍ، أَوْ أَرَادَ أَنْ يُوجِّهَ الْكَلَامَ الْمَذْكُورَ، وَأَنَّ لَفْظَ الْمَقَارَفَةِ فِي الْحَدِيثِ أُريدَ بِهِ مَا هُوَ أَخْصَصُ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ الْجَمَاعُ. اهـ.

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللهُ فِي «الفتح» (٣/ ١٥٨-١٥٩):

«قوله: «لم يقارف». بقاف وفاء، وزاد ابنُ المبارك، عن فُلَيْحٍ: أراه يعني الذَّنْبَ، ذكره المصنّفُ في بابٍ مَنْ يَدْخُلُ قَبْرَ الْمَرْأَةِ تَعْلِيْقًا، وَوَصَلَهُ الْإِسْمَاعِيلِي، وَكَذَا سُرِيحُ بْنُ النَّعْمَانِ، عَنْ فُلَيْحٍ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ عَنْهُ.

وقيل: معناه: لم يجامع تلك الليلة. وبه جَزَمَ ابْنُ حَزْمٍ، وقال: معاذَ اللهِ أَنْ يَتَبَجَّحَ أَبُو طَلْحَةَ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِأَنَّهُ لَمْ يَذْنِبْ تِلْكَ اللَّيْلَةَ. انتهى.

ويقوّيه أن في رواية ثابتٍ المذكورة بلفظ: «لا يَدْخُلُ الْقَبْرَ أَحَدٌ قَارَفَ أَهْلَهُ الْبَارِحَةَ» فَتَنَحَّ عَثْمَانُ.

وحُكِيَ عَنِ الطَّحَاوِيِّ أَنَّهُ قَالَ: لَمْ يَقَارِفْ. تصحيفٌ، والصوابُ: لَمْ يَقَاوِلْ؛ أَي: لَمْ يَنَازِعْ غَيْرَهُ الْكَلَامَ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْرَهُونَ الْحَدِيثَ بَعْدَ الْعِشَاءِ، وَتُعْقَبُ بِأَنَّهُ تَغْلِيظٌ لِلثَّقَةِ بِغَيْرِ مُسْتَنَدٍ، وَكَأَنَّهُ اسْتَبْعَدَ أَنْ يَقَعَ لِعَثْمَانَ ذَلِكَ لِحَرَصِهِ عَلَى مِرَاعَةِ الْخَاطِرِ الشَّرِيفِ.

ويجانبُ عنه باحتمالُ أَنْ يَكُونَ مَرَضُ الْمَرْأَةِ طَالًا، وَاحْتِاجُ عَثْمَانَ إِلَى الْوِقَاعِ وَلَمْ يَظَنَّ عَثْمَانُ أَنَّهَا تَمُوتُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، وَلَيْسَ فِي الْخَبَرِ مَا يَقْتَضِي أَنَّهُ وَقَعَ بَعْدَ مَوْتِهَا، بَلْ وَلا حِينَ احْتِضَارِهَا، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللهِ تَعَالَى. اهـ.

الأقربُ - والله أعلم - أَنَّ الْمَعْنَى: لَمْ يَجَامِعْ، وَلَيْسَ فِيهِ تَبَكُّيْتُ لِعَثْمَانَ رَحِمَهُ اللهُ حَيْثُ ظَنَّ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَبْكِيَ عَثْمَانَ، إِذْ كَيْفَ يَسْتَمْتِعُ بِزَوْجَتِهِ الْآخَرَى وَزَوْجَتَهُ بِنْتُ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَرَضِهَا^(١).

(١) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللهُ: علل بعض العلماء عدم نزول الذي جامع في ليلته القبر بأنه ربما يذكّره الشيطان بما كان منه في تلك الليلة؟ فأجاب رَحِمَهُ اللهُ: إن هذا ضعيف؛ لأن الحقيقة أن الأمر بالعكس، فالواحد إذا أبطأ عن الجماع صار أشد شوقاً له.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٢- بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الشَّهِيدِ.

١٣٤٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مَنْ قَتَلَى أَحَدًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ يَقُولُ: «أَيُّهُمْ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ؟» فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ وَقَالَ: «أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» وَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ فِي دِمَائِهِمْ، وَلَمْ يُغَسَّلُوا وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ^(١).

[الحديث: ١٣٤٣- أطرافه في: ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٥٣،

[٤٠٧٩].

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الشَّهِيدِ». أَعْلَمَ أَنَّ الشُّهَدَاءَ أَقْسَامٌ، هِيَ: شَهِيدُ الْمَعْرَكَةِ، وَشَهِيدُ الْقَتْلِ ظُلْمًا، وَشَهِيدُ الْمَرَضِ الَّذِي عَيَّنَهُ الشَّرْعُ، وَجَعَلَهُ شَهَادَةً: فَأَمَّا شَهِيدُ الْمَعْرَكَةِ فَإِنَّهُ لَا شَكَّ أَنَّهُ لَا يُغَسَّلُ، وَلَا يُكْفَنُ، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ، وَيُدْفَنُ فِي ثِيَابِهِ وَدِمَائِهِ، كَمَا يَفِيدُ هَذَا الْحَدِيثُ.

وَأَمَّا شَهِيدُ الظُّلْمِ الَّذِي قَالَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ دُونَ نَفْسِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قَتَلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ»^(٢).

وَفِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَ رَجُلٌ يَرِيدُ أَخْذَ مَالِي؟ قَالَ: «فَلَا تُعْطِهِ

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ٢١٠): قَوْلُهُ: وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ. هُوَ مُضْبُوطٌ فِي رَوَاتِنَا بِفَتْحِ اللَّامِ، وَهُوَ اللَّاتِقُ بِقَوْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ: وَلَمْ يُغَسَّلُوا، وَسَيَأْتِي بَعْدَ بَابَيْنِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنِ اللَّيْثِ بِلَفْظٍ: وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يُغَسَّلْهُمْ. وَهَذِهِ بِكسْرِ اللَّامِ، وَالْمَعْنَى: وَلَمْ يَفْعَلْ بِذَلِكَ بِنَفْسِهِ، وَلَا بِأَمْرِهِ. اهـ

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٧٧٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٤٢١)، وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٤٨٠)، وَمُسْلِمٌ (١/ ١٢٥) (١٤١) (٢٢٦) بِلَفْظٍ: «مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ» فَقَطْ.

وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ: صَحِيحٌ.

مالك قال: أَرَأَيْتَ إِنْ قَاتَلَنِي؟ قَالَ: «قَاتِلْهُ» قَالَ: أَرَأَيْتَ أَنْ قَتَلَنِي؟ قَالَ: «فَأَنْتَ شَهِيدٌ»
 قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتَهُ؟ قَالَ: «هُوَ فِي النَّارِ»^(١).

فَجَعَلَهُ ﷺ شَهِيدًا؛ لِأَنَّهُ مَقْتُولٌ ظَلَمًا، فَهَذَا قَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِيهِ، أَيْلَحَقُ
 بِالشَّهِيدِ الْمَقْتُولِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ بِالشَّهِيدِ الْآخِرِ الَّذِي نَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ الْآنَ، وَهُوَ شَهِيدُ
 الْمَرَضِيِّ؛ كَالْمَطْعُونِ وَالْمَبْطُونِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؟^(٢).

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ يَلْحَقُ بِشَهِيدِ الْمَرَضِيِّ، وَأَنَّهُ يُغَسَّلُ، وَيُكَفَّنُ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ كَسَائِرِ
 الْأَمْوَاتِ؛ وَالْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّ هَذَا يُلْحَقُ بِشَهِيدِ الْمَعْرَكَةِ^(٣)، وَلَكِنْ هَذَا
 ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ شَهِيدَ الْمَعْرَكَةِ بِذَلِكَ نَفْسَهُ لِإِعْلَاءِ كَلِمَةِ اللَّهِ، وَدَخَلَ غَمَارَ الْمَقَاتِلَةِ
 بِاخْتِيَارِهِ طَلِبًا لِثَوَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَمَّا الْمَقْتُولُ ظَلَمًا فَلَيْسَ كَذَلِكَ وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُسَوَّى
 بِالْأَوَّلِ أَبَدًا؛ لِاخْتِلَافِ النِّيَّةِ بَيْنَهُمَا اخْتِلَافًا بَيِّنًا ظَاهِرًا.

إِذَنْ: مَرَادُ الْبُخَارِيِّ فِي هَذَا شَهِيدُ الْمَعْرَكَةِ فِيمَا يَظْهَرُ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ٢٠٩-٢١٠):

«قَوْلُهُ: «بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الشَّهْدَاءِ». قَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ: أَرَادَ بِأَبٍ حَكَمَ
 الصَّلَاةِ عَلَى الشَّهِيدِ، وَلِذَلِكَ أَوْرَدَ فِيهِ حَدِيثَ جَابِرٍ الدَّالَّ عَلَى نَفْيِهَا، وَحَدِيثَ عُقْبَةَ
 الدَّالَّ عَلَى إِثْبَاتِهَا.

قَالَ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِأَبٍ مَشْرُوعِيَّةُ الصَّلَاةِ عَلَى الشَّهِيدِ فِي قَبْرِهِ، لَا قَبْلَ
 دَفْنِهِ عَمَلًا بِظَاهِرِ الْحَدِيثَيْنِ.

قَالَ: وَالْمَرَادُ بِالشَّهِيدِ قَتِيلُ الْمَعْرَكَةِ فِي حَرْبِ الْكُفَّارِ. انْتَهَى.

وَكَذَا الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ بَعْدُ: مَنْ لَمْ يَرِ غَسْلَ الشَّهِيدِ. وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمَرَأَةِ

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١/ ١٢٤) (١٤٠) (٢٢٥).

(٢) انْظُرْ: «شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ» (١/ ٤٤٢)، وَ«الْبَحْرُ الرَّائِقُ» (٢/ ٢١١)، وَ«الْمَبْسُوطُ»

لِلسَّرْحَسِيِّ (٢/ ٥١)، وَ«بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ» (١/ ٣٢٢).

(٣) انْظُرْ: «الْمَبْدَعُ» (٢/ ٢٣٨)، وَ«الْإِنْصَافُ» (٢/ ٥٠٣)، وَ«الْمَغْنِي» (١٢/ ٢٤٩، ٢٥٠).

والرجل صغيراً أو كبيراً، حرّاً أو عبداً، صالحاً أو غير صالح.
 وخرَجَ بقوله: المعركة مَنْ جُرِحَ في القتالِ، وعاش بعد ذلك حياةً مُستقرةً.
 وخرَجَ بحربِ الكفارِ مَنْ مات بقتالِ المسلمين كأهلِ البغي.
 وخرَجَ بجميعِ ذلك مَنْ سُمي شهيداً بسببِ غيرِ السببِ المذكورِ، وإنما يقالُ له:
 شهيدٌ بمعنى ثوابِ الآخرة، وهذا كُلُّهُ على الصحيحِ من مذاهبِ العلماءِ. اهـ.
 في هذا الحديثِ من الفوائدِ: الجمعُ بينِ الرجلينِ في ثوبٍ واحدٍ، لكنَّ هذا
 مشروطٌ بما لو شقَّ طلبُ الكفنِ لكلِّ واحدٍ منهم.
 ومن فوائدِ هذا الحديثِ: أن الشهيدَ يُدفنُ في ثيابه، وفي دمِهِ، ولا يُغسَلُ، ولا
 يُغسَلُ دمه.

واستدلَّ بعضُ أهلِ العلمِ بهذا الحديثِ على أن دمَ الآدميِّ طاهرٌ؛ لأنه لو كان
 نجساً لَوَجَبَ غسلُهُ؛ إذ لا يجوزُ أن يُدفنَ الميتُ مع شيءٍ نجسٍ، وهذه المسألةُ فيها
 خلافٌ، لكنَّ الخلافَ فيها قليلٌ؛ إذ إنَّ أكثرَ العلماءِ على أن دمَ الآدميِّ نجسٌ.
 وذهبَ بعضُ العلماءِ إلى أن دمَ الآدميِّ طاهرٌ إلا ما خرَجَ من السيلينِ؛ القبلِ أو الدُّبرِ.
 وهذا أصحُّ؛ لأن الأصلَ في الأشياءِ الطهارةُ حتى يقومَ دليلٌ على النجاسةِ.
 وأما ما ورد من غسلِ فاطمةَ دَمِ النبي ﷺ في أحدٍ^(١) فلا يتعينُ أن يكونَ ذلك
 للنجاسةِ، بل هو لإزالةِ الأذى، كما يغسَلُ الإنسانُ جسَمَهُ من الأذى الذي يلحقه من
 بولٍ أو نحوه.

ومن فوائدِ هذا الحديثِ: أن دفنَ الميتِ وتغسيلَهُ وما أشبهَ ذلك من فروضِ
 الكفايةِ؛ لقوله: أَمَرُ.

ومن فوائدِ هذا الحديثِ: السؤالُ عندَ الاشتباهِ، لا سيما مع قوةِ الشبهةِ، لقوله ﷺ:
 «أيهم أكثرُ أخذًا للقرآنِ؟» لأنه في الغالبِ لا بدَّ أن يكونوا متفرِّقين، فبعضُهم أخذَ
 جزءاً، وبعضُهم أخذَ جزءين، وبعضُهم أكثرَ.

(١) رواه البخاري (٤٠٧٥)، ومسلم (٣/ ١٤١٦) (١٧٩٠) (١٠١).

ومن فوائد هذا الحديث: أنه إذا وجدت صفة تفضل على صفة الكبر قدمت عليها، ولهذا لم يقل: أيهم أكبر سنًا؟ ولكنه قال: «أيهم أكثر أخذًا للقرآن».

ومن فوائده: فضيلة القرآن الذي هو كلام الله ﷻ، ولا شك أنه خير الكلام، ولذلك من كان أكثر أخذًا للقرآن فهو مُقدَّم على غيره حتى في إمامة الصلاة، فقد قال النبي ﷺ: «أقرؤهم لكتاب الله»^(١).

ومن فوائد هذا الحديث: جواز إطلاق المقتول على الشهيد؛ لأنهم قالوا: من قَتَلَ أحدٍ ولم يقولوا: شهداء أحد.

وإذا نظرنا إلى الصحابة رضي الله عنهم وسهولة كلماتهم، وألفاظهم، وعدم تعقُّبهم، وجدنا الفرق العظيم الذي بيننا وبينهم، فنحن الآن نُطلق الشهيد على من ليس بشهيد، ولا يستحق أن يكون شهيدًا، وأولئك يعدِّلون عن لفظ الشهيد إلى الوصف الذي لا إشكال ولا مَرِية فيه، وهو القتل.

ومن فوائد هذا الحديث: العمل بالإشارة المفهومة، سواء كانت من أحرص، أو من غيره؛ لقوله: «فإذا أُشير له إلى أحدهما...».

ومن فوائد هذا الحديث: جواز إجابة السلطان، والكبير، وذي السيادة، بالإشارة، مع إمكان النطق؛ لأن الصحابة كانوا يشيرون إلى الرجل إشارة وهم يخاطبون الرسول ﷺ.

لكن قد يقال: إن الإشارة هنا متعينة؛ لأنهم لو قالوا: فلانًا وهو لا يُعلم لم نستفد فلا طريق إلى العلم إلا بالإشارة.

وعليه فنقول: المخاطبة بالإشارة إذا كانت أدل على المقصود فإنها لا تعتبر قليلًا من شأن المخاطب.

ومن فوائد هذا الحديث: أن النبي ﷺ لا يعلم الغيب؛ لأنه لو كان يعلم الغيب ما سأل.

ومن فوائد هذا الحديث: إثبات يوم القيامة، وإقامة الشهادة فيه؛ لقوله: «أنا شهيد

على هؤلاء يوم القيامة»؛ يعني: يشهد أنهم قتلوا في سبيل الله، وهذه مفخرة عظيمة أن يكون ﷺ يوم القيامة محل استشهاد، وشهادة للشهداء.

ومن فوائد الحديث -وهي مهمة-: وهي التنصيص على نفي ما كانت العادة وجوده؛ لقوله: «ولم يغسلوا ولم يصل عليهم» وهذا موجود في كلام العلماء في الفقه، فقد ينفون قولاً لا حاجة إلى نفيه؛ لكن ليدفعوا قول من يقول به، فمثلاً يقولون في مسألة من المسائل التي فيها خلاف: يحرم كذا وكذا، ولا يحرم الشيء الفلاني؛ لأن بعض العلماء قال به. كقولهم مثلاً: ولا ينقض الوضوء أكل ما مست النار. فهذه لا حاجة إلى ذكرها إذا ذكرنا النواقض؛ لأن ذكر النواقض معناه أن سوى ذلك لا ينقض، لكن ينصون على ذلك دفعاً لقول من يقول: إن أكل ما مست النار ينقض الوضوء وهذا له أمثلة كثيرة.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣٤٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمًا فَصَلَّى عَلَى أَهْلِ أُحُدٍ صَلَاتَهُ عَلَى الْمَيِّتِ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمِنْبَرِ فَقَالَ: «إِنِّي فَرَطُ لَكُمْ، وَأَنَا شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ، وَإِنِّي وَاللَّهِ لَا أَنْظُرُ إِلَى حَوْضِي الْآنَ، وَإِنِّي أُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ خَزَائِنِ الْأَرْضِ أَوْ مَفَاتِيحَ الْأَرْضِ، وَإِنِّي وَاللَّهِ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تُشْرِكُوا بَعْدِي، وَلَكِنْ أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنَافَسُوا فِيهَا»^(١).

[الحديث ١٣٤٤ - أطرافه في: ٣٥٩٦، ٤٠٤٢، ٤٠٨٥، ٦٤٢٦، ٦٥٩٠].

هذا الحديث العظيم أتى به البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بعد الحديث السابق، ولكن بينهما تعارض وإشكال؛ لأن الحديث السابق فيه التصريح بأنهم لم يغسلوا ولم يصل عليهم، وهذا فيه أن النبي ﷺ خرج يوماً فصلى على أهل أُحُدٍ صَلَاتَهُ عَلَى الْمَيِّتِ، فظاهره إثبات الصلاة عليهم وهم شهداء فكيف نجمع بين الحديثين؟

(١) رواه مسلم (٢٢٩٦) (٣٠).

جمع بعضهم بأن النبي ﷺ لم يصل عليهم قبل دفنهم وصلى عليهم بعد الدفن، فتكون الصلاة المنفية هي الصلاة المعتادة التي تكون قبل الدفن، والمثبتة ما كانت بعد ذلك وهذا الجمع فيه نظر؛ لأنه لو كان هكذا لصلى عليهم النبي ﷺ فور دفنهم؛ لئلا تتأخر الصلاة عليهم كل هذه المدة، فليُطرح؛ لأنه لا وجه له.

والقول الثاني في الجمع أن المراد في هذا الحديث بصلاة الميت الدعاء، والصلاة تأتي في الشرع بمعنى الدعاء كقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾؛ يعني: ادع لهم فيكون دعا لهم بمثل: اللهم اغفر لهم وارحمهم وعافهم واعف عنهم، وأكرم نزلهم، ووسّع مدخلهم، واغسلهم بالماء والثلج والبرد إلى آخر ما جاءت به السنة^(١) مما يُدعا به في الصلاة على الميت.

وهذا الجمع كما يظهر واضح ولا تكلف فيه، ولا اعتراض عليه، وقد ورد أن ذلك كان في آخر حياته ﷺ كالمودع لهم^(٢)، والمظهر لشأنهم، وعلو مرتبتهم. ومن فوائد هذا الحديث: استعمال المنبر، وهو كذلك، فالمنبر يوم الجمعة مشروع؛ لأن الخطيب يقوم عليه فيلعو وكلما علا ازدادت رقة الصوت.

ومنها: استحباب طلب ما يرفع الصوت حتى يُسمع الحاضرين، وبناءً عليه نقول: إن مكبرات الصوت اليوم من الأمور المشروعة، وليست من الأمور المتبدعة، لكنها مشروعة لغيرها لا لذاتها، كما لو لبس الإنسان على عينه نظارة لتكبر الحرف حتى يقرأ القرآن، نقول: لبس النظارة في هذه الحال يعتبر قرينة وعبادة؛ لأنه يتوصل به إلى عبادة.

ويدل أيضًا: على طلب رفع الصوت وبلوغه مبلغًا واسعًا أن النبي ﷺ في عام حنين أمر العباس بن عبد المطلب -وكان جهوري الصوت- أن ينادي الصحابة بالرجوع إلى موضع القتال فيثبتوا^(٣).

(١) رواه مسلم (٩٦٣) (٨٥).

(٢) رواه البخاري (٤٠٤٢)، ومسلم (٢٢٩٦) (٣١).

(٣) أخرجه ابن هشام في «السيرة» (٢/ ٤٤٤، ٤٤٥)، بسند صحيح، وانظر: «زاد المعاد» (٣/ ٤٧١).

ومن فوائد هذا الحديث: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَرَطُ أُمْتِهِ؛ أَي: مَقْدَمُهُمْ ﷺ، فَهُوَ فَرَطُ
يَشْهَدُ عَلَيْنَا وَيَشْهَدُ لَنَا - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ -، وَلِهَذَا قَالَ: إِنِّي «فَرَطُكُمْ وَإِنِّي
شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ»؛ يَعْنِي: يَوْمَ الْقِيَامَةِ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ يَشْهَدُ لَنَا بِخَيْرٍ.

ومن فوائد هذا الحديث: أَنَّ حَوْضَ النَّبِيِّ ﷺ مَوْجُودٌ الْآنَ؛ لِقَوْلِهِ: «وَإِنِّي وَاللَّهِ
لَأَنْظُرَ إِلَى حَوْضِي الْآنَ»، وَلَمْ يَقُلْ: كَأَنِّي أَنْظُرُ بَلْ أَثْبَتَ النَّظَرَ وَأَكَّدَهُ بِأَنَّ وَاللَّامَ وَالْقِسْمَ؛
لَأَنَّ هَذَا أَمْرٌ غَرِيبٌ قَدْ تَسْتَبْعِدُهُ النُّفُوسُ. أَنَّ يَنْظُرَ إِلَى حَوْضٍ يَرُدُّهُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ،
فَلِمَا كَانَ هَذَا غَرِيبًا وَبَعِيدًا أَقْسَمَ ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ الْبَارُّ بِدُونِ قِسْمٍ، أَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهِ الْآنَ،
وَالْآنَ بِمَعْنَى الْوَقْتِ الْحَاضِرِ؛ وَأَخْبَرَ أَيْضًا فِي غَيْرِ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ مَنْبَرَهُ عَلَى
حَوْضِهِ ^(١). وَإِذَا أَخَذْنَا بِالظَّاهِرِ قُلْنَا: مَنْبَرُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا عَلَى حَوْضِهِ، وَلَيْسَ الْمَنْبَرُ
الَّذِي يُوضَعُ عَلَى الْحَوْضِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ ^(٢).

ومن فوائد هذا الحديث: أَنَّ مَا فَتَحَ بِشَرِيعَةِ النَّبِيِّ ﷺ كَالَّذِي فَتَحَ فِي حَيَاتِهِ تَمَامًا؛ لِقَوْلِهِ:
«أَعْطَيْتُ مَفَاتِيحَ خَزَائِنِ الْأَرْضِ أَوْ مَفَاتِيحَ الْأَرْضِ» وَمَعْلُومٌ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ فِي حَيَاتِهِ لَمْ يَفْتَحْ
إِلَّا الْجَزِيرَةَ وَمَا حَوْلَهَا مِمَّا هُوَ قَرِيبٌ جَدًّا فَالْشَّامَ وَالْعِرَاقَ وَمِصْرَ لَمْ تَفْتَحْ فِي حَيَاتِهِ ﷺ، لَكِنْ
هَذِهِ الْبِلَادُ فَتَحَتْ بِشَرِيعَتِهِ، وَرِجَالَهُ، وَخُلَفَائِهِ، فَكَأَنَّهُ هُوَ الْفَاتِحُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﷺ.

ومن فوائد هذا الحديث: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْسَمَ أَنَّهُ لَا يَخَافُ أَنْ يُشْرِكَ بَعْدَهُ؛ يَعْنِي:
أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﷺ اسْتَبْعَدَ جَدًّا أَنْ يُشْرِكَ النَّاسُ بَعْدَ أَنْ دَخَلُوا فِي دِينِ اللَّهِ
أَفْوَاجًا. وَهَذَا مِمَّا وَقَعَ فِي نَفْسِهِ وَلَا يَمْنَعُ أَنَّهُ مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ يَقَعَ فَلَا يَرُدُّ عَلَيْنَا أَنْ يَقُولَ
قَائِلٌ: إِنَّ النَّاسَ أَشْرَكُوا حَتَّى أَشْرَكُوا فِي الْجَزِيرَةِ، فَصَارَ بَعْضُهُمْ يَدْعُو النَّبِيَّ ﷺ،
وبَعْضُهُمْ يَدْعُو فَلَانًا وَفَلَانًا مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ أَوْ الْعُلَمَاءِ، وَهَذَا وَاقِعٌ حَتَّى أَنَّهُ يُشْرِكُ تَحْتَ

(١) رواه البخاري (١١٩٦، ١١٨٨، ٦٥٨٨، ٧٣٣٥)، ومسلم (١٣٩١) (٥٠٢).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦٢/٩)، و«الاستذكار» لابن عبد البر (٤٦٥/٢)، و«فتح الباري»

لابن حجر (١٠٠/٤)، و«عمدة القاري» للعيني (٢٦٢/٦).

الكعبة، ويدعى على بن الحسين في وسط المسجد الحرام فكيف نجتمع ما وقع، وبين قوله: «والله ما أخاف عليكم أن تشركوا بعدي؟».

نقول: الجمع سهل جداً، وهو أن النبي ﷺ قال: «ما أخاف» باعتبار ما في نفسه، ولم يقل: والله لا تشركوا بعدي. فلو قال: والله لا تشركوا بعدي. لصار فيه إشكال كبير، ولا دعى المشرك الآن أنه ليس بمشرك؛ لأن الرسول ﷺ أقسم أننا لن نشرك بعده، لكنه ﷺ أخبر أنه لا يخاف الشرك؛ وذلك لما وقع في نفسه في ذلك الوقت، فلا يمنع أن يقع الشرك بعد ذلك.

ومن فوائد هذا الحديث: التحذير من التنافس في الدنيا، وهي والله القاتلة فعلی الرغم من وجود التحذير منها في القرآن كما قال الله ﷻ في وصفها: ﴿لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾ فهذه خمسة أشياء حصرت في هذا المثل: وقال تعالى: ﴿كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ﴾ من حسنه، ونضارته، وثمرته، ﴿ثُمَّ يَهْبِجُ فَتَرْتُهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَمًا﴾ مقابل ذلك: ﴿وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٌ﴾ [المائدة: ٢٠]. لذلك فإن النبي ﷺ لم يخف علينا أن نشرك، لكن خاف علينا التنافس في الدنيا، والواقع أن التنافس في الدنيا هو المهلك، فإنك ترى الرجل تغريه الأماني، وتغريه المظاهر، فتجده يتمنى أن يكون له مثل فلان، وفلان، هذا في القصور، والمراكب، وغير ذلك، وربما يحاول أن يصل إلى ذلك من طرق محرمة ملتوية. فالذي خافه النبي ﷺ هو الذي وقع، وكم من أناس اغتروا بالدنيا وانهمكوا فيها فهلكوا. نسأل الله أن يحمينا وإياكم.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

٧٣- باب دفن الرجلين والثلاثة في قبر.

١٣٤٥ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أَحَدٍ.

جمع الأموات في قبر واحد جائز إذا كان لحاجة مثل ضيق المكان، أو كثرة الموتى والتعب من دفن كل واحد في قبر، وأما الإجهاد والتعب في الأحياء كالذي يكون في المعارك، فإذا كان هناك حاجة فلا شك أن هذا جائز، لكن يُقَدَّمُ الأقرأ لكتاب الله. لكن إذا لم يكن هناك حاجة فهل يجوز أن يجعل اثنين فأكثر في قبر واحد؟ اختلف العلماء في هذا بعد اتفاقهم على أنه خلاف السنة ^(١).

فمنهم من قال: إنه يحرم دفن اثنين فأكثر في قبر واحد ومنهم من قال: إنه يكره. والصحيح: التحريم، وأنه لا يجوز أن يدفن اثنان فأكثر في قبر واحد إلا عند الحاجة، أو الضرورة؛ لأن هذه هي سنة المسلمين، لكن إذا كانت هناك ضرورة فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها.

فإن قيل: هل يجوز أن يدفن رجل مع امرأة في قبر واحد؟

فالجواب: يجوز إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وإن كان الرجل أجنبيًّا عن المرأة؛ لأنه إذا مات الإنسان سقط التكليف، ولكن قال فقهاؤنا رحمهم الله: يجعل بين كل واحد والآخر حاجزًا من تراب ^(٢).

(١) انظر هذه المسألة في: «الأم» للإمام الشافعي (١/٢٧٧)، و«المغني» (٣/٥١٣)، و«الكافي في فقه ابن حنبل» لابن قدامة (١/٢٦٩)، و«المجموع» للنووي (٥/٢٤١)، وما بعدها، و«المهذب» للشيرازي (١/١٣٦)، و«المبدع» لابن مفلح (٢/٢٧٥)، و«بدائع الصنائع» للكاساني (١/٣١٩)، و«الإنصاف» للمرداوي (٢/٥٥١).

(٢) انظر: «المغني» (٣/٥١٣).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤ - بَابُ مَنْ لَمْ يَرِ غَسْلَ الشَّهْدَاءِ.

١٣٤٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ادْفِنُوهُمْ فِي دِمَائِهِمْ». يَعْنِي: يَوْمَ أُحُدٍ، وَلَمْ يُغَسَّلُوهُمْ.

يقوله: «بَابُ مَنْ لَمْ يَرِ غَسْلَ الشَّهْدَاءِ». أشار المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ بهذه الترجمة إلى أن المسألة خلافية؛ لقوله: من لم ير.

والمراد بالشهيد هنا شهيد المعركة لا الشهيد الذي له حكم الشهداء بدون مغفرة. كالمقتول ظلماً، والمطعون، والمبطون^(١)، وما أشبه ذلك، وقد أمر النبي ﷺ أن يدفنوا في دمائهم؛ يعني: لا تُغسل الدماء التي في ثيابهم، ولكن يُشكّل هذا إذ كيف يُدفنون بالدماء والدماء نجسة، ولا يجوز أن يُكفّن الميت بكفن نجس، فكيف يُدفنون في ثيابهم النجسة؟

قال بعض أهل العلم: دمُ الشهيد عليه معفو عنه. فلو انفصل فهو نجس يغسل. فمثلاً: لو سال دم الشهيد على إنسان حيٍّ فإنه يجب عليه أن يغسله. وقال آخرون: بل هذا دليل على أن دم الآدمي طاهر؛ لأنه ليس هناك دليل على أن دماء الآدميين نجسة، وما زال الناس يصلون في دمائهم وفي جراحاتهم. وأيضاً: إذا كان العضو إذا فُصل من الإنسان فهو طاهر؛ لأن ميته طاهرة فإن الدم يكون طاهراً^(٢).

(١) روى البخاري (٢٤٨٠)، ومسلم (١٤١) (٢٢٦)، عن عبد الله بن عمرو، أن النبي ﷺ قال: «من قتل دون ماله فهو شهيد»، وروى البخاري (٥٧٣٣)، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «المبطون شهيد، والمطعون شهيد».

(٢) انظر: «المبدع» لابن مفلح (٢٤٧/١)، و«الإنصاف» للمرداوي (٤٢٨/١)، و«كشف القناع» للبهوتي (١٩١/١).

وهذا القول أقرب إلى الصواب: أن دم الآدمي طاهر، ومن زعم أنه نجس فعليه الدليل؛ لأنه ما زال الناس تصيهم الجراحات والرعاف ولم ينقل أنهم أُلزموا بغسله. وأما تغسيل فاطمة عليها السلام لرسول الله ﷺ يوم أحد ^(١) فليس هذا من أجل النجاسة وإنما كان من أجل إزالة الأذى؛ لأن الدم كان على وجهه ﷺ وليس فيه دليل على النجاسة.

وقوله: «ولم يغسلهم». هذا هو الشاهد في هذا الحديث.
قال ابن حجر رحمته الله تعالى:

قوله: «باب من لم ير غسل الشهداء». في نسخة: الشهيد بالإفراد، أشار بذلك إلى ما روي عن سعيد بن المسيب أنه قال: يغسل الشهيد؛ لأن كل ميت يُجَنَّبُ فيجب غسله، حكاه ابن المنذر قال: وبه قال الحسن. ورواه ابن أبي شيبة عنهما أي: عن سعيد والحسن.

وحكى عن ابن سريج من الشافعية، وعن غيره، وهو من الشذوذ.
[نعم هذا من الشذوذ بلا شك، وأما قوله: إن كل ميت يجنب، فغير صحيح، فربما يموت الإنسان وهو لم يكن عليه جنابة منذ زمن فكيف نقول: كل ميت يجنب؟! إلا إذا أراد أن كل ميت يلزمه الغسل كالجنب.

ونقول في مسألة الشهيد: إنه مُسْتَنَى من الغسل، وإلا فلا شك أن الميت يجب غسله، كما قال النبي ﷺ في الذي وقصته ناقته يوم عرفة: «اغسلوه بهاء وسدر» ^(٢). وقال للاتي يغسلن ابنته: «اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً أو أكثر من ذلك إن رأيتم ذلك» ^(٣) ^(٤).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) ما بين المعقوفين من كلام الشيخ الشارح رحمته الله.

وقد وقع عند أحمد من وجه آخر عن جابر، أن النبي ﷺ، قال في قتل أحد: «لا تغسلوهم فإن كل جرح، أو كل دم يفوح مسكاً يوم القيامة» ولم يصلّ عليهم. فبيّن الحكمة في ذلك.

ثم أورد المصنف حديث جابر المذكور قبل مختصراً بلفظ ولم يغسلهم، واستدل بعمومه على أن الشهيد لا يغسل، حتى ولا الجنب والحائض.

[يعني: حتى ولو كان جنباً أو حائضاً] ^(١).

وهو الأصح عند الشافعية.

وقيل: يغسل للجنب لا بنية غسل الميت؛ لما روي في قصة حنظلة بن الراهب أن الملائكة غسلته يوم أحد لما استشهد وهو جنب، وقصته مشهورة رواها ابن إسحاق وغيره.

وروى الطبراني وغيره من حديث ابن عباس بإسناد لا بأس به عنه أنه قال: أصيب حمزة بن عبد المطلب، وحنظلة بن الراهب وهما جنب، فقال رسول الله ﷺ: «رأيت الملائكة تغسلهما» غريب في ذكر حمزة، وأجيب: بأنه لو كان واجباً ما اكتفى فيه بغسل الملائكة، فدل على سقوطه عمن يتولى أمر الشهيد والله أعلم. انتهى كلام ابن حجر ^(٢).

على كل حال: لو صح هذا الحديث فلا دلالة فيه؛ لأن تغسيل الملائكة لهذا الشهيد ليس كتغسيل الأحياء من بني آدم، بل هذا يعتبر كرامة له فقط.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥ - باب من يقدم في اللحد. وَسُمِّيَ اللَّحْدَ لِأَنَّهُ فِي نَاحِيَةٍ.

وَكُلُّ جَائِرٍ مُلْحِدٌ. ﴿مُلْحِدًا﴾ [البقرة: ٢٢]. وَلَوْ كَانَ مُسْتَقِيمًا كَانَ ضَرِيحًا.

(١) ما بين المعقوفين من كلام الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) «فتح الباري» (٢١٢/).

قوله: «ولو كان مستقيماً»؛ أي: في الوسط، وهنا لحد وشق، فاللحد يكون في جانب ويكون في جانب القبلة، والشق أو الضريح يكون في الوسط، ولا ينبغي الشق إلا إذا دعت الحاجة إليه، مثل أن تكون الأرض رملية ولا يمكن أن تتماسك، فهنا لو حفرنا اللحد في جانب القبر لانهاه الرمل، ففي هذه الحالة يُحفر في الوسط ثم يحاط بلبن؛ لئلا ينهال الرمل عليه، ويُجعل الميت بين اللبن ويسقف بلبن آخر ثم يدفن.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣٤٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أَحَدٍ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ثُمَّ يَقُولُ: «أَيُّهُمْ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ؟». فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ، وَقَالَ: «أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ». وَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ بِدِمَائِهِمْ وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ وَلَمْ يُعَسِّلَهُمْ.

١٣٤٨ - وَأَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لِقَتْلَى أَحَدٍ: «أَيُّ هَؤُلَاءِ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ؟». فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى رَجُلٍ قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ قَبْلَ صَاحِبِهِ. وَقَالَ جَابِرٌ: فَكُنَّ أَبِي وَعَمِّي فِي نَمِرَةٍ وَاحِدَةٍ. وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ^(١).

قوله: «في ثوب واحد». هذا مشكل؛ لأننا لو أخذنا بظاهره لكان يقتضي أن يُلف الرجلان في ثوب واحد، ومن المعلوم أن النبي ﷺ أمر بدفنهم في ثيابهم، فكل إنسان كان في ثوبه، ومن المعلوم قطعاً أن كل إنسان عنده ثوب يستر به عورته، فإن كانت هذه اللفظة محفوظة فإما أن يكون الرسول ﷺ يلفهم في لفافة غير ثيابهم.

(١) قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ في «التعليق» (٢/ ٤٨٥): قوله: وقال سليمان بن كثير: حدثني الزهري، حدثني من سمع جابرًا. قال الذهلي في «الزهریات»: ثنا محمد بن كثير، ثنا سليمان بن كثير، به.

ولما أن تكون اللفظة غير محفوظة وأن صوابها: في قبر واحد.

وإذا قلنا: في قبر واحد زال الإشكال.

والظاهر - والله أعلم -: أن الاحتمال الأول ضعيف أنه يلف الاثنين في ثوب واحد؛ لأن الثياب كانت في هذا الوقت قليلة، حتى إن مصعب بن عمير رضي الله عنه لم يوجد معه إلا بردة إن غطوا بها رأسه بدت قدماء، وإن غطوا بها قدميه بدا رأسه ^(١).

قال ابن حجر رحمته الله في «الفتح»:

ثم ساق المصنف حديث جابر من طريق ابن المبارك عن الليث متصلًا وعن الأوزاعي منقطعًا؛ لأن ابن شهاب لم يسمع من جابر.

زاد ابن سعد في «الطبقات» عن الوليد بن مسلم: حدثني الأوزاعي بهذا الإسناد قال: «زملوهم بجراحهم فإني أنا الشهيد عليهم، ما من مسلم يُكَلِّم في سبيل الله إلا جاء يوم القيامة يسيل دمًا» الحديث.

وقوله في رواية الأوزاعي: «فكُفِّنَ أبي وعمي في نَمْرَةٍ». هي بفتح النون وكسر الميم، بردة من صوف أو غيره مخططة، وقال الفراء: هي دراعة فيها لوان سواد وبياض، ويقال للسحابة إذا كانت كذلك: نمرة.

وذكر الواقدي في «المغازي»، وابن سعد أنها كفنا في نمرتين، فإن ثبت حمل على أن النمرة الواحدة شُقَّتَ بينهما نصفين، وسيأتي مزيد لذلك بعد بايين، والرجل الذي كُفِّنَ معه في النمرة كأنه هو الذي دُفِنَ معه كما سيأتي الكلام على تسميته بعد باب ^(٢). اهـ
وقوله: «وقال سليمان بن كثير: حدثني الزهري، حدثني من سمع جابرًا رضي الله عنه». هذه الرواية الأخيرة تقتضي أن بين الزهري وجابر رجلًا، وفي الرواية الأولى عنعن فيحتمل الاتصال وعدمه.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) «فتح الباري» (٣/ ٢١٣).

وفي هذا الحديث: دليل على فضيلة القرآن، وأن صاحب القرآن مقدم في الحياة وبعد الممات؛ لأن القرآن كلام الله ﷻ، وكان أنس رضي الله عنه يقول: إذا قرأ الرجل البقرة وآل عمران جدّ فينا. أي: صار ذا جد وشرف وسيادة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٧٦ - باب الإذخر والحشيش في القبر.

١٣٤٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشَبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «حَرَّمَ اللَّهُ مَكَّةَ، فَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَا لِأَحَدٍ بَعْدِي، أَحَلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ، لَا يُخْتَلَى خَلَاهَا، وَلَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا، وَلَا تُلْتَقَطُ لُقُطَتُهَا إِلَّا لِمَعْرَفٍ». فَقَالَ الْعَبَّاسُ رضي الله عنه إِلَّا الْإِذْخَرَ. فَقَالَ: «إِلَّا الْإِذْخَرَ».

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لِقُبُورِنَا وَبُيُوتِنَا» ^(١).

وَقَالَ أَبَانُ بْنُ صَالِحٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ.. مِثْلَهُ ^(٢).

وَقَالَ مُجَاهِدٌ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: لِقَبَائِهِمْ وَبُيُوتِهِمْ ^(٣).

(١) علقه البخاري رحمته الله، بصيغة الجزم، وهو طرف من حديث يحيى عن أبي سلمة، عنه في قصة أبي شاة، وقد سنده في اللقطة حديث رقم (٢٤٣٤)، وغيرها من حديثه. «تغليق التعليق» (٤٨٦/٢).

(٢) علقه البخاري رحمته الله بصيغة الجزم، ووصله في «التاريخ الكبير» (١/٤٥١، ٤٥٢)، قال: ثنا عبيد بن يعيش، ثنا يونس بن بكير، ثنا محمد بن إسحاق، ثنا أبان بن صالح، عن الحسن بن مسلم يثاق، عن صفية بنت شيبة، قالت: سمعت النبي ﷺ يخطب عام الفتح، فقال: «يا أيها الناس إن الله تعالى حرم مكة، يوم خلق السموات والأرض، فهي حرام إلى يوم القيامة، لا يعضد شجرها، ولا ينفر صيدها، ولا يأخذ لقطتها إلا منشد»؛ فقال العباس: إلا الإذخر، فإنه للبيوت والقبور؛ فقال رسول الله ﷺ: «إلا الإذخر»، وكذا وصله ابن ماجه في «سننه» (٣١٠٩)، ولكن من طريق محمد بن عبد الله بن نمير عن يونس بن بكير. «تغليق التعليق» (٤٨٦/٢).

(٣) علقه البخاري رحمته الله، بصيغة الجزم، وأسنده في «جزاء الصيد» حديث رقم (١٨٣٤) مطولاً. «تغليق

[الحديث ١٣٤٩ - أطرافه في: ١٥٨٧، ١٨٣٣، ١٨٣٤، ٢٠٩٢، ٢٤٣٣، ٢٧٨٣،

٢٨٢٥، ٣٠٧٧، ٣١٨٩، ٤٣١٣].

الشاهد من هذا الحديث: أنه ﷺ أقر عمه العباس أنه للقبور والبيوت.

وفي هذا: دليلٌ على حرمة المسجد الحرام، وحرمة مكة، فحتى الشجر يكون آمناً فيها، والحيوان يكون آمناً فيها، والإنسان من باب أولى، ولهذا لم تحل مكة لأحد قبل الرسول ﷺ ولم تحل له مطلقاً، بل أُحِلَّتْ له ساعة من نهار، وهي الساعة التي تدعو الضرورة إلى القتال فيها، وقد ذكر العلماء أنها من طلوع الفجر إلى صلاة العصر، ثم عادت حرمتها كحالها قبل الفتح، مما يدل على عظم الأمن فيها، وأنه يجب أن تكون بلداً آمناً، حتى إنه في الجاهلية كان الرجل يرى قاتل أبيه في مكة فلا يهيجه ولا يتكلم معه. فهي ^(١) بلدٌ آمنٌ كما قال ﷺ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيُخَفِّطُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾ [التكْوِين: ٦٧]. وذلك بسبب دعوة أبينا إبراهيم عليه السلام حيث قال: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا﴾ [التكْوِين: ٣٥]. لكن كيف يكون الإذخر في القبور وفي البيوت، وللقين والصاغة؟

نقول: أما في القبور فقالوا: إنه إذا صف اللبن على الميت نجعل في خلال اللبن الإذخر؛ لأن الإذخر نبات لين طويل.

وأما استعماله في الصاغة؛ فلأن الإذخر إذا يبس صار سريع الاشتعال، وكذلك بالنسبة للقين، وكذلك الناس يحتاجون إلى وقود يكون سريع الاشتعال؛ لأنهم يوقدون بالزند.

أما البيوت؛ فإنهم إذا وضع الخشب، ووضع الجريد فوق الخشب جعلوا الإذخر

التعليق (٢/ ٤٨٧).

(١) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ٥٣٤)، و«تفسير ابن كثير» (١/ ١٦٩)، و«الدر المنثور» (٢/ ٢٧١)،

عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ [التكْوِين: ٩٧].

بين أعواد الجريد؛ حتى لا ينزل الطين إذا سقفوا به البيت.

ومن فوائد هذا الحديث: جواز الاستثناء بعد تمام المستثنى منه، وأنه لا يشترط لانية المستثنى، ولا أن يكون متصلًا بالمستثنى منه؛ لأننا نعلم أن النبي ﷺ لم ينو الاستثناء، إذ لو نواه لذكره، والحديث أيضًا لم يتصل فيه المستثنى بالمستثنى منه، مما يدل على أنه لو فصل بين المستثنى والمستثنى منه بفواصل غير طويل فلا بأس.

وعليه فلو قال رجل: لفلان عندي مئة ريال. فقيل له: إلا خمسين ريالاً؛ لأنك أوفيتها. فقال: إلا خمسين. فهل يُقبل الاستثناء أو لا؟

نقول: يقبل؛ لأن الكلام واحد، ولما قال سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لأطوفن الليلة على تسعين امرأة، تلد كل واحدة منهن غلامًا يقاتل في سبيل الله». قيل له: قل إن شاء الله، ولكنه لم يقل. قال النبي ﷺ: «لو قال إن شاء الله لأدرك حاجته»^(١). فدل ذلك على أن الاستثناء لا تُشترط فيه النية قبل تمام المستثنى منه، وأنه يصح الانفصال بين المستثنى والمستثنى منه إذا كان الكلام واحدًا ينفع كثيرًا، فلو قال رجلٌ مثلاً: بيوتي وقف كلها. فقال له من بجواره: قل: إلا البيت الذي أسكنه، فقال: إلا البيت الذي أسكنه. فإنه يجوز على مقتضى هذا الحديث.

ولو قال رجل: نسائي الأربع كلهن طوالق، فقال له أحد من الحاضرين: قل: إلا فلانة، فإنها أم الأولاد، فقال: إلا فلانة فالاستثناء صحيح على القول الصحيح، وهو مقتضى هذا الحديث؛ لأن الكلام لم يتم بعد.



(١) رواه البخاري (٦٦٣٩)، ومسلم (١٦٥٤) (٢٢، ٢٣).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٧ - بَابُ هَلْ يُخْرَجُ الْمَيِّتُ مِنَ الْقَبْرِ وَاللَّحْدِ لَعْلَةً؟

قَوْلُهُ: «لَعْلَةً»؛ يَعْنِي: لِسَبَبٍ، وَالسَّبَبُ قَدْ يَكُونُ شَرْعِيًّا، وَقَدْ يَكُونُ غَيْرَ شَرْعِيٍّ. بِمَعْنَى: أَنَّنَا قَدْ نَخْرُجُهُ مِنَ الْقَبْرِ لِعَدَمِ تَوَجُّهِهِ إِلَى الْقَبْلَةِ مَثَلًا، أَوْ عَدَمِ تَغْسِيلِهِ وَهُوَ مِمَّنْ يَجِبُ أَنْ يَغْسَلَ.

وَقَدْ تَكُونُ الْعَلَةُ غَيْرَ شَرْعِيَّةٍ: كَمَا لَوْ سَقَطَ دِينَارٌ أَحَدٌ فِي الْقَبْرِ وَلَمْ يُعْلَمْ إِلَّا بَعْدَ دَفْنِهِ، فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يَنْبَشَ وَإِنْ دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَّا إِخْرَاجَ الْجَثَّةِ ثُمَّ إِرْجَاعَهَا.



ثُمَّ قَالَ:

١٣٥٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ عَمْرُو: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي بَعْدَ مَا أُدْخِلَ حُفْرَتَهُ، فَأَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ، فَوُضِعَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَنَفَثَ عَلَيْهِ مِنْ رِيقِهِ وَأَلْبَسَهُ قَمِيصَهُ. فَالَّهِ أَغْلَمُ ^(١). وَكَانَ كَسَا عَبَّاسًا قَمِيصًا.

قَالَ سُفْيَانُ وَقَالَ أَبُو هَارُونَ: وَكَانَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَمِيصَانِ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلْبَسَ أَبِي قَمِيصَكَ الَّذِي يَلِي جِلْدَكَ. قَالَ سُفْيَانُ: فَيَرُونَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَلْبَسَ عَبْدَ اللَّهِ قَمِيصَهُ مُكَافَأَةً لَهَا صَنَعَ ^(١).

(١) رواه مسلم (٢٧٧٣) (٢).

(٢) قال ابن حجر في «الفتح» (٢/٢١٥): أبو هارون المذكور جزم المزني بأنه موسى بن أبي عيسى الحنطاط بمهملة ونون المدني، وقيل هو الغنوي، واسمه إبراهيم بن العلاء من شيوخ البصرة، وكلاهما من أتباع التابعين، فالحديث معضل.

وقد أخرجه الحميدي في «مسنده» عن سفيان فسماه عيسى ولفظه: حدثنا موسى بن أبي عيسى؛ فهذا هو المعتمد. قوله: (وقال سفيان: فيرون أن النبي ﷺ ألبس عبد الله قميصه مكافأة له لما صنع بالعباس) هذا القدر متصل عند سفيان، وقد أخرجه البخاري في أواخر الجهاد باب «كسوة الأسارى» عن عبد الله بن محمد عن سفيان بالسند المذكور. اهـ

١٣٥١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، أَخْبَرَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلَّمِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا حَضَرَ أَحَدُ دَعَائِي أَبِي مِنَ اللَّيْلِ، فَقَالَ: مَا أُرَانِي إِلَّا مَقْتُولًا فِي أَوَّلِ مَنْ يُقْتَلُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنِّي لَا أَتْرُكُ بَعْدِي أَعَزَّ عَلَيَّ مِنْكَ غَيْرَ نَفْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِنَّ عَلَيَّ دَيْنًا فَاقْضِ، وَاسْتَوْصِ بِأَخَوَاتِكَ خَيْرًا، فَأَصْبَحْنَا فَكَانَ أَوَّلَ قَتِيلٍ، وَدُفِنَ مَعَهُ آخَرُ فِي قَبْرِ، ثُمَّ لَمْ تَطِبْ نَفْسِي أَنْ أَتْرُكَهُ مَعَ الْآخَرِ، فَاسْتَخَرَجْتُهُ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَإِذَا هُوَ كَيَوْمٍ وَضَعْتُهُ هُنَيْئَةً غَيْرَ أُذُنِهِ.

[الحديث ١٣٥١ - طرفه في: ١٣٥٢].

١٣٥٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: دُفِنَ مَعَ أَبِي رَجُلٌ، فَلَمْ تَطِبْ نَفْسِي حَتَّى أَخْرَجْتُهُ فَجَعَلْتُهُ فِي قَبْرِ عَلَى حِدَةٍ.

جابر رضي الله عنه أخرجه من أجل أن يفصله عن الرجل الآخر معه، ولكن لو قال قائل: هل أخرجه في عهد النبي ﷺ؟

فالجواب: نعم أخرجه على عهد النبي ﷺ؛ لأنه أخرجه بعد ستة أشهر. ففي هذا الحديث: دليل على جواز إخراج الإنسان من قبره لعدة؛ يعني: لسبب. ولكن لو قال قائل: هل يجوز إخراج من قبره؛ لأجل أن يشاهده ابنه بعد أن قدم من سفر مثلاً؟

فالجواب: لا؛ لأن هذا لا فائدة منه، ولو فتح هذا الباب لكانت القبور كل يوم تنبش، فلا يجوز. والغرض: إما أن يكون يتعلق بالميت، أو بالحي إذا سقط متاعه في القبر، أو ما أشبه ذلك.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله تعالى:

«قوله: «باب هل يُخْرَجُ الميت من القبر واللحد لعدة؟»؛ أي: لسبب، وأشار بذلك إلى الرد على من منع إخراج الميت من قبره مطلقاً، أو لسبب دون سبب، كمن

خص الجواز بما لو دُفِنَ بغير غسل، أو بغير صلاة، فإن في حديث جابر الأول دلالة على الجواز، إذا كان في نبشه مصلحة تتعلق به، من زيادة البركة له.

[قرن رَحِمَهُ اللهُ بين الغسل وبين الصلاة وهذا ليس بصحيح؛ لأن الصلاة يمكن أن تصل على القبر كما ثبت عن النبي ﷺ^(١)، ولا يجوز أن ينبش القبر لها، لكن الغسل نعم، وهو أيضًا مشروط ألا يخشى تفسخ الميت، فإن كان يخشى تفسخه فإنه لا يجوز أن يخرج من القبر للتغسيل]^(٢).

وعليه يتنزل قوله في الترجمة: من القبر.

وفي حديث جابر الثاني دلالة على جواز الإخراج لأمر يتعلق بالحي؛ لأنه لا ضرر على الميت في دفن ميت آخر معه، وقد بين ذلك جابر بقوله: فلم تطب نفسي. وعليه يتنزل قوله: واللحد؛ لأن والد جابر كان في لحد.

وإنما أورد المصنف الترجمة بلفظ الاستفهام؛ لأن قصة عبد الله بن أبي قابلة للتخصيص، وقصة والد جابر ليس فيها تصريح بالرفع قاله الزين بن المنير [إجابة هذا غير صحيحة بالنسبة لجابر؛ لأنه فعله في عهد النبي ﷺ، وما فعل في عهده فهو مرفوع حكمًا]^(٣)، ثم أورد المصنف فيه حديث عمرو -وهو ابن دينار- عن جابر في قصة عبد الله بن أبي، وقد سبق ذكره في باب الكفن في القميص. اهـ^(٤)

في حديث جابر رَحِمَهُ اللهُ: دليل على أن توقع ما يظنه الإنسان من باب الفراسة؛ لأن عبد الله رَحِمَهُ اللهُ دعا ابنه جابرًا وأخبره بهذا الخبر.

وفيه أيضًا: قوة طمأنينة الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ حيث صرح بأنه توقع القتل ووقع.

وفيه: دليل على قوة محبة عبد الله رَحِمَهُ اللهُ للرسول ﷺ، حيث قال: إن جابرًا أعز

(١) تقدم تخريجه في باب الصلاة على القبر بعد ما دفن.

(٢) ما بين المعقوفين من كلام الشارح رَحِمَهُ اللهُ.

(٣) ما بين المعقوفين من كلام الشارح رَحِمَهُ اللهُ.

(٤) «فتح الباري» (٣/ ٢١٥).

عليه من كل أحد إلا الرسول ﷺ.

وفيه أيضًا: دليل على الوصية بقضاء الدين، وقد قال أهل العلم إنه يجب المبادرة بقضاء الدين عن الميت ^(١)، سواء أوصى به أو لم يوصِ به، فإن أوصى به كان ذلك تأكيدًا.

وفيه أيضًا: دليل على الوصية على من له النظر عليه من الأدميين، فإنه قال: استوص بأخواتك خيرًا. وقد نفذ ^(٢)؛ فإنه تزوج امرأة ثيبًا، فقال له النبي ﷺ: «هَلَا تَزَوَّجَتْ بَكْرًا» فأخبره أنه تزوج الثيب؛ لأن عنده أخوات يحب أن تقوم عليهن ^(٣) فقدم ما فيه مصلحة أخواته على ما تريده نفسه وتهواه، وهذا من تمام تنفيذ وصية أبيه - رضي الله عنهم جميعًا -.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٨- بَابُ اللَّحْدِ وَالشَّقِّ فِي الْقَبْرِ.

١٣٥٣- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ

شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أُحُدٍ، ثُمَّ يَقُولُ: «أَيُّهُمْ أَكْثَرُ أَخَذًا لِلْقُرْآنِ؟». فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ، فَقَالَ: «أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». فَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ بِدِمَائِهِمْ وَلَمْ يُغْسَلْهُمْ.

الفرق بين اللحد والشق: أن الشق يكون في نصف القبر، واللحد يكون في جنب مما يلي القبلة، ولا ينبغي أن يدخل اللحد من تحت الأرض كما يفعله بعض الناس، وإنما يكون اللحد على قدر حفرة القبر؛ لأنك لو أدخلته إلى داخل القبر فربما يُخْفَرُ إلى

(١) انظر: «المغني» (٣/٣٦٧)، و«المجموع» (٥/١٠٩).

(٢) رواه البخاري (٢٩٦٧)، ومسلم (١٠٨٧/٢)، (٧١٥) (٥٦).

جنبه قبر فينفتح عليه، فإذا عُرف أن اللحد مساوٍ لبقية القبر أمناً من هذا، والبخاري رحمه الله ذكر أن الأمرين جائزان، ولكن الصحيح أن الشق يُكره إلا إذا كان هناك حاجة، والحاجة أن تكون الأرض رملية لا يمكن أن تستقر إذا جعل فيها لحداً، فهنا نحضر الأرض حتى نصل إلى قرار القبر، ثم نجعل لبنات بعضها على بعض، ويكون بينها بقدر ما يتسع للميت، ثم إذا وُضِعَ الميت في هذا الشق، صُفِّ عليه اللبن صفّاً. ونحتاج إليه أيضاً في الأرض المائية، التي تكون حول ساحل البحر؛ فإنها إذا حفرت خرج منها الماء، فيحتاجون إلى أن يضعوا الشق، ويبنون عليه حتى لا يتسرب الماء إلى جسم الميت.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢/٢١٧):

«قوله: «باب اللحد والشق في القبر». أورد فيه حديث جابر في قصة قتلى أحد، وليس فيه للشق ذكر. قال ابن رشيد: قوله في حديث جابر: «قدمه في اللحد»: ظاهر في أن الميتين جميعاً في اللحد، ويحتمل أن يكون المقدم في اللحد، والذي يليه في الشق؛ لمشقة الحفر في الجانب لمكان اثنين، وهذا يؤيد ما تقدم توجيهه أن المراد بقوله: «تكفن أبي وعمي في نمرة واحدة»؛ أي: شقت بينهما، ويحتمل أن يكون ذكر الشق في الترجمة لينبه على أن اللحد أفضل منه؛ لأنه الذي وقع دفن الشهداء فيه مع ما كانوا فيه من الجهد والمشقة، فلولا مزيد فضيلة فيه ما عانوه، وفي «السنن» لأبي داود وفي غيره من حديث ابن عباس مرفوعاً: «اللحد لنا والشق لغيرنا» وهو يؤيد فضيلة اللحد على الشق، والله أعلم. اهـ.

لو صح هذا الحديث لكان الشق محرماً إلا للضرورة؛ لأنه ما دام اللحد

(١) رواه أبو داود (٣٢٠٨)، والنسائي (٢٠٠٩)، والترمذي (١٠٤٥)، وابن ماجه (١٥٥٤)، من حديث ابن عباس رضي الله عنه ورواه أحمد في «مسنده» (٣٥٧/٤)، وابن ماجه (١٥٥٥)، من حديث جرير بن عبد الله رضي الله عنه، قال ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» (١/٢٦٨): روه أحمد والأربعة بإسناد فيه مقال، قال الترمذي: غريب من هذا الوجه، وأما ابن السكن فصححه. اهـ وقال الحافظ ابن حجر

للمسلمين والشق لغيرهم، فلا يجوز أن نجعل قبورنا شقًا لكن هذه تجوز للضرورة، وكان الناس في مكة إذا كان الوباء الشديد العظيم في أيام الموسم يموت في اليوم الواحد مئتان -أو ثلاث مائة، أو خمس مائة- مع قلة الحجاج، فيشق عليهم أن يحفروا قبورًا، فصاروا يبنون مثل الخلوة خلف المسجد، ثم يضعونهم فيها، ويضعون عليهم النُورة حتى تسرع في أكل الجسم، وإذا صاروا عظامًا جمعوهم إلى جانب الخلوة هذه، ثم أتوا بآخرين، وذلك للضرورة.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

۷۹- باب إِذَا أَسْلَمَ الصَّبِيُّ فَمَاتَ هَلْ يُصَلَّى عَلَيْهِ؟ وَهَلْ يُعْرَضُ عَلَى الصَّبِيِّ الْإِسْلَامُ؟

(١) وَقَالَ الْحَسَنُ وَشَرِيحُ وَإِبْرَاهِيمُ وَقَتَادَةُ: إِذَا أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا فَالْوَلَدُ مَعَ الْمُسْلِمِ .

رحمته في «التلخيص» (١٢٧/٢): رواه أحمد وأصحاب السنن، وفي إسناده عبد الأعلى وهو ضعيف، وصححه ابن السكن، وقد روى من غير حديث ابن عباس؛ رواه ابن ماجه، وأحمد، والبزار، والطبراني، من حديث جرير، وفيه عثمان بن عمير وهو ضعيف، لكن رواه أحمد والطبراني من طرق، زاد أحمد في رواية بعد قوله: «لغيرنا» «أهل الكتاب». اهـ وانظر: «نصب الرابة» (٢/٢٩٦).

(١) علق البخاري رحمه الله هذا الأثر عن هؤلاء الكرام الأربعة بصيغة الجزم. فأما أثر الحسن رحمه الله، فوصله البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/٢٦٩) قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدثنا أبو الوليد هو حسان بن محمد، حدثنا عبد الله بن محمد، قال: قال أبو عبد الله يعني محمد بن نصر حدثنا يحيى بن يحيى، أنبأنا يزيد بن زريع، عن يونس، عن الحسن، في الصغير، قال: مع المسلم من والديه وأما قول شريح، فوصله البيهقي أيضًا في «السنن الكبرى» (١٠/٢٦٩)، بسنده إلى محمد بن نصر، حدثنا يحيى بن يحيى، عن هشيم، عن أشعث، عن الشعبي، عن شريح، أنه اختصم إليه في صبي أحد أبويه نصراني، قال الوالد المسلم أحق بالولد.

وأما قول إبراهيم، فوصله عبد الرزاق في «مصنفه» (٢٨/٦) (٩٨٩٩) عن معمر، عن عمرو، عن الحسين، ومغيرة، عن إبراهيم، قالاً: في نصرانيين بينهما ولد صغير فأسلم أجدهما، قال: أولاهما به المسلم، يرثانه ويرثها.

وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَعَ أُمِّهِ مِنَ الْمُسْتَضْعَفِينَ، وَلَمْ يَكُنْ مَعَ أَبِيهِ عَلَى دِينِ قَوْمِهِ ^(١).
وَقَالَ: الْإِسْلَامُ يَعْلُو وَلَا يُعْلَى ^(٢).

إذا أسلم الصبي فمات فإنه يُصَلَّى عليه لا شك، لكن لا يصح إسلامه حتى يميز، أما قبل التمييز فإن كان أبواه يهوديين، أو نصرانيين، أو غير ذلك، فهو على دين أبويه، وإذا كان على دين أبويه فإنه لا يُغَسَّل، ولا يُكْفَن، ولا يُصَلَّى عليه، ولا يُدْفَنُ مع المسلمين، هذا بالنسبة لأحكام الدنيا، أما بالنسبة لأحكام الآخرة فإنه يُكَلَّفُ يوم القيامة بما أراد الله تعالى، فإن أطاع دخل الجنة، وإن عصى دخل النار ^(٣)، فإذا كان أحد الأبوين مسلماً فهو مع خيرهما، وهو المسلم، سواء كان الأب أو الأم، وعلى هذا فإذا تزوج مسلم بنصرانية، وأتت بولد، ومات طفلاً، فهل نقول: إنه يتبع أباه فيغسل، ويكفن، ويصلى عليه، ويدفن مع المسلمين، أو يتبع أمه؟

وأما قول قتادة: فوصله عبد الرزاق في «مصنفه» (٢٨/٦) (٩٨٩٩) عن معمر، عن قتادة، به، «تغليق التعليق» (٤٨٨/٢)، و«فتح الباري» (٣/٢٢٠)..

(١) علقها البخاري رحمته الله بصيغة الجزم، في ترجمته لهذا الباب، كما في «الفتح» (٣/٢١٨)، وأسندها رحمته الله في نفس الباب برقم (١٣٥٧).

(٢) قال ابن حجر رحمته الله في «التغليق» (٤٨٩/٢): وأما حديث: «الإسلام يعلو ولا يعلى»، فهو هكذا في جميع النسخ من الصحيح، لم يعين قائله، وكنت أظن أنه عطفه على ابن عباس، فيكون من قوله، ثم وجدت هذا اللفظ، وفي حديث مرفوع، من طريق حشر بن عبد الله بن حشر بن عائذ بن عمرو المزني، عن أبيه عن جده، عن عائذ بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: الإسلام يعلو ولا يعلى. قال الدارقطني في «السنن»: حدثنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم، هو الشافعي، حدثنا أحمد بن الحسين الحداد، حدثنا شباب بن خياط، حدثنا حشر، فذكره. ثم قال ابن حجر رحمته الله: ثم وجدته من قول ابن عباس كما كنت أظن أولاً، فقرأت في «المحلى» لابن حزم، قال: ومن طريق حماد بن زيد، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: إذا أسلمت اليهودية، أو النصرانية تحت اليهودي، أو النصراني يفرق بينهما، الإسلام يعلو ولا يعلى. وهذا إسناد صحيح لكن لم أعرف إلى الآن من أخرجه. اهـ.
وانظر: «الفتح» (٣/٢٢٠).

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (٣/٢٤٦).

فالجواب: الأول؛ يعني: هو مع خير الأبوين.

❦ وقوله: «هل يعرض على الصبي الإسلام؟».

الجواب: نعم، يُعْرَضُ مادام مميزاً، فإذا أسلم كان مسلماً ولو كان أبواه كافرين؛ لأن الإسلام يصح من المميز، والمميز هو من تم له سبع سنين على رأي بعض أهل العلم، أو من يفهم الخطاب ويرد الجواب على قول آخرين.

❦ وقوله: «وقال الحسن، وشريح، وإبراهيم، وقتادة». وكلهم من التابعين وكلهم من ذوي الفقه: «إذا أسلم أحدهما فالولد مع المسلم». أحدهما - أي الوالدين -



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣٥٤ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ أَنَّ عُمَرَ انْطَلَقَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي رَهْطٍ قَبْلَ ابْنِ صَيَّادٍ حَتَّى وَجَدُوهُ يَلْعَبُ مَعَ الصَّبِيَّانِ عِنْدَ أُطَمَ بَنِي مَعَالَةَ، وَقَدْ قَارَبَ ابْنُ صَيَّادٍ الْحُلْمَ، فَلَمْ يَشْعُرْ حَتَّى ضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ، ثُمَّ قَالَ لَابْنِ صَيَّادٍ: «تَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ؟». فَنَظَرَ إِلَيْهِ ابْنُ صَيَّادٍ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ الْأُمِّيِّينَ. فَقَالَ ابْنُ صَيَّادٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ؟ فَرَفَضَهُ وَقَالَ: «أَمَنْتُ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ». فَقَالَ لَهُ: «مَاذَا تَرَى؟». قَالَ ابْنُ صَيَّادٍ: يَأْتِينِي صَادِقٌ وَكَاذِبٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «خُلِطَ عَلَيْكَ الْأَمْرُ». ثُمَّ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي قَدْ خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئًا». فَقَالَ ابْنُ صَيَّادٍ: هُوَ الدُّخُّ. فَقَالَ: «أَخْسَأُ، فَلَنْ تَعْدُو قَدْرَكَ». فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: دَعْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ أَضْرِبُ عُنُقَهُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ»^(١).

[الحديث ١٣٥٤ - أطرافه في: ٣٠٥٥، ٦١٧٣، ٦٦١٨].

هذا الحديث فيه ذكر قضية ابن صياد، وابن صياد هذا رجل يهودي، ولهذا لم يقر ببعثة الرسول ﷺ إلى الناس عموماً فقال: أنت رسول الأميين.

وكان في مكانه يُلبَسُ على الناس أنه نبي، فخرج إليه النبي ﷺ وفعل معه ما في هذا الحديث، وأراد النبي ﷺ أن يبين كذبه، وأنه رجل من الكهان كاذب. فقال له النبي ﷺ: «إني قد خبأت لك خبيئاً» يَعْنِي: أضمرت لك في نفسي شيئاً، فما الذي أضمرت؟ فعجز أن يبين ما أضمر على سبيل التحديد؛ فقال: أضمرت الدخ، والنبي ﷺ قد أضمر له الدخان، لكن ابن صياد عجز أن يدرك ما أضمر الرسول ﷺ، فقال له ﷺ: «احسأ فلن تعدو قدرك». أي: إنك كاهن من الكهان الذين يَصْدُقُونَ وَيَكْذِبُونَ.

وكان عمر رحمته الله كما تعلمون رجلاً قوياً في ذات الله فقال له: أُضْرِبْ عُنُقَهُ -لَمَّا تَبَيَّنَ له أنه كاهن من الكهان- فقال: «إن يكنه فلن تسلط عليه، وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله». فكانه قال له: اتركه، فإن كان هو الدجال فإنك لن تسلط عليه؛ لأن الدجال سيبعث ويمكث في الأرض ما شاء الله أن يمكث، أربعين يوماً: اليوم الأول كالسنة، والثاني كالشهر، والثالث كالأُسبوع، والرابع وما بعده كأيامنا ^(١)، وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله.

وقوله: «وإن لم يكنه». ذكر النحويون أن الأفصح فيما إذا كان خبر كان ضميراً أن يكون منفصلاً، ولكن يجوز أن يكون متصلاً، واستدلوا بهذا الحديث، وقد قال ابن مالك رحمته الله في الألفية:

وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ سَلْبِيهِ، وَمَا أَشْبَهَهُ، فِي كُنْتَهُ الْخُلْفُ انْتَمَى
كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ، وَاتِّصَالًا اخْتَارُ، غَيْرِي اخْتَارَ الْانْفِصَالَ

فقوله: «في كنته الخلف انتمى» أي: أنه قد وقع الخلاف في المختار من بين الاتصال والانفصال، فيما إذا كان خبر كان وأخواتها ضميراً.

(١) رواه مسلم (٤/ ٢٢٥٠)، (٢٩٣٧) (١١٠).

﴿وقوله: «كذلك خلّتيه». المراد هو المفعول الثاني من ظن وأخواتها.
﴿وقوله: «وأتصّلاً اختار، غيري اختار الانفصالا». يريد رَحْمَتَهُ بقوله: «غيري»
سيبويه رَحْمَتَهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحْمَتَهُ:

١٣٥٥- وَقَالَ سَالِمٌ، سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: انْطَلَقَ بَعْدَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي
بُنْ كَعْبٍ إِلَى النَّخْلِ الَّتِي فِيهَا ابْنُ صَيَّادٍ، وَهُوَ يَخْتَلُّ أَنْ يَسْمَعَ مِنْ ابْنِ صَيَّادٍ شَيْئًا قَبْلَ أَنْ يَرَاهُ
ابْنُ صَيَّادٍ، فَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُضْطَجِعٌ - يَعْنِي: فِي قَطِيفَةٍ لَهُ فِيهَا رَمْزَةٌ أَوْ زَمْزَةٌ - فَرَأَتْ أُمُّ
ابْنِ صَيَّادٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَتَّقِي بِجُذُوعِ النَّخْلِ، فَقَالَتْ لِابْنِ صَيَّادٍ: يَا صَافٍ - وَهُوَ اسْمُ
ابْنِ صَيَّادٍ - هَذَا مُحَمَّدٌ ﷺ، فَثَارَ ابْنُ صَيَّادٍ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ تَرَكَتُهُ بَيْنَ» ^(١)
وَقَالَ شُعَيْبٌ فِي حَدِيثِهِ: فَرَفَصَهُ رَمْزَةً أَوْ زَمْزَةً ^(٢).
وَقَالَ إِسْحَاقُ الْكَلْبِيُّ وَعُقَيْلٌ ^(٣): رَمْزَةٌ.
وَقَالَ مَعْمَرٌ ^(٤): رَمْزَةٌ.

[الحديث ١٣٥٥ - أطرافه في: ٢٦٣٨، ٣٠٣٣، ٣٠٥٦، ٦١٧٤].

الزَمْزَمَةُ وَالرَّمْرَمَةُ مَعْنَاهَا شَيْءٌ فِي صَدْرِهِ لَهُ صَوْتُ، وَلَعَلَّهُ مِنَ الْجَنِّ، أَوِ الشَّيَاطِينِ
الَّتِي تُوْحِي إِلَيْهِ.

(١) ورواه مسلم (٢٢٤٤/٤) (٢٩٣١).

(٢) علقه البخاري رَحْمَتَهُ بصيغة الجزم، ووصله في «الأدب» (٦١٧٤)، عن شعيب، عن الزهري بتمامه،
التعليق «(٢/٤٩١)، و«الفتح» (٣/٢٢١).

(٣) علق البخاري رَحْمَتَهُ هذه الرواية عن إسحاق الكلبى، وعقيل بصيغة الجزم. فأما رواية الكلبى، فقد وصلها
الذهلي في «الزهرات» عن يحيى بن صالح الوحاظي، قال: حدثنا إسحاق الكلبى به وأما رواية عقيل فقد
وصلها المصنف في «الجهاد» (٣٠٣٣). «تغليق التعليق» (٢/٤٩١)، و«الفتح» (٣/٢٢١).

(٤) علقها البخاري رَحْمَتَهُ، بصيغة الجزم، وأسندها رَحْمَتَهُ في «الجهاد» (٣٠٥٦)، من طريق هشام بن
يوسف، عنه «تغليق التعليق» (٢/٤٩١).

وفي هذا الحديث: دليل على جواز الختل؛ يعني: المشي بهدوء حتى ينال الإنسان ما يقصد، وهذا إذا كان هناك مقصود شرعي، أما إذا كان المقصود غير شرعي فلا يجوز، كما لو ختل الإنسان بيتاً ليتنصت عليه، فإن ذلك حرام، وأما إذا كان لمصلحة فلا بأس.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣٥٦ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ غُلَامٌ يَهُودِيٌّ يَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ، فَمَرَضَ فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ، فَقَعَدَ عِنْدَ رَأْسِهِ فَقَالَ لَهُ: «أَسْلِمَ». فَنَظَرَ إِلَى أَبِيهِ وَهُوَ عِنْدَهُ، فَقَالَ لَهُ: أَطْعَمَ أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ. فَأَسْلَمَ فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْقَذَهُ مِنَ النَّارِ».

[الحديث ١٣٥٦ - طرفه في: ٥٦٥٧].

في هذا الحديث: دليل على جواز عيادة المريض غير المسلم، ولا سيما إن رجا إسلامه فإنه يتأكد.

وفيه أيضاً: أنه يعرض على المريض المُعاد ما يحتاج إلى عرضه من أمور الدنيا، فإن كان كافراً عُرِضَ عليه الإسلام، وإن كان مسلماً عُرِضَ عليه ما كان يعمل من المعاصي حتى يتوب منها، وعُرِضَ عليه أن يتذكر ما عليه من الديون حتى يوفيهما، أو يوصي بها وما أشبه ذلك.

وفيه: دليل على ملاطفة المريض؛ لأن النبي ﷺ قعد عند رأسه وهذا أقرب ما يكون إلى القلب.

وفيه: دليل على مراجعة الوالدين في الإسلام؛ لأن اليهود راجع والده بالنظر إليه، ولكن لو أنها منعاه من الإسلام فلا يُطْعَمُها لكن يراجعها لتطيب قلوبها، وليعلم ما عندهما، وأما إذا منعاه وقالوا: لا تسلم. فلا يطعمها كما قال رسول الله ﷺ: ﴿وَلِنْ جَهْدَاكَ عَلَى أَنْ تَشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطْعَمُهُمَا﴾ [البقرة: ١٧٥].

وفيه: دليلٌ على أن اليهود يعرفون النبي ﷺ ويعلمون أنه على حق؛ لأن أبا هذا اليهودي لو كان يعلم أن النبي ﷺ على باطل ما أذن له في هذه الحال وهو مريض مقبل على الآخرة.

وفيه: هذه الكنية للنبي ﷺ، وهي: أبو القاسم.

وفيه أيضًا: أنه يفرح الرجل بأن يهدي الله على يديه أحدًا؛ لأن النبي ﷺ فرح بذلك، وحمد الله عليه، وجعله من النعم التي يُحمدُ الله عليها تبارك وتعالى.

وفيه: أن الإنسان إذا مات على الكفر فإنه يكون من أهل النار، فإن أسلم ولو عند قرب موته - إذا لم يحضره الموت - فإنه يصح إسلامه.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣٥٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَزِيدَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: كُنْتُ أَنَا وَأُمِّي مِنَ الْمُسْتَضْعَفِينَ، أَنَا مِنَ الْوُلْدَانِ وَأُمِّي مِنَ النِّسَاءِ.

[الحديث ١٣٥٧ - أطرافه في: ٤٥٨٧، ٤٥٨٨، ٤٥٩٧].

١٣٥٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: يُصَلِّي عَلَى كُلِّ مَوْلُودٍ مُتَوَفَّى وَإِنْ كَانَ لِغِيَّةٍ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ وُلِدَ عَلَى فِطْرَةِ الْإِسْلَامِ، يَدْعِي أَبَوَاهُ الْإِسْلَامَ أَوْ أَبَوْهُ خَاصَّةً وَإِنْ كَانَتْ أُمُّهُ عَلَى غَيْرِ الْإِسْلَامِ، إِذَا اسْتَهَلَ صَارَ خَا صُلِّيَ عَلَيْهِ، وَلَا يُصَلَّى عَلَى مَنْ لَا يَسْتَهَلُّ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ سَقَطَ، فَإِنْ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يُحَدِّثُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ أَوْ نَصْرَانِهِ أَوْ مَجَسَّانِهِ، كَمَا تَنْتَجِ الْبَهِيمَةُ بِبَهِيمَةٍ جَمْعَاءَ، هَلْ تَحْسُونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ؟». ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ﴿

فَطَرَتْ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [البقرة: ٣٠]. الْآيَةُ (١).

[الحديث ١٣٥٨ - أطرافه في: ١٣٥٩، ١٣٨٥، ٤٧٧٥، ٦٥٩٩].

(١) وروى مسلم (٢٦٥٨) (٢٢) المرفوع منه فقط.

هذا الحديث فيه: أَنَّ ابن شهاب الزهري قال: يُصَلَّى على كل مولود متوفى وإن كان لَيْغَةً، من أجل أنه ولد على فطرة الإسلام؛ يعني: وإن كان ليس بمسلم، وهذا هو الأصل أن المولود يولد على الفطرة.

وقوله: «يدعي أبواه الإسلام أو أبوه خاصة وإن كانت أمه على غير الإسلام»؛ يعني: فإنه يتبع خير الأبوين في الدين كما تقرر.

وقوله رَحِمَهُ اللهُ: «إذا استهل صارخاً يُصَلَّى عليه، ولا يُصَلَّى على من لم يستهل من أجل أنه سَقَطَ». هذا المسألة فيها خلاف بين أهل العلم^(١)، والراجح أنه يصلى عليه إذا تم له أربعة أشهر؛ لأنه بعد تمام أربعة أشهر يكون حيّاً قد نفخ فيه الروح، وأما قبل ذلك فهو عبارة عن قطعة لحم لا يصلى عليه.

وإذا صَلِّي عليه بعد نفخ الروح فيه فهل يُعَقُّ عنه أو لا؟

الصحيح: أنه يعق عنه؛ لأنه يبعث يوم القيامة.

وقال بعض العلماء: لا يعق عنه إلا إذا ولد حيّاً وبقي إلى اليوم السابع؛ لأن العقيقة إنما تسن في اليوم السابع حيث مرت عليه أيام السنة.

وقال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ:

رابعها حديث أبي هريرة في أن كل مولود يولد على الفطرة، أخرجه من طريق ابن شهاب عن أبي هريرة منقطعاً، ومن طريق آخر عنه عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، فالمعتاد في المرفوع على الطريق الموصولة؛ وإنما أورد المنقطعة لقول ابن شهاب الذي استنبطه من الحديث.

وقوله ابن شهاب: «لَيْغَةً» -بكسر اللام والمعجمة وتشديد التحتانية-؛ أي: من زنا ومراده أنه يصلى على ولد الزنا، ولا يمنع ذلك من الصلاة عليه؛ لأنه محكوم بإسلامه تبعاً لأمه، وكذلك من كان أبوه مسلماً دون أمه.

(١) انظر: «المغني» (٣/ ٣٥٨-٤٦٠)، و«المجموع» (٢٠٩-٢١١).

وقال ابن عبد البر: لم يقل أحد إنه لا يصلى على ولد الزنا إلا قتادة وحده.
واختلف في الصلاة على الصبي فقال سعيد بن جبير: لا يصلى عليه حتى يبلغ.
وقيل: حتى يصلي.

وقال الجمهور: يصلى عليه حتى السقط إذا استهل، وقد تقدم في باب قراءة الفاتحة ما يقال في الصلاة على جنازة الصبي.

ودخل في قوله: «كل مولود» السقط. فلذلك قيده بالاستهلال وهذا مصير من الزهري إلى تسمية الزاني أباً لمن زنى بأمه فإنه يتبعه في الإسلام، وهو قول مالك، وسيأتي الكلام على المتن المرفوع وعلى ذكر الاختلاف على الزهري في باب أولاد المشركين إن شاء الله تعالى.^(١)



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

١٣٥٩ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ وَيَنْصَرَانِهِ أَوْ يَمَجَّسَانِهِ، كَمَا تُنْتَجُ الْبَهِيمَةُ بِهَيْمَةٍ جَمْعَاءَ، هَلْ تُحْسِنُونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ؟». ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: «فَطَرَتِ اللَّهُ أَلَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا بَدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الَّذِي أَلْبَسَ الْقَيْمُ ﷻ» [الزُّهْرِيُّ: ٣٠].^(٢)

وقوله ﷺ: «يَهُودَانِهِ وَيَنْصَرَانِهِ أَوْ يَمَجَّسَانِهِ». يعني: أنه إذا عاش بين يهوديين أمه يهودية وأبوه يهودي صار يهودياً، ولكن هل المعنى يهودانه حكماً أو يهودانه حساً؟
نقول: أما قبل أن يكون عنده تمييز فإنهما يهودانه حكماً؛ يعني: يلحق بهما حكماً، وأما بعد أن يبلغ سن التمييز فإنهما يهودانه حساً؛ لأنه يعيش في بيئة يهودية، وكذلك يقال في النصرانية والمجوسية.

(١) «فتح الباري» (٣/ ٢٢١، ٢٢٢).

(٢) رواه مسلم (٢٦٥٨) (٢٢).

وفيه: إشارة إلى أن البيئة تؤثر على من عاش فيها، ويؤيد هذا أن النبي ﷺ قال: «مثل المجلس الصالح كحامل المسك، ومثل المجلس السوء كنافخ الكير»^(١).
وقوله: «كَمَا تُنْتِجُ الْبَهِيمَةُ بِهَيْمَةً جَمْعَاءَ»؛ يَعْنِي: ليس فيها نقص لا في آذانها، ولا في عينها، ولا أرجلها.

وقوله: «هَلْ تُحْسِنُونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ؟». يَعْنِي: من مقطوعة الأذن مثلاً؟
والجواب: لا، كذلك الإنسان يخلق كاملاً على الفطرة.

فإذا قال قائل: إذا كان يولد على الفطرة فهل نعامله معاملة المسلم أو لا؟
فالجواب: نعامله معاملة أبويه لا معاملة المسلم، لكنه في الآخرة يمتحن بما أراد الله ﷻ، فإذا أجاب فهو مسلم وإن أبى فليس بمسلم.
ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٠- باب إِذَا قَالَ الْمُشْرِكُ عِنْدَ الْمَوْتِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

١٣٦٠- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الْوَفَاةَ جَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَوَجَدَ عِنْدَهُ أَبَا جَهْلَ بْنَ هِشَامٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أُمَيَّةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي طَالِبٍ: «يَا عَمَّ قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. كَلِمَةً أَشْهَدُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ». فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ: يَا أَبَا طَالِبٍ أَتَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟ فَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْزِضُهَا عَلَيْهِ وَيَعُودَانِ بِتِلْكَ الْمَقَالَةِ حَتَّى قَالَ أَبُو طَالِبٍ آخِرَ مَا كَلَّمَهُمْ: هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ. وَأَبَى أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَا وَاللَّهِ لَا سَتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أَنُكِرْهُ». فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ: ﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ﴾ [التوبة: ١١٣]. الْآيَةُ^(٢).

[الحديث ١٣٦٠ - أطرافه في: ٣٨٨٤، ٤٦٧٥، ٤٧٧٢، ٦٦٨١].

(١) رواه البخاري (٥٥٣٤)، ومسلم (٢٦٢٨) (١٤٦).

(٢) رواه مسلم (٢٤) (٣٩).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«بَابُ إِذَا قَالَ الْمُشْرِكُ عِنْدَ الْمَوْتِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». قَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ: لَمْ يَأْتِ بِجَوَابٍ إِذَا؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا قَالَ لَعَمَهُ: «قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. أَشْهَدُ لَكَ بِهَا». كَانَ مُحْتَمَلًا لِأَنَّهُ يَكُونُ ذَلِكَ خَاصًّا بِهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُهُ إِذَا قَالَهَا وَقَدْ أَتَى بِالْوَفَاةِ لَمْ يَنْفَعِهِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ تَرَكَ جَوَابَ «إِذَا»؛ لِيَفْهَمُ وَالْوَاقِفُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَوْضِعُ تَفْصِيلٍ وَفَكْرٍ وَهَذَا هُوَ الْمَعْتَمَدُ ^(١).

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «بَابُ إِذَا قَالَ الْمُشْرِكُ عِنْدَ الْمَوْتِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». أَيْ: هَذَا بَابٌ يَذْكُرُ فِيهِ إِذَا قَالَ الْمُشْرِكُ عِنْدَ مَوْتِهِ كَلِمَةً: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ جَوَابَ «إِذَا» لِمَكَانِ التَّفْصِيلِ فِيهِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أَوْ لَا يَكُونَ، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَقُولَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فِي حَيَاتِهِ قَبْلَ مَعَايِنَةِ الْمَوْتِ، أَوْ قَالَهَا عِنْدَ مَوْتِهِ، وَعَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ لَا يَنْفَعُهُ ذَلِكَ عِنْدَ الْمَوْتِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ أَعْيُنِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِمْتِنَانًا﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٥٨] الْآيَةُ.

[استدلّاه بهذه الآية خطأ، والصواب أن يستدل بقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْإِسْلَامَ﴾ [النِّسَاءُ: ١٨].

أما الآية التي استدلت بها فهذه في انقطاع التوبة عموماً إذا طلعت الشمس من مغربها ^(٢). وينفعه ذلك إذا كان في حياته، ولم يكن من أهل الكتاب، حتى يحكم بإسلامه بقوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» الْحَدِيثُ. وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ فَلَا يَنْفَعُهُ حَتَّى يَتَلَفَظَ بِكَلِمَتِي الشَّهَادَةِ، وَاشْتَرَطَ أَيْضًا أَنْ يَتَبَرَأَ عَنْ كُلِّ دِينٍ سِوَى دِينِ الْإِسْلَامِ.

وقيل: إنما ترك الجواب؛ لأنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا قَالَ لَعَمَهُ أَبِي طَالِبٍ: «قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ

(١) «فتح الباري» (٣/ ٢٢٢).

(٢) ما بين المعقوفين من كلام الشارح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لك بها» كان محتملاً أن يكون ذلك خاصاً به؛ لأن غيره إذا قال بها وقد أيقن بالوفاة لا ينفعه ذلك ^(١). اهـ

الصواب في هذه المسألة أن يقال: إن النبي ﷺ قال في رواية أخرى: «كلمة أحاج لك بها عند الله» ^(٢)، وهذا يدل على أنه قد ينفعه وقد لا ينفعه؛ لأن ما علم أنه ثابت لا يحتاج إلى محاجة، فكان النبي ﷺ يريد أن يراجع ربه -تبارك وتعالى- في توبة عمه أبي طالب.

وإلا فلا شك أن الآية الكريمة صريحة في أن الإنسان إذا تاب عند معاينة الموت لا ينفعه ولو قال: لا إله إلا الله، وها هو فرعون حينما أدركه الغرق قال: ﴿ءَاَمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَاَمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَءِيلَ﴾ [يونس: ٩٠]. وهو الله ﷻ مع أنه في هذه الكلمة يدل على خضوعه وذله، فبنو إسرائيل كان يستضعفهم، فذل لهم الآن عند الموت، ومع ذلك لم ينفعه هذا بل قيل له: ﴿ءَاَلْتَنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس: ٩١]. فحديث أبي طالب الذي قال فيه الرسول: «أحاج لك بها عند الله» يدل على أن النبي ﷺ لم يجزم بذلك.

وأما حديث أسامة بن زيد حين أدرك المشرك وأخذ منه السيف ليقتله فقال: لا إله إلا الله، فقتله؛ فقال له النبي ﷺ: «أقتلته بعد أن قال لا إله إلا الله؟» ^(٣). فإنه لم يحضره الموت؛ لأنه من الممكن أن يتغلب على من شهر السيف عليه، أو يهرب، أو ما أشبه هذا، لكن من احتضر وتيقنا أنه نزل به الموت فهذا لا تنفعه التوبة، وهذا يوجب للإنسان أن يبادر بالتوبة وألا يمهل ولا يتأخر؛ لأنه لا يدري متى يأتيه الموت، فكم من إنسان مات فجأة على فراشه، أو في سيارته، أو وهو يمشي، فليس في

(١) «عمدة القاري» (١٧٩/٨).

(٢) رواه البخاري (٦٦٨١).

(٣) رواه البخاري (٤٢٦٩، ٦٨٧٢)، ومسلم (٩٦/١) (٩٦).

يدك يقين أنك ستمهل حتى تتوب.

وفي هذا الحديث: دليلٌ على خطر جلساء السوء؛ وذلك أنه لولا وجود هذين الرجلين لكان يحتمل أن يميل أبو طالب إلى قول ابن أخيه، لكن جلساء السوء - والعياذ بالله - كلهم شر، فيجب الحذر منهم.

وفي هذا الحديث: دليلٌ على شفقة النبي ﷺ العظيمة على عمه، حيث قال: «والله لأستغفرن لك ما لم أنه عنك».

وفيه أيضاً: دليل على أن الرسول توقع أن ينهى الله تعالى نبيه عن استغفاره لعمه؛ لقوله: «ما لم أنه عنك»، وإلا لما احتيج إلى هذا الشرط، فأنزل الله تعالى: ﴿مَا كَانُ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ [التوبة: ١١٣].

فإن قيل: كيف الجمع بين توجيهنا لهذا الحديث، وبين حديث إسلام الصبي اليهودي؟^(١)

فالجواب: الظاهر أن الصبي اليهودي لم يفقد وعيه ولم ينزل به الموت، بل كان مريضاً ولهذا التفت إلى أبيه كأنه يستشير.



(١) تقدم تخريجه قريباً.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨١- بَابُ الْجَرِيدِ عَلَى الْقَبْرِ.

وَأَوْصَى بُرَيْدَةُ الْأَسْلَمِيُّ أَنْ يُجْعَلَ فِي قَبْرِهِ جَرِيدَانِ ^(١).

وَرَأَى ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فُسْطَاطًا عَلَى قَبْرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ: انْزِعْهُ يَا غُلَامٌ، فَإِنَّمَا يُظِلُّهُ عَمَلُهُ ^(٢).

وَقَالَ خَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ: رَأَيْتُنِي وَنَحْنُ شُبَّانٌ فِي زَمَنِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَإِنْ أَشَدَّنَا وَثْبَةً الَّذِي يَثْبُ قَبْرَ عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ حَتَّى يُجَاوِزَهُ ^(٣).

وَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ: أَخَذَ بِيَدِي خَارِجَةُ فَأَجْلَسَنِي عَلَى قَبْرِ، وَأَخْبَرَنِي عَنْ عَمِّهِ يَزِيدَ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: إِنَّمَا كُرِّهَ ذَلِكَ لِمَنْ أَحْدَثَ عَلَيْهِ ^(٤).

(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، ووصله ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٨/٧)، قال: أخبرنا عبيد الله بن محمد بن حفص، حدثنا حماد بن سلمة، عن عاصم الأحول، عن مورك العجلي، قال: أوصى بريدة أن يوضع على قبره جريدتان، ومات بأدنى خراسان. «تغليق التعليق» (٤٩٢/٣)، «الفتح» (٢٢٣/٣).

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم ووصله ابن سعد في «الطبقات»، قال: أخبرنا مسلم بن إبراهيم، حدثنا خالد بن أبي عثمان القرشي، حدثني أيوب بن عبد الله بن بشار، به. «تغليق التعليق» (٤٩٢/٢)، «الفتح» (٢٢٣/٣).

(٣) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، ووصله ابن سعد في «التاريخ الصغير» (٤٢/١)، قال: حدثني عمرو بن محمد - هو الناقد - حدثنا يعقوب - هو ابن إبراهيم بن سعد - حدثنا أبي، عن إسحاق حدثني يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري، سمعت خارجة بن زيد بن ثابت، قال.. فذكره. «تغليق التعليق» (٤٩٣/٢)، «الفتح» (٢٢٣/٣).

(٤) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، ووصله مسدد في «مسند الكبير» قال: حدثنا عيسى بن يونس، حدثنا عثمان بن حكيم، حدثنا عبد الله بن سرجس، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، أنهما سمعا أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: لأن أجلس على جرة فتحرق ما دون لحمي، حتى تفضي إلي، أحب إلي من أن أجلس على قبر، قال عثمان: رأيت خارجة بن زيد في المقابر، فذكرت له ذلك، فأخذ بيدي فأجلسني على قبر، وقال: إنها ذلك من أحدث عليه. قال ابن حجر في «الفتح» (٢٢٤/٣) هذا إسناد صحيح وانظر: «تغليق التعليق» (٤٩٣/٢).

وَقَالَ نَافِعٌ كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَجْلِسُ عَلَى الْقُبُورِ ^(١).

هذه آثار يجب أن ينظر إلى صحتها قبل كل شيء؛ لأن البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ساقها معلقة وإن كان قد جزم بها، والمعروف أن البخاري إذا ساق آثاراً أو أحاديث معلقة فهي عنده صحيحة؛ لأنه لا يمكن أن يجزم بها وهو يرى أنها ليست بصحيحة.

أول هذه الآثار: أوصى بريدة أن يجعل في قبره جريدتان. هذه الوصية مخالفة للنص؛ لأن النبي ﷺ إنما جعل الجريدتين على من يُعَذَّب ^(٢).

ولم يرد عن النبي ﷺ أنه يجعل ذلك على كل من دُفِن، والسنة إما فعل، وإما ترك، فإذا ترك النبي ﷺ العمل مع وجود مقتضيه عُلِمَ أنه ليس بسنة، وعلى هذا فلو أوصى رجل: أن يجعل على قبره جريدتان فإن وصيته لا تُنفَّذ؛ لأنها خلاف السنة، هذا إذا صح هذا الأثر عن بريدة.

ثم قال: «ورأى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فسوطاً على قبر عبد الرحمن فقال: انزعه يا غلام، فإنما يظله عمله». قوله: فسوط؛ يعني: خرقه أو ثوب يظل على القبر يظنون أن هذا ينفعه، فقال: فإنما يظله عمله، وصدق ﷺ، ومثل ذلك ما يفعله بعض العوام عندما يرشون على القبور ماءً بلا حاجة إذا دفنوا ميتاً، ويعتقدون أنها تبرد عليهم وهذا غلط، فالميت لا ينتفع بهذا قطعاً.

ثم قال: «وقال خارجة بن زيد: رأيتني ونحن شباب في زمن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وإن أشدنا وثبة الذي يشب قبر عثمان بن مظعون حتى يجاوزه». وكأن هذا القبر طويل فيتواثبون عليه أيهم يتجاوزه.

(١) علقه البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بصيغة الجزم ووصله الطحاوي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «شرح معاني الآثار» (٢/ ٥١٧)، قال: حدثنا علي - هو ابن عبد الرحمن - حدثنا عبد الله بن صالح، حدثني بكر هو ابن مضر، عن عمرو، عن بكير، هو ابن عبد الله الأشج، أن نافعا حدثه، أن عبد الله بن عمر كان يجلس على القبور، «تغليق التعليق» (٢/ ٤٩٤)، «الفتح» (٣/ ٢٢٤).

(٢) سيأتي تخريجه قريباً إن شاء الله.

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ:

﴿قوله:﴾ «وقال خارجة بن زيد؛ أي: ابن ثابت الأنصاري أحد ثقات التابعين، وهو أحد السبعة الفقهاء من أهل المدينة... إلخ. وصله المصنف في «التاريخ الصغير» من طريق ابن إسحاق قال: حدثنا يحيى بن أبي عمرة الأنصاري: سمعت خارجة بن زيد فذكره. وفيه جواز تعلية القبر ورفع عن وجه الأرض.

وقوله: رأيتني - بضم المثناة - والفاعل والمفعول ضميران لشيء واحد وهو من خصائص أفعال القلوب.

ومظعون والد عثمان - بطاء معجمة ساكنة ثم مهملة - ومناسبتة من وجه أن وضع الجريد على القبر يرشد إلى جواز وضع ما يرتفع به ظهر القبر عن الأرض. وسيأتي الكلام على هذه المسألة في آخر الجنائز. اهـ.

صار الأمر على خلاف ما ظننا من أنه طويل، بل هو رفيع. وهذا أيضًا يحتاج إلى نظر؛ لأن السنة ألا يرفع القبر إلا نحو شبر أو أقل.

﴿قوله:﴾ «كان ابن عمر يجلس على القبور». هذا إن صح عن ابن عمر فهو اجتهاد ليس في محله؛ لأن النبي ﷺ نهى أن يُجْلَسَ على القبر. ^(١)

أو يكون قوله: يجلس على القبر. يعني: قريبًا منه، كما جاء في الحديث: كان النبي ﷺ إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه. ^(٢) يعني: ليس على القبر بل قريبًا منه.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

١٣٦١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ مَرَّ بِقَبْرَيْنِ يُعَذَّبَانِ فَقَالَ: «إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ

(١) «فتح الباري» (٣/ ٢٢٣).

(٢) رواه مسلم (٩٧٢) (٩٧).

(٢) رواه أبو داود (٣٢٢١). وصححه الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ في تعليقه على سنن أبي داود.

فِي كَبِيرٍ: أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنَ الْبَوْلِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ. ثُمَّ أَخَذَ جَرِيدَةً رَطْبَةً فَشَقَّهَا بِنِصْفَيْنِ ثُمَّ غَرَزَ فِي كُلِّ قَبْرٍ وَاحِدَةً، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ صَنَعْتَ هَذَا؟ فَقَالَ: «لَعَلَّهُ أَنْ يُخَفَّفَ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَبْسَأ»^(١).

فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ: إِبْطَاتُ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَهَذَا أَمْرٌ لَا إِشْكَالَ فِيهِ؛ لِدَلَالَةِ ظَاهِرِ الْقُرْآنِ وَصَرِيحِ السُّنَّةِ عَلَيْهِ، أَمَّا الْقُرْآنُ فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْقُلُوبُ مَنَاطِرَ مِمَّا غَمَزَتْ الْمَوْتُ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٩٣]. فَقَالَ: ﴿الْيَوْمَ﴾ وَ«أَلْ» هُنَا لِلْعَهْدِ الْحَضُورِيِّ، وَهَذَا وَاضِحٌ فِي أَنَّ عَذَابَ الْقَبْرِ يُثَبَّتُ مِنْ حِينِ الْمَوْتِ، لَكِنَّهُ لَا يُثَبَّتُ إِلَّا حِينَ يُسَلَّمُ الرَّجُلُ إِلَى عَالَمِ الْآخِرَةِ، أَمَّا مَا دَامَ بَيْنَ أَيْدِي النَّاسِ فَلَا يَسْأَلُ وَلَا يَعَذَّبُ، وَلِهَذَا كَانَتْ السُّنَّةُ الْإِسْرَاعَ فِي دَفْنِ الْمَيِّتِ^(٢)، لِأَجْلِ أَنْ يَصِلَ إِلَى النِّعَمِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا.

وَالْمُسْلِمُونَ كُلُّهُمْ يَقُولُونَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَلَا يَغْرُنُكَ التَّشْوِيشُ الَّذِي يُوْرِدُهُ بَعْضُ الزَّانِدَةِ فِي قَوْلِهِمْ: إِنْ الْمَيِّتُ لَوْ نَبَشَ بَعْدَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ لَمْ نَجِدْ فِيهِ أَثَرَ الْعَذَابِ؛ لِأَنَّ عَالَمَ الْآخِرَةِ لَيْسَ كَعَالَمِ الدُّنْيَا، وَلِهَذَا يَصْبِيحُ الْمُعَذَّبُ صَبِيحَةً يَسْمَعُهَا كُلُّ شَيْءٍ يَلِيهِ إِلَّا الْجِنَّ وَالْإِنْسَ^(٣).

فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا: آيَةٌ مِنْ آيَاتِ النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ كُشِفَ لَهُ عَنْ عَذَابِ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ. وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ». يَعْنِي: فِي أَمْرٍ شَاقٍّ عَلَيْهِمَا بَلْ هُوَ سَهْلٌ، وَإِلَّا فَإِنَّهُ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ؛ لِأَنَّهُ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ عِقُوبَةٌ وَهِيَ عَذَابُ الْقَبْرِ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: وَجُوبُ التَّنَزُّهِ مِنَ الْبَوْلِ، وَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَتَنَزَّهُ مِنَ الْبَوْلِ بِتَطْهِيرِهِ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: «لَا يَسْتَتِرُ». إِذْ جَاءَ فِي اللَّفْظِ الْآخَرِ: «لَا

(١) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٩٢) (١١١).

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجَ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ فِي بَابِ السَّرْعَةِ بِالْجَنَازَةِ.

(٣) تَقْدِمُ تَخْرِيجَ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ فِي بَابِ الْمَيِّتِ يَسْمَعُ خَفَقَ النِّعَالِ.

يستنزّه من البول»^(١). ولكن هذا إذا كان يعلم أن البول أصابه، أما مجرد الشك والوهم فلا عبرة بهما، لكن إذا تيقن أنه خرج منه البول وأصاب ثيابه أو بدنه ثم لم يأبه به، فهذا هو الذي على خطر.

وقوله: «من البول»، استدل به بعض أهل العلم على أن جميع الأبوال نجسة يعذب الإنسان على عدم التنزه منها، وادعى أن: «أل» في قوله: «البول»، للعموم، ولكن هذا ليس بصواب:

أولاً: لأنه ورد في رواية أخرى في الحديث: «لا يستتر من بوله»^(٢)، فأضاف البول إلى نفس الماهل.

وثانياً: لأن النبي ﷺ أمر الذين اجتروا المدينة من عريته أو جهينة أن يخرجوا إلى إبل الصدقة فيشربوا من أبوالها وألبانها^(٣). ولو كان نجساً لأمرهم النبي ﷺ بالتنزه منه، ولما أجاز لهم أن يتداووا به؛ لأن النجس شربه محرم، ولا يمكن أن يكون دواءً. فالمراد إذن: من بوله أو بول من يشابهه كبول رجل آخر أصابك من رشاشه يجب أن تنزّه منه.

وقوله: «وَأَمَّا الْآخِرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ». النميمة هي: نسبة الحديث إلى قائله فينقل كلام الناس في بعضهم لبعض، فيقول: فلان قال فيك: كذا، فلان قال فيك: كذا، من أجل أن يُحدّث التفرق بينهما، وهذا عكس المصلح، فالمصلح يصلح بين الناس فتجتمع القلوب.

ثم إن النبي ﷺ لرحمته بأمته أخذ جريدة رطبة -لعلها كانت عنده- وشقها نصفين، ووضع على كل قبر واحدة، فسأله الصحابة: لماذا فعلت هذا؟ فقال: «لَعَلَّهُ أَنْ

(١) رواه مسلم (٢٩٢) (١١١) (٢٤١/١).

(٢) تقدم تخريجه في الوضوء، باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله.

(٣) رواه البخاري (٢٣٣)، ومسلم (١٦٧١) (٩).

يُخَفِّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَبْسَا؛ أي: يخفف العذاب الذي اطلع عليه.

❦ وقوله: «مَا لَمْ يَبْسَا»؛ يعني: الجريدتين، ولكن لماذا قيده باليس؟

قَالَ بعض أهل العلم: لأنها ما داما أخضرين أي: الجريدتان، فإنهما يسبحان، كما قال الله -تبارك وتعالى-: ﴿سُبْحٌ لَّهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الأنعام: ٤٤].

وهذا خطأ. ولو كانت العلة هذه لقلنا: يكفي عن هذا أن يقوم رجل عند القبر ويسبح وتسيحه أبين وأظهر.

ثم إِنَّا نقول: مَنْ قَالَ: إذا الغصن يس انقطع تسبيحه؟ أليس الحصى وهو لا ينمو ولا يمكن أن ينمو قد سبّح بين يدي الرسول ﷺ^(١)، وكذلك الطعام^(٢)، وما أشبه ذلك؟! ولكن النبي ﷺ ترجى أن يخفف العذاب هذه المدة فقط -وهما قد يبسا في شهر أو شهرين أو أقل- فقال: «لَعَلَّهُ يُخَفِّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَبْسَا». فيكون هذا التوقيت توقيت لتخفيف العذاب.

ثم إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يجزم بهذا فإن: «لعل» للترجي وليست للتعليل هذا هو الأصل فيها، فيكون هذا من باب الشفاعة المقيدة، بالوصف والزمن، الوصف: هو التخفيف. فما قال: لعله ينقطع العذاب، بل قال: «يخفف عنها». والزمن في قوله: «ما لم يبسا».



(١) رواه الطبراني في «الكبير» (٤٤٢/٨) (٣٦٣٥)، وفي «الأوسط» (٢٤٥/٤) (٤٠٩٧)، والبزار في

«مسنده» (٤٣١/٩، ٤٣٤) (٤٠٤٤، ٤٠٤٠) وضعفه الحافظ ابن حجر كما في «الفتح» (٦/٦٩٢)،

وانظر: «العلل المتناهية» (٢٠٧/١).

(٢) رواه البخاري (٣٥٧٩).

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٨٢- بَابُ مَوْعِظَةِ الْمُحَدِّثِ عِنْدَ الْقَبْرِ، وَقُعُودِ أَصْحَابِهِ حَوْلَهُ.

﴿يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾ [التكوير: ٧]. ﴿الْأَجْدَاثِ﴾: الْقُبُورُ. ﴿بَعُثَرَتْ﴾ [الأنطمة: ٤].

أُثِيرَتْ. بَعُثَرْتُ حَوْضِي؛ أَي: جَعَلْتُ أَسْفَلَهُ أَعْلَاهُ. الْإِيْفَاضُ: الْإِسْرَاعُ.

وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ: ﴿إِلَى نَضْبٍ﴾^(١): إِلَى شَيْءٍ مَنْصُوبٍ يَسْتَبْقُونَ إِلَيْهِ. وَالنَّضْبُ وَاحِدٌ

وَالنَّضْبُ مَصْدَرٌ، يَوْمُ الْخُرُوجِ مِنَ الْقُبُورِ. ﴿يَنْسِلُونَ﴾: يَخْرُجُونَ.

١٣٦٢- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ، قَالَ: حَدَّثَنِي جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ

أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ: كُنَّا فِي جَنَازَةٍ فِي بَقِيعِ الْغَرْقِدِ، فَأَتَانَا النَّبِيُّ ﷺ

فَقَعَدَ وَقَعَدْنَا حَوْلَهُ، وَمَعَهُ مَخْصَرَةٌ فَنَكَّسَ فَجَعَلَ يَنْكُتُ بِمَخْصَرَتِهِ ثُمَّ قَالَ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ

أَحَدٍ، مَا مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ إِلَّا كُتِبَ مَكَانُهَا مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَإِلَّا قَدْ كُتِبَ شَقِيَّةٌ أَوْ

سَعِيدَةٌ». فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا نَتَكَلَّمُ عَلَى كِتَابِنَا وَنَدْعُ الْعَمَلَ، فَمَنْ كَانَ مِنَّا مِنْ

أَهْلِ السَّعَادَةِ فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنَّا مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ

فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ؟ قَالَ: «أَمَّا أَهْلُ السَّعَادَةِ فَيُيسَّرُونَ لِعَمَلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا

أَهْلُ الشَّقَاوَةِ فَيُيسَّرُونَ لِعَمَلِ الشَّقَاوَةِ». ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ [التكوير: ٥] الْآيَةَ^(١).

[الحديث ١٣٦٢- أطرافه في: ٤٩٤٥، ٤٩٤٦، ٤٩٤٧، ٤٩٤٨، ٤٩٤٩، ٤٩٥٠، ٦٢١٧،

٧٥٥٢].

في هذا الحديث: بيان الموعظة عند القبر إذا كان هناك فرصة، مثل أن يكونوا

(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، بصيغة الجزم، ووصله ابن حجر في «التعليق» (٤٩٤١٢)، فقال: أخبرنا بذلك

أبو علي بن أحمد بن عبد العزيز، مشافهة، عن يونس بن أبي إسحاق عن علي بن الحسين النجار، عن

الحافظ أبي الفضل بن ناصر، أنبأنا عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق العبدي، أنبأنا أبو الحسن بن

الصلت، حدثنا الحسين بن إسماعيل المحاملي، حدثنا يوسف بن موسى، عن جرير، عن الأعمش،

بجميع قراءاته.

(٢) رواه مسلم (٢٦٤٧) (٦).

ينتظرون تلحيد القبر، فيجلس الناس إلى الواعظ ويعظهم؛ لأن الوقت مناسب، وهذه الموعظة ليست هي الخطبة التي صار بعض الناس يفعلها الآن، حيث يقوم الرجل خطيباً واقفاً يتكلم بلهجة الخطبة، ويستدل بهذا الحديث.

والتحقيق أنه لا دليل فيه، إنما فيه دليل على أن الرجل إذا وصل المقبرة ولم يلحد القبر بعد، جلس الناس حوله فيتكلم معهم بالكلام المناسب.

وفيه أيضاً: دليل على أنه لا يجوز للإنسان أن يتكل على ما كتب أولاً، بل عليه أن يعمل؛ لأن الصحابة لما قالوا: أفلا ندع العمل ونتكل على الكتاب؟ قَالَ: «اعملوا فكل ميسر لما خلق له»^(١).

ثم إن هذا الاتكال في الواقع ليس بصحيح؛ لأنك لا تدري ماذا كتب لك، فلو قال قائل: أنا سأتكلم على كتابي لقلنا له: وما أدراك أن الكتاب تيسر لليسرى؟ إذ لا يعلم الإنسان ما كتب إلا بعد وقوعه، ولهذا لم يعرج النبي ﷺ على قولهم هذا بل قَالَ: «اعْمَلُوا فَكُلُّ مُيسِرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ».

فإذا وجدت من نفسك أن الله تعالى يسر لك اليسرى فاستبشر خيراً، فإنه يدل على أنك عند الله تعالى سعيد ولست بشقي، وإذا رأيت أنك بالعكس فاحذر، وعالج نفسك ومن تاب تاب الله عليه.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٣- باب مَا جَاءَ فِي قَاتِلِ النَّفْسِ.

١٣٦٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا مُتَعَمِّدًا فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ عَذَّبَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ»^(٢).

(١) رواه البخاري (٤٩٤٩)، ومسلم (٢٦٤٧) (٧).

(٢) رواه مسلم (١١٠) (١٧٦).

[الحديث ١٣٦٣ - أطرافه في: ٤١٧١، ٤٨٤٣، ٦٠٤٧، ٦١٠٥، ٦٦٥٧].

١٣٦٤ - وَقَالَ حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَارِظٍ، عَنْ الْحَسَنِ، حَدَّثَنَا جُنْدَبٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ، فَمَا نَسِينَا وَمَا نَخَافُ أَنْ يَكْذِبَ جُنْدَبٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَانَ بَرَجُلٌ جَرَّاحٌ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَقَالَ اللَّهُ: بَدَرْنِي عَبْدِي بِنَفْسِهِ، حَرَمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ» ^(١).

[الحديث ١٣٦٤ - طرفه في: ٣٤٦٣].

١٣٦٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الَّذِي يَخْنُقُ نَفْسَهُ يَخْنُقُهَا فِي النَّارِ، وَالَّذِي يَطْعُنُهَا يَطْعُنُهَا فِي النَّارِ».

[الحديث ١٣٦٥ - طرفه في: ٥٧٧٨].

﴿قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا مُتَعَمِّدًا فَهُوَ كَمَا قَالَ»، مثل أن يقول: هو يهودي إن كان كذا، وهو يعلم أنه لم يكن، فإذا حلف بهذه الملة كاذبًا فإنه كما قال النبي ﷺ: «كما قال». وهذا يقع كثيرًا، فتارة يقول الإنسان: هو يهودي أو نصراني إن كان كذا. وهو يعلم أنه ما كان. أو يقول: لعنة الله عليه إن كان كذا، وما أشبه ذلك، فهو كما قال؛ لأنه هو الذي أقر على نفسه بهذا.

فإن قال قائل: إنه قال هذا وليس بيهودي ولا نصراني؟

نقول: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فَهُوَ كَمَا قَالَ» فكيف يخادع الله وهو يعلم أنه كاذب؟! ويقول: إن كان كذا فهو يهودي أو نصراني أو: إن لم يكن فهو يهودي أو نصراني، ففيه التحذير الشديد من هذا.

وفيه أيضًا: أن من قتل نفسه بحديدة عذب به. أي: بهذا القتل في نار جهنم، وإن قتلها بسُم عذب بهذا السم، وإن قتلها بتردٍ من جبل عالٍ حتى مات، فإنه يعذب كذلك

(١) علقه البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بصيغة الجزم هنا، وأسنده في أحاديث الأنبياء برقم (٣٤٦٣)، «تغليق التعليق»

في نار جهنم بما قتل به نفسه.

وفي هذا: التحذير مما يفعله بعض المتهورين الآن وهو ما يسمى بالانتحار، تجده يحمل عبوات ناسفة ويدخل في صف العدو، فيكون أول من يموت بهذا، فهذا الذي يفعل ذلك يعذب بما قتل به نفسه في جهنم -والعياذ بالله-.

فإذا قال قائل: إن هذا الرجل إنما فعل ذلك ليقتل عدو الله.

قلنا: ولكن قتله لعدو الله من أجل استقامة دينه -أي دين القاتل- فكيف يقتل نفسه.

فإن قال قائل: أليس قد ورد عن البراء بن مالك رضي الله عنه في حصارهم لحديقة مسيلمة الكذاب حين عجزوا أن يدخلوها، فطلب من العسكر أن يرموه من فوق الجدار حتى يفتح لهم الباب^(١)، ومن المعلوم أن الباب عنده حراس يحرسونه، فهذا يدل على جواز الانتحار.

فالجواب: أنه لا دلالة في هذا الأثر؛ لأنه رضي الله عنه لم يمتهن، صحيح أنه خاطر لكنه ليس إذا فعل ذلك يموت على كل حال، وكلامنا فيمن يموت على كل حال، أما هذا فلم يمتهن.

فإن قال قائل: ما تقولون في الغلام الذي كان يدعو إلى التوحيد، فأراد الملك أن يقتله، فذهب به إلى البحر ليغرقه ولكنه لم يغرق، ثم أراد أن يرمى به من فوق جبل ليهلك ولكنه لم يهلك؛ أي: أنه فعل أسباب الموت بهذا الغلام ولكنه لم يمتهن، فقال له الغلام: اجمع الناس وأخرج سهمًا من كنانتي، ثم ارمني به، وقل: بسم رب الغلام، فإذا فعلت ذلك أصبغتني. ففعل الملك وأخرج سهمًا من كنانته، ورمى به هذا الغلام وقال: بسم رب الغلام؛ وهلك^(٢).

(١) روى هذه الواقعة خليفة بن خياط في «تاريخه» (١٠٩)، وذكرها الحافظ في «الإصابة» (٢٣٦/١)،

وابن عبد البر في «الاستيعاب» (٢٨٧/١)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٩٦/١)

(٢) رواه مسلم (٣٠٠٥) (٧٣).

فالجواب: أن في هذا القتل فائدة عظيمة كبيرة، وهي أن جميع أهل القرية أسلموا فصار فيه فائدة عظيمة جداً، فإذا حصل مثل هذا فلا بأس، لكن المنتحرين اليوم يقتلون أنفسهم ويقتلون بعضاً من العدو، ثم ينتقم العدو من أصحاب هذا المنتحر، ويقتل أكثر مما قُتل منه ولا ينتفع الناس بهذا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٤- بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ وَالِاسْتِغْفَارِ لِلْمُشْرِكِينَ.

رَوَاهُ ابْنُ عُمَرَ (١) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

١٣٦٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ (١) أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا مَاتَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي ابْنِ سُلُوكٍ دُعِيَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَبَتُ إِلَيْهِ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتُصَلِّي عَلَى ابْنِ أَبِي وَقَدْ قَالَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا وَكَذَا - أَعَدُّ عَلَيْهِ قَوْلَهُ -؟ فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «أَخْرَعْ عَنِّي يَا عُمَرُ». فَلَمَّا أَكْثَرْتُ عَلَيْهِ قَالَ: «إِنِّي خَيْرْتُ فَاخْتَرْتُ، لَوْ أَعْلَمْتُ أَنِّي إِنْ زِدْتُ عَلَى السَّبْعِينَ يُغْفَرُ لَهُ لَزِدْتُ عَلَيْهَا». قَالَ: فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ أَنْصَرَفَ، فَلَمْ يَمُكُثْ إِلَّا بَسِيرًا حَتَّى نَزَلَتْ الْآيَتَانِ مِنَ بَرَاءةٍ: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا﴾ إِلَى ﴿وَهُمْ فَسَقُونَ﴾ (٢) [البقرة: ٨٤]. قَالَ: فَعَجِبْتُ بَعْدُ مِنْ جُرْأَتِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ، وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ.

[الحديث ١٣٦٦ - طرفه في: ٤٦٧١].

(١) قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «التغليق» (٢/ ٤٩٥): كأنه يشير إلى قصة صلاة النبي ﷺ على عبد الله بن أبي بن سلول المنافق، وفيه أنزل الله: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٨٤]. وقد أسند القصة بتمامها في مواضع، منها في الجنائز أيضاً (١٢٦٩)، من طريق عبيد الله بن عمر، عن نافع عن ابن عمر. اهـ.

هذه من الآيات أو من الأحكام التي وقف فيها عمر للصواب، والنبى ﷺ فهم من قوله تعالى: ﴿أَسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [البقرة: ٨٠]. أنه مخير. فقال: «إني خيرت»، ثم قال: «لو أعلم أي لو زدت على السبعين يغفر له»؛ يعني: لفعلت. لكن الصواب كان مع عمر رضي الله عنه.

وهذا يشبه ما ثبت في صحيح مسلم من أخذ الفداء من الأسرى فقد اختاره النبي ﷺ وهو اقتراح أبي بكر، ولكن الصواب كان مع عمر ^(١) فيؤخذ منه أنه قد يكون الصواب مع من هو أقل علمًا، وأدنى فضلًا ومرتبة.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٥- باب ثناء الناس على الميِّت.

١٣٦٧- حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه يَقُولُ: مَرُّوا بِجَنَازَةٍ فَأَثْنُوا عَلَيْهَا خَيْرًا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَجَبَتْ». ثُمَّ مَرُّوا بِأُخْرَى فَأَثْنُوا عَلَيْهَا شَرًّا فَقَالَ: «وَجَبَتْ». فَقَالَ عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: مَا وَجَبَتْ؟ قَالَ: «هَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ خَيْرًا فَوَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، وَهَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ شَرًّا فَوَجَبَتْ لَهُ النَّارُ، أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ» ^(١).

[الحديث ١٣٦٧ - طرفه في: ٢٦٤٢].

وقوله: «وجبت» أقر فيه رسول الله ﷺ هؤلاء على شهادتهم بالخير لإحدى الجنازتين، وما أقره النبي ﷺ فالقول به واجب، لكن هل يكون هذا في كل إنسان أثنى عليه من مرت بهم جنازته؟

الجواب: لا؛ لأنه لا علم لأحد أنها وجبت له الجنة، أما النبي ﷺ فعنده علم، ثم

(١) رواه مسلم (١٧٦٣) (٥٨)، وانظر أيضًا حديث رقم (٢٣٩٩) (٢٤) من «صحيح مسلم».

(٢) وينحوه رواه مسلم (٩٤٩) (٦٠).

إِنْ قَوْلُهُ: «أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ» يَخَاطَبُ بِهِ خَيْرَ الْقُرُونِ وَخَيْرَ النَّاسِ، وَمِنْ بَعْدِهِمْ لَا يَسَاوِيهِمْ مِنْ هَذِهِ الْخَيْرِيَّةِ، لَكِنْ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَنْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى الثَّنَاءِ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يُشْهَدَ لَهُ بِالْجَنَّةِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ بِالْأُتَمَّةِ الْأَرْبَعَةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَقَالَ: إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تُشْهَدَ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ مِثْلًا أَوْ الشَّافِعِي، أَوْ أَبِي حَنِيفَةَ، أَوْ مَالِكَ بِالْجَنَّةِ؛ لِأَنَّهُ هَؤُلَاءِ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى الثَّنَاءِ عَلَيْهِمْ، وَالْأُمَّةُ شُهَدَاءُ عَلَى النَّاسِ ^(١). كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]. وَلَكِنْ لَوْ قَالَ قَائِلٌ: مَا لَنَا وَلِلشَّهَادَةِ، إِنْ كَانَ هَؤُلَاءِ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَهَمَّ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، سِوَاهُ شَهِدْنَا أَمْ لَمْ نَشْهَدْ، وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْجَنَازَةُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَهِيَ لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، سِوَاهُ شَهِدْنَا أَمْ لَمْ نَشْهَدْ؟

نَقُولُ: نَحْنُ نَرْجُو أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ؛ لِثَنَاءِ النَّاسِ عَلَيْهِ وَهَذَا يَكْفِي.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣٦٨ - حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي الْفُرَاتِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيدَةَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ وَقَدْ وَقَعَ بِهَا مَرَضٌ، فَجَلَسْتُ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَمَرَّتْ بِهِمْ جَنَازَةٌ، فَأَتْنِي عَلَى صَاحِبِهَا خَيْرًا، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَجِبْتَ. ثُمَّ مَرَّ بِأُخْرَى فَأَتْنِي عَلَى صَاحِبِهَا خَيْرًا، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَجِبْتَ. ثُمَّ مَرَّ بِالثَّالِثَةِ فَأَتْنِي عَلَى صَاحِبِهَا شَرًّا، فَقَالَ: وَجِبْتَ. فَقَالَ أَبُو الْأَسْوَدِ: فَقُلْتُ: وَمَا وَجِبْتَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: قُلْتُ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَيُّهَا مُسْلِمُ شَهِدْ لَهُ أَرْبَعَةٌ بِخَيْرٍ أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ». فَقُلْنَا: وَثَلَاثَةٌ. قَالَ: «وَتَلَاثَةٌ». فَقُلْنَا: وَاثْنَانِ. قَالَ: «وَاثْنَانِ». ثُمَّ لَمْ نَسْأَلْهُ عَنْ الْوَاحِدِ.

هَذَا الْحَدِيثُ كَالَّذِي قَبْلَهُ، بَلْ هَذَا أَحْصَى؛ لِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ جَعَلَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ الْأَرْبَعَةَ وَالثَّلَاثَةَ وَالاثْنَيْنِ إِذَا شَهِدُوا لِلْمُسْلِمِ بِخَيْرٍ فَإِنَّهُ تَجِبُ لَهُ الْجَنَّةُ. اللَّهُمَّ اجْعَلْنَا

من أهل الجنة يا رب العالمين.



ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٨٦- باب مَا جَاءَ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمْ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ﴾ [الأنعام: ٩٣]. هُوَ الْهُونُ. وَالْهُونُ الرَّفْقُ.

وَقَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿سَنَعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾ [التوبة: ١٠١]. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَحَاقَ بِئَالِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ ١٥ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ١٦﴾ [غافر: ٤٥-٤٦].

❦ قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «باب ما جاء في عذاب القبر»؛ يَعْنِي: من ثبوته وتأكدته وتحققته. ❦ «وقول الله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمْ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ﴾». ❦ الشاهد فيه قوله: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ﴾.

والهُونُ هو: الْهُونُ. وَأَصْلُ الْهُونِ يَعْنِي: الرفق، ومنه قول الناس: على هُونِكَ؛ أي: أرفق، وأما الهوان: فهو الذل؛ وقوله: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ﴾؛ يَعْنِي: اليوم الذي هو يوم خروج أرواحكم تجزون عذاب الهون، وهذا نص أو كالنص على ثبوت عذاب القبر في القرآن الكريم.

❦ «وقوله جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿سَنَعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾». هذا يحتمل ما أراده البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ من أنهم يعذبون مرتين: مرة في الدنيا، ومرة في القبر، ثم يردون إلى عذاب عظيم.

ويحتمل أنه في الدنيا قبل القبر، كما قال عَمَلٌ: ﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذَكَّرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٦]. لكن الآية الأولى كالنص الصريح.

﴿وقوله تعالى: ﴿وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ﴾. ثم بينه بقوله: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾. وهذه أيضًا كالصريح؛ لقوله: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ ثم فصل فقال: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ وقال عليه السلام: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَذْنَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ (الأنعام: ٥٠).
وأما السُّنة فصريحة واضحة ومنها: ما يُقر به كل المسلمين في صلواتهم في قول المصلي: «أعوذ بالله من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر» ^(١).

فإذا قال قائل: هل العذاب يكون على الروح أو على البدن؟
قلنا: الأصل أنه على الروح، ولكنها قد تتصل بالبدن أحياناً، ويُرى الجسد متأثراً ولكن الأصل أنه على الروح.
فإن قال قائل: أليس قد جاء أن الكافر يضيق عليه القبر حتى تختلف أضلعه؟
قلنا: بلى. لكن هذا يحدث حتى في النوم فقد يشعر الإنسان بأنه في ضيق شديد، وفي زحام شديد، والأمر ليس كذلك.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:
١٣٦٩ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أُقْعِدَ الْمُؤْمِنُ فِي قَبْرِهِ أُتِيَ ثُمَّ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾ (الأنعام: ٢٧) ^(١).

﴿قوله: «أُقعد في قبره»﴾. يَعْنِي: أَنَّهُ يَأْتِيهِ مَلَكَانِ فِي قَبْرِهِ وَيَجْلِسَانِهِ، وَيَسْأَلَانِهِ عَنْ رَبِّهِ وَدِينِهِ وَنَبِيِّهِ.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) وبنحوه رواه مسلم (٢٨٧١) (٧٣).

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهِذَا، وَزَادَ: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ نَزَلَتْ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ.

[الحديث: ١٣٦٩ - طرفه في: ٤٦٩٩].

١٣٧٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، حَدَّثَنِي نَافِعٌ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ قَالَ: اطَّلَعَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَهْلِ الْقَلْبِ فَقَالَ: «وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا». فَقِيلَ لَهُ: تَدْعُو أَمْوَاتًا. فَقَالَ: «مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لَا يُجِيبُونَ»^(١).

[الحديث: ١٣٧٠ - طرفاه في ٣٩٨٠، ٤٠٢٦].

المراد بالقلب: قلب بدر؛ لأن النبي ﷺ أمر بأربعة وعشرين من صناديد قريش أن يلقوا في هذه القلب^(٢)، وهي قلب خبيثة في ريحها وفي هيئتها وسيئة جدًا، لكنها تليق بحال هؤلاء؛ لأنهم خبيثاء والخبيثات للخبيثين.

ثم وقف عليهم عليه السلام فقال: «وجدتم ما وعد ربكم حقًّا؟» فقال له الصحابة: كيف تكلم أَمْوَاتًا؟ فقال عليه السلام: «ما أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لَا يُجِيبُونَ»؛ لأنهم أَمْوَات. وفي هذا: دليل على أن الأَمْوَات قد يسمعون، فهل هذا لكل ميت، أو يقتصر فيه على الوارد فقط؟

الجواب: الثاني؛ لأن أحوال القبر من الأمور الغيبية، وليس فيها قياس، فيقتصر على ما جاء به النص، فهو لاء سمعوا. وكذلك الإنسان إذا انصرف عنه أصحابه بعد الدفن حتى إنه ليسمع قرع نعالهم^(٣)، وكذلك ما ورد من أن أي إنسان يسلم على صاحب قبر كان يعرفه في الدنيا إلا رد الله ﷻ على صاحب القبر روحه، فرد عليه السلام^(٤).

(١) وينحوه رواه مسلم (٩٣٢) (٢٦).

(٢) رواه البخاري (٣٩٧٦)، ومسلم (٢٨٧٥) (٧٨).

(٣) سياقي تخريجه في نفس هذا الباب إن شاء الله.

(٤) أخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخه» (١٣٧/٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٨٠/١٠)،

وضعفه الشيخ الألباني رحمته الله كما في «ضعيف الجامع» (٥٢٠٨).

وهذا الحديث أنكره بعض المتأخرين، ولكن ابن عبد البر رحمه الله صححه، وساقه ابن القيم رحمه الله في كتاب الروح، ولم يتعقب تصحيح ابن عبد البر له ^(١).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

١٣٧١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّهُمْ لَيَعْلَمُونَ الْآنَ أَنَّ مَا كُنْتُ أَقُولُ حَقٌّ». وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَى﴾ [النَّازِعَاتُ: ٨٠] ^(٢).

[الحديث ١٣٧١ - طرفاه في: ٣٩٧٩، ٣٩٨١].

كأن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فهمت من قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَى﴾ يَعْنِي: موتى الجسد، ولكن ظاهر سياق الآية أن المراد بالموتى موتى القلوب؛ لقوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَى وَلَا تَسْمِعُ الضَّمَّ الدُّعَاءَ﴾ وهذا هو الأقرب.

وأما قولها: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِنَّهُمْ لَيَعْلَمُونَ». فلا يمتنع أن يكون: يسمعون ويعلمون.

وفي حديث عائشة هذا فائدة: وهي أنه إذا جاء حديث يُناقِضُ القرآن، فهذا دليل على أن هذا الحديث إما موضوع وإما ضعيف جداً ^(٣).



(١) هذا الحديث رواه ابن عبد البر رحمه الله في «الاستذكار» (١/ ١٨٥)، وقد نقل ابن القيم رحمه الله في «الروح» (٦/ ١) تصحيح ابن عبد البر له فقال: قال ابن عبد البر: ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: ... الحديث. اهـ.

(٢) ورواه مسلم (٩٣٢) (٢٦) بأطول مما هنا.

(٣) هذا آخر ما قام الشيخ رحمه الله بشرحه من كتاب «الجنائز»، ولم يقم رحمه الله بشرح الأحاديث الباقية من هذا الكتاب وهي من حديث (١٣٧٢) إلى (١٣٩٤).

شيخ
صالح البخاري

كِتَابُ الزَّكَاةِ

١٣٩٥ - ١٤٢٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الزَّكَاةِ

١ - بَابُ وَجوبِ الزَّكَاةِ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ .
وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: حَدَّثَنِي أَبُو سَفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَذَكَرَ حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ:
يَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالصَّلَاةِ، وَالْعَقَابِ ^(١) .
الزَّكَاةُ رَكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ، وَهِيَ قَرِينَةُ الصَّلَاةِ غَالِبًا فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ؛
وَلِهَذَا ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّ تَارِكَ الزَّكَاةِ أَيُّ: الْبَاخِلِ بِهَا كَافِرٌ خَارِجٌ عَنِ
الْإِسْلَامِ. وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ^(٢) .
لَكِنَّ الصَّحِيحَ: أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ بِدَلِيلِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ صَاحِبٍ ذَهَبٍ، وَلَا
فِضَّةٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا» - وَذَكَرَ الْعُقُوبَةَ - ثُمَّ قَالَ: «حَتَّى يَرَى سَبِيلَهُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ،
وَإِمَّا إِلَى النَّارِ» ^(٣) . وَكَوْنُهُ لَهُ سَبِيلٌ إِلَى الْجَنَّةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِكَافِرٍ؛ إِذْ إِنْ الْكَافِرَ لَا
سَبِيلَ لَهُ إِلَى الْجَنَّةِ.

(١) علقه البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بصيغة الجزم، وأسنده في مواضع من صحيحه مطولاً ومختصراً، كما في «الشهادات» (٢٦٨١)، و«الجهاد» (٢٩٤١)، و«الأدب» (٥٩٨٠).

وقد تقدم التنبيه عليه في «بدء الوحي» (٧)، وهذا اللفظ المعلق لفظ معمر، وهو موصول في «التفسير» برقم (٤٥٥٣). وانظر: تغليق التعليق ٣ / ٣.

(٢) انظر: «المغني» (٨ / ٤).

(٣) رواه مسلم (٩٨٧) (٢٤).

ولحديث عبد الله بن شقيق: أن الصحابة لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفرٌ إلا الصلاة^(١).
فالصواب: أنه لا يكفر، ولكنه على خطرٍ عظيم.

وإيجاب الزكاة في الأموال من الحكمة العظيمة في التشريع؛ وذلك لأن الدين الإسلامي، إذا تأملت أركانه وجدتها إما كفٌّ عن محبوب، وإما بذلٌ لمحبوب.
فأما الكفٌّ عن المحبوب كالصيام، فالصيام يكفُّ الإنسان نفسه فيه عن الأكل والشرب والنكاح.

وأما البذلٌ لمحبوب كالزكاة، فإن الإنسان يحب المال؛ كما قال الله ﷻ: ﴿وَأَنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العنكبوت: ٨]. وقال تعالى: ﴿وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبَّ جَمَعٍ﴾ [البقرة: ٢٠].
فإذا تنوعت التكاليفات وكان الإنسان يفعل هذا وهذا، علم أنه صادق؛ لأن بعض الناس قد يهون عليه بذل المال، ويسقُّ عليه الامتناع عما يحب، فالكريم يهون عليه بذل المال، لكن قد يصعب عليه جداً أن يمتنع عن الأكل والشرب والنكاح.
ولهذا أفتى بعض أهل العلم بعض الملوك الذي وجبت عليه كفارة إما: عتق رقبة، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكيناً على الترتيب، فأفتاه بأن يصوم شهرين متتابعين معللاً ذلك؛ بأن العتق سهل عليه، فلو أعتق مائة رقبة لكان أهون عليه من صيام يوم^(١).

وهذا لا شك أنه خطأ، فالشيء الذي عينه الله ورسوله ﷺ يجب أن نأخذ به، ولا نقدّم القياس على النص.

فالحاصل: أن التكاليفات متنوعة، فالصلاة عملٌ بدنيٌّ محض، والحجُّ عملٌ بدنيٌّ وماليٌّ، وقد لا يكون مالياً، فقد يكون الإنسان من مكة ولا يحتاج إلى مال، والزكاة عملٌ ماليٌّ محض، والصوم كفٌّ، وليس بعمل، بل هو كفُّ النفس عن محبوباتها.

(١) رواه الترمذي (٢٦٢٢)، وقال الشيخ الألباني رحمه الله، في تعليقه على سنن الترمذي: صحيح.

(٢) المفتي في هذه القصة هو يحيى بن يحيى أحد علماء الأندلس، والمستفتي هو عبد الرحمن الربضي

أحد ملوك الأندلس. وانظر: «وفيات الأعيان» (٦/ ١٤٥) و«فتح الطيب» (٢/ ١١).

وهذا يَدُلُّ على كمالِ حكمةِ الله جَلَّ وعلا فيما أَمَرَ به العبادَ من مُتَنَوِّعِ العباداتِ؛
لِيُعَلِّمَ الْمُطِيعُ الَّذِي يَتَّبِعُ أَوْامِرَ اللَّهِ وَرِسُولَهُ مِنَ الَّذِي يَتَّبِعُ هَوَاهُ.
وقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ واضِحُ الوجوبِ.



ثم قال البخاريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٣٩٥ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الضُّحَاكُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ زَكْرِيَّا بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ
اللَّهِ بْنِ صَيْفِيٍّ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مَعَاذًا جَاءَهُ إِلَى الْيَمَنِ
وَقَالَ: «ادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَذَلِكَ فَأَعْلِمَهُمْ
أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَذَلِكَ فَأَعْلِمَهُمْ أَنَّ
اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ»^(١).

[الحديث ١٣٩٥ أطرافه في: ١٤٥٨، ١٤٩٦، ٢٤٤٨، ٤٣٤٧، ٧٣٧١، ٧٣٧٢].

في هذا الحديث فوائد:

أولاً: مشروعيةُ بَعَثِ الدُّعَاةِ إِلَى اللَّهِ ﷻ.

وهذا واجبٌ على الإمام أَنْ يَبْعَثَ مَنْ يَدْعُو النَّاسَ إِلَى الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ هَذَا فِعْلُ
النَّبِيِّ ﷺ؛ وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ [النحل: ١٢٥].

وكان بَعَثُ مَعَاذٍ فِي ربيعِ الأوَّلِ فِي السَّنةِ العاشرةِ مِنَ الْهَجْرَةِ.

ومن فوائدِ هذا الحديثِ: التدرُّجُ في الدُّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ، فَيُبْدَأُ بِالْأَهَمِّ فَالْمَهْمِّ؛ وَلِهَذَا
أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مَعَاذًا أَنْ يَدْعُوَهُمْ إِلَى الشَّهَادَتَيْنِ؛ لِأَنَّهَا مِفْتَاحُ الْإِسْلَامِ فَيَدْعُو النَّاسَ إِلَى
الشَّهَادَتَيْنِ قَبْلَ أَيِّ شَيْءٍ آخَرَ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يُنْقَلُ إِلَى الْمَهْمِّ وَهُوَ الصَّلَاةُ، وَلِذَلِكَ قَالَ:
«فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَذَلِكَ». أَطَاعُوا؛ بِمَعْنَى انْقَادُوا وَهَذَا يُسَمَّى عِنْدَ عُلَمَاءِ النُّحُوِّ
بِالتَّضْمِينِ لِلْمَعْنَى؛ يَعْنِي: أَنَّ يُضَمَّنَ الْفِعْلُ الْمُعْلَقُ فِعْلاً يَتَنَاسَبُ مَعَ الْمُتَعَلِّقِ.

فلو قال قائلٌ: فإن هم أطاعوك في ذلك، نقولُ: لكن (هم) من أطاعوا يعني انقادوا لذلك.

ثم قال: «فَاعْلَمُوهُمْ أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ». فَيَعْلَمُ الدَّخْلُ فِي الْإِسْلَامِ أَنَّ عَلَيْهِ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، ثُمَّ تُبَيِّنُ لَهُ الْأَوْقَاتُ وَتُيَيَّنُ لَهُ مَا يَجِبُ فِيهَا، لَكِنْ إِذَا أَطْمَأْنَنْتَ نَفْسَهُمْ لِقَبُولِ هَذَا الْفَرَضِ أَخْبِرُوا بِالتَّفَاصِيلِ. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْوَتَرَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ؛ لِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ فِي آخِرِ حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَعَ ذَلِكَ قَالَ خَمْسُ صَلَوَاتٍ. وَلَوْ كَانَ الْوَتَرُ وَاجِبًا لَبَيَّنَهُ النَّبِيُّ ﷺ. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَاذَا تَقُولُونَ فِي صَلَاةٍ وَجِبَتْ لَسَبِّ، هَلْ يُمَكِّنُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهَا تَعَارَضُ هَذَا الْحَدِيثَ؟

فَالْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّ مَا وَجِبَ لَسَبِّ يَكُونُ خَارِجًا عَنِ الَّذِي يَدُورُ كُلُّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَصَلَاةُ الْكِسُوفِ مَثَلًا قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّهَا وَاجِبَةٌ وَجُوبُ عَيْنٍ ^(١). وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهَا وَاجِبَةٌ وَجُوبَ كِفَايَةٍ ^(٢). وَصَلَاةُ الْعِيدِ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّهَا وَاجِبَةٌ وَجُوبَ عَيْنٍ ^(٣).

(١) قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ» (٢/ ٤٤٣): وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ فِي «الشَّافِي»: هِيَ وَاجِبَةٌ عَلَى الْإِمَامِ وَالنَّاسِ، وَأَنَّهَا لَيْسَتْ فَرَضًا. قَالَ ابْنُ رَجَبٍ: وَلَعَلَّهُ أَرَادَ أَنَّهَا فَرَضُ كِفَايَةٍ.

قَالَ بَنُ حَجَرَ فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ٥٢٧): وَصَرَّحَ أَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ بِوُجُوبِهَا، وَلَمْ أَرَهُ إِلَّا مَا حُكِيَ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ أَجْرَاهَا مُجْرَى الْجُمُعَةِ، وَنَقَلَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ أَوْجَبَهَا، وَكَذَا نَقَلَ بَعْضُ مُصَنِّفِي الْحَنْفِيَّةِ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ. اهـ

وَقَدْ ذَهَبَ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ الصَّلَاةَ (ص ١٥) إِلَى الْوُجُوبِ، وَقَالَ: هُوَ قَوْلُ قَوِي.

(٢) وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ الْحَنَابِلَةِ، وَأَنْظَرِ: «الْمَغْنِي» (٣/ ٣٢١).

(٣) وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، أَنْظَرِ: «الْمَبْسُوطُ» (٢/ ٣٧)، وَ«تَحْفَةُ الْفُقَهَاءِ» (١/ ٢٧٥)، وَ«بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ» (٢/ ٦٩٥).

وَاخْتَارَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ حَيْثُ قَالَ فِي «الْإِخْتِيَارَاتِ» (ص ١٢٣): وَهِيَ فَرَضُ عَيْنٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَرَوَايَةٌ عَنْ أَحَدٍ، وَقَدْ يُقَالُ: بِوُجُوبِهَا عَلَى النِّسَاءِ. اهـ

وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَيْضًا كَمَا فِي الصَّلَاةِ (ص ١١)، وَاخْتِيَارُ السَّعْدِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي

وقال بعض العلماء: إنها واجبة وجوب كفاية^(١).

وتحية المسجد الخلاف فيها معروف^(٢)، فيقال: إن هذه الصلوات التي لها أسباب لا تعارض حديث معاذ رضي الله عنه؛ لأن الخمس صلوات هذه تدور يوميًا، والصلوات المشار إليها لها أسباب، كما أنه باتفاق العلماء أن الإنسان لو نذر أن يصلي ركعتين وجب عليه أن يصلي ركعتين، وهي ليست من الخمس^(٣).

ثم قال: «فإن هم أطاعوا لذلك». أي: انقادوا لذلك، «فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة... إلخ» فيه دليل على وجوب الزكاة، وهذا هو الشاهد من هذا الحديث لترجمة البخاري رحمته الله.

وقوله: «صدقة في أموالهم». يدل على أن الصدقة ولو كانت فريضة فإنها تسمى صدقة، ويدل لهذا أيضًا قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ...﴾ أي: الزكوات.

وقوله: «في أموالهم». يدل على أن الزكاة تتعلق بالمال لا بعين الرجل، ولذلك تجب الزكاة في مال الصبي، ومال المجنون، مع أن الصلاة لا تجب عليهما؛ لأن الزكاة حق المال. وقوله: «في أموالهم». عام، لكنه عام أُريد به الخاص، وهو الأموال التي فيها الزكاة، وهي الذهب، والفضة، وعروض التجارة، وبهيمة الأنعام، والخارج من الأرض من الحبوب والثمار، وسائمة بهيمة الأنعام على تفصيل فيها معروف ربما سيأتينا إن شاء الله في هذا الكتاب.

«المختارات الجلية» (ص ٧٢).

(١) وهذا هو مذهب الحنابلة، وانظر: «الإنصاف» (٢/ ٤٢٠).

وإنما للفائدة:

هناك مذهب ثالث وهو: أنها سنة، وهو مذهب مالك والشافعي رحمهما الله، انظر: «الأم» (١/ ٢٤٠)،

و«مختصر المزني» (ص ٣٠)، و«المهذب» (١/ ١٦٣)، و«حلية العلماء» (٢/ ٢٥٣).

(٢) انظر: «نيل الأوطار» (٣/ ٨٢).

(٣) انظر: «مراتب الإجماع» (ص ١٦٠، ١٦١)، و«الإقناع في مسائل الإجماع» (١/ ٣٧٦) (٢١٢٨).

ومن فوائد هذا الحديث: أَنَّ الزَّكَاةَ إِنَّمَا تَجِبُ عَلَى الْغَنِيِّ، وَالْغَنِيُّ هُنَا مَنْ يَمْلِكُ نَصَابًا زَكَوِيًّا. وليس راجعًا إلى العرف؛ بدليل أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «ليس فيما دونَ خمسِ أَوْسُقٍ صدقةٌ ولا ما في دونِ خمسِ ذَوْدٍ صدقةٌ، ولا في ما دونِ خمسِ أواقٍ صدقةٌ»^(١)، حتى لو قُرِضَ أَنَّ مَنْ يَمْلِكُ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ مِنَ الثَّمَرِ أَوْ الْبَرِّ لَا يُسَمَّى غَنِيًّا عَرَفًا فَهُوَ غَنِيٌّ شرعًا، فالغنيُّ هنا كُلُّ مَنْ يَمْلِكُ نَصَابًا زَكَوِيًّا.

وقوله: «وتردُّ على فقرائهم». الفقيرُ هو الذي لا يجدُ كفايته، وعائلته لمدةِ سنةٍ كاملةٍ.

وهل الإضافةُ هنا للتخصيصِ؟ بمعنى أنه لا يجوزُ إخراجَ الزكاةِ عن البلدِ الذي فيها الفقراءُ؟

الجواب: أن في هذا قولين لأهل العلم: فمنهم مَنْ، قال: إِنَّ زَكَاةَ كُلِّ بَلَدٍ تَخْرُجُ في نفسِ البلدِ، فإذا كان الإنسانُ مثلاً في المدينةِ فإنه لا يجوزُ أَنْ يُخْرَجَ زَكَاتُهُ إِلَى مَكَّةَ، بل يَجِبُ أَنْ يَزَكِّيَهَا فِي الْمَدِينَةِ، إلا إذا لم يجدْ أهلاً للزكاةِ فلا بأسَ^(٢).

ثم إذا لم يجدْ أهلاً فهل يُفَرِّقُهَا فِي أَقْرَبِ الْبِلَادِ إِلَيْهِ، أَوْ نَقُولُ لَهَا سَقَطَ الْأَصْلُ فَلَهُ أَنْ يَفَرِّقَهَا فِي أَيِّ مَكَانٍ؟

(١) سيأتي تخريجه قريباً إن شاء الله.

(٢) قال في «المغني» (٤/ ١٢٩، ١٣٠، ١٣١): المذهب أنه لا يجوز نقل الصدقة من بلدها إلى مسافة القصر، قال أبو داود: سمعت أحد سئل عن الزكاة يبعث بها من بلد إلى بلد؟ قال: لا، قيل: وإن كان قرابته بها؟ قال: لا.

واستحب أكثر أهل العلم أن لا تنقل من بلدها. ثم قال: فإن استغنى عنها فقراء أهل بلدها، جاز نقلها، نص عليه أحمد فقال: قد تحمل الصدقة إلى الإمام إذا لم يكن فيها فقراء أو كان فيها فضل عن حاجتهم. وقال أيضاً: لا تخرج صدقة قوم عنهم إلى بلد من بلد إلا أن يكون فيها فضل عنهم. اهـ وانظر: «موسوعة فقه الإمام أحمد» (٧/ ١٧١ - ١٧٥).

الصحيح: هو الثاني، أنه إذا سَقَطَ الأصلُ فله أن يُفَرِّقَهَا في أيِّ مكانٍ، على أن القولَ الراجحَ في هذه المسألة، أنه إذا كان مَنْ ليس في بلده أشدُّ حاجةً، أو له صلةٌ بك من قرابةٍ أو نحوها، فلا بأس أن تنتقلَ الزكاةُ إليه، إلا أن يكونَ في البلدِ الذي هو فيه مسغبةٌ، وضرورةٌ، فكشفُ الضرورةِ والمسغبةِ أوجبُّ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٣٩٦ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ ابْنِ عَثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ رضي الله عنه، أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الْجَنَّةَ؟ قَالَ: مَا لَهُ مَا لَهُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَرَبُّ مَالَهُ تَعْبُدُ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتَقِيمُ الصَّلَاةَ وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ وَتَصِلُ الرَّحِمَ» ^(١).

وقال بهز: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَثْمَانَ وَأَبُوهُ عَثْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُمَا سَمِعَا مُوسَى بْنَ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بهذا ^(٢).

قال أبو عبد الله: أَخْشَى أَنْ يَكُونَ مُحَمَّدٌ غَيْرَ مُحْفُوظٍ إِنَّمَا هُوَ عَمْرٌ.

[الحديث ١٣٩٦: طرفاه في: ٥٩٨٢، ٥٩٨٣].

هذا الحديث فيه أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الْجَنَّةَ قَالَ: «مَا لَهُ مَا لَهُ» يَتَعَجَّبُ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَرَبُّ مَالِهِ»؛ يَعْنِي: حَاجَةٌ عَظِيمَةٌ هِيَ لَهُ يَسْأَلُ عَنْهَا. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْجَوَابِ: «تَعْبُدُ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتَقِيمُ الصَّلَاةَ وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَصِلُ الرَّحِمَ». فَذَكَرَ حَقَّ اللَّهِ ﷻ، وَحَقَّ الْعِبَادِ.

(١) رواه مسلم (١٣) (١٣).

(٢) علقه البخاري رحمه الله بصيغة الجزم، ووصله في «الأدب» (٥٩٨٣)، عن عبد الرحمن بن بشر، عنه به.

وانظر: «التغليق» (٤/ ٣).

والرحمُ هم القرابةُ، وهم مَنْ تَجْتَمِعُ بِهِمْ فِي الْجَدِّ الرَّابِعِ، مَثَلًا: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمٍ، هَاشِمٌ وَمَا بَعْدَهُ هُمُ الْقَرَابَةُ، وَالْآخَرُونَ وَإِنْ سَمُّوا قَرَابَةً لَكِنَّهُمْ لَيْسَ لَهُمْ مِنَ الْحَقِّ مِثْلُ مَنْ دُونِهِمْ، وَالشَّاهِدُ مِنَ الْحَدِيثِ قَوْلُهُ: «وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ».



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٣٩٧ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، حَدَّثَنَا عَفَانُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بْنِ حَيَانَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ إِذَا عَمَلْتُهُ دَخَلْتُ الْجَنَّةَ قَالَ: «تَعْبُدُ اللَّهَ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتَقِيْمُ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ، وَتُؤَدِّي الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ»، قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا. فَلَمَّا وَلَّى قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا»^(١).

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي حَيَانَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو زُرْعَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا. يَرِدُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ الْحَجَّ، وَالرَّجُلُ قَالَ: لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا، فَمَا الْجَوَابُ؟ الْجَوَابُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلِمَ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ الْحَجَّ، وَإِلَّا كَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَزِيدَ الْحَجَّ؛ لِأَنَّهُ رَكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ^(١).



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٣٩٨ - حَدَّثَنَا حُجَّاجٌ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ بْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه يَقُولُ: قَدِمَ وَفَدَ عَبْدُ الْقَيْسِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ هَذَا الْحَيَّ مِنْ رِبِيعَةَ قَدْ حَالَتْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ كَفَارٌ مُضَرٌّ، وَلَسْنَا نَخْلُصُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ،

(١) رواه مسلم (١٤) (١٥).

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (٣/ ٢٦٥): ويؤخذ منه - أي الحديث - تخصيص بعض الأفعال بالحض عليها بحسب حال المخاطب، وافتقاره للتنبيه عليها أكثر مما سواها، إما لمشقتها عليه وإما لتسهيله في أمرها. اهـ

فَمَرْنَا بِشَيْءٍ نَأْخُذُهُ عَنْكَ، وَنَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ وَرَاءِنَا، قَالَ: «أَمْرُكُمْ بِأَرْبَعٍ، وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: الْإِيمَانِ بِاللَّهِ، وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - وَعَقْدَ بَيْدِهِ هَكَذَا - وَإِقَامَ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَأَنْ تُؤَدُّوا خُمْسَ مَا غَنِمْتُمْ. وَأَنْهَاكُمْ عَنِ الدُّبَاءِ، وَالْحَنْتَمِ وَالنَّقِيرِ وَالْمُزَفَّتِ»^(١).
وَقَالَ سَلِيمَانُ، وَأَبُو النُّعْمَانِ عَنْ حَمَادٍ: الْإِيمَانُ بِاللَّهِ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ^(٢).

قَوْلُهُ: «الشَّهْرُ الْحَرَامُ»؛ أَي: الْأَشْهُرُ الْحَرُمُ، وَهِيَ أَرْبَعَةٌ، ثَلَاثَةٌ مُتَوَالِيَةٌ؛ وَهِيَ ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ، وَمَحْرَمٌ، وَجَاءَتْ مُتَوَالِيَةٌ لِيَفْسَحَ الْمَجَالُ لِلَّذِينَ يَأْتُونَ إِلَى الْبَيْتِ الْحَرَامِ حُجَّاجًا، وَالرَّابِعُ رَجَبٌ بَيْنَ جُمَادَى الثَّانِيَةِ وَشَعْبَانَ، وَكَانُوا يَأْتُونَ إِلَى الْبَيْتِ الْحَرَامِ فِي رَجَبٍ عُمَرَاءَ، فَجَعَلَ ذَلِكَ مُحَرَّمًا؛ أَي: مِنَ الْأَشْهُرِ الْحَرَمِ، وَالْعَرَبُ فِي هَذِهِ الْأَشْهُرِ الْحَرَمِ يَسِيرُونَ حَيْثُ شَاءُوا وَلَا يَتَعَرَّضُ لَهُمْ أَحَدٌ.

وَالشَّاهِدُ مِنَ الْحَدِيثِ قَوْلُهُ: «وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ» فَجَعَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ مِمَّا يُأْمَرُ بِهِ الَّذِينَ حَدَّثَ دُخُولُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ.

أَمَّا الدُّبَاءُ، وَالْحَنْتَمُ، وَالنَّقِيرُ، وَالْمُزَفَّتُ فَهَذِهِ أَوَانِي كَانُوا يَنْبِذُونَ فِيهَا؛ يَعْنِي: يَصْعُقُونَ فِيهَا الْمَاءَ وَيَنْبِذُونَ فِيهَا الرُّطْبَ أَوْ الْعَنْبَ، وَبَعْدَ لَيْلَةٍ أَوْ بَعْدَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ يَشْرَبُونَ هَذَا الْمَاءَ؛ لِأَنَّهُ اكْتَسَبَ حَلَاوَةً وَنَقَاءً.

لَكِنَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ نُسِخَ هَذَا النَّهْيُ وَقَالَ: «انْتَبِذُوا فِيهَا شَيْئًا غَيْرَ أَنْ لَا تَشْرَبُوا مَسْكِرًا»^(٣). وَإِنَّمَا نَهَى عَنْ هَذِهِ الْأَرْبَعِ لِأَنَّ الْجَوْفَ فِي الْحِجَازِ حَارٌّ فَيَسْرَعُ التَّخْمَرُ إِلَى النَّبِيذِ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ.



(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٧) (٢٣، ٢٥).

(٢) عُلِقَ بِهَا الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، بِصِيغَةِ الْجَزْمِ.

فَأَمَّا حَدِيثُ سَلِيمَانَ وَهُوَ بْنُ حَرْبٍ، فَأَسْنَدُهُ الْمَوْلَفُ فِي «الْمَغَازِي» (٤٣٦٩).

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي النُّعْمَانَ وَهُوَ عَادِمٌ، فَأَسْنَدُهُ فِي «الْخُمْسِ» (٣٠٩٥). «تَغْلِيْقُ التَّغْلِيْقِ» (٣ / ٤).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩٧٧) (١٠٦).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٣٩٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ الزَّهْرِيِّ، حَدَّثَنَا عَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا تُوَفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَفَرَ مِنْ كُفْرٍ مِنَ الْعَرَبِ فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَيْفَ تَقَاتِلُ النَّاسَ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَمَنْ قَالَهَا فَقَدْ عَصَمَ مَنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ وَحِسَابِهِ عَلَى اللَّهِ؟»

[الحديث ١٣٩٩ - أطرافه في: ١٤٥٧، ٦٩٢٤، ٧٢٨٤].

١٤٠٠ - فقال: واللَّهِ لَأَقَاتِلَنَّ مِنْ فَرَقٍ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ السَّالِ، وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عَنَّا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهَا قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ، قَدْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ (١).

[الحديث ١٤٠٠ - أطرافه في: ١٤٥٦، ٦٩٢٥، ٧٢٨٥].

في هذا الحديث: دليلٌ على مقاتلة مَنْ مَنَعَ الزَّكَاةَ، وَلَكِنَّ هَذِهِ الْمَقَاتِلَةَ لَا تَعْنِي الْقَتْلَ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ مَقَاتِلَتَهُمْ حَتَّى يُؤَدُّوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا أَدُّوا الزَّكَاةَ وَجَبَ الْكَفُّ عَنْهُمْ، وَفَرَقٌ بَيْنَ جَوَازِ الْمَقَاتِلَةِ، وَجَوَازِ الْقَتْلِ، فَيُقَاتَلُ أَهْلُ الْبَلَدِ الَّذِي لَا يُؤَدُّونَ مِثْلًا، أَوْ يُقَاتَلُ أَهْلُ الْبَلَدِ الَّذِينَ لَا يُصَلُّونَ الْعِيدَ، وَلَكِنْ لَا يَجُوزُ قَتْلُهُمْ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ بِالْمَقَاتِلَةِ أَنْ يَلْتَزِمُوا بِالْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ.

وفيه أيضًا: دليلٌ على جوازِ مناقشةِ ولاةِ الأمورِ، لَا سِيَّمَا مِمَّنْ يَكُونُ مِثْلَهُمْ فِي الْمَنْزِلَةِ وَالْمَرْتَبَةِ وَقُوَّةِ الْعِلْمِ، وَذَلِكَ فِيمَا حَصَلَ مِنْ عَمْرٍ مَعَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وفيه أيضًا: جوازُ القسمِ بَدُونِ اسْتِقْسَامٍ مِنْ أَجْلِ التَّأْكِيدِ؛ لِقَوْلِهِ: «وَاللَّهُ لَأَقَاتِلَنَّ مِنْ فَرَقٍ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ».

وفيه أيضًا: دليلٌ على أن ترك الصلاة مُبِيحٌ للقتال، وأن ذلك أمرٌ مُسَلِّمٌ، ولهذا قاس أبو بكر رضي الله عنه مَنْ تَرَكَ الزَّكَاةَ عَلَى مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ.



ثم قال البخاري رحمته الله تعالى:

٢- بَابُ الْبَيْعَةِ عَلَى إِيْتَاءِ الزَّكَاةِ ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَعَآتُوا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾.

١٤٠١ - حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ قَيْسٍ، قَالَ: قَالَ جَرِيرٌ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ: بَايَعْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيْتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالنَّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ ^(١).
فِي هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ جَرِيرًا رضي الله عنه بَايَعَ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى أَشْيَاءَ ثَلَاثٍ: هِيَ إِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيْتَاءُ الزَّكَاةِ، وَالنَّصْحُ لِكُلِّ مُسْلِمٍ، فَكَانَ رضي الله عنه يَنْصَحُ لِكُلِّ مُسْلِمٍ.

وَذَكَرُوا عَنْهُ أَنَّهُ اشْتَرَى فَرَسًا مِنْ شَخْصٍ بِمِائَتِي دِرْهَمٍ فَأَخَذَهُ وَأَعْجَبَهُ، وَرَأَى أَنَّهُ يُسَاوِي أَكْثَرَ، فَرَجَعَ عَلَى الْبَائِعِ وَقَالَ: لَهُ إِنْ فَرَسَكَ يُسَاوِي أَكْثَرَ. فَرَادَهُ فِي الثَّمَنِ، ثُمَّ ذَهَبَ بِالْفَرَسِ وَأَعْجَبَهُ أَكْثَرَ، فَرَجَعَ إِلَى الْبَائِعِ وَقَالَ: إِنْ الْفَرَسَ يُسَاوِي أَكْثَرَ وَأَعْطَاهُ، وَفِي الْمَرَّةِ الرَّابِعَةِ كَذَلِكَ، وَقَالَ: إِنِّي بَايَعْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى النَّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ، وَهَذَا مِنَ النَّصْحِ ^(٢).

وَأَذْرَكُنَا مِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي السَّلْعَةَ مِنَ الْمَرْأَةِ - وَكَانَ النِّسَاءُ يَبْعُنَ فِي الْأَسْوَاقِ - فَإِذَا ذَكَرَتْ لَهُ الْقِيَمَةُ وَكَانَتْ تُسَاوِي أَكْثَرَ قَالَ لَهَا: إِنَّمَا تُسَاوِي أَكْثَرَ. وَهَذَا مِنْ تِمَامِ النَّصْحِ.
وَفِي الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُزَخَّرَ عَنِ النَّارِ وَيَدْخُلَ الْجَنَّةَ فَلْتَأْتِهِ مَنِيَّتُهُ وَهُوَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيَأْتِيَ إِلَى النَّاسِ مَا يُحِبُّ أَنْ يُؤْتَى إِلَيْهِ» ^(٣).
بِمَعْنَى: أَنَّكَ لَا تَعَامِلُ النَّاسَ إِلَّا بِمَا تُحِبُّ أَنْ يُعَامِلُوكَ بِهِ، وَهَذَا لَا شَكَّ مِنْ تِمَامِ الْإِيمَانِ وَالنَّصْحِ.

(١) أخرجه مسلم (٥٦) (٩٧).

(٢) رواه الطبراني في «الكبير» (٢/ ٣٣٤) (٢٣٩٥).

(٣) رواه مسلم (١٨٤٤) (٤٦).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٣- بَابُ إِثْمِ مَانِعِ الزَّكَاةِ.

وقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْزُرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُفْقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ٣١﴾ يَوْمَ يُخْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْزُرُونَ ﴿٣٥﴾.

وقوله: «إثم مانع الزكاة». يفهم من هذه الترجمة أنه لا يرى أنه كافر؛ وإلا لقال: بَابُ كَفَرٍ مَانِعِ الزَّكَاةِ، واستدل بقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْزُرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُفْقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾. قال أهل العلم كثرها أن تمنع الواجب فيها، وليس أن يغيبها في الأرض، فإذا كان لا يؤدّي الواجب فيها فهي كنز ولو كانت على رأس جبل، وإذا كان يؤدّي الواجب فيها فليست بكنز، ولو كانت في قاع الأرض وهذا حق^(١).

وقوله: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾. إذا قال القائل: العذاب الأليم لا يُبشّر به فكيف يكون مثل هذا التعبير؟

قلنا: هذا التعبير جاء كثيراً في القرآن الكريم، ف قيل: إنه وإن كان إخباراً بما يسوء فهو يعتبر بشري؛ لأن البشارة تتغير به سواء كان خيراً أو شراً.

وقيل: المراد أنهم لما منعوا الواجب رأوا كأنهم غنموا وربحوا، فقال: بشرهم بهذا على سبيل التهكم بهم.

وعلى كل حال: فالآية تدل على أن هؤلاء مألهم إلى العذاب الأليم - نسأل الله العافية -. ثم بين ذلك بقوله: ﴿يَوْمَ يُخْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْزُرُونَ ٣٥﴾ [البقرة: ٣٥]. فيعذبون هذا العذاب، ويؤبّخون هذا التوبيخ فيزدادون حسرة إلى حسرتهم، وحرناً إلى حزنهم.



(١) انظر: «تفسير الطبري» (١٠ / ١١٧).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٤٠٢ - حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ هُرْمَزٍ الْأَعْرَجَ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَأْتِي الْإِبِلُ عَلَى صَاحِبِهَا عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ إِذَا هُوَ لَمْ يُعْطِ فِيهَا حَقَّهَا تَطَوُّهُ بِأَخْفَافِهَا، وَيَأْتِي الْغَنَمَ عَلَى صَاحِبِهَا عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ إِذَا لَمْ يُعْطِ فِيهَا حَقَّهَا تَطَوُّهُ بِأَطْلَافِهَا وَتَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا». قَالَ: «وَمِنْ حَقِّهَا أَنْ تُحْلَبَ عَلَى الْمَاءِ». قَالَ: وَلَا يَأْتِي أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِشَاةٍ يَحْمِلُهَا عَلَى رَقَبَتِهِ تُحْلَبُ يُعَارِ فِيَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ بَلَغْتُ، وَلَا يَأْتِي بِبَعِيرٍ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ لَهُ رُغَاءٌ فَيَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ بَلَغْتُ».

[الحديث ١٤٠٢ - أطرافه في: ٢٣٧٨، ٣٠٧٣، ٩٦٥٨].

هذا في الغُلُولِ فيما يَظْهَرُ، فالإنسانُ الذي يأخُذُ من الغنِمةِ شاةً أو يأخُذُ بَعِيرًا فَيُعَاقِبُ بِهَذَا كَمَا قَالَ ﷺ: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ يَأْتِ بِمَا عَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [التوبة: ١٦٦]. وقوله ﷺ: «وَمِنْ حَقِّهَا أَنْ تُحْلَبَ عَلَى الْمَاءِ». يَعْنِي: أَنَّهُ إِذَا جَاءَ الْفَقِيرُ وَهِيَ عَلَى الْمَاءِ فَإِنَّهَا تُحْلَبُ وَتُعْطَى إِيَّاهُ؛ لِأَنَّهُ مُحْتَاجٌ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٤٠٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ ﷺ: «مَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ مِثْلَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَجَاعًا أَقْرَعَ، لَهُ زَبَيَّتَانِ يَطْوُوهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ يَأْخُذُ بِلَهْزِمَتَيْهِ - يَعْنِي: شِدْقَيْهِ - ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا مَالِكُ أَنَا كَنْزُكَ. ثُمَّ تَلَى: ﴿وَلَا يَحْصِيَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ الْآيَةَ.

[الحديث ١٤٠٣ - أطرافه في: ٤٥٦٥، ٤٦٥٩، ٦٩٥٧].

﴿قوله: «من آتاه الله مالا»﴾. يعني: أعطاه مالا وقوله: «فلم يؤدّ زكاته مثل له يوم القيامة شجاعا أقرع»؛ يعني: يُجعل على مثال الشجاع الأقرع، والشجاع هو ذكر الحيات الشديد، والأقرع هو الذي ليس على رأسه شعر؛ لأنّ شعره تمزّق من كثرة سمّه والعياذُ بالله.

﴿وقوله: «له زبيتان»﴾. أي: له غدتان مثل الزبيبة، قال أهل العلم: هاتان الغدتان مملوءتان من السم.

﴿وقوله: «يطوّفه يوم القيامة»﴾. يعني: يُجعل طوقا على عنقه، وقوله: «ثم يأخذ - هذا الشجاع الأقرع - بلهزمته»﴾. يعني: شدّقيه ثم يقول: «أنا مالك، أنا كنتك». فيأخذه بالشدقين؛ لأنه يأكل المال ويمنع ما يجب فيه، فيقول هذا الشجاع: أنا مالك، أنا كنتك، فما أعظم حسرته في تلك الساعة أن يكون بخل بالمال ليتّخذه لنفسه، فإذا به يُعذب به يوم القيامة - نسأل الله العافية -.

وهذا الوعيد يدلّ على أن منع الزكاة من كبائر الذنوب، وأن القول الراجح أنه لا يكفر بهذا.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٤ - باب ما أدّى زكاته فليس بكنز؛ لقول النبي ﷺ: «ليس فيما دون خمسة أواق صدقة»^(١).

١٤٠٤ - وقال أحمد بن حنبل بن شبيب بن سعيد، حدّثنا أبي، عن يونس، عن ابن شهاب، عن خالد بن أسلم قال: خرجنا مع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما فقال أعرابي: أخبرني عن قول الله: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَتَّقُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾. قال ابن عمر رضي الله عنهما: من كنّزها فلم يؤدّ زكاتها فويل له؛ إنما كان هذا قبل أن تنزل الزكاة، فلما أنزلت جعلها الله طهرا للأموال^(٢).

(١) علقه البخاري رحمه الله، وأسنده في نفس الباب برقم (١٤٠٥)، وانظر: «التعليق» (٣/ ٥).

(٢) علقه البخاري رحمه الله بصيغة الجزم، وقد وصله أبو داود في كتاب الناسخ والمنسوخ، عن محمد بن يحيى، وهو الذهلي، عن أحمد بن حنبل بن شبيب بإسناده.

قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الفتح» (٣/ ٢٧١):

﴿قَوْلُهُ: «وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ شَيْبٍ». كَذَا لِلْأَكْثَرِ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: «حَدَّثَنَا أَحْمَدُ» وَقَدْ وَصَّلَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «كِتَابِ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ» عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، وَهُوَ الذُّهْلِيُّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ شَيْبٍ بِإِسْنَادِهِ.

وَوَقَعَ لَنَا بَعْلُو فِي جِزَاءِ الذُّهْلِيِّ، وَسَيَافُهُ أُنْثَمُ مَا فِي الْبَخَارِيِّ، وَزَادَ فِيهِ سَوَالُ الْأَعْرَابِيِّ: «أَتَرْتُ الْعَمَّةَ؟». قَالَ ابْنُ عَمْرٍ: لَا أَدْرِي. فَلَمَّا أَذْبَرَ قَبْلَ ابْنِ عَمْرِ يَدِيهِ، ثُمَّ قَالَ: نَعَمْ مَا قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ - يَعْنِي: نَفْسَهُ - سُئِلَ عَمَّا لَا يَذْكُرِي فَقَالَ: لَا أَدْرِي. وَزَادَ فِي آخِرِهِ - بَعْدَ قَوْلِهِ: «طَهْرَةٌ لِلْأَمْوَالِ». ثُمَّ التَفَتَ إِلَيَّ فَقَالَ: مَا أَبَالِي لَوْ كَانَ لِي مِثْلُ أَحَدٍ ذَهَبًا أَعْلَمُ عَدَدَهُ أَزْكِيهِ، وَأَعْمَلُ فِيهِ بِطَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى» وَهُوَ عِنْدَ ابْنِ مَاجَهٍ مِنْ طَرِيقٍ عَقِيلٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ.

﴿قَوْلُهُ: «مَنْ كَتَرَهَا فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهَا». أَفْرَدَ الضَّمِيرَ إِمَّا عَلَى سَبِيلِ تَأْوِيلِ الْأَمْوَالِ، أَوْ عَوْدًا إِلَى الْفَضَّةِ لِأَنَّ الْإِنْتِفَاعَ بِهَا أَكْثَرُ، أَوْ كَانَ وَجُودُهَا فِي زَمَنِهِمْ أَكْثَرَ مِنَ الذَّهَبِ، أَوْ عَلَى الْإِكْتِفَاءِ بَيَانٍ حَالِهَا عَنْ بَيَانِ حَالِ الذَّهَبِ، وَالْحَامِلُ عَلَى ذَلِكَ رِعَايَةُ لَفْظِ الْقُرْآنِ حَيْثُ قَالَ: ﴿يُفْقُونَهَا﴾. قَالَ صَاحِبُ «الْكَشَافِ»: أَفْرَدَ ذَهَابًا إِلَى الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جَمْلَةٌ وَافِيَةٌ. وَقِيلَ: الْمَعْنَى: وَلَا يُفْقُونَهَا، وَالذَّهَبُ كَذَلِكَ، وَهُوَ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ «وَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ»^(١)؛ أَي: وَقَيَّارٌ كَذَلِكَ.

﴿قَوْلُهُ: «إِنَّمَا كَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ تُتَزَلَ الزَّكَاةُ». هَذَا مَشْعَرٌ بِأَنَّ الْوَعِيدَ عَلَى الْإِكْتِنَازِ - وَهُوَ حَبْسٌ مَا فَضَّلَ عَنِ الْحَاجَةِ عَنِ الْمَوَاسِقَةِ بِهِ - كَانَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ نُسِخَ ذَلِكَ بِفَرْضِ الزَّكَاةِ لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ الْفَتْوحَ وَقُدِّرَتْ نُصُبُ الزَّكَاةِ، فَعَلَى هَذَا الْمَرَادِ بِنَزُولِ الزَّكَاةِ بَيَانُ نُصْبِهَا وَمَقَادِيرُهَا لَا إِنْزَالُ أَصْلِهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

انظر: «الفتح» (٣/ ٢٧٣)، و«التغليق» (٣/ ٦٠٥).

(١) قال ابن منظور في لسان العرب (ق ي ر): قال ابن بري: قيار قيل: هو اسم لجمله، وقيل: هو اسم لفرسه. اهـ

وقولُ ابنِ عمرَ: «لا أبالي لو كان لي مثلُ أحدٍ ذهبًا». كأنه يُشيرُ إلى قولِ أبي ذرٍّ الآتي
 آخرَ البابِ، والجمعُ بينَ كلامِ ابنِ عمرَ، وحديثِ أبي ذرٍّ أن يُحْمَلَ حديثُ أبي ذرٍّ على
 مالٍ تحتَ يدِ الشخصِ لغيره فلا يَجِبُ أن يَحْبَسَه عنه، أو يكونَ له لكنه ممن يُرَجَى
 فضله، وتُطلبُ عائِدته، كالإمامِ الأعظمِ فلا يَجِبُ أن يَدَّخَرَ عن المحتاجينَ مِن رعيته
 شيئًا، ويُحْمَلُ حديثُ ابنِ عمرَ على مالٍ يملكُه قد أدَّى زكاته فهو يَجِبُ أن يكونَ
 عنده؛ ليصلَ به قرابته وَيَسْتَغْنِي به عن مسألة الناسِ، وكان أبو ذرٍّ يَحْمِلُ الحديثَ على
 إطلاقه فلا يرى بادخارِ شيءٍ أصلاً.

قال ابنُ عبدِ البرِّ: وردتُ عن أبي ذرٍّ آثارٌ كثيرٌ تدلُّ على أنه كان يذهبُ إلى أن كلَّ
 مالٍ مجموعٍ يَفْضُلُ عن القوتِ وسدادِ العيشِ فهو كنزٌ يَذْمُ فاعلهُ، وأن آيةَ الوعيدِ
 نزلتْ في ذلك، وخالفه جمهورُ الصحابةِ ومَن بعدهم وحملوا الوعيدَ على مانعي الزكاةِ،
 وأصحُّ ما تمسَّكوا به حديثُ طلحةَ وغيره في قصةِ الأعرابيِّ، حيث قال: «هل عليَّ
 غيرُها؟» قال: لا، إلا أن تطوَّعَ انتهى.

والظاهرُ: أن ذلك كان في أولِ الأمرِ كما تقدَّم عن ابنِ عمرَ، وقد استدلَّ له ابنُ
 بطالٍ بقوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْوُ﴾ [البقرة: ٢١٩]. أي ما فُضِّلَ عن
 الكفاية، فكان ذلك واجبًا في أولِ الأمرِ ثم نُسخَ، والله أعلمُ. وفي «المسندِ» مِن طريقِ
 يعلَى بنِ شدادِ بنِ أوسٍ، عن أبيه، قال: كان أبو ذرٍّ يَسْمَعُ الحديثَ مِن رسولِ الله ﷺ
 فيه الشدةُ، ثم يَخْرُجُ إلى قومِهِ، ثم يُرَخِّصُ فيه النبي ﷺ، فلا يَسْمَعُ الرخصةَ، ويتعلَّقُ
 بالأمرِ الأولِ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٤٠٥ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شَعِيبُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، أَنَّ عَمْرَو بْنَ يَحْيَى بْنِ عِمَارَةَ أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِيهِ يَحْيَى بْنِ عِمَارَةَ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ رضي الله عنه، يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسٍ أَوْاقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسٍ دَوْدُ صَدَقَةٌ وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسٍ أَوْسَقٍ صَدَقَةٌ»^(١).

[الحديث ١٤٠٥ - أطرافه في: ١٤٤٧، ١٤٥٩، ١٤٨٤].

قوله ﷺ: «لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسٍ أَوْاقٍ صَدَقَةٌ». أَوْاقٍ، جَمْعُ أَوْقِيَةٍ، وَالْأَوْقِيَةُ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا، فَتَكُونُ الْخَمْسُ مَائَتِي دِرْهَمٍ، وَمَائَتَا الدِّرْهَمِ مِائَةٌ وَأَرْبَعُونَ مِثْقَالًا، وَقَدْ تَبَعَّهَا بَعْضُ الْعُلَمَاءِ وَقَالُوا: إِنِّهَا أَيُّ: هَذِهِ الْأَوْاقِي تُسَاوِي سِتَّةً وَخَمْسِينَ رِيَالًا بِالْفُضَّةِ بِالرِّيَالِ السَّعُودِيِّ، وَعَلَى هَذَا نَقُولُ:

إِذَا بَلَغَتِ الْفُضَّةُ هَذَا الْوِزْنَ وَجَبَتْ فِيهَا الزَّكَاةُ، سَوَاءٌ كَانَتْ مَائَتِي دِرْهَمٍ أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ، وَهَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ، وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ^(٢).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله: الْمَعْتَبَرُ فِي الدِّرْهَمِ فِي كُلِّ وَقْتٍ بِحَسَبِهِ وَلَيْسَ الْمَعْتَبَرُ الْوِزْنَ^(٣).

وَعَلَى هَذَا فَتَقُولُ: إِذَا كَانَ عِنْدَ الْإِنْسَانِ مِائَةُ رِيَالٍ سَعُودِيَّةٍ فَضَّةً فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهَا، وَإِنْ بَلَغَتْ مِائَةً وَأَرْبَعِينَ مِثْقَالًا، وَإِذَا كَانَ عِنْدَهُ مَائَتَانِ فَعَلَيْهِ الزَّكَاةُ وَإِنْ لَمْ تَبْلُغْ مِائَةً وَأَرْبَعِينَ مِثْقَالًا يَعْنِي: لَوْ قُرِضَ أَنَّ الدِّرْهَمَ صَارَ صَغِيرًا أَصْغَرَ مِنَ الدِّرَاهِمِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَبَلَغَ مَائَتَيْنِ، فَإِنَّ فِيهِ الزَّكَاةَ عَلَى رَأْيِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ رحمته الله إِذْ أَنَّهُ يَعْتَبِرُ الْعَدَدَ وَلَا يَعْتَبِرُ الْوِزْنَ، لَكِنْ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى اعْتِبَارِ الْوِزْنِ، هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلْأَوْاقِي.

(١) رواه مسلم (٩٧٩) (١).

(٢) «المعني» (٤ / ٢٠٩)، و«موسوعة فقه الإمام أحمد» (٧ / ٧، ٨).

(٣) «الاختيارات» (ص ١٥٢).

قال: «وليس فيها دون خمس ذود صدقة»؛ يعنى: الإبل فما دون الخمس لا صدقة فيه، والخمس فما زاد فيها صدقة، لكن الأول، وهو قوله: «ليس فيها دون خمس ذود صدقة». مخصص أو مخصوص بما إذا لم تكن للتجارة، فإن كانت للتجارة ففيها الزكاة إذا بلغت زكاة النقدين؛ لأنها الآن خرجت عن كونها للتنمية إلى كونها للتجارة، فعلى هذا ربما يجب على الإنسان في بيع واحدة زكاة، فإذا قدرنا أن هذا البعير تساوي مائتي درهم وهي واحدة، وقد أَرادها للتجارة؛ ففيها الزكاة، وهي: ربع عُشر القيمة، أما إذا كانت للتنمية والنسل فليس فيها دون خمس صدقة.

فإذا قال قائل: إنه يعدّها للتنمية ولكن يبيع أولادها فهل هذه عروض؟
فالجواب: لا؛ لأنّ هذا عادة الناس في أموالهم أنها إذا نمت باعوها كما أن الثمر تمر النخيل من التمر إذا كان عند الإنسان منه تمر؛ فإنه إذا باعه بما هو أكثر من النصاب؛ أي: نصاب الفضة فلا زكاة عليه، حتى يبلغ خمسة أوسق.
فعلى هذا، فلو كان عند الإنسان وسق واحد من التمر، وقد أعدّه للتجارة؛ ففيه زكاة.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٤٠٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَمْعٍ هَشِيمًا، قَالَ أَخْبَرَنَا حَصِينٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ، أَنَّهُ قَالَ: مَرَرْتُ بِالرَّبَذَةِ، فَإِذَا أَنَا بِأَبِي ذَرٍّ رحمته الله، فَقُلْتُ لَهُ: مَا أَنْزَلَكَ مِنْزِلَكَ هَذَا، قَالَ: كُنْتُ بِالشَّامِ، فَاخْتَلَفْتُ أَنَا وَمَعَاوِيَةُ فِي: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُفْقِدُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾. قَالَ مَعَاوِيَةُ: نَزَلَتْ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ، فَقُلْتُ لَهُ: نَزَلَتْ فِيْنَا وَفِيهِمْ، فَكَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فِي ذَلِكَ، وَكُتِبَ إِلَى عَثْمَانَ رحمته الله يَشْكُونِي، فَكُتِبَ إِلَيَّ عَثْمَانُ أَنْ أَقْدِمَ الْمَدِينَةَ، فَقَدِمْتُهَا، فَكَثُرَ عَلَيَّ النَّاسُ حَتَّى كَانَهُمْ لَمْ يَرَوْني قَبْلَ ذَلِكَ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَثْمَانَ فَقَالَ لِي: إِنْ شِئْتَ تَنْحَيْتَ فَكُنْتَ قَرِيبًا، فَذَاكَ الَّذِي أَنْزَلَنِي هَذَا الْمَنْزَلَ، وَلَوْ أَمَرُوا عَلَيَّ حَبْشِيًّا لَسَمِعْتُ وَأَطَعْتُ.

[الحديث ١٤٠٦ - طرفه في: ٤٦٦٠].

قوله: «كثُرَ النَّاسُ عَلَيْهِ». لَأَن رَأَيْهِ مُوَافِقٌ لِلْفُقَرَاءِ؛ لِأَنَّهُ يَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَقْتَنِيَ مِنَ الْمَالِ إِلَّا مَقْدَارَ حَاجَتِهِ، وَالْبَاقِي يُنْفِقُهُ، فَالنَّاسُ اجْتَمَعُوا عَلَيْهِ لِسَبَبَيْنِ:

السَّبَبُ الْأَوَّلُ: شِدْوُذُ قَوْلِهِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِسُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلِسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَعَادَةً أَنَّ النَّاسَ يَجْتَمِعُونَ حَوْلَ الْمَخَالَفِ.

وَالسَّبَبُ الثَّانِي: أَنَّ ذَلِكَ مِنْ حِطِّ الْفُقَرَاءِ، فَكَثُرُوا عَلَيْهِ، وَهَنَا قَالَ مُعَاوِيَةُ ﷺ: إِنْ السِّيَاقُ يَدُلُّ عَلَى التَّخْصِصِ، وَأَنَّ الْمُرَادَ هُمُ الْأَحْبَارُ وَالرَّهْبَانُ، لَكِنَّ السُّنَّةَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا عَامَّةٌ، كَمَا فِي الْحَدِيثِ: «مَا مِنْ صَاحِبِ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا زَكَاتَهَا إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ أُحْمِيتُ عَلَيْهِ» ^(١).



ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ ﷺ:

١٤٠٧ - حَدَّثَنَا عِيَّاشٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا الْجَرِيرِيُّ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنْ الْأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: جَلَسْتُ، وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا الْجَرِيرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَلَاءِ بْنُ الشَّخِيرِ، أَنَّ الْأَحْنَفَ بْنَ قَيْسٍ حَدَّثَهُمْ، قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى مَلَأٍ مِنْ قَرِيشٍ، فَجَاءَ رَجُلٌ خَشِنُ الشَّعْرِ وَالثِّيَابِ وَالْهَيْئَةِ حَتَّى قَامَ عَلَيْهِمْ، فَسَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: بَشِّرِ الْكَانِزِينَ بِرَضْفٍ يُحْمَى عَلَيْهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَيَوْضَعُ عَلَى حَلْمَةِ ثَدْيٍ أَحَدِهِمْ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ نَغْصٍ، وَيَوْضَعُ عَلَى نَغْصٍ كَتِفِهِ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ حَلْمَةِ ثَدْيِهِ يَتَزَلُّزَلُ، ثُمَّ وَلَّى فَجَلَسَ إِلَى سَارِيَةٍ وَتَبَعْتُهُ، وَجَلَسْتُ إِلَيْهِ، وَأَنَا لَا أُدْرِي مَنْ هُوَ فَقُلْتُ لَهُ: لَا أَرَى الْقَوْمَ إِلَّا قَدْ كَرِهُوا الَّذِي قُلْتَ، قَالَ: إِنَّهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا.

١٤٠٨ - قَالَ لِي خَلِيلِي، قَالَ: قُلْتُ: مَنْ، خَلِيلُكَ؟ قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ. يَا أَبَا ذَرٍّ أَتُبْصِرُ أَحَدًا؟ قَالَ: فَظَنَرْتُ إِلَى الشَّمْسِ مَا بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ وَأَنَا أُرَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُرْسِلُنِي فِي حَاجَةٍ لَهُ، قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «مَا أَحَبُّ أَنْ لِي مِثْلَ أَحَدٍ ذَهَبًا أَنْفَقَهُ كُلَّهُ إِلَّا ثَلَاثَةَ دَنَانِيرَ» وَإِنْ هَؤُلَاءِ لَا يَعْقِلُونَ، إِنَّمَا يَجْمَعُونَ الدُّنْيَا، لَا وَاللَّهِ لَا أَسْأَلُهُمْ دُنْيَا وَلَا أَسْتَفْتِيهِمْ عَنْ دِينٍ حَتَّى أَلْقَى اللَّهَ^(١).

أَمَّا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «مَا أَحَبُّ أَنْ لِي مِثْلَ أَحَدٍ ذَهَبًا أَنْفَقَهُ كُلَّهُ إِلَّا ثَلَاثَةَ دَنَانِيرَ». فَهَذَا مِنْ بَابِ تَوَاضُعِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﷺ وَمَحَبَّتِهِ لِلصَّدَقَةِ، وَلِهَذَا مَرَّ عَلَيْنَا فِيهَا سَبَقٌ فِي قِصَّةِ بَنِي النَّضِيرِ أَنَّ الرَّسُولَ كَانَ يَدْخِرُ نَفَقَتَهُ وَنَفَقَةَ أَهْلِهِ لِمُدَّةِ سَنَةٍ^(٢) وَهَذَا زَائِدٌ عَلَى الْكِفَايَةِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله تعالى:

٥ - بَابُ إِنْفَاقِ الْمَالِ فِي حَقِّهِ

١٤٠٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنِي قَيْسٌ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَسَلَّطَهُ عَلَى هَلَكَةٍ فِي الْحَقِّ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ حِكْمَةً فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيُعَلِّمُهَا»^(٣).

قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﷺ: «لَا حَسَدَ»؛ أَي: لَا غِبْطَةَ؛ يَعْنِي لَا يَنْبَغِي أَنْ يُغْبَطَ أَحَدٌ إِلَّا هَذَانِ الرَّجُلَانِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْمَالَ فَسَلَّطَهُ عَلَى هَلَكَةٍ فِي الْحَقِّ فَصَارَ يُنْفِقُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَفِي الْفُقَرَاءِ، وَفِي إِصْلَاحِ الطَّرِيقِ، وَفِي بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ، فَهَذَا هُوَ الَّذِي يُحْسَدُ، أَمَّا مَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الدُّنْيَا فَلَيْسَ بِشَيْءٍ حَتَّى يُحْسَدَ الْإِنْسَانُ عَلَيْهِ.

وَالثَّانِي: «رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْحِكْمَةَ»؛ يَعْنِي: الْعِلْمَ فَهُوَ يَقْضِي بِهَا فِي نَفْسِهِ، وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ.

(١) رواه مسلم (٩٩٢) (٣٤).

(٢) رواه مسلم (١٧٥٧) (٤٨).

(٣) رواه مسلم (٨١٦) (٢٦٨).

ولكن أيهما أغبط؟

الجواب: الثاني أغبط؛ لأنَّ الثاني إذا وُفِّقَ الإنسانُ له، ونَشَرَه بينَ الناسِ، وانتَفَعُوا به في حياتهم وبعد موته، صار أجره دائماً، وأمَّا الصدقةُ على الفقراءِ والمساكينِ مِنَ المالِ فهي وقيةٌ، تزولُ بزوالِ صاحبِها، ولهذا انظر إلى أبي هريرة رضي الله عنه وهو ليس بخليفة، وليس ذا مالٍ كثيرٍ إلا بعدَ الفتوح، هل نفعه هو أكثرُ، أو نفعُ أغنى واحدٍ في ذلك الوقتِ؟

الجواب: نقول: نفعه هو رضي الله عنه، فالعلمُ لا يعدُّه شيءٌ.



ثم قال البخاري رحمته الله:

٦- بابُ الرياءِ في الصدقةِ، لقوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ إلى قوله: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾.
وقال ابنُ عباسٍ رضي الله عنهما: صلداً: ليس عليه شيءٌ^(١)، وقال عكرمة: «وابل»: مطرٌ شديدٌ، والطلُّ الندى^(٢).

قال الحافظ رحمته الله في «الفتح» (٢٧٧ / ٣):

❖ قوله: «بابُ الرياءِ في الصدقةِ». قال الزَّينُ بْنُ الْمُنِيرِ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مرادهُ إبطالَ الرياءِ للصدقةِ فيُحْمَلُ على ما تمحَّضَ منها لحبِّ المحمَّدةِ، والثناءِ مِنَ الخلقِ بحيثُ لو لا ذلك لم يَتَصَدَّقْ بها.

(١) علقها البخاري رحمته الله، بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٢٧٧ / ٣)؛ فأما تفسير ابن عباس فوصله ابن جرير في «تفسيره» (٥٣٠ / ٥) (٦٠٦٢)، قال: حدثني المثنى، حدثنا أبو صالح، حدثني معاوية، عن علي، عن ابن عباس قال: ﴿فَرَّكُهُ صَلْدًا﴾ يعني: الحجر ليس عليه شيءٌ. وأما تفسير عكرمة، فوصله عبد بن حميد في تفسيره، قال: حدثنا روح، عن عثمان بن غياث، سمعت عكرمة يقول: ﴿أَسَابِهَا وَأَيْلٌ﴾: مطر شديد. وبه قال: سمعت عكرمة: ﴿فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا وَأَيْلٌ فَطَلٌّ﴾. قال: الطل: الندى انظر تغليق التعليق (٣ / ٦، ٧)، فتح الباري (٢٧٧ / ٣).
(٢) رواه مسلم (١٠١٤) (٦٤).

﴿قَوْلُهُ: «لَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَّيِبُهَا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يُبْطِلُوا صَدَقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾﴾. قَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ: وَجْهُ الاسْتِدْلَالِ مِنَ الْآيَةِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى شَبَّهَ مَقَارَنَةَ الْمَنِّ وَالْأَذَى لِلصَّدَقَةِ أَوْ إِتْبَاعِهَا بِذَلِكَ بِإِنْفَاقِ الْكَافِرِ الْمِرَائِيِّ الَّذِي لَا يَجِدُ بَيْنَ يَدَيْهِ شَيْئًا مِنْهُ، وَمَقَارَنَةَ الرِّيَاءِ مِنَ الْمُسْلِمِ لَصَدَقَتِهِ أَفْبَحُ مِنَ مَقَارَنَةِ الْإِيذَاءِ، وَأَوَّلَى أَنْ يَشَبَّهَ بِإِنْفَاقِ الْكَافِرِ الْمِرَائِيِّ فِي إِبْطَالِ إِنْفَاقِهِ اهـ.

وَقَالَ ابْنُ رَشِيدٍ: اقْتَصَرَ الْبُخَارِيُّ فِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ عَلَى الْآيَةِ، وَمَرَادُهُ أَنَّ الْمَشَبَّهَ بِالشَّيْءِ يَكُونُ أَخْفَى مِنَ الْمَشَبَّهَ بِهِ، لِأَنَّ الْخَفْيَ رُبَّمَا شَبَّهَ بِالظَّاهِرِ لِيَخْرُجَ مِنْ حَيْزِ الْخَفَاءِ إِلَى الظُّهُورِ.

وَلَمَّا كَانَ الْإِنْفَاقُ رِيَاءً مِنْ غَيْرِ الْمُؤْمِنِ ظَاهِرًا فِي إِبْطَالِ الصَّدَقَةِ شَبَّهَ بِهِ الْإِبْطَالُ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى؛ أَيُّ: حَالَةٌ هَؤُلَاءِ فِي الْإِبْطَالِ كَحَالَةِ هَؤُلَاءِ، هَذَا مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ، وَلَا يَتَعَدَّى أَنْ يُرَاعِيَ حَالَ التَّفْصِيلِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ حَالَ الْهَانِ شَبَّهَ بِحَالِ الْمِرَائِيِّ، لِأَنَّهُ لَمَّا مَنَّ ظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ وَجْهَ اللَّهِ، وَحَالَ الْمُؤْذِي يُشَبَّهُ حَالَ الْفَاقِدِ لِلْإِيمَانِ مِنَ الْمُنَافِقِينَ؛ لِأَنَّ مَنْ يَعْلَمُ أَنَّ لِلْمُؤْذِي نَاصِرًا يَنْصُرُهُ لَمْ يُؤْذِهِ، فَعَلِمَ بِهَذَا أَنَّ حَالَ الْمِرَائِيِّ أَشَدُّ مِنْ حَالَةِ الْهَانِ وَالْمُؤْذِي. انْتَهَى.

وَيَتَلَخَّصُ أَنْ يُقَالَ: لَمَّا كَانَ الْمَشَبَّهُ بِهِ أَقْوَى مِنَ الْمَشَبَّهَ، وَإِبْطَالُ الصَّدَقَةِ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى قَدْ شَبَّهَ بِإِبْطَالِهَا بِالرِّيَاءِ فِيهَا كَانَ أَمْرُ الرِّيَاءِ أَشَدَّ. اهـ.

الظَّاهِرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -: هُوَ الْمَعْنَى الْأَوَّلُ، أَنَّ الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْهَانَ الْمُؤْذِي حَالُهُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ وَجْهَ اللَّهِ، فَيَكُونُ بِذَلِكَ مِرَائِيًّا هَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ، وَكَانَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: يُسْتَدَلُّ بِحَالِ هَذَا الَّذِي يُبْطَلُ الصَّدَقَةُ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ وَجْهَ اللَّهِ وَهَذَا هُوَ الرِّيَاءُ.

وَفِي الْآيَةِ إِبْطَالُ مَا وَقَعَ، وَالرِّيَاءُ لَا يَصِحُّ مِنَ الْأَصْلِ، أَمَّا الْمَنُّ وَالْأَذَى فَإِنَّهُ يَكُونُ بَعْدَ الصَّدَقَةِ فَيُبْطَلُهَا بَعْدَ وَجُودِهَا، وَأَمَّا الرِّيَاءُ الْمَقَارَنُ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يُحْصَلِ الْأَجْرُ مِنَ الْأَوَّلِ.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٧- بَابُ: لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ، وَلَا يَقْبَلُ إِلَّا مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ؛ لقوله: ﴿قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذَى وَاللَّهُ عَنِّي حَلِيمٌ﴾.

٨- بَابُ الصَّدَقَةِ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ؛ لقوله: ﴿وَيُرِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.

قال الحافظ في «الفتح» (٣/ ٢٧٨ - ٢٧٩) «تنبيهان»:

الأول: دَلَّ قَوْلُهُ: «لَا تُقْبَلُ صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ». أَنَّ الْغَالَّ لَا تَبْرَأُ ذِمَّتُهُ إِلَّا بِرَدِّ الْغُلُولِ إِلَى أَصْحَابِهِ بِأَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ ^(١) إِذَا جَهِلَهُمْ مَثَلًا. وَالسَّبَبُ فِيهِ أَنَّهُ مِنْ حَقِّ الْغَانِمِينَ، فَلَوْ جَهِلَتْ أَعْيَانُهُمْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ بِالصَّدَقَةِ عَلَى غَيْرِهِمْ.

الثاني: وَقَعَ هُنَا لِلْمُسْتَمَلِّ وَالْكُشْمِيهَنِيِّ وَابْنِ شَبُوهٍ: «بَابُ الصَّدَقَةِ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ». لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيُرِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [البقرة: ٢٧٦] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾. وَعَلَى هَذَا فَتَخْلُو التَّرْجُمَةُ الَّتِي قَبْلَ هَذَا مِنَ الْحَدِيثِ، وَتَكُونُ كَالَّتِي قَبْلَهَا فِي الْاِقْتِصَارِ عَلَى الْآيَةِ، لَكِنْ تَزِيدُ عَلَيْهَا بِالْإِشَارَةِ إِلَى لَفْظِ الْحَدِيثِ الَّذِي فِي التَّرْجُمَةِ.

وَمُنَاسِبَةُ الْحَدِيثِ لِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ، وَمُنَاسِبَتُهُ لِلَّتِي قَبْلَهَا مِنْ جِهَةِ مَفْهُومِ الْمَخَالَفَةِ، لِأَنَّهُ دَلَّ بِمَنْطَوْقِهِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ إِلَّا مَا كَانَ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ، فَمَفْهُومُهُ أَنَّ مَا لَيْسَ بِطَيِّبٍ لَا يَقْبَلُ، وَالْغُلُولُ فَرْدٌ مِنْ أَفْرَادِ غَيْرِ الطَّيِّبِ فَلَا يَقْبَلُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ التَّرْجُمَةَ إِنْ كَانَ «بَابُ» بِغَيْرِ تَنْوِينٍ فَالْجُمْلَةُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَالتَّقْدِيرُ: هَذَا بَابُ فَضْلِ الصَّدَقَةِ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ، وَإِنْ كَانَ مَنْوَنًا فَمَا بَعْدَهُ مُبْتَدَأٌ، وَالْخَبَرُ مُحذوفٌ، تَقْدِيرُهُ الصَّدَقَةُ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ مَقْبُولَةٌ أَوْ يُكَثِّرُ اللَّهُ ثَوَابَهَا. اهـ.

(١) قال الشيخ ابن باز رحمه الله: كذا في الأصل الذي بأيدينا، ولعله: «لَا بَأْسَ بِتَصَدُّقِهِ» فتأمل، والله أعلم.

قوله: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ». عبَّر البخاريُّ بهذا التعبيرِ موافقةً للنصِّ، والمرادُ كُلُّ ما أُخِذَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَتَصَدَّقَ بِهِ الْإِنْسَانُ؛ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ ﷻ، فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ، لِأَنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا.

وقوله: «إِلَّا مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ». وفي روايةٍ مسلمٍ: «إِلَّا مِنْ طَيِّبٍ»^(١)، وَطَيِّبٌ أَعْمٌ مِنْ كَلِمَةٍ: «كَسْبٍ طَيِّبٍ»؛ لِأَنَّهَا تَشْمَلُ مَا كَانَ طَيِّبًا لِكَسْبِهِ وَلَعَيْنِهِ، فَمَا كَانَ خَبِيثًا لِكَسْبِهِ أَوْ لَعَيْنِهِ، فَغَيْرٌ مَقْبُولٍ.

ثم اسْتَشْهَدَ الْمُؤَلِّفُ بِالْآيَاتِ وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا.



ثم قال البخاريُّ ﷺ:

١٤١٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا النَّضْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلِ تَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ، -وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ- فَإِنَّ اللَّهَ يَتَقَبَّلُهَا بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يُرَبِّيْهَا لِصَاحِبِهِ كَمَا يُرَبِّيْ أَحَدَكُمْ فَلَوْهُ»^(٢) حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ»^(٣).

(١) رواه مسلم (١٠١٤) (٦٣).

(٢) قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٢٧٩/٣): قوله: فَلَوْهُ. بفتح الفاء وضم اللام وتشديد الواو، وهو المَهْرُ لِأَنَّهُ يُفْلَى؛ أَي: يَفْطَم، وَقِيلَ: هُوَ كُلُّ فُطِيمٍ مِنْ ذَاتِ حَافِرٍ، وَالْجَمْعُ أَفْلَاءٌ كَعَدُوِّ أَعْدَاءٍ، وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ: إِذَا فَتَحْتَ الْفَاءَ شَدَدَتْ الْوَاوُ، وَإِذَا كَسَرْتَهَا سَكَنْتِ الْلَامُ كَجَرَوْا هـ.

(٣) قال الحافظ ابن حجر رحمه الله:

قوله: «تَابِعَهُ سُلَيْمَانٌ» هُوَ ابْنُ بِلَالٍ «عَنْ بَنِ دِينَارٍ» أَي: عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهَذِهِ الْمَتَابَعَةُ ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ فِي التَّوْحِيدِ فَقَالَ: وَقَالَ خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، فَسَاقَ مِثْلَهُ، إِلَّا أَنَّ فِيهِ مَخَالَفَةً يَسِيرَةً، وَقَدْ وَصَلَهُ أَبُو عَوَانَةَ وَالْجَوْزُقِيُّ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ مَعَاذِ بْنِ يَوْسُفَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَخْلَدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَوَقَعَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَثْمَانَ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ سَهِيلٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ وَلَمْ يَسُقْ لَفْظَهُ كُلَّهُ. «فَتْحُ الْبَارِيِّ» (٢٨٠/٣).

وَأَمَّا حَدِيثُ وَرْقَاءَ فَوْصَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ، قَالَ: أَنْبَأَنَا عَبْدُ اللَّهِ الْحَافِظُ، حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ، عَنْ وَرْقَاءَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ

تَابَعَهُ سُلَيْمَانُ عَنْ ابْنِ دِينَارٍ وَقَالَ وَرَقَاءُ عَنْ ابْنِ دِينَارٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي مَرْيَمَ، وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، وَسُهَيْلٌ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

[الحديث ١٤١٠ - طرفه في: ٧٤٣٠].

في هذا الحديث فوائد منها:

أن الكسب الخبيث لا يُقبل من الإنسان إذا تصدَّق منه، أو به، منه، يعني: ببعضه، أو به، يعني: كله فإنه لا يُقبل؛ لأن الله طيبٌ لا يقبل إلا طيبًا.

فإن قال قائلٌ: ما تقولون في رجلٍ اكتسبَ مالًا حرامًا، ثم مَنَّ الله عليه بالتوبة، ثم أخرجَ هذا المالَ هل يتقبلُ الله منه؟

الجواب: نقول: في هذا تفصيلٌ: إن أخرجَه ليتقربَ به إلى الله على أنه ملكه؛ فإن الله لا يقبلُه، وإن أخرجَه ليتوبَ به إلى الله تخلصًا منه؛ فإنه يُثابُّ، لكن لا يُثابُّ على الصدقة بهذا، وإنما يُثابُّ على التوبة منه، والله تعالى يحبُّ التوابينَ ويحبُّ المتطهرينَ.

يسار، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب، ولا يصعد إلى الله إلا الطيب فإن الله يقبلها بيمينه، فيريها لصاحبه كما يربي أحدكم فلوه، حتى تكون مثل أحد.» [تغليق التعليق] (٣٤٨ / ٥).

أما رواية مسلم فرويناها موصولة في كتاب الزكاة ليوסף بن يعقوب القاضي، قال: حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي، حدثنا سعيد بن سلمة هو ابن أبي الحسام عنه به. «فتح الباري» (٣ / ٢٨١). وأما رواية زيد بن أسلم، فرواها مسلم في «صحيحه» (١٠١٤) (٦٤) قال: وحدثني أبو الطاهر، أخبرنا عبد الله بن وهب، أخبرني هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم به، وأما رواية سهيل، فرواها مسلم في «صحيحه» (١٠١٤) (٦٤) قال: وحدثني أبو الطاهر، أخبرنا عبد الله بن وهب، أخبرني هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم به.

وأما رواية سهيل، فرواها مسلم في «صحيحه» (١٠١٤) (٦٤) قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا يعقوب - يعني ابن عبد الرحمن القاري - عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة. به. «تغليق التعليق» (٣ / ٨، ٩)، «فتح الباري» (٣ / ٢٨١).

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كَسَبَ رَجُلٌ مَالًا حَرَامًا، ثُمَّ بَنَى بِهِ بَيْوتًا لِلطَّلِبَةِ، أَوْ مَسَاجِدَ
لِلْمُسْلِمِينَ يُصَلُّونَ فِيهَا، فَهَلْ تَجُوزُ السُّكْنَةُ فِي هَذِهِ الْبُيُوتِ؟ وَهَلْ تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي هَذَا
الْمَسَاجِدِ؟

الْجَوَابُ: فِي هَذَا تَفْصِيلٌ أَيْضًا: إِنْ كَانَتْ بَعِينَهَا لَمْ تَجْزِ السُّكْنَةُ؛ بِمَعْنَى: أَنَّهُ غَضِبَ
عِمَارَةً ثُمَّ أَسْكَنَهَا الطَّلِبَةَ، أَوْ الْفُقَرَاءَ، فَإِنَّهُ لَا تَجُوزُ السُّكْنَةُ فِيهَا؛ لِأَنَّ عَيْنَ هَذِهِ الْعِمَارَةِ
لَيْسَتْ مَمْلُوكَةً لِهَذَا الَّذِي تَصَدَّقَ بِهَا، وَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَرُدَّهَا إِلَى أَصْحَابِهَا، لَكِنْ لَوْ
تَعَذَّرَ مَعْرِفَةُ أَصْحَابِهَا، أَوْ تَعَذَّرَ الْوَصُولُ إِلَيْهِمْ، فَحِينَئِذٍ لَا بَأْسَ مِنَ السُّكْنَةِ فِيهَا، لَتَعَذَّرَ
وَصُولُ هَذِهِ إِلَى أَهْلِهَا.

أَمَّا الْمَسْجِدُ، نَقُولُ: إِنْ كَانَ قَدْ غَضِبَ أَرْضًا، وَبَنَى عَلَيْهَا الْمَسْجِدَ، فَهِيَ لَا تُصَلِّي فِي
الْمَسْجِدِ، بِنَاءً عَلَى قَوْلِ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ: إِنْ الصَّلَاةُ فِي أَرْضٍ مَغْصُوبَةٍ غَيْرُ صَحِيحَةٍ^(١).
وَلَكِنَّ الصَّوَابَ: أَنَّ الصَّلَاةَ فِي ثَوْبٍ مَغْصُوبٍ، وَفِي مَكَانٍ مَغْصُوبٍ، وَالْحَجَّ بِمَالٍ
مَغْصُوبٍ، وَالْوُضُوءَ بِمَالٍ مَغْصُوبٍ كُلُّهَا صَحِيحَةٌ لَكِنْ فَاعْلَمْهَا أَيْمٌ.

أَمَّا إِذَا كَانَ كَسَبَ الْمَالِ عَلَى وَجْهِ مُحْرَمٍ، ثُمَّ بَنَى بِهِ مَسْجِدًا فَلَا شَكَّ فِي جَوَازِ
الصَّلَاةِ فِيهِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا»^(٢) وَهَذَا شَامِلٌ لِكُلِّ أَرْضٍ.
وَفِيهِ أَيْضًا: إِبْثَاتُ الْيَمِينِ لِلَّهِ ﷻ؛ لِقَوْلِهِ ﷻ: «يَتَقَبَّلُهَا بِيَمِينِهِ»، وَقَدْ وَرَدَ عَنْ
النَّبِيِّ ﷺ: «أَنْ كَلَّمَا يَدَيَّ اللَّهُ يَمِينٌ»^(٣) وَوَرَدَ ذِكْرُ الْيَمِينِ وَالشَّامِلِ^(٤)، فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّمَا لَا
نُصِفُ اللَّهَ تَعَالَى بِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ يَدٌ شَمَالٌ، أَوْ نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ يُوصَفُ بِأَنَّهُ لَهُ يَدَانِ يَمِينًا وَيَدًا
شَمَالًا؟

(١) انظر: «المهذب» (١/ ٦٤)، و«المحلى» (٤/ ٣٣)، و«المبدع» (١/ ٣٦٨، ٣٩٥)، «الفروع» (١/ ٢٩٤)،

و«بدائع الصنائع» (١/ ١١٦)، و«مغني المحتاج» (١/ ٢٥٦).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) رواه مسلم (١٨٢٧) (١٨).

(٤) أخرجه مسلم (٢٧٨٨) (٢٤).

الجواب: الثاني؛ لأنَّ الحديثَ صحيحٌ.

ومعنى قوله: «كلتا يديه يمين». أنَّ كلتا يديه خيرٌ وبركةٌ، ولا مزيةَ لأحدهما على الأخرى كما هو الشأنُ في ذوي اليدين، فإنَّ الإنسانَ يجدُ الفرقَ بينَ اليدِ اليمينِ واليدِ الشمالِ، فبيّنتِ السُّنةُ أن الله تعالى كلتا يديه يمينٌ.

وفيه أيضًا: وصفُ الله تعالى بأنه المربِّي؛ لقوله: «يُرَبِّيها»؛ يَعْنِي: يُنَمِّيها لصاحبها: «حتى تكونَ مثلَ الجبلِ»، وأفعالُ الله تعالى لا تنتهي، ووصفُ الله تعالى بالأفعالِ يَنقَسِمُ إلى أقسام:

القسمُ الأولُ: أن يكونَ هذا مما وصفَ الله به نفسه مثلَ قوله تعالى: ﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [التكْوِين: ٨٨]. ومثَلُ قوله تعالى: ﴿فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ﴾ [الزُّمَر: ١٦]. فهذا لا شكَّ في جوازه.

القسمُ الثاني: أن يكونَ مِنَ الأفعالِ الدالَّةِ على الخيرِ، لكنها لم يَرِدْ وصفُ الله بها، فهذه أيضًا يوصَفُ الله بها ولكن لا يُسمَّى بها، مثلُ: ﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ فأنبتَ الله لنفسه صنْعًا وما أشبه ذلك..

القسمُ الثالث: أن تكونَ الأفعالُ خيرًا مِن وجهٍ، شرًّا مِن وجهٍ آخر، أو كما لا مِن وجهٍ ونقصًا مِن وجهٍ آخر فهذه لا يوصَفُ الله بها على الإطلاق؛ مثلُ: المكرِ، والكيدِ والاستهزاء، والخداع.

فهذه لا يوصَفُ الله بها على الإطلاق؛ يَعْنِي: لا نقولُ: إن الله ماكرٌ، مستهزئٌ، خادعٌ فقط، لا يجوزُ، بل تُقيَّدُ كما جاءتْ به النصوصُ، فيقالُ: خادعٌ بَمَنْ يُخَادِعُهُ، ماكرٌ بَمَنْ يَمْكُرُ بِهِ، كما قالَ ﷻ: ﴿وَمَكْرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينَ﴾ [التكْوِين: ٥٤].

فصارت هذه الأوصافُ التي تكونُ مدحًا في حالٍ، وقدحًا في حالٍ أخرى لا يوصَفُ الله بها على الإطلاق، بل يوصَفُ بها في محلِّها.

فإن قال قائل: قد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يَمَلُّ الله حتى تَمَلُّوا»^(١)، فأثبت النبي ﷺ لله المَلَلَ؛ أي: التعب، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [نوح: ٣٨] فكيف يُجْمَعُ بَيْنَ الحديث والآية؟
فالجواب: أن يُقَالَ له:

أولاً: أثبت أن الحديث دالٌّ على ثبوت الملل؛ لأن هذا نظير قولي: لا أقوم حتى تقوم، ثم قمت أنت فهل يلزم من هذا أن أقوم؟ لأن معنى قولي: لا أقوم حتى تقوم، انتفاء قيامي قبلك، ثم إذا قمت أنت فأنا بالخيار، فليس فيه نصٌّ صريحٌ على ثبوت الملل لله.

وإن قلنا: إن فيه نصًّا صريحًا على ثبوت الملل لله فالجوابُ على ذلك من وجهين: أحدهما: أن يُقَالَ: إنَّ مللَ الله تعالى ليس كمللنا؛ فإن مللنا نتعب، ونكسل، ونفتر، لكنَّ مللَ الله لا يلحقه شيءٌ من هذا؛ لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [البقرة: ١١]. أرايتَ الغضب؛ فإن غضبنا تختلُّ فيه أفعالنا وأفكارنا، ويأتي فيه الإنسان بالحقاقات، فهل غضبُ الله كذلك؟

الجواب: لا، إذا نقول: إنَّ الله مللاً ليس كمللنا.

والوجه الثاني: أن بعض الناس قال: إنَّ مثل هذه العبارة يراؤ بها أن الجزاء من جنس العمل، فمتى عملتم فالله سبحانه وتعالى يُثيبكم، ولا يَمْنَعُكم فضله، ما دمتم عاملين له.

ولكنَّ أسلم الطرق؛ أن نقول: إنَّ دَلَّ الحديث على ثبوت الملل بمثل هذه الصيغة فهو مللٌ لا تُقَالُ بالله تعالى لا يُمَاتِلُ مللَ المخلوقين، كما قلنا في الغضب أنه لا يُمَاتِلُ غضبُ المخلوقين.

وفي هذا الحديث: جواز تشبيه الشيء الغائب بالشيء الحاضر؛ لقوله: «كما يُربِّي أحدكم فَلُوهُ» والفَلُو: هو الفرس الصغير، ومعلوم أن الذي يُربِّي فَلُوهُ سوف يَحْرِصُ عليه نهاية الحرص أن لا يناله نقص، والله تعالى يُربِّيها تربيةً تامةً كما يُربِّي الإنسان فرسه الصغير، حتى تكونَ مثلَ الجبل.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٩- بابُ الصدقةِ قبلَ الرَّدِّ

١٤١١ - حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْبُدُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ حَارِثَةَ بْنَ وَهَبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «تَصَدَّقُوا، فَإِنَّهُ يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ يَمْشِي الرَّجُلُ بِصَدَقَتِهِ فَلَا يَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهَا، يَقُولُ الرَّجُلُ: لَوْ جِئْتُ بِهَا بِالْأَمْسِ لَقَبِلْتُهَا، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَلَا حَاجَةَ لِي بِهَا»^(١).

[الحديث ١٤١١ - طرفاه في: ١٤٢٤، ٧١٢٠].

قوله: «بابُ الصدقةِ قبلَ الرَّدِّ»؛ معناه: أن يتصدَّق الإنسان قبل أن تُردَّ صدقته لو تصدَّق، ففيه المبادرة إلى فعل الخير قبل فوات أوانه، وهذا من الأمور المشروعة، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَقَلْبُكَ أَفْنَدْتَهُمْ وَأَبْصَرْتَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرْتَهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ (الأنعام: ١١٠).

ولذلك ينبغي للإنسان أن لا يُضَيِّعَ الفرصةَ وألا يقول: معي وقتٌ سأفعلُ هذا بعدُ، فإن الأوقات تَفُوتُ، وربما يُصَابُ بالكسلِ حتى في المستقبل إذا لم يُبادِرْ لا سيما في الأمور التي يُخْشَى نسيانُها. كإزالة النجاسة مثلاً، فإن بعض الناس يُصِيبُ ثوبه نجاسةً، ويقول: أغسلها إذا أردتُ الصلاةَ، ثم ينسى، ولهذا كان النبي ﷺ يُبادِرُ بغسل النجاسة، فلما بال الأعرابي في المسجد أمر أن يراق على بوله سَجَلًا من ماءٍ أو ذنوبًا من ماءٍ^(٢).

(١) ورواه مسلم (١٠١١) (٥٨).

(٢) رواه البخاري (٢١٩)، ومسلم (٢٨٤) (٩٨).

ولما بَالَ الصَّبِيُّ فِي حَجَرِهِ أَمَرَ ﷺ بِإِثْمَانِهِ فَأَتَبَعَهُ إِثْمَانُهُ فِي الْحَالِ^(١)، فَهَكَذَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُيَادِرَ فِي الْأُمُورِ؛ حَتَّى لَا يَنْسَى فَيَقُوتَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ.
وَلَكِنْ مَاذَا عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يَقْبَلُ الصَّدَقَةَ؟
الْجَوَابُ: نَقُولُ: إِذَا لَمْ تَجِدْ فِي بَلَدِكَ، فَأَرْسِلْهَا إِلَى بَلَدٍ آخَرَ، فَإِنْ بَلَادُ الْمُسْلِمِينَ لَا تَخْلُو مِنْ حَاجَةٍ، فَإِذَا قُدِّرَ أَنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُوصِلَهَا إِلَى بَلَادِ الْفَقْرِ، فَلْيَجْعَلْهَا فِي أَقَارِبِهِ، وَيَكُونُ مِنْ بَابِ صَلَةِ الرَّحِمِ.
وَلَكِنْ لَوْ رَدَّ الْأَقَارِبُ: يُقَالُ: أَنْتَ وَنَيْتُكَ، مِثْلَ مَا لَوْ حَلَفَ أَوْ نَذَرَ أَنْ يَهْبَ فَلَانًا كِتَابًا، وَأَبَى فَلَانٌ هَذَا أَنْ يَقْبَلَهُ؛ فَإِنَّهُ لَا حِثَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ قَامَ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِ.



ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٤١٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَكْثُرَ فِيكُمْ الْمَالُ فَيَفِضُ، حَتَّى يُهَمَّ رَبُّ الْمَالِ^(١) مَنْ يَقْبَلُ صَدَقَتَهُ، وَحَتَّى يَعْرِضَهُ، فَيَقُولَ الَّذِي يَعْرِضُهُ عَلَيْهِ: لَا أَرَبَ لِي»^(٢).

١٤١٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ النَّبِيلُ، أَخْبَرَنَا سَعْدَانُ بْنُ بَشْرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُجَاهِدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَلِيفَةَ الطَّائِنِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: كُنْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَهُ رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا يَشْكُو الْعِيْلَةَ، وَالْآخَرُ يَشْكُو قَطْعَ السَّبِيلِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا قَطْعُ السَّبِيلِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي عَلَيْكَ إِلَّا قَلِيلٌ حَتَّى تَخْرُجَ الْعِيرُ إِلَى مَكَّةَ بِغَيْرِ خَفِيرٍ، وَأَمَّا الْعِيْلَةُ؛ فَإِنَّ السَّاعَةَ لَا تَقُومُ حَتَّى يَطُوفَ أَحَدُكُمْ

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٢٢٢)، وَمُسْلِمٌ (٢٨٦) (١٠٢).

(٢) قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ (٢٨٢/٣): وَقَوْلُهُ: حَتَّى يُهَمَّ. بَفَتْحِ أَوَّلِهِ وَضَمِّ الْهَاءِ، «وَرَبُّ الْمَالِ» مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ، وَفَاعِلُهُ قَوْلُهُ: «مَنْ يَقْبَلُهُ» يَقَالُ: هُمُ الشَّيْءُ؛ أَي: أَحْزَنُهُ، وَيُرْوَى بِضَمِّ أَوَّلِهِ، يَقَالُ: هُمُ الْأَمْرُ، أَقْلَقَهُ. أَهـ

(٢) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧٠١/٢) (١٥٧) (٦١).

بصدقته لا يجد من يقبلها منه، ثم ليقفن أحدكم بين يدي الله ليس بينه وبينه حجاب ولا ترجمان يترجم له، ثم ليقولن له: ألم أوتك ما لا؟ فليقولن: بلى، ثم ليقولن: ألم أرسل إليك رسولاً؟ فليقولن: بلى؛ فينظر عن يمينه فلا يرى إلا النار، ثم ينظر عن شماله فلا يرى إلا النار، فليتقين أحدكم النار ولو بشق تمر، فإن لم يجد فبكلمة طيبة».

[الحديث ١٤١٣ - أطرافه في: ١٤١٧، ٣٥٩٥، ٦٠٢٣، ٦٥٣٩، ٦٥٤٠، ٦٥٦٣،

٧٤٤٣، ٧٥١٢].

هذا الحديث فيه فضل الصدقة، وأن الصدقة ولو بالشيء القليل تقي من النار، كما جاء في الحديث، عن النبي ﷺ: «أن الصدقة تطفئ الخطيئة كما يطفئ الماء النار»^(١).



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٤١٤ - حدثنا محمد بن العلاء، قال: حدثنا أبو أسامة، عن بريدة، عن أبي بريدة، عن أبي موسى رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «ليأتين على الناس زمان يطوف الرجل فيه بالصدقة من الذهب، ثم لا يجد أحداً يأخذها منه، ويرى الرجل الواحد يتبعه أربعون امرأة يلذن به من قلة الرجال، وكثرة النساء»^(٢).

قال أهل العلم رحمهم الله: قلة الرجال لها سببان:

السبب الأول: الإنجاب، فيكون إنجاب النساء أكثر.

والسبب الثاني: الحروب التي تلبغ الرجال، ولا يبقى إلا النساء، حتى يصل الأمر إلى ما جاء في الحديث الذي معناه أنه يتبعه أربعون امرأة، وفي حديث آخر «يكون الرجل قيم خمسين امرأة»^(٣).



(١) رواه أحمد في «مسنده» (٢٣١ / ٥)، (٢٢٠١٦)، والترمذي (٢٦١٦)، وابن ماجه (٣٩٧٣)، وقال

الشيخ الألباني رحمته الله، في تعليقه على سنن الترمذي وابن ماجه: صحيح.

(٢) ورواه مسلم (١٠١٢) (٥٩).

(٣) تقدم تخريجه.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٠- بَابُ اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، وَالْقَلِيلِ مِنَ الصَّدَقَةِ ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيْتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ الآية إلى قوله: ﴿مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾.

١٤١٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ الْحَكَمُ، هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رضي الله عنه، أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ آيَةُ الصَّدَقَةِ، كُنَّا نَحْمِلُ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَتَصَدَّقَ بِشَيْءٍ كَثِيرٍ، فَقَالُوا: مَرَاتِي، وَجَاءَ رَجُلٌ فَتَصَدَّقَ بِصَاعٍ، فَقَالُوا: إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ صَاعٍ هَذَا. فَنَزَلَتْ: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾ الآية ^(١).

[الحديث ١٤١٥ - أطرافه في: ١٤١٦، ٢٢٧٣، ٤٦٦٨، ٤٦٦٩].

﴿قَوْلُهُ: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾. مَعْطُوفَةٌ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿الْمُطَّوِّعِينَ﴾؛ يَعْنِي: يَلْمِزُونَ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ، وَالَّذِينَ يَلْمِزُونَ هُمُ الْمُنَافِقُونَ، وَالْمُنَافِقُونَ لَا يَسْلَمُ الْمُؤْمِنُونَ مِنْهُمْ أَبَدًا، فَإِنْ أَكْثَرُوا الْعَمَلَ، قَالُوا: هَؤُلَاءِ مُرَاءُونَ، وَإِنْ أَقَلُّوا، قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْ عَمَلِهِمْ، فَإِذَا جَاءَ رَجُلٌ فَقِيرٌ مُّتَصَدِّقٌ بِهَالٍ، قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنْهُ؛ وَلَا حَاجَةَ أَنْ يَتَصَدَّقَ هُنَا بِمَا تَصَدَّقَ بِهِ، مَعَ أَنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَالَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (٧) ﴿وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾ (٤٧) [البقرة: ٤٧]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِهَذَا﴾.

وَلِذَلِكَ يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَرْبِطَ لِسَانَهُ عَنْ مِثْلِ هَذَا الْكَلَامِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - إِذَا قِيلَ لَهُ: فَلَانُ تَصَدَّقَ بِكَذَا، أَوْ بَنَى مَسْجِدًا، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، قَالُوا: إِنَّهُ مُرَاءٍ، وَهَذَا مِنْ طَرِيقِ الْمُنَافِقِينَ، فَتَقُولُ لَهُ: هَلْ شَقَقْتَ عَنْ قَلْبِهِ؟

وقد يقول: إنه مرأى؛ لأنه صاحبُ معاصي، فنقول: إن صاحبَ المعاصي قد يُخلصُ الله تعالى في عمله الصالح؛ رجاءً أن يعفو الله عنه.
ومن ذلك أيضًا التورية، وهو ما يقع أحياناً من بعض الناس، ومثاله: إذا سمعَ بأن شخصاً تبرعَ أو قامَ بعملٍ خيرٍ، قال: نسأل الله الإخلاصَ، فإنَّ معنى قوله: «نسأل الله الإخلاصَ»: أن هذا الذي ذُكر عنه فعلُ الخير ليس بمُخلصٍ، بل إن التورية أحياناً تكون أشدَّ من التصريح.
فالمهمُّ: أن الواجب أن تحسَّ لسانك، وأن لا تتهمَ المسلمين بالرياء؛ لأنَّ هذا من طريقِ المنافقين.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٤١٦ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه، أَنَّهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَنَا بِالصَّدَقَةِ؛ انْطَلَقَ أَحَدُنَا إِلَى السُّوقِ فَتَحَامَلُ، فَيُصِيبُ الْمُدَّ، وَإِنْ لَبِضَهُمْ الْيَوْمَ لِمِائَةِ أَلْفٍ.
١٤١٧ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْقِلٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ» ^(١).
١٤١٨ - حَدَّثَنَا بَشَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، أَنَّهَا قَالَتْ: دَخَلَتْ امْرَأَةً مَعَهَا ابْنَتَانِ لَهَا تَسْأَلُ، فَلَمْ تَجِدْ عِنْدِي شَيْئًا غَيْرَ تَمْرَةٍ، فَأَعْطَيْتُهَا إِيَّاهَا، فَقَسَمْتُهَا بَيْنَ ابْنَتَيْهَا، وَلَمْ تَأْكُلْ مِنْهَا، ثُمَّ قَامَتْ فَخَرَجَتْ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْنَا، فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «مَنْ ابْتُلِيَ مِنْ هَذِهِ الْبَنَاتِ بِشَيْءٍ، كُنَّ لَهُ سِتْرًا مِنَ النَّارِ» ^(٢).
[الحديث ١٤١٨ - طرفه في: ٥٩٩٥].

(١) ورواه مسلم (١٠١٦) (٦٨).

(٢) ورواه مسلم (٢٦٢٩) (١٤٧).

حديث عائشة رضي الله عنها فيه عجائب:

أولاً: هذا بيت النبي ﷺ أفضل البيوت، وأشرف البيوت، ولا سبياً بيت عائشة رضي الله عنها الصديقة بنت الصديق، ومع ذلك لا يوجد فيه إلا ثمرة واحدة، فسبحان الله - وأين نحن من هذا؟!

ثانياً: إثارها رضي الله عنها على نفسها أن تتصدق بهذه الثمرة، ويبقى بيتها ليس فيه شيء، فهذا أيضاً من المناقب العظيمة لعائشة رضي الله عنها.

ثالثاً: الرحمة العظيمة في هذه المرأة، فهي قد أخذت ثمرة واحدة، وهن ثلاثة، فمن التي تأخذ الثمرة؟ إن قسمتها ثلاثاً ضعف نصيب كل واحد، وإن أعطتها واحدة دون الأخرى صار في ذلك جور، فما بقي إلا أن تؤثر ببيتها على نفسها، وتسق الثمرة بينهما نصفين، وهذا شيء عجيب، ولهذا لما دخل النبي ﷺ حديثه عائشة رضي الله عنها بهذا عجباً وتعجباً، فذكر النبي ﷺ هذا الحديث: «مَنْ ابْتُلِيَ مِنْ هَذِهِ الْبَنَاتِ بِشَيْءٍ كُنَّ لَهُ سِتْرًا مِنَ النَّارِ».

قوله: «ابْتُلِيَ». لا تظن أنها شر، بل المعنى: مَنْ قُدِّرَ لَهُ ذَلِكَ، والله سبحانه وتعالى، يقول: ﴿وَيَلْوَكُمُ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنعام: ٣٥]. فالابتلاء بمعنى الاختبار، ورُبَّ امرأة خير من ألف رجل، ولقد أدرَكنا امرأة عجوزاً، كان لها ولد، وله أولاد، وحالهم طيبة، وهي فقيرة، ولها بنت تخدم، فلم ينفعها إلا ابتئها، فصارت هذه البنت أنفع من الرجل، فأحياناً تكون البنات خيراً من الذكور لأبائهن وأمهاتهن.



ثم قال البخاري رحمه الله:

١١ - بابُ فضلِ صدقةِ الشحيح الصحيح^(١)؛ لقوله: ﴿وَأَنْفِقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْمَوْتُ﴾ الآية، وقوله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمْ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ﴾ [التوبة: ٢٥٤] الآية.

أمر الله تعالى في هذه الآيات بالإنفاق مما رزقنا وَعَلَى قبل أن تأتي القيامة الصغرى، والقيامة الكبرى، فالقيامة الصغرى، في قوله: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْمَوْتُ﴾؛ لأنَّ كلَّ مَنْ مات قامت قيامته، ودخل في عالم الآخرة.

والقيامة الكبرى، في قوله: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمْ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفْعَةٌ﴾. وهذه هي القيامة الكبرى، وعلى هذا فبادر بالإنفاق قبل الموت، وأنفق لتنجو في الآخرة.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٤١٩ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عِمَارَةُ بْنُ الْقَعْقَاعِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الصَّدَقَةِ أَعْظَمُ أَجْرًا؟ قَالَ: «أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَحِيحٌ شَحِيحٌ تَخْشَى الْفَقْرَ، وَتَأْمُلُ الْغِنَى وَلَا تُمَهِّلُ حَتَّى إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ قُلْتَ: لِفُلَانٍ كَذَا، وَلِفُلَانٍ كَذَا، وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ»^(١).

[الحديث ١٤١٩ - طرفه في: ٢٧٤٨].

قوله: «أَيُّ الصَّدَقَةِ أَعْظَمُ أَجْرًا؟ قَالَ: أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَحِيحٌ»؛ أي: صحيح الجسم.

(١) قال الحافظ رحمه الله في الفتح (٣ / ٢٨٥): كذا لأبي ذر، ولغيره «أي الصدقة أفضل»، وصدقة الشحيح الصحيح، لقوله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْمَوْتُ﴾ الآية، فعلى الأول المراد: فضل من كان كذلك على غيره، وهو واضح. وعلى الثاني كأنه تردد في إطلاق أفضلية من كان كذلك فأورد الترجمة بصيغة الاستفهام. اهـ
(٢) ورواه مسلم (١٠٣٢) (٩٢).

«شحيح»؛ أي: شحيح النفس؛ يعني: في نفسك رغبة كبرى للسَّال، فالصحة للجسم، والشح في النفس، كما قال رَبِّكَ: ﴿وَأَحْضَرْتَ الْأَنْفُسَ الشَّحَّ﴾ [النَّحْل: ١٢٨]. وقوله: «تَخْشَى الْفَقْرَ، وتَأْمَلُ الْغِنَى». الغنى؛ يعني: الزيادة لأنَّ كلَّ إنسانٍ في الدنيا خائفٌ مِنَ الْفَقْرِ، مُؤَمِّلٌ لِلْغِنَى، وفي روايةٍ أُخْرَى - ولعلها خيرٌ مِنْ هَذِهِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى - قال: «تَخْشَى الْفَقْرَ، وتَأْمَلُ الْبَقَاءَ»^(١)؛ يعني: أنك تَخْشَى مِنْ فَقْرٍ مَعَ طَوْلِ عُمُرٍ، وَالْفَقْرَ مَعَ طَوْلِ الْعُمُرِ - أعادنا اللهُ وإياكم مِنْ ذَلِكَ - أَشَدُّ، وَلِهَذَا بَعْضُ الْعَجَائِزِ إِذَا أَرَدْنَ أَنْ يَدْعُونَ عَلَى أَحَدٍ، قُلْنَ: أَعْطَاكَ اللهُ الْفَقْرَ وَطَوَّلَ الْعُمُرَ؛ لِأَنَّهُ أَشَدُّ، فَلَفِظَ: «تَخْشَى الْفَقْرَ، وتَأْمَلُ الْبَقَاءَ». أَشَدُّ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَأْمَلُ الْبَقَاءَ مَعَ خَشْيَةِ الْفَقْرِ، يَكُونُ أَشَدَّ شَحًّا بِالْهَالِ.

وقوله: «وَلَا تُمَهِّلُ حَتَّى إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ»؛ بَلَغَتْ: أَيِ الرُّوحِ، يَعْنِي: حَتَّى إِذَا قَرَّبَ الْمَوْتُ. وقوله: «قُلْتَ لِفُلَانٍ كَذَا، وَلِفُلَانٍ كَذَا»؛ يَعْنِي: تُوصِي، وَتَقُولُ: أَعْطُوا فُلَانًا مِائَةً، وَأَعْطُوا فُلَانًا مِائَتَيْنِ.

وقوله: «وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ»؛ أَيِ: الْوَارِثِ. وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّ مَنْ أَوْصَى بَعْدَ بُلُوغِ الرُّوحِ الْحُلُقُومَ قُبِلَتْ وَصِيَّتُهُ، وَلَكِنْ هَذَا فِيهِ تَفْصِيلٌ: فَإِنْ كَانَ الْإِنْسَانُ مَعَهُ وَغْيٌ فَلَا بَأْسَ أَنْ تَنْفُذَ الْوَصِيَّةَ، وَإِنْ لَا فَلَا، وَهَذَا التَّفْصِيلُ أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ إِذَا حَضَرَ الْمَوْتُ لَا تُقْبَلُ الْوَصِيَّةُ مُطْلَقًا، وَالْأَخِيرُ هَذَا لَهُ وَجْهٌ بَلَا شَكٍّ فِيهِ^(٢)؛ لِأَنَّهُ إِذَا بَلَغَتِ الرُّوحُ الْحُلُقُومَ زَهَدَ فِي الدُّنْيَا كُلِّهَا، فَلَا تُسَاوِي عَنْدهُ الدُّنْيَا شَيْئًا أَبَدًا، بَلْ إِنْ بَعْضُ النَّاسِ إِذَا ثَقُلَ بِهِ الْمَرَضُ رَخِصَتْ عَنْدهُ الدُّنْيَا كُلُّهَا، وَلَا تُسَاوِي عَنْدهُ فِلْسًا، وَلَا شَكَّ أَنَّ أَجْرَ الْوَصِيَّةِ حَتَّى وَإِنْ كُنْتَ صَحِيحًا شَحِيحًا أَقَلَّ أَجْرًا مِنَ الصَّدَقَةِ؛ لِأَنَّهُ تَنْفُذُ بَعْدَ الْمَوْتِ.



(١) رواه مسلم (١٠٣٢) (٩٣).

(٢) انظر: «المهذب» (١/ ٤٥٠)، و«الفروع» (٤/ ٤٩٨)، و«نيل الأوطار» (٦/ ٤٥).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٤٢٠ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ فِرَاسٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ بَعْضَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ قُلْنَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَتَيْنَا أَسْرَعُ بِكَ لِحَوْقًا؟ قَالَ: «أَطْوَلُكُمْ يَدًا» فَأَخَذُوا قَصَبَةً يَذْرَعُونَهَا، فَكَانَتْ سَوْدَةً أَطْوَلَهُنَّ يَدًا، فَعَلِمْنَا بَعْدُ أَنَّهَا كَانَتْ طَوَّلَ يَدِهَا الصَّدَقَةُ، وَكَانَتْ أَسْرَعَنَا لِحَوْقًا بِهِ، وَكَانَتْ تَحِبُّ الصَّدَقَةَ.

﴿قوله: «أَطْوَلُكُمْ يَدًا»﴾. ظَنَنْتُ أَنَّ الْمُرَادَ الطَّوْلَ الْحَسِّيَّ، لِهَذَا أَخَذَن قَصَبَةً يَذْرَعُونَهَا، فَكَانَتْ سَوْدَةً أَطْوَلَهُنَّ يَدًا، لَكِنْ عَلِمُوا فِيهَا بَعْدُ أَنَّ الْمُرَادَ بِطَوْلِ الْيَدِ كَثْرَةُ الصَّدَقَةِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: مَا الَّذِي حَمَلَهُنَّ عَلَى هَذَا السُّؤَالِ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ الَّذِي حَمَلَهُنَّ عَلَيْهِ هُوَ شِدَّةُ اشْتِيَاقِهِنَّ لِمَصَاحِبَةِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّهُ إِذَا مَاتَ النَّبِيُّ ﷺ تَفَرَّقُوا، فَسَأَلْنَهُ أَتَيْنَهُنَّ أَسْرَعُ لِحَوْقًا بِهِ، لَاشْتِيَاقِهِنَّ إِلَى مَصَاحِبَتِهِ ﷺ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ كُنَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ يَعْلَمْنَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَيَمُوتُ قَبْلَهُنَّ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا يُحْمَلُ عَلَى التَّقْدِيرِ وَلَيْسَ عَلَى الْيَقِينِ، وَيَكُونُ الْمُرَادُ: إِذَا فُرِضَ وَمُتَّ قَبْلَنَا، فَأَتَيْنَا أَسْرَعُ لِحَوْقًا بِكَ.

قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (٣/ ٢٨٦-٢٨٨):

﴿قوله: «أَسْرَعُ بِكَ لِحَوْقًا»﴾. مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَكَذَا قَوْلُهُ يَدًا، وَ«أَطْوَلُكُمْ» مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ.

﴿قوله: «فَأَخَذُوا قَصَبَةً يَذْرَعُونَهَا»﴾؛ أَي: يُقَدِّرُونَهَا بِذِرَاعِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ بِلَفْظِ جَمْعِ الْمَذْكَرِ بِالنَّظَرِ إِلَى لَفْظِ الْجَمْعِ لَا بِلَفْظِ جَمَاعَةِ النِّسَاءِ، وَقَدْ قِيلَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ: «وَإِنْ شِئْتُ حَرَمْتُ النِّسَاءَ سِوَاكُمْ». أَنَّهُ ذَكَرَهُ بِلَفْظِ جَمْعٍ لِلْمَذْكَرِ تَعْظِيمًا، وَقَوْلُهُ: «أَطْوَلُكُمْ» يَنَاسِبُ ذَلِكَ، وَالْإِلْقَالُ: «طَوَّلَاكُمْ»، قَوْلُهُ: «فَكَانَتْ سَوْدَةً» زَادَ ابْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَفَانَ، عَنْ أَبِي عَوَانَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ «بَنَتْ زَمْعَةُ بْنُ قَيْسٍ».

﴿قوله: «أَطْوَلَهُنَّ يَدًا»﴾. فِي رَوَايَةِ عَفَانَ «ذِرَاعًا». وَهِيَ تُعَيِّنُ أَنَّهُنَّ فَهَمْنَ مِنْ لَفْظِ

اليد الجارحة.

❖ قوله: «فعلمنا بعد»؛ أي: لما ماتت أول نسائه به لحوقاً.

❖ قوله: «إنها» بالفتح، و(الصدقة) بالرفع، و(طول يدها) بالنصب لأنه الخبر.

❖ قوله: «وكانت أسرعنا». كذا وقع في الصحيح بغير تعيين، ووقع في «التاريخ

الصغير» للمصنف عن موسى بن إسماعيل بهذا الإسناد (فكانت سودة أسرعنا الخ).

وكذا أخرجه البيهقي في «الدلائل»، وابن حبان في «صحيحه»، من طريق العباس

الدوري، عن موسى، وكذا في رواية عفان عند أحمد، وابن سعد عنه «قال ابن سعد:

قال لنا محمد بن عمر - يعني: الواقدي - هذا الحديث وهل في سودة، وإنما هو في

زينب بنت جحش، فهي أول نسائه به لحوقاً، وتوفيت في خلافة عمر، وبقيت سودة

إلى أن توفيت في خلافة معاوية في شوال سنة أربع وخمسين».

قال ابن بطال: هذا الحديث سقط منه ذكر زينب لاتفاق أهل السير على أن زينب

أول من مات من أزواج النبي ﷺ، يعني أن الصواب: وكانت زينب أسرعنا الخ،

ولكن يُعكّر على هذا التأويل تلك الروايات المتقدمة المصرّح فيها بأن الضمير

لسودة. وقرأت بخط الحافظ أبي علي الصدقي: ظاهر هذا اللفظ أن سودة كانت

أسرع، وهو خلاف المعروف عند أهل العلم أن زينب أول من مات من الأزواج، ثم

نقله عن مالك من روايته عن الواقدي، قال: ويقويه رواية عائشة بنت طلحة.

وقال ابن الجوزي: هذا الحديث غلط من بعض الرواة، والعجب من البخاري

كيف لم يُنبّه عليه، ولا أصحاب التعاليق، ولا علم بفساد ذلك الخطابي فإنه فسّره

وقال: لحوق سودة به من أعلام النبوة. وكل ذلك وهم، وإنما هي زينب، فإنها كانت

أطولهنّ يداً بالعطاء كما رواه مسلم من طريق عائشة بنت طلحة، عن عائشة بلفظ

«فكانت أطولنا يداً زينب؛ لأنها كانت تعمل وتتصدق». انتهى

وتلقى مغلطاي كلام ابن الجوزي فجزم به، ولم ينسبه له، وقد جمع بعضهم بين

الروایتين، فقال الطيّبي: يمكن أن يقال فيما رواه البخاري: المراد الحاضرات من

أزواجه دون زينب، وكانت سودة أولهنّ موتاً. قلت: وقد وقع نحوه في كلام

مُغَلَّطَايَ، لَكِنْ يُعَكِّرُ عَلَى هَذَا أَنْ فِي رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ حَمَادٍ عِنْدَ ابْنِ حَبَانَ أَنَّ نِسَاءَ النَّبِيِّ ﷺ اجْتَمَعْنَ عِنْدَهُ، لَمْ تُغَادِرْ مِنْهُنَّ وَاحِدَةً، ثُمَّ هُوَ مَعَ ذَلِكَ إِنَّمَا يَتَأْتَى عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ فِي وَفَادَةِ سُودَةَ، فَقَدْ رَوَى الْبَخَارِيُّ فِي «تَارِيخِهِ» بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ إِلَى سَعِيدِ بْنِ هِلَالٍ أَنَّهُ قَالَ: مَاتَتْ سُودَةُ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ، وَجَزَمَ الذَّهَبِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» بِأَنَّهَا مَاتَتْ فِي آخِرِ خِلَافَةِ عُمَرَ.

وَقَالَ ابْنُ سَيِّدِ النَّاسِ: إِنَّهُ الْمَشْهُورُ. وَهَذَا يَخَالِفُ مَا أَطْلَقَهُ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ حَيْثُ قَالَ: أَجْمَعَ أَهْلُ السِّيَرِ عَلَى أَنَّ زَيْنَبَ أَوَّلَ مَنْ مَاتَ مِنْ أَزْوَاجِهِ.

وَسَبَقَهُ إِلَى نَقْلِ الْإِتِّفَاقِ ابْنُ بَطَالٍ كَمَا تَقَدَّمَ، وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ: بِأَنَّ النِّقْلَ مُقَيَّدٌ بِأَهْلِ السِّيَرِ، فَلَا يَرْدُ نَقْلُ قَوْلِ مَنْ خَالَفَهُمْ مِنْ أَهْلِ النِّقْلِ مِمَّنْ لَا يَدْخُلُ فِي زِمْرَةِ أَهْلِ السِّيَرِ. وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ الْوَاقِدِيِّ الَّذِي تَقَدَّمَ فَلَا يَصِحُّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ عَنْ ابْنِ بَطَالٍ أَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ: «فَكَانَتْ». لَزَيْنَبَ، وَذَكَرْتُ مَا يُعَكِّرُ عَلَيْهِ، لَكِنْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ تَفْسِيرُهُ بِسُودَةَ مِنْ بَعْضِ الرِّوَاةِ؛ لَكِنْ غَيْرِهَا لَمْ يَتَقَدَّمَ لَهُ ذِكْرٌ، فَلَمَّا لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى قِصَّةِ زَيْنَبَ، وَكَوْنِهَا أَوَّلَ الْأَزْوَاجِ لِحُقُوقِهِ جَعَلَ الضَّمَائِرَ كُلَّهَا لِسُودَةَ.

وَهَذَا عِنْدِي مِنْ أَبِي عَوَّانَةَ، فَقَدْ خَالَفَهُ فِي ذَلِكَ ابْنُ عَيْنَةَ، عَنْ فِرَاسٍ، كَمَا قَرَأْتُ بِخَطِّ ابْنِ رَشِيدٍ، أَنَّهُ قَرَأَهُ بِخَطِّ أَبِي الْقَاسِمِ ابْنِ الْوَرْدِ، وَلَمْ أَقِفْ إِلَى الْآنَ عَلَى رِوَايَةِ ابْنِ عَيْنَةَ هَذِهِ، لَكِنْ رَوَى يُونُسُ بْنُ بَكِيرٍ فِي «زِيَادَاتِ الْمَغَازِي»، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّلَائِلِ» بِإِسْنَادِهِ عَنْهُ، عَنْ زَكْرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ التَّصْرِيحَ بِأَنَّ ذَلِكَ لَزَيْنَبَ، لَكِنْ قَصَّرَ زَكْرِيَّا فِي إِسْنَادِهِ فَلَمْ يَذْكُرْ مَسْرُوقًا وَلَا عَائِشَةَ، وَلَفْظُهُ: «قُلْنَ النِّسْوَةُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَيْنَا أَسْرَعُ بِكَ لِحُقُوقِنَا؟ قَالَ: أَطْوَلُكُنَّ يَدًا، فَأَخَذَن يَتَذَارَعْنَ أَيُّهُنَّ أَطْوَلُ يَدًا، فَلَمَّا تُوْفِيَتْ زَيْنَبُ عَلِمْنَ أَنَّهَا كَانَتْ أَطْوَلَهُنَّ يَدًا فِي الْخَيْرِ وَالصَّدَقَةِ».

وَيُؤَيِّدُهُ أَيْضًا: مَا رَوَى الْحَاكِمُ فِي الْمَنَاقِبِ مِنْ مُسْتَدْرِكِهِ، مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَزْوَاجِهِ: أَسْرَعُكُنَّ لِحُقُوقِنَا بِي أَطْوَلُكُنَّ يَدًا. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَكُنَّا إِذَا اجْتَمَعْنَا فِي بَيْتٍ إِحْدَانَا بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَمُدُّ أَيْدِيَنَا فِي الْجِدَارِ نَتَاطَوُلُ، فَلَمْ نَزَلْ نَفْعَلْ ذَلِكَ حَتَّى تُوْفِيَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ -

وكانت امرأة قصيرة، ولم تكن أطولنا - فعرفنا حينئذ أن النبي ﷺ إنما أراد بطول اليد الصدقة، وكانت زينب امرأة صناعة باليد، وكانت تدبغ، وتخرز وتصدق في سبيل الله، قال الحاكم: على شرط مسلم انتهى.

وهي رواية مفسرة مبينة مرجحة لرواية عائشة بنت طلحة، في أمر زينب، قال ابن رشيد: والدليل على أن عائشة لا تعني سودة، قولها: «فعلمنا بعد». إذ أخبرت عن سودة بالطول الحقيقي، ولم تذكر سبب الرجوع عن الحقيقة إلى المجاز إلا الموت، فإذا طلب السامع سبب العدول لم يجد إلا الإضمار مع أنه يصلح أن يكون المعنى: فعلمنا بعد أن المخبر عنها إنما هي الموصوفة بالصدقة لموتها قبل الباقيات، فينظر السامع ويبحث فلا يجد إلا زينب، فيتعين الحمل عليه، وهو من باب إضمار ما لا يصلح غيره، كقوله تعالى: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ۚ﴾ [٣٢: ٣٢]. قال الزين بن المنير: وجه الجمع أن قولها «فعلمنا بعد» يشعر إشعاراً قوياً أنهم حملن طول اليد على ظاهره، ثم علمن بعد ذلك خلافه، وأنه كناية عن كثرة الصدقة، والذي علمته آخر خلاف ما اعتقدته أولاً، وقد انحصر الثاني في زينب للاتفاق على أنها أولهن موتاً، فتعين أن تكون هي المرادة. وكذلك بقية الضمائر بعد قوله «فكانت» واستغنى عن تسميتها لشهرتها بذلك. انتهى.

وقال الكرماني: يحتمل أن يقال: إن في الحديث اختصاراً أو اكتفاء بشهرة القصة لزينب، ويؤول الكلام بأن الضمير رجع إلى المرأة التي علم رسول الله ﷺ أنها أول من يلحق به، وكانت كثيرة الصدقة.

قلت: الأول هو المعتمد، وكان هذا هو السر في كون البخاري حذف لفظ سودة من سياق الحديث، لما أخرجه في الصحيح لعلهم بالوهم فيه، وإنه لما ساقه في «التاريخ» بإثبات ذكرها ذكر ما يرد عليه من طريق الشعبي أيضاً، عن عبد الرحمن بن أبزى، قال: صليت مع عمر على أم المؤمنين زينب بنت جحش، وكانت أول نساء النبي ﷺ لحوقاً به. وقد تقدم الكلام على تاريخ وفاتها في كتاب الجنائز، وأنه سنة عشرين. وروى ابن سعد من طريق برزة بنت رافع، قالت: «لما خرج العطاء، أرسل

عمرُ إلى زينب بنت جحشٍ بالذي لها، فتعجبت، وسترته بثوبٍ، وأمرت بتفريقه، إلى أن كُشف الثوبُ فوجدت تحته خمسةً وثمانين درهماً، ثم قالت: اللهم لا يُدركني عطاءٌ لعمر بعد عامي هذا، فماتت، فكانت أول أزواج النبي ﷺ لحوقاً به.

وروى ابنُ أبي خيثمة، من طريق القاسم بن معن، قال: كانت زينبُ أول نساء النبي ﷺ لحوقاً به. فهذه رواياتٌ يُعَضَّد بعضها بعضاً، ويَحْصُلُ من مجموعها أن في رواية أبي عوانة وهما: وقد ساقه يحيى بن حمادٍ عنه مختصراً، ولفظه: «فأخذن قصبةً يتذارعنها، فماتت سودة بنتُ زمعة وكانت كثيرة الصدقة، فعلمنا أنه قال أطولُ لكن يداً بالصدقة». هذا لفظه عند ابنِ حبانٍ من طريق الحسن بنِ مدرِكٍ عنه، ولفظه عند النسائي، عن أبي داود وهو الحراني عنه، فأخذن قصبةً فجعلن يذرعنها، فكانت سودة أسرعهنَّ به لحوقاً، وكانت أطولهنَّ يداً، وكأنَّ ذلك من كثرة الصدقة». وهذا السياق لا يَحْتَمِلُ التأويل، إلا أنه محمولٌ على ما تقدَّم ذكره من دخول الوهم على الراوي في التسمية خاصة، والله أعلم. اهـ.

هذا هو المعتمد، أنه وهمٌ من الراوي حيث سمّاها سودة وهي زينب، واللفظ الذي معنا: «فعلمنا بعد»: يدلُّ بظاهره على أنهم عَلِمُوا أن المراد كثرة الصدقة، لأن زينب ماتت أولاً.

وقد يقال: إن النبي ﷺ لم يُعَيِّنْها ليجتهدن في الصدقة.



شَيْخ
صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ

الْفَهْرَسْتُ

الفهرس

الموضوع

رقم الصفحة

- كتاب العيدين ٣
- باب التكبير أيام منى وإذا غدا إلى عرفة ٥
- باب الصلاة إلى الحربة يوم العيد ٨
- باب حمل العنزة أو الحربة بين يدي الإمام يوم العيد ٩
- باب خروج النساء والحوض إلى المصلى ١٠
- باب خروج الصبيان إلى المصلى ١٠
- باب استقبال الإمام الناس في خطبة العيد ١١
- باب العلم الذي بالمصلى ١١
- باب موعظة الإمام النساء يوم العيد ١٢
- باب إذا لم يكن لها جلباب في العيد ١٦
- باب اعتزال الحوض المصلى ١٨
- باب النحر والذبح يوم النحر بالمصلى ١٨
- باب كلام الإمام والناس في خطبة العيد ١٩
- باب من خالف الطريق إذا رجع يوم العيد ٢٢
- باب إذا فاته العيد يصلي ركعتين ٢٨
- باب الصلاة قبل العيد وبعدها ٣٦

- كتاب الوتر ٣٩
- باب ما جاء في الوتر ٤١
- باب ساعات الوتر ٥٢
- باب إيقاظ النبي ﷺ أهله بالوتر ٥٧
- باب ليجعل آخر صلاته وترًا ٥٧
- باب الوتر على الدابة ٥٩
- باب الوتر في السفر ٦٠
- باب القنوت قبل الركوع وبعده ٦٢
- كتاب الاستسقاء ٦٥
- باب الاستسقاء ٦٧
- باب: اجعلها عليهم سنين كسني يوسف ٦٨
- باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا ٧١
- باب تحويل الرداء في الاستسقاء ٧٤
- باب انتقام الرب بالقحط إذا انتهكت محارمه ٧٦
- باب الاستسقاء في المسجد الجامع ٧٦
- باب الاستسقاء في خطبة الجمعة غير مستقبل القبلة ٧٨
- باب الاستسقاء على المنبر ٧٩
- باب من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء ٨٠
- باب الدعاء إذا تَقَطَّعَتِ السبل من كثرة المطر ٨٠
- باب ما قيل إن النبي ﷺ لم يحول رداءه في الاستسقاء يوم الجمعة ٨١
- باب إذا استشفعوا إلى الإمام ليستسقي لهم لم يردهم ٨٢
- باب إذا استشفع المشركون بالمسلمين عند القحط ٨٢
- باب الدعاء إذا كثر المطر: حوالينا ولا علينا ٨٧
- باب الدعاء في الاستسقاء قائمًا ٨٨
- باب الجهر بالقراءة في الاستسقاء ٩٠
- باب كيف حول النبي ﷺ ظهره إلى الناس ٩٠

- باب صلاة الاستسقاء ركعتين ٩١
- باب الاستسقاء في المصلى ٩٢
- باب استقبال القبلة في الاستسقاء ٩٢
- باب رفع الناس أيديهم مع الإمام في الاستسقاء ٩٣
- باب رفع الإمام يده في الاستسقاء ٩٤
- باب ما يقال إذا أمطرت ٩٤
- باب من تمطر في المطر حتى يتحادر على لحيته ٩٦
- باب إذا هبت الريح ٩٩
- باب قول النبي ﷺ: "نصرت بالصبا" ١٠٠
- باب ما قيل في الزلازل والآيات ١٠١
- باب ﴿وَيَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ﴾ ١١١
- باب لا يدري متى يجيء المطر إلا الله ١١٤

● كتاب الكسوف ١١٧

- باب الصلاة في كسوف الشمس ١١٩
- باب الصدقة في الكسوف ١٢٤
- باب النداء بالصلاة جامعة في الكسوف ١٢٧
- باب خطبة الإمام في الكسوف ١٢٨
- باب هل يقول: كسفت الشمس أو خسفت؟ ١٣٠
- باب قوله ﷺ: "يخوف الله عباده بالكسوف" ١٣١
- باب التعوذ من عذاب القبر في الكسوف ١٣٢
- باب طول السجود في الكسوف ١٣٤
- باب صلاة الكسوف جماعة ١٣٥
- باب صلاة النساء مع الرجال في الكسوف ١٣٧
- باب من أحب العتاقة في كسوف الشمس ١٤٠
- باب صلاة الكسوف في المسجد ١٤١
- باب لا تنكسف الشمس لموت أحد ولا لحياته ١٤٢

- ١٤٣..... ○ باب الذكر في الكسوف
- ١٤٦..... ○ باب الدعاء في الخسوف
- ١٤٧..... ○ باب قول الإمام في خطبة الكسوف: أما بعد
- ١٤٧..... ○ باب الصلاة في كسوف القمر
- ١٤٨..... ○ باب الركعة الأولى في الكسوف أطول
- ١٤٨..... ○ باب الجهر بالقراءة في الكسوف
- ١٥١..... • كتاب سجود القرآن
- ١٥٣..... ○ باب ما جاء في سجود القرآن وسنته
- ١٥٦..... ○ باب سجدة تنزيل السجدة
- ١٥٧..... ○ باب سجدة ﴿ص﴾
- ١٦٠..... ○ باب سجدة النجم
- ١٦٠..... ○ باب سجود المسلمين مع المشركين
- ١٦٢..... ○ باب من قرأ السجدة ولم يسجد
- ١٦٣..... ○ باب سجدة ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾
- ١٦٤..... ○ باب من سجد لسجود القارئ
- ١٦٤..... ○ باب ازدحام الناس إذا قرأ الإمام السجدة
- ١٦٦..... ○ باب من رأى أن الله عَزَّ وَجَلَّ لم يوجب السجود
- ١٦٩..... ○ باب من قرأ السجدة في الصلاة فسجد بها
- ١٧٠..... ○ باب من لم يجد موضعاً للسجود من الزحام
- ١٧١..... • كتاب تقصير الصلاة
- ١٧٣..... ○ باب ما جاء في التقصير وكم يقيم حتى يقصر
- ١٧٦..... ○ باب الصلاة بمنى
- ١٨٠..... ○ باب كم أقام النبي ﷺ في حجته
- ١٨١..... ○ باب في كم يقصر الصلاة
- ١٨٤..... ○ باب يقصر إذا خرج من موضعه
- ١٨٦..... ○ باب يصلي المغرب ثلاثاً في السفر

- باب صلاة التطوع على الدواب وحيثما توجهت به ١٨٨
- باب الإيماء على الدابة ١٨٩
- باب ينزل للمكتوبة ١٩٠
- باب صلاة التطوع على الحمار ١٩٠
- باب من لم يتطوع في السفر دبر الصلاة وقبلها ١٩٢
- باب من تطوع في السفر في غير دبر الصلاة وقبلها ١٩٣
- باب الجمع في السفر بين المغرب والعشاء ١٩٤
- باب هل يؤذن أو يقيم إذا جمع بين المغرب والعشاء ١٩٦
- باب يؤخر الظهر إلى العصر إذا ارتحل قبل أن تزغ الشمس ١٩٧
- باب إذا ارتحل بعد ما زاعت الشمس صلى الظهر ثم ركب ١٩٨
- باب صلاة القاعد ١٩٨
- باب صلاة القاعد بالإيماء ٢٠٤
- باب إذا لم يُطَق قاعدًا صلى على جنب ٢٠٦
- باب إذا صلى قاعدًا ثم صح أو وجد خفة تمم ما بقي ٢٠٧
- **كتاب التهجد** ٢١١
- باب التهجد بالليل ٢١٣
- باب فضل قيام الليل ٢١٥
- باب طول السجود في قيام الليل ٢١٦
- باب ترك القيام للمريض ٢١٨
- باب تحريضه ﷺ على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب ٢٢٠
- باب قيام النبي ﷺ بالليل ٢٢٦
- باب من نام عند السحر ٢٢٦
- باب من تسحر فلم ينم حتى صلى الصبح ٢٢٧
- باب طول القيام في صلاة الليل ٢٢٧
- باب كيف كان صلاته ﷺ وكم كان يصلي من الليل ٢٢٧
- باب قيامه ﷺ بالليل من نومه، وما نسخ من قيام الليل ٢٢٨

- باب عقد الشيطان على قافية الرأس إذا لم يصل بالليل ٢٣٩
- باب إذا نام ولم يصل بال الشيطان في أذنه ٢٣١
- باب الدعاء والصلاة من آخر الليل ٢٣١
- باب من نام أول الليل وأحيا آخره ٢٣٦
- باب قيامه ﷺ بالليل في رمضان وغيره ٢٣٧
- باب فضل الطهور بالليل والنهار ٢٤٠
- باب ما يكره من التشديد في العبادة ٢٤١
- باب ما يكره من ترك قيام الليل لمن كان يقومه ٢٤٤
- باب ٢٤٤
- باب فضل من تعار من الليل فصلى ٢٤٥
- باب المداومة على ركعتي الفجر ٢٤٦
- باب الضجعة على الشق الأيمن بعد ركعتي الفجر ٢٤٨
- باب من تحدث بعد الركعتين ولم يضطجع ٢٤٩
- باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى ٢٥٢
- باب الحديث بعد ركعتي الفجر ٢١٣
- باب تعاهد ركعتي الفجر ومن سماهما تطوعاً ٢١٣
- باب ما يقرأ في ركعتي الفجر ٢١٤
- باب التطوع بعد المكتوبة ٢١٥
- باب من لم يتطوع بعد المكتوبة ٢١٦
- باب صلاة الضحى في السفر ٢١٧
- باب من لم يصل الضحى ورآه واسعاً ٢١٩
- باب صلاة الضحى في الحضر ٢١٩
- باب الركعتان قبل الظهر ٢١١
- باب الصلاة قبل المغرب ٢١٢
- باب صلاة النوافل جماعة ٢١٦
- باب التطوع في البيت ٢١٥

- كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة ٢٨٧
- باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة ٢٨٩
- باب مسجد قباء ٢٩٣
- باب من أتى مسجد قباء كل سبت ٢٩٣
- باب إتيان مسجد قباء ماشياً وراكباً ٢٩٤
- باب فضل ما بين القبر والمنبر ٢٩٤
- باب مسجد بيت المقدس ٢٩٤
- كتاب العمل في الصلاة ٢٩٥
- باب استعانة اليد في الصلاة ٢٩٧
- باب ما يَنْهَى عنه من الكلام في الصلاة ٣٠٣
- باب ما يجوز من التسبيح والحمد في الصلاة للرجال ٣٠٤
- باب من سَمَّى قومًا أو سلم في الصلاة على غيره مواجهة وهو لا يعلم ٣٠٨
- باب التصفيق للنساء ٣١٥
- باب من رجع القهقري في صلاته، أو تقدم بأمر ينزل به ٣١٦
- باب إذا دعت الأم ولدها في الصلاة ٣١٨
- باب مسح الحصى في الصلاة ٣٢٠
- باب بسط الثوب في الصلاة للسجود ٣٢١
- باب ما يجوز من العمل في الصلاة ٣٢٣
- باب إذا انفلتت الدابة في الصلاة ٣٢٨
- باب ما يجوز من البصاق والنفخ في الصلاة ٣٣١
- باب من صفق جاهلاً من الرجال في صلاته لم تفسد صلاته ٣٣٣
- باب إذا قيل للمصلي: تقدم أو انتظر. فانتظر فلا بأس ٣٣٣
- باب لا يرد السلام في الصلاة ٣٣٤
- باب رفع الأيدي في الصلاة لأمر ينزل به ٣٣٦
- باب الخصر في الصلاة ٣٣٧
- باب يفكر الرجل الشيء في الصلاة ٣٤٠

• كتاب السهو ٣٤٥

- باب ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة ٣٤٧
- باب إذا صلى خمسا ٣٥٢
- باب إذا سلم في ركعتين أو في ثلاث فسجد سجدين مثل ٣٥٥
- سجود الصلاة أو أطول ٣٥٦
- باب من لم يتشهد في سجدي السهو ٣٥٧
- باب من يكبر في سجدي السهو ٣٦٢
- باب إذا لم يدر كم صلى ثلاثا أو أربعاً سجد سجدين وهو جالس ٣٦٤
- باب السهو في الفرض والتطوع ٣٦٥
- باب إذا كلم وهو يصلي فأشار بيده واستمع ٣٦٧
- باب الإشارة في الصلاة ٣٧١

• كتاب الجنائز ٣٧٣

- باب في الجنائز ومن كان آخر كلامه: لا إله إلا الله ٣٨١
- باب الأمر باتباع الجنائز ٣٨٩
- باب الدخول على الميت بعد الموت إذا أدرج في كفنه ٣٩٨
- باب الرجل ينعى إلى أهل الميت بنفسه ٤٠٦
- باب الإذن بالجنائز ٤٠٨
- باب فضل من مات له ولد فاحتسب ٤١٠
- باب قول الرجل للمرأة عند القبر: اصبري ٤١٢
- باب غسل الميت ووضوئه بالماء والسدر ٤١٦
- باب ما يستحب أن يغسل وترأ ٤١٧
- باب يبدأ بميامن الميت ٤١٧
- باب مواضع الوضوء من الميت ٤١٨
- باب هل تكفن المرأة في إزار الرجل ٤١٩
- باب يجعل الكافور في آخره ٤١٩
- باب نقض شعر المرأة ٤١٩

- باب كيف الإشعار للميت ٤٢١
- باب يجعل شعر المرأة ثلاثة قرون ٤٢٢
- باب يلقي شعر المرأة خلفها ٤٢٣
- باب الثياب البيض للكفن ٤٢٣
- باب الكفن في ثوبين ٤٢٥
- باب الحنوط للميت ٤٢٨
- باب كيف يكفن المحرم ٤٣١
- باب الكفن في القميص الذي يكف أو لا يكف ٤٣١
- باب الكفن بغير قميص ٤٣٥
- باب الكفن بلا عمامة ٤٣٦
- باب الكفن من جميع المال ٤٣٧
- باب إذا لم يوجد إلا ثوب واحد ٤٣٩
- باب إذا لم يجد كفناً إلا ما يوارى رأسه أو قدميه غطى رأسه ٤٤٠
- باب من استعد الكفن في زمن النبي ﷺ فلم ينكر عليه ٤٤٠
- باب اتباع النساء الجنائز ٤٤٤
- باب إحداث المرأة على غير زوجها ٤٤٧
- باب زيارة القبور ٤٥١
- باب قوله ﷺ: "يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه" ٤٥٣
- باب ما يكره من النياحة على الميت ٤٦٠
- باب ٤٦٣
- باب ليس منا من شق الجيوب ٤٦٤
- باب رثاء النبي ﷺ سعد بن خولة ٤٦٦
- باب ما ينهى من الحلق عند المصيبة ٤٧٣
- باب ليس منا من ضرب الخدود ٤٧٤
- باب ما ينهى من الويل ودعوى الجاهلية عند المصيبة ٤٧٤
- باب من جلس عند المصيبة يعرف فيه الحزن ٤٧٥

- باب من لم يظهر حزنه عند المصيبة ٤٨٠
- باب الصبر عند الصدمة الأولى ٤٨٢
- باب قول النبي ﷺ: "إنا بك لمحزونون" ٤٨٤
- باب البكاء عند المريض ٤٨٩
- باب ما ينهى من النوح والبكاء والزجر عن ذلك ٤٩٢
- باب القيام للجنائز ٤٩٥
- باب متى يقعد إذا قام للجنائز ٤٩٦
- باب من تبع جنازة فلا يقعد حتى توضع عن منكب الرجال،
فإن قعد أمر بالقيام ٥٠٠
- باب من قام لجنازة يهودي ٥٠١
- باب حمل الرجل الجنازة دون النساء ٥٠٢
- باب السرعة بالجنازة ٥٠٣
- باب قول الميت وهو على الجنازة: قدموني ٥٠٥
- باب من صف صفين أو ثلاثة على الجنازة خلف الإمام ٥٠٥
- الصفوف على الجنازة ٥٠٦
- باب صفوف الصبيان مع الرجال على الجنائز ٥٠٨
- باب سنة الصلاة على الجنائز ٥٠٨
- باب فضل اتباع الجنائز ٥١٦
- باب من انتظر حتى تدفن ٥١٧
- باب صلاة الصبيان مع الناس على الجنائز ٥١٨
- باب الصلاة على الجنائز بالمصلى والمسجد ٥١٨
- باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور ٥٢٠
- باب الصلاة على النفساء إذا ماتت في نفاسها ٥٢٥
- باب أين يقوم من المرأة والرجل؟ ٥٢٥
- باب التكبير على الجنائز أربعا ٥٢٦
- باب قراءة فاتحة الكتاب على الجنازة ٥٢٩

- باب الصلاة على القبر بعد ما يدفن ٥٣٠
- باب الميت يسمع خفق النعال ٥٣٢
- باب من أحب الدفن في الأرض المقدسة أو نحوها ٥٣٧
- باب الدفن بالليل ٥٤٣
- باب بناء المسجد على القبر ٥٤٣
- باب من يدخل قبر المرأة ٥٤٤
- باب الصلاة على الشهيد ٥٤٧
- باب دفن الرجلين والثلاثة في قبر ٥٥٥
- باب من لم ير غسل الشهداء ٥٥٦
- باب من يقدم في اللحد ٥٥٨
- باب الإذخر والحشيش في القبر ٥٦١
- باب هل يخرج الميت من القبر واللحد لِعَلَّة؟ ٥٦٤
- باب اللحد والشق في القبر ٥٦٧
- باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه؟ وهل يعرض على الصبي الإسلام؟ ٥٦٩
- باب إذا قال المشرك عند الموت لا إله إلا الله ٥٧٨
- باب الجريد على القبر ٥٨٢
- باب موعظة المحدث عند القبر وقعود أصحابه حوله ٥٨٨
- باب ما جاء في قاتل النفس ٥٨٩
- باب ما يكره من الصلاة على المنافقين ٥٩٢
- باب ثناء الناس على الميت ٥٩٣
- باب ما جاء في عذاب القبر ٥٩٥
- كتاب الزكاة ٥٩٩
- باب وجوب الزكاة ٦٠١
- باب البيعة على إيتاء الزكاة ٦١١
- باب إثم مانع الزكاة ٦١٢

- باب ما أَدَّى زكاته فليس بكنز ٦١٤
- باب انفاق المال في حقه ٦٢٠
- باب الرياء في الصدقة ٦٢١
- باب لا يقبل الله صدقة من غلول ٦٢٣
- باب الصدقة من كسب طيب ٦٢٣
- باب الصدقة قبل الرد ٦٢٩
- باب اتقوا النار ولو بشق تمره ٦٣٢
- باب فضل صدقة الشحيح الصحيح ٦٣٥
- الفهرس ٦٤٣



شرح صحيح البخاري

لفضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين

طبعة مسكولة، محققة، مخزومة الأهارين،
مقررة الأطراف والفوائد، ذات هوامش علمية نفيسة

تدقيق
العلامة ابن باز

تحرير مجاز
العلامة اللباني

فتمثل المحققين وللمخرج العربي
بالمكتبة الإسلامية

الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠ هـ

المكتبة الإسلامية
للنشر والتوزيع - القاهرة

الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠ هـ
مسكوكات القلوب

حقوق الطبع محفوظة

I.S.B.N.

978-977-6241-49-7

البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن
المغيرة، ٨١٠-٨٧٠
شرح صحيح البخاري
الشارح/ محمد بن صالح العثيمين
ط١ - القاهرة
المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع ٢٠٠٨
٦٥٦ ص ٢٤×١٧ سم
تدمك: ٩٧٨٩٧٧٦٢٤١٤٩٧

الطبعة: الأولى

رقم الإيداع: ٢٠٠٨/٢١٥٧

التاريخ: ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م



الإدارة والفرع الرئيسي:

٢٢ ش صعب صالح - عين شمس الشرقية - القاهرة - جمهورية مصر العربية

ت و فاكس: ٢٤٩٩١٢٥٤ / ٢٤٩٠٠٦٠٦ / ٢٤٩٠٠٨٠٨

فرع الأزهر: ١٢ ش البيطار خلف جامع الأزهر - ورب (أثر) ت. ٢٠٠٤-٢٥١٠

E-mail: islamya2005@hotmail.com

شيخ
صفي بن البخاري

كِتَابُ الزَّكَاةِ

١٥١٢-١٤٢١

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٢- بَابُ صَدَقَةِ الْعَلَانِيَةِ، وقوله ﷺ: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْإِتِلِ
وَالْتَهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ [التوبة: ٢٧٤] إلى قوله: ﴿وَلَا هُمْ يُخْزَوْنَ﴾.

﴿قَوْلُهُ: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِآيَاتٍ﴾. الباءُ هنا للظرفية؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَسَمُرُونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ﴾ ﴿١٣٧﴾ وَبِآيَاتٍ﴾ [الصافات: ١٣٧-١٣٨]؛ يَعْنِي: وَفِي اللَّيْلِ. وَقَوْلُهُ: ﴿سِرًّا﴾. مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ؛ أَي: يُنْفِقُونَ إِنْفَاقًا سِرًّا.

﴿ وَقَوْلُهُ: ﴿وَعَلَانِيَةً﴾؛ أَي: جَهْرًا.

❦ وقوله: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾؛ أي: ثوابهم، وسمَّاهُ اللهُ تعالى أجراً من بابِ المنَةِ على هؤلاء أنهم استحقوه كما يَسْتَحِقُّ العاملُ أجراً على مَنْ عَمِلَ عنده.

❦ وقوله: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾؛ أي: في المستقبل.

❖ وقوله: ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾؛ أي: في الماضي.

والعجبُ أن المؤلفَ رَحِمَهُ اللهُ لم يذكر في هذا البابِ أحاديثَ، مع أنه قد ثبتَ فيه على شرطِه أحاديثُ، بل قد رواها أيضًا.

قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ فِي الْفَتْحِ «٣ / ٢٨٩»:

باب صدقة العلانية وقوله **وَعَلَانِيَةً** إلى قوله: **﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾**، سقطت هذه الترجمة للمستملي وثبتت للباقيين، وبه جزم الإسماعيلي، ولم يثبت فيها لمن أثبتها حديث، وكأنه أشار إلى أنه لم يَصِحَّ فيها شيء على شرطه. اهـ

أقول: قد ثبت في ذلك أشياء، منها قصة القوم الذين قديموا، من مُضَرٍّ وأمرَ النبي ﷺ لهم بالصدقة، فأتى الناس بصدقاتهم علانية^(١)، وتصدق أبو بكر بجميع ماله علانية وتصدق عمرُ بشرطه علانية^(٢).

لكنَّ الأفضل بلا شكَّ هو صدقة السرِّ لوجهين:

الأول: أنه أقرب إلى الإخلاص، وعدم الرياء.

والثاني: أنه أنفع للمتصدق عليه حتى لا يخجل.

لكن إذا اقترن بالعلانية مصلحة صارت أفضل، فقد يعرض للمفضول ما يجعله فاضلاً.

ويدخل في هذا أن يعلنها فيقتدي بذلك غيره؛ لأن النبي ﷺ قال: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سَنَةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(٣).

وهذا الحديث له وجهان:

الوجه الأول: أن تكون السنة قد نُسيت فيُحييها هذا الرجل، فيكون قد سَنَّ سنةً حسنةً، ومن ذلك قول عمر حين جمع الناس على قارئ واحد في قيام رمضان: نِعَمَتِ الْبِدْعَةُ هَذِهِ^(٤).

فهي ليست بدعة شرعية، لكنَّها بدعة باعتبار أنها تركت، ثم أعيدت.

والوجه الثاني: أن يكون المراد بقوله: «مَنْ سَنَّ سَنَةً»؛ أي، مَنْ تقدَّم، وسبق إليها؛ لأن النبي ﷺ ذكر هذا الحديث حين جاء رجلٌ بصرّة معه، فألقاها بين يدي النبي ﷺ، فقال: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سَنَةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

(١) رواه مسلم (١٠١٧) (٦٩).

(٢) رواه أبو داود (١٦٧٨)، والترمذي (٣٦٧٥)، وقال الشيخ الألباني رحمه الله في تعليقه على سنن أبي داود: حسن.

(٣) رواه مسلم (١٠١٧) (٦٩).

(٤) رواه البخاري (٢٠١٠).



وعلى هذا فَيَنْطَلُ قولٌ مَنْ يَقُولُ: إن السنن التي تَرَقُّ القلوبَ، وَتُهَيِّجُ الناسَ على العملِ تعتبرُ سنةً حسنةً، كما يفعله بعضُ الصوفيةِ والزهادِ الذين يَخْرُجُونَ من طَوْرِ السنةِ، فهؤلاءِ لا يُقالُ: إنهم سنوا سنةً حسنةً، بل يُقالُ: إنهم ابتَدَعُوا بدعةً ضلالٍ.



ثم قال البخاري رحمته الله تعالى:

١٣ - بابُ صدقةِ السرِّ.

وقال أبو هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا صَنَعَتْ يَمِينُهُ» ^(١)، وقوله تعالى: «وَلَا تَخْفَوْهَا وَتُوْثَوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ» الآية.

في صنيعِ البخاريِّ هذا؛ دليلٌ على جوازِ الاقتصارِ على بعضِ النصِّ، بمعنى أن المستدلَّ يأتي بالشاهدِ والدليلِ فقط، ويتركُ الباقي؛ لأن حديثَ أبي هريرة الذي ذكرَ فيه «رَجُلٌ تَصَدَّقَ»، قال فيه النبي ﷺ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: إِمَامٌ عَادِلٌ، وَشَابٌّ نَشَأَ فِي طَاعَةِ اللَّهِ، وَرَجُلٌ مَعْلُقٌ بِالمَسَاجِدِ، وَرَجُلَانِ تَحَابَا فِي اللَّهِ اجْتَمَعَا عَلَيْهِ، وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ، وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ، فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ»، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهُ خَالِيًا فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ» ^(٢).

وقد ذكرَ العلماءُ في المصطلحِ أنه يَجُوزُ، أن يُحذفَ مِنَ الحديثِ ما لَا يَتَعَلَّقُ بالمذكورِ، فإن تَعَلَّقَ به، فإنه لَا يَجُوزُ الحذفُ.

الشاهدُ من هذا الحديثِ، قوله: «حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا صَنَعَتْ يَمِينُهُ». وهذا من

(١) علقه البخاري رحمته الله، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٣ / ٢٨٨)، ووصله رحمته الله بعد بايين، في باب الصدقة باليمين برقم (١٤٢٣). انظر: «التعليق» (٣ / ٩).

(٢) سيأتي تخريجه قريباً إن شاء الله.

المبالغة؛ لأنه لا يمكن أن يتصدق الإنسان بصدقة يُعطيها باليمين واليد الأخرى لا تعلم، فإذا أخذنا بظاهر اللفظ.

قلنا: هذا من باب المبالغة، وإن أخذنا بالتجوز، صار المعنى: حتى لا يعلم من على شماله ما أنفق يمينه، فيكون المراد بالشمال هنا من على شماله ليست اليد؛ لأن اليد لا يمكن أن يخفي عليها ما تصدق به.

وهذا يدل على كمال الإخلاص في الإنفاق؛ لأنه لو كان يريد أن يراني لأظهره وبينه. ثم استدله بقوله تعالى: ﴿وَلِنْ تَخْفَوْهَا وَتُوْثَوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]. هو خير لنا من وجهين:

الوجه الأول: أنه أقرب إلى الإخلاص. والوجه الثاني: أنه أستر على المُنْفَقِ عليه؛ لأن كثيراً من الناس، وإن كان مستحقاً للصدقة لا يحب أن يظهر أمام الناس بأنه فقير يُتصدق عليه.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٤ - بَابُ إِذَا تَصَدَّقَ عَلَى غَنِيٍّ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ

١٤٢١ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَالَ رَجُلٌ: لَا تَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ سَارِقٍ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ: تُصَدِّقُ عَلَى سَارِقٍ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، لَا تَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ زَانِيَةٍ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ: تُصَدِّقُ اللَّيْلَةَ عَلَى زَانِيَةٍ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ عَلَى زَانِيَةٍ، لَا تَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ غَنِيٍّ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ: تُصَدِّقُ عَلَى غَنِيٍّ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ عَلَى سَارِقٍ، وَعَلَى زَانِيَةٍ، وَعَلَى غَنِيٍّ، فَأُتِيَ فَقِيلَ لَهُ: أَمَا صَدَقْتُكَ عَلَى سَارِقٍ فَلَعَلَّه أَنْ يَسْتَعْفَّ عَنْ سَرِقَتِهِ، وَأَمَا الزَّانِيَةُ فَلَعَلَّهَا أَنْ تَسْتَعْفَّ عَنْ زِنَاهَا، وَأَمَا الْغَنِيُّ

فَلَعَلَّهُ أَنْ يَعْتَبَرَ، فَيُنْفِقَ مِمَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ»^(١).

مراد البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ تَرْجُمَتِهِ: هل إِذَا تَصَدَّقَ عَلَى غَنِيِّ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، فَهَلْ يُجْزَى أَوْ لَا؟

فالجواب: أما إِذَا كَانَتِ الصَّدَقَةُ تَطَوُّعًا فَالْأَمْرُ فِيهَا سَهْلٌ؛ لِأَنَّ صَدَقَةَ التَطَوُّعِ لَا تَمْتَنِعُ عَلَى الْغَنِيِّ، وَلَكِنْ إِذَا كَانَتِ زَكَاةً؛ أَي: صَدَقَةً وَاجِبَةً فَتَصَدَّقَ الْإِنْسَانُ عَلَى الْغَنِيِّ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، فَهَلْ تُجْزَى عَنْ الزَّكَاةِ أَوْ لَا؟

الجواب: نَقُولُ: هَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا مَجْزُوءَةٌ، وَعَلَى هَذَا فَلَوْ تَصَدَّقْتَ عَلَى شَخْصٍ بِزَكَاةٍ، وَتَبَيَّنَ لَكَ فِيهَا بَعْدُ أَنَّهُ غَنِيٌّ فَزَكَاتُكَ مَقْبُولَةٌ، وَوَجْهُ ذَلِكَ، مِنَ النَّاحِيَةِ النَّظَرِيَّةِ: أَنَّ الْغَنِيَّ لَيْسَ شَيْئًا مَكْتُوبًا عَلَى جَبِينِ الْإِنْسَانِ يَقْرَأُهُ كُلُّ وَاحِدٍ، بَلْ هُوَ شَيْءٌ خَفِيٌّ، وَلَا يَعْلَمُ، وَلَا سِيَّامًا إِذَا كَانَ الرَّجُلُ مِنْ غَيْرِ الْبَلَدِ، فَأَنْتَ إِذَا تَصَدَّقْتَ بِالزَّكَاةِ عَلَى مَنْ ظَنَنْتَهُ أَهْلًا لَهَا، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ بِأَهْلٍ؛ فَإِنَّهَا مَقْبُولَةٌ.

وَلَكِنْ لَوْ تَصَدَّقَ بِالزَّكَاةِ عَلَى مَنْ ظَنَنْتَهُ أَهْلًا لَهَا لَا لِفَقْرِهِ وَلَكِنْ لِكُونِهِ مِنْ أَحَدِ الْأَصْنَافِ الثَّانِيَةِ، فَهَلْ تُقْبَلُ أَوْ لَا تُقْبَلُ؟

الجواب: قَالَ الْفُقَهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إِنَّهَا لَا تُقْبَلُ، إِلَّا إِذَا كَانَتِ عَلَى غَنِيٍّ يَظُنُّهُ فَقِيرًا^(٢).

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهَا تُقْبَلُ قِيَاسًا عَلَى الْغَنِيِّ، فَإِذَا ظَنَّ الْإِنْسَانُ أَنَّ هَذَا ابْنُ سَبِيلٍ، وَدَفَعَ لَهُ الزَّكَاةَ، وَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ ابْنُ سَبِيلٍ؛ فَالزَّكَاةُ مَقْبُولَةٌ، كَذَلِكَ لَوْ قَضَى دَيْنَ شَخْصٍ يَظُنُّهُ فَقِيرًا لَا يَسْتَطِيعُ الْقَضَاءَ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الْوَفَاءِ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ وَاحِدَةً.

لَكِنْ لَوْ شَكَّ الْإِنْسَانُ فِي الشَّخْصِ، فَلَهُ أَنْ يَدْفَعَ لَهُ، لَكِنْ بَعْدَ أَنْ يُعْلِمَهُ، فَيَقُولَ: إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لَغَنِيٍّ، وَلَا لِقَوِيٍّ مُكْتَسِبٍ^(٣).

(١) رواه مسلم (١٠٢٢) (٧٨).

(٢) انظر: «المغني» (٤ / ١٢٦، ١٢٧)، و«موسوعة فقه الإمام أحمد» (٧ / ٣٠٩ - ٣١٢).

(٣) يشير الشيخ رَحِمَهُمُ اللَّهُ إِلَى مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ (٤ / ٢٢٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٦٣٣)، وَالنَّسَائِيُّ (٢٥٩٧)،

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْخِيَارِ قَالَ: أَخْبَرَنِي رَجُلَانِ أَنَّهَا أُنْيَا النَّبِيِّ ﷺ فِي حِجَةِ الْوَدَاعِ، وَهُوَ يَقْسِمُ الصَّدَقَةَ،

وفي هذا الحديث من العبر: أن هذا الرجل صدَّق في نيته وإخلاصه، فجعل الله تعالى في عمله بركة، فالغني قيل له: لعلَّه يَعْتَبِرَ فَيَتَصَدَّقُ، والساوِ قيل له: لعله يَسْتَعْنِي به عن السرقة وَيَسْتَعِفُّ، والزانية لعلها تَسْتَعِفُّ به عن الزنا، وهذا يَنْبَغِي أَنْ تَجْعَلَهُ نِبْرَاسًا نَسِيرٌ عليه، أننا بإخلاص النية سوف يَنْفَعُ الله تعالى بما تصرفنا فيه.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٥ - بَابُ إِذَا تَصَدَّقَ عَلَى ابْنِهِ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ

١٤٢٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، حَدَّثَنَا أَبُو الْجَوَيْرِيَّةِ أَنَّ مَعْنَ بْنَ يَزِيدَ رضي الله عنه حَدَّثَهُ، قَالَ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَا وَأَبِي، وَجَدِّي، وَخَطَبَ عَلِيٌّ فَأَنكَحَنِي وَخَاصَمْتُ إِلَيْهِ، وَكَانَ أَبِي يَزِيدُ أَخْرَجَ دَنَانِيرَ يَتَصَدَّقُ بِهَا، فَوَضَعَهَا عِنْدَ رَجُلٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَجِئْتُ فَأَخَذْتُهَا فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا إِيَّاكَ أَرَدْتُ، فَخَاصَمْتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «لَكَ مَا نَوَيْتَ يَا يَزِيدُ، وَلَكَ مَا أَخَذْتَ يَا مَعْنُ».

هذه المسألة ما نذري هل هي صدقة واجبة أو لا؟

أن في هذا تفصيلاً.

الجواب: فيقال: أما صدقة الأب على ابنه صدقة تطوع فلا شك أنها جائزة. بشرط أن لا يترتب على هذا إثارة على بقية إخوانه، فإن كان فيها إشارٌ فهي حرام؛ لقول النبي ﷺ: «اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ» ^(١).

أما إذا كانت الصدقة واجبة ففي ذلك تفصيل: فإذا كانت مما لا يلزم الأب، فلا حرج أن يُعْطِيَهِ مِنْ زَكَاتِهِ، وإن كانت مما يلزم الأب فلا يجوز، وعليه فإن كان له ابنٌ

=

فسألاه منها، فرفع فينا البصر وخفضه فرآنا جليدين، فقال: «إن شئتما أعطيتكما، ولا حظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب» وقال الشيخ الألباني رحمته الله في تعليقه على سنن أبي داود: صحيح.

(١) رواه البخاري (٢٥٨٧)، ومسلم (١٦٢٣) (١٣).

فَقِيرٌ لَا يَجِدُ مَا يُنْفِقُ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطِيَهُ مِنَ الزَّكَاةِ مَا يُنْفِقُ عَلَى نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهِ، فَإِذَا أَعْطَاهُ مِنْ زَكَاتِهِ مَا يُنْفِقُ عَلَى نَفْسِهِ، فَقَدْ حَمَا مَالَهُ مِنَ الزَّكَاةِ.

لَكِنْ إِذَا كَانَ الْابْنُ عِنْدَهُ مَا يَكْفِيهِ، وَلَا يَخْتَاجُ إِلَى نَفَقَةٍ، وَلَكِنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ لَا يَسْتَطِيعُ وَفَاءَهُ، فَهَلْ يَجُوزُ لِلْأَبِ أَنْ يُعْطِيَهُ لِقَضَاءِ الدَّيْنِ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ هَذَا الْابْنَ مِنَ الْغَارِمِينَ، فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ، وَالْوَالِدُ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَقْضِيَ دَيْنَ وَلَدِهِ، فَيَكُونُ إِذَا قَضَى دَيْنَهُ مِنَ الزَّكَاةِ لَمْ يَحْمِ بِذَلِكَ مَالَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَقْضِيَ الدَّيْنَ عَنْهُ.

وَالضَّابِطُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ كُلَّ مَنْ أَسْقَطَ بِالزَّكَاةِ وَاجِبًا عَلَيْهِ فَإِنَّمَا لَا تُجْزِئُهُ.

فَمَثَلًا: لَوْ قَدَّمَهَا لِلضَّيْفِ حِينَ جَاءَ مَعَ وَجوبِ ضِيَافَتِهِ عَلَيْهِ، فَإِنَّمَا لَا تُجْزِئُهُ.

وَهَلْ لَهُ الْأَجْرُ إِذَا وَقَعَتْ صَدَقَتُهُ فِي يَدِ ابْنِهِ كَمَا لَوْ وَقَعَتْ فِي يَدِ أَجْنَبِيٍّ؟

الْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَهُ الْأَجْرَ كَامِلًا.

قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ١٩١):

قَوْلُهُ: «بَابُ إِذَا تَصَدَّقَ»؛ أَيِ: الشَّخْصُ «عَلَى ابْنِهِ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ». قَالَ الزَّيْنُ بْنُ

الْمُنِيرِ: لَمْ يَذْكُرْ جَوَابَ الشَّرْطِ اخْتِصَارًا، وَتَقْدِيرُهُ جَازٍ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ لِعَدَمِ شَعُورِهِ كَالْأَجْنَبِيِّ.

وَمُنَاسِبَةُ التَّرْجُمَةِ لِلْخَبَرِ مِنْ جِهَةِ أَنْ يَزِيدَ أُعْطِيَ مَنْ يَتَصَدَّقُ عَنْهُ، وَلَمْ يُحْجَرْ عَلَيْهِ، وَكَانَ هُوَ السَّبَبُ فِي وَقُوعِ الصَّدَقَةِ فِي يَدِ وَلَدِهِ. قَالَ: وَعَبَّرَ فِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ بِنَفْيِ الشُّعُورِ فِي الَّتِي قَبْلَهَا بِنَفْيِ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ الْمُتَصَدِّقَ فِي السَّابِقَةِ بِذَلِكَ وَسَعَهُ فِي طَلَبِ إِعْطَاءِ الْفَقِيرِ فَأَخْطَأَ اجْتِهَادُهُ، فَنَاسَبَ أَنْ يَنْفِيَ عَنْهُ الْعِلْمَ، وَأَمَّا هَذَا فَبَاشَرُ التَّصَدَّقِ غَيْرُهُ، فَنَاسَبَ أَنْ يَنْفِيَ عَنْ صَاحِبِ الصَّدَقَةِ الشُّعُورَ.

قَوْلُهُ: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ». هُوَ الْفَرْيَابِيُّ، وَأَبُو الْجَوِيرِيَّةِ بِالْجِيمِ مُصَغَّرًا اسْمُهُ حِطَّانُ بِكسْرِ الْمُهْمَلَةِ، وَكَانَ سَمَاعُهُ مِنْ مَعْنٍ وَمَعْنُ أَمِيرٌ عَلَى غَزَاةٍ بِالرُّومِ فِي خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ كَمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْجَوِيرِيَّةِ.

قوله: «أنا وأبي وجدِّي». اسمُ جدِّه الأَخْنَسُ بنُ حبيبِ السَّلْمِيِّ كما جَزَمَ به ابنُ حبانَ وغيرُ واحدٍ، ووقع في الصحابة لمطَّينَ وتبعه الباروديُّ، والطبرانيُّ، وابنُ منده وأبو نعيمٍ أن اسمَ جدِّ معنٍ بنِ يزيدٍ ثورٌ، فترجموا في كتبهم بثورٍ، وساقوا حديثَ البابِ من طريقِ الجراحِ والدِّ وكيعٍ، عن أبي الجويرية، عن معنِ بنِ يزيدَ بنِ ثورٍ السَّلْمِيِّ أخرجه مُطَيَّنٌ، عن سفيانَ بنِ وكيعٍ، عن أبيه، عن جدِّه، ورواه الباروديُّ والطبرانيُّ عن مُطَيَّنٍ، ورواه ابنُ منده، عن الباروديِّ، وأبو نعيمٍ، عن الطبرانيِّ، وجمهورُ الرواةِ عن أبي الجويرية لم يسمُّوا جدَّ معنٍ، بل تفرَّدَ سفيانُ بنُ وكيعٍ بذلك وهو ضعيفٌ، وأظنُّه كان فيه عن معنٍ بنِ يزيدٍ أبي ثورٍ السَّلْمِيِّ، فتصحَّفت أدأة الكنية بـابنٍ، فإن معنا كان يُكنَّى أبا ثورٍ، فقد ذكر خليفة بنُ خياطٍ في تاريخه أن معنَ بنَ يزيدٍ وابنه ثورًا قَتَلَا يومَ مَرَجٍ رَاهِطٍ مع الضَّحَّاكِ بنِ قيسٍ.

وجمع ابنُ حبانَ بين القولين بوجهٍ آخر فقال في «الصحابة»: ثورُ السَّلْمِيِّ جدُّ معنٍ بنِ يزيدٍ بنِ الأَخْنَسِ السَّلْمِيِّ لأمِّه. فإن كان ضَبَطَهُ فقد زال الإشكالُ واللَّهُ أَعْلَمُ. وروى عن يزيدٍ بنِ أبي حبيبٍ أن معنَ بنَ يزيدٍ شهد بدرًا هو وأبوه وجدُّه ولم يتابع على ذلك. فقد روى أحمدُ والطبرانيُّ من طريقِ صفوانَ بنِ عمرو، عن عبدِ الرحمنِ بنِ جبيرٍ بنِ نفيرٍ، عن يزيدٍ بنِ الأَخْنَسِ السَّلْمِيِّ أنه أسْلَمَ فأسْلَمَ معه جميعُ أهله إلا امرأةً واحدةً أبت أن تُسْلِمَ فأنزَلَ اللهُ تعالى على رسوله ﷺ: ﴿وَلَا تُنْسِكُوا بِعَصَمِ الْكَافِرِ﴾ [البقرة: ١٠]. فهذا دالٌّ على أن إسلامه كان متأخرًا؛ لأن الآية متأخرة الإنزالِ عن بدرٍ قطعًا.

وقد فرَّق البغويُّ وغيره في الصحابة بين يزيدٍ بنِ الأَخْنَسِ، وبين يزيدٍ والدِّ معنٍ، والجمهورُ على أنه هو.

قوله: «وخطب عليًّا فأنكحني». أي: طلب لي النكاح فأجيب، يُقال: خطب المرأة إلى وليها إذا أرادها الخاطب لنفسه، وعلى فلانٍ إذا أرادها لغيره، والفاعل النبي ﷺ؛ لأن مقصود الراوي بيان أنواع علاقته به من المباينة وغيرها.

ولم أَقِفْ على اسمِ المخطوبة، ولو وَرَدَ أنها وَلَدَتْ منه لضاهى بيتَ الصديقِ في الصحبةِ من جهةِ كونهم أربعةً في نسقٍ، وقد وَقَعَ ذلكَ لأسامةَ بنِ زيدٍ بنِ حارثةَ، فروى الحاكمُ في «المستدرِكِ» أن حارثةً قَدِمَ فَأَسْلَمَ، وَذَكَرَ الواقديُّ في المغازي أن أسامةَ وَلَدَ له على عهدِ رسولِ اللَّهِ ﷺ.

وقد تَبَعْتُ نظائرَ لذلكَ أَكثَرُها فيه مقالَ ذِكرُها في «النكتِ على علومِ الحديثِ لابنِ الصلاح».

❦ قوله: «وكان أبي يزيد». بالرفع على البدلية.

❦ قوله: «فوضَعَهَا عندَ رجلٍ». لم أَقِفْ على اسمِهِ، وفي السياقِ حذفُ تقديرِهِ وأذن له أن يَتَصَدَّقَ بها على محتاجٍ إليها إِذْنا مطلقًا.

❦ قوله: «فَجِئْتُ فَأَخَذْتُهَا». أي: من المأذونِ له في التصدُّقِ بها بإذنه، لا بطريقِ الاعتداء، ووقَعَ عند البيهقيِّ من طريقِ أبي حمزة السكريِّ، عن أبي الجويريةِ في هذا الحديثِ «قُلْتُ: ما كانت خصومتُكَ؟ قال: كان رجلٌ يَغْشَى المسجدَ فَيَتَصَدَّقُ على رجالٍ يَعْرِفُهُمْ، فظنَّ أَني بعضُ من يَعْرِفُ» فذكرَ الحديثَ.

❦ قوله: «فَأَتَيْتُهُ» الضميرُ لأبيه؛ أي: فَأَتَيْتُ أَبِي بالدنانيرِ المذكورةِ.

❦ قوله: «واللهُ ما إِيَّاكَ أَرَدْتُ». يَعْنِي: لو أَرَدْتُ أَنْكَ تَأْخُذُهَا لَنَاوَلْتُهَا لَكَ وَلَمْ أَوْكَلْ فِيهَا، أَوْ كَأَنَّهُ كَانَ يَرَى أَنَّ الصَّدَقَةَ عَلَى الْوَلَدِ لَا تُجْزَى، أَوْ يَرَى أَنَّ الصَّدَقَةَ عَلَى الْأَجْنَبِيِّ أَفْضَلُ.

❦ قوله: «فَخَاصَمْتُهُ» تَفْسِيرُ لِقَوْلِهِ أَوَّلًا: «وَخَاصَمْتُ إِلَيْهِ».

❦ قوله: «لَكَ مَا نَوَيْتُ». أي: إِنَّكَ نَوَيْتَ أَنْ تَتَصَدَّقَ بها على مَنْ يَخْتَاجُ إِلَيْهَا وَابْنُكَ يَخْتَاجُ إِلَيْهَا فَوَقَعَتِ الْمَوْقِعَ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَخْطُرْ بِبَالِكَ أَنَّهُ يَأْخُذُهَا.

❦ قوله: «وَلَوْ مَا أَخَذْتُ يَا مَعْزُومٌ». أي: لِأَنَّكَ أَخَذْتُهَا مُحْتَاجًا إِلَيْهَا.

قال ابن رشيد: الظاهرُ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ بِقَوْلِهِ: «وَاللَّهُ مَا إِيَّاكَ أَرَدْتُ». أي: إِنِّي أَخْرَجْتُكَ بِنَيْتِي، وَإِنَّا أَطْلَقْتُ لِمَنْ تُجْزَى عَنِي الصَّدَقَةُ عَلَيْهِ، وَلَمْ تَخْطُرْ أَنْتِ بِيَالِي، فَأَمْضَى

النَّبِيُّ ﷺ الإِطْلَاقَ؛ لَأَنَّهُ فَوَّضَ لِلْوَكِيلِ بِلَفْظٍ مُّطْلَقٍ فَنَفَذَ فَعَلَهُ.

وفيه: دَلِيلٌ عَلَى الْعَمَلِ بِالْمُطْلَقَاتِ عَلَى إِطْلَاقِهَا وَإِنْ احْتَمَلَ أَنَّ الْمُطْلَقَ لَوْ خَطَرَ بِيَالِهِ فَرْدٌ مِنَ الْأَفْرَادِ لَقَيْدَ اللَّفْظِ بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَاسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ دَفْعِ الصَّدَقَةِ إِلَى كُلِّ أَصْلٍ وَفَرْعٍ وَلَوْ كَانَ مِمَّنْ تَلَزَمَتْ نَفَقَتُهُ، وَلَا حُجَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهَا وَاقِعَةٌ حَالٍ فَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ مَعْنُ كَانَ مُسْتَقْلَالًا لَا يَلْزَمُ أَبَاهُ يَزِيدَ نَفَقَتُهُ.

وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مُبَسَّوْطًا فِي «بَابِ الزَّكَاةِ عَلَى الزَّوْجِ» بَعْدَ ثَلَاثِينَ بَابًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ. اهـ

وَقَالَ بَدْرُ الدِّينِ الْعَيْنِيُّ فِي «عَمْدَةِ الْقَارِي» (٨ / ٢٨٨):

وفيه: أَنَّ مَا خَرَجَ إِلَى الْإِبْنِ مِنْ مَالِ الْأَبِ عَلَى وَجْهِ الصَّدَقَةِ، أَوِ الصَّلَةِ، أَوِ الْهَبَةِ لَا رَجُوعَ لِلأَبِ فِيهِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الصَّدَقَةَ الْوَاجِبَةَ لَا تَسْقُطُ عَنِ الْوَالِدِ إِذَا أَخَذَهَا وَلَدُهُ حَاشَا التَّطَوُّعَ.

قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: وَعَلَيْهِ حُومِلَ حَدِيثُ مَعْنٍ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ رحمته الله يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَهَا الْوَلَدُ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ غَارِمًا، أَوْ غَازِيًا فَيُحْمَلُ حَدِيثُ مَعْنٍ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مُتَلَبِّسًا بِأَحَدِ هَذَيْنِ النُّوعَيْنِ، قَالُوا: وَإِذَا كَانَ الْوَلَدُ أَوْ الْوَالِدُ فَقِيرًا أَوْ مُسْكِينًا وَقُلْنَا فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ: لَا تَجِبُ نَفَقَتُهُ فَيَجُوزُ لَوَالِدِهِ أَوْ لَوْلَدِهِ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ مِنْ سَهْمِ الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ بِلَا خِلَافٍ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ كَالْأَجْنَبِيِّ.

وَقَالَ ابْنُ التِّينِ: يَجُوزُ دَفْعُ الصَّدَقَةِ الْوَاجِبَةِ إِلَى الْوَلَدِ بِشَرْطَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَتَوَلَّى غَيْرُهُ مِنْ صَرْفِهَا إِلَيْهِ.

وَالثَّانِي: أَنْ لَا يَكُونَ فِي عِيَالِهِ فَإِنْ كَانَ فِي عِيَالِهِ وَقَصَدَ إِعْطَاءَهُ، فَرَوَى مَطْرَفٌ عَنْ مَالِكٍ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ، فَإِنْ فَعَلَهُ فَقَدْ أَسَاءَ وَلَا يَضْمَنُ إِنْ لَمْ يَقْطَعْ عَنْ نَفْسِهِ إِنْفَاقَهُ عَلَيْهِمْ.

قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: فَإِنْ قَطَعَ الْإِنْفَاقَ عَنْ نَفْسِهِ بِذَلِكَ لَمْ يُجْزِهِ. اهـ

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٦ - بَابُ الصَّدَقَةِ بِالْيَمِينِ

١٤٢٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي حُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: إِمَامٌ عَدْلٌ، وَشَابُّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَالٍ فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ»، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِئْنُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينَهُ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ»^(١).

قوله ﷺ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ». هذا ليس على سبيل الحصر؛ لأنه ذكّرهم في هذا الموضع سبعةً، وَقَدْ يَكُونُ سِوَاهُمْ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ أَيْضًا فِي ظِلِّهِ، كَمَا جَاءَ ذَلِكَ فِي أَحَادِيثَ أُخْرَى^(٢)، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَكْلَمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ»^(٣). مَعَ أَنَّهُ جَاءَ ذَلِكَ الْوَعِيدُ فِي غَيْرِهِمْ، فَيَكُونُ النَّبِيُّ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَخْصُرَ هَذَا الْعَدَدَ فِي هَذَا الْمَكَانِ فَقَطْ.

(١) رواه مسلم (١٠٣١) (٩١).

(٢) وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٢٠ / ١) (١٢٦)، عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَظْلَرُ رَأْسَ غَازٍ أَظْلَمَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ...».

(٣) وَرَدَّ قَوْلُهُ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَكْلَمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَلَا يَزَكِّيهِمْ» فِي أَكْثَرِ مِنْ حَدِيثٍ، فَمِنْ ذَلِكَ:

١- مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠٦) (١٧١) عَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَكْلَمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يَزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِيمٍ...» قَالَ: «الْمَسْبِلُ وَالْمَنَانُ وَالْمُنْفَقُ سَلَعَتْهُ بِالْحَلْفِ الْكَاذِبُ».

٢- مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا (١٠٧) (١٧٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَكْلَمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَزَكِّيهِمْ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِيمٍ: شَيْخُ زَانٍ، وَمَلِكٌ كَذَابٌ، وَعَائِلٌ مُسْتَكْبِرٌ».

❦ وقوله ﷺ: «يُظْلَمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ». أي: في الظل الذي يَخْلُقُهُ لَهُمْ يَتَظَلَّلُونَ بِهِ، وليس المرادُ في ظِلِّ نَفْسِهِ؛ لأنه جَلِيلٌ نُورٌ وَلَا مِثْلَ لَهُ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ الشَّمْسُ فَوْقَهُ حَتَّى يُظِلَّ النَّاسَ عَنْهَا، وَإِنَّمَا هُوَ ظِلٌّ يَخْلُقُهُ اللَّهُ ﷻ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «كُلُّ أَمْرٍ فِي ظِلِّ صِدْقَتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١). فليس في يومِ الْقِيَامَةِ أَشْجَارٌ وَلَا مَغَارَاتٌ، وَلَا حُجَرٌ، وَلَا شَيْءٌ، لَيْسَ هُنَاكَ إِلَّا الظِّلُّ الَّذِي هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﷻ، فَتَكُونُ الْإِضَافَةُ هُنَا إِضَافَةً اخْتِصَاصٍ لَا إِضَافَةً صِفَةٍ.

❦ وقوله: «إِمَامٌ عَادِلٌ». وهذا من أَصْعَبِ مَا يَكُونُ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ لَيْسَ أَحَدٌ فَوْقَهُ، فَلَوْ ظَلَمَ لَمْ يَرُدَّهُ أَحَدٌ، وَلَوْ عَدَلَ لَمْ يَرُدَّهُ أَحَدٌ، فَإِذَا فَعَلَ الْعَدْلَ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى إِخْلَاصِهِ وَعَلَى اسْتِقَامَتِهِ، وَالْعَدْلُ يَكُونُ بِالْحَكْمِ بَيْنَ النَّاسِ فَلَا يُفْضَلُ قَرِيبًا، وَلَا يُفْضَلُ صَدِيقًا، وَلَا غَنِيًّا، وَلَا فَقِيرًا، كَمَا قَالَ اللَّهُ ﷻ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا﴾ [النِّسَاءُ: ١٣٥]. وَمِنَ الْعَدْلِ أَلَّا يُؤَمَّرَ عَلَى النَّاسِ إِلَّا مَنْ كَانَ أَهْلًا لِلْإِمَارَةِ، وَالْأَهْلِيَّةُ تَخْتَلِفُ بِالْعِلْمِ، وَالْقُدْرَةِ، وَقُوَّةِ السُّلْطَانِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَرُبَّمَا يُؤَمَّرُ شَخْصًا عَادِيًّا فَلَا يَصْلُحُ فِي الْإِمَارَةِ، وَإِنْ كَانَ رَجُلًا مُسْتَقِيمًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَهُ سُلْطَةٌ وَقُوَّةٌ، وَرُبَّمَا يُؤَمَّرُ مَنْ هُوَ دُونَ ذَلِكَ وَلَكِنْ عِنْدَهُ قُوَّةُ السُّلْطَةِ فَمِنْ الْعَدْلِ أَنْ يَخْتَارَ هَذَا الْأَخِيرَ عَلَى الْأَوَّلِ.

❦ وقوله: «وَشَابٌّ نَشَأَ فِي طَاعَةِ اللَّهِ». وَخَصَّ الشَّابَّ؛ لِأَنَّهُ مَا مِنْ شَابٍّ إِلَّا لَهُ صَبَوَةٌ وَانْحِرَافٌ، وَكَمَا يُقَالُ: سَكَرَ الشَّابُّ، فَإِذَا نَشَأَ الشَّابُّ فِي طَاعَةِ اللَّهِ كَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى اسْتِقَامَتِهِ اسْتِقَامَةً تَامَةً، فَيُظِلُّهُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ.

❦ قوله: «وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مَعْلَقٌ فِي الْمَسَاجِدِ»؛ يَغْنِي: أَنَّهُ دَائِمًا يُفَكِّرُ فِي الْمَسَاجِدِ؛ فَإِذَا صَلَّى الْفَجْرَ وَانْصَرَفَ مِنَ الْمَسْجِدِ فَقَلْبُهُ مَعْلَقٌ فِي الْمَسَاجِدِ لَصَلَاةِ الظُّهْرِ وَهَكَذَا، وَإِذَا

(١) رواه أحمد في «مسنده» (٤ / ١٤٨) (١٧٣٣٢)، والحاكم في «المستدرک» (١ / ٥٧٦)، وقال:

صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه.

كان قلبه معلقاً في المساجد فلا بدَّ أن يحضرَ إذا جاء وقتُ الصلاة، وهذا يدلُّ على عناية الشرع بالصلاة؛ لأنك إذا تأملتَ شروطها، وأركانها، وواجباتها عرفتَ كيف اعتنى بها الشارعُ، فالوضوءُ لها فيه خيرٌ كثيرٌ، فكلُّ إثمٍ عملته بأعضاء الوضوء فإنه يخرجُ مع آخر قطرة ^(١)، والمشي إلى الصلاة كلُّ خطوة فيه ترفعُ درجةً وتحطُّ خطيئةً ^(٢)، والتشهدُ بعد الفراغ من الوضوء يكون لتطهير الباطن كما طهر الظاهرُ. فكلُّ هذا يدلُّ على عناية الشرع بالصلاة، وأنها مهمةٌ ولا يوجدُ في العباداتِ ما اعتنى به الشرعُ اعتناءً بالصلاة.

فإذا كان قلبك معلقاً في المساجد، صرتَ إذا خرجتَ من المسجدِ صار قلبك في المسجد، وتحنُّ إليه، وتنتظرُ بشغفٍ حضورَ الصلاة الأخرى، فهذه من علامة التوفيق.

وبالنظر إلى الفرق بين قوله: «شابٌّ»، و«رجلٌ» يتبين لك أن قوله: «رجلٌ قلبه مُعَلَّقٌ». يشمل الشابَّ والكبيرَ.

❖ وقوله: «رجلان تحابَّا في الله». هما اثنانِ لكنهما صنفٌ واحدٌ، فلا يُنافي ذلك قوله: «سبعةٌ يُظِلُّهم الله»؛ لأنها صنفٌ واحدٌ.

❖ وقوله: «اجتمعوا عليه وتفرَّقوا عليه»؛ يعني: لم يَحْمِلْها على محبة بعضهم بعضاً مالٌ، ولا جاهٌ، ولا مصاهرةٌ، ولا قرابةٌ، وإنما الحاملُ هو أنها أخوان في الله ﷻ، اجتمعوا عليه في الدنيا، وتفرَّقوا عليه في الموت؛ بمعنى: أن أخوتها بقيت حتى تفرَّقوا بالموت، فهذان يُظِلُّهما الله في ظلِّه يومَ لا ظلَّ إلا ظلُّه.

❖ وقوله: «ورجلٌ دَعَتْهُ امرأةٌ ذاتُ منصبٍ وجمالٍ، فقال: إني أخافُ الله». دَعَتْهُ؛ يعني: إلى نفسها تريدُ أن يَطَّهَّها، وهي موصوفةٌ بوصفينِ شريفينِ:

(١) رواه مسلم (٢٤٤) (٣٢).

(٢) تقدم تخريجه.

الأوّل: أنها جميلة، والجميلة تطلبها النفس.

الثاني: أنها ذات منصب؛ يعني: ذات شرف، ليست من الجوّاري التي تسيّر في الأسواق، ولا يُعرف من هي؛ بل هي ذات منصب وجمال، فالداعي إلى إجابتها موجودٌ.

ومن المعلوم أن هناك شيئاً ثالثاً لا بدّ منه، وهو: أنها خالية لا يطلع عليها أحد؛ ولذلك قال في جوابها: «إني أخاف الله ﷻ».

إذاً: المكان خالٍ ولا يحتمل أن يطلع عليها أحد، وأيضاً هو قادر على الجماع بدليل قوله: «إني أخاف الله». فالأسباب متوفرة، والشروط تامّة، لكن خوفه من الله منع عمل هذه الأسباب والشروط.

والسادس: «رجلٌ تصدّق بصدقةٍ فأخفاها حتى لا تعلمَ شماله ما تنفقُ يمينه». قوله: «تصدّق بصدقةٍ» يشمل الصدقة الواجبة، وغير الواجبة، لكنه أخفاها حتى لا تعلمَ الشمال ما تنفقُ اليمين، وهذه الجملة قيل إنها من باب المبالغة؛ أي: أنه لو قدر أن يده اليسرى تعلم، ما علمت لشدة إخفائها.

وقيل: المعنى حتى لا يعلمَ من على شماله بما أنفقت يمينه، والأوّل أبلغ، وهو ظاهر السياق.

السابع: «رجلٌ ذكر الله خالياً ففاضت عيناه». خالياً؛ يعني: ليس حوله أحد، حتى يقال: إن عينه فاضت مرآة للناس، ويحتمل أن يكون المراد أيضاً: خالياً من ذكر الدنيا وعلائقها، فقلبه صافٍ، ولما ذكر الله سبحانه وتعالى في هذا الحال فاضت عيناه. والذكر يكون بالقلب وباللسان جميعاً. فقد يتفكّر الإنسان مثلاً ويجول خاطره في أسماء الله، وصفاته، وآياته بدون أن يتلفّظ بالذكر؛ فتندفع عينه، وقد يذكر الله ﷻ ويكون قلبه معه شيءٌ من الانصراف، لكن لقوة الذكر على نفسه تفيض عيناه.

وليُعلم أن كلّ واحدة من هذه الخصال السبع موجبة لأن يظلّ الله صاحبها في ظله، ولا يشترط أن تجتمع كلّها في الرجل لينال هذا الثواب، فإذا جمع رجل كلّ هذه

الخصال فهذا يُرَادُ في حسناته وثوابه، وَيَكُونُ مِثْلَ قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»^(١)، وفي حديثٍ آخَرَ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»^(٢).

فإن قُدِّرَ أنه قد صام صيامًا تامًّا موجبًا للغفران، صار غفرانُ القيامِ زيادةً في ثوابه وحسناته، وإن صام صيامًا غيرَ موجبٍ للغفران التام، صار غفرانُ القيامِ مكملًا لغفرانِ ذنوبه.

والشاهدُ من هذا الحديث، قوله: «حتى لا تَعْلَمَ شِئْنَهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ». فإن الصدقةَ كانت باليمين.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٤٢٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مَعْبُدُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: سَمِعْتُ حَارِثَةَ بْنَ وَهْبٍ الْخَزَاعِيَّ رحمته الله، يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «تَصَدَّقُوا فَسَيَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ يَمْشِي الرَّجُلُ بِصَدَقَتِهِ، يَقُولُ الرَّجُلُ: لَوْ جِئْتُ بِهَا بِالْأَمْسِ لَقَبِلْتُهَا مِنْكَ، فَأَمَّا الْيَوْمُ فَلَا حَاجَةَ لِي فِيهَا».

هذا سبق معناه، لكن وجهُ الشاهدِ في هذا الحديثِ للترجمة غيرُ ظاهرٍ، ولعلَّ البخاري رحمه الله يُشِيرُ إلى حديثٍ آخرٍ ليس على شرطه ذكر فيه اليمين، وأن اللفظَ الذي معنا لم يذكر فيه اليمين.

قال الحافظ رحمه الله تعالى في «الفتح» (٢٩٣ / ٣):

قال ابنُ رَشِيدٍ: مطابقةُ الحديثِ للترجمة من جهة أنه اشترك مع الذي قبله في كونِ كُلِّ منهما حاملًا لصدقته؛ لأنه إذا كان حاملًا لها بنفسه كان أخفى لها، فكان في معنى

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

لَا تَعْلَمُ شِمَالَهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ، وَيُحْمَلُ الْمَطْلُوقُ فِي هَذَا عَلَى الْمُقَيَّدِ فِي هَذَا؛ أَي: الْمَنَاوِلَةُ بِالْيَمِينِ.

وقال: وَيُقَوِّي أَنْ ذَلِكَ مَقْصَدُهُ اتِّبَاعُهُ بِالترجمة التي بعدها حيث قال: مَنْ أَمَرَ خَادِمَهُ بِالصَّدَقَةِ وَلَمْ يُنَاولْ بِنَفْسِهِ، وَكَأَنَّهُ قَصَدَ فِي هَذَا مَنْ حَمَلَهَا بِنَفْسِهِ. اهـ

قال العيني رحمه الله تعالى في «عمدة القاري» (٨ / ٢٨٩):

مطابقته مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ اشْتَرَكَ مَعَ الَّذِي قَبْلَهُ فَكَوْنُ كُلِّ مِنْهُمَا حَامِلًا لَصَدَقَتِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ حَامِلًا لَهَا بِنَفْسِهِ كَانَ أَخْفَى لَهَا، فَكَانَ لَا تَعْلَمُ شِمَالَهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ:

قُلْتُ: مَا أَبْعَدَ هَذَا مِنَ الْمِطَابَقَةِ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا أَنْ يُطَابِقَ الْحَدِيثُ التَّرْجَمَةَ، وَهَذَا التَّرْجَمَةُ بِأَبِ الصَّدَقَةِ بِالْيَمِينِ؛ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي الْحَدِيثِ مَا يُطَابِقُ التَّرْجَمَةَ بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ هَذَا الْقَائِلُ، إِنَّمَا هُوَ الْمِطَابَقَةُ بِالْجَرِّ الثَقِيلِ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ، وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ حَامِلًا بِنَفْسِهِ كَانَ أَخْفَى لَهَا إِلَى آخِرِهِ غَيْرُ مُسَلِّمٍ؛ لِأَنَّ إِخْفَاءَهَا لِلْحَامِلِ لَيْسَ مِنَ الْوُجُوهِ. اهـ

وأيضاً البخاري ما قال المَخْفِي، بل قال: بِأَبِ الصَّدَقَةِ بِالْيَمِينِ وَلَمْ يَقُلْ: بِأَبِ الصَّدَقَةِ إِذَا أَخْفَاهَا.

ثم قال العيني رحمه الله تعالى:

وَلَكِنْ يُمَكِّنُ أَنْ يُوجَّهَ شَيْءٌ لِلْمِطَابَقَةِ، وَإِنْ كَانَ بِالتَّعْسُفِ، وَهُوَ أَنَّ اللَّاتِقَ لِحَامِلِ الصَّدَقَةِ لِيَتَصَدَّقَ بِهَا إِلَى مَنْ يَخْتَّاجُ إِلَيْهَا أَنْ يَدْفَعَهَا بِيَمِينِهِ لِفَضْلِ الْيَمِينِ عَلَى الشِّمَالِ، فَعِنْدَ التَّصَدِّقِ بِالْيَمِينِ يَكُونُ مُطَابَقًا لِقَوْلِهِ: «بِأَبِ الصَّدَقَةِ بِالْيَمِينِ». اهـ



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٧- بَابُ مَنْ أَمَرَ خَادِمَهُ بِالصَّدَقَةِ وَلَمْ يُنَاولْ بِنَفْسِهِ.

وقال أبو موسى، عن النبي ﷺ: «هُوَ أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ»^(١).

١٤٢٥- حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ

مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ، كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا كَسَبَ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجَرَ بَعْضٍ شَيْئًا»^(٢).

[الْحَدِيثُ ١٤٢٥ - أَطْرَافُهُ فِي: ١٤٣٧، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ٢٠٦٥].

هَذَا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ، وَإِنَّمَا جَعَلَ لَهُوْلَاءِ الْأَجَرَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُشَجَّعُوا عَلَى تَسْهِيلِ الصَّدَقَةِ عَلَى رَبِّ الْبَيْتِ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ أَجْرٌ لَتَنَاقَلُوا، فَالْخَازِنُ يَتَنَاقَلُ فَلَا يُخْرِجُ، وَالزَّوْجَةُ تَتَنَاقَلُ فَلَا تُصْلِحُ، فَإِذَا قِيلَ: لَكُمْ أَجْرٌ كَأَجْرِ الْكَاسِبِ فَلَا شَكَّ أَنَّهُمْ سَوْفَ يَنْشَطُونَ.



(١) علقه البخاري رحمه الله بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٣/ ٢٩٣)، وأسنده بعد سبعة أبواب برقم

(١٤٣٨) من طريق بريد، عن أبي بردة، عن أبي موسى. «التغليق» (٣/ ٩).

(٢) رواه مسلم (١٠٢٤) (٨٠).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٨ - بَابُ لَا صَدَقَةَ إِلَّا عَنْ ظَهْرِ غَنًى.

وَمَنْ تَصَدَّقَ وَهُوَ مُحْتَاجٌ، أَوْ أَهْلُهُ مُحْتَاجٌ، أَوْ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَالِدَيْنِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى مِنْ الصَّدَقَةِ، وَالْعَتَقِ، وَالْهَبَةِ، وَهُوَ رَدُّ عَلَيْهِ، لَيْسَ لَهُ أَنْ يُتْلَفَ أَمْوَالُ النَّاسِ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ إِتْلَافَهَا أَتْلَفَهُ اللَّهُ» ^(١) إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا بِالصَّبْرِ، فَيُؤْثَرُ عَلَى نَفْسِهِ وَلَوْ كَانَ بِهِ خِصَاصَةٌ، كَفَعَلَ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه حِينَ تَصَدَّقَ بِمَالِهِ ^(٢) وَكَذَلِكَ أَثَرُ الْأَنْصَارِ الْمُهَاجِرِينَ ^(٣)، وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ ^(٤)، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُضَيِّعَ أَمْوَالَ النَّاسِ بَعْلَةَ الصَّدَقَةِ، وَقَالَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أَنْخَلِعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ ﷺ، قَالَ: «أَمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ، فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ» قُلْتُ: فَإِنِّي أَمْسِكُ: سَهْمِي الَّذِي بِخَيْرٍ ^(٥).

(١) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٣ / ٢٩٤)، وأسنده في باب الاستقراض برقم (٢٣٨٧). «تغليق التعليق» (٣ / ١٠).

(٢) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٣ / ٢٩٤)، وقد رواه أبو داود (١٦٧٨) عن أحمد بن صالح، وعثمان بن أبي شيبة كليهما. والترمذي (٣٦٧٥) عن هارون بن عبد الله، والهيثم بن كليب، عن محمد بن معاذ.

والحاكم في «المستدرک» (١ / ٤١٤) عن أبي عبد الله بن دينار، عن أحمد بن محمد بن نصر، كلهم عن أبي نعيم. «تغليق التعليق» (٣ / ١١).

(٣) قال الحافظ رحمه الله في «التغليق» (٣ / ١١، ١٢):

فكانه يشير بذلك إلى حديث أنس لما قدم المهاجرون من مكة إلى المدينة، قدموا وليس بأيديهم شيء، وكان الأنصار أهل الأرض والعقار، فقاسموهم... الحديث. اهـ
والحديث أخرجه البخاري (٢٦٣٠) في الهبة.

(٤) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٣ / ٢٩٤)، وقد أسنده رحمه الله برقم (١٤٧٧) وغيره من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه. «تغليق التعليق» (٣ / ١٠).

(٥) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٣ / ٢٩٤)، وأسنده برقم (٤٤١٨) وغيره. «التغليق» (٣ / ١٠).

البخاري رَحِمَهُ اللهُ بَوَّبَ هَذَا الْبَابَ وَهُوَ مَهْمٌ، فَقَالَ: لَا صَدَقَةَ إِلَّا عَنْ ظَهْرِ غَنَى؛ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ وَاجِبٌ وَالصَّدَقَةُ سُنَّةٌ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَدَعَ الْوَاجِبَ وَيَقُومَ بِالسُّنَّةِ؛ وَلِهَذَا ذَهَبَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ إِلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا أَوْقَفَ شَيْئًا مِنْ مَالِهِ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ الْوَقْفُ^(١)؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ تَطَوُّعٌ، وَقَضَاءُ الدَّيْنِ وَاجِبٌ. وَكَذَلِكَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَبَرَّعَ بَهَبِيَّةٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ قَضَاءَ الدَّيْنِ وَاجِبٌ، وَالتَّبَرُّعُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ.

﴿يَقُولُ رَحِمَهُ اللهُ: «وَمَنْ تَصَدَّقَ وَهُوَ مُحْتَاجٌ أَوْ أَهْلُهُ مُحْتَاجٌ»﴾.
 ﴿قَوْلُهُ: «أَهْلُهُ مُحْتَاجٌ»﴾. فِيهَا إِشْكَالٌ، فَمُقْتَضَى السِّيَاقِ أَنْ يَقُولَ: مُحْتَاجُونَ.
 وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْأَهْلَ قَدْ يُطَلَّقُ عَلَى الْوَاحِدِ؛ وَلِذَلِكَ يُجْمَعُ، فَيُقَالُ: أَهْلُونَ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ: ﴿سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الْبَقَرَةُ: ١١١].
 وَقَالَ: ﴿بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَى أَهْلِيهِمْ أَبَدًا﴾ [الْبَقَرَةُ: ١٢].
 ﴿وَقَوْلُهُ: «أَوْ عَلَيْهِ دَيْنٌ»﴾، فَالْدَيْنُ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى مِنَ الصَّدَقَةِ، وَالْعَتَقِ، وَالْهَبَةِ، وَهُوَ رَدُّ عَلَيْهِ؛ يَعْنِي: هَذِهِ الصَّدَقَةُ مِمَّنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ مُرَدودَةٌ لَا تُقْبَلُ؛ لِأَنَّهُ عَمَلٌ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ فَيَكُونُ مُرَدودًا، وَمِنْ ذَلِكَ حُجُّ التَّطَوُّعِ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ، فَإِنَّهُ عَلَى مُقْتَضَى مَا ذَكَرَهُ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ يَكُونُ غَيْرُهُ مَقْبُولًا.

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ قَلَّ مَنْ يَتَفَطَّنُ لَهَا، وَلَوْ تَفَطَّنَ لَهَا النَّاسُ، وَقِيلَ لَهُمْ: إِنْ أَيْ تَبَرَّعَ تَبَرَّعُونَ بِهِ، وَعَلَيْكُمْ دَيْنٌ، فَإِنَّهُ مُرَدودٌ، لَحَصَلَ فِي هَذَا خَيْرٌ كَثِيرٌ.
 فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا تَقُولُونَ فِيهَا لَوْ كَانَ الدَّيْنُ كَثِيرًا وَالصَّدَقَةُ قَلِيلَةً، كَرَجُلٍ عَلَيْهِ عَشْرَةُ آلَافٍ رِيَالٍ، وَمَرَّ بِهِ فَقِيرٌ وَأَعْطَاهُ رِيَالًا وَاحِدًا، فَهَلْ يُقَالُ: إِنَّهُ جَرَتْ الْعَادَةُ أَنْ مِثْلَ ذَلِكَ لَا يُعْتَرَضُ عَلَيْهِ أَوْ يُقَالُ: بَلْ يُعْتَرَضُ عَلَيْهِ؟

الجوابُ أن يقال: إذا كان عليه عشرةُ آلافِ ريالٍ وسلّم للغريمِ ريالاً، صار عشرةُ آلافٍ إلّا ريالاً فهو ينقصه.

فإن قال قائلٌ: هل ينقصُ ذلك من إيمانه شيئاً؟ يعني: امتناعه من التصديق بريالٍ من أجل أن عليه عشرةُ آلافِ ريالٍ؟

فالجوابُ: لا ينقصُ، بل إذا علِمَ اللهُ ﷻ أنه لولا الدينُ لتصدّق، فإن الله تعالى قد يعطيه أجره، كالذي خرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يدركه الموتُ فيقعُ أجره على الله ﷻ.

وظاهرُ كلامه رحمه الله أنه لا يتصدّق لا بقليل ولا بكثير؛ لأنَّ القليلَ يكونُ كثيراً في الحقيقة، فمثلاً: إذا كان هناك رجلٌ عليه مائة ألفٍ وقال: أنا أتصدّق بدرهم، نقول: لا تتصدّق ولا بدرهمٍ واحدٍ؛ لأنك إذا تصدّقتَ بدرهمٍ، ثم جاءك سائلٌ آخر، وتصدّقتَ عليه بدرهمٍ، ثم ثالثٌ، ثم رابعٌ، صار هذا الدرهمُ كثيراً، ثم إذا تصدّقتَ بدرهمٍ وعليك مائة ألفٍ نقصت، فإذا قضيتَ به الدينَ صارَ عليك مائة ألفٍ إلا درهماً.

والعجبُ أن بعضَ الناسِ يتهاونُ في هذا الأمرِ فتجده يُوقِفُ بيته وعليه دينٌ، ويتصدّقُ وعليه دينٌ، ويحجُّ وعليه دينٌ، وكلُّ هذا غلطٌ، إذ الواجبُ قضاء الدينِ قبلَ كلِّ شيءٍ، فإذا قضيتَ دينك فتصدّق.

فإذا قال قائلٌ: كثيرٌ من أنواعِ التجارة يقومُ بالديون فيكونُ الرجلُ دائناً ومديناً في نفسِ الوقتِ، وهو مع ذلك يريدُ أن يؤدّي مبالغَ كثيرةً مثلَ الحجِّ، وإخراجِ الزكاةِ والتصدقِ على الأقاربِ فماذا يفعلُ؟

فالجوابُ أن يقال: إخراجُ الزكاةِ واجبٌ، ولا يلزمُه أن يتصدّق على الأقاربِ، ولا يلزمُه أن يحجَّ، ولا ينبغي أن يحجَّ إلا إذا كان الدينُ الذي له أكثرَ من الدينِ الذي عليه، وهو أيضاً واثقٌ من أنه سيوفى.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٤٢٦ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غَنًى وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ».

[الحديث ١٤٢٦ - أطرافه في: ١٤٢٨، ٥٣٥٥، ٥٣٥٦].



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٤٢٧ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ، وَخَيْرُ الصَّدَقَةِ عَنْ ظَهْرِ غَنًى، وَمَنْ يَسْتَغْفِرْ يُعْفَهِ اللَّهُ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللَّهُ»^(١).

وقوله عليه السلام: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى». اليدُ العليا: هي المعطية، والسفلى: هي الآخذة، فالرجل مثلاً إذا أَرَادَ أَنْ يَتَصَدَّقَ، يَأْخُذُ الدِّرَاهِمَ بِيَدِهِ وَيَضَعُهَا فِي يَدِ الْفَقِيرِ، فَيَدُهُ عَلِيًّا، وَيَدُ الْفَقِيرِ سَفْلَى.

وقوله عليه السلام: «وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ»؛ يَعْنِي: إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَتَصَدَّقَ فَابْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ؛ أَي: بِعَائِلَتِكَ، فَإِنَّهَا أَفْضَلُ مِنَ الْأَجَانِبِ.

وقوله: «وَخَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غَنًى»؛ يَعْنِي: خَيْرُ الصَّدَقَةِ أَنْ يَتَصَدَّقَ الْإِنْسَانُ وَهُوَ غَنِيٌّ.

وقوله: «وَمَنْ يَسْتَغْفِرْ يُعْفَهِ اللَّهُ»؛ يَعْنِي: مَنْ يَطْلُبُ الْعَفَاةَ عَنِ النَّاسِ وَعَدَمَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِمْ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُعِينُهُ عَلَى هَذَا وَيُعْفِيهِ.

وقوله: «وَمَنْ يَسْتَغْنِ». أَي: بِمَا عِنْدَهُ وَلَوْ قَلِيلاً يُغْنِيهِ اللَّهُ ﷻ وَيُبَارِكُ لَهُ فِيهِ.



(١) رواه مسلم (١٠٣٤) (٩٥).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٤٢٨ - وعن وهيب قال: أخبرنا هشام، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه بهذا.
١٤٢٩ - حدثنا أبو النعمان، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: سمعت النبي ﷺ ح. وحدثنا عبد الله بن مسلمة، عن مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال وهو على المنبر وذكر الصدقة، والتعفف، والمسألة: «اليد العليا خير من اليد السفلى، فاليد العليا هي المنفقة والسفلى هي السائلة»^(١).

في هذا الحديث قال ﷺ: «فاليد العليا هي المنفقة». فهل يد المقرض عليا؟
الجواب: نقول: لا شك أن المقرض يده عليا، لكن الحديث فسّر بأن اليد العليا هي المنفقة، والسفلى هي السائلة، والمقرض ليس مُنفِقاً؛ لأنه سوف يأخذ ماله مرة أخرى.
فإن قال قائل: كيف يُجمع بين قوله: «خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى». وقوله ﷺ لما سُئِلَ: أي الصدقة أفضل، فقال: «جهد المقل»^(٢)؟
الجواب: أن قوله: «خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى». هذا بالنسبة للصدقة؛ أي: عائد إلى الصدقة نفسها، وأما قوله: «خير الصدقة جهد المقل». فهذا بالنسبة إلى المتصدق؛ أي: أن هذا المتصدق الفقير خير من المتصدق الغني، أما بالنسبة للصدقة نفسها فما كان عن ظهر غنى فهو أفضل.



(١) رواه مسلم (١٠٣٣) (٩٤).

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (٣٥٨ / ٢) (٨٧٠٢)، وأبو داود (١٦٧٧)، والنسائي (٢٥٢٦). وقال الشيخ

أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على «المسند»: إسناده صحيح. اهـ

وقال الشيخ الألباني رحمه الله في تعليقه على سنن أبي داود، والنسائي: صحيح.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٩ - بَابُ الْمَنَانِ بِمَا أُعْطِيَ؛ لقوله: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا

يَتَّبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى﴾ [البقرة: ٢٦٦].

كان المؤلف رحمه الله ليس عنده حديث على شرطه، فاستدل بالآية؛ فالمنان بما أُعْطِيَ قد يُبْطَلُ أجره بمنّته، كما قال رحمه الله: ﴿ءَامِنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَتَكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾.

وفي الحديث الصحيح عن أبي ذرٍّ أن النبي ﷺ قال: «ثلاثة لا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يومَ القيامةِ، ولا ينظرُ إليهم ولا يزكِّيهم، ولهم عذابُ أليمٍ: المسبّل، والمنانُ....»^(١)، وهذا يشمل المنَّ بالمال، والمنَّ بالعلم، والمنَّ بالجاه، وبأي شيء، حتى لو قال: لو كان الذي دعاني غيرك ما زُرْتُهُ، يَمُنُّ بذلك عليه، ولا يَقْصِدُ مجردَ الإخبار؛ فإنه يَدْخُلُ في حديثِ المنانِ.

قال ابن حجر رحمه الله تعالى في «الفتح» (٣/ ٢٩٨):

قوله: «بَابُ الْمَنَانِ بِمَا أُعْطِيَ؛ لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ

لَا يَتَّبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى﴾ [البقرة: ٢٦٦] الآية».

هذه الترجمة ثبتت في رواية الكُشْمِينِيَّ وحده بغير حديث، وكأنه أشار إلى ما رواه مسلمٌ من حديث أبي ذرٍّ مرفوعاً: «ثلاثة لا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يومَ القيامةِ: المنانُ الذي لا يُعْطِي شيئاً إلا مَنْ به». الحديث، ولما لم يَكُنْ على شرطه اقتصر على الإشارة إليه.

ومناسبة الآية للترجمة واضحة من جهة: أن النفقة في سبيلِ الله لما كان الهانُّ بها مذموماً، كان ذمُّ المعطي في غيرها من بابِ الأولى.

قال القرطبي: المنُّ غالباً يَقَعُ مِنَ الْبَخِيلِ وَالْمُعْجَبِ، فالبخيلُ تَعْظُمُ في نفسه العطية وإن كانت حقيرة في نفسها، والمعجبُ يَحْمِلُهُ الْعُجْبُ على النظرِ لنفسه بعينِ العظمة وأنه مُنْعِمٌ بهاله على المُعْطَى، وإن كان أَفْضَلَ منه في نفسِ الأمرِ، وموجبُ ذلك

كلُّه الجهلُ، ونسيانُ نعمةِ الله فيما أُنعمَ به عليه، ولو نظرَ مصيره لعَلِمَ أن المنةَ للآخذِ بما يترتَّبُ عليه من الفوائدِ. اهـ

أقول: المنةُ ليست كذلك، المنةُ لا شكَّ أنها من المُعطي، لكن لا يجوزُ للإنسانِ أن يَمُنَّ.

لذلك لما ذكَّر النبي ﷺ الأنصارَ بأنهم كانوا فقراءَ فأغناهم به، ومتفرقين فآلفهم الله به كلما قال شيئاً قالوا: الله ورسوله أَمَنُ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٢٠- بَابُ مَنْ أَحَبَّ تَعْجِيلَ الصَّدَقَةِ مِنْ يَوْمِهَا

١٤٣٠- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّ عَقْبَةَ بْنَ الْحَارِثِ رضي الله عنه حَدَّثَهُ، قَالَ: صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ الْعَصْرَ، فَأَسْرَعَ، ثُمَّ دَخَلَ الْبَيْتَ فَلَمْ يَلْبَثْ أَنْ خَرَجَ، فَقُلْتُ -أَوْ قِيلَ لَهُ-، فَقَالَ: «كُنْتُ خَلَفْتُ فِي الْبَيْتِ تَبْرًا مِنَ الصَّدَقَةِ فَكَرِهْتُ أَنْ أَبَيِّتَهُ، فَقَسَمْتُه».

أما تعجيل الزكاة فواجبٌ، ولا يجوز تأخير الزكاة عن وقتها ما دام يوجد لها أهلٌ.
وأما الصدقة فالأمر فيها واسعٌ، لكن إذا لم يجد أهلًا للزكاة وأخرها من أجل أن يتحرى أهلها، فلا بأس؛ لأن هذا لمصلحة المساكين.

وفي هذا الحديث دليلٌ على جواز الإسراع بالصلاة لأمرٍ يختص بالإمام؛ لأن النبي ﷺ أسرع، كما أنه يجوز الإسراع بالصلاة لأمرٍ يختص بالمأموم؛ فقد كان النبي ﷺ يدخل في الصلاة يريد أن يطيلها فيسمع بكاء الصبي فيتجاوز في صلاته لئلا تقتن أمه ^(١).

والتبر: هو قطع الذهب، وليست دنانير.
وقوله: «فأسرع»؛ يحتمل أن يكون أسرع في الصلاة نفسها، بأن خفف الصلاة ويحتمل أنه أسرع الانصراف بعد الصلاة.

قال العيني رحمه الله في «عمدة القاري» (٨ / ٢٩٨):

مطابقته للترجمة ظاهرة؛ وهي أن النبي ﷺ لما فرغ من صلاته أسرع ودخل البيت، وفرق تبرًا كان فيه، ثم أخبر أنه كره تبسّته عنده، فدل ذلك على استحباب تعجيل الصدقة. اهـ

(١) رواه البخاري (٧٠٧)، ومسلم (٤٧٠) (١٩٢).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٢١- بَابُ التَّحْرِيزِ عَلَى الصَّدَقَةِ، وَالشَّفَاعَةِ فِيهَا

١٤٣١- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا عَدِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ عِيدٍ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَمْ يُصَلِّ قَبْلُ وَلَا بَعْدُ، ثُمَّ مَالَ عَلَى النِّسَاءِ وَمَعَهُ بِلَالٌ، فَوَعظَهُنَّ، وَأَمَرَهُنَّ أَنْ يَتَصَدَّقْنَ، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقِي الْقُلُوبَ وَالْخُرُصَ^(١).

قال الحافظ رحمه الله تعالى:

❦ وقوله: «الْقُلُوبُ». بضم القاف وسكون اللام آخرها موحدة، هو السوار، وقيل: هو مخصوص بما كان من عظم، والخُرُصُ بضم المعجمة وسكون الراء بعدها مهملة هي الحلقة. اهـ^(١).

لعل الحلقة هي ما يوضع في ثقب الأذن.

❦ قوله: «صلى ركعتين ولم يصل قبل ولا بعد». ذلك لأن صلاة العيد ليس فيها سنة راتبة لا قبلها ولا بعدها، يصلي الإمام ركعتين، ثم يخطب، ثم ينصرف.

لكن من جاء قبل الإمام الصواب أنه يصلي تحية المسجد؛ لأن مصلي العيد مسجد، والدليل على أنه مسجد، أن النبي ﷺ «منع منه الحيض، وأمرهن أن يعتزلن المصلي»^(٢) وهذا حكم من أحكام المساجد، فيدل هذا على أن مصلي العيد مسجد، وإذا كان مسجداً، فقد قال النبي ﷺ: «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين»^(٤).

(١) رواه مسلم (٨٨٤) (٢).

(٢) «فتح الباري» (٣/٣٠٠).

(٢) رواه البخاري (٩٨٠)، ومسلم (٨٩٠) (١٠).

(٤) تقدم تخريجه.

ولكن هذا في المصلي الذي اتخذه الإمام وعهده الناس وعرف بينهم فهذا هو الذي يعتبر مسجداً، أما إذا كانوا يتنقلون فيصلون مرة في مدرسة ومرة في حديقة فهذا لا يعتبر مسجداً.

وأما قوله: «لم يُصَلِّ قَبْلَها ولا بَعْدَها». فيُقَالُ: كذلك الجمعة؛ لأن النبي ﷺ لم يُصَلِّ قَبْلَها ولا بَعْدَها بل كان يُصَلِّي ركعتين في بيته إذا خَرَجَ^(١).

وقوله: «ثم مَال على النساء». يدلُّ على أن النساء في مكانٍ بعيدٍ عن الرجال، وهو دليلٌ واضحٌ على فصلِ الرجالِ على النساءِ، وأنه لا يُجْمَعُ بينهم حتى في أماكن العبادة، ولهذا جاء في الحديث الصحيح: «خيرُ صفوفِ النساءِ آخرُها وشرُّها أولُها، وخيرُ صفوفِ الرجالِ أولُها، وشرُّها آخرُها»^(٢).

ولكن إذا كان مُصَلِّي النساءِ معزولاً عن مُصَلِّي الرجالِ، فالصفُّ الأولُ أَفْضَلُ من الصفِّ الآخرِ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٤٣٢ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا أَبُو بَرِيدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ رحمته الله قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا جَاءَهُ السَّائِلُ أَوْ طُلِبَتْ إِلَيْهِ حَاجَةٌ، قَالَ: «اشْفَعُوا تُوجَرُوا وَيَقْضَى اللَّهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ مَا شَاءَ»^(١).

[الحديث ١٤٣٢ - أطرُفه في: ٦٠٢٧، ٦٠٢٨، ٧٤٧٦].

(١) روى البخاري (٩٣٧) عن ابن عمر رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ كان يصلي قبل الظهر ركعتين، وبعدها ركعتين، وبعد المغرب ركعتين في بيته، وبعد العشاء ركعتين، وكان لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف فيصل ركعتين». وانظر لزائماً «فتح الباري» (٢/ ٤٢٦).

(٢) رواه مسلم (٤٤٠) (١٣٢).

(٢) رواه مسلم (٢٦٢٧) (١٤٥).

﴿قَوْلُهُ: «اشْفَعُوا». الشِّفَاعَةُ تَكُونُ فِي أَصْلِ الْعَطَاءِ، وَفِي قَدْرِ الْعَطَاءِ، تَكُونُ فِي أَصْلِ الْعَطَاءِ إِذَا مَا رَأَيْتَ الْمَسْئُولَ مُتَرَدِّدًا يُعْطِي أَوْ لَا، فَشَفَعْتَ، وَتَكُونُ فِي قَدْرِهِ إِذَا مَا رَأَيْتَهُ أَعْطَاهُ قَلِيلًا وَأَنْتَ تَعْرِفُ أَنَّ السَّائِلَ مُحْتَاجٌ، فَشَفَعْتَ وَقُلْتَ لِلْمُعْطِي: زِدْهُ فَإِنَّهُ مُحْتَاجٌ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

﴿وَقَوْلُهُ: «تُؤْجَرُوا»؛ أَي: يَحْصُلُ لَكُمْ الْأَجْرُ.

﴿وَقَوْلُهُ: «يَقْضِي اللَّهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيٍّ مَا شَاءَ»؛ يَغْنِي: أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ الشِّفَاعَةِ قَبُولُهَا، فَالْمَشْفُوعُ إِلَيْهِ لَهُ أَنْ يَقْبَلَ أَوْ لَا يَقْبَلَ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٤٣٣ - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ، أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسَاءَ رضي الله عنه، قَالَتْ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تُوكِي فَيُوكِي عَلَيْكَ».

حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ أَبِي شَبِيَّةٍ، عَنْ عَبْدِةَ، وَقَالَ: «لَا تُحْصِي فَيُحْصِي اللَّهُ عَلَيْكَ»^(١).

[الْحَدِيثُ ١٤٣٣ - أَطْرَافُهُ فِي: ١٤٣٤، ٢٥٩٠، ٢٥٩١].

﴿قَوْلُهُ: «لَا تُوكِي». الْإِيكَاءُ: هُوَ الرِّبْطُ.

وَالْإِحْصَاءُ: الْعَدُّ، بِمَعْنَى أَنْ لَا يَكُونُ الْإِنْسَانُ بَخِيلًا، بَحِيثٌ يُوكِي أَوَانِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ فَلَا يَتَبَرَّعُ بِهِ، أَوْ يُحْصِيهَا فَيَقْدِرُهَا كُلَّ سَاعَةٍ وَيَقُولُ: كَمْ أَنْفَقْتُ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَمْنَعُ فَضْلَهُ عَنْ هَذَا.

وَقَدْ ذَكَرْتَ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ مِثْلَ ذَلِكَ، وَكَانَ عِنْدَهَا شَيْءٌ مِنَ الشَّعِيرِ، وَكَانَ فِيهِ بَرَكَةٌ تَأْكُلُ، مِنْهُ وَتَأْكُلُ فَكَالَتْهُ ذَاتَ يَوْمٍ، فَنَزَعَتْ مِنْهُ الْبَرَكَةَ، قَالَتْ: فَكَلَّتْهُ فَفَنِي^(٢).

(١) رواه مسلم (١٠٢٩) (٨٨).

(٢) رواه البخاري (٦٤٥١)، ومسلم (٢٩٧٣) (٢٧).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٢٢- بَابُ الصَّدَقَةِ فِيهَا اسْتِطَاعٌ

١٤٣٤- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ. وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، عَنْ حُجَّاجِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عِبَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّيْرِ، أَخْبَرَهُ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه، أَنَّهَا جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «لَا تُوعِي فَيُوعِيَ اللَّهُ عَلَيْكَ أَرْضُخِي مَا اسْتَطَعْتَ» ^(١).
يَعْنِي: تَصَدَّقِي بِمَا اسْتَطَعْتَ بَدُونِ أَنْ تُوعِيَ أَوْ تُوكِي أَوْ تُخْصِي.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٣- بَابُ الصَّدَقَةِ تُكْفَرُ الْخَطِيئَةُ.

١٤٣٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حذيفة رضي الله عنه قَالَ: قَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: أَيُّكُمْ يَحْفَظُ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْفِتْنَةِ؟ قَالَ: قُلْتُ: أَنَا أَحْفَظُهُ كَمَا قَالَ: قَالَ: إِنَّكَ عَلَيْهِ لَجَرِيٌّ، فَكَيْفَ قَالَ؟ قُلْتُ: «فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَوَلَدِهِ وَجَارِهِ تُكْفَرُهَا الصَّلَاةُ وَالصَّدَقَةُ وَالْمَعْرُوفُ». قَالَ سَلِيحَانُ: قَدْ كَانَ يَقُولُ: «الصَّلَاةُ وَالصَّدَقَةُ وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ» قَالَ: لَيْسَ هَذِهِ أُرِيدُ - وَلَكِنِّي أُرِيدُ الَّتِي تَمْوُجُ كَمْوَجِ الْبَحْرِ، قَالَ: قُلْتُ: لَيْسَ عَلَيْكَ بِهَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ بِأَسٍّ، بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا بَابٌ مَغْلُوقٌ. قَالَ: فَيُكْسَرُ الْبَابُ أَوْ يُفْتَحُ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا، بَلْ يُكْسَرُ؛ قَالَ: فَإِنَّهُ إِذَا كُسِرَ لَمْ يُغْلَقْ أَبَدًا، قَالَ: قُلْتُ: أَجَلٌ؛ قَالَ: فَهَبْنَا أَنْ نَسْأَلَهُ مِنَ الْبَابِ؟ فَقُلْنَا لِمَسْرُوقٍ: سَلْهُ، قَالَ: فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: عُمَرُ رضي الله عنه؛ قَالَ: قُلْنَا: فَعَلِمَ عُمَرُ مَنْ تَعْنِي؟ قَالَ: نَعَمْ كَمَا أَنَّ دُونََ غَدٍ لَيْلَةً، وَذَلِكَ: أَنِّي حَدَّثْتُهُ حَدِيثًا لَيْسَ بِالْأَغَالِيطِ ^(٢).

(١) رواه مسلم (١٠٢٩) (٨٨).

(٢) وبنحوه رواه مسلم (١٤٤) (٢٣١).

يعني: معناه أن المسلمين إذا تقاتلوا وَوَقَعَتِ الْفِتْنَةُ بَيْنَهُمْ، فإنها لن تُغْلَقَ، وهذا هو الواضح منذُ سَلَّ السيفَ المسلمونَ بعضهم على بعضٍ فصارتِ الفتنةُ.

﴿قَوْلُهُ: «فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَوَلَدِهِ وَجَارِهِ». هِيَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ لَا إِمَانًا مِنَّا مِن آزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَّكُمْ فَأَحْذَرُوهُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ١٤]. وَمِنْ فِتْنَةِ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ أَنْ يَصُدُّهُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ.

﴿وَقَوْلُهُ: «كَمَا أَنَّ دُونَ غَدٍ لَيْلَةٌ». وَفِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ: كَمَا أَنَّ دُونَ غَدٍ لَيْلَةٌ^(١)؛ يَغْنِي: أَنَّ الْمَتَيَّنَّ هَذَا كَمَا أَتَيْتُ أَنَّ اللَّيْلَةَ قَبْلَ غَدٍ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٢٤- بَابُ مَنْ تَصَدَّقَ فِي الشَّرِكِ ثُمَّ أَسْلَمَ

١٤٣٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ رحمته الله أَنَّهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ أَشْيَاءَ كُنْتُ أَتَحَنَّنُ بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ صَدَقَةٍ أَوْ عَتَاqَةٍ وَصَلَةِ رَحِمٍ، فَهَلْ فِيهَا مِنْ أَجْرٍ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَسْلَمْتَ عَلَى مَا سَلَفَ مِنْ خَيْرٍ»^(٢).

[الْحَدِيثُ ١٤٣٦ - أَطْرَافُهُ فِي: ٢٢٢٠، ٢٥٣٨، ٥٩٩٢].

الْحَمْدُ لِلَّهِ هَذِهِ نِعْمَةٌ، وَالْإِسْلَامُ كُلُّهُ بَرَكَةٌ، فَإِذَا أَسْلَمَ الْكَافِرُ فَأَعْمَلَهُ السَّيِّئَةُ يَمْحُوهَا الْإِسْلَامُ، كَمَا قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الْأَنْكَارُ: ٣٨]. وَأَعْمَالُهُ الصَّالِحَةُ الْمُتَعَدِّيَّةُ مِنْ صَدَقَةٍ أَوْ عَتَقٍ أَوْ صِلَةِ رَحِمٍ تُكْتَبُ لَهُ وَلَا تَضِيعُ؛ لِقَوْلِهِ ﷻ: «أَسْلَمْتَ عَلَى مَا سَلَفَ مِنْ خَيْرٍ».

(١) رواه البخاري (١٨٩٥)، ومسلم (٢٢١٨/٤) (١٤٤).

(٢) رواه مسلم (١٢٣) (١٩٤).

وفي لفظٍ: «على ما أَسْلَفْتَ مِنَ الْخَيْرِ»^(١). وهذا مُقْتَضَى قَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «إِنْ رَحِمْتِي سَبَقَتْ غَضَبِي»^(٢). ولولا هذا لَكَانَ الْكَافِرُ إِذَا أَسْلَمَ يُؤَاخَذُ عَلَى عَمَلِهِ السَّيِّئِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُخْلَدُ فِي النَّارِ، وَلَا يُحَاسَبُ عَلَى عَمَلِهِ الصَّالِحِ، لَكِنَّ الرَّحْمَةَ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - سَبَقَتْ الْغَضَبَ.

وَكَذَلِكَ الْمُرْتَدُّ إِذَا رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَيْهِ عَمَلُهُ الصَّالِحُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ [التَّوْبَةُ: ٢١٧] فَاشْتَرَطَ لِحَبُوطِ الْأَعْمَالِ الْمَوْتَ عَلَى الْكُفْرِ، فَإِذَا رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ رَجَعَتْ إِلَيْهِ أَعْمَالُهُ الصَّالِحَةُ.

وَابْنُ حَجَرٍ رحمته الله قَالَ فِي «النَّخْبَةِ»: الصَّحَابِيُّ هُوَ مَنْ اجْتَمَعَ بِالنَّبِيِّ صلوات الله عليه مُؤْمِنًا بِهِ، وَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ، وَلَوْ تَخَلَّلَتْ رِدَّةٌ. اهـ^(٣)؛ يَعْنِي: لَوْ أَنَّ هَذَا الصَّحَابِيَّ ارْتَدَّ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَالصَّحْبَةُ بَاقِيَةٌ، فَإِذَا بَقِيَ عَلَى زِدَّتِهِ بَطَلَتْ الصَّحْبَةُ.
قَوْلُهُ: «أَتَحَنَّنُ بِهَا»؛ أَي: أَتَعَبُّدُ بِهَا.



(١) رواه مسلم (١٢٣) (١٩٥).

(٢) رَوَى الْبَخَارِيُّ (٧٤٢٢)، وَمُسْلِمٌ (٢٧٥١) (١٤) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلوات الله عليه قَالَ: «إِنْ اللَّهُ لَمَا قَضَى الْخَلْقَ كَتَبَ عِنْدَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ إِنْ رَحِمْتِي سَبَقَتْ غَضَبِي». وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ.

(٣) «نَزْهَةُ النَّظَرِ شَرْحُ نَخْبَةِ الْفِكْرِ» (ص ٥١).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٢٥- بَابُ أَجْرِ الْخَادِمِ إِذَا تَصَدَّقَ بِأَمْرِ صَاحِبِهِ غَيْرِ مُفْسِدٍ.

١٤٣٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَصَدَّقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ زَوْجِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ؛ كَانَ لَهَا أَجْرُهَا، وَلَزَوْجُهَا بِمَا كَسَبَ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ»^(١).

هَذَا مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ ﷻ أَنْ اللَّهُ يُثِيبُ ثَلَاثَةً: الْخَازِنَ، وَالْمَرْأَةَ تَتَصَدَّقُ، وَالزَّوْجَ يَكْتَسِبُ، كُلُّ الثَّلَاثَةِ يُؤْجَرُونَ.

وَلَكِنْ هَذَا مَا لَمْ يَمْنَعْهَا الزَّوْجُ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَإِنْ مَنَعَهَا فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَتَصَدَّقَ، وَكَذَلِكَ قَالَ الْفُقَهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: أَوْ تَشْكُ فِي رِضَاهُ فَإِنَّهَا لَا تَتَصَدَّقُ، لَكِنْ إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهَا أَنَّهُ يُحِبُّ الصَّدَقَةَ وَتَصَدَّقَتْ وَإِنْ لَمْ تَسْتَأْذِنْهُ، فَلَهَا أَجْرٌ.

فَالْحَالَاتُ الْآنَ:

الْأُولَى: إِمَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهَا.

وَالثَّانِيَةِ: وَإِمَّا أَنْ يَمْنَعْهَا وَالْحَكْمُ فِي هَذَا وَاضِحٌ، فَإِنْ أَذِنَ لَهَا، قِيلَ لَهَا: تَصَدَّقِي، وَإِنْ مَنَعَهَا فَلَا تَتَصَدَّقُ، حَتَّى لَوْ كَانَ بَقِيَّةَ طَعَامِهِ، وَقَالَتْ: أَخْشَى إِنْ بَقِيَ فَسَدَ، فَإِنَّهَا لَا تَتَصَدَّقُ بِهِ إِنْ كَانَ مَنَعَهَا.

الْحَالُ الثَّلَاثَةُ: أَنْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهَا إِذْنُهُ بِذَلِكَ وَفَرَحُهُ بِهِ فَهِيَ تَتَصَدَّقُ.

الرَّابِعَةُ: أَنْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهَا أَنَّهُ يَكْرَهُ ذَلِكَ وَيَمْنَعُ مِنْهُ فَلَا تَتَصَدَّقُ.

وَالْخَامِسَةُ: أَنْ تَشْكُ وَتَتَرَدَّدَ فَلَا تَتَصَدَّقُ، وَدَوَاءُ ذَلِكَ -أَيِ: الْحَالَةِ الرَّابِعَةِ

وَالْخَامِسَةِ-: أَنْ تَسْتَأْذِنَهُ، فَإِنْ مَنَعَهَا فَلْتُشِرْ عَلَيْهِ بِأَنْ يَأْذَنَ لَهَا، فَإِنْ خَافَ مِنْهَا أَنْ تُبَالِغَ فِي الصَّدَقَةِ، فَلْيَقُلْ: أَذْنُ لَكِي أَنْ تَتَصَدَّقِي بِمَا يُخْشَى فَسَادُهُ فَقَطْ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٤٣٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الْخَازِنُ الْمُسْلِمُ الْأَمِينُ الَّذِي يُنْفَذُ - وَرَبَّاهُ قَالَ: يُعْطِي مَا أُمِرَ بِهِ كَامِلًا مُؤَفَّرًا طَيِّبًا بِهِ نَفْسُهُ فَيَدْفَعُهُ إِلَى الَّذِي أُمِرَ بِهِ لَهُ أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ»^(١).

[الحديث ١٤٣٨ - طرفاه في: ٢٢٦٠، ٢٣١٩].

يَعْنِي: أَنْ لَهُ أَجْرًا مِثْلَ أَجْرِ الْمُتَصَدِّقِ بِهَذِهِ الْأَوْصَافِ الَّتِي ذُكِرَتْ فِي الْحَدِيثِ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٢٦ - بَابُ أَجْرِ الْمَرْأَةِ إِذَا تَصَدَّقَتْ أَوْ أَطْعَمَتْ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا غَيْرَ

مُفْسِدَةٍ.

١٤٣٩ - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ وَالْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، تَعْنِي إِذَا تَصَدَّقَتْ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا.

١٤٤٠ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَطْعَمَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ لَهَا أَجْرُهَا وَلِلْخَازَنِ مِثْلُ ذَلِكَ، لَهُ بِمَا اكْتَسَبَ وَلَهَا بِمَا أَنْفَقَتْ»^(٢).

١٤٤١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ فَلَهَا أَجْرُهَا، وَلِلزَّوْجِ بِمَا اكْتَسَبَ، وَلِلْخَازَنِ مِثْلُ ذَلِكَ»^(٣).

(١) رواه مسلم (١٠٢٣) (٧٩).

(٢) رواه مسلم (١٠٢٤) (٨١).

(٣) رواه مسلم (١٠٢٤) (٨٠).

قوله: «غير مفسدة». يُفهم منه أنها إذا تصدقت مفسدة تريد إفساد مال زوجها فإنها لا تؤجر، ولعل من ذلك أن تكثر الطعام مع قلة الآكلين، مثل أن يقول لها زوجها: إني قد دعوت رجلين فتصنع طعاما يكفي خمسة، فهذا نوع من الإفساد، فإذا تصدقت بالطعام الزائد بعد إعطاء الضيوف فإنها لا تؤجر، وربما يلحقها وزر؛ لأن الواجب على من كان وليا على غيره أن يقتصر على أدنى ما يحصل به المقصود؛ بخلاف الذي يُنفق من ماله فإنه إذا زاد يُقال له: لا تزد، ولكنه ليس كالذي يتصرف في مال غيره.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٢٦- باب قول الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ﴿٦﴾ فَسَنِيَرُهُ لِلْيُسْرَى ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ﴿٩﴾ فَسَنِيَرُهُ لِلْعُسْرَى ﴿١٠﴾﴾ [البقرة: ١٠-١١].

اللهم أعط منفق مال خلفا.

١٤٤٢- حدثنا إسماعيل قال: حدثني أخي، عن سليمان، عن معاوية بن أبي مزر، عن أبي عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «ما من يوم يُصبح العباد فيه إلا ملكان ينزلان، فيقول أحدهما: اللهم أعط منفقا خلفا، ويقول الآخر: اللهم أعط ممسكا تلفا»^(١).

قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ﴿٦﴾ فَسَنِيَرُهُ لِلْيُسْرَى ﴿٧﴾. حين يسر اليسرى، تسهل عليه العبادات، والصدقات، وغير ذلك مما يتقرب به إلى الله ﷻ.

وعكسه: ﴿وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ﴿٩﴾ فَسَنِيَرُهُ لِلْعُسْرَى ﴿١٠﴾. والعياذ بالله، فيعسر عليه فعل الخير، وتعسر عليه الصدقة، قال رحمه الله: ﴿وَمَا يَغْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّى﴾؛ يعني: إذا بخل بالمال وكثر المال عنده، فإذا يغنيه إذا هلك.

وفي الحديث الذي ساقه المؤلف رَحِمَهُ اللهُ دليلاً على ثبوت الملائكة وأنهم لهم حركات، ونزولٌ وصعودٌ، وقد ذكرَ اللهُ في القرآنِ أنهم: ﴿أُولُو أَجْنَحَةٍ﴾ [طه: ٦١]. فَضَّلَ مَنْ قال: إنهم عبارة عن قوى الخير أو قوى الشرِّ، فالشياطينُ يَقُولُ: هم قوى الشرِّ، والملائكةُ يَقُولُ: هم قوى الخير، ولا يُثَبِّتُ لهم وجوداً.

فهذا لا شك أنه على خطرٍ عظيمٍ، ولولا أن الإنسانَ يَعْتَذِرُ وَيَقُولُ: هذا متأولٌ ضلَّ الطريقَ لكان يُحَكَّمُ بكفره.

فإذا قال قائلٌ: هل هذه الدعوة التي يدعوها الملكان تُسْتَجَابُ أو لا؟
الجوابُ: فالظاهرُ أنها تُسْتَجَابُ؛ لأن الله تعالى لم يأمرْ هذينِ الملكينِ أن يدعُوا بهذا الدعاءِ إلا من أجل أن يُسْتَجَابَ لهما.

فإذا قال قائلٌ: نَجِدُ بعضَ المنفقينَ لا يجدون خلفاً؟
الجوابُ: قلنا: الخلفُ ليس هو المال الذي يأتيه، بل البركةُ في المالِ الباقي، واطمئنانُ القلبِ، ورضاهُ بالعيشِ ولو قَلَّ، فكلُّ هذا من الخلفِ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٢٨- بَابُ مَثَلِ الْمُتَصَدِّقِ وَالْبَخِيلِ

١٤٤٣- حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَثَلُ الْبَخِيلِ وَالْمُتَصَدِّقِ كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جُبَّتَانِ مِنْ حَدِيدٍ».

وَحَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنِي، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَثَلُ الْبَخِيلِ وَالْمُنْفِقِ كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جُبَّتَانِ مِنْ حَدِيدٍ مِنْ تُدْيِهِمَا إِلَى تَرَاقِيهِمَا، فَأَمَّا الْمُنْفِقُ فَلَا يُنْفِقُ إِلَّا سَبَعَتْ أَوْ وَفَرَتْ عَلَى جِلْدِهِ حَتَّى تُخْفِيَ بَنَانَهُ وَتَعْفُو أَثَرَهُ، وَأَمَّا الْبَخِيلُ فَلَا يُرِيدُ أَنْ يُنْفِقَ شَيْئًا إِلَّا لَزِقَتْ كُلُّ حَلَقَةٍ مَكَانَهَا، فَهُوَ يُوسَّعُهَا وَلَا تَتَّسِعُ»^(١).

[الْحَدِيثُ ١٤٤٣- أَطْرَافُهُ فِي: ١٤٤٤، ٢٩١٧، ٥٢٩٩، ٥٧٩٧].

تَابَعَهُ الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ فِي الْجُبَّتَيْنِ^(٢).

وَقَالَ حَنْظَلَةُ: عَنْ طَاوُسٍ: جُبَّتَانِ^(٣).

وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرٌ، عَنْ ابْنِ هُرْمُزٍ، سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: جُبَّتَانِ^(٤).

(١) رواه مسلم (١٠٢١) (٧٥).

(٢) متابعة الحسن هذه أسندها البخاري رحمه الله في اللباس (٥٧٩٧) من طريق أبي عامر العقدي، عنه.

«تغليق التعليق» (١٢ / ٣).

(٣) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٣ / ٣٠٥)، وقد وصله الإسماعيلي من طريق

إسحاق الأزرق عن حنظلة. «فتح الباري» (٣ / ٣٠٧).

(٤) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٣ / ٣٠٥)، قال الحافظ في «الفتح» (٣ / ٣٠٧):

ولم تقع لي رواية الليث موصولة إلى الآن، وقد رأيته عنه بإسناد آخر أخرجه ابن حبان، من طريق عيسى بن حماد، عن الليث، عن بن عجلان، عن أبي الزناد بسنده.

هذا المثل واضح، فالإنسان الكريم الذي يُنفقُ تتوسّعُ الجبةُ عليه، وتُسْتَرُّ جميعُ بدنه، فهو إذا أنفقَ أخلفَ الله عليه وزادَه من فضله. وأما البخيلُ فإن الحِلَقَ تنضمُّ عليه، وتتقلّصُ حتى يبقى وكأنه لا مالَ له.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٢٩- بَابُ صَدَقَةِ الْكَسْبِ وَالتَّجَارَةِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا

مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [٢٦٧:٤٤] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ [٢٦٧:٤٥].

أشار المؤلف رحمه الله في هذا الباب إلى زكاة العُروضِ ولم يذكُر فيها حديثاً؛ لأنه لا يُوجَدُ حديثٌ على شرطِ الصحيح في وجوبِ زكاة العُروضِ، ولكن لا شك أن زكاة العُروضِ واجبةٌ لدخولها في عمومِ قولِ النبي ﷺ لمعاذٍ: «أَعْلِمُهُمْ بِأَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ فترُدُّ على فقرائهم»^(١)؛ ولقولِ النبي ﷺ: «ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة»^(٢)، والعجيبُ أن هذا الحديث استدلَّ به مَنْ لا يرونَ وجوبَ زكاة العُروضِ، ومن يرونَ وجوبَ زكاة العُروضِ.

والأسعدُ بالدليل مَنْ قالوا إنه يدلُّ على وجوبِ زكاة العُروضِ؛ لقوله: «في عبده»؛ أي: عبده الذي اختصَّه لنفسه، «ولا فرسه»؛ أي: فرسه الذي اختصَّه لنفسه، أما عروضُ التجارة فالإنسانُ يكونُ عندهَ عبيدٌ للتجارة لم يختصَّهم لنفسه، إنما أرادَ الربحَ من ورائهم، فيشتري العبدَ في الصباح ويبيعه في المساء؛ لأنه أفاده ربحاً، وكذلك الفرسُ، ولو كان لا زكاة في العبدِ مطلقاً وفي الفرسِ مطلقاً، لم يسعُ أن يُضيفه إلى نفسه؛ أي: نفسِ المالك، ويقول: «في عبده»، ولقال: ليس على المسلم في عبده ولا فرسٍ صدقة، فهذا الحديث دليلٌ على وجوبِ زكاة العُروضِ؛ لأن صاحبها لا يريدُها لنفسه وإنما يريدُها للكسبِ.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) رواه البخاري (١٤٦٣، ١٤٦٤)، ومسلم (٩٨٢) (٨).

ثم قال البخاري رحمه الله:

٣٠- بَابُ «عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَعْمَلْ بِالْمَعْرُوفِ».

١٤٤٥- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ»، فَقَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ؟ قَالَ: «يَعْمَلُ بِيَدِهِ فَيَنْفَعُ نَفْسَهُ وَيَتَصَدَّقُ»، قَالُوا: فَإِنْ لَمْ يَجِدْ؟ قَالَ: «يُعِينُ ذَا الْحَاجَةِ الْمَلْهُوفَ». قَالُوا: فَإِنْ لَمْ يَجِدْ؟ قَالَ: «فَلْيَعْمَلْ بِالْمَعْرُوفِ، وَلْيُمْسِكْ عَنِ الشَّرِّ، فَإِنَّهَا لَهُ صَدَقَةٌ»^(١).

[الحديث ١٤٤٥- طرفه في: ٦٠٢٢].



ثم قال البخاري رحمه الله:

٣١- بَابُ قَدْرُ كَمْ يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ وَالصَّدَقَةِ، وَمَنْ أُعْطِيَ شَاءَ.

١٤٤٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا أَبُو شَهَابٍ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: بُعِثَ إِلَى نُسَيْبَةَ الْأَنْصَارِيَّةِ بِشَاءٍ، فَأُرْسِلَتْ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِنْهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟» فَقُلْتُ: لَا، إِلَّا مَا أُرْسِلْتُ بِهِ نُسَيْبَةُ مِنْ تِلْكَ الشَّاءِ، فَقَالَ: «هَاتِي، فَقَدْ بَلَغَتْ مَحِلَّهَا»^(١).

[الحديث ١٤٤٦ طرفاه في: ١٤٩٤، ٢٥٧٩].

﴿قَوْلُهُ: «قَدْ بَلَغَتْ مَحِلَّهَا»﴾. الظاهر أن معناها: أنها أجزأت، وملكته نُسَيْبَةُ، ثم تَحَوَّلَتْ بِالْهَدِيَّةِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَوَافَقَتْ قِصَّةَ بَرِيرَةَ.
قال الحافظ:

﴿قَوْلُهُ: «هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟» أَي: مِنَ الطَّعَامِ، وَقَوْلُهُ: «نُسَيْبَةُ»﴾. بالنون والمهملة والموحدة مُصَغَّرُ اسْمِ أُمِّ عَطِيَّةَ.

(١) رواه مسلم (١٠٠٨) (٥٥).

(٢) رواه مسلم (١٠٧٦) (١٧٤).

❦ قوله: «مِنَ الشَّاةِ الَّتِي بَعَثَتْ». بفتح المثناة؛ أي: بَعَثَتْ بها.
❦ قوله: «بَلَغَتْ مَحَلَّهَا»؛ أي: أنها لما تَصَرَّفَتْ فيها بالهدية لصحة ملكها لها،
انتَقَلَتْ عن حكم الصدقة، فَحَلَّتْ مَحَلَّ الهدية، وكانت تَحِلُّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بخلاف
الصدقة كما سَيَأْتِي في الهبة. وهذا تقرير ابن بطالٍ بعد أن صَبَطَ «مَحَلَّهَا» بفتح الحاء،
وضَبَطَهُ بَعْضُهُمْ بكسرِها مِنَ الحُلُولِ؛ أي: بَلَغَتْ مُسْتَقَرَّهَا، والأوَّلُ أوَّلَى، وعليه عَوَّلَ
البخاريُّ في الترجمة، وهذا نَظِيرُ قصةِ بَريرةَ، كما سَيَأْتِي بسطه في كتابِ الهبة. اهـ^(١)
قال العينيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

❦ قوله: «فَقَدْ بَلَغَتْ مَحَلَّهَا» بكسرِ الحاء؛ أي: موضعَ الحُلُولِ والاستقرار؛ يَعْنِي: أَنَّهُ
قد حَصَلَ المقصودُ منها مِن ثَوَابِ التَّصَدُّقِ، ثم صارت مِلْكًا لِمَنْ وَصَلَتْ إِلَيْهِ.
قال بنُ الجوزيِّ: هذا مِثْلُ قَوْلِهِ ﷺ فِي بَرِيرَةَ: «هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ وَهُوَ لَنَا هَدِيَّةٌ». اهـ^(٢)
ذلك لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يَحِلُّ لَهُ صَدَقَةُ التَّطَوُّعِ وَلَا الزَّكَاةُ، وَتَحِلُّ لَهُ الْهَدِيَّةُ، أَمَّا أَلُ
النَّبِيِّ ﷺ فَلَا تَحِلُّ لَهُمُ الزَّكَاةُ، وَتَحِلُّ لَهُمُ الصَّدَقَةُ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ.
وَقِيلَ: لَا تَحِلُّ لَهُمْ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَجَلٌ وَأَعْظَمُ مِنْ أَنْ يَتَلَقَّى صَدَقَاتِ
النَّاسِ، أَمَّا الْهَدِيَّةُ فَتَكُونُ لِلْإِكْرَامِ وَالتَّوَدُّدِ، ثُمَّ إِنْ الْمُتَصَدِّقُ يَحْسُ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ أَعْلَى
مِنَ الْمُتَصَدِّقِ عَلَيْهِ، أَمَّا الْمُهْدَى فَبِالْعَكْسِ.
وَأَمَّا الزَّكَاةُ؛ فَلَأَنَّهَا أَوْسَاخُ النَّاسِ كَمَا بَيَّنَّ النَّبِيُّ ﷺ.^(٣)



(١) «فتح الباري» (٣/ ٣٥٦، ٣٥٧).

(٢) «عمدة القاري» (٨/ ٣١٣).

(٣) تقدم تخريجه.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٣٢- بابُ زكاةِ الورقِ

١٤٤٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخَدْرِيَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ فِيهَا دُونُ خُمْسٍ ذَوْدٌ صَدَقَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَلَيْسَ فِيهَا دُونُ خُمْسٍ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيهَا دُونُ خُمْسَةٍ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ».

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ سَمْعٍ أَبَاهُ عَنْ سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ بهذا^(١).

الْوَرَقُ: هُوَ الْفِضَّةُ سِوَاءُ كَانَ مَضْرُوبًا أَوْ غَيْرَ مَضْرُوبٍ، وَقِيلَ: إِنَّ الْوَرَقَ هُوَ الْفِضَّةُ الْمَضْرُوبَةُ، وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ، وَمَعْنَى الْمَضْرُوبَةِ الَّتِي جُعِلَتْ دِرَاهِمٌ، أَي: نَقْدًا، وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ أَنَّ الْوَرَقَ هُوَ الْفِضَّةُ سِوَاءُ كَانَ مَضْرُوبًا أَوْ غَيْرَ مَضْرُوبٍ. وقوله: «لَيْسَ فِيهَا دُونُ خُمْسٍ أَوَاقٍ».

إِذَا قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا قَالَ: خُمْسٍ أَوَاقٍ؟ وَهَلِ الدِّرَاهِمُ تُوزَنُ؟ فَالْجَوَابُ: فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ اسْتِعْمَالُهَا عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحْيَانًا بِالْوِزْنِ، وَأَحْيَانًا بِالْعَدِّ، فَأَمَّا الْوِزْنُ فَكَمَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «لَيْسَ فِيهَا دُونُ خُمْسٍ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ». وَأَمَّا بِالْعَدِّ فَفِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الطَّوِيلِ الْمَشْهُورِ: «وَفِي الْوَرَقِ فِي كُلِّ مِائَةِ دِرْهَمٍ صَدَقَةٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا تِسْعُونَ وَمِائَةٌ فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا»^(٢). فَهَذَا اعْتَبَرَ الْعَدَّ، فَصَارَ النَّاسُ يَسْتَعْمِلُونَ النِّقْدَ مِنَ الْفِضَّةِ عَلَى وَجْهَيْنِ: بِالْوِزْنِ، وَالثَّانِي: بِالْعَدِّ، ثُمَّ إِنَّهَا بَعْدَ ذَلِكَ تَطَوَّرَتْ، وَصَارَ الِاسْتِعْمَالُ فِيهَا بِالْعَدِّ فَقَطْ، وَجُعِلَ وَزْنُ الدِّرْهَمِ وَزَنًا وَاحِدًا لَا يَخْتَلِفُ.

(١) رواه مسلم (٩٧٩) (١).

(٢) سيأتي تخريجه إن شاء الله.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٣٣- بَابُ الْعَرَضِ فِي الزَّكَاةِ

وقال طاوس: قال معاذ رضي الله عنه لأهل اليمن: اتوني بعرض ثياب خميص أو ليس في الصدقة مكان الشعير والذرة، أهون عليكم وخير لأصحاب النبي ﷺ بالمدينة ^(١). وقال النبي ﷺ: «وَأَمَّا خَالِدٌ فَقَدْ اخْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ وَأَعْتَدَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» ^(٢). وقال النبي ﷺ: «تَصَدَّقْ وَلَوْ مِنْ حُلِيِّكَ». فلم يستثن صدقة الفرض من غيرها، فجعلت المرأة تلقى خرصها وسخابها، ولم يخص الذهب والفضة من العروض. مراد البخاري رحمه الله من هذا التبويب، أن يقول: هل يجوز إخراج العرض في الزكاة بدل المنصوص عليه، فمثلاً: إذا وجبت شاة فهل يجوز أن يخرج بدلاً منها ثياباً أو طعاماً أو ما أشبه ذلك؟

الجواب: أن هذه المسألة فيها خلاف بين أهل العلم، فمنهم من قال: إنه يجب أن يخرج زكاة كل مال منه؛ أي: من نوعه، فيخرج زكاة البربر، وزكاة الشعير شعيراً، وزكاة الغنم شاة، وزكاة الإبل بعيراً وهكذا.

(١) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٣/ ٣١١)، قال الحافظ رحمه الله: هذا التعليق صحيح الإسناد إلى طاوس، لكن طاوس لم يسمع من معاذ فهو منقطع فلا يغتر بقول من قال: ذكره البخاري بالتعليق الجازم فهو صحيح عنده؛ لأن ذلك لا يفيد إلا الصحة إلى من علق عنه، وأما باقي الإسناد فلا، إلا أن إيراده له في معرض الاحتجاج به يقتضي قوته عنده، وكأنه عضده عنده الأحاديث التي ذكرها في الباب.

وقد رويناه أثر طاوس المذكور في كتاب «الخراج» ليحيى بن آدم، من رواية ابن عيينة، عن إبراهيم بن ميسرة، وعمر بن دينار فرقهما كلاهما عن طاوس. اهـ. انظر: «فتح الباري» (٣/ ٣١٢)، «تغليق التعليق» (٣/ ١٢، ١٣).

(٢) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٣/ ٣١١)، وقد أسنده بعد عدة أبواب من حديث أبي هريرة رضي الله عنه برقم (١٤٦٨). انظر: «تغليق التعليق» (٣/ ١٣، ١٤).

(٣) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٣/ ٣١٢)، وقد أسنده في العيدين من حديث ابن عباس رضي الله عنه برقم (٩٦٤)، وأسنده في الزكاة برقم (١٤٦٢) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه. انظر: «تغليق التعليق» (٣/ ١٤).

ومنهم مَنْ يَرَى جَوَازَ إخراجِ القيمةِ إذا كان هذا أنفعَ للفقراءِ، وأيسرَ لصاحبِ المالِ، وهذا القولُ هو الراجحُ؛ أنه يَجُوزُ إخراجُ القيمةِ إذا كانت أنفعَ للفقيرِ، وأيسرَ على الغنيِّ ^(١).

فإن قال قائلٌ: لماذا لا نَقِيسُ زكاةَ الفطرِ على زكاةِ المالِ في إخراجِها ما لا إذا كان ذلك أنفعَ للفقيرِ؟

فالجوابُ: أننا لا نَقِيسُها؛ لأنه لا قياسَ في العباداتِ؛ ولأن النبي ﷺ ذكرَ أصنافَ الزكاةِ ^(٢) وهي مختلفَةُ القيمةِ، ولو كان المعبرُ القيمةَ لقال مثلاً: صاعاً مِنْ بُرٍّ، أو ما يُعَادِلُهُ مِنَ الأصنافِ الأخرى، وقد ذكرنا في كتابنا «مجالسُ رمضان» تعليقاتٍ أخرى تدلُّ على أنه لا يُمكنُ القياسُ ^(٣).

وقال معاذٌ لأهل اليمنِ: اتقوني بعَرَضٍ ثيابٍ خميصٍ أو لبيسٍ للصدقةِ مكانَ الشعيرِ والذرةِ، وعَلَّلَ ذلك أنه أهونُ عليهم، وخيرٌ لأصحابِ النبي ﷺ. وشيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ اللهُ يَحْتَجُّ بِأثرِ معاذٍ هذا على جوازِ إخراجِ القيمةِ، وعلى جوازِ نقلِ الزكاةِ إلى غيرِ بلدِ المالِ ^(٤).

ثم قال: «وقال النبي ﷺ: «وأما خالدٌ فقد احتَبَسَ أذْرَاعَهُ وأَعْتَدَهُ في سبيلِ الله»؛ وذلك أَنَّ النبي ﷺ بَعَثَ على الصدقةِ، فلمَّا رَجَعَ العمالُ، قالوا: يا رسولَ الله منعَ عبدُ الله بنُ جميلٍ، والعباسُ بنُ عبدِ المطلبِ، وخالدُ بنُ الوليدِ ^(٥)، فدافَعَ النبي ﷺ عن مَنْ يَسْتَحِقُّ المدافعةَ، ولَمْ يَنْ يَسْتَحِقُّ الملامةَ، وتَحَمَّلَ عن الثالثِ.

(١) انظر: «المغني» (٤/ ٢١٧-٢١٩)، و«موسوعة فقهِ الإمام أحمد» (٧/ ١٧، ١٨).

وقال شيخُ الإسلامِ في «الاختيارات» (ص ١٥٣): ويجوزُ إخراجُ القيمةِ في الزكاةِ للعدولِ إلى الحاجةِ والمصلحةِ.

(٢) رواه البخاري (١٥٠٧)، ومسلم (٩٨٤) (١٢)، من حديثِ ابنِ عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

(٣) «مجالسُ شهرِ رمضان» (ص ٢٠٩، ٢١٠)، وانظر كتابنا: «مجموعة رسائل في الصيام والتراويح» (ص ١٨٥-١٩٢).

(٤) «مجموع الفتاوى» (٢٥/ ٨٣) وانظر «الاختيارات» (ص ١٥٣).

(٥) رواه البخاري (١٤٦٨)، ومسلم (٩٨٣) (١١).

فقال في عبد الله بن جميل: «ما يُنْقِمُ ابنُ جميلٍ إلا أن كان فقيراً فأغناه الله» وهذا يُقْتَضِي الذم؛ أي: أنه لَمَّا أغناه الله كان عليه أن يُزَكِّي، ولكنه لم يُزَكِّ.

وقال في العباس: «هي عليٌّ ومثلها».

وقد اختلف في قوله: «هي عليٌّ ومثلها». ف قيل: إن النبي ﷺ تَعَجَّلَ منه، زكاة السنة المقبلة، وزكاة السنة الحاضرة، فكانت زكاتين؛ يعني: أنه قبَضَ منه زكاة سنتين؛ حاضرةً ومستقبلَةً.

وقيل: المعنى: أن النبي ﷺ تَضَمَّنَ الزكاة عن عمِّه، ولكنه ضاعفها لاحتمال أن عمِّه إنما منَعها لقربه من رسولِ الله ﷺ^(١).

ومعلوم أن القرب من الولاية لا يُقْتَضِي أن يَمْنَعَ الأقارب ما يكون مطلوباً من الناس، ولهذا كان عمرُ رضي الله عنه إذا نهى الناس عن شيء جَمَعَ أهلَه، وقال لهم: إني نَهَيْتُ عن كذا وكذا، وإن الناس يَنْظُرُونَ إليكم نَظَرَ الطيرِ إلى اللحم، فإن وَقَعْتُمْ وَقَعُوا، وإن هُبْتُمْ هَابُوا، وإني لا أوتى برجل فعل هذا إلا أضعفت عليه العقوبة^(٢).

فرضي الله عنه وأنت إذا رأيت هذا، ورأيت حال الناس اليوم - إلا من رَحِمَ ربي - إذا أتاهم من أخطأ من أقاربهم، أسقطوا العقوبة عنه في غالبِ الحكام، ولهذا حذَّر النبي ﷺ من هذا وقال: «إِنَّا أَهْلُكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ»^(٣). وهذا القول في معنى قوله ﷺ: «عليٌّ ومثلها»، أصحُّ من القولِ بأنه تَعَجَّلَ الزكاة.

أمَّا خالدٌ رضي الله عنه فدافع عنه الرسول ﷺ، وقال: «أَمَّا خَالِدٌ فَإِنَّكُمْ تَظْلُمُونَ خَالِدًا». وتأمل هذه العبارة، لم يَقُلْ فَإِنَّكُمْ تَظْلُمُونَهُ بل أَظْهَرَ اسْمَهُ في موضع الإضمارِ تنويهاً بهذا الاسم «فقد احتبس أدْرَعَهُ واعتدَّه في سبيلِ الله».

(١) انظر: «فتح الباري» (٣/ ٣٣٣، ٣٣٤).

(٢) رواه عبد الرزاق في «مصنفه» (١١/ ٣٤٣)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٦/ ١٩٩).

(٣) رواه البخاري (٦٧٨٨)، ومسلم (١٦٨٨) (٨).

وظاهرُ صنيعِ البخاريَّ رَحِمَهُ اللهُ أَنْ هَذِهِ الْأُدْرَاعُ وَالْأَعْتَادُ مِنَ الزَّكَاةِ، فَكَأَنَّهُ رَحِمَهُ اللهُ اشْتَرَى بِالزَّكَاةِ أَدْرَاعًا وَأَعْتَادًا لِلْحَرْبِ وَجَعَلَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

وَلَكِنْ لِلْحَدِيثِ مَعْنَى آخَرُ، وَهُوَ أَنَّ خَالِدًا رَحِمَهُ اللهُ احْتَبَسَ؛ أَي: وَقَفَ أَدْرَاعَهُ وَأَعْتَادَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالَّذِي يَتَبَرَّعُ وَيَتَطَوَّعُ بِالْمَالِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَمْنَعَ الْوَاجِبَ وَهَذَا وَجْهٌ قَوِيٌّ، وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ مُحْتَمَلٌ.

ثُمَّ اسْتَدَلَّ بِدَلِيلٍ آخَرَ، وَهُوَ قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «تَصَدَّقْنَ وَلَوْ مِنْ حُلْيَكُنَّ». قَالَ: فَلَمْ يَسْتَشِنْ صَدَقَةَ الْفَرَضِ؛ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ تُطْلَقُ عَلَى الْفَرِيضَةِ وَالنَّافِلَةِ، فَمِنْ إِطْلَاقِهَا عَلَى الْفَرِيضَةِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾ [التَّوْبَةُ: ٦٠]. وَهَذِهِ هِيَ الزَّكَاةُ، وَلَكِنْ يُقَالُ: إِنَّ ظَاهِرَ الْحَالِ أَنَّهُ أَمَرُهُنَّ بِالصَّدَقَةِ؛ أَي: صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «فَإِنِّي رَأَيْتُكُنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ».^(١) فَلَمْ يُعَلِّلْ ذَلِكَ بِمَنْعِ الزَّكَاةِ وَلَكِنْ بِأَمْرِ آخَرَ، فَظَاهِرُ السِّيَاقِ وَالْحَالِ: أَنَّ الْمُرَادَ بِالصَّدَقَةِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، هِيَ صَدَقَةُ التَّطَوُّعِ.

ثُمَّ قَالَ: «وَلَمْ يَخْصَّ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ مِنَ الْعُرُوضِ»؛ يَعْنِي: أَنَّ النَّبِيَّ رَحِمَهُ اللهُ لَمْ يَقُلْ لَا تُخْرِجِ الزَّكَاةَ إِلَّا مِنَ الْخُرُوصِ وَشَبَّهَهَا دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الطَّعَامِ وَنَحْوِهِ، وَسَبَقَ لَنَا أَنْ الْقَوْلَ الرَّاجِحَ جَوَازُ إِخْرَاجِ الْقِيَمَةِ فِي الزَّكَاةِ، بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ مَصْلَحَةٌ لِلْفَقِيرِ، وَيَسَّرُ عَلَى الْمَالِكِ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٤٤٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ، أَنَّ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ رَسُولَهُ ﷺ: «وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتُ مَخَاضٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ، وَعِنْدَهُ بِنْتُ لَبُونٍ فَإِنَّا تَقْبِلُ مِنْهُ، وَيُعْطِيهِ الْمَصَدَّقُ عَشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ بِنْتُ مَخَاضٍ عَلَى وَجْهِهَا، وَعِنْدَهُ ابْنُ لَبُونٍ؛ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ مِنْهُ وَلَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ».

[الحدِيث ١٤٤٨ - أَطْرَافُهُ فِي: ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥،

٢٤٨٧، ٣١٠٦، ٥٨٧٨، ٦٩٥٥].

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَوْلُهُ: «عَشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ» فَالدِّرَاهِمُ بِالنِّسْبَةِ لِلْغَنَمِ قِيَمَةٌ.

﴿قَوْلُهُ: «وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتُ مَخَاضٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ وَعِنْدَهُ بِنْتُ لَبُونٍ» وَبِنْتُ اللَّبُونِ أَعْلَى سَنًا؛ لِأَنَّ بِنْتَ الْمَخَاضِ هِيَ مَا تَمَّ لَهَا سَنَةٌ، وَهِيَ الَّتِي حَمَلَتْ أُمُّهَا مِنْ بَعْدِهَا، وَبِنْتُ اللَّبُونِ مَا تَمَّ لَهَا سَنَتَانِ؛ لِأَنَّ أُمَّهَا وَضَعَتْ وَصَارَتْ ذَاتَ لَبْنٍ. ﴿قَالَ: «فَإِنَّا تَقْبِلُ مِنْهُ وَيُعْطِيهِ الْمَصَدَّقُ عَشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ» لِأَنَّهُ أَخَذَ مِنْهُ سَنًا أَعْلَى فَجَبَرَ ذَلِكَ بِأَنْ يُعْطِيَهُ الْمَصَدَّقُ؛ يَعْنِي: الْعَامِلُ الَّذِي بَعَثَتْهُ الدَّوْلَةُ وَعَشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ.

﴿وَقَوْلُهُ: «أَوْ». هُنَا لِلتَّخْيِيرِ، وَالْمَخِيرُ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ هُوَ الدَّفَاعُ فَإِذَا رَأَى الْمَصَدَّقُ أَنَّ يَدْفَعُ عَشْرِينَ دِرْهَمًا دَفَعَهَا، وَإِذَا رَأَى أَنَّ يَدْفَعُ شَاتَيْنِ دَفَعَهَا وَلَا بَدَأَ أَنَّهُ سَيَخْتَارُ الْأَيْسَرَ، فَقَدْ يَكُونُ فِي هَذَا الْمَكَانِ لَيْسَ عِنْدَهُ عَشْرُونَ دِرْهَمًا لَكِنَّ الْغَنَمَ عِنْدَهُ مَوْجُودَةٌ، وَقَدْ تَكُونُ الْغَنَمُ أَيْضًا رَخِيصَةً فَيَدْفَعُ الْغَنَمَ بِدَلِّ الْعَشْرِينَ دِرْهَمًا. ﴿قَوْلُهُ: «فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ بِنْتُ مَخَاضٍ عَلَى وَجْهِهَا وَعِنْدَهُ ابْنُ لَبُونٍ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ مِنْهُ وَلَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ».

بنتُ المخاضِ أنثى والأُنثى تكونُ أغلى من الذكرِ، وابنُ اللبونِ ذكرٌ، فهو أقلُّ من الأُنثى لكنَّ يَجْبِرُهُ زيادةُ السنِّ.



ثم قال البخاريُّ رحمَهُ اللهُ تَعَالَى:

١٤٤٩ - حَدَّثَنَا مُؤَمَّلٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَّاحٍ، أَنَّهُ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَصَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ فَرَأَى أَنَّهُ لَمْ يُسْمِعِ النِّسَاءَ، فَأَتَاهُنَّ وَمَعَهُ بِلَالٌ نَاشِرُ ثَوْبِهِ فَوَعِظَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ أَنْ يَتَصَدَّقْنَ، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقِي، وَأَشَارَ أَيُّوبُ إِلَى أُذُنِهِ وَإِلَى حَلْقِهِ ^(١).

يَعْنِي: تُلْقِي الْخُرُصَ وَالْقِلَادَةَ.

فِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النِّسَاءَ بَعِيدَاتٌ عَنِ الرِّجَالِ لَمْ يَسْمَعْنَ صَوْتَ النَّبِيِّ ﷺ كَامِلًا، وَلِهَذَا نَزَلَ إِلَيْهِنَّ وَقَصَدَهُنَّ، مَعَ أَنَّ هَذَا مَصْلَى الْعِيدِ، وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ النِّسَاءَ أَنْ تَخْرُجَ ^(٢). وَلَيْسَ هُنَاكَ صَلَاةٌ تُؤْمَرُ الْمَرْأَةُ أَنْ تَخْرُجَ إِلَيْهَا إِلَّا صَلَاةُ الْعِيدِ، وَالْبَاقِي عَلَى سَبِيلِ الْإِبَاحَةِ.

وَلِهَذَا أَمْثَلُهُ مِنْهَا: أَنَّ النِّسَاءَ أَتَيْنَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقُلْنَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ الرِّجَالُ أَخَذُواكَ عَنَا أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا فَاجْعَلْ لَنَا يَوْمًا تَأْتِي إِلَيْنَا، وَتَعِظُنَا، فَوَاعِدُهُنَّ، وَآتَى إِلَيْهِنَّ ^(٣). وَلَمْ يَقُلْ: احْضُرْنَ مَعَ الرِّجَالِ، مَعَ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلنِّسَاءِ أَنْ يَحْضُرْنَ مَعَ الرِّجَالِ فِي الْمَوَاعِظِ وَالِدُرُوسِ، لَكِنَّ كُلَّ هَذَا إِبْعَادًا لِلنِّسَاءِ عَنِ الرِّجَالِ.



(١) رواه مسلم (٨٨٤) (١٣).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٣٤- بَابُ لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ

وَيُذَكَّرُ عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلُهُ ^(١).

١٤٥٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ،

أَنْ أُنْسَا رحمته الله حَدَّثَهُ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رحمته الله كَتَبَ لَهُ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ».

قال أهل العلم: هذا في الهاشمية خاصة؛ لأنه في غير الهاشمية ليس له تأثير.

وقوله: «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ... خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ». مثاله: رجلٌ عنده أربعون شاةً،

وآخرٌ عنده أربعون شاةً، فاتفقا على أَنْ يَجْمَعَا الْأَرْبَعِينَ إِلَى الْأَرْبَعِينَ فَتَكُونَ ثَمَانِينَ، فَإِذَا

جاءَ الْمُتَصَدِّقُ وَجَدَ أَنْ الْغَنَمَ ثَمَانُونَ فَيَجِبُ فِيهَا شَاةٌ وَاحِدَةٌ، وَلَوْ تَفَرَّقَتْ لَوَجَبَ فِي

كُلِّ أَرْبَعِينَ شَاةً، فَقَالُوا: نَجْمَعُهَا لَتَكُونَ الزَّكَاةُ شَاةً وَاحِدَةً عَلَى كُلِّ مَنَا نَصْفُ الْقِيَمَةِ،

وكَذَلِكَ لَوْ انْصَمَّ إِلَيْهَا ثَالِثٌ تَكُونُ مِائَةً وَعِشْرِينَ، لَوْ تَفَرَّقَتْ لَوَجَبَ فِيهَا ثَلَاثُ شِيَاةٍ،

فَلَمَّا اجْتَمَعَتْ صَارَتْ شَاةً وَاحِدَةً وَكُلُّ وَاحِدٍ عَلَيْهِ ثَلَاثُ شَاةٍ، فَهَذَا جَمْعُ الْمُتَفَرِّقِ.

وأما قوله: «وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ». فمثاله: إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ

عِنْدَهُ أَرْبَعُونَ شَاةً، فَإِنْ فِيهَا شَاةٌ وَاحِدَةٌ، فَإِنْ فَرَّقَهَا وَجَعَلَ إِحْدَاهَا تَرَعَى فِي الْغَرْبِ،

وَالْأُخْرَى تَرَعَى فِي الشَّرْقِ صَارَ فِي كُلِّ جِهَةٍ عِشْرُونَ، لَيْسَ فِيهَا زَكَاةٌ، فَهَذَا فَرَقُهَا لثَلَا

تَجِبَ فِيهَا الزَّكَاةُ.

(١) علقه البخاري رحمه الله بصيغة التمهريض، كما في «الفتح» (٣/ ٣١٤).

قال الحافظ: هو طرف من حديث أخرجه أبو داود، وأحمد، والترمذي، والحاكم، وغيرهم من طريق سفيان بن حسين عن الزهري عنه موصولاً، وسفيان بن حسين ضعيف في الزهري، وقد خالفه من هو أحفظ منه في الزهري. فأخرجه الحاكم من طريق يونس بن يزيد، عن الزهري، وقال: إن فيه تقوية لرواية سفيان بن حسين؛ لأنه قال: عن الزهري قال: أقرأنيها سالم بن عبد الله بن عمر فوعيتها على وجهها فذكر الحديث ولم يقل إن ابن عمر حدثه به. ولهذه العلة لم يجزم به البخاري. اهـ

«فتح الباري» (٣/ ٣١٤)، وانظر: «التعليق» (٣/ ١٤-١٨).

وهذا الحديث: دليلٌ واضحٌ على أن الحِجْلَ على إسقاطِ الواجبِ محرمةٌ، فلا يَجُوزُ للإنسانِ إذا أَوْجَبَ اللهُ عليه شيئاً أن يَلْوِذَ بالحِجْلِ لِيُسْقِطَ الواجبَ، فإن هذا قبيحٌ ومخادعةٌ لله تبارك وتعالى.

أما غيرُ الماشيةِ فلا يُفِيدُ الجمعُ ولا التفريقُ فيه؛ فمثلاً: لو كان الإنسانُ عنده وَسْقَانِ، والآخرُ عنده ثلاثةٌ أَوْسُقٍ، والجميعُ خمسةٌ أَوْسُقٍ، فلا يمكنُ لأيِّ إنسانٍ أن يقولَ: أضُمَّ الثلاثةَ أَوْسُقَ إلى الوسقينِ حتى تَجِبَ الزكاةُ فيه؛ لأنه إذا كان يرغبُ أن يُزَكِّيَ، فليتصدقُ وينتهي الموضوعُ.

ولهذا اختلفَ العلماءُ رَحِمَهُمُ اللهُ في الخلطةِ هل تؤثرُ في غيرِ الماشيةِ، أو لا تؤثرُ؟
الجوابُ: أن الصحيحَ أنها تؤثرُ في الأموالِ الظاهرةِ دونَ الأموالِ الباطنيةِ، والأموالِ الظاهرةِ مثلُ جماعةٍ مشتركين في نخلٍ وشَقْصُ كُلِّ واحدٍ لا يبلغُ النصابَ، والمجموعُ يبلغُ النصابَ، فعلى قولٍ مَنْ يَقُولُ: إن الضمَّ والتفريقَ إنما يَكُونُ في الماشيةِ؛ فليس عليهم زكاةٌ في هذا النخلِ؛ لأن كُلَّ واحدٍ منهم لا يَبْلُغُ نصيبُهُ نصاباً، ولكن ظاهرَ حالِ العَمَّالِ الذين يَبْعَثُهُمُ الرَّسُولُ ﷺ لِلْخَرْصِ أنهم لا يسألون، هل الملكُ لواحدٍ، أو لمتعدٍ؛ ولأنَّ المالَ الظاهرَ يَتَعَلَّقُ به أَطْمَاعُ الفقراءِ، والشركةُ أمرٌ خفيٌّ، فقد يَكُونُ البستانُ مشهوراً أنه لفلانٍ، ومعه مائةُ شريكٍ، ولا يُدرى عنهم شيءٌ فالصوابُ: أن الخلطةَ تؤثرُ في جميعِ الأموالِ الظاهرةِ، وأنه إذا اجتمعَ أناسٌ في حائطٍ ونصيبُ كُلِّ منهما لا يَبْلُغُ النصابَ، والمجموعُ يَبْلُغُ النصابَ فإن الزكاةَ واجبةٌ عليهم.
فإن قال قائلٌ: عندي بناتٌ، ولهنَّ حُلِيٌّ، فهل أجمعُ بَيْنَ هذا الحليِّ وأُخرجُ زكاته، أو لا أجمعُ؟

الجوابُ: نقولُ: في هذا تفصيلٌ: فإن كنتَ قد مَلَكَتْ كُلَّ واحدةٍ ما تلبسُ فلا يَجْمَعُ لِيَزَكِّيَ، إلا إذا بَلَغَ نصيبُ الواحدةِ حَدَّ الزكاةِ فإنه يُزَكِّي، وإذا كنتَ لم تُمَلِّكْهُنَّ هذه الحليَّ والمَلِكُ مِلْكُكَ فلتَجْمَعُ ولتَزَكِّ.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٣٥- بَابُ مَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّمَا يَتَرَا جَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ.

وقال طاووسٌ وعطاءٌ: إِذَا عَلِمَ الْخَلِيطَانِ أُمُورَهُمَا فَلَا يُجْمَعُ مَالُهُمَا^(١).

وقال سفيانٌ: لَا تَجِبُ حَتَّى يَتِمَّ لِهَذَا أَرْبَعُونَ شَاةً، وَلِهَذَا أَرْبَعُونَ شَاةً^(٢).

١٤٥١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ، أَنَّ أَنَسًا

حَدَّثَهُ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّمَا يَتَرَا جَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ».

﴿قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ﴾: «يَتَرَا جَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ»؛ يَعْنِي: حَسَبَ أُمُورِهِمَا، فَمَثَلًا: إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا عِنْدَهُ أَرْبَعُونَ، وَالثَّانِي: عِنْدَهُ ثَمَانُونَ، فَالْجَمِيعُ فِي مَالِهِمَا شَاةً، فَيَجْعَلُ عَلَى صَاحِبِ الْأَرْبَعِينَ ثُلُثَهَا، وَعَلَى صَاحِبِ الثَّمَانِينَ ثُلُثَيْهَا.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ٣١٥):

﴿قَوْلُهُ﴾: «بَابُ مَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّمَا يَتَرَا جَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ» اخْتَلَفَ فِي الْمُرَادِ بِالْخَلِيطِ كَمَا سَيَأْتِي، فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ الشَّرِيكُ، قَالَ: وَلَا يَجِبُ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ فِيمَا يَمْلِكُ إِلَّا مِثْلَ الَّذِي كَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ لَوْ لَمْ يَكُنْ خِلَاطُ، وَتَعَقَّبَهُ ابْنُ جَرِيرٍ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ تَفْرِيقُهَا مِثْلَ جَمْعِهَا فِي الْحَكْمِ لَبَطَلَتْ فَائِدَةُ الْحَدِيثِ، وَإِنَّمَا نَهَى عَنْ أَمْرِ لَوْ فَعَلَهُ كَانَتْ فِيهِ فَائِدَةٌ قَبْلَ النِّهْيِ، وَلَوْ كَانَ كَمَا قَالَ لَمَا كَانَ لَتَرَا جُعِ الْخَلِيطَيْنِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ مَعْنَى.

﴿قَوْلُهُ﴾: «يَتَرَا جَعَانِ» قَالَ الْخَطَّابِيُّ: مَعْنَاهُ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا أَرْبَعُونَ شَاةً مِثْلًا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَشْرُونَ قَدْ عَرَفَ كُلُّ مِنْهُمَا عَيْنَ مَالِهِ فَيَأْخُذُ الْمَصْدُقَ مِنْ أَحَدِهِمَا شَاةً، فَيَرْجِعُ الْمَأْخُودُ مِنْ مَالِهِ عَلَى خَلِيطِهِ بِقِيَمَةِ نِصْفِ شَاةٍ، وَهَذِهِ تُسَمَّى خِلَاطَةَ الْجَوَارِ.

(١) علقهما البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، وقد وصلهما أبو عبيد رحمه الله في كتاب «الأموال» قال: حدثنا حجاج، عن ابن جريج قال: أخبرني عمرو بن دينار، عن طاووس، قال: إذا كان الخليطان يعلمان أموالهما لم يجمع مالههما في الصدقة. قال: فذكرته لعطاء فقال: ما أراه إلا حقًا. «تغليق التعليق» (٣/ ١٩).

(٢) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، قال عبد الرزاق في «مصنفه» (٤/ ٢١): عن الثوري قولنا: لا يجب على الخليطين شيء، إلا أن يتم لهذا أربعين ولهذا أربعين. «التغليق» (٣/ ١٩).

﴿قوله: «وقال طاوسٌ وعطاءٌ... الخ».

هذا التعليق وصله أبو عبيد في كتاب «الأموال» قال: حدثنا حجاج، عن ابن جريج، أخبرني عمرو بن دينار، عن طاوس، قال: إذا كان الخليلان يعلمان أموالهما، لم يُجمع مألها في الصدقة، قال - يعني: ابن جريج - فذكرته لعطاء، فقال: ما أراه إلا حقاً، وهكذا رواه عبد الرزاق، عن ابن جريج، عن شيخه، وقال أيضاً: عن ابن جريج، «قلتُ لعطاء: ناسٌ خلطاءٌ لهم أربعون شاة؟ قال: عليهم شاة. قلتُ: فلو احدى تسعة وثلاثون شاةً ولا خير شاة؟ قال: عليها شاة».

﴿قوله: «وقال سفيان: لا تجب حتى يتم لهذا أربعون شاة، ولهذا أربعون شاة».

قال عبد الرزاق، عن الثوري: «قولنا: لا يجب على الخليطين شيء إلا أن يتم لهذا أربعون ولهذا أربعون» انتهى، وبهذا قال مالك. وقال الشافعي، وأحمد، وأصحاب الحديث: إذا بلغت ماشيتهما النصاب زكياً، والخلطة عندهم: أن يجتمعا في المسرح والمبيت. والحوض والفحل، والشركة أخص منها، وفي «جامع سفيان الثوري»، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر: «ما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بالسوية». قلتُ لعبيد الله: ما يعني بالخليطين؟ قال: إذا كان المراح واحدًا، والراعي واحدًا، والدلو واحدًا. ثم أورد المصنف طرفاً من حديث أنس المذكور وفيه لفظ الترجمة. واختلف في المراد بالخليط، فقال أبو حنيفة: هو الشريك، واعتزض عليه بأن الشريك قد لا يعرف عين ماله، وقد قال: إنهما يتراجعان بينهما بالسوية، ومما يدل على أن الخليط لا يستلزم أن يكون شريكاً، قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَثُرَ بَيْنُ الْخِلَاطِ﴾ [٢٤]. وقد بينه قبل ذلك بقوله: ﴿إِنْ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجَةً وَلِيَّ نَجَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [٢٣]. واعتذر بعضهم عن الحنفية بأنهم لم يبلغهم هذا الحديث، أو رأوا أن الأصل قوله: «ليس فيما دون خمس ذود صدقة». وحكم الخلطة بغير هذا الأصل، فلم يقولوا به. اهـ.

على كل حال: ظاهر قوله: «يتراجعان بينهما بالسوية». أنه إذا كان أحدهما له ثمانون والآخر أربعون فقيمة الشاة بينهما بالسوية، لكن هذا خلاف ما تقتضيه النصوص الكثيرة من وجوب العدل، فيكون معنى «بينهما بالسوية»؛ يعني: كل منهما على قدر ماله وهذا هو المتعين.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٣٦- باب زكاة الإبل

ذكره أبو بكر، وأبو ذر، وأبو هريرة رضي الله عنهم، عن النبي ﷺ^(١).

١٤٥٢- حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا الأوزاعي، قال: حدثني ابن شهاب، عن عطاء بن يزيد، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أن أعرابياً سأل رسول الله ﷺ عن الهجرة، فقال: «ويحك، إن شأنها شديد، فهل لك من إبل تُؤدّي صدقتها؟» قال: نعم، قال: «فاعمل من وراء البحار فإن الله لن يترك من عملك شيئاً»^(٢).

[الحديث ١٤٥٢ - أطرافه في: ٢٦٣٣، ٣٩٢٣، ٦١٦٥].

قد سبق الكلام على هذا الحديث.



(١) علقها البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم.

أما حديث أبي بكر، وأبي هريرة، فأسندهما في الزكاة.

وأما حديث أبي ذر فأسنده في الزكاة برقم (١٦٠)، وفي «النذور» برقم (٦٦٣٨).

انظر: «التعليق» (٣/ ٢٠).

(٢) رواه مسلم (١٨٦٥) (٨٧).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٣٧- بَابُ مَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ بِنْتٍ مُخَاضٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ

١٤٥٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ، أَنَّ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ فَرِيضَةَ الصَّدَقَةِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ رَسُولَهُ ﷺ: «مَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةُ الْجَذَعَةِ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ جَذَعَةٌ وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ فَإِنِهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْحِقَّةُ، وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ إِنْ اسْتَيْسَرَتَا لَهُ، أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ الْحِقَّةُ، وَعِنْدَهُ الْجَذَعَةُ فَإِنِهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْجَذَعَةُ وَيُعْطِيهِ الْمَصْدُوقُ عَشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ إِلَّا بِنْتُ لَبُونٍ فَإِنِهَا تُقْبَلُ مِنْهُ بِنْتُ لَبُونٍ وَيُعْطِي شَاتَيْنِ أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتُ لَبُونٍ وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ فَإِنِهَا تُقْبَلُ مِنْهُ حِقَّةٌ وَيُعْطِيهِ الْمَصْدُوقُ عَشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتُ لَبُونٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ، وَعِنْدَهُ بِنْتُ مُخَاضٍ فَإِنِهَا تُقْبَلُ مِنْهُ بِنْتُ مُخَاضٍ وَيُعْطِي مَعَهَا عَشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ.

خلاصة الحديث: أنه إذا كان الذي عنده أنقص فإنه يوافي عشرين درهماً أو شاتين، وإن كان أزيد فإنه يُعطى عشرين درهماً أو شاتين، وهنا من العدل أنه إذا كان الذي عنده سنه أكبر مما يجب عليه فلا بد أن يردَّ عليه الفرق.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٣٨- بَابُ زَكَاةِ الْغَنَمِ

١٤٥٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُنَى الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ، أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ هَذَا الْكِتَابَ لَهَا وَجَّهَهُ إِلَى الْبَحْرَيْنِ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَالتِّي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا رَسُولُهُ فَمَنْ سُئِلَها مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى وَجْهِهَا فَلْيُعْطِها، وَمَنْ سُئِلَ فَوْقَها فَلَا يُعْطِ: فِي أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ فَمَا دُونَهَا مِنَ الْغَنَمِ مِنْ كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ، فَإِذَا

بلغت خمسا وعشرين إلى خمسٍ وثلاثين ففيها بنتٌ مخاضٍ أنثى، فإذا بلغت ستا وثلاثين إلى خمسٍ وأربعين ففيها بنتٌ لبونٍ أنثى، فإذا بلغت ستا وأربعين إلى ستين ففيها حقةٌ طروقةٌ الجملي، فإذا بلغت واحدةً وستين إلى خمسٍ وسبعين ففيها جذعةٌ، فإذا بلغت - يعني ستا وسبعين - إلى تسعين ففيها بنتا لبونٍ، فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الجملي، فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنتٌ لبونٍ وفي كل خمسين حقةٌ، ومن لم يكن معه إلا أربعٌ من الإبلِ فليس فيها صدقةٌ إلا أن يشاء ربُّها، فإذا بلغت خمسا من الإبلِ ففيها شاةٌ، وفي صدقةِ الغنمِ في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاةٌ، فإذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين شاتان، فإذا زادت على مائتين إلى ثلاثمائة ففيها ثلاثٌ، فإذا زادت على ثلاثمائة ففي كل مائة شاةٌ، فإذا كانت سائمةُ الرجلِ ناقصةً من أربعين شاةً واحدةً فليس فيها صدقةٌ إلا أن يشاء ربُّها، وفي الرقةِ^(١) ربعُ العشرِ، فإن لم تكن إلا تسعين ومائة فليس فيها شيءٌ إلا أن يشاء ربُّها.

﴿قوله: «فَمَنْ سُئِلَهَا فَوْقَهَا»؛ أي: إذا سألَه المصدِّقُ أن يُعْطِيَه أَكْثَرَ مما لَزِمَه فلا يَلْزِمُه. ﴿قوله: «إِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعَشْرِينَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ فِيْهَا بِنْتُ مَخَاضٍ» فالخمسُ فيها شاةٌ، والستُ والسبعُ والثمانُ والتسعُ، أما العشرُ فشاتان، وما بين الفرضين يُسمَّى وقْصًا، ولا وقْصٌ في غيرِ الغنمِ والإبلِ؛ يعني: لا وقْصٌ غيرِ الماشيةِ. ﴿قوله: «في صدقةِ الغنمِ في سائمتها». هذا عطفٌ بيانٍ بإعادةِ حرفِ الجرِّ، والمعنى: أنها لا تجبُ الزكاةُ إلا في السائمةِ، والسائمةُ: هي الراعيةُ التي ترعى الحولَ أو أكثره، ولم يذكرْ هذا في الإبلِ، لكنه جاء في غيرِ روايةِ البخاري أنها أيضًا لا بدُّ أن تكونَ سائمةً^(٢)، وهي التي ترعى الحولَ أو أكثر.

(١) الرقة بكسر الراء وتخفيف القاف: الفضة الخالصة سواء كانت مضروبة أو غير مضروبة. «فتح الباري» (٣/ ٣٢١).

(٢) لعل الشيخ رحمه الله يشير إلى ما رواه: أبو داود (١٥٧٥)، والنسائي (٢٤٤٩)، عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «في كل إبل سائمة من كل أربعين: ابنة لبون، لا

وأما المعلوفة فليس فيها زكاة، فلو كان للإنسان أربعائة شاةٍ يَعْلِفُهَا فليس فيها زكاةٌ إِلَّا إذا كانت عُروَصَ تجارةٍ فَيَزَكِّيها زكاةَ عُروَصٍ.

قوله: «إلا تسعين ومائة»؛ يَعْنِي: أَقَلُّ مِنْ مِائَتَيْنِ، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسِ أَوْاقٍ صَدَقَةً^(١). وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْمَعْتَبَرُ الْوِزْنَ، وَلِهَذَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ هَلِ الْمَعْتَبَرُ الْوِزْنُ أَوِ الْعَدْدُ؟ فَعِنْدَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ الْمَعْتَبَرُ الْعَدْدُ وَأَنَّ الدَّرْهَمَ دَرْهَمٌ سِوَاءَ كَثُرَ مَا فِيهِ مِنَ الْفُضَّةِ أَوْ لَا^(٢).

فَعَلَى رَأْيِ الشَّيْخِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ يَكُونُ الْمَعْتَبَرُ الْعَدْدَ، وَلَوْ كَثُرَ مَا فِيهِ مِنَ الْفُضَّةِ، وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْمَعْتَبَرَ الْوِزْنَ يَكُونُ الْمَعْتَبَرُ خَمْسَ أَوْاقٍ.

فَعَلَى هَذَا لَوْ كَانَ عِنْدَ الْإِنْسَانِ أَرْبَعِمِائَةِ دَرْهَمٍ لَكُنْهَا لَا تَبْلُغُ خَمْسَ أَوْاقٍ، فَفِيهَا زَكَاةٌ عَلَى قَوْلِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ، وَلَا زَكَاةَ فِيهَا عَلَى رَأْيِ الْجُمْهُورِ، وَلَوْ كَانَ عِنْدَهُ خَمْسُ أَوْاقٍ لَكُنْهَا لَا تَبْلُغُ إِلَّا مِائَتَا دَرْهَمٍ فَعَلَيْهِ الزَّكَاةُ عَلَى رَأْيِ الْجُمْهُورِ، وَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ عَلَى رَأْيِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ.



تُفَرَّقُ إِبِلٌ عَنْ حَسَابِهَا... الْحَدِيثُ.

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيِّ: حَسَنٌ.

(١) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ.

(٢) «الْإِخْتِيَارَاتُ» (ص ١٥٢).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٣٩- بَابُ لَا تُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ هَرِمَةٌ وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ وَلَا تَيْسٌ إِلَّا مَا شَاءَ الْمَصْدُقُّ.

١٤٥٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ، أَنَّ أَنَسًا رضي الله عنه حَدَّثَهُ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رضي الله عنه كَتَبَ لَهُ الصَّدَقَةَ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ رَسُولَهُ ﷺ: «وَلَا يُخْرَجُ فِي الصَّدَقَةِ هَرِمَةٌ، وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ، وَلَا تَيْسٌ إِلَّا مَا شَاءَ الْمَصْدُقُّ».

الْهَرِمَةُ: هِيَ كَبِيرَةُ السِّنِّ، وَذَاتُ الْعَوَارِ؛ أَيُّ: ذَاتُ الْعَيْبِ، وَالتَّيْسُ مَعْرُوفٌ وَهُوَ ذَكَرُ الْمَعْرِزِ. وَقَوْلُهُ: «إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمَصْدُقُّ»: لَيْسَتْ هَذِهِ الْمَشِئَةُ مَشِئَةً مَجْرَدَةً بَلْ إِذَا رَأَى الْمَصْدُقُّ أَنَّ فِي ذَلِكَ مَصْلَحَةً لِلْفُقَرَاءِ فَلَا بَأْسَ، فَمَثَلًا: إِذَا كَانَ هَذَا التَّيْسُ تَيْسًا ضَرَّابًا، يَعْنِي: يَضْرِبُ الْغَنَمَ، فَهَنَا قَدْ يَرَى أَنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يَأْخُذَ هَذَا التَّيْسَ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ تَيْسًا ضَرَّابًا وَلَيْسَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ فَإِنَّهُ لَا يَأْخُذُهُ.

كَذَلِكَ الْهَرِمَةُ قَدْ تَكُونُ كَبِيرَةً السِّنِّ لَكِنَّهَا غَالِيَةٌ عِنْدَ النَّاسِ، فَيَأْخُذُهَا الْمَصْدُقُّ؛ لِأَنَّهُ يَرَى أَنَّ هَذَا هُوَ الْمَصْلَحَةُ.

فَقَوْلُهُ: «إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمَصْدُقُّ». يَدْخُلُ فِي ضَمَنِ الْقَاعِدَةِ الَّتِي تَتَكَرَّرُ عَلَيْنَا وَهِيَ: أَنَّ مَا يَرْجَعُ إِلَى مَشِئَةِ الْإِنْسَانِ وَهُوَ مُتَصَرِّفٌ لْغَيْرِهِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَتَّبَعَ فِيهِ الْمَصْلَحَةُ، وَأَمَّا مَا يَرْجَعُ إِلَى مَشِئَةِ الْإِنْسَانِ وَهُوَ يَتَصَرَّفُ فِي نَفْسِهِ، فَهُوَ تَشَهُّ إِنْ شَاءَ هَذَا، وَإِنْ شَاءَ هَذَا.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٤٠ - بَابُ أَخْذِ الْعَنَاقِ فِي الصَّدَقَةِ

١٤٥٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الِیْمَانِ، أَخْبَرَنَا شَعِيبٌ، عَنِ الزَّهْرِيِّ ح، وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه: «وَاللَّهِ لَوْ مَنَعُونِي عَنَاقًا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتَهُمْ عَلَى مَنَعِهَا».

١٤٥٧ - وَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ أَنَّ اللَّهَ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه بِالْقِتَالِ فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ ^(١).

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: «عَنَاقًا». وَهِيَ الصَّغِيرَةُ مِنَ الْمَعْزِ، لَكِنْ هَلْ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه ذَكَرَ عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ، أَوْ أَنَّهُ أَرَادَ أَنَّهَا تَصِحُّ إِذَا كَانَتْ الْغَنَمُ كُلُّهَا صَغِيرَةً؟
فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ يُحْتَمَلُ هَذَا وَهَذَا؛ وَلِهَذَا جَاءَ فِي رَوَايَةٍ أُخْرَى: «لَوْ مَنَعُونِي عِقَالًا كَانُوا يُؤَدُّونَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» ^(٢).

وَفِي هَذَا: دَلِيلٌ عَلَى قُوَّةِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه عِنْدَ الشَّدَائِدِ، فَهُوَ عِنْدَ الشَّدَائِدِ أَقْوَى مِنْ عَمْرٍ، فَتَجَدُّهُ مِثْلًا فِي مَوْتِ الرَّسُولِ ﷺ كَمَا أُثْبِتَ مِنْ عَمْرٍ ^(٣). وَفِي صَلَاحِ الْحَدِيثِ كَانَ أُثْبِتَ مِنْ عَمْرٍ ^(٤)، وَفِي تَنْفِيزِ جَيْشِ أُسَامَةَ بَعْدَ مَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ أُثْبِتَ مِنْ عَمْرٍ، وَهَذِهِ هِيَ الشَّجَاعَةُ فِي الْحَقِيقَةِ أَنْ تَكُونَ عِنْدَ الشَّدَائِدِ مُتَصَرِّفًا كَمَا يَنْبَغِي.



(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٠) (٣٢).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٧٢٨٤، ٧٢٨٥)، وَمُسْلِمٌ (٢٠) (٣٢).

(٣) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي كِتَابِ الْجَنَازَةِ.

(٤) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٧٣١، ٢٧٣٢).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٤١ - بَابُ لَا تُؤْخَذُ كِرَائِمُ أَمْوَالِ النَّاسِ فِي الصَّدَقَةِ

١٤٥٨ - حَدَّثَنَا أُمِيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمِيَّةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِيٍّ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا بَعَثَ مَعَاذًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْيَمَنِ، قَالَ: «إِنَّكَ تَقْدُمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللَّهِ، فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ، فَإِذَا فَعَلُوا الصَّلَاةَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً مِنْ أَمْوَالِهِمْ تُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ، فَإِذَا أَطَاعُوا بِهَا فَخُذْ مِنْهُمْ، وَتَوَقَّ كِرَائِمَ أَمْوَالِ النَّاسِ» ^(١).

كرائم جمع كريمة، وهي الحسنَةُ البهيَّةُ، فلا يَجُوزُ لِلْمَصَدِّقِ أَنْ يَأْخُذَ أَحْسَنَ الْمَالِ، بَلْ عَلَيْهِ أَنْ يَأْخُذَ الْوَسْطَ لئَلَّا يَكُونَ ظَالِمًا لِرَبِّ الْمَالِ، أَوْ ظَالِمًا لِأَهْلِ الصَّدَقَةِ، بَلْ يَأْخُذُ الْوَسْطَ.

وكذلك لو كان كُلُّ الْمَالِ كَرِيمًا حَسَنًا جَيِّدًا فَإِنَّهُ يَأْخُذُ مِنَ الْوَسْطِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْعَدْلَ.

وفي هذا الحديث: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الزَّكَاةَ فِي الْأَمْوَالِ، وَلِذَلِكَ تَجِبُ فِي مَالِ الصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ وَنَحْوِهِمَا، وَلَهَا كَذَلِكَ تَعَلُّقٌ بِالذِّمَّةِ؛ وَلِهَذَا لَوْ كَانَ الْإِنْسَانُ لَهُ دَيْنٌ عَلَى مَدِينٍ قَاضٍ وَافٍ فَإِنَّ عَلَيْهِ الزَّكَاةَ فِي هَذَا الدَّيْنِ، مَعَ أَنَّ الدَّيْنَ فِي ذِمَّةِ الْمَدِينِ لَمْ يَكُنْ مَمْلُوكًا لِلدَّائِنِ إِلَّا أَنَّهُ فِي حَكْمِ الْمَمْلُوكِ.

وفي هذا الحديث: دَلِيلٌ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ، فَلَا يَدْعُ النَّاسَ جَمْلَةً وَاحِدَةً، كَمَا أَنَّ الشَّرِيعَةَ نَزَلَتْ شَيْئًا فَشَيْئًا حَتَّى كُمِلَتْ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، فَمَثَلًا: إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَعْرِضَ الْإِسْلَامَ عَلَى شَخْصٍ فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا نَعْرِضُ عَلَيْهِ التَّوْحِيدَ، فَإِذَا قَبِلَ وَوَافَقَ

نَدْعُوهُ إِلَى الصَّلَاةِ، فَإِذَا اطمَئِنَّ ووافق فإلى الزَّكَاةِ، ثُمَّ إِلَى الصَّيَامِ، ثُمَّ إِلَى الْحَجِّ، حَتَّى لَا يَنْفِرَ؛ لِأَنَّكَ لَوْ دَعَوْتَهُ إِلَى شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ جَمْلَةً رُبَّمَا اسْتَكْثَرَهَا، وَزَيَّنَ لَهُ الشَّيْطَانُ أَنْ يَرُدَّ. وَفِيهِ دَلِيلٌ: عَلَى أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ إِذَا احْتَفَّتْ بِهِ الْقِرَائِنُ أَفَادَ الْعِلْمَ الْيَقِينِي؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ مِنْ عِنْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَعَهُ الْكِتَابُ فَهَذِهِ قَرِينَةٌ قَوِيَّةٌ عَلَى أَنَّهُ لَنْ يَكْذِبَ.

وَهَذَا هُوَ الرَّاجِحُ: أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ يُفِيدُ الْعِلْمَ الْيَقِينِي بِالْقِرَائِنِ. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْعِبَادِ أَكْثَرُ مِنْ خَمْسِ صَلَوَاتٍ وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ، وَعَلَى هَذَا فَالْوَتْرُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، بَلْ هُوَ سُنَّةٌ. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: يَرُدُّ عَلَيْكُمْ مَا وَجَبَ بِالنَّذْرِ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا نَذَرَ أَنْ يُصَلِّيَ لِلَّهِ وَجَبَ أَنْ يُؤَفِّيَ؟

فَالْجَوَابُ: قُلْنَا: هَذِهِ صَلَاةٌ لِسَبَبٍ.

كَذَلِكَ إِذَا أَوْرَدَ عَلَيْنَا مُورِدٌ بِصَلَاةِ الْكُسُوفِ، وَقَالَ: إِنَّهَا وَاجِبَةٌ إِمَّا عَلَى الْأَعْيَانِ عَلَى قَوْلٍ، وَإِمَّا فَرَضٌ كِفَايَةً عَلَى قَوْلٍ آخَرَ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لِسَبَبٍ أَيْضًا، وَكَذَلِكَ يُقَالُ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ عَلَى الْقَبُولِ بِوُجُوبِهَا كَمَا هُوَ الصَّحِيحُ، فَيُقَالُ: إِنَّ هَذَا وَاجِبٌ لِسَبَبٍ، لَكِنْ لَا يَجِبُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ إِلَّا الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ، فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْوَتْرَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، خِلَافًا لِمَنْ أَوْجَبَهُ إِمَّا مُطْلَقًا^(١)، وَإِمَّا لِمَنْ كَانَ لَهُ وَرْدٌ مِنَ اللَّيْلِ^(٢)، فَالْصَّوَابُ أَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ مُطْلَقًا.



(١) وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ قَوْلُ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ وَحَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى انْظُرْ: «بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ» (١/ ٢٧٠).

(٢) وَهَذَا هُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ، كَمَا فِي «الْاِخْتِيَارَاتِ» (ص ٩٦). وَانْظُرْ تِمَامَ الْبَحْثِ فِي: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ رَجَبٍ (٩/ ١٢٠، ١٢١) «نَيْلُ الْأَوْطَارِ» (٣/ ٣٠).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٤٢ - بَابُ لَيْسَ فِيهَا دُونُ خَمْسٍ ذُوْدٍ صَدَقَةٌ

١٤٥٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ الْهَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رحمته الله، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ فِيهَا دُونُ خَمْسَةٍ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيهَا دُونُ خَمْسٍ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيهَا دُونُ خَمْسٍ ذُوْدٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ» ^(١).

إِذَا: النَّصَابُ فِي التَّمْرِ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ، وَفِي الْفِضَةِ خَمْسَةُ أَوَاقٍ، وَفِي الْإِبِلِ خَمْسَةُ أَبَاعِرَ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٤٣ - بَابُ زَكَاةِ الْبَقَرِ

وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا عَرَفَنَ مَا جَاءَ اللَّهُ رَجُلٌ بِبَقْرَةٍ لَهَا خَوَارٌ» ^(١). وَيُقَالُ: جَوَارٌ، ﴿يَجْتَرُونَ﴾ [الطه: ٥٣]. تَرْفَعُونَ أَصْوَاتَكُمْ كَمَا تَجَارُ الْبَقَرَةُ.

١٤٦٠ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنِ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رحمته الله، قَالَ: انْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ أَوْ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ أَوْ كَمَا حَلَفَ: مَا مِنْ رَجُلٍ تَكُونُ لَهُ إِبِلٌ أَوْ بَقَرٌ أَوْ غَنَمٌ لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا إِلَّا أَتَيْ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْظَمَ مَا تَكُونُ وَأَسْمَنَهُ تَطَوُّهُ بِأَخْفَافِهَا وَتَنْطَحُهُ بِقَرُونِهَا، كُلَّمَا جَاذَتْ أَخْرَاهَا رُدَّتْ عَلَيْهِ أَوْ لَاهَا حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ» ^(٢) رَوَاهُ بُكَيْرٌ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رحمته الله، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ^(٤).

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩٧٩) (٣).

(٢) عُلِقَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله، بِصِيغَةِ الْجَزْمِ، وَقَدْ أَسْنَدَهُ فِي «الْحِيلِ» بِرَقْمٍ (٦٩٧٩). «تَغْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ» (٣/ ٢٠، ٢١).

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩٩٠) (٣٠).

(٤) عُلِقَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله، بِصِيغَةِ الْجَزْمِ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مُوَصَّوْلًا بِرَقْمٍ (٩٨٧) (٢٦) مِنْ طَرِيقِ بُكَيْرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مَطْوَلًا. «تَغْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ» (٣/ ٢١).

والصواب: أن البقرة تَجِبُ فيها الزكاة، فتَكُونُ الزكاة واجبةً في الإبل والبقر والغنم، أما ما سواها من الأنعام فليست فيها زكاة، إلا إذا كانت للتجارة فترَكَّى زكاة عروضٍ.
 قوله: «انْتَهَيْتُ إِلَيْهِ». قال الحافظ: هو مَقُولُ الْمَعْرُورِ وَالضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى أَبِي ذَرٍّ وَهُوَ الْحَالِفُ. اهـ^(١).

وقال الْقَسْطَلَانِيُّ: قوله: «انْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ» وَلأبي ذَرٍّ: «انْتَهَيْتُ إِلَيْهِ» يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ. اهـ

قُلْتُ: هُوَ ظَاهِرٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ سِوَاءٍ بِالضَّمِيرِ أَوْ بِالظَّاهِرِ، وَقَوْلُ الْحَافِظِ لَيْسَ لَهُ وَجْهٌ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٤٤ - بَابُ الزَّكَاةِ عَلَى الْأَقَارِبِ.

وقال النبي ﷺ: «لَهُ أَجْرَانِ: أَجْرُ الْقَرَابَةِ وَالصَّدَقَةِ»^(١).

الزكاة على الأقارب إذا كان الإنسان يَقي بها ماله فإنها لا تُجْزئُهُ، وإذا كان لا يَقي بها ماله فإنها تُجْزئُهُ، هذا هو الضابط، سواء كانوا من الأصول، أو الفروع، أو الحواشي.
 مثال الذي يَقي بها ماله: إنسانٌ غنيٌّ وأبوه فقيرٌ، وَيَجِبُ عَلَى الْوَلَدِ أَنْ يُنْفِقَ عَلَى الْأَبِ، فإذا أنْفَقَ عليه في الشهرِ مثلاً ألفَ ريالٍ تكونُ في السنةِ اثني عشرَ ألفاً، وهذا الولدُ عليه زكاةٌ مَقْدَارُهَا اثني عشرَ ألفاً، فأدَّى الزكاةَ وهي اثني عشرَ ألفاً إلى أبيه، فهذا لا يَجُوزُ؛ لَأَنَّهُ يَقي ماله بذلك؛ لَأَنَّ الْأَبَ إذا اغْتَنَى بِالزَّكَاةِ لَمْ يَخْتَجِ إِلَى النِّفْقَةِ.

أما إذا كان لا يَقي بها ماله فإنها تُجْزئُ ولو على الأصول والفروع، ولو على الزوج والزوجة، مثال ذلك: أتلَفَ الأبُ مَالاً لِلْغَيْرِ وَضَمِنَ أَلْفَ رِيَالٍ، فَهَلْ يَجُوزُ لَوَلَدِهِ أَنْ يُؤَدِّيَ الْأَلْفَ رِيَالٍ الَّتِي ضَمِنَهَا الْأَبُ مِنْ زَكَاتِهِ؟

(١) «فتح الباري» (٣/ ٣٢٤).

(٢) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، وأسنده بعد هذا بثلاثة أبواب برقم (١٤٦٦). «تغليق التعليق» (٣/ ٢٢).

الجواب: نعم، يَجُوزُ؛ لأنه لا يَبْقَى بها مَالُهُ، إِذْ لَا يَلْزَمُهُ قَضَاءُ الدَّيْنِ عَنْ أَبِيهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ اسْتِدَانَةً لِلنَّفَقَةِ فَيَلْزَمُهُ أَنْ يُوفَّى.

مثال آخر: رجلٌ له زوجةٌ غَنِيَّةٌ وهو فقيرٌ، فهل يَجُوزُ أَنْ تُعْطِيَهُ مِنْ زَكَاتِهَا؟
الجواب: يَجُوزُ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ لأنه لَا يَلْزَمُهَا الْإِنْفَاقُ عَلَيْهِ، إِلَّا عَلَى رَأْيِ ابْنِ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فَيَرَى أَنَّ الزَّوْجَةَ إِذَا كَانَتْ غَنِيَّةً وَالزَّوْجُ فَقِيرٌ فَعَلَيْهَا أَنْ تُنْفِقَ عَلَيْهِ ^(١) وَلَكِنْ هَذَا قَوْلٌ ضَعِيفٌ مُخَالَفٌ لِأَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَالزَّوْجَةُ يَجُوزُ أَنْ تُعْطِيَ زَوْجَهَا مِنَ الزَّكَاةِ بِكُلِّ حَالٍ؛ لأنه لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَجِبَ عَلَيْهَا نَفَقَتُهُ.

أما الْأَقَارِبُ فِيهِ تَفْصِيلٌ، فيقال: مَنْ كَانَ يَلْزَمُكَ نَفَقَتُهُ فَأَعْطَيْتَهُ مِنْ زَكَاتِكَ لَتَقِيَ مَالَكَ النِّفَقَةَ فَإِنَّمَا لَا تُجْزِئُ، وَإِذَا أُعْطِيَتْهُ لَغَرَضٍ آخَرَ لَا يَلْزَمُكَ فَإِنْ ذَلِكَ يُجْزِئُ.
وأما قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إِنَّهَا لَا تُجْزِئُ إِلَى الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ مُطْلَقًا. فَقَوْلٌ ضَعِيفٌ لَا وَجْهَ لَهُ.



ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٤٦١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ بِالْمَدِينَةِ مَالًا مِنْ نَخْلٍ، وَكَانَ أَحَبَّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرُ حَاءَ، وَكَانَتْ مُسْتَقْبَلَةَ الْمَسْجِدِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٍ، قَالَ أَنَسٌ: فَلَمَّا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [التوبة: ٩٢]. قَامَ أَبُو طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾. إِنْ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَى بَيْرِ حَاءَ، وَإِنَّمَا صَدَقَهُ اللَّهُ أَرْجُو بَرَّهَا وَذُخْرَهَا عِنْدَ اللَّهِ، فَضَعَهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ. قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَخٍ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِعٌ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِعٌ، وَقَدْ

سَمِعْتُ مَا قُلْتُ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ». فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَفْعَلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ^(١).

تَابِعَهُ رُوْحٌ^(٢)، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَإِسْمَاعِيلُ، عَنْ مَالِكٍ: رَابِعٌ^(٣).

[الْحَدِيثُ ١٤٦١ - أَطْرَافُهُ فِي: ٢٣١٨، ٢٧٥٢، ٢٧٥٨، ٢٧٦٩، ٤٥٥٤، ٤٥٥٥، ٥٦١١].

قَوْلُهُ: «رَابِعٌ»؛ يَعْنِي: مَاضٍ، كَمَا فِي الْحَدِيثِ: «مَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى....، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ....»^(٤) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.



ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٤٦٢ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدٌ، عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَضْحَى أَوْ فِطْرِ إِلَى الْمُصَلَّى ثُمَّ انْصَرَفَ فَوَعِظَ النَّاسَ وَأَمَرَهُمْ بِالْصَّدَقَةِ فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ تَصَدَّقُوا» فَمَرَّ عَلَى النِّسَاءِ فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ فَإِنِّي رَأَيْتُكُنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ» فَقُلْنَ: وَبِمَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ، وَتُكْفِرْنَ الْعَشِيرَ، مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلْبَّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ». ثُمَّ انْصَرَفَ فَلَمَّا صَارَ إِلَى مَنْزِلِهِ جَاءَتْ زَيْنَبُ امْرَأَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ تَسْتَأْذِنُ عَلَيْهِ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذِهِ زَيْنَبُ. فَقَالَ: «أَيُّ الزَّيْنَبِ؟» فَقِيلَ: امْرَأَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «نَعَمْ، ائْذَنُوا لَهَا». فَأُذِنَ لَهَا، قَالَتْ:

(١) رواه مسلم (٩٩٨) (٤٢).

(٢) قال الحافظ: قوله: «تابعه روح»؛ يعني: عن مالك في قوله: «رابع» بالموحدة وسيأتي من طريقه موصولاً في البيوع. «فتح الباري» (٣/ ٣٢٦)، وانظر: «التعليق» (٣/ ٢٢).

(٣) علقها البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، بصيغة الجزم.

أما حديث يحيى فأسنده في الوكالة برقم (٢٣١٨) عنه، به.

وأما حديث إسماعيل فأسنده في التفسير برقم (٤٥٥٤) عنه، به. «تغليق التعليق» (٣/ ٢٢، ٢٣).

(٤) تقدم تخريجه.

يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنَّكَ أَمَرْتَ الْيَوْمَ بِالْصَّدَقَةِ، وَكَانَ عِنْدِي حُلِيٌّ لِي، فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِ فَرَعِمَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّهُ وَوَلَدَهُ أَحَقُّ مِنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَدَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ، زَوْجُكَ وَوَلَدُكَ أَحَقُّ مِنْ تَصَدَّقْتَ بِهِ عَلَيْهِمْ».

في هذا الحديث: دليل على أن المرأة حرة في مالها، تتصرف فيه كما شاءت بكله أو بعضه، وأنه ليس للزوج ولاية عليها، ولا يمنعها من التصرف في مالها، إلا لو فرض أنه أهداها حلياً تتجمل به، فهو إذا أهداها، وملكتها، وصار من جملة مالها، فهنا قد نقول: إن له أن يمنعها من بيعه أو هبته؛ لأنه إنما أعطاه إياها للتجمل به، وإذا باعته فقد هذا الغرض الذي أراده، وأما إذا كان المال مالها، وليس من مال زوجها، وإنما هو من مهرها، أو ميراث من أبيها، أو بيعها وشرائها فهي حرة في المال تتصرف كما شاءت.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٤٥- باب: ليس على المسلم في فرسه صدقة

١٤٦٣- حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي فَرَسِهِ وَغُلَامِهِ صَدَقَةٌ» ^(١).



٤٦- باب: ليس على المسلم في عبده صدقة

١٤٦٥- حَدَّثَنَا مسددٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ خُثَيْمِ بْنِ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ صَدَقَةٌ فِي عَبْدِهِ وَلَا فِي فَرَسِهِ» ^(٢).

ويلحق بذلك جميع الأشياء التي يُعِدُّها لنفسه من سياراتٍ، ومنازلٍ، وما أشبه ذلك، وقد زعم بعض أهل العلم أن قوله: «في عبده ولا فَرَسِهِ». يدلُّ على أنه لا زكاة في العروض، ولكنهم أخطأوا؛ لأنَّ قوله: «في عبده وفَرَسِهِ» يدلُّ على أنه قد خصَّ هذا لنفسه، ومعلومٌ أن العروض لم يَخْصَّها الإنسان لنفسه؛ لأنه يشتريها في الصباح، ويبيعها في المساء، ولهذا تجد الرجل إذا كان عنده شيءٌ اختصَّه لنفسه يقول: لو أعطى به ملء الأرض ذهباً ما بعته، بخلاف العروض، فالعروض كما يدلُّ عليه الوصف تُعرض ولو سألت صاحب العروض ما تريد منها لقال: أريدُ الفائدة، لا أريدُها بنفسها، فلو اشتريتها صباحاً، واستفدت منها مساءً لبعثتها.

ومعلومٌ أن القول بأنه لا زكاة في العروض يُسقط ثمانين في المائة من الزكوات في أموال المسلمين؛ لأن غالب التجار أموالهم في العروض فلو قلنا: لا زكاة عليكم فيها

(١) رواه مسلم (٩٨٢) (٨).

(٢) رواه مسلم (٩٨٢) (٨).

سقط شيء كثير من الزكوات.

ثم إن لنا أن نقول: إن قول الرسول ﷺ فيما سبق لمعاذ: «أخبرهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم»^(١) يدل أن الأصل في جميع الأموال الزكاة، إلا ما قام الدليل على أنه لا زكاة فيه، وحيث لا نطالب بالدليل على زكاة العروض؛ لأن العروض مال، والأصل في المال الزكاة، فنقول: الأصل في الأموال الزكاة، إلا ما أخرج الدليل، والعبد والفرس أخرجهما الدليل؛ لأنه مختص بصاحبه كالسيارة.

مثلاً: إنسان عنده سيارة يستعملها ويقول: لو أعطني في هذه أضعاف أضعاف قيمتها ما بعثتها، وعنده سيارة أخرى في المعرض لو يعطى فيها عشرة في المائة لباعها، فهناك فرق عظيم بين ما اختصه الإنسان لنفسه، وما لا.

وقد قاس بعض أهل العلم على هذا أنه لا زكاة في الحلي^(٢)؛ لأن المرأة اختصت به لنفسها، فهو كالفرس والعبد، ولكن هذا قياس في مقابلة النص؛ لأن النص دل على وجوب الزكاة في الحلي^(٣)، والقياس في مقابلة النص يسمى عند الأصوليين فاسد الاعتبار، لا عبرة به، هذا من جهة.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) انظر: «المغني» (٤/ ٢٢٠، ٢٢١).

(٣) ومن ذلك:

١- ما رواه أبو داود (١٥٦٣)، والترمذي (٦٣٧)، والنسائي (٢٤٧٨)، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: أتت رسول الله ﷺ امرأة ومعها ابنة لها، وفي يدها مِسْكَنان غليظتان من ذهب، فقال لها: «أتعطين زكاة هذا؟» قالت: لا، قال: «أيسرك أن يسورك الله بهما سيوارين من نار؟» قال: فخلعتهما فألقتهما إلى النبي ﷺ وقالت: هما لله ورسوله. قال ابن حجر في «البلوغ» (٦٤٠): وإسناده قوي.

٢- ما رواه أبو داود (١٥٦٤)، والحاكم (٣٩٠/ ١) وصححه على شرط البخاري، ووافقه الذهبي، عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: كنت ألبس أوضاعاً من ذهب، فقلت: يا رسول الله أكتز هو؟ فقال: «ما بلغ أن تؤدّي زكاته فزكّي فليس بكثر». وانظر تمام هذا البحث في «الشرح الممتع» (٦/ ٢٨١-٣٠٨).

ومن جهةٍ أُخرى فالأصلُ في الذهبِ والفضةِ وجوبُ الزكاةِ، فمن أخرج شيئاً منها فعليه الدليلُ.

لكن هل الأصلُ في الخيلِ والعييدِ الزكاةُ؟

الجوابُ: لا، ليس الأصلُ فيهم الزكاةُ، ولذلك لا يَصِحُّ أن نَقِيسَ هذا على هذا، والصوابُ أن الحليَّ إذا بَلَغَ النصابَ ففيه الزكاةُ، وإن أُعِدَّ لِلْبَسِ والعاريةِ.

ولكن هل يُكْمَلُ النصابُ إذا لم يُكْمَلْ مِنْ حليِّ الذهبِ، بالفضةِ؟

الجوابُ: الصحيحُ أنه لا يُكْمَلُ، وأن الذهبَ يُعْتَبَرُ جِنْسًا مُسْتَقْلًا، والفضةُ جِنْسٌ مُسْتَقِلٌّ^(١)، فلو كان عندَ الإنسانِ نصفُ نصابٍ مِنَ الذهبِ، ونصفُ نصابٍ مِنَ الفضةِ فلا زكاةَ عليه، وقولُ مَنْ قال مِنَ العلماءِ أنه يُضَمُّ الذهبُ إلى الفضةِ، قولٌ ضعيفٌ وَعَلَّلُوا هذا القولَ بأن المقصودَ بها واحدٌ وهو النقديَّةُ.

فيقالُ: يلزُمُكم على هذا أن تَضُمُّوا البَرَّ إلى الشعيرِ، فمثلاً: لو كان مُزارعٌ عنده نصفُ نصابٍ مِنَ البَرِّ، ونصفُ نصابٍ مِنَ الشعيرِ، فإنه لا يُضَمُّ أحدهما إلى الآخرِ، مع أن المقصودَ بهما واحدٌ، وهو الأكلُ، وبهذا يَتَبَيَّنُ لك أن الأقيسةَ المخالفةَ للنصوصِ متناقضةٌ، لا يُمكنُ أن تُثَبَّتَ على شيءٍ.



ثم قال البخاريُّ رحمته الله تعالى:

٤٧ - بابُ الصدقةِ على اليتامى

١٤٦٥ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رحمته الله يُحَدِّثُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَلَسَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى الْمَنْبَرِ وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ، فَقَالَ: (إِنْ مِمَّا أَخَافُ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِي مَا يُفْتَحُ عَلَيْكُمْ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا وَزَيْنَتِهَا). فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْ يَأْتِي الْخَيْرُ بِالْشَّرِّ؟

(١) انظر: «المغني» (٤/ ٢١٠-٢١٢).

فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقِيلَ لَهُ: مَا شَأْنُكَ، تُكَلِّمُ النَّبِيَّ ﷺ وَلَا يُكَلِّمُكَ؟ فَرَأَيْنَا أَنَّهُ يُنْزَلُ عَلَيْهِ، قَالَ: فَمَسَحَ عَنْهُ الرَّحْضَاءُ، فَقَالَ: «أَيْنَ السَّائِلُ؟» - وَكَأَنَّهُ حَمَدَهُ - فَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي الْخَيْرُ بِالشَّرِّ، وَإِنْ مِمَّا يُنْبِئُ الرَّبِيعُ يَقْتُلُ أَوْ يُلْمُ، إِلَّا أَكَلَةَ الْخَضِرَاءِ، أَكَلْتُ حَتَّى إِذَا امْتَدَّتْ خَاصِرَتَاهَا اسْتَقْبَلْتُ عَيْنَ الشَّمْسِ، فَتَلَطَّطْتُ وَبَالَتُ وَرَتَعْتُ، وَإِنْ هَذَا الْهَالُ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ، فَنِعَمَ صَاحِبُ الْمُسْلِمِ مَا أُعْطِيَ مِنْهُ الْمُسْكِينُ وَالْيَتِيمَ وَابْنَ السَّبِيلِ» - أَوْ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ - وَإِنَّهُ مَنْ يَأْخُذْهُ بَغَيْرِ حَقِّهِ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ، وَيَكُونُ شَهِيدًا عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ^(١).

هَذَا الْحَدِيثُ: يَدُلُّ عَلَى خَطَرِ الدُّنْيَا إِذَا فُتِحَتْ عَلَى النَّاسِ، وَاتَّبَعُوا زِينَتَهَا وَزَخَارِفَهَا، يَقُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﷺ: «إِنَّ مِمَّا أَخَافُ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِي مَا يُفْتَحُ عَلَيْكُمْ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا وَزِينَتِهَا».

قَوْلُهُ: «إِنْ مِمَّا أَخَافُ». هَذِهِ جُمْلَةٌ حَصْرِيَّةٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ إِلَّا هَذَا. فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْ يَأْتِي الْخَيْرُ بِالشَّرِّ؟ السَّائِلُ يُرِيدُ بِالْخَيْرِ الْهَالُ، وَمَا فُتِحَ عَلَى النَّاسِ مِنَ الدُّنْيَا.

فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقِيلَ لَهُ: مَا شَأْنُكَ تُكَلِّمُ النَّبِيَّ ﷺ وَلَا يُكَلِّمُكَ؟ قَالَ: فَرَأَيْنَا أَنَّهُ يُنْزَلُ عَلَيْهِ، قَالَ: فَمَسَحَ عَنْهُ الرَّحْضَاءُ. هَذَا كَعَادَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﷺ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ كَانَ يَتَصَبَّبُ عِرْقًا ثُمَّ يُرْفَعُ عَنْهُ.

قَوْلُهُ: «فَمَسَحَ عَنْهُ الرَّحْضَاءُ»؛ يَعْنِي: الْعَرَقَ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا عَرِقَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُزِيلَ الْعَرَقَ مَتَأْسِيًا بِالرَّسُولِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَجْتَمِعُ عَلَيْهِ أَوْسَاحٌ أَوْ غَيْرُ هَذَا مِمَّا يَضُرُّهُ.

يَقُولُ: «فَقَالَ: «أَيْنَ السَّائِلُ؟ وَكَأَنَّهُ حَمَدَهُ». وَهَذَا يُؤْخَذُ مِنَ الْوَجْهِ، فَفِي أُسَارِيرِ الْوَجْهِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْحَمْدِ، أَوِ الذَّمِّ، وَإِنْ كَانَتْ الْكَلِمَاتُ نَفْسُهَا لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا ذَلِكَ.

﴿فَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي الْخَيْرُ بِالشَّرِّ». الْخَيْرُ خَيْرٌ، لَا يُؤَلَّدُ إِلَّا خَيْرًا.

ثُمَّ ضَرَبَ مَثَلًا، فَقَالَ: «إِنْ مِمَّا يُنْبِتُ الرَّبِيعُ يَقْتُلُ أَوْ يُلِمُّ»، يَعْنِي: أَنَّ الرَّبِيعَ يُنْبِتُ الْعُشْبَ، وَفِي هَذَا الْعُشْبِ - مَعَ أَنَّهُ خَيْرٌ - مَا يَقْتُلُ الْبَهِيمَةَ.

﴿وَقَوْلُهُ: «أَوْ يُلِمُّ»؛ أَي: يُقَارِبُ أَنْ يَقْتُلَهَا، وَهَذَا وَاقِعٌ؛ فَإِنَّ الرَّبِيعَ إِذَا جَاءَ بَعْدَ الْجَذْبِ، وَأَكَلَتْ مِنْهُ الْبَهَائِمُ، يُخْشَى أَنْ يَقْتُلَهَا؛ لِأَنَّهَا تَأْتِي بِرَغْبَةٍ عَظِيمَةٍ، وَتَأْكُلُ كُلَّ مَا أَمَامَهَا، وَيَكُونُ فِي هَذَا الَّذِي أَكَلَتْ مَضْرَّةٌ عَلَيْهَا.

﴿قَالَ: «إِلَّا أَكَلَةَ الْخَضِرَاءُ» يَعْنِي: أَكَلَةَ الْأَوْرَاقِ.

﴿وَقَوْلُهُ: «أَكَلَتْ حَتَّى إِذَا امْتَدَّتْ خَاصَرَتَاهَا»؛ يَعْنِي: شَبِعَتْ وَظَهَرَ بَطْنُهَا مِمَّا أَكَلَتْ.

﴿وَقَوْلُهُ: «اسْتَقْبَلَتْ عَيْنَ الشَّمْسِ فَتَلَطَّتْ وَبَالَتْ وَرَتَعَتْ»؛ يَعْنِي: أَنَّهَا تَتَوَقَّفُ إِذَا امْتَدَّتْ خَاصَرَتَاهَا.

﴿وَقَوْلُهُ: «تَسْتَقْبِلُ عَيْنَ الشَّمْسِ»؛ لِأَنَّ لِلشَّمْسِ تَأْثِيرًا فِي هَضْمِ الرَّبِيعِ الَّذِي أَكَلَتْ.

لِذَلِكَ قَالَ: «فَتَلَطَّتْ وَبَالَتْ وَرَتَعَتْ»؛ «تَلَطَّتْ» الْمَرَادُ بِهِ: مَا يَخْرُجُ مِنْ دُبُرِهَا، وَبَالَتَ الْمَرَادُ بِهِ: مَا يَخْرُجُ مِنْ قُبُلِهَا، «وَرَتَعَتْ»؛ أَي: عَادَتْ إِلَى الْأَكْلِ، فَهَذِهِ سَلِمَتْ؛ لِأَنَّهَا قَدَّرَتْ عَلَى نَفْسِهَا مَا تَحْتَاجُ، ثُمَّ حَاوَلَتْ أَنْ تُزِيلَ أَذَاهُ، فَسَلِمَتْ.

﴿ثُمَّ قَالَ: «وَإِنْ هَذَا الْهَالُ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ». خَضِرَةٌ فِي الْمَنْظَرِ، حُلْوَةٌ فِي الْمَذَاقِ، إِذَا فَهُوَ جَادِبٌ لِلنَّفْسِ مِنْ جِهَتَيْنِ: مِنْ جِهَةِ الرُّؤْيَا، وَمِنْ جِهَةِ الْمَذَاقِ، وَالنَّفْسُ تَصْبُو إِلَى مِثْلِ هَذَا، فَتَتَغَمَّسُ فِيهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَشْعُرَ.

وَلَكِنَّهُ قَالَ: «فَنَعَمْ صَاحِبُ الْمُسْلِمِ مَا أُعْطِيَ مِنْهُ الْمَسْكِينُ وَالْيَتِيمُ وَابْنُ السَّبِيلِ، أَوْ كَمَا قَالَ»؛ يَعْنِي: أَنَّ الْهَالَ إِذَا أُتِفِقَ فِي هَذِهِ الْجِهَاتِ فَإِنَّهُ نِعَمُ الْهَالِ، وَالنَّاسُ فِي الْهَالِ يَنْقَسِمُونَ إِلَى أَقْسَامٍ: فَمِنْهُمْ مَنْ يُنْفِقُهُ فِي الْمَعَاصِي، وَمِنْهُمْ مَنْ يُنْفِقُهُ فِي الْمُبَاحَاتِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُنْفِقُهُ فِي الطَّاعَاتِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُمَسِّكُهُ وَلَا يُنْفِقُهُ، فَهُمْ أَنْوَاعٌ وَأَصْنَافٌ.

ثُمَّ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَإِنَّهُ مَنْ يَأْخُذْهُ بِغَيْرِ حَقِّهِ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ، وَيَكُونُ شَهِيدًا عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». صَدَقَ الرَّسُولُ ﷺ، وَالْوَاقِعُ شَاهِدٌ بِهَذَا، فَالَّذِي يَأْكُلُ الْهَالَ

بغيرِ حقِّه كالذي يَأْكُلُ ولا يَشْبَعُ، فَتَجِدُ فِيهِ نَهْمَةً عَلَى اخْتِذِ الْمَالِ وَأَكْلِهِ، وَلَكِنَّهُ لَا يَشْبَعُ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ، وَنَزَلَ هَذَا عَلَى أَكْلِ الرِّبَا، فَإِنْ عِنْدَهُ نَهْمَةٌ عَظِيمَةٌ عَلَى طَلَبِ الرِّبَا، حَتَّى لَوْ كَانَ ذَا أَمْوَالٍ طَائِلَةٍ، وَيَكُونُ هَذَا الْمَالُ شَهِيدًا عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِذْ إِنَّهُ قَدْ أَخَذَهُ بغيرِ حقِّه.



٤٨- ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٤٨- بَابُ الزَّكَاةِ عَلَى الزَّوْجِ وَالْأَيْتَامِ فِي الْحَجَرِ.

قاله أبو سعيد، عن النبي ﷺ.

١٤٦٦- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: حَدَّثَنِي شَقِيقٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ زَيْنَبَ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَذَكَرْتُهُ لِإِبْرَاهِيمَ، فَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ زَيْنَبَ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ سِوَاءً، قَالَتْ: كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «تَصَدَّقْنَ وَلَوْ مِنْ حُلِيِّكُنَّ». وَكَانَتْ زَيْنَبُ تُنْفِقُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ وَأَيْتَامٍ فِي حَجَرِهَا، قَالَ: فَقَالَتْ لِعَبْدِ اللَّهِ: سَلْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيَجْزِي عَنِي أَنْ أَنْفِقَ عَلَيْكَ، وَعَلَى أَيْتَامِي فِي حَجَرِي مِنَ الصَّدَقَةِ؟ فَقَالَ: سَلِي أَنْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَانْطَلَقْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَوَجَدْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى الْبَابِ، حَاجَتُهَا مِثْلُ حَاجَتِي، فَمَرَّ عَلَيْنَا بِلَالٍ، فَقُلْنَا: سَلِ النَّبِيَّ ﷺ: أَيَجْزِي عَنِي أَنْ أَنْفِقَ عَلَى زَوْجِي وَأَيْتَامِي فِي حَجَرِي، وَقُلْنَا: لَا تُخْبِرُنَا، فَدَخَلَ فَسَأَلَهُ فَقَالَ: «مَنْ هُمَا؟» قَالَ: زَيْنَبُ، قَالَ: «أَيُّ الزَّيْنَبِ؟» قَالَ: امْرَأَةُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: «نَعَمْ، وَلَهَا أَجْرَانِ؛ أَجْرُ الْقَرَابَةِ وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ»^(١).

(١) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، وقد وصله في باب الزكاة على الأقارب برقم (١٤٦٢).

انظر «تغليق التعليق» (٣/ ٢٣).

(٢) رواه مسلم (١٠٠٠) (٤٥).

١٤٦٧- حَدَّثَنَا عِثَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُهُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْ أَجْرٌ أَنْ أَنْفَقَ عَلَى بَنِي أَبِي سَلَمَةَ؟ إِنَّمَا هُمْ بَنِي فَقَالَ: «أَنْفَقِي عَلَيْهِمْ، فَلِكِ أَجْرٌ مَا أَنْفَقْتَ عَلَيْهِمْ»^(١).
 فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ صَدَقَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا، إِذَا كَانَ مُحْتَاجًا، وَلَكِنْ هَلْ يُجْزَى ذَلِكَ مِنَ الزَّكَاةِ أَوْ لَا؟
 الْجَوَابُ: تَقْدُمُ أَنَّهُ يُجْزَى.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٤٩- قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾ [التَّوْبَةُ: ٦٠].
 وَيُذَكَّرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: يُعْتَقُ مِنَ زَكَاةِ مَالِهِ وَيُعْطَى فِي الْحَجِّ^(٢).
 وَقَالَ الْحَسَنُ: إِنْ اشْتَرَى أَبَاهُ مِنَ الزَّكَاةِ جَازَ، وَيُعْطَى فِي الْمَجَاهِدِينَ وَالَّذِي لَمْ يَحْجْ، ثُمَّ تَلَا: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ [التَّوْبَةُ: ٦٠]. الْآيَةُ فِي أَيَّهَا أُعْطِيَتْ أَجْزَأَتْ^(٣).
 وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ خَالَدًا اخْتَبَسَ أَدْرَاعَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(٤).

(١) رواه مسلم (١٠٠١) (٤٧).

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، بصيغة التمريض، وإنما لم يجزم به للاختلاف في إسناده على الأعمش. وقد وصله أبو عبيد في كتاب الأموال (ص ٧٤٩) (١٧٨٤)، قال: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن حسان بن أبي الأسر، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يُعْطَى الرَّجُلُ مِنْ زَكَاةِ مَالِهِ فِي الْحَجِّ، وَأَنْ يُعْتَقَ مِنَ الرِّقْبَةِ. «تغليق التعليق» (٣/ ٢٣، ٢٤)، و«الفتح» (٣/ ٣٣٢).

(٣) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، بصيغة الجزم، وقد وصله أبو بكر بن أبي شيبة رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى في «مصنفه» (٣/ ٧٩)، قال: حدثنا حفص، عن أشعث بن سوار، قال: سئل الحسن، عن رجل اشترى أباه من الصدقة فأعتقه، قال: اشترى خير الرقاب. قال الحافظ: هذا صحيح عنه. «تغليق التعليق» (٣/ ٢٤)، و«الفتح» (٣/ ٣٣٢).

(٤) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بصيغة الجزم، ووصله في نفس الباب برقم (١٤٦٨).

وَيُذَكِّرُ عَنْ أَبِي لَاسٍ: «حَمَلَنَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَى إِبْلِ الصَّدَقَةِ لِلْحَجِّ»^(١).

❦ قوله: «بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٦]». هذه مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ، وَالرَّقَابِ ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ أَنَّهَا ثَلَاثَةُ أَصْنَافٍ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَشْتَرِيَ عَبْدًا فَيُعْتِقَهُ.

وَالثَّانِي: أَنْ يُكَاتِبَ عَبْدَهُ.

وَالثَّالِثُ: أَنْ يَقْدِيَ أَسِيرًا مُسْلِمًا مِنَ الْكُفَّارِ، كُلُّ هَذَا فِي الرَّقَابِ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ عِنْدَهُ عَبْدٌ فَقَدَّرَ قِيَمَتَهُ، وَأَعْتَقَهُ؛ فَإِنَّهُ يُجْزِئُهُ.

❦ وقوله: ﴿وَالْغُرَمِينَ﴾؛ يَعْنِي: الَّذِينَ عَلَيْهِمْ دِيُونٌ، لَا يَسْتَطِيعُونَ وِفَاءَهَا، فَإِنَّهُ يُؤَفَّى عَنْهُمْ مِنَ الزَّكَاةِ، وَذَلِكَ إِنْ كَانَ هَذَا الْغَارِمُ أَمِينًا، حَرِيصًا عَلَى وِفَاءِ دَيْنِهِ، فَيُعْطَى بِيَدِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَبْعَدُ عَنِ الرِّيَاءِ، وَأَوْلَى بِهَذَا الْمُعْطَى؛ حَتَّى لَا يَظْهَرَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ مَنَّةٌ.

أَمَّا إِذَا كَانَ الْغَرِيمُ الَّذِي عَلَيْهِ الدَّيْنُ لَا يُوثِقُ بِهِ، وَيُخْشَى إِنْ أُعْطِيَنَاهُ لِقَضَاءِ الدَّيْنِ أَنْ يَضُرِّفَهُ فِي غَيْرِهِ، فَهَذَا لَا نُعْطِيهِ بِنَفْسِهِ، وَإِنَّمَا نَذْهَبُ إِلَى غَرِيمِهِ الَّذِي يَطْلُبُهُ وَنَسُدُّ الدَّيْنَ عَنْهُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ فَلَا شَكَّ أَنَّ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ دَاخِلٌ فِيهِ، وَلَكِنْ كَيْفَ يُضَرَفُ؟

الْجَوَابُ: قِيلَ: إِنَّهُ يُعْطَى الْمُجَاهِدِينَ، وَيُنْفَقُ عَلَيْهِمْ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهِ سِلَاحًا.

(١) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة التمریض، وقد وصله أحمد في «مسنده» (٢٢١ / ٤) (١٧٩٣٩) قال: حدثنا محمد بن عبيد، حدثنا محمد بن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم الحارث، عن عمر بن الحكم بن ثوبان، عن أبي لاس، قال: حملنا النبي ﷺ على إبل من إبل الصدقة، ضعاف للحج... الحديث ورجاله ثقات، إلا أن فيه عننة ابن إسحاق، ولهذا توقف ابن المنذر في ثبوته، ولذلك لم يجزم البخاري به. «فتح الباري» (٣٣٢ / ٢)، «تغليق التعليق» (٢٥ / ٣).

وقيل: بل يَصْحُحُ أَنْ يُعْطِيَ الْمُجَاهِدِينَ، وَأَنْ يَشْتَرِيَ بِهِ سِلَاحًا؛ لِأَنَّ الْمُجَاهِدَ لَا يُجَاهِدُ إِلَّا بِسِلَاحٍ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الرَّاجِحُ ^(١)، وَيَأْتِي لَهُ شَاهِدٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَهَلِ الْحَجُّ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾؟

الْجَوَابُ: فِي هَذَا خِلَافٌ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: إِنَّهُ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ^(٢)؛ لِأَنَّ الْحَجَّ نَوْعٌ مِنَ الْجِهَادِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِعَائِشَةَ: «عَلَيْهِنَّ جِهَادٌ لَا قِتَالُ فِيهِ» ^(٣).

وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ ^(٤) وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ^(٥). فَذَكَرَ إِتِمَامَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ بَعْدَ الْأَمْرِ بِالْإِنْفَاقِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

وَلَكِنْ هَلْ يُعْطَى فِي حَجِّ التَّطَوُّعِ وَالْحَجِّ الْوَاجِبِ، كَمَا هُوَ فِي الْجِهَادِ يُعْطَى فِي الْغَزْوِ، أَوْ يَخْتَصُّ بِالْوَاجِبِ.

وَالْجَوَابُ: نَنْظُرُ أَوَّلًا إِلَى كَلَامِ السَّلَفِ.

﴿قَالَ: يُذَكِّرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «يُعْتَقُ مِنْ زَكَاةِ مَالِهِ، وَيُعْطَى فِي الْحَجِّ».

وظَاهِرُ قَوْلِهِ: «يُعْطَى فِي الْحَجِّ». الْإِطْلَاقُ كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي الْجِهَادِ.

﴿وَقَالَ الْحَسَنُ: «إِنْ اشْتَرَى أَبَاهُ مِنَ الزَّكَاةِ جَازَ، وَيُعْطَى فِي الْمُجَاهِدِينَ وَالَّذِي لَمْ يَحْجَّ»؛ كَلَامُ الْحَسَنِ أَصَحُّ، وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا قِيلَ بِجَوَازِ دَفْعِهَا فِي الْحَجِّ فَإِنَّهُ يُعْطَى مَنْ لَمْ يَحْجَّ؛ لِأَنَّ مَنْ لَمْ يَحْجَّ كَالْفَقِيرِ يَحْتَاجُ إِلَى الْحَجِّ، بِخِلَافِ الَّذِي أَدَّى الْفَرِيضَةَ.

﴿وَقَوْلُ الْحَسَنِ: «إِنْ اشْتَرَى أَبَاهُ مِنَ الزَّكَاةِ جَازَ» يُشِيرُ إِلَى أَنَّ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْأَصُولِ، أَوْ مِنَ الْفُرُوعِ، وَيُشِيرُ أَيْضًا إِلَى أَنَّهُ يُجَزَّئُ

(١) انظر: «موسوعة فقه الإمام أحمد» (٧/ ٢٤٧، ٢٤٨).

(٢) قال في «الفروع» (٢/ ٤٧٢): والحج من السبيل، نص عليه، وهو المذهب عند الأصحاب. اهـ

(٣) رواه أحمد في «مسنده» (٦/ ١٦٥) (٢٥٣٢٢)، وابن ماجه (٢٩٠١)، وصححه الشيخ الألباني في تعليقه على سنن ابن ماجه. وأصله عند البخاري (١٥٢٠).

صرفُ الزكاةِ في الإعتاقِ، سواءَ عَتَقَ قَهْرًا أمَ اختيَارًا؛ وذلكَ لأنَّ الإنسانَ الحرَّ إذا اشْتَرَى أباهُ، وكانَ أبوه من الرقيقِ؛ فإنَّ أباهُ يُعْتَقُ بمجردِ الشراءِ.

إذا: في كلامِ الحسنِ رَحِمَهُ اللهُ إشارةً إلى شيئينِ مهمينِ:

الأولُ: جوازُ صرفِ الزكاةِ فيمنَ يَسْتَحِقُّهَا مِنَ الْأَصُولِ أوِ الْفُرُوعِ.

والثاني: أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي صَرْفِ الزكاةِ فِي الرقابِ بَيْنَ مَنْ يُعْتَقُ جَبْرًا أوِ اختيَارًا.

ثمَ تَلا مُسْتَدِلًّا لَهَا قالَ: ﴿ إِنَّمَا أَصَدَقْتُ لِلْفَقَرَاءِ ﴾. الآيةُ، ففِي أَيِّهَا أُعْطِيَتْ أَجْزَأَت.

وقالَ النبيُّ ﷺ: «إِنَّ خَالِدًا اخْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»؛ يَعْنِي: خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ عُمَرَ عَلَى الصَّدَقَةِ، يَأْخُذُهَا مِنَ النَّاسِ، فَرَجَعَ، فَقِيلَ: مَنَعَ ثَلَاثَةَ إِعْطَاءِ الزكاةِ: أَوَّلُهُم: ابْنُ جَمِيلٍ، واسمُهُ عَبْدُ اللَّهِ، والثَّانِي: خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، والثَّالِثُ: الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَلَمَّا أَخْبَرُوا النَّبِيَّ ﷺ بِذَلِكَ أُعْطِيَ كُلُّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَقَالَ: «مَا يَنْقُمُ ابْنُ جَمِيلٍ إِلَّا أَنْ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ». وَهَذَا قَدْ حُجِّجَ بِعَظِيمٍ؛ وَمَعْنَاهُ: هَلْ عُذْرُهُ أَنْ اللَّهَ أَغْنَاهُ فَيَمْنَعُ الزكاةَ؟

وقد قيلَ: إِنَّهُ مِنَ الْمُنَافِقِينَ. وَلَكِنْ هَذَا يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ، وَلَكِنْ لَا شَكَّ أَنَّ مَنَعَهُ الزكاةَ خَطَأً.

﴿ ثُمَّ قالَ: «وَأَمَّا خَالِدٌ فَإِنَّكُمْ تَظْلُمُونَ خَالِدًا، فَقَدْ اخْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ وَأَغْنَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». وَهَذَا مَدْحٌ، وَلِهَذَا قالَ: «تَظْلُمُونَ خَالِدًا». وَلَمْ يَقُلْ: تَظْلِمُونَهُ. فَأُظْهِرَ اسْمُهُ الْعَلَمَ رِفْعَةً لَهُ، وَإِظْهَارًا لَشَرَفِهِ.

وَهَلْ مَعْنَى قَوْلِهِ: «اخْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ وَأَغْنَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»؛ أَي: أَنَّهُ وَقَفَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ أَنَّ الْمَعْنَى: وَضَعَ زَكَاتَهُ فِي آيَاتِ الْحَرْبِ؟

الْجَوَابُ: يَحْتَمِلُ هَذَا وَهَذَا، فَإِنْ كَانَ عَلَى الْأَوَّلِ؛ فَالْمَعْنَى: أَنَّ مَنْ تَبَسَّرَعَ بِمَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ فَالْأَوَّلَى أَنْ يَبْذُلَ مَا كَانَ وَاجِبًا.

وأما على الثاني؛ فهو دليلٌ على أنه يجوزُ لصاحبِ الزكاة أن يشتري أسلحةً وأعتادًا يَصْرِفُهَا في الجهادِ في سبيلِ الله. وأيًا كان فإن النبي ﷺ قد دافعَ عنه بأشدَّ من ذلك.

أما العباسُ عمُّه، فقال ﷺ فيه: «هي عليٌّ ومثلُها». وهذا من صلةِ الرحم، وفي بعض السنن، أن النبي ﷺ تعَجَّلَ من زكاةِ العباسِ سنتين^(١)، ولكنَّ هذا التأويلُ بعيدٌ؛ لأنه لو كان الأمرُ كذلك، لقال: وأما العباسُ فقد أدَّأها وتعَجَّلَ؛ لكنه قال: «هي عليٌّ ومثلُها».

وسببُ ذلك - والله أعلم - أن العباسَ منعَ مُحْتَجًّا بقربائِهِ مِنَ النبي ﷺ، فكأنه ممَّن توَسَّلَ بجَاهِهِ إلى منعِ الزكاة، فأراد النبي ﷺ أن يُبْطِلَ هذا التوسَّلَ بجَاهِهِ وقربه مِنَ الرسولِ ﷺ؛ لأنَّ الناسَ في أحكامِ الله سواءٌ، فيكونُ هذا نوعًا مِنَ التعزيرِ، وهذا هو الأقربُ.

لكنه ﷺ لصلتهِ لرحمه جعلَ هذا على نفسه.

وسياسةُ عمرَ بنِ الخطابِ رضي الله عنه مثلُ هذا تمامًا، فلقد كان إذا نَهَى الناسَ عن شيءٍ جَمَعَ حاشيته وأهلَه، وقال لهم: «إني نَهَيْتُ الناسَ عن كذا، وإنَّ الناسَ يَنْظُرُونَ إليكم نَظَرَ الطيرِ إلى اللحم، يَتَرَقَّبُونَ فرصةً، فلا يَبْلُغُنِي عن أَحَدٍ منكم أنه فَعَلَ هذا إلا ضَاعَفْتُ عليه العُرْمَ»^(٢). فهو يُشَدِّدُ عليهم تعزيرًا؛ لأنَّ القَرِيبِينَ مِنَ الخليفةِ إنما يَسْطُونَ بسيفِ الخليفةِ، وقُرْبِهِم منه، فأرادَ عمرُ أن يَرُدَّعَهُم، وقال: لا تَتَوَسَّمُوا انتِهَاكُ ما أَنهى عنه لقربكم مني.

والشاهدُ من هذا الحديثِ، قوله: «اِحْتَبَسَ أَدْرَاعَهُ في سبيلِ الله».

(١) رواه الدارقطني في «سننه» (٢/ ١٢٤) (٦). وفيه الحسن بن زياد، والحسن بن عمار.

قال ابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ٥٩): الحسن بن زياد قال عنه أحمد: كذوب ليس بشيء، وقال مرة: كذاب خبيث، وقال أبو حاتم: ليس بثقة ولا مأمون، وقال الدارقطني: ضعيف متروك.

والحسن بن عمار قال فيه شعبة: هو كذاب يحدث بأحاديث قد وضعها، وقال عنه أحمد، ويحيى والرازي، والنسائي: هو متروك. اهـ وانظر: «الفتح» (٣/ ٣٣٤).

(٢) تقدم تخريجه.

وقال: «يُذَكَّرُ عَنْ أَبِي لَاسٍ، قَالَ: «حَمَلْنَا النَّبِيَّ ﷺ عَلَى إِبِلٍ الصَّدَقَةِ لِلْحَجِّ». لَكِنْ هَذَا الْأَثَرُ ضَعِيفٌ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ؛ لِأَنَّهُ قَالَهُ بِصِغَةِ «يُذَكَّرُ» الدَّالَّةِ عَلَى التَّمْرِيصِ.



ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٤٦٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالصَّدَقَةِ، فَقِيلَ: مَنَعَ ابْنُ جُمَيْلٍ، وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَعبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمَطْلِبِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا يَنْقُمُ ابْنُ جُمَيْلٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَأَمَّا خَالِدٌ فَإِنَّكُمْ تَظْلِمُونَ خَالِدًا قَدْ احْتَبَسَ أَدْرَاعَهُ وَأَعْتَدَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَمَّا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمَطْلِبِ فَعَمُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَهِيَ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ وَمِثْلُهَا مَعَهَا». تَابِعَهُ ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ، وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ: هِيَ عَلَيْهِ وَمِثْلُهَا مَعَهَا، وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثْتُ، عَنِ الْأَعْرَجِ مِثْلَهُ ^(١). قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

قَوْلُهُ: «فَهِيَ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ وَمِثْلُهَا مَعَهَا». كَذَا فِي رِوَايَةِ شُعَيْبٍ، وَلَمْ يَقُلْ وَرَقَاءُ، وَلَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ: «صَدَقَةٌ». فَعَلِيَ الرِّوَايَةُ الْأُولَى يَكُونُ ﷺ أَلْزَمَهُ بِتَضْعِيفِ صَدَقَتِهِ؛ لِيَكُونَ أَرْفَعَ لِقَدْرِهِ، وَأَنْبَهَ لَذِكْرِهِ، وَأَنْفَى لِلذَّمِّ عَنْهُ، فَالْمَعْنَى: فَهِيَ صَدَقَةٌ ثَابِتَةٌ عَلَيْهِ، سَيَصَدَّقُ بِهَا، وَيُضَيَّفُ إِلَيْهَا مِثْلُهَا كَرَمًا، وَدَلَّتْ رِوَايَةُ مُسْلِمٍ عَلَى أَنَّهُ ﷺ التَّزَمَ بِإِخْرَاجِ

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّغْلِيْقِ» (٣/ ٢٦، ٢٧): أَمَّا حَدِيثُ أَبِي الزِّنَادِ، فَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٢/

٣٠٣): حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ بِهِ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ: وَسَمِعْتُهُ مِنْ دَاوُدَ بْنِ عَمْرٍو بِهِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي إِسْحَاقَ، فَقَالَ الدَّرَاقُطِيُّ فِي السَّنَنِ لَهُ (٢/ ١٢٣) (١): حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بَنَ زِيَادَ الْقَطَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ الْهَيْثَمِ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ يَعِيشَ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بَكِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِهِ.

وَأَمَّا رِوَايَةُ ابْنِ جُرَيْجٍ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٤/ ١٨، ١٩) (٦٨٢٦)، أَنَبَانَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: حَدَّثْتُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هَرْمَزٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِهِ. وَلَكِنْ قَالَ فِيهِ: «أَبُو جَهْمٍ بْنُ حَازِمٍ» بَدَلَ «ابْنِ جُمَيْلٍ». أَهْ بِتَصْرِفٍ.

ذلك عنه؛ لقوله: «فهي عليّ». وفيه تنبيهٌ على سبب ذلك، وهو قوله: «إن العمّ صنو الأب». تفضيلاً له، وتشريفاً.

ويَحْتَمِلُ أن يكونَ تحمّلَ عنه بها، فيُسْتَفَادُ منه أن الزكاةَ تَعْلَقُ بالذمة كما هو أحدُ قولَي الشافعيّ، وجمَعَ بعضهم بينَ رواية «عليّ»، ورواية «عليه»، بأنَّ الأصلَ رواية «عليّ»، ورواية: «عليه» مثلها، إلا أن فيها زيادةَ هاءِ السكتِ، حكاه ابنُ الجوزيّ، عن ابنِ ناصِرٍ.

وقيلَ: معنى قوله: «عليّ»؛ أي: هي عندي قرَضٌ؛ لأنني اسْتَسْلَفْتُ منه صدقةَ عامين، وقد وَرَدَ ذلك صريحاً فيما أخرجه الترمذي وغيره، من حديثِ عليّ، وفي إسناده مقالٌ، وفي الدارقطنيّ من طريق موسى بن طلحة، أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «إنا كُنَّا احتَجْنَا، فَتَعَجَّلْنَا مِنَ الْعَبَّاسِ صَدَقَةً مَالِهِ سَتِينَ». وهذا مُرْسَلٌ.

وَرَوَى الدارقطنيّ أيضاً موصولاً بذكرِ طلحة فيه، وإسناده المرسلُ أصحُّ. وفي الدارقطنيّ أيضاً من حديثِ ابنِ عباسٍ «أن النبيَّ ﷺ بعثَ عمرَ ساعياً، فأَتَى الْعَبَّاسَ فَأَغْلَظَ لَهُ، فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ الْعَبَّاسَ قَدْ أَسْلَفَنَا زَكَاةَ مَالِهِ الْعَامَ، وَالْعَامَ الْمُقْبِلَ». وفي إسناده ضعفٌ. وأخرجه أيضاً هو والطبرانيّ، من حديثِ أبي رافعٍ نحو هذا، وإسناده ضعيفٌ أيضاً.

وَمِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَعَجَّلَ مِنَ الْعَبَّاسِ صَدَقَتَهُ سَتِينَ». وفي إسناده محمدٌ بنُ ذُكْوَانَ، وهو ضعيفٌ، ولو ثَبَتَ لكانَ رافعاً للإشكالِ، ولرُجِّحَ به سياقُ روايةِ مسلمٍ على بقيةِ الرواياتِ.

وفيه ردُّ لقولِ مَنْ قال: إن قصةَ التعجيلِ إنما وَرَدَتْ في وقتٍ غيرِ الوقتِ الذي بَعَثَ فِيهِ عُمَرُ لَأَخِذِ الصَّدَقَةَ، وليس ثبوتُ هذه القصةِ في تعجيلِ صدقةِ العباسِ ببعيدٍ في النظرِ بمجموعِ هذه الطرقِ، واللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

والأقرب - والله أعلم - أَنَّ اللفظَ الصحيحَ، هو: «هي عليٌّ ومثلها»^(١).
وهو سياقُ مسلمٍ، ولكن يُمكنُ الجمعُ بينَ هذا اللفظِ، وبينَ قولِهِ: «هي عليه
ومثلها معها» بأنَّ الرسولَ تحمَّلَهَا وترجَّعَ عليه فيما بعدُ، هذا إن صحَّ اللفظُ، وأما إذا
كان اللفظُ المحفوظُ: «فهي عليٌّ ومثلها». فلا إشكالَ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥٠ - بابُ الاستغفارِ عن المسألة

١٤٦٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ
يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه: «إِنَّ نَاسًا مِنَ الْأَنْصَارِ سَأَلُوا رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ، فَأَعْطَاهُمْ، ثُمَّ سَأَلُوهُ فَأَعْطَاهُمْ، ثُمَّ سَأَلُوهُ فَأَعْطَاهُمْ حَتَّى نَفَدَ مَا عِنْدَهُ، فَقَالَ:
«مَا يَكُونُ عِنْدِي مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ أَدْخِرَهُ عَنْكُمْ، وَمَنْ يَسْتَغْفِرْ يُعَفِّهِ اللَّهُ، وَمَنْ يَسْتَغْفِرْ يُعَفِّهِ
اللَّهُ، وَمَنْ يَتَصَبَّرْ يُصَبِّرْهُ اللَّهُ، وَمَا أُعْطِيَ أَحَدٌ عَطَاءً خَيْرًا وَأَوْسَعَ مِنَ الصَّبْرِ».

[الحديث ١٤٦٩ - طرفه في: ٦٤٧٠].

الاستغفارُ عن المسألة واجبٌ إلا عندَ الضرورةِ القُصوى؛ لأنَّ المسألة ذُلٌّ
وتعلُّقٌ بغيرِ الله عز وجل، واستعانةٌ بغيرِ الله، وما أكثرَ نَدَمَ الإنسانِ إذا ذَكَرَ يَوْمًا مِنَ الْأَيَّامِ
أَنَّهُ جَاءَ يَسْأَلُ إِنْسَانًا.

لكنَّ الرخصةَ جائزة، فكلُّ مَنْ جازَ له شيءٌ جازَ له سؤالُهُ، لكنَّ كُلَّهَا اسْتَعْفَ
الإنسانُ فهو أَفْضَلُ وأَرْفَعُ وَأَنْزَعُ، حتى لو فُرِضَ أَنَّهُ لَا يَأْكُلُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ إِلَّا وَجَبَةً
وَاحِدَةً فَلَا يَسْأَلُ، وَلَيَبْقَ عَزِيزًا.

ولهذا امْتَدَحَ اللَّهُ هَؤُلَاءِ فِي قَوْلِهِ: ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ
تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَاقًا﴾ [البقرة: ٢٧٣].

وأما الذي يَسْأَلُ تَكَثُّراً فإنه قد أتى كبيرة، فلقد قال النبي ﷺ: «مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكَثُّراً فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَمْرًا فَلَيْسَتْ قِلَّةٌ أَوْ لَيْسَتْ كَثْرًا»^(١).

لكن مَنْ سَأَلَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ هَلْ يَدْخُلُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ؟ أَوْ يُقَالُ: بَيْتُ الْمَالِ لِلْمُسْلِمِينَ عَمُومًا، وَمَا سَوَّالُ الْإِنْسَانِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ إِلَّا تَنْبِيهُ لِلْمُسْئِلِينَ بِأَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ؟ وَذَلِكَ كإِنْسَانٍ يَسْأَلُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ تَرْقِيَةً وَظِيفَةً، وَالَّذِي عِنْدَهُ كَافِيهِ وَزِيَادَةٌ، فَهَلْ لَهُ أَنْ يَسْأَلَ أَوْ لَا؟ وَهَلْ يَدْخُلُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ؟ أَوْ يُقَالُ: هَذَا تَنْبِيهُ لِلْمُسْئِلِينَ عَلَى أَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ؟

الْجَوَابُ: الْأَوَّلُ أَقْرَبُ؛ لِأَنَّهُ الْآنَ إِنَّمَا سَأَلَ تَكَثُّراً فِي الْوَاقِعِ؛ وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعُمَرَ: «مَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ، وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ فَخُذْهُ، وَإِلَّا فَلَا تُتْبِعْهُ نَفْسَكَ». فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: الْحُكُومَةُ تُوزَعُ كِتَابًا لَطَلِبَةِ الْعِلْمِ، فَهَلْ إِذَا قَدَّمْتُ طَلِبًا يَكُونُ مِنْ هَذَا النُّوعِ؟ أَوْ أَنَّ هَذَا تَنْبِيهٌُ لِلْحُكُومَةِ بِأَنَّكَ مِنْ أَهْلِ الْاسْتِحْقَاقِ؟

الْجَوَابُ: الثَّانِي، فَهَذَا تَنْبِيهٌُ عَنِ الْاسْتِحْقَاقِ؛ لِأَنَّ الْحُكُومَةَ لَا تَدْرِي عَنْ كُلِّ طَالِبٍ عِلْمٍ مُسْتَحَقٍّ، فَلَا حَرَجَ أَنْ تَكْتُبَ بِأَنِّي مُسْتَحَقٌّ لِهَذَا الْكِتَابِ مِثْلًا؛ لِأَنَّ هَذَا تَنْبِيهٌُ فَقَطْ. وَالْمَهْمُ أَنَّهُ كَلَّمَا أَمَكَّنَكَ أَنْ لَا تَسْأَلَ النَّاسَ شَيْئًا فَافْعَلْ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَايَعَ الصَّحَابَةَ عَلَى أَنْ لَا يَسْأَلُوا النَّاسَ شَيْئًا، فَكَانَ الرَّجُلُ يَسْقُطُ سَوْطُهُ مِنْ يَدِهِ، وَهُوَ عَلَى بَعِيرِهِ، فَيَنْزِلُ، وَيَأْخُذْهُ، وَلَا يَسْأَلُ أَحَدًا أَنْ يُنَاوِلَهُ إِيَّاهُ^(٢).

وَجَرَّبَ ذَلِكَ تَجْدُ عِزَّةَ نَفْسٍ، وَعُلُوَّ مَكَانَةٍ، وَاحْتِرَامًا مِنَ النَّاسِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَكَ حَقٌّ، تُرِيدُ التَّنْبِيَةَ عَلَيْهِ فَهَذَا شَيْءٌ آخَرُ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى كَرَمِ النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ قَالَ: «مَا يَكُونُ عِنْدِي مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ أَدْخِرَهُ عَنْكُمْ»؛ لِأَنَّهُمْ سَأَلُوهُ فَأَعْطَاهُمْ، ثُمَّ سَأَلُوهُ فَأَعْطَاهُمْ.

(١) رواه مسلم (١٠٤١) (١٠٥).

(٢) رواه البخاري (١٤٧٣)، ومسلم (١٠٤٥) (١١٠).

(٢) رواه مسلم (١٠٤٣) (١٠٨).

﴿ وَقَوْلُهُ: «من خير»؛ يعني: من مالٍ، كما في قولِ الله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ ﴾ [النِّسَاءُ: ١٨٠]؛ يعني: مالا، وقال تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾ [الْعَنَّاكَةُ: ٨]؛ أي: لحبِّ المالِ.

وَمِنْ فَوَائِدِهِ: أَنَّهُ مَنْ اسْتَعَفَّ أَعَفَّهُ اللَّهُ؛ يعني: أعانه على العفافِ، واستغنى بما في يده. وهنا يَرِدُ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَكُونُ سُؤْأُهُ صَرِيحًا، فيقول: يا فلانُ، أعطني كذا وكذا، وبَعْضُ النَّاسِ يَكُونُ سُؤْأُهُ تَلْمِيحًا، مثلُ أَنْ يَجِدَ مَعَ شَخْصٍ كِتَابًا، فيقول: هذا الكتابُ يَلْزَمُنِي، وليس عندي مثله، فصاحبه قد يكونُ حَجُولًا، فَيَحْجُلُ وَيُعْطِيهِ إِيَّاهُ، فهل يجوزُ له قبولُهُ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ نَصُّوا وَأَصَابُوا: أَنَّ مَنْ أَهْدَاكَ هَدِيَّةً خَجَلًا وَحَيَاءً فَإِنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْكَ قَبُولُهَا، وهذا واضحٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَا الْخَجَلُ مَا أَعْطَاكَ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٤٧٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ، فَيَحْتَطِبَ عَلَى ظَهَرِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ رَجُلًا، فَيَسْأَلَهُ أَعْطَاهُ، أَوْ مَنَعَهُ»^(١).
[الحديث ١٤٧٠ - أطرافه في: ١٤٨٠، ٢٠٧٤، ٢٣٧٤].

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٤٧١ - حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الزَّيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ فَيَأْتِيَ بِحُزْمَةِ الْحَطَبِ عَلَى ظَهَرِهِ فَيَبِيعَهَا فَيَكْفَأَ اللَّهُ بِهَا وَجْهَهُ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ، أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ».
[الحديث ١٤٧١ - طرفاه في: ٢٠٧٥، ٢٣٧٣].

(١) رواه مسلم (١٠٤٢) (١٠٦).

صَدَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَإِلَإِنْسَانٌ إِذَا اسْتَعْنَى عَنِ النَّاسِ، وَلَوْ بِهَذِهِ الْمِهْنَةِ الَّتِي لَا يَقُومُ بِهَا إِلَّا الْفُقَرَاءُ، فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ.

وَهُوَ خَيْرٌ لَهُ لَاسْتِغْنَائِهِ بِمَا أَعْطَاهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْقُوَّةِ عَنْ غَيْرِ اللَّهِ، وَلِهَذَا لَمَّا جَاءَ رَجُلَانِ يَسْأَلَانِ النَّبِيَّ ﷺ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَرَأَاهُمَا جُلْدَيْنِ قَالَ: «إِنْ شِئْتُمَا أُعْطِيتُكُمَا، وَلَا حَظٌّ فِيهَا لِنَفْسِي، وَلَا لِقَوِي مُكْتَسِبٍ»^(١).



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٤٧٢- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزَّيْرِ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ قَالَ: «يَا حَكِيمُ، إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ، فَمَنْ أَخَذَهُ بِسَخَاوَةِ نَفْسٍ بُورِكَ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِإِشْرَافِ نَفْسٍ لَمْ يُبَارَكْ لَهُ فِيهِ، كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ، الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى». قَالَ حَكِيمٌ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، لَا أَرَزَأُ أَحَدًا بَعْدَكَ شَيْئًا حَتَّى أَفَارِقَ الدُّنْيَا، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَدْعُو حَكِيمًا إِلَى الْعَطَاءِ، فَيَأْتِي أَنْ يَقْبَلَهُ مِنْهُ، ثُمَّ إِنْ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَعَاهُ لِيُعْطِيَهُ، فَيَأْتِي أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ شَيْئًا. فَقَالَ عُمَرُ: إِنِّي أَشْهَدُكُمْ يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى حَكِيمٍ، أَنِّي أَعْرِضُ عَلَيْهِ حَقَّهُ مِنْ هَذَا الْفَيْءِ، فَيَأْتِي أَنْ يَأْخُذَهُ، فَلَمْ يَرَزَأُ حَكِيمٌ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى تُوْفِيَ.

[الحديث ١٤٧٢ - أطرافه في: ٢٧٥٠، ٣١٤٣، ٦٤٤١].

﴿قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ». سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ.

﴿وَقَوْلُهُ: «فَمَنْ أَخَذَهُ بِسَخَاوَةِ نَفْسٍ بُورِكَ لَهُ فِيهِ». يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ شَحِيحًا فِي طَلَبِ الْمَالِ، بَلْ يَكُونُ طَبِيعِيًّا، إِنْ جَاءَهُ الْمَالُ بِسَهُولَةٍ أَخَذَهُ، وَإِلَّا تَرَكَهُ.

(١) رواه أحمد في «مسنده» (٢٢٤ / ٤) (١٧٩٧٢)، وأبو داود (١٦٣٣)، والنسائي (٢٥٩٨). وقال الشيخ الألباني رحمه الله في تعليقه على سنن أبي داود، والنسائي: صحيح.

فحكيمٌ بنُ حزامٍ رضي الله عنه لما رأى النبي ﷺ قال له ذلك أقسم أن لا يرزأ أحدًا بعد رسول الله ﷺ شيئًا؛ يعني: أن لا يسأله شيئًا، ومع ذلك تعفّف ﷺ، حتى إن الخلفاء يدعونه لأخذ نصيبه، ولكنه يأبى.

فلما جاء عمر رضي الله عنه أشهد الناس عليه؛ إما رجاء أن يلينَ ويقبلَ، وإما أنه رضي الله عنه من ورعه خاف أن يكونَ في نفس حكيمٍ شيءٌ، فيطالبَ بحقه يومَ القيامةِ، فأشهد المسلمونَ على ذلك حتى تبرأَ ذمته تامةً.



ثم قال البخاري رحمته الله تعالى:

٥١ - باب ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ [الأنعام: ١١٩].

من أعطاه الله شيئاً من غير مسألة، ولا إشرافٍ نفسٍ.

١٤٧٣ - حدثنا يحيى بن بكير، حدثنا الليث، عن يونس، عن الزهري، عن سالم، أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: سمعتُ عمر يقول: كان رسول الله ﷺ يُعطيني العطاءَ، فأقول: أعطه من هو أفقرُ إليه مني. فقال: «خذه، إذا جاءك من هذا المالِ شيءٌ وأنت غيرُ مُشرفٍ، ولا سائلٍ، فخذْه، وما لا فلا تُتبِعْه نفسك»^(١).

[الحديث ١٤٧٣ - طرفاه في: ٧١٦٣، ٧١٦٤].

قوله: «مُشرفٍ»؛ يعني: مُتَطَلِّعٌ للشيءِ.

ولكن إذا قال قائلٌ: إذا أخبرَ الرجلُ المُستَحِقُّ المسؤولَ عن العطاءِ بحالِهِ فقط دونَ أن يسأله، فهل يُعتَبَرُ هذا من المسألة؟

فالجوابُ: لا يُعتَبَرُ هذا من المسألة، وذلك لأنَّ القائمَ على العطاءِ لا يُمكنُ أن يعلمَ بكلِّ أحدٍ، لكن هل هو من الاستشرافِ؟

الجوابُ: نعم، هو من الاستشرافِ، لكن لحاجةٍ وهو أهلٌ لهذا.

(١) رواه مسلم (١٠٤٥) (١١٠).

وهل يقال: في هذا الحديث دليل على أن الإنسان يُنْهَى عن طلب الرقية؟
الجواب: إذا كانت لا تأتي إلا بسؤال، فإنه يُنْهَى عنه مع عدم حاجته لها؛ لأنه داخل في الحديث، فيقال له: اترك الطلب، فإن قُدِّرَ أن المسئولين يُرْقُونك؛ لأنك مُسْتَحَقٌّ فخذ، وإلا فلا تأخذه، وهذا لا شك أنه من الورع، والبعد عن إرادة الدنيا، لا سيما إذا كان الإنسان يشغل منصبًا دينيًا.

لكن إذا كان القائم على الوظيفة التي تُريدُها ليس أهلاً لها؛ إما في قوته، أو في أمانته، فلا بأس أن تسأل، كما قال نبي الله يوسف للعزير: ﴿قَالَ أَجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٥٥]. لأن الذي كان على الخزائن كان مُضَيِّعًا لها، فطلبها يوسف عليه السلام.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥٢- باب من سأل الناس تكثراً.

١٤٧٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عبيد الله بن أبي جعفر، قال: سَمِعْتُ حمزة بن عبد الله بن عمر، قال: سَمِعْتُ عبدَ الله بنَ عمرَ رضي الله عنهما، قال: قال النبي ﷺ: «ما يزال الرجل يسأل الناس حتى يأتي يوم القيامة ليس في وجهه مُزْعَةٌ لحم»^(١).

١٤٧٥- وقال: «إن الشمس تدنو يوم القيامة حتى يبلغ العرق نصف الأذن، فبينما هم كذلك استغاثوا بآدم، ثم بموسى، ثم بمحمد ﷺ.

وزاد عبد الله: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي جَعْفَرٍ: «فَيُشْفَعُ لِقَضَى بَيْنَ الْخَلْقِ، فَيَمْشِي حَتَّى يَأْخُذَ بِحَلْقَةِ الْبَابِ، فَيَوْمَئِذٍ يَبْعَثُهُ اللَّهُ مَقَامًا مَحْمُودًا، يَحْمَدُهُ أَهْلُ الْجَمْعِ كُلُّهُمْ.

وقال مُعَلَّى: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ أَخِي الزَّهْرِيِّ، عَنْ حَمْزَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْأَلَةِ ^(١).

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا قَوْلُهُ: «مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ حَتَّى يَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لَيْسَ فِي وَجْهِهِ مِزْعَةٌ لَحْمٍ». - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - لَا يَبْقَى عَلَيْهِ إِلَّا الْعِظَامُ؛ لِأَنَّهُ كَمَا أَذَلَّ وَجْهَهُ فِي الدُّنْيَا عَوِيبٌ بِمِثْلِ ذَلِكَ، فَتُزْعَ مِنْهُ اللَّحْمُ الَّذِي بِهِ جَمَالُ الْوَجْهِ، وَاسْتِنَارَتُهُ، وَبِهَؤُوهَ، وَلِهَذَا عِنْدَ الْعَوَامِّ يُسَمُّونَ السُّؤَالَ: دَفَقَ مَاءِ الْوَجْهِ، فَيَرَوْنَ أَنَّ هَذَا إِذْلالٌ لِلْوَجْهِ.

وقوله في الحديث الثاني: «إِنَّ الشَّمْسَ تَدْنُو يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَبْلُغَ الْعِرْقُ نِصْفَ الْأُذُنِ، فَيَبْنَا هُمْ كَذَلِكَ اسْتِغَاثُوا... الخ». فيه اختصارٌ إِمَّا مِنَ الرَّاوي الْأَوَّلِ، وَهُوَ الصَّحَابِيُّ، أَوْ مِنْ دُونِهِ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ فِيهِ أَنَّ الْعِرْقَ يَبْلُغُ الْكَعْبَيْنِ، وَالرَّكْبَتَيْنِ، وَالْحَقْوَيْنِ، وَقَدْ يُلْجَمُ بَعْضُ النَّاسِ إِلْجَامًا ^(٢)، وَكَذَلِكَ الْاسْتِغَاثَةُ تَكُونُ بِأَدَمَ، ثُمَّ بَنُوْحَ، ثُمَّ إِبْرَاهِيمَ، ثُمَّ بِمُوسَى، ثُمَّ بِعِيسَى ^(٣).



(١) قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ:

أما حديث عبد الله، وهو ابن صالح، فقد رويناه في «الإيمان» لابن منده من طريق أبي زرعة الرازي، عن يحيى بن بكير، وعبد الله بن صالح جميعاً، عن الليث.

وأما حديث معلّى بضم الميم وفتح المهملة وتشديد اللام المفتوحة، وهو ابن أسد، قد وصله يعقوب بن سفيان في تاريخه عنه، ومن طريقه البيهقي، وآخر حديثه: «مزعة لحم»، وفيه قصة لنحمة بن عبد الله بن عمر مع أبيه في ذلك، ولهذا قيده المحقق بقوله: «في المسألة» اهـ «فتح الباري» (٣/ ٣٣٩، ٣٤٠) بتصرف، وانظر: «التعليق» (٣/ ٢٨، ٢٩).

(٢) رواه مسلم (٢٨٦٤) (٦٢).

(٣) رواه البخاري (٦٥٦٥)، مسلم (١٩٣) (٣٦٢).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥٣- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣] وكم الغنى، وقول النبي ﷺ: «وَلَا يَجِدُ غِنًى يُغْنِيهِ» ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٧٣].

١٤٧٦- حَدَّثَنَا حجاج بن منهال، حَدَّثَنَا شعبة، أَخْبَرَنِي محمد بن زياد، قال: سَمِعْتُ أبا هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «ليس المسكين الذي تَرُدُّهُ الْأُكْلَةُ وَالْأُكْلَتَانِ، وَلَكِنَّ الْمُسْكِينَ الَّذِي لَيْسَ لَهُ غِنًى وَيَسْتَحْيِي، أَوْ لَا يَسْأَلُ النَّاسَ إِلْحَافًا»^(١).
[الحديث ١٤٧٦ - طرفاه في: ١٤٧٩، ٤٥٣٩].

وقوله ﷺ: «ليس المسكين الذي تَرُدُّهُ الْأُكْلَةُ وَالْأُكْلَتَانِ»؛ يعني: ليس المسكين الذي يَسْأَلُ عِنْدَ الْأَبْوَابِ، وَيُعْطَى مَا يَسُدُّ رَمَقَهُ بِأُكْلَةٍ أَوْ أُكْلَتَيْنِ، لَكِنِ الْمُسْكِينُ حَقِيقَةً هُوَ الَّذِي يَتَعَفَّفُ، وَلَا يُعْلَمُ عَنْهُ.

فَالْأَوَّلُ وَإِنْ كَانَ مُسْكِينًا، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ مُسْكِينًا حَقِيقَةً، بَلْ هَذَا هُوَ الْمُسْكِينُ الْحَقِيقِيُّ. وَالْمَقْصُودُ بِذَلِكَ: الْحَثُّ عَلَى تَفَقُّدِ أَحْوَالِ النَّاسِ، وَأَنْ لَا يَقُولَ الْإِنْسَانُ: إِنْ جَاءَنِي أَحَدٌ أَعْطَيْتُهُ، وَإِلَّا فَلَسْتُ مُلْزَمًا، بَلْ يُقَالُ: هُنَاكَ أَنَاسٌ مُتَعَفِّفُونَ، لَا يُعْلَمُ عَنْهُمْ، وَلَا يَسْأَلُونَ، فَيَنْبَغِي لِمَنْ كَانَ مُسْتَوَلًا عَنِ الْعَطَاءِ أَنْ يَبْحَثَ عَنْ أَحْوَالِ النَّاسِ، وَعَنْ مِثْلِ هَؤُلَاءِ الْمُتَعَفِّفِينَ.

وقوله: «لَا يَسْأَلُ النَّاسَ إِلْحَافًا»؛ أي: سَوَالَ الْإِلْحَافِ وَالْحَاجِّ فِي الْمَسْأَلَةِ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٤٧٧- حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ، حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَّاءُ، عَنْ ابْنِ أَشْوَعٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، حَدَّثَنِي كَاتِبُ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: كَتَبَ مُعَاوِيَةُ، إِلَى

(١) رواه مسلم (١٠٣٩) (١٠٢).

المغيرة بن شعبة: أن اُكْتُبَ إليَّ بشيءٍ سَمِعْتَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، فكَتَبَ إِلَيْهِ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا: قِيلَ وَقَالَ، وَإِضَاعَةُ الْحَالِ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ»^(١).
الشاهد من الحديث هو الجملة الأخيرة وهي قوله: «وَكثْرَةُ السُّؤَالِ». وقد سبق الكلام على هذا الحديث.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٤٧٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غُرَيْرٍ الزَّهْرِيُّ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أُعْطِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَهْطًا، وَأَنَا جَالِسٌ فِيهِمْ، قَالَ: فَتَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهُمْ رَجُلًا لَمْ يُعْطِهِ، وَهُوَ أَعْجِبُهُمْ إِلَيَّ، فَقُمْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَارَرْتُهُ، فَقُلْتُ: مَا لَكَ عَنْ فَلَانٍ، وَاللَّهِ إِنِّي لأُراه مؤمنًا. قَالَ: «أَوْ مُسْلِمًا» قَالَ: فَسَكَتُ قَلِيلًا، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ فِيهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَكَ عَنْ فَلَانٍ؟ وَاللَّهِ إِنِّي لأُراه مؤمنًا، قَالَ: «أَوْ مُسْلِمًا»، قَالَ: فَسَكَتُ قَلِيلًا، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ فِيهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَكَ عَنْ فَلَانٍ؟ وَاللَّهِ إِنِّي لأُراه مؤمنًا. قَالَ: «أَوْ مُسْلِمًا» - يَعْنِي: فَقَالَ: «إِنِّي لأُعْطِي الرَّجُلَ، وَغَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ خَشْيَةً أَنْ يُكَبَّ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ»^(٢).

وعن أبيه عن صالح، عن إسماعيل بن محمد أنه قال: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ بِهَذَا، فَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: فَضْرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ، فَجَمَعَ بَيْنَ عُنْقِي وَكَتْفِي، ثُمَّ قَالَ: «أَقْبِلْ» أَيَّ سَعْدُ، إِنِّي لأُعْطِي الرَّجُلَ^(٣).

(١) رواه مسلم (١٣٤١/٣) (٥٩٣) (١٢).

(٢) رواه مسلم (١٥٠) (٢٣٧).

(٣) قال الحافظ في «الفتح» (٣/٣٤٣): قوله: «وعن أبيه عن صالح» هو معطوف على الإسناد الأول،

وكذا أخرجه مسلم عن الحسن الحلواني، عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد. اهـ

قال أبو عبد الله ^(١): ﴿فَكَبِّكُوا﴾: قُلِبُوا. ﴿مُكِبًا﴾: أَكَبَّ الرَّجُلُ إِذَا كَانَ فَعْلُهُ غَيْرَ وَاقِعٍ عَلَى أَحَدٍ، فَإِذَا وَقَعَ الْفَعْلُ، قُلْتَ: كَبَّهُ اللَّهُ لَوَجْهِهِ، وَكَبَّتُهُ أَنَا. هذا الحديث فيه فوائد، منها:

١- جواز إعطاء الناس مُجْتَمِعِينَ، وأنه لا يُعَدُّ ذَلِكَ إِذْلاً لَهْمَ مَا دَامَ الْعَطَاءُ لِلْجَمِيعِ.

٢- وفيه: منقبة لسعد بن أبي وقاصٍ رضي الله عنه؛ حيث إنه شَفَعَ لهذا الرجل الذي لم يُعْطِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْعَطَاءِ.

٣- وفيه: حسن الأدب من سعد؛ حيث لم يَتَكَلَّمْ مع النَّبِيِّ ﷺ جَهْرًا، وإنما قام فسارَه.

٤- وفيه أيضًا: جواز تكرار المشورة إذا اقْتَضَتْ الْحَالُ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ سَعْدًا فَعَلَ ذَلِكَ لَمَّا رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُعْطِي النَّاسَ وَلَا يُعْطِي هَذَا الرَّجُلَ.

٥- وفيه: دليل على أنه لا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَشْهَدَ لِشَخْصٍ بِالْإِيمَانِ، وَإِنَّمَا يَشْهَدُ لَهُ بِالْإِسْلَامِ، إِلَّا مَنْ شَهِدَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ؛ لَأَنَّ سَعْدًا قَالَ: إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا. فقال: «أَوْ مُسْلِمًا». ثلاث مرات، والذي يَظْهَرُ لَنَا هُوَ الْإِسْلَامُ؛ لَأَنَّ الْإِيمَانَ فِي الْقَلْبِ، وَكَمْ مِنْ إِنْسَانٍ نَرَاهُ مُسْلِمًا، وَلَكِنَّهُ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ لَيْسَ بِمُسْلِمٍ.

٦- وفيه أيضًا: دليل على أن النَّبِيَّ ﷺ يُرَاعِي فِي الْعَطَاءِ تَأْلِيفَ الْقُلُوبِ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَالتَّزَامَ الْمُعْطَى بِهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: (إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرَهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ خَشْيَةً أَنْ يُكَبَّ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ). وَيُكَبُّ الرَّجُلُ إِذَا ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَالنَّبِيُّ ﷺ يُعْطِي لِلتَّأْلِيفِ عَلَى الْإِسْلَامِ.

٧- وفيه أيضًا: دليل على أنه يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ إِذَا رَأَى مِنْ شَخْصٍ إِعْرَاضًا أَوْ فَسُوقًا، وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ إِعْطَاءَهُ هَالًا يُوجِبُ لَهُ الْاسْتِقَامَةَ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُعْطِيَهُ، وَيَحْتَسِبَ فِي

(١) قال الحافظ في «الفتح» (٣/ ٣٤٣): قوله: «قال أبو عبد الله» هو المصنف.

ذلك الأجر؛ لأننا إذا كنا نُعْطِي الْفَقِيرَ لِإِقَامَةِ بَدَنِهِ وَغِذَائِهِ، فَأَعْطَاءُ الْعَاصِي لِإِقَامَةِ دِينِهِ وَغِذَاءِ رُوحِهِ مِنْ بَابٍ أَوْلَى.

٨- وفيه أيضًا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُحِبُّ بَعْضَ أَصْحَابِهِ أَكْثَرَ مِنْ بَعْضٍ، لِقَوْلِهِ: «وغيره أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ». وهذا شيءٌ طَبِيعِيٌّ، فليس الناسُ عِنْدَ الْإِنْسَانِ سَوَاءً، وَإِنْ كَانَ يُحِبُّ الْجَمِيعَ، لَكِنْ تَخْتَلِفُ الْمَحَبَّةُ.

٩- وفيه: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ ضَرْبِ الْمُعَلِّمِ مَنْ يُرِيدُ أَنْ يُعَلِّمَهُ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَنْتَبِهَ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ: جَمَعَ بَيْنَ عُنُقِي وَكَتْفِي. ومعناه: أَنَّهُ ضَرَبَهُ عَلَى الْكَتِفِ وَالْعُنُقِ، وَلَكِنْ هَلْ نَقُولُ: إِنْ هَذَا مُضْطَرَّدٌ حَتَّى فِي وَقْتِنَا الْحَاضِرِ؟ أَوْ نَقُولُ: كُلُّ مَقَامٍ لَهُ مَقَالٌ؟

الجواب: الثاني؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْوَاقِعُ؛ إِذْ إِنَّكَ لَوْ ضَرَبْتَ أَحَدًا لَمْ يَتَعَدَّ مِثْلَ هَذَا الشَّيْءِ، لَكَانَ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ خَصُومَةٌ، لَا سِوَاَ إِذَا ضَرَبْتَهُ بِقُوَّةٍ، لَكِنْ أحيانًا يَضْرِبُ الْإِنْسَانُ عَلَى الْعَضُدِ، وَالضَّرْبُ عَلَى الْعَضُدِ أَهْوَنُ، وَفِيهِ تَنْبِيهُ، فَإِذَا عَلِمَ الْإِنْسَانُ أَنَّ صَاحِبَهُ لَنْ يَغْبَأَ بِهَذَا الْعَمَلِ، وَلَنْ يَكُونَ فِي خَاطِرِهِ شَيْءٌ، فَضَرَبَهُ لِيُنَبِّهَهُ، أَوْ لِيُسَكِّتَهُ فَلَا بَأْسَ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٤٧٩- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ الْمَسْكِينُ الَّذِي يَطُوفُ عَلَى النَّاسِ، تَرُدُّهُ اللَّقْمَةُ وَاللَّقْمَتَانِ، وَالتَّمْرَةُ وَالتَّمْرَتَانِ، وَلَكِنَّ الْمَسْكِينُ الَّذِي لَا يَجِدُ غَنًى يُغْنِيهِ، وَلَا يُفْطِنُ بِهِ، فَيَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ، وَلَا يَقُومُ فَيَسْأَلُ النَّاسَ»^(١).

١٤٨٠- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنِ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ ثُمَّ يَغْدُو - أَحْسِبُهُ قَالَ: إِلَى الْجَبَلِ - فَيَحْتَطَبُ فَيَبِيعُ، فَيَأْكُلُ وَيَتَصَدَّقُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ».

قال أبو عبد الله: صالحُ بنُ كَيْسَانَ أكبرُ من الزهريِّ، وهو قد أدركَ ابنَ عمرَ.
 ﴿قوله: «ليس» النفْيُ هنا للكمالِ، وإلا فمن المعلومِ أن الفقيرَ الذي يَمُرُّ على
 الناسِ، وترُدُّه اللقمةُ واللقمتان، والتمرَّةُ والتمرَّتَانِ فقيرٌ بلا شكٍّ، لكنه ليس كاملاً
 الفقيرُ؛ لأنَّ هذا وجدَ ما يُغْنِيه، أو ما يَسُدُّ حاجتَه من سؤالِ الناسِ، لكنَّ الفقيرَ حقيقةً
 هو الفقيرُ الذي لا يُفْطِنُ له، ولا يَجِدُ ما يَكْفِيه فيهِلكَ.



ثم قال البخاريُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

٥٤- بابُ خَرَصِ التمرِ

١٤٨١- حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ بَكَّارٍ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ عُبَّاسِ
 السَّاعِدِيِّ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ، قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ غَزْوَةَ تَبُوكَ، فَلَمَّا جَاءَ وَادِي
 الْقُرَى إِذَا امْرَأَةً فِي حَدِيقَةٍ لَهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: «اخْرُصُوا». وَخَرَصَ رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ عَشْرَةَ أَوْسُقٍ، فَقَالَ لَهَا: أَحْصِي مَا يَخْرُجُ مِنْهَا. فَلَمَّا أَتَيْنَا تَبُوكَ قَالَ: أَمَا إِنِّهَا سَتَهَبُ
 اللَّيْلَةَ رِيحٌ شَدِيدَةٌ، فَلَا يَقُومَنَّ أَحَدٌ، وَمَنْ كَانَ مَعَهُ بَعِيرٌ فَلْيَعْقِلْهُ. فَعَقَلْنَاهَا وَهَبَّتْ رِيحٌ
 شَدِيدَةٌ، فَقَامَ رَجُلٌ فَأَلْقَتْهُ بِجَبَلٍ طَيِّبٍ، وَأَهْدَى مَلِكُ أَيْلَةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ بَغْلَةً بَيْضَاءَ، وَكَسَاهَا بُرْدًا،
 وَكَتَبَ لَهُ بِبَحْرِهِمْ، فَلَمَّا أَتَى وَادِي الْقُرَى قَالَ لِلْمَرْأَةِ: كَمْ جَاءَ حَدِيقَتُكَ؟ قَالَتْ: عَشْرَةَ
 أَوْسُقٍ خَرَصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي مُتَعَجِّلٌ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَمَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ
 يَتَعَجَّلَ مَعِيَ فَلْيَتَعَجَّلْ، فَلَمَّا قَالَ ابْنُ بَكَّارٍ: كَلِمَةً مَعْنَاهَا - أَشْرَفَ عَلَى الْمَدِينَةِ، قَالَ: هَذِهِ
 طَابَةُ، فَلَمَّا رَأَى أَحَدًا، قَالَ: هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ، أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ دُورِ الْأَنْصَارِ؟» قَالُوا:
 بَلَى. قَالَ: دُورُ بَنِي النَّجَارِ، ثُمَّ دُورُ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ، ثُمَّ دُورُ بَنِي سَاعِدَةَ، أَوْ دُورُ بَنِي
 الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ، وَفِي كُلِّ دُورِ الْأَنْصَارِ؛ يَعْنِي: خَيْرًا.

١٤٨٢- وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ بَلَالٍ: حَدَّثَنِي عَمْرُو: «ثُمَّ دَارُ بَنِي الْحَارِثِ، ثُمَّ بَنِي سَاعِدَةَ»^(١).

(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى هذه المتابعة بصيغة الجزم، وأسنده في «الحج» (١٨٧٢)، وفي «المغازي»

وقال سليمان: عن سعد بن سعيد، عن عُمارة بن غَزِيَّة، عن عباسٍ، عن أبيه، عن النبي ﷺ، قال: «أَحُدْ جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ»^(١).

قال أبو عبد الله: كلُّ بستانٍ عليه حائطٌ فهو حديقةٌ، وما لم يكن عليه حائطٌ لم يُقَلَّ حديقةٌ. هذا الحديث فيه فوائدٌ كثيرةٌ منها:

جوازُ تملكِ النساءِ للحدائقِ كالرجالِ، فالمرأةُ لها أن تكونَ حارثةً زارعةً، وذاتَ حديقةٍ، ولا يُعابُ عليها هذا.

ومنها: جوازُ خَرَصِ الثمارِ؛ لأنَّ النبي ﷺ خَرَصَ عشرةَ أَوْسُقٍ، وعشرةَ أَوْسُقٍ هي نصابان؛ لقولِ النبي ﷺ: «ليس فيما دونَ خمسةِ أَوْسُقٍ صدقةٌ»^(٢).

وفيه: دليلٌ على أنه لا حَرَجَ على الإنسانِ أن يَعْرِفَ هل وافقَ الصوابَ، أو لم يوافقْهُ؛ بدليلِ قولِ النبي ﷺ لهذه المرأة: «أَحْصِي ما يَخْرُجُ منها» ولما رَجَعَ سألَهَا، فإذا عَمِلَ الإنسانُ عملاً، وأرادَ أن يَتَحَقَّقَ مِنْ إصابتهِ فلا حَرَجَ، كما فَعَلَ النبي ﷺ. وهل في قوله: «أَحْصِي» إشكالٌ؟ لأنه فَعَلَ أمرٌ، والياءُ موجودةٌ، فلماذا لم تُحذفْ؟ الجوابُ: لأنَّ هذه الياءُ ياءُ المخاطبةِ المؤنثة.

ومن فوائدِ هذا الحديثِ: ما ظهرَ مِنْ آيةِ النبي ﷺ حيث أَخْبَرَ أنه سَتَهَبُ رِيحٌ شديدةٌ، فَهَبَتْ.

ومنها: الإرشادُ إلى أنه إذا عَصَفَتِ الرِّيحُ بألا يقومَ الإنسانُ، بل يَقْعُدُ، أو يَنْبَطِحَ على الأرضِ؛ لأنَّ ذلكَ أسلمٌ.

(٤٤٢٢)، عن خالد بن مخلد، عنه، به. «التعليق» (٣/ ٣١).

(١) علق البخاري رحمه الله، هذه المتابعة بصيغة الجزم، وهي في فوائد أبي علي أحمد بن الفضل بن خزيمة، قال: حدثنا أبو إسماعيل الترمذي، حدثنا أيوب بن سليمان أي: ابن بلال، حدثني أبو بكر بن أبي أويس، عن سليمان بن بلال، فذكر.

«التعليق» (٣/ ٣١)، و«الفتح» (٣/ ٣٤٦)، وانظر لزماً باقي كلام الحافظ رحمه الله في «الفتح».

(٢) تقدم تخريجه.

ومنها: أَنَّ الذي قامِ احْتَمَلَتْهُ الرِّيحُ مِنْ تَبَوُّكَ إِلَى جَبَلٍ طَيِّعٍ - فَسَبَّحَانَ اللَّهَ - وهذا مما يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هذه الرِّيحَ قُوَّةٌ جَدًّا، وَأَنَّها قُوَّةٌ بَانْدِفَاعٍ مُضْطَرِبٍ؛ لِأَنَّ الرِّيحَ تَكُونُ شَدِيدَةً بَانْدِفَاعٍ، لَكِنْ سَرْعَانِ مَا تَهْدَأُ، لَكِنْ هَذِهِ صَارَتْ بَانْدِفَاعٍ دَائِمٍ مُسْتَمِرٍّ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا: أَنَّهُ يَنْبَغِي فِي حَالِ الرِّيحِ الشَّدِيدَةِ أَنْ تُعْقَلَ الْإِبِلُ؛ لثَلَا تَنْزَعِجَ، فَتَقْوَمَ وَتَهْرَبَ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ بَعِيرٌ فَلْيُعْقِلْهُ».

ومنها: قَبُولُ الْهَدِيَّةِ مِنْ أَيِّ إِنْسَانٍ أَهْدَاهَا سَوَاءٌ كَانَ فِي الْمَصَانِعَةِ، أَوْ لَطَلَبِ الْمُوَدَّةِ، أَوْ لَغَيْرِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبِلَ هَدِيَّةَ مَلِكِ أَيْلَةَ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: جَوَازُ تَعْجُلِ قَائِدِ الْقَوْمِ إِلَى الْبَلَدِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخْبَرَ أَصْحَابَهُ أَنَّهُ مُتَعَجِّلٌ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَعَجَّلَ مَعَهُ فَلْيَتَعَجَّلْ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ مِنْ أَسْمَاءِ الْمَدِينَةِ - زَادَهَا اللَّهُ شَرَفًا - طَابَةُ، وَمِنْهَا أَيْضًا طَيِّبَةُ، فَيَقَالُ: طَابَةُ وَطَيِّبَةُ، وَمَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ جَبَلَ أُحُدٍ لَهُ شَعُورٌ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أُحُدٌ جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ».

ومنها: جَوَازُ التَّصْغِيرِ لِلتَّلْمِيحِ أَوْ لِلْعُطْفِ، إِنْ كَانَتِ اللَّفْظَةُ مُحْفُوظَةً، وَهُوَ قَوْلُهُ: «جُبَيْلٌ».

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: حَسَنُ رِعَايَةِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ، وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ دُورِ الْأَنْصَارِ»، ثُمَّ رَتَّبَهَا هُوَ ﷺ؛ لِيَنْقَطَعَ التَّرَاوُعُ، حَتَّى لَا يَقُولَ أَحَدٌ: أَنَا خَيْرٌ مِنْكَ. وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ مَا زَالَ النَّاسُ يَتَفَاخَرُونَ بِالْأَحْسَابِ وَالْأَنْسَابِ، فَأَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَقْطَعَ هَذَا حَيْثُ رَتَّبَهَا هُوَ ﷺ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ خُلُقَ النَّبِيِّ ﷺ الْقُرْآنُ، فَهُوَ ﷺ يَتَأَدَّبُ بِآدَابِهِ، وَيَحْذُو حَذْوَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ الْمَفَاضِلَةَ بَيْنَ دُورِ الْأَنْصَارِ، قَالَ: «وَفِي كُلِّ خَيْرٍ». اقْتِدَاءً بِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ ﷻ قَالَ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ

الْحَسَنُ ﴿[النُّكَّة: ٩٥]﴾. وقال جريراً: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أَوْلِيكَ أَعْظَمَ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَتْلُوا وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنُ﴾ ﴿[الْمَنَاقِب: ١٠]﴾.

وهكذا ينبغي للإنسان إذا فاضل بين الناس بما يستحقون من المزية، أن لا يكسر قلب الآخر، ويترك المفاضلة مفتوحة، بل يأتي بمعنى شامل يشمل الجميع؛ لئلا ينكسر قلب الآخر، ويكون ذلك أيضاً فيه تقليل من شأنه، فتأدب يا أخي بآداب القرآن وآداب السنة في مثل هذه الأمور.

ولما خرج النبي ﷺ على أصحابه، وهم يترامون قال: «ارموا بني إسماعيل؛ فإن أباكم كان رامياً، وأنا مع بني فلان». قالوا: يا رسول الله ما نعمل ما دُمت مع بني فلان، أي: لا أحد يغالبك. فقال: «ارموا وأنا معكم كلكم» ^(١) ﷺ.

فمثل هذه الأمور ينبغي للإنسان أن يلاحظها، وأن يعرف أن النفوس قد تحمل الشيء على غيره محمله؛ لأن هناك شيطاناً يؤزها ويحرّكها، فلاحظ هذه الأمور فإن في ذلك خيراً كثيراً.

وفي هذا: الرد على أولئك القوم الذين أنكروا أن يكون من صفات الله المحبة منه، فأولوا وعللوا أن المحبة لا تكون إلا بين متماثلين، فيقال: هذا أحد جاهدٍ حبينا ونجبه. وفيه أيضاً: رد لقول من قال في قوله تعالى: ﴿فوجدنا فيها جداراً يريد أن ينقض فأقامه﴾ ﴿[الأنعام: ٧٧]﴾. لا إرادة للجدار، فنحن نقول: له إرادة، لكن إرادة كل شيء بحسبه، فإذا وجدنا جداراً مائلاً عرفنا أنه يريد السقوط، وأي مانع من ذلك، أليس الله قال: ﴿تَسْبَحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ ﴿[الأنعام: ٤٤]﴾. وهل تسبح السموات والأرض إلا بإرادة؟

الجواب: لا يمكن هذا إلا بإرادة.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥٥- بَابُ الْعُشْرِ فِيهَا يُسْقَى مِنْ مَاءِ السَّمَاءِ وَبِالْمَاءِ الْجَارِي وَلَمْ يَرِ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي الْعَسَلِ شَيْئًا^(١).

١٤٨٣- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ رحمته، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فِيهَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعَيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا الْعُشْرُ، وَمَا سُقِيَ بِالنَّضْحِ نَصْفُ الْعُشْرِ.

قال أبو عبد الله: هذا تفسير الأول بأنه لم يُوقَّتْ في الأول؛ يعني: حديث ابن عمر: «وفيها سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ» وَبَيَّنَ فِي هَذَا وَوَقَّتَ، وَالزِّيَادَةُ مَقْبُولَةٌ، وَالْمُفَسِّرُ يَقْضِي عَلَى الْمُبْهَمِ إِذَا رَوَاهُ أَهْلُ الثَّبَتِ، كَمَا رَوَى الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُصَلِّ فِي الْكَعْبَةِ، وَقَالَ بِلَالٌ: «قَدْ صَلَّيْتُ، فَأُخِذَ بِقَوْلِ بِلَالٍ، وَتَرِكَ قَوْلُ الْفَضْلِ»^(١).

يقول رحمه الله: «بَابُ الْعُشْرِ فِيهَا يُسْقَى مِنْ مَاءِ السَّمَاءِ وَبِالْمَاءِ الْجَارِي». الَّذِي يُسْقَى مِنَ الزَّرْعِ وَمِنَ النَّخِيلِ أَيْضًا، تَارَةً يُسْقَى بِمُؤْنَةٍ عَلَى اسْتِخْرَاجِ الْمَاءِ، لَا عَلَى تَصْرِيفِ الْمَاءِ؛ لِأَنَّهُ مَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُصْرَفُ، لَكِنَّ الْمُؤْنَةَ فِي اسْتِخْرَاجِ الْمَاءِ، وَتَارَةً يُسْقَى

(١) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، وقد وصله مالك رحمه الله في «الموطأ» في الزكاة رقم (٣٩) عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم قال: جاء كتاب من عمر بن عبد العزيز إلى أبي وهو بمنى أن لا تأخذ من الخيل ولا من العسل صدقة. «تغليق التعليق» (٣/ ٣٢)، «الفتح» (٣/ ٣٤٧، ٣٤٨).

(٢) قال الحافظ رحمه الله في «التغليق» (٣/ ٣٣، ٣٤): أما حديث الفضل، فقال الإمام أحمد في «مسنده» (١/ ٢١١): حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ هُوَ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَوْ عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، حَدَّثَنِي أَخِي الْفَضْلُ - وَكَانَ مَعَهُ حِينَ دَخَلَهَا -: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يُصَلِّ فِي الْكَعْبَةِ، وَلَكِنَّهُ لَهَا دَخَلَهَا وَقَعَ سَاجِدًا بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ، ثُمَّ جَلَسَ يَدْعُو وَأَمَّا حَدِيثُ بِلَالٍ، فَأَسَنَدُهُ الْمَصْنُفُ فِي الْحَجِّ (١٥٩٨) وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْخَطَّابِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْكَعْبَةَ... «وفيه أنه سألت بلالاً أين صلى؟». قال ابن حبان عن حديث الفضل: هذا لا يخالف حديث بلال، لاحتمال أن يكون دخوله ﷺ البيت مراراً، فمرة حضره بلال حين صلى فيه، ومرة حضره الفضل حيث لم يصل، وهو جمع حسن. اهـ بتصرف.

بلا مؤنة، وتارة يكون عَثْرًا لا يَحْتَاجُ إلى ماءٍ إطلاقًا، فالذي يسقى بمؤنةٍ يَجِبُ فيه نصفُ العُشْرِ، والذي يُسْقَى بلا مؤنةٍ، أو يكون عَثْرًا يَجِبُ فيه العُشْرُ، والعُشْرُ واحدٌ من عشرةٍ، ونصفُ العُشْرِ واحدٌ من عشرين.

❦ قال: «ولم يرَ عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ في العسلِ شيئًا»، وَلَكِنْ جَدَّهُ عمرُ بنُ الخطابِ يَرى فيه العُشْرَ.

قال الحافظُ رحمته الله تعالى في الفتح (٣/ ٣٤٧، ٣٤٨):

❦ قوله: «ولم يرَ عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ في العسلِ شيئًا؛ أي: زكاةً، وَصَلَهُ مالُكٌ في «الموطأ»، عن عبدِ الله بنِ أبي بكرٍ بنِ حَزْمٍ، قال: جاء كتابٌ من عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ إلى أبي، وهو بمنى أن لا تَأْخُذَ مِنَ الْخَيْلِ، ولا مِنَ الْعَسَلِ صدقةً.

وأَخْرَجَ بنُ أبي شَيْبَةَ وعبدُ الرزاقُ بإسنادٍ صحيحٍ إلى نافعٍ مولى ابنِ عمرَ، قال: «بَعَثَنِي عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ على اليمينِ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَخُذَ مِنَ الْعَسَلِ الْعُشْرَ، فَقَالَ مَغِيرَةُ بنُ حَكِيمٍ الصَّنَعَانِيُّ: ليس فيه شيءٌ، فَكَتَبْتُ إلى عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ، فقال: صدق، هو عدلٌ رضا، ليس فيه شيءٌ».

وجاء عن عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ ما يُخَالِفُهُ، أَخْرَجَهُ عبدُ الرزاقِ، عن ابنِ جُرَيْجٍ، عن كتابِ إبراهيمَ بنِ مَيْسَرَةَ قال: «ذَكَرَ لِي بَعْضُ مَنْ لَا أَتَهُمُ مِنْ أَهْلِ أَنَّهُ تَذَاكُرُ هُوَ وَعَرَوْهُ بنُ مُحَمَّدٍ السَّعْدِيُّ، فزَعَمَ عَرَوْهُ، أَنَّهُ كَتَبَ إلى عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ يَسْأَلُهُ عَنْ صَدَقَةِ الْعَسَلِ، فزَعَمَ عَرَوْهُ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ: إِنَا قَدْ وَجَدْنَا بَيَانَ صَدَقَةِ الْعَسَلِ بِأَرْضِ الطَّائِفِ، فَخَذَ مِنْهُ الْعُشْرَ. انتهى. وهذا إسنادٌ ضعيفٌ لجهالةِ الواسطةِ، والأوَّلُ أثبتُ.

وكأنَّ البخاريَّ أشارَ إلى تَضَعِيفِ ما رَوَى «أن في العسلِ العُشْرَ». وهو ما أَخْرَجَهُ عبدُ الرزاقِ بسنَدِهِ، عن أبي هريرةَ قال: «كَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إلى أَهْلِ الْيَمَنِ أَنْ يُؤْخَذَ مِنَ الْعَسَلِ الْعُشْرُ» وفي إِسْنَادِهِ عبدُ اللَّهِ بنُ مُحَرَّرٍ، وهو بِمُهمَلَاتٍ، وَزَنُّ مُحَمَّدٍ، قال البخاريُّ في «تاريخه»: عبدُ اللَّهِ متروكٌ، ولا يَصِحُّ في زكاةِ الْعَسَلِ شيءٌ. قال الترمذي:

لا يَصِحُّ في هذا الباب شيءٌ. قال الشافعيُّ في «القديم»: حديثُ «أن في العسلِ العُشْرَ» ضعيفٌ، وفي أن لا يُؤخذَ منه العُشْرُ ضعيفٌ، إلا عن عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ انتهى.
وروى عبدُ الرزاقِ، وابنُ أبي شَيْبَةَ، مِن طريقِ طاووسٍ، أنَّ معاذًا لما أتى اليمَنَ قال: لم أؤمَرُ فيها بشيءٍ، يعني: العسلَ وأوقاصَ البقرِ، وهذا منقطعٌ.

وأما ما أخرجه أبو داودَ، والنسائيُّ مِن طريقِ عمرو بنِ شعيبٍ، عن أبيه، عن جدِّه، قال: «جاء هلالٌ أحدُ بني مُتَعَانَ - أي: بضمِّ الميمِ وسكونِ المثناةِ بعدها مهملةٌ - إلى رسولِ الله ﷺ بعُشُورَ نحلِّ له، وكان سأله أن يَحْمِيَ له واديًا، فحمَاهُ له، فلما وَلَّى عمرَ كتبَ إلى عاملِهِ: إن أدَّى إِلَيْكَ عُشُورَ نَحْلِهِ؛ فاحمِ له سَلْبَهُ، وإلا فلا» وإسناده صحيحٌ إلى عمرو^(١).

الأقربُ أن العسلَ ليس فيه زكاةٌ؛ لأنه لا يدخلُ في قوله تعالى: ﴿أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٦٧]. وكونُ النحلِ يَتَغَذَّى بالأشجارِ ونحوها لا يَسْتَلْزِمُ ذلك أن يكونَ فيه زكاةٌ، فالبقرُ يَتَغَذَّى بالأشجارِ ونحوها ومع ذلك ليس في لبنِها زكاةٌ، ولكن هذا يُجَابُ عنه بأن البقرَ نفسُها فيها الزكاةُ، فيُغْنِي عن زكاةِ اللبنِ، ولكن يَرُدُّ علينا الحيواناتُ الأخرى التي فيها اللبنُ كالغِزْلانِ وشبهِها فليس فيها زكاةٌ هي وألبانُها ولو تَغَذَّتْ بما خَرَجَ من الأرضِ، فالأقربُ أنه ليس فيه زكاةٌ.

وأما فعلُ عمرَ بنِ الخطابِ رضي الله عنه فلا يَتَّبَعُ أن يكونَ أخذه على سبيلِ الصدقةِ، أو لسببٍ من الأسبابِ؛ لأن هذه قضيةٌ عينيةٌ، وقد أشارَ بعضهم إلى أنه أخذه من أجلِ الحِمَى لأنه حمى لهم أرضَهم، فالله أعلمُ، وإذا شككنا في هذا فلدينا أصلان: الأصلُ الأولُ: براءةُ الذمةِ، وعلى هذا الأصلِ لا زكاةٌ فيه، والأصلُ الثاني: سلوكُ الاحتياطِ،

(١) قال الشيخ ابن باز رحمته الله في حاشيته على «الفتح» (٣/ ٣٤٨): مراده أن إسناده هذا الحديث إلى عمرو بن شعيب صحيح، وأما رواية عمرو، عن أبيه، عن جدِّه فمختلف فيها بين أهل الحديث، والصواب أنها حجة ما لم يخالفها ما هو أقوى منها، كما أشار إليه الشارح، وقد ذكر ذلك غيره من أهل العلم، وصرح به العلامة ابن القيم في بعض كتبه. والله أعلم. اهـ

وعلى هذا الأصل فالأحوط أن تُركِّي ولعل هذا يكون لبركته ولكثرة نباهه. وغلاء سعره.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥٦- باب: ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة

١٤٨٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا مَالِكٌ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ فِيهَا أَقَلُّ مِنْ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ، وَلَا فِي أَقَلِّ مِنْ خَمْسَةِ مِنَ الْإِبِلِ الذَّوْدِ صَدَقَةٌ، وَلَا فِي أَقَلِّ مِنْ خَمْسِ أَوْاقٍ مِنَ الْوَرَقِ صَدَقَةٌ».

قال أبو عبد الله: هذا تفسير الأول إذا قال: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة» ويؤخذ أبداً في العلم بما زاد أهل الثبوت، أو بينوا.

يعني أن قوله: «فيما سقت السماء العشر»^(١) مطلق فيحمل على هذا المقيّد وأنه لا بد أن يبلغ النصاب وهو خمسة أوسق، في قوله: «ليس فيما أقل من خمسة أوسق صدقة». وفيه شاهد لجواز حذف العائد في صلة الموصول وإن لم تطل الصلة؛ لأن الأصل أن يقول: ليس فيما هو أقل فحذف العائد، وحذف العائد مع عدم طول الصلة يقول فيه ابن مالك:

إن يُسْتَطَلَّ وصل، وإن لم يُسْتَطَلَّ فالحذف نَزْرٌ، وأبوا أن يُخْتَزَلَ^(٢)



(١) تقدم تخريجه.

(٢) «الألفية» باب الموصول، البيت رقم (١٠١).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥٧- بَابُ أَخْذِ صَدَقَةِ التَّمْرِ عِنْدَ صِرَامِ النَّخْلِ، وَهَلْ يُتْرَكُ الصَّبِيُّ فَيَمْسُ

تَمَرِ الصَّدَقَةِ؟

١٤٨٥- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ الْأَسَدِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤْتِي بِالتَّمْرِ عِنْدَ صِرَامِ النَّخْلِ فَيَجِيءُ هَذَا بِتَمْرِهِ، وَهَذَا مِنْ تَمْرِهِ، حَتَّى يَصِيرَ عِنْدَهُ كَوْمًا مِنْ تَمَرٍ، فَيَجْعَلُ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ رضي الله عنهما يَلْعَبَانِ بِذَلِكَ التَّمْرِ، فَأَخَذَ أَحَدُهُمَا تَمْرَةً فَيَجْعَلُهَا فِي فِيهِ فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْرَجَهَا مِنْ فِيهِ، فَقَالَ: «أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ آلَ مُحَمَّدٍ لَا يَأْكُلُونَ الصَّدَقَةَ».

قَوْلُ الْبُخَارِيِّ هَلْ يُتْرَكُ الصَّبِيُّ فَيَمْسُ تَمَرِ الصَّدَقَةِ؟ كَانَ هَذَا فِيهِ خِلَافٌ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي الْفَتْحِ ٣/ ٣١٥:

قَوْلُهُ: «بَابُ أَخْذِ صَدَقَةِ التَّمْرِ عِنْدَ صِرَامِ النَّخْلِ، وَهَلْ يُتْرَكُ الصَّبِيُّ فَيَمْسُ تَمَرِ

الصَّدَقَةِ» الصِّرَامُ بِكَسْرِ الْمُهْمَلَةِ.

وَقَدْ اشْتَمَلَ هَذَا الْبَابُ عَلَى تَرْجُمَتَيْنِ: أَمَّا الْأُولَى فَلَهَا تَعَلُّقٌ بِقَوْلِهِ: «وَأَتَوْا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ» [الأنعام: ١٤١]. وَاخْتَلَفُوا فِي الْمُرَادِ بِالْحَقِّ فِيهَا، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هِيَ الْوَاجِبَةُ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ أَنَسٍ. وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: هُوَ شَيْءٌ سِوَى الزَّكَاةِ، أَخْرَجَهُ ابْنُ مَرْدَوَيْهِ. وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ وَغَيْرُهُ.

وَحَدِيثُ الْبَابِ يُشْعِرُ بِأَنَّهُ غَيْرُ الزَّكَاةِ، وَكَأَنَّهُ الْمُرَادُ بِمَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ مِنْ كُلِّ جَادٍّ عَشْرَةَ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ بِقَنَرٍ يُعَلَّقُ فِي الْمَسْجِدِ لِلْمَسَاكِينِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي «بَابِ الْقِسْمَةِ وَتَعْلِيْقِ الْقَنَرِ فِي الْمَسْجِدِ» مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ.

وَأَمَّا التَّرْجُمَةُ الثَّانِيَةُ فَرَبَطَهَا بِالْتَّرِكِ إِشَارَةً مِنْهُ إِلَى أَنَّ الصَّبَا وَإِنْ كَانَ مَانِعًا مِنْ تَوْجِيهِ الْخُطَابِ إِلَى الصَّبِيِّ فَلَيْسَ مَانِعًا مِنْ تَوْجِيهِ الْخُطَابِ إِلَى الْوَلِيِّ بِتَأْدِيهِ وَتَعْلِيمِهِ، وَأَوْرَدَهَا بِلَفْظِ الاسْتِفْهَامِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ النِّهْيُ خَاصًّا بِمَنْ لَا يَحِلُّ لَهُ تَنَاوُلُ الصَّدَقَةِ.

لعل المراد بقوله: «فيمس». يعني: اللعب بالتمر مثل: أن يتراموا به، أو ما أشبه ذلك؛ من أجل أن تطابق الترجمة الحديث.

وفي الحديث: أن من لا يحل له أكل الشيء؛ فإنه يؤخذ منه ولو كان في فيه؛ لفعل النبي ﷺ مع أنها كانا صغيرين ﷺ.

وفيه: أن آل محمد لا يأكلون الصدقة؛ لأنها لا تحل لهم، إنما هي أوساخ الناس، واختلف العلماء رحمهم الله: هل تحل لهم صدقة التطوع أو لا؟

فقال بعضهم: إنها لا تحل؛ لعموم الحديث: «إن الصدقة لا تحل لآل محمد».

وأكثر العلماء على: أن صدقة التطوع تحل لهم^(١)، وقالوا: إن النبي ﷺ حكم وعلل، فقال: «لا تحل لآل محمد إنما هي أوساخ الناس»^(٢).

ومعنى ﷺ: «أوساخ الناس». أنها تغسل بها ذنوبهم.

ومعلوم أن المغسول به يصيبه شيء من الوسخ؛ لقول الله تعالى: ﴿حُذِرْنَ آمُوهُنَّ﴾ صدقة تطهرهن وتزكيهن بها وصل عليهن إن صلواتك سكن لهن ﴿[النساء: ١٠٣]﴾. وهذا القول أقرب إلى الصواب، وإن كان القول الأول بالتعميم له وجه.

وفي هذا الحديث: دليل على فضل آل محمد ﷺ ورضي الله عنهم كان منهم مؤمناً.

فإذا قال قائل: إذا كان آل محمد فقراء، وليس هناك فيء يعطون خمسته، أو يعطون من خمسته، فيبقى الأمر بين أن يموتوا جوعاً ويعرّوا من الكسوة، أو أن يأخذوا من الزكاة، أو أن يسألوا الناس، فأيهما أفضل؟

الجواب: الأفضل الأخذ من الزكاة لا شك؛ لأنهم إذا ذهبوا يتكففون الناس صار عليهم صدقة ومنة ظاهرة، وأذلوا أنفسهم بالسؤال، وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله

(١) انظر: «المغني» (٤/ ١١٣، ١١٤)، و«موسوعة فقه الإمام أحمد» (٧/ ٢٩٣-٢٩٨).

(٢) رواه مسلم (١٠٧٢) (١٦٧).

يقول: تَحْرُمُ عليهم الزكاة إذا كان لهم من الخمس شيء؛ فإن لم يوجد خمس، أو وُجد ولم يُعْطُوا حُلَّتْ لهم الزكاة^(١). ولا يموتون جوعاً أو يتكفّفون الناس، وما قاله رَحِمَهُ اللهُ هو المتعين؛ لأن آل محمد أحق الناس بالحماية؛ فكيف نُلْجئهم إلى أن يتكفّفوا الناس، أو إلى أن يَمُوتُوا من الجوع، فما قاله الشيخ رَحِمَهُ اللهُ له وجهة قوية جداً على أن آل البيت تَحِلُّ لهم الزكاة إذا كانوا مجاهدين، أو أصلحوا ذات البين، وأخذوا ما أصلحوا به ذلك البين؛ لأنهم هنا لم يأخذوا لأنفسهم، وإنما أخذوا للمصلحة العامة.



ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

٥٨- بَابُ مَنْ بَاعَ ثِمَارَهُ أَوْ نَخْلَهُ أَوْ أَرْضَهُ أَوْ زَرْعَهُ وَقَدْ وَجِبَ فِيهِ الْعَشْرُ أَوْ الصَّدَقَةُ فَأَدَى الزَّكَاةَ مِنْ غَيْرِهِ، أَوْ بَاعَ ثِمَارَهُ وَلَمْ تَجِبْ فِيهِ الصَّدَقَةُ.

وقول النبي ﷺ: «لا تبيعوا الثمرة حتى يبدؤا صلاحها» فلم يَحْظُرِ البيع بعد الصلاح على أحد، ولم يَخْصَّ من وجب عليه الزكاة ممن لم تَجِبْ هذه الترجمة فيها مسائل.

﴿فَقَوْلُهُ: «مَنْ بَاعَ ثِمَارَهُ أَوْ نَخْلَهُ أَوْ أَرْضَهُ أَوْ زَرْعَهُ». هَذَا كَمَا يُوجَدُ عِنْدَنَا الْآنَ؛ تَبَاعُ ثِمَارُ النَّخْلِ. فَهَذِهِ وَاحِدَةٌ.

ثَانِيًا: قَوْلُهُ «أَوْ بَاعَ نَخْلَهُ»؛ يَعْنِي: وَفِيهَا الثَّمَرُ، فَالثَّمَرُ يَتَّبِعُ النَّخْلَ.

ثَالِثًا: قَوْلُهُ «أَوْ أَرْضَهُ». وَفِيهَا نَخْلٌ. فَالنَّخْلُ يَتَّبِعُ الْأَرْضَ، وَالثَّمَرُ النَّخْلُ يَتَّبِعُ النَّخْلَ؛

لأن الفرع يتبع الأصل، ولا عكس، فإذا بعت نخلة وفيها ثمر فهي أصلاً للبائع إلا أن يشترط المبتاع إذا كانت لم تُؤبَرَّ فإنها تدخل تبعاً للنخلة. وكذلك إذا باع أرضاً وفيها نخل فالنخل يتبع الأرض، وإن باع نخلاً فقط لم تتبعه الأرض؛ فمثلاً لو بعت على شخص هذه النخلة، ثم هلكت، فأرض النخلة ليست له، إلا إذا كان هناك عرف مطرد عند الناس أنه

(١) «الاختيارات» (ص ١٥٤) بتصرف.

إذا باع النخل فيعني: أنه باع البستانَ فيَتَبَّعُ العرفُ، ففي بلادنا هنا إذا قال: فلانُ باع نخله. يعني: الأرضَ معها، فيُطْلَقُونَ النخلَ، ويُريدُونَ به النخلَ والأرضَ.

رابعاً: قوله: «أو زرعه». يعني: باع الزرعَ بعد أن وجبتْ زكاته؛ أي: قد وجب فيه العُشْرُ، أو نصفُ العشرِ، أو الصدقةُ إذا كان دونَ النصابِ، فقد ذهب بعضُ أهلِ العلمِ إلى وجوبِ إخراجِ صدقةٍ منه؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنؤُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾.

قوله: «فأدى الزكاة من غيره» أي: من غيرِ النخلِ فلا بأسَ، لكن بشرطِ أن يكونَ ما أداه مثلَ ثمرِ نخله أو أجودَ أما أن يبيعَ ثمرَ نخله ويشتريَ دونه فيزكي به فلا يجوزُ.

قوله: «أو باع ثماره ولم تجب فيه الصدقة». يعني: فإنه له أن يؤدِّيَ الزكاةَ من ثمنه.

قوله: «وقول النبي ﷺ: «لا تبيعوا الثمرَ حتى يندوا صلاحه». فلم يحظرُ البيعُ

بعد الصلاح.

قوله: «يحظرُ البيعُ»؛ يعني: لم يَمْنَعْهُ بعد الصلاحِ على أحدٍ ولم يخص من وجب عليه الزكاةُ ممن لم تجب.

الخلاصة: أن الإنسانَ إذا باع ثمره، أو نخله، أو أرضه بما فيها من نخل، وقد وجبت فيها الزكاةُ، فله أن يُخرِجَها من غيره، بل وإن لم يبيعها لكن بشرطِ ألا يكونَ الذي أخرجَها دونَ ثمره.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٤٨٦ - حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا، وَكَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ صَلاَحِهَا قَالَ: حَتَّى تَذْهَبَ عَاهَتُهُ ^(١).

[الحديث ١٤٨٦ - أطرافه في: ٢١٨٣، ٢١٩٤، ٢١٩٩، ٢٢٤٧، ٢٢٤٩].

١٤٨٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا ^(٢).

[الحديث ١٤٨٧ - أطرافه في: ٢١٨٩، ٢١٩٦، ٢٣٨١].

١٤٨٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تُزْهِيَ قَالَ: حَتَّى تَحْمَارَ.

[الحديث ١٤٨٨ - أطرافه في: ٢١٩٥، ٢١٩٧، ٢١٩٨، ٢٢٠٨].

وقوله: «تَحْمَارُ» يعني: تَكُونُ حُمْرَاءَ وَفِي الصَّفَرَاءِ حَتَّى تَصْفَرَّ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥٩ - بَابُ هَلْ يَشْتَرِي صَدَقَتَهُ؟ وَلَا بِأَسْ أَنْ يَشْتَرِيَ صَدَقَةَ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا نَهَى الْمُتَصَدِّقَ خَاصَّةً عَنِ الشِّرَاءِ وَلَمْ يَنْهَ غَيْرَهُ.

١٤٨٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ كَانَ يُحَدِّثُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ تَصَدَّقَ بِفَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَوَجَدَهُ يَبَاعُ فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيهِ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَاسْتَأْمَرَهُ فَقَالَ: «لَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ» فَبَذَلَ كَانَ ابْنُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ لَا يُتْرَكُ أَنْ يَتَنَاعَ شَيْئًا تَصَدَّقَ بِهِ إِلَّا جَعَلَهُ صَدَقَةً ^(٣).

(١) رواه مسلم (١٥٣٤) (٥٢).

(٢) رواه مسلم (١٥٣٦) (٥٤).

(٣) رواه مسلم (١٦٢١) (٣).

[الحديث ١٤٨٩ - أطرافه في: ٢٧٧٥، ٢٩٧١، ٣٠٠٢].

١٤٩٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَضَاعَهُ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ - وَظَنَنْتُ أَنَّهُ يَبِيعُهُ بِرُخْصٍ - فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «لَا تَشْتَرِ، وَلَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ وَإِنْ أَعْطَاكَ بِدَرَاهِمَ، فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ» ^(١).

[الحديث ١٤٩٠ - أطرافه في: ٢٦٢٣، ٢٦٣٦، ٢٩٧٠، ٣٠٠٣].

قوله: «هل يَشْتَرِي صَدَقَتَهُ؟» يعني: هل يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَشْتَرِيَ صَدَقَتَهُ؟

الجواب: لا، حتى لو تَصَدَّقَ عَلَى فَقِيرٍ، ثُمَّ إِنْ الْفَقِيرَ عَرَضَ الصَّدَقَةَ لِلْبَيْعِ فِي السُّوقِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِيَ هَذِهِ الصَّدَقَةَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اشْتَرَاهَا عَادَ فِي صَدَقَتِهِ، وَعَوْدُهُ فِي صَدَقَتِهِ كَعَوْدِ الْمُهَاجِرِ إِلَى بَلَدِهِ الَّتِي هَاجَرَ مِنْهَا.

فَكُلُّ شَيْءٍ أَخْرَجَتْهُ اللَّهُ لَا يَجُوزُ لَكَ إِطْلَاقًا أَنْ تَرُدَّهُ إِلَى مَلِكِكَ، وَالْهَبَةُ كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَعُودَ فِيهَا، وَلَكِنْ هَلْ يَجُوزُ أَنْ تَشْتَرِيَهَا؟

الجواب: إِنْ كَانَ مَبَاشَرَةً مِمَّنْ وَهَبَتْهَا لَهُ فَلَا يَجُوزُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَبَاشَرَةٍ فَلَا بَأْسَ.

مثال ذلك: رَجُلٌ وَهَبَ شَخْصًا سَيَّارَةً، ثُمَّ إِنْ الْمَوْهُوبَ لَهُ عَرَضَهَا لِلْبَيْعِ، فَاشْتَرَاهَا الْوَاهِبُ فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، أَمَّا لَوْ ذَهَبَ الْوَاهِبُ وَاشْتَرَاهَا مِنَ الْمَوْهُوبِ لَهُ مَبَاشَرَةً فَهَذَا لَا يُجُوزُ، وَالْفَرْقُ أَنَّ الْوَاهِبَ إِذَا اشْتَرَاهَا مِنَ الْمَوْهُوبِ لَهُ فَلَا يَدَّ أَنْ يَخْجَلَ الْمَوْهُوبُ لَهُ ثُمَّ يَبِيعَهَا بِأَقْلٍ، فَيَكُونُ هَذَا الْوَاهِبُ قَدْ عَادَ فِيمَا نَقَصَ مِنَ الثَّمَنِ فَلَا يَجُوزُ، أَمَّا إِذَا كَانَ فِي السُّوقِ فَالْمَوْهُوبُ لَهُ لَيْسَ عَلَى بَالِهِ أَنْ يَشْتَرِيَهَا الْوَاهِبُ أَوْ غَيْرُهُ، أَمَّا الصَّدَقَةُ فَلَا تَجُوزُ مُطْلَقًا.

والفرق بين الصَّدَقَةِ وَالْهَبَةِ، أَنَّ الصَّدَقَةَ أَخْرَجَهَا اللَّهُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعُودَ فِيهَا، وَأَمَّا الْهَبَةُ فَهِيَ لِنَفْعِ الْمَوْهُوبِ لَهُ.

(١) رواه مسلم (١٦٢٠) (١).

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ فِي الْفَتْحِ ٣ / ٣٥٣، ٣٥٤:

﴿قَوْلُهُ: «وَلِهَذَا كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ لَا يَتْرُكُ أَنْ يَتَتَاعَ شَيْئًا تَصَدَّقَ بِهِ إِلَّا جَعَلَهُ صَدَقَةً». كَذَا فِي رَوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ، وَعَلَى حَرْفٍ «لَا»^(١)، تَضْيِيبٌ، وَلَا أُدْرِي مَا وَجْهُهُ، وَبِإِثْبَاتِ النَّفْيِ يَتِمُّ الْمَعْنَى؛ أَي: كَانَ إِذَا اتَّفَقَ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ شَيْئًا مِمَّا تَصَدَّقُ بِهِ لَا يَتْرُكُهُ فِي مِلْكِهِ حَتَّى يَتَصَدَّقَ بِهِ، وَكَأَنَّهُ فَهَمَّ أَنْ النَّهْيَ عَنْ شِرَاءِ الصَّدَقَةِ إِنَّمَا هُوَ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَمَلَّكَهَا لَا لِمَنْ يَرُدُّهَا صَدَقَةً. اهـ

أَثَرُ ابْنِ عُمَرَ هَذَا إِنْ كَانَتْ «لَا» زَائِدَةً فِيهِ فَلَا إِشْكَالَ، وَيَكُونُ الْمَعْنَى: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَتْرُكُ أَنْ يَتَتَاعَ شَيْئًا تَصَدَّقَ بِهِ، لَكِنْ يُشْكِلُ عَلَيْهِ «إِلَّا»؛ لِأَنَّ «إِلَّا» لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ سَبْقَهَا نَفْيٌ وَعَلَى رَوَايَةٍ أَنَّهُ ثَابِتَةٌ يَكُونُ الْمَعْنَى: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا مِمَّا تَصَدَّقُ بِهِ، ذَهَبَ فَصَدَّقَ بِهِ مَرَّةً ثَانِيَةً، يَعْنِي وَلَا يَرُدُّهُ إِلَى الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْهُ، هَذَا هُوَ مَعْنَى الْأَثَرِ وَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ هَذَا هُوَ الْمَعْنَى.

مِثَالُهُ: اشْتَرَى ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مَا تَصَدَّقَ بِهِ جَهْلًا مِنْهُ، أَوْ وَكَّلَ شَخْصًا لِيَشْتَرِيَ لَهُ الشَّيْءَ الْفُلَانِيَّ، فَاشْتَرَى لَهُ مَا تَصَدَّقَ بِهِ، فَإِنْ ابْنُ عُمَرَ لَا يُدْخِلُهُ مِلْكَهُ، وَلَكِنْ يَتَصَدَّقُ بِهِ. وَلَيْسَ الْأَمْرُ فِيمَا أَرَى كَمَا ظَنَّهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ يَشْتَرِي مَا تَصَدَّقُ بِهِ لِيَتَصَدَّقَ بِهِ، فَهَذَا بَعِيدٌ؛ وَلَئِنْ هَذَا يَكُونُ عِبْثًا، فَمَا الْفَائِدَةُ أَنْ يَشْتَرِيَ مَا تَصَدَّقُ بِهِ لِيَتَصَدَّقَ بِهِ، اللَّهُمَّ إِلَّا فِي بَعْضِ الصُّوَرِ مِثْلُ أَنْ يَكُونَ الَّذِي تُصَدَّقُ بِهِ عَلَيْهِ مُسْتَغْنِيًا عَنْهُ، وَبَاعَهُ لِيَشْتَرِيَ بِهِ ثَوْبًا أَوْ طَعَامًا، وَرَأَاهُ الْمُتَصَدِّقُ فَاشْتَرَاهُ لِيَنْفَعَهُ الْمُتَصَدِّقُ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَتَصَدَّقُ بِهِ، فَهَذِهِ رَبَّمَا تَقَعُ عَمْدًا.

فَعِنْدَنَا الْآنَ ثَلَاثُ حَالَاتٍ:

الْحَالَةُ الْأُولَى: أَنْ يَشْتَرِيَ الْإِنْسَانُ مَا تَصَدَّقُ بِهِ بِدُونِ عِلْمٍ ثُمَّ يَعْلَمَ بَعْدَ ذَلِكَ،

(١) قَالَ فِي اللِّسَانِ (ض، ب، ب): وَالتَضْيِيبُ تَغْطِيَةُ الشَّيْءِ وَدُخُولُ بَعْضِهِ فِي بَعْضٍ، وَنَقَلَ عَنْ ابْنِ شَمِيلٍ قَوْلَهُ: التَضْيِيبُ شِدَّةُ الْقَبْضِ عَلَى الشَّيْءِ كَيْلًا يَنْفِلُتُ مِنْ يَدِهِ، يُقَالُ: ضَيَّبْتُ عَلَيْهِ تَضْيِيبًا. اهـ وَلَعَلَّ مُرَادَ ابْنِ حَجَرٍ أَنَّهُ عَلَى حَرْفٍ «لَا» عَلَامَةٌ (X) بِمَعْنَى أَنْ شَطَبَ عَلَيْهَا.

فنقول له: تَصَدَّقْ بِهِ.

الثانية: أَنْ يَشْتَرِيَ مَا تَصَدَّقَ بِهِ لِيَتَصَدَّقَ بِهِ فِهَذَا بَعِيدٌ؛ لِأَنَّهُ عَبَثٌ.

الثالثة: أَنْ يَشْتَرِيَ مَا تَصَدَّقَ بِهِ لِمَنْفَعَةِ الْمُتَصَدَّقِ عَلَيْهِ ثُمَّ يَتَصَدَّقَ بِهِ. مثاله:

تَصَدَّقَ عَلَى رَجُلٍ بِطَعَامٍ، فَعَرَضَهُ الْمُتَصَدَّقُ عَلَيْهِ لِلْبَيْعِ؛ لِأَنَّهُ يَرِيدُ أَنْ يَشْتَرِيَ ثِيَابًا، فَاشْتَرَاهُ الْمُتَصَدَّقُ لِيَنْفَعَهُ الْمُتَصَدَّقُ عَلَيْهِ بِالدَّرَاهِمِ ثُمَّ تَصَدَّقَ بِهِ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي النَّفْسِ مِنْهَا شَيْءٌ؛ لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ لِعُمَرَ: «لَا تُعْذِرُ فِي صَدَقَتِكَ» مَعَ أَنَّ عُمَرَ إِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يُنْقِذَ هَذَا الْفَرَسَ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي أَضَاعَهُ، فَالْأَوَّلَى سُدُّ الْبَابِ، إِلَّا إِذَا اشْتَرَاهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ فَنَقُولُ لَهُ: تَصَدَّقْ بِهِ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٦٠- بَابُ مَا يُذَكَّرُ فِي الصَّدَقَةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ

١٤٩١- حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا

هَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَخَذَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَمْرَةً مِنْ تَمْرِ الصَّدَقَةِ فَجَعَلَهَا فِي فِيهِ، فَقَالَ

النَّبِيُّ ﷺ: «كِنْخْ، كِنْخْ»؛ لِيَطْرَحَهَا، ثُمَّ قَالَ: «أَمَا شَعَرْتُ أَنَّا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ»^(١)؟



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٦١- بَابُ الصَّدَقَةِ عَلَى مَوَالِي أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ

١٤٩٢- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو وَهَبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: وَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ شَاةَ مَيْتَةٍ أُعْطِيَتْهَا مَوْلَاةٌ لِمَيْمُونَةَ مِنَ الصَّدَقَةِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلَا انْتَفَعْتُمْ بِجَلْدِهَا؟» قَالُوا: إِنَّمَا مَيْتَةٌ، قَالَ: «إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا»^(١)

[الحديث ١٤٩٢ - أطرافه في: ٢٢٢١، ٥٥٣١، ٥٥٣٢].

وقوله: «الصدقة على موالي أزواج النبي ﷺ». يعني: هل تحرم الزكاة على أزواج النبي ﷺ؟ لأن المراد بالصدقة في كلام البخاري الزكاة؛ لأنهن من آله بلا شك، فقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ (الأحزاب: ٣٣). لا شك أن أزواج النبي ﷺ داخلون في هذا، أما في الصدقة فقد اختلف العلماء في ذلك^(٢): فمنهم من قال: إنهن يدخلن فلا تحل لهن الصدقة. ومنهم من قال: إنهن لا يدخلن والمراد بآله قرابته.

وقوله: «وجد النبي ﷺ شاة ميتة أعطيها مولاة لميمونة من الصدقة، فقال النبي ﷺ: «هلا انتفعتم بجلدها» قالوا: إنها ميتة. ﷺ قال: «إنما حرم أكلها» هل هذا الحديث يدل على تحريم الصدقة على زوجات الرسول ﷺ؟
الجواب: لا، لا يدل على التحريم؛ لأن هذه مولاة لها، وسيأتي في الحديث الذي بعده أن النبي ﷺ دخل على أهله فأتى بلحم تصدق به على بريرة فقال: «هو عليها صدقة ولنا هدية»^(٣).

(١) رواه مسلم (٣٦٣) (١٠٠).

(٢) انظر: «المغني» (٤/ ١١٢)، و«موسوعة فقه الإمام أحمد» (٧/ ٢٩٢، ٢٩٣).

(٣) سيأتي تخريجه قريباً إن شاء الله.

في هذا الحديث: دليل على أن قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلَيْتُهُ﴾ (الأنعام: ١٤٣). ليس عامًا في جميع وجوه الانتفاع، إنما المحرَّم أكلها، وبناءً على ذلك لو أننا انتفعنا بشحمها ولحمها في غير الأكل جاز ذلك؛ لأن كلمة: «إنما حُرِّمَ أكلها». تدلُّ على الحصر، وعليه فيجوز أن تُطلى بشحومها السفن، وتدهن بها الجلود. ولا حرج في ذلك، ولما حَرَّمَ النَّبِيُّ ﷺ بيع الميتة؛ قالوا: يا رسول الله، أُرِيتَ شحوم الميتة؛ فإنها تُطلى بها السفن، وتدهن بها الجلود، وَيَسْتَصْبِحُ بها الناس. قال: «لا، هو حرام» ^(١)، فلما قال هذا اختلف العلماء في قوله: «هو حرام». هل يعودُ على ما ذُكر من الانتفاع، أو يعودُ على ما السياق فيه، ألا وهو البيع.

وهذا الحديث: يُؤَيِّدُ أنه يعودُ على البيع، وفي لفظ آخر قال: «يُطَهِّرُهَا الْمَاءُ وَالْقَرْظُ» ^(٢) يعني: الدبغ، فيدلُّ هذا على أن جلد الميتة يُسَلَخُ مِنَ الميتة وَيُطَهَّرُ بالدبغ، فإذا طَهَّرَ بالدبغ جاز استعماله في اليابسات وغير اليابسات، بل جاز لبأسه على الإنسان، ويجوز أن يلبسه فروة له؛ لأنه لما دُبِغ صار طاهرًا.

واختلف العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ هل هذا يَعُمُّ كُلَّ جلد دُبِغَ حتى جلود السباع والحيات وما أشبهها، أو هو خاصٌّ بجلود ما تُحِلُّه الزكاة ^(٣)؟

فمن العلماء من قال: إنه عامٌّ في كُلِّ جلد، فكلُّ جلد دُبِغَ فهو طاهرٌ واستدلُّوا بعموم الحديث: «أَيُّهَا إِهَابِ دُبِغَ فَقَدْ طَهَّرَ» ^(٤)، وهذا القول هو الذي يَنْطَبِقُ على فعل

(١) رواه البخاري (٢٢٣٦)، (٤٦٣٣)، ومسلم (١٥٨١) (٧١).

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (٣٣٤ / ٦) (٢٦٨٣٣)، وأبو داود (٤١٢٦)، والنسائي (٤٢٤٨)، وقال الشيخ الألباني رَحِمَهُمُ اللَّهُ، في تعليقه على سنن أبي داود، والنسائي: صحيح.

(٣) انظر: «المغني» (١ / ٩٢ - ٩٤).

(٤) رواه أحمد (٢١٩ / ١) (١٨٩٥)، والنسائي (٤٢٤١)، وابن ماجه (٣٦٠٩). وقال الشيخ

الألباني رَحِمَهُمُ اللَّهُ، في تعليقه على سنن النسائي وابن ماجه: صحيح. اهـ

وأصله عند مسلم (٣٦٦) (١٠٥) بلفظ: «إذا دُبِغَ الإهاب فقد طهر».

الناس اليوم، فكثير من الخفاف الآن مأخوذة من جلود ما لا يحل أكله، لكنه مدبوغ، فعلى هذا القول يكون استعمال هذه الأحذية والخفاف جائزاً، وكذلك الفراء التي فيها وبر ناعم نظيف، لكنه من جلود ما لا يحل أكله، إذا دُبغ فإنه يطهر.

ولكن القول الراجح: أنه لا يطهر بالدبغ إلا جلود الميتة التي تحل بالزكاة، ودليل ذلك أنه قد ورد في بعض ألفاظ الحديث: «دباغها ذكائها»^(١) يعني: أنه بمنزلة الذكاة لها، فكما أن الذكاة تطهر هذا الحيوان فالدبغ كذلك يطهر جلده.

وهذا أحوط؛ أعني: أن القول بأنه لا يطهر من الجلود إلا ما كان أصله حلالاً طاهراً فإذا ما تنجس بالموت طهر بالدبغ.

ويدل عليه من القياس: أن جلد الميتة نجاسته طارئ، فهي كالثوب الذي أصابته النجاسة، بخلاف جلود السباع المحرمة فهي نجسة من أصلها.

وفي هذا الحديث: دليل على مراعاة النبي ﷺ لحماية الاقتصاد وحفظ الأموال؛ لأنه لم يرد أن يذهب هذا الجلد هباءً.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٤٩٣ - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا الْحَكَمُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ بَرِيرَةَ لِلْعَتَقِ، وَأَرَادَ مَوَالِيهَا أَنْ يَشْتَرِطُوا وِلَاءَهَا، فَذَكَرَتْ عَائِشَةُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «اشْتَرِيهَا فَإِنَّمَا الْوِلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ». قَالَتْ: وَأُنِّي النَّبِيُّ ﷺ بِلَحْمٍ فَقُلْتُ: هَذَا مَا تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ. فَقَالَ: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ، وَلَنَا هَدِيَّةٌ»^(١).

(١) رواه أحمد في «مسنده» ٥/ ٦ (٢٠٠٦١)، والنسائي (٤٢٤٣)، وقال الشيخ الألباني رحمه الله في تعليقه

على سنن النسائي: صحيح.

(٢) رواه مسلم (١٥٠٤) (١٠).

هذا الحديث مُخْتَصَرٌ، وهو أطولُ من هذا السياق، لكنَّ الشاهدَ منه موجودٌ، وهو قوله: «هو لها صدقةٌ، ولنا هديةٌ». فدلَّ هذا على جوازِ الصدقةِ لِمَوَالِي مَنْ لَا تَحِلُّ لَهُمُ الزَّكَاةُ. وقد يقالُ: إن هذا يدلُّ على أن زوجاتِ النَّبِيِّ ﷺ تَحِلُّ لَهُمُ الزَّكَاةُ. وقوله: «ولنا هديةٌ». يَحْتَمِلُ أن المراد به نفسه ﷺ، وَيَحْتَمِلُ أن المراد به آل البيت. قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ فِي الْفَتْحِ ٣/ ٣٥٦:

قوله: «بَابُ الصَّدَقَةِ عَلَى مَوَالِي أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ». لم يَتَرَجَّمْ لِأَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ ولا لِمَوَالِي النَّبِيِّ ﷺ؛ لأنَّه لم يَثْبُتْ عِنْدَهُ فِيهِ شَيْءٌ، وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ بَطَّالٍ أَنَّهُنَّ؛ أَيِ: الْأَزْوَاجِ لَا يَدْخُلْنَ فِي ذَلِكَ بِاتِّفَاقِ الْفُقَهَاءِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ فَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ قَدَامَةَ أَنَّ الْخِلَالَ أَخْرَجَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِنَّا أَلَّ مُحَمَّدٍ لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ قَالَ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِهَا، قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ إِلَى عَائِشَةَ حَسَنٌ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَيْضًا، وَهَذَا لَا يَقْدَحُ فِيمَا نَقَلَهُ ابْنُ بَطَّالٍ.

وَرَوَى أَصْحَابُ السَّنَنِ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ حِبَّانَ وَغَيْرُهُ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ مَرْفُوعًا: «إِنَّا لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ، وَإِن مَوَالِيَ الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ». وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَبَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ كَابْنِ الْمَاجِشُونِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَقَالَ الْجُمْهُورُ: يَجُوزُ لَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا مِنْهُمْ حَقِيقَةً، وَلِذَلِكَ لَمْ يُعَوَّضُوا بِخُمْسِ الْخُمْسِ.

وَمِنْ شَأْنِ الْخِلَافِ قَوْلُهُ: «مِنْهُمْ» أَوْ «مِنْ أَنْفُسِهِمْ» هَلْ يَتَنَاوَلُ الْمَسَاوَاةُ فِي حَكْمِ تَحْرِيمِ الصَّدَقَةِ أَوْ لَا، وَحُجَّةُ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ لَا يَتَنَاوَلُ جَمِيعَ الْأَحْكَامِ فَلَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى تَحْرِيمِ الصَّدَقَةِ، لَكِنَّهُ وَرَدَ عَلَى سَبَبِ الصَّدَقَةِ، وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يُخْرِجُ السَّبَبُ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا هَلْ يُخَصُّ بِهِ أَوْ لَا؟ يُمَكِّنُ أَنْ يُسْتَدَلَّ لَهُمْ بِحَدِيثِ الْبَابِ. اهـ.

هذا الكلامُ الأخيرُ؛ يَعْنِي أَنَّ صُورَةَ السَّبَبِ قِطْعِيَّةُ الدَّخُولِ؛ بِمَعْنَى: إِذَا وَرَدَ نَصٌّ عَامٌّ عَلَى سَبَبٍ خَاصٍّ فَالسَّبَبُ هَذَا قِطْعِيٌّ الدَّخُولِ، وَلَا يُمَكِّنُ لِأَحَدٍ أَنْ يُخْرِجَهُ، لَكِنْ هَلْ يَعُمُّ؟ هَذَا مَحَلُّ خِلَافٍ.

والصواب: أنه يعمُّ، وأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، ولهذا نقول: إن حكم الظهار لا يختصُّ بمن نزل فيهم، بل هو عامٌّ لكلِّ الأمة، فالصواب أن العامَّ الوارد على سبب يعمُّ جميع الأفراد، وأمَّا صورة السبب فهي قطعية الدخول ولا يمكن إخراجها.

ثم قال الحافظ: قال يُمكنُ أن يُستدلَّ له بحديث الباب؛ لأنه يدلُّ على جوازها لموالي الأزواج، وقد تقدَّم أن الأزواج ليسوا في ذلك من جملة الآل فمواليهم أخرى بذلك، قال ابن المنير في الحاشية: إنما أورد البخاريُّ هذه الترجمة ليُحقِّق أن الأزواج لا يدخل موالين في الخلاف ولا يحرم عليهن الصدقة قولاً واحداً لئلا يظنَّ الظانُّ أنه لما قال بعض الناس بدخول الأزواج في الآل أنه يطرد في موالين فبين أنه لا يطرد، ثم أورد المصنِّف في الباب حديثين: أحدهما حديث ابن عباس في الانتفاع بجلد الشاة؛ لقوله فيه: «أُعطيَّتْها مولاة لميمونة من الصدقة» وسيأتي الكلام عليه مستوفى في الذبائح - إن شاء الله تعالى - ولم أقف على اسم هذه المولاة.

ثانيهما: حديث عائشة في قصة بريرة وفيه قوله ﷺ في اللحم الذي تُصدَّق به عليها: «هو لها صدقة ولنا هدية» وسيأتي الكلام عليه مستوفى في العتق إن شاء الله تعالى.

تنبيه: قال الإسماعيليُّ هذه الترجمة مستغنى عنها فإن تسمية المولى لغير فائدة وإنما

هو لسوق الحديث على وجهه فقط، كذا قال، وقد علمت ما فيها من الفائدة^(١). اهـ

نخرج من هذا كله بأن نقول: المراد بالصدقة هنا صدقة التطوع، وصدقة التطوع

على القول الراجح تجوز لآل البيت.

في هذا الحديث: دليل على أنه يجوز للإنسان أن يتبسَّط بحال غيره إذا كان هذا

الغير يفرح بهذا.

(١) فتح الباري (٣/٣٥٦).

مثاله: مَالٌ لَصَدِيقٍ لَكَ أَكَلْتَ مِنْهُ بِدُونِ اسْتِئْذَانٍ مِنْهُ، لَكِنَّكَ تَعْلَمُ عِلْمَ الْيَقِينِ أَنَّهُ يَفْرَحُ بِهَذَا فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلَ مَالِ الْغَيْرِ لِكُونِهِ أَخْذَ مِنْهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، فَأَمَّا مَا كَانَ يَأْذُنُ فِيهِ عَادَةً أَوْ يَفْرَحُ بِهِ فَلَا حَرَجَ.

وفيه: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَا مِثْلُكَ بِسَبَبِ مَبَاحٍ جَازٍ أَنْ يَأْكُلَهُ مَنْ وَصَلَ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ لَوْ وَصَلَ إِلَيْهِ بِالسَّبَبِ الْأَوَّلِ لَا يَحِلُّ لَهُ، فَمِثْلًا هَذَا اللَّحْمُ الَّذِي تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ لَوْ وَصَلَ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ لَكَانَ حَرَامًا عَلَيْهِ، لَكِنْ لَمَّا مَلَكَهُ مِنْ أُعْطِيَهُ صَارَ مَالَكَا لَهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ، فَإِذَا انْتَقَلَ إِلَى غَيْرِهِ صَارَ مَبَاحًا لَهُ.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٦٢- بَابُ: إِذَا تَحَوَّلَتِ الصَّدَقَةُ

١٤٩٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ الْأَنْصَارِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقَالَ: «هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟» فَقَالَتْ: لَا، إِلَّا شَيْءٌ بَعَثَتْ بِهِ إِلَيْنَا نُسَيِّئُهُ مِنَ الشَّاةِ الَّتِي بَعَثَتْ بِهَا مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ: «إِنَّهَا قَدْ بَلَغَتْ مَحِلَّهَا»^(١).

١٤٩٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِلَحْمٍ تُصَدِّقُ بِهِ عَلِيَّ بْنَ بَرِيرَةَ فَقَالَ: «هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ، وَهُوَ لَنَا هَدِيَّةٌ»^(٢).

[الحديث ١٤٩٥- طرفه في: ٢٥٧٧]

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ، سَمِعَ أَنَسًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) رواه مسلم (١٠٧٦) (١٧٤).

(٢) رواه مسلم (١٠٧٤) (١٧٠).

(٢) علقها البخاري رحمه الله بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٣/٣٥٦)، وقد أسند هذا التعليق أبو نعيم في «المستخرج» فقال: حدثنا عبد الله، حدثنا يونس، حدثنا أبو داود -يعني: الطيالسي-، قال: أنبأنا شعبة فذكره.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٦٣- باب أَخِذِ الصَّدَقَةَ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ وَتُرَدُّ فِي الْفُقَرَاءِ حَيْثُ كَانُوا

١٤٩٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِيٍّ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ: «إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ، فَإِذَا جِئْتَهُمْ فَادْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَرُدُّوا عَلَيَّ فُقَرَائِهِمْ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ، فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ»^(١).

من فوائد حديث معاذ: أنه تجوز الدعوة إجمالاً فيما يحتاج إلى التفصيل؛ لأنك إذا دعوت بالتفصيل فربما لا يستوعب المدعو ما تقول، وربما يسوّل الشيطان له شيئاً كبيراً، فإذا قيل أولاً فَفَصِّلْ؛ لأن بعث معاذ كان بعد معرفة الزكاة تفصيلاً، ومعرفة أهلها أيضاً تفصيلاً، وعلى هذا فنقول: لا بأس أن تدعو إلى الله ﷻ وتقول للمدعو: عليك زكاة في مالك، ثم بعد أن يُسَلِّمَ وَيَسْتَقِرَّ الإسلام في قلبه يُبَيِّنُ له التفصيل، ودليله في هذا الحديث واضح^(٢).

بَقِيَ أَنْ يَقَالَ: لِمَاذَا لَمْ يَذْكُرْ لَهُمُ الصَّوْمَ وَالْحَجَّ؟

فائدة هذا التعليق هي: تصريح قتادة بسماحه إياه من أنس.

عمدة القاري (٩/ ٩٢)، وانظر: «التعليق» (٣/ ٣٤، ٣٥).

(١) رواه مسلم (١٩) (٢٩).

(٢) رواه مسلم (١٠٤٤) (١٠٩).

فالجواب: أن الصوم والحج لم يأت وقتها بعد، أما الزكاة فيأتي وقتها من حين إسلام الإنسان؛ لأن الحول يبدأ من حين إسلامه، فكان لا بد من ذكر الزكاة.

ومن فوائده: أنه يجوز الاقتصار في صرف الزكاة على صنف واحد من الأصناف الثمانية^(١) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ [التوبة: ٦٠]. هنا قال رسول الله ﷺ: «تُرَدُّ على فقرائهم» فدل هذا على جواز صرف الزكاة إلى صنف واحد، وأنه لا يجب استيعاب الأصناف، وقد قال النبي ﷺ لقبيصة: «أقم عندنا حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها»^(٢) وهذا القول هو الراجح المتعين.

وقيل: لا بد أن تقسم الزكاة بين الأصناف الثمانية إذا كانت قائمة^(٣)، فنُعطي الفقراء والمساكين، ونُعطي العاملين عليها، إذا كان هناك عاملون عليها، ونُعطي المؤلفة قلوبهم إذا كان هناك مؤلفة قلوبهم، ونعطي في الرقاب أيضًا إذا كان هناك رقاب، والغارمين أيضًا نُعطيهم، وفي سبيل الله؛ أي: المجاهدين، وابن السبيل؛ أي: المسافرين، يعني: لا بد أن تقسم الزكاة على كل صنف موجود من أصناف الزكاة؛ أي من أصناف المستحقين، قالوا: لأن الله ذكر المستحقين بالواو الدالة على الجمع. وذهب آخرون إلى أضيق من هذا وقالوا: لا بد أن نُعطي كل صنف ثلاثة فأكثر؛ لأنه قال: ﴿لِلْفُقَرَاءِ﴾ بصيغة الجمع، وقال: ﴿وَالْمَسْكِينِ﴾ جمع، وأقل الجمع ثلاثة. ولكن هذا القول والذي قبله ضعيفان.

والصواب: أنه يجوز أن تُصرف الزكاة في صنف واحد من أصناف المستحقين للزكاة.

(١) وبه قال الجمهور.

(٢) رواه مسلم (١٠٤٤) (١٠٩).

(٣) وهو مذهب الشافعية.

وانظر: «أحكام القرآن» لابن العربي (٢/٩٤٧)، و«المجموع» للنووي (٦/١٨٥)، و«الكافي» لابن قدامة (١/١٤٦)، و«المغني» (٤/١٢٧-١٣١)، و«موسوعة فقه الإمام أحمد» (٧/٢٧٤).

وفي هذا الحديث: دليلٌ على أن الزكاة تُصَرَّفُ في فقراءِ بلدِ الأغنياء؛ لقوله: «تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ فَتُرَدُّ عَلَى فَقَرَائِهِمْ» وهذا هو المشهورُ من مذهب الإمام أحمد^(١)، وقولُ كثيرٍ من العلماء إن الزكاة لا تُصَرَّفُ إلا في فقراءِ بلدِ الأغنياء؛ وذلك لأنهم أحقُّ من غيرهم لقربهم؛ ولأن نفوسهم تتعلَّقُ بِأَلِ الْغَنِيِّ أَكْثَرَ مِنْ تَعَلُّقِ نَفُوسِ الْأَبَاعِدِ؛ لِأَنَّ الْفَقِيرَ يَرَى الْغَنِيَّ الْبَعِيدَ يَتَصَرَّفُ فِي الْمَالِ وَعِنْدَهُ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا مَا عِنْدَهُ، وَلَكِنْ تَطَلَّعَهُ يَكُونُ إِلَى زَكَاةِ الْغَنِيِّ الَّذِي عِنْدَهُ، فَكَانُوا أَحَقَّ.

وقيل: إن المراد بقوله: «على فقرائهم» الجنسُ يعني: على الفقراءِ منهم؛ أي: من المسلمين في أيِّ مكانٍ كان، وهذا هو ظاهرُ ترجمة البخاريِّ رَحِمَهُ اللهُ إِلَّا أَنَّ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ أَحْوْطٌ وَهُوَ: أَنَّ تُصَرَّفَ الزَّكَاةُ فِي بِلَدِ الْأَغْنِيَاءِ، إِلَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ مِيزَةٌ لَصَرَفِهَا فِي بِلَدٍ آخَرَ مِثْلَ أَنْ يَكُونَ لِلْإِنْسَانِ الْغَنِيِّ أَقَارِبُ يَحْتَاجُونَ فِي بِلَدٍ آخَرَ، أَوْ يَكُونُ هُنَاكَ بِلَدٌ آخَرُ أَشَدَّ فَقْرًا فَيُعْطِيهِمْ، أَوْ فِي الْبِلَدِ الْآخَرِ أَنْاسٌ مُمْتَرِزُونَ بِكَوْنِهِمْ طَلِبَةُ عِلْمٍ وَدَعَاةٌ فَتُصَرَّفُ لَهُمْ، فَلَا تُنْقَلُهَا عَنْ بِلَدِ الْأَغْنِيَاءِ إِلَّا لِسَبَبٍ، وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

ومن فوائدِ الحديث: تحريمُ الظلم، لقوله: «اتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ».

ومنها: أن من أخذ من أهل الأموال زكاةً زائدةً على الواجبِ ولو بالوصفِ فهو ظالمٌ؛ لقوله: «كَرَاهَتْ أَمْوَالُهُمْ» فكيف لو أخذ أكثرَ بالعدد؟ فلا شك أنه يكونُ أشدَّ ظلمًا.

مثاله: صاحبُ ماشيةٍ عليه شاةٌ فأخذَ مِنْهَا ثَلَاثَ شِيَاءٍ، فبهذا ظلمَ، عليه، مثلاً شاتانِ مُتَوَسِّطَتَانِ فَأخذَ مِنْهُ أَطْيَبُ الْحَالِ فبهذا ظلمَ.

ومن فوائدِ هذا الحديث: جوازُ دعوةِ المظلومِ على ظالمه، ووجهُ الدلالةِ أنه ليس بين دعوته وبين الله حجابٌ، فهي عند الله مَرْضِيَّةٌ، ولو كانت حرامًا ما رَضِيَها اللهُ وَتَعَالَى، ولكن هل للمظلومِ أَنْ يَدْعُوَ عَلَى ظَالِمِهِ بِأَكْثَرِ مِنْ قَدَرِ مَظْلَمَتِهِ أَوْ بِقَدَرِ مَظْلَمَتِهِ؟

(١) انظر: «المغني» (٤/ ١٣١-١٣٤)، و«موسوعة فقه الإمام أحمد» (٧/ ١٧١-١٧٥).

الظاهر: هو الثاني أنه ليس له أن يَتَجَاوَزَ، فمثلاً: لو ظَلَمَهُ بعشرةِ رِيالاتٍ، فقال: اللَّهُمَّ أَعْمِ عَيْنِيهِ، وَأَصِمَّ أذْنِيهِ وَأَخْرِسْ لِسَانَهُ، وَأَزِلْ ذِكَاةَهُ، وَقَوِّسْ ظَهْرَهُ، فهل يجوزُ أو لا يجوزُ؟

الجوابُ: لا يَجُوزُ، فليس للمظلوم أن يَتَجَاوَزَ مقدارَ مظلَمته؛ لأنه إن فعل وتجاوز فإنه ظالمٌ.

ومن فوائدِ هذا الحديث: تَفَاوَتْ الْأَدْعِيَةُ فِي وَصُولِهَا إِلَى اللَّهِ ﷻ؛ لقَوْلِهِ: «فإنه ليس بينها وبينَ اللَّهِ حِجَابٌ».

ومن فوائدِ الحديث: أن دعوةَ الظالم غيرُ مستجابةٍ، حتى ولو كان والدًا -أبًا كان أو أُمًّا- فلو أن الولدَ طالِبُ عِلْمٍ وقالت أُمُّهُ: يَا بَنِيَّ، لَا تَطْلُبِ الْعِلْمَ وَهِيَ لَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ، فَعَانِدْهَا وَطَلِبِ الْعِلْمَ، فَدَعَتْ عَلَيْهِ فَلَا تُسْتَجَابُ دَعْوَتُهَا، بَلْ يُنْكَرُ عَلَيْهَا؛ لأنها بدعوتها على ابنها ظالمةٌ، وَاللَّهُ ﷻ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ؛ فَكَيْفَ يُجِيبُهَا، وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ يَتَخَوَّفُ مِنْهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ؛ إِذَا فَعَلَ شَيْئًا جَائِزًا وَوَالِدَاهُ لَا يَرْضِيَانِ بِهِ، وَلَيْسَ لَهُمْ مَصْلَحَةٌ فِي تَرْكِهِ فَيَدْعَوَانِ عَلَيْهِ، فنقولُ: لَا تَخَفْ؛ لأنَّهُمَا إِنَّمَا يَدْعَوَانِ سَمِيعًا بِصِيرًا عِلْمِيًّا جَعَلَا فَمَا دُمْتَ لَمْ تَظْلَمْ فَإِنَّهُ لَا يُسْتَجَابُ دَعَاؤُهُمَا عَلَيْكَ.

فإن قال قائلٌ: أَلَمْ تَدْعُ أُمَّ جُرَيْجٍ عَلَيْهِ أَلَّا يَمُوتَ حَتَّى يَرَى وَجْهَ الْمَوْمِسَاتِ^(١)، وَقَدْ اسْتَجَابَ اللَّهُ لَهَا، مَعَ أَنَّ جُرَيْجًا كَانَ صَالِحًا فَكَيْفَ ذَلِكَ؟

فالجوابُ: أَنَّ أُمَّ جُرَيْجٍ لَمْ تَكُنْ ظَالِمَةً وَقَدْ دَعَتْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ فِي الْعَقُوقِ حَيْثُ لَمْ يَرُدَّ عَلَيْهَا حِينَ نَادَتْهُ وَهُوَ يُصَلِّي، وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَنْ كَانَ فِي نَافِلَةٍ وَنَادَتْهُ أُمُّهُ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهَا سَتَغْضَبُ إِنْ لَمْ يَرُدَّ عَلَيْهَا فَإِنَّهُ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ وَيُجِيبُهَا.

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله تعالى:

قَوْلُهُ: «بَابُ أَخْذِ الصَّدَقَةِ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ وَتَرَدُّ فِي الْفُقَرَاءِ حَيْثُ كَانُوا».

(١) رواه البخاري (٢٤٨٢)، ومسلم (٢٥٥٠)، (٧، ٨).

قال الإسماعيلي: ظاهرُ حديثِ البابِ أن الصدقةَ تُردُّ على فقراءٍ من أخذت من أغنيائهم، وقال ابنُ المنير: اختار البخاريُّ جوازَ نقلِ الزكاةِ من بلدِ المالِ لعمومِ قوله: «فتردُّ في فقرائهم»؛ لأن الضميرَ يعودُ على المسلمين، فأَيُّ فقيرٍ منهم رُدَّت فيه الصدقةُ في أيِّ جهةٍ كان فقد وافق عمومَ الحديثِ. انتهى

والذي يتبادرُ إلى الذهنِ من هذا الحديثِ عدمُ النقلِ وأن الضميرَ يعودُ على المخاطبين فيختصُّ بذلك فقراؤهم، لكن رجَّح ابن دقيق العيد الأول وقال: إنه وإن لم يكن الأظهر إلا أنه يُقوِّيه أن أعيانَ الأشخاصِ المخاطبين في قواعدِ الشرعِ الكلية لا تُعتبر فلا تُعتبر في الزكاة كما لا تُعتبر في الصلاة، فلا يختصُّ بهم الحكم وإن اختصَّ بهم في خطابِ المواجهة. انتهى

[كلامُ ابن دقيق العيد صحيحٌ، لكنه لا ينطبقُ على هذه المسألة؛ لأن هنا خصَّصنا فقراءَ البلد لتعلُّق نفوسهم بأموالِ الأغنياء التي عندهم، فليس مجردَ تخصيصِ الغني، وإلا فكلامه صحيحٌ، ويشهدُ لما ذكرنا قبل قليلٍ ما اختاره شيخُ الإسلام في حديث أبي بردة بن نيار^(١)].

ثم قال الحافظ: وقد اختلف العلماء في هذه المسألة، فأجاز النقلَ الليث وأبو حنيفة وأصحابُهما، ونقله ابنُ المنذر عن الشافعي واختاره، والأصحُّ عند الشافعية والمالكية والجمهور تركُ النقل فلو خالف ونقل أجزاءً عند المالكية على الأصح، ولم يُجزئ عند الشافعية على الأصح، إلا إذا فُقد المستحقون لها، ولا يتعدُّ أنه اختيار البخاري؛ لأن قوله: «حيث كانوا» يشهدُ بأنه لا يُنقلُّها عن بلدٍ، وفيه من هو متصفٌ بصفة الاستحقاق^(٢). اهـ

(١) تقدم تخريجه.

(٢) ما بين المعقوفين من كلام الشيخ ابن عثيمين رحمه الله.

(٢) فتح الباري (٣/٣٥٩-٣٦٠).

كلام الحافظ هذا وإن كان محتملاً لكنه خلاف الظاهر، بل ظاهر كلام البخاري رَحِمَهُ اللهُ أَنْ المراد حيث كانوا أي: سواء كانوا في بلد الأغنياء أو في بلد آخر. وعلى كل حال، القول الراجح في هذه المسألة: أنه يجب إعطاء الزكاة في فقراء بلد الأغنياء إلا إذا كان هناك حاجة أو مصلحة فلا بأس بالنقل.



ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

٦٤- باب صلاة الإمام ودعائه لصاحب الصدقة

وقوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (التوبة: ١٠٣).

١٤٩٧- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا آتَاهُ قَوْمٌ بِصَدَقَتِهِمْ قَالَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ فُلَانٍ» فَأَتَاهُ أَبِي بِصَدَقَتِهِ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى»^(١).

[الحديث ١٤٩٧ - أطرافه في: ٤١٦٦، ٦٣٣٢، ٦٣٥٩]

وقوله -تبارك وتعالى-: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ هذه هي الصدقة الواجبة؛ أي: الزكاة.

وقوله: ﴿وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ أي: تزكي أخلاقهم، وتزكيهم أيضاً من حيث أنهم صاروا أزكياً ببذل الزكاة.

وقوله: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾؛ أي: ادع لهم وليس المراد صلاة الجنائز.

وقوله: ﴿إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾؛ يعني: أنك إذا صليت عليهم صارت الصلاة سكناً تُسَكِّنُ النفوسَ وتهوِّنُ عليهم ما أخذ من أموالهم، وهذا شيءٌ مشاهدٌ ﴿وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

(١) رواه مسلم (١٠٧٨) (١٧٦).

وَيُسْتَدَلُّ بِقَوْلِهِ: ﴿تُطَهَّرُهُمْ﴾ أَنَّ آلَ الْبَيْتِ يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذُوا الصَّدَقَةَ؛ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ لَيْسَتْ أَوْسَاخَ النَّاسِ الَّتِي تُزَالُ بِهَا ذُنُوبُهُمْ، وَمَسْأَلَةُ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ لِآلِ الْبَيْتِ فِيهَا خِلَافٌ^(١).
ثُمَّ اسْتَدَلَّ الْبُخَارِيُّ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيهِ: أَنَّ مِنْ بَرَكَةِ الْإِنْسَانِ أَنْ يَكُونَ سَبَبًا لِّصَالِحِ أَقَارِبِهِ؛ لِأَنَّ الْمَعْلُومَ أَنَّ الَّذِي أَتَى بِالزَّكَاةِ وَاحِدًا، لَكِنَّ الدَّعَاءَ كَانَ لَهُ وَلِأَقَارِبِهِ.

وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الصَّلَاةِ عَلَى غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى» وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَى غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ إِلَّا لِسَبَبٍ يَبِينُ أَنَّهَا وَجَّهَتْ إِلَى غَيْرِ نَبِيِّ، وَالسَّبَبُ مِثْلُ الزَّكَاةِ إِذَا جَاءَنَا إِنْسَانٌ بِزَكَاةٍ فَقُلْتُ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ» فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ أَوْ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِهِ» أَوْ إِذَا كَانَ ذَلِكَ تَبَعًا مِثْلَ قَوْلِنَا: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ» فَهَذَا تَبِعٌ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ تَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَى غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ مُطْلَقًا إِلَّا إِذَا جَعَلْتَ شَعَارًا لِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ يَخْشَى أَنْ يَتَوَهَّمُوا الْوَاهِمَ أَنَّهُ نَبِيٌّ؛ كَأَن يَقُولَ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ كَلِمًا ذَكَرَ اسْمَهُ، وَهَذَا يَفْعَلُهُ الرَّافِضَةُ وَهَذَا لَا يَجُوزُ، بَلْ يَقَالُ لِعَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا يَقَالُ لِإِخْوَانِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

فَإِذَا جَعَلَهَا شَعَارًا لِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ أَوْ هَمَّ أَنَّ هَذَا الشَّخْصَ نَبِيٌّ فَهَذَا لَا يَجُوزُ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ تَكُنْ شَعَارًا فَلَا بَأْسَ بِهَا مُطْلَقًا.



(١) انظر: «المغني» (٤/ ١١٠-١١٧)، و«موسوعة فقه الإمام أحمد» (٧/ ٢٩٣-٢٩٨).

ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

٦٥- باب مَا يُسْتَخْرَجُ مِنَ الْبَحْرِ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: لَيْسَ الْعَنْبَرُ بِرَكَازٍ، هُوَ شَيْءٌ دَسَرَهُ الْبَحْرُ^(١).

وَقَالَ الْحَسَنُ فِي الْعَنْبَرِ وَاللُّؤْلُؤِ: الْخُمْسُ^(٢)، فَإِنَّمَا جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الرِّكَازِ الْخُمْسَ، لَيْسَ فِي الَّذِي يُصَابُ فِي الْمَاءِ.

قوله: «قال ابن عباس: ليس العنبر بركاظ هو شيء دسره البحر». دسره: يعني لفظه ودفعه فليس بركاظ، والركاظ هو الذي يكون مدفوناً في الأرض، وقول ابن عباس لا شك هو الصواب بل هو متعين.

وقال الحسن: في العنبر واللؤلؤ الخمس فجعله رَحِمَهُ اللهُ كالركاز، ولكن رد عليه البخاري فقال: فإنما جعل النبي ﷺ في الركاظ الخمس ليس في الذي يُصاب في الماء.



١٤٩٨- وقال الليث: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ سَأَلَ بَعْضَ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِأَن يُسَلِّفَهُ أَلْفَ دِينَارٍ فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ، فَخَرَجَ فِي الْبَحْرِ فَلَمْ يَجِدْ مَرْكَبًا، فَأَخَذَ خَشَبَةً فَنَقَرَهَا فَأَدْخَلَ فِيهَا أَلْفَ دِينَارٍ فَرَمَى بِهَا فِي الْبَحْرِ، فَخَرَجَ الرَّجُلُ الَّذِي كَانَ أَسْلَفَهُ فَإِذَا بِالْخَشَبَةِ فَأَخَذَهَا لِأَهْلِهِ حَطْبًا، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، فَلَمَّا نَشَرَهَا وَجَدَ الْمَالَ^(٣).

(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللهُ بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٣/٣٦٢)، وقد وصله الشافعي رَحِمَهُ اللهُ في مسنده، قال: أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار، عن أذينة عن ابن عباس، به.

«تغليق التعليق» (٣/٣٥)، و«الفتح» (٣/٣٦٢، ٣٦٣).

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللهُ بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٣/٣٦٢)، ووصله أبو عبيد في «الأموال» (ص ٤٨١) (٨٨٦)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/١٤٣)، قال: حدثنا معاذ بن معاذ، عن أشعث، عن الحسن قال: في العنبر الخمس، وكذلك اللؤلؤ.

«تغليق التعليق» (٣/٣٦).

(٣) قال الحافظ في «الفتح» (٤/٤٧٠): قوله: «وقال الليث: حدثني جعفر بن ربيعة... إلخ» وقع هنا في

قال الحافظ: قال ابن المنير: موضع الاستشهاد أخذ الرجل الخشبة على أنها حطب، فإذا قلنا: إن شرع من قبلنا شرع لنا فيستفاد منه إباحة ما يلفظه البحر من مثل ذلك مما نشأ في البحر أو عطب فانقطع ملك صاحبه، وكذلك ما لم يتقدم عليه ملك لأحد من باب أولى^(١).

هذا ليس بواضح؛ لأن الخشب في الغالب أنه مملوك ليس مما يُستخرج من البحر.

قَالَ الْعَيْنِي رَحِمَهُ اللَّهُ:

الكلام في هذا الحديث على أنواع: الأول في وجه إيراد هذا الحديث في هذا الباب فقال الإسماعيلي: ليس في هذا الحديث شيء يناسب الترجمة، رجل اقترض قرصاً فارتجع قرضه، وكذا قال الداودي: حديث الخشبة ليس من هذا الباب في شيء، وأجاب عن ذلك من ساعده ووجه كلامه منهم، عبد الملك، فقال: إنما أدخل البخاري هذا الحديث في هذا الباب؛ لأنه يريد أن كل ما ألقاه البحر جاز التقاطه ولا خمس فيه، إذا لم يعلم أنه من مال المسلمين، وأما إذا علم أنه منه فلا يجوز أخذه؛ لأن الرجل إنما أخذ خشبة على الإباحة ليملكها فوجد فيها المال، ولو وقع هذا اليوم كان كاللقطة؛ لأنه معلوم أن الله تعالى لا يخلق الدنانير المضروبة في الخشبة.

نسخة الصنعاني: ... حدثنا عبد الله بن صالح، حدثني الليث، وقد تقدم في باب «التجارة في البحر» أن أبا ذر وأبا الوقت وصلاه في آخره.

قال البخاري: حدثني عبد الله بن صالح، حدثني الليث به، ووصله أبو ذر هنا من روايته عن شيخه علي بن وصيف: حدثنا محمد بن غسان، حدثنا عمر بن الخطاب السجستاني، حدثنا عبد الله بن صالح به، وكذلك وصله بهذا الإسناد في باب «ما يستخرج من البحر» من كتاب الزكاة، ولم ينفرد عبد الله بن صالح فقد أخرجه الإسماعيلي من طريق عاصم بن علي وآدم بن أبي إياس، والنسائي من طريق داود بن منصور كلهم عن الليث، وأخرجه الإمام أحمد عن يونس بن محمد، عن الليث أيضاً. اهـ

(١) فتح الباري (٣/ ٣٦٣).

قلت: يَنْبَغِي أَنْ يُقَيَّدَ عَادَةً؛ لِأَنَّ قُدْرَةَ اللَّهِ تَعَالَى صَالِحَةٌ لِكُلِّ شَيْءٍ عَقْلًا، وَمِنْهُمْ ابْنُ الْمُنِيرِ فَقَالَ: مَوْضِعُ الْإِسْتِشْهَادِ إِنَّمَا هُوَ اخْتِذُ الْخَشَبَةَ عَلَى أَنَّهَا حَطْبٌ فَدَلَّ عَلَى إِبَاحَةِ مِثْلِ ذَلِكَ مِمَّا يُلْفِظُهُ الْبَحْرُ، أَمَّا مِمَّا يَنْشَأُ فِيهِ كَالْعَنْبَرِ أَوْ مِمَّا سَبَقَ فِيهِ مَلِكٌ وَعَطِبَ وَانْقَطَعَ مَلِكٌ صَاحِبُهُ مِنْهُ عَلَى اخْتِلَافٍ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي تَمْلِيكِ هَذَا مَطْلَقًا أَوْ مَفْصَلًا، وَإِذَا جَازَ تَمْلِيكُ الْخَشَبَةِ وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَيْهَا مَلِكٌ مُتَمَلِّكٌ فَنَحْوُ الْعَنْبَرِ الَّذِي لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهِ مَلِكٌ أَوَّلَى.

قلت: التَّرْجُمَةُ «مَا يُسْتَخْرَجُ مِنَ الْبَحْرِ» وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى مَا يُسْتَخْرَجُ مِنَ الْبَحْرِ فَالْمُطَابَقَةُ فِي مَجَرَّدِ الْإِسْتِخْرَاجِ مِنَ الْبَحْرِ، مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ غَيْرِهِ، وَأَدْنَى الْمَلَابَسَةِ فِي التَّطَابُقِ كَافٍ^(١). اهـ.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٦٦- بَابُ فِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ

وَقَالَ مَالِكٌ وَابْنُ إِدْرِيسَ: الرِّكَازُ دَفْنُ الْجَاهِلِيَّةِ فِي قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ الْخُمْسُ، وَلَيْسَ الْمَعْدِنُ بِرِكَازٍ^(١). وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فِي الْمَعْدِنِ جُبَارٌ»^(٢)، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ». وَأَخَذَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ مِنَ الْمَعَادِنِ مِنْ كُلِّ مِائَتَيْنِ خَمْسَةً^(٣). وَقَالَ الْحَسَنُ: مَا كَانَ مِنْ رِكَازٍ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ فَفِيهِ الْخُمْسُ، وَمَا كَانَ مِنْ أَرْضِ السَّلَامِ فَفِيهِ الزَّكَاةُ، وَإِنْ وَجَدْتَ اللَّقْطَةَ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ فَعَرَّفَهَا، وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْعَدُوِّ فَفِيهَا الْخُمْسُ^(٤). وَقَالَ

(١) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٣/٣٦٣).

فأما قول مالك فوصله أبو عبيد في «الأموال» (ص ٤٧١) (٨٦٩) قال: حدثني يحيى بن عبد الله بن بكير، عن مالك، قال: المعدن بمنزلة الزرع، تؤخذ منه الزكاة، كما تؤخذ من الزرع حين يحصد، قال: وهذا ليس برِكَاز، إنما الرِكَاز دفن الجاهلية الذي يوجد من غير أن يطلب بهال، ولا يتكلف له كثير عمل. وأما قول ابن إدريس، وهو الإمام الشافعي فوصله البيهقي في «المعرفة» قال: أخبرنا أبو سعيد، حدثنا أبو العباس - هو الأصم -، أنبأنا الربيع، قال: قال الشافعي: الرِكَاز الذي فيه الخمس دفن الجاهلية، وما وجد من غير ملك لأحد في الأرض، التي من أحيائها كانت له، فمن وجد دفناً من دفن الجاهلية في موات، فأربعة أخماسها له، والخمس لأهل سُهْمَانِ الصدقة.

تغليق التعليق (٣/٣٧، ٣٨)، و«الفتح» (٣/٣٦٤).

(٢) علقه البخاري رحمه الله، كما في «الفتح» (٣/٣٦٣) بصيغة الجزم، وقد وصله في نفس الباب من حديث أبي هريرة برقم (١٤٩٩).

(٣) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٣/٣٦٣)، وقد وصله أبو عبيد في «الأموال» (ص ٤٧١) (٨٦٧) قال: حدثنا قبيصة، عن سفيان - هو الثوري -، عن عبد الله بن أبي بكر: أن عمر ابن عبد العزيز أخذ من المعادن الزكاة.

وقال: حدثنا عمرو بن طارق، عن ابن لهيعة، عن عبد الله بن أبي بكر: أن عمر بن عبد العزيز أخذ من المعادن من كل مائتي درهم خمسة دراهم.

تغليق التعليق (٣/٣٨).

(٤) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٣/٣٦٣)، وقد وصله ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/٢٢٥)، قال: حدثنا عباد بن العوام، عن هشام، عن الحسن قال: الرِكَاز الكثر العادي، وفيه الخمس.

بَعْضُ النَّاسِ: الْمَعْدِنُ رِكَازٌ مِثْلُ دِفْنِ الْجَاهِلِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: أَرَكَزَ الْمَعْدِنُ إِذَا خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ قِيلَ لَهُ: قَدْ يُقَالُ لِمَنْ وَهَبَ لَهُ شَيْءٌ أَوْ رِبْحًا كَثِيرًا أَوْ كَثُرَ ثَمَرُهُ أَرَكَزَتْ. ثُمَّ نَاقَضَ، وَقَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ يَكْتُمَهُ فَلَا يُؤَدِّي الْخُمْسَ.



١٤٩٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعَجَمَاءُ جُبَارٌ، وَالْبُسُرُ جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ»^(١).
[الحديث: ١٤٩٩ - أطرافه في: ٢٣٥٥، ٦٩١٢، ٦٩١٣].

❦ قوله: «وإن وجدت اللفظة في أرض العدو فعرفها». هذا ينطبق إذا كان بينك وبينهم عهد، فأما إذا لم يكن هناك عهد فالعلماء يقولون: يجوز أن يتلصص على أرض العدو ويأخذ من أموالهم، فهذه مثلها.

إذا أردنا الاحتياط في الرِكَازِ نقول: أَخْرِجْهُ مُخْرَجَ الْخُمْسِ الَّذِي لِلْغَنِيِّ مِنْ حَيْثُ الْكَمِيَّةُ، بِمَعْنَى أَنَّكَ تُخْرِجُ خُمْسَهُ سَوَاءً بَلَغَ النِّصَابُ أَوْ لَا، وَبِهَذَا نَكُونُ قَدْ احْتِطْنَا، فَيَجِبُ إِخْرَاجُ الْخُمْسِ مِنْهُ قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا أَوْ يُصْرَفُ مَصَارِفَ الزَّكَاةِ، حَتَّى لَوْ وَجَدَ رِكَازٌ قَدْرُهُ خُمْسَةُ دِرْهَمٍ نَقُولُ: أَخْرِجْ دَرَاهِمًا وَاصْرِفْهُ مَصْرَفَ الزَّكَاةِ.

ثم قال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَأَخَذَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ مِنَ [الْمَعَادِنِ] مِنْ كُلِّ مَائَتَيْنِ خُمْسَةً، وَالْمُرَادُ بِالْمَعَادِنِ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ مِنْ كُلِّ مَائَتَيْنِ خُمْسَةً، يَعْنِي: رُبْعَ الْعَشْرِ؛ لِأَنَّ عَشَرَ الْمَائَتَيْنِ عَشْرُونَ، وَالْخُمْسَةُ بِالنِّسْبَةِ لِلْعَشْرِينَ رُبْعٌ، هَذَا إِذَا كَانَتْ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فَلَا شَكَّ أَنَّ

وقال: حَدَّثَنَا أَبُو معاوية، عن عاصم، عن الحسن، قال: إذا وجد الكنز في أرض العدو ففيه الخمس، وإذا وجد في أرض العرب ففيه الزكاة.

تعليق التعليق (٣/ ٣٨، ٣٩).

(١) رواه مسلم (١٧١٠) (٤٥).

فيها ربعَ العشر، لكن إذا كانت من غيرهما؛ أي: غير الذهب والفضة فلا تجب الزكاة في عينه فإن استخرجه على أنه عروض تجارة وجبت فيه الزكاة وهي ربع العشر، وإن استخرجه لا على هذه النية فليس فيه شيء، وهذا بالنسبة للمعدن وليس الركاز.

ثم قال: «وقال الحسن: ما كان من ركاز في أرض الحرب ففيه الخمس، وما كان من أرض السلم ففيه الزكاة». فكأنه رحمه الله اعتبر الدار، فقولُه: «إن كان الركاز في أرض حرب»، يعني: إن كان في أرض قوم بيننا وبينهم حرب ففيه الخمس، ويكون فيئًا، وإن كان من أرض السلم فهو لقطَةٌ؛ يعني: يجب أن يُعرف.

وقولُه: «ففيه الزكاة»؛ يعني: ربع العشر، إن كان من الذهب والفضة. وقولُه: «وقال مالك وابن إدريس: الركاز دفنُ الجاهلية، في قليله وكثيره الخمس، وليس المعدن بركاز».

وقولُه: «وإن وجدت اللقطة في أرض العدو فعرفها» هذا ينطبق إذا كان بينك وبينهم عهد، فأما إذا لم يكن هناك عهد فالعلماء يقولون: يجوز أن يتلصص على أرض العدو ويأخذ من أموالهم^(١). فهذه مثلها.

وقال الحافظ رحمه الله:

وقولُه: «باب في الركاز الخمس»، الركاز - بكسر الراء وتخفيف الكاف وأخبره زاي -: المال المدفون، مأخوذ من الرکز - بفتح الراء - يُقال: ركزه يركزه ركزًا إذا دفنه، فهو مركوز، وهذا متفق عليه، واختلف في المعدن كما سيأتي.

وقولُه: «وقال مالك وابن إدريس: الركاز دفنُ الجاهلية»... إلخ.

أمّا قول مالك: فرواه أبو عبيد في كتاب الأموال: حدّثني يحيى بن عبد الله بن بكير، عن مالك، قال: المعدن بمنزلة الزرع، تؤخذ منه الزكاة كما تؤخذ من الزرع

حتى يُحصَدَ، قال: وهذا ليس بركاز، إنما الركازُ دَفْنُ الجاهلية الذي يُؤْخَذُ من غير أن يُطالَبَ بهالٍ ولا يُتَكَلَّفَ له كثيرُ عمل. انتهى

وهكذا هو في سماعنا من الموطأ رواية يحيى بن بكير، ولكن قال فيه: عن مالك عن بعض أهل العلم.

وأما قوله في قليله وكثيره الخمس: فنقله ابن المنذر عنه كذلك، وفيه عند أصحابه عنه اختلاف.

وقوله: «دَفْنُ الجاهلية». بكسر الدال وسكون الفاء: الشيء المدفون كذبح بمعنى مذبح، وأما بالفتح فهو المصدر، ولا يراد هنا.

وأما ابن إدريس فقال ابن التين: قال أبو ذر: يُقال: إن ابن إدريس هو الشافعي، ويُقال: عبد الله بن إدريس الأودي الكوفي وهو أشبه كذا قال، وقد جزم أبو زيد المروزي أحد الرواة، عن الفربري بأنه الشافعي، وتابعه البيهقي وجمهور الأئمة، ويؤيده أن ذلك وجد في عبارة الشافعي دون الأودي، فروى البيهقي في المعرفة من طريق الربيع قال: قال الشافعي: والركاز الذي فيه الخمس دفن الجاهلية، ما وجد في غير ملك لأحد.

وأما قوله: «في قليله وكثيره الخمس» فهو قوله في القديم كما نقله ابن المنذر واختاره، وأما الجديد فقال: لا يجب فيه الخمس حتى يبلغ نصاب الزكاة، والأول قول الجمهور كما نقله ابن المنذر أيضًا وهو مقتضى ظاهر الحديث^(١). اهـ

لكن هذا مبني على هل المراد بالخمس الفيء؟ أم المراد بالخمس النسبة؟ يعني: واحد من خمسة؟

إن قلنا إنه النسبة صار المراد به الزكاة، وإن قلنا: المراد بالخمس الفيء صار النصاب هو مصرف الفيء ولا يشترط فيه أن يبلغ النصاب.

(١) فتح الباري (٣/ ٣٦٤).

وهنا إذا قلنا: المراد به الزكاة صار هذا شيئاً غير معروف عند كثير من الناس؛ لأن أعلى سهم في الزكاة هو العشر وهذا فيه الخمس.

فيقال: الحكمة تقتضي هذا؛ لأن أعلى شيء في الزكاة العشر ويكون في الزرع إذا سقي بلا مؤنة، والزرع يحتاج إلى تعب عند بذره وعند حصاده وتيسسه، لكن الركاز لا يحتاج إلى شيء، فقد حفر ووجده فلذلك صار فيه الخمس، وإذا نسبنا الخمس إلى العشر والعشر إلى نصف العشر تبين الحكمة، فإذا كان يسقى بمؤنة وتعب ففيه نصف العشر، وإذا كان بلا مؤنة ففيه العشر، وإذا وجد بدون أي تعب فالخمس.

وقوله ﷺ: «المعدن جبار» معنى جبار؛ أي: هدر، والمراد: أن من استأجر أجيراً يقطع له المعادن فهلك الأجير فهو هدر لا يضمه المستأجر، اللهم إلا إذا كان في مكان المعدن خلل وعيب ولم يخبره به فهدم عليه فيضمن، أو كان المستأجر ناقص العقل، أو صغيراً لا يذكر فيضمنه.

قال الحافظ رحمه الله:

وقوله: وقد قال النبي ﷺ: «في المعدن جبار» وفي الركاز الخمس؛ أي: فغاير بينهما، وهذا وصله في آخر الباب من حديث أبي هريرة، ويأتي الكلام عليه.

وقوله: «وأخذ عمر بن عبد العزيز من المعادن من كل مائتين خمسة»، وصله أبو عبيد في كتاب الأموال من طريق الثوري، عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم نحوه، وروى البيهقي من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة أن عمر بن عبد العزيز جعل المعدن بمنزلة الركاز يؤخذ منه الخمس، ثم عقب بكتاب آخر فجعل فيه الزكاة.

وقوله: «وقال الحسن: ما كان من ركاز في أرض الحرب ففيه الخمس، وما كان في أرض السلم ففيه الزكاة» وصله ابن أبي شيبة من طريق عاصم الأحول عنه بلفظ: إذا وجد الكثر في أرض العدو ففيه الخمس، وإذا وجد في أرض العرب ففيه الزكاة، قال ابن المنذر: ولا أعلم أحداً فرق هذه التفرقة غير الحسن.

﴿قوله: «وإن وجدت اللقطة في أرض العدو فعرفها، وإن كانت من العدو ففيها الخمس» لم أقف عليه موصولاً، وهو بمعنى ما تقدم عنه.

﴿قوله: «وقال بعض الناس: المعدن ركاز... إلى آخره» قال ابن التين: المراد ببعض الناس أبو حنيفة، قلت: وهذا أول موضع ذكره فيه البخاري بهذه الصيغة، ويحتمل أن يريد به أبا حنيفة وغيره من الكوفيين ممن قال بذلك.

قال ابن بطال: ذهب أبو حنيفة والثوري وغيرهما إلى أن المعدن كالركاز، واحتج لهم بقول العرب: أركز الرجل إذا أصاب ركازاً، وهي قطع من الذهب تخرج من المعادن، والحجة للجمهور تفرقة النبي ﷺ بين المعدن والركاز بواو العطف فصح أنه غيره، قال: وما أزم به البخاري القائل المذكور قد يقال: لمن وهب له الشيء أو ربح ربحاً كثيراً، أو كثر ثمره أركزت: حجة بالغة؛ لأنه لا يلزم من الاشتراك في الأسماء الاشتراك في المعنى، إلا إن أوجب ذلك من يجب التسليم له، وقد أجمعوا على أن المال الموهوب لا يجب فيه الخمس، وإن كان يقال له: أركز، فكذلك المعدن.

وأما قوله: «ثم ناقض إلى آخر كلامه»؛ فليس كما قال، وإنما أجاز له أبو حنيفة أن يكتمه إذا كان محتاجاً؛ بمعنى: أنه يتأول أن له حقاً في بيت المال، ونصيباً في الفيء فأجاز له أن يأخذ الخمس لنفسه عوضاً عن ذلك؛ لأنه أسقط الخمس عن المعدن^(١). انتهى

الظاهر: أن الصواب مع ابن حجر في هذه المسألة ما دام مقيداً بأنه إذا كان محتاجاً فله أن يأخذ، كما أن النبي ﷺ دفع كفارة الجماع في رمضان إلى المجمع لأنه فقير^(٢).

ثم قال الحافظ رحمه الله:

وقد نقل الطحاوي المسألة التي ذكرها ابن بطال ونقل أيضاً أنه لو وجد في داره معدناً فليس عليه شيء وهذا يتجه اعتراض البخاري.

(١) فتح الباري (٣/ ٣٦٤، ٣٦٥).

(٢) رواه البخاري (٢٦٠٠)، ومسلم (١١١١) (٨١).

والفرق بين المعدن والركاز في الوجوب وعدمه أن المعدن يحتاج إلى عمل ومؤنة ومعالجة لاستخراجه بخلاف الركاز، وقد جرت عادة الشرع أن ما غلظت مؤنته خُفِّفَ عنه في قدر الزكاة، وما خَفَّتْ زِيدَ فيه.

وقيل: إنما جُعِلَ في الركاز الخمس؛ لأنه مَالٌ كافر فَتَزَلَّ من وجده منزلة الغنائم فكان له أربعة أخماسه.

وقال الزين بن المنير: كأن الركاز مأخوذ من: أركزته في الأرض، إذا غرسته فيها، وأمَّا المعدن فإنه يَنْبُتُ في الأرض بغير وضع واضع، هذه حقيقتُهما فإذا افترقا في أصلهما فكذلك في حكمهما. اهـ

ثم ذكر البخاري رحمه الله حديثاً فقال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعَجَاءُ جُبَارٌ، وَالْبُرُّ جُبَارٌ، وَالْمَعْدَنُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمُسُ»^(١).

قوله: «العجاء»؛ أي: البهيمة؛ يعني: أن ما أتلَفَتِ البهيمة فإنه هدر؛ لأن البهيمة لا عقل لها، وهذا ما لم تكن يد صاحبها عليها، أو وقع منه تفريط، فإن وقع منه تفريط أو تعدد فعله الضمان، فمثلاً: لو أن صاحبها عقلها في وسط الخط فأتلفت شيئاً فالضمان على صاحبها؛ لأنه هو المتعدي، وكذلك لو فرط في حفظها وخرجت إلى مزارع الناس فأكلتها في الليل فإن عليه الضمان؛ لأنه فرط في عدم حفظها، ولو كان يَسْوِقُهَا فجنحت إلى زرع فأكلته فعليه الضمان لئلا كان أو نهراً.

المهم: أن ما نُسِبَ إليها نفسها فإنه هدر، وما كان منسوباً إلى صاحبها بتعد أو تفريط أو تصرف فالضمان عليه.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٦٧ - باب قول الله تعالى: ﴿وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهِ﴾ [التوبة: ٦٠].

وَمُحَاسَبَةُ الْمُصَدِّقِينَ مَعَ الْإِمَامِ

١٥٠٠ - حدثنا يونس بن موسى، حدثنا أبو أسامة، أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه، عن أبي حميد الساعدي رحمه الله قال: استعمل رسول الله ﷺ رجلاً من الأسد على صدقات بني سليم - يدعى ابن اللبابة - فلما جاء حاسبه^(١).

وقوله تعالى: ﴿وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهِ﴾؛ يعني: الصدقة للفقراء والمساكين والعاملين عليها، والعامل عليها هو: من ينصبه الإمام لقبض الزكاة وصرفها في أهلها، فهم هيئة تابعة لولي الأمر تجوب [البراري] أو المزارع أو ما أشبه ذلك، وتأخذ الزكاة ممن هي عليه وتصرفها لمن هي له.

وأما الوكيل الخاص لشخص معين فليس من العاملين عليها، كما لو أعطيت زكاتك لشخص وقلت: يا فلان، خذ هذه فرقها، فإنه لا يعد من العاملين عليها؛ لأن هذا وكيل خاص بخلاف الذين وكلهم الإمام، ولهذا قال الله ﷻ: ﴿وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهِ﴾ وعلى هذه تقيد الولاية.

أما العاملون في الزكاة فلا يستحقون الزكاة، والعامل فيها مثل: الراعي، والحالب وما أشبه ذلك، فهذا عامل فيها، وليس عليها، فلا بد من [ولاية].

وأما المحاسبة فيجب على الإمام أن يحاسبه كما فعل النبي ﷺ في ابن اللبابة واسمه عبد الله، فلقد أرسله النبي ﷺ لقبض الزكاة، فلما رجع وحاسبه النبي ﷺ قال: هذا لكم وهذا أهدي إلي، فغضب النبي ﷺ وخطب الناس وقال: «ما بال الرجل نستعمله على عمل فيرجع ويقول: هذا لكم وهذا أهدي إلي». فهلا جلس في بيت أبيه

(١) رواه مسلم مطولاً (١٨٣٢) (٢٦).

وَأَمَّهُ فَيَنْظُرُ مَاذَا يُهْدَى لَهُ، أَوْ فَيَنْظُرُ أَيُّهُدَى لَهُ أَمْ لَا^(١).

فانظر إلى هذا التوبيخ الشديد، قال: «جلس في بيت أبيه وأمه» كأنه أنشئ «فينظر أَيُّهُدَى لَهُ أَمْ لَا»؛ لأن هذا العامل أُهُدِي لَهُ من أجل أنه عاملٌ، فلم يُهَادُوا كُلَّ شَخْصٍ، فالإهداء عليه بسبب أنه وليٌّ مَنْصُوبٌ من أولي الأمر، وقد حذر النبي ﷺ من ذلك فقال: «إن هدايا العمالِ غلولٌ»^(٢).

قال العيني رَحِمَهُ اللهُ:

وفيه محاسبة الإمام مع المصدق، وأشار إليه بقوله: محاسبة المصدقين بلفظِ الفاعل جمعُ المصدق بالتشديد، وهو الذي يأخذ الصدقات وهو الساعي الذي يُعَيِّنُهُ الإمامُ بقبضِها^(٣).

قوله: «المصدق» بالتشديد هذا خلاف المعروف باللغة أنا عندي في نسختي بالتخفيف^(٤).

(١) رواه البخاري (٧١٧٤)، ومسلم (٢١١١) (٨١).

(٢) رواه أحمد في مسنده (٤٢٤/٥) (٢٣٦٠١).

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٢٢١/٥): في إسناده إسماعيل بن عياش، وروايته عن غير أهل المدينة ضعيفة، وهذا منها. اهـ

(٣) عمدة القاري (١٠٤/٩).

(٤) قرأ أحد الطلبة على الشيخ رَحِمَهُ اللهُ، في هذه المسألة بحثاً نذكره لفائدته: قال ابن الأثير في «النهاية» مادة (ص د ق):

في حديث الزكاة: «لا يؤخذ في الصدقة هَرَمَةٌ ولا تيس إلا أن يشاء المصدق». رواه أبو عبيد بفتح الدال والتشديد يريد صاحب الهاشمية؛ أي: الذي أخذت صدقة ماله، وخالفه عامة الرواة فقالوا: بكسر الدال وهو: عامل الزكاة الذي يستوفيها من أربابها، يقال: صدقة يصدقهم فهو مصدق.

وقال أبو موسى: الرواية بتشديد الصاد والدال معاً، وكسر الدال وهو صاحب المال وأصله المتصدق فأدغمت التاء في الدال، والذي شرحه الخطابي في المعالم أن المصدق بتخفيف الصاد العامل، وأنه وكيل الفقراء في القبض.

ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

٦٨- بَابُ اسْتِعْمَالِ إِبِلِ الصَّدَقَةِ وَالْبَانِهَا لِأَبْنَاءِ السَّبِيلِ

١٥٠١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ نَاسًا مِنْ عُرَيْنَةَ اجْتَوَوْا الْمَدِينَةَ، فَرَخَّصَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَأْتُوا إِبِلَ الصَّدَقَةِ فَيَشْرِبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا، فَقَتَلُوا الرَّاعِي، وَاسْتَأْفَوْا الذَّوْدَ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَتَى بِهِمْ، فَقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ، وَتَرَكَهُمْ بِالْحَرَّةِ يَعْضُونَ الْحِجَارَةَ. تَابَعَهُ أَبُو قِلَابَةَ وَحُمَيْدٌ وَثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ^(١).

وذكر الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٣/ ٣٢١): «المصدق» على قوله: «إلا أن يشاء المصدق» اختلف في ضبطه، فالأكثر على أنه بالتشديد والمراد المالك، وهذا اختيار أبي عبيد، وتقديم الحديث: لا تؤخذ هرمة ولا ذات عيب أصلاً، ولا يؤخذ التيس، وهو فحل الغنم، إلا برضى المالك لكونه يحتاج إليه ففي أخذه بغير اختياره إضرار به والله أعلم.

وعلى هذا فالاستثناء مختص بالثالث، ومنهم من ضبطه بتخفيف الصاد وهو الساعي وكأنه يشير بذلك إلى التعويض إليه في اجتهاده لكونه يجري مجرى الوكيل فلا يتصرف بغير المصلحة فيتقيد بما تقتضيه القواعد وهذا قول الشافعي. اهـ

وقال ابن فارس في «مقاييس اللغة» نقلاً عن الخليل أنه قال: المَطْعَمُ متصدق، والسائل متصدق، وهما سواء، فأما الذي في القرآن فهو المعطي والمَصْدَقُ الذي يأخذ صدقات الغنم.

قال الشيخ ابن عثيمين معلقاً على قول الخليل هذا: يعني قوله تعالى: ﴿الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ﴾. اهـ وقال في القاموس مادة (ص د ق): والمصدق كحدث أخذ الصدقات، والمتصدق معطيها، وفي التنزيل ﴿الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ﴾ أصله المتصدقين فقلبت التاء صاداً وأدغمت في أصلها. انتهى البحث.

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ معلقاً على كلام ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ الذي ذكر في البحث: كلام ابن حجر هذا فيه تشييت؛ لأنه جعل قوله: «لا يخرج هرمة ولا ذات عوار» عائد على قابض الصدقة؛ أي: الساعي، وجعل قوله: «ولا تيس» عائد على المتصدق، وهذا فيه نظر؛ لأن التيس لا يقبل المالك، ولكن الذي يظهر والله أعلم أنه قوله: «إلا أن يشاء المصدق»؛ أي: قابل الصدقة، يعني بتخفيف الصاد، وكسر الدال المشددة.

(١) أما متابعة أبي قلابَةَ، فأسندها البخاري رَحِمَهُ اللهُ في «المحارِبِينَ» (٦٨٠٢)، وكذا أسنده في عدة مواضع مطولاً ومختصراً في «الطهارة»، و«المغازي»، وفي «الجهاد».

الشاهد من الحديث واضح: وهو أنه أمرهم أن يشربوا من ألبانها وأبوالها، وهؤلاء قدموا المدينة فاجتووها؛ يعني: أنهم مرضوا منها، فأمرهم النبي ﷺ أن يخرجوا إلى إبل الصدقة ويشربوا من أبوالها وألبانها.

وهل المعنى أن يشرب اللبن وحده والبول وحده، أو يخلط بعضهما ببعض؟
الثاني: تخلطهما، ولهذا قال العلماء: يجوزُ التداوي ببول الإبل خاصة، أمَّا غيرُ الإبل فلا يجوزُ التداوي ببولها؛ لأن الإبل الحديث فيها صريح.
فإذا قال قائل: أبوال البقر قد ثبت أنها فيها دواءٌ لبعض الأمراض الباطنية، فهل يجوزُ التداوي بها؟

فالجواب: أنه إذا ثبت من الناحية الطبية فلا بأس؛ ولأن بول البقر طاهر.
فهؤلاء لما شربوا أبوالها وألبانها وشفوا من المرض وصحوا قتلوا الراعي بعد أن سمروا عينه، ومعنى السم: أن يحمى المسار بالنار ثم تكحل به العين حتى تنفقا، ثم استاقوا الإبل، فأرسل النبي ﷺ في أثرهم فجاء بهم -والحمد لله- وأمر أن تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف؛ يعني: اليد اليمنى والرجل اليسرى لئلا تكون العقوبة في جنب واحد بل في الجنين جميعاً، وتكون اليد اليمنى دون اليد اليسرى؛ لأن اليد اليمنى هي التي يؤخذ بها عادة، يعني: هي آلة الأخذ والإعطاء عادة.

وقوله: «وتركهم بالحرّة» الحرّة كما نعلم حارة على اسمها، وجعلوا يستسقون الناس فمنع النبي ﷺ من أن يعطوا، حتى جعلوا يأكلون الحجارة، والنبي ﷺ في مقام الحزم والأدب من أحزم الناس ﷺ فمنع أن يعطيهم أحد ماءً أو طعاماً أو أي شيء، وسمروا أعينهم؛ لأنهم فعلوا بالراعي هذا الفعل، وهذا من القصاص وماتوا.

وأما متابعة حميد، فرواها مسلم (١٦٧١) (٩)، والنسائي في «الكبرى» (٧٥٧١) من طريق هشيم، عن حميد، وعبد العزيز جميعاً عن أنس.

وأما متابعة ثابت، فأسندها البخاري في «الطب» برقم (٥٦٨٥).

تغليق التعليق (٣/ ٣٩-٤١) بتصرف..

ولكن هل هذا قبل نزول آية الحدود، أو أن هذا موافق لآية الحدود؟ الواقع أنه موافق لقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [النساء: ٣٣]. فهو لاءُ فُعِلَ بهم كذلك، فَقُطِعَتْ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ، وَسُمِرَتْ أَعْيُنُهُمْ؛ لأنهم فعلوا ذلك، فَسُمِرَ الْعَيْنِ قِصَاصٌ، وَتَقَطَّعَ الْيَدُ وَالرَّجُلُ مِنْ خِلَافٍ حَدٌّ.



ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

٩٦- بَابُ وَسْمِ الْإِمَامِ إِبْلِ الصَّدَقَةِ بِيَدِهِ

١٥٠٢- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: غَدَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ؛ لِيُحَنِّكَهُ، فَوَافَيْتُهُ فِي يَدِهِ الْمَيْسَمِ يَسْمُ إِبْلِ الصَّدَقَةِ.

[الحديث ١٥٠٢ - طرفاه في: ٥٥٤٢، ٥٨٢٤]

وسم الصدقة؛ أي: جعل علامة عليها بواسطة الكي، والوسم - كما تعلمون - لا يزول بل يبقى، يعني: لو أننا قلنا: لماذا لا نجعل بدل الوسم لوناً أخضر أو أحمر أو أصفر؟ قلنا: هذا لا ينفع ولا يصلح؛ لأنه يزول، والوبر والشعر يتبدل، لكن الوسم لا يزول. ولكل قوم وسم، ولكل جهة من مصالح الأمة وسم معروف في شكله ومعروف في موضعه، فبعض الناس يسم الإبل في أفخاذها، وبعضهم في رقبتها، وبعضهم على الخد، ولكن على الخد لا يجوز، المهم أن الوسم علامة مأخوذ من السمّة. وكان النبي ﷺ يسم إبل الصدقة بيده - صلوات الله وسلامه عليه - وكان الخلفاء من بعده يفعلون هذا، بل كان عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يطلي الإبل من الجرب بيده وهو الخليفة إمام على كل المسلمين في جميع الأقطار.

في هذا الحديث فوائد، منها:

استحباب تحنيك المولود؛ لأن النبي ﷺ كان يُحَنِّكُ المواليد لأصحابه^(١)، وما فعله فهو سنة، والحكمة من ذلك أن يكون أول ما يصل إلى معدة المولود هو التمر، والتمر مفيد للنفساء، ومفيد للصبّي أول ما يصل إلى المعدة، ومفيد للصائم أول ما يصل إلى معدته بعد الجوع والعطش، والنخلة شجرة مباركة.

(١) روى مسلم (٢٨٦) (١٠١)، عن عائشة أم المؤمنين رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: أن رسول الله ﷺ كان يؤتي بالصبيان فيبرك عليهم ويحنكهم.

فهل يُقَالُ: إن الغرض من التحنيك هو إيصال التمر إلى معدة الصبي؟ أو أن المراد بالتحنيك التبرك بريق النبي ﷺ؟
هذا محل خلاف بين العلماء: فمن قال إن التحنيك فائدته وصول التمر أو طعمه إلى المعدة قال: هذا مشروع لكل أحد.

وأما من قال: إن الحكمة منه التبرك بريق النبي ﷺ قال: هو خاص به.
والأظهر العموم، ولكن يجب ألا يُحنك الطفل من في فيه مرض، أو في جسمه مرض؛ لأن العدوى قد تنتقل بواسطة الريق إلى هذا الطفل، والطفل جسمه لا يتحمل أن يمنع هذا المرض.

وعبد الله بن أبي طلحة هذا قد جعل الله فيه بركة؛ لأن النبي ﷺ دعا له بالبركة، وسببه أن أبا طلحة دخل على زوجته وقد كان عندها طفل مريض فسأل عنه فقالت: هو أسكن ما كان وهو قد مات وقربت إليه العشاء فتعشى، ثم أصاب منها، فلما فرغ أخبرته، فلما أصبح أبو طلحة أتى رسول الله ﷺ فأخبره، فقال: «أعرستم الليلة؟» قال: نعم، قال: «بارك الله لكما في ليلتكما».

فكان من هذا الولد؛ عبد الله تسعة كلهم يحفظون القرآن^(١)، وحفظ القرآن في الصحابة لم يكن شيئاً هيناً، قال أنس بن مالك: كان الرجل إذا قرأ البقرة وآل عمران جدّ فينا^(٢)؛ أي: صار ذا حظ.

فالمهم: أن في هذا الحديث استحباب تحنيك المولود أول ما يولد.
❦ قوله: «يسم إبل الصدقة».

فإن قال قائل: كيف يجوز الوسم وهو تعذيب بالنار، وقد نهي عن التعذيب بالنار^(٣).

(١) رواه البخاري (١٣٠١).

(٢) رواه أحمد في مسنده (١٢٠/٣) (١٢٢١٥).

(٣) رواه البخاري (٢٩٥٤).

فالجواب: أن المصلحة من ذلك أكثر من تألم الحيوان بهذا الوسم، والمصلحة هي حفظ هذه الإبل التي وُسِّمَتْ بهذا الوسم، فلو ذهبت وشردت ووُجِدَتْ عُرِفَ أنها للصدقة، فهذه مصلحة أكثر من مفسدة تألمها بالنار، ولهذا في سوق الهدي يُشرع إشعار الإبل والبقر، إشعارهما؛ يعني: أن يُسَقَّ جانب السنام حتى يسيل منه الدم وهذا مؤلم، لكن له فائدة وهي أن من رأى هذا البعير أو البقرة عرِفَ أنها هدي فاحترمها، وإذا كان فقيراً تابعها حتى تذبح ويأتيه منها.

وهل يُؤخذ من هذا جواز الكي بالنار، وما أشبه ذلك لمصلحة؟
الجواب: لا بأس به، كذلك أيضاً لو أنه عذب بالنار ما يُسن أن يُعذَم لكن ليس له طريق إلا النار، فهل يفعل أو لا؟

الجواب: نعم، يفعل ومثاله: لو دخلت حية في حجر في البر ولم يتوصل إلى قتلها إلا بالنار فلا بأس؛ وذلك لأن ما يُشرع إتلافه يُتلف بأي وسيلة، ومن ذلك أن النبي ﷺ أمر أن يُحرَّق نخل بني النضير^(١)، والنخل عادة لا يخلو من وجود شيء فيه إما حشرات وإما طيور وإما غير ذلك، لكن لا طريق إلى إتلاف النخل إلا بهذا، فتنبه لهذا، ولا تظن أن استعمال النار في كل شيء محرم.
لكن لو أن شيئاً يُمكن أن تُعاقبه بغير النار ويحصل المقصود، ويُمكن أن تُعاقبه بالنار، فهنا نقول: لا نعدل إلى النار؛ لأن النبي ﷺ نهى عن ذلك^(٢).



(١) رواه البخاري (٤٠٣١)، ومسلم (١٧٤٦) (٢٩).

(٢) تقدم تخريجه.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧٠- بَابُ فَرَضِ صَدَقَةِ الْفِطْرِ

وَرَأَى أَبُو الْعَالِيَةِ وَعَطَاءٌ وَابْنُ سِيرِينَ ^(١) صَدَقَةَ الْفِطْرِ فَرِيضَةً.

١٥٠٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ السَّكَنِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَهْضَمٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ: صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ، وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ.

[الحديث ١٥٠٣- أطرافه في: ١٥٠٤، ١٥٠٧، ١٥٠٩، ١٥١١، ١٥١٢].

قوله: «بَابُ فَرَضِ صَدَقَةِ الْفِطْرِ» يعني: أنها فرض، ودليل هذا قول ابن عمر رضي الله عنهما: فرض رسول الله ﷺ، ولا ينبغي أن نقول: فرض بمعنى: قدر أو أحل؛ كما قال ﷺ: «قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ» [البقرة: ٢١٧]. أي: شرعها لكم، بل نقول: فرض بمعنى: أوجب.

ونُسِبَتْ إِلَى الْفِطْرِ؛ لأنها تكونُ عندَ انتهاءِ رمضانَ، وقُدِّرَتْ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ إِلَى آخِرِهِ؛ لأنَّ الصَّاعَ فِي الْغَالِبِ يَكْفِي الْفَقِيرَ يَوْمَ الْعِيدِ، وَالْمَقْصُودُ مِنْ صَدَقَةِ الْفِطْرِ أَنْ يَغْنُوهُمْ عَنِ السُّؤَالِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ فَيَفْرَحَ الْفُقَرَاءُ فِي يَوْمِ الْعِيدِ كَمَا يَفْرَحُ الْأَغْنِيَاءُ، وَهِيَ أَيْضًا طَهْرَةٌ لِلصَّائِمِ، تُطَهِّرُهُ مِمَّا حَصَلَ مِنْ نَقْصٍ فِي صَوْمِهِ.

(١) علقها البخاري رحمه الله بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٣/ ٣٦٧).

أما قول أبي العالِيَةِ، وابن سيرين، فوصلهما ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٣) قال: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن عاصم، عن أبي العالِيَةِ، وابن سيرين، قال: صدقة الفطر فريضة.

وأما قول عطاء، فوصله عبد الرزاق في مصنفه (٣/ ٣٢٦) (٥٨٢٢) قال: أنبأنا ابن جريج قال: قلت لعطاء: رأيت فقيرًا لا يجدها - يعني: زكاة الفطر - أسأل حتى يؤديها؟ قال: لا، ليست إلا على من وجد.

«تغليق التعليق» (٣/ ٤١، ٤٢).

«وقوله: «من تمرٍ أو صاعًا من شعير» خَصَّ التمر والشعير؛ لأنها أكثرُ طعامِ أهلِ المدينة ولكن هل مثلُهما غيرُهما؟

الجواب: نعم، فالأرزُ عندنا الآن كثيرٌ ربما نقولُ هو غالبُ أكلِ الناسِ فيَجُوزُ، ولو فَرَضَ أن أناسًا لا يَأْكُلُونَ إلا اللحم؛ أي: أن طعامهم اللحمُ فهل تُجزئُ صدقةُ الفطرِ من اللحم؟ الجواب: نعم، تُجزئُ.

فالصوابُ في هذه المسألة: أن صدقةَ الفطرِ صاعٌ مما يَطْعَمُهُ الناسُ من أي نوع كان، ولكنَّ الأفضلَ ما كان أغلبَ وأيسرَ على الفقيرِ، وفي وقتنا الحاضرِ الظاهرُ لي الآن أن أحسنَ ما يَكُونُ للفقراءِ هو الأرزُ والله أعلم.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٧١- بابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ عَلَى الْعَبْدِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

١٥٠٤- حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ: صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ^(١).

وسبق أيضًا أنها تَجِبُ على الصغيرِ، فهي تَجِبُ على كُلِّ مسلم؛ حرًّا أو عبدًا، ذكرًا، أو أنثى، صغيرًا، أو كبيرًا؛ لأنَّ أحدَ جزأي العلةِ ثابتٌ في ذلك وهو إطعامُ المساكينِ، أما الجزءُ الثاني وهو: أنها طهرةٌ للصائمِ فهذه لا تَشْمَلُ الصغيرَ؛ لأنَّ الصغيرَ لم يَصُمْ، وعلى هذا فَتَجِبُ على كُلِّ واحدٍ من المسلمين، لكنَّ العبدَ يُعْطَى عنه سيدهُ، والصغيرُ من ماله إن كان له مالٌ، وإلا فعلى من تَلَزَمَهُ نفقتهُ.

وهل خادِمُ البيتِ يُخْرِجُ عنه صاحبُ البيتِ، أو يُخْرِجُ هو عن نفسه؟
الجواب: يُخْرِجُ عن نفسه؛ لأنَّ الأصلَ في الفرائضِ أنها على المكلَّفِ لا على غيره.

(١) رواه مسلم (٩٨٤) (١٢).

وإذا كان إنسانٌ عنده أولادٌ، فهل الفطرةُ على الأولادِ والزوجاتِ، أو على صاحب البيتِ؟ هذا فيه خلافٌ، فبعضُ العلماء يقولُ: إنها على صاحب البيتِ؛ فيُطعمُ عن زوجاته وعن أولاده ^(١).

والقولُ الراجحُ: أنها عليهم أنفسهم ^(٢)؛ لأن الأصلَ في الفريضة أنها على المكلِّفِ لا على غيره؛ إلا إذا لم يجدوا، فعلى من تلتزمه مؤنتهم.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧٢- باب صَاعٍ مِنْ شَعِيرٍ

١٥٠٥- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عَقْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا نُطْعِمُ الصَّدَقَةَ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ.

[الحديث ١٥٠٥- أطرافه في: ١٥٠٦، ١٥٠٨، ١٥١٠]

وذلك لأن الشعيرَ في ذلك الوقتِ هو طعامهم.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧٣- باب صَدَقَةِ الْفِطْرِ صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ

١٥٠٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ الْعَامِرِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رضي الله عنه يَقُولُ: كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ: صَاعًا مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ ^(٢).

(١) وبهذا قال مالك، والشافعي، وإسحاق.

(٢) وهذا هو قول أبي حنيفة، والثوري، وابن المنذر.

وانظر: «المغني» (٣٠١، ٣٠٢)، و«موسوعة فقه الإمام أحمد» (٧/ ٨٩، ٩٠)، و«الكافي»

(١/ ٣١٢)، و«المبدع» (٢/ ٣٨٦)، و«الفروع» (٢/ ٣٩٨)، و«المهذب» (١/ ١٦٤)،

و«المبسوط» للسرخسي (٣/ ١٠١).

(٢) رواه مسلم (٩٨٥) (١٧).

قوله: «أو» بمعنى الواو؛ لأن كل ما ذكره بعد قوله: «صاعاً من طعام». يدخل في الطعام، ولا غرابة أن تأتي «أو» بمعنى الواو؛ كما في حديث عبد الله بن مسعود في دعاء الهَمِّ والغَمِّ: «أسألك بكل اسم هو لك؛ سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحداً من خلقك»^(١)، فإن «أو» هنا بمعنى الواو؛ لأن المعنى: سميت به نفسك وأنزلته في كتابك؛، وليس المعنى أنه سبحانه سمى نفسه بأسماء، وأنزل في كتابه أسماء أخرى، ف«أو» هنا بمعنى الواو.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٧٤- باب صَدَقَةِ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ

١٥٠٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ رحمته الله قَالَ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ: صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ رحمته الله: فَجَعَلَ النَّاسُ عِدْلَهُ مُدَّيْنِ مِنْ حِنْطَةٍ^(١).

قوله: «مُدَّيْنِ مِنْ حِنْطَةٍ»، الحنطة هي البر، وكان البر في عهد النبي ﷺ له وجود، لكن استعماله قليل، والدليل أن له وجوداً قول النبي ﷺ: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر»^(٢)، لكنه قليل، ثم لما كثر البر في المدينة جعل معاوية رحمته الله بعد أن صار خليفة جعل مُدَّيْنِ منه تغدّل صاعاً، فعُدّل الناس من صاع

(١) رواه أحمد في مسنده (٣٩١/١) (٣٧١٢).

وقد صححه ابن القيم رحمه الله في «شفاء العليل» (ص ٢٧٤)، واستفاض في بيان أهميته وفوائده في كتابه «الفوائد» (ص ٢٤-٢٩).

وكذا صححه الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على المسند، وكذا الألباني رحمه الله في «الصحيحة» (ص ١٩٨، ١٩٩)، وأيضاً الشيخ شعيب الأرناؤوط في تخريج «زاد المعاد» (١٩٨/٤).

(٢) رواه مسلم (٩٨٤) (١٥).

(٣) تقدم تخريجه.

إلى نصف صاع إذا أخرجوه من البر، لكن أبي ذلك أبو سعيد الخدري رحمته وقال: أما أنا فلا أزال أخرجُه كما كنتُ أخرجُه على عهد النبي ﷺ ^(١)، ولا شك أن ما ذهب إليه أبو سعيد أحوط.



ثم قال البخاري رحمته:

٧٥- باب صَاعٍ مِنْ زَبِيبٍ

١٥٠٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ، سَمِعَ يَزِيدَ بْنَ أَبِي حَكِيمٍ الْعَدَنِيَّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ قَالَ: حَدَّثَنِي عِيَّاضُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رحمته قَالَ: كُنَّا نُعْطِيهَا فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ: صَاعًا مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ، فَلَمَّا جَاءَ مُعَاوِيَةُ وَجَاءَتِ السَّمَرَاءُ قَالَ: أَرَى مُدًّا مِنْ هَذَا يَعْدِلُ مُدَّيْنِ ^(٢).



(١) رواه مسلم (٩٨٥) (١٨، ١٩، ٢١).

(٢) رواه مسلم (٩٨٥) (١٨).

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧٦- باب الصَّدَقَةِ قَبْلَ الْعِيدِ

١٥٠٩- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ ^(١).

وقوله: «أمر» الأمر يقتضي الوجوب أن تكون قبل الصلاة، وهذا عكس الأضحية، فالأضحية تكون بعد الصلاة، وأمّا زكاة الفطر فتكون قبل الصلاة، فلو أخرها إلى ما بعد الصلاة لم تجزئ؛ لقول النبي ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد» ^(٢)، ولحديث ابن عباس رضي الله عنهما: «من أداها قبل الصلاة فهي صدقة مقبولة»، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات ^(٣).

وأمّا قول من قال من الفقهاء: إنها بعد الصلاة مكروهة وتجزئ، فضعيف، والصواب أنها تحرم ولا تجزئ ^(٤).

وقوله: «قبل خروج الناس إلى الصلاة». يعني: في يوم العيد؛ لأن هذا هو الأفضل، ويجوز أن يُخْرِجَهَا في ليلة العيد، في آخر يوم من رمضان، وقبله أيضاً بيوم؛ لأن ذلك وقع من الصحابة رضي الله عنهم فكانوا يُخْرِجُونَهَا قَبْلَ الْعِيدِ بيوم أو يومين ^(٥)؛ ولأن هذا أسهل على الناس، فلو قلنا للناس: تَنَحَّصِرُ المدة في ما بين صلاة الفجر وصلاة العيد. لحصل في ذلك مشقة وتأخير إما الزكاة وإما صلاة العيد.



(١) رواه مسلم (٩٨٦) (٢٢).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) رواه أبو داود (١٦٠٩)، وابن ماجه (١٨٢٧).

وقال الشيخ الألباني رحمه الله في تعليقه على سنن أبي داود، وابن ماجه: حسن.

(٤) انظر: «المغني» (٤/٢٩٨، ٢٩٩).

(٥) رواه البخاري (١٥١١).

١٥١٠ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا نُخْرِجُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفِطْرِ: صَاعًا مِنْ طَعَامٍ. قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: وَكَانَ طَعَامُنَا: الشَّعِيرُ وَالزَّبِيبُ وَالْأَقِطُ وَالتَّمْرُ ^(١).

هذا الحديث من أنفع الأحاديث؛ لأنه قال: صاعًا من طعام، ثم قال: «وكان طعامنا» فهذا يفيد أن الواجب هو ما كان طعامًا من أي نوع كان، لكن صادف أن الطعام في عهد النبي ﷺ من هذه الأصناف الأربعة: التمر، والشعير، والزبيب، والأقِط.

وعليه فقول بعض أهل العلم: إن غير هذه الأصناف الخمسة - ويزيدون فيها البر - لا يجزئ قولٌ ضعيف جدًا، والصواب أن كل ما كان طعامًا فهو مُجْزئ. بقي أن يُقال: ماذا تقولون لو أعطوها كُسوة؟

فالجواب: لا يجزئ؛ لأن المقصود إغناؤهم عن السؤال في ذلك اليوم.

فلو قال قائل: لو أعطيناها دراهم، هل يجزئ أم لا؟

فالجواب: لا يُجْزئ، وليس لنا أن نستحسن ما جاء الشرع بخلافه، الحسن ما جاء به الشرع.

ويدل أن ذلك لا يُجْزئ: أن النبي ﷺ فرضها صاعًا من تمر، أو صاعًا من شعير، ومن المعلوم أن الصاعين غالبًا يختلفان في القيمة، وهذا هو الغالب، ولم يقل صاعًا من تمر أو ما يعادله من الشعير، ولأننا لو قلنا بإخراج القيمة، لكانت هذه الشعيرة خفية؛ لأن كل واحد يخرج من ماله مائة ريال إذا كان عنده عشر أفراد، ولا تعلم هذه الشعيرة، وهذه الشعيرة يعرفها الصغار مع الكبار.

وكان الناس فيما سبق، لما كان لهم همّة ونشاط، يأتي الرجل بصدقة الفطر إلى بيته، ويجتمع الصغار ويسألون: ما هذا؟ وما هذا؟ فتكون لها قيمة، أمّا الآن فيجمعون

(١) رواه مسلم (٩٨٥) (١٧).

دراهم، ولا يُدري هل تصل قبل الصلاة أو لا تصل؟ وهل تصل إلى أهلها أو لا تصل؟ وكل هذا بسبب الكسل والتهاون بالأمور.

مسألة: ماذا لو أبى الفقراء أن يقبلوها إلاّ دراهم؟

فالجواب: هنا للضرورة لا بأس، وهو خير من عدمه، وأمّا قول القائل: لا يمكن أن يكونوا فقراء ويرفضونها طعاماً، فنقول: منهم من يرفض، ويقول: إذا أعطيتني طعاماً متى أطبخه، ولكن أعطني دراهم أفضل لي.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٧٧- باب صَدَقَةِ الْفِطْرِ عَلَى الْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ

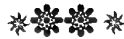
وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: فِي الْمَمْلُوكِينَ لِلتَّجَارَةِ يُزَكَّى فِي التَّجَارَةِ، وَيُزَكَّى فِي الْفِطْرِ.

١٥١١- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: فَرَضَ النَّبِيُّ ﷺ صَدَقَةَ الْفِطْرِ - أَوْ قَالَ رَمَضَانَ - عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ: صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، فَعَدَلَ النَّاسُ بِهِ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ، فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه يُعْطِي التَّمْرَ، فَأَعْوَزَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنَ التَّمْرِ فَأَعْطَى شَعِيرًا، فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُعْطِي عَنِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، حَتَّى إِنْ كَانَ لِيُعْطِيَ عَنْ بَنِي، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه يُعْطِيهَا الَّذِينَ يَقْبَلُونَهَا، وَكَانُوا يُعْطُونَ قَبْلَ الْفِطْرِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ.



٧٨- باب صَدَقَةِ الْفِطْرِ عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ

١٥١٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدَقَةَ الْفِطْرِ: صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، وَالْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ.



شيخ
صالح البخاري

كتاب الحج

١٥١٣-١٧٧٢

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْحَجِّ

قَبْلَ أَنْ نَتَكَلَّمَ عَنْ شَرْحِ أَحَادِيثِ هَذَا الْكِتَابِ نُحِبُّ أَنْ نُعْطِيَ بَعْضَ الْقَوَاعِدِ، وَهِيَ:

أَوَّلًا: الْحَجُّ رَكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ -، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامَ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ» ^(١).

ثَانِيًا: مَتَى فُرِضَ الْحَجُّ؟

الْجَوَابُ: فِي السَّنَةِ التَّاسِعَةِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [التَّوْبَةُ: ٩٧]. وَهَذِهِ الْآيَةُ نَزَلَتْ فِي السَّنَةِ التَّاسِعَةِ، وَصَدْرُ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ كُلُّهُ نَزَلَ فِي السَّنَةِ التَّاسِعَةِ.

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنَّهُ فُرِضَ فِي السَّنَةِ السَّادِسَةِ، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [الْبَقَرَةُ: ١٩٦]. وَهَلْ هَذَا الِاسْتِدْلَالُ صَحِيحٌ؟

(١) أخرجه البخاري (٨)، ومسلم (١٦).

الجواب: غير صحيح؛ لأنه أمرٌ بالإتمام، وليس أمرًا بالابتداء، ويُؤيد ذلك أن فتح مكة كان في السنة الثامنة، وليس من الحكمة أن يُفرض الحج ومكة ما زالت يُسيطر عليها المشركون، ولذلك صدّوا النبي ﷺ عن العمرة.

ثالثًا: الحج له شروط، والشروط كما يُعلم من الشريعة الإسلامية - هي عبارة عن ضبط الواجبات والتكليفات؛ لأن التكليفات لو بقيت بلا شروط صار فوضى، فالشروط في الواقع من تمام الشريعة.

وأما قول بعض المُحدثين: إن هذه الشروط والأركان والواجبات المُفصلة بدعة. فهذا نقول في الجواب عنه: هذه ليست بدعة، بل هي وسائل لضبط الشريعة، وتقريبها للمُكلفين، وكونها شروطًا، أو واجبات، أو أركانًا، هذا أيضًا من انضباط الشرع نفسه حتى لا يبقَى الناس في فوضى.

لذلك أثبت العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ بها يكاد يكون إجماعًا قبل هؤلاء المُحدثين - الشروط والأركان والواجبات، وإن كانوا يَخْتَلِفون: هل هذا شرط، أم ركن، أم واجب؟ فهذا شيء آخر.

المهم: أن المبدأ موجود، ولا ينبغي لنا أن نَعْتَزَّضَ على سُنَّةِ العلماء، ولا ينبغي أن نَعْتَزَّضَ على أمرٍ يجعلُ الله - تعالى - فيه تسهيلًا لحفظ الشريعة وإتقانها وانضباطها. وأما شروط الحج فهي:

الشرط الأول: الإسلام، وهذا شرط في جميع العبادات؛ لأنه إذا لم يكن مُسْلِمًا فليس مقبولًا عمله عند الله ﷻ، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [التوبة: ٨٠]. وقال تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ١٠٤]. مع أن نفقاتهم ذات نفع مُتَعَدٍّ، ومع ذلك لا تُقْبَلُ.

فالإسلام شرط في جميع العبادات حتى في الوضوء، فلو أن كافرًا توضأ، ثم منَّ الله عليه فأسلم، فإننا نقول له: لا بد أن تَعِيدَ الوضوء إذا أَرَدْتَ الصلاة؛ لأن وضوءك الأول وقع، وأنت في حال كفر، فلا يصح.

الشرط الثاني من شروط وجوب الحج: العقل، فالمجنون لا حج عليه، وهذا شرط في جميع العبادات ما عدا الزكاة، فالزكاة ليس من شرطها العقل؛ لأن وجوبها في المال، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ ۖ لِّلسَّائِلِ وَالْمَرْغُورِ ۝١٥﴾ [التكوير: ٢٤-٢٥]. وقال ﷺ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣]. وقال النبي ﷺ لمعاذ بن جبل رضي الله عنه: «أَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ، تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ، فتردُّ على فقرائهم»^(١). ولأن الفقير لا تتعلّق نفسه بالفاعل، وإنما تتعلّق بالمال فإنه يقول: أين نصيبي من هذا المال؟

فلذلك لا يُشترط في وجوب الزكاة العقل. الشرط الثالث من شروط وجوب الحج: البلوغ، وهذا شرط للوجوب، وليس شرطاً للصحة.

فأما كونه شرطاً للوجوب فللحديث المشهور الذي تلقّاه أهل العلم بالقبول، وهو قوله ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ». وذكر منهم الصبيّ حتى يبلُغ^(٢). وأما كونه ليس شرطاً للصحة فلحديث ابن عباس رضي الله عنهما في المرأة التي رفعت للنبي ﷺ صبيّاً لها وقالت: يا رسول الله، ألهذا حج؟ فقال: «نعم، ولك أجر»^(٣). إذاً: من شرط وجوب الحج البلوغ. ويخصّل البلوغ بواحد من أمور ثلاثة:

١- تمام خمس عشرة سنة.

٢- إنبات شعر العانة، وهو الشعر الخشن الذي يكون حول القبل.

(١) أخرجه البخاري (١٣٩٥)، ومسلم (١٩).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٣٩٨)، والنسائي (٣٤٣٢)، والترمذي (١٤٢٣).

(٣) أخرجه مسلم (١٣٣٦).

٣- إنزال المنى بشهوة.

فهذه ثلاثة، وتزید المرأة بأمرٍ رابع، وهو الحيض، فمتى حاضت المرأة، ولو لم یکن لها إلا تسع سنواتٍ فهي بالغة.

والشرط الرابع من شروط وجوب الحج: الحرّیة. وهذا شرطٌ في كلّ عبادة یُشترطُ فيها تملُّکُ المال، فالزكاةُ مثلاً لا تجبُ على العبد؛ لأنه ليس له مالٌ.

وكذلك الحج لا یجبُ على العبد؛ لأنه ليس له مالٌ.

ولأن العبد مشغولٌ بخدمة سيده، فلو أوجبنا عليه الحجّ لَلزم من ذلك إما تأثيمُه، وإما تأثيمُ سيده:

إما تأثيمُه: إن حجَّ بلا إذن سيده.

وإما تأثيمُ سيده إن منعه.

فلهذا نقول: إن العبد لا حجّ عليه، حتى یسلمَ وسيده من الإثم، فإن قال قائلٌ: رأيتم لو أن سيده أذن له، وأعطاه المال، أو أذن له، وهو في مكة، وأمكنه أن یحجَّ على قدمیه، فهل یلزمُه الحجّ، أم لا؟

فالجواب: المشهورُ من المذهب أنه لا یجبُ عليه، حتى لو أذن له سيده، أو أعطاه المال لیحجَّ به، أو كان لا یحتاجُ إليه، لكونه في مكة؛ لأن الحرية وصفٌ لا بد من ثبوته في وجوب الحجّ.

والصحيح: أنه یجبُ عليه الحجّ في هذه الحال؛ لأن الحكم يدورُ مع علته وجودًا وعدمًا، قالان هذا العبدُ قادرٌ، والله عَزَّ وَجَلَّ یقول: ﴿مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾، وهذا مُسْتَطِيعٌ.

وإن كان سيده یقول له: لك أن تحجَّ، وقد أذنتُ لك. فماذا یكون بعد ذلك؟!

والشرط الخامس من شروط وجوب الحجّ: الاستطاعة، وقد ذكرها الله تعالى في قوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾.

وقد نصَّ اللهُ تعالى على الاستطاعة في الحجِّ، مع أنها شرطٌ في جميع الواجبات؛ لأنَّ الحجَّ غالباً يكونُ فيه مشقة؛ لأنَّ أكثرَ الناسِ خارجُ مكة، وبعيدون عنها، فتلحقه مشقة، لاسيما في الزمنِ الأولِ، لما كان الناسُ يحجُّون على أقدامهم، أو على إبلهم.

والاستطاعةُ ثلاثةُ أقسام:

١ - استطاعةٌ بالمالِ فقط.

٢ - واستطاعةٌ بالبدنِ فقط.

٣ - واستطاعةٌ بهما جميعاً.

فإذا كان عندَ الإنسانِ استطاعةٌ بماله وبدنه مع بقيةِ الشروط، وجبَ عليه الحجُّ، ولا إشكالَ في ذلك.

وإذا كان عنده استطاعةٌ بماله دونَ بدنه سقطَ عنه الوجوبُ البدني؛ لأنه لا يستطيعُ، ووجبَ عليه بذلُ المالِ، فيقيمُ مَنْ يحجُّ عنه، ويعتمرُ.

وإذا كان عاجزاً بماله، قادراً ببده فإنه يجبُ عليه؛ لقولِ اللهِ تعالى: ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾.

وإذا كان غيرَ قادرٍ، لا بماله، ولا ببده فإنه يسقطُ عنه، ولا إشكالَ في ذلك؛ لأنَّ الله اشتَرَطَ للوجوبِ الاستطاعةَ، وهل الاستطاعةُ الشرعيةُ شرطٌ للوجوبِ، أم شرطٌ للأداء؟

قبل أن نُجيبَ على هذا السؤالِ نُمثِّلُ له، فنقول: هذه امرأةٌ غنيةٌ قادرةٌ ببدها، ولكنها لم تجدْ محرماً، فهي الآن قادرةٌ قدرةً حسيَّةً، لكنها غيرُ قادرةٍ شرعاً؛ لعدمِ وجودِ المَحْرَمِ لها، ومن المعلومِ أن المرأةَ ممنوعةٌ شرعاً من السفرِ من غيرِ محرمٍ، فهل يجبُ عليها في هذه الحالة أن تحجَّ، أو لا يجبُ؟

نقول: أما ببدها فلا يجبُ، وأما بنائها فيجبُ؛ لأنها قادرةٌ، ولكنَّ المذهبَ عند الحنابلة أن ذلك شرطٌ للوجوبِ، وعلى هذا فيُشترطُ لوجوبِ الحجِّ القدرةَ الحسيةَ والشرعيةَ.

وبذلك نطمئن أخواتنا اللاتي يتكدرن ويخزن إذا لم يكن عندهن محرّم.
ونقول: أبشرن؛ فإنكن لو لقيتن الله ﷻ بلا حجّ فليس عليكن شيء؛ لأنّ الحجّ لا
يجب عليكن، كما أن الفقير إذا لقي ربّه، وهو لم يركّ، فليس عليه شيء؛ لأنه ليس عنده
مال، فالحمد لله على نعمه.

وللأسف فإن بعض النساء تخزن حزناً شديداً، حتى يصلّ بها الأمر إلى أن تعصي
الله، وتحجّ بلا محرّم، فسبحان الله! كيف تتقرّب إلى الله ﷻ بمعصيته؟! فهذا غلط
عظيم وسفّه.

وبذلك ينتهي الكلام على شروط وجوب الحجّ، وقد نظّمها بعض العلماء بقوله:
الحجّ والعمرة واجبان في العمر مرة بلا توان
بشرط إسلام كذا حرّيه عقل بلوغ فذرة جليّه
وقوله: «بلا توان»؛ أي: أنه يجب أن يؤدّي الحجّ على الفور، فإذا قدر الإنسان
على الحجّ وجبّ عليه فوراً، لا على التراخي.
وقد اختلف العلماء في هذه المسألة:

فمنهم من قال: على التراخي؛ لأن العمر كله وقت للحجّ؛ لأنه لا يجب في العمر
إلا مرة، فالعمر كله وقت له، أي: للحج. كما أن الإنسان في الصلاة له أن يصلي وفي
آخر الوقت، فكذلك الحجّ أيضاً.
وأيضاً يقولون: إن الله فرض الحجّ في السنة السادسة أو السابعة، ولم يحجّ
النبي ﷺ إلا في السنة العاشرة.

لكنّ هذا القول ضعيف؛ لأن الدليل يدلّ على أن الحجّ إنما فرض في السنة
التاسعة.

فإن قيل: حتى على هذا القول فإن النبي ﷺ لم يحجّ في السنة التاسعة، ولكن أخره
إلى العاشرة؟

فالجواب: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا أَخَّرَ الْحَجَّ لِمَصْلَحَةٍ عَظِيمَةٍ تَقُوتُ لَوْ حَجَّ، وَلَا يَفُوتُ الْحَجُّ لَوْ آخَرَهُ، وَهِيَ اسْتِقْبَالُ الْوُفُودِ الَّذِينَ يَفْدُونَ إِلَى الْمَدِينَةِ مُسْلِمِينَ؛ لِيَتَعَلَّمُوا أَحْكَامَ دِينِهِمْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ.

وأيضاً: فإنه في تلك السنة التاسعة كان في الحجاج خليطٌ من المشركين؛ لأن فتح مكة كان قبل ذلك بسنة، فحجَّ كثيرٌ من المشركين، فأراد النبي ﷺ أن يكون حجُّه خالصاً للمؤمنين، ولذلك في ذلك العام؛ -أي: في السنة التاسعة- أذن المؤذن -يعني: أعلن المعلن- ألا يحجَّ بعد العام مُشركاً، ولا يطوف بالبيت عرياناً^(١).

والصواب: أن الحج واجب على الفور من حين أن تتم شروط الوجوب. وقد عرفتم بطلان استدلالهم بالآية: ﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾. وعرفتم بطلان استدلالهم بتأخير النبي ﷺ الحج إلى السنة العاشرة.

وأما قولهم: إنَّ الحجَّ لا يَجِبُ في العمر إلا مرة واحدة، -فالعمر كله وقته- فيجوزُ في أوله، وفي آخره.

فيقال في الجواب عليه: مَنْ الَّذِي يَضْمَنُ أن تَبْقَى قدرةُ الإنسانِ على الحجِّ؟ ليس من الممكن أن يَمْرُضَ؟ أو أن يُسَلِّبَ الهالُ؟ أو أن تُصْبِحَ الطريقُ مَخُوفَةً بعد أن كانت آمنة؟ أو ليس من الممكن أيضاً أن يموت؟

وإذا كان كلُّ هذا ممكناً، فكيف يُؤَخَّرُ الإنسانُ ما أَوْجَبَ اللَّهُ عليه بعد أن أَنْعَمَ اللَّهُ عليه بتوفّرِ الشروطِ؟

فالصوابُ إذاً: أن الحجَّ واجبٌ على الفور من حين أن تَتِمَّ شروطُ الوجوب. فإذا قال قائلٌ: عَرَفْنَا أن الحجَّ ركنٌ من أركانِ الإسلامِ، ولكن ما هي الحكمة، وما هو الذي يُفِيدُ القلبَ من هذا الحجِّ؟

(١) أخرجه البخاري (٣٦٩)، ومسلم (١٣٤٧).

فالجواب: أن الحكمة من الحج هي تعظيم الله ﷻ بتعظيم أعظم بيت في الأرض، وهو الكعبة، كما قال ﷻ: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ﴾ [التوبة: ٣٦]. وتعظيم الأماكن من تعظيم الساكن، ومعلوم أن الله فوق كل شيء، ولكن هذا على حد قول الشاعر:

أَمْرٌ عَلَى الدِّيارِ دِيَارِ لَيْلَى أَقْبَلُ ذَا الْجَدَارِ وَذَا الْجَدَارَا
وَمَا حُبُّ الدِّيارِ شَغَفَنَ قَلْبِي وَلَكِنْ حُبٌّ مَنْ سَكَنَ الدِّيارَا

فالمهم: أن في الوفود إلى بيت الله ﷻ وتعظيمه ﷻ لا يخفى، وهو بالنسبة لنا اتباع لرسول الله ﷺ وتأس به، ونعم الأُسوة - صلوات الله وسلامه عليه -؛ ولهذا لما قَبِلَ عمرُ الحَجَرَ قال: والله، إني لأَعْلَمُ أنك حجرٌ لا تَضُرُّ، ولا تَنْفَعُ، ولولا أني رأيتُ النَّبِيَّ ﷺ يُقَبِّلُكَ ما قَبَّلْتُكَ^(١).

والله دَرَّ عُمَرُ مِنْهُ! فإنه قال ذلك حتى لا يقع في قلب أحد من الناس تعظيم الأَحْجارِ وتعظيم الآثار، كما ابْتُلِيَتْ به الأُمَّةُ في الوقتِ الحاضرِ إلا مَنْ عصَمَ الله، ومن المعلوم أنه لولا أن الله ﷻ شَرَعَ لنا أن نَتَعَبَّدَ له بهذه العبادة، وأن نَتَأَسَّى برسوله ﷺ فيها لم يَكُنْ لنا أن نَفْعَلَهَا، وإلا فقد يقول قائل: ما الفائدة من أن تأخذ سبعَ حَصِيَّاتٍ، وتَرْمِيَهَا في مكانٍ معين؟!

ونحن نقول: إن الفائدة هو التَعَبُّدُ لله قبل كل شيء، والتَأَسَّى برسولِ الله ﷺ؛ ولهذا قال النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ وَالصِّفَا وَالْمَرَّةُ وَرَمِي الْجَمَارِ لِإِقَامَةِ ذِكْرِ اللَّهِ»^(٢).

فهذه هي الحكمة؛ ولذلك تَجِدُ النَّاسَ إِذَا اتَّوَا هذه المشاعرَ العظيمةَ بإخلاصٍ لله ﷻ وتأس برسولِ الله ﷺ يَزِدَادُ إِيْمَانَهُمْ، واسألِ النَّاسَ مِنْ قَبْلِ تَجِدُ طَعْمًا لَذِيذًا لِلْحَجِّ في نفوسهم.

(١) أخرجه البخاري (١٥٩٧)، ومسلم (١٢٧٠).

(٢) أخرجه أبو داود (١٨٨٨)، وأحمد (٢٤٣٩٦).

وأما في الوقتِ الحاضرِ فإنك على سبيلِ المثالِ تَجِدُ الذينَ يَطوفون وقلوبُهم مشغولةٌ بالحياةِ أو الموتِ، هل يخرجون سالمين، أم لا؟
 فيَقْدُون الطَّمَأْنِينَةَ والخشوعَ الذي كان من قبل؛ فإنه لم يَكُنْ يَمْتَلِئُ المطافُ أبدًا، وكان يُمكنُكَ أن تُقَبِّلَ الحجرَ الأسودَ في كُلِّ شوطٍ في أيامِ الحجِّ، وأنت مُطْمَئِنٌّ؛ ولذلك فإنه يَجِبُ على الإنسانِ أن يُوطِّنَ نفسَه على أنه في عبادةٍ، وأن هذه المشقةُ التي تُصِيبُه في العبادةِ ما هي إلا رِفْعَةٌ لدرجاته، وتكفيرٌ لسيئاته، والأجرُ على قدرِ المشقةِ، وكما قال النبي ﷺ لعائشة: «أَجْرُكَ على قَدَرِ نَصَبِكَ»^(١).

وكذلك نقولُ في رميِ الجمراتِ؛ فإن رميَ الجمراتِ في الوقتِ الحاضرِ يكونُ بينَ الحياةِ والموتِ، وبينَ الأذيةِ والتأذي، ولولا أنه يَعْتَقَدُ أن هذا عبادةٌ لله ﷻ واتباعٌ لرسوله ﷺ ما فَعَلَ، لكن في الزمنِ الأولِ وجدنا الناسَ يَذْهَبُونَ إلى الجمراتِ في طَمَأْنِينَةٍ، وأنا قد أذْرَكْتُ الناسَ على هذا، وَتَجِدُهُمْ قليلين جدًّا، ونحن كنا نَنْزِلُ عندَ مسجدِ الْخَيْفِ في خيمَتِنَا، وَتَجِدُ الخيمةَ الثانيةَ بعيدةً عنا، وكذلك الثالثةُ، وهكذا نُشَاهِدُ الناسَ، وهم يَرْمُونَ الجمراتِ؛ لأنه لم يَكُنْ هناك بناءٌ ولا سياراتٌ، ولا زحامٌ، ولا شيءٌ، وكنا نحن عندَ مسجدِ الْخَيْفِ فَيَذْهَبُ الإنسانُ بطَمَأْنِينَةٍ، وهدوءٍ وتكبيرٍ وتلبيةٍ قبلَ جمرَةِ الْعَقْبَةِ، وَيَجِدُ طَعْمًا لذيذًا للحجِّ، لكن - كما قلتُ لكم - إن تعبَ الناسِ اليومَ مع الاحتسابِ يَزِدَادُونَ به أَجْرًا؛ لأنه كلما كانت المشقةُ في العبادةِ على وجهٍ لا يُمكنُ دفعُها - وأنْتَبِهْ لهذا القيدِ - صارَ الأجرُ أكثرَ، وأما إذا كان يُمكنُ دفعُها فلا، وذلك مثلُ ما يَفْعَلُ بعضُ الناسِ عندما يكونُ الجوُّ باردًا، والماءُ باردًا، فَتَجِدُهُ يَمْتَنِعُ عن تسخينِ الماءِ بِحُجَّةٍ أن ذلك من الرباطِ، وأنه من إسباغِ الوضوءِ في المكاره، فهؤلاء نقولُ لهم: إن الله ﷻ يقولُ: ﴿مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَءَامَنْتُمْ﴾ [النسبة: ١٤٧]. وإذا أَنْعَمَ اللَّهُ عليك فَتَمَتَّعْ بنعمه، نعم الشيء الذي لا بدَّ منه، والذي يأتي بغيرِ قصدٍ فهذا يُؤْجِرُ الإنسانَ عليه، وأما أن يَتَقَصَّدَ العذابَ فلا.

وأيضاً: مِنْ حِكْمِ الْحَجِّ غَيْرِ التَّعَبِّدِ لِلَّهِ: أَنَّهُ جَامِعٌ بَيْنَ الْعِبَادَةِ الْبَدَنِيَّةِ مَعَ مَشَقَّتِهَا، وَالْعِبَادَةِ الْمَالِيَّةِ أحياناً، وَلَا دَائِمًا؛ لِأَنَّ الَّذِينَ يَحُجُّونَ مِنْ مَكَّةَ لَا يَتَكَلَّفُونَ مَالًا، فَهَمُّ لَيْسَ عَلَيْهِمْ هَذِي، وَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ الْعَادِيَّ الَّذِي يَأْكُلُونَ فِي مَكَّةَ، وَفِي الْمَشَاعِرِ، فَلَيْسَ عَلَيْهِمْ زِيَادَةُ تَكَالِيفَ لَكِنَّ نَفْسَ الْمَشَقَّةِ الْبَدَنِيَّةِ وَالتَّعَبِ الْقَلْبِيِّ لَا شَكَّ أَنَّ فِيهِ امْتِحَانًا لِلْعَبْدِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ ﷻ يَمْتَحِنُ الْعَبْدَ بِفَعْلِ الْمَشَقَّاتِ، فَإِذَا كَانَ صَادِقًا فِي إِيْمَانِهِ وَإِخْلَاصِهِ وَمُحِبِّهِ لِمُلَاقَاةِ رَبِّهِ عَلَى وَجْهِ يُرْضِيهِ فَإِنَّهُ يَتَحَمَّلُ، وَالْعَكْسُ بِالْعَكْسِ، فَلِتِّهَامِ الْامْتِحَانِ جَعَلَ اللَّهُ الْعِبَادَاتِ الْخَمْسَ مُخْتَلِفَةً:

فإِذَا مَا تَكُونُ بَدَنِيَّةً مُحَضَّةً، أَوْ مَالِيَّةً مُحَضَّةً، أَوْ مُرَكَّبَةً مِنْهُمَا أحياناً.

ثُمَّ إِنْ الْعِبَادَةُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ فَعْلًا، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ تَرْكًا، فَالْصَّوْمُ مِثْلًا تَرْكُ الْمَحْبُوبِ، وَالزَّكَاةُ بِذُلِّ الْمَحْبُوبِ، كُلُّ هَذَا لِيَتَبَيَّنَ اللَّهُ الْعَبْدَ: هَلْ يَعْْبُدُ هَوَاهُ، أَمْ يَعْْبُدُ مَوْلَاهُ؟ وَيَكُونُ هَذَا عَلَى حَسَبِ مَا يَصُدِّرُ مِنْهُ.

وَمِنْ مَنَافِعِ الْحَجِّ: أَنَّ النَّاسَ يَتَعَارَفُونَ وَيَتَأَلَّفُونَ، وَإِنْ كَانَ هَذَا مَعَ الْأَسْفِ بِالنِّسْبَةِ لَوْ قَتْنَا الْحَاضِرَ قَلِيلًا جَدًّا، وَإِلَّا فَلَوْ اسْتُغْلِلَ هَذَا الْمَجْتَمَعُ، وَهَذَا الْجَمْعُ فِيمَا يَنْفَعُ الْمُسْلِمِينَ لَكِنْ لِهَذَا أَثَرٌ عَظِيمٌ، لَكِنَّ الْمَشْكَلَةَ الْآنَ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ لُغَاتُهُمْ مُخْتَلِفَةٌ، فَأَنْتَ تَعَجِّزُ أَنْ تُعَبِّرَ عَمَّا فِي نَفْسِكَ لِوَاحِدٍ لَا يَعْرِفُ لُغَتَكَ، وَكَيْفَ تُرْسِلُ مَعْلُومَاتِكَ إِلَى هَذَا، فَهُوَ وَإِنْ كَانَ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: عَنْ طَرِيقِ الْمَتْرَجِمِ، وَلَكِنْ مَا الْحُلُّ إِذَا الْمَتْرَجِمُ بَلِيًّا.

وَأَنَا أَحْكِي لَكُمْ عَنْ نَفْسِي أَنَّنِي كُنْتُ أَتَكَلَّمُ فِي مَسْجِدِ الْمَطَارِ بِجُدَّةَ كَلَامًا غَالِبُهُ فِي التَّوْحِيدِ وَأَرْكَانِ الْإِسْلَامِ، فَجَاءَنِي رَجُلٌ، وَقَالَ: كَلَامُكَ طَيِّبٌ أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أَتَرْجِمَهُ؟ فَلَمَّا رَأَيْتُ هَيْئَتَهُ إِنْسَانٍ مُخْتَرَمٍ، فَقُلْتُ: لَا بَأْسَ. فَجَعَلْتُ أَتَكَلَّمُ، وَهُوَ يُتَرْجِمُ، فَمَضَيْنَا عَلَى ذَلِكَ مَا شَاءَ اللَّهُ، فَدَخَلَ رَجُلٌ آخَرُ مِنَ الشَّارِعِ مِنْ خَارِجِ الْمَسْجِدِ، وَقَالَ لِي: مَا هَذَا الْمُتَرْجِمُ الَّذِي يُتَرْجِمُ مَا تَقُولُهُ؟ فَقُلْتُ: جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا تَبَرَّعَ، فَقَالَ: لَا، إِنَّهُ يُتَرْجِمُ ضِدَّ كَلَامِكَ، فَأَنْتَ تَقُولُ تَوْحِيدَ، وَهُوَ يَقُولُ شُرْكَ.

فَسَبَّحَانَ اللَّهَ!! مَنْ نُصَدِّقُ الْآنَ: نُصَدِّقُ الْأَوَّلَ، أَمْ الثَّانِي؟!

فقلت: إِذَا أَوْقِفَ الترجمة، والذي يَعْرِفُ العربيةَ، فالحمدُ لله، والذي لَا يَعْرِفُهَا فهو الذي جَنَى عَلَى نَفْسِهِ، وَتَرَكْتُ الترجمةَ.

فالمهمُّ أَنِّي أَقُولُ: إِنِ الْمَجْتَمَعَ الْعَظِيمَ لَوْ كَانَ النَّاسُ لَهُمْ مُتَرْجِمُونَ يَتَّصِلُونَ بِهِؤَلَاءِ الْأَجَانِبِ، وَلَا سِيَّامَا الْكِبَرَاءُ؛ كَالْعُلَمَاءِ لَكَانَ خَيْرًا كَثِيرًا.

وَمَا يَمْنَعُ أَيْضًا هَذِهِ الْمَنْفَعَةَ الْعَظِيمَةَ: أَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ هُوَ مُتَعَصِّبٌ لِمَذْهَبِهِ، سَوَاءٌ فِيهَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّوْحِيدِ، أَوْ فِيهَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَعْمَالِ، تَجِدُهُ مُتَعَصِّبًا جَدًّا لِمَذْهَبِهِ، لَا يَقْبَلُ الْحَقَّ، وَهَذِهِ مُشْكَلَةٌ يَعْانِي مِنْهَا الدُّعَاةُ.

وَيُقَابِلُ هَذَا أَنَّ مِنَ الدُّعَاةِ مَنْ هُوَ صُلْبٌ جَدًّا جَدًّا، فَتَجِدُهُ لَا يُبَالِي أَنْ يَقُولَ: هَذَا كَافِرٌ، أَتْرُكُهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ.

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ هُوَ لَيِّنٌ، لَكِنْ لَيْسَ عِنْدَهُ عِلْمٌ، وَهَذِهِ مُشْكَلَةٌ أُخْرَى.

وَفِي مَرَّةٍ مِنَ الْمَرَاتِ جَاءَنِي فَرِيقَانِ، يُكْفِّرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَأَتَوْا إِلَى مَدِيرِ رِجَالِ التَّوْعِيَةِ، وَكَلَّمَهُمْ، وَأَتَى بِهِمْ إِلَيَّ، فَقُلْتُ: مَاذَا عِنْدَكُمْ؟ فَقَالُوا: كُلُّ وَاحِدٍ مِنَّا يُكْفِّرُ الْآخَرَ، وَيَلْعَنُهُ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ-؛ فَقُلْتُ: لِمَ؟ فَقَالُوا: إِنْ هَؤُلَاءِ إِذَا قَامُوا فِي الصَّلَاةِ يُرْسِلُونَ أَيْدِيَهُمْ، وَالثَّانِيَةُ لَا تُرْسِلُ وَتُمْسِكُ فَقَالُوا: هَذَا كَافِرٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ رَغِبَ عَنْ سِتِّي فَلَيْسَ مِنِّي»^(١). وَهَؤُلَاءِ رَغَبُوا عَنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَالْآخَرُونَ قَالُوا مِثْلَ ذَلِكَ، وَهَذَا سَبِيهُ الْجَهْلِ، وَلَكِنْ -وَالْحَمْدُ لِلَّهِ- بَعْدَ الْبَحْثِ وَالْمُنَاقَشَةِ قُلْنَا لَهُمْ: هَذِهِ مَسْأَلَةٌ سِيرَةٌ لَا تُوجِبُ التَّكْفِيرَ، حَتَّى لَوْ تَرَكَهَا الْإِنْسَانُ عَمْدًا.

المهم: أَنَّ قَصْدِي بِهَذَا أَنَّ النَّاسَ مُتَعَصِّبُونَ، وَالتَّعَصُّبُ مُشْكَلٌ، وَإِلَّا لَكَانَ الْحُجُّ مُؤْتَمَرًا عَظِيمًا لِلْمُسْلِمِينَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ [٢٨: ٢٨].

ولكن -والحمد لله- أنتم وأمثالكم فيكم بركة، ويُمْكِنُكم أن تَدْعُوا النَّاسَ فِي الْحَجِّ
بِالتِّي هِيَ أَحْسَنُ، بِاللِّينِ وَبِاللِّطْفِ، فَتَكْسِبُونَ بِذَلِكَ الْأَجْرَ لَأَنْفُسِكُمْ، وَالْأَجْرَ لِهَؤُلَاءِ
الْمَسَاكِينِ، الَّذِينَ لَيْسَ عِنْدَهُمْ مَنْ يُرْشِدُهُمْ، فَيَحْصُلُ بِهَذَا خَيْرٌ كَثِيرٌ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

١- بَابُ وَجُوبِ الْحَجِّ وَفَضْلِهِ، وَقَوْلِ اللَّهِ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ

اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾.

١٥١٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ
سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ الْفَضْلُ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
فَجَاءَتْ امْرَأَةٌ مِنْ خَتَمٍ، فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ، وَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ
يَصْرِفُ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِّ الْآخِرِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ
فِي الْحَجِّ أَذْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَثْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحْجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ».
وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ ^(١).

قوله: «كَانَ الْفَضْلُ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ». الْفَضْلُ -هُوَ ابْنُ عَبَّاسٍ-، أَخُو عَبْدِ
اللَّهِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَكِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَفْضَلُ مِنْهُ، وَأَعْلَمُ مِنْهُ، وَأَنْفَعُ مِنْهُ لِلْأُمَّةِ.
وَقَدْ أَرْدَفَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ سِيرِهِ مِنْ مُزْدَلِفَةَ إِلَى مَنْى يَوْمِ الْعِيدِ، وَتَأَمَّلِ الْحِكْمَةَ
الْعَظِيمَةَ فِي تَصَرُّفِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ-، فَهُوَ ﷺ فِي دَفْعِهِ
مِنْ عَرَفَةَ أَرْدَفَ مَوْلَى صَغِيرًا مِنَ الْمَوَالِي وَهُوَ أَسَامَةُ رضي الله عنه، وَلَمْ يُرْدِفْ أَحَدًا مِنْ كِبَارِ
الصَّحَابَةِ ^(٢).

وَفِي دَفْعِهِ مِنْ مُزْدَلِفَةَ إِلَى مَنْى أَرْدَفَ الْفَضْلَ بْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، وَهُوَ مِنْ أَصْغَرِ آلِ
الْبَيْتِ، فَلَمْ يَرْدِفْ ﷺ الْعَبَّاسَ، وَلَا أَحَدًا آخَرَ؛ وَذَلِكَ لِيَتَبَيَّنَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يُرِيدُ

(١) أخرجه مسلم (١٢١٨).

(٢) أخرجه البخاري (١٥٤٣، ١٥٤٤)، ومسلم (١٢٨٠).

الفخر، وإنما هو متواضع، حتى إنه حجَّ على جبلٍ رثٍّ، يعني: ليس مُفَخَّمًا، ومُزَخَرَفًا، وهذا من تواضعه؛ ولذلك امتلأت القلوبُ بمحبته ﷺ، والمهم: أن الفضلَ كان رديفًا للنبي ﷺ.

وقوله: «فجاءت امرأة من خثعم، فجعل الفضل ينظر إليها، وتنظر إليه». ظاهر الحديث أن المرأة كاشفة؛ لأنه جعل ينظر إليها، وتنظر إليه، فأما كونه ينظر إليها فمعروف؛ فالرجل كاشف الوجه، ويُعرف أن بصره ينصرف إلى كذا. لكن لا يمكن أن نعلم أنها تنظر إليه إلا إذا كانت كاشفة، وهي لن تكون مُتَّقِبَةً؛ لأنَّ الالتقَابَ على النساء في الإحرام مُحَرَّمٌ.

إذا: هي كاشفة وجهها تنظر إلى هذا الرجل، وكان الفضل وسيما، أي: جميلًا، والمرأة مع الرجال كالرجل مع النساء، فالنساء تسلب عقول الرجال، قال ﷺ: «ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن»^(١). والمرأة كذلك يتعلّق قلبها بالرجل الجميل أكثر، ولذا فهي كانت تنظر إليه. فصرف النبي ﷺ وجه الفضل إلى الجانب الآخر؛ خوفًا من الفتنة.

وقولها: «يا رسول الله، إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخًا كبيرًا، لا يثبت على الراحلة». وفريضة الله على عباده في الحج كانت في السنة التاسعة. وقولها: «شيخًا كبيرًا». كلمة شيخ، وكبير هنا مترادفتان؛ يعني: معناهما واحد، فالشيخ يطلق على كبير السن، وعلى واسع العلم، وعلى كثير المال، وعلى من يُفَخَّم، فهي استدركت لما قالت: شيخًا، وقالت: إنه كبير، لا يثبت على الراحلة من كبره. وقولها: «أفأحج عنه؟». هل المراد في هذه المرة، أم في المرات الأخرى؟ الجواب: في المرات الأخرى؛ لأنها لم تقل: أفأجعل حجّي له، ولكن قالت: أفأحج عنه؟ يعني: حجة أخرى؛ لأنها الآن مُتَلَبَّسةٌ بحجة لها.

وقوله ﷺ: «نعم». وهذا جوابٌ يُغْنِي عن إعادة السؤال، أي: أنه يُغْنِي عن قوله: نعم، حُجِّي.

وقوله: «وذلك في حجة الوداع». حجة الوداع كانت في السنة العاشرة من الهجرة، ولم يَحُجَّ النبي ﷺ بعد الهجرة حجة سواها، وسُمِّيَتْ حجة الوداع؛ لأنَّ النبي ﷺ تكلَّم فيه بكلام يدلُّ على أن هذه آخر حجة، حيث إنه ﷺ كان يقول: «لعلي لا ألقاكم بعد عامي هذا»^(١). فسُمِّيَتْ حجة الوداع.

وأما قبل الهجرة فقد كان ﷺ يَحُجُّ فيها يظهر، وقد ورد في رواية الترمذي أنه حج مرة واحدة، لكن الذي يظهر أنها أكثر؛ لأنه كان يخرجُ إلى القبائل في الحج، ويدعوهم إلى الله ﷻ.

وفي هذا الحديث فوائد:

منها: جواز الإرداف على الدابة؛ لأنَّ النبي ﷺ أَرَدَفَ الفضل، لكن بشرط ألا يشقَّ هذا على الدابة، فإن شقَّ عليها كان ذلك حرامًا؛ لأنه تعذيبٌ لها. ومنها: جواز إرداف الأقل شأنا وجاها مع وجود من هو أفضل؛ لأنَّ النبي ﷺ أَرَدَفَ الفضل، مع وجود كبراء أكبر من الفضل.

ومنها: أن صوت المرأة ليس بعورة؛ لأنها تكلَّمت مع النبي ﷺ، وعنده الفضل، ورُبَّما كان معه غيره أيضًا، لكن نحن ليس أماننا إلا الفضل، دلَّ القرآنُ كذلك على أن صوت المرأة ليس بعورة، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ﴾ [الأحزاب: ٣٢]. وهذا يدلُّ على جواز أصل القول.

ومن فوائد هذا الحديث: وجوب إزالة المنكر باليد مع القدرة، وقد جاء الحديث أن: مَنْ لم يقدِّر باليد فليُغيِّر باللسان، فإن لم تستطع فبالقلب.

(١) انظر «مجمع الزوائد» (٣/ ٢٧٣)، والنسائي في «الكبرى» (٤٠١٦).

وجه ذلك: أن النبي ﷺ صرف وجه الفضل إلى الشق الآخر بيده.

ومنها: جواز كشف المرأة وجهها إذا لم يكن فتنة؛ لأن المرأة كاشفة، ولم يأمرها النبي ﷺ أن تغطي الوجه، بل صرف وجه الفضل؛ خوفاً من الفتنة. وهكذا استدل من يرى جواز كشف الوجه، والحقيقة أن هذا الحديث من الأحاديث المشككة، والواجب على الإنسان الذي يتقي الله ربّه أنه إذا وجدت نصوصاً مشككة، الواجب عليه أن يحملها على الواضح، وهذه هي طريقة الراسخين في العلم، قال الله ﷻ ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ - يعني: مرجع الكتاب - ﴿وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [التوبة: ٧].

وهذا كما يوجد في الآيات الكريمة في القرآن الكريم يوجد أيضاً في الأحاديث؛ فإن هناك أحاديث مشككة، فيجب حملها على الواضح المُحكم. والحكمة من أن الله ﷻ يجعل بعض النصوص متشابهة هي الامتحان؛ ليعلم ﷻ من يريد الفتنة ممن يريد الحق، كما قال ﷻ ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ أي: طلباً للفتنة، وطلباً لتأويله؛ أي: تنزيله على غير ما أراد الله ﷻ فلله الحكمة فيما جعله في نصوص الشريعة، وهي أن يتبين من يريد الحق ممن يريد الفتنة.

وعلى كل حال: فهذا الحديث فيه شبهة بلا شك، ولكن الغريب أن النووي رحمه الله استدلل بهذا الحديث على تحريم كشف المرأة وجهها، وعلل ذلك بأن النبي ﷺ لم يُمكن الفضل من النظر إليها، بل صرف نظره.

ولكن يرد على هذا أن يقال: لماذا لم يأمرها النبي ﷺ أن تغطي وجهها؟

ولكن يمكن أن يقال في الجواب على هذا: إن النبي ﷺ له أساليب في الدعوة إلى الله ﷻ فهذه امرأة حاجّة كاشفة وجهها؛ لأن النقاب محرّم في الإحرام، وقد جاءت تسأل عن دينها، فلم يُجب النبي ﷺ أن يُجابها بتغيير المنكر، بل صرف وجه الفضل

إلى الجانب الآخر، وهذا في نظر النبي ﷺ في تلك الساعة أهون من أن يُخجل هذه المرأة، ويقول لها: «عَطَّ وجهك».

فإن قال قائل: سلّمنا لكم ذلك، ولكن المرأة ستواجه رجالاً آخرين؟
نقول: مَنْ قال هذا؟ فهذا لا يلزم، فقد تكون امرأة جُلدة قوية، فتكون في أول الناس، فيكون الذي يلي الناس ظهرها.
وعلى كل حال: فهذا لا شك أنه من المُتَشَابِه، ولكن المُتَشَابِه - كما هو معلوم - يُرَدُّ إلى المُحَكَّم.

وقال بعض إخواننا من العلماء المعاصرين: إن الفضل لم يكن ينظر إلى وجهها، وإنما كان ينظر إلى هيئة الجسم وتركيبه.

فيقال: هذا قد يُسلّم، لكنَّ المُشْكِلَ أنها كانت تنظر إليه، فمن الجائز أن ينظر الرجل إلى هيئة جسم المرأة وتركيبه، والنساء يختلفن.

وعلى كل حال: فهذا مُسلّم بالنسبة للفضل؛ بمعنى: أنه من الممكن أن يكون الفضل ينظر إلى هيئة جسمها، ولكنَّ المُشْكِلَ أنها تنظر إليه؛ إذ إنه من غير الممكن أن يقول إنسان: إنها تنظر إليه من وراء الخمار.

فإن ادّعى مُدّع ذلك قلنا: إذا: الخمار خفيف، لا يَحْصُلُ به التغطية؛ ولذلك فأنا أقول في هذا الحديث: إنه من المُتَشَابِه، والواجب الرجوع إلى المُحَكَّم من الأدلة القرآنية والنبوية والنظرية الدالة على وجوب تغطية المرأة وجهها، ولنا في هذا رسالة صغيرة، ولكنها صغيرة في الحجم، كثيرة في المعنى، والحمد لله، فمن أحب أن يرجع إليها فليرجع.

وفي هذا الحديث من الفوائد أن العاجز عن السعي إلى الحجّ يبدئه مع قدرته المالية لا يسقط عنه الحجّ؛ لقولها: «إن فريضة الله على عباده في الحجّ»، ولو لم يكن فريضة على هذا الشيخ لقال النبي ﷺ: إن أبأك ليس عليه حجّ، ولكنه أقرها على أن الحجّ فريضة عليه.

ولهذا قال العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إِنَّ القدرةَ البدنيةَ ليست شرطاً للوجوب، ولكنها شرطٌ للأداء.

وهل بينَ الوجوبِ والأداءِ فرقٌ؟

الجوابُ: نعم؛ فإننا إذا قلنا: شرطٌ للوجوب. فمعناه: أن العاجزَ ببدنه، ولو كان عنده أموالٌ كثيرةٌ فإنه لا حجَّ عليه، وإذا قلنا: شرطٌ للأداء؛ قلنا: إن الذي عنده أموالٌ، ولكنه يعجزُ ببدنه يَجِبُ عليه أن يُنِيبَ مَنْ يَحُجُّ عنه، ولا يَجِبُ عليه الأداءُ؛ لعدم قدرته عليه.

ومن فوائد هذه الحديث: جوازُ نيابةِ الأثني عن الرجل.

فإن قال قائلٌ: هل يَجُوزُ أن يُنُوبَ غيرُ الفروع، فيحجَّ عَمَّنْ ليس بينه وبينه صلةٌ؟ فالجوابُ: أما على القولِ الراجحِ فنعم؛ وأنه لا يُشترطُ لصحةِ النيابةِ في الحج أن يكون من فروعِ المُنيبِ.

ودليلُ هذا: أَنَّ النبيَّ ﷺ شبهَ ذلك بقضاءِ الدين، وقضاءِ الدينِ يَجُوزُ من الفروع ومن غيرهم، من القريبِ والبعيد.

وأما قولُ مَنْ قال: إنه لا يَصِحُّ من غيرِ فروعِ الإنسان، واستدلَّ بقولِ النبيِّ ﷺ: «إِنْ أَطِيبَ مَا أَكَلْتُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ، وَإِنْ أَوْلَادَكُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ»^(١). فقد أَبْعَدَ النُّجْعَةَ؛ لأنَّ قولَ النبيِّ ﷺ: «إِنْ أَطِيبَ مَا أَكَلْتُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ، وَإِنْ أَوْلَادَكُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ»، معناه: فَكُلُوا مِنْهُمْ، وَكَسْبُهُمْ كَسْبٌ لَكُمْ، هذا هو معنى الحديث.

وقد جاءَ في السننِ على غيرِ شرطِ البخاري، أَنَّ النبيَّ ﷺ سَمِعَ رجلاً يقولُ: لَبَّيْكَ عَنْ شُبْرُمَةَ، فقال ﷺ: «مَنْ شُبْرُمَةُ؟» قال: أَخِي، أَوْ قَرِيبٌ، فقال له ﷺ: «أَحْبَبْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟» قال: لَا، قال: «حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ حُجَّ عَنْ شُبْرُمَةَ»^(٢).

(١) أخرجه الترمذي (١٣٥٨)، وابن ماجه (٢٢٩٠).

(٢) أخرجه أبو داود (١٨١١)، وابن ماجه (٢٩٠٣)، والدارقطني (١٤٩).

وهذا أخ أو قريب.

ومن فوائد هذا الحديث: أن عدم الثبوت على الراحلة عذر في عدم الأداء؛ لقولها: لا يثبت على الراحلة.

فإن قيل: إذا كان هذا الإنسان إذا ركب في السيارة أغمى عليه، أو صار كالمغمى عليه، لكنه يبقى مكانه، فهل يسقط عنه الحج؟

فالجواب: نعم؛ لأن الإغماء على الشخص أو شبه الإغماء ليس مجرد أن يذهب عن الإنسان كل عقله؛ فإنه إذا صحا الإنسان من إغمائه فسيتأثر بدنه، وينحل، ويتعب، ويبقى مدة على حسب شبابه وشيخوخته، ولا يسترد قوته، ففيه مشقة، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [البقرة: ١٨٥].

ويوجد أناس بهذه الطريقة، فمن حين أن يركب أحدهم السيارة ينسى الدنيا إلى أن يصل إلى البلد، فمثل هذا لا يجب عليه الحج أداء بلا شك.

ومن فوائد هذا الحديث: وهذا قد ذكرناه من قبل: جواز أن تحج المرأة عن الرجل، وهل يجوز أن يحج الرجل عن المرأة؟

الجواب: نعم، وهو من باب أولى، ولكن الحج عن العاجز في الفريضة هو ما دل عليه هذا الحديث، ولا نزاع في هذا، وأما الحج عن العاجز في النفل: فهل يجوز، أو لا يجوز؟

الجواب: فيه خلاف بين العلماء؛ فمنهم من قال: إنه جائز قياساً على الفريضة. ومنهم من قال: إنه لا يجوز؛ لأن الأصل ألا يتوب أحد عن أحد في عبادة، وإذا كان هذا هو الأصل، فإننا نقصر على ما ورد بعينه، ولا نتجاوز، وهذا عندي أقرب؛ لأنه مثلاً إذا قلنا: إنه يجوز أن يتوب الإنسان عن الحجي القادر فمعناه: أننا فوتنا على هذا المستتيب طعم العبادة، فتجد هذا الإنسان الذي أنيب ذهب يحج، وهذا في لهوه وسهوه.

فالقول بالمنع في النفل له وجه قوي.

مسألة: وأما لو كان ميتاً، وأردنا أن نُنِيبَ عنه أحدًا في الحجِّ فهذا يَجُوزُ؛ لأنه ميتٌ لا يَسْتَطِيعُ أن يَأْتِيَ بالحجِّ بدينه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٢- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ (٧) لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ ﴿[البقرة: ٢٧-٢٨]﴾. ﴿فَجَالًا﴾ [الأنبياء: ٣١]: الطرق الواسعة.

١٥١٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَرْكَبُ رَاحِلَتَهُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، ثُمَّ يَهْلُ حَتَّى تَسْتَوِيَ بِهِ قَائِمَةً^(١).

❖ قَوْلُهُ سَبْحَانَهُ: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا﴾. هذا جوابٌ لأمرٍ حذفه البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو قَوْلُهُ سَبْحَانَهُ: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا﴾، فهو جوابُ الأمرِ: ﴿وَأَذِّنْ﴾، وجوابُ الأمرِ يكونُ مجزوماً، وإذا كان كذلك فإن المعنى يكونُ: أَعْلِمِ النَّاسَ بِوُجُوبِ الْحَجِّ، وادْعُهُمْ إِلَى ذَلِكَ.

❖ وَقَوْلُهُ: ﴿يَأْتُوكَ﴾؛ أي: النَّاسُ.

❖ وَقَوْلُهُ: ﴿رِجَالًا﴾؛ أي: على أرجلهم، كما قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فِرْجَلاً أَوْ زُرْكَبَانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩].

وقَوْلُهُ سَبْحَانَهُ: ﴿وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ﴾؛ يعني: ويأتوك على كلِّ ناقةٍ ضامرةٍ، والضامرُ هي التي قَلَّ أَكْلُهَا، ولكنها قويةٌ، وبطنها قد ضَمِرَ.

❖ وَقَوْلُهُ: ﴿يَأْتِينَ﴾؛ أي: الضَّمَرُ.

❖ وَقَوْلُهُ سَبْحَانَهُ: ﴿مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾؛ أي: بعيدٍ، وهذا هو الذي حَصَلَ؛ فَإِنَّكَ تَجِدُ الْمُسْلِمِينَ يَأْتُونَ إِلَى الْحَجِّ مِنْ أَعْيَادٍ مَا يَكُونُ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَأْتِي مِنْ أَقْصَى شَرْقِ

آسيا، وكذلك من إفريقية، وكذلك من غيرها، لكن تَغَيَّرَتِ الوسيلةُ الآن، فبدلاً من أن يأتوا على كل ضامرٍ أَضْبَحُوا يَأْتُونَ على كُلِّ طائِرةٍ، أو على كُلِّ سفينةٍ، والذين يأتون بالطائراتِ أضعافُ الذين يأتون بالسفن وبالسياراتِ.

ويمكنك أن تَنْظُرَ على مطارِ جدة، فَتَسْجِدُ عَالَمَ طَائِرَاتٍ، الطائِرةُ الواحدةُ منها أربعمائةِ راكبٍ؛ أي: قريةٌ كاملةٌ وهم بمناعمهم، وكلُّ ما يَحْتَاجُونَ إليه في هذه السفرة. وهذا من نعمةِ الله ﷻ؛ فإن تيسيرَ المواصلاتِ والاتصالاتِ لا شكَّ أنه رحمةٌ من الله ﷻ، ولكن اعْلَمْ أن كُلَّ ما في الدنيا لا يُمكنُ أن يكونَ رحمةً من كُلِّ وجهٍ، بل لا بدَّ أن يكونَ هناك نواقصٌ؛ لأن الدنيا أصلُها دارٌ دُنيا، والدنيا من الدُّنُو، فليس فيها شيءٌ كاملٌ. وفي هذا يقولُ الشاعرُ:

فِيَوْمٍ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرُّ

وذلك حتى يَخْتَبِرَ الله ﷻ عبادَه بالبلاءِ والرَّخاءِ.

يقولُ ﷻ: ﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ﴾. منافعُ جمعٌ، وصيغَتُها صيغةٌ مُتَّهَى الجموع؛ يعني: منافعٌ كثيرةٌ دينيةٌ ودنيويةٌ، واسألِ التُّجَّارَ ماذا يَحْصُلُونَ عليه من الأرباحِ في مواسِمِ الحجِّ، سواءً في ذلك الذين يَأْتُونَ بِسَلْعِهِمْ إلى مكة، وأهلُ مكة الذين يَبِيعُونَ على الحَجَّاجِ.

وأما المنافعُ الدِّينيةُ فإنه لو اسْتُغِلَّ الحجُّ كما ينبغي لَوَجَدْتَ فيه منافعٌ كبرى: ومنها: على سبيلِ المثال أن يَتَعَلَّمَ الجاهلُ من العالمِ، وأن يَعْرِفَ المسلمون بعضهم بعضاً، فيَحْصُلُ بذلك خيرٌ كثيرٌ.

ولكن للأسفِ الآن قد تَمَرُّ بالشارع وفيه مثلاً أناسٌ من إفريقية، وأناسٌ من آسيا، وأناسٌ من أوروبا، ولا كأنهم إخوانٌ مسلمون، هدفُهم واحدٌ، وهذا غلطٌ.

والمهمُّ: أنه لو أن الناسَ اسْتَعْمَلُوا مواسِمَ الحجِّ فيما أراد الله ﷻ لِحَصَلِ في هذا خيرٌ كثيرٌ. اهـ.

وقول ابن عمر رضي الله عنهما: ثم يَهْلُ حتى تَسْتَوِيَ به قائمة. وفي نسخة: حين تَسْتَوِيَ به قائمة. الإهلال معناه: التلبية بالحج، وهل يُلبّي الإنسان بالحج من حين أن يَغْتَسِلَ ويلبَسَ ثوبَ الإحرام، أو من حين أن يُصَلِّي، أو إذا اسْتَوَى على بعيره؟ في هذا خلافٌ بين أهل العلم: منهم من قال: إذا استوى على بعيره.

ومنهم من قال: إذا كان بذِي الحُلَيْفَةِ، إذا اسْتَوَى على البيداء؛ لأنه قد ورد في حديث جابر: حتى إذا اسْتَوَتْ به راحلته على البيداء أهل بالتوحيد. ومنهم من قال: من حين أن يُحْرِمَ أو يُصَلِّي، والأيسرُ للإنسان أن يُحْرِمَ إذا اسْتَوَى على بعيره، أو اسْتَوَى على سيارته؛ لأن هذا أرفق به؛ إذ قد يَطْرَأُ عليه بعد الغتسالِ ولُبْسِ ثيابِ الإحرامِ أشياء ممنوعة في الإحرام، ويَتَمَنَّى أنه لم يُحْرِمَ. ولتَقَرُّضِ أنه نَسِيَ أن يَتَطَيَّبَ، وعَقْدَ الإحرام من حين اغْتَسَلَ، وَلَبَسَ ثوبَ الإحرام، فالآن لا يُمَكِّنُ له أن يَتَطَيَّبَ؛ لأنه عَقَدَ النية، لكن لو أَخَّرَ التلبية حتى ركب تَمَكَّنَ من ذلك.

وقد ذهب بعض أهل العلم رَحِمَهُمُ اللهُ: إلى الجمع بين الاختلاف في الروايات بأن النَّبِيَّ ﷺ أهل حين صلى، فأذركه قومٌ، وقالوا: أهل دُبُرَ الصلاة. وأهل حين ركب فسمعه قومٌ فقالوا: أهل حين اسْتَوَى على راحلته. وأهل على البيداء فأذركه قومٌ، فقالوا: حتى إذا اسْتَوَتْ به ناقته على البيداء أهل بالتوحيد.

فيكون هذا الاختلاف ليس اختلافًا لفعل النبي ﷺ، ولكنه اختلاف لمن أذركه من الرواة، وهذا جمعٌ حسنٌ، وقد ورد الحديث بهذا الجمع عن ابن عباس رضي الله عنهما ولكنه حديثٌ ضعيفٌ ^(١).

وعلى هذا فالذي أرى: أن يُحْرِمَ الإنسان أي: -يَعْقِدَ النية- إذا اسْتَوَى على راحلته.

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٠٥/١٢).

وكيف يُحْرَمُ في الطائِرة، وهو لم يَسْتَوِ على الراحلة من قبل؟
 نقول: البَسُّ ثِيَابَ الإِحْرَامِ، وتَأَهَّلَ حتى إذا قُرُبْتَ من الميقاتِ فأحْرَمَ، ولا تَنْتَظِرُ
 حتى تُحَازِي الميقاتَ؛ لأنك إذا حَازَيْتَهُ فالطائِرةُ في لَحْظَةٍ تَبْعُدُ عنه، فتَأَهَّبَ من قبلُ،
 والاحتياطُ خيرٌ من الفَوَاتِ؛ وكونك تَحْطِطُ، ويُقالُ: إنك أحرمتَ قبلَ الميقاتِ
 بخمسي دقايقٍ مثلاً أهونٌ من أن يَفُوتَكَ ولو بدقيقةٍ واحدةٍ.

وبعضُ الناسِ يَسْأَلُ: إن ثِيَابَ الإِحْرَامِ -وهي الإزارُ والرداءُ- في الشَّنْطَةِ مع
 العَفْشِ، ولا أَتَمَكَّنُ من الحصولِ عليها، وأنا في الطائِرة، فماذا أَصْنَعُ؟
 الجوابُ: بعضُ الناسِ بسببِ الجهلِ يقولُ: إذا وَصَلْتُ إلى جُدَّةَ نَزَلْتُ واشْتَرَيْتُ
 ملابسَ إِحْرَامٍ، وأَحْرَمْتُ، وهذا الفعلُ بناءٌ على القولِ بوجوبِ الإِحْرَامِ من الميقاتِ
 يكونُ هذا الرجلُ قد تركَ واجباً، فَيَلْزِمُهُ الدَّمُ، فَيَذْبَحُ شاةً بمكةَ، ويوزعُها على الفقراءِ،
 لكن نحن نقولُ: إن المسألةَ لا تَحْتَاجُ إلى هذا؛ لأنه يَمَكِّنُك أن تَخْلَعَ القِيمَصَ،
 وتَجْعَلَ رداءً ولا تُبْقِي عليك إلا السراويلَ إذا كان عليك سراويلُ، والسراويلُ عندَ فقيدِ
 الإزارِ جائِزةٌ، ولا شيءَ فيها، كما أنه يَمَكِنُ إذا كان عليك غِترَةٌ سَمِيكةٌ أن تَجْعَلَها
 إزاراً، والحمدُ لله.

وهل يُسَنُّ للإِحْرَامِ صلاةٌ؟ بمعنى: أنك إذا أَرَدْتَ أن تُحْرِمَ تُصَلِّيَ، ثم تُحْرِمَ؟
 الجوابُ: في هذا خِلافٌ بينَ أهلِ العلمِ رَحِمَهُمُ اللهُ:
 فمنهم مَنْ قال: إن الإِحْرَامَ له صلاةٌ مَخْصُوصَةٌ، فَيُسَنُّ لِلإنسانِ أن يُصَلِّيَ أولاً، ثم
 يُحْرِمَ ثانياً بعدَ الصلاةِ.

واستدلُّوا على ذلك بما أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، من أن النَّبِيَّ ﷺ أَهَلَ دُبُرَ صَلَاتِهِ.
 ولكنَّ هذا الحديثَ لا دَلِيلَ فيه؛ لأنَّ قولَه: دُبُرَ صَلَاتِهِ، يَحْتَمِلُ أن تكونَ هذه
 الصلاةُ فريضةً، ويَحْتَمِلُ أن تكونَ نافلةً، ولذلك كان القولُ الرَّاجِحُ أنه ليسَ للإِحْرَامِ
 صلاةٌ تَخْصُهُ.

لكن إن كان في وقت صلاة، كما لو كان في الضحى فإنه يصلي ركعتين للضحى، ثم يُحرِّم، وكذلك إن كان قد تَوَضَّأَ فإنه يُصَلِّي سُنَّةَ الْوُضُوءِ، ثم يُحرِّم بعدها، ولكن لا شك أن هذه حيلة فهل نقول: إن هذه الحيلة مشروعة، أو نقول: ما دام الرجل ليس من عادته أن يُصَلِّيَ الضحى، فصلَّ الضحى من أجل الإحرام، وكذلك إذا كان ليس من عادته أن يُصَلِّيَ ركعتين بعد الوضوء، وصَلَّى فمعناه: أن الذي حَمَلَهُ عَلَى الصَّلَاةِ هُوَ الْإِحْرَامُ، ويكونُ بذلك قد جعل للإحرام صلاةً مخصوصة، ولكن مع ذلك فأنا أقول: إذا وُجد سببٌ لهذه الصلاة؛ مثل الوضوء، أو الضحى، وكان من عادته أنه يَفْعَلُهُ فَلْيَفْعَلْ فإنه إن لم يَنْفَعْ لم يَضُرَّ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥١٥ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، سَمِعَ عَطَاءً يُحَدِّثُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ إِهْلَالَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ، رَوَاهُ أَنَسٌ وَابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

في هذا الحديث: أن إهلال رسول الله ﷺ كان من ذِي الْحُلَيْفَةِ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ، وفي صحيح مسلم زيادة: على البَيْدَاءِ حِينَ اسْتَوَى عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ؛ فَإِنْ قَوْلُهُ: اسْتَوَى عَلَى رَاحِلَتِهِ: معناه: اسْتَقَرَّ عَلَيْهَا وَقَامَتْ.

❦ وأما قوله: «اسْتَوَتْ بِهِ الرَّاحِلَةُ». فمعناه: أنها هي التي اسْتَوَتْ وَعَلَتْ عَلَى الْبَيْدَاءِ.

قَالَ ابْنُ حَبَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ٣٨٠):

ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي إِهْلَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ، وحديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نحوه، وسيأتي الكلام عليه بعد أبواب، وغرضه منه: الردُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْحَجَّ مَاشِيًا أَفْضَلُ لِتَقْدِيمِهِ فِي الذِّكْرِ عَلَى الرَّكْبِ، فَبَيَّنَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ أَفْضَلَ لَفَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَمْ يُحْرِمْ حَتَّى اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ. ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ الْمُثَنِّيرِ فِي الْحَاشِيَةِ.

وقال غيره: مناسبة الحديث للآية أن ذا الحليفة فح عميق، والركوب مناسب لقوله: ﴿وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ﴾.

وقال الإسماعيلي: ليس في الحديثين شيء مما ترجم الباب به. ورد بأن فيها الإشارة إلى أن الركوب أفضل، فيؤخذ منه جواز المشي. اهـ
وعلى كل حال فإنه بعد بيان هذه الأحاديث يتضح: أن الأقرب أنه يهل إذا استوى على راحلته.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

٣- باب الحج على الرّحلي.

١٥١٦- وقال أبان: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رحمته الله عليها أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم بَعَثَ مَعَهَا أَخَاهَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ فَأَعْمَرَهَا مِنَ التَّنْعِيمِ، وَحَمَلَهَا عَلَى قَتَبٍ ^(١).
وقال عمر رحمته الله: شُدُّوا الرِّحَالُ فِي الْحَجِّ، فَإِنَّهُ أَحَدُ الْجِهَادَيْنِ.

١٥١٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا عَزْرَةُ بْنُ ثَابِتٍ، عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ قَالَ: حَجَّ أَنَسٌ، عَلَى رَحْلٍ، وَلَمْ يَكُنْ شَجِيحًا، وَحَدَّثَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم حَجَّ عَلَى رَحْلٍ وَكَانَتْ زَامِلَتَهُ.

١٥١٨- حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا أَيُّمَنُ بْنُ نَابِلٍ، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رحمته الله عليها أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اعْتَمَرْتُمْ وَلَمْ أَعْتَمِرْ. فَقَالَ: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، اذْهَبْ بِأُخْتِكَ فَأَعْمِرْهَا مِنَ التَّنْعِيمِ» فَأَحْبَبَهَا عَلَى نَاقَةٍ فَأَعْتَمَرَتْ ^(٢).

(١) أخرجه مسلم (١٢١١).

(٢) سبق تخريجه.

٤- باب فَضْلِ الْحَجِّ الْمَبْرُورِ.

١٥١٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «إِيَّانُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ» قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «جِهَادٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «حَجٌّ مَبْرُورٌ»^(١).

١٥٢٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، أَخْبَرَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَرَى الْجِهَادَ أَفْضَلَ الْعَمَلِ أَفَلَا نَجَاهِدُ؟ قَالَ: «لَا، وَلَكِنَّ أَفْضَلَ الْجِهَادِ: حَجٌّ مَبْرُورٌ».

❦ قَوْلُهُ ﷺ: «وَلَكِنَّ أَفْضَلَ الْجِهَادِ حَجٌّ مَبْرُورٌ». هل المرادُ أفضلُ الجهادِ بالنسبةِ

للنساء، أو عموماً؟

الجواب: الظاهرُ أنه بالنسبةِ للنساء؛ ولهذا جاء في حديثٍ آخر أنه ﷺ قال: «عليكن جهادٌ لا قتالَ فيه: الحجُّ والعمرة».

قال ابنُ حجرٍ رحمتهما الله تعالى (٣/ ٣٨٢):

❦ قَوْلُهُ: «نَرَى الْجِهَادَ أَفْضَلَ الْعَمَلِ». وهو بفتحِ النونِ: أي: نَعْتَقِدُ، وَنَعْلَمُ، وذلك لكثرة ما يُسَمَّعُ من فضائله في الكتابِ والسنة.

وقد رواه جريرٌ، عن ضَهَبٍ، عندَ النَّسَائِيِّ بلفظٍ: «فإني لا أرى عملاً في القرآن أفضلَ من الجهاد».

❦ قَوْلُهُ: «لَكِنَّ أَفْضَلَ الْجِهَادِ». اِخْتَلَفَ فِي ضَبْطِ «لَكِنَّ» فَلَأَكْثَرِ بضمِّ الكافِ خطابٌ للنسوة، قال القاسمي: وهو الذي تَمِيلُ إليه نفسي.

وفي روايةِ الحَمَوِيِّ: «لَكِنَّ» بكسرِ الكافِ، وزيادة ألفٍ قبلها، بلفظِ الاستدراكِ، والأولُ أكثرُ فائدةً؛ لأنه يَشْتَمِلُ على إثباتِ فضلِ الحجِّ، وعلى جوابِ سؤالها عن الجهاد.

وَسَمَّاهُ جِهَادًا؛ لِمَا فِيهِ مِنْ مُجَاهِدَةِ النَّفْسِ، وَسَيَأْتِي بَقِيَّةُ الْكَلَامِ فِي أَوَاخِرِ كِتَابِ الْحَجَّ فِي «بَابِ حَجِّ النِّسَاءِ» - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى -، وَالْمُحْتَاجُ إِلَيْهِ هُنَا كَوْنُهُ جَعَلَ الْحَجَّ أَفْضَلَ الْجِهَادِ. اهـ

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ فِي «عَمْدَةِ الْقَارِي» (٩/ ١٣٤):

❦ قَوْلُهُ: «لَكُنَّ». فِي رَوَايَةِ الْأَكْثَرِينَ بَضَمُ الْكَافِ وَالنُّونِ لَجَمَاعَةِ النِّسَاءِ خَطَابًا لِهِنَّ، وَقَالَ الْقَابَسِيُّ: هَذَا هُوَ الَّذِي تَمِيلُ إِلَيْهِ نَفْسِي، وَفِي رَوَايَةِ الْحَمَوِيِّ: «لَكِنْ» بِكَسْرِ الْكَافِ وَزِيَادَةِ الْأَلْفِ قَبْلَهَا بَلْفَظِ الاسْتِدْرَاكِ.

قُلْتُ: فَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ اسْمُ لَكِنْ هُوَ قَوْلُهُ: «أَفْضَلَ الْجِهَادِ» بِالنَّصْبِ، وَخَبَرُهَا هُوَ قَوْلُهُ: «حَجٌّ مَبْرُورٌ». وَالْمُسْتَدْرَكُ مِنْهُ يُسْتَفَادُ مِنَ السِّيَاقِ، وَتَقْدِيرُهُ: لَيْسَ لَكُنَّ الْجِهَادُ، وَلَكِنْ أَفْضَلَ الْجِهَادِ فِي حَقِّكَ حَجٌّ مَبْرُورٌ، يُرِيدُ ﷺ أَنْ يَقُولَ: لَيْسَ عَلَيْكَ الْجِهَادُ، ثُمَّ قَالَ: لَكُنَّ أَفْضَلَ الْجِهَادِ حَجٌّ مَبْرُورٌ، فَيَكُونُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ «لَكُنَّ» خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَأَفْضَلَ الْجِهَادِ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَحَجٌّ مَبْرُورٌ خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: هُوَ حَجٌّ مَبْرُورٌ.

ثُمَّ قَالَ الْعَيْنِيُّ:

وَعَلَى الرِّوَايَةِ الْأُولَى: أَفْضَلَ الْجِهَادِ مَرْفُوعٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَخَبَرُهُ هُوَ قَوْلُهُ: لَكُنَّ، تَقْدِيرُهُ: أَفْضَلَ الْجِهَادِ لَكُنَّ حَجٌّ مَبْرُورٌ.

وَفِي لَفْظِ النِّسَاءِيِّ: أَلَا نَخْرُجُ، فَتُجَاهِدُ مَعَكَ؛ فَإِنِّي لَا أَرَى عَمَلًا فِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ أَفْضَلَ مِنَ الْجِهَادِ؟ فَقَالَ: «لَكُنَّ أَحْسَنُ الْجِهَادِ وَأَجْمَلُهُ حَجُّ الْبَيْتِ حَجٌّ مَبْرُورٌ».

وَفِي رَوَايَةِ ابْنِ مَاجَه، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ عَلَى النِّسَاءِ جِهَادٌ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَلَيْهِنَّ جِهَادٌ لَا قِتَالُ فِيهِ: الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ»، وَعِنْدَهُ أَيْضًا عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْحَجُّ جِهَادٌ كُلُّ ضَعِيفٍ».

وَفِي رَوَايَةِ النِّسَاءِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِسَنَدٍ لَا بَأْسَ بِهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «جِهَادُ الْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ وَالضَّعِيفِ وَالْمَرْأَةِ: الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ».

وإنما قيل للحجّ: جهادٌ؛ لأنه يُجاهدُ في نفسه بالكفّ عن شهواتها، والشيطانِ ودفعِ المشركين عن البيتِ باجتماعِ المسلمين إليه من كل ناحية. اهـ
ففي الحج مشقةٌ بدنيةٌ ومشقةٌ ماليةٌ، فهو يُشبهُ الجهادَ.



١٥٢١ - حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا سَيَّارُ أَبُو الْحَكَمِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَازِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ حَجَّ لِلَّهِ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ» ^(١).

❖ قوله ﷺ: «مَنْ حَجَّ لِلَّهِ». اللامُ في قوله: «لِلَّهِ» للإخلاصِ؛ يعني: حجًّا قصدَ به وجهَ الله.

❖ وقوله ﷺ: «فَلَمْ يَرْفُثْ»؛ أي: لم يُباشِرْ، كما قال رحمته الله: «فَلَا رَفَثٌ» [البقرة: ١٩٧]. والمردُّ به الجِعَاعُ ومقدّماته.

❖ وقوله ﷺ: «وَلَمْ يَفْسُقْ». أي: لم يَعْصِ اللَّهَ، سواءً كانت المعصيةُ بينَهُ وبينَ رَبِّهِ، أو بينَهُ وبينَ الخلقِ، فإذا اجتمعَ الإخلاصُ واجتنابُ الْمُحَرَّمَاتِ عَامَةً، واجتنابُ الْمُحَرَّمَاتِ الْخَاصَةِ بِالْإِحْرَامِ، وهو الرَّفَثُ فحينئذٍ يَرْجِعُ الإنسانُ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ.

❖ وقوله: «كَيَوْمِ» هل هي بالفتح، أم بالكسر؟
الجوابُ: الْأَفْصَحُ الْفَتْحُ؛ وذلك لأنَّ «يوم» وشبهها إذا أُضِيفَتْ إلى مَبْنِيٍّ فَالْأَوَّلَى بِنَاوُهَا عَلَى الْفَتْحِ.

❖ وقوله ﷺ: «كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ»؛ يعني: يعودُ ليس عليه ذنوبٌ، كما أنَّ الجنينَ إذا وُلِدَ لَا يَكُونُ عَلَيْهِ ذُنُوبٌ، فَكَذَلِكَ هَذَا.

وظاهر الحديث: أن الغفران يَشْمَلُ الكبائر والصغائر، وهذه المسألة اختلف فيها العلماء: هل هذه الأحاديث المطلقة تَشْمَلُ الكبائر والصغائر، أو يقال إنها مُقَيَّدَةٌ بما إذا اجْتَنِبَتِ الكبائر؟

ذهب الجمهور إلى أنها مقيدة وقالوا: إذا كانت الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة لا تُكْفَرُ إلا باجتناب الكبائر، مع أنها أفضل من الحج، فالحج من باب أولى.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥- باب فرضِ مَوَاقِيتِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ.

١٥٢٢- حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ قَالَ: حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ جُبَيْرٍ أَنَّهُ أَتَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مَنْزِلِهِ وَلَهُ فُسْطَاطٌ وَسُرَاقٌ، فَسَأَلَتْهُ: مِنْ أَيْنَ يَجُوزُ أَنْ أُعْتَمِرَ؟ قَالَ: فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنًا، وَلِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ ^(١).

وقوله: «فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنًا». والذي في الروايات الكثيرة كلها: «يُهَلُّ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْخُلَيْفَةِ»، قال العلماء: يُهَلُّ خبرٌ بمعنى الأمر، وهذا اللفظ الأخير الذي معنا صريحٌ في أن الإِهْلَالَ من هذه المَوَاقِيتِ فَرَضٌ.

وقوله: «فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنًا». قرنٌ: تُسَمَّى قرنَ المنازل، والآن تُسَمَّى السَّيْلَ الْكَبِيرَ.

وقوله: «وَلِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ». ذُو الْحُلَيْفَةِ هو المكان المعروف الآن، وُسِّمِيَ بذلك؛ لأن فيه حلفاء- شجرٌ كثيرٌ معروفٌ- وهو الآن يُسَمَّى أَبْيَارَ عَلِيٍّ.

وقوله: «وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ». الجُحْفَةُ: قريةٌ مشهورةٌ، وقد وَفَّتَهَا النَّبِيُّ ﷺ لِأَهْلِ الشَّامِ، وَلَكِنَّا خَرِبَتْ وَدَمَرَتْ، وَصَارَ النَّاسُ يُخْرِمُونَ مِنْ رَابِعٍ، بَدَلًا عَنْهَا،

(١) أخرجه مسلم (١١٨٢).

ورابغٌ أَبْعَدُ مِنْهَا سِيرًا عَنْ مَكَّةَ، وَعَلَيْهِ فَإِنْ مَنْ أَحْرَمَ مِنْ رَابِعٍ فَقَدْ أَحْرَمَ مِنَ الْجُحْفَةِ وَزِيَادَةٍ.

وهذه المواقيتُ وَقَّتَهَا النَّبِيُّ ﷺ قَبْلَ أَنْ تُفْتَحَ الشَّامُ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشَّامَ سَتُفْتَحُ وَسَوْفَ يَحُجُّ أَهْلُهَا؛ وَلِهَذَا أَشَارَ ابْنُ عَبْدِ الْقَوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَنْظُومَتِهِ الدَّالِيَةِ الْفَقْهِيَّةِ بِأَنْ تَعَيَّنَهَا مِنْ مَعْجَزَاتِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّهُ عَيَّنَهَا قَبْلَ أَنْ تُفْتَحَ هَذِهِ الْبِلَادُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَتَكَزَّوْذُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ النَّقْوَى﴾ [النِّسَاءُ: ١٩٧].
 ١٥٢٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بِشْرِ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، عَنْ وَرْقَاءَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْيَمَنِ يَحُجُّونَ وَلَا يَتَزَوَّدُونَ وَيَقُولُونَ: نَحْنُ الْمُتَوَكِّلُونَ، فَإِذَا قَدِمُوا مَكَّةَ سَأَلُوا النَّاسَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَتَكَزَّوْذُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ النَّقْوَى﴾. رَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ عِكْرِمَةَ مَرْسَلًا.

٧- بَابُ مُهَلِّ أَهْلِ مَكَّةَ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ.

١٥٢٤- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ، هُنَّ لَهُنَّ وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ يَمَنٌ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ^(١).

❖ ظَاهِرُ كَلَامِ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ يُهَلُّونَ مِنْ مَكَّةَ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ التَّرْجَمَةَ، ثُمَّ سَأَلَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ، وَلَكِنْ هَذَا فِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ

أَهْلَ مَكَّةَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُحْرِمُوا مِنْ مَكَّةَ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا أَحْرَمُوا مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَعُدَّ عَمَلُهُمْ هَذَا إِلَّا أَنْ يَكُونُوا طَافُوا وَسَعَوْا بِدُونِ نُسُكٍ، وَالْعُمْرَةُ مَأْخُودَةٌ مِنَ الزِّيَارَةِ، وَالْإِنْسَانُ فِي بَلَدِهِ لَا يُقَالُ: إِنَّهُ زَائِرٌ.

ولهذا لما أَرَادَتْ عَائِشَةُ أَنْ تُحْرِمَ بِعُمْرَةِ أَمْرَها النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَخْرُجَ لِلتَّعْصِيمِ^(١)، مَعَ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي اللَّيْلِ، وَكَانَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْمَشَقَّةِ، وَلَمْ يَقُلْ لَهَا ﷺ: أَحْرِمِي مِنْ مَكَائِكَ مِنَ الْمُحَصَّبِ. وهذا دَلِيلٌ: عَلَى أَنَّهُ لَا عُمْرَةَ مِنْ مَكَّةَ، وَإِنَّمَا مَنْ أَرَادَ الْعُمْرَةَ فَإِنَّهُ يَخْرُجُ إِلَى الْحِلِّ، وَيُحْرِمُ مِنَ الْحِلِّ.

وقوله ﷺ: «مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ». فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يُرِدِ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ لَمْ يَلْزَمْهُ أَنْ يَهْلَ مِنْ هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ؛ وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى مَكَّةَ لِتِجَارَةٍ، أَوْ لَزِيَارَةِ قَرِيبٍ، أَوْ لِعِيَادَةِ مَرِيضٍ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهَذَا لَا يَلْزَمُهُ الْإِحْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُرِدِ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلْ يَلْزَمُهُ أَنْ يُرِيدَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ إِنْ كَانَ قَدْ أَدَّى الْفَرِيضَةَ لَمْ تَلْزَمْهُ إِرَادَةُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةِ، وَالْدَلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْحَجُّ مَرَّةً، فَمَا زَادَ فَهُوَ تَطَوُّعٌ»^(٢).

وَأَمَّا إِنْ لَمْ يُؤَدِّ الْفَرِيضَةَ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُحْرِمَ، وَإِنْ كَانَ قَدْ أَدَّى الْفَرِيضَةَ وَأَرَادَ الْإِحْرَامَ فَالْإِحْرَامُ فِي حَقِّهِ سَنَةٌ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَلَّا يَدْخُلَ مَكَّةَ إِلَّا بِإِحْرَامٍ.



(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٥٥٦)، وَمُسْلِمٌ (١٢١١) (١١١).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٢٥٥ / ١) (٢٣٠٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٧٢١)، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٨٨٦)، وَالنَّسَائِيُّ (٢٦١٩).

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ: صَحِيحٌ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨- باب مِيقَاتِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَلَا يُهْلُوا قَبْلَ ذِي الْحُلَيْفَةِ.

١٥٢٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَأَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ، وَأَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ». قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَبَلَّغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَيُهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمْلَمٍ»^(١).

مِيقَاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَهُوَ مَكَانٌ مَعْرُوفٌ، وَسُمِّيَ بِهَذَا لِكَثْرَةِ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فِيهَا، وَهِيَ: شَجَرَةُ الْحُلَفَاءِ.

❖ وَقَوْلُ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا يُهْلُوا قَبْلَ ذِي الْحُلَيْفَةِ». كَأَنَّهُ يَمِيلُ إِلَى كِرَاهَةِ أَوْ تَحْرِيمِ الْإِهْلَالِ قَبْلَ الْمِيقَاتِ؛ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا أَهَلَ قَبْلَ الْمِيقَاتِ فَهُوَ كَالَّذِي يَتَقَدَّمُ رَمَضَانَ بِصَوْمٍ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ، فَهُوَ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ يَكُونُ قَدْ تَقَدَّمَ عَلَى حُدُودِ الرَّسُولِ ﷺ وَلَا شَكَّ أَنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ لَا يُحْرِمَ إِلَّا مِنْ الْمِيقَاتِ، وَأَنْ أَدْنَى مَا نَقُولُ فِي الْإِحْرَامِ قَبْلَ الْمِيقَاتِ: أَنَّهُ مَكْرُوهٌ.

لَكِنْ إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ يُحْرِمُ قَبْلَ الْمِيقَاتِ احتياطاً فلا حرج، وَهَذَا يَحْتَاجُ الْإِنْسَانَ إِلَيْهِ فِيمَا إِذَا كَانَ رَاكِبًا فِي الطَّائِرَةِ؛ فَإِنَّهُ لَوْ أَخَّرَ إِحْرَامَهُ حَتَّى يُحَازِيَ الْمِيقَاتَ فَرُبَّمَا تَتَجَاوَزُ الطَّائِرَةُ الْمِيقَاتَ قَبْلَ أَنْ يَنْوِي؛ لِأَنَّ الطَّائِرَةَ سَرِيعَةٌ، وَرُبَّمَا يَأْخُذُهُ النَّوْمُ، فَيَقُوتُهُ الْإِحْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ.

فَمَثَلُ هَذَا لَا بَأْسَ أَنْ يُحْرِمَ قَبْلَ مُحَازَاةِ الْمِيقَاتِ لِدَعَاءِ الْحَاجَةِ لِذَلِكَ.

❖ وَقَوْلُهُ ﷺ: «يُهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ». خَبَرٌ بِمَعْنَى الْأَمْرِ، وَقَدْ وَرَدَ صَرِيحًا فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الْأَمْرُ بِالْإِهْلَالِ مِنْ هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ^(٢).

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١١٨٢) (١٣).

(٢) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ.

❖ وقوله ﷺ: «وأهل الشام من الجُحفَةِ» الجُحفَةُ: قريةٌ قديمةٌ وقد كانت مسكونةً، ولَمَّا دعا النبي - صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلّم - أن يَنْقُلَ اللهُ حُمَى المدينة إلى الجُحفَةِ^(١)، ونزلت الحمى فيها نَزَحَ عنها أهلُها، وجعلَ الناسُ ميقاتًا لهم بدلًا من الجُحفَةِ رابعًا، ورابعٌ أبعد قليلًا من الجُحفَةِ عن مكة، وعليه فَمَنْ أَحْرَمَ من رابعٍ فقد أَحْرَمَ من الجُحفَةِ وزيادة.

والآنَ قد عُمِّرَتِ الجُحفَةُ، وجُعِلَ لها خطٌّ مُسْفَلَتٌ، يَذْهَبُ الناسُ إليه، وعليه فلو أَحْرَمَ الإنسانُ من الجُحفَةِ فقد أَحْرَمَ من الميقاتِ الأصليِّ.

❖ والثالث من المواقيت المكانية، قال: «وأهل نجدٍ من قرنٍ»؛ يَعْنِي: يُحْرِمُ أهلُ نجدٍ من قرنٍ؛ أي: قرنِ المنازل، ويُسَمَّى الآن: السَّيْلُ، وهو معروفٌ.

❖ والرابع: «قال عبدُ اللهِ: وبلغني أن رسولَ اللهِ ﷺ قال: يَهْلُ أهلُ اليمنِ من يَلَمْلَمَ». وهو مكانٌ أو جبلٌ، أو وادٍ معروفٌ في طريقِ اليمنِ، ويُسَمَّى: السَّعْدِيَّةُ.

وكلُّ هذه المواقيت -والحمدُ لله- معروفةٌ الآن، وقد عَيَّنَهَا النبي ﷺ قبل أن تُفْتَحَ بعضُ البلادِ التي عُيِّنَتْ لها؛ إشارةً إلى أن هذه البلادَ سوف تُفْتَحَ؛ ولهذا قال ابنُ عبدِ القويِّ رَحِمَهُ اللهُ في «منظومته الفقهيَّة»:

وتحديدها من معجزاتِ نبينا لتعيينها من قبلِ فتحِ مُعَدِّدِ

يعني: أنه من آياتِ الرسولِ ﷺ: أنه عَيَّنَ هذه الأماكنَ لأهلِ هذه البلادِ مع أنها لم تُفْتَحَ بعدُ؛ وذلك إشارةً إلى أنها سوف تُفْتَحُ، وسوف يَحُجُّونَ من هذه المواقيتِ.

ولم يُبَيِّنْ في حديثِ ابنِ عمرَ هل هي لأهلِها مطلقًا، أو لأهلِها وَمَنْ مَرَّ عليهم. ولكن قد ورد في حديثِ ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللهُ عنهما الآتي ما يدلُّ على ذلك.

قَالَ ابنُ حجرٍ رَحِمَهُ اللهُ في «الفتح» (٣/ ٣٨٧):

❖ قوله: «بابُ ميقاتِ أهلِ المدينة، ولا يَهْلُونُ قبلَ ذي الحُلَيْفَةِ». قد تقدَّمت

الإشارة إلى هذا في باب فرض المواقيت، واستنبط المصنف من إيراد الخبر بصيغة الخبر، مع إرادة الأمر تعين ذلك، وأيضاً: فلم يُنقل عن أحد ممن حجَّ مع النبي ﷺ أنه أحرَمَ قبل ذي الحليفة، ولولا تعيين الميقات لبادروا إليه؛ لأنه يكون أشق، فيكون أكثر أجراً، وقد تقدَّم شرح المتن في الذي قبله^(١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩- باب مهل أهل الشام.

١٥٢٦- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: وَقَّتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَلَأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ، وَلَأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمْلَمَ، فَهِنَّ لَهُنَّ وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ لِمَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ فَمَهَلُهُ مِنْ أَهْلِهِ وَكَذَلِكَ حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ يَهْلُونَ مِنْهَا^(٢).

هذا الحديث فيه: زيادة عما سبق، وهي: التصريح بأن النبي ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمْلَمَ. وفيه أيضاً: مما زاد أن هذه المواقيت لأهل هذه البلدان ولمن أتى عليهن من غير أهل هذه البلدان، ولا يخفى أن في هذا تيسيراً على المكلف، وإلا لقلنا: إن المدني إن جاء من طريق نجد وجب عليه أن يذهب إلى ذي الحليفة، ولقلنا: إذا جاء من أهل نجد أحد ما را بذى الحليفة وجب أن يُحرَمَ من قرن، وفي هذا بلا شك مشقة.

فلذلك كان مَنْ أَتَى عَلَى هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ هَذِهِ الْبِلَادِ يُحْرَمُ مِنْهَا تَيْسِيراً عَلَيْهِ، وَلَكِنْ هَلْ إِحْرَامُهُمْ مِنْهُ رَخْصَةً أَوْ عَزِيمَةً؟

(١) انظر الفتح للحافظ ابن حجر رحمهما الله (٣/ ٣٨٧).

(٢) أخرجه مسلم (١١٨١) (١٢).

الجواب: أكثر العلماء على أنها عزيمة، وأنه لا يجوز أن يتجاوز الميقات إلا مُحَرَّمًا، وإن لم يكن من أهله، وهذا هو ظاهر الحديث.

وقيل: إنه رخصة، وإن الإنسان لو أخر الإحرام إلى ميقاته الأصلي فلا حرج وهذا هو مذهب مالك، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله.

ويُنبَئني على هذا مسألة مهمة، وهي أن الإنسان لو ذهب في الطائرة من القصيم مثلاً يريد الحج أو العمرة، ثم لم يُحَرِّم من محاذاة ذي الحليفة حتى وصل إلى جدة، فإنه على قول من يقول: إن التوقيت لمن مرَّ عليهن من غير أهلهن عزيمة؛ نقول: إذا أردت أن تُحَرِّم الآن تَرَجِّعْ إلى ذي الحليفة.

وعلى قول من يقول: إنها رخصة، وأنه يجوز أن يُحَرِّم من ميقاته الأصلي نقول: اذهب إلى قرن، وهذا فرق واضح، ولكن ظاهر النص أنه فرض، وليس برخصة، فمن مرَّ بهذه المواقيت، وهو يريد الحج أو العمرة لا بُدَّ أن يُحَرِّم.

ومن فوائد هذا الحديث: أنه لا يلزم كل من مرَّ بهذه المواقيت أن يُحَرِّم منها إذا كان لا يريد الحج أو العمرة؛ لقوله: «مِمَّنْ يُريد الحج أو العمرة».

فإذا قال قائل: قوله «مِمَّنْ يُريد» لا تدلُّ على عدم الوجوب إذا دلَّ النص على الوجوب؛ لأنك تقول للشخص: إذا أردت أن تُصَلِّي فتَوَضَّأ، ولا يمكن أن نقول: إن الصلاة تحت الإرادة؛ فإن شاء الإنسان صلى وإن شاء لم يصل؟

فالجواب أن نقول: لا دليل على وجوب تكرار الحج أو العمرة، بل الدليل يدلُّ على أنها مرة واحدة؛ فإن النبي ﷺ لما قال: «إن الله فرض عليكم الحج» قام الأقرع بن حابس، وقال: أفي كل عام يا رسول الله؟ فقال ﷺ: «الحج مرة فما زاد فهو تطوع»^(١)، وهذا نص صريح، وعلى هذا فلا نلزم عبادة الله بما لم يلزمهم الله به.

(١) انظر «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله (ص ١٧٤).

(٢) تقدم تخريجه.

فَمَنْ ذَهَبَ إِلَى مَكَّةَ لِلتَّجَارَةِ، أَوْ طَلَبِ عِلْمٍ، أَوْ زِيَارَةِ قَرِيبٍ، أَوْ عِيَادَةِ مَرِيضٍ، أَوْ
أَيِّ شُغْلٍ، وَهُوَ قَدْ أَدَّى الْفَرِيضَةَ فَإِنَّهُ إِنْ شَاءَ أَحْرَمَ، وَإِنْ شَاءَ لَمْ يُحْرِمَ، سِوَاءَ طَالَ عَهْدُهُ
بِمَكَّةَ، أَمْ قَصُرَ.

وَأَمَّا قَوْلُ الْعَوَامِّ: إِنَّهُ إِذَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نُسُكِهِ الْأَوَّلِ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَجَبَ
عَلَيْهِ أَنْ يُحْرِمَ، وَمَا كَانَ دُونَ ذَلِكَ لَمْ يَجِبْ، فَلَا أَصْلَ لَهُ.

إِذَا: الصَّوَابُ الَّذِي تَطْمَئِنُّ إِلَيْهِ النَّفْسُ هُوَ أَنَّ مَنْ أَدَّى الْفَرِيضَةَ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ
يُحْرِمَ، وَلَوْ مَرَّ بِالْمَوَاقِيتِ، وَالْحَدِيثُ هُنَا صَرِيحٌ فِيمَنْ يُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، وَالْوَاوُ هُنَا
بِمَعْنَى: «أَوْ»؛ يَعْنِي: أَوْ الْعُمْرَةَ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى مِمَّنْ يُرِيدُ الْقِرَانَ؛ لِأَنَّا لَوْ أَخَذْنَا الْوَاوَ
بِظَاهِرِهَا لَكَانَ الْمَعْنَى: مِمَّنْ يُرِيدُهَا جَمِيعًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلِ الْمَعْنَى: مِمَّنْ يُرِيدُ
الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ مَنْ كَانَ دُونَ الْمَوَاقِيتِ - يَعْنِي: مَنْ كَانَ أَقْرَبَ إِلَى
مَكَّةَ مِنَ الْمَوَاقِيتِ - فَإِنَّهُ يُحْرِمُ مِنْ مَكَانِهِ، وَلَا نُلْزِمُهُ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى الْمِيقَاتِ، وَهَذَا مِنْ
التَّيسِيرِ.

وَمِثْلُ ذَلِكَ مَنْ تَجَاوَزَ الْمِيقَاتِ، وَهُوَ لَا يُرِيدُ الْحَجَّ، وَلَا الْعُمْرَةَ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ بَعْدَ
ذَلِكَ أَنْ يَحُجَّ أَوْ يَعْتَمِرَ فَهَذَا نَقُولُ فِي حَقِّهِ: أَحْرَمَ مِنْ حَيْثُ بَدَأَتِ النِّيَّةُ؛ لِأَنَّ فِي بَعْضِ
الْفَاطِطِ الْحَدِيثِ: فَمَنْ حَيْثُ أَنْشَأَ^(١).

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْإِنْسَانَ قَبْلَ النِّيَّةِ لَمْ يُنْشِئْ، فَإِذَا قُدِّرَ أَنَّ شَخْصًا تَجَاوَزَ الْمِيقَاتَ -
وَلَيْكِنْ مِيقَاتَ ذِي الْحُلَيْفَةِ - حَتَّى وَصَلَ إِلَى جُدَّةَ، وَهُوَ لَا يُرِيدُ الْحَجَّ وَلَا الْعُمْرَةَ، ثُمَّ
بَدَأَ لَهُ أَنْ يَحُجَّ أَوْ يَعْتَمِرَ، فَإِنَّهُ يُحْرِمُ مِنْ مَكَانِهِ؛ أَي: مِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: إِذَا مَرَّ الْإِنْسَانُ بِهَذِهِ الْمَوَاقِيتِ، وَهُوَ يُرِيدُ أَهْلَهُ، وَهُوَ عَازِمٌ عَلَى أَنْ يَحُجَّ أَوْ يَعْتَمِرَ عَامَهُ ذَلِكَ، فَهَذَا مِثْلًا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ جُدَّةَ، وَقَدْ مَرَّ بِذِي الْحُلَيْفَةِ فِي شَعْبَانَ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَعْتَمِرَ فِي رَمَضَانَ فَهَلْ يَلْزَمُهُ أَنْ يُحْرِمَ، أَوْ لَا يَلْزَمُهُ؟
فَالْجَوَابُ: لَا يَلْزَمُهُ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ ذَاهِبٌ إِلَى أَهْلِهِ، لَكِنَّهُ نَاقِلٌ أَنْ يَعْتَمِرَ فِي رَمَضَانَ.

وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ ذَاهِبًا بَعْدَ رَمَضَانَ إِلَى أَهْلِهِ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَحُجَّ هَذَا الْعَامَ، فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يُحْرِمَ؛ لِأَنَّهُ يُرِيدُ أَهْلَهُ، وَإِذَا جَاءَ وَقْتُ الْحَجِّ أَحْرَمَ بِهِ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ يُحْرِمُونَ بِالْعُمْرَةِ مِنْ مَكَّةَ، وَقَدْ أَخَذَ بِهَذَا الظَّاهِرِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ، وَلَكِنَّهُ قَوْلٌ ضَعِيفٌ، وَالصَّوَابُ: أَنَّهُ لَا بَدَأَ أَنْ يَخْرُجَ أَهْلُ مَكَّةَ إِلَى أَدْنَى الْحِلِّ: إِمَّا عَرَفَةَ، أَوْ التَّنْعِيمَ، أَوْ مِنَ الْجَهَةِ الْغَرْبِيَّةِ، فَالْمَهْمُ: أَنَّهُ لَا بَدَأَ أَنْ يَخْرُجُوا إِلَى الْحِلِّ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ عَائِشَةَ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى التَّنْعِيمِ، وَلَمْ يَأْذَنْ لَهَا أَنْ تُحْرِمَ مِنْ مَكَّةَ^(١).

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: وَقَدْ قِيلَ: إِنْ عَائِشَةُ آفَاقِيَّةٌ؛ قُلْنَا: لَا فَرْقَ بَيْنَ الْآفَاقِيَّ وَغَيْرِهِ.
وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا: أَنَّ الصَّحَابَةَ الَّذِينَ حَلُّوا مِنْ عُمْرَتِهِمْ أَحْرَمُوا بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ^(٢)، وَلَمْ يَقُلْ لَهُمُ الرَّسُولُ ﷺ: أَنْتُمْ لَسْتُمْ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ: أَخْرَجُوا إِلَى الْحِلِّ.

ثُمَّ إِنَّا لَوْ نَظَرْنَا إِلَى مَعْنَى الْعُمْرَةِ، لَوَجَدْنَا أَنَّ الْعُمْرَةَ هِيَ الزِّيَارَةُ، وَإِذَا كَانَتْ هِيَ الزِّيَارَةُ فَلَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ الزَّائِرُ مِنْ غَيْرِ بَيْتِ الْمَزُورِ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّكَ إِذَا كُنْتَ تُرِيدُ أَنْ تَعْتَمِرَ، وَالْعُمْرَةُ مَحِلُّهَا الْحَرَمُ فَلَا بَدَأَ أَنْ تَأْتِيَ مِنْ خَارِجِ الْحَرَمِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كَيْفَ تَقُولُونَ: إِنَّ أَهْلَ مَكَّةَ يُحْرِمُونَ فِي الْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ؟
قُلْنَا: نَقُولُ هَذَا لِأَنَّهُمْ سَوْفَ يَقْدَمُونَ مِنَ الْحِلِّ، وَهُوَ عَرَفَةُ لِلطَّوَافِ وَالسَّعْيِ، فَلَا

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري (١٥٦٨)، ومسلم (١٢٤٠) (١٩٨).

يَنْتَقِضُ هَذَا التَّعْلِيلُ.

فَالصَّوَابُ عِنْدِي الْمَتَعِينُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ فِي مَكَّةَ أَنْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ مِنْ مَكَّةَ؛ لِأَنَّ حَقِيقَتَهُ إِذَا أُحْرِمَ مِنْ مَكَّةَ أَنَّهُ طَافَ وَسَعَى وَقَصَّرَ فَقَطْ، وَلَمْ يَأْتِ بِعُمْرَةٍ. ﴿قَوْلُهُ: «وَفِي أَهْلِ مَكَّةَ». هَلْ يُقَاسُ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ مَنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ أَهْلِ مَكَّةَ، وَلَكِنَّهُ فِي مَكَّةَ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ، بَلْ هَذَا لَا قِيَاسَ فِيهِ فِي الْوَاقِعِ؛ إِذْ إِنَّهُ جَاءَ بِهِ النَّصُّ؛ فَإِنَّ الصَّحَابَةَ الَّذِينَ حَلُّوا مِنْ عُمْرَتِهِمْ فِي حُجَّةِ الْوُدَّاعِ، كُلُّهُمْ أُحْرِمُوا مِنَ الْأَبْطَحِ مِنْ مَكَّةَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠- بَابُ مُهَلِّ أَهْلِ نَجْدٍ.

١٥٢٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُدَّادٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ،

وَقَتَ النَّبِيِّ ﷺ. ح. (١).

١٥٢٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ،

عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مُهَلِّ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ذُو الْحُلَيْفَةِ، وَمُهَلِّ أَهْلِ الشَّامِ مَهْيَعَةُ - وَهِيَ الْجُحْفَةُ - وَأَهْلُ نَجْدٍ قَرْنٌ».

قَالَ ابْنُ عُمرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: زَعَمُوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ - وَلَمْ أَسْمَعْهُ -: «وَمُهَلِّ أَهْلِ الْيَمَنِ

يَلَمْلَمُ» (٢).

هَذَا الْحَدِيثُ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ، وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ فِي اللَّفْظِ، فَمَعْنَاهَا

وَاحِدٌ، وَمَنْ وَرَعَ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ نَسَبَ تَوْقِيتَ يَلَمْلَمَ لِأَهْلِ الْيَمَنِ إِمَّا لِشَخْصٍ آخَرَ بَلَغَهُ بِذَلِكَ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي سُنَّةِ الْفَجْرِ لَمَّا ذَكَرَ الرُّوَاتِبَ الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١١٨٢) (١٤).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١١٨٢) (١٤).

يُصَلِّيْهَا، قَالَ: وَحَدَّثَنِي حَفْصَةُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْفَجْرِ رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، وَكَانَتْ سَاعَةً لَا أَدْخُلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا ^(١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١ - بَابُ مُهَلٍّ مَنْ كَانَ دُونَ الْمَوَاقِيتِ.

١٥٢٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمْلَمَ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنًا، فَهُنَّ لَهُنَّ وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ مِمَّنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ فَمِنْ أَهْلِهِ، حَتَّى إِنْ أَهْلُ مَكَّةَ يَهْلُونَ مِنْهَا ^(١).

قَدْ سَبَقَ: أَنَّ هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِأَهْلِ مَكَّةَ فِي الْحَجِّ، أَمَا فِي الْعُمْرَةِ فَلَا بَدَّ أَنْ يَخْرُجُوا إِلَى الْحِلِّ: إِمَّا عَرَفَةَ، وَإِمَّا التَّنْعِيمَ، وَإِمَّا الْجِعْرَانَ، وَإِمَّا الْمَيْبَةَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢ - بَابُ مُهَلٍّ أَهْلُ الْيَمَنِ.

١٥٣٠ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمْلَمَ، هُنَّ لِأَهْلِهِنَّ وَلِكُلِّ آتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أَشْأَ حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ ^(٢).

(١) أخرجه البخاري (١١٧٣)، ومسلم (٧٢٣) (٨٨).

(٢) أخرجه مسلم (١١٨١) (١١).

(٢) أخرجه مسلم (١١٨١) (١٢).

١٣- باب ذَاتِ عِرْقٍ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ.

١٥٣١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا فُتِحَ هَذَانِ الْمَصْرَانِ أَتَوْا عُمَرَ فَقَالُوا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَ لِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنًا، وَهُوَ جَوْرٌ عَنْ طَرِيقِنَا، وَإِنَّا إِنِ ارْدُنَا قَرْنًا شَقَّ عَلَيْنَا قَالَ: فَانْظُرُوا حَذَوَهَا مِنْ طَرِيقِكُمْ، فَحَدَّ لَهُمْ ذَاتَ عِرْقٍ.

❦ قوله: «المصران». يُرِيدُ بِهِمَا الْكُوفَةُ وَالْبَصْرَةُ، وَهُمَا مَدِينَتَانِ، لَكِنْ يُسَمَّيَانِ مِصْرَيْنِ.
❦ وقوله: «جَوْرٌ عَنْ طَرِيقِنَا»؛ يَعْنِي: تَمِيلُ عَنْ طَرِيقِنَا، وَيَشُقُّ عَلَيْنَا أَنْ نَذْهَبَ إِلَيْهَا.

❦ وقوله: «انظروا إلى حَذَوِهَا مِنْ طَرِيقِكُمْ». الْمُرَادُ بِالْحَذَوِ: الْمَسَاوِءُ، وَهَلِ الْمُرَادُ الْمَسَاوِءُ بِخَطِّ مُسْتَقِيمٍ، أَمْ الْمُرَادُ: بِخَطِّ مُنْحَنٍ؛ بِمَعْنَى: أَنْ نَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ مَكَّةَ كَمَا بَيْنَ قَرْنِ الْمَنَازِلِ وَمَكَّةَ؟

الْجَوَابُ: أَنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقًا؛ فَإِذَا قُلْنَا: خَطِّ مُسْتَقِيمٍ رُبَّمَا تَكُونُ الْعِرْقُ أَبْعَدُ مِنْ قَرْنِ الْمَنَازِلِ. وَإِذَا قُلْنَا: إِنَّ الْخَطَّ لَا بَدَّ أَنْ يَمِيلَ قَلِيلًا مِنْ أَجْلِ أَنْ تَكُونَ الْمَسَافَةُ بَيْنَ ذَاتِ عِرْقٍ وَبَيْنَ مَكَّةَ كَالْمَسَافَةِ بَيْنَ مَكَّةَ وَقَرْنِ الْمَنَازِلِ، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، وَالْأَوَّلُ مُحْتَمَلٌ بَلَا شَكٍّ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤- باب.

١٥٣٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَاخَ بِالْبُطْحَاءِ بِذِي الْحُلَيْفَةِ فَصَلَّى بِهَا. وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه يَفْعَلُ ذَلِكَ ^(١).

سَبَقَ لَنَا أَنَّ الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا قَالَ: بَابٌ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْعُنْوَانَ، فَإِنَّهُ يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ الْمُؤَلِّفِينَ: فَصَلْ، فَانْتَبَهُوا إِلَى هَذَا الاصْطِلَاحِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: حَرَصُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَلَى تَحَرِّيِ الْأَمَاكِنِ الَّتِي كَانَ يَنْزِلُ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ وَيُصَلِّي فِيهَا، حَتَّى إِنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَتَحَرَّى الْأَمَكْنَةَ الَّتِي نَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا، فَبَالَ فِيهَا.

لَكِنَّ هَذَا الْأَصْلَ يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ إِنَّهُ قَدْ خَالَفَهُ فِيهِ بَقِيَّةُ الصَّحَابَةِ، وَقَالُوا: إِنَّهُ لَا أَسْوَةَ إِلَّا فِي الْعِبَادَةِ فَقَطْ، وَأَمَّا مَا يَفْعَلُهُ ﷺ عَلَى سَبِيلِ الْجِبَلَةِ فَهَذَا لَا يُقْتَدَى بِهِ فِيهِ.

فَعَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ: هَذَا إِنْسَانٌ عَلِمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَزَلَ، فَبَالَ فِي مَجِئِهِ مِنْ عَرَفَةَ إِلَى مُزْدَلِفَةَ فِي جَانِبٍ مِنَ الطَّرِيقِ، فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّهُ يُسَنُّ أَنْ تَنْزَلَ وَتَبُولَ فِي هَذَا الْمَكَانِ؟ الْجَوَابُ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَفْعَلُ هَذَا وَيَتَحَرَّاهُ، لَكِنَّ الْأَصْلَ الَّذِي عِنْدَ أَكْثَرِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ: أَنَّ هَذَا لَيْسَ مِمَّا يُتَأَسَّى بِهِ ﷺ فِيهِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥ - بَابُ خُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى طَرِيقِ الشَّجَرَةِ.

١٥٣٣ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْدَرِ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَخْرُجُ مِنْ طَرِيقِ الشَّجَرَةِ، وَيَدْخُلُ مِنْ طَرِيقِ الْمُعَرَّسِ وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ يُصَلِّي فِي مَسْجِدِ الشَّجَرَةِ، وَإِذَا رَجَعَ صَلَّى بِذِي الْحُلَيْفَةِ بَيْتُنِ الْوَادِي وَبَاتَ حَتَّى يُصْبِحَ^(١).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ٣٩١-٣٩٢):

قَوْلُهُ: «بَابُ خُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى طَرِيقِ الشَّجَرَةِ». قَالَ عِيَاضٌ: هُوَ مَوْضِعٌ

معروفٌ على طريقٍ مَنْ أَرَادَ الذَّهَابَ إِلَى مَكَّةَ مِنَ الْمَدِينَةِ، كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَى ذِي الْحُلَيْفَةِ، فَيَبِيتُ بِهَا، وَإِذَا رَجَعَ بَاتَ بِهَا أَيْضًا، وَدَخَلَ عَلَى طَرِيقِ الْمُعَرَّسِ -بَفَتْحِ الرَّاءِ الْمُثْقَلَةِ، وَبِالْمَهْمَلَتَيْنِ- وَهُوَ: مَكَانٌ مَعْرُوفٌ أَيْضًا، وَكُلٌّ مِنَ الشَّجَرَةِ، وَالْمُعَرَّسِ عَلَى سِتَّةِ أَمْيَالٍ مِنَ الْمَدِينَةِ، لَكِنِ الْمُعَرَّسُ أَقْرَبُ، وَسَيَأْتِي فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ مَزِيدُ بَيَانٍ فِي ذَلِكَ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: كَانَ ﷺ يَفْعَلُ ذَلِكَ، كَمَا يَفْعَلُ فِي الْعِيدِ؛ يَذْهَبُ مِنْ طَرِيقٍ وَيَرْجِعُ مِنْ أُخْرَى، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي حِكْمَةِ ذَلِكَ مَبْسُوطًا، وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ نَزُولَهُ هُنَاكَ لَمْ يَكُنْ قَصْدًا، وَإِنَّمَا كَانَ اتِّفَاقًا، حَكَاهُ إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي فِي أَحْكَامِهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، وَتَعَقَّبَهُ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ كَانَ قَصْدًا؛ لِثَلَاثِ يَدْخُلُ الْمَدِينَةَ لَيْلًا، وَيَذُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «وَبَاتَ حَتَّى يُصْبِحَ»، وَلَمَعْنَى فِيهِ: وَهُوَ التَّبَرُّكُ بِهِ، كَمَا سَيَأْتِي فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْإِشَارَةُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ حَدِيثِ الْبَابِ فِي أَوَاخِرِ أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ، وَسَيَاقُهُ هُنَاكَ أَبْسَطُ مِنْ هَذَا. اهـ

أَمَّا كَوْنُهُ يَقْصِدُ أَنْ يَبِيتَ، ثُمَّ يَدْخُلَ الْمَدِينَةَ نَهَارًا فَلَا إِشْكَالَ فِيهِ، لَكِنِ كَوْنُهُ يَبِيتُ فِي هَذَا الْمَكَانِ هَلْ هُوَ الْمَقْصُودُ، أَوْ أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ اتِّفَاقًا؟ هَذَا يَخْتِاجُ إِلَى دَلِيلٍ، وَلَكِنِ لَا مَانِعَ أَنْ الْإِنْسَانُ يَبِيتُ فِيهِ عَلَى الْأَقْلَى؛ لِئُحَرِّكَ مَحَبَّةَ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَلْبِهِ؛ حَيْثُ يَسْتَشْعِرُ بِأَنَّ الرُّسُولَ ﷺ بَاتَ هُنَاكَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦ - بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْعَقِيقُ وَادٍ مُبَارَكٌ».

١٥٣٤ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ وَبِشْرُ بْنُ بَكْرِ النَّيْسَبِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنِي عِكْرَمَةُ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: إِنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ بَوَادِي الْعَقِيقِ يَقُولُ: «آتَانِي اللَّيْلَةُ آتٍ مِنْ رَبِّي فَقَالَ: صَلِّ فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ، وَقُلْ: عُمْرَةٌ فِي حَجَّةٍ».

وَجْهُ الْبَرَكَةِ: أَنَّهُ وَادٍ مُبَارَكٌ، فَقَصَدَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَبِيتَ فِيهِ.

١٥٣٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ رُئِيَ وَهُوَ فِي مُعَرَّسٍ بِذِي الْحُلَيْفَةِ بِبَطْنِ الْوَادِي، قِيلَ لَهُ: إِنَّكَ يَبْطَحَاءُ مُبَارَكَةٌ، وَقَدْ أَنَاخَ بِنَا سَالِمٌ يَتَوَخَّى بِالْمَنَاخِ الَّذِي كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُنِيخُ؛ يَتَحَرَّى مُعَرَّسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ أَسْفَلَ مِنَ الْمَسْجِدِ الَّذِي يَبْطُنُ الْوَادِي بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الطَّرِيقِ وَسَطٌ مِنْ ذَلِكَ^(١).

كُلُّ هَذَا يَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ هَذِهِ الْأَمْكَنَةِ، وَإِلَى الْوُقُوفِ عَلَيْهَا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧ - بَابُ غَسْلِ الْخُلُوقِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنَ الثَّيَابِ.

١٥٣٦ - قَالَ أَبُو عَاصِمٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ أَنَّ صَفْوَانَ بْنَ يَعْلَى أَخْبَرَهُ أَنَّ يَعْلَى قَالَ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَرِنِي النَّبِيَّ ﷺ حِينَ يُوحَى إِلَيْهِ قَالَ: فَبَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ بِالْجِعْرَانَةِ وَمَعَهُ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ وَهُوَ مُتَضَمِّنٌ بِطَيْبٍ؟ فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ سَاعَةً، فَجَاءَهُ الْوَحْيُ فَأَشَارَ

(١) أخرجه مسلم (١٣٤٦) (٤٣٤).

عُمِّرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى يَعْلَى، فَجَاءَ يَعْلَى وَعَلَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَوْبٌ قَدْ أَظْلَلَ بِهِ فَأَدْخَلَ رَأْسَهُ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُخَمَّرُ الْوَجْهِ وَهُوَ يَغِطُّ، ثُمَّ سَرَى عَنْهُ فَقَالَ: «أَبْنُ الَّذِي سَأَلَ عَنِ الْعُمْرَةِ؟»، فَأَتَى بِرَجُلٍ، فَقَالَ: «اغْسِلِ الطَّيِّبَ الَّذِي بِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَانْزِعْ عَنْكَ الْجُبَّةَ، وَاصْنَعْ فِي عُمُرَتِكَ كَمَا تَصْنَعُ فِي حَجَّتِكَ»، قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَرَادَ الْإِنْقَاءَ حِينَ أَمَرَهُ أَنْ يَغْسِلَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ؟ قَالَ: نَعَمْ.

❖ قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ غَسْلِ الْخَلْقِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ». الْخَلْقُ هُوَ الطَّيِّبُ، وَيَكُونُ مِنْ أَنْوَاعٍ.

وفي هذا الحديث: دليلٌ على شدة ما يَجِدُهُ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ نَزُولِ الْوَحْيِ عَلَيْهِ؛ تَحْقِيقًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا سَأَلْنَا عَلَيْكَ قَالَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [الأنعام: ٥٠]. ولقد وَرَدَ أَنَّهُ ﷺ نَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ، وَهُوَ عَلَى فَخِذِ حَذِيفَةَ يَقُولُ: حَتَّى كَادَ يَرُضُّ فَخِذِي قَدْ وَضَعَ رَأْسَهُ عَلَيْهِ بَلَاءُ الْخَلْقِ وَالْإِنْسَانِ.

وهذا مما أَمَرَهُ اللَّهُ أَنْ يَصْبِرَ عَلَيْهِ، فَقَالَ سَبْحَانَهُ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنْزِيلًا﴾ [القمر: ٢٣-٢٤].

وفيه: دليلٌ على أن النَّبِيَّ ﷺ يَتَوَقَّفُ فِي الْأَمْرِ الَّذِي لَمْ يَبْلُغْهُ بِهِ الْوَحْيُ، وَلَيْسَ مَحَلًّا لِلْاجْتِهَادِ، فَمَا بِالْكَ بِنَا؟ فَنَحْنُ نُفْتِي وَلَا نُبَالِي، كَأَنَّمَا يَنْزِلُ عَلَيْنَا الْوَحْيُ.

فَالْوَاجِبُ التَّثَبُّتُ وَالتَّأَنِّي؛ لِأَنَّ الْمَفْتِيَّ مُعَبَّرٌ عَنِ اللَّهِ ﷻ، فَهُوَ يَقُولُ: هَذَا شَرَعُ اللَّهِ. وفيه أيضًا: دليلٌ على أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا أَحْرَمَ، وَبِهِ طَيْبٌ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَغْسِلَهُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «اغْسِلِ الطَّيِّبَ الَّذِي بِكَ»، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

وفيه: اعتبارُ التَّثْلِيثِ فِي إِزَالَةِ الطَّيِّبِ، حَتَّى وَلَوْ زَالَ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ، فَيُكْرَرُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ؛ امْتِثَالًا لِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ.

وفيه أيضًا: دليلٌ على أَنَّ مَنْ أَحْرَمَ بِإِحْرَامٍ فِيهِ طَيْبٌ فَإِنَّهُ يَنْزِعُهُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَانْزِعْ عَنْكَ الْجُبَّةَ»؛ لِأَنَّهَا فِيهَا طَيْبٌ.

واقتصار بعض العلماء رحمهم الله على كراهة تطيب رداء الإحرام فيه نظر، والصواب: أنه حرام^(١)، وذلك بعد أن يُحرّم أمر ظاهر.

وأما قبل أن يُحرّم فلأن النبي ﷺ قال: «لا تلبسوا ثوباً مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ، ولا وَرْسٌ»^(٢). فالصواب: أن تطيب الإحرام قبل عقد النية، ثم لبسه حرام على الإنسان حتى يغسله. وفيه أيضاً: أن العمرة كالحج يُصنَعُ فيها ما يُصنَعُ في الحج، حيث قال ﷺ: «اصْنَعْ في عمرتك كما تَصْنَعُ في حَجَّتِكَ». لكن يُسْتَنَى من ذلك ما وَقَعَ عليه الإجماع في أنه لا يُفْعَلُ في العمرة؛ كالوقوف بعرفة، والمبيت بالمزدلفة، والمكث في منى، ورمي الجمرات؛ فإن هذا لا يُفْعَلُ في العمرة بإجماع المسلمين^(٣).

ويبقى الطواف والسعي والخلق أو التقصير ومخضرات الإحرام، وهذه الأمور تتساوى فيها العمرة والحج.

وفيه أيضاً: دليل على وجوب طواف الوداع للعمرة؛ لعموم قوله: «كما تَصْنَعُ في حَجَّتِكَ». فلا يجوز للإنسان إذا اعتَمَرَ أن يخرج من مكة إلا بوداع، لكن مَنْ طاف وسعى وقصر ومسّى اكتفى بطوافه الذي طافه.

وقد ترجم البخاري رحمه الله على هذا، فقال: باب: الْمُعْتَمِرُ يُجْزِئُهُ الطَّوْفُ عَنِ الْوَدَاعِ. واحتج بفعل عائشة رضي الله عنها؛ فإنها أتت بعمرة ليلة الحَضَبَاءِ، ثم سارت إلى المدينة^(٤). وأما قول بعضهم: إنه لا يجب للعمرة طواف وداع؛ لأن النبي ﷺ لم يأمر به إلا في الحج؛ فيقال: هذا من الأشياء التي تجدد حكمها، نعم لو فرض أن الرسول ﷺ اعتَمَرَ بعد حجه، ولم يطفِ الوداع لكان في هذا دليل، أما أنه لم يقله إلا في حجة الوداع.

(١) انظر «المبدع» (١١٦/٣)، و«الفروع» (٢١٨/٣).

(٢) أخرجه البخاري (١٥٤٢)، ومسلم (١١٧٧) (١).

(٣) انظر: «الإقناع في مسائل الإجماع» لابن القطان رحمه الله (٢٨٦/١) (١٦٠٩)، و«التمهيد» (٢٦٥/٢).

(٤) أخرجه البخاري (١٧٦٢)، ومسلم (١٢١١) (١١١).

فَيُقَالُ فِي الْجَوَابِ عَنْ هَذَا: إِنَّهُ مِنْ بَابٍ مَا تَجَدَّدَ إِجَابُهُ.

وَبِنَاءٍ عَلَى هَذَا، هَلْ يُمَكِّنُ أَنْ نَقِيسَ إِزَالَةَ النِّجَاسَةِ عَلَى إِزَالَةِ الطَّيِّبِ فِي الْإِحْرَامِ؟
بِمَعْنَى أَنْ نَقُولَ: لَا بَدَّ مِنْ ثَلَاثِ غَسَلَاتٍ فِي إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ؟
الْجَوَابُ: لَا شَكَّ أَنَّ الْغَالِبَ هُوَ أَنَّ النِّجَاسَةَ لَا تَزُولُ إِلَّا بِثَلَاثٍ، لَكِنْ لَوْ فُرِضَ
أَنَّهَا زَالَتْ بِأَقْلٍ فَإِنَّ الْمَكَانَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ يَطْهُرُ؛ لِأَنَّ لَدَيْنَا قَاعِدَةً فِي إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ،
وَهِيَ: أَنَّ النِّجَاسَةَ عَيْنٌ خَبِيثَةٌ، مَتَى زَالَتْ بِأَيِّ مَزِيلٍ زَالَ حُكْمُهَا.

وَلِهَذَا يَسْأَلُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ عَنْ غَسْلِ الثِّيَابِ بِالْبُخَارِ هَلْ تَطْهُرُ بِهِ، أَوْ لَا تَطْهُرُ؟
وَالْجَوَابُ: إِنَّهَا تَطْهُرُ مَا دَامَ الْوَسْخُ قَدْ زَالَ، وَالنِّجَاسَةُ قَدْ زَالَتْ، وَهَذَا هُوَ
الْمَطْلُوبُ؛ لِأَنَّ إِزَالَةَ النِّجَاسَةِ لَا تَجِبُ بِالْمَاءِ، بَلْ تَجُوزُ بِكُلِّ مَا يُزِيلُ، فَالِنَعْلُ مَثَلًا إِذَا
تَنَجَّسَتْ فَإِنَّهَا يُطْهَرُهَا التَّرَابُ، وَذِيلُ الْمَرَأَةِ الَّذِي تَجُرُّهُ عَلَى أَمَكْنَةٍ قَدِيرَةٍ يُطْهَرُ مَا بَعْدَهُ،
وَالِاسْتِجْمَارُ يَكْفِي عَنِ الْاسْتِنْجَاءِ بِالْمَاءِ.

بَلْ كَلِمَا زَالَتْ عَيْنُ النِّجَاسَةِ فَهِيَ طَاهِرَةٌ، حَتَّى لَوْ فُرِضَ أَنَّ النِّجَاسَةَ -وَلْتَكُنْ بَوْلٌ
أَدْمِي- وَقَعَتْ عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ زَالَ أَثَرُهَا -وَأَثَرُ الْبَوْلِ مَعْرُوفٌ أَنَّهُ إِذْ وَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ
يَكُونُ لَهُ لَوْنٌ -لَكِنْ بِالرِّيَّاحِ وَالشَّمْسِ ذَهَبَ اللَّوْنُ، فَنَقُولُ: إِنَّ الْمَكَانَ طَهَّرَ الْآنَ، وَإِنْ
لَمْ يَكُنْ بِالْمَاءِ.

وَلَا يَرِدُ عَلَى هَذَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَنْ يُصَبَّ عَلَى بَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ الَّذِي بِالٍ فِي
الْمَسْجِدِ ذَنْبٌ مِنْ مَاءٍ^(١)؛ لِأَنَّ هَذَا أَسْرَعُ فِي إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ، أَيْ: أَنْ صَبَّ الْمَاءُ عَلَى بَوْلِهِ
أَسْرَعُ فِي إِزَالَةِ أَثَرِهِ مِنَ الشَّمْسِ أَوْ الرِّيحِ، وَالنَّاسُ مُحْتَاجُونَ لِلْمَسْجِدِ، فَلَا نَقُولُ:
انْتَظِرُوا حَتَّى يَزُولَ أَثَرُ الْبَوْلِ بِالشَّمْسِ وَالرِّيحِ.



(١) تقدم تخريجه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨ - باب الطَّيِّبِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ، وَمَا يَلْبَسُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ وَيَتَرَجَّلَ وَيَدَّهِنَ.
وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: يَشُمُّ الْمُحْرِمُ الرَّيْحَانَ، وَيَنْظُرُ فِي الْمِرْآةِ وَيَتَدَاوِي بِمَا يَأْكُلُ
الزَّيْتِ وَالسَّمْنِ.

وَقَالَ عَطَاءٌ: يَتَخَتَّمُ وَيَلْبَسُ الْهَمِيانَ.

وَطَافَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَقَدْ حَزَمَ عَلَى بَطْنِهِ بِثَوْبٍ.
وَلَمْ تَرَ عَائِشَةَ بِالتَّبَانِ بَأْسًا لِلَّذِينَ يَرَحُلُونَ هُوَ دَجَهَا.

هذه مجموعة من الآثار عن السلف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وهي تتضمن عدة مسائل:

أولاً: الطَّيِّبُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ: لا شك أن الطَّيِّبَ عِنْدَ الْإِحْرَامِ سُنَّةٌ؛ لِأَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَطَّيِّبُ عِنْدَ إِحْرَامِهِ، وَيَبْقَى الطَّيِّبُ مَعَهُ بَعْدَ نِيَّةِ الْإِحْرَامِ، قَالَتْ
عَائِشَةُ: كَانِي أَنْظُرُ إِلَى وَبِيصِ الْمِسْكِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مُحْرِمٌ^(١).

وفي هذه الحال إذا بقي الطَّيِّبُ عَلَى رَأْسِ الْمُحْرِمِ، حَتَّى إِنَّهُ يُنْظَرُ إِلَى وَبِيصِهِ - أَيْ:
لَمَعَانِهِ - وَأَرَادَ أَنْ يَتَوَضَّأَ، وَلَا بَدَّ أَنْ يَمْسَحَ الرَّأْسَ، وَإِذَا مَسَحَ الرَّأْسَ فَلَا بَدَّ أَنْ يَغْلِقَ
الطَّيِّبُ بِيَدِهِ، فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّهُ يَفْعَلُ وَيَفْدِي؛ لِأَنَّهُ تَعَمَّدَ التَّطِيبَ، أَوْ نَقُولُ: إِنَّهُ لَا يَمْسُحُ
رَأْسَهُ، وَيَتَيْمَّمُ، أَوْ نَقُولُ: يَمْسُحُ وَلَوْ عَلِقَ الطَّيِّبُ بِيَدِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَمَّدِ الطَّيِّبَ ابْتِدَاءً؟

الجواب: هو الثالث، وهو أنه لا بُدَّ أَنْ يَمْسَحَ رَأْسَهُ، وَلَوْ عَلِقَ الطَّيِّبُ بِيَدِهِ، لَكِنْ
لَا يَتَعَمَّدُ أَنْ يَفْرُكَ رَأْسَهُ جَدًّا حَتَّى يَلْصَقَ الطَّيِّبُ بِيَدِهِ أَكْثَرَ، وَهَذَا - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - هُوَ
فَعْلُهُ ﷺ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يَرَى وَبِيصَ الْمِسْكِ فِي مَفَارِقِهِ، وَكَانَ يَغْتَسِلُ، وَيَقُولُ بِرَأْسِهِ هَكَذَا،
وَهُوَ مُحْرِمٌ وَأَمَّا قَوْلُ الْبُخَارِيِّ: وَمَا يَلْبَسُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ، وَيَتَرَجَّلَ، وَيَدَّهِنَ،
فَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُحْرِمَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ يَلْبَسُ الْإِزَارَ وَالرِّدَاءَ، هَذَا هُوَ الْمَشْرُوعُ؛ حَتَّى
يَبْقَى الْحَجَّاجُ كُلُّهُمْ عَلَى لِبَاسٍ وَاحِدٍ.

(١) أخرجه البخاري (١٥٣٨)، ومسلم (١١٩٠) (٣٩).

❖ وقوله: «وَيَتَرَجَّلُ وَيَدَّهِنُ». يَتَرَجَّلُ؛ يعني: يُسْرَحُ الشَّعْرَ، وَيَدَّهِنُ؛ أي: يدهنه، لكن هل يدهنه بشيء فيه طيب، أو لا؟

الجواب: حتى إن كان فيه طيب؛ لأنَّ الرسول ﷺ كان يَتَطَيَّبُ في رأسه ولحيته.
❖ وقوله: «قال ابنُ عباسٍ رضي الله عنهما: يَشُمُّ الْمُحْرِمُ الرِّيحَانَ». وهذه مسألة مُخْتَلَفٌ فيها، وهي: هل يَجُوزُ للمحرم أن يَشُمَّ الطَّيِّبَ، أو لا؟^(١)
الجواب: قال بعضُ العلماء: إنه لا يَجُوزُ مُطْلَقًا.
وقال بعضهم: يَجُوزُ مُطْلَقًا.

وفصّل بعضهم فقال: إن احتاج إلى ذلك؛ كرجلٍ وَقَفَ عِنْدَ عَطَّارٍ، وأراد أن يَشْتَرِيَ منه طيبًا فلا بأس أن يَشُمَّه لِيَعْرِفَ الطَّيِّبَ الطَّيِّبَ مِنَ الرَّدِيِّ.
وهذا القولُ وسطٌ؛ ولكن تَرَكَه أُولَى؛ لأنَّ الطَّيِّبَ إِذَا شَمَّهُ الْإِنْسَانُ يَجِدُ نَشْوَةً وفرحًا وتحركًا ببدنه، لكن إذا احتاج إلى ذلك فلا حرج.

وأما ظاهرُ ما رُوي عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما فهو أنه يَشُمَّه، ولا حرجَ عليه.
❖ وقوله: «وَيَنْظُرُ فِي الْمَرَأَةِ»؛ أي: لِيُضْلِحَ شَعْرَهُ، وَيَتَجَمَّلَ.
❖ وقوله: «وَيَتَدَاوَى بِمَا يَأْكُلُ الزَّيْتُ وَالسَّمْنُ». يعني: له أيضًا أن يأكل الطَّعَامَ الطَّيِّبَ، وكذلك الأدوية؛ لأنَّ هذا ليس من محظورات الإحرام، والأصلُ الحِلُّ والإباحة.
❖ وقال عطاء: «يَتَخَتَّمُ وَيَلْبَسُ الْهَمِيَانُ». قوله: يَتَخَتَّمُ؛ يعني: يَلْبَسُ الْخَاتَمَ.
❖ وقوله: «وَيَلْبَسُ الْهَمِيَانُ». الهميانُ هو: الشَّنْطَةُ التي يَجْعَلُ فيها الْإِنْسَانُ النِّفَقَةَ، ويحزمُها على بطنه، فهذا لا بأس به.

وإذا رجعنا إلى وقتنا الحاضر؛ قلنا: إن ساعة اليد كالنَّخْتِمْ تمامًا؛ وعلى هذا فيَجُوزُ للمُحْرِمِ أن يَلْبَسَ ساعةَ اليد، ولا حَرَجَ في ذلك.

(١) «شرح العمدة» (٣/ ٨٨، ٩١) و«المغني» (٥/ ١٤١، ١٤٢)، و«المهذب» (١/ ٢٠٩)، و«المبسوط» للسرخسي (٤/ ١٢٣).

وحديث ابن عمر رضي الله عنهما الواردُ فيما يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ يُؤْخَذُ مِنْهُ مَا يَلْبَسُهُ الْمَحْرَمُ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِيهِ: لَا يَلْبَسُ كَذَا وَكَذَا. وَهَذَا مَعْنَاهُ: أَنَّ مَا عَدَا ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَلْبَسُهُ.

وَعَطَاءٌ هُوَ شَيْخُ أَهْلِ مَكَّةَ، وَهُوَ أَعْلَمُ النَّاسِ بِالْمَنَاسِكِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَعِيشُ فِي مَكَّةَ، وَهُوَ مَرْجِعٌ فِي هَذَا الْبَابِ.

❦ وَقَوْلُهُ: «وَطَافَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَقَدْ حَزَمَ عَلَى بَطْنِهِ بِثَوْبٍ». يَعْنِي: تَحَزَمَ بِثَوْبٍ، وَالْمَرَادُ بِالثَّوْبِ هُنَا: الْقِطْعَةُ مِنَ الْقِمَاشِ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا حَرَجَ أَنْ يَرْبُطَ الْإِنْسَانُ عَلَى بَطْنِهِ شَيْئًا، وَهُوَ مُحْرِمٌ.

❦ وَقَوْلُهُ: «وَلَمْ تَرَ عَائِشَةَ رضي الله عنها بِالتَّبَانِ بَأْسًا لِلَّذِينَ يَرَحُلُونَ هُوْدَجَهَا». التَّبَانُ هُوَ: سِرْوَالٌ قَصِيرٌ يَسْتُرُ الْعَوْرَةَ وَمَا قَرَّبَ مِنْهَا مِنَ الْفَخْذِ، وَعَائِشَةُ رضي الله عنها لَمْ تَرَهُ هَذَا بَأْسًا، كَأَنَّهَا تُرِيدُ أَنْ تَحْمِلَ قَوْلَهُ ﷺ: «فَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسِ السَّرَاوِيلَ»، عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِهِ السَّرَاوِيلَ الْمَعْتَادَةُ الطَّوِيلَةُ، وَأَمَّا هَذَا السَّرْوَالُ الْقَصِيرُ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَهَذَا هُوَ رَأْيُهَا رضي الله عنها. وَلَكِنَّ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَلْبَسَ الْإِنْسَانُ التَّبَانُ إِلَّا عِنْدَ الْضَرُورَةِ، فَإِذَا اضْطُرَّ إِلَى هَذَا فَلَا بَأْسَ.

وَمِثَالُ الْضَرُورَةِ بِالنِّسْبَةِ لِلتَّبَانِ: النَّاسُ الَّذِينَ تَسْلَخُ جُلُودَ أَفْخَاذِهِمْ مَعَ الْمَشْيِ، فَبَعْضُ النَّاسِ إِذَا مَشَى، وَلَيْسَ عَلَيْهِ سَرَاوِيلٌ تَسْلَخُ جُلُودَ فَخْذِهِ، فَهَذِهِ ضَرُورَةٌ. وَإِذَا جَازَ لِلضَّرُورَةِ فَهَلْ يَلْزَمُهُ فِدْيَةٌ، أَوْ لَا؟

الْجَوَابُ: الْقَاعِدَةُ: أَنَّ الْمَحْرَمَ إِذَا احْتَاجَ إِلَى فِعْلِ شَيْءٍ مِنَ الْمَحْظُورَاتِ فَلَهُ فَعْلُهُ وَيَقْدِي، كَمَا فَعَلَ كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ رضي الله عنه حِينَ أَصَابَهُ الْأَذَى فِي رَأْسِهِ، فَحَلَقَ، وَقَدَى ^(١)؛ وَعَلَى هَذَا فَإِنَّهُ يَلْبَسُهُ وَيَقْدِي، وَلَكِنَّ مَسْأَلَةَ اللِّبَاسِ تَخْتَلِفُ، فَلَيْسَ فِي لِبَاسِ الْمَخِيطِ، أَوْ فِي لِبَاسِ الْقَمِيصِ، أَوْ السَّرَاوِيلِ فِدْيَةٌ، وَمَنْ يَقُولُ: إِنَّ هَذَا اللَّبَاسَ فِيهِ فِدْيَةٌ، وَاللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ لِرَسُولِهِ ﷺ: «وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِكُلِّ شَيْءٍ» [التَّوْبَةُ: ٨٩].

وَيَقُولُ جُلٌّ وَعِلًا: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ (١١١).

فأين في الكتاب أو في السنة أن من لبس قميصًا، أو سراويل وهو محرم فعليه الفدية؟ وقد قاسه بعضهم على حلق الرأس، وقال: العلة الجامعة بينهما أن في كل منهما ترفؤها. فيقال: من قال: إن علة منع الحلق هي الترفه؟!

والذي يظهر أن علة المنع في حلق الرأس للمحرم هي أن يبقى؛ لِيُتِمَّ بِهِ النُّسْكَ، لأن شعر الرأس يَتَعَلَّقُ بِهِ نُسْكَ: إما الحلق، أو التقصير، ولو حلقه سَقَطَ هذا النُسْكُ، وغيره لا يُساويه.

ثم إننا نقول: أليس يجوز للمُحْرِمِ أن يَدَّهِنَ؟! أليس يجوز له أن يَغْتَسِلَ؟! أليس يجوز له أن يُزِيلَ الوَسْخَ؟! أليس يجوز له أن يَبْقَى في خِيَمَةٍ مُكَيَّفَةٍ؟! لا شك أن كل هذا جائز له، وهو فيه ترفه، ولذلك كان القول بأن علة تحريم حلق الرأس هي الترفه، قولًا لا دليل عليه، ولا يَطْرُدُ. فالذي تَرَى: أنه لا فدية في جميع المحظورات إلا ما دلَّ عليه الشرع؛ لأنه لا يُمَكِّنُنَا أَنْ نُلْزِمَ عِبَادَ اللَّهِ بِشَيْءٍ لَمْ يُلْزِمْهُمْ اللَّهُ ﷻ بِهِ.

لكن لو قال قائل: من باب تربية الناس واحترامهم للشعائر ألا يحسن أن نُلْزِمَهُم، والفدية قليلة، فهي: إما صيام ثلاث أيام، وإما طعام ستة مساكين، لكل مسكين نصف صاع، وإما ذَبْحُ شاة؛ لأن جميع محظورات الإحرام تَنْقَسِمُ إلى خمسة أقسام: قسم: لا فدية فيه، حتى على المذهب؛ وهو عَقْدُ النكاح. وقسم: فديته جزاؤه، وهو الصَّيْدُ.

وقسم: فديته التخيير بين ثلاثة أشياء، وهو فدية حلق الرأس. والقسم الرابع: هو ما لم يُذَكَّرْ فيه فدية، وهذا قالوا: إنه يُلْحَقُ بفدية الرأس، فتكون فديته على التخيير، ويدخل في ذلك: تَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ على القول بأنها من المحظورات، ويدخل في ذلك أيضًا المباشرة بغير الجماع. والقسم الخامس: الجماع، وفديته بدنة.

ثُمَّ قَالَ الْبَحَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥٣٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَدْهِنُ بِالزَّيْتِ، فَذَكَرَتْهُ لِبَرَاهِيمَ قَالَ: مَا تَصْنَعُ بِقَوْلِهِ؟
١٥٣٨ - حَدَّثَنِي الْأَسْوَدُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِيصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ ^(١).

❖ قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَا تَصْنَعُ بِقَوْلِهِ؟». كَأَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُنْكِرُ الْأَدَّاهَانَ بِالزَّيْتِ، فَتَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِمُنْكَرٍ، فَالِنَبِيِّ ﷺ بَعْدَ الْإِحْرَامِ كَانَ يُرَى وَبِيصُ الْمَسْكِ فِي مَفَارِقِهِ، وَوَبِيصُهُ؛ يَعْنِي: لَمَعَانُهُ وَبَرِيقُهُ.

ولهذا أَخَذَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ مِنْ هَذِهِ السُّنَّةِ: أَنَّ الْأَسْتِدَامَةَ أَقْوَى مِنَ الْإِبْتِدَاءِ ^(٢)؛ وَلِهَذَا تَعَجُّوزُ اسْتِدَامَةِ الطَّيِّبِ فِي الْإِحْرَامِ، وَلَا يَجُوزُ إِبْتِدَاؤُهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يُرَاجَعَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ الْمُطَلَّاقَةَ، وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ؛ لِأَنَّ الْأَسْتِدَامَةَ أَقْوَى مِنَ الْإِبْتِدَاءِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَسْتَمِرَّ مِلْكُ الصَّيْدِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ، وَلَا يَجُوزُ الصَّيْدُ حَالَ الْإِحْرَامِ؛ وَلِهَذَا الْقَاعِدَةُ أَمْثَلَةٌ أُخْرَى كَثِيرَةٌ.

وَالْمَهْمُ: أَنَّ بَقَاءَ أَثَرِ الطَّيِّبِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ لَا يَضُرُّ. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: يَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي الرَّأْسِ - كَمَا فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ - أَنْ يَمَسَّهُ الْإِنْسَانُ عِنْدَ مَسْحِ الرَّأْسِ؟

فَالْجَوَابُ: إِنَّهُ وَإِنْ لَزِمَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمُحْرِمَ لَمْ يَتَّيْدِ اسْتِعْمَالَ الطَّيِّبِ، وَإِنَّمَا بَقِيَ الطَّيِّبُ الَّذِي تَطَيَّبَ بِهِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ، وَهُوَ لَا بُدَّ أَنْ يَمَسَّحَ رَأْسَهُ عِنْدَ الْوُضُوءِ، فَلَا يَضُرُّ، نَعَمْ لَوْ تَعَمَّدَ أَنْ يَمَسَّ رَأْسَهُ، وَالطَّيِّبُ لَهُ وَبِيصٌ فِيهِ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ. لَكِنْ إِذَا تَوَضَّأَ لَا بُدَّ أَنْ يَمَسَّحَ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١١٩٠) (٣٩).

(٢) انْظُرْ: «كُشَافُ الْقِنَاعِ» (٣/٣٥٩)، وَ«الْمَغْنِي» (٤/١٧٩، ٢٤٣).

وفي هذا الحديث: دليلٌ على استدلال السلف الصالح بسنة النبي ﷺ الفعلية، وأنه لا يُمكنُ أن يقال: لعلَّ هذا خاصٌّ به ﷺ؛ لأن الأصل عدمُ الخصوصية، فإزال السلف الصالح والأئمة يحتجُّون بفعل النبي ﷺ دون أن يُوردوا الاحتمال أنه خاصٌّ به.

وفيه أيضًا: بيانُ أنَّ الإنسان إذا اتَّخذَ شعرَ الرأسِ فإنه يجعلُ له مفارقًا: واحدًا من الوسط؛ ليفرقَ الناصيةَ عن يمين، وعن يسار.

والثاني مع أعلى الرأسِ عرضًا من الأذنِ إلى الأذن؛ من أجل أن يفرقَ بين شعرِ الناصية الذي يتَّجهُ إلى الوجهِ وشعرِ القفا الذي يتَّجهُ إلى الرقبة.

لكنَّ هذا بالنسبة لنا يختصُّ بالنساء، فهل نقول: إن الرجل يفعلُ ويفرقُ هذا التفريقَ الذي لا يكونُ إلا للنساءِ في عُرفنا، أو نقول: مادام هذا التفريقُ اختصَّ بالنساءِ الآن فإنه لا يفعلُه؛ لأن النبي ﷺ لعنَ المتشبهين من الرجالِ بالنساءِ، وهذا أمرٌ عاديٌّ، من أمورِ العادة وليس أمرًا تعبدِيًّا؛ حتى نقول: نَبَقِيَ عليه؟

الجوابُ: أن نقول: إنه إذا أراد أن يفرقه فليفرقْ أحدَ الطرفين: إما الناحية، وإما أعلى الرأسِ؛ لثلاثِ يَتَشَبَّهَ بالنساءِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥٣٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ حِينَ يُحْرِمُ، وَلِحَلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ^(١).

❖ قوله: «زَوْجِ النَّبِيِّ». قد يقول قائل: إن «زوج» مذكَّر، فلماذا لم يَقُلْ: زوجة؟

(١) أخرجه مسلم (١١٨٩) (٣٣).

والجواب: أن نقول: اللغة الفصحى هي أن يقال: زوج للرجل والمرأة، إلا أن الفَرَضِيَّينَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ اضْطَلَحُوا على أن يُسَمُّوا الأُنثى زوجةً، والذكر زوجًا؛ لئلا يَشْتَبَهَ الحكمُ عندَ قسمةِ الميراثِ.

فلو قال قائلٌ: هَلَكَ هالكٌ عن زوج وبنْتٍ وعمٍّ. فهو عندَ الفَرَضِيَّينَ ذَكَرٌ؛ لأن المرأة لا يقال لها زوج. ولا يُمكنُ أن يُرادَ بها أن الرجل مات عن زوجته.

وهذا لا شكَّ أنه اصطلاحٌ جيّدٌ، وفيه التبيانُ والتوضيحُ. وفي هذا الحديثِ: دليلٌ على العلاقةِ الزوجيةِ التامةِ بينَ الرسولِ ﷺ وعائشة؛ حيث إنها كانت تُبَاشِرُ تطيِّبه، ولا شكَّ أن هذا يَدُلُّ على كمالِ المودةِ والصلةِ بينهما. فلو قال قائلٌ: لعل معنى قولها: أَطِيبُ، أي: أَحْضَرُ الطَّيِّبَ له، وهو يَتَطَيَّبُ بنفسِه. فالجوابُ: أن هذا خلافُ ظاهرِ اللفظِ، ولا داعيَ إليه.

وفيه أيضًا: دليلٌ على أن التحلُّلَ لا يكونُ إلا بعدَ الرميِّ والحلقِ. ﴿يُؤْخَذُ هذا من قولها: «ولِحِلِّه قَبْلَ أن يَطُوفَ بالبيتِ». فإنها جعلت الذي يلي الحِلَّ هو الطوافَ بالبيتِ ولم تقل: لِحِلِّه قَبْلَ أن يُحْرِمَ. وهذا القولُ هو الصحيحُ من أقوالِ العلماءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

ومن العلماءِ مَنْ يقولُ: يَتَحَلَّلُ إذا رَمَى جَمْرَةَ العَقَبَةِ، وهذه المسألة فيها خلافٌ، ولكلُّ وَجْهَةٍ، وسيأتي -إن شاء الله- الكلامُ عليها، لكنَّ القولَ الراجحَ أنه لا حِلَّ إلا بعدَ الرميِّ والحلقِ^(١).



(١) انظر: «الفروع» (٢٥٦/٣)، و«المغني» (٣١٤/٥)، و«المهذب» (١/٢٣٠).

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٩- بَابُ مَنْ أَهْلٌ مُلَبَّدًا.

١٥٤٠- حَدَّثَنَا أَصْبَغُ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُهَلُّ مُلَبَّدًا^(١).

قَوْلُهُ: «يُهَلُّ مُلَبَّدًا رَأْسَهُ». قَالَ الْعُلَمَاءُ: التَّلِيدُ هُوَ: أَنْ يُوَضَعَ الصَّمْغُ وَنَحْوُهُ عَلَى الرَّأْسِ؛ لثَلَا يَتَشَتَّرَ، وَيَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ الرَّأْسُ مُسْتَتِرًا بِهَذَا الْمَلْبَدِ عَلَيْهِ.

وَعَلَى هَذَا فنَقُولُ: إِذَا وَضَعَتِ الْمَرْأَةُ عَلَى رَأْسِهَا الْحِنَاءَ فَلَهَا أَنْ تَمْسَحَ عَلَى الْحِنَاءِ فِي الْوَضْعِ، وَلَا مَدَّةَ لَهُ، وَلَا يَضُرُّ هَذَا؛ لِأَنَّ الْحِنَاءَ مُتَّصِلَةٌ بِالرَّأْسِ، وَلِأَنَّ فَرْضَ الرَّأْسِ فِي الطَّهَارَةِ هُوَ الْمَسْحُ، فَهُوَ مُخَفَّفٌ فِيهِ؛ أَي: فِي تَطْهِيرِ الرَّأْسِ.

وَهَذَا يَسْأَلُ عَنْهُ النِّسَاءُ كَثِيرًا؛ أَنَّ الْمَرْأَةَ قَدْ تَضَعُ عَلَى رَأْسِهَا الْحِنَاءَ، وَيَبْقَى مُلَبَّدًا، فَهَلْ تَمْسَحُ عَلَيْهِ، أَوْ لَا بَدَّ أَنْ تَغْسِلَهُ حَتَّى يَزُولَ؟

الْجَوَابُ: نَقُولُ: لَا يَلْزَمُهَا أَنْ تَغْسِلَهُ حَتَّى يَزُولَ، بَلْ لَهَا أَنْ يَبْقَى، وَتَمْسَحَ عَلَيْهِ حَتَّى يَنْتَهِيَ مَرَادُهَا.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٠- بَابُ الْإِهْلَالِ عِنْدَ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ.

١٥٤١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ يَقُولُ: مَا أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ - يَعْنِي مَسْجِدَ ذِي الْحُلَيْفَةِ -^(٢).

(١) أخرجه مسلم (١١٨٤) (٢١).

(٢) أخرجه مسلم (١١٨٦) (٢٣).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ٤٠٠، ٤٠١):

❦ قَوْلُهُ: «بَابُ الْإِهْلَالِ عِنْدَ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ»؛ أَي: لِمَنْ حَجَّ مِنَ الْمَدِينَةِ. أُوْرِدَ فِيهِ حَدِيثٌ سَالِمٌ أَيْضًا، عَنْ أَبِيهِ فِي ذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ، وَسَاقَهُ بَلْفِظُ مَالِكٍ، وَأَمَّا لَفْظُ سَفِيَانٍ فَأَخْرَجَهُ الْحُمَيْدِيُّ فِي مَسْنَدِهِ بَلْفِظًا: «هَذِهِ الْبَيْدَاءُ الَّتِي تَكْذِبُونَ فِيهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَاللَّهُ مَا أَهَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مَنْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ؛ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ».

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ حَاتِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ بَلْفِظًا: «كَانَ ابْنُ عَمْرٍ إِذَا قِيلَ لَهُ: الْإِحْرَامُ مِنَ الْبَيْدَاءِ، قَالَ: الْبَيْدَاءُ الَّتِي تَكْذِبُونَ فِيهَا... إلخ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: مِنْ عِنْدِ الشَّجَرَةِ حِينَ قَامَ بِهِ بَعِيرُهُ». وَسَيَأْتِي لِلْمَصْنُفِ بَعْدَ أَبْوَابِ تَرْجُمَةٍ: «مَنْ أَهَلَ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ».

وَأَخْرَجَ فِيهِ مِنْ طَرِيقِ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ قَالَ: «أَهَلَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً». وَكَانَ ابْنُ عَمْرٍ يُكْرِئُ عَلَى رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْآتِيَةَ بَعْدَ بَابَيْنِ بَلْفِظًا: رَكِبَ رَاحِلَتَهُ حَتَّى اسْتَوَى عَلَى الْبَيْدَاءِ أَهَلَ».

وَقَدْ أزال الإشْكَالَ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، «قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: عَجِبْتُ لاختلافِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي إِهْلَالِهِ: فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وفيه: فَلَمَّا صَلَّى فِي مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ أَوْجَبَ مِنْ مَجْلِسِهِ، فَأَهَلَ بِالْحَجِّ حِينَ قَرَعَ مِنْهَا، فَسَمِعَ مِنْهُ قَوْمٌ، فَحَفِظُوهُ، ثُمَّ رَكِبَ، فَلَمَّا اسْتَقَلَّتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ أَهَلَ، وَأَذْرَكَ ذَلِكَ مِنْهُ قَوْمٌ لَمْ يَشْهَدُوهُ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى، فَسَمِعُوهُ حِينَ ذَاكَ، فَقَالُوا: إِنَّمَا أَهَلَ حِينَ اسْتَقَلَّتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ، ثُمَّ مَضَى فَلَمَّا عَلَا شَرَفَ الْبَيْدَاءِ أَهَلَ، وَأَذْرَكَ ذَلِكَ قَوْمٌ لَمْ يَشْهَدُوهُ، فَتَقَلَّ كُلُّ أَحَدٍ مَا سَمِعَ، وَإِنَّمَا كَانَ إِهْلَالُهُ فِي مُصَلَّاهُ وَإِيْمُ اللَّهِ، ثُمَّ أَهَلَ ثَانِيًا وَثَالِثًا».

وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، مِنْ طَرِيقِ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوَهُ، دُونَ الْقِصَّةِ؛ فَعَلِيَ هَذَا فَكَانَ إِنْكَارُ ابْنِ عَمْرٍ عَلَى مَنْ يَخْصُصُ الْإِهْلَالَ بِالْقِيَامِ عَلَى شَرَفِ الْبَيْدَاءِ، وَقَدْ اتَّفَقَ فَقَهَاءُ الْأَمْصَارِ عَلَى جَوَازِ جَمِيعِ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي الْأَفْضَلِ.

فائدة: البيداء هذه فوق على ذي الحليفة لمن صعد من الوادي، قاله أبو عبيد
البكري وغيره.

هذا الجمع الذي ذكره ابن عباس رضي الله عنه لا شك أنه جمع حسن، والصحابة رضي الله عنهم
اختلفوا:

فمنهم من قال: أهل في مُصَلَّاه حين صَلَّى.

ومنهم من قال: حين قَامَتْ به ناقته.

ومنهم من قال: حين اسْتَوَتْ به على البيداء؛ يعني: بعدما مشى.

وهذا الجمع الذي ذكره ابن عباس رضي الله عنه جمع حسن بلا شك، وعلى هذا فبأي هذه
الأقوال نَخْرُجُ؟

الجواب: بالأول، وهو أنه أهل من مُصَلَّاه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢١- باب مَا لَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ.

١٥٤٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ؟ قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ: «لَا يَلْبَسُ الْقُمُصَ وَلَا الْعِمَائِمَ وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا الْبُرَانِسَ وَلَا الْخِفَافَ، إِلَّا
أَحَدًا لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَّيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، وَلَا تَلْبَسُوا مِنَ
الثِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ الزَّعْفَرَانُ أَوْ وَرْسٌ».

❖ وقول المؤلف: «باب ما لا يلبس المحرم من الثياب». ولم يقل رَحِمَهُ اللَّهُ: ما
يلبس، ولكن قال: ما لا يلبس؛ وإنما قال هذا اتباعاً للحديث، الذي فيه: أن النبي ﷺ
سُئِلَ عن الذي يلبس المحرم؟

فأجاب ﷺ: بما لا يلبس، فيفهم منه أنه يلبس ما عدا ذلك.

فإن قيل: لماذا عدَلَ النبي ﷺ في جوابه عن مطابقة السؤال؛ لأنه كان المتوقَّعُ أنه لما سُئِلَ عما يَلْبَسُ أن يُجِيبَ: يَلْبَسُ كذا وكذا، فلماذا عدَلَ عن ذلك؟
فالجواب: لأنَّ ما لا يَلْبَسُ أقلُّ مما يَلْبَسُ، وأقربُ إلى الحصرِ، وهذا من البلاغة، أن يُجابَ الإنسانُ بما لا يتوقَّعُ؛ إشارةً إلى أنه لا ينبغي له أن يسألَ عما لا يَلْبَسُه، لا عما يَلْبَسُ، وقد أجاب النبي ﷺ بجوابٍ مُفَصَّلٍ.

❖ فقال: «لا يَلْبَسُ القُمَصُ». وهي المَخِيطَةُ على قدرِ البدنِ؛ كالثيابِ التي علينا الآن.
❖ والثاني: قال: «لا يَلْبَسُ العِمامُ». وهي: التي تُدارُّ على الرأسِ، والمرادُ ما يَلْبَسُ على الرأسِ من عِمامٍ أو طاقية، أو غترَةٍ، أو ما أشبه ذلك.
❖ والثالثُ: قال: «ولا السراويلاتِ». السراويلاتُ جمعٌ، ومفردُها سراويلٌ؛ لأنَّ سراويلَ ليست جمعًا كما يظُنُّ بعضُ الناسِ، بل هي مفردٌ.

ولهذا قال ابنُ مالكٍ رَحِمَهُ اللهُ في «الألفية» التي أَرَجَوْا اللهُ تعالى أن تُذَكِّرُوا حفظَها عن ظهرِ قلبٍ، قال:

ولسراويل بهذا الجمع شَبَهٌ اقْتَضَى عمومَ المنع
❖ قوله: «بهذا الجمع»؛ يعني: جمعٌ صيغةُ منتهى الجموعِ، وإلا فهو مفردٌ، لكن شَبَاهَ الجمعِ بالصيغةِ.

وقيل: إنه يَجُوزُ لغةً أن تقولَ: سِرْوال. أو سرِوالَةٌ، وهذه في اللغةِ العاميةِ عندنا واضحةٌ.
إذًا: السراويلاتُ إذا قال الإنسانُ: كيف جمعُها وهو مجموعةٌ؟ فإننا نقولُ: هي من الأصلِ ليست جمعًا. والسراويلاتُ معروفةٌ، وهي ما يُخاطُ على قدرِ الرَّجُلَيْنِ؛ لعزلِ كُلِّ واحدةٍ عن الأخرى، وإنما قلنا بهذا لئلا يَرِدَ علينا الإزارُ؛ فإن الإزارَ وإن خِيطَ فليس بسروالٍ؛ وحتى لو خِطَّتْ الإزارَ وجعلتْ له تَكَّةٌ -أي: الحبلُ الذي يُربطُ به- ويُجعلُ على الجوانِبِ جُيُوبًا فلا حَرَجَ في لبسِه حالَ الإحرامِ؛ لأنه لا زال اسمُه إزارًا.

❖ والرابع: قَالَ ﷺ: «ولا البرانس». البرانس: يقولون: إنها ثياب واسعة، ولها ما يَغْطِي الرَّأسَ متصلاً بها، وأكثر مَنْ يَلْبَسُهَا هم المغاربة، وسبحانَ الله! كَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يُشَاهِدُهُمْ، والظاهرُ أَنَّهُمْ حتَّى في هذا الوقتِ غيرُ موجودين.

❖ والخامس: قَالَ ﷺ: «ولا الخفاف». والخفاف: هي ما يُلْبَسُ على الرَّجْلِ سائرًا لها.

❖ وقوله ﷺ: «إلا أحدٌ لا يَجِدُ نعلينِ فليَلْبَسْ حُفَّينِ». قوله: «إلا أحدٌ». بدلٌ من الضميرِ في قوله: «لا يَلْبَسُ». ولهذا جاءت مرفوعةً.

ويؤخَذُ من هذا: أَنَّهُ إِذَا وَجَدَ النعلينِ يَلْبَسُهَا؛ لِأَنَّهُ غيرُ مِنْهِيَّ عَنْهَا.

❖ وقوله ﷺ: «وليقطعها». يعني: يَقْطَعُ الحُفَّينِ.

❖ وقوله ﷺ: «أَسْفَلَ مِنَ الكعْبينِ»؛ يعني: أَنزِلْ، وكلمةُ أَسْفَلَ مِنَ الكعْبينِ تَشْمَلُ إِذَا لم يَكُنْ لَهَا جدارٌ؛ يعني: طَوَّقًا على الْعَقَبِ، أو كان لَهَا؛ المَهْمُ: أَن يَكُونَ نازلاً عن الكعْبينِ، هكذا قال النَّبِيُّ ﷺ.

❖ ثم أَرَدَفَ ﷺ قائلًا: «ولا تَلْبَسُ مِنَ الثيابِ شَيْئًا مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ أَوْ وَرْسٌ» الزَّعْفَرَانُ: طيبٌ معروفٌ، والورسُ قِيلَ: إِنَّهُ نَبْتُ في اليمينِ، له رائحةٌ طيبةٌ، فيُكْسَبُ الثوبَ لونًا ورائحةً، فيكونُ شبيهًا بالزَعْفَرَانِ.

وفي هذا الحديثِ عدةٌ فوائد.

منها: أَن الأحاديثَ النبويةَ تَنْقَسِمُ إلى قسمينِ: قسمٌ له سببٌ، وقسمٌ لا سببَ له، ومن الأسبابِ السؤالُ.

ومن فوائده: أَنَّ اللهَ ﷻ يُقَيِّضُ لشريعتهِ مَنْ يَسْأَلُ عن شيءٍ لم يَكُنْ تَحَدَّثَ عنه النَّبِيُّ ﷺ.

ومن فوائده: أَنَّهُ يَدُلُّ على كمالِ الشريعةِ، وأنه ما من شيءٍ تَحْتَاجُ الأُمَّةُ إليه إلا وَقَعَ بَيَانُهُ إما ابتداءً، وإما لسببٍ.

ومنها: الإِشارةُ إلى أَن ما يَلْبَسُهُ المحرَّمُ أَكْثَرُ مما لا يَلْبَسُهُ.

وجه ذلك: أن الرجل سأل عن الذي يُلبَسُ، فأجيب بما لا يُلبَسُ.

ومنها: أنه ينبغي لنا حين نُحدِّثُ الناسَ بالسُّنَنِ، أو بأقلامنا أن لا نتجاوزَ اللفظَ النبويَّ، وهذه خمسةٌ معروفةٌ محصورةٌ منعُ النبي ﷺ المحرم من لبسها؛ ولهذا لما تكلم بعضُ التابعين - وأول من تكلم بذلك إبراهيم النخعي رحمه الله فقالوا: المخيط حرامٌ على المُحرِم. صار هذا اللفظُ فيه تضييقٌ من جهة، وفيه اشتباهٌ من جهةٍ أخرى؛ وذلك لما يلي:

أولاً: لأن النبي ﷺ لم يذكرِ المخيطَ إطلاقاً، فما بالنا نُشرِّعُ، ونقول: لا تلبسُ المخيطَ. ثانياً: أن هذا التعبيرَ يقتضي أنك لا تلبسُ الإزارَ إذا كان فيه خياطةٌ، وهذا غيرُ صحيح؛ لأن الإزارَ يجوزُ لبسه، وهو مخيطٌ.

ثالثاً: أن ذلك يوجبُ إيهاماً في النعالِ المخروزة، فكثيرٌ من الناسِ يسألون: هل يجوزُ للمُحرِم أن يلبسَ النعالَ المخروزة، ولو قلنا له: لماذا لا يجوزُ؟ لقال: لأنها مخيطةٌ.

وقد زاد بعضُ الناسِ، فقال: لا يلبسُ المَخِيطةُ، ولا المُحِيطةُ، والمحيطُ كالحاتمِ وشبهه. فالمهمُّ: أني أدعوكم إلى اتباعِ لفظِ النصِّ؛ لأنكم مسئولون عن هذا، قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٦٥]. ولا ينبغي لنا أن نُضيقَ على عبادِ الله، فنقول: لبسُ الإزارِ أو الرداءِ ولو كان فيه ألفُ رَفْعَةٍ.

فتمشي مع لفظِ الحديثِ، فالقميصُ مثلاً لا يُلبَسُ على أيِّ حالٍ كان، حتى لو فرض أنه نُسجَ نسيجاً ليس فيه خياطةٌ، ولو أننا أخذنا بكلمة «المَخِيطة» لقُلْنَا: إن هذا القميصَ يُلبَسُ؛ لأنه ليس فيه خياطةٌ.

ولكنَّ الصحيح: أن القميصَ بجميعِ أنواعه لا يُلبَسُ، يُشبهُ القميصَ الكوثَ؛ لأنه قميصٌ لكنه قصيرٌ.

ويُشبهه أيضاً الفانلة؛ لأنها قميصٌ قصيرٌ، فلا تلبسُ هذه الأشياءَ.

ومن فوائد هذا الحديث: أَنَّ الإنسانَ لو لَفَّ على صدره ثوبًا دونَ أَنْ يَلْبَسَهُ لُبَسًا فهو جائزٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يقولُ: «لَا يَلْبَسُ». وهذا لم يَلْبَسْهُ، وإنما تَلَفَّلَفَ به. وبناءً على ذلك لو أَنَّ الإنسانَ كان في الطائِرة، وكان إزاره ورداؤه في الشنطة مع العفش، وَيَعْرِفُ أَنَّهُ سِيحَازِي المِيقَاتِ فَإِنَّا نَقُولُ لَهُ: اخْلَعْ الثوبَ، وتَلَفَّلَفَ به، وأَبْقِ عليك السَّراويلَ؛ لأنك لم تَجِدْ إزارًا.

فإذا قال: أَخَشَى من الناسِ إذا رَأَوْا هذا أن يقوموا يَنْظُرُونَ إليَّ؟
فالجوابُ: وَلْيَكُنْ ذلك، وأنت إذا فَعَلْتَ هذا تكونُ قد شرَعْتَ لِإِخْوَانِكَ المسلمين ما يَخْشَى عليهم، وكثيرًا ما يَقَعُ السُّؤالُ عن رجلٍ تَرَكَ إزاره ورداءه في داخلِ الطائِرة، وأَخَّرَ الإِحْرَامَ حَتَّى وَصَلَ إِلَى جُدَّةَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي.
فَيُقَالُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، فالأمرُ سهلٌ، وعليك أن تَخْلَعَ القَمِيصَ، وَتُبْقِيَ السَّراويلَ.
وأما الغترةُ فَاخْلَعْهَا، حَتَّى يَبْقَى رَأْسُكَ مَكشُوفًا.
فإذا قال قائلٌ: لِمَاذَا لَا تَقُولُونَ: يَلْزَمُهُ أَنْ يَخْلَعَ السَّراويلَ وَأَنْ يَتَلَفَّلَفَ إزارًا بِالْغَتْرَةِ؟
فالجوابُ:

أولًا: أَنَّ بَعْضَ الغترةِ خَفِيفٌ، وَلَا يَسْتُرُ العَوْرَةَ.
ثانيًا: أَنهَا لَيْسَتْ وَاسِعَةً، بَحِثْ إِنَّهُ يُمْكِنُهُ أَنْ يُدِيرَهَا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ يُخْشَى أَنْ تَبْدُوَ عَوْرَتُهُ؛ لِأَنَّ الغترةَ لَا تُغَطِّي عَلَى شَيْءٍ كَثِيرٍ مِنْ بَدَنِهِ.
وعلى كُلِّ حَالٍ فَإِنَّا نَقُولُ: هَذَا فِيهِ صَعُوبَةٌ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْأَمْرُ مُيسَّرٌ.
وَإِذَا لَبَسَ السَّراويلَ بَدَلَ الْإِزَارِ فَهَلْ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ؟
فالجوابُ: لَا، لَيْسَ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَذْكُرْ أَنَّ عَلَيْهِ الْفِدْيَةَ، وَهَذَا مِنَ الرِّخْصَةِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

ومن فوائد هذا الحديث: أَنَّ الْمَحْرَمَ لَا يَلْبَسُ الْعِمَامَةَ، وَلَا يَلْبَسُ كَذَلِكَ مَا كَانَ بِمَعْنَاهَا؛ مِثْلُ الطَّاقِيَةِ وَالْغَتْرَةِ وَالْقُبْعَةِ، بَلْ إِنَّ الرَّأْسَ لَهُ خَاصِيَةٌ غَيْرَ بَقِيَّةِ الْبَدَنِ، وَهِيَ: أَنَّهُ لَا يُغَطِّي بِأَيِّ شَيْءٍ.

ودليلُ هذا: قصة الرجل الذي وقَصَتْه ناقتهُ في عرفة، فقال النبي ﷺ: «لا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ»؛ يعني: لا تَغْطُّوها.

إذا: الرأس فيه حديثان:

الحديث الأول: أن لا يَلْبَسَ الإنسانُ ما اعتُيدَ لُبْسُهُ على الرأس، وهو العمامة وما شابهها. والحديث الثاني: أن لا يُعْطَى بشيء، ولو لم تَجِرِ العادةُ بَلْبْسِهِ.

فإذا قال قائلٌ: ما تقولون فيما لو حَمَلَ متاعه على رَأْسِهِ، هل يَجُوزُ، أو لا يَجُوزُ؟ الجواب: اختلفَ في ذلك أهلُ العلم رَحِمَهُمُ اللهُ؛ فمنهم مَنْ قال: لا يَجُوزُ. ومنهم مَنْ قال: يَجُوزُ.

ومنهم مَنْ فَصَّلَ، فقال: إن قَصَدَ السَّترَ فهو غيرُ جائزٍ؛ لقولِ النبي ﷺ: «إنما الأعمالُ بالنياتِ».

ومثال ذلك: إنسانٌ معه شَنْطَةٌ صغيرةٌ يَحْمِلُها بيده بدونِ مشقةٍ، ووضعها على رَأْسِهِ؛ لقَصْدِ تَغْطِيَةِ الرأسِ من الحرِّ مثلاً، فهذا لا يَجُوزُ.

وأما حَمْلُ المتاعِ على الرأسِ لغيرِ قَصْدِ السَّترِ فإنه لا يَضُرُّ، وقد جَرَتْ العادةُ به.

وأما تَغْطِيَةُ الرأسِ بغيرِ مُلاصِقٍ فنقول: إنها نَوَعَانُ:

النوعُ الأولُ: ما لم يَكُنْ مُتَّصِلاً بِالْمُحْرِمِ، بل هو ثابتٌ في الأرضِ، فهذا جائزٌ بالإجماع، وذلك مثلُ الخيمةِ، والشجرةِ يَضَعُ عليها الرجلُ كساءً وما أشبه ذلك.

فهذا لا أَحَدٌ يُخَالِفُ فيه؛ لأنَّ النبي ﷺ ضَرَبَتْ لَهُ قُبَّةً بَنَمِرَةً، وهو ذاهبٌ إلى عرفة مُحْرِمًا، وبَقِيَ فيها.

والنوعُ الثاني: أن يَكُونَ مُتَّصِلاً بِالْمُحْرِمِ، ولكنه منفصلٌ عن الرأسِ؛ مثلُ الشمسيةِ والسيارةِ، فهذه للعلماءِ فيه قولان:

القولُ الأولُ: أن ذلك ليس بجائزٍ؛ وبناءً على هذا القولِ يَكُونُ جميعُ السياراتِ لا يَجُوزُ للمُحْرِمِينَ أن يَرَكَبُوا فيها إذا كانوا رجالًا إلا أن يَكْشِفُوا سطْحَهَا، وكذلك القولُ في الشمسيةِ؛ لأنها متصلةٌ بالمُحْرِمِ، وهذا هو المشهورُ من مذهبِ الحنابلةِ رَحِمَهُمُ اللهُ.

لكنه قولٌ ضعيفٌ، والصحيحُ خلاف ذلك.

القول الثاني: أنه لا بأس به، وقد ثبت أن النبي ﷺ كان يُظَلَّلُ عليه في طريقه من مُزْدَلِفَةَ إلى مِنَى صباحَ العيد، وهذا يدلُّ على الجواز.

ثم إننا نقول هل هذا تغطيةٌ للرأس؟

الجواب: لا، هذا ليس تغطيةً؛ لأنَّ الرأسَ ظاهرةٌ، ولم تُغَطَّ، فالصوابُ جوازُ هذا.

وبذلك تصيرُ الأقسامُ ثلاثة:

- ١- الملاصق: وهذا لا إشكال في منعه.
- ٢- وغيرُ الملاصق، وهو متصلٌ بالمحرم، فهذا موضع خلاف.
- ٣- وغيرُ الملاصق، لكنه منفصلٌ عن المحرم؛ كالخيمة، والشجرة، وما أشبه ذلك فلا بأس بهذا بالاتفاق.

ومن فوائد هذا الحديث: أن المحرم لا يلبسُ السراويلات، وهي معروفة، وقد سبق لنا أن عائشة ؓ كانت تُرَخِّصُ لخدمها بلباسِ التَّبان، وهو سراويلٌ قصيرة، والصحيحُ أنه لا يجوزُ.

ووجه ما ذهبَتْ إليه عائشة: أن هذه لا تُسمَّى سراويل، ولكنَّ ظاهرَ النصِّ العموم، وأنه لا فرق بين كونِ السراويلِ قصيرِ الكُمَيْنِ، أو طويلِ الكُمَيْنِ.

ومن فوائد هذا الحديث: أن المحرم لا يلبسُ البرانسَ، والبرانسُ تقدَّم أنها ثيابٌ واسعةٌ لها شيءٌ يتَّصِلُ بها يُعطَى به الرأسُ.

وقد نصَّ عليها النبي ﷺ؛ لأنه لا يُطلَقُ عليها اسمُ قميص، فنصَّ عليها؛ لثلاثِ تشبِهاتٍ.

وهل المشلحُ تشبهُ القميصَ، أو تشبهُ البرانسَ.

الجواب: الظاهرُ أنها للبرانسِ أقربُ، لكن لو أنه قلبَ المشلحَ، وتلفَّظَ به فلا بأس، لأنه لا يُعدُّ بذلك لا بأساً له.

ومن فوائد هذا الحديث: أن المحرم لا يلبسُ الخفافَ. والخفافُ معروفةٌ.

❖ وقوله ﷺ: «إِلَّا أَحَدٌ لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ». اللامُ في قوله: «فَلْيَلْبَسِ» للإباحة؛ لأنها في مقابلة المنع، وإلا فلا يَجِبُ على المحرم أن يَلْبَسَ لا نعلين، ولا خفين، لكن لما ذكر ﷺ منع الخفين ذكر الإباحة في هذه الحال.

❖ وقوله ﷺ: «مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ»؛ هذا يَشْمَلُ ما إذا لم يَجِدْهُمَا بأن يكونَ معه الثمنُ، وَيَشْمَلُ أيضًا مَنْ لَا يَجِدُ ثَمَنَهُمَا وهما موجودان؛ لأنه قد يَجِدُ النعلين في الأسواقِ عِنْدَ المِيقَاتِ، لكن ليس معه ثَمَنُهُمَا فهذا لم يَجِدْهُمَا.

❖ وقوله ﷺ: «فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ». اللامُ في قوله: «وَلْيَقْطَعْهُمَا» للأمر، وهذا الأمرُ للوجوب، وليس كالأمرِ في قوله: «فَلْيَلْبَسِ» فهو كما سبق أن بيَّنا للإباحة.

فإذا قال قائلٌ: لماذا لا تَجْعَلُونَ الأمرَ في «فَلْيَقْطَعْهُمَا». لغیر الوجوب؟ قلنا: لأن قطعها إفسادٌ لها، وإفسادُ الأموالِ مُحَرَّمٌ، ولا يُمكنُ أن يُنتَهَكَ الْمُحَرَّمُ إلا بواجب.

وبناءً على هذه القاعدة قال بعضُ العلماءِ بوجوبِ الختانِ وقال: إن الأصل أن قطع شيءٍ من بني آدمٍ مُحَرَّمٌ، وليس يُسْتَبَاحُ المحرمُ إلا بواجب. وعلى كلِّ حالٍ: فهذه قاعدةٌ لا بأسَ بها.

❖ وقوله ﷺ: «وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ». وذلك لأنه إذا قطعها أسفلَ من الكعبين لم يَكُونَا خفين على الإطلاق؛ بمعنى: أنها لا يقالُ لهما: خفان، بل يقالُ: خفان مقطوعان. ومن فوائدِ هذا الحديثِ: تحريمُ لبسِ البرانسِ وما شابهها، والخفافِ إلا في هذه الصورة.

ومن فوائدِ هذا الحديثِ: أنه إذا جاز لبسُ الخفين لعدمِ النعلين وجبَ قطعُهما أسفلَ من الكعبين.

وهذا هو ما دلَّ عليه حديثُ ابنِ عمرَ، لكنَّ حديثَ ابنِ عمرَ رضي الله عنهما كان في المدينة قبل أن يُسافرَ النبي ﷺ إلى مكة، وقد وردَ في نفسِ الأمرِ حديثُ ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما.

وفيه: أن النبي ﷺ خطبَ الناسَ في عرفة، وقال: «مَنْ لَمْ يَحْذَنْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخَفَيْنِ، وَمَنْ لَمْ يَحْذَنْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسِ السَّرَاوِيلَ». ولم يَذْكُرْ ﷺ القطعَ، ومعلومٌ أن حديثَ ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما بعدَ حديثِ ابنِ عمر؛ لأن هذا كان قبلَ أن يُسافرَ، وهذا جاء بعدَما سافرَ. ومعلومٌ أيضًا أن الحاضرين في عرفة أكثرُ من الحاضرين في المدينة، وأنه لا يُمكنُ سماعُ جميعهم قوله: «وَلْيَقْطَعْهُمَا». في هذه المدة الوجيزة. وعلى هذا فيكونُ حديثُ عبدِ الله بنِ عمرَ منسوخًا بحديثِ عبدِ الله بنِ عباسٍ؛ لأنه آخرُ الأمرين.

فإن قال قائلٌ: لماذا لا تقولون بحمَلِ المطلقِ على المقيّد؛ أي: حملَ حديثِ ابنِ عباسٍ على حديثِ ابنِ عمر، كما هي العادةُ من أنَّ المطلقَ يُحمَلُ على المقيّد؟
فالجوابُ: أنه لا يُمكنُ الحملُ هنا؛ لأن حديثَ ابنِ عباسٍ متأخّرٌ، والحاضرون لهذه الخطبة أكثرُ بكثيرٍ، والناسُ الذين سيَنقلون حديثَ ابنِ عباسٍ أكثرُ من الذين نَقَلُوا حديثَ ابنِ عمر؛ لأنهم كلُّ الحجاج، فلا يُمكنُ أن يكونَ القطعُ واجبًا، ثم لا يَذْكُرُ مع دعاءِ الحاجةِ إليه في خطبةِ عرفة.

وهذا القولُ الراجحُ؛ أنه إذا جاز لبسُ الخفينَ لعدمِ النعلينِ لم يَجِبِ القطعُ. ومن فوائدِ هذا الحديثِ: تحريمُ لبسِ الثيابِ المطيَّبةِ، فلو طَيَّبَ الإنسانُ إحرامَه قبلَ أن يُحرِمَ قلنا: هذا حرامٌ عليك أن تلبَّسه بعدَ الإحرامِ؛ لأنه يُمكنُ أن تَغْسِلَه، ثم تلبَّسه بعدَ ذلك.

وأما قولُ بعضِ أهلِ العلمِ رَحِمَهُمُ اللهُ: إنه يُكرَهُ تطييبُ ثوبِ الإحرامِ، وَيَجُوزُ لبسُه بعدَ ذلك ففيه نظرٌ؛ لأن الحديثَ صريحٌ، وهو في سياقِ النهي عن الثيابِ التي لا تلبَّسُ. ومن فوائدِ هذا الحديثِ: جوازُ صبغِ الثيابِ بالورسِ في غيرِ الإحرامِ؛ لأنَّ الأصلَ في الثيابِ هو الحُلُّ، فإن مُنِعَ من شيءٍ منها في حالٍ معينةٍ بَقِيَتِ الأحوالُ الأخرى على الأصلِ، وهو الحُلُّ.

لكن قد ثبت عن النبي ﷺ أنه نهى عن الثوبِ الأحمرِ بالنسبةِ للرجالِ، والمرادُ
الأحمرُ الخالصُ الذي ليس فيه بياضٌ، ولا سوادٌ، ولا شيءٌ من الألوانِ.

فإن قال قائلٌ: أليس قد ثبت في الصحيحين أن النبي ﷺ خرج في مكة وعليه حُلَّةٌ حمراءُ؟
فالجوابُ: أنَّ هذه الحلةَ كان فيها لونٌ مخططٌ أحمرٌ، وليست كُلُّها حمراءَ، وكثيراً ما
يقولُ الناسُ هذا الرجلُ عليه شماغٌ أحمرٌ، عليه شماغٌ أزرقٌ وليس كُلُّه أحمرٌ، ولا كُلُّه أزرقٌ.
ومن فوائدِ هذا الحديثِ أيضاً: تحريمُ استعمالِ الزعفرانِ للمُحَرَّمِ؛ بمعنى: أنه لا
يَجُوزُ أن يَتَطَيَّبَ به، ولا بالورسِ.

فهل يُقالُ: إنَّ شربَ القهوةِ التي فيها الزَّعفرانُ بالنسبةِ للمحرمِ حرامٌ، أو نقولُ:
إذا ذهبَ الريحُ جازَتْ؟

الجوابُ: الثاني، فإذا طُبِخَتِ القهوةُ التي بها الزعفرانُ حتى ذهبَ رِيحُ الزعفرانِ
نهائياً فإنه يَجُوزُ أن يَشْرَبَهَا المحرَّمُ؛ لأنها أَصْبَحَتْ غيرَ طَيِّبٍ؛ بمعنى: أنها تحوَّلت إلى
شرابٍ غيرِ مُطَيَّبٍ.

من فوائدِ هذا الحديثِ: أنه يَنْبَغِي للإنسانِ الْمُفْتِي أن يُقَلِّلَ من الألفاظِ ما
استطاع؛ لأن ذلك أقربُ إلى الفهم وأقربُ إلى الحفظِ.

وجهُ الدَّلالةِ من الحديثِ: أنَّ النبي ﷺ ذَكَرَ ما لا يَلْبَسُهُ المحرمُ، مع أن
السؤالَ كان عن الذي يَلْبَسُهُ؛ وعلى ذلكِ فَيَأْتِيهَا الْمُفْتِي اختصارُ القولِ في الفتوى، ولا
تُطْلَ، خصوصاً إذا كان الذي يَسْتَفْتِيكَ عامياً.

فعلى سبيلِ المثالِ: لو اسْتَفْتَاكَ عاميٌّ فلا تَقُلْ له: هذه المسألةُ فيها خلافٌ، ففيها
عشرون قولاً، وقد قال الإمامُ أحمدُ كذا، وقال فلانُ كذا، وقال فلانُ كذا. وبعضُهم
فَصَّلَ باعتبارِ حالِ السائلِ، وبعضُهم فَصَّلَ باعتبارِ الوقتِ، وبعضُهم فَصَّلَ باعتبارِ
المكانِ، فيعودُ هذا العاميُّ وليس عنده شيءٌ أبداً، ولذلك فالأولى إذا سألكَ عاميٌّ أن
لا تَذْكُرَ عنده أقوالاً، ولكن قُلْ: هذا حرامٌ، أو هذا حلالٌ فيما دَلَّ الكتابُ والسنةُ على
تحليله أو تحريمه.

نعم لو فرض أنه قد شاع في البلد قول خلاف الصواب عندك، فهنا إذا أفتيته بما ترى أنه صواب، فقل: وقال بعض العلماء كذا وكذا، ولكنّ الراجح ما ذكرت لك؛ وذلك حتى لا يُشوّش عليه القول الثاني المُشتهر في البلد؛ لأن كثيراً من العوام إذا سأل العالم وأفتاه بما عنده فإنه كلما جلس في مجلس، وسمع فتوى خلاف هذا بقي شاكاً في فتوى العالم، فإذا أشار إلى أن هناك خلافاً، ولكنّ الراجح ما ذكر زال الإشكال. وهذه كلّها من آداب الإفتاء.

إذا: تأخذ من هذا الحديث: أنه ينبغي للمفتي، أن يقرب الفتوى للسائل، بمعنى: أن يقلل ألفاظ الفتوى للسائل ما دام يحصل بها المقصود.

مسألة: ما حكم لبس الخاتم للمحرم؟

الجواب: أن لبس الخاتم بالنسبة له جائز؛ لأنه ثبت أن النبي ﷺ كان يلبس الخاتم، ولم يُذكر أنه كان يضعه عند الإحرام، وقد نصّ الفقهاء على جواز لبس الخاتم. وكذلك يجوز لبس السوار بالنسبة للمرأة ولا يمكن ألا يرد عليها هذا؛ لأنها لا يحرّم عليها هذا اللباس.

وأما حكم السوار بالنسبة للرجل فإنه لا يرد؛ لأن الرجل لا يجوز له أن يلبس سوار امرأة، لكن هنا شيء يشبه السوار، وهو الساعة، فهل يلبسها المحرم، أو لا يلبسها؟

الجواب: أنه أول ما خرجت هذه الساعات التي تُجعل في اليد حرماً بعضها بعض العلماء، وقال: إنه لا يجوز للمحرم أن يلبسها. وهذا واضح على قول من يقول: إنه يحرّم على المحرم لبس المخيط والمحيط.

ثم تناقل العلماء رحمهم الله هذه المسألة، وتراجعوا فيها، فقال بعضهم: إنها حلال لأن النبي ﷺ قال: «لا يلبس كذا». وهذا ليس مما حذر منه الرسول، فتكون السنة دالة على الجواز.

ولقد قَدِمَ الْحَجَّاجُ فِي سَنَةِ مِنَ السَّنَوَاتِ إِلَى هُنَا، وَقَالُوا لَنَا: إِنَّ الشَّيْخَ عَبْدِ الْعَزِيزِ ابْنَ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يَرَى أَنْ لُبْسَ السَّاعَةِ وَالنَّظَارَاتِ حَرَامٌ.

فَتَعَجَّبْتُ مِنْ ذَلِكَ أَشَدَّ الْعَجَبِ، وَقُلْتُ فِي نَفْسِي: إِنَّ الشَّيْخَ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَحِمَهُ اللَّهُ الْمَعْرُوفِ عَنْهُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْجَامِدِينَ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَلِذَا قُمْتُ فَكُتِبْتُ لَهُ كِتَابًا، وَقُلْتُ: إِنَّ الْحَجَّاجَ قَدِمُوا إِلَيْنَا، وَذَكَرُوا عَنْكُمْ كَذَا وَكَذَا.

فَكُتِبَ إِلَيَّ كِتَابًا، قَالَ فِيهِ: وَمَا أَفَةُ الْأَخْبَارِ إِلَّا رَوَاتُهَا، وَنَحْنُ لَا نَقُولُ بِهَذَا، وَإِنَّمَا قُلْنَا نَظَرًا لِلْاِخْتِلَافِ: الْاِحْتِيَاظُ أَنْ لَا يَلْبَسَهَا الْإِنْسَانُ.

وَهَذَا مِنْ زَمَانٍ بَعِيدٍ، وَالْعَامِيُّ لَا يَعْرِفُ الْاِحْتِيَاظَ مِنْ غَيْرِ الْاِحْتِيَاظِ، فَهُوَ لَا يَعْرِفُ إِلَّا مَا قِيلَ، وَلَكِنْ لَا بَأْسَ أَنْ يَقُولَ الْعَالَمُ بِالْاِحْتِيَاظِ، كَمَا يُفْتِي بِهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ فِي الشَّيْءِ الَّذِي لَا يَرَى أَنَّهُ مَبَاحٌ.

مَسْأَلَةٌ: نَظَارَةُ الْعَيْنِ لَا تَحْرُمُ عَلَى الْمَحْرَمِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَلْبَسُ كَذَا». وَهِيَ لَيْسَتْ مِمَّا ذَكَرَهُ فِيهَا لَا يَلْبَسُهُ الْمَحْرَمُ.

إِذَا: لَا بَأْسَ بِهَا، وَلَا نَقُولُ: إِنَّ الْاِحْتِيَاظَ تَرَكُّهَا، بَلْ نَقُولُ: الْاِحْتِيَاظُ هُوَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ.

مَسْأَلَةٌ: سَمَاعَةُ الْأُذُنِ: وَهِيَ الَّتِي يَسْتَخْدِمُهَا بَعْضُ النَّاسِ، وَيَضَعُهَا دَاخِلَ أُذُنِهِ حَتَّى تَرْفَعَ الْأَصْوَاتَ عِنْدَهُ، تَجُوزُ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى جَوَازِهَا هَذَا الْحَدِيثُ.

وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ: أَنَّ الْمَمْنُوعَ مِنْهُ الْمَحْرَمُ قَدْ ذَكَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَيَكُونُ مَا عَدَاهُ حَلَالًا، وَهَذِهِ مِنْ بَلَاغَةِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّهُ ذَكَرَ الْمَمْنُوعَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَقُولَ لِأَمَتِهِ: كُلُّ مَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ حَلَالٌ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، فَلَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُضَيِّقَ عَلَى عِبَادِ اللَّهِ مَا وَسَّعَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، وَأَنْتَ إِذَا أَخْطَأْتَ فِي التَّوَسُّعِ كَانَ ذَلِكَ أَهْوَنَ مِمَّا إِذَا أَخْطَأْتَ فِي التَّضْيِيقِ؛ لِأَنَّ التَّوَسُّعَ مُنَاسِبَةٌ لِرُوحِ الدِّينِ الْإِسْلَامِيِّ؛ وَلِهَذَا قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْعُقُوبَةِ التَّعْزِيرِيَّةِ: لِأَنَّ أَخْطَى فِي الْعَفْوِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَخْطَى فِي الْعُقُوبَةِ.

فَمَا دَامَ الْأَمْرُ وَاسِعًا فَيَسَّرَ عَلَى النَّاسِ مَا اسْتَطَعَتْ حَتَّى يَأْخُذَ النَّاسُ الدِّينَ عَنْ
 انْشِرَاحِ صَدْرِ، وَعَنْ طُمَأْنِينَةِ قَلْبٍ، وَأَمَّا أَنْ تُضَيِّقَ عَلَيْهِمْ شَيْئًا لَمْ يُضَيِّقْهُ اللَّهُ، وَلَا
 رَسُولُهُ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يُضَيِّقْ عَلَى الْعِبَادِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ
 حَرَجٍ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وَأَنَا قَدْ سَمِعْتُ عَنْ رَجُلٍ يُفْتِي النَّاسَ فِي مَنَى، وَكَلَّمَا جَاءَهُ إِنْسَانٌ قَالَ لَهُ: عَلَيْكَ
 دَمٌ، وَنَحْنُ لَوْ أَخَذْنَا بِقَوْلِ هَذَا الرَّجُلِ لَبَقِيَتْ أَوْدِيَةُ مَنَى كُلُّهَا دَمَاءٌ تَسِيلُ، فَهَذَا غَلَطٌ.
 فَالنَّاسُ الْآنَ يُفْتُونَ مَثَلًا فِي الطَّيِّبِ، وَفِي لِبْسِ الْقَمِيصِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ بِأَنْ عَلَيْهِ
 دَمًا، وَهَذَا أَيْضًا غَلَطٌ، وَنَحْنُ إِذَا قُلْنَا بِوُجُوبِ الْفَدْيَةِ فَإِنَّهُ يُخَيَّرُ بَيْنَ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ
 إِطْعَامِ سِتَّةِ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ، أَوْ ذَبْحِ شَاةٍ.
 مُحْظُورَاتُ الْإِحْرَامِ:

مُحْظُورَاتُ الْإِحْرَامِ مَعْرُوفَةٌ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ، وَلَا حَاجَةَ لَتَعْدَادِهَا، لَكِنْ نَرِيدُ أَنْ
 نَقُولَ: إِنَّ هَذِهِ الْمُحْظُورَاتِ تَنْقَسِمُ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:
 قِسْمٌ: لَا فَدْيَةَ فِيهِ أَصْلًا.

وَقِسْمٌ: فِيهِ جَزَاءٌ؛ أَيُّ: أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ فَدْيَةٌ مَعِينَةٌ، بَلْ فِيهِ جَزَاءٌ.

وَقِسْمٌ: تَكُونُ فَدْيَتُهُ بَدَنَةً.

وَقِسْمٌ: فَدْيَتُهُ التَّخْيِيرُ بَيْنَ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ إِطْعَامِ سِتَّةِ مَسَاكِينَ، أَوْ ذَبْحِ شَاةٍ.
 فَهَذِهِ هِيَ أَقْسَامُ الْمُحْظُورَاتِ الْأَرْبَعَةُ.

فَأَمَّا مَا لَا فَدْيَةَ فِيهِ: فَهُوَ عَقْدُ النِّكَاحِ، فَعَقْدُ النِّكَاحِ مُحَرَّمٌ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا
 يَنْكِحُ الْمُحَرَّمُ، وَلَا يُنْكَحُ، وَلَا يُنْكَحُ». لَكِنْ يَقُولُ الْفُقَهَاءُ: إِنَّهُ لَا فَدْيَةَ فِيهِ.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الَّذِي فَدْيَتُهُ هِيَ جَزَاؤُهُ: فَهُوَ الصَّيْدُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ
 مَتَمِيزًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ [البقرة: ١٧٠]. أَيُّ: فَعَلَيْهِ جَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الَّذِي فَدْيَتُهُ بَدَنَةٌ: فَهُوَ الْجَبَاعُ فِي الْحَجِّ قَبْلَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ.

وأما القسم الذي فديته التخيير: فهو بقية المحظورات، وتسمى هذه الفدية فدية الأذى؛ أخذًا من قول الله تعالى: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ، فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وهل على هذا التقسيم دليل؟

الجواب: نقول: فيه تفصيل، أما عقد النكاح الذي ليس فيه فدية فعليه دليل، وهو أن الأصل براءة الذمة، والسنة قد دلّت على أنه مُحَرَّم، ولكنها لم تأت له بفدية أذى، فهذا هو دليله، وهو دليل عَدَمِي، لا وجودي.

وأما ما فديته الجزاء فقد ثبت بالقرآن والسنة.

وأما ما فديته البدنة فهذا لم يردّ لا في الكتاب، ولا في السنة، ولكن الصحابة رضي الله عنهم يَكَادُونُ يُجْمِعُونَ على ذلك، وأما ما فديته التخيير فهل فيه دليل؟

الجواب أن نقول: أما حلق الرأس ففيه دليل بنص القرآن، قال تعالى: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ، فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وأما بقية المحظورات فقد ذكر أهل العلم أن فيها هذه الفدية، وذلك بالقياس على حلق الرأس، ولكن هذا القياس فيه نظر، ووجه النظر: أن حلق الرأس إنما حُرِّم؛ لأنه يَتَعَلَّقُ به نُسْكَ؛ فإن الحلق واجب من واجبات الحج، ولو حلق المحرم رأسه لَأَسْقَطَ هذا الواجب؛ فلذلك أَوْجَبَ حَلْقُ الفدية فيه، وهذا مُسَلَّم.

قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٦].

وأما ما قيس على ذلك من المحظورات ففيه نظر؛ لأنه لا يَتَعَلَّقُ به نُسْكَ، والتعليل بأن حلق الرأس إنما حُرِّم؛ لأنه ترفه، تعليل عليل؛ لأن الترفه في الإحرام ليس حرامًا، فاللمحرم أن يَغْتَسِلَ وَيَلْبَسَ ثِيَابَ الإحرام الجميلة، وله أيضًا أن يَبْقَى في الحجرة المكيفة، وأن يَسِيرَ في السيارات المكيفة، وأن يَجْلِسَ في الخيام الناعمة، وهذا كله ترفه، فَمَنْ قال: إن العلة هي الترفه يَخْتِاجُ إلى أن يُثَبَّتَ هذا.

ثم إن بعض المحظورات التي ألحقوها بحلق الرأس فيها ترفه، وبعضها ليس فيه ترفه، فالعلة مُتَقَضَّةٌ؛ ولهذا نقول: إنه لا فدية إلا فيما جاء في القرآن أو السنة الفدية فيه، وإلا فليس لنا الحق أن نُلْزِمَ عبادَ الله بإضاعة شيء من أموالهم، أو بإنفاق شيء من أموالهم بلا دليل.

وكما تَرَوْنَ أَنَّ هَذَا تَعْلِيلٌ قَوِيٌّ لَا مَنَاصَ مِنْهُ، فَكَمَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تُسْقِطَ مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ مِنْ جَزَاءِ الصَّيْدِ مِثْلًا، فَإِنَّهُ كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ نُلْزِمَ عِبَادَ اللَّهِ بِمَا لَمْ يُلْزِمْهُمْ اللَّهُ بِهِ فِي مِثْلِ لُبْسِ الْقَمِيصِ وَالْعِمَامَةِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

لكن لو قال قائلٌ: مادام جمهور العلماء على هذا، وفيه حماية لهذه المحظورات من أن يَتَجَرَّأَ عَلَيْهَا الْحُجَّاجُ، أفلا يكون القول به مُتَّجِهًا؟

الجواب: بلى، فالقول به مُتَّجِهٌ، والشرع قد يُتْلَفُ الْمَالُ تَعْزِيرًا، فَالْغَالُ مِنَ الْغَنِيمَةِ يُحْرَقُ رَحْلُهُ وَمَا مَعَهُ، وَهَذَا إِتْلَافٌ لَهُ، وَكَاتَمُ الْغَالَةِ يُلْزَمُ بِدَفْعِ قِيمَتِهَا مَرَّتَيْنِ تَنْكِيلًا لَهُ، وَمَنْ سَرَقَ ثَمَرًا، أَوْ كَثُرَا ضُوعِفَتْ عَلَيْهِ الْقِيَمَةُ.

فالتعزيرُ بِالْمَالِ، أَوْ حِمَايَةُ الْمَحْرَمَاتِ مِنَ الْمَالِ أَمْرٌ جَاءَ بِهِ السُّنَّةُ، وَعَلَيْهِ فَإِنْ لَنَا أَنْ نَقُولَ لِلنَّاسِ: مَنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْمَحْظُورَاتِ فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ.

وكذلك نقول في عقد النكاح: إن فيه الفدية، ما لم يَكُنْ إِجْمَاعٌ عَلَى عَدَمِهَا، فَالْإِجْمَاعُ مُسَلَّمٌ، وَإِلَّا فَبِدُونِ إِجْمَاعٍ لَا يَكُونُ هُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ بَاقِي الْمَحْظُورَاتِ.

ونحن نَتَكَلَّمُ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ مَسْأَلَةِ الْفِدْيَةِ فِي الْمَحْظُورَاتِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الوجه الأول: من الناحية النظرية فإذا تكلّمنا فيها من الناحية النظرية فإننا لا نرى لإيجابها دليلًا إلا ما جاء به الدليل.

والوجه الثاني: من الناحية التربوية - حِمَايَةُ الْحُجَّاجِ مِنْ انْتِهَاكِ الْمَحْظُورَاتِ - وَلَا سِيَّما أَنْ أَكْثَرَ الْعُلَمَاءِ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ؛ وَلِذَلِكَ كَانَ سَاعَتَنَا لَنَا أَنْ نُفَتِّيَ النَّاسَ بِوُجُوبِ الْفِدْيَةِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ فَالْفِدْيَةُ لَيْسَتْ صَعْبَةً، فَهِيَ: إِمَّا صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَفَرِّقَةٍ أَوْ مُتَابَعَةٍ فِي

مكة، وفي بلده، أو إطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع، وهذا أيضًا سهل، فالمجموع كله ثلاثة أصواع، أو ذبح شاة.

فهي ليس فيها صعوبة، ولكنك إذا قلت للعامي: عليك فدية. هيئته أن يفعل المحظورات، ولو كانت الفدية التي عليه قليلة.

لكن لو قلت له: ليس عليك إلا التوبة والاستغفار ملأ لك أجواء مكة وجدة والطائف استغفارًا، ولكن لا تأخذ منه قرشًا.

ولهذا لما عثر عامي من العوام، وجرح أصبعه، وسلم النعل قال: الحمد لله أن الجرح كان في القدم، لا في النعل؛ وذلك لأن الهال عنده أعلى من البدن، فالبدن يطيب.

وعلى كل حال: فما دام في هذا مصلحة، وحماية للمحظورات، وتهيب للعوام فإنه يسوغ القول به، وإذا أحب الإنسان أن يختاط لنفسه، وأن لا يقول على الله ما لم ير أنه من شريعته فليقل: قال العلماء: عليك كذا وكذا.

وأرجو أنه بهذه العبارة يسلم من التبعة؛ لأنه عزاه إلى غيره، من أجل هذه المصلحة العظيمة.

وهكذا يقال في ترك الواجب من واجبات الحج أو العمرة، فقد قال الفقهاء: إن عليه دمًا، وليس فيه تخيير، فإن لم يجد صام عشرة أيام.

ونحن نقول: لا دليل على هذا، ثم إنه كذلك لا دليل على أنه إذا لم يجد فعليه صيام عشرة أيام، وغاية ما في ذلك الأثر الوارد عن ابن عباس: من نسي شيئًا من نسكه أو تركه فليهرق دمًا.

فزعم بعض العلماء أن مثل هذا القول عن ابن عباس لا مجال للاجتهاد فيه، وعندي أن في هذا نظرًا، وأنه للاجتهاد فيه مجال، وهو أن ابن عباس رضي الله عنه رأى أن حلق الرأس الذي فيه إسقاط واجب فيه فدية، لكن على التخيير، فقال: إذا ترك الواجب كفعل المحذور الذي يكون فيه إسقاط الواجب، فيجب فيه دم.

فَبِنَاءٌ عَلَى هَذَا كَانَ لِلرَّأْيِ فِيهِ مَجَالٌ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: شَيْئًا مِنْ نُسْكِهِ. وَ«شَيْئًا» نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ فَتَقِيدُ الْعُمُومَ، وَنَحْنُ لَوْ أَخَذْنَا بِعُمُومِهَا لَقَلْنَا: عَلَى الْإِنْسَانِ دَمٌ إِذَا تَرَكَ الْإِشَارَةَ إِلَى الْحَجَرِ، وَإِذَا تَرَكَ الرَّمْلَ، وَإِذَا تَرَكَ الْأَضْطِبَاعَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَأَنَا لَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ بِهَذَا، لَكِنْ كَمَا قُلْنَا لَكُمْ: كُلُّ شَيْءٍ يَكُونُ بِهِ حِمَايَةُ الشَّعَائِرِ، وَلَمْ يُخَالِفِ الْإِجْمَاعَ، بَلْ وَافَقَ الْأَكْثَرَ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي الْأَخْذُ بِهِ، أَوْ عَلَى الْأَقْلِ الْإِفْتَاءُ بِهِ.

وهذه من السياسة في تربية العالم للأمة.

وَقَدْ سَأَلَ أَحَدَ التَّابِعِينَ ابْنَهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ مِنَ الْمَسَائِلِ -نَسِيْتُهَا- فَأَفْتَاهُ، فَكَأَنَّ الْإِبْنَ تَصَعَّبَ هَذَا، فَقَالَ: إِلَّا تَفْعَلْ، وَإِلَّا أَفْتَيْتُكَ بِقَوْلِ فَلَانٍ، وَهُوَ أَشَدُّ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ فَتَأَمَّلْ، كَيْفَ هَذِهِ التَّرْبِيَةُ؟ مَعَ أَنَّهُ إِنَّمَا أَفْتَاهُ بِالْقَوْلِ الْأَوَّلِ الَّذِي يَعْتَقِدُ أَنَّهُ صَوَابٌ، لَكِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُلْزِمَ ابْنَهُ بِالْقَوْلِ الثَّانِي الَّذِي هُوَ أَشَدُّ إِذَا لَمْ يَقْتَنِعْ.

وَرُبَّمَا يَكُونُ لِهَذَا شَاهِدٌ مِنْ فِعْلِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مَسْأَلَةِ الرَّجُلِ إِذَا طَلَّقَ زَوْجَتَهُ ثَلَاثًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ، فَقَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا، أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ، أَنْتِ طَالِقٌ، أَنْتِ طَالِقٌ، وَقَدْ كَانَ هَذَا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَهْدِ أَبِي بَكْرٍ، وَسَتَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ فَلَهُ أَنْ يُرَاجَعَ، وَهُوَ حَقٌّ شَرْعِيٌّ لَهُ؛ لِأَنَّ زَوْجَتَهُ لَا تَبِينُ بِهَذَا.

فَلَمَّا كَثُرَ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ فِي عَهْدِ عُمَرَ قَالَ: أَرَى النَّاسَ قَدْ تَتَابَعُوا فِي أَمْرِ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أُنَاةٌ فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ. فَتَأَمَّلْ كَيْفَ أَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ، وَمَنَعَ الرَّجُلَ مِنْ حَقِّ ثَابِتٍ لَهُ بِالسَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ، وَالسَّنَةِ الْبَكْرِيَّةِ، وَالسَّنَةِ الْعُمَرِيَّةِ أَوَّلًا.

وَمَنْعُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ هَذَا الْحَقِّ الثَّابِتِ لِلرَّجُلِ كَانَ مِنْ أَجْلِ أَنْ لَا يَتَجَرَّأَ النَّاسُ عَلَى الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ.

فَهَذِهِ مَسَائِلُ يَنْبَغِي لِلْعَالَمِ وَالْمُفْتِي أَنْ يَتَنَبَّهَ لَهَا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، فَقَدْ مَدَحَ اللَّهُ ﷻ الرَّبَّانِيَيْنِ، وَبَيَّنَّ أَنَّهُمْ هُمُ الْأَحَقُّ بِالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، قَالَ الْعُلَمَاءُ: الرَّبَّانِيُّونَ هُمُ: الَّذِينَ يُرَبُّونَ الْأُمَّةَ بِالْعِلْمِ، وَهَذَا مِنْهَا.

فلذلك - فيما أرى - أن إيجاب شيء لم يُوجبه الله ولا رسوله لا يجوز، لكن إذا كان فيه مصلحة فإنه يسوغ القول به، لاسيما إذا كان هو قول جمهور العلماء.
وأما المحظورات فمنها ما مر علينا في حديث ابن عمر، وهو:
١- لبس الأشياء الخمسة.

٢- والطيب ابتداءً.
وأما شَمُّ الطيب فقد سبق لنا أنه لا بأس به، وهذا هو القول الراجح، ولا سيما عند الحاجة؛ كرجل يريد أن يشتري طيباً، فوقف عند العطَّار، فجعل يشمُّ القارورات؛ لينظر أيها أطيب.
فالصواب: أن شَمَّ الطيب لا بأس به؛ لأن المحرم لم يتلبس به.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٢- باب الرُّكُوبِ وَالْإِرْتِدَافِ فِي الْحَجِّ.

١٥٤٣، ١٥٤٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ يُونُسَ الْأَيْلِيِّ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ أَسَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ رَدَفَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ إِلَى الْمُزْدَلِفَةِ، ثُمَّ أَرَدَفَ الْفُضْلَ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ إِلَى مِنَى، قَالَ: فَكِلَاهُمَا قَالَ: لَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ^(١).

❖ قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بابُ الرُّكُوبِ وَالْإِرْتِدَافِ فِي الْحَجِّ». كَأَنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - يَمِيلُ إِلَى أَنَّ الْحَجَّ مَاشِيًا أَفْضَلُ، وَالْمَسْأَلَةُ فِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ: هَلِ الْأَفْضَلُ أَنْ يَحُجَّ رَاكِبًا، أَوِ الْأَفْضَلُ أَنْ يَحُجَّ مَاشِيًا.
وَكَانَ فِي زَمَنِهِمْ رَحِمَهُمُ اللَّهُ يَرْكَبُ الْإِنْسَانُ بَرَاةً، وَيَنْزِلُ بَرَاةً، وَكَذَلِكَ فِي الْمَشْيِ، لَكِنْ فِي وَقْتِنَا الْحَاضِرِ أَيُّهُمَا أَصْعَبُ: الْمَشْيُ أَوِ الرُّكُوبُ؟

الجواب: أحياناً يكون الركوب أصعب، وأحياناً يدفع الناس من عرفته إلى المزدلفة، ولا يصلونها إلا في الصباح، وهذا وقع قبل خمس سنوات، أما الآن فالحمد لله قد خفت الأمور وتيسرت؛ لأن الحكومة - وفقها الله - فتحت طرقاً كثيرة، فهنا الركوب أصعب.

وأحياناً يكون الأمر بالعكس، فهل نقول: إنَّ الأفضل الركوب؛ لأن النبي ﷺ حجَّ راكباً، أو الأفضل المشي؛ لأن الإنسان حرٌّ في نفسه، ويتصرَّف كما شاء؟
الجواب: نحن نرى أن الركوب والمشي في حدِّ ذاته ليس بينهما تفاضل، فالحكم يتوقف على راحة الحاج، فما كان أيسر له وأقوم لعبادته فهو أفضل.

وقوله رحمه الله: «الارتداف في الحج». الارتداف على الدابة في الحج وغيره لا بأس به، إذا كانت الدابة تطيق ذلك، وقد ردَّف معاذ بن جبل رضي الله عنه النبي ﷺ على حمار.

وهذه القصة الواردة في حديث الباب هي في الحج، وفيها أُرْدِف النبي ﷺ أسامة بن زيد، وهو مولى من الموالي، من عرفة إلى مزدلفة، وأُرْدِف الفضل بن عباس، وهو من صغار أهل البيت حين دفع من مزدلفة إلى منى، وهذا من تواضعه ﷺ، فهو لم يُرْدِف كبار القوم، مع أن كل واحد منهم يتمنى أن يكون ردِّفه، لكن من تواضعه أنه أُرْدِف في الأول أسامة، وهو مولى من الموالي، وفي الثاني صغيراً من الصغار.

وقد كان ﷺ لا يقال بين يديه: إليك إليك. وحجَّ على جملٍ رث - صلوات الله وسلامه عليه -، ولهذا أدرك الناس كيف حجَّ النبي ﷺ؟

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٣- باب مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ وَالْأَرْدِيَةِ وَالْأُزْرِ.

وَلَبِستُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الثِّيَابَ الْمُعْصِفَةَ وَهِيَ مُحْرِمَةٌ، وَقَالَتْ: لَا تَلْتَمِمْ وَلَا تَتَبَرَّقَعْ، وَلَا تَلْبَسْ ثَوْبًا بِوَرَسٍ، وَلَا زَعْفَرَانٍ. وَقَالَ جَابِرٌ: لَا أَرَى الْمُعْصِفَ طَيِّبًا. وَلَمْ تَرَ عَائِشَةَ بَأْسًا بِالْحُلِيِّ وَالثُّوبِ الْأَسْوَدِ وَالْمُورِدِ وَالْخُفِّ لِلْمَرْأَةِ. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: لَا بَأْسَ أَنْ يُبَدَلَ ثِيَابُهُ. ❀ كُلُّ هَذِهِ الْأَثَارِ وَاضِحَةٌ، وَمِنْ أَهَمِّ مَا فِيهَا قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا بَأْسَ أَنْ يُبَدَلَ الْمُحْرِمُ ثِيَابَهُ. وَسَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ لَوَسْخٍ، أَوْ لَتَمْرِقٍ، أَوْ لغيرِ ذَلِكَ. وَأَمَّا مَا اشْتَهَرَ عِنْدَ الْعَامَّةِ مِنْ أَنَّ الْمُحْرِمَ لَا يُغَيِّرُ الثِّيَابَ، سَوَاءً كَانَ رَجُلًا، أَوْ امْرَأَةً، فَلَا أَصْلَ لَهُ، فَمَا دَامَ أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ غَيَّرَ الثُّوبَ الْأَوَّلَ إِلَى ثَوْبٍ آخَرَ يَجُوزُ لِبَسِهِ فِي الْإِحْرَامِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥٤٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: انْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ بَعْدَ مَا تَرَجَّلَ وَادَّهَنَ وَلَبَسَ إِزَارَهُ وَرِدَاءَهُ هُوَ وَأَصْحَابُهُ، فَلَمْ يَنْهَ عَنْ شَيْءٍ مِنَ الْأَرْدِيَةِ وَالْأُزْرِ تَلْبَسُ إِلَّا الْمُزْعَفَرَةُ الَّتِي تَرْدَعُ عَلَى الْجِلْدِ، فَأَصْبَحَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ، حَتَّى اسْتَوَى عَلَى الْبَيْدَاءِ أَهْلٌ هُوَ وَأَصْحَابُهُ، وَقَلَّدَ بَدَنَتَهُ، وَذَلِكَ لِخَمْسِ بَقِينَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ، فَقَدِمَ مَكَّةَ لِأَرْبَعِ لَيَالٍ خَلَوْنَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلَمْ يَحِلَّ مِنْ أَجْلِ بُذْنِهِ لِأَنَّهُ قَلَّدَهَا، ثُمَّ نَزَلَ بِأَعْلَى مَكَّةَ عِنْدَ الْحَجُّونِ وَهُوَ مُهَلٌّ بِالْحَجِّ، وَلَمْ يَقْرَبِ الْكَعْبَةَ بَعْدَ طَوَافِهِ بِهَا حَتَّى رَجَعَ مِنْ عَرَفَةَ، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَطَّوُّفُوا بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ يَقْصُرُوا مِنْ رُءُوسِهِمْ ثُمَّ يُحِلُّوا، وَذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ بَدَنَةٌ قَلَّدَهَا، وَمَنْ كَانَتْ مَعَهُ أَمْرَأَتُهُ فَهِيَ لَهُ حَلَالٌ، وَالطَّيِّبُ وَالثِّيَابُ.

❖ قوله: «فلم يَنْهَ عن شيءٍ من الأردية والأزر». هذا يدلُّ على أن الإزار وإن خيط، بدلاً من أن يُلَفَّ فإنه يَجُوزُ؛ لأنه ما زال يُسَمَّى إزاراً، ولا دليلٌ على المنع، وكما أسلفنا لكم أن قول: إنه يَتَجَنَّبُ لُبْسَ المخيط. ليس بصحيح؛ لأنه إنما أُثِرَ عن إبراهيم النخعي رَحِمَهُ اللهُ، وليس بمطردٍ.

❖ وقوله: «وقلَّد بدنته». يعني: جعلَ عليها قِلَادَةً تدلُّ على أنها هَدْيٌ، وهذه القِلَادَةُ يُقَلَّدُون فيها النعالَ الْمُتَقَطَّعةً، وأَذَانُ القَرَبِ البالية، وما أشبه ذلك؛ إشارةً إلى أن هذه الناقَة هَدْيٌ للفقراء.

وتقليدُها سُنَّةٌ؛ لما فيه من إظهارِ الشعائرِ، حتَّى تَمُرَّ هذه الإبلُ بالناسِ، وقد عُرف أنها هَدْيٌ.

❖ وقوله: «وذلك لخمسةٍ يَقيَنَ من ذي القعدة». فيكونُ يومُ الجمعةِ موافقاً تسعةً من ذي الحجةِ، ويكونُ النبيُّ ﷺ قد خَرَجَ من المدينةِ يومَ السبتِ.

❖ وقوله: «ذي القعدة». الأَفْصَحُ في القافِ الفَتْحُ، والحِجَّةُ الأَفْصَحُ في الجيمِ الكسرُ، ويجوزُ كسرُهما وفتحُهما، ولكنَّ الكلامَ على الأَفْصَحِ.

❖ وقوله رَحِمَهُ اللهُ: «فقدِمَ مكةَ الأربعَ خلَوْنَ من ذي الحجةِ». الرابعُ من ذي الحجةِ يوقِفُ يومَ الأحدِ، وبذلك يَصِيرُ مسيرُهُ ﷺ تسعةَ أيامٍ.

❖ وقوله: «عندَ الحَجُونِ». وهو مكانٌ معروفٌ الآن، ويُسَمَّى عندَ العامةِ...، ويُسَمَّى أيضاً الأَبْطَحَ، وقد نَزَلَ فيه ﷺ.

❖ وقوله رَحِمَهُ اللهُ: «ولم يَقرُبِ الكعبةَ بعدَ طوافِها حتَّى رَجَعَ من عرفة». فيه: دليلٌ على أنه يَنْبَغِي للحاجَّ أن لا يَطُوفَ بالكعبةِ إلا طوافَ النُسكِ فقط؛ تأسياً برسولِ الله ﷺ.

ولمصلحةٍ أخرى، وهي: إخلاءُ المطافِ لمن يَحْتَاجون إليه من القادمين. وهكذا يقالُ أيضاً في العمرة؛ فإنه إذا كثرَ الناسُ فالأفضلُ أن لا يُكْرَرَ الطوافُ، ولكن يَقتَصِرُ على طوافِ النُسكِ فقط.

﴿قَوْلُهُ: «بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ»﴾. أفاد: أنه لا يجب صعود الصفا ولا المروة؛ لأنَّ الْبَيْنَةَ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ تَقْتَضِي خُرُوجَهُمَا عَنِ الْمَسَافَةِ، وَهُوَ كَذَلِكَ فَلَا يَجِبُ الصُّعُودُ، لَا عَلَى الصَّفَا، وَلَا عَلَى الْمَرْوَةِ، وَلَكِنَّ الْأَفْضَلَ الصُّعُودُ حَتَّى يَرَى الْكَعْبَةَ، كَمَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ.

﴿قَوْلُهُ: «ثُمَّ يَقْصُرُوا مِنْ رِءُوسِهِمْ»﴾. أَمَرَ ﷺ بِالتَّقْصِيرِ هُنَا، مَعَ أَنَّ الْحَلْقَ أَفْضَلُ؛ وَذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَبْقَى الْحَلْقُ لِلْحَجِّ؛ لِأَنَّهُمْ قَدِمُوا فِي الْيَوْمِ الرَّابِعِ، فَلَوْ حَلَقُوا رِءُوسَهُمْ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ لِلْحَجِّ، وَعَلَيْهِ فَيَقَالُ: الْأَفْضَلُ فِي الْعَمْرَةِ الْحَلْقُ إِلَّا الْمُتَمَتِّعُ إِذَا قَدِمَ مُتَأَخِّرًا فَالْأَفْضَلُ أَنْ يَقْصَرَ؛ لِأَجْلِ أَنْ يَبْقَى لِلْحَجِّ.

وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا: فَائِدَةٌ عَظِيمَةٌ، وَهِيَ: أَنْ تَرَكَ الْفَاضِلَ لَهَا هُوَ أَفْضَلُ مِنْهُ جَائِزٌ.

وَمِنْ ذَلِكَ لَوْ نَذَرَ الْإِنْسَانُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ صَلَّى فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَإِنْ هَذَا يَجُوزُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٤- بَابُ مَنْ بَاتَ بِبَيْتِ الْحُلَيْفَةِ حَتَّى أَصْبَحَ. قَالَ ابْنُ عُمرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

١٥٤٦- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَبِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ بَاتَ حَتَّى أَصْبَحَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، فَلَمَّا رَكِبَ رَاحِلَتَهُ وَاسْتَوَتْ بِهِ أَهْلٌ^(١).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٤٠٧/٣):

﴿قَوْلُهُ: «حَدَّثَنِي ابْنُ الْمُنْكَدِرِ»﴾: كَذَا رَوَاهُ الْحُقَاطُ مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْهُ، وَخَالَفَهُمْ عِيسَى بْنُ يُونُسَ، فَقَالَ: عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، وَهِيَ رَوَايَةٌ شَاذَةٌ.

﴿قَوْلُهُ: «وَبِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ»﴾. فِيهِ مَشْرُوعِيَّةُ قُصْرِ الصَّلَاةِ لِمَنْ خَرَجَ مِنْ بَيُوتِ الْبَلَدِ، وَبَاتَ خَارِجًا عَنْهَا، وَلَوْ لَمْ يَسْتَمِرَّ سَفَرُهُ.

(١) أخرجه مسلم (٦٩٠) (١٠).

وَاحتَجَّ به أهل الظاهر في قصر الصلاة في السفر القصير، ولا حُجَّة فيه؛ لأنه كابتداء سفر، لا المُتَمَتَّى، وقد تقدَّم البحث في ذلك في أبواب قصر الصلاة، وتقدَّم الخلاف في ابتداء إهلاله ﷺ قريباً^(١). اهـ

هذا يَقْتَضِي أنه ﷺ صَلَّى الظهرَ يومَ السبتِ في المدينة، ثم خَرَجَ وصَلَّى العصرَ ركعتين، هذا هو ما يَظْهَرُ لي، ولكن يَحْتَاجُ إلى مراجعة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥٤٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَصَلَّى الْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ، قَالَ: وَأَحْسِبُهُ بَاتَ بِهَا حَتَّى أَصْبَحَ^(١).

وقد جَزَمَ في السياقِ الأولِ بأنه بات حتى أصبح.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٥ - بَابُ رَفْعِ الصَّوْتِ بِالْإِهْلَالِ.

١٥٤٨ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ الظُّهْرَ أَرْبَعًا، وَالْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ، وَسَمِعْتُهُمْ يَصْرُخُونَ بِهِمَا جَمِيعًا^(٢).

(١) انظر «الفتح» للحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ (٣/٤٠٧، ٤٠٨).

(٢) أخرجه مسلم (٦٩٠) (١١).

(٢) أخرجه مسلم (٦٩٠) (١٠).

قوله رحمته: «بها» أي: بالحج والعمرة، وفي هذا دليل على أن الإنسان يرفع صوته عاليًا بالتلبية، وأنه يُسمي نُسكَه، فيقول: لبيك عمرة. إن كان في عمرة، أو ليك حجًا. إن كان في الحج، أو ليك حجًا وعمرة إن كان في حج وعمرة. ومن المؤسف أنه تمر بك القوافل الكثيرة، فلا تسمع أحدًا يلبي، مع العلم بأن هذا من الشعائر، وأنت إذا لبيت فإنه لا يسمع تليبتك شجر ولا حجر إلا شهد لك. فأحثكم أنتم طلاب العلم على رفع الصوت بالتلبية، وأن تبينوا للناس أن هذا من السنة التي كان النبي ﷺ يفعلها، وكذلك كان أصحابه يفعلونها ويقرؤونها.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته:

٢٦- باب التلبية.

١٥٤٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ ^(١).

التلبية معناها معروف، ولا حاجة إلى تفسيرها.

وقوله ﷺ فيها: «لبيك». بمعنى: إجابة لك، والمراد بالتثنية هنا: التكرار، لا حقيقة التثنية، فيكون المعنى: أجبت إجابة بعد إجابة.

وقوله: «اللهم»؛ يعني: يا الله.

وقوله: «لبيك». تكرار، لكنه تكرار لفائدة، وهي: تكرار إجابة الله ﷻ.

وقوله: «لبيك لا شريك لك لبيك». هذا فيه الإخلاص لله ﷻ، وأنت تلي لله،

لا لغرض آخر.

(١) أخرجه مسلم (١١٨٤) (١٩).

❦ وقوله: «إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمَلِكُ». وقيل: «أَنَّ» بفتح الهمزة، والصواب: «إِنَّ» بكسرها؛ لأنَّ «إِنَّ» أعمُّ؛ إذ إنَّ «أَنَّ» المفتوحة يكون التقدير فيها: لييك؛ لأنَّ النعمة لك، وأما إذا كُسِرَتْ همزة «إِنَّ» صارت جملةً استثنائيةً، فتكون أعمُّ، والحمد؛ يعني: الوصفَ بالجميل مع المحبة والتعظيم.

❦ وقوله: «النِّعْمَةُ». يَشْمَلُ نعمةَ الدين والدنيا، ومنها: أن الله أَنْعَمَ عليك بإيصالك إلى هذه الأماكن الشريفة.

❦ وقوله: «وَالْمَلِكُ». يَعُمُّ كُلَّ مَا فِي السَّمَوَاتِ، وَمَا فِي الْأَرْضِ، فَكُلُّ الْمَلِكِ لِلَّهِ ﷻ. ❦ وقوله: «لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ». كقوله في الأول: «لييك لا شريك لك» لكنه في الأول كان من باب توحيد الألوهية، وأما هذا الثاني فهو من باب توحيد الربوبية؛ ولهذا سَمَّى جَابِرٌ ﷺ هذا بالتوحيد، فقال ﷺ: أَهْلُ النَّبِيِّ ﷺ بالتوحيد: «لييك اللهم لييك».

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥٥٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي عَطِيَّةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنِّي لَا أَعْلَمُ كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُلَبِّي: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ. تَابَعَهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ. وَقَالَ شُعْبَةُ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ، سَمِعْتُ خَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي عَطِيَّةَ، سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

هذه التلبية من حديث آخر، إلا أنها فيها نقص في قوله: والنعمة لك لا شريك لك.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٧- باب التَّحْمِيدِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ قَبْلَ الْإِهْلَالِ عِنْدَ الرُّكُوبِ عَلَى الدَّابَّةِ.

١٥٥١- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا وَهْبٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ،

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ مَعَهُ بِالْمَدِينَةِ الظُّهْرَ أَرْبَعًا، وَالْعَصْرَ

بِإِذِي الْخُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ بَاتَ بِهَا حَتَّى أَصْبَحَ، ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ،

حَمِدَ اللَّهُ وَسَبَّحَ وَكَبَّرَ ثُمَّ أَهْلَ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ، وَأَهْلَ النَّاسُ بِهِمَا، فَلَمَّا قَدِمْنَا أَمَرَ النَّاسَ

فَحَلُّوْا، حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ أَهْلُوا بِالْحَجِّ قَالَ: وَنَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ بَدَنَاتٍ بِيَدِهِ قِيَامًا،

وَذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ كَبَشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ. قَالَ بَعْضُهُمْ: هَذَا عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَنَسٍ.

هذا الحديث فيه زيادة على التلبية، وهي: أنه بين يدي التلبية كان يُسَبِّحُ اللَّهَ -تبارك

وتعالى- وَيُكَبِّرُ، ثُمَّ يُهَلُّ، فيقول: سبحان الله، والله أكبرُ ليكَ اللهم ليكَ.

وسبق الكلام على أنه: هل يُلَبِّي من حين أن يُصَلِّي إذا كان يُصَلِّي، أو يُلَبِّي إذا

استَوَى على راحلته، أو إذا استَوَى على البِيداءِ بالنسبة لذي الخليفة.

وقلنا: إن الراجح أنه يُلَبِّي من حين ما يَغْتَسِلُ وَيُصَلِّي إذا كانت الصلاة، ثم يُلَبِّي،

وعليه أن يُلَبِّي إذا رَكِبَ، وأما الانتظارُ إلى البِيداءِ فقد وَرَدَتْ الأحاديثُ الصحيحةُ بأنه

يُلَبِّي قَبْلَ ذَلِكَ؛ وعليه فإنك من حين ما تُحْرِمُ قَلْبٌ.

وفي هذا الحديث عدة مسائل ذكرها الراوي، ومنها:

أنه أَهْلَ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ؛ أي: قارنًا، قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا أَشْكُ فِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

كَانَ قَارِنًا، وَالْمَتَعَةُ أَحَبُّ إِلَيَّ.

والأحاديثُ الواردةُ في صفةِ حَجِّ النَّبِيِّ ﷺ مختلفةٌ في اللفظ، لكنها متفقةٌ في

المعنى، وقد جَمَعَ بَيْنَهَا الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، فَقَالُوا فِي الْأَحَادِيثِ الَّتِي فِيهَا أَنَّهُ أَفْرَدَ: إِنَّ

مَعْنَاهَا أَنَّهُ فَعَلَ فِعْلَ الْمُفْرَدِ، فَلَمْ يَأْتِ بِعُمْرَةٍ مُسْتَقْلَةٍ، بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْحَجِّ إِحْلَالٌ.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ تَمَتَّعَ أَرَادَ أَنَّهُ أَجْرَاهُ مَا يُجْزِي الْمُتَمَتَّعَ مِنَ الْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ فِي سَفَرٍ وَاحِدٍ.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ كَانَ قَارِنًا، فَهَذَا هُوَ الْوَاقِعُ، كَمَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِمَامُ أَهْلِ السُّنَنِ وَالْمَتَعَةُ مَعْنَاهَا: أَنْ يُحْرِمَ أَوَّلًا بِالْعُمَرَةِ، وَيَحِلَّ مِنْهَا إِحْلَالًا كَامِلًا، ثُمَّ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ، وَهُوَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: فَلَمَّا قَدِمْنَا أَمَرَ النَّاسَ فَحَلُّوْا، حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ أَهَلُّوْا بِالْحَجِّ.

وَمَرَّاهُ بِالنَّاسِ هُنَا: الَّذِينَ لَمْ يَسُوقُوا الْهَدْيَ، وَأَمَّا الَّذِينَ سَاقُوا الْهَدْيَ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَحِلُّوْا، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ-: «لَوْ لَا أَنْ مَعِيَ الْهَدْيَ لَأَحَلَلْتُ مَعَكُمْ».

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ بَدَنَاتٍ بِيَدِهِ قِيَامًا، وَلَمْ يُبَيِّنْ عَدَدَهَا، لَكِنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ، أَنَّ عَدَدَهَا كَانَ ثَلَاثًا وَسِتِينَ بَعِيرًا، وَكَانَ الَّذِي أَهْدَاهُ مَائَةً، فَنَحَرَ ثَلَاثًا وَسِتِينَ بَعِيرًا، وَأَعْطَى عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ الْبَاقِي، فَنَحَرَهُ. قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: وَفِي هَذَا أَمْرٌ لَطِيفٌ، وَهُوَ: أَنَّ الْإِبِلَ الَّتِي نَحَرَهَا كَانَتْ بِقَدْرِ سَنِينَ عُمُرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﷺ، لِأَنَّ عُمُرَهُ كَانَ ثَلَاثًا وَسِتِينَ سَنَةً.

وَقَوْلُهُ: «قِيَامًا». هَذَا هُوَ الْأَفْضَلُ فِي الْإِبِلِ أَنْ تُنَحَرَ قِيَامًا، فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ -كَمَا هُوَ حَالُ غَالِبِ الْجَزَائِرِينَ الْيَوْمَ- ذَبَحَهَا بَارَكَةً مُقَيَّدَةً.

وَقَوْلُهُ: «ذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَدِينَةِ كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ». وَهَذَا فِي عِيدِ الْأَضْحَى.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٨- بَابُ مَنْ أَهَلَ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً.

١٥٥٢- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ،

عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَهَلَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً^(١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٩- باب الإِهْلَالِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ.

١٥٥٣- وَقَالَ أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا صَلَّى بِالْغَدَاةِ بِذِي الْحُلَيْفَةِ أَمَرَ بِرَاحِلَتِهِ فَرَحَلَتْ، ثُمَّ رَكِبَ، فَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ قَائِمًا، ثُمَّ يَلْبِي حَتَّى يَبْلُغَ الْمَحْرَمَ، ثُمَّ يُمَسِّكُ حَتَّى إِذَا جَاءَ ذَا طُوًى بَاتَ بِهِ حَتَّى يُصْبِحَ، فَإِذَا صَلَّى الْغَدَاةَ اغْتَسَلَ، وَزَعَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ. تَابَعَهُ إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ فِي الْغَسْلِ.

❖ قَوْلُهُ: «الْمَحْرَمَ». وَفِي نَسْخَةٍ: الْحَرَمَ.

❖ وَقَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «وَزَعَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ». لَا يُرِيدُ هَذَا جَمِيعَ مَا سَاقَهُ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَزَلْ يَلْبِي حَتَّى رَمَى الْجَمْرَةَ يَوْمَ الْعِيدِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَقْطَعْ التَّلْبِيَةَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ قَارِنًا.

وَأَمَّا اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ قَائِمًا فَهَذَا يَخْتَاجُ إِلَى كَلَامٍ؛ أَي: شَرْحٍ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ٤١٣-٤١٤):

❖ قَوْلُهُ: «بَابُ الْإِهْلَالِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ». زَادَ الْمُسْتَمْلِي: «الْغَدَاةُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ»

وَسِيَاقِي شَرْحُهُ.

❖ قَوْلُهُ: «وَقَالَ أَبُو مَعْمَرٍ». هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، لَا إِسْمَاعِيلُ الْقُطَيْعِيُّ، وَقَدْ وَصَّلَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ»، مِنْ طَرِيقِ عَبَّاسِ الدُّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، وَقَالَ: ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ بِلا رَوَايَةٍ.

❖ قَوْلُهُ: «إِذَا صَلَّى بِالْغَدَاةِ»؛ أَي: صَلَّى الصُّبْحَ بَوَاقِ الْغَدَاةِ، وَلِلْكُشْمِينِيِّ: «إِذَا

صَلَّى الْغَدَاةَ»؛ أَي: الصُّبْحَ.

❖ قَوْلُهُ: «فَرَحَلَتْ». بِتَخْفِيفِ الْحَاءِ.

❖ قَوْلُهُ: «اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ قَائِمًا»؛ أَي: مُسْتَوِيًّا عَلَى نَاقَتِهِ، أَوْ وَصَفَهُ بِالْقِيَامِ لِقِيَامِ

نَاقَتِهِ، وَقَدْ وَقَعَ فِي الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ بَلْفَظٌ: «فَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً».

وفهم الداودِيُّ من قوله: «اسْتَقْبَلِ الْقِبْلَةَ قَائِمًا»؛ أي: في الصلاة، فقال: في السَّيَاقِ تقديم وتأخير، فكأنه قَالَ: أمر براحلته فَرُحِلَتْ، ثُمَّ استقبل القبلة قائمًا؛ أي: فصلَّى صلاةَ الإحرام، ثم رَكِب. حكاه ابنُ التَّيْنِ، قال: وإن كان ما في الأصل محفوظًا فلعلَّه لَقُرْبُ إهْلَالِهِ مِنَ الصَّلَاةِ. انتهى.

ولا حاجة إلى دَعْوَى التقديم والتأخير؛ بل صلاة الإحرام لم تذكر هنا، والاستقبال إنما وَقَعَ بَعْدَ الرُّكُوبِ، وقد رواه ابنُ ماجه وأبو عَوَانَةَ في صحيحه، من طريقِ عُبيدِ اللَّهِ بنِ عمر، عن نافع بلفظ: «كان إذا أَدْخَلَ رِجْلَهُ فِي الْغُرْزِ، وَاسْتَوَتْ بِهِ نَاقَتُهُ قَائِمًا أَهْلًا».
 ❖ قوله: «ثُمَّ يُمَسِّكُ» الظاهرُ أنه أراد: يُمَسِّكُ عن التلبية، وكأنه أراد بالحرم المسجد، والمراد بالإمساكِ عن التلبية: التشاغُلُ بغيرها من الطواف وغيره، لا تَرْكُهَا أصلاً، وسيأتي نقلُ الخلافِ في ذلك، وأن ابنَ عمرَ كان لا يُلَبِّي في طوافه، كما رواه ابنُ خُزَيْمَةَ في «صحيحه»، من طريقِ عطاء، قال: «كان ابنُ عمرَ يَدْعُ التَّلِيَةَ إِذَا دَخَلَ الْحَرَمَ، وَيُرَاجِعُهَا بَعْدَ مَا يَقْضِي طَوَافَهُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ».

وأخرج نحوه، من طريقِ القاسمِ بنِ محمد، عن ابنِ عمر، قال الكرُمانيُّ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَرَادُهُ بِالْحَرَمِ مَنْى؛ يعني: فيوافقُ الجمهورَ في استمرارِ التلبية حتى يَرْمِيَ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، لكن يُشْكِلُ عليه قوله في روايةِ إسماعيلِ ابنِ عُلَيَّةَ: «إِذَا دَخَلَ أَدْنَى الْحَرَمِ»، والأوَّلَى أَنْ الْمَرَادَ بِالْحَرَمِ: ظَاهِرُهُ؛ لقوله بعد ذلك: «حتى إذا جاء ذا طَوًى» فجعل غايةَ الإمساكِ الوصولَ إلى ذي طَوًى، والظاهرُ أيضًا أن المراد بالإمساكِ: تَرْكُ تَكَرُّرِ التَّلِيَةِ وَمُوَاطِئَتِهَا ورفعِ الصوتِ بها، الذي يُفْعَلُ فِي أَوَّلِ الْإِحْرَامِ، لا تَرْكُ التَّلِيَةِ رَأْسًا. والله أعلم.

❖ قوله: «ذَا طَوًى». بضمِّ الطاءِ ويفتحها، وقيدَها الأَصِيلِيُّ بكسرها: وإدِ معروفٌ بقربِ مكة، ويُعرَفُ اليومَ بِبَيْتِ الزَّاهِرِ، وهو مقصورٌ مُنَوَّنٌ، وقد لا يُنَوَّنُ، ونقلَ الكرُمانيُّ أن في بعضِ الرواياتِ: «حتى إذا حاذَى طَوًى». بحاءٍ مهملةٍ بغيرِ همزٍ، وفتحِ الذالِ، قال: والأوَّلُ هو الصحيح؛ لأن اسمَ الموضعِ ذو طَوًى، لا طَوًى فقط.

❖ قوله: «وزعم». وهو من إطلاق الزعم على القول الصحيح، وسيأتي من رواية ابن عُليّة، عن أيوب بلفظ: «ويحدث».

❖ قوله: «تابعه إسماعيل». هو ابن عُليّة.

❖ قوله: «عن أيوب في الغسل»؛ أي: وغيره، لكن من غير مقصود الترجمة؛ لأن هذه المتابعة وصلها المصنف، كما سيأتي بعد أبواب، عن يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا ابن عُليّة به، ولم يقتصر فيه على الغسل، بل ذكره كله إلا القصة الأولى، وأوله: «كان إذا دخل أذن الحريم أمسك عن التلبية». والباقي مثله.

ولهذه النكتة أورد المصنف طريق فليح، عن نافع المقتصرة على القصة الأولى بزيادة ذكر الدهن الذي ليست له رائحة طيبة، ولم يقع في رواية فليح التصريح باستقبال القبلة، لكن من لازم الموجه إلى مكة في ذلك الموضع أن يستقبل القبلة، وقد صرح بالاستقبال في الرواية الأولى وهما حديث واحد، وإنما احتاج إلى رواية فليح للنكتة التي بينتها. والله أعلم.

وبهذا التقرير يندفع اعتراض الإسماعيلي عليه في إirاده حديث فليح، وأنه ليس فيه للاستقبال ذكر، قال المهلب: استقبال القبلة بالتلبية هو المناسب؛ لأنها إجابة لدعوة إبراهيم، ولأن المجيب لا يصلح له أن يؤلّي المُجَابَ ظهره، بل يستقبله، قال: وإنما كان ابن عمر يدهن ليمنع بذلك القمل عن شعره، ويجتنب ما له رائحة طيبة صيانة للإحرام. اهـ

كونه إذا أراد أن يستقبل القبلة مُشْكِلٌ، وهل نقول: إذا أردت أن تُحرِمَ اتّجه إلى القبلة، ويكون هذا مشروعاً، أو نقول: إنه مجرد مصادفة؛ لأن الذي يتّجه إلى مكة من ذلك المكان يكون مُسْتَقْبِلَ القبلة، فإن سارت به راحلته، وأراد أن ينطلق فقد استقبل القبلة، وهذه لم أعلمها مكتوبة عند الفقهاء.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٥٥٤ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ أَبُو الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا أَرَادَ الْخُرُوجَ إِلَى مَكَّةَ أَذْهَنَ بِدُهْنٍ لَيْسَ لَهُ رَائِحَةٌ طَيِّبَةٌ، ثُمَّ يَأْتِي مَسْجِدَ ذِي الْحُلَيْفَةِ فَيَصَلِّي ثُمَّ يَرْكَبُ، وَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً أَحْرَمَ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ.

وَلَمْ يَذْكُرْ اسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٠ - بَابُ التَّلْبِيَةِ إِذَا انْحَدَرَ فِي الْوَادِي.

١٥٥٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَذَكَرُوا الدَّجَالَ أَنَّهُ قَالَ: مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِرٌ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَمْ أَسْمَعْهُ، وَلَكِنَّهُ قَالَ: أَمَّا مُوسَى كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ إِذَا انْحَدَرَ فِي الْوَادِي يُلَبِّي.

[الْحَدِيثُ ١٥٥٥ - طَرَفَاهُ فِي: ٣٣٥٥، ٥٩١٣].

❖ قَوْلُهُ: «إِذَا انْحَدَرَ». هَكَذَا فِي الْأَصُولِ، وَحَكَى عِيَاضٌ أَنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ أَنْكَرَ إِثْبَاتَ الْأَلْفِ، وَغَلَطَ رَوَاتِهِ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ٤١٤):

❖ قَوْلُهُ: «بَابُ التَّلْبِيَةِ إِذَا انْحَدَرَ فِي الْوَادِي». أُوْرِدَ فِيهِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَمَّا مُوسَى كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ إِذَا انْحَدَرَ إِلَى الْوَادِي يُلَبِّي». وَفِيهِ قِصَّةٌ، وَسَيَأْتِي هَذَا الْإِسْنَادُ بِأَتَمِّ مِنْ هَذَا السِّيَاقِ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ.

❖ وَقَوْلُهُ: «أَمَّا مُوسَى كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ». قَالَ الْمُهَلَّبُ: هَذَا وَهْمٌ مِنْ بَعْضِ رَوَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ أَثَرٌ، وَلَا خَبَرٌ أَنَّ مُوسَى حَيٌّ، وَأَنَّهُ سَيَحْجُجُ، وَإِنَّمَا أَتَى ذَلِكَ عَنْ عِيسَى، فَاشْتَبَهَ عَلَى الرَّاوي، وَيَذُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ: «لَيْهَلُنَّ ابْنُ مَرْيَمَ بِفَجٍّ

الرَّوْحَاءِ». انْتَهَى، وَهُوَ تَغْلِيظٌ لِلثَّقَاتِ بِمَجَرَّدِ التَّوَهُّمِ، فَسَيَأْتِي فِي اللَّبَاسِ بِالإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ بزيادة ذكر إبراهيم فيه، أَقْبَلُ: إِنْ الرَّوَّيَ غَلِطَ فزاده؟
وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمُ الْحَدِيثِ، مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بَلْفَظٍ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى مُوسَى هَابِطًا مِنَ الشَّيْثَةِ، وَاضْعًا إَصْبَعِيهِ فِي أُذُنِهِ، مَارًّا بِهَذَا الْوَادِي، وَلَهُ جَوَّارٌ إِلَى اللَّهِ بِالتَّلْبِيَةِ. قَالَ لَهَا مَرَّ بِوَادِي الْأَزْرَقِ» وَاسْتُعِيدَ مِنْهُ تَسْمِيَةُ الْوَادِي، وَهُوَ خَلْفَ أَمَجٍ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ مِيلٌ وَاحِدٌ، وَأَمَجٌ بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالْمِيمِ وَبِالْجِيمِ: قَرْيَةٌ ذَاتُ مَزَارِعَ هُنَاكَ.
أَمَّا الدَّجَالُ فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُ مَكَّةَ، وَلَا الْمَدِينَةَ، كَمَا جَاءَ ذَلِكَ فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ، وَهُوَ أَيْضًا مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافَرٌ، يَقْرُؤُهُ الْمُؤْمِنُ، وَإِنْ كَانَ لَا يَعْرِفُ الْقِرَاءَةَ، وَيَخْفَى عَلَى الْمُنَافِقِ، وَإِنْ كَانَ يَعْرِفُ الْقِرَاءَةَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣١- بَابُ كَيْفِ تِهْلُ الْحَائِضِ وَالنَّفَسَاءِ.

أَهْلٌ: تَكَلَّمَ بِهِ، وَاسْتَهْلَلْنَا وَأَهْلَلْنَا الْهَلَالَ كُلُّهُ مِنَ الظُّهُورِ، وَاسْتَهْلَلَ الْمَطَرُ: خَرَجَ مِنَ السَّحَابِ، ﴿وَمَا أَهْلٌ لِعَلَى اللَّهِ بِهِ﴾ [التَّائِيَةُ: ٣]. وَهُوَ مِنْ اسْتِهْلَالِ الصَّبِيِّ.
١٥٥٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَهْلُ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ لَا يَحِلَّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهَا جَمِيعًا» فَقَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطْفِ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «انْقُضِي رَأْسَكَ وَامْتَشِطِي، وَأَهْلِي بِالْحَجِّ وَدَعِي الْعُمْرَةَ»، فَفَعَلْتُ، فَلَمَّا قَضَيْنَا الْحَجَّ أَرْسَلَنِي النَّبِيُّ ﷺ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى النَّعِيمِ فَأَعْتَمَرْتُ، فَقَالَ: «هَذِهِ مَكَانَ عُمْرَتِكَ» قَالَتْ: فَطَافَ الَّذِينَ كَانُوا أَهْلُوا بِالْعُمْرَةِ بِالْبَيْتِ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ حَلُّوا ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مِنًى، وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَإِنَّهُمْ طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا.

قوله: «طوافًا واحدًا». وفي نسخة: طوافًا آخر، وهذا هو الأصح.
وفي هذا الحديث من الفوائد: أن الحائض إذا قَدِمَتْ مَكَّةَ، وهي حائض لا تطوف، ولا تسعى؛ لأنها عَلَيْهَا قالت: لم أطف بالبيت، ولا بين الصفا والمروة.
وفيه: دليل على ما ذكره الفقهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ من أن السعي لا يصح إلا بعد طواف النسك، وإلا لَقَدِمَتِ السعي؛ لأن السعي يجوز للحائض.
وفيه أيضًا: دليل على أن القارن لا يحل إلا يوم النحر، فيحل من العمرة والحج جميعًا.
وفيه أيضًا: دليل على القول الراجح من أن المتمع لا يكفي سعي واحد، بل لابد من طوافين وسعيين: طواف وسعي للعمرة، وطواف وسعي للحج؛ لقولها عَلَيْهَا: «فطاف الذين كانوا أهلوا بالعمرة بالبيت، وبين الصفا والمروة، ثم حلوا، ثم طافوا طوافًا آخر بعد أن رجعوا من منى، وأما الذين جمعوا بين العمرة والحج فإنها طافوا طوافًا واحدًا». تريد بذلك: السعي؛ لأن الذين جمعوا بين العمرة والحج طافوا طوافين: طواف القدوم، وطواف الإفاضة، فالمراد بالطواف هنا: السعي بين الصفا والمروة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٢- باب مَنْ أَهَلَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَاهِلَالِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ ابْنُ عُمرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
١٥٥٧- حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ عَطَاءٌ: قَالَ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يُقِيمَ عَلَى إِحْرَامِهِ، وَذَكَرَ قَوْلَ سُرَاقَةَ ^(١).
كَانَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ أَهَلَ بِمَا أَهَلَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَبَقِيَ عَلَى إِحْرَامِهِ قَارِنًا، وَأَمَّا أَبُو مُوسَى فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَجْعَلَ إِحْرَامَهُ بِالْحَجِّ عَمْرَةً؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسُقِ الْهَدْيَ.
وَفِي هَذَا: دَلِيلٌ عَلَى سَعَةِ النَّسْكِ، وَأَنَّهُ يَصِحُّ الْإِحْرَامُ بِالشَّيْءِ الْمَجْهُولِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: أَحْرَمْتُ بِمَا أَحْرَمَ بِهِ فَلَانٌ. فَهُوَ مَجْهُولٌ؛ لِأَنَّكَ لَا تَدْرِي: هَلْ فَلَانٌ هَذَا أَحْرَمَ بِعَمْرَةٍ، أَمْ بِحَجٍّ، أَمْ بِحَجٍّ وَعَمْرَةٍ.

(١) أخرجه مسلم (١٢١٦) (١٤١).

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: أَحْرَمْتُ بِمَا أَحْرَمَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، هَلْ يَصِحُّ مِنْهُ ذَلِكَ أَوْ لَا؟
 الْجَوَابُ: الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: مَنْ أَهَلَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَاهِلَالِ النَّبِيِّ.
 فَهَلْ هَذَا الْقَيْدُ مِنَ الْبَخَارِيِّ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ قَالَ: أَحْرَمْتُ بِمَا أَحْرَمَ بِهِ
 النَّبِيُّ ﷺ. الْيَوْمَ لَا يَصِحُّ مِنْهُ؟

الْجَوَابُ: ظَاهِرُ كَلَامِ الْبَخَارِيِّ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ، وَلَكِنْ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَصِحُّ؛ وَلِأَنَّ
 مِرَادَ الْقَائِلِ: أَحْرَمْتُ بِمَا أَحْرَمَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ. قُوَّةُ التَّأْسِي بِالنَّبِيِّ ﷺ.
 وَهَذَا يَقَالُ لَهُ: إِنْ كُنْتَ عَالِمًا فَمَعْنَى قَوْلِكَ هَذَا أَنْكَ أَحْرَمْتَ قَارِنًا، وَإِنْ كُنْتَ
 جَاهِلًا فَإِنَّكَ تُعَلِّمُ، فَيَقَالُ لَكَ: إِنْ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ قَارِنًا.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٤١٦/٣، ٤١٧):
 قَوْلُهُ: «بَابُ مَنْ أَهَلَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَاهِلَالِ النَّبِيِّ ﷺ»؛ أَي: فَأَقْرَهُ
 النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ، فَجَازَ الْإِحْرَامُ عَلَى الْإِبْهَامِ، لَكِنْ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ جَوَازُ تَعْلِيْقِهِ إِلَّا عَلَى
 فَعْلٍ مَنْ يَتَحَقَّقُ أَنَّهُ يَعْرِفُهُ، كَمَا وَقَعَ فِي حَدِيثِي الْبَابِ، وَأَمَّا مَطْلُوقُ الْإِحْرَامِ عَلَى الْإِبْهَامِ
 فَهُوَ جَائِزٌ، ثُمَّ يَصْرِفُهُ الْمَحْرَمُ لِمَا شَاءَ؛ لَكُونِهِ ﷺ لَمْ يَنْهَ عَنْ ذَلِكَ، وَهَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ.
 وَعَنِ الْمَالِكِيَّةِ: لَا يَصِحُّ الْإِحْرَامُ عَلَى الْإِبْهَامِ، وَهُوَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ.

قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: وَكَانَهُ مَذْهَبُ الْبَخَارِيِّ؛ لِأَنَّهُ أَشَارَ بِالترجمةِ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ خَاصٌّ
 بِذَلِكَ الزَّمَنِ؛ لِأَنَّ عَلِيًّا وَأَبَا مُوسَى لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمَا أَصْلٌ يَرْجِعَانِ إِلَيْهِ فِي كَيْفِيَةِ الْإِحْرَامِ،
 فَأَحَالَاهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَأَمَّا الْآنَ فَقَدْ اسْتَقَرَّتِ الْأَحْكَامُ، وَعُرِفَتْ مَرَاتِبُ الْإِحْرَامِ، فَلَا
 يَصِحُّ ذَلِكَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَكَانَهُ أَخَذَ الْإِشَارَةَ مِنْ تَقْيِيدِهِ بِزَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ. اهـ.
 قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «الْكُوفِيِّينَ». يَعْنِي بِهِمْ: أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَقَالَ بَذْرُ الدِّينِ الْعَيْنِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «عَمْدَةِ الْقَارِي» (١٨٥/٩):
 «بَابُ مَنْ أَهَلَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَاهِلَالِ النَّبِيِّ ﷺ». قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 النَّبِيُّ ﷺ. أَي: هَذَا بَابٌ فِي بَيَانِ مَنْ أَهَلَ؛ أَي: أَحْرَمَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَاهِلَالِ

النَّبِيِّ ﷺ، وأشار بهذا إلى جواز الإحرام على الإيهام، ثم يَصْرِفُهُ المحرّم لما شاء؛ لكون ذلك وَقَعَ في زمنه ﷺ، ولم يَنْهَ عن ذلك.

وقيل: كأن البخاريّ لما لم يَرِ إحرام التقليد، ولا الإحرام المطلق، ثم يُعَيِّن بعد ذلك أشار بهذه الترجمة بقوله: بَابُ مَنْ أَهَلَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ كإِهْلَالِهِ إلى أن هذا خاصٌّ بذلك الزمنِ فليس لأحدٍ أن يُحَرِّمَ ما أُحَرِّمَ به فلانٌ، بل لابدَّ أن يُعَيِّنَ العبادة التي يراها، ودَعَتِ الحاجةُ إلى الإطلاق، والحوالة على إحرامه ﷺ؛ لأنَّ عليًّا وأبا موسى لم يَكُنْ عندهما أصلٌ يَرْجِعَانِ إليه في كيفية الإحرام، فأحالا على النبي ﷺ. فاما الآن فقد اسْتَقَرَّتْ الأحكام، وعُرِفَتْ مراتبُ كَيْفِيَّاتِ الإحرام. انتهى.

قلت: هذا الذي قاله سَلَمَنَاهُ في بعضِهِ، ولا نُسَلِّمُ في قوله: كأن البخاريّ لم يَرِ إحرام التقليد، ولا إحرام المطلق. أشار بهذه الترجمة إلى أن هذا خاصٌّ بذلك الزمن؛ لأنه ذَكَرَ في الترجمة مُطْلَقًا: مَنْ أَهَلَ كإِهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ، فمن أين تأتي هذه الإشارةُ إلى ما ذَكَرَهُ؟ فالترجمة ساكتةٌ عن ذلك، ولا يُعْلَمُ رأيُ البخاريّ في هذا الحكم ما هو، فافهم. اهـ.

الظاهر أن كلام ابن حجرٍ أصحُّ، ووجهُ ذلك: أنه إذا كان الإنسانُ جاهلاً لا يَدْرِي: أَيُّ الْإِنْسَانِ أَفْضَلُ، فَعَلَّقَهُ بِمَا أُحَرِّمَ به فلانٌ؛ لأنه يَتَّقِي به فهذا له وجهٌ.

لكن لو أن أحداً قال: أُحَرِّمْتُ بِمَا أُحَرِّمَ به الرسولُ ﷺ فهل هذا صحيحٌ؟ الجوابُ: أن نقول: أما إن كان عالماً بما أُحَرِّمَ به فكأنه قال: أُحَرِّمْتُ قارئاً، وأما إن لم يَكُنْ عالماً فلمحبته بالتأسي قال هذا؛ وعليه أن يَسْأَلَ كيف كان حُجُّ النَّبِيِّ ﷺ.

فإذا سأل وقيل له: كان قارئاً. فهل يَتَّقِي على أنه قارئٌ؟ الجوابُ: لا، ولكن يَجْعَلُهُ مُتَعَةً، إلا أن يكونَ قد ساق، فإن كان قد ساق الهديَ فَلْيَسْتَمِرَّ في قرانه، وإلا فَلْيَجْعَلْهُ عَمْرَةً؛ لِيَصِيرَ مُتَمَتِّعًا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

١٥٥٨ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَالُ الْهَذَلِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ، قَالَ: سَمِعْتُ مَرْوَانَ الْأَصْفَرَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَدِمَ عَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْيَمَنِ، فَقَالَ: «بِمَا أَهَلَّتْ؟». قَالَ: بِمَا أَهَلَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «لَوْ لَا أَنْ مَعِيَ الْهَدْيُ لَأَحَلَلْتُ».

وَزَادَ مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «بِمَا أَهَلَّتْ يَا عَلِيُّ؟». قَالَ: بِمَا أَهَلَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ. قَالَ: «فَأَهْدِ وَأَمْكُثْ حَرَامًا كَمَا أَنْتَ».

١٥٥٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ إِلَى قَوْمٍ بِالْيَمَنِ، فَجِئْتُ وَهُوَ بِالْبَطْحَاءِ، فَقَالَ: «بِمَا أَهَلَّتْ؟». قُلْتُ: أَهَلَّلْتُ كِإِهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ: «هَلْ مَعَكَ مِنْ هَدْيٍ؟» قُلْتُ: لَا. فَأَمَرَنِي فَطُفْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ أَمَرَنِي فَأَحَلَلْتُ، فَأَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ قَوْمِي فَمَشَطَنِي - أَوْ غَسَلَتْ رَأْسِي - فَقَدِمَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: إِنْ نَأْخُذَ بِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُنَا بِالتَّهَامِ قَالَ اللَّهُ: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ﴾ [البقرة: ١٩٦]. وَإِنْ نَأْخُذَ بِسُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّهُ لَمْ يَحِلَّ حَتَّى نَحْرَ الْهَدْيِ^(١).

قَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَأَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ قَوْمِي فَمَشَطَنِي». هَذَا مُشْتَبَهٌ: هَلْ هِيَ مَحْرَمٌ، أَوْ غَيْرُ مَحْرَمٍ، فَمَاذَا نَعْمَلُ؟

الْجَوَابُ: نَحْمِلُهُ عَلَى الْمُحْكَمِ، وَأَنَّهَا كَانَتْ مَحْرَمًا لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِإِنْسَانٍ أَنْ يُمْكِنَ امْرَأَةً غَيْرَ مَحْرَمٍ مِنْ تَمْشِيطِ رَأْسِهِ.

قَوْلُهُ: «فَقَدِمَ عُمَرُ، فَقَالَ: إِنْ نَأْخُذَ بِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُنَا بِالتَّهَامِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ﴾، وَإِنْ نَأْخُذَ بِسُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّهُ لَمْ يَحِلَّ حَتَّى نَحْرَ الْهَدْيِ». يُرِيدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَنَعَ الْمَتْعَةَ، وَقَدْ كَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَمْنَعُ النَّاسَ مِنَ الْمَتْعَةِ بِحُجَّةٍ: أَنَّهُ لَوْ تَمَتَّعَ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٢٢١) (١٥٥).

النَّاسُ بِعُمْرَةٍ تَامَةٍ، ثُمَّ أُخْرِمُوا بِالْحَجِّ يَوْمَ الثَّامِنِ اقْتَصَرُوا عَلَى هَذَا الْعَمَلِ، وَقَالُوا: حَصَلَ لَنَا عُمْرَةٌ وَحَجٌّ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، فَلَنَبْقَ فِي بَيْوتِنَا.

فَرَأَى عليه السلام أَن يَمْنَعَ النَّاسَ مِنَ الْمَتْعَةِ؛ مِنْ أَجْلِ أَن يَأْتُوا بِعُمْرَةٍ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَيَكُونُ الْبَيْتُ دَائِمًا مَعْمُورًا بِالْعُمَّارِ. وَلَكِنْ قَوْلُهُ عليه السلام مَرْجُوحٌ بِسَنَةِ النَّبِيِّ صلی اللہ علیہ وسلم.

وَيَقَالُ فِي اسْتِدْلَالِهِ بِالْآيَةِ: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾: إِنْ النَّبِيُّ صلی اللہ علیہ وسلم بَيَّنَّ بِالسَّنَةِ كَيْفَ إِتِمَامُهَا؟ فَإِتِمَامُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ إِذَا كَانَ قَارِنًا أَنْ يَتِمَّتَعَ وَيَفْسَخَ الْقِرَانَ، إِلَّا إِذَا كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ، وَلَا يُنَافِي هَذَا الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَأْتِي بِعُمْرَةٍ أَوَّلًا، ثُمَّ بِحَجٍّ ثَانِيًا يَكُونُ قَدْ أَتَمَّ الْحَجَّ، وَأَتَمَّ الْعُمْرَةَ.

❦ وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَأَنْ نَأْخُذَ بِسَنَةِ الرَّسُولِ ﷺ فَإِنَّهُ لَمْ يَحِلَّ حَتَّى نَحْرَ الْهَدْيِ». فَنَعَمْ؛ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ مَعَهُ هَدْيٌ فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَحِلَّ حَتَّى يَنْحَرَ الْهَدْيِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٣- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَةٌ فَمَنْ رَزَّ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوفَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]. ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩]. وَقَالَ ابْنُ عُثْمَانَ رضي الله عنه: أَشْهُرُ الْحَجِّ: شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: مِنَ السَّنَةِ أَنْ لَا يُحْرِمَ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ.

وَكَرِهَ عُثْمَانُ عليه السلام أَنْ يُحْرِمَ مِنْ خُرَّاسَانَ أَوْ كَرْمَانَ.

١٥٦٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ الْحَنْفِيُّ، حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ، سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَلَيْلِي الْحَجِّ وَحُرْمِ الْحَجِّ، فَزَلْنَا بِسَرَفٍ، قَالَتْ: فَخَرَجَ إِلَى أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: «مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ مَعَهُ هَدْيٌ فَأَحَبُّ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ كَانَ مَعَهُ

الْهَدْيُ فَلَا». قَالَتْ: فَلَا خِذُ بِهَا وَالتَّارِكُ لَهَا مِنْ أَصْحَابِهِ، قَالَتْ: فَأَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرِجَالٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَكَانُوا أَهْلَ قُوَّةٍ، وَكَانَ مَعَهُمُ الْهَدْيُ، فَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى الْعُمْرَةِ، قَالَتْ: فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي فَقَالَ: «مَا يُبْكِيكِ يَا هَنْتَاهُ؟». قُلْتُ: سَمِعْتُ قَوْلَكَ لِأَصْحَابِكَ فَمُنِعْتُ الْعُمْرَةَ، قَالَ: «وَمَا شَأْنُكَ؟». قُلْتُ: لَا أَصْلِي. قَالَ: «فَلَا يَضُرُّكَ؛ إِنَّمَا أَنْتِ امْرَأَةٌ مِنْ بَنَاتِ آدَمَ، كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكِ مَا كَتَبَ عَلَيْهِنَّ، فَكُونِي فِي حَاجَتِكَ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَرْزُقَكِيهَا». قَالَتْ: فَخَرَجْنَا فِي حَاجَتِهِ حَتَّى قَدِمْنَا مَنًى فَطَهَّرْتُ، ثُمَّ خَرَجْتُ مِنْ مَنًى فَأَفْضْتُ بِالْبَيْتِ، قَالَتْ: ثُمَّ خَرَجْتُ مَعَهُ فِي النَّفَرِ الْآخِرِ، حَتَّى نَزَلَ الْمُحَصَّبَ وَنَزَلْنَا مَعَهُ، فَدَعَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ: «اخْرُجْ بِأَخْتِكَ مِنَ الْحَرَمِ فَلْتَهْلِ بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ افْرَعَا ثُمَّ ائْتِيَا هَاهُنَا؛ فَإِنِّي أَنْظَرُكُمَا حَتَّى تَأْتِيَانِي». قَالَتْ: فَخَرَجْنَا حَتَّى إِذَا فَرَعْتُ، وَفَرَعْتُ مِنَ الطَّوَافِ، ثُمَّ جِئْتُهُ بِسَحَرٍ، فَقَالَ: «هَلْ فَرَعْتُم؟». فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَأَذِنَ بِالرَّحِيلِ فِي أَصْحَابِهِ، فَارْتَحَلَ النَّاسُ، فَمَرَّ مُتَوَجِّهًا إِلَى الْمَدِينَةِ^(١).
ضَيْرٍ: مِنْ ضَارٍ يَضِيرُ ضَيْرًا، وَيُقَالُ: ضَارَ يَضُورُ ضَوْرًا، وَضَرَّ يَضُرُّ ضَرًّا.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ٤٢٠):

﴿قَوْلُهُ: «بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الْحَجَّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَةٌ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فِي الْحَجِّ﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجَّ﴾.﴾

قَالَ الْعُلَمَاءُ: تَقْدِيرُ قَوْلِهِ: ﴿الْحَجَّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَةٌ﴾؛ أَيُّ: الْحَجَّ حَجٌّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٍ، أَوْ أَشْهُرُ الْحَجِّ، أَوْ وَقْتُ الْحَجِّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ، وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ.

وَقَالَ الْوَاحِدِيُّ: يُمَكِّنُ حَمْلَهُ عَلَى غَيْرِ إِضْمَارٍ، وَهُوَ أَنَّ الْأَشْهُرَ جُعِلَتْ نَفْسُ الْحَجِّ اتِّسَاعًا؛ لِكُونَ الْحَجِّ يَقَعُ فِيهَا؛ كَقَوْلِهِمْ: لَيْلٌ نَائِمٌ.

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ فِي «الْمُهَذَّبِ»: الْمُرَادُ وَقْتُ إِحْرَامِ الْحَجِّ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ لَا يَحْتَاجُ إِلَى أَشْهُرٍ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ وَقْتُ الْإِحْرَامِ بِهِ.
وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ: عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِأَشْهُرِ الْحَجِّ ثَلَاثَةٌ: أَوَّلُهَا شَوَّالٌ، لَكِنْ اِخْتَلَفُوا هَلْ هِيَ ثَلَاثَةٌ بِكَمَالِهَا، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَنُقِلَ عَنْ «الْإِمْلَاءِ» لِلشَّافِعِيِّ.
أَوْ شَهْرَانِ وَبَعْضُ الثَّالِثِ، وَهُوَ قَوْلُ الْبَاقِينَ.
ثُمَّ اِخْتَلَفُوا فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ الزُّبَيْرِ وَآخَرُونَ: عَشْرَ لَيَالٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَهَلْ يَدْخُلُ يَوْمُ النَّحْرِ أَوْ لَا؟ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ: نَعَمْ.
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْمَشْهُورِ الْمُصَحَّحِ عَنْهُ: لَا.
وَقَالَ بَعْضُ أَتْبَاعِهِ: تَسَعٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَلَا يَصِحُّ فِي يَوْمِ النَّحْرِ، وَلَا فِي لَيْلَتِهِ، وَهُوَ شَاذٌ.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ أَيْضًا فِي اعْتِبَارِ هَذِهِ الْأَشْهُرِ هَلْ هُوَ عَلَى الشَّرْطِ أَوْ الْإِسْتِحْبَابِ؟ فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَجَابِرٌ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ: هُوَ شَرْطٌ؛ فَلَا يَصِحُّ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ إِلَّا فِيهَا، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَسَيَأْتِي اسْتِدْلَالُ ابْنِ عَبَّاسٍ لِذَلِكَ فِي هَذَا الْبَابِ.
وَاسْتَدَلَّ بَعْضُهُمْ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْوُقُوفِ، وَبِالْقِيَاسِ عَلَى إِحْرَامِ الصَّلَاةِ، وَلَيْسَ بِوَاضِحٍ؛ لِأَنَّ الصَّحِيحَ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّ مَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ انْقَلَبَ عُمْرَةً تُجْزِيهِ عَنْ عُمْرَةِ الْفَرَضِ، وَأَمَّا الصَّلَاةُ فَلَوْ أَحْرَمَ قَبْلَ الْوَقْتِ انْقَلَبَ نَفْلًا، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ ظَنًّا دُخُولَ الْوَقْتِ، لَا عَالَمًا، فَاخْتَلَفَا مِنْ وَجْهَيْنِ.

❦ قَوْلُهُ: «وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه: أَشْهُرُ الْحَجِّ.. إلخ»، وَصَلَهُ الطَّبْرِيُّ وَالدَّارَقُطْنِيُّ مِنْ طَرِيقِ وَرَقَاءَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْهُ قَالَ: «الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ، شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ».

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مِثْلَهُ، وَالْإِسْنَادَانِ صَحِيحَانِ، وَأَمَّا مَا رَوَاهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «مَنْ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ -شَوَّالٍ، أَوْ ذِي الْقَعْدَةِ، أَوْ ذِي

الْحِجَّةِ - قَبْلَ الْحَجِّ فَقَدْ اسْتَمْتَعَ، فَلَعَلَّهُ تَجَوَّزَ فِي إِطْلَاقِ ذِي الْحِجَّةِ جَمْعًا بَيْنَ الرَّوَائِثِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ.

❖ قَوْلُهُ: «وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ... إلخ». وَصَلَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَالْحَاكِمُ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْحَاكِمِ، عَنْ مِقْسَمٍ عَنْهُ قَالَ: «لَا يُحْرِمُ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ؛ فَإِنَّ مِنْ سُنَّةِ الْحَجِّ أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ». وَرَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «لَا يَصْلُحُ أَنْ يُحْرِمَ أَحَدٌ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ».

❖ قَوْلُهُ: «وَكَرِهَ عُثْمَانُ ~~رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ~~ أَنْ يُحْرِمَ مِنْ خُرَّاسَانَ أَوْ كَرْمَانَ»، وَصَلَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ الْبَصْرِئِيِّ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَامِرٍ أَخْرَمَ مِنْ خُرَّاسَانَ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَى عُثْمَانَ لَامَهُ فِيمَا صَنَعَ وَكَرِهَهُ.

وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: «أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، قَالَ: أَخْرَمَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ مِنْ خُرَّاسَانَ، فَقَدِمَ عَلَى عُثْمَانَ فَلَامَهُ وَقَالَ: غَزَوْتَ وَهَانَ عَلَيْكَ تُسْكُكُ». وَرَوَى أَحْمَدُ بْنُ سَيَّارٍ فِي «تَارِيخِ مَرُو» مِنْ طَرِيقِ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ قَالَ: «لَمَّا فَتَحَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ خُرَّاسَانَ قَالَ: لَا أَجْعَلَنَّ سُكْرِي لِلَّهِ أَنْ أَخْرُجَ مِنْ مَوْضِعِي هَذَا مُحْرِمًا، فَأَخْرَمَ مِنْ تَيْسَابُورَ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَى عُثْمَانَ لَامَهُ عَلَى مَا صَنَعَ». وَهَذِهِ أَسَانِيدُ يُقَوِّي بَعْضُهَا بَعْضًا.

وَرَوَى يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «تَارِيخِهِ» مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي السَّنَةِ الَّتِي قُتِلَ فِيهَا عُثْمَانُ.

وَمُنَاسَبَةُ هَذَا الْأَثَرِ لِلَّذِي قَبْلَهُ أَنَّ بَيْنَ خُرَّاسَانَ وَمَكَّةَ أَكْثَرَ مِنْ مَسَافَةِ أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَيَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ أَخْرَمَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَكَرِهَ ذَلِكَ عُثْمَانُ، وَإِلَّا فَظَاهِرُهُ يَتَعَلَّقُ بِكَرَاهَةِ الْإِحْرَامِ قَبْلَ الْمِيقَاتِ، فَيَكُونُ مِنْ مُتَعَلِّقِ الْمِيقَاتِ الْمَكَائِي لَا الزَّمَانِي.

ثم أورد المصنف في الباب حديث عائشة في قصة عمرتها.

أَقْرَبُ الْأَقْوَالِ قَوْلُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ أَنَّهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُوقَعَ الْحَجُّ بَعْدَ عَرَفَةَ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْحَجُّ عَرَفَةٌ». لَكِنَّ الْمَرَادَ: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُؤَخَّرَ أَعْمَالُ النَّسَكِ الَّتِي لَمْ تُقَيَّدَ بِوَقْتٍ مُعَيَّنٍ إِلَى آخِرِ الشَّهْرِ، فَمَثَلًا: طَوَافُ الْإِفَاضَةِ لَيْسَ مَخْصُوصًا بِوَقْتٍ مُعَيَّنٍ، فَلَا أَنْ تُؤَخَّرَ إِلَى آخِرِ الشَّهْرِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُؤَخَّرَ إِلَى مَا بَعْدَهُ إِلَّا لَعَذْرِ؛ كَامْرَأَةٍ نَفْسَاءٍ مَثَلًا لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَطُوفَ.

وكَذَلِكَ السَّعْيُ وَالْحُلُقُ، لَكَ أَنْ تُؤَخَّرَ هُمَا إِلَى آخِرِ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ. وَأَمَّا الرَّمْيُ وَالْمَبِيتُ: فَهُمَا مُقَيَّدَانِ بِزَمَنِ مُعَيَّنٍ، فَيَخْتَصِمَانِ بِهِ، وَلَا يَسْتَقِيمُ الْقَوْلُ بِأَنَّهَا عَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ؛ لِأَنَّهَا مُشْكَلَةٌ، فَبَعْدَ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ تَقَعُ أَعْمَالُ مِنَ الْحَجِّ مِنْ أَعْمَالِ النَّسَكِ؛ كَالرَّمْيِ وَالْمَبِيتِ. وَلَا يَصِحُّ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ مِنْ بَعْدِ عَرَفَةَ عَلَى كُلِّ الْأَقْوَالِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْحَجُّ عَرَفَةٌ».

❦ قَوْلُهُ: «ضَيْرٌ»: مِنْ ضَارٍ يَضِيرُ ضَيْرًا، وَيُقَالُ: ضَارَ يَضُورُ ضَوْرًا، وَضَرَّ يَضُرُّ ضَرًّا. وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ يُشِيرُ إِلَى قَوْلِهِ ﷺ: «فَلَا يَضِيرُكَ».

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: حَسَنُ خُلُقِ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ أَهْلِهِ، وَتَسْلِيَةُ الْإِنْسَانِ بِمَا يَكُونُ مَعَ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَتَسَلَّى إِذَا وَقَعَ الضَّرُّ عَلَيْهِ وَعَلَى غَيْرِهِ، وَإِلَى هَذَا يُشِيرُ قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُرًا فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ ﴿٣٩﴾ [الزُّمَرُ: ٣٩].

مَعَ أَنَّهُ فِي الدُّنْيَا يَنْفَعُ وَيُهَوِّنُ عَلَيْهِ الْأَمْرَ، وَأَيْضًا الْمُعَذَّبُ فِي النَّارِ - أَجَارَنَا اللَّهُ - وَإِيَّاكُمْ مِنْهَا - يَرَى أَنَّهُ لَا أَحَدًا أَشَدُّ مِنْهُ عَذَابًا، وَلَوْ رَأَى أَنَّ أَحَدًا أَشَدُّ مِنْهُ عَذَابًا لَهَانَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٤- باب التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ وَالْإِفْرَادِ بِالْحَجِّ وَفَسْخِ الْحَجِّ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ.

١٥٦١- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا نَرَى إِلَّا أَنَّهُ الْحَجُّ، فَلَمَّا قَدِمْنَا تَطَوَّفْنَا بِالْبَيْتِ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقِ الْهَدْيِ أَنْ يَحِلَّ، فَحَلَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقِ الْهَدْيِ، وَنَسَاؤُهُ لَمْ يَسْقَنْ فَأَحْلَلْنَ، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَحِضْتُ فَلَمْ أَطُفْ بِالْبَيْتِ، فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْحَصْبَةِ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَرْجِعُ النَّاسُ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ وَأَرْجِعُ أَنَا بِحَجَّةٍ قَالَ: «وَمَا طُفْتُ لَيْسَالِي قَدِمْنَا مَكَّةَ؟». قُلْتُ: لَا. قَالَ: «فَاذْهَبِي مَعَ أَخِيكَ إِلَى التَّعِيمِ فَأَهْلِي بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ مَوْعِدُكَ كَذَا وَكَذَا». قَالَتْ صَفِيَّةُ: مَا أُرَانِي إِلَّا حَابِسَتَهُمْ. قَالَ: «عَقَرِي حَلَقِي أَوْ مَا طُفْتُ يَوْمَ النَّحْرِ؟». قَالَتْ: قُلْتُ: بَلَى. قَالَ: «لَا بَأْسَ أَنْفِرِي». قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَلَقِينِي النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُضْعِدٌ مِنْ مَكَّةَ وَأَنَا مُنْهَبِطَةٌ عَلَيْهَا، أَوْ أَنَا مُضْعِدَةٌ وَهُوَ مُنْهَبِطٌ مِنْهَا.

قَوْلُهُ: «لَيْلَةُ الْحَصْبَةِ». هِيَ لَيْلَةُ الرَّابِعِ عَشَرَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَزَلَ فِيهَا بِالْمُحَصَّبِ، وَهُوَ مَكَانٌ مَعْرُوفٌ، وَسَيَاقُ هَذَا الْحَدِيثِ يُعَارِضُ الْمَعْرُوفَ مِنْ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَاضَتْ بِسَرَفٍ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا وَهِيَ تَبْكِي، وَأَمَرَهَا أَنْ تَدْخُلَ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ، وَأَنْ تَكُونَ قَارَنَةً.

ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ فِيهِ مِنَ الشَّيْءِ الْغَرِيبِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ عَنْ حَالِهَا: هَلْ طَافَتْ، أَوْ لَا؟ بَعْدَ قُدُومِهَا مَكَّةَ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يَخْفَى عَلَيْهِ غَالِبًا، فِيهِ إِشْكَالٌ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥٦٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَمِنَّا مَنْ أَهْلَ بِعُمْرَةٍ وَمِنَّا مَنْ أَهْلَ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ

أَهْلَ الْحَجِّ، وَأَهْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ، فَأَمَّا مَنْ أَهْلَ بِالْحَجِّ - أَوْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ - لَمْ يَحِلُّوا حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ^(١).

وهذا واضح، وهذه هي أقسام النسك، فهي ثلاثة: إحرام بالعمرة، وإحرام بالحج، وإحرام بهما جميعاً، ولكن قولها عليها: أَهْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ ابْتَدَأَ الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ، ثُمَّ قِيلَ لَهُ: قُلْ حِجَّةً وَعُمْرَةً. فَقَرَنَ بَعْدَ أَنْ أُحْرِمَ بِالْحَجِّ. وهذا جائز على مذهب بعض أهل العلم، أَنْ تُدْخَلَ الْعُمْرَةُ عَلَى الْحَجِّ، كَمَا أَنَّهُ يَجُوزُ بِالتَّفَاقُ أَنْ تُدْخَلَ الْحِجَّةُ عَلَى الْعُمْرَةِ، وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ الَّذِي هُوَ ظَاهِرٌ حَدِيثِ عَائِشَةَ يَكُونُ لِلْقِرَانِ ثَلَاثُ صِفَاتٍ:

الصفة الأولى: أَنْ يُحْرِمَ بِهِمَا جَمِيعًا، فيقول: لِيَبِكَ عُمْرَةٌ وَحَجًّا. والصفة الثانية: أَنْ يُحْرِمَ أَوَّلًا بِالْحَجِّ، ثُمَّ يُدْخَلَ الْعُمْرَةَ عَلَيْهِ؛ لِيَصِيرَ مُتَمَتِّعًا بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ.

الصفة الثالثة: أَنْ يُحْرِمَ أَوَّلًا بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ يُدْخَلَ الْحَجَّ عَلَيْهَا، وهذا هو ما فعلته عائشة عليها. وهناك قسم رابع من أقسام النسك، وهو أَنْ يُحْرِمَ أَوَّلًا بِالْحَجِّ، ثُمَّ يُدْخَلَ الْعُمْرَةَ عَلَيْهِ، وَيَبْقَى فِي إِحْرَامِهِ - يَعْنِي: لَا يَتَحَلَّلُ - إِلَى هَذَا ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ.



(١) أخرجه مسلم (١٢١١) (١١٨).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥٦٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ قَالَ: شَهِدْتُ عُثْمَانَ وَعَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَعُثْمَانَ يَنْهَى عَنِ الْمُتَعَةِ، وَأَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا، فَلَمَّا رَأَى عَلِيٌّ أَهْلًا بِهِمَا: لَبَّيْكَ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ، قَالَ: مَا كُنْتُ لَأَدَّعِ سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ لِقَوْلِ أَحَدٍ ^(١).

[الحديث ١٥٦٣: طرفه في: ١٥٦٩].

لكن قول علي عليه السلام ليس بحُجَّةٍ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْلٌ بِحُجٍّ وَعُمْرَةٍ، وَلَمْ يَتَمَتَّعْ حَيْثُ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ، وَلَا شَكَّ أَنْ مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ فَلَا فَضْلُ أَنْ يَكُونَ قَارِنًا، وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ فَلَا فَضْلُ أَنْ يَكُونَ مُتَمَتِّعًا.

وَأَمَّا نَهْيُ عُثْمَانَ عليه السلام عَنِ الْمُتَعَةِ، فَهُوَ كَمَا أَسْلَفْتُ لَكُمْ مِنْ أَنَّهُ عليه السلام وَعُمَرُ وَأَبَا بَكْرٍ نَهَوْا عَنْ ذَلِكَ؛ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُعَمَّرَ الْبَيْتُ الْحَرَامُ بِالزَّائِرِينَ؛ لِأَنَّ النَّاسَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ إِذَا كَانَ يَتَهَيَّأُ لَهُمْ أَنْ يَأْتُوا بِعُمْرَةٍ وَحُجٍّ فِي سَفَرٍ وَاحِدٍ لَكَانَ هَذَا سَهْلًا عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يَأْتُوا لِأَدَاءِ الْعُمْرَةِ مُفْرَدَةً، خُصُوصًا إِذَا كَانُوا قَدْ أَنْشَأُوا السَّفَرَ مِنْ بِلَادٍ بَعِيدَةٍ عَلَى الْإِبِلِ، فَفِيهِ صَعُوبَةٌ. فَخَافَ هَؤُلَاءِ الْخُلَفَاءُ أَنْ يَتَهَاوَنَ النَّاسُ فِي زِيَارَةِ الْبَيْتِ، وَلَكِنْ لَا شَكَّ أَنَّ الْأَوَّلَى هُمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ السُّنَّةُ، وَهُوَ الْأَمْرُ بِالْمُتَعَةِ، وَأَنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يَتَمَتَّعَ الْإِنْسَانُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، إِلَّا إِذَا سَاقَ الْهَدْيَ فَلَا فَضْلَ الْقِرَانِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥٦٤ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ أَفْجَرِ الْفُجُورِ فِي الْأَرْضِ، وَيَجْعَلُونَ الْمُحَرَّمَ صَفْرًا، وَيَقُولُونَ: إِذَا بَرَأَ الدَّبْرُ، وَعَفَا الْأَثَرُ، وَأَنْسَلَخَ صَفَرٌ، حَلَّتِ الْعُمْرَةُ لِمَنْ اعْتَمَرَ، قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ صَبِيحَةَ رَابِعَةِ مِهْلَيْنِ بِالْحَجِّ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً، فَتَعَاظَمَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الْحِلِّ؟ قَالَ: «حِلُّ كُلِّهِ»^(١).

❖ قوله: «إِذَا بَرَأَ الدَّبْرُ»؛ يَعْنِي: دَبْرُ الْإِبِلِ الَّذِي يَكُونُ بِسَبَبِ التَّحْمِيلِ عَلَيْهَا، حَيْثُ يَكُونُ فِي ظَهْرِهَا جُرُوحٌ، وَهُوَ يَبْرَأُ بَعْدَ شَهْرٍ، أَوْ شَهْرَيْنِ، أَوْ أَشْهُرٍ.

❖ وقوله: «وَعَفَا الْأَثَرُ»؛ يَعْنِي: انْمَحَى، وَالْمَرَادُ: أَثَرُ الْإِبِلِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَتْ فِي الْأَوَّلِ مَا يُسَمُّونَهُ بِالطَّرِقِ، فَإِذَا انْمَحَتْ آثَارُ خِفافِ الْإِبِلِ وَحَوَافِرِ الْحَمِيرِ وَالْخَيْلِ حَلَّتِ الْعُمْرَةُ.

❖ وقوله: «وَأَنْسَلَخَ صَفَرٌ». الْمَرَادُ: صَفَرٌ مُحَرَّمٌ، فَإِذَا أَنْسَلَخَ مُحَرَّمٌ حَلَّتِ الْعُمْرَةُ وَلِمَنْ اعْتَمَرَ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا كَلَامٌ بَاطِلٌ، وَأَنَّ الْعُمْرَةَ تَحِلُّ بِأَشْهُرِ الْحَجِّ، وَقَدْ أَمَرَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ لِلتَّمَتُّعِ بِالْحَجِّ.

❖ وقوله ﷺ: «حِلُّ كُلِّهِ»؛ يَعْنِي: هُوَ حِلُّ كُلِّهِ، وَلَقَدْ أَوْرَدُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إِيرَادًا، وَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَخْرُجُ إِلَى مِنًى، وَذَكَرُ أَحَدِنَا يَقْطُرُ مَنِيًّا.

يُرِيدُونَ بِهَذَا الْجَمَاعَ؛ يَعْنِي: كَيْفَ نُجَامِعُ بَيْنَ الْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ، وَنَخْرُجُ إِلَى مِنًى، وَذَكَرُ أَحَدِنَا يَقْطُرُ مَنِيًّا؟ قَالَ ﷺ: «أَفْعَلُوا مَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ».

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحِلَّ بَيْنَ الْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ فِي التَّمَتُّعِ حِلٌّ كَامِلٌ، تَحِلُّ بِهِ النِّسَاءُ وَالطِّيبُ وَاللِّبَاسُ، وَكُلُّ الْمَحْظُورَاتِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥٦٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَمَرَهُ بِالْحِلِّ ^(١).
 ١٥٦٦ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، ح. وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا بِعُمْرَةٍ وَلَمْ تَحِلُّ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ؟ قَالَ: «إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي، وَقَلَدْتُ هَذِي، فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ» ^(٢).

[الحديث ١٥٦٦ - أطرافه في ١٦٩٧، ١٧٢٥، ٤٣٩٨، ٥٩١٦].

هكذا من ساق الهدى لا يُمكن أن يجعلها عمرة، بل يجب أن يبقى على إحرامه إلى يوم العيد.

وقوله ﷺ: «لَبَدْتُ رَأْسِي». إنها لبده ﷺ لطول المدة؛ لأنه لن يقصره، ولن يحلقه إلا يوم العيد، وهو قد قَدِمَ في اليوم الرابع، وبقي على العيد ستة أيام، وهو قد خرَجَ في آخر ذي القعدة، فلبد النبي ﷺ رأسه لأجل أن لا يحتاج إلى حلق، أو إلى تقصير.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥٦٧ - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنَا أَبُو جَمْرَةَ نَصْرُ بْنُ عِمْرَانَ الضُّبَعِيُّ قَالَ: تَمَتَّعْتُ فَتَهَانِي نَاسٌ، فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَأَمَرَنِي فَرَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَأَنَّ رَجُلًا يَقُولُ لِي: حَجٌّ مَبْرُورٌ وَعُمْرَةٌ مُتَقَبَّلَةٌ. فَأَخْبَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: سُنَّةُ النَّبِيِّ ﷺ. فَقَالَ لِي: أَقِمْ عِنْدِي فَأَجْعَلَ لَكَ سَهْمًا مِنْ مَالِي. قَالَ شُعْبَةُ: فَقُلْتُ: لِمَ؟ فَقَالَ: لِلرُّؤْيَا الَّتِي رَأَيْتُ ^(١).

[الحديث ١٥٦٧ - طرفه في: ١٦٨٨].

(١) أخرجه مسلم (١٢٢١) (١٥٤).

(٢) أخرجه مسلم (١٢٢٩) (١٧٦).

(٣) أخرجه مسلم (١٢٤٢) (٢٠٤).

في هذا: دليل على أن ما أفتاه به عبد الله بن عباس هو الصواب؛ لأنه رأى في المنام أن رجلاً دعا له بقبولها، ولو كانت غير صواب لكانت مردودة؛ لقول النبي ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ».

وفي هذا أيضًا: دليل على مكافأة مَنْ يُشْرِكْ بِمَا يَشْرِكْ؛ لأن ابن عباس كافأه بأن يُقيم عنده، فيجعل له سهمًا من ماله.

وفيه أيضًا: دليل على أن الرؤيا قد تكون ضربَ أمثال، وقد تكون بلازم الشيء، وقد تكون بالصريح، وهذه التي حصلت لهذا الرجل هي باللازم؛ لأن من لازم القبول أن يكون العمل صحيحًا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥٦٨ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا أَبُو شَهَابٍ، قَالَ: قَدِمْتُ مُتَمَتِّعًا مَكَّةَ بِعُمْرَةٍ، فَدَخَلْنَا قَبْلَ التَّروِيَةِ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، فَقَالَ لِي أَنَاسٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ: تَصِيرُ الْآنَ حَجَّتُكَ مَكِّيَّةً، فَدَخَلْتُ عَلَيَّ عَطَاءٍ أَسْتَفْتِيهِ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ حَجَّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ سَاقِ الْبُذْنِ مَعَهُ، وَقَدْ أَهَلُّوا بِالْحَجِّ مُفْرَدًا، فَقَالَ لَهُمْ: «أَحِلُّوا مِنْ إِحْرَامِكُمْ بِطَوَافِ الْبَيْتِ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَقَصَّروا، ثُمَّ أَقِيمُوا حَلَالًا، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّروِيَةِ فَأَهَلُّوا بِالْحَجِّ، وَاجْعَلُوا الَّتِي قَدِمْتُمْ بِهَا مُتْعَةً». فَقَالُوا: كَيْفَ نَجْعَلُهَا مُتْعَةً وَقَدْ سَمَّيْنَا الْحَجَّ؟ فَقَالَ: «افْعَلُوا مَا أَمَرْتُكُمْ، فَلَوْلَا أَنِّي سَقْتُ الْهَدْيَ لَفَعَلْتُ مِثْلَ الَّذِي أَمَرْتُكُمْ، وَلَكِنْ لَا يَحِلُّ مِنِّي حَرَامٌ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ». فَفَعَلُوا. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: أَبُو شَهَابٍ لَيْسَ لَهُ مُسْنَدٌ إِلَّا هَذَا.

هذا الحديث فيه فوائد:

منها: بيان ضرر المفتين بغير علم، حيث إنهم قالوا له: إن حجتك حجة مكية؛

يعني: لست مُتَمَتِّعًا.

فَدَخَلَ عَلَى عَطَاءٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ مِنْ أَفْقِهِ النَّاسِ فِي عِلْمِ الْمَنَاسِكِ، وَسَأَلَهُ، فَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ.

وفيه: جواز الاستفهام من العالم إذا أبان علماً؛ لقولهم ﷺ: كَيْفَ نَجْعَلُهَا مَتْعَةً، وَقَدْ سَمَّيْنَا الْحَجَّ؟ يَعْنِي: أَخْرَمْنَا بِالْحَجِّ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَفْعَلُوا مَا أَمَرْتُكُمْ».

وهذا مما يُؤَيِّدُ وجوب التمتع على الصحابة رضي الله عنهم، الذين واجههم النبي ﷺ بالأمر: «فَلَوْلَا أَنِي سُقْتُ الْهَدْيَ لَفَعَلْتُ مِثْلَ الَّذِي أَمَرْتُكُمْ».

وفي هذا: دليل على أن سوق الهدْيِ يَمْنَعُ مِنَ الْحِلِّ؛ لقول الله تعالى: «وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ» [البقرة: 196]. ولقول النبي ﷺ: «وَلَكِنْ لَا يَحِلُّ مِنِّي حَرَامٌ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ».

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

١٥٦٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَعْمُورِيُّ، عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: اخْتَلَفَ عَلِيٌّ وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِعُسْفَانَ فِي الْمُتْعَةِ، فَقَالَ عَلِيٌّ: مَا تُرِيدُ إِلَّا أَنْ تَنْهَى عَنْ أَمْرِ فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَلِيٌّ أَهْلًا بِهِمَا جَمِيعًا^(١).

في هذا الحديث: دليل على أن الكبار في العلم والمرتبة يجري بينهم الخلاف، ولكن هذا لا يؤثر اختلافًا في القلوب، وهذا بخلاف ما عليه بعض الناس اليوم؛ فإنك تجدّه إذا خالفه صاحبه في شيء من الأشياء صار في قلبه عليه، وهذا من نزعات الشيطان، والواجب عليك إذا خالفك أخوك في شيء أن تناقشه، وأن تنظر ما عنده، فقد يكون عنده من العلم ما ليس عندك.

ثم إنكم إذا توصلتم إلى الاتفاق في الرأي فهذا هو المطلوب، وإلا فلكل رأيه.

(١) أخرجه مسلم (١٢٢٣) (١٥٩).

وفي هذه الحال لا يقال: إنكما اختلفتما؛ لأن كلا منكما سلك طريقاً ظنه الحق، فليعظ كل واحد منكما الآخر.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٥- بَابُ مَنْ لَبَّى بِالْحَجِّ وَسَمَاءُ.

١٥٧٠- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ:

حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَقُولُ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ بِالْحَجِّ. فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَعَلْنَاهَا عُمْرَةً^(١).

في هذا الحديث: دليل على أن الإنسان يُسَمَّى نُسكَه في حال التلبية، فإن كان في عمره قال: لبيك اللهم عمره.

وإن كان في حج قال: لبيك اللهم حجاً.

وإن كان في حج وعمره قال: لبيك اللهم حجاً وعمره.

لكن هل يُكْرَرُ هذا مع تكرر التلبية، أو أحياناً وأحياناً؟

الجواب: الأمر في هذا واسع - فيما أرى - فإن كرر مع كل تلبية فهذا خير، وإن

صار يقول ذلك أحياناً فالأمر كذلك واسع.

فائدة: فإذا قال قائل: أليس الله تعالى يقول: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وهذا أحرَم بالحج، فكيف نقول: حَوَّلَهُ إلى عمره؟

الجواب: نقول: هذا من تمام الحج؛ لأنك إذا كُنْتَ مُحْرِمًا بحج، فإنه يَحْصُلُ لك

من النُّسْكِ حج فقط، لكن إذا حَوَّلْتَهُ إلى عمره حَصَلَ لك عمره وحج.

فائدة أخرى: إذا قال قائل: وإذا كان مُحْرِمًا بحج وعمره قارنًا أنقولون: إنه يُحَوَّلُ

إلى عمره ليَصِيرَ مُتَمَتِّعًا؟

(١) أخرجه مسلم (١٢١٦) (١٤٦).

فالجواب: نعم.

فإن قيل: إنه إذا قال هذا فإنه لم يَسْتَفِدْ شيئاً؛ لأن حجته وعمرته قد أتى بهما بنية واحدة.

فالجواب: لكنَّ المتمتعَ يَحْضُلُ على عمره كاملة، وعلى حجٍّ كاملٍ، وأما القارنُ فإن فعله كفعلِ المفردِ تماماً، لا يزيد.

ويُستفادُ من هذا: أن انتقالَ الإنسانِ من الفاضلِ إلى المفضولِ، -ولو كان الفاضلُ واجباً- لا حرجَ فيه، إذا انتقلَ إليه من جنسه.

ولهذا لو أنه أحرَمَ بحجٍّ مفرداً، ثم لما رأى الزحامَ وشدةَ الحجِّ حوَّله إلى عمره؛ لِيَتَحَلَّلَ، فهذا لا يجوز؛ لأن هذا تحيُّلٌ على إبطالِ النسكِ الذي شَرَعَ فيه، لا لما هو أفضلُ منه، ولهذا قَيَّدَ الفقهاءُ رَحِمَهُمُ اللهُ هذه المسألةَ، فقالوا: يُسَنُّ لقارنٍ ومفردٍ أن يجعلَا ذلك عمره؛ ليصيرا مُتَمَتِّعَيْنِ.

وأما إذا حوَّله إلى عمره ليطُوفَ وَيَسْعَى وَيَحْلِقَ وَيُقَصِّرَ، ثم يَصِلَ إلى أهله، فهذا لا يجوزُ. فصار تحويلُ القارنِ والإفرادِ إلى تمتعٍ من إتمامِ الحجِّ والعمره؛ لأن الإنسانَ يكون بذلك التحويلِ قد انتقلَ من فاضلٍ إلى أفضل.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٣٦- باب التَّمَتُّعِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

١٥٧١- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُطَرِّفٌ، عَنْ

عِمْرَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: تَمَتَّعْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَنَزَلَ الْقُرْآنُ قَالَ رَجُلٌ بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ^(١).

[الحديث ١٥٧١ - طرفاه في: ٤٥١٨].

قَوْلُهُ: «قَالَ رَجُلٌ بَرَأَيْهِ مَا شَاءَ». قِيلَ: إِنَّهُ عَمْرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَنْهَى عَنِ التَّمَتُّعِ، وَسِرُّهُ - كَمَا تَقَدَّمَ - مِنْ أَجْلِ أَنْ يَكُونَ الْبَيْتُ مَعْمُورًا فِي كُلِّ السَّنَةِ، فَتَكُونَ الْعُمْرَةُ فِي وَقْتٍ آخَرَ غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَالْمَتَمَتُّعُ تَكُونُ عُمْرَتُهُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَفِي سَفَرٍ وَاحِدٍ. فَرَأَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَمْنَعَ التَّمَتُّعَ، وَنَهَى عَنْهُ، وَهَذَا عَكْسُ رَأْيِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ لِأَنَّهُ يَرَى وَجُوبَ التَّمَتُّعِ، بَلْ قَالَ: إِنْ الرَّجُلُ إِذَا طَافَ وَسَعَى وَقَصَّرَ حَلًّا، شَاءَ أَمْ أَبِي. لَكِنْ رَأَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ: شَاءَ أَمْ أَبِي. فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَجْعَلُوا عُمْرَةً، وَلَمْ يَقُلْ: انْقَلَبْ إِحْرَامُكُمْ عُمْرَةً، وَلَوْ كَانَ يَنْقَلِبُ عُمْرَةً شَاءَ أَمْ أَبِي لَمْ يَكُنْ لِأَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِيَاهُمْ بِجَعْلِهَا عُمْرَةً، وَلَمْ تَكُنْ لَغَضَبِهِ عَلَيْهِمْ حِينَ تَأَخَّرُوا، لَمْ يَكُنْ لِكُلِّ هَذَا مَعْنَى.

فَالصَّوَابُ: أَنْ تَحْوِيلَ الْحَجَّ الْمَفْرَدِ أَوْ الْحَجَّ الْمَقْرُونِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى تَمَتُّعٍ أَفْضَلَ فَقَطْ، وَأَمَّا الْوَجُوبُ فَفِيهِ نَظَرٌ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٣٧- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَسْجِدٌ مَكْرَاهٍ﴾ [النَّحْلُ: ١٩٦].

١٥٧٢- وَقَالَ أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْبَصْرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرٍ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ مُتْعَةِ الْحَجِّ فَقَالَ: أَهْلُ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ وَأَزْوَاجُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَأَهْلُنَا، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اجْعَلُوا إِهْلَالَكُمْ بِالْحَجِّ عُمْرَةً إِلَّا مَنْ قَلَّدَ الْهَدْيَ». فَطُفْنَا بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَآتَيْنَا النِّسَاءَ، وَلَبِسْنَا الثِّيَابَ، وَقَالَ: «مَنْ قَلَّدَ الْهَدْيَ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ حِلَّهُ». ثُمَّ أَمَرْنَا عَشِيَّةَ التَّروِيَةِ أَنْ نَهْلَ بِالْحَجِّ، فَإِذَا فَرَعْنَا مِنَ الْمَنَاسِكِ جِئْنَا فَطُفْنَا بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَقَدْ تَمَّ حَجُّنَا وَعَلَيْنَا الْهَدْيُ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعًا إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [النَّحْلُ: ١٩٦] إِلَى أَصْصَارِكُمُ الشَّاةَ تَجْزِي، فَجَمَعُوا نُسُكَيْنِ فِي عَامٍ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْزَلَهُ فِي

كِتَابِهِ، وَسَنَّهُ نَبِيِّهِ ﷺ، وَأَبَاحَهُ لِلنَّاسِ غَيْرِ أَهْلِ مَكَّةَ قَالَ اللَّهُ: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾. وَأَشْهُرُ الْحَجِّ الَّتِي ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى: شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ، فَمَنْ تَمَتَّعَ فِي هَذِهِ الْأَشْهُرِ فَعَلَيْهِ دَمٌ أَوْ صَوْمٌ، وَالرَّفَثُ: الْجِمَاعُ، وَالْفُسُوقُ: الْمَعَاصِي، وَالْجِدَالُ: الْمِرَاءُ.

هذا من أجل السياقات في حديث ابن عباس رضي الله عنهما، ولتكلّم عليه:
قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: 196]. المشار إليه هنا هل هو وجوب الهدْي، أو هو التمتع؟

الجواب: في هذا قولان للعلماء: قيل: إنه الهدْي، أو بدله؛ وعلى هذا فيكون لأهل مكة تمتع.

وقيل: إنه عائد على التمتع، ووجوب الهدْي فرغ منه؛ وعلى هذا فليس لأهل مكة تمتع.

وهذا هو الصواب؛ أن أهل مكة ليس لهم تمتع، لكن لو فرض أن المكيّ قدّم من المدينة إلى مكة فهنا يُمكن أن يتمتّع، فيُحرّم بالعمرة من ذي الحليفة، وإذا أتى مكة طاف وسعى وقصر، ويُحرّم بالحج يوم التروية، وليس عليه هدي؛ لأنه من حاضري المسجد الحرام.

وأما أن يخرج من مكة، ويأتي بعمرة، ثم يقول: أنا مُتَمَتِّعٌ. فلا.
وقد استدلل بهذا الحديث من قال: إن أهل مكة لا عمرة لهم، ولا تصحّ منهم العمرة؛ لأن العمرة هي الزيارة، والزيارة لا بُدَّ أن تكون من مكان غير المَزُور، فلا بُدَّ أن يأتي بها من الحِلِّ، ولم يُعْهَدْ في عهد النبي ﷺ أن الرجل من أهل مكة يخرج إلى الحِلِّ ويأتي بعمرة، إلا في قصة عائشة، وقد عرفت ما فيها.

وقوله ﷺ: «أَهْلُ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ، وَأَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَادِعِ، وَأَهْلُنَا». قوله: المهاجرون والأنصار. هذا من باب التوكيد على الإجماع.

المهاجرون: المراد بهم: الذين هاجروا من مكة إلى المدينة إلى الله ورسوله، والأنصار هم: الذين تبوءوا الدارَ والإيمانَ من قبلهم، وأزواجُ النبي ﷺ معروفاتٌ.

❖ وقوله ﷺ: «فلما قَدِمْنَا مَكَّةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اجْعَلُوا إِهْلَاكَكُمْ بِالْحَجِّ عَمْرَةً إِلَّا مَنْ قَلَّدَ الْهَدْيَ»؛ يَعْنِي: سَاقَهُ مُقَلِّدًا إِيَّاهُ، وَالْمَهْمُ: السُّوقُ دُونَ التَّقْلِيدِ؛ بِمَعْنَى: أَنَّهُ لَوْ سَاقَ الْهَدْيَ، وَلَمْ يُقَلِّدْهُ فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَحِلَّ، حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ.

❖ وَفِي قَوْلِهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَالَّذِي قَبْلَهُ: «حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ». دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ ﷺ: «فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ»، مَعْنَاهُ: حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ؛ وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَحِلُّ إِذَا رَمَى وَحَلَّقَ، وَإِنْ لَمْ يَنْحَرِهِ.

❖ وَقَوْلُهُ: «ثُمَّ أَمَرْنَا عَشِيَةَ التَّرْوِيَةِ أَنْ نُهَلَ بِالْحَجِّ». سُمِّيَ بِعَشِيَةِ التَّرْوِيَةِ؛ لِأَنَّ التَّرْوِيَةَ مَعْنَاهَا: تَرْوِيَةُ الْمَاءِ، وَكَانُوا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ يَتَرَوَّوْنَ الْمَاءَ مِنْ مَنَابِعِهِ إِلَى مَنَى مِنْ أَجْلِ شَرِبِ الْحُجَّاجِ.

وَيُسَمَّى هَذَا الْيَوْمُ -وهو اليومُ الثامنُ من ذِي الْحِجَّةِ- يَوْمَ التَّرْوِيَةِ، وَالْيَوْمُ التَّاسِعُ هُوَ يَوْمُ جَعْفَةَ، وَالْيَوْمُ الْعَاشِرُ هُوَ يَوْمُ النَحْرِ، وَالْيَوْمُ الْحَادِي عَشَرَ هُوَ يَوْمُ الْقَرِّ؛ لِأَنَّ النَّاسَ قَارُونَ فِيهِ فِي مَنَى، فَلَا أَحَدٌ يَنْفِرُ، وَالْيَوْمُ الثَّانِي عَشَرَ هُوَ يَوْمُ النْفَرِ الْأَوَّلِ، وَالْيَوْمُ الثَّلَاثَ عَشَرَ هُوَ يَوْمُ النْفَرِ الثَّانِي، فَهَذِهِ الْأَيَّامُ الْخَمْسَةُ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا لَهُ اسْمٌ.

❖ وَقَوْلُهُ: «عَشِيَةُ التَّرْوِيَةِ». ظَاهِرُهُ: أَنَّهُ أَمَرَهُمْ أَنْ يُخْرِمُوا بَعْدَ الزَّوَالِ؛ لِأَنَّ الْعَشِيَّ يَكُونُ بَعْدَ الزَّوَالِ، وَالْأَمْرُ لَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ يُخْرِمُونَ بِالْحَجِّ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ قَبْلَ الزَّوَالِ، وَيُخْرِجُونَ إِلَى مَنَى، وَيُصَلُّونَ فِيهَا الظُّهْرَ، لَكِنَّهُ هُنَا أُطْلِقَ عَلَى مَا قَبْلَ الزَّوَالِ عَشِيَّةً؛ لِقُرْبِهِ مِنَ الزَّوَالِ.

❖ وَقَوْلُهُ: «ثُمَّ أَمَرْنَا عَشِيَةَ التَّرْوِيَةِ أَنْ نُهَلَ بِالْحَجِّ». فَإِذَا فَرَّغْنَا مِنَ الْمَنَاسِكِ جُنُنَا، وَطُفْنَا بِالْبَيْتِ، وَبِالْصِّفَا وَالْمَرَوَةِ، فَقَدْ تَمَّ حَجُّنَا، وَعَلَيْنَا الْهَدْيُ.

وهذا صريحٌ في وجوبِ السَّعْيِ لِلْحَجِّ لِلْمُتَمَتِّعِ بِمَعْنَى: أَنَّ الْمُتَمَتِّعَ يَلْزَمُهُ طَوَافَانِ وَسَعْيَانِ: الطَّوَافُ الْأَوَّلُ وَالسَّعْيُ الْأَوَّلُ يَكُونَانِ لِلْعَمْرَةِ، وَالطَّوَافُ الثَّانِي وَالسَّعْيُ

الثاني يكونان للحج، وهذا هو المتعين؛ لأن العمرة مُنْفَصِلَةٌ عن الحجّ تامةً، فبينها وبين الحجّ حُلٌّ تامٌّ.

وأما قول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: إن المتمتع يَكْفِيهِ سَعْيٌ واحدٌ، وهو السعي الأول. فقولٌ ضعيفٌ، وغيرٌ سديد؛ لأنه مادام النصُّ والقياسُ يَدُلَّانِ على وجوب السعي في الحجّ فلا عبرة بقول أحدٍ كائناً من كان.

وقوله: «فقد تَمَّ حَجُّنا وعلينا الهدْيُ». كما قال الله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: 196].

وهذه الأيام الثلاثة في الحجّ متى صيامُها؟

الجواب: قال أهل العلم: يَتَبَدَّى صِيَامُ الثلاثة مِنْ حِينَ أَنْ يُحْرِمَ بِالْعَمْرَةِ، إلى أيام التشريق، ولا يُؤَخَّرُ عن أيام التشريق.

فمثلاً: لو أُحْرِمَ بِالْعَمْرَةِ في عشرين من ذي القعدة، وهو مُتَمَتِّعٌ فإنه يجوزُ أَنْ يَصُومَ الأيام الثلاثة في ذي القعدة.

فإن قال قائلٌ: إِنَّ الله تعالى قال: ﴿فِي الْحَجِّ﴾ وهذا إلى الآن لم يَشْرَعْ في الحجّ؟

فالجوابُ على هذا من أحدٍ وجهين أو منهما جميعاً:

أولاً: أن عمرة المتمتع داخلة في الحجّ؛ لقول النبي ﷺ: «دَخَلَتِ الْعَمْرَةُ فِي الْحَجِّ».

وثانياً: أن قوله: ﴿فِي الْحَجِّ﴾؛ معناه: في سفر الحجّ، وسفر الحجّ يَتَبَدَّى قَبْلَ أَنْ يَتَلَبَّسَ بِهِ.

فإن قال قائلٌ: على قولك هذا، على هذا التقدير فأنْتَ تُجَوِّزُ أَنْ يَصُومَ الثلاثة الأيام في سفره من بلده إلى مكة قبل أن يَصِلَ إلى الميقات؟

فالجوابُ: لا أَجَوِّزُ هذا؛ لأن السببَ لم يُوجَدْ، فلو صام الإنسان قبل أن يُحْرِمَ بالعمرة فقد صام قبل وجود سبب الصوم، وتقديم الشيء على سببه مُلغى، كما لو أراد الإنسان أن يَخْلِفَ على شيءٍ فقدَّم الكفارة قبل أن يَخْلِفَ فإن هذا لا يُجْزِئُهُ.

إذا: يَتَبَدَّى وقت صيام الثلاثة من إحرامه بالعمرة.

❖ وقوله: «إِذَا رَجَعْتُمْ». قال ابن عباس رضي الله عنهما: إلى أمصاركم. والآية مطلقة: فهل المراد: إذا رجعتُم من الحج؛ بمعنى: أكملتُم أفعاله، ولو كنتم في مكة، أو المراد: إذا رجعتُم إلى أهليكم؟

الجواب: الأفضل إلى أهليكم، فلا يصومُ السبعة إلا إذا وصل إلى أهله؛ لأنه في ذلك يكون تمام الرخصة، وإن صامها بعد فراغ جميع أفعال الحج، ولو في مكة فلا حرج.

❖ وقوله: «الشاة تجزي». وهل سُبُع البدنة والبقرة يُجزئ أو لا؟
الجواب: يُجزئ، وعليه فإن الهدي في قوله تعالى: ﴿فَأَسْتَسِرَّ مِنَ الْهَدْيِ﴾. يَشْمَلُ الشاة الواحدة، أو سُبُع البدنة، أو سُبُع البقرة.

❖ وقوله: «فَجَمَعُوا نُسُكَيْنِ فِي عامٍ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ»؛ يعني: جمعوا بين الحج والعمرة في عام واحد، بل أخَصَّ من هذا، وهو في سفرٍ واحد.

❖ وقوله: «فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْزَلَهُ فِي كِتَابِهِ وَسَنَّهُ نَبِيُّهُ ﷺ، وَأَبَاحَهُ لِلنَّاسِ غَيْرِ أَهْلِ مَكَّةَ». ثم استدَلَّ بقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾. والآية واضحة، والاستدلال واضح.

❖ قال رحمته الله: «وأشهرُ الحج التي ذكرَ الله تعالى في كتابه: شَوَّالٌ، وذو القعدة، وذو الحِجَّة». قاله ابن عباس الذي يُلقَّبُ بترجمان القرآن، وقد سبق أن القول بأن أشهر الحج ثلاثة: شَوَّالٌ، وذو القعدة، وذو الحِجَّة هو القول الراجح.

لكن متى يُفعلُ الحجُّ: هل يُفعلُ من أولِ شوالٍ إلى آخرِ ذي الحِجَّة؟
الجواب: لا؛ لأنه له وقتٌ مُعَيَّنٌ، فلا يتعدَّى هذا الوقت، لكن هذه محارمُ له.

❖ وقوله: «فَمَنْ تَمَتَّعَ فِي هَذِهِ الْأَشْهُرِ فَعَلِيهِ دَمٌ أَوْ صَوْمٌ». «أو» هذه ليست للتخيير، ولكنها للتنويع: فعليه دمٌ إن وجد، أو صومٌ إن لم يجدِ الهدي أو الدراهم.

فإذا كان الإنسانُ عنده دراهمٌ، لكنه لم يجدِ شاةً في السوق فإنه يصومُ إذا كان السوقُ مملوءًا بالمواشي، لكن ليس معه دراهمٌ فإنه يصومُ أيضًا.

ولهذا حَذَفَ اللَّهُ ﷻ المفعولَ في قوله: ﴿فَنَ لَمَ يَحِدْ﴾ إشارةً إلى العمومِ؛ أي: مَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ، أَوْ ثَمَنَهُ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ٤٣٤):

قَوْلُهُ: «بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾؛ أَي: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ، وَ﴿ذَلِكَ﴾ فِي الْآيَةِ إِشَارَةٌ إِلَى التَّمَتُّعِ؛ لِأَنَّهُ سَبَقَ فِيهَا: ﴿فَنَ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، إِلَى أَنْ قَالَ: ﴿ذَلِكَ﴾.

وَاخْتَلَفَ السَّلَفُ فِي الْمُرَادِ بِ﴿حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾، فَقَالَ نَافِعٌ وَالْأَعْرَجُ: هُمُ أَهْلُ مَكَّةَ بَعَيْنِهَا. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَاخْتَارَهُ الطَّحَاوِيُّ وَرَجَّحَهُ. أَهـ
مَكَّةَ فَقَطْ إِنْ صَغِيرَةٌ فَصَغِيرَةٌ، وَإِنْ وَاسِعَةٌ فَوَاسِعَةٌ، وَعَلَى هَذَا فَمَا خَرَجَ عَنْ حُدُودِ مَكَّةَ وَلَوْ كَانَ دَاخِلَ الْحَرَمِ -أَي: دَاخِلَ حُدُودِ الْحَرَمِ- فَلَيْسَ مِنْ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَهَذَا قَوْلٌ.

ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَقَالَ طَاوُسٌ وَطَائِفَةٌ: هُمُ أَهْلُ الْحَرَمِ. وَهُوَ الظَّاهِرُ. أَهـ

أَهْلُ الْحَرَمِ؛ يَعْنِي بِهِمْ: مَنْ كَانُوا دَاخِلَ حُدُودِ الْحَرَمِ، وَتُسَمَّى الْأَمْيَالُ، فَهَذَا مِنْ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَأَمَّا لَوْ كَانَ خَارِجَ مَكَّةَ، وَمَنْ وَرَاءَهَا فَلَيْسَ مِنْ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَالتَّنْعِيمُ مَثَلًا مُتَّصِلٌ بِمَكَّةَ تَمَامًا، وَالْبُيُوتُ مُتَّصِلَةٌ إِلَى خَارِجِ الْحَرَمِ؛ أَي: الْحِجْلِ، فَهَلْ نَقُولُ: إِنْ الَّذِي فِي التَّنْعِيمِ خَارِجُ الْحَرَمِ مِنْ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَوْ لَا؟ الْجَوَابُ: عَلَى خِلَافٍ؛ فَإِنْ قُلْنَا: حَاضِرُ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ هُمُ أَهْلُ مَكَّةَ.

قُلْنَا: مَكَّةَ لَوْ وَصَلَتْ إِلَى الطَّائِفِ فَتَعَدَّتْ الْحَرَمَ إِلَى الْحِجْلِ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا فَهُوَ مِنْ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَإِذَا قُلْنَا: إِنَّهُمْ أَهْلُ الْحَرَمِ. صَارَ الَّذِينَ فِي التَّنْعِيمِ خَارِجَ حُدُودِ الْحَرَمِ لَيْسُوا مِنْ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ.

ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَقَالَ مَكْحُولٌ: مَنْ كَانَ مَنْزَلُهُ دُونَ الْمَوَاقِيتِ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي الْقَدِيمِ.

وقال في الجديد: مَنْ كَانَ مِنْ مَكَّةَ عَلَى دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ، وَوَافَقَهُ أَحَدُ أَهْلِ

وَالْآنَ عِنْدَنَا قَوْلَانِ آخِرَانِ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ يَقُولُ: حَاضِرُو الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ: مَنْ كَانَ دُونَ الْمَوَاقِيتِ وَعَلَى هَذَا فَأَهْلُ بَدْرِ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَكُلُّ مَنْ كَانَ دُونَ ذِي الْحُلَيْفَةِ مِنْ طَرِيقِ الْمَدِينَةِ فَهُمْ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنْ مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ مَا دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ، وَهِيَ: يَوْمَانِ، فَهُوَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَنْ كَانَ وَرَاءَ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ.

وَأَقْرَبُ الْأَقْوَالِ هُمَا الْقَوْلَانِ الْأَوَّلَانِ:

فَإِمَّا أَنْ نَقُولَ: هُمْ أَهْلُ مَكَّةَ، سِوَاءِ اتَّسَعَتْ مَكَّةُ، أَوْ تَقَلَّصَتْ.

وَإِمَّا أَنْ نَقُولَ: هُمْ مَنْ كَانَ دَاخِلَ حُدُودِ الْحَرَمِ، وَالْمَسْأَلَةُ عِنْدِي مُتَعَادِلَةٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَدَلَّةِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا نَظَرْتَ أَوْ تَأَمَّلْتَ مَنْ كَانَ دَاخِلَ الْأَمْيَالِ، لَكِنْ خَارِجَ مَكَّةَ قُلْتَ: هَذَا حَاضِرُ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ؛ لِأَنَّهُ فِي حُدُودِهِ، فَيَكُونُ مِنْ حَاضِرِيهِ.

وَإِذَا تَأَمَّلْتَ أَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ: أَنْ يَأْتِيَ الْإِنْسَانُ إِلَى مَكَّةَ مِنْ خَارِجِ مَكَّةَ.

قُلْتَ: الْأَوَّلَى أَنْ نَجْعَلَ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ هُمْ أَهْلُ مَكَّةَ.

فَالْمَسْأَلَةُ عِنْدِي مُتَعَادِلَةٌ، وَفِي هَذَا يُفْتِي الْإِنْسَانُ بِمَا يَرَى أَنَّهُ أَحْوَطُ.

ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَقَالَ مَالِكٌ: أَهْلُ مَكَّةَ وَمَنْ حَوْلَهَا سِوَى أَهْلِ الْمَنَاهِلِ كَعُسْفَانَ، وَسِوَى أَهْلِ مَنَى

وَعَرَفَةَ. أَهْ.

أَمَّا أَهْلُ عَرَفَةَ فَهُمْ خَارِجُ حُدُودِ الْحَرَمِ، وَخَارِجُ مَكَّةَ أَيْضًا، وَأَمَّا أَهْلُ مَنَى فَهُمْ

دَاخِلُ حُدُودِ الْحَرَمِ، لَكِنْ هَلْ هُمْ خَارِجُ مَكَّةَ؟

الْجَوَابُ: فِي وَقْتِنَا الْحَاضِرِ قَدْ نَقُولُ: إِنَّهُمْ لَيْسُوا خَارِجَ مَكَّةَ؛ لِأَنَّ الْمَبَانِيَ مُتَّصِلَةٌ؛

فَيَكُونُ أَهْلُ مَنَى مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِلَا شَكٍّ.

ثُمَّ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ٤٣٥):

❦ قَوْلُهُ: «الَّتِي ذَكَرَ اللَّهُ»؛ أَي: بَعْدَ آيَةِ التَّمَتُّعِ حَيْثُ قَالَ: «الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَةٌ» [١٩٧]. وَقَدْ تَقَدَّمَ نَقْلُ الْخِلَافِ فِي ذِي الْحِجَّةِ: هَلْ هُوَ بِكَمَالِهِ، أَوْ بَعْضُهُ؟ اهـ

مَسْأَلَةٌ: مَا يَقُولُونَ فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ آخِرَ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ، وَأَتَمَّهَا أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْ شَوَالٍ: هَلْ يَكُونُ مُتَمَتِّعًا، أَوْ لَا؟
الْجَوَابُ: لَيْسَ بِمُتَمَتِّعٍ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَأْتِيَ بِالْعُمْرَةِ مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا، بَعْدَ دُخُولِ شَهْرِ شَوَالٍ.

ثُمَّ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ٤٢٠):

وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِأَشْهُرِ الْحَجِّ: ثَلَاثَةٌ؛ أَوَّلُهَا شَوَالٌ، لَكِنْ اخْتَلَفُوا: هَلْ هِيَ ثَلَاثَةٌ بِكَمَالِهَا، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَنُقِلَ عَنْ «الْإِمْلَاءِ» لِلشَّافِعِيِّ: أَوْ شَهْرَانِ، وَبَعْضُ الثَّلَاثِ، وَهُوَ قَوْلُ الْبَاقِينَ.

ثُمَّ اخْتَلَفُوا، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ الزُّبَيْرِ وَآخَرُونَ: عَشْرُ لَيَالٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَهَلْ يَدْخُلُ يَوْمُ النُّحْرِ أَوْ لَا؟
قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ: نَعَمْ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْمَشْهُورِ الْمُصَحَّحِ عَنْهُ: لَا.

وَقَالَ بَعْضُ أَتْبَاعِهِ: تَسَعٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَلَا يَصِحُّ فِي يَوْمِ النُّحْرِ، وَلَا فِي لَيْلَتِهِ وَهُوَ شَاذٌ.
وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ أَيْضًا فِي اعْتِبَارِ هَذِهِ الْأَشْهُرِ: هَلْ هُوَ عَلَى الشَّرْطِ، أَوْ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ؟ فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ وَجَابِرٌ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ: هُوَ شَرْطٌ، فَلَا يَصِحُّ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ إِلَّا فِيهَا. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَسَيَأْتِي اسْتِدْلَالُ ابْنِ عَبَّاسٍ لِذَلِكَ فِي هَذَا الْبَابِ.

وَاسْتَدَلَّ بَعْضُهُمْ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْوُقُوفِ، وَبِالْقِيَاسِ عَلَى إِحْرَامِ الصَّلَاةِ، وَلَيْسَ بِوَاضِحٍ؛ لِأَنَّ الصَّحِيحَ عِنْدَ الشَّافِعِيَةِ أَنَّ مَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ انْقَلَبَ عُمْرَةً، تُجْزِئُهُ عَنْ عُمْرَةِ الْفَرْضِ.

وأما الصلاة فلو أُحْرِمَ قَبْلَ الْوَقْتِ انْقَلَبَ نَفْلًا بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ ظَنًّا دُخُولَ الْوَقْتِ، لَا عَالَمًا، فَاخْتَلَفَا مِنْ وَجْهَيْنِ. اهـ.

القول بأنه لَا يُجْزِي الإِحْرَامُ بِالْحَجِّ قَبْلَ أَشْهُرِهِ قَوْلٌ قَوِيٌّ جَدًّا؛ لِأَنَّ اللَّهَ -سُبْحَانَهُ- حَصَرَ، فَقَالَ: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَةٌ﴾؛ فَمَنْ قَالَ فِي آخِرِ رَمَضَانَ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ حَجًّا. قُلْنَا هَذَا عَمْرَةٌ، وَلَا بَدَّ وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تُحْرِمَ بِالْحَجِّ قَبْلَ أَشْهُرِهِ، كَمَا أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُحْرِمَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٨- بَابُ الْاِغْتِسَالِ عِنْدَ دُخُولِ مَكَّةَ.

١٥٧٣- حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ، أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا دَخَلَ أَدْنَى الْحَرَمِ أَمْسَكَ عَنِ التَّلْبِيَةِ، ثُمَّ يَبِيتُ بِإِذِي طُؤَى، ثُمَّ يُصَلِّي بِهِ الصُّبْحَ، وَيَغْتَسِلُ، وَيُحَدِّثُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ ^(١).

قَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ»؛ يَعْنِي: الْاِغْتِسَالَ، لَا الْإِمْسَاكَ عَنِ التَّلْبِيَةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ.

وَفِي هَذَا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِشَارَةَ قَدْ تَرَجَّعُ إِلَى بَعْضِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ، وَإِلَّا فَلَوْ أَخَذْنَا بِظَاهِرِهَا لَقُلْنَا: إِنَّ الرِّسُولَ ﷺ كَانَ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ إِذَا دَخَلَ الْحَرَمَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٩- باب دُخُولِ مَكَّةَ نَهَارًا أَوْ لَيْلًا.

بَاتَ النَّبِيُّ ﷺ بِذِي طُوًى حَتَّى أَصْبَحَ ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَفْعَلُهُ.

١٥٧٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ

عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَاتَ النَّبِيُّ ﷺ بِذِي طُوًى حَتَّى أَصْبَحَ، ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَفْعَلُهُ^(١).

قَوْلُهُ: «بِذِي طُوًى». يَقُولُونَ: إِنْ ذَا طُوًى بَثْرٌ مَطْوِيَةٌ، تُسَمَّى الْآنَ فِي مَكَّةَ: حَيَّ الزَّاهِرِ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ٤٣٥):

قَوْلُهُ: «بِذِي طُوًى» -بِضْمِ الطَّاءِ، وَبِفَتْحِهَا-.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٠- باب مِنْ أَيْنَ يَدْخُلُ مَكَّةَ.

١٥٧٥- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَعْنٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ

نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ مِنَ الثَّنِيَّةِ الْعُلْيَا، وَيَخْرُجُ مِنَ الثَّنِيَّةِ السُّفْلَى^(١).

[الحدِيث ١٥٧٥ - طرفه في ١٥٧٦].

وَكَانَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَرَادَ الْمَخَالَفَةَ، كَمَا خَالَفَ الطَّرِيقَ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ؛ إِظْهَارًا لِلشَّعَائِرِ،

وَلَيْشَهِدَ لَهُ الطَّرِيقَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، بِأَنَّهُ مَرَّ بِهِمَا فِي طَاعَةِ اللَّهِ وَرِجَالِهِ.

وَالثَّنِيَّةُ الْعُلْيَا هِيَ: ثَنِيَّةُ الْحَجُّونِ، وَهِيَ مَشْهُورَةٌ مَعْرُوفَةٌ، قَالَ الشَّاعِرُ:

كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحَجُّونِ إِلَى الصَّفَا أَنْيَسُ وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٢٥٩) (٢٢٦).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٢٥٧) (٢٢٣).

وأما الثنية السفلى فهي: التي من طريق كُدى، ويقال: كدى، وكُدى، فافتح
وادخل، وضّم واخرج.

وهذه مناسبة تماماً؛ فالإنسان إذا أراد أن يدخل يفتح، فيقول: كدى، وإذا انصرف
يغلق الباب، فيضم ويقول: كدى، فإذا أشكل عليك الضبط فانتبه لهذا المعنى.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤١- باب مِنْ أَيْنَ يَخْرُجُ مِنْ مَكَّةَ؟

١٥٧٦- حَدَّثَنَا مُسَدَّدُ بْنُ مُسْرَهْدٍ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ
عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ مِنْ كَدَاءٍ مِنَ الثَّنِيَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي بِالْبَطْحَاءِ،
وَيَخْرُجُ مِنَ الثَّنِيَّةِ السُّفْلَى^(١).

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: كَانَ يُقَالُ: هُوَ مُسَدَّدٌ كَأَسْمِهِ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ
مَعِينٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: لَوْ أَنَّ مُسَدَّدًا أَتَيْتُهُ فِي بَيْتِهِ فَحَدَّثْتُهُ لَأَسْتَحَقَّ
ذَلِكَ، وَمَا أَبَالِي كُتُبِي كَانَتْ عِنْدِي أَوْ عِنْدَ مُسَدَّدٍ.
وهذا ثناء عظيم.

١٥٧٧- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ
هَشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا جَاءَ إِلَى مَكَّةَ دَخَلَ مِنْ
أَعْلَاهَا، وَخَرَجَ مِنْ أَسْفَلِهَا^(٢).

[الحديث ١٥٧٧ - أطرافه في: ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ٤٢٩٠، ٤٢٩١].

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) أخرجه مسلم (١٢٥٨) (٢٢٤).

١٥٧٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ الْمَرْوَزِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءٍ، وَخَرَجَ مِنْ كُدَّاءٍ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ ^(١).

بَيْنَ كَدَاءٍ وَكُدَى فَرْقٌ، وَهُوَ: إِنْ كَدَاءٌ بِالْمَدِّ وَالْفَتْحِ، وَكُدَى بِالضَّمِّ وَالْقَصْرِ، وَالْقَصْرُ مُنَاسِبٌ تِمَامًا، فَكَأَنَّ الْمَسَافِرَ قَصَرَ إِقَامَتَهُ فِي مَكَّةَ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

١٥٧٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءٍ أَعْلَى مَكَّةَ. قَالَ هِشَامُ: وَكَانَ عُرْوَةُ يَدْخُلُ عَلَى كِلْتَيْهِمَا - مِنْ كَدَاءٍ وَكُدَّاءٍ - وَأَكْثَرُ مَا يَدْخُلُ مِنْ كَدَاءٍ، وَكَانَتْ أَقْرَبَهُمَا إِلَى مَنْزِلِهِ ^(٢).

١٥٨٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءٍ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ، وَكَانَ عُرْوَةُ أَكْثَرَ مَا يَدْخُلُ مِنْ كَدَاءٍ، وَكَانَ أَقْرَبَهُمَا إِلَى مَنْزِلِهِ ^(٣).

١٥٨١- حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا وَهْبٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءٍ، وَكَانَ عُرْوَةُ يَدْخُلُ مِنْهُمَا كِلَيْهِمَا، وَأَكْثَرُ مَا يَدْخُلُ مِنْ كَدَاءٍ أَقْرَبَهُمَا إِلَى مَنْزِلِهِ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: كَدَاءٌ وَكُدَّاءٌ مَوْضِعَانِ ^(٤).

قال ابن حجر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «الفتح» (٣/ ٤٣٧، ٤٣٨):

❦ قوله: «بَابٌ مِنْ أَيْنَ يَخْرُجُ مِنْ مَكَّةَ؟».

(١) أخرجه مسلم (١٢٥٨) (٢٢٥).

(٢) انظر التعليق السابق.

(٣) انظر التعليق السابق.

(٤) انظر التعليق السابق.

❖ قوله: «من كداء». بفتح الكاف والمد، قال أبو عبيد: لا يُصْرَفُ، وهذه الثنية هي التي يُنْزَلُ منها إلى المُعَلَّى مقبرة أهل مكة، وهي التي يُقَالُ لها: الْحَجُون - بفتح المهملة وضم الجيم، وكانت صعبة المُرْتَقَى، فَسَهَّلَهَا معاوية، ثم عبدُ الملك، ثم المهديُّ على ما ذكره الأزرقي.

ثم سُهِّلَ في عصرنا هذا منها سنة إحدى عشرة وثمانمائة موضع، ثم سُهِّلَتْ كُلُّهَا في زمن سلطان مصر الملك المؤيد، في حدود العشرين وثمانمائة، وكلُّ عقبية في جبل، أو طريق عالٍ فيه تُسَمَّى ثِنِيَّةً.

❖ قوله: «الثنية السفلى». ذكر في ثاني حديثي الباب: وخرَجَ من كُدَى، -وهو بضم الكاف مقصور، وهي عند باب شبكة بقرب شعب الشاميين من ناحية قيقعان، وكان بناء هذا الباب عليها في القرن السابع.

❖ قوله: «من أعلى مكة». كذا رواه أبو أسامة فقلبه، والصواب ما رواه عمرو وحاتم عن هشام: دَخَلَ مِن كَدَاءٍ من أعلى مكة. ثم ظَهَرَ لي أنَّ الوهم فيه ممن دون أبي أسامة، فقد رواه أحمد عن أبي أسامة على الصواب.

❖ قوله: «قال هشام». هو ابن عروة بالإسناد المذكور.

❖ قوله: «وكان عروة يدخل من كليهما». في رواية الكشميهني: «على بدل من».

❖ قوله: «وأكثر ما يدخل من كدى». بالضم والقصر للجميع وكذا في رواية حاتم وهيب، وهي الطريقة الرابعة لحديث عائشة.

❖ قوله: «وكانت أقربهما إلى منزله». فيه اعتذار هشام لأبيه؛ لكونه روى الحديث، وخالفه؛ لأنه رأى أن ذلك ليس بحتم لازم، وكان ربما فعله، وكثيراً ما يفعل غيره بقصد التيسير.

قال عياض والقرطبي وغيرهما: اختلف في ضبط كداء وكدا، فالأكثر على أن العليا بالفتح والمد، والسفلى بالضم والقصر، وقيل بالعكس. قال النووي: وهو غلط.

قالوا: واختلَف في المعنى الذي لأجله خالَفَ ﷺ بينَ طريقيه، ف قيل: لَيْتَبَرَكَ بِهِ كُلُّ مَنْ فِي طَرِيقِهِ، فَذَكَرَ شَيْئًا مِمَّا تَقَدَّمَ فِي الْعِيدِ، وَقَدْ اسْتَوْعَبْتُ مَا قِيلَ فِيهِ هُنَاكَ، وَبَعْضُهُ لَا يَتَأَتَّى اعْتِبَارُهُ هُنَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقيل: الْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ الْمُنَاسِبَةُ بِجَهَةِ الْعُلُوِّ عِنْدَ الدُّخُولِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَعْظِيمِ الْمَكَانِ وَعَكْسُهُ الْإِشَارَةُ إِلَى فِرَاقِهِ.

وقيل: لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ لَمَّا دَخَلَ مَكَّةَ دَخَلَ مِنْهَا.

وقيل: لِأَنَّهُ ﷺ خَرَجَ مِنْهَا مُتَخَفِيًا فِي الْهَجْرَةِ، فَأَرَادَ أَنْ يَدْخُلَهَا ظَاهِرًا عَالِيًا.

وقيل: لِأَنَّ مَنْ جَاءَ مِنْ تِلْكَ الْجَهَةِ كَانَ مُسْتَقْبِلًا لِلْبَيْتِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِكَوْنِهِ دَخَلَ مِنْهَا يَوْمَ الْفَتْحِ، فَاسْتَمَرَ عَلَى ذَلِكَ، وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ أَبِي سَفْيَانَ بْنِ حَرْبٍ لِلْعَبَّاسِ: لَا أُسْلِمُ حَتَّى أَرَى الْخَيْلَ تَطْلُعُ مِنْ كَدَاءٍ، فَقُلْتُ مَا هَذَا؟ قَالَ: شَيْءٌ طَلَعَ بِقَلْبِي، وَإِنَّ اللَّهَ لَا يُطْلِعُ الْخَيْلَ هُنَاكَ أَبَدًا، قَالَ الْعَبَّاسُ: فَذَكَرْتُ أَبَا سَفْيَانَ بِذَلِكَ لِمَا دَخَلَ. اهـ

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٢- بَابُ فَضْلِ مَكَّةَ وَبُنْيَانِهَا.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ١٢٥﴾ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَفِي سَآئِرِ الْمَصِيدِ ١٢٦﴾ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ١٢٧﴾ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ١٢٨﴾ [البقرة: ١٢٥-١٢٨].

وقوله: «بَابُ فَضْلِ مَكَّةَ وَبُنْيَانِهَا». وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾؛ أَي: اذْكُرْ إِذْ صَيَّرْنَا الْبَيْتَ.

❖ وقوله سبحانه: ﴿مَثَابَةُ لِّالنَّاسِ﴾. يَثُوبُونَ إِلَيْهِ.

❖ وقوله: ﴿وَأَمَّا﴾. يَأْمَنُونَ فِيهِ؛ لَأَن هَذَا الْبَيْتَ فِيهِ إِقَامَةُ الْمَنَاسِكِ، وَلَوْلَا إِقَامَةُ الْأَمَنِ عَلَيْهِ لَكَانَ فِيهِ الْفَوْضَى وَالنِّزَاعُ وَالْقِتَالُ، لَا سِيَّمَا فِي وَقْتِنَا هَذَا؛ فَإِنَّهُ تَأْتِيهِ أُمَمٌ مُّخْتَلِفَةٌ فِي أَجْنَاسِهَا وَأَحْوَالِهَا وَعَادَاتِهَا، وَلَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَهُ أَمَنًا.

❖ وقوله تعالى: ﴿وَأَتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾. قيل: إِنْ الْمَرَادُ بِمَقَامِ إِبْرَاهِيمَ كُلُّ مَوْضِعٍ وَقَفَ فِيهِ، فَيَشْمَلُ عِرْفَةً، وَمَزْدَلِفَةً، وَمِنَى.

وقيل: الْمَرَادُ بِالْمُصَلًّى هُنَا: الدُّعَاءُ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ فِي اللِّغَةِ هِيَ: الدُّعَاءُ، وَلَا شَكَّ أَنَّ أَوَّلَ مَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ هُوَ: الْمَقَامُ الْمَعْرُوفُ، وَأَوَّلُ مَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الْمُصَلًّى: الصَّلَاةُ.

❖ وقوله: ﴿وَعَهْدَنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ﴾؛ أَي: أَوْصَيْنَاهُمَا.

❖ وقوله: ﴿أَن طَهَّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْمُكَافِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾. بَدَأَ بِالطَّائِفِينَ أَوَّلًا؛ لِأَنَّ الطَّوَافَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا فِي هَذَا الْمَكَانِ.

وثنى بِالْمُكَافِفِينَ؛ لِأَنَّ الْإِعْتِكَافَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا فِي الْمَسَاجِدِ.

وَأَخَّرَ الرُّكَّعَ السُّجُودَ؛ لِأَنَّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ يَكُونَانِ فِي كُلِّ الْأَرْضِ، كَمَا قَالَ ﷺ: «جُعِلَتِ الْأَرْضُ لِي مَسْجِدًا وَطَهْرًا».

فَبَدَأَ بِالْأَخْصِ فَلِأَخْصٍ، وَيُذَكِّرُ أَنَّ مَلِكًا مِنَ الْمُلُوكِ نَذَرَ أَنْ يَقُومَ بِعِبَادَةِ اللَّهِ ﷻ، لَا يُشَارِكُهُ فِيهَا أَحَدٌ مِنَ الْبَشَرِ، وَاسْتَقْتَى الْعُلَمَاءُ، فَقَالَ: أَفْتُونِي فِي هَذَا النَّذْرِ. فَقَالُوا: وَاللَّهِ لَا نَدْرِي، كَيْفَ نُفْتِيكَ، وَأَنْتَ إِذَا قَمْتَ تُصَلِّي فَرُبَّمَا تُصَادِفُ أَنَا سَاءَ يُصَلُّونَ، وَإِنْ صُمْتَ فَكَذَلِكَ، وَإِنْ تَصَدَّقْتَ فَكَذَلِكَ أَيْضًا.

فَقَالَ أَحَدُ الْعُلَمَاءِ: أَخْلُوا لَهُ الْمَطَافَ، وَامْنَعُوا النَّاسَ مِنَ الطَّوَافِ، وَاجْعَلُوهُ يَطُوفُ وَحْدَهُ، وَحِينَئِذٍ يُوفَى بِنَذْرِهِ.

وهذا لَا شَكَّ أَنَّهُ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ مَكَانٌ يُطَافُ فِيهِ إِلَّا هَذَا الْمَكَانُ، وَرُبَّمَا يَكُونُ هَذَا الْمَلِكُ قَدْ وَقَعَ فِي قَلْبِهِ هَذَا، وَرُبَّمَا لَا يَكُونُ، فَاللَّهُ أَعْلَمُ، لَكِنَّ هَذَا حَلٌّ وَاضِحٌ.

إِذَا نَقُولُ: بَدَأَ بِالطَّائِفِينَ؛ لِأَنَّهُ أَحْصَى مَا يَكُونُ عِنْدَ هَذَا الْمَسْجِدِ، وَهَذَا بِخِلَافِ الْعَاكِفِينَ فَإِنَّهُمْ فِي جَمِيعِ الْمَسَاجِدِ، وَبِخِلَافِ الرُّكَّعِ السُّجُودِ فَإِنَّهُمْ عَلَى الْأَرْضِ كُلِّهَا.

﴿ثُمَّ قَالَ رَبِّي﴾: «وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا». وَفِي آيَةٍ أُخْرَى فِي سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «هَذَا بَلَدٌ آمِنٌ» [التَّحْوِيلُ: ٢٥٠]. فَهِيَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ قَامَ هَذَا الْبَلَدُ وَتَكُونُ آمِنًا.

وَوَصَفَ الْبَلَدَ بِالْأَمْنِ؛ لِأَنَّهُ كُلُّ مَا فِيهِ، فَالْبَلَدُ نَفْسُهُ آمِنٌ، وَكُلُّ مَا فِيهِ آمِنٌ، حَتَّى الْأَعْجَمُ -بِمَعْنَى: حَتَّى الْبَهَائِمِ الْعُجْمِ- وَحَتَّى الْأَشْجَارُ، وَحَتَّى اللَّقْطَةُ الضَّائِعَةُ آمِنَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِمُنْشِدٍ، فَاسْتَجَابَ اللَّهُ دَعَاءَهُ.

﴿وَقَوْلُهُ تَعَالَى:﴾ «وَأَرْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ». قَوْلُهُ: «وَأَرْزُقْ أَهْلَهُ»؛ أَي: أَعْطِهِمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ تَكُونَ الثَّمَرَاتُ فِي نَفْسِ مَكَّةَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يُخَوِّجُ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [التَّحْوِيلُ: ٥٧].

وَلَكِنْ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَيَّدَ فَقَالَ: «مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ»، وَهَذَا مِنْ تَسَامٍ أَدَبِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا سَأَلَ الْإِمَامَةَ فِي أَوَّلِ الْآيَاتِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ [التَّحْوِيلُ: ١٢٤]. فَقَيَّدَ اللَّهُ الْإِمَامَةَ، فَقَالَ: «لَا يَتَأَلَّ عَهْدِي الْفَاطِمِيِّينَ»؛ يَعْنِي: أَجْعَلُ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ إِمَامًا، لَكِنْ بِشَرَطٍ أَنْ لَا يَكُونَ ظَالِمًا.

وَلِذَلِكَ لَمَّا كَانَ الدَّعَاءُ الثَّانِي تَأَدَّبَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: «وَأَرْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ».

لَكِنَّ اللَّهَ قَالَ: «وَمَنْ كَفَرَ» فَصَارَتْ إِجَابَةُ اللَّهِ فِي السُّؤَالِ الثَّانِي أَعَمٌّ، وَإِجَابَتُهُ سَبْحَانَهُ فِي السُّؤَالِ الْأَوَّلِ أَحْصَى؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «وَمَنْ كَفَرَ» فَهَذَا هُوَ الْوَاقِعُ، فَأَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ كُلُّهُمْ كُفَّارٌ، إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ، وَمَعَ ذَلِكَ فَهَذَا الْبَلَدُ آمِنٌ، وَمَرْزُوقٌ أَهْلُهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ.

لَكِنَّ الْكَافِرَ قَالَ فِي حَقِّهِ: «فَأَمَّتْهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَنِيسَ الْمَصِيرُ»، نَعُودُ بِاللَّهِ؛ وَعَلَى هَذَا فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْكَافَرُ فِي مَكَّةَ يُرْزَقُونَ، كَمَا يُرْزَقُ الْمُسْلِمُونَ، وَلَكِنْ مَأْلُهُمْ إِلَى النَّارِ.

وَبَعْدَ هَذَا، وَفِي هَذِهِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ مُنِعَ الْكَافِرُ مِنْ دُخُولِ الْحَرَمِ، قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ [التَّوْبَةُ: ٢٨].

❖ ثُمَّ قَالَ: «﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ﴾»؛ يَعْنِي: اذْكُرْ يَا مُحَمَّدُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ: «﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾» فَانظُرُوا الْقُرْآنَ فَإِنَّهُ فِي غَايَةِ الْبَلَاغَةِ، فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ قَالَ: «﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾» وَلَمْ يَقُلْ ﷻ: وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ وَإِسْمَاعِيلُ الْقَوَاعِدَ؛ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ مِشَارَكَةَ إِسْمَاعِيلَ تَبِعَ، وَلَيْسَتْ أَصْلًا، فَلْأَصْلُ هُوَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﷺ.

❖ وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: «﴿الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾». فِي كَلِمَةٍ: «الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ» إِشَارَةٌ إِلَى عَمَلٍ هَنْدَسِيٍّ، وَهُوَ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لِلْبِنَاءِ - إِذَا أُريدَ بَقَاؤُهُ - قَوَاعِدُ تُثَبِّتُهُ، فَلَا يُبْنَى عَلَى سَطْحِ الْأَرْضِ.

❖ وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: «﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾». فَهِيَمَا يَرْفَعَانِ الْقَوَاعِدَ وَيَقُولَانِ: «﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾»؛ لِأَنَّ اللَّهَ إِذَا لَمْ يَتَقَبَّلْ مِنَ الْعَبْدِ صَارَ عَمَلُهُ خَسَارًا، وَصَارَ سَعْيُهُ تَعَبًا؛ وَلِهَذَا يَتَّبِعِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ دَائِمًا قَبُولَ الْعَمَلِ.

❖ وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: «﴿إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾»؛ أَيُّ: الْمَجِيبُ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ (٣٩) [التَّوْبَةُ: ٣٩].

❖ وَقَوْلُهُ: «﴿الْعَلِيمُ﴾»؛ أَيُّ: ذُو الْعِلْمِ الْوَاسِعِ.

❖ وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: «﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا﴾». فإِبْرَاهِيمُ وَإِسْمَاعِيلُ يَسْأَلَانِ اللَّهَ ﷻ أَنْ يَجْعَلَهُمَا مُسْلِمَيْنِ لَهُ ﷻ؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ لَهُ ﷻ هُوَ الْعِزَّةُ وَالْكَرَامَةُ وَالْعُلُوُّ وَالرَّفْعَةُ.

❖ وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: «﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةٌ مُسْلِمَةٌ لَكَ﴾». وَهَذَا حَصَلَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، فَقَدْ كَانَ مِنْ ذُرِّيَةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ هَذَا النَّبِيُّ الْكَرِيمُ، وَهَذِهِ الْأُمَّةُ الْمُسْلِمَةُ.

فهل المراد بقوله سبحانه: ﴿وَمَنْ ذُرِّيَّتًا أُمَّةٌ مُسْلِمَةٌ لَكَ﴾ . العرب فقط الذين هم من بني إسماعيل، أو أن المراد بذلك العرب بالأصالة، وغيرهم بالتبع؟
 الجواب: هذا الثاني هو المتعين، وفي هذا إشارة إلى أنه لا يحمل أحد هذا الدين مثلاً يحملُه العرب بنو إسماعيل، وإن كان يوجد من غيرهم مَنْ يحملُه، كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَخْرَيْنَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الأنعام: ٧٠] . على أحد التفاسير، لكن الأصل: العرب، ولا شك في هذا.

❖ وقوله سبحانه: ﴿وَأَرْنَا مَنَاسِكَنَا﴾؛ أي: بيّناها لنا حتى نراها، والمناسك: جمع مَنْسَكٍ، وهو مكان النسك؛ أي: العبادة، وقد أراهم الله ﷻ ذلك، فبيّن لهم عرفه، ومزدلفة، ومي، ومكة.

❖ وقوله سبحانه: ﴿وَتُبَّ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ . هل المراد: تُبَّ علينا توفيقاً، أو المراد: تب علينا تجاوزاً، أو الأمران؟

الجواب: الأمران، كما قال ﷻ: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا﴾ [البقرة: ١٨٨] . فهو سبحانه في الأول تاب عليهم توبة توفيق، والمراد بقوله: ﴿وَتُبَّ عَلَيْنَا﴾: توبة التوفيق؛ يعني: وفقنا للتوبة التي هي توبة التوفيق وللتوبة التي هي توبة التجاوز.

❖ وقوله ﷻ: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ . لا يخفى أن هذا من باب التوسل بأسماء الله تعالى المناسبة للدعاء.

فائدة تُلخّص ما سبق: الأنساك ثلاثة أنواع، أفراد وقران وتمتع، وأفضلها: التمتع إلا من ساق الهدى، فالأفضل في حقّه القران، بل يتعيّن القران؛ لأنه لا يمكن أن يحل، كما قال النبي ﷺ.

وما هو الذي فيه الهدى من هذه الثلاثة؟

الجواب: التمتع بنص القرآن، والقران على رأي أكثر العلماء، ولكنه ليس كالتمتع في وجوب الدم، وإن كان واجباً كما قاله الإمام أحمد رحمه الله .
 وأما الذي ليس فيه هدى فهو الأفراد.

وقد سبق لنا أن القولَ الراجح أن المتمتع عليه طوافان وسعيان: طوافٌ وسعيٌ للعمرة، وطوافٌ وسعيٌ للحج، وسبق لنا أن القولَ بإجزاء سعي واحدٍ قولٌ ضعيفٌ؛ لأنَّ حديثَ عائشةَ وابنِ عباسٍ صريحٌ في هذا، والمعنى أيضًا يقتضي ذلك؛ لأنَّ العمرةَ مُنفردةٌ ومستقلةٌ عن الحجِّ تمامًا، وبينها وبين الحجِّ حلٌّ كاملٌ.

وأما قولُ النبي ﷺ: «دَخَلْتَ العمرةَ في الحجِّ» فمراده أن الصحابة سَمَوْا الحجَّ، وأخَرَمُوا بالحجِّ، ثم أمرهم أن يجعلوها عمرةً أشكلَ عليهم، فقال: «دَخَلْتَ العمرةَ في الحجِّ»؛ يعني: أنها ليست بعيدةً منه حتى تستكبروا هذا الشيء.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله تعالى:

١٥٨٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا بُنِيَتِ الْكَعْبَةُ ذَهَبَ النَّبِيُّ وَعباسٌ يَنْقُلَانِ الْحِجَارَةَ، فَقَالَ الْعَبَّاسُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: اجْعَلْ إِزَارَكَ عَلَى رَقَبَتِكَ. فَخَرَّ إِلَى الْأَرْضِ، وَطَمَعَتْ عَيْنَاهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: «أُرْنِي إِزَارِي»، فَشَدَّهُ عَلَيْهِ^(١).

في هذا: دليلٌ على أن أحجارَ الكعبةِ أحجارٌ عاديةٌ من مكة، وأما الحجرُ الأسودُ فقليل: إنه حجرٌ عاديٌّ. وقيل: إنه نَزَلَ من الجنةِ أشدَّ بياضًا من اللبن، وإنه سَوَّدَتْهُ خطايا بني آدم. فَإِنْ صَحَّ هذا فليس بغريب، وإن لم يَصَحَّ فالأصل أن الأحجارَ الأرضيةَ بعضها من بعض، ولا تَجْزُمُ بشيءٍ إلا بيقينٍ في مثل هذه الأمور العظيمةِ المهمةِ.

وفيه: شدةُ حياءِ النبي ﷺ، حتى إنه لما جَعَلَ إِزَارَهُ على كتفه من أجل أن يَهُونَ عليه نقلُ الحجارةِ خَرَّ بَعْدَ صَلَاةٍ إِلَى الْأَرْضِ، وَلَمْ يَتَحَمَّلْ هذا.

وقد كانوا في الجاهلية لا يَهْتَمُّون كثيرًا بستر العورة، ولهذا كانوا يطوفون عُرَاءَ، ليس عليهم شيءٌ، والمرأةُ الحَيَّةُ التي بها حياءٌ كاملٌ تَجْعَلُ يَدَهَا على فَرْجِهَا، وتقول:

الْيَوْمَ يَبْدُو بَعْضُهُ أَوْ كُلُّهُ وَمَا بَدَأَ مِنْهُ فَلَا أَجْلَ لَهُ
فَسُبْحَانَ اللَّهِ، تَمْشِي الْمَرْأَةُ أَمَامَ النَّاسِ عَارِيَةً، وَكُلُّهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْهَا، وَمَعَ ذَلِكَ
فَهِىَ تَقُولُ: لَا أَجْلَ لَهُ. فَهَذَا مِنْ جَهْلِهِمُ الْعَظِيمِ.
وَوَجْهُ مُنَاسِبَةٌ هَذَا الْحَدِيثِ لِلْبَابِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَارَكَ فِي بِنَاءِ الْكَعْبَةِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٥٨٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ
اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ أَبِي بَكْرٍ أَخْبَرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ
النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهَا: «أَلَمْ تَرَى أَنَّ قَوْمَكَ لَمَّا بَنَوْا الْكَعْبَةَ اقْتَصَرُوا عَنْ
قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟». فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا تَرُدُّهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟ قَالَ: «لَوْلَا
حَدَّثَانُ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَفَعَلْتُ». فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَنَنْ كَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا سَمِعَتْ
هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا أَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَرَكَ اسْتِلَامَ الرُّكْنَيْنِ اللَّذَيْنِ يَلِيَانِ الْحَجَرَ
إِلَّا أَنَّ الْبَيْتَ لَمْ يُتِمَّمْ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ^(١).

فِي هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ قَرِيشًا لَمَّا أَرَادُوا بِنَاءَ الْكَعْبَةِ قَصَرَتْ بِهِمُ النِّفَقَةُ، وَلَمْ يَسْتَطِيعُوا
أَنْ يَبْنَوْهَا كَامِلَةً عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ، فَرَأَوْا أَنْ يُخْرِجُوا بَعْضَهَا، وَحَجَّرُوهُ مِنْ أَجْلِ أَنْ
يَتِمَّ الطَّوَافُ عَلَى الْكَعْبَةِ فِي الْأَصْلِ، وَتَرَكُوا الْجَانِبَ الْيَمِينِ؛ لِأَنَّ فِيهِ الْحَجَرَ.
فَصَارَ حَدُّ الْكَعْبَةِ فِي قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ مِنْ جِهَةِ الْيَمَنِ هُوَ حَدُّهَا الْآنَ، وَمِنْ جِهَةِ
الشَّامِ حَدُّهَا دُونَ الْحِجْرِ، وَالْحِجْرُ قِيلَ: إِنَّهُ كُلُّهُ مِنَ الْكَعْبَةِ. وَقِيلَ: إِنْ أَكْثَرَهُ مِنَ الْكَعْبَةِ
نَحْوُ سِتَّةِ أَذْرَعٍ، أَوْ نَحْوِهَا وَهُوَ الْمَشْهُورُ.

وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَرَضَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَرُدَّهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ، وَلَكِنْ
النَّبِيُّ ﷺ ذَكَرَ مَانَعًا، وَهُوَ خَوْفُ الْفِتْنَةِ؛ لِأَنَّ قَوْمَهَا -أَي: قَرِيشًا- كَانُوا حَدِيثِي

(١) أخرجه مسلم (١٣٣٣) (٣٣٩).

عهد بكفر، فلو أنه ﷺ هدمها، ثم أعادها على قواعد إبراهيم، وهي من بنائهم حصل بذلك فتنة، وذرء المفساد أولى من جلب المصالح، إذا لم تتعين المصالح، وهنا ليست بمُتَعَيِّنَةٍ؛ لأنهم -والحمد لله- جعلوا هذا الحجر.

وفي هذا الحديث: دليل على ترك الأفضل إلى المفضول؛ خوفاً من المفسدة، وهذه قاعدة عظيمة قعدها النبي ﷺ، وهي مأخوذة من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨].

فنهى سبحانه عن سب آلهتهم مع أنها جديرة بالسب؛ خوفاً من أن يسبوا من هو مُنَزَّهٌ عن السب، وهو الله ﷻ.

وفي هذا الحديث: دليل على إضافة الشيء إلى سبب دون ذكر الله ﷻ؛ وذلك لقوله ﷺ: «لولا حدثان قومك». ولم يقل: لولا الله.

وهذه نسبة صحيحة، فإذا نسب الإنسان الشيء إلى سببه الصحيح دون ذكر الله ﷻ فهو حق صحيح جائز، وها هو ذا النبي ﷺ قال في عمه أبي طالب: «لولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار». مع أن الرسول ﷺ سبب، وليس هو المُنَجِّي له أن يكون في الدرك الأسفل.

وفي هذا الحديث أيضاً: دليل على كذب ما اشتهر عند العوام من أن هذا الحجر هو حجر إسماعيل ﷺ، وإسماعيل لا يذري عنه فهو بنى الكعبة.

وهذا مما أخرجه قريش حتى غالى بعضهم، فقال: إن إسماعيل دُفن في هذا الحجر. وهذا أكذب وأكذب، وأشدُّ خطراً على الأمة؛ لأن العوام إذا اعتقدوا هذا، وصاروا يصلون في هذا المكان، اعتقدوا أنهم يصلون على القبر.

وهذا خطير، ولذلك يجب على طلبة العلم أن يبينوا للناس مثل هذه الأشياء، حتى لو قال لك: يا فلان، أنا طفت من دون حجر إسماعيل. فقل له: صحح كلامك أولاً، ثم أجيبك ثانياً.

والتصحيحُ قبلَ الجوابِ: هو دأبُ الرسل -عليهم الصلاة والسلام-، فها هو ذا يوسفُ عليه السلام لما سأله الرجلان عن الرؤيا التي رآها كلُّ واحدٍ منهما دعاها إلى التوحيدِ قبلَ أن يُجيبَهُم، وهذه مسألةٌ مهمةٌ أيضًا، وهي أنه إذا جاء إنسانٌ يسألُ فاعلمْ أنه جاء مُفْتَقِرًا إليك، وسيقبلُ كلَّ ما تريدُ، فابدأْ أولاً بنصيحةٍ إذا كان مُتَلَبِّسًا بشيءٍ يُوجِبُ الإنكارَ عليه؛ لأنه مُحتاجٌ الآن، وقابلٌ للموعظةِ.

وفي هذا الحديثِ: صحةُ استنباطِ عبدِ الله بنِ عمر رضي الله عنهما، حيث قال: ما أرى تركَ استلامِ الركنينِ الشاميِّ والغربيِّ إلا لأنها ليسا على قواعدِ إبراهيم. وهذا استنتاجٌ صحيحٌ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

١٥٨٤ - حَدَّثَنَا مسددٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، حَدَّثَنَا أَشْعَثُ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم عَنِ الْجَدْرِ أَمِنَ الْبَيْتُ هُوَ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قُلْتُ: فَمَا لَهُمْ لَمْ يَدْخُلُوهُ فِي الْبَيْتِ؟ قَالَ: «إِنَّ قَوْمَكَ قَصَرَتْ بِهِمُ النَّفَقَةُ». قُلْتُ: فَمَا شَأْنُ بَابِهِ مُرْتَفَعًا؟ قَالَ: «فَعَلْ ذَلِكَ قَوْمُكَ لِيَدْخُلُوا مَنْ شَاءُوا وَيَمْنَعُوا مَنْ شَاءُوا، وَلَوْ لَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُ عَهْدِهِمْ بِالْجَاهِلِيَّةِ، فَأَخَافُ أَنْ تُنْكَرَ قُلُوبُهُمْ أَنْ أَدْخَلَ الْجَدْرَ فِي الْبَيْتِ، وَأَنْ أَلْصَقَ بَابَهُ بِالْأَرْضِ»^(١).

ظاهرُ هذا الحديثِ أنَّ جميعَ الحجرِ من البيتِ؛ لأنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم لما سأَلَتْهُ عائشةُ: أَمِنَ الْبَيْتُ؟ قال: «نعم».

وقال ابنُ حجرٍ رحمته الله في «الفتح» (٤٤٣ - ٤٤٤):

«قوله: «عن الجدر» -بفتح الجيم وسكون المهملة- كذا للأكثر، وكذا هو في مسندِ مُسَدَّدٍ شيخِ البخاريِّ فيه، وفي روايةِ المُسْتَمْلِي: «الجدار». قال الخليلُ: الجَدْرُ لغةٌ في الجدارِ، انتهى. وَوَهُم مَن ضَبَطَهُ بِضَمِّهَا؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ: الْحِجْرُ.

ولأبي داود الطيالسي في مسنده، عن أبي الأحوص شيخ مُسَدِّدٍ فيه: «الجدر أو الحجر». بالشك.

ولأبي عوانة، من طريق شَيْبَانَ، عن الأشعث: «الحجر». بغير شك.
 قوله: «أمن البيت هو؟ قال: نعم». هذا ظاهره أن الحجر كله من البيت، وكذا قوله في الطريق الثانية: «أن أُدْخِلَ الجَدْرَ في البيت». وبذلك كان يُقْتَبَى ابنُ عباسٍ، كما رواه عبدُ الرزاق، عن أبيه، عن مَرْثَدِ بْنِ شُرْحَبِيلَ قال: «سَمِعْتُ ابنَ عباسٍ يَقُولُ: لو وليتُ من البيتِ ما ولي ابنُ الزبيرِ لَأَدْخَلْتُ الحِجْرَ كله في البيتِ، فَلِمَ يُطَافُ به إن لم يَكُنْ من البيتِ؟»

وروى الترمذي والنسائي، من طريق علقمة، عن أمه، عن عائشة قالت: «كنتُ أُحِبُّ أن أَصَلِّيَ في البيتِ، فَأَخَذَ رسولُ اللَّهِ ﷺ بيدي، فَأَدْخَلَنِي الحِجْرَ، فقال: «صَلِّي فِيهِ فَإِنَّمَا هُوَ قِطْعَةٌ مِنَ البَيْتِ، وَلَكِنْ قَوْمَكَ اسْتَقْصَرُوهُ حِينَ بَنَوْا الكَعْبَةَ، فَأَخْرَجُوهُ مِنَ البَيْتِ».

ونحوه لأبي داود، من طريق صفية بنتِ شَيْبَةَ، عن عائشة، ولأبي عوانة، من طريق قتادة، عن عروة، عن عائشة، ولأحمد من طريق سعيد بن جُبَيْرٍ، عن عائشة، وفيه: «أَنَّمَا أَرْسَلْتُ إِلَى شَيْبَةَ الحِجْبِيِّ لِيَفْتَحَ لَهَا البَيْتَ بِاللَّيْلِ، فقال: ما فَتَحْنَاهُ فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامَ بَلِيلٍ».

وهذه الروايات كلها مطلقة، وقد جاءت رواياتٌ أصحُّ منها مقيدة.
 منها: لمسلم، من طريق أبي قزعة، عن الحارث بن عبد الله، عن عائشة في حديث الباب: «حتى أَزِيدَ فِيهِ مِنَ الحِجْرِ».

وله من وجه آخر، عن الحارث عنها: «فإن بدا لقومك أن يَبْنُوهُ بعدي فَهَلُمِّي لِأُرِيكَ مَا تَرَكُوا مِنْهُ»، فأراها قريباً من سبعة أذرع.

وله من طريق سعيد بن ميناء، عن عبد الله بن الزبير، عن عائشة في هذا الحديث: «وَزِدْتُ فِيهَا مِنَ الحِجْرِ سِتَّةَ أَذْرَعٍ». وسيأتي في آخر الطريق الرابع قولُ يزيد بن رومان الذي رواه عن عروة أنه أراه لجريز بن حازم «فحززه ستة أذرع أو نحوها».

ولسفيان بن عيينة في جامعه، عن داود بن شابور، عن مجاهد، أن ابن الزبير زاد فيها ستة أذرع مما يلي الحجر.

وله عن عبيد الله بن أبي يزيد، عن ابن الزبير: «ستة أذرع وشبر». وهكذا ذكر الشافعي، عن عددٍ لقيهم من أهل العلم من قریش، كما أخرجه البيهقي في «المعرفة» عنه.

وهذه الروايات كلها تجتمع على أنها فوق الستة ودون السبعة. وأما رواية عطاء عند مسلم، عن عائشة مرفوعاً: «لكنْتُ أُدْخِلُ فِيهَا مِنَ الْحَجَرِ خَمْسَةَ أَذْرَعٍ». فهي شاذة.

والرواية السابقة أَرْجَحُ لِمَا فِيهَا مِنَ الزِّيَادَةِ عَنِ الثَّقَاتِ الْحُفَاطِ. ثم ظَهَرَ لِي لِرَوَايَةِ عَطَاءٍ وَجْهٌ، وَهُوَ أَنَّهُ أُريدَ بِهَا مَا عدا الفرجة التي بين الركن والحجر، فَتَجْتَمِعُ مَعَ الرَوَايَاتِ الْآخَرَى؛ فَإِنَّ الَّذِي عدا الفرجة أَرْبَعَةُ أَذْرَعٍ وَشِبْرٌ؛ وَلِهَذَا وَقَعَ عِنْدَ الْفَاكِهِي، مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَمْرٍو بْنِ عَدِيٍّ بْنِ الْحَمْرَاءِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعَائِشَةَ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ: «وَلَا تُدْخِلُ فِيهَا مِنَ الْحَجَرِ أَرْبَعَةَ أَذْرَعٍ». فَيُحْمَلُ هَذَا عَلَى الْغَايَةِ الْكُسْرَى، وَرَوَايَةُ عَطَاءٍ عَلَى جَبَرِهِ، وَيُجْمَعُ بَيْنَ الرَوَايَاتِ كُلِّهَا بِذَلِكَ، وَلَمْ أَرَ مَنْ سَبَقَنِي إِلَى ذَلِكَ، وَسَأَذْكُرُ ثَمَرَةَ هَذَا الْبَحْثِ فِي آخِرِ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ. اهـ

من ثَمَرَةِ هَذَا الْبَحْثِ شَيْءٌ مُهِمٌّ، وَهُوَ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ اسْتَقْبَلَ طَرَفَ الْحَجَرِ مِمَّا يَلِي الشَّامَ، فَإِنَّا إِن قُلْنَا: إِنَّ الْحَجَرَ كُلَّهُ مِنَ الْبَيْتِ فَاسْتَقْبَلَهُ صَحِيحٌ، وَإِن قُلْنَا: إِنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْبَيْتِ إِلَّا سِتَّةُ أَذْرَعٍ فَاسْتَقْبَلَهُ غَيْرُ صَحِيحٍ.

وَالآنَ نَحْنُ إِذَا نَظَرْنَا إِلَى الْبَلَاطِ الْمَوْضُوعِ وَجَدْنَا أَنَّهُ دُونَ ذَلِكَ، وَهُوَ مُتَّجِعٌ إِلَى نِصْفِ الْبَنَاءِ الْقَائِمَةِ؛ وَلِهَذَا تَجِدُ الَّذِي يُصَلِّي حَسَبَ هَذَا الْبَلَاطِ تَكُونُ الْكَعْبَةُ قَرِيبَةً عَنْ يَمِينِهِ، إِذَا كَانَ قَرِيبًا مِنَ الْكَعْبَةِ، وَتَجِدُ الَّذِي يَكُونُ فِي الصَّفِّ الثَّانِي أَقْرَبَ إِلَى الْكَعْبَةِ مِنَ الْإِمَامِ الَّذِي فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهَا تَنْحَنِي.

فَجَعَلُوا قَلْبَ الْبَنَاءِ الْقَائِمَةِ هُوَ نَقْطَةُ الْاسْتِقْبَالِ؛ وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ الْحَجَرُ كُلُّهُ عَنِ الْيَمِينِ، فَيَكُونُ فِي هَذَا شَيْءٌ مِنْ تَرْكِ مَوْضِعٍ مِنَ الْكَعْبَةِ لَا يُسْتَفَادُ، وَقَدْ ثَبَّهَ الْمَسْئُولُونَ -لَكِنْ بَعْدَ فَوَاتِ الْأَوَانِ- عَلَى هَذَا الَّذِي يَعْتَبِرُهُ بَعْضُ النَّاسِ خَطَأً، وَالْأَمْرُ فِي هَذَا -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- وَاسِعٌ، وَكَلَّمَا اتَّسَعَتِ الدَّائِرَةُ هَانَ الْانْحِرَافُ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله تعالى فِي «الْفَتْحِ» (٤٤٧/٣):

❦ قَوْلُهُ: «سِتَّةُ أَذْرَعٍ أَوْ نَحْوَهَا». قَدْ وَرَدَ ذَلِكَ مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي الطَّرِيقِ الثَّانِيَةِ، وَأَنَّهَا أَرْجَحُ الرِّوَايَاتِ، وَأَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الْمَخْتَلِفِ مِنْهَا مُمْكِنٌ، كَمَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ أَوْلَى مِنْ دَعْوَى الْأَضْطِرَابِ وَالطَّعْنِ فِي الرِّوَايَاتِ الْمُقَيَّدَةِ لِأَجْلِ الْأَضْطِرَابِ، كَمَا جَنَحَ إِلَيْهِ ابْنُ الصَّلَاحِ، وَتَبِعَهُ النَّوَوِيُّ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الْأَضْطِرَابِ أَنْ تَسَاوَى الْوُجُوهُ بِحَيْثُ يَتَعَدَّرُ التَّرْجِيحُ أَوْ الْجَمْعُ، وَلَمْ يَتَعَدَّرْ ذَلِكَ هُنَا.

فَيَتَعَيَّنُ حَمْلُ الْمَطْلُوقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ كَمَا هِيَ قَاعِدَةٌ مَذْهَبُهُمَا، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْأَحَادِيثَ الْمَطْلُوقَةَ وَالْمُقَيَّدَةَ مُتَوَارِدَةٌ عَلَى سَبَبٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ أَنَّ قَرِيشًا قَصَرُوا عَنْ بِنَاءِ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، وَأَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ أَعَادَهُ عَلَى بِنَاءِ إِبْرَاهِيمَ، وَأَنَّ الْحِجَاجَ أَعَادَهُ عَلَى بِنَاءِ قَرِيشٍ، وَلَمْ تَأْتِ رِوَايَةٌ قَطُّ صَرِيحَةً أَنَّ جَمِيعَ الْحَجَرِ مِنْ بِنَاءِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْبَيْتِ.

قَالَ الْمُحِبُّ الطُّبْرِيُّ فِي «شَرْحِ التَّنْبِيهِ» لَهُ: «وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْقَدَرَ الَّذِي فِي الْحَجَرِ مِنَ الْبَيْتِ قَدَرُ سَبْعَةِ أَذْرَعٍ، وَالرِّوَايَةُ الَّتِي جَاءَ فِيهَا أَنَّ الْحَجَرَ مِنَ الْبَيْتِ مَطْلُوقَةٌ فَيُحْمَلُ الْمَطْلُوقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ؛ فَإِنْ إِطْلَاقُ اسْمِ الْكُلِّ عَلَى الْبَعْضِ سَائِغٌ مُجَازًا، وَإِنَّمَا قَالَ النَّوَوِيُّ بِذَلِكَ نَصْرَةً لِمَا رَجَّحَهُ مِنْ أَنَّ جَمِيعَ الْحَجَرِ مِنَ الْبَيْتِ، وَعَمَدْتُهُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الشَّافِعِيَّ نَصَّ عَلَى إِيْجَابِ الطَّوَافِ خَارِجَ الْحَجَرِ، وَنَقَلَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْإِتْفَاقَ عَلَيْهِ، وَنَقَلَ غَيْرُهُ أَنَّهُ لَا يُعْرَفُ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَرْفُوعَةِ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ أَنَّهُ طَافَ مِنْ دَاخِلِ الْحَجَرِ، وَكَانَ عَمَلًا مُسْتَمَرًّا، وَمُقْتَضَاهُ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ الْحَجَرِ مِنَ الْبَيْتِ، وَهَذَا مُتَعَقِّبٌ؛ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ إِيْجَابِ الطَّوَافِ مِنْ وَرَائِهِ أَنْ يَكُونَ كُلُّهُ مِنَ الْبَيْتِ».

هذا التقيد فيه نظر؛ لأن إيجاب الطواف من وراء الحجر إلزام للناس بما لا يلزم؛ لأن الطواف إنما يكون بالبيت، فالزائد لما إذا يلزم الناس به لولا أنه من البيت، اللهم إلا أن يكون قد تغير البناء بعد عهد الرسول ﷺ فلا يلزم، وإلا فقد يقول قائل: لماذا لم يَصْعُقُوا جدار الحجر مما يلي الشام على حد الكعبة؟

فقد نص الشافعي أيضًا - كما ذكره البيهقي في «المعرفة» - أن الذي في الحجر من البيت نحو من ستة أذرع، ونقله عن عدة من أهل العلم من قريش لقيهم كما تقدم؛ فعلى هذا فلعله رأى إيجاب الطواف من وراء الحجر احتياطًا، وأما العمل فلا حجة فيه على الإيجاب، فلعل النبي ﷺ ومن بعده فعلوه استحبابًا للراحة من تسوّر الحجر، لاسيما والرجال يطوفون جميعًا، فلا يؤمن من المرأة التكشّف؛ فلعلهم أرادوا حسم هذه الهادة.

وأما ما نقله المهلب، عن ابن أبي زيد، أن حائط الحجر لم يكن مبنيا في زمن النبي ﷺ وأبي بكر حتى كان عمر، فبناه ووسّعه قطعًا للشك، وأن الطواف قبل ذلك كان حول البيت، ففيه نظر. وقد أشار المهلب إلى أن عمدته في ذلك ما سيأتي في «باب بنیان الكعبة» في أوائل السيرة النبوية بلفظ: «لم يكن حول البيت حائط، كانوا يصلّون حول البيت حتى كان عمر، فبنى حوله حائطًا، جدره قصيرة، فبناه ابن الزبير». انتهى.

وهذا إنما هو في حائط المسجد، لا في الحجر، فدخل الوهم على قائله من هنا، ولم يزل الحجر موجودًا في عهد النبي ﷺ كما صرح به كثير من الأحاديث الصحيحة، نعم في الحكم بفساد طواف من دخل الحجر وخلى بينه وبين البيت سبعة أذرع نظر، وقد قال بصحته جماعة من الشافعية؛ كإمام الحرمين، ومن المالكية، كأبي الحسن اللخمي. وذكر الأزرقي أن عرض ما بين الميزاب ومُنتهى الحجر سبعة عشر ذراعًا، وثلاث ذراع، منها عرض جدار الحجر ذراعان وثلاث، وفي بطن الحجر خمسة عشر ذراعًا؛ فعلى هذا فنصف الحجر ليس من البيت، فلا يفسد طواف من طاف دونه والله أعلم.

وأما قول المهلب: إن الفضاء لا يُسمى بيتًا، وإنما البيتُ البنيانُ؛ لأن شخصًا لو حَلَفَ لا يَدْخُلُ بيتًا، فأنهَدَمَ ذلك البيتُ، فلا يَحْنُثُ بدخوله. فليس بواضح؛ فإن المشروعَ من الطوافِ ما شُرِعَ للخليلِ بالاتفاق، فعلينا أن نَطُوفَ حيث طاف، ولا يَسْقُطُ ذلك بانهدامِ حرمِ البيتِ؛ لأن العباداتِ لا يَسْقُطُ المقدورُ عليه منها بفواتِ المعجوزِ عنه، فحرمةُ البقعةِ ثابتةٌ، ولو فُقدَ الجدارُ.

وأما اليمينُ فمتعلقةٌ بالعرفِ، ويؤيِّده ما قلناه أنه لو أنهَدَمَ مسجدٌ فَنُقِلَتْ حجارتهُ إلى موضعٍ آخرٍ بَقِيَتْ حُرْمَةُ المسجدِ بالبقعةِ التي كان بها، ولا حرمةٌ لتلك الحجارةِ المنقولةِ إلى غيرِ مسجدٍ، فدلَّ على أن البقعةَ أصلٌ للجدارِ بخلافِ العكسِ، أشار إلى ذلك ابنُ المنيرِ في الحاشيةِ.

وفي حديثِ بناءِ الكعبةِ من الفوائدِ غيرُ ما تقدَّم ما تَرَجَّمَ عليه المصنفُ في العلمِ، وهو: «تركُ بعضِ الاختيارِ مخالفةٌ أن يقصرَ عنه فهمُ بعضِ الناسِ». والمرادُ بالاختيارِ في عبارته: المستحبُّ.

وفيه: اجتنابُ وليِّ الأمرِ ما يَتَسَرَّعُ الناسُ إلى إنكاره، وما يُخْشَى منه تولُّدُ الضررِ عليهم في دينٍ أو دنيا، وتعلُّقُ قلوبهم بها لا يَتْرُكُ فيه أمرٌ واجبٌ.

وفيه: تقديمُ الأهمِّ فالأهمِّ، من دفعِ المفسدةِ وجلبِ المصلحةِ، وأنها إذا تعارضا بُدِئَ بدفعِ المفسدةِ، وأن المفسدةَ إذا أُمِنَ وقوعُها عادَ استحبابُ عملِ المصلحةِ، وحديثُ الرجلِ مع أهلهِ في الأمورِ العامةِ، وحرصُ الصحابةِ على امتثالِ أوامرِ النبي ﷺ. قوله رَحِمَهُ اللهُ: حديثُ الرجلِ مع أهلهِ في الأمورِ العامةِ؛ أي: يُسْتَفَادُ من هذا الحديثِ جوازُ ذلك؛ لأن النبي ﷺ تَحَدَّثَ إلى عائشةَ في هذا الأمرِ العامِّ.

والمهمُّ الآن: أننا نقولُ: إن الطوافَ لابدُّ أن يكونَ بجميعِ الحجِّرِ، ولا إشكالَ في هذا؛ لأنه عملُ المسلمين، وإن الرجلَ لو قَفَزَ وطافَ على جدارِ الحجرِ لا يَصِحُّ طوافه، وأما الصلاةُ فإننا نقولُ: نعملُ فيها بالاحتياطين.

ونقول: استقبال الحجر من الناحية الشمالية؛ يعني: استقبال طرفه غير صحيح، فنَحْتَاطُ للطوافِ، ونَحْتَاطُ للاستقبالِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

١٥٨٥ - حَدَّثَنَا عبيدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ لَا حَدَاثَةُ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَنَقَضْتُ الْبَيْتَ، ثُمَّ لَبَيْتُهُ عَلَى أَسَاسِ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، فَإِنَّ قَرِيشًا اسْتَقْصَرَتْ بِنَاءَهُ، وَجَعَلَتْ لَهُ خَلْفًا»^(١).
قال أبو معاوية: حَدَّثَنَا هِشَامٌ «خَلْفًا» يَعْنِي: بِأَبًا.

١٥٨٦ - حَدَّثَنَا بِيَانُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا يَزِيدُ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَارِثٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ رُومَانَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: «يَا عَائِشَةُ، لَوْ لَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ لَأَمَرْتُ بِالْبَيْتِ، فَهَدَمَ، فَأَدْخَلْتُ فِيهِ مَا أُخْرِجَ مِنْهُ، وَالزَّقْنَةُ بِالْأَرْضِ، وَجَعَلْتُ لَهُ بَابَيْنِ: بَابًا شَرْقِيًّا وَبَابًا غَرْبِيًّا، فَبَلَغْتُ بِهِ أَسَاسَ إِبْرَاهِيمَ». فَذَلِكَ الَّذِي حَمَلَ ابْنُ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه عَلَى هَدْمِهِ. قَالَ يَزِيدُ: وَشَهِدْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ حِينَ هَدَمَهُ وَبَنَاهُ، وَأَدْخَلَ فِيهِ مِنَ الْحِجَرِ، وَقَدْ رَأَيْتُ أَسَاسَ إِبْرَاهِيمَ حَجَارَةً كَأَسْنِمَةِ الْإِبِلِ. قَالَ جَرِيرٌ: فَقُلْتُ لَهُ: أَيْنَ مَوْضِعُهُ؟ قَالَ: أُرِيكَهُ الْآنَ. فَدَخَلْتُ مَعَهُ الْحِجَرَ، فَأَشَارَ إِلَى مَكَانٍ فَقَالَ: هَا هُنَا. قَالَ جَرِيرٌ: فَحَزَرْتُ مِنَ الْحِجَرِ سِتَّةَ أَذْرُعٍ أَوْ نَحْوَهَا^(٢).

هذا الحديثُ صريحٌ في أن قواعدَ إِبْرَاهِيمَ دُونَ اِشْتِمَالِ الْحِجَرِ؛ وعلى هذا فيُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ الْبَيْتَ عَلَى الْأَكْثَرِ؛ لِأَن سِتَّةَ أَذْرُعٍ وَنَحْوَهَا أَكْثَرُ مِنَ الْبَاقِي. وَابْنُ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه لَمَّا تَوَلَّى عَلَى الْحِجَازِ، وَعَاصِمَتُهُ مَكَّةُ، أَخَذَ بِحَدِيثِ خَالَتِهِ، فَهَدَمَ الْبَيْتَ، وَبَنَاهُ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ، وَأَتَى بِالنَّاسِ حِينَ هَدَمَهُ، وَقَالَ: اشْهَدُوا عَلَى الْقَوَاعِدِ الْأَصْلِيَّةِ. وَجَعَلَ لَهُ بَابَيْنِ: شَرْقِيًّا وَغَرْبِيًّا.

(١) أخرجه مسلم (١٣٣٣) (٣٩٨).

(٢) أخرجه مسلم (١٣٣٣) (٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٤).

ثم إنه لما تولى بنو أمية بعد قتل عبد الله بن الزبير رضي الله عنه هدموا ما بناه، وأعادوه إلى ما هو عليه الآن، وهذا - والحمد لله - عين المصلحة؛ لأن الكعبة لو بقيت كما بناها ابن الزبير لحصل في ذلك ضرر، وهو أن الناس سيدخلون فيها مع هذا الباب إلى الباب الآخر، ومن المعلوم أن الكعبة مقلعة، فليس فيها فرج، ولا شيء مما قد يؤدي إلى أن يحصل في هذا من الاختناق والمزاحمة ما هو ظاهر.

وأما الآن فهي - والحمد لله - لها بابان: باب شرقي، وباب غربي، وهو ما بينها وبين الحجر، فمن أراد أن يصلي في الكعبة يدخل من أحد البابين، ويصلي في الحجر مما يلي الكعبة.

فلذلك كان الواقع - والحمد لله - هو عين المصلحة.

ولما تولى أحد الخلفاء من بني العباس - وهو هارون الرشيد - استشار مالكا رضي الله عنه؛ أيرد البيت إلى ما بناه ابن الزبير، أو لا؟ فأشار عليه أن لا يفعل، وقال له: لا تجعل بيت الله ملعباً للملوك، كلما جاء ملك غير فصار الخير في الواقع الآن، والحمد لله.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

٤٣ - بَابُ فَضْلِ الْحَرَمِ.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرٌ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدِ الَّذِي حَرَّمَهَا وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ وَأَمْرٌ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٩١].

وقوله جل ذكره: ﴿أَوَلَمْ نَمَكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُحِجُّ إِلَيْهِ ثَمَرَتُ كُلِّ شَيْءٍ رِزْقًا مِنْ لَدُنَّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٥٧].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرٌ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدِ الَّذِي حَرَّمَهَا﴾؛ يعني: جعلها حرمًا آمناً.

❖ وقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ شَيْءٌ﴾. هذه الجملة من أحسن ما يكون؛ لأنه لما قال: ﴿إِنَّمَا أَمَرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ الَّتِي حَرَّمَهَا﴾ قد يفهم فاهم أن ملك الله اقتصر عليها، فقال: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ شَيْءٌ﴾. وهذا يسمونه في البلاغة الاحترار.

❖ وقوله جل ذكره: ﴿أَوَلَمْ تُمْكِنَ لَهُمْ حَرَمَاءُ امْنَا يُجِبُّ إِلَيْهِ ثَمَرَتُ كُلِّ شَيْءٍ وَرِزْقًا مِّنْ لَّدُنَّا﴾. قوله: ﴿تُمْكِنَ لَهُمْ﴾ أي: نُهيى لهم على وجه التمكين.

وقوله: ﴿حَرَمَاءُ امْنَا﴾. هو ما كان داخلًا في حدود الحرم المعروف.

وقوله: ﴿يُجِبُّ إِلَيْهِ﴾. أي: يُساق إليه، وقوله تعالى: ﴿ثَمَرَتُ كُلِّ شَيْءٍ وَرِزْقًا مِّنْ لَّدُنَّا﴾. وهذا بيان امتنان الله ﷻ على قريش بهذا الحرم الآمن، حتى إن الرجل في الجاهلية الجهلاء لو وجد قاتل أبيه في الحرم لم يقتله؛ لحُرمة الحرم عندهم.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٥٨٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ: «إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَّمَهُ اللَّهُ، لَا يُعْصَدُ شَوْكُهُ، وَلَا يُنْفَرُ صَبْدُهُ، وَلَا يُلْتَقَطُ لُقَطَتُهُ إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا»^(١).

وهذا الحديث واضح لا يحتاج إلى تعليق.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٤٤ - بَابُ تَوْرِثِ دُورِ مَكَّةَ وَبَيْعِهَا وَشَرَائِهَا، وَأَنَّ النَّاسَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ سِوَاءٌ خَاصَّةٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سِوَاءَ الْعَنْكِفِ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَكَامِ يُظَلِّمْ نَفْسَهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾^(٢).

[المائدة: ٢٥].

(١) أخرجه مسلم (١٣٥٣) (٤٤٥).

❖ قوله سبحانه: ﴿سَوَاءٌ أَعْكَفُ فِيهِ وَالْبَادُ﴾. أي: المقيم الذي لا يخرج منه؛ كالمحبوس.

وأما البادي فهو الطارئ، ويُسمى عند الفقهاء الآفاقي نسبةً إلى الآفاق. ومسألة توريث دور مكة وبيعها وشرائها، وأن الناس في المسجد الحرام سواء خاصة - وتوريثها يعني أنها تورث، وبيعها وشراؤها بناءً على أنها تملك - قد اختلف فيها العلماء رحمهم الله:

فمنهم من قال: إنه لا يجوز بيعها، ولا شراؤها، ولا تأجيرها؛ لقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ أَعْكَفُ فِيهِ وَالْبَادُ﴾.

ومنهم من قال: يجوز بيعها وشراؤها وتأجيرها؛ لأنه إذا ثبت التوريث ثبت الملك، وإذا ثبت الملك صار شاملاً للملك العين، وملك الانتفاع.

ومنهم من فصل فقال: أما ملكها وبيعها وشراؤها عينا فلا بأس به، وهو ثابت. وأما تأجيرها فلا يجوز، ومن كان عنده فضل مساكن في مكة يجب عليهم فتحها للحجاج، فلا يختص بها.

وعلموا ذلك بأن مكة حرم كالمساجد.

وهذا هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله؛ أنه يجري فيها ملك العين من بيع وشراء وهبة وتوريث وغير ذلك، ولا يجري فيها ملك المنفعة، بل يكون صاحب البيت أحق به من غيره، وإذا استغنى عنه وجب فتحه للناس، يسكنون فيه بدون أجر. لكن العمل الآن على أنه ملك تام، يملك فيه المالك العين والمنفعة؛ ولهذا يجري فيه التبايع، ويجري فيه التأجير والرهن والارتهان والإيقاف وغير هذا.

قال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٣ / ٤٥٠ - ٤٥١):

❖ قوله: «باب توريث دور مكة وبيعها وشرائها، وأن الناس في المسجد الحرام سواء خاصة؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً﴾... الآية». أشار بهذه الترجمة إلى تضعيف حديث علقمة بن

فضلة، قال: «توفي رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر، وما تدعى رباغ مكة إلا السَّوائب، من احتاج سكن». أخرجه ابن ماجه، وفي إسناده انقطاع وإرسال، وقال بظاهره ابن عمر ومجاهد وعطاء.

قال عبد الرزاق، عن ابن جريج: كان عطاء ينهى عن الكراء في الحرم، فأخبرني أن عمر نهى أن تبَّوب دور مكة؛ لأنها ينزل الحاج في عرصاتِها، فكان أول من بَّوب داره سهيل بن عمرو، واعتذر عن ذلك لعمر.

وروى الطحاوي من طريق إبراهيم بن مهاجر، عن مجاهد أنه قال: مكة مباح، لا يحل بيع رباغها، وإجارة بيوتها. وروى عبد الرزاق من طريق إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن ابن عمر: لا يحل بيع بيوت مكة، ولا إجارته. وبه قال الثوري وأبو حنيفة، وخالفه صاحبه أبو يوسف، واختلف عن محمد، وبالجواز قال الجمهور، واختاره الطحاوي.

ويجاء عن حديث علقمة - على تقدير صحته - بحمله على ما سيجمع به ما اختلف عن عمر في ذلك.

واحتج الشافعي بحديث أسامة الذي أورده البخاري في هذا الباب، قال الشافعي: فأضاف الملك إليه وإلى من ابتاعها منه.

وبقوله ﷺ عام الفتح: «من دخل دار أبي سفيان فهو آمن»، فأضاف الدار إليه. واحتج ابن خزيمة بقوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ﴾ [التوبة: ٨]. فنسب الله الديار إليهم كما نسب الأموال إليهم، ولو كانت الديار ليست بملك لهم لما كانوا مظلومين في الإخراج من دور ليست بملك لهم.

قال: ولو كانت الدور التي باعها عقيل لا تملك لكان جعفر وعلي أولى بها؛ إذ كانا مسلمين دونه. وسيأتي في البيوع أثر عمر أنه اشترى دارا للسجن بمكة.

ولا يُعَارِضُ ما جاء عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر أنه كان يَنْهَى أن تُغْلَقَ دُورُ مكة في زمنِ الحاجِّ. أَخْرَجَهُ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ.

وقال عبدُ الرزاق، عن معمر، عن منصور، عن مجاهد: إن عمر قال: يا أهل مكة، لا تَتَّخِذُوا الدُّورَ كَمَا أَبَوَابًا؛ لِيَنْزِلَ الْبَادِي حَيْثُ شَاءَ.

وقد تَقَدَّمَ من وجهٍ آخر عن عمر، فَيُجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِكَرَامَةِ الْكِرَاءِ رِفْقًا بِالْوُفُودِ، وَلَا يَلْزَمُ من ذلك منعُ البيعِ والشراء، وإلى هذا جَنَحَ الإمامُ أحمدُ وآخرون.

وَاخْتَلَفَ عن مالكٍ في ذلك، فقال القاضي إسماعيل: ظاهرُ القرآن يَدُلُّ على أن المراد به: المسجدُ الذي يكونُ فيه التُّسْكُ والصلاةُ، لا سائرُ دورِ مكة.

وقال الأبهريُّ: لم يَخْتَلَفْ قولُ مالكٍ وأصحابِهِ في أن مكة فُتِحَتْ عَنْوَةً، واختلفوا هل منَّ بها على أهلها لعظمِ حرمتِها أو أقرت للمسلمين؟ ومن ثَمَّ جاء الاختلافُ في بيعِ دورِها والكرَاءِ، والراجعُ عند من قال إنها فُتِحَتْ عَنْوَةً: أن النبي ﷺ منَّ بها على أهلها فخالفت حكمَ غيرها من البلادِ في ذلك. ذكره السهيلي وغيره.

وليس الاختلافُ في ذلك ناشئاً عن هذه المسألة، فقد اختلف أهل التأويل في المراد بقوله هنا: «المسجدُ الحرامُ»، هل هو الحرمُ كُلُّه، أو مكانُ الصلاةِ فقط، واختلفوا أيضًا هل المرادُ بقوله: «سواء» في الأمنِ والاحترامِ، أو فيها هو أعمُّ من ذلك، وبواسطة ذلك نشأ الاختلافُ المذكورُ أيضًا.

قال ابنُ خزيمة: لو كان المرادُ بقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ أَلَعَلَّكُمْ فِيهِ وَالْبَادِ﴾، جميع الحرم، وأن اسمَ المسجدِ الحرامِ واقعٌ على جميعِ الحرمِ، لما جاز حفرُ بئرٍ ولا قبرٍ، ولا التغوطُ، ولا البولُ، ولا إلقاءُ الجيفِ والتِّينِ.

أقول: هذا الكلامُ غريبٌ. يقول: لو قلنا بهذا ما يجوزُ لأحدٍ أن يبولَ في مكة ولا يتغوطَ؛ لأنها مسجدٌ.

ثُمَّ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله تعالى:

وَلَا نَعْلَمُ عَالِمًا مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا كَرِهَ لِحَائِضٍ وَلَا لَجَنِبٍ دُخُولَ الْحَرَمِ وَلَا الْجَمَاعَ فِيهِ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَجَازَ الِاعْتِكَافُ فِي دَوْرِ مَكَّةَ وَحَوَانِيَتِهَا، وَلَا يَقُولُ بِذَلِكَ أَحَدٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قُلْتُ: وَالْقَوْلُ بِأَنَّ الْمَرَادَ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الْحَرَمُ كُلُّهُ وَرَدَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَطَاءٍ، وَمُجَاهِدٍ. أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَغَيْرُهُ عَنْهُمْ، وَالْأَسَانِيدُ بِذَلِكَ كُلُّهَا إِلَيْهِمْ ضَعِيفَةٌ، وَسَنَذْكُرُ فِي «بَابِ فَتْحِ مَكَّةَ» مِنَ الْمَغَازِي الرَّاجِحَ مِنَ الْخِلَافِ فِي فَتْحِهَا صَلَاحًا، أَوْ عِنُودًا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - اهـ.

مَا ذَكَرَ كَلَامَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ رحمته الله تعالى إِلَّا أَنْ ذَكَرَهُ أَثَرُ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ أَمَرَ أَنْ لَا يَكُونَ عَلَيْهَا أَبْوَابُ أَيَّامِ الْحَجِّ يُؤَيَّدُ مَا قَالَهُ الشَّيْخُ رحمته الله تعالى.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

١٥٨٨ - حَدَّثَنَا أَصْبَغُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيْنَ تَنْزِلُ فِي دَارِكَ بِمَكَّةَ؟ فَقَالَ: «وَهَلْ تَرَكَ عَقِيلٌ مِنْ رِبَاعٍ أَوْ دُورٍ؟». وَكَانَ عَقِيلٌ وَرِثَ أَبَا طَالِبٍ هُوَ وَطَالِبٌ، وَلَمْ يَرِثْهُ جَعْفَرٌ وَلَا عَلِيُّ رضي الله عنه شَيْئًا؛ لِأَنَّهُمَا كَانَا مُسْلِمِينَ، وَكَانَ عَقِيلٌ وَطَالِبٌ كَافِرَيْنِ، فَكَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه يَقُولُ: لَا يَرِثُ الْمُؤْمِنُ الْكَافِرَ^(١).

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَكَانُوا يَتَأَوَّلُونَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٧٢]. الْآيَةُ. قَوْلُهُ: «فَكَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَقُولُ: لَا يَرِثُ الْمُؤْمِنُ الْكَافِرَ». يَعْنِي: مُعَلَّلًا قَوْلَ الرَّسُولِ صلوات الله عليه وآله: «فَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ رِبَاعٍ أَوْ دُورٍ». وَإِلَّا فَالْحَدِيثُ ثَابِتٌ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ».

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٦١٤) (١).

وقوله: «وكانوا يتأولون». يعني: يُنزلونها على أن اختلاف الدين لا ميراث فيه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

٤٥ - باب نزول النبي ﷺ مكة.

١٥٨٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَرَادَ قُدُومَ مَكَّةَ: «مَنْزِلُنَا غَدًا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ، حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ» ^(١).

[الحديث ١٥٨٩ - أطرافه في: ١٥٩٠، ٣٨٨٢، ٤٢٨٤، ٤٢٨٥، ٧٤٧٩].

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله تعالى فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ٤٥٣):

وقوله: «بَابُ نَزُولِ النَّبِيِّ ﷺ مَكَّةَ». أي: مَوْضِعَ نَزُولِهِ، وَوَقَعَ هُنَا فِي نَسْخَةِ الصَّنْعَانِيِّ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: نُسِبَتِ الدَّوْرُ إِلَى عَقِيلٍ. وَتَوَرَّثَ الدَّوْرُ وَتُبَاعٌ وَتُشْتَرَى. قُلْتُ: وَالْمَحَلُّ اللَّاتِقُ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ الْبَابُ الَّذِي قَبْلَهُ لَمَّا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وقوله: «حِينَ أَرَادَ قُدُومَ مَكَّةَ». يَبَيِّنُ فِي الرِّوَايَةِ الَّتِي بَعْدَهَا أَنَّ ذَلِكَ كَانَ حِينَ رَجُوعِهِ مِنْ مَنَى.

وقوله: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى». هُوَ عَلَى سَبِيلِ التَّبَرُّكِ وَالْإِمْتِنَانِ لِلْآيَةِ. اهـ.

قوله: إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى هُوَ لِلتَّبَرُّكِ خَطَأً، بَلْ هُوَ لِلتَّعْلِيقِ، وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مَا حَصَلَ لَهُمُ النَّزُولُ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِلنَّبِيِّ ﷺ: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِسَائِرِ إِيَّايَ فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا﴾ (٣٣) إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﷻ [الكهف: ٢٣-٢٤].

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٥٩٠ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ الْغَدِ يَوْمَ النَّحْرِ - وَهُوَ بَمَنَى: «نَحْنُ نَارِلُونَ غَدًا بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ». يَعْنِي: بِذَلِكَ الْمُحَصَّبِ، وَذَلِكَ أَنَّ قُرَيْشًا وَكِنَانَةَ تَحَالَفَتْ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ - أَوْ بَنِي الْمُطَّلِبِ - أَنْ لَا يَنَاجِحُوهُمْ، وَلَا يَبَايَعُوهُمْ حَتَّى يُسَلِّمُوا إِلَيْهِمُ النَّبِيَّ ﷺ^(١).

وَقَالَ سَلَامَةُ، عَنْ عُقَيْلٍ، وَيَحْيَى بْنِ الصَّحَّاحِ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ وَقَالَ: بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: بَنِي الْمُطَّلِبِ أَشْبَهُ.

هَذَا التَّقَاسُمُ؛ يَعْنِي: التَّحَالَفَ مَعَ بَعْضِهِمْ، لَكِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُبَدِّلَ شَعَائِرَ الْكُفْرِ بِشَعَائِرِ الْإِسْلَامِ، فَيَنْزِلُ فِي هَذَا الْمَكَانِ الَّذِي تَقَاسَمَتْ فِيهِ قُرَيْشٌ؛ يَعْنِي: تَحَالَفَتْ عَلَى مَهَاجِرَةِ بَنِي هَاشِمٍ، وَبَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، أَوْ بَنِي الْمُطَّلِبِ أَشْبَهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٤٦ - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ ۚ رَبِّ إِنَّهُمْ أَضَلُّونَ كَثِيرًا ۚ مِّنَ النَّاسِ ۚ فَمَنْ يَعْنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۚ رَبَّنَا إِنِّي أَتَّكِلُ عَلَى أَكْثَرِ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْعِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ ۚ﴾ [التَّوْبَةُ: ٢٥-٢٧] الْآيَةَ.

ذَكَرَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذَا الْبَابِ آيَاتٍ فَقَطْ، كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ حَدِيثٌ عَلَى شَرْطِهِ.

وَقَوْلُهُ: «بَابُ قَوْلِ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا ۚ﴾. أَي: وَادُكُّرُ إِذْ قَالَ، وَإِبْرَاهِيمُ هُوَ الْخَلِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِمَامُ الْحَنَفَاءِ.

وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: «رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا ۚ». وَهَذَا دَعَاءٌ، بَعْدَ أَنْ تَمَّ الْبَلَدُ.

❖ وقوله سبحانه: ﴿وَأَجْنِبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ تَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾. أي: اجعلني أباعدُ أنا وبنيَّ عن عبادة الأصنام، والأصنامُ هي: كلُّ ما عُدَّ من دونِ الله سواء كان من حجر، أو شجر، أو قمرٍ أو شمسٍ، أو غير ذلك.

❖ وقوله: ﴿وَأَجْنِبْنِي وَبَنِيَّ﴾. هل أجاب الله دعاءه؟

الجوابُ أن نقول: أما من جهة بنيه من صلبه فقد أجاب الله دعاءه، وأما من جهة ذريته من بعد ذلك فإن منهم من عبد الأصنام، فقريشُ تعبدُ الأصنام، والله عز وجل حكيمٌ يُجيبُ بعضَ الدعواتِ دونَ بعضٍ، ويُجيبُ في الدعوة الواحدة بعضَها دونَ بعضٍ.

❖ وقوله سبحانه: ﴿رَبِّ إِنَّهُمْ أَضَلُّنَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾. يعني: الأصنام، وأضَلَّتْ،

أي: صارت سببًا لضلal كثيرٍ من الناس.

❖ وقوله سبحانه: ﴿فَمَنْ تَعَبَى فَإِنَّهُ مِنِّي﴾. لأنه اهتدى بهديه.

❖ وقوله سبحانه: ﴿وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾. وهذه دعوة إبراهيم عليه السلام وأبيه،

دعوة رؤوفةٌ رحيمةٌ، ولم يقل: من عصاني فأنزِلْ به بأسك، بل قال: فإنك غفورٌ رحيمٌ. ليس على المعصية إلا إذا كانت المعصية دونَ الشرك؛ فإن الله قد يغفرُها، وأما الشركُ فلا يغفرُ، ولكن الدعاء بالمغفرة للمشرك؛ يعني: أن يوفق للإسلام والتوحيد، فيُغفرَ له.

❖ وقوله سبحانه: ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بُوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ﴾. إلى آخره. ﴿رَبَّنَا

إِنِّي أَسْكَنْتُ﴾ أي: جعلتهم يسكنون.

❖ وقوله سبحانه: ﴿مِنْ ذُرِّيَّتِي﴾. من هنا للتبويض، والمراد بهم: إسماعيلُ

وبنوه، وأما إسحاقُ وبنوه ففي الشام.

❖ وقوله سبحانه: ﴿بُوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ﴾. لأن مكة شرفها الله وادٍ بين جبالٍ،

وغير ذِي زَرْعٍ؛ يعني: لا يزرعُ فيها.

❖ وقوله سبحانه: ﴿عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ﴾. وهذا فضلُ البيت، أنه محرمٌ؛ يعني:

تحريمٌ تعظيمٍ، فهو محرمٌ بمعنى: محترم.

❖ وقوله سبحانه: ﴿رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾. يَعْنِي: أَنِي أَسْكَنْتُهُمْ بِهَذَا الْوَادِي؛ لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَهْمِيَةِ الصَّلَاةِ، وَلَا سَيِّمًا فِي مَكَّةَ عِنْدَ بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ.

❖ وقوله سبحانه: ﴿فَلْجَعَلْ أَفْنَدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾. اجْعَلْ؛ بِمَعْنَى: صَيَّرَ، وَأَفْنَدَةً مَفْعُولُهَا الْأَوَّلُ، وَمَفْعُولُهَا الثَّانِي تَهْوِي إِلَيْهِمْ؛ أَي: تَمِيلُ إِلَيْهِمْ، وَهَذَا قَالَ: أَفْنَدَةً مِنَ النَّاسِ. وَلَمْ يَقُلْ: أَفْنَدَةَ النَّاسِ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ لَا يَجِبُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ، وَإِنَّمَا يَجِبُ عَلَى مَنْ كَانَ قَادِرًا.

قال بعضُ العلماء: لو قال أَفْنَدَةَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ. وَأَجَابَهَا اللَّهُ لَوَجَبَ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ أَنْ يَحْجُّوا، وَفِي هَذَا مِنَ الْمَشَقَّةِ مَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلْهَمَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَقُولَ: أَفْنَدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ.

وهَذَا هُوَ الْوَاقِعُ، فَمَا مِنْ مُسْلِمٍ مُؤْمِنٍ إِلَّا وَقَلْبُهُ يَمِيلُ إِلَى الْبَيْتِ الْحَرَامِ، وَيَوَدُّ أَنْ يَحْجَّ كُلَّ عَامٍ، وَأَنْ يَغْتَمِرَ كُلَّ شَهْرٍ، وَهَذَا شَيْءٌ أَلْقَاهُ اللَّهُ ﷻ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ لَيْسَ لِأَحَدٍ فِيهِ صَنْعٌ.

❖ وقوله سبحانه: ﴿وَارْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ﴾. أَي: أَعْطِهِمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ، وَقَدْ أَجَابَ اللَّهُ تَعَالَى دَعْوَتَهُ، فَجَعَلَ أَفْنَدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ، وَرَزَقَهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿أَوَلَمْ نُمَكِّنْ لَهُمْ حَرَمَاءَ آمِنًا يُجْنِي إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رَزَقًا مِنْ لَدُنَّا وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (النَّحْلُ: ٥٧).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٤٧ - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ وَالْمَدَى وَالْقَلْبِدَّ ذَلِكَ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (النَّحْلُ: ٩٧).

قال الله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ﴾. وَالْكَعْبَةُ اسْمٌ، وَالْبَيْتُ كَذَلِكَ اسْمٌ، وَالْحَرَامُ وَصْفٌ، وَالْحَرَامُ؛ يَعْنِي: ذَا الْحَرَمَةِ وَالتَّعْظِيمِ.

❖ وقوله: ﴿فَيَمَّا لِلنَّاسِ﴾. في دينهم وديانهم، فهو قيامٌ للناسِ في دينهم يُؤدُّون فيه المناسك، التي هي أحد أركان الإسلام -الحجّ- وفي ديانهم ما يَحْصُلُ فيه من الرزق، والمكاسب، كما قال الله ﷻ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]. أي: تجارةً وتكسبًا؛ كما قال الله ﷻ في الجمعة: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٠].

فهو قيامٌ للناسِ في أمور دينهم وديانهم.

وكذلك أيضًا الشهرُ الحرامُ، والشهرُ هنا واحدٌ يُرادُ به الجنسُ؛ يَعْنِي: الأشهرُ الحرمُ؛ وهي: ذو القعدة، وذو الحجة، ومحرمٌ، ورجبٌ، وهذه الأشهرُ الحرمُ يحُرَّمُ فيها القتالُ حتى الكفار لا يَجُوزُ أَنْ تُقَاتِلَهُمْ فِي هَذِهِ الْأَشْهُرِ إِلَّا إِذَا اعْتَدَوْا عَلَيْكَ.

واختلف العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ، هل تُسَخَّحُ تحريمُ القتالِ فيها أو لا؟

والصحيحُ: أَنَّهُ يُنْسَخُ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ قِتَالُ الْكُفَّارِ فِيهَا ابْتِدَاءً، إِلَّا إِنْ ابْتَدَءُوا بِالْقِتَالِ، أَوْ كَانَ امْتِدَادًا لِحَرْبٍ سَابِقَةٍ.

والشهرُ الحرامُ كما ذَكَرْنَا مَفْرَدٌ، والمرادُ الجنسُ، إِذَا شَمِلَ الْأَرْبَعَةَ كُلَّهَا كَمَا قَدَّمْنَا، وَعَلَيْهِ فَيُشْمَلُ: ذَا الْقَعْدَةِ، وَذَا الْحِجَّةِ، وَالْمَحْرَمِ، وَرَجَبٍ.

وجعله الله تعالى قيامًا للناسِ لأنَّ النَّاسَ فِي هَذِهِ الْأَشْهُرِ الْحَرَمِ يَأْمُنُونَ، حَتَّى فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ يَمُرُّ الرَّجُلُ بَعْدُوهُ فِي الْفَلَاةِ لَا يَقْتُلُونَ؛ لِأَنَّهَا أَشْهُرٌ مُحَرَّمَةٌ مُعَظَمَةٌ.

إِذَا: تَكُونُ قِيَامًا لِلنَّاسِ بِالْأَمْنِ الَّذِي يَتِمَكَّنُونُ بِهِ مِنَ السَّفَرِ لِلتَّجَارَةِ وَغَيْرِ التَّجَارَةِ.

والهدي قيامًا للناسِ أيضًا، والهديُّ معروفٌ.

والقلائدُ: مَا يُقْلَدُ بِهِ الْهَدْيُ جَعَلَهُ اللَّهُ قِيَامًا لِلنَّاسِ كَيْفَ بِالنِّسْبَةِ لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ يَنْتَفِعُونَ بِهِ، يَأْكُلُونَ وَيَنْعَمُونَ، وَبِالنِّسْبَةِ لِلْأَغْنِيَاءِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ يَتَحَرَّكُ السُّوقُ -سوقُ المواشي والبهائم- فَيَكُونُ فِي ذَلِكَ قِيَامٌ لِلنَّاسِ.

ثم قال ﷻ: ﴿ذَلِكَ لِتَعْلَمُوا﴾ [البقرة: ١٧]. يَعْنِي: بَلَّغْنَاكُمْ ذَلِكَ؛ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ، وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ، فَهُوَ يَعْلَمُ ﷻ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا

في الأرض، من دقيق وجليل، وظاهر وخفي، حتى ما يخفيه الإنسان في قلبه. قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَتَعَلَّمَ مَا تُوسْوَسُ بِهِ نَفْسُهُ﴾ [التين: ١٦]. بل يَعْلَمُ كُلُّ مَا تَقُولُ إِلَيْهِ حَالُكَ وَأَنْتَ لَا تَعْلَمُ كَمَا قَالَ رَبُّكَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مِمَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [التكوير: ٣٤].

فإذا قال قائل: وهل هناك علم وراء السموات والأرض؟

الجواب: نعم؛ ولهذا قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحجرات: ٧]. فهذا تعميمٌ بعد تخصيص، فالسموات والأرض بالنسبة لكل شيء بعض من كل؛ فيكون قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾. من باب عطف العام على الخاص، كما تقول: جاء محمد والطلبة.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٥٩١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يُخَرَّبُ الْكَعْبَةُ ذُو السُّوَيْقَتَيْنِ مِنَ الْحَبْشَةِ»^(١).

قوله: «يُخَرَّبُ الْكَعْبَةُ». أي: يَهْدِمُهَا وَيَنْقُضُهَا حَجَرًا حَجَرًا.

وقوله: «ذُو السُّوَيْقَتَيْنِ». تَصْغِيرُ سَاقَيْنِ؛ يَعْنِي: أَنَّهُ رَجُلٌ لَهُ سَاقٌ ضَعِيفَةٌ هَزِيلَةٌ.

وقوله: «مِنَ الْحَبْشَةِ». بَيَانٌ لِأَصْلِ هَذَا الرَّجُلِ أَنَّهُ مِنَ الْحَبْشَةِ، وَمَعَهُ جُنُودُهُ، يَنْقُضُهَا حَجَرًا حَجَرًا، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَمُدُّ الْحَجَرَ لِصَاحِبِهِ حَتَّى يَرْمُوهُ فِي الْبَحْرِ.

إِذَا: فَهَمُ جُنُودٌ كَثِيرَةٌ يَتِمَادُونَ الْأَحْجَارَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى جُدَّةَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يُمَكِّنُ اللَّهُ ﷻ هَؤُلَاءِ مِنْ نَقْضِ الْكَعْبَةِ حَجَرًا حَجَرًا، وَلَمْ

يُمَكِّنَ أَصْحَابَ الْفِيلِ مِنْ هَدْمِهَا؟

فالجواب: لأن الأمر ظاهر؛ فهدم الكعبة في وقت الفيل ليس من الحكمة؛ لأنه سَيِّعَتْ من هذا المكان - مكان الكعبة - نبيُّ يقوم به الإسلام، وتُحجُّ به الكعبة، وتُعظَّم به الكعبة؛ فلذلك حماها الله ﷻ، لأنه يعلم ﷻ أنها ستعمر.

أما تسلُّطُ ذي السويقتين؛ فلأن أهل مكة يمتهنونها، ولا يبقَى في قلوبهم حرمة لها، ويَكُونُ الحجُّ إليها كالحجِّ إلى الآثار لا لعبادة الرحمن، فإذا وصلت الحال بهذا البيت المعظم إلى هذه الإهانة، صار بقاؤه بينهم إهانة له، فسُلِّطَ عليها ذو السويقتين.

كما أن القرآن الكريم - كلامُ الله ﷻ - إذا أعرَضَ الناسُ عنه إعراضاً كلياً نُزِعَ من المصاحف والصدور، وأصبحَ الناسُ وليس في المصاحفِ حرفٌ من القرآن، وليس في الصدورِ حرفٌ من القرآن؛ لأنهم امتنَّهوه، وهو أعظمُ من أن يبقَى بين قومٍ يمتنَّهونه.

ولهذا يَجِبُ على طلبة العلم الآن أن يخموا هذا القرآن العظيم بقدر ما يَسْتَطِيعُونَ؛ لئلا يمتنَّه فينسى، وهذا معنى قول السلف في القرآن: منه؛ أي: من الله بدأ وإليه يعود.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ ﷺ:

١٥٩٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. ح. وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ هُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانُوا يَصُومُونَ عَاشُورَاءَ قَبْلَ أَنْ يُفَرَّضَ رَمَضَانُ، وَكَانَ يَوْمًا تُسْتَرَفِيهِ الْكَعْبَةُ، فَلَمَّا فَرَضَ اللَّهُ رَمَضَانَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَاءَ أَنْ يَصُومَهُ فَلْيَصُومْهُ، وَمَنْ شَاءَ أَنْ يَتْرُكَهُ فَلْيَتْرُكْهُ»^(١).

[الحديث ١٥٩٢ - أطرافه في: ١٨٩٣، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٣٨٣١، ٤٥٠٢، ٤٥٠٤].

(١) أخرجه مسلم (١١٢٥) (١١٣).

❖ الشاهد من هذا قوله: «وكان يوماً تُسْتَرُّ فيه الكعبة»؛ تعظيماً لها، واحتراماً لها؛
لثلاث تَلَوْتُ بِالْأَمَطَارِ، وَالرِّيحِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥٩٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ حَبَّاجٍ، عَنْ قَتَادَةَ،
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عُتْبَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لِيُحَجَّجَنَّ
الْبَيْتَ وَلِيُعْتَمَرَ بَعْدَ خُرُوجِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ». تَابَعَهُ أَبَانُ وَعِمْرَانُ، عَنْ قَتَادَةَ.
وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى لَا يُحَجَّجَ الْبَيْتُ». وَالْأَوَّلُ
أَكْثَرُ، سَمِعَ قَتَادَةُ عَبْدَ اللَّهِ، وَعَبْدُ اللَّهِ أَبَا سَعِيدٍ.

❖ قوله: «لِيُحَجَّجَنَّ الْبَيْتَ وَلِيُعْتَمَرَ بَعْدَ خُرُوجِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ». وخروج
يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ يَكُونُ بَعْدَ الدَّجَالِ، وَهُوَ مِنْ آخِرِ عِلَامَاتِ السَّاعَةِ الْكُبْرَى، وَيَأْجُوجَ
وَمَأْجُوجَ قَبِيلَتَانِ عَظِيمَتَانِ كَثِيرَتَانِ مِنْ بَنِي آدَمَ؛ وَيَذُلُّ لِهَذَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَهَا حَدَّثَ أَنَّ
اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ لَأَدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: «يَا آدَمُ فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ. فَيَقُولُ: أَخْرِجْ مِنْ
ذَرِيَّتِكَ بَعَثَ النَّارِ. قَالَ: يَا رَبِّ وَمَا بَعَثَ النَّارِ؟ قَالَ: مِنْ كُلِّ أَلْفٍ تِسْعِمَائَةٍ وَتِسْعَةٍ
وَتِسْعِينَ». مِنْ بَنِي آدَمَ كُلُّهُمْ إِلَى النَّارِ، وَالْبَاقِي فِي الْجَنَّةِ، فَعَظُمَ ذَلِكَ عَلَى الصَّحَابَةِ،
وَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَئِنَّا هَذَا الْوَاحِدُ؟ فَقَالَ: «أَبْشُرُوا إِنَّكُمْ فِي أُمْتَيْنِ مَا كَانَتْ فِي شَيْءٍ إِلَّا
كَثَرْتَاهُ؛ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ».

وَيَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ فِي عَهْدِ ذِي الْقَرْنَيْنِ كَانُوا فِي شَرْقِ آسِيَا، وَطَلَبَ مِنْهُ مَنْ دُونَهُمْ
أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُمْ سَدًّا، فَأَجَابَ وَقَالَ: ﴿عَاثُوْنِي زُبْرَ الْحَدِيدِ﴾ [الْكَافَّة: ١٦]. فَاتُوا بِهِ:
﴿حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ﴾؛ أَي: بَيْنَ الْجَبَلَيْنِ؛ يَعْنِي: جَمَعُوا حَدِيدًا عَظِيمًا حَتَّى سَاوَى
الْجَبَلَيْنِ: ﴿قَالَ أَنْفَخُوا﴾. يَعْنِي: أَنْفَخُوا عَلَيْهِ بِالنَّارِ، وَهَذَا يَقْتَضِي حَطْبًا عَظِيمًا، فَلَمَّا
جَعَلَهُ نَارًا: ﴿قَالَ عَاثُوْنِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾. يَعْنِي: نَحَاسًا، وَهَذَا الْحَدِيدُ الْمَجْمَعُ

العظيم الذي ساوى بين الصدفين صار نارًا، ثم أفرغ عليه النحاس المذاب؛ لأنه يَقُولُ: أفرغ عليه. معناه: أنه ذاب حتى يَتَحَلَّلَ هذا الحديد، وَيَكُونُ قوِيًّا.

ثم قال الله ﷻ: ﴿فَمَا اسْطَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَعُوا لَهُ نَقِبًا ۖ﴾ [الكهف: ٩٧]. أن يَظْهَرُوهُ يَعْنِي: يَصْعَدُوا فوقه. وَيَأْتُونَ إِلَى هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ، وما استطاعوا له نقبًا، إِذَا لَا يُمْكِنُهُمُ التَّجَاوُزُ لَا مِنْ فَوْقَ، وَلَا مِنْ النَقَبِ.

ولكن اسْتَيْقَظَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ مُحَمَّرًا وَجْهَهُ وَهُوَ يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيَلُ للْعَرَبِ مِنْ شَرٍّ قَدْ اقْتَرَبَ، فُتِحَ الْيَوْمَ مِنْ سَدٍّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلَ هَذِهِ». هَكَذَا، وَأَشَارَ بِأَصْبَعِهِ السَّبَابَةِ وَالْإِبْهَامِ.

إِذَا: شَرُّهُمْ وَفَسَادُهُمْ قَدْ انْفَتَحَ بِهَذَا الْقَدْرِ مِنْ عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ.

وهؤلاء الْقَوْمِ يُبْعَثُونَ الْبَعْثَ الْأَخِيرَ وَيَخْرُجُونَ إِلَى النَّاسِ بَعْدَ قَتْلِ الدِّجَالِ، فَيُوحِي اللَّهُ ﷻ إِلَى عِيسَى - وَهُوَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مُوجُودٌ - إِنِّي قَدْ أَخْرَجْتُ عِبَادًا لَا يَدَانِ لِأَحَدٍ بِقَتَالِهِمْ؛ يَعْنِي: يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَغْلِبَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ كَثِيرُونَ جَدًّا، فَحَرَّزَ عِبَادِي إِلَى الطُّورِ؛ يَعْنِي: اجْعَلُهُمْ يَخْتَرِزُونَ بِالْجَبَلِ، فَصَعِدَ الْجَبَلُ، وَخُصِرَ هُوَ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ.

ثم إنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَلَطْفِهِ أَنْزَلَ عَلَى هَؤُلَاءِ - يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ - النَّغْفَ فِي رِقَابِهِمْ؛ وَهِيَ: دَوْدَةُ تَأْكُلُ الْمَخَّ، فَأَصْبَحُوا صَرَعَى فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ - سُبْحَانَ اللَّهِ - حَتَّى أَتَتْهُمْ بِهِمُ الْهَوَاءُ، فَرَغَبَ عِيسَى ﷺ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَرْفَعَ هَذَا النَّتْنُ، فَقِيلَ: إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ طَيْوَرًا، وَكَانَ الطَّيْرُ الْوَاحِدُ يَحْمِلُ الرَّجُلَ وَيُلْقِيهِ فِي الْبَحْرِ، وَهَذِهِ رَوَايَةٌ، وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى: أَنَّ اللَّهَ بَعَثَ عَلَيْهِمْ أَمْطَارًا عَظِيمَةً اجْتَسَّتْهُمْ وَأَلْقَتْهُمْ فِي الْبَحْرِ، وَلَا مَنَافَةَ فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ هَذَا وَهَذَا.

❖ وَقَوْلُهُ: «سَيُحْجَّ هَذَا الْبَيْتَ بَعْدَ خُرُوجِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ». أَي: يَحُجُّهُ عِيسَى وَمَنْ مَعَهُ بَعْدَ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ.

❖ وأما قوله: «لا تقوم الساعة حتى لا يُحجَّ البيتُ». يَقُولُ البخاريُّ رَحِمَهُ اللهُ: والأوَّلُ أكثرُ، ولكن عندي أنه لا حاجة للترجيح؛ لإمكان الجمع؛ لأنه بعد أن يُحجَّ عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ والمؤمنون معه يَمُوتُونَ، ثم بعد ذلك لا يُحجَّ البيتُ؛ لأنَّ الساعة لا تقوم إلا على شرارِ الخلق.

قَالَ ابنُ حجرٍ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى فِي «الفتح» (٤٥٥/٣ - ٤٥٦):

❖ قوله: «لا تقوم الساعة حتى لا يُحجَّ البيتُ». وصله الحاكمُ من طريق أحمد بن حنبل عنه.

قَالَ البخاريُّ: والأوَّلُ أكثرُ؛ أي: لاتفاقٍ من تقدَّم ذكره على هذا اللفظ، وانفراد شعبةٍ بما يُخالفُهم، وإنما قال ذلك؛ لأنَّ ظاهرهما التعارضُ؛ لأنَّ المفهومَ من الأوَّلِ أن البيتَ يُحجَّ بعدَ أسراطِ الساعة، ومن الثاني أنه لا يُحجَّ بعدها، ولكن يُمكنُ الجمعُ بين الحديتين، فإنه لا يلزمُ من حجِّ الناسِ بعد خروجِ يأجوجَ ومأجوجَ أن يمتنعَ الحجُّ في وقتٍ ما عند قربِ ظهورِ الساعة، ويظهرُ -والله أعلم- أن المرادَ بقوله: لَيُحجَّجَنَّ البيتُ. أي: مكانُ البيتِ؛ لما سيأتي بعدَ بابٍ أن الحبشةَ إذا خربوه لم يعمُرُ بعدَ ذلك. اهـ
هذا إذا ثبتَ أن تخريبَ الحبشةِ قبلَ يأجوجَ ومأجوجَ، لكن يحتاجُ إلى دليلٍ قاطعٍ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَّارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

٤٨ - بابُ كِسوةِ الكعبةِ.

١٥٩٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الوَهَّابِ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الحَارِثِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا واصلُ الأَحَدَبُ، عن أبي وائلٍ، قال: جئتُ إلى شَيْبَةَ.

وَحَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عن واصلٍ، عن أبي وائلٍ قال: جَلَسْتُ مع شَيْبَةَ على الكرسيِّ في الكعبةِ، فقال: لقد جَلَسَ هذا المَجْلِسَ عمرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فقال: لقد هَمَمْتُ أن لا أَدَعَ فيها صفراءَ ولا بِيضَاءَ إلا قَسَمْتُهُ. قُلْتُ: إن صاحبيك لم يَفْعَلَا. قال: هما المرآن أَقْتَدِي بهما.

عمرٌ رحمته رأى أن هذا المعلق في الكعبة من الذهب والفضة يُقسَّم بين المسلمين، أو يُجعل في بيت المال؛ لأنه همٌّ بهذا، وعمرٌ رحمته هو الخليفة، فإذا همَّ بشيء لا يَمْنَعُه أحدٌ، فقال له شبيهة: إن صاحبك لم يفعل. يعنِي بذلك: النبي ﷺ وأبا بكر. فقال: هما المرآن أقتدي بهما. فامتنع رحمته.

قال ابن حجر رحمته في «الفتح» (٣/ ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩):

❦ قوله: «جلست مع شبيهة». هو ابنُ عثمان بن طلحة بن عبد العزى بن عثمان بن عبد الله بن عبد الدار بن قصي العبدريُّ الحَجَبِيُّ بفتح المهملة والجيم، ثم موحدة، نسبة إلى حجب الكعبة، يُكنى أبا عثمان.

❦ قوله: «على الكرسي». في رواية عبد الرحمن بن محمد المحاربي، عن الشيباني عند ابن ماجه، والطبراني بهذا السند: «بعث معي رجلٌ بدرهم هدية إلى البيت، فدخلت البيت وشبيهة جالس على كرسي، فناولته إياها، فقال: لك هذه؟ فقلت: لا، ولو كانت لي لم آتِك بها، قال: أما إن قلت ذلك فقد جلس عمر بن الخطاب مجلسك الذي أنت فيه» فذكره.

❦ قوله: «فيها». أي: الكعبة.

❦ قوله: «صفراء ولا بيضاء». أي: ذهبًا، ولا فضة، قال القرطبي: غلط من ظن أن المراد بذلك حلية الكعبة، وإنما أراد: الكثر الذي بها، وهو ما كان يُهدى إليها فيدخر ما يزيد عن الحاجة، وأما الحلي فمحبسة عليها كالقناديل، فلا يجوز صرفها في غيرها. وقال ابن الجوزي: كانوا في الجاهلية يهدون إلى الكعبة المال تعظيمًا لها فيجتمع فيها.

❦ قوله: «إلا قسمته». أي: المال، وفي رواية عمر بن شبة في «كتاب مكة» عن قبصة شيخ البخاري فيه: «إلا قسمتها». وفي رواية عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان عند المصنف في الاعتصام: «إلا قسمتها بين المسلمين». وعند الإسماعيلي من هذا الوجه: «لا أخرج حتى أقسم مال الكعبة بين فقراء المسلمين». ومثله في رواية المحاربي المذكورة.

❖ قوله: «قُلْتُ: إن صاحبك لم يفعل». في رواية ابن مهدي المذكورة: «قُلْتُ: ما أنت بفاعل. قال: لم؟ قُلْتُ: لم يفعل صاحبك». وفي رواية الإسماعيلي من هذا الوجه، وكذلك المحاربي: «قال: ولم ذاك؟ قُلْتُ: لأن رسول الله ﷺ قد رأى مكانه وأبو بكر وهما أخوج منك إلى المال فلم يُحرّكاه».

❖ قوله: «هما المرآن». ثنية مرء بفتح الميم وَيَجُوزُ صَمُّهَا، والراء ساكنة على كل حال، بعدها همزة؛ أي: الرجلان.

❖ قوله: «أقندي بهما». في رواية عمر بن شبة تكرير قول: «المرآن أقندي بهما». وفي رواية ابن مهدي في الاعتصام: «يُقْتَدَى بهما» على البناء للمجهول، وفي رواية الإسماعيلي والمحرابي «فقام كما هو وخرج».

ودار نحو هذه القصة بين عمر أيضاً، وأبي بن كعب أخرجه عبد الرزاق، وعمر بن شبة من طريق الحسن: «أن عمر أراد أن يأخذ كنز الكعبة فيُنْفِقَهُ في سبيل الله، فقال له أبي بن كعب: قد سبقك صاحبك، فلو كان فضلاً لفعلاه»، لفظ عمر بن شبة، وفي رواية عبد الرزاق: «فقال له أبي بن كعب: والله ما ذاك لك، قال: ولم؟ قال: أقره رسول الله ﷺ. قال ابن بطال: أراد عمر لكثرتة إنفاقه في منافع المسلمين، ثم لما ذُكِرَ بأن النبي ﷺ لم يُتَعَرَّضْ له أمسك، وإنما تركا ذلك والله أعلم؛ لأن ما جُعِلَ في الكعبة وسُئِلَ لها يَجْرِي مجرى الأوقاف؛ فلا يجوز تغييره عن وجهه، وفي ذلك تعظيم الإسلام وترهيب العدو».

قُلْتُ: أما التعليل الأول فليس بظاهر من الحديث، بل يُحْتَمَلُ أن يكون تركه ﷺ لذلك رعاية لقلوب قريش، كما ترك بناء الكعبة على قواعد إبراهيم، ويؤيده ما وقع عند مسلم في بعض طرق حديث عائشة في بناء الكعبة: «لأنفقت كنز الكعبة»، ولفظه: «لولا أن قومك حديثو عهد بكفر لأنفقت كنز الكعبة في سبيل الله، ولجعلت بابها بالأرض». الحديث، فهذا التعليل هو المعتمد.

وحكى الفاكهني في «كتاب مكة» أنه عليه السلام وجد فيها يومَ الفتح ستين أوقية، ف قيل له: لو استعنت بها على حربك فلم يُحرِّكه، وعلى هذا فإنفاقه جائز، كما جاز لابن الزبير بناءها على قواعد إبراهيم؛ لزوال سبب الامتناع، ولولا قوله في الحديث: «في سبيل الله» لا يمكن أن يُحمَلَ الإنفاق على ما يتعلَّق بها، فيرجعُ إلى أن حكمه حكمُ التحسيس، ويُمكنُ أن يُحمَلَ قوله: «في سبيل الله» على ذلك؛ لأن عمارة الكعبة يَصْدُقُ عليه أنه في سبيل الله.

واستدلَّ التقي السبكي بحديث الباب على جواز تعليق قناديل الذهب والفضة في الكعبة ومسجد المدينة، فقال: هذا الحديث عمدة في مال الكعبة، وهو ما يُهدى إليها أو يُنذر لها، قال: وأما قولُ الرافعي لا يجوزُ تحلية الكعبة بالذهب والفضة، ولا تعليق قناديلها فيها حكى الوجهين في ذلك: أحدهما الجوازُ تعظيمًا كما في المصحف، والآخرُ المنع؛ إذ لم يُنقل من فعل السلف، فهذا مشكل؛ لأن للكعبة من التعظيم ما ليس لبقية المساجد؛ بدليل تجويز سترها بالحرير والديباغ، وفي جواز ستر المساجد بذلك خلاف. ثم تمسك للجواز بما وقع في أيام الوليد بن عبد الملك، من تذهيبه سقف المسجد النبوي. قال: ولم يُنكر ذلك عمر بن عبد العزيز، ولا أزاله في خلافته. ثم استدللَّ للجواز بأن تحريم استعمال الذهب والفضة إنما هو فيما يتعلَّق بالأواني المعدة للأكل والشرب ونحوهما، قال: وليس في تحلية المساجد بالقناديل الذهب شيء من ذلك، وقد قال الغزالي: من كتب القرآن بالذهب فقد أحسن، فإنه لم يثبت في الذهب إلا تحريمه على الأمة فيما يُنسب للذهب، وهذا بخلافه، فيبقى على أصل الحل ما لم ينته إلى الإسراف. انتهى.

وتعقب بأن تجويز ستر الكعبة بالديباغ قام الإجماع عليه، وأما التحلية بالذهب والفضة فلم يُنقل عن فعل من يُقتدى به، والوليد لا حجة في فعله، وترك عمر بن عبد العزيز النكير أو الإزالة يَحْتَمِلُ عدة معانٍ، فلعلة كان لا يَقْدِرُ على الإنكار خوفًا من سطوة الوليد، ولعله لم يُزلها لأنه لا يَتَحَصَّلُ منها على شيء، ولا سيما إن كان الوليد

جَعَلَ فِي الْكَعْبَةِ صَفَائِحَ، فَلَعَلَّه رَأَى أَنْ تَرَكَّهَا أُولَى؛ لِأَنَّهُ صَارَتْ فِي حَكْمِ السَّالِ الْمَوْقُوفِ، فَكَأَنَّهُ أَحْفَظَ لَهَا مِنْ غَيْرِهِ، وَرَبِمَا أَدَّى قَلْعُهُ إِلَى إِزْعَاجِ بِنَاءِ الْكَعْبَةِ فَتَرَكَهُ، وَمَعَ هَذِهِ الْإِحْتِمَالَاتُ لَا يَصْلُحُ الْاسْتِدْلَالُ بِذَلِكَ لِلْجَوَازِ.

❖ وَقَوْلُهُ: «إِنَّ الْحَرَامَ مِنَ الذَّهَبِ إِنَّمَا هُوَ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ... إلخ». هُوَ مُتَعَقَّبٌ بِأَنْ اسْتِعْمَالَ كُلِّ شَيْءٍ بِحَسَبِ، وَاسْتِعْمَالَ قَنَادِيلِ الذَّهَبِ هُوَ تَعْلِيقُهَا لِلزَّيْنَةِ، وَأَمَّا اسْتِعْمَالُهَا لِلْإِقَادِ فَمُمْكِنٌ عَلَى بَعْدٍ، وَتَمَسُّكُهُ بِمَا قَالَهُ الْغَزَالِيُّ يُشْكِلُ عَلَيْهِ بِأَنْ الْغَزَالِيُّ قَيَّدَهُ بِمَا لَمْ يَنْتَهَ إِلَى الْإِسْرَافِ، وَالْقَنَدِيلُ الْوَاحِدُ مِنَ الذَّهَبِ يَكْتُبُ تَحْلِيَةً عِدَّةَ مَصَاحِفَ، وَقَدْ أَنْكَرَ السَّبْكِيُّ عَلَى الرَّافِعِيِّ تَمَسُّكُهُ فِي الْمَنْعِ بِكَوْنِ ذَلِكَ لَمْ يُنْقَلْ عَنِ السَّلَفِ، وَجَوَابُهُ أَنَّ الرَّافِعِيَّ تَمَسَّكَ بِذَلِكَ مَضْمُومًا إِلَى شَيْءٍ آخَرَ، وَهُوَ أَنَّهُ قَدْ صَحَّ النَّهْيُ عَنِ اسْتِعْمَالِ الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ، فَلَمَّا اسْتَعْمَلَ السَّلَفُ الْحَرِيرَ فِي الْكَعْبَةِ دُونَ الذَّهَبِ - مَعَ عَنَائَتِهِمْ بِهَا وَتَعْظِيمِهَا - دَلَّ عَلَى أَنَّهُ بَقِيَ عَنْدهُمْ عَلَى عُمُومِ النَّهْيِ، وَقَدْ نَقَلَ الشَّيْخُ الْمَوْفَّقُ الْإِجْمَاعَ عَلَى تَحْرِيمِ اسْتِعْمَالِ أَوَانِي الذَّهَبِ، وَالْقَنَادِيلَ مِنَ الْأَوَانِي بِلَا شَكٍّ، وَاسْتِعْمَالَ كُلِّ شَيْءٍ بِحَسَبِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَصَلُّ فِي مَعْرِفَةِ بَدْءِ كَسَاةِ الْبَيْتِ: رَوَى الْفَاكُهِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ مَعْقِلٍ، عَنْ وَهْبِ بْنِ مَنْبِيهٍ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: زَعَمُوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ سَبِّ أَسْعَدَ، وَكَانَ أَوَّلَ مَنْ كَسَا الْبَيْتَ الْوَصَائِلَ. وَرَوَاهُ الْوَاقِدِيُّ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مَنْبِيهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا، أَخْرَجَهُ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ فِي مُسْنَدِهِ عَنْهُ، وَمِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عُمَرَ مَوْقُوفًا، وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَاقِ، عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ، قَالَ: بَلَّغْنَا أَنَّ تَبَعًا أَوَّلَ مَنْ كَسَا الْكَعْبَةَ الْوَصَائِلَ فَسُتِرَتْ بِهَا. قَالَ: وَزَعَمَ بَعْضُ عُلَمَائِنَا أَنَّ أَوَّلَ مَنْ كَسَا الْكَعْبَةَ إِسْمَاعِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَحَكَى الزَّيْبِيُّ بْنُ بَكَّارٍ عَنْ بَعْضِ عُلَمَائِهِمْ: أَنَّ عَدْنَانَ أَوَّلَ مَنْ وَضَعَ أَنْصَابَ الْحَرَمِ، وَأَوَّلَ مَنْ كَسَا الْكَعْبَةَ، أَوْ كُسِيتَ فِي زَمَنِهِ.

وَحَكَى الْبَلَاذِرِيُّ أَنَّ أَوَّلَ مَنْ كَسَاهَا الْأَنْطَاعَ عَدْنَانُ بْنُ أَدٍ، وَرَوَى الْوَاقِدِيُّ أَيْضًا عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ قَالَ: كَسَا الْبَيْتَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ الْأَنْطَاعَ، ثُمَّ كَسَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

الثياب اليمانية، ثم كساه عمرُ وعثمانُ القَبَاطِيَّ، ثم كساه الحجاجُ الديباجَ. وروى الفاكهِيُّ بإسنادٍ حسنٍ، عن سعيدِ بنِ المسيبِ، قال: لما كان عامُ الفتحِ أتت امرأةٌ تُجَمِّرُ الكعبةَ فاختَرَقَتْ ثيابَها، وكانت كسوةُ المشركين، فكساها المسلمون بعد ذلك.

وقال أبو بكرٍ بنُ أبي شيبَةَ: حدثنا وكيعٌ، عن حسنٍ هو ابنُ صالحٍ، عن ليثٍ هو ابنُ أبي سليمٍ، قال: كانت كسوةُ الكعبةِ على عهدِ النبي ﷺ المسوَّحَ والأنطاعَ. ليثٌ ضعيفٌ، والحديثُ معضلٌ. وقال أبو بكرٍ أيضًا: حدثنا عبدُ الأعلى، عن محمدِ بنِ إسحاقَ، عن عجزٍ من أهلِ مكةَ، قالت: أُصيب ابنُ عفانَ وأنا بنتُ أربع عشرة سنةً، قالت: ولقد رأيتُ البيتَ وما عليه كسوةٌ إلا ما يَكْسُوهُ الناسُ، الكساء الأهر يُطَرِّحُ عليه، والثوبُ الأبيضُ.

وقال ابنُ إسحاقَ: بَلَغَنِي أن البيتَ لم يُكْسَ في عهدِ أبي بكرٍ ولا عمرَ يَعْنِي: لم يُجَدِّدْ له كسوةٌ.

وروى الفاكهِيُّ بإسنادٍ صحيحٍ عن ابنِ عمرَ أنه كان يَكْسُو بدَنَه القَبَاطِيَّ والحبراتِ يومَ يُقْلَدُّها، فإذا كان يومَ النحرِ نَزَعَهَا ثم أَرْسَلَ بها إلى شيبَةَ بنِ عثمانَ فَنَاطَهَا على الكعبةِ، زاد في روايةٍ صحيحةٍ أيضًا: فلما كَسَتِ الأُمراءُ الكعبةَ جَلَّلَهَا القَبَاطِيَّ، ثم تَصَدَّقَ بها.

وهذا يدلُّ على أن الأَمَرَ كان مطلقاً للناسِ.

ويؤَيِّدُهُ ما رواه عبدُ الرزاقِ عن معمرٍ، عن علقمةَ بنِ أبي علقمةَ، عن أمِّه قالت: سَأَلْتُ عائشةَ أَنْكَسُوا الكعبةَ؟ قالت: الأُمراءُ يَكْفُونَكُمْ. اهـ

قَوْلُهَا (عَلَيْهَا) «الأُمراءُ يَكْفُونَكُمْ». في هذا دليلٌ على أن الأمورَ العامةَ لا يَتَوَلَّاهَا أفرادُ الناسِ، إنما يَرْجِعُ فيها إلى ولايةِ الأمورِ؛ لأننا لو قُلْنَا: يَتَوَلَّاهَا الناسُ لَحَصَلَتْ الفوضى؛ كُلُّ إنسانٍ يُريدُ أن يَكُونَ هو المتقدمُ، فالأمورُ العامةُ لا تُركَنُ إلى أفرادِ الناسِ، إنما يَتَوَلَّاهَا من يلي الأمرَ العامَّ.

ثُمَّ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله تعالى فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ٤٥٩-٤٦٠):

فَحَصَّلْنَا فِي أَوَّلِ مَنْ كَسَاهَا مطلقًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ: إِسْمَاعِيلُ، وَعَدْنَانُ، وَتَبَعٌ، وَهُوَ أَسْعَدُ الْمَذْكُورُ فِي الرِّوَايَةِ الْأُولَى، وَلَا تَعَارَضَ بَيْنَ مَا رَوَى عَنْهُ أَنَّهُ كَسَاهَا الْأَنْطَاعَ وَالْوَصَائِلَ؛ لِأَنَّ الْأَزْرَقِيَّ حَكَى فِي «كِتَابِ مَكَّةَ». أَي: تَبَعًا أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنْ يَكْسُوَ الْكَعْبَةَ فَكَسَاهَا الْأَنْطَاعَ، ثُمَّ أَرَى أَنْ يَكْسُوَهَا فَكَسَاهَا الْوَصَائِلَ، وَهِيَ ثِيَابُ حَبْرَةٍ مِنْ عَصَبِ الْيَمَنِ، ثُمَّ كَسَاهَا النَّاسُ بَعْدَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ.

وَيُجْمَعُ بَيْنَ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ إِنْ كَانَتْ ثَابِتَةً: بِأَنَّ إِسْمَاعِيلَ أَوَّلَ مَنْ كَسَاهَا مطلقًا، وَأَمَّا تَبَعٌ فَأَوَّلُ مَنْ كَسَاهَا مَا ذُكِرَ، وَأَمَّا عَدْنَانُ فَلَعَلَّهُ أَوَّلَ مَنْ كَسَاهَا بَعْدَ إِسْمَاعِيلَ، وَسَيَأْتِي فِي أَوَائِلِ غَزْوَةِ الْفَتْحِ مَا يُشْعِرُ أَنَّهَا كَانَتْ تُكْسَى فِي رَمَضَانَ.

وَحَصَّلْنَا فِي أَوَّلِ مَنْ كَسَاهَا الدِّيْبَاجَ عَلَى سِتَةِ أَقْوَالٍ: خَالِدٌ، أَوْ نَتِيلَةُ، أَوْ مَعَاوِيَةُ، أَوْ يَزِيدُ، أَوْ ابْنُ الزَّيْبِرِ، أَوْ الْحَجَّاجُ، وَيُجْمَعُ بَيْنَهَا بِأَنَّ كِسْوَةَ خَالِدٍ وَنَتِيلَةَ لَمْ تَشْمَلْهَا كُلُّهَا، وَإِنَّمَا كَانَ فِيهَا كَسَاهَا شَيْءٌ مِنَ الدِّيْبَاجِ، وَأَمَّا مَعَاوِيَةُ فَلَعَلَّهُ كَسَاهَا فِي آخِرِ خِلَافَتِهِ فَصَادَفَ ذَلِكَ خِلَافَةَ ابْنِهِ يَزِيدَ، وَأَمَّا ابْنُ الزَّيْبِرِ فَكَأَنَّهُ كَسَاهَا ذَلِكَ بَعْدَ تَجْدِيدِ عِمَارَتِهَا، فَأُولَئِكَ بِذَلِكَ الْإِعْتِبَارِ، لَكِنْ لَمْ يُدَاوِمَ عَلَى كِسْوَتِهَا الدِّيْبَاجَ، فَلَمَّا كَسَاهَا الْحَجَّاجُ بِأَمْرِ عَبْدِ الْمَلِكِ اسْتَمَرَّ ذَلِكَ، فَكَأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ دَاوَمَ عَلَى كِسْوَتِهَا الدِّيْبَاجَ فِي كُلِّ سَنَةٍ.

وَقَوْلُ ابْنِ جَرِيرٍ: «أَوَّلُ مَنْ كَسَاهَا ذَلِكَ عَبْدُ الْمَلِكِ»، يُوَافِقُ الْقَوْلَ الْأَخِيرَ، فَإِنَّ الْحَجَّاجَ إِنَّمَا كَسَاهَا بِأَمْرِ عَبْدِ الْمَلِكِ.

وَقَوْلُ ابْنِ إِسْحَاقَ: «إِنْ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ لَمْ يَكْسُوا الْكَعْبَةَ»، فِيهِ نَظَرٌ، لِمَا تَقَدَّمَ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ كَانَ يَنْزِعُهَا كُلَّ سَنَةٍ، لَكِنْ يُعَارِضُ ذَلِكَ مَا حَكَاهُ الْفَاكْهِيُّ عَنْ بَعْضِ الْمَكِّيِّينَ أَنَّ شَيْبَةَ بْنَ عَثْمَانَ اسْتَأْذَنَ مَعَاوِيَةَ فِي تَجْرِيدِ الْكَعْبَةِ فَأَذِنَ لَهُ، فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ جَرَّدَهَا مِنَ الْخُلَفَاءِ، وَكَانَتْ كِسْوَتُهَا قَبْلَ ذَلِكَ تُطْرَحُ عَلَيْهَا شَيْئًا فَوْقَ شَيْءٍ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ سَوْأَلُ شَيْبَةَ لِعَائِشَةَ أَنَّهَا تَجْتَمِعُ عَنْدهُمْ فَتَكْتُمُ.

وَذَكَرَ الْأَزْرَقِيُّ أَوَّلَ مَنْ ظَاهَرَ الْكَعْبَةَ بَيْنَ كِسْوَتَيْ عَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ.

وذكر الفاكهي أن أول من كساها الديباج الأبيض المأمون بن الرشيد، واستمر بعده، وكُسيَتْ في أيام الفاطميين الديباج الأبيض. وكساها محمد بن سبكتكين ديباجاً أصفر، وكساها الناصر العباسي ديباجاً أخضر، ثم كساها ديباجاً أسود، فاستمر إلى الآن. ولم تزل الملوك يتداولون كسوتها إلى أن وقف عليها الصالح إسماعيل بن الناصر في سنة ثلاث وأربعين وسبعماية قرية من نواحي القاهرة يُقال لها يئسوس، كان اشترى الثلاثين منها من وكيل بيت المال، ثم وقفها كلها على هذه الجهة فاستمر، ولم تزل تُكسى من هذا الوقف إلى سلطة الملك المؤيد شيخ سلطان العصر، فكساها من عنده سنة لضعف وقفها، ثم فوّض أمرها إلى بعض أمثائه، وهو القاضي زين الدين عبد الباسط - بسط الله له في رزقه وعمره - فبالغ في تحسينها، بحيث يعجز الواصف عن صفة حُسْنِهَا، جزاه الله على ذلك أفضل المجازاة.

وحاول ملك الشرق شاه روخ في سلطنة الأشرف برسباي أن يأذن له في كسوة الكعبة فامتنع، فعاد راسله أن يأذن له أن يكسوها من داخلها فقط فأبى، فعاد راسله أن يرسل الكسوة إليه ويُرسلها إلى الكعبة يكسوها ولو يوماً واحداً، واعتذر بأنه نذر أن يكسوها ويريد الوفاء بنذره، فاستفتى أهل العصر، فتوقف عن الجواب، وأشرت إلى أنه إن خشي منه الفتنة فيجأ دفعاً للضرر، وتسرع جماعة إلى عدم الجواز، ولم يستندوا إلى طائل، بل إلى موافقة هوى السلطان، ومات الأشرف على ذلك. اهـ.

تلك أمة قد خلت، قيض الله ملوكاً وخلفاء لهذا البيت ليكرّموه ويعظموه ويتسابقون إلى ذلك. اللهم زده تشريفاً وتعظيماً.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٤٩- بَابُ هَدْمِ الْكَعْبَةِ.

قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَغْزُو جَيْشُ الْكَعْبَةِ فَيُخَسَفُ بِهِمْ».

هَذَا غَيْرُ جَيْشِ ذِي السُّوَيْقَتَيْنِ فَهَؤُلَاءِ الْقَوْمُ يَأْتُونَ مِنْ جِهَةِ الشَّامِ يُرِيدُونَ غَزْوَ الْكَعْبَةِ، حَتَّى إِذَا كَانُوا فِي بَيْدَاءٍ مِنَ الْأَرْضِ خَسَفَ اللَّهُ بِهِمْ؛ حَايَةً لِلْكَعْبَةِ أَنْ يَكُونَ فِيهَا قِتَالٌ بَعْدَ الْقِتَالِ الْأَوَّلِ الَّذِي أَحْلَلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ.

١٥٩٥- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَخْنَسِ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَأَنِّي بِهِ أَسْوَدَ أَفْحَجَ يَقْلَعُهَا حَجْرًا حَجْرًا».

يَعْنِي: كَأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهِ، وَهَذَا بِمَا أَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ مِنْ صِفَتِهِ.

❖ فَقَوْلُهُ ﷺ: «أَفْحَجَ». يَعْنِي: بَعِيدٌ بَيْنَ الْفَخْذَيْنِ.

❖ وَقَوْلُهُ: «أَسْوَدَ». يَعْنِي: أَسْوَدَ اللَّوْنِ، وَسَبَقَ أَنَّهُ ذُو السُّوَيْقَتَيْنِ.

١٥٩٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُخَرَّبُ الْكَعْبَةُ ذُو السُّوَيْقَتَيْنِ مِنَ الْحَبَشَةِ»^(١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٥٠- بَابُ مَا ذُكِرَ فِي الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ.

١٥٩٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَابِسِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حَرْبٍ أَنَّهُ جَاءَ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَقَبَّلَهُ فَقَالَ: إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ وَلَوْ لَا أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُقَبِّلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ^(١).

(١) أخرجه مسلم (٢٩٠٩) (٥٧).

(٢) أخرجه مسلم (١٢٧٠) (٢٥٠).

هذا الحديث فيه: دليلٌ على أن تقبيل الحجر مجرد اتباع، وليس للتبرك به، خلافاً لما يظنه كثيرٌ من العامة، حتى إن بعضهم يقفُ ومعه صبيه فيمسحُ الحجر، ثم يمسحُ به الصبي يتبرك به، بل بعضهم يفعل هذا أيضاً حتى في الركن اليماني، وهذا، غلطٌ فتقبيل الحجر واستلامه مجرد اتباع، ولهذا قال عمرُ ما قال: إني لأعلمُ أنك حجرٌ لا تضرُّ ولا تنفعُ. يعني: لا تضرُّ من عارضك، ولا تنفعُ من وافقك، ولكن اتباعُ الرسول ﷺ قال: ولولا أني رأيتُ النبي ﷺ يُقبِّلُك ما قبلتُك.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله تعالى في «الفتح» (٣/٤٦٢):

❖ قوله: «باب ما ذُكر في الحجر الأسود». أورد فيه حديث عمر في تقبيل الحجر.
❖ وقوله: «لا تضرُّ ولا تنفعُ». وكأنه لم يثبت عنده فيه على شرطه شيءٌ غير ذلك، وقد وردت فيه أحاديثٌ منها حديثُ عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً: «إن الحجر والمقام ياقوتتان من ياقوت الجنة طمس الله نورهما، ولولا ذلك لأضاء ما بين المشرق والمغرب». أخرجه أحمدُ والترمذي، وصحَّحه ابنُ حبان، وفي إسناده رجاءُ أبو يحيى، وهو ضعيفٌ. قال الترمذي: حديثٌ غريبٌ، ويُروى عن عبد الله بن عمرو موقوفاً. وقال ابنُ أبي حاتم عن أبيه: وقفه أشبه، والذي رفعه ليس بقويٍّ. اهـ
إذاً: هذا حديثٌ ضعيفٌ لا يصحُّ عن النبي ﷺ بهذا الرجل الذي فيه، وإذا صحَّ موقوفاً على عبد الله بن عمرو، فعبدُ الله بن عمرو عند المحدثين ممن أخذ عن بني إسرائيل؛ وعليه فلا يكونُ مثلُ هذا في حكم المرفوع، فالحمدُ لله.

ثُمَّ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله تعالى في «الفتح» (٣/٤٦٢):

ومنها حديثُ ابنِ عباسٍ مرفوعاً: «نزل الحجر الأسود من الجنة وهو أشدُّ بياضاً من اللبن، فسودَّته خطايا بني آدم». أخرجه الترمذي وصحَّحه، وفيه عطاء بن السائب، وهو صدوقٌ لكنه اختلط، وجريزٌ ممن سمع منه بعد اختلاطه، لكن له طريقٌ أخرى في صحيح ابن خزيمة فيقوى بها، وقد رواه النسائي من طريق حماد بن سلمة عن عطاء مختصراً، ولفظه: «الحجر الأسود من الجنة»، وحمادٌ ممن سمع من عطاء قبل

الاختلاط، وفي صحيح ابن خزيمة أيضًا عن ابن عباس مرفوعًا: «إن لهذا الحجر لسانًا وشفقين يشهدان لمن استلمه يوم القيامة بحق»، وصححه أيضًا ابن حبان والحاكم، وله شاهد من حديث أنس عند الحاكم أيضًا. اهـ
هذا أيضًا لا يُستبعد؛ لأن الله تعالى قال في الأرض عمومًا: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزال: ٤].



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٥١- بَابُ إِغْلَاقِ الْبَيْتِ، وَيُصَلِّي فِي أَيِّ نَوَاحِي الْبَيْتِ شَاءَ.

١٥٩٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَيْتَ هُوَ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَبِلَالٌ، وَعِثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ، فَأَغْلَقُوا عَلَيْهِمْ، فَلَمَّا فَتَحُوا كُنْتُ أَوَّلَ مَنْ وَلَجَ، فَلَقِيتُ بِلَالًا فَسَأَلْتُهُ: هَلْ صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ الْيَمَانِيِّينَ^(١).

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «بَابُ إِغْلَاقِ الْبَيْتِ، وَيُصَلِّي فِي أَيِّ نَوَاحِي الْبَيْتِ شَاءَ». أراد المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَنْ يُبَيَّنَ أَنَّ إِغْلَاقَ الْمَسَاجِدِ وَالْكَعْبَةِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ لِلْحَاجَةِ لَا بِأَسَرٍّ بِهِ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّ هَذَا مِنْ مَنَعَ مَسَاجِدِ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ؛ لِأَنَّ هَذَا لِمَصْلُحَةٍ، أَوْ لِحَاجَةٍ أَوْ لَضَرُورَةٍ أحيانًا، فَلَا حَرَجَ.

وقوله: «وَيُصَلِّي فِي أَيِّ نَوَاحِي الْبَيْتِ شَاءَ». يَعْنِي: يُصَلِّي دَاخِلَ الْبَيْتِ فِي أَيِّ نَوَاحِيهِ، سِوَاءٍ فِي الشَّمَالِ، أَوْ فِي الْجَنُوبِ، أَوْ فِي الشَّرْقِ، أَوْ فِي الْغَرْبِ، وَيَتَّجِهُ إِلَى أَقْرَبِ الْجُدْرَانِ إِلَيْهِ، فَمَثَلًا إِذَا كَانَ فِي الْجَانِبِ الشَّمَالِيِّ يَتَّجِهُ إِلَى الْجِدَارِ الشَّمَالِيِّ، وَإِذَا كَانَ فِي الْجَنُوبِ يَتَّجِهُ إِلَى الْجِدَارِ الْجَنُوبِيِّ، وَإِنْ عَكَسَ وَصَارَ فِي الْجَنُوبِ وَاتَّجَهَ إِلَى الشَّمَالِ فَلَا بِأَسَرٍّ؛ لِأَنَّهُ وَلِيَ وَجْهَهُ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، لَكِنْ هَذَا فِيهِ نَوْعٌ مِنْ إِسَاءَةِ الْأَدَبِ؛

(١) أخرجه مسلم (١٣٢٩) (٣٩٣).

لأن الأقربَ أَوْلَىٰ بالمرعاة من الأبعد.

وظاهرُ كلام البخاري أنه لا بأس أن يتوجَّه إلى بابِ الكعبة، وهذا محلُّ خلافٍ؛
يعني: هل إذا كُنْتَ في داخلِ الكعبةِ واتَّجَهْتَ إلى البابِ هل يُجْزَىٰ أو لا؟
الجوابُ: أن من العلماء من قال: لا يُجْزَىٰ؛ لأن الذي بين يديه فضاء.
ومنهم من قال: إنه يُجْزَىٰ، واستدل لذلك بأن الصلاةَ تَجُوزُ في جبلِ أبي قبيسٍ،
وهو عالٍ فوق الكعبةِ، لكنه متجةٌ لهوائِها؛ وهذا مثله.

ولكن هذا القياسُ فيه شيءٌ من النظر؛ لأنه يُقالُ الذي على الجبلِ ليس له مكانٌ سوى
هذا، لكن هذا الذي في وسطِ الكعبةِ كيف يتَّجَّهُ إلى البابِ وهو فضاء، ويدعُ الجدار؟
قال ابن حجرٍ رحمته الله تعالى في «الفتح» (٣ / ٤٦٣ - ٤٦٤):

❦ قوله: «باب إغلاق البيت، ويصلي في أيِّ نواحي البيت شاء». أورد فيه حديث
ابن عمر عن بلال في صلاة النبي ﷺ في الكعبة بين العمودين، وتُعقَّبُ بأنه يغير
الترجمة من جهة أنها تدل على التخيير، والفعل المذكور يدل على التعيين. وأجيب بأنه
حمل صلاة النبي ﷺ في ذلك الموضع بعينه على سبيل الاتفاق، لا على سبيل القصد؛
لزيادة فضل في ذلك المكان على غيره، ويحتمل أن يكون مراده أن ذلك الفعل ليس
حتمًا وإن كانت الصلاة في تلك البقعة التي اختارها النبي ﷺ أفضل من غيرها،
ويؤيده ما سيأتي في الباب الذي يليه من تصريح ابن عمر بنص الترجمة مع كونه كان
يقصد المكان الذي صلى فيه النبي ﷺ ليصلي فيه لفضله، وكان المصنف أشار بهذه
الترجمة إلى الحكمة في إغلاق الباب حيثُذ، وهو أولى من دعوى ابن بطَّال، الحكمة
فيه: لئلا يظن الناس أن ذلك سنة. وهو مع ضعفه منتقض بأنه لو أراد إخفاء ذلك ما
اطلع عليه بلال ومن كان معه، وإثبات الحكم بذلك يكفي فيه فعل الواحد، وقد تقدم
بسط هذا في باب: الغلق للكعبة من كتاب الصلاة.

وظاهر الترجمة: أنه يشترط للصلاة في جميع الجوانب إغلاق الباب ليصير مستقبلًا في حال الصلاة غير الفضاء، والمخكي عن الحنفية الجواز مطلقًا، وعن الشافعية وجهٌ مثله، لكن يشترط أن يكون للباب عتبة بأي قدر كانت، ووجه يشترط أن يكون قدر قامة المصلي، ووجه يشترط أن يكون قدر مؤخر الرحل، وهو المصحح عندهم، وفي الصلاة فوق ظهر الكعبة نظير هذا الخلاف والله أعلم.

وأما قول بعض الشارحين: إن قوله: «ويصلي في أي نواحي البيت شاء». يعكس على الشافعية فيما إذا كان البيت مفتوحًا فيه نظر؛ لأنه جعله حيث يغلق الباب، وبعد الغلق لا توقف عندهم في الصحة. اهـ

ومن فوائد هذا الحديث:

تواضع النبي ﷺ، حيث أغلق على نفسه، ومعه أسامة، وبلال، أما عثمان بن طلحة فهذا لأنه من سدة البيت، وأسامة بن زيد مولى، وبلال مولى أيضًا.

وأما قصد المكان الذي صلى فيه النبي ﷺ فهذا ينبغي على أن ما فعله النبي ﷺ اتفاقًا، هل يُستثنى به فيه أو لا؟

الجواب: أن ابن عمر -رضي الله عنه وعن أبيه- يرى أنه يُستثنى به فيه، ولكن ابن عمر رضي الله عنه خالف في فعله هذا سائر الصحابة، فالصحابه يرون أن ما وقع اتفاقًا بلا قصد ليس بمشروع، ولا شك أن هذا هو الصواب، ولكن محبة القلب للنبي ﷺ تؤدي إلى أن الإنسان يقتدي به حتى في هذا الأمر لا تعبدًا، ولكن من أجل قوة المحبة، وهذا مُسلم.

ولذلك لو قال لنا قائل: هل تتبع الدباء في الطعام سنة أو إن الرسول ﷺ كان يشتهي ويتبعه؟

الجواب: الثاني، لكن لو أن إنسانًا من شدة محبته للرسول ﷺ يرى أن يتأسى به حتى في هذه الحال لا تعبدًا، فلا حرج، وتكون العبادة في هذا الحال هي عبادة المحبة لا عبادة التأسي بالفعل.

وَأَنَّهُ لِهَذَا الْفَرْقِ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَخْتَلِطُ عَلَيْهِ الْأَمْرُ، فَتَقُولُ: مَا فَعَلَهُ اتِّفَاقًا، أَوْ لَشَهْوَةِ نَفْسِيَّةٍ فَقَطْ، فَهَذَا لَيْسَ بِسُنَّةٍ، وَلَكِنْ مِنْ كَانَ مُحِبًّا لِلرَّسُولِ ﷺ مُحِبَّةً كَامِلَةً، وَاحِبًّا أَنْ يَتَأَسَّى بِهِ فِي هَذَا لَا تَعْبَدًا، وَلَكِنْ مِنْ قُوَّةِ الْمُحِبَّةِ، فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، وَيُثَابُّ عَلَى الْمُحِبَّةِ، لَا عَلَى التَّأْسِي.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٥٢- بَابُ الصَّلَاةِ فِي الْكَعْبَةِ.

١٥٩٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ عَقَبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْكَعْبَةَ مَشَى قَبْلَ الْوُجْهِ حِينَ يَدْخُلُ، وَيَجْعَلُ الْبَابَ قَبْلَ الظَّهْرِ يَمْشِي حَتَّى يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ الَّذِي قَبْلَ وَجْهِهِ قَرِيبًا مِنْ ثَلَاثِ أَذْرُعٍ، فَيُصَلِّي يَتَوَخَّى الْمَكَانَ الَّذِي أَخْبَرَهُ بَلَالٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى فِيهِ، وَلَيْسَ عَلَى أَحَدٍ بَأْسٌ أَنْ يُصَلِّيَ فِي أَيِّ نَوَاحِي الْبَيْتِ شَاءَ.

٥٣- بَابُ مَنْ لَمْ يَدْخُلِ الْكَعْبَةَ.

وَكَانَ ابْنُ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَحُجُّ كَثِيرًا وَلَا يَدْخُلُ.

١٦٠٠- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى، قَالَ: اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ، وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رُكْعَتَيْنِ، وَمَعَهُ مِنْ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَدْخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكَعْبَةَ؟ قَالَ: لَا.

[الْحَدِيثُ ١٦٠٠- أَطْرَافُهُ فِي: ١٧٩١، ٤١٨٨، ٤٢٥٥].

❦ قَوْلُهُ: «وَمَعَهُ مِنْ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ». يَعْنِي: يَحُجُّهُ عَنِ النَّاسِ؛ لِثَلَاثِ تَزَاحُمُوا عَلَيْهِ فَيُسَوِّشُوا عَلَيْهِ صَلَاتَهُ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ فِي هَذَا حِجَّةً لَأَوْلَئِكَ الْقَوْمِ الَّذِينَ يَتَحَجَّرُونَ عَلَى مَنْ يُصَلُّونَ مِنْ جَمَاعَتِهِ خَلْفَ الْمَقَامِ؛ لِأَنَّ الْفَرْقَ ظَاهِرًا، فَالنَّاسُ يَتَزَاحِمُونَ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَفِي وَقْتِ الْحَاضِرِ النَّاسُ يَتَزَاحِمُونَ عَلَى الطَّوَافِ؛ يَعْنِي: الْمَطَافُ مَمْنُوعٌ؛ فَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَعُوقَ النَّاسَ وَيَبْقَى حِجْرًا عَلَى صَاحِبِهِمْ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٥٤- باب من كَبَّرَ في نواحي الكعبة.

١٦٠١- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَدِمَ أَبِي أَنْ يَدْخُلَ الْبَيْتَ وَفِيهِ الْآلَهُةُ، فَأَمَرَ بِهَا فَأُخْرِجَتْ، فَأَخْرَجُوا صُورَةَ إِبْرَاهِيمَ، وَإِسْمَاعِيلَ فِي أَيْدِيهِمَا الْأَزْلَامُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَاتِلْهُمْ اللَّهُ، أَمَا وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمُوا أَنَّهُمَا لَمْ يَسْتَقْسِمَا بِهَا قَطُّ». فَدَخَلَ الْبَيْتَ فَكَبَّرَ فِي نَوَاحِيهِ، وَلَمْ يُصَلِّ فِيهِ.

في هذا: دليل على أنه يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ الْبَيْتَ وَلَا يُصَلِّيَ.

وفيه أيضًا: تعظيمُ النَّبِيِّ ﷺ تبارك وتعالى، حيث لم يَدْخُلْ والأَصْنَامُ في الكعبة. وفيه: أنه لما دَخَلَ الكعبةَ بعد أن أُخْرِجَتْ الْأَصْنَامُ أنه كَبَّرَ اللَّهَ وَعَظَّمَهُ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَكْبَرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٥٥- بابُ كيف كان بدءُ الرَّمْلِ؟

الرَّمْلُ هو: سرعةُ المشي مع مقاربةِ الخُطَى، بمعنى: أن لا تَمُدَّ الْخُطْوَةَ، وليس المرادُ به هَزُّ الْأَكْتَافِ كما نُشَاهِدُ مِنْ بَعْضِ الْحَجَّاجِ وَالْمُعْتَمِرِينَ، فَهَذَا لَيْسَ بِمَشْرُوعٍ، وَإِذَا رَأَيْتُمْ أَحَدًا يَفْعَلُ ذَلِكَ فَانْصَحُوهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

١٦٠٢- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ فَقَالَ الْمَشْرِكُونَ: إِنَّهُ يَقْدُمُ عَلَيْكُمْ وَقَدْ وَهَنَتْهُمْ حُمَى يَثْرِبَ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ، وَأَنْ يَمْشُوا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ، وَلَمْ يَمْنَعَهُ أَنْ يَأْمُرَهُمْ أَنْ يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ كُلَّهَا إِلَّا الْإِبْقَاءَ عَلَيْهِمْ^(١).

[الحديث ١٦٠٢ - طرفه في: ٤٢٥٦].

هذا الحديث فيه: ابتداء الرمل؛ وذلك لأن النبي ﷺ لما اعتمرَ عمرةَ القضية التي جرى عليها الصلح في الحديبية، اجتمعت قريش يريدون أن يشتموا بالنبي ﷺ وأصحابه، فاجتمعوا من الناحية الشمالية وقالوا -أي: قال بعضهم لبعض-: يقدّم عليكم قومٌ وهنتهم حمى يثرب، ومعنى وهنتهم أي أضعفتهم؛ لأن المدينة شرفها الله، اشتهرت بالحمى، حتى دعا النبي ﷺ ربه أن ينقل حمّاها إلى الجحفة. فأمرهم النبي ﷺ أن يرملوا الأشواط الثلاثة، إلا ما بين الركن اليماني والحجر الأسود، فإنهم يمشون؛ لأنهم في هذه الناحية لا تشهدهم قريش، والمقصود من الرمل في تلك السنة هو إغاطة المشركين.

فإذا قال قائل: إذا زال هذا السبب فهل تزول مشروعية الرمل؟

فالجواب: لا؛ لأن النبي ﷺ في حجة الوداع أمرهم أن يرملوا كل الأشواط حتى ما بين الركنين، وهذا الأخير -أعني: الرمل ما بين الركنين- هو الذي زال سببه؛ لأن حكمه في الأول أن يمشى فيه مشيًا معتادًا؛ من أجل أن قريشًا لا يشاهدوهم فزال هذا السبب، فأمرُوا أَنْ يُكْمَلُوا هَذِهِ الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ كُلَّهَا مِنَ الرُّكْنِ إِلَى الرُّكْنِ، فصارت هذه المسألة مركبة من شيئين: شيءٌ بقي؛ وهو الرمل، وشيءٌ آخرٌ نُسَخَ وهو المشي ما بين الركنين؛ والسبب في ذلك: لأن المشي ما بين الركنين قد زال سببه، أما

(١) أخرجه مسلم (١٢٦٤) (٢٣٧).

مشروعية الرمل في الأشواط كلها فسيبُه لم يزل؛ لأن هذا يُذكر المسلمين بالقوة، وليرى عدوهم أنهم أقوياء، ولولا هذا الرمل ما ذكرنا قصة الرمل في عمرة القضية، ولا خطرَ على البال.

فحقيقة الأمر أن السبب باقٍ، وهو أن يتذكر المسلمون القوة والجلد والشجاعة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

٥٦- باب استلام الحجر الأسود حين يقدم مكة أول ما يطوف ويرمل ثلاثاً.

١٦٠٣- حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ، أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رحمته الله تعالى قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ يَقْدُمُ مَكَّةَ إِذَا اسْتَلَمَ الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ أَوَّلَ مَا يَطُوفُ يَخُبُّ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ مِنَ السَّبْعِ ^(١).

[الحديث ١٦٠٣- أطرافه في: ١٦٠٤، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦٤٤].

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله تعالى فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ٤٧٠):

❖ قَوْلُهُ: «بَابُ اسْتِلَامِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ حِينَ يَقْدُمُ مَكَّةَ أَوَّلَ مَا يَطُوفُ وَيَرْمِلُ ثَلَاثًا». أورد فيه حديث ابن عمر رضي الله عنهما في ذلك؛ وهو مطابق للترجمة من غير مزيد.

❖ وقوله: «يَخُبُّ». بفتح أوله وضم الخاء المعجمة بعدها موحدة؛ أي: يُسرعُ في مشيه، والخبُّ بفتح المعجمة والموحدة بعدها موحدة أخرى: العدو السريع، يُقال: خَبَّتِ الدابة، إذا أسرعَتْ وراوحت بين قدميها. وهذا يُشعرُ بترادف الرمل والخبب عند هذا القائل.

❖ وقوله: «أَوَّلَ». منصوبٌ على الظرف.

❖ وقوله: «من السبع». بفتح أوله؛ أي: السبع طَوَافٍ التي قبله، وظاهره أن الرَّمْلَ يَسْتَوْعِبُ الطَّوْفَةَ، فهو مغايرٌ لحديث ابن عباس رضي الله عنهما الذي قبله؛ لأنه صريحٌ في

(١) أخرجه مسلم (١٢٦١) (٢٣٢).

عدم الاستيعاب، وسيأتي القول فيه في الباب الذي بعده في الكلام على حديث عمر رضي الله عنه إن شاء الله تعالى. اهـ

ظاهر كلام البخاري رحمته الله: هل المراد به أول طواف يطوفه أو أول ما يبتدئ الطواف؟

الجواب: أنه فيه احتمالان، وعلى الاحتمال الثاني يكون استلام الحجر في أول شوط ولا يُكرّره، لكن الظاهر خلاف ذلك، وأن معنى قوله رحمته الله: حين يقدم مكة أول ما يطوف يعني: أول طواف يطوفه. فيكون الاستلام في كل الأشواط. وفي قوله: «أول ما يطوف». دليل على أن الاستلام في أول الشوط؛ وبناء على ذلك إذا انتهى من السبعة فإنه لا يستلم، ولا يُشير، ولا يُكبر، لأنه انتهى الشوط، والاستلام والتكبير، والتقييل في أول الشوط.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

٥٧- باب الرَّمَلِ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ.

١٦٠٤- حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: سَعَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ، وَمَشَى أَرْبَعَةً فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ^(١).

تَابِعُهُ اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي كَثِيرُ بْنُ فَرْقِدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.
١٦٠٥- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ لِلرُّكْنِ: أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ وَلَوْ لَا أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم اسْتَلَمَكَ مَا اسْتَلَمْتُكَ، فَاسْتَلَمَهُ ثُمَّ قَالَ: مَا لَنَا وَلِلرَّمَلِ، إِنَّمَا كُنَّا رَأَيْنَا بِهِ الْمُشْرِكِينَ، وَقَدْ أَهْلَكَهُمُ اللَّهُ. ثُمَّ قَالَ: شَيْءٌ صَنَعَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فَلَا نُحِبُّ أَنْ نَتْرُكَهُ.

(١) أخرجه مسلم (١٢٦١) (٢٣٠).

كلامُ عمر رضي الله عنه لا يُقالُ إنه متناقضٌ، بل هو جوابٌ عن سؤالٍ قد يردُّ في النفوسِ، وهو أن الرملَ لمراءةَ المشركين ومراغمتهم، وقد زال هذا فأراد أن يُبينَ رَحِمَهُ اللهُ أَنْنا نَتَمَسَّكُ بالسنةِ وإن زال السببُ الأوَّلُ، حيث فعله النبي صلَّى الله عليه وآله بعد ذلك في حجةِ الوداع. وفي هذا: دليلٌ على أن اتباع النصِّ مقدَّمٌ على القياسِ وعلى العلةِ؛ لأن النصَّ هو المعتادُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

١٦٠٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: مَا تَرَكْتُ اسْتِلَامَ هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ فِي شِدَّةٍ وَلَا رَخَاءٍ مُنْذُ رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلَّى الله عليه وآله يَسْتَلِمُهُمَا. قُلْتُ لِنَافِعٍ: أَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَمْشِي بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ؟ قَالَ: إِنَّمَا كَانَ يَمْشِي لِيَكُونَ أَيْسَرَ لاسْتِلَامِهِ ^(١).

[الحديث ١٦٠٦ - طرفه في: ١٦١١].

فعلُ ابنِ عمر رضي الله عنهما اجتهداً منه، وإلا فإن الصوابَ في اتباعِ السنةِ في هذا؛ وهو أن النبي صلَّى الله عليه وآله كان إذا لم يَتِمَّكَنْ من استلامه باليسرِ يَسْتَلِمُهُ بِمَحْجَنٍ، وَيُقَبَّلُ الْمَحْجَنَ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ أَشَارَ إِلَيْهِ، وَالصَّوَابُ إِذَا خَلَفَ رَأْيَ ابْنِ عُمَرَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَهِيَ فِي الْمَزَاحِمَةِ عَلَى اسْتِلَامِ الْحَجَرِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٥٨- باب استلام الرُّكْنِ بِالْمُحَجِّينَ.

١٦٠٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، وَيَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: طَافَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى بَعِيرٍ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِالْمُحَجِّينَ ^(١). تَابَعَهُ الدَّرَّاورْدِيُّ، عَنْ ابْنِ أَخِي الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمِّهِ.

[الحديث ١٦٠٧- أطرافه في: ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦٣٢، ٥٢٩٣].

يُحْمَلُ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَقَّ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ مَاشِيًا، أَوْ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُرِيَ النَّاسَ كَيْفَ يَطُوفُونَ.

وهذه المسألة اختلف فيها العلماء: هل يَجُوزُ الطَّوْفُ رَاكِبًا لغير عذرٍ أو لا يَجُوزُ؟

الجواب: أن منهم من أجاز واستدل بهذا الحديث.

ومنهم من منعه وقال: الأصل أن الإنسان يَفْعَلُ النَّسْكَ بِنَفْسِهِ، وهو إذا كان على البعير فهو لا يَتَحَرَّكُ لَأَنَّ الَّذِي يَتَحَرَّكُ وَيَمْشِي هو البعير.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ٤٩٠):

❦ قَوْلُهُ: «بَابُ الْمَرِيضِ يَطُوفُ رَاكِبًا». أورد فيه حديث ابن عباسٍ وحديث أم سلمة، والثاني ظاهرٌ فيما تَرَجَّمَ لَهُ؛ لقولها فيه: «إني أَشْتَكِي». وقد تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا فِي بَابِ «إِدْخَالِ الْبَعِيرِ الْمَسْجِدَ لِلْعَلَّةِ»، فِي أَوَاخِرِ أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ، وَأَنَّ الْمَصْنَفَ حَمَلَ سَبَبَ طَوَافِهِ ﷺ رَاكِبًا عَلَى أَنَّهُ كَانَ عَنْ شَكْوَى، وَأشار بذلك إلى مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا بِلَفْظٍ: «قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ وَهُوَ يَشْتَكِي فَطَافَ عَلَى رَاكِبَتِهِ». وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ رَاكِبًا لِيَرَاهُ النَّاسُ وَلِيَسْأَلُوهُ»؛ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فَعَلَ ذَلِكَ لِلْأَمْرَيْنِ، وَحَيْثُ لَا دَلَالَهَ فِيهِ عَلَى جَوَازِ الطَّوْفِ رَاكِبًا لغير عذرٍ.

وكلامُ الفقهاءِ يَفْتَضِي الجوازُ إلا أن المشيَ أولى، والركوبُ مكروهٌ تنزيهاً، والذي يَتَرَجَّحُ المنعُ، لأن طوافه ﷺ - وكذا أم سلمة - كان قبل أن يحوطَ المسجدُ، ووقع في حديثِ أم سلمة «طوفي من وراء الناس». وهذا يَفْتَضِي منعَ الطوافِ في المطافِ، وإذا حُوطَ المسجدُ امتنعَ داخله، إذ لا يُؤْمَنُ التلوِيثُ فلا يَجُوزُ بعدَ التحويطِ، بخلافِ ما قبله، فإنه كان لا يَحْرُمُ التلوِيثُ كما في السعي؛ وعلى هذا فلا فرق في الركوبِ - إذا ساع - بين البعيرِ والفرسِ والحصانِ.

❦ قوله: «والحصان». خطأً عظيمٌ، فالفرسُ روثُه وبولُه طاهرٌ، والحصانُ نجسٌ، ولا يَضْمَنُ أبداً أن يروثَ أو يبولَ، فجمعُ الحصانِ مع الفرسِ والبعيرِ غلطٌ. ثُمَّ قَالَ الحافظُ:

وأما طوافُ النبي ﷺ راکباً فللحاجةِ إلى أخذِ المناسكِ عنه، ولذلك عدّه بعضُ من جمع خصائصه فيها، واحتملَ أيضاً أن تكونَ راحلته عُصِمَتْ من التلوِيثِ حينئذٍ كرامةً له، فلا يقاسُ غيره عليه، وأبعدُ من استدلالٍ به على طهارةِ بولِ البعيرِ وبعيره. وقد تقدّم حديثُ ابنِ عباسٍ قبلَ أبوابِ، وزاد أبو داود في آخرِ حديثه: «فلما فرغ من طوافه أناخَ فصلى ركعتين». واستدلَّ به للتكبيرِ عندَ الركنِ، وتقدّمَ الكلامُ على حديثِ أم سلمة أيضاً.

تنبيهٌ: خالدٌ هو الطحانُ، وخالدٌ شيخُه هو الحذاء. اهـ.

❦ قوله: «وأبعد». هذا على مذهبِ الشافعي رَحِمَهُ اللهُ، أن البولَ والروثَ من الحيوانِ نجسٌ؛ وهو ضعيفٌ بلا شك؛ لأن النبي ﷺ أمرَ العَرَنِيِّينَ أن يَشْرَبُوا من أبوالِ الإبلِ وألبانِها، ولم يَأْمُرْهم بالتخلي عن البولِ.

فالصوابُ: أن بولَ وروثَ كُلِّ ما يُؤْكَلُ لحمُه طاهرٌ، وهذه قاعدةٌ، وما لا يُؤْكَلُ لحمُه فبولُه نجسٌ، إلا ما يَشُقُّ التحرزُ منه، مثلُ الذبابِ، فالذبابةُ لها بولٌ، وقد قيل: إنها إذا بالت على أبيض صارَ أسودَ، وإذا بالت على أسودَ صارَ أبيضَ، فلا أدري عنها هل هذا صحيحٌ أم لا؟ لكنه يُعْفَى عنها لمشقةِ التحرزِ منها.

وعفا بعضُ العلماء عن بعْرِ الفَارِ إذا كَثُرَ، وقال: إن التحرَّزَ منه شاقٌّ وبعْرُ الفَارِ نجسٌ في الأصل؛ لأنَّ الفَارَ نجسٌ فهو لا يُؤْكَلُ، لكن أحياناً ولاسيماً فيما سبق كانت البيوتُ مفتوحةً تَجْدُ الفَارَ يَكُونُ له بعْرٌ على الفُرْشِ فتَلَوْتُ الفُرْشَ.

المهمُّ: الذي يَظْهَرُ لي أنه لا يَجُوزُ الرُّكُوبُ في الطوافِ سواءً على بعيرٍ، أو على الأكتافِ، أو في السياراتِ، إلا إذا كان هناك حاجةٌ، والحاجةُ كمرضِ الإنسانِ، وكبره والزحامِ الشديدِ الذي لا يَتَحَمَّلُهُ؛ لأنَّ الزحامَ بعضُ الناسِ يَتَحَمَّلُهُ، وبعضُ الناسِ لا يَتَحَمَّلُهُ.

فالمهمُّ: إذا كان لعذرٍ فلا بأسَ، وإذا لم يَكُنْ لعذرٍ فلا يَجُوزُ؛ لأنَّ الراكبَ حقيقةً لم يَطْفُ ولم يَتَحَرَّكْ، فالذي طاف هو البعيرُ.

وهناك مسألةٌ يَجِبُ أن نُبَيِّنَها: وهي أن الطوافَ والسعيَ لا بدَّ فيهما من نيةٍ أليس كذلك، فلا يجوز لأحدٍ أن يَطُوفَ أو يَسْعَى إلا بنيةٍ، كما قال بعضُ العلماء: لو كَلَّفَنَا اللهُ عملاً بلا نيةٍ لكان من تكليفٍ ما لا يُطَاقُ.

لكن تعيينُ الطوافِ والسعيِ، هل يُشْتَرَطُ أن يَنْوِيَ أنه يَطُوفُ للعمرة، أو أنه يَطُوفُ للحجِّ، أو يَسْعَى للعمرة، أو يَسْعَى للحجِّ؟

الجوابُ: أن المشهورَ من المذهبِ أنه لا بدَّ من التعيينِ، وأنه يلزمه، وإن طاف وسعى ولم يَخْطُرْ بباله أنها للعمرة، أو الحجِّ وجب عليه إعادةُ الطوافِ والسعيِ؛ لأنه لا بدَّ أن يُعَيَّنَ.

وقال أكثرُ العلماء: إنه لا يُشْتَرَطُ التعيينُ، وقالوا: إن الطوافَ والسعيَ بالنسبةِ للنسكِ عموماً كالركوعِ والسجودِ في الصلاة، فكما أن الإنسانَ في الركوعِ والسجودِ لا يُجَدِّدُ نيةً خاصةً، فكذلك في جزءٍ من النسكِ، وهذا في الحقيقة فيه سعةٌ للناسِ؛ لأنَّ كثيراً ما يَنْسَى الإنسانُ، فيَدْخُلُ بنيةً الطوافِ لكن يَغْفُلُ عن كونه للحجِّ أو للعمرة.

فعلى هذا القولِ: إذا نسي الإنسانُ أن يُعَيِّنَ فإن طوافه صحيحٌ، وسعيه صحيحٌ.

سبق في الحديثِ قوله: «إنه يَفْقَدُ عليكم قومٌ وهَتَّهْمٌ حمى يثرب». فيه دليلٌ على أن المشركين يُحِبُّونَ ضعفَ المسلمين، وعدمَ قوتهم، وهذا أمرٌ لا يَحْتَاجُ إلى إقامةِ دليلٍ،

كما أنهم يَوَدُّونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَكْفُرُوا، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَدَّوْا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً﴾ [النِّسَاءُ: ٨٩]، وَقَالَ أَيْضًا: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّوكُمْ مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾ [النِّسَاءُ: ١٠٩].

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥٩- بَابُ مَنْ لَمْ يَسْتَلِمِ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانَيْنِ.

١٦٠٨- وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ أَنَّهُ قَالَ: وَمَنْ يَتَّقِيَ شَيْئًا مِنَ الْبَيْتِ، وَكَانَ مَعَاوِيَةُ يُسْتَلِمُ الْأَرْكَانَ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: إِنَّهُ لَا يُسْتَلِمُ هَذَانِ الرُّكْنَيْنِ، فَقَالَ: لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْبَيْتِ مَهْجُورًا، وَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه يَسْتَلِمُهُنَّ كُلَّهُنَّ.

١٦٠٩- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: لَمْ أَرِ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَلِمُ مِنَ الْبَيْتِ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانَيْنِ ^(١).
هَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَتِمَّ سِيَاقُهُ فِي الْبُخَارِيِّ؛ وَذَلِكَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ لَمَّا قَالَ لَهُ مَعَاوِيَةُ رضي الله عنه: لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْبَيْتِ مَهْجُورًا. قَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ: لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ، وَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَلِمُ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانَيْنِ، فَرَجَعَ مَعَاوِيَةُ إِلَى قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَسَبَقَ لَنَا أَنَّ الْحِكْمَةَ فِي أَنَّهُمَا لَا يُسْتَلَمَانِ: أَنَّهُمَا لَيْسَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ، وَالظَّاهِرُ لِي أَنَّ تَقْوِيَسَ الْحَجَرِ كَانَ أَخِيرًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ بَقِيَ زَاوِيَتَانِ لَاسْتَلَمَهُمَا النَّاسُ، فَإِذَا كَانَ هَكَذَا مَقُوسًا فَلَا شَيْءَ يُسْتَلَمُ، وَيَكُونُ هَذَا مِنْ بَابِ الْإِحْتِرَازِ عَمَّا لَا يَنْبَغِي أَنْ يُفْعَلَ، وَإِنْ كَانَ سَيَطُولُ الْمَطَافُ عَلَى الطَّائِفِينَ لَكِنْ لِمَصْلَحَةٍ.

فَالظَّاهِرُ لِي -وَاللَّهُ أَعْلَمُ-: أَنَّهُمْ اخْتَارُوا أَنْ يَكُونَ مَقُوسًا؛ لِثَلَاثِ يَكُونُ لَهُ أَرْكَانٌ فَتُسْتَلَمُ.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٦٠- باب تقبيل الحجر.

١٦١٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَنَانٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا وَرْقَاءُ، أَخْبَرَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَبَّلَ الْحَجَرَ، وَقَالَ: لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبَّلَكَ مَا قَبَّلْتُكَ ^(١).

١٦١١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَرَبِيٍّ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه عَنْ اسْتِلَامِ الْحَجَرِ، فَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُ وَيُقَبِّلُهُ، قَالَ: قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ زُجِمْتُ؟ أَرَأَيْتَ إِنْ غُلِبْتُ؟ قَالَ: اجْعَلْ «أَرَأَيْتَ» بِالْيَمَنِ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُ وَيُقَبِّلُهُ.

هذه عندهم إيرادات، وهذا نص صريح في أن النبي ﷺ يستلم الحجر ويقبله، والاستلام هو المسح باليد اليمنى، والتقبيل معروف، وهو وضع الشفتين على الحجر. وقول القائل: «أَرَأَيْتَ» كأن ابن عمر رضي الله عنه من شدة محبته للتمسك بالسنة وبخه هذا التوبيخ وقال له: «أَرَأَيْتَ» اجعلها في اليمن، فأنت الآن في مكة ما فيها أَرَأَيْتَ. إذا كان الرسول ﷺ يفعل هذا؛ فإن تيسر لك الأمر فافعل، وإن لم يتيسر فلا حرج.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٦١- باب من أشار إلى الركن إذا أتى عليه.

١٦١٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: طَافَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْبَيْتِ عَلَى بَعِيرٍ، كُلَّمَا أَتَى عَلَى الرُّكْنِ أَشَارَ إِلَيْهِ ^(٢).

(١) أخرجه مسلم (١٢٧٠) (٢٤٨).

(٢) أخرجه مسلم (١٢٧٢) (٢٥٣).

هذا يَدُلُّ على أن الركنَ اليمانيَّ لا يُشارُ إليه، وليس فيه تقبيلٌ، وليس فيه إشارةٌ عند العجزِ عن الاستلامِ، فليس فيه إلا استلامٌ إن تيسَّر، وبدونِ تكبيرٍ، وإن لم يتيسَّر يَمَسُّ الإنسانُ على عادته.

ثم قال البخاريُّ رحمته الله:

٦٢- بَابُ التَّكْبِيرِ عِنْدَ الرُّكْنِ.

١٦١٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَّاءُ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: طَافَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْبَيْتِ عَلَى بَعِيرٍ، كُلَّمَا أَتَى الرُّكْنَ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشِيءٍ كَانَ عِنْدَهُ وَكَبَّرَ ^(١).

تَابَعُهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ.

قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ٤٧٦، ٤٧٧):

قوله: «باب التكبير عند الركن». أورد فيه حديث ابن عباس المذكور، وزاد: أشار إليه بشيء كان عنده وكبَّر، والمرادُ بالشيء المحجن الذي تقدَّم في الرواية الماضية قبل بابين، وفيه استحبابُ التكبير عند الركن الأسود في كل طوفه.

قوله: «تابعه إبراهيم بن طهمان، عن خالد». يعني: في التكبير، وأشار بذلك إلى أن رواية عبد الوهاب، عن خالد المذكورة في الباب الذي قبله الخالية عن التكبير لا تقدِّح في زيادة خالد بن عبد الله لمتابعة إبراهيم، وقد وصل طريق إبراهيم في كتاب الطلاق، وسيأتي الكلام في طواف المريض راكباً في بابهِ -إن شاء الله تعالى-. اهـ

لكن بالنسبة للإشارة إلى الحجر الأسود هل يلزَمُ الوقوف؟

الجواب: لا يلزَمُ، لكن هناك حديث ورد في ذلك عن عمرٍ إلا أن فيه ضَعْفًا، وفيه: أن النبي ﷺ قال له: إن وجدتَ فرجةً فاستلمه، وإلا فلا تزاحم، فلتستقبله وكبَّر.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٦٣- باب من طاف بالبيت إذا قدم مكة قبل أن يرجع إلى بيته، ثم صلى ركعتين ثم خرج إلى الصفا.

١٦١٤، ١٦١٥- حَدَّثَنَا أَصْبَغُ، عَنْ ابْنِ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، ذَكَرْتُ لَعْرُوةَ قَالَ: فَأَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ حِينَ قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ تَوَضَّأَ ثُمَّ طَافَ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمْرَةَ، ثُمَّ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِثْلَهُ، ثُمَّ حَجَّجْتُ مَعَ أَبِي الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوَافُ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ يَفْعَلُونَهُ، وَقَدْ أَخْبَرْتَنِي أُمِّي أَنَّهَا أَهَلَّتْ هِيَ وَأَخْتُهَا، وَالزُّبَيْرُ، وَفُلَانٌ، وَفُلَانٌ، بِعُمْرَةٍ فَلَمَّا مَسَحُوا الرُّكْنَ حَلُّوا^(١).

[الحديث ١٦١٤ - طرفه في: ١٦٤١].

[الحديث ١٦١٥ - طرفاه في: ١٦٤٢، ١٧٩٦].

وهذا واضح في أنك تبدأ أوَّلَ ما تبدأ بالنسك؛ لأنك ما أتيت إلى مكة إلا لهذا، والنبي ﷺ أناخ بغيره عند باب المسجد، ثم طاف، لكن في الوقت الحاضر هذا متعذر، أو متعسر؛ لأنه لا يُمكن إيقاف السيارات حول المسجد، فلا بد أن تذهب إلى محلِّك وتُنزِلَ متاعك ثم تأتي بما يَتيسَّرُ لك، ولا يُكَلِّفُ الله نفساً إلا وسعها.

ولقد أدركناهم قديماً تقف السيارات عند المسعى، والمسعى قبل أن يُبنى هذا البناء كان النسب سوقاً للتجارة -دكاكين وبيع وشراء- فكانت السيارات تقف عند المسعى فيأتي الإنسان ويقضي عمرته ثم يرجع بسيارته إلى بيته.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٦١٦ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنَا أَبُو صَمْرَةَ أَنَسُ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا طَافَ فِي الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ أَوَّلَ مَا يَقْدُمُ سَعَى ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ، وَمَشَى أَرْبَعَةً، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ^(١).

١٦١٧ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ الطَّوَّافِ الْأَوَّلِ يَخُبُّ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ، وَيَمْشِي أَرْبَعَةً، وَأَنَّهُ كَانَ يَسْعَى بَطْنَ الْمَسِيلِ إِذَا طَافَ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ^(٢).

❖ قوله: «بطن المسيل». يَعْنِي: الْوَادِي الَّذِي عَلَيْهِ الْآنَ عَلَامَةُ الْأَعْمَدَةِ الْخَضْرَاءِ - فِي عَلَامَةِ ابْتِدَاءِ السَّعْيِ - وَالسَّعْيُ يَكُونُ بِشِدَّةٍ إِذَا تَيَسَّرَ، حَتَّى كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ شِدَّةِ سَعْيِهِ تَدَوَّرَ بِهِ إِزَارُهُ، وَبَسَبَبَ ذَلِكَ أَنْ أَصَلَ السَّعْيِ مِنْ أَجْلِ سَعْيِ أُمِّ إِسْمَاعِيلَ. وَأُمُّ إِسْمَاعِيلَ أَنْزَلَهَا إِبْرَاهِيمُ الْخَلِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ هِيَ وَابْنُهَا فِي مَكَانٍ يُوجَدُ عِنْدَ الْكَعْبَةِ الْآنَ، ثُمَّ ذَهَبَ وَجَعَلَ عِنْدَهُمَا قِرْبَةً مِنْ مَاءٍ وَجَرَابَ تَمْرٍ، فَفَقَدَ التَّمْرَ وَالْمَاءَ، وَعَطِشَتْ الْأُمُّ، وَلَا زِمَ ذَلِكَ أَنْ يَنْقُصَ لَبْنُهَا، فَجَاءَ الْوَلَدُ وَجَعَلَ يَتَلَوَّى مِنَ الْجُوعِ، وَالْأُمُّ لَيْسَ عِنْدَهَا أَحَدٌ، فَرَأَتْ أَقْرَبَ جَبَلٍ إِلَيْهَا هُوَ الصَّفا، فَذَهَبَتْ إِلَيْهِ وَصَعِدَتْ تَتَحَسَّسُ وَتَسْمَعُ فَمَا رَأَتْ أَحَدًا، وَلَا سَمِعَتْ أَحَدًا، فَتَزَلَّتْ مُتَجَهَّةً إِلَى الْجَبَلِ الثَّانِي الْمَقَابِلِ، وَهُوَ الْمَرْوَةُ، فَلَمَّا هَبَطَتْ فِي بَطْنِ الْوَادِي غَابَتْ عَنْ وَلَدِهَا، فَجَعَلَتْ تَسْعَى سَعْيًا شَدِيدًا، سَعَى الْأُمِّ الْمَشْفُوقَةِ الْخَائِفَةِ عَلَى طِفْلِهَا أَنْ يَأْتِيَهُ أَحَدُ الذَّنَابِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، حَتَّى أَتَمَّتْ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ.

فَأَمَرَ اللَّهُ جِبْرِيلَ فَتَزَلَ، وَضَرَبَ بِجَنَاحِهِ أَوْ رَجَلَهُ الْأَرْضَ حَتَّى نَبَعَ الْمَاءُ - مَاءُ

(١) أخرجه مسلم (١٢٦١) (٢٣١).

(٢) أخرجه مسلم (١٢٦١) (٢٣٠).

زمزم- بدونِ معاوِلٍ ولا شيءٍ، بإذنِ الله تَبَعَ، وجعل يذهبُ يمينًا وشمالًا، فَجَعَلَتْ هِيَ تَحْجُرُهُ من شَفَقَتِهَا عَلَيْهِ، قال النبي ﷺ: «يَرْحَمُ اللهُ أُمَّ إِسْمَاعِيلَ لو تَرَكَتْ زَمْزَمَ لَكَانَتْ عَيْنًا مَعِينَةً».

ونحن نقول: رَحِمَ اللهُ أُمَّ إِسْمَاعِيلَ، وَرَحِمَنَا أَيضًا، لو كانت نَهْرًا مَا يَكُونُ مَسْجِدًا فَنَهْرٌ يَمْشِي وَسَطَ الْمَسْجِدِ هَذَا صَعْبٌ، لَكِنْ مِنْ نِعْمَةِ اللهِ أَنْ هَذِهِ الْمَرْأَةُ سَخَّرَهَا اللهُ ﷻ فَحَجَزَتْهُ حَتَّى يَبْقَى فِي مَكَانِهِ.

والعجبُ أَنَّ هَذَا الْبُئْرَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَنْضَبَ أَبَدًا، لَا فِي قَدِيمِ زَمَانِهِ، وَلَا فِي حَدِيثِهِ، وَلَمَّا صَارَ الْبِنَاءُ الْأَخِيرُ لِلْمَسْجِدِ -أَي: التَّعْدِيلِ- يَقُولُونَ: رَأَوْا نَهْرًا عَظِيمًا يَصُبُّ فِي الْبُئْرِ يَأْتِي مِنْ قَبْلِ الصَّفَا، شَيْءٌ عَجِيبٌ، وَهَذَا مِنْ شِدَّتِهِ، وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

❦ وَقَوْلُهُ ﷺ: «كَانَ يَسْعَى بَطْنُ الْمَسِيلِ». هَذَا السَّعْيُ سَنَةٌ لِلرِّجَالِ لَا إِشْكَالَ فِيهِ؛ لِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ، فَهَلْ يُسَنُّ لِلنِّسَاءِ؟

الْجَوَابُ: لَا يُسَنُّ، حَكَاهُ بَعْضُهُمْ إِجْمَاعًا؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ مَطْلُوبٌ مِنْهَا السِّتْرُ، لَا أَنْ تَسْعَى حَتَّى يَدُورَ بِهَا إِزَارُهَا، فَلَا يُسَنُّ أَنْ تَسْعَى.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَ السَّعْيُ مِنْ أَجْلِ أُمَّ إِسْمَاعِيلَ؟

فَالْجَوَابُ: بَلَى، لَكِنْ أُمَّ إِسْمَاعِيلَ كَانَتْ تَسْعَى وَلَيْسَ عِنْدَهَا أَحَدٌ، وَالْآنَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَسْعَى الْمَرْأَةُ إِلَّا وَعِنْدَهَا أَحَدٌ، وَلَوْ فُِرِضَ أَنَّ الْمَسْعَى خِلَا مِنْ الرِّجَالِ مَطْلَقًا، بِحَيْثُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ أَحَدٌ، فَقَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: لَهَا أَنْ تَسْعَى لَكِنْ الْآنَ لَا يُمَكِّنُ.

وكَذَلِكَ صَعُودُهَا الصَّفَا وَالْمَرَّةُ لَا يُسْتَحَبُّ، حَكَاهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِجْمَاعًا أَيضًا؛ لِأَنَّ الصَّعُودَ يَظْهَرُ مِنْهَا أَكْثَرُ مِمَّا لَوْ كَانَتْ عَلَى الْأَرْضِ؛ فَلَا يُسَنُّ لَهَا أَنْ تَسْعَى؛ وَحِينَئِذٍ يَسْقُطُ عَنْهَا سِتَانِ: سَنَةُ السَّعْيِ، وَسَنَةُ الصَّعُودِ، كَمَا سَقَطَ عَنْهَا سَنَةُ الرَّمْلِ فِي الطَّوَافِ، فَإِنَّهَا لَا تَرْمُلُ فِي الطَّوَافِ.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٦٤- بَابُ طَوَافِ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ.

١٦١٨- وَقَالَ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، إِذْ مَنَعَ ابْنُ هِشَامٍ النِّسَاءَ الطَّوَّافَ مَعَ الرِّجَالِ قَالَ: كَيْفَ يَمْنَعُهُنَّ وَقَدْ طَافَ نِسَاءَ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ الرِّجَالِ؟ قُلْتُ: أَبَعَدَ الْحِجَابِ أَوْ قَبْلُ؟ قَالَ: إِي لَعَمْرِي لَقَدْ أَدْرَكْتُهُ بَعْدَ الْحِجَابِ، قُلْتُ: كَيْفَ يُخَالِطُنَ الرِّجَالَ؟ قَالَ: لَمْ يَكُنْ يُخَالِطُنَ، كَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَطُوفُ حَجْرَةَ مِنَ الرِّجَالِ لَا تُخَالِطُهُمْ، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ: انْطَلِقِي نَسْتَلِمُ يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَتْ: انْطَلِقِي عَنْكَ، وَأَبْتُ. يَخْرُجْنَ مُتَنَكِّرَاتٍ بِاللَّيْلِ فَيَطْفَنَ مَعَ الرِّجَالِ وَلَكِنَّهُنَّ كُنَّ إِذَا دَخَلْنَ الْبَيْتَ قُمْنَ حَتَّى يَدْخُلْنَ وَأُخْرِجَ الرِّجَالُ، وَكُنْتُ آتِي عَائِشَةَ أَنَا وَعُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ وَهِيَ مُجَاوِرَةٌ فِي جَوْفِ ثَبِيرٍ، قُلْتُ: وَمَا حِجَابُهَا؟ قَالَ: هِيَ فِي قُبَّةٍ تُرَكِّبُ لَهَا غِشَاءً، وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَهَا غَيْرُ ذَلِكَ، وَرَأَيْتُ عَلَيْهَا دِرْعًا مُورَدًا.

❖ قَوْلُهُ: «إِذْ مَنَعَ ابْنُ هِشَامٍ النِّسَاءَ مِنَ الطَّوَافِ مَعَ الرِّجَالِ. قَالَ: كَيْفَ يَمْنَعُهُنَّ وَقَدْ طَافَ نِسَاءَ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ الرِّجَالِ؟».

فيه: دليلاً على جواز الاحتجاج بالفعل، لاسيما إذا لم ينكره الله ﷻ ولا رسوله ﷺ، فإنه حينئذ يعتبر جائزاً، إن كان من غير العبادات، ومشروعاً إن كان من العبادات.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمه الله تعالى في «الفتح» (٤٨٠/٣):

❖ قَوْلُهُ: «إِذْ مَنَعَ ابْنُ هِشَامٍ» هُوَ إِبْرَاهِيمُ -أَوْ أَخُوهُ مُحَمَّدٌ- ابْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ هِشَامِ بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ مَخْزُومٍ الْمَخْزُومِيٍّ وَكَانَ خَالِي هِشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، فَوَلَّى مُحَمَّدًا إِمْرَةَ مَكَّةَ وَوَلَّى أَخَاهُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هِشَامٍ إِمْرَةَ الْمَدِينَةِ وَفَوْضَ هِشَامَ لِإِبْرَاهِيمَ إِمْرَةَ الْحَجِّ بِالنَّاسِ فِي خِلَافَتِهِ، فَلِهَذَا قُلْتُ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ، ثُمَّ عَذَّبَهَا يَوْسُفُ بْنُ عَمْرِو بْنِ الثَّقَفِيِّ حَتَّى مَاتَ فِي مَحْنَتِهِ فِي أَوَّلِ وَلَايَةِ الْوَلِيدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بِأَمْرِهِ سَنَةَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةً. قَالَهُ خَلِيفَةُ بْنُ خِيَاطٍ فِي تَارِيخِهِ، وَظَاهِرُ هَذَا

أن ابن هشام أول من منع ذلك، لكن روى الفاكهي من طريق زائدة عن إبراهيم النخعي قال: نهى عمر أن يطوف الرجال مع النساء، قال فرأى رجلاً معهن فضربه بالدرة، وهذا إن صح لم يعارض الأول؛ لأن ابن هشام منعهن أن يطفن حين يطوف الرجال مطلقاً، فلهذا أنكر عليه عطاء واحتج بصنيع عائشة وصنيعها شبيه بهذا المنقول عن عمر.

قال الفاكهي: ويذكر عن ابن عيينة أن أول من فرق بين الرجال والنساء في الطواف خالد بن عبد الله القسري انتهى، وهذا إن ثبت فلعله منع ذلك وقتاً ثم تركه فإنه كان أمير مكة في زمن عبد الملك بن مروان وذلك قبل ابن هشام بمدة طويلة. قوله: «كيف يمنعهن» معناه أخبرني ابن جريج بزمان المنع قائلاً فيه: كيف يمنعهن.

قوله: «وقد طاف نساء النبي ﷺ مع الرجال» أي غير مختلطات بهن. قوله: «بعد الحجاب» في رواية المستملي: «أبعد» بإثبات همزة الاستفهام، وكذا هو للفاكهي. قوله: «لَعَمْرِي». وَضِعَ «لَعَمْرِي» موضع: والله، والقسم بـ «لَعَمْرِي» جائز، وقد وقع من النبي ﷺ، ووقع من غيره أيضاً، فليس هو من القسم الممنوع؛ لأن أداة القسم غير موجودة فيه، وهي الواو والباء والتاء.

قوله: «لقد أذركته بعد الحجاب». ذكر عطاء هذا؛ لرفع توهم من يتوهم أنه حمل ذلك عن غيره، ودل على أنه رأى ذلك منهن، والمراد بالحجاب نزول آية الحجاب، وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسَلُّوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [النور: ٣١]. وكان ذلك في تزويج النبي ﷺ بزينب بنت جحش (عليها السلام)، كما سيأتي في مكانه، ولم يُذكر ذلك عطاء قطعاً. قوله: «يُخَالِطُنَ». في رواية المستملي: «يُخَالِطُهُنَّ» في الموضعين، والرجال بالرفع على الفاعلية.

قوله: «حجرة». بفتح المهملة وسكون الجيم بعدها راء؛ أي: ناحية، قال الفرّاز: هو مأخوذ من قولهم: نَدَلَ فلان حَجْرَةَ من الناس؛ أي: مُعْتَدِلاً، وفي رواية

الكُشْمِيهَنِيّ: حجة بالزاي، وهو رواية عبد الرزاق؛ فإنه فسّره في آخره، فقال: يعني: محجوزًا بينها وبين الرجال بثوب، وأنكر ابنُ قُرْقُولٍ: حُجْرَةَ بضمّ أوله بالراء، وليس بمنكر، فقد حكاها ابنُ عُديس، وابنُ سيدة، فقالا: يقال: قَعَدَ حَجْرَةً. بالفتح والضم؛ أي: ناحية.

❖ قوله: «فقال امرأة». زاد الفاكهي: «معا». ولم أقف على اسم هذه المرأة، ويَحْتَمِلُ أن تكونَ دِفْرَةَ بكسر المهملة وسكون القاف، امرأة روى عنها يحيى بن أبي كثير أنها كانت تطوف مع عائشة بالليل، فذكر قصة أخرجه الفاكهي.

❖ قوله: «انطَلِقي عنك»؛ أي: عن جهة نفسك.

❖ قوله: «يَخْرُجَنَّ». زاد الفاكهي: «وَكُنَّ يَخْرُجَنَّ... إلخ».

❖ قوله: «مُتَنَكِّرَاتٍ». في رواية عبد الرزاق: مُسْتَتِرَاتٍ، واستنبط منه الداودي جواز النقاب للنساء في الإحرام، وهو في غاية البعد.

❖ قوله: «إِذَا دَخَلَ الْبَيْتَ قُفْنَ». في رواية الفاكهي: «سَتَرَنَ».

❖ قوله: «حِينَ يَدْخُلْنَ». في رواية الكُشْمِيهَنِيّ: «حَتَّى يَدْخُلْنَ»، وكذا هو للفاكهي، والمعنى: إذا أَرْدَنَ دخول البيت وقفن حتى يَدْخُلْنَ، حال كون الرجال مُخْرَجِينَ منه.

[وعلى هذا فإن قوله: «وأخرج الرجال» يكون على تقدير «قد»؛ أي: وقد أُخْرِجَ الرجال].

❖ قوله: «وَكُنْتُ آتِي عَائِشَةَ أَنَا وَعَبِيدُ بْنُ عَمِيرٍ»؛ أي: الليثي، والقائل ذلك عطاء، وسيأتي في أول الهجرة، من طريق الأوزاعي، عن عطاء قال: «وَرَزْتُ عَائِشَةَ مَعَ عَبِيدِ بْنِ عَمِيرٍ».

❖ قوله: «وَهِيَ مُجَاوِرَةٌ فِي جَوْفِ ثَبِيرٍ»؛ أي: مقيمة فيه، واستنبط منه ابنُ بَطَّالٍ الاعتكاف في غير المسجد؛ لأن ثبيرًا خارج عن مكة، وهو في طريق منى. انتهى

وهذا مبني على أن المراد بشيبر الجبل المشهور الذي كانوا في الجاهلية يقولون له: أشرق ثبير كما نغير. وسيأتي ذلك بعد قليل، وهذا هو الظاهر، وهو جبل المزدلفة، لكن بمكة خمسة جبال أخرى، يقال لكل منها: ثبير. ذكرها أبو عبيد البكري وياقوت وغيرهما، فيحتمل أن يكون المراد لأحدها، لكن يلزم من إقامة عائشة هناك أنها أرادت الاعتكاف، سلمنا، لكن لعلها اتخذت في المكان الذي جاورت فيه مسجدا اعتكفت فيه، وكأنها لم يتيسر لها مكان في المسجد الحرام تعتكف فيه فاتخذت ذلك.

❦ قوله: «وما حجابها؟» زاد الفاكهي: «حينئذ».

❦ قوله: «تركية»، قال عبد الرزاق: هي قبة صغيرة من لبود تضرب في الأرض.

❦ قوله: «دِرْعًا مُورَدًا»؛ أي: قميصا لونه لون الورد، ولعبد الرزاق: «دِرْعًا مُعْصَفًا وأنا صبي»، فبين بذلك سبب رؤيته إياها، ويحتمل أن يكون رأى ما عليها اتفاقا، وزاد الفاكهي في آخره: قال عطاء: وبلغني أن النبي ﷺ أمر أم سلمة أن تطوف رابكة في خدرها، من وراء المصلين في جوف المسجد، وأفرد عبد الرزاق هذا، وكأن البخاري حذفه؛ لكونه مرسلا، فاغتنى عنه بطريق مالك الموصولة، فأخرجها عقبه. اهـ

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦١٩ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: شَكَّوتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَشْتَكِي فَقَالَ: «طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ» فَطُفْتُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَئِذٍ يُصَلِّي إِلَيَّ جَنْبَ الْبَيْتِ وَهُوَ يَقْرَأُ ﴿وَالطُّورِ﴾ وَكَتَبَ مَسْطُورٌ ﴿١﴾ [الطُّور: ١-٢] ^(١).

هذا كان في طوافِ الوداع؛ لأنه ﷺ إنما قرأ «سورة الطور» في صلاةِ الفجرِ بعد أن طاف بالوداع، ودخل وقتُ الفجرِ، فصلى ﷺ الفجرَ، ثم ركب إلى المدينة.

٦٥- باب الكلام في الطَّوَّافِ.

١٦٢٠- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا هِشَامٌ أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ الْأَحْوَلُ أَنَّ طَاوُسًا أَخْبَرَهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ وَهُوَ يَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ، بِإِنْسَانٍ رَبَطَ يَدَهُ إِلَى إِنْسَانٍ بِسَيْرٍ أَوْ بِخَيْطٍ أَوْ بِشَيْءٍ غَيْرِ ذَلِكَ، فَقَطَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ، ثُمَّ قَالَ: «قَدْهُ بِيَدِهِ».

[الحديث ١٦٢٠ - أطرافه في: ١٦٢١، ٦٧٠٢، ٦٧٠٣].

في هذا الحديث: دليلٌ على حكمةِ النبي ﷺ ﷺ، حيث إنه كان يَحْصُلُ على المطلوبِ بلا ضررٍ، فهذان الرجلان كانا يطوفان، وقد رُبطَ أحدهما يده إلى يدِ الآخرِ بسيرٍ أو بحبلٍ، أو بشيءٍ غيرِ ذلك، وقطعه النبي ﷺ، وقال: «قَدْهُ بِيَدِكَ»؛ لأنه إذا قاده بيده أمكنَ عندَ الحاجةِ أن يُطْلِقَهُ بسهولةٍ، لكن إذا كان قد رُبطَ يده بيده بخيطٍ صَعُبَ إطلاقُها عندَ الحاجةِ، وحصلَ على غيرِهما مشقةٌ.

وأذن له ﷺ أن يُمْسِكَ بيده؛ لأن ذلك قد تَدَعَوُ الحاجةُ إليه، والأفضلُ أن لا يُمْسِكَ بيده إلا عندَ الحاجةِ، وإذا احتِيجَ إلى انفكاكِها فَلْيَفُكِّها. والشاهدُ من هذا الحديثِ: قوله: «قَدْهُ بِيَدِهِ»، فقد تكلَّم النبي ﷺ، وهو يَطُوفُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦- باب إذا رأى سَيْرًا أَوْ شَيْئًا يُكْرَهُ فِي الطَّوَّافِ قَطَعَهُ.

١٦٢١- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ، عَنْ طَاوُسٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ بِزِمَامٍ أَوْ غَيْرِهِ فَقَطَعَهُ.

وهذا إنما يَفْعَلُهُ الإنسان إذا كان له إمرةٌ وسلطانٌ؛ فإنه إذا فَعَلَ ذلك لم يُنَازِعْهُ أحدٌ، فإن لم يَكُنْ له إمرةٌ ولا سلطانٌ فإنه لا يَقْطَعُهُ؛ لأنه لو قَطَعَهُ لَحَصَلَ بِذلك شرٌّ كثيرٌ وخصامٌ ونزاعٌ عِنْدَ بَيْتِ اللَّهِ ﷻ.

٦٧- باب لا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُريَانٌ وَلَا يَحُجُّ مُشْرِكٌ.

١٦٢٢- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ يُوسُفُ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ رضي الله عنه بَعَثَهُ فِي الْحَجَّةِ الَّتِي أَمَرَهُ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ يَوْمَ النَّحْرِ فِي رَهْطٍ، يُؤَذِّنُ فِي النَّاسِ: «أَلَا لَا يَحُجُّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ، وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُريَانٌ»^(١).

❖ قوله: «لا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُريَانٌ». هذا لا شكَّ أنه أمرٌ مُنْكَرٌ شرعاً وعرفاً ومروءةً، ولكن لو كان هناك في لباس إحرامه ثَقْبٌ يَسِيرٌ على فَخِذِهِ، أو أسفل بطنه، أو كان إزاره نازلاً عن سُرَّتِهِ فهل يَكُونُ طَوَافُهُ صحيحاً، أو يَكُونُ غيرَ صحيحٍ؟

الجواب: يَنْبَغِي ذلك على اعتبارِ هذا الرجل عُريَاناً، أو غيرَ عُريَانٍ، ولا شكَّ أنه ليس بعُريَانٍ، ولذلك نقولُ: ليست العورةُ في الطوافِ كالعورةِ في الصلاة؛ لأنَّ حديثَ: «الطوافُ بِالْبَيْتِ ضَلَاةٌ إِلَّا أَنْ اللَّهَ أَبَاحَ فِيهِ الْكَلَامَ». لا يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ولا يَسْتَقِيمُ على عمومِهِ، لا سلباً ولا إيجاباً، فكم مِنْ أَشْيَاءٍ تَحْرُمُ في الصلاة، وَتَجُوزُ في الطوافِ، وكم مِنْ أَشْيَاءٍ تَجِبُ في الصلاة، ولا تَجِبُ في الطوافِ.

فالطوافُ يُفَارِقُ الصلاةَ أَكْثَرَ مِمَّا يُوَافِقُ؛ وعلى هذا فلا يُمَكِّنُ أَنْ نقولَ: إن سترَ العورةِ في الطوافِ كسترها في الصلاة، نعم أن يطوفَ الإنسانُ عُريَاناً فلا شكَّ أن هذا محرَّمٌ لكشفِ العورةِ، ولأنه تحتَ بَيْتِ اللَّهِ الحرامِ، وهو مُتَلَبِّسٌ بعبادةٍ، فهذا غيرُ لائقٍ عقلاً، وغيرُ جائزٍ مروءةً، ولا شرعاً.

❦ وقوله عَلَيْكُمْ بِالصَّلَاةِ: «لا يُحُجُّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ». ويدْخُلُ في ذلك غيرُ المَشْرِكِ أيضًا، فإذا كان هناك إنسانٌ كافرٌ فإنه لا يَحِلُّ له الحُجُّ؛ وبناءً على ذلك فإن مَنْ لا يُصَلِّي لا يَحِلُّ له أن يُحُجَّ، ولو حَجَّ لم يُقْبَلْ منه، فيكونُ آثمًا، ولعل هذا يكونُ تذكِرةً لأولئك الذين ابتلوا بترك الصلاة، حتى يُصَلُّوا لِيَتِمَّ كُنُوزُنا من الحُجِّ.

ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

٦٨ - باب إِذَا وَقَفَ فِي الطَّوَافِ.

وَقَالَ عَطَاءٌ: فِيمَنْ يَطُوفُ فُتُقَامُ الصَّلَاةُ أَوْ يُدْفَعُ عَنْ مَكَانِهِ إِذَا سَلَّمَ، يَرْجِعُ إِلَى حَيْثُ قُطِعَ عَلَيْهِ.

وَيُذَكَّرُ نَحْوُهُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

❦ وقوله رَحِمَهُ اللهُ: «بابُ إِذَا وَقَفَ فِي الطَّوَافِ»؛ يعني: إِذَا قُطِعَ الطَّوَافُ أَوْ وَقَفَ قَائِمًا فِي أَثْنَائِهِ فَمَاذَا يَصْنَعُ؟

❦ وقوله: «قال عطاءٌ فِيمَنْ يَطُوفُ فُتُقَامُ الصَّلَاةُ، أَوْ يُدْفَعُ عَنْ مَكَانِهِ: إِذَا سَلَّمَ يَرْجِعُ إِلَى حَيْثُ قُطِعَ عَلَيْهِ». وَيُذَكَّرُ نَحْوُهُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

وقد اختلف العلماء رَحِمَهُمُ اللهُ فيها إِذَا قُطِعَ الْإِنْسَانُ الطَّوَافَ: هل يَعُودُ، وَيُكْمِلُ، أَوْ يَسْتَأْنِفُ، يُفَرِّقُ بَيْنَ طَوْلِ الزَّمَنِ وَقِصَرِهِ؟

والصحيح: أنه إِذَا قُطِعَ لغرضٍ شرعيٍّ؛ كصلاة الجماعة، وجنازةٍ حَضَرَتْ، وخصامٍ وَقَعَ حَوْلَهُ وما أشبه ذلك من الأغراض الشرعية، فَذَهَبَ يُصَلِّحُ بَيْنَهُمْ فَلَا بَأْسَ بِهِ.

ثم هل يَسْتَأْنِفُ الشَّوْطَ الَّذِي قُطِعَ فِيهِ الطَّوَافُ أَوْ يُكْمِلُ مِنْ حَيْثُ وَقَفَ؟
الجوابُ: في هذا خلافٌ أيضًا بين أهل العلم، فمنهم مَنْ قال: لا بدَّ أن يُعِيدَ الشَّوْطَ مِنْ أَوَّلِهِ، فإذا قُدِّرَ أنه قُطِعَ الطَّوَافُ مِنْ عِنْدِ الْبَابِ الْغَرْبِيِّ لِلْحَجَرِ، أَوْ مِنْ عِنْدِ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ فإنه إِذَا زال العارضُ الَّذِي قُطِعَ الطَّوَافُ مِنْ أَجْلِهِ يَعُودُ مِنَ الْحَجَرِ،

وَيَسْتَأْنِفُ الشَّوْطَ، وَإِنْ شَاءَ اسْتَمَرَّ مَاشِيًا مِنْ مَكَانِهِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْحَجَرُ أَقْرَبَ إِلَيْهِ، وَلَكِنْ يَكُونُ ذَلِكَ لَغَيْرِ نِيَةِ الشَّوْطِ، فَإِذَا وَصَلَ إِلَى الْحَجَرِ نَوَى الشَّوْطَ الَّذِي قَطَعَهُ. وَلَكِنَّ الْقَوْلَ الرَّاجِحَ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّهُ لَا يَسْتَأْنِفُ الشَّوْطَ، بَلْ يَتَدَيُّ مِنْ حَيْثُ قَطَعَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى أَنْ يَسْتَأْنِفَ الشَّوْطَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَطْلُ، وَلَوْ قَلْنَا بِالْبَطْلَانِ لَقَلْنَا بِبَطْلَانِ الْأَشْوَاطِ السَّبْعَةِ كُلِّهَا.

وَأَمَّا إِذَا قَطَعَ الْإِنْسَانُ الطَّوْفَ لَحَدَّثَ فَإِنَّهُ عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ: يُشْتَرَطُ الطَّهَارَةُ يَنْقَطِعُ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَطَهَّرَ، ثُمَّ يَسْتَأْنِفُ السَّبْعَ مِنْ جَدِيدٍ. وَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ: أَنَّهُ إِذَا أَحْدَثَ فِي أَثْنَاءِ الطَّوْفِ اسْتَمَرَّ، وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ حَاجَةً إِلَى أَنْ يَخْرُجَ فَإِنَّهُ يَسْتَمَرُّ وَيُكْمِلُ الطَّوْفَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى إِبْطَالِ الطَّوْفِ بِالْحَدَثِ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ الْوُضُوءُ لِلطَّوْفِ.

❦ قَوْلُهُ: «يَذْكُرُ». ذَكَرَهُ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِصِغَةِ التَّمْرِیْضِ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ إِذَا ذَكَرَ الشَّيْءَ مُعَلَّقًا بِصِغَةِ التَّمْرِیْضِ فَإِنْ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ ضَعِيفٌ عِنْدَهُ، لَكِنَّهُ يَذْكُرُهُ لَعَلَّ أَحَدًا يَطَّلِعُ عَلَى طَرَقٍ أُخْرَى تَكُونُ صَحِيحَةً.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٦٩- باب صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ لِسُبُوعِهِ رَكَعَتَيْنِ.

وَقَالَ نَافِعٌ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُصَلِّي لِكُلِّ سُبُوعٍ رَكَعَتَيْنِ. وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ: قُلْتُ لِلزَّهْرِيِّ: إِنَّ عَطَاءً يَقُولُ: تُجْزِئُهُ الْمَكْتُوبَةُ مِنْ رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ، فَقَالَ: السُّنَّةُ أَفْضَلُ، لَمْ يَطْفِ النَّبِيُّ ﷺ سُبُوعًا قَطُّ إِلَّا صَلَّى رَكَعَتَيْنِ.

١٦٢٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو: سَأَلْنَا ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَيْقَعَ الرَّجُلُ عَلَى امْرَأَتِهِ فِي الْعُمْرَةِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ؟ قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، ثُمَّ صَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ، وَطَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَقَالَ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الاحزاب: ٢١] ^(١).

١٦٢٤- قَالَ: وَسَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ: لَا يَقْرُبُ امْرَأَتَهُ حَتَّى يَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ.

مَسْأَلَةٌ: هَلْ يُسَنُّ لِلطَّائِفِ: رَكَعَتَانِ فِي كُلِّ أُسْبُوعٍ، أَوْ لَهُ أَنْ يَجْمَعَ عِدَّةَ أُسَابِيعٍ فَيَطُوفُ سَبْعًا، ثُمَّ سَبْعًا، ثُمَّ سَبْعًا، ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ لِلْجَمِيعِ؟
كَانَ الْمُؤَلَّفُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هُنَا يُدَلِّلُ عَلَى أَنَّهُ يَكُونُ لِكُلِّ سُبُوعٍ رَكَعَتَانِ، وَعَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ طَوَافِ الشُّكِّ وَطَوَافِ التَّطَوُّعِ، وَلَا بَيْنَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ وَطَوَافِ الْوَدَاعِ، فَكُلُّهَا يُسَنُّ أَنْ يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا خَلْفَ الْمَقَامِ.

وَهَلْ يُجْزِئُ عَنْ هَاتَيْنِ الرَكَعَتَيْنِ الصَّلَاةُ الْمَكْتُوبَةُ؟ وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ يَفْرُغَ الْإِنْسَانُ مِنْ طَوَافِهِ، ثُمَّ تَقَامُ صَلَاةُ الْفَجْرِ، فَيُصَلِّي الْفَجْرَ، فَهَلْ تُجْزِئُهُ صَلَاةُ الْفَجْرِ عَنْ رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ؟

الْجَوَابُ: ذَهَبَ عَطَاءٌ إِلَى أَنَّهَا تُجْزِئُهُ، وَقَاسَ ذَلِكَ عَلَى تَحِيَةِ الْمَسْجِدِ؛ فَإِنَّمَا تُجْزِئُ عَنْهَا الْمَكْتُوبَةُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ أَنْ يُصَلِّيَ بَعْدَ الطَّوَافِ، وَقَدْ حَصَلَ.

لكنَّ الزهريَّ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ - وهو من أَفْقِهِ التَّابِعِينَ - : السَّنَةُ أَفْضَلُ ؛ يَعْنِي : أَنْ تَأْتِيَ بِرَكَعَتَيْنِ خَاصَّةً لِلطَّوَافِ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ ذَلِكَ أَفْضَلُ ، لَكِنْ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ فَلَا بَدَّ أَنْ تُصَلِّيَ الْمَكْتُوبَةَ أَوَّلًا ، ثُمَّ تُصَلِّيَ رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ بَعْدَ ذَلِكَ ، حَتَّى وَلَوْ كَانَتِ الْمَكْتُوبَةُ هِيَ صَلَاةُ الْفَجْرِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ مِنْ ذَوَاتِ الْأَسْبَابِ ، وَذَوَاتِ الْأَسْبَابِ - عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ - تُصَلَّى فِي وَقْتِ النَّهْيِ .

ثُمَّ اسْتَدَلَّ الزَّهْرِيُّ رَحِمَهُ اللهُ لِقَوْلِهِ ، فَقَالَ : لَمْ يَطُفِ النَّبِيُّ ﷺ سُبُوعًا قَطُّ إِلَّا صَلَّى رَكَعَتَيْنِ . وَهَذَا عَامٌّ ، فَهُوَ يَشْمَلُ طَوَافَ الْفَرَضِ وَالْوَاجِبِ وَالسَّنَةِ ؛ طَوَافَ الْفَرَضِ مِثْلُ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ ، وَطَوَافِ الْعِمْرَةِ ، وَطَوَافِ السَّنَةِ مِثْلُ طَوَافِ التَّطَوُّعِ ، وَطَوَافِ الْقُدُومِ لِمَنْ كَانَ مُفْرِدًا أَوْ قَارِنًا .

وَطَوَافُ الْوَاجِبِ مِثْلُ طَوَافِ الْوَدَاعِ .

ثُمَّ ذَكَرَ رَحِمَهُ اللهُ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو : أَيَقَعُ الرَّجُلُ عَلَى أَمْرَاتِهِ فِي الْعِمْرَةِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بَيْنَ الصِّفَا وَالْمَرُوءِ ؟

قَالَ : قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا ، ثُمَّ صَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ ، وَطَافَ بَيْنَ الصِّفَا وَالْمَرُوءِ .

وَوَجْهُُ الاسْتِدْلَالِ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ الْعِمْرَةَ شَيْئًا وَاحِدًا ، لَهُ أَجْزَاءٌ ، وَهِيَ : الطَّوَافُ ، وَالصَّلَاةُ خَلْفَ الْمَقَامِ ، وَالطَّوَافُ بَيْنَ الصِّفَا وَالْمَرُوءِ ، فَهَذِهِ أَجْزَاءُ الْعِمْرَةِ ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ الرَّجُلُ عَلَى زَوْجَتِهِ بَيْنَ أَجْزَائِهَا .

❦ ثُمَّ قَالَ ﷺ : « لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ » . سُبْحَانَ اللَّهِ ! هَذَا هُوَ اسْتِدْلَالُ الْأَوَّلِينَ ، وَهُوَ اسْتِدْلَالٌ مَبَارَكٌ ، وَوَاضِحٌ ، وَهُوَ ثَلَجٌ عَلَى الْقَلْبِ ، فَهُوَ ﷺ لَمْ يَذْهَبْ يُعَلِّلُ ، وَيُدَلِّلُ ، وَيَقُولُ : إِنْ التَّحَلُّلُ قَدْ حَلَّ ، أَوْ إِنَّهُ لَمْ يَحِلَّ ، وَلَكِنْ ذَكَرَ السَّنَةَ مُبَاشَرَةً ، وَهِيَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ طَافَ ، وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ ، وَسَعَى بَيْنَ الصِّفَا وَالْمَرُوءِ .

فَجَعَلَ الْعِمْرَةَ مَكُونَةً مِنْ أَجْزَاءٍ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ الْإِنْسَانُ عَلَى أَمْرَاتِهِ بَيْنَ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ وَالطَّوَافِ بِالصِّفَا وَالْمَرُورَةِ، وَلَكِنْ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ فَمَاذَا يَكُونُ؟

الْجَوَابُ: أَنَّهُ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ جَاهِلًا، أَوْ نَاسِيًا، أَوْ مُكْرَهًا فَالْقَوْلُ الرَّاجِحُ أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ الْمُحْظُورَاتِ إِذَا فَعَلَهَا الْإِنْسَانُ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا أَوْ مُكْرَهًا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ. وَأَمَّا إِذَا كَانَ مُتَعَمِّدًا عَالِمًا فَإِنَّ الْعِمْرَةَ تَفْسُدُ، وَمَاذَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الْحَالِ؟ هَلْ نَقُولُ: أَقْطَعَ الْعِمْرَةَ الْآنَ؛ لِأَنَّهَا فَسَدَتْ، وَذَلِكَ كَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ؛ فَإِنْ سَائِرُ الْعِبَادَاتِ إِذَا فَسَدَتْ لَا يَجُوزُ الْمُضِيُّ فِيهَا، وَهَذَا هُوَ رَأْيُ ابْنِ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فَإِنَّهُ يَرَى أَنَّ الْحَجَّ إِذَا فَسَدَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَسْتَمِرَّ فِيهِ الْإِنْسَانُ.

وَلَكِنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ عَلَى خِلَافِ قَوْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَيَقُولُونَ: إِنَّهُ يَفْسُدُ، وَلَكِنْ يُلْزَمُهُ قَضَاؤُهُ، بِمَعْنَى: أَنَّهُ يَسْتَمِرُّ فِيهِ، وَيُكْمَلُهُ، وَيُلْزَمُهُ الْفَدْيَةُ.

وَعَلَيْهِ فَإِنَّا نَقُولُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: اسْتَمِرَّ وَاسْعَ، وَقَصَّرَ، ثُمَّ أَعِدَّ الْعِمْرَةَ، فَتُحْرِمُ مِنَ الْمِيقَاتِ الَّتِي أُحْرِمَتْ مِنْهُ أَوَّلًا، لَا مِنَ التَّنْعِيمِ، أَوْ أَدْنَى الْجِلِّ، وَلَوْ كَانَ ذَا الْحُلْفَةِ، ثُمَّ تَطَوَّفَ، وَتَسَعَّى، وَتَقَصَّرَ.

وَمَاذَا عَلَيْهِ مِنَ الْفَدْيَةِ؟

الْجَوَابُ: الْفَدْيَةُ عَلَى الْمَذْهَبِ، يَقُولُونَ: إِنْ مَا عَدَا الْجَمَاعَ، وَمَا عَدَا جِزَاءَ الصَّيْدِ فَالْفَدْيَةُ فِيهِ تَكُونُ فَدْيَةً أَدَى، وَفَدْيَةُ الْأَدَى هِيَ: أَنْ يُخَيَّرَ بَيْنَ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ صَدَقَةِ إِطْعَامِ سِتَّةِ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ، أَوْ نُسْلِكَ.

وَلَكِنْ هَلْ لَنَا أَنْ نَسُوسَ النَّاسَ، وَنُلْزِمَ مَنْ تَعَمَّدَ بِالشَّاةِ أَوْ لَا؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ، لَنَا هَذَا؛ لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَقُولُ: إِذَا كَانَتِ الْمَسْأَلَةُ صِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ إِطْعَامَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ، فَهِيَ هَيْئَةٌ، وَلَا يَنْقُى لِلْإِحْرَامِ عِنْدَهُ حَرَمَةٌ، لَكِنْ إِذَا جَاءَنَا تَائِبًا نَادِمًا حَزِينًا، وَعَلِمْنَا صَدَقَهُ فَهَذَا نَقُولُ بِالتَّخْيِيرِ.

❖ وقوله في الحديث الثاني: «قال: وسألت جابر بن عبد الله، فقال: ولا يَقْرَبِ امرأته حتى يطوفَ بين الصفا والمروة»، ظاهرُ أثرِ جابرٍ أنه يجوزُ أن يُجامَعَ الرجلُ امرأته قبلَ أن يَحْلِقَ أو يُقَصِّرَ؛ لقوله: «حتى يطوفَ»، وهذا مبنيٌّ على أن الحلقَ أو التقصيرَ ليس نُسْكَاءً، ولكنه إطلاَقٌ من محظورٍ، ومعنى إطلاَقٍ من محظورٍ: أنه يَتَبَيَّنُ به أن الإنسانَ تَحَلَّلَ، ولكنَّ هذا القولُ ضعيفٌ.

والصوابُ: أن الحلقَ أو التقصيرَ نَسْكٌ في الحجِّ والعمرة؛ لأنَّ الله تعالى أشار إليه في القرآن، فقال سبحانه: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٧]. ولم يَقُلْ: طائفين ساعين، وهذا يدلُّ على أهمية التقصيرِ أو الحلقِ.

ثم إن النبي ﷺ دعا للمُحَلِّقِينَ والمُقَصِّرِينَ، وكرَّرَ الدعاءَ للمُحَلِّقِينَ، وهذا مما يدلُّ أيضًا على أهمية ذلك.

فالصوابُ: أن الحلقَ أو التقصيرَ نَسْكٌ، وليس مجردَ إطلاَقٍ من محظورٍ، ولو كان مجردَ إطلاَقٍ من محظورٍ لقلنا: لا تَحْلِقْ، ولا تُقَصِّرْ، وجامعُ زوجتك؛ لأنَّ الجَماعَ يدلُّ على الحِلِّ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧٠- باب مَنْ لَمْ يَقْرِبِ الْكَعْبَةَ وَلَمْ يَطْفُ حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى عَرَفَةَ، وَيَرْجِعَ بَعْدَ الطَّوَافِ الْأَوَّلِ.

١٦٢٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، حَدَّثَنَا فَضِيلٌ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ، فَطَافَ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلَمْ يَقْرِبِ الْكَعْبَةَ بَعْدَ طَوَافِهِ بِهَا حَتَّى رَجَعَ مِنْ عَرَفَةَ ^(١).

وقوله: «باب مَنْ لَمْ يَقْرِبِ الْكَعْبَةَ... إلخ». جعله رحمه الله على الشك، ولكنه استدلل بالحديث، وذلك مما يدل على أنه لا بأس به، بل نقول: لا بأس ألا يطوف، حتى ولو كان ذلك هو طواف القدوم؛ يعني: لو أنه أحرم من الميقات، واتجه إلى منى مباشرة فلا بأس، ودليل ذلك حديث عروة بن المدرس رضي الله عنه أنه قدم من طيٍّ مُحَرَّمًا، فما ترك جبلاً إلا وقف عنده، حتى أدرك النبي ﷺ في صلاة الصبح بمزدلفة، وأخبر النبي ﷺ بما جرى له، فقال ﷺ: «مَنْ شَهِدَ صَلَاتَنَا هَذِهِ، وَوَقَفَ معنا حتى نَدْفَعَ، وَقَدْ وَقَفَ قَبْلَ ذَلِكَ بِعَرَفَةَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا، فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ، وَقَضَى نَفْسَهُ».

فلم يذكر ﷺ طواف القدوم، وهو كذلك؛ لأن طواف القدوم سنة، وعليه فلو ذهب من الميقات إلى منى رأساً فلا بأس، والنبي ﷺ بقي في الأبطح قبل الحج أربعة أيام، ولم يطف بعدها مع تيسر الطواف له، لكنه ﷺ أراد أن يدع المكان لمن هو أولى به، وهم الذين جاءوا بالنسك.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧١- باب مَنْ صَلَّى رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ خَارِجًا مِنَ الْمَسْجِدِ. وَصَلَّى عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَارِجًا مِنَ الْحَرَمِ.

١٦٢٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُرْوَةَ عَنْ زَيْنَبَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، شَكَوَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ يَحْيَى بْنُ أَبِي زَكَرِيَاءَ الْغَسَّانِيُّ، عَنْ هِشَامٍ عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَهُوَ بِمَكَّةَ، وَأَرَادَ الْخُرُوجَ وَلَمْ تَكُنْ أُمُّ سَلَمَةَ طَافَتْ بِالْبَيْتِ، وَأَرَادَتْ الْخُرُوجَ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتْ صَلَاةُ الصُّبْحِ فَطُوفِي عَلَى بَعِيرِكَ، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ» فَقَعَلَتْ ذَلِكَ، فَلَمْ تُصَلِّ حَتَّى خَرَجَتْ.

في هذا الحديث: دليل على أن صلاة الجماعة ليست واجبة على النساء؛ لأنها لو وَجِبَتْ لَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُصَلِّيَ، ثُمَّ تَطُوفَ، وَهُوَ كَذَلِكَ، فَصَلَاةُ الْجَمَاعَةِ غَيْرُ واجبة على النساء في المساجد، لكن هل تجب عليهن في البيوت؟
الجواب: لا تجب، وهل تُسَنُّ أو لا تُسَنُّ؟

الجواب: في ذلك خلاف بين أهل العلم رَحِمَهُمُ اللَّهُ، والمشهور من مذهب الحنابلة أنها تُسَنُّ للنساء مُنفَرَدَاتٍ عن الرجال، واستدلوا على ذلك بأن النبي ﷺ أَمَرَ أُمَّ وَرَقَةَ أَنْ تَوُفَّ أَهْلَ دَارِهَا؛ يعني: أهل حيَّها.

ومنهم مَنْ قال: إنها لا تُسَنُّ للنساء؛ لأن هذا هو الغالب على نساء الصحابة. والأمر في هذا سهل، فإن صَلَّيْنَ جماعة، فرائِنَ أن ذلك أنشطَ لهن وأقومُ فهذا خيرٌ، وإن كانت كُلُّ امْرَأَةٍ مُشْتَغَلَةً بما تَشْتَغِلُ به من البيت، فَلتُصَلِّ كُلُّ واحدةٍ وحدها. وقوله: «فلم تُصَلِّ حَتَّى خَرَجَتْ». هل المعنى لم تُصَلِّ الفجرَ، أو المعنى لم تُصَلِّ ركعتين؟

الجواب: إن كان الأولُ فلا شاهد في الحديث للترجمة، وإن كان الثاني فنعم، ولكن ظاهر السياق أنها لم تُصَلِّ صَلَاةَ الْفَجْرِ حَتَّى خَرَجَتْ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ٤٨٦، ٤٨٧):

❖ قَوْلُهُ: «بَابُ مَنْ صَلَّى رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ خَارِجًا مِنَ الْمَسْجِدِ». هَذِهِ التَّرْجُمَةُ مَعْقُودَةٌ لِبَيَانِ إِجْزَاءِ صَلَاةِ رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ أَرَادَ الطَّائِفُ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ خَلْفَ الْمَقَامِ أَفْضَلَ، وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، إِلَّا فِي الْكَعْبَةِ أَوْ الْحَجَرِ؛ وَلِذَلِكَ عَقَّبَهَا بِتَرْجُمَةٍ: مَنْ صَلَّى رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ خَلْفَ الْمَقَامِ.

❖ قَوْلُهُ: «وَصَلَّى عَمْرٌ خَارِجًا مِنَ الْحَرَمِ». سَيَأْتِي شَرْحُهُ فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِي الْبَابَ بَعْدَهُ.

❖ قَوْلُهُ: «عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: شَكَرْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ... إلخ». هَكَذَا عَطَفَ هَذِهِ عَلَى الَّتِي قَبْلَهَا، وَسَاقَهُ هُنَا عَلَى لَفْظِ الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ، وَتَجُوزُ فِي ذَلِكَ فَإِنَّ اللَّفْظَيْنِ مُخْتَلِفَانِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ لَفْظُ الرَّوَايَةِ الْأُولَى فِي بَابِ طَوَافِ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ، وَيَأْتِي بَعْدَ بَابَيْنِ أَيْضًا.

❖ قَوْلُهُ: «يَحْيَى بْنُ أَبِي زَكَرِيَّا الْغَسَّانِيُّ». هُوَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى اشْتَهَرَ بِاسْمِهِ، وَاشْتَهَرَ أَبُوهُ بِكُنْيَتِهِ، وَالْغَسَّانِيُّ بَغِينٍ مَعْجَمَةٍ وَسِينٍ مَهْمَلَةٍ مُشَدَّدَةٍ، نَسَبَهُ إِلَى بَنِي غَسَّانٍ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْجَيْيَانِيُّ: وَقَعَ لِأَبِي الْحَسَنِ الْقَاسِمِيِّ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ تَصْحِيفٌ فِي نَسَبِ يَحْيَى، فَضَبَطَهُ بَعِينٍ مَهْمَلَةٍ، ثُمَّ شِينٍ مَعْجَمَةٍ، وَقَالَ ابْنُ التِّينِ: قِيلَ هُوَ الْعَسَّانِيُّ بَعِينٍ مَهْمَلَةٍ، ثُمَّ مَعْجَمَةٍ خَفِيفَةٍ، نَسَبَهُ إِلَى بَنِي عَسَّانَةٍ، وَقِيلَ هُوَ بِالْهَاءِ، يَعْنِي: بِلَا نُونٍ نَسَبَهُ إِلَى بَنِي عَسَاءِ. قُلْتُ: وَكُلُّ ذَلِكَ تَصْحِيفٌ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ. قَالَ ابْنُ قُرْقُولٍ: رَوَاهُ الْقَاسِمِيُّ بِمَهْمَلَةٍ، ثُمَّ مَعْجَمَةٍ خَفِيفَةٍ، وَهُوَ وَهْمٌ.

❖ قَوْلُهُ: «عَنْ هِشَامٍ». هُوَ ابْنُ عُرْوَةَ.

❖ قَوْلُهُ: «عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ». كَذَا لِلْأَكْثَرِ، وَوَقَعَ لِلْأَصِيلِيِّ: عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ.

❖ وَقَوْلُهُ: «عَنْ زَيْنَبٍ». زِيَادَةٌ فِي هَذِهِ الطَّرِيقِ، فَقَدْ أَخْرَجَهُ أَبُو عَلِيٍّ بْنُ السَّكَنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُبَشَّرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَرْبٍ شَيْخِ الْبُخَارِيِّ فِيهِ: لَيْسَ فِيهِ زَيْنَبٌ.

وقال الدارقطني في «كتاب التتبع» في طريق يحيى بن أبي زكريا هذه: هذا منقطع، فقد رواه حفص بن غياث، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أمها أم سلمة، ولم يسمعه عروة عن أم سلمة. انتهى

ويحتمل أن يكون ذلك حديثاً آخر، فإن حديثها هذا في طواف الوداع كما بيناه قبل قليل، وأما هذه الرواية فذكرها الأثرم، قال: «قال لي أبو عبد الله -يعني: أحمد بن حنبل- حدثنا أبو معاوية، عن هشام، عن أبيه عن زينب، عن أم سلمة، أن رسول الله ﷺ أمرها أن توافيه يوم النحر بمكة. قال أبو عبد الله: هذا خطأ فقد قال وكيع، عن هشام، عن أبيه، أن النبي ﷺ أمرها أن توافيه صلاة الصبح يوم النحر بمكة. قال: وهذا أيضاً عجيب، ما يفعل النبي ﷺ يوم النحر بمكة؟! وقد سألت يحيى بن سعيد -يعني: القطان- عن هذا، فحدثني به عن هشام، بلفظ: أمرها أن توافي. ليس فيه هاء. قال أحمد: وبين هذين فرق، فإذا عُرف ذلك تبين التغاير بين القصتين؛ فإن إحداها صلاة الصبح يوم النحر، والأخرى صلاة صبح يوم الرحيل من مكة.

وقد أخرج الإسماعيلي حديث الباب، من طريق حسن بن إبراهيم، وعلي بن هاشم، ومُحاضِر بن المورِّع، وعبد بن سليمان، وهو عند النسائي أيضاً، من طريق عبد، كلهم عن هشام، عن أبيه، عن أم سلمة، وهذا هو المحفوظ، وسامع عروة من أم سلمة ممكن؛ فإنه أدرك من حياتها نيفاً وثلاثين سنة، وهو معها في بلد واحد، وقد تقدّم الكلام على حديث أم سلمة في باب «طواف النساء مع الرجال».

وموضع الحاجة منه هنا قوله في آخره: «فلم تُصلَّ حتى خرجت؛ أي: من المسجد، أو من مكة فدلَّ على جواز صلاة الطواف خارجاً من المسجد؛ إذ لو كان ذلك شرطاً لازماً لما أقرها النبي ﷺ على ذلك.

وفي رواية حسن بن أحمد بن الإسماعيلي: «إذا قامت صلاة الصبح فطوفي على بعيرك من وراء الناس، وهم يصلون»، قالت: ففعلت ذلك، ولم أصلَّ حتى خرجت؛ أي: فصلَّيتُ، وبهذا ينطبق الحديث مع الترجمة.

وفيه ردُّ على من قال: يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ أَكْمَلْتَ طَوَافَهَا قَبْلَ فَرَاحِ صَلَاةِ الصُّبْحِ، ثُمَّ أَدْرَكْتَهُمْ فِي الصَّلَاةِ، فَصَلَّيْتُ مَعَهُمْ صَلَاةَ الصُّبْحِ، وَرَأَيْتُ أَنَّهَا تُجْزِئُهَا عَنْ رَكْعَتَيْ الطَّوَافِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَبَيِّنِ الْبَخَارِيُّ الْحُكْمَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: لِاحْتِمَالِ كَوْنِ ذَلِكَ يَخْتَصُّ بِمَنْ كَانَ لَهُ عُدْرَةٌ لَكُونِ أُمِّ سَلَمَةَ كَانَتْ شَاكِيَةً، وَلَكُونِ عُمَرُ إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ لَكُونَهُ طَافَ بَعْدَ الصُّبْحِ، وَكَانَ يَرَى التَّنْفُلَ بَعْدَهُ مُطْلَقًا حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، كَمَا سَيَأْتِي وَاضِحًا بَعْدَ بَابٍ. وَاسْتَدَلَّ بِهِ: عَلَى أَنَّ مَنْ نَسِيَ رَكْعَتَيْ الطَّوَافِ قِضَاهُمَا حَيْثُ ذَكَرَهُمَا مِنْ حَلٍّ أَوْ حَرَمٍ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ.

وَعَنِ الثَّوْرِيِّ يَرْكَعُهُمَا حَيْثُ شَاءَ مَا لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْحَرَمِ.
وَعَنِ مَالِكٍ: إِنْ لَمْ يَرْكَعْهُمَا حَتَّى تَبَاعَدَ وَرَجَعَ إِلَى بَلَدِهِ فَعَلَيْهِ دَمٌ، قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ:
لَيْسَ ذَلِكَ أَكْثَرَ مِنْ صَلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ، وَلَيْسَ عَلَى مَنْ تَرَكَهَا غَيْرُ قِضَائِهَا حَيْثُ ذَكَرَهَا. اهـ

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٢- بَابُ مَنْ صَلَّى رَكْعَتَيْ الطَّوَافِ خَلْفَ الْمَقَامِ.

١٦٢٧- حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّفَا، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾^(١).

٧٣- بَابُ الطَّوَافِ بَعْدَ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ.

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُصَلِّي رَكْعَتَيْ الطَّوَافِ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ. وَطَافَ عُمَرُ بَعْدَ الصُّبْحِ، فَرَكِبَ حَتَّى صَلَّى الرَّكْعَتَيْنِ بِإِذْنِ طُوى.

١٦٢٨- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عُمَرَ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ عَطَاءٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ نَاسًا طَافُوا بِالْبَيْتِ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، ثُمَّ قَعَدُوا

إِلَى الْمَذْكُرِ، حَتَّى إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ، قَامُوا يُصَلُّونَ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: قَعَدُوا حَتَّى إِذَا كَانَتِ السَّاعَةُ الَّتِي تُكْرَهُ فِيهَا الصَّلَاةُ قَامُوا يُصَلُّونَ.

كَأَنَّهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنْكَرَتْ عَلَيْهِمْ، وَرَأَتْ أَنْ يُصَلُّوا قَبْلَ، وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ، فَمَتَى وَجِدَ سَبَبُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ فِي أَيِّ وَقْتٍ فَصَلَّاهَا؛ لِأَنَّهَا قُيِّدَتْ بِسَبَبٍ، وَاحْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ سَجَدَ لِلشَّمْسِ بَعِيدٌ مَعَ وَجُودِ السَّبَبِ الظَّاهِرِ، وَلِهَذَا كَانَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنْ جَمِيعَ ذَوَاتِ الْأَسْبَابِ لَيْسَ عَنْهَا نَهْيٌ، فِي أَيِّ وَقْتٍ وَجِدَ السَّبَبُ فَصَلَّ.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

١٦٢٩ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَنْهَى عَنِ الصَّلَاةِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَعِنْدَ غُرُوبِهَا ^(١).

المراد بذلك: الصلاة التي ليس لها سبب.

١٦٣٠ - حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ - هُوَ الزَّعْفَرَانِيُّ - حَدَّثَنَا عُبَيْدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ رُفَيْعٍ، قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بْنَ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَطُوفُ بَعْدَ الْفَجْرِ وَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ.

١٦٣١ - قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ: وَرَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بْنَ الزُّبَيْرِ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ، وَيُخْبِرُ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدَّثَتْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَدْخُلْ بَيْتَهَا إِلَّا صَلَاةً ^(١).

(١) أخرجه مسلم (٨٢٨) (٢٨٩).

(٢) أخرجه مسلم (٨٣٥) (٣٠١).

٧٤- باب الْمَرِيضِ يَطُوفُ رَاكِبًا.

١٦٣٢- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ، عَنْ عِكْرِمَةَ
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ بِالْبَيْتِ وَهُوَ عَلَى بَعِيرٍ، كُلَّمَا أَتَى عَلَى
الرُّكْنِ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ فِي يَدِهِ وَكَبَّرَ ^(١).

١٦٣٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
نُوفَلٍ، عَنْ عُرْوَةَ عَنْ زَيْنَبِ ابْنَةِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: شَكَوْتُ إِلَى رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَشْتَكِي، فَقَالَ: «طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ» فَطُفْتُ وَرَسُولُ
اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ، وَهُوَ يَقْرَأُ بِالطُّورِ وَكِتَابِ مَسْطُورٍ ^(٢).

❦ قوله: «بابُ المَرِيضِ يَطُوفُ رَاكِبًا». يُشِيرُ رحمته الله إِلَى أَنَّ الطَّوَافَ رَاكِبًا لَا يَجُوزُ
إِلَّا لَعَذْرٍ؛ كَالْمَرِيضِ، وَالْكَبِيرِ، وَالْأَعْرَجِ، وَالْأَثَلِّ، وَضَعِيفِ الْبَنِيَّةِ الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ
الْمَزَاحِمَةَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

فَلَا يَكُونُ الطَّوَافُ رَاكِبًا إِلَّا لَعَذْرٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ عَلَى الْبَعِيرِ خَشْيَةَ التَّأْذِي،
فَكَيْفَ بَمَنْ لَا يَسْتَطِيعُ؟

وَعَلَى هَذَا فَنَقُولُ: يُشْتَرَطُ فِي الطَّوَافِ أَنْ يَكُونَ الطَّائِفُ مَاشِيًا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ
يَطُوفَ مَحْمُولًا، وَلَا عَلَى بَعِيرٍ، وَلَا عَلَى سَيَّارَةٍ إِلَّا لَعَذْرٍ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ رَجُلًا طَافَ رَاكِبًا، ثُمَّ مَعَ اللَّيْلِ وَالْهُدُوءِ نَامَ، وَلَمْ
يَسْتَقِظْ إِلَّا لَمَّا قِيلَ لَهُ: يَا فَلَانُ، صَلِّ رَكَعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ، فَمَا الْحُكْمُ؟

الْجَوَابُ: الْحُكْمُ أَنَّهُ يُجْزِئُهُ، وَذَلِكَ إِذَا قُلْنَا بِأَنَّهُ لَا تُشْتَرَطُ الطَّهَارَةُ وَاضْطِحَ، وَلَكِنْ
إِنْ قُلْنَا: تُشْتَرَطُ. نَظَرْنَا، فَإِذَا كَانَ قَدْ نَامَ نَوْمًا عَمِيقًا بَحِثْ إِنَّهُ لَوْ أَخَذَتْ لَمْ يُحِسَّ بِنَفْسِهِ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٢٧٣) (٢٥٣).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٢٧٦) (٢٥٨).

فالتطوافُ غيرُ صحيح؛ لأنه انتَقَضَ وضوؤه، وإن كان نوماً خفيفاً، أي: إذا كان قد نَعَسَ بحيث كان يَسْمَعُ الكلامَ، وَيَسْمَعُ لو حَدَّثَ منه شيءٌ، فإن طوافه صحيحٌ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧٥- باب سَقَايَةِ الْحَاجِّ.

١٦٣٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ، حَدَّثَنَا أَبُو صَمْرَةَ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: اسْتَأْذَنَ الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ لَيْلِي مَنَى؛ مِنْ أَجْلِ سَقَايَتِهِ، فَأْذَنَ لَهُ ^(١).

[الحديث ١٦٣٤ - أطرافه في: ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥].

وقوله: «اسْتَأْذَنَ الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ لَيْلِي مَنَى مِنْ أَجْلِ سَقَايَتِهِ». يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ فِيهِ أَنَاسٌ يَحْتَاجُونَ إِلَى السَّقَايَةِ، وَهَؤُلَاءِ إِمَّا أَنْ لَا يَكُونُوا حُجَّاجًا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونُوا مَعْذُورِينَ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونُوا فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ فِي مَكَّةَ، وَفِي آخِرِهِ فِي مَنَى، أَوْ بِالْعَكْسِ.

وقوله: «اسْتَأْذَنَ... فَأْذَنَ لَهُ». اسْتَدَّلَ بِهِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ الْمَبِيتَ فِي مَنَى لَيْلِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَاجِبٌ، إِلَّا أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَيْسَ صَرِيحًا فِي هَذَا؛ لِأَنَّ الاسْتِئْذَانَ قَدْ يَكُونُ عَلَى الشَّيْءِ الْمُسْتَحَبِّ الَّذِي لَيْسَ بِوَاجِبٍ، بَلْ قَدْ يَكُونُ فِي الْأَمْرِ الْمُبَاحِ؛ لِثَلَا يُقَالُ: إِنْ الرَّجُلُ تَخَلَّفَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وهذه المسألة اِخْتَلَفَ فِيهَا الْعُلَمَاءُ - أَعْنِي: الْمَبِيتَ فِي مَنَى - وَلَيْسَ الْمَقْصُودُ الْمَبِيتَ فِي مَنَى قَبْلَ عَرَفَةَ؛ فَإِنَّهُ سَنَةٌ، وَلَا إِشْكَالَ فِي ذَلِكَ، بِدَلِيلِ حَدِيثِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْمَبِيتَ فِي مَنَى سَنَةٌ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ بِسَنَةٍ.

وليس هناك دليل واضح يدل على الوجوب إلا أن يتعلّق متعلّق بقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٠٣].
لأنّ قوله ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ معناه: أن من ترك فهو آثم، ولكن هل إذا ترك ليلة من الليالي يجب عليه دم؟

الجواب: لا، وإن كان بعض العلماء قال به، لكنّ الصحيح أنه لا يجب فيه الدم، وإنما يجب في الليلة الواحدة قبضة من طعام، أو ما أشبه ذلك، وقد ورد ذلك عن الإمام أحمد رحمه الله.

وأما لو ترك الليلتين كليهما فهنا يقال: إنه ترك نسكاً تاماً، فيكون عليه دم، وذلك على قول من يرى وجوب الدم في ترك الواجب.
وأما سقاية العباس فهل هو يسقي بثمر، أو تطوعاً؟

الجواب: الثاني، ولقد كانوا يفتخرون بأن يخدموا الحجاج، وكان الناس فيما سبق -وقد أذكرنا ذلك- يبيعون ماء زمزم في وسط الحرم، فتجد الرجل يدور على الناس ومعه إناء من خزف، فإذا شرب منه الإنسان أعطاه مالا، لكن الآن -والحمد لله- قامت الحكومة -وفقها الله- بتوفير ماء زمزم توفيراً تاماً، من غير أجر، وقد أشكل في بيع الماء في الحرم على أهل العلم في ذلك الوقت: هل يجوز للإنسان أن يشرب، وهو يعلم أن الساقى يحتاج إلى أجر؟

فمن العلماء من قال: لا يجوز؛ لأن هذا أجر في وسط المسجد، ومنهم من قال: إنه جائز للضرورة؛ لأن الإنسان قد يكون عطشاناً.

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٦٣٥ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ خَالِدِ الْحَدَّاءِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَ إِلَى السَّقَايَةِ فَاسْتَسْقَى، فَقَالَ الْعَبَّاسُ: يَا فَضْلُ، اذْهَبْ إِلَى أُمِّكَ، فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِشَرَابٍ مِنْ عِنْدِهَا، فَقَالَ: «اسْقِنِي» قَالَ: يَا رَسُولَ

اللَّهُ، إِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ أَيْدِيَهُمْ فِيهِ قَالَ: «اسْقِنِي» فَشَرِبَ مِنْهُ، ثُمَّ أَتَى زَمْزَمَ وَهُمْ يَسْقُونَ وَيَعْمَلُونَ فِيهَا، فَقَالَ: «اعْمَلُوا فَإِنَّكُمْ عَلَى عَمَلٍ صَالِحٍ»، ثُمَّ قَالَ: «لَوْ لَا أَنْ تُغْلَبُوا لَنَزَلْتُ حَتَّى أَضَعَ الْحَبْلَ عَلَى هَذِهِ» - يَعْنِي عَاتِقَهُ - وَأَشَارَ إِلَى عَاتِقِهِ.

في هذا الحديث فوائد؛ منها:

أولاً: جواز طلب الماء، ولا يُعَدُّ هذا من المسائل المذمومة؛ لأنه قد جَرَى به العرف، وهو أمرٌ يسيرٌ.

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ اسْتَسْقَى؛ أي: طَلَبَ السُّقْيَا.

ثانياً: ومنها: تعظيم العباس عليه السلام - وهو عم النبي ﷺ - للنبي ﷺ؛ لأنه - أي: العباس - تابعٌ له ﷺ، فإمامه هو ابنُ أخيه.

ثالثاً: ومنها: أنه لا يَنْبَغِي للإنسان أن يَسْتَنكِفَ عما شَرِبَ الناسُ فيه؛ لأن فعل النبي ﷺ سنةٌ؛ بمعنى: أنه يَدُلُّ على أنه لا يَنْبَغِي للإنسان الاستنكاف مما شرب منه الناسُ، وأن يقول: لا أَشْرَبُ من الكأس الذي شَرِبَ منه الناسُ، ولا أَشْرَبُ من الكأس الذي يَضَعُ الناسُ فيه أَيْدِيَهُمْ، وما أَشَبَهَ ذلك.

وهذا لا شك أنه أنفع بكثير، وأصح؛ لأن الأطباء قالوا: إن الإنسان إذا تحرَّز من كل شيء في مأكله ومشربه لم يَكُنْ عنده المناعة لاستقبال جراثيم غيره، وإذا كان لا يُهِمُّه فإنه يكون عنده مناعة، وقد سَمِعْتُ أنه في الدول المتقدمة - في ديارها - بدأوا بدلاً من المناشف هذه بدأوا يَتَمَسَّحُونَ بالمناشف التي يَتَمَسَّحُ منها كلُّ الناس، ويكون هذا أولى؛ لما في ذلك من المقاومة.

وهذا ليس ببعيد؛ لأن الداء الباطن كالداء الظاهر، فالإنسان إذا عوَّدَ قدميه على المشي على الحصى صارت أقوى مما لو عوَّدَها على لبس شيء يقيها، وما أَشَبَهَ ذلك؛ ولهذا تَجِدُ الذي يَعْتَادُ ذلك، تَجِدُ جلده رقيقاً، ولا يَسْتَطِيعُ أن يَمْشِيَ على الأرض.

رابعاً: ومن فوائد هذا الحديث: جواز تخزين ماء زمزم؛ لأن العباس طَلَبَ مِنَ الفضل أن يَأْتِيَ بهاء من عندها، وهذا يَدُلُّ على أنه كان عندهم ماءٌ يُخْزِنُونَهُ في بيوتهم.

خامسًا: ومنها: أن النبي ﷺ كان ينظرُ إلى المستقبل، وليس ممَّن ينظرُ إلى الحاضر؛ بدليل أنه كان يرغب أن يُشارك في السقاية، ولكنه يخشى أن يغلب الناس بني العباس على سقايتهم؛ لأنهم يقتدون به، ويريدون أن يفعلوا فعله، وحينئذ يحولون بين بني العباس وسقايتهم.

وهكذا ينبغي للإنسان طالب العلم أن يكون له نظرة بعيدة، وأن لا يزن الأمور بالحاضر؛ بمعنى: أن لا يُفتى بالجواز في شيء سترتب عليه أشياء ضارة، حتى وإن كانت لا تظهر في الوقت الحاضر، لكن في المستقبل.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧٦- باب ما جاء في زمزم.

١٦٣٦- وقال عبدان: أخبرنا عبد الله، أخبرنا يونس عن الزهري، قال أنس بن مالك: كان أبو ذر رضي الله عنه يحدث أن رسول الله ﷺ قال: فرج سقفي وأنا بمكة، فنزل جبريل عليه السلام ففرج صدري، ثم غسله بماء زمزم، ثم جاء بطست من ذهب فمئلي حكمة وإيمانًا، فأفرغها في صدري ثم أطبقه، ثم أخذ بيدي فعرج إلى السماء الدنيا، قال جبريل لحازن السماء الدنيا: افتح، قال: من هذا؟ قال: جبريل.

هذا الحديث من آيات الله عز وجل؛ فإنه قد شق صدر النبي ﷺ شقًا حقيقةً، وغسله بماء زمزم؛ لبركته، ثم أطبقه، وهذه عملية في أقل من ليلة، وهي عملية صعبة، ويدون بنج، لكن الظاهر - والله أعلم - أن النبي ﷺ لم يحسّ بال ألم، ولا يقال: إن هذا من جنس الرؤيا، وإنه لا حقيقة له؛ لأن الأصل أنه حقيقة.

وفي هذا الحديث: دليل على أن النبي ﷺ أُسري به من المسجد الحرام نفسه، وأما ما ورد في بعض الطرق أنه من بيت أم هانئ فإنه إن صحَّ فالمعنى أن النبي ﷺ كان نائمًا في أول الليل في بيت أم هانئ، ثم قيل له أن يذهب إلى المسجد الحرام، وينام فيه، فنام وأُسري به من الحجر كما صحَّ ذلك في رواية البخاري.

وإنما قرّرنا هذا؛ لأن بعض أهل العلم رَحِمَهُمُ اللَّهُ قال: إن تضعيف الصلاة بمائة ألف صلاة عام في جميع مكة، فهو يشمل جميع ما أُدْخِلَ في حدود الحرم، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ، لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الأنعام: ١]. وقالوا: إنه أُسْرِيَ به من بيت أم هانئ.

فيقال: إن الأمر ليس هكذا، وإنما قد أُسْرِيَ به من نفس المسجد، ثم إن تضعيف بمائة ألف صلاة قد جاء صريحاً بأنه خاص بالمسجد الذي فيه الكعبة، كما في «صحيح مسلم»، أن النبي ﷺ قال: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا مسجد الكعبة». فكان التقييد بمائة ألف خاصاً بمسجد الكعبة.

ولكن إذا قال قائل: إني إن حضرتُ إلى مسجد الكعبة تعبْتُ، وأتعبْتُ غيري، وصارت صلاتي فيها تشويشاً، وإن صلّيتُ في المساجد الأخرى صلّيتُ بطمأنينة، فأيهما أفضل؟

الجواب: الثاني أفضل، فتكون صلاة الإنسان في المساجد الأخرى بالطمأنينة خيراً له من أن يأتي إلى المسجد الحرام، ويتأذى ويؤذي، وربما لا يحصل له الركوع والسجود؛ وإنما قلنا بذلك؛ لأن المحافظة على ذات العبادة أفضل من المحافظة على مكانها.

ثم قال البخاري رَحِمَهُمُ اللَّهُ:

١٦٣٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ سَلَامٍ، أَخْبَرَنَا الْفَزَارِيُّ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدَّثَهُ قَالَ: سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ زَمْزَمَ، فَشَرِبَ وَهُوَ قَائِمٌ، قَالَ عَاصِمٌ: فَحَلَفَ عِكْرِمَةُ: مَا كَانَ يَوْمَئِذٍ إِلَّا عَلَى بَعِيرٍ^(١).

[الحديث ١٦٣٧ - طرفه في: ٥٦١٧].

❦ قوله: «سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ» الفعل: «سَقَى» فيه لغتان:

(١) أخرجه مسلم (٢٠٢٧) (١١٧).

اللغة الأولى: أَسْقَى. قال الله تعالى: ﴿وَأَسْقَيْنَاكُم مَّاءَ فُرَاتًا ۖ﴾ [البقرة: ٢٧]. والأمر منه في هذه الحالة: اسْقِ. بهمزة قطع.

واللغة الثانية: سَقَى. قال تعالى: ﴿وَسَقَّيْنَاهُم مِّنْ شَرَابٍ طَهُورًا ۖ﴾ [الأنعام: ٢١]. والأمر منه في هذه الحالة: اسْقِ. بهمزة وصل.

ظاهر هذا الحديث: أنه ﷺ لم يَكُنْ على بعير، وإنما شَرِبَ قائمًا.

فإذا قال قائل: فما هو الجمع بين شربه ﷺ وقائمه، وبين نهيهِ عن الشرب قائمًا؟
الجواب: أنه ﷺ كان في مكان ضيق، والناس حوله، فكان يَشُقُّ عليه أن يجلس على الأرض، ثم يَتَنَاوَلَ الدَّلْوَ وَيَشْرَبَ.

وهذا كما وردَ عنه ﷺ أنه شَرِبَ من شَنْ مُعَلَّقٍ في بيته، فالشَنْ المُعَلَّقُ رفيعٌ، فيكونُ شربه منه قائمًا من أجل الحاجة، وزعم بعض أهل العلم أنه إنما شرب قائمًا من أجل أن يَشْرَبَ كثيرًا؛ لأن الإنسان إذا شَرِبَ قاعدًا انضَغَطَ بطنه، ولم يَشْرَبْ كثيرًا، لكن في هذا نظرٌ، فالأقربُ أنه شَرِبَ قائمًا للحاجة.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٤٩٣/٣):

❦ قوله: «فَحَلَفَ عِكْرَمَةُ مَا كَانَ يَوْمَئِذٍ إِلَّا عَلَى بَعِيرٍ». عِنْدَ ابْنِ مَاجَهٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ: قَالَ عَاصِمٌ: «فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعِكْرَمَةَ، فَحَلَفَ بِاللَّهِ مَا فَعَلَ»، أَي: مَا شَرِبَ قَائِمًا لِأَنَّهُ كَانَ حِينَئِذٍ رَاكِبًا. انتهى

وقد تقدّم أن عند أبي داود، من رواية عكرمة، عن ابن عباس أنه أناخ، فصلّى ركعتين، ففعل شربه من زمزم كان بعد ذلك، ولعل عكرمة إنما أتت شربه قائمًا لنهيهِ عنه، لكن ثبت عن عليّ عند البخاري أنه ﷺ شَرِبَ قائمًا، فيُحْمَلُ على بيان الجواز. اهـ
على كل حال: فالصحيح، أنه لبيان الجواز، ولكن كيف يَكُونُ لبيان الجواز، وقد

أَمَرَ ﷺ مَنْ شَرِبَ قائمًا أَنْ يَسْتَقِيَّ؟

لكن هذا جرى على سبيل الحاجة، كما تقدم بيان ذلك.

قَالَ الْعَيْنِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «عُمْدَةِ الْقَارِي» (٢٧٨/٩، ٢٧٩):

ذَكَرَ مَا يُسْتَفَادُ مِنْهُ، فِيهِ: الرِّخْصَةُ فِي الشَّرْبِ قَائِمًا، وَقِيلَ: إِنْ الشَّرْبُ مِنْ زَمْزَمَ مِنْ غَيْرِ قِيَامٍ يَشُقُّ؛ لِارْتِفَاعِ مَا عَلَيْهَا مِنَ الْحَائِطِ. وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: أَرَادَ الْبَخَارِيُّ أَنَّ الشَّرْبَ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ مِنْ سَنَنِ الْحَجِّ. «فَإِنْ قُلْتُ»: رَوَى ابْنُ جَرِيرٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ أَنَّهُ كَانَ لَا يَشْرَبُ مِنْهَا فِي الْحَجِّ قُلْتُ: لَعَلَّهُ إِنَّمَا تَرَكَهُ؛ لِثَلَا يُظَنُّ أَنَّ شَرْبَهُ مِنَ الْفَرْضِ الْإِذَازِمِ، وَقَدْ فَعَلَهُ أَوَّلًا، مَعَ أَنَّهُ كَانَ شَدِيدَ الْإِتْبَاعِ لِلْأَثَارِ، بَلْ لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَتْبَعَ لَهَا مِنْهُ، وَنَصَّ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ عَلَى شَرْبِهِ.

وَقَالَ وَهْبُ بْنُ مُنْبِيهٍ: نَجِدُهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ شَرَابَ الْأَبْرَارِ، وَطَعَامَ طُعْمٍ، وَشِفَاءَ سُقْمٍ، لَا تَتَرَجُّ، وَلَا تُزْمُ، مَنْ شَرِبَ مِنْهَا حَتَّى يَتَضَلَّعَ أَحَدَثَتْ لَهُ شِفَاءً، وَأَخْرَجَتْ عَنْهُ دَاءً. وَاعْلَمْ أَنَّهُ رُوِيَ فِي الشَّرْبِ قَائِمًا أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ:

مِنْهَا بِالْإِهْيَاءِ عَنْ ذَلِكَ: وَبَوَّبَ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَوْلِهِ: بَابُ الزَّجْرِ عَنِ الشَّرْبِ قَائِمًا، وَحَدَّثَنَا هَذَا ابْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هَمَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ زَجَرَ عَنِ الشَّرْبِ قَائِمًا.

وَفِي لَفْظِهِ لَهُ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يَشْرَبَ الرَّجُلُ قَائِمًا. قَالَ قَتَادَةُ: فَقُلْنَا: فَالْأَكْلُ؟ قَالَ: ذَاكَ أَشَدُّ وَأَخْبَثُ.

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ نَهَى النَّبِيَّ ﷺ زَجَرَ عَنِ الشَّرْبِ قَائِمًا.

وَفِي لَفْظِهِ: نَهَى عَنِ الشَّرْبِ قَائِمًا.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَشْرَبَنَّ أَحَدُكُمْ قَائِمًا، فَمَنْ نَسِيَ فَلْيَسْتَقِ».

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ، مِنْ حَدِيثِ الْجَارُودِ بْنِ الْمُعَلَّى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الشَّرْبِ قَائِمًا.

ومنها إباحةُ الشربِ قائماً، فمن ذلك: ما رواه البخاريُّ، ويؤب عليه: بابُ الشربِ قائماً على ما يأتي، قال: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قال: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، عن عبد الملك بن ميسرة، عن النَّزَّالِ، قال: أتى عليٌّ -رضي الله تعالى عنه- على بابِ الرَّحْبَةِ بَاءً، فشرب قائماً، فقال: إن ناساً يكرهه أحدُهم أن يشرب وهو قائمٌ، وإني رأيتُ النبيَّ ﷺ فعلَ كما رأيتموني فعلتُ. ورواه أبو داودَ أيضاً.

وروى الترمذيُّ، من حديثِ ابنِ عمرَ، قال: «كنا نأكلُ على عهدِ رسولِ الله ﷺ، ونحن نُمشي، ونشربُ، ونحن قيامٌ». وقال: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ. اهـ
فائدة: الأكل مائياً قد يحتاج إليه الإنسان أحياناً، كأن يكون في يده قصعة، فيحتاج إلى أن يأكل ويخلصها، فهذا جائز لحاجته إلى ذلك.
ثم قال العيني رحمه الله:

وروى أيضاً، من حديثِ عمرو بنِ شعيبٍ، عن أبيه، عن جده: قال: «رأيتُ رسولَ الله ﷺ يشربُ قائماً وقاعداً». وقال: هذا حديثٌ حسنٌ.
وروى الطحاويُّ، وقال: حَدَّثَنَا ربيعُ الجيزيُّ، قال: حَدَّثَنَا إسحاقُ بنُ أبي فروةَ المَدَنِيُّ، قال: حَدَّثَنَا عِينَةُ بنتُ نَابلٍ، عن عائشةَ بنتِ سعدٍ، عن سعدِ بنِ أبي وقاصٍ رحمته، أن رسولَ الله ﷺ كان يشرب قائماً. ورواه البزار أيضاً في مسنده نحوه، وروى الطحاويُّ أيضاً، فقال: حَدَّثَنَا ابنُ مرزوقٍ، قال: حَدَّثَنَا أبو عاصمٍ، عن ابنِ جريجٍ، قال: أخبرني عبد الكريم بن مالك، قال: أخبرني البراء بن زيد: أن أُمَّ سليم حَدَّثته أن رسولَ الله ﷺ شرب وهو قائمٌ من قِربةٍ.

وفي لفظٍ له أن رسولَ الله ﷺ دَخَلَ عليها، وفي بيته قِربةٌ مُعلَّقةٌ، فشرب من القِربةِ قائماً. وأخرجه أحمدُ والطبرانيُّ أيضاً.

قال النوويُّ: اعلم أن هذه الأحاديثَ أشكل معناها على بعض العلماء، حتى قال فيها أقوالاً باطلةً، والصوابُ منها: أن النهيَ محمولٌ على كراهةِ التنزيه، وأما شرُّبه

قَائِمًا فَلْيَبَيِّنِ الْجَوَازَ، وَمَنْ زَعَمَ نَسْخًا فَقَدْ غَلِطَ، فَكَيْفَ يَكُونُ النِّسْخُ مَعَ إِمْكَانِ الْجَمْعِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ نَسْخًا لَوْ ثَبَتَ التَّارِيخُ، فَأَنَّى لَهُ ذَلِكَ.

وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ مَا مُلْخَصُّهُ: إِنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَرَادَ بِهَذَا النَّهْيِ الْإِشْفَاقَ عَلَى أُمَّتِهِ؛ لِأَنَّهُ يَخَافُ مِنَ الشَّرْبِ قَائِمًا الضَّرَرَ وَحُدُوثَ الدَّاءِ، كَمَا قَالَ لَهُمْ: «أَمَّا أَنَا فَلَا أَكُلُ مُتَّكِئًا». انْتَهَى قُلْتُ: اخْتَلَفُوا فِي هَذَا الْبَابِ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الْأَحَادِيثِ فِيهِ، فَذَهَبَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ وَقَتَادَةُ إِلَى كِرَاهَةِ الشَّرْبِ قَائِمًا، وَرُويَ ذَلِكَ عَنْ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ -.

وَذَهَبَ الشَّعْبِيُّ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَزَادَانُ وَطَاوُسٌ وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ وَمُجَاهِدٌ إِلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَيُرَوَّى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَسَعِيدٍ وَعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ وَعَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. اهـ
وَالْأَقْرَبُ: أَنَّهُ مَكْرُوهٌ، وَلَكِنَّهُ إِذَا كَانَ لِحَاجَةٍ فَلَا بَأْسَ بِهِ.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٧٧- بَابُ طَوَافِ الْقَارِنِ.

١٦٣٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ ثُمَّ قَالَ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي فَلْيَهْلُ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، ثُمَّ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهَا» فَقَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، فَلَمَّا قَضَيْنَا حَجَّانَا، أَرْسَلَنِي مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّنْعِيمِ فَاعْتَمَرْتُ، فَقَالَ ﷺ: «هَذِهِ مَكَانُ عُمْرَتِكَ»، فَطَافَ الَّذِينَ أَهْلُوا بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ حَلُّوا، ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مِنًى، وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا ^(١).

قوله: «طوافاً واحداً». يعني به: السعي؛ لأن الذين جاءوا بالحج والعمرة مع الرسول طافوا طوافين: طواف القدوم وطواف الإفاضة.

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٦٣٩ - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُليَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه، دَخَلَ ابْنَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَظَهَرَهُ فِي الدَّارِ، فَقَالَ: إِنِّي لَا أَمْنُ أَنْ يَكُونَ الْعَامَ بَيْنَ النَّاسِ قِتَالٌ فَيَصُدُّوكَ عَنِ الْبَيْتِ، فَلَوْ أَقَمْتَ، فَقَالَ: قَدْ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَحَالَ كُفَّارٌ قُرَيْشٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، فَإِنْ حِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ، أَفَعَلُ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ مَعَ عُمَرَاءِ حِجًّا، قَالَ: ثُمَّ قَدِمَ فَطَافَ لَهَا طَوَافًا وَاحِدًا^(١).

[الحديث ١٦٣٩ - أطرافه في: ١٦٤٠، ١٦٩٣، ١٧٠٨، ١٧٢٩، ١٨٠٦، ١٨٠٧، ١٨٠٨، ١٨١٠، ١٨١٢، ١٨١٣، ٤١٨٣، ٤١٨٤، ٤١٨٥].

في هذا الحديث: دليل على أن ابن عمر رضي الله عنه كان يرى عدم وجوب التمتع، وهذا بخلاف قرينه ابن عباس فإنه كان يرى وجوب التمتع إلا لمن ساق الهدي، والصواب: أن التمتع ليس بواجب، وإنما هو سنة مؤكدة، إلا للذين واجههم النبي ﷺ بالخطاب، وهم الصحابة.

ولهذا قال أبو ذر رضي الله عنه: إنها لنا خاصة. يعني: للصحابة، ويُريد بذلك الوجوب، ولا يخفى أن هناك فرقاً بين من لا يُنفذ أمر الرسول ﷺ وجهاً لوجه، وهم أول القرون، والأمة ستقتدي بهم، وبين من يأتي بعد ذلك، فالأول أشدُّ بلا شك.

ولهذا اختار شيخ الإسلام رحمه الله أن فسح الحج إلى العمرة لمن لم يسق الهدي واجب على الصحابة فقط، وسنة في حق غيرهم.

(١) أخرجه مسلم (١٢٣٠) (١٨٠).

وقول ابن عمر رضي الله عنهما: «أَفْعَلُ كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ». يُرِيدُ بِذَلِكَ: أَنَّهُ إِذَا أُخْصِرَ حَلًّا، وَوَجَبَ عَلَيْهِ الْهَدْيُ إِنْ اسْتَطَاعَ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وكان ابن عمر رضي الله عنهما لا يَرَى الاشتراطَ، وينكره غاية الإنكار، فتأمل: ابن عمر يُنْكِرُ الاشتراطَ غاية الإنكار، ومن العلماء مَنْ يَرَى أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ. وعلى كُلِّ حالٍ: فَإِنَّ الصَّوَابَ أَنَّ الاشتراطَ سُنَّةٌ، وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا خَافَ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتِمَّ نُسُكَهُ.

وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَخَفْ ذَلِكَ فَهُوَ غَيْرُ سُنَّةٍ، فَالرَّجُلُ الصَّحِيحُ مَثَلًا نَقُولُ لَهُ: أَخْرِمَ، وَلَا تَشْتَرِطْ. وَالرَّجُلُ الْمَرِيضُ الَّذِي يَخْشَى أَنْ لَا يُتِمَّ نُسُكَهُ نَقُولُ لَهُ: اشْتَرِطْ. وَبِهَذَا تَجْتَمِعُ الْأَدْلَةُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ ضَبَاعَةَ بِنْتَ الزَّيْبِرِ أَنْ تَشْتَرِطَ؛ لِأَنَّهَا شَاكِيَةٌ، وَهُوَ ﷺ وَكَذَلِكَ أَصْحَابُهُ الَّذِينَ مَعَهُ لَمْ يَشْتَرِطُوا؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا عَلَى خَوْفٍ مِنْ عَدَمِ إِتِمَامِ النُّسُكِ.

ثم قال البخاري رحمته الله:

١٦٤٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما، أَرَادَ الْحَجَّ عَامَ نَزَلِ الْحَجَّاجُ بِابْنِ الزُّبَيْرِ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ كَائِنٌ بَيْنَهُمْ قِتَالٌ، وَإِنَّا نَخَافُ أَنْ يَصُدُّوكَ، فَقَالَ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الاحزاب: ٢١]. إِذَا أَصْنَعَ كَمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِنِّي أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ عُمْرَةً، ثُمَّ خَرَجَ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِظَاهِرِ الْبَيْدَاءِ قَالَ: مَا شَأْنُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ إِلَّا وَاحِدٌ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ حَجًّا مَعَ عُمْرَتِي، وَأَهْدَى هَذَا اسْتِرَاهَ بِقُدَيْدٍ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ، فَلَمْ يَنْحَرْ وَلَمْ يَحِلَّ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ، وَلَمْ يَخْلُقْ وَلَمْ يَقْصُرْ، حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ، فَنَحَرَ وَحَلَقَ، وَرَأَى أَنَّ قَدْ قَضَى طَوَافَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ بِطَوَافِهِ الْأَوَّلِ، وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما: كَذَلِكَ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ^(١).

في هذا الحديث: دليلٌ على أن الإنسان لا بأس أن يَسْتَعْمِلَ الألفاظَ المؤكِّدة؛ لأنهم لما قالوا له هذا أعلن إعلانًا، وأشهدهم أنه أوجبَّ عمرةً حتى لا يَبْقَى لأحد كلامٌ أو مشورةٌ.

وفيه أيضًا: دليلٌ على جواز إدخال الحج على العمرة بدون ضرورة، وهذا قد يقول قائلٌ: إنه غير جائز إلا للضرورة كما في قصة عائشة، ولكن العلماء قد أجمعوا على جوازه، اللهم إلا من قال بوجوب التمتع، والصواب أن هذا جائز؛ يعني: أن يُدْخَلَ الإنسان الحج على العمرة قبل أن يشرع في الطواف، ويكون في هذه الحالة قارئًا.

وفيه أيضًا: دليلٌ على أن القارن يكفيه سعي واحد بين الصفا والمروة، ويكفيه أيضًا طواف واحد، لكن الطواف الذي قبل السعي «طواف القدوم» سنة.

ولو أن القارن سعى قبل أن يخرج إلى عرفة بدون أن يطوف طواف القدوم لم يجز؛ لأن السعي لا بد أن يسبقه طواف نسك؛ كطواف القدوم، أو طواف الإفاضة.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٧٨- باب الطَّوَّافِ عَلَى وُضُوءٍ.

١٦٤١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ الْقُرَشِيِّ، أَنَّهُ سَأَلَ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ فَقَالَ: قَدْ حَجَّ النَّبِيُّ ﷺ فَأَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهُ أَوَّلُ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ حِينَ قَدِمَ أَنَّهُ تَوَضَّأَ، ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمْرَةً، ثُمَّ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمْرَةً، ثُمَّ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ حَجَّ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَرَأَيْتُهُ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمْرَةً، ثُمَّ مُعَاوِيَةُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، ثُمَّ حَجَّجْتُ مَعَ أَبِي - الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ - فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمْرَةً، ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمْرَةً، ثُمَّ آخِرُ مَنْ رَأَيْتُ فَعَلَ ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ، ثُمَّ لَمْ يَنْقُضْهَا عُمْرَةً، وَهَذَا ابْنُ عُمَرَ عِنْدَهُمْ فَلَا يَسْأَلُونَهُ،

وَلَا أَحَدٌ يَمْنُ مَضَى، مَا كَانُوا يَبْدُءُونَ بِشَيْءٍ حَتَّى يَضَعُوا أَقْدَامَهُمْ مِنَ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ ثُمَّ لَا يَحِلُّونَ، وَقَدْ رَأَيْتُ أُمِّي وَخَالَتِي حِينَ تَقْدَمَانِ لَا تَبْتَدِئَانِ بِشَيْءٍ أَوَّلَ مِنَ الْبَيْتِ تَطُوفَانِ بِهِ، ثُمَّ إِنَّهُمَا لَا تَحِلَّانِ^(١).

١٦٤٢ - وَقَدْ أَخْبَرْتَنِي أُمِّي أَنَّهَا أَهَلَّتْ هِيَ وَأُخْتُهَا وَالزُّبَيْرُ، وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ بِعُمْرَةٍ، فَلَمَّا مَسَحُوا الرُّكْنَ حَلُّوا^(٢).

الشاهد من هذا الحديث: أن النبي ﷺ تَوَضَّأَ لِلطَّوَافِ، لكن هل مجرد الفعل يَدُلُّ على الوجوب؟

الجواب: المعروف أنه لا يَدُلُّ على الوجوب، لأنه ﷺ لم يَأْمُرْ بِهِ، فلم يَقُلْ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَطُوفَ: تَوَضَّأْ.

ثم إنه ﷺ يَتَوَضَّأُ أَيْضًا مِنْ أَجْلِ رَكْعَتِي الطَّوَافِ؛ لِأَن رَكْعَتِي الطَّوَافِ لَا بَدَّ فِيهَا مِنْ وَضوءٍ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٤٧٩/٣):

❖ قوله: «عمرة». وبذلك احتجَّ عروة في حديث الباب أن النبي ﷺ بدأ بالطواف، ولم يحلَّ من حجَّه ولا صار عمرةً، وكذا أبو بكر وعمر.

فمعنى قوله: «ثم لم تكن عمرة». أي لم تكن الفعلة عمرةً، هذا إن كان بالنصب على أنه خبر كان، ويحتمل أن تكون «كَانَ» تَامَّةً، والمعنى: ثم لم تحصل عمرةً، وهي على هذا بالرفع.

وقد وقع في رواية مسلم بدل «عُمرة»: «غَيْرُهُ» بِغَيْنٍ مُعْجَمَةٍ، وباء ساكنة، وآخره هاء، قال عياض: وهو تصحيفٌ، وقال النووي: لها وجهٌ، أي: لم يكن غَيْرُ الْحِجِّ، وكذا وَجَّهَهُ الْقُرْطُبِيُّ.

(١) أخرجه مسلم (١٢٣٥) (١٩٠).

(٢) انظر التعليق السابق.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ٤٩٧):

❦ قَوْلُهُ: «بَابُ الطَّوَافِ عَلَى وَضُوءٍ». أُوْرِدَ فِيهِ حَدِيثُ عَائِشَةَ: «إِنْ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ قَدِمَ أَنَّهُ تَوَضَّأَ، ثُمَّ طَافَ» - الْحَدِيثُ بِطَوَلِهِ، وَلَيْسَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى الْإِشْتِرَاطِ، إِلَّا إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ قَوْلُهُ ﷺ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ».

[وَحَتَّى لَوْ انْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ بِالْإِتْفَاقِ، وَإِلَّا لَقَلْنَا: كُلُّ شَيْءٍ فَعَلَهُ الرَّسُولُ ﷺ فِي الْحَجِّ يَكُونُ وَاجِبًا، وَلَا قَائِلَ بِهِ. وَلِذَلِكَ كَانَ هَذَا الظَّنُّ لَا يُقْبَدُ].

وَبِإِشْتِرَاطِ الْوُضُوءِ لِلطَّوَافِ قَالَ الْجُمْهُورُ، وَخَالَفَ فِيهِ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ [هُمْ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ]، وَمِنَ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ: قَوْلُهُ ﷺ لِعَائِشَةَ لَمَّا حَاضَتْ: «غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهُرِي» ١٠٠هـ.

وَلَكِنَّ هَذَا لَيْسَ حُجَّةً؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «حَتَّى تَطْهُرِي»؛ وَطَهَارَتُهُ إِنَّمَا تَكُونُ بِانْقِطَاعِ الْحَيْضِ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٢٢]. يَعْنِي: حَتَّى يَنْقَطِعَ الْحَيْضُ، ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٢٢]. أَيْ: اغْتَسَلْنَ، فَلَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ.

وَهُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ الْحَائِضِ، وَبَيْنَ الطَّاهِرَةِ: فَالْحَائِضُ لَا تَمُكُّثُ فِي الْمَسْجِدِ، نَعَمْ لَا بِأَسَّ أَنْ تَعْبُرَهُ، وَلَكِنْ لَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَمُكُّثَ فِيهِ، وَهَذَا هُوَ وَجْهُ نَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَائِشَةَ عَنِ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ.

وَكَذَلِكَ يَقَالُ فِي قَوْلِهِ ﷺ فِي صِفَةِ لَمَّا قِيلَ: إِنَّهَا حَائِضٌ قَالَ: «أَحَابِسْتُنَا هِيَ؟» لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَطُوفَ.

ثُمَّ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ٥٠٥):

حَدِيثُ عَائِشَةَ فِيهِ: «افْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهُرِي». وَهُوَ بَفَتْحِ التَّاءِ وَالطَّاءِ الْمَهْمَلَةِ الْمَشْدَدَةِ وَتَشْدِيدِ الْهَاءِ أَيْضًا، أَوْ هُوَ عَلَى حَذْفِ إِحْدَى التَّائِينَ، وَأَصْلُهُ: تَطْهُرِي، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ: «حَتَّى تَغْتَسِلِي»، وَالْحَدِيثُ ظَاهِرٌ فِي نَهْيِ الْحَائِضِ عَنِ الطَّوَافِ حَتَّى يَنْقَطِعَ دَمُهَا وَتَغْتَسِلَ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ فِي الْعِبَادَاتِ

يقتضي الفساد، وذلك يقتضي بطلان الطواف لو فعلته، وفي معنى الحائض الجنب والمحدث، وهو قول الجمهور، وذهب جمع من الكوفيين إلى عدم الاشتراط، قال ابن أبي شيبة: حدثنا غندر، حدثنا شعبة: سألت الحكم وحمادًا ومنصورًا وسليمان، عن الرجل يطوف بالبيت على غير طهارة، فلم يروا به بأسًا. وروي عن عطاء: إذا طافت المرأة ثلاثة أطواف فصاعدًا ثم حاضت أجزأ عنها. وفي هذا تعقب على النووي، حيث قال في «شرح المذهب»: انفرد أبو حنيفة بأن الطهارة ليست بشرط في الطواف، واختلف أصحابه في وجوبها وجبرانه بالدم إن فعله. اهـ

ولم ينفردوا بذلك كما ترى، فلعله أراد انفرادهم عن الأئمة الثلاثة، لكن عند أحمد رواية أن الطهارة للطواف واجبة تجبر بالدم، وعند المالكية قول يوافق هذا. اهـ
من الغريب أنه رَحِمَهُ اللهُ لَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ، مع أن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ نَصَرَ الْقَوْلَ بِعَدَمِ وَجُوبِ الرُّضْوَةِ لِلطَّوَافِ نَصْرًا عَظِيمًا، وذلك له أدلة وشواهد.

ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

٧٩- بابُ وَجُوبِ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَجُعِلَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ.

١٦٤٣- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ عُرْوَةُ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقُلْتُ لَهَا: أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]. فَوَاللَّهِ مَا عَلَى أَحَدٍ جُنَاحٌ أَنْ لَا يَطَّوِفَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، قَالَتْ: بَشَسَ مَا قُلْتُ، يَا ابْنَ أُخْتِي، إِنَّ هَذِهِ لَوُ كَانَتْ كَمَا أَوَّلْتَهَا عَلَيْهِ كَانَتْ لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطَّوَّفَ بِهِمَا، وَلَكِنَّهَا أُنْزِلَتْ فِي الْأَنْصَارِ، كَانُوا قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمُوا يُهْلُونَ لِمَنَاةَ الطَّاغِيَةِ الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَهَا عِنْدَ الْمُشَلِّ، فَكَانَ مَنْ أَهْلًا يَتَحَرَّجُ أَنْ يَطَّوِفَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَلَمَّا أَسْلَمُوا سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا نَتَحَرَّجُ أَنْ نَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ الْآيَةَ، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: وَقَدْ سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الطَّوَافَ بَيْنَهُمَا،

فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتْرَكَ الطَّوَافَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ أَخْبَرْتُ أَبَا بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا لَعِلْمٌ مَا كُنْتُ سَمِعْتُهُ، وَلَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَذْكُرُونَ أَنَّ النَّاسَ - إِلَّا مَنْ ذَكَرَتْ عَائِشَةُ بِمَنْ كَانَ يُهْلُ بِمَنَاءَ - كَانُوا يَطُوفُونَ كُلُّهُمْ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَلَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ فِي الْقُرْآنِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كُنَّا نَطُوفُ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَإِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ فَلَمْ يَذْكُرِ الصَّفَا، فَهَلْ عَلَيْنَا مِنْ حَرَجٍ أَنْ نَطُوفَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ الْآيَةَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَاسْمَعْ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي الْفَرِيقَيْنِ كِلَيْهِمَا: فِي الَّذِينَ كَانُوا يَتَحَرَّجُونَ أَنْ يَطُوفُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَالَّذِينَ يَطُوفُونَ ثُمَّ تَحَرَّجُوا أَنْ يَطُوفُوا بِهِمَا فِي الْإِسْلَامِ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالطَّوَافِ بِالْبَيْتِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الصَّفَا، حَتَّى ذَكَرَ ذَلِكَ بَعْدَ مَا ذَكَرَ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ ^(١).

الَّذِي يَقْرَأُ آيَةَ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوَاعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾. يَفْهَمُ أَنَّ الطَّوَافَ بِهِمَا يَنْتَفِي بِهِ الْجُنَاحُ، وَأَنَّ الطَّائِفَ بِهِمَا كَانَ بِصَدْدٍ أَنْ يَأْتِمَ، وَلَكِنْ مَنْ عَرَفَ سَبَبَ النُّزُولِ، زَالَ عَنْهُ الْإِشْكَالُ، وَسَبَبُ النُّزُولِ هُوَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَحَرَّجُونَ مِنَ الطَّوَافِ بِهِمَا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ كَانَ عَلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ صَنَمَانِ، وَكَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَطُوفُونَ بِهِمَا، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ تَحَرَّزُوا أَنْ يَطُوفُوا بِهِمَا.

كَمَا أَنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْعِبَادَاتِ الْمَنْعُ، فَلَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ، وَسَكَتَ عَنِ الطَّوَافِ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَالْأَصْلُ فِي الْعِبَادَاتِ الْمَنْعُ وَالتَّحْرِيمُ، فَيَكُونُ مَنْ طَافَ بِهِمَا عَلَيْهِ الْجُنَاحُ. فَفَنَى اللَّهُ ذَلِكَ، وَقَالَ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾.

ثُمَّ إِنَّهُ يَقَالُ: إِنَّ قَوْلَهُ ﷺ: ﴿مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُمَا مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ يَقْدِمُنِي نَدْبَ الطَّوَافِ بِهِمَا؛ وَلِهَذَا قَالَتْ عَائِشَةُ لَابْنِ أَخِيهَا: «بِئْسَ مَا قُلْتَ يَا ابْنَ أَخِي، إِنَّ هَذِهِ لَوُ كَانَتْ كَمَا أَوْلَتْهَا

عليه كانت لا جناح عليه أن لا يَطُوفَ بها». يعني: أن يدَعَه.

وعلى كلِّ حالٍ: فإنها عليها السلام أفسَمت في محلٍّ آخر أنه ما أتمَّ الله حجَّ إنسانٍ ولا عمرته حتى يطوفَ بالصفاء والمروة.

ثم قال البخاري رحمته الله:

٨٠- باب ما جاء في السَّعي بين الصَّفا والمروة.

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه: السَّعي من دار بني عَبَادٍ إِلَى رُقَاقِ بَنِي أَبِي حُسَيْنٍ.

١٦٤٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ بْنُ مَيْمُونٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا طَافَ الطَّوْفَ الْأَوَّلَ خَبَّ ثَلَاثًا، وَمَشَى أَرْبَعًا، وَكَانَ يَسْعَى بَطْنَ الْمَسِيلِ إِذَا طَافَ بَيْنَ الصَّفا والمروة، فَقُلْتُ لِنَافِعٍ: أَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَمْشِي إِذَا بَلَغَ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا أَنْ يُزَاحِمَ عَلَى الرُّكْنِ؛ فَإِنَّهُ كَانَ لَا يَدَعُهُ حَتَّى يَسْتَلِمَهُ^(١).

رحمته الله قوله رحمته الله: «باب ما جاء في السَّعي بين الصفا والمروة». هذا يَشْمَلُ السَّعي كُلَّهُ، خَاصَّةً السَّعي بَيْنَ الْعَلَمَيْنِ؛ يعني: في بطن الوادي، ولقد كان النبي ﷺ يَسْعَى سَعِيًّا شَدِيدًا فِي بَطْنِ الْوَادِي، حَتَّى إِنْ إِزَارَهُ لَتَدُورُ بِهِ مِنْ شِدَّةِ السَّعي.

وأما كون ابن عمر رضي الله عنه كان يَرْمُلُ إِذَا بَلَغَ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ؛ -وذلك بناءً على الطواف الذي كان في عمره القضاء- إلا إذا زوَّجَم على الحَجَرِ الْأَسْوَدِ؛ لأنه عليه السلام كان مُتَمَسِّكًا بِاسْتِلَامِ الْحَجَرِ، وَحِينَئِذٍ فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَرْمُلَ فَإِنَّا نَقُولُ: إِنْ الْأَفْضَلُ بِلَا شَكٍّ هُوَ أَنْ تَرْمُلَ، وَإِنْ لَمْ تَتِمَّكُنْ مِنْ اسْتِلَامِ الْحَجَرِ؛ لِأَنَّ الرَّمْلَ سَنَةٌ فِي كَيْفِيَةِ الطَّوْفِ، فَهُوَ أَوْلَى بِالْمُرَاعَاةِ مِنْ سَنَةٍ فِي نَفْسِ الطَّوْفِ، لَا فِي كَيْفِيَّتِهِ.

(١) أخرجه مسلم (١٢٦١) (٢٣٠).

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٦٤٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: سَأَلْنَا ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ فِي عُمْرَةٍ، وَلَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، أَيَأْتِي أَمْرَآئَهُ؟ فَقَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ، فَطَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعًا ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ ^(١).

١٦٤٦ - وَسَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه فَقَالَ: لَا يَفْرَنْهَا حَتَّى يَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ.

١٦٤٧ - حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ تَلَا ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ ^(١).

١٦٤٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَاصِمٌ، قَالَ: قُلْتُ لَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: أَكُنْتُمْ تَكْرَهُونَ السَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ؟ قَالَ: نَعَمْ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ مِنْ شَعَائِرِ الْجَاهِلِيَّةِ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ ^(٢).

١٦٤٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: إِنَّمَا سَعَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ لِيُريَ الْمُشْرِكِينَ قُوَّتَهُ ^(٣).

زَادَ الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ... وَمِثْلُهُ.

المراد بالسعي: شدة المشي، وقد تقدّم القول فيه في بابِ بَدْءِ الْوَحْيِ.

(١) أخرجه مسلم (١٢٣٤) (١٨٩).

(٢) انظر التعليق السابق.

(٣) أخرجه مسلم (١٢٧٨) (٢٦٤).

(٤) أخرجه مسلم (١٢٦٦) (٢٤١).

قَالَ الْعَيْنِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «عَمْدَةِ الْقَارِي» (٩/ ٢٩٢):

❖ وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ: «لِيُرِيَ الْمَشْرِكِينَ قُوَّتَهُ». فِيهِ حَصْرُ السَّبَبِ فِيهِ ذَكَرَهُ عَلَى مَا الْمَشْهُورُ فِي «إِنَّمَا» مِنْ إِفَادَةِ الْحَصْرِ، وَقَدْ جَاءَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ سَبَبٌ آخَرُ، وَهُوَ سَعْيُ أَبِينَا إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمُقْتَضِي لِمَشْرُوعِيَةِ الْإِسْرَاعِ، عَلَى مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

❖ قَوْلُهُ: «قَالَ: إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا أُمِرَ بِالْمَنَاسِكِ عَرَّضَ لَهُ الشَّيْطَانُ عِنْدَ السَّعْيِ، فَسَبَقَهُ، فَسَابَقَهُ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ».

وَقَدْ وَرَدَ أَيْضًا سَبَبٌ آخَرُ، وَهُوَ سَعْيُ هَاجِرٍ -عَلَيْهَا السَّلَامُ-، عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ الْبَخَارِيُّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: جَاءَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ. الْحَدِيثُ، وَفِيهِ: «فَهَبَطْتُ مِنَ الصِّفَا، حَتَّى إِذَا بَلَغْتَ الْوَادِي رَفَعْتُ طَرَفَ دَرْعِيهَا، وَسَعَتُ سَعْيَ إِنْسَانٍ مَجْهُودٍ حَتَّى إِذَا جَاوَزْتَ الْوَادِي..» الْحَدِيثُ.

وَفِيهِ: «فَفَعَلْتُ ذَلِكَ سَبْعَ مَرَاتٍ». قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَلَذَلِكَ سَعَى النَّاسُ بَيْنَهُمَا».

فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «فَلَذَلِكَ سَعَى النَّاسُ بَيْنَهُمَا». الْإِسْرَاعُ فِي الْمَشْيِ فَهَذِهِ الْعِلَّةُ مِنْ نَصِّ الشَّارِعِ، فَهِيَ أَوْلَى مَا يُعَلَّلُ بِهِ السَّعْيُ، وَإِنْ أَرَادَ بِالسَّعْيِ مَطْلَقَ الذَّهَابِ فَلَا، وَيَذُلُّ عَلَيْهِ رَوَايَةُ الْأَزْرَقِيِّ؛ فَلَذَلِكَ طَافَ النَّاسُ بَيْنَ الصِّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

ثم قال البخاري رحمه الله:

٨١- باب تَقْضِي الْحَائِضِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا إِلَّا الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ.

وَإِذَا سَعَى عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ.

١٦٥٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطْفُ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، قَالَتْ: فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَفْعَلِي كَمَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهَرِي»^(١).

ذَكَرْتُ هُنَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا لَمْ تَطْفُ بِالْبَيْتِ، وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ السَّعَى

لَا يَصِحُّ إِلَّا بَعْدَ الطَّوْافِ، وَإِلَّا فَإِنَّ الطَّهَارَةَ لَهُ غَيْرُ وَاجِبَةٍ.

❖ وَقَوْلُهُ ﷺ: «أَفْعَلِي كَمَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهَرِي».

وَكَذَلِكَ: وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، كَمَا وَرَدَ ذَلِكَ صَرِيحًا فِي مَوْطِئِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٦٥١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ. ح. قَالَ: وَقَالَ لِي

خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ الْمَعْلَمِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ

اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَهْلَ النَّبِيِّ ﷺ هُوَ وَأَصْحَابُهُ بِالْحَجِّ، وَلَيْسَ مَعَ أَحَدٍ مِنْهُمْ هَدْيٌ غَيْرَ

النَّبِيِّ ﷺ وَطَلْحَةَ، وَقَدِمَ عَلَيَّ مِنَ الْيَمَنِ -وَمَعَهُ هَدْيٌ-، فَقَالَ: أَهْلَلْتُ بِمَا أَهَلَّ بِهِ

النَّبِيُّ ﷺ. فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً، وَيَطُوفُوا ثُمَّ يَقْصُرُوا وَيَجْلُوا،

إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَ الْهَدْيِ، فَقَالُوا: نَنْطَلِقُ إِلَى مِنَى وَذَكَرُ أَحَدِنَا يَقْطُرُ! فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ،

فَقَالَ: «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهْدَيْتُ، وَلَوْ لَا أَنَّ مَعِيَ الْهَدْيَ لَأَحْلَلْتُ»

وَحَاضَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَنَسَكَتِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا، غَيْرَ أَنَّهَا لَمْ تَطْفُ بِالْبَيْتِ، فَلَمَّا طَهَّرَتْ

(١) أخرجه مسلم (١٢١١) (١٢٠).

طَافَتْ بِالْبَيْتِ. قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَنْطَلِقُونَ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ وَأَنْطَلِقُ بِحَجٍّ! فَأَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَعْتَمَرَتْ بَعْدَ الْحَجِّ ^(١).

الذين ساقوا الهدي كانوا قليلين؛ لأنه لم يسق الهدي إلا الأغنياء، وعامة الصحابة رضي الله عنهم فقراء، فيكون عامتهم فسحوا الحج إلى عمره، وفسحوا القرآن إلى عمره؛ ليصيروا متمتعين.

فإن قلت: هل يجوز أن يفسخ الإنسان الحج إلى العمره؛ ليتحلل منها، وينصرف إلى أهله؟

فالجواب: لا؛ لأنه أمر بفسخ الحج إلى عمره ليصير متمتعاً، والتمتع أفضل، ولم يرخّص له أن يفسخ الحج إلى عمره ليتحلل عن قرب، ويرجع إلى أهله.

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٦٥٢ - حَدَّثَنَا مُؤَمَّلُ بْنُ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ حَفْصَةَ قَالَتْ: كُنَّا نَمْنَعُ عَوَاتِقَنَا أَنْ يَخْرُجْنَ، فَقَدِمَتِ امْرَأَةٌ فَزَلْتُ قَصْرَ بَنِي خَلْفٍ، فَحَدَّثْتُ أَنَّ أُخْتَهَا كَانَتْ تَحْتَ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَدْ غَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ غَزْوَةً، وَكَانَتْ أُخْتِي مَعَهُ فِي سِتِّ غَزَوَاتٍ، قَالَتْ: كُنَّا نُدَاوِي الْكَلْمَى، وَنَقُومُ عَلَى الْمَرْضَى، فَسَأَلْتُ أُخْتِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: هَلْ عَلَى إِحْدَانَا بَأْسٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا جِلْبَابٌ أَنْ لَا تَخْرُجَ؟ قَالَ: «لَتُلْبِسَهَا صَاحِبَتُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا، وَلَتَشْهَدَ الْخَيْرَ وَدَعْوَةَ الْمُؤْمِنِينَ» فَلَمَّا قَدِمَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ رضي الله عنها، سَأَلْنَاهَا - أَوْ قَالَتْ: سَأَلْنَاهَا - فَقَالَتْ: وَكَانَتْ لَا تَذْكُرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَبَدًا إِلَّا قَالَتْ: يَا بَيَّ، فَقُلْنَا: أَسَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: كَذًا وَكَذَا؟ قَالَتْ: نَعَمْ يَا بَيَّ فَقَالَ: «لَتَخْرُجِ الْعَوَاتِقُ ذَوَاتُ الْخُدُورِ - أَوِ الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتُ

الْخُدُورِ - وَالْحَيْضُ، فَيَشْهَدَنَّ الْخَيْرَ وَدَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ، وَيَعْتَزِلُ الْحَيْضُ الْمُصَلَّى «
فَقُلْتُ: الْحَائِضُ؟ فَقَالَتْ: أَوْلَيْسَ تَشْهَدُ عَرَفَةَ، وَتَشْهَدُ كَذَا وَتَشْهَدُ كَذَا؟»^(١).

❦ قولها: «الْكَلَمَى»؛ يعني: الجرحى.

وفي هذا الحديث عدة فوائد، منها: إشارة إلى أن منع الحائض من الطواف ليس
لاشتراط الطهارة، ولكن لكونها حائضاً، والحائض لا يحل لها أن تدخل المسجد
على وجه المكث فيه، والداخل للمسجد الحرام ليَطُوفَ سَيَمُكُثُ مدة الطواف التي
قد تطول، وقد تقصر.

ففي هذا: إشارة إلى ما اختاره شيخ الإسلام رحمه الله من أن منع الحائض من
الطواف ليس لكونها غير طاهرة، ولكن لأنها سوف تمكث في المسجد، والحائض
ممنوعة من المكث في المسجد.

وفي هذا الحديث أيضاً من الفوائد: جواز غزو النساء مع الرجال، ولكنهن لا
يُباشِرْنَ القتال، اللهم إلا إذا هاجمهنَّ أحدٌ فإنه يجبُ عليها الدفاعُ عن النفس؛ لقلّة
صبر المرأة، ولاستعلاء الرجل عليها، فإذا استعلّى عليها رجلٌ من العدو، ثم قتلها
صار في هذا كسرٌ لقلوب المجاهدين.

وفي هذا الحديث: دليلٌ على جواز مداواة النساء للجرحى والمرضى؛ لقولها:
«كنا نداوي الكَلَمَى، ونقومُ على المرضى».

فإذا قال قائلٌ: يلزم من هذا أن تُباشِرَ المرأةُ علاجَ الرجل؟
فالجواب: حتى وإن لزم ذلك؛ لأن هذا حاجة أو ضرورة، ولهذا لو رأت المرأة
رجلاً غريقاً، وهي تعرف السباحة وجب عليها أن تنزل وتخرجه.
وكذلك العكس، فلكلِّ مقام مقال.

وفي التفريق بين الرجال والنساء في القتال: دليل على أن المرأة إنما تُمكن من العمل الذي يليق بها، فهي لا تُشارك الرجل في كل أعماله ومسؤولياته، وقد جاء عن النبي ﷺ أنه قال: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ».

وهذا الحديث سواء كان المراد به الفرس الذين وَلَّوْا عليهم ابنة كِسْرَى، أو أنه عام، فإن كان الأول فيقال: ما الفرق بين هذه وبين غيرها؟ فالمرأة لا تتولى ولاية عامة في الحكومة الإسلامية أبداً، ومن ولَّاهَا فقد خاب؛ لأنها قاصرة التفكير والعقل، وإذا وُجد نابغة من النساء فهذا نادر، والنادر لا حكم له. فإن قال قائل: رأيت لو كان هناك طبيب وطبيبة.

فأيها الذي يُداوي الرجل؟

الجواب: الرجل الطبيب لا شك في هذا؛ لأن مداواة المرأة للرجل إنما تكون عند الحاجة أو الضرورة، ولا بد في مداواة المرأة للرجل ألا يخلو بها، فإن خلا بها فهو حرام. فإن قال قائل: التهمة هنا بعيدة؛ لأن الرجل مريض، وهو قد اشتغل بنفسه، فبعيد أن يخلص منه تحرك شهوة؟

فالجواب: أن هذا غير صحيح؛ فإنه إذا خلت امرأة ممرضة جميلة برجل - ولو كان مريضاً - فإنها بلا شك إذا قامت تمس جلده فسوف تتحرك شهوته، فلا تقل: هذا مريض. فالشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم، فلا يجوز أن تخلو المرأة بالرجل لمداواته، ولا أن يخلو الرجل بالمرأة لمداواتها.

ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

٨٢- باب الإِهْلَالِ مِنَ الْبَطْحَاءِ وَغَيْرِهَا لِلْمَكِّيِّ وَلِلْحَاجِّ إِذَا خَرَجَ إِلَى مِنَى.
وَسُئِلَ عَطَاءٌ عَنِ الْمُجَاوِرِ يُلَبِّي بِالْحَجِّ، قَالَ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا يُلَبِّي يَوْمَ التَّرْوِيَةِ إِذَا صَلَّى الظُّهْرَ وَاسْتَوَى عَلَى رَاحِلَتِهِ.

وَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: قَدِمْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَحْلَلْنَا حَتَّى يَوْمِ التَّرْوِيَةِ، وَجَعَلْنَا مَكَّةَ بِظَهْرِ لَبَيْنَا بِالْحَجِّ.

وَقَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ: أَهْلَلْنَا مِنَ الْبَطْحَاءِ، وَقَالَ عُبَيْدُ بْنُ جُرَيْجٍ لِابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: رَأَيْتَكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ أَهْلَ النَّاسِ إِذَا رَأَوْا الْإِهْلَالَ، وَلَمْ تُهَلِّ أَنْتَ حَتَّى يَوْمِ التَّرْوِيَةِ؟ فَقَالَ: لَمْ أَرِ النَّبِيَّ ﷺ يُهَلِّ حَتَّى تَنْبَعِثَ بِهِ رَاحِلَتُهُ.
❖ هذه آثارٌ ليس فيها حديثٌ مرفوعٌ.

والإِهْلَالُ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ يَكُونُ قَبْلَ الظُّهْرِ لِمَنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا، وَأَمَّا الْقَارَنُ وَالْمُفْرِدُ فَهِيَ يُهَلَّانِ مِنْ حِينَ أَحْرَمَا مِنَ الْمِيقَاتِ، لَكِنْ إِذَا نَزَلَ الْقَارَنُ وَالْمُفْرِدُ فِي مَكَّةَ فَتَمَتَّى يُهَلَّانِ؟
نَقُولُ: يُهَلَّانِ إِذَا رَكِبَا رَاحِلَتَهُمَا مُتَّجِهَيْنِ إِلَى مِنَى، وَظَاهِرُ أَثَرِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى مِنَى.

وَظَاهِرُ حَدِيثِ جَابِرٍ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ إِلَى مِنَى قَبْلَ صَلَاةِ الظُّهْرِ، حَيْثُ قَالَ جَابِرٌ: فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ تَوَجَّهُوا إِلَى مِنَى، فَصَلَّى بِهَا النَّبِيُّ ﷺ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ.

فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ لِلتَّمَتُّعِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَيَكُونُ خُرُوجُ الْقَارِنِ وَالْمُفْرِدِ قَبْلَ الظُّهْرِ، فَيُصَلُّونَ بِمِنَى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتْحِ» (٥٠٦/٣):

وَاخْتَلَفُوا فِي الْوَقْتِ الَّذِي يُهَلُّ فِيهِ: فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يَكُونَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ، وَرَوَى مَالِكٌ وَغَيْرُهُ بِإِسْنَادٍ مُنْقَطِعٍ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ بِإِسْنَادٍ مُتَّصِلٍ، عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ لِأَهْلِ مَكَّةَ: مَا لَكُمْ يَقْدُمُ النَّاسُ عَلَيْكُمْ شَعْنًا، وَأَنْتُمْ تَنْصَحُونَ طَيِّبًا مُدَّهِنِينَ، إِذَا

رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ فَأَهْلُوا بِالْحَجِّ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الزَّبِيرِ، وَمَنْ أَشَارَ إِلَيْهِمْ عُبَيْدُ بْنُ جُرَيْجٍ
بِقَوْلِهِ لَابْنِ عَمْرٍ: «أَهْلُ النَّاسِ إِذَا رَأَوْا الْهَلَالَ».

وَقِيلَ: إِنْ ذَلِكَ مَحْمُولٌ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ. وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَأَبُو ثَوْرٍ، وَقَالَ ابْنُ
الْمُنْذِرِ: الْأَفْضَلُ أَنْ يُهْلَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ، إِلَّا الْمُتَمَتِّعَ الَّذِي لَا يَجِدُ الْهَدْيَ وَيُرِيدُ الصَّوْمَ،
فَيُعَجِّلُ الْإِهْلَالَ لِيَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بَعْدَ أَنْ يُحْرِمَ، وَاحْتَجَّ الْجُمْهُورُ بِحَدِيثِ أَبِي الزَّبِيرِ،
عَنْ جَابِرٍ، وَهُوَ الَّذِي عَلَّقَهُ الْمُصَنِّفُ فِي هَذَا الْبَابِ.

❖ وَقَوْلُهُ فِي التَّرْجَمَةِ: «لِلْمَكِّيِّ»؛ أَي: إِذَا أَرَادَ الْحَجَّ.

❖ وَقَوْلُهُ: «الْحَاجُّ»؛ أَي: الْآفَاقِيُّ إِذَا كَانَ قَدْ دَخَلَ مَكَّةَ مُتَمَتِّعًا. اهـ

الصَّوَابُ: أَنَّهُ لَا يُهْلُ إِلَّا يَوْمَ الثَّامِنِ، وَمَنْ قَالَ مِنَ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهُ يُهْلُ يَوْمَ السَّابِعِ إِذَا لَمْ
يَجِدِ الْهَدْيَ؛ لِيَصُومَ السَّابِعَ وَالثَّامِنَ وَالتَّاسِعَ فَقَوْلُهُ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: «ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ
فِي الْحَجِّ» [النَّحْلُ: ١٩٦]. يَشْمَلُ مِنْ ابْتِدَاءِ الْعُمْرَةِ إِلَى أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، حَتَّى وَإِنْ كَانَ مُحِلًّا؛ فَإِنَّ
النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «دَخَلْتُ الْعُمْرَةَ فِي الْحَجِّ».

وَعَلَى هَذَا فَالصَّحِيحُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْمُتَمَتِّعَ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ فَإِنَّهُ لَا يُحْرِمُ إِلَّا
يَوْمَ التَّرْوِيَةِ، وَأَنَّ الْقَارْنَ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ فَإِنَّهُ لَا يَخْرُجُ إِلَى مَنَى إِلَّا يَوْمَ التَّرْوِيَةِ.
قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٥٠٦/٣):

❖ قَوْلُهُ: «بَابُ الْإِهْلَالِ مِنَ الْبَطْحَاءِ وَغَيْرِهَا لِلْمَكِّيِّ وَالْحَاجِّ إِذَا خَرَجَ مِنْ مَنَى». كَذَا
فِي مَعْظَمِ الرِّوَايَاتِ، وَفِي نَسْخَةٍ مُعْتَمَدَةٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْوَقْتِ: «إِلَى مَنَى»، وَكَذَا
ذَكَرَهُ ابْنُ بَطَّالٍ فِي شَرْحِهِ، وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي مُسْتَخْرَجِهِ، وَلَا إِشْكَالَ فِيهَا، وَعَلَى الْأَوَّلِ
فَلَعَلَّهُ أَشَارَ إِلَى الْخِلَافِ فِي مِيقَاتِ الْمَكِيِّ. قَالَ النَّوَوِيُّ: مِيقَاتُ مَنْ بِمَكَّةَ مِنْ أَهْلِهَا أَوْ
غَيْرِهِمْ نَفْسُ مَكَّةَ عَلَى الصَّحِيحِ، وَقِيلَ: مَكَّةُ وَسَائِرُ الْحَرَمِ. اهـ

وَالثَّانِي مَذْهَبُ الْحَنْفِيَّةِ، وَاخْتَلَفَ فِي الْأَفْضَلِ، فَاتَّفَقَ الْمَذْهَبَانِ عَلَى أَنَّهُ مِنْ بَابِ
الْمَنْزِلِ، وَفِي قَوْلِ الشَّافِعِيِّ: مِنَ الْمَسْجِدِ، وَحُجَّةُ الصَّحِيحِ مَا تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ كِتَابِ
الْحَجِّ، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ يُهْلُونَ مِنْهَا».

وقال مالكٌ وأحمدٌ وإسحاقٌ: يُهْلُ من جوفِ مكة، ولا يُخْرُجُ إلى الحلِّ إلا مُخْرِمًا. اهـ

والإشكالُ هو: هل يكونُ ذلك بعدَ صلاةِ الظهرِ، أو يكونُ قبلَها؟ والصحيحُ أنه يكونُ قبلَ صلاةِ الظهرِ، وأنه يُخْرِمُ إن كان متمتعًا، أو كان من أهلِ مكة، وأراد الحجَّ، يُخْرِمُ يومَ ثمانيةٍ قبلَ الظهرِ إلى منى، ويُصَلِّي بها.

ثم قال البخاريُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٨٣- باب: أَيْنَ يُصَلِّي الظُّهْرَ يَوْمَ التَّروِيَةِ.

١٦٥٣- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْأَزْرَقُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قُلْتُ: أَخْبِرْنِي بِشَيْءٍ عَقَلْتَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَيْنَ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ يَوْمَ التَّروِيَةِ؟ قَالَ: بِمَنَى، قُلْتُ: فَأَيْنَ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ النَّفَرِ؟ قَالَ: بِالْأَبْطَحِ، ثُمَّ قَالَ: أَفْعَلْ كَمَا يَفْعَلُ أُمْرَاؤُكَ^(١).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ٥٠٧ - ٥٠٩):

قوله: «باب: أَيْنَ يُصَلِّي الظُّهْرَ يَوْمَ التَّروِيَةِ؟ أي: يومَ الثامنِ من ذي الحِجَّةِ، وَسُمِّيَ التَّروِيَةُ -بِفَتْحِ الْمُثَنَاءِ، وَسُكُونِ الرَّاءِ، وَكسْرِ الواوِ، وَتَخْفِيفِ التَّحْتَانِيَّةِ- لأنهم كانوا يَرَوُونَ فيها إبلهم، وَيَتَرَوُونَ من الماء؛ لأن تلك الأماكن لم تَكُنْ إِذْ ذَاكَ فيها آبَارٌ ولا عيونٌ، وأما الآن فقد كَثُرَتْ جَدًّا؛ وَاسْتَعْنَوْا عن حملِ الماءِ.

وقد رَوَى الفاكهِيُّ فِي «كِتَابِ مَكَّةَ»، من طريقِ مجاهدٍ، قال: قال عبدُ اللهِ بنُ عمرَ: يا مجاهدُ، إِذَا رَأَيْتَ المَاءَ بِطَرِيقِ مَكَّةَ، وَرَأَيْتَ البَنَاءَ يَغْلُو أَخَاشِبَهَا فَخُذْ حِذْرَكَ. وَفِي رِوَايَةٍ: فَاعْلَمْ أَنَّ الأَمْرَ قَدْ أَظْلَكَ.

وقيل في تسميته التروية أقوالٌ أخرى شاذَّةٌ، منها: أَنَّ آدَمَ رَأَى فِيهِ حِوَاءَ، وَاجْتَمَعَ بِهَا.

(١) أخرجه مسلم (١٣٠٩) (٣٣٦).

ومنها: أن إبراهيم رأى في ليلته أنه يذبح ابنه، فأصبح مُتَفَكِّرًا يَتَرَوَّى.

ومنها: أن جبريل عليه السلام أَرَى فيه إبراهيم مناسك الحج.

ومنها: أن الإمام يُعَلِّمُ النَّاسَ فيه مناسك الحج.

ووجهُ شذوذها: أنه لو كان من الأول لكان يوم الرؤية، أو الثاني لكان يوم التروية

بتشديد الواو، أو من الثالث لكان من الرؤيا، أو من الرابع لكان من الرواية.

❦ قوله: «حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ». هو الجُعْفِيُّ، وإسحاق الأزرق هو ابنُ

يوسف، وسفيان هو الثوري. قال الترمذي - بعد أن أخرجه -: صحيحٌ يُسْتَعْرَبُ من

حديث إسحاق الأزرق، عن الثوري، يعني: أن إسحاق تَقَرَّدَ به.

وَأُظُنُّ أن لهذه النُّكْتَةِ أَزْدَفَهُ الْبَخَارِيُّ بِطَرِيقِ أَبِي بَكْرِ بْنِ عِيَّاشٍ، عن عبد العزيز،

ورواية أبي بكر، وإن كان قَصَّرَ فيها، كما سنوضحه، لكنها مُتَابِعَةٌ قَوِيَّةٌ لَطَرِيقِ إِسْحَاقَ،

وقد وجدنا له شواهد، منها: ما وَقَعَ في حديث جابر الطويل في صفة الحج عند مسلم:

«فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّروِيَةِ تَوَجَّهُوا إِلَى مِنًى، فَأَهْلَوْا بِالْحَجِّ، وَرَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى

بِهَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ» الحديث.

وروى أبو داودَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَحْمَدُ وَالْحَاكِمُ من حديث ابن عباس، قال: «صَلَّى

النَّبِيُّ ﷺ بِمِنًى خَمْسَ صَلَوَاتٍ».

وله عن ابن عمر أنه قال: «كَانَ يُحِبُّ - إِذَا اسْتَطَاعَ - أَنْ يُصَلِّيَ الظُّهْرَ بِمِنًى يَوْمَ

التَّروِيَةِ». وذلك أن رسولَ اللَّهِ صَلَّى الظُّهْرَ بِمِنًى، وحديث ابن عمر في «الموطأ»، عن

نافع، عنه موقوفًا.

ولابن خزيمةَ وَالْحَاكِمِ، من طريقِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عن عبدِ اللَّهِ بْنِ الزبير قال:

«من سنةِ الْحَجِّ أَنْ يُصَلِّيَ الْإِمَامُ الظُّهْرَ وما بعدها، وَالْفَجْرَ بِمِنًى، ثُمَّ يَخْدُونَ إِلَى عَرَفَةَ».

❦ قوله: «يَوْمَ النَّفْرِ». بفتح النون وسكون الفاء، يأتي الكلامُ عليه في أواخر أبوابِ

الحج.

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٦٥٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ، سَمِعَ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَيَّاشٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ قَالَ: لَقِيتُ أَنَسًا. وَحَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: خَرَجْتُ إِلَى مَنَى يَوْمَ التَّرْوِيَةِ، فَلَقِيتُ أَنَسًا رحمته الله ذَاهِبًا عَلَى حِمَارٍ، فَقُلْتُ: أَيْنَ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ هَذَا الْيَوْمَ الظُّهْرَ؟ فَقَالَ: انْظُرْ حَيْثُ يُصَلِّي أُمْرَاؤُكَ فَصَلِّ ^(١).

❖ قوله: «حَدَّثَنَا عَلِيٌّ». لم أره منسوبا في شيء من الروايات، والذي يظهر لي أنه -ابن المَدِينِي- وقد ساق المصنّف الحديث على لفظ إِسْمَاعِيلِ بْنِ أَبَانَ، وإنما قدّم طريق عليّ لتصريحه فيها بالتحديث بين أبي بكرٍ، وهو ابنُ عَيَّاشٍ، وعبد العزيز، وهو ابنُ رُفَيْعٍ.

❖ قوله: «فَلَقِيتُ أَنَسًا ذَاهِبًا»؛ في رواية الكُشْمِيهَنِيِّ: «رَاكِبًا».

❖ قوله: «انْظُرْ حَيْثُ يُصَلِّي أُمْرَاؤُكَ فَصَلِّ». هذا فيه اختصارٌ يُوَضِّحُه روايةُ سَفِيَّانَ، وذلك أنه في رواية سَفِيَّانَ بَيَّنَّ لَهُ الْمَكَانَ الَّذِي صَلَّى فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ الظُّهْرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ، وَهُوَ بِمَنَى، كَمَا تَقَدَّمَ، ثُمَّ خَشِيَ عَلَيْهِ أَنْ يَحْرِصَ عَلَى ذَلِكَ، فَيُنْسَبَ إِلَى الْمَخَالَفَةِ، أَوْ تَفَوُّتِهِ الصَّلَاةَ مَعَ الْجَمَاعَةِ، فَقَالَ لَهُ: «صَلِّ مَعَ الْأُمَرَاءِ حَيْثُ يُصَلُّونَ».

وفيه إشعارٌ بأن الْأُمَرَاءَ إِذَا كَانَ لَا يُؤَاطِبُونَ عَلَى صَلَاةِ الظُّهْرِ ذَلِكَ الْيَوْمَ بِمَكَانٍ مُعَيَّنٍ، فَأَشَارَ أَنَسٌ إِلَى أَنَّ الَّذِي يَفْعَلُونَهُ جَائِزٌ، وَإِنْ كَانَ الْإِتْبَاعُ أَفْضَلَ، وَلَمَّا خَلَّتْ رِوَايَةُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَيَّاشٍ عَنِ الْقَدْرِ الْمَرْفُوعِ وَقَعَ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ عَنْهُ وَهُمْ، فَرَوَاهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ، مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ بَيَّانٍ، عَنْهُ بَلْفَظٌ: «أَيْنَ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الظُّهْرَ هَذَا الْيَوْمَ؟»، قَالَ: صَلَّى حَيْثُ يُصَلِّي أُمْرَاؤُكَ. قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ: قَوْلُهُ: «صَلَّى» غَلَطٌ. قُلْتُ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ كَانَتْ: «صَلَّ» بِصِيغَةِ الْأَمْرِ، كغیرها من الروايات، فَأَشْبَعَ النَّاسُخُ اللَّامَ، فَكُتِبَ بَعْدَهَا يَاءٌ، فَقَرَأَهَا الرَّاوِي بِفَتْحِ اللَّامِ.

وَأَعْرَبَ الْحُمَيْدِيُّ فِي جَمْعِهِ، فَحَذَفَ لَفْظَ: «فَصَلَ» مِنْ آخِرِ رَوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ، فَصَارَ ظَاهِرُهُ أَنَّ أَنْسَا أَخْبَرَ أَنَّهُ صَلَّى حَيْثُ يُصَلِّي الْأَمْرَاءُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَهَذَا بَعِينُهُ الَّذِي أَطْلَقَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ أَنَّهُ غَلَطَ.

وَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ فِي «الْأَطْرَافِ»: جَوَّدَ إِسْحَاقُ، عَنْ سَفْيَانَ هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَمْ يُجَوِّدْهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ.

وَفِي الْحَدِيثِ: أَنَّ السَّنَةَ أَنْ يُصَلِّيَ الْحَاجُّ الظُّهَرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ بِمَنَى، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، وَرَوَى الثَّوْرِيُّ فِي جَامِعِهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ الزَّبِيرِ صَلَّى الظُّهَرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ بِمَكَّةَ. وَقَدْ تَقَدَّمَ رَوَايَةُ الْقَاسِمِ عَنْهُ أَنَّ السَّنَةَ أَنْ يُصَلِّيَهَا بِمَنَى، فَلَعَلَّهُ فَعَلَ مَا نَقَلَهُ عَمْرُو عَنْهُ لِمُضْرَّةٍ أَوْ لِبَيَّانِ الْجَوَازِ، وَرَوَى ابْنُ الْمُنْذِرِ، مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ فَلْيُخْرِجْ إِلَى مَنَى». قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ فِي حَدِيثِ ابْنِ الزَّبِيرِ: إِنْ مِنَ السَّنَةِ أَنْ يُصَلِّيَ الْإِمَامُ الظُّهَرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالصُّبْحَ بِمَنَى، قَالَ بِهِ عُلَمَاءُ الْأَمْصَارِ.

قَالَ: وَلَا أَحْفَظُ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ أَوْجَبَ عَلَى مَنْ تَخَلَّفَ عَنْ مَنَى لَيْلَةً التَّاسِعَ شَيْئًا.

ثُمَّ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا لَمْ تَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ حَتَّى دَخَلَ اللَّيْلُ، وَذَهَبَ ثُلُثُهُ. قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: وَالْخُرُوجُ إِلَى مَنَى فِي كُلِّ وَقْتٍ مَبَاحٌ، إِلَّا أَنَّ الْحَسَنَ وَعَطَاءَ قَالَا: لَا بَأْسَ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْحَاجُّ إِلَى مَنَى قَبْلَ يَوْمِ التَّرْوِيَةِ بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ. وَكَرِهَهُ مَالِكٌ، وَكَرِهَ الْإِقَامَةَ بِمَكَّةَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ حَتَّى يُمَسِّيَ، إِلَّا إِنْ أَدْرَكَهُ وَقْتُ الْجُمُعَةِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَهَا قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ.

وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضًا: الْإِشَارَةُ إِلَى مُتَابَعَةِ أَوْلَى الْأَمْرِ، وَالْإِحْتِرَازُ عَنْ مُخَالَفَةِ الْجَمَاعَةِ. اهـ.

وهذا الذي حصل من العلماء إنما هو في وقت السَّعة؛ فإنهم كَرِهوا أن يَخْرُجَ الإنسان إلى مَنْى قبل يومِ التَّروية؛ لأنهم بخروجهم هذا سوف يَشْغَلُون مَكَانًا فيها ليس مشروعًا فيه ذلك الوقت.

كما أنهم قد كَرِهوا أيضًا أن يَتَأَخَّرَ الإنسان في الخروج إلى مَنْى عن يومِ التَّروية، فالسَّنة أن تَخْرُجَ ضُحَى إلى مَنْى، وتُصَلِّيَ الظَّهْرَ هناك. وإن تأخَّرت إلى أن تَزُولَ الشَّمْسُ، ثم تَخْرُجَ قَبْلَ صَلَاةِ الظَّهْرِ، وتُصَلِّيَ في مَنْى فلا بأس، وكانت مَنْى فيها عَهْدَنَا، ونحن قَرِيبُو عَهْدٍ، كان بينها وبين مكة مسافةً طويلةً؛ أي: صحراء وأودية، لكن الآن اتَّصَلَتْ.

وفي هذا الحديث: دليلٌ على وَرَعَ الصحابةِ وفقهِهم، وحُسْنِ سِيرَتِهِمْ وَمَنْهَجِهِمْ، حيث إنهم قد تَبَيَّنُوا السَّنةَ في أن تُصَلَّى الظَّهْرُ في مَنْى، ونَهَوْا عن مخالفةِ الأُمراءِ؛ أي: أُمراءِ الْحَجَّجِ.

وعليه فإن الإنسان يُصَلِّي حيث صَلَّوا، فإن صَلَّوا في مَنْى صَلَّى في مَنْى، وإن صَلَّوا في مكة صَلَّى في مكة؛ لأن المخالفةَ شَرٌّ، ولكن مَنْ يَفْقَهُ هذا اليومَ؟! فمن الناسِ اليومَ مَنْ يُرِيدُونَ أن يُطَبِّقُوا السَّنةَ، ولو كان في تطبيقها مَسَاقَةٌ، وهذا غَلَطٌ عَظِيمٌ، ولا سِيَمًا إذا كان ذلك مِمَّنْ يُؤْبَهُ لَهُ، أو مِمَّنْ يَسْعَى بَيْنَ النَّاسِ بِأَعْلَى صَوْتِهِ قَائِلًا: خَالَفَ الأُمراءِ السَّنةَ، والسَّنةُ كذا، فإن هذا يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ من المَفسادِ أَكْثَرُ مِمَّا يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ من المَصَالِحِ، ولذا انظر -رعاكَ اللهُ- هَذِي الصَّحَابَةُ في بَيَانِ السَّنةِ، وعدمِ مخالفةِ الأُميرِ.

كَانَ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ فَهِمَ مِنْ هَذَا السَّائِلِ أَنَّهُ يُرِيدُ الْمَخَالَفَةَ، وَلِهَذَا لَمْ يُبَيِّنْ لَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي مَنْى، بَلْ قَالَ لَهُ: «صَلَّ حَيْثُ صَلَّى أُمَرَاؤُكَ».

فَلَمَّا كَانَ السُّؤَالُ سُّؤَالَ إِثَارَةٍ، لَا سُّؤَالَ اسْتِفْسَارٍ لَمْ يُخْبِرْهُ، بَلْ قَالَ لَهُ: «صَلَّ حَيْثُ يُصَلِّي أُمَرَاؤُكَ».

ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

٨٤- باب الصَّلَاةِ بِمَنَى.

١٦٥٥- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ بِمَنَى رَكَعَتَيْنِ، وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ صَدْرًا مِنْ خِلَافَتِهِ ^(١).

الباءُ في قوله: «بمَنَى». بمعنى: «في»، ومن المعلوم أن حروف المعاني لها معاني متعددة؛ فإنها تأتي بمعنى كذا، وبمعنى كذا وكذا، ومثال ذلك الباءُ؛ فإنها تأتي بمعنى «في»، كما في هذا الحديث الذي معنا، وكما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْفُرُوا لَهُمْ عَلَيْهِمْ مُصِيبَاتٌ﴾ ^(٢) وَيَأْتِلِ ﴿الْقُلُوبُ﴾ [١٣٧-١٣٨]. أي: وفي الليل.

كما أن «في» قد تأتي بمعنى الباءِ المفيدة للسببية، كما في قوله ﷺ: «عُذِّبَتْ امْرَأَةٌ فِي هَرَّةٍ حَبَسَتْهَا»؛ أي: بسببِ هرة.



ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

١٦٥٦- حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ حَارِثَةَ بْنِ وَهْبٍ الْخُزَاعِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ - وَنَحْنُ أَكْثَرُ مَا كُنَّا قَطُّ وَأَمْنُهُ - بِمَنَى رَكَعَتَيْنِ ^(١).

وإنما فعلَ ذلك ﷺ؛ لِيُبَيِّنَ لِلصَّحَابَةِ أَنَّ قَوْلَ اللهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -: ﴿وَلَا تَصْرَفُوهُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النِّسَاءُ: ١٠١]. هذا الشرطُ قد أُلْغِيَ والحمدُ لله، فقد ثبتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي ذَلِكَ: «صَدَقَ اللهُ بِهَا عَلَيْكُمْ فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ» ^(٢).

(١) أخرجه مسلم (٦٩٤) (١٦).

(٢) أخرجه مسلم (٦٩٦) (٢٠، ٢١).

(٢) أخرجه مسلم (٦٨٦).

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٦٥٧ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رحمته الله قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ رَكَعَتَيْنِ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ، رحمته الله رَكَعَتَيْنِ، وَمَعَ عُمَرَ رحمته الله رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ تَفَرَّقْتُ بِكُمُ الطَّرُقُ، فَيَا لَيْتَ حَظِّي مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَتَانِ مُتَقَبِّلَتَانِ ^(١).

❦ قوله رحمته الله: «فَيَا لَيْتَ حَظِّي مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَتَانِ». يَدُلُّ هَذَا عَلَى أَنَّهُ رحمته الله كَانَ يُصَلِّي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ مَعَ عَثْمَانَ رحمته الله، مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّ صَلَاتَهُ أَرْبَعًا، وَمَعَ ذَلِكَ كَانَ يُصَلِّي خَلْفَهُ أَرْبَعًا، وَلَمَّا قِيلَ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مَا هَذَا؟ كَيْفَ تُنْكِرُ عَلَى عَثْمَانَ، ثُمَّ تُصَلِّي خَلْفَهُ أَرْبَعًا؟ فَقَالَ رحمته الله: «الْخِلَافُ شَرٌّ». وَصَدَقَ رحمته الله.

فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ الصَّحَابَةُ يُتَابِعُونَ فِي الزِّيَارَةِ الَّتِي يَرَوْنَهَا خِلَافَ السَّنَةِ، وَهِيَ مُبْطَلَةٌ عِنْدَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ يَرَوْنَ أَنَّ الْقَصَرَ وَاجِبٌ، تَجِدُ الْفَرْقَ الْعَظِيمَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ مُتَابَعَةَ الْإِمَامِ فِي رَمَضَانَ فِي صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ إِذَا صَلَّى ثَلَاثًا وَعِشْرِينَ رَكْعَةً، فَتَجِدُ أَحَدَهُمْ جَالِسًا، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ وَلَا يُتَابِعُ الْإِمَامَ، فَمِثْلُ هَؤُلَاءِ يُقَالُ لَهُمْ: اتَّقُوا اللَّهَ، وَلَا تَفَرَّقُوا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَانْظُرُوا إِلَى هِدْيِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، كَيْفَ كَانُوا يَتَّقُونَ الْخِلَافَ اتِّقَاءً بِالْعَامَّةِ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٨٥ - بَابُ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ.

١٦٥٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَالِمٌ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَيْرًا مَوْلَى أُمِّ الْفَضْلِ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ رضي الله عنها قَالَتْ: شَكَّ النَّاسُ يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ، فَبَعَثْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِشَرَابٍ فَشَرِبَهُ ^(١).

(١) أخرجه مسلم (٦٩٥) (١٩).

(٢) أخرجه مسلم (١١٢٣) (١١٠).

في هذا الحديث: دليل على أن ما يَفْعَلُهُ بعض الناس اليوم من الْحَجِيجِ من صوم يوم عرفة؛ استدلالاً بقول النبي ﷺ فيه: «إِنَّهُ يُكْفَرُ السَّنَةُ الَّتِي قَبْلَهُ، وَالسَّنَةُ الَّتِي بَعْدَهُ» أَنَّهُ خَطَأً.

وَإِذَا قِيلَ لَهُ: كَيْفَ تَفْعَلُ هَذَا، وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَصُومُهُ؟ ادَّعَى أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ إِنَّمَا تَرَكَ صَوْمَهُ رَفَقًا بِالْأُمَّةِ.

فَيُقَالُ فِي الْجَوَابِ عَلَيْهِ: سُبْحَانَ اللَّهِ، يَتْرُكُ النَّبِيُّ ﷺ صَوْمَهُ مَعَ أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ رَفَقًا بِالْأُمَّةِ! كَيْفَ هَذَا؟! وَالْأُمَّةُ لَيْسَ عَلَيْهَا مَشَقَّةٌ إِذَا صَامَتْ هَذَا الْيَوْمَ، وَإِذَا قُدِّرَ أَنَّ هُنَاكَ مَشَقَّةٌ فِي صَوْمِهِ فَالْأُمَّةُ كُلُّهَا تَعْرِفُ أَنَّ صَوْمَ هَذَا الْيَوْمِ سُنَّةٌ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ. فَالْصَّوَابُ: أَنَّ صَوْمَ يَوْمِ عَرَفَةَ لِلْحُجَّاجِ أَذْنَى مَا يُقَالُ فِيهِ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ؛ لِمَخَالَفَتِهِ هَذِي النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ وَرَدَ فِي ذَلِكَ حَدِيثٌ، لَكِنْ فِيهِ ضَعْفٌ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٦- بَابُ التَّلْبِيَةِ وَالتَّكْبِيرِ إِذَا غَدَا مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ.

١٦٥٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الثَّقَفِيِّ، أَنَّهُ سَأَلَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ -وَهُمَا غَادِيَانِ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ- كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ فِي هَذَا الْيَوْمِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: كَانَ يُهَلُّ مِنَّا الْمُهَلُّ فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ، وَيُكَبَّرُ مِنَّا الْمُكَبَّرُ فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ^(١).

لَأَنَّ الْكُلَّ ذِكْرٌ.

وَالْإِهْلَالُ هُوَ: رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ وَالتَّكْبِيرِ.

وفي هذا الحديث: نَصَّ صريحٌ على أن الصحابة رضي الله عنهم لم يكونوا يجتمعون على التلبية، بل كان كل إنسانٍ منهم يُلبّي لنفسه، ويكبر لنفسه.

وفيه أيضًا: إشارةٌ من البخاري رحمته الله، ومن الحديث إلى أن التلبية إنما تكون في حال السير بين المشاعر من مكة إلى منى، ومن منى إلى عرفة، ومن عرفة إلى مزدلفة، ومن مزدلفة إلى منى، إلى رمي جمره العقبة، وهذا هو الذي اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله، وقال: إن التلبية لا تكون للحال، فما دُمْتَ مُسْتَقِرًّا في منى أو عرفة فلا تلبّ، وإنما تلبّي فقط إذا توجّهت ومشيت.

ثم إن التلبية تحتاج إلى حركة؛ إذ كيف تقول: لبيك اللهم لبيك، وأنت جالسٌ؟! فشيخ الإسلام رحمته الله يستدلّ بمثل هذه الأحاديث وبالمعنى على أن التلبية إنما تكون للذي يسير.

وذهب بعض العلماء إلى أنه يُلبّي، ولو كان جالسًا، ولو كان قارًا، واستدلوا على ذلك بعموم: «فلم يزل يُلبّي حتى رمى جمره العقبة».

لكن هذا الذي قالوه إنما هو يحكي سير النبي صلّى الله عليه وآله من مزدلفة إلى منى، لكن مع ذلك لا يُنكر على من سُمِعَ يُلبّي، وهو مقيمٌ مُسْتَقِرٌّ.

ثم قال البخاري رحمته الله:

٨٧- باب التّهجير بالرواح يوم عرفة.

١٦٦٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، قَالَ: كَتَبَ عَبْدُ الْمَلِكِ إِلَى الْحَجَّاجِ: أَنْ لَا يُخَالِفَ ابْنَ عُمَرَ فِي الْحَجِّ، فَجَاءَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه وَأَنَا مَعَهُ يَوْمَ عَرَفَةَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ، فَصَاحَ عِنْدَ سُرَادِقِ الْحَجَّاجِ، فَخَرَجَ وَعَلَيْهِ مِلْحَفَةٌ مُعْصِفَرَةٌ، فَقَالَ: مَا لَكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ فَقَالَ: الرّوَّاحُ إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ السُّنَّةَ، قَالَ: هَذِهِ السَّاعَةُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَنْظِرْنِي حَتَّى أَفِضَ عَلَى رَأْسِي ثُمَّ أَخْرُجْ،

فَنَزَلَ حَتَّى خَرَجَ الْحَجَّاجُ، فَسَارَ بَيْنِي وَبَيْنَ أَبِي، فَقُلْتُ: إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ السُّنَّةَ فَأَقْصِرِ
الْخُطْبَةَ وَعَجِّلِ الْوُقُوفَ، فَجَعَلَ يَنْظُرُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: صَدَقَ.

في هذا الحديث: بيان كيف كانت طاعة الأمراء للخلفاء.

وفيه أيضًا: بيان كيف كان رجوع الخلفاء إلى أهل العلم؛ لأن عبد الملك بن
مَرْوَانَ كَتَبَ إِلَى الْحَجَّاجِ بْنِ يَوْسُفَ الثَّقَفِيِّ الْمَعْرُوفِ بِالْجَبْرُوتِ وَالظُّلْمِ - وَلَا حَاجَةَ
إِلَى ذِكْرِ مَا كَانَ يَفْعَلُ - أَنْ لَا يُخَالِفَ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الْحَجِّ، وَحَصَلَ مَا قَرَأْتُمْ.

وفيه أيضًا: حرص الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ على عدم مخالفة الأمراء، إلا إن أمروا بمعصية فلا
طاعة لهم فيما أمروا به، يُؤْخَذُ هَذَا مِنْ تَوَقُّفِ ابْنِ عُمَرَ حَتَّى خَرَجَ الْحَجَّاجُ وَسَيَّرَهُ مَعَهُ.

وفيه أيضًا: دليل على جواز نصيح الابن مع وجود أبيه، ولعلَّ أَبَاهُ سَكَتَ عَنْ هَذِهِ
الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّهَا مَسْأَلَةٌ سَهْلَةٌ، فَخَافَ أَنْ يَشُقَّ عَلَى الْحَجَّاجِ بِأَمْرِهِ بِكُلِّ شَيْءٍ، وَإِلَّا فَلَا
يَخْفَى عَلَيْنَا جَمِيعًا قُوَّةَ غَيْرَةِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَلَى الدِّينِ.

وفيه أيضًا: دليل على العمل بالقرائن؛ لِأَنَّ الْحَجَّاجَ جَعَلَ يَنْظُرُ إِلَى ابْنِ عُمَرَ، وَلَكِنْ
إِذَا قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا لَمْ يَقُلِ الْحَجَّاجُ لِابْنِ عُمَرَ: أَصَدَقَ سَأَلْتُ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ الظَّاهَرَ أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ هَذَا؛ احْتِرَامًا لِأَبِيهِ ابْنَ عُمَرَ، فَانْتَفَى بِالنَّظَرِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٨٨- بَابُ الْوُقُوفِ عَلَى الدَّابَّةِ بِعَرَفَةَ.

١٦٦١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ عُمَيْرٍ، مَوْلَى

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ أَنَّ نَاسًا اخْتَلَفُوا عِنْدَهَا يَوْمَ عَرَفَةَ فِي
صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ صَائِمٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَ بِصَائِمٍ، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ
بِقَدَحِ لَبَنٍ وَهُوَ وَقِفٌ عَلَى بَعِيرِهِ فَشَرِبَهُ ^(١).

هذه المسألة اختلف فيها العلماء رحمهم الله هل الأولي أن يقف الإنسان بعرفة راكباً، أو الأولي أن يقف ماشياً، والصحيح أن هذا يرجع إلى حال الإنسان الحاج، فإذا كان الأخشع لقلبه والأخضر أن يقف راكباً على السيارة، سواء كان وقوفه فوق السطح، أو في جوفها فليفعل، وإن كان الأفضل لقلبه أن يتفرد بمكان، ويدعو الله تعالى فيه فليفعل.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٨٩- باب الجمع بين الصلاتين بعرفة.

وكان ابن عمر رضي الله عنهما إذا فاتته الصلاة مع الإمام جمع بينهما.

١٦٦٢- وقال الليث: حدثني عقيل عن ابن شهاب، قال: أخبرني سالم أن الحجاج بن يوسف عام نزل بابن الزبير رضي الله عنه، سأل عبد الله رضي الله عنه كيف تصنع في الموقف يوم عرفة؟ فقال سالم: إن كنت تريد السنة فهجر بالصلاة يوم عرفة، فقال عبد الله بن عمر: صدق، إنهم كانوا يجمعون بين الظهر والعصر في السنة، فقلت لسالم: أفعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال سالم: وهل تتبعون في ذلك إلا سنته.

قوله: «الجمع بين الصلاتين». المراد: صلاة الظهر والعصر، الجمع بينهما ثابت بالسنة، وهو جمع تقديم، وإنما جمع النبي صلى الله عليه وسلم هنا، مع أنه كان مقيماً بعرفة، لعدة أسباب، منها:

أن الناس مجتمعون، وسيتفرقون إلى مواقعهم، فكانت صلاة الجماعة لهم جمع تقديم مجتمعين أفضل من كونهم يصلون الظهر مجتمعين، والعصر متفرقين، ولهذا جاز الجمع في المطر في البلدان، مع إمكان أن يصلي كل واحد في بيته للعذر؛ من أجل تحصيل الجماعة، وإلا لقليل: صلوا المغرب جماعة، ثم صلوا العشاء في حالكم.

ومنها: أن يتبع وقت الوقوف؛ لأن الناس لهم أغراض من غداء، أو نوم، أو غير ذلك، فقدم صلاة العصر حتى يأتي وقت الدعاء، وهم متفرغون.

وفي هذا الحديث دليلٌ: على أن النبي ﷺ لم يُصَلِّ الجمعة، مع أن اليومَ كان يومَ الجمعة؛ وذلك لأن المسافرَ لا يُصَلِّي الجمعة، ولو صَلَّى المسافرُ الجمعةَ لكانت صلاتُهُ باطلةً، ولمَرَّناه بإعادتها ظهرًا، وهذا إنما يكونُ إذا كان على ظهرِ سَيْرٍ، أو نازلاً في البرِّ، وأما إذا نَزَلَ في بلدٍ فإنه يَلْزُمُهُ أن يَحْضُرَ الجمعةَ وأن يُصَلِّيَ مع المسلمين.

ويَدُلُّ لكونِ النبي ﷺ لم يُصَلِّ الجمعةَ أنه خَطَبَ الناسَ بعدَ أن صَلَّى الظهرَ والعصرَ، وخطبةُ الجمعةِ إنما تكون قبل الصلاة.

ويَدُلُّ لهذا أيضًا: أن الجمعةَ لا يُجْمَعُ إليها العصرُ.

فَتَعَيَّنَ بذلك أن تكونَ صلاةُ النبي ﷺ في عرفةَ هي صلاةُ الظهرِ.

وقوله: «وكان ابنُ عمرَ رضي الله عنهما إذا فاتته الصلاةُ مع الإمامِ جَمَعَ بينهما». كأن ابنَ عمرَ رضي الله عنهما يرى أن الجمعَ سنةٌ على كُلِّ حالٍ في عرفةَ، فحتى إذا كان قد فاتته الصلاةُ مع الإمامِ، وصَلَّى مثلًا في خيمتهِ فإنه يَجْمَعُ، وهذا هو الأقربُ: إن الإنسانَ يَجْمَعُ في عرفةَ سواءَ صَلَّى مع الإمامِ في مسجدِ نَمِرةَ، أو صَلَّى معه في مسجدِ عُرْنَةَ، أو صَلَّى في خيمتهِ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٩٠- باب قِصْرِ الْخُطْبَةِ بِعَرَفَةَ.

١٦٦٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ كَتَبَ إِلَى الْحَجَّاجِ: أَنْ يَأْتِمَّ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فِي الْحَجِّ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ عَرَفَةَ جَاءَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما، وَأَنَا مَعَهُ حِينَ زَاغَتِ الشَّمْسُ -أَوْ زَالَتْ- فَصَاحَ عِنْدَ فُسْطَاطِهِ: أَيْنَ هَذَا؟ فَخَرَجَ إِلَيْهِ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: الرَّوَاحُ فَقَالَ: الْآنَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَنْظِرْنِي أَفِيضَ عَلَيَّ مَاءً، فَنَزَلَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما حَتَّى خَرَجَ، فَسَارَ بَيْنِي وَبَيْنَ أَبِي، فَقُلْتُ: إِنْ كُنْتُ تُرِيدُ أَنْ تُصِيبَ السُّنَّةَ الْيَوْمَ فَأَقْصِرِ الْخُطْبَةَ وَعَجِّلِ الْوُقُوفَ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: صَدَقَ.

سبق الكلامُ على هذا الحديثِ في نحوٍ من هذا السياقِ تمامًا.

ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

باب التَّعْجِيلِ إِلَى الْمَوْقِفِ.

كَانَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ لَمْ يَسُقْ حَدِيثًا هَذَا؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ الَّذِي قَبْلَ هَذَا الْبَابِ صَرِيحٌ فِي التَّعْجِيلِ إِلَى الْمَوْقِفِ، فَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ حَاجَةً إِلَى إِعَادَتِهِ هُنَا.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ:

قَوْلُهُ: «بَابُ التَّعْجِيلِ إِلَى الْمَوْقِفِ». كَذَا لِلْكَثَرِ، هَذِهِ التَّرْجُمَةُ بِغَيْرِ حَدِيثٍ، وَسَقَطَ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ أَصْلًا، وَوَقَعَ فِي نَسْخَةِ الصَّغَانِيِّ هُنَا مَا لَفْظُهُ: «يَدْخُلُ فِي الْبَابِ حَدِيثُ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ - يَعْنِي: الَّذِي رَوَاهُ، عَنْ سَالِمٍ، وَهُوَ الْمَذْكُورُ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا - وَلَكِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُدْخِلَ فِيهِ غَيْرَ مُعَادٍ؛ يَعْنِي: حَدِيثًا لَا يَكُونُ تَكَرَّرَ كُلُّهُ سِنْدًا وَمَتْنًا.

قُلْتُ: وَهُوَ يَفْتَضِي أَنْ أَضِلَّ قَصْدَهُ أَنْ لَا يُكْرَّرَ، فَيُحْمَلُ عَلَى أَنْ كُلُّ مَا وَقَعَ فِيهِ مِنْ تَكَرُّرِ الْأَحَادِيثِ إِنَّمَا هُوَ حَيْثُ يَكُونُ هُنَاكَ مُغَايِرَةٌ، إِمَّا فِي السَّنَدِ، وَإِمَّا فِي الْمَتْنِ، حَتَّى إِنْ لَوْ أَخْرَجَ الْحَدِيثَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ عَنْ شَيْخَيْنِ حَدَّثَاهُ بِهِ عَنْ مَالِكٍ لَا يَكُونُ عِنْدَهُ مُعَادًا وَلَا مُكَرَّرًا، وَكَذَا لَوْ أَخْرَجَهُ فِي مَوْضِعَيْنِ بِسَنَدٍ وَاحِدٍ، لَكِنْ اخْتَصَرَ مِنَ الْمَتْنِ شَيْئًا، أَوْ أَوْرَدَهُ فِي مَوْضِعٍ مَوْضُوعًا، وَفِي مَوْضِعٍ مُعْلَقًا، وَهَذِهِ الطَّرِيقُ لَمْ يُخَالَفْهَا إِلَّا فِي مَوَاضِعَ سِيرَةٍ، مَعَ طَوْلِ الْكِتَابِ، إِذَا بَعُدَ مَا بَيْنَ الْبَابَيْنِ بَعْدًا شَدِيدًا.

وَنَقَلَ الْكِرْمَانِيُّ أَنَّهُ رَأَى فِي بَعْضِ النُّسخِ عَقِبَ هَذِهِ التَّرْجُمَةِ: «قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ - يَعْنِي الْمَصْنَفَ -: يُزَادُ فِي هَذَا الْبَابِ «هَمْ» حَدِيثُ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، وَلَكِنِّي لَا أُرِيدُ أَنْ أُدْخِلَ فِيهِ مُعَادًا؛ أَي: مُكَرَّرًا.

قُلْتُ: كَأَنَّهُ لَمْ يَحْضُرْهُ حَيْثُ طَرِيقٌ لِلْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ، عَنْ مَالِكٍ غَيْرَ الطَّرِيقَيْنِ اللَّتَيْنِ ذَكَرَهُمَا، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُعِيدُ حَدِيثًا إِلَّا لِفَائِدَةٍ إِسْنَادِيَّةٍ، أَوْ مَتْنِيَّةٍ، كَمَا قَدَّمْتُهُ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: فِي هَذِهِ الزِّيَادَةِ الَّتِي نَقَلَهَا الْكِرْمَانِيُّ: «هَمْ»، فَهِيَ بَفَتْحِ الْهَاءِ وَسُكُونِ الْمِيمِ، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: قِيلَ: إِنَّمَا فَارْسِيَّةٌ، وَقِيلَ: عَرَبِيَّةٌ، وَمَعْنَاهَا قَرِيبٌ مِنْ مَعْنَى: «أَيْضًا».

قلت: صَرَّحَ غيرُ واحدٍ من علماء العربية ببغداد بأنها لفظٌ اضْطَلَحَ عليها أهلُ بغداد، وليست بفارسية، ولا هي عربية قطعاً. وقد دَلَّ كلامُ الصَّغَانِي في نسخته التي أنقنها وحرَّرها - وهو من أئمة اللغة - خُلُوَ كلامُ البخاري عن هذه اللَّفْظَةِ. اهـ
إِذَا: هي عُرْفِيَّةٌ.

ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

٩١- باب الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ.

١٦٦٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ كُنْتُ أَطْلُبُ بَعِيرًا لِي. وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرُو، سَمِعَ مُحَمَّدُ بْنُ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، قَالَ: أَضَلَلْتُ بَعِيرًا لِي فَذَهَبْتُ أَطْلُبُهُ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَاقِفًا بِعَرَفَةَ فَقُلْتُ: هَذَا وَاللَّهِ مِنَ الْخُمْسِ، فَمَا شَأْنُهُ هَاهُنَا؟^(١)

قوله رَحِمَهُ اللهُ: «من الخُمسِ». الخُمسُ المرادُ بهم: قريش، ولقد كانوا لا يَقِفُونَ بعرفة عَصِيَّةً وَجَاهِلِيَّةً، ويقولون: نحن أهل الحرم فلا نَقِفُ إِلَّا فِي الْحَرَمِ، فكانوا يَقِفُونَ فِي الْمَزْدَلِفَةِ.

ولهذا قال جابرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: فأجاز. يعني: النبي ﷺ حتى أتى عرفة، وكانت قريش لا تَشْكُ إِلَّا أَنَّهُ واقِفٌ بِالْمَزْدَلِفَةِ، كما كانت تَفْعَلُ بِالْجَاهِلِيَّةِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

١٦٦٥- حَدَّثَنَا فَرْوَةُ بْنُ أَبِي الْمَغْرَاءِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، قَالَ عُرْوَةُ: كَانَ النَّاسُ يَطُوفُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ عُرَاةً إِلَّا الْخُمْسَ - وَالْخُمْسُ قُرَيْشٌ

(١) أخرجه مسلم (١٢٢٠) (١٥٣).

وَمَا وَلَدَتْ - وَكَانَتِ الْحُمْسُ يَحْتَسِبُونَ عَلَى النَّاسِ، يُعْطِي الرَّجُلَ الرَّجُلَ الثِّيَابَ يَطُوفُ فِيهَا، وَتُعْطِي الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ الثِّيَابَ تَطُوفُ فِيهَا، فَمَنْ لَمْ يُعْطِ الْحُمْسُ طَافَ بِالْبَيْتِ عُرْيَانًا، وَكَانَ يُفِيضُ جَمَاعَةَ النَّاسِ مِنْ عَرَفَاتٍ، وَيُفِيضُ الْحُمْسُ مِنْ جَمْعٍ، قَالَ: وَأَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي الْحُمْسِ: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ [البقرة: ١٩٩]. قَالَ: كَانُوا يُفِيضُونَ مِنْ جَمْعٍ فَدَفَعُوا إِلَى عَرَافَاتٍ ^(١).
 ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ [البقرة: ١٩٩]. دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْوُقُوفَ بِالْمَزْدَلِفَةِ يَكُونُ بَعْدَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ، فَلَوْ أَنَّ الْإِنْسَانَ وَقَفَ فِي مَزْدَلِفَةٍ قَبْلَ عَرَفَةَ، ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى عَرَفَةَ، وَوَقَفَ بِهَا، ثُمَّ خَرَجَ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ - لَا يَأْتِي مَزْدَلِفَةَ - إِلَى مَنْى فَإِنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ وَاقِفًا بِمَزْدَلِفَةَ، فَلَا بَدَّ أَنْ تَكُونَ مَزْدَلِفَةُ بَعْدَ عَرَفَةَ.

ثم قال البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٩٢ - باب السَّيْرِ إِذَا دَفَعَ مِنْ عَرَفَةَ.

١٦٦٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، بِأَنَّهُ قَالَ: سُئِلَ أَسَامَةُ وَأَنَا جَالِسٌ: كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسِيرُ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ حِينَ دَفَعَ؟ قَالَ: كَانَ يَسِيرُ الْعُنُقَ، فَإِذَا وَجَدَ فَجْوَةَ نَصَّ، قَالَ هِشَامٌ: وَالنَّصُّ: فَوْقَ الْعُنُقِ.
 قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: فَجْوَةٌ: مُتَّسِعٌ، وَالْجَمِيعُ فَجَوَاتٌ وَفَجَاءٌ، وَكَذَلِكَ رَكُوعَةٌ وَرِكَاءٌ، مَنَاصٌ: لَيْسَ حِينَ فِرَارٍ ^(١).

قوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مناص: ليس حين فرار». يشير به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجِدُ

مَنَاصٍ﴾ [البقرة: ٢٨٣]. أي: ليس الحين حين فرار.

(١) أخرجه مسلم (١١١٩) (١٠٢).

(٢) أخرجه مسلم (١٢٨٦) (٢٨٣).

وفي هذا الحديث: كيفية الدفع من عرفة، إذا كانت الأمور تأتي للإنسان على هواه فإنه يدفع بسير مطمئن، وإذا وجد فجوة -أي: متسعاً- أسرع، وقد كان النبي ﷺ حين دفع من عرفة قد شق لبعيره الزمام حتى إن رأسها ليصيب مؤرك رجليه؛ يعني: أنه قد جذب رقبته حتى وصل الرأس إلى موقع الرجل، وكان يقول بيده: «السكينة السكينة». لكن هذه الحال قد تغيرت الآن، اللهم إلا أن يهيا لشخص طريق خاص به، فيمكن.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٩٣- باب النزول بين عرفة وجمع.

١٦٦٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَيْثُ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَةَ مَالَ إِلَى الشَّعْبِ، فَقَضَى حَاجَتَهُ فَتَوَضَّأَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَصَلِّي؟ فَقَالَ: «الصَّلَاةُ أَمَامَكَ»^(١).

يؤخذ من هذا الحديث: أن الإنسان لا يصلي إذا دفع من عرفة إلا في المزدلفة، ولو تأخر، ما لم يخش خروج الوقت -أي: منتصف الليل- فإن خشي خروج الوقت نزل وصلى في أثناء الطريق، فإن لم يتيسر له لكثرة الزحام في السيارات فليصل على راحلته للضرورة، ويفعل ما يستطيع من الواجبات، ولكن لو صلى في الطريق مع السعة فهل تصح صلاته؟

الجواب: ذهب ابن حزم إلى أن صلاته لا تصح؛ لأن النبي ﷺ قال: «الصلاة أمامك»؛ يعني: في مزدلفة، وعليه فلو صلى في الطريق لم تصح صلاته.

(١) أخرجه مسلم (١٢٨٠) (٢٦٦).

لكنَّ قوله هذا رَحِمَهُ اللهُ ضَعِيفٌ؛ لعموم قول النبي ﷺ: «جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا».

وهو ﷺ إنما قال: «الصلاةُ أَمَامُكَ»؛ لأنه أَرْفَقَ بالناسِ، أَرَأَيْتُمْ لو أن الْحَجَّيجَ وَقَفُوا لِيُصَلُّوا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، وَاللَّيْلُ قَدْ أَسْدَلَ ظِلَامَهُ، أَلَيْسَ يَكُونُ فِي هَذَا مَشَقَّةٌ؟
الجوابُ: بلى، بلا شكَّ، وَلَا يَعْرِفُ مَقْدَارَ هَذِهِ الْمَشَقَّةِ إِلَّا مَنْ حَجَّ عَلَى الْإِبِلِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يُرِيدُ الرِّفْقَ بِأَمَّتِهِ، فَأَخَّرَ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ حَتَّى يَصِلَ إِلَى مَزْدَلِفَةَ، وَيُنْزِلَ النَّاسَ مَرَّةً وَاحِدَةً.

فَالصَّوَابُ: أَنَّ الصَّلَاةَ تَصِحُّ فِي كُلِّ مَكَانٍ إِلَّا فِي الْأَمَاكِنِ الْمَمْنُوعَةِ، وَأَنَّ النَّاسَ لو صَلَّوْا فِيهَا بَيْنَ عَرَفَةَ وَمَزْدَلِفَةَ فَلَا بَأْسَ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ ﷺ: «الصلاةُ أَمَامُكَ». مِنْ بَابِ الرِّفْقِ بِالنَّاسِ.

ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

١٦٦٨ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةٌ، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ، غَيْرَ أَنَّهُ يَمُرُّ بِالشَّعْبِ الَّذِي أَخَذَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَيَدْخُلُ فَيَتَنَفَّضُ، وَيَتَوَضَّأُ وَلَا يُصَلِّي حَتَّى يُصَلِّيَ بِجَمْعٍ^(١).

هَذَا مَا كَانَ يَفْعَلُهُ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا يَتَوَخَّى بِهِ مَوَاقِعَ النَّبِيِّ ﷺ، حَتَّى إِنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الشَّيْءِ الَّذِي وَقَعَ مِنْهُ ﷺ اتِّفَاقًا، وَهَذَا مِنْ شِدَّةِ مَحَبَّتِهِ ﷺ لَا تَبَاعِ الرِّسُولِ ﷺ، لَكِنْ يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ: هَذَا الْأَصْلُ خَالَفَهُ فِيهِ غَيْرُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَقَالُوا: إِنْ مَا لَمْ يَظْهَرْ فِيهِ نِيَّةُ التَّعَبُّدِ فَإِنَّهُ لَا يُشْرَعُ اتِّبَاعُهُ ﷺ فِيهِ. وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ ابْنَ عُمَرَ مَعْذُورٌ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الدَّاعِيَ لَهُ عَلَيْهِ هُوَ قُوَّةُ مَحَبَّتِهِ لَا تَبَاعِ آثَارِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّا لَا نَرَى أَنَّ يَتَعَبَّدُ الْإِنْسَانُ بِمِثْلِ هَذَا.

(١) أخرجه مسلم (٧٠٣) (٤٣).

ونظير ذلك: تَبِعُ النَّبِيَّ ﷺ لِلدُّبَاءِ عَلَى الطَّعَامِ؛ فَإِنْ بَعْضُ النَّاسِ قَالَ: إِنَّهُ يُسَنُّ أَنْ يَتَّبِعَهَا الْإِنْسَانُ فِي أَثْنَاءِ الطَّعَامِ فَنَقُولُ: لَا؛ فَإِنْ هَذَا مِمَّا فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِمُقْتَضَى شَهِيَّتِهِ. لَكِنْ قَدْ يَقُولُ الْإِنْسَانُ لِقَوَّةِ مَحَبَّتِهِ لَا تَبَاعِ الرَّسُولِ أَفْعُلْ هَذَا؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ فَعَلَهُ، وَأَنِّي إِذَا فَعَلْتُهُ أَزْنَحُ وَأَفْرَحُ بِهِذَا، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ مِنِّي عَلَى سَبِيلِ التَّعَبُّدِ، كَمَا أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا أَحَبَّ شَخْصًا اقْتَدَى بِهِ فِي كُلِّ أَعْمَالِهِ، حَتَّى فِي تَبَرَاتِ صَوْتِهِ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٦٦٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَرْمَلَةَ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه، أَنَّهُ قَالَ: رَدِفْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَافَاتٍ، فَلَمَّا بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الشَّعْبَ الْأَيْسَرَ الَّذِي دُونَ الْمُزْدَلِفَةِ أَنَاخَ فَبَالَ، ثُمَّ جَاءَ فَصَبَبْتُ عَلَيْهِ الْبُؤْؤَ، فَتَوَضَّأَ وَضُوءًا خَفِيفًا، فَقُلْتُ: الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الصَّلَاةُ أَمَامَكَ» فَكَرِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ، فَصَلَّى ثُمَّ رَدِفَ الْفَضْلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِدَاةَ جَمْعٍ ^(١).

١٦٧٠- قَالَ كُرَيْبٌ: فَأَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنِ الْفَضْلِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى بَلَغَ الْجُمُرَةَ.

في هذا الحديث فوائد، منها: تَوَاضَعُ النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ أَرْدَفَ غَيْرَهُ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَلَوْ كَانَ عِنْدَهُ مِنَ الْكِبَرِيَاءِ شَيْءٌ لَقَالَ: لَا يَرْكَبُ مَعِيَ أَحَدٌ.

وحتى عندما أَرْدَفَ ﷺ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، وَهُوَ مَوْلَى مِنَ الْمَوَالِي، وَأَرْدَفَ الْفَضْلَ بْنَ الْعَبَّاسِ، وَهُوَ مِنْ صِغَارِ بَنِي الْمُطَلَبِ، بَلْ هُوَ مِنْ صِغَارِ بَنِي هَاشِمٍ، وَلَمْ يُرْدِفْ أَهْلَ الْجَاهِ وَالشَّرَفِ وَالْكَبَارِ مِنَ الصَّحَابَةِ.

ومنها: شدة حياءِ النبي ﷺ حيث مال إلى الشعب، ونزل، وبال، وهكذا ينبغي إذا أراد الإنسان أن يقول، أو يتعوط؛ أن يُبعد حتى لا يراه الناس، أو يستتر بما يستتره عن الناس؛ لأن ذلك أبلغ في الأدب والحياء.

ومنها: جواز التصريح بكلمة: «بال»، فيجوز أن تُخاطب شخصاً آخر، فتقول له مثلاً: هل بُلت؟ ولا يُعدّ هذا سوء أدب، ولهذا قال صاحب الفروع: الأولي أن يقول الإنسان: أبول، ولا يقول: أريق الماء؛ لأنه لم يُرق الماء، وإنما أراق البول. الناس عندنا الآن يستنكرون أن يقول الإنسان: أبول، ويقولون له: أليس عندك أدب، كيف تقول: أبول.

وبعض الناس يُعبر عن ذلك بقوله: أنقض الوضوء. وله نقول: إذا جرى العرف بالاستحياء من التصريح بهذا: أن الأولي اتباع العرف، أو نقول: الأولي أن نُصرح تبعاً للسلف؟

الجواب: أن هذا فيه ترددٌ عندي، ولكني أميل إلى الأول؛ فإدام الناس لا يعرفون هذا، ويستنكفون من الإنسان إذا قال ذلك فالأولى أن لا يقول ذلك، وأن يتبع العرف في هذا، وهي ليست مسألة تعبدية، ولكنها مسألة ينطق بها الناس حسب أعرافهم. ومنها: جواز معونة المتوضي؛ لأن أسامة رضي الله عنه صبَّ على النبي ﷺ وضوءه، ومن ذلك أيضاً: فعل المغيرة رضي الله عنه مع النبي ﷺ كذلك.

ومنها: أن الوضوء يكون خفيفاً، ويكون سابعاً، والوضوء الخفيف ليس معناه أن يقتصر الإنسان على بعض الأعضاء، وإنما معناه: أن لا يُكرّر الغسل، هذا هو الظاهر. وإنما فعل عليه السلام ذلك؛ لئلا يتأخر الناس في السير، فالوضوء الخفيف أعجل من الوضوء المُستبح.

ومنها: أنه لا يُسن أن يُصلي الإنسان صلاة المغرب في أثناء السير من عرفة إلى مزدلفة. ومنها: أن الرواة رحمهم الله قد يخذفون بعض الأشياء إما لنسيانهم إياها، وإما لأنهم لم يطلّعوا عليها، وإما لسبب من الأسباب، وهنا قال: فصلّي، ولم يذكر لا أذاناً، ولا

إقامة، ولا جَمْعًا، لكنَّ الأحاديثَ الأخرى بَيَّنَّتْ هذا.

ومنها: أن التلبية لا تُقَطَّعُ في الحجِّ، سواءً كان قِرَانًا، أو إفرادًا أو حجَّ تمتع، إلا إذا شرَعَ الحاجُّ في رمي جمرَةِ العقبة؛ ولهذا قال الفضل: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لم يَزَلْ يُلَبِّي حتى بَلَغَ الجمرَةَ»؛ وذلك لأنَّ الجمرَةَ هي ابتداءُ التحلُّل؛ فإنه إذا رَمَى وحلَّقَ حَلًّا، والتلبيةُ إنما تكونُ ابتداءً النَّسِكَ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٩٤- باب أمرِ النَّبِيِّ ﷺ بِالسَّكِينَةِ عِنْدَ الْإِفَاضَةِ، وَإِشَارَتِهِ إِلَيْهِمْ بِالسَّوْطِ.

١٦٧١- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُؤَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو مَوْلَى الْمُطَّلِبِ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ مَوْلَى وَالِيَةِ الْكُوفِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ دَفَعَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَسَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ وَرَاءَهُ زَجْرًا شَدِيدًا وَضَرْبًا وَصَوْتًا لِلْإِبِلِ، فَأَشَارَ بِسَوْطِهِ إِلَيْهِمْ، وَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ، فَإِنَّ الْبِرَّ لَيْسَ بِالْإِضَاعِ».

أَوْضَعُوا: أَسْرِعُوا. خِلَالَكُمْ: مِنَ التَّحَلُّلِ بَيْنَكُمْ. ﴿وَفَجَرْنَا خِلَالَهُمَا﴾: بَيْنَهُمَا^(١).

هذا الحديثُ هو كما سبق، فيه أن النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِالسَّكِينَةِ؛ لأنَّ النَّاسَ كانوا يَضْرِبُونَ الْإِبِلَ ضَرْبًا شَدِيدًا، وَيَزْجُرُونَهَا زَجْرًا شَدِيدًا، وَهَذَا يُؤْلِمُهَا بِلَا شَكٍّ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٩٥- باب الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِالْمُزْدَلِفَةِ.

١٦٧٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ فَنَزَلَ الشَّعْبَ فَبَالَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَلَمْ يُسَبِّحِ الْوُضُوءَ، فَقُلْتُ لَهُ: الصَّلَاةُ فَقَالَ: «الصَّلَاةُ أَمَامَكَ»، فَجَاءَ الْمُزْدَلِفَةَ فَتَوَضَّأَ فَأَسْبَحَ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْزِلِهِ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّى وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا^(١).

هذا الحديث فيه: زيادة على ما سبق، وهي: أنه ﷺ تَوَضَّأَ مرة أخرى وضوءاً سابغاً في مزدلفة.

ويُستَفَادُ من هذا الحديث: أنه لا يُشْتَرَطُ التَّوَالِي بَيْنَ الْمَجْمُوعَتَيْنِ إِذَا كَانَ الْجَمْعُ جَمْعَ تَأْخِيرٍ؛ لِأَنَّ جَمْعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمُزْدَلِفَةِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ إِنَّمَا هُوَ جَمْعُ تَأْخِيرٍ بِلَا شَكٍّ؛ لِأَنَّهُ ﷺ دَفَعَ مِنْ أَفْصَى عَرَفَةَ مِنْ شَرْقِيَّهَا، فَهُوَ لَا يَصِلُ إِلَى مُزْدَلِفَةَ إِلَّا مُتَأَخِّرًا، وَلَا سِيَّيَا أَنَّهُ وَقَفَ، وَأَنَاخَ بَعِيرَهُ فِي أَثْنَاءِ الطَّرِيقِ، وَيَالِ، وَتَوَضَّأَ، فَيَكُونُ الْجَمْعُ هُنَا جَمْعَ تَأْخِيرٍ بِلَا شَكٍّ.

وهو ﷺ هُنَا صَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْزِلِهِ، وَهَذَا يَخْتَّاجُ إِلَى وَقْتٍ، فَيُستَفَادُ مِنْهُ أَنَّ جَمْعَ التَّأْخِيرِ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْمَوَالَاةُ بَيْنَ الْمَجْمُوعَتَيْنِ. وَأَمَّا جَمْعُ التَّقْدِيمِ، فَقِيلَ: إِنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهِ الْمَوَالَاةُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وقيل: لَا يُشْتَرَطُ. وَهُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رحمته الله، وَوَجْهُ اخْتِيَارِهِ: أَنَّهُ إِذَا وُجِدَ سَبَبُ الْجَمْعِ صَارَ الْوَقْتَانِ وَقْتًا وَاحِدًا، فَيَكُونُ لَكَ أَنْ تُصَلِّيَ الصَّلَاتَيْنِ جَمْعًا، أَوْ أَنْ تُفَرِّدَهُمَا، فَأَنْتَ الْآنَ فِي سَعَةٍ؛ لِأَنَّ الْوَقْتَ وَقْتُ وَاحِدٍ.

(١) أخرجه مسلم (١٢٨٠) (٢٦٦).

وقوله رَحِمَهُ اللهُ قَوِيٌّ بَلَا شَكٍّ؛ لَأَن مَعْنَى الْجَمْعِ هُوَ ضَمُّ الْوَقْتِ إِلَى الْوَقْتِ، فَيَجُوزُ أَنْ تُصَلِّيَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ، وَفِي أَوْسَطِ الْوَقْتِ، وَفِي آخِرِ الْوَقْتِ، جَمْعًا، وَيَجُوزُ كَذَلِكَ أَنْ تُصَلِّيَ وَاحِدَةً فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ وَوَاحِدَةً فِي آخِرِهِ؛ لَأَن مَعْنَى الْجَمْعِ التَّوَسُّعُ عَلَى النَّاسِ فِي هَذَا، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا رَأَى الْإِنْسَانُ الْاِحْتِيَاطَ، وَأَن لَا يَفْصِلَ بَيْنَ الْمَجْمُوعَتَيْنِ إِذَا كَانَ الْجَمْعُ جَمْعَ تَقْدِيمٍ فَهَذَا خَيْرٌ.

ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

٩٦- بَابُ مَنْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا وَلَمْ يَتَطَوَّعْ.

١٦٧٣- حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ، كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بِإِقَامَةٍ، وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا، وَلَا عَلَى إِثْرِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا^(١).
 قوله: «يُسَبِّحُ»؛ يعني: يَتَنَقَّلُ.

ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

١٦٧٤- حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْخَطْمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمُزْدَلِفَةِ^(٢).

(١) أخرجه مسلم (٧٠٣) (٤٢).

(٢) أخرجه مسلم (١٢٨٧) (٢٨٥).

قوله: «بالمزدلفة». هذا المكان يُسَمَّى المزدلفة، ويُسَمَّى أيضًا: جَمْعًا، والمَشْعَرُ الحَرَامُ، وهو قد سُمِّي المزدلفة من الازْدَلَاثِ، وهو الاقتراب؛ وذلك لأنه قريبٌ من مكة.

وسُمِّي جَمْعًا؛ لأن الحُجَّاجَ من قريشٍ وغيرها يَجْتَمِعُونَ فيه. وسُمِّي المشعرُ الحَرَامُ؛ لأنه في الحَرَمِ، والمشعرُ الحلالُ هو عرفة. إِذَا: له ثلاثة أَسْمَاءٍ، وربما يكونُ له أَكْثَرُ، لكنَّ هذا هو الذي يَحْضُرُنِي الآن.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٩٧- باب مَنْ أَذَّنَ وَأَقَامَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا.

١٦٧٥- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدٍ يَقُولُ: حَجَّ عَبْدُ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَيْنَا الْمُزْدَلِفَةَ حِينَ الْأَذَانِ بِالْعَتَمَةِ أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ، فَأَمَرَ رَجُلًا فَأَذَّنَ وَأَقَامَ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَصَلَّى بَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ دَعَا بِعَمْسَائِهِ فَتَعَشَّى، ثُمَّ أَمَرَ -أُرَى رَجُلًا- فَأَذَّنَ وَأَقَامَ. قَالَ عَمْرُو: لَا أَعْلَمُ الشُّكَّ إِلَّا مِنْ زُهَيْرٍ، ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ رَكْعَتَيْنِ، فَلَمَّا طَلَعَ الْفَجْرُ قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يُصَلِّي هَذِهِ السَّاعَةَ إِلَّا هَذِهِ الصَّلَاةَ فِي هَذَا الْمَكَانِ مِنْ هَذَا الْيَوْمِ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: هُمَا صَلَاتَانِ تُحَوَّلَانِ عَنْ وَقْتَيْهِمَا: صَلَاةُ الْمَغْرِبِ بَعْدَ مَا يَأْتِي النَّاسُ الْمُزْدَلِفَةَ، وَالْفَجْرُ حِينَ يَبْزُغُ الْفَجْرُ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُهُ.

في هذا الحديث: أن ابن مسعود رحمه الله وصل المزدلفة قريبًا من العتمة؛ يعني: قريبًا من وقتِ العشاء، فصلَّى المغرب وحدها بأذانٍ وإقامة، ثم تعشَّى، ثم صَلَّى العشاء وحدها بأذانٍ وإقامة.

فيؤخذ من هذا: أنه إذا وصل الإنسان إلى مزدلفة قبل خروج وقتِ المغرب فإنه يُصَلِّي المغرب أولاً، ثم يَنْتَظِرُ حتى يَأْتِيَ وقتُ العشاء.

لكنَّ هذا ليس على سبيلِ الوجوب؛ لأنه مسافرٌ، وله الجمعُ، ولو لم يكن عليه في ذلك مشقة.

ثم إننا في الوقت الحاضر يُوجدُ على الإنسان مشقة لو صَلَّى المغرب، ثم انتظر إلى العشاء، وذلك من جهة الماء؛ لأن الماء قد يكون معدوماً في المكان الذي ينزل فيه، وقد يكون بعيداً، فإذا ذهب الإنسان لتحصيله، فربما يضيع عن صحبه، وما دام الأمر -والحمد لله- واسعاً فإننا نقول: متى وصلت إلى مزدلفة فصل المغرب والعشاء.

ومما يُستفاد من حديث عبد الله بن مسعود: أن النبي ﷺ كان يُبكرُ بصلاة الفجر يوم العيد صباح مزدلفة؛ وذلك من أجل أن يتسع الوقت للذكر والدعاء؛ لأن ما بين صلاة الفجر ودفع الناس إلى منى محل ذكر ودعاء.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٩٨- باب مَنْ قَدَّمَ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ بَلِيلٍ، فَيَقْفُونَ بِالْمُزْدَلِفَةِ وَيَدْعُونَ، وَيُقَدِّمُ إِذَا غَابَ الْقَمَرُ.
١٦٧٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ سَأَلْتُ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يُقَدِّمُ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ فَيَقْفُونَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ بِالْمُزْدَلِفَةِ بَلِيلٍ فَيَذْكُرُونَ اللَّهَ مَا بَدَأَ لَهُمْ، ثُمَّ يَرْجِعُونَ قَبْلَ أَنْ يَقِفَ الْإِمَامُ، وَقَبْلَ أَنْ يَدْفَعَ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقْدُمُ مَنَى لِصَلَاةِ الْفَجْرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْدُمُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِذَا قَدِمُوا رَمَوْا الْجَمْرَةَ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: أَرَخَصَ فِي أَوْلَيْكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(١).

لا شك أن الأفضل البقاء في مزدلفة حتى يُصلي الفجر، ويدعو، ويذكر الله عند المشعر الحرام، وله أن يدعو الله في أي مكان من مزدلفة؛ لقول النبي ﷺ: «وَقَفْتُ هَاهُنَا، وَجَمَعْتُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ».

لكن إذا كان هناك ضعف في الشخص؛ إما لكبر، أو لمرض، أو لكونهم إنثاء، فلهم أن يتقدموا، فيدفعوا من مزدلفة إلى منى؛ لأجل أن يرموا قبل زحام الناس، ولكن متى ينصرفون؟

(١) أخرجه مسلم (١٢٩٥) (٣٠٤).

الجواب: قَالَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ: يَنْصَرِفُونَ إِذَا انْتَصَفَ اللَّيْلُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا انْتَصَفَ اللَّيْلُ صَارَ بِذَلِكَ مَاكِنًا فِي مَزْدَلِفَةَ أَكْثَرَ اللَّيْلِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ يَنْصَرِفُونَ إِذَا غَابَ الْقَمَرُ. وَهَذَا يَكُونُ إِذَا مَضَى ثُلَاثُ اللَّيْلِ، وَكَانَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَفْعَلُ هَذَا؛ وَلِهَذَا قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَيُقَدَّمُ إِذَا غَابَ الْقَمَرُ».

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى أَنَّ مَنْ جَازَ لَهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ مِنْ مَزْدَلِفَةَ إِلَى مَنْى فَإِنَّهُ يَرْمِي مَنْى وَصَلَّ، حَتَّى لَوْ وَصَلَ قَبْلَ الْفَجْرِ بِسَاعَةٍ، وَلِهَذَا جَاءَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «فَمَنْهُمْ مَنْ يَقْدَمُ مَنْى لَصَلَاةِ الْفَجْرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْدَمُ بَعْدَ ذَلِكَ».

فَقَوْلُهُ: «لَصَلَاةِ الْفَجْرِ»؛ يَعْنِي: وَقْتَ صَلَاةِ الْفَجْرِ، فَإِذَا وَصَلُوا رَمَوْا. وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهُمْ إِذَا وَصَلُوا لَا يَرْمُونَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَهُوَ قَوْلٌ ضَعِيفٌ، وَالْحَدِيثُ الَّذِي فِيهِ: «أُبَيَّنِّي لَا تَرْمُوا حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ». ضَعِيفٌ. فَالْصَّوَابُ: أَنَّ مَنْ وَصَلَ إِلَى مَنْى مِمَّنْ يُرَخَّصُ لَهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ فَإِنَّهُ يَرْمِي مَنْى وَصَلَ، وَإِلَّا مَا الْفَائِدَةُ مِنْ تَقْدِيمِهِ.

وَأَيْضًا فَإِنَّا نَقُولُ: إِنَّ رَمَى جَمْرَةِ الْعَقْبَةِ هُوَ تَحِيَّةُ مَنْى؛ وَلِهَذَا رَمَاهَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَعِيرِهِ قَبْلَ أَنْ يَذْهَبَ عَلَى رَحْلِهِ.

وَفِي قَوْلِ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَرْخَصَ فِي أَوْلَئِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ تَقْدَّمَ الضَّعْفَاءِ مِنَ الْأَهْلِ بِاللَّيْلِ مَرْفُوعٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَفِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ، الْوَاقِعُ أَنَّكَ تَكَاذُ تَقُولُ: كُلُّ النَّاسِ ضَعْفَاءٌ؛ لِأَنَّهُ يَخْصُلُ لَهُمْ مِنَ الْمَشَقَّةِ الشَّدِيدَةِ مَا لَمْ يَكُنْ يَخْصُلُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَذَلِكَ مِنْ وَجْهِ:

الأول: كَثْرَةُ الْحُجَّاجِ.

الثاني: غَشْمُ الْحُجَّاجِ وَعَنْفُهُمْ.

والثالث: اخْتِلَافُ اللُّغَاتِ؛ لِأَنَّكَ لَوْ زَحَمَكَ أَحَدٌ لَيْسَ عَلَى لُغَتِكَ، ثُمَّ صَرَخَتْ قَائِلًا: أَتَقِذُّنِي، أَتَقِذُّنِي، فَإِنَّهُ قَدْ يَظُنُّ أَنَّكَ تَسُبُّهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ لُغَتَكَ، فَيَرِيدُ فِي زَحَامِكَ.

وهذا بخلاف ما كان في عهد الرسول ﷺ؛ فإنهم كانوا كلهم عربٌ يفهم بعضهم كلام بعض.

والرابع: أن الناس اليوم يعتقدون أنهم يزعمون الشياطين، فتجد أحدهم يقول: رميت الشيطان الكبير، وتجد الآخر يقول: رميت الشيطان الصغير، وتجد الثالث يقول: رميت الشيطان الأوسط.

ويحكى أن رجلاً بدوياً أخذ واحداً وعشرين حصاةً في اليوم الحادي عشر، ورماها جميعاً بيد واحدة على جمرة العقبة، وقال للشيطان -على حد زعمه-: خذ هذه تقاسمها أنت وعيالك! فانظروا كيف وصل الجهل إلى هذا الحد العظيم.

والمهم: الآن أنه إذا كان الإنسان يعتقد أنه يزعم الشيطان، فسيكون في رمية عنف شديد. ونسمع أن بعض الناس -والعياذ بالله- إذا أقبل على الجمرة يشتُم ويلعن، ويقول: أنت الذي فرقت بيني وبين زوجتي، أنت الذي نكذت علي حياتي، ثم يضرب، وقد تشاهدون بعض الناس يضربون بالنعال، والحجر الكبير، والشماشي، وهذا أمر عجيب، ولقد شاهدت بعيني قبل أن تبنى هذه الجسور رجلاً وامرأة راكبين على الحصى في جمرة العقبة، ومعهما حذاءان، يضربان بهما العمود، والناس يضربونهما بالحصى، وكأنهما يقولان:

هَلْ أَنْتِ إِلَّا إِصْبَعٌ دَمِيئٌ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا لَقِيتِ

فلهذه الأسباب ترى أن الناس الآن معذورون إذا أنصرفوا قبل الفجر، فأما من كان ضعيفاً، فهذه هي السنة، وأما من لم يكن ضعيفاً فهو تابع لضعيف، أو هو نفسه يرى أنه إذا ذهب قبل الوقت، ورَمَى بطمأنينة وتكبير وتعظيم لشعائر كان أحسن من كونه يدخل غمار الزحام، ولا يذري أيخرج، أو يموت؟

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٦٧٧- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ جَمْعٍ بَلِيلٍ ^(١).

وذلك أنه ﷺ كان صغيراً قد نَاهَزَ الاحتلامَ، وهل يُقَالُ: إن هذا البعثَ رخصةً، أو سنّةً؟ بمعنى: أن نقول: يُسَنُّ للضعفاء الذين لا يَسْتَطِيعُونَ المِزَاحَةَ أن يَتَقَدَّمُوا، فَيَرْمُوا قَبْلَ حَطْمَةِ النَّاسِ، أو نقول: إنَّ هذا من بابِ الجائزِ فقط؟

الجوابُ: الذي يَظْهَرُ لي الأوَّلُ، وهو أنه يُسَنُّ لهؤلاء أن يَتَقَدَّمُوا؛ وذلك لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ الضُّعَفَاءَ، ثم إن تقدّمهم إنما هو لأمرٍ يَتَعَلَّقُ بِالْعِبَادَةِ، وهو الرميُّ عن طُمَأْنِينَةٍ وَسُكُونٍ وَهَدْوٍ، فيكونُ أَفْضَلُ من مراعاةِ الوقتِ، كما هي القاعدةُ في العباداتِ كُلِّهَا.

ولهذا قلنا: إنَّ صلاةَ العشاءِ الآخرةِ الأَفْضَلُ فيها التَّأخِيرُ، وإذا شَقَّ عَلَى النَّاسِ فالأَفْضَلُ التَّقْدِيمُ؛ مراعاةً لأحوالِ النَّاسِ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٦٧٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبيدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَزِيدَ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه يَقُولُ: أَنَا مِمَّنْ قَدَّمَ النَّبِيَّ ﷺ لَيْلَةَ الْمُزْدَلِفَةِ فِي ضَعْفَةِ أَهْلِهِ ^(١).

١٦٧٩- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى أَسْمَاءَ، عَنْ أَسْمَاءَ، أَنَّهَا نَزَلَتْ لَيْلَةَ جَمْعٍ عِنْدَ الْمُزْدَلِفَةِ فَقَامَتْ تُصَلِّي: فَصَلَّتْ سَاعَةً ثُمَّ قَالَتْ: يَا بُنَيَّ، هَلْ غَابَ الْقَمَرُ؟ قُلْتُ: لَا، فَصَلَّتْ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَتْ: يَا بُنَيَّ، هَلْ غَابَ الْقَمَرُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَتْ: فَارْتَحِلُوا، فَارْتَحَلْنَا وَمَضَيْنَا حَتَّى رَمَتِ الْجَمْرَةَ، ثُمَّ رَجَعَتْ

(١) أخرجه مسلم (١٢٩٣) (٣٠٠).

(٢) أخرجه مسلم (١٢٩٣) (٣٠١).

فَصَلَّتِ الصُّبْحَ فِي مَنْزِلِهَا، فَقُلْتُ لَهَا: يَا هَتَّاهُ مَا أُرَانَا إِلَّا قَدْ غَلَسْنَا، قَالَتْ: يَا بُنَيَّ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذِنَ لِلظُّعْنِ (١).

❖ قَوْلُهُ: «يَا هَتَّاهُ»؛ يعني: يا هذه.

وهذا الحديث فيه فوائد، منها: جواز قيام ليلة المزدلفة؛ يعني: إحياءها بالقيام، ولكن هل هذا أفضل، أو الأفضل أن ينام الإنسان ويترتاح؟
الجواب: الثاني أفضل؛ لأنه هَدْيُ النَّبِيِّ ﷺ، وغاية ما يقال في هذا أنه لا بأس به.
ولأن الإنسان قد قَدِمَ من عرفة مع تَعَبٍ وجهْدٍ، ثم إنه سَيَكُونُ يَوْمَ الْعِيدِ أَيْضًا تَعَبٌ وجهْدٌ من رمي ونحرٍ وطوافٍ وسعي.

فلذلك كان الأفضل هو أن ينام، لكن لو جَلَسَ يَفْرَأُ كِتَابًا، أو يَتْلُو كِتَابَ اللَّهِ، أو يُصَلِّي فَإِنَّا لَا نُبَدِّعُهُ، وَلَا نُخْطِئُهُ؛ لأن هذا قد وَرَدَ عن بعض الصحابة.
ومنها: جَوَازُ الْعَمَلِ بِخَبَرِ الثِّقَةِ فِي الْمَوَاقِيتِ؛ لأن أسماءَ رضي الله عنها كَانَتْ تَسْأَلُ هَلْ غَابَ الْقَمَرُ؟ حَتَّى أُخْبِرَتْ بِأَنَّهُ قَدْ غَابَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْعَمَلَ فِي الْمَوَاقِيتِ - سِوَاءٍ فِي ذَلِكَ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ وَالِدَفْعِ مِنْ مَزْدَلِفَةَ - بِخَبَرِ الثِّقَةِ جَائِزٌ، لَوْ كَانَ وَاحِدًا، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ الشَّهَادَةِ، حَتَّى نَقُولَ: لَا بَدَّ مِنْ اثْنَيْنِ، قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: لِأَنَّ الْخَبَرَ الدِّينِيَّ يَكْفِي فِيهِ الْوَاحِدُ.

ولهذا بُنِيَ عَلَى رَوَايَةِ الْوَاحِدِ فِي الْأَحَادِيثِ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ يَرَوِي حَدِيثًا فِيهِ قِصَاصٌ، أَوْ قَتْلٌ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

ومنها: تَقْيِيدُ الْوَقْتِ الَّذِي يَدْفَعُ فِيهِ الضَّعْفَاءُ وَالنِّسَاءُ بَغْيُوبَةَ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْعَاشِرِ، وَهَذِهِ الْغَيْبُوبَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ مُضِيِّ نَحْوِ ثُلَاثِي اللَّيْلِ، ثُمَّ إِذَا مَضَى خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا يَغِيبُ عِنْدَ ثُلَاثِي اللَّيْلِ، ثُمَّ إِذَا مَضَى خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا يَغِيبُ عِنْدَ الْفَجْرِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ الْقَمَرَ فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ قَدْ لَا يَهْتَدِي الْإِنْسَانُ لِمَكَانِهِ، وَقَدْ لَا يَرَاهُ لِكثَرَةِ الْأَنْوَارِ؟

فَالْجَوَابُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُ -وَالْحَمْدُ لِلَّهِ- قَدْ أَصْبَحَ عِنْدَنَا الْآنَ السَّاعَاتُ، فَتَنْظُرُ فِيهَا، وَلَكِنْ مَعَ ذَلِكَ لَوْ أَنَّ الْإِنْسَانَ دَفَعَ قَبْلَ غَيْبِهِ الْقَمَرِ، لَكِنْ بَعْدَ مُضِيِّ أَكْثَرِ اللَّيْلِ -أَي: بَعْدَ أَنْ انْتَصَفَ اللَّيْلِ- فَلَا بَأْسَ بِهِ، لَكِنْ إِنْ اخْتَاطَ، وَلَمْ يَدْفَعْ إِلَّا عِنْدَ غِيَابِ الْقَمَرِ فَهُوَ أَفْضَلُ. وَفِيهِ أَيْضًا مِنَ الْفَوَائِدِ: أَنَّ صَلَاةَ الْفَجْرِ تَجُوزُ فِي مَنَى يَوْمِ الْعِيدِ، وَهُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَنْ دَفَعَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَإِنَّهُ سَيَصِلُ إِلَى مَنَى، وَيُصَلِّي فِيهَا الْفَجَرَ.

وَفِيهِ أَيْضًا: أَنَّ جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ يَجُوزُ أَنْ تَرْمَى قَبْلَ الْفَجْرِ، وَذَلِكَ لِمَنْ جَازَ لَهُ أَنْ يَدْفَعَ مِنْ مَزْدَلِفَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا رَمَتْ قَبْلَ الْفَجْرِ، ثُمَّ صَلَّتْ، وَهَذِهِ هِيَ الْحِكْمَةُ بِلَا شَكٍّ.

وَأَمَّا أَنْ يُقَالَ لِلنَّاسِ: اذْفَعُوا، وَلَا تَرْمُوا حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ. فَهَذَا يُنَافِي الْحِكْمَةَ؛ إِذْ إِنَّهُ يُقَالُ: مَا هِيَ الْفَائِدَةُ مِنَ الدَّفْعِ إِذَا دَفَعُوا، ثُمَّ بَقُوا حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَاخْتَلَطُوا بِالنَّاسِ بَعْدَ ذَلِكَ؛ فَلَنْ يَكُونَ هُنَاكَ تَيْسِيرٌ، لَا عَلَى الدَّافِعِينَ، وَلَا عَلَى الْمُقِيمِينَ.

فَالصَّوَابُ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ: أَنَّهُ مَتَى وَصَلَ إِلَى مَزْدَلِفَةَ، وَلَوْ قَبْلَ الْفَجْرِ بِسَاعَةٍ، فَإِنْ لَهُ أَنْ يَرْمِيَ الْجَمْرَةَ.

إِذَا: فَالنِّسَاءُ يُعْتَبَرْنَ مِنَ الضَّعَفَاءِ، لَكِنَّ الْمَرْأَةَ النَّشِيطَةَ قَدْ نَقُولُ: إِنَّ الْأَفْضَلَ لَهَا أَنْ تَبْقَى فِي مَزْدَلِفَةَ حَتَّى تُصَلِّيَ الْفَجَرَ هُنَاكَ.

وَفِيهِ أَيْضًا: أَنَّ النِّسَاءَ يُعْتَبَرْنَ مِنَ الضَّعَفَاءِ. يُؤْخَذُ هَذَا مِنْ قَوْلِ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «يَا بُنَيَّ، إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذِنَ لِلظُّعْنِ».

وَالظُّعْنُ: جَمْعُ ظُعِينَةٍ، وَهِيَ: الْمَرْأَةُ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى هَذَا أَيْضًا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الْمَتَقَدِّمُ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٦٨٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ - هُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ - عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: اسْتَأْذَنْتُ سَوْدَةَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةَ جَمْعٍ - وَكَانَتْ ثَقِيلَةً ثَبُطَةً - فَأَذِنَ لَهَا^(١).

سَوْدَةُ، هِيَ: إِحْدَى نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَتْ امْرَأَةً عَاقِلَةً، وَكَانَتْ كَبِيرَةَ السِّنِّ، فَخَافَتْ أَنْ يُطْلَقَهَا النَّبِيُّ ﷺ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَنْ يُطْلَقَهَا، وَلَكِنهَا خَافَتْ، فَوَهَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَئِذٍ: يَوْمَهَا الْأَصْلِيَّ، وَيَوْمَ سَوْدَةَ. وَكَانَتْ سَوْدَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ثَقِيلَةً، فَاسْتَأْذَنْتِ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ تَدْفَعَ لَيْلَةَ جَمْعٍ، فَأَذِنَ لَهَا.

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٦٨١ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: نَزَلْنَا الْمُزْدَلِفَةَ، فَاسْتَأْذَنْتِ النَّبِيَّ ﷺ سَوْدَةُ أَنْ تَدْفَعَ قَبْلَ حَطْمَةِ النَّاسِ - وَكَانَتْ امْرَأَةً بَطِيئَةً - فَأَذِنَ لَهَا، فَدَفَعَتْ قَبْلَ حَطْمَةِ النَّاسِ، وَأَقَمْنَا حَتَّى أَصْبَحْنَا نَحْنُ، ثُمَّ دَفَعْنَا بِدَفْعِهِ، فَلَأَنْ أَكُونَ اسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَمَا اسْتَأْذَنْتُ سَوْدَةَ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مَفْرُوحٍ بِهِ^(٢).

فِي هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَمَنَّتْ أَنَّهَا اسْتَأْذَنْتُ كَسَوْدَةَ، وَقَالَتْ: «فَلَأَنْ أَكُونَ اسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَمَا اسْتَأْذَنْتُ سَوْدَةَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مَفْرُوحٍ بِهِ»؛ يَعْنِي: مِنْ شَيْءٍ أَفْرَحُ بِهِ، وَهَذَا إِمَّا لِأَنَّهَا ثَقَلَتْ رُفْقًا، وَإِمَّا لِأَنَّ النَّاسَ كَثُرُوا، وَشَقَّ عَلَيْهَا الزَّحَامُ. فإِذَا قَالَ قَائِلٌ: إِنْ هَذَا مِمَّا يُؤْذِنُ بِأَنْ الْبَقَاءَ إِلَى الْفَجْرِ وَاجِبٌ؟

(١) أخرجه مسلم (١٢٩٠) (٢٩٣).

(٢) انظر التعليق السابق.

فالجواب: أنه ليس في دليل؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم لا يُحبُّون أن يدعُوا شيئاً فارَّقوا عليه رسول الله ﷺ، وإن لم يكن واجباً، فها هو عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه لما أخبر النبي ﷺ أنه يقول: «لأقومنَّ الليل، ولأصومنَّ النهار ما عشتُ». دعاه وبين له أن الأفضل هو: أن يصوم يوماً ويُفطر يوماً، وهذا ليس بواجبٍ بلا شك، فلمَّا كبر رضي الله عنه صار يشقُّ عليه أن يصوم يوماً، ويُفطر يوماً، فجعل يصوم خمسة عشر يوماً، ويُفطر خمسة عشر يوماً، وقال: «لا أدعُ شيئاً فارَّقْتُ عليه رسول الله ﷺ». وإلا فالأحاديث السابقة واضحة في أنَّ الرسول ﷺ أذن للنساء بالدفع قبل الفجر.

ثم قال البخاري رحمته الله:

٩٩- باب متى يُصلي الفجر بجمع؟

١٦٨٢- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَارَةُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةً بِغَيْرِ مِيقَاتِهَا إِلَّا صَلَاتَيْنِ؛ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، وَصَلَّى الْفَجْرَ قَبْلَ مِيقَاتِهَا^(١).
 * أراد رضي الله عنه بالمِيقَاتِ: الوقت الذي يعتاد النبي ﷺ الصلاة فيه، وإلا فمن المعلوم أن صلاة الفجر لا تصح قبل الوقت.

* وقول البخاري رحمته الله في سند هذا الحديث: «قال: حَدَّثَنِي عُمَارَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه». هذا مما يُشكِّلُ على الإنسان؛ إذ إنه يقال: مَنْ هذا، وما هو السبب في عدم نسبته؟

والجواب عن هذا أن يُقال: إنه قد تُترك نسبته اختصاراً؛ لأنه لو جاء بالاسم الثلاثي أو الرباعي - لكل مَنْ في السند في كل حديث يرويه - لطال الكتاب، كما أنه من فائدة ذلك أيضاً: أن يَجْتَهِدَ الإنسان في البحث عن هذا المُبْهَم، ومن الممكن أن

يُعرفُ الْمُبْهَمُ بشيوخه وتلاميذه، فإذا قال البخاريُّ مثلاً: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَرَفَنَا أَنَّهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ؛ لأنه من شيوخ البخاري، وكذلك البقية.

ثم قال البخاريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦٨٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى مَكَّةَ، ثُمَّ قَدِمْنَا جَمْعًا فَصَلَّى الصَّلَاتَيْنِ، كُلَّ صَلَاةٍ وَحَدَّاهَا بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ، وَالْعِشَاءُ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ صَلَّى الْفَجْرَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ - قَائِلٌ يَقُولُ: طَلَعَ الْفَجْرُ، وَقَائِلٌ يَقُولُ: لَمْ يَطْلُعِ الْفَجْرُ - ثُمَّ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ حُوتَانَا عَنْ وَقْتَيْهِمَا فِي هَذَا الْمَكَانِ: الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، فَلَا يَقْدُمُ النَّاسُ جَمْعًا حَتَّى يُعْتَمُوا، وَصَلَاةَ الْفَجْرِ هَذِهِ السَّاعَةَ»، ثُمَّ وَقَفَ حَتَّى أَسْفَرَ، ثُمَّ قَالَ: لَوْ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَفَاضَ الْآنَ أَصَابَ السُّنَّةَ، فَمَا أَذْرِي أَقُولُهُ كَانَ أَسْرَعَ أَمْ دَفَعَ عُثْمَانُ رَحِمَهُ اللَّهُ؟ فَلَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ ^(١).

هذا الحديث واضح في أن عبد الله بن مسعود لم يجمع بين المغرب والعشاء؛ لأنه قدم قريباً من العتمة، فأراد أن يصلي المغرب في وقتها رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد سبق الكلام في هذه المسألة، وقلنا: إن الأرفق بالناس اليوم أن يجمعوا من حين أن يصلوا.

وفي هذا الحديث: دليل على حرص الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ على عدم المخالفة لولادة الأمور؛ فإنه قد كان بإمكان ابن مسعود أن يدفع، لكنه لم يدفع حتى يدفع عثمان رَحِمَهُ اللَّهُ الخليفة.

وقد كان الخلفاء في ذلك الوقت هم أمراء الحج؛ يعني: هم الذين يحججون بالناس. وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «لو أن أمير المؤمنين أفاض الآن أصاب السنة، فما أذري: أقوله كان أسرع، أم دفع عثمان رَحِمَهُ اللَّهُ؟». يدل على شدة تمسكهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بالسنة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠٠ - بَابُ مَتَى يَدْفَعُ مِنْ جَمْعٍ؟

١٦٨٤ - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ مَيْمُونٍ يَقُولُ: شَهِدْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، صَلَّى بِجَمْعِ الصُّبْحِ، ثُمَّ وَقَفَ فَقَالَ: إِنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا لَا يُفِيضُونَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَيَقُولُوا: أَشْرُقَ ثَبِيرٌ، وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَالَفَهُمْ، ثُمَّ أَفَاضَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ.

كان المشركون في الجاهلية يَدْفَعُونَ من عرفة إذا كانت الشمس على رؤوس الجبال كالعائم على رؤوس الرجال؛ يعني: عندما تكون الشمس على وشك المغيب، فيَدْفَعُونَ قَبْلَ أَنْ تَغِيبَ الشمسُ، فخَالَفَهُمْ في ذلك النبي ﷺ، وبَقِيَ حتى غُرِبَتِ الشمسُ، مع أن الدفعَ قَبْلَ الغروبِ أسهل، ولكنه ﷺ أراد مخالفةَ المشركين.

وأما في مزدلفة فالأمر بالعكس، فقد كان المشركون يَتَأَخَّرُونَ حَتَّى تَطْلُعَ الشمسُ، ويقولون: «أَشْرُقَ ثَبِيرٌ كَيْمَا نُغَيِّرَ»؛ أي: كَيْمَا نَذْفَعُ. و«ما» هنا زائدة، والمعنى: كي نُغَيِّرَ، وَثَبِيرٌ جَبَلٌ كَبِيرٌ مَعْرُوفٌ بِمَكَّةَ وهو أعلى جبالِ مكة، وأزفعها، ولذلك كانت الشمسُ تَبِينُ على رأسه قَبْلَ أَنْ تَبِينَ على ما حوله.

فخَالَفَهُمْ في ذلك النبي ﷺ بما فيه الرفقُ على الأمة، فلم يَتَأَخَّرْ حَتَّى تَبْرُزَ الشمسُ للعالي والنازل، بل تَقَدَّمَ؛ لأن ذلك أرفق بالأمة ﷺ.

ومن هنا نَعْرِفُ أنه يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُخَالِفَ المشركين في هَذِهِ، وأن لا نُوَافِقَهُمْ في ذلك أَبَدًا، لاسِيَّما في العبادات؛ لأن الأمرَ خطيرٌ وعظيمٌ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٠١ - باب التَّلبِيَةِ وَالتَّكْبِيرِ غَدَاةَ النَّحْرِ حِينَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ، وَالْأَرْتِدَافِ فِي السَّيْرِ.

١٦٨٥ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَدَفَ الْفُضْلَ، فَأَخْبَرَ الْفُضْلُ أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى الْجَمْرَةَ ^(١).

١٦٨٦، ١٦٨٧ - حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ يُونُسَ الْإِيلِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، أَنَّ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ رضي الله عنه كَانَ رَدَفَ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ إِلَى الْمُزْدَلِفَةِ، ثُمَّ أَرَدَفَ الْفُضْلَ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ إِلَى مَنَى، قَالَ: فَكِلَاهُمَا قَالَا: لَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ^(١).

وقوله: «قالا». وفي نسخة: قال. وذلك لأن «كلا» يَجُوزُ في عودِ الضميرِ عليها أن يكونَ مفردًا، وأن يكونَ مُثْنًى، وقد أُشِيدَ بَيْتٌ فِيهِ شَاهِدٌ لِلغَتَيْنِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّاعِرِ يَصِفُ فَرَسَيْنِ اسْتَبَقَا:

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرْيُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا، وَكَلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِي

فَأَخْبَرَ عَنْ «كلا» الْأَوَّلَى بِقَوْلِهِ: قَدْ أَقْلَعَا، بِالتَّثْنِيَةِ، وَأَخْبَرَ عَنْ «كلا» الثَّانِيَةِ بِقَوْلِهِ: رَابِي. وَهُوَ مَفْرَدٌ.



(١) أخرجه مسلم (١٢٨١) (٢٦٧).

(٢) أخرجه مسلم (١٢٨١) (٢٦٧).

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٠٢- باب: ﴿فَمَنْ تَمَنَعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعًا إِذَا رَجَعْتَ مِنْ ذَلِكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرًا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَنَعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾. واضح أنه في المتمتع اصطلاحاً؛ لأن قوله سبحانه: ﴿بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾. يدل على أن بينهما حلاً، فهو قد تمتع بالعمرة حين أحل منها إلى الحج؛ ولهذا قال الإمام أحمد في وجوب الهدي على القارن، قال: ليس القارن كالمتمتع؛ يعني: أن وجوب الهدي على القارن ليس كوجوب الهدي على المتمتع، لأن القارن في الواقع لم يتمتع؛ إذ إنه سيقى على إحرامه إلى يوم العيد، لكن هذا المتمتع تمتع فيما بين العمرة والحج.

وقوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾؛ أي: فعليه ما استيسر من الهدي، وهو ما كان يسيراً عليه، وذلك بأن يكون عنده ثمنه، وبأن يكون الهدي موجوداً، فإن لم يكن عنده الثمن فإنه لا يلزمه أن يستقرض، ولا من أدنى الناس إليه، وإن كان عنده المال، ولكن ليس هناك هدي فإنه لا يلزمه.

وقوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ «ما» مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير: فعليه ما استيسر من الهدي.

وقوله: ﴿وَمَنْ الْهَدْيِ﴾. «أل» هنا للعهد الذهنّي المعلوم شرعاً، وعليه فإنه يشترط في هذا الهدي ما يشترط في الأصاحي؛ لأنه دمٌ وجب شكرًا لله على هذه النعمة.

وعليه فإنه يجب أن يكون الهدي هنا سالمًا من العيوب، بالغًا للسنن المعتبرة. وأما ما فهمه بعض العوام من أن قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ يشمل كل شيء يذبحه الإنسان، فحتى لو ذبح الإنسان مثلاً ماله شعرٌ واحد فإنه يُجزئه. فهذا غلط.

ولو أن الله عز وجل قال: «فَمَا اسْتَيْسَرَ مِّنْ هَدْيٍ»، فإنه ربما يقال: إن هذا صحيح، ولكنه سبحانه قال: ﴿وَمَنْ الْهَدْيِ﴾، فوجب أن يُحمَلَ على الهدي المعروف شرعاً، وهو ما بلغ السنن الواجب، وسلم من العيوب.

﴿ وَقَوْلُهُ: «فَمَنْ لَمْ يَحِدْ»؛ أَي: لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ، أَوْ ثَمَنَهُ.

﴿ وَقَوْلُهُ: «فَصِيَامٌ»؛ أَي: فَعَلِيهِ صِيَامٌ.

﴿ وَقَوْلُهُ: «ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعًا إِذَا رَجَعْتُمْ» . كَلِمَةُ: ﴿فِي الْحَجِّ﴾ تَعْنِي: مَا بَيْنَ

إِحْرَامِهِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، فَكُلُّ هَذَا دَاخِلٌ فِي الْحَجِّ.

﴿ وَقَوْلُهُ: «وَسَبْعًا إِذَا رَجَعْتُمْ»؛ يَعْنِي: إِلَى أَهْلِيكُمْ. ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾؛ يَعْنِي سَبْحَانَهُ:

أَنَّ الثَّلَاثَةَ وَالسَّبْعَةَ عَشْرَةَ كَامِلَةٌ، إِنَّمَا قَالَ هَذَا سَبْحَانَهُ لِثَلَاثَةِ يَوْمٍ أَنَّ الثَّلَاثَةَ وَحْدَهَا، وَالسَّبْعَةَ وَحْدَهَا، فَبَيْنَ اللَّهِ وَبَيْنَهَا -وإن تَفَرَّقَتْ- فَهِيَ كَالْعَشْرَةِ الْمَجْمُوعَةِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا لَا تَقُولُونَ: إِنَّهُ لَا بَدَّ أَنْ يُحْرِمَ الْإِنْسَانُ بِالْحَجِّ قَبْلَ أَنْ يَصُومَ

الْأَيَّامَ الثَّلَاثَةَ؛ لِأَنَّهُ سَبْحَانَهُ قَالَ: ﴿فِي الْحَجِّ﴾؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ».

فَوَصَفَهَا بِأَنَّهَا حَجٌّ أَصْغَرُ، فَمَتَى أَحْرَمَ بِهَا فَقَدْ دَخَلَ فِي الْحَجِّ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا لَا تَقُولُونَ: إِنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ تُصَامُ مِنْ حِينَ يُنْشِئُ الْإِنْسَانُ السَّفَرَ

مِنْ بَلَدِهِ؛ لِأَنَّهُ الْآنَ مُسَافِرٌ لِلْحَجِّ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ ذَلِكَ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ لَوْ فَعَلَ لَكَانَ قَدْ قَدَّمَ الْوَاجِبَ عَلَى سَبَبِهِ،

وَتَقْدِيمُ الْوَاجِبِ عَلَى سَبَبِهِ غَيْرُ صَحِيحٍ.

فَتَعَيَّنَ الْآنَ أَنَّ تَكُونَ هَذِهِ الْأَيَّامُ الثَّلَاثَةُ فِيمَا بَيْنَ إِحْرَامِهِ بِالْحَجِّ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ

التَّشْرِيقِ؛ وَلِذَلِكَ يُحْرَمُ أَنْ يُؤَخِّرَهَا الْإِنْسَانُ عَنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَصُومَ أَيَّامَ

التَّشْرِيقِ لِلْحَاجَةِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا لَا تَقُولُونَ لَهُ: أَحْرَمَ بِالْحَجِّ فِي الْيَوْمِ السَّابِعِ، وَصُمِ السَّابِعِ

وَالثَّامِنِ وَالتَّاسِعِ؛ حَتَّى يَكُونَ قَدْ صَامَهَا فِي الْحَجِّ؟

فَالْجَوَابُ أَنَّ نَقُولُ: إِنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا، كَمَا أَنَّهُ مُخَالَفٌ لِلْسَّنَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّ السَّنَةَ لِمَنْ أَرَادَ الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ أَنْ يُحْرِمَ فِي الْيَوْمِ الثَّامِنِ.

والوجه الثاني: أنَّ السنة أن لا يصوم الحاج يومَ عرفة، وهذا إذا فعل ذلك يكون قد صام يومَ عرفة.

فصار الصواب: أنه يصوم الثلاثة من حين أن يُحرَمَ بالعمرة إلى آخر أيام التشريق، ولا يؤخَرُها عن أيام التشريق.

وهل يجب أن يصومها متتابعة، أو يجوزُ التتابع والتفريق؟

الجواب: الثاني؛ وذلك لأن الله ﷻ أطلقها، ولو أراد التتابع لقيدها، كما في قوله تعالى: ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ [المائدة: ١٠]. والنصوص المطلقة تبقى على إطلاقها.

ولولا قراءة ابن مسعود في كفارة اليمين ﴿فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام متتابعات﴾ ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم. لولا أنه ﷺ قرأها: «ثلاثة أيام متتابعات» لقلنا أيضًا: إن كفارة اليمين لا يجب فيها التتابع.

ثم قال ﷺ: «﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٦]». قوله: ﴿ذَلِكَ﴾ هل المشار إليه التمتع، أو المشار إليه وجوب الهدى؟ ومن المراد بحاضري المسجد الحرام؟

الجواب: أنَّ كلَّ هذا قد سبق، وقلنا: إنه عائد على التمتع ووجوب الهدى؛ لأن أهل مكة لا يمكنُ المتعة في حقهم، اللهم إلا أن يكون أحدُ منهم قد سافر إلى المدينة، أو إلى الرياض مثلاً، ثم عاد في أشهر الحج، وأتى بعمرة، ثم حلَّ، فهنا نقول: إن هذا الرجل تمتع بالعمرة، مع أنه يمكنُ أن يتمتع بدونِ عمرة؛ لأنه إذا رجع إلى مكة فقد رجع إلى بلده، ولا يلزمه الإحرام إلا يوم ثمانية.

لكن إذا قدر أنه رجع يوم ثمانية مثلاً، ونوى الحج فقد حجَّ، ولا هدي عليه. وكذلك أيضًا لو فرض أن أهل مكة قرئوا بين الحج والعمرة فليس عليهم هدي؛ لأن الله قال: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾.

وقال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ٥٣٤):

﴿قَوْلُهُ: «بَابُ: ﴿فَمَنْ تَمَنَعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾، إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾. كَذَا فِي رَوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَأَبِي الْوَقْتِ، وَسَاقٍ فِي طَرِيقِ كَرِيمَةٍ مَا بَيْنَ قَوْلِهِ: ﴿الْهَدْيِ﴾ وَقَوْلِهِ: ﴿حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾.﴾

وَعَرُضُ الْمُصَنِّفِ بِذَلِكَ تَفْسِيرُ الْهَدْيِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا انْتَهَى فِي صِفَةِ الْحَجِّ إِلَى الْوُصُولِ إِلَى مَنْى أَرَادَ أَنْ يَذْكُرَ أَحْكَامَ الْهَدْيِ وَالنَّحْرِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَكُونُ غَالِبًا بِمَنْى. وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: ﴿فَمَنْ تَمَنَعَ﴾؛ أَي: فِي حَالِ الْأَمْنِ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿فَإِذَا آمَنْتُمْ فَمَنْ تَمَنَعَ﴾. وَفِيهِ حُجَّةٌ لِلْجُمْهُورِ فِي أَنَّ التَّمَنَعَ لَا يَخْتَصُّ بِالْمُحْصَرِّ، وَرَوَى الطَّبْرِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ قَالَ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَإِذَا آمَنْتُمْ﴾؛ أَي: مِنَ الْوَجَعِ وَنَحْوِهِ، قَالَ الطَّبْرِيُّ: وَالْأَشْبَهُ بِتَأْوِيلِ الْآيَةِ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا: الْأَمْنُ مِنَ الْخَوْفِ؛ لِأَنَّهَا نَزَلَتْ وَهُمْ خَائِفُونَ بِالْحُدَيْبِيَّةِ، فَبَيَّنَتْ لَهُمْ مَا يَعْمَلُونَ حَالَ الْحَصْرِ، وَمَا يَعْمَلُونَ حَالَ الْأَمْنِ. اهـ

مَنْ كَانَ دُونَ الْمَوَاقِيتِ، وَقِيلَ: مَنْ كَانَ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ. وَقِيلَ: أَهْلُ مَكَّةَ خَاصَّةً. وَقِيلَ: أَهْلُ الْحَرَمِ خَاصَّةً. وَالْأَرْجَحُ أَنَّهُمْ أَهْلُ الْحَرَمِ، أَوْ أَهْلُ مَكَّةَ؛ بِمَعْنَى: أَنَّهُ لَوْ قُدِّرَ أَنَّ مَكَّةَ اتَّسَعَتْ حَتَّى خَرَجَتْ عَلَى حُدُودِ الْحَرَمِ، فَإِنْ أَهْلُهَا مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ؛ لِأَنَّ الْبَلَدَ وَاحِدٌ، وَهَذَا الْآنَ مَوْجُودٌ مِنْ جِهَةِ التَّنْعِيمِ؛ فَإِنْ بَيَّوتَ مَكَّةَ وَصَلَتْ إِلَى التَّنْعِيمِ، وَتَعَدَّتْ.



ثم قال البخاري رحمه الله:

١٦٨٨ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَمْرَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنِ الْمُتَعَةِ، فَأَمَرَنِي بِهَا، وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْهَدْيِ فَقَالَ: فِيهَا جَزُورٌ أَوْ بَقَرَةٌ أَوْ شَاةٌ أَوْ شِرْكٌ فِي دَمٍ قَالَ: وَكَأَنَّ نَاسًا كَرِهُوا هَهَا، فَنِمْتُ فَرَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ: كَأَنَّ إِنْسَانًا يُنَادِي: حَجِّ مَبْرُورٌ وَمُتَعَةٌ مُتَقَبَّلَةٌ، فَأَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه فَحَدَّثْتُهُ فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ سُنَّةُ أَبِي الْقَاسِمِ رضي الله عنه ^(١).

قَالَ: وَقَالَ آدَمُ وَوَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ وَعُغْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ: عُمَرَةُ مُتَقَبَّلَةٌ وَحَجٌّ مَبْرُورٌ.
 قوله: «شِرْكٌ فِي دَمٍ»؛ يعني بذلك: البقرة، أو البعير، فكل واحدٍ منها تُجْزَى عن سبع، ولو أَنَّ هَذَا الَّذِي عَلَيْهِ الْهَدْيُ شَارَكَ جَزَارًا يُرِيدُ أَنْ يَذْبَحَ بَقَرَةً؛ لَيَبْعَهَا لَحْمًا، فَيَقُولُ لِلْجَزَارِ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ: أُرِيدُ أَنْ أَشْتَرِيَ مِنْكَ سَبْعَ بَقَرَةٍ، يَكُونُ لِي هَدْيًا، وَيَكُونُ بَاقِي الْبَقَرَةِ لَكَ تَبِيعُهُ لَحْمًا، فَهَلْ يَجُوزُ، أَوْ لَا يَجُوزُ؟

الْجَوَابُ: أَنَّهُ يَجُوزُ؛ لِأَنَّ عَمُومَ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَوْ شِرْكٌ فِي دَمٍ»، يَشْمَلُ هَذَا، فَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ إِذَا شَارَكَ الْإِنْسَانُ مَنْ يُرِيدُ الْهَدْيَ، وَإِذَا شَارَكَ مَنْ يُرِيدُ الْبَيْعَ.
 وقوله: «اللَّهُ أَكْبَرُ». كَبُرَ رحمته تَعْجَبًا مِمَّا حَصَلَ؛ حَيْثُ أُيِّدَ قَوْلُهُ رحمته بِهِذِهِ الرُّوْيَا، وَقَالَ لِلرَّجُلِ: «أَبَقَ عِنْدَنَا حَتَّى إِذَا جَاءَنَا شَيْءٌ مِنَ الْفِيءِ أَعْطَيْنَاكَ مِنْهُ».

وَفِي هَذَا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ إِصَابَةَ الْإِنْسَانِ لِلْحَقِّ فِي فَتَوَاهِ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي يُفْرَحُ بِهَا، وَأَنَّهُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُكَافِيَ مَنْ أَخْبَرَهُ بِذَلِكَ بِمَا شَاءَ.

وقوله: «اللَّهُ أَكْبَرُ، سُنَّةُ أَبِي الْقَاسِمِ». هَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ رحمته لَمْ يُكَبِّرْ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ أَصَابَ فَقَطْ، وَلَكِنْ لِأَنَّهُ أَصَابَ السَّنَةَ أَيْضًا.



ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

١٠٣ - باب رُكُوبِ الْبُذْنِ.

لِقَوْلِهِ: ﴿وَالْبُذْنُ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعِيرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافً فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ كَذَلِكَ سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٣٧﴾﴾ لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَآؤُهَا وَلَكِنْ يَنَالُهُ الْقَتَرُ مِنْكُمْ كَذَلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَبَشِّرِ الْمُحْسِنِينَ ﴿٣٧﴾﴾ [الْحَجَّةُ: ٣٦-٣٧].

قَالَ مُجَاهِدٌ: سُمِّيَتِ الْبُذْنُ لِبُذْنِهَا، وَالْقَانِعُ: السَّائِلُ، وَالْمُعْتَرُّ: الَّذِي يَعْتَرُّ بِالْبُذْنِ مِنْ غَنِيٍّ أَوْ فَقِيرٍ، وَشَعَائِرُ اسْتِعْظَامِ الْبُذْنِ وَاسْتِحْسَانُهَا، وَالْعَتِيقُ: عِتْقُهُ مِنَ الْجَبَابِرَةِ وَيُقَالُ: وَجَبَتْ: سَقَطَتْ إِلَى الْأَرْضِ، وَمِنْهُ وَجَبَتِ الشَّمْسُ.

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «بَابُ رُكُوبِ الْبُذْنِ»؛ يَعْنِي: جَوَازَ رُكُوبِ الْبُذْنِ، وَالْمَرَادُ بِالْبُذْنِ هُنَا: الْمُهْدَاةُ إِلَى الْحَرَمِ، فَهَذِهِ هَلْ يَجُوزُ رُكُوبُهَا، أَوْ لَا يَجُوزُ؟

الْجَوَابُ: أَنَّهُ يَجُوزُ، وَلَكِنْ بَشَرِطٍ أَنْ لَا يَلْحَقَ الْبَدَنَةَ شَيْءٌ مِنَ الضَّرَرِ، أَوْ التَّعَبِ. وَقَوْلُ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَالْبُذْنُ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعِيرِ اللَّهِ﴾. نُصِبَتِ الْبُذْنُ هُنَا بِفِعْلِ مُحذُوفٍ، يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ، وَهَذَا يُسَمَّى عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ الْاِسْتِغَالَ؛ وَذَلِكَ لِمَجِيءِ الضَّمِيرِ فِي الْفِعْلِ الْمُفَسَّرِ، وَلَوْ حُذِفَ الضَّمِيرُ مِنْهُ لَكَانَ هَذَا مِنْ بَابِ تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ، وَلَيْسَ بِبَابِ الْاِسْتِغَالِ.

وَقَوْلُهُ سَبَّحَانَهُ: ﴿جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعِيرِ اللَّهِ﴾. شَعَائِرُ جَمْعُ شَعِيرَةٍ، وَهِيَ الْمَشْرُوعَاتُ الْعَظِيمَةُ الَّتِي يَجِبُ تَعْظِيمُهَا.

قَوْلُهُ: ﴿لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾. اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، وَصَدَقَ اللَّهُ؛ فَإِنْ لَنَا فِيهَا خَيْرًا عَظِيمًا، فَهِيَ تَحْمِلُ أَثْقَالَنا إِلَى بَلَدٍ لَا نَكُونُ بِأَلْغِيهِ إِلَّا بِشَقِّ الْأَنْفُسِ، وَلَحْمٍ وَلَبَنٍ فِيهَا وَوَبَرٍّ، وَغَيْرُ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: ﴿فَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافً﴾؛ يَعْنِي: إِذَا أَرَدْتُمْ نَحْرَهَا فَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا، ﴿صَوَافً﴾؛ يَعْنِي: مُقَيَّدَةً إِحْدَى الْيَدَيْنِ، وَهِيَ الْيَدُ الْيُسْرَى، فَتَكُونُ قَائِمَةً

على ثلاثة قوائم، ويأتيها النحر من الجانب الأيمن، فينحرها بيده اليمنى حتى تسقط على الأرض.

وقوله **﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾**؛ أي: سقطت جنوبها على الأرض؛ لأنه إذا نحرها فإنها تسقط حالاً.

وقوله سبحانه: **﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾**. فسر المؤلف رحمه الله القانع بأنه السائل، والمُعْتَرَّ بأنه الذي يعتريك، ولكنه لا يسأل، ولكنك تعرف من حاله أنه يريد الإطعام.

وقوله رحمه الله: **﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ كَذَلِكَ سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾**؛ أي: تشكرون مثل هذا التسخير. وقوله: **﴿سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ﴾**؛ أي: ذللناها لكم. وقوله: **﴿لَعَلَّكُمْ﴾**؛ أي: لأجل أن تشكروا الله **﴿عَلَّ﴾**.

ثم بين تبارك وتعالى أنه ليس المقصود اللحم والدم، وإنما المقصود شيء آخر، فقال: **﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَاؤها وَلَكِنْ يَنَالُهُ النُّفُوسُ مِنْكُمْ﴾**، فهذا هو الغرض من نحرها.

وفي هذا إشارة إلى أن نحر الإبل عبادة مستقلة، وكذلك الأضاحي.

ويفهم من ذلك: خطأ أولئك القوم الذين إذا جاء وقت الأضحية دعوا الناس على التبرع بالمال ليضحى بأمكنة أخرى، وهذا فيه مفسد، وفوات مصالح، ومنها:

أولاً: أننا إذا سرننا بالناس على هذا المنهج صار الناس يعتقدون أن الأضاحي مجرد صدقة، ولا يشعر أحدهم أنه يتقرب إلى الله بذبحها، وهذا هو المهم.

ثانياً: أننا لو سرننا بالناس على هذا المنهج لتعطلت البلاد الإسلامية من شعيرة عظيمة من شعائر الإسلام، وهي الأضحية؛ لأن كل أحد يسهل عليه أن يعطي مائتي ريال، أو ثلاثمائة ريال، ويسلم من الذبح والتعب والرائحة والدم، فتتعطل البلاد من هذه الشعيرة.

ثالثًا: أن ذلك يُفقد الإنسان الذكرَ عليها، وهذه مصلحةٌ عظيمةٌ؛ أن تُسمَّى الله على ذبيحتك، ولذلك كان هذا الذكرُ له أثره العظيمُ في هذه النَحِيرَةِ أو الذبيحة؛ فإنه لو تُركت التسمية على الذبيحة حُرمت، وصارت ميتةً.

فيكون هذا الرجلُ سيفقدُ هذا الذكرَ الذي هو شرطٌ في حِلِّ الذبيحة إذا أعطى دراهم؛ ليضحي بها في بلادٍ لا ندري بعدُ من ينتفع بها: المسلم أو الكافر؟
رابعًا: أن هذه الشعيرة -إذا فعل ذلك تُفقد في الأهل؛ وذلك لأن الأضحية إذا جاءت إلى البيتِ فرِح بها الأهلُ والصبيانُ، وقالوا: هذه أضحيتنا. وربما يركبونها، ويتمتعون بركوبها.

فإذا ذهبت الدراهمُ إلى محلاتٍ أخرى ذهبَ هذا، وتُسبِت في الأجيال القادمة.
خامسًا: ومن ذلك أيضًا: أن الله أمرَ بالأكلِ منها، فقال سبحانه: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا﴾، والذي يذهبُ بها إلى مكانٍ بعيدٍ فإنه لا يأكلُ منها، وقد ذهبَ كثيرٌ من العلماء إلى وجوب الأكلِ من الأضحية؛ وذلك لأمرِ الله به؛ ولأن الله قدَّم الأكلَ على إطعام الفقير، فقال سبحانه: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا الْفَقِيرَ﴾ (٢٨) [البقرة: ٢٨].

سادسًا: أنك لا تدري ما الذي يضحي عنك؟ وربما يأتي إنسانٌ بأضحية لا تُجزئ؛ إما لصغر سنِّها، وإما لعيوبِ فيها، وهذا أمرٌ واضحٌ، فليس كل من وكل يعرف الواجب.
سابعًا: أن هؤلاء الذين يتقبلونها يجمعون الدراهمَ جميعًا، ويشترون بها قطعانَ الغنم، ويذبحونها عن أصحابِ هذه الدراهم، من غير أن يعلموا أن هذه الشاة لفلانٍ، وهذا يعني: أن الشاة الواحدة تُجزئ عن آلاف الناس؛ لأنهم جعلوا هذا مشاعًا، وكأنها كومةٌ من طعام يأخذونها ويتصدقون بها، وهذا لا يُجزئ.

ولذلك كان من الواجب على هؤلاء الذين يجمعون هذه الدراهم أن يضعوا قوائمَ بأسماء الناس، وعند الذبح يقولون: هذه عن فلانٍ، وهذه عن فلانٍ.. وهكذا، وإلا فإنهم لو لم يفعلوا ذلك لَذبحوا شاةً عن آلاف البشر، مع أن البعير نفسه لا يُجزئ عن أكثر من سبعة.

ثامناً: أن هذه الدراهم التي هي للأصاحيِّ ربما يكونُ الواردُ منها على الهيئة المسئولة آلاف الريالات، مما قد يُؤدِّي إلى أنه لا تُوجدُ بهائمُ تُساوي هذا المبلغ في هذا البلد الذي أُرسلت الدراهمُ إليه، وقد جرى مثل ذلك قبل سنواتٍ بالنسبة للهِدْي في منى، فقد عُدِمَت المواشي، واضطُّروا أن يُؤخِّروها إلى ما بعد أيام التشريق، ولذلك فأنا أقول: مَنْ يَضْمَنُ أنه ستُوجدُ هذه الآلافُ المؤلَّفةُ من البهائم في هذا البلد المرسل إليه الدراهم، ثم إذا وُجِدَت فَمَنْ يَضْمَنُ أن هناك جَزَارِينَ يَسْتَوْعِبُونَ أن يُصَحُّوا بهذه الأصاحيِّ في أوقات الذبح، ثم مَنْ سَيَأْخُذُ هذا اللحم.

ولذلك كلُّه فأنا أرى أنه من الواجبِ على طلبة العلم في هذه المسألة أن يُبينوها للناس؛ لأن الناس انجفلوا في هذا الأمر، لأن كل واحدٍ منهم يسهلُ عليه أن يأخذَ خمسمائة ريال، ويقول: يا فلان، هذه أضحتي، فاجعلها في أقصى الشرق، أو أقصى الغرب.

وأنا أقول: إذا أَرَدْتَ أن تَنفَعِ إخوانك فأرسل لهم دراهم، أو طعاماً، أو لباساً، أو فرشاً، أو خياماً، والأمر في ذلك واسعٌ، وأما شعيرة من شعائر الإسلام أنزل الله فيها آيات متعددة، ونوّه بها، وأمرَ بذكره عليها، ثم مع ذلك تُرسلها للناس فهذا شيءٌ عجيبٌ.

والآن نرجع إلى شرح الآيات، يقول الله ﷻ: ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَآؤَهَا وَلَكِنَّ يَنَالُهُ النُّقُوى مِنْكُمْ﴾. التقوى المرادُ بها هنا: أنه بدلاً من أنه كان يَذْبَحُ للأصنام أصبح يَذْبَحُ لله الملكِ العَلامِ ﷻ، فهذه من تقوى الله -تبارك وتعالى-.

وقوله: ﴿كَذَلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِشُكْرِ اللَّهِ عَلَى مَا هَدَيْكُمْ وَيُبَرِّئُ الْمُحْسِنِينَ﴾ (٧٧)

[الحج: ٣٧]. كرَّر سبحانه تسخيرَه لنا هذه الإبل؛ لأنه لو لا أنه سبحانه سَخَّرَهَا لنا لم يَقْدِرْ

عليها أحدٌ منا، وإذا كان الذئب الذي هو كَفَخِذِ الناقة لا يَسْتَطِيعُه الإنسان فكيف بالناقة؟!

وأنت تجدُ هذه الناقة الكبيرة القوية يَقودُها صَبِيٌّ صغيرٌ له سبعُ سنواتٍ، وهو

يَقودُها إلى مصلحةٍ، وربما يَقودُها إلى مَجْزَرِها -يعني: مَحِلَّ نحرِها- وهي ثابتةٌ مذلَّةٌ،

فالحمدُ لله على نعمه.

وقوله: «وَيُثَرِّ الْمُحْسِنِينَ». الْمُحْسِنُونَ: هم الذين يَنْحَرُونَهَا تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ، وَيَذْكُرُونَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا، فَيُثَرِّهُمْ بِالْقَبُولِ وَالثَّوَابِ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٦٨٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً، فَقَالَ: «ارْكَبْهَا»، فَقَالَ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ، فَقَالَ: «ارْكَبْهَا» قَالَ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ قَالَ: «ارْكَبْهَا وَيْلَكَ» فِي الثَّالِثَةِ أَوْ فِي الثَّانِيَةِ ^(١).

١٦٩٠ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ وَشُعْبَةُ، قَالَا: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً، فَقَالَ: «ارْكَبْهَا»، قَالَ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ، قَالَ: «ارْكَبْهَا»، قَالَ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ، قَالَ: «ارْكَبْهَا» ثَلَاثًا ^(١).

البَدَنَةُ المَرَادُ بِهَا: هَذَا الْهَدْيُ، وَيَكُنُّ الرَّجُلُ تَحَاشَى أَنْ يَرْكَبَ الْهَدْيَ الَّذِي نَوَاهُ اللَّهُ، فَيَعُودُ بَعْضُ نَفْعِهِ إِلَى نَفْسِهِ، وَلَكِنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَيَّنَّ أَنَّ هَذَا النِّفْعَ مَا دَامَ لَا يَضُرُّ الْهَدْيَ؛ وَهُوَ يُطِيقُهُ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ.

وَهَلْ نَقُولُ: إِنَّهُ بِنَاءٌ عَلَى ذَلِكَ يَجُوزُ لِصَاحِبِ الْهَدْيِ أَنْ يَحْلُبَ هَدْيَهُ إِذَا كَانَ فِيهِ حَلِيبٌ؟

الجواب: نعم، ولكن إذا فَعَلَ فَهَلْ يَلْزَمُهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ، أَوْ لَهُ أَنْ يَتَتَفَعَ بِهِ؟

الجواب: الثاني؛ فإنه له أَنْ يَتَتَفَعَ بِهِ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَهْدَى الْبَدَنَةَ، وَأَمَّا مَنَافِعُهَا الْمُنْفَصِلَةُ

فَإِنَّهَا لَمْ تُهْدَ.

وهذا بخلاف ما لو أَوْجَبَهَا هَدْيًا، وَفِيهَا حَمْلٌ، أَوْ حَمَلَتْ بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِنْ حَمَلَهَا /

يَدْخُلُ فِي ضَمَنِ الْهَدْيِ.

(١) أخرجه مسلم (١٣٢٢) (٣٧١).

(٢) أخرجه مسلم (١٣٢٢) (٣٧٣).

فقال ﷺ للرجل: «ارْكَبْهَا». وذلك من باب التيسير.

وفي هذا الحديث: دليل على أنه لا بأس أن يُراجع المفتي، ويُبين له، وهذا كثير في السنة، فقد راجع الصحابة النبي ﷺ حين أمر من لم يسقي الهدى منهم بالتحلل، وكذلك راجعوه لما أمرهم بكسر القدور التي طبخوا فيها لحوم الحُمُر، فقالوا: أو نغسلها؟ قال: «أو اغسلوها».

وما دام الإنسان يقصد معنى صحيحاً في مراجعة المفتي فلا حرج عليه؛ لأنه يكون من باب الطمأنينة.

وكذلك فإن الرسل قد يُراجعون الله ﷻ أحياناً فيما يُخبرهم به، ومن ذلك أنه لما بشرت الملائكة امرأة إبراهيم بالولد قالت: ﴿يَتَوَلَّىٰ ءَالِدٌ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [مريم: ٧٢]. ومن ذلك أيضاً: قول مريم: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ﴾ [التين: ٤٧]. ومن ذلك أيضاً: قول زكريا: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ﴾ [التين: ٤٠].

فالمراجعة التي يقصد بها الاستيضاح والخير لا بأس بها.

وفي هذا قال النبي ﷺ لهذا الرجل في الثالثة، أو في الثانية: «ويلك»؛ يعني: ألزَمَكَ اللهُ وَبَيْتَكَ، والويل هو العداء، وفُسر بأنه وادٍ في جهنم، والصحيح: أنها كلمة وعيد، وهي هنا ليست للوعيد، وإنما هي مما يجري على اللسان بدون قصد، كما قال النبي -صلى الله عليه- وعلى آله وصحبه وسلم: «فاظفر بذات الدين تربت يداك».

كما في قوله ﷺ لمعاذ حين قال له: يا رسول الله، هل يؤاخذ الناس بما يقولون؟ قال: «ثكلتك أمك يا معاذ، وهل يكب الناس في النار على وجوههم -أو قال: على مناخرهم- إلا حصائد ألسنتهم».

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٠٤ - باب مَنْ سَاقَ الْبَدَنَ مَعَهُ.

١٩٦١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما، قَالَ: تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، وَأَهْدَى فَسَاقَ مَعَهُ الْهَدْيَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَبَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاهْلَ بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ أَهْلَ بِالْحَجِّ، فَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، فَكَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ أَهْدَى فَسَاقَ الْهَدْيَ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُهْدِ، فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ قَالَ لِلنَّاسِ: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَشَيْءٍ حَرَمٌ مِنْهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّهُ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى فَلْيُطَفِّ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفا وَالْمَرْوَةِ، وَلْيَقْصِرْ وَلْيَحْلِلْ ثُمَّ لِيُهَلَّ بِالْحَجِّ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ». فَطَافَ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ، وَاسْتَلَمَ الرُّكْنَ أَوَّلَ شَيْءٍ، ثُمَّ خَبَّ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ، وَمَشَى أَرْبَعًا، فَرَكَعَ حِينَ قَضَى طَوَافَهُ بِالْبَيْتِ عِنْدَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ فَانْصَرَفَ فَاتَى الصَّفا، فَطَافَ بِالصَّفا وَالْمَرْوَةِ سَبْعَةَ أَطْوَافٍ، ثُمَّ لَمْ يَحْلِلْ مِنْ شَيْءٍ حَرَمٌ مِنْهُ حَتَّى قَضَى حَجَّهُ، وَنَحَرَ هَدْيَهُ يَوْمَ النَّحْرِ، وَأَفَاضَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ حَلَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَرَمٌ مِنْهُ، وَفَعَلَ مِثْلَ مَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ أَهْدَى وَسَاقَ الْهَدْيَ مِنَ النَّاسِ ^(١).

١٦٩٢ - وعن عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ رضي الله عنها، أَخْبَرَتْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي تَمَتُّعِهِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، فَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَهُ بِمِثْلِ الَّذِي أَخْبَرَنِي سَالِمٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ^(١).
هذا الحديثُ سياقه جيدٌ، ولكنه فيه بعضُ الإشكالاتِ، منها:

أولاً: قوله: «تَمَتَّعَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ». فمن المعلوم أنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَتَمَتَّعْ بَيْنَ الْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ، وَلَمْ يَحْلِلْ، فَكَيْفَ يُخْرَجُ هَذَا اللَّفْظُ؟

(١) أخرجه مسلم (١٢٢٧) (١٧٤).

(٢) أخرجه مسلم (١٢٢٨) (١٧٥).

الجواب: يُمكنُ أن يُخرَجَ بأن يكونَ معنى تَمَتَّعَ بالعمرة إلى الحجِّ؛ أي: ضَمَّ العمرة إلى الحجِّ، فصار قارنًا.

ثانيًا: قوله: «فأهَّلَ بالعمرة ثم أهَّلَ بالحجِّ» فهذا أيضًا فيه إشكال؛ لأن عائشة رضي الله عنها لما قَسَمَتِ الناسَ إلى ثلاثة أقسامٍ حينَ خَرَجُوا مع النبي ﷺ، فقالت: فمنهم مَن أهَّلَ بعمرة، ومنهم مَن أهَّلَ بحجٍّ، ومنهم مَن أهَّلَ بحجٍّ وعمرة قالت: وأهَّلَ رسولُ الله ﷺ بالحجِّ. وهذا صريحٌ وهو تقسيمٌ واضحٌ، والتقسيمُ يدلُّ على حقيقة الواقع، ليس كسياقٍ جاء غير مُقَسَّمٍ، وبهذا يكونُ هناك تعارضٌ بين حديثِ عائشة وحديثِ ابنِ عمرَ الذي معنا؛ لأن ظاهرَ حديثِ ابنِ عمرَ أنه ﷺ أهَّلَ بعمرة، ثم أهَّلَ بحجٍّ، وهذا يَحْتَاجُ إلى جوابٍ؟

قال ابنُ حجر رحمته الله في «الفتح» (٣/ ٥٣٩):

قوله: «تَمَتَّعَ رسولُ الله ﷺ في حَجَّةِ الوداعِ بالعمرة إلى الحجِّ». قال المُهَلَّبُ: معناه: أَمَرَ بذلك؛ لأنه كان يُنَكِّرُ على أنسٍ قوله: إنه قرَنَ، ويقول: بل كان منفردًا. وأما قوله: «وَبَدَأَ فَأَهَّلَ بِالْعَمْرَةِ». فمعناه: أَمَرَهُمُ بِالْتَمَتُّعِ.

[وهذا صرفٌ للكلام عن ظاهره بلا شك].

وهو أن يُهَلُّوا بالعمرة أولاً، ويُقَدِّمُوها قبلَ الحجِّ، قال: ولا بدَّ من هذا التأويل لدفعِ التناقضِ عن ابنِ عمرَ. قلتُ: لم يتعيَّنْ هذا التأويلُ المتعسِّفُ، وقد قال ابنُ المُنِيرِ في الحاشية: إن حملَ قوله: «تَمَتَّعَ» على معنى: «أَمَرَ» من أبعدِ التأويلاتِ، والاستشهادُ عليه بقوله: رَجِمَ. وإنما أَمَرَ بالرجم من أوهنِ الاستشهاداتِ.

[يعني رحمته الله بذلك: رَجِمَ الزاني، لا رميَ الجمار؛ لأنه قد جاء في الحديث: رَجِمَ

النبي ﷺ ماعزًا؛ يعني: أَمَرَ برجه. ووجهُ الاستشهادِ بهذا ليس بواضحٍ].

لأن الرجمَ من وظيفة الإمام، والذي يَتَوَلَّاهُ إنما يتولَّاهُ نيابةً عنه، وأما أعمالُ الحجِّ من إفراذٍ وقرانٍ، وتَمَتُّعٍ، فإنه وظيفة كلِّ أحدٍ عن نفسه، ثم أجاز تأويلًا آخرَ، وهو أن الراوي عَهِدَ أن الناسَ لَا يَفْعَلُونَ إِلَّا كَفَعْلِهِ، لاسيَّما مع قوله: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ».

فلما تحقق أن الناس تمتعوا ظنَّ أنه عَلَيْهِ السَّلَامُ تمتع، فأطلق ذلك. قلتُ: ولم يتعين هذا أيضًا، بل يحتمل أن يكون معنى قوله: «تمتع». محمولًا على مدلوله اللغوي، وهو الانتفاع بإسقاطِ عملِ العمرة والخروجِ إلى ميقاتها وغيرها، بل قال النووي: إن هذا هو المتعين. قال: وقوله: «بالعمرة إلى الحج»؛ أي: بإدخالِ العمرة على الحج.

[وهذا يعني: أحرَمَ أولاً بحجٍّ، ثم أحرَمَ بعمرةٍ، لكن هذا يُعكَّرُ عليه قوله في نفس الحديث: «فأهلَّ بالعمرة، ثم أهلَّ بالحجَّ». فلا يستقيم].

وقد قدَّمنا في «بابِ التمتع والقرآن» تقريرَ هذا التأويل، وإنما المُشْكِلُ هنا قوله: «بدأ فأهلَّ بالعمرة، ثم أهلَّ بالحجَّ؛ لأن الجمعَ بين الأحاديثِ الكثيرة في هذا الباب استقرَّ كما تقدَّم، على أنه بدأ أولاً بالحجَّ، ثم أدخل عليه العمرة، وهذا بالعكس. اهـ

[وعلى كلِّ حالٍ فإنه يُمكنُ أن يكونَ معنى كونه أهلَّ أولاً بالعمرة، ثم أهلَّ بالحجَّ: أنه عند الإهلالِ بدلاً من أن يقول: لبيك حجًّا وعمرةً. صار يقول: لبيك عمرةً وحجًّا. فيكون قد بدأ بالعمرة في التلبية خاصةً، وليس في عقدِ النية.

وما ذكره من أنه أحرَمَ أولاً بحجٍّ، ثم أحرَمَ بعمرةٍ هذا هو الذي يستقيم، ولكنه على قواعدِ مذهبِ الإمام أحمد لا يصحُّ؛ لأن المذهبَ أن الإنسان إذا أدخل العمرة على الحجِّ لم تنعقد، ولا يكون قارئاً، لكن لو أدخل الحجَّ على العمرة صحَّ.

ولكن ما دلَّ عليه الحديث -وهو مذهبُ الشافعي- أصحُّ، وهو أنه يجوزُ إدخالِ العمرة على الحجِّ، كما يجوزُ إدخالُ الحجِّ على العمرة].

وأجيب عنه: بأن المراد به صورةُ الإهلالِ؛ أي: لما أدخل العمرة على الحجِّ لبَّى بهما، فقال: لبيك بعمرةٍ وحجةٍ معاً. وهذا مطابقةٌ لحديثِ أنسٍ المتقدم، لكن قد أنكر ابنُ عمر ذلك على أنسٍ، فيحتملُ أن يُحملَ إنكارُ ابنِ عمرَ عليه كونه أطلق أنه ﷺ جمعَ بينهما؛ أي: في ابتداءِ الأمرِ، ويُعينُ هذا التأويلُ قوله: في نفسِ الحديث: «وتمتع الناسُ.. إلخ»، فإن الذين تمتعوا إنما بدءوا بالحجِّ، لكن فسحوا حجَّهم إلى العمرة حتى حلوا بعد ذلك بمكة، ثم حجَّوا من عامهم. اهـ

وعلى كلِّ حالٍ فإنه لا بد من هذه التأويلاتِ حتى يزول الإشكال، وعليه فإننا نقول: إنه إن كان هذا اللفظ: -وبَدَأَ رسولُ الله ﷺ فأهَلَّ بالعمرة، ثم أهَلَّ بالحجَّ- محفوظًا، كان المعنى المرادُ بذلك هو صفة الإهلالِ فقط، فيكون ﷺ قد قال عند إهلاله: لبيك عمرةً وحجًّا. بدلًا من أن يقول: لبيك حجًّا وعمرةً.

وأما نفسُ العقدِ في النيةِ فالذي دلَّ عليه حديثُ عائشةَ ؓ أن النبي ﷺ أحرَمَ بالحجِّ، ثم قيل له: قلْ عمرةً وحجًّا فقرَنَ.

وعليه، فيكونُ في ذلك دليلٌ على مذهب الشافعيّ رَحِمَهُ اللهُ مِنْ أَنَّهُ يَجُوزُ إِدْخَالَ الْعُمْرَةِ عَلَى الْحَجِّ، وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ لِلْقِرَانِ ثَلَاثُ صُورٍ:

أَنْ يُحْرِمَ بِهَا جَمِيعًا، فَيَقُولُ: لَبِيكَ عُمْرَةً وَحَجًّا.

أَنْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ أَوَّلًا، ثُمَّ يُدْخِلَ الْحَجَّ عَلَيْهَا قَبْلَ الشَّرُوعِ فِي طَوَافِهَا، وَذَلِكَ كَمَا فَعَلَتْ عَائِشَةُ ؓ.

أَنْ يُحْرِمَ أَوَّلًا بِالْحَجِّ، ثُمَّ يُدْخِلَ الْعُمْرَةَ عَلَى الْحَجِّ، فَيَكُونُ قَارِنًا.

ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

١٠٥ - بَابُ مَنْ اشْتَرَى الْهَدْيَ مِنَ الطَّرِيقِ.

١٦٩٣ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: أَقِمْ فَإِنِّي لَا أَمْنُهَا أَنْ تُصَدَّ عَنِ الْبَيْتِ قَالَ: إِذَا أَفْعَلُ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾. فَأَنَا أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ عَلَى نَفْسِي الْعُمْرَةَ، فَأَهَلَّ بِالْعُمْرَةِ. قَالَ: ثُمَّ خَرَجَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالْبَيْدَاءِ أَهَلَّ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، وَقَالَ: مَا شَأْنُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ إِلَّا وَاحِدٌ، ثُمَّ اشْتَرَى الْهَدْيَ مِنْ قُدَيْدٍ، ثُمَّ قَدِمَ فَطَافَ لَهَا طَوَافًا وَاحِدًا، فَلَمْ يَحِلَّ حَتَّى حَلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا^(١).

(١) أخرجه مسلم (١٢٣٠) (١٨١).

سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠٦ - بَابُ مَنْ أَشْعَرَ، وَقَلَّدَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، ثُمَّ أَحْرَمَ.
وَقَالَ نَافِعٌ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا أَهْدَى مِنَ الْمَدِينَةِ قَلْدَهُ وَأَشْعَرَهُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، يَطْعُنُ فِي شِقِّ سَنَامِهِ الْيَمِينِ بِالشَّفْرَةِ، وَوَجْهَهَا قِبَلَ الْقِبْلَةِ بَارَكَةً ^(١).
١٦٩٤، ١٦٩٥ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنِ الْمُسَوَّرِ بْنِ مَحْرَمَةَ وَمَرْوَانَ قَالَا: خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَمَنَ الْحُدَيْبِيَّةِ فِي بَضْعِ عَشْرَةِ مِائَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِذِي الْحُلَيْفَةِ قَلَّدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْهَدْيَ، وَأَشْعَرَ، وَأَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ.

[الحدِيث ١٦٩٤ - أطرافه في: ١٨١١، ٢٧١٢، ٢٧٣١، ٤١٥٨، ٤١٧٨، ٤١٨١].

[الحدِيث ١٦٩٥ - أطرافه في: ٢٧١١، ٢٧٣٢، ٤١٥٧، ٤١٧٩، ٤١٨٠].

١٦٩٦ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، حَدَّثَنَا أَفْلَحُ عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: فَتَلْتُ قَلَادَةً بِذِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَيَّ، ثُمَّ قَلَّدَهَا وَأَشْعَرَهَا، وَأَهْدَاهَا، فَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ أَحِلَّ لَهُ ^(٢).

[الحدِيث ١٦٩٦ - أطرافه في: ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣،

١٧٠٤، ٢٣١٧، ٥٥٦٦].

اعْلَمْ - رَحِمَكَ اللَّهُ - أَنَّ الْهَدْيَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنَ الْإِبِلِ، أَوِ الْبَقَرِ، أَوِ الْغَنَمِ، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ تُقَلَّدُ، وَذَلِكَ بَأَنْ يُجْعَلَ فِي عُنُقِهَا قِلَادَةٌ، وَيُجْعَلُ فِي هَذِهِ الْقِلَادَةِ أَشْيَاءُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا هَدْيٌ؛ وَذَلِكَ مِثْلُ آذَانِ الْقَرَبِ الْبَالِيَةِ وَالنِّعَالِ الْبَالِيَةِ، وَذَلِكَ حَتَّى يَعْرِفَ الْفُقَرَاءُ أَنَّهَا هَدْيٌ، فَيَتَرَقَّبُوهَا وَيَنْتَفِعُوا بِهَا.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٣٢١) (٣٦٩).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٣٢١) (٣٦٩).

وأما الإشعارُ فهو في الإبل خاصةً، وهو أن يُشعِرَ الإنسانُ الجانبَ الأيمنَ من السَّنامِ حتى يَسِيلَ الدَّمُ، فيَعْرِفَ الفقراءُ أنها هديٌّ، وهذا الألمُ الذي يَحْصُلُ للإبلِ هو ألمُ يَسِيرٌ في مقابلِ منفعةٍ عظيمةٍ، وهو كالكيِّ؛ وذلك من أجلِ مصلحةِ حفظِ المالِ. ومن ذلك أيضًا: ما يَفْعَلُهُ بعضُ الصغارِ من أنه إذا اشترى حمامةً يَتَفُ قَوَادِمَ الْجَنَاحِ؛ من أجلِ أن لا تَطِيرَ، فهذا وإن كان فيه ألمٌ ولكنه لمصلحةٍ، وهي: أن يَحْفَظَ الإنسانُ ماله. ومن فوائدِ حديثِ عائشةَ رضي الله عنها: أنه يَجُوزُ لِلإنسانِ أن يُرْسِلَ الهدْيَ من بلدهِ إلى مكةَ، ولا يَحْرُمُ عليه شيءٌ بذلك، بل يكونُ حلالًا حلالًا تامًّا؛ لأنَّ التحريمَ إنما يكونُ بالإحرامِ، والذي بعثَ الهدْيَ من بلدهِ لم يَحْرِمَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

١٠٧ - بَابُ قَتْلِ الْقَلَائِدِ لِلْبُدْنِ وَالْبَقَرِ.

١٦٩٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا وَلَمْ تَحْلُلْ أَنْتَ؟ قَالَ: «إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي، وَقَلَدْتُ هَدْيِي؛ فَلَا أَجِلُّ حَتَّى أَجِلَّ مِنَ الْحَجِّ»^(١).

١٦٩٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، وَعَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلَّى الله عليه وآله يُهْدِي مِنَ الْمَدِينَةِ، فَأَقْتُلُ قَلَائِدَ هَدْيِهِ، ثُمَّ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا يَكَا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرِمُ^(٢).

وقوله: «فَلَا أَجِلُّ حَتَّى أَجِلَّ مِنَ الْحَجِّ». أكثرُ الرواياتِ: فَلَا أَجِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ. وعلى هذا يكونُ مَنْ ساقَ الهدْيَ لَا يَحِلُّ إِلَّا بِالنَّحْرِ، وأما مَنْ لَمْ يَسُقِ الهدْيَ فإنه إذا رَمَى وَحَلَقَ حَلَّ التَّحْلُلِ الْأَوَّلِ، وإن لَمْ يَنْحَرْ.

(١) أخرجه مسلم (١٢٢٩) (١٧٧).

(٢) أخرجه مسلم (١٣٢١) (٣٥٩).

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٠٨ - باب إشعار البدن.

وَقَالَ عُرْوَةُ عَنِ الْمُسَوْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَلَدَ النَّبِيُّ ﷺ الْهَدْيَ وَأَشْعَرَهُ وَأَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ.

١٦٩٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ

عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: فَتَلْتُ قَلَانِدَ هَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ أَشْعَرَهَا وَقَلَدَهَا - أَوْ قَلَدْتُهَا - ثُمَّ بَعَثَ بِهَا إِلَى الْبَيْتِ، وَأَقَامَ بِالْمَدِينَةِ، فَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ لَهُ حِلٌّ ^(١).

١٠٩ - باب مَنْ قَلَدَ الْقَلَانِدَ بِيَدِهِ.

١٧٠٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ

بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ زِيَادَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ كَتَبَ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مَنْ أَهْدَى هَدِيًّا حَرَّمَ عَلَيْهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْحَاجِّ حَتَّى يُنَحِّرَ هَدْيَهُ، قَالَتْ عَمْرَةُ: فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: لَيْسَ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، أَنَا فَتَلْتُ قَلَانِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي، ثُمَّ قَلَدَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِيهِ، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا مَعَ أَبِي، فَلَمْ يَحْرُمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْءٌ أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ حَتَّى نُحِرَ الْهَدْيُ.

قوله: «حتى نُحِرَ الْهَدْيُ». ليس المراد: ثم لما نَحَرَهُ حَرَّمَ عَلَيْهِ، بل المراد

استمرار الحكم إلى نحر الهدى.

وفي هذا السياق من الفوائد: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ بِهَذَا الْهَدْيِ مَعَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٥٤٧/٣):

قوله: «مع أبي». بفتح الهمزة وكسر الموحدة الخفيفة، تُرِيدُ بِذَلِكَ أَبَاهَا أَبَا

بَكْرٍ الصِّدِّيقَ. وَاسْتَيْدَ مِنْ ذَلِكَ وَقْتُ الْبَعْثِ، وَأَنَّهُ كَانَ فِي سَنَةِ تِسْعِ عَامِ حَجِّ أَبُو بَكْرٍ بِالنَّاسِ. قَالَ ابْنُ التِّينِ: أَرَادَتْ عَائِشَةُ بِذَلِكَ عِلْمَهَا بِجَمِيعِ الْقِصَّةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تُرِيدَ أَنَّهُ آخِرُ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ، لِأَنَّهُ حَجَّ فِي الْعَامِ الَّذِي يَلِيهِ حُجَّةُ الْوُدَاعِ؛ لِأَنَّهُ يَظُنُّ ظَانٌّ أَنَّ ذَلِكَ

(١) أخرجه مسلم (١٣٢١) (٣٦٢).

كان في أول الإسلام، ثم نُسخ، فأرادت إزالة هذا اللبس، وأكملت ذلك بقولها: «فلم يَحْرُمَ عليه شيء كان له حلالاً حتى نُجر الهدى»؛ أي: وانقضى أمره، ولم يَحْرُمَ، وترك إحرامه بعد ذلك أخرى وأولى؛ لأنه إذا انتفى في وقت الشبهة فلأن ينتفى عند انتفاء الشبهة أولى. اهـ

هذه فائدة قد تكون عزيزة؛ لأن هذا الحديث يَمُرُّ كثيراً، ولم يُسَمَّ فيه متى كان بَعَثَهُ ﷺ؟ وهذا - كما قال الحافظ رحمه الله - يدلُّ على أن ذلك كان في سنة تسع من الهجرة.

ثم قال البخاري رحمه الله:

١١٠ - باب تقليد الغنم.

١٧٠١ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَهْدَى النَّبِيُّ ﷺ مَرَّةً غَنَمًا^(١).

١٧٠٢ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَفْتِلُ الْقَلَائِدَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَيَقْلُدُ الْغَنَمَ، وَيُقِيمُ فِي أَهْلِهِ حَلَالًا^(٢).

١٧٠٣ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَفْتِلُ قَلَائِدَ الْغَنَمِ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَيَبِيعُ بِهَا، ثُمَّ يَمْكُثُ حَلَالًا^(٣).

(١) أخرجه مسلم (١٣٢١) (٣٦٧).

(٢) أخرجه مسلم (١٣٢١) (٣٦٥).

(٣) انظر التعليق السابق.

١٧٠٤ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: فَتَلْتُ لِهَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ - تَعْنِي الْقَلَائِدَ - قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ ^(١).
 هذا غير الأول؛ لأن قوله: قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ. يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ فِي عَمْرَةٍ أَوْ حَجٍّ، وَأَمَّا مَا سَبَقَ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَبْعَثُ بِالْهَدْيِ مِنَ الْمَدِينَةِ، وَيَبْقَى فِي الْمَدِينَةِ.

ثم قال البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

١١١ - بَابُ الْقَلَائِدِ مِنَ الْعَهْنِ.

١٧٠٥ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: فَتَلْتُ قَلَائِدَهَا مِنْ عَهْنٍ كَانَ عِنْدِي ^(٢).
 الْعَهْنُ هُوَ: الصُوفُ، وَالْمَرَادُ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَتَلَّتِ الْحَبْلَ الَّذِي يُقَلَّدُ بِهِ مِنْ صُوفٍ.

ثم قال البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

١١٢ - بَابُ تَقْلِيدِ النَّعْلِ.

١٧٠٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً، قَالَ: «ارْكَبْهَا» قَالَ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ، قَالَ: «ارْكَبْهَا»، قَالَ: فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ رَاكِبَهَا يُسَافِرُ النَّبِيُّ ﷺ وَالنَّعْلُ فِي عُنُقِهَا ^(٣).

تَابِعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ. حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمرَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) أخرجه مسلم (١٣٢١) (٣٦٦).

(٢) أخرجه مسلم (١٣٢١) (٣٦٤).

(٣) أخرجه مسلم (١٣٢٢) (٣٧٣).

١١٣- باب الْجِلَالِ لِلْبُذْنِ.

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَشُقُّ مِنَ الْجِلَالِ إِلَّا مَوْضِعَ السَّنَامِ، وَإِذَا نَحَرَهَا نَزَعَ جِلَالَهَا؛ مَخَافَةَ أَنْ يُفْسِدَهَا الدَّمُ، ثُمَّ يَتَصَدَّقُ بِهَا.

١٧٠٧- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِجِلَالِ الْبُذْنِ الَّتِي نَحَرْتُ وَبِجُلُودِهَا^(١).

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «بَابُ الْجِلَالِ لِلْبُذْنِ». الْجِلَالُ هُوَ: مَا تُجَلَّلُ بِهَا الْبَعِيرُ؛ أَيُ: تُغَطَّى بِهَا، وَذَلِكَ وَقَايَةً لَهَا إِمَّا مِنَ الشَّمْسِ، وَإِمَّا مِنَ الْبَرْدِ، وَهُمْ يَفْتَحُونَ فِي هَذِهِ الْجِلَالِ لِلْسَّنَامِ حَتَّى لَا تَسْقُطَ.

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَوْلُهُ: «ثُمَّ يَتَصَدَّقُ بِهَا»؛ أَيُ: بِهِذِهِ الْجِلَالِ، وَذَلِكَ إِذَا ذُبِحَتِ الْبَدَنَةُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْجِلَالُ تَكُونُ تَبَعًا لَهَا، وَلِهَذَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِجِلَالِ الْإِبِلِ الَّتِي أَهْدَاهَا النَّبِيُّ ﷺ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: تَوَقَّيْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الدَّمُ؛ وَذَلِكَ لِثَلَاثِ تَلَطُّخٍ بِهِ الْجِلَالُ، وَهَذَا يَحْتَمِلُ احْتِمَالَيْنِ:

الْاحْتِمَالُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ أَرَادَ أَنْ لَا يَتَلَوَّثَ الْجِلَالُ بِالدَّمِ الْمَسْفُوحِ، وَالدَّمُ الْمَسْفُوحُ نَجَسٌ، كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ، وَلَا إِشْكَالَ فِي هَذَا؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

وَالدَّمُ الْمَسْفُوحُ هُوَ: الَّذِي يَسِيلُ عِنْدَ النَحْرِ، أَوْ الذَّبْحِ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْجِلَالُ الَّتِي جَلَّلَ بِهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَدَنَتَهُ وَاسِعَةً، وَتَصِلُ إِلَى حَدِّ الْمَنْحَرِ مِمَّا يَكُونُ سَبَبًا فِي تَلَوُّثِهَا بِالدَّمِ الْمَسْفُوحِ النَجَسِ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٣١٧) (٣٤٨).

والاحتمال الثاني: أنه عليه السلام أراد أن لا يَتَلَوَّثَ الْجِلَالُ بالدمِ الظاهرِ الذي يَبْقَى في البهيمة بعد زهوقِ النفس؛ لأن هذا الدم الذي يَبْقَى بعد زهوقِ النفس في كُلِّ مُذَكِّي أو منحورٍ هو طاهرٌ، حتى لو أنك لَمَّا طَبَخْتَهُ ظَهَرَ لونُ الدمِ في القَدْرِ فإنه طاهرٌ؛ وذلك لأن البهيمةَ المُذَكَّاةَ أو المنحورةَ لَمَّا سُفِّحَ دَمُهَا عِنْدَ النحرِ صارَ الدمُ الباقي كاللحمِ طاهرًا حلالًا، حتَّى الكبدُ، وحتى دُمُ القلبِ حلالٌ طاهرٌ، مع أن دمَ القلبِ كثيرٌ.

في أثرِ ابنِ عمرَ رضي الله عنهما دليلٌ على أنه يَنْبَغِي لِلإنسانِ - إذا أراد أن يَتَصَدَّقَ بشيءٍ - أن يَتَصَدَّقَ به نظيفًا غيرَ مُلَطَّخٍ بشيءٍ؛ لأن هذا أبلغُ في الإخلاصِ.

وقولُ علي بنِ أبي طالبٍ عليه السلام: «أمرني رسولُ الله ﷺ أن أَتَصَدَّقَ بِجِلَالِ البُذَنِ التي نَحَرْتُ وَبِجُلُودِهَا». نَحَرَ عليٌّ عليه السلام في حَجَّةِ الوداعِ سبعةً وثلاثينَ بَدَنَةً، وكان النبي ﷺ قد أَهْدَى في حَجَّةِ الوداعِ مائةَ بعيرٍ؛ لأنه ﷺ أكرمُ الخلقِ، وذبحَ منها ﷺ ثلاثًا وستينَ بيدهِ الكريمةِ، ووَكَّلَ عليٌّ بنَ أبي طالبٍ أن يَنْحَرَ الباقي، وهو سبعٌ وثلاثونَ بَدَنَةً.

قال أهلُ العلمِ رَحِمَهُمُ اللهُ: وفي هذا موافقةٌ لِعُمَرِ النبي ﷺ؛ فَإِنْ عُمَرَهُ كانَ ثلاثًا وستينَ سَنَةً.

وقوله عليه السلام: «بِجِلَالِ البُذَنِ التي نَحَرْتُ وَبِجُلُودِهَا». أما الْجِلَالُ: فَإِنِهَا تُتَخَذُ لِبَاسًا، فَرَشًا، أو أَكْيَاسًا، يَحْفَظُ بِهَا الطَّعَامُ، أو ما أَشَبَهُ ذَلِكَ.

وأما الْجُلُودُ: فظاهِرٌ أيضًا أَنَّهُ يُنْتَفَعُ بِهَا مَدْبُوعَةً، أو غيرَ مَدْبُوعَةٍ، وقد كانَ الناسُ في هذه البلادِ قَبْلَ أَنْ تَنْفَتَحَ عَلَيْنَا الصَّنَاعَاتُ الْمُتَنَوِّعَةُ، كانوا يَخْرُزُونَ النَعْلَ من جُلُودِ الإِبِلِ؛ لِأَنَّهَا قَوِيَّةٌ.

فلذلك أَمَرَ النبي ﷺ عَلِيًّا أَنْ يَتَصَدَّقَ بِجِلَالِ البُذَنِ وَبِجُلُودِهَا.

مَسْأَلَةٌ: أَرَأَيْتُمْ لو أَنَّ إِنْسَانًا لَمْ يَتَصَدَّقْ بِالْجُلُودِ، وَلَكِنْ تَصَدَّقَ بِاللَّحْمِ، فَهَلْ يَجُوزُ هَذَا؟

الجوابُ: نَعَمْ، هُوَ يَجُوزُ مِنْ بَابِ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ اللَّحْمَ فِي الْغَالِبِ أَغْلَى عِنْدَ النَّاسِ مِنَ الْجِلْدِ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

١١٤ - باب من اشترى هديه من الطريق وقلدّها.

١٧٠٨ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو ضُمْرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عَقَبَةَ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: أَرَادَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه، الْحَجَّ عَامَ حَجَّةِ الْحُرُورِيَّةِ فِي عَهْدِ ابْنِ الزُبَيْرِ رضي الله عنه، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ كَانُوا بَيْنَهُمْ قِتَالًا، وَنَخَافُ أَنْ يَصُدُّوكَ، فَقَالَ ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾. إِذَا أَصْنَعُ كَمَا صَنَعَ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي أَوْجِبْتُ عُمْرَةً، حَتَّى إِذَا كَانَ بَظَاهِرِ الْبَيْدَاءِ، قَالَ: مَا شَأْنُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ إِلَّا وَاحِدٌ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ جَمَعْتُ حَجَّةً مَعَ عُمْرَةٍ، وَأَهْدَى هَدِيًّا مُقْلَدًا اشْتَرَاهُ، حَتَّى قَدِمَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يَحْلِلْ مِنْ شَيْءٍ جَرَمَ مِنْهُ حَتَّى يَوْمَ النَّحْرِ، فَحَلَقَ وَنَحَرَ، وَرَأَى أَنْ قَدْ قَضَى طَوَافَهُ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ بِطَوَافِهِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ قَالَ: كَذَلِكَ صَنَعَ النَّبِيُّ صلوات الله عليه.

في هذا الحديث من الفوائد غير ما سبق: تعيين الحجة متى كانت، فإنها كانت يوم حج الحُرورية، والحُرورية نسبة إلى مكان يقال له: حُروراء. وهو بظاهر الكوفة، وقد اجتمع فيه الخوارج لقتال علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهم قوم أشداء في القتال، أشداء في العبادة، صَبَّارُونَ عَلَيْهَا، حَتَّى إِنْ أَحَدَهُمْ لَيُصَلِّي الصَّلَاةَ يَحْقِرُ الصَّحَابَةَ صَلَاتَهُمْ عِنْدَ صَلَاتِهِ، وَقَرَأَتَهُمْ عِنْدَ قِرَاءَتِهِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ وَصَفَهُمُ النَّبِيُّ صلوات الله عليه بِأَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَتَجَاوَزُ حَنَاجِرَهُمْ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ -، وَهَذَا الْأَمْرُ كُلَّمَا قَرَأَهُ الْإِنْسَانُ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ يَخْشَى أَنْ يَكُونَ عِلْمُهُ عَلَى لِسَانِهِ فَقَطْ، وَأَنْ تَكُونَ قِرَاءَتُهُ عَلَى لِسَانِهِ فَقَطْ، فَاللَّهُمَّ أَدْخِلِ الْإِيمَانَ فِي قُلُوبِنَا، وَالْمَسْأَلَةُ خَطِيرَةٌ، فَرَبَّمَا تَجِدُ رَجُلًا عِنْدَهُ غَيْرَةٌ، وَقُوَّةٌ فِي الْحَقِّ، وَصَوْمٌ، وَصَلَاةٌ، وَصَدَقَةٌ، وَلَكِنْ لَا يَصِلُ إِيْمَانُهُ إِلَى قَلْبِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَهُ ذَاكِ الْإِيمَانِ الَّذِي يُصْلِحُ بِهِ نَفْسَهُ أَوَّلًا، وَإِنَّمَا هُوَ يُرِيدُ مِنَ النَّاسِ أَنْ يُصْلِحُوا أَنْفُسَهُمْ، وَأَمَّا نَفْسُهُ هُوَ فَقَدْ أَهْمَلَهَا.

هؤلاء الخوارج عندهم جَلَدٌ، وَصَبْرٌ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُمْ حَجُّوا أَيَّامَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُبَيْرِ رضي الله عنه، وَخَافَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ قِتَالًا، فَخَافُوا عَلَى ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه الصَّحَابِيِّ الْجَلِيلِ،

الذي عنده من سنة النبي ﷺ ما يحتاج الناس إليه، فخافوا إذا حصل قتال أن يقتل هذا الخبر العالم، فأشاروا عليه أن لا يحج، ولكنه ﷺ صم أن يحج - وهو الحمد لله وقاه الله - إلا شيئاً يسيراً حصل على قدمه - فأوجب العمرة أولاً، ثم بدا له أن يقمرن، ويسوق الهدى، ففعل، قرن، وساق الهدى، واشتراه من قدير - كما مر - وقد مر بمكة، وطاف وسعى، ولكنه لم يحل إلا يوم النحر.

وفي هذا السياق يقول: «إنه حلق ونحر»، والواو - كما هو معلوم - لا يلزم منها الترتيب، فلا يلزم أن يكون قد حلق أولاً، ثم نحر، ويجوز أن يكون الترتيب على ظاهر الحديث، ويكون ابن عمر فعل الرخصة؛ لأنه يجوز أن يحلق قبل أن ينحر، لكن قوله: «هكذا فعل النبي» ظاهره أنه قدم النحر على الحلق، مع أنه قد يقول الصحابي: هكذا فعل النبي، أو هكذا صلاة النبي. ومراده الجملة، لا بالتفصيل.

ثم قال البخاري رحمه الله:

١١٥ - باب ذبح الرجل البقر عن نسائه من غير أمرهن.

١٧٠٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ: عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

عُمَرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِخَمْسِ بَقِينَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ لَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ، فَلَمَّا دَنَوْنَا مِنْ مَكَّةَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ إِذَا طَافَ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ أَنْ يَحِلَّ. قَالَتْ: فَدَخَلَ عَلَيْنَا يَوْمَ النَّحْرِ بِلَحْمِ بَقَرٍ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالَ: نَحَرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ، قَالَ يَحْيَى: فَذَكَرْتُهُ لِلْقَاسِمِ، فَقَالَ: أَتَتَكَ بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ^(١).

وقوله: «أَتَتَكَ بالحديث على وجهه»؛ أي: أنها ضبطته.

(١) أخرجه مسلم (١٢١١) (١٢٠).

وقوله: «بَابُ ذَبْحِ الرَّجُلِ الْبَقَرَ عَنْ نِسَائِهِ مِنْ غَيْرِ أَمْرِهِ». إِذَا ذَبَحَ الرَّجُلُ عَنْ أَهْلِهِ بِدُونِ عِلْمِهِمْ فَإِنَّهُ يُجْزَى؛ لِأَنَّهُ رَاعَاهُمْ، وَالْمَسْتُورُ عَنْهُمْ، وَهَنْ أَذْنُ لَهُ فِي الْوَاقِعِ. لَكِنْ لَوْ أَنَّ رَجُلًا ضَحَّى عَنْ شَخْصٍ بِدُونِ إِذْنِهِ وَأَمْرِهِ، وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ صَلَةٌ كَصَلَاةِ الرَّجُلِ مَعَ أَهْلِهِ، فَهَلْ يُجْزَى، أَوْ لَا يُجْزَى؟

الْجَوَابُ: أَنَّ نَقُولَ: إِنْ ذَبَحَ هَذِهِ الْأَضْحِيَّةَ نَاقِيًا أَنَّهَا عَنِ الْأَوَّلِ كَوَيْلٍ عَنْهُ، فَإِنْ هَذَا لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فِيهَا، اللَّهُمَّ إِلَّا عَلَى قَوْلِ مَنْ يَرَى جَوَازَ التَّصَرُّفِ الْفُضُولِيِّ، وَهُوَ الصَّحِيحُ.

وَالْتَصَرُّفُ الْفُضُولِيُّ: هُوَ التَّصَرُّفُ الَّذِي يَتَوَقَّفُ عَلَى رِضَا وَإِجَازَةِ مَنْ تُصَرَّفُ لَهُ. وَأَمَّا إِذَا ذَبَحَهَا عَلَى أَنَّهُ هُوَ الْمُضْحِي، لَا عَلَى أَنَّهُ كَالْوَيْلِ، لَكِنْ نَوَى ثَوَابَهَا لِفُلَانٍ، فَهَذَا لَا يُشْتَرَطُ إِذْنُهُ، وَلَا إِشْكَالٌ فِي ذَلِكَ.

وَهَلْ يَكُونُ لِهَذَا الْمُضْحِي أَجْرٌ؟

الْجَوَابُ: أَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ لَهُ أَجْرُ الْإِحْسَانِ فَقَطْ، وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْمَرْأَةِ الَّتِي رَفَعَتْ إِلَيْهِ الصَّبِيَّ، وَقَالَتْ: أَلْهَذَا حُجٌّ؟ قَالَ ﷺ: «نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ». وَلَمْ يَقُلْ: وَلَكِ أَجْرُ الْحَجِّ؛ لِأَنَّ أَجْرَ الْحَجِّ إِنَّمَا يَكُونُ لِمَنْ نُوي لَهُ.

قَالَ ابْنُ حَبَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٥٥١ / ٣):

وقوله: «بَابُ ذَبْحِ الرَّجُلِ الْبَقَرَ عَنْ نِسَائِهِ مِنْ غَيْرِ أَمْرِهِ». أَمَّا التَّعْبِيرُ بِالذَّبْحِ مَعَ أَنَّ حَدِيثَ الْبَابِ بِلَفْظِ النَّحْوِ فَإِشَارَةٌ إِلَى مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ طَرِيقِهِ بِلَفْظِ الذَّبْحِ، وَسَيَأْتِي بَعْدَ سَبْعَةِ أَبْوَابٍ مِنْ طَرِيقِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ.

وَنَحَرُ الْبَقَرِ جَائِزٌ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ إِلَّا أَنْ الذَّبْحَ مُسْتَحَبٌّ عَنْدهُمْ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ أَلَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [النَّحْلُ: ٦٧]. وَخَالَفَ الْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ فَاسْتَحَبَّ نَحْرَهَا.

[الَّذِي اسْتَحَبَّ نَحْرَ الْبَقَرِ كَأَنَّهُ قَاسَهَا عَلَى الْإِبِلِ الَّذِي يُجْزَى عَنْ سَبْعٍ، وَلَكِنَّ هَذَا الْقِيَاسَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ؛ لِأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْبَقَرِ وَالْإِبِلِ ظَاهِرٌ أَنَّ عُنُقَ الْإِبِلِ طَوِيلٌ، فَلَوْ ذُبِحَتْ مِنْ عِنْدِ الرَّأْسِ لَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهَا مَشَقَّةٌ عَظِيمَةٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ عِنْدِ الرَّأْسِ سَيَقَى سَيْلٌ

الدم طويلاً، فَتَأَلَّمْ، لكن إذا نُحِرَتْ في أسفلِ الرقبة كان هذا قريباً من القلب، فيكون بمجرد أن يضحَّ القلب أول مرة، يَنْدَفِعُ الدَّمُ.

ولهذا كان موت الإبل أسرع من موت الشاة؛ لأن المسافة بين القلب ومكان ذبح الشاة طويلة نسبياً، وأما النحر فهو قريب جداً من القلب، وهذا من حكمة الله ﷻ أن الإبل تُنْحَرُ وما سواها يُذْبَحُ].

﴿ وأما قوله: «مِنْ غَيْرِ أَمْرِهِنَّ». فَأَخَذَهُ مِنْ اسْتِفْهَامِ عَائِشَةَ عَنِ اللَّحْمِ لَمَّا دُخِلَ بِهِ عَلَيْهَا، وَلَوْ كَانَ ذَبْحُهُ بَعْلَمِهَا لَمْ تَحْتَجْ إِلَى الْاسْتِفْهَامِ، لَكِنْ لَيْسَ ذَلِكَ دَافِعًا لِلْإِحْتِمَالِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عِلْمُهَا بِذَلِكَ تَقَدَّمَ، بَأَنْ يَكُونَ اسْتَأْذَنَ فِي ذَلِكَ، لَكِنْ لَمَّا أُدْخِلَ اللَّحْمُ عَلَيْهَا احْتَمَلَتْ عِنْدَهَا أَنْ يَكُونَ هُوَ الَّذِي وَقَعَ الْاسْتِثْنَاءُ فِيهِ، وَأَنْ يَكُونَ غَيْرَ ذَلِكَ، فَاسْتَفْهَمَتْ عَنْهُ لَذَلِكَ.

❦ قوله: «عَنْ عَمْرَةَ». فِي رَوَايَةِ سُلَيْمَانَ الْمَذْكُورَةِ: «حَدَّثَنِي عَمْرَةُ».

❦ قوله: «مَا نَرَى». بَضْمُ النُّونِ، أَي: لَا نَظُنُّ.

❦ قوله: «إِلَّا الْحَجَّ». تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهِ فِي الْكَلَامِ عَلَى «بَابِ التَّمَتُّعِ وَالْإِفْرَادِ وَالْقِرَانِ».

❦ وقوله: «فَدُخِلَ عَلَيْنَا». بَضْمُ الدَّالِ، عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ.

❦ قوله: «بِلَحْمِ بَقَرٍ». قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: أَخَذَ بظَاهِرِهِ جَمَاعَةً، فَأَجَازُوا الْإِشْرَاقَ فِي الْهَدْيِ وَالْأَضْحِيَّةِ، وَلَا حُجَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ بَقْرَةً، وَأَمَّا رَوَايَةُ يُونُسَ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَحَرَ عَنْ أَزْوَاجِهِ بَقْرَةً وَاحِدَةً». فَقَدْ قَالَ إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي: تَفَرَّدَ يُونُسُ بِذَلِكَ، وَقَدْ خَالَفَهُ غَيْرُهُ. اهـ

ورواية يونس أخرجهما النسائي وأبو داود وغيرهما، ويونس ثقة حافظ، وقد تابعه معمر عند النسائي أيضاً، ولفظه أصرح من لفظ يونس، قال: «ما ذبح عن آل محمد في حجة الوداع إلا بقرة».

وروى النسائي أيضًا، من طريق يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: ذبح رسول الله ﷺ عمن اعتَمَرَ من نسائه في حجة الوداع بقرةً بينهن، صحَّحه الحاكم، وهو شاهدٌ قويٌّ لرواية الزهري.

وأما ما رواه عمَّارُ الدُّهْنِيُّ، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة قالت: «ذبح عنا رسول الله ﷺ يومَ حَجَجْنَا بقرةً بقرةً». أخرجه النسائي أيضًا، فهو شاذٌّ مخالفٌ لما تقدَّم، وقد رواه المصنِّفُ في الأضاحي، ومسلمٌ أيضًا، من طريق ابن عُيَيْنَةَ، عن عبد الرحمن بن القاسم بلفظ: «ضَحَّى رسول الله ﷺ عن نسائه البقر». ولم يذكُرْ ما زاده عمَّارُ الدُّهْنِيُّ.

وأخرجه مسلمٌ أيضًا، من طريق عبد العزيز الماحِشُون، عن عبد الرحمن، لكن بلفظ: «أهدى» بدل: «ضحَّى». والظاهرُ أن التصرُّفَ من الرواة؛ لأنه ثبت في الحديث ذكرُ النحر؛ فحملَه بعضهم على الأضحية؛ فإن رواية أبي هريرة صريحةٌ في أن ذلك كان عمن اعتَمَرَ من نسائه، فقويَت رواية من رواه بلفظ: «أهدى» وتبيَّن أنه هَدْيُ التمتع، فليس فيه حُجَّةٌ على مالكٍ في قوله: لا ضحايا على أهل منى، وتبيَّن توجيهُ الاستدلالِ به على جواز الاشتراك في الهدى والأضحية. والله أعلم.

واستدلَّ به على أن الإنسان قد يلحقه من عملٍ غيره ما عمله عنه بغير أمره، ولا علمه، وتُعقَّب باحتمال الاستئذان كما تقدَّم في الكلام على الترجمة، وفيه جواز الأكل من الهدى والأضحية، وسيأتي نقل الخلاف فيه بعد سبعة أبواب. اهـ

ثم قال البخاري رحمه الله:

١١٦ - باب النحر في منحر النبي ﷺ بمنى.

١٧١٠ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَنَّهُ سَمِعَ خَالِدَ بْنَ الْحَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ يَنْحَرُ فِي الْمَنْحَرِ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: مَنْحَرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

١٧١١ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كَانَ يَبْعَثُ بِهَدْيِهِ مِنْ جَمْعٍ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ حَتَّى يُدْخَلَ بِهِ مَنْحَرُ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ حُبَّاجٍ فِيهِمُ الْحُرُّ وَالْمَمْلُوكُ.

لا شك أنه إذا أمكن النحر في مَنْحَرِ النَّبِيِّ ﷺ فهو أفضل، لكنه إذا كان في هذا المكان ضررٌ فإنه يُنْحَرُ في مكانٍ آخر ليس فيه ضررٌ، كما هو معمولٌ به الآن، والنبي ﷺ قد قال: «نَحَرْتُ هَاهُنَا» وأشار إلى المكان الذي نَحَر فيه، ثم قال: «وَمَنَى كُلُّهَا مَنْحَرٌ». وهل يجوز أن يُنْحَرَ في مكة؟

الجواب: قَالَ الإمامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: مكةٌ وَمَنَى واحدٌ؛ يَعْنِي: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُنْحَرَ فِي مَكَّةَ. وفي السنن أن النبي ﷺ قَالَ: «فَجَاجُ مَكَّةَ طَرِيقٌ وَمَنْحَرٌ»؛ وعلى هذا فلك أن تَنْحَرَ في مكة. وهل الأفضل أن يكون النحر في مكة، أو أن يكون في منى؟

الجواب: أَنَّا عِنْدَنَا ثَلَاثَ مَرَاتِبَ:

المرتبة الأولى: مَنْحَرُ النَّبِيِّ ﷺ.

والمرتبة الثانية: منى؛ لقوله ﷺ: «وَمَنَى كُلُّهَا مَنْحَرٌ».

والمرتبة الثالثة: مكة.

والأفضل من هذه الثلاثة هو ما كان أنفع وأقرب للمقصود، ومعلوم أن مكان نحر النبي ﷺ لا يُمكنُ النحر فيه الآن، لكنَّ منى من الممكن أن يُنْحَرَ فيها في المكان المُعَدَّ لذلك، إلا أنه إذا كان نحرُك في منى، أو ذَبْحُك فيها يَتَضَمَّنُ التعبَ والمشقة وعدمَ التصرف في اللحم كما يَنْبَغِي، وكان نحرُك وذبحُك بمكة أهونَ، وكنت تجدُ فيها فقراء تُعْطِيهم كما تُريدُ فهنا نقول: وإن الفضلَ المتعلق بذاتِ العبادة أفضلُ من الفضلِ المتعلق بمكانها.

ولهذا كان كثيرٌ من الناس الآن الذين لهم معارف في مكة يُوكِّلون هؤلاء المعارف في أن يَذْبَحُوا لهم هديهم، وأن يَدْخِرُوا لهم ما يأكلون من هذا الهدى. فيحصل بهذا الراحة.

ثم قال البخاري رحمه الله:

١١٧- باب مَنْ نَحَرَ هَدْيَهُ بِيَدِهِ.

١٧١٢- حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ بَكَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ، -وَذَكَرَ الْحَدِيثَ-، قَالَ: وَنَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ سَبْعَ بُدُنٍ قِيَامًا، وَضَحَّى بِالْمَدِينَةِ كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ، مُخْتَصِرًا.

١١٨- باب نَحَرَ الْإِبِلِ مُقَيَّدَةً.

١٧١٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَتَى عَلَى رَجُلٍ قَدْ أَنَاخَ بَدَنَتَهُ يَنْحَرُهَا، قَالَ: أَبْعَثْهَا قِيَامًا مُقَيَّدَةً سَنَةَ مُحَمَّدٍ ﷺ^(١).

وَقَالَ شُعْبَةُ عَنْ يُونُسَ: أَخْبَرَنِي زِيَادٌ.

سَبَقَ لَنَا أَنَّ الْإِبِلَ الْأَفْضَلَ فِيهَا أَنْ يَنْحَرَهَا الْإِنْسَانُ وَهِيَ قَائِمَةٌ مُقَيَّدَةٌ، وَقَدْ ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنَّ الَّذِي يُعْقَلُ هُوَ الْيَدُ الْيُسْرَى؛ وَذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَأْتِيَهَا الْإِنْسَانُ مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ، فَيُضْرِبُهَا بِالْحَرِيَةِ، وَإِذَا ضَرَبَهَا فَإِنَّهَا تَسْقُطُ مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ، وَلَا تَسْقُطُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْيَدَ الْمَعْقُولَةَ يَكُونُ السَّقُوطُ مِنْ جِهَتِهَا.

وَلَكِنْ إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ أَعْسَرَ؛ يَعْنِي: لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَفْعَلَ شَيْئًا إِلَّا بِالْيَدِ الْيُسْرَى، فَهَذَا يَعْقَلُ الْيَدَ الْيُمْنَى، وَيَأْتِي مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَيْسَرُ لَهُ وَلِلنَّاقَةِ.

وَنظِيرُ ذَلِكَ: الشَّاةُ؛ فَإِنَّ الشَّاةَ تُضَجَّعُ عَلَى الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَضْجَعَهَا وَضَعَ قَدَمَهُ عَلَى الْعُنُقِ، ثُمَّ ذَبَحَهَا بِالْيُمْنَى.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ أَعْسَرَ فَهُوَ بِالْعَكْسِ، فَيُضْجَعُهَا عَلَى الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَسْنِي لَهُ إِلَّا هَكَذَا، وَيَضَعُ رِجْلَهُ عَلَى صَفْحَةِ عُنُقِهَا، وَيَذْبَحُهَا.

وهنا مسائل، وهي:

(١) أخرجه مسلم (١٣٢٠) (٣٥٨).

المسألة الأولى: هل يجوز للإنسان أن يذبح البعير باركة؟

الجواب: نعم، يجوز؛ وذلك لأن نحرها قائمة إنما هو على سبيل الاستحباب، وليس على سبيل الوجوب.

ثم إننا نقول: إن ذلك أيضًا إنما يكون على سبيل الاستحباب فيما إذا كان الإنسان يعرف كيف ينحرها قائمة؛ وذلك لأن بعض الناس لا يعرف كيف ينحرها قائمة، ولا يستطيع أن ينحرها إلا وهي باركة. ففي هذه الحال نقول له: انحرها باركة.

المسألة الثانية: إذا ذبحنا الشاة، فهل الأفضل أن نجعل قوائمها تتحرك وتضطرب، أو الأفضل أن نُمسك بقوائمها؟

الجواب: الأول، وذلك خلافًا لما يظنه بعض الناس الآن، فنقول: اجعل قدمك على صفحة العنق فقط، ودعها؛ لأنها إذا قامت تضطرب بقوائمها كان ذلك أريح لها من جهة، وكان أسرع في تفرغ الدم منها من جهة أخرى.

وأما ما يفعله بعض الناس الآن - حسب ما نسمع، وقد رأينا ذلك أيضًا - من أنهم يجعلون الرجل النسيط يُمسك يدها ورجليها، ويترك عليها بُروكًا، فهذا غلط.

ولقد رأيت بعض الناس إذا أراد أن يذبح شاة يأخذ بيدها اليسرى، ويلويها على ظاهر العنق؛ حتى لا تضطرب يدها، فتلطخه بالدم، وهذا أيضًا غلط؛ لقول النبي ﷺ: «إِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ، وَلْيُحَدِّدْ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلْيُرْخَ ذَبِيحَتَهُ».



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١٩ - بَابُ نَحْرِ الْبُذْنِ قَائِمَةً. وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: سُنَّةُ مُحَمَّدٍ ﷺ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿صَوَافٍ﴾: قِيَامًا.

١٧١٤ - حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ بَكَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَالْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ، فَبَاتَ بِهَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ فَجَعَلَ يَهْلُلُ وَيُسَبِّحُ، فَلَمَّا عَلَا عَلَى الْبَيْدَاءِ لَبَّى بِهَمَا جَمِيعًا، فَلَمَّا دَخَلَ مَكَّةَ أَمَرَهُمْ أَنْ يَحِلُّوا، وَنَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ سَبْعَ بُذْنٍ قِيَامًا، وَضَحَّى بِالْمَدِينَةِ كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَفْرَتَيْنِ ^(١).

١٧١٥ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَالْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ. وَعَنْ أَيُّوبَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ثُمَّ بَاتَ حَتَّى أَصْبَحَ، فَصَلَّى الصُّبْحَ، ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ، حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ الْبَيْدَاءُ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ ^(٢).
على كل حال: فإنه إن كان هذا اللفظ محفوظًا، فإن أنسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يذكر إلا ما رأى.

ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٠ - بَابُ لَا يُعْطَى الْجَزَارُ مِنَ الْهَدْيِ شَيْئًا.

١٧١٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عُجَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ فَقُمْتُ عَلَى الْبُذْنِ، فَأَمَرَنِي فَقَسَمْتُ لُحُومَهَا، ثُمَّ أَمَرَنِي فَقَسَمْتُ جِلَالَهَا وَجُلُودَهَا ^(١).

(١) أخرجه مسلم (٦٩٠) (١٠).

(٢) أخرجه مسلم (٦٩٠) (١١).

(٢) أخرجه مسلم (١٣١٧).

١٧١٦م - قَالَ سُفْيَانُ: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْكَرِيمِ عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَقُومَ عَلَى الْبُذْنِ، وَلَا أُعْطِيَ عَلَيْهَا شَيْئًا فِي جِزَارَتِهَا^(١).

يُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطَى الْجَزَارُ شَيْئًا مِنَ الْأَجْرَةِ لَحْمًا، فَمَثَلًا إِذَا كَانَ هَذَا الْجَزَارُ يَنْحَرُ الْبَعِيرَ، وَيُقَسَّمُ لَحْمُهُ بِمِائَةِ رِيَالٍ وَأَعْطِيَنَاهُ لَحْمًا يُسَاوِي خَمْسِينَ رِيَالًا، وَخَمْسِينَ رِيَالًا، فَهَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ رُجُوعٌ فِيهِ أَخْرَجَهُ الْإِنْسَانُ لِلَّهِ ﷻ، وَهُوَ كَالْعَوْدِ فِي الصَّدَقَةِ.

وَأَمَّا لَوْ أَعْطَاهُ لَحْمًا عَلَى سَبِيلِ الصَّدَقَةِ أَوْ الْهَدِيَةِ فَلَا بَأْسَ، وَعَلَامَةٌ ذَلِكَ أَنَّهُ يَكُونُ قَدْ أَعْطَاهُ أَجْرَةَ الْجِزَارَةِ كَامِلَةً بَدُونِ نَقْصٍ، فَحَيْثُ لَا بَأْسَ أَنْ يُعْطِيَ هَدِيَّةً، أَوْ صَدَقَةً.



ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢١ - بَابُ يُتَصَدَّقُ بِجُلُودِ الْهَدْيِ.

١٧١٧م - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ ابْنُ مُسْلِمٍ، وَعَبْدُ الْكَرِيمِ الْجَزَرِيُّ، أَنَّ مُجَاهِدًا أَخْبَرَهُمَا، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى أَخْبَرَهُ، أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَخْبَرَهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَقُومَ عَلَى بُذْنِهِ، وَأَنْ يَقْسِمَ بُذْنَهُ كُلَّهُا، لُحُومَهَا وَجُلُودَهَا وَجَلَالَهَا، وَلَا يُعْطَى فِي جِزَارَتِهَا شَيْئًا^(٢).

١٢٢ - بَابُ يُتَصَدَّقُ بِجِلَالِ الْبُذْنِ.

١٧١٨م - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَيْفُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي لَيْلَى، أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ، قَالَ: أَهْدَى النَّبِيُّ ﷺ مِائَةَ بَدَنَةٍ، فَأَمَرَنِي بِلُحُومِهَا فَقَسَمْتُهَا، ثُمَّ أَمَرَنِي بِجِلَالِهَا فَقَسَمْتُهَا، ثُمَّ بِجُلُودِهَا فَقَسَمْتُهَا^(٣).

(١) التعليق السابق.

(٢) التعليق السابق.

(٣) التعليق السابق.

١٢٣ - باب: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَاتَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكَ بِي شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴿٥﴾ وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴿٧﴾ لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَةٍ عَلَى مَا رَزَقْنَاهُمْ مِنْ بَيْمَةِ الْأَنْعَامِ فَاكْلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ ﴿٨﴾ ثُمَّ لَيَقْبَسُوا نَفْسَهُمْ وَلَيُؤْفُوا نَذْرَهُمْ وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴿٩﴾ ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ حُرْمَتِ اللَّهِ فَهُوَ حَذَرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾ [الحج: ٢٦-٣٠].

﴿قوله ﷻ﴾: «باب: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَاتَ الْبَيْتِ﴾»؛ يعني: هذا بابٌ لهذه الآيات، فـ«باب» خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، ولا يمكنُ أن يضافَ إلى ما بعده؛ لأنه مُسْتَقِلٌّ، ومنوَّنٌ. ﴿وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَاتَ الْبَيْتِ﴾﴾؛ أي: اذكُرْ يا محمد، إذ هيئاًنا وبيئاً لإبراهيمَ مكانَ الكعبة. وقوله سبحانه: ﴿لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا﴾؛ يعني: أن هذا التَّبَوُّءُ مَبْنِيٌّ عَلَى التَّوْحِيدِ، وليس لإقامة أحجارٍ تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ. ﴿وقوله: ﴿أَنْ لَا تُشْرِكَ بِي شَيْئًا﴾﴾. «شيئاً» نكرةٌ في سياقِ النهي، و«لا» ناهية، بدليل أنها جَزَمَتِ الْفِعْلَ «تَشْرِكُ».

ومن المعلوم أن النكرة في سياقِ النهي تُفِيدُ الْعُمُومَ؛ وعليه فإن معنى الآية: لا تُشْرِكْ بِاللَّهِ شَيْئًا؛ لا مَلَكًا مُقَرَّبًا، ولا نَبِيًّا مُرْسَلًا، ولا شَجَرًا، ولا حَجَرًا، ولا شَمْسًا، ولا قَمَرًا، ولا شَيْئًا.

فأما في العبادة فلا يُسْتَشْنَى مِنْ هَذَا شَيْءٌ، فلا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَعْبُدَ أَحَدًا بِأَيِّ عِبَادَةٍ تَطَوُّعًا كَانَتْ هَذِهِ الْعِبَادَةُ أَوْ وَاجِبَةً.

وأما فيما يَتَعَلَّقُ بِالرَّبُوبِيَّةِ فلا بَأْسَ أَنْ يَنْسَبَ الْإِنْسَانُ الشَّيْءَ إِلَى مَخْلُوقٍ، وذلك فيما إذا صَحَّ أَنَّهُ قَائِمٌ بِهِ، وذلك مثلُ إِضَافَةِ الْأَشْيَاءِ إِلَى أَسْبَابِهَا الْمَعْلُومَةِ حَسًّا أَوْ شَرْعًا، فَيَنْسَبُ عَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ الشِّفَاءَ إِلَى الْعَسَلِ؛ لأنه معلومٌ حَسًّا وَشَرْعًا أَنَّهُ مِنْ أَسْبَابِ الشِّفَاءِ، وَيَنْسَبُ الشِّفَاءُ إِلَى دَوَاءٍ لَمْ يُذَكَّرْ فِي الْقُرْآنِ؛ لأنه معلومٌ حَسًّا أَنَّهُ مُؤَثِّرٌ.

ولكن لا يَكُونُ هَذَا إِلَّا بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ الْإِنْسَانِ عَقِيدَةٌ بِأَنَّ هَذِهِ الْأَسْبَابَ لَا تُؤَثِّرُ بِذَاتِهَا فِي الْمُسَبَّبِ، ولكن بما أودَعَ اللَّهُ فِيهَا مِنَ الْقُوَى.

ولهذا يجوزُ للإنسان أن يقول: ما شاء الله، ثم شئت.

وَيَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿أَنْ لَا تُشْرِكَ فِي شَيْئًا﴾. النهي عن تمثيل المخلوق بالخالق في الأفعال، أو الأوصاف، ولهذا قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [الْحَقَّة: ١٧٤]. فلا يحلُّ لأحد أن يعتقِد أن الله - تبارك وتعالى - مُماثلٌ لأحد من المخلوقين، ولا أن أحدًا من المخلوقين يُماثل الله.

﴿وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَطَهَّرَ بَيْتِي﴾﴾. إضافه الله إليه تشريفًا وتكريمًا، كما أضاف الناقة إليه كذلك تشريفًا وتكريمًا، قال تعالى: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ﴾ [الشع: ١٣].

فليس المراد أنه بيت يسكنه ﷺ - حاشا لله وكلا - فإن الله تعالى لا يحيط به شيء من مخلوقاته، وهو في السماء على العرش.

وكذلك نقولُ في الناقة، فليس المعنى أنها ناقة الله التي يركبها - كلا، وحاشا لله - ولكن هذه الإضافة من باب التشريف.

وإضافة هذا البيت على الله تُوجِبُ أن يتعلّق به كلُّ مسلم، وأن يُعظّمه؛ لأن الله عظمه بإضافته إليه، وقد قال الله تعالى عن إبراهيم: ﴿فَأَجْعَلْ آفِئدةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٢٧].

﴿وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾﴾. بدأ ﷺ بالطائفين؛ لأن الطوافَ أخصَّ عبادةٍ تتعلّق بهذا البيت؛ فإنه لا يطافُ بغيره.

ويذكرُ أن بعضَ الخلفاء نذر أن يتعبّد لله عبادةً لا يشاركه فيها أحدٌ، فسأل كثيرًا من العلماء، فقالوا: لا يُمكنُ هذا؛ لأنك إن صليتَ فلعلَّ غيرك يُصلي معك، وإن صُمتَ فلعلَّ غيرك يَصُومُ معك، وإن تصدّقتَ فلعلَّ غيرك يتصدّق معك.

إلى أن فتحَ الله على بعضهم، فقال له: يُخلّى لك المطافُ، ويُمْنَعُ الناسُ من الطواف، وتطوفُ وحدك، فحينئذٍ لا يشاركك أحدٌ؛ لأن الطوافَ خاصٌّ بالبيت.

وقوله: ﴿وَالْقَائِمِينَ﴾؛ أي: المقيمين فيه، ويَحْتَمِلُ أن المعنى: القائمين في الصلاة، بقرينة قوله: ﴿وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾.

ولكن جاء في آية أخرى: ﴿وَالْعَٰكِفِينَ﴾ [البقرة: ١٢٥]. بدلَ القائمين، فإذا قلنا: إن القيامَ بمعنى المكث صار قوله تعالى: ﴿وَالْقَائِمِينَ﴾. وقوله تعالى: ﴿وَالْعَٰكِفِينَ﴾. بمعنى واحدٍ، وإذا قلنا: إن القيامَ بمعنى القائِم في الصلاة اختلفَ المعنى، ويكون تطهيرُ البيتِ: للطائف، وللمُعْتَكِف، وللقائم للصلاة، والراكع، والساجد.

﴿وقوله: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾﴾؛ يعني: أعلمهم به على وجه الإعلام والإبانة، ليأتوا إلى هذا البيت.

﴿وقوله: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا﴾﴾. الفعل: ﴿يَأْتُوكَ﴾ مجزوم؛ لأنه جوابُ الأمر، فكأنه قال: إن تُؤدِّنْ يأتوك.

ولهذا ذهبَ بعضُ النحويين إلى أن الجزمَ هنا إنما هو بشرطٍ محذوفٍ معلوم من السياق، والتقدير: إن تُؤدِّنْ يأتوك.

ولكننا - كما تعودنا من قبل - نأخذُ بالأسهل في خلافِ النحو، وهنا لا شك أن الأسهل هو عدمُ التقدير، فنقول: ﴿يَأْتُوكَ﴾ جوابُ الأمر.

والمعنى في كلا الحالين واحدٌ، وهو: أذِّنْ في الناسِ بالحجِّ يأتوك، وهذا يدلُّ على أن أذانَ إبراهيمَ عليه السلام سيؤثِّرُ في الناسِ.

﴿وقوله: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ﴾﴾. ﴿رِجَالًا﴾؛ أي: يمشون على أرجلهم، وهي حالٌ؛ لأنها وإن كانت اسمًا جامدًا، لكنها بمعنى المُشْتَقِّ؛ إذ المعنى: يأتوك راجلين.

﴿وقوله: ﴿وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَكُم مِّنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾﴾؛ يعني: ويأتوك أيضًا على كلِّ ضامرٍ. والضامرُ هي: الناقةُ المضمرةُ التي يخفُّ لحمُها وشحمُها، وتكون مُستعدةً تامًا للسير، وهي الآن كالسيارة التي تُسمَّى الشَّيْحَ.

﴿وقوله: ﴿مِّنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾﴾؛ أي: من كلِّ ناحية بعيدة، فيأتي الناسُ من أقصى الصين، ومن أقصى إفريقية، ولقد كان ذلك صعبًا قبل أن تُفتحَ قناةُ السويس، فلقد كانت إفريقيةُ وآسيا مُلتحِمَتَيْنِ بعضُهما مع بعضٍ، ثم فُتِحَتِ هذه القناةُ من أجل أن

يَسْهُلُ الْعَبُورُ مِنَ الْبَحْرِ الْأَبْيَضِ إِلَى الْبَحْرِ الْأَحْمَرِ، وَلَقَدْ شَاهَدْتُ بِنَفْسِي الْحَجَّاجَ يَأْتُونَ عَلَى أَرْجُلِهِمْ مِنَ الْهِنْدِ وَبَاكِسْتَانٍ وَمَا وَرَاءَ ذَلِكَ، يَمْشُونَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ مِنْ بِلَادِهِمْ إِلَى مَكَّةَ، وَكُلَّمَا مَرُّوا بِبَلَدٍ بَقُوا فِيهَا مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَبْقُوا.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَكُونُ لَدَيْهِ صِنَاعَةٌ، فَيَسْتَأْجِرُ دُكَّانًا صَغِيرًا، وَيَصْنَعُ فِيهِ مَا يَتَكَسَّبُ بِهِ، وَالْمَهْمُ أَنَّهُمْ يَمْشُونَ مِنْ بِلَادِهِمْ عَلَى أَرْجُلِهِمْ، وَيَتَكَسَّبُونَ فِي الْبِلَادِ الَّتِي يَتَوَقَّفُونَ فِيهَا حَتَّى يَصِلُوا إِلَى الْبَيْتِ الْحَرَامِ فِي خِلَالِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، ثُمَّ يَرْجِعُونَ كَذَلِكَ فِي خِلَالِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، فَسُبْحَانَ اللَّهِ، وَلَكِنَّ الَّذِي يَمْشِي هُوَ الْقَلْبُ، لَا الْإِنْسَانُ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَعْتَرِيهِ الْكَسَلُ وَالْمَلَلُ.

﴿وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ:﴾ «وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِيَنَّ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴿١٧﴾ لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ﴾. اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، بَدَأَ بِنَصِينَا قَبْلَ نَصِينِهِ، فَقَالَ: ﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ﴾، كَلِمَةُ «مَنَافِعَ» هِيَ صِيغَةُ مُتَّهَى الْجُمُوعِ، وَلِذَلِكَ كَانَتْ تَشْمَلُ مَنَافِعَ عَظِيمَةً جَدًّا، وَمِنْهَا: أَنْ يَتَتَفَعَّلُوا بِالْبَيْعِ وَبِالشِّرَاءِ، وَالتَّكَسُّبِ، وَذَلِكَ كَمَا قَالَ ﷺ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨].

وَمِنَ الْمَنَافِعِ أَيْضًا: مَعْرِفَةُ الْمُسْلِمِينَ لِأَحْوَالِ إِخْوَانِهِمْ، وَمَا يَلْزَمُ نَحْوَهُمْ. وَمِنَ الْمَنَافِعِ كَذَلِكَ: الْأَلْفَةُ وَالْمُودَةُ وَالْمَحَبَّةُ وَشِكَايَةُ الْأَحْوَالِ إِلَى الْآخَرِينَ. ﴿وَقَوْلُهُ تَعَالَى:﴾ «وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ﴾. قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ فَوَائِدَ الْحَجِّ الْعَامَّةِ أَهَمُّ مِنْ ذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ، وَهُوَ النَّحْرُ. وَلَكِنْ عِنْدِي أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ﴾ هُوَ مِنْ بَابِ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ ذِكْرَ اسْمِ اللَّهِ ﷻ عَلَى بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ مُنْفَعَةٌ دِينِيَّةٌ وَدُنْيَوِيَّةٌ، وَيَكُونُ اللَّهُ ﷻ قَدْ نَصَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أَهَمُّ الْمَنَافِعِ.

﴿وَقَوْلُهُ ﷻ:﴾ «وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ﴾؛ أَي: يَقُولُوا: بِسْمِ اللَّهِ. ﴿وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ:﴾ «وَعَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾. هِيَ: الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ بِالْإِتْفَاقِ، وَسُمِّيَتْ بَهِيمَةً؛ لِأَنَّهَا عَجَاءٌ، أَي: لَا تَتَكَلَّمُ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَكَلَّمُ».

«العَجَمَاءُ جَرُّهَا جَبَّارٌ»^(١). وقد أَجْمَعَ المسلمون على أنه لَا يُتَقَرَّبُ إِلَى اللَّهِ بِالْهَدْيِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ، وَكَذَلِكَ الْأَصَاحِي، كَمَا أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ حَتَّى تَصِحَّ هَدْيًا، أَوْ أَضْحِيَّةً مَا يَلِي:

الشرط الأول: أَنْ تَكُونَ بِالْغَةِ السَّنَّ الْوَاجِبَةَ، وَهِيَ فِي الْإِبِلِ خَمْسُ سِنِينَ وَفِي الْبَقَرِ سِتَانِ، وَفِي الْمَعْزِ سَنَةٌ، وَفِي الضَّأْنِ نِصْفُ سَنَةٍ.

وقد قال أهل البادية: يُعْرَفُ بِلَوْغِ الضَّأْنِ نِصْفَ السَّنَةِ بِأَنْ يَنْزَلَ شَعْرُهُ عَلَى ظَهْرِهِ بَعْدَ أَنْ كَانَ وَاقِفًا.

فإن صحَّ هذا فهي علامةٌ وقرينةٌ، ولكنها ليست شيئًا مؤكدًا.

الشرط الثاني: أَنْ تَكُونَ سَلِيمَةً مِنَ الْعُيُوبِ الَّتِي تَمْنَعُ مِنَ الْإِجْزَاءِ، وَهِيَ أَرْبَعٌ، وَقَدْ بَيَّنَّهَا النَّبِيُّ ﷺ بِقَوْلِهِ: «الْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوْرُهَا، وَالْمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا، وَالْعَرْجَاءُ الْبَيِّنُ ظَلْعُهَا، وَالْعَجْفَاءُ الَّتِي لَا تُنْقِي»^(٢)؛ يَعْنِي: الْهَزِيلَةُ الَّتِي لَا مُخَّ فِيهَا. وَمَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الْعُيُوبِ فَهُوَ مُنْقَضٌ، لَا مَانِعٌ مِنَ الْإِجْزَاءِ، إِلَّا أَنْ يُسَاوِيَ هَذِهِ الْعُيُوبَ.

وَمِنَ الْعُيُوبِ الَّتِي تُسَاوِي هَذِهِ الْعُيُوبَ الْأَرْبَعَةَ الْمَانِعَةَ مِنَ الْإِجْزَاءِ، بَلْ هِيَ أَشَدُّ. وَأَنْ يُضَحِّيَ الْإِنْسَانُ وَأَنْ يُهْدِيَ بَهِيمَةً عَمِيَاءَ فَهَذِهِ لَا تُجْزَى، وَالْعَجَبُ أَنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ قَالَ: إِنَّهَا تُجْزَى. وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِتَعْلِيلٍ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ فِي أَيَّامِ الصَّيْفِ الْحَارَةِ بَارِدًا جَدًّا، فَقَالَ: إِنَّهَا تُجْزَى الْعَمِيَاءُ لَيْسَ فِيهَا نَقْصٌ؛ لِأَنَّ مَالَكَهَا سَوْفَ يُحْضِرُ لَهَا الطَّعَامَ، وَهَذَا بِخِلَافِ الْعَوْرَاءِ، فَإِنَّهَا إِنَّمَا يَأْتِيهَا النَقْصُ؛ لِأَنَّ صَاحِبَهَا يَكُلُّهَا إِلَى نَفْسِهَا، وَالْعَوْرَاءُ لَا تَرَى إِلَّا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، فَيَقُوتُهَا بِسَبَبِ ذَلِكَ شَيْءٌ كَثِيرٌ مِنَ الْمَرْعَى. وَلَكِنَّ هَذَا الْقَوْلَ -هُوَ كَمَا قُلْتُ لَكُمْ- بَاطِلٌ.

(١) أخرجه البخاري (١٤٩٩)، ومسلم (١٧١٠).

(٢) أخرجه النسائي (١٢٥/٧)، وابن ماجه (٣١٤٤)، وأحمد (٢٨٤/٤).

ومن أمثلة العيوب التي تُساوي العيوب الأربعة المانعة من الإجزاء، بل هي أشد منها: مُقَطَّعة اليدين والرجلين، فهذه لا تُجْزئ، ولكنها على قياس القول الأول الباطل تُجْزئ؛ لأن صاحبها سيجيء لها بالعلف، وتأكل.

ولكن هذا كله غير صحيح، ولو لا أنه قيل به ما صدق الإنسان أن يقوله عاقل فضلاً عن عالم.

وقد أورد شيخنا عبد الرحمن بن سعدي رَحِمَهُ اللهُ هُنا مسألة، وهي: أنه إذا كان هناك جَدْبٌ، وكانت الأرض لا تُنبت مما جعل البهائم هزيلة لا مُخَّ فيها، ثم جاء المطرُ وأُنبتت الأرض، فرعت البهائم، فسَمِنَت سَمَانَةً عَظِيمَةً، ولكنها كما هي ليس فيها مُخٌّ، فهل تُجْزئ، أو لا تُجْزئ؟

الجواب: أنها تُجْزئ؛ لأن الحديث الوارد في ذلك فيه: «العَجْفَاءُ التي لا مُخَّ فيها»^(١). وهذه ليست عَجْفَاءً.

وقال شيخنا: وهذا يَقَعُ كثيراً، وقد حَدَّثَنِي بذلك أهل البادية.

إذاً: لبهيمة الأنعام شروط حتى تَصِحَّ هدياً، أو أضحيةً.

وهل للهدي أوقات معلومة كالأضحية؟

الجواب: لا، إلا هدي التمتع والقران، فقد دَلَّتِ السُّنَّةُ على أن له أوقاتاً معلومةً،

وهي أوقات ذَبْحِ الأضحية.

وأما هدي التطوع، والهدي الواجب لجُبرانٍ، أو لفعلٍ محظورٍ - فهذه مَقِيَّدةٌ

بوقتها حتى لو أحرَمَ الإنسان بالعمرة في نصف السنة، فترك واجباً، أو فعلَ محظوراً فإنه يَقْدِي في وقتها.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٦٩/٢)، والطبراني في «الأوسط» (٣٥٧٧)، وانظر «مجمع الزوائد» للهيتمي (٢٢٦/٣).

﴿ وَقَوْلُهُ: «فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ» ﴾. الأيامُ المعلوماتُ هي: أربعةُ أيامٍ، أولُها العاشرُ من ذي الحِجَّةِ، وآخرُها غروبُ شمسِ ثالثِ أيامِ التشريقِ.
 وقولُهُ: ﴿فِي أَيَّامٍ﴾ لا يَعْنِي أن ذبَحَ الهدْيِ أو الأضحية لا يَصِحُّ في ليالي هذه الأيام؛ لأن العربَ تُطَلِّقُ الأيامَ، وتُرِيدُ الأيامَ والليالي، وبالعكسِ.
 ﴿ وَقَوْلُ اللَّهِ ﷻ: «فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ» ﴾. قولُهُ: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا﴾؛ أي: من هذه البهائمِ، والأمرُ هنا للاستحبابِ عندَ أكثرِ العلماءِ، وذهبتِ الظاهريةُ إلى وجوبِ الأكلِ منها؛ وقالوا: إنه لا صارَفَ لهذا الأمرِ عن الوجوبِ إلى الاستحبابِ؛ وقالوا: أيضًا: إن النبي ﷺ أَمَرَ من كُلِّ بَدَنَةٍ مما أهْداه -وهي مائةٌ بغيرِ بِيضَةٍ، فجُعِلَتْ في قَدَرٍ، فطُبِخَتْ، فأكَلَ من لَحْمِهَا، وشَرِبَ من مَرَقِهَا، فلا يُكَلَّفُ ﷺ أصحابه بأخذِ هذه القطعِ المائةِ حتى تُجْعَلَ في قَدَرٍ ثم يَأْكُلَ من لَحْمِهَا، وَيَشْرَبَ من مَرَقِهَا إلا لأن الأمرَ للوجوبِ.

والقولُ بأن الأمرَ للوجوبِ ليس بعيدًا؛ لأنك لا تَسْتَطِيعُ أن تَعْرِفَ صارَفًا عن الوجوبِ، ولكنَّ جُمهورَ العلماءِ على أنه للاستحبابِ.
 وقولُهُ سبحانه: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾ البائِسُ هو المُعْدَمُ، والفقيرُ هو: الذي ليس عنده مالٌ، وهما بمعنى متقاربٍ، فهما كقولِ الشاعرِ:
 فَالْفَقَى قَوْلُهَا كَكُذْبًا وَمَيْنَا

الكذبُ والمَيْنُ بمعنى واحدٍ، ومثل هذا النوع مما يُجْمَعُ فيه بين المترادفين أو أكثر - يكون الثاني تأكيدًا للأول. وقولُهُ تعالى: ﴿وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾ لو نظرنا إلى ظاهرِ هذه الآيةِ الكريمة لقلنا: إن الإنسانَ يَأْكُلُ النصفَ، وَيُطْعِمُ النصفَ.
 ولو نظرنا إلى إطلاقِ الأكلِ وإطلاقِ الإطعامِ فيها لقلنا: إن الأمرَ فيها مُطْلَقٌ، والمهمُّ هو أن يَأْكُلَ، وأن يَتَصَدَّقَ، ولا حاجةَ إلى التقيّدِ بنصفٍ، أو ثلثٍ، أو ربعٍ.

ولكن كثيراً من السلف كانوا يَسْتَحِبُّونَ أَنْ تَكُونَ الْبَهِيمَةُ أَثْلَثًا: ثَلَاثٌ لِلْأَكْلِ، وَثَلَاثٌ لِلصَّدَقَةِ، وَثَلَاثٌ لِلْهَدِيَةِ، وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ الْأَمْرَ فِي هَذَا وَاسِعٌ، وَلَكِنْ لَوْ أَنَّ الْإِنْسَانَ أَكَلَهَا كُلَّهَا، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَضْمَنَ حَقَّ الْفَقِيرِ مِنْ مِثْلِ مَا أَكَلَ، فَمِثْلًا إِذَا كَانَتْ ضَاغًا فَإِنَّهُ يَضْمَنُ بِلَحْمِ ضَاغٍ، وَإِذَا كَانَتْ بَعِيرًا فَإِنَّهُ يَضْمَنُ بِلَحْمِ بَعِيرٍ، وَلَحْمُ الْغَنَمِ أَطْيَبُ.

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلِيَطَّوَفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾؛ أي: أنه بعد أن يَنْحَر، ومعلوم أنه لا يكون التحلل إلا بعد النحر، لأن النحرَ يَقْدَمُ عَلَى الْحَلِّ حَسَبَ التَّرْتِيبِ الْأَفْضَلِ، فَيَرْمِي الْحَاجَّ جِمْرَةَ الْعَقِيقَةِ، ثُمَّ يَنْحَرُ، ثُمَّ يَخْلُقُ، وَحِينَئِذٍ يَحُلُّ؛ وَلِهَذَا قَالَ: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾؛ يعني: بعد أن يَذْبَحُوا وَيَتَصَدَّقُوا وَيَأْكُلُوا لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ، وَالتَّفَثُ هُوَ: الْإِقَاءُ الْأَوْسَاخِ؛ مِثْلُ قَصِّ الشَّارِبِ وَالظُّفْرِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وقوله: ﴿وَلِيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾؛ أي: يُوفُوا نُسُكَهُمْ؛ لِأَنَّ النَّسِكَ نَذْرٌ؛ فَإِنْ مَنْ تَلَبَّسَ بِالنَّسِكِ فَقَدْ أَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ يُتِمَّهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ﴾ [البقرة: ١٩٧]. فَجَعَلَ سُبْحَانَهُ الْإِحْرَامَ فَرْضًا وَلِذَلِكَ لَا يُوجَدُ عِبَادَةٌ هِيَ نَفْلٌ إِذَا شَرَعَ فِيهَا الْإِنْسَانُ لِرِزْمِهِ أَنْ يُتِمَّهَا إِلَّا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، وَكَذَلِكَ الْجِهَادُ إِذَا حَضَرَ الصَّفَّ.

وقوله سبحانه: ﴿وَلِيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلِيَطَّوَفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾. ﴿وَلِيَطَّوَفُوا﴾ ضَعَّفَ الْفِعْلَ هُنَا، وَلَمْ يَقُلْ: يَطُوفُوا. وَذَلِكَ إِمَّا لِكثَرَةِ الطَّائِفِينَ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ قَدْ يُشَدَّدُ لِكثَرَةِ الْفَاعِلِ، لَا لِكثَرَةِ الْفِعْلِ؛ وَمِنْ ذَلِكَ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ مَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَعَنَ زَوَّارَاتِ الْقُبُورِ^(١)، وَفِي لَفْظٍ: زَائِرَاتِ^(٢).

فَأَمَّا لَفْظُ: «زَائِرَاتِ» فَلَيْسَ فِيهِ إِشْكَالٌ؛ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ إِذَا زَارَتِ الْمَرْأَةُ الْقَبْرَ مَرَّةً وَاحِدَةً. وَأَمَّا لَفْظُ: «زَوَّارَاتِ» فَإِنْ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ قَالُوا: إِنَّ هَذَا يَنْصَبُّ عَلَى مَنْ تَكَثَّرَ الزِّيَارَةُ مِنَ النِّسَاءِ، وَلَكِنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ أَبْطَلَ هَذَا، وَقَالَ: إِنَّ

(١) أخرجه الترمذي (١٠٥٦)، وابن ماجه (١٥٧٦).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٢٣٦)، والنسائي (٢٠٤٣)، والترمذي (٣٢٠).

الْفَعْلُ قَدْ يُضَعَّفُ لِكثَرَةِ الْفَاعِلِ، لَا لِكثَرَةِ الْفِعْلِ؛ وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ الْحَدِيثُ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَوَارَاتٍ؛ يَعْنِي: كُلَّ زَائِرَةٍ لِلْقُبُورِ.

وَمَا قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ صَحِيحٌ، وَهُوَ مُسَلَّمٌ أَيْضًا، فَإِنْ لَمْ يُسَلَّمْ فَتَرْجِيحُ الْمَخْفَفِ وَاضِحٌ؛ لَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَنْ زَارَتْ مَرَّةً وَاحِدَةً فِيهِ مَلْعُونَةٌ. فَهُوَ أَخْصَصُ مِنْ أَنْ تَقُولَ: إِنْ كَرَّرَتْ الزِّيَارَةَ فِيهِ مَلْعُونَةٌ، فَيَكُونُ اللَّعْنُ تَحَقُّقًا عَلَيْهَا بِمَرَّةٍ وَاحِدَةٍ.

وَقَوْلُهُ سَبْحَانَهُ: ﴿وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ الْبَيْتُ الْعَتِيقُ قِيلَ: إِنْ مَعْنَاهُ: الْقَدِيمُ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ الْمُعْتَقُ: مِنَ الْجَبَابِرَةِ؛ لِأَنَّهُ مَا قَصَدَهُ جَبَّارٌ إِلَّا قَصَمَهُ اللَّهُ، وَانْظُرْ أَصْحَابَ الْفِيلِ، وَلَوْ قُلْنَا بِالْمَعْنَيْنِ جَمِيعًا فَحَسَنٌ.

وَقِيلَ: الْعَتِيقُ مَعْنَاهُ الْغَالِي فِي الصَّدُورِ؛ فَإِنَّ الشَّيْءَ الْغَالِيَّ فِي الصَّدُورِ يُقَالُ لَهُ: عَتِيقٌ.

وَقِيلَ: الْعَتِيقُ: الْحُرُّ. نَسَأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَحْمِيَهُ مِنْ أَعْدَائِهِ الظَّاهِرِينَ وَالْبَاطِنِينَ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾. قَوْلُهُ: ﴿بِالْبَيْتِ﴾ الْبَاءُ لِلِاسْتِعَابِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾. فَالْبَاءُ هُنَا لِلِاسْتِعَابِ؛ وَلِهَذَا يَجِبُ مَسْحُ الرَّأْسِ كُلِّهِ، وَلَوْ قَالَ مَثَلًا: وَلْيَطُوفُوا فِي الْبَيْتِ لَمَّا وَجَبَ الْاسْتِعَابُ؛ لِأَنَّ «فِي» لِلظَّرْفِيَّةِ.

يُسْتَفَادُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾: أَنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ طَافَ، وَدَخَلَ مِنْ بَيْنِ الْحِجَرِ وَالْكَعْبَةِ الْقَائِمَةِ فَشَوَّطَهُ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(١)؛ أَيْ: مُرْدُودٌ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾، لَوْ أَنَّ قَارِئًا قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ بِكَسْرِ اللَّامِ مِنْ: لِيَقْضُوا، وَلْيُوفُوا، وَلْيَطُوفُوا لَكَانَ خَطَأً؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى حِينَئِذٍ يَخْتَلِفُ، فَالْلامُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ سَتَكُونُ لِلتَّعْلِيلِ، لَا لِلْأَمْرِ؛ لِأَنَّ اللَّامَ الَّتِي تَكُونُ مَكْسُورَةً بَعْدَ الْوَاوِ، وَ«ثُمَّ»، هِيَ لَامُ التَّعْلِيلِ، وَأَمَّا لَامُ الْأَمْرِ فَإِنَّهَا تُسَكَّنُ بَعْدَ الْوَاوِ، وَ«ثُمَّ»، كَمَا هُوَ الْوَضْعُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٦٩٧)، وَمُسْلِمٌ (١٧١٨)، وَاللَّفْظُ لَهُ.

وكذلك فإنه يَغْلَطُ بعضُ الناسِ في تلاوةِ قوله تعالى: ﴿ هَذَا بَلَدٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذِرُوهُ ۖ وَلِيَعْلَمُوا أَنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَحْدٌ وَلِيَذْكُرُوا الْأَلْبَابَ ﴾ [البقرة: ١٢٥]. فَتَجِدُهُ يُسَكِّنُ اللامَ، من: «ولينذروا، وليعلموا، وليذكر»، مع أنها يجبُ أن تكسَرَ، ولو وَلَيْتِ الواوُ، أو «ثم»، ولكن ليُعْلَمَ أن هناك قراءةً بجزم اللام.

وقوله تعالى: ﴿ وَلِيَطَوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ [٢٣] ذَلِكَ؛ يعني: ذلك المذكورُ هو حكمُ الله ﷻ وشريعَةُ الله.

وقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يُعْظِمِ حُرْمَتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ ۖ عِنْدَ رَبِّهِ ۚ ﴾. ﴿ وَمَنْ ﴾ شرطية، و﴿ يُعْظِمِ ﴾ فعلُ الشرط، و﴿ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ ﴾ جوابُ الشرط. وكلمة: ﴿ حُرْمَتِ اللَّهِ ﴾ عامةٌ في حرَمَاتِ الحرمِ المكيِّ، وفي حرَمَاتِ الشريعةِ كُلِّها، وتعظيمُ حُرْمَاتِ الله واحترامُها يكونُ بأن لا يَتْرُكُهَا إن كانت مأموراً بها، وبأن لا يَتَنَهَكُهَا إن كانت منهيّاً عنها، ولا شكَّ أن قولَ الله ﷻ يَسْتَلْزِمُ أن يَحُثَّ الإنسانُ نفسه على تعظيمِ حرمةِ الله ﷻ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٤ - بَابُ مَا يَأْكُلُ مِنَ الْبَدَنِ وَمَا يُتَصَدَّقُ.

وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لَا يُؤْكَلُ مِنْ جَزَاءِ الصَّيْدِ وَالنَّذْرِ، وَيُؤْكَلُ بِمَا سِوَى ذَلِكَ، وَقَالَ عَطَاءٌ: يَأْكُلُ وَيُطْعَمُ مِنَ الْمُتَنَعَةِ.

هذا واضحٌ، فجزاءُ الصيدِ لا يُؤْكَلُ الإنسانُ منه شيئاً، وإنما يُهْدَى لأهلِ الحرم؛ لأنه كفارةٌ، حتَّى لو فُرِضَ أن المُحْرِمَ قَتَلَ الصَّيْدَ خَارِجَ الْحَرَمِ فإنه يَجِبُ عليه أن يُعْطِيَهُ أَهْلَ الْحَرَمِ، وهذا مما يَخْتَصُّ به الصَّيْدُ مِنَ الْمُحْظُورَاتِ، فالمُحْظُورَاتُ كُلُّهَا تُؤَدَّى بِمَكَانِ الْمُخَالَفَةِ، بخلافِ الصَّيْدِ فإن جزاءَهُ لا بدَّ أن يَصِلَ إلى مكة؛ لقولِ الله تبارك وتعالى: ﴿ هَذَا بَلَدٌ لِّلْكَعْبَةِ ﴾ [البقرة: ١٢٥].

وكذلك أيضًا تقول في النذر؛ فإن النذر لا يأكل منه الإنسان شيئًا، فإذا نذر أن يتقرب إلى الله تعالى بذبح أضحية أو هدي فإنه لا يأكل منه شيئًا، ولكن الصحيح في الأضحية أن إذا نذر أن يذبح أضحية وجب عليه الذبح فقط، وأما الأكل فيكون كمن لم يندّر؛ بمعنى: أنه يأكل ويتصدق ويهدي؛ لأن ناذر الأضحية لا يريد أنه لا يأكل منها؛ والمشروع في الأضحية هو الأكل والإطعام صدقة وهدية.

وأما المتعة فكما قال عطاء: «يَأْكُلُ وَيُطْعِمُ مِنَ الْمَتْعَةِ». وذلك كما أكل النبي ﷺ من هدي القران^(١).

فإذا قال قائل: ما الفرق بين الدم الواجب لفعل محظور، أو ترك واجب، وبين دم المتعة والقران، وكلاهما واجب؟

فالجواب: أن الفرق بينهما هو أن دم المتعة والقران من باب شكر الله - تعالى - على النعمة، وهي نعمة التمتع، وأما الدم الواجب لترك واجب أو فعل محظور فهو جزاء وفدية.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧١٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَطَاءٌ، سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: كُنَّا نَأْكُلُ مِنْ لُحُومِ بُدْنِنَا فَوْقَ ثَلَاثِ مِئَاتٍ، فَرَخَّصَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «كُلُوا وَتَزَوَّدُوا»، فَأَكَلْنَا وَتَزَوَّدْنَا. قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَقَالَ حَتَّى جِئْنَا الْمَدِينَةَ؟ قَالَ: لَا^(٢).

كل هذا جائز، فدم المتعة والقران لك أن تأكله كله في مكة، ولك أن تأكل بعضه في مكة، وتحمل بعضه إلى بلدك؛ لأنه مُلْكٌ تَقَرَّبْتَ بِهِ إِلَى اللَّهِ، وَأَبَاحَ اللَّهُ لَكَ أَكْلَهُ.

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه مسلم (١٩٧٢).

١٧٢٠ - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرَةُ قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِخَمْسِ بَقِينَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ وَلَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ، حَتَّى إِذَا دَنَوْنَا مِنْ مَكَّةَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ ثُمَّ يَحُلُّ، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَدَخَلَ عَلَيْنَا يَوْمَ التَّحْرِ بِلَحْمٍ بَقَرٍ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ فَقِيلَ: ذَبَحَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ، قَالَ يَحْيَى: فَذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ لِلْقَاسِمِ، فَقَالَ: أَتَيْتُكَ بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ ^(١).

١٢٥ - بَابُ الذَّبْحِ قَبْلَ الْحَلْقِ.

١٧٢١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشَبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَنْصُورُ بْنُ زَادَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَمَّنْ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ وَنَحْوَهُ، فَقَالَ: «لَا حَرَجَ، لَا حَرَجَ» ^(١).

١٧٢٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: زُرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ، قَالَ: «لَا حَرَجَ»، قَالَ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ، قَالَ: «لَا حَرَجَ»، قَالَ: ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ، قَالَ: «لَا حَرَجَ» ^(١).

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحِيمِ الرَّازِيُّ، عَنْ ابْنِ خُثَيْمٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
وَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنِي ابْنُ خُثَيْمٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
وَقَالَ عَفَّانُ: أَرَاهُ عَنْ وَهَيْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ خُثَيْمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ حَمَّادٌ: عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ، وَعَبَّادِ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) أخرجه مسلم (١٢١١).

(٢) أخرجه مسلم (١٣٠٧).

(٣) التعليق السابق.

هذا الحديث ليس فيه إشكال، إلا قوله: «ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ». فإن ظاهر هذا أنه ذَبَحَ مُبَكَّرًا، والفقهاء يقولون: لا يَذْبَحُ إِلَّا إِذَا مَضَى قَدْرُ صَلَاةِ الْعِيدِ. قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ٥٥٩):

«قَوْلُهُ: «بَابُ الذَّبْحِ قَبْلَ الْحَلْقِ». أُوْرِدَ فِيهِ حَدِيثُ السَّوَالِ عَنِ الْحَلْقِ قَبْلَ الذَّبْحِ، وَوَجْهُ الاسْتِدْلَالِ بِهِ لِمَا تَرَجَّمَ لَهُ أَنَّ السَّوَالِ عَنْ ذَلِكَ دَالٌّ عَلَى أَنَّ السَّائِلَ عَرَفَ أَنَّ الْحَكَمَ عَلَى عَكْسِهِ، وَقَدْ أُوْرِدَ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ طَرِيقٍ، ثُمَّ حَدِيثُ أَبِي مُوسَى، فَأَمَّا الطَّرِيقُ الْأَوَّلِيُّ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فَمِنْ طَرِيقِ مَنْصُورِ بْنِ زَادَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْهُ بَلْفَظٍ: سُئِلَ عَمَّنْ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ، وَنَحْوَهُ.

وَالطَّرِيقُ الثَّانِيَّةُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ، وَهُوَ ابْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَذَكَرَ فِيهِ الزِّيَارَةُ قَبْلَ الرَّمْيِ، وَالْحَلْقُ قَبْلَ الذَّبْحِ، وَالذَّبْحُ قَبْلَ الرَّمْيِ، وَعُرِفَ بِهِ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ فِي رِوَايَةِ مَنْصُورٍ وَنَحْوِهِ. اهـ.

هَلْ نَقُولُ: إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ نُنْحَرَ وَلَوْ فِي اللَّيْلِ؛ لِأَنَّ الرَّمْيَ يَجُوزُ فِي آخِرِ اللَّيْلِ لِلضَّعْفَاءِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُرْمَى مِنْ حِينَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ لغيرِهِمْ؟ فَهَلْ نَقُولُ بِجَوَازِ النُّحْرِ، وَيَكُونُ هَذَا مُسْتَشْنَى مِنْ أَجْلِ التَّسْهِيلِ عَلَى الْخَلْقِ؛ لِأَنَّهُ مَعْرُوفٌ أَنَّ الْأَصَاحِي لَا يَصِحُّ ذَبْحُهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَأَنَّهَا إِذَا ذُبِحَتْ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهِيَ شَاةٌ لَحْمٌ؟ هَذَا يَحْتَاجُ إِلَى تَحْرِيرٍ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧٢٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: رَمَيْتُ بَعْدَ مَا أَمْسَيْتُ، فَقَالَ: «لَا حَرَجَ»، قَالَ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرَ، قَالَ: «لَا حَرَجَ»^(١).

هذا الحديثُ يستفادُ منه: أنه ليس هناك إشكالٌ فيما إذا رَمَى الإنسانُ بعدَ أن يُمِسي، أو فيما إذا حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَنْحَرَ، سواءً كانَ متعمِّدًا، أو غيرَ متعمِّدٍ، جاهلاً أو عالمًا، ناسيًا أو ذاكرًا، فالأمرُ فسيحٌ واللهُ الحمدُ.

وقال بعضُ أهلِ العلمِ: وفي قولِهِ: «بعدَ ما أُمْسِيتُ». دليلٌ على جوازِ الرمي في الليلِ؛ يَعْنِي: في الحادي عَشَرَ والثاني عَشَرَ؛ لأنَّ المساءَ يُطْلَقُ على آخِرِ النهارِ، ويُطْلَقُ كذلك على أوَّلِ الليلِ، والبيانُ الذي صدرَ عن هيئةِ كبارِ العلماءِ فيما سَبَقَ، وفيه: أن النَّبِيَّ ﷺ حَدَّدَ أوَّلَ الرميِّ بأنه بعدَ الزوالِ، ولم يُحَدِّدْ آخرَهُ، يَدُلُّ على أنه مُطْلَقٌ.

وينبغي على هذه المسألةِ مسألةٌ مهمَّةٌ، وهي: إذا تَعَجَّلَ الإنسانُ في اليومِ الثاني عَشَرَ، وتَأَهَّبَ، ولكن حبَسَهُ السَّيْرُ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَزِمِيَ - فهل نَقُولُ: ازِمَ، واستَمَرَّ. أو نَقُولُ: ازِمَ، وبِتَ في منى؟

الجوابُ: الأولُ، فنقولُ: ازِمَ، واستَمَرَّ، ولا يَلْزِمُكُ البقاءُ؛ لأنَّكَ تَعَجَّلْتَ ورمِيتَ في وقتِ الرميِّ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

١٧٢٤ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَهُوَ بِالْبَطْحَاءِ فَقَالَ: «أَحْبَبْتُ؟»، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «بِمَا أَهْلَلْتُ؟»، قُلْتُ: لَبَّيْكَ بِإِهْلَالٍ كَأِهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَحْسَنْتَ، انْطَلِقْ فَطُفْ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّافَا وَالْمَرْوَةِ»، ثُمَّ أَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ نِسَاءِ بَنِي قَيْسٍ فَقُلْتُ رَأْسِي، ثُمَّ أَهْلَلْتُ بِالْحَجِّ، فَكُنْتُ أَقْتَبِي بِهِ النَّاسَ حَتَّى خِلَافَةِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فَذَكَرْتُهُ لَهُ، فَقَالَ: إِنْ نَأْخُذَ بِكِتَابِ اللهِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُنَا بِالتَّامِّ، وَإِنْ نَأْخُذَ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَمْ يَحِلَّ حَتَّى بَلَغَ الْهَدْيَ مُحِلَّهُ^(١).

(١) أخرجه مسلم (١٢٢١).

﴿قَوْلُهُ ﷺ: «قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ بِالْبَطْحَاءِ». خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْبَطْحَاءِ، وَنَزَلَ فِيهَا إِلَى يَوْمٍ مِنِّي، وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ أَنْهَى طَوَافَهُ وَسَعِيَهُ.

﴿قَوْلُهُ ﷺ: «أَحْبَجْتُ؟»؛ أَي: أَتَوَيْتَ الْحَجَّ؟ وَأَرَادَ بِهَذَا الِاسْتِفْهَامَ التَّوْطِئَةَ لِلِاسْتِفْهَامِ الَّذِي بَعْدَهُ، وَإِلَّا فَهُوَ يَعْرِفُ أَنَّ أَبَا مُوسَى أَتَى مُحْرِمًا، وَالْمُحْرِمُ لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ مُحْرِمًا إِمَّا بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ.

﴿قَوْلُهُ ﷺ: «بِمَا أَهْلَلْتُ؟ قُلْتُ: لَبَّيْكَ بِإِهْلَالٍ كإِهْلَالِ نَبِيِّكَ ﷺ». قَالَ: «أَحْسَنْتَ». فِي ذَلِكَ اسْتِحْسَانُ النَّبِيِّ ﷺ فَعَلَ أَبِي مُوسَى حَيْثُ قَالَ: لَبَّيْكَ بِإِهْلَالٍ كإِهْلَالِ نَبِيِّكَ ﷺ. لِأَنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى حَسَنِ التَّأْسِّيِ وَالْمَتَابَعَةِ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يَخْتَارُ إِلَّا مَا هُوَ أَفْضَلُ، وَلِذَلِكَ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَحْسَنْتَ».

فَائِدَةٌ: «مَا الِاسْتِفْهَامِيَّةُ إِذَا جُرَتْ بِ«إِلَى» أَوْ «عَلَى» أَوْ بِ«الْبَاءِ الْجَارَةِ»، فَإِنَّ الْأَلْفَ تَحْذِفُ مِنْهَا، فَتَقُولُ: بِمَ - عَلَامَ - إِلَّا مَ.

﴿قَوْلُهُ ﷺ: «انْطَلِقْ فَطُفْ بِالْبَيْتِ وَبِالصِّفَا وَالْمَرُوءَةِ». أَمَرَهُ ﷺ أَنْ يَذْهَبَ، وَيَطُوفَ بِالْبَيْتِ، وَبِالصِّفَا وَالْمَرُوءَةِ، وَذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَحِلَّ.

﴿قَوْلُهُ ﷺ: «ثُمَّ أَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ نِسَاءِ بَنِي قَيْسٍ فَفَلَّتْ رَأْسِي». فَلْيُ الرِّاسِ مَعْنَاهُ: تَتَبَّعَ الْقَمْلَ وَاتْلَافَهُ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرِّاسَ بَاقِيَةٌ، وَعَلَى أَنَّ أَبَا مُوسَى قَصَّرَ، وَلَمْ يَحْلِقْ؛ لِأَنَّهُ لَوْ حَلَقَ لَمْ يَبْقَ لِلْقَمْلِ مَكَانٌ.

﴿قَوْلُهُ ﷺ: «ثُمَّ أَهْلَلْتُ بِالْحَجِّ، فَكُنْتُ أَفْنِي بِهِ النَّاسَ حَتَّى خِلَافَةُ عُمَرَ ﷺ، فَذَكَرْتُهُ لَهُ، فَقَالَ: إِنْ نَأْخُذَ بِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُنَا بِالتَّامِّ». وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ:

﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

﴿قَوْلُهُ ﷺ: «وَإِنْ نَأْخُذَ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَحِلَّ حَتَّى بَلَغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ». كَأَنَّ عُمَرَ ﷺ كَانَ لَا يَرَى جَوَازَ الْفَسْخِ، وَلَقَدْ كَانَ ﷺ لَا يَرَى مَتْعَةَ الْحَجِّ؛ بِجُبَّةٍ أَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى هِجْرَانِ الْبَيْتِ فِي بَقِيَةِ السَّنَةِ، وَالْجَوَابُ عَمَّا قَالَ ﷺ أَنْ نَقُولَ: إِنْ انْتَقَالَ الْإِنْسَانُ مِنَ الْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ لِيَصِيرَ مَتَمِّعًا هُوَ فِي

الحقيقة إتمام للحج؛ لأن الرجل إنما يريد أن يتحلل من العمرة ليأتي بالحج، ولهذا لو أراد أن يفسخ العمرة لا لِيَتَمَتَّعَ حُرْمَ عليه، ولذلك كان يقال لهذا الرجل: إنه أتمَّ الحج، ولكنه انتقل من صفة إلى صفة أفضل منها.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٦ - بَابُ مَنْ لَبَّدَ رَأْسَهُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ وَحَلَّقَ.

١٧٢٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا بِعُمْرَةٍ وَلَمْ تَحْلُلْ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ؟ قَالَ: «إِنِّي لَبَّدْتُ رَأْسِي وَقَلَّدْتُ هَذِي، فَلَا أَجِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ»^(١).

قَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «لَبَّدْتُ رَأْسِي»؛ أَي: وَضَعْتُ عَلَيْهِ مَا يُلَبِّدُهُ مِنْ صَمْعٍ وَنَحْوِهِ، وَهَذَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَنْ يَحِلَّ، وَأَنَّهُ سَيَبْقَى عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَا يُلَبِّدُ عَلَى الرَّأْسِ لَا يَمْنَعُ مِنْ صِحَّةِ الْوُضُوءِ، فَمَثَلًا بَعْضُ النِّسَاءِ تَلَبَّدُ عَلَى رَأْسِهَا شَيْئًا مِنَ الْحِنَاءِ، فَهَذِهِ يَجُوزُ أَنْ تَمْسَحَ عَلَيْهَا، وَلَا حَرَجَ عَلَيْهَا فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَبَّدَ رَأْسَهُ^(٢)، وَهُوَ يَمْسَحُ عَلَيْهَا قِطْعًا، وَلِأَنَّ طَهَارَةَ الرَّأْسِ فِي الْأَصْلِ مُخَفَّفَةٌ؛ فَلَا غَسْلَ فِيهَا، وَلَا تَكَرَّارَ لِلْمَسْحِ، فَلِذَلِكَ لَنْ يُشْتَرَطَ أَنْ لَا يَكُونَ هُنَاكَ حَائِلٌ.

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ٥٦٠-٥٦١):

قَوْلُهُ: «بَابُ مَنْ لَبَّدَ رَأْسَهُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ وَحَلَّقَ»؛ أَي: بَعْدَ ذَلِكَ عِنْدَ الْإِحْلَالِ، قِيلَ: أَشَارَ بِهَذِهِ التَّرْجِمَةِ إِلَى الْخِلَافِ فِيمَنْ لَبَّدَ هَلْ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ الْحَلْقُ، أَوْ لَا؟ فَنَقَلَ ابْنُ بَطَّالٍ عَنِ الْجُمْهُورِ تَعَيَّنَ ذَلِكَ حَتَّى عَنِ الشَّافِعِيِّ. وَقَالَ أَهْلُ الرَّأْيِ: لَا يَتَعَيَّنُ، بَلْ إِنْ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٢٢٩).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٧١)، وَمُسْلِمٌ (١١٩٠).

شَاءَ قَصَّرَ. اهـ. وهذا قولُ الشافعيِّ في الجديد، وليس للأولِ دليلٌ صريحٌ، وأعلى ما فيه ما سيأتي في اللباسِ، عن عمرَ: «من صَفَرَ رأسَه فليَحْلِقْ». وأوردَ المصنِّفُ في هذا البابِ حديثَ حفصةَ، وفيه: «إني لَبَدْتُ رأسي». وليس فيه تعرُّضٌ للحلقِ، إلا أنه معلومٌ من حاله عليه السلام أنه حلقَ رأسَه في حجَّه. وقد وردَ ذلك صريحًا في حديثِ ابنِ عمرَ، كما في أولِ البابِ الذي بعده، وأزْدَفَهُ ابنُ بَطَالٍ بحديثِ حفصةَ، فجعلَه من هذا البابِ لمناسبتِه للترجمة، وقد قلتُ غيرَ مرةٍ: إنه لا يَلْزُمُه أن يَأْتِيَ بجميعِ ما اشتمَلَ عليه الحديثُ في الترجمة، بل إذا وُجِدَتْ واحدةٌ كَفَتْ، وقد تقدَّم الكلامُ على حديثِ حفصةَ في بابِ التمتعِ والقرانِ. اهـ مراده: على فرائده.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

١٢٧ - بابُ الْحَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ عِنْدَ الْإِحْلَالِ.

١٧٢٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ نَافِعٌ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه يَقُولُ: حَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّتِهِ ^(١).

١٧٢٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ»، قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ»، قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَالْمُقَصِّرِينَ» ^(٢).

وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ: «رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ» مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ، قَالَ: وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ حَدَّثَنِي نَافِعٌ، وَقَالَ فِي الرَّابِعَةِ: وَالْمُقَصِّرِينَ.

(١) أخرجه مسلم (١٣٠٤).

(٢) أخرجه مسلم (١٣٠١).

على كُلِّ حالٍ: فسواءُ قَالَ ذَلِكَ ﷺ في الثالثة أو الرابعة فإنه يَدُلُّ على أن المحلِّقين أَفْضَلُ؛ لأنَّه ﷺ دعا لهم من أوَّل الأمر، وبدون سؤال، ولم يَدْعُ للمُقَصِّرِينَ إلا بعد أن سُئِلَ، وألحَّ عليه في السؤال؟

ثم إنه ﷺ أيضًا لمَّا أراد أن يَدْعُوَ للمُقَصِّرِينَ قَالَ: «والمُقَصِّرِينَ». وفي ذلك إشارة إلى أنهم تَبِعُوا للمحلِّقين؛ حيث أتى بالواو، ولم يَقُلْ: اللهم ارحم المقصِّرين. ومعلوم أن تَكَرَّرَ العاملُ أَبْلَغُ من العطف، وَيَشْهَدُ لهذا: قولُ الله تبارَكَ وتعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩].

فهذا الحديثُ يَدُلُّ دَلَالَةً واضحةً على أن الحلق أَفْضَلُ، فلا تَبَخُلْ يا أخي على نفسك بِشَعْرَاتٍ تَبْقَى على رأسِكَ، فلتَحْلِفْها، وهي سوف تَنْبُتُ عن قريب. لكن -وللأسف الشديد- بعضُ الناسِ يَشْخُ هذه الشعرات، فلا يَحْلِقُ، ويُقَصِّرُ بِالْمَكِينَةِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧٢٨ - حَدَّثَنَا عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ»، قَالُوا: وَلِلْمُقَصِّرِينَ؟ قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ»، قَالُوا: وَلِلْمُقَصِّرِينَ؟ قَالَهَا ثَلَاثًا، قَالَ: «وَلِلْمُقَصِّرِينَ»^(١).

في هذا الحديثِ دعا النَّبِيُّ ﷺ للمحلِّقين بالمغفرة، وفي حديثِ ابنِ عمرَ السابق دعا لهم ﷺ بالرحمة، فيقالُ في الجمعِ بينَ حديثِ ابنِ عمرَ وحديثِ أبي هُرَيْرَةَ: إنَّ النَّبِيَّ ﷺ دعا مرةً بالرحمة، ومرةً بالمغفرة، وهما متلازمان، فأما الرحمةُ فإنها تَدْخُلُ فيها المغفرةُ؛ لأنَّ الرحمةَ هي جلبُ المنافعِ ودفعُ المضارِّ، والمغفرةُ هي دفعُ المضارِّ، فالرحمةُ أَبْلَغُ.

(١) أخرجه مسلم (١٣٠٢).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧٢٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ قَالَ: خَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ وَطَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَقَصَرَ بَعْضُهُمْ ^(١).

١٧٣٠ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَصَرْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَشْقَصٍ ^(٢).
هَذَا كَانَ فِي غَيْرِ حَجَّةِ الْوَدَاعِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ لَمْ يَقْصُرْ، حَيْثُ إِنَّهُ لَمْ يَحِلَّ إِلَّا يَوْمَ النَحْرِ، وَإِحْلَالُهُ يَوْمَ النَحْرِ كَانَ بِالْحَلْقِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ٥٦٥-٥٦٦):

قَوْلُهُ: «قَصَرْتُ»؛ أَي: أَخَذْتُ مِنْ شَعْرِ رَأْسِهِ، وَهُوَ يُشْعِرُ بِأَن ذَلِكَ كَانَ فِي نُسْكِ، إِمَّا فِي حَجٍّ أَوْ عَمْرَةٍ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ حَلَقَ فِي حَجَّتِهِ، فَتَعَيَّنَ أَن يَكُونَ فِي عَمْرَةٍ، وَلَا سِيَّامًا وَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ بِالْمَرْوَةِ، وَلَفْظُهُ: «قَصَرْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَشْقَصٍ، وَهُوَ عَلَى الْمَرْوَةِ»، أَوْ: «رَأَيْتُهُ يَقْصِرُ عَنْهُ بِمَشْقَصٍ، وَهُوَ عَلَى الْمَرْوَةِ». وَيَحْتَمِلُ أَن يَكُونَ فِي عَمْرَةِ الْقَضِيَّةِ أَوْ الْجِعْرَانَةِ، لَكِنْ وَقَعَ عِنْدَ مُسْلِمٍ، مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى، عَنْ طَاوُسٍ بِلَفْظٍ: «أَمَّا عَلِمْتُ أَنِّي قَصَرْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَشْقَصٍ، وَهُوَ عَلَى الْمَرْوَةِ؟ فَقُلْتُ لَهُ: لَا أَعْلَمُ هَذِهِ إِلَّا حَجَّةَ عَلَيْكَ».

وَبَيَّنَ الْمَرَادَ مِنْ ذَلِكَ فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ، فَقَالَ: بَدَلَ قَوْلِهِ: «فَقُلْتُ لَهُ: لَا.. إلخ»: يَقُولُ ابْنُ عَبَّاسٍ: «وَهَذِهِ عَلَى مُعَاوِيَةَ أَن يَنْهَى النَّاسَ عَنِ الْمَتْعَةِ، وَقَدْ تَمَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ». وَلَا أَحَدَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «تَمَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى مَاتَ». الْحَدِيثُ، وَقَالَ: «وَأَوَّلُ مَنْ نَهَى عَنْهَا مُعَاوِيَةُ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَعَجِبْتُ مِنْهُ، وَقَدْ حَدَّثَنِي أَنَّهُ قَصَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَشْقَصٍ» انْتَهَى.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٣٠١).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٢٤٦).

وهذا يَدُلُّ على أن ابنَ عباسٍ حملَ ذلك على وقوعه في حَجَّةِ الوداع؛ لقوله لمعاوية: «إن هذه حُجَّةٌ عليك» إذ لو كان في العمرة لما كان فيه على معاوية حُجَّةً.

وأَصْرَحَ منه ما وَقَعَ عندَ أحمدَ، من طريقِ قيسِ بنِ سعدٍ، عن عطاءٍ، أن معاويةَ حَدَّثَ أنه أَخَذَ من أَطرافِ شَعَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ في أَيامِ العَشْرِ بِمَشَقِّصٍ معي، وهو مُحَرَّمٌ. وفي كونه في حَجَّةِ الوداعِ نظرٌ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يَحِلَّ حَتَّى بَلَغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فكيف يَقْصُرُ عنه على المروة.

وقد بِالَغِ النَّوَوِيُّ هنا في الرَّدِّ على مَنْ زَعَمَ أن ذلك كان في حجة الوداع، فقال: هذا الحديثُ مَحْمُولٌ على أن معاويةَ قَصَرَ عن النَّبِيِّ ﷺ في عمرة الجِعْرَانَةِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ في حجة الوداعِ كان قارِئًا، وَثَبَتَ أَنَّهُ حَلَقَ بِمَنْى، وَفَرَّقَ أَبُو طَلْحَةَ شَعْرَهُ بَيْنَ النَّاسِ، فلا يَصِحُّ حُلُّ تَقْصِيرِ معاويةَ على حجة الوداع، ولا يَصِحُّ حَمْلُهُ أَيضًا على عمرة القضاء الواقعة سنة سبع؛ لأن معاويةَ لم يَكُنْ يَوْمَئِذٍ مُسْلِمًا، إِنما أُسْلِمَ يَوْمَ الْفَتْحِ سنة ثمان، هذا هو الصحيحُ المشهورُ.

ولا يَصِحُّ قولُ مَنْ حَمَلَهُ على حجة الوداع، وزَعَمَ أن النَّبِيَّ ﷺ كان متمتعًا؛ لأن هذا غَلَطٌ فاحِشٌ؛ فقد تَظَاهَرَتِ الْأَحَادِيثُ في مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ أن النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ: ما شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا مِنَ الْعِمْرَةِ، ولم تَحِلَّ أَنْتَ من عَمْرَتِكَ؟ فقال: «إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي، وَقَلَدْتُ هَدْيِي، فلا أَجِلُّ حَتَّى أَنْحَرُ».

قلتُ: ولم يَذْكُرِ الشَّيْخُ هنا ما مرَّ في عمرة الْقَضِيَّةِ، والذي رَجَّحَهُ من كونِ معاويةَ إِنما أُسْلِمَ يَوْمَ الْفَتْحِ صحيحٌ من حيثُ السَّنَدِ، لكن يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بأنه كان أُسْلِمَ خَفِيَّةً، وكان يَكْتُمُ إِسْلَامَهُ، ولم يَتِمَّكَّنْ من إِظْهَارِهِ إِلَّا يَوْمَ الْفَتْحِ.

وقد أَخْرَجَ ابنُ عَسَاكِرٍ في «تاريخِ دِمَشقٍ»، من ترجمة معاويةَ تصريحَ معاويةَ بأنه أُسْلِمَ بَيْنَ الْحَدِيثِيَّةِ وَالْقَضِيَّةِ، وَأَنَّهُ كان يُخْفِي إِسْلَامَهُ خَوْفًا من أَبَوَيْهِ، وكان النَّبِيُّ ﷺ لما دَخَلَ في عمرة الْقَضِيَّةِ مَكَّةَ خَرَجَ أَكْثَرُ أَهْلِهَا عَنْهَا حَتَّى لا يَنْظُرُونَهُ وَأَصْحَابَهُ يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ، فلعل معاويةَ كان مَمَّنْ تَخَلَّفَ بِمَكَّةَ لِسَبَبٍ اقْتِضَاهُ.

وَلَا يُعَارِضُهُ أَيْضًا قَوْلُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ فِيهِ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ: فَعَلْنَاهَا -يَعْنِي: الْعِمْرَةَ- فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَهَذَا يَوْمُنَا كَافِرٌ بِالْعُرْشِ. بَضْمَتَيْنِ؛ يَعْنِي: بَيوتَ مَكَّةَ، يُشِيرُ إِلَى مُعَاوِيَةَ؛ لِأَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ أَخْبَرَ بِهَا اسْتَصْحَبَهُ مِنْ حَالِهِ، وَلَمْ يَطْلُعْ عَلَى إِسْلَامِهِ؛ لَكُونَهُ كَانَ يُخْفِيهِ.

وَيُعَكِّرُ عَلَى مَا جَوَّزُوهُ أَنَّ تَقْصِيرَهُ كَانَ فِي عِمْرَةِ الْجِعْرَانَةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَكِبَ مِنَ الْجِعْرَانَةِ بَعْدَ أَنْ أَحْرَمَ بِعِمْرَةٍ، وَلَمْ يَسْتَصْحِبْ أَحَدًا مَعَهُ إِلَّا بَعْضَ أَصْحَابِهِ الْمُهَاجِرِينَ، فَقَدِمَ مَكَّةَ فَطَافَ وَسَعَى وَحَلَّقَ وَرَجَعَ إِلَى الْجِعْرَانَةِ فَأَصْبَحَ بِهَا كِبَائِتٍ، فَخَفِيَتْ عِمْرَتُهُ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ. كَذَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ، وَلَمْ يَعُدَّ مُعَاوِيَةَ فِي مَنَ صَحَبَهُ حِينَئِذٍ، وَلَا كَانَ مُعَاوِيَةُ فِي مَنَ تَخَلَّفَ عَنْهُ بِمَكَّةَ فِي غَزْوَةِ حُنَيْنٍ حَتَّى يَقَالَ: لَعَلَّهُ وَجَدَهُ بِمَكَّةَ، بَلْ كَانَ مَعَ الْقَوْمِ، وَأَعْطَاهُ مِثْلَ مَا أُعْطِيَ أَبَاهُ مِنَ الْغَنِيمَةِ مَعَ جَمَلَةِ الْمُؤَلَّفَةِ.

وَأَخْرَجَ الْحَاكِمُ فِي «الْإِكْلِيلِ» فِي آخِرِ قِصَّةِ غَزْوَةِ حُنَيْنٍ أَنَّ الَّذِي حَلَّقَ رَأْسَهُ ﷺ فِي عِمْرَتِهِ الَّتِي اعْتَمَرَهَا مِنَ الْجِعْرَانَةِ أَبُو هِنْدٍ عَبْدُ بَنِي بَيَاضَةَ. فَإِنْ ثَبَتَ هَذَا، وَثَبَتَ أَنَّ مُعَاوِيَةَ كَانَ حِينَئِذٍ مَعَهُ، أَوْ كَانَ بِمَكَّةَ فَقَصَّرَ عَنْهُ بِالْمَرَّةِ أَمْكَنَ الْجَمْعُ بِأَنَّهُ يَكُونُ مُعَاوِيَةُ قَصَّرَ عَنْهُ أَوَّلًا، وَكَانَ الْحَلَّاقُ غَائِبًا فِي بَعْضِ حَاجَتِهِ، ثُمَّ حَضَرَ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُكْمِلَ إِزَالََةَ الشَّعْرِ بِالْحَلْقِ؛ لِأَنَّهُ أَفْضَلُ، فَفَعَلَ.

[هَذَا ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَصَّرَ أَوْ لَا حَلَ، وَلَمْ يَبْقَ لِلْحَلْقِ فَائِدَةٌ، وَلَا يَكُونُ الْحَلْقُ نُسْكًَا؛ لِأَنَّهُ تَحَلَّلَ] ^(١).

وَإِنْ ثَبَتَ أَنَّهُ ذَلِكَ كَانَ فِي عِمْرَةِ الْقَضِيَّةِ، وَثَبَتَ أَنَّهُ ﷺ حَلَّقَ فِيهَا، جَاءَ هَذَا الْإِحْتِمَالُ بَعِينَهُ، وَحَصَلَ التَّوْفِيقُ بَيْنَ الْأَخْبَارِ كُلِّهَا، وَهَذَا مِمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيَّ بِهِ فِي هَذَا الْفَتْحِ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ، ثُمَّ لِلَّهِ الْحَمْدُ أَبَدًا.

قَالَ صَاحِبُ «الْهَدْيِ»: الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ الْمُسْتَفِيضَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَحْلَ

(١) مَا بَيْنَ الْمُعَقُوفِينَ مِنْ كَلَامِ الْعَلَّامَةِ ابْنِ عَثِيمِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

من إحرامه إلى يوم النحر، كما أَخْبَرَ عن نفسه بقوله: «فلا أَحِلُّ حَتَّى أَنْحَر». وهو خبرٌ لا يَدْخُلُهُ الوهم، بخلافِ خبر غيره.

ثم قَالَ: ولعل معاويةَ قَصَّرَ عنه في عمرة الجِعْرَانَةِ، فَنَسِيَ بعدَ ذلك، وظَنَّ أنه كان في حَجَّتِهِ. انتهى. اهـ.

وعلى كُلِّ حالٍ فقد جاء - كما ذَكَرَ ابنُ حجرٍ - في بعضِ رواياتِ مسلمٍ أن معاويةَ رضي الله عنه قَالَ: رأيتُه ﷺ يُقَصِّرُ عنه، وهو على المروءة ^(١). فَيَحْتَمِلُ هذا أن معاويةَ رضي الله عنه رآه في عمرة القضاء، وهو على كفره يُقَصِّرُ عنه، فيكونُ الذي قَصَّرَ شعره ﷺ غيره.

وأما ما أَبْدَاه ابنُ القيم من الاحتمال، فالأصلُ عدمُ الاحتمال؛ لاحتمالِ أن يكونَ قد نَسِيَ، ونَقَلَ تقصيره من الجِعْرَانَةِ إلى تقصيره في الحجِّ، فالأصلُ عدمُ هذا. فالذي يَظْهَرُ أن يقال: إن معاويةَ رضي الله عنه إن صَحَّ أنه رآه فقط فلا يَمْنَعُ أن يكونَ ذلك في عمرة القضاء قبل أن يُسَلِّمَ معاويةً؛ لأن معاويةَ لم يُظْهَرِ إسلامه إلا في عام الفتح، ولا يَمْنَعُ أن يَرَى أحداً يُقَصِّرُ النَّبِيَّ ﷺ.

فأما إذا لم يَسْتَقِم هذا، وكان هو الذي قَصَّرَ، أي: كان ذكرُ تقصيره إياه أَرْجَحَ من ذكرِ رؤيته إياه يُقَصِّرُ فَتَحْمَلُ على الجعرانة، وليس في هذا إشكالٌ.



(١) انظر التعليق قبل السابق.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢٨ - بَابُ تَقْصِيرِ الْمُتَمَتِّعِ بَعْدَ الْعُمْرَةِ.

١٧٣١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ، أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ يَحْلُوا وَيَحْلِقُوا أَوْ يَقْصُرُوا.

١٢٩ - بَابُ الزِّيَارَةِ يَوْمَ النَّحْرِ.

وَقَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَخَّرَ النَّبِيُّ ﷺ الزِّيَارَةَ إِلَى اللَّيْلِ، وَيَذْكُرُ عَنْ أَبِي حَسَّانَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَزُورُ الْبَيْتَ أَيَّامَ مِنَى.

١٧٣٢ - وَقَالَ لَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ طَافَ طَوَافًا وَاحِدًا ثُمَّ يَقِيلُ، ثُمَّ يَأْتِي مِنَى - يَعْنِي يَوْمَ النَّحْرِ - وَرَفَعَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ.

١٧٣٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الْأَعْرَجِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: حَجَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَفْضْنَا يَوْمَ النَّحْرِ، فَحَاضَتْ صَفِيَّةٌ، فَأَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْهَا مَا يُرِيدُ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا حَائِضٌ، قَالَ: «حَابِسْتَنَا هِيَ؟» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَاضَتْ يَوْمَ النَّحْرِ، قَالَ: «أُخْرِجُوا» ^(١).

وَيَذْكُرُ عَنِ الْقَاسِمِ وَعُرْوَةَ وَالْأَسْوَدَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَفَاضَتْ صَفِيَّةٌ يَوْمَ النَّحْرِ. وَهَذَا هُوَ الْمُتَعَيِّنُ؛ أَيُّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ يَوْمَ النَّحْرِ، وَفِي السِّيَاقِ الطَّوِيلِ الْمُتَقَنِّ الَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ ﷺ لَمَّا حَلَّ التَّحْلُلَ الْأَوَّلَ نَزَلَ إِلَى مَكَّةَ فَطَافَ، وَحَانَ وَقْتُ صَلَاةِ الظُّهْرِ، فَصَلَّى الظُّهْرَ بِمَكَّةَ ثُمَّ خَرَجَ ^(٢).

(١) أخرجه مسلم (١٢١١).

(٢) أخرجه مسلم (١٢١٨).

وفي الصحيحين عن أنسٍ أنه ﷺ صَلَّى الظَّهْرَ بِمَنَى يَوْمَ الْعِيدِ^(١)، والجمعُ بينهما أنه ﷺ صَلَّى الظَّهْرَ أَوَّلًا بِمَكَّةَ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى مَنَى، فوجدَ بعضَ أصحابه لم يُصَلُّوا فصلَّى بهم. وأما زيارته في الليل فهذه شاذَّةٌ ليست بصحيحة؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَقِيَ في مَنَى لَيْلًا ونهارًا، ولم يَنْزِلْ إلى مَكَّةَ إِلَّا حِينَ أَتَمَّ حَجَّه، فنَزَلَ وبَاتَ في الْمُحَصَّبِ إلى آخرِ اللَّيْلِ، ثم ارْتَحَلَ وطَافَ للوداعِ، ومَشَى، ولهذا علَّقَ البخاريُّ رَحِمَهُ اللهُ الرَّوَايَةَ الْأُولَى عَنْ أَبِي الزَّبِيرِ، ثم إنَّ أَبَا الزَّبِيرِ رَوَاهُ عَنْ عَائِشَةَ، وَهُوَ مُدَلَّسٌ، فَلَا يُحْمَلُ حَدِيثُهُ عَلَى الْإِصْطِلَاحِ، إِلَّا إِذَا قَالَ: حَدَّثَنَا، أَوْ نَحْوَهُ.

❦ وأما قولُ البخاريُّ رَحِمَهُ اللهُ: «وَيُذَكَّرُ عَنْ أَبِي حَسَّانَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَزُورُ الْبَيْتَ أَيَّامَ النَّحْرِ». فإنه قَالَ فِيهِ: يُذَكَّرُ. بصيغة التَّمْرِيصِ، وَذَكَرُ الْبُخَارِيُّ لَهُ مَعَ أَنَّهُ ضَعِيفٌ عِنْدَهُ إِنَّمَا هُوَ لِيُبَيِّنَ عَلَى ضَعْفِهِ حَتَّى لَا يَغْتَرَّ بِهِ أَحَدٌ فِيَا لَوْ قَرَأَهُ فِي كِتَابٍ آخَرَ.

❦ أما قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَقَالَ لَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ طَافَ طَوَافًا وَاحِدًا، ثُمَّ يَقِيلُ، ثُمَّ يَأْتِي مَنَى؛ يَعْنِي: يَوْمَ النَّحْرِ». فهذا ليس فِيهِ إِشْكَالٌ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

١٣٠ - بَابُ إِذَا رَمَى بَعْدَ مَا أَمْسَى أَوْ خَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا.

١٧٣٤ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ،

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ فِي الذَّبْحِ وَالْحَلْقِ وَالرَّمْيِ وَالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، فَقَالَ: «لَا حَرَجَ»^(٢).

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

١٧٣٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسْأَلُ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَنَى فَيَقُولُ: «لَا حَرَجَ»، فَسَأَلَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ؟ قَالَ: «أَذْبَحْ وَلَا حَرَجَ»، وَقَالَ: رَمَيْتُ بَعْدَ مَا أَمْسَيْتُ؟ فَقَالَ: «لَا حَرَجَ»^(١).

هذان الحديثان ليس فيهما ذكر «ناسياً أو جاهلاً»، لكن البخاري رحمه الله ذكر القيدَين «ناسياً أو جاهلاً» في الترجمة؛ إشارة إلى لفظ آخر ورد في هذا الحديث، وهو قول السائل: لم أشعرُ ففعلتُ كذا.

وقد اختلف العلماء رحمهم الله في هذه المسألة:

فقيل: إنه لا يُعذرُ إلا مَنْ كان ناسياً أو جاهلاً. وحملوا هذه المطلقَاتِ على ما وردَ من نصوصٍ تدلُّ على العذرِ بجهلٍ أو نسيانٍ، ولكن هذا ضعيفٌ جداً؛ لأن قولَ السائل: لم أشعرُ. حكايةُ حالٍ، وقوله ﷺ: «لا حرجَ». لفظٌ عامٌ.

وأيضاً فإنه ﷺ قَالَ: «لا حرجَ». ولم يقل: ولا تُعذُّ. كما في قصة أبي بكرٍ حينما ركعَ قبل أن يصلَ إلى الصفِّ، فإن النبي ﷺ قَالَ له: «زادك الله حرصاً ولا تُعذُّ»^(١).

فالصوابُ الذي لا شكَّ فيه: أن تقديمَ هذه الأنسكِ بعضها على بعضٍ ليس فيه حرجٌ، سواء كان الإنسانُ جاهلاً أو ناسياً، أو عالماً أو ذاكرًا، فالحمدُ لله على تيسيره.



(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري (٧٨٣).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣١ - بَابُ الْفُتْيَا عَلَى الدَّابَّةِ عِنْدَ الْجَمْرَةِ.

١٧٣٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ فِي حَبَّةِ الْوَدَاعِ، فَجَعَلُوا يَسْأَلُونَهُ، فَقَالَ رَجُلٌ: لَمْ أَشْعُرْ فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ، قَالَ: «اذْبَحْ وَلَا حَرَجَ» فَجَاءَ آخَرُ فَقَالَ: لَمْ أَشْعُرْ فَتَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ؟ قَالَ: «ارْمِ وَلَا حَرَجَ»، فَمَا سُئِلَ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ قَدَّمَ وَلَا آخَرَ إِلَّا قَالَ: «افْعَلْ وَلَا حَرَجَ»^(١).

١٧٣٧ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ حَدَّثَهُ أَنَّهُ شَهِدَ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ النَّحْرِ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ، فَقَالَ: كُنْتُ أَحْسِبُ أَنَّ كَذَا قَبْلَ كَذَا، ثُمَّ قَامَ آخَرُ فَقَالَ: كُنْتُ أَحْسِبُ أَنَّ كَذَا قَبْلَ كَذَا، حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَتَحَرَ، نَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ، وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «افْعَلْ وَلَا حَرَجَ لَهُنَّ كُلِّهِنَّ»، فَمَا سُئِلَ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا قَالَ: «افْعَلْ وَلَا حَرَجَ»^(١).

١٧٣٨ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى نَاقَتِهِ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، تَابَعَهُ مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ^(٢).

في هذه الأحاديث: دليل على جواز الخطبة على الراحلة، ولكن هذا مقيّد بما إذا كان لا يشقّ عليها، فإن شقّ عليها فلا؛ لأنه لا يجوز الشقّ على البهائم، ولذلك كانت الخطبة على السيارة جائزة من باب أولى؛ لأنها لا تتعذّب ولا يشقّ عليها ذلك.

(١) أخرجه مسلم (١٣٠٦).

(٢) التعليق السابق.

(٢) التعليق السابق.

وفي هذه الأحاديث: أيضًا دليلٌ على طلب ارتفاع الخطيب؛ وذلك لفائدتين:
الفائدة الأولى: أنه أبلغُ في إسماع الصوت.
والفائدة الثانية: أن مشاهدة الخطيب لها تأثيرٌ بالنسبة للإنصات والمتابعة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣٢ - باب الخطبة أيام منى.

١٧٣٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ غَزْوَانَ، حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ يَوْمَ النَّحْرِ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟»، قَالُوا: يَوْمٌ حَرَامٌ، قَالَ: «فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟»، قَالُوا: بَلَدٌ حَرَامٌ، قَالَ: «فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟»، قَالُوا: شَهْرٌ حَرَامٌ، قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا»، فَأَعَادَهَا مِرَارًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ، اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ»، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّهَا لَوَصِيَّتُهُ إِلَى أُمَّتِهِ، «فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ».

وقوله ﷺ: «لا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ». «يَضْرِبُ» يَتَعَيَّنُ أَنْ تَكُونَ بِالرَّفْعِ؛ لِأَنَّهَا صِفَةٌ لِلْكَفَارِ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَ بَعْدَ النِّكَرَاتِ صِفَاتٌ، وَبَعْدَ الْمَعَارِفِ أَحْوَالٌ، وَكَلِمَةُ «كُفَّارًا» نَكْرَةٌ، فَ«يَضْرِبُ» صِفَةٌ لَهَا، وَلَا يَجُوزُ فِيهَا الْجَزْمُ عَلَى أَنَّهَا جَوَابُ النَّهْيِ؛ لِأَنَّهُ بِذَلِكَ يَخْتَلِفُ الْمَعْنَى كَثِيرًا عَنِ الْمُرَادِ.

وقوله ﷺ: «كُفَّارًا». نقول: إِنْ كَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الاسْتِحْلَالِ فَهُوَ كُفْرٌ أَكْبَرُ، وَإِنْ كَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ لِعَصِيَّةٍ، أَوْ تَأْوِيلٍ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَهُوَ كُفْرٌ أَصْغَرُ، مَا لَمْ يُوجَدْ مَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ كُفْرًا أَكْبَرًا.

وَيَدُلُّ لِهَذَا قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا تَطِيفُنَا مِنْ الْمُؤْمِنِينَ أَفْتَلَوْا فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَضِلُوا الَّتِي تَبَغَى حَتَّى تَقَى إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاتَتْ فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (١) إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَاصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴿الْمُحْكَمَاتِ: ٩-١٠﴾.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧٤٠ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ بِعَرَفَاتٍ. تَابِعَهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرٍو.

[الحديث ١٧٤٠ - أطرافه في: ١٨١٢، ١٨٤١، ٥٨٠٤، ٥٨٥٣].

١٧٤١ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، حَدَّثَنَا قُرَّةٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ وَرَجُلٍ أَفْضَلُ فِي نَفْسِي مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ، قَالَ: «أَتَدْرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟»، قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ، حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟»، قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟»، قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ، حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ فَقَالَ: «أَلَيْسَ ذُو الْحِجَّةِ؟»، قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟»، قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَتْ بِالْبَلَدَةِ الْحَرَامِ؟»، قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، إِلَى يَوْمٍ تَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ، أَلَا هَلْ بَلَغْتُ؟» قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، قَرَّبَ مُبَلِّغٍ أَوْ عَى مِنْ سَامِعٍ، فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»^(١).

(١) أخرجه مسلم (١٦٧٩).

خطب ﷺ المسلمين بعرفة؛ اليوم التاسع، وخطب كذلك يوم النحر، وهو اليوم العاشر من ذي الحجة.

١٧٤٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ بِمَنْى: «اتَذَرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟»، قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَقَالَ: «فَإِنَّ هَذَا يَوْمٌ حَرَامٌ، أَتَذَرُونَ أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «بَلَدٌ حَرَامٌ، أَتَذَرُونَ أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «شَهْرٌ حَرَامٌ»، قَالَ: «فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا»، وَقَالَ هِشَامُ بْنُ الْغَزَا: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: وَقَفَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ بَيْنَ الْجَمَرَاتِ فِي الْحَجَّةِ الَّتِي حَجَّ بِهَذَا وَقَالَ: «هَذَا يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ»، فَطَفِقَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ»، وَودَّعَ النَّاسَ، فَقَالُوا: هَذِهِ حَبَّةُ الْوَدَاعِ.

[الحديث ١٧٤٢ - أطرافه في: ٤٤٠٣، ٦٠٤٣، ٦١٦٦، ٦٧٨٥، ٦٨٦٨، ٧٠٧٧].

وقوله: «وقف النبي ﷺ يوم النحر بين الجمرات». البَيِّنَةُ الآن هل هي بين الأولى والثانية، أو بين الثانية والثالثة؟

الجواب: فيه احتمال، لكن جاء في بعض طرق هذا الحديث أنه ﷺ خطب عند الجمرة الكبرى، فتكون هذه الرواية مبيّنة لما جاء هنا، ويكون ﷺ قد خطب بين الجمرة الوسطى والأخيرة.

وفي قوله ﷺ: «أي يوم هذا؟ أي شهر هذا؟ أي بلد هذا؟». تنبيه المخاطب واستدعاءً لإنصاته، وإلا فالنبي ﷺ يعلم هذا، ولذلك لم يُعَيِّرْهُ عن أصله، لكنه فعّل ذلك من أجل أن يُنبّه المخاطب، ويؤكد حرمة الدماء والأموال والأعراض.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣٣ - بَابُ هَلْ يَبِيتُ أَصْحَابُ السَّقَايَةِ أَوْ غَيْرُهُمْ بِمَكَّةَ لَيْلِي مَنْى؟

١٧٤٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ بْنُ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ،

عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ قَالَ: رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ ح. ^(١)

١٧٤٤ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي

عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذَنَ ح. ^(١)

١٧٤٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي

نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ الْعَبَّاسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ ﷺ لِيَبِيتَ بِمَكَّةَ لَيْلِي مَنْى؛ مَنْ أَجَلَ سِقَايَتِهِ، فَأَذَنَ لَهُ، تَابَعَهُ أَبُو أُسَامَةَ وَعُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ وَأَبُو ضَمْرَةَ ^(١).

ظَاهِرُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَبِيتَ الْحَاجُّ إِلَّا فِي مَنْى؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ «أَذَنَ، وَرَخَّصَ، وَاسْتَأْذَنَ» وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ إِنَّمَا تَكُونُ فِي أَمْرٍ وَاجِبٍ، فَيُسْتَأْذَنُ مِنْهُ.

فَيُسْتَفَادُ مِنْ ذَلِكَ: أَنَّ مَنْ يَشْتَغِلُ بِمَصَالِحِ الْحَجَّاجِ فَإِنَّ لَهُ أَنْ يَدْعَ الْمَبِيتَ بِمَنْى، وَيَشْهَدُ لَذَلِكَ أَيْضًا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِلرُّعَاةِ أَنْ يَدْعُوا الْمَبِيتَ.

وَعَلَى هَذَا فَنَقُولُ: إِنَّ الشَّرْطَةَ فِي الْمُرُورِ، وَالنَّجْدَةَ، وَالْأَطْبَاءَ، وَالْمَرْضِيْنَ وَمَنْ شَابَهُ هَؤُلَاءِ يَجِلُّ لَهُمْ تَرْكُ الْمَبِيتِ بِمَنْى؛ لِأَنَّهُمْ يَشْتَغِلُونَ بِمَصَالِحِ الْحَجَّاجِ.

وَهَلْ يُلْحَقُ بِهَذَا الدُّعَاءُ، أَوْ يُقَالُ: إِنَّ الدُّعَاءَ يُدْرِكُونَ عَمَلَهُمْ فِي أَيِّ مَكَانٍ؟

الْجَوَابُ: الثَّانِي، فَالظَّاهِرُ أَنَّ الدُّعَاءَ لَا يُرَخَّصُ لَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ فِي أَيِّ مَكَانٍ.

وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ مَعَ إِمْكَانِ الْمَبِيتِ فِي مَنْى، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يُمَكِّنِ الْمَبِيتَ بِأَنْ تَكُونَ مَنْى قَدْ امْتَلَأَتْ مَثَلًا، وَلَمْ تَجِدْ مَكَانًا إِلَّا عَلَى الْأَرْضِصِفَةِ عَلَى وَجْهِ تَتَادَى بِهِ وَتُؤْذِي فَهَلْ يَسْقُطُ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٣١٥).

(٢) التَّعْلِيقُ السَّابِقُ.

(٢) التَّعْلِيقُ السَّابِقُ.

عنك المبيت، ونقول: لك أن تبيت في أي مكان تريد ما دام الأمر هكذا. أو نقول: إنه يجب أن تبيت عند آخر خيمة، سواء من جهة المزدلفة، أو من جهة مكة؟
 الجواب: الذي يظهر لي أنه يجب أن يبيت عند آخر خيمة؛ لأن هذا - أعني: المبيت عند آخر خيمة - نظير ما إذا امتلأ المسجد بالمصلين فإننا لا نقول: تسقط عنهم الجماعة، بل نقول: صلوا متصليين بالمصلين.
 لكن لو قال: إنه لا يتمكّن؛ فحينئذ يسقط عنه المبيت، ويكون له أن يبيت في أي مكان.

قال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٥٧٨ / ٣):

قوله: «باب هل يبيت أصحاب السقاية أو غيرهم بمكة ليالي منى». مقصوده بالغير: من كان له عذر من مرض أو شغل كالخطابين والوعاء.
 قوله: «عن عبيد الله». هو ابن عمر العمرى.
 قوله: «رخص رسول الله ﷺ». كذا اقتصر عليه، وأحال به على ما بعده، ولفظه عند الإسماعيلي من طريق إبراهيم بن موسى، عن عيسى بن يونس المذكور في الإسناد، «أن رسول الله ﷺ رخص للعباس أن يبيت بمكة أيام منى من أجل سقائته». قوله في طريق ابن جريج: «أن النبي ﷺ أذن». كذا اقتصر عليه أيضاً، وأحال به على ما بعده، ولفظه عند أحمد في مسنده، عن محمد بن بكر المذكور في الإسناد: «أذن للعباس بن عبد المطلب أن يبيت بمكة ليالي منى من أجل السقاية».
 قوله: «تابعه أبو أسامة»؛ أي: تابع ابن نمير، وصله مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا ابن نمير وأبو أسامة، عن عبيد الله، ولفظه مثل رواية ابن نمير. انتهى كلام الحافظ.

ثم قال الحافظ رحمه الله:

وفي الحديث: دليل على وجوب المبيت بمنى، وأنه من مناسك الحج؛ لأن التعبير بالرخصة يقتضي أن مقابلها عزيمة، وأن الإذن وقع للعلة المذكورة، وإذا لم توجد أو

ما في معناها لم يَحْصُلْ الإِذْنُ، وبالوجوبِ قَالَ الجمهورُ، وفي قولٍ للشافعيّ وروايةٍ عن أحمدَ، وهو مذهبُ الحنفيةِ أنه سنةٌ، ووجوبُ الدمِ بتركه مبنيٌّ على هذا الخلافِ، ولا يَحْصُلُ الميِّتُ إلا بمعظمِ الليلِ، وهل يَخْتَصُّ الإِذْنُ بالسقايةِ وبالعباسِ أو بغيرِ ذلك من الأوصافِ المعتبرة في هذا الحكم؟

ف قيل: يَخْتَصُّ الحكمُ بالعباسِ، وهو جودٌ.

وقيل: يَدْخُلُ معه آله. وقيل: قومه، وهم بنو هاشم.

وقيل: كُلُّ مَنْ احتَاجَ إلى السقايةِ فله ذلك. ثم قيل أيضًا: يَخْتَصُّ الحكمُ بسقايةِ العباسِ، حتى لو عُمِلَتْ سقايةٌ لغيره لم يُرَخَّصْ لصاحبها في الميِّتِ لأجلها.

ومنهم مَنْ عَمَّه، وهو الصحيحُ في الموضعين، والعلّةُ في ذلك إعدادُ الماءِ

للشاربين، وهل يَخْتَصُّ ذلك بالماءِ، أو يَلْتَحِقُ به ما في معناه من الأكلِ وغيره؟

مَحَلُّ احتمالٍ، وَجَزَمَ الشافعيةُ بِالْحَاقِ مَنْ لَهُ مَالٌ يَخَافُ ضَيَاعَهُ، أو أَمْرٌ يَخَافُ قَوْتَهُ، أو مَرِيضٌ يَتَعَاهَدُهُ بِأَهْلِ السقايةِ، كما جَزَمَ الجمهورُ بِالْحَاقِ الرِّعَاءِ خَاصَّةً، وهو قولُ أحمدَ، واختاره ابنُ المنذرِ؛ أعني: الاختصاصَ بِأَهْلِ السقايةِ والرِّعَاءِ لِإِبْلِ، والمعروفُ عن أحمدَ اختصاصُ العباسِ بذلك، وعليه اقْتَصَرَ صاحبُ المغني [مذهبُ الإمامِ أحمدَ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ عَامٌّ لِكُلِّ مَنْ كَانَ لَهُ سَقَايَةٌ أَوْ رِعَايَةٌ] ^(١).

وقال المالكيةُ: يَجِبُ الدَّمُ فِي الْمَذْكُورَاتِ سِوَى الرِّعَاءِ، قالوا: وَمَنْ تَرَكَ الميِّتَ

بغيرِ عذرٍ وَجَبَ عَلَيْهِ دَمٌ عَنْ كُلِّ لَيْلَةٍ.

وقال الشافعيّ: عَنْ كُلِّ لَيْلَةٍ إِطْعَامُ مَسْكِينٍ. وقيل: عَلَيْهِ التَّصَدُّقُ بِدَرَاهِمٍ، وَعَنْ

الثَّلَاثِ دَمٌ. وَهِيَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ، وَالْمَشْهُورُ عَنْهُ وَعَنِ الْحَنْفِيَّةِ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَقَدْ

تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى سَقَايَةِ الْعَبَّاسِ فِي الْبَابِ الْمَشَارِإِ إِلَيْهِ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا الْبَابِ.

(١) ما بين المعقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ.

وفي الحديث أيضاً: استئذانُ الأمراءِ والكبراءِ فيما يَطْرَأُ من المصالحِ والأحكامِ،
وبدارٍ من استئْذِنَ إلى الإذنِ عندَ ظهورِ المصلحةِ.

والمرادُ بأيامِ منى: ليلةُ الحادي عشرَ واللتين بعده، ووقعَ في روايةِ رُوِّحَ، عن ابنِ
جُرَيْجٍ عندَ أحمدَ أن مَيِّتَ تلكَ الليلةِ بمنى، وكأنه عنى ليلةَ الحادي عشر؛ لأنها تَعْقُبُ
يومَ الإفاضةِ، وأكثرُ الناسِ يُفِيضُونَ يومَ النحرِ، ثم في الذي يليه، وهو الحادي عشر.
والله أعلم. اهـ

الصحيح: أنه لا يَجِبُ الدَّمُ إلا إذا تَرَكَ مَيِّتَ ليلتين، وأما ليلةٌ واحدةٌ فلا يَجِبُ،
ولا يُمكنُ أن نَتَجَسَّرَ ونقولَ له: عليك دَمٌ. لكن هل يَتَصَدَّقُ بَدْرِهِم، أو يَتَصَدَّقُ
بِقَبْضَةٍ من طعام؟

الجوابُ: الظاهرُ أنه يَتَصَدَّقُ بكلِّ ما يُسَمَّى صدقةً.

وأما أن يُوجِبَ عليه فيما لو تَرَكَ ليلتين شاتان فهذا بعيدٌ، مع أني لا أَظُنُّ أن الذي
يقولُ: إن كُلَّ ليلةٍ فيها شاةٌ، لا أَظُنُّه يقولُ: إنه إذا اجْتَمَعَتِ اللَّيْلَتَانِ فعليه شاتان، ولكن
مهما كان فإن الصوابَ أنه لا يَجِبُ دَمٌ - إذا قلنا بوجوبِ الدَّمِ في تركِ الواجبِ - إلا إذا
تَرَكَ ليلتين؛ لأنها مجتمعتين يكونان نسكاً.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣٤ - بَابُ رَمِيِّ الْجِمَارِ.

وَقَالَ جَابِرٌ: رَمَى النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ ضُحًى، وَرَمَى بَعْدَ ذَلِكَ بَعْدَ الزَّوَالِ.
١٧٤٦ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا مُسْعَرٌ، عَنْ وَبَرَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، مَتَى
أَرْمِي الْجِمَارَ؟ قَالَ: إِذَا رَمَى إِمَامُكَ فَارْمِهِ، فَأَعَدْتُ عَلَيْهِ الْمَسْأَلَةَ، قَالَ: كُنَّا نَتَحَيَّنُ، فَإِذَا
زَالَتِ الشَّمْسُ رَمَيْنَا.

قوله: «بَابُ رَمِيِّ الْجِمَارِ». في ذلك مسائل، منها:

أولاً: ما هي الحكمة من مشروعيته؟

والجواب: أن الحكمة هي: إقامة ذكر الله ﷻ، وكمال التذلل والتعبد له.
أما الأول فلقول النبي ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَرَمَى الْجَمَارِ لِإِقَامَةِ ذِكْرِ اللَّهِ»^(١).

وأما الثاني فظاهر؛ لأن كون الإنسان ينفذ إلى أن يأخذ أحجاراً يرمي بها هذا المكان دون أن يفهم لهذا علة حسية يدل على كمال انقياده لربه ﷻ، وأنه مُنفذ للشرع على أي حال كان، وذلك كما قال عمر في الحجر الأسود: لولا أني رأيت النبي ﷺ يُقبلُك ما قبلُك^(٢).

ثانياً: عدد الجمار سبع، ولا بأس أن تنقص حصاة أو حصاتين؛ لأن الصحابة كانوا إذا رموا رجعوا يقولون: رمينا خمسا، رمينا ستاً. وهذا يدل على أن الأمر في ذلك حينئذٍ واسع، يعني: أنه لا يضُرُّ نقص حصاة أو حصاتين، بل يجزئ الخمس والست.
ثالثاً: مكان الرمي: يكاد الإنسان يجزم بأن مكان الرمي في عهد النبي ﷺ كان أوسع من الموجود الآن؛ لأن النبي ﷺ رمى على بغيره جُمرة العقبة يوم العيد، والناس كذلك، وهذا يقتضي أن يكون المكان واسعاً، ولكن المسلمون تحجروا هذا المكان المعين منذ زمن ومشوا عليه، وجعلوا الواجب في الرمي هو أن يقع في هذا الحوض، وأنه إن وقع دونه أو تجاوزه لم يصح الرمي، ولا ينبغي الخروج عن إجماعهم، وإلا فالإنسان يشك كثيراً أن يكون موضع الرمي هو هذا المكان الصغير.
وأما رمي الشاخص فليس بمشروع؛ لأن هذا الشاخص ما جعل ليُرمى، وإنما جعل علامة على مكان الرمي.

رابعاً: هل يرمي أو يضع؟

(١) أخرجه أبو داود (١٨٨٨).

(٢) سبق تخريجه.

الجواب: الأول، وهو أنه يَرْمِي، فلو فُرِضَ أن الإنسان وَقَفَ على الحوض، وأَخَذَ يَضَعُ الحَصَى بيديه فيه، فإن ذلك لَا يُجْزِئ؛ لأنه لم يَرْمِ، ولذلك فإنه لا بدَّ من أن يَشُدَّ يَدَهُ، وَيَرْمِي.

خامسًا: وهل يُسَمَّى هذا رَجْمًا؟

الجواب: أن هذا لَا يُسَمَّى رَجْمًا، وإنما يُسَمَّى رَميًا، كما جاء في السنة، وأما الرجمُ فإنه لم يَأْتِ في السنة، وإن قُدِّرَ أنه وَرَدَ في بعض الألفاظِ فهو من تصرفِ الرواة. سادسًا: الصَّغَرُ والكِبَرُ: لَا يَكُونُ الحَجَرُ كَبِيرًا، وَلَا صَغِيرًا جَدًّا، فَلَا يَجْعَلُهَا الإنسانُ كَحَبِّ الذَّرَّةِ، وَلَا كَحَبَّةِ الشَّعِيرَةِ، فهذه لَا تَنفَعُ، لكن يَجْعَلُهَا فَوْقَ الحِمَّصَةِ الصفراءِ، ودُونَ البُنْدُقَةِ، وَلَا تَكْبُرُ عَنْ ذَلِكَ.

وأما مَا يَفْعَلُ بعضُ الجُهَّالِ اليومَ من أنه يَرْمِي بحجرٍ كبيرٍ، وَيَنْفَعِلُ وَيَشْتُمُ وَيَلْعَنُ فهذا حَرَامٌ، وهو من اتَّخَذَ آيَاتِ اللَّهِ هُزُؤًا.

سابعًا: الزمن: فقد كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَرْمِي يَوْمَ النَّحْرِ ضُحًى إِذَا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ؛ لِأَنَّهُ ﷺ جَلَسَ فِي مُزْدَلِفَةٍ حَتَّى أَسْفَرَ جَدًّا، ثُمَّ دَفَعَ، وَلَمْ يَصِلْ إِلَى الجَمْرَةِ إِلَّا حِينَ ارْتَفَعَ النَّهَارُ، وَصَارَ الضُّحَى، فَيَرْمِيهَا.

وأما مَا بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ الْأَيَّامِ فَإِنَّهُ ﷺ كَانَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ رَمَى، وَلَا يَرْمِي قَبْلَ هَذَا، وَكَوْنُ النَّبِيِّ ﷺ يُؤَخِّرُ الرَّمِيَّ إِلَى زَوَالِ الشَّمْسِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرَّمِيَّ قَبْلَ الزَّوَالِ لَا يُجْزِئ.

ووجهُ ذَلِكَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ لِيَخْتَارَ هَذَا الْوَقْتَ الَّذِي هُوَ أَشَدُّ مَا يَكُونُ حَرَارَةً، وَيَدْعَى أَوَّلَ النَّهَارِ الَّذِي فِيهِ الْبُرُودَةُ وَالرَّاحَةُ.

وعليه فإنه لَا يَجُوزُ أَنْ يَرْمِيَ الإنسانُ قَبْلَ الزَّوَالِ إِلَّا يَوْمَ الْعِيدِ، كما هُوَ ظَاهِرٌ. وأما تَرْخِيصُ بعضِ العلماءِ لِلرَّمِيِّ قَبْلَ الزَّوَالِ إِذَا تَعَجَّلَ، وَلَا يَنْفِرُ إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ فَقَوْلٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ لَا دَلِيلَ عَلَى أَنَّ النَّافِرَ يَرْمِي، ثُمَّ يَمْكُثُ فِي مَنْى، بَلْ إِنَّهُ

يَرْمِي وَيَخْرُجُ مِنْ مَنًى، وَقَدْ سَبَقَ أَنْ بَيَّنَّا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ رَمَى بَعْدَ الزَّوَالِ، ثُمَّ نَزَلَ إِلَى مَكَّةَ، وَصَلَّى بِهَا الظُّهْرَ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: فَهَمْنَا أَنْ وَقْتَ الرَّمْيِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ مِنَ الزَّوَالِ فَمَتَى يَنْتَهِي؟
فَالْجَوَابُ: أَمَّا عِنْدَ فَهْمِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ فَإِنَّهُ يَنْتَهِي بِغُرُوبِ الشَّمْسِ، وَهَذَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ بَلَا مَشَقَّةٍ وَلَا ضَرَرٍ إِذَا كَانَ عَدَدُ الْحَجَّاجِ لَا يَبْلُغُ هَذَا الْمَبْلَغَ الْعَظِيمَ الْمَوْجُودَ الْآنَ.
وَأَمَّا الْآنَ فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقَالَ: إِنْ مَلِیُونَ نَفَرٌ يُمَكِّنُهُمْ أَنْ يَرْمِيَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ سَبْعَ حَصَيَّاتٍ حَتَّى غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَهَذَا مُسْتَحِيلٌ، وَهُوَ تَعَبٌ شَدِيدٌ، وَلِذَلِكَ فَقَدْ أَفْتَى الْعُلَمَاءُ عِنْدَنَا عَلَى الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِمْ يُقْتُونَ عَلَى مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالرَّمْيِ لَيْلًا؛ لِدَعَاءِ الْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ.

ثُمَّ إِنْ الْمَنْعَ مِنَ الرَّمْيِ بَعْدَ الْغُرُوبِ لَيْسَ مُجْمَعًا عَلَيْهِ، وَالنُّصُوصُ مُحْتَمِلَةٌ، فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ مُوقَّتًا، وَلَكِنْ الْإِنْتِهَاءَ غَيْرُ مُوقَّتٍ، فَمِنْ الْمَحْتَمَلِ أَنْ يَكُونَ إِلَى الْفَجْرِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي نُفْتِي بِهِ، وَكُنَّا نَتَوَقَّفُ فِيهِ فِي الْمَاضِي.

إِذَا: الْقَوْلُ الرَّاجِعُ الَّذِي تَدْعُو الْحَاجَةُ إِلَيْهِ الْيَوْمَ هُوَ أَنَّ آخِرَ الرَّمْيِ يَكُونُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ مِنَ الْيَوْمِ الثَّانِي.

وَلْيُعْلَمَ أَنَّ لِلْحَاجَةِ أَثْرًا فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، وَلِلتَّحْدِيلِ عَلَى ذَلِكَ: انْظُرُوا إِلَى نَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الْجُلُوسِ فِي الطَّرِيقَاتِ، فَهُوَ ﷺ -لَمَّا نَهَاهُمْ عَنْ ذَلِكَ- قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذِهِ مَجَالِسُنَا، لَيْسَ لَنَا مِنْهَا بُدٌّ. فَقَالَ ﷺ: «إِنْ كَانَ وَلَا بُدَّ فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهُ». وَذَكَرَ حَقَّ الطَّرِيقِ ^(١).

وَانْظُرُوا إِلَى الْعَرَايَا ^(٢): وَهِيَ بَيْعُ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ، فَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ فِي غَيْرِ الْعَرَايَا، وَأَمَّا فِي الْعَرَايَا فَهُوَ جَائِزٌ؛ وَذَلِكَ لِدَعَاءِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ؛ فَالْفَقِيرُ الَّذِي لَيْسَ عِنْدَهُ دِرَاهِمٌ،

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٢٤٦٥)، وَمُسْلِمٌ (٢١٢١).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٢١٨٨)، وَمُسْلِمٌ (١٥٣٩).

يَشْتَرِي بِهَا الرُّطْبَ، وَلَيْسَ عِنْدَهُ إِلَّا تَمْرٌ قَدِيمٌ، وَيَرَى النَّاسَ يَتَفَكَّهُونَ بِالرُّطْبِ، أَجَازَ لَهُ
الْشَّرْعُ أَنْ يَشْتَرِيَ تَمْرًا عَلَى رَعْوَسِ النَّخْلِ بِهَذَا التَّمْرِ الْقَدِيمِ، لَكِنْ إِذَا كَانَ الرُّطْبُ
يُسَاوِي الْقَدِيمَ كَيْلًا؛ وَذَلِكَ لِلْحَاجَةِ.

وَعَلَيْهِ فَإِنْ الْإِفْتَاءُ بَأَن وَقْتَ الرَّمِي يَمْتَدُّ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ خُصُوصًا وَأَنْ الْمَنْعَ لَيْسَ
مَحَلَّ إِجْمَاعٍ - لَهُ وَجْهَةٌ قَوِيَّةٌ فِي الدِّينِ الْإِسْلَامِيِّ.

ثَامِنًا: هَذِهِ الْأَحْجَارُ هَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ مِنْ مَكَانٍ مُعَيَّنٍ، أَوْ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ
مِنْ أَيِّ مَكَانٍ؟

الْجَوَابُ: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مِنْ أَيِّ مَكَانٍ، وَقَدْ رَأَيْتُ فِي مَنْسِكِ ابْنِ حَزْمٍ رَحِمَهُ
اللَّهُ أَنْ النَّبِيَّ ﷺ وَقَفَ عِنْدَ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ يَوْمَ الْعِيدِ، وَأَمَرَ ابْنَ عَبَّاسٍ أَنْ يَلْقُطَ لَهُ الْحَصَى،
وَجَعَلَ يَقْلِبُهَا بِيَدِهِ، وَيَقُولُ: «بِأَمْثَالِ هَؤُلَاءِ فَارْمُوا»^(١).

فَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا: أَنَّ الْحَصَى لَا تُلْقَطُ إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا، وَهَذَا - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ -
هُوَ الْمُفْتَى بِهِ، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ الْآنَ، وَلَقَدْ كَانَ النَّاسُ فِيهَا سَبَقَ يَلْقُطُونَ الْحَصَى
مِنَ الْمَزْدَلِفَةِ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ النَّاسَ فِي أَرْدِيَّتِهِمْ حُزْمٌ مِنْ حَصَى مُزْدَلِفَةٍ يَرْبُطُونَهَا، وَهِيَ
تَتَدَلَّى مِنْهُمْ، وَوَجَدْنَا الْوَاحِدَ مِنْهُمْ إِذَا ضَاعَتْ مِنْهُ حَصَاةٌ جَاءَ لِأَخِيهِ يَقُولُ لَهُ: جِزَاكَ
اللَّهُ خَيْرًا، أَقْرِضْنِي حَصَاةً، وَلَعَلِّي أَلْقَاكَ هُنَا فِي الْعَامِ الْقَادِمِ حَتَّى أُرُدَّهَا عَلَيْكَ.

وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ: هُوَ أَنَّ النَّاسَ يَقَالُ لَهُمْ: إِنْ الْأَفْضَلُ هُوَ أَنْ تَأْخُذَ الْحَصَى مِنْ
مَزْدَلِفَةٍ. فَيُظَنُّونَ أَنَّ هَذَا وَاجِبٌ.

وَلَكِنْ بَلَا شَكٍّ أَنَّهُ لَيْسَ الْأَفْضَلُ أَنْ تَأْخُذَ الْحَصَى مِنْ مَزْدَلِفَةٍ، إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ اتِّبَاعَ السَّنَةِ.
وَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَحَبُّوا أَنْ يَأْخُذَ الْإِنْسَانُ الْحَصَى مِنْ مَزْدَلِفَةٍ مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِ رَحِمَهُ
فَانْهَمَ قَدْ عَلَّلُوا ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ إِنْسَانٍ يَتِمَكَّنُ مِنْ أَنْ يَأْمُرَ شَخْصًا بِأَنْ يَلْقُطَ لَهُ الْحَصَى،

(١) انظر: «موارد الظمآن» (١٠١١).

ومعلومٌ أن رَمِي جَمْرَةَ الْعَقِبَةِ تَحِيَةً مِنِّي؛ وَلِذَلِكَ فَإِنَّهُمْ يَأْمُرُونَهُمْ أَنْ يَلْقُطُوا الْحَصَى مِنْ مَزْدَلِفَةَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَكُونُوا مُسْتَعِدِّينَ لِلرَّمِي مِنْ حِينَ أَنْ يَصِلُوا. فَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ.
وَهَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يَلْقُطَ الْإِنْسَانُ الْحَصَى مِنْ تَحْتِ الْحَوْضِ الْمَمْلُوءِ الَّذِي تَتَنَاضَّرُ الْحَصَى مِنْهُ، فَيَرْمِي بِهِ؟

الْجَوَابُ: فِي هَذَا خِلَافٌ، فَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ -وَهُمُ الْحَنَابِلَةُ- يَقُولُ: لَا يَجُوزُ أَنْ يَرْمِيَ الْإِنْسَانُ بِحَصَاةٍ قَدْ رُمِيَ بِهَا. قَالُوا: لِأَنَّ هَذِهِ الْحَصَاةَ قَدْ اسْتَعْمِلَتْ فِي عِبَادَةٍ، فَلَا يَصَحُّ أَنْ تُسْتَعْمَلَ فِي الْعِبَادَةِ مَرَّةً ثَانِيَةً، وَذَلِكَ كَالْمَاءِ إِذَا تَوَضَّعَ بِهِ فَإِنَّهُ يَصِيرُ طَاهِرًا غَيْرَ مُطَهَّرٍ. وَكَالْعَبْدِ إِذَا أُعْتِقَ فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُعَادَ فَيُعْتَقَ مَرَّةً أُخْرَى.
وَهَذَا الْقِيَاسُ فِيهِ نَظَرٌ.

فَأَمَّا الْأَصْلُ الْأَوَّلُ الَّذِي قَاسُوا عَلَيْهِ، وَهُوَ أَنَّ الْمَاءَ الْمُسْتَعْمَلَ فِي طَهَارَةٍ لَا يُسْتَعْمَلُ مَرَّةً ثَانِيَةً، فَهَذَا لَا نُسَلِّمُ بِهِ، بَلْ نَقُولُ: إِنَّ الْمَاءَ الْمُسْتَعْمَلَ فِي الطَّهَارَةِ يُسْتَعْمَلُ فِي الطَّهَارَةِ مَرَّةً أُخْرَى؛ لِأَنَّهُ طَهُورٌ، فَانْتَقَالُهُ مِنَ الطُّهُورِ إِلَى الطَّهَارَةِ غَيْرُ مُسَلِّمٍ، وَإِذَا بَطَلَ الْأَصْلُ الَّذِي نَقِيسُ عَلَيْهِ بَطَلَ الْفَرْعُ.
وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنْ الْعَبْدَ إِذَا أُعْتِقَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُعْتَقَ مَرَّةً أُخْرَى. فنَقُولُ: إِنَّهُ إِذَا أُعْتِقَ لَمْ يَكُنْ عَبْدًا أَصْلًا، بَلْ يَصِيرُ حُرًّا، وَالْحَصَاةُ إِذَا رُمِيَ بِهَا فَإِنَّهَا تَكُونُ حَصَاةً، وَعَلَيْهِ فَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ.

وَلِهَذَا لَوْ أَنَّ الْعَبْدَ الَّذِي أُعْتِقَ ذَهَبَ إِلَى الْكُفَارِ، ثُمَّ حَصَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ جِهَادٌ، فَاسْتَرَقَّ هَذَا الْعَبْدُ، فَإِنَّهُ يُعْتَقُ فَبَطَلَ الْقِيَاسُ.

وَالْقَوْلُ بِجَوَازِ الرَّمِي بِحَصَاةٍ قَدْ رُمِيَ بِهَا هُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيَّةِ.
وَمَا اسْتَدَلَّ بِهِ الَّذِينَ يَمْنَعُونَ أَيْضًا: قَوْلُهُمْ: إِنْكُمْ إِذَا قُلْتُمْ: إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَرْمِيَ بِحَصَاةٍ قَدْ رُمِيَ بِهَا لَزِمَكُمْ أَنْ تَكْفِيَ الْحَجِيجَ كُلَّهُمْ حَصَاةً وَاحِدَةً، بِمَعْنَى: أَنَّ الْحَجِيجَ كُلَّهُمْ يَقِفُونَ، ثُمَّ يَرْمُونَ هَذِهِ الْحَصَاةَ وَاحِدًا تَلَوُ الْآخِرَ إِلَى أَنْ يَنْتَهَوْا.

فَنَقُولُ فِي الْجَوَابِ عَلَى هَذَا الْإِلْزَامِ: إِنَّ هَذَا بَلَا شَكٍّ لَيْسَ بِالْإِلْزَامِ وَاقِعِيًّا، وَلَكِنَّ الْإِنْسَانَ عِنْدَ الْجَدَلِ يَغِيبُ عَنْهُ بَعْضُ الْأَشْيَاءِ، فَنَقُولُ: إِذَا أُمِّكُنْ فَعَلْ هَذَا فَإِنَّا نَلْتَزِمُ بِهِ الْإِلْزَامَ، وَلَكِنْ إِذَا صَارَ الرَّامُونَ مَلِئُونَ نَفَرًا، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَرْمِي سَبْعَ حَصَيَاتٍ فَكَمْ يَصِيرُ؟ سَبْعَةُ مَلَايِينِ!

الْجَوَابُ: أَنَّهُمْ قَدْ يَنْتَظِرُونَ حَتَّى يَهْلَ هَلَالُ الْمَحْرَمِ.
فَعَلَى كُلِّ حَالٍ: فَإِنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ -اللَّهُمَّ اغْفِرْ عَنَّا وَعَنْهُمْ- يُلْزِمُونَ أَحْيَانًا بِأَشْيَاءَ غَيْرِ وَاقِعِيَّةٍ.

ثُمَّ إِنَّا نَقُولُ: أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا بِيَدِهِ سَبْعُ حَصَيَاتٍ، وَهُوَ وَقَفَ عِنْدَ الْجَمْرَةِ، فَسَقَطَتْ وَاحِدَةٌ مِنْهَا، فَرَمَى بِسِتٍّ، فَتَدَخَّرَتْ إِحْدَى الْحَصَيَاتِ مِنْ عَلَى قِمَةِ الْحَصَى الْمَرْمِيِّ بِهِ، فَأَخَذَهَا وَرَمَى بِهَا، فَإِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ لَا يَصِحُّ الرَّمْيُ بِهَا صَارَتْ مُشْكَلَةٌ؛ إِذْ مَعَ هَذَا الزَّحَامِ الشَّدِيدِ وَالضَّنْكَ وَالشَّدَّةَ كَيْفَ يَخْرُجُ لِلْإِتْيَانِ بِحَصَاةٍ؟! وَلِذَلِكَ كَانَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَرْمِيَ بِالْحَصَاةِ الْمَرْمِيِّ بِهَا؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَزَلْ حَصَاةً، وَلَمْ تَتَغَيَّرْ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣٥ - بَابُ رَمْيِ الْجِمَارِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي.

١٧٤٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: رَمَى عَبْدُ اللَّهِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنَّ نَاسًا يَرْمُونَهَا مِنْ فَوْقِهَا، فَقَالَ: وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ هَذَا مَقَامُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ ^(١).

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ بِهَذَا.

قوله رَحِمَهُ اللهُ: «بَابُ رَمِي الْجَمَارِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي». يَعْنِي رَحِمَهُ اللهُ بِذَلِكَ: جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي يَحْفُفُهَا الْوَادِي - وَالْوَادِي هُوَ مَجْرَى السَّيْلِ الْعَظِيمِ - وَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْجَمْرَةُ فِي سَفْحِ جَبَلٍ، وَكَانَ رَمِيهَا مِنَ الْجَبَلِ فِيهِ صَعُوبَةً وَفِيهِ خَطَرَةٌ أَيْضًا، وَقَفَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْوَادِي وَرَمَاهَا مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، وَلَكِنْ كَيْفَ يَرْمِيهَا؟

الْجَوَابُ: الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ أَنَّهُ يَرْمِي الْجَمْرَةَ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، وَيَجْعَلُ عَنِ الْيَمِينِ، وَلَكِنْ هَذَا فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ غَيْرُ مُمْكِنٍ، وَفِي الْوَقْتِ السَّابِقِ أَيْضًا لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، وَجَعَلَ مَنًى عَنْ يَمِينِهِ، وَالْكَعْبَةَ عَنْ يَسَارِهِ، وَاسْتَقْبَلَ الْجَمْرَةَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ إِدْرَاكَ أَنْ يَكُونَ الرَّمْيُ فِي مَكَانٍ إِلَّا إِذَا اسْتَقْبَلَ هَذَا الْمَكَانَ.

وقول عبد الله بن مسعود رَحِمَهُ اللهُ: «وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ هَذَا مَقَامُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ» - يَعْنِي بِهِ: النَّبِيُّ ﷺ - وَقَدْ أَقْسَمَ رَحِمَهُ اللهُ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَدْفَعَ التَّرَدُّدَ الَّذِي يَحْصُلُ عِنْدَ بَعْضِ النَّاسِ، إِذَا رَأَى النَّاسَ يَرْمُونَهَا مِنْ فَوْقِ.

وَالْقَسَمُ مِنْ أَجْلِ دَفْعِ التَّرَدُّدِ جَائِزٌ، بَلْ قَدْ يَكُونُ وَاجِبًا.

وقوله: «الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ». وَلَمْ يَقُلْ: مُحَمَّدٌ ﷺ؛ لِأَنَّ سُورَةَ الْبَقَرَةِ هِيَ سَنَامُ الْقُرْآنِ وَهِيَ أَعْظَمُ سُورَةٍ، وَلِأَنَّ فِيهَا كَلَامًا كَثِيرًا عَنْ أَحْكَامِ الْحَجِّ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ يَشْرُكُهَا فِيهِ سُورَةُ الْحَجِّ - ففِيهَا أَحْكَامٌ كَثِيرَةٌ مِنَ الْحَجِّ - إِلَّا أَنَّ سُورَةَ الْبَقَرَةِ أَفْضَلُ مِنْ سُورَةِ الْحَجِّ.

وبهذه المناسبة أُنبِئُ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ يَتَفَاضَلُ، لَا مِنْ جِهَةِ الْمُتَكَلِّمِ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِهِ وَاحِدٌ، وَهُوَ رَبُّ الْعَالَمِينَ، وَلَكِنَّهُ يَتَفَاضَلُ مِنْ جِهَةِ السُّورِ، وَذَلِكَ بِمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَعَانِي الْعَظِيمَةِ وَالْفَوَائِدِ وَالْأَحْكَامِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣٦ - بَابُ رَمَى الْجِمَارِ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ. ذَكَرَهُ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

النَّبِيِّ ﷺ.

١٧٤٨ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ

الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ أَنْتَهَى إِلَى الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى، جَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ وَمَنْى عَنْ يَمِينِهِ، وَرَمَى بِسَبْعٍ، وَقَالَ: هَكَذَا رَمَى الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ ﷺ (١).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣ / ٥٨١):

قَوْلُهُ: «بَابُ رَمَى الْجِمَارِ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ. ذَكَرَهُ ابْنُ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ». يُشِيرُ

بِذَلِكَ إِلَى حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الْمَوْصُولِ عِنْدَهُ بَعْدَ بَابَيْنِ، وَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ هُنَاكَ، وَأَشَارَ فِي التَّرْجِمَةِ إِلَى رَدِّ مَا رَوَاهُ قَتَادَةُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: مَا أَبَالِي رَمَيْتُ الْجِمَارَ بَسْتُ أَوْ سَبْعٍ، وَأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَنْكَرَ ذَلِكَ، وَقَتَادَةُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ عُمَرَ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، مِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ، وَرَوَى مِنْ طَرِيقِ مُجَاهِدٍ: مَنْ رَمَى بَسْتُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ. وَمِنْ طَرِيقِ طَاوُسٍ: يَتَصَدَّقُ بِشَيْءٍ. وَعَنْ مَالِكٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ: مَنْ رَمَى بِأَقْلَ مِنْ سَبْعٍ، وَفَاتَهُ التَّدَاوُكُ يُجْبِرُهُ بِدَمٍ. وَعَنْ الشَّافِعِيَّةِ: فِي تَرْكِ حَصَاةٍ مُدٍّ، وَفِي تَرْكِ حَصَايَيْنِ مُدَّانٍ، وَفِي ثَلَاثَةٍ فَأَكْثَرُ دَمٌ. وَعَنِ الْحَنْفِيَّةِ: إِنْ تَرَكَ أَقْلَ مِنْ نِصْفِ الْجِمَارِ الثَّلَاثَ فَنِصْفُ صَاعٍ، وَإِلَّا فَدَمٌ. اهـ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ (٣ / ٥٨١ - ٥٨٢):

قَوْلُهُ: «جَمْرَةُ الْعَقَبَةِ». هِيَ: الْجَمْرَةُ الْكُبْرَى، وَلَيْسَتْ مِنْ مَنْى، بَلْ هِيَ حَدُّ مَنْى مِنْ جِهَةِ مَكَّةَ، وَهِيَ الَّتِي بَايَعَ النَّبِيُّ ﷺ الْأَنْصَارَ عِنْدَهَا عَلَى الْهَجْرَةِ، وَالْجَمْرَةُ اسْمٌ لِمُجْتَمَعِ الْحَصَى، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ بِهَا، يُقَالُ: تَجَمَّرَ بَنُو فُلَانٍ. إِذَا اجْتَمَعُوا، وَقِيلَ: إِنْ الْعَرَبُ تُسَمِّي الْحَصَى الصَّغَارَ جِمَارًا، فَسُمِّيَتْ تَسْمِيَةَ الشَّيْءِ بِالْإِزْمَةِ.

وقيل: لأن آدم أو إبراهيم لما عَرَضَ له إبليس فحصبه جَمَرَ بين يديه؛ أي: أَسْرَعَ، فُسِّمَتْ بذلك.

❦ قوله: «فَاسْتَبْطَنَ الْوَادِي». في رواية أبي معاوية، عن الأعمش: «فَقِيلَ لَهُ -أي: لعبد الله بن مسعود-: إِنْ نَاسًا يَرْمُونَهَا مِنْ فَوْقِهَا» الحديث، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.
❦ قوله: «حَاذَى». بمهملَةٍ وبالذالِ المعجمة، من المحاذاة.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣٧- بَابُ مَنْ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ فَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ.

١٧٤٩- حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا الْحَكَمُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، أَنَّهُ حَجَّ مَعَ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَرَأَاهُ يَرْمِي الْجَمْرَةَ الْكُبْرَى بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، فَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ وَمِنَى عَنْ يَمِينِهِ، ثُمَّ قَالَ: هَذَا مَقَامُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ^(١).
وأما الجَمْرَتَانِ الْأُولَيَانِ فَإِنَّهُ إِذَا أَمَكَّنَهُ أَنْ يَجْعَلَ الْجَمْرَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ فَهُوَ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ حِينَئِذٍ قَدْ تَعَبَّدَ لِلَّهِ وَكُلِّ مَتَّجِهَا إِلَى الْكَعْبَةِ، وَإِذَا لَمْ يُمْكِنْ ذَلِكَ بَأَن كَانَ الزَّحَامُ شَدِيدًا، وَهُوَ إِذَا أَتَاهَا مِنَ الْأَمَامِ صَارَ أَخْفَ فُلْيَأتُهَا مِنَ الْأَمَامِ.
وإِنَّمَا كَانَ هَذَا أَخْفَ بكَثِيرٍ؛ لِأَنَ النَّاسَ يَقْبَلُونَ عَلَى الْجِبَارِ مِنَ الشَّرْقِ، فَيَتَجَمَّعُونَ عِنْدَ طَرَفِهَا الشَّرْقِيِّ، وَيَرْمُونَ مِنْ هُنَاكَ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ قَصْدًا؛ لِأَنَّهُ يَرَى أَنَّهُ هُوَ السَّنَةُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَفْعَلُ هَذَا؛ لِأَنَّهُ مُتَّجِهُهُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣٨ - باب يُكَبَّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ. قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٧٥٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: سَمِعْتُ الْحَجَّاجَ يَقُولُ عَلَى الْمِنْبَرِ: السُّورَةُ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا الْبَقَرَةُ، وَالسُّورَةُ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا آلُ عِمْرَانَ، وَالسُّورَةُ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا النَّسَاءُ، قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِإِبْرَاهِيمَ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ أَنَّهُ كَانَ مَعَ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حِينَ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، فَاسْتَبْطَنَ الْوَادِي، حَتَّى إِذَا حَادَى بِالشَّجَرَةِ اعْتَرَضَهَا فَرَمَى بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ، يُكَبَّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ قَالَ: مِنْ هَاهُنَا: وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، قَامَ الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ ﷺ ^(١).

﴿قَوْلُ الْحَجَّاجِ: «السُّورَةُ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا الْبَقَرَةُ، وَالسُّورَةُ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا آلُ عِمْرَانَ، وَالسُّورَةُ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا النَّسَاءُ»﴾. يَعْنِي: أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ لَا تُضَافَ السُّورَةُ إِلَى الْبَقَرَةِ، أَوْ إِلَى آلِ عِمْرَانَ، أَوْ إِلَى النَّسَاءِ، وَلَكِنْ يُقَالُ: السُّورَةُ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا كَذَا. وَلَكِنْ هَذَا إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ الْغُلُوِّ وَالتَّعَمُّقِ وَالتَّنَطُّعِ، فَإِذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: الْبَقَرَةُ وَآلُ عِمْرَانَ. فَكَيْفَ بَمَنْ دُونَهُ! وَإِذَا كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ هَذَا أَيْضًا فَكَيْفَ بَمَنْ دُونَهُ!

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣٩ - باب مَنْ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ وَلَمْ يَقِفْ. قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

النَّبِيِّ ﷺ.

١٤٠ - باب إِذَا رَمَى الْجَمْرَتَيْنِ يَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ وَيُسْهَلُ.

١٧٥١ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا طَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ كَانَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ الدُّنْيَا بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ، يُكَبَّرُ عَلَى إِثْرِ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ حَتَّى يُسْهَلَ، فَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، فَيَقُومُ طَوِيلًا

وَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَرْمِي الْوُسْطَى، ثُمَّ يَأْخُذُ ذَاتَ الشَّامِلِ فَيَسْتَهِلُّ وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، فَيَقُومُ طَوِيلًا وَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، وَيَقُومُ طَوِيلًا ثُمَّ يَرْمِي جَمْرَةَ ذَاتِ الْعُقْبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَقُولُ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُهُ.

[الحديث ١٧٥١ - طرفاه في: ١٧٥٢، ١٧٥٣].

سبق الكلام على هذا، وذكرنا هنا أن الوقوف سنة، وليس بواجب، فلو أن إنساناً رمى، ولم يقف بين الأولى والثانية والثالثة فلا حرج عليه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤١ - بَابُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ جَمْرَةِ الدُّنْيَا وَالْوُسْطَى.

١٧٥٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ يُونُسَ

ابْنِ يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كَانَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ الدُّنْيَا بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ، ثُمَّ يُكَبِّرُ عَلَى إِثْرِ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ فَيُسْهِلُ فَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ قِيَامًا طَوِيلًا فَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَرْمِي الْجَمْرَةَ الْوُسْطَى كَذَلِكَ، فَيَأْخُذُ ذَاتَ الشَّامِلِ فَيُسْهِلُ، وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ قِيَامًا طَوِيلًا، فَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَرْمِي الْجَمْرَةَ ذَاتَ الْعُقْبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا، وَيَقُولُ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ.

١٤٢ - بَابُ الدُّعَاءِ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ.

١٧٥٣ - وَقَالَ مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ

اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا رَمَى الْجَمْرَةَ الَّتِي تَلِي مَسْجِدَ مِنَى، يَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ، يُكَبِّرُ كُلَّمَا رَمَى بِحَصَاةٍ، ثُمَّ تَقَدَّمُ أَمَامَهَا فَوْقَ مُسْتَقْبَلِ الْقِبْلَةِ رَافِعًا يَدَيْهِ يَدْعُو، وَكَانَ يُطِيلُ الْوُقُوفَ، ثُمَّ يَأْتِي الْجَمْرَةَ الثَّانِيَةَ فَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ، يُكَبِّرُ كُلَّمَا رَمَى بِحَصَاةٍ، ثُمَّ يَنْحَدِرُ ذَاتَ الْبَسَارِ يَمًّا يَلِي الْوَادِي، فَيَقِفُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ رَافِعًا يَدَيْهِ يَدْعُو، ثُمَّ يَأْتِي الْجَمْرَةَ الَّتِي عِنْدَ الْعُقْبَةِ، فَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ، يُكَبِّرُ عِنْدَ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ وَلَا

يَقِفُ عِنْدَهَا، قَالَ الزُّهْرِيُّ: سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ مِثْلَ هَذَا عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ.

١٤٣ - بَابُ الطَّيِّبِ بَعْدَ رَمِي الْجِمَارِ، وَالْحَلْقِ قَبْلَ الْإِفَاضَةِ.

١٧٥٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ - وَكَانَ أَفْضَلَ أَهْلِ زَمَانِهِ - يَقُولُ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رضي الله عنها تَقُولُ: طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيَّ هَاتَيْنِ حِينَ أُحْرِمَ، وَلِحِلِّهِ حِينَ أَحَلَّ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ، وَبَسَطَتْ يَدَيْهَا ^(١).

❦ قَوْلُهُ: «بَابُ الطَّيِّبِ بَعْدَ رَمِي الْجِمَارِ، وَالْحَلْقِ قَبْلَ الْإِفَاضَةِ». يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: «وَالْحَلْقُ». مَعْطُوفًا عَلَى «رَمِي»، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: بَعْدَ رَمِي الْجِمَارِ، وَبَعْدَ الْحَلْقِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى قَوْلِهِ: الطَّيِّبِ. لَكِنَّ الظَّاهِرَ هُوَ الْأَوَّلُ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا سَاقَ حَدِيثَ عَائِشَةَ رضي الله عنها: «طَيَّبْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِيَدَيَّ هَاتَيْنِ حِينَ أُحْرِمَ، وَلِحِلِّهِ حِينَ أَحَلَّ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ. وَبَسَطَتْ يَدَيْهَا».

❦ فَقَوْلُهَا: «وَلِحِلِّهِ حِينَ أَحَلَّ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ». يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا حِلَّ إِلَّا بَعْدَ الْحَلْقِ، وَإِلَّا لَقَالَتْ: وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَحْلِقَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ يَحِلُّ بِرَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ لَكَانَ يَحِلُّ بِالرَّمِيِّ قَبْلَ الْحَلْقِ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ الرَّمِيِّ نَحْرٌ، ثُمَّ بَعْدَ النَّحْرِ حَلْقٌ. فَلَمَّا قَالَتْ: وَلِحِلِّهِ حِينَ أَحَلَّ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ. عَلِمَ أَنَّ الْحِلَّ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الْحَلْقِ، فَيَكُونُ بَيْنَ الْحَلْقِ وَالطَّوَافِ بِالْبَيْتِ.

وهذا هو الراجح من أقوال العلماء، وهو الأحوط؛ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ التَّحْلُلُ الْأَوَّلُ إِلَّا إِذَا رَمَى وَحَلَّقَ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ٥٨٥):

❦ قَوْلُهُ: «بَابُ الطَّيِّبِ بَعْدَ رَمِي الْجِمَارِ وَالْحَلْقِ قَبْلَ الْإِفَاضَةِ». أُوْرِدَ فِيهِ حَدِيثُ عَائِشَةَ: «طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيَّ حِينَ أُحْرِمَ، وَلِحِلِّهِ حِينَ أَحَلَّ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ...»

الحديث. ومطابقته للترجمة من جهة أنه ﷺ لَمَّا أَفَاضَ مِنْ مَزْدَلِفَةَ لَمْ تَكُنْ عَائِشَةُ مُسَافِرَتَهُ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ اسْتَمَرَّ رَاكِبًا إِلَى أَنْ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ تَطْيِبَهَا لَهُ وَقَعَ بَعْدَ الرَّمْيِ.

وَأَمَّا الْحَلْقُ قَبْلَ الْإِفَاضَةِ فَلَأَنَّهُ ﷺ حَلَقَ رَأْسَهُ بِمَنَى لَمَّا رَجَعَ مِنَ الرَّمْيِ، وَأَخَذَهُ مِنْ حَدِيثِ الْبَابِ مِنْ جِهَةِ التَّطْيِبِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ إِلَّا بَعْدَ التَّحْلُلِ، وَالتَّحْلُلُ الْأَوَّلُ يَقَعُ بِأَمْرَيْنِ مِنْ ثَلَاثَةٍ: الرَّمْيِ وَالْحَلْقِ وَالطَّوَافِ. اهـ.

[قوله: «بأمرين من ثلاثة: الرمي والحلق والطواف». هذا هو المشهور عند الفقهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ، لكنه ليس عليه دليل.

فهم يقولون: إنه إذا فعل اثنين من هذه الثلاثة حلَّ التحلل الأول، وبناءً على هذا فإنه لو حلق وطاف حلَّ التحلل الأول قبل أن يرمي.

وفي النفس من هذا شيء، والذي ينبغي أن يقال: إن التحلل الأول يَحْصُلُ بِالرَّمْيِ وَالْحَلْقِ، وَبِالنَّحْرِ لَمَنْ سَاقَ الْهَدْيَ. هذا هو الذي يَظْهَرُ مِنَ السُّنَّةِ.

وَكَأَنَّ الْحَافِظَ رَحِمَهُ اللَّهُ حَمَلَ التَّرْجَمَةَ عَلَى الْإِحْتِمَالِ الثَّانِي، وَعَلَيْهِ فَإِنْ التَّقْدِيرَ عِنْدَهُ: وَبَابِ الْحَلْقِ قَبْلَ أَنْ يُفِيضَ إِلَى الْبَيْتِ، وَالتَّرْجَمَةُ مُحْتَمِلَةٌ لِهَذَا الْمَعْنَى، وَلِلْمَعْنَى الَّتِي ذَكَرْنَا أَوَّلًا، وَهُوَ أَنَّهُ أَرَادَ: بَعْدَ الرَّمْيِ وَبَعْدَ الْحَلْقِ؛ فَيَكُونُ الطَّيْبُ قَبْلَ الْإِفَاضَةِ. وَهَذَا هُوَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْبَخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَرَادَ هَذَا الْمَعْنَى، دُونَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْحَافِظُ^(١).

ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَجْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ٥٨٥):

لَوْلَا أَنَّهُ حَلَقَ بَعْدَ أَنْ رَمَى لَمْ يَتَطَيَّبْ، وَفِي الْحَدِيثِ حُجَّةٌ لِمَنْ أَجَازَ الطَّيْبَ وَغَيْرَهُ مِنْ مُحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ بَعْدَ التَّحْلُلِ الْأَوَّلِ، وَمَنْعَهُ مَالِكٌ، وَرُوِيَ عَنْ عُمَرَ وَابْنِ عُمَرَ وَغَيْرِهِمَا. وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى حَدِيثِ الْبَابِ مُسْتَوْفَى فِي بَابِ الطَّيْبِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ،

(١) ما بين المعقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

وَأَحَلَّتْ عَلَى هَذَا السِّيَاقِ هُنَاكَ.

تَنْبِيْهُ: قَوْلُهُ: «حِينَ أَحْرَمَ»؛ أَي: حِينَ أَرَادَ الْإِحْرَامَ.

وَقَوْلُهُ: «حِينَ أَحَلَّ»؛ أَي: لَهَا وَقَعَ الْإِحْلَالُ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الطَّيْبَ بَعْدَ وَقُوعِ الْإِحْرَامِ لَا يَجُوزُ، وَالطَّيْبُ عِنْدَ إِرَادَةِ الْحِلِّ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْمُحْرِمَ مَمْنُوعٌ مِنَ الطَّيْبِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤٤ - بَابُ طَوَافِ الْوُدَاعِ.

١٧٥٥ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَمَرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ، إِلَّا أَنَّهُ خُفِّفَ عَنِ الْحَائِضِ ^(١).

١٧٥٦ - حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، ثُمَّ رَقَدَ رَقْدَةً بِالْمُحَصَّبِ، ثُمَّ رَكِبَ إِلَى الْبَيْتِ فَطَافَ بِهِ، تَابَعَهُ اللَّيْثُ حَدَّثَنِي خَالِدٌ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ: أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

[الحديث ١٧٥٦ - طرفه في: ١٧٦٤].

طَوَافُ الْوُدَاعِ وَاجِبٌ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «إِلَّا أَنَّهُ خُفِّفَ عَنِ الْحَائِضِ».

وَالتَّخْفِيفُ ضِدُّهُ التَّشْدِيدُ، وَلَوْ كَانَ غَيْرَ وَاجِبٍ لَكَانَ مُخَفَّفًا عَلَى كُلِّ أَحَدٍ؛ لِأَنَّ غَيْرَ الْوَاجِبِ يَسْتَطِيعُ الْإِنْسَانُ أَنْ يَتْرُكَهُ.

(١) أخرجه مسلم (١٣٢٨).

فكان هذا دليلاً على أن طواف الوداع واجبٌ، ولكن هل يَجِبُ في الحجِّ والعمرة، أو في الحجِّ فقط؟

الجوابُ: في هذا خلافٌ بين العلماء:

فمنهم مَنْ عَدَّ طواف الوداع في واجباتِ الحجِّ، وأَسْقَطَهُ في واجباتِ العمرة. ومنهم مَنْ قَالَ: هو واجبٌ في الحجِّ والعمرة. والراجحُ: أنه واجبٌ في الحجِّ والعمرة؛ لأنَّ عمومَ قوله: «أَمَرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ إِلَّا أَنَّهُ خُفِّفَ عَنِ الْحَائِضِ». يَشْمَلُ هذا وهذا، فالناسُ هم الناسُ في الحجِّ وفي العمرة.

ولأنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمَّى العمرة حَجًّا أَصْغَرَ^(١)، مع أنَّ الحديثَ لم يُقَيَّدَ بالحجِّ. ولأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهْلَالِ بْنِ أُمَيَّةَ: «اصْنَعْ فِي عِمْرَتِكَ مَا أَنْتَ صَانِعٌ فِي حَجِّكَ»^(٢). وهذا عامٌّ.

وَيُسْتَشْنَى من هذا الحديثِ بالإجماع: الوقوفُ والرُّمْيُ والمبيتُ. ولأنَّ المعنى يَفْتَضِيهِ، فهذا الرجلُ دَخَلَ إِلَى الْبَيْتِ بِتَحِيَّةٍ، وهي الطَّوْفُ والسَّعْيُ فكان من المناسبِ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ بِتَحِيَّةٍ أَيْضًا، فليست التَّحِيَّةُ الْأُولَى بِأَهَمَّ مِنَ التَّحِيَّةِ الثَّانِيَةِ. ولكلُّ ذلكَ كَانَ الْقَوْلُ بِالْوُجُوبِ هُوَ الرَّاجِحُ عِنْدِي، وَلَكِنْ ذَكَرَ الْفُقَهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنَّهُ لَوْ آخِرُ طَوَافٍ الْإِفَاضَةِ، فَطَافَهُ عِنْدَ السَّفَرِ أَجْزَأُ عَنِ طَوَافِ الْوُدَاعِ، وَقَدْ أَشْكَلَ هَذَا عَلَى بَعْضِ النَّاسِ، فَقَالَ: إِنَّهُ إِذَا طَافَ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ ثُمَّ سَعَى لِلْحَجِّ لَمْ يَكُنْ آخِرُ عَهْدِهِ الطَّوَافَ.

والجوابُ على هذا من وجهين:

الأوَّلُ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَمَّا اعْتَمَرَتْ تِلْكَ اللَّيْلَةَ اكْتَفَتْ بِطَوَافِ الْعِمْرَةِ عَنِ طَوَافِ الْوُدَاعِ، وَقَدْ تَرَجَّمَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ نَفْسَهَا فِي صَحِيحِهِ، وَسَتَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(١) انظر: «مجمع الزوائد» (٣/ ٧٤).

(٢) أخرجه البخاري (١٨٤٧)، ومسلم (١١٨٠).

والثاني: أن السعي بعد الطواف تابع له؛ بدليل أنه لا يجوز السعي إلا بعد طواف النسك، ويُغتفر للتابع ما لا يُغتفر في الأصل.

وأما الذين لا يؤجّبون طواف الوداع في العمرة فقد قالوا: إن النبي ﷺ لم يُنقل عنه أنه طاف للوداع في عمره، وإنما أمر بذلك في حجة الوداع.

والجواب: أن هذا لا يعارض ما تقدّم من الأدلة؛ لأنه من الواجبات التي حدثت أخيراً؛ أي: أنه لم يوجب إلا في حجة الوداع.

وهذا الاستدلال كان يستقيم لو أن النبي ﷺ اعتَمَرَ بعد هذا القول، ولم يطف، فلما لم يعتَمِر ﷺ بعد أن أمر الناس لم يصح أن يكون دليلاً.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤٥ - بَابُ إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ بَعْدَ مَا أَفَاضَتْ.

١٧٥٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُيَيٍّ - زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ - حَاضَتْ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَحَابِسْتُنَا هِيَ؟»، قَالُوا: إِنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ، قَالَ: «فَلَا إِذَا»^(١).

قَوْلُهُ ﷺ: «فَلَا إِذَا». أي: فلا حبس؛ لأنها بقي عليها طواف الوداع، وطواف الوداع لا يجب على الحائض.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧٥٨، ١٧٥٩ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرَمَةَ: أَنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ سَأَلُوا ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ امْرَأَةٍ طَافَتْ ثُمَّ حَاضَتْ، قَالَ لَهُمْ: تَنْفِرُ قَالُوا: لَا نَأْخُذُ

بَقُولِكَ وَنَدَعَ قَوْلَ زَيْدٍ، قَالَ: إِذَا قَدِمْتُمْ الْمَدِينَةَ فَسَلُّوا، فَقَدِمُوا الْمَدِينَةَ فَسَأَلُوا، فَكَانَ فِيمَنْ سَأَلُوا: أُمُّ سُلَيْمٍ، فَذَكَرَتْ حَدِيثَ صَفِيَّةَ، رَوَاهُ خَالِدٌ وَقَتَادَةُ عَنْ عِكْرِمَةَ.

هؤلاء القوم قد جهلوا حال ابن عباس رضي الله عنه، وإلا فمن المعلوم أن ابن عباس أفقه من زيد وأعلم، لكنهم لما كان زيد عندهم على جانب كبير من العلم، وجهلوا حال ابن عباس لم يثقوا بقول ابن عباس.

وقولهم لابن عباس: «لا تأخذ بقولك، ونَدَعَ قَوْلَ زَيْدٍ». لا شك أنه لا ينبغي أن يقول السائل مثل هذا للمسئول مُجَابَهَةً، ولكن لعلهم كانوا من الأعراب.

١٧٦٠ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: رُخِّصَ لِلْحَائِضِ أَنْ تَنْفِرَ إِذَا أَفَاضَتْ.

١٧٦١ - قَالَ: وَسَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: إِنَّهَا لَا تَنْفِرُ، ثُمَّ سَمِعْتُهُ يَقُولُ بَعْدُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لَهُنَّ.

في هذا الحديث: دليل على أن المجتهد في العلم لا حرج عليه إذا رجع عن قوله الأول، فها هو ابن عمر رضي الله عنه كان يمنع من أن تنفر المرأة إذا حاضت قبل طواف الوداع، ثم رجع بعد ذلك.

ولهذا تجد العلماء الذين تبخروا في العلم يكون لهم أقوال متعددة في مسألة واحدة؛ لأنهم كلما اطلعوا على علم أخذوا به، وهذا بخلاف المقلد فإنك تجده على خط واحد دائماً؛ لأنه لا يتعدى أن يرجع إلى كتاب مقلده.

ومن أمثلة رجوع المجتهد عما كان يقوله في السابق: رجوع عمر بن الخطاب رضي الله عنه - على ما قيل - في المسألة الحِمَارِيَّة؛ فإنه كان أولاً يُسْقِطُ الإخوة الأشقاء، والحِمَارِيَّةُ هي: أن امرأة ماتت عن زوج وأم وأخوين من أم، وأخوين شقيقين، فمسألتها من ستة، فجعل عمر رضي الله عنه للزوج النصف، ولأمها السدس، وجعل ثلث الباقي للإخوة من الأم، وأما الإخوة الأشقاء فلم يجعل لهم شيئاً.

وهذه المسألة أول ما يسمَعُهَا الإنسانُ يَسْتَعْرِبُ؛ إذ كيف لا يكونُ للأشقاءِ المُدْلِينَ بِالْأُمِّ وَالْأَبِ شيءٌ، ويكونُ المُدْلِي بِالْأُمِّ وَحدها يَرِثُ؟! والمهمُّ أنه رحمته قضى أن الإخوةَ الأشقاءَ لا يَرِثُونَ، ثم وقَعَت هذه المسألة مرةً أخرى، ولكنهم أَلْحُوا على عمر رحمته، وقالوا: يا أمير المؤمنين، إنهم أَدَلُّوا بِأُمِّ، ونحن قد أَدَلَّيْنَا بِأُمِّ وَأَبٍ فكيف لا نَرِثُ، وهم يَرِثُونَ؟! وَيَذْكُرُ الْفَرَضِيُّونَ أَنَّهُمْ قَالُوا لِعَمْرٍ: هَبْ أَبَانَا كَانَ حَمَارًا، وَظَنِّي أَن هَذَا لَا يَصِحُّ؛ إِذْ إِنَّهُ لَوْ صَحَّ لَحَبَسَهُمْ عَمْرٌ، وَلَقَالَ لَهُمْ: إِذَا أَنْتُمْ حَمِيرٌ، وَالْحَمَارُ لَا يَرِثُ الْآدَمِيَّ. والمهمُّ أنه رحمته رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ، وَشَرَّكَهُمْ، وَلَكِنَّ الْقَوْلَ بِالتَّشْرِيكِ ضَعِيفٌ جَدًّا؛ لِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ؛ فَنَحْنُ إِذَا رَجَعْنَا لِلْقُرْآنِ وَجَدْنَا أَنَّ لِلزَّوْجِ النِّصْفَ، وَالْأُمِّ السُّدُسَ، وَالْإِخْوَةَ مِنَ الْأُمِّ الثَّلَاثَ.

وَأَمَّا السُّنَّةُ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَلِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ»^(١) وَإِذَا لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ لِلْإِخْوَةِ الْأَشْقَاءِ لَمْ نُعْطِهِمْ شَيْئًا. المهمُّ: أَنَّهُ لَا لَوْمَ، وَلَا ذَمٌّ عَلَى الْإِنْسَانِ الَّذِي يَتَّبِعُ مَا صَحَّحَتْ بِهِ السُّنَّةُ، وَأَمَّا مَا جَاءَ بِهِ الْقُرْآنُ حَتَّى وَلَوْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ قَوْلَهُ الْأَوَّلَ، وَتَعَدَّدَتْ عَنْهُ الْأَقْوَالُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْوَاحِدَةِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته:

١٧٦٢ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ، فَقَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَلَمْ يَحِلَّ، وَكَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ فَطَافَ مَنْ كَانَ مَعَهُ مِنْ نِسَائِهِ وَأَصْحَابِهِ، وَحَلَّ مِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ الْهَدْيُ، فَحَاضَتْ هِيَ، فَنَسَكْنَا مَنَاسِكَنَا مِنْ حَجَّنَا، فَلَمَّا كَانَ لَيْلَةُ الْحَصْبَةِ - لَيْلَةُ النَّفْرِ - قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كُلُّ

(١) أخرجه البخاري (٦٧٣٢)، ومسلم (١٦١٥).

أَصْحَابِكَ يَرْجِعُ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ غَيْرِي؟ قَالَ: «مَا كُنْتُ تَطُوفِينَ بِالْبَيْتِ لِيَالِي قَدِمْنَا؟»
 قُلْتُ: لَا، قَالَ: «فَاخْرُجِي مَعَ أَخِيكَ إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَهْلِي بِعُمْرَةٍ، وَمَوْعِدُكَ مَكَانَ كَذَا
 وَكَذَا»، فَخَرَجْتُ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّنْعِيمِ فَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ، وَحَاضَتْ صَفِيَّةُ بِنْتُ
 حُمَيٍّ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَقَرَى حَلَقَى، إِنَّكَ لَحَابِسْتُنَا، أَمَا كُنْتَ طُفْتَ يَوْمَ النَّحْرِ؟»،
 قَالَتْ: بَلَى قَالَ: «فَلَا بَأْسَ أَنْفِرِي» فَلَقِيَتْهُ مُصْعِدًا عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ وَأَنَا مُنْهِيطَةٌ، أَوْ أَنَا
 مُصْعِدَةٌ وَهُوَ مُنْهِيطٌ. وَقَالَ مُسَدَّدٌ: قُلْتُ: لَا^(١).
 تَابَعَهُ جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ فِي قَوْلِهِ: لَا.

في هذا الحديث: دليلٌ على أن المرأة إذا حاضت قبل طواف الإفاضة وجب على
 وليها كذلك أن ينتظر؛ وذلك لأن النبي ﷺ قَالَ: «أَحَابِسْتُنَا هِيَ؟». وهذا نصٌّ صريحٌ
 في أن صفة ستحس الرسول ﷺ والناس كلهم؛ من أجل أنها حاضت.
 ولكن إذا لم يمكنها الإقامة لا هي ولا محرّمها، وكانت في بلادٍ لا يمكن أن ترجع
 منها مرةً أخرى إلى مكة إلى الموت فماذا تصنع؟
 الجواب: قَالَ بعض أهل العلم: تَبْقَى على إحرامها -يعني: يَبْقَى عليها التحللُ
 الثاني- إلى أن تموت.

وبناءً على هذا فإنها إن كانت ذات زوج فزوجها لا يقربها، وإن كانت بكراً لم
 تتزوج، وهذه مشكلةٌ ومشقةٌ عظيمةٌ.
 وقال بعض أهل العلم: إنها تَبْقَى مُحْصَرَةٌ؛ بمعنى: أنها تَحْلُلُ، ويُقال لها: إن
 حَجَّكَ لم تُؤدِّي به الفريضة.
 وهذا أيضاً مشكلٌ؛ لأن هذه المرأة ربّما يكون لها سنوات، وهي تَجْمَعُ المالَ لحجّها،
 ثم يقال لها بعد كل هذه المشقة: ليس لك حجٌّ وأنت إلى الآن لم تُؤدِّي الفريضة.
 وقال بعض العلماء: تطوف، وعليها دمٌ.

(١) أخرجه مسلم (١٢١١).

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: مَا هُوَ الدَّلِيلُ عَلَى طَوَافِهَا؟

قلنا: الدليل هو أن الله قَالَ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [البقرة: ١٧٨]. وهذا بلا شك دليل قوي، ولكن يَبْقَى أن نقول لأصحاب هذا القول: ما الذي أَوْجَبَ عليها الفدية؟ فأنت إما أن تقول: طوافها صحيح، والصحيح لا فدية فيه، وإما أن تقول: غير صحيح. وإذا كان غير صحيح لم تَنْفَعْ فيه الفدية.

ولكنه قد يُعَارِضُ، ويقول: إن النُّسْكَ يُجْبَرُ بالدم في ترك الواجب، وهذه تَرَكْتُ واجباً، وهو الطهارة، فَتَجْبَرُهُ بدم.

واختار شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُمَكِّنْهَا الْإِقَامَةُ فَإِنَّهَا تَتَلَجَّمُ بِشَيْءٍ - أَيْ: تَتَحَفَّظُ - لئلا يَنْزَلَ الدَّمُ عَلَى الْمَطَافِ، ثم تطوف للضرورة، وقال: إن هذا من أشدَّ الضرورات، وهو ضررٌ عظيم؛ أن تَبْقَى مُحَرِّمَةً، أو أن تُخْصَرَ، وَيُلْغَى حَجُّهَا.

والقول الذي اخْتَارَهُ رَحِمَهُ اللهُ هُوَ الصَّوَابُ، ولكن مع الأسف وجدنا أن بعض الناس توسَّعَ في هذا، وقال: إذا لَمْ يُمَكِّنْهَا الْبَقَاءُ فِي مَكَّةَ فَإِنَّهَا تَتَحَفَّظُ وَتَطُوفُ، ولو كانت من أهل الطائف، أو من أهل المدينة، أو من أهل الْقَصِيمِ، أو في المملكة عموماً.

وهذا غلطٌ عظيمٌ على العلماء، وعلى كتابِ اللهِ ﷻ، وهو ناتجٌ من سوء الفهم؛ فإن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ لَمْ يَقُلْ بهذا، وإنما قَيَّدَ الْجَوَازَ بِامْرَأَةٍ مِنْ خَارِجِ الْبَلَدِ، وَلَا يُمَكِّنُهَا أَنْ تَرْجِعَ، لكن مَنْ كَانَتْ دَاخِلَ الْمَمْلَكَةِ فَإِنَّهَا يُمَكِّنُهَا أَنْ تَرْجِعَ بِكُلِّ سَهْوَةٍ، وَلِذَلِكَ فَإِنَّا فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ نَقُولُ لِلْمَرْأَةِ: أَنْتِ الْآنَ بِالْخِيَارِ: إِنْ شِئْتَ أَنْ تَبْقَى فَاجْلِسِي، وَإِلَّا فَادْهَبِي عَلَى مَا بَقِيَ مِنْ إِحْرَامِكَ، وَإِذَا طَهَرْتَ فَاعْتَسِلِي وَارْجِعِي.

وهل إِذَا رَجَعَتْ يَلْزَمُهَا أَنْ تُحْرِمَ مِنَ الْمِيقَاتِ بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ إِذَا حَلَّتْ طَافَتْ لِلْإِفَاضَةِ، أَوْ لَا يَلْزَمُهَا؟

الجواب: الظاهر الثاني، وهو أنها لَا يَلْزَمُهَا، ولكن لو فَعَلَتْ فَلَا بَأْسَ.

وإنما قلنا: لأنها إنما أَتَتْ لِإِكْمَالِ نُسْكِ سَابِقٍ، وليس لابتداء نسك واجب، ولكن لها أن تَأْتِيَ بِعُمْرَةٍ؛ لِأَنَّ الْعُمْرَةَ بَعْدَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ جَائِزَةٌ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّ الْإِنْسَانَ بِذَلِكَ

يَكُونُ قَدْ أَذْخَلَ نِسْكَاً عَلَى نِسْكِ؛ لِأَنَّ النِّسْكَ بَعْدَ التَّحْلُلِ الْأَوَّلِ يَضَعُفُ جَدًّا، وَلِهَذَا يُبَاحُ فِيهِ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ.

وَهَلِ الْمُحَرَّمُ فِي النِّسَاءِ الْجَمَاعُ فَقَطْ، أَوِ الْجَمَاعُ وَالْمُبَاشَرَةُ وَالْخِطْبَةُ وَالْعَقْدُ؟
الْجَوَابُ: فِيهِ خِلَافٌ، فَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَقُولُ: لَا يَحْرُمُ إِلَّا الْجَمَاعُ فَقَطْ، وَأَمَّا الْمُبَاشَرَةُ وَعَقْدُ النِّكَاحِ وَالْخِطْبَةُ فَلَا بَأْسَ بِهَا، لَكِنَّ الْإِحْتِيَاظَ بِهَا شَكٌّ هُوَ تَرْكُ الْجَمِيعِ.
إِذَا: الصَّوَابُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ مَنْ يُمَكِّنُهَا أَنْ تَرْجِعَ وَلَوْ بِزِيَادَةِ نَفَقَةٍ لَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَسْتَنْفِرَ بِالثَّوْبِ وَتَطُوفَ، وَمَنْ لَا يُمَكِّنُهَا فَلَهَا أَنْ تَفْعَلَ ذَلِكَ؛ لِعُمُومِ قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الْبَقَرَةُ: ١٧٨].

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤٦ - بَابُ مَنْ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ النَّفْرِ بِالْأَبْطَحِ.

١٧٦٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَخْبِرْنِي بِشَيْءٍ عَقَلْتُهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَيْنَ صَلَّى الظُّهْرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ؟ قَالَ: بِمَنْى قُلْتُ: فَأَيْنَ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ النَّفْرِ؟ قَالَ: بِالْأَبْطَحِ، أَفْعَلْ كَمَا يَفْعَلُ أَمْرَاؤُكَ^(١).

فِي هَذَا الْحَدِيثِ لَمَّا أَخْبَرَهُ أَنَسٌ بِالسُّنَّةِ، وَالتِّي مِنَ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ أَنْ يُبَيِّنَهَا قَالَ: «أَفْعَلْ كَمَا يَفْعَلُ أَمْرَاؤُكَ». يَعْنِي: لَا تُخَالِفْهُمْ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ مَسْأَلَةُ اسْتِحْبَابٍ، وَأَمَّا اتِّبَاعُ الْإِمَامِ وَعَدَمُ الْمُنَابَذَةِ فَهُوَ وَاجِبٌ.

لَكِنِ الصَّحِيحُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ فِي يَوْمِ النَّفْرِ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ فِي الْأَبْطَحِ؛ لِأَنَّهُ حِينَ رَمَى انْصَرَفَ إِلَى مَكَّةَ، وَصَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٣٠٩).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧٦٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمُتَعَالِ بْنِ طَالِبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، أَنَّ قَتَادَةَ حَدَّثَهُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، وَرَقَدَ رَقْدَةً بِالْمُحَصَّبِ، ثُمَّ رَكِبَ إِلَى الْبَيْتِ فَطَافَ بِهِ. فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ فَائِدَةٌ مَهْمَةٌ، وَهِيَ: أَنَّ الْجَوَابَ قَدْ يَكُونُ عَلَى قَدْرِ السُّؤَالِ، وَلَيْسَ قِيدًا فِي الْحُكْمِ، فَالسَّائِلُ هُنَا سَأَلَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ: أَيْنَ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الْعَصْرَ يَوْمَ النَّفَرِ؟ فَقَالَ: بِالْأَبْطَحِ. فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّهُ يُفْهَمُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ فِي مَنْى؟

الْجَوَابُ: لَا يَلِزُ؛ لِأَنَّا أُنْسَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ مُعَيَّنٍ، وَأُخْبِرَ بِهِ، بِدَلِيلِ الْحَدِيثِ الَّذِي مَعْنَا، وَهُوَ عَنْ أَنَسٍ نَفْسِهِ، وَفِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الْعَصْرَ بِالْمُحَصَّبِ - وَأَمَّا صَلَاتُهُ الظُّهْرَ بِمَنْى فَإِنَّهَا كَانَتْ فِي الْيَوْمِ الثَّامِنِ يَوْمِ التَّرْوِيَةِ - وَهَذَا دَائِمًا تَجَدُّونَهَا فِي الْمَنَازِلِ وَالْمَجَادِلَاتِ، فَيَقُولُ الْمَنَازِلُ مَثَلًا: هَذَا قِيْدٌ بِحَسَبِ سُّؤَالِ السَّائِلِ. وَمِثَالُ ذَلِكَ الرِّوَايَاتُ الْوَارِدَةُ فِي سَفَرِ الْمَرْأَةِ بِلا مَحْرَمٍ، فَبَعْضُ رَوَايَاتِ الْحَدِيثِ: يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَبَعْضُهَا: لَيْلَةٌ، وَبَعْضُهَا: ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ.

فَأَجَابَ الْعُلَمَاءُ: بِأَنَّ هَذَا التَّقْيِيدَ لَيْسَ قِيدًا فِي الْحُكْمِ، وَلَكِنْ قِيْدٌ بِاعْتِبَارِ السُّؤَالِ، وَإِلَّا فَالْحُكْمُ الْعَامُّ هُوَ الَّذِي خَطَبَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ قَالَ: «لَا تُسَافِرِ امْرَأَةٌ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ»^(١).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤٧ - بَابُ الْمُحَصَّبِ.

١٧٦٥ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنَّمَا كَانَ مَنْزِلُ نَزْلَةِ النَّبِيِّ ﷺ لِيَكُونَ أَسْمَحَ لِيُخْرُجَ بِهِ - يَعْنِي بِالْأَبْطَحِ -^(٢).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٨٦٢)، وَمُسْلِمٌ (١٣٤١).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٣١١).

١٧٦٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ عَمْرُو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: لَيْسَ التَّخَصُّبُ بِشَيْءٍ، إِنَّمَا هُوَ مَنْزِلُ نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ^(١).

هذان اثنان من أفقه الصحابة؛ عائشة وعبد الله بن عباس رضي الله عنه يقولان: إن النزول بالمُحَصَّبِ ليس بسنة، وإنما هو منزل نَزَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ؛ لأنه أَسْمَحُ لخروجه. وهذا يَنْبِئُ على قاعدة، وهي: هل الأصل فيما فعله النَّبِيُّ ﷺ التَّعْبُدُ، أو الأصل عدمه إلا بدليل؟

الجواب: الظاهر الثاني، وهو: أن الأصل عدمُ التَّعْبُدِ إلا بدليل، فالمُحَصَّبُ نَزَلَهُ الرسول ﷺ، ولكن لم يَأْمُرْ به، والنبي ﷺ لم يَحُجَّ إلا مرة واحدة، حَتَّى نقول: هل واطَّبَ عليه فيكون مشروعاً أو لا؟

فالأقربُ أن النزول إلى المُحَصَّبِ ليس بسنة، وكذلك النزولُ بِنَمْرَةٍ، فقد مرَّ علينا أن بعض أهل العلم قال: إنه ليس بسنة، وإنما نَزَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ لِيَسْتَرِيحَ حَتَّى يَسْتَقْبِلَ الموقفَ بنشاط.

والدليل على هذا: أنه ﷺ أَمَرَ أَنْ تُضْرَبَ لَهُ قُبَّةٌ بِنَمْرَةٍ ^(٢)، وفي مَنَى مَنَعَ أَنْ تُضْرَبَ لَهُ الْقُبَّةُ، فهذا دليلٌ على أنه ليس بِنُسْكٍ.

وأما الآن فنزولُ المُحَصَّبِ مستحيلٌ؛ لأنه صار بناياتٍ وعِمَارَاتٍ وَأَسْوَاقًا، لكن لقائل أن يقول: إذا كنت أرى أنه سنةٌ فأنا أَسْتَأْجِرُ شَقَّةً من هذه العِمَارَاتِ، وَأَنْزِلُ بها. فنقول: إذا فَعَلْتَ هذا فَاتَكَ شَيْءٌ آخَرُ، وهو مظهرُ الْحَجِيجِ أن يكونوا سِوَاءٍ في هذا المكان؛ لأنه نُسْكٌ، وأنت ستَكُونُ وحدك في هذه الشَقَّةِ.

فالظاهرُ لي - والله أعلم - أن النزولَ بالمُحَصَّبِ إنما كان من بابِ تسهيلِ السَّيْرِ فقط، كما قالت عائشةُ وابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه.

(١) أخرجه مسلم (١٣١٢).

(٢) أخرجه مسلم (١٢١٨).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤٨- باب النَّزُولِ بِذِي طُوًى قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ، وَالنَّزُولِ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بِذِي الْحُلَيْفَةِ إِذَا رَجَعَ مِنْ مَكَّةَ.

١٧٦٧- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنَا أَبُو صَمْرَةَ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَسِيْتُ بِذِي طُوًى بَيْنَ الشَّيْئَتَيْنِ، ثُمَّ يَدْخُلُ مِنَ الشَّيْئَةِ الَّتِي بِأَعْلَى مَكَّةَ، وَكَانَ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا لَمْ يُنِخْ نَاقَتَهُ إِلَّا عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ ثُمَّ يَدْخُلُ، فَيَأْتِي الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ فَيَبْدُؤُ بِهِ، ثُمَّ يَطُوفُ سَبْعًا، ثَلَاثًا سَعْيًا وَأَرْبَعًا مَشْيًا، ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيُصَلِّي سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ يَنْطَلِقُ قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى مَنْزِلِهِ فَيَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَكَانَ إِذَا صَدَرَ عَنِ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ أَتَاخَ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بِذِي الْحُلَيْفَةِ، الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُنِخُّ بِهَا^(١).

١٧٦٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، قَالَ: سُئِلَ عُبَيْدُ اللَّهِ عَنِ الْمُحَصَّبِ، فَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: نَزَلَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعُمَرُ وَابْنُ عُمَرَ^(٢). وَعَنْ نَافِعٍ: إِنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كَانَ يُصَلِّي بِهَا - يَعْنِي الْمُحَصَّبَ - الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، أَحْسِبُهُ قَالَ: وَالْمَغْرِبَ، قَالَ خَالِدٌ: لَا أَشْكُ فِي الْعِشَاءِ، وَيَهْجَعُ هَجْعَةً، وَيَذْكُرُ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ حَرِيصًا عَلَى تَتَبِعِ آثَارِ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى فِي الْأَشْيَاءِ الَّتِي لَيْسَتْ بِعِبَادَةٍ - كَمَا سَبَقَ أَنْ بَيَّنَّا ذَلِكَ - فَكَانَ ﷺ يَتَّبِعُ الْأَثَرَ، سَوَاءً فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ الَّذِي يَنْزِلُ فِيهِ ﷺ فَيَبُولُ، أَوْ يَنْزِلُ فِيهِ فَيَنَامُ، أَوْ يَنْزِلُ فِيهِ فَيُصَلِّي. وَقَدْ خَالَفَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي ذَلِكَ سَائِرُ الصَّحَابَةِ، كَمَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: الْأَصْلُ أَنَّ مَا لَمْ يَقُمْ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ عِبَادَةٌ فَلَيْسَ بِعِبَادَةٍ؛ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ مِنْ شَرَطِهَا أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الشَّرْعَ شَرَعَهَا.

(١) أخرجه مسلم (١٢٥٧).

(٢) سبق تخريجه.

وفي هذا الحديث: دليلٌ على أن المعتمرَ أولُ شيءٍ يَفْعَلُهُ لحظةَ قدومه مكة أن يَبْدَأَ بالطوافِ والسعي، وَيُكْمِلَ العمرةَ قبلَ أن يَأْتِيَ إلى مسكنه، وهذا إذا تيسَّرَ فهو الأفضل؛ لأنك لو سألتَ هذا القادمَ إلى مكة: ماذا تُريدُ؟ لقال لك: أَعْتَمِرُ. فنقول: إن كنتَ تُريدُ أن تَعْتَمِرَ فابْدَأْ بما أَتَيْتَ من أجله.

وهذه هي عادةُ النَّبِيِّ ﷺ؛ أن يُقَدِّمَ ما جاء من أجله، ومن ذلك ما فَعَلَهُ ﷺ مع عِثْبَانَ بنِ مالكٍ، فقد دعاه ﷺ إلى بيته لِيُصَلِّيَ فيه؛ لِيَتَّخِذَ هذا المكانَ مُصَلًى له، فلما قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ إلى البيتِ قَالَ: «أين تُريدُ أن أُصَلِّيَ؟» فبدأ بذلك قبلَ الوليمةِ التي كان عَدَّها له عِثْبَانٌ^(١).



ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤٩ - باب مَنْ نَزَلَ بِذِي طُوًى إِذَا رَجَعَ مِنْ مَكَّةَ.

١٧٦٩ - وقال مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَقْبَلَ بَاتَ بِذِي طُوًى حَتَّى إِذَا أَصْبَحَ دَخَلَ، وَإِذَا نَفَرَ مَرَّ بِذِي طُوًى وَبَاتَ بِهَا حَتَّى يُصْبِحَ، وَكَانَ يَذْكُرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ^(٢).

هذا من جملةِ القاعدةِ التي مَشَى عليها عبدُ اللَّهِ بنُ عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من كونه كان يَتَّبِعُ آثارَ الرسولِ ﷺ، حَتَّى فيما لم يَقْصِدْ فيه ﷺ التَّعَبُّدَ.

وذو طُوًى. موضعٌ عندَ مكة، وهي الآن بيوتٌ وأسواقٌ، فقد اختلفَ الوضعُ عما كانت عليه قديمًا.



(١) أخرجه البخاري (٤٢٤)، ومسلم (٣٣).

(٢) أخرجه مسلم (١٢٥٩).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥٠ - بَابُ التَّجَارَةِ أَيَّامَ الْمَوْسِمِ، وَالْبَيْعِ فِي أَسْوَاقِ الْجَاهِلِيَّةِ.

١٧٧٠ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: كَانَ ذُو الْمَجَازِ وَعُكَاظُ مُتَجَرِّ النَّاسِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ كَانَهُمْ كَرِهُوا ذَلِكَ، حَتَّى نَزَلَتْ ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ البقرة: ١٩٨. فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ.

[الحديث ١٧٧٠ - أطرافه في: ٢٠٥٠، ٢٠٩٨، ٤٥١٩].

هذا دليل على أن التجارة في الحج لا بأس بها، ولكن ينبغي للإنسان أن يكون قصده الحج، وأن يجعل التجارة تبعًا، لا أن يجعل التجارة أصلًا والحج تبعًا؛ لأن تجارة الآخرة أعظم نفعًا، وأكبر من تجارة الدنيا.

ومثل التجارة في الحج: ما أن يؤجر الإنسان سيارته للحجاج أو المعتمرين، فهذا لا حرج فيه، لكن يجعل الأصل - كما سبق - هو التعبُّد بأداء الحج أو العمرة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥١ - بَابُ الْإِدْلَاجِ مِنَ الْمُحَصَّبِ.

١٧٧١ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: حَاضَتْ صَفِيَّةُ لَيْلَةَ النَّفَرِ، فَقَالَتْ: مَا أُرَانِي إِلَّا حَابِسَتُكُمْ، قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «عَقَرَى حَلَقَى أَطَافَتْ يَوْمَ النَّحْرِ؟»، قِيلَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَانْفِرِي» ^(١).

١٧٧٢ - قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَزَادَنِي مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا مُحَاضِرٌ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لَا نَذْكُرُ إِلَّا الْحَجَّ، فَلَمَّا قَدِمْنَا أَمَرَنَا أَنْ نَحِلَّ، فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ النَّفَرِ حَاضَتْ صَفِيَّةُ بِنْتُ حَيٍّ، فَقَالَ

النَّبِيِّ ﷺ: «حَلَقَى عَقْرَى، مَا أَرَاهَا إِلَّا حَابِسَتْكُمْ»، ثُمَّ قَالَ: «كُنْتُ طُفْتُ يَوْمَ النَّحْرِ؟»، قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «فَانْفِرِي»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَمْ أَكُنْ حَلَلْتُ، قَالَ: «فَاعْتَمِرِي مِنَ التَّنْعِيمِ»، فَخَرَجَ مَعَهَا أَخُوهَا، فَلَقِينَاهُ مَذْلِجًا، فَقَالَ: «مَوْعِدُكَ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا»^(١).
 فِي هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الطَّوْفَ لَا يَصِحُّ مَعَ الْحَيْضِ، وَأَنَّ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ لَا بَدَأَ مِنْهُ، حَتَّى وَلَوْ انْحَبَسَ النَّاسُ مِنْ أَجْلِ النِّسَاءِ اللَّاتِي حِضْنُ فَإِنَّهُ وَاجِبٌ، وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَقْرَى حَلَقَى».

وَهَذَا كَانَ النَّاسُ يَقُولُونَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَفِي الْإِسْلَامِ أَيْضًا، وَلَكِنَّهُمْ لَا يَقْصِدُونَ الْمَعْنَى، فَلَا يَقْصِدُونَ الدِّعَاءَ بِالْعَقْرِ وَالْحَلَقِ، وَلَكِنَّهُمْ يَقُولُونَ ذَلِكَ وَهُوَ مِمَّا جَرَى عَلَى لِسَانِهِمْ؛ مِثْلُ: تَرَبَّتْ يَمِينُكَ، أَوْ تَكَلَّمْتَ أَمُكَ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كَانَ الرِّكْبُ لَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَنْقُوهَا فَمَاذَا تَصْنَعُ الْمَرْأَةُ؟
 فَالْجَوَابُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُ إِذَا أُمِّكُنْ أَنْ تَبْقَى الْمَرْأَةُ فِي مَكَّةَ هِيَ وَمَحْرَمُهَا فَعَلَتْ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ فَمِنْ طَرِيقَانِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ مِنْ أَهْلِ الْمَمْلَكَةِ الْمُقِيمِينَ، أَوْ الْمَوَاطِنِينَ، فَإِنَّهَا تَخْرُجُ عَلَى مَا بَقِيَ مِنْ إِحْرَامِهَا، وَهِيَ الْآنَ قَدْ حَلَّتِ التَّحْلُلَ الْأَوَّلَ فَقَطْ، فَلَا يَقْرُبُهَا زَوْجُهَا بِجَمَاعٍ، فَإِذَا طَهَّرَتْ عَادَ بِهَا إِلَى مَكَّةَ لِاتِّهَامِ النَّسكِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ فَإِنَّهُ لَا شَكَّ أَنَّهُ يَشُقُّ عَلَيْهَا أَنْ تَرْجِعَ، فَنَقُولُ: إِنْ الضَّرُورَاتِ تُبِيحُ الْمَحْظُورَاتِ، فَتَطُوفُ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ، وَلَكِنَّهَا تَسْتَفْرِئُ بَثْوً؛ لِثَلَا يَنْزِلَ شَيْءٌ مِنَ الدَّمِ عَلَى أَرْضِ الْمَسْجِدِ.

وَهَذَا هُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَهُوَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - هُوَ الْحَقُّ.
 وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهَا تَكُونُ مُحْصَرَةً، فَتَحْلُلُ بِهَذِي، وَلَا تُحَسَبُ لَهَا هَذِهِ الْحَجَّةُ. وَهَذَا عَظِيمٌ عَلَى الْمَرْأَةِ.

وقال بعض العلماء: إنها تبقى على إحرامها، حتى تقدر على الرجوع إلى مكة أو تموت. وهذا أيضا فيه مشقة عظيمة.

ولذلك كان القول الصواب هو ما قاله شيخ الإسلام رحمه الله، لكنني قد سمعت أن بعض طلبة العلم يفتنون به مطلقاً، حتى لو كانت المرأة من أهل المدينة، فيقول أحدهم إذا سُئِلَ عن مثل هذه المرأة: تستغفر وتطوف، ثم تمشي. وهذا غلط على الشرع، وغلط على شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

فإذا قال قائل: قولكم: لها أن تخرج من مكة على ما بقي من إحرامها، فإذا طهرت عادت، لماذا لم يقله النبي ﷺ في قضية صفية، ولماذا لم يجعل الناس يخرجون إلى المدينة، وإذا طهرت صفية رجعت مع محرّمها؟

فالجواب: أن ذهابها إلى المدينة ورجوعها يستغرق في زمن النبي ﷺ عشرين يوماً، وبقاؤهم حتى تطهر يستغرق ستة أيام أو سبعة، ولا يمكن أن يختار النبي ﷺ الأشق مع وجود الأسهل.



شَيْخ
صَحِيحُ الْبَخَارِيِّ

كِتَابُ الْمُؤْمَرَةِ

١٨٠٥-١٧٧٢

103A

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

كِتَابُ الْعُمْرَةِ

١- بابُ وَجُوبِ الْعُمْرَةِ وَفَضْلِهَا.

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لَيْسَ أَحَدٌ إِلَّا وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِنَّهَا لَقَرِينَتُهُمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [النَّحْلُ: ١٩٦].

١٧٧٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سُمَيٍّ، مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ»^(١).

هذان الأثران عن ابن عمر وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يدلان على وجوب العمرة، وهو كذلك، فالصواب أن العمرة واجبة على القادر عليها، وأن من لم يعتَمِر فإنه يأثم، ولكن وجوبها ليس كوجوب الحج؛ لأن الحج ركن من أركان الإسلام، والعمرة ليست ركنًا من أركانه.

كما أن العمرة مَكُونَةٌ من أربعة أشياء: إحرام وطواف وسعي وحلق، والحج أوسع من هذا.

وقوله ﷺ: «العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما». ليس دليلًا على الإكثار من العمرة، بل هو دليل على أن الإنسان متى اعتَمَرَ، فإن ما بين عمرته الأخيرة والتي قبلها كفارة.

(١) أخرجه مسلم (١٣٤٩).

وَأَمَّا الْإِكْتَارُ مِنَ الْعُمْرَةِ فَهُوَ مَوْضِعُ خِلَافٍ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، وَلَكِنَّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا يُسَنُّ فَعْلُ مَا يَفْعَلُهُ الْعَوَامُّ الْآنَ، مِنْ كَوْنِهِمْ قَدْ يَعْتَمِرُونَ فِي الْأَسْبُوعِ سَبْعَ مَرَاتٍ، فَيَكُونُ فِي كُلِّ يَوْمٍ لَهُمْ عُمْرَةٌ، وَالشَّيْءُ الْمَطْلُوقُ مِنَ الْأَقْوَالِ يُحْمَلُ عَلَى الْمَقِيدِ بِالْأَفْعَالِ، فَلَمْ يُعْلَمْ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَرَّرَ الْعُمْرَةَ، أَوْ أَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يَتَرَدَّدُونَ عَلَى مَكَّةَ لِيُكَفِّرَ عَنْهُمْ، وَأَعْلَى مَا بَلَغْنَا مِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ عَائِشَةَ، وَهُوَ فِي قَضِيَّةٍ مَعِينَةٍ، وَلِهَذَا فَقَدْ كَرِهَ بَعْضُ الْأُئِمَّةِ أَنْ يَعْتَمِرَ الْإِنْسَانُ فِي السَّنَةِ كُلِّهَا أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنْ الْمَوَالَاةُ بَيْنَهَا، وَالْإِكْتَارُ مِنْهَا، مَكْرُوهٌ بِاتِّفَاقِ السَّلَفِ. وَكَلَامُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ مَقْبُولٌ؛ لِأَنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ كَثِيرُ الْإِطْلَاعِ عَلَى كَلَامِ السَّلَفِ، وَحَرِيصٌ عَلَى اتِّبَاعِهِمْ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ». سَبَقَ شَرْحُهُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- بَابُ مَنْ اعْتَمَرَ قَبْلَ الْحَجِّ.

١٧٧٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَنَّ عِكْرِمَةَ بْنَ خَالِدٍ سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ الْعُمْرَةِ قَبْلَ الْحَجِّ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ. قَالَ عِكْرِمَةُ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَحُجَّ.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنِي عِكْرِمَةُ بْنُ خَالِدٍ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ مِثْلَهُ. حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ عِكْرِمَةُ بْنُ خَالِدٍ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِثْلَهُ.

لَيْسَ مَرَادُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْعُمْرَةُ قَبْلَ الْحَجِّ فِي سَفَرٍ وَاحِدٍ، فَهَذَا لَيْسَ فِيهِ إِشْكَالٌ، فَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ مَنْ لَمْ يَسُقِ الْهَدْيَ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً ^(١).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٥٦١)، وَمُسْلِمٌ (١٢١١).

لكن مراده: هل تُقَدَّمُ العمرة على الحج في سفرٍ خاصٍّ بها؟ مثل أن تَعْتَمِرَ في رَجَبٍ، ثم تَحُجَّ في ذي الحِجَّةِ فهذا أيضًا لا بأس به؛ وعليه فلا يقول قائل: لماذا قَدَّمْتُم غير الأوكَدِ على الأوكَدِ؟

نقول: هذا لا بأس به، ومثال هذا من الشرع: تقديم النفل على الفرض.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣- باب كَمْ اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ؟

١٧٧٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ الْمَسْجِدَ، فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، جَالِسٌ إِلَى حُجْرَةِ عَائِشَةَ، وَإِذَا نَاسٌ يُصَلُّونَ فِي الْمَسْجِدِ صَلَاةَ الضُّحَى، قَالَ: فَسَأَلْنَاهُ عَنْ صَلَاتِهِمْ، فَقَالَ: بِدْعَةٍ. ثُمَّ قَالَ لَهُ: كَمْ اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: أَرْبَعًا، إِحْدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ، فَكَرِهْنَا أَنْ نَرُدَّ عَلَيْهِ ^(١).

[الحديث ١٧٧٥ - طرفه في: ٤٢٥٣].

١٧٧٦- قَالَ: وَسَمِعْنَا اسْتِئْثَانَ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحُجْرَةِ، فَقَالَ عُرْوَةُ: يَا أُمَّهُ، يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، أَلَا تَسْمَعِينَ مَا يَقُولُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قَالَتْ: مَا يَقُولُ؟ قَالَ: يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرَاتٍ، إِحْدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ. قَالَتْ: يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مَا اعْتَمَرَ عُمَرَةً إِلَّا وَهُوَ شَاهِدُهُ، وَمَا اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ قَطُّ ^(٢).

[الحديث ١٧٧٦ - طرفاه في: ١٧٧٧، ٤٢٥٤].

لا شك أن النبي ﷺ اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرَاتٍ، وهي:
العمرة الأولى: عمره الحُدَيْبِيَّة، وُصِدَّ عنها ﷺ.

(١) أخرجه مسلم (١٢٥٥).

(٢) التعليق السابق.

والعمرة الثانية: عمرة القضاء؛ أي: المقاضاة، والمصالحة التي جرت بينه وبين قريش، ولقد كانت بعد عمرة الحديبية بسنة، وبقي النبي ﷺ فيها في مكة ثلاثة أيام، حتى أخرجته قريش.

والعمرة الثالثة: عمرة الجعرانة، وكانت حين رجع ﷺ من غزوة حنين، وهذه العمرة خفيت على كثير من الصحابة؛ لأنها كانت ليلاً، فقد نزل النبي ﷺ إلى مكة واعتَمَرَ، ولم يَعْلَمْ به كثير من الصحابة.

والعمرة الرابعة: وهذه كانت في حجته؛ فإنه ﷺ كان يقول: «ليك عمرة وحجة»^(١). ولم يَعْتَمِر ﷺ في رجب قط، وفي هذا دليل على أن الإنسان الكبير قد يتوهم؛ فإن عبد الله بن عمر كان من أحرص الناس على سنة الرسول ﷺ، ومن أوعدهم، ولكنه مع ذلك يقول: إنه ﷺ اعتَمَرَ في رجب.

وهذا وهم منه ~~جاءه~~؛ ولهذا وهمته عائشة، وسأفت: أن ابن عمر ما اعتَمَرَ النبي ﷺ عمرة إلا وهو معه، ومع ذلك خفي عليه الأمر.

والخلاصة: أن النبي ﷺ اعتَمَرَ أربع مرات، كلها في أشهر الحج، فلم يَعْتَمِر ﷺ في رمضان، ولا في رجب.

ولم يَعْتَمِرِ النبي ﷺ من التمتع، فلم يَخْرُجْ فيأتي بعمرة من التمتع أبداً، ما اعتَمَرَ ﷺ إلا من خارج الحرم.

وفي هذا الحديث: دليل على أنه ينبغي للإنسان أن يدعو لأخيه إذا أخطأ بالرحمة والعفو، وما أشبه ذلك؛ خلافاً لما يفعله بعض الناس، حيث يتبّع عورات إخوانه، وينشرها بين المسلمين، ولا يترحم عليه، ولا يسأل الله له العفو إذا أخطأ.

(١) أخرجه مسلم (١٢٣٢)، وانظر البخاري (١٥٦٣).

والذي يَنْبَغِي للمؤمن إذا أخطأ أخوه في شيء، ولم يَتِمَّكَنْ من مناقشته أن يَسْأَلَ الله له الرحمة والعفو، لاسيما إذا كان عالما يأخذ الناس بقوله؛ فإن زَلَّةَ العالمِ أشدُّ من زلة الجاهل بلا شك.

وفيه أيضًا: أن الكنية تَكْرِيْمٌ؛ لقولها: «يَرْحَمُ اللهُ أبا عبد الرحمن». ولم تَقُلْ: عبد الله ابن عمر. فالكنية عند العرب فيها تفخيمٌ وتكريمٌ؛ ولهذا قَالَ الشاعرُ:
أَكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لَا كُرْمَهُ وَلَا أَلْقَبُهُ وَالسَّوْأَةُ اللَّقَبُ
يَعْنِي: لَا أَلْقَبُهُ حِينَ يَكُونُ اللَّقَبُ سَوْأَةً، وليس المعنى لَا أَلْقَبُهُ أَبَدًا، فالإنسان يُلَقَّبُ بما يَسْتَحِقُّ من صفات الكمال، وقد لَقَّبَ اللهُ ﷺ المسيحَ ابنَ مريمَ، وكذلك العلماءُ يُلَقَّبُونَ الأئمةَ، ويُلقَّبُونَ طلابهم.

فقول الشاعر: وَلَا أَلْقَبُهُ وَالسَّوْأَةُ اللَّقَبُ. الواوُ هذه هي واوُ الحال، وليست استئنافية، خلافاً لما يَظُنُّه بعضُ قراءِ البيت، فيَقْهَمُ أن اللَّقَبَ سُوءٌ، وهذا غلطٌ. والمهمُّ أن الكنيةَ تعظيمٌ وتفخيمٌ للمَكْنِي.

وقوله: «وَسَمِعْنَا اسْتِنَانِ عَائِشَةَ»؛ يَعْنِي: تَسَوَّكَهَا، وهذا يَدُلُّ على قربها منه؛ لأنه لَا يُمَكِّنُ أن يَسْتَمِعَهَا إلا عن قرب.

وقال الحافظُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الفتح» (٦٠١/٣):

وقوله: «وَسَمِعْنَا اسْتِنَانِ عَائِشَةَ»؛ أَي: حَسَّ مَرُورِ السَّوَاكِ عَلَى أَسْنَانِهَا، وَفِي رِوَايَةِ عَطَاءٍ، عَنْ عُرْوَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ: «وَإِنَّا لَنَسْمَعُ طَرِبَهَا بِالسَّوَاكِ تَسْتَنُّ». اهـ

فِيهِ الْمَبَالِغَةُ فِي التَّسَوُّكِ، وَلَكِنْ بَشَرٌ أَنْ لَا يَلْحَقَ اللَّثَّةُ ضَرْرٌ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللهُ، فَقَالُوا: يُكْرَهُ أَنْ يَتَسَوَّكَ بِمَا يَضُرُّ اللَّثَّةَ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ مَأْمُورٌ بِالْمَحَافَظَةِ عَلَى بَدَنِهِ.

وَقَالُوا أَيْضًا: يَسْتَأْكَ عَرَضًا بِالنِّسْبَةِ لِلْأَسْنَانِ.

وَكَذَا قَالَ الْأَطْبَاءُ: لَا يَسْتَأْكَ طَوَلًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا اسْتَأْكَ طَوَلًا رَفَعَ اللَّثَّةَ عَنْ أَصُولِ الْأَسْنَانِ، إِلَّا أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَسْتَأْكَ طَوَلًا، وَذَلِكَ بِأَنْ يَضَعَ السَّوَاكَ عَلَى أَعْلَى السِّنِّ، ثُمَّ

يُنَزَّلُ، فهذا لا بأس به؛ لأنه لا يَضُرُّ اللَّهَ.

وَرَبَّمَا يَحْتَاجُ الْإِنْسَانُ إِلَيْهِ أَكْثَرُ فِيمَا إِذَا كَانَ بَيْنَ الْأَسْنَانِ شَيْءٌ مِنَ الْوَسَخِ، فَهَذَا
يَكُونُ الْإِسْتِيَاكُ طَوَّلًا أَحْسَنَ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧٧٧ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ
الرُّزْبَيْرِ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي رَجَبٍ ^(١).

إِذَا قَالَ قَائِلٌ: فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ تَنْفِي عَائِشَةَ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ،
وَابْنُ عَمْرٍو يُثَبِّتُ ذَلِكَ، وَالْقَاعِدَةُ الْأَصُولِيَّةُ: أَنَّ الْمُثَبِّتَ مُقَدَّمٌ عَلَى النَّافِي.

فَإِنَّمَا نَقُولُ: إِنَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ يَسْتَعْمَلُهَا بَعْضُ النَّاسِ اسْتِعْمَالًا سَيِّئًا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِنَّمَا
يَكُونُ الْمُثَبِّتُ مُقَدَّمًا فِي حَالَةِ عَدَمِ كَوْنِ الْفِعْلِ وَاحِدًا، فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ وَاحِدًا، وَجَزَمَ
النَّافِي بِالنَّفْيِ فَهُوَ مُثَبِّتٌ فِي الْوَاقِعِ.

فَمَثَلًا ذَكَرَ ابْنُ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِلَى حَذْوِ مَنْكِبَيْهِ حِينَ يُكَبِّرُ
لِلصَّلَاةِ، وَحِينَ يَرْكَعُ، وَحِينَ يَرْفَعُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَحِينَ يَقُومُ مِنَ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ، وَقَالَ:
وَكَانَ ﷺ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ ^(٢).

فَهَذَا نَقُولُ: إِنْ أَيْ حَدِيثٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوِ مَنْكِبَيْهِ فِي السُّجُودِ
فَإِنَّهُ لَا يَقَاوِمُ حَدِيثَ الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا فِي أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ، وَيُعْتَبَرُ هَذَا الْحَدِيثُ شَاذًّا؛
وَذَلِكَ لِأَنَّ ابْنَ عَمْرٍو يَحْكِي جَازِمًا بِالنَّفْيِ، فَلَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ نَفْيُهُ إِنَّمَا هُوَ لِعَدَمِ الْعِلْمِ؛
لِأَنَّهُ هُنَا مُثَبِّتٌ لِلنَّفْيِ، مُتَّبِعٌ لِلصَّلَاةِ، فَهُوَ يَرَاهُ يَرْفَعُ عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ، وَعِنْدَ الرُّكُوعِ،
وَعِنْدَ الرَّفْعِ مِنْهُ، وَعِنْدَ الْقِيَامِ مِنَ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ، وَأُثْبِتَ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ.

(١) سبق تخريجه قريبا.

(٢) سبق تخريجه.

فنفى هـنا إثباتاً، بخلاف الذي ينفى، ويَحْتَمِلُ أن يكون نفىه لعدم علمه، فنعم في هذه الحالة نُقَدِّمُ الْمُثْبِتَ.

فلاحظوا هذه القاعدة، وهي تَنَفُّعُكُمْ عِنْدَ الْمَجَادَلَةِ؛ لأن بعض الناس يُجَادِلُ ويقول مثلاً: الْمُثْبِتُ مُقَدَّمٌ عَلَى النَّافِي، وقد ورد أن الرسول ﷺ كان يَرْفَعُ يَدَيْهِ كُلِّمَا خَفَضَ، وكلما رَفَعَ^(١).

على أنه يمكن أن يقال: إذا كان هذا الحديث يُقَاوِمُ حديث ابن عمر صارت المسألة من باب تنوع العبادات، فمرة كان الرسول ﷺ يَرْفَعُ، ومرة لا يَرْفَعُ، لكن إذا كان لا يُقَاوِمُهُ فإنه يُعْتَبَرُ شَاذًا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧٧٨ - حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ حَسَّانٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَمْ اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ؟ قَالَ: أَرْبَعٌ: عُمْرَةُ الْحُدَيْبِيَّةِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، حَيْثُ صَدَّهِ الْمُشْرِكُونَ، وَعُمْرَةٌ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، حَيْثُ صَالَحَهُمْ، وَعُمْرَةُ الْجِعْرَانَةِ، إِذْ قَسَمَ غَنِيمَةً - أَرَاهُ - حُنَيْنٍ. قُلْتُ: كَمْ حَجَّ؟ قَالَ: وَاحِدَةً.

[الحديث ١٧٧٨ - أطرافه في: ١٧٧٩، ١٧٨٠، ٣٠٦٦، ٤١٤٨].

لم يَذْكُرْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ العُمرة الرابعة، مع أنه ذَكَرَ فِي الْأَوَّلِ أَنَّهَا أَرْبَعٌ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّ هَذَا ذَهُولٌ مِمَّنْ رَوَى هَذَا عَنْ أَنَسٍ، وَهُوَ الْأَقْرَبُ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: فَالْعُمْرَةُ الرَّابِعَةُ هِيَ عَمْرُتُهُ مَعَ الْحَجِّ.

وقوله لَمَّا سُئِلَ: كَمْ حَجَّ؟ «واحدة». هذا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ ﷺ لَمْ يَحْجَّ بَعْدَ الْهَجْرَةِ

إِلَّا وَاحِدَةً، وَسَبَبُ ذَلِكَ ظَاهِرٌ، فَقَبْلَ الْفَتْحِ كَانَتْ مَكَّةُ بِيَدِ الْمُشْرِكِينَ، وَإِذَا كَانُوا

صَدَّوْهُ عَنِ الْعُمْرَةِ، وَهِيَ أَقْلٌ مِنَ الْحَجِّ، فَيَصُدُّوْهُ عَنِ الْحَجِّ مِنْ بَابِ أَوَّلَى، فَيَمْلُؤُ حَاوِلَ الْحَجِّ قَبْلَ الْفَتْحِ.

وَأَمَّا بَعْدَ الْفَتْحِ فَلَمْ يُبَادِرِ النَّبِيُّ ﷺ بِالْحَجِّ فِي السَّنَةِ التَّاسِعَةِ، وَهَذَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِسَبَبِ أَنْ فَرَضَ الْحَجَّ تَأَخَّرَ إِلَى الْعَاشِرَةِ، كَمَا قِيلَ.

وَأَمَّا أَنَّهُ فَرَضَ فِي التَّاسِعَةِ، وَلَكِنَّهُ تَأَخَّرَ مِنْ أَجْلِ الْوُفُودِ، وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ، وَالْوُفُودُ هُمُ الَّذِينَ كَانُوا يَفْدُونَ إِلَى الْمَدِينَةِ يَتَعَلَّمُونَ دِينَهُمْ، فَأَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ - لِرَأْفَتِهِ وَرَحْمَتِهِ بِالْمُؤْمِنِينَ - أَرَادَ أَنْ يَبْقَى فِي الْمَدِينَةِ؛ لِأَنَّهَا وَسْطٌ فِي الْجَزِيرَةِ، وَالنَّاسُ قَدْ يَشُقُّ عَلَيْهِمُ الذَّهَابُ إِلَى مَكَّةَ، فَبَقِيَ فِي الْمَدِينَةِ؛ لِيَسْتَقْبَلَ الْوُفُودَ، وَاسْتِقْبَالَ الْوُفُودِ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ يُعَلِّمُونَ أَمْرَ دِينِهِمْ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧٧٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ حَيْثُ رَدُّوهُ، وَمِنْ الْقَابِلِ عُمْرَةَ الْحُدَيْبِيَّةِ، وَعُمْرَةً فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعُمْرَةً مَعَ حَجَّتِهِ.

هَذَا صَرَّحَ بِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْعُمْرَةِ الرَّابِعَةِ، وَكُلُّ هَذِهِ الْعُمْرَاتِ كَانَتْ بَعْدَ الْهَجْرَةِ. وَأَمَّا قَبْلَ الْهَجْرَةِ فَقَدْ أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ حَدِيثًا فِيهِ نَظَرٌ، فِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَجَّ مَرَّةً وَاحِدَةً قَبْلَ الْهَجْرَةِ^(١).

وَالَّذِي أَظُنُّ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَقْتَصِرْ قَبْلَ الْهَجْرَةِ عَلَى حَجَّةٍ وَاحِدَةٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ بَقِيَ فِي مَكَّةَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً بَعْدَ الْبُعْثَةِ، وَالْحَجُّ مَعْرُوفٌ عِنْدَ الْعَرَبِ، فَكَيْفَ يَقَالُ: إِنَّهُ ﷺ مَكَثَ كُلَّ هَذِهِ الْمُدَّةِ فِي مَكَّةَ وَلَمْ يَحُجَّ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً، مَعَ أَنَّهُ ﷺ قَدْ عُرِفَ بِأَنَّهُ كَانَ يَخْرُجُ إِلَى الْقَبَائِلِ يَدْعُوهُمْ، وَالْقَبَائِلُ لَا يَجْتَمِعُونَ فِي مَكَّةَ إِلَّا فِي الْحَجِّ، أَوْ فِي الْأَسْوَاقِ الْجَاهِلِيَّةِ.

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٨١٥).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧٨٠ - حَدَّثَنَا هُدْبَةُ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، وَقَالَ: اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ: فِي ذِي الْقَعْدَةِ، إِلَّا الَّتِي اعْتَمَرَ مَعَ حَجَّتِهِ: عُمَرَتُهُ مِنَ الْحُدَيْبِيَّةِ، وَمِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ، وَمِنَ الْجِعْرَانَةِ، حَيْثُ قَسَمَ غَنَائِمَ حُنَيْنٍ، وَعُمَرَةً مَعَ حَجَّتِهِ.

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِلَّا الَّتِي اعْتَمَرَ مَعَ حَجَّتِهِ». يُرِيدُ: أَنَّهُ لَمْ يَعْتَمِرِ الْعُمَرَةَ الَّتِي اعْتَمَرَهَا فِي حَجَّتِهِ كَامِلَةً فِي ذِي الْقَعْدَةِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ ابْتَدَأَ هَذِهِ الْعُمَرَةَ فِي آخِرِ ذِي الْقَعْدَةِ، وَلَمْ يَتَّهِ مِنْهَا إِلَّا حِينَ طَافَ وَسَعَى فِي الْحَجِّ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧٨١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُرَيْحُ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَأَلْتُ مُسْرُوقًا وَعَطَاءً وَمُجَاهِدًا، فَقَالُوا: اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذِي الْقَعْدَةِ قَبْلَ أَنْ يَحْجَّ، وَقَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذِي الْقَعْدَةِ قَبْلَ أَنْ يَحْجَّ مَرَّتَيْنِ.

قَوْلُهُ: «اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذِي الْقَعْدَةِ قَبْلَ أَنْ يَحْجَّ مَرَّتَيْنِ». هَذَا فِيهِ نَظَرٌ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْإِعْتِمَارَ الَّذِي حَصَلَ فِيهِ الْعُمَرَةُ كَامِلَةً.

وَأَمَّا الْعُمَرَةُ الَّتِي تُعْتَبَرُ عُمَرَةً مَعَ عَدَمِ إِتِمَامِهَا فَإِنَّهَا ثَلَاثٌ: عُمَرَةُ الْحُدَيْبِيَّةِ، وَعُمَرَةُ الْقَضِيبَةِ، وَعُمَرَةُ الْجِعْرَانَةِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ:

٤- باب عُمْرَةٍ فِي رَمَضَانَ.

١٧٨٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُخْبِرُنَا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَامْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ - سَمَّاها ابْنُ عَبَّاسٍ فَنَسِيْتُ اسْمَهَا - «مَا مَنَعَكَ أَنْ تَحْجِي مَعَنَا؟»، قَالَتْ: كَانَ لَنَا نَاضِحٌ، فَرَكِبَهُ أَبُو فُلَانٍ وَابْنُهُ - لَزَوْجَهَا وَابْنُهَا -، وَتَرَكَ نَاضِحًا نَنْضَحُ عَلَيْهِ، قَالَ: «فَإِذَا كَانَ رَمَضَانُ اعْتَمِرِي فِيهِ؛ فَإِنَّ عُمْرَةً فِي رَمَضَانَ حَجَّةٌ»، أَوْ نَحْوًا مِمَّا قَالَ ^(١).

في هذا الحديث: دليلٌ على أن العمرة في رمضان تعدل حَجَّةً.

وفيه أيضًا: دليلٌ على فائدة مُهَمَّةٍ، وهي: أنك إذا نَسِيتَ اسمَ الشخصِ سواء كان صحابيًا أو غير صحابيٍّ فكنَّ عنه بما يُعْمُ، فمثلاً إذا نَسِيتَ اسمَ صحابيٍّ فإنه يمكنك أن تقول: قَالَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ، وقال رجلٌ من الصحابة، وما أَشْبَهَ ذلكَ لأنك أحياناً تُعَيِّنُ، فَتُحْطِئُ فيه، وأنت -والحمدُ لله- في حِلٍّ من هذا التعيين.

فالتعيين ليس واجباً إلا إذا تَعَلَّقَتِ الْقَضِيَّةُ بهذا المعَيَّن، فهنا في هذا الحديث يقول الراوي: «سَمَّاها ابْنُ عَبَّاسٍ، فَنَسِيْتُ اسْمَهَا». في الأولِ قَالَ: «لامرأة من الأنصار».

وقد قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٦٠٣/٣) ذَاكِرًا الْخِلَافَ فِي تَعْيِينِ اسْمِهَا: ﴿قَوْلُهُ: «لامرأة من الأنصار، سَمَّاها ابْنُ عَبَّاسٍ، فَنَسِيْتُ اسْمَهَا». الْقَائِلُ: نَسِيْتُ اسْمَهَا ابْنُ جُرَيْجٍ، بِخِلَافِ مَا يَتَبَادَرُ إِلَى الذَّهْنِ مِنْ أَنَّ الْقَائِلَ عَطَاءٌ.

وإنما قلْتُ ذلك؛ لأن المصنَّفَ أَخْرَجَ الْحَدِيثَ فِي «بَابِ حَجِّ النِّسَاءِ» مِنْ طَرِيقِ حَبِيبِ الْمُعَلِّمِ، عَنْ عَطَاءٍ، فَسَمَّاها، وَلَفْظُهُ: لَهَا رَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ حَجَّتِهِ قَالَ لَأُمَّ سِنَانٍ الْأَنْصَارِيَّةِ: «مَا مَنَعَكَ مِنَ الْحَجِّ؟» الْحَدِيثَ.

(١) أخرجه مسلم (١٢٥٦).

وَيَحْتَمِلُ أَنْ عَطَاءٌ كَانَ نَاسِيًا لَاسْمِهَا لَهَا حَدَّثَ بِهِ ابْنُ جُرَيْجٍ، وَذَكَرَ لَهُ لَمَّا حَدَّثَ بِهِ حَبِيبًا.

وَقَدْ خَالَفَهُ يَعْقُوبُ بْنُ عَطَاءٍ، فَرَوَاهُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: جَاءَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: حَجَّ أَبُو طَلْحَةَ وَابْنُهُ وَتَرَكَانِي. فَقَالَ: «يَا أُمَّ سُلَيْمٍ، عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حُجَّةً مَعِي». أَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَانَ، وَتَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَطَاءٍ، أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَتَابَعَهَا مَعْقِلُ الْجَزْرِيُّ، لَكِنْ خَالَفَ فِي الْإِسْنَادِ، قَالَ: «عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أُمِّ سُلَيْمٍ». فَذَكَرَ الْحَدِيثَ دُونَ الْقِصَّةِ. فَهَؤُلَاءِ ثَلَاثَةٌ يَنْبَغِي أَنْ يَتَّقُوا عَلَى الْخَطَأِ، فَلَعَلَّ حَبِيبًا لَمْ يَحْفَظْ اسْمَهَا كَمَا يَنْبَغِي. اهـ



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥- بَابُ الْعُمْرَةِ لَيْلَةَ الْحَضْبَةِ وَغَيْرِهَا.

١٧٨٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُوَافِينَ لِهَالِلِ ذِي الْحِجَّةِ، فَقَالَ لَنَا: «مَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَهْلَ بِالْحَجِّ فَلْيُهْلَ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَهْلَ بِعُمْرَةٍ فَلْيُهْلَ بِعُمْرَةٍ، فَلَوْلَا أَنِّي أَهْدَيْتُ لِأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ»، قَالَتْ: فَمِنَّا مَنْ أَهْلَ بِعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهْلَ بِحَجٍّ، وَكُنْتُ مِمَّنْ أَهْلَ بِعُمْرَةٍ، فَأَظْلَمَنِي يَوْمَ عَرَفَةَ وَأَنَا حَائِضٌ، فَشَكَّوْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «ارْضِي عُمَرَتِكَ، وَانْقُضِي رَأْسَكَ، وَامْتَشِطِي، وَأَهْلِي بِالْحَجِّ»، فَلَمَّا كَانَ لَيْلَةُ الْحَضْبَةِ أَرْسَلَ مَعِيَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ مَكَانَ عُمَرَتِي^(١).

هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ بَعْضُ الْإِشْكَالَاتِ؛ لِأَن سِيَاقَهُ مُخَالَفٌ لِسِيَاقِ الْأَحَادِيثِ الْأُخْرَى، مِنْ عِدَّةٍ وَجُودٍ، مِنْهَا:

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٢١١).

أولاً: قوله فيه: «مُوافينَ لَهلالِ ذِي الْحِجَّةِ». والمعروف - من حديث عائشة - أن النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمَ خَمْسٍ وَعَشْرِينَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ، وليس في يَوْمِ خَمْسٍ وَعَشْرِينَ مُوَافَاةُ الْهلالِ.

قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٦٠٩ / ٣):

﴿قوله: «خَرَجْنَا مُوَافِينَ لَهلالِ ذِي الْحِجَّةِ»؛ أي: قُرْبَ طُلُوعِهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهَا قَالَتْ: «خَرَجْنَا لَخَمْسٍ بَقِيْنَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ»، وَالْخَمْسُ قَرِيبَةٌ مِنْ آخِرِ الشَّهْرِ، فَوَافَاهُمُ الْهلالُ وَهُمْ فِي الطَّرِيقِ؛ لِأَنَّهُمْ دَخَلُوا مَكَّةَ فِي الرَّابِعِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ. اهـ

يَعْنِي رَحِمَهُ اللَّهُ: أَنَّ الْهلالَ قَدْ وَافَاهُمْ، وَهُمْ فِي نَصْفِ الطَّرِيقِ، وَنَحْنُ إِذَا أَخَذْنَا بِقَوْلِهَا فِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى: «خَرَجْنَا لَخَمْسٍ بَقِيْنَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ». لَكَانَتْ عِنْدَ ظُهُورِ هلالِ ذِي الْحِجَّةِ فِي نَصْفِ الطَّرِيقِ تَقْرِيْبًا، فَكَيْفَ يَقَالُ: خَرَجْنَا مُوَافِينَ لَهلالِ ذِي الْحِجَّةِ.

ولذلك فالظاهر أن هذا من جنس ما سبق، وهو أن راوي هذا الحديث قد يكون قد نسي، وأخبر بهذا، وما دامت هي قد صرّحت بأنهم خرجوا في خمسٍ وعشرين من ذِي الْقَعْدَةِ فإن هذا يكون هو الْمُعْتَبَرُ، وتكون الرواية التي معنا فيها شيءٌ. والله أعلم.

ثانيًا: قوله: «فَأَظْلَنِي يَوْمَ عَرَفَةَ، وَأَنَا حَائِضٌ». وهذا لَا يَسْتَقِيمُ أَبَدًا؛ لِأَنَّ الْمَشْهُورَ وَالْمَعْرُوفَ أَنَّهَا أَصَابَهَا الْحَيْضُ قَبْلَ أَنْ تَصِلَ إِلَى مَكَّةَ فِي سَرَفٍ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهَا أَنْ تُدْخَلَ الْحَجَّ عَلَى الْعِمْرَةِ هُنَاكَ، لَا فِي يَوْمِ عَرَفَةَ. فلا أدري هل هذا محفوظ أم لا؟

ثالثًا: قوله ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يُهْلَ بِالْحَجِّ فَلْيُهْلَ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُهْلَ بِعِمْرَةٍ فَلْيُهْلَ بِعِمْرَةٍ، فَلَوْلَا أَنِي أَهْدَيْتُ لِأَهْلَكُ بِعِمْرَةٍ». هذا لم يَقُلْهُ ﷺ إِلَّا حِينَما طَافَ وَسَعَى، فَلَمْ يَقُلْهُ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى مَكَّةَ، وَظَاهِرُ السِّيَاقِ أَنَّهُ قَالَهُ قَبْلَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُؤَوَّلَ عَلَى أَنَّ الرَّاويَ اخْتَصَرَ الْحَدِيثَ، ثُمَّ انْتَقَلَ مِنْ تَخْيِيرِ النَّبِيِّ ﷺ أَصْحَابَهُ أَنْ يُهْلُوا بِوَاحِدٍ مِنَ الْأَنْسَابِ الثَّلَاثَةِ إِلَى قَوْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ: «لَوْلَا أَنِي أَهْدَيْتُ لِأَهْلَكُ مَعَكُمْ». لكن السِّيَاقَ يُبَعِّدُ هَذَا.

رابعاً: قوله ﷺ: «ارْضِيْ عَمْرَتِكَ، وَانْقُضِيْ رَأْسَكَ، وَامْتَشِطِيْ، وَأَهْلِيْ بِالْحَجِّ». وهذا شاذٌّ؛ لأنها لو نَقَضَتْ عَمْرَتَهَا لَكَانَتْ مُفْرَدَةً، لَا قَارَنَةً، وَهِيَ بِلَا شَكٍّ صَارَتْ قَارَنَةً، لَكِنْ لَوْ لَا أَنَّ السِّيَاقَ فِيهِ اضْطِرَابٌ لَأُمَكِّنَ بِسَهْوَةٍ أَنْ نَقُولَ: «ارْضِيْ عَمْرَتِكَ»؛ أَي: أَفْعَالَهَا، وَلَا تُكْمِلُهَا، لَكِنْ أَصَلَ الْحَدِيثِ وَسِيَاقُهُ فِيهِ هَذَا الْاضْطِرَابُ، وَالرَّوَاةُ - كغَيْرِهِمْ - بَشَرٌ، قَدْ يَنْسَوْنَ، وَقَدْ يَتَوَهَّمُونَ.

وَيُعْنِي عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ الْأَحَادِيثُ الْأُخْرَى الَّتِي فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَلَى غَيْرِ هَذَا السِّيَاقِ.

❦ وَقَوْلُهَا: «فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْحَصْبَةِ أَرْسَلَ مَعِيَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّنْعِيمِ». لَيْلَةُ الْحَصْبَةِ هِيَ: لَيْلَةُ الرَّابِعِ عَشَرَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَالْحَصْبَةُ هِيَ الْحَصَى الصَّغَارُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَزَلَ فِي الْمُحَصَّبِ، حِينَئِذٍ تَأَخَّرَ فِي مَنْى، وَخَرَجَ.

❦ وَقَوْلُهَا: «أَرْسَلَ مَعِيَ». مِنَ الْمَعْرُوفِ أَنَّ عَائِشَةَ هِيَ الَّتِي طَلَبَتْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَلَحَّتْ عَلَيْهِ، لَكِنْ هَذَا لَا يَمْنَعُ أَنْ يَقُولَ ﷺ: أَرْسَلَ مَعِيَ أَخِي.

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ رحمه الله ﷺ فِي «زَادَ الْمَعَادَ» (٢/١٦٩-١٧٠):

❦ وَأَمَّا قَوْلُهُ: «انْقُضِيْ رَأْسَكَ وَامْتَشِطِيْ». فَهَذَا مِمَّا أَعْضَلَ عَلَى النَّاسِ، وَلَهُمْ فِيهِ أَرْبَعَةُ مَسَالِكُ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى رَفْضِ الْعِمْرَةِ، كَمَا قَالَتِ الْحَنْفِيَّةُ.

الْمَسْلُكُ الثَّانِي: أَنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يُمَشِّطَ رَأْسَهُ، وَلَا دَلِيلٌ مِنْ كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ وَلَا إِجْمَاعٍ عَلَى مَنْعِهِ مِنْ ذَلِكَ وَلَا تَحْرِيمِهِ. وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ حَزْمٍ وَغَيْرِهِ.

الْمَسْلُكُ الثَّلَاثُ: تَعْلِيلُ هَذِهِ اللَّفْظَةِ، وَرَدُّهَا بِأَنَّ عُرْوَةَ أَنْفَرَدَ بِهَا، وَخَالَفَ بِهَا سَائِرَ الرِّوَاةِ، وَقَدْ رَوَى حَدِيثَهَا طَاوُسٌ وَالْقَاسِمُ وَالْأَسْوَدُ وَغَيْرُهُمْ، فَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ هَذِهِ اللَّفْظَةَ.

قَالُوا: وَقَدْ رَوَى حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدِيثَ حَيْضِهَا فِي الْحَجِّ، فَقَالَ فِيهِ: حَدَّثَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهَا: «دَعِي عَمْرَتَكَ، وَانْقُضِيْ رَأْسَكَ، وَامْتَشِطِيْ». وَذَكَرَ تَمَامَ الْحَدِيثِ.

قالوا: فهذا يدلُّ على أن عروة لم يَسْمَعْ هذه الزيادة من عائشة.
المسلِّك الرابع: أن قوله: «دَعِيَ العُمْرَةُ» أي: دَعِيهَا بِحَالِهَا، لا تَخْرُجِي مِنْهَا،
وليس المرادُ تركُها.

قالوا: ويدلُّ عليه وجهان:
أحدهما: قوله: «يَسْعُكَ طَوَافُكَ لِحَجَّكَ وَعِمْرَتِكَ».
الثاني: قوله: «كوني في عِمْرَتِكَ».

قالوا: وهذا أولى من حمله على رفضها؛ لسلامته من التناقض.
قالوا: وأما قوله: «فهذه مكانُ عِمْرَتِكَ». فعائشةُ أَحَبَّتْ أن تَأْتِيَ بعُمْرَةٍ مُفْرَدَةٍ،
فأخبرها النَّبِيُّ ﷺ أن طَوَافَهَا وَقَعَ عن حَجَّتِهَا وَعِمْرَتِهَا، وأن عِمْرَتَهَا قد دَخَلَتْ في
حَجَّهَا، فصارت قارنَةً، فَأَبَتْ إلا عُمْرَةً مُفْرَدَةً، كما قَصَدَتْ أولاً، فَلَمَّا حَصَلَ لَهَا ذَلِكَ
قَالَ: «هذه مكانُ عِمْرَتِكَ».

وفي سننِ الأثرَم، عن الأسودِ قَالَ: قُلْتُ لعائشة: اعْتَمَرْتُ بَعْدَ الْحَجِّ؟ قالت: والله
ما كانت عُمْرَةً، ما كانت إلا زِيَارَةً زُرْتُ الْبَيْتَ.
قَالَ الإمامُ أحمدُ: إِنَّمَا أَعْمَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَائِشَةَ حِينَ أَلَحَّتْ عَلَيْهِ، فَقَالَتْ: يَرْجِعُ
النَّاسُ بِنُسُكَيْنِ، وَأَرْجِعُ بِنُسُكٍ. فقال: «يا عَبْدَ الرَّحْمَنِ أَعْمِرْهَا». فنَظَرَ إلى أَدْنَى الْحُلِّ
فَأَعْمَرَها مِنْهُ.

ثم قَالَ رَحِمَهُهُ (١٧٦/٢):

فصل: وأما موضعُ حَيْضِهَا فهو بَسْرَفَ بِلَا رَيْبٍ، وموضعُ طَهْرِهَا قد اِخْتَلَفَ فِيهِ:
فقيل: بعِرفة. هكذا رَوَى مجاهدٌ عَنْهُ، وَرَوَى عروةُ عَنْهَا أَنَّهَا أَظْلَمَها يَوْمُ عِرفةَ وَهِيَ
حائِضٌ، وَلَا تَنَافِي بَيْنَهُمَا، والحديثان صحيحان، وقد حَمَلَهَا ابنُ حَزْمٍ على معنيين:
فَطَهْرُ عِرفةَ هو الاِغْتِسَالُ لِلوقوفِ بِهَا عِنْدَهُ، قَالَ: لِأَنَّهَا قَالَتْ: «تَطَهَّرْتُ بِعِرفةَ».
والتَطَهُّرُ غَيْرُ الطَّهْرِ.

قَالَ: وقد ذَكَرَ الْقَاسِمُ يَوْمَ طَهْرِهَا أَنَّهُ يَوْمُ النَحْرِ، وحديثُهُ في صحيحِ مسلمٍ.

قَالَ: وَقَدْ اتَّفَقَ الْقَاسِمُ وَعُرْوَةُ عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ يَوْمَ عَرَفَةَ حَائِضًا، وَهِيَ أَقْرَبُ النَّاسِ مِنْهَا، وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْهَا، قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُوَافِينَ هَلَالَ ذِي الْحِجَّةِ... فَذَكَرْتُ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْبَطْحَاءِ طَهَّرَتْ عَائِشَةُ. وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، لَكِنْ قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: إِنَّهُ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ مُخَالِفٌ لِمَا رَوَى هَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ عَنْهَا، وَهُوَ قَوْلُهُ: إِنَّهَا طَهَّرَتْ لَيْلَةَ الْبَطْحَاءِ، وَلَيْلَةُ الْبَطْحَاءِ كَانَتْ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ بِأَرْبَعِ لَيَالٍ، وَهَذَا مُحَالٌ، إِلَّا أَنَّا لِمَا تَذَكَّرْنَا وَجَدْنَا هَذِهِ اللَّفْظَةَ لَيْسَتْ مِنْ كَلَامِ عَائِشَةَ، فَسَقَطَ التَّعَلُّقُ بِهَا؛ لِأَنَّهَا مِمَّنْ دُونَ عَائِشَةَ، وَهِيَ أَعْلَمُ بِنَفْسِهَا.

قَالَ: وَقَدْ رَوَى حَدِيثَ هَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ هَذَا وَهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ، وَهَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، فَلَمْ يَذْكُرُوا هَذِهِ اللَّفْظَةَ.

قُلْتُ: يَتَعَيَّنُ تَقْدِيمُ حَدِيثِ هَمَادِ بْنِ زَيْدٍ وَمَنْ مَعَهُ عَلَى حَدِيثِ هَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ لَوَجُوهَ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ أَحْفَظُ وَأَثْبَتُ مِنْ هَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ.

الثَّانِي: أَنَّ حَدِيثَهُمْ فِيهِ إِخْبَارُهَا عَنْ نَفْسِهَا، وَحَدِيثُهُ فِيهِ الْإِخْبَارُ عَنْهَا.

الثَّالِثُ: أَنَّ الزَّهْرِيَّ رَوَى عَنْ عُرْوَةَ، عَنْهَا الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: فَلَمْ أَزَلْ حَائِضًا حَتَّى كَانَ يَوْمُ عَرَفَةَ. وَهَذِهِ الْغَايَةُ الَّتِي بَيَّنَّهَا مُجَاهِدٌ وَالْقَاسِمُ عَنْهَا، لَكِنْ قَالَ مُجَاهِدٌ عَنْهَا: فَتَطَهَّرْتُ بِعَرَفَةَ. وَالْقَاسِمُ قَالَ: يَوْمَ النَّحْرِ. اهـ

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: فَالْمَشْهُورُ هُوَ أَنَّهَا حَاضَتْ بِسَرَفٍ، وَابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يُجِبْ عَنْ قَوْلِهِ فِي رِوَايَةِ الْبَخَارِيِّ الَّتِي مَعَنَا: «إِنَّهَا حَاضَتْ بِعَرَفَةَ»، وَإِنْ كَانَ قَدْ أَجَابَ عَنْ مَسْأَلَةِ الطَّهْرِ.

وَمَسْأَلَةُ الطَّهْرِ: هَلْ هِيَ بِعَرَفَةَ، أَوْ يَوْمَ النَّحْرِ؟ هَذَا يُمَكِّنُ فِيهِ الْجَمْعُ بِأَن يُقَالَ: إِنَّهَا طَهَّرَتْ يَوْمَ عَرَفَةَ، وَلَمْ تَتَطَهَّرْ إِلَّا يَوْمَ النَّحْرِ احتياطًا؛ لِأَنَّهُ رَبِّهَا يَكُونُ جَفَافًا، لَا طَهْرًا، وَهَذَا الْجَمْعُ إِنَّمَا يَكُونُ فِيمَا إِذَا كَانَتِ اللَّفْظَتَانِ مُحْفُوظَتَيْنِ. وَأَمَّا كَوْنُهَا طَهَّرَتْ لَيْلَةَ الْبَطْحَاءِ فَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ غَلَطٌ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٦٠٨/٣):

«قَوْلُهُ: «وَأَنَّ عَائِشَةَ حَاضَتْ». فِي رِوَايَةِ عَائِشَةَ نَفْسِهَا - كَمَا تَقْدُمُ - أَنَّ حَيْضَهَا كَانَ بِسَرَفٍ قَبْلَ دُخُولِهِمْ مَكَّةَ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الزَّيْبِرِ، عَنْ جَابِرٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ، أَنَّ دُخُولَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَيْهَا، وَشَكْوَاهَا ذَلِكَ لَهُ كَانَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ، وَوَقَعَ عِنْدَ مُسْلِمٍ، مِنْ طَرِيقِ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ طَهْرَهَا كَانَ بِعَرَفَةَ.

وَفِي رِوَايَةِ الْقَاسِمِ عَنْهَا: وَطَهَّرْتُ صَبِيحَةَ لَيْلَةِ عَرَفَةَ حَتَّى قَدِمْنَا مَنَى. وَلَهُ مِنْ طَرِيقِهِ: فَخَرَجْتُ فِي حُجَّتِي حَتَّى نَزَلْنَا مَنَى، فَتَطَهَّرْتُ، ثُمَّ طُفْنَا بِالْبَيْتِ... الْحَدِيثَ.

وَاتَّفَقَتِ الرِّوَايَاتُ كُلُّهَا عَلَى أَنَّهَا طَافَتْ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ. وَاقْتَصَرَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ عَلَى النُّقْلِ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ بْنِ حَزْمٍ، أَنَّ عَائِشَةَ حَاضَتْ يَوْمَ السَّبْتِ ثَالِثَ ذِي الْحِجَّةِ، وَطَهَّرَتْ يَوْمَ السَّبْتِ عَاشِرَهُ يَوْمَ النَّحْرِ، وَإِنَّمَا أَخَذَهُ ابْنُ حَزْمٍ مِنْ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ الَّتِي فِي مُسْلِمٍ، وَيُجْمَعُ بَيْنَ قَوْلِ مُجَاهِدٍ وَقَوْلِ الْقَاسِمِ أَنَّهَا رَأَتْ الطَّهَرَ، وَهِيَ بِعَرَفَةَ، وَلَمْ تَتَهَيَّأَ لِلَاغْتِسَالِ، إِلَّا بَعْدَ أَنْ نَزَلَتْ مَنَى، أَوْ انْقَطَعَ الدَّمُ عَنْهَا بِعَرَفَةَ، وَمَا رَأَتْ الطَّهَرَ إِلَّا بَعْدَ أَنْ نَزَلَتْ مَنَى، وَهَذَا أَوْلَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

لِيُعْلَمَ أَنَّ اخْتِلَافَ الرِّوَايَاتِ فِي الْحَجِّ كَثِيرٌ، وَقَدْ تَبَعَ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «زَادِ الْمَعَادِ» الْاِخْتِلَافَ، وَاعْتَمَدَ عَلَى الْمَشْهُورِ، وَمَا خَالَفَ الْمَشْهُورَ حَاوَلَ أَنْ يَرُدَّهُ إِلَى الْمَشْهُورِ، بِتَأْوِيلٍ قَرِيبٍ أَوْ بَعِيدٍ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦- بَابُ عُمْرَةِ التَّنْعِيمِ.

١٧٨٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، سَمِعَ عَمْرَو بْنَ أَوْسٍ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُرْدِفَ عَائِشَةَ وَيُعِمِّرَهَا مِنَ التَّنْعِيمِ، قَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً: سَمِعْتُ عَمْرًا، كَمْ سَمِعْتُهُ مِنْ عَمْرٍو ^(١).

إِذَا قَالَ قَائِلٌ: هَلْ لِلتَّنْعِيمِ خَصِيصَةٌ فِي هَذَا؟

فَالْجَوَابُ: لَا، وَلَكِنَّ التَّنْعِيمَ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَحْصَبِ هُوَ أَقْرَبُ الْحِلِّ، وَإِلَّا فَإِنَّهَا لَوْ أَحْرَمَتْ مِنْ عِرْقَةٍ، أَوْ مِنَ الْجِعْرَانَةِ، أَوْ مِنَ الْحَدِيدِيَّةِ فَلَا بَأْسَ. فَاْلْمَهْمُ أَنَّ الْعِمْرَةَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُحْرَمَ بِهَا مِنَ الْحَرَمِ، لَا أَهْلُ مَكَّةَ، وَلَا غَيْرُهُمْ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧٨٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ، عَنْ حَبِيبِ الْمُعَلِّمِ، عَنْ عَطَاءٍ، حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهَلَ وَأَصْحَابَهُ بِالْحَجِّ، وَلَيْسَ مَعَ أَحَدٍ مِنْهُمْ هَدْيٌ غَيْرُ النَّبِيِّ ﷺ وَطَلْحَةَ، وَكَانَ عَلِيٌّ قَدِيمَ مِنَ الْيَمَنِ وَمَعَهُ الْهَدْيُ، فَقَالَ: أَهَلَلْتُ بِمَا أَهَلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذِنَ لِأَصْحَابِهِ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً، يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ ثُمَّ يَقْصِرُوا وَيَحِلُّوا، إِلَّا مَنْ مَعَهُ الْهَدْيُ، فَقَالُوا: نَنْطَلِقُ إِلَى مِنًى، وَذَكَرُ أَحَدُنَا يَقْطُرُ، فَبَلَغَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهْدَيْتُ، وَلَوْ لَا أَنَّ مَعِيَ الْهَدْيُ لَأَحْلَلْتُ»، وَأَنَّ عَائِشَةَ حَاضَتْ، فَسَكَتِ الْمَنَاسِكُ كُلَّهَا، غَيْرَ أَنَّهَُا لَمْ تَطْفُ بِالْبَيْتِ، قَالَ: فَلَمَّا طَهَّرَتْ وَطَافَتْ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَنْطَلِقُونَ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ، وَنَطْلِقُ بِالْحَجِّ؟ فَأَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَعْتَمَرَتْ بَعْدَ

الْحَجَّ فِي ذِي الْحِجَّةِ، وَأَنَّ سُرَاقَةَ بْنَ مَالِكٍ بْنِ جُعْشَمٍ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ بِالْعَقْبَةِ وَهُوَ يَرْمِيهَا، فَقَالَ: أَلَكُمْ هَذِهِ خَاصَّةٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَا، بَلْ لِلْأَبَدِ»^(١).

هذا الحديث أيضًا خلافُ السياقِ الذي في حديثِ جابرٍ في صحيحِ مسلمٍ، ففيه أن سُرَاقَةَ إنما قَالَ ذلكَ عندَ المروة، لا عندَ العقبة، فإما أن يُحْمَلَ على أن المروة لها عَقْبَةٌ، وإما أن يقال: يُعْتَمَدُ السياقُ التامُّ الذي في صحيحِ مسلمٍ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/٦٠٨):

قَوْلُهُ: «وَأَنَّ سُرَاقَةَ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ بِالْعَقْبَةِ وَهُوَ يَرْمِيهَا». يَغْنِي: وَهُوَ يَرْمِي جَهْرَةً الْعَقْبَةَ، وَفِي رَوَايَةِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ، عَنْ حَبِيبِ الْمُعَلِّمِ، عِنْدَ الْمُصَنِّفِ فِي كِتَابِ التَّمَنِّي: «وَهُوَ يَرْمِي جَهْرَةً الْعَقْبَةَ». هَذَا فِيهِ بَيَانُ الْمَكَانِ الَّذِي سَأَلَ فِيهِ سُرَاقَةَ عَنْ ذَلِكَ، وَرَوَايَةُ مُسْلِمٍ، مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ كَذَلِكَ، وَسِيَاقُ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرٍ يَقْتَضِي أَنَّهُ قَالَ لَهُ ذَلِكَ لَمَّا أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَجْعَلُوا حَجَّهَ عَمْرَةً، وَبِذَلِكَ تَمَسَّكَ مَنْ قَالَ: إِنْ سَوَّالُهُ كَانَ عَنْ فُسْخِ الْحَجِّ عَنِ الْعُمْرَةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ السُّوَالُ وَقَعَ عَنِ الْأَمْرَيْنِ؛ لِتَعَدُّدِ الْمَكَانَيْنِ. أَهـ

وهناك احتمال آخر أوضح، وهو أن يكون سُرَاقَةُ أعاد السُّوَالَ مرةً ثانيةً، إما لأنه نَسِيَ ما قاله عندَ المروة، وإما لزيادة التأكيد، وهذا قد يَقَعُ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهْدَيْتُ، وَلَوْلَا أَنْ مَعِيَ الْهَدْيَ لَأَحْلَلْتُ». فَهَلْ يَقَالُ: إِنْ هَذَا مِنْ تَمَنِّي خِلَافِ الْوَاقِعِ، أَوْ يَقَالُ: إِنْ هَذَا خَبَرٌ مُجَرَّدٌ؟

الْجَوَابُ: الثَّانِي؛ فَالنَّبِيُّ ﷺ لَمْ يَتَمَنَّ خِلَافَ الْوَاقِعِ؛ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الَّذِي فَعَلَهُ أَفْضَلُ مِنْ إِقْرَانِهِ، وَلَكِنَّهُ قَالَ لِلصَّحَابَةِ ذَلِكَ لِتَطْيِيبِ نَفُوسِهِمْ، وَيَحِلُّوا بِرَضَا.



(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٢١٦).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧- باب الِاعْتِمَارِ بَعْدَ الْحَجِّ بِغَيْرِ هَدْيٍ.

١٧٨٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، قَالَ: أَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُوَافِينَ لِهَلَالِ ذِي الْحِجَّةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُهَلَّ بِعُمْرَةٍ فَلْيُهَلَّ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُهَلَّ بِحَجَّةٍ فَلْيُهَلَّ، وَلَوْ لَا أَنِّي أَهْدَيْتُ لَأَهْلَكْتُ بِعُمْرَةٍ»، فَمِنْهُمْ مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَهَلَ بِحَجَّةٍ، وَكُنْتُ مِمَّنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ، فَحَضْتُ قَبْلَ أَنْ أَدْخُلَ مَكَّةَ، فَأَذَرَ كَنِي يَوْمَ عَرَفَةَ وَأَنَا حَائِضٌ، فَشَكَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «دَعِي عُمْرَتَكَ وَأَنْقُضِي رَأْسَكَ، وَامْتَشِطِي، وَأَهْلِي بِالْحَجِّ»، فَفَعَلْتُ، فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْحَضْبَةِ أَرْسَلَ مَعِيَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَرَدَفَهَا، فَأَهَلْتُ بِعُمْرَةٍ مَكَانَ عُمْرَتِهَا، فَقَضَى اللَّهُ حَجَّهَا وَعُمْرَتَهَا، وَلَمْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ هَدْيٌ وَلَا صَدَقَةٌ وَلَا صَوْمٌ ^(١).

❦ قوله: «ولم يكن في شيء من ذلك هدي، ولا صدقة، ولا صوم». يعنِي: زائداً عن هدي التمتع؛ لأن الهدْيَ أو الصدقة أو الصوم إنما تكون عند المخالفة، فبيّن ﷺ أنه لم يلزمها شيء زائد عن هدي التمتع.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨- باب أَجْرِ الْعُمْرَةِ عَلَى قَدْرِ النَّصَبِ.

١٧٨٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَعَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ قَالَا: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَصْدُرُ النَّاسُ بِنُسُكَيْنِ وَأَصْدُرُ بِنُسُكٍ؟ فَقِيلَ لَهَا: أَنْتَظِرِي، فَإِذَا طَهَّرْتَ فَأَخْرُجِي إِلَى التَّنْعِيمِ فَأَهْلِي، ثُمَّ اثْنَيْنِ بِمَكَانٍ كَذَا، وَلَكِنَّهَا عَلَى قَدْرِ نَفَقَتِكَ، أَوْ نَصَبِكَ ^(٢).

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه مسلم (١٢١٢).

٩- باب الْمُعْتَمِرِ إِذَا طَافَ طَوَافَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ خَرَجَ هَلْ يُجْزِئُهُ مِنْ طَوَافِ الْوَدَاعِ؟

هذه الترجمة تدلُّ على أن البخاريَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يرى وجوب طواف الوداع للمُعْتَمِر؛ لأنه قال: إذا طاف طواف العمرة ثم خَرَجَ هل يُجْزِئُهُ عن طواف الوداع؟ وَيَحْتَمِلُ أنه أراد إذا اعْتَمَرَ بعدَ الْحَجِّ، ثم خَرَجَ بعدَ العمرة مباشرةً، فهل يُجْزِئُهُ ذلك عن طواف الوداع؟ كلا الأمرين صحيحٌ:

فأما وجوب طواف الوداع للعمرة فسيأتينا -إن شاء الله- قريباً ما يدُلُّ على ذلك. وأما كون المُعْتَمِرِ يَعْتَمِرُ وَيَخْرُجُ مِنْ فَوْرِ انْتِهَائِهِ فإنه لا يَلْزُمُهُ طواف الوداع؛ وذلك لأنه طاف بالبيتِ لعمرة، والسَّعْيُ تابعٌ للطوافِ بدليل أنه لا يُجْزِئُ قبله إلا في الْحَجِّ، فإنه يُجْزِئُ قبله؛ لأنه في ضمنِ أفعالِ النسكِ. وعليه فلو أن الإنسانَ قَدِمَ مكةَ مُعْتَمِراً، ثم طاف وسَعَى، وقَصَرَ، وسافرَ لم يَكُنْ عليه طوافُ وداعٍ.

قال ابن حجرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «الفتح» (٦١٢/٣):

قوله: «بابُ المُعْتَمِرِ إِذَا طَافَ طَوَافَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ خَرَجَ هَلْ يُجْزِئُهُ مِنْ طَوَافِ الْوَدَاعِ». أورد فيه حديثَ عائشةَ في عمرتها من التَّعْمِيمِ، وفيه قوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ: «اخرُجْ بأختِكَ من الحَرَمِ فلتُهَلَّ بِعُمْرَةٍ، ثم افرِغَا من طوافكما» الحديث.

قال ابنُ بَطَّالٍ: لا خلافَ بينَ العلماءِ أن المُعْتَمِرَ إِذَا طَافَ، فخرَجَ إلى بَلَدِهِ أنه يُجْزِئُهُ من طوافِ الوداع، كما فعلتْ عائشةُ. انتهى.

وكانَ البخاريُّ لَمَّا لم يَكُنْ في حديثِ عائشةَ التصريحُ بأنها ما طَافَتْ للوداعِ بعدَ طوافِ العمرة - لم يَبَيِّنْ الحكمَ في الترجمة.

وأيضاً فإن قياسَ مَنْ يقولُ: إن إحدى العبادتين لا تَتَدَرَّجُ في الأخرى أن يقولَ

بمثل ذلك هنا.

وَيُسْتَفَادُ مِنْ قِصَّةِ عَائِشَةَ: أَنَّ السَّعْيَ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ طَوَافِ الرِّكْنِ - إِنْ قُلْنَا: إِنْ طَوَّافَ الرِّكْنِ يُغْنِي عَنْ طَوَافِهِ الْوَدَاعِ - أَنْ تَخْلُلَ السَّعْيُ بَيْنَ الطَّوَافِ وَالْخُرُوجِ لَا يَقْطَعُ إِجْزَاءَ الطَّوَافِ الْمَذْكُورِ عَنِ الرِّكْنِ وَالْوَدَاعِ مَعًا. اهـ

وهذا قد يَسْتَشْكِلُهُ بَعْضُ طَلَبَةِ الْعِلْمِ؛ فَإِنَّهُمْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ: إِنْ الْمُعْتَمِرَ إِذَا اعْتَمَرَ وَطَافَ وَسَعَى وَقَصَّرَ وَمَشَى، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ طَوَافٌ وَدَاعٌ - يَقُولُ: كَيْفَ هَذَا، وَآخِرُ شَيْءٍ فَعَلَهُ إِنَّمَا هُوَ السَّعْيُ وَالتَّقْصِيرُ فَيَقَالُ: إِنْ السَّعْيَ لِلطَّوَافِ.

وَكَذَلِكَ أَيْضًا نَقُولُ فِيمَا إِذَا أَخَّرَ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ وَالسَّعْيَ، فَبَعْضُهُمْ قَالَ: يُقَدِّمُ السَّعْيَ عَلَى الطَّوَافِ؛ لِأَن تَقْدِيمَ السَّعْيِ فِي الْحَجِّ عَلَى الطَّوَافِ جَائِزٌ، وَيَجْعَلُ الطَّوَافَ آخِرَ شَيْءٍ يَفْعَلُهُ.

فَنَقُولُ: لَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا التَّكْلُفِ، فَطُفْ ثُمَّ اسْعَ عَلَى التَّرْتِيبِ الشَّرْعِيِّ، وَالْفَصْلُ بَيْنَ الطَّوَافِ وَالسَّفَرِ بِالسَّعْيِ لَا يَضُرُّ؛ لِأَن السَّعْيَ تَابِعٌ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧٨٨ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مُهْلِينَ بِالْحَجِّ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَحُرْمِ الْحَجِّ، فَتَزَلْنَا بِسَرَفٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: «مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ فَأَحَبَّ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلَا»، وَكَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَرِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِهِ - ذَوِي قُوَّةٍ - الْهَدْيُ، فَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ عُمْرَةٌ، فَدَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي، فَقَالَ: «مَا يُبْكِيكَ؟»، قُلْتُ: سَمِعْتُكَ تَقُولُ لِأَصْحَابِكَ مَا قُلْتُ، فَمُنِعْتُ الْعُمْرَةَ. قَالَ: «وَمَا شَأْنُكَ؟»، قُلْتُ: لَا أَصْلِي. قَالَ: «فَلَا يَضُرُّكَ، أَنْتِ مِنْ بَنَاتِ آدَمَ، كُتِبَ عَلَيْكِ مَا كُتِبَ عَلَيْهِنَّ، فَكُونِي فِي حَجَّتِكَ، عَسَى اللَّهُ أَنْ يَرْزُقَكِيهَا». قَالَتْ: فَكُنْتُ حَتَّى نَفَرْنَا مِنْ مَنَى فَتَزَلْنَا الْمُحَصَّبَ، فَدَعَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ: «اخْرُجْ بِأَخْتِكَ مِنَ الْحَرَمِ، فَلْتَهْلَ بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ افْرَعَا مِنْ طَوَافِكُمَا، أَنْتَظِرُكُمَا هَاهُنَا

فَأَتَيْنَا فِي جَوْفِ اللَّيْلِ، فَقَالَ: «فَرَعْتُمَا؟»، قُلْتُ: نَعَمْ، فَنَادَى بِالرَّحِيلِ فِي أَصْحَابِهِ، فَارْتَحَلَ النَّاسُ، وَمَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، ثُمَّ خَرَجَ مُوجَّهًا إِلَى الْمَدِينَةِ^(١).
 ﴿قَوْلُهَا: «لَا أُصَلِّي»﴾. دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ ذِكْرَ اللَّازِمِ يُفِيدُ وَجُودَ الْمَلْزُومِ، وَمَا زَالَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ «لَا أُصَلِّي» تُسْتَعْمَلُ حَتَّى الْآنَ؛ فَالْمَرَأَةُ عِنْدَنَا إِذْ كَانَتْ حَائِضًا، تَقُولُ: إِنَّهَا لَا تُصَلِّي الْيَوْمَ.

﴿وَقَوْلُهُ: «أَخْرُجْ بِأَخْتِكَ مِنَ الْحَرَمِ، فَلْتِهْلَعْ بِعُمْرَةٍ»﴾. ظَاهِرٌ جَدًّا فِي أَنَّ الْعُمْرَةَ لَا تَصِحُّ مِنَ الْحَرَمِ، وَأَنَّهُ لَا بَدَأَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْحِلِّ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ قَوْلُهُ ﷺ: «وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أُنْشَأَ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ». مُسْتَشْنَى مِنْهُ الْعُمْرَةُ؛ فَإِنَّ أَهْلَ مَكَّةَ لَا يُحْرِمُونَ بِالْعُمْرَةِ مِنْ مَكَّةَ.

وَأَيْضًا فَإِنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْعُمْرَةَ زِيَارَةٌ، وَأَيُّ زِيَارَةٍ حَصَلَتْ لَهُمْ، وَهَمَّ قَدْ أَحْرَمُوا مِنْ مَكَّةَ، وَلِذَلِكَ فَإِنَّهُ عِنْدَ التَّأَمُّلِ لَا يُوجَدُ إِشْكَالٌ فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِحْرَامُ بِالْعُمْرَةِ مِنَ الْحَرَمِ.

وَقَدْ أَمَرَهَا النَّبِيُّ أَنْ تَأْتِيَ بِالْعُمْرَةِ مِنَ التَّنْعِيمِ، وَذَلِكَ لَا لِمُزِيَّةٍ لِلتَّنْعِيمِ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْحِلِّ، وَلَكِنْ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ ﷺ نَازِلًا بِالْمُحَصَّبِ - وَهُوَ الْأَبْطَحُ - وَكَانَ أَقْرَبُ شَيْءٍ مِنَ الْحِلِّ لَهُ هُوَ التَّنْعِيمُ، وَأَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ أَنْ يَذْهَبَ بِهَا إِلَى التَّنْعِيمِ.

وَفِي هَذَا: دَلِيلٌ وَاضِحٌ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ لَا يُسَنُّ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَأْتِيَ بِعُمْرَةٍ بَعْدَ الْحَجِّ؛ لِأَنَّ الرِّسُولَ ﷺ لَمْ يُرْشِدْ عَبْدَ الرَّحْمَنِ إِلَى ذَلِكَ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ أَيْضًا؛ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ هَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا هَدْيِ أَصْحَابِهِ أَنْ يُحْرِمُوا بِعُمْرَةٍ بَعْدَ الْحَجِّ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا تَقُولُونَ فِيهَا فَعَلْتَهُ عَائِشَةُ؟

قُلْنَا: إِنَّ عَائِشَةَ أَلَحَّتْ إِلْحَاحًا عَظِيمًا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَرَادُ النَّبِيِّ ﷺ: أَنْ يُطِيبَ قَلْبَهَا فِي أَمْرِ لَيْسَ بِمُحَرَّمٍ، فَقَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ: «أَخْرُجْ بِأَخْتِكَ مِنَ الْحَرَمِ». وَبِنَاءً عَلَى

ذلك فإنه إذا حصل لامرأة ما حصل لعائشة، بأن تكون قد أحرمت مُتَمَتِّعَةً، ثم حاضت، ولم تَتَمَكَّنْ من أداء العمرة، ولم تَطْبُ نفسُها إلا أن تأتي بعمرة مستقلة قلنا في هذه الحال: لا بأس أن تفعل، ولكن لا نقول: إنه يُسَنُّ أن تفعل؛ لأن النبي ﷺ لم يأمر عائشة بذلك، وإنما أذن لها، وهذا يعني: أنه لا يُسَنُّ.

وإذا نظرنا إلى حال المسلمين اليوم وجدناهم، ومع الأسف الشديد بعد فراغ الحج يأتون بعمرة وعمرة وعمرة فتجد منهم من ربما يأتي كل يوم بعمرة، فيتعب نفسه، ويؤلف ماله، ويضيع على إخوانه، وهو مع كل هذا يكون مخالفاً لهدي النبي ﷺ وأصحابه.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠ - بَابُ يَفْعَلُ بِالْعُمْرَةِ مَا يَفْعَلُ بِالْحَجِّ.

انتبه لقول البخاري: يَفْعَلُ بِالْعُمْرَةِ مَا يَفْعَلُ بِالْحَجِّ. فقال: يَفْعَلُ. ولم يقل: يَتْرُكُ. وهذا مما يدل على أن الأصل تساوي العمرة والحج في الأحكام، إلا ما قام الدليل فيه على خروج العمرة.

فمثلاً: الوقوف بعرفة فإنه يكون في الحج ولا يكون في العمرة.

وكذلك المبيت بمزدلفة يكون في الحج، ولا يكون في العمرة.

وأيضاً المبيت في منى يكون في الحج، ولا يكون في العمرة.

وكذلك الرمي يكون في الحج ولا يكون في العمرة.

وأما الباقي من الحج فإن الإنسان يفعل في عمرته ما يفعل في الحج، إلا ما قام الدليل على عدمه.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧٨٩ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا عَطَاءٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي صَفْوَانُ بْنُ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ - يَعْنِي: عَنْ أَبِيهِ - أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ بِالْجِعْرَانَةِ، وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ وَعَلَيْهِ أَثَرُ الْخُلُقِ - أَوْ قَالَ: صُفْرَةٌ - فَقَالَ: كَيْفَ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصْنَعَ فِي عُمْرَتِي؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسُتِرَ بَثُوبٌ، وَوَدِدْتُ أَنِّي قَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَقَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ، فَقَالَ عُمَرُ: تَعَالِ، أَيْسُرُكَ أَنْ تَنْظُرَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ أُنْزِلَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْوَحْيُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، فَرَفَعَ طَرَفَ الثَّوْبِ، فَنَظَرْتُ إِلَيْهِ لَهُ عَظِيطٌ - وَأَحْسِبُهُ قَالَ: كَغَظِيطِ الْبَكْرِ - فَلَمَّا سُرِّيَ عَنْهُ قَالَ: «أَيُّنَ السَّائِلُ عَنِ الْعُمْرَةِ؟ اخْلَعْ عَنْكَ الْجُبَّةَ، وَاغْسِلْ أَثَرَ الْخُلُقِ عَنْكَ، وَأَنْقِ الصُّفْرَةَ، وَاصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ كَمَا تَصْنَعُ فِي حَجِّكَ»^(١).

الشاهد: قوله ﷺ: «اصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ، كَمَا تَصْنَعُ فِي حَجِّكَ». وَحَمَلَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ قَوْلَهُ ﷺ: «اصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ، كَمَا تَصْنَعُ فِي حَجِّكَ» عَلَى تَجَنُّبِ الْمُحْظُورَاتِ، وَلَكِنَّا نَقُولُ: مَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ نَجْعَلَهُ عَامًّا.

وفي هذا الحديث فوائد، منها:

أولاً: شدة ما يُلَاقِيهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ نَزُولِ الْوَحْيِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ ﴿٥٠﴾ [الزُّمَر: ٥٠].

ثانياً: أَنَّهُ إِذَا نَزَلَ الْوَحْيُ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ، وَلَمْ يُؤْمَرْ بِأَنْ يُلْحَقَ بِالْقُرْآنِ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ قَرَأَنًا، بَلْ يَكُونُ إِلْهَامًا، وَيُعْبَرُ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ.

ثالثاً: وَجُوبُ التَّخَلِّيِ عَنْ مُحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ فَوْراً، لَكِنْ حَسَبَ الْإِسْطَاعَةِ. فَمَثَلًا: لَوْ كَانَ الْإِنْسَانُ عَلَيْهِ إِزَارٌ مُلَطَّخٌ بِالطَّيِّبِ، وَقِيلَ لَهُ: إِنَّ هَذَا حَرَامٌ. فَإِنَّهُ لَا يُؤْمَرُ بِخَلْعِهِ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا خَلَعَهُ يَبْقَى عَارِيًا، لَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُبَادِرَ، وَأَنْ لَا يَتَأَخَّرَ.

رابعاً: أنه لا يجوز لبس الإحرام المُنَظَّف؛ خلافاً لمن قال: إنه يجوز مع الكراهة، إذا لبسه قبل أن يعقد الإحرام.

فالصواب: أنه لا يجوز لبس المُنَظَّف، سواءً طيَّبه بعد دخوله في الإحرام، أم قبل دخوله في الإحرام.

وعليه فلا تُطَيَّبُ الإزار، ولا الرداء إذا أرذت الإحرام؛ لا بدُّهُنَّ، ولا ببخور، وقد قال النَّبِيُّ ﷺ: «لا تلبس ثوباً مسّه الزَّعفرانُ، ولا الورسُ»^(١).

خامساً: أنه لا يجوز أن يلبس المَحْرُمُ الجُبَّةَ؛ لأنَّ الجُبَّةَ تُعْتَبَرُ لباساً، وإن كانت قد تكون مفتوحة الوجه.

ومثل الجُبَّةِ المشلَّحُ، فإنه لا يجوز للإنسان أن يلبسه، لكن لو وضعه على أكتافه على غير اللبس بأن يلتف به كرداءٍ فإن ذلك لا يضرُّ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «لا يلبس القميص». ومعلوم أن النهي عن الأخص لا يقتضي النهي عن الأعم.

وهل نأخذ من هذا الحديث أن من فعل محظوراً جاهلاً فلا شيء عليه؟ أو نقول: إن هذا إنما فعل المحذور قبل أن ينزل حكمه؟

الجواب: الظاهر الثاني؛ يعني: أننا لا نأخذ من هذا الحديث دليلاً على أن من فعل شيئاً من المحظورات جاهلاً فلا شيء عليه، بل نأخذ منه أنه متى أعلم الجاهل أنه على خطأ فليبادر بالتخلص منه.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧٩٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ - وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ السَّنِّ -: أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ سَعَاءِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ

(١) أخرجه البخاري (١٨٣٨)، ومسلم (١١٧٧).

يَطُوفُ بِهِمَا ﴿البقرة: ١٥٨﴾. فَلَا أَرَى عَلَى أَحَدٍ شَيْئًا أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: كَلَّا، لَوْ كَانَتْ كَمَا تَقُولُ كَانَتْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا، إِنَّمَا أَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةَ فِي الْأَنْصَارِ؛ كَانُوا يَهْلُونَ لِمَنَاةَ، وَكَانَتْ مَنَاةَ حَذُو قُدَيْدٍ، وَكَانُوا يَتَحَرَّجُونَ أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ سَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ زَادَ سُفْيَانُ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامٍ: مَا أَنْتُمْ إِلَّا حَجَّ امْرِئٍ وَلَا عُمرَتَهُ لَمْ يَطْفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ^(١).

١١ - بَابُ مَتَى يَحِلُّ الْمُعْتَمِرُ؟

وَقَالَ عَطَاءٌ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمرَةً، وَيَطُوفُوا ثُمَّ يَقْصُرُوا وَيَحِلُّوا.

١٧٩١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ جَرِيرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاعْتَمَرْنَا مَعَهُ، فَلَمَّا دَخَلَ مَكَّةَ طَافَ وَطُفْنَا مَعَهُ، وَأَتَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ وَأَتَيْنَاهَا مَعَهُ، وَكُنَّا نَسْتُرُهُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ أَنْ يَرْمِيَهُ أَحَدٌ. فَقَالَ لَهُ صَاحِبٌ لِي: أَكَانَ دَخَلَ الْكَعْبَةَ؟ قَالَ: لَا^(٢).

١٧٩٢ - قَالَ: فَحَدَّثَنَا مَا قَالَ لِخَدِيجَةَ، قَالَ: «بَشُّرُوا خَدِيجَةَ بِبَيْتٍ مِنَ الْجَنَّةِ، مِنْ قَصَبٍ، لَا صَخَبَ فِيهِ وَلَا نَصَبَ»^(٣).

١٧٩٣ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: سَأَلْنَا ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ فِي عُمرَةٍ، وَلَمْ يَطْفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، أَبْأَيْتِ امْرَأَتَهُ؟ فَقَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ، وَطَافَ

(١) أخرجه مسلم (١٢٧٧).

(٢) أخرجه مسلم (١٣٣٢).

(٣) أخرجه مسلم (٢٤٣٢).

بَيْنَ الصِّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعًا، وَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسُوةٌ حَسَنَةٌ^(١).

١٧٩٤ - قَالَ: وَسَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: لَا يَقْرَبْنَهَا حَتَّى يَطُوفَ بَيْنَ الصِّفَا وَالْمَرْوَةِ.

١٧٩٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِالْبَطْحَاءِ وَهُوَ مُنِيخٌ، فَقَالَ: «أَحْبَبْتُ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «بِمَا أَهْلَلْتُ؟» قُلْتُ: لَبَيْكَ بِإِهْلَالِ كَاهِلِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَحْسَنْتَ، طُفْ بِالْبَيْتِ وَبِالصِّفَا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ أَحِلْ» فَطُفْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالصِّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ آتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ قَيْسٍ فَفَلَتَ رَأْسِي، ثُمَّ أَهْلَلْتُ بِالْحَجِّ، فَكُنْتُ أُفْتِي بِهِ. حَتَّى كَانَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ فَقَالَ: إِنْ أَخَذْنَا بِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُنَا بِالتَّامِّ، وَإِنْ أَخَذْنَا بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّهُ لَمْ يَحِلَّ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ^(٢).

١٧٩٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ كَانَ يَسْمَعُ أَسْمَاءَ تَقُولُ كُلَّمَا مَرَّتْ بِالْحَجُّونَ: صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ، لَقَدْ نَزَلْنَا مَعَهُ هَاهُنَا، وَنَحْنُ يَوْمَئِذٍ خِفَافٌ، قَلِيلٌ ظَهَرْنَا، قَلِيلَةٌ أَزْوَادُنَا، فَاعْتَمَرْتُ أَنَا وَأَخْتِي عَائِشَةُ وَالزُّبَيْرُ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ، فَلَمَّا مَسَحْنَا الْبَيْتَ أَهْلَلْنَا مِنَ الْعِشِيِّ بِالْحَجِّ^(٣).

قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٦١٧/٣):

﴿قَوْلُهُ: «وَنَحْنُ يَوْمَئِذٍ خِفَافٌ». زَادَ مُسْلِمٌ فِي رَوَايَتِهِ: خِفَافُ الْحَقَائِبِ. وَالْحَقَائِبُ: جَمْعُ حَقِيَّةٍ، بِفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَبِالْقَافِ وَبِالْمَوْحَدَةِ، وَهِيَ مَا احْتَقَبَهُ الرَّاکِبُ خَلْفَهُ مِنْ حَوَائِجِهِ فِي مَوْضِعِ الرَّدِيفِ.

﴿قَوْلُهُ: «فَاعْتَمَرْتُ أَنَا وَأَخْتِي»؛ أَي: بَعْدَ أَنْ فَسَخُوا الْحَجَّ إِلَى الْعُمْرَةِ، فِي رَوَايَةٍ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٢٢٧).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٢٢١).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٢٣٧).

صفية بنت شيبه، عن أسماء: قَدِمْنَا مع رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُهْلَيْنِ بِالْحَجِّ، فَقَالَ: «مَنْ كَانَ معه هَدْيٌ فَلْيُقِمَّ على إِحْرَامِهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ معه هَدْيٌ فَلْيَحِلَّ». فلم يَكُنْ معي هَدْيٌ فَأَحْلَلْتُ، وكان مع الزبير هَدْيٌ فلم يَحِلَّ. انتهى.

وهذا مغايرٌ لذكرها الزبير مع مَنْ أَحَلَّ في رواية عبد الله مولى أسماء، فإن قضية رواية صفية عن أسماء أنه لم يَحِلَّ؛ لكونه مَمَّن ساق الهدى، فإن جُمعَ بينهما بأن القصة المذكورة وَقَعَتْ لها مع الزبير في غير حجة الوداع - كما أشار إليه النووي على بُعْدِهِ - وإلا فقد رَجَحَ عند البخاري رواية عبد الله مولى أسماء، فاقْتَصَرَ على إخراجها دون رواية صفية بنت شيبه.

وأخرَجَها مسلمٌ مع ما فيهم من الاختلاف، ويُقَوِّي صنيع البخاري ما تقدَّم في باب الطواف على وضوء، من طريق محمد بن عبد الرحمن - وهو أبو الأسود المذكور في هذا الإسناد - قَالَ: سَأَلْتُ عروة بنَ الزبير، فذكر حديثًا، وفي آخره: وقد أَخْبَرْتَنِي أُمِّي أنها أَهَلَّتْ هي وأختُها والزبير وفلان وفلان بعمره، فلما مَسَحُوا الركنَ حَلُّوا. والقائل: أَخْبَرْتَنِي. عروة المذكور، وأُمُّه هي أسماء بنتُ أبي بكرٍ، وهذا موافقٌ لرواية عبد الله مولى أسماء، عنها.

وفيه إشكالٌ آخر، وهو ذكرُها لعائشة فيمَن طاف، والواقع أنها كانت حَيْثُ حائِضًا، وكنت أولَّته هناك على أن المراد: أن تلك العمرة كانت في وقتٍ آخرَ بعد النَّبِيِّ ﷺ، لكن سياقُ رواية هذا البابِ تَأْبَاهُ؛ فإنه ظاهرٌ في أن المقصودَ العمرة التي وَقَعَتْ لهم في حجة الوداع، والقولُ فيما وَقَعَ من ذلك في حقِّ الزبير كالقولِ في حقِّ عائشة سواء، وقد قَالَ عِيَاضُ في الكلام عليه: ليس هو على عمومِهِ؛ فإن المرادَ مَنْ عَدَا عائشة؛ لأنَّ الطرقَ الصحيحةَ فيها أنها حاضَتْ، فلم تَطْفُ بِالْيَتِّ، ولا تَحَلَّلَتْ من عمرتها.

قَالَ: وقيل: لعل عائشة أشارت إلى عمرتها التي فعلتها من التنعيم، ثم حَكَى التأويلَ السابق، وأنها أرادتْ عمرةً أخرى في غيرِ التي في حجة الوداع، وخطأه ولم

يُعْرَجُ عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالزَّبِيرِ مِنْ ذَلِكَ.

﴿قَوْلُهُ: «وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ». كَأَنَّهَا سَمَّتْ بَعْضَ مَنْ عَرَفَتْهُ مِمَّنْ لَنْ يَسُقِيَ الْهَدْيَ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى تَعْيِينِهِمْ، فَقَدْ تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّ أَكْثَرَ الصَّحَابَةِ كَانُوا كَذَلِكَ.

﴿قَوْلُهُ: «فَمَا مَسَحْنَا الْبَيْتَ»؛ أَي: طُفْنَا بِالْبَيْتِ فَاسْتَلَمْنَا الرُّكْنَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ الطَّوَافِ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ بَلْفَظٍ: مَسَحْنَا الرُّكْنَ. وَسَاغَ هَذَا الْمَجَازُ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ يَمْسُحُ الرُّكْنَ، فَصَارَ يُطْلَقُ عَلَى الطَّوَافِ، كَمَا قَالَ كَثِيرٌ عَزَّةَ: وَلَمَّا قَضَيْنَا مِنْ مَنْى كُلِّ حَاجَةٍ وَمَسَحَ بِالْأَرْكَانِ مَنْ هُوَ مَاسِحٌ

أَي: طَافَ مِنْ هُوَ طَائِفٌ.

قَالَ عِيَاضٌ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى «مَسَحُوا»: طَافُوا وَسَعَوْا، وَحُذِفَ السَّعْيُ اخْتِصَارًا لِمَا كَانَ مُتَوَطِّئًا بِالطَّوَافِ.

قَالَ: وَلَا حُجَّةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ لِمَنْ لَمْ يُوجِبِ السَّعْيُ؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ أَخْبَرَتْ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي حُجَّةِ الْوُدَاعِ، وَقَدْ جَاءَ مُفَسِّرًا مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى صَحِيحَةً أَنَّهُمْ طَافُوا مَعَهُ وَسَعَوْا، فَيُحْمَلُ مَا أُجْمِلَ عَلَى مَا بَيَّنَّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

لَا شَكَّ أَنَّ عَائِشَةَ ~~هِيَ~~ لَمْ تَدْخُلْ فِي حُجَّةِ الْوُدَاعِ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَطْفُ إِلَّا طَوَافَ الْإِفَاضَةِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ -إِذَا كَانَ اللَّفْظُ مُحْفُوظًا- دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْعِمْرَةِ صَبَاحَ الْيَوْمِ الثَّامِنِ؛ لِأَنَّهَا تَقُولُ: أَهْلَلْنَا مِنَ الْعِشِيِّ بِالْحَجِّ. لَكِنْ هَذَا الْحَدِيثُ -كَمَا مَرَّ- فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْقَلْقِ وَالْاضْطِرَابِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢ - بَابُ مَا يَقُولُ: إِذَا رَجَعَ مِنَ الْحَجِّ أَوِ الْعُمْرَةِ أَوِ الْغَزْوِ؟

١٧٩٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَفَلَ مِنْ غَزْوٍ أَوْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ يُكَبِّرُ عَلَى كُلِّ شَرْفٍ مِنَ الْأَرْضِ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ، ثُمَّ يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، آيُونَ، تَائِبُونَ، عَابِدُونَ، سَاجِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ، صَدَقَ اللَّهُ وَعْدُهُ، وَنَصَرَ عَبْدُهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ»^(١).

﴿قَوْلُ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِذَا رَجَعَ مِنَ الْحَجِّ أَوِ الْعُمْرَةِ أَوِ الْغَزْوِ». وَفِي الْحَدِيثِ الَّذِي أَوْرَدَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «كَانَ إِذَا قَفَلَ مِنْ غَزْوٍ أَوْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ». فَيَكُونُ هَذَا الْحَدِيثُ مُطَابِقًا لِلتَّرْجُمَةِ تَمَامًا، لَكِنْ هَلْ يَقَالُ هَذَا فِي كُلِّ سَفَرٍ، أَوْ فِي هَذِهِ الْأَسْفَارِ الثَّلَاثَةِ فَقَطْ؟ الْجَوَابُ: ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَقَالُ فِي هَذِهِ الْأَسْفَارِ الثَّلَاثَةِ فَقَطْ.

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٦١٩/٣):

﴿قَوْلُهُ: «بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا رَجَعَ مِنَ الْحَجِّ، أَوِ الْعُمْرَةِ، أَوِ الْغَزْوِ». أَوْرَدَ الْمُصَنِّفُ هُنَا تَرَاجِمَ تَتَعَلَّقُ بِآدَابِ الرَّاجِعِ مِنَ السَّفَرِ؛ لَتَعَلُّقِ ذَلِكَ بِالْحَاجِّ وَالْمُعْتَمِرِ، وَهَذَا فِي حَقِّ الْمُعْتَمِرِ الْآفَاقِيِّ، وَقَدْ تَرَجَّمَ لِحَدِيثِ الْبَابِ؛ حَدِيثُ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، فِي الدَّعَوَاتِ، مَا يَقُولُ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَوْ رَجَعَ، وَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ مُسْتَوْفًى هُنَاكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. اهـ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١٨٩/١١ - ١٩٠):

﴿قَوْلُهُ: «بَابُ الدَّعَاءِ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَوْ رَجَعَ. فِيهِ يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَنَسٍ». كَذَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْحَمَوِيِّ، عَنِ الْقُرْبَرِيِّ، وَمِثْلُهُ فِي رِوَايَةِ أَبِي زَيْدٍ الْمَرْوَزِيِّ عَنْهُ، لَكِنْ بِالْوَاوِ الْعَاطِفَةِ بَدَلَ لَفْظِ: «بَابُ». وَالْمَرَادُ بِحَدِيثِ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ - فِيمَا أَظُنُّ - الْحَدِيثُ الَّذِي أَوَّلُهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْبَلَ مِنْ خَيْبَرَ، وَقَدْ أُرْدَفَ صَفِيَّةٌ، فَلَمَّا كَانَ بِبَعْضِ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٣٤٢).

الطريقِ عَثَرَتِ النَّاقَةُ»، فَإِنْ فِي آخِرِهِ: «فَلَمَّا أَشْرَفْنَا عَلَى الْمَدِينَةِ قَالَ: آيُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ. فَلَمْ يَزَلْ يَقُولُهَا حَتَّى دَخَلَ الْمَدِينَةَ».

وَقَدْ تَقَدَّمَ مَوْصُولًا فِي أَوَاخِرِ الْجِهَادِ، وَفِي الْأَدَبِ، وَفِي أَوَاخِرِ اللِّبَاسِ وَشَرَحْتُهُ هُنَاكَ، إِلَّا الْكَلَامَ الْأَخِيرَ هُنَا، فَوَعَدْتُ بِشَرْحِهِ هُنَا.

وَإِسْمَاعِيلُ فِي الْحَدِيثِ الْمَوْصُولِ هُوَ ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ.

﴿قَوْلُهُ: «كَانَ إِذَا قَفَلَ»﴾. بِقَافٍ، ثُمَّ فَاءٍ؛ أَي: رَجَعَ؛ وَزُنْهُ وَمَعْنَاهُ، وَوَقَعَ عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي رَوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَزْدِيِّ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ، فِي أَوَّلِهِ مِنَ الزِّيَادَةِ: «كَانَ إِذَا اسْتَوَى عَلَى بَعِيرِهِ خَارِجًا إِلَى سَفَرٍ كَبَّرَ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا». فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، إِلَى أَنْ قَالَ: «وَإِذَا رَجَعَ قَالَهُنَّ، وَزَادَ: آيُونَ تَائِبُونَ...» الْحَدِيثَ.

وَالِى هَذِهِ الزِّيَادَةِ أَشَارَ الْمُصَنِّفُ فِي التَّرْجُمَةِ، بِقَوْلِهِ: «إِذَا أَرَادَ سَفَرًا».

﴿قَوْلُهُ: «مَنْ غَزَوْ أَوْ حَجَّ أَوْ عَمَرَهُ»﴾. ظَاهِرُهُ اخْتِصَاصُ ذَلِكَ بِهَذِهِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ، وَلَيْسَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، بَلْ يُشْرَعُ قَوْلُ ذَلِكَ فِي كُلِّ سَفَرٍ إِذَا كَانَ سَفَرِ طَاعَةٍ؛ كَصَلَاةِ الرَّحِمِ وَطَلَبِ الْعِلْمِ؛ لِمَا يَشْمَلُ الْجَمِيعَ مِنْ اسْمِ الطَّاعَةِ. وَقِيلَ: يَتَعَدَّى أَيْضًا إِلَى الْمَبَاحِ؛ لِأَنَّ الْمَسَافِرَ فِيهِ لَا ثَوَابَ لَهُ، فَلَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ فَعْلُ مَا يُحْصَلُ لَهُ الثَّوَابُ.

وَقِيلَ: يُشْرَعُ فِي سَفَرِ الْمَعْصِيَةِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ مُرْتَكِبَهَا أَحْوَجُ إِلَى تَحْصِيلِ الثَّوَابِ مِنْ غَيْرِهِ. وَهَذَا التَّعْلِيلُ مُتَعَقِّبٌ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَخْصُّهُ بِسَفَرِ الطَّاعَةِ لَا يَمْنَعُ مَنْ سَافَرَ فِي مَبَاحٍ، وَلَا فِي مَعْصِيَةٍ مِنَ الْإِكْثَارِ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ، وَإِنَّمَا النِّزَاعُ فِي خُصُوصِ هَذَا الذِّكْرِ فِي هَذَا الْوَقْتِ الْمَخْصُوصِ.

فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى الْإِخْتِصَاصِ؛ لَكُونِهَا عِبَادَاتٍ مَخْصُوصَةً، شُرِعَ لَهَا ذِكْرٌ مَخْصُوصٌ، فَتَخْتَصُّ بِهِ كَالذِّكْرِ الْمَأْثُورِ عَقَبَ الْأَذَانِ وَعَقَبَ الصَّلَاةِ، وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ الصَّحَابِيُّ عَلَى الثَّلَاثِ؛ لِانْحِصَارِ سَفَرِ النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا؛ وَلِهَذَا تَرَجَّمَ بِالسَّفَرِ، عَلَى أَنَّهُ

تَعَرَّضَ لَهَا دَلٌّ عَلَيْهِ الظَّاهِرُ، فَتَرَجَّمَ فِي أَوَاخِرِ أَبْوَابِ الْعُمْرَةِ: «مَا يَقُولُ إِذَا رَجَعَ مِنَ الْغَزْوِ أَوْ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ».

﴿قَوْلُهُ: «يُكَبِّرُ عَلَى كُلِّ شَرَفٍ». بَفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ وَالرَّاءِ، بَعْدَهَا فَاءٌ: هُوَ الْمَكَانُ الْعَالِي، وَوَقَعَ عِنْدَ مُسْلِمٍ، مِنْ رِوَايَةِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو الْعُمَرِيِّ، عَنْ نَافِعٍ بِلَفْظٍ: «إِذَا أَوْفَى». - أَيْ: أَرْتَفَعَ، قَوْلُهُ: «عَلَى ثَنِيَّةٍ». بِمِثْلَةِ، ثُمَّ نُونٍ، ثُمَّ تَحْتَانِيَّةٌ ثَقِيلَةٌ؛ هِيَ: الْعَقْبَةُ - «أَوْ فَذْفِدٌ» بِفَتْحِ الْفَاءِ، بَعْدَهَا دَالٌّ مَهْمَلَةٌ، ثُمَّ فَاءٌ، ثُمَّ دَالٌّ، وَالْأَشْهُرُ تَفْسِيرُهُ بِالْمَكَانِ الْمُرْتَفِعِ. وَقِيلَ: هُوَ الْأَرْضُ الْمُسْتَوِيَّةُ. وَقِيلَ: الْفَلَاةُ الْخَالِيَةُ مِنْ شَجَرٍ وَغَيْرِهِ. وَقِيلَ: غَلِيظُ الْأُودِيَةِ ذَاتِ الْحَصَى.

﴿قَوْلُهُ: «ثُمَّ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ... إلخ». يَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ يَأْتِي بِهَذَا الذِّكْرِ عَقَبَ التَّكْبِيرِ، وَهُوَ عَلَى الْمَكَانِ الْمُرْتَفِعِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّ التَّكْبِيرَ يَخْتَصُّ بِالْمَكَانِ الْمُرْتَفِعِ وَمَا بَعْدَهُ إِنْ كَانَ مُتَّسِعًا أَكْمَلَ الذِّكْرَ الْمَذْكُورَ فِيهِ، وَإِلَّا فِإِذَا هَبَطَ سَبَّحَ، كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ جَابِرٍ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّ يُكْمَلَ الذِّكْرَ مطلقًا عَقَبَ التَّكْبِيرِ، ثُمَّ يَأْتِي بِالتَّسْبِيحِ إِذَا هَبَطَ.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: وَفِي تَعْقِيبِ التَّكْبِيرِ بِالتَّهْلِيلِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ الْمُنْفَرِدُ بِإِيجَادِ جَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ، وَأَنَّهُ الْمَعْبُودُ فِي جَمِيعِ الْأَمَاكِنِ.

﴿قَوْلُهُ: «آيُونَ». جَمْعُ آيٍ؛ أَيْ: رَاجِعٌ؛ وَزَنُّهُ وَمَعْنَاهُ، وَهُوَ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مُحذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: نَحْنُ آيُونَ، وَلَيْسَ الْمَرَادُ الْإِخْبَارَ بِمَحْضِ الرُّجُوعِ؛ فَإِنَّهُ تَحْصِيلُ الْحَاصِلِ، بَلِ الرُّجُوعُ فِي حَالَةٍ مَخْصُوصَةٍ، وَهِيَ تَلَبُّسُهُم بِالْعِبَادَةِ الْمَخْصُوصَةِ، وَالْإِتِّصَافُ بِالْأَوْصَافِ الْمَذْكُورَةِ.

﴿وَقَوْلُهُ: «تَائِبُونَ». فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى التَّقْصِيرِ فِي الْعِبَادَةِ، وَقَالَ ﷺ عَلَى سَبِيلِ التَّوَاضُّعِ، أَوْ تَعْلِيمًا لِأَمَّتِهِ، أَوْ الْمَرَادُ أَمَّتُهُ كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ. وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ التَّوْبَةُ لِإِرَادَةِ الْإِسْتِمْرَارِ عَلَى الطَّاعَةِ، فَيَكُونُ الْمَرَادُ: أَنَّ لَا يَقَعُ مِنْهُمْ ذَنْبٌ.

قوله: «صدق الله وعده»؛ أي: فيما وعده به من إظهار دينه في قوله: ﴿وَعَدَكُمُ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً﴾ [البقرة: ٢٠]. وقوله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [النحل: ٥٥] الآية. وهذا في سفر الغزو، ومناسبته لسفر الحج والعمرة قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٧]. وقوله: «ونصر عبده». يريد: نفسه.

قوله: «وهزم الأحزاب وحده»؛ أي: من غير فعل أحد من الآدميين. واختلف في المراد بالأحزاب هنا، ف قيل: هم كفار قريش ومن وافقهم من العرب واليهود الذين تحزبوا؛ أي: تجمعوا في غزوة الخندق، ونزلت في شأنهم سورة الأحزاب. وقد مضى خبرهم مفصلاً في كتاب المغازي. وقيل: المراد أعم من ذلك. وقال النووي: المشهور الأول.

وقيل: فيه نظر؛ لأنه يتوقف على أن هذا الدعاء إنما شرع من بعد الخندق. والجواب: أن غزوات النبي ﷺ التي خرج فيها بنفسه محصورة، والمطابق منها لذلك غزوة الخندق؛ لظاهر قوله تعالى في سورة الأحزاب: ﴿وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمِنَ الْأَخْيَارِ وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ﴾ [الأحزاب: ٢٥]. وفيها قبل ذلك: ﴿إِذْ جَاءَ تَكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا﴾ [الأحزاب: ٩].

والأصل في الأحزاب أنه جمع حزب، وهو القطعة المجتمعة من الناس، فاللام إما جنسية، والمراد: كل من تحزب من الكفار. وإما عهدية، والمراد: من تقدم، وهو الأقرب.

قال القرطبي: ويحتمل أن يكون هذا الخبر بمعنى الدعاء؛ أي: اللهم اهزم الأحزاب، والأول أظهر. انتهى كلام الحافظ

وهذا مما لا شك فيه، وكذلك أيضاً الأظهر أنه عام، وليس خاصاً بالأحزاب الذين حاصروا النبي ﷺ في المدينة.

وقوله: «يُكَبَّرُ عَلَى كُلِّ شَرْفٍ مِنَ الْأَرْضِ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ». الشَّرْفُ هو: المكانُ المرتفعُ.

ووجهُ كونه ﷺ كَانَ يُكَبَّرُ عَلَى الشَّيْءِ الْمَرْتَفِعِ هو: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا عَلَا اسْتَعَظَمَ نَفْسَهُ وَاسْتَكْبَرَهَا، فَشُرِعَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: اللَّهُ أَكْبَرُ؛ لِأَجْلِ أَنْ يُذِلَّ نَفْسَهُ فَلَا تَرْتَفِعَ. وَيُشَبِّهُ هَذَا مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى مَا يُعْجِبُهُ مِنَ الدُّنْيَا يَقُولُ: «لَيْكَ إِنْ الْعِيشَ عِيشَ الْآخِرَةِ»^(١).

وقوله ﷺ: «لَيْكَ»؛ أَي: إِجَابَةً لَكَ؛ لِثَلَاثَةِ تَفَتُّنِهِ نَفْسَهُ، فَيَبْعُدُ عَنِ اللَّهِ. وقوله ﷺ: «إِنْ الْعِيشَ عِيشَ الْآخِرَةِ». وَذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُزَهِّدَ نَفْسَهُ فِي عِيشِ الدُّنْيَا، وَيُرَغِّبَهَا فِي عِيشِ الْآخِرَةِ.

وَهَكَذَا يَنْبَغِي لَكَ إِذَا رَأَيْتَ مَا يُعْجِبُكَ مِنَ الدُّنْيَا مِنْ قُصُورٍ، أَوْ سَيَارَاتٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، أَنْ تَقُولَ: لَيْكَ إِنْ الْعِيشَ عِيشَ الْآخِرَةِ. وقوله ﷺ: «آيُونَ»؛ أَي: رَاجِعُونَ.

وقوله ﷺ: «تَائِبُونَ»؛ أَي: إِلَى اللَّهِ ﷻ، وَالتَّوْبَةُ هِيَ التَّخَلُّصُ مِنَ الذَّنْبِ، وَاسْتِقَامَةُ الْحَالِ.

وقوله ﷺ: «عَابِدُونَ». مِنَ الْعِبَادَةِ. وقوله ﷺ: «سَاجِدُونَ». خَصَّ السُّجُودَ؛ لِأَنَّهُ مُخْتَصٌّ بِالصَّلَاةِ الَّتِي هِيَ أَفْضَلُ أَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ.

وقوله ﷺ: «لَرَبِّنَا حَامِدُونَ». قَدَّمَ الْمَعْمُولَ «لَرَبِّنَا» لِإِفَادَةِ الْحَصْرِ؛ أَي: لَرَبِّنَا وَحْدَهُ حَامِدُونَ، وَالْحَمْدُ هُوَ: عِبَارَةٌ عَنْ إِقْرَارِ الْإِنْسَانِ بِكَمَالِ صِفَاتِ اللَّهِ ﷻ، مَعَ الْمَحَبَةِ وَالتَّعْظِيمِ.

(١) أخرجه البخاري (٣٧٩٥)، ومسلم (١٨٠٦).

﴿وَقَوْلُهُ ﷺ: «صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ». وَذَلِكَ بِمَا وَعَدَ اللَّهُ نَبِيَّهُ ﷺ مِنَ النَّصْرِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾ [٥١: ٥١].

﴿وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَنَصَرَ عَبْدَهُ». الْمُرَادُ هُنَا بِالْعَبْدِ: الْجِنْسُ، وَلَكِنْ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِنْسَانِ إِذَا كَانَ اللَّهُ قَدْ نَصَرَهُ هُوَ نَفْسُهُ فَالْمُرَادُ عَيْنُ الشَّخْصِ.

﴿وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ». وَذَلِكَ مِنْ غَيْرِ مُعَيَّنٍ ﷺ، وَقَدْ هَزَمَهُمْ جَمْعًا بِأَسْبَابِ الْمَعْلُومَةِ الْمَعْرُوفَةِ، فَلَمْ يَهْزِمَهُمْ بِخَسْفٍ، أَوْ وَايِلَ مِنَ السَّمَاءِ. وَأَبِينُ مِثَالٍ عَلَى هَذَا: قِصَّةُ الْأَحْزَابِ الَّذِينَ حَاصَرُوا الْمَدِينَةَ فَوْقَ عِشْرِينَ لَيْلَةً، فَأَرْسَلَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الشَّرْقِيَّةَ بِشِدَّةٍ عَظِيمَةٍ، وَبَرُودَةٍ شَدِيدَةٍ، حَتَّى كَفَأَتْ قُدُورَهُمْ، وَنَقَضَتْ خِيَامَهُمْ، وَصَارُوا يَصْطَلُّونَ عَلَى النَّارِ؛ مِنْ شِدَّةِ الْهَوَاءِ وَبَرُودَتِهِ.

وَلَعَلَّهُ مَرَّ عَلَيْكُمْ قِصَّةُ حَذِيفَةَ بْنِ الْيَمَانِ ؓ حِينَ طَلَبَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ أَصْحَابِهِ أَنْ يَذْهَبَ أَحَدُهُمْ لِيُخْبِرَهُ بِخَبَرِ الْقَوْمِ، وَكَرَّرَهَا ﷺ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: «قُمْ يَا حَذِيفَةُ».

يَقُولُ حَذِيفَةُ: فَلَمَّا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قُمْ يَا حَذِيفَةُ». لَمْ أَرُبْدًا مِنْ إِجَابَةِ الرَّسُولِ ﷺ. ثُمَّ قَالَ لِي ﷺ: «اذْهَبْ فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْقَوْمِ، وَلَا تُحَدِّثْ شَيْئًا».

قَالَ: فَخَرَجْتُ مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا دَخَلْتُ مَكَانَهُمْ. صَرْتُ كَأَنِّي فِي حَمَّامٍ، وَذَلِكَ مَعَ شِدَّةِ الْبَرُودَةِ الَّتِي هُمْ فِيهَا.

فَازْهَبَ اللَّهُ الْبَرُودَةَ وَالرِّيحَ.

يَقُولُ ؓ: فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ، فَإِذَا أَبُو سَفْيَانَ يَصْطَلِي عَلَى النَّارِ؛ يَسْتَدْبِرُهَا وَيَسْتَقْبِلُهَا، فَلَوْ أَرَدْتُ أَنْ أُصِيبَهُ لِأَصِيبَهُ - لَقَرِبَهُ مِنْهُ وَتَمَكَّنَهُ - فَذَكَرْتُ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تُحَدِّثْ شَيْئًا». فَلَمْ أُحَدِّثْ، ثُمَّ صَاحَ أَبُو سَفْيَانَ: لِيَنْظُرُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمْ مَنْ جَلِيسُهُ؟ فَأَخَذْتُ مَنْ بَجَنِي، فَقُلْتُ لَهُ: مَنْ أَنْتَ؟ - أَيْ: أَنَّهُ بَادَرَهُ ؓ، وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الذِّكَاةِ - فَقَالَ: أَنَا فَلَانٌ.

يقول: ثم رجعتُ إلى النبي ﷺ، فلما دخلتُ -يعني: تعدَّيتُ منطقةَ العدو- ودخلتُ منطقةَ الصحابةِ عادَ البردُ كما كان، فجئتُ والنبي ﷺ يُصَلِّي، فوضَعَ عليَّ من رداءه ﷺ حتَّى أذْفَأَ^(١).

فالحاصلُ: أن الله تعالى نَصَرَ المسلمين هنا بشيءٍ معتادٍ، لا بشيءٍ خارجٍ عن العادة؛ لأنَّ الرِّيحَ والبردَ الشديديَّينِ معروفٌ أن الناسَ لا يَصْبِرُونَ عليهما. وهذا بخلافِ ما نَزَلَ من السماء. إذا: هَزَمَ اللهُ الأَحْزَابَ وحده بما يُرْسَلُ عليهم من أسبابِ الهزيمةِ المعلومَةِ المعروفةِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

١٣ - بَابُ اسْتِقْبَالِ الْحَاجِّ الْقَادِمِينَ، وَالثَّلَاثَةِ عَلَى الدَّابَّةِ.

١٧٩٨ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ اسْتَقْبَلَتْهُ أُغَيْلَمَةُ بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَحَمَلَتْ وَاحِدًا بَيْنَ يَدَيْهِ وَآخَرَ خَلْفَهُ.

هذا الحديثُ فيه: استقبالُ القادمِ من الحجِّ، بل ومن غيرِ ذلك أيضًا، وقد كان الناسُ فيما سبقَ -وقد أدركناهم يفعلون ذلك- يَخْرُجُونَ مع رَكْبِ الْحُجَّاجِ إلى خارجِ البلدِ يُشَيِّعُونَهُمْ، فإذا رجعوا خَرَجُوا أيضًا إلى خارجِ البلدِ يَسْتَقْبِلُونَهُمْ؛ وذلك لأنَّ الحجاجَ كانوا يَذْهَبُونَ جميعًا، وَيَرْجِعُونَ جميعًا.

(١) أخرجه مسلم (١٧٨٨)، وانظر البخاري (٢٨٤٦).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤ - باب القدوم بالغداة.

١٧٩٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَبَّاجِ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ يُصَلِّي فِي مَسْجِدِ الشَّجَرَةِ، وَإِذَا رَجَعَ صَلَّى بِذِي الْحُلَيْفَةِ بَيْطُنِ الْوَادِي، وَبَاتَ حَتَّى يُصْبِحَ ^(١).

قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ٦١٩):

﴿قَوْلُهُ: «بَابُ الْقُدُومِ بِالْغَدَاةِ». أُوْرِدَ فِيهِ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ فِي خُرُوجِهِ ﷺ إِلَى مَكَّةَ مِنْ طَرِيقِ الشَّجَرَةِ، وَمَبِيتِهِ بِذِي الْحُلَيْفَةِ إِذَا رَجَعَ، وَفِيهِ مَا تَرَجَّمَ لَهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى الْحَدِيثِ فِي أَوَائِلِ الْحَجِّ.

وَقَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ٣٩١):

﴿قَوْلُهُ: «بَابُ خُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى طَرِيقِ الشَّجَرَةِ». قَالَ عِيَاضٌ: هُوَ مَوْضِعٌ مَعْرُوفٌ عَلَى طَرِيقٍ مَنْ أَرَادَ الذَّهَابَ إِلَى مَكَّةَ مِنَ الْمَدِينَةِ، كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَى ذِي الْحُلَيْفَةِ، فَيَبِيتُ بِهَا، وَإِذَا رَجَعَ بَاتَ بِهَا أَيْضًا، وَدَخَلَ عَلَى طَرِيقِ الْمُعَرَّسِ -بِفَتْحِ الرَّاءِ الْمُثْقَلَةِ، وَبِالْمُهْمَلَتَيْنِ- وَهُوَ مَكَانٌ مَعْرُوفٌ أَيْضًا، وَكُلُّ مِنَ الشَّجَرَةِ وَالْمُعَرَّسِ عَلَى سِتَةِ أَمْيَالٍ مِنَ الْمَدِينَةِ، لَكِنَّ الْمُعَرَّسَ أَقْرَبُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥ - باب الدُّخُولِ بِالْعَشِيِّ.

١٨٠٠ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ، كَانَ لَا يَدْخُلُ إِلَّا غَدْوَةً أَوْ عَشِيَّةً ^(٢).

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه مسلم (١٩٢٨).

المراد بالعشية: آخر النهار، والطَّرْقُ هو القدومُ في الليل، والآن قد اختلفت الأمور، فقد لا يَتَهَيَّأُ للإنسان أن يَصِلَ إلى بلده إلا في الليل؛ كأن يكونَ هذا هو موعد الطائرات، ففي هذه الحالة عليه أن يُخَبِّرَ أهله بأنه سيقدمُ عليهم الليلةَ الفلانية حتى لا يَبْتَغَتْهم، وحتى تَسْتَحِدَّ الْمُغِيبَةُ، وَتَمْتَشِطَ الشَّعْثَةُ، كما أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بذلك^(١)، والأفضل أن يُخَبِّرَهم قبلَ قدومه بوقتٍ يَتِمَكَّنون فيه من التَّهَيُّؤِ له.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦ - باب لا يَطْرُقُ أَهْلُهُ إِذَا بَلَغَ الْمَدِينَةَ.

١٨٠١ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَارِبٍ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَطْرُقَ أَهْلُهُ لَيْلًا^(١).

سبق أن المراد: أن لا يَطْرُقَ أَهْلُهُ لَيْلًا إِذَا أَعْلَمَهُمْ، فإذا أَعْلَمَهُمْ فلا بأس، وفي الوقتِ الحاضر - كما هو معلوم - أحيانًا تكونُ مواعيدُ الطائراتِ في الليل، ففي هذه الحالة عليه أن يُعْلِمَ أَهْلَهُ باتصالِ هاتفٍ، أو موعدٍ مقدَّم بأنه سيَحْضُرُ في الليلةِ الفلانية، وبذلك يزولُ المحذور؛ وذلك لأن النَّبِيَّ ﷺ بَيَّنَّ السَّبَبَ من النهي، فقال: «لأجل أن تَسْتَحِدَّ الْمُغِيبَةُ، وَتَمْتَشِطَ الشَّعْثَةُ»^(١).



(١) أخرجه البخاري (٥٠٧٩)، ومسلم (٧١٥).

(٢) انظر التعليق السابق.

(٢) انظر التعليق السابق.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧ - بَابُ مَنْ أَسْرَعَ نَاقَتَهُ إِذَا بَلَغَ الْمَدِينَةَ.

١٨٠٢ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي حُمَيْدٌ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ فَأَبْصَرَ دَرَجاتِ الْمَدِينَةِ أَوْضَعَ نَاقَتَهُ، وَإِنْ كَانَتْ دَابَّةً حَرَكَهَا^(١).

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: زَادَ الْحَارِثُ بْنُ عُمَيْرٍ عَنْ حُمَيْدٍ: حَرَكَهَا مِنْ حُبِّهَا. حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: جُدَرَاتٍ، تَابِعُهُ الْحَارِثُ بْنُ عُمَيْرٍ. هَذَا يَدُلُّ عَلَى مَحَبَّةِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْمَدِينَةِ، وَأَنَّهُ مِنْ شِدَّةِ الشَّوْقِ إِذَا رَأَاهَا حَرَّكَ النَّاقَةَ، فَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا: أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ يُحِبُّ بَلَدَتَهُ فَإِنَّهُ إِذَا أَقْبَلَ عَلَيْهَا يُحَرِّكُ - أَيْ: يُسْرِعُ فِي الْمَشْيِ - كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨ - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾ [النِّسَاءُ: ١٨٩].

١٨٠٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِيْنَا، كَانَتِ الْأَنْصَارُ إِذَا حَجُّوا فَجَاءُوا لَمْ يَدْخُلُوا مِنْ قِبَلِ أَبْوَابِ بُيُوتِهِمْ، وَلَكِنْ مِنْ ظُهُورِهَا، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَدَخَلَ مِنْ قِبَلِ بَابِهِ، فَكَأَنَّهُ غَيْرُ بِذَلِكَ، فَنَزَلَتْ ﴿وَلَيْسَ الْبِرَّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مِنْ

أَتَقَى وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾ [النِّسَاءُ: ١٨٩].

هَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى جَهْلِ النَّاسِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ؛ إِذْ لِمَاذَا إِذَا قَفَلَ الرَّجُلُ مِنَ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ لَا يَدْخُلُ مِنَ الْبَابِ الْمَعْرُوفِ، وَلَكِنْ يَتَسَوَّرُ الْجِدَارَ؟! وَكَيْفَ يَرَوْنَ أَنَّ دُخُولَهُ مِنَ الْبَابِ عَيْبٌ؟!

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٣٤٥).

فَبَيَّنَ اللَّهُ ﷻ لَهُمْ أَنَّ الْمَشْرُوعَ أَنْ يَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا.
وهذه الجملة من هذه الآية صارت نَبْرَاسًا يَتَمَشَّى عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ فِي تَصَرُّفَاتِهِ،
فِيَأْتِي الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا حَتَّى فِي الْمَعَامَلَاتِ.

فَمَثَلًا: إِذَا كَانَ عِنْدَهُ إِشْكَالٌ فِي التَّعْلِيمِ لَا يَذْهَبُ إِلَى إِدَارَةِ التَّعْلِيمِ مُبَاشَرَةً دُونَ
إِدَارَةِ الْمَدْرَسَةِ، وَإِذَا كَانَتْ تَنْتَهِي بِإِدَارَةِ التَّعْلِيمِ لَا يَذْهَبُ إِلَى الْوِزَارَةِ.
وكَذَلِكَ أَيْضًا لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا رَأَى امْرَأَةً مُتَبَرِّجَةً، فَإِنَّهُ لَا يَتَكَلَّمُ مَعَهَا، وَلَكِنْ يَتَكَلَّمُ مَعَ
وَلِيِّهَا؛ زَوْجِهَا أَوْ أَبِيعِهَا، أَوْ أَخِيهَا، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ لِيَكُونَ قَدْ أَتَى الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا.
وكَذَلِكَ أَيْضًا فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، لَا يَطْلُبُ الْإِنْسَانُ الْعِلْمَ أَوَّلَ مَا يَطْلُبُ بِالْقِرَاءَةِ فِي
«الْمُغْنِي» مَثَلًا، أَوْ «شَرْحِ الْمُهَذَّبِ»، أَوْ «الْتَمْهِيدِ»، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَلَكِنْ يَبْدَأُ مِنَ
الشُّرُوحِ الصَّغِيرَةِ.

فَهَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ صَارَتْ نَبْرَاسًا يَتَمَشَّى عَلَيْهِ النَّاسُ فِي كُلِّ أَحْوَالِهِمْ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٩ - بَابُ السَّفَرِ قِطْعَةً مِنَ الْعَذَابِ.

١٨٠٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ
أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ؛ يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ طَعَامَهُ
وَشَرَابَهُ وَنَوْمَهُ، فَإِذَا قَضَى نَهْمَتَهُ فَلْيُعَجِّلْ إِلَى أَهْلِهِ»^(١).

فِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ السَّفَرَ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ؛ أَي: مِنَ الْأَلَمِ وَالتَّعَبِ
وَالتَّأْدِي، وَلَيْسَ الْمُرَادُ الْعَذَابَ الَّذِي هُوَ عِقَابُ اللَّهِ ﷻ، لِأَنَّ السَّفَرَ قَدْ يَكُونُ سَفَرًا
طَاعَةً؛ كَسَفَرِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ وَالْجِهَادِ وَطَلَبِ الْعِلْمِ.

فَالْمُرَادُ بِكَوْنِ السَّفَرِ قِطْعَةً مِنَ الْعَذَابِ: أَنَّهُ - كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ - يَمْنَعُ الْإِنْسَانَ

(١) أخرجه مسلم (١٩٢٧).

الراحة، وَيَجْعَلُهُ دَائِمًا فِي هَمٍّ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ! حَتَّى فِي وَقْتِنَا الْحَاضِرِ الَّذِي يَكُونُ السَّفَرُ فِيهِ عَلَى الطَّائِرَاتِ، يَجِدُ الْإِنْسَانُ فِي السَّفَرِ عَذَابًا، فَالْإِنْسَانُ وَهُوَ عَلَى الطَّائِرَةِ تَجِدُهُ يَخْشَى أَنْ تَقَعَ، أَوْ أَنْ تَضِلَّ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَيَكُونُ قَلِقًا مَا دَامَ مُسَافِرًا.

ولهذا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَضَى الْإِنْسَانُ حَاجَتَهُ مِنْ سَفَرِهِ أَنْ يُعَجِّلَ إِلَى أَهْلِهِ، وَمِنْ ذَلِكَ الْحَجِّ وَالْعَمْرَةِ، فَإِذَا انْتَهَيْتَ مِنْ أَدَاءِ الْحَجِّ وَالْعَمْرَةِ فَعَجِّلْ لِلْأَهْلِ؛ لِأَنَّ غَرَضَكَ الَّذِي جِئْتَ مِنْ أَجْلِهِ قَدْ انْتَهَى.

وفي هذا: حَسَنُ الْمَعَاشِرَةِ لِلْأَهْلِ؛ يَعْنِي: أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَتَأَخَّرُ عَنْهُمْ، مَا دَامَ قَدْ انْتَهَتْ حَاجَتُهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٠- بَابُ الْمُسَافِرِ إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ يُعَجِّلُ إِلَى أَهْلِهِ.

١٨٠٥- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِطَرِيقِ مَكَّةَ، فَلَبَّغَهُ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ شِدَّةً وَجَعًا، فَأَسْرَعَ السَّيْرَ، حَتَّى كَانَ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّفَقِ نَزَلَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعَتَمَةَ - جَمَعَ بَيْنَهُمَا - ثُمَّ قَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ أَخَّرَ الْمَغْرِبَ وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا^(١).

شَيْخ
صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ

كِتَابُ الْمُخَصَّرِ

١٨٢-١٨٠٦



كِتَابُ الْمُحْصَرِّ

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِفُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ،﴾
[البقرة: ١٩٦].

وَقَالَ عَطَاءٌ: الْإِحْصَارُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يَحْبِسُهُ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: ﴿حَصُورًا﴾: لَا يَأْتِي
النِّسَاءَ.

﴿قَوْلُ عَطَاءٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «الْإِحْصَارُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يَحْبِسُهُ». هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ هَلَفٌ كَانَ
يَرَى الْعُمُومَ، وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١- بَابُ إِذَا أَحْصَرَ الْمُعْتَمِرُ.

١٨٠٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا،
حِينَ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ مُعْتَمِرًا فِي الْفِتْنَةِ، قَالَ: إِنْ صُدِّدْتُ عَنِ الْبَيْتِ صَنَعْتُ كَمَا صَنَعْنَا مَعَ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَهْلًا بِعُمْرَةٍ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَهْلًا بِعُمْرَةٍ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ^(١).

قَوْلُ اللَّهِ ﷻ: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦]. يَعْنِي: أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُفْدِيَ بِذَبْحٍ مَا
اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَقَدْ قَالَ الْفُقَهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: يَصُومُ عَشْرَةَ أَيَّامٍ، قِيَاسًا عَلَى
دَمِ الْمُتَعَةِ.

(١) أخرجه مسلم (١٢٣٠).

ولكن الصواب عدم وجوب الصيام؛ لأن الله قال: ﴿مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾. وسكت، فعلينا أن نقف على ما وقف الله عليه، ولا يصح هذا القياس؛ لأن التمتع دم شكران، لما فاته من إتمام النسك. وهل يجب الحلق، أو لا يجب؟
الجواب: ليس في الآية ما يدل على وجوب الحلق، لكن السنة قد دلت على وجوبه؛ فإن النبي ﷺ أمر الصحابة أن يحلقوا رؤوسهم، ولكنهم تأخروا؛ رجاء أن يرجع النبي ﷺ عن هذا الأمر، فدخل على أم سلمة متغيراً غاضباً، فقالت: يا رسول الله، أخرج، ولا تكلم أحداً، وادع بالحلاق، واحلق. ففعل ﷺ، فلما رأى الناس منه ذلك كادوا يقتلونه على المبادرة بالحلق^(١)، وهذا يدل على أن تأثير الفعل أقوى من تأثير القول.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨٠٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، وَسَلَامَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَاهُ: أَنَّهَا كَلَّمَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لِيَأْتِيَا نَزَلَ الْجَيْشُ بِابْنِ الزُّبَيْرِ، فَقَالَا: لَا يَضُرُّكَ أَنْ لَا تَحْجَّ الْعَامَ، وَإِنَّا نَخَافُ أَنْ يُحَالَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، فَقَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَحَالَ كُفَّارُ قُرَيْشٍ دُونَ الْبَيْتِ، فَنَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ هَدْيَهُ، وَحَلَقَ رَأْسَهُ، وَأَشْهَدَكُمْ أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ الْعُمْرَةَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -، أَنْطَلِقُ، فَإِنْ خَلَّى بَيْنِي وَبَيْنَ الْبَيْتِ طُفْتُ، وَإِنْ حِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَعَلْتُ كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ، فَأَهْلًا بِالْعُمْرَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، ثُمَّ سَارَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: إِنَّمَا شَأْنُهُمَا وَاحِدٌ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ حَجَّةً مَعَ عُمْرَتِي، فَلَمْ يَحِلَّ مِنْهُمَا حَتَّى دَخَلَ يَوْمَ النَّحْرِ، وَأَهْدَى، وَكَانَ يَقُولُ: لَا يَحِلُّ حَتَّى يَطُوفَ طَوَافًا وَاحِدًا يَوْمَ يَدْخُلُ مَكَّةَ^(٢).

(١) أخرجه البخاري (٢٧٣١، ٢٧٣٢).

(٢) سبق تخريجه.

١٨٠٨ - حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ بَعْضَ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَهُ: لَوْ أَقَمْتَ بِهِذَا^(١).

١٨٠٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَدْ أُحْصِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَحَلَقَ رَأْسَهُ، وَجَامَعَ نِسَاءَهُ، وَنَحَرَ هَدْيَهُ، حَتَّى اعْتَمَرَ عَامًا قَابِلًا^(٢).

وهذا اعتمازٌ للعام القادم، وليس قضاءً للعمرة التي أُحْصِرَ فيها؛ لأنه إذا أُحْصِرَ انتهت العمرة، ولكنه ﷺ قَاضَى قَرِيشًا على هذه العمرة، فَسُمِّيَتْ عمرة القضاء، أو عمرة القَضِيَّة.

وَيَدُلُّ لِهَذَا أَنَّ الَّذِينَ اعْتَمَرُوا مَعَهُ فِي عَامِ الْحَدِيثِ لَمْ يَعْتَمِرْ بَعْضُهُمْ مَعَهُ فِي عَمْرَةِ الْقَضِيَّةِ، كَمَا أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَرِذْ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِلنَّاسِ: أَقْضُوا عَمْرَتَكُمْ. فالصوابُ: أَنَّ مَنْ أُحْصِرَ تَحَلَّلَ بِمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَبِالْحَلْقِ، وَلَا يَلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ، إِلَّا إِذَا كَانَ هَذَا النِّسْكُ هُوَ فَرَضُهُ، فَيَلْزَمُهُ أَنْ يَحُجَّ مِنَ الْعَامِ الْقَادِمِ، لَا عَلَى أَنَّهُ قِضَاءٌ، وَلَكِنْ عَلَى أَنَّهُ فَرِيضَةٌ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢ - بَابُ الْإِحْصَارِ فِي الْحَجِّ.

١٨١٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ، قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: أَلَيْسَ حَسْبُكُمْ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِنْ حُسِبَ أَحَدُكُمْ عَنِ الْحَجِّ طَافَ بِالْبَيْتِ وَبِالْصَّافَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ حَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، حَتَّى يَحُجَّ عَامًا قَابِلًا، فَيَهْدِي أَوْ يَصُومُ إِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا.

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) سبق تخريجه.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ... نَحْوَهُ.
 هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ بَيَانٌ مَا يَفْعَلُهُ مَنْ أَحْصَرَ عَنِ الْحَجِّ، فَمُنِعَ الْخُرُوجَ إِلَى عَرَفَةَ
 وَمزدلفةً وَمَنَى، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَتَحَلَّلُ بِعِمْرَةٍ، فَيَطُوفُ، وَيَسْعَى، وَيُقَصِّرُ.
 ❖ وَقَوْلُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: «حَتَّى يَحُجَّ عَامًا قَابِلًا». هَذَا فِيهَا إِذَا كَانَ لَمْ يُؤَدِّ الْفَرِيضَةَ،
 فَأَمَّا إِذَا كَانَ قَدْ أَدَّاهَا فَإِنَّهُ يَكُونُ قَدْ تَحَلَّلَ بِالْإِحْصَارِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٣- بَابُ النَّحْرِ قَبْلَ الْحَلْقِ فِي الْحَصْرِ.

١٨١١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ،
 عَنِ الْمُسَوَّرِ رحمته الله، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ يَحْلِقَ، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ.
 ١٨١٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَدْرٍ شُجَاعُ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنْ عُمَرَ
 ابْنِ مُحَمَّدٍ الْعُمَرِيِّ، قَالَ: وَحَدَّثَ نَافِعٌ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ، وَسَالِمًا كَلَّمَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه
 فَقَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مُعْتَمِرِينَ، فَحَالَ كُفَّارُ قُرَيْشٍ دُونَ الْبَيْتِ، فَنَحَرَ رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ بَدَنَهُ وَحَلَقَ رَأْسَهُ ^(١).

٤- بَابُ مَنْ قَالَ: لَيْسَ عَلَى الْمُحْصَرِّ بَدَلٌ.

وَقَالَ رَوْحٌ عَنْ شَيْبَلٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، إِنَّمَا
 الْبَدَلُ عَلَى مَنْ تَقَصَّرَ حَجَّهُ بِالتَّلَذُّذِ، فَأَمَّا مَنْ حَبَسَهُ عَذْرٌ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَحِلُّ وَلَا
 يَرْجِعُ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ وَهُوَ مُحْصَرٌّ نَحَرَهُ إِنْ كَانَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَبْعَثَ بِهِ، وَإِنْ
 اسْتَطَاعَ أَنْ يَبْعَثَ بِهِ لَمْ يَحِلَّ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ.

وَقَالَ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ: يَنْحَرُ هَدْيُهُ وَيَحْلِقُ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ، وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ
 النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ بِالْحُدَيْبِيَّةِ نَحَرُوا وَحَلَقُوا وَحَلُّوا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَبْلَ الطَّوَافِ، وَقَبْلَ

أَنْ يَصِلَ الْهَدْيُ إِلَى الْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ يُذَكَّرْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَحَدًا أَنْ يَقْضُوا شَيْئًا وَلَا يَعُودُوا لَهُ، وَالْحَدِيثُ خَارِجٌ مِنَ الْحَرَمِ.

✽ يَعْنِي: أَنَّ الْمُحْصَرَ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَأْتِيَ بِعُمْرَةٍ بَدَلَ التِّي أُحْصِرَ فِيهَا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨١٣- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ حِينَ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ مُعْتَمِرًا فِي الْفِتْنَةِ: إِنْ صُدِّدْتُ عَنِ الْبَيْتِ صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَهْلَ بِعُمْرَةٍ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَهْلَ بِعُمْرَةٍ عَامَ الْحَدِيثِ، ثُمَّ إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ نَظَرَ فِي أَمْرِهِ، فَقَالَ: مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ، فَالْتَفَتَ إِلَى أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ الْحَجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ طَافَ لَهَا طَوَافًا وَاحِدًا، وَرَأَى أَنَّ ذَلِكَ مُجْزِئٌ عَنْهُ وَأَهْدَى ^(١).

فِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلإِنْسَانِ إِدْخَالَ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ، وَلَوْ بَدُونِ ضَرُورَةٍ، وَعَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَدْ أَذْخَلَتْ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ لِلضَّرُورَةِ، وَذَلِكَ أَنَّهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ حَائِضًا، فَلَمْ تَتِمَّ كُنْ مِنْ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَدْخُلَ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ.

لَكِنْ إِذَا لَمْ يَكُنْ ضَرُورَةٌ فَهَلْ يُدْخِلُ الْإِنْسَانُ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ، وَذَلِكَ كَمَا فَعَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ الَّذِي مَعْنَاهُ، وَهَذَا أَحْيَانًا يَقَعُ عِنْدَ الْحَاجَةِ؛ بِمَعْنَى: أَنَّ الْإِنْسَانَ يُحْرِمُ بِالْعُمْرَةِ مَتَمِّعًا بِهَا إِلَى الْحَجِّ، فَإِذَا وَصَلَ إِلَى مَكَّةَ وَجَدَ الزَّحَامَ شَدِيدًا، فَهَذَا نَقُولُ لَهُ: أَدْخِلِ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ، فَتَكُونَ قَارِنًا، وَازْجِعْ إِلَى رَحْلِكَ، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْعِيدِ طُفَّتْ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ؛ لِأَنَّ طَوَافَ الْقُدُومِ سَنَةٌ.

والمهم: أنه يجوز للإنسان إدخال الحج على العمرة، ولو بدون عذر، فالأمر في هذا -والحمد لله- واسع.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:
 ٥- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ، فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أَوْ صَدَقَةٌ أَوْ سَكٍّ﴾ [البقرة: ١٩٦]. وَهُوَ مُخَيَّرٌ، فَأَمَّا الصَّوْمُ فَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ.
 قوله سبحانه: ﴿أَوْ صَدَقَةٌ أَوْ سَكٍّ﴾. قَالَ الْعُلَمَاءُ: كَلِمَا جَاءَتْ «أَوْ» فِي الْقُرْآنِ فِي الْأَحْكَامِ فَهِيَ لِلتَّخْيِيرِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:
 ١٨١٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَعَلَّكَ أَذَاكَ هَوَاؤُكَ؟»، قَالَ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَخْلِقْ رَأْسَكَ، وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، أَوْ أَنْسُكْ بِشَاةٍ»^(١).
 هذا كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْحَدِيثِ، وَكَانَ مَرِيضًا، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْقَمْلَ يَكْثُرُ فِي الْمَرَضِ، وَقَدْ كَانَ الصَّحَابَةُ عَلَيْهِمُ شَعْرٌ كَثِيفٌ، فَتَوَالَدَ الْقَمْلُ فِي هَذَا الشَّعْرِ وَكَثُرَ، فَجِيءَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مَحْمُولًا، وَالْقَمْلُ يَتَنَازَرُ عَلَى وَجْهِهِ، فَقَالَ ﷺ: «مَا كُنْتُ أَرَى الْوَجَعَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى»^(٢). يَعْني: مَا كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّكَ وَصَلْتَ إِلَى هَذَا الْحَالِ.
 ثُمَّ أَمَرَهُ ﷺ أَنْ يَخْلِقَ؛ لِإِزَالَةِ الْأَذَى، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ ضَرَرٌ عَلَيْهِ.

(١) أخرجه مسلم (١٢٠١).

(٢) التعليق السابق.

وَأَمْرُهُ كَذَلِكَ أَنْ يُطْعِمَ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ، أَوْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ يَذْبَحَ شَاةً تُجْزَى فِي الْأُضْحِيَّةِ، وَيُوزَعُهَا عَلَى الْفُقَرَاءِ، وَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ. وَبَدَأَ اللَّهُ - تَعَالَى - بِالصَّيَامِ؛ لِأَنَّهُ أَسْهَلُ فِي الْغَالِبِ، ثُمَّ بِالْإِطْعَامِ؛ لِأَنَّهُ أَسْهَلُ مِنَ الذَّبْحِ، ثُمَّ بِالذَّبْحِ.

وَقَدْ أَطْلَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى هَذِهِ الْفَدْيَةِ: فَدْيَةُ الْأَذَى، فَكُلَّمَا قَرَأْتَ فِي كِتَابِ الْفُقَهَاءِ فَدْيَةَ أَذَى فَالْمُرَادُ هَذِهِ الْفَدْيَةُ عَلَى التَّخْيِيرِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: بِأَيِّ شَيْءٍ تَثَبُّتَ هَذِهِ الْفَدْيَةُ؟

فَالْجَوَابُ: قَالَ الْفُقَهَاءُ: الشَّعْرَةُ فِيهَا إِطْعَامُ مَسْكِينٍ،

وَالشَّعْرَتَانِ فِيهِمَا إِطْعَامُ مَسْكِينَيْنِ.

وَالثَّلَاثُ شَعْرَاتٍ فِيهَا فَدْيَةُ أَذَى.

وَمَا هُوَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الشَّعْرَةَ فِيهَا إِطْعَامُ مَسْكِينٍ، وَالشَّعْرَتَيْنِ فِيهِمَا إِطْعَامُ

مَسْكِينَيْنِ، وَالثَّلَاثُ شَعْرَاتٍ فِيهَا شَاةٌ؟

الْجَوَابُ: لَا دَلِيلَ، فَهَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ لِلْإِنْسَانِ أَخَذَ ثَلَاثَ شَعْرَاتٍ؛ وَاحِدَةً مِنَ

الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ، وَوَاحِدَةً مِنَ الْخَلْفِ، وَوَاحِدَةً مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ، هَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ حَلَقَ؟

الْجَوَابُ: أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ بَلَا شَكٍّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ حَلَقَ، وَلَوْ حَتَّى أَخَذَ ثَلَاثِينَ شَعْرَةً لَا

يُقَالَ: إِنَّهُ حَلَقَ. فَكَيْفَ نُلْزِمُ عِبَادَ اللَّهِ بِمَا لَمْ يُلْزِمَهُمْ بِهِ اللَّهُ.

ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ ثَبَتَ عَنْهُ أَنَّهُ حَلَقَ لِلْحِجَامَةِ، وَهُوَ مُحْرِمٌ^(١)، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْحَلْقَ

لِلْحِجَامَةِ وَاسِعٌ، فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمَحْلُوقُ لَدَيْهِ مِثْلًا أَرْبَعِمِائَةِ شَعْرَةٍ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَقَدْ

وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ حَلَقَ رَأْسَهُ، وَإِنْ كَانَ قَدْ حَلَقَ جِزَاءً مِنْ رَأْسِهِ لَا يَفُوتُ بِهِ

الشَّعْرُ، وَلَا يَخْتَلُ بِهِ النَّسْكُ؛ لِأَنَّهُ سَوْفَ يَخْلُقُ الْبَاقِيَ عِنْدَ انْتِهَاءِ النَّسْكِ.

فَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: إِنْ الْفِدْيَةُ لَا تَلْزَمُ إِلَّا مَنْ حَلَقَ رَأْسَهُ كُلَّهُ، أَوْ أَكْثَرَهُ، وَأَمَّا مَا دُونَ ذَلِكَ؛ كَالثَلَاثِ مَثَلًا، أَوْ الرَّبْعَ فَهُوَ وَإِنْ كَانَ آثِمًا بِلَا شَكٍّ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ، وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْإِثْمِ ثُبُوتُ الْفِدْيَةِ، وَلَا مِنْ ثُبُوتِ الْفِدْيَةِ سَقُوطُ الْإِثْمِ.

وَالْمَهْمُ: أَنَّ هَذَا هُوَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ، وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّهُ إِذَا حَلَقَ غَالِبَ شَعْرِ رَأْسِهِ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ؛ لِأَنَّ الْأَغْلَبَ مُلْحَقٌ بِالْكُلِّ فِي كَثِيرٍ مِنْ مَسَائِلِ الْعِلْمِ، وَإِلَّا لَقَلْنَا أَيْضًا: لَا فِدْيَةَ حَتَّى يَخْلُقَ الرَّأْسَ كُلَّهُ، وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَهُوَ الَّذِي تَطْمَئِنُّ إِلَيْهِ النَّفْسُ، وَهُوَ الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ حُجَّةً لِلْعَبْدِ أَمَامَ اللَّهِ ﷻ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ حَتَّى لَا يُقَالَ لَهُ: كَيْفَ أَوْجَبْتَ عَلَى عِبَادِي مَا لَمْ أَوْجِبْهُ عَلَيْهِمْ، وَالْمَسْأَلَةُ لَيْسَتْ هَيْئَةً، فَيُجَابُ مَا لَمْ يُوجِبْهُ اللَّهُ كِتَابِي مَا أَحَلَّهُ ﷻ، وَتَحْلِيلِ مَا حَرَّمَهُ ﷻ، وَلَا فَرْقَ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يَجُوزُ حَلْقُ الرَّأْسِ لغيرِ الْقَمْلِ؛ كَمَا لَوْ أَنَّ الرَّأْسَ نَبَتَ فِيهِ جُرُوحٌ كَثِيرَةٌ، لَا يُمَكِّنُ مُعَالَجَتَهَا إِلَّا بِإِزَالَةِ الشَّعْرِ؟
فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ يَجُوزُ، وَلَكِنْ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ، كَمَا لَوْ حَلَقَهُ لِإِزَالَةِ الْقَمْلِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَوْصَدَقَةً﴾ [البقرة: ١٩٦]. وَهِيَ: إِطْعَامُ سِتَّةِ مَسَاكِينَ.

١٨١٥- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سَيْفٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُجَاهِدٌ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى، أَنَّ كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ حَدَّثَهُ قَالَ: وَقَفَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحُدَيْبِيَّةِ وَرَأْسِي يَتَهَافَتُ قَمَلًا، فَقَالَ: «يُؤْذِيكَ هَوَامُّكَ؟»، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاخْلُقْ رَأْسَكَ - أَوْ قَالَ: اخْلُقْ -»، قَالَ: فِي نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]. إِلَى آخِرِهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ تَصَدَّقْ بِفَرَقِ بَيْنِ سِتَّةٍ، أَوْ أَنْسُكْ بِمَا تَيْسَّرُ»^(١).

هذا الحديث فيه: دليل على مقدار ما يُتَصَدَّقُ به، وهو قَرَق، ومِقْدَارُهُ ثَلَاثَةُ أَصْوُعٍ، فيكون لكل مسكين نصف صاع، وهذه الكفارة فيها تقديرُ الأَخِذِ، ومِقْدَارُ الْمُعْطَى، فالأَخِذُ سِتَّةُ مَسَاكِينَ، والمُعْطَى نصفُ صاع لكل واحدٍ.

وهناك شيء يُقَدَّرُ فيه الْمُعْطَى دونَ الأَخِذِ، وهو صدقةُ الفِطْرِ، فهي صاعٌ من طعامٍ يُعْطِيهِ الْمُتَصَدِّقُ مَنْ شَاءَ؛ واحداً أو اثنين أو ثلاثاً أو عشرةً، فهنا قُدِّرَ الْمُعْطَى. وهناك ما يُقَدَّرُ فيه الأَخِذُ دونَ الْمُعْطَى - يَعْنِي: الطَّاعِمَ دونَ الْمُطْعَمِ - وهي كفارةُ اليمينِ، فكفارةُ اليمينِ إطعامُ عشرةِ مساكينَ، ولم يُقَدَّرْ فيها الشيءُ الْمُعْطَى، فتبرأ ذمَّةُ المكفِّرِ بما يَصُدَّقُ عليه أنه إطعامٌ.

فصارت الأنواعُ ثلاثةً:

- ١- ما قُدِّرَ فيه المطعومُ والطاعمُ.
- ٢- ما قُدِّرَ فيه المطعومُ دونَ الطاعمِ.
- ٣- ما قُدِّرَ فيه الطاعمُ دونَ المطعومِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧- باب الإطعام في الفدية نصف صاع.

١٨١٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَعْقِلٍ قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْفِدْيَةِ، فَقَالَ: نَزَلَتْ فِي خَاصَّةٍ، وَهِيَ لَكُمْ عَامَّةٌ، حُمِلَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقَمْلُ يَتَنَازَرُ عَلَى وَجْهِهِ، فَقَالَ: «مَا كُنْتُ أَرَى الْوَجَعَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى - أَوْ مَا كُنْتُ أَرَى الْجَهْدَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى - تَجِدُ شَاةً؟»، فَقُلْتُ: لَا، فَقَالَ: «فَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ»^(١).

هذا الحديث فيه اختصارٌ، إلا أنه بدأ بذكرِ الشاةِ؛ لأنها أنفعُ للفقراءِ، وليس ذلك بواجبٍ، ففي كتابِ الله ذُكِرُ الشاةُ بعدَ الصيامِ والصدقةِ، فالمسألةُ ليست على الترتيبِ، وإنما هي على وجهِ الأفضليةِ، فالأفضلُ نسكُ شاةٍ، ثم إطعامٌ، ثم صيامٌ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨- بَابُ النَّسْكِ شَاةً.

١٨١٧- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا شَيْبُلٌ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَاهُ وَأَنَّهُ يَسْقُطُ عَلَى وَجْهِهِ الْقَمْلُ، فَقَالَ: «أَبُو ذِيكَ هَوَامُّكَ؟»، قَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَخْلُقَ، وَهُوَ بِالْحَدِيثِيَّةِ، وَلَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُمْ أَنَّهُمْ يَحِلُّونَ بِهَا، وَهُمْ عَلَى طَمَعٍ أَنْ يَدْخُلُوا مَكَّةَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ الْفَدْيَةَ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُطْعِمَ فَرَقًا بَيْنَ سِتَّةٍ، أَوْ يُهْدِيَ شَاةً، أَوْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ^(١).

❦ قَوْلُهُ: «أَوْ يُهْدِيَ شَاةً»؛ أَي: أَنْ يُهْدِيَ بِهَا؛ لِأَنَّ هَذِهِ فَدْيَةٌ، وَلَيْسَتْ هَدْيًا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨١٨- وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَاهُ وَقَمْلُهُ يَسْقُطُ عَلَى وَجْهِهِ.. مِثْلُهُ^(٢).

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) انظر التعليق السابق.

٩- باب قول الله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ﴾ [النساء: ١٩٧].

١٨١٩- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَجَّ هَذَا الْبَيْتَ فَلَمْ يَرُفْ وَلَمْ يَفْسُقْ، رَجَعَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ»^(١).

قوله ﷺ: «وَلَمْ يَفْسُقْ»؛ أي: ولم يَعْصِ.

الشاهد من هذا الحديث للترجمة: قوله ﷺ: «فَلَمْ يَرُفْ»، ولم يَفْسُقْ. والرفث هو: الجماع ومقدماته، فقوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ﴾. يعني: لا جماع، ولا مُقَدِّمَاتِ جَمَاعٍ، ولا ما كان سبباً للجماع؛ ولهذا لَا يَخْطُبُ الْمُحْرَمُ، وَلَا تُخْطَبُ الْمُحْرَمَةُ. فإذا حَلَّ فَالتَحَلُّلُ نَوْعَانِ:

التحلل الثاني، وهو الأكبر، فيه يَتَحَلَّلُ الْمُحْرَمُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، حَتَّى مِنَ النِّسَاءِ، فَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يُجَامِعَ.

والتحلل الأول، وهو الأصغر، وفيه يَحِلُّ الْمُحْرَمُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا الْجَمَاعَ؛ ولهذا كَانَ الصَّوَابُ: أَنْ مَنْ عَقَدَ بَعْدَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ عَقْدَ نِكَاحٍ فَنِكَاحُهُ صَحِيحٌ، وَأَنْ مَنْ بَاشَرَ، وَلَمْ يُجَامِعْ بَعْدَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا الْمُحْرَمُ هُوَ الْجَمَاعُ فَقَطْ. وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ». فالمرادُ به: الْجَمَاعُ، وَأَمَّا مَا عَدَا الْجَمَاعَ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي التَّحْرِيمِ.

وقال بعض أهل العلم: يَحْرُمُ عَلَيْهِ بَعْدَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ كُلُّ مَا يَتَعَلَّقُ بِالنِّسَاءِ، مِنَ الْخِطْبَةِ وَالْعَقْدِ وَالْمُبَاشَرَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠ - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَلَا تُسْوَكَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [النَّحْل: ١٩٧].

١٨٢٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ حَجَّ هَذَا الْبَيْتَ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ، رَجَعَ كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ» ^(١).

وقوله ﷺ: «رَجَعَ كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ». وفي الحديث السابق: «كما ولدته». والمعنى واحد، وهو أن الله يَغْفِرُ له، فيَرْجِعُ تَقِيًّا من الذنوب.

فائدة: قوله: «كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ»، بالبناء على الفتح، وهو الأشهر؛ لِأَنَّ الزَّمَانَ إِذَا أُضِيفَ إِلَى جُمْلَةٍ مَاضِيَةٍ - يعني: فعلها ماضٍ - كَانَ الْأَشْهُرُ الْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ.

وقوله ﷺ: «فَلَمْ يَرْفُثْ، وَلَمْ يَفْسُقْ». وفي الترجمة قَالَ: بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُسْوَكَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾. فلم يَذْكُرِ الْجِدَالَ فِي الْحَدِيثِ، وَلِيُعْلَمَ أَنَّ الْجِدَالَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: النُّوعُ الْأَوَّلُ: يُرَادُّ بِهِ إِثْبَاتُ الْحَقِّ وَإِبْطَالُ الْبَاطِلِ، وَهَذَا وَاجِبٌ فِي حَالِ الْإِحْرَامِ وَعَدَمِهِ، وَلَا بَدَّ مِنْهُ، فَلَوْ رَأَيْنَا رَجُلًا يُجَادِلُ بِبِدْعَةٍ، وَنَحْنُ مُخْرِمُونَ، فَإِنَّا لَا نَسْكُتُ، وَنَقُولُ: لَا جِدَالَ، بَلْ يَجِبُ أَنْ تُجَادَلَ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجِدِلْهُمْ يَالْقِ هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النَّحْل: ١٢٥].

النُّوعُ الثَّانِي: الْجِدَالَ بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضَ بِهِ الْحَقُّ، وَهَذَا يَكُونُ مُحَرَّمًا فِي الْإِحْرَامِ وَغَيْرِهِ. ومثاله: صَاحِبُ بَدْعَةٍ يُجَادِلُ عَنْ بَدْعَتِهِ، أَوْ إِنْسَانٌ يُجَادِلُ عَنْ وَجُوبِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهَذَا مُحَرَّمٌ، سَوَاءً كَانَ فِي الْإِحْرَامِ، أَمْ فِي غَيْرِ الْإِحْرَامِ. وضابطه: كُلُّ مَنْ جَادَلَ بِبَاطِلٍ لِيُدْحِضَ بِهِ الْحَقُّ.

النُّوعُ الثَّالِثُ: الْجِدَالَ لَا لِهَذَا، وَلَا لِهَذَا، وَذَلِكَ كَالَّذِي يَخْصُلُ بَيْنَ النَّاسِ كَثِيرًا فِي الْمَجَالِسِ، فَهَذَا يُنْهَى عَنْهُ فِي الْحَجِّ؛ لِأَنَّكَ إِذَا جَادَلْتَ فِي الْحَجِّ انْفَتَحَ عَلَى نَفْسِكَ بَابُ التَّفَكِيرِ: لِمَاذَا يَقُولُ كَذَا؟ وَلِمَاذَا يَقُولُ كَذَا؟

(١) انظر التعليق السابق.

ثم إنَّ الجدالَ يُوجِبُ أنْ تُدافِعَ عنْ نَفْسِكَ، فَتَنْفَعِلَ وَتَغْضَبَ، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ يُخَفِّفُ مِنْ هَيْبَةِ النَّسِكِ.

ثم إننا لو قُدِّرَ أَنَّا دَخَلْنَا فِي الطَّوَافِ، وَجَعَلْنَا نُجَادِلُ بِشَيْءٍ لَيْسَ بِوَاجِبٍ فَإِنَّا سَنَسْتَغْلُ عَنْ أَذْكَارِ الطَّوَافِ، وَنَسْتَغْلُ قُلُوبَنَا أَيْضًا عَنْ مِرَاقِبَةِ اللَّهِ ﷻ، فَيَضِيعُ عَلَيْنَا الطَّوَافُ.

وَإِذَا كَانَ الْكَلَامُ مُطْلَقًا مُحَرَّمًا فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّ هَذَا النَّوعَ الثَّلَاثَ مِنَ الْجِدَالِ كَذَلِكَ مُحَرَّمٌ فِي الْحَجِّ، وَأَمَّا هَذَا النَّوعُ مِنَ الْجِدَالِ فِي غَيْرِ الْحَجِّ فَيُنْتَظَرُ مَاذَا يُسْتَفَادُ مِنْهُ، فَهُوَ مِنْ قِسْمِ الْمَبَاحِ الَّذِي يَكُونُ لَهُ الْأَحْكَامُ الْخَمْسَةُ.

وَلَا غَرَابَةَ أَنْ يَحْرُمَ هَذَا النَّوعُ مِنَ الْجِدَالِ فِي الْحَجِّ، وَيَبَاحُ فِي غَيْرِ الْحَجِّ.



شَيْخ
صَاحِبُ الْبَحَارِ

كِتَابُ جَزَاءِ الصَّيْدِ

١٨٦٦-١٨٢١

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

كِتَابُ جَزَاءِ الصَّيْدِ

١ - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهُ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ ﴿١٥﴾ أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتْنَعًا لَكُمْ وَلِلنَّاسِ نَارُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿١٦﴾﴾ [البقرة: ٩٥-٩٦].

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ﴾». لَمْ يَذْكُرْ رَحِمَهُ اللَّهُ أَحَادِيثَ فِي هَذَا الْبَابِ، وَكَأَنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَكُنْ عَنْدهُ حَدِيثٌ مُوَصُولٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَتَرَكَ ذِكْرَ الْأَحَادِيثِ.

وَقَدْ حَذَفَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَوَّلَ هَذِهِ الْآيَةِ، وَالْأَوَّلَى ذِكْرُهُ: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾.

وَقَوْلُهُ سَبْحَانَهُ: ﴿وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾. جُمْلَةٌ «وَأَنْتُمْ حُرْمٌ». حَالٌ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، وَالْمَعْنَى: وَأَنْتُمْ فِي حَالِ حُرْمَةٍ، وَهَذَا يَشْمَلُ مَنْ أَحْرَمَ بِحُجٍّ، أَوْ عُمْرَةٍ، وَمَنْ كَانَ دَاخِلَ حَدُودِ الْحَرَمِ، وَإِنْ كَانَ مُجَلًّا.

وَالْمُرَادُ بِالصَّيْدِ: كُلُّ حَيَوَانٍ حَلَالٍ بَرِّيٍّ مُتَوَحِّشٍ؛ أَي: لَيْسَ أَلَيْفًا يَعِيشُ مَعَ النَّاسِ فِي دَوْرِهِمْ وَأَمَاكِنِهِمْ.

فخرج بقولنا: حلال. الحرام، فهذا لا يَحْرُمُ على المحرم قتله، ومنه ما المحرم مأمورٌ بقتله؛ كالخمسِ الفواسق؛ لأن كل ما أمر الإنسان بقتله من الدواب فهو حرام. وخرج بقولنا: بري. البحري، فالبحري لا يَحْرُمُ، سواء كان في الحرم، أم خارج الحرم، وسواء كان الإنسان مُحِلًّا أم مُحْرِمًا؛ لقوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْغَيَّارِ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [النساء: ٩٦].

وخرج بقولنا: متوحش. الدجاج وشبهه فإنه حلال.

وقوله: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا﴾؛ أي: متعمدًا قتله، وخرج بذلك من قتله غير متعمد، كمن حذف حجرًا فأصاب صيدًا، فهذا لا شيء عليه؛ لأنه غير متعمد.

وهل المراد: متعمدًا للإثم، أو المراد: متعمدًا للقتل؟

الجواب: الصواب أنه لهما جميعًا، فلا بد أن يكون متعمدًا للقتل ومتعمدًا للإثم، فلو قتله غير متعمد للإثم؛ كأن يكون ناسيًا أنه مُحْرِمٌ، فهذا لا شيء عليه؛ لأنه وإن تعمّد القتل، لكنه لم يتعمّد الإثم. أو جاهلًا بمكانه بأن يحسبه من الصيد المباح، أو جاهلًا بمكانه بأن يحسبه بالحل، وهو بالحرم، فالصواب أنه لا جزاء عليه، لأنه وإن تعمّد القتل، ولكنه لم يتعمّد الإثم، والدليل: قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. فقال الله: «قد فعلت».

وقوله: ﴿فَجَزَاءُ﴾؛ أي: فعليه جزاء.

وقوله: ﴿مِثْلُ مَا قَتَلْنَا مِنَ النَّعَمِ﴾. المماثلة هنا المراد بها: المشابهة، وليس الموازنة، فالعبرة بالشكل، فإذا كان مثله في الشكل فهو الجزاء.

فمثلاً: النعامة فيها بدنة، وإن كانت البدنة أكبر منها، ولكنها لما كانت تُشبه البدنة في طول الرقبة، والسير على الأرض بدون طيران - كان جزاؤها بدنة.

ومثال ذلك أيضًا: الحمامة، ففيها شاة. والمماثلة بينهما في الشرب، فكل منهما تَضَعُ فَمَهَا في الماء وتَشْرَبُ عَبا - والعَبُّ هو مَصُّ الباء - حتى تَرَوَى.

فالمشابهة بينهما مشابهة خفية، فليس الكل يَعْرِفُهَا، وحتى لو عَرَفْنَا كَيْفَ تَشْرَبُ الشاةَ، لم نَعْرِفْ كَيْفَ تَشْرَبُ الحمامةَ.

والمهمُّ: أن الواجب على مَنْ قَتَلَ صَيْدًا، وهو مُحَرَّمٌ جزاءً مثل ما قَتَلَ من النعم. وإلى ماذا نَرْجِعُ في معرفة المشابهة؟

الجواب: قَالَ العلماءُ: يُرْجَعُ في ذلك إلى ما حَكَمَ به الصحابةُ، فما حَكَمُوا به وَجَبَ تنفيذه؛ لقوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾. فإذا حَكَمَ الصحابةُ بشيءٍ؛ كقولهم: إن النعامة تُشْبِهُ البدنة - قَبِلْنَا قولهم بلا تأويل ولا رجوع.

وكذلك نقولُ في قولهم: إن في الضَّبِّ والوَبْرِ جَدْيًا؛ أي: ذَكَرًا من أولادِ المَعَزِ. وقوله سبحانه: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾؛ أي: صاحبًا عَدْلٍ، أي: ثقاتٌ، ولكن لا بدَّ من إضافة شيءٍ آخر، وهو الخبرة. وشرطُ الخبرة معلومٌ من كلمة: «يَحْكُمُ»؛ لأنه لا يُمكنُ أن يَحْكُمَ إلا بخبرة، وعليه فلا بدَّ من شرطَيْنِ: الشرطُ الأولُ: أن يكونَ عندهما خبرةٌ.

والشرطُ الثاني: أن يكونا عَدْلَيْنِ.

والصحابَةُ رضي الله عنهم كلُّهم عدولٌ، وأما الخبرةُ فبعضُهم ذو خبرة، وبعضُهم ليس له خبرةٌ في مثل هذه الأمور، فيَرْجَعُ إلى صاحبِ الخبرة منهم.

وقوله: ﴿هَذَا بِلَغِ الْكَعْبَةِ﴾؛ يَعْنِي: حالُ كونِ الجزاءِ هَذَا بِالْكَعْبَةِ؛ أي: بِالْغِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، ولذلك يَجِبُ في جزاءِ الصَّيْدِ أن يكونَ في مكة، ولو كان الإنسانُ قد قَتَلَهُ في بَدْرٍ؛ لأنَّ اللَّهَ صَرَّحَ فَقَالَ: ﴿هَذَا بِلَغِ الْكَعْبَةِ﴾.

وقوله تعالى: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾. فيكونُ على قاتِلِ الصَّيْدِ جزاءً مثل ما قَتَلَ، أو كفارةٌ طعامُ مساكينَ، كيفَ ذلك؟

الجوابُ: قَالَ الفقهاءُ: يُقَوِّمُ هذا المِثْلَ من النِّعَمِ بدراهمَ، وَيَشْتَرِي بها طعامًا يُطْعَمُ به المساكينَ، كُلُّ مسكينٍ له مُدٌّ بَرٌّ، أو نصفُ صاعٍ من غيره.

وإنما قالوا: إن الذي يُقَوِّمُ هو المِثْلُ من النِّعَمِ؛ لأنه هو الواجبُ.

وقيل: إن الذي يُقَوَّم هو الصيد؛ لأن هذا الصيد هو المُتَلَف، فيكون هو الأصل. ولو أن أحداً من العلماء قال: إن المراد بقوله -سبحانه-: ﴿أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾؛ أي: طعام ثلاثة مساكين، أو ستة مساكين، كما في فدية الأذى، لكان قوله هو الصواب.

وقوله: ﴿أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾؛ يعني: أو ما يُعَادِلُ ذلك من الصيام، ومن المعلوم أن كلَّ إطعام مسكين يُعَادِلُ يوماً؛ ولهذا كانت كفارة الظهار صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكيناً على الترتيب.

وعلى هذا: فإذا قَدَّرنا أن قيمة هذا الجزاء تُساوي ألف ريال، وأن إطعام كلِّ مسكين بريال، فإنه سيصوم ألف يوم، وهذه المسألة أيضاً محلُّ بحث، فهل يكون المراد ما يُعَادِلُ إطعام المساكين الستة أو الثلاثة؟

إن كان الأمر كذلك فالأمر سهل، ولكن إذا كان الأمر آلفاً ففيه شيء من الصعوبة، والمسألة عندي تحتاج إلى تحرير.

وقوله تعالى: ﴿لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِه﴾. اللام للتعليل، والتعليل يفيد الحكمة، ومن المعلوم أن جميع أحكام الله -تعالى- مقرونة بالحكمة.

وقوله ﴿وَبَالَ﴾: ﴿وَبَالَ أَمْرِهِ﴾؛ أي: عاقبة أمره.

وقوله سبحانه: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾. وذلك لأنه كان قبل الحكم بالمنع، فَعَفَا اللَّهُ عنه.

وقوله سبحانه: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾؛ أي: أن مَنْ عاد بعد أن عَلِمَ الحكم فالله يَنْتَقِمُ منه، وفي هذا دليل على شدة احترام الحرم المكي، وأن مَنْ قَتَلَ فيه شيئاً من الصيد متعمداً فعليه الجزاء، وإن عاد بعد هذا الحكم فإن الله سَيَنْتَقِمُ منه، ﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾، فتأمل كيف يَنْتَقِمُ الله ﷻ ممَّن قَتَلَ صيداً، فكيف بمَنْ قَتَلَ إنساناً، ثم كيف بمَنْ يَقْتُلُ ديناً؛ كأولئك القوم الذين في مكة الذين يُحَارِبُونَ هذا الدين، لا بسَلِّ السيف، ولكن بالأخلاق السيئة والكتابات السيئة في الصحف والجرائد، ولست أريد أن أهل مكة معظمهم هكذا، ولكن فيهم أناسٌ يَقْتُلُونَ هذا

الدينَ والمعنوياتِ، ولا شكَّ أن البلادَ الأخرى فيها أناسٌ هكذا أيضًا، ولكنَّ الثوبَ النظيفَ يكونُ العيبُ فيه أوضحَ وأبينَ، ومكةَ يَجِبُ أن تكونَ أمَّ القرى، في الدينِ والعبادةِ والخُلُقِ والنصحِ، وغير ذلك من الأخلاقِ الفاضلةِ.

﴿وَقَوْلُهُ سَبْحَانَهُ: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾﴾. الْمُحِلُّ هُوَ اللَّهُ ﷻ، ولم يَسَمَّ سَبْحَانَهُ للعلمِ به.

وقوله سَبْحَانَهُ: ﴿صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: صَيْدُ الْبَحْرِ مَا صِيدَ حَيًّا، وَطَعَامُهُ: مَا وُجِدَ مَيِّتًا. فَأَبَاحَ اللَّهُ لَنَا -وَنَحْنُ حُرْمٌ- صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ؛ أَي: مَا أَمْسَكْنَاهُ حَيًّا، وَ مَا وَجَدْنَاهُ مَيِّتًا.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِصَيْدِ الْبَحْرِ: الْحَيَوَانَ الَّذِينَ يَعِيشُ فِيهِ؛ كَالسَّمَكِ وَالْحَوِثِ، وَطَعَامُهُ: مَا يُوجَدُ فِيهِ مِنَ الْأَشْجَارِ الَّتِي أَحْيَانًا مَا يَكُونُ فِيهَا مَصَالِحُ لِلنَّاسِ، وَيَكُونُ عَمُومُ قَوْلِهِ: ﴿صَيْدُ الْبَحْرِ﴾. شَامِلًا لِلْحَيِّ وَالْمَيِّتِ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: فَصَيْدُ الْبَحْرِ حَلَالٌ، سِوَاءٍ كَانَ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا، وَقَدْ سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ الطُّهُورِ بِهَاءِ الْبَحْرِ، فَقَالَ: «هُوَ الطُّهُورُ مَأْوُهُ، الْحِلُّ مَيِّتُهُ» ^(١).

﴿وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْغِيَّارَةِ﴾﴾. الْكَافُ فِي «لَكُمْ» الْمَرَادُ بِهَا: الْمُقِيمُونَ، وَالْغِيَّارَةُ الْمَرَادُ بِهِمْ: الْمَسَافِرُونَ.

﴿وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا ذُمَّ حُرْمًا﴾﴾؛ أَي: فِي حَرَمٍ، أَوْ إِحْرَامٍ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ مَا هُوَ صَيْدُ الْبَرِّ.

﴿وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾﴾. فِي هَذَا أَمْرٌ وَوَعِيدٌ، فَالْأَمْرُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ﴾. وَالْوَعِيدُ فِي قَوْلِهِ: ﴿الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾. فَإِنَّهُ إِذَا عَلِمَ الْإِنْسَانُ أَنَّهُ سَيُحْشَرُ إِلَى اللَّهِ فَإِنَّهُ سَوْفَ يَسْتَقِيمُ؛ لِأَنَّهُ سَوْفَ يَتَّقِيهِ، وَيَخْشَى مِنْ هَذَا الْحَشْرِ إِلَى اللَّهِ ﷻ.

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٨٣)، وَالنَّسَائِيُّ (٥٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٦٩)، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٨٦).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- بَابُ إِذَا صَادَ الْحَلَالُ فَأَهْدَى لِلْمُحْرَمِ الصَّيْدَ أَكَلَهُ.

وَلَمْ يَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَنْسُ بِالذَّبْحِ بَأْسًا، وَهُوَ فِي غَيْرِ الصَّيْدِ، نَحْوُ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ وَالْبَقَرِ وَالذَّجَاجِ وَالْخَيْلِ، يُقَالُ: ﴿عَدَلُ ذَلِكَ﴾: مِثْلُ، فَإِذَا كُسِرَتْ عِدْلُ فَهُوَ زِنَةُ ذَلِكَ، قِيَامًا: قَوَامًا، يَعْدِلُونَ: يَجْعَلُونَ عَدْلًا.

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ إِذَا صَادَ الْحَلَالُ فَأَهْدَى لِلْمُحْرَمِ الصَّيْدَ أَكَلَهُ». ظَاهِرُ كَلَامِ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ أَنَّهُ يَأْكُلُهُ مُطْلَقًا، وَلَكِنَّ الصَّوَابَ أَنَّ فِي ذَلِكَ تَفْصِيلًا: فَإِنْ صَادَ الْحَلَالُ لِلْمُحْرَمِ حُرْمَ عَلَى الْمُحْرَمِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا صِيدَ لِأَجْلِهِ، فَهُوَ الْأَثَرُ فِي صَيْدِهِ. وَإِنْ صَادَ الْحَلَالُ لِنَفْسِهِ، وَأُطْعِمَ مِنْهُ الْحَرَامَ -أَي: الْمُحْرَمَ- فَإِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ. هَذَا هُوَ الْقَوْلُ الرَّاجِعُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ قَالَ: إِنَّ الصَّيْدَ حَرَامٌ عَلَى الْمُحْرَمِ، سِوَاءَ صَادَهُ هُوَ، أَمْ صِيدَ لَهُ، أَوْ صَادَهُ حَلَالٌ فَأُطْعِمَهُ. وَلَكِنَّ الصَّوَابَ التَّفْصِيلُ، وَيَدُلُّ لِهَذَا التَّفْصِيلِ حَدِيثُ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي السَّنَنِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «صَيْدُ الْبَرِّ لَكُمْ حَلَالٌ مَا لَمْ تَصِيدُوهُ، أَوْ يُصَدَّ لَكُمْ»^(١). وَهَذَا وَاضِحٌ فِي التَّفْصِيلِ. وَأَمَّا أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ فَيَدُلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَحَدِيثُ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ. فَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ فَإِنَّهُ صَادَ حِمَارًا وَخَشٍ، فَأَكَلَهُ، وَأَكَلَ أَصْحَابُهُ، وَكَانَ غَيْرَ مُحْرَمٍ، وَكَانَ أَصْحَابُهُ مُحْرَمِينَ^(٢).

وَأَمَّا حَدِيثُ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ فَإِنَّهُ أَتَى بِمَا صَادَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَرَدَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَالَ: «إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ»^(٢). وَمَعْلُومٌ أَنَّ الصَّعْبَ بْنَ جَثَامَةَ إِنَّمَا ذَهَبَ لِيَصِيدَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، حَيْثُ نَزَلَ عَلَيْهِ ضَيْفًا.

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٨١٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٨٤٦).

(٢) سَيَأْتِي تَخْرِيجه.

(٢) سَيَأْتِي تَخْرِيجه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨٢١ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، قَالَ: انْطَلَقَ أَبِي عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ، فَأَحْرَمَ أَصْحَابَهُ وَلَمْ يُحْرِمْ، وَحَدَّثَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ عَدُوًّا يَغْرُوهُ، فَانْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ، فَبَيْنَمَا أَنَا مَعَ أَصْحَابِي يَضْحَكُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا أَنَا بِحِمَارٍ وَحْشٍ، فَحَمَلْتُ عَلَيْهِ فَطَعْتُهُ فَأَثْبَتُهُ، وَاسْتَعَنْتُ بِهِمْ، فَأَبَوْا أَنْ يُعِينُونِي، فَأَكَلْنَا مِنْ لَحْمِهِ وَخَشِينَا أَنْ نُقْتَطَعَ، فَطَلَبْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَرْفَعَ فَرَسِي شَأْوًا وَأَسِيرُ شَأْوًا، فَلَقِيتُ رَجُلًا مِنْ بَنِي غِفَارٍ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ، قُلْتُ: أَيْنَ تَرَكْتَ النَّبِيَّ ﷺ؟ قَالَ: تَرَكْتُهُ بِتَعَهْنَ وَهُوَ قَائِلُ السَّقِيَا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أَهْلَكَ يَقْرَأُونَ عَلَيْكَ السَّلَامَ وَرَحْمَةَ اللَّهِ، إِنَّهُمْ قَدْ خَشَوْا أَنْ يُقْتَطِعُوا دُونَكَ، فَاَنْظِرْهُمْ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَبْتُ حِمَارَ وَحْشٍ، وَعِنْدِي مِنْهُ فَاضِلَةٌ، فَقَالَ لِلْقَوْمِ: «كُلُوا»، وَهُمْ مُحْرِمُونَ^(١).

حُمِلَ ذَلِكَ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ إِنَّمَا صَادَهُ لِنَفْسِهِ، وَلَمْ يَصِدْهُ لِأَصْحَابِهِ، وَإِنْ كَانَ يَعْرِفُ أَنَّ أَصْحَابَهُ سَيَأْكُلُونَ مِنْهُ، وَفَرَقَ بَيْنَ مَا يُصَادُ لِلشَّخْصِ نَفْسِهِ، وَمَا يَصِيدُهُ الْإِنْسَانُ لِنَفْسِهِ، عَلَى أَنَّهُ سَيَطْعَمُ مِنْهُ مَنْ يَطْعَمُ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا صَادَهُ لغيرِهِ فَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ قَدْ تَعَيَّنَ لِهَذَا الْغَيْرِ، وَأَمَّا إِذَا صَادَهُ لِنَفْسِهِ وَهُوَ يَعْرِفُ أَنَّهُ سَيَأْكُلُ مَعَهُ مَنْ يَأْكُلُ - فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ صَادَهُ لِأَجْلِهِمْ، وَلِذَلِكَ تَجَدُّهُ فِي ضَمِيرِهِ لَا يُضْمَرُ عَشْرَةٌ، أَوْ عَشْرِينَ، وَلَا زَيْدًا، وَلَا عَمْرًا.

هَذَا الْحَدِيثُ وَاضِحٌ فِي جَوَازِ أَكْلِ الْمَحْرَمِ مَا صَادَهُ الْحَلَالُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا لَمْ يُحْرِمْ أَبُو قَتَادَةَ؟

فَالْجَوَابُ: لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَنْتَظِرُونَ عَدُوًّا، فَكَانَ يَخْشَى أَنْ يَخْتَبِجَ إِلَى الْقِتَالِ، وَمِنْ

الْمَعْلُومِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مُحْرَمًا مَنَعَهُ إِحْرَامُهُ بَعْضَ الشَّيْءِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣- بَابُ إِذَا رَأَى الْمُحْرِمُونَ صَيْدًا فَضَحِكُوا فَفَطِنَ الْحَلَالُ.

١٨٢٢ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ، قَالَ: انْطَلَقْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَامَ الْحَدِيثِيَّةِ، فَأَحْرَمَ أَصْحَابُهُ وَلَمْ أُحْرِمْ، فَأُنْبِئْنَا بَعْدَ بَعِيقَةٍ، فَتَوَجَّهْنَا نَحْوَهُمْ، فَبَصُرَ أَصْحَابِي بِحِمَارٍ وَخَشٍ، فَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يَضْحَكُ إِلَى بَعْضٍ، فَظَرْتُ فَرَأَيْتُهُ، فَحَمَلْتُ عَلَيْهِ الْفَرَسَ، فَطَعْتُهُ فَأَثْبَتَهُ، فَاسْتَعْتَبْتُهُمْ فَأَبَوْا أَنْ يُعِينُونِي، فَأَكَلْنَا مِنْهُ، ثُمَّ لَحِقْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَخَشِينَا أَنْ نُقْطَعَ، أَرْفَعُ فَرَسِي شَأْوًا وَأَسِيرُ عَلَيْهِ شَأْوًا، فَلَقِيتُ رَجُلًا مِنْ بَنِي غِفَارٍ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ، فَقُلْتُ لَهُ: أَيْنَ تَرَكْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: تَرَكْتُهُ بَتْعَيْنَ وَهُوَ قَائِلُ السَّقْيَا، فَلَحِقْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَيْتُهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَصْحَابَكَ أَرْسَلُوا يَقْرَءُونَ عَلَيْكَ السَّلَامَ وَرَحْمَةَ اللَّهِ وَبَرَكَاتِهِ، وَإِنَّهُمْ قَدْ خَشَوْا أَنْ يَقْطَعَهُمُ الْعَدُوُّ دُونَكَ، فَاَنْظُرْهُمْ، فَفَعَلَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا أَصَدْنَا حِمَارَ وَخَشٍ، وَإِنَّ عِنْدَنَا فَاضِلَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِأَصْحَابِهِ: «كُلُوا» وَهُمْ مُحْرِمُونَ^(١).

٤- بَابُ لَا يُعِينُ الْمُحْرِمُ الْحَلَالَ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ.

١٨٢٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ نَافِعٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْقَاحَةِ مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى ثَلَاثٍ ح.

وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْقَاحَةِ، وَمِنَّا الْمُحْرِمُ، وَمِنَّا غَيْرُ الْمُحْرِمِ، فَرَأَيْتُ أَصْحَابِي يَتَرَاءَوْنَ شَيْئًا، فَظَرْتُ فَإِذَا حِمَارٌ وَخَشٍ - يَعْنِي وَقَعَ سَوْطُهُ - فَقَالُوا: لَا نَعِينُكَ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ، إِنَّا مُحْرِمُونَ، فَتَنَاوَلْتُهُ فَأَخَذْتُهُ، ثُمَّ أَتَيْتُ الْحِمَارَ مِنْ وَرَاءِ أَكْمَةٍ،

(١) انظر التعليق السابق.

فَعَقَرْتُهُ، فَاتَيْتُ بِهِ أَصْحَابِي، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: كُلُوا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَأْكُلُوا، فَاتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ أَمَامَنَا، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: «كُلُوهُ حَلَالٌ». قَالَ لَنَا عَمْرُو: اذْهَبُوا إِلَى صَالِحٍ فَسَلُّوهُ عَنْ هَذَا وَغَيْرِهِ. وَقَدِمَ عَلَيْنَا هَاهُنَا ^(١).

هذا الحديث فيه: دليل على أن المَحْرَمَ لَا يُعِينُ الْمُحِلَّ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَمَّا سَقَطَ رُمُحُ أَبِي قَتَادَةَ، وَقَالَ لَهُمْ: نَاوِلُونِي إِيَّاهُ. أَبَوْا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ الصَّحَابَةَ يَحْرُمُ عَلَيْهِمُ الصَّيْدُ، وَالْإِعَانَةُ عَلَى الْمُحْرَمِ حَرَامٌ. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَ الصَّيْدُ حَلَالًا لِأَبِي قَتَادَةَ؟ فَالْجَوَابُ: بَلَى.

فَإِنْ قَالَ: فَإِذَا كَانَ الصَّيْدُ حَلَالًا لَهُ فَإِنَّهُمْ يَكُونُونَ قَدْ أَعَانُوهُ عَلَى حَلَالٍ؟ فَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِمَجْرَدِ إِعَانَةٍ، وَإِنَّمَا هِيَ مِشَارَكَةٌ مِنْهُمْ فِي إِتْلَافِ هَذَا الصَّيْدِ؛ لِأَنَّهُمْ أَدْنَوْا لَهُ الرَّمْحَ. إِذَا: نَأْخُذُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ إِذَا سَاعَدَ الْمُحْرَمُ حَلَالًا فِي قَتْلِ الصَّيْدِ حَرُمَ هَذَا الصَّيْدُ عَلَى الْمُعِينِ وَغَيْرِ الْمُعِينِ؛ لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ فِيهِ مَبِیْحٌ وَحَاطَرٌ، فَيُغَلَّبُ جَانِبُ النُّحْطِ. وَأَمَّا إِذَا صِيدَ مِنْ أَجْلِ الْمُحْرَمِ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرَمِ دُونَ غَيْرِهِ. وَأَمَّا إِذَا صَادَ الصَّائِدُ لِنَفْسِهِ فَهُوَ حَلَالٌ لِلْمُحْرَمِ عَلَى كُلِّ حَالٍ.



(١) التعليق السابق.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥- بَابُ لَا يُشِيرُ الْمُحْرِمُ إِلَى الصَّيْدِ لِكَيْ يَصْطَادَهُ الْحَلَالُ.

١٨٢٤- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ -هُوَ ابْنُ مَوْهَبٍ- قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ، أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ حَاجًّا، فَخَرَجُوا مَعَهُ، فَصَرَفَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ فِيهِمْ أَبُو قَتَادَةَ، فَقَالَ: «خُذُوا سَاحِلَ الْبَحْرِ حَتَّى نَلْتَقِيَ»، فَأَخَذُوا سَاحِلَ الْبَحْرِ، فَلَمَّا انْصَرَفُوا أَحْرَمُوا كُلَّهُمْ، إِلَّا أَبُو قَتَادَةَ لَمْ يُحْرَمْ، فَبَيْنَمَا هُمْ يَسِيرُونَ إِذْ رَأَوْا حُمْرَ وَحْشٍ، فَحَمَلَ أَبُو قَتَادَةَ عَلَى الْحُمْرِ فَعَقَرَ مِنْهَا أَتَانًا، فَتَزَلُّوا فَأَكَلُوا مِنْ لَحْمِهَا، وَقَالُوا: أْنَا كُلُّ لَحْمٍ صَيْدٍ وَنَحْنُ مُحْرَمُونَ؟ فَحَمَلْنَا مَا بَقِيَ مِنَ لَحْمِ الْإِتَانِ، فَلَمَّا أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا أَحْرَمْنَا، وَقَدْ كَانَ أَبُو قَتَادَةَ لَمْ يُحْرَمْ، فَرَأَيْنَا حُمْرَ وَحْشٍ، فَحَمَلَ عَلَيْهَا أَبُو قَتَادَةَ فَعَقَرَ مِنْهَا أَتَانًا، فَتَزَلْنَا فَأَكَلْنَا مِنْ لَحْمِهَا، ثُمَّ قُلْنَا: أْنَا كُلُّ لَحْمٍ صَيْدٍ وَنَحْنُ مُحْرَمُونَ؟ فَحَمَلْنَا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا، قَالَ: «مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَنْ يَحْمَلَ عَلَيْهَا أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا؟»، قَالُوا: لَا. قَالَ: «فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا»^(١).

مفهومُ هذا: أنهم لو قالوا: نعم. لمنعهم ﷺ من أكل ما تبقى من لَحْمِهَا؛ لأن قوله: «فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا» مبنِي على قولهم: لا.

وهذا واضحٌ في أنه إذا أعان المُحرِمُ الحلالَ على شيءٍ من الصيدِ فإنه يَحْرُمُ عليه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦- بَابُ إِذَا أَهْدَى لِلْمُحْرَمِ حِمَارًا وَحْشِيًّا حَيًّا لَمْ يَقْبَلْ.

١٨٢٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ اللَّيْثِيِّ، أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِمَارًا وَحْشِيًّا وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ -أَوْ بِوَدَّانَ- فَرَدَّهُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَأَى مَا فِي وَجْهِهِ، قَالَ: إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ^(٢).

(١) التعليق السابق.

(٢) أخرجه مسلم (١١٩٣).

يُشِيرُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ إِلَى أَنَّ الصَّعْبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنَّمَا أَهْدَى هَذَا الْحَمَارَ لِلنَّبِيِّ ﷺ حَيًّا.

❦ وَقَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنَّمَا لَمْ تَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ». يُسْتَفَادُ مِنْهُ: أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَوْ كَانَ حَلَالًا لَقَبِلَهُ. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: تَغْيِيرُ وَجْهِ الْإِنْسَانِ إِذَا رُدَّتْ عَلَيْهِ هَدِيَّتُهُ، وَهَذَا فِيهَا إِذَا كَانَ صَادِقًا فِي إِهْدَائِهِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ مُجَامِلًا أَوْ أَهْدَاهَا خَجَلًا فَإِنَّهُ إِذَا رُدَّتْ عَلَيْهِ الْهَدِيَّةُ يَفْرَحُ، فَلِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ.

وَعَلَيْهِ فَإِنَّكَ إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ إِنَّمَا أَهْدَى إِلَيْكَ حَيًّا، وَأَنْكَ لَوْ رُدَّتْ عَلَيْهِ هَدِيَّتُهُ، وَتَعَدَّرْتَ بِأَيِّ عَذْرِ فَرِحَ بِهَذَا وَقَبِلَهُ فَلَا حَرَجَ أَنْ تَرُدَّ عَلَيْهِ هَدِيَّتَهُ، وَإِلَّا فَلَا. وَإِذَا عَلِمْتَ مِنْ صَاحِبِكَ الَّذِي أَهْدَى إِلَيْكَ أَنَّهُ فَقِيرٌ فَارْدُدْ عَلَيْهِ مِنَ النِّفْقَةِ وَالْدِرَاهِمِ مَا يُقَابِلُ هَدِيَّتَهُ؛ لِتَجْمَعَ بَيْنَ الْحُسْنَيْنِ؛ بَيْنَ قَبُولِ هَبِيَّتِهِ، وَبَيْنَ رَدِّ نَفْقَتِهِ. قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٤/٣٢-٣٣):

❦ قَوْلُهُ: «حَمَارًا وَحْشِيًّا». لَمْ تَخْتَلِفِ الرَّوَاةُ عَنْ مَالِكٍ فِي ذَلِكَ، وَتَابَعَهُ عَامَةُ الرَّوَاةِ عَنِ الزَّهْرِيِّ، وَخَالَفَهُمُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، فَقَالَ: «لَحْمُ حَمَارٍ وَحْشٍ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، لَكِنْ بَيْنَ الْحُمَيْدِيِّ صَاحِبِ سَفِيَّانَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «حَمَارٌ وَحْشٍ». ثُمَّ صَارَ يَقُولُ: «لَحْمُ حَمَارٍ وَحْشٍ». فَذَلَّ عَلَى اضْطِرَابِهِ فِيهِ، وَقَدْ تَوَبَّعَ عَلَى قَوْلِهِ: «لَحْمُ حَمَارٍ وَحْشٍ». مِنْ أَوْجِهِ فِيهَا مَقَالٌ، مِنْهَا:

مَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ، مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، لَكِنْ إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ. وَقَالَ إِسْحَاقُ فِي مُسْنَدِهِ: أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عُلْقَمَةَ، عَنِ الزَّهْرِيِّ فَقَالَ: «لَحْمُ حَمَارٍ». وَقَدْ خَالَفَهُ خَالِدُ الْوَاسِطِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو، فَقَالَ: «حَمَارٌ وَحْشٍ». كَأَلَا كَثُرَ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ، مِنْ طَرِيقِ ابْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الزَّهْرِيِّ فَقَالَ: «رَجُلٌ حَمَارٌ وَحْشٍ». وَابْنُ إِسْحَاقَ حَسَّنَ الْحَدِيثَ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُحْتَجُّ بِهِ إِذَا خُولِفَ، وَيدُلُّ عَلَى وَهْمٍ

مَنْ قَالَ فِيهِ عَنِ الزَّهْرِيِّ ذَلِكَ ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِلزَّهْرِيِّ: الْحِمَارُ عَقِيرٌ؟ قَالَ: لَا أَذْرِي. أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ عَوَانَةَ فِي صَحِيحِيهِمَا.

وَقَدْ جَاءَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ أَنَّ الَّذِي أَهْدَاهُ الصَّعْبُ لَحْمَ حِمَارٍ. فَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ الْحَاكِمِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «أَهْدَى الصَّعْبُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ رَجُلًا حِمَارًا». وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ: «عَجَزَ حِمَارٌ وَحَشٍ يَقَطُرُ دَمًا».

وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ سَعِيدٍ، قَالَ تَارَةً: «حِمَارٌ وَحَشٍ». وَتَارَةً: «شِقَ حِمَارٍ».

وَيُقَوَّى ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا، مِنْ طَرِيقِ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَدِمَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ يَسْتَذْكُرُهُ: كَيْفَ أَخْبَرْتَنِي عَنْ لَحْمِ صَيْدٍ، أَهْدِي لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ حَرَامٌ؟ قَالَ: أَهْدِي لَهُ عُضْوً مِنْ لَحْمِ صَيْدٍ فَرَدَّهُ، وَقَالَ: «إِنَّا لَا نَأْكُلُهُ؛ إِنَّا حُرْمٌ».

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ حَبَانَ، مِنْ طَرِيقِ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ قَالَ: يَا زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ، هَلْ عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.. فَذَكَرَهُ.

وَاتَّفَقَتِ الرِّوَايَاتُ كُلُّهَا عَلَى أَنَّهُ رَدَّهُ عَلَيْهِ، إِلَّا مَا رَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ وَابْنُ بِيهَقِيٍّ مِنْ طَرِيقِهِ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ، مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ، أَنَّ الصَّعْبَ أَهْدَى لِلنَّبِيِّ ﷺ عَجَزَ حِمَارٍ وَحَشٍ، وَهُوَ بِالْجُحْفَةِ، فَأَكَلَ مِنْهُ، وَأَكَلَ الْقَوْمُ. قَالَ الْبِيهَقِيُّ: إِنْ كَانَ هَذَا مُحْفُوظًا فَلَعَلَّهُ رَدَّ الْحَيِّ، وَقَبِلَ اللَّحْمَ.

قُلْتُ: وَفِي هَذَا الْجَمْعِ نَظَرٌ لِمَا بَيَّنْتُهُ، فَإِنْ كَانَتِ الطَّرُقُ كُلُّهَا مُحْفُوظَةً فَلَعَلَّهُ رَدَّهُ حَيًّا؛ لَكُونِهِ صَيْدًا لِأَجَلِهِ، وَرَدَّ اللَّحْمَ تَارَةً لَذَلِكَ، وَقَبِلَهُ تَارَةً أُخْرَى حَيْثُ عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يُصَدِّ لِأَجَلِهِ، وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأَمِّ»: إِنْ كَانَ الصَّعْبُ أَهْدَى لَهُ حِمَارًا حَيًّا فَلَيْسَ لِلْمَحْرَمِ أَنْ يَذْبَحَ حِمَارًا وَحَشٍ حَيًّا، وَإِنْ كَانَ أَهْدَى لَهُ لَحْمًا فَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلِمَ أَنَّهُ صَيْدٌ لَهُ.

[هذا الاحتمال متعين؛ لأن الصعب ^{له} لما نَزَلَ به النَّبِيُّ ﷺ، وكان رجلاً عَدَاءً وصيَّادًا ذهبَ إلى الجبالِ وأتى بهذا الحمارِ، فهذا واضحٌ في أنه صاده لأجلِ النَّبِيِّ ﷺ].

ونَقَلَ الترمذِيُّ عن الشافعيّ أنه ردّه لظنه أنه صيدٌ من أجله، فتركه على وجهِ التنزه، وَيَحْتَمِلُ أن يُحْمَلَ القبولُ المذكورُ في حديثِ عمرو بنِ أميةَ على وقتٍ آخرٍ، وهو حالُ رجوعه ﷺ من مكة، ويؤيده أنه جازم فيه بوقوع ذلك بالجحفة، وفي غيرها من الروايات بالأبواء أو بودّان، وقال القرطبي: يَحْتَمِلُ أن يكون الصعبُ أحضر الحمارِ مذبوحًا، ثُمَّ قَطَعَ منه عضوًا بحضرة النَّبِيِّ ﷺ، فقدمه له.

فَمَنْ قَالَ: «أهدى حمارًا». أراد بتمامه مذبوحًا لا حيًّا.

وَمَنْ قَالَ: «لحم حمارٍ». أراد ما قدّمه للنبي ﷺ.

قَالَ: وَيَحْتَمِلُ أن يكونَ مَنْ قَالَ: حمارًا. أطلق وأرادَ بعضه مجازًا.

قَالَ: وَيَحْتَمِلُ أنه أهداه له حيًّا، فلما ردّه عليه ذكاه وأتاه بعضه منه، ظانًّا أنه إنما ردّه عليه لمعنى يَخْتَصُّ بجملته، فأعلمه بامتناعه أن حكمَ الجزء من الصيدِ حكمَ الكلِّ.

قَالَ: والجمعُ مهما أمكن أولى من توهيم بعض الروايات.

وقَالَ النووي: تَرَجَّمَ البخاريُّ بكونِ الحمارِ حيًّا. وليس في سياقِ الحديثِ تصريحٌ بذلك، وكذا نقلُوا هذا التأويلَ عن مالكٍ، وهو باطلٌ؛ لأن الروايات التي ذكرها مسلمٌ صريحةٌ في أنه مذبوحٌ. انتهى

وإذا تأملتَ ما تقدّم لم يَحْسُنْ إطلاقُه بطلانَ التأويلِ المذكورِ، ولا سيّما في روايةِ الزهريّ التي هي عمدةُ هذا البابِ، وقد قَالَ الشافعيّ في «الأم»: حديثُ مالكٍ أن الصعبَ أهدى حمارًا أثبتُّ من حديثِ مَنْ روى أنه أهدى لحم حمارٍ.

وقال الترمذي: رَوَى بَعْضُ أَصْحَابِ الزَّهْرِيِّ فِي حَدِيثِ الصَّعْبِ: «لَحْمُ حِمَارٍ وَخَسٍ». وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ. اهـ

سُبْحَانَ اللَّهِ، كُلُّ هَذَا اخْتِلَافٌ فِي الرِّوَايَاتِ إِنَّهَا هِيَ مِنَ الرِّوَاةِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الرِّوَاةَ غَالِبًا مَا يَنْقُلُونَ الْحَدِيثَ بِالْمَعْنَى، وَيَنْدُرُ مَنْ يَنْقُلُهُ مِنْهُمْ بِلَفْظِهِ، وَعِنْدِي أَنَّ هَذَا لَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُطْلَقُ الْكُلُّ عَلَى الْجُزْءِ، كَمَا يُقَالُ: أَهْدَى إِلَيْهِ دَجَاجًا فَأَكَلَهُ. فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ يَكُونَ قَدْ أَهْدَى الدَّجَاجَةَ كَامِلَةً، بَلْ قَدْ يُطْلَقُ هَذَا عَلَى الْبَعْضِ.

وَلَكِنَّ الْمَشْكَلَةَ أَنَّ هُنَاكَ بَعْضُ الرِّوَايَاتِ تُفِيدُ أَنَّ الْحِمَارَ كَانَ حَيًّا، وَفِي بَعْضِهَا أَنَّهُ كَانَ يَفْطَرُ دَمًا، وَهَذَا تَعَارُضٌ وَاضِحٌ، وَالْجَوَابُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يُقَالُ: إِنَّهُ يُنْظَرُ لِلْأَكْثَرِ رَوَايَةً، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ أَثْبَتَهُ، وَأَنَّهُ أَتَى بِهِ مَصِيدًا هَالِكًا؛ لِأَنَّهُ يَبْعُدُ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ حَيًّا، خُصُوصًا وَأَنَّهُ كَانَ مِنَ الرِّمَاقِ الَّذِينَ يُجِيدُونَ الرِّمَى.

وَالنَّبِيُّ ﷺ قَدْ عَلِمَ -وَلَا تَقُولُ: ظَنَّ- أَنَّهُ إِذَا صَادَ لِأَجَلِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا صَادَ لِيَجْعَلَهُ قَرَى لَهُ وَضِيافَةً.

وَيَبْقَى إِشْكَالٌ آخَرٌ، وَهُوَ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ». فَإِنْ ظَاهِرَ هَذَا أَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ كَوْنُهُ مُحَرِّمًا، لَا أَنَّهُ صِيدَ لَهُ.

فَيُقَالُ فِي الْجَوَابِ عَنْ هَذَا: إِنَّ هَذَا إِذَا هُوَ ذَكَرُ جُزْءِ الْعِلَّةِ، وَلَا مَانِعَ مِنْ أَنْ تَكُونَ الْعِلَّةُ مَرْكَبَةً، وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ الْمَعْنَى: إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ، وَلَأَنَّكَ قَدْ صِدَّتَهُ مِنْ أَجَلِي.

وَبِهَذَا يَخْصُلُ الْجَمْعُ بَيْنَ هَذَا الْحَدِيثِ وَبَيْنَ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأَمَّا مَنْ زَعَمَ أَنَّ حَدِيثَ الصَّعْبِ نَاسِخٌ لِحَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ؛ لِأَنَّ حَدِيثَ أَبِي قَتَادَةَ كَانَ فِي عَمْرَةِ الْحَدِيثِيَّةِ، وَحَدِيثَ الصَّعْبِ كَانَ فِي حُجَّةِ الْوُدَاعِ، فَيُقَالُ لَهُ: إِنَّ دَعْوَى النَّسْخِ غَلَطٌ؛ لِأَنَّ النَّسْخَ لَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا إِذَا تَعَدَّرَ الْجَمْعُ، وَالْجَمْعُ هُنَا غَيْرُ مُتَعَدِّرٍ؛ إِذْ إِنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ أَبَا قَتَادَةَ لَمْ يَصِدْهُ لِقَوْمِهِ، وَإِنَّمَا صَادَ لِنَفْسِهِ، وَلَكِنَّهُ كَانَ يَسْتَشْعِرُ أَنَّهُمْ سَيَأْكُلُونَ مَعَهُ، وَأَمَّا الصَّعْبُ فَإِنَّهُ صَادَ بَنِيَّةً خَالِصَةً لِلرَّسُولِ ﷺ، وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ وَاضِحٌ.

والخلاصة: أنه يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَأْكُلَ الصَّيْدَ إِذَا صَادَهُ الْحَلَالُ، بِشَرَطِ أَنْ لَا يَصِيدَهُ مِنْ أَجْلِهِ، فَإِنْ صَادَهُ مِنْ أَجْلِهِ حَرَّمَ عَلَى مَنْ صِيدَ لَهُ، وَلَمْ يَحْرُمْ عَلَى غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي قَتْلِهِ أَثَرُ مُحْرَمٍ، فَالَّذِي صَادَهُ حَلَالٌ، وَلَمْ يُعْنَهُ أَحَدٌ مِنَ الْمُحْرِمِينَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧- بَابُ مَا يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ مِنَ الدَّوَابِّ.

١٨٢٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ لَيْسَ عَلَى الْمُحْرِمِ فِي قَتْلِهِنَّ جُنَاحٌ». وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ...^(١)

١٨٢٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: حَدَّثَنِي إِحْدَى نِسْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ...»^(٢)

١٨٢٨ - حَدَّثَنَا أَصْبَغُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَتْ حَفْصَةُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ لَا حَرَجَ عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ: الْغُرَابُ، وَالْجِدَاةُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ».

هذه الدواب التي ذكرها النبي ﷺ تقتل في الحِلِّ والحَرَمِ، حتى لو وُجِدَتْ فِي دَاخِلِ الْكَعْبَةِ فَإِنَّهَا تُقْتَلُ، وَالْقَاعِدَةُ فِي هَذَا: أَنَّ كُلَّ مَا أَمَرَ الْإِنْسَانُ بِقَتْلِهِ فَإِنَّهُ يُقْتَلُ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ؛ كَالْوَرَعِ وَالْعَقْرَبِ مِثْلًا.

وقد جاء في الحديث نفسه أنهن فواسق؛ أي: مُعْتَدِيَاتٌ خَارِجَاتٌ عَنْ نِظَائِرِهِنَّ، فَمِنْ أَجْلِ كَوْنِهِنَّ خُلِقْنَ عَلَى هَذِهِ الْجِبِلَّةِ صَارَ لَا حُرْمَةَ لَهُنَّ.

(١) أخرجه مسلم (١٢٠٠).

(٢) انظر التعليق السابق.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا هِيَ فَائِدَةُ خَلْقِ اللَّهِ ﷻ لِهَذِهِ الْحَيَوَانَاتِ مَا دَامَتْ فَوَاسِقُ مُؤْذِيَةٍ؟
فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْفَائِدَةَ هِيَ:

أَوَّلًا: أَنَّهَا تَحْمِلُ الْإِنْسَانَ عَلَى التَّزَامِ الْأَذْكَارِ وَالْأَوْرَادِ الَّتِي يَحْتَمِي بِهَا مِنْ شَرِّهَا.
ثَانِيًا: بَيَانُ عَظَمَةِ اللَّهِ ﷻ وَقُدْرَتِهِ حَيْثُ جَعَلَ هَذِهِ الْحَيَوَانَاتِ الصَّغِيرَةَ تُؤْذِي
الْإِنْسَانَ، وَرُبَّمَا تَأْكُلُهُ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ يُوجَدُ حَيَوَانٌ أَكْبَرُ مِنْهَا بِكَثِيرٍ؛ كَالْإِبِلِ مَثَلًا، وَيَكُونُ فِيهِ
مَصْلَحَةٌ لِلْإِنْسَانِ.

ثَالِثًا: أَنَّ الْإِنْسَانَ يَسْتَدِلُّ بِهَذِهِ الْأَلَامِ وَهَذِهِ الْأَذْيَةِ الَّتِي تُسَبِّبُهَا لَهُ هَذِهِ الْحَيَوَانَاتُ فِي
الدُّنْيَا عَلَى أَنَّ مَا فِي الْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَشَدُّ مِنْ هَذِهِ الْأَذْيَةِ الَّتِي يَجِدُهَا مِنْهَا فِي الدُّنْيَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ
جَاءَ فِي بَعْضِ الْأَثَارِ أَنَّ جَهَنَّمَ -أَعَاذَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ مِنْهَا- فِيهَا حَيَّاتٌ وَعَقَارِبُ.
رَابِعًا: أَنَّ يَعْْلَمَ الْإِنْسَانُ أَنَّ مِنْ مَخْلُوقَاتِ اللَّهِ ﷻ مَا فِيهَا خَيْرٌ، فَيَحْمَدُ اللَّهَ عَلَيْهِ،
وَمِنْهَا مَا فِيهَا شَرٌّ، فَيَسْأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ مِنْهُ.

وَقُلْنَا: مَخْلُوقَاتِ اللَّهِ. وَلَمْ نَقُلْ: خَلَقَ اللَّهُ؛ لِأَنَّ خَلْقَ اللَّهِ الَّذِي هُوَ فَعَلُهُ كُلُّهُ خَيْرٌ، حَتَّى
مَا فِيهِ شَرٌّ مِنْهُ فَإِنَّهُ خَيْرٌ بِالنِّسْبَةِ لِإِيجَادِهِ؛ لِأَنَّهُ يَشْتَمِلُ عَلَى حِكْمٍ كَثِيرَةٍ وَغَايَةِ حَمِيدَةٍ.
وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِقَتْلِ خَمْسٍ مِنَ الدَّوَابِّ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ، وَهِيَ:
أَوَّلًا: الْغَرَابُ؛ لِيُعْلَمَ أَنَّ الْغَرَابَ نَوْعَانِ:

النَّوْعُ الْأَوَّلُ: غَرَابٌ صَغِيرٌ، وَهَذَا يُقَالُ لَهُ: غَرَابُ الزَّرْعِ، وَهُوَ أَكْبَرُ مِنَ الْعُصْفُورِ،
وَأَقْلُ مِنَ الْغَرَابِ الْكَبِيرِ، وَهَذَا لَا يُقْتَلُ؛ لِأَنَّهُ حَلَالٌ.

وَالنَّوْعُ الثَّانِي: الْغَرَابُ الْكَبِيرُ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ بِالْعُدْوَانِ، فَهُوَ يَعْتَدِي عَلَى الْإِبِلِ إِذَا
وَجَدَ فِيهَا الدَّبَرَ؛ لِأَنَّهُ يُتَقَبَّه، فَيُؤْذِي الْبَعِيرَ بِذَلِكَ.

وَيَعْتَدِي أَيْضًا عَلَى النَّخْلِ؛ فَيَقْصُ الشُّمْرَاحَ، وَيُلْقِيهِ فِي الْأَرْضِ، وَلَهُ عُدْوَانٌ كَثِيرٌ،
فَهَذَا يُقْتَلُ، وَهَلِ الصَّغِيرُ مِنْهُ يُقْتَلُ كَذَلِكَ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ؛ لِأَنَّ الصَّغِيرَ سَيَكُونُ كَبِيرًا، كَمَا أَنَّ أَصْلَهُ وَطَبِيعَتَهُ الْأَذْيَةُ، وَلَوْ كَانَ صَغِيرًا.

ثَانِيًا: الْحِدَاةُ، وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ، وَهِيَ تَعْدُو عَلَى اللَّحْمِ وَتَحْمِلُهُ وَتَأْكُلُهُ، وَتَعْدُو أَيْضًا عَلَى الذَّهَبِ وَتَحْمِلُهُ، وَحَدِيثُ الْوَشَاحِ الَّذِي فِي الْبَخَارِيِّ يَدُلُّ عَلَى هَذَا، وَهُوَ: أَنَّ أُمَّةً كَانَتْ عِنْدَ قَوْمٍ ضَاعَ لَهُمْ وَشَاحٌ؛ مِثْلُ الْقَلَادَةِ مِنَ الذَّهَبِ، فَاتَّهَمُوا هَذِهِ الْأُمَّةَ، وَصَارُوا يُعَذِّبُوهَا كُلَّ صَبَاحٍ، وَيَقُولُونَ لَهَا: إِنَّ الْوَشَاحَ عِنْدَكَ. وَلَمَّا أَرَادَ اللَّهُ إِنْقَاذَ هَذِهِ الْجَارِيَةِ جَاءَتِ الْحِدَاةُ بِالْوَشَاحِ، وَأُلْقَتْهُ بَيْنَهُمْ، وَفِي هَذَا تَقُولُ هَذِهِ الْأُمَّةُ:

وَيَوْمَ الْوَشَاحِ مِنْ أَعَاجِيبِ رَبِّنَا إِلَّا إِنَّهُ مِنْ بَلَدَةِ الْكُفْرِ أَنْجَانِي

المهم: أَنَّ الْحِدَاةَ قَدْ تَخَطَّفُ الذَّهَبَ، كَمَا أَنَّهَا تَخَطَّفُ اللَّحْمَ؛ وَلِذَلِكَ جَعَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْفَوَاسِقِ.

ثَالِثًا: الْفَأْرَةُ، وَهَذِهِ سَمَّاهَا النَّبِيُّ ﷺ فُؤَيْسِقَةً، لَا تَحْيِيًّا وَتَلْطِيفًا، وَلَكِنْ تَحْقِيرًا لَهَا، فَهِيَ عَلَى صِغَرِهَا فِيهَا فَسْقٌ، وَلَا يَخْفَى مَا فِي الْفَأْرَةِ مِنَ الْأَذِيَّةِ، وَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّهَا تَقْرِضُ الْبِنَاءَ وَالْخَشَبَ، وَقَدْ حَصَلَ عِنْدَنَا فِي الْبِلَادِ أَنَّ الظَّالِمِينَ بَنَوْا سَجَنًا عَظِيمًا تَحْتَ الْأَرْضِ؛ لِيُعَذِّبُوا فِيهِ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ، فَلَمَّا كَادَ يَكْتَمِلُ إِذَا هُمْ بِهِ قَدْ انْهَدَمَ جَمِيعًا، فَأَرَادُوا أَنْ يَنْظُرُوا مَا هُوَ السَّبَبُ فِي ذَلِكَ، فَوَجَدُوا أَنَّ هُنَاكَ فِتْرَانًا كَثِيرَةً قَدْ أَكَلَتِ الْبِنَاءَ مِنْ أَسْفَلٍ، فَسَبَّحَانَ اللَّهَ!!

وَكَذَلِكَ أَيْضًا سَيْلُ الْعَرِمِ الَّذِي نَقَضَهُ هُوَ الْجُرْدُ، وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْفُتْرَانِ.

كَمَا أَنَّهَا تَقْرِضُ الْجُلُودَ، وَلَا سِيَّمَا الْقَرَبُ الَّتِي كَانَتْ أَوْعِيَةَ الْمَاءِ فِيهَا سَبْقًا.

وَكَذَلِكَ أَيْضًا تَسْرِقُ الذَّهَبَ، هَذَا شَيْءٌ قَدْ جَرَّبْنَاهُ عِنْدَنَا فِي الْبَيْتِ، فَقَدْ فَقَدْنَا خَاتَمًا مِنْ خَوَاتِيمِ النِّسَاءِ، فَبَحَثْنَا هُنَا وَهَنَّا، وَإِذَا شِقٌّ فِي الْجِدَارِ وَكَانَ عِنْدِي عِلْمٌ أَنَّهَا تَسْرِقُ الذَّهَبَ، فَبَحَثْنَا فِي هَذَا الشَّقِّ، فَوَجَدْنَا الْخَاتَمَ فِيهِ.

وَحَدَّثَنَا شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ: أَنَّ رَجُلًا كَانَ يَكْتُبُ فِي حَجَرَتِهِ، فَتَرَكْتُ فَأَرَةً مِنَ السَّقْفِ، وَجَاءَتْ حَوْلَهُ، فَوَضَعَ عَلَيْهَا إِنَاءً يَحْبِسُهَا بِهِ، فَلَمَّا تَأَخَّرَتْ عَنْ زَمِيلَاتِهَا جَاءَتْ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ، تَبَحَّثَتْ عَنْهَا أَيْنَ ذَهَبَتْ، فَعَلِمَتْ أَنَّهَا تَحْتَ الْإِنَاءِ، فَصَعَدَتْ إِلَى السَّقْفِ، وَأَتَتْ

بدينارٍ ذهبٍ - وهي من السهل عليها أن تحمِلَ الدينارَ، فهو صغيرُ الحجم - وألقته إلى جنبِ الرجلِ، فلم يَلْتَفِتِ الرجلُ إلى هذا الدينارِ، فلمَّا رَأَتْ أنه لا فائدةَ صَعِدَتْ مرةً ثانيةً إلى السقفِ وأتَتْ بدينارٍ آخرَ، ووضَعته، ولكنَّ الرجلَ لم يَلْتَفِتْ أيضًا، فجاءت بثالثٍ ورابعٍ وخامسٍ، إلى عشرةٍ، إلى أن جاءتْ بالكيسِ كُلِّهِ؛ إشارةً منها إلى أنه لم يَبْقَ شيءٌ من الدنانيرِ، فلمَّا وَجَدَ الرجلُ ذلكَ منها فَتَحَ الإناءَ، وقَتَلَ الفأرةَ، وهَرَبَتِ الفأرةُ الأخرى.

وعلى كُلِّ حالٍ: فأنا قد أَتَيْتُ بهذا الذي حَدَّثَنِي به شيخُنَا رَحِمَهُ اللهُ للإشارةِ إلى أنه من أذيةِ الفأرةِ أنها تَسْرِقُ الذهبَ.

وكذلك أيضًا: من أذيتها أنها تأتي على الدقيقِ وتُلَوِّثُهُ بالبرِّ وغيرِ ذلك، فهي من أفسقِ الحيواناتِ، ولذلك يُسَنُّ قَتْلُهَا، ولو في وسطِ المسجدِ الحرامِ.

رابعًا: العقربُ: العقربُ معروفٌ، وهي من أسرعِ الحشراتِ أذيةً، مجرد ما تحسَّ بالإنسانِ تقرصه بسرعةٍ وإذا لدغته أفرغت سُمًّا يأتي من إبرةٍ في ذيلها ثم يسري مع الدمِ ويؤلم الإنسانَ ألماً كثيرًا فهي مؤذيةٌ والعجبُ أنها من حين ما تصادم البشرَ بسرعةٍ تفرغ السمَ والحيةَ بالعكسِ هي لا شكَّ أنها أشدُّ خطرًا لكنها - سبحانه الله - إذا لم يتعرضَ إليها يحارِشها الإنسانُ ما تضره، وقد شاهدتُ بعيني امرأةً عندنا لما كنا في الزراعةِ أَتَتْ الحيةُ وهي مَادَّةٌ رجليها، فمشت الحيةُ من فوقِ رجليها، ولم تُحَدِّثْ شيئًا لأنهم يقولون إنها مسالمةٌ إلا من حرشها.

والكلبُ العقورُ: الكلبُ معروفٌ، والعقور الذي صفته العقورُ، ولهذا جاءت على وزنِ فعولٍ إشارةً إلى أن هذا من خلقه، والعقرُ أنه يعضُ القدمَ من العصبَةِ الخلفيةِ إلى عندِ العقبِ فيقطعها، فيعقرُ الإنسانَ وربما يعقرُ الحيوانَ الآخرَ، وأما بعضُ الكلابِ إذا حرشته عقرك فهذا مدافعًا عن نفسه، لكن العقور الذي من شيمته العقورُ فهذا يقتل في الحلِّ والحرمِ، هذه الخمس التي نص عليها النبي ﷺ إذا وجد ما هو أشد منها أذيةً فهل يقتل في الحلِّ والحرمِ؟

الجواب: نعم؛ لأن النبي ﷺ إذا نص على شيء فما سواه أو زاد عليه فهو مثله لأن الله تعالى يقول: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ﴾ [الحاقة: ٢٥]. والميزان: ما توزن به الأشياء ويقاس بعضها على بعض.



ثم قال البخاري رحمه الله:

١٨٢٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو وَهَبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ أَبِي شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ كُلُّهُنَّ فَاسِقٌ، يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ: الْغُرَابُ، وَالْحِدَاةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ»^(١).
[الحديث ١٨٢٩ - طرفه في: ٣٣١٤].

١٨٣٠ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنِ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ، عَنْ الْأَسْوَدِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَارٍ بِمِنًى إِذْ نَزَلَ عَلَيْهِ ﴿وَالْمُرْسَلَاتُ﴾ [الأنعام: ١] وَإِنَّهُ لَيَتْلُوهَا، وَإِنِّي لَأَتْلُهَا مِنْ فِيهِ، وَإِنَّ فَاهُ لَرَطْبٌ بِهَا إِذْ وَثَبَتْ عَلَيْنَا حَيَّةٌ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اقْتُلُوهَا» فَأَبْتَدَرْنَاهَا فَذَهَبَتْ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وُقِيَتْ شَرُّكُمْ، كَمَا وَقِيَتْ شَرُّهَا»^(٢).

[الحديث ١٨٣٠ - أطرافه في: ٣٣١٧، ٤٩٣٠، ٤٩٣١، ٤٩٣٤].

هذا دليل: على أن هذه الدواب تقتل حتى في الحرم؛ لأن منى من الحرم، وفي هذا تلطف النبي ﷺ في الخطاب، وإزالة ما في النفوس؛ لأنه لا شك أن الصحابة لما ابتدروها وفاتتهم صار في نفوسهم شيء، كيف لم يدركها فنفع ما أمرنا النبي ﷺ؟! فقال لهم: «إِنَّهَا وَقِيَتْ شَرُّكُمْ كَمَا وَقِيَتْ شَرُّهَا». فهذه بتلك.



(١) أخرجه مسلم (١١٩٨).

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٣٤).

١٨٣١- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِلْوَزْغِ: «فَوَيْسَقُ» وَلَمْ أَسْمَعْهُ أَمْرَ بِقَتْلِهِ ^(١). قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: إِنَّمَا أَرَدْنَا بِهَذَا أَنَّ مَنِ الْحَرَمِ، وَأَنَّهُمْ لَمْ يَرَوْا بِقَتْلِ الْحَيَّةِ بَأْسًا. [الحديث ١٨٣١ - طرفه في: ٣٣٠٧].

وقد ورد حديث آخر أنه أمر بقتله وسمَّاه فاسقًا، أو فويسقًا ^(٢). وفيه أيضًا: أجر إذا قتله الإنسان في أول مرة فهو أفضل ممَّا لو قتله بمرتين، وبمرتين أفضل من ثلاثة ^(٣).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:
 ٨- بَابُ لَا يُعْضَدُ شَجَرُ الْحَرَمِ.
 وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يُعْضَدُ شَوْكُهُ».

رَوَاهُ قوله: «شجر الحرم». أضافه إلى الحرم، وأما شجر الآدمي الذي غرسه بيده فهو له ملكه: يعضده، يقطعه فهو ملكه، لكن المراد بشجر الحرم ما ثبت بغير فعل الآدمي، فإنه لا يجوز أن يُعضدَ، أي: يقطعَ منه شيء، ولا الشوكة، حتى الشوك المؤذي لا يقطع، وهذا دليل على عظم حرمة الحرم، فإنه إذا كان الشجر وهو جاد يُحترَمُ فكيف بالإنسان، ولهذا قال النبي ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ يَوْمُ اللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا» ^(٤).



(١) أخرجه مسلم (٢٢٣٩).

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٠٧)، ومسلم (٢٢٣٧) من حديث أم شريك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) أخرجه مسلم (٢٢٤٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) سيأتي تحريجه في التعليق التالي.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨٣٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْعَدَوِيِّ، أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرٍو بْنِ سَعِيدٍ وَهُوَ يَبْعَثُ الْبُعُوثَ إِلَى مَكَّةَ: ائْذَنْ لِي أَيْهَا الْأَمِيرُ أُحَدِّثُكَ قَوْلًا قَامَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْغَدِ مِنْ يَوْمِ الْفَتْحِ، فَسَمِعْتُهُ أَذْنًا يَ وَوَعَاهُ قَلْبِي، وَأَبْصَرْتُهُ عَيْنًا يَ حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ، إِنَّهُ حَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ مَكَّةَ حَرَمَهَا اللَّهُ وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ، فَلَا يَحِلُّ لِمَرِيٍّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا، وَلَا يَعْضُدَ بِهَا شَجَرَةً، فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ لِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُولُوا لَهُ: إِنَّ اللَّهَ أَذَنَ لِرَسُولِهِ ﷺ وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ، وَإِنَّا أَذَنَ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَقَدْ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ، وَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ» فَقِيلَ لِأَبِي شَرِيحٍ: مَا قَالَ لَكَ عَمْرٍو؟ قَالَ: أَنَا أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنْكَ يَا أَبَا شَرِيحٍ، إِنَّ الْحَرَمَ لَا يُعِيدُ عَاصِيًا وَلَا فَارًّا بِدَمٍ وَلَا فَارًّا بِخُرْبَةٍ^(١).
خُرْبَةٌ: بَلِيَّةٌ.

هذا الحديث حديث عظيم، يشتمل على فوائد منها: إنكار المنكر ولو علناً.
وفيه أيضاً: التلطف مع الأمراء وإن كانوا فُساقاً؛ لأنَّ أبا شريح رضي عنه قال: «اِئْذَنْ لِي أَيْهَا الْأَمِيرُ».

وفيه: بقاء ولاية الأمير ولو فسق؛ لأنه أقره على كونه أميراً.
وفيه: أن أدب الصحابة رضي عنهم أرفع الأدب، لأن هذا الكلام كلام لطف وكلام يجذب القلب، أعني: قلب المخاطب إلى المتكلم.
وفيه أيضاً: القصة في أن عمرو بن سعيد يقال له: الأشدق من بني أمية، كان يبعث البعوث إلى مكة لقتال عبد الله بن الزبير - رضي الله عنه وعن أبيه - فقام هذا الرجل ليبلغ بأمر النبي ﷺ: «ليبلغ الشاهد الغائب».

وفيه أيضاً: تأكيدُ الخبر، وهذا الخبرُ مؤكدٌ بأمورٍ:

أولاً: بذكر المكان.

وثانياً: بذكر الزمان.

وثالثاً: بأداة استماعه.

ورابعاً: بأداة توكيده بالنظر.

أما الأول: فقال: «إن النبي ﷺ قام به للغد» يعني: صباح يوم الفتح - فتح مكة - وقام به خطيباً عليه الصلاة والسلام ليعلنَ هذا الحكمَ العظيم، وأما المكان: فهو مكة، وأما طريق التحمُّل: فهو السَّمْع، «سمعته أذناي» يعني: ما نُقل لي نقلاً أو سمعته ولم أتأكد، بل تأكدتُ، رابعاً: «أبصرته عيني»، فلا أقول لعلَّه غيرُ الرسول، لعلَّ هذا صوتاً يُشبه صوتَ الرسول ﷺ، بل إني أبصرته هو ﷺ وهو يخطب الناس.

الخامس: قال: «ووعاه قلبي»، يعني: صار وعاءً له فلم يتخلف منه شيء.

وقوله: «أنه حمِدَ الله وأثنى عليه»، وهكذا خطبُ النبي ﷺ غالباً يبتدئها بِحَمْدِ الله والثناءِ عليه؛ لأنه جليلٌ أهلٌ لأن يُحمَدَ وأهلٌ لأن يُثنى عليه ﷺ.

ثم قال: «إن مكة حَرَّمها الله ولم يُحرِّمها الناسُ»؛ يعني: قضى بتحريمها واحترامها وتعظيمها الله ﷻ دون الناس، ولا ينافي هذا ما جاء في الحديث الصحيح أن إبراهيم حرم مكة^(١)؛ لأن المراد بتحريم مكة إظهارُ حكم الله تعالى وتحريمه إياها، وأما الذي حَرَّمها فهو الله - تبارك وتعالى - والذي أظهر التحريم هو إبراهيم، ولا بأس أن يضاف الشيء إلى من بلغه، أليس الله تعالى قال في القرآن الكريم: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾﴾ [التكوير: ١٩-٢٠]. وهذا جبريلُ المُرْسَلُ إلى محمدٍ ﷺ ليبلغه القرآن، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٠﴾ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ﴿١١﴾﴾ [الملك: ١٠-١١]. والمرادُ به الرسول ﷺ.

(١) يشير الشيخ رحمه الله لما أخرجه مسلم (١٣٦٢) من حديث جابر رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: «إن إبراهيم حرم مكة، وإني حرمت المدينة ما بين لابتيها، لا يقطعُ عضائهما ولا يُصادُ صيدها».

❦ وقوله: «ولم يجرمها الناس». إنما قال هذا ﷺ من أجل أن تنال هذه البلدة من الاحترام والتعظيم ما هو لا تُق بها؛ لأن شيئاً حرّمه الله أعظم من شيء حرّمه الناس دون شك.

❦ قوله: «فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دمًا». انظر إلى التأكيد: «لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر»، وهذا الوصف ليس إخراجاً لمن لا يؤمن بالله واليوم الآخر، ولكن للتأكيد: أي: إذا كان مؤمناً حقاً بالله واليوم الآخر فلا يسفك بها دمًا، وقوله: «لامرئ عامٌّ في كل امرئ؛ لأنه نكرة في سياق النفي، فيكون للعموم، «أن يسفك بها دمًا»، أي: دمًا معصوماً وأما غير المعصوم فإنه يسفك دمه، ولهذا يُجرى القصاص في مكة ويُجرى رجُم الشيب الزاني في مكة، ويُجرى قاطع الطريق في مكة، لكن الهارد يسفك بها دمًا معصوماً.

❦ وقوله: «لا يعضد بها شجرة» قرن هذا بهذا، لئيبين احترام ما في مكة حتى الشجرة، فكيف بالآدمي؟! فلا يحل قطع الشجرة التي في مكة لاحترامها لمكانها.

ثم قال النبي ﷺ مؤردًا إشكالاً ومُجيباً عليه، قال: «إن أحدًا ترخص بقتال رسول الله ﷺ فقولوا إن الله أذن لرسوله ولم يأذن لكم»، يعني: إن أحدًا قاتل في مكة أو قتل مترخصاً بفعل الرسول ﷺ؛ لأنه فعل ذلك.

فالجواب: أن الله أذن لرسوله ولم يأذن لك، والله الحكم إيجاباً وتحريمًا وتحليلًا، فإذا أذن لرسوله فهذا من خصائصه ولم يأذن لكم.

❦ وقوله: «وإنما أذن لي ساعة من نهار» هل أذن للرسول ﷺ القتال في مكة ساعة من نهار دائماً؟

قال العلماء: الساعة من طلوع الشمس إلى العصر يوم الفتح فقط؛ لأن هذا بقدر الضرورة، والإنسان لا يستبيح من المحرم إلا قدر الضرورة.

قال النبي ﷺ: «وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس»، يعني: عاد تحريمها وتعظيمها اليوم كما كان بالأمس، ولهذا لما قال سعد بن عبادَةَ رضي الله عنه: «اليوم»

يعني: يوم فتح مكة. «يَوْمَ الْمَلْحَمَةِ، الْيَوْمُ تُسْتَحْلُ الْكَعْبَةُ»^(١)، فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: «كذب؛ اليوم تعظم الكعبة»؛ لأنها تُخَلَّصُ من الشرك إلى التوحيد، ومن الكفر إلى الإيمان، وهذا تعظيم، ثم عزله وأقام ابنه قيسًا بدله؛ لأن سعد بن عبادَةَ سيّد الخزرج، فله شرفه ووجاهته، لكنه عزله تعزيرًا، وأقام ابنه قيسًا، فكأنه لم ينزع الإمارة منه؛ لأنه جعلها لابنه قيس.

قوله: «وَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ». أبو شريح شاهدٌ، وعمرو بن سعيد غائب، فوجب على أبي شريح أن يُبَلِّغَ، لاسيما والرجل جادٌّ في تجهيز الجيوش إلى مكة، ف قيل لأبي شريح: ما قال لك عمرو، قال: قال لي: «أنا أعلم بذلك منك يا أبا شريح» وكذب والله يقول: «أنا أعلم بذلك منك» وهو يحدث عن الرسول ﷺ! لكن هكذا الأمراء الذين عندهم فسوقٌ وخروجٌ عما يجب عليهم، تأخذهم العزة بالإثم، فيقول: أنا أعلم بذلك منك، فنقول له: كذبت، هو يحدث عن رسول الله ﷺ حديثًا مؤكدًا بزمانه ومكانه وسَمْعِهِ وبصره وقلبه كيف يكون أعلم منه؟! لكن كما قلت لكم: إن هذا من باب خطاب الأمراء الذين تأخذهم العزة بالإثم، والعياذ بالله.

ثم قال: «إِنَّ الْحَرَمَ لَا يَعِيزُ عَاصِيًا وَلَا فَارًّا بَدَمٍ وَلَا فَارًّا بِخُرْبَةٍ» يقول: لا يعيذ عاصيًا، يعني: أن ابن الزبير عاصٍ خارجٌ عن البيعة، ولا فارًّا بدمٍ، يعني: لو قتل الإنسان أحدًا ولجأ إلى الحرم فإن الحرم لا يعيذه، ولا فارًّا بخربة، يعني: بلية يستعيذ بالحرم من عقوبتها، هكذا ردّ، لكنه ردّ مردودٌ مخيبٌ قائله؛ لأنه يُصَادِمُ به قول النبي ﷺ.

ومن فوائد هذا الحديث أيضًا: حُسْنُ منهج الصحابة رضي الله عنهم، أنهم يُكَلِّمون الأمراء ولو كانوا فسقة بما يليق بحالهم؛ لقوله: ائذن لي أيها الأمير، وفي هذا ثبوت الإمارة ولو كان الرجل فاسقًا، وهو كذلك.

وفي هذا أيضًا: دليل على تفخيم الخطاب للأمرء؛ لقوله: «أئذن لي أيها الأمير»، و«أيها» للنداء تدل على التفخيم والتعظيم، وربما يقال: إن أبا شريح رضي الله عنه أراد بهذا القول أن يُلين قلب عمرو بن سعيد؛ لأنه إذا فخمه أمام الناس وهو يريد أن يعظه صار هذا ألين لقلبه؛ لكن سياطينا في آخر الحديث أن هذا الرجل لم يَلن قلبه.

وفيه أيضًا: تأكيد الخبر بذكر الزمان والمكان والحال؛ لأن أبا شريح أكد هذا الخبر بذكر المكان حيث قال: «الغد من يوم الفتح»، والزمان أيضًا حيث جعل ذلك القول يوم فتح مكة، والحال حين قال: «إنه أبصر النبي ﷺ وسمعه ووعاه حين تكلم به».

وفيه دليل على أن النبي ﷺ يفتتح خطبه بالحمد والثناء على الله، سواء كانت خطبة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أو غيرها، والمهم أن تبدأ الخطب بالحمد والثناء على الله؛ لأن الله تعالى أحق أن يُحمد ﷻ، ثم إن ذلك فيه استعانة على أن يتكلم بما يريد.

وفي هذا دليل: على عظمة حرمة مكة وأن الذي حرّمها هو الله الذي خلقها ﷻ، ولم يحرّمها الناس، وسياق النبي ﷺ هذه الجملة حتى يعظم تعظيم الناس لها.

وفيه دليل: على تأكيد تحريم مكة، وأن تعظيمها وتخريمها من الإيمان بالله واليوم الآخر، ولهذا قال: «فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دمًا»، والمراد بذلك الدم المَعْصوم، وإلا فلو ارتد مرتد في مكة قتلناه في مكة، ولو زنى ثيب بمكة رجمتها بمكة، ولو سرق سارق بمكة قطعناه بمكة.

فإن قال قائل: أرأيتم لو أن أحدًا فعل ما يُهدر دمه خارج مكة ثم لجأ إليها، هل يقتل أو لا؟

فالجواب: لا يُقتل؛ لأنه لجأ إلى ملاذ.

فإن قال قائل: إذا قُلتُم لا يُقتل لِمَن من هذا أن جميع الجناة في الدنيا يلجأون إلى مكة لجوءًا شرعيًا لا سياسيًا، كل من عليه ما يوجب قتله أتى إلى مكة؟

(١) أخرجه مسلم (٨٦٨) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

فالجواب: نعم هذا يلزم إلا إذا عَلِمْنَا كيف نعامل هذا الذي لجأ إلى مكة، هل نعامله على أنه قادمٌ قديمًا عاديًّا؟ يتمتع بالسُّكْنَةِ في البيوتِ ويتمتع بالأكلِ والشربِ، أو نعامله معاملة تضييق؟

الجواب: الثاني، ولهذا قال العلماء: إذا لجأ إليها يُضَيَّقُ عليه فلا يُؤَاكَلُ ولا يُؤَكَّلُ ولا يُشَارَبُ ولا يُشَرَّبُ ولا يُؤْوَى؛ أي يضيق عليه، وفي هذه الحالة سيقى في أسواق مكة وحيدًا غريبًا، ولن يستمرَّ الوضع كما وصف، يعني: مادام الطَّعام لا يُقدَّمُ إليه والشراب لا يُقدَّمُ إليه، وإن بقي! إن كان معه طعامٌ حتى ينتهي طعامه، وإن لم يكن معه طعام فسيرحل في ثاني يوم أو ثالث يوم وحينئذ يقتل، هذا هو المشهور عندنا في مذهب الحنابلة رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

وقوله: «ولا يَعْضَدُ بِهَا شَجَرَةٌ». هذا أيضًا عامٌّ؛ لأن شجرة نكرة في سياق النفي أو النهي فتفيد العموم، والمراد: شجرة الحرم، أما الشجر الذي غَرَسَهُ الْآدَمِيُّ فهو له، ولهذا نظائر يُفَرِّقُ فِيهِ بَيْنَ مَا اكْتَسَبَهُ الْآدَمِيُّ وَمَا كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﷻ، أُرِيتُمْ نَقْعَ الْهَاءِ فِي الْبِئْرِ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ، يعني: إنسان عنده بئر فيها ماء أراد أحدٌ أن يذلي دَلْوَهُ ويخرج الماء، فقال صاحب البئر: لا إِلَّا بِأَمْوَالٍ، فهذا حرام لا يجوز، لكن لو أنَّ صاحب البئر أخرج الماء ووضعها في إناءٍ فحينئذٍ يجوز بيعه، كذلك الشجر إذا غَرَسَتْ شَجَرَةٌ فِي مَكَّةَ فَهِيَ مِلْكُكَ تفعل بها مَا شِئْتَ، وإذا خرجت شجرةٌ مِنَ الْأَمْطَارِ بدونِ غَرْسِ آدَمِيٍّ فَهِيَ مُحَرَّمَةٌ، لا يجوز أن تقطع.

فإن قال قائلٌ: ما تقولون في أرضٍ خططت لتكون مساكن وفيها أشجارٌ حَرَمِيَّةٌ، يعني: ليست من ذات آدمي ماذا نصنع؟ هل نقطعها أم نبقيها؟

وهذا إشكال: إن قطعناها فهي منهيةٌ عن قطعها، وإن أبقيناها لم ننتفع بالأرض؟! فالذي أراه أن مثل هذا إذا ألجأت الضرورة في قطعها تقطع؛ لأن الله أباح لنا الميتة أن نأكلها عند الضرورة، فهذه مثلاً: إذا كان هناك ضرورة بالنسبة لهذه الأرض أن تُخَطَّطَ وتُسَكَّنَ وتُعَمَّرَ وفيها شجر واضطررنا إلى ذلك فلنقطعها، وكذلك -أيضاً-

في الشارع لو أردنا أن نفتح شارعًا جديدًا والطريق كله شجر، إن أبقينا الشجر في الطريق لم ننتفع بالطريق، وإن قطعنا الشجر وقعنا في النهي فماذا نصنع؟
فالجواب: كما قلنا في الأرض المخططة إذا كان لا بُدَّ أن نفتح الطريق من هنا قطعنا الأشجار كما يباح لنا أكل الميتة للضرورة، وإذا كان يمكن تحويله إلى جهة أخرى فلا نقطعها.

وما القول إذا نَبَتَ في الطريق بعد أن كان طريقًا، وضيق على الناس، وليس هناك طريق أخرى هل تقلع أو لا؟

نعم تقلع؛ لأننا إذا أبحنا أن نقلعها ابتداءً فكيف بمن طرأت على الطريق.
﴿قوله ﷺ: «فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ لِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُولُوا لَهُ: إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لِرَسُولِهِ ﷺ وَلَمْ يَأْذُنْ لَكُمْ، وَإِنَّا أَذِنَ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَقَدْ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ، وَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ». هذا الإبراد الذي أورده النبي ﷺ من حُسْنِ تَبْلِيغِهِ وتعليمه، فهو يعرف أنه ﷺ قاتل فيها، وذلك في غزوة الفتح، وعلم ﷺ أن الناس أسوة به فسوف يحتجُّ المحتجُّ، ويقول: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الْأَحْزَابُ: ٢١]. وهذا النبي ﷺ قاتل فيها، فأجاب ﷺ: بأن هذا من خصائصه؛ لأن الله أَذِنَ له، ولم يأذن لغيره؛ يعني: ما أحلت لأحد من الأنبياء إلا لمحمد ﷺ ساعة الفتح.

وهذه الجملة تُفيد أن الأصل الاتباعُ للرَسُولِ ﷺ ما لم يرد ما يدل على التخصيص، ففي القرآن الكريم قال الله ﷻ: ﴿وَأَمْرًا مُؤَمَّنَةً﴾ [الْأَحْزَابُ: ٥٠]. يعني: أحللتنا لك امرأة مؤمنة، ﴿إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الْأَحْزَابُ: ٥٠]. فبين الخصوصية، وهنا بين الخصوصية أيضًا.

فهذان مثالان يدلان على أن النبي ﷺ له خصائص يختص بها.
وقد ذكر العلماء رحمهم الله الخصائص التي للنبي ﷺ وجمعوها في كتاب النكاح من كتب الفقه؛ لأن أكثر ما اختص به الرسول ﷺ يتعلق بالنكاح، فلذلك ذكروها

هناك، وفي هذا دليل على جواز النسخ مرتين، النسخ الأول: إحلالها بعد أن كانت حراماً، والثاني: تحريمها بعد أن كانت حلالاً، هذا ما لم تكن الإذن من الله ﷻ مُقيدة ومؤقتة، فإن كانت مؤقتة فلا نسخ إلا مرة واحدة، يعني: إذا كان الله ﷻ أَذِنَ لِلنَّبِيِّ ﷺ أن يُقاتل بمكة لفتحها، ثم لما قاتل في آخر النهار منعه. فيكون هنا النسخ كم؟

فالجواب: مرتين: أول النهار نسخ للتحريم إلى الحل، وآخر النهار نسخ من الحل إلى التحريم، أما إذا كان الله ﷻ قد قَيَّدَ هذا، وأذن له أن يقاتل ذلك النهار فقط فالنسخ مرة واحدة؛ لكنه نسخ مؤقت، وأياً كان، يعني: لو حُرِّمَ الشيء، ثم أُحِلَّ، ثم حُرِّمَ، فلن نحجرَ على الله، الله يفعل ما يشاء. له الحكم أولاً وآخرًا.

فإن قال قائل: كيف أحلت للرسول ﷺ، ولم تُحل لأحدٍ قبله من الأنبياء؟
فالجواب: أُحِلَّتْ للنبي ﷺ تعظيماً لها لا استهانة بحرمتها.

تعظيماً لها لماذا؟

لأنه خَلَصَهَا من الشرك، وصارت بلد توحيد بعد أن كانت بلد شرك، وبلد إيمان بعد أن كانت بلد كفر، وهذا لا شك أنه من تعظيمها، ولهذا لما قال سعد بن عبادَةَ رضي الله عنه في ذلك اليوم: «اليوم يوم الملحمة، اليوم تستحل الكعبة». قال له الرسول ﷺ: «كَذَبَ سَعْدٌ، اليوم تعظم الكعبة»^(١)، اللهم صل وسلم عليه، ثم أخذ الإمرة منه والقيادة إلى ابنه قيس بن سعد.

ما هي الساعة التي أحل له فيها القتال؟

قلنا: إنها من طلوع الشمس إلى العصر بقدر الحاجة.

وقوله: «فيلغ الشاهد الغائب». وفي ذلك: وجوب التبليغ على من بلغه سنة النبي ﷺ إلى من لم تبلغه، سواء شاهد الرسول ﷺ أو قرأ سنته، فالواجب تبليغها للناس حتى يصبح الناس كلهم على علم بسنة النبي ﷺ.

(١) سبق تخريجه قريباً.

وفي أمره ﷺ بتبليغ الشاهد الغائب: دليلٌ على اهتمام النبي ﷺ بهذا، وأنه ينبغي أن يرثه الآخر عن الأول.

وفي هذا الحديث أيضًا: «فَقِيلَ لِأَبِي شُرَيْحٍ»، ولم يذكر القائل، لكن جرت العادة أن مثل هذه الأمور العظيمة الكبيرة يستفهم عنها، وإلا لكان يقول القائل: هذا لا يعني، فلماذا يسأله؟

لكن نقول: هذه مسألة كبيرة عظيمة لابد أن يُعرف ما جواب عمرو بن سعيد، وجواب عمرو بن سعيد جوابُ المتعلِّم، المُعْجَبِ بنفسه، الجاهل بالشرعة، قال: «أنا أعلم بذلك منك»، وهذا غير صحيح؛ لأن أبا شريح ينسبه إلى من؟ إلى النبي ﷺ وهذا علم، وأمّا كلام عمرو بن سعيد فإنما قاله من رأيه، فيكون قول عمرو بن سعيد منبئًا على جهل، وقول أبي شريح على علم، ثم قال: «إِنَّ الْحَرَمَ لَا يُعِيدُ عَاصِيًا»، وعلى كلام عمرو لو أن إنسانًا عاصيًا وجرى عليه حدٌّ أو تعذير ولجأ إلى الحرم، فإنه يُقام عليه الحد والتعذير وليس كما قلنا - فيما سبق - أنه يضيق عليه حتى يخرج، لكن هذا غلط من عمرو بن سعيد، كذلك - أيضًا - قال: «وَلَا فَارًا بِدَمٍ» يعني: لو قتل رجل آخر، وثبت عليه القصاص، وهرب إلى مكة فالحرم لا يعيده، وعلى كلام عمرو يقتل في الحرم، لأنه لا يعيده، «وَلَا فَارًا بِخُرْبَةٍ» أي: بلية توجب أن يقتل فإن الحرم لا يعيده. وقصده: بذلك أن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه لا يُعيده الحرم حين خرج عن ولاية بني أمية؛ لأن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه كَوَّنَ خلافةً في الحجاز (مكة والمدينة) وبني أمية في الشام، فاعتبروه خارجًا عنهم - عن بيعتهم - ولائذًا بالحرم ولذلك قاتلوه، ولكن حسابهم على الله وَعَلَى، هم قتلوه واستحلُّوا الكعبة، حتَّى إن الحجاج بن يوسف الثقفي كان يضربُ الكعبة بالمنجنق - والعياذ بالله - ويُقال: - والعهد على التاريخ - إنهم في أثناء حصارهم لمكة أرسل الله تعالى عليهم الرعد والصواعق، فقليل للحجاج ألا تخاف؟ قال: لا، هذه قعقة الحجاز، فالله أعلم. هل هذه مدسوسة عليه أو صحيح،

وعلى كل حال الرجل معروف في أن لديه عُشْمًا وظُلْمًا وله حسنات، ولكن سيئاته تغلب على حسناته.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩- باب لَا يُنْفَرُ صَيْدُ الْحَرَمِ.

١٨٣٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ، فَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، وَإِنَّمَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ، لَا يُخْتَلَى خِلَافَهَا، وَلَا يُعْصَدُ شَجَرُهَا، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا، وَلَا تُلْتَقَطُ لُقُطَتُهَا إِلَّا لِمُعَرِّفٍ» وَقَالَ الْعَبَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِلَّا الْإِذْخَرَ لِصَاغَتِنَا، وَقُبُورِنَا. فَقَالَ: «إِلَّا الْإِذْخَرَ»^(١).

وَعَنْ خَالِدٍ عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: هَلْ تَدْرِي مَا لَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا؟ هُوَ أَنْ يُنَحِّيَهُ مِنَ الظِّلِّ يَنْزِلُ مَكَانَهُ.

هذا الباب فيه فوائد منها: أن الله - تبارك وتعالى - هو الذي حَرَّمَ مَكَّةَ، ونسبة تحريمها إلى إبراهيم نسبة إظهار لا ابتداء.

ومنها: أن مكة لم تحل لأحد قبل الرسول ﷺ ولا تحل لأحد بعده، وهذا واضح؛ لأنه لا يحل لأحد أن يستحل مكة، لكن لو قاتل أهل الحرم ومنعوا الناس، أو جاء أناس من الخارج وقاتلوا أهل الحرم هل لهم أن يدفعوا عن أنفسهم؟ نعم؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تُقْبِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُفْتَلُوهُمْ فِيهِ فَاِن فَتَلَوْكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١]. قال: ﴿فَاقْتُلُوهُمْ﴾ بمعنى: أنه يُباح دمه حتى بعد انتهاء القتال؛ لأن هؤلاء مُفسدون، وهذا أبلغ، وعليه فهذا الحديث لا تحل لأحد بعدي، هل نقول: إنه مقيّد، أو نقول: إن ما ذكرناه من هذه الآية لم يدخل في الحديث أصلاً؟

(١) أخرجه مسلم (١٣٥٣).

فالجواب: الثاني؛ لأن الذين يُقَاتِلُونَ ليدخلوا الحرم، أو يقَاتِلُونَ للدفاع عن أنفسهم، لم يستحلوا مكة بل مكة عندهم محترمة؛ لكن يُقَاتِلُونَ ليدافعوا عن أنفسهم إن كان المُقَاتِلُونَ جاءوا من الخارج، أو يُقَاتِلُونَ ليتمكنوا من حقهم في دخول مكة، والفرق بين هذا وهذا ظاهرٌ.

﴿قوله ﷺ: «وَأِنَّمَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ»﴾. سبق بيان أنها من طلوع الشمس إلى صلاة العصر.

﴿قوله: «لَا يُخْتَلَى خَلَاهَا وَلَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا وَلَا تُلْتَقَطُ لُقَطَتُهَا إِلَّا لِمُعْرِفٍ»﴾. هذه أربعة أشياء.

أولاً: لَا يُخْتَلَى خَلَاهَا: من حشيش ونحوه، فلا يحل لأحد أن يحش من مكة ولو لبهاثمه، ولو لبيعه ويقتات به.

فإن قال قائل: وهل يجوز أن يرعى إبله وغنمه وبقره فيها أو لا؟

فالجواب: يجوز؛ لأن النبي ﷺ كان يأتي منى والإبل ترعى وتعرفون أن الرعاة رخص لهم في ترك المبيت بمنى^(١)، ولا يمكن أن يمنع الإبل أو الغنم في أثناء الرعي من الأكل، فهذا جائز بالإجماع، وهو رعي الغنم أو الإبل أو البقر في مكة.

ثانياً: يقول: «وَلَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا»، لا يعضد يعني: يقطع، والشجر ما له ساق قاعد كشجر الشاجية والطل والعوسج وما أشبه ذلك، ولو فرض أن هذه الشجرة على الطريق ولها غصن متدني يؤدي المارة فهل يجوز قطعه.

فالجواب: لا يجوز.

فإن قال قائل: أَلَسْتُمْ تجيزون قتل الصيد إذا صال على الإنسان في مكة.

فالجواب: بلى نجيز هذا، يعني: لو صال على الإنسان ضيع، والضيع حلال وهو مُحَرَّمٌ أو في مكة ولم يندفع إلا بالقتل فله قتله، فإذا لا تقولون في الشجرة يتدلى غصنها

(١) أخرجه أبو داود (١٩٧٥)، والترمذي (٩٥٥)، وغيرهما.

على الطريق، ويؤذي الهامة لماذا لا تقولون إنها صائل؟

الجواب: لأنها ليست بصائل، نعم لو أن الشجرة لما أَحَسَّتْ بالآدمي جعلتْ تمشي من أجل أن تؤذيه أو تُعْمِي عَيْنَهُ يجوز أن يقطعها؛ لأن هذه ليست صائلة، لكن ماذا نصنع هل نبقي هذا الغُصْنِ يؤذي المسلمين؟ نقول: لا نبقيه، ولكن يلويه لِيَا، يعني: يحوله إلى الجهة الأخرى، كما قال الفقهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: لو تدنى غصنُ شجرةٍ على جارك وجب عليك أن تحوله إذا طالب الجارُ أن تلويه حتى لا يتأذى به.

ثالثاً: «وَلَا يُتَقَرَّ صَيْدُهَا» أي: يطرد، وليس مقيداً بما قال عكرمة رَحِمَهُمُ اللَّهُ أن تطردها عن الظلِّ ليجلس مكانها ليس شرطاً، ولكن لا تُتَقَرَّ سواء كان الصيدُ مستظلاً بظلِّ شجرةٍ، أو كان على غصنٍ مُعَرَّبٍ، أو كان على أي شيء لا تنفره، أي: تطرده، وإذا كان تنفيره حراماً فكيف بقتله.

لو نفرته ثم في أثناء طيرانه اصطدم بشيء تضمن أو لا تضمن؟

نقول: تضمن؛ لأنك أنت السبب، لو لم تنفره لظل في مكانه فأنت السبب، وإحالة الضمان على ما اصطدم به غير ممكن.

فإذا قال قائل: حمامة وقعت في بيتي وأنا أريد أن أغلق الباب، فهل لي أن أنفرها؟

فالجواب: نعم؛ لأن البيت بيتك، وإبقاؤك إياها إكراماً لها، فإذا كنت محتاجاً إلى إغلاق الباب فلا حرج أن تغلقه، لكن إذا أمكن أن تغلق برفقٍ لعلها تبقى فهو أولى.

❦ قوله: «صيدها» ما هو الصيد؟ كل حيوان حلال بري متوحش أصلاً.

❦ وقوله: «لا ينفر صيدها» إذا كان الصيد لك، فهل تنفره؟

الجواب: نعم، أنفره، وأذبحه، كيف هذا؟ يكون هذا بأن يدخل الإنسان مكة يصيد من الحلِّ: كحمامة من الحل أو أرنب أو غزال دخل به من الحلِّ، فهي ملكه، له أن يذبحها ويأكلها، وكان الناس في عهد عبد الله بن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يبيعون الصيد في جوف مكة، لكنهم يأتون به من الحلِّ، لأنك لما أخذته من الحل ملكته، وليس صيد مكة،

وقال بعض الفقهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إذا دخلت بالصيد إلى حدود الحرم وجب عليك أن تطلقه - سبحانه الله - أطلقه، وأضيع المأل!!

إذا قَدَّرنا أنها غزال تساوي خمسمائة ريال تطلقها وتضيع المأل!!
وإضاعة المأل قد نهى النبي ﷺ عنها^(١).

رجل أتى بِحَمَامٍ معه من القصيم إلى أقارب له بمكة، في القفص عشرون حمامة، ولما وصل بهم مكة في حدود الحرم على رأي هؤلاء الفقهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ يقولون: افتح القفص واتركها تطير، وإن جاء آخر وأخذها فطالبه وقل: هذا حَمَامِي؛ لكن هذا قول كما ترون ضعيف.

والصواب: أنه يجوز للإنسان أن يدخل بالصيد إلى مكة ويبقى ملكه وله أن يتصرف فيه كما شاء.

رابعاً: «وَلَا تُلْتَقِطُ لُقَطَتَهَا إِلَّا لِمُعَرِّفٍ» أي: مُنْشِد، يعني: لو وجدت في مكة لُقطة (دراهم أو ألف ريال) لا تأخذها إلا إذا أردت أن تُعرِّفها كم؟

قال الفقهاء: تعرفها سنة، وقال الآخرون: تعرفها مدى الدهر حتى بعد موتك توصي بأن يعرفوها: أيهما أصح؟ الثاني لا شك؛ لأن تعريفها سنة لا يُظهر امتياز مكة على غيرها، وهذا من احترام ما في مكة.

قلنا: عرفه مدى الدهر. أين يعرفه؟

فالجواب: في مكان وجوده في مكة، يقول: هذا فيه مشقة شديدة، نقول: إذا كان فيه مشقة شديدة.

فجوابها: أن تترك، فإذا تركته أنت وجاء الثاني وتركه، والثالث وتركه، فسوف يعود صاحبُه إليه ويجده، وهذا ممكن لما كانت مكة صغيرة، ودورها صغيرة، والذين

(١) أخرجه البخاري (٦٤٧٣)، ومسلم (٥٩٣).

فيها عندهم خشية من الله؛ لكن في الوقت الحاضر الآن: إذا كان في مكة من يفك الجيب ليسرق -والعياذ بالله- هل أترك هذا في الأرض ليجيء واحد فيتركها والثاني فيتركها حتى يجده صاحبه؟

فالجواب: لا؛ فاليوم إبقاؤها في الأرض يعني: ضياعها على صاحبها؛ لكن من فضل الله أن الحكومة -وفقها الله- جعلت عند الحرم عند المسجد جهةً مسئولة عن تلقي هذه الأموال الضائعة، فخذها أنت وأعطهم إيّاها وتسلم.

لو قال قائل: إذا لم يوجد هيئة تقبل هل لي أن آخذها وأتصدق بها لصاحبها؟

فالجواب: هذا محل نظر واجتهاد، قد يقول القائل: نعم آخذك إيّاها وتصدقك بها خير من إبقائها حتى تأخذها السباع، فقد يقال: دعها وليست مسئوليّتك.

﴿قوله: «قال العباس: يا رسول الله إلا الإذخر لصاغتنا، وقبورنا». هذا المستثنى من قوله: «لا يختل خلاها»؛ لأن الإذخر وهو نوع من الحشيش، وعبرة عن شجرة كلها خلجان لينة، وإذا يبست صارت من أحسن ما يكون للوقود، تشتعل بها النار بسرعة، والنار في ذلك الوقت ليست كوقتنا هذا، في وقتنا هذا ما عليك إلا أن تضعظ الزناد وتشتعل النار، لكن في وقتهم صعب جدًّا، فكانوا يستعملون الإذخر.

الصاغات: جمع صاغ، وفي لفظ: «لقينهم» يعني: الحدادين، ولا مانع أن يكون

يستعمله الصواغ والحدادون، لكن قوله: «قبورهم» كيف ذلك؟

نقول: في عهد النبي ﷺ القبور تُحَفَرُ وتُلَحَّدُ، ويوضع الميت في اللَّحْدِ ثم يُصَفُّ عليه اللَّبَنُ، ثم يُوضَعُ في خَلَلِ اللَّبَنِ الإِذْخِرُ، ويضرب بالطين من أجل أن لا ينهال التراب على الميت في القبر، فيستعملونه في القبور، كأن العباس عليه السلام يقول: يا رسول الله هذه حاجة مُلحة يحتاجها الأحياء والأموات واجتنبها صعب، فقال النبي ﷺ: «إلا الإذخر».

مستثنى من قوله: «لا يختل خلاها» فاستثنى النبي ﷺ الإذخر.

ويستفاد من هذا الحديث: أنه يجوز الاستثناء بعد فراغ المُسْتَثْنَى منه، وإن لم ينوه المُسْتَثْنَى إلا بعد استثنائه فإنه صحيح، وهذه المسألة اختلف فيها العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ مِنْهُمْ من قال: إن الاستثناء لا يَصِحُّ إلا إذا نواه المُسْتَثْنَى قبل تمام الكلام، فإذا قال رجل لنسائه الثلاث: أنتن طوالق فقال له ابنه: يا أباي إلا أُمِّي، فقال: إلا أمك من أجلك أنت، تطلّق أم لا تطلّق؟

الجواب: على القول بأنه لا بد من نية الاستثناء قبل تمام المُسْتَثْنَى منه تُطْلَقُ ولا ينفع الاستثناء، وعلى القول الراجح الذي هو مقتضى هذا الحديث لا تطلّق؛ لأنه استثناءها، والكلام لم ينفصل بعد، وعليه فلا يُشترط نية الاستثناء قبل تمام المُسْتَثْنَى منه ولا يُشترط اتصال المُسْتَثْنَى بالمُسْتَثْنَى منه؛ لأن بين قوله: «ولا يخلّ خلاها» وقوله: «إلا الإذخر» جملاً؛ لكنّ الكلام واحد، وهذا ينفعك في كل الاستثناءات، لو قال رجل لآخر: عندي لك عشرة دراهم، فقال له: إلا درهماً.

فهنا لا يصحّ الاستثناء على رأي من يرون أنه لا بد من نيته قبل فعل المُسْتَثْنَى منه؛ لكن يسقط الدرهم باعتبار أن صاحبه اعترف بأنه وصل، فعلى كل حال القول الراجح في هذه المسألة: أنه لا يشترط في الاستثناء نية المُسْتَثْنَى قبل تمام المُسْتَثْنَى منه ولا اتصاله به ما دام الكلام واحداً.

ويدخل في هذا قصة سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ لما قال: «والله لأطوفنّ الليلة على تسعين امرأة تلد كلّ واحدةٍ منهنّ غلاماً يقاتل في سبيل الله»^(١) انظر المحبة للقتال، أقسم أن يطوف على تسعين امرأة كل واحدة تلد غلاماً يقاتل في سبيل الله، فقال له المَلِكُ: قل إن شاء الله، فلم يقل: إن شاء الله بناءً على ما في قلبه من القوة والعزم فجامع تسعين امرأة جامعهن في ليلة، فلم تلد إلا واحدةٍ منهنّ شقّ إنسانٍ - سبحانه الخلاق العليم! -، يريك عزته ويبيدي لطفه حتى لا تتألّى على الله، اجعل الأمر منوطاً بمشيئة الله ﷻ، قال

(١) أخرجه البخاري (٦٦٣٩)، ومسلم (١٦٥٤).

النبي ﷺ: «لو قال إن شاء الله لم يحنث».

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠- باب لَا يَحِلُّ الْقِتَالُ بِمَكَّةَ.

وَقَالَ أَبُو شَرِيحٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَسْفِكُ بِهَا دَمًا».

١٨٣٤- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَوْمَ افْتَتَحَ مَكَّةَ لَا هِجْرَةَ وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ، وَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَانْفِرُوا، فَإِنَّ هَذَا بَلَدٌ حَرَّمَ اللَّهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَإِنَّهُ لَمْ يَحِلَّ الْقِتَالُ فِيهِ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَمْ يَحِلَّ لِي إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، لَا يُعْضَدُ شَوْكُهُ، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهُ، وَلَا يَلْتَقِطُ لُقْطَتُهُ إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا، وَلَا يُخْتَلَى خِلَاهَا» قَالَ الْعَبَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِلَّا الْإِذْخَرَ؛ فَإِنَّهُ لَقَيْنَهُمْ وَلَيُونَهُمْ قَالَ: قَالَ: «إِلَّا الْإِذْخَرَ»^(١).

هذا سبق الكلام عليه إلا أنه قال: «لا هجرة» يعني: بعد الفتح، وهذا النفي الذي يدل على العموم يراد به الخاص، أي: لا هجرة من مكة؛ لأن النبي ﷺ أخبر أنها لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة، ولا تنقطع التوبة حتى تخرج الشمس من مغربها، أو حتى تطلع من مغربها^(٢) فيتعين حمله على أن المراد لا هجرة من مكة، وهذا فيه إشارة إلى أن مكة ستبقى بلد إسلام؛ لأنها لو صارت بلد كفر - أعادها الله من ذلك - لهاجر الناس منها.

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه الترمذي (٩٦، ٢٣٨٧، ٣٥٣٥، ٣٥٣٦).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١ - بَابُ الْحِجَامَةِ لِلْمُحْرِمِ.

وَكَوَى ابْنُ عُمَرَ ابْنَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ. وَيَتَدَاوَى مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ طِيبٌ.

١٨٣٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: قَالَ عَمْرُو: أَوَّلُ شَيْءٍ سَمِعْتُ

عَطَاءً يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: اخْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ.

ثُمَّ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: حَدَّثَنِي طَاوُسٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فَقُلْتُ: لَعَلَّهُ سَمِعَهُ مِنْهُمَا ^(١).

[الحديث ١٨٣٥ - أطرافه في: ١٩٣٨، ١٩٣٩، ٢١٠٣، ٢٢٧٨، ٢٢٧٩، ٥٦٩١،

٥٦٩٤، ٥٦٩٥، ٥٦٩٩، ٥٧٠٠، ٥٧٠١].

قوله: «اخْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ». فيه دليلٌ على جواز الحجامة، ويلزم من جواز

الحجامة إذا كانت في الرأس أن يُحْلَقَ الشعرُ، وعلى هذا فحلقُ الشعرِ للحجامة في

الإحرام لا بأس به، ولكن هل تجب فيه الفدية أو لا؟

الصحيح: أنه لا فدية؛ لأن الله قال: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ،﴾ [البقرة: ١٩٦].

وهذا لم يحلق رأسه، وإنما حلق جزءاً منه.

وكثيراً ما يسألنا الناس في مكة يقول: إنه حكَ جِلْدَهُ فظهر منه دم، يعني: وفي الدم

دمٌ، ولكن هذا ليس بصحيح، لو جرح الإنسان نفسه جرحاً، وجعل الدم يثعب، فإن

ذلك ليس حراماً في الإحرام ولا علاقة له بالإحرام.

وفي هذا: دليلٌ على جواز التداوي بالحجامة، ولذلك يجب أن لا يباشر ذلك إلا

حَاقِظٌ؛ لأنها خطر؛ إذ إن الحجامة تفريغ الدم، وهذا يحتاج إلى من يعرف الدم الذي

يمكن تفريغهِ، والكمية التي يمكن أن تفرغ.

وهل هذا سنة أو لا؟

(١) أخرجه مسلم (١٢٠٢).

الجواب: ليس بسنة، بل من احتاج إلى الحجامة فله أن يتداوى بها، ومن لم يكن بحاجة إليها فلا يحتجم، يقول الناس: إن الإنسان إذا اعتاد الحجامة، فلا بد أن يحتجم، بمعنى: أنه إذا جاء وقت هيجان الدم في الربيع والصيف، فإنه لا يصبر عن الحجامة أبداً بل تصيبه الدوخة وربما الإغماء حتى يحتجم، وأما من لم يعتدها فلا يهمه.

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٨٣٦ - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ أَبِي عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ ابْنِ بُحَيْنَةَ رحمته الله قَالَ: احْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُحْرَمٌ بِلَحْيٍ جَمَلٍ فِي وَسْطِ رَأْسِهِ ^(١).

[الحديث ١٨٣٦ - طرفه في: ٥٦٩٨].

١٢ - بَابُ تَزْوِيجِ الْمُحْرَمِ.

١٨٣٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ عَبْدُ الْقُدُّوسِ بْنُ الْحَجَّاجِ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ ^(١).

[الحديث ١٨٣٧ - أطرافه في: ٤٢٥٨، ٤٢٥٩، ٥١١٤].

هذه الترجمة من البخاري رحمه الله غريبة، حيث قال: «باب تزويج المحرم». وهي تدل على أنه جائز، ثم استدل بحديث ميمونة، وحديث ميمونة الذي ذكره يدل على جواز تزويج المحرم، ولكن هذا الحديث معارض بقول ميمونة رحمته الله نفسها: إن النبي ﷺ تزوجها وهي حلال ^(١)، وبقول السفير بينها وبين النبي ﷺ على ما يعنى: الواسطة، وهو أبو رافع، قال: إنه تزوجها وهو حلال ^(٤).

(١) أخرجه مسلم (١٢٠٣).

(٢) أخرجه مسلم (١٤١٠).

(٣) أخرجه مسلم (١٤١١).

(٤) التعليق السابق.

فأيهما أدرى بالقضية من القضية قضيته والسفير بينه وبين الآخر أو مَنْ كان بعيداً؟
 الأول لا شك، ولكننا مع هذا نحمل حديث ابن عباس رضي الله عنه أنه لم يعلم بتزوج
 النبي ﷺ ميمونة إلا بعد أن أحرم النبي ﷺ، فلما كان لم يعلم إلا بعد أن أحرم، قال:
 إنه تزوجها وهو محرم، وهذا كما قلنا في جَمْعِهِ ﷺ: مِنْ أَيْنَ أَهْلَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قال
 بعضهم: أَهْلٌ مِنْ مَكَانِهِ، وبعضهم قال: حين استوت به الناقة على البيداء، وبعضهم
 قال: حين ركب وابن عباس رضي الله عنه جَمَعَ بَيْنَ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ بِأَنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ حَدَّثَ بِمَا
 سَمِعَ، فنحن نقول له: إن ابن عباس حَدَّثَ بِمَا سَمِعَ، لم يسمع أنه تزوج بها إلا بعد
 الإحرام، فقال: إنه تزوج بها وهو محرم، وعلى كل حال بعض العلماء يقول: إن هذا
 من خصائص النبي ﷺ أن يتزوج وهو محرم، ولكننا ليس لنا أن نقول -ولا علينا أن
 نقول هكذا - إلا إذا عَلِمْنَا أَنَّهُ تَزَوَّجَ وَهُوَ مُحْرِمٌ بَدُونِ مَعَارِضٍ، أمَّا مع وجودِ
 المعارضِ فلا يمكن أن نُثَبِّتَ حُكْمًا قَدْ عُورِضَ، ونقول: هذا من خصائص الرسول؛
 لأن هذا يتطلب منا شيئين، أولاً: جواز التزوج في حال الإحرام، والثاني: أن نجعله
 خاصاً بالنبي ﷺ.

إذا: لم يتزوج النبي ﷺ ميمونة وهو مُحْرِمٌ وإنما تزوجها قبل أن يُحْرِمَ ولم يعلم ابنُ
 عباس بذلك إلا بعد الإحرام فحكى ما سمع.
 هل يصحُّ أن يتزوج مُحْرِمٌ بَعْدَ التَّحْلُلِ الأول؟
 في هذا خلاف، فالمذهب عندنا أنه لا يحلُّ، وإذا تزوج بعد التَّحْلُلِ الأول
 فالنكاح فاسد، والصحيح: أنه جائزٌ وأن النكاح صحيحٌ.
 مسألة: هل تشمل الأحاديث السالفة حرم المدينة؟
 الجواب: لا تشمل.

١٣ - بَابُ مَا يُنْهَى مِنَ الطَّيِّبِ لِلْمُحْرَمِ وَالْمُحْرَمَةِ.

وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: لَا تَلْبَسِ الْمُحْرَمَةُ ثَوْبًا بَوْرُسٍ أَوْ زَعْفَرَانٍ.

١٨٣٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُزَيْدٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، حَدَّثَنَا نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَاذَا تَأْمُرُنَا أَنْ نَلْبَسَ مِنَ الثِّيَابِ فِيهِ الْإِحْرَامُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَلْبَسُوا الْقَمِيصَ وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا الْعِمَائِمَ وَلَا الْبَرَانِسَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدٌ لَيْسَتْ لَهُ نَعْلَانِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَّيْنِ، وَلْيَقْطَعْ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، وَلَا تَلْبَسُوا شَيْئًا مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ وَلَا الْوَرُسُ، وَلَا تَتَّقِبِ الْمَرْأَةُ الْمُحْرَمَةُ، وَلَا تَلْبَسِ الْقَفَّازِينَ» ^(١).

تَابَعَهُ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ وَجُوَيْرِيَةُ وَابْنُ إِسْحَاقَ فِي النَّقَابِ وَالْقَفَّازِينَ. وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: «وَلَا وَرُسٌ» وَكَانَ يَقُولُ: «لَا تَتَّقِبِ الْمُحْرَمَةُ، وَلَا تَلْبَسِ الْقَفَّازِينَ». وَقَالَ مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «لَا تَتَّقِبِ الْمُحْرَمَةُ». وَتَابَعَهُ لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ.

فِي هَذَا الْحَدِيثِ سئلَ النَّبِيُّ ﷺ عَمَّا يَأْمُرُ بِهِ مِنَ اللِّبَاسِ حَالَ الْإِحْرَامِ، وَلَكِنَّهُ عَدَلَ عَنْ هَذَا إِلَى ذِكْرِ مَا يُمْنَعُ، وَإِذَا عَلِمَ الْإِنْسَانُ مَا يُمْنَعُ عَرَفَ مَا يَجُوزُ، وَلِذَا كَانَتْ الْمَمْنُوعَاتُ أَقَلَّ مِنَ الْمُحَلَّلَاتِ ذَكَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «لَا تَلْبَسُوا الْقَمِيصَ»، وَهُوَ الثَّوْبُ الْمَعْرُوفُ: الدَّرْعُ بِالْأَكْحَامِ.

الثَّانِي: «وَلَا السَّرَاوِيلَاتُ» يَعْنِي: السَّرَاوِيلَ، وَالسَّرَاوِيلُ فِي اللُّغَةِ الْفَصْحَى مُفْرَدٌ وَلَيْسَتْ جَمْعًا، وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

وَلِسَرَاوِيلَ بِهَذَا الْجَمْعِ شُبُهَةٌ اقْتَضَى عَمُومَ الْمَنْعِ

إِذَا: إِنْ كَانَ السَّرَاوِيلُ مُفْرَدًا فَالْجَمْعُ: سَرَاوِيلَاتُ.

الثَّالِثُ: «وَلَا الْعِمَائِمُ» مَعْرُوفَةُ الْعِمَائِمِ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١١٧٧).

الرابع: «ولا البرائس». وهي الثياب التي يكون غطاء الرأس متصلاً بها، واشتهرت عند المغاربة.

﴿وقوله: «إلا أن يكون أحدٌ لَيْسَتْ لَهُ نَعْلَانِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَّيْنِ وَلْيَقْطَعْ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ»﴾، يعني: إنسانٌ ليس معه نعلٌ وليس معه ما يشتري به النعال، ومعه خُفَّانِ فيلبس الخُفَّينِ وليقطعها حتى يكونا أسفل من الكعبين، وهذا الحديث منسوخٌ بحديث ابن عباسٍ رضي الله عنهما؛ أن النبي ﷺ قال بعرفة: «مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَّيْنِ» ^(١). ولم يذكر القطع، مع أن الجمع الذين حضروه في عرفة أكثر بكثير من الجمع الذين حضروه في المدينة؛ لأن حديث ابن عمر هذا في المدينة، فدلَّ هذا على النسخ، ولأن إبقاء الخفِّ بدون قطع هو الموافق للشرعية؛ لما في القطع من إتلاف السَّال، وإذا كان الإنسان قد أُبِيحَ له أن يلبس الخفين نظراً للحاجة فإنه لا حاجة إلى قطعه، فالصواب: أنه لا يقطعه.

﴿وقوله: «وَلَا تَلْبَسُوا شَيْئاً مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ وَلَا الْوَرُسُ»﴾. هذا الشاهد أنه لا يجوز للمُحْرَم أن يَتَطَيَّبَ بما يُعَدُّ طيباً، وله رائحة الطَّيِّبِ، والورس ليس هو اللون الأحمر، بل الورس نوع من الزهر له رائحة طيبة من جنس الورس.

﴿وقوله: «وَلَا تَتَّقِبِ الْمَرْأَةُ الْمُحْرِمَةَ وَلَا تَلْبَسِ الْقَفَازَيْنِ»﴾ يعني: لا تغطي وجهها بنقاب، ولا تغطي يديها بقفازين، أما تغطية وجهها بدون نقاب فالصحيح أنه لا بأس به، ويجب إذا كان حولها رجال ليسوا من محارمها.

وقول من قال من العلماء: إن المرأة إحرامها في وجهها وأنه يحرم عليها أن تغطي الوجهَ فضعيف؛ لأن النهي عن النقاب أخص من النهي عن التغطية، ثم إن النقاب بالنسبة للوجه بمنزلة الثياب واللباس، فالنقاب لباس الوجه فلا تنتقب، وشَدَّدَ بعض العلماء رحمهم الله فيما إذا وجبَ على المرأة أن تسترَ وجهها لوجود الرجال الأجانب،

(١) أخرجه البخاري (١٨٤٣)، ومسلم (١١٧٨).

فَقَالَ: لَا بَدَّ أَنْ تَضَعَ عِمَامَةً، وَذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنْ لَا يَمَسَّ الْخِمَارُ وَجْهَهَا، وَلَكِنْ هَذَا تَشْدِيدٌ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهِ مِنْ سُلْطَانٍ.

﴿وَقَوْلُهُ: «وَلَا تَلْبَسِ الْقَفَّازِينَ»﴾. الْقَفَّازَانِ هُمَا: لِبَاسُ الْكَفِّ لِلْأَصَابِعِ، وَيُسَمَّى فِي اللُّغَةِ الْعَامِيَّةِ شَرَابَ الْيَدَيْنِ، هَذَا هُوَ الْعُمُومُ، وَأَمَّا لَفُّ الْمَرْأَةِ يَدَيْهَا بِنَحْوِ كَيْسٍ أَوْ لَفٍّ لِفَافَةٍ عَلَيْهَا فَلَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يُسَمَّى قَفَّازًا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨٣٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: وَقَصَتْ بَرَجُلٌ مُحْرَمٌ نَاقَتَهُ فَقَتَلَتْهُ، فَأُتِيَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «اغْسِلُوهُ وَكَفِّنُوهُ وَلَا تَغْطُوا رَأْسَهُ، وَلَا تَقْرُبُوهُ طَبِيبًا؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَهْلٌ»^(١).

هَذَا كَانَ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ، وَالرَّجُلُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَفَ مَعَ النَّاسِ فَوْقَ صَتِهِ النَّاقَةِ؛ أَيَّ: أَسْقَطَتْهُ، وَمَاتَ فَجَاءُوا يَسْأَلُونَ النَّبِيَّ: مَاذَا يَصْنَعُونَ بِهِ؟ فَأَرْشَدَهُمْ، قَالَ: «اغْسِلُوهُ»، وَالْأَمْرُ هُنَا لِلْجَوَابِ، وَالْمُرَادُ أَنْ يُغْسَلَ كُلُّهُ مِنْ هَامِهِ إِلَى إِبْهَامِهِ، وَالْأَفْضَلُ عِنْدَ التَّغْسِيلِ أَنْ يُبْدَأَ بِمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ، وَبِالْمِيَامِ^(٢)، وَإِذَا غُسِّلَ جَمْلَةً وَاحِدَةً فَلَا بَأْسَ، وَقَالَ ﷺ: «اغْسِلُوهُ وَكَفِّنُوهُ»، فِي سِيَاقٍ آخَرَ: «كَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ»^(٣)، أَيَّ: اسْتَرَوْهُ، وَالْمُرَادُ بِالثَّوْبَيْنِ الْإِزَارُ وَالرِّدَاءُ، وَلِهَذَا إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ قَبْلَ أَنْ يُحْلَلَ التَّحْلِلَ الْأَوَّلِ، فَلَا أَفْضَلَ أَنْ لَا يُكْفَنَ إِلَّا فِي إِزَارِهِ وَرِدَائِهِ، كَمَا قُلْنَا فِي الشَّهِيدِ إِذَا قُتِلَ يُكْفَنُ فِي الثَّيَابِ الَّتِي عَلَيْهِ.

﴿قَوْلُهُ ﷺ: «وَلَا تَغْطُوا رَأْسَهُ»﴾. وَسَكَتَ عَنِ الْوَجْهِ، فَهَلْ يُقَالُ إِذَا نَهَى عَنْ تَغْطِيَةِ الرَّأْسِ فَهَذَا يَسْتَلْزِمُ النَّهْيَ عَنِ تَغْطِيَةِ الْوَجْهِ، أَوْ يُمْكِنُ أَنْ يُغْطَى رَأْسُهُ وَوَجْهُهُ بَاقٍ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٢٠٦).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٢٥٤)، وَمُسْلِمٌ (٩٣٩).

(٣) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ.

الجواب: الثاني، يعني: يمكن أن يُلَفَّ على رأسه خِمَارٌ ويغطى؛ لكن النبي ﷺ قال: «لَا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ» فدلَّ هذا على جواز تخمير الوجه، ولعل هذا أيضًا أنسب من جهتين:

الجهة الأولى: أن المُحْرَمَ لَا يَحْرُمُ عليه تغطية وجهه.

والثانية: أنه إذا بقي وجهه مكشوفًا صار في ذلك شيء من الرُّعب لمن شاهده أو شيء من إساءة الظنِّ به لو كان وجهه متغيرًا؛ لأن الإنسان -أحسن الله لي ولكم العاتمة- إذا كانت خاتمته سوءًا تَغَيَّرَ وجهه، والعكس بالعكس، فالصواب: أن تغطية الوجه للمُحْرَمِ الحي والميت لا بأس به.

وقوله: «وَلَا تُقَرَّبُوهُ طَيْبٌ». هذا هو الشاهد، وكان الميت إذا مات يُحَنَظُّ بالطَّيِّبِ، والنبي ﷺ نهى عن ذلك، وقال: «فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَهْلٌ»، ومعنى يهل أي: يلبي، فيبعث على ما مات عليه.

في هذا فوائد كثيرة، من أهمها: أنه إذا اشترط عند الإحرام، وقال: إن حَبَسَنِي حَابِسٌ فمحلي حيث حَبَسْتَنِي ثم مات في أثناء الإحرام حَلَّ من إحرامه، وحينئذ لا يُبْعَثُ يوم القيامة مُلَيًّا، وهذا من تعليقات من قال إنه لا يُسَنُّ الاشتراط عند الإحرام، وهذا هو الصواب: أنه عند الإحرام لا تَقُلْ: إن حَبَسَنِي حَابِسٌ، فإن نبينا ﷺ لم يَقُلْ ذلك، إلا إذا خاف الإنسان من عدم إتمام النُسك، فليقل: إن حَبَسَنِي حَابِسٌ كما أرشد النبي ﷺ إليه ضباعة بنت الزبير^(١)، وابن عمر^(٢) لما لا يرى الاشتراط ولو للخائف، ولهذا لما أحرَمَ زمن الفتنة لم يشترط، وقال: أَهْلٌ بِكَذَا، فإن أُحْصِرْتُ فَعَلْتُ مَا فَعَلَ النبي ﷺ؛ لكن الصواب الذي تجتمع به الأدلة: أن الاشتراط سنة لمن خاف أن لا يتم النُسك، والله أعلم.



(١) أخرجه البخاري (٥٠٨٩)، ومسلم (١٢٠٧).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤ - بَابُ الْأَغْتِسَالِ لِلْمُحْرَمِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: يَدْخُلُ الْمُحْرَمُ الْحَمَّامَ، وَلَمْ يَرِ ابْنُ عُمَرَ وَعَائِشَةُ بِالْحَكِّ بَأْسًا.
 هَذِهِ التَّرْجُمَةُ فِيهَا أَمْرَانِ:

أَوَّلًا: الْأَغْتِسَالُ لِلْمُحْرَمِ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا؟

الْجَوَابُ: جَائِزٌ، وَإِذَا كَانَ عَنْ جَنَابَةٍ كَانَ وَاجِبًا، وَإِذَا كَانَ عَنْ حَيْضٍ كَانَ وَاجِبًا، وَهَذَا الْقَوْلُ بِالْجَوَازِ يَسْتَلْزِمُ أَنَّ الْمُحْرَمَ إِذَا كَانَ قَدْ تَطَيَّبَ وَمَسَّ الطَّيِّبَ فَإِنْ ذَلِكَ لَا يَضُرُّهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُرَى وَيَبْصُرُ الْمَسْكُ فِي مَفَارِقِهِ ^(١)، وَمَعَ ذَلِكَ يَغْتَسِلُ وَيُخْلِلُ الشَّعْرَ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمُحْرَمُ مُتَطَيِّبًا وَتَوَضَّأَ وَمَسَّ الطَّيِّبَ فَإِنْ ذَلِكَ لَا يَضُرُّهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْتَدِئِ التَّطَيُّبَ، وَلَأَنَّا لَوْ قُلْنَا: بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَزِمَ مِنْ هَذَا مَشَقَّةٌ، وَصَارَ الْإِنْسَانُ كُلَّمَا تَوَضَّأَ وَمَسَّحَ رَأْسَهُ الْمُطَيَّبِ يُلْزَمُهُ أَنْ يَغْسَلَ يَدَيْهِ حَتَّى تَذْهَبَ الرَّائِحَةُ، وَفِي هَذَا مِنَ الْمَشَقَّةِ مَا فِيهِ.

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: مَسْأَلَةُ حَكِّ الرَّأْسِ:

حَكُّ الرَّأْسِ لَا بَأْسَ بِهِ لِلْمُحْرَمِ وَيَحْكُهُ حَكًّا عَادِيًّا، وَلَيْسَ كَمَا يَفْعَلُ بَعْضُ النَّاسِ يَحْكُهُ بِالْأَنَامِلِ لَا بِالْأَظْفَارِ، بَلْ يَكُونُ الْحَكُّ عَادِيًّا.

وَهُنَاكَ بَعْضُهُمْ يَفْعَلُ مَا هُوَ أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ: إِذَا أَرَادَ أَنْ يَحْكُهُ قَامَ يَنْقَرُهُ كَالْيَدِ يَنْقَرُ رَأْسَهُ، لِمَاذَا؟ يَقُولُ: أَخْشَى أَنْ أَحْكُهُ فَتَسْقُطَ شَعْرَةٌ، مَعَ أَنَّ الشَّعْرَةَ لَا تَضُرُّ وَلَوْ قُدِّرَ أَنَّهَا تَضُرُّ فَإِذَا كَانَ لَمْ يَقْصِدْ قَطْعَهَا فَلَا بَأْسَ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْأَثَرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: «لَوْ لَمْ أَحْكُ شَعْرَ رَأْسِي إِلَّا بِرَجْلِي لَحَكَّتْ» ^(٢).



(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٥٣٨)، وَمُسْلِمٌ (١١٩٠).

(٢) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (٨٠٣).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨٤٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ، وَالْمِسُورَ بْنَ مَحْرَمَةَ اخْتَلَفَا بِالْأَبْوَاءِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ: يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ وَقَالَ الْمِسُورُ: لَا يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ، فَأَرْسَلَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ إِلَيَّ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ بَيْنَ الْقَرْنَيْنِ وَهُوَ يُسْتَرُّ بِثَوْبٍ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ. فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَقُلْتُ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُنَيْنٍ، أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ أَسْأَلُكَ: كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ؟ فَوَضَعَ أَبُو أَيُّوبَ يَدَهُ عَلَى الثَّوْبِ فَطَاطَاهُ حَتَّى بَدَأَ لِي رَأْسَهُ، ثُمَّ قَالَ لِإِنْسَانٍ يَصُبُّ عَلَيْهِ: اضْطَبْ، فَضَبَّ عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ حَرَّكَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ فَأَقْبَلَ بِهَا وَأَذْبَرَ وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُهُ ﷺ يَفْعَلُ ^(١).

في هذا: دليلٌ على جوازِ غَسْلِ الْمُحْرِمِ رَأْسَهُ وتخليه إِيَّاه.

وفيه: دليلٌ على أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضُوا إِذَا اخْتَلَفُوا فِي الْأَمْرِ رَجَعُوا إِلَى مَنْ هُوَ أَعْلَمُ كَمَا رَجَعَ الْمِسُورُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضُوا.

وفيه أيضًا: دليلٌ على جوازِ التَّوَكُّلِ فِي الْعِلْمِ، فَإِنَّهَا وَكَلَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُنَيْنٍ.

وفيه أيضًا: دليلٌ على أَنَّ التَّعْلِيمَ بِالْفِعْلِ أَوْ بَلَّغُ مِنَ التَّعْلِيمِ بِالْقَوْلِ، دَلِيلُهُ: أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ طَاطَأَ السَّتْرَ وَأَرَاهُ كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْعَلُ.

وفيه: دليلٌ على ذِكَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ لِأَنَّهَا أَرْسَلَاهُ يَسْأَلُهُ هَلْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ أَمْ لَا؟ لَكِنَّهُ عَدَلَ عَنْ ذَلِكَ، وَقَالَ: كَيْفَ كَانَ يَغْسِلُ رَأْسَهُ؟ وَهَذَا يَعْنِي أَنَّهُ قَدْ تَقَرَّرَ عِنْدَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ، وَلَكِنْ كَيْفَ كَانَ ذَلِكَ؟ فِيمَا أَنْ يَقَالَ: إِنْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُنَيْنٍ وَثَّقَ بِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَكْثَرَ مِنْ قَوْلِ الْمِسُورِ، وَإِمَّا أَنْ يَقَالَ: إِنْ هَذَا مِنْ ذِكَاكَ، وَأَيًّا كَانَ فِيهِ دَلِيلٌ: عَلَى جَوَازِ تَصْرِفِ الْوَكِيلِ فِي صِغَةِ السُّؤَالِ إِذَا رَأَى ذَلِكَ مِنَ الْمَصْلُحَةِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥- بَابُ لُبْسِ الْخَفَيْنِ لِلْمُحْرَمِ إِذَا لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ.

١٤٨١- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ، سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ بَعْرَفَاتٍ: «مَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخَفَيْنِ، وَمَنْ لَمْ يَجِدِ إِزَارًا، فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ لِلْمُحْرَمِ»^(١).
وهنا لم يذكر قطع الخفين.

قال أهل العلم: إن هذا من باب النسخ وليس من باب المطلق المحمول على المُقيد.
وقال آخرون: بل هذا من المطلق المحمول على المُقيد، فحديث ابن عمر الذي مضى قال: «وليقطعهما حتى يكون أسفل من الكعبين»^(٢)، يعني: خفين، وهنا قال: «فليلبس الخفين»، ولم يذكر القطع، فكيف الجمع؟

اختلف العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي هَذَا فَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُحْمَلُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمُطْلَقُ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الْمُقِيدِ، وَيُقَالُ: يَلْبَسُ الْخَفَيْنِ وَيَقْطَعُهُمَا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يُحْمَلُ، بَلْ هَذَا مِنْ بَابِ نَسْخِ الْأَمْرِ بِالْقَطْعِ، وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّ هَذَا حَدِيثٌ مُتَأَخِّرٌ، وَلِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ وَقَعَ فِي مَجْمَعٍ عَظِيمٍ أَكْثَرَ مِنَ الْمَجْمَعِ الَّذِي كَانَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَلِذَلِكَ لَا يُحْمَلُ هَذَا عَلَى ذَاكَ.

نعم، لو فُرضَ أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ وَرَدَ مُتَأَخِّرًا فربما يُقْبَلُ الْقَوْلُ بِالتَّقْيِيدِ، وَأَمَّا أَنَّهُ سَبَقَ فِي جَمْعٍ أَقْلٍ، ثُمَّ يَأْتِي هَذَا بَعْدَهُ فِي جَمْعٍ أَكْثَرَ، فَالنَّسْخُ فِيهِ وَاضِحٌ، وَهَذَا يَكُونُ الْمَنْسُوخُ هُوَ الْأَمْرُ بِالْقَطْعِ.



(١) سبق تخريجه قريباً.

(٢) سبق تخريجه.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨٤٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ؟ فَقَالَ: «لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ، وَلَا الْعِمَامَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا الْبُرُنسَ، وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ، وَلَا وَرْسٌ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخَفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا، حَتَّى يَكُونَ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ» ^(١).

١٦ - بَابُ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ فَلْيَلْبَسِ السَّرَاوِيلَ.

١٨٤٣ - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِعَرَفَاتٍ فَقَالَ: «مَنْ لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ فَلْيَلْبَسِ السَّرَاوِيلَ، وَمَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخَفَيْنِ» ^(١).

في هذا من الفوائد: مشروعية الخطبة في عرفة ليعلم الناس أحكام الوقوف والانصراف من بعده وما يلي من المناسك، وهذا بعد ذكر القواعد العامة في الشريعة كالتوحيد والعقيدة وما أشبه ذلك.

وظاهر قوله: «إِزَارًا» أنه يلبس الإزار على كل حال، سواء ربطه بسير أو بعقدة أو بخياطة فلا بأس.



(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧ - بَابُ لِبْسِ السِّلَاحِ لِلْمُحْرَمِ.

وَقَالَ عِكْرِمَةُ: إِذَا خَشِيَ الْعَدُوَّ لِبَسَ السِّلَاحَ وَافْتَدَى وَلَمْ يُتَابِعْ عَلَيْهِ فِي الْفِدْيَةِ.
قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٥٨/٤):

﴿قَوْلُهُ: «بَابُ لِبْسِ السِّلَاحِ لِلْمُحْرَمِ». أَي: إِذَا احتَاجَ إِلَى ذَلِكَ. قَوْلُهُ: «وَقَالَ عِكْرِمَةُ إِذَا خَشِيَ الْعَدُوَّ لِبَسَ السِّلَاحَ وَافْتَدَى» أَي: وَجِبَتْ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى أَثَرِ عِكْرِمَةَ هَذَا مُوَصُولًا. وَقَوْلُهُ: «وَلَمْ يُتَابِعْ عَلَيْهِ فِي الْفِدْيَةِ» يَقْتَضِي أَنَّهُ تَوَبَّعَ عَلَى جَوَازِ لِبْسِ السِّلَاحِ عِنْدَ الْخَشْيَةِ وَخَوْلَفَ فِي وَجُوبِ الْفِدْيَةِ، وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ الْمُنْذَرِ عَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَتَّقِلَ الْمُحْرَمُ السِّيفَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْعِيدَيْنِ قَوْلُ ابْنِ عَمَرَ لِلْحِجَابِ: «أَنْتِ أَمَرْتَ بِحَمْلِ السِّلَاحِ فِي الْحَرَمِ»، وَقَوْلُهُ لَهُ: «وَأَدْخَلْتَ السِّلَاحَ فِي الْحَرَمِ وَلَمْ يَكُنِ السِّلَاحُ يَدْخُلُ فِيهِ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «أَمَرْتَ بِحَمْلِ السِّلَاحِ فِي يَوْمٍ لَا يَحِلُّ فِيهِ حَمْلُهُ» وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ مُسْتَوْفَى فِي «بَابِ مَنْ كَرِهَ حَمْلَ السِّلَاحِ فِي الْعِيدِ» وَذَكَرَ مَنْ رَوَى ذَلِكَ مَرْفُوعًا^(١). اهـ.

﴿قَوْلُهُ: «وَلَمْ يُتَابِعْ». كَأَنَّ الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ شَبَّهَ نَقْلَ الْإِجْمَاعِ عَلَى عَدَمِ الْفِدْيَةِ فَعَلَى هَذَا نَقُولُ: إِذَا احتَاجَ إِلَى حَمْلِ السِّلَاحِ حَمَلَهُ بِدُونِ فِدْيَةٍ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨٤٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، فَأَبَى أَهْلُ مَكَّةَ أَنْ يَدْخُلُوهُ يَدْخُلُ مَكَّةَ حَتَّى قَاضَاهُمْ لَا يَدْخُلُ مَكَّةَ سِلَاحًا إِلَّا فِي الْقِرَابِ.

(١) «الْفَتْحُ» (٥٨/٤).

كل هذا من تعصب الجاهلية، يقولون: لو دخل بالسلاح مَسْلُولاَ لكان في هذا إهانة لنا فلا يَدْخُلُهُ إِلَّا وهو في غَمَدِهِ.

قال العيني: قوله: «لم يُتَابَعِ عليه في الفدية». من كلام البخاري، و«لم يتابع» على صيغة المجهول، أي: لم يتابع عكرمة على قوله: «وافتدى»، وحاصل الكلام: لم يقل أحد غيره بوجوب الفدية عليه، قال النووي: لعله أراد إذا كان مُحَرَّمًا فلا يكون مخالفاً للجماعة. اهـ

المسألة فيما إذا كان مُحَرَّمًا؛ لأنه لو لبس السلاح في مكة بدون إحرام ما أحد يقول عليه فدية، وتوجيه النووي رَحِمَهُ اللهُ فِيهِ نَظَرٌ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

١٨ - بَابُ دُخُولِ الْحَرَمِ وَمَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ.

وَدَخَلَ ابْنُ عُمَرَ وَإِنَّمَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْإِهْلَالِ لِمَنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ وَلَمْ يَذْكُرْهُ لِلْحَطَّائِينَ وَغَيْرِهِمْ.

هذه من المسائل المهمة:

هل يجوز للإنسان أن يدخل مكة بدون إحرام؟

الجواب: اختلف العلماء رَحِمَهُ اللهُ فِي هَذَا.

فمنهم من قال: لا يجوز إِلَّا في مسائل معينة عنيوها كدخولها للحطب ومن له حاجة تتكرر وما أشبه ذلك.

ومنهم من قال: لا يلزم الإحرام إِلَّا إذا كان الإحرام فرضه، يعني: لم يؤدِّ فريضة الحج والعمرة، أو أراد الحج أو العمرة ولو تطوعاً، وهذا القول هو الراجح، وهو الذي ذكره البخاري رَحِمَهُ اللهُ.

فالجواب: أن من أدّى الفريضة، فريضة العمرة والحج ثم سافر إلى مكة لم يلزمه إحرام إلا أن يُريد الحجَّ والعمرة فلا يتجاوز الميقات حتى يُحرّم، ويدل لهذا أن النبي ﷺ لما سُئِلَ عن الحجِّ أفي كل عام؟ قال: «الحجُّ مرة فما زاد فهو تطوع»^(١) وهذا عام.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨٤٥ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ هُنَّ لَهُنَّ، وَلِكُلِّ آتٍ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ^(٢).
هذا سبق الكلام عليه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨٤٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ، فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّ ابْنَ خُظَلٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكُعْبَةِ فَقَالَ: «اقْتُلُوهُ»^(٣).
[الحديث ١٨٤٦ - أطرافه في: ٣٠٤٤، ٤٢٨٦، ٥٨٠٨].

قوله: «على رأسه المِغْفَر». هو لباسٌ يلبسُ على الرأس من الحديد ليتقي به المقاتل والسَّهَامَ والرَّمَاحَ، وإنما دخلها وعلى رأسه المِغْفَر؛ لأن القتال قد حلَّ له، وفي هذا دليل على اتِّخَاذِ الْأَسْبَابِ؛ لأن النبي ﷺ اتَّخَذَ الْمِغْفَرَ، وكان يلبسُ الدُّرُوعَ

(١) أخرجه مسلم (١٣٣٧).

(٢) أخرجه مسلم (١١٨١).

(٣) أخرجه مسلم (١٣٥٧).

في الحرب، وظاهر بين درعين في غزوة أحد، والأخذ بالأسباب كما أنه من طبيعة البشر فهو أيضًا مما يأمر به الشرع.

قوله: «إن ابنَ حَظَلٍ متعلِّقٌ بأستارِ الكعبة». وذلك تَعَوُّدًا بها، فقال: «اقتلوه» مع أن النبي ﷺ قال قبل ذلك: «من دَخَلَ المسجدَ فهو آمِنٌ، ومن دخل داره فهو آمِنٌ، ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمِنٌ»^(١)، لكن هذا لم يُؤْمَنَ مع أنه مُتعلِّقٌ بأستارِ الكعبة؛ لأن جرمه عظيمٌ، فقد قيل: إن هذا الرجل -والعياذ بالله- كان له جاريتان بعد أن ارتدَّ، يَعْنِي: أسلم أولاً ثم ارتدَّ، وكان عنده جاريتان تغنيان لهجاء النبي ﷺ فلِعَظَمِ ذَنْبِهِ وَجُرْمِهِ لم تُؤْمَنَ الكعبة.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٩ - باب إِذَا أَحْرَمَ جَاهِلًا وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ.

وَقَالَ عَطَاءٌ: إِذَا تَطَيَّبَ أَوْ لَبَسَ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ.

عطاء رَحِمَهُ اللَّهُ من علماء مكة وعنده من العلم بالمناسك ما ليس عند غيره، ويقول: «إنه إذا تَطَيَّبَ أَوْ لَبَسَ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ».

فِيستفاد من هذا الأثر: أنه لا كفارة على من فعل هذه المحظورات ناسيًا أو جاهلًا، ودليل هذا عموم قول الله تبارك وتعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. قال الله تعالى: قد فعلت^(٢). وخصوص قوله تعالى في الصيد: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ [البقرة: ٩٥].

ويستفاد من الأثر: أنه إذا فعل هذه الأشياء عالمًا ذاكراً فعليه الكفارة، ولكن ما هي الكفارة؟

(١) أخرجه مسلم (١٧٨٠).

(٢) أخرجه مسلم (١٢٦).

الكفارة: فدية الأذى: يعني: أن يصومَ ثلاثة أيام أو يطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع، أو يذبح فدية، شاة ويوزعها على الفقراء، هذا ما ذكره الفقهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ. وفي نفسي من هذا شيء؛ لأن النبي ﷺ لما حَرَّمَ ما حَرَّمَ على الْمُحَرَّم من اللباس والطَّيب لم يذكر ما يجب عليه، والأصلُ براءة الذِّمَّة؛ لكن الإيجاب، أعني: إيجاب الفدية فيه تربية للناس فإذا لم يكن عند الإنسان اقتناع بأن فيها فدية فلينسب هذا إلى العلماء، ويقول: قال العلماء: كذا وكذا ويخرج من هذا، وهذا كما قلتُ هو تربية؛ لأنك لو قلتَ للعامي: البس القميص أو ما أشبه ذلك وليس عليك إلا التوبة سَهْلٌ عليه هذا، لكن إذا ألزمتَه بكفارةٍ فإنه يَحْتَرِزُ ويتعد عن المحظورات.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُمُ اللَّهُ في «الفتح» (٤/٦٣):

قوله: «باب إذا أحرَمَ جاهلاً وعليه قميص». أي: هل يلزمه فدية أو لا؟ وإنما لم يجزم بالحكم؛ لأن حديث الباب لا تصريح فيه بإسقاط الفدية، ومن ثم استظهر المصنف للراجح بقول عطاء راوي الحديث كأنه يشير إلى أنه لو كانت الفدية واجبة لما خفيت عن عطاء وهو راوي الحديث. قال ابن بطال وغيره: وجه الدلالة منه أنه لو لزمته الفدية لبينها ﷺ؛ لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز، وفرق مالك - فيمن تطيب أو لبس ناسياً - بين من بادر فتنزِعَ وغسل وبين من تهادى، والشافعي أشد موافقة للحديث؛ لأن السائل في حديث الباب كان غير عارف بالحكم وقد تهادى ومع ذلك لم يؤمر بالفدية، وقول مالك فيه احتياط، وأما قول الكوفيين والمزني مخالف هذا الحديث. وأجاب ابن المنير في الحاشية بأن الوقت الذي أحرَمَ فيه الرجل في الجبة كان قبل نزول الحكم، ولهذا انتظر النبي ﷺ الوحي. قال: ولا خلاف أن التكليف لا يتوجه على المكلف قبل نزول الحكم، فلماذا لم يؤمر الرجل بفدية عما مضى، بخلاف من لبس الآن جاهلاً فإنه جهل حكماً استقر وقصر في علم ما كان عليه أن يتعلمه لكونه مكلفاً به وقد تمكن من تعلمه.

❦ قوله: «وقال عطاء... إلخ». ذكره ابن المنذر في الأوسط ووصله الطبراني في الكبير، وأما حديث يعلى فقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب «غسل الخلف» في أوائل الحج. اهـ
قَالَ الْعَيْنِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

❦ قوله: «وقَالَ عطاء». مطابقته للترجمة ظاهرة، وعطاء هو: ابن أبي رباح، قوله: إذا تطيب، أي: المحرم جاهلاً أو ناسياً. ويقول عطاء: قال الشافعي: وعند أبي حنيفة وأصحابه تجب الفدية بالتطيب ناسياً وباللبس ناسياً قياساً على الأكل في الصَّلَاة. اهـ
على كل حال: يحمل كلامه على أدنى كفارة وهي فدية الأذى، وقد سبق لنا أن محظورات الإحرام تنقسم إلى أربعة أقسام: قسم ليس فيه شيء، وقسم فيه الجزاء، وقسم فيه بدنة، وقسم في التخيير.



ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨٤٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا هَمَامٌ، حَدَّثَنَا عَطَاءٌ قَالَ: حَدَّثَنِي صَفْوَانُ بْنُ يَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَتَاهُ رَجُلٌ عَلَيْهِ جُبَّةٌ فِيهِ أَثَرُ صُفْرَةٍ أَوْ نَحْوُهُ، كَانَ عُمَرُ يَقُولُ لِي: تُحِبُّ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ أَنْ تَرَاهُ؟ فَنَزَلَ عَلَيْهِ ثُمَّ سُرِّي عَنْهُ فَقَالَ: «أَصْنَعُ فِي عُمَرَتِكَ مَا تَصْنَعُ فِي حَبَّكَ»^(١).

١٨٤٨ - وَعَصَّ رَجُلٌ يَدَ رَجُلٍ - يَعْنِي - فَاَنْتَزَعَ ثِيْبَتَهُ، فَأَبْطَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ.

[الحديث ١٨٤٨ - أطرافه في: ٢٢٦٥، ٢٩٧٣، ٤٤١٧، ٦٨٩٣].

هذا جَمْعٌ بين حديثين، وإلا فإن قضية العَصِّ ما وردت في الحديث المذكور، لكن الراوي جمع بينهما.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٠- باب الْمُحْرَمِ يَمُوتُ بِعَرَفَةَ. وَلَمْ يَأْمُرِ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُودَى عَنْهُ بَقِيَّةُ الْحَجِّ.

١٨٤٩- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: بَيْنَا رَجُلٌ وَقَفَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِعَرَفَةَ إِذْ وَقَعَ عَنْ رَاحِلَتِهِ فَوْقَ صَتهُ - أَوْ قَالَ: فَأَقْعَصَتْهُ - فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ - أَوْ قَالَ: ثَوْبِيهِ - وَلَا تُحَنِّطُوهُ وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُلَبِّي» ^(١).

١٨٥٠- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: بَيْنَا رَجُلٌ وَقَفَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِعَرَفَةَ إِذْ وَقَعَ عَنْ رَاحِلَتِهِ فَوْقَ صَتهُ - أَوْ قَالَ: فَأَوْقَصَتْهُ - فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ، وَلَا تَمْسُوهُ طَبِيبًا وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ وَلَا تُحَنِّطُوا، فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا» ^(١).

وهذا الذي ذكره البخاري هو الصواب المتعين: أن الإنسان إذا مات في حال الإحرام لا يقضى عنه ما بقي، حتى لو كان فريضة الحج خلافاً لمن قال من الفقهاء: إنه إذا مات والحج فريضة يجب أن يقضى عنه ما بقي، فيقال: هذا لا دليل عليه، ولو قُضي عنه ما بقي لم يبعث يوم القيامة مُلَبِّيًّا؛ لأنه انتهى وحل، فالصواب: ما دل عليه الحديث أنه لا يقضى عنه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢١- باب سُنة الْمُحْرَمِ إِذَا مَاتَ.

١٨٥١- حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَجُلًا كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَوْقَ صَتهُ نَاقَتُهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ فَمَاتَ،

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفُّوهُ فِي ثَوْبَيْهِ، وَلَا تَمَسُّوهُ بِطِيبٍ وَلَا تَحْمَرُّوا رَأْسَهُ؛ فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبًّا»^(١).



٢٢- باب الْحَجِّ وَالنُّذُورِ عَنِ الْمَيِّتِ، وَالرَّجُلُ يَحُجُّ عَنِ الْمَرْأَةِ.

١٨٥٢- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ أُمِّي نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ فَلَمْ تَحُجَّ حَتَّى مَاتَتْ أَفَأَحُجُّ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ حُجِّي عَنْهَا، أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَيَّ أَمْلِكُ دِينَ أَكُنْتُ قَاضِيَتَهُ؟ اقْضُوا لِلَّهِ، فَإِنَّهُ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ»^(٢).

[الحديث ١٨٥٢ - طرفاه في ٦٦٩٩، ٧٣١٥].

هذا دليل: على أن من مات وعليه حج واجب أنه يحج عنه وليه أو غيره من الناس، وشبهه النبي ﷺ دين الله بدين الآدمي، ثم قال: «الله أحق بالوفاء»، فاختلف العلماء رحمهم الله فيما إذا تراحم دين الله ودين الآدمي في التركة، فما الذي يقدم؟ قال بعضهم: يُقَدَّمُ حَقُّ الْآدَمِيِّ؛ لَأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمَشَاحَةِ، ومثاله: رجلٌ عليه مائة ريال زكاة، وعليه مائة ريال دين، ولم نجد خلفه إلا مائة ريال، يقول هؤلاء القوم: الهائنة ريال تؤدي إلى صاحب الدين؛ لأن حق الله مبنِيٌّ على العفو، وحق الآدمي مبنِيٌّ على المشاحة.

وقال آخرون: يُقَدَّمُ حَقُّ اللَّهِ، فتُدفع الزكاة، والمدين إن كان أخذه يريد أداءه، أدى الله عنه^(٣).

قالوا: لأن النبي ﷺ قَالَ: «فَاللَّهُ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ».

(١) سبق تحريجه.

(٢) أخرجه مسلم (١٣٣٤).

(٣) أخرجه أحمد (٣٣٥/٦).

وقال آخرون: بل يتحاصن، وقال إن معنى قوله: أحقُّ بالوفاء، يعني: إذا جاز قضاء دين الأدمي ف قضاء دين الله من باب أولى، والمرأة ما سألت عن دين الله ودين للأدمي حتى يقال: إن الرسول ﷺ أمر بتقديم حق الله، لكنه بين لها أن القياس يقتضي أن دين الله أحقُّ بالوفاء.

لكن هناك تباين بين الترجمة والحديث، فالبخاري رحمه الله يقول: باب الحج والنذور على الميت والرجل يحج عن المرأة، والحديث الذي فيه حج امرأة عن امرأة، فلا بد أن يتكلم عليه الشارح:

قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٦٥ / ٤):

❦ قوله: «والرجل يحج عن المرأة»؛ يَعْنِي: أن حديث الباب يستدل به على الحكمين، وفيه على الحكم الثاني نظر، لأن لفظ الحديث: «إن امرأة سألت عن نذر كان على أبيها»^(١) فكان حق الترجمة أن يقول: والمرأة تحج عن الرجل. اهـ. والحديث الذي عندنا عن امرأة.

ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وأجاب ابن بطال: بأن النبي ﷺ خاطب المرأة بخطاب دخل فيه الرجال والنساء وهو قوله: «اقضوا الله» قال: ولا خلاف في جواز حج الرجل عن المرأة والمرأة عن الرجل، ولم يخالف في جواز حج الرجل عن المرأة والمرأة عن الرجل إلا الحسن بن صالح. انتهى

والذي يظهر لي أن البخاري أشار بالترجمة إلى رواية شعبة عن أبي بشر في هذا الحديث فإنه قال فيها: أتى رجل النبي ﷺ فقال: إن أختي نذرت أن تحج. الحديث وفيه: «فاقض الله فهو أحقُّ بالقضاء». أخرجه المصنف في كتاب النذور، وكذا أخرجه أحمد والنسائي من طريق شعبة. اهـ. هذا اللفظ واضح.

(١) علق الشيخ رحمه الله على هذا بقوله: «هذا غريب؛ لأن الذي في الحديث حج امرأة عن امرأة». اهـ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٣- باب الْحَجِّ عَمَّنْ لَا يَسْتَطِيعُ الثُّبُوتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ.

١٨٥٣- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ امْرَأَةً ^(١) ح.

١٨٥٤- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ مِنْ خَتَمِ عَامِ حَبَّةِ الْوَدَاعِ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَيَّ عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكْتُ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَيَّ الرَّاحِلَةَ فَهَلْ يَقْضِي عَنْهُ أَنْ أَحُجَّ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ» ^(١).

هذه المسألة أيضًا: إذا كان الإنسان عاجزًا عن الحج نظرنا إن كان العجز يُرجى زواله يعني: كإنسان أُصِيبَ بِزُكَّامٍ أَوْ حُمَّى أَثْنَاءَ وَقْتِ الْحَجِّ، فَهَذَا يُرْجَى زَوَالُهُ، فَيَقَالُ: لَا يَحُجُّ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُؤَدِيَ الْفَرِيضَةَ بِنَفْسِهِ، أَمَا إِذَا كَانَ عَجْزُهُ مُسْتَمِرًّا كَالْكَبِيرِ وَالْمَرَضِ الَّذِي لَا يَرْجَى بَرُؤُهُ، وَالْهُزَالِ الشَّدِيدِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَهَذَا يُحُجُّ عَنْهُ، لَكِنْ هَلْ يَحُجُّ عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ أَوْ عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِحْبَابِ؟

فالجواب: إِنْ كَانَ عِنْدَهُ مَالٌ، فَإِنَّهُ يُحُجُّ عَنْهُ عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ لَمَّا قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَذْرَكْتُ أَبِي فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ، أَقْرَأَهَا عَلَى هَذَا، مَعَ أَنَّهُ فِي بَدَنِهِ لَا يَسْتَطِيعُ، لَكِنْ عِنْدَهُ مَالٌ فَهَذَا نَقُولُ: يَجِبُ أَنْ يُقَامَ مِنْ يَحُجُّ عَنْهُ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ.

وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِحَجِّ النَّذْرِ:

حُجُّ النَّذْرِ عَنِ الْحَيِّ الْمُسْتَطِيعِ وَغَيْرِ الْمُسْتَطِيعِ عَلَى الْمَشْهُورِ مِنَ الْمَذْهَبِ عِنْدَنَا مِنَ الْحَنَابِلَةِ، أَنَّهُ جَائِزٌ، وَعَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةٌ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْحَجُّ عَنِ الْغَيْرِ فِي النَّافِلَةِ، وَقَالَ: إِنْ

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

الفريضة جازت للضرورة، وأمّا النفل فلا ضرورة، فمن أراد أن يحجّ فلا يحجّ ومن لا يريد فلا يقيم من يحجّ عنه؛ لأنّ الحجّ عبادة، والعبادة يُقصد أن يقومَ الفاعلُ بها حتّى تؤثر على قلبه وصلاحه، وما هي أي: الفائدة التي تعود على الإنسان إذا قال: يا فلان حُجّ عني. تطوعاً، وهو جالس في سَهْوِهِ وَلَهْوِهِ يتمتع بكلّ ما يتمتع به؟! أي فائدة في ذلك؟! وربما يكون يتمتع بأشياء مُحرمَة معتمداً في ذلك على أن هذا حجّ عنه، هذا ليس عبادة، فالذي نرى: أن حجّ النفل لا تصحّ الاستنابة فيه إلّا للذي عجز، ويقال للإنسان: إمّا أن تحجّ بنفسك وإلّا فلا، ثم نرشدّه إلى ما هو أفضل، ونقول: بدلاً من هذا أعطِ الدراهم التي تريد أن تحجّ بها إلى شخص فقير ليحجّ بها فرضه، وتكون هنا قد أعتته على حجّ الفرض، وقد ثبت عن النبي ﷺ: «أَنْ مَنْ جَهَرَ غَازِيًا فَقَدْ غَزَى»^(١)، فيرجى كذلك أن من أعان شخصاً على غير الجهاد يُرجى له أن يكون له مثل أجره.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٤- باب حَجِّ الْمَرْأَةِ عَنِ الرَّجُلِ.

١٨٥٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ الْفَضْلُ رَدِيفَ النَّبِيِّ ﷺ فَجَاءَتْ امْرَأَةٌ مِنْ خَتَمِهِ، فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَصْرِفُ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِّ الْآخِرِ فَقَالَتْ: إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ أَذْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَثْبُتُ عَلَيَّ الرَّاحِلَةُ أَفَأَحُجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ» وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ^(٢).

هذا الحديث فيه فوائد، منها: أن صوت المرأة ليس بعورة وهذا قد دلّ عليه القرآن الكريم، كما قال تعالى: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ﴾ [الأحزاب: ٣٢]. والنهي عن الخضوع

(١) أخرجه البخاري (٢٨٤٣)، ومسلم (١٨٩٥).

(٢) سبق تحريجه.

بالقول يدل على جواز القول المطلق، وما زالت النساء تأتي إلى النبي ﷺ في مجلسه والناس حوله وتسأله، والممنوع أن تخضع بالقول وتأتي بقولٍ لَيِّنٍ يثير الشهوة. وفيه: دليل على ما ترجم به البخاري رَحِمَهُ اللهُ من جواز حَجِّ المرأة عن الرجل. وفيه: دليل على أن من عجز ببدنه وقَدَرَ بهاله فالحج فريضة عليه؛ لأن النبي ﷺ أقرها على قولها: «إِنْ فَرِيضَةُ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَدْرَكْتُ أَبِي»، ولكن يَبْقَى هل تريد أن تسأل عن الحج عنه: الآن -يَعْنِي: هذه السنة-، أم في المستقبل؟

فالجواب: فيه احتمال، أمّا إذا قلنا: إن المراد بقولها: «أَفَاحُجُّ عَنْهُ» أي: في المستقبل، فلا إشكال، وأمّا إذا قيل: المراد هذا العام فيبقى إشكال، وهو هل هذه المرأة أدت الفريضة عن نفسها أو لا؟ يغلب على الظن أن لا؛ لأن الحج لم يجب إلّا في السنة التاسعة، فإذا قلنا هكذا، قلنا كيف تحج عن أبيها؟ ينبي على خلاف العلماء: هل يجوز أن يؤدي الفريضة عن الغير من لم يؤدّ الفريضة عن نفسه؟ والخلاف في هذا معروف. وإذا قلنا: أنها قد حَجَّتْ، وأن هذه الحجة لأبيها فكيف تسأل وتقول: «أَفَاحُجُّ عَنْهُ»، وقد أحرمت بالحج عن أبيها؟

فالجواب: سَهْلٌ أن قولها: «أَفَاحُجُّ عَنْهُ» يعني: أفأستمر في الحج عنه أو لا؟ وقد استدل بهذا الحديث على جواز كشف المرأة وجهها، ويحتمل أن ذلك كان من أجل أنها تحج، والعلماء يقولون: إذا وجد الاحتمال بطل الاستدلال، ولا يجوز أن نستدل بهذا الحديث المشتبه، لنبطل النصوص المَحْكَمَةَ الدَّالَّةَ على وجوب ستر المرأة وجهها عن الرجال الأجانب. وفي الحديث هذا: تغيير المنكر باليد، ويؤخذ هذا من صرف النبي ﷺ وجهه الفضل إلى الجانب الآخر.

وفي هذا الحديث: تواضع النبي ﷺ حيث أَرَدَفَ معه من صغار بني المطلب بل بني هاشم، وهو الفضل، كما أنه في رجوعه من عرفة أَرَدَفَ أسامة بن زيد مولى من

الموالي، فهو لا يتخير وجهاء الناس وشرفاء الناس حتى يردفهم بل تواضع ﷺ فأردف في رجوعه من عرفة مولى من الموالى وفي رجوعه من مزدلفة من صغار بني هاشم.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٥- باب حَجِّ الصَّبِيَّانِ.

١٨٥٦- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: بَعَثَنِي - أَوْ قَدَّمَنِي - النَّبِيُّ ﷺ فِي الثَّقَلِ مِنْ جَمْعِ بَلِيلٍ ^(١).
قوله: «بليل». لم يُحَدِّثْ هذا الليل، ولكن الظاهر أنه إذا مَضَى مُعْظَمُ اللَّيْلِ جاز الدفع، سواء غاب القمر أم لم يغب.

وحديث أسماء بنت أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها أمرت فلاناً أن يرقب غياب القمر ^(٢) هذا من باب الاحتياط، وإلا ليس في السنة أن النبي ﷺ قال: «إذا غاب القمر فادفعوا، إنما دفع بليل»، فالظاهر كما قال الفقهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: أن المعتبر إذا مَضَى أَكْثَرُ اللَّيْلِ سواء كان الثَّلاثَانِ أو ثَلَاثَةُ أَرْبَاعٍ أو ما أشبه ذلك.

الشاهد من هذا الحديث: قوله: «قَدَّمَنِي النَّبِيُّ ﷺ فِي الثَّقَلِ مِنْ جَمْعِ بَلِيلٍ»، والمراد بالثقل: النساء وما أشبههن، ولهذا قال ابن عمر: «إنه قد أذن للطَّعْنِ» ^(٣) جمع طعينة وهي المرأة.

(١) أخرجه مسلم (١٢٩٣).

(٢) أخرجه مسلم (١٢٩١).

(٣) أخرجه البخاري (١٦٧٦)، ومسلم (١٢٩٥).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨٥٧ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَمِّهِ أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: أَقْبَلْتُ وَقَدْ نَاهَزْتُ الْحُلُمَ أَسِيرُ عَلَى آتَانٍ لِي، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يُصَلِّي بِيَمِينِي، حَتَّى سَرْتُ بَيْنَ يَدَيَّ بَعْضَ الصَّفِّ الْأَوَّلِ، ثُمَّ نَزَلْتُ عَنْهَا فَرْتَعْتُ، فَصَفَّقْتُ مَعَ النَّاسِ وَرَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ^(١) وَقَالَ يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: بِيَمِينِي فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

١٨٥٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: حُجَّ بِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ. ١٨٥٩ - حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ زُرَّارَةَ، أَخْبَرَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مَالِكٍ عَنِ الْجُعَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَقُولُ لِلْسَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ: وَكَانَ قَدْ حُجَّ بِهِ فِي ثَقَلِ النَّبِيِّ ﷺ.

[الحديث ١٨٥٩ - طرفاه في ٦٧١٢، ٧٣٣٠].

هذا مما يدل على حج الصبيان.

أما حديث ابن عباس رضي الله عنه، فقد قال عن نفسه: إنه في متى حين أرسل الأتان: إنه قد ناهز الاحتلام، أي: قاربه، وأما حديث السائب فصریح أن له سبع سنين، وعلى هذا فيحج الصبيان، وإذا حجوا فهل تسقط الفريضة أو لا؟

الجواب: لا تسقط الفريضة؛ لأنهم حجوا قبل أن يكون واجبا عليهم، فهو بمنزلة من صام قبل دخول رمضان لا يجزئه عن رمضان، وإذا حجوا فماذا يفعلون؟

فالجواب: يجب أن يفعلوا كل ما يقدرون عليه على المشهور من المذهب، وما عجزوا عنه قام به وليهم كالرمي مثلاً، وذهب أبو حنيفة رحمته الله إلى أنه لا يلزمه إتمام النسك، وأن للصبى أن يفسخ النسك، وقوله أقرب إلى الصواب؛ لأن هذا لم يبلغ الحد

(١) أخرجه مسلم (٥٠٤).

الذي يُلزم فيه بالعبادات، فهو غير مكلف، ثم إنه في عصرنا الحاضر الحاجة داعية؛ لذلك كثيراً ما يُحَرِّمُ الصَّيَّانُ على أن الأمر سهلٌ وأنهم سَيَتَمُّونَ النِّسْكَ ثم يعجزون من الزَّحَامِ وشدة الحرِّ في أيام الصيف أو البرد في أيام الشتاء ولا يتحملون، فماذا نصنع بهؤلاء؟ نقول: ليس هناك مشكلة على القول الراجح يتحللون ويلبسون ثيابهم.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٦- باب حَجِّ النِّسَاءِ.

١٨٦٠ - وقال لي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَذِنَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَأَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي آخِرِ حَجَّةٍ حَجَّهَا، فَبَعَثَ مَعَهُنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ ^(١).

في هذا: إشارة إلى ما قاله النبي ﷺ لزوجاته قال: «هذه» يعني: حجة الوداع - ثم لزوم الحُصْرِ ^(٢) جمع حصير، يعني: بعد ذلك لا تَحْجُجْنَ، فلم يَحْجُجْنَ في زمن أبي بكر؛ لقوله: «هذه ثم لزوم الحُصْرِ»، ولا في خلافة عمر، لكن في آخر حياته ﷺ كأنه خاف بمنعهنَّ من الحجِّ فأذن لهنَّ فحججنا جميعاً مع عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وعثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ويقال: هل هذا يدلُّ على أن الأولى للمرأة أن لا تحجَّ بعد الفريضة؟

أقول: نعم، لاسيما في عهدنا الحاضر حيث إن النساء يخلطن اختلاطاً مشيناً مع الرجال في الطَّوَّافِ والسَّعْيِ والرمي، ويلحقهنَّ من المشقة ما يلحقهنَّ، حتى إن المرأة لتنفلت عليها عباءتها وتبقى بثياب فقط، وحتى إن بعض النساء إذا رأى هذا الزحام الشديد يُغْمَى عليهن قبل أن يدخلن في الزحام، والحمد لله المرأة إذا أدت فريضتها تكفي.

(١) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: «... ساقه ابن سعد والبيهقي مطوَّلاً». اهـ، وانظر: «الفتح» (٤/ ٨٧).

(٢) أخرجه أبو داود (١٧٢٢)، وأحمد (٥/ ٢١٨، ٦/ ٣٢٤)، والبيهقي (٤/ ٣٢٧، ٥/ ٣٢٨)، وغيرهم.

فإذا قال قائل: هذا الحديث ليس فيه أن معهنَّ محرماً، فهل يقال: هذا خاصٌّ بزوجات النبي ﷺ لأنهنَّ أمهاتُ المؤمنين ليس للمحرمة ولكن بالاحترام؟ أو يقال: المحرم هنا مسكوت عنه، وأرسل معهنَّ هذان الصحبيان الفاضلان مع المحارم؟
فالجواب: الأول محتمل، والثاني محتمل، فإذا أخذنا بالقاعدة أن يحمل المُتشابه على المحكم، ماذا نقول؟ بالاحتمال الأول أو بالثاني؟
فالجواب: بالثاني: ونقول: لا بد أن محارمهنَّ معهنَّ، لكن جعل معهنَّ هذان الصحبيان الجليلان تشريفاً وتعظيماً لأمهات المؤمنين ﷺ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨٦١ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا، عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَائِشَةُ بِنْتُ طَلْحَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا نَغْزُو وَنُجَاهِدُ مَعَكُمْ؟ فَقَالَ: «لَكِنَّ أَحْسَنَ الْجِهَادِ وَأَجْمَلُهُ، الْحَجُّ حَجٌّ مَبْرُورٌ» فَقَالَتْ عَائِشَةُ: فَلَا أَدْعُ الْحَجَّ بَعْدَ إِذْ سَمِعْتُ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

هذا لا يُشكل في الواقع؛ لأنها قالت هذا لعلها قبل أن يبلغها: «هذه ثم لزوم الحُصْر»^(١)، ولننظر كلام الحافظ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ (٤/ ٧٤، ٧٥):

«قوله: «ألا نغزو أو نجاهد». هذا شك من الراوي، وهو مسدد شيخ البخاري، وقد رواه أبو كامل عن أبي عوانة شيخ مسدد بلفظ: «ألا نغزو معكم» أخرجه الإسماعيلي، وأغرب الكرمانى فقال: ليس الغزو والجهاد بمعنى واحد، فإن الغزو القصد إلى القتال، والجهاد بذل النفس في القتال. قال: أو ذكر الثاني تأكيداً للأول. اهـ

وكانه ظن أن الألف تتعلق بـ «نغزو» فشرح على أن الجهاد معطوف على الغزو بالواو، أو جعل «أو» بمعنى الواو. وقد أخرجه النسائي من طريق جرير عن حبيب بلفظ: «ألا نخرج فنجاهد معك»، ولابن خزيمة من طريق زائدة عن حبيب مثله وزاد: «فإننا نجد الجهاد أفضل الأعمال»، وللإسماعيلي من طريق أبي بكر بن عياش عن حبيب «لو جاهدنا معك، قال: لا جهاد، ولكن حج مبرور»، وقد تقدم في أوائل الحج من طريق خالد عن حبيب بلفظ: «نرى الجهاد أفضل العمل» فظهر أن التغاير بين اللفظين من الرواة فيقوى أن «أو» للشك. قوله: «لكن أحسن الجهاد» تقدم نقل الخلاف في توجيهه في أوائل الحج وهل هو بلفظ الاستثناء أو بلفظ خطاب النسوة. قوله: «الحج حج مبرور» في رواية جرير «حج البيت حج مبرور» وسيأتي في الجهاد من وجه آخر عن عائشة بنت طلحة بلفظ: «استأذنه نساؤه في الجهاد فقال: يكفيكن الحج» ولابن ماجه من طريق محمد بن فضيل عن حبيب «قلت يا رسول الله: على النساء جهاد؟ قال: نعم، جهاد لا قتال فيه، الحج والعمرة». قال ابن بطال: زعم بعض من ينقص عائشة في قصة الجمل أن قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ يقتضي تحريم السفر عليهن. قال: وهذا الحديث يرد عليهم، لأنه قال: «لكن أفضل الجهاد» فدل على أن لهن جهادًا غير الحج والحج أفضل منه. اهـ

ويحتمل أن يكون المراد بقوله: «ألا» في جواب قولهن: «ألا نخرج فنجاهد معك» أي: ليس ذلك واجبًا عليكن كما وجب على الرجال، ولم يرد بذلك تحريمه عليهن، فقد ثبت في حديث أم عطية أنهن كن يخرجن فيداوين الجرحى، وفهمت عائشة ومن وافقها من هذا الترغيب في الحج إباحة تكريره لهن كما أبيح للرجال تكرير الجهاد، وخص به عموم قوله: «هذه ثم ظهور الحصر» وقوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الاحزاب: ٣٣]. وكان عمر كان متوقعًا في ذلك ثم ظهر له قوة دليلها فأذن لهن في آخر خلافته، ثم كان عثمان بعده يحج بهن في خلافته أيضًا. وقد وقف بعضهن عند ظاهر النهي كما تقدم. وقال البيهقي: في حديث عائشة هذا دليل على أن المراد بحديث

أبي واقد وجوب الحج مرة واحدة كالرجال، لا المنع من الزيادة. وفيه دليل: على أن الأمر بالقرار في البيوت ليس على سبيل الوجوب. واستدل بحديث عائشة هذا على جواز حج المرأة مع من تثق به ولو لم يكن زوجها ولا محرماً كما سيأتي البحث فيه في الذي يليه. اهـ

ثم قال رحمه الله (٤/ ٧٥، ٧٦):

قوله: «لا تسافر المرأة». كذا أطلق السفر وقيدته في حديث أبي سعيد الآتي في الباب فقال: «مسيرة يومين»، ومضى في الصلاة حديث أبي هريرة مقيداً بمسيرة يوم وليلة، وعنه روايات أخرى، وحديث ابن عمر فيه مقيداً بثلاثة أيام، وعنه روايات أخرى أيضاً، وقد عمل أكثر العلماء في هذا الباب بالمطلق لاختلاف التقييدات. وقال النووي: ليس المراد من التحديد ظاهره، بل كل ما يسمى سفراً فالمرأة منهية عنه إلا بالمحرم، وإنما وقع التحديد عن أمر واقع فلا يعمل بمفهومه. وقال ابن المنير: وقع الاختلاف في مواطن بحسب السائلين. وقال المنذري: يحتمل أن يقال إن اليوم المفرد والليلة المفردة بمعنى اليوم والليلة، يعني فمن أطلق يوماً أراد بليته، أو ليلة أراد بيومها، وأن يكون عند جمعها أشار إلى مدة الذهاب والرجوع، وعند إفرادها أشار إلى قدر ما تقضي فيه الحاجة. قال: ويحتمل أن يكون هذا كله تمثيلاً لأوائل الأعداد، فالיום أول العدد، والاثنان أول الكثير، والثلاث أول الجمع، وكأنه أشار إلى أن مثل هذا في قلة الزمن لا يحل فيه السفر فكيف بما زاد. ويحتمل أن يكون ذكر الثلاث قبل ذكر ما دونها، فيؤخذ بأقل ما ورد في ذلك وأقله الرواية التي فيها ذكر البريد، فعلى هذا يتناول السفر طويل السير وقصيره، ولا يتوقف امتناع سير المرأة على مسافة القصر خلافاً للحنفية، وحجتهم أن المنع المقيد بالثلاث متحقق وما عداه مشكوك فيه فيؤخذ بالمتيقن، ونوقض بأن الرواية المطلقة شاملة لكل سفر فينبغي الأخذ بها وطرح ما عداها فإنه مشكوك فيه، ومن قواعد الحنفية تقديم الخبر العام على الخاص، وترك حمل المطلق على المقيد، وقد خالفوا ذلك هنا، والاختلاف إنما

وقع في الأحاديث التي وقع فيها التقييد، بخلاف حديث الباب فإنه لم يختلف على ابن عباس فيه. وفرق سفيان الثوري بين المسافة البعيدة فمنعها دون القرية، وتمسك أحمد بعموم الحديث فقال: إذا لم تجد زوجاً أو محرماً لا يجب عليها الحج، هذا هو المشهور عنه. وعنه رواية أخرى كقول مالك وهو تخصيص الحديث بغير سفر الفريضة، قالوا: وهو مخصوص بالإجماع. قال البغوي لم يختلفوا في أنه ليس للمرأة السفر في غير الفرض إلا مع زوج، أو محرّم إلا كافرة أسلمت في دار الحرب أو أسيرة تخلصت. وزاد غيره: أو امرأة انقطعت من الرفقة فوجدها رجل مأمون فإنه يجوز له أن يصحبها حتى يبلغها الرفقة. قالوا: وإذا كان عمومه مخصوصاً بالاتفاق فليخص منه حجة الفريضة.

وأجاب صاحب «المغني» بأنه سفر الضرورة فلا يقاس عليه حالة الاختيار، ولأنها تدفع ضرراً متيقناً بتحمل ضرر متوهم ولا كذلك السفر للحج.

وقد روى الدارقطني وصححه أبو عوانة حديث الباب من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار بلفظ: «لا تحجن امرأة إلا ومعها ذو محرم» فنص في نفس الحديث على منع الحج فكيف يخص من بقية الأسفار؟ والمشهور عند الشافعية اشتراط الزوج أو المحرم أو النسوة الثقات، وفي قول: تكفي امرأة واحدة ثقة. وفي قول نقله الكرابيسي وصححه في المذهب: تسافر وحدها إذا كان الطريق آمناً، وهذا كله في الواجب من حج أو عمرة. وأغرب القفال فطرده في الأسفار كلها، واستحسنه الروياني قال: إلا أنه خلاف النص. قلت: وهو يعكر على نفى الاختلاف الذي نقله البغوي آنفاً.

واختلفوا هل المحرم وما ذكر معه شرط في وجوب الحج عليها أو شرط في التمكن فلا يمنع الوجوب والاستقرار في الذمة؟ وعبارة أبي الطيب الطبري منهم: الشرائط التي يجب بها الحج على الرجل يجب بها على المرأة، فإذا أرادت أن تؤديه فلا يجوز لهم إلا مع محرم أو زوج أو نسوة ثقات.

ومن الأدلة على جواز سفر المرأة مع النسوة الثقات إذا أمن الطريق أول أحاديث الباب، لاتفاق عمر وعثمان وعبد الرحمن بن عوف ونساء النبي ﷺ على ذلك وعدم تكبير غيرهم من الصحابة عليهن في ذلك، ومن أبى ذلك من أمهات المؤمنين فإنما أباه من جهة خاصة كما تقدم لا من جهة توقف السفر على المحرم، ولعل هذا هو النكتة في إيراد البخاري الحديثين أحدهما عقب الآخر، ولم يختلفوا أن النساء كلهن في ذلك سواء إلا ما نقل عن أبي الوليد الباجي أنه خصه بغير العجوز التي لا تستهي، وكأنه نقله من الخلاف المشهور في شهود المرأة صلاة الجماعة. قال ابن دقيق العيد: الذي قاله الباجي تخصيص للعموم بالنظر إلى المعنى، يعنى: مع مراعاة الأمر الأغلب. وتعقبوه بأن لكل ساقطة لاقطة، والمتعقب راعى الأمر النادر وهو الاحتياط. قال: والمتعقب على الباجي يرى جواز سفر المرأة في الأمن وحدها فقد نظر أيضًا إلى المعنى، يعنى: فليس له أن ينكر على الباجي، وأشار بذلك إلى الوجه المتقدم والأصح خلافه، وقد احتج له بحديث عدي بن حاتم مرفوعاً: «يوشك أن تخرج الظعينة من الحيرة تؤم البيت لا زوج معها» الحديث. وهو في البخاري. وتعقب بأنه يدل على وجود ذلك لا على جوازه، وأجيب بأنه خبر في سياق المدح ورفع منار الإسلام فيحمل على الجواز. اهـ

الرسول أخبر عن شيء، عن تمام الأمر فقط بقطع النظر عن جوازه، ولقد أخبر أن هذه الأمة تتبع سنن من كان قبلها^(١)، هل نقول: يجوز أن تتبع ذلك، لأن الرسول أخبر به؟ والجواب: لا نقول هذا.

وأما بالنسبة لأمهات المؤمنين ما فيه دليل على أنه ليس معهن محرم، والحديث ما فيه ذكر المحرم أبداً، والقاعدة عندنا أن نحمل المطلق على المقيد.

(١) أخرجه البخاري (٣٤٥٦)، ومسلم (٢٦٦٩).

ثم قال الحافظ ابن حجر رحمته الله:

ومن المستظرف أن المشهور من مذهب من لم يشترط المحرم أن الحج على التراخي، ومن مذهب من يشترطه أنه حج على الفور، وكان المناسب لهذا قول هذا وبالعكس. اهـ

وقال ابن حجر رحمته الله في «الفتح» (٧٤، ٧٣/٤):

قوله: «وعبد الرحمن». زاد عبدان «عبد الرحمن بن عوف» وكان عثمان ينادي: ألا لا يدنو أحد منهن ولا ينظر إليهن، وهن في الهوداج على الإبل، فإذا نزلن أنزلهن بصدر الشعب فلم يصعد إليهن أحد، ونزل عبد الرحمن وعثمان بذنب الشعب. وفي رواية لابن سعد: «فكان عثمان يسير أمامهن وعبد الرحمن خلفهن». وفي رواية له: «وعلى هوداجهن الطيالة الخضر» في إسناده الواقدي، وروى ابن سعد أيضًا بإسناد صحيح من طريق أبي إسحاق السبيعي قال: «رأيت نساء النبي ﷺ حججن في هوداج عليها الطيالة زمن المغيرة» أي: ابن شعبة، والظاهر: أنه أراد بذلك زمن ولاية المغيرة على الكوفة لمعاوية، وكان ذلك سنة خمسين أو قبلها.

ولابن سعد أيضًا من حديث أم معبد الخزاعية قالت: «رأيت عثمان وعبد الرحمن في خلافة عمر حجا بنساء النبي ﷺ فنزلن بقديد، فدخلت عليهن وهن ثمان». وله من حديث عائشة: «أنهن استأذن عثمان في الحج فقال: أنا أحج بكن، فحج بنا جميعًا إلا زينب كانت ماتت، وإلا سودة فإنها لم تخرج من بيتها بعد النبي ﷺ».

وروى أبو داود وأحمد من طريق واقد بن أبي واقد الليثي عن أبيه «أن النبي ﷺ قال لنسائه في حجة الوداع: هذه ثم ظهور الحصر» زاد ابن سعد من حديث أبي هريرة: «فكن نساء النبي ﷺ يحججن، إلا سودة وزينب فقالا: لا تحركنا دابة بعد رسول الله ﷺ» وإسناد حديث أبي واقد صحيح. وأغرب المهلب فزعم أنه من وضع الرافضة لقصد ذم أم المؤمنين عائشة في خروجها إلى العراق للإصلاح بين الناس في

قصة وقعة الجمل، وهو إقدام منه على رد الأحاديث الصحيحة بغير دليل، والعذر عن عائشة أنها تأولت الحديث المذكور كما تأوله غيرها من صواحباتها على أن المراد بذلك أنه لا يجب عليهن غير تلك الحجة، وتأييد ذلك عندها بقوله ﷺ: «لكن أفضل الجهاد الحج والعمرة»، ومن ثم عقبه المصنف بهذا الحديث في هذا الباب، وكأن عمر رضي الله عنه كان متوقفاً في ذلك ثم ظهر له الجواز فأذن لهن، وتبعه على ذلك من ذكر من الصحابة ومن في عصره من غير نكير.

وروى ابن سعد من مرسل أبي جعفر الباقر قال: «منع عمر أزواج النبي ﷺ الحج والعمرة». ومن طريق أم درة عن عائشة قالت: «منعنا عمر الحج والعمرة، حتى إذا كان آخر عام فأذن لنا» وهو موافق لحديث الباب، وفيه زيادة على ما في مرسل أبي جعفر، وهو محمول على ما ذكرناه. واستدل به على جواز حج المرأة بغير محرم وسيأتي البحث فيه. اهـ

ثم قال البخاري رحمته الله:

١٨٦٢ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ أَبِي مَعْبِدٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تُسَافِرِ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ، وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا رَجُلٌ إِلَّا وَمَعَهَا مُحْرَمٌ» فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَخْرُجَ فِي جَيْشٍ كَذَا وَكَذَا، وَأَمْرَاتِي تُرِيدُ الْحَجَّ فَقَالَ: «اُخْرُجْ مَعَهَا»^(١).
[الحديث ١٨٦٢ - أطرافه في: ٣٠٠٦، ٣٠٦١، ٥٢٣٣].

هذا كالأول فيه تحريم سفر المرأة بلا محرم سواء للحج أو لغيره، وسواء كان معها نساءً أو لا، وسواء كانت آمنة أو لا، وسواء كانت شابة أم كبيرة، وسواء كانت جميلة أو غير جميلة، الحديث عام، وكما سلف في كلام الحافظ: «لكل ساقطة لاقطة»

(١) أخرجه مسلم (١٣٤١).

والشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدَّم^(١)، فالواجب الأخذ بالعموم؛ لأن الأمر صعبٌ جدًّا والفتنة حاصلة ولهذا قال الله ﷻ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ﴾ [الأنعام: ٣٢]. يعني: ابتعدوا عنه ولا تحوموا حوله، وهو أبلغ من قوله: لا تزنوا.

وفي هذا الحديث: دليل على وجوب اصطحاب المحرم للمرأة التي هو محرّمها؛ لأن النبي ﷺ أمر الرجل أن يدع الغزو ويذهب مع امرأته، وهل هذا واجب ابتداءً أو واجب إذا حصل سفر المرأة؟

فتقول: أدرك المرأة واذهب معها؟

الظاهر: الثاني وأنه لو كان ابتداءً بمعنى أن المرأة قالت لزوجها أو محرّمها: إني أريد الحجَّ، وليس لي محرّمٌ إلّا أنت في البلد، فهنا لا نقول: إنه يجب عليك أن تسافر؛ لأنه لو أوجبتنا عليه ذلك لأثمنناه به، والأصل عدم التّأثيم، ولكن إذا وافق، فهل نفقة الحجّ عليه أو على المرأة؟

فالجواب: على المرأة، إلّا إذا تبرّع فيُشكر على هذا، فصار لو أن إنسانًا سافرت محرّمه ثم علّم أنه لا بد من المحرم، فهنا نقول: يجب عليه أن يسافر ويلحقها ليمنعها.

وهل نقول بالعموم في السفر سواء كان قصيرًا أو طويلًا؟

الجواب: نعم، مادام يُسمّى سفرًا فإنه لا يجوز إلّا بمحرّم.

فمن المحرم؟ المحرم: هو البالغ العاقل، ولا يُشترط إسلامه فيكون الأب الكافر محرّمًا لابنته المسلمة، وذلك لأنه مؤتمنٌ عليها ومأمونٌ أيضًا.

والفاسق هل يكون محرّمًا؟

فالجواب: نعم، من باب أولى يكون محرّمًا.

المسلم إذا كان يُخشى منه الفتنة هل يكون محرّمًا؟

(١) أخرجه البخاري (٢٠٣٥)، ومسلم (٢١٧٥).

فالجواب: لا يكون، ويُتصور هذا في محارم الرِّضَاع مثلاً كعمٍّ من الرِّضَاع أو أخٍ من الرِّضَاع؛ لأنه ليس بينه وبين المرأة قرابة تهيئه من فعل الفاحشة، وإذا كانت جميلة وهذا الرجل ضعيف الدين فالخطر واقع.

والحكمة من وجود المحرم: هي صيانة المرأة وحمايتها والذبُّ عنها هذه هي الحكمة، وعليه فهل منعها من السفر بلا محرم من مصلحتها أو من التضييق عليها؟
فالجواب: من مصلحتها بلا شك، وأمّا ما اشتهر عند العوامِّ وقولهم: إن السبب في وجوب المحرم أنها لو ماتت في الطريق فإنه ينزل في قبرها لحلَّ عقد الكفن - هكذا يُعلل العوام عندنا - وهذا ليس بصواب؛ لأنه لا يُشترط لمن ينزل في قبر المرأة ليضجّعها ويحلَّ رباط الكفن لا يُشترط أن يكون محرماً، ولهذا اجتمع النبي ﷺ وعثمان بن عفان رضي الله عنه في جنازة زوجة عثمان رضي الله عنه، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «أَيُّكُمْ لَمْ يُقَارَفِ اللَّيْلَةَ؟»، قال أبو طلحة: أنا يا رسول الله قال: «انزل»، فنزل في قبرها ولحدها وهو ليس بمَحْرَمٍ لها^(١).

وهنا سؤال: هل وجود المحرم شرط للوجوب أو شرط للأداء؟
الصحيح: أنه شرط للوجوب، وأن المرأة إذا لم تجد محرماً فهي كالمرأة التي لم تجد مالاً، ولا فرق، وقال بعض أهل العلم: إنه من شروط الأداء وأنه إذا لم تجد محرماً وجب عليها الحج فتُنبئ من يجج عنها.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رحمته الله:

١٨٦٣ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، أَخْبَرَنَا حَبِيبُ الْمُعَلَّمِ، عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا رَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ حَجَّتِهِ قَالَ لَأُمِّ سِنَانِ الْأَنْصَارِيَّةِ: «مَا مَنَعَكَ مِنَ الْحَجِّ؟» قَالَتْ: أَبُو فَلَانٍ - تَعْنِي زَوْجَهَا - كَانَ لَهُ نَاضِحَانِ حَجَّ عَلَيَّ أَحَدَهُمَا،

(١) أخرجه البخاري (١٢٨٥).

وَالْآخَرُ يَسْقِي أَرْضًا لَنَا قَالَ: «فَإِنَّ عُمْرَةً فِي رَمَضَانَ تَقْضِي حَجَّةً مَعِيَ» ^(١) رَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ، سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/ ٦٠٣-٦٠٥):

قَوْلُهُ: «لَا مَرَأَةَ مِنَ الْأَنْصَارِ سَمَّاها ابْنُ عَبَّاسٍ، فَنَسِيتُ اسْمَهَا». الْقَائِلُ: نَسِيتُ اسْمَهَا ابْنُ جُرَيْجٍ، بِخِلَافِ مَا يَتْبَادِرُ إِلَى الذِّهْنِ مِنْ أَنَّ الْقَائِلَ عَطَاءٌ، وَإِنَّمَا قُلْتُ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَصْنُفَ أَخْرَجَ الْحَدِيثَ فِي بَابِ «حَجِّ النِّسَاءِ» مِنْ طَرِيقِ حَبِيبِ الْمَعْلَمِ عَنْ عَطَاءٍ فَسَمَّاها وَلَفْظُهُ: «لَمَّا رَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ حَجَّتِهِ قَالَ لَأَمْ سَنَّانُ الْأَنْصَارِيَّةُ: مَا مَنَعَكَ مِنَ الْحَجِّ» الْحَدِيثُ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ عَطَاءً كَانَ نَاسِيًا لاسْمَهَا، لَمَّا حَدَّثَ بِهِ ابْنُ جُرَيْجٍ وَذَاكَرًا لَهُ لَمَّا حَدَّثَ بِهِ حَبِيبًا، وَقَدْ خَالَفَهُ يَعْقُوبُ بْنُ عَطَاءٍ، فَرَوَاهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «جَاءَتْ أُمُّ سَلِيمٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: حَجَّ أَبُو طَلْحَةَ وَابْنَهُ وَتَرَكَانِي. فَقَالَ: يَا أُمُّ سَلِيمٍ عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً مَعِيَ» أَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَّانٍ، وَتَابِعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَطَاءٍ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَتَابِعَهُمَا مَعْقِلُ الْجَزْرِيُّ لَكِنْ خَالَفَ فِي الْإِسْنَادِ قَالَ: «عَنْ عَطَاءٍ عَنْ أُمِّ سَلِيمٍ» فَذَكَرَ الْحَدِيثَ دُونَ الْقِصَّةِ.

فَهُؤُلَاءِ ثَلَاثَةٌ يَبْعُدُ أَنْ يَتَّفَقُوا عَلَى الْخَطَأِ، فَلَعَلَّ حَبِيبًا لَمْ يَحْفَظْ اسْمَهَا كَمَا يَنْبَغِي، لَكِنْ رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ فِي مَسْنَدِهِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ «عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ امْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهَا أُمُّ سَنَّانٍ أَنَّهَا أَرَادَتْ الْحَجَّ» فَذَكَرَ الْحَدِيثَ نَحْوَهُ دُونَ ذِكْرِ قِصَّةِ زَوْجِهَا، وَقَدْ اِخْتَلَفَ فِي صَحَابِيهِ عَلَى عَطَاءٍ اخْتِلَافًا آخَرَ يَأْتِي ذِكْرُهُ فِي بَابِ «حَجِّ النِّسَاءِ».

وَقَدْ وَقَعَ شَبِيهَ هَذِهِ الْقِصَّةِ لَامَ مَعْقِلٍ، أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ «عَنْ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ يُقَالُ لَهَا أُمُّ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٢٥٦).

معقل قالت: أردت الحج فاعتل بعيري، فسألت رسول الله ﷺ فقال: اعتمرني في شهر رمضان فإن عمرة في رمضان تعدل حجة»، وقد اختلف في إسناده فرواه مالك عن سمي عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال: «جاءت امرأة» فذكره مرسلاً وأبهما، ورواه النسائي أيضاً من طريق عمارة بن عمير وغيره عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي معقل، ورواه أبو داود من طريق إبراهيم بن مهاجر عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن رسول مروان عن أم معقل.

والذي يظهر لي أنها قصتان وقعتا لامرأتين، فعند أبي داود من طريق عيسى بن معقل عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أم معقل قالت: «لما حج رسول الله ﷺ حجة الوداع وكان لنا جمل فجعله أبو معقل في سبيل الله، وأصابنا مرض فهلك أبو معقل، فلما رجع رسول الله ﷺ من حجته جئت فقال: ما منعك أن تحجي معنا؟ فذكرت ذلك له قال: فهلا حججت عليه، فإن الحج من سبيل الله، فأما إذا فاتك فاعتمرني في رمضان فإنها كحجة».

ووقعت لأُم طليق قصة مثل هذه أخرجها أبو علي بن السكن وابن منده في «الصحابة» والدولابي في «الكنى» من طريق طلق بن حبيب «أن أبا طليق حدثه أن امرأته قالت له -وله جمل وناقة-: أعطني جملك أحج عليه، قال: جملي حيس في سبيل الله، قالت: إنه في سبيل الله أن أحج عليه» فذكر الحديث وفيه: فقال رسول الله ﷺ: «صدقت أم طليق» وفيه: «ما يعدل الحج قال عمرة في رمضان» وزعم ابن عبد البر أن أم معقل هي أم طليق لها كنيستان، وفيه نظر لأن أبا معقل مات في عهد النبي ﷺ، وأبا طليق عاش حتى سمع منه طلق بن حبيب وهو من صغار التابعين فدل على تغاير المرأتين، ويدل عليه تغاير السياقين أيضاً.

ولا معدل عن تفسير المبهمة في حديث ابن عباس بأنها أم سنان أو أم سليم لما في القصة التي في حديث ابن عباس من التغاير للقصة التي في حديث غيره، ولقوله في

حديث ابن عباس أنها أنصارية، وأما أم معقل فإنها أسدية، ووقعت لأم الهيثم أيضًا والله أعلم.

﴿قوله: «أن تحجي» في رواية كريمة والأصيلي: «أن تحجين» بزيادة النون وهي لغة.

﴿قوله: «ناضح» بضاد معجمة ثم مهملة أي: بغير، قال ابن بطال: الناضح البعير أو الثور أو الحمار الذي يستقي عليه، لكن المراد به هنا: البعير لتصريحه في رواية بكر بن عبد الله المزني عن ابن عباس في رواية أبي داود بكونه جهلاً. وفي رواية حبيب المذكورة «وكان لنا ناضحان» وهي أبين. وفي رواية مسلم من طريق حبيب: «كانا لأبي فلان زوجها».

﴿قوله: «وابنه» إن كانت هي أم سنان فيحتمل أن يكون اسم ابنها سناناً، وإن كانت هي أم سليم فلم يكن لها يومئذ ابن يمكن أن يحج سوى أنس. وعلى هذا فنسبته إلى أبي طلحة بكونه ابنه مجازاً.

﴿قوله: «ننضح عليه» بكسر الضاد. قوله: «إذا كان رمضان» بالرفع و«كان» تامة، وفي رواية الكشميهني: «إذا كان في رمضان».

﴿قوله: «إن عمرة في رمضان حجة» وفي رواية مسلم: «فإن عمرة فيه تعدل حجة» ولعل هذا هو السبب في قول المصنف: «أو نحواً مما قال» قال ابن خزيمة: في هذا الحديث أن الشيء يشبه الشيء ويجعل عدله إذا أشبهه في بعض المعاني لا جميعها، لأن العمرة لا يقضى بها فرض الحج ولا النذر. وقال ابن بطال: فيه دليل على أن الحج الذي ندبها إليه كان تطوعاً لإجماع الأمة على أن العمرة لا تجزئ عن حجة الفريضة. وتعقبه ابن المنير بأن الحجة المذكورة هي حجة الوداع، قال: وكانت أول حجة أقيمت في الإسلام فرضاً؛ لأن حج أبي بكر كان إنذاراً. قال: فعلى هذا يستحيل أن تكون تلك المرأة كانت قامت بوظيفة الحج.

قلت: وما قاله غير مسلم؛ إذ لا مانع أن تكون حجت مع أبي بكر وسقط عنها
الفرض بذلك، لكنه بنى على أن الحج إنما فرض في السنة العاشرة حتى يسلم مما يرد
على مذهبه من القول بأن الحج على الفور. وعلى ما قاله ابن خزيمة فلا يحتاج إلى شيء
مما بحثه ابن بطال. فالحاصل أنه أعلمها أن العمرة في رمضان تعدل الحجة في الثواب
لا أنها تقوم مقامها في إسقاط الفرض، للإجماع على أن الاعتناء لا يجزئ عن حج
الفرض. ونقل الترمذي عن إسحاق بن راهويه أن معنى الحديث نظير ما جاء أن ﴿قُلْ
هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الأنعام: ١٠٢]. تعدل ثلث القرآن.

وقال ابن العربي: حديث العمرة هذا صحيح، وهو فضل من الله ونعمة، فقد
أدركت العمرة منزلة الحج بانضمام رمضان إليها.

وقال ابن الجوزي: فيه أن ثواب العمل يزيد بزيادة شرف الوقت كما يزيد بحضور
القلب وبخلوص القصد.

وقال غيره: يحتمل أن يكون المراد عمرة فريضة في رمضان كحجة فريضة
وعمرة نافلة في رمضان كحجة نافلة.

وقال ابن التين: قوله: «كحجة» يحتمل أن يكون على بابه، ويحتمل أن يكون
لبركة رمضان، ويحتمل أن يكون مخصوصاً بهذه المرأة.

قلت: الثالث قال به بعض المتقدمين، ففي رواية أحمد بن منيع المذكورة قال
سعيد بن جبير: ولا نعلم هذا إلا لهذه المرأة وحدها. ووقع عند أبي داود من حديث
يوسف بن عبد الله بن سلام عن أم معقل في آخر حديثها «قال فكانت تقول: الحج
حجة والعمرة عمرة، وقد قال هذا رسول الله ﷺ لي، فما أدري ألي خاصة» تعني أو
للناس عامة. انتهى. والظاهر حمله على العموم كما تقدم. والسبب في التوقف استشكل
ظاهره، وقد صح جوابه، والله أعلم. اهـ

الخلاصة: أن كونها تعدل حجة لا يعني أنها تجزئ عنها، ف﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]. تعدل ثلث القرآن^(١) ولو قرأها الإنسان ثلاثين مرة في الصلاة ما تجزئ عن الفاتحة.

وقول: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير». عشر مرات يعدل عتق أربعة أنفس من ولد إسماعيل^(٢)، ولو قال هذا الذكر لإعتاق أربع رقاب لم يجزئ بالإجماع، فلا يلزم من المعادلة في الثواب المعادلة في الأجزاء.

أما مسألة الخصوصية فالظاهر كما قال ابن حجر العموم، ويبقى النظر في كلمة «معي» هل هي محفوظة أم شاذة، فإن كانت محفوظة فهنا يتوجه القول بأن كونها كحجة مع الرسول بالنسبة لهذه المرأة التي تخلفت عن حجها مع الرسول، وأما أصل الثواب فالظاهر العموم، والله الموفق.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨٦٤ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ قَزَعَةَ مَوْلَى زِيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ، وَقَدْ غَزَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ غَزْوَةً قَالَ: أَرْبَعٌ سَمِعْتُهُنَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ قَالَ: يُحَدِّثُهُنَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَأَعْجَبَنِي وَأَنْقَنِي: «أَنْ لَا تُسَافِرَ امْرَأَةٌ مَسِيرَةَ يَوْمَيْنِ لَيْسَ مَعَهَا زَوْجُهَا أَوْ ذُو حَرَمٍ، وَلَا صَوْمُ يَوْمَيْنِ: الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاتَيْنِ: بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَلَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِي وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى»^(٢).

(١) أخرجه النسائي في «الكبرى» (١٠٥٢٩)، وأحمد (١٦٦٦٠)، والطبراني في «الكبير» (٧٠٩)، وغيرهم.

(٢) أخرجه البخاري (٦٤٠٤)، ومسلم (٢٦٩٣).

(٢) أخرجه البخاري (١١٨٩)، ومسلم (٨٢٧).

سبق لنا ذكر حج النساء، وما جرى لأمهات المؤمنين - رضي الله عنهن -، وقول النبي ﷺ لهن في حجة الوداع: «هذه ثم ظهور الحُصْر»^(١) جمع حصير، والحديث هذا صحيح وجيد، وذكر لي بعض الإخوة البارحة أن الشيخ عبد العزيز رَحِمَهُ اللهُ ضَعَفَهُ، وقال: إن هذا موجودٌ في «التعليق على الموطأ» وأنه قال: الحديث غير صحيح. وهذا غريب؛ لأن العلماء السابقين صحَّحوه، لكن على كل حال هذا الحديث معروف ومشهور.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ (٧٤/٤):

وروى أبو داود وأحمد من طريق أبي واقد بن أبي واقد الليثي عن أبيه... ثم قال: «وإسناد حديث أبي واقد صحيح». اهـ

وقد رأيت العلماء السابقين صحَّحوه^(٢)، على كل حال المسألة الآن فيها خلاف، وإذا قال أحد عن شيء: إنه صحيح أو ضعيف فلا بُدَّ من دليل.

الحديث الذي معنا الآن يقول: «أَنْ لَا تُسَافِرَ امْرَأَةٌ مَسِيرَةَ يَوْمَيْنِ لَيْسَ مَعَهَا زَوْجُهَا أَوْ ذُو مَحْرَمٍ»، سبق الكلام على هذا وبيننا أن الأحاديث المُقَيَّدَةَ اختلف التقييد فيها، قال العلماء: وهذا يدلُّ على أن القيد غير مراد، وإنما هي حسب أسئلة السائل.

الثاني: يقول: «وَلَا صَوْمَ يَوْمَيْنِ: الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى»، يعني: عيد الفطر وعيد الأضحى صومهما محرمٌ بالإجماع، ولو كان عن نذرٍ، فلو نذر رجل أن يصومَ يوم الإثنين فصادفَ يومَ النحر فإنه لا يصوم^(٣)، ولو كان مُتَمَتِّعًا ولم يجد الهدى وصام ثلاثة أيام في الحج وكان منهم يوم النحر فإنه لا يجوز، وكذلك يُقَالُ في صوم عيد الفطر.

(١) سبق تخريجه.

(٢) ذكر أحد طلبة الشيخ رَحِمَهُ اللهُ؛ أن الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ قَالَ هذا في معرض تعليقه على بحث أطلعه عليه أحد طلبته.

(٣) وقد أخرج الإمام البخاري (١٩٩٤) رَحِمَهُ اللهُ عن زِيَادِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ: رَجُلٌ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ يَوْمًا قَالَ: أَظُنُّهُ قَالَ الْإِثْنَيْنِ فَوَافَقَ ذَلِكَ يَوْمَ عِيدٍ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: أَمَرَ اللَّهُ بِوَفَاءِ النَّذْرِ، وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ صَوْمِ هَذَا الْيَوْمِ.

فإذا قال قائل: ما الحكمة في هذا؟ قلنا: الحكمة؛ لأن النبي ﷺ نهى عن ذلك وكفى بها حكمة، وذكر بعض العلماء أن الناس في هذين اليومين ضيوفُ الله ﷻ، وأنه لا ينبغي أن يدعوا هذه الضيافة فيمسكوا عن الأكل والشرب، فإن كان هذا حقاً فهو حقٌّ وإلا فالواجب أن يقال: إن هذا مما يقتصر فيه على النص.

وقوله: «ولا صلاة بعد صلاتين: بعد العصر حتى تغرب الشمس، وبعد الصبح حتى تطلع الشمس». بعد العصر إلى أن تغرب الشمس، والمراد: صلاة العصر، لا وقتها، وهذا يختلف، فإذا وجدنا رجلين أحدهما صلى العصر، والثاني لم يصل، نقول: الأول لا يتطوع، والثاني: يتطوع؛ لأن الحكم مقيّد بالصلاة، كذلك بعد الفجر حتى تطلع الشمس، وقد جاءت السنة بأن هذا يمتدُّ إلى أن ترتفع قيد رمح وهذا أيضاً المعتبر فيه صلاة الفجر، فلو فرض أن شخصاً تطوع بعد أذان الفجر وقبل الصلاة فلا بأس، لكن الأفضل أن لا يتطوع بشيء إلا سنة الفجر، ويخففها أيضاً كما جاء هذا عن النبي ﷺ، وهذا الإطلاق مقيّد بما إذا لم يكن لصلاة النفل سبب، فإن كان لها سبب صُلِّيَتْ لوجود سببها، مثل تحية المسجد، سنة الوضوء، الكسوف وهذا رأي جمهور العلماء، فكلُّ صلاة لها سبب من النوافل فلا نهى عنها، وهذا مذهب الشافعي رحمه الله، وإحدى الروايتين عن أحمد، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وشيخنا عبد الرحمن بن سعدي، وهو الصواب.

وقوله: «ولا تُشدُّ الرِّحالُ إلا إلى ثلاثة مساجد؛ مسجد الحرام، ومسجدي، ومسجد الأقصى». لا تشد الرحال: أي: لا يسافر، كُنِيَ بذلك عن السفر سواء شددت الرحال، أو ذهبت في سيارة، أو في طائرة، لا تُشدُّ الرحال إلى أي مسجد إلا المساجد

ويدخل في هذا أيضاً ما أخرجه البخاري (٦٦٩٦) أن النبي ﷺ قال: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِيهِ».

(١) أخرجه مسلم (٢٣٨).

(٢) أخرجه البخاري (١١٧١)، ومسلم (٧٢٤).

الثلاثة فقط، فلا تُشدُّ الرَّحَالُ إلى مسجد قُباء مثلاً؛ لأنه ليس من المساجد الثلاثة ولا تُشدُّ الرَّحَالُ إلى أي مسجد في مكة سوى المسجد الحرام، ولذلك تميَّز بكون الصلاة فيه بمائة ألف صلاة^(١)، لأنه تشد إليه الرحال.

إذا قال قائل: إذا شددت الرحل إلى مسجد لطلب العلم فيه؛ لأن فيه درس علم، أو لأن خطيبه مؤثر في خطبته، فهل يدخل في هذا النهي أو لا يدخل؟
الجواب: لا؛ لأنك لم تشد الرحل إلى المسجد، وإنما شددته إلى ما يُلقَى في المسجد، ولذلك لو فرض أنه عديم الخطيب المؤثر أو درس العلم لم تشد الرحل إليه. هل يؤخذ من هذا تحريم شد الرحل لزيارة القبور؟

فالجواب: أخذ شيخ الإسلام رحمه الله من ذلك أنه يحرم شد الرحل إلى زيارة القبور، وقال: إن شاد الرحل إلى زيارة القبور قد شده إلى مكان تقريباً إلى الله عز وجل، وهو قد شده إلى مكان يتقرب إلى الله تعالى بهذا السفر، وهذا بدعةٌ فيدخل في النهي، وما قاله رحمه الله هو الصواب، ولهذا نقول: إذا أردت أن تسافر إلى المدينة فاعقد النية بالسفر على شد الرحل إلى المسجد، ثم بعد ذلك تزور قبر النبي ﷺ وقبر صاحبيه، وما تُسنُّ زيارتهم.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٧- باب مَنْ نَذَرَ الْمَشْيَ إِلَى الْكَعْبَةِ.

١٨٦٥- حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ، أَخْبَرَنَا الْفَزَارِيُّ عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ قَالَ: حَدَّثَنِي ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه. أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى شَيْخًا يُهَادَى بَيْنَ ابْنَيْهِ قَالَ: «مَا بَالُ هَذَا؟» قَالُوا: نَذَرُ أَنْ يَمْشِيَ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَنْ تَعْدِيبِ هَذَا نَفْسَهُ لَغَنِيٌّ» وَأَمَرَهُ أَنْ يَرْكَبَ^(٢).
[الحديث ١٨٦٥ - طرفه في: ٦٧٠١].

(١) أخرجه البخاري (١١٩٠)، ومسلم (١٣٩٤).

(٢) أخرجه مسلم (١٦٤٢).

نَذْرُ المشي إلى الكعبة ليس من أمور الطاعة، أمّا نذر السفر إلى الكعبة فهو من الطاعة؛ لأن الكعبة تشدُّ الرحال إليها، أمّا المشي فلا، ولهذا لمّا رأى النبي ﷺ هذا الشيخ بين ابنه وسأل عنه، قال: «إن الله تعالى غنيٌّ عن تعذيب هذا نفسه»، وصدق، فهل يمكن أن نقول إن كلمة: «عن تعذيب هذا نفسه» تدل على أنه لو كان الإنسان شيطانيًّا لا يتعذب يجب عليه أن يوفي بالنذر أو لا؟

الظاهر: أنه لا فرق؛ لأن هذا لا بد أن يتعب ويُعَذَّب لاسيما مع طول المسافة.
قَالَ الحافظ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الفتح» (٧٩/٤):

قوله: «باب من نذر المشي إلى الكعبة». أي: وغيرها من الأماكن الْمُعَظَّمَةِ هل يجب عليه الوفاء بذلك أو لا؟ وإذا وجب فتركه قادرًا أو عاجزًا ماذا يلزمه؟ وفي كل ذلك اختلاف بين أهل العلم سيأتي إيضاحه في كتاب النذر إن شاء الله تعالى. اهـ
قَالَ القسطلاني رَحِمَهُ اللهُ:

قوله: عن أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى شَيْخًا قِيلَ هُوَ إِسْرَائِيلَ نَقَلَهُ مَغْلُطَايَ عَنِ الْخَطِيبِ، لَكِنْ قَالَ فِي «فتح الباري» إنه ليس في كتاب الخطيب، وقيل: اسمه قيس، وقيل: قيصر، «يهادي» بضم التحتانية وفتح الدال المهملة مبني للمفعول بين ابنه لم يسميا، أي: يمشي بينهما معتمدًا عليهما، قال عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: مَا بَالُ هَذَا؟ أي: يمشي هكذا، قال وفي «مسلم» من حديث أبي هريرة: قال ابنه: يا رسول الله نذر أن يمشي أي: نذر المشي إلى الكعبة، قال عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى غَنِيٌّ عَنْ تَعَذِيبِ هَذَا نَفْسَهُ لَغَنِيِّ».

قوله: «أمره»، ولأبي ذر عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «وأمره» بزيادة واو.

قوله: «أن يركب»، زاد أحمد عن الأنصاري عن حميد: «فركب»، وإنما لم يأمره بالوفاء بالنذر؛ إما لأن الحجَّ رَكْبًا أَفْضَلُ من الحج ماشيًا، فنذر المشي يقتضي التزام ترك الأفضل فلا يجب الوفاء، أو لكونه عجز عن الوفاء بنذره، وهذا هو الأظهر. اهـ
التعليل هذا غلط؛ لأن النبي ﷺ علل بأن ذلك تعذيب للنفس.

ثُمَّ قَالَ الْقِسْطَلَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ:

أَوْ لِكَوْنِهِ عَجَزَ عَنِ الْوَفَاءِ بِنَذْرِهِ وَهَذَا هُوَ الْأَظْهَرُ، قَالَ فِي الْفَتْحِ: أَهْ
عَلَى كُلِّ حَالٍ: فِي مِثْلِ هَذَا إِنْ نَذَرَ الْإِنْسَانُ طَاعَةً وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يُوْفِيَ بِهَا؛ لِقَوْلِ
النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعه»^(١)، لَكِنْ إِذَا عَجَزَ عَنِ الْوَفَاءِ سَقَطَ عَنْهُ
الْوَجُوبُ، لِعُمُومِ قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البَقَرَةُ: ٢٨٦].

فَإِذَا سَقَطَ الْوَجُوبُ فَهَلْ يُلْزَمُهُ كَفَارَةُ يَمِينٍ أَوْ لَا؟

الصَّحِيحُ: أَنَّهُ يُلْزَمُهُ كَفَارَةُ يَمِينٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوْفَ بِالنَّذْرِ.

ثُمَّ يُقَالُ: هَلْ نَذَرُ الطَّاعَاتِ أَمْرٌ مَطْلُوبٌ أَوْ غَيْرُ مَطْلُوبٍ؟

فَالْجَوَابُ: لَا، هُوَ غَيْرُ مَطْلُوبٍ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ:

فَمِنْ الْكِتَابِ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾ [النُّحُودُ: ٥٣].

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا تُفْسِمُوا طَاعَةً مَعْرُوفَةً﴾.

وَأَمَّا السُّنَّةُ: فَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ النَّذْرِ وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ»^(٢). نَفَى أَنْ

يَكُونَ فِيهِ خَيْرٌ، وَقَالَ: إِنَّهُ لَا يَرُدُّ قِضَاءً^(٣).

فَمَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ لَا يَنْفَعُ فِيهِ النَّذْرُ، وَمَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَمْتَنَعَ لَا يَنْفَعُ فِيهِ النَّذْرُ، إِذَا فَمَا
الْفَائِدَةُ؟ لَا فَائِدَةٌ إِلَّا أَنْ الْإِنْسَانَ يُلْزَمُ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ هُوَ فِي عَافِيَةٍ مِنْهُ، وَلِهَذَا مَالُ كَثِيرٍ مِنْ
الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ إِلَى أَنَّ النَّذَرَ مُحَرَّمٌ وَلَيْسَ هَذَا بِبَعِيدٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهُ، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا
يَأْتِي بِخَيْرٍ»^(٤)، وَانْظُرْ إِلَى أَوْلَئِكَ الْقَوْمِ الَّذِينَ يَنْذِرُونَ ثُمَّ إِذَا حَصَلَ مَا نَذَرُوا عَلَيْهِ قَامُوا
يَتَرَدَّدُونَ عَلَى الْعُلَمَاءِ يَرِيدُونَ أَنْ يَفْكَوْا أَنْفُسَهُمْ مِنْ هَذَا النَّذْرِ أَوْ قَامُوا بِهِ عَلَى وَجْهِ شَأٍ
يَتَكَرَّهُونَهُ، وَالْمَسْأَلَةُ خَطِيرَةٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَئِنْ آتَيْنَا مِنْ فَضْلِهِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٦٩٦).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٦٩٣)، وَمُسْلِمٌ (١٦٣٩).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٦٤٠).

(٤) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ.

لنَصَدَقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّا أَتَتْهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ ﴿٧٦﴾ فَأَعَقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ ﴿النَّبِيُّ: ٧٥-٧٧﴾. فاحذر النذر وحذر منه، كما نهى عنه النبي ﷺ.

ثم إن النذر عند العلماء على أقسام، وليس هذا موضع بسطها، لكن أهم شيء أن من نذر طاعةً وجب عليه الوفاء، ومن نذر معصيةً لم يجب عليه الوفاء، بل حرّم عليه الوفاء، ومن نذر مباحاً فهو يمين إن شاء فعله وإن شاء تركه وكفّر كفارة يمين.

قَالَ بدر الدين العيني رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «عَمْدَةِ الْقَارِي» (١٠ / ٢٢٥):

واحتج أهل الظاهر بهذا الحديث، ويحدث عقبة الآتي فيه فقالوا من عجز عن المشي فلا هدي عليه ولا يثبت في ذمته إلا ييقن وليس المشي مما يوجب نذراً؛ ولأن فيه تعب الأبدان، وليس الهاشي في حال مشيه في حرمة إحرامه فلم يجب عليه المشي ولا بدل منه.

وسائر الفقهاء لهم في هذه المسألة أقوال غير هذا، القول الأول: روي عن علي وابن عمر -رضي الله تعالى عنهم- من نذر المشي إلى بيت الله تعالى فعجز عنه أنه يمشي ما استطاع، فإذا عجز ركب وأهدى شاة، وهو قول عطاء والحسن وبه قال أبو حنيفة والشافعي، وقال أبو حنيفة: وكذا إن ركب وهو غير عاجز ويكفر عن يمينه لحنثه حكاه الطحاوي، وقال الشافعي: الهدى في هذه احتياط من قبل أنه من لم يطق شيئاً سقط عنه، وحجتهم قوله: فلتركب ولتهد، والقول الثاني: يعود، ثم يحج مرة أخرى، ثم يمشي ما ركب ولا هدي عليه، وهو قول ابن عمر ذكره مالك في «الموطأ». اهـ

[هذا عجيب يعني: أنه يحج مرة ثانية، ويعود إلى المواضع التي كان ركب فيها في العام الماضي يمشي، سبحان الله! قول غريب] ^(١).

(١) ما بين المعقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ.

ثُمَّ قَالَ الْعَيْنِي رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وروي عن ابن عباس، وابن الزبير، والنخعي، وابن جبير، والقول الثالث: يعود فيمشي ما ركب وعليه الهدي وهو مروي عن ابن عباس أيضًا، وروي عن النخعي وابن المسيب وهو قول مالك جمع عليه الأمرين المشي والهدي احتياطًا» اهـ
الصواب: أنه إذا عجز سقط عنه الوجوب، لكن يكفر كفارة يمين، أما سقوط الوجوب فلقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾. وأما كفارة اليمين فلائن النذر إذا لم يوف به وتعذر الوفاء به شرعًا أو حسًا كفر كفارة يمين.
ومعنى قوله: الهدي؛ أي: هدي المحصر، يعني: ما استيسر.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨٦٦- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، أَنَّ يَزِيدَ بْنَ أَبِي حَبِيبٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّ أَبَا الْخَيْرِ حَدَّثَهُ عَنْ عُقْبَةَ ابْنِ عَامِرٍ قَالَ: نَذَرْتُ أُخْتِي أَنْ تَمْشِيَ إِلَيَّ بَيْتَ اللَّهِ، وَأَمَرْتَنِي أَنْ أَسْتَفْتِيَ لَهَا النَّبِيَّ ﷺ فَاسْتَفْتَيْتُهُ فَقَالَ ﷺ: «لَتَمْشِيَ وَلَتَرْكَبَ» قَالَ: وَكَانَ أَبُو الْخَيْرِ لَا يُفَارِقُ عُقْبَةَ ^(١).
حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَيُّوبَ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

﴿ظَاهِرُ هَذَا الْحَدِيثِ: «لَتَمْشِيَ وَلَتَرْكَبَ» يَعْنِي: تَمْشِي حَتَّى تَتْعَبَ، ثُمَّ تَرْكَبَ، وَلَمْ يَذْكُرْ عَلَيْهَا كَفَارَةَ، وَهَذَا مُطَابِقٌ لِلْقَاعِدَةِ الْعَامَةِ: ﴿فَأَنقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [النَّجَارَةُ: ١٦].
أَمَّا مَنْ تَرَكَ الْمَشْيَ نَهَائِيًّا فَعَلَى الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ يَكْفُرُ كَفَارَةَ يَمِينٍ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ يَمْشِي كُلَّمَا تَعَبَ رَكَبَ كُلَّمَا وَجَدَ رَاحَةً نَزَلَ وَمَشَى، فَهَذَا أَتَى بِمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ.

شَيْخ
صَحَابَةُ
الْبَحَارِ

كِتَابُ فَضَائِلِ الْمَدِينَةِ

١٨٦٧ - ١٨٩٠

كِتَابُ فَضَائِلِ الْمَدِينَةِ

١ - باب حَرَمِ الْمَدِينَةِ.

١٨٦٧ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا عَاصِمٌ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَحْوَلُ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَنْ كَذَا إِلَى كَذَا، لَا يَقْطَعُ شَجَرَهَا وَلَا يُحَدِّثُ فِيهَا حَدَثٌ، مَنْ أَحْدَثَ حَدَثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ»^(١).

[الحديث ١٨٦٧ - طرفه في: ٧٣٠٦].

﴿ المدينة: هي مهاجرُ النبي ﷺ وهي أفضلُ البقاع بعد مكة، وهي مشوى الرسول ﷺ، ومكة مولده، فولدَ في مكة، ودُفِنَ في المدينة، ولها فضائل عظيمة.

ومنها: أن النبي ﷺ سَمَّاها طَيْبَةً، وطابا، ولها أسماء، وتُسَمَّى المدينة النبوية، هكذا وصفها في كتب السابقين، ثم طرأ هذا اللفظ الأخير «المدينة المنورة»، والظاهر أنه مُحَدَّثٌ من الخلافةِ العثمانية، ولكن هذا غلط؛ لأن وصفها بـ«النبوية» أخص من وصفها بـ«المنورة»؛ إذ إن كل مدينة دخلها الإسلام فقد استنارت بالإسلام، كما قال الله ﷻ: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا﴾ (النِّسَاءُ: ١٧٤). لكن «النبوية» لا يمكن أن

(١) أخرجه مسلم (١٣٧٠).

يشاركها أحدٌ في هذا الوصف، ولهذا بدأ -والحمد لله- كثير من الناس اليوم يقولون: المدينة النبوية. وهذا هو الأفضل بلا شك.

يقول في هذا الحديث: «المدينة حرمٌ من كذا إلى كذا»، لكن هذه الحرمة أقل بكثير من حُرمة حرم مكة، حتى إن بعض العلماء قال: ليس لها حرم. ولكن الصواب: أن لها حرماً ولكن حرمة أقل من حرم مكة. وقوله: «من كذا إلى كذا». هذا الإبهام من الراوي، وإلا فالنبي ﷺ لا بد أنه عينٌ؛ لأن عليه ومنه ﷺ البلاغ المبين، و«من كذا إلى كذا» ليس بياناً، لكن كأن الراوي نسي وقال: من كذا إلى كذا.

ولا حرج على الإنسان إذا نسي أن يُكَنِّي عما نسيه بـ«كذا وكذا». ثم ذكر المحرمية فقال: «لا يُقَطَّع شَجَرُهَا»، لكن يستثنى منه ما كان الناس محتاجون إليه للفلاحة، وما أشبه ذلك فإنه جائز، ثم هل في قطعه فدية؟ الجواب: لا، ليس في قطعه فدية، بخلاف قطع الشجر في مكة فإن كثيراً من العلماء يقول: إن فيه فدية، ولكنَّ السنة لم تأت بهذا، لا في مكة، ولا في المدينة، ولكن أيهما أعظم قطع الشجر في مكة أو في المدينة؟ فالجواب: في مكة.

ثم قال: «ولا يُحَدَّثُ بِهَا حَدَثٌ»، المراد بالحدث هنا: حدث الدين؛ لأنها مقرُّ النبوة، ومُهاجر النبي ﷺ فكيف يحدث فيها الحدث؟!

ولهذا كان إظهار البدع في المدينة أعظم من إظهارها في غيرها، ولعلَّ الحدث يشمل ما هو أشد مثل انتهاك حرمتها بقتل رجالها أو نساؤها أو ذرياتهم، يعني: يشمل هذا وهذا. يقول: «فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين». هذا خبر من النَّبِيِّ ﷺ أن الله يلعنه والملائكة والناس أجمعين، فكل من سمعَ بفعله فسوف يلعنه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨٦٨ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ فَأَمَرَ بِنَاءَ الْمَسْجِدِ فَقَالَ: «يَا بَنِي النَّجَّارِ، ثَامِنُونِي» فَقَالُوا: لَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ، فَأَمَرَ بِقُبُورِ الْمُشْرِكِينَ فَنُشِثَتْ، ثُمَّ بِالْخَرِبِ فَسُوِّتْ، وَبِالنَّخْلِ فَقُطِعَ، فَصَفُّوا النَّخْلَ قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ^(١).

هذا فيه من الفوائد: أن النبي ﷺ أول ما بدأ بدأ ببناء المسجد، فيؤخذ منه أنه يجب على الذين يخططون المساكن في بلاد الإسلام أن يضعوا مكاناً للمسجد قبل أي شيء، وبهذا نعرف ضلالاً من يُخططون المدن الإسلامية ثم تأتي الحي كاملاً ليس فيه مسجد؛ لأن هذا خلاف هدي النبي ﷺ، ولأنه يؤدي إلى تضييع صلاة الجماعة؛ لأنه إذا كان الحي خالياً من المسجد فإن الناس لن يذهبوا إلى أحياء بعيدة.

ومنها: عناية النبي ﷺ بالمساجد.

ومنها: جواز نبش قبور المشركين، ونقلها إلى مكان آخر؛ لأن النبي ﷺ أمر بالقبور فنُشِثَتْ.

ومنها: عدم جواز الصلاة في محل القبور، لماذا؟ قال بعض العلماء قولاً عجيباً، قالوا: لأنه يُخشى أن يكون التراب قد اختلط بصديد الموتى، فنقول لهذا القائل: سبحان الله! إذا كان الميت مدفوناً في ترابٍ والقبر عميق كيف يكون هذا؟!

وقال البعض الآخر: المراد المقبرة التي قد نُشِثَتْ ثم أعيد الدفن فيها؛ لأنها إذا نُشِثَتْ ربما يخرج التراب الذي أسفل الذي يياشر الميت، ويكون متلوّثاً بالصديد.



فنقول لهذا: كلامك هذا خلاف النص، ثم هل صديد الميت نجس؟ الجواب: لا، ليس بنجس، والمؤمن لا ينجس^(١) حيًّا ولا ميتًا.

ولهذا كان القول الراجح: أن دم الإنسان الذي لا يخرج من القبل أو الدبر طاهرًا لا يلزم غسله ولا التنزه منه إلا على سبيل النظافة، فإنه ينبغي للإنسان أن لا يبقى الدم على جسده أو ثوبه أو ما أشبه ذلك؛ لأن النفوس تسمي من هذا، ولهذا قامت فاطمة عليها السلام تغسل وجه النبي ﷺ يوم أحد حين شجَّ في وجهه وجعل الدم يسيل، فجعلت تغسله^(٢) وذلك تنظيفًا وإلا فالمؤمن لا ينجس، وإذا كان العضو إذا قطع من الإنسان فهو طاهر فكيف بالدم؟ الدم أهون، وليس هناك إجماع كما ادَّعاه بعضهم على نجاسة دم الآدمي.

إذا: ما هي العلة من النهي عن الصلاة في المقبرة؟

العلة: خوف الإشراك، وهذا يدلُّ على أن النبي ﷺ، بل على أن الشريعة الإسلامية سَدَّتْ كُلَّ باب يمكن أن يوصل إلى الشرك حتى الصور، وذلك لعظم الشرك وكونه يجعل الإنسان معدومًا في الواقع، فكل طريق ولو من بعد يؤدي إلى الشرك فإنه ممنوع شرعًا. وفيه أيضًا: أنه ينبغي أن تُسوى أرض المسجد حتى يمكن أن يستقرَّ الناس على الأرض في السجود والجلوس.

ومنها أيضًا: قطع النخل إذا كان في المسجد، يعني مثلًا: لو أننا اشترينا أرضًا فيها نخل لنجعلها مسجدًا لا بُدَّ من قطع النخل.



(١) أخرجه البخاري (٢٨٣)، ومسلم (٣٧١).

(٢) أخرجه البخاري (٤٠٧٥).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨٦٩ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «حُرِّمَ مَا بَيْنَ لَابَتِي الْمَدِينَةِ عَلَيَّ لِسَانِي» قَالَ وَآتَى النَّبِيُّ ﷺ بَنِي حَارِثَةَ فَقَالَ: «أَرَأَيْكُمْ يَا بَنِي حَارِثَةَ قَدْ خَرَجْتُمْ مِنَ الْحَرَمِ» ثُمَّ التَفَتَ فَقَالَ: «بَلْ أَنْتُمْ فِيهِ»^(١).

[الحديث ١٨٦٩ - طرفه في: ١٨٧٣].

قوله: «مَا بَيْنَ لَابَتِي الْمَدِينَةِ». يعني: الحرَّتين هذا حرهما، حرم المدينة من الشرق إلى الغرب ما بين الحرَّتين، ومن الشمال إلى الجنوب ما بين غير إلى ثور، وهما معروفان. قال العلماء: والمسافة بريد في بريد، يعني: من الشرق إلى الغرب بريد، ومن الشمال إلى الجنوب بريد، والبريد أربعة فراسخ، والفرسخ ثلاثة أميال، على كل حال الحمد لله الآن حكومتنا - وفقها الله - قد كونت لجاناً وتتبعوا الأماكن التي هي حدُّ الحرم وحددوها - والحمد لله - فصار واضحاً، وفائدة التحديد هو احترام الأشجار وما أشبه ذلك، وإلا فإن الإنسان لا يُحْرَمُ عند دخول المدينة ومن أحرم عند دخولها فقد ابتدع، ولا يحلُّ له ذلك.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨٧٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَا عِنْدَنَا شَيْءٌ إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ، وَهَذِهِ الصَّحِيفَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: الْمَدِينَةُ حَرَّمٌ مَا بَيْنَ عَائِرٍ إِلَيَّ كَذَا، مَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَّثًا أَوْ آوَى مُحَدِّثًا، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ،

وَقَالَ: ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ، وَمَنْ تَوَلَّى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ^(١).
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: عَدْلٌ: فِدَاءٌ.

هذا حديث عظيم، وذلك أنه أشيع أن النبي ﷺ عهد إلى عليٍّ بالخلافة، وقال: أنت الخليفة، فكان الناس يسألون عليَّ بن أبي طالب رضي الله عنه، ويقولون: هل كتب إليكم النبي ﷺ بشيء، هل خصكم بشيء، فيقول: لا وقد أقسم مرة، فقال: لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما خصنا النبي ﷺ بشيء إلا ما في هذه الصحيفة، وذكرها.

وأما قول الرافضة: إنه عهد إليه بالخلافة وأن أبا بكر وعمر خانا وغدرا وغصبا وظلما، فقولهم باطل، ها هو علي بن أبي طالب بايع أبا بكر وبايع عمر وبايع عثمان، قال الإمام أحمد: «من طعن في خلافة أحد من هؤلاء فهو أضل من حمار أهله»، ولهذا أجمع المسلمون على أن الخليفة بعد رسول الله ﷺ أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي رضي الله عنه.

ثم ذكر الحديث: «إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» القرآن الذي أجمع المسلمون عليه صاغراً عن كابر، قال العلماء: ومن أنكر حرفاً من القرآن ممّا اتفق عليه القراء فهو كافر، أمّا ما اختلف فيه القراء فإنه لا يكفر لإمكان التأويل؛ لأنه في بعض الأحيان يكون هناك قراءة بالواو وقراءة بإسقاط الواو مثلاً مثل ما في البقرة: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ [البقرة: ١١٦]. وفيها قراءة: ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ [البقرة: ١١٦]. ولها نظائر، لكن الذي أجمع عليه المسلمون إذا أنكر الإنسان حرفاً واحداً كفر، فكيف إذا أنكر كلمة؟! فكيف إذا أنكر سورة؟! فكيف إذا أنكر ثلث القرآن كما تقول الرافضة؟! يقول بعضهم: إن ثلث القرآن مكتوم -والعياذ بالله- لكن هذا لا أظنه إجماعاً منهم.

(١) أخرجه مسلم (١٣٧٠).

﴿ يقول: «عن النبي ﷺ: المدينة حَرَمٌ ما بَيْنَ عَائِرٍ إِلَى كَذَا». «عائِر»: هو غير. إلى كذا» فسرت في أحايث أخرى بأنها ثور، والمسافة بينها بريد.

﴿ قوله: «من أحدث فيها حدثاً أو آوى مُحدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين». أحدث؛ أي: بنفسه، آوى «مُحدثاً»؛ يَعْنِي: تَكَتَّم عليه وتسترَّ عليه، وإن كان هذا المُحدث قد قَدِمَ من غير المدينة فإذا استقبله وآواه وكتمه دخل في اللعن -والعياذُ بالله-، وهذه المسألة فردٌ من أفراد: أنَّ من أعان على شيءٍ فله مثلُ عقوبة من أعانه عليه، فالذي يُؤوي المُحدث كأنَّه هو الذي أحدث؛ لأنَّه أعانه على الإثم والعُدوان.

﴿ قوله: «لا يقبلُ منه صَرْفٌ ولا عدلٌ». صرفٌ يَعْنِي: صرفُ العذابِ عنه بدونِ مقابل. ولا عدلٌ: أي: بمقابل، يَعْنِي: لو طلب أن يُشفعَ له ويرفعَ عنه العذابُ لا يقبل، ولو طلب أن يُسلمَ فداءً لا يقبل -نسأل الله العافية-.

وقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين».

ذِمَّةٌ؛ يَعْنِي: عَهْدٌ، معناه: أَنَّهُ إِذَا عَاهَدَ أَحَدُ الْمُسْلِمِينَ رَجُلًا مِنَ الْكُفَّارِ فَهُوَ مَاضٍ عَلَى الْجَمِيعِ، كَمَا قَالَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ: «ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ»^(١)، فلا يحلُّ لأحدٍ أن يغدرَ بهذا المُعَاهِدِ أو يَقْتُلَهُ حَتَّى ولو كان كافراً مادام دخلَ في أمانِ رجلٍ من المسلمين فهو محفوظٌ ومُحْتَرَمٌ، فكيف إذا دخل في أمانِ ولايةِ الأمرِ يكونُ محترماً أو لا؟

فالجوابُ: هذا أشدُّ وأعظمُ، ولهذا من الخبلِ والسَّفَهِ والجهلِ، الذين يَعْتَدُونَ عَلَى السِّيَاحِ فِي الْبِلَادِ الْآخَرَى يَقْتُلُونَهُمْ أو يَعْتَدُونَ عَلَيْهِمْ، وهذا إخْفَارٌ لِلذِّمَّةِ، وذِمَّةُ المسلمينِ وَاحِدَةٌ حَتَّى لو رَأَيْتَ مع مسلمٍ كافراً فَإِنَّهُ مُحْرَسٌ لَكِنْ إِذَا مَنَعَ وَلَاؤُهُ

الأموال الذمّ إلا من خلال الحكومة فماذا يكون؟

فالجواب: يكون هذا الذي أعطاه الذمة مُعتدياً، وهذا أعني: لزوم ما يقرره ولاية

الأمر من عدم إعطاء الذمة لأحد هذ هو المُتعين في وقتنا الحاضر، لماذا؟

لأن أي واحد يرى كافراً ملحقاً على الحدود، يقول له: تعال، أنا أعطيك الذمة

والعهد ثم يدخل، هذا لا يجوز، وانتبهوا لهذا جيّداً؛ لأن من دخل بإذن ولي الأمر فله

ذمة لا تجوز إخفارها، ومن دخل لذمة ولي غير ولي الأمر فإنّه محروسٌ إلا إذا علمنا

أن نظام الدولة لا يسمح بإدخال الكافر وتأمينه إلا من قبل الدولة، فهنا لو أن أحداً

أعطاه الذمة فعطيته إياه لاغية، ولا عبرة بها، ولو فُتِح الباب لصار شرٌّ كثيرٌ، والله أعلم.

﴿قوله: «من تولّى قومًا بغير إذن موالیه»؛ يَعْنِي: كعتيق أعتقه آل فلان فتولّى

أناساً آخرين بغير إذن موالیه فعلیه، وهذا وعيدٌ شديدٌ لمن يفعل هذا.

ومفهوم قوله: بغير إذن موالیه أنّه إذا كان بإذن موالیه فلا بأس، وهذا إشكالٌ؛ لأن

الولاء لُحمةٌ كُلُّحمةِ النَّسَبِ^(١)؛ لا يُوهب، ولا يورث، ولا يباع فهذا فيه إشكال.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ فِي «الفتح» (٤/ ٨٦):

﴿قوله: «ومن يتولى قومًا بغير إذن موالیه». لم يجعل الإذن شرطاً لجواز الادعاء،

وإنما هو لتأكيد التحريم، لأنه إذا استأذنهم في ذلك منعوه وحالوا بينه وبين ذلك، قاله

الخطابي وغيره، ويحتمل أن يكون كنى بذلك عن بيعه، فإذا وقع بيعه جاز له الانتماء إلى

مولاه الثاني وهو غير مولاه الأول، أو المراد موالاة الحلف فإذا أراد الانتقال عنه لا يتقل

إلا بإذن. وقال البيضاوي: الظاهر أنه أراد به ولاء العتق لعطفه على قوله: «من ادعي إلى

غير أبيه» والجمع بينهما بالوعيد، فإن العتق من حيث أنه لحمة كلحمة النسب، فإذا نسب

(١) أخرجه ابن حبان (٤٩٥٠)، والحاكم (٣٧٩/٤)، والبيهقي (٢٩٢/١٠)، وانظر: «مصنف عبد

الرزاق» (٥/٩).

إلى غير من هو له كان كالدعي الذي تبرأ عمن هو منه وألحق نفسه بغيره فيستحق به الدعاء عليه بالطرد والإبعاد عن الرحمة. ثم أجاب عن الإذن بنحو ما تقدم وقال: ليس هو للتقييد، وإنما هو للتنبيه على ما هو المانع، وهو إبطال حق مواليه. فأورد الكلام على ما هو الغالب. وسيأتي البحث في ذلك في كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى. اهـ.

أولاً: السَّيَاقُ الذي معنا ليس فيه ذكر من انتسب إلى غير أبيه، لكن حمله على ولاية العهد هو أقرب شيء؛ لأنه في سياق معاهدة، فهو أقرب شيء، ويكون إذا انتقل إلى ولاية معاهدة مع قوم بغير إذن الولي استحق هذا الوعيد.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٢- باب فضل المدينة وأنها تنفي الناس.

١٨٧١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْحُبَابِ سَعِيدَ بْنَ يَسَارٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُمِرْتُ بِقَرْيَةٍ تَأْكُلُ الْقُرَى يَقُولُونَ: يَثْرِبُ، وَهِيَ الْمَدِينَةُ، تَنْفِي النَّاسَ كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ حَبَثَ الْحَدِيدِ»^(١).

❦ قوله: «أُمِرْتُ بِقَرْيَةٍ». يعني: أن أسكنها.

❦ وقوله: «تَأْكُلُ الْقُرَى»؛ يعني: أن أهلها يجاهدون في سبيل الله فيفتحون القرى، وتكون كأنها أكلت القرى، وهذا هو الواقع فإن جيوش الإسلام إنما تنطلق من المدينة.

❦ قوله: «يقولون: يَثْرِبُ»؛ أي: إنهم يسمونها يثرب، ولكن النبي ﷺ أنكر هذا قَالَ فِي سِيَاقٍ آخَرَ: «يقولون يثرب وهي طيبة»^(٢)، ولهذا نرى أولئك الكُتَّابُ المساكين الذين يكتبون التاريخ أو يتكلمون، يقولون يثرب كأنهم يمدحونها، وكل هذا من ضعف الشخصية من وجه، ومن الجهل، ولهذا كره الإمام مالك رحمته الله وغيره من أهل العلم أن يُسمَّى أحدُ المدينة بـ«يثرب»؛ لأن هذا نقص.

فإذا قَالَ قَائِلٌ: أليس الله تعالى قد قَالَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: ﴿وَلَا قَالَتْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ يَتَآهَلُ يَثْرِبَ لَا مَقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا﴾ [الأنفال: ١٣].

فالجواب: أن قائل هذا هم المنافقون، والله ﷻ يَقُولُ كَلَامَهُمْ.

وعلى كُلِّ حَالٍ: فإن المدينة لَا تُسَمَّى يَثْرِبَ، وإنما تسمى المدينة أو تسمى طيبة، ولهذا يقولون النخويون: أن «أل» في «المدينة» للعهد الذهني، كـ«أل» في «الكتاب»

(١) أخرجه مسلم (١٣٨٢).

(٢) سيأتي تحريجه.

إِذَا تَكَلَّمَ بِهِ التَّحْوِيُونَ، فَالتَّحْوِيُونَ إِذَا قَالُوا: قَالَ فِي «الْكِتَابِ» يَعْنُونَ بِهِ كِتَابَ سَيَبَوِيهِ، وَكَذَا إِذَا أُطْلِقَتْ «الْمَدِينَةُ» فَالْمَرَادُ: الْمَدِينَةُ النَّبَوِيَّةُ.

﴿وَقَوْلُهُ ﷺ: «تَنْفِي النَّاسِ كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ»﴾. الْمَرَادُ بِالنَّاسِ هُنَا: أَهْلُ الْفُسُوقِ وَالْفُجُورِ؛ لِأَنَّهُ شَبَّهَهَا بِنَفْيِ الْكَبِيرِ، وَهُوَ خَبَثُ الْحَدِيدِ وَالذَّهَبِ وَالْفُضَّةِ، يَعْنِي: أَنَّ أَهْلَ الْفُسُقِ وَالْفُجُورِ تَضِيقُ صُدُورَهُمْ فِي الْمَدِينَةِ وَتَنْفِيهِمْ، وَلَا يَرِدُ عَلَى هَذَا أَنَّهُ يَوْجَدُ فِي الْمَدِينَةِ مَنْ هُوَ فَاسِقٌ أَوْ فَاجِرٌ؛ لِأَنَّنَا نَقُولُ: هَؤُلَاءِ إِمَّا سَكَنُوهَا بِاعْتِبَارِ مَنْ لَهُمْ أَقَارِبُ وَنَحْوُهُ.

وَكَذَلِكَ هِيَ أَيْضًا تَنْفِي هَذَا عَلَى الْحَقِيقَةِ إِذَا جَاءَ الدَّجَالُ فِي آخِرِ الدُّنْيَا، يَأْتِي الدَّجَالُ، وَلَكِنْ مَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَدْخَلَ الْمَدِينَةَ؛ لِأَنَّهَا عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ يَحْفَظُونَهَا فَتَرْتَجِفُ الْمَدِينَةُ بِأَهْلِهَا فَيُخْرِجُ مِنْهَا كُلُّ مَنْفِقٍ^(١)، وَحِينَئِذٍ تَكُونُ قَدْ نَفَتْ خَبَثُهَا.



(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٨٨١)، وَمُسْلِمٌ (٢٩٤٣).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:
٣- بَابُ الْمَدِينَةِ طَابَةٌ.

١٨٧٢- حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَقْبَلْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ تَبُوكَ حَتَّى أَشْرَفْنَا عَلَى الْمَدِينَةِ فَقَالَ: «هَذِهِ طَابَةٌ»^(١).

هذا من محبته ﷺ لها، واشتياقه إليها، كأنها شيء ضائع منه ووجده.
وقوله ﷺ: «هذه طابة». كما لو أن إنساناً ضاع له بعيرٌ ثم وجدها فقال: «هذه بعيري»، وحقُّ لها أن تكون محبوبية؛ لأنها مُهاجِرُ النَّبِيِّ ﷺ وَمَبْعُثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَيْثُ يَبْعَثُ مِنْ هَذَا الْمَكَانِ^(٢).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:
٤- بَابُ لَا تَبْيُ الْمَدِينَةِ.

١٨٧٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَوْ رَأَيْتُ الطَّبَّاءَ بِالْمَدِينَةِ تَزْتَعُ مَا ذَعَرْتُهَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا بَيْنَ لَا تَبْيُهَا حَرَامٌ»^(٣).

المدينةُ صيدها حرامٌ، لا يحلُّ للإنسانِ أن يصيدَ فيها، لكن من قَدِمَ بالصيدِ من خارجِ المدينةِ جاز له ذلك، وعلى هذا قولُ النَّبِيِّ ﷺ لِلطِّفْلِ الصَّغِيرِ: «يَا أَبَا عُمَيْرٍ مَا فَعَلَ النَّغِيرُ؟»^(٤)، فهذا طفلٌ صغيرٌ كان معه طائرٌ يُسَمَّى النَّغِيرَ يلعب ويفرح به، فلمَّا مات الطائرُ اغتمَّ الطفلُ فلقيه النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ: «يَا أَبَا عُمَيْرٍ، مَا فَعَلَ النَّغِيرُ؟».

(١) أخرجه مسلم (١٣٩٢).

(٢) يشير الشيخ رحمه الله إلى الأحاديث الواردة في الصحيحين وغيرهما من أنه ﷺ أول من تنشق عنه الأرض، وهذا من قبره بالمدينة ﷺ.

(٣) أخرجه مسلم (١٣٧٢).

(٤) أخرجه البخاري (٦١٢٦).

فالصيد إذا أتى من الحلّ إلى حرم المدينة فهو جائز، وسبق في مكة أن في ذلك خلافاً وأن الصواب: أنه جائز وباقي على ملك صاحبه.

والصيد في مكة فيه الجزاء وفي المدينة لا جزاء فيه، وهذا فرق بين، يعنى بمعنى: لو أن أحداً قتل صيداً في المدينة فإنه ليس عليه الجزاء، ولكن هل يحلّ أو لا يحلّ؟

فالجواب: لا يحلّ لأنّ قتله غير مأذون فيه، وقد قال النبي ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردٌّ»^(١)؛ أي: مردود.



(١) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨) واللفظ له.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٥- باب مَنْ رَغِبَ عَنِ الْمَدِينَةِ.

١٨٧٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تَتْرُكُونَ الْمَدِينَةَ عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ، لَا يَغْشَاهَا إِلَّا الْعَوَافِ - يُرِيدُ عَوَافِي السَّبَاعِ وَالطَّيْرِ -، وَآخِرُ مَنْ يُحْشَرُ رَاعِيَانِ مِنْ مُزَيْنَةٍ، يُرِيدَانِ الْمَدِينَةَ يَنْعِقَانِ بِنَعْمِهِمَا فَيَجِدَانَهَا وَحْشًا، حَتَّى إِذَا بَلَغَا ثَنِيَّةَ الْوُدَاعِ خَرَا عَلَى وَجُوهِهِمَا»^(١).

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٩٠ / ٤):

﴿قوله: «باب من رغب عن المدينة». أي: فهو مذموم، أو باب حكم من رغب عنها. ﴿قوله: «تتركون المدينة». كذا للأكثر بناء الخطاب، والمراد بذلك غير المخاطبين، لكنهم من أهل البلد أو من نسل المخاطبين أو من نوعهم، وروي «يتركون» بتحتانية ورجحه القرطبي.

﴿قوله: «على خير ما كانت». أي: على أحسن حال كانت عليه من قبل، قال القرطبي تبعاً لإعياض: قد وجد ذلك حيث صارت معدن الخلافة ومقصد الناس وملجأهم، وحملت إليها خيرات الأرض وصارت من أعمر البلاد، فلما انتقلت الخلافة عنها إلى الشام ثم إلى العراق وتغلبت عليها الأعراب تعاورتها الفتن وخلت من أهلها فقصدتها عوافي الطير والسباع. والعوافي جمع عافية، وهي التي تطلب أقواتها، ويقال للذكر: عاف. قال ابن الجوزي: اجتمع في العوافي شيئان أحدهما: أنها طالبة لأقواتها من قولك: عفوت فلاناً أعفوه فأنا عاف والجمع عفاة، أي: أتييت أطلب معروفه، والثاني: من العفاء وهو الموضع الخالي الذي لا أنيس به، فإن الطير

(١) أخرجه مسلم (١٣٨٩).

والوحش تقصده لأنها على نفسها فيه.

وقال النووي: المختار أن هذا الترك يكون في آخر الزمان عند قيام الساعة، ويؤيده قصة الراعيين فقد وقع عند مسلم بلفظ: «ثم يحشر راعيان» وفي البخاري أنها آخر من يحشر.

قلت: ويؤيده ما روى مالك عن ابن حماس بمهملتين وتخفيف عن عمه عن أبي هريرة رفعه: «لتركن المدينة على أحسن ما كانت حتى يدخل الذئب فيعوي على بعض سوارى المسجد أو على المنبر». قالوا: فلمن تكون ثمارها؟ قَالَ: «للعوافي الطير والسباع». أخرجه معن بن عيسى في «الموطأ» عن مالك، ورواه جماعة من الثقات خارج الموطأ، ويشهد له أيضًا ما روى أحمد والحاكم وغيرهما من حديث مِخْجَن بن الأدرع الأسلمي قَالَ: بعثني النبي ﷺ لحاجة، ثم لقيني وأنا خارج من بعض طرق المدينة فأخذ بيدي حتى أتينا أحدًا، ثم أقبل على المدينة فقال: ويل أمها قرية يوم يدعها أهلها كأيمن ما يكون. قلت: يا رسول الله من يأكل ثمارها؟ قال: «عافية الطير والسباع».

وروى عمر بن شبة بإسناد صحيح عن عوف بن مالك قَالَ: دخل رسول الله ﷺ المسجد ثم نظر إلينا فقال: «أما والله ليدعنها أهلها مذلة أربعين عامًا للعوافي، أتدرون ما العوافي؟ الطير والسباع». قلت: وهذا لم يقع قطعًا. وقال المهلب: في هذا الحديث أن المدينة تسكن إلى يوم القيامة وإن خلت في بعض الأوقات لقصد الراعيين بغنمها إلى المدينة. اهـ

الظاهر - والله أعلم - : أن هذا في آخر الزمان؛ لأنه لم يقع بعد، فيحمل على أنه في آخر الزمان، ويبقى الإشكال في قوله: «يتركون»، والجواب عنه من أحد وجهين: إمَّا أن يقال: إن الصواب يتركون بمعنى الرواية، وحيث لا إشكال، أو يقال: تتركون

المراد: الجنس؛ أي: تتركون يا بني آدم فيكون المراد هنا ليس من خبر النبي عياناً لكن المراد: الجنس، وسيقع ما أخبر به النبي ﷺ إن عاجلاً وإن آجلاً.

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٨٧٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ رحمته الله، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تُفْتَحُ الْيَمَنُ فَيَأْتِي قَوْمٌ يُسُونَفِيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، وَتُفْتَحُ الشَّامُ فَيَأْتِي قَوْمٌ يُسُونَفِيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، وَتُفْتَحُ الْعِرَاقُ فَيَأْتِي قَوْمٌ يُسُونَفِيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ»^(١).

هذا الحديث فيه آية من آيات النبي ﷺ حيث ذكر أن هذه الأقاليم الثلاثة تفتح اليمن، والشام، والعراق، وأن من أهل المدينة من يسون أي ينصرفون عنها بأهلهم ويسكنون هذه البلاد، قَالَ: «والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون»، وهذا في غير من ذهب إلى جهاد أو نشر علم أو ما أشبه ذلك فذهابه خير، ولهذا ذهب كبار الصحابة رضي الله عنهم إلى الشام ومصر والعراق واليمن من أجل نشر الدعوة الإسلامية، إذ لو بقوا في المدينة فمن يدعو الناس ولو بقوا في المدينة من يُجاهد الناس.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «الْفَتْحِ» (٩٢/٤ - ٩٣):

قوله: «تفتح اليمن». قال ابن عبد البر وغيره: افتتحت اليمن في أيام النبي ﷺ وفي أيام أبي بكر، وافتتحت الشام بعدها، والعراق بعدها. وفي هذا الحديث علم من

أعلام النبوة، فقد وقع على وفق ما أخبر به النبي ﷺ وعلى ترتيبه، ووقع تفرق الناس في البلاد لما فيها من السعة والرخاء، ولو صبروا على الإقامة بالمدينة لكان خيراً لهم. وفي هذا الحديث: فضل المدينة على البلاد المذكورة وهو أمر مجمع عليه. وفيه دليل: على أن بعض البقاع أفضل من بعض، ولم يختلف العلماء في أن للمدينة فضلاً على غيرها، وإنما اختلفوا في الأفضلية بينها وبين مكة.

قوله: «يسون». بفتح أوله وضم الموحدة وبكسرهما من بس يس. قال ابن عبد البر: في رواية يحيى بن يحيى بكسر الموحدة، وقيل: إن ابن القاسم رواه بضمها، قال أبو عبيد: معناه يسوقون دوابهم، والبس سوق الإبل تقول: بس بس عند السوق وإرادة السرعة. وقال الداودي: معناه يزجرون دوابهم فيسون ما يطؤونه من الأرض من شدة السير فيصير غباراً. قال تعالى: ﴿وَسَّيْتِ الْيَحْيَىٰ بَسًا﴾ [الطه: ١٥]. أي: سالت سيلاً، وقيل معناه: سارت سيراً، وقال ابن القاسم: البس: المبالغة في الفت ومنه قيل للدقيق المصنوع بالدهن بسيس، وأنكر ذلك النووي وقال: إنه ضعيف أو باطل. قال ابن عبد البر: وقيل معنى يسون يسألون عن البلاد ويستقرئون أخبارها ليسيروا إليها. قال: وهذا لا يكاد يعرفه أهل اللغة. وقيل: معناه يزينون لأهلهم البلاد التي تفتح ويدعونهم إلى سكنها فيتحملون بسبب ذلك من المدينة راحلين إليها.

ويشهد لهذا حديث أبي هريرة عند مسلم: «يأتي على الناس زمان يدعو الرجل ابن عمه وقريبه: هلم إلى الرخاء، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون» وعلى هذا فالذين يتحملون غير الذين يسون، كأن الذي حضر الفتح أعجبه حسن البلد ورخاؤها فدعا قريبه إلى المجيء إليها لذلك فيتحمل المدعو بأهله وأتباعه.

قال ابن عبد البر: وروى يسون بضم أوله وكسر ثانيه من الرباعي من أبس إيساساً ومعناه: يزينون لأهلهم البلد التي يقصدونها، وأصل الإيساس للتي تحلب حتى تدر باللبن، وهو أن يجري يده على وجهها وصفحة عنقها كأنه يزين لها ذلك

ويحسنه لها ، وإلى هذا ذهب ابن وهب ، وكذا رواه ابن حبيب عن مطرف عن مالك ييسون من الرباعي وفسره بنحو ما ذكرنا ، وأنكر الأول غاية الإنكار . وقال النووي : الصواب أن معناه الإخبار عما خرج من المدينة متحملاً بأهله بأساً في سيره مسرعاً إلى الرخاء والأمصار المفتحة .

قلت : ويؤيده رواية ابن خزيمة من طريق أبي معاوية عن هشام عن عروة في هذا الحديث بلفظ : «فتفتح الشام ، فيخرج الناس من المدينة إليها ييسون ، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون» . ويوضح ذلك ما روى أحمد من حديث جابر أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : «ليأتين على أهل المدينة زمان ينطلق الناس منها إلى الأرياف يلتمسون الرخاء فيجدون رخاء ، ثم يأتون فيتحملون بأهلهم إلى الرخاء ، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون» . وفي إسناده ابن لهيعة ولا بأس به في المتابعات ، وهو يوضح ما قلناه ، والله أعلم . وروى أحمد في أول حديث سفيان هذا قصة أخرجها من طريق بشر بن سعيد أنه سمع في مجلس الليثيين يذكرون أن سفيان بن أبي زهير أخبرهم : أن فرسه أعيت بالعقيق وهو في بعث بعثهم رسول الله ﷺ ، فرجع إليه يستحملة ، فخرج معه يبتغي له بعيراً فلم يجده إلا عند أبي جهم بن حذيفة العدوي ، فسامه له ، فقال له أبو جهم : لا أبيعكها يا رسول الله ، ولكن خذه فاحمل عليه من شئت . ثم خرج حتى إذا بلغ بئر إهاب قال : «يوشك البنيان أن يأتي هذا المكان ، ويوشك الشام أن يفتح ، فيأتيه رجال من أهل هذا البلد فيعجبهم ريعه ورخاؤه ، والمدينة خير لهم» الحديث .

وقوله : «لو كانوا يعلمون» . أي : بفضلها من الصلاة في المسجد النبوي وثواب الإقامة فيها وغير ذلك ، ويحتمل أن يكون «لو» بمعنى لست فلا يحتاج إلى تقدير ، وعلى الوجهين ففيه تجهيل لمن فارقتها وآثر غيرها ، قالوا والمراد به : الخارجون من المدينة رغبة عنها كارهين لها ، وأما من خرج لحاجة أو تجارة أو جهاد أو نحو ذلك فليس بداخل في معنى الحديث .

قال الطيبي: الذي يقتضيه هذا المقام أن ينزل ما لا يعلمون منزلة اللازم لتتفي عنهم المعرفة بالكلية، ولو ذهب مع ذلك إلى التمني لكان أبلغ؛ لأن التمني طلب ما لا يمكن حصوله، أي: ليتهم كانوا من أهل العلم تغليظاً وتشديداً.

وقال البيضاوي: المعنى أنه يفتح اليمن فيعجب قومًا بلادها وعيش أهلها فيحملهم ذلك على المهاجرة إليها بأنفسهم وأهلهم حتى يخرجوا من المدينة، والحال أن الإقامة في المدينة خير لهم؛ لأنها حرم الرسول وجواره ومهبط الوحي ومنزل البركات، لو كانوا يعلمون ما في الإقامة بها من الفوائد الدينية بالعوائد الأخروية التي يستحقرونها ما يجدونه من الحظوظ الفانية العاجلة بسبب الإقامة في غيرها. وقواه الطيبي لتذكير قوم ووصفهم بكونهم ييسون، ثم توكيده بقوله: «لو كانوا يعلمون»؛ لأنه يشعر بأنهم ممن ركن إلى الحظوظ البهيمية والحطام الفاني، وأعرضوا عن الإقامة في جوار الرسول، ولذلك كرر قومًا ووصفه في كل قرينة بقوله: ييسون استحضارًا لتلك الهيئة القبيحة، والله أعلم. اهـ

الحمد لله هذا وافق ما قررناه من أن من خرج لا معرضًا عنها، ولكن لمصلحة دينية أو حاجة دنيوية فلا بأس كما كان الصحابة -رضوان الله عليهم- يفعلون هذا.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٦- باب الإِيْمَانُ يَأْرِزُ إِلَى الْمَدِينَةِ.

١٨٧٦- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْدَرِ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْإِيْمَانَ لِيَأْرِزُ إِلَى الْمَدِينَةِ كَمَا تَأْرِزُ الْحَيَّةُ إِلَى جُحْرِهَا» ^(١).
أي: يرجع إليها كما ترجع الحية إلى جحرها، وهذا يعني أن رجوع الإِيْمَانِ إِلَى الْمَدِينَةِ سِيرَجَع إِلَى مَأْمَنٍ كَمَا تَرْجَع الْحَيَّةُ إِلَى جَحْرِهَا.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧- باب إِثْمٌ مَنْ كَادَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ.

١٨٧٧- حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ، أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ عَنْ جُعَيْدٍ، عَنْ عَائِشَةَ -هِيَ بِنْتُ سَعْدٍ- قَالَتْ: سَمِعْتُ سَعْدًا رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَكِيدُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ أَحَدٌ إِلَّا اِنْتَاعَ كَمَا يَنْتَاعُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ» ^(١).
يعني: أي إنسان يكيد للمدينة فإن كيده سيكون في نحره، فيموء كما يموء الملح في الماء.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

٨- باب آطَامِ الْمَدِينَةِ.

١٨٧٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، سَمِعْتُ أُسَامَةَ رضي الله عنه قَالَ: أَشْرَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيَّ أُطِمَ مِنْ آطَامِ الْمَدِينَةِ فَقَالَ:

(١) أخرجه مسلم (١٤٧).

(٢) أخرجه مسلم (١٣٨٧).

«هَلْ تَرَوْنَ مَا أَرَى؟ إِنِّي لَأَرَى مَوَاقِعَ الْفِتَنِ خِلَالَ بُيُوتِكُمْ كَمَوَاقِعِ الْقَطْرِ»^(١).
تَابِعَهُ مَعْمَرٌ وَسُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ.

[الحديث ١٨٧٨ - أطرافه في: ٢٤٦٧، ٣٥٩٧، ٧٠٦٠].

وهذا وقع، ففي زمن الحرّة وقع شيء عظيم من الفتن، واستحلّ المحارم، وقتل النفوس في وسط المدينة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩- بَابُ لَا يَدْخُلُ الدَّجَالُ الْمَدِينَةَ.

١٨٧٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْمَدِينَةَ رُغْبُ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، لَهَا يَوْمَئِذٍ سَبْعَةُ أَبْوَابٍ، عَلَيَّ كُلِّ بَابٍ مَلَكَانٌ».

[الحديث ١٨٧٩ - طرفاه في: ٧١٢٥، ٧١٢٦].

المسيح الدجال هذا الذي يأتي في آخر الزمان، ويدعي أنه الإله، ويتبعه من يتبعه من الناس، وأعطاه الله ﷻ من الآيات التي فيها الفتن ما تحصل به الفتن، كأن يأمر السماء فتمطر والأرض فتنبت، وهذا الرجل يبقى في الأرض أربعين يوماً؛ اليوم الأول كسنة، والثاني كشهر، والثالث كأسبوع، وبقية الأيام كأيامنا^(١)، ولما حدث النبي ﷺ بهذا الحديث سأل الصحابة فقالوا: يا رسول الله، هذا اليوم الذي كسنة هل تكفينا فيه صلاة اليوم الواحد؟ قَالَ: «لَا، اقْدُرُوا لَهُ قَدْرَهُ».

وهذا: يدلُّ على حِرْصِ الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى الْعِلْمِ وَعَلَى تَعَمُّقِهِمْ فِيهِ.

(١) أخرجه مسلم (٢٨٨٥).

(٢) أخرجه مسلم (٢١٣٧).

وفيه أيضًا: دليلٌ على أن: سير الشمس بإذن الله ﷻ، فإنها تبقى في اليوم الأول سنة كاملة في الأفق، يَعْنِي: مدة اثنا عشر شهرًا.

وفيه: أنه يُقدر لهذا اليوم قدره، ولكن كيف نقدر قدره؟
فالجواب: من المعلوم أن القدر فيما سبق صعبٌ جدًا؛ لأن الإنسان لا يدري الزمن بين الصلاتين على وجه التحديد، فلهذا تجد العلماء رَحِمَهُمُ اللهُ يقولون: إنه يمكن أن يُستدلَّ على دخول الوقت بقراءة القرآن، يكون من عادته أن يقرأ ما بين الصلاتين كذا وكذا من القرآن، أو بالصناعة يكون من عادته أن يسمع كذا وكذا بين الصلاتين، أما الآن فالحمد لله الأمرُ مُيسَّرٌ جدًا بواسطة الساعة، فلا يبقى إشكال.

ويبقى سؤال في عصرنا الحاضر وقبلة أيضًا: توجد بعض البقاع من الأرض لا تغيب عنها الشمس، إما لمدة أربعة أيام، أو أسبوع، أو شهر، أو ستة أشهر، فماذا نصنع؟
نقول: الحمد لله أن الله ﷻ أنطق الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، وجعلهم يسألون النبي ﷺ ماذا يصنعون في اليوم الذي كسنته، فنقول: هؤلاء يقدرُون له قدره. إذا قدرُوا له قدره، فهل يعتبرون أقرب بلاد إليهم فيها يوم وليلة يتعاقبان، أو يقدرُون قدر بالمثل؛ يَعْنِي بالتساوي، أو يقدرُون قدر بالنسبة إلى مكة؛ لأنها أم القرى ومرجعها؟

في هذا أقوالٌ ثلاثة، وأقرب الأقوال من حيث الحكم الجغرافي، أن ينظروا إلى أقرب البلاد التي فيها يوم وليلة في أربع وعشرين ساعة هذا أقرب شيء، وسبحان الله كنت أتصور أن معنى كون النهار ستة أشهر، أن الشمس تغيب ستة أشهر، وقالوا: لا إنها تدور بطريقة محورية، ولا تدور من الشرق إلى الغرب، سبحان الله. والله أعلم.

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٨٨٠ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نُعَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُجَمِّرِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَى أَنْقَابِ الْمَدِينَةِ مَلَائِكَةٌ، لَا يَدْخُلُهَا الطَّاعُونَ وَلَا الدَّجَالُ» ^(١).

[الحديث ١٨٨٠ - طرفاه في: ٥٧٣١، ٧١٣٣].

١٨٨١ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ مِنْ بَلَدٍ إِلَّا سَيَطُوهُ الدَّجَالُ إِلَّا مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ، لَيْسَ لَهُ مِنْ نِقَابِهَا نَقَبٌ إِلَّا عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ صَافِّينَ يَحْرُسُونَهَا، ثُمَّ تَرْجُفُ الْمَدِينَةُ بِأَهْلِهَا ثَلَاثَ رَجَفَاتٍ، فَيُخْرِجُ اللَّهُ كُلَّ كَافِرٍ وَمُنَافِقٍ» ^(١).
هذان الحديثان معناهما واضح.



ثم قال البخاري رحمه الله:

١٨٨٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رضي الله عنه قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا طَوِيلًا عَنِ الدَّجَالِ، فَكَانَ فِيهِمَا حَدَّثَنَا بِهِ أَنْ قَالَ: «يَأْتِي الدَّجَالُ - وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ أَنْ يَدْخُلَ نِقَابَ الْمَدِينَةِ - بَعْضَ السَّبَاحِ الَّتِي بِالْمَدِينَةِ، فَيُخْرِجُ إِلَيْهِ يَوْمَئِذٍ رَجُلٌ هُوَ خَيْرُ النَّاسِ - أَوْ مِنْ خَيْرِ النَّاسِ - فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّكَ الدَّجَالُ الَّذِي حَدَّثَنَا عَنْكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدِيثَهُ. فَيَقُولُ الدَّجَالُ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتُ هَذَا ثُمَّ أَحْيَيْتُهُ، هَلْ تَشْكُونَ فِي الْأَمْرِ؟ فَيَقُولُونَ: لَا، فَيَقْتُلُهُ ثُمَّ يُحْيِيهِ، فَيَقُولُ حِينَ يُحْيِيهِ، وَاللَّهِ مَا كُنْتُ قَطُّ أَشَدَّ بَصِيرَةً مِنِّْي

(١) أخرجه مسلم (١٣٧٩).

(٢) أخرجه مسلم (٢٩٤٣).

الْيَوْمَ. فَيَقُولُ الدَّجَالُ: أَقْتُلْهُ فَلَا أَسْلَطُ عَلَيْهِ»^(١).

[الحديث ١٨٨٢ - طرفه في: ٧١٣٢].

هذه من آيات الله ﷻ، وما هي الفتنة؟

فالجواب: الفتنة أنه يقتله، ثم يُفَرِّق بين الجزلتين، ويمشي بينهما -أيضاً- تحقيقاً لانفصاله ثم يأمره فيقوم ويتهلل وجهه، ويقول: أشهد أنك الدجال الذي أخبرنا عنك رسول الله ﷺ، ويقتله الثانية فيفعل كذلك، ويقول: والله ما أزددتُ فيك إلا بصيرة، ثم يحاول أن يقتله الثالثة فيعجز، مع أنه في الأول قتله مرتين، ومشى بين جزأيه، وفي النهاية يعجز! وهذا من الفتن في الأول، ومن إظهار عجز الدجال في الثاني؛ فيتبين الناس أن الدجال كذاب؛ لأنه ما قدر على أن يقتله في المرة الثالثة.

فإن قال قائل: هل في الحديث جواز خروج العالم لدرء الفتن التي تقع بالناس؟ والجواب: ربما يكون هذا فيه دليل، لكن هذا بقيد أن يثق بنفسه، أما إذا لم يثق فلا، وأما إذا وثق بنفسه وجب عليه.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠ - بَابُ الْمَدِينَةِ تَنْفِي الْخَبَثِ.

١٨٨٣ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: جَاءَ أَغْرَابِيُّ النَّبِيِّ ﷺ فَبَايَعَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَجَاءَ مِنَ الْغَدِ خُمُومًا، فَقَالَ: أَقْلَنِي. فَأَبَى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ: «الْمَدِينَةُ كَالْكَبِيرِ تَنْفِي خَبَثَهَا، وَيَنْصَعُ طَيِّبُهَا».

[الحديث ١٨٨٣ - أطرافه في: ٧٢٠٩، ٧٢١١، ٧٢١٦، ٧٣٢٢].

١٨٨٤ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ يَزِيدَ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ رضي الله عنه يَقُولُ: لَمَّا خَرَجَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم إِلَى أَحَدٍ، رَجَعَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقَالَتْ فِرْقَةٌ: نَقُتْلُهُمْ. وَقَالَتْ فِرْقَةٌ: لَا نَقُتْلُهُمْ. فَنَزَلَتْ: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَتَيْنِ﴾ [النِّسَاءُ: ٨٨]. وَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّهَا تَنْفِي الرِّجَالَ كَمَا تَنْفِي النَّارُ خَبَثَ الْحَدِيدِ».

[الحديث ١٨٨٤ - طرفاه في: ٤٠٥٠، ٤٥٨٩].

- باب.

١٨٨٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، سَمِعْتُ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ بِالْمَدِينَةِ ضِعْفِي مَا جَعَلْتَ بِمَكَّةَ مِنَ الْبَرَكَةِ». تَابَعَهُ عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ يُونُسَ.

١٨٨٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ فَظَنَرَ إِلَى جُدُرَاتِ الْمَدِينَةِ أَوْضَعَ رَاحِلَتَهُ، وَإِنْ كَانَ عَلَى دَابَّةٍ حَرَّكَهَا مِنْ حُبَّهَا.

١١ - باب كَرَاهِيَةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنْ تُعْرَى الْمَدِينَةُ.

١٨٨٧ - حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ، أَخْبَرَنَا الْفَزَارِيُّ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: أَرَادَ بَنُو سَلَمَةَ أَنْ يَتَحَوَّلُوا إِلَى قُرْبِ الْمَسْجِدِ، فَكَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنْ تُعْرَى الْمَدِينَةُ، وَقَالَ: «يَا بَنِي سَلَمَةَ أَلَا تَحْتَسِبُونَ آثَارَكُمْ؟». فَأَقَامُوا.

١٢ - باب.

١٨٨٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنِي خُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، وَمَنْبَرِي عَلَى حَوْضِي».

١٨٨٩ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَعَكَ أَبُو بَكْرٍ وَبِلَالٌ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ إِذَا أَخَذَتْهُ الْحُمَى يَقُولُ:

كُلُّ أَمْرِي مُصَبَّحٌ فِي أَهْلِهِ وَالْمَوْتُ أَدْنَى مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ
وَكَانَ بِلَالٌ إِذَا أَقْلَعَ عَنْهُ الْحُمَى يَرْفَعُ عَقِيرَتَهُ يَقُولُ:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَيْتَنَ لَيْلَةً بِوَادٍ وَحَوْلِي إِذْ خَرُّ وَجَلِيلُ
وَهَلْ أَرَدَنْ يَوْمًا مِياهَ مَجْنَّةٍ وَهَلْ يَبْدُونُ لِي شَامَةً وَطَفِيلُ

قَالَ: اللَّهُمَّ الْعَنْ شَيْبَةَ بَنَ رِبِيعَةَ، وَعُتْبَةَ بَنَ رِبِيعَةَ، وَأُمَيَّةَ بَنَ خَلْفٍ كَمَا أَخْرَجُونَا مِنْ أَرْضِنَا إِلَى أَرْضِ الْوَبَاءِ. ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا الْمَدِينَةَ كَحُبِّنَا مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا وَفِي مُدَّنَا، وَصَحْحَهَا لَنَا، وَانْقُلْ حُمَاهَا إِلَيْنَا الْجُحْفَةَ». قَالَتْ: وَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَهِيَ أَوْبَاءُ أَرْضِ اللَّهِ، قَالَتْ: فَكَانَ بَطْحَانُ يَجْرِي نَجْلًا. تَعْنِي مَاءَ آجِنًا.

[الحديث ١٨٨٩ - أطرافه في: ٣٩٢٦، ٥٦٥٤، ٥٦٧٧، ٦٣٧٢].

١٨٩٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي شَهَادَةً فِي سَبِيلِكَ، وَاجْعَلْ مَوْتِي فِي بَلَدِ رَسُولِكَ ﷺ.

وَقَالَ ابْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ عُمَرَ... نَحْوَهُ.

وَقَالَ هِشَامٌ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَفْصَةَ سَمِعْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

شَيْخ
صَلَحُ بْنُ الْخَزَّازِ

الْفَهْرَسْتُمْ

الفهرست

رقم الصفحة

الموضوع

• كتاب الزكاة ٣

- باب صدقة العلانية ٥
- باب صدقة السر ٧
- باب إذا تصدق على غني وهو لا يعلم ٨
- باب إذا تصدق على ابنه وهو لا يشعر ١٠
- باب الصدقة باليمين ١٥
- باب من أمر خادمه بالصدقة ولم يتناول بنفسه ٢١
- باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى ٢٢
- باب المنان بما أعطى ٢٧
- باب من أحب تعجيل الصدقة من يومها ٢٩
- باب التحريض على الصدقة والشفاعة فيها ٣٠
- باب الصدقة فيما استطاع ٣٣
- باب الصدقة تكفر الخطيئة ٣٣

- باب من تصدق في الشرك ثم أسلم ٣٤
- باب أجر الخادم إذا تصدق بأمر صاحبه غير مفسد ٣٦
- باب أجر المرأة إذا تصدقت أو أطعمت من بيت زوجها غير مفسدة ٣٧
- باب قول الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَانْفَكَى ۖ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ﴾ ٣٨
- باب مثل المصدق والبخيل ٤٠
- باب صدقة الكسب والتجارة ٤١
- باب على كل مسلم صدقة ٤٢
- باب قدر كم يعطى من الزكاة والصدقة ٤٢
- باب زكاة الورق ٤٤
- باب العرض في الزكاة ٤٥
- باب لا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع ٥١
- باب ما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية ٥٣
- باب زكاة الإبل ٥٥
- باب من بلغت عنده صدقة بنت مخاض وليست عنده ٥٦
- باب زكاة الغنم ٥٦
- باب لا تؤخذ في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا تيس إلا ما شاء المصدق ٥٩
- باب أخذ العناق في الصدقة ٦٠
- باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة ٦١
- باب ليس فيما دون خمس ذود صدقة ٦٣

- ٦٣..... باب زكاة البقر. ○
- ٦٤..... باب الزكاة على الأقارب. ○
- ٦٨..... باب ليس على المسلم في فرسه صدقة. ○
- ٦٨..... باب ليس على المسلم في عبده صدقة. ○
- ٧٠..... باب الصدقة على اليتامى. ○
- ٧٣..... باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحجر. ○
- ٧٤..... باب قوله تعالى: ﴿وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾. ○
- ٨١..... باب الاستعفاف عن المسألة. ○
- ٨٥..... باب من أعطاه الله شيئاً من غير مسألة ولا إشراف نفس. ○
- ٨٦..... باب من سأل الناس تكثرًا. ○
- ٨٨..... باب قوله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَاقًا﴾. ○
- ٩٢..... باب خرص التمر. ○
- ٩٦..... باب العشر فيما يسقى من ماء السماء وبالماء الجاري. ○
- ٩٩..... باب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة. ○
- ١٠٠..... باب أخذ صدقة التمر عند صرام النخل. ○
- ١٠٢..... باب من باع ثماره أو نخله أو أرضه أو زرعه. ○
- ١٠٤..... باب هل يشتري صدقته. ○
- ١٠٧..... باب ما يذكر في الصدقة للنبي ﷺ. ○
- ١٠٨..... باب الصدقة على موالى أزواج النبي ﷺ. ○
- ١١٣..... باب إذا تحولت الصدقة. ○

- باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء ١١٤
- باب صلاة الإمام ودعائه لصاحب الصدقة ١١٩
- باب ما يستخرج من البحر ١٢١
- باب في الركاز الخمس ١٢٤
- باب قول الله تعالى: ﴿وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا﴾ ١٣١
- باب استعمال إبل الصدقة وألبانها لأبناء السبيل ١٣٣
- باب وسم الإمام إبل الصدقة بيده ١٣٦
- باب فرض صدقة الفطر ١٣٩
- باب صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين ١٤٠
- باب صاع من شعير ١٤١
- باب صدقة الفطر صاعاً من طعام ١٤١
- باب صدقة الفطر صاعاً من تمر ١٤٢
- باب صاع من زبيب ١٤٣
- باب الصدقة قبل العيد ١٤٤
- باب صدقة الفطر على الحر والمملوك ١٤٧
- باب صدقة الفطر على الصغير والكبير ١٤٧
- كتاب الحج ١٤٩
- باب وجوب الحج وفضله ١٦٢
- باب قول الله تعالى: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ
- فَجٍّ عَمِيقٍ ﴿١٧﴾ لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ﴾ ١٦٩

- باب الحج على الرحل ١٧٤
- باب فضل الحج المبرور ١٧٥
- باب فرض مواقيت الحج والعمرة ١٧٨
- باب قول الله تعالى: ﴿وَتَكَرَّوْا فَاِنَّ خَيْرَ لَّزَادِ النَّفْوَى﴾ ١٧٩
- باب مهل أهل مكة للحج والعمرة ١٧٩
- باب ميقات أهل المدينة ولا يهلّوا قبل ذي الحليفة ١٨١
- باب مهل أهل الشام ١٨٣
- باب مهل أهل نجد ١٨٧
- باب مهل من كان دون المواقيت ١٨٨
- باب مهل أهل اليمن ١٨٨
- باب ذات عرق لأهل العراق ١٨٩
- باب ١٨٩
- باب خروج النبي ﷺ على طريق الشجرة ١٩٠
- باب قول النبي ﷺ: "العقيق وادٍ مبارك" ١٩٢
- باب غسل الخلق ثلاث مرات من الثياب ١٩٢
- باب الطيب عند الإحرام ١٩٦
- باب من أهل ملبدا ٢٠٣
- باب الإهلال عند مسجد ذي الحليفة ٢٠٣
- باب ما لا يلبس المحرم من الثياب ٢٠٥
- باب الركوب والارتداف في الحج ٢٢٢

- باب ما يلبس المحرم من الثياب والأزر ٢٢٤
- باب من بات بذى الحليفة حتى أصبح ٢٢٦
- باب رفع الصوت بالإهلال ٢٢٧
- باب التلبية ٢٢٨
- باب التحميد والتسبيح والتكبير قبل الإهلال عند الركوب على الدابة ٢٣٠
- باب من أهل حين استوت به راحلته قائمة ٢٣١
- باب الإهلال مستقبل القبلة ٢٣٢
- باب التلبية إذا انحدر في الوادي ٢٣٥
- باب كيف تهل الحائض والنفساء ٢٣٦
- باب من أهل في زمن النبي ﷺ كإهلال النبي ﷺ ٢٣٧
- باب قول الله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ
- فَلَارْفَثْ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ ٢٤١
- باب التمتع والقران والإفراد بالحج وفسخ الحج لمن لم يكن
- معه هدي ٢٤٦
- باب من لمى بالحج وسماه ٢٥٣
- باب التمتع على عهد رسول الله ﷺ ٢٥٤
- باب قول الله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ ٢٥٥
- باب الاغتسال عند دخول مكة ٢٦٣
- باب دخول مكة نهاراً أو ليلاً ٢٦٤
- باب من أين يدخل مكة؟ ٢٦٤

- باب من أين يخرج من مكة؟ ٢٦٥
- باب فضل مكة وبنائها ٢٦٨
- باب فضل الحرم ٢٨٣
- باب توريث دور مكة وبيعها وشرائها، وأن الناس في المسجد الحرام سواء خاصة. ٢٨٤
- باب نزول النبي ﷺ مكة ٢٨٩
- باب قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ ۖ﴾ ٢٩٠
- باب قول الله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِّلنَّاسِ وَالشَّهَرِ الْحَرَامَ وَالْهَدْيَ وَالْقَلْتِدَ ذَٰلِكَ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۖ﴾ ٢٩٢
- باب كسوة الكعبة ٢٩٨
- باب هدم الكعبة ٣٠٦
- باب ما ذكر في الحجر الأسود ٣٠٦
- باب إغلاق البيت، ويصلي في أي نواحي البيت شاء ٣٠٨
- باب الصلاة في الكعبة ٣١١
- باب من لم يدخل الكعبة ٣١١
- باب من كبر في نواحي الكعبة ٣١٢
- باب كيف كان بدء الرمل؟ ٣١٢
- باب استلام الحجر الأسود حين يقدم مكة ٣١٤

- باب الرمل في الحج والعمرة..... ٣١٥
- باب استلام الركن بالمحجن..... ٣١٧
- باب من لم يستلم إلا الركنين اليمانيين..... ٣٢٠
- باب تقبيل الحجر..... ٣٢١
- باب من أشار إلى الركن إذا أتى عليه..... ٣٢١
- باب التكبير عند الركن..... ٣٢٢
- باب من طاف بالبيت إذا قدم مكة..... ٣٢٣
- باب طواف النساء مع الرجال..... ٣٢٦
- باب الكلام في الطواف..... ٣٣٠
- باب إذا رأى سيراً أو شيئاً يكره في الطواف قطعه..... ٣٣٠
- باب لا يطوف بالبيت عريان ولا يحج مشرك..... ٣٣١
- باب إذا وقف في الطواف..... ٣٣٢
- باب صلى النبي ﷺ لسبوعه ركعتين..... ٣٣٤
- باب من لم يقرب الكعبة ولم يطف حتى يخرج إلى عرفة..... ٣٣٨
- باب من صلى ركعتي الطواف خارجاً من المسجد..... ٣٣٩
- باب من صلى ركعتي الطواف خلف المقام..... ٣٤٢
- باب الطواف بعد الصبح والعصر..... ٣٤٢
- باب المريض يطوف راكباً..... ٣٤٤
- باب سقاية الحاج..... ٣٤٥
- باب ما جاء في زمزم..... ٣٤٨

- باب طواف القارن ٣٥٣
- باب الطواف على وضوء ٣٥٦
- باب وجوب الصفا والمروة، وجعل من شعائر الله ٣٥٩
- باب ما جاء في السعي بين الصفا والمروة ٣٦١
- باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت ٣٦٤
- باب الإهلال من البطحاء وغيرها ٣٦٨
- باب أين يصلي الظهر يوم التروية؟ ٣٧٠
- باب الصلاة بمنى ٣٧٥
- باب صوم يوم عرفة ٣٧٦
- باب التلبية والتكبير إذا غدا من منى إلى عرفة ٣٧٧
- باب التهجير بالرواح يوم عرفة ٣٧٨
- باب الوقوف على الدابة بعرفة ٣٧٩
- باب الجمع بين الصلاتين بعرفة ٣٨٠
- باب قصر الخطبة بعرفة ٣٨١
- باب التعجيل إلى الموقف ٣٨٢
- باب الوقوف بعرفة ٣٨٣
- باب السير إذا دفع من عرفة ٣٨٤
- باب النزول بين عرفة وجمع ٣٨٥
- باب أمر النبي ﷺ بالسكينة عند الإفاضة ٣٨٩
- باب الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة ٣٩٠

- باب من جمع بينهما ولم يتطوع ٣٩١
- باب من أذن وأقام لكل واحدة منهما ٣٩٢
- باب من قدم ضعفة أهله بليل ٣٩٣
- باب متى يصلي الفجر بجمع ٤٠٠
- باب متى يدفع من جمع؟ ٤٠٢
- باب التَّليَّةِ وَالتَّكْبِيرِ غَدَاةَ النَّحْرِ حِينَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ، وَالْارْتِدَافِ فِي السَّيْرِ ٤٠٣
- باب: ﴿فَمَنْ تَمَنَعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيسَرَ مِنْ هَدْيٍ﴾ ٤٠٤
- باب رُكُوبِ الْبُذْنِ ٤٠٩
- باب مَنْ سَاقَ الْبُذْنَ مَعَهُ ٤١٥
- باب مَنْ اشْتَرَى الْهَدْيَ مِنَ الطَّرِيقِ ٤١٨
- باب مَنْ أَشْعَرَ، وَقَلَّدَ يَدَيْ الْحُلَيْفَةِ، ثُمَّ أَحْرَمَ ٤١٩
- باب قَتْلِ الْقَلَائِدِ لِلْبُذْنِ وَالْبَقَرِ ٤٢٠
- باب إِشْعَارِ الْبُذْنِ ٤٢١
- باب مَنْ قَلَّدَ الْقَلَائِدَ بِيَدِهِ ٤٢١
- باب تَقْلِيدِ الْعَنَمِ ٤٢٢
- باب الْقَلَائِدِ مِنَ الْعِهْنِ ٤٢٣
- باب تَقْلِيدِ النَّعْلِ ٤٢٣
- باب الْحِلَالِ لِلْبُذْنِ ٤٢٤
- باب مَنْ اشْتَرَى هَدْيَهُ مِنَ الطَّرِيقِ وَقَلَّدَهَا ٤٢٦

- باب ذَبْحِ الرَّجُلِ الْبَقَرَ عَنْ نِسَائِهِ مِنْ غَيْرِ أَمْرِهِنَّ ٤٢٧
- باب النَّحْرِ فِي مَنْحَرِ النَّبِيِّ ﷺ يَمْنَى ٤٣٠
- باب مَنْ نَحَرَ هَدْيَهُ يَدِهِ ٤٣٢
- باب نَحْرِ الْإِبِلِ مُقَيَّدَةً ٤٣٢
- باب نَحْرِ الْبُذْنِ قَائِمَةً ٤٣٤
- باب لَا يُعْطَى الْجَزَارُ مِنَ الْهَدْيِ شَيْئًا ٤٣٤
- باب يَتَصَدَّقُ بِجُلُودِ الْهَدْيِ ٤٣٥
- باب يَتَصَدَّقُ بِجِلَالِ الْبُذْنِ ٤٣٥
- باب: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَاتِ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا﴾ ٤٣٦
- باب مَا يَأْكُلُ مِنَ الْبُذْنِ وَمَا يَتَصَدَّقُ ٤٤٥
- باب الذَّبْحِ قَبْلَ الْحَلْقِ ٤٤٧
- باب مَنْ لَبَّدَ رَأْسَهُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ وَحَلَقَ ٤٥١
- باب الْحَلْقِ وَالْتَقْصِيرِ عِنْدَ الْإِحْلَالِ ٤٥٢
- باب تَقْصِيرِ الْمُتَمَتِّعِ بَعْدَ الْعُمْرَةِ ٤٥٨
- باب الزِّيَارَةِ يَوْمَ النَّحْرِ ٤٥٨
- باب إِذَا رَمَى بَعْدَ مَا أَمْسَى أَوْ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا ٤٥٩
- باب الْفُتْيَا عَلَى الدَّائِبَةِ عِنْدَ الْجَمْرَةِ ٤٦١
- باب الْخُطْبَةِ أَيَّامَ مَنْى ٤٦٢
- باب هَلْ يَبِيتُ أَصْحَابُ السَّقَايَةِ أَوْ غَيْرُهُمْ بِمَكَّةَ لَيْلِي مَنْى؟ ٤٦٥

- ٤٦٨ ○ باب رَمَى الْجِمَارِ
- ٤٧٤ ○ باب رَمَى الْجِمَارِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي
- ٤٧٦ ○ باب رَمَى الْجِمَارِ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ
- ٤٧٧ ○ باب مَنْ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ فَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ
- ٤٧٨ ○ باب يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ
- ٤٧٨ ○ باب مَنْ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ وَلَمْ يَقِفْ
- ٤٧٨ ○ باب إِذَا رَمَى الْجَمْرَتَيْنِ يَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ وَيُسْهَلُ
- ٤٧٩ ○ باب رَفَعَ الْيَدَيْنِ عِنْدَ جَمْرَةِ الدُّنْيَا وَالْوُسْطَى
- ٤٧٩ ○ باب الدُّعَاءِ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ
- ٤٨٠ ○ باب الطَّيْبِ بَعْدَ رَمَى الْجِمَارِ وَالْحَلْقِ قَبْلَ الْإِفَاضَةِ
- ٤٨٢ ○ باب طَوَافِ الْوَدَاعِ
- ٤٨٤ ○ باب إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ بَعْدَ مَا أَفَاضَتْ
- ٤٨٩ ○ باب مَنْ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ النَّفْرِ بِالْأَبْطَحِ
- ٤٩٠ ○ باب الْمُحَصَّبِ
- ○ باب التَّزْوُلِ بِذِي طَوْى قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ، وَالتَّزْوُلِ بِالْبَطْحَاءِ
- ٤٩٢ ○ الَّتِي بِذِي الْحُلَيْفَةِ إِذَا رَجَعَ مِنْ مَكَّةَ
- ٤٩٣ ○ باب مَنْ نَزَلَ بِذِي طَوْى إِذَا رَجَعَ مِنْ مَكَّةَ
- ٤٩٤ ○ باب التَّجَارَةِ أَيَّامَ الْمَوْسِمِ، وَالتَّبَيْعِ فِي أَسْوَاقِ الْجَاهِلِيَّةِ
- ٤٩٤ ○ باب الإِذْلَاجِ مِنَ الْمُحَصَّبِ

- كتاب العمرة ٤٩٧
- باب وجوب العمرة وفضلها ٤٩٩
- باب من اعتمر قبل الحج ٥٠٠
- باب كم اعتمر النبي ﷺ ؟ ٥٠١
- باب عمرة في رمضان ٥٠٨
- باب العمرة ليلة الحصة وغيرها ٥٠٩
- باب عمرة التنعيم ٥١٥
- باب الاعتمار بعد الحج بغير هدي ٥١٧
- باب أجر العمرة على قدر النصب ٥١٧
- باب المعتمر إذا طاف طواف العمرة ثم خرج هل يجزئه من طواف الوداع؟ ٥١٨
- باب يفعل في العمرة ما يفعل في الحج ٥٢١
- باب متى يحل المعتمر؟ ٥٢٤
- باب ما يقول إذا رجع من العمرة أو الغزو ٥٢٨
- باب استقبال الحاج القادمين والثلاثة على الدابة ٥٣٤
- باب القدوم بالغداة ٥٣٥
- باب الدخول بالعشي ٥٣٥
- باب لا يطرق أهله إذا بلغ المدينة ٥٣٦
- باب من أسرع ناقته إذا بلغ المدينة ٥٣٧
- باب قول الله تعالى: ﴿وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾ ٥٣٧
- باب السفر قطعة من العذاب ٥٣٨
- باب المسافر إذا جدّ به السير يعجل إلى أهله ٥٣٩

- كتاب المحصر ٥٤١
- باب إذا أحصر المعتمر ٥٤٣
- باب الإحصار في الحج ٥٤٥
- باب النحر قبل الحلق في المحصر ٥٤٦
- باب من قال: ليس على المحصر بدل ٥٤٦
- باب قول الله تعالى: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ﴾ ٥٤٨
- باب قوله تعالى: ﴿أَوْ صَدَقَةٌ﴾ ٥٥٠
- باب الإطعام في الفدية نصف صاع ٥٥١
- باب النسك شاء ٥٥٢
- باب قول الله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ﴾ ٥٥٣
- باب قول الله تعالى: ﴿وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ ٥٥٤
- كتاب جزاء الصيد ٥٥٧
- باب قول الله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ ٥٥٩
- باب إذا صاد الحلال فأهدى للمحرم الصيد أكله ٥٦٤
- باب إذا رأى المحرمون صيداً فضحكوا ففطن الحلال ٥٦٦
- باب لا يُعِينُ الْمُحْرِمُ الْحَالَ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ ٥٦٦
- باب لا يُشِيرُ الْمُحْرِمُ إِلَى الصَّيْدِ لِكَيْ يَصْطَادَهُ الْحَالَ ٥٦٨
- باب إذا أهدى للمُحْرِمِ حِمَارًا وَحْشِيًّا حَيًّا لَمْ يَقْبَلْ ٥٦٨
- باب مَا يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ مِنَ الدَّوَابِّ ٥٧٣
- باب لا يُغْضَدُ شَجَرُ الْحَرَمِ ٥٧٨
- باب لا يَنْفَرُ صَيْدُ الْحَرَمِ ٥٨٨

- باب لَا يَحِلُّ الْقِتَالُ بِمَكَّةَ ٥٩٤
- باب الْحِجَامَةِ لِلْمُحْرِمِ ٥٩٥
- باب تَزْوِيجِ الْمُحْرِمِ ٥٩٦
- باب مَا يُنْهَى مِنَ الطَّيْبِ لِلْمُحْرِمِ وَالْمُحْرِمَةِ ٥٩٨
- باب الْاِغْتِسَالِ لِلْمُحْرِمِ ٦٠٢
- باب لُبْسِ الْخَفَيْنِ لِلْمُحْرِمِ إِذَا لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ ٦٠٤
- باب إِذَا لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ فَلْيَلْبَسِ السَّرَاوِيلَ ٦٠٥
- باب لُبْسِ السِّلَاحِ لِلْمُحْرِمِ ٦٠٦
- باب دُخُولِ الْحَرَمِ وَمَكَّةَ يَغْيُرُ إِحْرَامَ ٦٠٧
- باب إِذَا أَحْرَمَ جَاهِلًا وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ ٦٠٩
- باب الْمُحْرِمِ يَمُوتُ بِعَرَفَةَ ٦١٢
- باب سُنَّةِ الْمُحْرِمِ إِذَا مَاتَ ٦١٢
- باب الْحَجِّ وَالتَّنْذِيرِ عَنِ الْمَيْتِ، وَالرَّجُلُ يَحُجُّ عَنِ الْمَرْأَةِ ٦١٣
- باب الْحَجِّ عَمَّنْ لَا يَسْتَطِيعُ الثُّبُوتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ ٦١٥
- باب حَجِّ الْمَرْأَةِ عَنِ الرَّجُلِ ٦١٦
- باب حَجِّ الصَّبِيَّانِ ٦١٨
- باب حَجِّ النِّسَاءِ ٦٢٠
- باب مَنْ نَذَرَ الْمَشْيَ إِلَى الْكَعْبَةِ ٦٣٧

- كتاب فضائل المدينة ٦٤٣
- باب حَرَمِ الْمَدِينَةِ ٦٤٥
- باب فَضْلِ الْمَدِينَةِ وَأَنَّهَا تَنْفِي النَّاسَ ٦٥٤
- باب الْمَدِينَةُ طَابَةُ ٦٥٦
- باب لَا بَتِي الْمَدِينَةِ ٦٥٦
- باب مَنْ رَغِبَ عَنِ الْمَدِينَةِ ٦٥٨
- باب الْإِيمَانُ يَأْرِزُ إِلَى الْمَدِينَةِ ٦٦٤
- باب إِثْمٌ مَنْ كَادَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ ٦٦٤
- باب آطَامَ الْمَدِينَةِ ٦٦٤
- باب لَا يَدْخُلُ الدُّجَالُ الْمَدِينَةَ ٦٦٥
- باب الْمَدِينَةُ تَنْفِي الْخَبَثَ ٦٦٨
- باب ٦٦٩
- باب كِرَاهِيَةِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ تُعْرَى الْمَدِينَةُ ٦٦٩
- باب ٦٦٩
- الفهرس ٦٧١

شرح صحيح البخاري

لفضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين

طبعة مسكولة، محققة، بمخرقة الأهاريت،
مقررة الأطراف والفوائد، ذات هوائيس علمية نفيسة

تدقيق
العلامة ابن باز

مخرجات
العلامة الألباني

شغل التحقيق والبتحجج العلمي
بالمكتبة الإسلامية

البيروت - لبنان

المكتبة الإسلامية
للشؤون والنشر - القاهرة

البيروت - لبنان
مكتبة القرآن

حقوق الطبع محفوظة

I.S.B.N.

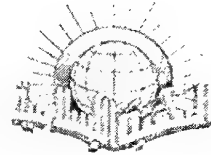
978-977-6241-49-7

البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن
المغيرة، ٨١٠-٨٧٠
شرح صحيح البخاري
الشارح/ محمد بن صالح العثيمين
ط١ - القاهرة
المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع ٢٠٠٨
٦٥٦ ص ٢٤×١٧ سم
تدمك: ٩٧٨٩٧٧٦٢٤١٤٩٧

الطبعة: الأولى

رقم الإيداع: ٢٠٠٨/٢١٥٧

التاريخ: ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م



نشر والتوزيع

الإدارة والفرع الرئيسي:

٢٢ ش صعب صالح - عين شمس الشرقية - (القاهرة) جمهورية مصر العربية

٢٤٩٠٠٨٠٨ / ٢٤٩٠٠٦٠٦ / ٢٤٩٩١٢٥٤

فرع الأزهر: ١٢ ش البيطار خلف جامع الأزهر - ورب الأوثان. ت: ٢٥١٠٨٠٠٤

E-mail: islamya2005@hotmail.com

شَيْخ
صَحِيحُ الْجَارِي

كِتَابُ فَضَائِلِ الْقُرْآنِ

٥٠٦٢-٤٩٧٨

ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

كِتَابُ

فَضَائِلُ الْقُرْآنِ

١ - باب كَيْفَ نَزَلَ الْوَحْيُ وَأَوَّلُ مَا نَزَلَ.

قال ابن عباس: المهيمن الأمين، القرآن أمينٌ على كلِّ كتابٍ قبله.
وسبق لنا أنَّ المهيمن له معنى آخر، وهو المسيطرُ الذي يَحْكُمُ ولا يُحْكَمُ عليه؛
لأن القرآن ناسخٌ لكلِّ ما سبق من الكتب.



قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

٤٩٧٨، ٤٩٧٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي
سَلَمَةَ، قَالَ: أَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ وَأَبْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَا: «لَبِثَ النَّبِيُّ ﷺ بِمَكَّةَ عَشَرَ سِنِينَ
يُنْزَلُ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ وَبِالْمَدِينَةِ عَشَرَ سِنِينَ».

هذا الحديث ظاهره فيه إشكال؛ لأنه من المعلوم أن الرسول ﷺ أول ما نزل عليه
الوحي كان له أربعون سنة؛ وأنه مكث في المدينة عشر سنوات، ومات وعمره ثلاث
وستون سنة، فيلزم أنه لبث بمكة ثلاث عشرة سنة يُنزل عليه القرآن.

والجواب عن ذلك بسيطٌ وهو أن يُقال: إن العرب كانوا يَحْذِفُونَ الْكَسَرَ أحيانًا
ولا يَعْتَدُونَ بِهِ، وبعض العلماء يقول: إن الرسول لم يكن له ثلاث وستون سنة لكن هذا
خلاف المشهور.

وَدَلَّ أَثَرُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَلَى أَنَّ مِنْ فَضَائِلِ الْقُرْآنِ أَنَّهُ مَهِيمٌ عَلَى مَا سَبَقَهُ مِنَ الْكُتُبِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ٤٨].



ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٩٨٠ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، عَنْ أَبِي عُمَانَ، قَالَ: أُنبِئْتُ أَنَّ جَبْرِيلَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَعِنْدَهُ أُمُّ سَلَمَةَ فَجَعَلَ يَتَحَدَّثُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأُمِّ سَلَمَةَ: «مَنْ هَذَا؟» أَوْ كَمَا قَالَ، قَالَتْ: هَذَا دِحْيَةُ. فَلَمَّا قَامَ قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا حَسِبْتُهُ إِلَّا إِيَّاهُ حَتَّى سَمِعْتُ خُطْبَةَ النَّبِيِّ ﷺ يُخْبِرُ خَبَرَ جَبْرِيلَ أَوْ كَمَا قَالَ. قَالَ أَبِي: قُلْتُ لِأَبِي عُمَانَ: مِمَّنْ سَمِعْتَ هَذَا؟ قَالَ: مِنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ^(١).

وهذا أيضًا فيه: دليلٌ على أن جبريل عليه السلام وهو الذي كان ينزل بالوحي، وأنه يُمكن أن يكون على صفة البشر.



ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٩٨١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ نَبِيٍّ إِلَّا أُعْطِيَ مِنَ الْآيَاتِ مَا مِثْلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ الْبَشَرُ، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أَوْثِقَتْهُ وَحْيًا أَوْحَاهُ اللَّهُ إِلَيَّ فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابِعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ» ^(١).

[الحديث ٤٩٨١ - طرفه في: ٧٢٧٤]

هذا من فضائل القرآن؛ لأنه هو الآية التي أُعطيها النبي ﷺ، مع أنه ﷺ أُعطي

(١) أخرجه مسلم (١٠٠).

(٢) أخرجه مسلم (٢٣٩).

آيَاتٍ أُخْرَى، لَكِنْ لِمَا كَانَ الْقُرْآنُ أَعْظَمَهَا صَارَ كَأَنَّهُ لَمْ يُعْطَ إِلَّا إِيَّاهُ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ جَاءَ بِصِغَةِ الْحَصْرِ.

قَوْلُهُ ﷺ: «وَأِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيَتْهُ وَحِيًّا» وَهُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﷺ قَدْ أُوتِيَ أَشْيَاءٌ يُؤْمَنُ عَلَى مِثْلِهَا الْبَشَرُ^(١)؛ كَتَكْثِيرِ الطَّعَامِ^(٢)، وَتَسْبِيحِهِ بَيْنَ يَدَيْهِ^(٣)، وَاسْتِسْقَائِهِ^(٤)، وَاسْتِصْحَائِهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ كَثِيرٌ، وَلَكِنْ أَعْظَمَهَا وَأَكْمَلَهَا هَذَا الْقُرْآنُ؛ لِأَنَّ الْآيَاتِ الْمَحْسُوسَةَ الَّتِي قَدْ حَدَّثَتْ فِي عَهْدِهِ ﷺ وَقَعَتْ وَانْتَهَتْ فِي وَقْتِهَا، أَمَّا الْقُرْآنُ فَإِنَّهُ لَا يَزَالُ بَاقِيًا إِلَى الْيَوْمِ وَإِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ.

وَمِنْ فَضَائِلِ الْقُرْآنِ أَيْضًا: أَنَّهُ كَانَ الْآيَةُ الْوَحِيدَةُ لِلرَّسُولِ ﷺ، وَأَنَّ الْقُرْآنَ سَبَبٌ لِكَثْرَةِ الْأَتْبَاعِ؛ لِأَنَّهُ بَاقٍ، وَلِهَذَا قَالَ: «فَارْجُوا أَنْ أَكُونَ أَكْثَرُهُمْ تَابِعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وَمِنْ فَضَائِلِهِ أَيْضًا: تَأْثِيرُ الْقُرْآنِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ يُؤَثِّرُ عَلَى مَنْ سَمِعَهُ، لَكِنْ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ سَمِعَ عَنْ بَعْضِ أُمَّةِ الْكُفْرِ الَّذِينَ أَسْلَمُوا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ سَمِعُوا الْقُرْآنَ مِنَ الْجَنِّ وَمَنِ الْإِنْسِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ﴾ أَعْجَبَهُمْ وَاسْتَحْسَنُوهُ، ﴿قَالُوا﴾؛ أَي: قَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ﴿أَنْصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَوْ إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ﴾ ﴿الْأَحْقَافُ: ٢٩﴾.



(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٣٩).

(٢) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ.

(٣) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ.

(٤) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٤٩٨٢ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَابَعَ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ الْوَحْيَ قَبْلَ وَفَاتِهِ حَتَّى تَوَفَّاهُ أَكْثَرَ مَا كَانَ الْوَحْيُ ثُمَّ تُوَفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ^(١).

وَأَيْنَ وَجْهِ فَضِيلَةِ الْقُرْآنِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ؟

قال الحافظ رحمه الله في «الفتح» (٨/٩):

أي: أَكْثَرُ إِنْزَالِهِ قُرْبَ وَفَاتِهِ ﷺ، وَالسَّرُّ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْوَفُودَ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ كَثُرُوا وَكَثُرَ سُؤَالُهُمْ عَنِ الْأَحْكَامِ فَكَثُرَ النُّزُولُ بِسَبَبِ ذَلِكَ. وَوَقَعَ لِي سَبَبٌ تَحْدِيثِ أَنَسٍ بِذَلِكَ مِنْ رَوَايَةِ الدِّرَاوَرْدِيِّ عَنِ الْأَمَامِيِّ، عَنِ الزَّهْرِيِّ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ: هَلْ فُتِرَ الْوَحْيُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ؟ قَالَ: أَكْثَرَ مَا كَانَ وَأَجْمَعُهُ. أَوْرَدَهُ ابْنُ يُونُسَ فِي «تَارِيخِ مِصْرَ» فِي تَرْجُمَةِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ. انْتَهَى كَلَامُ الْحَافِظِ.

تَحَدَّثَ هُنَا ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله عَنْ سَبَبِ كَثَرَةِ التَّبَاعِ، وَلَيْسَ السُّؤَالُ الْآنَ عَنْ سَبَبِ كَثَرَةِ التَّبَاعِ؛ لِأَنَّ كَثَرَةَ التَّبَاعِ أَمْرٌ وَاضِحٌ لَيْسَ فِيهِ إِشْكَالٌ، وَیُمْكِنُنَا أَنْ نَحْصِرَ أَسْبَابَ كَثَرَةِ التَّبَاعِ فِيمَا يَلِي:

أَوَّلًا: قُرْبُ أَجْلِ الرِّسُولِ ﷺ، وَالْقُرْآنُ لَا بَدَأَ أَنْ يَكْمَلَ.

وِثَانِيًا: أَنَّ الشَّرَائِعَ كَثُرَتْ؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ تَحَدَّثَ عَنِ الْأَصُولِ وَالْأَشْيَاءِ الْعَامَةِ، ثُمَّ كَثُرَتِ الْفُرُوعُ، وَلِهَذَا تَجَدُّ أَنْ الْكَلَامَ فِي الْآيَاتِ الْمَدْنِيَةِ عَنِ الْفُرُوعِ أَكْثَرُ مِنَ الْكَلَامِ عَنِ الْأَصُولِ.

لَكِنْ مَا وَجْهُ كَوْنِهِ مِنْ فَضَائِلِ الْقُرْآنِ، وَلِهَذَا أَوْرَدَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي كِتَابِ فَضَائِلِ الْقُرْآنِ؟

الظاهرُ عندي - والله أعلم - : أنَّ كثرةَ كونِ الله ﷻ يختارُ - وله الحكمةُ - كثرةَ نزوله في آخرِ حياةِ النبي ﷺ؛ لأجلِ أن يكْمُلَ به الدينُ، وحياةُ النبي ﷺ مليئةٌ بالجهادِ من أولها إلى آخرها، لكن في آخرها كَمُلَ الدينُ فصار هذا القرآنُ كاملاً، ووجهُ الفضيلةِ فيه أنه صار مُكَمِّلاً للدينِ؛ ولهذا تتابعَ في آخرِ عهدِ النبي ﷺ.

ثم الفائدةُ الأخرى: أنه كان ينزلُ شيئاً فشيئاً من أجلِ أن يفقهَهُ الناسُ، وهذا دليلٌ على عنايةِ الله ﷻ به؛ لأنه لو نزلَ جملةً لم يكنْ هناك عنايةٌ به، لا من جهةِ تلقّيه، ولا من جهةِ العملِ به؛ لأن الناسَ يحتاجون إلى أن ينزلَ إليهم شيئاً فشيئاً.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٤٩٨٣ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ جُنْدَبًا، يَقُولُ: اشْتَكَى النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يَقُمْ لَيْلَةً أَوْ لَيْلَتَيْنِ، فَاتَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: يَا مُحَمَّدُ، مَا أَرَى شَيْطَانَكَ إِلَّا قَدْ تَرَكَكَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَالضُّحَىٰ ۝١ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢﴾ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَاقَلَىٰ ۝٣﴾^(١).

كَأَنَّ الْمُؤَلَّفَ أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ أحياناً يَنْزِلُ ابْتِدَائِيًّا، وَأحياناً يَنْزِلُ بِسَبَبٍ، وَهَكَذَا كَانَ الْأَمْرُ فَالْقُرْآنُ أحياناً يَنْزِلُ بَدُونِ سَبَبٍ، وَأحياناً يَنْزِلُ بِسَبَبٍ.

فهنا سببُ نزولِ قوله تعالى: ﴿وَالضُّحَىٰ ۝١ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢﴾ [الضحى: ١-٢]. قولُ هذه المرأة - والعياذُ بالله - : مَا أَرَى شَيْطَانَكَ إِلَّا قَدْ تَرَكَكَ.

وهل هي مؤمنة أم غير مؤمنة؟

والجوابُ: إنها غير مؤمنة، ولهذا جعلته كاهناً تنزلُ عليه الشياطينُ.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٢- باب نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ وَالْعَرَبِ ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يُوحَى: ١٧]. ﴿بِلِسَانِ

عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥].

٤٩٨٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَأَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: فَأَمَرَ عَثْمَانُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ وَسَعِيدَ بْنَ الْعَاصِ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَنْ يَنْسَخُوهَا فِي الْمَصَاحِفِ، وَقَالَ لَهُمْ: إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي عَرَبِيَّةٍ مِنْ عَرَبِيَّةِ الْقُرْآنِ، فَاصْتُبُوهَا بِلِسَانِ قُرَيْشٍ، فَإِنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ بِلِسَانِهِمْ، فَفَعَلُوا.

وَيَذُلُّ - أَيْضًا - عَلَى أَنَّهُ أُنْزِلَ بِلِسَانِهِمْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾ [الأنبياء: ١٤]. وَمَعْلُومٌ أَنَّ الرَّسُولَ مِنْ قُرَيْشٍ، وَلَيْسَ مِنَ الْعَرَبِ الْآخَرِينَ كَتَمِيمٍ، وَقَحْطَانَ، وَشَبِهِهِمْ.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٤٩٨٥ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ حَدَّثَنَا عَطَاءٌ وَقَالَ مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ قَالَ أَخْبَرَنِي صَفْوَانُ بْنُ يَعْلَى بْنُ أُمَيَّةَ أَنَّ يَعْلَى كَانَ يَقُولُ: لَيْتَنِي أَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ يُنْزَلُ عَلَيْهِ الْوَحْيُ فَلَمَّا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْجِعْرَانَةِ عَلَيْهِ ثَوْبٌ قَدْ أَظْلَّ عَلَيْهِ وَمَعَهُ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ مُتَضَمِّنٌ بِطَبِيبٍ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ فِي جَبَّةٍ بَعْدَ مَا تَضَمَّنَ بِطَبِيبٍ فَنَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ سَاعَةً فَجَاءَهُ الْوَحْيُ فَأَشَارَ عُمَرُ إِلَى يَعْلَى أَنْ تَعَالَ فَجَاءَ يَعْلَى فَادْخَلَ رَأْسَهُ فَإِذَا هُوَ مُخْمَرُ الْوَجْهِ يَغْطِي كَذَلِكَ سَاعَةً ثُمَّ سَرَى عَنْهُ فَقَالَ أَيْنَ الَّذِي يَسْأَلُنِي عَنِ الْعُمْرَةِ إِنَّمَا فَالْتَمِسَ الرَّجُلُ فَجَحِيَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ أَمَّا الطَّبِيبُ الَّذِي بِكَ فَاعْسِلْهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَأَمَّا الْجَبَّةُ فَانْزِعْهَا ثُمَّ اصْنَعْ فِي عُمَرَتِكَ كَمَا تَصْنَعُ فِي حَجَّتِكَ ^(١).

(١) أخرجه مسلم (٦، ٧، ٨، ٩، ١٠).

هذا الحديث فيه عدة فوائد:

أولاً: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أحياناً يَتَوَقَّفُ فِي الْحُكْمِ حَتَّى يَنْزِلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ كَمَا هُنَا.
وثانياً: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ يُعَانِي مِنْ شِدَّةِ الْوَحْيِ حَتَّى فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ، فَإِنَّ هَذَا الَّذِي تَكَلَّمَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ لَيْسَ بِقُرْآنٍ بِالِاتِّفَاقِ.

ثالثاً: أَنَّ الْمُحْرَمَ إِذَا أَحْرَمَ بِهَا لَا يَجُوزُ لِبَسِّهِ فِي الْإِحْرَامِ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَنْزِعَهُ مَتَى عَلِمَ، فَإِذَا كَانَ نَاسِياً فَمَتَى ذَكَرَ، وَإِنْ كَانَ جَاهِلاً فَمَتَى عَلِمَ. وَهَلْ نَأْخُذُ مِنْهُ أَنَّ مَنْ فَعَلَ الشَّيْءَ جَاهِلاً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؟

الجوابُ عن ذلك: لا؛ لأنَّ هَذَا قَبْلَ الْحُكْمِ، لِأَنَّ الْحُكْمَ مَا نَزَلَ إِلَّا بَعْدَ أَنْ سَأَلَ.
ومن فوائده: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «أَيُّنَ الَّذِي يَسْأَلُنِي عَنِ الْعُمْرَةِ».
ومن فوائدهِ هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضاً: الْأَخْذُ بِالْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ قَالَ: كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ فِي جُبَّةٍ بَعْدَ مَا تَضَمَّنَ بِطَيْبٍ؟ وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ لَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ وَلَا بِحَجٍّ، لَكِنَّ الْقَرِينَةَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ، وَلِهَذَا قَالَ: أَيُّنَ الَّذِي يَسْأَلُنِي عَنِ الْعُمْرَةِ آنَفًا؟

ومنها: إِطْلَاقُ الشَّيْءِ عَلَى بَعْضِ أَجْزَائِهِ، يَعْنِي: هُوَ لَا يَسْأَلُ عَنِ الْعُمْرَةِ هَلْ هِيَ جَائِزَةٌ أَوْ غَيْرُ جَائِزَةٍ، وَإِنَّمَا يَسْأَلُ عَنْ عَمَلٍ يَتَعَلَّقُ بِالْعُمْرَةِ.

ومنها: أَنَّ الْإِزَالَهَ تَكُونُ بِثَلَاثِ مَرَاتٍ فِي الْغَسْلِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «فَاغْسِلْهُ ثَلَاثَ مَرَاتٍ»، وَهَذَا إِذَا زَالَ الطَّيْبُ فَالِاقْتِصَارُ عَلَيْهَا وَاضِحٌ، لَكِنْ إِذَا لَمْ يَزَلِ الطَّيْبُ، فَنَقُولُ: إِنْ كَانَ بَقِيَ شَيْءٌ مِنْ عَيْنِهِ فَإِنَّهُ يُكْرَّرُ حَتَّى تَزَالَ عَيْنُهُ، وَإِنْ كَانَ بَقِيَ مُجَرَّدُ الرِّيحِ فَإِنَّ الثَّلَاثَ الَّتِي أَمَرَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ كَافِيَةٌ.

ومنها: أَنَّ مَنْ تَلَبَّسَ بِالْمُحْرَمِ لِإِزَالَتِهِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا صَارَ يَغْسِلُهُ سِيَّاسُ الرِّيحِ، لَكِنْ يَزَالَتْهُ عَنْهُ، وَبِهِ نَعْرِفُ حُكْمَ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي اخْتَلَفَ فِيهَا الْفُقَهَاءُ وَهِيَ: إِذَا مَا تَابَ الْإِنْسَانُ مِنْ غَضَبٍ أَرْضَ مَغْصُوبَةٍ وَكَانَ فِي وَسْطِهَا مَاذَا يَفْعَلُ، إِنْ بَقِيَ فَهُوَ آثِمٌ، وَإِنْ مَشِيَ فَهُوَ آثِمٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا مَشِيَ فَهُوَ الْآنَ يَسْتَعْمِلُ الْأَرْضَ فِي مَشْيِهِ، فَمَاذَا يَصْنَعُ؟

الجواب: أن نقول: يَخْرُجُ وَيَمْشِي؛ لأن مشيه هنا للخروج والتخلص من الحرام ليس بحرام، بل هذا واجب.

ومنها أيضًا: وجوب نزع ثوب الإحرام إذا أصابه الطيب؛ لقوله ﷺ: «وَأَمَّا الْجُبَّةُ فَانْزِعْهَا» وهذه المسألة تحتاج إلى نظرٍ وتحقيق؛ لأن هذا أمرٌ يقع كثيرًا خصوصًا إذا طيب الإنسان لحيته، فإذا طيب لحيته ثم قال هكذا بردائه فسوف تصيبه اللحية فيصيبه الطيب.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٣- باب جمع القرآن.

٤٩٨٦- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ السَّبَّاقِ، أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ رضي الله عنه قَالَ: أُرْسِلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ مَقْتَلِ أَهْلِ الْيَمَامَةِ فَإِذَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عِنْدَهُ قَالَ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه: إِنَّ عُمَرَ أَتَانِي فَقَالَ: إِنَّ الْقَتْلَ قَدْ اسْتَحَرَّ يَوْمَ الْيَمَامَةِ بَقَرَاءِ الْقُرْآنِ، وَإِنِّي أَخْشَى أَنْ اسْتَحَرَّ الْقَتْلُ بِالْقُرَاءِ بِالْمَوَاطِنِ فَيَذْهَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْقُرْآنِ وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَأْمُرَ بِجَمْعِ الْقُرْآنِ، قُلْتُ لِعُمَرَ: كَيْفَ نَفْعَلُ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ عُمَرُ: هَذَا وَاللَّهِ خَيْرٌ، فَلَمْ يَزَلْ عُمَرُ يُرَاجِعُنِي حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ صَدْرِي لِذَلِكَ وَرَأَيْتُ فِي ذَلِكَ الَّذِي رَأَى عُمَرُ قَالَ زَيْدٌ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّكَ رَجُلٌ شَابٌّ عَاقِلٌ لَا تَنْهَمُكَ وَقَدْ كُنْتَ تَكْتُبُ الْوَحْيَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَتَّبِعُ الْقُرْآنَ فَاجْمَعُهُ. فَوَاللَّهِ لَوْ كَلَّفُونِي نَقْلَ جَبَلٍ مِنَ الْجِبَالِ مَا كَانَ أَثْقَلَ عَلَيَّ مِمَّا أَمَرَنِي بِهِ مِنْ جَمْعِ الْقُرْآنِ، قُلْتُ: كَيْفَ تَفْعَلُونَ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: هُوَ وَاللَّهِ خَيْرٌ، فَلَمْ يَزَلْ أَبُو بَكْرٍ يُرَاجِعُنِي حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ صَدْرِي لِلَّذِي شَرَحَ لَهُ صَدْرُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ رضي الله عنه فَتَتَّبَعْتُ الْقُرْآنَ أَجْمَعُهُ مِنْ الْعُسْبِ وَاللَّخَافِ وَصُدُورِ الرِّجَالِ حَتَّى وَجَدْتُ آخِرَ سُورَةِ التَّوْبَةِ مَعَ أَبِي خُزَيْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ لَمْ أَجِدْهَا مَعَ أَحَدٍ غَيْرِهِ ﷺ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﷺ ۖ حَتَّى خَاتَمَةَ بَرَاءَةٍ فَكَانَتْ الصُّحُفُ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ حَتَّى

تَوَفَّاهُ اللَّهُ، ثُمَّ عِنْدَ عُمَرَ حَيَاتُهُ، ثُمَّ عِنْدَ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

قال المؤلف رحمته الله: «بابُ جمع القرآن»، القرآنُ كان مُفَرَّقًا بَيْنَ النَّاسِ كما كان يُنَزَّلُ على النَّبِيِّ ﷺ فتجدُ الرَّجُلَ عنده آيةٌ، والرجُلُ الآخرُ عنده آيتان، والثالثُ عنده سورةٌ، والرابعُ سورتان، وهكذا كان متفرِّقًا ولكن مع ذلك يُوجَدُ أناسٌ كثيرون من الصحابة رضي الله عنهم عندهم جميعُ القرآنِ قد خَتَمُوهُ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان جبريلُ يُدَارِسُهُ القرآنَ كُلَّ سَنَةٍ في رمضانَ ودَارَسَهُ إِيَّاهُ في السَّنةِ التي مات فيها مرتين ^(١)، فكان القرآنُ محفوظًا في صدورِ كثيرٍ من الصحابة، لكن مع ذلك كان مفرَّقًا عند أكثرِ الصحابة لم يحفظوه كلُّه، فرأى عمرُ رضي الله عنه أن يُجَمَعَ القرآنُ؛ لأنَّ القَتْلَ اسْتَحَرَّ في القراءِ يومَ اليَمامَةِ؛ يعني: كَثُرَ وانتَشَرَ حتَّى قُتِلَ منهم عددٌ كبيرٌ، وهؤلاء القراءُ هم الذين حَفِظُوا القرآنَ وكانوا يُسَمُّونَ مَنْ حَفِظَ القرآنَ قارئًا وَيُسَمُّونَ الحَفِظَةَ قارئًا، فخاف عمرُ رضي الله عنه إذا قُتِلَ هؤلاء القراءُ أن يَضِيعَ القرآنُ فرأى أن يُجَمَعَ القرآنُ في صُحُفٍ، وتكونَ عندَ الخليفةِ، فأشار على أبي بكرٍ بذلك، ولكنَّ أبا بكرٍ تَوَقَّفَ في أولِ الأمرِ؛ لأنَّ هذا أمرٌ لم يَفْعَلْهُ النَّبِيُّ ﷺ، لكنه في الحقيقة وإن لم يَفْعَلْهُ الرسولُ ﷺ فإنَّ اللهَ تعالى قد أشارَ إليه، لكنَّ الحاجةَ في عهدِ الرسولِ ﷺ لم تَدْعُ إليه، لكن بعده دعتِ الحاجةُ إليه، والإشارةُ التي أشارَ اللهُ إليها فيه هي قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]. ومعلومٌ أن جمعَ القرآنِ وكتابته من حفظه، فيكونُ في الآيةِ دليلٌ، أو إشارةٌ على أنه ينبغي بل يجبُ أن يُحَفِظَ القرآنُ، وأنَّ كُلَّ شيءٍ يكونُ سببًا في حفظه فإنه داخلٌ في قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ ولهذا لما راجعَ عمرُ أبا بكرٍ في ذلك شَرَحَ اللهُ صدرَ أبي بكرٍ لهذا ووافق، ثم دعا زيدَ بنَ ثابتٍ رضي الله عنه وذكرَ من صفته ما يُشَجِّعُهُ على جمعِ القرآنِ؛ لأنَّه رجلٌ شابٌّ، وأنَّه غيرُ مُتَّهَمٍ، وأنَّه كان يَكْتُبُ الوحيَ لرسولِ اللهِ ﷺ. وذكرَ أنه شابٌّ وعاقِلٌ وغيرُ متهمٍ ويَكْتُبُ الوحيَ لأسبابٍ؛ لأنَّ الشابَّ أقوى مِنَ الشيخِ وأشدُّ

(١) أخرجه البخاري (٤٩٩٨).

إِقْدَامًا، وَالْعَاقِلُ الَّذِي يُقَدِّرُ الْأُمُورَ وَيَزِنُ الْأُمُورَ أُولَى مِنْ غَيْرِهِ، وَكَوْنُهُ لَا يُتَّهَمُ لِأَمَانَتِهِ وَلِكَوْنِهِ يَبَاشِرُ كِتَابَةَ الْوَحْيِ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ فَأَمَرَهُ أَنْ يَجْمَعَ الْقُرْآنَ، وَلَكِنْ ذَلِكَ ثَقُلَ عَلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَالَ: لَوْ كَلَّفُونِي نَقْلَ جَبَلٍ لَكَانَ أَهْوَنَ عَلَيَّ، وَلَكِنْ مَازَالَ أَبُو بَكْرٍ يُرَاجِعُهُ فِي ذَلِكَ وَيُقَنِّعُهُ حَتَّى قَنِعَ وَوَأَفَقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وفيه دليل: على جوازِ مراجعةِ الصغيرِ للكبيرِ فإن زيدا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دون أبي بكرٍ وعمرٍ ومع ذلك راجعَهما.

وفيه دليلٌ أيضًا: على أنه لَا يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يَقْدُمَ عَلَى الشَّيْءِ إِلَّا إِذَا شَرَحَ اللَّهُ لَهُ صَدْرَهُ، وَمِنْ ثَمَّ شُرِعَتْ صَلَاةُ الاسْتِخَارَةِ^(١) فِي الْأَمْرِ الَّذِي لَمْ يَنْشَرْحْ صَدْرُكَ لَهُ، أَنْ تَسْتَخِيرَ اللَّهَ تَعَالَى فِي الإِقْدَامِ عَلَيْهِ أَوْ الإِحْجَامِ عَنْهُ.

وفيه أيضًا: الحرصُ على عدمِ إحْدَاثِ شَيْءٍ فِي دِينِ اللَّهِ؛ لِقَوْلِهِمْ: كَيْفَ تَفْعَلُونَ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى شِدَّةِ تَحَرِّيِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لِللسُّنَةِ وَالْبَعْدِ عَنِ الْإِبْتِدَاعِ فِي دِينِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَإِنْ قِيلَ: مَا الْجَوَابُ عَنْ هَذَا الْإِيرَادِ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَا قُلْنَا: إِنْ فِي الْقُرْآنِ إِشَارَةً إِلَى ذَلِكَ وَأَنْ يُجْمَعَ مَا دَامَ جَمْعُهُ سَبَبًا لِحِفْظِهِ.

وهنا أمرٌ يجبُ التَّفَطُّنُ لَهُ وَهُوَ أَنَّ هُنَاكَ فَرْقًا بَيْنَ الْوَسَائِلِ وَالْمَقَاصِدِ، فَإِذَا أَمَرَ الشَّارِعُ بِعِبَادَةٍ فَهُوَ أَمْرٌ بِهَذِهِ الْعِبَادَةِ وَبِهَا لَا تَتِمُّ إِلَّا بِهِ حَتَّى وَإِنْ كَانَتِ الْوَسِيلَةُ الَّتِي لَا تَتِمُّ إِلَّا بِهَا لَمْ تَكُنْ مَوْجُودَةً فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ كَانَتْ مَأْمُورًا بِهَا، لَا لِذَاتِهَا وَلَكِنْ لِأَنَّهَا وَسِيلَةٌ.

فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: أَيْنَ تَبْوِيْبُ الشَّرِيعَةِ أَنَّ هَذَا كِتَابُ الطَّهَارَةِ، وَهَذَا كِتَابُ الصَّلَاةِ، وَهَذَا كِتَابُ الزَّكَاةِ، وَهَذَا كِتَابُ الصِّيَامِ، وَهَذَا كِتَابُ الْحَجِّ، وَهَذَا كِتَابُ الْبَيْعِ، وَهَذَا كِتَابُ الرِّهْنِ.. إِلَى آخِرِهِ أَيْنَ تَبْوِيْبُهَا، هَلْ بَوَّبَهَا الرَّسُولُ ﷺ؟
الْجَوَابُ: لَا، وَلَا الصَّحَابَةُ أَيْضًا فَكَيْفَ بَوَّبَتْ؟

نقول: لأنَّ هذا من بابِ تقريبِ السنةِ إلى مُبتَغِيها فيكونُ ذلك مأمورًا به لا لذاته ولكن لأنه وسيلة لذلك.

وفيه أيضًا: أن الصحابةَ رضي الله عنهم لم يَكُنْ لديهم من توفّر المالِ ما هو في زمننا اليوم فكانوا يَكْتُبُونَ القرآنَ في العُسْبِ واللِّخَافِ، والعُسْبُ: عُسْبُ النخلةِ يُقَشَّرُوهُ ثُمَّ يَكْتُبُونَ فيه، والعُسْبُ عند أصله عريضٌ إذا قُشِّرَ وَكُتِبَ فيه صَحَّحَ أن يُكْتُبَ فيه.

اللِّخَافُ: هي حِجَارَةٌ بيضاء، كما تُسَمَّى عندنا بالشلاف، يَكْتُبُونَ فيها فالأمرُ كان في ذلك الوقتِ زهيدًا، تجدُ الواحدَ يُجَمِّعُ من هذا اللِّخَافِ ومن هذا العُسْبِ وفيه كلامُ الله وَعَلَى، لكن الآن والحمد لله حصلت هذه الأوراقُ التي سهَّلها الله وَعَلَى، وحصل أيضًا الأشرطةُ التي يُسَجَّلُ فيها فبقي الأمرُ ميسورًا أكثرَ بكثيرٍ مما سبق.

وفيه أيضًا: آخرُ سورةِ التوبةِ مع أبي خزيمة الأنصاري؛ لقوله: «لم أجدها مع غيره».

نقول: إنه لم يجدْها إلا مع أبي خزيمة ولم يجدْها مع غيره.

فإن قال قائل: أليس القرآن متواترًا؟

فالجوابُ: بلى، إذن كيف جاء من هذا الطريق الواحد؟

نقول: هو ثابتٌ ومعلومٌ وكونُهُ لم يجدْها مع غيره لا يَعْنِي أنها مفقودةٌ إذ أن زيدَ بن ثابتٍ رضي الله عنه قد لا يَكُونُ أتى على جميعِ الناسِ وإلا فالآيةُ معلومةٌ، والنبِيُّ ﷺ قرأها على أصحابه، ومن الجائزِ أن تُنسى؛ أي: ينساها أحدٌ من الناسِ، فإذا ذكروا بها ذكروا، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ﴾ التوبة: ١٤٤. كانت موجودةٌ ومتواترةٌ وعمرُ ﷺ يقولُ والمسجد ممتلئٌ

بالناسِ: مَنْ زَعَمَ أن محمدًا قد مات ضربتُ عنقه ^(١)، نسوا الآيةَ أم لا؟

والجوابُ: أنهم نسواها، فمن الجائزِ أن يكونَ الناسُ نسوا ذلك.

(١) سبق تخريجه.

ولو قَالَ قائلٌ: صارت الصحفُ عندَ أبي بكرٍ ثم عندَ عمرَ ثم عندَ حفصةَ، إذن: الذينَ حَفِظُواها وحَفِظُوا هذه الصحفَ هم أفرادٌ من الناسِ؟
فالجواب: أما كونُها عندَ أبي بكرٍ وعندَ عمرَ فلاَئِهما الخلفيتان، وأحفظُ ما تكونُ الوثائقُ عندَ الخليفةِ بلا شكٍّ، وأما عندَ حفصةَ رضي الله عنها، فلاَئِها امرأةٌ لا أحدٌ يَشْكُ في وَفورِ عقلِها، وأمانِتها رضي الله عنها، ثم هي لا تستطيعُ أن تُغَيِّرَ شيئاً من كتابِ الله ﷻ لا زيادةً، ولا نقصاً، ولا تقديمًا، ولا تأخيرًا؛ لأن القرآنَ محفوظٌ عندَ الناسِ، ولو حاولت أن تُغَيِّرَ -على الفرضِ البعيدِ- لم تَتَمَكَّنْ من ذلك، وبهذا نَعْرِفُ كَذِبَ الرافضةِ الذين ادَّعَوْا أن القرآنَ غُيِّرَ وبُدِّلَ! لأنه بقي عندَ عمرَ ثم بقي عندَ حفصةَ واختَلَفَتْ فيه الأيدي، ولا ندري ما الذي حصل؟ فيقالُ لهم: هذا الحفظُ عندَ أبي بكرٍ وعمرَ ما فيه إشكالٌ؛ لأنهما الخلفيتان وأوثقُ ما يكونُ الشيءُ عندَ الخليفةِ بلا شكٍّ لا أحدٌ يَجْتَرِئُ على ما كان عندَ الخليفةِ، وأما عندَ حفصةَ فكما قلنا: إنها امرأةٌ معروفةٌ بوفورِ العقلِ، والأمانةِ ومع هذا لا يُمكنُ أن تَتَقَدَّمَ في تَغْيِيرِ شيءٍ أو تبديله أو زيادته أو نقصه.

ثم قال البخاري رحمته الله:

٩٨٧- حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُ أَنَّ حُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ قَدِمَ عَلَى عُثْمَانَ وَكَانَ يُغَارِزِي أَهْلَ الشَّامِ فِي فَتْحِ إِرْمِينِيَّةَ وَأَذْرَبِجَانَ مَعَ أَهْلِ الْبِزْجِاقِ، فَأَفْرَعَ حُذَيْفَةُ اخْتِلَافَهُمْ فِي الْقِرَاءَةِ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ لِعُثْمَانَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَدْرِكْ هَذِهِ الْأُمَّةَ قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِفُوا فِي الْكِتَابِ اخْتِلَافَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، فَأَرْسَلَ عُثْمَانُ إِلَى حَفْصَةَ أَنْ أَرْسِلِي إِلَيْنَا بِالصُّحُفِ نَنْسُخُهَا فِي الْمَصَاحِفِ، ثُمَّ نَرُدُّهَا إِلَيْكَ. فَأَرْسَلَتْ بِهَا حَفْصَةُ إِلَى عُثْمَانَ، فَأَمَرَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمَاصِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، فَنَسَخُوهَا فِي الْمَصَاحِفِ، وَقَالَ عُثْمَانُ لِلرَّهْطِ الْقُرَشِيِّينَ الثَّلَاثَةِ: إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ فَاكْتُبُوهُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ فَإِنَّمَا نَزَلَ بِلِسَانِهِمْ، ففَعَلُوا. حَتَّى إِذَا نَسَخُوا الصُّحُفَ فِي

الْمَصَاحِفِ رَدَّ عُمَانُ الصُّحُفَ إِلَى حَفْصَةَ فَأَرْسَلَ إِلَى كُلِّ أَقْفٍ بِمُصْحَفٍ مِمَّا نَسَخُوا وَأَمَرَ بِمَا سِوَاهُ مِنَ الْقُرْآنِ فِي كُلِّ صَحِيفَةٍ أَوْ مُصْحَفٍ أَنْ يُحْرَقَ.

٤٩٨٨ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ، وَأَخْبَرَنِي خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، سَمِعَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ قَالَ: فَقَدْتُ آيَةَ مِنَ الْأَحْزَابِ حِينَ نَسَخْنَا الْمُصْحَفَ قَدْ كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهَا، فَالْتَمَسْنَاهَا فَوَجَدْنَاهَا مَعَ خَزِيمَةَ بْنِ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيِّ ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الْأَحْزَابِ: ٢٣]. فَالْحَقْنَاهَا فِي سُورَتِهَا فِي الْمُصْحَفِ ^(١).

هذا أيضًا جمع آخر غير الجمع الأول؛ الجمع الأول جُمِعَ القرآن فيه على ما نَزَلَ عليه من الأحرف السبعة وكانت هذه الأحرف على حسب أمهات اللغات في ذلك الوقت؛ يَعْنِي: أَنَّهُ لَمْ يَشُقَّ عَلَى النَّاسِ فِي أَنْ يُلْزَمُوا بِقِرَاءَةِ لُغَةِ قَرِيشٍ فَسُمِحَ لَهُمْ وَرُخِّصَ لَهُمْ أَنْ يَقْرَءُوهَا عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، ثُمَّ لَمَّا صَارَتِ الْخِلَافَةُ فِي قَرِيشٍ صَارَتْ لُغَةُ قَرِيشٍ هِيَ الْغَالِبَةُ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ، بَلْ قَبْلَ هَذَا السَّنَةِ النَّبَوِيَّةُ كَانَتْ بِلُغَةِ قَرِيشٍ، وَصَارَتْ لُغَةُ قَرِيشٍ هِيَ الْغَالِبَةُ وَاللُّغَاتُ الْأُخْرَى تَنْصَهَرُ فِي هَذِهِ اللَّغَةِ الْأُمِّ، وَسَهِّلَ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَتَكَلَّمُوا جَمِيعًا بِلُغَةِ قَرِيشٍ، وَلَكِنْ مَعَ هَذَا بَقِيَتْ بَقَايَا يَخْتَلِفُ فِيهَا النَّاسُ حَتَّى صَارَتْ هَذِهِ الْبَقَايَا فِي الْجُنُودِ خَارِجَ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَصَارُوا يَخْتَلِفُونَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ النَّاسَ كُلَّمَا بَعَدُوا عَنْ عَصْرِ النَّبَوَةِ زَادَ الْخِلَافُ وَالشَّقَاقُ بَيْنَهُمْ، فَحِينَئِذٍ رَأَى الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّ الْمَصْلَحَةَ بَلِ الْضَّرُورَةُ تَقْتَضِي أَنْ يُجْمَعَ الْقُرْآنُ جَمْعًا آخَرَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ فَقَطْ، وَهُوَ لُغَةُ قَرِيشٍ حَتَّى لَا يَخْصُلَ هَذَا الْخِلَافُ بَيْنَ النَّاسِ فَيَتَنَازَعُوا فِي الْقُرْآنِ وَيَخْتَلِفُوا فِيهِ كَمَا اخْتَلَفَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى فِي كُتُبِهِمْ فَقَعَلَ عُمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهَذِهِ هِيَ الْجَمْعَةُ الَّتِي جُمِعَتْ فِيهِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَأَمَرَ عُمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا سِوَى هَذَا الْحَرْفِ أَنْ يُحْرَقَ حَتَّى وَإِنْ كَانَ مِنَ الْقُرْآنِ، لَكِنْ لَاحِظُوا أَنَّ الْمَعَانِيَ ثَابِتَةٌ فِي اللَّغَاتِ الْأُخْرَى، وَثَابِتَةٌ فِي هَذِهِ اللَّغَةِ، يَعْنِي: أَنَّ تَوْحِيدَ الْقُرْآنِ عَلَى لُغَةٍ وَاحِدَةٍ لَا يَعْنِي أَنَّ

(١) سَيَأْتِي تَخْرِيجُهُ.

هناك نقصاً أو زيادةً في القرآن بل القرآن هو هو، لكنهم يختلفون في الكلمة فينطق بها على وجهٍ في لغةٍ، وعلى وجهٍ آخر في لغةٍ أخرى، فرأى عثمان أن يجمعه على لغة قريش ففعل، فبقي الناس -ولله الحمد- على حرفٍ واحدٍ على لغة قريش.

أمّا قراءة السبع فإنها لا تخرج عن هذه اللغة، كلّها في لغة قريش وليست هي الحروف السبعة التي طلب النبي ﷺ من جبريل كلّما أقرأه على حرفٍ أن يزيده حتى بلغ سبعة أحرف، بل هي على حرفٍ واحدٍ؛ ولهذا يقول عثمان رحمته: إذا اختلفتم أنتم وزيد في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش؛ أي: بلغتهم.

وفيه دليل: على أنه يجوز للإنسان طرْحُ المصالح إذا كان يخشى أن تُفْضِيَ إلى مفسدٍ أكبر؛ لأن كونه على سبع لغاتٍ أوسع للناس وأسهل لكن لما كان يخشى منه مفسدٌ عظيمٌ أعظم، منع منه عثمان رحمته، وعثمان له سنة متبعة؛ لأنه من الخلفاء الراشدين ^(١).

وفيه دليلٌ على: جواز تحريق المصاحف؛ لأن الصحابة أقرّوا عثمان ولم يُنكروا عليه، لكن ما لم يكن في ذلك إضاعةٌ لماليتها، فإن كان في ذلك إضاعةٌ لماليتها فإنه لا يجوز من هذه الناحية، مثل: أن يُمكن الانتفاع بها كالقراءة فيها، فإنه لا يجوز أن تحرق لأن ذلك إتلافٌ لها، أمّا إذا كان لا يُمكن الانتفاع بها فلا بأس بإحراقها.

فإن قلت: أيها أولى إحراقها أو دفنها؟ فالأولى الإحراق وإن جمع بين الإحراق والدفن فهو أولى، أو بين الإحراق والدق، فيحرقها ثم يدقّها؛ لأن مجرد الإحراق حسب المشاهد لا يلزم منه زوال الحروف والكلمات؛ لأنك تحرق الورقة ثم تنظر إلى الكتابة فتجدها باقية لم تزل فلا تزول إلا بالدق أو بالدفن.



(١) أخرجه أبو داود (٣١١٤)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢).

ثم قال البخاري رحمه الله:

٤ - باب كَاتِبِ النَّبِيِّ ﷺ.

٤٩٨٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَنَّ ابْنَ السَّبَّاقِ قَالَ إِنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ قَالَ أَرْسَلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه قَالَ: إِنَّكَ كُنْتَ تَكْتُبُ الْوَحْيَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاتَّبَعَ الْقُرْآنَ فَتَبَعْتُ حَتَّى وَجَدْتُ آخِرَ سُورَةِ التَّوْبَةِ آيَتَيْنِ مَعَ أَبِي خُزَيْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ لَمْ أَجِدْهُمَا مَعَ أَحَدٍ غَيْرِهِ ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ [التوبة: ١٢٨]. إِلَى آخِرِهِ

٤٩٩٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: (لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ادْعُ لِي زَيْدًا وَلِيَجْعَلِ بِاللُّوحِ وَالْدَّوَاةِ وَالْكِتَفِ - أَوْ الْكِتَفِ وَالْدَّوَاةِ - ثُمَّ قَالَ: اكْتُبْ ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ﴾ [النسبة: ٢٩٥]. وَخَلَفَ ظَهَرَ النَّبِيِّ ﷺ عَمْرُو بْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ الْأَعْمَى فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَمَا تَأْمُرُنِي فَإِنِّي رَجُلٌ ضَرِيرٌ الْبَصَرِ فَنَزَلَتْ مَكَانَهَا: «لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ»^(١).

في النسخة التي معي: (القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله)، ولكن الآية على خلاف هذا فنص الآية: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النسبة: ٢٩٥]. والصواب أن الراوي ساقه بالمعنى وليس باللفظ، ولا يجوز الرواية بالمعنى للقرآن؛ يعني: لا نقول قال الله تعالى كذا وكذا، ما يجوز، إنما نقول: إن الله أخبر وتقول كذا وكذا، فلا مانع، لكن أن تقول: قال الله، فلا يصح.

مسألة: يقول البعض بوجوب تعلم التجويد، فما الصواب في ذلك؟
فالجواب: أنه لا شك أن التجويد يُحسِّن الصوت فهو من باب الشيء

المستحب من باب تجميل الصوت، كما قال أبو موسى: لو كنت أعلم لحبرته لك تحبيراً^(١)، وأما أن نقول إن القراءة يتوقف جوازها على إجادة هذا وتطبيقه فهذا خلاف الإجماع؛ لأن المسلمين كلهم يقرأون على ما هم عليه، وأكثر الناس ما يعرف التجويد، ولا قراءة التجويد ولا يتوقف المعنى أو الإعراب على معرفة التجويد، غاية ما هنالك أنه صفات حروف تُعطي زيادة ترنم في القرآن الكريم، ولا أستبعد أيضاً أن يكون دخل عليها شيء من التحسين مع طول الزمن، وأنها ليست على هذا الوجه من عهد الرسول ﷺ، لأننا نعلم جميعاً أن القرآن نزل بلغة قريش، والرسول كان ينطق بالقرآن وينطق بالسنة، ولا نعلم أن أحداً قال: إن الأحاديث النبوية يُنطق بها هكذا بالتجويد مع أن كلام الرسول عربي.

فالظاهر لي: أنه لما كان القرآن يعتني به المسلمون ويحسنون به أصواتهم كما هو ظاهر أدخلوا عليه هذه الأشياء من المحسنات لتحسين اللفظ، ولا أستبعد أن تكون تطورت أكثر مما كانت عليه فيما سبق؛ فلهذا الذي نرى: أن التجويد ليس بواجب.

ويقال -أيضاً-: أن قراءة الرسول كانت على خلاف قواعد التجويد فإنه كان يمدُّ «الله» ويمد «الرحمن» ويمد «الرحيم»، وإذا نظرنا إلى أهل الشأن في قواعد التجويد فإنهم يرون أن هذا ليس بمدّ، والمد الطبيعي عندهم ما يُسمّى مدّاً، ولهذا ابن مالك قال: المقصور والممدود، ولما قرأ قارئ على ابن مسعود: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠]. قال له: مُدّها، يقصد: الفقراء؛ يعني: مدّها؛ لأن فيها همزة فأمره أن يطول المدّ حتى يتبين، وأما المد الطبيعي مثل: قال، ومال، وكال، ما يظهر فيه المدّ، أما إذا كان ست حركات أو نحوها فهو الذي يظهر فيه المدّ.

(١) أخرجه النسائي (١٠٢٩)، وأبو يعلى (٧٢٧٩).

وأيضاً ما يكتبون المدّ في كلمة «الرحمن» ولكن يكتبون الميم بالمدّ «رحمن»، ولا يذكرون المدّ لكن يشيرون إلى الألف المحذوفة في الكتابة يشيرون إلى حركة مستطيلة، وما يجوز أن نقول غلط والرسول ﷺ يمدّها.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٥- باب أنزل القرآن على سبعة أحرف.

٤٩٩١ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ، قَالَ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَقْرَأَنِي جِبْرِيلُ عَلَى حَرْفٍ فَرَأَجَعْتُهُ فَلَمْ أَزَلْ أَسْتَزِيدُهُ وَيَزِيدُنِي حَتَّى أَنْتَهَى إِلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ» ^(١).

٤٩٩٢ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ الْمُسَوَّرَ بْنَ مَحْرَمَةَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ الْقَارِيَّ حَدَّثَاهُ أَنَّهَا سَمِعَا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَمَعْتُ لِقِرَاءَتِهِ، فَإِذَا هُوَ يَقْرَأُ عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ لَمْ يُقْرَأَنَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكِدْتُ أَسَاوِرُهُ فِي الصَّلَاةِ فَتَصَبَّرْتُ حَتَّى سَلِمَ، فَلَيْبَتْهُ بِرِدَائِهِ، فَقُلْتُ: مَنْ أَقْرَأَكَ هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتُكَ تَقْرَأُ قَالَ أَقْرَأَنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: كَذَبْتَ. فَإِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَقْرَأَنِيهَا عَلَى غَيْرِ مَا قَرَأْتَ فَانْطَلَقْتُ بِهِ أَقْوَدُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ بِسُورَةِ الْفُرْقَانِ عَلَى حُرُوفٍ لَمْ تُقْرَأَنَّهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْسَلُهُ، اقْرَأْ يَا هِشَامُ» فَقَرَأَ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَذَلِكَ أَنْزَلْتُ» ثُمَّ قَالَ: «اقْرَأْ يَا عُمَرُ» فَقَرَأْتُ الْقِرَاءَةَ الَّتِي أَقْرَأَنِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَذَلِكَ أَنْزَلْتُ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ فَاقْرَءُوا مَا تيسَّرَ مِنْهُ» ^(١).

(١) أخرجه مسلم (٨١٩).

(٢) أخرجه مسلم (٨١٨).

الحمد لله، هذا ممّا يدلُّ على أن الأحرف فيها توسعةٌ على المسلمين، وأنها جاءت للتوسعة عليهم نظرًا إلى أنهم حديثو عهدٍ بالإسلام، واللغة العربية أو اللغة القرشية لم تكن في ذلك الوقت ذات سيطرة، فُرِّخَ للناس أن يقرأوا بحسب ما عندهم، ولكن بعد ذلك جُمع كما سبق.

لكن في هذا الحديث عدة إشكالات:

أولاً: أن عمر رضي الله عنه يقول: يقرأها على حروف كثيرة، فهل هذه الحروف في كلمة واحدة أو في القراءة كلها؟

الظاهر: في القراءة كلها، وليست في كلمة واحدة يكون فيها حروف كثيرة، بل يقرأ بحروف ما سمعها عمر رضي الله عنه.

ثانياً: أن عمر رضي الله عنه استعمل معه الشدة؛ لأن كلام الله وَعَلَى يجب أن يَغَارَ الإنسان له، وكان عمر رضي الله عنه معروفاً بشدته وقوته.

ثالثاً: قوله: «كذبت» كيف يُكذَّب مثل هذا الرجل؟

فالجواب: أن الكذب بلغة الحجاز؛ يَعْنِي: أخطأت؛ لأن الكذب في لغة الحجازيين بمعنى الخطأ، وهذه مسألة يجب على طالب العلم أن يفهمها؛ لأنه إذا سَمِعَ هذا يُكذَّب رجلاً يقول: أقرأنيها الرسول ﷺ وهو ثقة، يقول: كيف يَقَعُ منه هذا؟ ولكن إذا عرف أن لغة الحجازيين بل لغة قريش إذا قالوا: كذبت، يَعْنِي: أخطأت، زال عنده الإشكال.

رابعاً: أن عمر رضي الله عنه ذهب يَقُوْدُهُ قيادةً إلى الرسول ﷺ، يَقُوْدُهُ بماذا؟ بردائه، وَيَقُوْدُهُ إلى الرسول، ولهذا قَالَ له: «أَرْسَلُهُ».

خامساً: وفيه دليل على أنه ينبغي أن يستعمل مع الإنسان ما يطمئن به قبل أن يُناقَشَ، يَعْنِي: توقير الإنسان وتهيته نفسه قبل مناقشته هو الأولى؛ لأنه قَالَ: «أَرْسَلُهُ»؛ لأنه لو كان أمسك بردائه ربما لا يتمكن - مع تشوش الفكر - من قراءته على حسب ما سَمِعَ من الرسول ﷺ، فينبغي للإنسان أن يُعطى فرصة قبل أن يُناقَشَ؛ ليهْدَأَ وَيُنَاقَشَ

عن هدوءٍ وطمأنينةٍ.

سادساً: وفيه: دليلٌ على أن الحاكمَ يجبُ عليه أن يسمعَ حُجَّةَ الخصمين قبل أن يحكمَ، ووجهه: أن الرسولَ أمر هشامَ أن يقرأ وأمر عمرَ أن يقرأ.
سابعاً: وفيه: دليلٌ على تصويبِ القراءتين وإن اختلفتا، ولكن هذا قبل أن يُوحَّد المصحفُ أمّا إذا وُحِّد المصحفُ فإن من قرأ على خلافِ ذلك لاسيما عند العامة الذين يُشكِّلُ عليهم مثل هذه الأمور فلا يقرأ، وكما ذكرتُ قبل قليل إن الأحرفَ هذه ليست معلومة الآن، وأن الله تعالى أنساها الأمةَ حتَّى لا يرجع الناسُ إلى الخلافِ الذي كان بينهم.

﴿قوله: إنَّ ابنَ عباسٍ حدَّثه أن رسولَ الله ﷺ قال: «أقراني جبريلُ على حرفٍ». قال القسطلاني رَحِمَهُ اللهُ:

وهذا ممّا لم يصرحِ ابنُ عباسٍ بسامعه منه ﷺ، وكأنه سَمِعَهُ من أبي بن كعب، فقد أخرج النسائيُّ من طريقِ عكرمة بن خالد عن سعيد بن جبير عن ابنِ عباس عن أبي بن كعب نحوه «فراجعته»، ولمسلم من حديث أبي: «فرددتُ إليه أن هوّن على أمتي». وفي روايةٍ له: «أن أمتي لا تُطيق ذلك».

﴿قوله: «فلم أزل أستزيده» أي: أطلبُ منه أن يطلبَ من الله الزيادةَ في الأحرفِ للتوسعة.

﴿قوله: «ويزيدني» أي: ويسألُ جبريلُ ربّه تعالى فيزيدني حتّى انتهى إلى سبعةِ أحرفٍ، وفي حديثِ أبي المذكور: «ثم أتاه الثانية»، فقال: على حرفين «ثم أتاه الثالثة» فقال: على ثلاثةِ أحرفٍ. «ثم جاءه الرابعة»، فقال: «إن الله يأمرُك أن تقرأَ على سبعةِ أحرفٍ فأبى حرفٌ قرئ عليه، فقد أصابوا».

وحديث الباب سبق في بدء الخلق، وبه قال: (حدثنا سعيد بنُ عفيرٍ) المصريُّ قال (حدثني) بالإفرادِ (الليث بن سعد) الإمام المصري، قال: (حدثني) بالإفرادِ أيضاً (عُقيل) -بضم العين-، يقال: (ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري أنه قال:

(حدثني) بالافراد (عروة) بن الزبير بن العوام، عن (مسور بن مخرمة) - بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة - بن نوفل الزهري، وعبد الرحمن بن عبد - بتنوين عبد من غير إضافته «القاري» بتشديد التحتية نسبة إلى القارة بطن من خزيمة ابن مذرّكة، والقاري لقبه واسمه: أُنِيعَ بالمثلثة مُصَغَّرًا، (حدثنا أنها سَمِعَا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: سمعتُ هشام بن حكيم).

ولأبي ذر والأصيلي زيادة ابن حزام وهو أسدي على الصحيح يقرأ سورة الفرقان، لا سورة الأحزاب إذ هو غلط في حياة رسول الله ﷺ (فاستمعتُ لقراءته فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله ﷺ فكذتُ أساوره)، «أساوره» بهمزة مضمومة وسين مهملة - أي: أخذ برأسه أو أوثبه في الصلاة (فتصبرت) أي: تكلفتُ الصبر، (حتى سَلِمَ) أي: فرغ من صلاته (فلبّيته) بفتح اللام وتشديد الموحدة الأولى في الفرع وأصله، وقال عياض التخفيف أعرف (بردائه) أي: جمعت عليه عند لبّته لثلا ينفلت مني، وهذا من عمر رضي الله عنه على عادته في الشدة بالأمر بالمعروف، (فقلتُ: من أقرأك هذه السورة التي سمعتُك تقرأ) بحذف الضمير.

قَالَ الْأَصِيلِي: (فقال) هشام: (أقرأنيها رسول الله ﷺ): قَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: فقلتُ له: كذبتُ فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأتها، فيه إطلاق التكذيب على غلبة الظن فإنه إنما فعل ذلك عن اجتهادٍ منه لظنه أن هشام ما خالف الصواب وساغ له ذلك لرسوخ قدمه في الإسلام، وسابقته بخلاف هشام فإنه من مُسَلِّمة الفتح، فخشى ألا يكون أتقن القراءة، ولعلَّ عمر لم يكن سمعَ حديث: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»، قبل ذلك، (فانطلقت به أقوده): أي: أجر رداءه إلى رسول الله ﷺ، (فقلت: يارسول الله: إني سمعتُ هذا يقرأ بسورة الفرقان)، بياء الجر والأرباع في سورة الفرقان (على حروف لم تقرئها) فقال رسول الله ﷺ: «أرسله» بهمزة قطع؛ أي: أطلقه، ثم قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أقرأ يا هشام» فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ بها، فقال رسول الله ﷺ: «كذا أنزلت» ثم قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أقرأ يا عمر» فقرأتُ القراءة التي

أقرأنها، فقال رسول الله ﷺ: «كذلك أنزلت»، ولم يقف الحافظُ ابنُ حجر على تعيينِ الأحرفِ التي اختلف فيها عمرٌ وهشامٌ من سورة الفرقان، نعم جمع ما اختلف فيه من المتواتر والشاذ من هذه السورة وسبقه إلى ذلك ابنُ عبد البرِّ مع فَوْتٍ، ثم قال، والله أعلم بما أنكر منها عمر على هشام وما قرأ به عمر ثم قال ﷺ تطييباً لقلبِ عمرَ لئلا ينكرَ تصويبَ الشَّيْثَيْنِ المختلفين: «إن هذا القرآنُ أنزلَ على سبعةِ أحرفٍ» جمع حرفٍ، مثل: فُلْسٌ وأفْلُسٌ على لغاتٍ، أو قراءاتٍ.

فعلى الأوَّل: يكونُ المعنى على أوجهٍ من اللغاتِ؛ لأنَّ أحدَ معاني الحرفِ في اللغةِ الوجهَ قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ [البقرة: ١٧٠].

وعلى الثاني: يكون من إطلاق الحرف على الكلمة مجازاً لكونه بعضها: ﴿فَأَقْرءُوا مَا يَنْشَرُهُنَّ﴾ [النحل: ١٢٠]. أي: من الأحرف المنزل بها، فالمراد بالتيسير في الآية غير المراد به في الحديث؛ لأن الذي في الآية المراد به القلة والكثرة والذي في الحديث ما يستحضره القارئ من القراءات فالأول من الكمية والثاني من الكيفية، وقد وقع لجماعة من الصحابة نظير ما وقع لعمر مع هشام منها لأبي بن كعب مع ابن مسعود في سورة النحل وعمرو بن العاص مع رجل في آية من القرآن رواه أحمد، وابن مسعود مع رجل في سورة من آل (حم) رواه ابن حبان والحاكم، وأما ما رواه الحاكم عن سَمُرَةَ رفعه: «أنزل القرآن على ثلاثة أحرف»، فقال أبو عبد الله: تواترت الأخبارُ بالسبعة إلا في هذا الحديث، قال أبو شامة: يحتمل أن يكون بعضه أنزل على ثلاثة أحرف كـ ﴿جَذَوْقٍ﴾ و﴿الرَّهْبِ﴾، أو أراد أنزل ابتداءً على ثلاثة أحرف ثم زيد إلى سبعة توسعة على العباد والأكثر أنها محصورة في السبعة، وهل هي باقية إلى الآن يقرأ بها أم كان ذلك ثم استقر الأمر على بعضها؟

وإلى الثاني ذهب الأكثرُ كسفيان بن عيينة وابن وهب والطبري والطحاوي وهل استقر ذلك في الزمن النبوي أم بعده؟ والأكثر على الأوَّل واختاره القاضي أبو بكر بن الطيب وابن عبد البر وابن العربي وغيرهم؛ لأن ضرورة اختلاف اللغات لمشقة نطقهم

بغير لغتهم اقتضت التوسعة عليهم في أول الأمر فأذن لكل أن يقرأ على حرفه، أي: طريقته في اللغة إلى أن انضبط الأمر وتدرّبت الألسن وتمكّن الناس من الاختصار على الطريقة الواحدة، فعارض جبريل القرآن مرتين في السنة الأخيرة، واستقرّ على ما هو عليه الآن، فنسخ الله تعالى تلك القراءة المأذون فيها بما أوجبه من الاختصار على هذه القراءة التي تلقّاها الناس، وشهد له ما عند الترمذي عن أبي أنه عليه السلام قال لجبريل: «إني بُعثت إلى أمة أمية فيهم الشيخ الفاني والعجوز الكبير والغلام» قال: قرّهم أن يقرأوا على سبعة أحرف، وفي بعضها كقولهِ: هلمّ وتعال وأقبل وأرسل وأسرع واذهب وأعجل، لكنّ الإباحة المذكورة لم تقع بالتشهي، أي: أن كلّ أحد يغيّر الكلمة بمرادفها في لغته بل ذلك مقصور على السماع من رسول الله صلى الله عليه وآله كما يشير إليه قول كل من عمر وعثمان أقرأي النبي صلى الله عليه وآله ولئن سلّمنا إطلاق الإباحة بقراءة المرادف ولو لم يُسمع لكن الإجماع من الصحابة في زمن عثمان الموافق للعرضة الأخيرة يمنع ذلك كما مرّ.

[الآن السبعة أحرف هل هي بالتشهي أم على حسب ما قاله النبي صلى الله عليه وآله؟ ذكر فيها قولين، بعضهم قال إنه بالتشهي، يعني: كل إنسان يتكلّم بالكلمة بمعناها على لغته، مثل: تعال، تقول: أقبل، والقول الثاني: أن هذا متلقى من الرسول سماعاً، وأنه ليس بالتشهي، لكن الرسول أحياناً يقرأها: تعال، وأحياناً: أقبل، وأحياناً هلمّ، وما أشبه ذلك توسعة على الأمة، وعلى كلّ تقدير فإنه كما سمعتم على رأي الجمهور قد نُسخت هذه الأحرف وأنساها الله تعالى الخلق بعد أن جمع عثمان رضي الله عنه على حرف واحد، وهذه من نعمة الله صلى الله عليه وآله علينا؛ لأن هذه الحروف لو بقيت لتنازع الناس تنازعاً عظيماً لاسيما في أوقاتنا هذه المتأخرة^(١).

واختلف في المراد بالسبعة، قال ابن العربي: لم يأت في ذلك نص ولا أثر، وقال ابن حبان: إنه اختلف فيها على خمسة وثلاثين قولاً، قال المندري: إن أكثرها غير مختار، وقال

(١) ما بين المعقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رحمته الله.

أبو جعفر محمد بن سعدان النحوي: هذا من المشكل الذي لا يُدرى معناه؛ لأن الحرف يأتي بمعانٍ، وعن الخليل بن أحمد سبع قراءاتٍ، وهذا أضعفُ الوجوه فقد بينَ الطبري وغيره أن اختلافَ القراءة إنما هو حرفٌ واحدٌ من الأحرف السبعة.

وقيل: سبعة أنواع، كلُّ نوع منها جزءٌ من أجزاء القرآن، فبعضُها أمرٌ ونهيٌ ووعدٌ ووعيدٌ وقصصٌ وحلالٌ وحرامٌ ومحكمٌ ومتشابهٌ وأمثالٌ، وفيه حديثٌ ضعيفٌ من طريق ابن مسعود. اهـ

[هذا ضعيفٌ، هل يناسبُ بالتوسعةِ يعني: إذا قلنا: سبعة أحرفٍ يعني: على سبعة وجوه، أمرٌ ونهيٌ وخبرٌ واستفهامٌ وما أشبه ذلك، وهذا ما فيه توسعةٌ؛ لأن الأمر يبقى أمراً، والنهي يبقى نهياً، وهكذا^(١).]

ورواه البيهقي بسندٍ مرسلٍ وهو قولٌ فاسدٌ، وقيل: سبع لغاتٍ لسبع قبائلٍ من العرب متفرقة في القرآن، فبعضه بلغة تميم وبعضه بلغة أسد وربيعة، وبعضه بلغة هوازن وبكر، وكذلك سائر اللغات، ومعانيها واحدةٌ وإلى هذا ذهب أبو عبيدٍ وثعلبٌ وحكاه ابنُ دُرَيْدٍ عن أبي حاتمٍ، وبعضهم عن القاضي أبي بكرٍ، وقال الزهريُّ، وابنُ حبانٍ: أنه المختارُ، وصحَّحه البيهقيُّ في الشعب واستنكفه ابنُ قتيبةٍ واحتجَّ لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾.

وأجيب: بأنه لا يلزم من هذه الآية أن يكون أرسلَ بلسانَ قريش فقط لكونهم قومه، بل أرسلَ بلسانَ جميع العرب، ولا يَرِدُ عليه كونه بُعثَ إلى الناس كافةً عرباً وعجمًا؛ لأن القرآن أنزلَ باللغة العربية وهو بلغته إلى طوائف العرب وهم يترجمونه لغیر العرب بألستهم، وقال ابنُ الجزري: تتبعتُ القراءات صحيحها وشاذها وضعيفها ومنكرها، فإذا هي ترجع إلى سبعة أوجه من

(١) ما بين المعقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ.

الاختلاف لا تخرج عن ذلك، وذلك إمَّا في الحركاتِ بلا تغييرٍ في المعنى
والسورة نحو: البخل، ويحتمل من وجهين أو بتغيير في المعنى فقط، نحو:
﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ [البقرة: ٣٧]. ﴿وَأَذْكُرْ بَعْدَ أَمْرٍ﴾ [البقرة: ٤٥]. وإمَّا في الحروف
بتغيير المعنى لا الصورة. اهـ

مسألة: كم مرة جُمع فيها القرآن؟

والجواب: ثلاث مرات، وما هي؟

في عهد النبي، وفي عهد أبي بكر رضي الله عنه، وفي عهد عثمان رضي الله عنه.

وإذا قَالَ قائل: هل القراءات السبع هي الأحرف السبعة أو لا؟

فالجواب: بل هي حرفٌ من الأحرف السبعة، وقد قَالَ كثيرٌ من أهل العلم إن هذا
الحرف هو الذي كانت عليه العَرَضَةُ الأخيرة التي عَرَضَ النبي فيها القرآن على
جبريل، وأن ما سواه منسوخ؛ لأنه كان في زمنٍ احتاج الناس فيه إلى التوسع، فلما
توطدت اللغة القرشيَّة وصارت هي الغالبة صارت القراءة على حرفٍ واحدٍ سهلةً
ونُسِخَ ما عداها، ولكن هذا احتمالٌ، والله أعلم.

ويقولون: إن هؤلاء القراء السبعة أول ما جُمعوا على رأس السنة الثلاثمائة جمعهم
أبو بكر بن مجاهد؛ لأنهم اشتهروا في عصرهم بطول العمر والتلقي من كبار المشايخ
وضبط القرآن فاشتهر هؤلاء القراء السبعة، فجمعهم أبو بكر بن مجاهد رحمته الله، وهو
إمام مشهورٌ في القراءات، جمع هؤلاء القراء السبعة من الحرمين، والعراقين، والشام،
الحرمين: المدينة، ومكة، والعراقين: البصرة والكوفة، والشام، وقام بجمع قراءة
هؤلاء وصارت هي القراءات السبع وكان هناك قُرَاءٌ آخرون غيرهم وهم بقية
القراءات العشر التي يجوز للإنسان أن يقرأ بها في الصلاة وهي حُجَّة، قَالَ شيخ
الإسلام: وذلك باتفاق العلماء.

ولكن هؤلاء السبعة اختارهم الإمام ابن مجاهد رَحِمَهُ اللهُ فجمع القراءة عليهم وغيره زاد القراء الثلاثة الآخرين فصار القراء عشرة، وحيثُ يَتَبَيَّنُ جلياً أن القراءات السبع ليست هي الأحرف السبعة قطعاً، لأن هذه حدثت على رأس السنة الثلاثمائة يَعْنِي: على رأس القرن الثالث، فكيف تُحْمَلُ على أنها القراءات السبع؟ أوردنا إشكالاً فيما مضى^(١)، وهو أن الآيتين الأخيرتين من سورة براءة إنما وجدت عند أبي خزيمة وأن ﴿مَنْ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا﴾ [الاحزاب: ٢٣]. وجدت عند خزيمة بن ثابت، فكيف يصح أن نجعلها من القرآن المتواتر وهي لم توجد إلا عند رجلين؟

الجواب: أنه فاته أناس ما بحث عنهم، ربما نُسِيت هذه الآية كما أن الرسول نفسه قد ينسى بعض الآيات، كما قرأ ذات يوم في الصلاة فلما انصرف ذكره أبيُّ بَنُ كَعْبٍ بآية كان نسيها^(٢) ومَرَّ على رجل يقرأ في صلاة الليل، فقال: «يَرْحَمُ اللهُ فَلَانًا لَقَدْ أَذْكَرَنِي آيَةَ كُنْتُ أَنْسِيْتُهَا»^(٣).

ووجه آخر: أنها وجدت عند هذين الرَّجُلَيْنِ مكتوبةً وهذا لا ينافي أن تكون عند غيرهما محفوظةً في الصُّدُورِ وكان زيداً يتحرى فلا يكتب إلا ما كان مكتوباً خوفاً من النسيان، لكن هذا الجواب يشكُلُ عليه أنه قال في الحديث: أنه «جَمَعَهُ مِنَ الْعُسْبِ وَاللَّخَافِ وَصُدُورِ الرِّجَالِ» فظاهر هذه العبارة أن صدور الرجال كانت مصدراً لكتابة القرآن، فكيف نجيب عن هذا؟ يَعْنِي: كوننا نقول إنها وجدت مكتوبةً عند أبي خزيمة معناها: أن زيداً لا يتقل أو لا يجمع إلا ما كُتِبَ فكيف نجيب عن قوله: إنه جمعه من اللِّخَافِ، وَالْعُسْبِ وَصُدُورِ الرِّجَالِ؟

(١) انظر شرح الحديث رقم (٤٩٨٦).

(٢) أخرجه أحمد (١٥٤٠٢).

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٥٥)، ومسلم (٢٢٤).

والجواب عن ذلك أن نقول: إن الواو بمعنى مع، يعني: معناه أنه أحياناً يجدها في صدور الرجال، وأحياناً يجدها مكتوبةً فقط، بمعنى: أنه أحياناً تكون مكتوبةً فقط، وأحياناً تكون مكتوبةً ومحفوظةً، ويكون في هذا اجتماعُ الحفظِ والكتابةِ.

وهناك إشكال آخر: وهو أن الصُّحُفَ كانت عند حفصةَ وهي امرأةٌ وفرد؛ يعني: أفلا يمكنُ أن يقعَ في ذلك شكٌّ بل كانت أولاً عند أبي بكرٍ ثم عمرٌ ثم حفصةُ أفلا يمكنُ أن يكونَ في هذا شكٌّ؟

والجواب: أن كونها عند الخلفيتين أوثق وأحكم؛ لأن الناس قد حفظوا القرآن، ليس عند حفصةَ فقط، الذي عند حفصةَ هو الذي جُمع وهو معروفٌ عند الصحابةِ مكتوبٌ فلا يقعُ في هذا شكٌّ.

ويبقى عندنا مُشكلةٌ في هذا الفرعِ ماذا كان على الصُّحُفِ التي عند حفصةَ بعد أن رَدَّها عثمانُ عليها؟

والجواب: ذَكَرَ أن مروانَ بنَ الحكمِ أميرَ المدينة -لما تُوفِّي عثمانُ- طلبَ منها الصحيفةَ ولكنها أبَتْ، فلما تُوفيت طلبَهَا من عبدِ الله بنِ عمرَ فأعطاه إِيَّاهَا، وأنه أحرَقَهَا، خوفاً من أن يكونَ هناك اختلافٌ كما كان قبل جمعِ عثمانِ القرآنَ، فصار مألٌ هذه الصُّحُفِ كمالِ الصُّحُفِ الأخرى التي أمر بها عثمانُ عليه السلام أن تحرقَ.

وكونها عند حفصةَ عليها السلام هذه وصيةُ عمرَ، فليس هناك إشكالٌ؛ لأنها وصيةُ خليفة، فهي أخذتها بحقٍّ، لكن الإشكالُ أنها بقيت عند امرأةٍ، أفلا يمكنُ فيها التغييرُ؛ لأنها امرأةٌ وليس عندها من الحماية ما عند الرجلِ وقد ذكرنا أنها عندها من الثقةِ والأمانةِ والعقلِ والعلمِ ما يجعلُها أهلاً لأن تكونَ عندها هذه الصحيفةُ.

وعلى كل حال: الآن ما في إشكال، الآن جميع القراءاتِ وجميع الأحرفِ كُلِّهَا ألغيت باتفاقِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، وما بقي الآن إلا هذا المصحفُ الموجودُ بين أيدينا، وذكرنا أن هذا هو مقتضى ما أخبر الله به في قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ فأجمعت الأمةُ على ذلك، وما بقي عندنا إشكالٌ الآن والحمد لله.

ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

٦- بَابُ تَأْلِيفِ الْقُرْآنِ.

٤٩٩٣ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَهُمْ قَالَ: وَأَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ مَاهَكٍ، قَالَ: إِنِّي عِنْدَ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا إِذْ جَاءَهَا عِرَاقِي فَقَالَ: أَيُّ الْكَفَنِ خَيْرٌ؟ قَالَتْ: وَيَحْكُ، وَمَا يَضُرُّكَ؟ قَالَ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، أَرِينِي مُصْحَفَكَ؟ قَالَتْ: لِمَ؟ قَالَ: لَعَلِّي أَوْلَفُ الْقُرْآنَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يُقْرَأُ غَيْرَ مُؤَلَّفٍ. قَالَتْ: وَمَا يَضُرُّكَ أَيُّهُ قَرَأْتَ قَبْلُ إِنَّمَا نَزَلَ أَوَّلَ مَا نَزَلَ مِنْهُ سُورَةٌ مِنَ الْمُفَصَّلِ فِيهَا ذِكْرُ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، حَتَّى إِذَا ثَابَ النَّاسُ إِلَى الْإِسْلَامِ نَزَلَ الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ، وَلَوْ نَزَلَ أَوَّلَ شَيْءٍ لَا تَشْرَبُوا الْخَمْرَ لَقَالُوا: لَا نَدْعُ الْخَمْرَ أَبَدًا، وَلَوْ نَزَلَ لَا تَزْنُوا لَقَالُوا: لَا نَدْعُ الزَّنا أَبَدًا لَقَدْ نَزَلَ بِمَكَّةَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ وَإِنِّي لَجَارِيَةُ الْعَبِّ ﴿بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَذَى وَأَمْرٌ﴾ ﴿١٦﴾ وَمَا نَزَلَتْ سُورَةُ الْبَقَرَةِ وَالنِّسَاءِ إِلَّا وَأَنَا عِنْدَهُ قَالَ: فَأَخْرَجَتْ لَهُ الْمُصْحَفَ فَأَمَلْتُ عَلَيْهِ آيَ السُّورِ.

قال القسطلاني رَحِمَهُ اللهُ:

إِذْ جَاءَهَا رَجُلٌ عِرَاقِي لَمْ يَعْرِفِ الْحَافِظُ ابْنَ حَجَرٍ اسْمَهُ، قَالَ لَهَا: أَيُّ الْكَفَنِ خَيْرٌ الْأَجْدَبُ أَوْ غَيْرُهُ؟ قَالَتْ: وَيَحْكُ -كَلِمَةٌ تَرَحُّمٍ- (وما) أَي: أَي شَيْءٍ يَضُرُّكَ بَعْدَ مَوْتِكَ فِي أَيِّ كَفَنِ كُفِنْتَ؟ قَالَ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ أَرِينِي مُصْحَفَكَ، قَالَتْ: لِمَا أَرِيكَ؟ قَالَ: لَعَلِّي أَوْلَفُ الْقُرْآنَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يُقْرَأُ غَيْرَ مُؤَلَّفٍ.

قال فِي الْفَتْحِ: الظَّاهِرُ لِي أَنَّ هَذَا الْعِرَاقِي كَانَ مِمَّنْ يَأْخُذُ بِقِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَكَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ لَمَّا حَضَرَ مُصْحَفُ عُمَانَ إِلَى الْكُوفَةِ لَمْ يَرْجِعْ عَنْ قِرَاءَتِهِ وَلَا عَنْ إِعْدَامِ مُصْحَفِهِ فَكَانَ تَأْلِيفُ مُصْحَفِهِ مَغَايِرًا لِتَأْلِيفِ عُمَانَ وَلَا رَيْبَ أَنَّ تَأْلِيفَ الْمُصْحَفِ الْعُمَانِيِّ أَكْثَرُ مَنَاسِبَةً مِنْ غَيْرِهِ، وَلِهَذَا أَطْلَقَ الْعِرَاقِي أَنَّهُ غَيْرُ مُؤَلَّفٍ وَهَذَا كُلُّهُ عَلَى أَنَّ السُّؤَالَ إِنَّمَا وَقَعَ عَلَى تَرْتِيبِ السُّورِ، وَلِذَا قَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: وَمَا يَضُرُّكَ -بِضْمِ الضَّادِ الْمُعْجَمَةِ وَالرَّاءِ الْمَشْدُودَةِ- مِنَ الضَّرْرِ. وَلَأَبْيَ ذَرٍّ، وَلَأَبْيَ الْوَقْتِ وَالْأَصِيلِي يَضِيرُكَ -

بكسر الضاد بعدها بتحتية ساكنة - من الضير.

أيه: أي بفتح الهمزة والتحتية المشددة بعدها هاء مضمومة، ولأبي ذر عن الحموي والمستملي، (أيًا) بفوقية منونة، أي: قرأت قبل - أي: قبل القراءة - السورة الأخرى إنما نزل أول ما نزل منه سورة المفصل فيها ذكر الجنة والنار، سورة ﴿أَفْرَأَ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾ إذ ذاك لازم من قوله فيها: ﴿إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى﴾ و﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾^(١٨)، أو المدثر وذكرهما صريح فيها في قوله: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا سَقَرٌ﴾ ﴿فِي جَنَّاتٍ يَسَاءَلُونَ﴾ لكن الذي نزل أولاً من سورة ﴿أَفْرَأَ﴾ خمس آيات فقط، أو المراد بالأولية بعد الفترة وهي «المدثر» فلعلها آخرها نزل قبل نزول بقية ﴿أَفْرَأَ﴾ أو بتقدير من أي من أول ما نزل.

(حتى إذا ثاب) بالمثلثة والموحدة.

[والجواب عن هذين: أن يقال: إنها تريد سورة من أول ما نزل من الآيات، ولا شك أن أول سورة نزلت هي ﴿أَفْرَأَ﴾ فيها ذكر الجنة والنار، أما ذكر النار ففي قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى^(١٩) عَبْدًا إِذَا صَلَّى^(٢٠) أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَى^(٢١) أَوْ أَمَرَ بِالْقَوَى^(٢٢) أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى^(٢٣) أَلَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ رِبَاً^(٢٤) كَلَّا لَيَنْزِتَنَّهُ لَنَشْفَعَ بِالنَّاصِيَةِ....﴾ إلى آخره.

وأما الجنة فلم تذكر على سبيل التصريح، ولكنها ذكرت على سبيل اللزوم؛ لأن المصلين هم أهل الجنة^(١).

ثم قال القسطلاني رحمه الله:

(حتى إذا ثاب) بالمثلثة والموحدة بينهما ألف؛ أي: رجع الناس إلى الإسلام واطمأنّت نفوسهم عليه، وتيقنوا أن الجنة للمطيعين، والنار للعاصين، (نزل الحلال والحرام، ولو نزل أول شيء: لا تشربوا الخمر؛ لقالوا: لا ندع الخمر أبداً، ولو نزل لا تزنوا؛ لقالوا: لا ندع الزنا أبداً)، وذلك لما طبع على النفوس من النفرة عن ترك المألوف فاقتضت الحكمة الإلهية ترتيب النزول على ما ذكر،

(١) ما بين المعقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رحمه الله.

(لقد نَزَلَ بِمَكَّةَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ وَإِنِّي لَجَارِيَةٌ صَغِيرَةٌ أَلْعَبُ ﴿بِلِ السَّاعَةِ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَذْهَى وَأَمْرٌ ۝﴾ [البقرة: ٤٦]). من سورة القمر التي ليست فيها ذِكْرُ شَيْءٍ مِنَ الْأَحْكَامِ، (وما نزلت سورة البقرة والنساء المشتملتان على الأحكام من الحلال والحرام إلا وأنا عنده) بعد الهجرة بالمدينة وأرادت بذلك تأخر نزول الأحكام، وَسَقَطَ لِأَبِي ذَرٍّ (سورة) البقرة ومعطوفها مرفوعان قال: (فأخرجت له)؛ أي: للعراقي المصحف.

(فأملت): بسكون الميم وتخفيف اللام وبتشديدها مع فتح الميم في النونية بتشديد الميم، فليُحَرَّرَ عليه (آي سور)، ولأبي ذرٍّ سورة؛ أي: آيات كل سورة، كأنها قالت له مثلاً سورة البقرة كذا كذا آية، وهذا يؤيد أن السؤال وقع عن تفصيل آيات كل سورة وقد ذكر بعض الأئمة آيات السورة مفردة كأبي شيطة والجعبري وفي مجموعين الإطلاقات لإشارات فنون القراءات ما يكفي وَيَشْفِي. انتهى كلام القسطلاني.

على كل حال: يَظْهَرُ أن مصحف عائشة رضي الله عنها غير مؤلفٍ على تأليف عثمان، وأن التأليف؛ أي: تأليف التأليف السور ليس بواجب، وهذا هو المشهور عند أهل العلم أن تأليف السور ليس بواجب، لكن هل يُكْرَهُ أن يَبْدَأَ بِسُورَةٍ قَبْلَ الْأُخْرَى وهي بعدها أو لا؟ فيه قولان لأهل العلم:

منهم: من كره ذلك، لمخالفته ما أجمع الصحابة عليه رضي الله عنهم؛ ولأن هذا هو الذي كانت عليه العرصة الأخيرة؛ إذ ليس من المعقول أو المتصور أن الصحابة يخالفون شيئاً رتبته النبي ﷺ إلا وقد علموا أن الترتيب قد زال، مثلاً: البقرة وآل عمران والنساء في حديث حذيفة أن الرسول ﷺ قرأ البقرة ثم النساء ثم آل عمران ^(١)، ولكن الترتيب في المصحف على خلاف ذلك، وهذا يدل على أن الرسول ﷺ رتبها في آخر حياته على

هذا الترتيب: البقرة ثم آل عمران ثم النساء.

وتأليف القرآن؛ يعني: ترتيبه؛ أي: هذه السورة بعد هذه السورة، والراجح أن الأولى بلا شك أن تتبع ما أجمع الصحابة عليه من ترتيب هذا، على أن بعض ترتيب السور توقيفي مثل الجمعة والمنافقين؛ لأن الرسول ﷺ قرأ بالجمعة في الركعة الأولى، وبالمنافقين في الركعة الثانية^(١)، وكذلك سبح والغاشية^(٢).

وفي هذا الأثر يقول العراقي: أي كفى خير؟ قالت: ويحك وما يضرك؟ وكأنها خافت على هذا الرجل أن يتعنت في اختيار الكفن، ولا شك أن الكفن الأبيض أفضل كما جاء الحديث به^(٣)، لكن خافت عليه من التعنت والتشدد في الدين، وقالت: إن الأمر كله بالنسبة للميت لا يستفيد منه، الأبيض وغير الأبيض، الجديد وغير الجديد سواء، وإلا فإنه لا شك أن الأبيض أحسن، ولا يقول قائل: لعل عائشة عليها السلام ليست عندها علم في هذا، فأرادت أن تأتي بما يُسمى في البلاغة بأسلوب الحكيم؛ يعني: بدل من أن تقول: أنا لا أدري قالت: ويحك وما يضرك؟ بل الظاهر أنها خافت من التعنت لاسيما وأن أهل العراق كانوا في ذلك الزمن معروفين بكثرة الأسئلة وكثرة الإيرادات.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٤٩٩٤ - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدَ، سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ، يَقُولُ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ وَالْكَهْفِ وَمَرْيَمَ وَطه وَالْأَنْبِيَاءِ: إِنَّهُمْ مِنَ الْعِتَاقِ الْأَوَّلِ وَهُمْ مِنْ تِلَادِي.

التلاد، معناه: الهال القديم، والمعنى أن هذه من العتاق الأول؛ يعني: من السور القديمة، وهل هذه السور مكية أم مدنية؟

(١) أخرجه مسلم (٨٧٧).

(٢) أخرجه مسلم (٨٧٨).

(٣) أخرجه أبو داود (٣٨٧٨)، والترمذي (٩٩٤)، وابن ماجه (١٤٧٢)، وغيرهم.

الجواب: أن الخمس كلها مكيات.

﴿وقوله: «بني إسرائيل»؛ يعني: بها سورة الإسراء.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٤٩٩٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ أَنْبَأَنَا أَبُو إِسْحَاقَ سَمِعَ الْبَرَاءَ بْنَ

عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ تَعَلَّمْتُ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ (١) [الأعلى: ١] قَبْلَ أَنْ يَقْدَمَ النَّبِيُّ ﷺ.

٤٩٩٦- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقٍ قَالَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ لَقَدْ

تَعَلَّمْتُ النَّظَائِرَ الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُهَا اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ فَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ وَدَخَلَ مَعَهُ عَلَقَمَةً وَخَرَجَ عَلَقَمَةً فَسَأَلْنَاهُ فَقَالَ عَشْرُونَ سُورَةً مِنْ أَوَّلِ الْمُفْصَلِ عَلَى تَأْلِيفِ ابْنِ مَسْعُودٍ آخِرُهُنَّ الْحَوَامِيمُ حَمَّ الدُّخَانِ وَعَمَّ يَتَسَاءَلُونَ (١).

﴿وقوله: «لقد تعلمت النظائر التي كان النبي ﷺ يقرأها» هذه النظائر هل هي

نظائر في الكثرة أو نظائر في المعنى والموضوع؟

نقول: من النظائر ما يشمل هذا وهذا، فمثلاً ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (١) ﴿تَزِيلُ﴾ السجدة و﴿هَلْ أَتَى﴾

هما نظيرتان، لكن من حيث المعنى والموضوع، لا من حيث الكثرة؛ لأنه لا مناسبة

بينهما وكذلك أيضاً ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ (١) [الأعلى: ١]. و﴿هَلْ أَتَىكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾ (١) [الغاشية: ١].

الظاهر أنها نظيرتها من هذا ومن هذا، كلها فيها الموضوع متقارب، وكذلك

الكمية والكثرة متقاربة، وأيضاً سورة الجمعة والمنافقون منها جميعاً فهي متقاربة في

الكثرة ومتناسبة في المعنى؛ لأن هذه فيها ذكر الجمعة والتحدث عن بني إسرائيل، وهذه

فيها ذكر المنافقين الذين يكرهون الجمعة وغير الجمعة من شعائر الإسلام.

والعلماء يقولون: إن القرآن ينقسم إلى قسمين: مكِّي ومدني وأن المكِّي ما نزل

قبل وصول النبي ﷺ المدينة، والمدني ما نزل بعد ذلك، وإن نزل في مكة فالعبرة

عندهم بالزمن لا بالمكان، فمثلاً ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [البقرة: ٢٠٠].

هذه نزلت في عرفة في حجة الوداع، ومع ذلك نقول إنها مدنية. وسبق لنا أن بعض العلماء يقول على بعض السور هذه السورة مكية إلا آية كذا وكذا، ولقلنا: أن هذا الاستثناء لس بصحيح، ولا يمكن أن يقبل إلا إذا جاء بسند صحيح أن الآية المذكورة نزلت في المدينة وأن السورة الأمام نزلت في مكة، وهذا لا يوجد فيها أعلم، وعلى هذا فالأصل أن جميع آيات السورة المكية نزلت قبل الهجرة، وجميع الآيات في السورة المدنية نزلت بعد الهجرة؛ لأن هذا هو الأصل لأنك إذا قلت إلا آية كذا وآية كذا، لقلنا هذا استثناء والاستثناء يحتاج إلى دليل.



٧- باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي ﷺ.

وقال مسروق عن عائشة رضي الله عنها عن فاطمة -عليها السلام-: أسرَّ إلى النبي ﷺ أن جبريل كان يعارضني بالقرآن كل سنة، وإنه عارضني العام مرتين، ولا أراه إلا حضر أجلي. معنى يعارضه يعني: يقرأه عليه وهذا من باب التثنية، وقد قال الله تعالى للنبي ﷺ ﴿سَنُقَرِّئُكَ فَلَا تَنسَى﴾ ١ ﴿إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ وَمَا يَخْفَى﴾ ٢ [البقرة: ٦-٧]. لكن من باب التثنية، تثبت القرآن في قلب النبي ﷺ وبيان أنه مازال حافظاً له، ليطمئن قلبه ﷺ كان يعارضه كل سنة، ولكان يعارضه في زمن نزوله وهو شهر رمضان. قوله ﷺ: «لا أراه إلا حضر أجلي».

قوله: «حضر أجلي»؛ لأنه لما عارضه مرتين خلاف العادة كأنه ﷺ فهم أن هذه آخر سنة كالمودع له، والرسول ﷺ ظن ذلك ولا يلزم من هذا أنه إذا حصل له شيء مرتين أنه يعني: حضور أجله، ولو فرضنا أن إنساناً قرأ القرآن في هذه السنة عشر مرات في رمضان، وفي العادة يقرأه خمس مرات، فليس معناه: أننا نقول إنه حضر أجله، لكن هذا الشيء خاص بالرسول ﷺ، وقد يوفق الله العبد مثلاً لجميع أحواله وتفقدتها

وكتابة ما عليه، وما أشبه ذلك قبل أن يموت، ويكون هذا فيه نعمة من الله عليه.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ «عن فاطمة عليها السلام».

هذا تصرف من النساخ، وأنتم تعرفون أن البخاري رَحِمَهُ اللهُ في بخارست في بلاد فارس، وأكثر النساخ ذلك الوقت من (الفرس) ويقولون إن غالبهم شيعة وإن كانت الروافض ما دخلوا فارس إلا متأخرًا، فصاروا إذا مروا باسم فاطمة رَحِمَهَا اللهُ يكتبون «عليها السلام» وباسم علي يكتبون رَحِمَهُ اللهُ، وربما كتبوا: كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ، وقول رَحِمَهُ اللهُ أحسن من «عليه السلام»؛ لأن الرضا درجة أعلى من مجرد السلامة.



٤٩٩٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَجْوَدَ النَّاسِ بِالْخَيْرِ وَأَجْوَدَ مَا يَكُونُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ؛ لِأَنَّ جَبْرِيلَ كَانَ يَلْقَاهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ حَتَّى يَنْسَلِخَ يَعْزُضُ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْقُرْآنَ، فَإِذَا لَقِيَهِ جَبْرِيلُ كَانَ أَجْوَدَ بِالْخَيْرِ مِنَ الرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ^(١).

٤٩٩٨ - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ ذَكْوَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ يَعْزُضُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الْقُرْآنَ كُلَّ عَامٍ مَرَّةً، فَعَرَضَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ فِي الْعَامِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ وَكَانَ يَعْتَكِفُ فِي كُلِّ عَامٍ عَشْرًا فَاعْتَكَفَ عِشْرِينَ فِي الْعَامِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ.

قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ في الفتح (٤٦/٩):

يقوله: «وكان يعتكف كل عام عشرًا، فاعتكف عشرين في العام الذي قبض فيه»، ظاهره أنه اعتكف عشرين يومًا من رمضان، وهو مناسب لفعل جبريل حين ضاعف عَرَضَ القرآن في تلك السنة، ويحتمل أن يكون السبب ما تقدّم في الاعتكاف

أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ عَشْرًا، فَسَافِرٌ عَامًّا فَلَمْ يَعْتَكِفْ، فَاعْتَكَفَ مِنْ قَابِلٍ عَشْرِينَ يَوْمًا، وَهَذَا إِنَّمَا يَتَأْتِي فِي سَفَرٍ وَقَعَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، وَكَانَ رَمَضَانُ مِنْ سَنَةِ تِسْعٍ دَخَلَ وَهُوَ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، وَهَذَا بِخِلَافِ الْقِصَّةِ الْمَتَقَدِّمَةِ فِي كِتَابِ الصِّيَامِ؛ أَنَّهُ شَرَعَ فِي الْإِعْتِكَافِ فِي أَوَّلِ الْعَشْرِ الْآخِرِ فَلَمَّا رَأَى مَا صَنَعَ أَزْوَاجُهُ مِنْ ضَرْبِ الْأَخْبِيَةِ تَرَكَهُ، ثُمَّ اعْتَكَفَ عَشْرًا فِي شَوَالٍ، وَيَحْتَمِلُ اتِّحَادَ الْقِصَّةِ، وَيَحْتَمِلُ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ الْقِصَّةُ الَّتِي فِي حَدِيثِ الْبَابِ هِيَ الَّتِي أوردَهَا مُسْلِمٌ وَأَصْلُهَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجَاوِرُ الْعَشْرَ الَّتِي فِي وَسْطِ الشَّهْرِ إِذَا اسْتَقْبَلَ إِحْدَى وَعَشْرِينَ رَجَعَ، فَأَقَامَ فِي شَهْرِ جَاوَرَ فِيهِ تِلْكَ اللَّيْلَةَ الَّتِي كَانَ يَرْجِعُ فِيهَا، ثُمَّ قَالَ: إِنِّي كُنْتُ أَجَاوِرُ هَذِهِ الْعَشْرَ الْوَسْطَى ثُمَّ بَدَأَ لِي أَنْ أَجَاوِرَ الْعَشْرَ الْآخِرَ فَجَاوِرَ الْعَشْرَ الْآخِرَ» الْحَدِيثُ ^(١) فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِالْعَشْرِينَ: الْعَشْرَ الْوَسْطَى وَالْعَشْرَ الْآخِرَ. هــ

فَقَوْلُهُ: النَّبِيُّ ﷺ سَافِرٌ فِي رَمَضَانَ كَانَ ذَلِكَ فِي غَزْوَةِ الْفَتْحِ، وَكَانَتْ فِي رَمَضَانَ فَإِنَّهُ دَخَلَ مَكَّةَ فِي التَّاسِعِ عَشَرَ مِنْ رَمَضَانَ أَوْ فِي الْعَشْرِينَ مِنْ رَمَضَانَ وَهُوَ لَمْ يَعْتَكِفْ قَطْعًا، وَلَكِنْ سَنَةُ الْفَتْحِ السَّنَةُ الثَّامِنَةُ، فَيَكُونُ عَلَى هَذَا قِضَاءُ النَّبِيِّ ﷺ لِهَذَا مُتَأَخِّرًا، وَالَّذِي يَظْهَرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّهُ اعْتَكَفَ عَشْرِينَ فِي الْعَامِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ قِضَاءً، وَحَمْلُهَا عَلَى حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ - أَيْضًا - بَعِيدٌ؛ لِأَنَّ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ يَظْهَرُ أَنَّهُ مُتَقَدِّمٌ، وَأَنَّ الرَّسُولَ لَمَّا عَلِمَ بِأَنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ صَارَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْآخِرَ.



٨ - بَابُ الْقُرَاءَةِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ

٤٩٩٩ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مَسْرُوقٍ ذَكَرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ فَقَالَ: لَا أَرَأَى أُحِبُّهُ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «خُذُوا الْقُرْآنَ مِنْ أَرْبَعَةٍ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَسَالِمٍ وَمُعَاذٍ وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ ^(٢)».

(١) أخرجه مسلم (١١٦٧).

(٢) أخرجه مسلم (٢٤٦٤).

هؤلاء أربعة، وهذا يدلُّ على أنهم عليهم السلام كانوا حفظةً قرآنٍ ؛ لأنه قال (خذوا القرآن من أربعة) وهذا يشملُ أخذه كله .
وأما سالم فهو مولى أبي حذيفة .

وما ورد في هذا الحديث بالنسبة للقراءات التي جمعها عثمان رضي الله عنه، وأمَّا قراءة ابن مسعود التي خالفَ فيها القراءات التي جمعها عثمانَ اعتبرها العلماءُ شاذَّةً .



٥٠٠٠ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ قَالَ: خَطَبَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ فَقَالَ: وَاللَّهِ لَقَدْ أَخَذْتُ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَضْعًا وَسَبْعِينَ سُورَةً وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ أَنِّي مِنْ أَعْلَمِهِمْ بِكِتَابِ اللَّهِ وَمَا أَنَا بِخَيْرِهِمْ قَالَ: شَقِيقُ فَجَلَسْتُ فِي الْحَلْقِ أَسْمَعُ مَا يَقُولُونَ، فَمَا سَمِعْتُ رَأْدًا يَقُولُ غَيْرَ ذَلِكَ ^(١)

هذا منه رضي الله عنه من حُسن تعبيره (أني من أَعْلَمِهِمْ بِكِتَابِ اللَّهِ، وما أنا بخيرهم)، ولو كان أَعْلَمُهُمْ لكان خيرهم، لقول النبي ﷺ: «خيركم من تعلَّم القرآن وعَلَّمه» ^(٢) .

ومعنى قوله: «أني لست أَعْلَمُهُمْ»، «وما أنا بخيرهم»، ففيهم من هو أعلم مني، وفيهم من هو خير مني، فالذين أخذوا جميع القرآن لا هذه السور المعدودة لا شك أنهم خيرٌ ممن أخذ بعض القرآن ولو أكثر القرآن .

﴿١﴾ وقول شقيق: «جلستُ في الحلقِ أسمعُ ما يقولون» ^(١): دليلٌ على أنه لا بأس أن الإنسان يستبرئ الخبرَ، وينظر، ويُفتش، هل أحدٌ يخالفُ قوله أم لا؟ فكانت الحلق، كل الحلق التي تكون في الكوفة لا أحدٌ منهم ينكرُ ما قاله ابنُ مسعود رضي الله عنه عن نفسه .



(١) أخرجه مسلم (٢٤٦٢) .

(٢) أخرجه البخاري (٥٠٢٧) .

(٢) قال أحد الطلبة: «الحلق» يقول الشارح: «بفتح المهملة واللام»، يعني: «الحلق» فما ضبطها؟ فأجاب الشيخ رحمته الله: نحن عندنا بالكسر، وهذا هو القياس، ولكن على قوله تكون فيها وجهان .

ثم قال البخاري رحمه الله:

٥٠٠١ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ: كُنَّا بِحِمَصَ، فَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ سُورَةَ يُوسُفَ، فَقَالَ رَجُلٌ: مَا هَكَذَا أَنْزَلَتْ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَحْسَنْتَ» وَوَجَدَ مِنْهُ رِيحَ الْخَمْرِ فَقَالَ: أَتَجْمَعُ أَنْ تُكَذِّبَ بِكِتَابِ اللَّهِ وَتَشْرَبَ الْخَمْرَ فَضْرَبَهُ الْحَدَّ.

هل يُستدلُّ بهذا الحديث على أن حدَّ شاربِ الخمرِ محددٌ في السَّنَةِ؟

الجواب: لا ما هو بصحيح يمكن ضربه الحد الذي حدّه عمر رضي الله عنه.

وكلامه هذا يُنكر فيه قراءة ابن مسعود، وهو قرأ على رسولِ الله ﷺ، ومع ذلك لما قال: هكذا، قال: أحسنت، دلّ ذلك على أن الرَّجُلَ ما هو بعاقِلٍ.

قال القسطلاني رحمه الله:

فقال رجلٌ لم يَعْرِفِ الحافظ اسمه: نعم: قيل: إنه نَهِيك بن سِنان «ما هَكَذَا أَنْزَلَتْ». قال -أي: ابنُ مسعود- ولأبي ذر فقال: قرأتُ كذا على رسولِ ﷺ، فقال: «أَحْسَنْتَ».

قوله: «ووجد -ابن مسعود- منه» أي: من الرجل: «ريح الخمر، فقال له: أَتَجْمَعُ أَنْ تُكَذِّبَ بِكِتَابِ اللَّهِ وَتَشْرَبَ الْخَمْرَ فَضْرَبَهُ الْحَدَّ»، أي: رفعه إلى من له الولاية فضربه، وأسند الضرب إليه مجازاً لكونه كان سبباً فيه، والمنقول عنه أنه كان يرى وجوب الحدِّ بمجرد وجودِ الرائحة، وأن الرَّجُلَ اعترف بشربها بلا عذرٍ، لكن وقع عند الإسماعيليِّ أثر هذا الحديثِ النقل عن عليٍّ أنه أنكر على ابن مسعود جلده الرَّجُلَ بالرائحة وحدّها إذا لم يُقَرَّ أو لم يشهد عليه، ومبحث ذلك يأتي إن شاء الله تعالى في بابِ الحدودِ بعونِ الله وفضله، وإنما أنكر الرَّجُلَ كيفيةَ إنزاله جهلاً منه لا أصل النزول، وإلا لكَفَرَ إذاً للإجماعِ القائم على أن من جحد حرقاً مُجمِعاً عليه فهو كافرٌ. اهـ

وأما قوله: «ضربه الحد» لا شك أن الظاهر أن ابن مسعود هو الذي أقام عليه الحدَّ لا أنه رفعه.

فإن قال قائل: هل يقال عقوبة شارب الخمر، أم حد الخمر؟

فالجواب: الصحيح عقوبة لا حد.

وقوله «الحد» يحتمل الحد يعني: الحد الذي حدّه عمر، يعني: القدر الذي قدّره عمر رحمته الله.

الظاهر: أنه هو الذي ضربه، لكن هل كان أميراً على حمص ذلك الوقت، أو أنه موكل بإقامة الحد، أو أنه يرى أنه إذا ثبت الحدّ جاز إقامته لكل من هو كبير في قومه في ذلك المكان، كل هذا محتمل.



٥٠٠٢ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ رحمته الله: وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا أَنَا أَعْلَمُ أَيْنَ أُنْزِلَتْ، وَلَا أُنْزِلَتْ آيَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا أَنَا أَعْلَمُ فِيْمَ أُنْزِلَتْ، وَلَوْ أَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنِّي بِكِتَابِ اللَّهِ تَبْلُغُهُ الْإِبِلُ لَرَكِبْتُ إِلَيْهِ ^(١).

قال رحمته الله: هذا لأمرين:

الأمر الأول: التَّحَدُّثُ بِنِعْمَةِ اللَّهِ رحمته الله عليه حيث أعطاه من علوم القرآن ما لم يعطه أحدًا.

والثاني: حثُّ الناس على الأخذِ عنه؛ لأنهم إذا عَلِمُوا أنه في هذه المنزلة من كتاب الله حرصوا على الأخذِ عنه، وليس غرضه بهذا أن يتمدَّح أو أن يفخر أمام الناس فإن هذا بعيدٌ أن يقع من مثل عبد الله بن مسعود رحمته الله.

والعلماء رحمهم الله ما زالوا يشنون على مصنفاتهم من أجل أن ينتفع الناس بها، لا من أجل أن يفخروا بها على الناس، فإذا أخبر الإنسان عن نفسه بمثل هذا الخبر وهو مطابقٌ للواقع يريدُ هذا فلا بأس به، ولا يقال: إن هذا الرَّجُلَ افتخر بهذا الشيء، بل يقال: هذا من بابِ التَّحَدُّثِ بِالنَّعَمِ وحثِّ الناس على أن يتلقوا العلمَ عنه.

وفي هذا: دليلٌ على جوازِ شَدِّ الرَّحْلِ في طلبِ العلمِ وهو كذلك، وما زال السَّلَفُ والخلفُ أيضًا يرحلون لطلبِ العلمِ، ويشيرُ إلى هذا قولُ النبي ﷺ: «من سَلَكَ طريقًا يَلْتَمِسُ فيه علمًا سَهَّلَ اللَّهُ له به طريقًا إلى الجنة» ^(١) فإن هذا يشملُ الطريقَ في البلدِ والطريقَ في خارجِ البلدِ، كما يشملُ الطريقَ الحَسَنِيَّ والطريقَ المعنويَّ في مراجعةِ الكتبِ وكتابةِ العلمِ وما أشبه ذلك.



ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٠٠٣ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَنْ جَمَعَ الْقُرْآنَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: أَرْبَعَةٌ كُلُّهُمْ مِنَ الْأَنْصَارِ أَبِي بَنْ كَعْبٍ وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَأَبُو زَيْدٍ تَابَعَهُ الْفَضْلُ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ عَنْ ثُمَامَةَ عَنْ أَنَسٍ ^(٢).

﴿قوله: «أبو زيد».

قال القسطلاني رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وتقدم في مناقب زيد من طريق شعبة، قلت لأنس: مَنْ أبو زيد؟ قَالَ: أحدٌ عمومي ^(٣). وتقدم بيان الاختلاف في اسم أبي زيد»
وقَالَ في الموطن المشار إليه:

«ف قيل هو: سعد بن عبيد بن نعيم بن قيس بن أوس، وقيل: اسمه معبد أحد الأربعة الذين جمعوا القرآن على عهده ﷺ وماتَ ولا عقبَ له، واستبعد ابن الأثير أن يكونَ هذا مِمَّن جمعوا القرآن.

^(١) أخرجه مسلم (٢٦٩٩).

^(٢) أخرجه مسلم (٢٤٦٥).

^(٣) أخرجه البخاري (٣٨١٠).

قال: لأن الحديث يرويه أنس بن مالك وذكرهم، وقال: أحد عمومتي أبو زيد، وأنس من بني عدي بن النجار، وهو خزرجي فكيف يكون هذا وهو أوسي، فليس في الحديث ما ينفي جمعه من غير المذكورين ١. هـ.

﴿ قوله: «تابعه» ما تقولون في هذا المتابعة تامة أم ناقصة؟
ناقصة جدًا، تابعه في شيخ شيخه.



ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

٥٠٠٤ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنِي ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ وَثُمَامَةُ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: مَاتَ النَّبِيُّ ﷺ وَلَمْ يَجْمَعْ الْقُرْآنَ غَيْرَ أَرْبَعَةٍ أَبُو الدَّرْدَاءِ وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَأَبُو زَيْدٍ قَالَ: وَنَحْنُ وَرِثَانُهُ.

هذا يمنع ما قاله القسطلاني إنه لا ينافي أن غير المذكورين جمعه، ولكن يبعد جدًا أن يكون هذا هو الواقع أنه لم يجمع القرآن في عهد النبي ﷺ إلا هؤلاء الأربعة؛ لأننا نستبعد أن يكون أبو بكر، وعمر، وعثمان وعلي، وأئمة الصحابة وأجلاؤهم وابن مسعود -أيضًا- لم يجمعه أمّا ابن مسعود فيمكن أن يقال: إنه جمعه بعد موت الرسول ﷺ؛ لأنه لم يأخذ من في الرسول إلا بضعة وسبعين سورة، لكن مثل أبو بكر وعمر وعثمان وعلي هؤلاء ملازمين للرسول ﷺ فيبعد جدًا ألا يكونوا جمعوا القرآن، يعني: حفظوه كله فيحمل نفي أنس عليه السلام على مبلغ علمه، يعني: هذا هو الذي بلغه أنه لم يجمعه إلا هؤلاء الأربعة وحينئذ فلا منافاة أن يكون غيرهم جمعه.

ويقال أيضًا: إنه لم يذكر ابن مسعود من أولئك ولا سالم مولى أبي حذيفة، وهم ممن ذكروا في الحديث السابق.



قال البخاري رحمه الله:

٥٠٠٥ - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ: أَبِي أَقْرؤْنَا وَإِنَّا لَنَدْعُ مِنْ لَحْنِ أَبِي، وَأَبِي يَقُولُ: أَخَذْتُهُ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَا أَتْرُكُهُ لَشَيْءٍ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِمَّا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦].

وقوله: «يقول عمر أبي أقرؤنا»، يعني: أحفظنا أو أعلمنا بكتاب الله، والظاهر لي - والله أعلم - أنه قاله على سبيل التواضع، وإلا فعمر أقرأ من أبي. ويحتمل أنه رحمته قال ذلك لأن أبي بن كعب كان حريصاً على جمع القرآن من النبي ﷺ، وأن عمر يشغله عن ذلك ما يشغله.

وقوله: «الندع من لحن أبي»، يعني: من قراءته مما قرأ، وذلك لأن أبيًا رحمته يقرأ الآية التي نسخت، ويقول أن الرسول أقرانها، فلا يتركها مع أن الله يقول: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِمَّا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦].

وهذا هو الذي يدعه عمر رحمته من قراءة أبي، يعني: أن عمر يدع من قراءة أبي ما ثبت نسخ لفظه، فلا يقرأ به.

وهل الأصح: نُسها أم نَساها؟

فالجواب: فيها قراءتان، فيها: نُسها، ونَساها.

وكيف نجيب على من قال لم يجمع القرآن غير أربعة؟

الجواب: هذا مبلغ علمه، هذا الذي علم، والإنسان يصح أن ينفي الشيء بناءً على علمه.

وليس بعيد أنهم كتبوا القرآن كله؛ لأن كتابه القرآن في عهد الرسول ﷺ كانت متفرقة كل من حفظ آية كتبها.

ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

٩- باب فَضْلِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ.

٥٠٠٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ حَدَّثَنِي حُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ بْنِ الْمُعَلَّى قَالَ: كُنْتُ أَصَلِّي فَدَعَانِي النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ أُجِبْهُ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ أَصَلِّي قَالَ: أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ ﴿اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤]؟ ثُمَّ قَالَ أَلَا أَعْلَمُكَ أَعْظَمَ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَأَخَذَ بِيَدِي فَلَمَّا أَرَدْنَا أَنْ نَخْرُجَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ قُلْتَ: لَا أَعْلَمُكَ أَعْظَمَ سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ قَالَ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [التاغي: ٢]. هِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُوتِيَتْهُ.

في هذا الحديث: إشارة إلى أن العموم يشمل جميع الأحوال لقوله: ﴿اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ٢٤]. وهذا يشمل جميع الأحوال حتى وإن كان الإنسان في صلاة، ولهذا قال العلماء: إذا ناداه النبي ﷺ وجب عليه إجابته ولو كان في الصلاة؛ لوجوب إجابته.

أما الوالدان: فقال بعضهم: يجيبهما في النفل ولا يجيبهما في الفرض، وقال بعضهم: لا يجيبهما -أيضاً- في النفل إلا إذا خاف من الغضب وعلم أن والديه ممن لا يحتمل، والناس يختلفون، من الوالدين من إذا علم أنك في نافلة عذر بك بل لا يرضى أن تقطعها من أجله، ومن الوالدين من كان بالعكس إذا ناداك لابد أن تجيبه ولو كنت في نافلة، فالمسألة تختلف، وهذا الأخير هو الصحيح، على أن إجابة الوالدين في الفرض لا تجوز، وإجابتهما في النفل تنبني على هذا التفصيل: إن علمت أن في ترك إجابتهما حملاً لهما على الغضب عليك والحزن منك فأجب وإلا فلا.

وأما عن مسألة الإشارة في الصلاة؟

نقول: أصل الناس يختلفون، فبعض الناس إذا أشرت إليه أنك تصلي عذر بك.

ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

٥٠٠٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا وَهْبٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ مَعْبُدٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: كُنَّا فِي مَسِيرٍ لَنَا فَنَزَلْنَا فَجَاءَتْ جَارِيَةٌ، فَقَالَتْ: إِنَّ سَيِّدَ الْحَيِّ سَلِيمٍ، وَإِنَّ نَفَرَنَا غَيَّبٌ، فَهَلْ مِنْكُمْ رَاقٍ؟ فَقَامَ مَعَهَا رَجُلٌ مَا كُنَّا نَأْبَهُ بِرُقِيَّةٍ فَرَقَاهُ فَبَرَأَ فَأَمَرَ لَنَا بِثَلَاثِينَ شَاةً وَسَقَانَا لَبَنًا، فَلَمَّا رَجَعَ قُلْنَا لَهُ: أَكُنْتَ تَحْسِنُ رُقِيَّةً أَوْ كُنْتَ تَرْقِي، قَالَ لَا مَا رَقِيتُ إِلَّا بِأَمْرِ الْكِتَابِ قُلْنَا: لَا تُحَدِّثُوا شَيْئًا حَتَّى نَأْتِيَ أَوْ نَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ذَكَرْنَاهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: وَمَا كَانَ يُدْرِيهِ أَنَّهَا رُقِيَّةٌ، اقْسِمُوا وَاضْرِبُوا لِي بِسُتْمِهِمْ، وَقَالَ أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، حَدَّثَنَا مَعْبُدُ بْنُ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ بِهَذَا.

هذا الحديث اختصره المؤلف بهذا السياق، وإلا فإنه أوسع من هذا، فإن هؤلاء القوم بعثهم النبي ﷺ في سرية فنزلوا على هؤلاء الجماعة ولكنهم لم يضيّقوهم، فنزحوا عنهم، ثم قدر الله ﷻ أن لدغ سيدهم، وهذا معنى قوله: (أن سيد الحي سليم) سليم بمعنى: لدغ، والعرب يطلقون هذه العبارات من باب التفاضل، فيقولون للديغ: سليم تفاؤلاً بسلامته، وللكسير: جبير تفاؤلاً بجبره، ولكن الصحابة لما لم يف هؤلاء بما يجب عليهم من الضيافة لم يرقوا سيدهم إلا بشرط أن يجعلوا لهم من الغنم، فقالوا: نُعْطِيكُمْ من الغنم، ورقوه بفاتحة الكتاب فبرأ الرجل وقام كأنها نُشِطَ من عقالٍ، يعني: كأنه بعير فكَّ عقاله وانبعث وقام، فلما أخذوا ما شارطوهم عليه توقفوا فيه حتى يسألون النبي ﷺ، فسألوه، فقال النبي ﷺ: «أقسموا» يعني: اقسموا ما أخذتموه بينكم «واضربوا لي بسهم»، وإنما قال ذلك - صلوات الله وسلامه عليه - ليطمئنهم في حل هذا الشيء؛ لأنه إذا قال: (اقسموا واضربوا لي) اجتمع في هذا السُّتَانِ جميعاً، وهما القولية والفعلية، ومن هنا أخذ العلماء رَحِمَهُمُ اللهُ أن التعليم بالفعل، أو فعل ما يقول الإنسان أنه حلالٌ أو مشروعٌ يكون أشدَّ طمأنينةً للغير، وقد مرَّ علينا قصة شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ حيث أفتى الناس في الشام أن يفتروا برمضان لما حاصره

العدو، وأن بعض أهل العلم منع من ذلك أو توقف، وقال: كيف يفطر هؤلاء وهم ليسوا على سفرٍ وليسوا مرضى؟ كيف يُفطرون؟! فقال لهم شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: إن القتال سببٌ يُبيحُ الفطرَ واستدلَّ لذلك بأمر النبي ﷺ الصحابة في غزوة الفتح أن يُفطروا فلما دنوا من العدو. قال لهم: «إنكم ملاقوا العدو غداً والفطر أقوى لكم فأفطروا»^(١) فعزم عليهم بالفطر وجعلها عزيمةً واجبةً، ولم يقل إنكم على سفرٍ، بل قال: (إنكم ملاقوا العدو غداً والفطر أقوى لكم)، وإذا كان يجوزُ للإنسان أن يفطر وهو مسافرٌ من أجل راحة نفسه؛ خوفاً من التعب الذي يناله في سفره، فكيف لا يجوزُ له أن يفطر من أجل التقوى على الجهاد في سبيل الله فهذا يؤيده النص والقياس، فكان شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ بين الصَّفين معه كسرة خبز يأكلها في نهار رمضان ليُشعر الناس بالطمأنينة على ما أفتى به من جواز الفطر، وهذه من جملة الدَّعوة إلى الله بالحكمة، فإن كل ما يطمئنُ الناس للحكم فإنه من الحكمة.

ويستفاد من هذا الحديث: أن الفاتحة رقية؛ لأن الرسول ﷺ قال: (وما كان يدرية أنها رقية) أي: يعلمه، فهي رقيةٌ وهي من أعظم ما يُرقى به المرضى لمن قرأها بصدق، ولكن هل يقرأها مرة أو ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً؟ اختار بعض العلماء أنه يقرأها سبعاً على عدد آياتها، وقال إنها إذا قُرأت سبع مراتٍ لا يكادُ يخطئُ القارئُ في بُرئ المريض، ولكن مع هذا نحن نقول: إن الفاتحة سلاحٌ وسيفٌ، والسيفُ والسلاحُ بضاربه، رُبَّ رجلٍ معه سيفٌ بتارٌ قَطَاعٌ لكنَّ يده عند حمله ليضرب هامَ عدوه ترتعش حتى يسقطَ السيفُ منه، ويأخذه عدوه ويقتله به.

وربما سيفٌ مُسلمٌ ليس بتارٍ ولا قَطَاعٍ، لكنه في يد قاطعٍ شجاع، يقطع به هام عدوه ولا يبال.

فالفاتحة لا شك أنها سلاحٌ وأنها رقيةٌ لكنها تحتاج إلى أمرين، إلى محلٍ فاعلٍ وإلى محلٍ قابلٍ.

(١) أخرجه مسلم (١١٢٠).

محلّ فاعلٌ بحيث يكون عند القارئ قوةً عظيمةً كأنها يُقَطَّع المرضُ بيده من شدة انفعاله عند القراءة وتأثره بذلك، ومحلّ قابلٌ بحيث يكون المريضُ عنده إيمانٌ بأن ذلك سوف ينفعه ويُشفى به بإذن الله.

وأما رجلٌ ليس عنده تلك القوة، يعني: رجلٌ فاعلٌ قارئٌ ليس عنده تلك القوة، وإنما يقول: أنا أجرب وأنظر هل ينفع أو لا، فإن ذلك لا ينفعه ولو قرأها سبعمائة مرة، لماذا؟ لأنه ليس عنده القوة الفاعلة التي تؤثر، فهو كالذي أراد أن يقطع رأسَ عدوه بالسيفِ الباتِرِ القاطعِ فقلب السيف، هل ينقطع أم لا؟

فالجواب: ما ينقطع فلا بد من قوة، أيضًا لا بد أن يكون المحلّ قابلاً مُنفعلاً متأثراً بالقراءة، أما إذا كان غيرَ قابلٍ فهو ما ينفع ولهذا لو ضربت بالسيف حديدة أو حجرًا ما نفع، فلا بد أن يكون المحلّ قابلاً، فإذا تخلف الشفاء عن قراءة رجلٍ قارئٍ للفتحة، فإننا لا نقول: إن العلة في الفتحة، ولكن العلة في القارئ، أو المقروء عليه، أما الفتحة فلا والله ما يتخلف عنها، وقد قال النبي ﷺ «وما يدريك أنها رقية».

فيه: دليل على أنه يجوز أخذ العوض على القراءة على المريض؛ لأن النبي ﷺ أقرهم على ذلك، بل قال: «اضربوا لي معكم بسهم» وهذا بخلاف ما لو قرأ القارئ القرآن وأخذ الأجر عليه فهذا لا يجوز، والفرق ظاهر؛ لأن الذي يأخذ أجرًا على القراءة على المريض فيُشْفَى كان نفعه متعديًا، فهو كتعليم القرآن، ولهذا قال النبي ﷺ: «أن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله»^(١)، وجعل النبي ﷺ القرآن عوضًا عن المهر لأن فيه نفعًا متعديًا، فالرجل الذي تزوج المرأة بها معه من القرآن^(٢) علّمها، فيكون الأخذ هنا على هذا النفع الذي حصل لبذلِ العوض، وأما مجرد أن يقرأ الإنسان قرآنًا يزعم أنه يتقرب به إلى الله ويأخذ العوض عنه فهذا لا ينفع.

(١) أخرجه البخاري (٥٧٣٧).

(٢) أخرجه البخاري (٥١٢١)، ومسلم (١٤٢٥).

وفيه أيضًا: دليلٌ على ورع الصَّحابة رضي الله عنهم حيث كفُّوا عن أخذِ هذا العِوضِ إلَّا بعد أن يسألوا النَّبِيَّ ﷺ، وهكذا ينبغي للمؤمن أن يتوقَّفَ فيما يشكُّ فيه، فإن هذا من الورع؛ لقول النَّبِيِّ ﷺ: «من اتقى الشُّبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه» ^(١) لاسيما في المآكل والمشارب التي طيِّبها من أسباب إجابة الدعوة، وخبثها من أسباب ردِّ الدعوة، فإن النَّبِيَّ ﷺ ذكر الرجل يُطِيلُ السفرَ أشعثَ أغبرَ يمد يديه إلى السَّماءِ، يارب يارب ومطعمه حرام، وملبسه حرام، وغُدِّيَ بالحرام، قال: «فأنتى يستجاب له» ^(٢).
فاحرص يا أخي على الورع لاسيما في مأكلك ومشربك وملبسك ومنكحك فإن الأمرَ خطيرٌ جدًا.

ولو قال قائل: هل في هذا دليل على أخذِ الأجرة على تبليغ العلم، وذلك لقوله ﷺ: «واضربوا لي بسهم؟».

فالجواب: لا، الرسول لا يأخذُ أجرًا على إبلاغِ الشَّرع، بل هذا من أجل تطييبِ قلوبهم، هذا نظير قوله: «اذهبوا بخميصتي هذه إلى أبي جهم، وأتوني بأنبجانية أبي جهم» ^(٣)، وهذا من حُسن خلقِ الرسول ﷺ لأجل تطييبِ القلب، وهذا -أيضًا- نظير قوله لما رأى البرمة على النَّارِ، لما قالوا هذا اللحمُ تُصدِّقُ به على بريرة، قال: «هو لها صدقةٌ، ولنا منها هدية» ^(٤).

والرسول ﷺ كان يفعلُ هذا أحيانًا، وليس هذا من السُّؤالِ المذموم؛ لأن هذا لمصلحة الغير، فإني أجزم جزمًا أنه لو قال الرسول لأحدكم: اضرب لي معك من طعامك بسهم، أن هذا شرفٌ وانشراحٌ للصَّدرِ والكلُّ يفرح بهذا، وهذا لمصلحة المسئول لا لمصلحة السائل، ومن أجلِ هذا المعنى قال شيخ الإسلام رحمته الله: إن

(١) أخرجه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩).

(٢) أخرجه مسلم (١٠١٥).

(٣) أخرجه البخاري (٣٧٣)، ومسلم (٥٥٦).

(٤) أخرجه البخاري (٢٥٧٧)، ومسلم (١٠٧٤).

الإنسان إذا طلب الدعاء من أخيه فينبغي له أن يلاحظ مصلحة أخيه لا مصلحته الخاصة، وذلك خلافاً لما يفعله أكثر الناس الآن إذا قال: ادع الله لي، ما يكون في ذهنه إلا نفع نفسه فقط، لكن ينبغي أن تقصد -أيضاً- نفع أخيك، لأنه إذا دعا لك بظهر الغيب صار من المحسنين الذين يُجزون على إحسانهم وقال له الملك «آمين ولك بمثله»^(١).

هل يشرع أن يرقى الرجل المريض دون طلب منه؟

الجواب: هذا ينبغي أن يُنظر للحال وما تتطلبه الحال، إذا رأى أن المريض يتشوّف إلى هذا، فينبغي له أن يقول: دعني أقرأ عليك. يعني: أحياناً المريض إذا دخل عليه شخص يثقُ بدينه وأمانته يرغب أن يقرأ عليه، فإذا أحسست أن المريض يحب أن تقرأ عليه فقل له: أقرأ عليك، لكن إذا كان المريض لا يريد أن يرى وجهك فتأتي وتقول: أقرأ عليك، يمكن أن يقول لك: لو قرأت عليّ يزيد مرضي، هذا ما تقول له: دعني أقرأ عليك.

وماذا تفعل إذا جئت لترقي رجلاً، فرفض؛ لأنه يخشى ألا يكون من السبعين ألفاً؟
فالجواب: نقول: لا، هذا لا يدخل في الحديث؛ لأنه لم يطلب الرقية بنفسه، والذي في الحديث لا يسترقون^(٢) والقراءة على الغير لا بأس بها، وأمّا: (يسترقون) أي: يطلبون أن يرقّهم غيرهم، لا أنهم يقرءون على غيرهم، والحديث: (لا يسترقون)، وليس: (لا يرقون).

وأمّا عدم طلب الرقية فهذا يعود إلى نفس المريض، فقد يكون عنده من قوة التوكّل ما لا يحتاج معه إلى طلب الرقية، كما قيل لأبي بكر: ألا ندعو لك الطبيب؟ قال: إن الطبيب رأي وقال: إني أفعل ما أريد، ومنعهم أن يأتوا له بالطبيب.

(١) أخرجه مسلم (٢٧٣٢).

(٢) أخرجه البخاري (٥٧٠٥)، ومسلم (٢١٨).

وفعلًا فإننا نرى بعضَ الشيوخِ الكبارِ يمرضونَ أمراضًا لو كانت عند غيرهم لكان من أوَّل ما يصابُ بها، يطلبُ سيارةَ الإسعافِ لتذهب به إلى المستشفى، ولكن هؤلاء يُصابون ويتصبَّرون ويسألون اللهَ الآخرة، يقول: هذا ربما فيه خيرٌ لي، إني دائمًا كنتُ كلما قعدت أقول: اللهم عافني، ويُشَفَى بإذن الله، فهذه مقاماتٌ في الحقيقة مقاماتٌ دقيقةٌ جدًا.

والقلوب لها تأثيرٌ على الأجسادِ فبعضُ المرَضَى إذا دخلتَ عليه مثلًا أنت، وقلت: السَّلام عليكم يا أبا فلان، ما شاء الله اليوم أنت طيبٌ ووجهك مضيءٌ، فهذا لو كان مريضًا يخفُّ عليه المرضُ ويستبشِّرُ، وواحدٌ آخر إذا دخلتَ عليه وقلت: أيُّ شيءٍ بك، كيف حدث لك هذا؟ يزدادُ مرضُهُ، فالنفوسُ -سبحان الله- لها تأثيرٌ على الأجسادِ، فهذا الذي عنده من قوة التوكُّل والثقة بالله -عز وجل- ما ليس عندي وعند فلان، وفلان لا شكَّ أنه يتأثرُ.

وربما بعضُ الموفِّقين يقول: هذه من نعمةِ الله عليَّ، حتى أعرفَ أني فقيرٌ إلى الله ﷻ وأن أسأل اللهَ قائمًا وقاعدًا: اللهم عافني، اللهم اشفني فأنت الشافي لا شفاء إلا شفاؤك وما أشبه ذلك فيجد في قلبه من الطَّيبِ ما لا يجده في رقيةِ فلان وفلان، يقرأ عليه ويداويه أو يكويه، وهذه مقاماتٌ نحن وأمثالنا ما ننالها.

هذا، ولم يقل أحدٌ بوجوبِ الدَّواءِ، اللهم إلَّا في شيءٍ قَطَعَهُ يكونُ شفاءً قطعًا، فهذه بعضُ العلماءِ يقول: يجب إذ أنه كأكلِ المِيتَةِ للمُضْطَرِّ يجب؛ يعني مثلًا: إنسان نزلت به أكلة ويعلمُ يقينًا أنه إذا قُطِعَ أصبعه سَلِمَ منها، وهذا ليس بدواءٍ في الواقع، هذا إنقاذٌ من هلكةٍ كإنقاذِ الغريق، لأن الدواء هو الذي إذا استعمله الإنسان قد ينفعُ وقد لا ينفعُ لكن شيءٌ معلومٌ بأنه ينفعُ يعني: عرقٌ انقطعَ فلا بد أن تخطئه هذا لازم، وليس هذا من بابِ الدواء في شيء، هذا من بابِ إزالةِ الهلكةِ كإنقاذِ غريقٍ تهاً، ولهذا بعضُ العلماءِ يقول: إن التداويَ إذا عُلِمَ يقينًا إنه نافعٌ دخل في قولنا: إنه يجبُ على المُضْطَرِّ أن يأكلَ المِيتَةَ وهذا ليس من جنسِ التَّداوي، لأن التَّداويَ في الأصلِ

هل هو مقطوعٌ بنفعه؟ لا. ليس مقطوعاً بنفعه لكن جرح أو عرق انقطع ونعرف أننا إذا قمنا بخياطته وقف الدم، فهذا مقطوعٌ بنفعه.



ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

١٠- باب فضل سورة البقرة.

٥٠٠٨ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَرَأَ بِالْآيَتَيْنِ...».

٥٠٠٩- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ بِالْآيَتَيْنِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي لَيْلَةٍ كَفَتَاهُ».

قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ في «الفتح» (٥٦/٩):

كذا اقتصر البخاري من المتن على هذا القدر، ثم حوّل السند إلى طريق منصور عن إبراهيم بالسند المذكور وأكمل المتن فقال: «من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه».

وقد أخرجه أحمد عن حجاج ابن محمد عن شعبة فقال فيه: «من سورة البقرة» ولم يقل: «آخر» فلعل هذا هو السر في تحويل السند ليسوقه على لفظ منصور، على أنه وقع في رواية غندر عند أحمد بلفظ: «من قرأ الآيتين الأخيرتين» فعلى هذا فيكون اللفظ الذي ساقه البخاري لفظ منصور، وليس بينه وبين لفظ الأعمش الذي حوّل عنه مغايرة في المعنى، والله أعلم. اهـ

يَعْنِي: أَنَّ الْعِلَّةَ فِي اخْتِلَافِ السَّنَدِ.

وذلك قوله: ﴿ءَاَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ٢٢٨٥]. إلى آخر السورة، إذا قرأها الإنسان في ليلة كفتاه، يعني: صارتا حافظتين له، تكفيانه عن الحارس.

وهذا يدل: على أنه ينبغي للإنسان أن يحافظ على قراءتهما في كل ليلة.

والناس الآن يقرءون الآية الواحدة تجدُّ بعضهم يتأثَّرُ وبعضهم لا يتأثَّرُ، لهذا الذي سبق وأن ذكرناه، وهو استعدادُ الفاعلِ والقابلِ إذا لم يعزمِ الإنسان في كلامِ الرسولِ ﷺ فإنه شكٌّ فيه، والرسولُ يقول: «ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة»^(١) أمَّا أن تدعوَ وتقول: ما أدري هل يقبل الله أم لا؟ فما الفائدة؟ وإذا تخلف الأمرُ عمَّا تريد فاتهم نفسك، ولا تتهم السببَ.

وأما صفةُ الرُّقية، فهي أن ينفثَ عليه، أي: على موضعِ الألمِ إذا كان ألمٌ، أو على الجسمِ كُلِّه إذا كان على الجسمِ كُلِّه، وعلى نفسه إذا كان يقرأها على نفسه.

هذا فعله الرسولُ عند النوم بالمعوذتين^(٢).

هل يجوزُ أخذُ الأجرِ في إذاعةِ القرآن؟

الجواب: ما يجوز.

فإن قال قائل: أن المستمعَ يستفيد، فالأجرة مقابل الإفادة.

نجيب: أنهم ما استفادوا إلا مجردَ الخشوعِ لقراءةِ القرآن، وهذا قد يحصلُ من

مسجلٍ ومن قارئٍ لم يستعد للقراءة لهم.

ونقول: كلُّ القرباتِ التي يُتَقَرَّبُ بها لله ﷻ، فإنه لا يجوزُ أخذُ الأجرِ عليها.



(١) أخرجه الترمذي (٣٤٧٩).

(٢) سبق تخريجه.

ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

٥٠١٠ - وَقَالَ عَثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ حَدَّثَنَا عَوْفٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ وَكَلَّنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ بِحِفْظِ زَكَاةِ رَمَضَانَ، فَأَتَانِي آتٍ فَجَعَلَ يَحْثُو مِنْ الطَّعَامِ، فَأَخَذْتُهُ فَقُلْتُ: لَا رَفْعَ لَكَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ... فَقَصَّ الْحَدِيثَ، فَقَالَ: إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ فَاقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ لَمْ يَزَالْ مَعَكَ مِنَ اللهِ حَافِظٌ وَلَا يَقْرُبُكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَدَقَ وَهُوَ كَذُوبٌ، ذَاكَ شَيْطَانٌ».

هذا أيضًا من اختصار المؤلف؛ لأنه ذكره مبسوطًا في موضع آخر، وأظنُّ القصة معلومة لكم، والشاهدُ منها قوله في آية الكرسي: «لم يزل عليك من الله حافظٌ، ولا يقربك شيطانٌ حتى تُصبحَ»، وظاهرُ قوله: «شيطان» يشمل شياطين الإنس والجن، وأن هذا سببٌ لحفظ الإنسان حتى من اللصوص وشبههم، وقد حدثني مؤذنُ هذا المسجد: أنه كان يَحْرُصُ على قراءة آية الكرسي وأنه نسيها ليلةً من الليالي فلدغ، وكذلك يجري مثل هذا. فدلَّ ذلك على أن هذه الآية تنفع حتى من شرِّ المخلوقات الأخرى غير شيطان الجن.

هل في هذا دليلٌ على أن زكاة رمضان كانت تُحَفَظُ ولا تُخْرَجُ إِلَّا يَوْمَ الْعِيدِ؟
الجواب: نعم، هذا صحيحٌ، لكن في حديث ابن عمر في البخاري: كانوا يقبلونها قبل العيد بيومٍ أو يومين^(١).



ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

١١ - باب فضل سورة الكهف.

٥٠١١ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ يَقْرَأُ سُورَةَ الْكَهْفِ وَإِلَى جَانِبِهِ حِصَانٌ مَرْبُوطٌ بِشَظْنَيْنِ، فَتَغَشَّتْهُ سَحَابَةٌ

(١) أخرجه البخاري (١٥١١).

فَجَعَلَتْ تَدْنُو وَتَدْنُو، وَجَعَلَ فَرَسُهُ يَنْفِرُ، فَلَمَّا أَصْبَحَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: «تِلْكَ السَّكِينَةُ نَزَلَتْ بِالْقُرْآنِ».

وهذا الرجل هو أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ رضي الله عنه كان يقرؤها بالليل فرأى هذا، وكان له ابنٌ يقول: حتى خشيتُ أن ابني تطئه الحصانَ من شدة جولاها، لأنه رأى هذا الذي مثل الظلّة، وجعل يدنو، ويدنو، وهم ملائكة، نزلوا بالسَّكِينَةِ حينما سَمِعُوا قِرَاءَةَ سُورَةِ الْكَهْفِ.

ومن فضائل سورة الكهف أيضاً: أن الذي يقرأها يوم الجمعة يجعل الله له نوراً ما بين الجمعتين ^(١).



ثم قال البخاري رحمته الله:

١٢ - باب فضل سورة الفتح.

٥٠١٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسِيرُ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَسِيرُ مَعَهُ لَيْلًا، فَسَأَلَهُ عُمَرُ عَنْ شَيْءٍ فَلَمْ يُجِبْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ سَأَلَهُ فَلَمْ يُجِبْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ فَلَمْ يُجِبْهُ فَقَالَ عُمَرُ: ثَكَلْتُكَ أُمُّكَ نَزَرَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ كُلَّ ذَلِكَ لَا يُجِيبُكَ، قَالَ عُمَرُ: فَحَرَكْتُ بَعِيرِي حَتَّى كُنْتُ أَمَامَ النَّاسِ وَخَشِيتُ أَنْ يَنْزَلَ فِيَّ قُرْآنٌ، فَمَا نَشِيتُ أَنْ سَمِعْتُ صَارِخًا يَصْرُخُ قَالَ فَقُلْتُ: لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَكُونَ نَزَلَ فِيَّ قُرْآنٌ قَالَ: فَحِثْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَقَالَ: «لَقَدْ أُنْزِلَتْ عَلَيَّ اللَّيْلَةَ سُورَةٌ لَهَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ، ثُمَّ قَرَأَ ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ ﴿١﴾».

في هذا: دليلٌ على توبيخ الإنسان نفسه وغضبه عليها؛ لقوله: «ثَكَلْتُكَ أُمُّكَ».

(١) أخرجه البيهقي (٣/ ٢٤٩) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً، وانظر: «صحيح الجامع» (٦٤٧٠).

وفيه أيضًا: دليلٌ على ترك جواب الغير لمصلحة؛ لأن النبي ﷺ لم يُجب عمرَ مع أنَّنا نعلمُ أن عمرَ من أحبِّ الناسِ إليه، ونعلمُ أن النبي ﷺ أحسنُ الناسِ أخلاقًا، لكن قد تقتضي المصلحة ألا يجيبه، وذلك لأمرٍ لا نعلمه.

وفيه أيضًا: قوله: «فما نشبت» أي: لبثت، كما في حديث الوحي: «لم ينشب ورقة أن توفي»^(١) أي: لم يلبث.

وفيه أيضًا: شدة خوف عمر من الله ﷻ، وكان عمرُ على شدته من أخوف الناس من عذاب الله، حتى إنه أحيانًا يمرض إذا قرأ بعض الآيات التي فيها التخويف، ويُعاد ويبقى أسبوعًا مريضًا من شدة ما سمع ﷻ، ولذلك هربَ من عند النبي ﷺ وتقدم؛ خوفًا من أن ينزل فيه قرآنٌ ﷻ، وهذا لشدة ما وجد في نفسه، ولكن هذا الحديث في سورة ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ وقول المؤلف: فضل سورة الفتح. يريد بذلك هذه السورة أو النصر؟

الجواب: يريد هذه السورة ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾.

وفيه أيضًا: أن نزول القرآن الذي فيه زيادة العلم خيرٌ من الدنيا وما فيها؛ لقوله ﷺ: «لهي أحبُّ إليَّ مما طلعت عليه الشمس»، فإذا أنعم الله ﷻ على شخصٍ بالعلم ولا سيما علم كتاب الله ﷻ فإنه خيرٌ من الدنيا وما فيها، ويدلُّ لذلك ما نشاهده الآن، فما صنعه الخلفاء والأمراء في عهد أبي هريرة رضي الله عنه وما حصل لهم من سعة الرزق وسعة الملك في ذلك الوقت أهمُّ أشدُّ أم أبو هريرة؟

فالجواب: هم أشدُّ من أبي هريرة، ولكن الآن أبو هريرة أشدُّ منهم تأثيرًا ونفعًا للأمة، كلُّ الدنيا التي أخذها الخلفاء والتي عاشوا فيها كلُّها ذهبت وفنيت، لكن العلم لا يفنى، وانظر أيضًا: لما خلَّفه أئمة المسلمين كالأئمة الأربعة وغيرهم كيف بقي إلى يومنا هذا يُذكرون به ويُدعى لهم به ويتفعُّ الناسُ بعلمهم، فالعلم من أكبر نعمة الله

(١) أخرجه البخاري (٣).

على العبد إذا وفقه الله عَلَيْهِ السَّلَامُ نيةً خالصةً وحُبًّا للخير ونشرًا للشرعة الله.

وهل السكينة شيءٌ معنويٌّ أم حسيٌّ؟!

الجواب: تطلق على عدّة معانٍ، منها: أنه قد يُراد بها من معهم السكينة وهم الملائكة؛ لأن الملائكة يشبّون قلوبهم ويسكنونها كما قال تعالى: ﴿إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَأِكَةِ إِنِّي مَعَكُمْ فَنِيئُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الْمَلَأِكَةُ: ١٢]. فكثرة الملائكة واجتماعهم يكون ظلةً كالسحاب.

وفي السورة: إشارةٌ بأن الله تَعَالَى بشرهم بأنهم سيدخلون المسجد الحرام آمنين محلّقين، وفيها أشياء كثيرةٌ ﴿وَعَدَكُمْ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً﴾ [الْبَنَةِ: ٢٠]. ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الْبَنَةِ: ١٨]. وظاهر الحديث أن السورة نزلت جميعاً.

قال القسطلاني رَحِمَهُ اللهُ:

ثم قرأ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ [الْبَنَةِ: ١]. أي قضينا لك قضاءً بيناً على أهل مكة أن تدخلها أنت وأصحابك من قابل؛ ليطوفوا بالبيت من فتاحة، وهي الحكومة، أو المراد فتح مكة عدّةً له بالفتح وجيء به على لفظ الماضي لأنه في تحقّقه بمنزلة كان، وفي ذلك من الفخامة والدلالة على علو شأن المُخْبِر به ما لا يخفى. اهـ.

ثم قال: قال ابنُ العربي: أطلق المفاضلة بين المنزلة التي أعطيها وبين ما طلعت عليه الشمس، ومن شرط المفاضلة استواء الشيئين في أصل المعنى ثم يزيد أحدهما عن الآخر، ولا استواء بين تلك المنزلة والدنيا بأسرها، وأجاب ابن بطّال بأن معناه: أنها أحبُّ إلى من كلّ شيء؛ لأنه لا شيء إلا الدنيا والآخرة فأخرج الخبر عن ذكر الشيء بذكر الدنيا. اهـ.

١٣ - باب فضل ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الاحزاب: ١٦).

فِيهِ عَمْرَةٌ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٥٠١٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَجُلًا سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ يُرَدِّدُهَا فَلَمَّا أَصْبَحَ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، وَكَانَ الرَّجُلُ يَتَقَالُهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهَا لَتَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ».

[الحديث ٥٠١٣ طرفاه في: ٦٦٤٣، ٧٣٧٤].

٥٠١٤ - وَزَادَ أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَخْبَرَنِي أَخِي قَتَادَةُ بْنُ النُّعْمَانِ أَنَّ رَجُلًا قَامَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَقْرَأُ مِنَ السَّحَرِ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ لَا يَزِيدُ عَلَيْهَا فَلَمَّا أَصْبَحْنَا أَتَى الرَّجُلُ النَّبِيَّ ﷺ... نَحْوَهُ.

في هذا: دليل على جواز تكرار سورة من القرآن في الصلاة؛ لأن هذا الرجل كان يرددُها وهو قائم يصلي، ولا يقول قائل: لعله لا يعرف غيرها؛ لأنه لو كان في الأمر محذورٌ لبينه النبي ﷺ، وقال لهم: سلوه لماذا كان يصنع ذلك؟ فلما سكت النبي عن هذا الرجل عليم أنه لا بأس أن يردد الإنسان سورة من القرآن تعجبه، إما في معناها، أو في أسلوبها، كما ردّد النبي قوله تعالى: ﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَلَتَنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرَ لَهُمْ فإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (النمل: ١٨). قرأها ذات ليلة وجعل يرددُها إلى الصباح، وهذا يعتري الإنسان أحياناً يجد في نفسه خُشوعاً وتأثراً في بعض الآيات فيرددُها مرةً أو مرتين، أو ثلاثاً أو أكثر، لكن إذا كان إماماً فإنه لا ينبغي أن يُثقل على المأمومين، لأن الإمام محكومٌ بغيره وليس حُرّاً بنفسه.

(١) أخرجه النسائي (١٠١٠)، وابن ماجه (١٣٥٠)، وابن خزيمة (١٢٠).

٥٠١٥ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ وَالضَّحَّاكُ الْمَشْرِقِيُّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: «أَيَعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ ثُلُثَ الْقُرْآنِ فِي لَيْلَةٍ» فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ وَقَالُوا: أَيْنَا يُطِيقُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟! فَقَالَ: «اللَّهُ الْوَاحِدُ الصَّمَدُ ثُلُثُ الْقُرْآنِ» ^(١).

قال الفربريُّ: سمعت أبا جعفر محمد بن أبي حاتم وراق أبي عبد الله، يقول: قال أبو عبد الله: عن إبراهيم مرسل وعن الضحاك المشرقي مُسْنَدٌ.

هذه الأحاديث: تدلُّ على فضل سورة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ^(٢)، وأنها تعدلُّ ثلث القرآن، لكن لا يلزم من المعادلة المكافئة، يعني: أنها تجزئ عما يُجزئ عنه القرآن بل هي تعدله من حيث المعنى ومن حيث الأجر، لكنها لا تكفي عنه، ولهذا لو قرأها الإنسان في الصَّلَاة ثلاث مرات لم تجزئ عن قراءة الفاتحة، ولا يلزم من المعادلة المكافئة، ولهذا نظائر منها:

إن الرسول أخبر أنَّ من قال: «لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وحده لا شريك له، له المُلْكُ وله الحمد، وهو على كلِّ شيء قديرٌ» عشر مرات كان كمن أعتق أربع أنفس من بني إسرائيل ^(٣)، ومعلوم أنه: لو قال هذا وعليه أربع رقاب لم يجزئ عنه، وقد ألف شيخ الإسلام رحمته الله في هذا الحديث كتاباً مُستقلاً سَمَّاهُ «جوابُ أهل العلم والإيمان عن أنَّ قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن»، وشيخ الإسلام رحمته الله كما نعلم من عادته أنه إذا تكلم بسط، فهو مجلّد لكنه مجلد لطيف ليس كبيراً، وفيه فوائد عظيمة تتعلق بالتوحيد، ولو أنَّ طالب العلم راجعه لاستفاد منه.



(١) أخرجه مسلم (٨١١) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٩٣).

١٤- باب فَضْلِ الْمُعَوِّذَاتِ.

٥٠١٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا اشْتَكَى يَقْرَأُ عَلَى نَفْسِهِ بِالْمُعَوِّذَاتِ وَيَنْفُثُ، فَلَمَّا اشْتَدَّ وَجَعُهُ كُنْتُ أَقْرَأُ عَلَيْهِ، وَأَمْسَحُ بِيَدِهِ رَجَاءَ بَرَكَتِهَا ^(١).

٥٠١٧ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ بْنُ فَضَالَةَ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ كُلَّ لَيْلَةٍ جَمَعَ كَفَّيْهِ ثُمَّ نَفَثَ فِيهِمَا، فَقَرَأَ فِيهِمَا ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ ^(١) الْبَقَرَةِ: ١١، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ ^(١) الْقَائِمَةِ: ١١. ثُمَّ يَمَسَحُ بِهِمَا مَا اسْتَطَاعَ مِنْ جَسَدِهِ يَبْدَأُ بِهِمَا عَلَى رَأْسِهِ وَوَجْهِهِ، وَمَا أَقْبَلَ مِنْ جَسَدِهِ، يَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

[الحديث ٥٠١٧- طرفاه في: ٥٧٤٨، ٦٣١٩].

ولهذا سُميت المعوذات من باب التغليب، وإلا ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ليس فيها تعويدٌ وإنما التعويدُ في ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ ^(١) و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ ^(١). وصفته أنه إذا قرأ نفث بالريق الذي اختلط بقراءته، مثل أن يقول ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ثم ينفث، وهكذا كل آية ينفث فيها، لأنَّ هذا الريق الذي اختلط بالقرآن هو الذي يكون فيه البركة.

وظاهره: إنه يقرأ مرة ثم يمسح، ثم يقرأ ثم يمسح، كل واحدة لحالها ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ جميعاً، ثم يمسح، ثم يعيدها جميعاً ثم يمسح، ثم يعيدها جميعاً ثم يمسح هذا نص الحديث. والذي يظهر -والله أعلم- أن النفث بعد القراءة، و«ثم» أحياناً لا تقتضي الترتيب وقد مر علينا قول الشاعر:

إِنْ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ سَادَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ جَدُّهُ

والحكمة من ذلك: أَنَّ هذا الرِّيقَ الذي اختلط بالقراءة هو الذي تكونُ فيه البركةُ، والظاهر أَنَّ المسحَ يكون من فوق الثياب.



١٥ - باب نزول السَّكِينَةِ وَالْمَلَائِكَةِ عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ.

٥٠١٨ - وَقَالَ اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ قَالَ: بَيْنَمَا هُوَ يَقْرَأُ مِنَ اللَّيْلِ سُورَةَ الْبَقَرَةِ وَفَرَسُهُ مَرْبُوطَةٌ عِنْدَهُ إِذْ جَالَتْ الْفَرَسُ، فَسَكَتَ فَسَكَتَتْ، فَقَرَأَ فَجَالَتْ الْفَرَسُ فَسَكَتَ وَسَكَتَتْ الْفَرَسُ، ثُمَّ قَرَأَ فَجَالَتْ الْفَرَسُ فَانْصَرَفَ، وَكَانَ ابْنُهُ يَحْيَى قَرِيبًا مِنْهَا فَاشْفَقَ أَنْ تُصِيبَهُ، فَلَمَّا اجْتَرَّهُ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ حَتَّى مَا يَرَاهَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ حَدَّثَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: اقْرَأْ يَا ابْنَ حُضَيْرٍ اقْرَأْ يَا ابْنَ حُضَيْرٍ، قَالَ: فَاشْفَقْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ تَطَأَ يَحْيَى وَكَانَ مِنْهَا قَرِيبًا فَرَفَعْتُ رَأْسِي فَانْصَرَفْتُ إِلَيْهِ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي إِلَى السَّمَاءِ فَإِذَا مِثْلُ الظِّلَّةِ فِيهَا أَمْثَالُ الْمَصَابِيحِ فَخَرَجْتُ حَتَّى لَا أَرَاهَا قَالَ: وَتَدْرِي مَا ذَاكَ قَالَ: لَا، قَالَ تِلْكَ الْمَلَائِكَةُ دَنَتْ لِصَوْتِكَ وَلَوْ قَرَأْتَ لَأَصْبَحَتْ يَنْظُرُ النَّاسُ إِلَيْهَا لَا تَتَوَارَى مِنْهُمْ^(١).

قَالَ ابْنُ الْهَادِ: وَحَدَّثَنِي هَذَا الْحَدِيثَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَبَّابٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ.

هذه تعتبر من الكرامات لأُسَيْدٍ رحمته الله أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرَاهُ هذه الكرامة.

وفيهما أيضًا: أَنَّ الإنسانَ قد يأتي بشيءٍ -يرفعُ اللَّهُ به ما يشاهدهُ الناسُ من الخير والبركةِ حتى وإن لم يكن فيه إثمٌ، فالرَّجُلَانِ اللَّذَانِ تَلَاَحَا حَتَّى رُفِعَ الْعِلْمُ بَلِيلَةَ الْقَدْرِ^(٢)، سَبَبُ ذَلِكَ هُوَ التَّلَاحِي بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالتَّشَاجُرُ وَالتَّنَازُعُ، أَمَّا هَذَا لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ، لَكِنَّ اللَّهَ تعالى حَكِيمٌ قَدْ يَقْدُرُ بَعْضُ الْأَشْيَاءِ فَتَفُوتُ بَعْضُ الْأُمُورِ الَّتِي يُظَنُّ أَنَّهَا

(١) أخرجه مسلم (٧٩٦).

(٢) أخرجه البخاري (٤٩).

مصالحُ وتكون المصلحةُ في خلافِ ذلك والله تعالى يقول: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [التوبة: ٢١٦].

بيان أن سورة الفتح نزلت كلها مرة واحدة:

قال الشوكاني في تفسيره «فتح القدير»: أخرج ابن إسحاق والحاكم وصحاحه، وصححه البيهقي في «الدلائل» عن المسور بن مخرمة: نزلت سورة الفتح بين مكة والمدينة في شأن الحديدية من أولها إلى آخرها، وهذا لا ينافي الإجماع على كونها مدنية، وقال الشوكاني في تفسيرها أيضًا: أخرج البخاري ومسلم وغيرهما عن عبد الله بن مغل؛ أن رسول الله ﷺ قرأ عام الفتح في مسيره سورة الفتح على راحلته فرجع فيها. هناك أيضًا: سورة أخرى أنزلت جميعًا وهي: «سورة الأنعام»^(١) والمشهور أنها نزلت جميعًا. والمعوذات الظاهر أنها أنزلت جميعًا، وقول: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ والفاتحة، لكن الطور ما ندري.



١٦- باب مَنْ قَالَ: لَمْ يَتْرِكِ النَّبِيَّ ﷺ إِلَّا مَا بَيْنَ الدَّفَتَيْنِ.

٥٠١٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَشَدَّادُ بْنُ مَعْقِلٍ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَ لَهُ شَدَّادُ بْنُ مَعْقِلٍ: أَتَرَكَ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ شَيْءٍ؟ قَالَ: مَا تَرَكَ إِلَّا مَا بَيْنَ الدَّفَتَيْنِ. قَالَ: وَدَخَلْنَا عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ فَسَأَلْنَاهُ فَقَالَ: مَا تَرَكَ إِلَّا مَا بَيْنَ الدَّفَتَيْنِ.

الدفتين معناهما: اللوحين؛ لأن المصحف يكون له من جوانبه لوح من ورق مقوى، يسمى الدقة، وما بين الدفتين هو هذا القرآن الذي بين أيدينا والذي أجمع المسلمون عليه.

(١) قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٠): «رواه الطبراني في «الصغير»، وفيه يوسف بن عطية

الصقار، وهو ضعيف». اهـ

والبخاري رَحِمَهُ اللهُ ذكر الحديث هذا أو الأثر عن ابن عباسٍ وعن محمد بن الحنفية، وفيه إشارةٌ إلى تكذيبِ الرَّافِضَةِ الَّذِينَ ادَّعَوْا أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضُوا حَذْفُ الْقُرْآنِ شَيْئًا، هذا الشيء كما زعموا وكذبوا أَنَّ الرِّسُولَ أَوْصَى إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ بِالْخِلَافَةِ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنَّ الصَّحَابَةَ حَذَفُوا ذَلِكَ مِنَ الْمَصْحَفِ، فالبخاري رَحِمَهُ اللهُ سَأَلَ الْأَثَرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ مِنْ أَحْصَى قَرَابَةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ بِهِ، فَإِنْ ابْنُ عَبَّاسٍ كَانَ عَلِيٌّ يُكْرِمُهُ وَيَقْرِبُهُ، وَأَمَّا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَنْفِيَةِ فَكَانَ ابْنُ عَلِيٍّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ؛ لِأَنَّ الْحَنْفِيَةَ اسْمٌ لِأَمِّهِ، وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا كَانَتْ مِنْ سَبِيٍّ بَنِي حَنْفِيَّةَ، فَهَذَانِ الرَّجُلَانِ مِنْ أَقْرَبِ النَّاسِ إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضُوا وَمَعَ ذَلِكَ كَانَا يَقُولَانِ: (لَمْ يَتْرَكَ إِلَّا مَا بَيْنَ الدَّفَتَيْنِ) وَهُوَ الْقُرْآنُ الَّذِي حَفِظَهُ النَّاسُ مِنْذُ عَهْدِ الصَّحَابَةِ إِلَى الْيَوْمِ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ نَاقِصٌ مِنْهُ حَرْفٌ وَاحِدٌ فَقَدْ كَفَرَ، لِأَنَّهُ مُكَذِّبٌ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر: ٩). فَإِنْ زَعَمُوا أَنَّ ذَلِكَ مُحْفَظٌ عَنْدهُمْ، وَقَالُوا: هَذَا مَوْجُودٌ فِي قُرْآنِنَا، فَالْجَوَابُ: كَيْفَ يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ الْأُمَّةُ الْإِسْلَامِيَّةُ كُلُّهَا لَا تَحْفَظُ هَذَا وَتَحْفَظُونَهُ أَنْتُمْ فِيمَا زَعَمْتُمُوهُ؟ فَهَذَا يُكَذِّبُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.

وَالْأُمَّةُ كُلُّهُمْ أُمَّةُ الْإِسْلَامِ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا يَقُولُونَ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ الَّذِي بَيْنَ الدَّفَتَيْنِ هُوَ الْكَلَامُ الَّذِي تَكَلَّمَ اللَّهُ بِهِ وَأَنْزَلَهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ، وَهَذَا كَقَوْلِ أَبِي جُحَيْفَةَ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، هَلْ عَهْدَ إِلَيْكُمْ النَّبِيُّ ﷺ بِشَيْءٍ، قَالَ: مَا عَهْدَ إِلَيْنَا بِشَيْءٍ إِلَّا مَا فِي الْقُرْآنِ وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ، قُلْتُ. وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ، قَالَ: الْعَقْلُ وَفِكَائُ الْأَسِيرِ وَالْأَيُّ يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ^(١)، وَهَذِهِ لَيْسَتْ مِنَ الْقُرْآنِ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْبَخَارِيَّ رَحِمَهُ اللهُ أَتَى بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَوْ بِأَثَرِهِ وَأَتَى بِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَةِ لِهَذِهِ النِّكْتَةِ، لِلرَّدِّ عَلَى الرَّافِضَةِ الَّذِينَ زَعَمُوا كَاذِبِينَ بِأَنَّ الْقُرْآنَ نَاقِصٌ، وَأَنَّ

(١) سبق تخريجه.

هناك قرآنًا سوى ما بين الدفتين، ولا شك أنهم بذلك خالفوا إجماع المسلمين، وخرجوا عن إجماعهم، وكذبوا قول الله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾.

هل يكفر من زعم أن القرآن ناقص؟

الجواب: نعم يكفر، وهذا معلوم قاله الشافعي وغيره من الأئمة، قال: مَنْ زعم أن القرآن ناقص منه حرفٌ واحدٌ فقد كفر، وكذلك من كذب بشيء ولو بحرفٍ واحدٍ منه فقد كفر.



١٧- باب فضل القرآن على سائر الكلام.

٥٠٢٠- حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ أَبُو خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَثَلُ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَالْأُتْرُجَةِ طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَرِيحُهَا طَيِّبٌ، وَالَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَالْتَّمَرَةِ طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَلَا رِيحُ فِيهَا، وَمَثَلُ الْفَاجِرِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الرَّيْحَانَةِ رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ، وَمَثَلُ الْفَاجِرِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الْحَنْظَلَةِ طَعْمُهَا مُرٌّ وَلَا رِيحُ لَهَا»^(١).

[الحديث ٥٠٢٠- أطرافه في: ٥٠٥٩، ٥٤٢٧، ٧٥٦٠].

قوله: «مثل الذي يقرأ» يعني: مثله من المؤمنين، فالمؤمن الذي يقرأ القرآن كالأُتْرُجَةِ، وأظنكم تعرفونها، تُسمى عندنا في اللغة العامية: الفرنجة، وهي كبيرةٌ كبر رأس الإنسان وفيها شيءٌ مثل القطنِ حلو، وبطنها حامضٌ، لكن ريحها طيبٌ وطعمها طيبٌ.

أما المؤمن الذي لا يقرأ القرآن فهو كالتمرة، طعمها حلو ولكن ليس لها ريحٌ، وإنما جعل النبي ﷺ القرآن كالريح، لأنَّ القرآن يتنفع به غير الإنسان، فالسامعُ له أو المستمعُ إليه يتنفع به، والذي يُعلِّمُ إياه يتنفع به، فهو كالرائحةِ تنتشر، بخلاف الإبيان

(١) أخرجه مسلم (٧٩٧).

فإنه لا ينتشر، فهو كالطعم.

أَمَّا -والعياذ بالله- الفاجر الذي يقرأ القرآن، فهو كالريحانة، لها رائحة طيبة ولكن طعمها مُرٌّ.

والفاجر الذي لا يقرأ القرآن كالحنظلة طعمها مُرٌّ وليس لها رائحة، وإن كان لها رائحة فرائحتها مُرة كرائحة الشيء المُرّ.

إنما ترجمة البخاري رَحِمَهُ اللهُ «باب فضل القرآن على سائر الكلام» هل هذا حتى على كلام النبي؟

الجواب: نعم، حتى على كلام النبي ﷺ؛ لأن القرآن كلام الله ﷻ، وكلام الله صفة من صفاته، وصفات الخالق لا يمكن أن يساويها صفات المخلوق بل هي فوق صفات المخلوق، فلهذا يكون القرآن فاضلاً على جميع كلام البشر ولا يماثلُه كلام أحد من البشر أبداً.

هل يقال: إن الأحاديث النبوية من كلام الله، وذلك لأنها وحيٌ يُوحى إلى النبي ﷺ؟
فالجواب: لا، ما يقال إنه من كلام الله، إلا الحديث القدسي على قول بعض أهل العلم وهو الراجح، هو الذي يكون فيه التعبير من الرسول ﷺ والمعنى من الله، أمّا الأحاديث النبوية الأخرى إذا لم يصفها الرسول إلى ربه فهي من كلام الرسول، لكن تنسب إلى الله؛ لأن الله أقرها.

هل يشمل هذا من قرأ القرآن من المصحف أم هو خاص بمن يقرأ عن ظهر قلب؟
الظاهر -والله أعلم-: أنه يشمل حتى من قرأ المصحف، لكن من قرأه عن ظهر قلب فهو أكمل.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٥٠٢١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا أَجَلُكُمْ فِي أَجَلٍ مَنْ خَلَا مِنَ الْأُمَمِ كَمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعَصْرِ وَمَغْرِبِ الشَّمْسِ وَمِثْلُكُمْ وَمِثْلُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كَمِثْلِ رَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عَمَلًا فَقَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِرَاطٍ قِرَاطٍ فَعَمِلَتِ الْيَهُودُ فَقَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى الْعَصْرِ، فَعَمِلَتِ النَّصَارَى، ثُمَّ أَنْتُمْ تَعْمَلُونَ مِنَ الْعَصْرِ إِلَى الْمَغْرِبِ بِقِرَاطَيْنِ قِرَاطَيْنِ قَالُوا: نَحْنُ أَكْثَرُ عَمَلًا وَأَقْلُ عَطَاءً، قَالَ: هَلْ ظَلَمْتُمْ مِنْ حَقِّكُمْ قَالُوا: لَا، قَالَ فَذَلِكَ فَضْلِي أَوْتِيهِ مَنْ شِئْتُ.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٦٧/٩):

مناسبة الحديث الثاني من جهة ثبوت فضل هذه الأمة على غيرها من الأمم وثبوت الفضل لها بما ثبت من فضل كتابها الذي أمرت بالعمل به. وقد يكون له وجه آخر، وهو من جهة أن هؤلاء أُعْطُوا الأجرَ مرتين، فبدل على تفاضل الناس بالنسبة للعمل والتقرب إلى الله تعالى به، ما هو ظاهر لي جدًا، لكن العلماء أعلم مني.

وأما معنى الحديث ظاهر:

أولاً: مثلنا مع الأمم السابقين كمثلي ما بين العصر وغروب الشمس بالنسبة لقصر مدتنا، وأن أكثر الدنيا قد ذهب قبل أن يُبعث محمد ﷺ، أما مع اليهود والنصارى من حيث العمل، فاليهود من الفجر إلى الظهر، والنصارى من الظهر إلى العصر، ولكلٍ منهم قِرَاطٌ، أما نحن فمن العصر إلى مغرب الشمس ولنا قِرَاطان، فالزمن أقل والأجر أكثر، احتج اليهود والنصارى، فقال الله لهم: «هل ظلمتكم شيئاً؟» قالوا: لا، قال: «ذلك فضلي أوتيه من أشياء» مادام الأجرُ التي بيني وبينكم أتممتها، فأنا ما ظلمتكم وكوني أفضل هؤلاء عليكم فهذا فضلي أوتيه من أشياء.

فالظاهر: هو ما قاله العلماء: أن فضل هذه الأمة بسبب فضل كتابها، وكتابها هو كلام

اللَّهُ فَيَكُونُ فِي كَلَامِ اللَّهِ فَضْلٌ عَلَى سَائِرِ الْكَلَامِ، وَأَوْجَهُ الْفَضْلُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا: أَنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ بِكُلِّ مَنْ سَبَقَهُمْ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ؛ عِيسَى وَمُوسَى وَإِبْرَاهِيمَ وَبِكُلِّ الْأَنْبِيَاءِ.



١٨ - بَابُ الْوَصَاةِ بِكِتَابِ اللَّهِ ﷻ.

٥٠٢٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ، حَدَّثَنَا طَلْحَةُ، قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى أَوْصَى النَّبِيُّ ﷺ؟ فَقَالَ: لَا فَقُلْتُ: كَيْفَ كُتِبَ عَلَى النَّاسِ الْوَصِيَّةُ أَمَرُوا بِهَا وَلَمْ يُوصَ؟ قَالَ: أَوْصَى بِكِتَابِ اللَّهِ ^(١).
الوصاة بمعنى: الوصية.

والوصاة بكتاب الله ﷻ تشمل وجوهاً كثيرة منها:
أولاً: الوصاة بحفظه حتى لا يضيع، والحفظ نوعان:
حفظ في الصدور، وحفظ في المسطور؛ يعني: في الكتابة.
فعلى المسلمين أن يُنفذوا وصية النبي بحفظ القرآن في صدورهم ومسطورهم.
ثانياً: الوصية بتصديق أخباره، فإن من كذب خبراً من أخبار القرآن فإنه قد انتقص القرآن؛ لأن الكذب من الأوصاف الذميمة القبيحة التي يستهجنها حتى الكفار في كفرهم.
ثالثاً: الوصاة بالعمل به، بحيث لا نهجره، فإن هجر العمل بالقرآن هجر للقرآن:
﴿وَقَالَ الرَّسُولُ يَرْبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾ [الزُّمَرُ: ٣٠].
رابعاً: الدِّفاع عنه بحيث نردُّ تحريف المُبْطِلِينَ الَّذِينَ يُفْسِرُونَ الْقُرْآنَ بِأَرَائِهِمْ وأهوائِهِمْ، ومن قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار والعياذ بالله.
خامساً: إكرامه وتعظيمه بحيث لا نضعه في مكانٍ مُمتَهَنٍ، وإذا وجدناه في مكانٍ يحتمل الامتهان رفعناه، فإن هذا لا شك من الوصية به، وكذلك من إكرامه ألا نرضى أن أحداً يقوم بتمزيقه وإتلافه كأنها هو عنده خرقة يقطعها كما يشاء.

(١) أخرجه مسلم (١٦٣٤).

سادساً: ألا نسمح لأنفسنا ولا لغيرنا بأن يصيبه أذى أو قدرٌ كالنجاسة وشبهها، فإذا قدر أن سقط عليه نجاسةٌ فإننا نزيلها عنه ونحُميه منها.
سابعاً: ومن تعظيمه -أيضاً- أن لا نمسه إلا على طهر، لأن النبي قال: «لا يمس القرآن إلا طاهر»^(١).

ثامناً: ومن ذلك أيضاً أن لا نتخذَه هزواً ولعباً بحيث نجعله بدلاً من كلامنا، مثل لو استأذن عليك مستأذن، قلت: ادخلوها بسلام آمين.
اسم ابنك يحيى إذا خاطبته، تقول: يا يحيى خذ الكتاب بقوة، وهكذا وجعل القرآن بدلاً من الكلام مُحَرَّم؛ لما في ذلك من ابتذال القرآن وامتهانه.
ومن هذا أيضاً: ما يفعله بعض الناس يكتب القرآن في الأواني أو في المناديل أو على ألحفة الموتى، أو ما أشبه ذلك، فإن هذا كله من امتهان القرآن.
فالأواني مثلاً تُرمَى، يرميها الطفل وربما يرميها الكبير أيضاً: وتُمتَهَنُ بالشرب بها، وما أشبه ذلك، وتلحيفُ الموتى بها -أيضاً- امتهان، لأن الميت ليس أكرم من الحي.
وكلُّ أحدٍ يستقبِح أن يجعل الحيَّ اللِّحافَ -لحافه الذي يَتَغَطَّى به عند النوم- مكتوباً عليه شيءٌ من كلام الله، فالميتُ من باب أولى، والميت لا يتنفع بهذا، ولا بقراءة القرآن عنده، لأنه ليس حيّاً يستمع ليتنفع، أو يقرأ فيتنفع، بل هو ميت.

تاسعاً: أن نحرص على فهم معانيه، وتدبرها، لأن القرآن إنما نزل لذلك في الواقع ﴿كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾ [النحل: ١٢٩]. ولأنه لا يمكن العمل به حقيقة إلا بالتدبر إذ إنك إن لم تدبره لم تفهم معانيه، وإذا لم تفهم معانيه فكيف يمكن أن تعمل به، وكذلك في الأخبار لا يمكن أن تنتفع بالقصة وبالخبر إلا إذا فهمت المعنى، وقد مرَّ علينا في العام الماضي في رسالة «أصول التفسير» التي ألفها شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ، قال: إن الناس إذا كُلُّفُوا بقراءة كتابٍ من الطب أو من النحو هل يقرءونه

(١) أخرجه الدارمي (٢٢٦٦)، والداقطني (١٢١/١، ١٢٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٨٨/١).

هكذا أو يستشرحونه ويبحثون في معناه حتى يستفيدوا منه، لا شك أنه الثاني، إذا فكتاب الله من باب أولى أن نحرص عليه وأن نتفهم معانيه في أخباره وفي أحكامه.

كل هذا داخل في وصية النبي إيانا بكتاب الله، وإذا تأملت هذه المسألة وعظمتها استعظمتها في نفسك، أن الرسول ﷺ أوصاك وصية خاصة بكتاب الله ﷻ من هذه الوجوه ومن غيرها أيضاً، فالزم هذه الوصية وأعمل بها واحترم كلام الله ﷻ.

المهم: أن النبي أوصانا بكتاب الله.

وفي هذا الحديث: دليل على وجوب الوصية لقوله: كيف كُتِبَ على الناس الوصية أمروا بها ولم يُوصِ النبي ﷺ؟

الجواب هنا من وجهين:

الوجه الأول: ما أشار إليه عبد الله بن أبي أوفى من أن الرسول ﷺ أوصى بكتاب الله، والأنبياء لم يورثوا مالاً وإنما ورثوا العلم^(١)، فوصيته بكتاب الله كوصية من يورث بشيء من المال؛ لأنه ورث العلم وأوصى بأشرف العلوم وهو كتاب الله ﷻ كما أن غيره يورث المال من بعده فيوصي بشيء من المال.

الوجه الثاني: وهو أن النبي ﷺ لم يورث مالاً، ولم يكن له مال، وإنما ورث شيئاً سيراً جداً، وكان عليه حين موته شيء من الدين.

أما غيره فإنه تجب عليه الوصية، فيجب على الإنسان أن يوصي، فإن كان بدين ليس فيه بينة فوجوب الوصية به ظاهر؛ لأنه إن لم يوص به يضيع، مثل شخص استقرض من آخر مالاً وليس عنده أحد حين أقرضه، فيجب على هذا المستقرض أن يكتب بأنني استقرضت من فلان كذا وكذا، لأنه لو مات وجاء المقرض إلى الورثة، وقالوا: إن مورثكم استقرض مني كذا وكذا، ماذا يقولون؟ يقولون: عليك بالبينة، قال ما عندي بينة يقولون: إذا ما يلزمنا أن نُعطيك، ولا سيما إذا خلف ورثة صغاراً فإنه لا

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٤١)، والترمذي (٢٦٨٢)، وابن ماجه (٢٢٣).

يجوز أن نقبل قوله لما في ذلك من الإضرار بالصغار.

إلى متى يكتب هذه الوصية؟

استمع إلى حديث ابن عمر: «ما حقُّ امرئٍ مُسلمٍ له شيءٌ يُوصي به يبيتُ ليلتين - يعني: ما حقه يبيتُ ليلتين - إلا ووصيته مكتوبةٌ عنده»^(١) ولا شك أنه إذا بادر من يوم القرض فكتب أفضل، لكن لا يجوز أن يؤخرها أكثر من ليلتين، بل لا يجوز أن يؤخرها ليلتين قال: ما حقه يبيتُ ليلتين.

إذاً: فليقتد ذلك من أوله ووجوبُ هذا ظاهرٌ، لكن هل يجب أن يوصي الإنسان تبرعاً لأحدٍ من الناس؟

هذه محل خلاف بين العلماء.

قال بعض العلماء: إنَّ وجوبَ الوصية المتبرع بها منسوخةٌ، منسوخ بآياتِ المواريث وهو قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ١١٢]. وأشباهه، فقال (نصف).

وقال بعض أهل العلم: إنَّ وجوبَ الوصية غير منسوخ بل هو مخصوص، والدليل، ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾ [النِّسَاءُ: ١٨٠]. يعني: مالا ﴿الْوَصِيَّةَ﴾ لمن؟ ﴿لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ فالوجوب أكد بثلاث مؤكدات: ﴿كُتِبَ﴾ و﴿حَقًّا﴾ و﴿عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾، قالوا: فخرج من ذلك الورثة من الأقربين أو الوالدين، لأنه «لا وصية لوارث»^(٢)؛ لأنَّ اللهَ لما ذكر المواريث قال: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾ [النِّسَاءُ: ١١٣]. وقال: ﴿فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ﴾ [النِّسَاءُ: ١١١]. وقال: ﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ [النِّسَاءُ: ١١٧]. وهذا يدل على أن قسم الميراث - المال - على خلاف ذلك ضلالٌ وتعدُّ لحدودِ الله، وخروج عن فريضته.

(١) أخرجه البخاري (٢٧٣٨)، ومسلم (١٦٢٧).

(٢) أخرجه الترمذي (٢١٢٠)، وابن ماجه (٢٧١٣).

وانتبه: فالوارث ليس له وصية من الوالدين أو الأقربين والوالدان قد لا يرثان، قد يكون الوالد قاتلاً وقد يكون رقيقاً، وقد يكون كافراً، فلا يرث.

وعلى كل حال: أنَّ الوالد قد يكون غير وارث، فنقول: خرج من قوله ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠]. خرج منه الورثة وما عادهم فإنه يجب أن يوصي لهم، وهذا رأي عبد الله بن عباس رضي الله عنه، والجمهور على خلافه على أنها منسوخة، وأنَّ الوصية للوالدين والأقربين غير الوارثين على سبيل الاستحباب، ولكننا إذا تأملنا الآية الكريمة وجدنا أنها تدل على أنَّ الوصية للأقارب غير الوارثين أنها فريضة واجبة؛ لأنها مؤكدة، والنسخ من شرطه أن لا يمكن الجمع، والنسبة بين العام والخاص يمكن فيها الجمع، فيقال: يخصص العام بالخاص.

فالذي أرى في هذه المسألة: أنه يجب على الإنسان أن يوصي للأقربين غير الوارثين إذا ترك مالا، ولكن هل هذه الوصية محددة؟

الجواب: لا، يوصي بالخمس، يوصي بالعشر، يوصي بأقل، يوصي بشيء معين من المال، ويقول في وصيته ما لم يزد على الثلث أو ما لم يزد على الخمس، المهم أن يوصي؛ لأنه مكتوب عليه مفروض.

فإن قال قائل: فما الجواب عما استدل به الجمهور من أن آيات الموارث ناسخة؟

فالجواب: أن آيات الموارث ذكر الله الموارث، ثم قال ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١١]. فقال من بعد وصية، إذا فالوصية مقدمة، فإن قلت: ما الجواب عن حديث ابن عمر: «ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه»^(١)، وفي لفظ «يريد أن يوصي فيه»، قلنا: تعليق الشيء بالإرادة لا يدل على عدم الوجوب؛ لأنَّ إرادتك مقرونة بشرع الله، أرايت لو قلت: من أراد أن يصلي فليتوضأ، هل نقول: أن مثل هذا

(١) انظر التعليق السابق.

التعبير يدل على عدم وجوب الصلاة؟ لا؛ لأنَّ إرادتك تابعة لما تقتضيه الشريعة، إذا اقتضت الشريعة وجوب الإرادة وجبت الإرادة ووجب الفعل.

ولهذا عبد الله بن أبي أوفى لم يقل له: (إنَّ الوصية غيرُ واجبة)، لما قال: (كتبت الوصية على الناس وأمرُوا بها) ما قال: (لم تكتب أو نسخت).



١٩ - باب مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾ [النَّحْلُ: ٥١].

الله أكبر! ظاهر صنيع البخاري رحمه الله أن المراد بالتغني: الاستغناء به عن غيره؛ يعني: من الآيات وغيرها - من الآيات والنظم والقصص وغيرها - لأنه استدل بقوله: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾، وهذه الآية جواب لقولهم: ﴿لَوْلَا أَنزَلْ عَلَيْهِ ءَايَاتٌ مِّن رَّبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ (٥٠) ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ [النَّحْلُ: ٥٠-٥١]. يكفهم عن أي شيء؟

الجواب: عن الآيات، فالقرآن يُغني عن كل آية، فكان البخاري رحمه الله يميل إلى أن معنى قوله: «لم يتغنَّ»؛ يعني: يستغني، ولا شك أن «يتغنَّى» تأتي في اللغة العربية بمعنى يستغني، ومنه البيت الذي أنشدناكموه في المشنى في كلا:

كلانا غنيٌّ عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشدَّ تغانيا

يعني: أشدَّ استغناءً منَّا في الحياة، فقال: كلانا غنيٌّ، ولم يقل «غنيان»؛ لأنه يجوز مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى.

الشاهد: أن البخاري يميل إلى أن المراد بالتغني: الاستغناء، تغنى عنه؛ يعني: استغنى عنه، فالذي لم يستغنِ بالقرآن عن غيره فإنه ليس من الرسول ﷺ ولا شك أن الذي لم يستغنِ بالقرآن عن غيره أنه ليس من الرسول ﷺ في شيء، فالقرآن يُستغنى به عن كل شيء، ولا يُستغنى عنه بشيء أبداً.

ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

٥٠٢٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَمْ يَأْذَنْ اللَّهُ لِشَيْءٍ مَا أْذَنَ لِلنَّبِيِّ أَنْ يَتَغْنَى بِالْقُرْآنِ وَقَالَ صَاحِبٌ لَهُ يُرِيدُ يَجْهَرُ بِهِ»^(١).

[الحديث ٥٠٢٣ - أطرافه في: ٥٠٢٤، ٧٤٨٢، ٧٥٤٤]

٥٠٢٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا أْذَنَ اللَّهُ لِشَيْءٍ مَا أْذَنَ لِلنَّبِيِّ أَنْ يَتَغْنَى بِالْقُرْآنِ قَالَ سُفْيَانُ: تَفْسِيرُهُ يَسْتَغْنِي بِهِ»^(٢).

إِذَا: البخاري موافق لسفيان في تفسيره أن المراد يتغنى به: يستغني به، ولكن هذا الذي ذكره في هذا الحديث بعيدٌ جداً، لأنَّ المذكورَ في الحديث الآن يتعلق بالسَّعَاءِ، لأنَّ معنى: «مَا أْذَنَ» أي: ما استمع، مأخوذ من «الأَذَن» وهو الاستماع، وليس مأخوذاً من «الإِذْن» الذي هو الإباحة والترخيص والحِلُّ وما أشبه ذلك، مثلاً نقول: اللهُ أَذَنَ لَكُمْ، معناه: أباح لكم ذلك أو رخص لكم فيه، لكن «مَا أْذَنَ اللَّهُ لِلنَّبِيِّ» ليس معناه: ما رخص للنبي حتى نقول يستغني به، لكن ما أذن يعني: ما استمع لشيء استماعه لهذا النبي الذي يتغنى بالقرآن، فتفسير سفيان رَحِمَهُ اللهُ والبخاري أيضاً إذا نزلناه على هذا الحديث بعيدٌ جداً، فالكلام الآن يتعلق بالسَّعَاءِ، والمسموع ما هو؟
الجواب: هو الصَّوْتُ.

إِذَا: ما استمع اللهُ تعالى لشيء استماعه للنبي يتغنى بالقرآن، فالمراد بالنبي هنا: الرسول ﷺ، لكن في بعض الألفاظ بالتنكير: «النبي».

(١) أخرجه مسلم (٧٩٢).

(٢) انظر التعليق السابق.

على كلِّ حالٍ: لا شكَّ أنَّ أفضلَ الأنبياءِ النَّبيِّ ﷺ، وأنَّ أفضلَ الكتبِ القرآنُ، فيلزم أنَّ اللهَ ما أذنَ لشيءٍ إذنه لمحمد ﷺ يتغنَّى بالقرآن، يعني: يجهر به ويُحسن صوته به، ولا شكَّ أنَّ حُسْنَ الصوتِ بالقرآن وحسن الأداء أنه يُعطي القرآن رونقاً وجمالاً أكثر من رجل يقرأ القرآن هزاً؛ أي: يهزه هزَّ الرمل، ويدغم ويرفع وينصب ويجر ويجزم هكذا، هذا ما تستمعُ له. لكن رجلٌ حسنُ الصوت، جيدُ القراءة، حسنُ الأداء ما تمل الاستماع إليه، فإذا وقع الأمر من النَّبيِّ ﷺ صار أعظم وأعظم، لأنه نزل على قلبه وتأثر به أكثر من غيره ولا شكَّ أنَّ الرسولَ لا أحدَ أحسنُ منه قراءةً ولا صوتاً: «ما صليتُ وراءَ إمامٍ قط أتمَّ قراءة، ولا أحسنُ صوتاً من رسولِ الله ﷺ»^(١)، فإذا كان هكذا، فإنَّ اللهَ لا يستمعُ إلى شيءٍ استماعه إلى النَّبيِّ الذي يقرأ القرآن يتغنَّى به.

ولكن هل معنى هذا أن نأتي به على صيغة الأَلحانِ المَاجنةِ الدَّاعرةِ؟

الجواب: لا، ولا يجوز أبداً، بل هذا من المُنكرِ، وقد بلغني أنَّ قوماً من المستخفين بالله وكتابه لَحَنُوا آيَةَ الْكُرْسِيِّ، لَحَنُوهَا -والعياذ بالله- على الموسيقى، فكأنهم يقولون: عصيانك يا ربنا بكلامك -والعياذ بالله-، وهذا استخفافٌ بالقرآن أن يُلحَنَ على الأصواتِ الدَّاعرةِ المَاجنةِ مصحوبةً بالموسيقى التي حرَّمها الرسولُ وقرنها بشربِ الخمرِ والأنصابِ والزنا قال ﷺ: «ليكوننَّ أقوامٌ من أمتي يَسْتَحْلُونَ الْحَرَ وَالْحَرِيرَ وَالْخَمْرَ وَالْمَعَازِفَ»^(٢).

والحاصل: أنَّ هذا لاشكَّ أنه من المُحادَّةِ لله ورسوله أن يجعلَ كلامَ الله ﷻ مقروناً بهذه المعازِفِ ومُلَحَّنًا تلحينَ الأغاني المَاجنةِ الدَّاعرةِ والعياذ بالله.

هل يُكفِّرُ صاحبُ هذا الفعل؟

فالجواب: الكفر شديد، أنا لا أحبُّ إطلاقَ الكفر إلا بشيءٍ أعرفُ أنه كفر؛ لأنه إذا كنت لا أقول: أن هذا حرام إلا بشيءٍ بَيِّنٍ واضحٍ، فكيف نقول: إن هذا كفر،

(١) أخرجه البخاري (٧٠٨)، ومسلم (٤٦٩)، ولكن بلفظ: «أتم صلاة».

(٢) أخرجه البخاري (٥٥٩٠).

والكفر أعلى أنواع المُحرمات؟

أنا أقول: من استهزأ بكتاب الله فهو كافر، لكن هل هذا استهزاء؟ قد يكون ما أراد الاستهزاء.

وفي هذا الحديث: إثبات الإذن لله، وهل يقال فيه: إثبات الأذن لتوافقهما في المادة؟

الجواب: لا يقال لأنَّ صفاتِ الله ﷻ لا تُثبَّتُ بالاحتمالِ بل لا بدَّ من أمرٍ مُتيقَّنٍ؛

لأنَّ الله قال: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٩]. ومع الاحتمال لا علم،

وقال: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الأنعام: ٣٦]. ومع الاحتمال لا علم -أيضاً- فلا

يجوزُ أن نثبتَ الله ﷻ أذنًا بهذا الحديث، وأمثاله من الأشياء المحتملة أو المحتملة،

فإن قلت: وهل هناك سماعٌ أو استماعٌ إلا بأذن؟

الجواب: لا، قد يكون استماعٌ وسماعٌ بلا أذن، فهذه الأرض يوم القيامة ﴿تُحَدَّثُ

أَخْبَارَهَا﴾ [الزمر: ٤]. ونحن نشاهد الأرض ما فيها أذن، إذن: فجائز أن يكون كلامٌ بلا

لسان، وأن يكون سماعٌ بلا أذن، هذا في المخلوق، فكيف بالخالق ﷻ؟ فنحن في هذا لا

نُثبت ولا ننفي؛ لأنك إذا أثبتتَ قيل لك: أين الدليل؟ وإن نفيت قيل لك: أين الدليل؟ فلا

نفي إلا بعلم ولا إثبات إلا بعلم، ومُجردُ الاحتمال لا يكفي في هذا الباب، والله أعلم.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٠- باب اغْتِيَابِ صَاحِبِ الْقُرْآنِ.

هذا والله هو الصحيح، إذا كان لأحد أن يغتبط فليغتبط صاحب القرآن، فالقرآن

هو الغبطة، المال والقصور والسيارات والملابس والنساء والأولاد لا شك أنها نعمة

وخير، لكنها كلّها زائلة لكن القرآن -اللهم اجعلنا وإياكم من أهله- هو الغبطة، إذا

وفَّق الله الإنسان أعطاه القرآن وعلمه معانيه ووفَّق لتصديقه والعمل به، فهذا الذي لا

يَعْدِلُهُ شيء من الدنيا أبدًا وهذه هي الغبطة، وأكثر الناس عن هذا غافلون، أكثر الناس

إنما يقرءون القرآن من باب: التبرُّك وطلب الثواب في قراءته، أمّا أن يقرءوه على أنه

غنيمة وغبطة فهذا قليل، ولكن ليس معدومًا، والحمد لله.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٥٠٢٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا حَسَدَ إِلَّا عَلَى اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْكِتَابَ، وَقَامَ بِهِ آتَاءَ اللَّيْلِ، وَرَجُلٌ أَعْطَاهُ اللَّهُ مَالًا فَهُوَ يَتَصَدَّقُ بِهِ آتَاءَ اللَّيْلِ وَآتَاءَ النَّهَارِ»^(١).

[الحديث ٥٠٢٥ - طرفه في: ٧٥٢٩].

٥٠٢٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ ذُكْوَانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ رَجُلٌ عَلَّمَهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ فَهُوَ يَتْلُوهُ آتَاءَ اللَّيْلِ وَآتَاءَ النَّهَارِ، فَسَمِعَهُ جَارٌ لَهُ فَقَالَ: لَيْتَنِي أُوتِيتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ فَلَانٌ فَعَمِلْتُ مِثْلَ مَا يَعْمَلُ، وَرَجُلٌ آتَاهُ^(٢) اللَّهُ مَالًا فَهُوَ يُهْلِكُهُ فِي الْحَقِّ فَقَالَ رَجُلٌ لَيْتَنِي أُوتِيتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ فَلَانٌ فَعَمِلْتُ مِثْلَ مَا يَعْمَلُ».

[الحديث ٥٠٢٦ - طرفاه في: ٧٥٢٨، ٧٢٣٣].

السياق الثاني فيه بيان معنى الحسد، وأن الحسد ليس هو الحسد المذموم الذي يتمنى فيه الإنسان زوال نعمته الله على غيره، وإنما هو الحسد المحمود الذي يتمنى فيه الإنسان أن يعطى مثل ما أُعطي غيره، فالحسد الذي قال الرسول ﷺ: «لا حسد» المراد به: حَسَدُ الْغِبْطَةِ الذي يتمنى الإنسان مثله، لا أن يزول عن غيره، والحسد المذموم أن يتمنى زواله عن غيره، مثل:

(١) أخرجه مسلم (٨١٥).

(٢) سئل الشيخ الشارح عن وجه رفع كلمة: «ورجل» الواردة في الحديث، فقال: يجوز على البدل أو على القطع.

وسئل هل يصح التفريق؛ يعني: جعل الأولى مجرورة، والثانية مرفوعة؟ فأجاب: عندي مشكولان بالوجين، «رجل» بالرفع والكسر، والثاني كذلك، فإن رفعت الأول تعين الرفع في الثاني، وإن جررت جاز عن الثاني الوجهان.

رجل أتاه الله علماً ونفع الله به الناس، يتمنى أن الله يأخذ هذا العلم من هذا الرجل - أعوذ بالله - ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النسبة: ٥٤]. هذا فضله على عباده، لكن لو قال: ليتني مثل هذا الرجل، يصحُّ أو لا؟
الجواب: يصحُّ، بل هذا محمود.

ورجل أتاه الله المال - أغناه الله - وصار كلما ذُكر له مشروعٌ خيرٌ شرع فيه، إذا ذُكر له المساجد، قال: والله ابنوا كل ما يحتاج هذا الحي من المساجد، وإذا ذُكر له إصلاح طريق، قال: خذ كل ما يحتاج إليه الإصلاح في هذا الطريق، وإذا ذُكر له كتب نافعة، قال: خذوا. وإذا ذُكر له شراء أسلحة في سبيل الله، قال خذوا، كل وجوه الخير ينفق فيها، وقال آخر: كيف هذا؟! ليت الله يأخذ عنه المال - أعوذ بالله - هل هذا حسد غبطة؟ لا، هذا مذمومٌ، وقال الثاني: ليت أن الله يُعطيني مثل ما أعطاه فأفعل مثل ما فعل، هذا طيبٌ محمودٌ، فهذا هو الحسد الذي ذكره النبي ﷺ.

عندنا الآن قرآن ومال أيهما في نظركم أفضل؟

الجواب: القرآن؛ لأنه أبقي. صاحب القرآن يتعلّم القرآن ويعلمه وينشره بين الناس، ويمكن أن يبقى إلى يوم القيامة، التفسير الذي فسّر ابن عباس رضي الله عنهما القرآن به إلى الآن باقٍ، وصاحب المال في عهد ابن عباس رضي الله عنهما الذي يبذل ماله في كل خير هل هو باقٍ إلى اليوم؟ لا، ولكن الرسول ﷺ أراد أن يضرب مثلاً بالعلم والمال مع تباين ما بينهما من الفائدة العظيمة والبقاء.

﴿قوله: «يهلكه» الإهلاك في الحديث معناه: النفاد، وإنفاذ الشيء، يعني: عندك عشر رiales تصدّقت بها، أي: أهلكتها بالنسبة لك، هذه أنفدتها، فالمراد بالإهلاك: ما هو الإضاعة، ولكن الإنفاذ.



ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ.

٢١- باب خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ.

٥٠٢٧- حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُلَقَمَةُ بْنُ مَرْثَدٍ:

سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ» قَالَ: وَأَقْرَأَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي إِمْرَةِ عُثْمَانَ حَتَّى كَانَ الْحَجَّاجُ قَالَ: وَذَاكَ الَّذِي أَقْعَدَنِي مَقْعَدِي هَذَا.

[الحديث ٥٠٢٧ طرفه في: ٥٠٢٨]

وقوله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «خيركم من تعلم القرآن وعلمه»، يشمل «تعلم» لفظه و«تعلم» معانيه، فالذي يُدرّس الناس لفظ الكتاب، أو يدرّسهم تفسيره فهو خير الناس، هل يشمل «تعلم القرآن» بالعمل، ويقال هذا تعلم تطبيقي؟

الجواب: ربما يشمل هذا فيكون تعلم القرآن ثلاثة أنواع:

تعلم اللفظ، وتعلم المعنى، وتعلم العمل.

لأنه لا شك أن العمل يزيد في فهم المعنى وبقاء المعنى ورسوخه، وكلما نُسي الشيء ولم يُعمل به، نسي وانمحي.

هل نحن نُعلم الناس ألفاظ القرآن ومعانيه والعمل به في آنٍ واحدٍ. أو بالتدرج؟
فالجواب: بحسب الحال، إن كنا نُعلم طفلاً له خمس سنوات لا نأتي له بمعاني القرآن، لأن قلبه لا يتحمّل المعنى، ويكفي حفظ وقراءة الألفاظ، فإذا وجدنا إنساناً أكبر منه عقلاً وسناً ويتحمّل، نعلمه اللفظ والمعنى، ولكن هل الأفضل أن نقول: احفظ القرآن كله بدون أن تتعلم معناه، أو كلما قرأت آياتٍ مُعينة افهم معناها؟

الأخير هو الذي عليه عمل السلف، كما قال أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ: حَدَّثَنَا الَّذِينَ كَانُوا يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ -عثمان وعبد الله بن مسعود وغيرهما- أنهم كانوا لا يتجاوزون عشر آيات حتى يتعلموها وما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً، وهذا لا شك أنه أحسن، ولكنه يتنزّل على حسب حال المُعلّم، فقد لا

يَحْتَمِلُ ذَهْنَهُ أَنْ تَعْلَمَهُ الْمَعَانِي، حَتَّى لَوْ أَرَادَتْ أَنْ تَعْلَمَهُ الْمَعَانِي عَلَى وَجْهِ بَسِيطٍ مُخْتَصِرٍ قَدْ لَا يَتَحَمَّلُ، وَأَمَّا إِنْ سَأَلْتُكَ، فَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ عِنْدَهُ اسْتِعْدَادًا لِقَبُولِ الْمَعْنَى وَفَهْمِهِ، فَعَلَّمَهُ.

﴿ وَقَوْلُهُ: «مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ» هَلْ يَشْمَلُ ذَلِكَ مِنْ أَعَانَ عَلَى تَعَلُّمِ الْقُرْآنِ بِنَاءِ الْمَدَارِسِ وَشِرَاءِ الْمَصَاحِفِ وَإِجْرَاءِ الرُّوَاتِبِ لِلْمُتَعَلِّمِينَ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؟ الْجَوَابُ: نَعَمْ يَدْخُلُ فِيهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا فَقَدْ غَزَا وَمَنْ خَلَفَهُ فِي أَهْلِهِ بِخَيْرٍ فَقَدْ غَزَا»^(١) فَالَّذِي يَشْتَرِي الْمَصَاحِفَ لِلْمُتَعَلِّمِينَ أَوْ لِلْمَدَارِسِ أَوْ يَجْرِي الرُّوَاتِبَ وَالْمَعَاشَاتِ لَهُمْ دَاخِلٌ فِيْمَنْ عَلَّمَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ نَائِمًا عَلَى فِرَاشِهِ. قَالَ الْقِسْطَلَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

﴿ وَقَوْلُهُ: «وَأَقْرَأَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيُّ النَّاسَ الْقُرْآنَ» (فِي إِمْرَةِ عَثْمَانَ) بِنِ عَفَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ «حَتَّى كَانَ الْحَجَّاجُ بْنُ يُونُسَ» أَمِيرًا عَلَى الْعِرَاقِ، «قَالَ» أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «وَذَاكَ» الْحَدِيثُ الْمَرْفُوعُ فِي أَفْضَلِيَّةِ الْقُرْآنِ «الَّذِي أَقْعَدَنِي مَقْعَدِي هَذَا» الَّذِي أُقْرِئُ النَّاسَ فِيهِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ سَمِعَ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ، وَإِذَا سَمِعَهُ فِيهِ وَلَمْ يَوْصَفْ بِالتَّدْلِيلِ اقْتَضَى سَمَاعُهُ مِمَّنْ عَنَنَهُ، وَهُوَ عَثْمَانُ، وَلَا سِيَّامَا مَعَ مَا اشْتَهَرَ عَنْهُ عِنْدَ الْقُرَاءِ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى عَثْمَانَ، وَأُسْنَدُ ذَلِكَ عَنْهُ مِنْ رِوَايَةِ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ، فَكَانَ ذَلِكَ أَوَّلَى مِنْ قَوْلٍ مِنْ قَالَ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ. اهـ.

الظَّاهِرُ: أَنَّهُ سَمِعَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ حَدِيثَهُ: حَدَّثَنَا الَّذِي كَانُوا يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ عَثْمَانُ بْنُ عَفَانَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، هُوَ الَّذِي رَوَاهُ، وَالْحَدِيثُ فِيهِ مَقَالٌ، لَكِنْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ دَائِمًا يَحْتَجُّ بِهِ فَهُوَ عِنْدَهُ صَحِيحٌ.

مَعْنَى الْحَدِيثِ: يَقُولُونَ: إِنَّ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ إِنَّمَا كَانَ يُقْرِئُ النَّاسَ فِي إِمَارَةِ عَثْمَانَ، يَعْنِي: فِي خِلَافَتِهِ حَتَّى كَانَ الْحَجَّاجُ، وَكَأَنَّ الْحَجَّاجَ بَعْدَ ذَلِكَ مَنَعَهُ، أَوْ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٨٤٣)، وَمُسْلِمٌ (١٨٩٥).

شيء من هذا القبيل، قال: وهذا الذي أقعدني مقعدي هذا، يعني: هو الذي جعلني أجلس للناس وأعلمهم، يعني: الحديث «خيركم من تعلم القرآن وعلمه»، هو الذي جعلني أجلس للناس وأعلمهم.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٥٠٢٨- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ أَفْضَلَكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ». مثل هذا الكلام: «إِنَّ أَفْضَلَكُمْ» و«خيركم من تعلم»، هذا لا شك أنه من الرواية بالمعنى، فهل الذي غيّر اللفظين هو أبو عبد الرحمن السلمي أو من بعده؟ يَحْتَمِلُ، لكنَّ الأقرب أنه مَنْ بعده، لأنَّ الرواة عنه مختلفون.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٥٠٢٩- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: إِنَّهَا قَدْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ﷺ فَقَالَ: «مَا لِي فِي النِّسَاءِ مِنْ حَاجَةٍ»، فَقَالَ رَجُلٌ: زَوْجُيْهَا، قَالَ: «أَعْطَاهَا ثَوْبًا» قَالَ: لَا أَجِدُ قَالَ: «أَعْطَاهَا وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حديدٍ» فَأَعْتَلَّ لَهُ، فَقَالَ: «مَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ» قَالَ: كَذَا وَكَذَا قَالَ: فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ^(١).
قوله: «اعتلَّ له» يعني: اعتذر.

وهذا اللفظ مختصر كما مرَّ عليكم، لكن ما معنى: قوله: «زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ». هل المعنى: زَوَّجْتُكَهَا لأنك حافظ للقرآن فتكون الباء للسببية، أو زَوَّجْتُكَهَا على أن تعلمها ما معك من القرآن فتكون الباء للعوض؟

(١) أخرجه مسلم (١٤٢٥).

الجواب: الثاني، وهو ظاهر صنيع البخاري رَحِمَهُ اللهُ؛ لأنه علَّمها وهو كذلك.
وفي هذا: دليلٌ على جواز جعلِ تعليمِ القرآن مَهْرًا؛ لأن هذا عقدٌ على يَدِ النَّبِيِّ ﷺ
وهو الذي قال: زوجتك بما معك من القرآن فعلمها، كما في بعض الروايات في غير
الصحيح فيما أظن.

فإذا تزوجها على أن يعلمها قصيدة امرؤ القيس.
قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بَسْقَطِ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَخَوْمَلِ
يجوز أم لا؟

الجواب: يجوز؛ يرى بعض العلماء أنه لو تزوجها على أن يعلمها قصيدة امرؤ
القيس فهو جائز.

ولو تزوجها على أن يعلمها شيئًا من القرآن لا يجوز؛ لأنهم يقولون: أن القرآن لا
يصح أن يكون عوضًا في أمرٍ دنيويٍّ.

والجواب: على ذلك بسيطًا: أن يقال: إن الذي كان عوضًا ليس هو القرآن ولكنه
تعليم القرآن، أنا ما تزوجت على أني أقرأ عليها «البقرة» أو «آل عمران»، تزوجتها على
أن أعلمها.

لكن سيأتينا مشكلة، بدأ يعلمها ولا تتعلم، فماذا نفعل؟
الظاهر: أن مثل هذا يُحمل على العادة، أو يُنظر إلى أسوأ الناس حفظًا وفهمًا
ويعتبر به؛ لأنها قد تكون امرأة تكره الزوج، وقالت: إن علّمني فتعلّمت لَزِمَ النكاحُ،
وإن كان عاجزًا أطالبه بالمهر، ويكون عَجَزَ عن تسليمه ثم أفسخ النكاح، ربما تتحيل
كلما علّمها قامت ولا تريد أن تتعلم. فمثل هذا نقول: يُعمل فيه بما جرت به العادة،
ونُقدِّره على أسوأ تقدير، فإذا كان أبلدُ الناس وأقلُّهم حفظًا، يحفظ إذا كررت عليه
الآية عشر مرات، كررناها عشر مرات.



٢٢ - باب الْقِرَاءَةِ عَنْ ظَهْرِ الْقَلْبِ.

وهذه الترجمة من باب «القراءة عن ظهر القلب» يحتمل أن المؤلف رَحِمَهُ اللهُ أراد بذلك الحثَّ على تعلُّم القرآن أو على حفظ القرآن عن ظهر قلب، ويحتمل أنه أراد: هل الأفضل أن يقرأ عن ظهر قلب أو أن يقرأ بالمصحف؟

فأما على الاحتمال الأول: فلا شك أن حفظ القرآن عن ظهر قلب من أفضل الأعمال، لأنه ذكرُ اللهِ ﷻ، وكلما حفظه الإنسان كان ذلك أشدَّ إيمانًا وإيقانًا وأسهل له عند استحضار الأدلة لاسيما طالب العلم.

وأما إذا كان الاحتمال الثاني: فإنه ذهب بعض أهل العلم إلى أن القراءة بالمصحف أفضل، لتواطؤ القلب واللسان والبصر كلها تنفق على ذلك.

وقال بعض العلماء: بل القراءة عن ظهر قلب أفضل؛ لأنه أقرب إلى الخشوع والصحيح: أن ذلك يختلف فإذا رأى الإنسان أنه إذا قرأ عن ظهر قلب كان أليّن لقلبه وأخشع، فإنه يقرأ عن ظهر قلب، وإن كان كثير الغلط ويخشى أن يُحَرِّفَ كلامَ اللهِ ﷻ، فالقراءة في المصحف أفضل. كذلك -أيضًا- تُرَجِّحُ القراءة عن ظهر قلب إذا كان الإنسان يريد أن يحفظ القرآن ويتحفظه، فإن القراءة عن ظهر قلب أولى به؛ لأن الذي يقرأ من المصحف ما يحفظ، لكن يقرأ عن ظهر قلب وكلما نسي شيئًا راجع المصحف يكون أضبط له.

فالمهم: أن هذا يختلف بحسب حال الإنسان وبحسب الحاجة التي تدعو إلى قراءة القرآن عن ظهر قلب أو بالمصحف.



ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

٥٠٣٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ،

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، جِئْتُ لِأَهْبَ لَكَ نَفْسِي، فَنَظَرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَصَعَّدَ النَّظَرَ إِلَيْهَا وَصَوَّبَهُ، ثُمَّ طَأَطَأَ رَأْسَهُ فَلَمَّا

رَأَتْ الْمَرْأَةُ أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ فِيهَا شَيْئًا جَلَسَتْ؛ فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَرَوْجُيْهَا؛ فَقَالَ لَهُ: «هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ» فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَذْهَبْ إِلَى أَهْلِكَ فَانْظُرْ هَلْ تَجِدُ شَيْئًا» فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا وَجَدْتُ شَيْئًا قَالَ: «انْظُرْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ» فَذَهَبَ، ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ، وَلَكِنْ هَذَا إِزَارِي، قَالَ سَهْلٌ: مَا لَهُ رِذَاءٌ، فَلَهَا نِصْفُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَصْنَعُ بِإِزَارِكَ، إِنْ لَبِسْتَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ لَبِسْتَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ شَيْءٌ» فَجَلَسَ الرَّجُلُ حَتَّى طَالَ مَجْلِسُهُ ثُمَّ قَامَ، فَرَأَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُوَلِّيًا، فَأَمَرَ بِهِ فُدِعِيَ، فَلَمَّا جَاءَ قَالَ: «مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ» قَالَ: مَعِيَ سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا عَدَّهَا، قَالَ: «أَتَقْرَأُ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «أَذْهَبْ فَقَدْ مَلَكَتْكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ»^(١).

هذا السياق من أوسع ما ساقه فيه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ وفيه فوائد كثيرة جدًا. منها: جواز عَرْضِ المرأةِ نفسها على الرجلِ الصالح؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يُنْكَرْ على هذه المرأة، ولم يقل لها: أما تَسْتَحِينِ على نفسك، تأتين إلي في مجلسِ الناسِ وتَعْرِضِينَ نفسك علي.

ومنها أيضًا: جوازُ هبةِ المرأةِ نفسها للنبي ﷺ، ولا يقاسُ عليه غيره؛ لامتناعِ القياس؛ لأنَّه من خَصَائِصِ النَّبِيِّ ﷺ، كما قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِنْ أَحَلَّلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ الَّتِي آتَيْتَ أَجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عِمِكَ وَبَنَاتِ عَمَتِكَ وَبَنَاتِ خَالَكَ وَبَنَاتِ خَلَّتِكَ الَّتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الاحزاب: ٥٠].

وهنا قال: ﴿إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ ولم يقل: «إِنْ وَهَبَتْ نفسها لك» لإعادة وصفِ النبوةِ الْمُتَقَضِي لِلْخُصُوصِيَّةِ، وإلا لكان مُقْتَضَى السِّيَاقِ أَنْ يَقُولَ إِنْ وَهَبَتْ نفسها

(١) انظر التعليق السابق.

لك، لكن قال: ﴿لَلنَّبِيِّ﴾ لبيان مُقتضى الخصوصية، وهي النبوة وهذا لا يتأتى لأحد بعد الرسول ﷺ.

ومنها: جوازُ نظرِ الخاطبِ إلى مخطوبته، لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَعَّدَ فِيهَا النَّظَرَ وَصَوَّبَهُ، يعني: رَفَعَ وَنَزَلَ، يعني: رأى أعلى بدنِها وأسفل بدنِها، رأى رأسَها مثلاً، ورأى قدميها وما بين ذلك من جسمِها.

وفيه أيضاً: دليلٌ على أنَّ النظرَ لا يختصُّ بالوجهِ فقط، بل بالوجهِ والشعرِ والرأسِ واليدين والرجلِ والساقِ والذراعِ وما أشبه ذلك ممَّا يَقْتَضِي الرِّغْبَةَ فِي الْمَرْأَةِ أَوْ الرِّغْبَةَ عَنِ الْمَرْأَةِ.

وإذا أراد أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحِها فليفعل كلَّ شيءٍ يرعُّبه في الزَّوْجَةِ فلا بأسَ بالنَّظَرِ ما عدا العورةَ التي لا يمكن الكشف عنها.

والظاهر: أن يُكشَفَ عن الوجهِ والكفين، والقدمين والرأسِ، وللخاطبِ أن يُكرِّرَ النظرَ للمخطوبة مراراً لأنه ما يرغب بأول مرة.

وأما محادثة المرأة مخطوبتها في الهاتفِ فهذا خطيرٌ جداً؛ لأنها تتصورُ أنه مخطوبُها وهي مخطوبته فلا يبعدُ أن يكون بينهما كلامٌ يُشِيرُ الشَّهْوَةَ كما وقع هذا مع بعض الناس، فيأتي ويقول: إنه كلَّم مخطوبته وزادت شهوته وربما أنزل، وهذا ليس له داعي.

أما في وجودِ وليِّها ليعرفَ مدى زكائها أو صوتها هذا لا بأس به، فالكلامُ جائزٌ مادام بعدم خضوع؛ لأن الله قال: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ﴾ [الاحزاب: ٣٢]. وكذلك في وجودِ المحرم فلا بأس. ولا أعلمُ في السنة شيئاً يمنعُ ذلك، ولكنَّ عندنا الأصلُ وهو: جوازُ كلامِ المرأة مع الرجل إذا أُمِنَتِ الْفِتْنَةُ، فقد اشترط ألا ينظر إليها إلا والفتنة ومأمونة.

ومن فوائدِ هذا الحديثِ أيضاً: حُسْنُ خَلْقِ الرَّسُولِ ﷺ حيث لم يقل: ليس لي بك حاجةٌ، وإنما طأطأ رأسه، أي: نَزَلَ رَأْسَهُ وَسَكَتَ، وهذا من كرمِهِ ﷺ أنه لا يردُّع الإنسانَ بها يكره.

ومنها أيضًا: حسنُ أدبِ الصحابةِ رضي الله عنهم وأنهم على أعلى ما يكون من الأدبِ والخُلُقِ؛ لقول الرجل: يا رسول الله، إن لم يكن لك بها حاجةٌ فزوجنيها. ولم يقل: «زوجنيها» مباشرة، مع أنَّ ظاهرَ الحالِ أنَّ الرسولَ ﷺ لا يريدُها، لكن يُحتملُ أنَّ الرسولَ ﷺ طأطأ رأسه ليفكرَ بالأمر، هل يقبلُ أو لا يقبلُ؟ ولهذا قال: إن لم يكن لك بها حاجة، وهذا الأدبُ من هذا الرجلِ نظيرُ الأدبِ من ذي اليدين، حيث سلم النبي ﷺ من الركعتين فقال: يا رسول الله ﷺ، أنسيَت أم قُصرت الصلاة ^(١)، ولم يجزم بأحدهما للاحتمال، وهذا يدلُّ على أنَّ الصحابةَ ليسوا كما يزعم أهلُ الكبرياء والغطرسة والإعجاب والفخر: أنهم قومٌ بدو لا يعرفون ولا يفهمون، وأنَّ التقدّمَ والرقى كان بعد ذلك، فقد كذبَ والله هذا الذي قالها وأساء إلى نفسه في الواقع؛ لأن هذا يُنبئ عن مدى عقلية هذا الرجل، وأنه جاهلٌ وأحمق، فالصحابةُ لا شكَّ أنهم أكملُ الناس أدبًا، ولا يوجدُ لهم نظيرٌ في الأدبِ والأخلاق.

ومنها: أنَّ الرسولَ ﷺ أولى الأولياءِ في التزويج، لأنَّ الرجلَ قال: زوجنيها، والرسولَ ﷺ زوجه إياها، ولكن مع ذلك ليس يغمطُ الناسَ حقوقهم ﷺ إذا كان الأولياءُ حاضرين ما يتقدّم ويُزوج، فكل إنسان يزوج مَوْلِيته، لكنَّ الرسولَ له أنَّ يُزَوِّجَ مع وجودِ الأولياءِ، ولهذا لم يسأل: هل لها ولي أو ليس لها ولي؟ كما أنه يحلُّ له أن يتزوج بدون ولي، وهذا من خصائصِ الرسولِ ﷺ أنه له أن يتزوج بدون ولي، والله تعالى قد خصَّه فيما يتعلقُ بالنكاحِ بخصائصٍ كثيرةٍ ليست لغيره.

ومنها: أنَّ النكاحَ لا بد فيه من مَهْرٍ وإن قلَّ، والدليل أنَّ الرسولَ سألَه: هل عنده شيءٌ ليُصدّقَها؟

وإذا تزوّج الإنسانُ المرأةَ على أن لا مَهْرٌ عليه، فهل يبطلُ الشرطُ أو العقدُ؟ قال الفقهاء: يبطلُ الشرطُ ويصحُّ العقد، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: يفسدُ

العقد؛ لأنَّ من شرطِ الحلِّ المال، قال الله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٤].

وإذا تزوج امرأةٌ وسكتَ ما ذكر العقد لا نفياً ولا إثباتاً، فهل يصحُّ العقد؟
يصح، ولها مهرُ المثل؛ لقوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [النِّسَاءُ: ٢٣٦].

فالأحوال إذاً ثلاث:

أولاً: أن يُذكر المهرُ.

ثانياً: أن يُشترط نفيه.

ثالثاً: أن يُسكتَ عنه.

إذا ذكر فواضح أنَّ النكاحَ صحيحٌ وهو أولى، وإذا سكتَ عنه فالنكاحُ صحيحٌ
ولها مهر المثل، وإذا شُرِّطَ نفيه، ففيه خلاف بين العلماء.
منهم من قال: إن الشرط باطلٌ والعقد صحيحٌ.

ومنهم من قال: إن العقد باطلٌ وهذا أقرب؛ لأنَّ الله ﷻ اشترط للحلِّ أن نبتغي
بأموالنا، وقال: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾.

ومن فؤاد الحديث أيضاً: بيانُ حال الصَّحابة رضِيَ اللهُ عنهم وما هم عليه من الفقرِ وشدة
العَيْشِ، ومع ذلك هم صابرون ومُحتسبون، وهذا الرجلُ ما يَمْلِكُ إلا إزاراً فقط، ما
عنده إلا الإزار، لأنَّه ذهبَ يبحثُ في بيتِ أهله فلم يجد شيئاً، ولا خاتماً من حديد،
بل الظاهرُ - والله أعلم - ليس عليه إلا الإزار، فقال: هذا إزاري لها نصفه، ولكن هذا
لا يمكن لأنها لن تستفيدَ من هذا الإزار، لأنها إن أعطاه الإزار، بقي ولا إزار له، وإن
لم يُعطاها فأين المهر؟ ما أعطاه شيئاً.

ومنها: أنه لا ينبغي للإنسان أن يستقرضَ ليتزوج؛ لأنَّ الرسولَ ما أرشده إلى
ذلك، ولا قال: استقرضْ، بل مَنَعَهُ من الزواجِ حتَّى يجدَ المهرَ، وإذا كان لا يستقرضُ
للزواجِ فهل يستقرضُ للسيارة؟

لا ما يستقرض للسيارة؛ لأنَّ الزواج أشدُّ ضرورة من السيارة.
 هل يستقرض لاستبدال موديل (٨٧) إلى (٨٨)، ويقول: والله هذه قديمة، وأنا
 أريد جديدة، وذهب يبيعها بنصف قيمتها ويشتري جديدة، ماذا تقولون في هذا؟
 لا يفعل هذا إلا سفيه، فهذا في الواقع سفيه.
 هل يستقرض ليبنى بيتاً؟

الجواب: لا، فهذا ليس بحاجة، وله أن يسأتجر؛ لأنَّ البيت يتكلَّف مثلاً:
 (٣٠٠٠٠٠) ريال والأجرة (٣٠٠٠) ريال في العام، ويمكن أن يُرزَق فيها خيراً كثيراً؛
 لأنه سيسدد (٣٠٠٠٠٠) ريال في مائة عام.

وخلال هذه السنين، يُغيَّر الله الحال، فيمكن أن ترخص البيوت، أو يموت وهو
 الأقرب، لأنَّ أعمار هذه الأمة ما بين السَّتين والسَّبعين^(١).

إذاً نقول: لا تستقرض، ولكن يُستثنى من ذلك إذا كانت الدولة -جزاها الله
 خيراً- هي التي تبذل القرض للناس، فالظاهر: أنَّ هذا لا بأس به؛ لأنَّ هذا حقٌّ يعتبر
 من الدولة، ولست أنت الذي تذهب وتسأله، ثم أنَّ الدولة في الواقع مُستوثقة، بماذا؟
 برهن البيت، البيت مرهون لها.

وفيه أيضاً: دليلٌ على أنه لا ينبغي للإنسان أن يستدين للزواج، ولا لغيره، وهذه
 المسألة كما نَعْرِفُ وَتَعْرِفُونَ -أيضاً- ابتلي الناس أو كثيرٌ منهم بها، وهان عليهم الأمرُ
 في مسألة الاستقراض، تجد الإنسان يحتاجُ لأمرٍ كماليةٍ ماهي ضرورة ذهب
 يستقرض! وهذا لا شك من سوء التصرف، والذي ينبغي للإنسان ألا يستقرض أبداً
 إلا مع الحاجة القصوى التي لا بد منها، أما مع الاستغناء فلا ينبغي أن يستقرض.

ومنه أيضاً: نظير ذلك لا ينبغي أن يشتري أكثر ممَّا يملك؛ يعني مثلاً: إنسان عنده
 عشرة آلاف ريال، يقول: اشتري ما يساوي عشرين ألفاً مثلاً، ولا سيما في أوقات

(١) أخرجه الترمذي (٢٣٣١)، وابن ماجه (٤٢٣٦).

ارتفاع قيمة السلع، فإن الناس لما كانت العقارات ترتفع ارتفاعاً ملحوظاً صار الواحد منهم يشتري من العقارات أكثر مما يملك من الأموال، وماذا حصل؟ صارت النتيجة الإفلاس والديون التي تتراكم على الإنسان، كذلك -أيضاً- ترتفع بعض السلع ارتفاعاً ملحوظاً، كالذهب أحياناً يأتي عليه أوقات يرتفع ارتفاعاً ملحوظاً، في اليوم يمكن أن يربح (٢٥٪)، فتجد بعض الناس يكثر من شراء الذهب فيقع في مخطورين: المحذور الأول: أنه اشترى ذهباً ولم يسلم القيمة، وهذا ربا.

المحذور الثاني: أنه سفه في التصرف حيث اشترى أكثر مما يملك. وأنت إذا اشتريت بقدر ما تملك، إن ربحت فهو ربح، وإن خسرت لم تخسر. عندك المال، مالك محفوظ، بخلاف ما إذا اشتريت أكثر مما تملك. وعند العامة مثل جيد يقولون: «مدّ رجلك على قدر لحافك»، هذا الإنسان لحافه -مثلاً- متران، وطوله متران ونصف، وإن مدّ رجله على طولها العادي يبقى بالخارج نصف متر، لكن إذا كفّ رجله غطاها اللحاف، وهذا المثل في الواقع منطقي، فينبغي للإنسان أن ينظر في جميع أموره، ولا يكلف نفسه أكثر مما يطيق.

فإن قال قائل: فماذا يصنع الفقير؟

فالجواب: ما يتزوج؛ لأنه واجب له شروط، وشروطه القدرة.

فإن شق عليه يصوم.

فإن قال قائل: يضره، نقول: ما يؤثر عليه إلا بالخير، الرسول ﷺ ما يرشد إلى شيء فيه ضرر أبداً، والله ﷻ قال: ﴿وَلَيْسَتِغْفِرَ الَّذِينَ لَا يَحْدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: ١٣٣]. القرآن والسنة يرشدون لهذا، ويقال: فيه ضرر، أم أن الزوجة تقول لك: أبغي كذا وكذا، حتى تجعل عليك ديون أطول منك.

من فوائد الحديث أيضاً: بيان أن الإنسان ينبغي أن ينظر إلى الأمور بواقع العقل لا بواقع الخيال، ووجهه أنه لما قال: إزارى هذا من باب الخيال، فالواقع أنه يمكن أن يكون مهراً، ولهذا بين له الرسول ﷺ أن هذا لا يمكن أن يكون مهراً، لأنها لن تنتفع

به إن بقي عليك ولن تنتفع به أنت إن أعطيتها إياه.

ومن فوائد الحديث أيضًا: جواز جعل القرآن مَهْرًا؛ لقوله: «مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ».

ومنها: الاستيثاق في العقد؛ لقوله: «تَقْرَؤُهُنَّ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ»؛ لأنه إذا كان يقرؤهن عن ظهر قلب صار تعليمه المرأة أهون وأيسر بخلاف ما إذا كان لا يحفظه عن ظهر قلب، ولا سيما في عهد الرسول ﷺ كما سمعتم فيما سبق أن القرآن مجموع، بماذا؟ بالخاف والعُسب والأوراق والجلود والرِّقَاع وما أشبه ذلك، لكن إذا كان حافظًا يكون هذا أهون.

ومن فوائد الحديث: جواز عقد النكاح بغير لفظ التزويج، قال: «فقد ملكْتُكها بما مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ»، وهذه المسألة اختلف فيها أهل العلم:

فمنهم من يقول: إن عقد النكاح يُشترط أن يكون بلفظ التزويج أو الإنكاح، بأن يقول: زوجْتُك أو أنكحتُك، فإن قال: «زوجْتُك» فالنكاح لا يصح، ومن باب أولى إذا قال: وهبْتُك ابنتي، أو ملكْتُك ابنتي، أو ما أشبه ذلك، فإنه لا يصح. لماذا؟

قالوا: لأنهما اللفظان اللذان ورد بهما القرآن ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣]، ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [المائدة: ٦].

فلما كانا هما اللفظان اللذان ورد بهما القرآن كان ذكرهما شرطًا في العقد، ولا شك أن هذه العلة عليَّة، وأن هذا الاستدلال ليس بصواب، لأننا نقول: إذا لا تُصحَّحُوا عقد البيع إلا بلفظ البيع، لأنه اللفظ الذي ورد في القرآن ومع ذلك تقولون: إن البيع يصح بكل لفظ يدل عليه، بل تقولون: إن البيع يصح بالمعاطاة بدون لفظ. فما الفرق؟!

والصحيح بلا شك: أن النكاح كغيره ينعقد بهادَل عليه، فكل لفظ يدل على التزويج فالنكاح ينعقد به، إذا قال: ملكْتُك ابنتي، وهبْتُك ابنتي، فقال: قبلْتُ، صار عقدًا صحيحًا لا إشكال فيه، وثبت به كل أحكام النكاح.

فإن قلت: ورد الحديث بلفظ: «زوجتكها» فأحد اللفظين خطأ بلا شك، والأولى بالخطأ «ملككتها»؛ لأن «زوجتكها» هو اللفظ الذي يوافق ما جاء في القرآن فيكون هو الأصح، لأن القصة لم تقع مرتين، ما وقعت إلا مرة واحدة، والنبي ﷺ لا يمكن أن يقول: زوجتكها، ويقول أيضاً ملككتها، ولا بد أنه قال أحد اللفظين، فإذا دار الأمر بين هذا وهذا، فالمرجح زوجتكها، وحينئذ يسقط الاستدلال بهذا الحديث، فما هو الجواب؟

نقول: كون الرواة وهم ثقات يقولون: ملككتها ويقولون: زوجتكها، يدل على أن اللفظين عندهما بمعنى واحد، وإلا ما صح أن يقول ملككتها بدل زوجتكها، إذ إنهم حينئذ يروون الحديث بغير معناه، وهذا طعن في الرواة، فلا يمكن أن يرووا الحديث إلا بمعناه، وحينئذ يكون ملككتها وزوجتكها بمعنى واحد، فإذا انعقد النكاح في زوجتكها انعقد بملككتها.

إذا القول الراجح: هو ما أشرنا إليه وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله قال: إن جميع العقود - كل العقود - تنعقد بما عدّه الناس عقداً والمرجع في ذلك إلى العرف، لأن الشارع لم يتعبنا بألفاظ العقود، بخلاف ألفاظ الأذكار، والأشياء التي يتعبد بلفظها فهذه لا تُعَيَّر.

وفيه أيضاً: دليل على جواز جعل القرآن مهراً، وليس القرآن، بل التعبير أن نقول: جواز جعل تعليم القرآن مهراً، فإن قلت: هذا على سبيل العدم وإذا لم يجد غيره. فالجواب: أن ما لا يصح أن يكون عوضاً لم يصح لا في حال العدم ولا في حال الوجود.

أرأيت لو جعلت الخمر مهراً هل يصح؟

لا يصح مطلقاً، وكذلك تعليم القرآن، ثم إن تعليم القرآن قد ورد له نظير صح جعله مهراً، وذلك في قصة زواج موسى عليه السلام، فإن موسى تزوج إحدى ابنتي الرجل صاحب مدين بأي شيء؟

الجواب: بأن يرعى الغنم ثمان سنين فإن أتمَّ عشرًا فمن عنده^(١) وهذا عمل، لكن اختلف العلماء هل يصحُّ أن يكون المهرُ عملًا للزوجة، كأن يقول: المهرُ أن أخدمك عشر سنوات، أخدمك أنت هل يصحُّ هذا أم لا؟

بعض العلماء يقول: يجوز، وبعضهم يقول: ما يجوز، للتضاد، هذا تضاد، لأنَّ هو مالِكُها وهي مالِكته، فإذا قال مثلاً: قومي اطبخي العشاء، تقول له: قم أنت اطبخي أنت خادمي، إذا قال: أكنسي البيت، تقول: أنت تكنسه، تستطيع أن تسعمله بكل عمل، ولهذا اختلف العلماء في جواز أن يكون المهرُ خدمةً للزوجة، فمنهم من أجاز ذلك، ومنهم من منعه، وعلل ذلك بأن فيه تضادًا، كيف يكون المالك مملوكًا؟ ولكن إذا كان ما هو خدمة مثل أن أبني لك بيتًا هذا ما فيه بأس، لأنه ما فيه استخدام.



ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

٢٣ - باب استِذْكَارِ الْقُرْآنِ وَتَعَاهُدِهِ.

قوله: «استِذْكَارُ الْقُرْآنِ» الاستِذْكَارُ معناه: تَذْكُرُهُ وطلبُ الذِّكْرِ، مثل لو نسي آية وأشكل عليه بالفاء أم بالواو، وبالتقديم أو بالتأخير ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتُوبًا قَوْمِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ﴾ [النِّسَاءُ: ٨]. أو ﴿كُتُوبًا قَوْمِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ﴾ [النِّسَاءُ: ١٣٥]، ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾ [يُونُسُ: ١٠٩]. ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا﴾ [الزُّمَرُ: ٩]. فالاستِذْكَارُ معناه: أنك تقف، وما تجزم بأحد الأمرين حتى تتذكر ويتبين لك ثم تقرأ.

قوله: «وتعاهده»: أن تُكثر من قراءته، هذا هو الفرق بين الاستِذْكَارِ وَبَيْنَ التَّعَاهُدِ.

(١) ورد في ذلك حديث ابن عباس مرفوعاً؛ أن رسولَ الله ﷺ قال: سألتُ جبريلَ: أيُّ الأجلين قَضَى موسى: قال: «أتمُّهُمَا وأكملُهما»، أخرجه الحاكم (٤٠٨/٢)، والبيهقي (١١٧/٦)، وابن جرير في «تفسيره» (٢٠٨٧٥) وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٩٧٠/٩)، وفي إسناده: إبراهيم بن يحيى بن أبي يعقوب، مجهول.

والصواب في هذا ما عند البخاري (٢٦٨٤) موقوفاً من رواية ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٥٠٣١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا مِثْلُ صَاحِبِ الْقُرْآنِ كَمِثْلِ صَاحِبِ الْإِبِلِ الْمُعَقَّلَةِ إِنْ عَاهَدَ عَلَيْهَا أَمْسَكَهَا وَإِنْ أَطْلَقَهَا ذَهَبَتْ» (١).

٥٠٣٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرَعَرَةَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يُسَّ مَا لِأَحَدِهِمْ أَنْ يَقُولَ نَسِيتُ آيَةَ كَيْتَ وَكَيْتَ بَلْ نَسِي وَاسْتَذْكِرُوا الْقُرْآنَ فَإِنَّهُ أَشَدُّ تَفْصِيًّا مِنْ صُدُورِ الرِّجَالِ مِنَ النَّعَمِ» (٢).

[الحديث ٥٠٢٣ - طرفه في: ٥٠٣٩]

حَدَّثَنَا عُثْمَانُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ مِثْلَهُ تَابِعَهُ بِشْرٌ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ شُعْبَةَ وَتَابِعَهُ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ شَقِيقٍ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ.

٥٠٣٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بُرَيْدٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَعَاهَدُوا الْقُرْآنَ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَهُوَ أَشَدُّ تَفْصِيًّا مِنَ الْإِبِلِ فِي عُقْلِهَا» (٣).

كل هذه الأحاديث تدل على أنه يجب على الإنسان أن يتعاهد القرآن، فإنه نعمة من الله بها عليه فلا ينبغي له أن يدع هذه النعمة التي أنعم الله بها عليه، وهي نعمة كما تعلمون لا يباثلها نعمة، أن يمتن الله عليك بحفظ كتابه، أو بقراءته، وتدعه!

وفيه أيضاً: دليل على أنه يُدْمُ الإنسان إذا نسي آية، فقال: نَسِيتُ كذا وكذا، بل يقول: نُسِيتُ أو أنسيت وذلك؛ لأن كلمة نسيْتُ - وإن كان هذا هو الواقع أن الإنسان نسي - تُشعر بعدم المبالاة، ومن أمثال الناس من قلَّ همه، يقال: تحفظ القرآن، فيقول:

(١) أخرجه مسلم (٧٨٩).

(٢) أخرجه مسلم (٧٩٠).

(٣) أخرجه مسلم (٧٩١).

ولكن والله نُسيت القرآن، كلنا يعرف أنَّ هذا التعبير يدلُّ على عدم المُبالاة بكتاب الله ﷺ لكن إذا قيل: نُسيت أو أنسيت، وكان هذا أمرٌ كان بغير إرادته، وكأنه أمرٌ أُكِّره عليه، فلا يكون في هذا اللفظ إشارة إلى أنَّ الإنسان غيرُ مبالٍ بكتاب الله ﷺ وهذا من باب الأدب في الألفاظ، وإلا فقد قال الله تعالى: ﴿سَقَرْتُكَ فَلَا تَنْسَى﴾ (٦) إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ وَمَا يَخْفَى ﴿٧﴾ (الأنعام: ٦-٧). فبيَّن الله تعالى أنَّ الرسولَ ينسى إذا شاء الله أن ينسى، وسيأتينا - إن شاء الله تعالى - أنَّ الرسولَ ﷺ نَسِيَ بعضَ الآياتِ وذكرها بواسطة قراءة بعض أصحابه، فبدل ذلك على أنَّ النسيانَ الواقعَ بمقتضى الطبيعة البشرية لا بأس به، أما النسيانُ الواقعُ عن عدم المُبالاة وعن الإهمال فهذا هو المَذْمُومُ، سواءً كان بالواقع أو كان باللفظ الذي يُشعرُ بعدم المُبالاة.

وفيه أيضاً: حثٌّ على تعاهد القرآن بأن يقرأه الإنسان دائماً، وما أحسن ما قاله: بعضُ أهل العلم: إنه ينبغي للإنسان أن يجعلَ له جزءاً معيناً من القرآن يقرأه كلَّ يوم لا على سبيل التَّعبُد، ولكن على سبيل الانضباط؛ لأنه لو قرأه على سبيل التَّعبُد، لقلنا له: أين الدليل؟ لكن على سبيل الانضباط يقول: أنا أخشى إذا لم أُعَيَّن وأُحدد أن أتهاونَ كما هو المشاهد، الإنسان إذا ما حَدَّ الشيء يحافظ عليه، ما ينام إلا بعد انتهائه، فإنه يتهاونُ ثم تجري الأيام وقد تراكم عليه عدَّةُ أجزاء ما قرأها لكن إذا عَيَّن كل يوم ما يَسْرُه الله، وحافظَ على هذا القَدْرِ، فإن ذلك يُعينه على تعاهد القرآن.

وفيه أيضاً: دليل على: جواز تشبيه المعقول بالمحسوس؛ لأنَّ الرسولَ شَبَّهَ تفلت القرآن على قارئه بتفلت الإبل في عَقْلِهَا لأنَّ الإبل إذا كانت معقولةً وتعاهدُها الإنسان، ينظر إلى العقال هل ارتخى؟ هل انفك؟ وما أشبه ذلك، وإذا أهمل تفلتت، ونحن نعرف جميعاً قوة الإبل، وأنها مع محاولة فكِّ العقال تفكُّ وتمشي، فلهذا بيَّن الرسولُ ﷺ أنَّ تفلت القرآن أشدُّ من تفلت الإبل في عَقْلِهَا.

وفي الأحاديث: دليل على جواز الإقسام بدون طلب القسم، مع أنَّ بعض الناس لو تحلف عنده، قال: أنا قلت لك: احلف؟! من قال لك احلف؟ وهذا قد يكون له

وجه إذا كان المُخاطَب يخشى أن الرجل ما حلف إلا لعدم ثقته في قبول خبره، وأما إذا كان الغرض من هذا تأكيد المُقَسِّم عليه فإن هذا لا بأس به، وأظن أنه مرَّ علينا في البلاغة أن من أسباب القسم تشكك المخاطب أو إنكاره أو أهمية المُقَسِّم عليه.

كيف ينتفع بالخاتم الحديد؟

الجواب: يُلبس للرجال والنساء، وأما النهي عن لبس الحديد الذي فيه أنه حلية أهل النار اختلف العلماء في صحته، بعضهم قال: إنه منكر أو شاذ لمخالفة الحديث الصحيح، ويحتمل أنه بعد النهي أن النهي ورد بعد ذلك والله أعلم.



ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

٢٤- باب الْقِرَاءَةِ عَلَى الدَّابَّةِ.

٥٠٣٤- حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو إِيَّاسٍ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَغْفَلٍ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ وَهُوَ يَقْرَأُ عَلَى رَاحِلَتِهِ سُورَةَ الْفَتْحِ (١).

الدَّابَّة: البعير والفرس والحمار؛ يعني: يقرأه على الحمار، والسيارة ما هي دابة، بل هي فلك ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفَلَكَ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ﴾ [النحل: ١٢]. الأنعام دواب، والسيارات والطائرات والسفن كلها فلك، لكن السيارة فلك بري والطائرة فلك جوي، والسفن فلك بحري (٢).

(١) أخرجه مسلم (٧٩٤).

(٢) سئل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ عن الدعاء الوارد في ركوب الدابة هل يُقال في السيارة؟

فأجاب: نعم، يقال في السيارة؛ لأنه يشمل الفلك والأنعام.

والبعض يسأل: هل يقال في المصعد الكهربائي والدَّرَج الذي يعمل بالكهرباء؟

فالجواب: الذي يظهر أنه لا يقال؛ لأنه وارد في الدابة والفلك التي تمشي، وأما التي تصعد، والناس لا يقولون: إن ركوب المصعد كركوب السيارة.

ولو كان الإنسان هو السائق في السيارة وخاف إذا قرأ أن يغفل عما يجب في قيادة السيارة، فحينئذ نقول: لا تقرأ لأن الخطر في غفلتك عن انتباهك كبير.

فإن قال قائل: هل يقول الإنسان دعاء ركوب الدابة إذا كان في المصعد أو في الدرجة التي تعمل بالكهرباء أم لا؟

فالجواب: لا، وهذا ما هو الظاهر، والناس لا يقولون: إن ركوب هذا الدَرَجُ مثل ركوب السيارة، أو مثل ركوب الفلك.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٥- باب تعليم الصبيان القرآن.

٥٠٣٥- حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ أَبِي بِشْرِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ الْمُفْضَلُ هُوَ الْمُحْكَمُ قَالَ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: تُوْفِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا ابْنُ عَشْرِ سِنِينَ وَقَدْ قَرَأْتُ الْمُحْكَمَ.

٥٠٣٦- حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا أَبُو بِشْرِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا جَمَعْتُ الْمُحْكَمَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ لَهُ وَمَا الْمُحْكَمُ قَالَ الْمُفْضَلُ

المُفْضَلُ: أوله «ق». وقيل أوله: «الحجرات» وآخره «آخر القرآن»، وهو مُحْكَمٌ؛ لأنه ليس فيه شيءٌ منسوخٌ كله مُحْكَمٌ.

ولكن هناك إحصاء عام يشمل القرآن كله، كما في قوله تعالى: ﴿كَتَبْنَا مُحْكَمًا إِنََّّهُ﴾ [١١: ١]. ولكن المُحْكَمَ هذا غير المُحْكَم الذي أراده ابن عباس رضي الله عنه.

وقوله: «توفي رسول الله ﷺ وأنا ابن عشر سنين وقد قرأت المحكم»، في هذا إشكال؛ لأنه من المعروف أن ابن عباس ولد قبل الهجرة بثلاث سنوات، في شعب بني عامر، فكيف يكون له حين موت الرسول ﷺ عشر سنين؟

أجاب العلماء عن ذلك وقالوا: إن العشر سنين هنا؛ أنها ظرفٌ لقراءته المُحْكَمَ،

وليس لوفاة الرسول ﷺ، كأنه يقول: توفى الرسول ﷺ وقد قرأت المُحْكَم وأنا ابن عشر سنين، فالمُقيَّد بعشر سنوات هو قراءته للمُحْكَم، وإلا فإن له ثلاث عشرة سنة حين موت الرسول ﷺ أو قريباً منه، وقد صحَّ في البخاري وغيره أنه أتى النبي ﷺ في حجة الوداع، قال: وأنا على حمارٍ أتانٍ وقد ناهزتُ الاحتلام^(١) يعني: قاربَت البلوغ.

والبخاري لم يفصح بتعليم الصَّبيان القرآن فهل هو أولى؟ ومن هو الصَّبي الذي ينبغي أن يُعَلِّم؟ وهل يُعَلِّم الصَّبي القرآن لفظاً أو لفظاً ومعنى، هذه ثلاثة أشياء.

هل يعلم، أو لا؟

ومن هو الذي يعلم؟

وهل يعلم اللفظ دون المعنى أو اللفظ والمعنى؟

الصحيح: أنَّ هذا يختلف باختلاف الصبيان، فمن الصَّبيان من يكون ذكياً، يمكن أن نعلمه، وله خمس سنين، أو ست سنين، أو سبع سنين حسب الحال، ومنهم من يكون بليداً، أو مشغولاً باللغو واللعب لا يمكن أن يقرأ ويتعلَّم إلا بالضرب، هذا أيضاً نصبرُ عليه؛ لأنَّ الصَّبي غالباً يحب اللغو واللعب، وبعض الصَّبيان يصعب عليك، وعليه أن يدعه، فلكل مقام مقال، ثم إننا لا نعلمه معنى القرآن وذهنه لا يتحمل؛ لأنك إذا حملت الشيء ما لا يحتمله صارت العاقبة وخيمة، ولو حملت خشبةً أكثر ممَّا تحتمل انكسرت، أو الزجاجة أو ما أشبه ذلك، فلا تعمله معاني القرآن وهو لا يدرك إلا اللفظ؛ لأنَّ هذا يؤدي إلى السأم والملل وربما يتحجر ذهنه ويبقى غير فاهم، ولهذا من حكمة الشرع أنَّ الإنسان إذا ملَّ ينبغي له أن يتوقف عن العمل ولا يجهد نفسه، حتى في الصَّلَاة والعبادات إذا مللت وكسِلت لا تجهد نفسك، فإن هذا ضررٌ، وأمَّا إرهاق النفس فهذا لا ينبغي أبداً لاسيما إذا ملَّت نفسك، فإن إرهاق البدن مع ملل النفس مرضٌ، أما إرهاق البدن مع تشوف النفس لهذا وقبولها له ونشاطها

(١) سبق تخريجه.

عليه، فهذا أهونُ مع أنَّ الرسولَ ﷺ قال: «إِنَّ لِرَبِّكَ عَلَيْكَ حَقًّا وَلِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا»^(١) ومنع عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أن يصوم النهارَ ويقومَ الليلَ مع أنه يحب ذلك ويرغبه، لكن خاف أن يرهق نفسه.

فالأحوال ثلاثةٌ في الواقع: أحياناً يكون لديك نشاطٌ نفسيٌّ وبدنيٌّ فهذا عليك أن تنتهزَ الفرصة، لأنَّ هذه الفرصة قد لا تتأتى -النشاط البدني والنفسي- وأحياناً يكون نشاطٌ بدنيٌّ لا نفسيٌّ، فما الأولى؟ الاستمرار أم الترك؟

الجواب: الترك أولى إلّا في الواجبات، الواجبات لا بد منها. الثالث: أن يكونَ هناك تعبٌ بدني لكن نشاطٌ نفسيٌّ فكذلك الأولى الترك، لكن هذا أهونُ من الأول. لأنَّ النفسَ إذا كانت منطلقةً وحريصةً ومشتاقةً تنسى تعبَ الجسم، لكن هذا ربما يَنَحُلُ جسمك فلا اعتدالَ في كلِّ شيء هو الخير، فننزل تعاليم الصبيان على هذه القاعدة أننا ننزّل كلَّ صبيٍّ بما تقتضيه حاله. فإن قيل: ما الضابط في هذا؟

قلنا: الضابط أن ما أحد يملّ من الصلاة الراتبة، إلّا إنسان ماله أرادة بالخير، لكن أن يتهدّد مثلاً من صلاة العشاء إلى الفجر، فهذا يمرض ويتعب، والإنسان هو الذي يربي نفسه في هذا الباب.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٦- باب نسيان القرآن وهل يقول نسيْتُ آية كذا وكذا

وقول الله تعالى: ﴿سُقِرْتُكَ فَلَا تَنسَى﴾ (١) إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ.

٥٠٣٧- حَدَّثَنَا رِبْعُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا زَائِدَةُ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

قَالَتْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يَقْرَأُ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ: «يَرْحَمُهُ اللَّهُ لَقَدْ أَذْكَرَنِي كَذَا وَكَذَا آيَةً مِنْ سُورَةِ كَذَا» (١).

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ بْنِ مَيْمُونٍ حَدَّثَنَا عِيسَى عَنْ هِشَامٍ وَقَالَ أَسْقَطْتَهُنَّ مِنْ سُورَةِ كَذَا تَابِعَهُ عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ وَعَبْدَةُ عَنْ هِشَامٍ.

٥٠٣٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يَقْرَأُ فِي سُورَةِ بِاللَّيْلِ فَقَالَ يَرْحَمُهُ اللَّهُ لَقَدْ أَذْكَرَنِي كَذَا وَكَذَا آيَةً كُنْتُ أَنْسِيْتُهَا مِنْ سُورَةِ كَذَا وَكَذَا» (٢).

٥٠٣٩- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بِئْسَ مَا لِأَحَدِهِمْ يَقُولُ نَسِيتُ آيَةً كَيْتَ وَكَيْتَ بَلْ هُوَ نَسِيَ» (٣).

هذا الحديث يدل على أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قد يَنْسَى بعض ما أنزل إليه، لكن بعد أن

يَعْلَمَهُ وَيَحْفَظُهُ، لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ لَهُ: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ (٤) إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ (٥)

فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَانْبِيعْ قُرْآنَهُ (٦) ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ (٧) [الفيصل: ١٦-١٩].

فالرسول ﷺ يَنْسَى بعد أن يَعْلَمَ القرآنَ ويعيه قد يَنْسَاهُ، بل بعد أن يَعْلَمَهُ ويعيه

وَيُلْغَاهُ، ولا يمكن أن يَنْسَى قبل ذلك، لأننا لو قلنا بجواز ذلك لأمكن أن يدعي مدع

أَنَّ هناك أشياء نسيها، ولكن النسيان الذي يردُّ على الرسول ﷺ في بعض القرآن إنما

يكون بعد أن يحفظه ويعيه ويبلغه، كما هو الواقع.

(١) أخرجه مسلم (٧٨٨).

(٢) انظر التعليق السابق.

(٣) سبق تخريجه قريباً.

وفيه: دليلٌ على جواز صلاة الرجل في المسجد ليلاً لأننا إذا جمعنا اللفظ الأول والثاني نتج منه أن هذا الرجل يُصَلِّي في الليل في المسجد.

فهل يقال: إنَّ في هذا دليلاً على أنَّ البيت ليس أفضل من المسجد؟

الجواب: لا بل يدلُّ على الجواز، ثم نقول -أيضاً-: هذا الرجل ربما أنَّ يكون ممن ليس له بيت؛ لأنه ثبت أنَّ بعض الناس في عهد الرسول ﷺ يكونون بالمسجد وإلاَّ فقد قال النبي ﷺ «أفضل صلاة المرء في بيته إلاَّ المكتوبة»^(١).

وفيه دليل: على أنَّ الإنسان قد يؤجر على الخير من حيث لا يشعر ولا يقصد؛ لأنَّ هذا الرجل ما قصد أن الرسول ﷺ يسمع ويتذكَّر ما نسي، ومع ذلك حصل له هذا الخير.

وفيه: الدعاء للإنسان في مثل ما أحسن به؛ لقوله: «يرحمه الله» فإنَّ ذكر الإنسان لآية نسيها من كتاب الله من رحمة الله به، فناسب أن يُدعى لهذا المُذَكَّر بالرحمة.

وهل نقول: إنَّ الأفضل أن تقول جزاء الله خيراً! ذكرني، أو يرحمه؟

الأفضل: ما قاله الرسول لا شك، أن نقول: يرحمه الله، كما قال النبي ﷺ.

وفيه دليل: على أنَّ من ذكرك فقد أحسن إليك؛ لأنَّ الرسول ﷺ جعل ذلك معروفاً يكافأ عليه بالدعاء له بالرحمة، خلافاً لبعض الناس الذين تأخذهم العزة بالإثم، فإذا ذكَّر بآية نسيها أو بعمل نسيه انتفخ، وقال: من قال لك رُدَّ عليَّ، ويقول: أنا متوقف من أجل التنفس، بل ينبغي إن أحسن رجل إليك، فذكرك بآية من كتاب الله، أو بحديث عن الرسول ﷺ أو بمسألة من مسائل العلم، فاحمد الله أن ذكرك؛ لأنك إذا نسيت، فأقل الأحوال أن تقول: إنك مُسيءٌ، لكن مغفوءٌ عنك لخطئك فإذا ذكرك أحدٌ بشيء فادعوا الله له واحمد الله على هذا، فإن هذا من نعمة الله ﷻ.

وفيه: دليل في الحديث الآخر حديث ابن مسعود ألا يقول الإنسان: نسيت آية كيت وكيت، ولكن يقول: نُسيت أو أنسيتُ، وقد سبق تعليل ذلك.

(١) سبق تخريجه.

وفيه: ردُّ على العوامِّ الذين إذا قلتَ: رَحِمَ اللهُ فلانًا، يقولون: ما مات؛ ليرحمه الله، كأنه لا يُدعى بالرحمة إلا للميت، هذا خطأ؛ لأنَّ هذا الحديث يرد عليه.



ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

٢٧- باب مَنْ لَمْ يَرَبَأْسًا أَنْ يَقُولَ سُورَةُ الْبَقَرَةِ وَسُورَةُ كَذَا وَكَذَا.

تقدَّم لنا قول الإنسان: نسيت، ينبغي أن يقول نُسِيت، وسبق لنا جواز تعليم الصبيان القرآن، وقلنا: هذا يشترط أن تبلغه عقولهم، وسبق لنا القراءة على الدابة ولو حارًا ومنه القراءة على السيارة، لكن استثنينا السائق، وسبق لنا -أيضًا- أنَّ الرسول ﷺ يجوزُ عليه النسيان؛ أي: ينسى شيئًا من القرآن لكن بعد أن يُبلَّغه، أمَّا قبل فلا يمكن.



ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

٥٠٤٠- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ عَنْ عَلْقَمَةَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْأَيَّتَانِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ مَنْ قَرَأَ بِهِمَا فِي لَيْلَةٍ كَفَتَاهُ»^(١).

الشاهد من هذا الحديث: قوله ﷺ: «من آخر سورة البقرة» فقال: «سورة البقرة»، وكان بعضُ السلف قديمًا يكره أن يُقال: سورة البقرة، سورة الدخان، ويقول: السورة التي يُذكر فيها البقرة، السورة التي يُذكر فيها الدخان، وقصدُهم بذلك ألا يضاف القرآنُ أو شيء منه إلى هذه المخلوقات ينبغي ألا يُفعل، ولكن لاشكَّ. أنه لا استحسانَ مع النصِّ، وأنَّ كلَّ شيء يستحسن مع مخالفة النصِّ فإنه ليس بحسن؛ لأنه لا أحسن من الله حُكمًا كما قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ (٥٠) [البقرة: ١٥٠].

(١) أخرجه مسلم (٨٠٧).

وهنا في الحديث: الآيتان مبتدأ، أين خبرهما؟
الجواب: خبرهما الجملة الشرطية: من قرأ بها في ليلة.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٥٠٤١ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ عَنْ حَدِيثِ الْمُسَوَّرِ بْنِ مَحْرَمَةَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ أَنَّهُمَا سَمِعَا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَمَعْتُ لِقِرَاءَتِهِ فَإِذَا هُوَ يَقْرُؤُهَا عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ لَمْ يُقَرِّئْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَدْتُ أُسَاوِرُهُ فِي الصَّلَاةِ فَانْتَظَرْتُهُ حَتَّى سَلَّمَ فَلَبِيتُهُ فَقُلْتُ مَنْ أَقْرَأَكَ هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتُكَ تَقْرَأُ قَالَ أَقْرَأَنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ لَهُ كَذَبْتَ فَوَاللَّهِ إِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَهُوَ أَقْرَأَنِي هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتُكَ فَانْطَلَقْتُ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَقُوْدُهُ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى حُرُوفٍ لَمْ تُقَرِّئْنِيهَا وَإِنَّكَ أَقْرَأْتَنِي سُورَةَ الْفُرْقَانِ فَقَالَ يَا هِشَامُ اقْرَأْهَا فَقَرَأَهَا الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَكَذَا أَنْزَلْتُ» ثُمَّ قَالَ اقْرَأْ يَا عُمَرُ فَقَرَأْتُهَا الَّتِي أَقْرَأَنِيهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَكَذَا أَنْزَلْتُ» ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ فَاقْرَءُوا مَا تيسَّرَ مِنْهُ»^(١).

الشاهد من هذا الحديث: أن عمر قال عند النبي ﷺ سورة الفرقان، فأقره فاجتمع في هذا سنة النبي ﷺ القولية والإقرارية، وهذا الحديث تقدم الكلام عليه.

٥٠٤٢ - حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ آدَمَ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ أَخْبَرَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَارِئًا يَقْرَأُ مِنَ اللَّيْلِ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ: «يَرْحَمُهُ اللَّهُ لَقَدْ أَذْكَرَنِي كَذَا وَكَذَا آيَةً أَسْقَطْتُهَا مِنْ سُورَةٍ كَذَا وَكَذَا»^(٢).

(١) أخرجه مسلم (٨١٨).

(٢) سبق تخريجه قريباً.

سبق الكلام على هذا لكن في هذا اللفظ جمعٌ بين أنه يقرأ في الليل وفي المسجد، وسبق لنا أنه رُوي بطريقتين: أحدهما ذكر القراءة بالليل، والثاني ذكر أن القراءة بالمسجد، وهذا الحديث يكون جمع بينهما.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٨- باب الترتيل في القراءة وقوله تعالى: ﴿أُزِيدَ عَلَيْهِ وَرَزِلَ الْقُرْآنُ تَرْتِيلًا﴾ [النمل: ٤].

وقوله تعالى: ﴿وَقَرَأْنَا مَا فَرَّقْنَاهُ لِقِرَاءَةٍ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا﴾ [الأنعام: ١٠٦].
وَمَا يُكْرَهُ أَنْ يُهَذَّ كَهَذَا الشَّعْرُ فِيهَا يُفَرَّقُ يُفَصَّلُ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَرَقْنَاهُ فَصَلَّنَاهُ.

وقوله تعالى: ﴿وَرَزِلَ الْقُرْآنُ تَرْتِيلًا﴾ معنى الترتيل: أن يأتي بكل حرف بين واضح بحيث لا يخفيه مع غيره، ولا فرق بين أن يكون مُسرَّعًا أو متأنًا، لكن كلما كان متأنًا فهو أقرب إلى الترتيل، لكن مطلق الترتيل يكون بأن يأتي مُرتَّلًا لكل حرف بعد الآخر وهو يشبه الترتيب بالباء، لأنه إذا أدغم حرفًا في حرف، جعل كل حرف في مرتبة الحرف الذي قبله، لكن إذا أظهر كل حرف من مخرجه وفصل كل حرف عن قرينه، صار بذلك مُرتَّلًا.

وقوله: ﴿وَقَرَأْنَا مَا فَرَّقْنَاهُ لِقِرَاءَةٍ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا﴾، فهو كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾ [النمل: ٣٢]. ففرقه الله ليقرأه على الناس على مُكْثٍ، لأنه لو جاء دفعة واحدة وُقرئ على الناس دفعة واحدة ما فهموه ولا عقلوه، وهذا تعليم من الله ﷻ لنا ألا نأخذ الأمور جملة واحدة، بل نأخذها بالتأني سواء كان ذلك في دراسة العلم أو في حفظه أو غير ذلك.

وأما قوله: يكره أن يُهذَّ كهذا الشعر؛ يعني: أنه يسرع فيه كالإسراع في الشعر، فإن هذا مكروه، بل قد يكون حرامًا إذا أدى إلى خفاء الحروف نهائيًا، فإنه يكون قد نقص القرآن.

٥٠٤٣... حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ حَدَّثَنَا وَاصِلٌ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ غَدَوْنَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ رَجُلٌ قَرَأْتُ الْمُفَصَّلَ الْبَارِحَةَ فَقَالَ هَذَا كَهَذَا الشَّعْرُ إِنَّا قَدْ سَمِعْنَا الْقِرَاءَةَ وَإِنِّي لَأَحْفَظُ الْقُرْآنَ الَّتِي كَانَ يَقْرَأُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ ثَمَانِي عَشْرَةَ سُورَةً مِنَ الْمُفَصَّلِ وَسُورَتَيْنِ مِنْ آلِ حَمٍ ^(١).

عبد الله من هو؟ عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

وقوله: قرأتُ المُفَصَّلَ البارحة، الظاهر أن المُفَصَّلَ غير المُفَصَّلِ المصطلح عليه الآن؛ لأنَّ هذا قبل أن يُرتَّبَ المصحفُ أو على ترتيب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وهو يختلف؛ لأنه يجعل بعض الحواميم يجعلها من المُفَصَّلِ، فيجعل الجاثية والأحقاف أو الجاثية والدخان يجعلها من المُفَصَّلِ، مع أنَّ المشهور أنها ليست من المُفَصَّلِ.

والمهم: أنه رضي الله عنه فهم من هذا الرجل أنه كان يُسرِّعُ في قراءته، وإلاَّ كيف يمكنه أن يقرأ المُفَصَّلَ في ليلة، ولعل ذلك كان في ليلة قصيرة من الليالي القصار، أو فهم رضي الله عنه أنَّ هذا الرجل لا يقوم إلاَّ من آخر الليل أو ما أشبه ذلك، أمَّا لو أراد الإنسانُ يقرأ المُفَصَّلَ من صلاة العشاء إلى الفجر فإنه سيقراه وهو مُرْتَلٍّ له، ليس هذا كهذا الشعر؛ لأنَّ من صلاة العشاء إلى الفجر، كم ساعة؟ على الأقل ست ساعات، إذا قدرنا أنَّ العشاء تنتهي الساعة التاسعة، فالفجر يؤذن في الثالثة صار ست ساعات، حينئذ ست ساعات إذا قرأ الإنسان المُفَصَّلَ ولنفرض أنه خمسة أجزاء، يمكن هذا؛ لأنَّ ساعة وربع يجوز ألاَّ يكونَ هذا كهذا الشعر، لكن هناك أشياء ما نعرفها من القضية يمكن أن ابن مسعود أحال الحكم عليه.

وهل يصح أن يختم الإنسان القرآن في ليلة؟

يمكن هذا؛ ذَكَرَ عن عثمان رضي الله عنه أنه كان يختم القرآن في ليلة في ركعة

واحدة^(١)، وهذا ليس ببعيد، لكن ما ذكره الرافضة على علي بن أبي طالب أنه كان يَحْتَمُ الْقُرْآنَ في ما بين المغرب والعشاء يرون هذا من مناقبه، قال لهم شيخ الإسلام: ما أجهلكم وأسفهم تجعلون اللعب بالقرآن من مناقب علي بن أبي طالب، الذي يقرأ القرآن ثلاثين جزءاً من بعد المغرب إلى العشاء وهو تَوْضُأً لمغرب ويصلي وَيُسَبِّحُ وَيُصَلِّي النوافل ثم يقرأ القرآن كله ثلاثين جزءاً في خلال ساعة هذه منقبة وأو مَذْمُة؟ هذا مذمة، ذَكَرَ هذا في كتابه «منهاج السنة»، وهو كتاب عظيم، يعني: لو أن يَتيسر أن يُلَخِّصَ هذا الكتاب لنفع وتبين فيه جهل الرافضة وسفهم، وتلخيص الذهبي رَحِمَهُ اللهُ فِيهِ قُصُور.

وَسُمِّيَ مَفْصَلٌ لكثرة فواصله، سُمِّيَ الْمُحْكَمُ محكماً؛ لأنه ليس فيه شيء منسوخ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٥٠٤٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ (١٦) ﴿الْفَيْلَانَةِ: ١٦﴾. قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا نَزَلَ جِبْرِيلُ بِالْوَحْيِ وَكَانَ مِمَّا يُحَرِّكُ بِهِ لِسَانَهُ وَشَفَتَيْهِ فَيَسْتَدُّ عَلَيْهِ، وَكَانَ يُعَرِّفُ مِنْهُ فَأَنْزَلَ اللَّهُ الْآيَةَ الَّتِي فِي ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ (١) ﴿الْفَيْلَانَةِ: ١﴾. ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ (١٦) ﴿إِنْ عَلَيْنَا جَمْعَهُ﴾. فَإِنَّ عَلَيْنَا أَنْ نَجْمَعَهُ فِي صَدْرِكَ، ﴿وَقُرْآنَهُ﴾ (١٧) ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاسْمِعْ﴾. فَإِذَا أَنْزَلْنَاهُ فَاسْمِعْ ﴿ثُمَّ إِنْ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ (١٨) ﴿قَالَ: إِنْ عَلَيْنَا أَنْ نُبَيِّنَهُ بِلِسَانِكَ﴾. قَالَ: وَكَانَ إِذَا أَنَا جِبْرِيلُ أَطْرَقَ، فَإِذَا ذَهَبَ قَرَأَهُ كَمَا وَعَدَهُ اللَّهُ (١٩).

هذا تفسير ابن عباس لهذه الآيات، وكان الرسول ﷺ لِحَرْصِهِ وَشَفَقَتِهِ عَلَى حِفْظِ

(١) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (١٢٧٦)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٢٤/٣)، وابن سعد في «الطبقات» (٧٥/٣)، وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه مسلم (٤٤٨).

القرآن الكريم وتشوقه له إذا نزل به جبريل يتابعه، يقرأ، كلما قرأ كلمة أو جملة أو آية قرأ، فكان في ذلك مشقة على رسول الله ﷺ، لأنه إذا اشتغل بقراءة الآية والجملة لم يعي ما يقوله جبريل؛ لأنه يتابعه فالله ﷻ يقول: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ (١٧). واللام هنا للعاقبة وليست للتعليل، ومعناها أن هذا الشيء عاقبة، وهو غير مراد للفاعل، مثل قوله تعالى: ﴿فَالنَّفْطَةُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القَصَصُ: ١٨]. فهم ما التقطوه لهذا، ولو ظنوا أنه سيكون عدوًّا أو حزنًا لهم لقتلوه، لكن كان عاقبته كذا، فالعاقبة هي «اللام» التي تأتي وما بعدها غير مراد، لكنه يكون عاقبة للفعل الذي تعلقت به؛ يعنى: أنك إذا فعلت ذلك عجلت به فاصبر ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ يعنى: فنحن نجمعه ونحن الذي نفرؤك إياه، ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ﴾ أي: قرأه جبريل وأضاف الله ﷻ القراءة إليه؛ لأن جبريل رسوله، وكلام الرسول كلام للمُرسل؛ لأنه مبلغ عنه، ولهذا قَالَ اللهُ تعالى في القرآن: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ (١١) ذِي قُوَّةٍ ﴿الْبَكْرَةُ: ١٩-٢٠﴾. فنسبه إلى جبريل؛ يعنى: مبلغه عن الله، ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ (١٨) ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ. اللهُ ﷻ تكفل ببيانه؛ أي: أن نبينه للناس لفظًا ومعنى.

وفي هذا: دليل على أن القرآن لا يمكن أن يكون غير مفهوم المعنى، بل لابد أن يكون بيّنًا معناه، لكن لا يلزم أن يكون بيّنًا لكل واحد من الناس، بل للأمة من حيث المجموع، بل باعتبار الجميع، فالأمة لا يمكن أن يخفى عليها شيء من معاني القرآن، وبهذا نعرف بطلان قول من يقول: إن أسماء الله وصفاته في القرآن الحكيم لا يفهم معناها، وإنما هي ألفاظ جوفاء بمنزلة الحروف الأبجدية التي هي: «أبجد هوز حطي كلمن سق قص قر شت ثخذ ضطغ». وهذه التي يسمونها الحروف الأبجدية لكن لهم فيها اصطلاح، فالحروف العشرة الأولى كل حرف عن واحد، والثانية كل حرف عن عشرة، والثالثة كل حرف عن مائة، وآخر واحد ألف.

«أبجد» الألف واحد، الباء اثنان، الجيم ثلاثة، والدال أربعة.

«هوز»: والهاء خمسة، والواو ستة، والزاي سبعة.

«حطي»: الحاء ثمانية، والطاء تسعة، والياء عشرة.

«كلمن»: الكاف عشرون، واللام ثلاثون، والميم أربعون، والنون خمسون.

«سعقص»: السين ستون، والعين سبعون، والفاء ثمانون، والصاد تسعون.

«قرشت»: القاف مائة، والراء مائتين، والشين ثلاثمائة، والتاء أربعمائة.

«ثخذ»: الثاء خمسمائة، والحاء ستمائة، والذال سبعمائة.

«ضظغ»: الضاد ثمانمائة، والطاء تسعمائة، والغين ألف.

وَأَرْخَ شَيْخُنَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ السَّعْدِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِنَاءَ الْمَسْجِدِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُدِمَ^(١).

تَارِيخُهُ حِينَ أَنْتَهَى قَوْلُ الْمُتَنَبِّئِ: اغْفِرْ لَنَا

وَالشَّهْرُ فِي شَوَّالٍ يَارَبَّ تَقَبَّلْ سَاعَتَنَا

الهمزة واحد، والغين ألف، والفاء ثمانون، والراء مائتين، واللام ثلاثون، والنون

خمسون، والألف واحد، فتكون ألف وثلاثمائة واثنين وستون.

أبياتها في العدد در محكمة

الدالة أربعة، والراء مئتين كم يكون؟ مئتين وأربعة وهي الدرة اليتيمة.

ويقال: في تاريخ وفاة الأئمة الأربعة.

فلنعمانهم قان وطعقن لمالك وللشافعي در ورم لابن حنبل

لنعمانهم (قان)، القاف: مئة، والألف: واحد، والنون: خمسون، مئة وواحد

وخمسون.

(طعقن): القاف: مائة، والعين: سبعون، والطاء: تسعة، مائة وتسعة وسبعين.

(در): مئتين وأربعة.

(رم) كم؟ مئتين وأربعون، وعلى هذا فقيس.

(١) يشير الشيخ رحمه الله إلى مسجد ببلدتهم «عنيزة».

المهم: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَكْفُلُ بَيَانِ الْقُرْآنِ، فَقَالَ: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾. فلم يبق شيء من القرآن لم يبيّن معناه أبدًا، وما ادّعاه هؤلاء المُفَوِّضَةُ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ وصفاته غير معلومة المعنى، وأنها مجهولة لجميع الأمة، وأنَّ النَّبِيَّ ﷺ وأصحابه لم يعلموها، بل الرسول ﷺ يتكلّم بالحديث من صفاتِ اللَّهِ وهو لا يعلم معناه، فهذا هو مذهب المُفَوِّضَةِ، الذي يظنُّ كثيرٌ من المتأخرين أنه مذهبُ السلف، ولا شك أن هذا مذهبٌ باطل، ولا نعلم أحدًا يتكلّم بكلام وهو لا يعرف معناه إلا من كان مُبرسمًا أو مجنونًا، أمّا من كان عاقلًا فلا يتكلّم إلّا بكلام يعرف معناه.

يقول: إِنَّ عَلَيْنَا أَنْ نَبَيِّنَهُ بِلِسَانِكَ يَعْنِي: معناه أَنَّ اللَّهَ تَكْفُلُ أَنْ يَبَيِّنَ الْقُرْآنَ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ، فلا حاجة إلى أَنْ يَتَكَلَّمَ المتابعة التي تشق عليه.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٩- باب مَدِّ الْقِرَاءَةِ.

٥٠٤٥- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ الْأَزْدِيُّ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنْ قِرَاءَةِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: كَانَ يَمُدُّ مَدًّا.

[الحديث ٥٠٤٥- طرفه في: ٥٠٤٦].

٥٠٤٦- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا هَمَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سُئِلَ أَنَسُ كَيْفَ كَانَتْ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَقَالَ: كَانَتْ مَدًّا. ثُمَّ قرأ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، يَمُدُّ بِبِسْمِ اللَّهِ وَيَمُدُّ بِالرَّحْمَنِ، وَيَمُدُّ بِالرَّحِيمِ.

والمُدُّ نوعٌ من الترتيل؛ لأنّه فيه زيادة فمثلاً يقول: «بسم اللّٰه الرحمن الرحيم» ويمدّها، وكذلك «الرحمن» يمد الميم، «الرحيم» يمد الحاء؛ لأنّ المدّ جاء بعد الحاء، ولهذا يقول العلماء: أنه تمد الحاء: «الرحييم».

الرحمن تمد الميم؛ لأنّ بعدها ألف ممدودة، والرحيم، الحاء بعدها ياء ممدودة. وعلى كل حال: كان الرسول ﷺ يمدّها، وهذا المدّ غير المدّ الطبيعي الذي هو

من طبيعة الحرف؛ لأنَّ المدَّ الطبيعي من طبيعة الحرف لا يعد مدًّا، إذ إنه لا يمكن النطق بالحرف إلا هكذا، فالمدُّ الطبيعي على اسمه طبيعي، لأنَّ طبيعة الألف أن يكون فيها شيء من المدِّ، والواو والياء، لكن هذا مدٌّ فوق المدِّ الطبيعي، وبه تعرف أنَّ القواعدَ المعروفةَ عند أهل التجويد أنَّ في النفس منها شيءٌ، وفي القلب منها شيءٌ، لأنَّ مثل ﴿الرَّحْمَنِ﴾ و﴿اللَّهِ﴾ لا يُسمَّى عندهم مدًّا إلا مدًّا طبيعيًّا، ولهذا يُفرَّقون بين ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ عندما يقفون على الرحيم يمدُّونها مدًّا أكثر من المدِّ الطبيعيِّ، لأجل الوقفِ، لكن ﴿الرَّحْمَنِ﴾ لأجل الدرج والوصل ما يمدُّونها.

وفيه: دليلٌ على أنه ينبغي للإنسان أن يزيد في الترتيل ويمدُّ ما كان حرف مدًّا، أمَّا ما لم يكن حرف مدًّا فلا يمدُّ، لأنَّ في البسملة لو أردتم مدَّ الباء فستكون «بِيسم الله» وهذا ما يصلح ويُفسد المعنى ويأتي بزيادة حرف.

يقول أنس بن مالك -والحديث في «صحيح مسلم»-: كان النبي لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم، لا في أول القراءة ولا في آخرها^(١)، وحمل هذا النفي على أنَّ المعنى لا يجهر بالبسملة، كيف هذا والفاتحة واجبة والبسملة جزء منها، والصحيح كما ذكرنا أنها: أي: البسملة ليست من الفاتحة وأنها آية مستقلة تنزل للفصل بين السورتين.

وفيه: أنَّ القرآن يجب تحسين الصوت فيه والتغني به بخلاف الكلام العاديِّ. والذي يظهر لي -والعلم عند الله- أنَّ هذه المداات والأشياء، الغنة وما أشبه ذلك كلها من باب التحسين والترنم بالقرآن، وأنَّ هذا ليس من عادة العرب. في خطاباتهم كلُّها مطلقًا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٠- باب الترجيع.

٥٠٤٧- حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو إِيَاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَغْفَلٍ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ وَهُوَ عَلَى نَاقَتِهِ - أَوْ جَمَلِهِ - وَهِيَ تَسِيرُ بِهِ وَهُوَ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفَتْحِ - أَوْ مِنْ سُورَةِ الْفَتْحِ - قِرَاءَةً لَيِّنَةً، يَقْرَأُ وَهُوَ يَرْجِعُ ^(١).

الترجيع: معناه؛ المبالغة في إخراج الحرف حتى كأنه يُردُّدُه، من رَجَعَ الشيء: أعاده، وهذا الترجيع، زعم بعض أهل العلم أنه ليس اختياريًا من الرسول ﷺ، وإنما هو من أجل مشي الناقة به تهزُّه حتى يتردد الصوتُ مع الهزِّ، ولكن الظاهر أنه عن قصدٍ، كأن الحرف تجدونه مكرَّرًا، ولهذا أدعى بعض العلماء بأن هذا ليس اختياريًا، ولكن من أجل أنَّ الناقة تهزُّه فيهتزُّ لذلك صوته، لكن مقتضى ذكر الصحابة لذلك وأنَّ الرواي قال: لولا أنَّ يجتمع الناس علينا لقرأتُ لكم بقراءته يدلُّ على أنَّ ذلك ليس من أجل صنع البعير، وأنَّ الرسول أحيانًا يتغنَّى بالقرآن على هذا الوجه أي على وجه الترجيع.

وأحيانًا يجدُّ الإنسان خشوعًا في تلاوة القرآن على وجهٍ معين، وأحيانًا إذا قرأ على وجهٍ معين يجد أنه يخشع ويبكي، وأحيانًا يجده إذا قرأه على وجهٍ آخر، وهذا شيء ربما وجدتموه، فلعل الرسول ﷺ حين قرأ ذلك؛ يَعْنِي: بلفظ الترجيع، كان يجد من نفسه تلك الساعة خشوعًا أكثر، فصار يُرَجِّعُ.

فإن قال قائل: هل هذه القراءة مطلوبة؟

قلنا: نعم، إذا كانت سببًا للخشوع والبكاء فإنها مطلوبة؛ يَعْنِي: كل ما كان أقرب للخشوع فهو أولى.



(١) سبق تخريجه قريبًا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣١- باب حُسْنِ الصَّوْتِ بِالْقِرَاءَةِ لِلْقُرْآنِ.

٥٠٤٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَلْفٍ أَبُو بَكْرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى الْجَمَانِيُّ، حَدَّثَنَا بُرَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَهُ: «يَا أَبَا مُوسَى، لَقَدْ أُوتِيتَ مِزْمَارًا مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ»^(١).

وهذا على سبيل الثناء بلا شك، وكان أبو موسى عبد الله بن قيس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من خطباء النبي ﷺ، ومن الذين أعطاهم الله صوتًا جميلًا وحسنًا فاستمع إليه النبي ﷺ ذات ليلة، فقال: «لقد أُوتيت مِزْمَارًا مِنْ مَزَامِيرِ دَاوُدَ»^(٢). فقال: لو علمت أنك تَسْمَعُنِي لَحَبَّرْتُهُ لَكَ تَحْيِيرًا^(٣). يَعْنِي: كَانَ زَيْنُهُ أَحْسَنَ مِنْ كَذَا، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي تَحْسِينَ الصَّوْتِ بِالْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَجْذِبُ إِلَى الْإِسْتِمَاعِ إِلَيْهِ وَالرَّغْبَةِ فِي سَمَاعِهِ، وَكَلَّمَا كَانَ سَبَبًا لِإِقْبَالِ النَّاسِ عَلَى كَلَامِ اللَّهِ ﷻ فَإِنَّهُ مِمَّا يُحْمَدُ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ.

نَأْخُذُ مِنْ هَذَا: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا وَضَعَ جَوَائِزَ لِمَنْ يُتَقَنُ الْقُرْآنَ كَانَ ذَلِكَ مَحْمُودًا؛ لِأَنَّهُ يُعِينُ النَّاسَ عَلَى قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَلَكِنْ قَدْ يُعَارِضُ هَذَا، فَيَقَالُ: إِنْ هَذَا يَحْمِلُ عَلَى أَنْ يَقْرَأَ النَّاسُ الْقُرْآنَ مِنْ أَجْلِ هَذِهِ الْجَوَائِزِ، فَيَكُونُ فِي هَذَا خَلْلٌ فِي الْإِخْلَاصِ. وَالْجَوَابُ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ يُقَالُ هَذَا لَا يَسْتَلْزِمُ إِلَّا يُخْلَصَ النَّاسُ، فَهَذَا النَّبِيُّ ﷺ قَالَ فِي الْغَزَوَاتِ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ»^(٤)؛ يَعْنِي: مَا عَلَيْهِ مِنَ السِّلَاحِ وَنَحْوِهَا وَالثِّيَابِ، وَهَذَا جَائِزَةٌ أَمْ لَا؟

جَائِزَةٌ، وَالْعُلَمَاءُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَقُولُونَ: لَا بَأْسَ أَنْ يَجْعَلَ أَمِيرَ الْجَيْشِ شَيْئًا لِمَنْ يَدُلُّهُمْ عَلَى حَصْنٍ، أَوْ يَدُلُّهُمْ عَلَى مَدْخَلٍ يَدْخُلُونَ مِنْهُ إِلَى الْكُفَّارِ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَهَذِهِ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧٩٣).

(٢) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ.

(٣) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «الْكَبَرِيِّ» (٨٠٥٨)، وَابْنُ حِبَانَ (٧١٩٧).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣١٤٢)، وَمُسْلِمٌ (١٧٥١).



جواثز، لأنَّ الإنسانَ بشرٌ وبلا شكَّ أنه إذا أعطى ما يشجعه ازداد حماسًا ونشاطًا.
﴿وقال بعض العلماء: قوله: «من مزامير آل داود». يعني: من داود نفسه، فالله هو الذي أعطاه صوتًا حسنًا، حتى أنَّ الطيرَ إذا سمعته يترنم بالزبور وقفت فوقه ما استمرت في طيرانها، والجبال أيضًا تردد معه، قال تعالى: ﴿يَجِبَالُ أَوِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ [الشُّعَب: ١١٠].

ما حكم اهتزاز الإنسان وهو يقرأ القرآن، وذلك بهزِّ رأسه أو جسده؟
الجواب: الظاهرُ أنها تأتي من غير اختيارٍ من بعض الناس، وبعضُ النَّاسِ لو أراد أن يمنع نفسه ما يستطيع أن يقرأ، فالإنسان إذا اعتادها لا يستطيع تركها، لكن هل الأفضل أن يعتاد ذلك؟

الجواب: يقول بعضُ الناس: أنَّ الأفضلَ ألا يعتاد ذلك، لأنَّ هذا من طُرُق الصُّوفية، فالصُّوفية عندما يذكرون الله ﷻ بأذكار معينة يهزُّون، وكل ما كان الذِّكْرُ أشدَّ وقعًا في قلوبهم انخفضوا أكثر، وكان بعضهم يكونُ معه السوط يضرب به الأرض، فإذا غَبَّرَ أكثر صارَ أجره أكثر، وهذا الذي يسمونه: التَّغْيِير، وعندهم ذكر التَّغْيِير هذا معروف، يعطون كل واحد السَّوط، ويقولون، إذا وصلنا إلى آخر جملة فاضرب، فإذا كان أكثر غبارًا، فهذا معناه: أنه عنده انفعال أقوى من غيره، فالظاهر: أنَّ الذي قال من الناس: أنه لا ينبغي أن يهز، قال ذلك خوفًا من التَّشْبِه، أمَّا إذا كان أمرًا طبيعيًّا، يعني: تفرضه الطبيعة ولكن يتمكن من التَّخْلِص منه فالظاهر -إن شاء الله- أنه لا بأس به.

لكن بعض الناس -الذي يظهر لي- يقصدون هذا، ولهذا بعضهم تجده يمسك بأذنيه حتَّى يصلَ إلى قريب من الأرض، هذا معناه أنه يتقصد هذا الشيء.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٢- بَابُ مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَسْمَعَ الْقُرْآنَ مِنْ غَيْرِهِ.

٥٠٤٩ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ الْأَعْمَشِ قَالَ، حَدَّثَنِي

إِبْرَاهِيمُ، عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «أَقْرَأْ عَلَيَّ الْقُرْآنَ». قُلْتُ: أَقْرَأْ عَلَيْكَ وَعَلَيْكَ أَنْزَلَ؟ قَالَ: «إِنِّي أَحِبُّ أَنْ أَسْمَعَهُ مِنْ غَيْرِي»^(١).

لو قال قائل: ما فائدة أن الإنسان يستمع القرآن من غيره؟

الفائدة: أن السامع قد يتدبر القرآن أكثر مما يتدبره القارئ، لأنَّ القارئ تجدُّ اعتماده أكثر ما يعتمد عليه اللفظ؛ لِئَلَّا يُخْطِئَ فِيهِ، لَكِنَّ السَّامِعَ قَدْ كُفِيَ اللَّفْظَ وَبَقِيَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَدَبَّرَ الْمَعْنَى وَيَتَأَمَّلَهُ، وَهَذَا أحيانًا يَجِدُ الْإِنْسَانُ أَنَّهُ إِذَا سَمِعَهُ مِنْ غَيْرِهِ كَانَ أَخْشَعَ لَهُ، وَأحيانًا بالعكس.

﴿وَقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «أَحِبُّ أَنْ أَسْمَعَهُ»﴾. مَا قَالَ: إِنْ ذَلِكَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قِرَاءَتِي، فَلَا نَقُولُ: إِنْ الرَّسُولَ يَحِبُّ أَنْ يَسْمَعَهُ أَكْثَرَ مِمَّا يَحِبُّ أَنْ يَقْرَأَ، لَكِنْ يَجِبُ أَنْ يَسْمَعَهُ مِنْ غَيْرِهِ، وَهَذَا أَمْرٌ وَاقِعٌ، وَلَا أَحَدٌ يَنْكَرُ أَنَّ الْإِنْسَانَ أحيانًا يَحِبُّ أَنْ يَسْمَعَ الشَّيْءَ مِنْ غَيْرِهِ.

﴿وَفِي قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «أَقْرَأْ عَلَيْكَ وَعَلَيْكَ أَنْزَلَ؟»﴾. لَيْسَ مَعْنَاهُ: الْامْتِنَاعُ عَنِ الْقِرَاءَةِ، لَكِنْ كَأَنَّهُ ﷺ يَحِبُّ أَنْ يَعْرِفَ مَا هُوَ السَّبَبُ فِي أَنَّ الرَّسُولَ أَمَرَهُ أَنْ يَقْرَأَ، مَعَ أَنَّ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَيْهِ وَهُوَ أَعْلَمُ النَّاسَ بِهِ. إِذَا أَرَادَ الْإِنْسَانُ أَنْ يُحَسِّنَ صَوْتَهُ لِيُرْغَبَ النَّاسُ فِي اسْتِمَاعِ كَلَامِ اللَّهِ فَهَذَا طَيِّبٌ أَمَّا الَّذِي يَرِيدُ أَنْ يَتَنَبَّهَ النَّاسُ عَلَيْهِ فَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ، وَأَقْلَ مَا فِيهِ قَلَّةُ الْإِخْلَاصِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٣- بَابُ قَوْلِ الْمُقْرِئِ لِلْقَارِئِ: حَسْبُكَ.

٥٥٥٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «اقْرَأْ عَلَيَّ». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اقْرَأْ عَلَيَّكَ وَعَلَيْكَ أُنْزِلَ. قَالَ: «نَعَمْ». فَقَرَأْتُ سُورَةَ النَّسَاءِ حَتَّى أَتَيْتُ إِلَى هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ (١) الشُّبُهَاتُ: ٤١. قَالَ: «حَسْبُكَ الْآنَ». فَالْتَفَتُ إِلَيْهِ فَإِذَا عَيْنَاهُ تَذَرِفَانِ (٢).

فيه: أنه يجوز للإنسان أن يقول: «حَسْبُكَ» أو «كَفَى» أو ما أشبه ذلك، لا يقال: إِنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الْإِنْسَانَ لَا يَرِيدُ الْقُرْآنَ وَالِاسْتِمَاعَ إِلَيْهِ، بَلْ يُقَالُ: إِنَّ كُلَّ شَيْءٍ لَهُ مُنْتَهَى، وَكُلُّ شَيْءٍ لَهُ أَجَلٌ، فَقَوْلُ الْإِنْسَانِ لِلْقَارِئِ: «يَكْفِي» مَا فِيهِ مَانِعٌ.

أَيْضًا إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ عِنْدَهُ الرَّادِيُو يَسْتَمِعُ لِقِرَاءَةِ قَارِئٍ ثُمَّ يَغْلِقُهُ، مَا يُقَالُ لَهُ لِمَاذَا تَغْلِقُهُ؟! تَغْلِقُ الْإِسْتِمَاعَ إِلَى كَلَامِ اللَّهِ نَقُولُ: نَعَمْ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَعْمَلُ عَمَلًا مَعِينًا، أَوْ يَكُونُ لَهُ أَشْغَالٌ، أَوْ يَمْلُ، أَوْ لَأَيِّ سَبَبٍ.

بَلْ أَنَا قَدْ نَرَجَحُ السَّكُوتَ، أَوْ إِقْفَالِ الرَّادِيُو مِثْلًا، إِذَا وَجَدْنَا أَنَّ فِي الْقَوْمِ مَنْ لَا يَنْصِتُ وَمَنْ كَثُرَ لَغَطُهُ وَلَغُوهُ، وَرَأَيْنَا أَنَّنَا إِذَا قَلْنَا لَهُمْ: اسْتَمِعُوا إِلَى الْقُرْآنِ يَكُونُ فِي ذَلِكَ مَشَقَّةٌ عَلَيْهِمْ، قَلْنَا: السَّكُوتُ أَوْلَى، لِثَلَا يَمْتَهِنُ كِتَابُ اللَّهِ ﷻ.

هَلِ الْإِنْسَانُ إِذَا أَغْلَقَ الرَّادِيُو، وَالْقَارِئُ يَقْرَأُ هَلْ يَنْتَظِرُ حَتَّى يَكْمَلَ الْآيَةَ؟

الْجَوَابُ: كُلُّهُ وَاحِدٌ، سِوَاءٍ فِي نِصْفِ الْآيَةِ أَوْ آخِرِ الْآيَةِ، لَكِنْ كَوْنُهُ يَسْتَكْمِلُ أَحْسَنَ، وَكَوْنُهُ -أَيْضًا- يَسْتَكْمِلُ الْآيَةَ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِنَ الْآيَاتِ بَعْدَهَا مِثْلُ: ﴿إِلَّا الْمُصَلِّينَ﴾ (٣) الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ (٤) ﴿الْعَلَّافَ﴾ (٥) ٢٢-٢٣. فَالْأَوَّلَى أَلَّا يَقِفَ إِلَّا عِنْدَ نِهَآيَةِ الْآيَاتِ.

(١) انظر التعليق السابق.

وما حكم الإنصات؟.

الجواب: الإنصات سُنةٌ، والإنصات والاستماع سُنةٌ، ليس بواجبٍ، إلَّا في الإمام، لأنه إمامك وأنت متابع به.

لكن لا شك أن الاستماع والإنصات غير مسألة الكلام واللغو؛ يَعْنِي: من الجائز أن الإنسان يسكت، ولكنه معه كتابٌ يطالعه، أو يسكت وهو يفكر في أشياء أخرى، أمَّا واحد عندك يقرأ وأنت تتكلم في كلام خارج، فهذا في جوازه نظر.

هناك بعض الناس يقرءون القرآن ثم يقطعون الآيات ويجعلون دعاءً بين الآيات، هل هذا يجوز؟

الجواب: له إذا مرَّ بآياتِ رحمة سأل، وإذا مرَّ بآياتِ تَعَوُّذٍ تَعَوَّذَ، كما كان يفعل النَّبِيُّ ﷺ في قيام الليل^(١)، وأمَّا الفرائض ما نُقِلَ، ولهذا نقول: في الفرائض إنه جائز وليس بسُنةٍ، لكن في النفل - ولا سيما في صلاة الليل - سُنةٌ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٤- باب في كم يقرأ القرآن؟ وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَأَقْرءُوا مَا يَسَّرَ مِنْهُ﴾

[البقرة: ٢٠].

٥٠٥١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ لِي ابْنُ شَبْرَمَةَ: نَظَرْتُ كَمْ يَكْفِي الرَّجُلُ مِنَ الْقُرْآنِ، فَلَمْ أَجِدْ سُورَةً أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثِ آيَاتٍ، فَقُلْتُ: لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَقْرَأَ أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثِ آيَاتٍ. قَالَ عَلِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، أَخْبَرَنَا مَنْصُورٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ أَخْبَرَهُ عَلْقَمَةُ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ وَلَقِيْتُهُ وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ فَذَكَرَ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ مَنْ قَرَأَ بِالْآيَتَيْنِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي لَيْلَةٍ كَفَتَاهُ»^(٢).

(١) أخرجه البخاري (٨١٧)، ومسلم (٤٨٤).

(٢) أخرجه مسلم (٨٠٨).

هذا الاستدلال واضح، وفيه ردُّ على ابن شُبْرَمَةَ، فإن يجوز للإنسان أن يقرأ من القرآن آيتين ويسكُت، أو ثلاثاً ويسكُت، بل له أن يقرأ آية واحدة، وخصوصاً إذا كانت طويلة، والرسول ﷺ أخبرنا: «أَنْ مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ فِي لَيْلَةٍ لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ، وَلَا يَقْرَبُهُ الشَّيْطَانُ حَتَّى يُصْبِحَ»^(١). وهذا أوضح -أيضاً- من استدلال أبي مسعود بقراءة الآيتين؛ لأن آية الكرسي آية واحدة.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٠٥٢ - حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: أَنْكَحَنِي أَبِي امْرَأَةً ذَاتَ حَسَبٍ، فَكَانَ يَتَعَاهَدُ كَنَّتَهُ فَيَسْأَلُهَا عَنْ بَعْثِهَا فَتَقُولُ: نَعَمْ الرَّجُلُ مِنْ رَجُلٍ لَمْ يَطَأْ لَنَا فِرَاشًا وَلَمْ يُفْتَشْ لَنَا كَنَفًا مُنْذُ أَتَيْنَاهُ. فَلَمَّا طَالَ ذَلِكَ عَلَيْهِ ذَكَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «الْقَنِي بِهِ». فَلَقِيَتْهُ بَعْدَ فَقَالَ: «كَيْفَ تَصُومُ؟». قَالَ: كُلَّ يَوْمٍ. قَالَ: «وَكَيْفَ تَخْتِمُ؟». قَالَ: كُلَّ لَيْلَةٍ. قَالَ: «صُمْ فِي كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةً، وَاقْرَأِ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ شَهْرٍ». قَالَ: قُلْتُ: أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ. قَالَ: «صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْجُمُعَةِ». قُلْتُ: أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ. قَالَ: «أَفْطِرْ يَوْمَيْنِ وَصُمْ يَوْمًا». قَالَ: قُلْتُ: أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ. قَالَ: «صُمْ أَفْضَلَ الصَّوْمِ صَوْمَ دَاوُدَ: صِيَامَ يَوْمٍ وَإِفْطَارَ يَوْمٍ، وَاقْرَأْ فِي كُلِّ سَبْعٍ لَيَالٍ مَرَّةً». فَلَقِيْتَنِي قَبْلْتُ رُخْصَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَذَاكَ أَنِّي كَبِرْتُ وَضَعُفْتُ. فَكَانَ يَقْرَأُ عَلَى بَعْضِ أَهْلِهِ السَّبْعَ مِنَ الْقُرْآنِ بِالنَّهَارِ، وَالَّذِي يَقْرُؤُهُ يَعْرِضُهُ مِنَ النَّهَارِ لِيَكُونَ أَخْفَ عَلَيْهِ بِاللَّيْلِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَقَوَّى أَفْطَرَ أَيَّامًا وَأَحْصَى وَصَامَ مِثْلَهُنَّ كَرَاهِيَةً أَنْ يَتْرَكَ شَيْئًا فَارَقَ النَّبِيَّ ﷺ عَلَيْهِ^(٢).

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَالَ بَعْضُهُمْ: فِي ثَلَاثٍ وَفِي خَمْسٍ وَأَكْثَرُهُمْ عَلَى سَبْعٍ.

(١) أخرجه البخاري (٥٠١٠).

(٢) أخرجه مسلم (١١٥٩).

٥٠٥٣- حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «فِي كَمْ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ؟»^(١).

٥٠٥٤- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَوْلَى بَنِي زُهْرَةَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ وَأَحْسِبُنِي قَالَ: سَمِعْتُ أَنَا مِنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقْرَأِ الْقُرْآنَ فِي شَهْرٍ». قُلْتُ: إِنِّي أَجِدُ قُوَّةً، حَتَّى قَالَ: «فَاقْرَأْهُ فِي سَبْعٍ وَلَا تَزِدْ عَلَى ذَلِكَ»^(٢).

﴿قوله﴾: «الْكَنَّة». هي زوجة الابن، وتسمى كَنَّةً، وهذا معنى غريبٌ، وقد يتبادر إلى الذهن أنَّ المراد بالكنة: غفلة زوجها، ولكنهم ذكروا أنها زوجة الابن.
قال الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ:

﴿أنكحني أبي عمرو بن العاص امرأة﴾. هي أُمُّ مُحَمَّدَ بنت محمية بن جزء الزبيدي كما عند ابن سعد.

﴿ذات حسب﴾. شرف بالآباء، وعند أحد أنها من قريش ولعلها كانت المُشِيرُ عليه بتزويجها، وإلا فقد كان عبد الله رجلاً كاملاً أو قام عنه بالصدّاق.

﴿فكان عمرو يتعاهد كَنَّتَهُ﴾. بفتح الكاف وتشديد النون، زوجة ابنه.

﴿فيسألها عن شأن ابنه، فتقول: نعم الرجل من رجل لم يطأ لنا فراشاً﴾. أي: لم يضاجعنا حتّى يطأ لنا فراشاً.

﴿ولم يفتّش﴾ بفاء مفتوحة وفوقية مكسورة مشددة، ولأبي ذر عن الكُشَمِيهَنِي:

﴿ولم يغش﴾ بغين معجمة ساكنة بعد فتح.

﴿لنا كَنَفًا﴾. بفتح الكاف والنون بعدها فاء أي: ساتراً.

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) انظر التعليق السابق.

«مذ». ولأبي ذر وأبي الوقت والأصيلي «مذ» أتيناها، وكنت بذلك عن تركه لجماعها إذ عادة الرجل إدخال يده في داخل ثوب زوجته، أو «كنفاً» الكنيف أي: أنه لم يطعم عندها حتى يحتاج إلى موضع قضاء الحاجة، وفيه وصفها له بقيام الليل وصوم النهار مع الإشارة إلى عدم مضاجعتها وعدم أكله عندها.

زاد في رواية هشيم عن مغيرة وحصين عن مجاهد في هذا الحديث عند أحمد: فأقبل عليّ يلومني، فقال: أنكحتك امرأة من قريش فعصلتها. «فلما طال ذلك عليه» -أي: على عمرو- وخاف أن يلحق ابنه إثم بتضييع حق الزوجة ذكر ذلك للنبي ﷺ، فقال ﷺ لعمرو: «القني» بفتح القاف وكسر ها -أي: بابنك عبد الله. قال عبد الله: «فلقيته». بكسر القاف ﷺ، «بعد» بالبناء على الضم أي: بعد ذلك. «فقال -ولأبي الوقت: قال-: كيف تقوم يا عبد الله؟». ولأبي ذر: قلت: أقوم كل يوم. قال ﷺ: «وكيف تحتم القرآن؟». قال -ولأبي ذر: قلت-: أختم كل ليلة. قال ﷺ: «صم في كل شهر ثلاثة من الأيام، وقرأ القرآن في كل شهر ختمة». قال عبد الله: قلت: يا رسول الله أطيق أكثر من ذلك. قال ﷺ: «صم ثلاثة أيام في الجمعة». قال عبد الله: قلت: أطيق أكثر من ذلك. قال: «أفطر يومين وصم يوماً». قلت: أطيق أكثر من ذلك.

استشكله الداودي بأن ثلاثة أيام من الجمعة أكثر من فطر يومين وصيام يوم وهو إنما يريد تجريده من الصيام الكثير، وأجاب الحافظ ابن حجر باحتمال أن يكون وقع من الراوي فيه تأخير وتقديم، قال: «صم أفضل الصوم، صوم داود».

[هذا صحيح؛ لأنه إذا قال صم ثلاثة أيام في الأسبوع، أي: أكثر من أن يصوم يوماً ويفطر يوماً، أيهم أكثر].

قلت: أطيق أكثر من ذلك. قال ﷺ: «صم ثلاثة أيام في الجمعة». قال عبد الله: قلت: يا رسول الله أطيق أكثر من ذلك. قال: «أفطر يومين وصم يوماً».

[عندنا صوم ثلاثة أيام في الأسبوع، أيهما أكثر هذه أم أفطر يومين وصم يوماً؟
ننظر: السبت والأحد يفطر والاثنين صائم هذا واحد، والثلاثاء والأربعاء مفطر

والخميس صائم، الجمعة مُفْطَرٌّ، فهذا صام يومين، صار به تقديم أو تأخير من الراوي قطعاً؛ لأنَّ الظاهر أن الرسول ينقله من الأقل إلى الأكثر.

وهذا يبيِّن لنا أن الراوي حتَّى في الصحيحين ربما يقع منه شيء من الوهم، وهذا هو الذي ينبغي لطالب العلم ولاسيما طالب الحديث أن لا يعتمد على صحَّة السند أو على ثقة الرَّجل؛ لأنَّ الإنسان قد يهْمُ، والإنسان بشرٌ، لكن ينظر إلى القواعد العامَّة في الشريعة وإلى الأحاديث التي تعتبر أصول فيرجع إليها^(١).

﴿ قَالَ: «صُمْ أَفْضَلَ الصَّوْمِ، صَوْمَ دَاوُدَ» نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، «صِيَامَ يَوْمٍ» نَصَبَ بِتَقْدِيرِ كَانَ، أَوْ رَفَعَ بِتَقْدِيرِ هُوَ، وَ«إِفْطَارَ يَوْمٍ» أَضِيفَ عَلَيْهِ عَلَى الْوَجْهَيْنِ، وَ«اقْرَأْ» كُلُّ الْقُرْآنِ «فِي سَبْعَةِ لَيَالِي مَرَّةً»، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «فَلَيْتَنِي قَبْلَتْ رَخْصَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَذَلِكَ أَنِّي كَبُرْتُ -بِكَسْرِ الْمُوَحَّدَةِ- وَضَعْتُ». قَالَ مُجَاهِدٌ: «فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَقْرَأُ عَلَى بَعْضِ أَهْلِهِ؛ أَي: مَنْ تَيَسَّرَ مِنْهُمْ «السَّبْعُ مِنَ الْقُرْآنِ بِالنَّهَارِ» -بِضَمِّ السِّينِ وَسُكُونِ الْمُوَحَّدَةِ- «وَالَّذِي يَقْرَأُهُ». يَرِيدُ أَنْ يَقْرَأَهُ بِاللَّيْلِ «يَعْرُضُهُ مِنَ النَّهَارِ لِيَكُونَ أَخْفَ عَلَيْهِ بِاللَّيْلِ وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَقَوَّى» عَلَى الصِّيَامِ «أَفْطَرَ أَيَّامًا وَأَحْصَى» عَدَدَ أَيَّامِ الْإِفْطَارِ «وَصَامَ» أَيَّامَ مِثْلِهِمْ «كَرَاهِيَةً أَنْ يَتْرَكَ شَيْئًا فَارَقَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ»، وَ«أَنْ» مُصَدَّرَةٌ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَخَارِيُّ «وَسَقَطَ ذَلِكَ لِأَبِي الْوَقْتِ وَأَبُو ذَرٍّ وَابْنُ عَسَاكِرَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ -أَي: بَعْضُ الرُّوَاهِ-: «أَقْرُوهُ فِي كُلِّ ثَلَاثٍ مِنَ اللَّيَالِي، وَفِي خَمْسٍ مِنَ اللَّيَالِي». وَلَأَبِي ذَرٍّ: «وَفِي خَمْسٍ مِنَ اللَّيَالِي». وَلَأَبِي الْوَقْتِ: «أَوْ فِي سَبْعٍ». وَلَعَلَّ الْمُؤَلِّفَ أَشَارَ بِالْبَعْضِ إِلَى مَا رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ مَغِيرَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، فَقَالَ: «اقْرَأِ الْقُرْآنَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ». قَالَ: إِنِّي أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ. قَالَ: مَا زَالَ حَتَّى قَالَ فِي ذَلِكَ، وَقَالَ فِي «الْفَتْحِ»: الْخَمْسَ تَوَخَّذَ مِنْهُ بِطَرِيقَةِ التَّضْمَنِ. وَفِي «مُسْنَدِ الدَّارِمِيِّ» مِنْ طَرِيقِ أَبِي فُرُوءَ عُرُوءَ بْنِ الْحَارِثِ الْجُهَنِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ فِي كَمْ أَخْتَمَ الْقُرْآنَ؟ قَالَ:

(١) ما بين المعقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ.

«اختمه في شهر». قلنا: إني أطيق أكثر. قَالَ: «اختمه في خمس وعشرين» قَالَ: إني أطيق. قَالَ: «اختمه في عشرين»، قَالَ: إني أطيق. قَالَ: «اختمه في خمسة عشر». قلت: إني أطيق. قَالَ: «اختمه في خمس». قَالَ: إني أطيق. قَالَ: «لا». وفي الرواية المذكورة قَالَ: «اقرأ في كل شهر». قلت: أطيق أقوى من ذلك. قَالَ: «فاقرأ في عشرة أيام». قلت: إني أجدي أقوى من ذلك. قَالَ: أحدهما: إما حصين وإما مغيرة. قَالَ: «فاقرأ في كل ثلاث». ولأبي داود والترمذي مصححًا من طريق يزيد بن عبد الله بن الشخير، عن عبد الله بن عمرو مرفوعًا: «لا يفقه من قرأ القرآن من أقل من ثلاثة».

وعند سعيد بن منصور بإسناد صحيح من وجه آخر عن ابن مسعود: «اقرأوا القرآن في سبع ولا تقرأوه في أقل من ثلاث». اهـ.

والخلاصة: أن الأولى أن يقرأ الإنسان القرآن في ثلاث أو خمس أو سبع، لكن أكثر الرواة على سبع، وهذا في الأمور الدائمة، أمّا العارضة كشهر رمضان، فإنه لا حرج أن يقرأ في أقل من ذلك؛ لأن شهر رمضان شهر القرآن، والسلف كان لهم ختمات كثيرة في هذا الشهر، وهناك فرق بين الأمور العارضة والأمور الدائمة المستمرة، ولهذا قد يُغْتَفَرُ في العارض ما لا يُغْتَفَرُ في الدائم، ولهذا تجد أن بعض العلماء يَسْلُكُ هذا المسلك فيما يفعل أحيانًا، ولو فَعَلَ باستمرارٍ لكان بدعةً، كالجهير بالبسملة، وصلاة الليل جماعة، وغير ذلك مما ذكره أهل العلم وفرقوا بين الأمر الدائم والأمر العارض، وهذه قاعدة مفيدة، وهي أَنَّهُ يُغْتَفَرُ في العوارض ما لا يُغْتَفَرُ في الدوائِم.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٥- بَابُ الْبُكَاءِ عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ.

٥٠٥٥. حَدَّثَنَا صَدَقَةُ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ يَحْيَى: بَعْضُ الْحَدِيثِ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ الْأَعْمَشُ: وَبَعْضُ الْحَدِيثِ حَدَّثَنِي عَمْرِو بْنُ مُرَّةٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، وَعَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْرَأْ عَلَيَّ». قَالَ: قُلْتُ: أَقْرَأُ عَلَيْكَ وَعَلَيْكَ أَنْزَلَ. قَالَ: «إِنِّي أَشْتَهِي أَنْ أَسْمَعَهُ مِنْ غَيْرِي». قَالَ: فَقَرَأْتُ النَّسَاءَ حَتَّى إِذَا بَلَغْتُ: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ (١) النسبة: ١٤١. قَالَ لِي: «كُفَّ - أَوْ أَمْسِكَ -». فَرَأَيْتُ عَيْنَيْهِ تَذْرِفَانِ (١).

قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ﴾. للتعجب والتعظيم والتفضيل؛ يَعْنِي: تذكراً بهذا اليوم العظيم الذي يؤتى من كل أمة بشهيد، والرُّسُلُ هم الشهداء -عليهم الصلاة والسلام- ومن بعدهم أولوا العلم ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ (١) النسبة: ١٤١. فكيف يكون الحال؟ فبكى النَّبِيُّ ﷺ لعظم الموقف وشفقةً على أمته، والنَّبِيُّ ﷺ سيشهد على أمته أنه بَلَّغَهُمُ الْبَلَاغَ الْمُبِينُ، فهو يشهد على أمته بأنهم بَلَّغُوا، وقد أشهد ربُّه على إقرارهم بأنه بَلَّغَهُمْ فِي أعْظَمِ مَوْقِفٍ وأكْبَرِ مَجْتَمَعٍ، وذلك في عِرفَةٍ حِينَ قَالَ لَهُمْ: «هل بلغت؟». قالوا: نعم. قَالَ: «أَلَا هَلْ بَلَغْتُ؟». قالوا: نعم. ثلاث مرات. وهو يرفع أصبعه إلى السماء وينكتها إلى الناس، ويقول: «اللهم أشهد» (١). ونحن نشهد أنه بَلَّغَ الْبَلَاغَ الْمُبِينَ الَّذِي لَا شَيْءَ أَبْيَنُ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﷺ، فكيف تكون الحال إذا جاء يومُ الْقِيَامَةِ شَهِيدًا على أمته، إنها لحال شديدة عظيمة، لا

(١) سبق تخريجه قريباً.

(٢) أخرجه البخاري (١٧٤١)، ومسلم (١٦٧٩).

ينجو منها إلا من أنجاه الله، نسأل الله أن ينجينا وإياكم.

بكى النبي ﷺ لتصوره هذا الموقف العظيم، ثم قَالَ ﷺ: «كُفَّ» أو «أَمْسِكَ» أو «حَسْبُكَ». واختلاف الألفاظ مع أَنَّ القضية واحدة؛ لأنَّهم كانوا يروونها بالمعنى.

وفي حديث ابن مسعود هذا: دليلٌ على عدم مشروعية ختم القراءة بـ«صدق الله العظيم». خلافًا لما اصطنعه القراء في هذا العصر أو فيما قبله يسيرًا، فإن هذا لا أصل له، لكن العامي إذا قلت له: إِنَّ «صدق الله العظيم» بدعة، قَالَ: أعوذ بالله، الله ما يصدق! الله يقول في القرآن: ﴿صَدَقَ اللَّهُ﴾، وأنتم لا تقولون: صدق الله!

لكن هل ﴿قُلْ صَدَقَ اللَّهُ﴾ [التغاب: ٩٥]. تعني: أنك لو ختمت القرآن تقول: صدق الله؟ أبدًا، لكن هذه مثل قوله ﷺ: «صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده»^(١).

إذا: ليس الآية كما يريد العامة.

فإذا قال قائل: لماذا لا نختم كلام الله بـ«صدق الله»، لأنَّ كلام الله صدق؟ قلنا: لأنه لم يرد، ويكفي في نفي كون الشيء عبادة أن تقول: لم يرد، لأنَّ الأصل في العبادات الحظر، وصدق الله من العبادات، لأنَّ كونك تقول: «صدق الله» عبادة؛ لأنَّه ثناء على الله، وكل ثناء على الله فهو عبادة، ثم إنه أحيانًا تكون الآية التي ختمت بها القراءة ليست آية خبر يُصدق، بل هي آية أمرٍ مثل: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَرْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [٧٧] ﴿٧٧﴾ يمكن أن يقول قائل: لعلمكم تفلحون هذه خبر. لكن ﴿كَلَّا لَا تُطِغُوا وَاسْجُدُوا وَاقْرَأُوا﴾ [الحاقة: ١٩]. خبر أم لا؟!

الجواب: ما يناسب «صدق الله العظيم» في مثل هذه الآية، الأمر والنهي يناسبه سمعًا وطاعة.

(١) أخرجه أبو داود (٤٥٤٧)، والنسائي (٤٧٩٩)، وابن ماجه (٢٦٢٨).

المهم: أنَّ هذا الحديث وأمثاله كحديث زيد عن ثابت أنَّ الرسول ﷺ أنه أقر على الرسول ﷺ سورة النجم فلم يسجد فيها^(١). ولم يختتمها بصدق الله العظيم.

هل يشترط استقبال القبلة لتلاوة القرآن؟

الجواب: لا أعلم في هذا دليلاً، لكن الفقهاء يقولون أنه يُستحبُّ، واستدلوا بقاعدة في هذا وهي أنَّ استقبال القبلة مستحبُّ في كلِّ طاعةٍ إلا بدليل، لكن في النفس من هذا شيء.

الأفضل لمعلم القرآن إذا مرَّ بآية سجدة يسجد أم لا يسجد ويستمر في تعليمه؟
الجواب: إن سجد فلا بأس، وإن ترك فلا بأس، إن كانت المسألة ما يحصل فيها تشويش، مثل أن يكون يعلمهم في المسجد، فيسجد أول مرة وإن كان يحصل فيه تشويش لو كان يعلمهم بالمدرسة وهم على كراسي، ولو أراد أن يسجد لحدث تشويش ومضى مدة قبل أن يهيئوا المكان للسجود، فهذا لا يسجد، لأنَّ الأمر واسع في هذا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٠٥٦ - حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُبَيْدَةَ السَّلْمَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «أَقْرَأْ عَلَيَّ». قُلْتُ: أَقْرَأْ عَلَيْكَ وَعَلَيْكَ أَنْزَلَ. قَالَ: «إِنِّي أَحِبُّ أَنْ أَسْمَعَهُ مِنْ غَيْرِي»^(١).

وقوله: «قلت: أقرأ عليك». الجملة هنا خبرية أم إنشائية؟

الجواب: إنشائية لأنَّ التقدير: «أقرأ عليك». والاستفهام إنشائي، ومنه قوله تعالى: ﴿أَمْ اتَّخَذُوا إِلَهَةً مِنَ الْأَرْضِ هُمْ يُبْشِرُونَ﴾ (النبي: ٢١). كلمة: ﴿هُمْ

(١) أخرجه البخاري (١٠٧٢).

(٢) سبق تخريجه قريباً.

يُنْشِرُونَ ﴿ هذه جملة إنشائية، والتقدير: «أهم ينشرون». ولهذا يحسن الوقوف على قوله: ﴿ أَوْ اتَّخَذُوا إِلَهًا مِّنَ الْأَرْضِ ﴾ ثم تقول: ﴿ هُمْ يُنْشِرُونَ ﴾. لأنك إذا وصلت لكان يفهم منها أن الجملة صفة «لإلهة» أو حال منها. ورد في حديث: «إِنْ لَمْ تَبْكُوا فَتَبَاكُوا»^(١) لكن ما أدري صحته، والظاهر لي: أنه ضعيف، والتباكي لا بأس به إذا كان الإنسان منفردًا، أمّا إذا كان عنده جماعة ويخشى على نفسه من الرياء فالأولى تركه.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٦- باب إِنْهُمْ مَنْ رَأَى بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ أَوْ تَأْكُلَ بِهِ أَوْ فَخَرَ بِهِ.
قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ (١٠٠/٩):

﴿ قوله: «أَوْ فَخَرَ بِهِ». للأكثر بالجيم، وحكى ابن التين أن في رواية بالخاء المعجمة. انتهى كلام الحافظ.

المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أتى بهذا الباب بعد قوله: «البكاء عند قراءة القرآن»؛ لأن البكاء قد يقع رياءً وسمعة، فأتبع الباب الأول بهذا الباب.

﴿ وقوله: «مَنْ رَأَى بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ أَوْ تَأْكُلَ بِهِ». أي: طلب أن يُعطى شيئًا به، وكان بعض القراء فيمن سبقوا يجلسون صفوفًا عشر، خمسة عشر، ستة أو سبعة في المسجد الحرام يقرءون القرآن من أجل أن يتصدق الناس عليهم^(١).

على كل حال: هؤلاء يتأكلون به -نسأل الله العافية- يَعْنِي: ما يقصدون به إلا أن

(١) أخرجه أبو داود (١٤٦٩)، وابن ماجه (١٣٣٧)، قَالَ البوصيري في «الزوائد»: «في إسناده أبو رافع، واسمه إسماعيل بن رافع: ضعيف متروك».

(٢) قَالَ بعض الطلبة: وإلى الآن، فقال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ ولا زال؟!

فأجاب الطلبة: لا يزال إلى الآن.

فقال الشيخ: عجيب هذا، قد رأيت هذا فيما مضى، وأما الآن فلا أراهم.

يَعْطِفَ النَّاسُ عَلَيْهِمْ وَيَعْطُونَهُمْ

أَمَّا «فخر به»؛ أي: افتخارًا وهذا نظير ما مرَّ علينا في الخيل، الذي يربطها فخرًا ورياءً، فهذا يقرؤه تفاخرًا وتعظيمًا أَمَّا الناس، وهذا -أيضًا- ليس له حظُّ في الآخرة والعياذ بالله.

﴿أَمَّا قَوْلُهُ: «فَجَرَّ بِهِ» بِالْجِيمِ، فَالظَّاهِرُ: أَنَّ مَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمْ أَمْرَهُ وَلَمْ يَجْتَنِبْ نَهْيَهُ، بَلْ كَانَ فِيهِ فَاجِرًا مُكَذِّبًا لِأَخْبَارِهِ وَعَاصٍ لِأَوَامِرِهِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٠٥٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ خَيْثَمَةَ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ، قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يَأْتِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ حَدَثَاءُ الْأَسْنَانِ سُفَهَاءُ الْأَحْلَامِ، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، لَا يُجَاوِزُ إِيْمَانُهُمْ حَنَاجِرَهُمْ، فَأَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّ قَتْلَهُمْ أَجْرٌ لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١).

يَأْتِي عَلَيْنَا فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ حَدَثَاءُ الْأَسْنَانِ؛ يَعْنِي: صَغَارًا، لَا عَقُولَ لَهُمْ - أَيْضًا - فَهُمْ صَغَارٌ فِي السَّنِّ سُفَهَاءُ فِي الْعَقْلِ، وَلِهَذَا قَالَ: «سُفَهَاءُ الْأَحْلَامِ»؛ أَيْ: الْعُقُولُ، مَا عِنْدَهُمْ عَقُولٌ، لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ فَصَحَاءُ الْأَقْوَالِ، يَقُولُونَ: مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ، الْمَعْنَى: يَقُولُونَ مِنْ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ هَذَا وَجْهٌ.

وَجْهٌ آخَرُ: يَقُولُونَ أَقْوَالًا يَظُنُّهَا السَّامِعُ أَنَّهَا قَوْلُ خَيْرِ النَّاسِ، لِفَصَاحَتِهَا وَبِلَاغَتِهَا.

فَفِي مَعْنَى الْحَدِيثِ إِذَا وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: «يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ»؛ يَعْنِي: كَلَامَ الرَّسُولِ ﷺ؛ لِأَنَّ خَيْرَ قَوْلِ

الْبَرِيَّةِ مَا هُوَ؟

(١) أخرجه مسلم (١٠٦٦).

الجواب: قول الرسول ﷺ.

الثاني: «من خير قول البرية»؛ يَعْنِي: أَنَّ قَوْلَهُمْ إِذَا سَمِعَهُمُ الْإِنْسَانُ قَالَ: هَؤُلَاءِ خِيَارُ النَّاسِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُمْ يُسَحَّرُ، عِنْدَهُمْ فَصَاحَةٌ وَطَلَاةٌ.

لكن -نسأل الله العافية- يمرقون من الإسلام كما يَمَرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، الْمَرْقُ، معناه: المرور بسرعة؛ يَعْنِي: السَّهْمُ إِذَا مَرَّ بِالرَّمِيَّةِ خَرَقَهَا ثُمَّ خَرَجَ بِسُرْعَةٍ، هَؤُلَاءِ كَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِسْلَامِ، يَعْنِي: كَأَنَّهُمْ يَدْخُلُونَ فِيهِ وَيَخْرُجُونَ مِنْهُ بِسُرْعَةٍ، نَسَأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ.

﴿قَوْلُهُ: «لَا يَجَاوِزُ إِيْمَانُهُمْ حَنَاجِرَهُمْ»﴾. -العياذُ بالله- الإِيْمَانُ بِالْأَفْوَاهِ فَقَطْ وَلَيْسَ فِي الْقُلُوبِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجَاوِزُ الْحَنَاجِرَ، وَالْحَنَجْرَةُ هَذِهِ: أَعْلَى الْحَلْقُومِ، فَهُمْ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- لَا يَصِلُ الْإِيْمَانُ إِلَى قُلُوبِهِمْ، وَإِنْ كَانُوا فُصَحَاءَ وَبُلْغَاءَ وَأَقْوَالَهُمْ خَيْرٌ، لَكِنْ بَدُونَ إِيْمَانٍ. ﴿يَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ»﴾. «أَيْنَمَا» هَذِهِ ظَرْفُ مَكَانٍ، أَكَّدَ عُمُومَهَا بِ«مَا» أَيْنَمَا.

﴿وَقَوْلُهُ ﷺ: «فَاقْتُلُوهُمْ»﴾. حَتَّى لَوْ كَانُوا فِي الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ تَحْرِيمَ ذَلِكَ فِيهَا لَمْ يَنْسَخْ، فَإِنَّهُ يَجِبُ قَتْلُهُمْ، لِمَاذَا؟

الجواب: لِأَنَّ هَؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ يَضُرُّونَ النَّاسَ، لِأَنَّ أَقْوَالَهُمْ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ، إِذَا سَمِعَهُمُ السَّامِعُ اغْتَرَّ بِهِمْ، وَلَكِنَّهُمْ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- لَا يَصِلُ الْإِيْمَانُ إِلَى قُلُوبِهِمْ فَإِذَا لَقِينَاهُمْ، «أَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ».

وَلَكِنْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِشْكَالٌ عَظِيمٌ، وَهُوَ أَنَّنَا نَحْنُ مَأْمُورُونَ بِأَنْ نَأْخُذَ بِالظَّاهِرِ، وَلَيْسَ لَنَا أَنْ نَبْحَثَ عَنِ الْبَاطِنِ، فَكَيْفَ نَعْرِفُ حَالَ هَؤُلَاءِ؟ وَهُمْ يُظْهِرُونَ خَيْرَ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ، كَيْفَ نَعْلَمُ هَذَا؟

لَا بَدَّ أَنْ نَدْرُسَ أَحْوَالَهُمْ دَرَسَةً عَمِيقَةً وَنَنْظُرَ، فَهَؤُلَاءِ لَهُمْ عَلَامَاتٌ مِنْ أَهْمِهَا أَنَّهُمْ يَكْفُرُونَ الْمُؤْمِنِينَ؛ لِأَنَّ لَهُمْ طَرِيقًا مَعِينَةً خَاصَّةً مِنْ لَمْ يَسْلُكْهَا عِنْدَهُمْ فَهُوَ كَافِرٌ، فَتَجِدُهُمْ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- لَا يَرُونَ أَحَدًا عَلَى خِلَافِ طَرِيقَتِهِمْ إِلَّا قَالُوا: إِنَّهُ كَافِرٌ. وَهُمْ يَظْهَرُونَ الْإِسْلَامَ، وَيَقُولُونَ قَوْلَ خَيْرِ الْبَرِيَّةِ، لَكِنْ الْإِيْمَانُ لَمْ يَصِلْ إِلَى قُلُوبِهِمْ، وَإِذَا

قتلهم الإنسان يأثم أم يؤجر؟

الجواب: يؤجر يوم القيامة.

وهل قتلهم إلى الإمام أو إلى الإمام وأفراد الناس؟ بمعنى أنني إذا علمت من شخص أن هذه حاله، هل أقتله؟

الجواب: لا شك أن إقامة الحدود وقتل المرتدين، إنما هو إلى الإمام، ولا يجوز لأحد أن يفتات على الإمام أبدًا، لأنه لو فتح الباب وصار كل شخص يقتل من يراه مباح الدم لحصلت الفوضى الكثيرة، ولا عتدى كل إنسان على شخص وقال: إنه مباح الدم. وقد اختلف العلماء: هل هم كفار أم غير كفار؟ فكثير من العلماء يرونهم غير كفار، يرونهم أنهم متأولون ومخطئون، حتى أنه يروى عن علي عليه السلام أنه سئل: أكفار هم؟ قال: من الكفر فروا. فمسألتهم هذه، هل هم كفار أم لا؟ مسألة الخلاف فيها طويل وعريض، وقد ذكره الشوكاني في شرح «المستقى» وأطال فيه، وشيخ الإسلام في «الفتاوى»، وغيرهم؛ لأن المسألة قديمة.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٠٥٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يَخْرُجُ فِيكُمْ قَوْمٌ تَحْقِرُونَ صَلَاتَكُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ وَصِيَامَكُمْ مَعَ صِيَامِهِمْ وَعَمَلَكُمْ مَعَ عَمَلِهِمْ، وَيَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، يَنْظُرُ فِي النَّصْلِ فَلَا يَرَى شَيْئًا، وَيَنْظُرُ فِي الْقِدْحِ فَلَا يَرَى شَيْئًا، وَيَنْظُرُ فِي الرَّيشِ فَلَا يَرَى شَيْئًا، وَيَتَمَارَى فِي الْفُوقِ» ^(١).

يَعْنِي: مِنْ سُرْعَةِ نَفْوَذِ هَذَا السَّهْمِ مَا يَصِيبُهُ الدَّمُ؛ يَعْنِي: يَنْفِذُ فِي الْجِسْمِ وَيَخْرُجُ

قبل أن يتلطح بالدم، وهذا دليل على سرعة نفوذهم.

«وهنا يقول فيهم الرسول ﷺ أننا نحقر صلاتنا إلى صلاتهم، وفي هذا: دليل على أن الإيمان في القلب، وليس في إتقان العمل الظاهر، فإن هؤلاء الخوارج يتقنون العمل الظاهر إذا رأته يصلي تقول: ما صلاتي مع صلاتهم، إذا رأته يصوم في حفظ لسانه وجوارحه في صومه وفي كثرة صومه، قلت: ما أكون أنا فيه، وهذا إذا رأيت أي عمل.

«قَالَ: «وَعَمَلُكُمْ مَعَ عَمَلِهِمْ». فيشمل جميع الأعمال الصالحة، إذا رأته قلت: هذا ما لي به طاقة، ولا لي بمسابقته، نحقر صلاتنا مع صلاتهم، لكن -نسأل الله العفو والعافية والسلامة- إيمانهم لا يجاوز حناجرهم، ولهذا قَالَ: «يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ». ولذلك انتبه يا أخي لهذا: هل القرآن يمضي وينفذ إلى قلبك ويؤثر فيه، فاحمد الله على هذه النعمة، وإن كان الأمر بالعكس فاحذر أن تكون مثل هؤلاء، ولا يلزم إذا كان فينا منهم صفة أن نكون كإياهم في كل الصفات، ولهذا لما قرأ شخص قول الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ (١٠٣) الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يُحْسَبُونَ أَنَّهم يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾ [الكهف: ١٠٣-١٠٤]. يتكلم على فئة من الناس تعمل عملاً غير صالح، تظنه صالحاً.

قَالَ له: هذا الاستدلال بالآية غير صحيح؛ لأن الله قَالَ فيها: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادِيَت رِبِّهِمْ وَلِقَائِهِ﴾ [الكهف: ١٠٥]. وهؤلاء ما كفروا، فما الجواب؟

فالجواب أن نقول: لهؤلاء نصيب من عمل هؤلاء، فالأخسر عملاً ربما يقال كافر، وأخسر: اسم تفضيل، لكن من لم يصل سوء عمله الذي زين له إلى الكفر فله نصيب من هذه الآية، ولهذا قَالَ: سفيان الثوري رَحِمَهُ اللهُ أو ابن عيينة: من فسَدَ من علمائنا ففيه شبه من اليهود^(١). كذلك إذا رأينا شخصاً يحسد الناس على ما أتاهاهم الله من

(١) الصواب في ذلك «سفيان بن عيينة»، وانظر «تفسير ابن كثير» (٣٥١/٢)، و«فيض القدير» (٢٦١/٥).

فضله، نقول: هذا فيه شبه من اليهود، ولا يلزمُ المشابهة المطابقة في كل وجه.
الحاصل: أنَّ هؤلاء يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم، ففكر في نفسك، هل أنت تقرأ القرآن فينفذ إلى قلبك ويؤثر فيك؟ أو أنك تقرأه ولا يجاوز الحنجرة؟ فالإنسان يجب أن يكون يقظاً، والحقيقة أنَّ مثل هذه الأحاديث تمرُّ علينا ربما نتأثر بها تلك الساعة ولكن ننسى -نسأل الله الهداية-.

هل من كَفَرِ المؤمنين فهو كافر؟
الجواب: ثَبَتَ عن النَّبِيِّ ﷺ أنَّ من كَفَرِ مؤمناً ولم يكن هذا المؤمنُ كافراً، فإنه يعودُ عليه^(١)، لكن يجب أن نعلم الفرق بين القول والقائل؛ لأنَّه ربما يكون هذا القائل متأولاً ظاناً أنَّ هذا هو الحق، بخلاف الذي كره هذا الرجل فكفره.
﴿قَوْلُهُ: «يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ»﴾. فمعناه: أنَّ الذي يَمْرُقُ من الإسلام كما يمرق السهم من الرميَّة ما يلبث في الإسلام ولا لحظة عين، أي: كحال السهم يخرج من الرميَّة ما يتأثر بالدم.
فإن قال قائل: فهل يعذر بعضهم؟
الجواب: أنَّ التأويل هذا قد يكون الإنسان فيه معذوراً فيلبس عليه الحق بالباطل فيعذر بذلك.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:
٥٠٥٩ . حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَعْمَلُ بِهِ كَالْأَثْرِجَةِ طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَرِيحُهَا طَيِّبٌ، وَالْمُؤْمِنُ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَعْمَلُ بِهِ كَالْتَّمَرَةِ طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَلَا رِيحَ لَهَا، وَمِثْلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَالرَّيْحَانَةِ رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ، وَمِثْلُ

(١) أخرجه البخاري (٦١٠٤)، ومسلم (٦٠).

الْمُنَافِقِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَالْحَنْظَلَةِ طَعْمَهَا مَرًّا - أَوْ خَبِيثًا - وَرِيحُهَا مَرًّا^(١).
 هذا سبق الكلام عليه، وبيننا وجه ذلك، وانطباق المثل على المُمَثِّل والشاهد من
 هذا قوله: «مَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَالرَّيْحَانَةِ»^(٢). فهذا المنافقُ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ لَكِنِّهِ
 يَفْجِرُ بِهِ، مَا يَعْمَلُ بِهِ، يَقُولُونَ آمَنَّا وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٧- باب أَقْرَأُوا الْقُرْآنَ مَا اتَّخَلَفَتْ عَلَيْهِ قُلُوبُكُمْ.

٥٠٦٠- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ جُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ
 اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَقْرَأُوا الْقُرْآنَ مَا اتَّخَلَفَتْ قُلُوبُكُمْ، فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فَقُومُوا عَنْهُ»^(٣).

[الحديث ٥٠٦٠- أطرافه في: ٥٠٦١، ٧٣٦٤، ٧٣٦٥].

٥٠٦١- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سَلَامٌ بْنُ
 أَبِي مُطِيعٍ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ جُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «أَقْرَأُوا الْقُرْآنَ مَا
 اتَّخَلَفَتْ عَلَيْهِ قُلُوبُكُمْ، فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فَقُومُوا عَنْهُ»^(٤).

تَابِعَهُ الْحَارِثُ بْنُ عُبَيْدٍ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ وَأَبَانُ.
 وَقَالَ غُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ سَمِعْتُ جُنْدَبًا... قَوْلَهُ.
 وَقَالَ ابْنُ عَوْنٍ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ عُمَرَ... قَوْلَهُ.
 وَجُنْدَبٌ أَصَحُّ وَأَكْثَرُ.

(١) أخرجه مسلم (٧٩٧).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٦٧).

(٤) انظر التعليق السابق.

٥٠٦٢... حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ النَّزَّالِ بْنِ سَبْرَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ آيَةَ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ خِلَافَهَا، فَأَخَذَتْ يَدَيْهِ فَأَنْطَلَقَتْ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «كَلَّا كَمَا مُحْسِنٌ، فَأَقْرَأْ أَكْبَرَ عِلْمِي». قَالَ: «فَإِنْ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ اخْتَلَفُوا فَأَهْلِكُكُمْ».

الله أكبر، هذا الحديث به دليل على أنه ينبغي أن نقرأ القرآن ويشمل هذا قراءة لفظه وقراءة معناه. ما اختلفت القلوب، فإذا اختلفنا وتطور الأمر وصار جدالاً ومراءً فإن الواجب التوقف، وأن نقوم عن هذا ونعرض عنه وكذلك -أيضاً- في المسائل العلمية، ينبغي أن تستعمل هذا، ما دام المقصود الحق وبهدوء وائتلاف قلب فليكن البحث، فإذا ترقى إلى جدالٍ أو نزاع، وانتفاخ أوداج، واحمرار عيون ووقوفٍ شَعْرٍ فحينئذ نتوقف؛ لأنَّ هذا ما يجلب إلَّا الضررَ ويحدث عداوةً، وهذا يوجد الآن في بعض الأخوة إذا اختلفوا في مسألةٍ ربما تكون بسيطةً بالنسبة للمسائل الكبار؛ يعني: قضية هينة بالنسبة للمسائل الكبار، تجد الواحد منهم يفعل انفعالاً عظيماً، حتَّى إنه حدثني بعضُ الناس أنَّ رجلاً قام يعظُ الناس في المسجد، تكلم وقال: إن الذي يخلُقُ لحيته كافرٌ مرتدٌّ؟

سبحان الله! أعوذ بالله، بعضُ العلماء يقول: مكروهٌ. وبعضهم يقول: حرامٌ. ولم يقل أحدٌ من أهل العلم أنه كافرٌ. لماذا يا أخي؟

قال: لأنَّه رَغِبَ عن سُنَّةِ الرِّسُولِ ﷺ، وقال النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ رَغِبَ عن سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي»^(١). وإذا لم يكن من الرِّسُولِ يكون من الشَّيَاطِينِ والكُفَّارِ، ثم احتدم النزاع بينهم، وصار -حسب ما حدثت به- ضجةً عظيمةً في المسجد حتَّى العامَّة -وتعلمون لهم نصيب- يقولون: هذا أبوه حالق، وهذا أخوه حالق، وهما بضرب الرجل المتحدث.

(١) أخرجه البخاري (٥٠٦٣)، ومسلم (١٤٠١).

فهذا حصل فيه الاحتدام، فهذه الأشياء والمجادلة يجب أن يكون المقصود منها طلب الحق لا الانتصار للنفس، وإذا كان القصد الانتصار للنفس فاعلم أنك مغبون؛ لأن الذي ينتصر لنفسه دائماً يؤول ويحرّف النصوص من أجل أن ينتصر لقوله، فيجب أولاً: أن تريد الحق أينما كان، وإذا تبين لك أن قولك خطأ، فاحمد الله على ذلك، لأنك لو بقيت على هذا الخطأ ضللت أنت وأضللت غيرك، لكن إذا يسّر الله لك أن يبدو الخطأ، فهذا من نعمة الله، حتى لو فرض أن أحداً من الناس جادلك ولم يتبين أنك مخطئ، فاحتمال أنك مخطئ وارد، إذاً: فاحمد الله أن الله قيّد من يجادلك في هذا الأمر، فلعل الصواب يكون معه، فعلى الأقل يخف من يتبعك من الناس الذين يضلون بسبب قولك، فإذا قصد الإنسان الحق أينما كان - الحمد لله - أنا على أن أبلغ ما أرى أنه حق، ومن رأى ما رأيته وأخذ بما قلت فذاك، ومن رأى خلاف ما رأيته فهو معذور، ويجب عليه أن يتبع ما يراه من الحق.

المهم: أنه إذا وصل الجدال إلى المراء والنزاع الذي يؤدي إلى اختلاف القلوب، فالواجب قطع النزاع، وثق بأنك إذا قطعت النزاع في هذه الحال فإن صاحبك - وأنت أيضاً - سوف تهدآن، وربما مع الهدوء يرى الإنسان الحق بعين البصيرة، لكن مع الغضب والانفعال وحب الإنسان لنفسه ربما ما ترى الحق، فإذا قطع النزاع وعادت النفوس إلى ما هي عليه ربما يتبين الحق، وهذا هو الحكمة في قول الرسول: «فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فَقُومُوا عَنْهُ».

فإن قال قائل: ما الفائدة من تكرار الحديث في نفس الباب؟

الجواب: الفائدة قد تكون في السند أو في المتن بزيادة أو تقديم أو تأخير، وعلماء الحديث عندهم مصطلحات ونكت في تكرار الأحاديث - خصوصاً البخاري - لا يعرفها إلا أهل الفن.

شَيْخ
صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ

كِتَابُ النِّكَاحِ

٥٦٣-٥٢٥

قال البخاري رحمه الله:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ النِّكَاحِ

١ - بَابُ التَّرْغِيبِ فِي النِّكَاحِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النِّسَاءُ: ٣] الْآيَةُ.

❦ قَوْلُهُ: «كِتَابُ النِّكَاحِ. بَابُ التَّرْغِيبِ فِي النِّكَاحِ» الْأَصْلُ فِي النِّكَاحِ أَنَّهُ سُنَّةٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً﴾ [النِّسَاءُ: ٣٨]. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي»^(١).
فَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّهُ سُنَّةٌ، وَقِيلَ: بَلْ يَجِبُ فِي الْعُمُرِ مَرَّةً، فإِذَا تَزَوَّجَ وَقَضَى وَطْرَهُ، وَأَحَبُّ أَنْ يَنْفَسِخَ مِنَ الزَّوْجَةِ طَلَّقَهَا، فَلَا يَجِبُ الْإِسْتِمْرَارُ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ إِنَّمَا يَجِبُ وَلَوْ مَرَّةً بِالْعُمُرِ.

(١) رواه البخاري (٥٠٦٣)، ومسلم (١٠٢٠/٢) (١٤٠١) (٥٠).

والصحيح: أنه سنة، ولكن تجري فيه الأحكام الخمسة، فيكون واجباً، وحراماً، ومندوباً، ومكروهاً، ومباحاً، حسب ما يقتضيه الحال.

فيكون واجباً إذا خاف على نفسه الزنا بتركه، وكان قادراً عليه. ويكون حراماً إذا كان في دار الحرب؛ لأنه في دار الحرب؛ أي حرب المشركين يخشى أن يسترق ولده.

ويكون مكروهاً إذا كان الإنسان ليس له شهوة، وليس عنده مال، ويحتمل في هذه الحال أن يكون حراماً؛ لأنه سوف يشغل نفسه بطلب النفقة له ولزوجته، ويغرق نفسه في الديون بدون حاجة.

ويكون مباحاً للغني الذي ليس له شهوة، فله أن يتزوج، ولا نأمره بذلك؛ لأنه ليس له شهوة.

ويكون مستحباً فيما عدا ذلك.

إذا: فالأصل فيه الاستحباب، وذلك إذا كان الإنسان عنده شهوة، وعنده قدرة مالية يستطيع الباءة، ولكنه لا يخاف على نفسه الزنا، فإن خاف على نفسه الزنا وجب عليه النكاح الشرعي.

وقد استدلل البخاري بقول الله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾، ولكن هذه الآية ليست أمراً مستقيلاً، بل هي جواباً للشرط الذي هو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي النِّسَاءِ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣]. يعني: إن خفتم أن لا تقسطوا في النكاح، وتؤثروهن ما يجب لهن من المهر وغيره؛ فانكحوا غيرهن.

لكن هناك آيات في القرآن تدل على استحبابه، وفي السنة أيضاً أحاديث كثيرة^(١)

(١) من ذلك ما رواه البخاري (١٩٠٥)، ومسلم (١٠٨١/٢) (١٤٠٠) (١) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال لنا رسول الله ﷺ: «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر... إلخ».

وعن أنس رضي الله عنه عند البخاري أيضاً (٥٠٦٣)، ومسلم (١٠٢٠/٢) (١٤٠١) (٥٠) أن النبي ﷺ

تَذُلُّ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ، فَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ.

وَفِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ قَالَ: ﴿مَاطَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾. وَلَمْ يَقُلْ: مِنْ طَابَ. مَعَ أَنَّ الْأَسْمَ الْمَوْصُولَ هُنَا لِلْعَاقِلِ، فَلَمَّا ذَا عَبَّرَ بـ«مَا» دُونَ «مِنْ»؟
قَالَ الْعُلَمَاءُ^(١): لِأَنَّهُ أَرَادَ الْأَوْصَافَ، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ لَا تُنْكَحُ لِأَنَّهَا امْرَأَةٌ، وَإِلَّا لَمَا كَانَ فَرْقٌ بَيْنَ الدِّينَةِ وَغَيْرِ الدِّينَةِ، وَالْخَلِيقَةِ وَغَيْرِ الْخَلِيقَةِ، وَالْجَمِيلَةِ وَغَيْرِ الْجَمِيلَةِ، لَكِنَّا تُنْكَحُ لِأَوْصَافِهَا كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لِمَا لَا، وَلِحَسَبِهَا، وَلِجَمَالِهَا، وَلِدِينِهَا»^(٢).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٠٦٣- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، أَخْبَرَنَا حَمِيدُ بْنُ أَبِي حَمِيدٍ الطُّوَيْلِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: جَاءَ ثَلَاثَةُ رَهْطٍ إِلَى بَيْتِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ يَسْأَلُونَ عَنْ عِبَادَةِ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمَّا أُخْبِرُوا كَانَتْهُمْ تَقَالُوبُهَا فَقَالُوا: وَأَيْنَ نَحْنُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، قَالَ أَحَدُهُمْ: أَمَا أَنَا فَأَنَا أَصْلِي اللَّيْلَ أَبَدًا. وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَصُومُ الدَّهْرَ وَلَا أَفْطِرُ. وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَعْتَزِلُ النِّسَاءَ فَلَا أَتَزَوَّجُ أَبَدًا. فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَنْتُمْ الَّذِينَ قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا، أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لِأَخْشَاكُمُ لِلَّهِ، وَأَتَقَاكُمُ لَهُ، لَكِنِّي أَصُومُ وَأَفْطِرُ وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سِتِّي فليس مِنِّي»^(٣).

حَدَّثَنَا اللَّهُ، وَأَنْتَى عَلَيْهِ وَقَالَ: «لَكِنِّي أَصْلِي وَأَنَامُ، وَأَصُومُ، وَأَفْطِرُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سِتِّي فليس مِنِّي».

وَعَنْهُ أَيْضًا عِنْدَ أَحْمَدَ فِي مُسْنَدِهِ (١٥٨/٣) (١٢٦١٣) أَنَّهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ بِالْبَاءَةِ، وَيَنْهَى عَنِ التَّبَتُّلِ نَهْيًا شَدِيدًا وَيَقُولُ: «تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ، إِنِّي مَكَاثِرُ بِكُمْ الْأَنْبِيَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

(١) انْظُرْ: شَرْحَ «التَّسْهِيلِ» لِابْنِ مَالِكٍ (٢١٧/١)، وَشَرْحَ الْأَشْمُونِيِّ عَلَى «الْأَلْفِيَةِ» (١٣٥/١)، وَ«شَرْحَ ابْنِ عَقِيلٍ» (١٤٧/١)، وَ«أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ» لِابْنِ هِشَامٍ (١٣٦/١).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٠٩٠)، وَمُسْلِمٌ (١٠٨٦/٢) (١٤٦٦) (٥٣).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٠٢٠/٢) (١٤٠١) (٥٠).

في هذا الحديث: دليلٌ على وجوبِ النكاح؛ لقوله: «فمن رغب عن سنتي فليس مني». ولا يتبرأ النبي ﷺ إلا ممن فعل محرماً لكننا نقول: إن الرسول ﷺ قال هذا لمناسبة؛ وهي أن هؤلاء رغبوا عن السنة، ولا شك أن من ترك النكاح رغبةً عن السنة، فإنه ليس من الرسول ﷺ ويخشى أن تصل به هذه الواقعة إلى الكفر.

أما من تركه لا تعبدًا وتقشفًا وترهبنا، فإننا لا نقول: إنه فعل محرماً، بل ترك مسنوناً. وفي قوله: «أنتم الذين قلتم كذا» دليلٌ على أن الإنسان ينبغي أن يتأنى في الأمور، وأن لا ينكر حتى يتحقق منه.

وفيه أيضًا: دليلٌ على تقرير الإنسان بفعله قبل أن يعاقب عليه. وقوله ﷺ: «إني لأخشاكم لله وأتقاكم له». وهو صادق بارٌّ في ذلك ﷺ؛ فهو أخشى عباد الله لله وأتقاهم الله ﷺ، لكن قال ذلك ترغيباً لهم في أن يعدلوا عما عزموا عليه، إلى ما كان عليه النبي ﷺ؛ يعني يقول: إذا أنتم تريدون تقوى الله وخشية الله فأنا أتقاكم لله، وأخشاكم له، ومع ذلك أصوم وأفطر. وأصلي وأنام، وأتزوج النساء، فافعلوا كما فعلت.

وفي قوله: «والله» تأكيدٌ لذلك.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥٠٦٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي حَسَّانَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الزَّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْبَيْنِ فَاكْهَمُوا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَتِلْكَ وَرِيعٌ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَذَىٰ إِلَّا تَقُولُوا﴾ [النساء: ٣]. قالت: يَا بَنَ أَخْتِي، الْيَتِيمَةُ تَكُونُ فِي حَجَرٍ وَلِيَّهَا، فَيَرْغَبُ فِي مَالِهَا، وَجَمَالِهَا فَيُرِيدُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِأَدْنَىٰ مِنْ سَنَةِ صَدَاقِهَا، فَهِيَ أَنْ يَنْكِحُوهَنَّ، إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا هُنَّ، فَيُكْمِلُوا الصَّدَاقَ، وَأَمَرُوا بِنِكَاحٍ مِنْ سِوَاهُنَّ مِنَ النِّسَاءِ^(١).

(١) أخرجه مسلم (٤/٢٣١٣) (٣٠١٨) (٦).

في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى﴾، وهذا دليل على أن الإنسان إذا خاف من الوقوع في محرم بفعل شيء، فإنه يبتعد عنه، ولا يتقدم ويقول: لعل الله يُنجيني منه. وفي معنى ذلك قول النبي ﷺ: «مَنْ سَمِعَ بِالْجَالِ فَلْيُنْأ عنه، فإن الإنسان يأتيه وهو يرى أنه مؤمن، فلا يزال به حتى يتبعه»^(١) فلا تُخاطِر ولا تُقُل: سأخوض كذا ويُنجيني الله منه، ولكن إذا خفت من شيء فابتعد عنه، وتجنبه.

وفي هذا الحديث: دليل على فضل العلم، سواء كان في الرجال، أو في النساء؛ لأن عروة بن الزبير كان يسأل خالته عائشة؛ لأن أمه هي أسماء بنت أبي بكر، فكان يسألها؛ ففيه سؤال الرجل العلم من المرأة، ولو كانت غير محرم: إذا أمن المحذور، وإذا لم يكن خلوة، ولا محذور فلا بأس.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٢- باب قول النبي ﷺ: «من استطاع الباءة فليتزوج، فإنه أغض للبصر، وأحصن للفرج»، وهل يتزوج من لا أرب له في النكاح؟
٥٠٦٥ - حدثنا عمر بن حفص، حدثنا أبي حدثنا الأعمش قال: حدثني إبراهيم، عن علقمة قال: كنت مع عبد الله فلقية عثمان بمنى فقال: يا أبا عبد الرحمن إن لي إليك حاجة فخلها، فقال عثمان: هل لك يا أبا عبد الرحمن في أن نزوجك بكراً تذكرك ما كنت تعهد؟ فلما رأى عبد الله أن ليس له حاجة إلى هذا أشار إلي فقال: يا علقمة، فانتهيت إليه وهو يقول: أما لئن قلت ذلك لقد قال لنا النبي ﷺ: «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم، فإنه له وجاء»^(١).

(١) رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٤٣١/٤) (١٩٨٧٥)، وأبو داود (٤٣١٩)، وابن أبي شيبة (١٢٩/١٥)، والطبراني في «الكبير» (٥٥٠/١٨)، وصححه الشيخ الألباني كما في تعليقه على السنن.

(٢) أخرجه مسلم (١٠١٨/٢) (١٤٠٠) (١).

في هذا الحديث: دليلٌ على أنه يَنْبَغِي للإنسان الشاب أن يَتَزَوَّجَ، بل قد يَقُولُ قائلٌ بوجودِ الزواجِ عليه. لأنَّ الأمرَ الأصلُ فيه الوجوبُ، لاسيَّما وأنَّ النبي ﷺ علَّلَ ذلك بقوله: «فإنه أَعْضُ للبصرِ وأَحْصَنُ للفرجِ». فَقَرَنَ الحكمَ بالعلَّةِ ترغيبًا في تنفيذِ الحكمِ، فذكرَ النبي ﷺ فيه فائدتين مُقدِّمتين وهما: أَعْضُ للبصرِ، وأَحْصَنُ للفرجِ. وفيه فوائدٌ أخرى متأخرة؛ ككثرةِ الأولادِ، والقيامِ بنفقةِ الزوجةِ، وغيرِ ذلك من المصالحِ الكثيرةِ التي يَشْتَمِلُ عليها عقدُ النِّكَاحِ.

وفي الحديث: دليلٌ على أن الرجلَ إذا تَزَوَّجَ وهو كبيرٌ فإنه يَعُودُ إلى شبابِه؛ لقوله: «تَذَكَّرُكَ ما كُنْتَ تَعْهَدُ». يُريدُ بذلك النِّكَاحَ، لكن ابنُ مسعودٍ رضي الله عنه لا يُريدُ هذا الشيءَ، وليس له به حاجةٌ.

وفيه: دليلٌ على أن المسائلَ التي يُسْتَحْي منها يَنْبَغِي للإنسانِ أن يَخْلُوَ بصاحبه فيها؛ لأنَّ عثمانَ رضي الله عنه خلا بعبدِ الله بنِ مسعودٍ.

وفيه: دليلٌ على احترامِ عبدِ الله بنِ مسعودٍ رضي الله عنه عندَ الصحابةِ؛ لقوله -أي: عثمانُ رضي الله عنه -: إن لي إليك حاجةٌ. فَجَعَلَ هذا من بابِ إكرامِه، وكأنَّ الحاجةَ لعثمانَ من عبدِ الله بنِ مسعودٍ رضي الله عنه.

وفيه دليلٌ أيضًا: على أنه إذا طُلِبَ من إنسانٍ الخلوُ، فإنه يَنْبَغِي أن يُبْعَدَ حتى من كان قريبًا له؛ لأنَّ ابنَ مسعودٍ أَبْعَدَ علقمةَ، ثم بعدَ ذلك دعاه.

وقوله: «من اسْتَطَاعَ منكم الباءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ». الباءَةُ هي: القدرةُ على النِّكَاحِ؛ أي: الماليةُ، وربَّما البدنيةُ أيضًا؛ لأنَّه ليس كُلُّ شابٍّ يَسْتَطِيعُ الباءَةَ البدنيةَ، وإلا فإنَّ الغالبَ أن الشابَّ يَسْتَطِيعُ الباءَةَ من حيث الباءَةُ البدنيةُ والماليةُ، وقد لا يَسْتَطِيعُها.

وفيه أيضًا: توجيهُ الخطابِ لمن كان أَخْصُ به؛ لقوله: «يا معشرَ الشبابِ». فإنَّ الرسولَ ﷺ خَصَّهم بذلك، وخاطَبَهم به؛ لأنَّهم أَخْصُ الناسِ في هذا الأمرِ، وإلا فإنَّ الشيخَ الذي ليس له زوجةٌ يُقَالُ له أيضًا: إن اسْتَطَعْتَ الباءَةَ فَتَزَوَّجْ.

ثم قال البخاري رحمته الله تعالى:

٣- بَابُ مَنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الْبَاءَةَ فَلْيَصُمْ.

٥٠٦٦ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنِ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَارَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ عَلْقَمَةَ، وَالْأَسْوَدِ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ شَبَابًا لَا نَجِدُ شَيْئًا فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصْرِ، وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ» ^(١).

في هذا الحديث: إرشادُ النبي ﷺ لمن لم يَسْتَطِعِ الْبَاءَةَ إِلَى الصَّوْمِ، حين قال: «عليه بالصوم». وعَلَّلَ ذلك بأنه له وَجَاءٌ؛ يَعْنِي: قَطْعٌ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ يَقْطَعُ الشَّهْوَةَ مِنْ وَجْهَيْنِ: وَجْهٌ دِينِيٌّ، وَوَجْهٌ طَبِيعِيٌّ.

أما الوجهُ الدينيُّ: فَلأنَّ الصَّائِمَ فِي نَهَارِهِ يَسْتَغْلُ عَادَةً بِذِكْرِ اللَّهِ، وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَالصَّلَاةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَهَذَا يَشْغَلُهُ عَنِ النِّكَاحِ، أَوْ طَلِبِهِ.

وأما الثاني وهو البدنيُّ: فَلأنَّ قَلَّةَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ تُوجِبُ ضَعْفَ مَسَالِكِ الشَّيْطَانِ؛ وَهِيَ الْعُرُوقُ الَّتِي تَتَسَّعُ بِالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ؛ وَلأنَّ الْأَكْلَ وَالشَّرْبَ غَالِبَا يَكُونُ مَعَهُ الْبَطَرُ، وَالْأَشْرُ بِخِلَافِ الْجُوعِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ فِيهِ الْمَسْكَنَةُ فِي الْغَالِبِ؛ فَلِهَذَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَوْ أَرْشَدَ إِلَى لَزُومِ الصَّوْمِ لِمَنْ لَا يَسْتَطِيعُ الْبَاءَةَ.

وفي هذا الحديث: دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْاسْتِمْنَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ جَائِزًا لَأَرْشَدَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فِي هَذَا الْمَقَامِ؛ لَكُونِهِ أَيْسَرَ عَلَى الْمَكْلُوفِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ مَا خَيْرَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا، مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمًا ^(٢). وَلأنَّ الْإِنْسَانَ يَجِدُ فِيهِ شَيْئًا مِنَ الْمَتْعَةِ وَاللَّذَّةِ، وَيَقْضِي شَيْئًا مِنْ وَطَرِهِ، وَلَوْ كَانَ جَائِزًا لَأَرْشَدَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ.

(١) أخرجه مسلم (١٠١٩/٢) (١٤٠٠) (٤).

(٢) أخرجه البخاري (٦٧٨٦)، ومسلم (١٨١٣/٤) (٢٣٢٧) (٧٨).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٤- باب كثرة النساء.

٥٠٦٧ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ قَالَ: حَضَرْنَا مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ جَنَازَةَ مَيْمُونَةَ بِسَرَفٍ ^(١) فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هَذِهِ زَوْجَةُ النَّبِيِّ ﷺ فَإِذَا رَفَعْتُمْ نَعْشَهَا فَلَا تَزْعُرُوهَا، وَلَا تَزْلِزُوهَا، وَارْفُقُوا فَإِنَّهُ كَانَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ تِسْعٌ كَانَ يَقْسِمُ لثَمَانٍ، وَلَا يَقْسِمُ لَوَاحِدَةٍ ^(٢).

٥٠٦٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ ^(٣) أَنَّهُ قَالَ: كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَهُ تِسْعُ نِسْوَةٍ. وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ^(٤).

ذكر المصنف رحمه الله تعالى السند الثاني في الحديث الثاني لبيان تصريح قتادة بالحديث عن أنس، وقد كان رحمه الله من المدلسين، لكن ما روي عنه في الصحيحين فإنه كُله سماعٌ، حتى وإن لم يأت من طريق آخر مصرحاً فيه بالتحديث.

وهذا الباب فيه بيان أن كثرة النساء من سنن النبي ﷺ، فإنه توفي عن تسع من النساء، لكنه تزوج أكثر من تسع، فمنهن من طلقها، ومنهن من مثنى عنده كخديجة، وزينب بنت خزيمة، فكلتاها توفيتا في عصمة النبي ﷺ، وتسع نسوة توفي عنهن وكان يقسم لثمان، ولا يقسم للتاسعة، وهي سودة بنت زمعة؛ لأنها ^(٥) لما كبرت، وخافت أن يطلقها النبي ﷺ وأحببت أن تبقى زوجته حتى تكون زوجته في الآخرة، فوهبت يومها لعائشة، فكان النبي ﷺ يقسم لها؛ أي: لعائشة يومها ويوم سودة ^(٦).

(١) يسرف: قال ابن الأثير: هو بكسر الراء موضع من مكة على عشرة أميال، وقيل: أقل، أو أكثر. وانظر: «النهاية في غريب الحديث» (س. ر. ف)، ولسان العرب (س. ر. ف).

(٢) أخرجه مسلم (١٠٨٦/٢) (١٤٦٥) (٥١).

(٣) أخرجه مسلم (٢٤٩/١) (٣٠٩) (٢٨).

(٤) أخرجه مسلم (١٠٨٥/٢) (١٤٦٣) (٤٧).

إذا: فهدي النبي ﷺ هو الإكثار من النساء.

ولكن هل هذا خاص به ﷺ؛ لأنه ﷺ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ لَهُ فِي كُلِّ قَبِيلَةٍ مِنْ قَرِيشٍ مصاهرة، أو أن هذا عامٌ له، وللأمة؟

الجواب: أننا إذا نظرنا إلى نصوص الكتاب والسنة، رأينا أن الأفضل تعداد الزوجات؛ وذلك لأن هذا يستلزم كثرة النسل، وكثرة النسل مما دعا إليه النبي ﷺ حيث أمر بأن يتزوج الإنسان الودود الولود^(١). وكان ﷺ لَا يَرْغَبُ فِي الْعَزْلِ^(٢)، وإن كان لم ينزل قرآن بتحريمه^(٣).

ونحن نرى الأمة تعتز بكثرة رجالها في قديم الزمان وحديثه، فالله ﷻ مَنْ عَلَى بني إسرائيل في قوله: ﴿وَجَعَلْنَكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا﴾ (٦) [البقرة: ٦١]. وشعيب ذكر قومَه بذلك فقال: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرْتُمْ﴾ [البقرة: ٨٦]. وكثرة النساء تستلزم كثرة الأولاد.

ولكن قد يقول قائل: إني أخشى أن لا أعديل، أو أخشى أن تقوم بينهنَّ غيره تُعَبِّئني وتصدني عن كثير مما أريد.

فنقول: إن الله تعالى أرشد إلى هذه الحال في قوله: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾. ثم العدل الواجب هو ما يمكن أن يقوم به الإنسان، أما ما لا يمكن فقد قال الله تعالى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾ [النساء: ١٢٩].

(١) رواه أحمد في «مسنده» (٣/١٥٨، ٢٤٥، ١٢٦١٣)، وابن حبان (١٢٢٨) موارد، وصححه الشيخ الألباني في «الإرواء» (١٧٨٤)، و«صحيح الجامع» (٢٩٤٠).

(٢) يشير الشيخ رحمه الله إلى الحديث الذي رواه مسلم في «صحيحه» (١٤٤٢) (١٤١) حين سألوا الرسول ﷺ عن العزل؟ فقال رسول الله ﷺ: ذلك الوأد الخفي.

(٣) يشير الشيخ رحمه الله إلى حديث جابر رحمه الله في «الصحيحين»: البخاري (٥٢٠٧)، ومسلم (١٤٤٠) (١٣٦) أنه قال: كنا نعزل والقرآن ينزل، ولو كان شيئاً ينهى عنه، لنهاهنا عنه القرآن.

كذلك إذا خاف الإنسان من قيام غيرة بينهم تَشْغَلُهُ وتُلْهِيه عَمَّا هُوَ أَهْمٌ، فحينئذٍ يَرْجَحُ الاقتصارُ على واحدة.

إذا: فالأصل أن التعدد أفضل على القول الراجح، إلا إذا خيف أن يَفُوتَ ما هو أَهْمٌ، فإنه يَكُونُ الاقتصارُ على واحدة أفضل.

وقال بعض أهل العلم: الاقتصارُ على واحدة أفضل - وهذا هو المشهور من مذهب الإمام أحمد - لأن تعدد الزوجات في الغالب يَحْصُلُ به غيرةٌ، وتعبٌ، وتفرُّقٌ أولادٍ، حتى إن الإنسان لَيَنْظُرَ إلى أخيه من أبيه وكأنه أجنبيٌّ منه، بل ربما يَكْرَهُهُ لقيام الغيرة بين أمه، وبين الزوجة الأخرى ^(١).

ولكن إذا تأملنا النصوصَ وقارَنَّا بينها وجدنا أن الأفضل هو التعددُ إلا لسبب.



٥٠٦٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ رَقَبَةَ، عَنْ طَلْحَةَ الْيَمَامِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ: هَلْ تَزَوَّجْتَ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ فَتَزَوَّجْ فَإِنْ خَيْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَكْثَرُهَا نِسَاءً.

في هذا الحديث: هل يَقْصِدُ ابْنُ عَبَّاسٍ شَخْصًا مَعِينًا وَهُوَ الرَّسُولُ ﷺ؛ لأنه أكثرُ الْأُمَّةِ نِسَاءً، فكأنه يَقُولُ: خَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وقد كَثُرَتْ نِسَاؤُهُ، فَاقْتَدِيَ بِهِ. أَوْ يَقُولُ: خَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنَ النَّاسِ غَيْرِ الرَّسُولِ ﷺ، أَكْثَرُهَا نِسَاءً؛ يَعْنِي: مَنْ كَانَ أَكْثَرُ نِسَاءً فَهُوَ أَحْيَرُ، فَصَاحِبُ الْأَرْبَعِ خَيْرٌ مِنْ صَاحِبِ الثَّلَاثِ، وَصَاحِبُ الثَّلَاثِ خَيْرٌ مِنْ صَاحِبِ الْاِثْنَيْنِ، وَصَاحِبُ الْاِثْنَيْنِ خَيْرٌ مِنْ صَاحِبِ الْوَاحِدَةِ، وَمَنْ عِنْدَهُ وَاحِدَةٌ خَيْرٌ مِمَّنْ لَا شَيْءَ عِنْدَهُ.

فعندنا الآن احتمالان ولكن الظاهر أن الثاني أقرب، حيث أمر سعيد بن جبيرة بالزواج، وقال: تَزَوَّجْ فَإِنْ خَيْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَكْثَرُهَا نِسَاءً.

(١) انظر: «المبدع» (١١/٧)، و«الفروع» (١٠٦/٥)، و«كشف القناع» (٩/٥)، و«الإنصاف» (١٦/٨).

فمن ذلك يُعْلَمُ: أن الذين يَدْعُونَ الآنَ إلى تَقْلِيلِ النسلِ، قد أَخَذُوا من أعداءِ المسلمين؛ لأن أعداءَ المسلمين لا يُرِيدُونَ أن يَكْثُرَ المسلمونَ بلا شكٍّ، بل يَوَدُّونَ أن يَقْتُلُوا، فكلُّ دعوةٍ إلى تَقْلِيلِ النسلِ فلا شكَّ أنها دعوةٌ مأخوذةٌ من أعداءِ المسلمين، سواءً رَضِيَ الإنسانُ بذلك أم لم يَرْضَ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥- باب: مَنْ هاجرَ أو عَمِلَ خيراً لتزويجِ امرأةٍ فله ما نَوَى.

٥٠٧٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عُلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «الْعَمَلُ بِالنِّيَّةِ، وَإِنَّمَا لِمَرْءٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا فَهَجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»^(١).

أتى المؤلف رحمه الله بهذا الحديث، مع أنه جاء به في أوَّل كتابه، لكن جاء به هنا لمناسبةٍ وهي أن من الناس من يُهاجِرُ من أجل أن يَتَزَوَّجَ، أو يُرِيدُ أن يَخْطُبَ ابنةَ شخصٍ وَيَبْدَأُ أَمَامَ هَذَا الشَّخْصِ يُصَلِّي صَلَاةً يَطْمَعُ فِيهَا، وإذا انْتَهَى أَمْسَكَ المصحفَ وأخذ يَقْرَأُ حَتَّى يُطْلَعَ صاحبه؛ أي وليُّ البنتِ، فهذا تُعْتَبَرُ صَلَاتُهُ لامرأةٍ يَنْكِحُهَا.

ولهذا يَقُولُ المؤلفُ: أو عَمِلَ خيراً. يَعْنِي: يَشْمَلُ الهِجْرَةَ وَغَيْرَهَا، فكلُّ من عَمِلَ خيراً يُرِيدُ به الدُّنْيَا فله ما نَوَى.

وقال العلماءُ: إِنَّمَا قَالَ ﷺ فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وفي الآخرِ قال: إلى ما هاجر إليه تحقيراً لشأنه، أي: شَأْنِ ما نَوَاهُ، فلم يُعِدْهُ مرَّةً ثَانِيَةً، أَمَّا الْأَوَّلُ فَأَعَادَهُ بِلَفْظِهِ تَعْظِيماً

لشأنه وقال: فَهَجَرْتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَمْ يَقُلْ: إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ. تَعْظِيمًا لِشَأْنِ هَذَا الْمَهَاجِرِ إِلَيْهِ، وَتَنْوِيهَا بِفَضْلِ هَذِهِ النِّيَّةِ ^(١).



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٦- بَابُ تَزْوِيجِ الْمَعْسَرِ الَّذِي مَعَهُ الْقُرْآنُ وَالْإِسْلَامُ.

فِيهِ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ^(٢).

٥٠٧١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي قَيْسٌ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا نَغْزُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْسَ لَنَا نِسَاءٌ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا نَسْتَخْصِي فَنَهَانَا عَنْ ذَلِكَ. ^(٣)

قوله: «أَلَا نَسْتَخْصِي فَنَهَانَا عَنْ ذَلِكَ». هذا معلوم؛ لأن هذا الخصاء فيه ثلاثُ جنایاتٍ: قطعُ عضوٍ مقصودٍ، قطعُ للنسل، تفويتُ للنكاح. فالإنسانُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَصْبِرَ، إِذَا كَانَ يُرِيدُ الزَّوْاجَ وَهُوَ مَعْسَرٌ، وَيَحْتَسِبُ، وَيَفْعَلُ مَا يُلْهِمُهُ عَنِ التَّفَكِيرِ بِهَذَا الْأَمْرِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلْيَسْتَغْفِرِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النَّحْلُ: ٣٣]. وكما قيل: دَوَامُ الْحَالِ مِنَ الْمَحَالِ، فَلَا بَدَّ أَنْ تَتَغَيَّرَ أَحْوَالُهُ، وَيُسَّرَ اللَّهُ ﷻ لَهُ الْأَمْرُ.

وفي هذا الحديث: دليلٌ على أن الخصاء سببٌ لقطع النسل، وقطع الشهوة؛ وهو كذلك.

(١) انظر: «جامع العلوم والحكم» (١/ ٧٣)، و«فتح الباري» (١/ ١٧).

(٢) علقه البخاري بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٩/ ١١٦).

وأسنده رحمه الله بعد ذلك في باب تزويج المعسر؛ لقول الله تعالى: ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ فَقِرَّاءَ يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النَّحْلُ: ٣٢]. حديث (٥٠٨٧).

وأسنده أيضاً في عدة مواضع: منها حديث (٥١٢١). وانظر: «تغليق التعليق» (٤/ ٣٩٥).

(٣) أخرجه مسلم (٢/ ١٠٢٢) (١٤٠٤) (١١).

أما خصاء الحيوان! فقال بعض العلماء: إنه حرام.

والصحيح: أنه حلال إذا لم يكن فيه قطع للنسل^(١). مثل أن تكون الفحول عند هذا الرجل في غنمه أو إبله كثيرة، لكنه يريد أن يخصيها؛ لأنها إذا خصيت فإن لحمه يكون أطيب، صحيح أن الفحل يكون أقوى وأكبر جسمًا، ولكن هذا أرفق وأطيب له؛ فلهذا يكون الخصاء بمنزلة الوشم وشبهه.

وهل يجوز أن يضحى بالخصي؟

الجواب: نعم؛ لأن النبي ﷺ ضحى بكبشين موجوءين^(٢) يعني: مقطوعة الخصي؛ وهذا يدل على أن قطع الأذن لا يمنع من الإجزاء، ولكن الكمال أن تكون أجزاؤها كلها سليمة.



(١) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٥/ ٤٦١)، و«كشاف القناع» (٥/ ٤٩٤) و«كفاية الطالب» (٢/ ٦٣٩).

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (٦/ ١٣٦)، (٤٦/ ٢٥٠)، وابن ماجه (٣١٢٢)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٧٩٢)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ١٧٧)، والبيهقي في «السنن» (٩/ ٢٦٨)، وصححه الشيخ الألباني كما في «الإرواء» (١٠٦٢)، وتعليقه على السنن.

وقال ابن الأثير في «النهاية» مادة (و. ج. أ): موجوءين؛ أي: خصين. ومنهم من يزويه: موجأين. بوزن مكرمين، وهو خطأ. ومنهم من يزويه: موجئين بغير همز على التخفيف، ويكون من وجيته وجيًا فهو موجي. اهـ

وقال أبو زيد: يقال للفحل إذا رُضت أنثياه: قد وجى وجاء. فاراد أنه يقطع النكاح؛ لأن الموجوء لا يضرب. وانظر: «لسان العرب» (و. ج. أ).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٧- باب قول الرجل لأخيه: انظر أي زوجتي شئت حتى أنزل لك عنها، رواه عبد الرحمن بن عوف^(١).

٥٠٧٢- حدثنا محمد بن كثير، عن سفيان، عن حميد الطويل قال: سمعت أنس بن مالك قال: قدم عبد الرحمن بن عوف فأخى النبي ﷺ بينه وبين سعد بن الربيع الأنصاري، وعند الأنصاري امرأتان فعرض عليه أن يُنَاصِفَهُ أهله وماله، فقال: بارك الله لك في أهلك ومالك، دُلُونِي عَلَى السُّوقِ، فأتى السُّوقَ فَرَبِحَ شَيْئًا مِنْ أَقِطٍ، وشَيْئًا مِنْ سَمْنٍ، فرآه النبي ﷺ بعد أيام وعليه وَضْرٌ مِنْ صُفْرَةٍ فقال: «مُهَيْمٌ يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ» فقال: تَزَوَّجْتُ أَنْصَارِيَّةً قال: «فَمَا سَقَتْ» قال: وَزَنَ نَوَاةً مِنْ ذَهَبٍ قال: «أَوَلَمْ وَلَوْ بِشَاةٍ»^(٢).

في هذا الحديث: أن النبي ﷺ لما قدم المدينة مهاجرًا آخى بين المهاجرين والأنصار؛ يعني: ربط بينهم بأخوة خاصة غير الأخوة العامة؛ أي: أخوة الإسلام، فهي لا تحتاج إلى عقد مؤاخاة، لكن هذه مؤاخاة خاصة، حتى إنهم كانوا قبل أن تنزل المواريث يتوارثون بها؛ أي: بعقد المؤاخاة.

فكان الأنصار رضي الله عنهم، لكونهم يؤثرون على أنفسهم يقول الواحد منهم للمهاجر: خذ نصف مالي. وإذا كان له زوجتان قال: خذ نصف أهلي. فإذا رغب طلق امرأته، وإذا اعتدت تزوجها الآخر.

وهذا من صدق المودة والمؤاخاة بينهما، وهذا كما هو ظاهر قبل أن تنزل آيات الحجاب، فالواحد منهم ينظر إلى زوجة الآخر وليس فيه بأس، ويقول: اختر أيتها شئت فيتزول عنها له، والهال كذلك يؤثره به.

(١) علقه البخاري بصيغة الجزم كما في «الفتح» (١١٦/٩)، وأسنده رحمه الله تعالى في البيوع، باب (١) حديث

(٢٠٤٨) وفي الهجرة باب إخاء النبي ﷺ بين المهاجرين والأنصار. حديث (٣٧٨٠)، (٣٧٨١)،

وانظر: «تغليق التعليق» (٤/٣٩٥)، و«الفتح» (٤/٢٨٨)، (٧/١١٢).

(٢) أخرجه مسلم (٢/١٠٤٢) (١٤٢٧) (٧٩).

ولكن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، لم يشأ أن يقبل هذا. وقال: دُلُونِي عَلَى السُّوقِ. وكان رجلاً موقفاً في البيع، فباع واشترى ورزقه الله، وتزوج.

فَرَأَى النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَيْهِ وَضْرٌ مِنْ صُفْرَةٍ؛ أَي: شَيْءٌ مِنَ الزَّعْفَرَانِ يَتَطَيَّبُ بِهِ الْإِنْسَانُ الْمَتَزَوِّجُ، فَقَالَ: «مَهَيْمٌ» يَعْنِي: مَا شَأْنُكَ؟ قَالَ: تَزَوَّجْتُ أَنْصَارِيَّةً. قَالَ: «فَمَا سُقْتُ؟» وَاسْتَفْهَمَ الرَّسُولُ ﷺ يَدُلُّ عَلَى أَهْمِيَةِ الْمَهْرِ فِي النِّكَاحِ، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ الْقَوْلَ الرَّاجِحَ أَنَّهُ شَرْطٌ لِحَلِّهِ، وَأَنَّهُ إِذَا اشْتَرَطَ نَفْيُهُ فَالنِّكَاحُ بَاطِلٌ لَا يَنْعَقِدُ.

قَالَ: وَزَنَ نَوَاقِ مِنْ ذَهَبٍ. قِيلَ: إِنَّ هَذَا وَزَنٌ مَخْصُوصٌ فِي الذَّهَبِ؛ يَعْنِي: مَعْيَارٌ مَعْيَنٌ يُوزَنُ بِهِ الذَّهَبُ. وَقِيلَ: الْمَرَادُ بِالنَّوَاةِ نَوَاقِ التَّمْرِ؛ يَعْنِي: أَنَّهُ جَعَلَ نَوَاقِ تَمْرٍ وَجَعَلَ مَا يَزِينُهَا مِنَ الذَّهَبِ، فَهَذَا هُوَ الصَّدَاقُ الَّذِي سَاقَهُ.

فَقَالَ لَهُ: «أَوَلَمْ وَلَوْ بِشَاةٍ». فَقَوْلُهُ: «وَلَوْ» ظَاهِرُهَا أَنَّهَا لِلتَّقْلِيلِ، وَأَنَّ هَذَا عَلَى الْأَقْلَ، وَلَكِنْ هَذَا يُنَزَّلُ عَلَى مَنْ كَانَ غَنِيًّا مُوسِرًا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُؤَلِّمَ بِالشَّاةِ، أَمَا مَنْ لَا يَسْتَطِيعُ فَيُؤَلِّمُ بِمَا يُمْكِنُهُ مِنْ غَيْرِ إِجْهَادٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَكَلُّفٍ.

وَقَوْلُهُ: «أَوَلَمْ». فَعَلَّ أَمْرٍ، فَذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى وَجُوبِ الْوَلِيمَةِ لَهَا فِيهَا مِنْ إِظْهَارِ النِّكَاحِ وَإِعْلَامِهِ ^(١).

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الصَّحَابَةِ تَزَوَّجُوا بِدُونِ إِیْلَامٍ، وَقِصَّةُ الرَّجُلِ الَّذِي وَهَبَتْهُ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا لَمْ يَأْمُرْهُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْإِیْلَامِ ^(٢)؛ وَلَكِنْ هَذَا لَيْسَ بِدَلِيلٍ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ كَانَ مَعْسَرًا.

إِذَا نَقُولُ: مَنْ كَانَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يُؤَلِّمَ بِأَكْثَرِ مِنَ الشَّاةِ يُؤَلِّمُ بِأَكْثَرِ مِنَ الشَّاةِ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ خِلَافًا لِمَا قَالَهُ الْفُقَهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: أَنَّ الْوَلِيمَةَ تُسَنُّ بِشَاةٍ فَأَقْلَ. وَيَرَوْنَ أَنَّ الشَّاةَ أَكْبَرُ شَيْءٍ ^(٣).

(١) انظر: «المهذب» (٢/ ٦٤)، و«الوسيط» (٥/ ٢٧٤)، و«المبدع» (٧/ ١٦٩)، و«الإيضاح» (٨/ ٣١٧).

(٢) انظر: «المبدع» (٧/ ١٥٦٩)، و«مختصر الخرقى» (١/ ١٠١)، و«كشف القناع» (٥/ ٦٤)، و«المعنى» (٧/ ٢١٢)، و«دليل الطالب» (١/ ٢٤٥)، و«الإيضاح» (٨/ ٣١٧).

(٣) انظر: «الإيضاح» للمرداوي (٨/ ٣١٧)، و«المبدع» (٧/ ١٧٠).

فالصوابُ: أن الوليمةَ تَقْدَرُ بِقَدْرِ يُسِرُّ الزَّوْجَ وَعَسِرِهِ، لَكِنْ مَعَ الْأَسْفِ صَارَ النَّاسُ الْوَسْطُ هُمُ الَّذِينَ يُكْثِرُونَ مِنَ الْوَلِيمَةِ، وَالْأَغْنِيَاءُ يُقَلِّلُونَ مِنْهَا؛ لِأَنَّ الْوَسْطَ يُحِبُّ أَنْ يُكَمِّلَ نَفْسَهُ، وَيَرْفَعَ مِنْ نَفْسِهِ، فَلَيْسَ عِنْدَهُ قُوَّةُ شَخْصِيَّةٍ يُقَابِلُ بِهَا الْأَشْيَاءَ، فَيَرَى أَنَّهُ لَوْ نَقَصَ أَوْ جَعَلَ الشَّيْءَ وَسْطًا، أَنَّ النَّاسَ سَوْفَ يَسْتَحْفِرُونَهُ، وَيَتَّقُصُونَهُ، فَيُرِيدُ أَنْ يُكَمِّلَ نَفْسَهُ بِالزِّيَادَةِ.

أما الغنيُّ فهو غنيٌّ ولو لم يجعلْ إلا شاةً فهو غنيٌّ عند الناسِ أيضًا.
فالظاهرُ لي وجوبُ الوليمةِ على من كان قادرًا.



ثم قال البخاريُّ رحمه الله تعالى:

٨- بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّبْتُلِ وَالْخِصَاءِ.

٥٠٧٣- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ يَقُولُ: رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عَثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ التَّبْتُلَ، وَلَوْ أَدْنَى لَهُ لَأَخْتَصَمْنَاهُ.^(١)

[وَأُطْرَافُهُ فِي: (٥٠٧٤)]

٥٠٧٤- وَحَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ سَمِعَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ يَقُولُ: لَقَدْ رَدَّ ذَلِكَ: يَعْنِي: النَّبِيُّ ﷺ عَلَى عَثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ وَلَوْ أَجَازَ لَهُ التَّبْتُلَ لَأَخْتَصَمْنَاهُ.^(٢)

٥٠٧٥- وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: كُنَّا نَغْزُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَيْسَ لَنَا شَيْءٌ فَقُلْنَا: أَلَا نَسْتَخْصِي فَنَهَانَا عَنْ ذَلِكَ، ثُمَّ رَخَّصَ لَنَا أَنْ نَنْكِحَ الْمَرْأَةَ بِالثَّوْبِ، ثُمَّ قَرَأَ عَلَيْنَا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَبِيبَتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [النِّسَاءُ: ٨٧] ^(٣).

(١) أخرجه مسلم (٢/١٠٢٠) (١٤٠٢) (٦).

(٢) أخرجه مسلم (٢/١٠٢٠) (١٤٠٢) (٧).

(٣) أخرجه مسلم (٢/١٠٢٢) (١٤٠٤) (١١).

٥٠٧٦- وقال أصْبَغُ: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ. إِنِّي رَجُلٌ شَابٌّ، وَأَنَا أَخَافُ عَلَى نَفْسِي الْعَنْتَ، وَلَا أَجِدُ مَا أَتَزَوَّجُ بِهِ النِّسَاءَ، فَسَكَتَ عَنِّي، ثُمَّ قُلْتُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَسَكَتَ عَنِّي، ثُمَّ قُلْتُ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ فَسَكَتَ عَنِّي. ثُمَّ قُلْتُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا أَنْتَ لَاقٍ فَاخْتَصِرْ عَلَى ذَلِكَ أَوْ ذَرِّ»^(١).

❦ قوله: «التَّبَتَّلُ معناه تركُ النِّكَاحِ»؛ لأنه من التَّبَتَّلُ بمعنى القطع، والتَّبَتَّلُ تَدْيِئًا وترهبًا لَا يَجُوزُ؛ لأنه خلافُ هَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ، وقد مرَّ علينا أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَنْكَرَ عَلَى مَنْ قَالَ: لَا أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ. وقال: إِنَّهُ ﷺ تَزَوَّجَ النِّسَاءَ، وَأَنْ مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِهِ فَلَيْسَ مِنْهُ^(٢).
وأما الرَّجُلُ الَّذِي يَدْعُ النِّكَاحَ لضعفِ الشهوةِ عنده، وقلةِ المالِ، وانشغاله بما هو أهمُّ، فهذا لا بأسَ به؛ لأنَّ هذا الرَّجُلَ لم يدعِ الزَّوَاجَ من بابِ التَّعْبِيدِ لِلَّهِ تعالى بذلك؛ ولهذا رَدَّ النَّبِيُّ ﷺ التَّبَتَّلَ عَلَى عِثْمَانَ بْنِ مِظْعُونٍ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ لِمَا لَمَّحَ بِذَلِكَ سَكَتَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ اللَّهَ تعالى قَدَّرَ الشَّيْءَ، وَأَنْ كُلَّ شَيْءٍ عِنْدَ بِمَقْدَارٍ، وَأَنَّهُ إِذَا اخْتَصَى، أَوْ لَمْ يَخْتَصِ فَإِنْ مَا قَدَّرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ سَوْفَ يَكُونُ.

وهنا فيه دليلٌ على عَقَّةِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم؛ لأنه قال: أَخَافُ الْعَنْتَ عَلَى نَفْسِي. وَلَمْ يَقُلْ: أَخَافُ الزَّانَا. وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَقُولُ: أَخَافُ الزَّانَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَهُمْ صَبْرٌ، وَلَا تَحَمُّلٌ عَلَى الْمَشَقَّةِ فِي هَذَا الْأَمْرِ، فَتَجِدُ الْإِنْسَانَ مِنْهُمْ يُحَدِّثُ نَفْسَهُ بِأَنْ يَزْنِيَ - عِيَاذًا بِاللَّهِ - خُصُوصًا فِي الْبِلَادِ الَّتِي يَتَسَرَّرُ فِيهَا ذَلِكَ.

(١) علقه البخاري بصيغة الجزم كما في «الفتح» (١١٧/٩)، وقال الحافظ في «التغليق» (٣٩٦/٤): قال أبو بكر الجوزقي في الجمع بين الصحيحين: أنا أبو حامد بن الشرقي، ومكي بن عبدان، قالا: ثنا محمد بن يحيى، ثنا أصبغ بن الفرج، بهذا. وزاد بعد قوله: «العنت»، «فأذن لي أن أختصي». ورواه الإسماعيلي، عن القاسم، عن الرمادي، عن أصبغ، وأخرجه الفريابي في كتاب القدر، عن محمد بن إسحاق بن التلوخي، عن أصبغ به.

(٢) تقدم تخريجه.

والواجبُ على المؤمن أن يصبر، وأن ينتظرَ الفرجَ من الله عَلَيْهِ السَّلَامُ، قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «واعلم أن النصرَ مع الصبر، وأن الفرجَ مع الكرب، وأن مع العسرِ يسراً»^(١). وما أسرعُ الأيامَ تمرُّ حتى تجدَ نفسك. وقد أنعمَ الله عليك بما تُريدُ.

❖ وقوله: «يا أبا هريرة جفَّ القلمُ». أي: نفذَ المخزونُ بما قُدِّرَ في اللوحِ المحفوظِ فبقيَ القلمُ الذي كُتِبَ به جافاً لا مدادَ فيه.

❖ وقوله: «فاختص». بالصادِ المهملةِ المخففة: أمرٌ بالاختصاصِ.

❖ وقوله: «على ذلك». أي: تختصِ حالَ استعلائك على العلمِ بأن كلَّ شيءٍ بقضاءِ الله وقدره، فالجائرُ والمجرورُ متعلّقان بـ «اختص» وفي رواية: «يختصِر» بالراءِ بعدَ الصادِ، ومعناه كما في شرحِ المشكاة: اختصِرَ على الذي أمرتكَ به، أو اتركه، وافعلْ ما ذكَّرتَ من الخصاءِ، وعلى الروایتين فليس الأمرُ فيه لطلبِ الفعلِ بل هو لتهديدٍ كقوله تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَن شَاءَ فَلْيُكْفِرْ﴾ [الأنعام: ٢٩].



ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩- بابُ نكاحِ الأبكارِ، وقال ابنُ أبي مُليكة: قال ابنُ عباسٍ: يا عائشةُ لم يَنكِحِ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَكراً غيرَكَ^(٢).

في هذا ردٌّ على قولِ النصارى لعنةُ الله عليهم حين قالوا: إن محمداً رجلاً شهوانياً ليس له همٌّ إلا النساءُ. لأنه لو كان كما زعموا لكان اختارَ الأبكارَ، فكلُّنا يختارُ البكرَ على الثيبِ، إلّا لسببٍ من الأسبابِ كما صنعَ جابرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٣).

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده (٣٠٧/١) (٢٨٠٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٧٤)، والطبراني (١٢٩٨٩)، وصححه الشيخ شعيب في تعليقه على «المسند» (١٩/٥).

(٢) علقه البخاري بصيغة الجزم كما في «الفتح» (١٢٠/٩)، وأسند المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير سورة النور في باب: ﴿وَإِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ﴾ [النور: ١٥]. حديث (٤٧٥٣). وانظر: «الفتح» (٤٨٢/٨)، و«تغليق التعليق» (٣٩٦/٤).

(٣) سيأتي قريباً من شرح الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في الباب القادم إن شاء الله تعالى.

أما الرسول ﷺ فرأى أنَّ في كثرة زواجه قُرْبًا من الناس، ونشرٌ للعلم، فكم من سَنَةٍ لا نَعْلَمُهَا إِلَّا عن طريقِ زوجاتِ النَّبِيِّ ﷺ، وكم من بطنٍ من قريشٍ كان لهم شرف بمصاهرة النبي ﷺ، وكانوا النصرَةَ النبي ﷺ أقرب من غيرهم، كما هو ظاهرٌ. ولهذا ما تزَّوج النبي ﷺ بكراً إِلَّا عائشةَ ؓ، وتزوَّجها لأن أباهما ﷺ كان أخصَّ الناس به، وأقواهم صحبةً لرسولِ الله ﷺ؛ ولهذا تزَّوج ابنةَ أبي بكرٍ، وابنةَ عمرَ بن الخطاب ؓ. والمؤلفُ رحمه الله ما بيَّن نكاحَ الأَبكارِ: هل هو أَفْضَلُ أو نكاحُ الثَّيبِ؟ لأنه سيأتي في الباب الذي بعده.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٥٠٧٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ ؓ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ لَوْ نَزَلَتْ وَادِيَا، وَفِيهِ شَجَرَةٌ قَدْ أُكِلَ مِنْهَا، وَوَجَدْتُ شَجَرًا لَمْ يُؤْكَلْ مِنْهَا، فِي أَيِّهَا كُنْتُ تَرْتَعُ بَعِيرَكَ؟ قَالَ: «فِي الَّتِي لَمْ يُرْتَعْ مِنْهَا»؛ يَعْنِي: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَتَزَوَّجْ بَكْرًا غَيْرَهَا. تُرِيدُ عَائِشَةُ ؓ أَنْ تُبَيِّنَ أَنَّهَا هِيَ أَفْضَلُ مِنْ بَقِيَةِ النِّسَاءِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ مَا تَزَوَّجَ بَكْرًا سِوَاهَا، فَكُلُّ النِّسَاءِ اللَّاتِي تَزَوَّجَهُنَّ قَدْ رُعِينَ كَشَجَرَةٍ قَدْ رُعِيَ مِنْهَا، وَهِيَ شَجَرَةٌ لَمْ يَرْعَاهَا أَحَدٌ، فَلَوْ أَنَّ إِنْسَانًا نَزَلَ وَادِيَا وَمَعَهُ بَعِيرٌ فَمَعْلُومٌ أَنَّهُ سَوْفَ يُوجَّهُ الْبَعِيرَ إِلَى شَجَرَةٍ لَمْ يُرْعَ مِنْهَا، فَكَأَنَّهَا تَرِيدُ أَنْ تُظْهِرَ الْفَخْرَ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَتَزَوَّجْ بَكْرًا سِوَاهَا.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥٠٧٨ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُرِيْتُكَ فِي الْمَنَامِ مَرَّتَيْنِ إِذَا رَجُلٌ يَحْمُلُكَ فِي سَرَقَةٍ حَرِيرٍ فَيَقُولُ: هَذِهِ أَمْرَاتُكَ فَأَكْشِفُهَا فَإِذَا هِيَ أَنْتِ، فَأَقُولُ: إِنْ يَكُنْ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يُمَضِّهِ»^(١).

في هذا الحديث بيان أن عائشة رضي الله عنها رُؤِيت عن طريق الوحي بالمنام، وزينب رضي الله عنها عن طريق الوحي بالقرآن.

والفرق بينهما ظاهر؛ لأن زينب رضي الله عنها زوجه الله ﷻ لأجل أن يطمئن عقيدة كانت سائدة عند العرب؛ وهي أن زوجة ابن التنبّي لا يتزوجها من تبناه، فأراد الله ﷻ أن يبين لعباده أن هذه عقيدة فاسدة وليست من شرع الله.

وأما عائشة فإنها رُؤِيت عن طريق المنام، ورؤيا الأنبياء وحي، وانظر كيف أريها؟! في سَرَقَةٍ من حرير؟ يعني: خرقَةٍ من حرير؛ لأن الحرير من ألين وأنعم اللباس؛ ولهذا أبيع للنساء دون الرجال؛ لما فيه من الليونة والنعومة، وإدخال الجمال على الزوجة، وهذا معناه أن هذا سيكون، وليس الرسول شاكاً في هذا، ولكن كأنه يقول: هذا من عند الله وسيُمضيه.



(١) أخرجه مسلم (٤/١٨٨٩) (٢٤٣٨) (٧٩).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٠- بابُ تزويجِ الشَّبابِ.

وقالت أم حبيبة: قال لي النبي ﷺ: «لا تعرِضن علي بناتِكن ولا أخواتِكن»^(١).
 ٥٠٧٩- حدَّثنا أبو النُّعمان، حدَّثنا هُشَيْمٌ، حدَّثنا سَيَّارٌ، عن الشَّعْبِيِّ، عن جابرِ بنِ عبدِ الله قال: قَفَلْنَا معَ النَّبِيِّ ﷺ من غَزْوَةٍ، فَتَعَجَّلْتُ على بَعِيرٍ لي قَطُوفٍ، فَلَحِقَنِي رَاكِبٌ من خَلْفِي، فَتَخَسَّ بَعِيرِي بَعَزَةً كَانَتْ مَعَهُ، فَاَنْطَلَقَ بَعِيرِي كَأَجُودٍ مَا أَنْتَ رَأِيتَ مِنَ الْإِبِلِ، فَإِذَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَا يُعْجِلُكَ؟» قُلْتُ: كُنْتُ حَدِيثَ عَهْدٍ بِعُرْسٍ. قَالَ: «أَبْكَرًا أَمْ ثَيِّبًا؟» قُلْتُ: ثَيِّبًا. قَالَ: «فَهَلَا جَارِيَةٌ تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ». قَالَ: فَلَمَّا ذَهَبْنَا لِنَدْخُلَ قَالَ: «أَمْهَلُوا حَتَّى تَدْخُلُوا لَيْلًا»؛ أَي: عِشَاءً؛ لَكِي تَمْتَشِطَ الشَّعِثَةُ، وَتَسْتَحِدَّ الْمُغِيبَةُ»^(٢).

٥٠٨٠- حدَّثنا آدم، حدَّثنا شُعْبَةُ، حدَّثنا محاربٌ قال: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: تَزَوَّجْتُ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَزَوَّجْتَ؟» فَقُلْتُ: تَزَوَّجْتُ ثَيِّبًا. فَقَالَ: «مَا لَكَ وَلِلْعَذَارَى وَلِعَابِهَا» فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، فَقَالَ عَمْرُو: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلَا جَارِيَةٌ تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ»^(٣).

الشَّاهِدُ من هَذَا قَوْلُهُ: «بَنَاتِكُنَّ». فَإِنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ زَوَاجَاتِ الرَّسُولِ ﷺ كُنَّ قَدْ وَلَدْنَ من غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ مَعْرُوفٌ أَنَّ أَوْلَادَهُ ﷺ كُلَّهُمْ من خَدِيجَةَ إِلَّا إِبْرَاهِيمَ، فَإِنَّهُ كَانَ من مَارِيَةِ الْقَبْطِيَّةِ، وَأُمُّ حَبِيبَةَ لم تَلِدْ من الرَّسُولِ ﷺ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا وَهِيَ ثَيِّبٌ. فَقَوْلُهُ: «لا تعرِضن علي بناتِكن ولا أخواتِكن». يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَهُنَّ بَنَاتٌ.

(١) علقه البخاري بصيغة الجزم كما في «الفتح» (١٢١/٩)، وأسنده رحمه الله في باب: «وَأَمْتُهُنَّ كُمُ النَّبِيِّ

أَرْضَعْنَكُمُ» [السنن: ٢٣]. حديث (٥١٠١)، وانظر: «الفتح» (١٤٠/٩)، و«تغليق التعليق» (٣٩٧/٤).

(٢) أخرجه مسلم (١٠٨٨/٢) (٧١٥) (٥٧).

(٣) أخرجه مسلم (١٠٨٧/٢) (٧١٥) (٥٥).

وكانت أم حبيبة قد عَرَضَتْ عليه أن يَتَزَوَّجَ إحدى النساء، وكانت ربيبة النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: «إنها لو لم تَكُنْ رَيْبِي فِي حَجْرِي لَمْ تَحِلَّ لِي، إنها كانت ابنة أخي من الرضاة»^(١). وهذه القصة مذكورة في البخاري وسأتي إن شاء الله تعالى.

أما حديث جابر رضي الله عنه فقد بين أنه تزوج هذه الثيب؛ لأن أباه عبد الله بن حرام استشهد في أحد، وترك بنتاً، فرأى جابر أنه لو تزوج بكراً صغيرة لم يستفد منها، فتزوج امرأة ثيباً لتقوم على أخواته، فاختر الثيب لسبب، وقد بينه للنبي ﷺ في غير هذا الحديث^(٢).

❖ وقوله ﷺ لما قال جابر: ذهبنا لتدخل قال: «أمهلوا حتى تدخلوا ليلاً». أي: عشاء «لكي تمتشط الشعثة وتستحد المغيبة».

في هذا الحديث: دليل على أن الإنسان لا ينبغي أن يفجأ أهله بالقدوم عليهم؛ لأن المرأة إذا لم يكن عندها زوج فإنها لا تتزين، ولا تتجمل، ولا تمتشط، ولا تستحد، والاستحدا هو حلق العانة، فدل ذلك على أنه ينبغي للإنسان أن يأتي أهله وهم على أحسن وجه، لأن المرأة إذا أتيتها وهي شعثة لم تمتشط، ولم تتجمل ربما تتقزز نفسك منها، ويحدث عندك كراهة لها، وهذا أمر يوجب التنافر بين الزوج وزوجته؛ ولهذا رخص للمرأة أن تتجمل لزوجها بكل مباح يجلب المودة.

❖ وقوله: «أمهلوا حتى تدخلوا ليلاً»؛ أي: عشاء.

قال الحافظ في «الفتح» (٩ / ١٢٢):

وهذا يعارضه الآخر الآتي قبل أبواب الطلاق: «لا يطرق أحدكم أهله ليلاً» وهو من طريق الشعبي، عن جابر أيضاً، ويجمع بينهما أن الذي في الباب لمن علم خيراً مجيئه، والعلم بوصوله، والآتي لمن قدم بغتة. اهـ

(١) أخرجه البخاري (٥١٠١)، ومسلم (١٠٧٢/٢) (١٤٤٩) (١٥).

(٢) أخرجه البخاري (٢٩٦٧)، ومسلم (١٠٨٧/٢) (٧١٥) (٥٦).

❖ وقوله: «لَكي تَمْتَشِطُ الشَّعْثَةَ». بفتح المعجمة، وكسر العين المهملة، ثم المثلثة؛ أي المتشطرة الشعر، الغير متزينة.

❖ وقوله: «وَتَسْتَحِدُّ الْمُغْيِيَّةُ». بضم الميم، وكسر الغين المعجمة، وسكون التحتية، بعدها موحدة؛ وهي التي تَسْتَعْمِلُ الحديدَ، وهي موسى لإزالة الشعر، وهي التي غاب عنها زوجها؛ أي: أنها تَتَهَيَّأ وتَتَزَيَّنُ لزوجها، بامتشاط الشعر، وتنظيف البدن.

❖ وقوله: «مَا لَكَ وَلِلْعَذَارَى وَلِعَابِهَا». بالذال المعجمة؛ أي: الأبكارِ ولعابِها بكسر اللام مصدرٌ من الملاعبة، يُقَالُ: لَاعَبَ لِعَابًا وَمُلَاعَبَةً، ووقع في رواية المُسْتَمْلِي بضم اللام، والمرادُ به الريقُ، وفيه إشارةٌ إلى مصِّ لسانها، ورشفِ شفيتها، وذلك يَقَعُ عند الملاعبة، والتقبيل، وليس ببعيدٍ كما قال القرطبي^(١).

❖ وقوله: «هَلَّا جَارِيَةٌ تُلَاعِبُهَا وتُلَاعِبُكَ». لأن الثيبَ قد تَكُونُ متعلقة القلبِ بالزوج الأول، فلم تَكُنْ محبَّتُها كاملةً، بخلاف البكر.

قال ابن حجر رحمته الله في «الفتح» (٩/ ١٢٢):

وعند الطبراني عن كعب بن عجرة أن النبي ﷺ قال لرجل: فذكر نحو حديث جابر، وفيه: «تَعْضُّهَا وتَعْضُّكَ».



ثم قال البخاري رحمته الله:

١١- بابُ تزويج الصَّغَارِ من الكبار.

٥٠٨١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ عِرَاكِ، عَنْ عُرْوَةَ

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ عَائِشَةَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّمَا أَنَا أَخُوكَ فَقَالَ لَهُ: «أَنْتَ أَخِي فِي دِينِ اللَّهِ وَكِتَابِهِ وَهِيَ لِي حَلَالٌ».

(١) الكلام بتصرف من «الفتح» للحافظ ابن حجر (٩/ ١٢٢-١٢٣).

قوله: «تزوُّجُ الصَّغَارِ مِنَ الْكِبَارِ». يَعْنِي: أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ صَغِيرَةً، وَالرَّجُلُ كَبِيرًا؛ لَا بَأْسَ بِهِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ عَائِشَةَ وَهِيَ صَغِيرَةٌ وَهُوَ كَبِيرٌ، فَقَدْ كَانَ عَمْرُهُ ثَلَاثًا وَخَمْسِينَ سَنَةً، وَهِيَ عَمْرُهَا آنَ ذَاكَ تِسْعُ سِنَوَاتٍ^(١).

فَفَرَّقَ كَبِيرٌ بَيْنَ ثَلَاثٍ وَخَمْسِينَ، وَتِسْعِ سِنَوَاتٍ، وَلَوْ كَانَ هَذَا ظُلْمًا كَمَا يَدَّعِيهِ مَنْ يَدَّعِيهِ مِنَ النَّاسِ الْيَوْمَ مَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَلَكِنْ لَا بَدَّ فِي هَذِهِ الْحَالِ مِنْ رِضَى الْمَرْأَةِ. وَأَمَّا مَنْ يُكْرِهُ ابْنَتَهُ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- عَلَى الزَّوْجِ مِنْ رَجُلٍ كَبِيرٍ مِنْ أَجْلِ الْمَالِ، فَهَذَا حَرَامٌ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّ النِّكَاحَ لَا يَصِحُّ، وَأَنَّ هَذَا الرَّجُلَ يَطْوَهَا وَهِيَ حَرَامٌ عَلَيْهِ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- لِأَنَّ النِّكَاحَ غَيْرُ صَحِيحٍ، فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تُنْكَحُ الْبَكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ»^(٢). وَهَذَا عَامٌّ يَشْمَلُ الْأَبَ وَغَيْرَ الْأَبِ.

بَلْ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ أَنَّهُ قَالَ: «الْبَكْرُ يَسْتَأْذِنُهَا أَبُوهَا»^(٣). وَهَذَا نَصٌّ فِي الْبَكْرِ، وَنَصٌّ فِي الْأَبِ، وَإِذَا كَانَ الْأَبُ لَا يَمْلِكُ أَنْ يَبِيعَ أَدْنَى شَيْءٍ مِنْ مَالِهَا إِلَّا بِرِضَاهَا، فَكَيْفَ يَمْلِكُ أَنْ يَبِيعَ نَفْسَهَا بِغَيْرِ رِضَاهَا؟ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ عِنْدَ الزَّوْجِ مِثْلُ الْأَسِيرَةِ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ فَإِنَّهُنَّ عَوَانٍ عِنْدَكُمْ»^(٤). وَعَوَانٍ جَمْعُ عَانِيَةٍ؛ يَعْنِي: كَالْأَسْرَى، فَكَيْفَ يُمَكِّنُ لِبَيْعِهَا لِنَاسٍ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُجْبَرَ امْرَأَةٌ تَقُولُ: لَا أُرِيدُ هَذَا الزَّوْجَ. وَتَقَرَّرَ مِنْهُ فِرَارُهَا مِنَ الْأَسَدِ، ثُمَّ يُرْغَمُهَا عَلَى أَنْ تَتَزَوَّجَ بِهِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ أَعْطَاهُ شَيْئًا نَالِيًا؟!

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٨٩٦)، وَمُسْلِمٌ (١٠٣٩/٢) (١٤٢٢) (٧٠).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥١٣٦)، وَمُسْلِمٌ (١٠٣٦/٢) (١٤١٩) (٦٤).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٠٣٧/٢) (١٤٢١) (٦٨).

(٤) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٧٢/٥) (٢٠٦٩٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٦٣) وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَابْنُ مَاجَهَ (١٨٥١)، وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ كَمَا فِي «الْإِرْوَاءِ» (١٩٩٧-٢٠٢٠)، وَتَعْلِيْقُهُ عَلَى السَّنَنِ.

فهذا الذي يُرغمُ ابنته على أن تتزوجَ بمن لا تُريدُ، كالذي يَمْنَعُها من أن تتزوجَ بمن تُريدُ؛ لأن بعض الناسِ أيضًا يَمْنَعُ ابنته أن تتزوجَ ممن تُريدُه؛ لأنه يُريدُ أن يزوجهَا ممن يُريدُ هو.

لكن لو فُرِضَ أن البنت اختارت رجلاً ليس كفاً في دينه، أو ليس كفاً في خلقه، فحينئذٍ له أن يَمْنَعُها؛ لأن منعه إياها هنا للمصلحة، فهو كمنعه ولده السفية الذي يُفسدُ المالَ من أن يتصرفَ فيه.

فالحجْرُ على المرأة في تصرفها بنفسها في النكاح، كالحجْرِ عليها في تصرفها بالها؛ بمعنى: أنه لا يُمكنُ أن يُمكنَ من أن تختار رجلاً لا يُرضى دينه ولا خلقه. فلو قال قائلٌ: إذا قالت هذه المرأة أنا لا أتزوجُ سوى هذا الرجل، ولو أَبْقَى إلى الموت، وهذا الرجل ليس كفاً في دينه وخلقه.

نقول: هذه تُمنعُ إلى أن تموت، والخطأ هنا ليس من أبيها، بل الخطأ منها هي. فإن تعارض كَفَان: أحدهما يختاره الأب، والثاني تختاره البنت. نقول: يُقدَّمُ من تختاره البنت؛ لأنها أدرى بنفسها، إن كان هذا الرجل ليس فيه عيب.



ثم قال البخاري رحمته الله تعالى:

١٢ - باب: إلى من يُنكح؟ وأي النساء خير؟ وما يُستحبُّ أن يُتخيرَ لنطفه من

غير إيجاب.

٥٠٨٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ نِسَاءٍ رَكِبَ الْإِبِلَ صَالِحُ نِسَاءِ قَرِيشٍ، أَحْنَاهُ عَلَى وَلَدٍ فِي صَغَرِهِ، وَأَرْعَاهُ عَلَى زَوْجٍ فِي ذَاتِ يَدِهِ» ^(١).

هذا ثناءٌ على نساءِ قريشٍ من النبي ﷺ، وهو يَدُلُّ على أن جنسَ النساءِ من قريشٍ خيرٌ من النساءِ من غيره، لكن لا يَدُلُّ على تفضيلِ كلِّ فردٍ من نساءِ قريشٍ، على كلِّ فردٍ من نساءِ غيره؛ لأنَّ هناك فرقٌ بين تفضيلِ الجنسِ على الجنسِ، والفردِ على الفردِ. فنحن مثلاً نَقُولُ: التابعون خيرٌ من تابعِ التابعين. فهل يَلْزَمُ أن يَكُونَ كلُّ فردٍ من التابعين خيراً من كلِّ فردٍ من تابعيهم؟

الجواب: لا؛ لأنه في تابعِ التابعين من هو خيرٌ من كثيرٍ من التابعين. وكذلك نَقُولُ: الرجالُ أَفْضَلُ من النساءِ، فهل يَلْزَمُ أن يَكُونَ كلُّ واحدٍ من الرجالِ أَفْضَلُ من كلِّ واحدةٍ من النساءِ؟

الجواب: لا؛ لأنَّ هذا تفضيلٌ للجنسِ على الجنسِ، فخيرُ النساءِ من القبائلِ من كانت من قريشٍ، ولكن لا يَلْزَمُ أن كلِّ واحدةٍ من نساءِ قريشٍ، تَكُونَ خيراً من كلِّ واحدةٍ من نساءِ غيرهم.

ثم بيَّن النبي ﷺ وجهَ الخيرِيةِ بأنها تَحْنُو على الولدِ، وتَعْطِفُ عليه، وترعى زوجها في ذاتِ يده؛ أي: فيما عنده من ماله وأهله وغير ذلك. فَيُسْتَفَادُ من هذا: أنه كَلَّمَا عُرِفَتِ القبيلةُ بحنوِّ نساؤها على الأولادِ، ورعايتهنَّ لحقوقِ الزوج كان اختيارهنَّ أولى من اختيارِ غيرهنَّ.

وقولُ المؤلف: «وما يُسْتَحَبُّ أن يُتَخَيَّرَ لِنُطْفِهِ من غيرِ إيجابٍ»؛ يعني: أنه لا يَجِبُ على الإنسانِ أن يَخْتَارَ الأفضلَ، ولكن هذا على سبيلِ الأفضليةِ، وفيه حديثٌ وهو قوله: «تَخَيَّرُوا لِنُطْفِكُمْ فَإِنَّ العِرْقَ دَسَاسٌ»^(١). وأشار إليه في «الفتح».

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (١٧٦/٢) (٢٦٨٧) وقال: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وابن ماجه (١٩٦٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣٣/٧) (١٣٥٣٦)، والدارقطني في «سننه» (٢٩٩/٣) (١٩٨). وقال الحافظ في «الفتح» (١٢٥/٩): أخرجه أبو نعيم من حديث عمر أيضاً وفي إسناده مقال، ويُقَوَّى أحدُ الإسنادين بالآخر. وحسنه الشيخ الألباني كما في «السلسلة الصحيحة» (١٠٦٧)، وتعليقه على السنن بغير قوله: «فإن العرق دساس».

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتْحِ» (٩ / ١٢٥):

اشتملت الترجمة على ثلاثة أحكام، وتناول الأول والثاني من حديث الباب واضح؛ وأن الذي يُريدُ التزويجَ يَنْبَغِي أَنْ يَنْكِحَ إِلَى قَرِيشٍ؛ لَأَنَّ نِسَاءَهُنَّ خَيْرُ النِّسَاءِ؛ وَهُوَ الْحُكْمُ الثَّانِي.

وأما الثالثُ فَيُؤْخَذُ مِنْهُ بِطَرِيقِ الزُّوْمِ؛ لَأَنَّ مِنْ ثَبَتِ أَنَّهُنَّ خَيْرٌ مِنْ غَيْرِهِنَّ اسْتُجِبَ تَخْيِيرُهُنَّ لِلْأَوْلَادِ، وَقَدْ وَرَدَ فِي الْحُكْمِ الثَّالِثِ حَدِيثٌ صَرِيحٌ أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا: «تَخَيَّرُوا لِنُظْفِكُمْ، وَأَنْكِحُوا الْأَكْفَاءَ» وَأَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ أَيْضًا فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، وَيُقَوَّى أَحَدُ الْإِسْنَادَيْنِ بِالْآخِرِ. اهـ



ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

١٣ - بَابُ اتِّخَاذِ السَّرَارِيِّ، وَمَنْ أَعْتَقَ جَارِيَتَهُ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا.

٥٠٨٣ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ صَالِحٍ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا الشَّعْبِيُّ، حَدَّثَنِي أَبُو بَرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ كَانَتْ عِنْدَهُ وَلِيدَةٌ فَعَلَّمَهَا فَأَحْسَنَ تَعْلِيمَهَا، وَأَدَّبَهَا فَأَحْسَنَ تَأْدِيبَهَا، ثُمَّ أَعْتَقَهَا، وَتَزَوَّجَهَا فَلَهُ أَجْرَانِ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمَنَ بِنَبِيِّهِ، وَآمَنَ - يَعْنِي: بِي - فَلَهُ أَجْرَانِ، وَأَيُّمَا تَمَلَّوْكَ أَدَّى حَقَّ مَوَالِيهِ، وَحَقَّ رَبِّهِ فَلَهُ أَجْرَانِ» قَالَ الشَّعْبِيُّ خُذْهَا بِغَيْرِ شَيْءٍ، قَدْ كَانَ الرَّجُلُ يَرْحَلُ فِيهَا دُونَهَا إِلَى الْمَدِينَةِ^(١).

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَعْتَقَهَا ثُمَّ أَصْدَقَهَا»^(٢).

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١/ ١٣٤) (١٥٤) (٢٤١).

(٢) عُلِقَ الْبَخَارِيُّ بِصِيغَةِ الْجَزْمِ كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (٩/ ١٢٦)، وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «هَدْيِ السَّارِيِّ» (ص ٥٦) رَوَايَةٌ

هذا الحديث فيه: اتخاذ السراري؛ لقوله: «أيما رجل كانت عند وليدة». وفيه أيضًا: دليل على أن العلم غير الأدب؛ لقوله: «فعلّمها فأحسن تعليمها، وأدّبها فأحسن تأديبها». والإنسان مسئول عمن تحت يده في تعليمه، وفي تأديبه، وكثير من الناس عنده علم لكنه لا يتخلّق بهذا العلم، ولا يتأدّب به، وكثير من الناس عنده أدب، ولكن ليس عنده علم، وتأم الشيء بالعلم والأدب.

وقوله: «ثم أعتقها وتزوجها فله أجران». الأجر الأول على التعليم والتأديب، والأجر الثاني على التحرير، ثم الزوج؛ لأنه إذا حرّرها وأعتقها، ثم تزوّجها، فقد ضمّها إليه، وحرّرها من الرّق، فيكون له أجران.

وقوله: «الرجل من أهل الكتاب يؤمن بنبيّه، ويؤمن بالنبيّ ﷺ له أجران». أجر على إيمانه بنبيّه، وأجر على إيمانه بالرسول ﷺ، وظاهر هذا الحديث العموم، والشمول إلى يوم القيامة، فيكون من آمن من أهل الكتاب أفضل ممن آمن من المجوسيين، والبوذيين، والشيوعيين، وغيرهم.

والثالث قوله: «مملوك أدّى حقّ مواليه، وحقّ ربّه فله أجران». أجر تأدية حقّ مواليه، وأجر تأدية حقّ الله ﷻ.

وفي قول الشعبي رحمه الله: «خذها بغير شيء، قد كان الرجل يرحل فيما دونها إلى المدينة». أي: فيما دون هذه المسألة، أو في ما دون هذا العلم، وهذا فيه دليل على الرحلة في طلب العلم، كما يشير إليها أيضًا قول النبي ﷺ: «من سلك طريقًا يلتمس فيه علمًا سهّل الله له به طريقًا إلى الجنة»^(١).

أبي بكر - وهو بن عياش - عن أبي حصين وقعت لنا بعلو في «مسند الطيالسي». وانظر: الرواية في «منحة المعبود» (٢٤٣/١) كتاب العتق، باب ما جاء في فضله، حديث (١١٩٤)، وقال الحافظ في «التعليق» (٣٩٧/٤): أخبرنا الحسن بن أبي المجد، عن أحمد بن محمد بن أبي القاسم، أن يوسف بن خليل الحافظ أخبره، أنا أحمد بن محمد اللبان، أنا الحسن بن أحمد المقرئ، أنا أحمد بن عبد الله الحافظ، أنا عبد الله بن جعفر، ثنا يونس بن حبيب، ثنا أبو داود، ثنا أبو بكر الخياط، عن أبي الحصين... الحديث.

(١) أخرجه مسلم (٢٠٧٤/٤) (٢٦٩٩) (٣٨).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥٠٨٤ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ تَلَيْدٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ...، وَحَدَّثَنَا سَلِيمَانُ، عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ إِلَّا ثَلَاثَ كَذِبَاتٍ، بَيْنَمَا إِبْرَاهِيمُ مَرَّ بِجَبَّارٍ، وَمَعَهُ سَارَةٌ... فَذَكَرَ الْحَدِيثَ... فَأَعْطَاهَا هَاجِرًا قَالَتْ: كَفَّ اللَّهُ يَدَ الْكَافِرِ وَأَخَذَ مِنِّي أَجْرًا». قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَتِلْكَ أُمُّكُمْ يَا بَنِي مَاءِ السَّمَاءِ^(١).

قال أبو هريرة بالإسناد السابق يُخَاطَبُ الْعَرَبُ: «فَتِلْكَ»؛ يَعْنِي: هَاجِرُ أُمُّكُمْ يَا بَنِي مَاءِ السَّمَاءِ. وَذَلِكَ لِكَثْرَةِ مَلَاذِمَتِهِمُ الْفُلُواتِ الَّتِي بِهَا مَوَاقِعُ الْمَطَرِ لِرَعِي دَوَابِّهِمْ.

قال ابن حجر رحمه الله تعالى في «الفتح» (٩ / ١٢٨):

قال ابن المنير: مطابقة حديث هاجر للترجمة أنها كانت مملوكة، وقد صح أن إبراهيم أولدها بعد أن ملكها فهي سُرِّيَّةٌ. قُلْتُ: إِنْ أَرَادَ أَنْ ذَلِكَ وَقَعَ صَرِيحًا فِي الصَّحِيحِ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَإِنَّمَا الَّذِي فِي الصَّحِيحِ أَنَّ سَارَةَ مَلَكَتُهَا، وَأَنَّ إِبْرَاهِيمَ أَوْلَدَهَا إِسْمَاعِيلَ، وَكَوْنُهُ مَا كَانَ بِالَّذِي يَسْتَوْلِدُ أُمَّةَ امْرَأَتِهِ إِلَّا بِمَلِكٍ مَأْخُوذٌ مِنْ خَارِجِ الْحَدِيثِ غَيْرِ الَّذِي فِي الصَّحِيحِ.

وقد ساقه أَبُو يَعْلَى فِي «مُسْنَدِهِ» مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ فِي آخِرِهِ: «فَاسْتَوْهَبَهَا إِبْرَاهِيمُ مِنْ سَارَةَ، فَوَهَبَتْهَا لَهُ». اهـ.

وفي هذا الحديث: مَا كَذَبَ إِبْرَاهِيمُ كَذِبًا صَرِيحًا، وَلَكِنَّهُ كَانَ مَتَأَوِّلًا؛ لِأَنَّهُ أَظْهَرَ لِمَخَاطَبِهِ غَيْرَ مَا يُرِيدُهُ، وَسَبَقَ لَنَا أَنَّ التَّأْوِيلَ جَائِزٌ إِذَا كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ، أَوْ دَفْعُ مُضَرَّةٍ، وَأَنَّهُ إِنْ كَانَ فِيهِ ظَلَمٌ فَهُوَ حَرَامٌ. وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ ظَلَمًا وَلَا حَاجَةً وَمَصْلَحَةً فَفِيهِ قَوْلَانِ لِأَهْلِ الْعِلْمِ: وَالْأَوَّلَى أَنْ يَتَجَبَّهَ.

(١) أخرجه مسلم (٤ / ١٨٤٠) (٢٣٧١) (١٥٤).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥٠٨٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حَمِيدٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ خَيْرٍ وَالْمَدِينَةِ ثَلَاثًا يُنَى عَلَيْهِ بِصَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَيٍّ فَدَعَوْتُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى وَلِيمَتِهِ فَمَا كَانَ فِيهَا مِنْ خَبْزٍ وَلَا لَحْمٍ، أَمَرَ بِالْأَنْطَاعِ فَأُلْقِيَ فِيهَا مِنَ التَّمْرِ، وَالْأَقِطِ وَالسَّمْنِ فَكَانَتْ وَلِيمَتُهُ. فَقَالَ الْمُسْلِمُونَ: إِحْدَى أُمَهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، أَوْ مِمَّا مَلَكَتْ يَمِينُهُ فَقَالُوا: إِنْ حَجَبَهَا فَهِيَ مِنْ أُمَهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وَإِنْ لَمْ يَحْجُبْهَا فَهِيَ مِمَّا مَلَكَتْ يَمِينُهُ، فَلَمَّا ارْتَحَلَ وَطِي لَهَا خَلْفَهُ وَمَدَّ الْحِجَابَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّاسِ^(١).



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٣- بَابُ مَنْ جَعَلَ عَتَقَ الْأُمَةَ صَدَاقَهَا.

٥٠٨٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ ثَابِتٍ وَشُعَيْبِ بْنِ الْحَبَّاحِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْتَقَ صَفِيَّةَ وَجَعَلَ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا^(٢).
صَفِيَّةُ هَذِهِ هِيَ بِنْتُ حُيَيٍّ بْنِ أَخْطَبٍ، وَهُوَ مِنْ زَعَمَاءِ الْيَهُودِ وَكِبَرَاءِهِمْ، وَلَمَّا سُبِّتَ فِي خَيْرٍ، أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَجْبِرَ دُلَّهَا بِهَذَا الْعَتَقِ بِأَنْ يَتَزَوَّجَهَا، وَيَجْعَلَهَا مِنْ أُمَهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، فَالنَّبِيُّ ﷺ اخْتَارَهَا لِأَسْبَابٍ مِنْهَا هَذَا السَّبَبُ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ صَحَّ أَنْ يَكُونَ الْعَتَقُ صَدَاقًا مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِهَالٍ؟
الْجَوَابُ أَنْ نَقُولَ: بَلْ هُوَ مَالٌ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا عُتِقَتْ زَادَتْ مَالِيَّتُهَا وَكَانَتْ فِي الْأَوَّلِ تُبَاعُ وَتُشْتَرَى، فَالآنَ حُرِّرَتْ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ لَفْظُ الْإِنْكَاحِ وَالتَّزْوِيجِ؛ لِأَنَّ الرُّسُولَ ﷺ أَعْتَقَهَا وَجَعَلَ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا، وَقَدْ اضْطَرَّ الَّذِينَ يَقُولُونَ

(١) أخرجه مسلم (٢/١٠٤٥)، (١٣٦٥) (٨٧).

(٢) أخرجه مسلم (٢/١٠٤٣)، (١٣٦٥) (٨٤) مطولاً.

بأشراطِ اللفظ؛ أي: لفظِ النكاحِ والتزويجِ إلى استثناءِ هذه المسألةِ فقالوا: إلا إذا أُعْتِقَ أمته، وجَعَلَ عتقها صداقها، فلا يَحْتَاجُ أن يَقُولَ: تَزَوَّجْتُهَا^(١).

ولكننا نقول: أصلُ الحكم ليس بصحيحٍ حتى يَحْتَاجَ إلى استثناءٍ.



ثم قال البخاريُّ رحمته الله تعالى:

١٤ - بَابُ تَزْوِيجِ الْمَعْسَرِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾

[النِّسَاءُ: ٣٢].

أَوَّلُ هَذِهِ الْآيَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَلِمَا بَيْنَكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النِّسَاءُ: ٣٢]. وهذا وعدٌ من الله ﷻ بأن الإنسان إذا تَزَوَّجَ وهو معسرٌ فإن الله تعالى يُغْنِيهِ مِنْ فَضْلِهِ، ومن فَعَلَ ذلك، أو من أَقْدَمَ على ذلك مؤمناً بوعْدِ الله فإنه سوفَ يَجِدُ ما وَعَدَ الله حقاً، وهو على خلافِ قولِ الظَّالِمِينَ بالله ﷻ ظَنُّ السُّوءِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: مَنْ تَزَوَّجَ فَقَدْ رَكِبَ السَّفِينَةَ، ومن وَلَدَ له فقد غَرِقَ.

وهذا على خلافِ ما وَعَدَ الله ﷻ حيث قال: ﴿وَلَا تَقُولُوا أَوْلَدَكُمْ مِنْ أَمْتٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١]. وهذا الفعلُ أيضاً على خلافِ قولِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَلِمَا بَيْنَكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾.

وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا وَهَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا﴾ [الأنعام: ٦]. فَرِزْقُ زَوْجَتِكَ وَلَوْلَدِكَ لَيْسَ عَلَيْكَ، بَلْ هُوَ عَلَى اللَّهِ.

وقد حَدَّثَنِي ثِقَةٌ: أَنَّهُ كَانَ دَلَالًا يَبِيعُ وَيَشْتَرِي بِالْأَدْلَةِ، وَلَمَّا تَزَوَّجَ يَقُولُ: رَأَيْتُ أَنَّ الْمَوَارِدَ كَثُرَتْ عَلَيَّ، وَزَادَ دَخْلِي، فَلَمَّا وَلَدَ ابْنِي عَبْدُ اللَّهِ رَأَيْتُهُ أَكْثَرَ وَأَكْثَرَ، مُصَدِّقاً لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾.

لكن إذا لم يأخذ بالأسباب عامله الله تعالى بما يقتضيه حاله؛ لأن هذا مضاف لحكمة الله، فالله ﷻ أمر بفعل الأسباب وقال: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ﴾ [الملك: ١٥]. ولم يقل سبحانه: هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فناموا وكُلُوا من رزقه، بل قال: ﴿فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ﴾.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥٠٨٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ جِئْتُ أَهْبُ لَكَ نَفْسِي قَالَ: فَظَرَّ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَعَّدَ النَّظَرَ فِيهَا، وَصَوَّبَهُ، ثُمَّ طَاطَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْسَهُ، فَلَمَّا رَأَتْ الْمَرْأَةُ أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ فِيهَا شَيْئًا جَلَسَتْ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَرَّجْنِيهَا. فَقَالَ: «وَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟» قَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «اذهَبِ إِلَى أَهْلِكَ فَانْظُرْ هَلْ تَجِدُ شَيْئًا؟» فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ مَا وَجَدْتُ شَيْئًا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْظُرْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ». فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ، وَلَكِنْ هَذَا إِزَارِي. قَالَ سَهْلٌ: مَالَهُ رَدَاءٌ. فَلَهَا نَصْفُهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَصْنَعُ بِإِزَارِكَ إِنْ لَبِسْتَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ لَبِسْتَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ»، فَجَلَسَ الرَّجُلُ حَتَّى إِذَا طَالَ مَجْلِسُهُ قَامَ فَرَأَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُؤَلِّيًا فَأَمَرَ بِهِ فُدْعِيَ، فَلَمَّا جَاءَ قَالَ: مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟ قَالَ: مَعِيَ سُورَةُ كَذَا، وَسُورَةُ كَذَا عَدَّدَهَا. فَقَالَ: «تَقْرَؤُهُنَّ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ». قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «اذهَبْ فَقَدْ مَلَكَتْكِهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ»^(١).

سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: مَا سَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَرْأَةَ هَلْ تُرِيدِينَ هَذَا الرَّجُلَ أَمْ لَا. فَكَيْفَ زَوْجَهَا الرَّجُلَ بَدُونِ إِذْنِهَا؟

الْجَوَابُ: أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْمَرْأَةَ فَوَّضَتْ نَفْسَهَا لِلرَّسُولِ ﷺ تَفْوِيضًا كَامِلًا، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الَّتِي أُولَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الْأَحْزَابُ: ٦].



ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٥ - بَابُ الْأَكْفَاءِ فِي الدِّينِ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الْأَنْعَامُ: ٥٤].

قَوْلُهُ: «بَابُ الْأَكْفَاءِ فِي الدِّينِ». يَعْنِي: مَعْنَاهُ أَنَّ أَهَمَّ شَيْءٍ يُطْلَبُ فِي الْكِفَاءَةِ هُوَ الدِّينُ، ثُمَّ اسْتَدَلَّ ﷺ بِالآيَةِ فَقَالَ: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا﴾. وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنَ الْآيَةِ قَوْلُهُ: ﴿بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا﴾. فَكُلُّ بَشَرٍ فَإِنَّهُ صَالِحٌ أَنْ يَكُونَ صِهْرًا لِلْبَشَرِ الْآخَرِ، سَوَاءٌ وَافَقَهُ فِي كَوْنِهِ قَبْلِيًّا، أَوْ غَيْرَ قَبِيلِيٍّ.

وَاسْتِدْلَالُ الْبَخَارِيِّ بِهَذِهِ الْآيَةِ وَاضِحٌ، فَمَا دَامَ الْبَشَرُ كُلُّهُ جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى نَسَبًا وَصِهْرًا، فَلَوْ تَأَمَّلْتَ الصَّلَةَ بَيْنَ النَّاسِ لَمْ تَجِدْهَا تَخْرُجُ عَنْ هَذَيْنِ السَّبَبَيْنِ: وَهُمَا النِّسْبُ، وَالصِّهْرُ. فَالنِّسْبُ الْقَرَابَةُ، وَالصِّهْرُ الرَّحْمُ.

وَأَمَّا الصَّلَةُ بِالرِّضَاعِ فَإِنَّهَا فَرُعٌ عَنِ الصَّلَةِ بِالنِّسْبِ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النِّسْبِ»^(١).

قَوْلُهُ: «﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾». قَدِيرًا عَلَى مَا يَشَاءُ وَعَلَى كُلِّ شَيْءٍ؛ وَلِهَذَا لَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ اللَّهَ عَلَى مَا يَشَاءُ قَدِيرٌ.

أَوَّلًا: لِأَنَّ هَذَا تَقْيِيدٌ لَهَا أَطْلَقَهُ اللَّهُ ﷻ.

ثَانِيًا: لِأَنَّهُ مُوَهِّمٌ بِأَنَّ مَا لَا يَشَاءُهُ اللَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ.

ثالثًا: بأنه موحٍ بمذهبِ القدرية الذين يَقُولُونَ: إن أفعال العباد غيرُ داخليةٍ في مشيئةِ الله، وحينئذٍ فلا تكونُ مقدورةً له؛ لأنه لا يَقْدِرُ إلا على ما يَشَاءُ.

لكن يَجُوزُ أن يُعْلَقَ الفعلُ المعينُ بالمشيئةِ، فقوله تعالى: ﴿وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ﴾ [الزُّمَرُ: ٢٩]. فهذا عُلُقٌ بالجمعِ خاصةً؛ يَعْنِي: إذا شاءَ جَمْعَهُمْ لا يُعْجِزُهُ شيءٌ، فهو قادرٌ عليه خلافًا لقولهم: إن الله تعالى لا يَقْدِرُ على ذلك، وكذلك قوله في الرجل الذي كان من آخرِ أهل الجنة دخولًا، يَقُولُ اللهُ تعالى: «إني على ما أشاءُ قادرٌ»^(١). لأنه مُعْلَقٌ بفعلٍ معيَّنٍ؛ يَعْنِي: هذا الفعلُ إذا شِئْتُهُ فلا يَكُونُ معجزًا لي، بل أنا قادرٌ على كلِّ ما أشاءُوه.

والخلاصة: أن القدرةَ إذا ذُكِرَتْ كوصفٍ مطلقٍ فإنها لا تُقَيَّدُ بالمشيئةِ، وإذا عُلِّقَتْ بشيءٍ فلا حَرَجَ أن تُعْلَقَ بالمشيئةِ، وتَنْصَبُ حينئذٍ على ذلك الشيءِ لا على القدرةِ؛ يَعْنِي: ليس المعنى إني قادرٌ إن شِئْتُ، وإن لم أَشَأْ فلست بقادرٍ، لكن هذا الشيءُ الذي وَقَعَ أنا قادرٌ عليه؛ لأنني إذا شِئْتُ شيئًا لم يَمْنَعْنِي منه شيءٌ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥٠٨٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ أَبَا حذيفةَ بنَ عتبةَ بنِ ربيعةَ بنِ عبدِ شمسٍ وكان ممن شهد بدرًا مع النبي ﷺ تَبَنَّى سَالِمًا. وَأَنْكَحَهُ بِنْتَ أَخِيهِ هِنْدَ بِنْتَ الْوَلِيدِ بْنِ عَتَبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَهُوَ مَوْلَى لَامْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، كَمَا تَبَنَّى النَّبِيُّ ﷺ زَيْدًا، وَكَانَ مِنْ تَبَنَّى رَجُلًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ دَعَاهُ النَّاسُ إِلَيْهِ، وَوَرِثَ مِنْ مِيرَاثِهِ حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿ادْعُوهُمْ لِأَسْمَائِهِمْ﴾. إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَوْلَاكُمْ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٥٠]. فَرُدُّوا إِلَى آبَائِهِمْ، فَمَنْ لَمْ يُعْلَمْ لَهُ أَبٌ كَانَ مَوْلَى وَأَخَا فِي الدِّينِ، فَجَاءَتْ سَهْلَةُ بِنْتُ سُهَيْلِ بْنِ عَمْرِو الْقُرَشِيِّ ثُمَّ الْعَامِرِيُّ - وَهِيَ امْرَأَةُ أَبِي حذيفةَ

بنِ عتبة- النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله إنا كنا نرى سالماً ولداً وقد أنزل الله فيه ما قد عَلِمْتُ فذكر الحديث^(١).

وجه الدلالة من هذا الحديث: أن الكفاءة هنا في الدين؛ لأن سالماً كان عبداً مملوكاً، ومع ذلك زوجَه النبي ﷺ امرأة قرشية، فدلَّ هذا على أنه يجوزُ لمن يُسمُّونه الحَضِيرِيَّ أن يتزوجَ بالقبيلية، والعكس بالعكس، ويجوزُ للقبيليِّ أن يتزوجَ بالحضرية. وعلى لغة بعضِ العوامِّ يُسمُّون القبيليَّ شيخاً، وغير القبيليَّ عبداً، فيقولون: تزوج الشيخ بالعبدة، والعبدُ بالشيخة.

والحقُّ أن الرجوعَ في ذلك إلى الدين والخُلُق، وأما النسبُ فلا شكُّ أنه من الكمال، وأن المرأة قد تُنكحُ لنسبها وحسبها، ولكن ذلك ليس بشرطٍ لصحة النكاح، ولا بشرطٍ للزوم النكاح، بل إن النكاح إذا وقع تاماً في شروطه فليس لأحد أن يفسخه لفواتِ النسل. وللفقهاء في هذا ثلاثة أقوال^(٢):

القول الأول: أن ذلك شرطٌ للصحة.

القول الثاني: أنه شرطٌ للزوم.

القول الثالث: أنه ليس شرطاً للصحة، ولا للزوم. وهذا هو الصحيح.

فللمرأة القبيلية أن تتزوجَ غير القبيليِّ، والعكس أيضاً فلا بأس به؛ وهو أن يتزوجَ القبيليُّ امرأة غير قبيلية، لأن هذا الرجل قد يتزوجَ أمةً مملوكةً لكن بشروط، وإنما الشأن الذي اختلف فيه الفقهاء أن تتزوجَ امرأة قبيلية برجل غير قبيليٍّ، فهذا هو الذي فيه اختلاف.

(١) أخرجه مسلم (١٠٧٦/٢) (١٤٥٣) (٢٦).

(٢) انظر: «المبدع» (٥١/٧)، و«الفروع» (١٤٤/٥)، و«الإنصاف» (٨٤/٨) و«كشاف القناع» (٦٧/٥)، و«المغني» (٢٦/٧).

والصحيح: أن ذلك ليس بشرطٍ لا للصحة، ولا للزوم.
 هنا إشكال؛ وهو قول عائشة: ربيعة بن عبد شمس. ونحن نعرف أن التعبد
 لله ﷻ فكيف قالت: ابن عبد شمس؟

الجواب: أن هذا من باب الإخبار؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «أنا بن عبد المطلب»^(١).
 قال ابن حزم رحمه الله: اتفقوا على تحريم كل اسم معبدٍ لغير الله، حاشا عبد المطلب^(٢).
 ولكن كلامه رحمه الله فيه نظر؛ لأن عبد المطلب ما استثنى من هذا باعتبار الإنشاء، لكن
 استثنى باعتبار الخبر. فهذا رجل اسم جدّه عبد شمس، أو عبد المطلب فلا يمكن
 تغييره، فباب الإخبار غير باب الإنشاء.

وفي هذا الحديث أيضًا: أن سالمًا كان له قصة مع امرأة أبي حذيفة، حين أرصعته
 بعد أن كبر فصار حرامًا عليه، وهذا محل خلاف بين العلماء: فرأي الجمهور أن
 رضاع الكبير لا يؤثر. فلو أرصعته خمس مرات، أو عشر مرات لا يؤثر^(٣).
 والقول الآخر: أن رضاع الكبير يؤثر مطلقًا؛ وهذا مذهب الظاهرية^(٤).
 وهناك قول وسط وهو أنه يؤثر عند الحاجة^(٥).

ولكن الصحيح: أنه لا يؤثر إلا في مسألة تكون نظير ما جرى لسالم مولى أبي
 حذيفة، وهو الآن غير موجود، ومُتَعَدِّرٌ، ويدل لذلك أن النبي ﷺ لما قال: «يَاكُمْ
 والدخول على النساء». قالوا: يا رسول الله. أَرَأَيْتَ الحَمَوَ - قريب الزوج - فقال:
 «الحَمَوُ الموت»^(٦). فلو كان الرضاع في الكبير مؤثرًا لكان حل مشكلة الحَمَو أن
 تُرْصِعَهُ زوجة أخيه، وَيَنْتَهِيَ الإشكال.

(١) أخرجه البخاري (٢٨٦٤)، ومسلم (١٤٠٠/٣) (١٧٧٦) (٧٨).

(٢) انظر: «مراتب الإجماع» (١/١٥٤).

(٣) انظر: «الأم» (٥/٢٨)، و«المغني» (٨/١٤٢)، و«المبدع» (٨/١٦٦) و«كشاف القناع»
 (٥/٤٤٥)، و«الوسيط» (٦/١٨٣)، و«بدائع الصنائع» (٤/٥)، و«مغني المحتاج» (٣/٤١٦).

(٤) انظر: «المحلى» (١٠/١٠).

(٥) انظر: «المغني» (٨/١٤٢)، و«المبدع» (٨/١٦٦).

(٦) رواه البخاري (٥٢٣٢)، ومسلم (١٧١١/٤) (٢١٧٢) (٢٠).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى :

٥٠٨٩ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ضُبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ لَهَا: «لَعَلَّكَ أَرَدْتَ الْحَجَّ». قَالَتْ: وَاللَّهِ لَا أُجِدُنِي إِلَّا وَجَعَةً فَقَالَ لَهَا: «حُجِّي وَاشْتَرِطِي وَقُولِي: اللَّهُمَّ تَحْلِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي». وَكَانَتْ تَحْتَ الْمَقْدَادِ بْنِ الْأَسْوَدِ^(١).

الشاهد من هذا الحديث قوله: «وكانت تحت المقداد بن الأسود». وهي هاشمية، والمقداد ليس كذلك، فدلَّ هذا على جواز أن تزوج الهاشمية بغير الهاشمي، وأما من أخذوا طريقة غير صحيحة الآن وقالوا: لا يزوج أحد من آل الرسول ﷺ إلا من كانت من آل الرسول ﷺ. والعكس بالعكس، فهذا لا أصل له، بل العرب كلهم أكفاء.

وفي هذا الحديث: دليل على أن من كان يخاف أن لا يتم نسكه من مرض أو غيره. فإن المشروع في حقه أن يشترط، أما من لا يخاف ذلك فالمشروع في حقه أن لا يشترط. والعلماء انقسموا في هذا إلى ثلاثة أقسام^(١):

* قسم أنكر الاشتراط مطلقاً.

* وقسم استحبه مطلقاً.

* وقسم فصل فقال: من كان لا يخاف من عائق يعوقه فالأولى أن لا يشترط؛ لأن النبي ﷺ لم يشترط، وأما من خاف فإنه يشترط؛ لأن الرسول ﷺ قال لضباعة «حجِّي واشترطي». لأنها قالت: إنها وجعة؛ يعني: مريضة.

(١) رواه مسلم (٨٦٧/٢) (١٢٠٧) (١٠٤).

(٢) نقل صاحب «الفروع» (٣/ ٢٢١) القول بالاستحباب، وذكر أن شيخ الإسلام ابن تيمية يرى التفصيل في ذلك، وكذلك صاحب «الإنصاف» (٣/ ٤٣٤)، ونقل صاحب «كشف القناع» (٢/ ٤٠٩) المذهب بغير ذكر التفصيل، وانظر: خلاف العلماء أيضاً في «المجموع» للنووي (٨/ ٢٣٤)، و«التمهيد» لابن عبد البر (١٥/ ١٩٣)، و«المحل» لابن حزم (٧/ ١١٣).

وهل مثل ذلك بقية الأعمال الصالحة كأن ينوي الصوم فيقول: إن عطشت عطشة شديدة فلي أن أفطر. لأنه إنسان مريض ويخاف العطش؟
 الجواب أن نقول: إذا كان نفلاً فله أن يفطر، وإذا كان فرضاً، فالظاهر لي والله أعلم أن هذا موقوف على النص، وأنه يفرق بين الحج وغيره؛ لأن الحج يطول زمنه، وفيه عمل وتعب، والصيام من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، والصلاة أقصر مدة أيضاً، لكن الحج مدته طويلة، وفيه أيضاً عمل وسفر ومشقة، فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره.
 أما الاعتكاف فيمكن أن يقال: إنه يصح؛ لأنه قد تطول مدته، وهذا إذا كان اعتكاف نذر، أما إذا كان نفلاً فالأمر واسع. والجهد مثله إذا كان نفلاً، وإذا كان فريضة يتعين عليك، وذلك مع مراعاة أن الفراغ والتولي يوم الزحف من كبائر الذنوب.
 فالراجع أن لا يشترط إلا ما ورد فيه نص.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥٠٩٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا، وَلِحَسْبِهَا، وَجَمَالِهَا، وَلِدِينِهَا، فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ» ^(١).
 ذكر النبي ﷺ هذه الأشياء الأربعة التي تُقصد المرأة من أجلها، وليست حصراً، فقد تُنْكَحُ المرأة لغير ذلك، كأن تُنْكَحَ المرأة للولد؛ لأنها عُرِفَتْ بكثرة الولادة؛ يَعْنِي: عُرِفَ أَهْلِهَا، وَقَدْ تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِعِلْمِهَا وَالِاسْتِفَادَةِ مِنْهَا.
 المهم: أن الرسول ﷺ ذَكَرَ هَذَا لَا عَلَى سَبِيلِ الْحَصْرِ، وَلَكِنْ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ، وَعَلَى سَبِيلِ ذِكْرِ الْمَقَاصِدِ الْكُبْرَى الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ.

والذي حَثَّ عليه النبي ﷺ هو الدينُ فقال: «اظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ». أي: صاحبة الدين، فإنها خيرٌ من كلِّ هؤلاء الثلاثة الذين مَعَهَا؛ لأن صاحبة الدين لا تُضِيعُ حَقَّكَ أبَدًا، ولا تُفْشِي سِرَّكَ، وترعى مالَكَ ولَدَكَ حقَّ الرعاية، بخلاف ناقصة الدين.

وقوله: «تَرَبَّتْ يَدَاكَ». هذا من بابِ الحثِّ والتشجيعِ على الحرصِ على ذاتِ الدين. إذا: يَكُونُ هذا الحديثُ مطابقًا للترجمة فَتَنْكَحُ المرأةُ؛ لَيْسَتْفِيدَ مِنْ مَالِهَا، فربما تُعْطِيهِ مَالًا يَتَجَرَّبُهُ، وربما تَمُوتُ وَيَرِثُهَا، أو أنها تُقَلِّلُ من الطلباتِ عليه؛ لأن الفقيرة التي ليس عندها شيءٌ تَحْتَاجُ إلى زوجها في كلِّ شيءٍ، والتي عندها مالٌ لا تَحْتَاجُ إلى زوجها في كلِّ شيءٍ ولو لم يُنْفِقْ عليها ما تَلُومُهُ.

وأما الحسبُ فهي أن تَكُونَ شريفةً في قومِها، ومنه أيضًا القبيليةُ وشبهُها. وأما الجِمالُ فهو واضحٌ.

وأما الدينُ فهي أن تَكُونَ عابدةً لله عزَّ وجلَّ، وأن تَكُونَ ذاتَ خُلُقٍ أيضًا؛ لأنَّ الخلقَ من الدينِ كما قال النبي ﷺ: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيْمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا»^(١). ثم قال البخاريُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٥٠٩١ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ قَالَ: مَرَّ رَجُلٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَا تَقُولُونَ فِي هَذَا؟» قَالَ: حَرِيٌّ إِنْ خُطِبَ أَنْ يُنْكَحَ، وَإِنْ شَفَعَ أَنْ يُشَفَّعَ، وَإِنْ قَالَ أَنْ يُسْتَمَعَ، قَالَ: ثُمَّ سَكَتَ فَمَرَّ رَجُلٌ مِنْ فَقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ فَقَالَ: «مَا تَقُولُونَ فِي هَذَا؟» قَالُوا: حَرِيٌّ إِنْ خُطِبَ أَنْ لَا يُنْكَحَ، وَإِنْ شَفَعَ أَنْ لَا يُشَفَّعَ، وَإِنْ قَالَ أَنْ لَا يُسْتَمَعَ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا خَيْرٌ مِنْ مَلَأِ الْأَرْضَ مِثْلَ هَذَا».

[الحديث ٥٠٩١ - طرفه في: ٦٤٤٧]

(١) رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٢/ ٢٥٠) (٧٤٠٢)، وأبو داود (٤٦٨٢)، والترمذي (١١٦٢)، وحسنه الشيخ الألباني كما في تعليقه على السنن.

في هذا الحديث: دليلٌ على أن هذا واقعُ الناسِ من قديمِ الزمانِ، وأن الإنسانَ الفقيرَ عادةً إن خطَبَ قالوا: والله ما عنده مالٌ، وإن شفعَ ما قُبِلَتْ شفاعتهُ، وإن قال لم يُسْتَمَعَ إليه.

لكن هذا قد يَكُونُ عندَ الله كما قال الرسول ﷺ: «هذا خيرٌ من ملءِ الأرضِ مثلَ هذا». وقال النبي ﷺ في حديثٍ آخرٍ صحيحٍ: «رَبِّ أَشْعَثُ مَدْفُوعٍ بِالْأَبْوَابِ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَا بَرَّهَ»^(١). ورب غنيٌّ على رأسِهِ التيجَانُ وَيَرْكَبُ عَلَى أَكْتَافِ النَّاسِ، وهو من أكره الخلقِ عندَ الله ﷻ، فالكلامُ على الوجاهةِ عندَ رَبِّ العالمينِ وليس عندَ الناسِ، وهذا هو الذي يَجِبُ لِلإِنْسَانِ أَنْ يَسْعَى إِلَيْهِ.

أما الوجاهةُ عندَ الناسِ فهي لا تَنْفَعُ الإنسانَ، وَحَتَّى إِنْ نَفَعَتْهُ فَإِنَّمَا تَنْفَعُهُ فِي حَالِ الْحَيَاةِ فَقَطْ هَذَا إِنْ نَفَعَتْهُ، وَلَكِنْ عِنْدَ اللَّهِ ﷻ تَنْفَعُكَ فِي حَيَاتِكَ وَبَعْدَ مَوْتِكَ، وَتُنَالُ هَذِهِ الْوِجَاهَةُ بِشَيْءٍ بَسِيطٍ وَهُوَ التَّقْوَى لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [المائدة: ١٣]. فكلُّمَّا كُنْتَ أَتْقَى لِلَّهِ فَانْتَّ عِنْدَهُ أَوْجَهُ، وَهَذِهِ الْوِجَاهَةُ النَّافِعَةُ.

والوجاهةُ في الدنيا كَأَن يَكُونَ الإنسانُ وَجِيهًا عِنْدَ قَوْمِهِ، وَلَكِنْ هَلْ يَكُونُ وَجِيهًا بِالْإِتِّفَاقِ؟ هَذَا لَا يَكُونُ أَبَدًا؛ لِأَنَّكَ تَجِدُ مِنَ النَّاسِ مَنْ لَا يَكُونُ وَجِيهًا عِنْدَهُ لَا لِنَقْصٍ فِي هَذَا الْوَجِيهِ، وَلَكِنْ لِحَسَدٍ عِنْدَهُ لِمَا أُعْطَاهُ اللَّهُ ﷻ مِنَ الْجَاهِ عِنْدَ النَّاسِ وَإِنْ كَانَ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ يَكْرَهُ عَلَيْهِ.

لَكِنْ الْوِجَاهَةُ عِنْدَ اللَّهِ ﷻ هِيَ خَيْرٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَهَذَا هُوَ الْمَهْمُ. وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَوْلُهُ: «هَذَا خَيْرٌ مِنْ مَلَأِ الْأَرْضِ مِثْلَ هَذَا». لِأَنَّ هَذَا صَاحِبُ دِينٍ، وَالْأَوَّلُ لَيْسَ بِصَاحِبِ دِينٍ.



قال الحافظُ ابنُ حجرٍ رحمته الله في «الفتح» (١٣٦ / ٩):
 «وقوله: «خيرٌ من ملءِ الأرضِ». أي: الغني، و«ملءٌ» بالهمز، ويجوزُ في
 «المثل» النصب، والجُرْ.
 قال الكرَّماني: إن كان الأوَّلُ كافرًا فوجهُ ظاهره، وإلاَّ فيكونُ ذلك معلومًا لرسولِ
 الله ﷺ بالوحي.

قُلْتُ: يُعرَفُ المرادُ من الطريقِ الأخرى التي ستأتي في كتابِ الرقاقِ بلفظ: «قال
 رجلٌ من أشرافِ الناسِ: هذا واللهِ حُرِّيٌّ... إلى آخره» فحاصلُ الجواب: أنه أطلق
 تفضيلَ الفقيرِ المذكورِ على الغنيِّ المذكورِ، ولا يلزَمُ من ذلك تفضيلُ كلِّ غنيٍّ على
 كلِّ فقيرٍ، وقد تَرَجَّمَ عليه المصنَّفُ في كتابِ الرقاقِ «فضلُ الفقيرِ» ويأتي بحثُ
 المسألةِ هناك إن شاء الله تعالى. اهـ



ثم قال البخاري رحمته الله:

١٦- بابُ الأكفاءِ في المالِ وتزويجِ المقلِّ المثريَّة.

٥٠٩٢- حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ:
 أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ رضي الله عنها: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَنْمَى﴾ [النِّسَاء: ٣]. قَالَتْ: يَا بَنَ
 أُخْتِي، هَذِهِ الْيَتِيمَةُ تَكُونُ فِي حِجْرٍ وَلِيَّهَا فَيَرْغَبُ فِي جَمَالِهَا، وَمَالِهَا، وَيُرِيدُ أَنْ يَنْتَقِصَ
 صَدَاقُهَا، فَتُهَوَّأُ عَنْ نِكَاحِهَا، إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا فِي إِكْمَالِ الصَّدَاقِ، وَأَمْرُوا بِنِكَاحِ مَنْ سِوَاهُنَّ
 قَالَتْ: وَاسْتَفْتَى النَّاسُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ
 قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتِمِّ النِّسَاءِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَرَعِبُونَ أَنْ
 تَنْكِحُوهُنَّ﴾ [النِّسَاء: ١٢٧]. فَأَنْزَلَ اللَّهُ لَهُمْ أَنَّ الْيَتِيمَةَ إِذَا كَانَتْ ذَاتَ جَمَالٍ، وَمَالٍ رَغِبُوا فِي
 نِكَاحِهَا، وَنَسَبِهَا فِي إِكْمَالِ الصَّدَاقِ، وَإِذَا كَانَتْ مَرْغُوبَةً عَنْهَا فِي قَلَّةِ الْمَالِ وَالْجَمَالِ تَرَكُّوْهَا
 وَأَخَذُوا غَيْرَهَا مِنَ النِّسَاءِ، قَالَتْ: فَكَمَا يَتَرَكُونَهَا حِينَ يَرْغَبُونَ عَنْهَا، فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ
 يَنْكِحُوهَا إِذَا رَغِبُوا فِيهَا، إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا لَهَا، وَيُعْطُوهَا حَقَّهَا الْأَوْفَى مِنَ الصَّدَاقِ ^(١).

هذه الآيات واضحة تفسير عائشة رضي الله عنها لها.

❖ فقوله سبحانه: ﴿وَأِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا﴾ أي: أن لا تعدلوا.

❖ وقوله سبحانه: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلْ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ

فِي الْكِتَابِ﴾ إلى قوله: ﴿وَرَزَعُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾. هل المراد أن تنكِحوهنَّ على تقدير «في»، أو على تقدير «عن»؟ فعن أن تنكِحوهنَّ؛ يعني: أنه لا رغبة لكم فيهنَّ لقلَّة المال والجمال، وفي أن تنكِحوهنَّ؛ يعني: لكم رغبة فيهنَّ لجمالهنَّ.

وهذا من بلاغة القرآن، فإن «رغب» تتعدى بفي، فيكون الشيء مطلوباً، وبعن فيكون الشيء غير مطلوب، فالآية الكريمة: ﴿وَرَزَعُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ أي: في أن تنكِحوهنَّ، أو عن أن تنكِحوهنَّ، فأنتم إن رغبتم عنهم فأنكِحوا غيرهنَّ، وإن رغبتم فيهنَّ. فأقسطوا فيهنَّ، وأعطوهنَّ ما يستحقن من المال، ومن المهر، وغير المهر.

ووجه الدلالة من هذا الحديث على تقدير «في» فيكون الإنسان مقلداً وعنده يتيمة كابتة عمه مثلاً، وهي ذات مال فيتزوّجها من أجل مالها ليرفد نفسه بها.

ويجوز أن يتزوّج الإنسان الفقير غنية، ولا يكون أولياؤها بالخيار؛ أي: إن شاؤوا فسأخوا النكاح، وقد قال بعض العلماء: بل إن فوات اليسار فوات الكفاءة، وأنه يجوز للأولياء أن يفسأخوا النكاح إذا تزوّجت امرأة معسراً، وأنه لا بد أن يكون مكافئاً لها في المال بحيث أن يكون موسراً بقدر ما يجب لها.

ولكن هذا القول ليس بصحيح؛ لأن مدار الكفاءة كلها على الدين والخلق؛ لقوله ﷺ: «إِذَا أَتَاكُمْ مِنْ تَرَضُّونَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَرَزُّوْهُ، إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ عَرِضٌ»^(١).

وهذه اليتيمة تكون تحت رعايته، وهو غير محرم لها، لكنه لا يخلو بها؛ يعني: لو

(١) رواه الترمذي (١٠٨٤)، وابن ماجه (١٩٦٧)، وحسنه الشيخ الألباني كما في «الإرواء» (١٨٦٨)،

و«السلسلة الصحيحة» (١٠٢٢) وتعليقه على «السنن».

فَرَضَ أَنَّهُ لَيْسَ بِالْبَيْتِ أَحَدٌ فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَخْلُوَ بِهَا، وَلَٰنَ هَذَا حَرَامٌ عَلَيْهِ، وَقَدْ يَكُونُ هُوَ وَلِئِهَا، فَإِذَا وَافَقَتْ وَكَانَ هُوَ الْوَلِيُّ، فَمِنَ الْمَمَكِنِ يَأْتِي بِشَاهِدَيْنِ وَيَقُولُ: أَشْهَدَا أَنِّي تَزَوَّجْتُ فَلَانَةً، فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، وَهِيَ حُرَّةٌ إِذَا أُعْطَاهَا دُونَ الْمَهْرِ، بَلْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِأَقْلٍ مِمَّا طَلَبْتُ هِيَ.

وَقَدْ يَتَزَوَّجُ الْإِنْسَانُ امْرَأَةً مَدْرَسَةً، وَتَشْتَرِطُ عَلَيْهِ أَنْ تَبْقَى فِي التَّدْرِيسِ، فَيُؤَافِقُ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ لَهُ نِصْفُ الرَّاتِبِ أَيْ جُوزُ هَذَا أَمْ لَا؟
الْجَوَابُ: أَنَّهُ إِذَا رَضِيَ تَزَوَّجَ؛ لِأَنَّهَا بِتَدْرِيسِهَا سَوْفَ تُفَوِّتُ عَلَيْهِ شَيْئًا مِنَ الْإِسْتِمَاعِ، فَيَكُونُ مَا تُعْطِيهِ مِنَ الرَّاتِبِ عَوْضًا عَنْ هَذَا الْإِسْتِمَاعِ الَّذِي قَوَّتَهُ إِيَّاهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَّارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

١٧- بَابُ مَا يُتَّقَى مِنْ شُؤْمِ الْمَرْأَةِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَزْنُوا مِمَّا زَوَّجَكُمُ وَأُولَٰئِكَ هُمْ عَدُوًّا لَكُمْ﴾ [النَّحْلُ: ١٥].

٥٠٩٣- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حَمْزَةَ وَسَالِمِ ابْنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الشُّؤْمُ فِي الْمَرْأَةِ، وَالْدَّارِ، وَالْفَرَسِ»^(١).

٥٠٩٤- وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَسْقَلَانِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: ذَكَرُوا الشُّؤْمَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ كَانَ الشُّؤْمُ فِي شَيْءٍ فِي الدَّارِ، وَالْمَرْأَةِ، وَالْفَرَسِ»^(٢).

٥٠٩٥- وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ

(١) رواه مسلم (١٧٤٦/٤) (٢٢٢٥) (١١٥).

(٢) رواه مسلم (١٧٤٧/٤) (٢٢٢٥) (١١٧).

سَعِدَ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ فِى الْفَرَسِ، وَالْمَرْأَةِ، وَالْمَسْكَنِ»^(١).
 ٥٠٩٦- وَحَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلِيمَانَ التَّمِيمِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَثْمَانَ
 النَّهْدِيَّ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا تَرَكْتُ بَعْدِي فِتْنَةً أَضُرَّ عَلَى
 الرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ»^(٢).

الْبَخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَيِّدٌ فِي تَرْتِيبِهِ لِلْأَحَادِيثِ، وَتَعْقِيبِ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ.
 قَوْلُهُ: «بَابُ مَا يُتَّقَى مِنْ شَوْمِ الْمَرْأَةِ». وَالسُّؤَالُ الْآنَ هَلْ لِلْمَرْأَةِ شَوْمٌ حَتَّى
 يُتَّقَى؟ نَقُولُ: نَعَمْ، فَإِنْ بَعْضُ النِّسَاءِ يَكُونُ فِيهَا شَوْمٌ؛ بِمَعْنَى: أَنَّهَا تُنْكَدُ عَلَى الْإِنْسَانِ
 حَيَاتَهُ، لَا أَنَّهَا تُنْزِعُ بَرَكَهَ مَالِهِ، أَوْ بَرَكَهَ وَلَدِهِ، أَوْ بَرَكَهَ عَلَيْهِ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَلَكِنِهَا قَدْ
 تُنْكَدُ عَلَيْهِ حَيَاتُهُ.

وَلِإِنَّمَا ضَرَبَ الرَّسُولُ ﷺ مَثَلًا بِالْمَرْأَةِ، وَالْدَارِ، وَالْفَرَسِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ مَلَازِمَةٌ
 لِلْإِنْسَانِ، فَأَحْيَانًا يَكُونُ فِيهَا شَوْمٌ؛ بِمَعْنَى أَنَّهَا تُتْعَبُ الْإِنْسَانُ وَتُنْكَدُ عَلَيْهِ حَيَاتُهُ، فَإِنْ
 طَلَّقَ فَمَشْكُلٌ، وَإِنْ أَبْقَى فَمَشْكُلٌ هَذَا بِالنِّسْبَةِ الْمَرْأَةِ.

وَفِي الْبَيْتِ كَذَلِكَ، فَالْبَيْتُ يَكُونُ فِيهِ تَعَبٌ كُلَّمَا سَدَدْتَ شَقًّا انْفَتَحَ شَقٌّ آخَرُ، وَكُلَّمَا
 جَبَرْتَ خَشْبَةً انْكَسَرَتْ خَشْبَةٌ أُخْرَى، وَكُلَّمَا أَصْلَحْتَ بَابًا انْكَسَرَ آخَرُ.
 وَالْفَرَسُ مِثْلُهُ، فَبَعْضُ الْفَرَسِ يَكُونُ صَعْبًا عَلَى الْإِنْسَانِ فَيُتْعَبُ، وَهَذَا يَعْرِفُهُ الَّذِينَ
 مَارَسُوا رُكُوبَ الدَّوَابِّ. وَالسَّيَارَةُ كَذَلِكَ، فَمَنْ الْمُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فِيهَا خَرَابٌ، فَبَعْضُ
 السَّيَارَاتِ تُتْعَبُ.

الْحَاصِلُ: أَنَّ هَذَا مَعْنَى الشَّوْمِ؛ أَيِ: الْإِتْعَابِ، وَأَمَّا أَنْ تَكُونَ شَوْمًا بِمَعْنَى أَنْ يَمُوتَ
 وَلَدُهُ بِسَبَبِهَا، أَوْ يَفْقِدَ مَالَهُ، أَوْ صَحَّتَهُ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، لَا! لَمْ يَرِدِ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ.
 ثُمَّ إِنَّ الْبَخَارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَوْزَدَ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ الَّذِي فِيهِ إِطْلَاقُ الشَّوْمِ فِي الْمَرْأَةِ

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٠٩٨/٤) (٢٢٢٥) (١١٨).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٧٤٠) (٩٧)، (٢٧٤١) (٩٨).

والدارِ والفرسِ، فهذا عامٌّ وظاهره حصولُ الشَّوْمِ بكلِّ حالٍ.

ثمَّ أَعَقَبَهُ بِحَدِيثٍ يُقَيِّدُ هَذَا الْإِطْلَاقَ، أَوْ هَذَا الْعُمُومَ وَهُوَ قَوْلُهُ: «إِنْ كَانَ الشَّوْمُ فِي شَيْءٍ فِي هَذَا». وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يُوجَدَ الشَّوْمُ، فبَعْضُ النِّسَاءِ تَكُونُ بَرَكَةً عَلَى الزَّوْجِ، وَبَعْضُ السَّيَّارَاتِ تَكُونُ خَيْرًا وَبَرَكَةً عَلَى الْإِنْسَانِ، وَكَذَلِكَ بَعْضُ الْبُيُوتِ تَجِدُهَا تَبْقَى السَّنَوَاتِ الْكَثِيرَةَ مَا خَرِبَ مِنْهَا شَيْءٌ، وَهَذَا مَوْجُودٌ بِكَثْرَةِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، لَكِنْ إِنْ كَانَ وَإِنْ وَجَدَ شَوْمٌ فِي هَذِهِ.

ثمَّ إِنْ قَوْلُهُ: «فِي الْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ». هَلِ الْمُرَادُ بِالْمَرْأَةِ الزَّوْجَةُ أَوْ جَنْسَ النِّسَاءِ؟ الْجَوَابُ: أَنَّ الْحَدِيثَ الثَّانِي يُبَيِّنُ أَنَّ الْمَقْصُودَ جَنْسَ النِّسَاءِ؛ لِقَوْلِهِ: «مَا تَرَكْتُ بَعْدِي فَتْنَةً أَضَرَّ عَلَى الرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ». وَفِي كَلِمَةِ «أَضَرَّ» مَا يُفِيدُ مَعْنَى كَلِمَةِ شَوْمٍ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الضَّرَرُ، وَهَذَا مِنْ حَسَنِ تَرْتِيبِ الْبَخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَأَحْيَانًا يَأْتِي بِمِثْلِ هَذَا التَّرْتِيبِ وَمَا تَشْعُرُ بِهِ، وَأَحْيَانًا تَشْعُرُ بِهِ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى فَهْمٍ ثَاقِبٍ لَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَالْخِلَاصَةُ: أَنَّنَا لَا نَطْعَنُ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ أَبَدًا، حَيْثُ إِنْ بَعْضُ النَّاسِ طَعَنَ، فِيهَا، وَقَالَ: كَيْفَ يَقُولُ الرَّسُولُ: «الشَّوْمُ فِي الْمَرْأَةِ، وَالْدَّارِ، وَالْفَرَسِ». وَنَحْنُ نَجِدُ أَحْيَانًا الْمَرْأَةَ تَكُونُ مِنْ أَحْسَنَ مَا تَكُونُ عَلَى الزَّوْجِ، وَيجدُ فِيهَا الْخَيْرَ وَتُعِينُهُ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى، وَعَلَى النِّفْقَةِ، وَتَرْبِيَةِ الْأَوْلَادِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

الْجَوَابُ أَنْ نَقُولَ: إِنْ الرَّسُولُ ﷺ لَمْ يَقُلْ: إِنْ هَذَا مَوْجُودٌ حَتْمًا، وَإِنَّمَا قَالَ: إِنْ كَانَ. ثُمَّ إِنَّهُ لَيْسَ الشَّوْمُ الَّذِي يَعْرِفُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ؛ أَيِ: التَّشَاوُمُ بِمَوْهُومٍ؛ لِأَنَّ شَوْمَ الْجَاهِلِيَّةِ كُلَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَوْهَامٍ يَقُولُ لَكَ: إِذَا طَارَ الطَّيْرُ وَرَاحَ يَمِينًا فَهَذَا خَيْرٌ، وَإِنْ رَاحَ يَسَارًا فَهَذَا شَرٌّ، وَإِنْ رَاحَ وَرَاءَهُ وَكَذَلِكَ يَقُولُونَ لَا يُقَدِّمُ عَلَى السَّفَرِ.

وَكَذَلِكَ يَقُولُونَ: إِذَا خَرَجْتَ مِنْ بَيْتِكَ فِي الصَّبَاحِ، وَقَابَلْتَ إِنْسَانًا تَكْرَهُهُ، أَوْ إِنْسَانًا قَبِيحَ الْوَجْهِ، أَوْ إِنْسَانًا أَعْوَرَ الْعَيْنِ، فَهَذَا الْيَوْمَ يَوْمَ شَوْمٍ، فَكُلْ هَذَا مَا أَرَادَهُ الرَّسُولُ ﷺ أَبَدًا، وَإِنَّمَا أَرَادَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَهُوَ مَا يَخْصُلُ مِنَ الضَّرَرِ.

وَفِي قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «مَا تَرَكْتُ بَعْدِي فَتْنَةً أَضَرَّ عَلَى الرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ». دَلِيلٌ

على عظم فتنَةِ النساءِ، وأنه يَجِبُ علينا التحَرُّزُ بقدرِ المستطاعِ من الوقوعِ في فتنَتِهِنَّ؛ لأن المرأةَ تَفْتِنُ الرجلَ حتى ربَّما يَكْفُرُ باللهِ العظيمِ من أجلِها.

وقد مرَّ بي في أحدِ الكتبِ أظنُّه لابنِ الجوزيِّ أن مؤدِّنا صعدَ المنارةَ لِيُؤدِّنَ فرأى امرأةً جميلةً على السطحِ، فأعجَبَتْهُ وتعلَّقَتْ نفسُهُ بها، فاتَّصَلَ بها، فقالت له: إنها نصرانيةٌ ولا تقبلُ أن تزوجَ به حتى يَتَنَصَّرَ. فحاولها فأبَتْ إلا أن يَتَنَصَّرَ، فتنَصَّرَ -والعياذُ بالله- فلما تنصَّرَ قالت له: إذا كان هذا دينُك وعقيدتُك بهذا الرخصِ عندك، فأنا قد أكونُ أرخصَ من ذلك عندك وتطلَّقني بأدنى سببٍ، فلا رغبةَ لي فيكَ^(١).

فهذا قد خسرَ الدنيا والآخرةَ -والعياذُ بالله- ففتنةُ النساءِ فتنةٌ عظيمةٌ؛ لأنها تدخلُ على الإنسانِ التقى، والعالمِ، والجاهلِ، والفاسقِ، وعلى كلِّ أحدٍ، فيجِبُ على الإنسانِ أن يخرِصَ غايةَ الحرصِ من درءِ هذه الفتنةِ، ليسَ في نفسه فحسب، بل حتى في المجتمعِ.

وبناءً على ذلك: يَجِبُ علينا أن نُبَصِّرَ أولئكَ القومِ الذين يَدْعُونَ إلى سفورِ المرأةِ وتبرُّجِها، ومخالطِها بالرجالِ، وأن نُبَيِّنَ لهم أن هذا هدمٌ للأخلاقِ، والأديانِ، والمستقبلِ أيضًا؛ لأن الشعوبَ إذا أَصْبَحَتْ بهيميةً ليس لها إلا شهوةُ الفرجِ، وملءُ البطنِ أَصْبَحَتْ لا قيمةَ لها، وَأَصْبَحَتْ ذليلةً أمامَ الدنيا، وأمامَ جبابرةِ الخلقِ.

ولهذا ما استولى أعداءُ المسلمين على المسلمين إلا بهذه الوسائلِ، فقد رَجَّوا لهم بالنساءِ كما نَسَمَعُ في نكباتٍ وقعتَ للمسلمين، أنهم؛ أي: الأعداءُ قالوا: اغزُّوهم بالنساءِ ويسَّرُوا لهم أمورَ النساءِ، وأطلقُوا النساءَ الجميلاتِ، ووفَّروا لهنَّ كلَّ ما يَفْتِنُ الرجالَ، وسَهَّلُوا الوصولَ إليهنَّ، وحيثُ تَمَلِّكُونَ عقولَ الرجالِ، وتَمَلِّكُونَ ديارَهُم، وأموالَهُم، وهذا هو الحاصلُ الآن.

وقوله ﷺ: «ما تَرَكْتُ بعدي فتنةً أضَرَّ».

(١) انظر: «ذم الهوى» لابن الجوزي (١/٤٥٩).

فلو قال قائلٌ: إن الرسول ﷺ قال: «ما حصلتُ فتنةٌ منذُ خُلِقَ آدمُ إلى أن تقومَ الساعةُ أشدَّ من فتنةِ المسيحِ الدجالِ»^(١). فكيف نجتمعُ بينهما؟
الجوابُ أن نقولَ: لكلٍّ واحدٍ منهما مَصَبٌّ: فهذا فيما يَتَعَلَّقُ بِالْأَخْلَاقِ وَالْعَقَّةِ،
وذاك فيما يَتَعَلَّقُ بِالْأَدْيَانِ.

فإن أعظمَ فتنةٍ على الدينِ هي فتنةُ المسيحِ الدَّجالِ، التي مرَّ عليكم شيءٌ منها،
وأن من فتنته أنه يدْعُو القومَ إلى عبادته، فيأبُونَ فيَنْصَرِفُ عنهم، ثم يُضْبِحُونَ مُمَجِّلين
ليس عندهم زرعٌ ولا ضرعٌ، ويأتي لقومٍ فيدْعُوهم فيَسْتَجِيبُونَ إلى دعوتِهِ، فيَقُولُ
لِلسَّمَاءِ: أمطري. فتمْطِرُ، وَيَقُولُ لِلْأَرْضِ: أنبتي. فتنبُتُ فتُضْبِحُ مواشيهم أسمنَ ما
يَكُونُ، وأكثرَ ما يَكُونُ لبناً وضرعاً^(٢) فهذه فتنةٌ والله من أعظمِ الفتنِ، فهي فتنةٌ لا يَسْلَمُ
منها إلا من سَلَّمَهُ اللهُ ﷻ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٨ - بابُ الحرةِ تحتَ العبدِ.

٥٠٩٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ
الرَّحْمَنِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَتْ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثُ سُنَنِ:
عُتِقَتْ فُخِّرَتْ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ». وَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
وَبُرْمَةٌ عَلَى النَّارِ فَقُرَّبَ إِلَيْهِ خَبِزٌ وَأَذَمٌ مِنْ أَدَمِ الْبَيْتِ فَقَالَ: «أَلَمْ أَرِ الْبُرْمَةَ؟» فَقِيلَ: لَحْمٌ
تُصَدَّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، وَأَنْتَ لَا تَأْكُلُ الصَّدَقَةَ. قَالَ: «هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ»^(١).

بَرِيرَةُ هَذِهِ كَانَتْ جَارِيَةً لِبَعْضِ الْأَنْصَارِ، وَصَلَتْهَا بَيْتُ الرَّسُولِ ﷺ أَنَّهَُا كَاتَبَتْ

(١) رواه مسلم (٤/٢٢٦٦) (٢٩٤٦) (١٢٦) (١٢٧).

(٢) رواه مسلم (٤/٢٢٠٥) (٢١٣٧) (١١٠).

(٣) رواه مسلم (٤/١٥٠٤) (١٤).

أهلها على تسع أواقٍ من الفضة، فجاءت تستعين عائشة رضي الله عنها، فقالت لها: إن أَرَادَ أهلك أن أعدّها لهم ويَكُونُ ولاؤك لي فعلتُ. فذهبت الجارية إلى أهلها وقالت لهم فقالوا: لا، إلا أن يَكُونَ الولاءُ لنا، فجاءت الجارية وأخبرت عائشة والنبي ﷺ عندها، فقال: «خُذِيهَا واشترطي لهم الولاءَ». فأخذتها واشترطت لهم الولاءَ بأمر النبي ﷺ، ثم إن الرسول ﷺ بينَ بعد ذلك أن هذا شرطٌ فاسدٌ، وأن الولاءَ لمن أعتق فقال: «ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله، ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطلٌ وإن كان مائةَ شرطٍ قضاء الله أحقُّ، وشرطُ الله أوثقُ، وإنما الولاءُ لمن أعتق»^(١).

وهذه هي السنّة الأولى: وهي أن الولاءَ لمن أعتق، فيَكُونُ ولاؤها حينئذٍ لعائشة رضي الله عنها.

والسنّة الثانية: أنها خيّرت على زوجها حين عتقت، وكان زوجها عبداً يُسمّى مغيثاً. فعُتقت فخيرها النبي ﷺ فقال: «إن شئت بقيت معه، وإن شئت فأنت ملك نفسك» فقالت: أختار نفسي^(٢).

فجعل زوجها يلح عليها أن تبقى معه، ولكنها تأبى حتى كان يلاحقها في سكك المدينة، وفي الأسواق ينيكي، ولكنها رضي الله عنها لا تريد^(٣).

فطلب من النبي ﷺ أن يشفع له إليها فشفع له النبي ﷺ، وقال لها: «لو راجعته» فقالت: يا رسول الله تأمرني؟ فقال: «إنما أنا شافع». قالت: لا حاجة لي فيه^(٤).

ففسخ نكاحها، وهذه السنّة يؤخذ منها أن المرأة إذا عتقت تحت العبد فهي

(١) رواه البخاري (٢٥٦٣)، ومسلم (١٥٠٤) (٨).

(٢) رواه البخاري (٢٥٣٦)، ومسلم (١١٤٣/٢) (١٥٠٤) (٩).

(٣) رواه البخاري (٥٢٨٠)، (٥٢٨١).

(٤) رواه البخاري (٥٢٨٣).

بالخيار، وإن عُنِقَتْ تحتَ الحرِّ ففيها قولان لأهل العلم: اختار شيخ الإسلام أن لها الخيار^(١). ولكن جمهور أهل العلم على أنه لا خيار لها^(٢).

وهذا يَنْبَنِي على العلة؛ أي: لماذا خَيَّرَها الرسول ﷺ، هل لأنها صارت حرةً وهذا عبدٌ فهو دونها في الكفاءة، أو لأنها ملكَت نفسها بعد أن زُوِّجَتْ وهي مملوكةٌ ما تَسْتَطِيعُ أن تَتَصَرَّفَ في نفسها، والآن ملكَت نفسها.

فمأخذ الحكم عند شيخ الإسلام ابن تيمية: هو أنها ملكَت نفسها، وكانت بالأوَّل لا تَمْلِكُ نفسها. أما الآن فملكَت نفسها فتَمْلِكُ الخيار.

وأما رأي الجمهور: فَعَلَّلُوا ذلك بأنها صارت حرةً وهو عبدٌ، فهو دونها في الكفاءة، فلها الخيار لأنه دونها في الكفاءة^(٣).

السنة الثالثة: أن الرسول ﷺ دَخَلَ بيته، وكان من هديه أنه لا يَتَكَلَّفُ مَعْدُومًا، ولا يَرُدُّ موجودًا، فإذا قُدِّمَ إليه الأكلُ أكل، ليس هو مثلنا الآن؛ ولهذا تَجِدُهُ راضياً مرضياً على أهله، فدَخَلَ يوماً فَقَرَّبُوا له خبزاً وأدماً من أدم البيت، وأدم البيت بسيطٌ، وأكثر ما يَكُونُ من الخلِّ، يَغْنِي: تمرٌّ في ماءٍ يَبْلُهُ يوماً أو يومين، فيَكْتَسِبُ الماءُ من حلاوة التمرِ وَيَكُونُ نظيفاً، فهذا هو الإدام.

فقال ﷺ: «أَلَمْ أَرِ البرمةَ على النارِ؟» البرمةُ قدرٌ من الفخارِ؛ مثل الزيرِ، لكنه قدرٌ يُسَمَّى برمةً، والمعنى أن فيها شيئاً يُطْبَخُ فقالوا: لحمٌ تُصَدِّقُ به على بريرة، وأنت لا تأكلُ الصدقة. هذه هي حجتهم ولكنها حجةٌ غيرُ حجيجهِ كما سيأتي.

وقولهم: أنت لا تأكلُ الصدقة. أي: الصدقة الواجبة والمستحبة، ولكنه يأكلُ

(١) انظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٣٢٨/٢٢)، ونقله عنه ابن مفلح في «الفروع» (١٧١/٥)، وحكى صاحب «المبدع» أنه رواية عن أحمد (٣٥/٧) ورجح أن المذهب أنه لا خيار.

(٢) انظر: «المبدع» (٥٣/٧)، و«الإنصاف» (١٧٦/٨)، و«الوسيط» (١٧٤/٥)، و«روضة الطالبين» (١٩٢/٧).

(٣) وسئل الشيخ رحمه الله عن الراجح، فقال: اعفوني من الراجح.

الهدية ﷺ؛ لأن الصدقة تُنْبِئُ على استعلاء المتصدق على المتصدق عليه، وهي أوساخُ الناس؛ لأنها تُكفِّرُ بها خطاياهم؛ فهي كالماء الذي غُسِلَتْ به النجاسة، قال النبي ﷺ: «الصدقة تُطْفِئُ الخطيئةَ كما يُطْفِئُ الماءُ النارَ»^(١). فلهذا لا تحلُّ لمحمدٍ ولا لآلِ محمدٍ ﷺ؛ لأنها أوساخُ الناس.

أما الهدية: فالمُهْدِي لا يشعرُ بأنه فوق المُهْدَى إليه، بل قد يشعرُ بأنه دونه؛ لأن المقصودَ بها التودُّدُ وحبُّ المحبة.

فكأن المُهْدِي يريدُ أن يتقرَّبَ إلى المُهْدَى ويتودَّدَ إليه فيقدِّمُ له هديةً، والهديةُ تكونُ بقدرِ المُهْدِي أو المُهْدَى إليه، فالصبيُّ الصغيرُ إذا أُهْدِيَ إليه طباشيرةٌ تكونُ هديةً جيدةً، لكن لو أُهْدِيَهَا رجلٌ له ثلاثين سنةً يأخذها ويُرْمِيهَا أو يُلقِي بها.

فقال النبي ﷺ: «هو عليها صدقةٌ ولنا منها هديةٌ». الشرعُ كلُّه خيرٌ. فهذا الطعامُ اختلفتْ الآن أحكامُه باختلافِ طريقِ كسبه، فبريرةٌ اكتسبته عن طريقِ الصدقةِ ومَلَكَته بعدُ، فلها الآن أن تبيعه، وأن تُهديه، وأن تتصدقَ به، وأن تتفَعَّ به في جميعِ وجوه الانتفاعِ المباحة؛ لأنه مَلَكَها.

إذا: إذا أهدته للرسولِ ﷺ صار هديةً؛ لأن وصفه لكونه صدقةً ليس لذاته، ولكن لكسبه، فطريقُ اكتسابه من قبلِ بريرةٍ صدقةٌ، وطريقُ اكتسابه من جهةِ الرسولِ ﷺ من بريرةٍ هديةٌ.

ولهذا ذهب بعضُ العلماءِ إلى أن ما حرَّم لكسبه، لا يحُرِّمُ على غيرِ الكاسبِ. مثالُ ذلك: رجلٌ عنده أموالٌ اكتسبها بالربا بل كلُّ أمواله ربا، ثم اشترتُ منه شيئاً شراءً صحيحاً شرعياً، فهذا الشراءُ صحيحٌ وحلالٌ؛ لأنَّ جهةَ الاكتسابِ مختلفةٌ.

(١) رواه أحمد (٥/٢٣١، ٢٣٦، ٢٣٧) (٢٢٠١٦)، والترمذي (٦١٤)، (٦١٥)، (٢٦١٦)، والنسائي في «الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» (٨/٣٩٩)، وابن حبان (٢١٤)، وصححه الشيخ أحمد شاكر بمجموع طرقه كما في تعليقه على «سنن الترمذي» عقب الحديث (٦١٥)، وصححه الشيخ الألباني كما في تعليقه على سنن الترمذي.

ولهذا اشترى النبي ﷺ من اليهود^(١)، وقبِلَ منهم الهدية^(٢) مع أن الله وصفهم بأنهم سمّاعون للكذب أكّالون للسحتِ أخاذون للربا.

كذلك لو ورث الإنسان مالا ربويًا فهل يطيّب له بناء على هذه القاعدة؟
الجواب: أنه يطيّب له؛ لأنه أخذه بطريق شرعي، لكن قد يُفرّق بينه وبين الأول الذي أخذ بعوض، بأن الوارث لم يندلّ عوضًا بخلاف المشتري، فالمشتري ما دخل عليه بدون ثمن، لكن الظاهر أن الحكم واحد، وأنه ما دام هذا الشيء تحوّل إلى بطريق مباح فهو مباح لي.

أما ما حرّم لعينه فهو حرام بكلّ حال، مثل الخمر؛ فلو أن واحدًا عنده خمر فأهدى إلى خمرًا فهذا لا يجوز أن أقبله، ولو كان نصرانيًا أو يهوديًا يستبيح الخمر في دينه بزعمه، فأنا لا أقبله، ولا يحلّ لي قبوله، ولو كان هذا الهال مسروقًا من شخص وأنا أعرف أنه مسروق من فلان، وجاء السارق يبيعه لي فهذا حرام أيضًا؛ لأنه لا يملك عينها، وهذا هو الفرق بينهما.

ولشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله رسالة في العقود المحرمة تعرّض فيها لمثل هذه الأمور.

الحاصل: أن الرسول ﷺ قال: «لنا هدية» فإذا قال قائل: هل يهدي الإنسان على نفسه من غيره؟ يعني لو أن واحدًا قال: هذه هدية منك لي؟

الجواب: أن هذا يُنظر فيه لقرائن الحال، فبعض الناس مثلاً إذا قال: هذا هدية منك لي، يفرّح، وبعض الناس يمسك يده ويقول: أنت لصرّ أعطني هذا.

إذا بريرة إذا قال الرسول ﷺ: «هذا هدية منها لي». تفرّح، بل أنا أعتقد أنها تفرّح

(١) يشير الشيخ رحمه الله لما رواه البخاري (٢٥١٣) ومسلم (١٦٠٣) (١٢٥) من حديث عائشة أنها

قالت: اشترى رسول الله ﷺ من اليهود طعاما بنسيئة فأعطاه درعاً له رهناً.

(٢) يشير الشيخ رحمه الله إلى ما رواه البخاري (٢٦١٧) ومسلم (٢١٩٠) (٤٥) من حديث أنس: أن

امراً يهودية أنت رسول الله ﷺ بشاة مسمومة فأكل منها... الحديث.

فرحاً عظيماً أن الرسول ﷺ أخذَ الهالَ منها، وقال: إنه هديةٌ لنا منها.

وهل أكلَ الرسول ﷺ وهل لم يأكل؟

الجواب: أنه أكل لأنه ما قال هكذا إلا لأنه يُريدُ أن يأتوا به إليه فيأكل.

وفي الحديث: دليلٌ على جوازِ استمتاعِ الإنسانِ بالمأكَلِ الطيبة؛ لأن الرسول ﷺ طلبَ أن يأكلَ من اللحم، وقد سبقَ أنه قال للصحابَةِ الذين قال بعضهم: لا أكلُ اللحم. قال: «وأنا أكلُ اللحم»^(١). ولهذا من امتنعَ عن الطيباتِ بدونِ سببٍ شرعيٍّ فهذا ورعٌ مظلمٌ وزهْدٌ مَظْلَمٌ، وهو مذمومٌ، وليس بمحمودٍ، فإن كان لسببٍ كما امتنعَ أميرُ المؤمنين عمرُ بنُ الخطابِ في عامِ الرمادةِ عن الإدامِ الطيبِ^(٢)، فهذا جائزٌ، وكذلك من امتنعَ عن الطيباتِ لجبرِ خواطرِ أناسٍ آخرين.

مثال ذلك: اشترك أناسٌ في طعامٍ وقالوا: كلُّ واحدٍ يأتي بطعامِهِ، وتَنَعَّشِي مع

بعضنا البعض.

وهذا موجودٌ في السعودية فهنا يجتمعُ الجيرانُ ويقولونَ لمن يجتمعُ: يا فلانُ كلُّ واحدٍ يأتي بعشاه، فهذا واحدٌ يستطيعُ أن يأتي بطعامٍ من أحسنِ الأطعمةِ، لكنه رأى أن أصحابَه الذين يُريدونَ أن يأتوا بطعامِهِم دونَ ذلك، فقال: أنا سأتى بدونِ هذا. فهذا يكونُ غيرَ مذمومٍ، بل قد يُحمدُ على فعلِهِ؛ لأنه تركَ الأُطيبَ تواضعاً لله ﷻ.

وابن عبدُ القوي ذكر بيتاً فقال:

وَمَنْ يَرْتَدِّي دُونَ الثِّيَابِ تَوَاضَعًا سَيُكْسَى الثِّيَابَ الْعَبْقَرِيَّاتِ فِي غَدٍ

لكن هذا ليس في كلِّ حالٍ، فلو أن أحداً عليه ثوبٌ خلقٌ، أو ثوبٌ مغسولٌ لا يقولُ: ألبسُ ثوباً متدنساً، لكن إذا كُنْتَ سوفَ تُخْشَرُ أو تُجْمَعُ مع أناسٍ لا يصلونَ إلى ما تَصِلُ إليه من الجمالِ وشبهه، فحينئذٍ نقولُ: إنك محمودٌ إذا أتيتَ بلباسٍ يُشبهُ لباسَهُم.

(١) رواه مسلم (١٠٢٠/٢) (١٤٠١) (٥).

(٢) رواه مالك في «الموطأ»، كتاب صفة صلاة النبي ﷺ، باب جامع ما جاء في الطعام والشراب (٢٩).

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٩ - بَابُ لَا يَتَزَوَّجُ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعٍ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَتْنَى وَتِلْكَ وَرَبَّنَّ﴾.

وقال علي بن الحسين -عليهما السلام- يعني: متنى، أو ثلاث، أو رباع، وقوله جل ذكره: ﴿أُولَىٰ أَيْحَتَهُ مَتْنَى وَتِلْكَ وَرَبَّنَّ﴾ [١: ١]. يعني: متنى، أو ثلاث، أو رباع^(١).

البخاري رحمه الله يقول: لَا يَتَزَوَّجُ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ. يعني الإنسان ما يَتَزَوَّجُ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ، وهذا من نعمة الله عليه؛ لأنه لو تَزَوَّجَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعٍ لَضَعُفَ عَنْ أَدَاءِ حَقُوقِهِنَّ البدنية، والمالية، والاجتماعية، وأبيح له الأربع؛ لأنه قد يَحْتَاجُ إِلَى هَذَا، فَإِنْ عَادَةَ النِّسَاءِ فِي الْحَيْضِ فِي الْغَالِبِ سِتَّةُ أَيَّامٍ، أَوْ سَبْعَةٌ؛ يَعْنِي رِبْعُ الشَّهْرِ، فَمَنْ أَجَلَ الْأَيَّامَ يَفُوتَهُ شَيْءٌ مِنَ الشَّهْرِ، إِلَّا وَهُوَ يَجِدُ مِنْ يَسْتَمْتِعُ بِهَا.

فإذا كانت هذه حيضها أول الشهر، والثانية الأسبوع الثاني، والثالثة في الأسبوع الثالث، والرابعة في الأسبوع الرابع. لَا يَفُوتُهُ شَيْءٌ مِنَ الْإِسْتِمَاعِ بِأَيِّ وَقْتٍ مِنَ الشَّهْرِ. وقوله تعالى: ﴿مَتْنَى وَتِلْكَ وَرَبَّنَّ﴾. وأول الآية قوله تعالى: ﴿وَلَنْ خِفْتُمْ إِلَّا نُقْسِطُوا فِي الْبَنَىٰ فَانْكُحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتْنَى وَتِلْكَ وَرَبَّنَّ﴾ [النساء: ٣]. فقوله: ﴿مَتْنَى وَتِلْكَ وَرَبَّنَّ﴾ في المقام أو في السياق الذي في بيان أعلى ما يكون من النساء؛ لأنه إذا عدل عن اليتمية خوفاً من أن لَا يُقْسِطَ عَلَيْهَا، أَوْ خَافَ مِنْ أَنْ لَا يُقْسِطَ فِيهَا، فَبَيَّنَ اللَّهُ لَهُ أَعْلَى مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَسْتَمْتِعَ بِهِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَسْتَعْنِيَ عَنِ الْيَتَامَى، وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرِ الْوَاحِدَةَ بَلْ بَدَأَ التَّنْيَةَ فَقَالَ وَرَبَّنَّ: ﴿مَتْنَى وَتِلْكَ وَرَبَّنَّ﴾ فلو كان هناك شيء زائد على ذلك لقال: خماس وسداس وسباع... إلى آخره.

وهذه الصيغة معناها كمعنى قوله تعالى: ﴿جَاعِلِ الْمَلَائِكَةَ رُسُلًا أُولَىٰ أَيْحَتَهُ مَتْنَى وَتِلْكَ وَرَبَّنَّ﴾ [١: ١]. يعني: أنهم أنواع بعضهم له جناحان، وبعضهم له ثلاثة، وبعضهم له أربعة، وبعضهم له أكثر، فجبريل كان له ستائة جناح^(١).

(١) علقه البخاري بصيغة الجزم، ولم يذكر له ابن حجر وصلاً في «تغليق التعليق» و«فتح الباري».

(٢) رواه البخاري (٤٨٥٧)، ومسلم (١٥٨/١)، (١٧٤) (٢٨).

وليس المعنى أن نُضِيفَ اثْنَيْنِ إلى ثلاثة فتكونُ خمسًا، ثم تُضَافُ إلى أربع فتكونُ تسعًا كما قالت الرافضةُ.

فالروافضُ يَقُولُونَ: إن الله أباح للإنسان أن يَتَزَوَّجَ تسعًا فقال: ﴿مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾. ولا شك أنهم جَدِيدُونَ بهذا الفهم؛ لأنهم عجمٌ، والعجم لا يَفْهَمُونَ كلامَ العربِ كما يَفْهَمُهُ الإنسانُ العربيُّ، وليس بالأسلوبِ العربيِّ مثلَ هذا الأسلوبِ فيُرادُ به التسعُ أبدًا، ولو كان يُرادُ به التسعُ لكان هذا تطويلًا بلا فائدة، إذ يُغْنِي عن مثنى وثلاث ورباعٍ تسعًا، فهي كلمةٌ واحدةٌ مع الوضوح والبيان.

ولهذا قال العلماء: لو قال الرجلُ عندي رجلٌ ورجلٌ. بدلَ عندي رجلان، لكان هذا عيبًا في الكلامِ وأسلوبًا غيرَ بليغٍ.

ولهذا لما قال الشاعرُ:

إِنَّ الرَّزِيَّ لَا رَزِيَّةَ مِثْلُهَا فَقَدَانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ^(١)

قالوا: لأن لكل واحدٍ منهما منقبةٌ أراد أن يُشِيرَ إليه الشاعرُ، ولو كان يُريدُ مجردَ التعدادِ لكان قوله هذا مجانباً للفصاحةِ، لكنه يُريدُ أن لكل واحدٍ منهما مزايا ومناقبَ عظيمةٌ يَسْتَحِقُّ أن يُذَكَّرَ بها بعينه.

فهنا نقولُ: هذا الأسلوبُ لا يُمكنُ في اللغةِ العربيةِ أن يأتي مثله، والمرادُ به منتهى العددِ مع تركيبِ هذه الكلماتِ بعضها إلى بعضٍ، ولكن المرادُ التنويه؛ يَعْنِي: مَثْنَى، أو ثلاث، أو رباعٍ؛ ولهذا أتى البخاريُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِيُلَقِّمَ الرافضةَ حَجْرًا أتى بهذا الأثرِ عن عليِّ بنِ الحسينِ بنِ أبي طالبٍ؛ وهو إمامٌ من أئمةِ أهلِ البيتِ.

فأيُّ إنسانٍ يدَّعي أنه يُوالي أهلَ البيتِ فإنه لا بدَّ أن يَخْضَعَ لتفسيره؛ لأن آلَ البيتِ قَبْلَ تَغْيِيرِ اللسانِ، هم أَفْصَحُ العربِ، وَأَفْصَحُ آلِ البيتِ هو محمد ﷺ.

(١) البيت من «الكامل»، وراجع «الدور» (١/١٦٧)، و«شرح ديوان الفرزدق» (١/١٩٠)، و«شرح التسهيل» (١/٦٩).

فَإِذَا: إِذَا كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام يَقُولُ: إِنَّ الْمَرَادَ بِهِ: مَثْنَى، أَوْ ثَلَاثَ، أَوْ رِبَاعَ. لَكَانَ لَزَامًا عَلَى مَنْ يَرَى أَنَّهُ إِمَامٌ أَنْ يَتَّبِعَ قَوْلَهُ؛ لِأَنَّهُ إِمَامٌ، وَالْإِمَامُ لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ مُتَّبِعًا، فَعَلَى هَذَا نَقُولُ: إِنَّ الْمَرَادَ بِالْآيَةِ الْكَرِيمَةِ التَّنْوِيهِ؛ يَعْنِي: مَثْنَى إِنْ أَرَدْتُمْ اثْنَيْنِ، وَثَلَاثَ إِنْ أَرَدْتُمْ ثَلَاثًا، وَرِبَاعَ إِنْ أَرَدْتُمْ أَرْبَعًا.

وَأَمَّا أَنْ يُقَالَ: مَثْنَى؛ يَعْنِي: ثْنَيْنِ وَثَلَاثَةً؛ أَيْ: خَمْسَةً، وَأَرْبَعَةً فَتَكُونُ تِسْعَةً فَهَذَا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَنْطِقَ بِهِ الْقُرْآنُ الَّذِي هُوَ أَفْصَحُ الْكَلَامِ.

فَإِنْ قُلْتَ: أَفَلَا يُقَوِّيه أَنْ الرَّسُولَ ﷺ مَاتَ عَنْ تِسْعٍ مِنَ النِّسَاءِ ^(١). وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [الْأَحْزَابُ: ٢١].

فَالْجَوَابُ أَنْ نَقُولَ: لَوْ كَانَ الِاسْتِدْلَالُ بِهَذَا الْحَدِيثِ صَحِيحًا لَكَانَ الِاسْتِدْلَالُ بِهِ أَوَّلَى مِنَ الِاسْتِدْلَالِ بِالْآيَةِ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ لَيْسَ فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لَنَا أَنْ نَتَزَوَّجَ تِسْعًا، وَهَذَا الْحَدِيثُ -بِمَقْتَضَى أَنْ لَنَا فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُسْوَةٌ- قَدْ يَقْتَضِي أَنَّهُ يَحِلُّ لَنَا أَنْ نَتَزَوَّجَ تِسْعًا مِنَ النِّسَاءِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ مَاتَ عَنْ تِسْعٍ، وَالْجَوَابُ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ لَدَيْنَا أَحَادِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ لَا يَتَزَوَّجُ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعٍ، وَأَنَّ التَّسْعَ مِنْ خِصَائِصِ النَّبِيِّ ﷺ كَمَا خَصَّهُ اللَّهُ بِأَنْ يَتَزَوَّجَ الْمَرْأَةَ بِالْهَبَةِ بَدُونِ مَهْرٍ، وَبَدُونِ وَلِيٍّ، وَبَدُونِ شَهْوِدٍ، وَخَصَّهُ اللَّهُ ﷻ بِإِبَاحَةِ تَرْكِ الْقِسْمِ عَلَى قَوْلِ لِبَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقِسْمُ بَيْنَ النِّسَاءِ، وَأَنَّهُ لَهُ أَنْ لَا يَعْدِلَ، وَأَنَّ عَدْلَهُ بَيْنَهُنَّ ﷺ مِنْ بَابِ التَّطَوُّعِ وَالْفَضْلِ، وَلَيْسَ مِنْ بَابِ الْوَاجِبِ ^(٢).

وَاسْتَدْلُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَرْجَى مَن نَّشَاءُ مِنْهُنَّ وَتَقْوَى إِلَيْكَ مَن نَّشَاءُ وَمَن أَنْعَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ﴾ [الْأَحْزَابُ: ٥١].

عَلَى كُلِّ حَالٍ: خُصَّ الرَّسُولُ ﷺ بِأَشْيَاءَ فِي النِّكَاحِ لَمْ تَكُنْ لغيره، وَهَذَا مِنْ خِصَائِصِهِ، وَقَدْ أَسْلَمَ غِيلَانُ الثَّقَفِيِّ، وَكَانَ مَعَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اخْتَرُ

(١) تقدم تخريجه.

(٢) انظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (٣٢/ ٢٦٩).

منهنَّ أربعًا، وفارق البواقي»^(١). وهذا نصٌّ واضحٌ بأن الرجلَ حتى لو كان عنده أكثرُ من أربعٍ في الكفر، فإنه يُجبرُ على أن يختارَ أربعًا، ويُفارقَ البواقي.

مثال ذلك: هذا الرجلُ عنده ثمانٍ نسوةٍ فأسلم، فنقولُ له: اخترَ أربعًا، وإذا اخترتِ انفسخ نكاح الباقيات، فقال: الأولى طالق، والثانية طالق، والثالثة طالق، والرابعة طالق، والباقي لي. نقولُ: أنتِ اخترتِ الأربعَ اللاتي طَلَّقْتَ أم الباقيات، فقال: اخترتِ المطلقات، والباقيات انفسخ نكاحهنَّ، والمطلقات اللاتي طَلَّقْنَ، يُراجعُ إن كان يُمكنُ المراجعة، ولكن قد لا يُمكنُ المراجعة، وتكونُ هذه آخر ثلاثِ تطليقاتٍ يَقُولُونَ: إنه إذا طَلَّقَهُنَّ فالطلاقُ فرع عن الاختيار، فيكون طلاقه إياهنَّ هو اختياره لهنَّ.

ولكن في المسألة قولٌ آخر يَقُولُونَ: إنَّ طلاقه لهنَّ مِنْ بابِ توكيدِ الفراق، إن الذي انفسخ نكاحهنَّ هن اللاتي طَلَّقَهُنَّ، وهذا التطليقُ مِنْ بابِ التأكيد، قالوا: ونظيرُ ذلك قصةُ اللعانِ أن الذي لاعن زوجته في عهدِ النبي ﷺ أَكَّدَ الفراقَ بقوله: «هي طالق ثلاثًا». ومع ذلك أمضى النبي ﷺ هذا اللعانَ، وجعله فراقًا مؤبدًا^(٢). فهي لا تحلُّ له ولو بعدَ زواجها من آخر؛ لأن هذا التطليقَ معناه تأكيدُ الفراق.

فالصحيحُ: أنه إذا طَلَّقَ الأربعَ فقد انفسخ نكاحهنَّ، والأخريات يَبْقَى نكاحهنَّ^(٣)

ثم استدَلَّ المؤلفُ بِحَلَّتْهُ مؤيدًا ما ذهب إليه من أن «الواو» بمعنى «أو» بقوله: ﴿أَوَّلَىٰ أَجْنَحَهُ مَثْنَىٰ وَثُلُثَ وَرُبْعَ﴾. أن المعنى مَثْنَى، أو ثلاث، أو رباع.



(١) رواه الإمام أحمد (١٣/٢) (٤٦٠٩)، وابن ماجه (١٩٥٣)، والحاكم في «المستدرک» (١٩٣/٢)، وابن أبي شيبة (٣١٧/٤)، وصححه الشيخ الألباني كما في «الإرواء» (١٨٨٣)، و«المشكاة» (٣١٧٦) وتعليقه على «السنن».

(٢) رواه البخاري (٥٣٠٨)، ومسلم (١١٢٩/٢)، (١٤٩٢) (١).

(٣) انظر: زيادة بيان في هذه المسألة «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٣١٧/٣٢)، و«المبدع» (١٢٤/٧)، و«كشاف القناع» (١٢٢/٥).

ثم قال البخاري رحمه الله:

٥٠٩٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى﴾. قَالَتْ: هِيَ الْيَتِيمَةُ تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ، وَهُوَ وَلِيُّهَا فَيَتَزَوَّجُهَا عَلَى مَالِهَا وَيُسَيِّ صَحْبَتَهَا، وَلَا يَعْدِلُ فِي مَالِهَا، فَلْيَتَزَوَّجْ مَا طَابَ لَهُ مِنَ النِّسَاءِ سِوَاهَا مَثْنَى، وَثَلَاثَ، وَرَبَاعٌ^(١).

أتى المؤلف بهذا الأثر عن عائشة في تفسير الآية؛ لأنها تقول: إنه يتزوج إما اثنتين، وإما ثلاثاً، وإما أربعاً.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٠ - بَابُ: ﴿وَأَمْهَنُكُمْ أَلَّتِي أَرْضَعَكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]. وَيَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النِّسَبِ.

قوله تعالى: ﴿وَأَمْهَنُكُمْ أَلَّتِي أَرْضَعَكُمْ﴾. هذا عطفٌ على قوله: ﴿وَأَمْهَنُكُمْ﴾ يعني: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ، وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ. وَإِنَّمَا قِيدَها بِقَوْلِ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ؛ أَنَّ الْأُمَّ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لَا تَشْمَلُ الَّتِي أَرْضَعَتْ، بَلْ تَخْتَصُّ بِالْأُمِّ الْوَالِدَةِ؛ وَلِهَذَا كَانَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَمْهَنُ نِسَائِكُمْ﴾. خَاصًّا بِأُمَّهَاتِ الَّتِي وَلَدَتْهَا، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ أَمَّهُتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدَتْهُنَّ﴾ [النساء: ٢٢]. فَالْأُمُّ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لَا تَشْمَلُ أُمَّ الرِّضَاعَةِ.

وهنا قال: ﴿أَلَّتِي أَرْضَعَكُمْ﴾. وَأُطْلِقَ الرِّضَاعَ، فَيَقْتَضِي أَنَّ الرُّضْعَةَ الْوَاحِدَةَ مُحْرَمَةٌ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَتِ الظَّاهِرَةُ، وَقَالُوا: إِنْ الرِّضَاعُ مُحْرَمٌ وَلَوْ كَانَ رُضْعَةً وَاحِدَةً، وَلَوْ كَانَ فِي حَالِ الْكِبَرِ؛ لَعُمُومِ الْآيَةِ فَإِذَا أَرْضَعَتْ امْرَأَةٌ رَجُلًا أَكْبَرَ مِنْهَا صَارَ وَلَدًا لَهَا مِنَ الرِّضَاعِ^(٢). وَلَا أَذْرِي أَيْلَتَزِمُونَ بِهَا أُمَّ لَا؟ لَأَنَّ هَذِهِ عَكْسُ الْأُمِّ عَادَةً، فَالْأُمُّ تَكُونُ

(١) رواه مسلم (٤/٢٣١٣)، (١٨/٣٠) (٦) بغير قوله: «مثنى وثلاث ورباع».

(٢) انظر: «المحلى» (١٠/١٠).

أكبر من الولد، لكن على كل حال هم يَرَوْنَ أن رَضَاعَ الكبيرِ كَرَضَاعِ الصغيرِ، وأن الرضعة الواحدة كالرضعات المتعددة؛ لأن الآية مطلقة.

ولكن القول الصحيح: أنها؛ أي الآية المطلقة هذه مقيدة بما ثبت بالسنة؛ وهو أنه لا تُحَرِّمُ المصَّةَ ولا المصتان، وإنما يُحَرِّمُ خَمْسُ رَضَعَاتٍ، وأن تكونَ أيضًا في زمنِ الإرضاع^(١).
هو قول المؤلف رحمه الله: «يُحَرِّمُ من الرضاع ما يُحَرِّمُ من النسب». هذا أيضًا لحديث ثبت في الصحيحين وغيرهما أنه يُحَرِّمُ من الرضاع ما يُحَرِّمُ من النسب^(٢).



ثم قال البخاري رحمه الله:

٥٠٩٩- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا، وَأَنَّهَا سَمِعَتْ صَوْتَ رَجُلٍ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِ حَفْصَةَ قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَرَاهُ فَلَانًا». لَعَمَّ حَفْصَةَ مِنَ الرِّضَاعَةِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: لَوْ كَانَ فَلَانًا حَيًّا لَعَمَّهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ دَخَلَ عَلَيَّ فَقَالَ: «نَعَمْ الرِّضَاعَةُ تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُ الْوِلَادَةُ»^(٣).

٥١٠٠- وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ بَنِي عَبَّاسٍ قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَلَا تَنْزَوِجُ ابْنَةَ حَمْزَةَ؟ قَالَ: «إِنَّمَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ»^(٤).
وقال بشر بن عمر: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ مِثْلَهُ^(٥).

(١) تقدم عزو كلام أهل العلم رحمهم الله قريبًا مع اختلاف مذاهبهم في هذه المسألة.

(٢) رواه البخاري (٥١١١)، ومسلم (١٠٧٠/٢) (١٤٤٥) (٩).

(٣) رواه مسلم (١٠٦٨/٢)، (١٤٤٤) (١).

(٤) رواه مسلم (١٠٧٢/٢)، (١٤٤٧) (١٢).

(٥) علقه البخاري بصيغة الجزم، وقال الحافظ ابن حجر: رواه مسلم بن الحجاج في «صحيحه» (١٠٧١/٢)،

(١٤٤٧) (١٣) عن محمد بن يحيى القطعي، عن بشر بن عمر، به. انظر: «تغليق التعليق» (٣٩٩/٤).

قوله: «ابنة حمزة» فهي ابنة عم الرسول ﷺ فحمزة عمه، وأخوه من الرضاعة. أتى هنا بالتحديث من قتادة لإزالة وهم التدليس، وقد مرَّ علينا قبل ذلك أن كلَّ حديثٍ عنَّه قتادة في الصحيحين فهو متصل.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٥١٠١- حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا شَعِيبٌ، عَنِ الزَّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزَّيْرِ، أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ أَبِي سَفْيَانَ أَخْبَرَتْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ انكِحْ أُخْتِي بِنْتَ أَبِي سَفْيَانَ فَقَالَ: «أَوْ تُحْبِئَ ذَلِكَ». فَقُلْتُ: نَعَمْ لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِيَةٍ وَأَحَبُّ مِنْ شَارَكَنِي فِي خَيْرِ أُخْتِي فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ ذَلِكَ لَا يَجِلُّ لِي». قُلْتُ: فَإِنَّا نَحَدِّثُ أَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تَنْكِحَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: «بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ» قُلْتُ: نَعَمْ فَقَالَ: «لَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي حَجْرِي مَا حَلَّتْ لِي إِنَّهَا لَابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ أَرْضَعْتَنِي وَأَبَا سَلَمَةَ ثَوْبِيَّةٌ فَلَا تَعْرِضْنِ عَلَيَّ بِنَاتِكُنَّ وَلَا أَخَوَاتِكُنَّ» قَالَ عُرْوَةُ: وَثَوْبِيَّةٌ مَوْلَاةٌ لِأَبِي هُبَ، كَانَ أَبُو هُبَ اعْتَقَهَا فَأَرْضَعَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَلَمَّا مَاتَ أَبُو هُبَ أَرِيَهُ بَعْضُ أَهْلِهِ بَشْرَ حَبِيبَةَ قَالَتْ لَهُ: مَاذَا لَقِيتِ؟ قَالَ أَبُو هُبَ: لَمْ أَلْقَ بَعْدَكُمْ غَيْرَ أَنِّي سَقِيتُ فِي هَذِهِ بَعَاتِقِي ثَوْبِيَّةَ.

[الحديث ٥١٠١- وأطرافه في: ٥١٠٦، ٥١٠٧، ٥١٢٣، ٥٣٧٢].

سبحان الله العظيم هذا الحديث فيه عبر:

أولاً: سؤال هذه المرأة أن يكون لها ضرّةٌ ومن أقاربها؛ للخير الذي يَحْصُلُ لها بكونها تحت النبي ﷺ فهذه أم حبيبة قالت: يا رسول الله انكِحْ أُخْتِي بِنْتَ أَبِي سَفْيَانَ. فَتَعَجَّبَ النَّبِيُّ ﷺ كَيْفَ تَطْلُبُ أَنْ يَنْكِحَ أُخْتَهَا، فَتَكُونُ ضَرَّةً لَهَا؛ ولهذا قال: «أَوْ تُحْبِئَ ذَلِكَ». قالت: نعم. وفي هذا دليلٌ على أن الإنسان الجاهل ليس كالعالم، فإنَّ عَرْضَ المرأةِ الشيء المحرَّم على الرسول ﷺ لا شكَّ أنه منكرٌ، وأم حبيبة الآن عَرَضَتْ عَلَيْهِ شَيْئًا مُحَرَّمًا؛ وهو نِكَاحُ أُخْتِهَا، لكنها كانت جاهلةً.

وفيه أيضًا: دليلٌ على جوازِ عدمِ الرَّدِّ الفوريِّ للمصلحة، واستعلامِ الحال؛ لقوله: «أَوْتَحِينَ ذَلِكَ». فإن هذا مما يَدْعُوا إلى العجبِ، أن تَطْلُبَ امرأةٌ من زوجها أن يَتَزَوَّجَ عليها ضرةً، ومن أقاربِها أيضًا، وَبَيَّنْتُ ~~هنا~~ أنها ليست بمُخْلِيةٍ للرسولِ ﷺ: يَعْنِي: لست بخالية، وفيه زوجاتٌ أُخَرُ، كأنها تَقُولُ: الضرةُ لازمةٌ لي على كُلِّ حالٍ، وما دام هذا لازمٌ فأختي أَحَبُّ من غيرها؛ ولهذا قالت: وَأَحَبُّ من شَارَكَني في خَيْرِ أختي. ولهذا عندَ العامةِ الآن يَقُولُونَ: الرجلُ إذا تَزَوَّجَ امرأةً على امرأته الأولى غَضِبَتْ جدًّا فإن تَزَوَّجَ ثانيةً فَرِحَتْ وهان عليها الأمرُ، وإذا تَزَوَّجَ رابعةً يَكُونُ أَحْسَنُ. الحاصلُ: أن أُمَّ حَبِيبَةَ تَقُولُ: أنا لست منفردةٌ بك، ولي ضراتٌ، فأختي أَحَبُّ من شَارَكَني في الخيرِ، فَبَيَّنَ الرسولُ ﷺ أن ذلك لا يَحِلُّ له.

وفي هذا: دليلٌ على كمالِ عبوديته ﷺ وأنه كغيره مُكَلَّفٌ بالعباداتِ، وأن العباداتِ لا يُمْكِنُ أن تَسْقُطَ عن أحدٍ خلافاً لما يَقُولُهُ بعضُ الصوفيةِ الذين يَدْعَوْنَ أنهم أولياءُ الله، وَيَقُولُونَ: نحن أولياءُ تَسْقُطُ عَنَّا التكاليفُ، ولا تَجِبُ علينا الصلاةُ، ولا الزكاةُ ولا الصيامُ، ولا الحجُّ، ولا يَحْرُمُ علينا شيءٌ من المحرماتِ، حتى إنه يُقَالُ لي: إن بعضهم في أفريقيا يَتَزَوَّجُ خمسين زوجةً ولا يُبالي، والله أنا سَمِعْتُ هذا من بعضِ إخواننا في مكة، وَيَقُولُ: نحن مرفوعٌ عَنَّا القلمُ؛ لأنه وصل إلى الغاية. وَيَقُولُونَ -والعياذُ بالله-: هذه العباداتُ وسائلٌ؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ (١١) [المعارج: ٩٩]. فإذا وَصَلْتَ إلى درجةِ اليقينِ، سَقَطَ عَنْكَ التكليفُ فلا تُصَلِّ، ولا تُزَكُّ، ولا تَصُومُ، ولا تُحِجُّ، وازن، واشرب الخمرَ، كُلُّ شيءٍ -والعياذُ بالله-.

فالرسولُ ﷺ على العكسِ من هؤلاءِ فإنه يُؤَمِّرُ وَيُنْهَى فَيَمْتَثِلُ ﷺ؛ ولهذا قال: «إِنْ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ لِي».

وقولُها: «إِنَّا نَحَدِّثُ أَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تَنْكِحَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ». قال: «بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ؟».

قُلْتُ: نعم قال: «لو أنها لم تَكُنْ ربيتي في حجرِي ما حَلَّتْ لي»؛ لأن الرسولَ ﷺ

تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ، وَبَنَّتُهَا الَّتِي مِنْ زَوْجِهَا أَبِي سَلَمَةَ مَعَهَا فِي حَجَرِ النَّبِيِّ ﷺ.
قال: «لَوْ لَمْ تَكُنْ فِي حَجَرِي مَا حَلَّتْ لِي إِنَّهَا لِابْنَةِ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ». فصار في
تَحْرِيمِهَا سَبِيانَ:

السَّبَبُ الْأَوَّلُ: أَنَّهَا رَبِيبَتُهُ ﷺ.

وَالسَّبَبُ الثَّانِي: أَنَّهَا بِنْتُ أَخِيهِ، فَهُوَ عَمُّهَا ﷺ.

قَالَ ﷺ: «أَرَضَعْتَنِي وَأَبَا سَلَمَةَ ثَوْبِيَّةً». وَثَوْبِيَّةُ هَذِهِ جَارِيَةٌ لِأَبِي لَهَبٍ، وَكَانَ مِنْ
أَمْرِهَا مَا ذَكَرَهُ عُرْوَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ قَالَ: كَانَ أَبُو لَهَبٍ أَعْتَقَهَا فَأَرَضَعَتْ النَّبِيَّ ﷺ، فَلَمَّا
مَاتَ أَبُو لَهَبٍ أَرِيَهُ بَعْضُ أَهْلِهِ بَشَرَحِيَّةً؛ أَي: بَشَرَّ حَالٍ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - فَقَالَ: مَاذَا
لَقِيتَ؟ قَالَ أَبُو لَهَبٍ: لَمْ أَلْقَ بَعْدَكُمْ - فِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ: «خَيْرًا» - غَيْرَ أَنِّي سُقِيتُ فِي
هَذِهِ بَعَثَاتِي ثَوْبِيَّةً.

❖ وَقَوْلُهُ: «فِي هَذِهِ». يُشِيرُ إِلَى إِبَاهِمِهِ؛ أَي: سُقِيَ مِنْ إِبَاهِمِهِ بَعَثَاتُ ثَوْبِيَّةٍ لَهَا حَرَرَهَا،
وَكَانَتْ أَرَضَعَتْ النَّبِيَّ ﷺ، فَصَارَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ يَمَصُّ إِبَاهِمَهُ كَمَا يَمَصُّ الطِّفْلُ الشَّدِي،
وَهَذَا مِنْ بَرَكَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِلَّا فَإِنْ أَبَا لَهَبٍ لَا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُسْقَى.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَجْتَمِعُ سَبِيانٌ مُوجِبَانِ لِلْحُكْمِ، وَهَذَا كَاجْتِمَاعِ
الْبَيْتَيْنِ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ، يَعْنِي: مَا يَزِيدُ الْأَمْرَ قُوَّةً.

وَفِيهِ أَيْضًا: أَنَّ الْكَافِرَ قَدْ يُخَفَّفُ عَنْهُ بِعَمَلِ الْخَيْرِ، وَلَكِنْ هَذَا خَاصٌّ فِيمَا حَصَلَ
مِنَ الَّذِينَ لَهُمْ عِلَاقَةٌ بِالنَّبِيِّ ﷺ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٢١- باب من قال: لا رضاع بعد الحولين؛ لقوله تعالى: ﴿حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] وما يُحَرِّمُ من قَلِيلِ الرِّضَاعِ وكثيره.

٥١٠٢- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَشْعَثِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا رَجُلٌ فَكَانَتْ تَغَيِّرُ وَجْهَهُ كَأَنَّهُ كَرِهَ ذَلِكَ فَقَالَتْ: إِنَّهُ أَخِي فَقَالَ: «انظُرْنَ مِنْ إِخْوَانِكُنَّ فَإِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ»^(١).

هذا الباب تَضَمَّنَ ترجمتين:

الأولى: من قال لا رضاع بعد الحولين، وهذه الترجمة تُشِيرُ إلى أن هناك قولاً لأهل العلم أن الرضاع مؤثِّرٌ بعد الحولين؛ وهو كذلك.

والترجمة الثانية: وما يُحَرِّمُ من قَلِيلِ الرِّضَاعِ وكثيره، ففي هذه الترجمة أفاد أن الرضاع المحرَّم كما أفاده الحديث الذي سبق أن الرضاعة تُحَرِّمُ ما تُحَرِّمُ الولادة. فَيُثْبِتُ للتحريم من أحكام النسب أربعة أحكام فقط:

وهي: تحريم النكاح، والمحرمة، وجواز النظر، والخلوة. فهذه أربعة أشياء. أما غيرها من أحكام النكاح فلا تُثْبِتُ كالإرث، والنفقات، والصلة، وغيرها، فإنها لا تُثْبِتُ بالرضاعة.

أولاً: من قال لا رضاع بعد الحولين. وهذا هو المشهور عند أكثر أهل العلم أنه لا رضاع بعد الحولين؛ يعني: أن الرضاع بعد الحولين لا يُؤَثِّرُ، لو رضع مائة مرة، واستدلوا بالحديث الآتي: «إنما الرضاعة من المجاعة»^(٢). يعني: لا تكون الرضاعة رضاعة إلا إذا كانت من المجاعة؛ يعني: أنها واقية من المجاعة وتنفع الطفل، ويَجُوعُ إذا فَقَدَهَا؛ لأنه لا يَأْكُلُ وهذا معنى من المجاعة.

(١) رواه مسلم (١٠٧٨/٢)، (١٤٥٥) (٣٢).

(٢) تقدم تخريجه.

ولحديث: «لا رضاع إلا ما أنشز العظم وكان قبل الفطام»^(١). فما بعد ذلك فلا يُحرّم.
وهذه المسألة اختلف فيها أهل العلم على ثلاثة أقوال^(٢):
القول الأول: أنه لا رضاع بعد الحولين، أو الفطام.
القول الثاني: أن الرضاع مؤثّر مطلقاً.
القول الثالث: أنه مؤثّر عند الحاجة.

أما الذين قالوا: إنه لا يؤثّر إلا ما كان قبل الحولين، وقبل الفطام فاستدلوا بهذا الحديث الذي أشار إليه البخاري: «إنما الرضاعة من المجاعة»، وبالحديث الذي أخرجه أهل السنن: «لا رضاع إلا ما أنشز العظم وكان قبل الفطام»^(٣). وبأن النبي ﷺ لما قال: «يَاكُمْ والدخول على النساء» قالوا: يا رسول الله: أرأيت الحموم. قال: «الحموم الموت»^(٤) ولو كان رضاع الكبير مُحَرَّمًا لكان الرضاع مزيلاً لهذا الأمر، ولقال النبي ﷺ: الحموم يُرَضَّع، فهذه ثلاثة أدلة على هذا القول.

والقول الثاني: أن الرضاع مؤثّر مطلقاً سواء كان الراضع صغيراً أو كبيراً، بحاجة أو غير حاجة، وهذا مذهب أهل الظاهر، واستدلوا لهذا بإطلاق الآية: ﴿وَأَمَهُنَّكُمْ النَّبِيُّ أَنْزَعَكُمْ﴾ وإطلاق الحديث: «الرضاعة تُحرّم ما تُحرّم الولادة».

(١) رواه أبو داود (٢٠٥٩) موقوفاً على ابن مسعود رضي الله عنه و(٢٠٦٠) مرفوعاً، والصحيح الموقوف، والمرفوع فيه ضعف كذا قال الشيخ الألباني في تعليقه على السنن، وهو عند البيهقي أيضاً (٤٦١/٧) موقوفاً، والدارقطني في «سننه» (١٧٣/٤)، ورواه أحمد موصولاً (٤١١٤/١)، وقال الشيخ أحمد شاكر: إسناده ضعيف، أبو موسى الهلالي مجهول، وكذلك أبوه، وابن عبد الله بن مسعود لا يعرف.

(٢) انظر: ذكر الأقوال الثلاثة وكلام أهل العلم عليها في: «التمهيد» لابن عبد البر (٢٥٧/٨)، و«مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (٣٩/٣٤)، و«نيل الأوطار» (١٢٠/٧)، و«المحلى» لابن حزم، وانتصر ابن عبد البر، وشيخ الإسلام للقول الأول، وانتصر الشوكاني وابن حزم للقول الثاني رحمهم الله جميعاً.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) تقدم تخريجه.

ولكن هذا القول ليس له دليل في الواقع؛ لأن استدلالهم بالمطلق مع وجود المقيّد استدلال لا وجه له، إذ أن الكلّ مُتَّفِقُونَ على أنه لو وجد مطلق ومقيّد تقيّد المطلق به، وقد ذكرنا التقيّد، واستدلّوا أيضًا بأن النبي ﷺ قَالَ لامرأة أبي حذيفة: «أَرْضِعِي تَحْرُمِي عَلَيْهِ»^(١). وكانت قد شكّت إليه أن سالمًا مولى أبي حذيفة الذي كان قد تبنّاه أبو حذيفة، يَدْخُلُ عليهم كثيرًا فقال: «أَرْضِعِي تَحْرُمِي عَلَيْهِ». وهو كبير، وذهب بعض العلماء إلى أنه إن كان حصل مثل ما حصل لسالم مولى أبي حذيفة فالرضاع مُحَرَّمٌ وإلا فلا^(٢).

وجواب الجمهور عن حديث سالم مولى أبي حذيفة أن بعضهم قال: إنه خاصٌ وبعضهم قال: إنه منسوخٌ.

والصحيح: أنه خاصٌ لكنها ليست خصوصية شخصية، ولكنها خصوصية وصفية أو حالية، فمن كان في مثل حال سالم فإن إرضاعه يَصِحُّ ويؤثّر، ومن لم يكن كذلك فإنه لا يؤثّر فيه الرضاعة.

وهذا القول هو الصحيح الذي تجتمع به الأدلة، وحال سالم في وقتنا الحاضر مُتَعَدِّرٌ؛ لأنه لا يُمكن أن يوجد ابن تبنّ يكون لأهل البيت كالابن، ويشقّ عليهم التحرّر منه، فهذا غير ممكن، وغير موجود.

بقي علينا: هل أحكام الرضاع تنسّش إلى أقارب المرضع والمرضعة وصاحب اللبن؟ أولاً: نبدأ بصاحب اللبن فهو له أصول وفروع، وحواش، والمرضعة أيضًا لها أصول، وفروع، وحواش، والمرضعة له أصول وفروع وحواش عندنا الآن تسع. فصاحب اللبن يتنسّش أثر الرضاع إليه، وإلى أصوله، وفروعه، وحواشه كانتشار النسب.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) وهذا قول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ.

مثال ذلك: أبو صاحب اللبن جدُّ للرضيع المرتضع، وأخو صاحب اللبن عمُّ له، وابنُ أخيه ابنُ عمِّ، وابنُ صاحب اللبن أخٌ للمرتضع وابنُ ابنه ابنُ أخ المرتضع، فالمرتضع عمُّه.

وأصولُ المرضعة: أمُّها وإن علَّت جدَّاتُ للمرتضع، وأخواتُها خالاتُ له، وإخواتُها أخوالُ له، وأبناؤها إخوانُ له، وأبناءُ أبنائها إخوةٌ أو أخواتُ.

والمرتضعُ له أصولُ وفروعٌ وحواشٍ: فبالنسبة لأصوله وحواشيه لا أثر للرضاع فيهم إطلاقاً، وبالنسبة لفروعه يتشترُّ أثرُ الرضاع فيهم، كما يتشترُّ في النسب، فأبوه من الرضاع جدُّ لأبنائه وبناته، وعمُّه من الرضاع عمُّ لأبنائه وبناته، وخاله من الرضاع خالٌ لأبنائه وبناته، وأخوه من الرضاع عمُّ لأبنائه وبناته، وعلى هذا فقس.

لكن أخو المرتضع لا يتأثر بشيء؛ ولهذا يجوزُ لأختِ المرتضع من الرضاع أن يتزوَّجها أخوه من النسب.

فإن قال قائلٌ: أبوه من النسب هل يجوزُ أن يتزوَّج أخته من الرضاع؟

الجوابُ: أن أباه من النسب يجوزُ له أن يتزوَّج أخته من الرضاع. يعني: أختُ ابنه من الرضاع.

مثال آخر: أبوه من النسب هل يجوزُ له أن يتزوَّج أمِّه من الرضاع؟ يعني أمَّ ابنه

من الرضاع؟

الجوابُ: أن أباه من النسب يجوزُ له أن يتزوَّج أمَّ ابنه من الرضاع؛ لأن هذا من الأصول.

إذا فهمنا هذه القواعد سهل علينا مسائل كثيرة تُشكِّلُ حتى على طلبة العلم؛ لأن هذه المسائل فيها تدخُّلٌ.

إذا: يتشترُّ أثرُ الرضاع بالنسبة لأصولِ صاحبِ اللبن، وفروعه، وحواشيه، كانتشارِ النسب، وبالنسبة للمرضعة وأصولها وفروعها وحواشيها كذلك تتشترُّ انتشارِ النسب، وبالنسبة للمرتضع يتشترُّ إلى فروعه فقط، أما أصوله وحواشيه فهم أجانبٌ من الرضاغة.

المسألة الثانية التي تَرَجَّمَ المؤلفُ بقوله: «وما يُحَرِّمُ من قليلِ الرضاعِ وكثيره»: وهذه أيضًا مسألة فيها خلافٌ بين العلماء: فمنهم من يَقُولُ: إن الرضاعَ مُحَرَّمٌ قليله وكثيره، وهذا مذهبُ كثيرٍ من أهل العلم كأبي حنيفة، وأصحابه، ويُرَوَى عن الإمامِ أحمدَ رَحِمَهُ اللهُ عَلَى أَنَّ الرضاعَ مُحَرَّمٌ القليلُ منه والكثيرُ. واستدلُّوا بالإطلاقِ في قوله: ﴿وَأَمْتُهُنَّ كُمُ النِّسْبِ أَرْضَعْنَكُمْ﴾. وبقولِ النبي ﷺ: «يَحْرُمُ من الرضاعِ ما يَحْرُمُ من النَّسَبِ». فإذا ارتَضَعَ الطفلُ من المرأةِ ولو مرةً واحدةً، ولو مصَّةً واحدةً كانت أُمًّا له من الرضاعة، وثَبَّتْ أَحْكَامُ الرضاعة، وهذا هو ظاهرُ اختيارِ البخاري رَحِمَهُ اللهُ؛ لأنه قال: وما يَحْرُمُ من قليلِ الرضاعِ وكثيره^(١).

والقولُ الثاني: أن الرضاعَ الْمُحَرَّمُ ثلاثُ رضعاتٍ فأكثرَ لقولِ النبي ﷺ: «لَا تُحَرِّمُ الإِمْلاجَةُ وَلَا الإِمْلاجَتَانِ، وَالْمَصَّةُ وَالْمَصَّتَانِ»^(٢). فَمَفْهُومُ الْحَدِيثِ أَنَّ مَا زَادَ عَلَيْهَا مُحَرَّمٌ فَيَكُونُ الثَّلَاثُ فَأَكْثَرُ مُحَرَّمَةً، وما دُونَهَا غَيْرُ مُحَرَّمٍ.

القولُ الثالثُ: أن الرضاعَ الْمُحَرَّمُ لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ خَمْسَ رَضَعَاتٍ، وهناك أقوالٌ أُخْرَى كسبع، وعشر، ولكن لَا نَعُوْلُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا دَلِيلٌ، لَكِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالُ الَّتِي لَهَا أَدَلَّةٌ وَاضِحَةٌ أَنَّ الرضاعَ الْمُحَرَّمُ خَمْسُ رَضَعَاتٍ فَأَكْثَرُ، وما دُونَهَا فَإِنَّهُ لَا يُحَرِّمُ؛ وَدَلِيلُ هَذَا حَدِيثُ عَائِشَةَ الَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ قَالَتْ: كَانَ فِيهَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ فَتَوَفَّى النَّبِيُّ ﷺ وَهِيَ فِيهَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ^(٣). وَهَذَا نَصٌّ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمُحَرَّمُ خَمْسُ رَضَعَاتٍ^(٤).

وَلَا يُعَارِضُ هَذَا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ الْقَائِلُونَ بِأَنَّ الرضاعَ مُحَرَّمٌ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ، وَلَا بَأْنَ

(١) انظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (٧/٤).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) انظر: «المغني» لابن قدامة (٨/١٣٧)، و«المبدع» (٨/١٦٠)، و«مختصر الخرقى» (١/١١١)،

و«الوسيط» (٦/١٧٧).

الرضاع المحرم ثلاث رضعات.

أما الذين قالوا: إن الرضاع مُحَرَّمٌ قَلِيلُهُ وكَثِيرُهُ فالذي اسْتَدَلُّوا به دليلٌ مطلقٌ، والمطلق إذا ورد ما يُقَيِّدُهُ تَقَيَّدَ به.

وأما الذين قالوا بالثلاث: فنَقُولُ: إن حديثكم يَقُولُ: «لَا تُحَرِّمُ المصَّةُ وَلَا المصتان والإملاجة والإملاجتان». ونحن نَقُولُ ذلك؛ لأن الحديث الذي معنا يَقُولُ: خمسُ رضعات. إذا فالثنتان لَا يُحَرِّمان.

فما دل عليه هذا الحديث مطابقٌ تمامًا للحديث الذي خَصَّصَهُم بِخَمْسَةٍ، ومع الخمس زيادةٌ علمٌ فيكونُ أولى.

ثم نَقُولُ: دلالةٌ حديث: «لَا تُحَرِّمُ المصَّةُ وَلَا المصتان». بالمفهوم؛ لأن مفهومه أن الثلاثَ فَأَكْثَرُ مُحَرَّمٌ، وأما دلالةُ أن المُحَرَّمُ خمسُ رضعاتٍ فهو بالمنطوق، والمنطوق مُقَدَّمٌ على المفهوم؛ لأنه لَا يُعَارِضُهُ في الواقع.

ولهذا نَقُولُ: إن القولَ بأنها خمسُ رضعاتٍ هو القولُ الراجحُ. فإن قُلْتَ: لماذا لَا تَحْتَاطُ فتأخذُ بالقول الذي يُثَبِّتُ أثرَ الرضاع بالقليل والكثير؟

الجوابُ أن نَقُولَ: هذه المسألة الاحتياطُ فيها متجاذب؛ لأنك إن اخْتَطَطْتَ وحرَمْتَها على هذا الرجل، فإنك لم تَحْتَطِ في حِلِّ الخلوةِ بها، وجوازِ النظرِ، وجوازِ السفرِ.

مثال ذلك: طفلةٌ رَضِعَتْ من امرأةٍ رَضِعَةً واحدةً، وللمرأة التي رَضَعَتْ منها أولادٌ ذكورٌ، فإذا قُلْنَا: إن الرضعةَ الواحدةَ مُحَرَّمَةٌ صارت هذه الطفلة حرامًا على أولادِ المرأة، وكونُ أولادِها لَا يَتَزَوَّجون بهذه الطفلةِ أحوطٌ من كونهم يَتَزَوَّجونها؛ لأنهم إذا تَرَكَوا الزواجَ لم يَقُولُوا: إنكم أنتم، وإن تَزَوَّجُوا بها قال بعضُ العلماء: إنكم أنتم.

إذا: فالاحتياطُ أَلَّا يَتَزَوَّجُوا بها، لكن نَقُولُ: هذا الاحتياطُ يَدْفَعُهُ احتياطٌ آخرُ يُعَارِضُهُ؛ ولأننا إذا قُلْنَا بنبوتِ حكمِ الرضاعِ أبَحْنَا لأولادِ هذه المرضعةِ أن يَخْتَلُوا بهذه الطفلة إذا كَبُرَتْ، وأَبَحْنَا النظرَ إلى وجهها، وأن يُسَافِرُوا بها، فنحن حينئذٍ وَقَعْنَا في خلافِ الاحتياطِ؛ لأن الاحتياطُ أن نَتَجَنَّبَ هذا الشيءَ.

فَإِذَا قُلْتَ: لِمَاذَا لَا تَعْمَلُ بِالْأَحْيَاطِينَ وَتَقُولُ: يَحْرُمُ نِكَاحُهَا، وَيَحْرُمُ النَّظَرُ إِلَيْهَا، وَالْخُلُوعُ بِهَا، وَالسَّفَرُ بِهَا؟

قُلْنَا: هَذَا تَعَارُضٌ فِي الْأَحْكَامِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَثْبُتَ بِالسَّبَبِ الْوَاحِدِ حَكْمٌ وَنَقِيضُهُ أَبَدًا، لِأَنَّ السَّبَبَ الْوَاحِدَ إِنْ كَانَ فَاعِلًا مَوْثَرًا ثَبَتَ أَثَرُهُ وَانْتَفَى خِلَافُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَوْثَرًا لَمْ يَكُنْ سَبَبُهُ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَقُولَ: أَثْبَتِ الْإِحْتِيَاطِينَ.

فَإِنْ قُلْتَ: جَاءَتِ السُّنَّةُ بِإِثْبَاتِ الْإِحْتِيَاطِينَ وَذَلِكَ فِي قِصَةِ الْغُلَامِ الَّذِي تَخَاصَمَ فِيهِ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ، وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ، فَقَالَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنْ هَذَا الْغُلَامُ مِنْ أَخِي عَتَبَةَ، عَهْدَ بِهِ إِلَيَّ، وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: هَذَا الْغُلَامُ وَلَدٌ عَلَى فِرَاشِ أَبِي مِنْ وَلِيدَتِهِ؛ لِأَنَّ عَتَبَةَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ قَدْ انْتَهَكَ حَرَمَةَ هَذِهِ الْمَرْأَةِ، فَاتَتْ بِهَذَا الْوَلَدِ، فَتَنَازَعَ فِيهِ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ وَحُجَّتُهُ أَنَّهُ وَلَدٌ عَلَى فِرَاشِ أَبِيهِ مِنْ وَلِيدَةٍ أَبِيهِ؛ أَي: مِنْ جَارِيَتِهِ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ احْتَجَّ بِأَنَّهُ أَخَاهُ عَتَبَةَ عَهْدَ بِهِ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: انْظُرْ شَبَهَ الْوَلَدِ، فَنَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى شَبَهِهِ فَإِذَا فِيهِ شَبَهُ بَيْنَ بَعْتَبَةَ، وَلَكِنَّهُ قَالَ: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ، وَاحْتَجَبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ»^(١).

فَهُنَا أَثْبَتَ حَكْمَ الْفِرَاشِ مِنْ جِهَةٍ وَنَفَى حَكْمَهُ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، قَضَى بِهِ لِعَبْدِ بْنِ زَمْعَةَ؛ لِأَنَّهُ وَلَدٌ عَلَى فِرَاشِ أَبِيهِ، وَأَمَرَ سَوْدَةَ أَنْ تَحْتَجِبَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ فِيهِ شَبَهًا بَيْنًا لِعَتَبَةَ، فَهَذَا تَعَارُضٌ فَقَدْ أَثْبَتْنَا الْحَكْمَ وَنَقِيضَهُ، فَمَا الْجَوَابُ عَمَّا قُلْنَا قَبْلَ قَلِيلٍ إِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ إِثْبَاتُ الْحَكْمِ وَنَقِيضِهِ؟

الْجَوَابُ: أَنَّ السَّبَبَيْنِ هُنَا مُخْتَلِفَانِ، فَسَبَبُ أَمْرِهِ لِسَوْدَةَ أَنْ تَحْتَجِبَ هُوَ الشُّبُهَةُ الْبَيِّنُ بَعْتَبَةَ، وَسَبَبُ إِحْقَاقِهِ بِزَمْعَةَ الْفِرَاشِ، فَالسَّبَبَانِ مُخْتَلِفَانِ. أَمَّا الْأَوَّلُ فَالسَّبَبُ وَاحِدٌ وَهُوَ الرِّضَاعُ، فَلَا يُمَكِّنُ لِسَبَبٍ وَاحِدٍ أَنْ يَثْبُتَ بِهِ حَكْمَانِ مُخْتَلِفَانِ أَبَدًا.

(١) رواه البخاري (٦٧٤٩)، ومسلم (١٠٨٠ / ٢)، (١٤٥٧) (٣٦).

فالآن تَبَيَّنَ لَنَا أَنَّ الرَّاجِحَ أَنَّ الْمُحَرَّمَ خَمْسُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ، وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ «مَعْلُومَاتٌ»؛ لِأَجْلِ أَنَّهُ إِذَا شَكَّ فِي عَدَدِ الرَضَعَاتِ فَلأَصْلِ عَدْمُهَا، فَإِذَا شَكَّكُنَا هَلْ رَضَعَ خَمْسًا أَمْ أَرْبَعًا، فَهِيَ أَرْبَعٌ حَتَّى نَعْلَمَ أَنَّهَا خَمْسَةٌ. وَيَبْقَى عِنْدَنَا الْآنَ النَّظَرُ مَا هِيَ الرُّضْعَةُ؟ هَلْ هِيَ التَّقَامُ الشَّدِيدُ، أَوْ مَصُّ اللَّبَنِ، أَوْ الرُّضْعَةُ الْمُنْفَصِلَةُ عَمَّا بَعْدَهَا؟ فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ احْتِمَالَاتٍ.

المشهورُ مِنَ الْمَذْهَبِ: أَنَّهُ مَا دَامَ مُلْتَقِمًا لِلثَدِيِّ فَهِيَ رَضْعَةٌ، فَإِذَا أَطْلَقَهُ لِأَيِّ سَبَبٍ ثُمَّ عَادَ فَهِيَ ثَانِيَةٌ، وَيُمْكِنُ حِينَئِذٍ أَنْ تَنْتَهِيَ الْخَمْسُ فِي خِلَالِ عَشْرِ دَقَائِقَ، حَتَّى لَوْ فُرِضَ أَنَّ الصَّبِيَّ التَّقَمَ الشَّدِيدَ ثُمَّ سَمِعَ صَوْتًا مِثْلًا، فَأَطْلَقَ الشَّدِيدَ لَيَنْظُرَ مَا هَذَا، ثُمَّ عَادَ فَهِيَ رَضْعَةٌ^(١).

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: بَلِ الرُّضْعَةُ مَا كَانَتْ مُنْفَصِلَةً عَنْ أَخْتِهَا بِزَمَنِ بَيِّنٍ يَظْهَرُ فِيهِ الْإِنْفِصَالُ، وَهَذَا اخْتِيَارُ ابْنِ الْقَيِّمِ فِي الْهَدْيِ^(٢)، وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّهُ إِذَا أَطْلَقَ الشَّدِيدَ لِسَبَبٍ ثُمَّ عَادَ فَهَذِهِ رَضْعَةٌ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ مَا زَالَ يَرْتَضِعُ فِي الْوَاقِعِ، وَلَوْ أَنَّا عَتَبْنَا مُجَرَّدَ التَّقَامِ الشَّدِيدِ؛ لَكَانَ الْأَوَّلُ بِالصَّوَابِ أَنْ نَجْعَلَ الرُّضْعَةَ هِيَ الْمَصَّةُ لِقَوْلِهِ: «لَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمَصْتَانُ»^(٣). وَأَنْتُمْ لَا تَقُولُونَ: بِأَنَّ الْمَعْتَبَرَ الْمَصُّ، فَهَمَّ يَقُولُونَ: لَوْ مَصَّ وَهُوَ مُلْتَقِمُ الشَّدِيدِ مِائَةَ مَرَّةٍ فَهِيَ عِنْدَهُمْ رَضْعَةٌ وَاحِدَةٌ.

فَالْأَصَحُّ: أَنَّ الرُّضْعَةَ هِيَ مَا انْفَصَلَتْ عَنْ الْأُخْرَى بِفَاصِلٍ بَيِّنٍ، وَلَا يُشْتَرَطُ الشَّبَعُ، وَلَا أَنْ تَكُونَ كُلُّ وَاحِدَةٍ فِي يَوْمٍ، بَلْ رُبَّمَا تَكُونُ وَاحِدَةً فِي السَّاعَةِ الْوَاحِدَةِ، وَالثَّانِيَةُ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ، وَالثَّلَاثَةُ فِي السَّاعَةِ الثَّلَاثَةِ، وَالرَّابِعَةُ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ، وَالْخَامِسَةُ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ.

ثُمَّ مَا هُوَ اللَّبَنُ الْمُحَرَّمُ؟

(١) انظر: «المغني» (٨/ ١٣٨)، و«المبدع» (٨/ ١٦٧)، و«الإنصاف» للمرداوي (٩/ ٣٣٦).

(٢) انظر: «زاد المعاد» (٥/ ٥٧٥).

(٣) تقدم تخريجه.

نقول: لبنُ الأدمية، هذا هو اللبنُ المُحرَّم، أما لبنُ البهيمة فلا يُحرَّم، ولهذا لو رَضَعَ الطفلان من شاةٍ واحدةٍ يكونان أخوين؟! إن كانا خروفين.

المهم: أنها إذا رَضَعَا من بهيمةٍ لم يَكُونَا أخوين.

وإن رَضَعَا من رجلٍ؟! فهناك بعضُ الناسِ يَقُولُونَ: إنه هناك رجالٌ لَا يَصِيرُ لهم لبنٌ، وهذا ممكن ولكنه قليلٌ، ومع ذلك لا أثر له؛ لأن الله يَقُولُ: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ أمهات لا بدَّ أن تكونَ أنثى.

وإذا كانت المرأةُ لم تَزَوِّجْ ودرَّ لبنُها على طفلٍ وأَرْضَعَتْهُ خمسَ مراتٍ - وهذا يَقَعُ فإن المرأةَ ما تَزَوَّجَتْ فإذا صارَ الطفلُ يَرْضَعُ مِنْهَا درَّتْ عليه - وكذلك لو كانت عجوزًا كبيرةً في السن بعيدةَ العهدِ بالولادة، وليس بها لبنٌ فإنها أحيانًا تَدُرُّ على الطفلِ وتُلَقِّمُهُ ثديها إذا صاح، ثم يَبْدَأُ يَرْضَعُ ويأذنُ الله يَجْتَمِعُ اللبنُ، فهل يُؤَثِّرُ هذا أو لا؟

الصحيح: أنه يُؤَثِّرُ، وأن لبنَ الصغيرةِ التي لم تَزَوِّجْ مُؤَثِّرٌ لعمومِ الآية، وهذا وإن كان نادرًا، لكنَّ الآيةَ عامَّةٌ كما في قوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾. وفي هذه الحالِ إذا كانت المرأةُ لم تَزَوِّجْ تَثْبُتُ الأمومةُ دونَ الأبوةِ؛ يَعْنِي: يَكُونُ له أمٌّ من الرضاع، وليس له أبٌ.

وكذلك إذا زنى رجلٌ بامرأةٍ، وأتت بولدٍ وأَرْضَعَتْ طفلًا بهذا اللبنِ، فله أمٌّ وليس له أبٌ.

ولكن هل يُمكنُ أن تَثْبُتَ الأبوةُ في الرضاعِ دونَ الأمومةِ؟

الجواب: أن هذا ممكنٌ بأن يَكُونَ الرجلُ له زوجتانِ، وتَرْضَعُ إحدى الزوجتين هذا الطفلَ ثلاثَ مراتٍ، وتَرْضَعُهُ الأخرى مرتين، فهنا صارَ زوجُهما أبًا وهما ليستا أمين؛ لأن هذه المرأةَ أَرْضَعَتْهُ ثلاثًا، وهذه أَرْضَعَتْهُ مرتين فقط.

وفي حديثِ عائشةَ رضي الله عنها دليلٌ على غيرَةِ النبي ﷺ على أهله، وأن الغيرةَ من صفاتِ الرسل ﷺ، وهي من صفاتِ المؤمنين، ومن صفاتِ الرجولة، وبه نَعْرِفُ أن أولئك القومَ الذين يَأْتُونَ بنسائِهِم إلى الأسواقِ، فتَدْخُلُ المرأةُ على الخياطِ، وتتكلَّمُ بما

شاءت، وزوجها في السيارة قد وُضِعَ خَدُّه على يده، إما أنه يَسْتَمِعُ إلى أغنية، وإما أنه يُفَكِّرُ في ما يُفَكِّرُ فيه، وإما أنه يَسْتَمِعُ إلى قرآن، وإما أن يُفَكِّرُ بمسألة علمية، لكن الأخير، وما قبله بعيد؛ يعني: لا تَجِدُ رجلاً مؤمناً يُمكنُ أن يجعل امرأته سواءً كانت زوجته أو غير زوجته تَذْهَبُ إلى الخياط، وتَتَكَلَّمُ معه ما شاءت، وهو جالسٌ في السيارة، فهذا ليس عنده غيرة، ودينه أيضاً ضعيف، والواجبُ عليه أن يَنْزِلَ معها، وَيَقِفَ، وتَكُونُ المكالمةُ بينه وبين الخياط، وهو كالمترجم لأهله، فهذه هي تمام الغيرة.

ولهذا تَغَيَّرَ وجهُ النبي ﷺ لما رأى هذا الرجلَ عندَ عائشة، كأنه كَرِهَ ذلك. وفي قوله ﷺ: «انظُرُون من إخوانكُنَّ». دليلٌ على أنه يَجِبُ التَّثَبُّتُ في هذا الأمر؛ أي: التَّثَبُّتُ في عينِ الرضيع، وفي عددِ الرضاع، وفي زمنِ الرضاع. ففي عينِ الرضيعِ كأن أن يَكُونُ طفلان أحدهما ارتَضَعَ من هذه المرأة، ولكن لا تَعْلَمُ أيهما الذي رَضَعَ؟ فهنا فيَجِبُ التحقق. وفي زمنِ الرضاعةِ كأن تَكُونُ في المجاعةِ كما قال ﷺ: «إنما الرضاعةُ من المجاعة»^(١).

وفي عددِ الرضاعِ وأنها خمس، فإذا شَكَكْنَا أكان خمساً أم أقل، فهو الأقل. وليُعْلَمَ أن المقصودَ هنا هو شربُ اللبنِ سواءً التَّقَمَ الثديَ ورضعَ منها، أو أنها حَلَبَتِ اللبنَ، وأُسْقِيَ الطفلُ؛ لأن بعضَ الأطفالِ لا يَقْبَلُ غيرَ أمِّه، لكن لو تُعْطِيَ بالثدي وهو نائمٌ قَبْلَ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٢٢- بَابُ لَبَنِ الْفَحْلِ.

٥١٠٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ أَفْلَحَ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ جَاءَ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا، وَهُوَ عَمُّهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ بَعْدَ أَنْ نَزَلَ الْحِجَابُ فَأَبَيْتُ أَنْ أَذِنَ لَهُ، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي صَنَعْتُ فَأَمَرَنِي أَنْ أَذِنَ لَهُ ^(١).

في هذا الحديث: دليل على أن لبن الفحل مؤثّر، ومعنى لبن الفحل؛ أنه كما يَتَشَبَّهُ التحريم من قبل الأم من الرضاع فإنه يَتَشَبَّهُ من قبل الأب من الرضاع، فإذا أَرْضَعَتْ امرأة هذا الطفل، وهي زوجة لرجل كان الطفل ابناً لها، وابناً للرجل.

وعليه فإذا كان لهذا الرجل أولادٌ من غيرها صار الأولادُ إخوةً له من الأب، ولا نَقُولُ: إن الزوجة الأخرى لم تُرَضِّعْهُ فلا يَكُونُ ولدًا له. بل نَقُولُ: الرضاع مؤثّر في المرضعة وفي الفحل الذي خُلِقَ اللبن منه.

وفي هذه الحال يَجِبُ على المرأة إذا أَرْضَعَتْ طفلاً أن تُقَيِّدَهُ عندها؛ لئلا يَحْصُلَ النسيان، لأنّه إذا حصل نسيانٌ قد تَقَعَّ مشكلة.

فهناك وقائع فُرِّقَ فيها بين الرجل، وبين زوجته وأولاده بهذا السبب؛ لأنه تَزَوَّجَ، وولِدَ له أولادٌ وكَبُرُوا وجاءت امرأة وكانت غائبة قبل ذلك وما عَلِمَتْ بالزواج، فشَهِدَتْ بأن بينهما رضاعاً مُحَرَّمًا، وهنا لا بدّ أن يُفَرَّقَ بينهما؛ لأن النكاح عقده غير صحيح، والأولادُ شرعيون للشبهة.



(١) رواه مسلم (١٠٦٩/٢)، (١٤٤٥) (٣).

ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٣- بَابُ شَهَادَةِ الْمَرْضُوعَةِ.

٥١٠٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي عُيَيْدُ بْنُ أَبِي مَرِيَمَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: وَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ عُقْبَةَ لَكِنِّي لِحَدِيثِ عُبَيْدٍ أَحْفَظُ قَالَ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً فَجَاءَتْنَا امْرَأَةٌ سَوْدَاءُ فَقَالَتْ: أَرْضَعْتُكُمَا فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: تَزَوَّجْتُ فَلَانَةَ بِنْتَ فَلَانٍ فَجَاءَتْنَا امْرَأَةٌ سَوْدَاءُ فَقَالَتْ لِي: إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا وَهِيَ كَاذِبَةٌ. فَأَعْرَضَ عَنِّي فَأَتَيْتُهُ مِنْ قَبْلِ وَجْهِهِ قُلْتُ: إِنَّهَا كَاذِبَةٌ. قَالَ: «كَيْفَ بَهَا وَقَدْ زَعَمْتَ أَنَّهَا قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا دَعَهَا عَنْكَ»، وَأَشَارَ إِسْمَاعِيلُ بِإصْبَعَيْهِ السَّبَابَةِ وَالْوَسْطَى يَحْكِي أَيُّوبَ.

هذا الحديث فيه: دليل على قبول شهادة المرأة، لكن ما لم تتهم، فإن اتهمت لم تقبل، فلو أن امرأة سمعت أن فلاناً يريد أن يتزوج فلانة على ابنتها، وجاءت إلى زوج ابنتها وقالت: إن فلانة أختك من الرضاعة أَرْضَعْتُكَ أَنْتَ وَإِيَّاهَا فَلَانَةٌ، فهنا لا تقبل الشهادة؛ لأنها متهمة، حيث شهدت لابنتها؛ لأن هذه الشهادة تتضمن دفع الضرر عن ابنتها. وكذلك لو أن زوجته التي كانت معه سمعت أنه سيتزوج فلانة فقالت: كيف تزوج فلانة وهي أختك من الرضاعة؟ فهذه أيضاً لا تقبل.

لأنها متهمة بدفع الضرر عن نفسها. فاحتمال أنها صادقة واردة، ولكن الظاهر أنها كاذبة، فامرأة العزيز ادعت أن يوسف راودها عن نفسها، وهذا احتمال واردة، وحكم بالقرينة كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ فَمِصُّهُ قَدْ مِنْ قَبْلِي فَصَدَقْتَ وَهُوَ مِنَ الْكَذِبِينَ﴾ (٦) وَإِنْ كَانَ فَمِصُّهُ قَدْ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبْتَ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ (٧) فَلَمَّا رَأَى فَمِصُّهُ قَدْ مِنْ دُبُرٍ قَالَ إِنَّهُ مِنْ كَيْدِكُنَّ ﴿٧٨﴾ [٢٦-٢٨].

فالقرائن لا شك أنها تغلب على الأصل. فقولها هذا لا شك أن احتمال صدقه واردة، ولكن القرينة الظاهرة تدل على أنها ليست بصادقة.

لكن إذا كانت امرأة ثقة وشهدت أنها أَرْضَعْتُ هذا الرجل، وهذه المرأة، صار أخوين، وهذا إذا شهدت على فعل نفسها.

فَإِنْ شَهِدَتْ عَلَى فَعْلٍ غَيْرِهَا بِأَنْ قَالَتْ: إِنَّ فُلَانَةً أَرْضَعَتْكُمْ؛ فِيهِ قَوْلَانِ لِأَهْلِ الْعِلْمِ: فَالْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ عِنْدَنَا إِنَّهَا تُقْبَلُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قُبِلَتْ شَهَادَتُهَا عَلَى نَفْسِهَا فَشَهَادَتُهَا عَلَى غَيْرِهَا كَذَلِكَ، إِذْ لَا فَرْقَ، وَهِيَ لَا تُرِيدُ أَنْ تَدْفَعَ عَنْ نَفْسِهَا ضَرَرًا، وَلَا تَجْلِبُ لَهَا نَفْعًا^(١).

وَلَكِنْ لَوْ سَأَلْنَا الْمَرْأَةَ الَّتِي شَهِدَتْ عَلَيْهَا فَقَالَتْ: أَبَدًا مَا أَرْضَعْتُهِنَّ، وَلَا أَعْرِفُهَا. فَهَلْ نَأْخُذُ بِقَوْلِ الْمَرْأَةِ النَّافِيَةِ؛ لِأَنَّا أَذْرَى بِنَفْسِهَا، أَوْ نَقُولُ: فِيهِ احْتِمَالٌ أَنَّهَا نَسِيَتْ؟
الْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا نَنْظَرُ فِيهِ لِلْقَرَائِنِ، فَرُبَّمَا تَكُونُ الْمَرْأَةُ الَّتِي قَالَتْ: إِنِّي مَا أَرْضَعْتُهِنَّ. لَهَا أُخْتُ فِي الْبَيْتِ هَذَا، وَأَنَّ الزَّوْجَ وَزَوْجَتَهُ يُؤْتَى بِهِمَا إِلَى هَذَا الْبَيْتِ، فَقَالَتْ الْمَرْأَةُ الَّتِي شَهِدَتْ عَلَيْهَا بِأَنَّهَا أَرْضَعَتْ: لَسْتُ أَنَا الَّتِي أَرْضَعْتُهِنَّ وَلَكِنَّهَا أُخْتِي. فَهَذَا نَقْبَلُ قَوْلَ الْمَرْأَةِ النَّافِيَةِ؛ لِأَنَّا أَتَتْ بِقَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ شَهَادَةَ الْمَرْأَةِ تِلْكَ وَهَمٌّ.
أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ قَرِينَةٌ فَإِنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهَا تَكُونُ نَسِيَتْ، وَنَفَتْ بِنَاءً عَلَى مَا فِي ذَهْنِهَا، وَهَذِهِ مَثْبُتَةٌ وَلَا سِيَّامًا إِنْ وَصَفَتْ كَيْفِيَةَ الرِّضَاعِ بِأَنَّ قَالَتْ: جِئْتُ أَنَا وَأُمُّ هَذَا الطِّفْلِ إِلَى هَذِهِ الْمَرْأَةِ، وَهِيَ فِي بَيْتِهَا هَذَا، وَكَانَ الطِّفْلُ يَصْرُخُ جَوْعًا، وَأَنَّهَا أَخَذَتْهُ وَأَرْضَعَتْهُ، وَجِئْنَا بِهِ فِي اللَّيْلَةِ الثَّانِيَةِ، وَالثَّالِثَةِ، وَالرَّابِعَةِ، وَالخَامِسَةِ، فَهَذَا وَاضِحٌ أَنَّهَا قَدْ صَبَطَتْ الْقَضِيَّةَ، وَأَنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي شَهِدَتْ عَلَيْهَا قَدْ نَسِيَتْ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٤ - بَابُ مَا يَحِلُّ مِنَ النِّسَاءِ وَمَا يَحْرُمُ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ﴾. إِلَى آخِرِ الْآيَتِينَ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النِّسَاءُ: ٢٣].

(١) انظر: «المغني» (٨/ ١٥٣)، و«المبدع» (٨/ ١٨٣)، و«الإنصاف» (٩/ ٣٥٠)، و«كشف القناع» (٥/ ٤٥٦).

وَقَالَ أَنَسٌ ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ ذَوَاتُ الْأَزْوَاجِ الْحَرَائِرُ حَرَامٌ. ﴿لَا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَنْزِعَ الرَّجُلُ جَارِيَتَهُ مِنْ عَهْدِهِ.
وَقَالَ: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى تُؤْمِنَ﴾ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَا زَادَ عَلَى أَرْبَعٍ فَهُوَ حَرَامٌ كَأَمِهِ وَابْنَتِهِ وَأُخْتِهِ.

❖ وَقَوْلُهُ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾. يَشْمَلُ جَمِيعَ الْأَصُولِ.
❖ وَقَوْلُهُ: ﴿وَبَنَاتُكُمْ﴾. يَشْمَلُ جَمِيعَ الْفُرُوعِ، وَفِي هَذَا الْبَابِ يَتَسَاوَى الْأَصُولُ وَالْفُرُوعُ الْوَارِثُونَ وَغَيْرُهُمْ، فَأُمُّ أَبِي الْأُمِّ حَرَامٌ وَهِيَ غَيْرُ وَارِثَةٍ؛ لِأَنَّهَا جَدَّةٌ، فَيَدْخُلُ فِي الْأُمّهَاتِ: الْأُمّهَاتُ وَالْجَدَّاتُ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ، وَمِنْ قَبْلِ الْأُمِّ.
وَالْبَنَاتُ: يَدْخُلُ فِيهَا بَنَاتُ الصَّلْبِ، وَبَنَاتُ الْأَبْنَاءِ، وَبَنَاتُ الْبَنَاتِ، وَبَنَاتُ بَنَاتِ الْبَنَاتِ إِلَى آخِرِهِ...

فَبِنْتُ الْبَنَةِ لَا تَرِثُ وَلَكِنَّهَا حَرَامٌ.
❖ وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَخَوَاتُكُمْ﴾. يَدْخُلُ فِيهَا الشَّقِيقَاتُ وَاللَّاتِي لِأَبٍ، وَاللَّاتِي لِأُمِّ.
❖ وَقَوْلُهُ: ﴿وَعَمَّتُكُمْ﴾. كَذَلِكَ الْعَمَّاتُ لِأَبٍ وَلِأُمِّ، وَمِنْ أُمِّ وَأَبٍ، وَالْعَمَّةُ لِأُمِّ لَيْسَتْ هِيَ عَمَّةُ أُمِّكَ؛ وَلَكِنْ هِيَ أُخْتُ أَبِيكَ مِنَ الْأُمِّ فَقَطْ؛ يَعْنِي: أَبُوكَ لَهُ أُخْتُ مِنْ أُمِّهِ، فَالْبِنْسَبُ لِأَبِيكَ تَقُولُ: أُخْتُ مِنْ أُمِّ، وَبِالنِّسَبِ لَكَ: عَمَّةٌ مِنْ أُمِّ، وَالْعَمَّةُ مِنْ أَبٍ؛ هِيَ أُخْتُ أَبِيكَ مِنَ الْأَبِّ، وَالْعَمَّةُ الشَّقِيقَةُ؛ هِيَ أُخْتُ أَبِيكَ مِنَ الْأُمِّ وَالْأَبِ.
❖ وَقَوْلُهُ سَبْحَانَهُ: ﴿وَحَلَائِكُمْ﴾. هُنَّ أَخَوَاتُ الْأُمِّ سِوَاءَ كُنَّ شَقِيقَاتٍ أَوْ لِأَبٍ، أَوْ لِأُمِّ، وَاعْلَمْ أَنَّ عَمَّتَكَ لِدَرِيَّتِكَ، وَخَالَتَكَ خَالَةً لِدَرِيَّتِكَ؛ يَعْنِي: عَمَّةُ أَبِيكَ، وَعَمَّةُ جَدِّكَ عَمَّةٌ لَكَ، وَهَكَذَا.

❖ وَقَوْلُهُ ﷺ: ﴿وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ﴾. فَبَنَاتُ الْأَخِ تَكُونُ أَنْتَ لَهُمْ عَمًّا، وَبَنَاتُ الْأُخْتِ تَكُونُ لَهُمْ خَالَآ، وَبِنْتُ بَنَةِ الْأَخِ تَكُونُ عَمًّا لَهَا؛ لِلْقَاعِدَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا الْآنَ: عَمَّةُ أَبِيكَ: عَمَّةٌ لَكَ، وَعَمَّةُ أُمِّكَ: عَمَّةٌ لَكَ، وَخَالَةُ أَبِيكَ: خَالَةٌ لَكَ، وَخَالَةُ أُمِّكَ: خَالَةٌ لَكَ، وَخَالَةُ جَدِّكَ: خَالَةٌ لَكَ، وَخَالَةُ أَبِي جَدِّكَ: خَالَةٌ لَكَ وَهَكَذَا.

والقاعدة: أَنَّ عَمَّ كُلِّ أَصْلٍ عَمُّ لِفِرْعِهِ، كَمَا أَنَّ أَبَّ كُلِّ أَصْلٍ أَبُّ لِفِرْعِهِ، وَكَذَا خَالَهُ كُلُّ أَصْلٍ خَالَهُ لِفِرْعِهِ.

❖ وَقَوْلُهُ سَبْحَانَهُ: ﴿وَأُمَّهُتُكُمْ أَلَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِّنَ الرِّضَاعَةِ﴾. وَهَذَا قَيْدٌ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿أَلَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾. لِأَنَّ الْأُمَّ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لَا تَشْمَلُ أُمَّ الرِّضَاعَةِ، وَإِنَّمَا تَشْمَلُ أُمَّ النِّسْلِ فَقَطِ الَّتِي وَلَدَتْهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ أُمَّهُتَهُمْ إِلَّا الَّتِي وَلَدَتْهُمْ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٢٢]. فَلَوْ كَانَتِ الْأُمُّ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ تَشْمَلُ أُمَّ الرِّضَاعِ؛ لَكَانَتْ أُمُّ الرِّضَاعِ وَارِثَةً لِدُخُولِهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ [النِّسَاءُ: ١١]. وَلَكِنِهَا لَا تَرُثُ بِالْإِجْمَاعِ.

إِذَا: فَالْأُمُّ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لَا تَدْخُلُ فِيهَا أُمُّ الرِّضَاعِ؛ وَلِهَذَا قَيَّدَهَا هُنَا فَقَالَ: ﴿وَأُمَّهُتُكُمْ أَلَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾. وَسَبَقَ أَنَّ شَرْطَ الرِّضَاعِ أَنْ يَكُونَ مِنْ آدَمِيَّةٍ وَأَنْ يَكُونَ خَمْسَ رَضَعَاتٍ فِي الْحَوْلَيْنِ، أَوْ قَبْلَ الْفِطَامِ.

❖ وَقَوْلُهُ سَبْحَانَهُ: ﴿وَأَخَوَاتُكُمْ مِّنَ الرِّضَاعَةِ﴾. هَذِهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الرِّضَاعَ كَالنِّسْبِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ الْأَصْلَ ذَكَرَ الْحَوَاشِي، وَقَالَ: ﴿وَأَخَوَاتُكُمْ مِّنَ الرِّضَاعَةِ﴾. وَأَخْتُكَ مِنَ الرِّضَاعَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

- ١- الَّتِي رَضَعْتَ مِنْ أُمِّكَ، أَوْ زَوْجَةِ أَبِيكَ.
 - ٢- أَوْ رَضَعْتَ مِنْ أُمِّهَا أَوْ زَوْجَةِ أَبِيهَا.
 - ٣- أَوْ ارْتَضَعْتَهَا مِنْ امْرَأَةٍ أُخْرَى، أَوْ زَوْجَتِي رَجُلٍ وَاحِدٍ.
- فَهَذِهِ الْأَخَوَاتُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مُحَرَّمَاتٌ تَحْرِيمًا مُؤَبَّدًا.

وَأَمَّا الَّتِي رَضَعَ مِنْ إِمِّهَا أَخَوُكَ فَلَيْسَتْ أَخْتًا لَكَ، وَإِنَّمَا هِيَ أُخْتُ لِأَخِيكَ.

❖ وَقَوْلُهُ سَبْحَانَهُ: ﴿وَأُمَّهُتُ نِسَائِكُمْ﴾. أُمّهَاتُ النِّسَاءِ هُنَا يَشْمَلُ أُمَّهَا وَجَدَّتُهَا مِنْ قَبْلِ الْأَبِّ، وَمِنْ قَبْلِ الْأُمِّ، وَلَا يَشْمَلُ الْأُمَّ مِنَ الرِّضَاعِ؛ لِأَنَّ الْأُمَّ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ مَا يُقْصَدُ بِهَا أُمُّ الرِّضَاعَةِ بَلْ قَوْلُهُ: ﴿وَأُمَّهُتُ نِسَائِكُمْ﴾ يَعْني: اللَّاتِي وَلَدَتْهُنَّ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ أُمَّهُتَهُمْ إِلَّا الَّتِي وَلَدَتْهُمْ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٢٢].

فَنَسَاؤُكُمْ هُنَّ زَوْجَاتُكُمْ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ﴾ [الْمَحْذُومَاتُ: ٣]. مَنْ نَسَائِهِمْ، وَقَوْلُهُ: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٢٦]. فَالنِّسَاءُ هُنَا بِمَعْنَى الزَّوْجَاتِ.

وَانْتَبَهُوا لِهَذِهِ النِّقْطَةِ، لِأَنَّهُ سَيَأْتِينَا فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ مَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ. وَقَوْلُهُ ﷺ: ﴿وَرَبِّئِبِكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّن نِّسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾. رَبَائِبِكُمْ: جَمْعُ رَبِيبَةٍ، وَفَعِيلَةٌ: بِمَعْنَى مَفْعُولَةٍ؛ أَي: مَرْبُوبَةٍ؛ أَي: الَّتِي دَخَلْتُ فِي رِبِّكِ؛ أَي: فِي تَرْبِيَّتِكَ.

وَقَوْلُهُ: ﴿أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾. هَذَا قِيدٌ ﴿مِّن نِّسَائِكُمُ﴾؛ يَعْنِي: زَوْجَاتِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ قِيُودٍ:

الْقَيْدُ الْأَوَّلُ: ﴿أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾.

وَالْقَيْدُ الثَّانِي: ﴿مِّن نِّسَائِكُمُ﴾.

وَالْقَيْدُ الثَّلَاثُ: ﴿أَلَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾.

فَإِذَا اخْتَلَّ شَرْطُ مَنَاهَا فَظَاهَرُ الْآيَةِ أَنَّ الرِّيبَةَ لَا تَحْرُمُ، فَلَوْ كَانَتْ رَبِيبَةً لَّكَ؛ يَعْنِي: ابْنَةً لِّزَوْجَتِكَ، وَلَكِنَّهَا لَيْسَتْ فِي حَجْرِكَ فَظَاهَرُ الْآيَةِ أَنَّهَا لَا تَحْرُمُ؛ لِأَنَّهُ اشْتَرَطَ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ.

وَكَذَلِكَ مِنْ نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ؛ أَي: جَامِعْتُمُوهُنَّ، فَإِنْ كَانَتْ بَنَاتُ لِّزَوْجَتِكَ وَلَكِنْ لَمْ تَدْخُلْ بِهَا، مِثْلُ أَنْ تَعْقِدَ النِّكَاحَ عَلَى امْرَأَةٍ، وَتَبْقَى الْمَرْأَةُ عِنْدَكَ لَكِنْ مَا جَامَعْتَهَا؛ لِمَرْضِيكَ، أَوْ لِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ، فَإِنْ ابْتَهَتْهَا لَا تَحْرُمُ عَلَيْكَ، وَلَوْ بَقِيَتْ عِنْدَكَ فِي حَجْرِكَ سَنَةً أَوْ سَتَيْنِ، أَوْ أَكْثَرَ فَإِنَّهَا لَا تَحْرُمُ عَلَيْكَ، لَكِنْ لَا تَجْمَعُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أُمِّهَا؛ يَعْنِي: أَنَّهَا مَا دَامَتْ أُمُّهَا مَعَكَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَزَوَّجَهَا.

وَلَكِنْ هَلِ الْقِيُودُ الثَّلَاثَةُ مَعْتَبَرَةٌ؟

الْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا فِيهِ خِلَافٌ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّ الْقَيْدَ الْأَوَّلَ لَيْسَ بِمَعْتَبَرٍ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾. وَأَنَّهَا

تَحْرُمُ عَلَيْهِ الرِّبِيَّةُ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِي حَجَرِهِ، وَالِدِيلُ عَلَى الْإِغَاءِ هَذَا الْقَيْدُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾. فَلَمَّا صَرَّحَ بِمَفْهُومِ الْقَيْدِ الثَّانِي عَلِمَ أَنَّ مَفْهُومَ الْقَيْدِ الْأَوَّلِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ، وَإِلَّا لَقَالَ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي حَجَرِكَ، وَلَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِأَمَهَاتِهِمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ، لَكِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ إِلَّا مَفْهُومَ الشَّرْطِ الثَّانِي، فَذَلِكَ هَذَا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ، وَعَلَى هَذَا جَهْوُزُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي الرِّبِيَّةِ أَنْ تَكُونَ فِي حَجَرِ الرَّابِّ الَّذِي هُوَ زَوْجُ أُمِّهَا، بَلْ مَتَى دَخَلَ بِأُمِّهَا. وَلَوْ كَانَتْ عِنْدَ أَبِيهَا فَإِنَّهَا حَرَامٌ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ ذَكَرَ مَفْهُومَ الْقَيْدِ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ فَذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا مَا الْحِكْمَةُ مِنْهُ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْحِكْمَةَ الْإِشَارَةُ إِلَى حِكْمَةِ الْحُكْمِ، وَأَنَّ هَذِهِ الْبِنْتَ لِمَا كَانَتْ تَحْتَ تَرْبِيَّتِكَ صَارَتْ كَأَنَّهَا بِنْتُ لَكَ، وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى الْغَالِبِ.

إِذَا: تَأْخُذُ مِنْ هَذِهِ الْقِطْعَةِ مِنَ الْآيَةِ أَنَّ بَنَاتَ الزَّوْجَةِ حَرَامٌ عَلَى الزَّوْجِ بِشَرْطِ الدَّخُولِ، وَأَمَهَاتُ الزَّوْجَةِ حَرَامٌ عَلَى الزَّوْجِ بِدُونِ شَرْطٍ، فَمَتَى صَحَّ الْعَقْدُ ثَبَتَ الْحُكْمُ.

وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْنَابِكُمْ﴾. حَلَالٌ جَمْعُ حَلِيلَةٍ، وَهِيَ الَّتِي اسْتَحَلَّهَا الْوَلَدُ بَعْدَ النِّكَاحِ أَوْ بِالْمَلِكِ.

أَمَّا عَقْدُ النِّكَاحِ فَبِمَجَرَّدِ أَنْ يَعْقِدَ الْوَلَدُ عَلَى الْمَرْأَةِ تَكُونُ حَرَامًا عَلَى أَبِيهِ.

وَأَمَّا الْمَلِكُ: فَلَا بَدَّ أَنْ يَطَّأَهَا الْإِبْنُ، فَإِنْ لَمْ يَطَّأَهَا فَإِنَّهَا لَا تَحْرُمُ عَلَى الْأَبِ؛ يَعْنِي: لَوْ أَنَّهُ وَهَبَهَا لِأَبِيهِ قَبْلَ أَنْ يَطَّأَهَا، أَوْ بَاعَهَا عَلَى أَبِيهِ قَبْلَ أَنْ يَطَّأَهَا، أَوْ بَاعَهَا عَلَى رَجُلٍ آخَرَ، ثُمَّ اشْتَرَاهَا الْأَبُ قَبْلَ أَنْ يَطَّأَهَا الْإِبْنُ، فَهِيَ حَلَالٌ لَهُ؛ لِأَنَّ الْمَمْلُوكَةَ لَا تَكُونُ فَرَاشًا إِلَّا بِالْوَطْءِ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ النِّكَاحِ وَالْمَلِكِ، أَنَّ الْمَلِكَ يُرَادُ لَغَيْرِ الْوَطْءِ، وَالنِّكَاحُ لَا يُرَادُ إِلَّا لِلْوَطْءِ.

إِذَا: حَلَالٌ الْأَبْنَاءُ حَرَامٌ عَلَى الْآبَاءِ، وَإِنْ عَلَوْ؛ لِأَنَّ أَبَا أَبِيكَ أَبٌ لَكَ عَلَى الْقَاعَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي الْعِمَاتِ، وَالْخَالَاتِ.

وَلَكِنْ اشْتَرَطَ اللَّهُ ﷻ وَقَالَ: ﴿الَّذِينَ مِنْ أَصْنَابِكُمْ﴾. فَهَذَا الْقَيْدُ قَالَ بَعْضُ

العلماء^(١): إنه احترازٌ من ابنِ التَّبَنِّي؛ لأنهم كانوا في الجاهلية يَتَّبَنَّى الإنسانُ الرجلَ فيُنْسَبُ إليه، ويَكُونُ ابْنًا لَهُ، فَأَبْطَلَ اللَّهُ ذَلِكَ، ولم يَكُنْ لَهُ أَثَرٌ فِي الْإِسْلَامِ فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَحْزَابِ: ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَٰلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ۖ﴾ (٤) أَدْعَوْهُمْ لِأَبَائِهِمْ ﴿[الْأَحْزَابُ: ٤-٥]﴾. فقال جمهورُ أهلِ العلم: إنه احترازٌ من ابنِ التَّبَنِّي.

وقال بعضُ العلماء: بل هو احترازٌ من ابنِ التَّبَنِّي وابنِ الرضاعِ أيضًا^(٢). وجاء بهذا القيدُ لِيُبيِّنَ أَنَّ حَقِيقَةَ الْإِبْنِ الَّذِي تَحْرُمُ حَلِيلَتُهُ هُوَ ابْنُ الصَّلْبِ، على أنه لو لم يَذْكُرِ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ لَكَانَ ابْنُ التَّبَنِّي لَا يَدْخُلُ فِي الْإِبْنِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ ابْنًا شَرْعِيًّا، وَكَذَلِكَ لَا يَدْخُلُ ابْنُ الرضاعِ فِي مُسَمَّى الْإِبْنِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ. بل يُقَالُ: ابْنُهُ مِنَ الرضاعِ، وَأَخُوهُ مِنَ الرضاعِ، وَأَبُوهُ مِنَ الرضاعِ، وَأُمُّهُ مِنَ الرضاعِ... وهكذا. لكن هذا من بابِ التأكيد، إذ أنه لو جاء الإطْلَاقُ مَا دَخَلَ فِي هَذَا إِلَّا إِنْ كَانَتْ آيَةُ النِّسَاءِ قَبْلَ إِبْطَالِ ابْنِ التَّبَنِّي، فَإِنْ كَانَتْ قَبْلَ إِبْطَالِهِ فَإِنَّهُ يَتَوَجَّهُ الْقَوْلُ بِأَنَّهَا قِيدٌ يُخْرِجُ ابْنَ التَّبَنِّي.

وقوله: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾. حرام، ولكنها ليست في المحرمات.

ذَكَرَ اللَّهُ ﷻ فِي الْآيَةِ سَبْعًا مِنَ النَّسَبِ، وَذَكَرَ اثْنَيْنِ مِنَ الرضاعةِ، ثُمَّ جَاءَتْ السَّنَةُ مَكْمَلَةً لِذَلِكَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ الرضاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ»^(٣). فَتُصْبِحُ سَبْعَةٌ وَتَكُونُ الْمَحْرَمَاتُ بِالرضاعِ سَبْعًا.

إِذَا: عِنْدَنَا صِنْفَانِ: صِنْفٌ بِالنَّسَبِ، وَصِنْفٌ بِالرضاعِ.

(١) انظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (٣٢/ ١٤٠).

(٢) انظر: «تفسير البغوي» (٣/ ٥٠٦)، والقرطبي (١٤/ ١١٩).

(٣) تقدم تخريجه.

الصف الثالث: محرمات بالصهر، وهن أربع:

أولاً: منكوحات الآباء حُرِّمَتْ بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنْ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٢٢]. والآب هنا يَشْمَلُ الأب، وأبا الأب، وأبا أبي الأب... وهكذا؛ لأن أبا أبيك أب لك.

إذا: منكوحات الآباء حرام على الأبناء، سواء دَخَلَ بها الأب أم لم يَدْخُلْ، فلو تزَوَّج أبوك امرأة، ثم طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا حُرِّمَتْ عَلَيْكَ، وإن مات عنها قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا حُرِّمَتْ كَذَلِكَ.

الثاني: أمهات النساء، وأمهات أمَّها وإن عَلَوْنَ؛ لأنَّ أُمَّ الأُمِّ أُمٌّ للأُمِّ وإن عَلَتْ. فلو عقد رجل على امرأة ثم ماتت المرأة قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا تَحْرُمَ عَلَيْهَا؛ لأنه ما ذَكَرَ شرطاً بل قال: ﴿وَأُمَّهُنَّ نِسَائِكُمْ﴾. فبمجرد العقد تَحْرُمُ.

الثالثة: بنات الزوجة لكن بشرط أن يَدْخُلَ بِأُمِّهِنَّ؛ يَعْنِي: يَطَّأَهَا، فلو عقد على امرأة ولها بنت من زوج سابق، ثم طَلَّقَ المرأة قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا حَلَّتْ بِنْتُهَا مِنْ زَوْجِهَا السَّابِقِ؛ لأنها لَا تَحْرُمُ إِلَّا إِذَا دَخَلَ بِأُمِّهَا؛ لقوله: ﴿فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾.

الرابعة: حلائل الأبناء؛ يَعْنِي: زوجة الابن وإن نَزَلَ حرام على أبيه، وعلى جدِّه وإن عَلَا بمجرّد العقد، فلو أن رجلاً عقد على امرأة، وطلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَلَا تَحِلُّ لِأَبِيهِ، وَيَصِيرُ أَبُوهُ مُحَرَّمًا لَهَا، والزَّوْجُ لَا؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ طَلَّقَهَا وَلَيْسَ مُحَرَّمًا لَهَا، وَأَبُوهُ مُحَرَّمٌ لَهَا؛ لأنها حرام على أبيه تحريمًا مؤبداً.

فصار عندنا المحرمات بالصهر أربع، وبالرضاع سبع، وبالنسب سبع، فإذا عَدَدْنَاهَا هَذَا الْعَدَدَ أَظُنُّهَا وَاضِحَةً جَدًّا وَمَا فِيهِ إِشْكَالٌ.

لكن بعض العلماء ذَكَرَ لِدَلِيلِ ضَوَابِطٍ وَكَذَبَ مَنْ يَقُولُ: الضوابطُ أَحْسَنُ مِنْ تَعْدِيدِهَا لِأَنَّ اللَّهَ عَدَّدَهَا، وَلَكِنْ نَذَكُرُ الضوابطَ لِلْعِلْمِ بِهَا.

فَنَقُولُ: الْحَرَامُ الْأَصُولُ وَإِنْ عَلَوْنَ، وَالْفُرُوعُ وَإِنْ نَزَلْنَ. وَهَذَا فِي النَّسَبِ.
وَفُرُوعُ الْأَصْلِ الْأَدْنَى وَهُمْ أَخَوَاتُكَ وَإِنْ نَزَلْنَ، وَالْأَصْلُ الْأَدْنَى هُوَ الْأَبُ،
وَفُرُوعُهُ هُمُ الْأَخَوَاتُ؛ أَيُّ: أَخَوَاتُكَ.

وَفُرُوعُ الْأَصْلِ الْأَعْلَى لِلصَّلبِ فَقَطْ وَلَا تَقُولُ: وَإِنْ نَزَلْنَ. وَمِنْ فُرُوعِ الْأَصْلِ
الَّذِينَ فَوْقَ الْأَبِ الْعِمَاتُ؛ لِأَنَّ الْعِمَاتِ أَخَوَاتُ أَيْبِكَ، وَبَنَاتُ جَدِّكَ فَفُرُوعُ الْأَصْلِ
الْأَعْلَى لِلصَّلبِ فَقَطْ؛ وَلِذَلِكَ بَنْتُ الْعَمِّ حَلَالٌ، وَبَنْتُ الْعَمَةِ حَلَالٌ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: فُرُوعُ
الْأَصْلِ الْأَعْلَى لِلصَّلبِ فَقَطْ.
فَصَارَ الْآنَ عِنْدَنَا أَرْبَعَةٌ:

الْأَوَّلُ: الْأَصُولُ وَإِنْ عَلَوْنَ.

الثَّانِي: الْفُرُوعُ وَإِنْ نَزَلْنَ.

الثَّالِثُ: فُرُوعُ الْأَصْلِ الْأَدْنَى وَإِنْ نَزَلْنَ.

الرَّابِعُ: فُرُوعُ الْأَصْلِ الْأَعْلَى لَصَلْبِهِمْ فَقَطْ.

وَالْمَحْرَمَاتُ بِالرِّضَاعِ هُمُ: الْأُمَهَاتُ وَإِنْ عَلَوْنَ، وَبَنَاتُ وَإِنْ نَزَلْنَ، وَالْأَخَوَاتُ
وَإِنْ نَزَلْنَ، وَالْعِمَاتُ وَالْخَالَاتُ لِلصَّلبِ فَقَطْ.

وَبِالنِّسْبَةِ لِلصَّهْرِ هُمُ: أَصُولُ الزَّوْجَةِ، وَأَصُولُ الزَّوْجِ، وَفُرُوعُ الزَّوْجِ، فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ
يُثْبِتُ التَّحْرِيمَ فِيهَا بِمَجَرَّدِ الْعَقْدِ.

وَفُرُوعُ الزَّوْجَةِ لَا يُثْبِتُ التَّحْرِيمَ فِيهِنَّ إِلَّا بِالْدُخُولِ؛ لِأَنَّ فُرُوعَ الزَّوْجَةِ هُمُ
الرَّبَائِثُ، وَلَا يُثْبِتُ التَّحْرِيمَ فِيهِنَّ إِلَّا بِالْدُخُولِ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾. وَلَمْ يَقُلْ اللَّهُ تَعَالَى: وَأَخْتُ
الزَّوْجَةِ. بَلْ قَالَ: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾. وَفَرَّقَ بَيْنَ قَوْلٍ: وَأَخْتُ الزَّوْجَةِ.
وَقَوْلٍ: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾.

وَلَوْ قَالَ: وَأَخَوَاتُ زَوْجَاتِكُمْ، لَكَانَتْ أَخْتُ الزَّوْجَةِ حَرَامًا بِكُلِّ حَالٍ، وَلَكِنْ
الْمَحْرَمُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ، فَلَا تَجْمَعُ بَيْنَ هُنْدٍ وَأَخْتِهَا، لَكِنْ لَوْ مَاتَتْ هُنْدٌ أَوْ طَلَّقَتْهَا

يَجُوزُ أَنْ تَتَزَوَّجَ أُخْتُهَا؛ لِأَنَّ الْمَحْرَمَ هُوَ الْجَمْعُ.

❦ وَقَوْلُهُ: «وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ» ❦. يَشْمَلُ هَذَا الْأُخْتَيْنِ بِالنِّسْبِ فَقَطْ، وَلَا يَشْمَلُ الْأُخْتَيْنِ فِي الرِّضَاعِ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ الْأُخْتِ إِنَّمَا هُوَ أُخْتُ النِّسْبِ، وَأَصُولُ الرِّضَاعِ لَا تَدْخُلُ، فَكُلَّمَا وَجَدْتَ لَفْظَ أُخْتٍ فِي الْقُرْآنِ، أَوْ أُمٌّ أَوْ بِنْتُ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَإِنَّ الرِّضَاعَ لَا يَدْخُلُ فِيهِ؛ وَلِهَذَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: «وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ» [النِّسَاءُ: ١١٧٦]. لَا يَدْخُلُ فِيهَا الْأُخْتُ مِنَ الرِّضَاعِ بِالْإِجْمَاعِ.

إِذَا: أَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ مِنَ النِّسْبِ، وَيَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النِّسْبِ»^(١).

فَإِذَا حَرَّمَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ مِنَ النِّسْبِ، حَرَّمَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ مِنَ الرِّضَاعِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ قَالَ: يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النِّسْبِ، فَهَاتَانِ الْأُخْتَانِ يَحْرُمُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِالرِّضَاعِ.

وَالْغَرِيبُ أَنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَنَاهِيكَ بِهِ فَهَمَّا يَقُولُ: إِنَّهُ لَا يَحْرُمُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ مِنَ الرِّضَاعِ؛ لَكِنَّهُ لَاحَظَ رَحِمَهُ اللَّهُ الْحِكْمَةَ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا نُهِىَ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ، وَهِيَ الْقَطِيعَةُ؛ لِأَنَّ الْأُخْتَيْنِ مِنَ النِّسْبِ بَيْنَهُمَا رَحِمٌ، وَغَالِبًا يَخْصُلُ بَيْنَ الضَّرَاتِ غَيْرَةُ وَعَدَاوَةٌ، وَبِغَضَاءٍ، وَأَحْيَانًا تَقْتُلُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى فَمِنْ أَجْلِ الْقَطِيعَةِ حَرَّمَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ مِنَ النِّسْبِ، لِذَلِكَ يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: إِنْ الْأُخْتَيْنِ مِنَ الرِّضَاعِ لَا تُوجَدُ فِيهِمَا هَذِهِ الْحِكْمَةُ، فَيَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ مِنَ الرِّضَاعِ لانتفاءِ الْعِلَّةِ، وَإِذَا انْتَفَتِ الْعِلَّةُ انْتَفَى الْمَعْلُولُ الَّذِي هُوَ الْحَكْمُ^(٢).

لَكِنِ الصَّحِيحُ قَوْلُ الْجُمْهُورِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ^(٣): وَهُوَ أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ مِنَ

(١) تقدم تخريجه.

(٢) انظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٦٨/٣٢).

(٣) انظر: «الأم» (٣/٥)، و«المغني» (٨٦/٧)، و«المبدع» (٦٣/٧)، و«روضة الطالبين» (١١٧/٧)،

و«كشاف القناع» (٧٥/٥).

النَّسَبِ حَرَامٌ بِالْكِتَابِ؛ يَعْنِي: بِالْقُرْآنِ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ مِنَ الرِّضَاعِ حَرَامٌ بِالسَّنَةِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ». فَالْجَمْعُ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ حَرَامٌ بِالنَّسَبِ وَحَرَامٌ بِالرِّضَاعِ.

وَبَقِيَ شَيْءٌ كَمَلَّتْهُ السَّنَةُ حَيْثُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا»^(١). يَعْنِي: بَيْنَ الْعَمَةِ وَبِنْتِ أَخِيهَا، وَبَيْنَ الْخَالَةِ وَبِنْتِ أَخِيهَا. فَتَكُونُ الْمُحَرَّمَاتُ بِالْجَمْعِ ثَلَاثًا: الْأَخْتَانِ، وَالْعَمَةُ وَبِنْتُ أَخِيهَا، وَالْخَالَةُ وَبِنْتُ أَخِيهَا.

إِذَا: يَحْرُمُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا مِنَ النَّسَبِ، وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا مِنَ النَّسَبِ، وَكَذَلِكَ يَحْرُمُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا مِنَ الرِّضَاعِ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا مِنَ الرِّضَاعِ.

وَمَا ثَبَتَ بِالسَّنَةِ فَلَهُ حُكْمٌ مَا ثَبَتَ بِالْقُرْآنِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النِّسَاءُ: ٨٠]. فَصَارَ اللَّاتِي يَحْرُمُ الْجَمْعُ بَيْنَهُنَّ ثَلَاثًا بِالنَّسَبِ، وَثَلَاثًا بِالرِّضَاعِ، فَيَكُونُ الْمَجْمُوعُ سِتَّةً.

وَهَذَا الْحَرَامُ هُوَ الْجَمْعُ، فَلَوْ فَارَقَ أَحَدَاهُنَّ جَازَتْ لَهُ الْأُخْرَى؛ لِأَنَّ الْمُحَرَّمَ هُوَ الْجَمْعُ، وَهَذَا مُحَرَّمَاتُ بِالْمَلَاعِنَةِ، وَهَذَا زَوَاجَاتُ الرَّسُولِ ﷺ، وَلَكِنْ هَذَا شَيْءٌ طَارِئٌ.

أَمَّا زَوَاجَاتُ النَّبِيِّ ﷺ فَقَدْ انْتَهَى الْأَمْرُ فِيهِنَّ، وَأَمَّا الْمَلَاعِنَةُ فَعَلَى الْمَلَاعِنِينَ أَمْرٌ طَارِئٌ، وَلَهُ سَبَبٌ، وَكَلَامُنَا عَلَى الْأَشْيَاءِ الثَّابِتَةِ لِكُلِّ إِنْسَانٍ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

قال أنس: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٢٤]. ذوات الأزواج الحرائر حرام
﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾. لا يرى بأساً أن ينزع الرجل جاريته من عبده وقال: ﴿وَلَا
تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ [النساء: ٢٢١] ^(١).

وقال ابن عباس: ما زاد على أربع فهو حرام كأمه وابنته وأخته ^(٢).

وقوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾. يعني: الحرائر المتزوجات.

وقوله: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾. يعني: المسيبات، فالمرأة المتزوجة حرام
على الإنسان؛ لأنها في عصمة غيره، وإذا كان الله تعالى نهي عن خطبة المعتدة، فما بالك
بالمتزوجة؟! فالمرأة التي في عصمة زوج لاشك أنها حرام.

لكن يقول الله تعالى: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾. وما ملكت أيانكم، يعني:
المسيبات، فإذا سببت المرأة، ولو كانت ذات زوج فإنها تحل لسيبها، لكنه لا يطؤها
إلا بعد الاستبراء بحيضة، إن لم تكن حاملاً، فبوضع الحمل إن كانت حاملاً، وهناك
خلاف في المسألة، ولكن هذا هو الصحيح في الآية ^(٣).

ثم قال: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَأْوَرَاءُ ذَلِكَ﴾. يعني: ما رواء هؤلاء أحل لكم من النساء،
لكن هذا العموم مخصص؛ لأن المشركة حرام على المؤمن، والمسلمة حرام على الكافر.
فلو تزوج إنسان امرأة، وتزوج ابنه أمها، فهذا جائز؛ لأن الله قال: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَأْوَرَاءُ ذَلِكَ﴾.

(١) علقه البخاري بصيغة الجزم، وقال الحافظ في «الفتح» (١٥٤/٩): وصله إسماعيل القاضي في كتاب «أحكام القرآن» بإسناد صحيح، من طريق سليمان التيمي، عن أبي مجلز، عن أنس بن مالك، أنه قال: «والمحصنات... إلخ. وانظر: «تغليق التعليق» (٣٩٩/٤).

(٢) علقه البخاري رحمه الله بصيغة الجزم، وقال الحافظ في «الفتح» (١٥٤/٩): وصله الفريابي، وعبد ابن حميد بإسناد صحيح عنه. اهـ.

وهو عند البيهقي في «السنن الكبير» (١٥٠/٧)، وانظر: «تغليق التعليق» (٤٠٠/٤).

(٣) انظر: «المغني» لابن قدامة (١٠٣/٧)، و«التمهيد» لابن عبد البر (١٤٤/٣)، و«مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٣٧٩/٣١).

إِذَا: الْأَصْلُ الْحُلُّ مَا دَامَ أَنَّ الْمَحْرَمَ مُحْصُورًا، وَالْمَحْلَلُ مَحْدُودٌ، فَإِذَا اشْتَبَهَ عَلَيْنَا حَالُ امْرَأَةٍ فَالْأَصْلُ فِيهَا الْحُلُّ حَتَّى تَتَحَقَّقَ الْأَوْصَافُ فِيهَا؛ يَعْنِي: حَتَّى تَتَحَقَّقَ أَنَّهَا أُمٌّ أَوْ بِنْتُ، أَوْ أُخْتُ، أَوْ عَمَّةٌ، أَوْ خَالَةٌ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَأْوَرَاءَ ذَلِكَ﴾. فَيَكُونُ الْمَحْرَمُ مُحْصُورًا وَمَعْدُودًا، وَالْمَحْلَلُ مَحْدُودًا، فَهَذَا مَعْدُودٌ، وَهَذَا مَحْدُودٌ.

فَالْمَحْرَمُ مَعْدُودٌ؛ أَي: وَاحِدٌ، اثْنَيْنِ، ثَلَاثَةً، أَرْبَعَةً، خَمْسَةً ... إِلَى آخِرِهِ.
وَالْمَحْلَلُ مَحْدُودٌ، فَكُلُّ مَنْ سِوَى هَؤُلَاءِ فَهَذَا الْحَدُّ مِنَ الْحَلَالِ لَكَ مِنَ النِّسَاءِ؛ أَي: كُلُّ مَنْ لَيْسَ مُحَرَّمًا فَهُوَ مَحْدُودٌ لَا يُعَدُّ.

وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ: فَإِذَا اشْتَبَهَ عَلَيْنَا حَالُ امْرَأَةٍ فَالْأَصْلُ الْحُلُّ حَتَّى يَتَحَقَّقَ فِيهَا وَصْفُ التَّحْرِيمِ، حَتَّى يَتَحَقَّقَ أَنَّهَا أُمٌّ أَوْ بِنْتُ، أَوْ أُخْتُ، أَوْ عَمَّةٌ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.
﴿وَقَوْلُهُ: «لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَنْزِعَ الرَّجُلُ جَارِيَّتَهُ مِنْ عَبْدِهِ»﴾. الصَّحِيحُ أَنَّ هَذَا لَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ؛ أَي: أَنْ يَنْزِعَ أُمَّتَهُ مِنْ عَبْدِهِ الَّتِي تَزَوَّجَهَا؛ يَعْنِي: لَوْ كَانَ رَجُلٌ عِنْدَهُ أَمَةٌ، وَعِنْدَهُ عَبْدٌ، وَتَزَوَّجَ الْعَبْدُ الْأَمَةَ، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَأْخُذَهَا مِنْهُ؛ لِأَنَّهَا مُزَوَّجَةٌ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تُوْخَذَ مِنْ زَوْجِهَا إِلَّا بَعْدَ الطَّلَاقِ، فَإِنْ طَلَّقَ الْعَبْدُ فَذَلِكَ، وَإِلَّا فَلَا.

وَدَخُولُهَا فِي عَمُومِ قَوْلِهِ سَبْحَانَهُ: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ فِيهِ نَظَرٌ فَقَدْ قَالُوا: الْمُحْصَنَاتُ الْمَزُوجَاتُ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَهِيَ حَلَالٌ لَكُمْ، وَجَعَلُوا الْآيَةَ تَشْمَلُ هَذِهِ الصُّورَةَ؛ يَعْنِي: لَوْ زَوَّجَ الرَّجُلُ عَبْدَهُ بِأَمْتِهِ فَلَهُ أَنْ يَنْزِعَهَا مِنْ عَبْدِهِ، وَلَكِنْ الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَهَا زَوْجُهَا الْعَبْدُ مَلَكَهَا الْعَبْدُ فَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَنْزِعَهَا عَلَيْهِ.

﴿وَقَالَ: «وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى تُؤْمِنَ»﴾. كَأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ هُنَاكَ مُحْرَمَاتٌ غَيْرَ مَا ذَكَرَ اللَّهُ، وَلَكِنْ حَقِيقَةُ الْأَمْرِ أَنَّ الْمُشْرَكَاتِ حَرَامٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ تَحْرِيمًا مَعْلَقًا بِوَصْفٍ، فَإِذَا آمَنَتْ حَلَّتْ، وَلِذَا قَالَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ: ﴿حَتَّى يُؤْمِنَ﴾. فَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرْهَا اللَّهُ فِي الْمُحْرَمَاتِ.

❦ قوله: «ما زاد على أربع فهو حرام». ولكن هنا الحرام ليس الأنثى، وإنما هو العدد؛ ولهذا ابن عباس رضي الله عنه إن صحَّ الأثر عنه فقد شبهها تشبيهاً فيه مطلق التحريم، وليس على سبيل التسوية؛ لأن الأم، والبنت، والأخت لا يحلُّ واحدةٌ مِنْهُنَّ بأيِّ حالٍ من الأحوال، والزوائد على العدد الأربع يحلُّ إذا طَلَّقَ واحدةً، أو بعبارة أصحَّ إذا فارق واحدةً، فلو كان عند رجل أربع نساء، ثم ماتت واحدةً جاز أن يتزوَّج، فمراد ابن عباس إن صحَّ الأثر عنه مطلق الشبه في المنع فقط، لا الشبه من كلِّ وجه.



ثم قال البخاري رحمته الله تعالى:

٥١٠ - وَقَالَ لَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، حَدَّثَنِي حَبِيبٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: حُرْمٌ مِنَ النَّسَبِ سَبْعٌ، وَمِنَ الصَّهْرِ سَبْعٌ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٣]. الْآيَةُ. وَجَمَعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ بَيْنَ ابْنَةِ عَلِيٍّ وَامْرَأَةِ عَلِيٍّ وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ لَا بَأْسَ بِهِ وَكَرِهَهُ الْحَسَنُ مَرَّةً ثُمَّ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ وَجَمَعَ الْحَسَنُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بَيْنَ ابْنَتَيْ عَمِّ فِي لَيْلَةٍ وَكَرِهَهُ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ لِلْقَطِيعَةِ وَلَيْسَ فِيهِ تَحْرِيمٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾. وَقَالَ عِكْرِمَةُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: إِذَا زَنَى بِأَخْتِ امْرَأَتِهِ لَمْ تَحْرُمَ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ وَيُرَوَّى، عَنْ يَحْيَى الْكِنْدِيِّ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، وَأَبِي جَعْفَرٍ فَيَمْنُ يَلْعَبُ بِالصَّبِيِّ إِنْ أَدْخَلَهُ فِيهِ فَلَا يَتَزَوَّجَنَّ أُمُّهُ، وَيَحْيَى هَذَا غَيْرَ مَعْرُوفٍ وَلَمْ يُتَابَعِ عَلَيْهِ.

وَقَالَ عِكْرِمَةُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: إِذَا زَنَى بِهَا لَمْ تَحْرُمَ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ وَيُذَكَّرُ عَنْ أَبِي نَضْرٍ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ حَرَّمَهُ وَأَبُو نَضْرٍ هَذَا لَمْ يُعْرِفْ بِسَمَاعِهِ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَيُرَوَّى عَنْ عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ وَالْحَسَنِ وَبَعْضِ أَهْلِ الْعِرَاقِ تَحْرُمُ عَلَيْهِ وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ لَا تَحْرُمُ حَتَّى يُلْزَقَ بِالْأَرْضِ يَعْنِي يُجَامَعُ وَجَوْزَةُ ابْنُ الْمُسَيَّبِ وَعُرْوَةُ وَالزُّهْرِيُّ وَقَالَ الزُّهْرِيُّ قَالَ عَلِيٌّ لَا تَحْرُمُ وَهَذَا مُرْسَلٌ.

هنا فائدة وهي قوله: «قال لنا أحمد بن حنبل». يقول الحافظ في «الفتح» (٩ / ١٥٤):

هذا فيما قيل أخذه المصنف عن الإمام أحمد في المذاكرة، أو الإجازة، والذي ظهر لي بالاستقراء أنه استعمل هذه الصيغة في الموقوفات، وربما استعملها فيها فيه قصور ما عن شرطه، والذي هنا من الشق الأول وليس للمصنف في هذا الكتاب رواية عن أحمد إلا في هذا الموضوع، وأخرج عنه في آخر المغازي حديثاً بواسطة. اهـ

معناه أنه ما روى إلا هذا الحديث مباشرة عن أحمد بن حنبل، مع أنه يزوي عن زميله يحيى بن معين كثيراً، والسبب في ذلك أن الإمام أحمد توقف عن التحديث زمناً طويلاً رَحِمَهُ اللهُ تَوْعَاً منه، وإلا فإن الإمام أحمد أكثر حديثاً من يحيى بن معين، ومن أقرانه كلهم، فهذه الفائدة ينبغي المحافظة عليها.

وقوله: «حَرَّمَ مِنَ النَّسَبِ سَبْعٌ». هن: الأمهات، والبنات، والأخوات، والعمات، والخالات، وبنات الأخ، وبنات الأخت.

وقوله: «ومن الصهر سبْعٌ». كيف يقول من الصهر سبْعٌ وهم أربعة، وإنما الرضاعة هي التي تكون سبْعٌ؟ فإن قصد الرضاعة فمشكل؛ لأنه يُخْرِجُ الصهر، وإن عدَّ الرضاعة مع الصهر صار العدد أحد عشر وهذا مشكل أيضاً.

ولهذا الذي يَظْهَرُ لي أن ابن عباس رَحِمَهُ اللهُ أراد بالصهر الأربع كما ذكرنا، وهم أصول الزوجة وفروعها، وأصول الزوج وفروعه، فهذه أربع، والجمع بين الأختين، والجمع بين المرأة وعمتها، والجمع بين المرأة وخالتها؛ لأن سبب التحريم في أخت الزوجة وعمتها وخالتها قرُبها مصاهرة، فهي أختها وعمتها وخالتها وهذا هو الأقرب، ولكن يُشْكَلُ عليه ثم قرأ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾. لأن العمة والخالة ما ذُكِرتا في الآية، إلا أن يُقَالَ: إن الآية أشارت إلى ذلك بقوله: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾. فهما امرأتان يَحْرُمُ التناكحُ بينهما، وكذلك العمة والخالة بالنسبة لبنت الأخ وبنت الأخت، يَحْرُمُ التناكحُ بينهما.

وقال القسطلاني رَحِمَهُ اللهُ:

وزاد الطبراني من طريق عمير مولى ابن عباس، عن ابن عباس في آخر الحديث ثم

قرأ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾. حتى بلغ: ﴿وَبَنَاتُ الْأَخِ﴾ ثم قال: هذا النسب.
ثم قرأ: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾. حتى بلغ: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾
وقرأ: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾. فقال: هذا الصهر. اهـ
فإن صحَّ الأثر عنه بهذا التفصيل فلا شك أنه من باب التجوز، بل فيه تجوزان في الواقع:
التَّجَوُّزُ الْأَوَّلُ: أنه أطلق على المحرمات بالرضاع أنه صهر.
والتَّجَوُّزُ الثَّانِي: أن الجمع بين الأختين ليس كالمحرمات هذه؛ لأن الجمع بين الأختين
يُزَوَّلُ بفراقٍ إحداهما؛ لأن المَحْرَمَ الجمعُ، أما النساء الأخريات فهنَّ حرامٌ بكلِّ حالٍ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

وجمع عبد الله بن جعفر بين ابنة عليٍّ وامرأة عليٍّ^(١).

وقال ابن سيرين: لا بأس به^(٢).

وكرهه الحسنُ مرةً، ثم قال: لا بأس به^(٣).

وجمع الحسنُ بنُ الحسنِ بنِ عليٍّ بين ابنتي عمٍّ في ليلةٍ، وكرهه جابرُ بنُ زيدٍ
للقطيعة^(٤)، وليس فيه تحریمٌ لقوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾.

(١) علقه البخاري بصيغة الجزم، ووصله البغوي في «الجعديات» من طريق عبد الرحمن بن مهران... به، وسعيد بن منصور في سننه من وجه آخر فقال: «جمع عبد الله بن جعفر بين ليلى بنت مسعود النهشلية - وكانت امرأة عليٍّ - وأم كلثوم بنت علي لفاطمة، فكانتا امرأته». ووصله أيضًا البيهقي في «سننه» (١٦٧/٧)، وانظر: «الفتح» (١٥٥/٩)، و«تغليق التعليق» (٤٠١/٤).

(٢) علقه البخاري بصيغة الجزم كما في «الفتح» (١٥٣/٩)، ووصله سعيد بن منصور، عنه بسندٍ صحيح، كذا قال الحافظ في «الفتح» (١٥٥/٩). وانظر: «تغليق التعليق» (٤٠١/٤).

(٣) علقه البخاري أيضًا في الترجمة السابقة، وأخرجه أبو عبيد في كتاب النكاح له من طريق سلمة بن علقمة قال: إني لجالس عند الحسن... فذكره، وانظر: «الفتح» (١٥٥/٩)، و«تغليق التعليق» (٤٠١/٤).

(٤) علقه البخاري بصيغة الجزم أيضًا كما في الترجمة السابقة، ووصله البيهقي في «سننه» (١٦٧/٧) عن أبي سعيد، عن أبي العباس، عن الربيع عنه، ورواه أبو عبيد أيضًا، وعبد الرزاق في «مصنفه»

المسألة الأولى: جمع عبد الله بن جعفر بين ابنة علي وامرأة علي، وابنة علي من غير هذه المرأة؛ يعني: علي بن أبي طالب عليه السلام له بنت، وله امرأة، وليست أم البنت، فجمع عبد الله بن جعفر بينهما؛ أي: بين هذه المرأة وزوجة أبيها.

فيجوز للإنسان أن يجمع بين المرأة وبين ابنة زوجها من غيرها. فهذا الرجل مات عن امرأته وله بنت من غيرها، فجاء رجل فتزوج المرأتين جميعاً. مثال ذلك: رجل اسمه خالد، وله زوجة اسمها مريم، وبنت اسمها عائشة من غيرها، فمات خالد، فجاء رجل فتزوج مريم وعائشة.

وقوله: «وقال ابن سيرين: لا بأس به». وهو واضح أيضاً، لدخوله في عموم قوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾. فهنا ما جمع الرجل بين المرأة وعمتها، ولا بين المرأة وخالتها.

وقوله: «وكرهه الحسن مرة، ثم قال: لا بأس به». يعني: كرهه ثم رجع فيه في نفس المكان، ثم قال: لا بأس به. وكرهه في المرة الأولى؛ لأن هاتين المرأتين في الحقيقة لو قدر أن إحداها ذكر لم يتزوج الأخرى، فكرهه من أجل مشابهته للمرأة وبنتها، والمرأة وأختها، وما أشبه ذلك، ولكن رجع ثم قال: لا بأس به..

وقوله: «وجمع الحسن بن الحسن بن علي بين ابنتي عم في ليلة وكرهه جابر بن زيد للقطيعة، وليس فيه تحريم لقوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾». في هذا الأثر كره جابر بن زيد ذلك للقطيعة؛ أي: خوفاً من أن يخلص قطيعة بين المرأة وابنة عمها، لا من أجل المحرمات؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

وقال عكرمة عن ابن عباس: إذا زنى بأختِ امرأته لم تحرم عليه امرأته، ويُزوى عن يحيى الكندي، عن الشعبي، وأبي جعفر فيمن يلعب بالصبي إن أدخله فيه، فلا يتزوجن أمه، ويحى هذا غير معروف، ولم يتابع عليه^(١).

وقوله: «وقال عكرمة، عن ابن عباس: إذا زنى بأختِ امرأته لم تحرم عليه امرأته». فلا يقال إن الله قال: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾. لأن الزنى ليس نكاحاً فإذا زنى بأختِ امرأته فلا نقول: إن امرأته حُرِّمَتْ عليه. بخلاف ما لو تزوج أختها فهنا تحرم عليه.

وقوله: «ويُزوى عن يحيى الكندي، عن الشعبي، وأبي جعفر فيمن يلعب بالصبي إن أدخله فيه فلا يتزوجن أمه، ويحى هذا غير معروف، ولم يتابع عليه». هذه المسألة مختلف فيها: وهي إذا وطئ الرجل صبيّاً -والعياذ بالله- وأدخله فيه؛ وهذا كناية عن الجماع الصريح. فيرى بعض العلماء: أن أم هذا الصبي تحرم عليه؛ لأنه وطئ ابنها فهو كما لو تزوج بنتها، وقد قال الله تعالى: ﴿وَأُمّهَتْ نِسَائِكُمْ﴾. وهذا هو المشهور من مذهب الإمام أحمد^(٢).

ولكن هذا القول في غاية ما يكون من الضعف، بل هو قول ساقط؛ لأنه لا يمكن أن نجعل السفاح كالنكاح، والله عز وجل يقول: ﴿وَأُمّهَتْ نِسَائِكُمْ﴾. وهذا الطفل المتلوط به لا يمكن أن يسمى امرأة فلان الذي تلوط به، وقياس السفاح على النكاح من أفسد القياس.

(١) علقه البخاري بصيغة الجزم كما في الترجمة السابقة. ووصله عبد الرزاق في «مصنفه» (٢٠١/٧) باب الرجل يزني بأم امرأته وابتنتها وأختها (١٢٧٨١)، عن ابن جريج، عن عطاء عن ابن عباس... وذكر الحديث، ثم قال: وبلغني عن عكرمة مثله. وأما رواية يحيى الكندي... فلم يذكر لها الحافظ ابن حجر وصلاً في «الفتح»، وكذا في «تغليق التعليق»، وانظر: «التغليق» (٤٠٣/٤).

(٢) انظر: «موسوعة فقه الإمام أحمد» (٢٩٧/٢٠).

والبخاري رحمه الله قدح فيه بأنه - أي: يحيى الكندي - غير معروف، ولم يتابع عليه. إذا زنى بامرأة هل تحرم عليه بنتها أو أمها؟ المذهب أنه تحرم بنتها وأمها؛ لأنه وطئ هذه المرأة، فكانت كالزوجة له، فتحرم عليه بنتها وتحرم عليه أمها^(١).

ولكن هذا أيضاً قول ضعيف جداً بل ساقط؛ لأنه لا يمكن أن نقيس السفاح على النكاح، بل إذا زنى بامرأة فإن أمها تحل له، وبنتها أيضاً تحل له، وهي أيضاً تحل له إذا تاب وتاب هو، فلا بد من أن يتوب، فإن لم يتب حرم عليه جميع النساء؛ لأنه لا يحل أن يزوج الزاني حتى يتوب؛ لقوله تعالى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحَرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٢٤) [النساء: ٢٤]. فكما أن الزانية تحرم على الزاني وغيره حتى تتوب، فالزاني أيضاً يحرم أن يزوج من الزانية، أو غيرها حتى يتوب، ومن فرق بين الأمرين فقد تناقض، ومن قال بجواز ذلك في الأمرين فقد خالف النص.

فللعلماء في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن الزانية تحل وإن لم تتب.

والقول الثاني: أنها لا تحل إلا بعد التوبة، وهذا هو المذهب.

وأما الزاني فمن قال: إن الزانية تحل قبل التوبة قال: إن الزاني يحل تزويجه قبل التوبة من باب أولى، ومن قال: إن الزانية لا يحل تزويجها إلا بعد التوبة فقد قال: إنه يحل أن يزوج الزاني قبل التوبة وهو المذهب.

والقول الثالث وهو الصحيح: أنه لا يحل أن يزوج الزاني قبل التوبة؛ لأن الآية فيه صريحة وهي قوله: ﴿وَحَرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾. فيقال لهذا الزاني: لا تزوجك حتى تتوب، وتظهر توبتك^(٢).

على كل حال نقول: إن الرجل إذا زنى بامرأة فإن أمها لا تحرم عليه، وابنتها لا

(١) «موسوعة فقه الإمام أحمد» (٢٠/٢٩٧).

(٢) انظر: ذكر الأقوال في هذه المسألة وتفنيد شيخ الإسلام لها في «مجموع الفتاوى» (٣٢/١٠٩) وما بعدها.

تَحْرُمُ عَلَيْهِ، خِلَافًا لِلْمَشْهُورِ مِنْ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رحمته الله تعالى.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

وَقَالَ عِكْرَمَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: إِذَا زَنَى بِهَا لَمْ تَحْرُمْ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ، وَيُذَكَّرُ عَنْ أَبِي نَصْرٍ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ حَرَّمَهُ، وَأَبُو نَصْرٍ هَذَا لَمْ يُعْرِفْ بِسَمَاعِهِ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَيُرَوَّى عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ، وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، وَالْحَسَنِ، وَبَعْضِ أَهْلِ الْعِرَاقِ قَالَ: تَحْرُمُ عَلَيْهِ، وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ حَتَّى يُلْزَقَ بِالْأَرْضِ؛ يَعْنِي: حَتَّى يُجَامَعَ، وَجَوَّزَهُ ابْنُ الْمُسَيَّبِ، وَعُرْوَةُ، وَالزَّهْرِيُّ، وَقَالَ الزَّهْرِيُّ: قَالَ عَلِيٌّ: لَا يَحْرُمُ وَهَذَا مَرْسَلٌ ^(١).

(١) ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ هَذِهِ الْمَعْلَقَاتِ كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (١٥٣/٩).

فَأَمَّا رِوَايَةُ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: فَوَصَلَهَا الْبَيْهَقِيُّ فِي «سُنَنِ» (١٦٨/٧)، كِتَابُ النِّكَاحِ. بَابُ الزَّنا لَا يَحْرُمُ الْحَلَالَ، قَالَ: أَنَا أَبُو الْحَسَنِ بْنُ أَبِي الْمَعْرُوفِ، أَنَا أَبُو سَعِيدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ، ثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، ثَنَا هِشَامٌ، ثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ عِكْرَمَةَ... بِهِ. وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (١٥٦/٩): وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَأَمَّا رِوَايَةُ أَبِي نَصْرٍ: فَوَصَلَهَا الثَّوْرِيُّ فِي جَامِعِهِ مِنْ طَرِيقِهِ، عَنْ الْأَعْرَبِ بْنِ الصَّبَّاحِ، عَنْ خَلِيفَةَ بْنِ الْحَصِينِ، عَنْ أَبِي نَصْرٍ... بِهِ. وَأَمَّا قَوْلُ عِمْرَانَ بْنِ الْحَصِينِ: فَوَصَلَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٢٠٠/٧) (١٢٧٧٦) عَنْ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ... بِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ: فَوَصَلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ»، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: كَانَ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ، وَالْحَسَنُ يَكْرَهُ أَنْ يَمَسَّ الرَّجُلُ يَدَ امْرَأَتِهِ. وَمِثْلُهُ عِنْدَ أَبِي عُبَيْدٍ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ... أَنَّ رَجُلًا فَجَرَ بِابْنَةِ امْرَأَتِهِ، قَالَ: يَفَارِقُ امْرَأَتَهُ. وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ رحمته الله تعالى: فَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ الْحَافِظُ وَصْلًا.

وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ: فَوَصَلَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (١٩٩/٧) (١٢٧٦٨) عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ... بِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُ عُرْوَةَ وَابْنِ الْمُسَيَّبِ مَعًا: فَوَصَلَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (١٩٩/٧) (١٢٧٦٨) عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ وَابْنِ أَبِي سَبْرَةَ، عَنْ بَنِّ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ خَالِهِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ الْمُسَيَّبِ، وَعُرْوَةَ ابْنَ الزَّيْرِ عَنْ الرَّجُلِ... بِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُ قَوْلِ الزَّهْرِيِّ: فَوَصَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ» (١٦٩/٧) وَقَالَ: أَنَا أَبُو الْحَسَنِ بْنُ أَبِي

فالحاصل: أن الصحيح ما رواه الزهري عن علي، وهو الذي يَتَعَيَّنُ القولُ به؛ لأن جعل السفاح كالنكاح في غاية ما يكون من الضعف بحسب القياس، والله عَلَّمَ الْقُرْآنَ يقول: ﴿وَأَمَهَنْتُ نِسَائِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]. فهل المزنيُّ بها من نساؤه؟! وقال سبحانه: ﴿وَرَبِّبْتُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمْ﴾ فهل المزنيُّ بها من نساؤه؟! إذا: بناتها لا تحرم عليه.

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٢٢]. فهل التي زنى بها أبوك من منكوحاته؟!

لهذا فالقول الصحيح أنه لا يوجد في القرآن لفظ نكاح إلا والمراد به العقد، اللهم إلا في قوله سبحانه: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [النساء: ٢٣٠] وقد يُقال: إن المراد بالنكاح هنا الجماع؛ لأن قوله زوجا يكفي عن قوله حتى تنكح، لكن الصحيح أن زوجا مؤكّد لقوله: ﴿تَنْكِحَ﴾. وأن النكاح في القرآن لا يوجد إلا بمعنى عقد النكاح.

وقوله سبحانه: ﴿لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾. معنى الآية أن الزاني إذا تزوج امرأة فإن كانت تعلم أن هذا حرام فهي زانية؛ لأن نكاح الزاني حرام، لأن الله قال: ﴿وَحَرَّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾. فإذا تزوجت زانيا قبل أن يتوب وهي تعلم أن ذلك حرام، ولكنها تهاونت بالأمر فهي زانية، وإن علمت لكن لم ترض بهذا الحكم فهي مشركة،

المعروف، أنا بشر بن أحمد، أنا محمد بن زياد بن قيس، ثنا أبو سلمة يحيى بن المغيرة، أخبرني أخي محمد، عن محمد بن فليح، عن يونس بن يزيد، عن الزهري... أنه سئل عن الرجل يفجر بالمرأة... الحديث.

وأما رواية الزهري، عن علي: فوصلها البيهقي في «سننه» (١٦٨/٧) فقال: أنبأني أبو عبد الله الحافظ، ثنا أبو الوليد هو حسان بن محمد، نا الحسن بن سفيان، ثنا حميد بن قتيبة، ثنا ابن أبي مريم، حدثني يحيى ابن أيوب، عن عقيل، عن بن شهاب. وسئل عن رجل وطئ أم امرأته... به. وانظر: «تغليق التعليق» (٤/٤٠٥، ٤٠٦).

فصار لا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً إِنْ عَلِمَتْ بِالْحُكْمِ، وَلَكِنْ أَقْدَمَتْ عَلَيْهِ وَهِيَ تَعْرِفُ أَنَّهَا عَاصِيَةٌ لِلَّهِ، أَوْ مُشْرِكَةٌ إِنْ أَقْدَمَتْ عَلَيْهِ وَهِيَ لَمْ تَرْضَ بِهَذَا الْحُكْمِ. وَقَالَتْ: إِنَّهَا لَا تَعْتَرِفُ بِهَذَا الْحُكْمِ، وَلَا تُقَرُّهُ.

وَالرَّجُلُ كَذَلِكَ مَا يَقْدُمُ عَلَى نِكَاحِ الزَّانِيَةِ إِلَّا رَجُلٌ عَلِمَ بِالْحُكْمِ، وَلَكِنَّهُ تَهَاوَنَ فَيَكُونُ زَانِيًا، أَوْ عَلِمَ بِالْحُكْمِ وَلَكِنْ رَفَضَهُ فَيَكُونُ مُشْرِكًا.
أَمَّا الْجَاهِلُ فَلَا يَكُونُ لَا زَانِيًا وَلَا مُشْرِكًا، وَلَكِنْ يُفْسَخُ الْعَقْدُ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٢٥ - بَابُ: ﴿وَرَبِّتَيْكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾.

[البَيْت: ٢٣].

وقال ابن عباس: الدخول، والمسيس، واللَّمَّاسُ هو الجماع^(١)، ومن قال: بناتٌ وَلَدَهَا من بناتِهِ في التحريم لقول النبي ﷺ لَأُمِّ حَبِيبَةَ: «لَا تَعْرِضْنِ عَلَيَّ بَنَاتِيكَنَّ وَلَا أَخَوَاتِيكَنَّ»^(٢). وكذلك حلائلٌ وَلِدِ الْأَبْنَاءِ هُنَّ حَلَائِلُ الْأَبْنَاءِ، وَهَلْ تُسَمَّى الرَبِيبَةُ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِي حَجَرِهِ؟ وَدَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ رَبِيبَةً لَهُ إِلَى مَنْ يَكْفُلُهَا وَسَمَّى النَّبِيُّ ﷺ ابْنَ ابْنَتِهِ ابْنًا^(٣).

(١) علقه البخاري بصيغة الجزم، ووصله البيهقي في «سننه» (١٦٢/٧)، وعبد الرزاق في «مصنفه» من طريق بكر بن عبد الله المزني... به.

وانظر: «الفتح» (١٥٨/٩)، و«التعليق» (٤٠٦/٤).

(٢) علقه البخاري هنا بصيغة الجزم، وأسنده في الحديث التالي (٥١٠٦).

(٣) علقهما البخاري بصيغة الجزم.

فأما الحديث الأول: فهو طرف من حديث أم سلمة في قصة تزويجها النبي ﷺ، والذي أخذ الربيبة هو عمار بن ياسر وأسندها الإمام أحمد في «مسنده» (٣٠٧/٦)، قال: حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا ابن جريج قال: أخبرني إياي حبيب بن أبي ثابت أن عبد الحميد بن عند الله بن أبي عمرو والقاسم أخبراه أنها سمعا أبا بكر بن عبد الرحمن يخبران أم سلمة.... الحديث.
وأما الحديث الثاني: فأسنده المؤلف في المناقب من حديث أبي بكر في قول النبي ﷺ للحسن:

٥١٠٦ - حَدَّثَنَا الْحَمِيدِيُّ، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ لَكَ فِي بِنْتِ أَبِي سَفْيَانَ؟ قَالَ: «فَأَفْعَلُ مَاذَا؟» قُلْتُ: تَنْكِحُ. قَالَ: «أَتُحِبُّينَ؟» قُلْتُ: لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِيةٍ، وَأَحَبُّ مِنْ شَرَكْنِي فِيكَ أُخْتِي. قَالَ: «إِنَّمَا لَا تَحِلُّ لِي». قُلْتُ: بَلَّغْنِي أَنَّكَ تَخْطُبُ. قَالَ: «ابْنَةُ أُمِّ سَلَمَةَ». قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «لَوْ لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي مَا حَلَلْتُ لِي، أَرْضَعْتَنِي وَأَبَاهَا تُوبَةُ فَلَا تَعْرِضَنَ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ وَلَا أَخَوَاتِكُنَّ». وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: دُرَّةُ بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ^(١).

قَوْلُهُ: «وَرَبِّبْتُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ أَلَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ» [النِّسَاءُ: ٢٣] ومعنى الدخول كما يقول ابن عباس رضي الله عنه: الدخول والمسيس واللماس هو الجماع. فالدخول كما في قوله: «فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ» [النِّسَاءُ: ٢٣] أي: جامعتموهن.

والمسيس كما في قوله: «لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ» [النِّسَاءُ: ٢٣٦]. واللماس كما في قوله: «أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ» [النِّسَاءُ: ٦]. يقول رضي الله عنه: هو الجماع. وقوله: «وَمَنْ قَالَ: بَنَاتٌ وَلِدَهَا مِنْ بَنَاتِهِ»؛ يعني: في التحريم، فبناتٌ ولِد الزوج من بنات الزوج في التحريم.

وفي نسخة: «مَنْ بَنَاتِهَا» فبناتٌ ولِدَهَا مِنْ بَنَاتِهَا فَإِنْ بَنَاتِهَا رِبَائِبٌ، وَبَنَاتٌ وَلِدَهَا كَذَلِكَ رِبَائِبٌ، وَأَمَّا مِنْ بَنَاتِهِ فَيُرِيدُ أَنْ بَنَاتٌ وَلِدَ زَوْجَتِهِ مِنْ بَنَاتِهِ فِي التَّحْرِيمِ لَا فِي الْمِيرَاثِ؛ يَعْنِي: أَنْ بَنَاتٌ وَلِدَهَا كِبَنَاتِهِ فِي أَنْهِنَّ حَرَامٌ عَلَيْهِ. ولقوله ﷺ لَأُمِّ حَبِيبَةَ: «لَا تَعْرِضَنَ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ». فَيَشْمَلُ بَنَاتِهِنَّ، وَبَنَاتِ بَنَاتِهِنَّ، وَبَنَاتِ أَوْلَادِهِنَّ، وَالْأَخَوَاتِ.

«إِنْ ابْنِي هَذَا سِيدٌ» حَدِيث (٣٧٤٦). وانظر: «تغليق التعليق» (٤/٤٠٧).

(١) رواه مسلم (٢/١٠٧٢)، (١٤٤٩) - (١٥).

ولم يذكر ابن حجر رحمته الله وصلاً لقول الليث رحمته الله؛ ولعله يأتي موصولاً في الحديث التالي (٥١٠٧).

❖ وقوله: «وكذلك حلّائل ولِدِ الأبناء». لقولِ الله تعالى: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٣]. فحلّائل ولِدِ الأبناء من حلّائل الابن.

❖ وقوله: «وهل تُسمّى الربيبة وإن لم تكن في حجره؟» أتى بها هنا على صيغة الاستفهام ولم يَجْزَمْ به، للخلاف في ذلك.

والصحيح: أنها تُسمّى ربيبة، وإن لم تكن في حجره لقوله ﷺ: ﴿وَرَبِّبُكُمْ أَلْتَقِيَ فِي حُجُورِكُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٣]. والأصل في الوصف أنه زائدٌ على الذات، أو على أصل المعنى، فلو كانت الربيبة لا تكون ربيبة إلا إذا كانت في الحجر لكان قوله: ﴿أَلْتَقِيَ فِي حُجُورِكُمْ﴾ تأكيداً لا تأسيساً، والأصل التأسيس.

❖ وقوله: «دفع النبي ﷺ ربيبة له إلى من يكفلها». لعلها من بنات أم سلمة. قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (٩ / ١٥٩):

هذا طرفٌ من حديثٍ وصله البزار، والحاكم من طريق أبي إسحاق؛ عن فروة بن نوفل الأشجعي، عن أبيه، وكان النبي ﷺ دَفَعَ إليه زينب بنت أم سلمة وقال: إنما أنت ظئري قال فذهب بها ثم جاء فقال: ما فعلت الجويرية؟ قال: عند أمها؛ يعني: من الرضاة، وجئت لتعلمني. اهـ.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٦ - باب: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٣].

٥١٠٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ أَنَّ زَيْنَبَ ابْنَةَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَنْكِحْ أُخْتِي بِنْتَ أَبِي سَفِيَانَ قَالَ: «وَتُحِبِّينَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ لَسْتُ لَكَ بِمَخْلِيَةٍ وَأَحَبُّ مِنْ شَارَكَنِي فِي خَيْرِ أُخْتِي. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ لِي». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَوَاللَّهِ إِنَّا لَنَتَحَدَّثُ أَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تَنْكِحَ دُرَّةَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: «بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ» فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَقَالَ: «وَاللَّهِ لَوْ لَمْ تَكُنْ فِي حِجْرِي مَا حَلَّتْ لِي إِنَّهَا لابنة أخي من الرضاة،

أَرْضَعْتَنِي وَأَبَا سَلَمَةَ ثَوْبِيَّةٌ فَلَا تَعْرِضَنَّ عَلَيَّ بَنَاتُكُنَّ وَلَا أَخَوَاتُكُنَّ»^(١).

لَوْ قَالَ رَجُلٌ لآخر: زَوْجَتُكَ ابْنَتِي هَاتَيْنِ مَا يَصْلُحُ الْعَقْدُ، وَلَوْ قَالَ: زَوْجَتُكَ بَنَتِي فَلَانة، فَقَالَ: قَبِلْتُ. ثُمَّ قَالَ: زَوْجَتُكَ بَنَتِي فَلَان، فَقَالَ: قَبِلْتُ. فَالثَّانِي لَا يَصِحُّ، وَلَوْ قَالَ: زَوْجَتُكَ بَنَتِي فَلَانة وَبَنَتِي فَلَانة، فَقَالَ: قَبِلْتُ، لَا يَصِحُّ.



ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٧- بَابُ لَا تُنْكِحُ الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَّتِهَا.

٥١٠٨- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا عَاصِمٌ، عَنِ الشَّعْبِيِّ سَمِعَ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُنْكِحَ الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَّتِهَا، أَوْ خَالَتِهَا. وَقَالَ دَاوُدُ^(١)، وَابْنُ عَوْنٍ^(٢)، عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

٥١٠٩- وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا»^(٣).

[الحديث ٥١٠٩- طرفه في: ٥١١٠].

❦ قَوْلُهُ: «لَا يُجْمَعُ» وَعِنْدِي، نَسْخَةٌ فِيهَا: «لَا يُجْمَعُ» فَأَمَّا عَلَى رِوَايَةِ: «لَا يُجْمَعُ» فَالْأَمْرُ

(١) رواه مسلم (٢/١٠٧٢)، (١٤٤٩) (١٥) بنحوه.

(٢) علق البخاري رواية داود بصيغة الجزم، ووصله الترمذي (١١٢٦) قال: حدثنا الحسن بن علي الخلال، حدثنا يزيد بن هارون، أنبأنا داود.... به.

وقال أبو عيسى: أدرك الشعبي أبا هريرة، وروى عنه، وسألت محمداً عن هذا فقال: صحيح. وانظر: «تغليق التعليق» (٤/٤٠٩)، و«الفتح» (٩/١٦٠).

(٣) علق البخاري رواية ابن عون بصيغة الجزم، ووصله البيهقي في «سننه الكبرى» (٧/١٦٦) قال: أنا أبو عبد الله الحافظ، أنا أبو أحمد الحافظ، ثنا أبو عروبة، ثنا بندار، ويحيى بن حكيم، قال: ثنا ابن أبي عدي، عن ابن عون، به. وانظر: «تغليق التعليق» (٤/٤١٠).

(٤) رواه مسلم (٢/١٠٢٨)، (١٤٠٨) (٣٣).

واضحٌ أن لا ناهيةً، وعلى روايةِ الرفعِ لا يُجمَعُ فهي نافيةٌ، ولكنها خبريةٌ بمعنى النهي.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٥١١٠- وحَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ الزَّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي قَبِيصَةُ بْنُ ذُوَيْبٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، وَالْمَرْأَةُ عَلَى خَالَتِهَا. فَنَرَى خَالََةَ أَبِيهَا بَتْلَكَ الْمَنْزِلَةَ^(١).

٥١١١- لَأَنَّ عُرْوَةَ حَدَّثَنِي، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: حَرَّمُوا مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ. لَوْ تَزَوَّجَ أُمًّا وَابْنَتَهَا فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ لَا يَصِحُّ؛ لِلنَّهْيِ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا أَوْ عَمَّتِهَا، وَهَذَا مِنْ بَابِ أُولَى، وَإِنْ تَزَوَّجَ الْأُمُّ ثُمَّ تَزَوَّجَ الْبِنْتُ، فَالْعَقْدُ الْأَوَّلُ صَحِيحٌ وَالثَّانِي فَاسِدٌ، فَلَوْ طَلَّقَ الْأُمُّ قَبْلَ الدَّخُولِ صَحَّ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْبِنْتُ، وَأُمًّا إِذَا عَقَدَ عَلَى الْبِنْتِ وَطَلَّقَهَا قَبْلَ الدَّخُولِ ثُمَّ تَزَوَّجَ الْأُمُّ، فَالْعَقْدُ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْأُمَّ تَحْرُمُ بِمَجَرَّدِ الْعَقْدِ. وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ بَيَّنَّتْ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا، وَلَا حَتَّى فِي التَّسْرِي؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا تَسَرَّاهَا صَارَتْ فَرَّاشًا لَهُ، وَسَبَقَ أَنْ الْعُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَلَكِنْ الرَّاجِحُ أَنَّهُ إِذَا جَامَعَ مَمْلُوكَتَهُ صَارَتْ فَرَّاشًا لَهُ.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٨- بَابُ الشُّغَارِ.

٥١١٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشُّغَارِ. وَالشُّغَارُ أَنْ يُزَوَّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوَّجَهُ الْآخَرُ ابْنَتَهُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ^(١).

(١) رواه مسلم (٢/١٠٢٨) (١٤٠٨) (٣٦).

(٢) رواه مسلم (٢/١٠٣٤)، (١٤١٥) (٥٧).

[الحديث ٥١١٢ - طرفه في: ٦٩٦٠].

الشَّغَارُ: مصدرٌ شَاغَرَ، يُشَاغِرُ، وَأَصْلُهُ مِنَ الشَّغُورِ؛ وَهُوَ الْخُلُوعُ، وَعِنْدَنَا فِي الْوُضَائِفِ فِي دِيْوَانِ الْخِدْمَةِ نَقُولُ: وَظِيفَةُ شَاغِرَةٍ؛ يَعْنِي: خَالِيَةٌ لَيْسَ فِيهَا أَحَدٌ، وَهَذَا أَحَدُ مَعَانِي الشَّغَارِ.

وَالْمَعْنَى الثَّانِي: أَنَّ الشَّغَارَ مَا خُوِذَ مِنْ شَجَرِ الْكَلْبِ إِذَا رَفَعَ رِجْلَهُ لِيُسْوَلَ. وَفِي الْحَقِيقَةِ أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى لَا يُخَالِفُ الْمَعْنَى الْأَوَّلَ؛ لِأَنَّ رَفَعَ الرَّجْلَ إِخْلَاءً لِمَكَانِهَا مِنَ الْأَرْضِ، فَفِيهِ مَعْنَى التَّخْلِيَةِ؛ وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي مَعْنَاهُ.

فَمَنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنْ الشَّغَارَ أَنْ يُزَوَّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ، عَلَى أَنْ يُزَوَّجَهُ الْآخَرُ ابْنَتَهُ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ^(١). بَأَنَّ يَقُولَ الرَّجُلُ: زَوَّجْتُكَ ابْنَتِي عَلَى أَنْ تُزَوَّجَنِي ابْنَتَكَ، فَيَقُولُ: قَبِلْتُ. ثُمَّ إِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَأْخُذُ زَوْجَتَهُ بِدُونِ صَدَاقٍ.

وَالصَّدَاقُ هُنَا فِي الْحَقِيقَةِ عَادَ نَفْعُهُ إِلَى غَيْرِ الزَّوْجَةِ، بَلْ عَادَ إِلَى وَلِيِّ الزَّوْجَةِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي سَيَتَفَعَّلُ بِالزَّوْجَةِ الْآخَرَى الَّتِي جُعِلَتْ هِيَ صَدَاقًا لِلْآخَرَى، وَاللَّهُ وَجَّهَ يَقُولُ: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَتَيْنِ نَحْلَةً﴾ [النِّسَاءُ: ٤] فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ فَإِنَّهُ لَا شَغَارَ، وَلَكِنْ لَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ الصَّدَاقُ صَدَاقًا تَرْضَى بِهِ الزَّوْجَةُ، وَلَا يَنْقُصُ عَنْ صَدَاقِ الْمَثَلِ، وَلَا بَدَأَ مِنْ رِضَا الزَّوْجَةِ رِضًا كَامِلًا.

مِثَالُ ذَلِكَ: إِذَا رَضِيََتِ الزَّوْجَتَانِ وَكَانَ بَيْنَهُمَا صَدَاقُ الْمَثَلِ، وَكَانَ كُلُّ مَنِ الزَّوْجَيْنِ كَفًّا لِلْآخَرَى فَإِنَّهُ لَا شَغَارَ، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٢). وَعَلَيْهِ يَدُلُّ لَفْظُ حَدِيثِ الشَّغَارِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنْ الشَّغَارَ أَنْ يُزَوَّجَ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوَّجَهُ الْآخَرُ ابْنَتَهُ، وَلَوْ سَمَّى لَهَا صَدَاقًا^(٣)؛ لِأَنَّهُ هَكَذَا جَاءَ فِي حَدِيثٍ رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٤) وَقَالُوا: إِنْ الْحِكْمَةُ مِنْ

(١) انظر: «المبدع» (٨٣/٧)، و«الإنصاف» (١٥٩/٨)، و«كشف القناع» (٩٢/٥)، و«الروض المربع» (٨٩/٣).

(٢) انظر: التعليق السابق.

(٣) انظر: «المغني» (١٣٤/٧).

(٤) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠٣٥/٢)، (١٤١٦) (٦١).

ذلك ليس خلؤ العقد عن صداق، لكن سداً للباب؛ لأن الناس إذا فُتِحَ لهم هذا الباب جَعَلُوا بناتهم وأخواتهم بمنزلة السلع، إن زَوَّجَهُ زَوْجَهُ، وإلا فلا، ثم يَبْدَأُ يَسَاوِمُ على هذه البنت ولو جُعِلَ الصداق.

ولا شك أن هذا المعنى بالنسبة لفساد أحوال الناس اليوم، أولى أن يُعْمَلَ به؛ لأن الناس فَسَدُوا وَفَسَدَتْ نياتهم، وَقَلَّتْ أمانتهم وَضَعُفَتْ، فإذا فُتِحَ الباب تَلَاعَبَ الناس بالنساء اللاتي ولأهم الله عليهنَّ، فَسَدَ البابُ أُولَى، ولذلك نَجِدُ عند الاستقراء والتتبع أن العقود التي تَقَعُ على هذا الوجه لا يَكُونُ فيها بركة، وأنه إذا ساءت العشرة بين أحد الزوجين وزوجته، أَفْسَدَ العشرة التي بين ابنته وزوجها، وهذا هو واقع.

مثال ذلك: زيدٌ وعمرو، لكل واحدٍ منهما بنتٌ وزوجها هو الآخر، سواء سَمِيَ صداقاً أم لم يُسَمَّ، فإذا ساءت العشرة بين زيدٍ وزوجته التي هي بنتُ عمرو، ذهب زيدٌ يُفْسِدُ النكاحَ بين عمرو وزوجته، بل أحياناً يَمْنَعُهَا وَيَقُولُ: ما يُمْكِنُ أن أُعْطِيكَ ابنتي إلا أن تُعْطِيَنِي ابنتَكَ. وهذا لا شك أنه مضر؛ لأن الفريسة ستَكُونُ المرأة.

ولهذا فَسَدَ البابُ أُولَى، وإن كان من حيث النظرِ فالقولُ الراجحُ هو المذهب، وهو أنه إذا سَمِيَ لهما صداقُ المثل، وَرَضِيَتْ كلتا الزوجتين، وكان كُلُّ واحدٍ منهما كافاً فإن النكاحَ يَصِحُّ، لكن سَدَ البابُ أُولَى.

لكن لو وقعَ هذا الأمرُ واشترطَ أن يُزَوَّجَهُ ابنته، فزَوَّجَهُ إياها وجاء منها أولادٌ، فماذا نَصْنَعُ؟

الجوابُ أن نَقُولَ: أما على القولِ بأنه إذا سَمِيَ الصداقُ، وَرَضِيَتْ كلتا المرأتين، وكان كُلُّ منهما كافاً، فإن النكاحَ صحيحٌ.

وأما على القولِ بأنه يَحْرُمُ مطلقاً، فهنا يَكُونُ النكاحُ فاسداً، وليس بباطل؛ لأن النكاحَ الباطلَ ما أَجْمَعَ العلماءُ على بطلانه، أو ما أَجْمَعَ العلماءُ على فساده، أما هذا فقد اِخْتَلَفَ العلماءُ فيه، فإذا كان فاسداً فلا بدَّ من رفعِ القضيةِ إلى القاضي الشرعي؛ فإن حَكَمَ بصحةِ العقدِ نفذَ، وإن حَكَمَ بفساده فَسَدَ؛ لأن من القواعدِ المقررةِ عند أهل

العلم أن حكم الحاكم يرفع الخلاف، فترفع القضية إلى المحكمة، وما حكم به القاضي فإنه ينفذ.

فإذا قال قائل: إذا زوج أخته مطالباً للأخ بأخته، فهل هذا شغارٌ والحديث قد ذكر فيه تزويج البنت فقط؟

فالجواب: أنه يجب أن نعلم أن التفسير أحياناً يكون بالمثال، وليس بالمعنى، فهنا فسره نافع رَحِمَهُ اللهُ وهو الذي روى الحديث بالمثال، كأنه قال: مثل أن يزوجه ابنته على أن يزوجه ابنته، وليس هذا من باب التفسير بالمعنى، بل من باب التفسير بالمثال ومعناه: أنه يشمل هذا، وأمثاله، وهذا يقع حتى في تفسير القرآن أحياناً.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٢٩- بَابٌ هَلْ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَهَبَ نَفْسَهَا لِأَحَدٍ؟

٥١١٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَتْ خَوْلَةُ بِنْتُ حَكِيمٍ مِنَ اللَّائِي وَهَبَتْ أَنْفُسَهُنَّ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَمَا تَسْتَحْيِي الْمَرْأَةَ أَنْ تَهَبَ نَفْسَهَا لِلرَّجُلِ؟ فَلَمَّا نَزَلَتْ: ﴿تَرَى مِنْ نَشَاءٍ مِثْنَهُنَّ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٥١]. قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَرَى رَبِّكَ إِلَّا يُسَارِعُ فِي هَوَاكَ^(١).

رواه أبو سعيد المؤدّب، ومحمد بن بشر، وعبدّة، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة يزيد بعضهم على بعض^(٢).

في هذا الباب أَنَّ هَبَةَ الْمَرْأَةِ نَفْسَهَا لِلرَّجُلِ لَا تَجُوزُ؛ يَعْنِي: لَا تَحِلُّ بِهِ الْمَرْأَةُ إِلَّا لِلنَّبِيِّ ﷺ؛ فَإِنَّهُ قَدْ أَبَاحَ اللَّهُ لَهُ ذَلِكَ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ عَاتِيَتِ أَجُورُهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَمَّاتِكَ وَبَنَاتِ خَالَاتِكَ وَالنَّبِيِّ هَاجَرْنَ مَعَكَ وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٥٠].

وَأَمَّا عَرَضُ الْمَرْأَةِ نَفْسَهَا عَلَى الرَّجُلِ الصَّالِحِ فَلَا بَأْسَ بِهِ، سِوَاءَ كَانَ ذَلِكَ عَنْ مَبَاشَرَةٍ، أَوْ كَانَ بِوَسْطَةِ وَلِيِّهَا، كَمَا عَرَضَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ابْنَتَهُ حَفْصَةَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ، وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٣).

(١) وعلق البخاري هذه الروايات بصيغة الجزم.

فأما رواية أبي سعيد واسمه محمد بن مسلم بن أبي الوضاح فوصلها ابن مردويه في التفسير، والبيهقي من طريق منصور بن أبي مزاحم عنه مختصراً.

وأما رواية محمد بن نشير فوصلها الإمام أحمد في «مسنده» (١٥٨/٦) عنه بتمام الحديث. وأما رواية عبدّة وهو ابن سليمان فوصلها مسلم في «صحيحه» (١٠٨٥/٢)، (١٤٦٤) (٥٠)، وابن ماجه في سننه (٢٠٠٠) من طريقه وهي نحو رواية محمد بن بشر.

وانظر: «الفتح» (١٦٩/٩)، و«تغليق التعليق» (٤١١/٤).

(٢) رواه مسلم (١٠٨٥/٢)، (١٤٦٤) (٤٩).

(٣) رواه البخاري (٤٠٠٥).

وفي حديث عائشة هذا فائدة، وهي جواز الإخبار بالصفة عن فعل من أفعال الله ﷻ؛ لقولها: يُسَارِعُ فِي هَوَاكَ. على أن هذا ورد نظيره في القرآن في قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِنْ مَّالٍ وَبَنِينَ ﴿٥٥﴾ نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَلْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٥٦﴾﴾ [الأنعام: ٥٥-٥٦].

ولكن أهل العلم يقولون: إن باب الإخبار أوسع من باب الإنشاء، فيجوز أن يُخبر عن الله ﷻ بأي فعل من أفعاله ولا يستلزم ذلك نقصاً.

وفي حديث عائشة هذا دليل على أن معنى قوله: ﴿تَرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُمْ﴾ [الأنعام: ٥١]؛ يعني: مِمَّنْ عَرَضْنَ أَنْفُسَهُنَّ عَلَيْكَ، فلك أن تؤخرها إما رغبة عنها، وإما للنظر في أمرها، وتؤوي إليك؛ يعني: تقبلها وتضمها إليك.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٣٠- بَابُ نِكَاحِ الْمُحْرَمِ.

٥١١٤- حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، أَخْبَرَنَا ابْنُ عَيْنَةَ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو، حَدَّثَنَا جَابِرُ

بْنُ زَيْدٍ قَالَ: أَتَيْنَا ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُحْرَمٌ ^(١).

نِكَاحُ الْمُحْرَمِ بِحُجٍّ أَوْ عَمْرَةٍ مُحْرَمٌ، وَهُوَ مِنَ الْمُحْرَمِ إِلَى أَمَدٍ، وَلَيْسَ إِلَى الْأَبَدِ،
وَمَنْتَهَاهُ التَّحْلُلُ الْكَامِلُ، وَلَيْسَ التَّحْلُلُ الْأَوَّلُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ وَلَا
يُنْكِحُ وَلَا يَخْطُبُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ عَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ رضي الله عنه ^(٢).

فَإِنْ تَزَوَّجَ الْمُحْرَمُ وَعَقَدَ فَالنِّكَاحُ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ عَقَدَ نَهْيٍ عَنْهُ، وَكُلُّ عَقْدٍ نَهْيٍ عَنْهُ
فَإِنَّهُ إِذَا وَقَعَ يَقَعُ فَاسِدًا، وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مَأْخُودَةٌ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ
عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» ^(٣). أَي: مُرْدُودٌ.

وَلَكِنْ هَلْ عَلَيْهِ فِيهِ فَدْيَةٌ؟

الْجَوَابُ أَنَّ الْعُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ ^(٤):

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنْ فِيهِ فَدْيَةٌ الْأَذَى؛ لِأَنَّ عَقْدَ النِّكَاحِ نَوْعٌ مِنَ التَّرَفُّهِ.

وَقَالَ آخَرُونَ: لَا فَدْيَةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرُدَّ، وَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ، وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ تَقْتَضِي أَنْ

كُلَّ شَيْءٍ مِنْ مُحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ لَمْ يَرُدَّ فِيهِ فَدْيَةٌ فَالْأَصْلُ فِيهِ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ وَعَدَمُ الْفَدْيَةِ.

وَحَيْثُ نَقُولُ: لَا فَدْيَةَ فِي الطَّيِّبِ، وَلَا فَدْيَةَ فِي الْمَخِيطِ، وَلَا فِي تَغْطِيَةِ الرَّأْسِ، وَلَا

فِي غَيْرِهَا مِنَ الْمُحْظُورَاتِ، إِلَّا مَا وَرَدَ بِهِ النَّصُّ، وَالَّذِي وَرَدَ بِهِ النَّصُّ هُوَ حَلْقُ شَعْرٍ

(١) رواه مسلم (١٠٣١/٢)، (١٤١٠) (٤٦).

(٢) رواه مسلم (١٠٣٠/٢)، (١٤٠٩) (٤١).

(٣) رواه مسلم (١٣٤٤/٣)، (١٧١٨) (١٨).

(٤) انظر: الخلاف في هذه المسألة في: «المغني» (٥٩/٣)، و«المجموع» (٢٨/٧)، و«إعانة الطالبين»

(٣٢٤/٢)، و«كشاف القناع» (٤٤٣/٢)، و«الكافي» (٤٠٢/١)، و«الروض المربع» (٤٨٠/١).

الرَّاسِ^(١)، والثاني الصيدُ^(٢)، والثالثُ الجماعُ^(٣)، وعلى كُلِّ حالٍ موضعُ البحثِ في هذا في بابِ محظوراتِ الإحرامِ.

فإذا قال قائلٌ: كيف تَجْمَعُ بينَ حديثِ عثمانَ السابقِ وبينَ حديثِ ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما أن النبي ﷺ تزوّجَ وهو محرّمٌ، ويُشِيرُ ابنُ عباسٍ إلى زواجِ النبي ﷺ بميمونة رضي الله عنها؟ فالجوابُ على ذلك أن يُقَالَ:

أولاً: أن قولَ الرسولِ ﷺ مُقَدَّمٌ على فعلِهِ عندَ التعارضِ.
ثانياً: أن حديثَ ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما مرجوحٌ، والراجحُ فيه حديثُ ميمونةَ نفسها وهو أن النبي ﷺ تزوّجَهَا وهي حلالٌ. وحديثُ أبي رافعٍ أن النبي ﷺ تزوّجَ ميمونةَ وهي حلالٌ قال: وَكُنْتُ السِّفِيرَ بَيْنَهُمَا.

وحينئذٍ فيكونُ حديثُ ابنِ عباسٍ مرجوحاً بحديثِ ميمونةَ، وحديثُ أبي رافعٍ، ومعلومٌ أن ميمونةَ أَدْرَى بنفسِها من ابنِ أختِها، وأن السِّفِيرَ بينهما أَدْرَى بمن لم يكنُ سفيراً بينهما.

ويُقَالُ: إنه؛ أي: ابنُ عباسٍ رضي الله عنهما، لم يَعْلَمْ أنه تزوّجَهَا إلا بعدَ أن أحرَمَ النبي ﷺ، فَظَنَّ أنه عقدَ عليها وهو محرّمٌ، وهذا قد يَقَعُ.

فالحاصلُ أن نقولَ: إن نكاحَ المحرّمِ حرامٌ، وفاسدٌ، وإذا وَقَعَ في حالِ الإحرامِ وجَبَ إعادةُ العقدِ؛ لأنه عقدٌ لم يَصَحَّ.



(١) كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِفُوا رُسُوكُمْ حَتَّى يُبْلَغَ إِلَيْكُمْ الْحُكْمُ. فَإِنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

(٢) كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِمَّا قُتِلَ مِنْ أَلْتَمِرِ﴾ [المائدة: ٩٥].

(٣) كما في قوله تعالى: ﴿الْحَيْجُ أَشْهُرٌ مَعْلُومَةٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧].

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٣١- بَابُ نَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِكَاحِ الْمَتْعَةِ آخِرًا.

نِكَاحُ الْمَتْعَةِ: هُوَ النِّكَاحُ الْمُؤَجَّلُ؛ يَعْنِي: أَنْ يَتَزَوَّجَهَا شَهْرًا، أَوْ أَسْبُوعًا، أَوْ سَنَةً، أَوْ يَتَزَوَّجَهَا إِذَا مَضَى عَشْرُونَ يَوْمًا طَلَّقَهَا، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، سِوَاءٍ كَانَ مُؤَجَّلًا مِنْ حِينِ الْعَقْدِ؛ يَعْنِي: نِكَاحٌ مُؤَجَّلٌ مِنْ أَصْلِهِ، أَوْ كَانَ الْأَجْلُ فِي الطَّلَاقِ وَالْفِرَاقِ. مِثْلُ ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ: زَوَّجْتُكَ هَذِهِ الْمَرْأَةَ، إِذَا دَخَلَ شَهْرُ ذِي الْقَعْدَةِ فَطَلَّقَهَا. فَيَقْبَلُ عَلَى هَذَا؛ فَهُوَ نِكَاحٌ مَتْعَةٍ؛ لِأَنَّ هَذَا بِالْشَّرْطِ صَارَ مُؤَجَّلًا.

وَكَانَ نِكَاحُ الْمَتْعَةِ حَلَالًا فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ، وَلَكِنَّهُ حُرِّمَ آخِرًا، كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

فَإِنْ تَزَوَّجَهَا إِلَى أَجْلِ الْمَوْتِ؛ كَأَنَّ قَالًا مِثْلًا: تَزَوَّجْتُهَا إِلَى الْمَوْتِ. فَالنِّكَاحُ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ هَذَا مُقْتَضَى الْعَقْدِ.

فَإِنْ قَالَ: زَوَّجْتُكَهَا إِلَى أَنْ تُطَلَّقَ. يَصِحُّ أَيْضًا؛ لِأَنَّ هَذَا مُقْتَضَاهُ، وَهِيَ زَوْجَتُهُ إِلَى أَنْ يُطَلَّقَ، فَمَا هُوَ إِلَّا تَأْكِيدٌ فَقَطْ.

أَمَّا إِذَا قَالَ: إِلَى سَنَةٍ، أَوْ إِلَى شَهْرٍ، أَوْ إِلَى أَسْبُوعٍ، أَوْ إِذَا دَخَلَ شَهْرُ ذِي الْقَعْدَةِ، وَذِي الْحِجَّةِ مِثْلًا فَطَلَّقَهَا. فَهَذَا مُؤَقَّتٌ.

فَإِنْ نَوَى الزَّوْجُ ذَلِكَ بِلا شَرْطٍ، أَوْ نَوَتْهُ الزَّوْجَةُ بِلا شَرْطٍ. فَمَا الْحُكْمُ، وَهَلْ يَكُونُ نِكَاحَ مَتْعَةٍ؟

الْجَوَابُ أَنْ نَنْظُرَ: هَلْ يَنْطَبِقُ عَلَيْهِ نِكَاحُ الْمَتْعَةِ أَمْ لَا؟ فَالنِّكَاحُ الْمَتْعَةُ هُوَ النِّكَاحُ الْمُؤَجَّلُ سِوَاءٍ أَجَّلٌ فِي نَفْسِ الْعَقْدِ، أَمْ أَجَّلُ الطَّلَاقِ؛ يَعْنِي: سِوَاءٍ أَجَّلُ الْبَقَاءِ أَوْ الْفِرَاقِ:

فَالْبَقَاءُ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: زَوَّجْتُكَ إِلَى سَنَةٍ.

وَالْفِرَاقُ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: زَوَّجْتُكَ ابْتِي. وَيَقُولُ: إِذَا تَمَّتِ السَّنَةُ فَطَلَّقَهَا.

فَإِذَا تَزَوَّجَهَا بِدُونِ شَرْطٍ، وَلَكِنْ بِالنِّيَّةِ لَا يَنْطَبِقُ عَلَيْهِ التَّعْرِيفُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَزَوَّجَهَا

على هذا الشرط، ونيته بنفسه، فلو تزوجها بنية أنه سيبقى معها شهراً، ولكنه لما دخل عليها رغب فيها وأبقاها، فليس لأهل الزوجة أن يطالبوه؛ لأنهم ما علموا بما في قلبه، لكن في المتعة يطالبونه. فهذا هو الفرق بينهما.

وهذه المسألة اختلف العلماء رحمهم الله فيها: هل هي من المتعة أو لا؟^(١) فمنهم من قال: إنها ليست من المتعة؛ لأن تعريف المتعة لا ينطبق على هذه الصورة، والأصل في العقود الحل حتى يقوم دليل على المنع، وعلى هذا فإذا نفست زوجة الإنسان وهي ستبقى في الغالب أربعين يوماً، وهو رجل لا يصبر عن النساء، فتزوج امرأة بنية أنه إذا انتهى نفاس امرأته الأولى طلقها، فهذا بناء على ما قلنا يكون العقد صحيحاً؛ لأنه لم يحدد.

وكذلك لو كان مسافراً ونزل بلداً ليقيم فيه أياماً أو سنة، أو نحو ذلك، أو أكثر فتزوج امرأة بنية أنه يطلقها إذا رجع إلى وطنه، فإنه لا يكون ذلك نكاح متعة؛ لأن النكاح لم يحدد لا بقاء ولا فراقاً.

والفرق بينه وبين نكاح المتعة كما أشرت: أن نكاح المتعة مؤجل فإذا حلّ الأجل انفسخ النكاح تلقائياً إذا كان قد حدد بقاءه، وبأمر الزوج إذا كان قد حدد الفراق. إذاً: هذا العقد صحيح؛ أعني: العقد بنية أن يطلقها إذا تم الغرض منها، وإذا تم الأجل الذي قد أضمره في نفسه، ولا يلزمه أن يطلق بل هو بالخيار، إن شاء أبقاها، وإن شاء طلقها؛ لأنه قد يرغب فيها فتبقى معه إلى الفراق بموت أو طلاق.

وقال بعض أهل العلم: إن الطلاق المنوي كالطلاق المشروط، والنكاح المؤجل بالنية كالمؤجل بالشرط. وبناء على ذلك يكون العقد فاسداً غير صحيح، وهذا هو

(١) نقل خلاف أهل العلم في هذه المسألة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله، كما في «مجموع فتاويه» (١٤٧/٣٢) حيث نقل ثلاثة أقوال عن أهل العلم، ورجح أنها ليست من المتعة، وانظر كذلك: «الفروع» لابن مفلح (١٦٤/٥)، ورجح صاحب «كشاف القناع» (٩٦/٥) المذهب وهو القول الثاني في المسألة.

المشهور من مذهب الإمام أحمد^(١)، على أنه إذا تزوّج الإنسان امرأةً بنيةً أنه متى مضى كذا وكذا طلقها فالنكاحُ فاسدٌ، واستدلّ هؤلاء بقول النبي ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»^(٢). فما دام هذا الرجل قد نوى نكاحاً مؤجّلاً بقاؤه أو فراقه فهو على ما نوى.

واستدلّوا أيضاً بالقياس على نكاح المحلل؛ وهو نكاح الرجل يتزوّج المطلقة ثلاثاً بنية أنه متى حلّ لها لمطلقها طلقها لترجع إليه، وهذا واضحٌ بتحريمه وفساده، وإذا نواه الزوج بدون شرط فإن العلماء يقولون في هذا النكاح: إنه فاسدٌ؛ لأنه نوى فراقها، والمنوي كالشرط، فنحن الآن معنا حديث، ومعنا قياس، أي: معنا دليلان أثريٌّ ونظريٌّ.

قالوا: ولنا أيضاً دليلٌ ثالثٌ: وهو أنه ربّما علقت هذه المرأة بوليد من هذا الرجل، وحصل بذلك مشاكل، أو ربّما إذا علقت بوليد ذهبت تُسقطه لئلا تحدث المشاكل، وكلا الأمرين فيه ما فيه، فقطع المسألة من الأصل هو الأولى.

ولكن لا يستطيع الإنسان أن يجزم بأنه من باب المتعة، إلا أنه يردّ فيه التحريم دون فساد العقد من وجه آخر؛ وهو الغش والخيانة للزوجة وأهلها؛ لأن هذا الرجل الذي أقدم على هذه المرأة وطلبها من أهلها، لو علموا أنه لا يريد إلا أن يستمتع بها مدة وجوده في هذا البلد لم يزوّجوه، فكانها شاة يقرّعها تيس لمدة معينة ثم يتركها.

وإذا كان هذا الرجل لا يرضى أن يُعامله بهذا أحد، فيما لو طلب أحد منه ابنته بهذه النية، فنقول: إذا كنت لا ترضاه لنفسك فمن تمام إيمانك أنك لا ترضاه لغيرك؛ لقول النبي ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»^(٣). فكيف ترضى أن

(١) انظر: المصادر السابقة.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

تَتَزَوَّجَ امْرَأَةً أَنَا سِ بَنِيَّةٍ أَنْكَ تَسْتَمْتِعُ بِهَا مَا دُمْتَ فِي هَذَا الْبِلَادِ ثُمَّ تَرْجِعُ؟! وَهَلْ هَذَا فِي الْحَقِيقَةِ إِلَّا شَبِيهٌ بِمَنْ يَسْتَأْجِرُ امْرَأَةً لِلتَّمَتُّعِ بِهَا؟!

ولهذا أَنَا أَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ، وَإِنْ قُلْنَا: إِنْ تَعْرِيفَ التَّمَتُّعِ لَا يَنْطَبِقُ عَلَيْهِ، لَكِنْ نَقُولُ: لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْغَشِّ وَالْخِيَانَةِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنَّا»^(١).

فَإِذَا قَالَ هَذَا الْغَرِيبُ: أَنَا بَيْنَ أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ أَتَزَوَّجَ بِهَذِهِ النِّیَّةِ، وَإِلَّا أَذْهَبُ إِلَى دَوْرِ الْبَغَايَا. نَقُولُ: لَيْسَ هَذَا صَحِيحًا فَمَنْ الْمُمْكِنُ أَنْ تَتَزَوَّجَ بَنِيَّةَ الْبَقَاءِ، أَوْ أَنْ تَأْتِيَ بِأَهْلِكَ مَعَكَ، أَوْ أَنْ تَصْبِرَ.

فَالْحَمْدُ لِلَّهِ كُلُّ بَابٍ حَرَّمَهُ الشَّارِعُ فَإِنَّهُ يَفْتَحُ بَابًا آخَرَ لِعِبَادِهِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَدَعَ النَّاسَ لَا تَقُومُ مَصَالِحُهُمْ، فَاللَّهُ ﷻ إِنَّمَا يُرِيدُ بِنَا الْيُسْرَ، وَلَا يُرِيدُ بِنَا الْعُسْرَ.



ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ ﷺ:

٥١١٥ - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَيْنَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ الزَّهْرِيَّ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، وَأَخُوهُ عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِمَا أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ التَّمَتُّعِ، وَعَنِ لَحُومِ الْحَمْرِ الْأَهْلِيَّةِ زَمَنَ خَيْرٍ^(٢).

رَحِمَ اللَّهُ الْبَخَارِيَّ فَإِنَّهُ مِنْ حَدِّقِهِ يَأْتِي بِالْأَحَادِيثِ الَّتِي يُخَالِفُ فِيهَا الرَّافِضَةَ، وَيَأْتِي بِهَا عَنِ الْأَئِمَّةِ الْمُعْصُومِينَ عِنْدَهُمْ، فَهَذَا يَقُولُ: سَمِعَ الزَّهْرِيَّ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، وَأَخُوهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ هُوَ ابْنُ الْحَنْفِيَّةِ مِنْ أَئِمَّتِهِمْ، وَالْأَئِمَّةُ عِنْدَ الرَّافِضَةِ مُعْصُومُونَ مِنَ الْكُذْبِ فِي أَخْبَارِهِمْ، وَالْخَطَأِ فِي أَحْكَامِهِمْ.

يَقُولُ: عَنْ إِمَامِ الْأَئِمَّةِ عِنْدَهُمْ؛ أَي: عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ التَّمَتُّعِ، وَعَنِ لَحُومِ الْحَمْرِ الْأَهْلِيَّةِ زَمَنَ خَيْرٍ. فَهَذَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ ذَلِكَ فَهُوَ إِذَا بَيْنَ أَمْرَيْنِ:

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩٩/١) (١٠٢).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢/١٠٢٨)، (١٤٠٧) (٣١).

* فَمَا أَنْ يَكُونَ كَاذِبًا عَلَى الرَّسُولِ ﷺ، وَنَحْنُ نَحَاشِيهِ مِنْ ذَلِكَ.

* وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ صَادِقًا وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُخَالِفَ مَا حَكَّمَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، فَيَكُونَ مَذْهَبُهُ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ تَحْرِيمُ الْمَتْعَةِ. فَيَلْزَمُكُمْ أَيُّهَا الرَّافِضَةُ وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ: إِنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ هُوَ الْإِمَامُ، وَالْإِمَامُ عِنْدَكُمْ مَعْصُومٌ أَنْ تَقُولُوا بِتَحْرِيمِهِ لِقَوْلِهِ، وَإِلَّا فَلِإِنْ الشَّرْعَ عِنْدَكُمْ بِأَهْوَائِكُمْ.

❖ وَقَوْلُهُ: «لُحُومُ الْحَمْرِ الْأَهْلِيَّةِ». هُوَ احْتِرَازٌ مِنَ الْحَمْرِ الْوَحْشِيَّةِ، فَإِنَّهَا حَلَالٌ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥١١٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي جَهْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يُسْأَلُ عَنْ مَتْعَةِ النِّسَاءِ فَرَخَّصَ، فَقَالَ لَهُ مَوْلَى لَهُ: إِنَّهَا ذَلِكَ فِي الْحَالِ الشَّدِيدِ، وَفِي النِّسَاءِ قَلَّةٌ أَوْ نَحْوَهُ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: نَعَمْ.

ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَوَى عَنْهُ فِي الْمَتْعَةِ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ: الْحُلُّ مُطْلَقًا، وَالْحُلُّ فِي الضَّرُورَةِ، وَالرَّجُوعُ عَنِ الْحُلِّ؛ لِأَنَّ النَّاسَ بَدَأُوا يَتَهَاوَنُونَ فِي ذَلِكَ، حَتَّى أَتَشَدُّوا الْأَشْعَارَ فِي هَذَا وَقَالُوا: إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَسْتَمْتِعَ بِالْمَرْأَةِ فَخُذْ بِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَلَمَّا رَأَى النَّاسُ تَهَاوَنُوا مَنَعَ مِنْهَا مُطْلَقًا^(١).

فَهُوَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَهُ فِيهَا ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الصَّحَابِيَّ إِذَا كَانَ لَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ فَلَا شَكَّ أَنَّ قَوْلَهُ الصَّوَابُ فِيهَا مَا كَانَ مُوَافِقًا لِلسُّنَّةِ، وَأَنَّ مَا خَالَفَ السُّنَّةَ فَهُوَ فِيهِ مَعْذُورٌ، عَلَى أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَنَا أَبَدًا أَنْ نَحْتَجَّ بِقَوْلِ أَيِّ وَاحِدٍ مِنَ النَّاسِ إِذَا كَانَ يُخَالِفُ كِتَابَ اللَّهِ، أَوْ سُنَّةَ رَسُولِهِ ﷺ.

حَتَّى إِنْ ابْنَ عَبَّاسٍ نَفَسَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: يُوشِكُ أَنْ تَنْزَلَ عَلَيْكُمْ حِجَابَةٌ مِنَ السَّمَاءِ

(١) تَقْدِمُ ذِكْرَ الرِّوَايَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى ذَلِكَ، وَانْظُرْ: «زَادَ الْمَعَادُ» لِابْنِ الْقَيْمِ (١١١/٥).

أقول: قال رسول الله. وتقولون: قال أبو بكر وعمر^(١).



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥١١٧، ٥١١٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، قَالَ عَمْرُو، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، قَالَا: كُنَّا فِي جَيْشٍ فَأَتَانَا رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّهُ قَدْ أُذِنَ لَكُمْ أَنْ تَسْتَمْتِعُوا فَاسْتَمْتِعُوا»^(٢).

٥١١٩ - وَقَالَ ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ: حَدَّثَنِي إِيَاسُ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ تَوَافَقَا فَعِشْرَةٌ مَا بَيْنَهُمَا ثَلَاثُ لَيَالٍ، فَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَتَزَايَدَا، أَوْ يَتَنَارَكَا، تَنَارَكَا، فَمَا أَدْرِي أَشَيْءٌ كَانَ لَنَا خَاصَّةً أَمْ لِلنَّاسِ عَامَةً»^(٣).

قال أبو عبد الله: وقد بينّه عليّ، عن النبي ﷺ أنه منسوخ.

إِنَّ مِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ الْمَتْعَةَ كَانَتْ حَلَالًا، وَلَكِنهَا حُرِّمَتْ بَعْدَ ذَلِكَ، كَمَا أَنَّ لَحُومَ الْحَمْرِ كَانَتْ حَلَالًا، ثُمَّ حُرِّمَتْ بَعْدَ ذَلِكَ، فَلَا مَانِعَ مِنْ أَنَّ اللَّهَ ﷻ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، فَيُحِلُّ مَطْعومًا ثُمَّ يُحَرِّمُهُ، وَيُحِلُّ مِنْكَوْحًا ثُمَّ يُحَرِّمُهُ.

فَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْخَمْرَ كَانَ حَلَالًا، ثُمَّ صَارَ حَرَامًا - فِهَذَا شَرَابٌ - وَالْحَمْرُ كَانَتْ حَلَالًا

(١) رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٣٣٧/١) (٣١٢١)، وابن حزم في «حجة الوداع» (ص ٣٥٢) والضياء في المختارة (٣٥٧) من طريق حجاج، عن شريك - وهو ابن عبد الله - عن الأعمش. قال ابن حزم: «إسناده ضعيف».

ورواه ابن حزم أيضًا في «حجة الوداع» (ص ٣٥٣) من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن أيوب بنحوه؛ وهذا إسناده صحيح.

(٢) رواه مسلم (١٠٢٢/٢)، (١٤٠٥) (١٣).

(٣) علقه البخاري بصيغة الجزم، ووصله الطبراني في «المعجم الكبير»، وأبو نعيم في «المستخرج»، وأصل الحديث عند مسلم (١٠٢٣/٢) (١٤٠٥) (١٨) من طريق أبي العميس، عن إياس بن سلمة، بغير هذا اللفظ. وانظر: «تغليق التعليق» (٤/٤١٢)، و«الفتح» (٩/١٧٣).

ثم صارت حراماً - وهذا طعامٌ - والمتعةُ كانت حلالاً، ثم صارت حراماً - وهذا نكاحٌ - فشهوةُ الأكل، والشرب، والنكاحُ كان فيها شيءٌ حلالٌ أولاً ثم حُرِّمَ، وهذه قد يكونُ من حكمِها امتحانُ العبادِ، واختبارُهم بأن يُحَلَّلَ لهم ما يَشْتَهُونَهُ، ثم يُحَرِّمَهُ؛ لأنَّ تمامَ العبوديةِ أن الإنسانَ يَتَعَبَّدَ لله تعالى بها أَحَبَّ وَكَرَّةً، لا أن يَتَعَبَّدَ اللهَ بها أَحَبَّ فقط. والذي لا يَتَعَبَّدُ اللهَ إلا بها أَحَبَّ هو تَقُولُ له: إنك لست عابداً لله، بل عابداً لهواك، وأما الذي يَتَعَبَّدُ اللهَ بها أَحَبَّ وَكَرِهَ هو فهذا هو العابدُ لله حقاً.

إذا: المتعةُ كانت حلالاً، ثم حراماً، وقد صَحَّ فيما رواه مسلمٌ عن سَبْرَةَ بنِ معبدٍ الجهنيِّ أن النبيَّ ﷺ حَرَّمَها عامَ الفتحِ بعدَ خيبرَ وقال: «هي حرامٌ إلى يومِ القيامةِ»^(١). فقوله ﷺ: «حرامٌ إلى يومِ القيامةِ». يَسْتَحِيلُ بعده أن يُنْسخَ التحريمُ؛ لأنه إن نُسخَ التحريمُ لَزِمَ منه تكذيبُ خبرِ النبيِّ ﷺ حيث قال: «إنها حرامٌ إلى يومِ القيامةِ». والحكمُ إذا وَرَدَ بهذه الصيغةِ لا يُمكنُ أبداً أن يَخْتَلِفَ؛ لأنَّ رسولَ اللهَ غَيَّاهُ^(٢) إلى يومِ القيامةِ، فلو اختلفَ لاختلَفَتِ الغايةُ التي أَخْبَرَ بها النبيُّ ﷺ، وهذا يَسْتَلْزِمُ كَذِبَ خبرِ النبيِّ ﷺ وهو محالٌ.

قوله: «فَعَشْرَةٌ ما بينهما ثلاثُ ليالٍ». يَعْنِي: يَسْتَمْتَعَا بينهما ثلاثةَ ليالٍ، وإن أَحَبَّا أن يَتَزَايِدَا؛ يَعْنِي يَجْعَلانها أربعةَ أيامٍ، أو أكثرَ، أو يَتَفَارِقان قبلَ الثلاثةِ فلا بأسَ.



(١) رواه مسلم (٢/١٠٢٥) (١٤٠٦) (٢١).

(٢) غَيَّاهُ: أي جعل غايته إلى كذا. وانظر: «اللسان» (غ.ي.أ).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٣٢- بابُ عرضِ المرأةِ نفسَها على الرجلِ الصالح.

٥١٢٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا مَرْحُومُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مَهْرَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ ثَابِتًا الْبَنَانِيَّ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَنَسٍ، وَعِنْدَهُ ابْنَةٌ لَهُ، قَالَ أَنَسٌ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَعْرِضُ عَلَيْهِ نَفْسَهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَيْكَ بِي حَاجَةٌ؟ فَقَالَتْ: بِنْتُ أَنَسٍ مَا أَقَلَّ حَيَاءَهَا. وَأَسْوَأَاتَاهُ وَأَسْوَأَاتَاهُ. قَالَ: هِيَ خَيْرٌ مِنْكَ رَغِبْتَ فِي النَّبِيِّ ﷺ فَعَرَضْتَ عَلَيْهِ نَفْسَهَا.

[الحديث ٥١٢٠: طرفه في ٦١٢٨].

قوله: «هي خيرٌ منك». فلا شك أن من مزاياها، ومناقبيها أن تعرضَ نفسها على النبي ﷺ، والله لا يستحي من الحق، لكن عادة النساء أن لا تفعل ذلك لاسيما الأبقار، ولكن لا مانع من أن تعرضَ نفسها على الرجل الصالح، سواء كان بواسطة أو بغير واسطة؛ لأن هذا وقع ولم ينه عنه النبي ﷺ بل أقره.

فإن قيل: هل قلة الحياء ذنب؟

الجواب: الحياءُ شعبةٌ من الإيثار. وأنسٌ رحمته الله بين أن هذا ليس من قلة الحياء بل هو منقبة؛ لأن الله لا يستحي من الحق، والمرأة تأتي تسأل الرسول ﷺ تقول له: هل على المرأة من غسل إذا اختلمت؟ لكن الله لا يستحي من الحق^(١).

فالحياء في مقام الحياء ممدوح، والحياء في مقام لا يُحمد فيه الحياء يعتبر جُبْنًا وخَوَرًا، فلو قال واحدٌ من الطلبة: والله أنا أستحي أن أسأل وأخاف أن يُقال عني: هذا يسأل عن أمرٍ واضح نقول: هذا ليس بصحيح. أو يطرح سؤالاً عامً والطالب يعرف الإجابة، ولكن يقول: أستحي وأخاف أن يكون جوابي خطأ، فهذا ليس بممدوح. وقولهم: «لا حياء في الدين» معناه صحيح، وذلك باعتبار أن الله لا يستحي من الحق.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥١٢١- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ امْرَأَةً عَرَضَتْ نَفْسَهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، زَوِّجْنِيهَا فَقَالَ: «مَا عِنْدَكَ؟» فَقَالَ: مَا عِنْدِي شَيْءٌ. قَالَ: «اذهَبِي فَالْتَمِسِي وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ». فَذَهَبَتْ ثُمَّ رَجَعَتْ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ مَا وَجَدْتُ شَيْئًا وَلَا خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ، وَلَكِنْ هَذَا إِزَارِي وَلَهَا نَصْفُهُ. - قَالَ سَهْلٌ: وَمَا لَهُ رَدَاءٌ- فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَمَا تَصْنَعُ بِإِزَارِكَ، إِنْ لَبَسْتَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ لَبَسْتَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ». فَجَلَسَ الرَّجُلُ حَتَّى إِذَا طَالَ مَجْلِسُهُ قَامَ، فَرَأَاهُ النَّبِيُّ ﷺ فَدَعَاهُ - أَوْ دُعِيَ لَهُ - فَقَالَ لَهُ: «مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟» فَقَالَ: مَعِيَ سُورَةُ كُذَّا، وَسُورَةُ كُذَّا - لِسُورٍ يُعَدُّدُهَا - فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمْ لَكُنَا كَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ»^(١).

في هذا الحديث -إذا كان هذا هو اللفظ الذي ذكره النبي ﷺ- دليل على أن الإنسان يجوز له أن يذكر نفسه بصيغة ضمير الجمع الدالة على التعظيم، فإن الرسول ﷺ مع كونه أشد الناس تواضعًا قال: «أَمْ لَكُنَا كَهَا». ودرج على هذا الصحابة رضي الله عنهم وأهل العلم رحمهم الله، فعمرو بن حفص في مسألة الحمارية قال: ذاك على ما قضينا، وهذا على ما نقض^(٢).

وكذلك نجد في كلام أهل العلم دائمًا يقول: لنا كذا وكذا. ويقول: نرى كذا وكذا، أو رأيًا كذا، وما أشبه ذلك، لكنهم لا يقصدون بهذا التعاضل وحاشاهم من ذلك، إنما التعبير بمثل هذا سائغ.

فإن قيل: الباء في قوله: «بما معك» هل هي للعوض أم للسببية؟ فالجواب أن

(١) رواه مسلم (٢/١٠٤٠)، (١٤٢٥) (٧٦).

(٢) رواه الدارمي في «سننه» (١/٦٢) (٦٤٥)، والبيهقي في «سننه» (١٠/١٢٠) (٢٠١٦١)، والدارقطني في «سننه» (٦٦)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (١٠/٢٤٩)، (١٩٠٥) وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٦/٢٤٧) (٣١٠٩٧).

يُقَالُ: الظاهرُ أنها للعوض، والفرقُ بينهما أنه إذا قِيلَ: أن الباءَ هنا للسببية فالمعنى أنه زَوْجَه لأنه كان قارئًا للقرآن، وإذا كانت عوضًا فمعناه أنه زَوْجَهَا على أن يُعَلِّمَهَا ما معه من القرآن، وهذا هو الظاهرُ.



ثم قال البخاريُّ رحمته الله تعالى:

٣٣- بابُ عرضِ الإنسانِ ابنتَه أو أختَه على أهلِ الخيرِ.

٥١٢٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه يُحَدِّثُ «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ حِينَ تَأَيَّمَتْ حَفْصَةُ بِنْتُ عُمَرَ مِنْ خُنَيْسِ بْنِ حُذَاقَةَ السَّهْمِيِّ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَوَفَّى بِالْمَدِينَةِ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: أَتَيْتُ عُمَانَ بْنَ عَفَانَ فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ حَفْصَةَ فَقَالَ: سَأَنْظُرُ فِي أَمْرِي. فَلَبِثْتُ لَيْالِي ثُمَّ لَقِينِي فَقَالَ: قَدْ بَدَأَ لِي أَنْ لَا أَتَزَوَّجَ يَوْمِي هَذَا. قَالَ عُمَرُ: فَلَقِيتُ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ فَقُلْتُ: إِنْ شِئْتَ زَوَّجْتُكَ حَفْصَةَ بِنْتَ عُمَرَ، فَصَمَتَ أَبُو بَكْرٍ فَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيَّ شَيْئًا، وَكُنْتُ أَوْجَدَ عَلَيْهِ مَنِّي عَلَى عُمَانَ، فَلَبِثْتُ لَيْالِي ثُمَّ خَطَبَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْكَحْتُهَا إِيَّاهُ، فَلَقِينِي أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ: لَعَلَّكَ وَجَدْتَ عَلِيًّا حِينَ عَرَضْتَ عَلَيَّ حَفْصَةَ فَلَمْ أَرْجِعْ إِلَيْكَ شَيْئًا! قَالَ عُمَرُ: قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَإِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرْجِعَ إِلَيْكَ فِيمَا عَرَضْتَ عَلَيَّ إِلَّا أَنِّي كُنْتُ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ ذَكَرَهَا، فَلَمْ أَكُنْ لِأُفْشِيَ سِرَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَوْ تَرَكْتُهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَتْهَا.

❦ قوله: «أَوْجَدَ». يَعْنِي: أَنَّهُ وَجَدَ فِي نَفْسِهِ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِمَّا وَجَدَ عَلَى عُمَانَ، وَلَعَلَّ هَذَا لِقْوَةُ الْمُوَدَّةِ وَالْتِعْظِيمِ وَالْاحْتِرَامِ لِأَبِي بَكْرٍ أَكْثَرَ مِنْ عُمَانَ رضي الله عنه، أَوْ لِأَنَّهُ صَمَتَ، وَلَوْ قَالَ لَهُ: أَنْظُرْ. أَهْوَنُ مِنْ عَدَمِ الرَّدِّ.

وَكَانَ سَبَبُ عَدَمِ الرَّدِّ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رضي الله عنه يَذَرِي مِنْ أَحْوَالِ الرَّسُولِ ﷺ مَا لَا يَذَرِي غَيْرُهُ، وَكَانَ قَدْ عَلِمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَهَا وَلَمْ يُفْشِ سِرَّ النَّبِيِّ ﷺ وَمَا قَالَ لِعُمَرَ: إِنَّهُ

سَيَتَزَوَّجُهَا مِنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي، لَوْ قَالَ هَذَا لَعَمَرَ: لَكَانَ يَفْرَحُ وَيَسْتَبَشِّرُ، وَلَكِنْ مَا قَالَ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُرِيدُ أَنْ يَفْشِيَ سِرَّ النَّبِيِّ ﷺ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ الرُّسُولَ ﷺ أَسْرَّ إِلَيْهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ مِثْلَ هَذِهِ الْأُمُورِ جَرَتْ فِي الْعَادَةِ أَنْ لَا يُحَدِّثُ بِهَا إِلَّا إِذَا تَمَّتْ؛ لِأَنَّهُ رَبِّهَا تَتَغَيَّرُ الْحَالُ، فَقَدْ يَذْكُرُ شَخْصًا أَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِنْتِ فُلَانٍ، ثُمَّ يَعْدِلُ عَنْ ذَلِكَ، فَإِذَا فَشَى الْخَبْرُ بِأَنَّهُ سَيَتَزَوَّجُ بِنْتِ فُلَانٍ ثُمَّ عَدَلَ صَارَ فِي هَذَا شَيْءٌ، وَصَارَ فِيهِ كَلَامٌ، فَمِثْلُ هَذِهِ الْأُمُورِ لَا تُذَكَّرُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَنْتَهِيَ الْمَوْضُوعُ نَهَائِيًّا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٥١٢٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّا قَدْ تَحَدَّثْنَا أَنَّكَ نَاكِحٌ دُرَّةَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْلَى أُمِّ سَلَمَةَ؟ لَوْ لَمْ أَنْكِحْ أُمَّ سَلَمَةَ مَا حَلَلْتُ لِي، إِنْ أَبَاهَا أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ»^(١).

صَنِيعُ الْبُخَارِيِّ فِي سِيَاقِهِ لِهَذَا الْحَدِيثِ بِهَذَا اللَّفْظِ غَرِيبٌ، فَاَلْتَمَوَّقُ أَنَّهُ يَسُوقُ الْحَدِيثَ بِاللَّفْظِ السَّابِقِ، وَهُوَ أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ عَرَضَتْ عَلَيْهِ -أَيِ النَّبِيِّ ﷺ- أَخْتَهَا. وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٩ / ١٧٨):

وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ هُنَا مَقْصُودَ التَّرْجُمَةِ اسْتِغْنَاءً بِالْإِشَارَةِ إِلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُهَا: أَنْكِحْ أُخْتِي بِنْتَ أَبِي سَفْيَانَ. اهـ

مَا جَاءَ بِهَا فِي هَذَا السِّيَاقِ، وَإِنَّمَا فِي السِّيَاقِ السَّابِقِ، لَكِنْ أَتَعَجَّبُ كَيْفَ الْبُخَارِيُّ لَمْ يَسُقِ الْحَدِيثَ بِلَفْظِهِ الْأَوَّلِ.

(١) رواه مسلم (٢ / ١٠٧٢)، (١٤٤٩) (١٥).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٣٤- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣٥] الآية إلى قوله: ﴿عَفْوٌ حَلِيمٌ﴾. ﴿أَكْنَنْتُمْ﴾: أَضْمَرْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ وَكُلُّ شَيْءٍ صُتَّتْهُ، وَأَضْمَرْتُهُ فَهُوَ مَكْنُونٌ.

٥١٢٤- وقال لي طلق: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةٍ﴾. يَقُولُ: إِنِّي أُرِيدُ التَّزْوِيجَ وَلَوَدِدْتُ أَنَّهُ يُيسِّرُ لِي امْرَأَةً صَالِحَةً. وقال القاسم: يَقُولُ: إِنَّكَ عَلَيَّ كَرِيمَةٌ، وَإِنِّي فِيكَ لَرَاغِبٌ، وَإِنَّ اللَّهَ لَسَائِقٌ إِلَيْكَ خَيْرًا، أَوْ نَحْوَ هَذَا^(١).

وقال عطاء: يُعَرِّضُ وَلَا يُبَوِّحُ، يَقُولُ: إِنِّي لِي حَاجَةٌ وَأَبْشِيرِي، وَأَنْتَ بِحَمْدِ اللَّهِ نَافِقَةٌ، وَتَقُولُ هِيَ: قَدْ أَسْمَعُ مَا تَقُولُ. وَلَا تَعِدُ شَيْئًا، وَلَا يُوَاعِدُ وَلِيَّهَا بغيرِ عِلْمِهَا. وَإِنْ وَاْعَدْتَ رَجُلًا فِي عِدَّتِهَا ثُمَّ نَكَحَهَا بَعْدَ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَهُمَا^(٢). وقال الحسن: لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا الزَّانَا^(٣).

وَيُذَكِّرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابَ أَجَلَهُ انْقِضَاءُ الْعِدَّةِ^(٤). هذا أيضًا مما يَحْرُمُ نِكَاحُهُ، وَهُوَ نِكَاحُ الْمُعْتَدَّةِ، وَالْمُعْتَدَّةُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

(١) علقه البخاري بصيغة الجزم، ووصله الإمام مالك في «الموطأ» كما في كتاب النكاح (٥٨) باب ما جاء في الخطبة (١) حديث (٣) من طريق عبد الرحمن بن قاسم، عن أبيه أنه كان يقول... الحديث، وانظر: «تغليق التعليق» (٤/ ٤١٣).

(٢) علقه البخاري بصيغة الجزم، ووصله عبد الرزاق في «مصنفه» (٥٤/ ٧) باب مواعدة الخاطب في العدة (١٢١٦٠) عن ابن جريج عن عطاء.... به، ووصله ابن جريج، وغيره. وانظر: «تغليق التعليق» (٤/ ٤١٣).

(٣) علقه البخاري أيضًا بصيغة الجزم ووصله عبد الرزاق في «تفسيره» ق ٧ «مخطوط/ تركيا» عن معمر، عن قتادة عن الحسن.... به. وانظر: «تغليق التعليق» (٤/ ٤١٤).

(٤) وأما قول ابن عباس كما في الترجمة السابقة فقال ابن جرير في «تفسيره» (١١٦/ ٥): حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ حَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ، حَدَّثَنِي حُجَّاجٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءِ الْخِرَاسَانِيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ... به. وانظر: «تغليق التعليق» (٤/ ٤١٤).

القسم الأول: المعتدة من الغير عدة بائنة.

القسم الثاني: المعتدة من الغير عدة رجعية.

القسم الثالث: المعتدة من الإنسان نفسه.

أما القسم الأول: وهو المعتدة من الغير عدة بائنة كالمطلقة ثلاثاً من زوجها والمطلقة على عوض، والتي مات عنها زوجها، وهذا النوع من المعتدات يُباح للغير أن يخطبها تعريضاً لا تصريحاً، والتعريض مثل أن يقول: أنت امرأة لا يمكن أن يتركك أحد، وربما يُسّر الله لك زوجاً مثلي. أو يقول: أنا في مثلك راغب، أو يقول: أنت ما يمكن أن تقعين بلا زوج، وما أشبه ذلك من التعريض دون التصريح.

والتصريح حكمه حرام، ولهذا قال الله ﷻ: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ﴾ [النساء: ٢٣٥]. أي: ستذكرونهن فيما بينكم مثل أن تقول: والله فلان مات عن زوجته فلانة، وهي امرأة طيبة، وأنا إن شاء الله سوف أتقدم لخطبتها، وما أشبه ذلك، تقول: هذا ذكر؛ لأنه صرح لغيره أنه ينبغي أن يتقدم، لكن بالنسبة لها لم يصرح.

ثم بقوله: ﴿وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ مِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾. وهو التعريض.

والقسم الثاني: المعتدة من الغير عدة رجعية، وهذه لا تجوز خطبتها لا تصريحاً ولا تعريضاً؛ لأنها الآن زوجة، فكيف يذهب يعرض لها بأن يتزوجها؟!

والقسم الثالث: المعتدة من نفس الإنسان الخاطب إن كنت رجعية، فالأمر فيها واضح؛ لأنه زوجها فكيف يخطبها؟! وإنما ذكرناه من باب تكميل التقسيم، فإن كانت بائنة ثلاث حرمت خطبتها تصريحاً وتعريضاً؛ لأنها لا تحل له إلا بعد زوج، وإن كانت بائنة بغير الثلاث جازت خطبتها تصريحاً وتعريضاً.

وإذا كانت بائنة بغير ثلاث مثل أن تكون مطلقة على عوض - والمطلقة على عوض ما فيها رجعة إلا بعقد جديد - أو أن تكون هي فاسخة للعقد لفقد زوجها، أو لسبب من الأسباب، ثم ترغب أن تعود مرة ثانية، فهذا يجوز فيه التصريح، والتعريض، والعقد.

﴿وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ﴾. هَذِهِ الْآيَةُ فِي الْبَائِنِ مِنَ الْغَيْرِ؛ كَالْمُتَوَفَى عَنْهَا زَوْجُهَا، فَيَجُوزُ خُطْبَتُهَا تَعْرِيفًا لَا تَصْرِيحًا. وَإِذَا وَاْعَدَهَا وَصَرَّحَ وَخُطِبَهَا، فَالصَّحِيحُ أَنَّهَا تَحِلُّ لَهُ بَعْدَ الْعِدَّةِ، لَكِنْ هُوَ يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يُصَرِّحَ بِالْخُطْبَةِ، وَلَكِنْ إِذَا انْتَهَتْ الْعِدَّةُ، وَخُطِبَ فِيمَا النِّكَاحِ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ هُنَا لَيْسَ عَنِ النِّكَاحِ، بَلْ عَنِ الْخُطْبَةِ.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٣٥- بَابُ النَّظَرِ إِلَى الْمَرْأَةِ قَبْلَ التَّزْوِيجِ.

٥١٢٥- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُرَيْتُكَ فِي الْمَنَامِ يَجِيءُ بِكَ الْمَلِكُ فِي سَرَقَةٍ مِنْ حَرِيرٍ فَقَالَ لِي: هَذِهِ أَمْرَاتُكَ فَكَشَفْتُ عَنْ وَجْهِكَ الثَّوْبَ فَإِذَا أَنْتَ هِيَ فَقُلْتُ: إِنْ يَكْ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يُمِضُّهُ»^(١)

وَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَشَفَ عَنْ وَجْهِ عَائِشَةَ فِي الْمَنَامِ، وَرَوَّيَا الْأَنْبِيَاءِ وَحْيٌ وَحَقٌّ.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥١٢٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ جِئْتُ لَأَهَبَ لَكَ نَفْسِي، فَنَظَرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَعَّدَ النَّظَرَ إِلَيْهَا وَصَوَّبَ، ثُمَّ طَاطَأَ رَأْسَهُ، فَلَمَّا رَأَتْ الْمَرْأَةُ أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ فِيهَا شَيْئًا جَلَسَتْ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَقَالَ: أَيُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَرَوَّجْنِيهَا فَقَالَ: «وَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟» قَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا وَجَدْتُ شَيْئًا

(١) إرواه مسلم (٤/ ١٨٨٩)، (٢٤٣٨) (٧٩).

قال: «انظر ولو كان خائفاً من حديد». فذهب ثم رجع فقال: لا والله يا رسول الله ولا خائفاً من حديد، ولكن هذا إزارى قال سهل: ما له رداءً فلها نصفه فقال رسول الله ﷺ: «ما تصنع بإزارك؟» إن لبستته لم يكن عليها منه شيء، وإن لبستته لم يكن عليك منه شيء. فجلس الرجل حتى طال مجلسه، ثم قام فراه رسول الله ﷺ مولياً فأمر به، فدعى، فلما جاء قال: «ماذا معك من القرآن؟» قال: معي سورة كذا وسورة كذا، وسورة كذا، عاذاها قال: «أتقرأهنَّ عن ظهر قلبك». قال: نعم. قال: «اذهب فقد ملكتكها بما معك من القرآن»^(١).

الشاهد من هذا قوله: «فصعد النظر إليها وصوبه»، إذا فللرجل الخاطب أن ينظر إلى مخطوبته، ولكن لهذا شروط:

الشرط الأول: أن يكون راغباً في الزواج بها.

الشرط الثاني: أن يغلب على ظنه الإجابة، أما إذا لم يغلب على ظنه الإجابة لم يجز النظر.

الشرط الثالث: أن لا يكون ذلك بخلوة، فإن كان بخلوة فهو حرام؛ لأنه لا يحل

لرجل أن يخلو بامرأة ليست محرماً له.

الشرط الرابع: أن يكون نظره للاستعلام لا للاستمتاع والتلذذ، والفرق بينهما ظاهر

فالاستعلام، يعني: قصده أن يعلم ما هذه المرأة، وما جمالها، وما حسناتها؟ إلى آخره.

والاستمتاع أن يقصد الاستمتاع بالنظر إليها، أو مخاطبتها، أو ما أشبه ذلك.

والتلذذ أشد من الاستمتاع.

وله أن ينظر إلى كل ما يدعوه إلى الرغبة فيها، فينظر إلى الوجه والرأس، ومنه

الشعر والرقبة، والقدم، واليد وكذلك الجسم عند قيامها، أو قعودها، أو ما أشبه

ذلك، لكن بحضرة محرم.

فإن قيل: هل يجوزُ النظرُ إلى الساقين والفخذين؟

فالجوابُ: لا بأس بذلك، ولا مانع في وجودِ المَحْرَمِ، ولكن على كُلِّ حالٍ الساقين لا أظنُّ أن مما يدعوا إلى الرغبة فيها أو عنها، وأهمُّ شيءٍ عند الناس - فيما أعتقد - هي مسألة الوجه والشعر والكفين، ولكنها قد تستر الساقين بجواربٍ أو نحوه. وأما الاختباء لرؤيتها دون خلوة فيجوزُ.

وله أن يُكَلِّمَهَا بحضرة المحرم أيضًا، ولا حرج في ذلك بقصد الاستعلام دون الاستمتاع والتلذذ، ولكن بقصد الاستعلام، فيُنظر كيف نبرات صوتها، وكيف حسن صوتها، وكيف فهمها للخطاب، وردُّها للجواب؟ وما أشبه ذلك.

أما مكالمتها في الهاتف فلا شك أنه حرام، وكُنْتُ بالأوَّل أهوُّن فيه الأمر، لكن بعد أن بدَّأ لي من القصص المشينة جدًّا، رَأَيْتُ أن من المصلحة والحكمة المنع منه؛ لأن المرأة خطيئة له، ويَرْجُو نكاحها، ويُكَلِّمُهَا في الهاتف ولا يَسْمَعُهَا أَحَدٌ وسوف يَنسَابُ معها في الحديث.

حتَّى أننا سئَلْنَا عن الرجل يُخَاطَبُ مخطوبته وهو صائمٌ فيُنزِل، فهل يَفْسُدُ صومه أم لا؟ فإذا وَصَلَتِ الحالَةُ إلى هذه الدرجة، أَصْبَحَ الأمرُ تَلَذُّذًا. ومنذُ حصلَ مثلُ هذا السؤالِ صِرْتُ أَقُولُ للناسِ: لا يجوزُ ذلك سداً للباب، ومنعاً للذريعة.

فإن عَقِدَ له عليها فيجوزُ حينئذٍ أن يُكَلِّمَهَا في الهاتف ولو بشهوة؛ لأنها زوجته، لكن ما دامت خطيئته فهي امرأةٌ أجنبية عنه.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٣٦- باب من قال: لا نكاح إلا بوليٍّ لقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَنُ

أَجْلِهِنَّ فَلَا تَمْسُوهُنَّ﴾ [٢٣٢:٢٣٢]. فَدَخَلَ فِيهِ الثِّيبُ، وَكَذَلِكَ الْبَكْرُ وَقَالَ: ﴿وَلَا تُنكِحُوا

الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ [٢٢١:٢٢١]. وَقَالَ: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَى مِنْكُمْ﴾ [٣٢:٣٢].

قوله: «من قال: لا نكاح إلا بولي». أفادنا المؤلف بهذه الترجمة أن هناك قولاً لأهل العلم سوى هذا القول، وهو كذلك فإن العلماء اختلفوا هل يُشترط للنكاح الولي أو لا يُشترط على قولين، بل على أكثر من قولين^(١):

والصحيح: أنه شرط، واستدل المؤلف بآيات ثلاث.

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقْضُوهُنَّ إِن يَكُنَّ أَرْوَاجَهُنَّ﴾. والعُضْلُ بمعنى: المنع؛ وهو يدل على أنه لا بد من الولي؛ وذلك لأنه لولا أن الولي شرط لكان عضله غير مؤثر، فهذا وجه الاستدلال بالآية؛ ولهذا نهاه الله عنه.

ولكن فيه بحث إذ قد يقول قائل: إن عضله يؤثر؛ فيما أن تمتنع من تزويج نفسها حياءً، فإذا لم يعضلها زوجت نفسها؛ يعني: أنها تمتنع من تزويج نفسها، لا لأنها لا تملك ذلك، ولكن حياءً.

وإما أن يقال: إنه لا يملك العضل شرعاً، ولكن قد يملكه بحسب العادة، فنهى عن ذلك لئلا تغلبه العادة فيعضل وإن كان لا يستحقه؛ لأنها لها أن تزوج نفسها.

وقد يقال: إنه نهى عن العضل، لئلا يقع بينه وبين هذه المرأة، أو بينه وبين خاطبها شيء من العداوة والبغضاء، وما دام هذه الاحتمالات الثلاثة كلها واردة فإن الاستدلال به على اشتراط الولي فيه نظر، فصارت الاحتمالات عندنا الآن أربعاً.

الاحتمال الأول: ما أشار إليه المؤلف من أن عضله يقتضي أن لا تزوج نفسها، ولولا ذلك لم يكن لعضله فائدة.

والاحتمال الثاني: أن يقال: لا يعضلها؛ لأنه قد يتسلط عليها بحسب العادة والعرف، فيمنعها وإن كانت تستطيع أن تزوج نفسها.

والاحتمال الثالث: أنه قد تمتنع من تزويج نفسها إذا عضلها، لا لأنها لا تملك

(١) انظر: «التمهيد» لابن عبد البر (١٩/٨٤)، و«المغني» لابن قدامة (٧/٥)، و«مجموع فتاوى شيخ

ذلك، ولكن حياةً وخجلًا.

والاحتمال الرابع: أن يَكُونَ العضلُ هذا سببًا للعداوة والبغضاء بينها وبين وليِّها، أو بين الوليِّ والخاطبِ، فنَهَى عن العضل لئلا يَحْصُلَ فيه هذه المفاسدُ.

الدليلُ الثاني الذي استدلَّ به المؤلفُ رَحِمَهُ اللهُ قَوْلُهُ تعالى قال: ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ يعني: وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ الْمُؤْمِنَاتِ حَتَّى يُؤْمِنُوا. وهذا يدلُّ على أن الأمرَ بيدِ الوليِّ؛ لأنه قال لَا تُنكِحُوهُنَّ. فدلَّ ذلك على أنه لَا يُمكنُ أن تُنكِحَ المرأةُ نفسها.

والاستدلالُ بهذه الآية واضح؛ لأن الآية تقول: ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَامَهُ مُؤْمِنَةً خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا ﴿[البقرة: ٢٢١]. ففي الأوَّلِ قال: تُنكِحُوا. فأُسندَ النكاحَ إلى الزوج، وهنا قال: وَلَا تُنكِحُوا. ولم يقل. وَلَا يُنكِحُنَّ الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا. فدلَّ هذا على أن الذي يَتَوَلَّى العقدَ هو الوليُّ، وهو كذلك، والآية هذه ظاهرةٌ جدًا.

والاستدلالُ الثالثُ كما في قاله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَانَ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾. أَنْكِحُوا: فوجَّهَ الخطابُ إلى الأولياءِ، والأيامي: هُنَّ الأراملُ السلاتي لَا أزواجَ لَهُنَّ، أو التي تَأَيَّمَتْ من زوجها؛ أي: فارقتَه، وأَيًّا كان فالخطابُ موجَّهٌ الآنَ إلى غيرِ النساءِ، بل إلى أوليائِهِنَّ، فدلَّ القرآنُ على أن المرأةَ لَا تَتَوَلَّى تزويجَ نفسها، وأن المخاطبَ بالتزويجِ هو الوليُّ.

وكذلك أيضًا السُّنَّةُ دلَّتْ على ذلك، فقد قال النبي ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ»^(١).

فإن قال قائلٌ: في الاستدلالِ بهذا الحديثِ نظرٌ، إذا يَحْتَمِلُ أن المعنى لَا نِكَاحَ

كاملٍ إِلَّا بِوَلِيٍّ.

(١) رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٢٥٠/١)، (٣٦٤/٤)، (٤١٣/٤)، وأبو داود (٢٠٨٥)، والترمذي

(١١٠١)، وابن ماجه (١٨٨١) وصححه الشيخ الألباني كما في «الإرواء» (١٨٣٩)، و«المشكاة»

(١٣٣٠)، والتعليق على السنن.

فالجواب: أن الأصل في النفي نفْي الحقيقة، فإذا جاء النفي مُسَلِّطاً على شيء، فالأصل أنه نفْي الحقيقة الواقعة، يَعْنِي: في الوجود فإن وجدَ فنفي الصحة، وهي الحقيقة الشرعية، فإن لم يُمكن بأن دَلَّت النصوص على أن هذا يصح، فهو نفْي للكمال، وهنا ليس عندنا نص يدل على أن النكاح بلا ولي صحيح، حتى نحمل قوله: «لا نكاح إلا بولي». على النفي للكمال، وحيث يَجِبُ أن يُحْمَلَ النفي هنا على نفي الصحة، فلا يصح نكاح إلا بولي.

الدليل الثالث: أن المعنى والنظر الصحيح يَقْتَضِي أن لا تزوج المرأة نفسها؛ وذلك لأن المرأة قاصرة النظر، ولا تعرف الكفاءة من غيره؛ ولأنها سريعة العاطفة، لو يرقق الإنسان لها القول انقادت إليه بسهولة؛ ولأنها ليس عندها بُعد نظر فتخدع، والمسألة ليست هينة؛ لأنها ستبقى مع هذا الزوج إلى الممات، فإذا تبين أنه ليس بصالح، وليس بكفء بعد أن يُعَقَّدَ له عليها فما الذي يُخَلِّصُها منه؟! فصارت الأدلة على وجوب الولاية في النكاح الكتاب، والسنة، والنظر الصحيح. فإن قال قائل: أليست المرأة الرشيدة يجوز لها أن تبيع ماله، وأن تنصرف فيه بدون ولي؟

فالجواب: بلى. فإن قال: قيسوا عليه النكاح.

فالجواب: لا نقيسه؛ لأن هذا القياس في مقابلة النص، وكل قياس في مقابلة النص فهو فاسد الاعتبار ولا اعتبار به. وحيث يُبْطَلُ هذا القياس؛ لأن النص على خلافه، ثم نقول: يُشْتَرَطُ لصحة القياس تساوي الفرع والأصل في العلة، والفرع هو المقيس، والأصل وهو المقيس عليه، وهنا لا يستويان، ففرق بين أن تزوج المرأة نفسها، وبين أن تبيع ماله، فبيع المال يسير، وإذا باعت هذا المال وقدر أنها ندمت على بيعه اشترت نظيره، أو أحسن منه، لكن المشكل إذا زوجت نفسها، ثم ندمت، فربما الزوج يتعلّق بها عناداً، وبعض الأزواج ما يَرْعَبُ في زوجته، ولكن إذا رأى أنها هي قد ملّت أمسكها حتى تبدّل من المال ما يُثْقَلُ كاهلها وكاهل أهلها، ثم بعد ذلك يُطْلَقُ.

الحاصل: أَنَّ النظرَ الصحيحَ يُؤَيِّدُ أنه لا بدَّ من الوليِّ.

ولكن هل تُقدِّمُ رغبةَ الوليِّ أم رغبةَ المرأة؟ بمعنى: إذا اختارت المرأة شخصاً واختار الولي شخصاً آخر، هل يُؤخَذُ بتعيينها أو بتعيين الولي؟
نقول: إذا عَيَّنَتْ كفوًّا في دينه وخلقه فالنظرُ لها، وإن عَيَّنَتْ فاسقًا، وليس بكفٍّ أُخِذَ بتعيينِ الوليِّ، ومع ذلك لا تُجبرُ على من عَيَّنَتْ، لكنها تُمنعُ ممن عَيَّنَتْه لفسقه، وعدم صلاحيته لها.

فإن عَيَّنَتْ كفوًّا صالحًا، وعَيَّنَ وليُّها من هو أَصْلَحُ فَيُؤخَذُ بتعيينها هي؛ لأنها أدْرَى بنفسها، وما دَامَتْ قد عَيَّنَتْ كفوًّا في دينه، وفي خلقه فإنه لا يَجُوزُ منعُها منه.
فإذا أبى الوليُّ أن يُزوِّجَها كفوًّا وهي رَضِيَتْ فإن ولايته في هذه الحال تَسْقُطُ وتَنْتَقِلُ إلى من بعده من الأولياء، فإذا أبى أبوها أن يُزوِّجَها كفوًّا زَوَّجَها عَمُّها، أو أخوها إذا كان لها أخٌ رشيدٌ، أو ابنُها إذا كان لها ابنٌ رشيدٌ، وتَسْقُطُ ولايةُ الأقربِ بمنعِه، فإن تَكَرَّرَ منعه بأن خطبها رجلٌ، ثم رجلٌ، ثم رجلٌ وهو يَمْنَعُ، وكلُّ الخطابِ أكْفَاءُ قال العلماء: فإننا لا نَقْتَصِرُ على سقوطِ ولايته بل نقول: هو الآن فاسقٌ^(١).

ويَتَرْتَّبُ على الفسقِ أنه لا تَصِحُّ إمامته على المذهب^(٢)، ولا تُقْبَلُ شهادته^(٣).
وتَنْتَفِي ولايته حتى على بنائه الأخريات، ولا يَكُونُ وليًّا إذا تَكَرَّرَ إمامته مرتين، أو ثلاثًا، وإن تَكَرَّرَ خمسًا، فمن بابِ أولى.

وبهذا نَعْرِفُ خطأ مَنْ يَفْعَلُونَ ذلك بمن ولَّاهم الله عليهم، حيث إنها يَتَرَدَّدُ عليها الرجالُ الأكفَاءُ، ولكن يَأْبَى إمامةً لها؛ لأن بعضَ الناسِ -نَسَأَلَ الله العافية- لما وَجَدَ هذه الاستقامةَ في كثيرٍ من الشاباتِ والشبابِ، صار آباؤهم الفساقُ الذين

(١) انظر: «موسوعة الإمام أحمد» (٢٠/١٨٥).

(٢) انظر: «الروض المربع شرح زاد المستقنع» مع حاشيته لعبد الرحمن بن قاسم النجدي رحمته الله (٢/٣٠٦)، و«المبدع» (٢/٦٤)، و«الفروع» (٢/١٥)، و«الإنصاف» (٢/٢٥٢).

(٣) انظر: «المغني» (١٠/١٦٧)، و«المبدع» (١٠/٢٢٣)، و«الإنصاف» للمرداوي (١٢/٤٧).

يَكْرَهُونَ الدِّينَ يُعَانِدُونَهُنَّ، فَيَأْتِيهَا الْخَاطِبُ الْكَفَّاءُ وَتَرْغَبُهُ، وَلَكِنْ يَأْبَى، وَيَأْتِيهَا الثَّانِي، وَالثَّالِثُ، وَلَكِنْ يَأْبَى، وَالنَّاسُ عَنْدهُمْ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ مِنَ الْحَيَاءِ مَا يَمْنَعُهُمْ مِنْ أَنْ يَرْفَعُوا الْأَمْرَ إِلَى الْحَاكِمِ، وَإِلَّا فَلَوْ رُفِعَ الْأَمْرُ إِلَى الْحَاكِمِ لَقَالَ لِلْأَبِ: اجْلِسْ مَكَانَكَ، وَنَحْنُ نَزَوَّجُهَا وَلَا وِلَايَةَ لَكَ عَلَيْهَا، مَا دُمْتَ قَدْ تَكَرَّرَ مِنْكَ الْمَنْعُ، فَلَا وِلَايَةَ لَكَ عَلَيْهَا، وَلَا عَلَى غَيْرِهَا مِنْ بَنَاتِكَ ^(١).

وَلَيْتَ النِّسَاءَ يَفْعَلْنَ ذَلِكَ حَتَّى يَرْتَدِعَ أَوْلَئِكَ الْأَبَاءُ الظُّلْمَةُ، الَّذِينَ يَحْتَكِرُونَ النِّسَاءَ كَمَا يَحْتَكِرُونَ السِّلْعَ، لَا سِيَّامَا إِذَا كَانَ الْحَامِلُ لَهُمْ كِرَاهَةً أَهْلَ الْخَيْرِ، وَأَهْلَ التَّمَسُّكِ بِالْدِينِ، فَإِنْ هُوَ لَا كِرَامَةَ لَهُمْ فِي الْوَاقِعِ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ يَمْنَعُ ابْنَتَهُ مِنْ أَجْلِ كِرَاهَةِ الْخَاطِبِ؛ لِأَنَّهُ صَاحِبُ دِينٍ، فَهَذَا لَا كِرَامَةَ لَهُ أَبَدًا، بَلْ هُوَ مِنْ أَعْدَاءِ ابْنَتِهِ فِي الْوَاقِعِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا آتَاكُمْ مِنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ، فَانكِحُوهُ إِلَّا

(١) سئل الشيخ رحمه الله: عما إذا اختلف مستوى التعليم بين المرأة والرجل بأن كانت المرأة أعلى تعليمًا من الرجل فهل لأبيها أن يرفض؟
الجواب: أنه لا يجوز ما دام دينه وخلقه جيدان.

فإذا كان الرجل صالحًا ولكن ابنته فاسقة تسمع الأغاني وغيرها من المعاصي، فإذا تقدم لها الصالحون أخبرهم بحالها فيرفضون، ولا يريد أن يزوجه من الفساق فإذا يفعل؟

الجواب: أن الرسول قال: «اظفر بذات الدين». فحث على ذات الدين، لكن ما منع من غير ذات الدين اللهم إلا الكافرة؛ وذلك لأن الرجل له سلطة على المرأة؛ يعني: يندر أن تجد امرأة فاسقة تبقى على فسقها عند رجل صالح، وإلا قد يوجد نساء -والعياذ بالله- فاسقات يؤمرن بالخير ولا ياتمنن، حتى أزواجهن ما يقدرن عليهن، وربما تؤثر هي على زوجها أيضًا، لكن الظاهر إن هذا؛ يعني: إذا خطب إنسان صاحب دين إلى أبي هذه المرأة، والرجل عارف عن حالها فلا بأس، لكن إن كان يخشى أنه لا يعلم عنها، وأنه ظن إن أباه إذا كان على مستوى جيد من الدين إنها ستكون مثل أبيها، فحينئذ يقول له: هل علمت عليها شيئًا، هل علمت عن حالها ودينها؟ ويعرفه؟

وإذا لم يخطبها إلا الفساق فهل تزوجه؟

الجواب: أنه إذا خطبها فاسق، ولكن فسقه ما أخرجه عن الدين وهي لم تقدم إليها رجل صالح، وبلغت سنًا متقدمًا فهنا تزوجه؛ لأنه ليس من شرط النكاح العدالة، وتأخيرها إلى أن تكبر فيه أضرار كثيرة، أما لو كانت صغيرة، والخطاب عليها كثيرون فهذا نقول له: انتظر لعله يأتيها أحد يكون فيه خير.

تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ^(١).

فالحاصل: أن الوليَّ يَجِبُ عليه أن يَتَّقِيَ اللَّهَ وَيَكْفُلَ فيمن ولَّاهُ اللَّهَ عليه، وأنه إذا منعها كفوا رَضِيَّتُهُ انتَقَلَتْ الْوَلَايَةُ إلى من بعده، فإن تَكَرَّرَ ذلك منه صار فاسقاً لا ولاية له عليها، ولا على غيرها من بناته، هكذا قرَّره أهل العلم، وهو موجودٌ صريحاً في كلامهم في بابِ شروطِ النكاح، فمن أراد أن يَرْجِعَ إليه فليَرْجِعْ^(٢). والوليُّ هو كُلُّ عاصِبٍ فخرَجَ بقولنا: كُلُّ عاصِبٍ من يَرِثُ بالفرضِ فقط، أو بالرحم، فإنه ليس بوليٍّ، فالذي يَرِثُ بالفرضِ كالأخ من الأمِّ، وإن كان من أشْفَقِ الناسِ على المرأةِ إلا أنه ليس ولياً لها.

ومن يَرِثُ بالرحمِ ليس بوليٍّ كأمِّ مثلاً، فلو عاشت هذه البنتُ عند أبي أمِّها، وكان حاضنها، وكان من أبرِّ الناسِ بها، فإنه لا يَتَوَلَّى العقدَ، وَيَتَوَلَّى العقدَ العاصِبُ البعيدُ، فإن لم يَكُنْ لها عاصِبٌ يَتَوَلَّاهُ الحاكمُ، ولا يَتَوَلَّاهُ القريبُ الذي لا يَرِثُ إلا بالرحمِ أو بالفرضِ فقط^(٣).

لكن في مثل هذه الحالِ يَنْبَغِي للحاكمِ أن يُوكِّلَ من لا ولايةَ له من الأقاربِ من جهةِ الأمِّ، فيُوَكِّلُ أخاها من أمِّها مثلاً، أو يُوكِّلُ أبا أمِّها لما في ذلك من لَمِّ الشعثِ، ورَأبِ الصدعِ، وجبرِ الخاطرِ؛ لأنه من المشكلِ أن هذا الأبُّ -أي: أبا أمِّها- الذي حَضَنَها إلى أن كَبُرَتْ وَبَلَغَتْ سنَّ الزواجِ ثم يَقُولُ: يُزَوِّجُها القاضي، وهذا لا يُزَوِّجُها مع أنها في بيتِه، وتأْكُلُ من نعمته، وتَحْتَضِنُها، وتربيتها، فمثل هذه الحالِ يَنْبَغِي للحاكمِ -يعني للقاضي- أن يُوكِّلَ هذا الرجلَ؛ أي: أبا أمِّها في تزويجِها.

وقال بعضُ أهلِ العلمِ: إن جميعَ الأقاربِ لهم ولايةٌ، لكن يُبَدَأُ بالعصبةِ، فإن لم

(١) تقدم تخريجه.

(٢) راجع المصادر السابقة.

(٣) وسئل الشيخ رحمه الله: هل تصح ولاية الخال؟

فأجاب: الخال ما له ولاية أصلاً، العمُّ هو الذي له ولاية، فيزوجها القاضي ولا يزوجه الخال.

يَكُنْ فَمَنْ سِوَاهُمْ مِنْ ذَوِي الْفَرْصِ وَالرَّحِمِ؛ لِأَنَّهُمْ كَمَا يَتَوَلَّوْنَهَا فِي الْإِرْثِ، يَتَوَلَّوْنَهَا كَذَلِكَ فِي النَّظَرِ، وَالتَّزْوِيجِ، لَكِنْ الْمَشْهُورُ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَا وَلَايَةَ فِي النِّكَاحِ إِلَّا لِمَنْ يَرِثُ بِالتَّعْصِيبِ فَقَطْ ^(١).



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥١٢٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ ح، وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ النِّكَاحَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْحَاءٍ: فَنِكَاحُ مَنْهَا نِكَاحُ النَّاسِ الْيَوْمَ، يَخْطُبُ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ وَلَيْتَهُ، أَوْ ابْنَتَهُ فَيُصِدِّقُهَا ثُمَّ يَنْكِحُهَا. وَنِكَاحُ آخَرُ: كَانَ الرَّجُلُ يَقُولُ لَامْرَأَتِهِ إِذَا طَهَّرَتْ مِنْ طَمَثِهَا أَرْسِلِي إِلَى فُلَانٍ فَاسْتَبْضِعِي مِنْهُ، وَيَعْتَزِّلُهَا زَوْجَهَا وَلَا يَمَسُّهَا أَبَدًا حَتَّى يَتَبَيَّنَ حَمْلُهَا مِنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ الَّذِي تَسْتَبْضِعُ مِنْهُ، فَإِذَا تَبَيَّنَ حَمْلُهَا أَصَابَهَا زَوْجُهَا إِذَا أَحَبَّ، وَإِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ رَغْبَةً فِي نَجَابَةِ الْوَلَدِ، فَكَانَ هَذَا النِّكَاحُ نِكَاحَ الْإِسْتِبْضَاعِ، وَنِكَاحُ آخَرُ: يَجْتَمِعُ الرَّهْطُ مَا دُونَ الْعِشْرَةِ فَيَدْخُلُونَ عَلَى الْمَرْأَةِ كُلَّهُمْ يُصِيبُهَا، فَإِذَا حَمَلَتْ وَوَضَعَتْ وَمَرَّ لَيْالٍ، بَعْدَ أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا أَرْسَلَتْ إِلَيْهِمْ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ رَجُلٌ مِنْهُمْ أَنْ يَمْتَنِعَ حَتَّى يَجْتَمِعُوا عِنْدَهَا تَقُولُ لَهُمْ: قَدْ عَرَفْتُمُ الَّذِي كَانَ مِنْ أَمْرِكُمْ، وَقَدْ وَلَدْتُ فَهُوَ ابْنُكَ يَا فُلَانُ تُسَمِّي مِنْ أَحَبَّتْ بِاسْمِهِ فَيَلْحَقُ بِهِ وَلَدُهَا، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَمْتَنِعَ بِهِ الرَّجُلُ. وَنِكَاحُ الرَّابِعِ: يَجْتَمِعُ النَّاسُ الْكَثِيرُ فَيَدْخُلُونَ عَلَى الْمَرْأَةِ لَا تَمْنَعُ مَنْ جَاءَهَا وَهُنَّ الْبَغَايَا، كَنْ يَنْصِبْنَ عَلَى أَبْوَابِهِنَّ رَايَاتٍ تَكُونُ عَلَمًا، فَمَنْ أَرَادَهُنَّ دَخَلَ عَلَيْهِنَّ، فَإِذَا حَمَلَتْ إِحْدَاهُنَّ وَوَضَعَتْ حَمْلَهَا، جُمِعُوا لَهَا وَدَعَوْا لَهُمُ الْقَافَّةَ، ثُمَّ أَلْحَقُوا وَلَدَهَا بِالَّذِي يَرَوْنَ فَالْتَأَطَّتْهُ وَدُعِيَ ابْنُهُ لَا يَمْتَنِعُ

(١) انظر: «الأم» (١٣/٥)، و«المغني» (١٥/٧)، و«الفروع» (١٣٤/٥)، و«الإقناع» (١٣٤/١)،

و«كشاف القناع» (٥٢/٥).

من ذلك، فلما بُعِثَ مُحَمَّدٌ ﷺ بِالْحَقِّ هَدَمَ نِكَاحَ الْجَاهِلِيَّةِ كُلَّهُ، إِلَّا نِكَاحَ النَّاسِ الْيَوْمَ.

جاء في هذا الحديث أن النكاح كان على أربعة أنحاء

فأما النكاح الأول فهو نكاح الناس اليوم، يَخْطُبُ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ إِلَى وَلِيِّهَا فَيُزَوِّجُهَا بِهَا وَهَذَا حَلَالٌ.

والثاني: أن الرجل إذا طَهَّرَتِ الْمَرْأَةَ مِنْ حَيْضِهَا -أي: زَوْجَتَهُ- قَالَ: أُرْسِلِي إِلَى فَلَانٍ فَاسْتَبْضِعِي مِنْهُ؛ يَعْنِي: خُذِي مِنْهُ بَضْعَةً؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ بَضْعَةٌ مِنْ أَبِيهِ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ فَاطِمَةٌ بَضْعَةٌ مِنِّْي»^(١). فَتُرْسَلُ إِلَى الرَّجُلِ تَدْعُوهُ إِلَى نَفْسِهَا لِيُجَامِعَهَا مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ يَأْتِيهَا وَلَدٌ مِنْهُ وَيَدَّعُونَ أَنَّهُ أَنْجَبُ لَوَلَدِهَا، فَهَذَا يُسَمَّى عِنْدَهُمْ نِكَاحُ الْإِسْتِبْضَاعِ، وَهَذَا الْحَمْلُ الَّذِي حَمَلَتْ بِهِ لِلزَّوْجِ أَنْ يَسْقِيَهُ مَاءَهُ عِنْدَمَا يَتَبَيَّنُ حَمْلُهَا، فَيَأْتِي زَوْجَهَا وَيُجَامِعُهَا، وَجَمَاعُ الْحَامِلِ مِنَ الْغَيْرِ مُحَرَّمٌ فَلَا يَحِلُّ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُجَامِعَ امْرَأَةً حَمَلَتْ مِنْ غَيْرِهِ.

والثالث: وهو أن يَجْتَمِعَ الرَّهْطُ دُونَ الْعَشْرَةِ فَيُجَامِعُونَ الْمَرْأَةَ، كُلُّهُمْ يُصِيبُهَا، فَإِذَا وَلَدَتْ أُرْسِلَتْ إِلَيْهِمْ وَقَالَتْ: الْوَلَدُ لَكَ يَا فَلَانُ، وَلَا أَحَدٌ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَمْتَنِعَ مِنْهُ، وَرَبِّهَا يَكُونُ وَلَدًا لْغَيْرِهِ.

الرابع: وهو -والعياذُ بالله- نِكَاحُ الْبَغَايَا اللَّاتِي يَنْكِحُهَا عِدَّةُ أَنْاسٍ فَهَؤُلَاءِ يَجْعَلْنَ عَلَى بَيُوتِهِنَّ أَعْلَامًا أَوْ رَايَاتٍ مِنْ خَرْقَةٍ أَوْ عَوْدٍ، أَوْ تَرُشُّ الْبَابَ بِالْمَاءِ إِعْلَانًا عَلَى أَنَّهَا مُسْتَعِدَّةٌ لِمَنْ يَأْتِي إِلَيْهَا، أَوْ تَجْعَلُ عِنْدَ الْبَابِ تِمَثَالًا أَوْ صُورَةً أَوْ أَيَّ عِلَامَةٍ تُعْرِفُ بِهَا فَيَأْتِيهَا النَّاسُ -والعياذُ بالله- وَيَزْنُونَ بِهَا، فَإِذَا وَلَدَتْ، تُلْحِقُ الْوَلَدَ لِأَيِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَنْ طَرِيقِ الْقَافَةِ يَكُونُ وَلَدًا لَهُ، وَلَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَمْنَعَ.

والفرق بين هذه الأخيرة والأولى: أن هذه تُعَرَّضُ عَلَى الْقَافَةِ فَإِذَا قَالُوا: الْوَلَدُ لِفُلَانٍ لِحَقِّ بِهِ، وَالتِّي قَبْلَهَا الْمَرْأَةُ هِيَ الَّتِي تُعَيَّنُ أَنَّهُ وَلَدُ فَلَانٍ.

(١) رواه البخاري (٥٢٣٠)، ومسلم (١٩٠٢/٤)، (٢٤٤٩) (٩٣).

فلما جاء الإسلام -والحمد لله- أَقَرَّ الْأَوَّلَ وَأَبْطَلَ الثَّلَاثَةَ الْأُخْرَى.

والقافة: هم قوم يَعْرِفُونَ الْأَنْسَابَ بِالشَّيْبِ، كما فَعَلَ مُجَزُّرُ الْمُذَلِّجِيِّ لَهَا مَرَّ بِأَسَامَةِ بْنِ زَيْدٍ وَأَبِيهِ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ، وَعَلَيْهِمَا غَطَاءٌ قَدْ بَدَتْ أَقْدَامُهُمَا فَقَطَّ، وَمَا رَأَى إِلَّا أَقْدَامَهُمَا، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى عَائِشَةَ مَسْرُورًا تَبَرَّقَ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ، وَإِنَّمَا سُرَّ بِذَلِكَ لِأَن أَعْدَاءَ الْإِسْلَامِ، وَأَعْدَاءَ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُونَ: إِنَّ أَسَامَةَ مَا هُوَ مِنْ أَبِيهِ؛ وَأَن أَسَامَةَ أَسْوَدُ، وَأَبُوهُ أَبِيضٌ فَكَانُوا يَطْعَنُونَ بِأَسَامَةِ؛ لِأَن الرُّسُولَ ﷺ يُحِبُّهُ؛ وَلِأَن أَبَاهُ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ كَانَ مَوْلَى لِلرُّسُولِ ﷺ ^(١) فَلَمَّا قَالَ هَذَا الرَّجُلُ الْمُذَلِّجِيُّ -وَبَنُو الْمُذَلِّجِ مشهورون بِالْقِيَاةِ- هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، وَهُوَ لَا يَدْرِي مَنْ هُمْ سُرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِكَ.

وهناك القافة بالآثر، والقافة بالشبه وبعض القافة بالآثر يَعْرِفُ أَثَرَ الْبَعِيرِ؛ أَي: يَصْرِفُ أَثَرَ النَّاقَةِ مِنَ الْجَمَلِ فَيَقُولُ: هَذَا أَثَرُ نَاقَةٍ، وَهَذَا أَثَرُ جَمَلٍ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ بَعْضُ الْقِيَاةِ أَخْفَى مِنْ بَعْضٍ، فَهَذَا إِذَا رَأَى إِبْهَامَ الرَّجُلِ عَرَفَ صَاحِبَهُ.

وَيُذَكَّرُ أَنَّ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ دَخَلَ بَيْتًا فَسَرَقَ، وَتَسَلَّقَ الْجِدَارَ، وَالْإِنْسَانُ أَنَّهُ إِذَا تَسَلَّقَ الْجِدَارَ فَأَصَابَهُ تَحَكُّكٌ بِهِ، فَجَاءُوا بِهَذَا الْقَائِفِ، وَهُوَ تُوفِّي لَكِنِّهِ مَعْرُوفٌ فِي الْبَلَدِ هُنَا وَقَالُوا: انظُرْ لَنَا مَنْ هُوَ السَّارِقُ؟ فَلَمَّا رَأَى الْجِدَارَ عَرَفَ السَّارِقَ وَلَكِنْ لَمْ يُعْلِمْهُمْ الرَّجُلُ بِالسَّارِقِ فَلَمَّا جَاءَ الصَّبَاحُ ذَهَبَ الْقَائِفُ إِلَى السَّارِقِ وَقَالَ: يَا فُلَانُ بَارَكَ اللَّهُ فِيكَ كَيْفَ تَسْرِقُ الْبَارِحَةَ بَيْتَ فُلَانٍ؟ فَأَنْتَ الْآنَ إِذَا أَنْ تَرَدَّدَ الَّذِي سَرَقْتَ، وَإِلَّا أَخْبِرْهُمْ عَنْكَ.

إِذَا: هَذِهِ الْأَنْكِحَةُ الْأَرْبَعَةُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَبَاحَ الْإِسْلَامُ مِنْهَا مَا كَانَ جَائِزًا، وَمَنْعَ مَا كَانَ بَاطِلًا.

وَيُؤَخَذُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الْإِسْلَامَ قَدْ يُقَرَّرُ الْمَعَامِلَاتِ الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا لَمْ تُخَالِفِ الشَّرْعَ، مُقَرَّرًا لَهَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَذَلِكَ كِإِقْرَارِ الشَّرْعِ لِلْمُضَارَبَةِ.

والمضاربة: أن يُعْطِيَ الإنسانُ مالهَ لشخصٍ وَيَقُولُ: اتَّجَر به والريحُ بيننا، فهذه جائزةٌ في الشرع وتُسَمَّى بالمضاربة.

ومن الأشياء التي منعها الشرعُ من أعمالِ الجاهليةِ الربا، فالربا كان معروفًا في الجاهلية ومنعه الإسلامُ، فالمعاملاتُ في الجاهلية تنقسمُ ثلاثةَ أقسامٍ: قسمٌ: أقره الشرعُ صريحًا، يَعْنِي: نطق بحلِّه وهذا معلومٌ. وقسمٌ: سَكَتَ عليه وأقره فهذا أيضًا معلومٌ. وقسمٌ ثالثٌ: منعه.

وهناك أيضًا قسمٌ رابعٌ: عَدَلَ فيه مثل السَّلَم، فقد كان يُسْلِفُونَ في الشَّهْرِ السَّنَةَ والسنتين، فقال النبي ﷺ: «من أسلفَ في شيءٍ فَلْيُسْلِفْ في كيلٍ معلومٍ، ووزنٍ معلومٍ إلى أجلٍ معلومٍ»^(١).



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥١٢٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: ﴿وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتِمَّى النِّسَاءَ الَّتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَرَغِبْنَ أَنْ يَنْكِحُوهُنَّ﴾ [النِّسَاءُ: ١٢٧]. قالت: هذا في اليتيمة التي تكونُ عند الرجلٍ لعلَّها أن تكونَ شريكته في ماله، وهو أولى بها فیرَغِبُ عنها أن يَنْكِحَهَا فَيَعْضِلُهَا لِمَالِهَا، وَلَا يَنْكِحَهَا غَيْرَهُ كَرَاهِيَةً أَنْ يَشْرَكَهُ أَحَدٌ فِي مَالِهَا^(٢).



(١) رواه البخاري (٢٢٤٠)، ومسلم (١٢٢٦/٣)، (١٦٠٤) (١٢٧).

(٢) رواه مسلم (٢٣١٥/٤)، (٣٠١٨) (٨).

ثم قال البخاري رحمه الله:

٥١٢٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُمَرَ حِينَ تَأَيَّمَتْ حَفْصَةُ بِنْتُ عُمَرَ مِنْ ابْنِ حَذَافَةَ السَّهْمِيِّ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ. تَوَفَّيَ بِالْمَدِينَةِ فَقَالَ عُمَرُ: لَقِيتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَانَ فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ فَقُلْتُ: إِنْ شِئْتَ أَنْكَحْتُكَ حَفْصَةَ، فَقَالَ: سَأَنْظُرُ فِي أَمْرِي. فَلَبِثْتُ لَيْلًا ثُمَّ لَقِيتُنِي فَقَالَ: بَدَأَ لِي أَنْ لَا أَتَزَوَّجَ يَوْمِي هَذَا. قَالَ عُمَرُ: فَلَقِيتُ أَبَا بَكْرٍ فَقُلْتُ: إِنْ شِئْتَ أَنْكَحْتُكَ حَفْصَةَ.

الشاهد من هذا الحديث قوله: «أَنْكَحْتُكَ». ففي هذا دليل على أن الولي هو الذي يَتَوَلَّى الْإِنْكَاحَ.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٥١٣٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَمْرٍو قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ الْحَسَنِ قَالَ: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾. قَالَ: حَدَّثَنِي مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِيهِ قَالَ: زَوَّجْتُ أُخْتًا لِي مِنْ رَجُلٍ فَطَلَّقَهَا، حَتَّى إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا جَاءَ يَخْطُبُهَا، فَقُلْتُ لَهُ: زَوَّجْتُكَ، وَفَرَشْتُكَ، وَأَكْرَمْتُكَ فَطَلَّقَتْهَا ثُمَّ جِئْتَ تَخْطُبُهَا لَا وَاللَّهِ لَا تَعُودُ إِلَيْكَ أَبَدًا، وَكَانَ رَجُلًا لَا بَأْسَ بِهِ، وَكَانَتِ الْمَرْأَةُ تُرِيدُ أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ فَقُلْتُ: الْآنَ أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: فَرَزَّوْجَهَا إِيَّاهُ.

الشاهد من هذا الحديث: أَنَّهُمْ ذَهَبُوا، إِلَى أَخِيهَا، وَهُوَ يَقُولُ: لَنْ أَرْوِّجَكَ. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ بِيَدِ الْأَوْلِيَاءِ، وَإِلَّا لَكَانَ إِذَا لَمْ يُزَوَّجْهَا ذَهَبُوا إِلَيْهَا وَزَوَّجَتْ نَفْسَهَا.



ثم قال البخاري رحمته الله تعالى:

٣٧- بَابُ إِذَا كَانَ الْوَلِيُّ هُوَ الْخَاطِبُ.

وخطب المغيرة بنُ شعبة امرأةً وهو أولى الناسِ بها، فأمر رجلاً فزوجه ^(١).
وقال عبدُ الرحمن بنُ عوفٍ لأُمِّ حكيم بنتِ قارِظٍ: أتجعلين أمرَك إلي؟ قالت:
نعم. فقال: قد تزوّجتك ^(٢).

وقال عطاءٌ: ليشهد أني قد نكحتك، أو ليأمر رجلاً من عَشيرتها ^(٣).
وقال سهلٌ: قالت امرأةٌ للنبي ﷺ أهبُ لك نفسي. فقال رجلٌ: يا رسولَ الله
إن لم تكن لك بها حاجةٌ فزوّجنيها ^(٤).

الشاهد من هذه الآثار: أنه إذا كان الوليُّ هو الخاطبُ، فله أن يُزوّج نفسه، فهذه
امرأةٌ مثلاً ليس لها وليٌّ إلا ابنُ عمّها، وابنُ عمّها يُريد أن يتزوّجها، وهي راغبةٌ فيه فماذا
يصنع؟

قال بعضُ العلماءِ ^(٥): يُوكّل مَنْ يُزوّجه، فيقول: يا فلانُ وكّلتك لتزوّجني

(١) علقه البخاري بصيغة الجزم، ووصله عبد الرزاق في «مصنفه» (٢٠١/٦) باب النكاح بغير ولي
(١٠٥٠٢) عن الثوري، عن عبد الملك بن عمير، قال: أراد المغيرة بن شعبة أن يتزوج امرأة، وهو
أقرب إليها.... الحديث. وانظر: «تغليق التعليق» (٤١٦/٤).

(٢) علقه البخاري بصيغة الجزم، وقال ابن سعد في «الطبقات الكبرى»: أنا محمد بن إسماعيل بن أبي
فديك، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد بن خالد، وقارظ بن شيبه «أن أم حكيم قالت لعبد الرحمن بن
عوف: أنه قد خطبني غير واحد، فزوجني أيهم رأيت. قال: وتجعلين ذلك إلي؟ فقالت: نعم. فقال:
تزوجتك. قال ابن أبي ذئب: فجاز نكاحه. وانظر: «الفتح» (١٨٩/٩)، و«تغليق التعليق»
(٤١٦/٤).

(٣) علقه البخاري بصيغة الجزم، ووصله عبد الرزاق في «مصنفه» (٢٠١/٦) باب النكاح بغير ولي
(١٠٥٠١) عن ابن جريج، قال: قلت لعطاء.... الحديث. وانظر: «تغليق التعليق» (٤١٧/٤).

(٤) علقه البخاري أيضًا بصيغة الجزم في الترجمة السابقة وقد مرَّ مسندًا في مواضع من كتاب النكاح كما
في (٥٠٨٧)، (٥١٢٦). وانظر: «الفتح» (١٣١/٩)، (١٨٠/٩).

(٥) انظر هذا القول والذي يليه في «المغني» (٣٧٣/٩)، و«الشرح الكبير مع الإنصاف» (٢٠٣/٢).

فلانة، ولهذا يَقُولُ: خَطَبَ المَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ امْرَأَةً هُوَ أَوْلَى النَّاسِ بِهَا فَأَمَرَ رَجُلًا فزَوَّجَهُ فَقَالَ: زَوَّجْنِي فَلَانَةَ؛ لِأَجْلِ أَلَّا يَخْلُوَ الْعَقْدُ مِنْ صُورَةِ الْوَلِيِّ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ كَمَا نَعْلَمُ: زَوْجٌ، وَزَوْجَةٌ، وَوَلِيٌّ، فَلِأَجْلِ أَنْ لَا يَخْلُوَ الْعَقْدُ مِنْ صُورَةِ الْوَلِيِّ نَقُولُ لِهَذَا الْوَلِيِّ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا: وَكُلَّ شَخْصًا يَزَوَّجُهَا لَكَ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: لَا حَاجَةَ إِلَى أَنْ يُوَكَّلَ؛ لِأَنَّهُ حَتَّى لَوْ وَكَّلَ فَالْوَكِيلُ قَائِمٌ مَقَامَهُ، وَحَقُوقُ الْعَقْدِ تَتَعَلَّقُ بِالْمُوَكَّلِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى أَنْ يُوَكَّلَ، بَلْ يُشْهَدُ اثْنَيْنِ، وَيَقُولُ: أَشْهَدُكُمَا أَنِّي تَزَوَّجْتُ فَلَانَةَ، وَهَذَا لَا نَحْتَاجُ إِلَى الْإِجَابِ؛ لِأَنَّ الْإِجَابَ صَارَ ضَمَنَ الْقَبُولِ.

مِثَالُ ذَلِكَ يَقُولُ: أَنَا أُرِيدُ أَنْ أَتَزَوَّجَ بِنْتَ عَمِّي، وَأَنَا وَلِيُّهَا فَأَشْهَدُكُمَا أَنِّي تَزَوَّجْتُ فَلَانَةَ، وَيُعَيِّنُهَا بِاسْمِهَا.

❖ وَقَوْلُهُ: «قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ لَأُمِّ حَكِيمٍ بِنْتِ قَارِظٍ: أَتَجْعَلِينَ أَمْرَكَ إِلَيَّ؟» قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: قَدْ تَزَوَّجْتُكَ.

فَهِيَ رَضِيَتْ بِذَلِكَ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَعْقِدَ بِنَفْسِهِ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ الْمُوَكَّلُ، وَهُوَ خِلَافُ الْمَشْهُورِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَالْمَشْهُورُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْوَكِيلَ لَا يَبِيعُ مِنْ نَفْسِهِ وَلَا يَشْتَرِي مِنْ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ مُتَّهَمٌ، لَكِنْ إِذَا أِذِنَ لَهُ الْمُوَكَّلُ جَازَ لَزَوَالِ التَّهْمَةِ^(١).

فَهَذَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ قَالَ: أَتَجْعَلِينَ أَمْرَكَ إِلَيَّ. قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: قَدْ تَزَوَّجْتُكَ. وَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ مِنْ أَوْلِيَائِهَا ~~هِيَ~~، فَقَالَ: قَدْ تَزَوَّجْتُكَ. فَانْعَقَدَ النِّكَاحُ.

لَكِنْ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ شَهَادَةٌ، وَقَدْ يُقَالُ: قَدْ يَكُونُ هُنَاكَ شَهَادَةٌ، وَلَكِنْ لَمْ يُذَكِّرُوا فِي الْحَدِيثِ، وَعَدَمُ الذِّكْرِ لَيْسَ ذِكْرًا لِلْعَدَمِ.

وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ ~~هِيَ~~ لَا يَرَى أَنَّ الْإِشْهَادَ شَرْطٌ فِي صَحَّةِ

(١) انظر: «المغني» (٧/٢٢٨)، و«الشرح الكبير مع الإنصاف» (١٣/٤٨٤).

النكاح، والمسألة فيها خلاف بين العلماء؛ وهو هل يُشترط لصحة النكاح الإشهاد أو لا يُشترط^(١)؟

ولكن هناك إشكال آخر على حسب ما ذكره الشارح رحمته الله، فقد ذكر أن جماعة تقدّموا إليها ليخطبوها من عبد الرحمن بن عوف، وأن عبد الرحمن قال لها: هل تجعلين أمرك إلي؟ قالت: نعم. قال: قد تزوّجتك. فهنا تزوّجها عبد الرحمن مع أنه قد تقدّم إليها خطّاب، وكان عبد الرحمن رحمته الله فهم من قولها: نعم. التفويض المطلق، وأنها لو كانت تريد أن الأمر إليه في حال دون أخرى لكانت استقصت، أو قيّدت الإطلاق.

والشاهد: أنه يجوز للولي الذي يريد أن يتزوّج موليته أن يقتصد على قوله: قد تزوّجتك، أو على قوله لرجلين: أشهدكما أني قد تزوّجت ابنة عمي فلانة. وأما حديث سهل فوجه الاستدلال منه أن الرسول صلّى الله عليه وآله تزوّجها؛ لأن كونها وهبت نفسها له يدل على أنها فوّضت الأمر إليه.



(١) انظر: «الشرح الكبير مع الإنصاف» (٢٠/٢٤٤)، و«المبدع» (٧/٥٥)، و«الوسيط» (٥/٥٣).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥١٣١- حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو معاويةَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ﴾ [النِّسَاءُ: ١٢٧] إِلَى آخِرِ الْآيَةِ. قَالَتْ: هِيَ الْيَتِيمَةُ تَكُونُ فِي حَجَرِ الرَّجُلِ قَدْ شَرِكْتُهُ فِي مَالِهِ فَيَرْغَبُ عَنْهَا أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، وَيَكْرَهُ أَنْ يُزَوَّجَهَا غَيْرَهُ فَيَدْخُلَ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ، فَيَحْبِسَهَا، فَهَاهُمْ اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ ^(١).

٥١٣٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُقْدَامِ، حَدَّثَنَا فَصِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ، حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ جُلُوسًا فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ تَعْرِضُ نَفْسَهَا عَلَيْهِ، فَخَفَّضَ فِيهَا النَّظَرَ وَرَفَعَهُ، فَلَمْ يُرِدْهَا، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: زَوِّجْنِيهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «أَعِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟» قَالَ: مَا عِنْدِي مِنْ شَيْءٍ. قَالَ: «وَلَا خَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ؟». قَالَ: وَلَا خَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ، وَلَكِنْ أَشَقُّ بُرْدَتِي هَذِهِ فَأَعْطِيهَا النِّصْفَ وَآخُذْ النِّصْفَ قَالَ: «لَا، هَلْ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «أَذْهَبَ فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ» ^(٢).



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٣٨- بَابُ إِنْكَاحِ الرَّجُلِ وَلَدَهُ الصَّغَارَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّتِي لَمْ يَحْضَنْ﴾ [الطَّلَاق: ٤]. فَجَعَلَ عِدَّتَهَا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ قَبْلَ الْبُلُوغِ.

الشَّاهِدُ فِي هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّتِي لَمْ يَحْضَنْ﴾. يَعْنِي: الَّتِي لَمْ يَحْضَنْ عِدَّتُهَا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، وَلَا عِدَّةَ إِلَّا بَعْدَ نِكَاحٍ، وَالتِّي لَمْ تَحْضَ عَلَى حَسَبِ اسْتِدْلَالِ الْبُخَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هِيَ الَّتِي لَمْ تَبْلُغْ؛ أَيِ: الصَّغِيرَةُ.

(١) رواه مسلم (٤/٢٣١٣)، (٣٠١٨) (٦).

(٢) رواه مسلم (٢/١٠٤٠)، (١٤٢٥) (٧٦).

ولكن قد يُقال: إن البلوغ ليس علامته الحيض فقط، فقد تَبْلُغُ بخمسة عشرة سنةً وتزوّج، ولا يأتيها الحيض، فهذه عدّتها ثلاثة أشهر؛ فهذا استدلال البخاري رَحِمَهُ اللهُ فيه نظر؛ لأنه ما يَظْهَرُ لنا أنها تَخْتَصُّ بمن لا تَحِيضُ، فإنه يُمَكِّنُ أن تَبْلُغَ بتمام خمسة عشر سنةً، بالإنبات، أو بالإنزال كما هو معروف.

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ في «الفتح» (١٩٠ / ٩):

قوله: لقول الله تعالى: ﴿وَالَّتِي لَمْ يَحْضَنْ﴾. فجعل عدّتها ثلاثة أشهر قبل البلوغ؛ أي: فدلّ على أن نكاحها قبل البلوغ جائز، وهو استنباط حسن، لكن ليس في الآية تخصيص ذلك بالوالد، ولا بالبكر، ويُمكن أن يُقال: الأصل في الأضلاع التحريم إلا ما دلّ عليه الدليل، وقد ورد حديث عائشة في تزويج أبي بكر لها وهي دون البلوغ فبقي ما عداه عن الأصل؛ ولهذا السّر أورد حديث عائشة.

قال المَهْلَبُ: أَجْمَعُوا أَنَّهُ يَجُوزُ لِلأبِ تَزْوِيجُ ابْنَتِهِ الصَّغِيرَةِ الْبَكْرِ، ولو كانت لا يُوطَأُ مثلها، إلا أن الطحاوي حكى عن ابن شُبْرُمَةَ منعه فيمن لا تُوطَأُ، وحكى ابن حزم عن ابن شُبْرُمَةَ مطلقاً أن الأب لا يُزَوِّجُ ابْنَتَهُ الْبَكْرَةَ الصَّغِيرَةَ حَتَّى تَبْلُغَ وَتَأْذَنَ، وزعم أن تزويج النبي ﷺ عائشة وهي بنت ست سنين كان من خصائصه، ومقابلته تجويز الحسن، والنخعي للأب إجبار ابنته كبيرة كانت أو صغيرة، بكراً كانت أو ثيباً.

تنبيه: وقع في حديث عائشة من هذا الوجه إدراج، يَظْهَرُ من الطريق التي في الباب الذي بعده. اهـ

الحاصل أن: الاستدلال بالآية ليس بظاهر، أما الاستدلال بحديث عائشة رَحِمَهُ اللهُ أن أبا بكر زوّجها ولها ست سنين، ودخل عليها النبي ﷺ ولها تسع سنين^(١)، فهذا صحيح أن فيه تزويج الرجل أولاده الصغار، ولكن قد يُقال: متى يَكُونُ الزَّوْجُ كالرسول ﷺ، ومتى تَكُونُ الْبَنْتُ كعائشة؟

أما أن يَأْتِيَ إنسان طماعاً لا همَّ له إلا المال، فيأتيه رجلٌ ما فيه خيرٌ، ويقول: زوجني بتك - وهي عندها ثلاثة عشر سنة، أو أربعة عشر سنة، ما بلغتْ بَعْدُ - ويُعْطِيه مائة ألف، فيزوجه إياها ويقول: الدليل على ذلك أن الرسول ﷺ زَوَّجَ عائشةَ النَّبِيَّ ﷺ. نقول: هذا الاستدلال بعيدٌ ما فيه شكٌ، وضعيفٌ؛ لأنه لو ما أعطاك المائة ألف ولا أعطاك كذا، وكذا ما زَوَّجَتْه، ولا استدللت بحديث عائشة وتزويج أبي بكرٍ للنبي ﷺ إياها.

فالمسألة عِنْدِي أن منعها أحسن، وإن كان بعض العلماء حكى الإجماع على جواز تزويج الرجل ابنته التي هي دون البلوغ، ولا يُعْتَبَرُ لها إذن؛ لأنها ما تُعْرِفُ مالها وبعضهم قال: هذا خاصٌّ بمن دون التسع^(١).

فالذي يَظْهَرُ لي أنه من الناحية الانضباطية في الوقت الحاضر، أن يُمنَعَ الأب من تزويج ابنته مطلقاً، حتى تَبْلُغَ وتُسْتَأْذَنَ، وكم من امرأة زَوَّجَهَا أبوها بغير رضاها، فلما عَرَفَتْ وأتَعَبَهَا زوجها قالت لأهلها: إما أن تُفَكُونِي من هذا الرجل وإلا أحرقتُ نفسي، وهذا كثيرٌ ما يقع؛ لأنهم لا يُراعُونَ مصلحةَ البنت، وإنما يُراعُونَ مصلحةَ أنفسهم فقط، فمَنعُ هذا عِنْدِي في الوقت الحاضر متعينٌ، ولكلِّ وقتٍ حكمه.

ولا مانع من أن تُمنَعَ النَّاسُ من تزويج النساء اللاتي دون البلوغ مطلقاً، فهذا هو عمرُ عليه السلام من رجوع الرجل إلى امرأته إذا طَلَّقَهَا ثلاثاً في مجلسٍ واحدٍ، مع أن الرجوع لمن طَلَّقَ ثلاثاً في مجلسٍ واحدٍ كان جائزاً في عهد الرسول ﷺ وأبي بكرٍ، ومستين من خلافته^(٢) والراجح أنها واحدة.

ومنع من بيع أمهات الأولاد - فالمرأة السُّرِّيَّةُ عند سيدها إذا جامعها وأتت منه بوليدٍ صارت أم ولد - في عهد الرسول ﷺ، وأبي بكرٍ، كانت تباعُ أم الولد، لكن لما

(١) سبق ذكر الإجماع والأقوال من كلام ابن حجر رحمته الله.

(٢) رواه مسلم (٢/١٠٩٩)، (١٤٧٢) (١٥).

رَأَى عَمْرٌ أَنْ النَّاسَ ضَارُوا لَا يَخَافُونَ اللَّهَ وَيُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَوَلَدِهَا، مَنَعَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ بَيْعِ أُمَهَاتِ الْأَوْلَادِ ^(١).

وَكَذَلِكَ أَيْضًا: أَسْقَطَ الْحَدَّ عَنِ السَّارِقِ فِي عَامِ الْمَجَاعَةِ الْعَامَّةِ ^(٢).

وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ حَزْمٍ: أَنَّ زَوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ عَائِشَةَ هُوَ مِنْ خَصَائِصِهِ ﷺ فَلَهُ وَجْهٌ، وَلَكِنْ الْأَصْلُ عَدَمُ الْخُصُوصِيَّةِ، وَلَكِنْ يُرْشَحُ هَذَا الْقَوْلُ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ خُصَّ بِأَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ فِي بَابِ النِّكَاحِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

٥١٣٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَوْسَفَ، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِنْتُ سِتِّ سِنِينَ، وَأُذْخِلَتْ عَلَيْهِ وَهِيَ بِنْتُ تِسْعٍ، وَمَكَثَتْ عِنْدَهُ تِسْعًا ^(١).

تَقَدَّمَ لَنَا أَنَّ الرَّجُلَ يَجُوزُ أَنْ يُزَوَّجَ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ إِذَا كَانَتْ بَكْرًا، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الصَّغِيرَةَ لَا إِذْنَ لَهَا؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَبْلُغْ، وَهَذَا قَوْلُ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَاسْتَدَلُّوا بِالْحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلَّفُ رحمته الله تعالى، وَبَعْضُهُمْ حَكَى الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ لِلْأَبِ أَنْ يُزَوَّجَ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ بَدُونِ رِضَاهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهَا إِذْنٌ مَعْتَبَرٌ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَصَالِحِهَا، وَلَكِنْ نَقَلَ الْإِجْمَاعُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، فَإِنَّهُ قَدْ حَكَى ابْنُ حَزْمٍ عَنْ ابْنِ شُبْرُمَةَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُزَوَّجَ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ حَتَّى تَبْلُغَ، وَتَأْذَنَ.

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٩٥٤)، وَالحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (١٨/٢)، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَلَمْ يَخْرُجْهُمَا مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ... بِهِ. وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٣٤٧/١٠). وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ كَمَا فِي «الْإِرْوَاءِ» (١٧٧٧)، وَتَعْلِيْقُهُ عَلَى السَّنَنِ.

(٢) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٢٤٢/١٠)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢٧/١٠).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠٣٩/٢)، (١٤٢٢) (٧٢).

وهذا عِنْدِي هو الأَرْجَحُ، والاستدلالُ بقصةِ عائشةَ فيه نظرٌ، ووجهُ النظرِ أن عائشةَ زُوِّجَتْ بأفضلِ الخلقِ ﷺ، وأن عائشةَ ليست كغيرِها من النساءِ، إذ أنها بالتأكيد سوف تَرْضَى وليس عندها معارضةٌ؛ ولهذا لما خَيَّرَتْ عنها حين قال لها النبي ﷺ: «لَا عَلَيْكَ أَنْ تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكَ». فقالت: إني أريدُ اللهَ ورسولَه ^(١). ولم تُردِ الدنيا ولا زيتها.

ثم إن القولَ بذلك في وقتنا الحاضرِ يُؤدِّي إلى مفسدةٍ كما أسلفنا سابقاً؛ لأن بعضَ الناسِ يبيعُ بناته ببيعاً، فيقولُ للزوج: تُعْطِينِي كذا، وتُعْطِي أُمَّها كذا، وتُعْطِي أَخاها كذا، وتُعْطِي عَمَّها كذا.... إلى آخره. وهي إذا كَبُرَتْ فإذا هي قد زُوِّجَتْ فماذا تَصْنَعُ؟! وهذا القولُ الذي اختاره ابنُ شُرْمَةَ ولاسيما في وقتنا هذا هو القولُ الراجحُ عِنْدِي، وأنه يُنْتَظَرُ حتى تَبْلُغَ ثم تُسْتَأْذَنَ.

فعائشةُ عليها تزوجها الرسولُ ﷺ وهي بنتُ ستِّ سنين؛ يَعْنِي: قَبْلَ أَنْ تَبْلُغَ سنَّ التَّمْيِيزِ، وذلك قَبْلَ الهجرةِ بسنةٍ، ودَخَلَ عليها وهي بنتُ تسعِ سنينَ بَعْدَ الهجرةِ بستينَ، وتوفيَّ عنها بَعْدَ تسعِ سنينَ، حيثُ توفيَّ الرسولُ ﷺ في السنةِ الحاديةِ عشرةَ من الهجرةِ فهذه تسعُ سنواتٍ.

إذا: توفيَّ عنها ولها ثمانِي عشرةَ سنةً، ومع ذلك أَدْرَكَتْ هذا العلمَ العظيمَ الذي وَرِثَتْهُ الأُمَّةُ مِنْ بَعْدِهَا.



(١) رواه البخاري (٤٧٨٥)، ومسلم (١١٠٣/٢)، (١٤٧٥) (٢٢).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٣٩- باب تزويج الأب ابنته من الإمام.

وقال عمر: خطب النبي ﷺ إلي حفصة فأنكحته^(١).

معلوم أن هذا الحديث المعلق أخذه البخاري رحمه الله من المعنى؛ لأن سياق حديث تزويج النبي ﷺ حفصة؛ هو أن النبي ﷺ خطبها إلى عمر فزوجه إياها، فالبخاري رحمه الله روى حديث عمر معلقاً بهذه الصيغة بالمعنى.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥١٣٤- حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِنْتُ سِتِّ سِنِينَ، وَبَنَى بِهَا وَهِيَ بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ. قَالَ هِشَامٌ: وَأُثْبِتُ أَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَهُ تِسْعَ سِنِينَ^(٢).

هذا السياق يقتضي أن قوله في الحديث السابق: «ومكثت عنده تسعاً». مدرج، وليس من حديث عائشة رضي الله عنها؛ لأنه قال: ثُبِتَ فدلَّ هذا على انفصال الجملة الثالثة عن الجملتين السابقتين.

وأراد المؤلف رحمه الله في هذه الترجمة أن الولاية العامة لا تقتضي على الولاية الخاصة؛ لأن الإمام له ولاية عامة، والأب له ولاية خاصة، ولا ولاية عامة مع الولاية الخاصة، وهذا كما يكون في النكاح يكون في غيره أيضاً.

فإذا وجد وقف له ناظر خاص، فإن الإمام ليس له ولاية عليه، مثل الأوقاف التي بأيدي الناس؛ أي: كالأوقاف على ذرياتهم، وما أشبه ذلك، أو على سبل الخيرات العامة، ولكن يقول: الناظر فلان، ومن بعده فلان، ومن بعده فلان، فهنا ليس للإمام بالولاية العامة مع هذا الولي الخاص أي عمل أو تصرف؛ لأن الخاص لا يقتضي على العام.

(١) علقه البخاري بصيغة الجزم، ووصله كما مرَّ برقم (٥١٢٩)، وسيأتي برقم (٥١٤٥).

(٢) رواه مسلم (١٠٣٨/٢)، (١٤٢٢) (٦٩) بغير قول هشام رحمه الله.

وهذا فائدة مهمة في هذا الباب وغيره: فلإمام أو نائبه النظر العام؛ بمعنى أنه إذا قيل له: إن هذا الولي، أو هذا الناظر، أو هذا الوصي، أو هذا الوكيل لا يقوم بعمله على الوجه الذي ينبغي، فله أن يكلمه في ذلك؛ لأنه له النظر العام، فله أن يمنعه أو يضم إليه رجلاً أميناً.

فالمؤلف رحمه الله ذكر الحديث المعلق وسبق أنه حديث مرفوع صحيح، وذكر حديث عائشة فيكون لدينا رجلان زوجا الإمام: أحدهما أبو بكر، والثاني عمر رضي الله عنهما.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٤٠ - باب السلطان ولي بقول النبي ﷺ: «زَوَّجْنَاكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ»^(١).
قال المؤلف رحمه الله: «باب السلطان ولي». لكنه مُقَيَّد؛ فوليٌّ بمعنى: أنه صالح للولاية، لكن لمن ليس له ولاية خاصة، أما من له ولاية خاصة فقد سبق.
فالإمام ولي ولاية عامة، فإذا لم يوجد ولي خاص فالإمام هو الولي.
واستدل المؤلف بقوله ﷺ: «زَوَّجْنَاكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ». وهذا الاستدلال قد يناقش فيه من حيث إن النبي ﷺ أولى بالمؤمنين من أنفسهم؛ كما قال الله تعالى: ﴿الَّذِي أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [الاحزاب: ٦]. ولكن قد يُقال: إن النبي ﷺ زَوَّجَهَا لَا لكونه أولى بالمؤمنين من أنفسهم؛ لأنه لو كانت هذه هي العلة لزَوَّجَ نفسه من عائشة، ومن حفصة؛ لأنه أولى بهما من أبي بكر وعمر، ولكنه إنما زَوَّجَهَا لكونه الولي العام، إلا أنه مُقَيَّد بمن لا ولي له، كما يدل عليه الحديث الذي جاء في «السنن»: «فإن اشتَجَرُوا فالسلطان ولي من لا ولي له»^(٢).

(١) علقه البخاري رحمه الله بصيغة الجزم، ووصله في نفس الباب الحديث (٥١٣٥). وانظر: «تغليق التعليق» (٤١٧/٤).

(٢) رواه أبو داود (٢٠٨٣)، والترمذي (١١٠٢)، وابن ماجه (١٨٧٩)، وصححه الشيخ الألباني كما في «الإرواء» (١٨٤٠)، و«المشكاة» (١٣٣١)، و«التعليق على السنن».

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥١٣٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي وَهَبْتُ مِنْ نَفْسِي فَقَامَتْ طَوِيلًا فَقَالَ رَجُلٌ: زَوَّجْنِيهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ قَالَ ﷺ: «هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تَصَدِّقُهَا؟» قَالَ: مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي فَقَالَ: «إِنْ أُعْطِيَتْهَا إِيَّاهُ جَلَسَتْ لَا إِزَارَ لَكَ فَالتَمِسْ شَيْئًا». فَقَالَ: مَا أَجِدُ شَيْئًا. فَقَالَ: «التَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ». فَلَمْ يَجِدْ. فَقَالَ: أَمْعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ؟ قَالَ: نَعَمْ سُورَةٌ كَذَا وَسُورَةٌ كَذَا لِسُورٍ سَمَّاهَا. فَقَالَ: «زَوَّجْنَاكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ»^(١).



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٤١- بَابُ لَا يُنْكِحُ الْأَبُ وَغَيْرُهُ الْبَكَرَ وَالْثِيْبَ إِلَّا بِرِضَاهَا.

المؤلف رحمه الله يقول: «لَا يُنْكِحُ الْأَبُ وَغَيْرُهُ الْبَكَرَ وَالْثِيْبَ إِلَّا بِرِضَاهَا». وهذا الذي ذهب إليه البخاري رحمه الله هو الحق، من أنه لَا يَجُوزُ لِلْأَبِ أَنْ يُزَوِّجَ الْبَكَرَ إِلَّا بِرِضَاهَا، وَلَا لغيره أَنْ يُزَوِّجَ الْبَكَرَ إِلَّا بِرِضَاهَا، وَالْثِيْبُ مِنْ بَابِ أَوَّلَى؛ لِأَنَّهَا أَمْلَكُ لِنَفْسِهَا مِنْ غَيْرِهَا.

ولكن يُسْتَنْى من ذلك على رأي المؤلف ما سبق من قوله: «بَابُ تَزْوِيجِ الرَّجُلِ وَلَدَهُ الصَّغِيرَ أَوْ وَلَدَهُ الصَّغَارَ». وَسَبَقَ أَنْ هَذَا هُوَ رَأْيُ الْجُمْهُورِ وَهُوَ أَنَّ الْبَكَرَ الصَّغِيرَةَ يُزَوِّجُهَا أَبُوْهَا بِدُونِ إِذْنٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهَا إِذْنٌ مُعْتَبَرٌ لِصُغَرِهَا، وَعَدَمُ مَعْرِفَتِهَا لِلْأُمُورِ، وَالْأَبُ أَشْفَقُ مِنْ غَيْرِهِ فَيُزَوِّجُهَا بِدُونِ إِذْنِهَا، بِخِلَافِ غَيْرِهِ لَا يُزَوِّجُهَا حَتَّى وَلَوْ أَذِنَتْ؛ لِأَنَّهَا لَا تَعْرِفُ، وَلَكِنْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْقَوْلَ الرَّاجِحَ أَنَّهَا لَا تُزَوِّجُ الصَّغِيرَةَ لِأَسْمَا فِي عَصْرِنَا هَذَا إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَبْلُغَ وَتَرْضَى.

(١) رواه مسلم (٢/١٠٤٠)، (١٤٢٥) (٧٦).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥١٣٦- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تُنْكَحُ الْاَيُّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ وَلَا تُنْكَحُ الْبَكَرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: «أَنْ تَسْكُتَ»^(١).

٥١٣٧- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الرَّبِيعِ بْنِ طَارِقٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ، عَنْ أَبِي عَمْرِو مَوْلَى عَائِشَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ الْبَكَرَ تَسْتَحْيِ. قَالَ: «رَضَاهَا صَمَتَهَا»^(٢).

هذا الحديث يَقُولُ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تُنْكَحُ. وَيَجُوزُ فِي الْحَاءِ الضَّمُّ وَالْكَسْرُ، فَالضَّمُّ عَلَى أَنْ «لَا» نَافِيَةٌ، لَكِنَّهُ نَفْيٌ بِمَعْنَى النَّهْيِ، وَالْكَسْرُ عَلَى أَنْ «لَا» نَاهِيَةٌ، وَالْكَسْرُ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

❖ وَقَوْلُهُ: «الْاَيُّمُ». هِيَ الثَّيْبُ الَّتِي تَأَيَّمَتْ مِنْ زَوْجِهَا بِفِرَاقٍ فِي حَيَاةٍ أَوْ مَمَاتٍ.

❖ وَقَوْلُهُ: «وَالْبَكَرُ». هِيَ الَّتِي لَمْ تَتَزَوَّجْ.

وَكِلْتَاهُمَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُنْكَحَ إِلَّا بِاسْتِذْنَانٍ، لَكِنْ الثَّيْبُ قَالَ: حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، يَعْنِي: حَتَّى يُؤْخَذَ أَمْرُهَا، فَتَقُولَ: زَوِّجُونِي مِنْهُ.

وَالْبَكَرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ. يَعْنِي: بِحَيْثُ لَا تَقُولُ: لَا. سِوَاءَ قَالَتْ: زَوِّجُونِي مِنْهُ. أَوْ سَكَتَتْ، وَعَلَى هَذَا فَالدرجاتُ ثَلَاثٌ:

الأولى: أَنْ تَقُولَ الْمُسْتَأْذَنَةُ: لَا، وَالْحَكْمُ أَنْ لَا تَزَوَّجَ سِوَاءَ كَانَتْ بَكَرًا أَوْ ثَيِّبًا.

الثانية: أَنْ تَقُولَ: زَوِّجُونِي. فَتَزَوَّجَ سِوَاءَ كَانَتْ بَكَرًا أَوْ ثَيِّبًا.

الثالثة: أَنْ تَسْكُتَ، فَإِنْ كَانَتْ بَكَرًا زُوِّجَتْ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ بَكَرًا لَمْ تَزَوَّجْ؛ لِأَنَّ غَيْرَ الْبَكَرِ أَمَرَ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُؤْخَذَ أَمْرُهَا لِقَوْلِهِ: «حَتَّى تُسْتَأْمَرَ». فَإِنْ كَانَتْ ثَيِّبًا وَبَكَتْ فَلَا

(١) رواه مسلم (١٠٣٦/٢)، (١٤١٩) (٦٤).

(٢) رواه مسلم (١٠٣٧/٢) (١٤٢٠) (٦٥).

تَزَوَّجُ، وَإِنْ ضَحِكْتَ؟ إِنْ كَانَتْ ثِيْبًا فَلَا تَزَوَّجُ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ: «حَتَّى تُسْتَأْمَرَ»؛ يَعْني: يُؤْخَذُ أَمْرُهَا فَتَقُولُ: زَوَّجُونِي، أَوْ قَدْ أَذِنْتُ لَكُمْ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَإِنْ كَانَتْ بَكْرًا فَبَكَتْ، فَبَكَاءُهَا يَحْتَمِلُ أَنَّهَا رَضِيَتْ وَبَكَتْ عَلَى فِرَاقِ أَهْلِهَا إِذَا تَزَوَّجَتْ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا بَكَتْ لِأَنَّهَا كَرِهَتْ ذَلِكَ فَأُجْبِرَتْ عَلَيْهِ، وَالْإِنْسَانُ إِذَا أُجْبِرَ عَلَى الشَّيْءِ يَبْكِي.

إِذَا: مَا دَامَ الْأَمْرُ مُحْتَمَلًا فَإِنَّا نَرْجِعُ إِلَى قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «إِذْنُهَا أَنْ تَسْكُتَ». وَتُعِيدُ الاسْتِثْنَانَ، فَإِذَا ضَحِكْتَ فَهُوَ مِثْلُ الْبَكَاءِ.

لَكِنْ أَفَلَا يَظُنُّ الظَّانُّ أَنَّ ضَحْكَهَا يَدُلُّ عَلَى الْفَرَحِ وَالرَّضَا؟ هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، أَمَّا الضَّحْكُ الَّذِي يَكُونُ لِلتَّعَجُّبِ فَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ، لَكِنْ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَتَى شَكَّكْنَا فِي الْأَمْرِ أَعَدْنَا الاسْتِثْنَانَ.

أَمَّا لَوْ قَالَتْ: نَعَمْ زَوَّجُونِي مِنْ هَذَا الرَّجُلِ، أَوْ هَذَا الرَّجُلُ أَنَا لَا أُرِيدُ إِلَّا مِثْلَهُ. فَعِنْدَ الظَّاهِرِيَّةِ لَا تَزَوَّجُ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ يَقُولُ: «إِذْنُهَا أَنْ تَسْكُتَ»^(١). فَهِيَ وَإِنْ قَالَتْ: رَضِيْتُ بِهِ أَوْ هَذَا نَعَمْ الرَّجُلُ، أَوْ أَنَا لَا أَنْتَظِرُ إِلَّا مِثْلَهُ. يَقُولُونَ: لَا تَزَوَّجُ. فَحِينَئِذٍ تُعِيدُ الاسْتِثْنَانَ مَرَّةً ثَانِيَةً، فَإِذَا قَالَتْ مِثْلَ الْأَوَّلِ أَعَدْنَا الثَّالِثَةَ، فَإِذَا قَالَتْ مِثْلَ الْأَوَّلِ نَقُولُ: اسْكُتِي إِذَا كُنْتِ تُرِيدِينَ الرَّجُلَ، فَإِذَا أَعَدْنَا الرَّابِعَةَ فَسَكَتَتْ فَهَذِهِ تَزَوَّجُ.

وَهَذَا مِنَ الْجُمُودِ الْغَالِيَةِ عَلَى ظَاهِرِ اللَّفْظِ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ جَعَلَ إِذْنَهَا صِمَاتِهَا؛ لِأَنَّهَا تَسْتَسْجِي فَإِذَا كَانَتْ لَمْ تَسْتَحْ؛ مِنْ هَذَا الْأَمْرِ فَكَيْفَ نَقُولُ: إِنَّهَا إِذَا قَالَتْ: زَوَّجُونِي. لَا تَزَوَّجُ، وَإِذَا قَالَتْ: الثَّيْبُ زَوَّجُونِي. تَزَوَّجُ وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ.

لَكِنْ بَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِ -عَفَا اللَّهُ عَنْهُ- يَجْمُدُونَ جُمُودًا شَدِيدًا عَلَى الظَّاهِرِ؛ وَلِهَذَا يَقُولُونَ: لَوْ ضَحَّى بِالرَّابِعَةِ مِنَ الضَّانِّ لَمْ يَجْزْ، وَلَوْ ضَحَّى بِالشَّيْءِ أَجْزَأُ.

والرابعةُ أَكْبَرُ لكن يَقُولُونَ: إن الرسول ﷺ يَقُولُ: «لَا تَذُبُّحُوا إِلَّا مَسْنَةً إِلَّا أَنْ يَعْسُرَ عَلَيْكُمْ فَتَذُبُّحُوا جَذْعَةً مِنَ الضَّأْنِ»^(١). فلو ضَحَّى بِالشَّيْءِ مِنَ الضَّأْنِ مَا أَجْزَأَتْ^(٢)، وهذا أَيْضًا مِنَ الْجُمُودِ الشَّدِيدِ عَلَى الظَّاهِرِ الَّذِي نَعْلَمُ أَنَّ الشَّارِعَ لَا يُرِيدُهُ قَطْعًا.

فَالْخِلَاصَةُ: أَنَّ الْبَكَرَ وَالثِّيبَ كِلَاهُمَا يَجِبُ اسْتِثْنَاؤُهُمَا فِي النِّكَاحِ، وَأَنْهِيَ لَا يُزَوَّجَانِ إِلَّا بِالْإِذْنِ، لَكِنَّمَا تَخْتَلِفَانِ فِي كَيْفِيَةِ الْإِذْنِ، فَالْمَرْأَةُ الْبَكَرُ يَكْفِي سَكُوتُهَا، وَالثِّيبُ لَا بَدَّ أَنْ تَنْطِقَ فَتَقُولُ: إِنَّمَا تُرِيدُ الزَّوْاجَ، أَوْ نَعَمْ، أَوْ زَوْجُونِي، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَهِيَ هُنَا مَسْأَلَةٌ يَجِبُ التَّقَطُّنُ لَهَا: وَهِيَ أَنَّ الْاسْتِثْنَاءَ يَجِبُ أَنْ يُسَمَّى الزَّوْجُ عَلَى وَجْهِ تَقَعُّ بِهِ الْمَعْرِفَةُ، فَلَا يُقَالُ: هَلْ تُرَغِّبِينَ فِي الزَّوْاجِ بَفُلَانٍ؟ إِلَّا إِذَا فَوَّضْتَ الْأَمْرَ إِلَى وَلِيِّهَا، وَقَالَتْ: إِذَا كُنْتُ تَرَى أَنَّهُ صَالِحٌ فَلَا بَأْسَ. وَإِلَّا فَيَجِبُ أَنْ يُسَمِّيَنَّ لَهَا؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَفْهَمُ أَنَّ فَلَانًا رَجُلٌ عَالِمٌ فَاضِلٌ ذُو خَلْقٍ وَدِينٍ، وَيَتَبَيَّنُ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ: لَا بَدَّ مِنْ تَعْيِينِ الزَّوْجِ عَلَى وَجْهِ تَقَعُّ بِهِ الْمَعْرِفَةُ، وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ^(٣).

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كَانَتْ الثِّيبُ تَسْتَحِي فَهَلْ يَكْفِي الْإِشَارَةُ؟

نَقُولُ: لَا بَدَّ أَنْ تَقُولَ: زَوْجُونِي، وَرُبَّمَا نَقُولُ: الْإِشَارَةُ الْمَفْهُومَةُ بِمَعْنَى النُّطْقِ الظَّاهِرِ؛ أَيِ إِنَّمَا إِذَا دَلَّتْ دَلَالَةً صَرِيحَةً فَهِيَ بِمَعْنَى النُّطْقِ، وَالْإِشَارَةُ أَنْ يُقَالَ: تَكَلَّمِي. حَتَّى لَوْ أَشَارَتْ بِرَأْسِهَا، نَقُولُ: تَكَلَّمِي.

فَإِنْ قِيلَ: عَدَمُ تَزْوِيجِ الْبَكَرِ قَبْلَ بُلُوغِهَا لِعَدَمِ عِلْمِهَا بِأُمُورِ الزَّوْاجِ، فَهَلْ إِنْ كَانَتْ تَعْلَمُ هَذِهِ الْأُمُورَ تُزَوَّجُ؟

نَقُولُ: الظَّاهِرُ أَنَّهَا إِذَا عَرَفَتْ النِّكَاحَ، وَمَصَالِحَ النِّكَاحِ يَكْفِي؛ لِأَنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ حَدَّدُوا بِتِسْعِ سَنِينَ^(٤)؛ لِأَنَّ الْبَنَتَ عِنْدَ تِسْعٍ غَالِبًا يَأْتِيهَا الْحَيْضُ؛ يَعْنِي: قَدْ يَأْتِيهَا

(١) رواه مسلم (٣/١٥٥٥)، (١٩٦٣) (١٣).

(٢) انظر: «المحلى» لابن حزم (٧/٣٦١).

(٣) انظر: «المبدع» (٧/٢٧)، و«الإنصاف» (٨/٥٥).

(٤) انظر: «المغني» (٩/٤٠٤)، و«موسوعة الإمام أحمد» (٢٠/١١٩).

الحيض، وقد تعرّف مصالح النكاح، لاسيما في وقتنا هذا فالنساء الآن بدأن يقرأن ويعرفن حقوق الزوج، وما يجب له، وما يجب عليه، وصارت المرأة ولو كان لها اثنتا عشر سنة أو شبهها تعرّف مصالح النكاح، فإذا قدر أن امرأة تعرّف هذه الأمور معرفة جيدة، ولكنها لم تبلغ واستؤذنت فأذنت فلا بأس.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٤٢- باب إذا زوّج الرجل ابنته وهي كارهة، فنكاحه مردودٌ.

هذا الباب غير الباب الأول، فالباب الأول فيه أنه يحرم أن يزوّج المرأة بدون إذن، وهذا في أنه إذا زوّجها بدون إذن وهي كارهة فنكاحه مردودٌ.

وظاهر صنيع البخاري أن النكاح مردودٌ، ولا يتوقف على إيجابتها، وهذا هو الذي عليه الجمهور في أنه إذا اشترط الإذن، وزوّج بلا إذن فالنكاح مردودٌ لفوات الشرط^(١). وقيل: إنها تُخير فإن أجازت فالنكاح مقبول، وإن منعتهُ فالنكاح مردودٌ، وهذا القول هو الصحيح؛ لأن أصل منه بحق الزوجة فإذا أذنت، ووافقت فلا بأس، ولا حاجة إلى إعادة العقد مرة أخرى، وعند الجمهور لا بد أن يُعاد العقد مرة ثانية.

وقول المؤلف: «إذا زوّج ابنته» فهل مثلها إذا زوّج أخته؟

الجواب: أن هذا أولى فإذا كان الأب وهو أشفق للأولياء على موليته يُردُّ نكاحه إذا كان بدون إذنها، فمن دونه من باب أولى.



(١) انظر: أقوال أهل العلم والراجح منها في «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٣٢/٢٢، ٤١).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥١٣٨- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَجُمُعَ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَارِيَةَ، عَنْ خَنَسَاءَ بِنْتِ خَدَامِ الْأَنْصَارِيَّةِ أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ ثَيِّبٌ فَكَرِهَتْ ذَلِكَ فَآتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَدَّ نِكَاحَهَا.

٥١٣٩- وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ حَدَّثَهُ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدَ وَجُمُعَ بْنَ يَزِيدَ حَدَّثَاهُ أَنَّ رَجُلًا يُدْعَى خِدَامًا أَنْكَحَ ابْنَتَهُ لَهُ. نَحْوَهُ.

وهذا صريحٌ في أن النبي ﷺ رَدَّ النِّكَاحَ؛ وذلك لأن هذه المرأة كَرِهَتْ ذلك وَبَقِيَتْ عَلَى كَرَاهَتِهَا لِهَذَا الزَّوْجِ، فَرَدَّ النَّبِيُّ ﷺ نِكَاحَهَا؛ يَعْنِي: أَبْطَلَهُ، وَوَجْهَهُ أَنَّ هَذَا النِّكَاحَ عَلَى غَيْرِ أَمْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(١). وَإِنَّمَا كَانَ عَلَى غَيْرِ أَمْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تُنْكَحُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهَا لَوْ اسْتَوْذِنَتْ هَذِهِ الْمَرْأَةَ مَا زَوَّجَتْ؛ لِأَنَّهَا تَكْرَهُهُ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَكْرَهُ الزَّوْجَ، أَوْ تَكْرَهُ الزَّوْجَ، وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ:

فِكْرَاهَةُ الزَّوْجِ أَنْ تَرْغَبَ الزَّوْجَ لَكِنْ لَا تُرِيدُ الزَّوْجَ بِهَذَا الشَّخْصِ.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي الْحَكْمِ فَلَوْ كَانَتْ لَا تَرْغَبُ هَذَا الزَّوْجَ وَحْدَهُ، وَهِيَ تَرْغَبُ الزَّوْجَ، وَزَوَّجَهَا أَبُوْهَا بِهِ وَهِيَ كَارِهَةٌ، وَقَالَتْ: أَنَا لَا أُرِيدُهُ. فَقَالَ: أَلَسْتَ تَقُولِينَ: زَوَّجُونِي فَتَقُولُ: نَعَمْ، لَكِنْ لَا أُرِيدُ هَذَا الزَّوْجَ. فَإِنَّهُ لَيْسَ لَهُ الْحَقُّ؛ أَيُّ أَيِّهَا فِي أَنْ يُكْرَهَهَا عَلَيْهِ.

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الَّذِي رَوَاهُ أَهْلُ السَّنَنِ: «أَنَّ امْرَأَةً بَكَرًا جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبِي زَوَّجَنِي، وَأَنَا كَارِهَةٌ، فَخَيَّرَهَا النَّبِيُّ ﷺ»^(٢). فَيُجْمَعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ

(١) تقدم تخريجه.

(٢) رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٢٧٣/١) (٢٤٦٩)، وأبو داود (٢٠٩٦)، وابن ماجه (١٨٧٥)، وحسنه الحافظ ابن حجر بمجموع طرقه كما في «الفتح» (١٩٦/٩)، وصححه ابن القطان كما في «نصب الراية» (١٩٠/٣) والشيخ الألباني كما في تعليقه على السنن.

هذا الحديث بأن هذه المرأة كارهة ولم تزل كارهة، وتلك خيرها، وجعل الأمر إليها. فإذا قال قائل: كيف نجتمع بين ما جاء في حديث ابن عباس في «السنن» أنها بكرٌ وبين هذا الحديث أنها ثيبٌ؟

فالجواب أن نقول: لا معارضة بينهما، فهذه قضية عين صارت على امرأة ثيب، وتلك قضية عين صارت على امرأة بكر، وهو يدل على أن قوله هنا: وهي ثيب. وصف طردِي لا مفهوم له، والوصف الطردِي عند الفقهاء في باب الأصول: هو الذي لا أثر له في علة الحكم.

مثال ذلك: خيَّرت بريرة على زوجها وكان عبدًا أسود^(١). فقوله: «كان عبدًا». هذا وصف حقيقي لا طردِي، وقوله: «أسود»؛ فهذا وصف طردِي لا أثر له في علة الحكم. وفي هذا الحديث: دليل على جواز رفع المرأة تصرف أبيها إلى الحاكم ولا يقال: هذا عيب؛ لأن هذا حق يتعلّق بذاتها وبشخصها بخلاف ما لو كان له على أبيه دينٌ فإنها لا تطالب أباه عند الحاكم؛ لقول النبي ﷺ: «أنت ومالك لأبيك»^(٢).

فإن طالبه بنفقة واجبة فله ذلك؛ لأن هذا من الحق الشخصي. مثل ذلك: شابٌ يريد الزواج، وأبوه عنده مليارات، وهو ما عنده شيء، فقال لأبيه: رَوِّجْنِي. فقال له أبوه: ذلك المثل المعروف: لا يحكُّ ظهرك إلا ظفرك. يعني: رَوِّجْ نَفْسَكَ، قال: ما عندي شيء وأنا الآن محتاج للزواج، فهل له أن يطالب أباه ويرفع أمره إلى الحاكم؟

الجواب: نعم له أن يطالب أباه ويرفع أمره إلى الحاكم؛ لأن هذا من جنس النفقة، وأبوه لا يجوز له أن يمتنع من تزويجه في هذه الحال، لأنه قادر، وإعفاف ابنه واجب عليه.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٢/ ٢٠٤)، (٦٩٠٢)، وأبو داود (٣٥٣٠)، وابن ماجه (٢٢٩١)، وصححه الشيخ الألباني كما في «الإرواء» (٨٣٨)، وتعليقه على السنن.

الحاصل: أنها إذا ما رَضِيتَ فلها أن تُطَالِبَ بالحقِّ، ولها أن تَرْفَعَ أمرَها إلى القاضي فيُفَرِّقَ بينهما، وإن سَكَتَتْ وقالت: لعلَّ اللهَ ﷻ يُرْعِبُنِي فيه، أو ما أشَبَهَ ذلك، فالحقُّ لها.

لكن بَقِيَ أن يُقَالَ: لو ادَّعَتْ أنها كارهةٌ وقال أبوها: بل هي راضيةٌ، أنا ما رَوَّجْتُها إلا بمُشاوَرَتِها. فقالت: أبداً. ما شَاوَرَنِي.

فهنا نقول: الأصلُ عدمُ الإذْنِ؛ لأنَّ كُلَّ موجودٍ الأصلُ عدمه. فكلُّ من ادَّعى وجودَ شيءٍ فالأصلُ عدمه لأن القاعدةَ تقولُ: الأصلُ في الأشياءِ العدمُ، فإذا ادَّعى أبوها أنها أذِنَتْ، وهي قالت: أبداً ما أذِنْتُ. فالأصلُ هو العدمُ.

لكنَّ العلماءَ قالوا: إن كانت هذه الدعوى قَبْلَ الدخولِ صُدِّقَتْ، وإن كانت بعدَ الدخولِ لم تُصَدَّقْ؛ لأنها بعدَ الدخولِ مَكَّنَتْ من نَفْسِها فلا تُصَدَّقُ.

ولكنَّ هذا القولُ على إطلاقه في النفسِ منه شيءٌ؛ لأنَّ الإنسانَ قد يُهَدَّدُ ابْتِغَاءً وَيَقُولُ: واللهِ إذا ما مَكَّنْتِيه فسأقتلك. كما يُوجَدُ هذا -والعياذُ بالله- من أناسٍ لا يَخَافُونَ اللهَ، فتَدْخُلُ وتُمكنُ نَفْسَها من الدخولِ، ثم بعدَ ذلك تَرْفَعُ الأمرَ للقاضي عندما تَتَسَنَّى لها الفرصةُ، وتُبلِّغُ الحاكمَ بذلك.

فهذا الكلامُ الذي قاله الفقهاءُ رَحِمَهُمُ اللهُ على إطلاقه في النفسِ منه شيءٌ، بل يَجِبُ النظرُ إلى قرائنِ الأحوالِ، فإذا عَلِمْنَا أن هذه المرأةَ امرأةٌ ملتزمةٌ، وأن الذي رَوَّجَ إياها رجلٌ غيرُ ملتزمٍ، وأنها لا تَرْضَى بمثلِه عادةً، وأن أباهَا قد عَرِفَ بأنه لا يَهْتَمُّ بمثلِ هذه الأمورِ، وأنه رجلٌ مُتَغَطِّرٌ، فهنا نَقْبَلُ قولَها، ولو كان ذلك بعدَ الدخولِ؛ لأنَّ ظاهرَ الحالِ يَشْهَدُ لصحةِ قولِها، وإن كان الأمرُ بالعكسِ فلكلِّ مقامٍ مقالٌ.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٤٣ - بَابُ تَرْوِيجِ الْيَتِيمَةِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا﴾ [النِّسَاءُ: ٢٣]. وإذا قال للولي: زَوِّجْنِي فَلَانَةَ فَمَكَثَ سَاعَةً، أو قال: مَا مَعَكَ؟ فقال: معي كذا وكذا، أو لَيْتَا ثُمَّ قَالَ: زَوِّجْتُكَهَا فَهُوَ جَائِزٌ، فِيهِ سَهْلٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(١).
سَبَقَ الْكَلَامُ فِي تَرْوِيجِ الْيَتِيمَةِ، وَالْيَتِيمَةُ عِنْدَ النَّاسِ: هِيَ مَنْ مَاتَ أَبُوهَا مُطْلَقًا وَلَوْ كَانَتْ بِالْغَةِ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّ الْيَتِيمَةَ هِيَ الَّتِي مَاتَ أَبُوهَا وَلَمْ تَبْلُغْ. فَيَجُوزُ أَنْ تُزَوَّجَ وَلَكِنْ لَا بَدَّ مِنَ الْإِذْنِ كَمَا سَبَقَ؛ لِأَنَّ غَيْرَ الْأَبِ لَا يَمْلِكُ إِجْبَارَهَا، بَلْ إِنْ كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ: لَا يُزَوَّجُهَا غَيْرُ الْأَبِ إِلَّا إِذَا بَلَغَتْ وَرَضِيَتْ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: إِذَا بَلَغَتْ التَّسْعَ وَعَرَفَتْ مَصَالِحَ النِّكَاحِ فَإِنَّهَا تُزَوَّجُ إِذَا رَضِيَتْ. وَهَذَا ظَاهِرُ صَنِيعِ الْبَخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٢).
❦ وَقَوْلُهُ: «إِذَا قَالَ: زَوِّجْنِي». فَمَكَثَ سَاعَةً، أو قَالَ: مَا مَعَكَ؟ ثُمَّ قَالَ: زَوِّجْتُكَهَا، فَهُوَ جَائِزٌ.

هَذَا اسْتَفْدْنَا مِنْهُ فَوَائِدَ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالْفَصْلِ الْيَسِيرِ بَيْنَ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ، فَلَوْ قَالَ: زَوِّجْتُكَ. ثُمَّ سَكَتَ سَاعَةً ثُمَّ قَالَ: قَبِلْتُ - يَعْنِي: سَكَتَ يُفَكِّرُ هَلْ يَقْبَلُ أَمْ لَا؟ ثُمَّ قَالَ: قَبِلْتُ - صَحَّ الْعَقْدُ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أَنَّهُ يَصِحُّ تَقَدُّمُ الْقَبُولِ بِلَفْظِ الطَّلَبِ، فَإِذَا قَالَ: زَوِّجْنِي ابْنَتَكَ. فَقَالَ: زَوِّجْتُكَهَا. فَلَا حَاجَةَ إِلَى أَنْ يَقُولَ: قَبِلْتُ. لِأَنَّهُ تَقَدَّمَ الْقَبُولُ بِلَفْظِ الطَّلَبِ.

(١) علقه البخاري بصيغة الجزم، وأسنده في عدة مواضع من كتاب النكاح كما في (٥١٣٢)، (٥١٣٥)، (٥١٤١). وانظر: «تغليق التعليق» (٤/ ٤١٧).

(٢) انظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٣٢/ ٤٠، ٥٢)، و«المبدع» (٧/ ٢٢).

أما لو قال: أترؤجني ابتك؟ فقال: نعم زوّجتكها، فلا بدّ من إعادة القبول؛ لأن قوله: «أترؤجني». لا يدلّ على القبول؛ لا! لأنه يسأل هل يزوجه أم لا. أما إذا قال: زوّجني. فقال: زوّجتك. فقد صحّ العقد. الفائدة الثالثة: أن العقود تنعقد بما دلّت عليها؛ ولهذا انعقد هذا النكاح مع تقدم القبول، والأصل أن القبول يتأخّر عن الإيجاب.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥١٤٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي عَقِيلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ لَهَا: يَا أُمَّتَاهُ **﴿وَأِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَنْبَى﴾** إِلَى قَوْلِهِ: **﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾**. قَالَتْ عَائِشَةُ: يَا ابْنَ أُخْتِي هَذِهِ الْيَتِيمَةُ تَكُونُ فِي حَجَرٍ وَلِيَّهَا فَيَرْغَبُ فِي جَمَالِهَا وَمَالِهَا، وَيُرِيدُ أَنْ يَنْتَقِصَ مِنْ صَدَاقِهَا، فَتُهَوَّأُ عَنْ نِكَاحِهَا إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا لَهَا فِي إِكْمَالِ الصَّدَاقِ، وَأَمُرُوا بِنِكَاحِ مَنْ سِوَاهُنَّ مِنَ النِّسَاءِ. قَالَتْ عَائِشَةُ: اسْتَفْتَى النَّاسُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ: **﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ﴾**. إِلَى قَوْلِهِ: **﴿وَرَغِبُونَ أَنْ يَنْكِحُوهُنَّ﴾** فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ لَهُمْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ الْيَتِيمَةَ إِذَا كَانَتْ ذَاتَ جَمَالٍ، وَمَالٍ وَرَغِبُوا فِي نِكَاحِهَا وَنَسَبِهَا وَالصَّدَاقِ، وَإِذَا كَانَتْ مَرْغُوبًا عَنْهَا فِي قِلَّةِ الْمَالِ وَالْجَمَالِ تَرَكَوْهَا وَأَخَذُوا غَيْرَهَا مِنَ النِّسَاءِ قَالَتْ: فَكَمَا يَتَرَكُونَهَا حِينَ يَرَغِبُونَ عَنْهَا فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَنْكِحُوهَا إِذَا رَغِبُوا فِيهَا، إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا لَهَا، وَيُعْطَوْهَا حَقَّهَا الْأَوْفَى مِنَ الصَّدَاقِ ^(١).

فِي هَذَا الْحَدِيثِ تَفْسِيرُ الْآيَةِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فَاللَّهُ ﷻ يَقُولُ: إِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَلَا تَتَرَوُجُوهُنَّ خَوْفًا مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْمَحْظُورِ، وَهُوَ الْجَوْرُ وَالظُّلْمُ فِي الْأَوْفَى يُعْطِيهَا صَدَاقَهَا الْوَاجِبَ لَهَا، وَانْكِحُوا غَيْرَهُنَّ.

وَيُسْتَفَادُ مِنَ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ أَيْضًا: أَنَّ مِنْ خَافِ الْوُقُوعَ فِي الْمَحْظُورِ فَلْيَجْتَنِبْهُ، وَهَذَا مِنْ تَرْبِيَةِ النَّفْسِ، فَلَا يَقُولُ الْإِنْسَانُ: أَنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ سَوْفَ أَحْفَظُ نَفْسِي وَلَنْ أَفْعَلَ. بَلِ الْوَاجِبُ أَنْ يَتَجَنَّبَ ذَلِكَ.

وهذا في القرآن كثير؛ منه قوله سبحانه: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَمِينِ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنً وَتِلْكَ وَرِيعٌ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ [النِّسَاءُ: ٣].

وفي السنة قال النبي ﷺ: «مَنْ سَمِعَ بِالِدِّجَالِ فَلْيُنَأْ عَنْهُ». أي: فَلْيُبْتَغِ عَنْهُ. فَإِنَّ الرَّجُلَ لِيَأْتِيَهُ وَهُوَ يَحْسَبُ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ، فَيَتَّبِعُهُ بِمَا يَبْعَثُ فِي قَلْبِهِ مِنَ الشُّبُهَاتِ^(١). فلهذا الحديثُ وما في معناه يدلُّ على أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا خَافَ مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْمَحْظُورِ فَلْيَتَجَنَّبْهُ، وَلَا يُخَاطِرْ وَلَا يَقُلْ: أَنَا سَاحِمِي نَفْسِي، لِأَنَّ الْإِنْسَانَ بَشَرٌ.

وفيه أيضًا دليلٌ على جواز نكاح اليتيمة؛ لأنَّ قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَمِينِ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾. يدلُّ على أَنَّهُمْ إِذَا لَمْ يَخَافُوا ذَلِكَ جَازَ أَنْ يَتَزَوَّجُوهُنَّ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٤٤ - بَابُ إِذَا قَالَ الْخَاطِبُ لِلْوَلِيِّ: زَوِّجْنِي فَلَانَةً. فَقَالَ: قَدْ زَوَّجْتُكَ بِكَذَا وَكَذَا، جَازَ النِّكَاحُ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ لِلزَّوْجِ أَرْضَيْتَ أَوْ قَبِلْتَ.

٥١١٤ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا هَمْدُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه أَنَّ امْرَأَةً آتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَعَرَضَتْ عَلَيْهِ نَفْسَهَا، فَقَالَ: «مَا لِي الْيَوْمَ فِي النِّسَاءِ مِنْ حَاجَةٍ». فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ زَوِّجْنِيهَا. قَالَ: «مَا عِنْدَكَ؟» قَالَ: مَا عِنْدِي شَيْءٌ. قَالَ: «أَعْطُهَا وَلَوْ خَائِثًا مِنْ حَدِيدٍ». قَالَ: مَا عِنْدِي شَيْءٌ. قَالَ: «فَمَا عِنْدَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟» قَالَ: كَذَا وَكَذَا قَالَ: «فَقَدْ مَلَكَتْكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ».

(١) أخرجه الإمام أحمد في «مستنده» (٤/٤٣١) (١٩٨٧٥)، وأبو داود (٤٣١٩)، والحاكم (٤/٥٣١)، وابن أبي شيبة (١٥/١٢٩)، وصححه الشيخ الألباني كما في «المشكاة» (٥٤٨٨)، وتعليقه على السنن.

الاستدلال بهذا الحديث واضح؛ وهو أنه إذا قال: زَوَّجَنِي. فقال: زَوَّجْتُكَ اَنْعَقِدْ النِّكَاحُ ولا حاجة أن يَقُولَ ثانية: رَضِيتُ، أو قَبِلْتُ.
وإذا قال: زَوَّجْتُكَ بِأَتَةِ أَلْفٍ. فقال: والله هذا كثيرٌ ما أَقْبَلُ. فهنا لا يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ، وكيف يَنْعَقِدُ وهو يَقُولُ: لا أُرِيدُ؟!



ثم قال البخاري رحمته الله تعالى:

٤٥ - بابٌ لا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَنْكِحَ أَوْ يَدَعَ.

قَالَ: لا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ. أَي: أَخِيهِ الْمُسْلِمِ، فَلَوْ خَطَبْتَ عَلَى خِطْبَةِ كَافِرٍ فَظَاهَرُ الْحَدِيثِ الْجَوَازُ.

مِثَالُ ذَلِكَ: لَوْ عَلِمْتَ أَنَّ نَصْرَانِيًّا خَطَبَ نَصْرَانِيَّةً، وَأَنْتَ لَكَ رَغْبَةٌ فِيهَا، فَذَهَبْتَ وَخَطَبْتَهَا، فَظَاهَرُ قَوْلِهِ: «عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ». أَنَّهُ جَائِزٌ؛ لِأَنَّ النِّصْرَانِيَّ لَيْسَ أَحَدًا لَكَ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ الْخِطْبَةُ عَلَى خِطْبَةِ النِّصْرَانِيَّ، أَوِ الْبَيْعُ عَلَى بَيْعِ النِّصْرَانِيَّ، وَأَنْ ذَكَرَ الْأَخُ هُنَا مِنْ بَابِ الْقَيْدِ بِالْأَغْلَبِ؛ لِأَنَّ هَذَا إِسَاءَةٌ إِلَى غَيْرِهِ، وَالنِّصْرَانِيُّ الَّذِي لَهُ ذِمَّةٌ أَوْ عَهْدٌ هُوَ فِي كِفَالَتِنَا، فَلَا يَجُوزُ أَنْ نَعْتَدِيَ عَلَيْهِ؛ وَلِأَنَّ فِي الْاِعْتِدَاءِ عَلَيْهِ تَشْوِيهًا لِسَمْعَةِ الْإِسْلَامِ، وَرَبِّمَا يَخْصُلُ عِدَاوَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ هَذَا الْخَاطِبِ، فَيَسْعَى إِلَى إِفْسَادِ النِّكَاحِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ^(١).

وَهَذَا الْقَوْلُ عِنْدِي أَصَحُّ؛ وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْطُبَ الْإِنْسَانُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، وَلَا غَيْرَ أَخِيهِ مِمَّنْ لَهُ حَقٌّ وَاحْتِرَامٌ.

أَمَّا الْكَافِرُ الْحَرْبِيُّ فَلَيْسَ لَهُ احْتِرَامٌ، وَلَيْسَ لَهُ حَقٌّ.

وَقَوْلُهُ: «حَتَّى يَنْكِحَ أَوْ يَدَعَ». يَعْْنِي: فَإِذَا نَكَحَ جَازَ أَنْ يَخْطُبَ عَلَى خِطْبَتِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا نَكَحَ انْتَهَى زَمَنُ الْخِطْبَةِ وَصَارَ زَوْجًا.

(١) انظر: «عون المعبود شرح سنن أبي داود» (٦/٦٧).

﴿وقوله: «أَوْ يَدْعُ» واضحة.

يوجد أمرٌ ثالثٌ: وهو إذا أذِنَ له الخاطِبُ عن طيبِ نفسٍ فلا بأسَ أن يَخْطُبَ. مثال ذلك: أن يُريد أن يَتَزَوَّجَ امرأةً معينةً، فسمِعَ أن فلانًا خطبها، فذهب إلى الخاطِبِ وقال له: أنت خطبتَ فلانةً، وكان لي فيها نظرٌ من قبل، ولكنني ما تَقَدَّمْتُ وأُحِبُّ أن تَتَنَازَلَ عن ذلك، فإذا تنازَلَ فلا بأسَ.

ولكن ها هنا أمرٌ يَجِبُ أن يُقْطَرَ له؛ وهو أنه قد يَتَنَازَلَ حياءً أو خوفاً، فإذا تنازَلَ حياءً أو خوفاً فالورعُ أن لا يقدمَ هذا على خطبتها. فمثالُ الحياءِ: أن يَكُونَ هذا الذي استأذنه صديقٌ له، وهو يَعْرِفُ أنه لم يَتَنَازَلَ إِلَّا حياءً منه، وإلا فلو جاء له أحدٌ غيره ما تنازلَ أبداً.

ومثالُ الخوفِ: أن يَكُونَ الذي استأذنه ذا سلطانٍ، أو ذا عدوانٍ على الناسِ بحيث لو قُلْتُ له: لا. صار في ذلك خطرٌ عليّ إما بالعدوانِ عليّ، وإما بمنعِ حقوقي، أو ما أشبه ذلك. فالمهمُّ: أننا إذا عَلِمْنَا أن تنازله ليس عن رغبةٍ حقيقيةٍ فإنه لا يَجُوزُ أن نَتَقَدَّمَ إلى خطبتها، فإذا شكَّ الإنسانُ؛ يَعْنِي: سَمِعَ أن فلانًا خطبَ هذه المرأةَ، ولكنه لا يَدْرِي هل تركَ أو لم يَتْرُكْ؟ فالأصلُ عدمُ التركِ، فلا يَجُوزُ له أن يقدمَ حتَّى يَعْلَمَ أنه تركَ. إذا: فالخاطِبُ الثاني له مع الخاطِبِ الأوَّلِ أحوالٌ:

الحالُ الأوَّلِي: أن يَعْلَمَ أنه رَدٌّ، ففي هذه الحالِ يَتَقَدَّمُ ولا بأسَ. والحالُ الثانيَّةُ: أن يَعْلَمَ أنه تركَ؛ يَعْنِي: كان خطبها ولم يُبَادِرُوا بالردِّ إليه فذهب وتزوَّجَ بامرأةٍ أُخْرَى فَعَرَفْنَا أنه تركَ، فتَجُوزُ الخطبةُ. والحالُ الثالثَةُ: أن نَعْلَمَ أنه قُبِلَ فهنا تَحْرُمُ الخطبةُ.

الحالُ الرابعَةُ: أن نَجْهَلَ كيف كان الأمرُ؛ يَعْنِي: عَلِمْنَا أنه تَقَدَّمَ للخطبةِ، ولكن ما نَدْرِي هل تركَ أو رَدَّ أو قُبِلَ فلا يَجُوزُ التقدُّمُ؛ لأن الرسولَ ﷺ يقولُ: «حتَّى يَأْذَنَ أو يَتْرُكَ»^(١).

فالصحيح: أنه لا يجوزُ الإقدامُ في هذه الحالة؛ لأنه لما تقدّمَ لخطبة هذه المرأة، وصار له حقٌّ فيها وإلى الآن لا نذري هل انتفى الحقُّ أو لم ينتفِ.

فلو عرفنا أن رجلاً ما تقدّمَ بعدُ، ولكنه ينوي أن يتقدّمَ، فهل يجوزُ أن أتقدّمَ أنا؟
الجواب: نعم؛ لأنه إلى الآن لم يتعلّقَ حقّه بها، لكن لا شكّ أن الأحسنَ أن لا يتقدّمَ، لاسيما إذا كان هذا الرجلُ يغلبُ على الظنِّ أنه لا يُعطى؛ يعني: بعضُ الناسِ يكونُ قد خطّبَ من عدةِ جماعاتٍ كلّهم ردّوه؛ فمثلاً إذا عرفتَ أنه تقدّمَ على هؤلاء فلا تقدّمَ عليهم؛ لأنه ربّما يقبلونه، ولكن الأصلُ أنه لم يثبتْ له حقٌّ فيها حتى الآن.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥١٤٢ - حَدَّثَنَا مَكِّي بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جَرِيحٍ قَالَ: سَمِعْتُ نَافِعًا يُحَدِّثُ أَنَّ ابْنَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ كَانَ يَقُولُ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَبِيعَ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ وَلَا يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَتْرُكَ الْخَاطِبُ قَبْلَهُ أَوْ يَأْذَنَ لَهُ الْخَاطِبُ^(١).

في هذا الحديثِ حالان من الأحوالِ الأربعِ التي ذكرناها: إذا أذن، أو ترك.
ومثالُ بيعنا على بيعِ البعض: أن يقولَ لإنسانٍ اشترِ سلعةً بعشرة: أنا أعطيك مثلاً بتسع، فهذا بيعٌ على بيعِ البعض، ولكن هل التحريمُ خاصٌّ فيما إذا كان في زمنِ الخيارِ أو عامّاً، حتى ولو بعدَ زمنِ الخيارِ؟

هنا ثلاثة أحوالٍ: إذا كان في زمنِ الخيارِ، أو بعده في مدةٍ يُمكنُ أن يتَحَيَّلَ أو أن يَسْعَى بسببِ يَفْسَخُ به العقدَ، أو بعدَ مدةٍ طويلةٍ.

أما الأولُ: فهذا داخلٌ في الحديثِ بلا شكّ، وهو إذا كان في زمنِ الخيارِ؛ لأنني إذا بعْتُ على بيعِهِ في زمنِ الخيارِ فبكلِّ سهولةٍ يَقُولُ للبائعِ الأولِ: فسَخْتُ البيعَ.

(١) إرواه مسلم (٢/١٠٣٢) (١٤١٢) (٥٠) بغير قوله: حتى يترك الخاطب.

مثال ذلك: بَعْتُ عَلَيْكَ كِتَابًا بِمِائَةِ دِرْهَمٍ، وَلَكَ الْخِيَارُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَسَمِعَ رَجُلٌ بِذَلِكَ، فَذَهَبَ إِلَى الَّذِي اشْتَرَى الْكِتَابَ وَقَالَ: أَنَا أُعْطِيكَ مِثْلَهُ بِخَمْسِينَ رِيَالًا، أَحْسَنَ مِنْهُ. فَهَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ، فَهَذَا الْمُشْتَرِي يُمَكِّنُ أَنْ يَذْهَبَ مُبَاشَرَةً لِلْبَائِعِ وَيَقُولُ: خُذْ كِتَابَكَ.

الحال الثانية: أَنْ يَكُونَ بَعْدَ انْتِهَاءِ زَمَنِ الْخِيَارِ، وَلَكِنْ فِي مَدَّةٍ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَذْكُرَ عَلَلًا تَقْتَضِي فسخَ الْبَيْعِ، فَهَذَا فِيهِ خِلَافٌ.

فَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهُ لَيْسَ بِجَائِزٍ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ جَائِزٌ، وَالَّذِينَ قَالُوا: إِنَّهُ جَائِزٌ قَالُوا: لِأَنَّ الْمُشْتَرِي الْآنَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَرُدَّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ خِيَارٌ^(١).

مثال ذلك: بَعْتُ عَلَيْكَ هَذَا الْكِتَابَ بِمِائَةِ رِيَالٍ لِمَدَّةٍ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ بِالْخِيَارِ، وَانْتَهَتْ الْمَدَّةُ فَلَزِمَ الْبَيْعُ وَصَارَ الْكِتَابُ مِلْكًا لِلْمُشْتَرِي، لَكِنْ جَاءَنِي وَاحِدٌ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَقَالَ: هَذَا لَا يُسَاوِي مِائَةَ رِيَالٍ فِي الْمَكْتَبَةِ الْفُلَانِيَةِ بِخَمْسِينَ رِيَالًا وَأَحْسَنُ مِنْ هَذَا. أَوْ قَالَ: أَنَا أُعْطِيكَ مِثْلَهُ بِخَمْسِينَ رِيَالًا. فَهَذَا هُوَ الَّذِي فِيهِ الْخِلَافُ.

فَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَقُولُ: إِنْ هَذَا جَائِزٌ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرِي الْآنَ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ فسخِ الْبَيْعِ، وَقَالَ آخَرُونَ: بَلْ هَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ لَيْسَ لَهُ حَقُّ الْفَسْخِ، لَكِنْ مُمَكِّنُ أَنْ يَلْتَمِسَ أَشْيَاءَ يَتَعَلَّلُ بِهَا لِيُفْسَخَ، كَأَنْ يَدَّعِي عَيْبًا بَسِيطًا سَبَقَ أَنْ رَضِيَ بِهِ، أَوْ يَقُولَ: إِنِّي تَعَجَّلْتُ، أَوْ يَدَّعِي الْغَبْنَ، أَوْ عَلَى الْأَقْلَى إِذَا لَمْ يَتِمَكَّنْ مِنْ هَذَا كُلِّهِ يَكُونُ فِي قَلْبِهِ عِدَاوَةٌ عَلَى الْبَائِعِ، فَيَكُونُ بَيْنَ الْبَائِعِ الْأَوَّلِ، وَالْبَائِعِ الثَّانِي عِدَاوَةٌ؛ وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الرَّاجِحُ^(٢)؛ لِعُمُومِ الْحَدِيثِ: «نَهَى أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ»^(٣) وَلَيْسَ هُنَاكَ قَيْدٌ.

(١) انظر: «حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع» للعلامة عبد الرحمن بن قاسم النجدي، حيث ذكر أقوال أهل العلم، وأن اختيار شيخ الإسلام، وابن القيم، وابن رجب وغيرهم حرمة البيع ولو فات زمن الخيار؛ لأن ذلك يورث العداوة بين المسلمين.

(٢) راجع الحاشية السابقة.

(٣) تقدم تخريجه.

الحال الثالثة: أن يكون ذلك بعد زمن لا يتأتى منه ذلك، ويُمكن أن تتغير له الأسعار، فهذا ليس بمحرم.

مثال ذلك: أنه بعد سنة جاءه وقال: بكم اشتريت هذا. قال: اشتريته بمائة درهم قال له: أعطيك مثله بخمسين، فبعد سنة لا يُمكن أن يرجع ولا يحصل به أي عداوة ولا بغضاء، فهذا لا بأس به.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥١٤٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الْأَعْرَجِ قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: يُؤْتَرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ، وَلَا تَجَسَّسُوا، وَلَا تَحَسَّسُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَكُونُوا إِخْوَانًا وَلَا يَخْطُبِ الرَّجُلُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَنْكِحَ أَوْ يَتْرَكَ»^(١).

هذه الآداب الاجتماعية العظيمة ليت المسلمين اليوم يتأدَّبون بها.

❦ قوله: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ». هذا للتحذير، والظنُّ هو الاحتمال الراجح من احتمالين؛ مثل أن يرى شخصاً معه امرأة، فيقول: يُمكن أن تكون هذه المرأة محرماً له، كإحدى زوجاته، ويُمكن أن تكون هذه المرأة بغياً. لاسيما إذا كان رجلٌ يُمكن أن يَحْتَمِلَ فيه هذا، لكن بعض الناس لا يُمكن أن يردَّ هذا في حقه، وبعض الناس يردُّ في حقه مثل هذا، فهنا لا تظنَّ.

وقد جاء في بعض ألفاظ الحديث: «وَإِذَا ظَنَنْتَ فَلَا تُحَقِّقْ، وَإِذَا حَسِبْتَ فَلَا تَبْغِ»^(٢). فالظنُّ قد يكون أمراً وارداً على القلب لا يستطيع الإنسان أن يتخلَّص منه لما

(١) رواه مسلم (٤/١٩٨٥) (٢٥٦٣) (٢٨) وزاد قوله: ولا تنافسوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا.

(٢) عزاه السيوطي في «الجامع الصغير» (٧٤٧) لابن ماجه من حديث جابر رضي الله عنه، وتبعه العجلوني في «كشف الخفاء» (١/١٠٤)، ولم أقف عليه عند ابن ماجه.

يَرَى مِنَ الْقَرَائِنِ الظَّاهِرَةِ، لَكِنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «لَا تُحَقِّقْ».

ثُمَّ لَمَّا كَانَ الظَّنُّ حَدِيثَ النَّفْسِ قَالَ: «فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ»^(١). فَأَكْذَبُ اسْمُ تَفْضِيلٍ؛ يَعْنِي: لَيْسَ كَذِبًا فَقَطْ، بَلْ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ مَا تُثْمِّلُهُ عَلَيْكَ نَفْسُكَ مِنَ الظَّنُونِ فِي عِبَادِ اللَّهِ، وَلَا سِيَّامَا إِذَا كَانَ هَذَا الظَّنُّ مِمَّا يُسَيِّئُ إِلَى الْإِنْسَانِ فِي عَقِيدَتِهِ، أَوْ فِي سُلُوكِهِ، وَأَخْلَاقِهِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَظُنَّ هَذَا الظَّنَّ، حَتَّى إِذَا جَاءَ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه الَّذِي رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَقَالٌ لَكِنَّهُ فِي الْمَعْنَى صَحِيحٌ قَالَ ﷺ: «لَا يُحَدِّثُنِي أَحَدٌ مِنْكُمْ عَنْ أَحَدٍ شَيْئًا فَإِنِّي أَحِبُّ أَنْ أَخْرُجَ إِلَيْكُمْ وَأَنَا سَلِيمُ الْقَلْبِ»^(٢) بَيْنَمَا هُنَاكَ بَعْضُ النَّاسِ الْآنَ مِنَ الَّذِينَ عِنْدَهُمْ غَيْرَةٌ إِذَا رَأَوْا أَدْنَى يُتَصَوَّرُ فِيهِ التَّهْمَةُ ذَهَبُوا يَتَجَسَّسُونَ، وَيَتَحَسَّسُونَ، وَيَظُنُّونَ ثُمَّ بَنَوْا عَلَى هَذَا الظَّنِّ اعْتِقَادَاتٍ فَاسِدَةً وَتَصَوُّرَاتٍ بَعِيدَةً عَنِ الْوَاقِعِ، وَهَذَا خَطَأٌ. فَأَرَحْ نَفْسَكَ مَا دَامَ اللَّهُ أَرَاخَكَ، وَمَا دَامَ النَّبِيُّ يَقُولُ: «لَا تَجَسَّسُوا وَلَا تَحَسَّسُوا»^(٣).

أَمَّا إِذَا رَأَى الْأَمْرَ ظَاهِرًا فِي عَيْنِهِ فَهَذَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَوَقَّفَ، لَكِنْ أُمُورٌ مُبَيَّنَّةٌ عَلَى الظَّنِّ لَا تَحَسَّسَ وَلَا تَجَسَّسَ، وَدَعَ الْأُمُورَ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهَا، فَهَذَا أَحْسَنُ لِنَفْسِكَ أَنْتَ، وَأَحْسَنُ لْغَيْرِكَ مِنْكَ، فَغَيْرُكَ يَسْلَمُ مِنْ شَرِّكَ، وَأَنْتَ تَسْلَمُ مِنْ شَرِّ النَّاسِ وَمِنْ الْهَمِّ وَالْغَمِّ.

وَإِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَمْشِي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ بَيِّنٍ، فَلَهُ حُجَّةٌ أَمَامَ اللَّهِ ﷻ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَمَرَنَا أَنْ نُثَرِّعَ قُلُوبَنَا وَجَوَارِحَنَا.

فَالْقُلُوبُ كَمَا قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ». وَالْجَوَارِحُ قَالَ: «التَّحَسُّسُ وَالتَّجَسُّسُ».

(١) تقدم تخريجه.

(٢) رواه أبو داود (٤٨٦٠)، والترمذي (٣٨٩٦)، وقال أبو عيسى: هذا حديث غريب من هذا الوجه، وقد زيد في هذا الإسناد رجل. وضعفه الشيخ الألباني رحمه الله كما في «المشكاة» (٤٨٥٢)، وتعليقه على السنن.

(٣) تقدم تخريجه.

فالتَّحَسُّسُ بالجوارحِ الظاهرة التي تُوصِلُ إلى الشيء، والتَّجَسُّسُ بالجوارحِ الخفية كالنظرِ من شقوقِ البابِ، والتَّسْمُعُ وما أشبه ذلك؛ لأنَّ التجسُّسَ فيه زيادةُ النقطةِ فهي أَغْلَظُ من الحاءِ، والحاءُ أَخَفُّ لأنها حلقيَّةٌ.

فالحاصلُ: أنَّ الإنسانَ في عافيةٍ من هذه الأمورِ، وما دامَ الإنسانُ ما ابتليَ بشيءٍ ظاهرٍ لا يُمكنُ أن يَتَخَلَّصَ منه فليَحْمَدِ اللهَ على العافيةِ، وليَقُلْ: ما دُمْتُ في سلامةٍ فأسألُ اللهَ أن يَصْلِحَ الخلقَ.

أما أن نَظُنَّ بعبادِ اللهِ أمراً بمجرد أن رَأَيْنَا شيئاً من التهمةِ، فهذا كما رَأَيْتُمْ فيه التحذيرُ؛ لقوله ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ». لكن أحياناً يَكُونُ الظَّنُّ له قرائنُ قويةٌ تُؤَيِّدُهُ، فهذا لا بأسَ بها؛ ولهذا جاء في القرآن الكريم: ﴿إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾. وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [المائدة: ١٢]. لأن هناك ظنوناً ما يَسْتَطِيعُ الإنسانُ دفعها لقوةِ القرائنِ فيها، فهذه لا بأسَ أن يَظُنَّ لكن كما جاء في الحديث: «إِذَا ظَنَنْتَ فَلَا تُحَقِّقْ»^(١). أي: لا تَتَحَسَّسْ ولا تَتَجَسَّسْ.

ولكن إِذَا قَالَ قَائِلٌ: أنتم إِذَا قُلْتُمْ بهذا القولِ معناهُ أننا نَدْعُ كثيراً من الناسِ المتهمينَ، ولا نَقُولُ لهم شيئاً، ولا نَتَعَرَّضُ لهم، وهذا فيه فسادٌ في المجتمعِ. نقولُ: لا، لكن بإمكاننا إِذَا قَوِيَتْ القرائنُ، وكان الظَّنُّ أمراً وارداً على النفسِ ولا بُدَّ أن يَرِدَ على النفسِ مع قوةِ القرائنِ، فإن لنا طريقاً في الإصلاحِ، بأن نَعَرِّضُ ولا نُصَرِّحُ بالنسبةِ لهذا الرجلِ، ونقولُ مثلاً: إن بَعْضَ الناسِ يَفْعَلُونَ كذا وكذا، وَرَحِمَ اللهُ امرءاً كَفَّ الغيبةَ عن نفسه وما أشبه ذلك، حتى نَصِلَ إلى أمرٍ يقينٍ لا يُمكنُ التخلصُ منه.

وأما ما دُمْنَا في عافيةٍ فهذا النبي ﷺ يَقُولُ: «لَا تَجَسَّسُوا وَلَا تَحَسَّسُوا». وهذه

المسألة إذا سَلَكَهَا الْإِنْسَانُ اسْتِرَاحَ؛ لِأَن بَعْضَ النَّاسِ الْآنَ إِذَا رَأَى تَهْمَةً فِي شَخْصٍ رَاحَ يُتَابِعُهُ فَيَكُونُ قَدْ أَتَعَبَ ضَمِيرَهُ وَوُلِدَ فِي نَفْسِهِ فِكْرَةٌ سَيِّئَةٌ عَنْ هَذَا الرَّجُلِ، وَتَصَوُّرًا لَا أَصْلَ لَهُ، وَفِي النِّهَايَةِ لَا شَيْءَ.

ومناسبة ذكره: «ولا تجسسوا» بعد الظن؛ لِأَنَّ الظَّنَّ قَدْ يَنْتِجُ عَنْهُ التَّجَسُّسُ وَالتَّحَسُّسُ، وَذَلِكَ لِيَحَقِّقَ الظَّنَّ، وَلَكِنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا ظَنَنْتَ فَلَا تَحْقُقْ، وَإِذَا حَسِبْتَ فَلَا تَبْغُ».

فهذا الحديث من أحسن الأحاديث فيما لو سَلَكَه النَّاسُ فِي الْمَعَامَلَةِ فِيمَا بَيْنَهُمْ فَيَسَلِّمُ النَّاسُ بَعْضُهُمْ مِنْ شَرِّ بَعْضٍ، إِلَّا إِذَا وَقَعَ الْأَمْرُ أَمْرًا لَيْسَ ظَنًّا، بَلْ هُوَ صَرِيحٌ أَمَامَكَ، فَهَذَا شَيْءٌ آخَرُ.

﴿وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَلَا تَبَاغَضُوا». فَهَذَا نَهْيٌ عَنِ التَّبَاغُضِ، وَالتَّبَاغُضُ ضِدُّ الْمَوَدَّةِ وَالْمَحَبَّةِ، وَلَكِنْ قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إِنْ الْمَحَبَّةُ وَالتَّبَاغُضُ أَمْرٌ يَكُونُ فِي الْقَلْبِ قَدْ يَغْسُرُ التَّخَلُّصُ مِنْهُ؛ وَلِهَذَا قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ^(١): إِنْ مَحَبَّةَ إِحْدَى الزَّوْجَاتِ أَكْثَرُ مِنَ الْآخَرَى لَا يُحَاسِبُ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ١٢٩]. فَكَيْفَ نَهَى عَنِ التَّبَاغُضِ؟

فالجواب من وجهين:

الوجه الأول أن نقول: إِنْ قَوْلُهُ: «لَا تَبَاغَضُوا». أَي: لَا تَفْعَلُوا مَا يَكُونُ سَبَبًا لِلتَّبَاغُضِ، مِثْلَ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالتَّبَاغُضَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ [النِّسَاءُ: ٩١]. وَغَيْرُهُمَا أَيْضًا، كَالْغِيَةِ، وَالنِّمِيمَةِ، وَالتَّبَاغُضُ عَلَى بَيْعِ أَخِيكَ، وَالْإِجَارَةِ عَلَى إِجَارَتِهِ، وَكُلُّ مَا يَكُونُ سَبَبًا لِلتَّبَاغُضِ.

الوجه الثاني: أَنَّهُ إِذَا حَدَّثْتَ التَّبَاغُضَ فِي قَلْبِكَ عَلَى رَجُلٍ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تُحَاوَلَ إِزَالَتَهَا؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَفْرَكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً - يَعْنِي: لَا يَنْغَضُهَا - إِنْ

(١) انظر: «المغني» (٧/ ٢٣٤)، و«مغني المحتاج» (٣/ ٢٥١).

كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا خُلُقًا آخَرَ^(١). وهذا من أحسن التوجيه من رسول الله ﷺ في الموازنة بين الأمور؛ يَعْنِي: مثلاً إذا كَرِهْتَ شخصاً لشيءٍ من الأشياء فقد يَكُونُ هذا الشيء سبباً للكراهية وقد لا يَكُونُ؛ يَعْنِي: ربّما يَكُونُ هذا الإنسانُ فعلَ شيئاً مجتهداً فيه، وأنت تَرَى أنه مخطئٌ في اجتهاده فتكرهه من أجل ذلك، ولا تَدْرِي أن الحقَّ معه، لكن إذا عَلِمْتَ أنه فعلَ أمراً مؤكداً أن يُبْغِضَ عليه، فانظُرْ إلى الأشياء التي يُحِبُّ عليها، وقارنْ بينَ هذا وبينَ هذا؛ ولهذا قال الرسول ﷺ: «إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا خُلُقًا آخَرَ».

فَأَنْتَ حاول أن تَمَسَحَ البغضاءَ من قلبك بالنسبة لإخوانك المسلمين، وإذا حاولت ذلك فهذا أَقْرَبُ إلى إصلاح المسلمين؛ لأن مناصحةً من تُبْغِضُهُ ثَقِيلَةٌ جَدًّا على النفسِ، لأنك تُبْغِضُهُ وقلبك يَنْفُرُ منه فيَصْعُبُ عليك أن تَنَاصِحَهُ، لكن إذا أَبْقَيْتَ المودةَ في قلبك سَهَّلَ عليك مناصحتهُ فيما قد يَكُونُ سبباً لبغضه.

وهذه من الآدابِ التي أَدَّبَ الرسول ﷺ أُمَّتَهُ بِهَا أَلَّا تَبْتَاعُضَ، وإذا كان هذا عامًّا يَشْمَلُ الأمورَ الدنيوية، والأخروية، فإنه يَجِبُ علينا أن لا نَبْتَاعُضَ بالاختلافِ في المسائل العلمية التي للاجتهادِ فيها مجالٌ؛ لأن هذا خلافُ ما أَرشَدَ إليه النبي ﷺ وهو سَفَهٌ في الرأي، ونَقْصٌ في الدين، وسببٌ لتفككِ الأمة، ونحن نَعْلَمُ أن الصحابة رضِيَ اللهُ عنهم اختلفوا في أشياء كثيرة فهل منهم أحدٌ أَبْغَضَ أحداً أبداً.

حَتَّى إِنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لَمَّا تَكَلَّمَ مع ابنِ عباسٍ في حَلِّ نِكَاحِ المَتْعَةِ قال له عليٌّ: «إِنَّكَ أَمَرُؤُ ثَائِتٌ»^(٢). فهل حَمَلَ ابنُ عباسٍ هذا الكلامَ على أن يَبْغِضَ عليّاً؟ لا نَظَنُّ هذا أبداً مع أنه شَدَّدَ وَأَغْلَظَ عليه القولَ.

فمِثْلُ هذه المسائلِ يَجِبُ علينا نحن طلبة العلمِ خاصَّةً وعلى عمومِ الناسِ، أن لا

(١) رواه مسلم (١٠٩١/٢) (١٤٦٩) (٦٣).

(٢) تقدم تخريجه.

تَجْعَلَ من الخلافِ في المسائلِ التي يَسُوغُ فيها الاجتهادُ سبباً للبغيضاءِ والعداوةِ، وإذا جَعَلْنَا هذا فَنَقُوهَا أن الإصلاحَ سوف يَقِلُّ أو يُعَدَمُ؛ لأنه كما قُلْتُ آنفاً: إذا كُنْتَ تُبْغِضُ الشَّخْصَ فإن كلامَكَ إِيَّاهُ يَثْقُلُ عَلَيْكَ، فكيف مناصحتُهُ؟ وإذا أَبْغَضْتَهُ فسوف تَتَصَوَّرُ أن في قلبِهِ عَلَيْكَ مثلَ الذي في قلبِكَ عَلَيْهِ، وَيَضْعُبُ عَلَيْكَ أن تَتَصَوَّرَ أن هذا الرجلَ سَيَقْبَلُ مِنْكَ، لكن إذا أزلنا هذا نهائياً؛ أي: أزلنا البغيضاءَ وحاولنا بقدرِ المستطاعِ أن نُبدِّلَهَا بالمحبةِ؛ فهذا هو الذي أَرشَدَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ.

ولهذا أَكَّدَ هذا بقوله: «وَكُونُوا إِخْوَانًا». وفي لفظٍ: «كُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا»^(١)؛ لأنَّ الكلَّ عبيدُ اللَّهِ، وما دَمْنَا مُشْرِكِينَ في وصفِ العبوديةِ فينبغي أن نَكُونَ كذلك في وصفِ الأخوةِ، لأننا اشْتَرَكْنَا في العملِ الذي يَجْمَعُ بَيْنَنَا بالنسبةِ إِلَى اللَّهِ ﷻ؛ وهي العبادةُ، فَلَنَجْتَمِعَ أيضًا في العملِ الذي يَكُونُ بَيْنَنَا، وأن تَتَعَامَلَ معاملةُ الأخِ لِأَخِيهِ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا.

❦ ثم قال: «ولا يَخْطُبُ الرجلُ على خطبةِ أخيه حتى يَنْكِحَ أو يَتْرُكَ». سبقَ وَقُلْنَا: حتى يَنْكِحَ؛ لأنه إذا نَكَحَ انْتَهَى من الخطبةِ وَأَيَسَ من أن يُقْبَلَ وهو بطبيعةِ الحالِ سوف يَتْرُكَ الخطبةَ.

❦ وقوله: «يَأْتُرُ». هذا من المرفوعِ، وَأَظْنَهُ يُلْحَقُ بالمرفوعِ صريحاً؛ لأنه قَيَّدَهُ حيث قال: «يَأْتُرُ»^(٢). أما لو قال: يَأْتُرُهُ فإنه من المرفوعِ حكماً، مثلُ يَبْلُغُ بِهِ، وَيُنْمِيهِ وما أَشَبَهُ ذلك.

فلو خَطَبَ على خطبةِ أخيه بعدَ أن قُبِلَ الأوَّلُ ثم زُوِّجَ الثاني فهل يَصِحُّ العقدُ أم لا؟
الجوابُ: أن جمهورَ العلماءِ على أنه يَصِحُّ؛ لأنَّ النهيَ هنا يَعُودُ على الخطبةِ، لا على

(١) رواه البخاري (٦٠٧٦)، ومسلم (١٩٨٣/٤) (٢٥٥٩) (٢٣).

(٢) يَأْتُرُ: بفتح أوله، وضَمُّ المثلثة، تقول: أَتَرْتُ الحديثَ أَثَرَهُ بالمدِّ أَثَرًا بفتح أوله ثم سكون إذا ذَكَرْتَهُ عن غيرِكَ. قاله الحافظُ كما في «الفتح» (١٩٩/٩)، وانظر: «لسان العرب» (أ ث ر).

العقد والمُحَرَّمُ هو الخطبةُ دونَ العقدِ، فيصِحُّ العقدُ^(١).

وقال بعضُ العلماء: لا يصِحُّ لأنه إنما نُهي عن الخطبة لأنها وسيلةُ العقدِ فالمقصودُ بالخطبة أن يَتَرَوَّجَهَا، فهي وسيلةٌ، وإذا نُهي عن الوسيلة فالغايةُ من بابِ أوْلَى، وعليه فلا يصِحُّ العقدُ.

وتوسَّطَ بعضُ العلماء: فقال: العقدُ صحيحٌ، ولكن للخاطبِ الأوَّلِ أن يفسخه، ثم اختلفَ القائلون بذلك هل له أن يفسخه قبلَ الدخولِ وبعده، أو له أن يفسخه قبلَ الدخولِ فقط؟

فهذه كُلُّها آراءٌ لأهلِ العلم، والمذهبُ عندنا أن العقدَ صحيحٌ، وأنه ليس للخاطبِ الأوَّلِ فسخه لا قبلَ الدخولِ ولا بعده، ولكن الثاني على كلِّ حالٍ يُعزِّزُ ويُؤدِّبُ بطلبِ الأوَّلِ^(٢).

لكن لو توارَدَ الخطَّابُ من غير علمٍ فهذا يجوزُ؛ يعني: لا نقولُ للثاني: ما دُمْتَ عَلِمْتَ بعدَ خطبتِكَ أنها قد خُطِبَتْ فافسَخْ خطبتَكَ لأنه أقدمُ وهو لا يَعْلَمُ، وفي حالٍ يُباحُ له الإقدامُ، ودليلُ ذلك قصةُ فاطمةَ بنتِ قيس: «أنها خطبها معاويةُ وأبو جهم، وأسامة»^(٣).



ثم قال البخاريُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

٤٦ - بابُ تفسيرِ تَرْكِ الخطبةِ.

٥١٤٥ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا يُحَدِّثُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ حِينَ تَأَيَّمَتْ حَفْصَةُ قَالَ عُمَرُ: لَقِيتُ أَبَا بَكْرٍ فَقُلْتُ: إِنْ شِئْتَ أَنْكَحْتُكَ حَفْصَةَ بِنْتَ عُمَرَ فَلَبِثْتُ لَيْالِي ثُمَّ خَطَبَهَا

(١) انظر هذا القول والأقوال الآتية مع ذكر الراجح منها في: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٧/٣٢)،

و«التمهيد» لابن عبد البر (٢٢/١٣)، و«فتح الباري» (٩/٢٠٠).

(٢) راجع الحاشية السابقة.

(٣) رواه مسلم (٢/١١١٤) (١٤٨٠) (٣٦).

رسول الله ﷺ فَلَقِينِي أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرْجِعَ إِلَيْكَ فِيهَا عَرَضْتُ إِلَّا أَنِّي قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَدْ ذَكَرَهَا، فَلَمْ أَكُنْ لِأَفْشِي سِرَّ رَسُولِ اللَّهِ وَلَوْ تَرَكَهَا لَقَبِلْتُهَا.

تابعه يونس، وموسى بن عقبة، وابن أبي عتيق عن الزهري^(١).

هذا الحديث يدل على احترام الصحابة للنبي ﷺ فإن أبا بكر لما علم أن الرسول يريدُها تركها، وهذا يفتح لنا سؤالاً وهو هل تجوز خطبة المرأة على خطبة المرأة؟ يعني: امرأة تقدمت إلى شخص، وعرضت نفسها عليه، فإذا أُخرى تريدُ هذا الشخص فهل يجوز لهذه الأخرى أن تذهب إليه وتعرض نفسها عليه؟

قال بعض العلماء^(٢): إن هذا كخطبة الرجل على خطبة الرجل ولا فرق؛ لأن هذا من العدوان.

وفرّق بعضهم فقال: ليس الأمر كذلك لظهور الفارق؛ لأن الرجل يُمكنه أن يجمع بين الزوجتين، لكن المرأة لا يُمكنها أن تجمع بين الزوجين؛ يعني: أنه إذا تقدمت إليه الأولى ورغب فيها، وتقدمت الثانية فلا بأس، لكن الرجل لا يُمكن، ولهذا فصل بعض العلماء وقال: إن علمنا أن هذا الرجل لا يريدُ إلا زوجة واحدة أو كان لا يملك شرعاً إلا هذه الزوجة التي عرضت نفسها عليه، كأن يكون عنده ثلاث

(١) هذا ما علقه البخاري رحمه الله بصيغة العزم.

فأما حديث يونس فقال الدارقطني في «العلل»: ثنا إبراهيم بن حماد، ثنا أحمد بن منصور، ثنا أصبغ بن الفرّج، ثنا بن وهب، أخبرني يونس، نحو حديث معمر. وأما حديث موسى، وابن عتيق. فقال الذهلي في الزهريات: حدثنا أيوب بن سليمان بن بلال، ثنا أبو بكر بن أبي أويس، عن سليمان بن بلال، عن ابن أبي عتيق، وموسى بن عقبة، جميعاً عن الزهري، به. وانظر: «تغليق التعليق» (٤/٤١٨). و«الفتح» (٩/٢٠١).

(٢) انظر: أقوال أهل العلم والتفصيل في هذه المسألة في «فتح الباري» (٩/٢٠٠)، و«نهاية المحتاج»

(٦/٢٠٥)، و«مغني المحتاج» (٣/١٣٧)، و«فتح الجواد» (٢/٧٢).

زوجات من قبل، ففي هذه الحال لا يجوز أن تعرض نفسها؛ لأنه الآن إن قبل الثانية ترك الأولى، وإن قبل الأولى ترك الثانية.

وأنا عندي أن المنع مطلقاً أزجح؛ لأنه وإن كان قد يتحمل اثنتين، لكن قد تكون الثانية في نفسه يميل إليها أكثر فيدع الأولى، ولولا الثانية لتزوج الأولى، فالقول بالمنع مطلقاً أحسن.

فصار عندنا الآن من الأقوال ثلاثة: المنع مطلقاً، والجواز مطلقاً، والتفصيل.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٤٧ - بَابُ الْخُطْبَةِ.

٥١٤٦ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: جَاءَ رَجُلَانِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَخُطِبَا فَقَالَ النَّبِيُّ: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لِسِحْرًا».

المؤلف رحمه الله هنا ما أشار إلى الخطبة المعروفة؛ أي: خطبة ابن مسعود رحمه الله، وكأنه ذكر أنه ينبغي أن تكون خطبة النكاح خطبة مؤثرة، وفيها موعظة لأهل الزوجة، وللرجل أيضاً حسب ما تقتضيه الحال؛ لأن قول المؤلف إن من البيان لسحراً. ما يدل على أنه ينبغي أن تكون هذه الخطبة بليغة، وأنه لا حرج أن يزيد الإنسان على ما جاء في حديث عبد الله بن مسعود رحمه الله: «إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ..... إِلَى آخِرِهِ». وقوله: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ». من هنا بيانية، أو المعنى أن البيان منه شيء يسحر؛ يعني: يكون له سحر فإذا قلنا بهذا صارت أعم.

ثم إن هذا الكلام هل سبق للذم أو لبيان الواقع؟

الجواب: أن الظاهر الثاني؛ لأن بعض الناس قد يتكلم بالكلمة فيصرف قلوب الناس عما أرادوه كالساحر الذي يصرف المسحور عما أراد، فأحياناً نعتقد شيئاً معيناً ثم يأتي رجل فصيح بليغ ويتكلم ثم ينمحي كل الذي في نفوسنا، ونتجه إلى ما قاله هذا الرجل وكأنه سحرنا.

إِذَا نَقُولُ: إِنَّ الْبَيَانَ مَحْمُودٌ بِحَسَبِ مَوْضُوعِهِ، فَإِنْ كَانَ مَوْضُوعُهُ خَيْرًا فَهُوَ مَحْمُودٌ، وَيَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَفْعَلَ كُلَّ مَا يَسْتَطِيعُ مِنَ التَّأْثِيرِ عَلَى النَّاسِ فِي قَبُولِ الْخَيْرِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ شَرٌّ فَهُوَ شَرٌّ.

قَالَ الْعَيْنِيُّ فِي «عَمْدَةِ الْقَارِي» (٢٨٥ / ٢١): قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: الرَّجُلَانِ هُمَا عَمْرُو بْنُ الْأَهْتَمِّ، وَالزُّبْرَقَانُ بْنُ بَدْرِ.

❦ وَقَوْلُهُ: «مِنَ الْمَشْرِقِ». يَعْنِي: شَرْقَ الْمَدِينَةِ، مَا هُوَ مِنَ الْمَشْرِقِ، مِنْ خِرَاسَانَ، أَوْ مِنْ فَارَسِ.

وَالظَّاهِرُ: أَنَّهَا خُطْبَةٌ عَامَّةٌ، وَلَعَلَّهَا يَتَحَدَّثَانِ عَنْ أَقْوَامِهَا، وَإِيرَادُهُ هَذَا فِي كِتَابِ النِّكَاحِ مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَنْبَغِي الْخُطْبَةُ فَقَطْ لِلنِّكَاحِ، وَأَنَّهَا تَكُونُ بِحَسَبِ الْحَالِ فِيمَا يَظْهَرُ مِنْ صَنِيعِهِ. وَالْخُطْبَةُ تَكُونُ عِنْدَ الْعَقْدِ، وَلَهُ أَنْ يَخْطُبَ عِنْدَ الْخُطْبَةِ؛ يَعْنِي: لَهُ أَنْ يَخْطُبَ عِنْدَ الْخُطْبَةِ، وَالْمَشْرُوعُ الْخُطْبَةُ عِنْدَ الْعَقْدِ، فَلَهُ أَنْ يَقُولَ مَثَلًا: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، جِئْتُكُمْ وَأَنَا فُلَانٌ بْنُ فُلَانٍ وَعِنْدِي شَهَادَةٌ عَالِيَةٌ، وَعِنْدِي كَذَا، وَعِنْدِي كَذَا، وَأَخْطُبُ إِلَيْكُمْ ابْتِنَاكُمْ، فَتَكُونُ خُطْبَةُ لَبْيَانِ الْحَالِ وَلَيْسَتْ الْخُطْبَةُ بِمَعْنَى الْمَوْعِظَةِ وَإِنَّمَا يُعَرَّفُ بِنَفْسِهِ، وَأَنَّهُ ابْنُ فُلَانٍ وَكَذَا، وَهَذِهِ نَوْعٌ مِنَ الْخُطْبَةِ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢٠٢ / ٩):

❦ قَوْلُهُ: «بَابُ الْخُطْبَةِ». بَضْمٌ أَوَّلُهُ؛ أَيُّ: عِنْدَ الْعَقْدِ ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ ابْنِ عَمْرٍ: جَاءَ رَجُلَانِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَخَطَبَا فَقَالَ النَّبِيُّ: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لِسُحْرًا». وَفِي رَوَايَةِ الْكُشَمِيهَنِيِّ: «سُحْرًا». بِغَيْرِ لَامٍ وَهُوَ طَرَفٌ مِنْ حَدِيثِ سَيِّئَاتِي بِتَمَامِهِ فِي الطَّبِّ مَعَ شَرْحِهِ.

قَالَ ابْنُ التَّيْنِ: أَدْخَلَ هَذَا الْحَدِيثَ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ وَلَيْسَ هُوَ مَوْضِعُهُ. قَالَ: وَالْبَيَانُ نَوْعَانِ:

الْأَوَّلُ: مَا يُبَيِّنُ بِهِ الْمَرَادُ.

وَالثَّانِي: تَحْسِينُ اللَّفْظِ حَتَّى يَسْتَوِيَلَ قُلُوبَ السَّامِعِينَ، وَالثَّانِي هُوَ الَّذِي يُشَبَّهُ بِالسَّحْرِ، وَالْمَذْمُومُ مَا يُقْصَدُ بِهِ الْبَاطِلُ، وَشَبَّهَ بِالسَّحْرِ لِأَنَّ السَّحَرَ صَرَفُ الشَّيْءِ عَنْ حَقِيقَتِهِ.

قلت: فمن هنا تُؤْخَذُ المناسبةُ، وَيَعْرِفُ أَنَّهُ ذَكَرَهُ فِي مَوْضِعِهِ، وَكَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْخُطْبَةَ وَإِنْ كَانَتْ مَشْرُوعَةً فِي النِّكَاحِ فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ مُقْتَصِدَةً، وَلَا يَكُونُ فِيهَا مَا يَقْتَضِي صَرْفَ الْحَقِّ إِلَى الْبَاطِلِ بِتَحْسِينِ الْكَلَامِ، وَالْعَرَبُ تَطْلُقُ لَفْظَ السِّحْرِ عَلَى الصَّرْفِ تَقُولُ: مَا سَحَرَكَ عَنْ كَذَا؛ أَيْ: مَا صَرَفَكَ عَنْهُ.

وأخرجه أبو داود من حديثِ صَخْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَفَعَهُ: «إِنْ مِنَ الْبَيَانِ سِحْرًا». قَالَ: فَقَالَ صَعْصَعَةُ بْنُ صُوحَانَ: صَدَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّجُلُ يَكُونُ عَلَيْهِ الْحَقُّ وَهُوَ أَلْحَنُ بِالْحِجَةِ مِنْ صَاحِبِ الْحَقِّ، فَيَسَحَرُ النَّاسَ بَيَانِهِ فَيَذْهَبُ بِالْحَقِّ.

وَقَالَ الْمُهَلَّبُ: وَجْهُ إِدْخَالِ هَذَا الْحَدِيثِ فِي هَذِهِ التَّرْجِمَةِ أَنَّ الْخُطْبَةَ فِي النِّكَاحِ إِنَّمَا شُرِعَتْ لِلْخَاطِبِ؛ لَيْسَ هَلْ أَمْرُهُ فَشُبِّهَ حَسَنُ التَّوَصُّلِ لِلْحَاجَةِ بِحَسَنِ الْكَلَامِ فِيهَا بِاسْتِزَالِ الْمَرْغُوبِ إِلَيْهِ بِالْبَيَانِ بِالسِّحْرِ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ، لِأَنَّ النُّفُوسَ طُبِعَتْ عَلَى الْأَنْفَةِ مِنْ ذِكْرِ الْمَوْلِيَّاتِ فِي أَمْرِ النِّكَاحِ، فَكَانَ حَسَنُ التَّوَصُّلِ لِرَفْعِ تِلْكَ الْأَنْفَةِ وَجْهًا مِنْ وَجُوهِ السِّحْرِ الَّذِي يَصْرِفُ الشَّيْءَ إِلَى غَيْرِهِ.

وَوَرَدَ فِي تَفْسِيرِ خُطْبَةِ النِّكَاحِ أَحَادِيثُ مِنْ أَشْهَرِهَا مَا أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السَّنَنِ، وَصَحَّحَهُ أَبُو عَوَانَةَ، وَابْنُ حَبَّانَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا: «إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ... الْحَدِيثُ»، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ رَوَاهُ الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَقَالَ شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: فَكَلَا الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ إِسْرَائِيلَ رَوَاهُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ فَجَمَعَهُمَا. قَالَ: وَقَدْ قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ إِنَّ النِّكَاحَ جَائِزٌ بِغَيْرِ خُطْبَةٍ، وَهُوَ قَوْلُ سَفِيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَدْ شَرَطَهُ فِي النِّكَاحِ بَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِ وَهُوَ شَاذٌّ. أَهْلُ هَذَا صَحِيحٌ وَلَا شَكَّ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ لِلْخُطْبَةِ فِي النِّكَاحِ؛ يَعْنِي: لَوْ اجْتَمَعَ الْوَلِيُّ، وَالزَّوْجُ، وَشَاهِدَانِ وَقَالَ: زَوَّجْتُكَ ابْنَتِي. فَقَالَ: قَبِلْتُ فَقَطَّ صَحَّ الْعَقْدُ.

إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ مَا يَفْعَلُ هَذَا دَائِمًا؛ أَيْ: الْخُطْبَةُ، وَأَنَّ النِّكَاحَ زَمَنُ فَرَجٍ

وسرور وإعطاء النفس بعض حريتها فيما أبيع لها من اللهو، فكوننا نُحوّل هذا إلى موعظة ففي النفس منها شيء، لكن إذا حدث سببٌ كأن وجدنا منكراً فلا بأس أن الإنسان يجعل هذا سبباً.

فإذا قال قائل: أعطونا دليلاً على هذا.

قلنا: الدليل أن الرسول ﷺ كان يتخولهم -أي: أصحابه- بالموعظة^(١).

كان ﷺ يأتي للأعراس مع أصحابه ولم يرو عنه أنه يقوم يخطبهم إلا لسبب، بل إنه قال: «هلا بعثتم معها من يغني فإن الأنصار قومٌ يُعجبهم اللهو»^(٢). فلكلّ مقام مقال. وحتى نُحبّ الناس إلى دين الله؛ لأن أكثرهم لا يُحبّ هذا ويثقل عليه، ويُمكن أن يسكت مجاملةً، ويثقى مجاملةً، وكوننا نُثقل على عباد الله في مثل هذه الأمور، وكلّما جاءت مناسبةٌ زواجٍ نعط، ما أرى هذا، بل أقول: إن هذا ليس بالحكمة، والمساجد والحمد لله فيها خيرٌ فيمكنُ تنصح في المساجد.



(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري (٥١٦٢).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٤٨- بَابُ ضَرْبِ الدَّفوفِ فِي النِّكَاحِ وَالْوَلِيمَةِ.

٥١٤٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ ذَكْوَانَ قَالَ: قَالَتْ الرَّبِيعَةُ بِنْتُ مُعَوِّذِ بْنِ عَفْرَاءَ جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ يَدْخُلُ حِينَ بُنِيَ عَلِيٌّ، فَجَلَسَ عَلَى فَرَاشِي كَمَجْلِسِكَ مِنِّي فَجَعَلَتْ جَوَيرِيَّاتٍ لَنَا يَضْرِبْنَ بِالْدفِّ، وَيَنْدُبْنَ مِنْ قِتْلٍ مِنْ آبَائِي يَوْمَ بَدْرٍ إِذْ قَالَتْ إِحْدَاهُنَّ: وَفِينَا نَبِيٌّ يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ...، فَقَالَ: «دَعِي هَذِهِ وَقُولِي بِالَّذِي كُنْتِ تَقُولِينَ».

هذا فيه دليل على جواز ضرب الدف في النكاح، ولكن هل هو مباح أو سنة؟ قال بعض أهل العلم^(١): إنه مباح؛ لأنه مستثنى من اللغو، والأصل في اللغو والمغازف التحريم فيكون مباحاً فقط.

وقال بعض العلماء^(٢): إنه سنة لما فيه من إدخال الفرح على النفوس والإنطلاق بعض الشيء؛ لأن الدف هو الذي ليس فيه حلق ولا صنوج، والحلق معروفة فهي حلق كبار تكون محفوفة بالدف، وكلما ضرب صار لها صوت زائد على صوت الدف، والصنوج هي الصفائح من النحاس وشبهها يضرب بعضها ببعض، ويكون لها صوت.

فقالوا: إذا كان ليس له حلق ولا صنوج فإنه جائز.

أما إذا كان مصحوباً بالحلق والصنوج فهو حرام؛ لأنه يظهر فيه من العزف ما لا يظهر من الدف.

وكذلك أيضاً الغناء المباح ولو من النساء، ولو سمعتهن من سمعتهن من الرجال؛ إلا أن تُخشى الفتنة؛ لأن الصحيح أن صوت المرأة ليس بعورة، ولكن في مثل وقتنا

(١) انظر: «روضة الطالبين» (١١/٢٢٨).

(٢) انظر: «المغني» (٧/٦٣)، و«الفروع» (٥/٢٣٧)، و«المبدع» (٧/١٨٧).

هَذَا يَجِبُ أَنْ تُحَفَظَ النِّسَاءُ عَنِ الرِّجَالِ نَظَرًا لَغَلْبَةِ الْجَهْلِ وَالسُّفْهِ مِنَ النَّاسِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ النِّسَاءُ فِي مَكَانٍ لَا يَسْمَعُهُنَّ الرِّجَالُ، لَأَنْكُمْ تُشَاهِدُونَ النَّاسَ الْيَوْمَ، لَيْسُوا عَلَى الْمَسْتَوَى الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ؛ فَلِهَذَا مِنْ أَحْسَنِ مَا يَكُونُ أَنْ يُجْعَلَ النِّسَاءُ فِي مَكَانٍ خَاصٍّ بِهِنَّ، وَأَنْ لَا يَكُونَ هُنَاكَ مَكْبَرَاتُ صَوْتٍ.

فَأَمَّا مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - الَّذِينَ يَأْتُونَ بِالْمَغْنِيَّاتِ الْهَارِجَاتِ الْفَاسِقَاتِ يُغَنِّينَ وَيَجْعَلُونَ مَكْبَرَاتِ صَوْتٍ فَهَذَا لَا شَكَّ فِي تَحْرِيمِهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ مِنْ مَقَابِلَةِ نِعْمَةِ اللَّهِ بِكَفَرِهَا - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - فَإِنَّ الَّذِي أَنْعَمَ عَلَيْكُمْ بِالزَّوْجِ كَيْفَ تُبَارِزُونَهُ بِالْمَعْصِيَةِ، وَهَلْ هَذَا إِلَّا سَفَهٌ؟! وَالشَّارِعُ أَطْلَقَ لَكُمْ حُرِيَّةَ الدَّفِّ، وَفِي الْأَغَانِيِ التِّي لَيْسَتْ هَابِطَةً وَسَاقِطَةً.

❦ وَقَوْلُ هَذِهِ الْمَغْنِيَةِ الصَّغِيرَةِ الَّتِي تَقُولُ: «فِينَا نَبِيٌّ يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ». قَالَتْ هَذَا لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ يُخْبِرُ بِالْوَحْيِ عَنْ شَيْءٍ يَكُونُ ثُمَّ يَكُونُ، وَلَعَلَّهَا لَمْ تَقْرَأْ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٥٠]. وَظَنَّتْ أَنَّ هَذَا عِلْمٌ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ، وَلَكِنَّ الرَّسُولَ نَهَاها وَتَأَمَّلِ التَّلَطُّفَ قَالَ: «دَعِي هَذِهِ وَقُولِي بِالَّتِي تَقُولِينَ». وَهَذِهِ مِنْ عَادَةِ الرَّسُولِ ﷺ أَخَذًا بِمَا أَدَّبَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ إِذَا ذَكَرَ الْمَمْنُوعَ ذَكَرَ الْجَائِزَ لثَلَا يَسُدُّ الْبَابَ أَمَامَ النَّفْسِ.

فَإِذَا أَرَدَتْ أَنْ تَقُولَ لِلنَّاسِ: هَذَا حَرَامٌ، فَابْحَثْ أَوَّلًا عَنْ طَرِيقٍ حَلَالٍ يَرْكَبُهُ النَّاسُ بَدَلًا عَنْ هَذَا؛ لِأَنَّكَ إِذَا سَدَدْتَ الْأَمْرَ فَقَطْ فَالنَّاسُ لَا يَجِدُونَ شَيْئًا يَخْرُجُونَ مِنْهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا﴾ [الْمَائِدَةُ: ١٠٤]. فَهَذِهِ بَدَلٌ عَنْ هَذِهِ، وَقَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «لَا تَشْتَرِ الصَّاعَ بِالصَّاعَيْنِ، وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ، وَلَكِنْ بِعِ التَّمَرِ الرَّدِّيَّ، وَاشْتَرِ تَمْرًا جَيِّدًا بِالدِّرَاهِمِ الَّتِي تَبِيعُ بِهَا»^(١). وَهَنَا قَالَ: «دَعِي هَذِهِ وَقُولِي بِالَّذِي كُنْتَ تَقُولِينَ».

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٢٠١، ٢٢٠٢)، وَمُسْلِمٌ (٣/ ٢١٥) (١٥٩٣) (٩٤).

لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يَعْلَمُ مَا فِي غَيْدٍ، إِذَا لَا يَعْلَمُ مَا فِي غَيْدٍ إِلَّا اللَّهُ ﷻ قَالَ تَعَالَى: ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ فَلَا يَظْهَرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ (٢٦) إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا (٢٧) ﴿[البقرة: ٢٦-٢٧].

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ تُبَيِّحُونَ الطَّبْلَ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ صُنُوجٌ وَلَا حِلَقٌ أَوْ لَا؟
الْجَوَابُ أَنْ نَقُولَ: الْأَصْلُ فِي جَمِيعِ آلَاتِ اللّٰهِوِ التَّحْرِيمُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لِيَكُونَنَّ أَقْوَامٌ مِنْ أُمَّتِي يَسْتَحِلُّونَ الْحَرَ وَالْحَرِيرَ وَالْخَمْرَ وَالْمَعَازِفَ»^(١). فَكُلُّ الْمَعَازِفِ الْأَصْلُ فِيهَا التَّحْرِيمُ إِلَّا مَا وَرَدَ الدَّلِيلُ بِحِلِّهِ، وَالدَّلِيلُ وَرَدَ بِحِلِّ الدَّفِّ، وَالْمَعْرُوفُ أَنَّ الدَّفَّ يَكُونُ مِنْ جَانِبٍ وَاحِدٍ؛ يَعْنِي: الْخَشَبُ هَذَا الْمَدْوَرُّ إِنْ خُتِمَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ فَهُوَ طَبْلٌ، وَإِنْ خُتِمَ مِنْ جَانِبٍ وَاحِدٍ فَهُوَ دَفٌّ هَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ فَتَقُولُ: بَدَلًا مِنْ أَنْ تُجْعَلَ طَبْلًا يَكُونُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ اجْعَلْ دَفًّا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْمَنْعُ، وَلَمْ تَرِدِ الرُّخْصَةُ إِلَّا بِالْدَّفِّ، وَالدَّفُّ يُغْنِي عَنِ الطَّبْلِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ إِعْطَاءَ النَّفْسِ شَيْئًا مِنَ الْحَرِيَّةِ فِي هَذَا اللَّهْوِ. فَأَيُّ شَيْءٍ يَخْصُلُ بِهِ الْمَقْصُودُ فَهُوَ كَافٍ، أَمَّا أَنْ تُجْعَلَ هَذِهِ الطَّبُولُ الرَّنَانَةُ الَّتِي لَهَا أَصَوَاتٌ فَهَذَا لَا يَشْمَلُهُ النَّصُّ، وَإِنَّمَا يَشْمَلُ الدَّفَّ فَقَطْ.

﴿وَقَوْلُهُ: «يَتَذَبَّنَ مَنْ قُتِلَ مِنْ آبَائِي يَوْمَ بَدْرٍ». وَمَعْنَى النَّدْبِ؛ ذِكْرُ أَوْ تَعْدَادُ مُحَاسِنِ الْمَيِّتِ، وَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ أَحْيَانًا، وَأَمَّا أَنْ يُجْعَلَ دِيدَنًا لِلْإِنْسَانِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ يُهَيِّجُ الْأَحْزَانَ، لَكِنْ أَحْيَانًا لَا بَأْسَ بِهِ.

﴿وَفِي قَوْلِهِ: «إِذْ قَالَتْ إِحْدَاهُنَّ». دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النِّسَاءَ هَؤُلَاءِ مَجْمُوعَةٌ وَلَيْسَتْ وَاحِدَةً وَلَا اثْنَتَيْنِ؛ لِأَنَّ إِحْدَاهُنَّ الضَّمِيرُ هُنَا لِلْجَمْعِ.

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ مَعْلَقًا بِصِيغَةِ الْجَزْمِ (٥٥٩٠)، وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٥٢/١٠): وَقَدْ أَسْنَدَهُ أَبُو ذَرٍّ عَنْ شَيْوَخِهِ فَقَالَ: قَالَ الْبُخَارِيُّ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِدْرِيسَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ. فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْحَدِيثُ صَحِيحًا عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ.

وقوله: «جواريات». يدلُّ على أنَّهنَّ صغارٌ ولسن كباراً، فَيُرْخَّصُ للصغارِ ما لا يُرْخَّصُ للكبارِ؛ ولهذا حتى في الذكورِ قد تُرْخَّصُ لهم من اللّهُ ما لم تُرْخَّصْ للكبارِ كما نصَّ على هذا شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية^(١)؛ لأنَّ الصغيرَ لا بدَّ أن يُعطى حريَّةً في اللعبِ، فالأطفالُ يَنْبَغِي أن يُرْخَّصَ لهم من اللعبِ ما لا يُرْخَّصُ للكبارِ؛ لأنَّ هذا هو مقتضى عقولهم، وهذا الحسنُ أو الحسينُ جاء للرسولِ ﷺ وهو ساجدٌ يُصَلِّي بالجماعةِ وَرَكَبَ عليه^(٢)، لكن لو جاء واحدٌ كبيرٌ يَرْكَبُ على الرسولِ ﷺ وهو ساجدٌ لا يُرْخَّصُ له ذلك، فلكلِّ مقامٍ مقالٌ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله تعالى في «الفتح» (١٢/ ٢٠٣):

وقوله: «ويَنْدُبُنْ». النَّدْبُ من النَّدْبَةِ بضمَّ النونِ؛ وهي ذكْرُ أوصافِ الميتِ بالثناءِ عليه، وتعددٍ محاسنِهِ بالكِرمِ والشجاعةِ ونحوها.

وقوله: «من قُتِلَ من آبائي يومَ بدرٍ». تقدَّمَ بيانُ ذلك في المغازي، وأنَّ الذي قُتِلَ من آبائها إنما قُتِلَ بأحدٍ، وآباؤها الذين شَهِدُوا بدرًا مُعَوِّذٌ، ومُعَادٌ، وعَوْفٌ وأحدُهم أبوها، والآخِرانِ عَمَّاها أَطْلَقَتِ الأبوةُ عليهما تغليباً.

وقوله: «فقال: دَعِيَ هذه». أي: اتركي ما يَتَعَلَّقُ بمدحِي الذي فيه الإطراءُ المنهِي عنه، زاد في روايةِ حمادِ بنِ سلمة: «لا يَعْلَمُ ما في غَيْدِ إِلا اللّهُ». فأشار إلى علَّةِ المنعِ.

وقوله: «وقولي بالذي كُنْتُ تَقُولُين». فيه إشارةٌ إلى جوازِ سماعِ المدحِ والمرثيةِ مما ليس فيه مبالغةٌ تُفْضِي إلى الغلوِّ.

وأخرج الطبرانيُّ في الأوسطِ بإسنادٍ حسنٍ من حديثِ عائشةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مرَّ

(١) انظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٣٠/ ٢١٦).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٣/ ٤٩٣) (١٦٠٣٣)، والنسائي (١١٤١)، والبيهقي في «السنن» (٣٢٣٦)، والحاكم في «المستدرک» (٣/ ١٨١) (٤٧٧٥). وصححه الشيخ الألباني كما في «صفة الصلاة» وتعليقه على السنن.

بنساءٍ من الأنصارِ في عرسٍ لهنَّ وهنَّ يُغْنَيْنِ:

وأهدى لها كبشاً تنخَنَحَ في المربدِ وزوجك في النادي ويعلم ما في غدِ

فقال: «لا يعلم ما في غدٍ إلا الله». قال المُهَلَّبُ: في هذا الحديث إعلان النكاح بالدفِّ وبالغناء المباح، وفيه إقبال الإمام إلى العرس وإن كان فيه لهوٌ ما لم يخرج عن حدِّ المباح، وفيه جواز مدح الرجل في وجهه ما لم يخرج إلى ما ليس فيه. وأعرب ابنُ التين فقال: إنما نهاها لأن مدحه حقٌّ، والمطلوبُ في النكاح اللهو، فلما أدخلت الجدَّ في اللهو منعها كذا قال. وتأم الخبر الذي أشرتُ إليه يردُّ عليه، وسياقُ القصة يُشعرُ بأنها لو استمرت على المراثي لم ينههما، وغالبُ حسنِ المراثي جدٌّ لا لهوٌ، وإنما أنكر عليها ما ذكر من الإطراء حيث أُطلق علمُ الغيب له، وهو صفةٌ تختصُّ بالله تعالى، كما قال تعالى لنبيه: ﴿لَا يَعْلَمَنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [التكوير: ٦٥]. وقوله لنبيه: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَأَسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ﴾ [الأنعام: ١٨٨]. وسائر ما كان النبي ﷺ يخبر به من الغيب بإعلام الله تعالى إياه لا أنه يستقل بعلم ذلك؛ كما قال تعالى: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ [النمل: ٢٧] إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِن رَّسُولٍ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٤٩ - باب قولِ الله تعالى: ﴿وَمَا تَوْأَلَّتِ السَّاءُ صَدَقْتِهِنَّ فَخَلَةٌ﴾ [التكوير: ٤٤]. وكثرة المهر وأدنى ما يجوزُ من الصَّدَاقِ، وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَيْسَّمُ إِحْدَهُنَّ فَتَنْطَرَا فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ [التكوير: ٢٠]. وقوله جلَّ ذكره: ﴿أَوْ تَفْرِضُوا لهنَّ فَرِيضَةً﴾ [التكوير: ٢٣٦]. وقال سهل: قال النبي ﷺ: «ولو خاتماً من حديد»^(١).

(١) علقه البخاري بصيغة الجزم، وأسنده في باب التزويج على القرآن وبغير صداق (٥١٤٩)، وانظر: «تغليق التعليق» (٤/٤١٩)، و«الفتح» (٩/٢٠٥).

كُلُّ هَذِهِ الْآيَاتِ الَّتِي سَاقَهَا الْمُؤَلِّفُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَهْرَ لِلْمَرْأَةِ، وَهَذَا لَا شَكَّ فِيهِ، لِأَنَّهُ عَوَضٌ عَنْ اسْتِمْتَاعٍ تَبَدَّلَهُ هِيَ لِلزَّوْجِ، فَكَانَ لَهَا كَمَا يُطْلَبُ الْاسْتِمْتَاعُ مِنْهَا.

❖ وَقَوْلُ الْمُؤَلِّفِ: «وَكثُرَةُ الْمَهْرِ وَأَذْنَى مَا يَجُوزُ مِنَ الصَّدَاقِ».

وَأَمَّا كَثْرَتُهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَأَتَيْتُمُوهُنَّ فَنطَارًا﴾. فَالْفَنطَارُ: هُوَ الْهَالُ الْكَثِيرُ، وَاخْتَلَفُوا فِي حَدِّهِ فَقِيلَ: أَلْفُ دِينَارٍ. وَقِيلَ: عَشْرَةُ آلَافٍ. وَقِيلَ: مِلَّةٌ جَلْدِ الثَّوْرِ مِنَ الذَّهَبِ^(١). وَهَذَا كَثِيرٌ، وَالْمَعْنَى هُنَا خَارِجٌ عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ؛ يَعْنِي: لَوْ كَانَ الْإِنْسَانُ قَدْ بَدَّلَ أَقْصَى حَدٍّ مِنَ الْمَهْرِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا إِلَّا بِحَقِّهِ.

❖ وَأَمَّا أَذْنَاهُ فَقَالَ ﷺ: «الْتَمَسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ». فَخَاتَمُ الْحَدِيدِ يُسَاوِي رِبْعَ دِينَارٍ، أَوْ رِبْعَ دَرَاهِمٍ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ الْقَاعِدَةَ فِي ذَلِكَ فَقَالُوا: كُلُّ مَا صَحَّ ثَمَنًا أَوْ أَجْرَةً صَحَّ مَهْرًا وَإِنْ قَلَّ، مِنْ أَعْيَانٍ، أَوْ مَنَافِعٍ، أَوْ عَمَلٍ^(٢).



ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥١٤٨ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاقِ الْنَّبِيِّ بِشَاشَةِ الْعُرْسِ فَسَأَلَهُ فَقَالَ: إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاقِ.

وَعَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ^(٣).



(١) انظر: «تفسير الطبري» (٣/ ١٩٩)، و«القرطبي» (٤/ ٣٠)، و«المغني» لابن قدامة (٧/ ١٦١)، و«المبدع» (٧/ ١٣٢).

(٢) انظر: «كشف القناع» (٥/ ١٢٩)، و«زاد المستقنع» (١/ ١٧٤).

(٣) رواه مسلم (٢/ ١٠٤٢) (١٤٢٧) (٧٩).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥٠- بابُ التزويج على القرآن وبغيرِ صدقٍ.

٥١٤٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، سَمِعْتُ أَبَا حَازِمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ يَقُولُ: إِنِّي لَفِي الْقَوْمِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ قَامَتِ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّهَا قَدْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لَكَ فَرَفِئَهَا رَأْيِكَ، فَلَمْ يُجِبْهَا شَيْئًا، ثُمَّ قَامَتْ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّهَا قَدْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لَكَ فَرَفِئَهَا رَأْيِكَ، فَلَمْ يُجِبْهَا شَيْئًا، ثُمَّ قَامَتِ الثَّالِثَةُ فَقَالَتْ: إِنِّهَا قَدْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لَكَ فَرَفِئَهَا رَأْيِكَ فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْكِحْنِيهَا. قَالَ: «هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟». قَالَ: لَا. قَالَ: «اذْهَبْ فَاطْلُبْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ» فَذَهَبَ فَطَلَبَ ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: مَا وَجَدْتُ شَيْئًا وَلَا خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ. قَالَ: هَلْ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ؟ قَالَ: مَعِيَ سُورَةٌ كَذَا وَسُورَةٌ كَذَا قَالَ: اذْهَبْ فَقَدْ أَنْكِحْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ»^(١).

تقدم الكلام على هذا الحديث، لكن قوله: «وبغيرِ صدقٍ». يدلُّ على أنه لا يجوزُ بغيرِ صدقٍ إلا للرسول ﷺ، وقد سبقَ لنا أن الزواجَ باعتبارِ الصدقِ يَنْقَسِمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ: تارةً يُشْتَرَطُ وَيُعَيَّنُ، وتارةً يُشْتَرَطُ عَدَمُهُ، وتارةً يُسَكَّتُ عنه.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥١- بابُ المهرِ بالعروضِ وخاتمٍ من حديدٍ.

٥١٥٠- حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ: «تَزَوَّجْ وَلَوْ بِخَاتَمٍ مِنْ حَدِيدٍ»^(١).
هذا الحديث سبقَ الكلامُ عليه عدةَ مراتٍ من حديثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رحمه الله.

(١) رواه مسلم (٢/ ١٠٤٠) (١٤٢٥) (٧٦).

(٢) تقدم تخريجه.

قصة المرأة التي وهبت نفسها للنبي ﷺ.

وقوله: «بالعروض». جمع عرض، مثل: الثياب والطعام والأواني وشبهها، وقد ذكرنا قاعدة ذكرها أهل العلم: وهي كل ما صح ثمنًا أو أجره صح مهرًا وإن قل. فالمنافع: مثل أن يزعى غنمها، أو يبنى بيتها، أو ما أشبه ذلك.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥٢- بابُ الشروط في النكاح.

وقال عمر: مقاطعُ الحقوق عند الشروط^(١).

وقال المسور بن مخرمة: سمعتُ رسولَ الله ﷺ ذكرَ صهرًا له فأثنى عليه في مصاهرته فأحسنَ قال: «حدّثني فصّدّقني، ووعدني فوفّي لي»^(٢).

٥١٥١- حدّثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك، حدّثنا الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عقبة، عن النبي ﷺ، قال: «أحقُّ ما أُوفيتُم من الشروط أن تُوفوا به ما استحلّتم به الفروج»^(٣).

الشروط في النكاح غيرُ شروطِ النكاح، ويختلفان فيما يأتي:

أولاً: شروطُ النكاح من وضع الشارع، والشروط في النكاح من وضع العاقد.
ثانيًا: شروطُ النكاح ثابتةٌ شرطت أم لم تُشرط، والشروط في النكاح لا تُثبت إلا بشرط.
الفرق الثالث: شروطُ النكاح شرطٌ لصحة العقد، والشروط في النكاح شرطٌ

(١) علقه البخاري بصيغة الجزم، وأسندَه عبد الرزاق في «مصنفه» (٢٢٧/٦) (١٠٦٠٨) عن معمر، عن أيوب، به. وكذا سعيد بن منصور في سننه، وتقدم في أواخر البيوع. من وجه آخر عن إسماعيل. وانظر: «تغليق التعليق» (٤/٤١٩).

(٢) علقه البخاري بصيغة الجزم، وأسندَه في كتاب فرض الخمس، باب ما ذكر من درع النبي ﷺ... إلخ حديث (٣١١٠)، وفي كتاب فضائل الصحابة، باب ذكر أصحاب النبي ﷺ حديث (٣٧٢٩).

(٣) رواه مسلم (١٠٣٥/٢) (١٤١٨) (٦٣).

للزوم العقد؛ بِمَعْنَى: أَنَّ النِّكَاحَ يَصِحُّ وَإِنْ لَمْ يُوفَّ بِهَا، لَكِنَّهُ لَا يُلْزَمُ إِلَّا بِالْوَفَاءِ بِهَا.
وهذه الفروقات الثلاثة تأتي على كل ما كان نحو ذلك؛ مثل أن نقول: شروط البيع،
والشروط في البيع.

وهناك أيضًا فرق رابع: فشروط البيع يَحْرُمُ العقد بدونها، والشروط في البيع لا
يَحْرُمُ العقد بدونها، ولكن يَجِبُ الوفاء بها.

والشروط في النكاح ذكر العلماء أنها تنقسم إلى أقسام^(١):
منها: ما يُبْطِلُ العقد.

منها: ما يَصِحُّ معه العقد، وَيَحْرُمُ الوفاء به.

ومنها: ما يَصِحُّ معه العقد، وَيَجِبُ الوفاء به، فالشروط الصحيحة يَصِحُّ معها
العقد وَيَجِبُ الوفاء بها.

والشروط غير الصحيحة منها ما يُفْسِدُ العقد، ومنها ما لَا يُفْسِدُ العقد.

فمثلاً: إِذَا شَرَطْتَ زِيَادَةً فِي مَهْرِهَا، أَوْ شَرَطَ هُوَ نَقْصًا فِي الْمَهْرِ فَهَذَا الشَّرْطُ جَائِزٌ.

وَإِذَا شَرَطْتَ أَنْ لَا يُسْكِنَهَا مَعَ أَهْلِهَا فَهَذَا الشَّرْطُ جَائِزٌ وَصَحِيحٌ.

وقوله: «قَالَ عَمْرٌ: مَقَاطِعُ الْحَقُوقِ عِنْدَ الشُّرُوطِ». يَعْنِي: مَعْنَاهُ أَنَّ الشُّرُوطَ

هِيَ الْفَاصِلُ بَيْنَ الْمُتَعَاقِدِينَ، فَإِنْ وَفَّى بِهَا مَنْ اشْتَرَطَ عَلَيْهِ بَقِيَ الْعَقْدُ، وَإِنْ لَمْ يَفِ بِهَا
انْقَطَعَ الْعَقْدُ، وَالْحَقُّ فِي قِطْعِ الْعَقْدِ لِمَنْ اشْتَرَطَ لَهُ، لَا لِمَنْ اشْتَرَطَ عَلَيْهِ.

وهنا يَقُولُ الْمُسَوِّرُ رحمته الله: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ صَهْرًا لَهُ فَأَثْنَى عَلَيْهِ فِي

مِصَاهِرَتِهِ فَأَحْسَنَ، قَالَ: «حَدَّثَنِي فَصَّدَقَنِي، وَوَعَدَنِي فَوَفَّى لِي». يَعْنِي بِذَلِكَ: زَوْجَ ابْنَتِهِ

زَيْنَبَ، فَإِنَّهُ حَدَّثَهُ فَصَّدَقَهُ، وَوَعَدَهُ فَوَفَّى لَهُ، وَقَالَ هَذَا النَّبِيُّ ﷺ حِينَ ذَكَرَ لَهُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ

أَبِي طَالِبٍ يُرِيدُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِنْتِ أَبِي جَهْلٍ، وَلَعَلَّهَا تَأْتِينَا فِي الْبَخَارِيِّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

(١) انظر: «المغني» (٧/ ١٧١)، و«مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٣٢/ ١٥٧) و«المبدع» (٧/ ٨٠)،

و«الإنصاف» (٨/ ١٥٤)، و«كشف القناع» (٥/ ٩١).

هذه القصة، فإنه ﷺ قد تأثر من هذا، وقال: (والله لا تجتمع بنتُ عدوِّ الله، وبنتُ رسولِ الله تحت رجلٍ واحدٍ). وقال: «إن فاطمة بضعة مني يُرَبِّيها ما رَآها». وأثنى على صهره الآخر فقال فيه: «حدَّثني فصَدَّقني، ووَعَدَني فَوَفَّى لي»^(١).

وهل المعتبر في الشروط صلبُ العقدِ أو ما اتَّفَقا عليه قبله؟

الجوابُ أن يُقالَ: المعتبرُ صلبُ العقدِ وما اتَّفَقا عليه قبله وإن لم يُذكر عند العقدِ، فإذا اتَّفَقا عند الخطبة على شيءٍ ولم يُذكره عند العقدِ فهو لازمٌ؛ لأن أصلَ العقدِ مبنيٌّ على الخطبة، وإن ذُكر في العقدِ فهو أحسنٌ وأولى. حتى لا يحدث الاختلاف فيما بعد.

ثم هل الوفاء بالشروط في النكاح واجبٌ أو ليس بواجبٍ؟

الصحيحُ: أنه واجبٌ، وقال بعضُ أهلِ العلم: إنه سنَّةٌ^(٢). وقالوا: لأنه إذا لم يف بهما اشترط عليه فلآخر الفسخ. ولكن تمكينه من الفسخ لا يسقط الواجب في الواقع؛ لأنه قد يفسخ من شرط له الشرط ولم يوف له به وهو يكره ذلك.

والصحيحُ: أن الوفاء بالشرط واجبٌ؛ لقول الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَآفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [البقرة: ١٠١]. والأمْرُ بالوفاء بالعقد أمرٌ بالوفاء بأصله ووصفه الذي هو الشرط، ولقوله تعالى: ﴿وَآفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ [البقرة: ٢٤]. ولقول النبي ﷺ: «آيةُ المنافقِ ثلاثٌ». وذكر: «إذا عاهد غدر»^(٣). والشروط نوعٌ من المعاهدة، فالصوابُ وجوبه، وكونُ الذي لا يوفى له بها يُمكنه الفسخ لا يعني ذلك أنه يجوز لمن هي عليه أن يدعها؛ لأن هذا قد يضرُّ بها.

مثال ذلك: امرأةٌ بكرٌ اشترطت شرطاً على زوجها، ولم يف به، وقلنا لها: افسخي فيماذا يُفيدُها الفسخُ؟! بل ربَّما تفضَّل أن تبقى معه على مضضٍ، وعلى كُرهٍ، ولا تفسخ.

(١) رواه البخاري (٣٧٢٩)، ومسلم (١٩٠٣/٤) (٢٤٤٩) (٩٥).

(٢) راجع قول صاحب «كشاف القناع» (٩١/٥).

(٣) تقدم تخريجه.

النِّكَاحُ؛ لَأَنَّهَا إِذَا فَسَخَتْ النِّكَاحَ فَقَدْ صَارَتْ ثَيِّبًا، وَقَدْ لَا يُرْغَبُ فِيهَا وَقَدْ يُؤْخَذُ عَنْهَا سَمْعَةُ سَيِّئَةٌ، وَلَا سَيِّئًا إِنْ كَانَ الزَّوْجُ لَا يَخَافُ اللَّهَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَصَارَ يَفْشِي بَيْنَ النَّاسِ أَنَّهَا امْرَأَةٌ لَكِيعَةٌ، وَأَنَّهَا لَثِيْمَةٌ وَأَنَّهَا فِيهَا كَذَا وَكَذَا.

فَالْمَهْمُ: أَنْ الصَّوَابَ بَلَا شَكٍّ أَنْ الْوَفَاءَ بِالشَّرْطِ فِي النِّكَاحِ كغَيْرِهِ مِنَ الْعُقُودِ، يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ، بَلْ قَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «أَحَقُّ الشَّرْطِ أَنْ تَوْفُوا بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ» ^(١). وَصَدَّقَ النَّبِيُّ ﷺ أَيُّهَا أَشَدُّ انْتِهَاكَ أَنْ تَشْتَرِيَ بَيْتًا وَتَنْتَهَكَهُ بِالسَّكْنَى بِهِ، أَوْ أَنْ تَعْقِدَ عَلَى امْرَأَةٍ وَتَنْتَهَكَهَا بِالْإِسْتِمَاعِ بِهَا، لَا شَكَّ أَنَّ الثَّانِيَ أَشَدُّ وَأَعْظَمُ، وَلِهَذَا مِنْ غَضَبٍ مِنْ إِنْسَانٍ بَيْتَهُ وَبَاتَ بِهِ لَيْلَةً لَمْ يَسْتَحِقِّ الْحَدَّ الَّذِي يَكُونُ عَلَى شَخْصٍ غَضِبَ امْرَأَةً وَبَاتَ عِنْدَهَا لَيْلَةً يَزْنِي بِهَا، فَفَرَّقَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، فَإِذَا كَانَتِ الشَّرْطُ فِي الْبَيْعِ وَالْإِجَارَاتِ وَالرُّهُونِ وَغَيْرِهَا يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهَا، فَفِي النِّكَاحِ كَمَا قَالَ نَبِيُّنَا ﷺ مِنْ بَابٍ أَوْلَى.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله تعالى فِي «الْفَتْحِ» (٩/٢١٧):

قَوْلُهُ: «وَقَالَ عُمَرُ: مَقَاطِعُ الْحَقُوقِ عِنْدَ الشَّرْطِ». وَصَلَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَهُوَ ابْنُ أَبِي الْمَهَاجِرِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ عُمَرَ حَيْثُ تَمَسَّ رِكَبَتِي رِكَبَتَهُ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ تَزَوَّجْتُ هَذِهِ وَشَرَطْتُ لَهَا دَارَهَا، وَإِنِّي أَجْمِعُ لِأَمْرِي - أَوْ لَشَأْنِي - أَنْ أَتَقَلَّ إِلَى أَرْضٍ كَذَا وَكَذَا. فَقَالَ: لَهَا شَرَطُهَا. فَقَالَ الرَّجُلُ: هَلْكَ الرَّجَالُ إِذْ لَا تَشَاءُ امْرَأَةً أَنْ تُطَلَّقَ زَوْجَهَا إِلَّا طَلَّقَتْ. فَقَالَ عُمَرُ: الْمُؤْمِنُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ، عِنْدَ مَقَاطِعِ حَقُوقِهِمْ.

وَتَقَدَّمَ فِي الشَّرْطِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ ابْنِ أَبِي الْمَهَاجِرِ نَحْوَهُ. وَقَالَ فِي آخِرِهِ: فَقَالَ عُمَرُ: إِنْ مَقَاطِعَ الْحَقُوقِ عِنْدَ الشَّرْطِ وَلَهَا مَا اسْتَرَطَّتْ. اهـ.

هَذَا يُفِيدُ أَنَّهُ إِذَا خَالَفَ الشَّرْطَ فَلَهَا الْفَسْخُ، وَقَوْلُ الْمَعْتَرِضِ: لَا تَشَاءُ امْرَأَةً أَنْ تُطَلَّقَ زَوْجَهَا إِلَّا طَلَّقَتْ. يُقَالُ: هُوَ الَّذِي جَعَلَ الْأَمْرَ بِيَدِهَا، فَهُوَ الَّذِي شَرَطَ لَهَا هَذَا الشَّرْطَ.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥٣- بَابُ الشُّرُوطِ الَّتِي لَا تَحِلُّ فِي النِّكَاحِ.

وقال ابن مسعود: لَا تَشْتَرِطُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا^(١).

٥١٥٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ زَكْرِيَّا - هُوَ ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ - عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَسْأَلُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتُسْتَفْرِغَ صَحْفَتَهَا فَإِنَّمَا لَهَا مَا قُدِّرَ لَهَا»^(٢).

في هذا الحديث: بيان أن الشروط التي لَا تَحِلُّ هي التي يَكُونُ فيها عدوانٌ على الغير، أو مخالفةٌ لمقتضى العقد أو ما أشبه ذلك، والأصل في الشروط الحلُّ، كما أن الأصل في العقود الحلُّ إلا ما قام الدليل على تحريمه، فمن ذلك إذا شَرَطَتِ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا؛ يَعْنِي: إِنْسَانٌ يَأْتِي لِتَنْزُوجِ امْرَأَةٍ فَقَالَتْ: بِشَرْطٍ أَنْ تُطَلِّقَ الْمَرْأَةَ الَّتِي مَعَكَ. فهذا حرامٌ وَلَا يَصِحُّ؛ لِنَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، وَالْحِكْمَةُ مِنْ هَذَا أَنْ فِيهِ عَدَوَانًا عَلَى الْغَيْرِ.

وقول الرسول ﷺ: «لِتُسْتَفْرِغَ صَحْفَتَهَا». اللامُ هنا ليست للتعليل، ولكنها للعاقبة؛ لأنه لَا يَحِلُّ أَنْ تَشْتَرِطَ طَلَاقَ أُخْتِهَا سِوَاءً كَانَ قَصْدُهَا أَنْ لَا تُشَارِكَهَا فِي الطَّعَامِ، أَوْ كَانَ قَصْدُهَا شَيْئًا آخَرَ.

وإذا شَرَطَتِ أَنْ لَا يَنْزُوجَ عَلَيْهَا فَالشَّرْطُ صَحِيحٌ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا - أَي: بَيْنَ إِذَا مَا شَرَطَتِ طَلَاقَ الْمَرْأَةِ الَّتِي مَعَهُ، وَأَنْ لَا يَنْزُوجَ - ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهَا إِذَا شَرَطَتِ طَلَاقَ الَّتِي مَعَهُ فَهُوَ عَدَوَانٌ عَلَيْهَا، لَكِنْ إِذَا شَرَطَتِ أَنْ لَا يَنْزُوجَ فَهُوَ حَقٌّ، وَقَدْ أَسْقَطَهُ؛ يَعْنِي: لَمْ

(١) علقه البخاري بصيغة الجزم، وقال الحافظ في «الفتح» (٩/٢١٩): كذا أورده معلقاً عن ابن

مسعود، وسأبين أن هذا اللفظ بعينه وقع في بعض طرق الحديث المرفوع عن أبي هريرة، ولعله لما

لم يقع له اللفظ مرفوعاً، أشار إليه في المعلق إيذاناً بأن المعنى واحد. اهـ.

ولم يتكلم الحافظ عليه في «تغليق التعليق».

(٢) رواه مسلم (٢/١٠٣٣) (١٤١٣) (٥١).

تَعْتَدِ عَلَى أَحَدٍ وَهُوَ إِلَى الْآنَ مَا تَزَوَّجَ وَالْحَقُّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ فَإِذَا أَسْقَطَهُ بِشَرْطِهِ لَهَا، فَلَهُ ذَلِكَ، فَإِنْ تَزَوَّجَ فَهُوَ حَرَامٌ عَلَيْهِ، وَلَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ شَرَطَ أَلَّا يَتَزَوَّجَ.

فَإِذَا قَالَ: أَنَا سَوْفَ أَتَزَوَّجُ وَلَهَا أَنْ تَفْسَخَ. قُلْنَا: هَذَا لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ رُبَّمَا تَفْسَخُ وَهِيَ كَارِهَةٌ. لَكِنْ كَيْفَ يَتَخَلَّصُ الْإِنْسَانُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَ؛ مِثْلُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْمَرْأَةُ لَمْ تُعَفِّهِ وَلَهُ شَغَفٌ بِالنِّسَاءِ فَمَاذَا يَصْنَعُ؟

نَقُولُ: عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَرَضِيَهَا حَتَّى تُسْقِطَ الشَّرْطَ، فَإِنْ أَبَتْ وَكَانَ رَغْبَتُهُ فِي الْجَدِيدَةِ أَكْثَرَ مِنْ رَغْبَتِهِ فِي الْقَدِيمَةِ، فَلَهُ بَابٌ آخَرٌ، وَهُوَ الطَّلَاقُ وَيَسْتَرِيحُ مِنْهَا، فَإِنْ خَيْرُهَا وَقَالَ: إِمَّا أَنْ تُسْقِطِي الشَّرْطَ، وَإِمَّا أَنْ أُطَلِّقَكَ. فَصَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا بَدُونِ هَذَا. وَالْغَرِيبُ أَنَّ أَصْحَابَنَا أَيُّ: الْحَنَابِلَةَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ قَالُوا: إِنَّهُ يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَشْتَرِطَ طَلَاقَ ضَرَّتِهَا^(١).

وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ خَطَأٌ، وَأَنَّ الصَّوَابَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَشْتَرِطَ طَلَاقَ ضَرَّتِهَا، وَكَذَلِكَ لَوْ اشْتَرَطَتْ أَنْ يَقْسِمَ لَهَا يَوْمِينَ، وَلِلأُولَى يَوْمًا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ فِيهِ عِدَوَاتًا، وَكَذَلِكَ لَوْ اشْتَرَطَتْ أَنْ يَجْعَلَهَا فِي الْقَصْرِ، وَالْأُخْرَى فِي بَيْتِ مَنْ الطَّيْنِ لَا يَصِحُّ، الْمَهْمُ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يَتَضَمَّنُ وَقْعًا فِي مُحَرَّمٍ مِنْ عِدَوَانٍ أَوْ جَوْرٍ، أَوْ يَعُودُ إِلَى خِلَافٍ مَقْصُودِ الْعَقْدِ فَلَا يَجُوزُ.

وَإِنْ اشْتَرَطَتْ دَارًا لَهَا يَصِحُّ؛ أَيُّ: شَرَطَتْ مَا تَنْقُلُنِي إِلَى بَيْتِكَ فَالشَّرْطُ صَحِيحٌ. وَإِنْ اشْتَرَطَتْ أَنْ تَسْكُنَ مَعَ أَبَوَيْهَا فَمَاتَا، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: يَنْقُطُ الشَّرْطُ؛ لِأَنَّهَا اشْتَرَطَتْ أَنْ تَسْكُنَ مَعَ أَبَوَيْهَا، وَأَبَوَاهَا مَاتَا، فَلَيْسَ لَهَا إِذَا أَحَدٌ مِنْهُمَا تَسْكُنُ مَعَهُ، فَيَنْقُطُ الشَّرْطُ لِفَوَاتِ مَحَلِّهِ.

(١) قَالَ ابْنُ قِدَامَةَ فِي «الْمَغْنِيِّ» (٧/ ٧٧): وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ هُوَ شَرْطٌ لَازِمٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنَافِي الْعَقْدَ، وَلَهَا فِيهِ فَائِدَةٌ فَأَشْبَهَ مَا لَوْ شَرَطَتْ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا، وَلَمْ أَرِ هَذَا لَغَيْرِهِ وَقَدْ ذَكَرْنَا مَا يَدُلُّ عَلَى فَسَادِهِ. وَانْظُرْ: «كِشَافُ الْقِنَاعِ» (٥/ ٩١).

وإذا اشترطت المرأة أن يكون الطلاق بيدها، فهذا فيه خلافٌ: قال بعض العلماء: إن هذا لا يجوز؛ لأن المرأة لا تمليك هذا، إذ أنها ضعيفة الرأي وسريعة العاطفة، ويمكن أن تغضب على زوجها من أدنى شيء فتقول: أنت طالق، ثم تكون الرجعة بعد ذلك بيد من؟ فهذه مشكلة أيضاً، وعلى كل حال فالمسألة هذه الذي يظهر لي أن القول بعدم الصحة هو الصحيح.

لكن لو اشترطت الخيار يعني: يكون هذا الرجل قد اشتهر بأنه سيء الخلق مثلاً، فقالت: إن طاب لي المقام معك وإلا فلي الخيار - فهذا فيه خلاف أيضاً - والمشهور من المذهب أنه لا يصح؛ لأنه لا يمكن أن تمكن الزوجة من أن يكون الخيار لها ويبيدها.

واختار شيخ الإسلام ابن تيمية: أن هذا جائز، وأن لها أن تشتري الخيار بسبب. فهذا فرق بين شرط الطلاق بيدها، وبين أنه إذا لم يطب لها المقام فلها الخيار. وإن شرطت عليه أن يقلع عن الدخان، فيصح الشرط لما فيه من المصلحة لهما، فإن امتنع عن الدخان فقد وفى بالشرط، وإن عاد فلها الفسخ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥٤- بَابُ الصَّفْرَةِ لِلْمَتَزَوِّجِ، وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(١).

٥١٥٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ حَمِيدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبِهِ أَثَرُ صُفْرَةٍ فَسَأَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَ: «كَمْ سُقَّتَ إِلَيْهَا؟» قَالَ: زِنَةٌ نَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «أَوَلَمْ وَلَوْ بِشَاءٍ»^(٢).

الصَّفْرَةُ: مَعْنَاهَا أَنَّ الْإِنْسَانَ يَتَطَيَّبُ بِالزَّعْفَرَانِ وَشَبِّهِهِ، أَوْ بِأَطْيَابٍ لَهَا لَوْنٌ، الْمَهْمُ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمَتَزَوِّجِ أَنْ يَتَطَيَّبَ بِالْأَطْيَابِ الْخَاصَّةِ بِالْعُرُوسِ وَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ، بِدَلِيلِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَهَا رَأْيٌ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَثَرَ الصَّفْرَةِ سَأَلَهُ، كَأَنَّ هَذَا أَمْرٌ لَيْسَ مَعْتَادًا عِنْدَ النَّاسِ إِلَّا إِذَا كَانَ أَثَرُ الزَّوَاجِ.

وقوله: «وَزَنَ نَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ». وَالنَّوَاءُ مِنَ الذَّهَبِ قِيلَ: إِنَّهَا نَوَاءُ التَّمْرِ، وَقِيلَ: إِنَّ النَّوَاءَ مَعْيَارٌ لِلذَّهَبِ يُوزَنُ بِهِ؛ يَعْنِي: كَمَا تَقُولُ: قِيرَاطٌ مِنْ ذَهَبٍ، أَوْ مِثْقَالٌ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. الْحَاصِلُ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ رضي الله عنه قَالَ لَهُ الرَّسُولُ ﷺ: «أَوَلَمْ وَلَوْ بِشَاءٍ». يَعْنِي: اجْعَلْ وَلِيمَةً وَلَوْ بِشَاءٍ، فَالْوَلِيمَةُ لِلْمَتَزَوِّجِ سَنَةٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَالْإِجَابَةُ إِلَيْهَا وَاجِبَةٌ بِشُرُوطٍ مَعْرُوفَةٍ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥٥- بَابٌ.

٥١٥٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: أَوْلَمَ النَّبِيُّ ﷺ

(١) علقه البخاري بصيغة الجزم. وأسنده في كتاب مناقب الأنصار (٣٩٣٧)، وفي البيوع (٢٠٤٩)، وفي

النكاح (٥٠٧٢)، وغير ذلك، وانظر: «تغليق التعليق» (٤/٤٢٠).

(٢) رواه مسلم (١٠٤٢/٢) (١٤٢٧) (٧٩).

بزينب فأوسع المسلمين خيراً، فخرج كما يصنع إذا تزوج، فأتى حجر أمهات المؤمنين يدعوه ويدعون له، ثم انصرف فرأى رجلين فرجع، لا أدري أخبرته أو أخبر بخروجهما^(١).

هذا الحديث مختصر، والمؤلف رحمه الله قال: بابٌ ولم يذكر ترجمة، قال شراح الكتاب: إن الباب بدون ترجمة بمنزلة الفصل في كتب الفقهاء^(٢). فالفقهاء مثلاً يقولون: كتاب الطهارة. باب الآنية. فصل في كذا. قال ابن حجر رحمه الله قال:

إنه لما ذكر الصفرة للمتزوج وهنا ليس فيه أن الرسول ﷺ استعمل هذا دل على أن ذلك ليس بالأمر اللازم^(٣). وأما العيني رحمه الله فقال:

إن المناسبة أنه هنا ذكر الإيلاء، وفي حديث عبد الرحمن بن عوف قال: «أولم ولو بشاة». فدل هذا على أن الوليمة تكون من الشاة، وتكون من الخبز واللحم وغير ذلك^(٤).

قوله: «يدعو، ويدعون». الواو التي قبل النون في قوله: «يدعون» هنا أصلية؛ لأنها نون النسوة، بينما القارئ يظن أنها واو الجماعة.

والوليمة عند الزواج كما جرت العادة تكون عند الدخول، وقد كان قديماً عندنا تكون الوليمة إذا انتقل الزوج لزوجته من أهلها؛ يعني: بعد يومين أو ثلاثة، والآن صارت الوليمة تكون ليلة الدخول.

والرجلان ﷺ كانا قد بقيا بعد أن تفرق الناس، والله ﷻ نهي أن يبقَى الناس بعد

(١) رواه مسلم (١٠٤٨/٢) (١٤٢٨) (٨٩).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٩/٢٢١)، و«عمدة القاري» (٢٠/١٤٤).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٩/١٢٩).

(٤) انظر: «عمدة القاري» (٢٠/١٤٥).

الطعام فقال سبحانه: ﴿فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا﴾ [الاحزاب: ٥٣]. فهذان الرجلان بقيا في بيت الرسول ﷺ بعد أن خرج، وأعلم الناس أنه تزوج، فلما رأيا النبي ﷺ عند رجوعه خرجا، يعني: استخيا وخرجا.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥٦- بَابُ كَيْفِ يُدْعَى لِلْمُتَزَوِّجِ.

٥١٥٥- حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا هَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَثَرَ صَفْرَةٍ فَقَالَ: «مَا هَذَا؟» قَالَ: إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ قَالَ: «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ، أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ»^(١). إِذَا: يُقَالُ لِلْمُتَزَوِّجِ: بَارَكَ اللَّهُ لَكَ.

وفيه أيضًا: «بارك الله لكما وعليكما وجمع بينكما في خير»^(٢). وهذه خير مما كانوا يقولونه في الجاهلية: يقولون إذا رفئوا الإنسان: بالرفاء والبنين فهذه جاهلية، وإن كان بعض الناس اليوم يستعذبها ويستملحها ويقول: بالرفاء والبنين. وهي لولا أنها كلمة جاهلية أبطلها الإسلام لقلنا: الأمر فيها سهل، لكن ما دامت كلمة جاهلية أبطلها الإسلام، فإنه لا يليق بنا بعد أن هدانا الله تعالى لهذا الدين الإسلامي أن نعود إلى تربية الجاهلية.

بل نقول كما قال النبي ﷺ: «بارك الله لكما وعليكما وجمع بينكما في خير». كما أن هذه الكلمة بالرفاء والبنين كانت تُقال لأنهم يكرهون إنجاب البنات، معناها: أنه يتمنى أن يكون هذا الزواج مصحوبًا بالرفاهية والبنين والباء هنا للمصاحبة، وقد يكون المراد بالرفاء أيضًا من رفا الثوب إذا وصل بعضه ببعض ورقعه، فالمراد الصلة وهي صالحة للأمرين.

(١) رواه مسلم (١٠٤٢/٢) (١٤٢٧) (٧٩).

(٢) رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٣٨١/٢) (٨٩٥٧)، وأبو داود (٢١٣٠)، والترمذي (١٠٩١)، وابن ماجه (١٩٠٥)، وصححه الشيخ الألباني رحمه الله كما في تعليقه على السنن.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥٧- بابُ الدعاءِ للنساءِ اللَّاتي يَهْدِينَ العروسَ وللعروسِ.

قوله: «يَهْدِينَ». بالفتح، لكن الظاهرُ يَهْدِينَ أَحْسَنُ، وَيَجُوزُ الْفَتْحُ «نَسَخَتَيْنِ» لكن الظاهرُ يَهْدِينَ أَحْسَنُ؛ لأنَّ يَهْدِينَ معناها يَدُلِّلْنَ، وَيُهْدِينَ العروسَ؛ يَعْنِي: يَقْدُمْنَهَا إِلَى زَوْجِهَا.

٥١٥٦- حَدَّثَنَا فَرُوءُ بْنُ أَبِي الْمَغْرَاءِ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسَهِّرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «تَزَوَّجَنِي النَّبِيُّ ﷺ فَأَتَنِي أُمِّي فَأَدْخَلَتْنِي الدَّارَ، فَإِذَا نِسْوَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي الْبَيْتِ فَقُلْنَ: عَلَى الْخَيْرِ وَالْبَرَكَةِ، وَعَلَى خَيْرِ طَائِفٍ».

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمه الله تعالى فِي «الْفَتْحِ» (١٢ / ٢٢٢ - ٢٢٣):

قوله: «بابُ الدعاءِ للنسوةِ اللَّاتي يَهْدِينَ العروسَ وللعروسِ». فِي رِوَايَةِ الْكُشْمِينِيِّ: لِلنِّسَاءِ بَدَلَ النِّسْوَةِ، وَأُورِدَ فِيهِ حَدِيثُ عَائِشَةَ: تَزَوَّجَنِي ﷺ فَأَتَنِي أُمِّي فَأَدْخَلَتْنِي الدَّارَ، فَإِذَا نِسْوَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقُلْنَ عَلَى الْخَيْرِ وَالْبَرَكَةِ. وَهُوَ مُخْتَصَرٌ مِنْ حَدِيثٍ مَطْوُولٍ تَقَدَّمَ بِتَمَامِهِ بِهَذَا السَّنَدِ بَعِيْنَهُ فِي بَابِ تَرْوِيجِ عَائِشَةَ قُبَيْلِ أَبْوَابِ الْهَجْرَةِ إِلَى الْمَدِينَةِ. وَظَاهَرُ هَذَا الْحَدِيثِ مُخَالَفٌ لِلتَّرْجِمَةِ، فَإِنْ فِيهِ دَعَاءُ النِّسْوَةِ لِمَنْ أَهْدَى الْعُرُوسَ لَا الدَّعَاءَ لَهُنَّ، وَقَدْ اسْتَشْكَلَهُ ابْنُ التِّينِ فَقَالَ: لَمْ يَذْكُرْ فِي الْبَابِ الدَّعَاءَ لِلنِّسْوَةِ [وَهَذَا لِأَنَّ فِيهِ الدَّعَاءَ لِمَنْ أَهْدَى؛ يَعْنِي لِلْعُرُوسِ] ^(١).

ولعله أراد كيف صفة دعائهن للعروس؟ لكن اللفظ لا يساعده على ذلك.

وقال الكرمانى: الأُمُّ هِيَ الْهَادِيَةُ لِلْعُرُوسِ الْمُجَهَّزَةُ، فَهِنَّ دَعَوْنَ لَهَا وَلِمَنْ مَعَهَا، وَلِلْعُرُوسِ حَيْثُ قُلْنَ: عَلَى الْخَيْرِ جِئْتُ أَوْ قَدِمْتُ عَلَى الْخَيْرِ، قَالَ: وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ فِي النِّسْوَةِ لِلَاخْتِصَاصِ؛ أَيْ: الدَّعَاءُ الْمُخْتَصُّ بِالنِّسْوَةِ اللَّاتِي يَهْدِينَ، وَلَكِنْ يَلْزَمُ مِنْهُ الْمَخَالَفَةُ بَيْنَ اللَّامِ الَّتِي لِلْعُرُوسِ؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى الْمَدْعُوِّ لَهَا، وَالَّتِي فِي النِّسْوَةِ لِأَنَّهَا الدَّاعِيَةُ، وَفِي جَوَازِ مِثْلِهِ خِلَافٌ.

(١) ما بين معقوفين من كلام العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله تعالى.

والجوابُ الأوَّلُ أَحْسَنُ ما تُوجَّهُ به الترجمةُ، وحاصله أن مرادَ البخاريَّ بالنسوةِ من يُهْدَيْنِ العروسَ سواءَ كُنَّ قليلاً أو كثيراً، وأن من حَضَرَ ذلكَ يَدْعُو لمن أَحْضَرَ العروسَ، ولم يُرِدِ الدعاءَ للنسوةِ الحاضراتِ في البيتِ قبلَ أن تَأْتِيَ العروسُ، وَيُحْتَمَلُ أن تَكُونَ اللامُ بمعنى الباءِ على حذفٍ؛ أي: المختصَّ بالنسوةِ وَيَحْتَمَلُ أن الألفَ واللامَ بدلٌ من المضافِ إليه، والتقديرُ، دعاءُ النسوةِ الداعياتِ للنسوةِ المهدياتِ، وَيَحْتَمَلُ أن تَكُونَ بمعنى «مِنْ»؛ أي: الدعاءُ الصادرُ من النسوةِ.

وعند أبي الشيخِ في كتابِ النكاحِ من طريقِ يزيدِ بنِ حفصةَ، عن أبيه عن جدِّه أن النبيَّ مرَّ بجوارِ بناحيةِ بني جدرةَ وَهُنَّ يَقُلْنَ: فَحَيُّونَا نُحْيِيكُمْ. فقال: قلنَ حَيَّانا اللهُ وَحَيَّاكُمْ. فهذا فيه دعاءٌ للنسوةِ اللاتي يَهْدَيْنِ العروسَ.

❦ وقوله: «يَهْدَيْنِ». بفتحِ أوَّلِهِ من الهِدَايَةِ، وبضمِّهِ من الهَدِيَةِ، ولما كانت العروسُ تُجَهَّزُ من عندِ أهلِها إلى الزوجِ احتاجَتْ إلى من يَهْدِيها الطريقَ إليه، أو أَطْلَقَتْ عليها أنها هديةٌ، فالضبطُ بالوجهين على هذين المعنيين.

❦ وأما قوله: «وللعروسِ». فهو اسمٌ للزوجين عندَ أوَّلِ اجتماعِهما يَشْمَلُ الرجلَ والمرأةَ، وهو داخلٌ في قولِ النسوةِ: على الخيرِ والبركةِ. فإن ذلكَ يَشْمَلُ المرأةَ وزوجَها، ولعلَّه أشارَ إلى ما وَرَدَ في بعضِ طريقِ حديثِ عائشةَ كما تَبَهَّتُ عليه هناك، وفيه أن أُمَّها لما أَجْلَسَتْها في حجرِ رسولِ اللهِ ﷺ قالت: هُوَ لَأَهْلِكَ يا رسولَ اللهِ: بَارَكَ اللهُ لَكَ فيهم.

❦ وقوله في حديثِ البابِ: «فإذا نسوةٌ من الأنصارِ». سَمَّى مِنْهُنَّ أسماءَ بنتَ يزيدَ بنِ السكنِ الأنصاريةَ. فقد أَخْرَجَ جعفرُ المُسْتَعْفِرِيُّ من طريقِ يَحْيَى بنِ أبي كثيرٍ، عن كِلَابِ بنِ تِلَادٍ، عن تِلَادٍ، عن أسماءَ مُقَنَّيةَ عائشةَ قالت: لما أَفْعَدْنَا عائشةَ لِنُجَلِّيْها على رسولِ اللهِ ﷺ، جاءنا فَقَرَّبَ إلينا تمرًا ولَبَنًا.... الحديثُ.

وأَخْرَجَ أَحْمَدُ والطَّبْرَانِيُّ هذه القصةَ من حديثِ أسماءَ بنتِ يزيدَ بنِ السكنِ، ووقعَ في روايةِ للطبرانيِّ أسماءَ بنتَ عُمَيْسٍ، ولا يَصِحُّ؛ لأنها حينئذٍ كانت مع زوجها جعفرِ بنِ

أبي طالب بالحبشة.

والمُقْنِيَةُ بقافٍ، ونونٍ التي تُزِينُ العروسَ عندَ دخولها على زوجها. اهـ
على كُلِّ حالٍ: الأَحْسَنُ أن يُقَالَ: إنه لما أَقْبَلَتْ عائِشَةُ ومَعَهَا أمُّها فَقُلْنَ: على الخيرِ
والبركة. أَرَدْنَ بذلك عائِشَةَ ومن مَعَهَا، فيَكُونُ هنا الدعاءُ للعروسِ، وللنساءِ اللَّاتي
يُهْدِيْنَ العروسَ، وهذا أمرٌ ممكن، فإنك مثلاً إذا أَقْبَلَ أناسٌ وَقَلْتَ: على الخيرِ
والبركة، أو باركِ اللهُ فيكم أو ما أَشَبَّه ذلك، وإن كان الأَصْلُ المقصودُ واحدٌ منهم،
فهو يَشْمَلُ الجميعَ، وحينئذٍ ما يَحْتَاجُ أن نَقُولَ: هذا البحثُ الطويلُ والنقاشُ الطويلُ
لِلترجمة.

فَنَقُولُ: إن النساءَ لما أَقْبَلَتْ عائِشَةُ ومَعَهَا أمُّها ومَعَهَا مُقْنِيَّتُها قُلْنَ: على الخيرِ
والبركةِ للجميعِ.

وبعضُ الناسِ يَقُولُونَ: على الطائرِ الميمونِ. وهو بمعنى: على خيرِ طائرٍ؛ يَعْنِي:
معناها التفاؤُلُ والبركةُ والخيرُ وهذا يَجُوزُ؛ لَأَنَّهُ تَفَاوُلٌ.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٥٨- باب من أحب البناء قبل الغزو.

٥١٥٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَامٍ،

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «غَرَانِبِي مِنَ الْأَنْبِيَاءِ فَقَالَ لِقَوْمِهِ: لَا يَتَّبِعْنِي رَجُلٌ مَلَكَ بُضْعَ امْرَأَةٍ وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَبْنِيَ بِهَا وَلَمْ يَبْنِ بِهَا»^(١).

هذا الحديث واضح جدًا؛ لأن الإنسان الذي عقد على امرأة وهو يريد أن يبني بها لا شك أنه يشغل قلبه، والجهاد ينبغي أن يكون الإنسان فارغ القلب حتى يتفرغ لما اتجه له.

وأخذ بعض العلماء من هذا الحديث: أن الزواج مُقَدَّمٌ على الجهاد، وهو على إطلاقه فيه نظر، بل يُقَالُ: مُقَدَّمٌ إذا كان قد تَمَلَّكَ وعقد وهو يريد أن يبني بها فإنه يُقَدَّمُ.

وقوله: «وهو يريد أن يبني بها». لو فرضنا أنه لا يريد ذلك، مثل أن يكون بينه وبينهم أجل لمدة سنة أو بعد سنتين، أو ما أشبه ذلك، بحيث يذهب إلى الغزو ويرجع. فهنا لا حرج أن يخرج إلى الغزو ويرجع.

وهذا يشبه قول الرسول ﷺ: «لا صلاة بحضرة طعام»^(٢)؛ لأنه قد يتعلّق بالطعام ولا يُتَقَنُّ الصلاة، وهو مأخوذ من قوله تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ ۖ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَبْ ۝٨﴾

[البقرة: ٧-٨].



(١) رواه مسلم (١٣٦٦/٣) (١٧٤٧) (٣٢).

(٢) رواه مسلم (٣٩٣/١) (٥٦٠) (٦٧).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥٩- باب من بنى بامرأة وهي بنت تسع سنين.

٥١٥٨- حدثنا قبيصة بن عقبة، حدثنا سفيان، عن هشام بن عروة، عن عروة تزوج النبي ﷺ عائشة وهي بنت ست سنين، وبنى بها وهي بنت تسع ومكثت عنده تسعاً^(١).
لكن هذا مشروط بما إذا كانت تستطيع وتحمل الزوج، أما إذا كانت امرأة صغيرة؛ أي: صغيرة الجسم، أو نحيفة لا تتحمل فيجب مراعاة الأحوال.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٦٠- باب البناء في السفر.

٥١٥٩- حدثنا محمد بن سلام، أخبرنا إسماعيل بن جعفر، عن حميد، عن أنس قال: أقام النبي ﷺ بين خيبر والمدينة ثلاثاً يُنسى عليه بصفية بنت حيي فدعوت المسلمين إلى وليمته فما كان فيه من خبز ولا لحم، أمر بالأنطاع فألقي فيها من التمر والأقط والسمن، فكانت وليمته، فقال المسلمون: إحدى أمهات المؤمنين أو ممّا مَلَكَت يمينه؟ فقالوا: إن حجبها فهي من أمهات المؤمنين، وإن لم يحجبها فهي ممّا مَلَكَت يمينه، فلما ارتحل وطأ لها خلفه، ومدّ الحجاب بينها وبين الناس^(٢).

في هذا الحديث: دليل على أنه يجوز للإنسان أن يدخل على زوجته في السفر، سواء كان في بلد أو غير بلد، أما إذا كان في بلد فالأمر ظاهر، ولهذا غالباً تكون المرأة في بلد، والزواج في بلد آخر، ويكون الزواج والدخول في بلد الزوجة، فهو في هذه الحال مسافر فيصح، أو مثلاً يتوعدان أرضاً يجتمع الناس فيها كترهية مثلاً، ويكون الدخول في هذه الأرض، فهذا أيضاً لا بأس به.

(١) رواه مسلم (١٠٣٩/٢) (١٤٢٢) (٧٢).

(٢) رواه مسلم (١٠٤٥/٢) (١٣٦٥) (٨٧).

من فوائد الحديث: حسنُ خلقِ الرسولِ ﷺ بإردافِهِ زوجتهَ خلقَهُ، وأن هذا ليس من الأمرِ الذي يَكُونُ معيًّا، فإن بعضَ الناسِ قد يَسْتَنكِفُ أن تَكُونَ زوجتهَ رديفَتُهُ على البعيرِ، أو على الحمارِ، أو ما أشبه ذلك، أما في السياراتِ فالأمرُ أهونُ عندَ الناسِ. وبالنسبةِ للأفراحِ التي تَتِمُّ في القصورِ فلا بأسَ بها إلا إذا كان يَشْتَمِلُ على محرمٍ كالغناءِ المحرمِ أو ما يَفْعَلُهُ بعضُ الناسِ الآن - نَسْأَلُ اللهَ العَافِيَةَ - يَشْرَعُ وَيُسَمُّوْنَهَا الشَّرْعَةَ بأن يَخْرُجَ الزوجُ والزوجةُ جميعًا أمامَ النساءِ، وهذا لا يَجُوزُ حتى في البيوتِ العاديةِ. وأنا أرى أن الاستغناءَ عن هذه الأفراحِ أَحْسَنُ بكثيرٍ؛ لأنها غالبًا يَكُونُ فيها جَمْعٌ كثيرٌ وهذا مُتْعَبٌ، وربما يَكُونُ فيها أطعمةٌ كثيرةٌ، وتروحُ بدونِ فائدةٍ، فلو حَصَلَ الاستغناءُ عنها لكان أَحْسَنُ.

وفي بعضِ الأعراسِ يَدْخُلُ الزوجُ على زوجتهِ في نفسِ مكانِ العرسِ، وَيَخْرُجُ للناسِ يُبَشِّرُهُمْ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَيْهَا وهذا من المحرماتِ، أن الرجلَ يُفْضِي إلى زوجتهِ، وَتُفْضِي إِلَيْهِ ثُمَّ يَخْرُجُ يَكْشِفُ سِرَّهَا.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٦١- بَابُ الْبِنَاءِ بِالنَّهَارِ بِغَيْرِ مَرْكَبٍ وَلَا نِيرَانٍ.

٥١٦٠- حَدَّثَنَا فَرُوهُ بْنُ أَبِي الْمَغْرَاءِ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي النَّبِيُّ ﷺ فَأَتَنِي أُمِّي فَأَدْخَلَنِي الدَّارَ فَلَمْ يَرْغُبِي إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ صَحَّى ^(١).

إِذَا: يَجُوزُ الدَّخُولُ فِي الضَّحَى، وَفِي الظَّهْرِ وَفِي كُلِّ وَقْتٍ، وَقَوْلُ الْبُخَارِيِّ بِغَيْرِ مَرْكَبٍ وَلَا نِيرَانٍ كَانَ هَذَا فِي عَهْدِهِ أَوْ قَبْلَ عَهْدِهِ مَشْهُورٌ، بَأَنَ الزَّوْجَ يَرْكَبُ عَلَى بَغْلَةٍ أَوْ شَبْهَ ذَلِكَ، وَيَتَّبِعُ بِنِيرَانٍ إِعْلَانًا لِلنِّكَاحِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ إِعْلَانَ النِّكَاحِ سُنَّةٌ أَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ.

لكن بشرط أن لا يكون فيه إزعاج للناس، وأذية لهم كما يفعل بعض الناس اليوم، إذا جاءت السيارات في بعض المحافل تجدد لها أصواتاً منكراً، ومزعجة، وربما يتسابقون في المشي ويسرعون حتى يحدث التصادم أحياناً، وهذا خلاف السنة.

وأما وضع علامات على بيت الزوج، وعلى مكان الدخول من الأنوار التي تكون مبنية للناس أن هذا المحل فيه زواج فهذا لا بأس به، وهو من إعلان النكاح؛ لأن الإعلان كما يكون بالصوت بالدف يكون أيضاً بالمشاهد ولا حرج فيه.

وفيه: دليل على أنه ينبغي أن المرأة تهيأ للزوج قبل أن يدخل عليها.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٦٢- بَابُ الْأَنْهَاطِ وَنَحْوِهَا لِلنِّسَاءِ.

٥١٦١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنَكِّدِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «هَلْ اتَّخَذْتُمْ أَنْهَاطًا؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَأَنْتَى لَنَا أَنْهَاطٌ؟ قَالَ: «إِنهَا سَتَكُونُ»^(١).

قال القسطلاني: الأنهات بفتح الهمزة وسكون النون ونحوها من الحلل والفرش للنساء وبه قال حدثنا قتيبة بن سعيد... عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ لجابر لما تزوج: «هل اتخذتم أنهاتاً؟» قال جابر: قلت يا رسول الله، وأنتى - بفتح النون المشددة، أي: ومن أين لنا أنهات كذا -... قال ﷺ: «إنها ستكون» وذلك من علامات النبوة اتخاذ الأنهات.

قال النووي رحمه الله: فيه جواز اتخاذ الأنهات إذا لم تكن من حرير. وتعقب بأنه لا يلزم، وفيه إشارة أنها ستكون، وأنه ﷺ أقره كما في حديث عائشة عند مسلم أنها أخذت نمطاً، وَقَالَ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرْنَا أَنْ نَسْتَرِ الْحَجَارَةَ وَالطِّينَ». قالت: فقطعته وسادتين فلم يعب

(١) رواه مسلم (٣/١٦٥٠) (٢٠٨٣) (٣٩).

ذلك. قَالَ: فَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنْ الْأَنْطَا لَا يَكْرَهُ اتِّخَاذَهَا، بَلِ النَّهْيُ أَنْ يَسْتَرَّ بِهَا.
وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي السِّرِّ بِهَا.

والذي جزم به جمهور الشافعية: الكراهة. بَلِ صَرَّحَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ مِنْهُمْ بِالتَّحْرِيمِ
لِحَدِيثِ عَائِشَةَ هَذَا.

لَكِنْ قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ: «هَلِ اتَّخَذْتُمْ أَنْطَا؟» يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ جَائِزٌ؛ وَلِهَذَا قَالَ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ وَأَنْتَى لَنَا أَنْطَا. وَلَمْ يَقُلْ: أَلَيْسَتْ حَرَامًا، فَالصَّحِيحُ أَنْ اتَّخَاذَهَا لَا بَأْسَ بِهِ.
أَمَّا كَسْوَةُ الْجِدَارِ بِهَا فَلَا يَتَّبَعِي أَنْ يُكْسَى إِلَّا لِلْحَاجَةِ إِذَا كَانَ هُنَاكَ حَاجَةٌ مِثْلُ أَنْ
يَسْتَرَّهَا لَخَوْفِ ضَوْءِ الشَّمْسِ، أَوْ لَتَدْفِئَةِ الْمَكَانِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ بِهِ.
وَالْأَنْطَا: نَوْعٌ مِنَ الْبُسْطِ قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: فَتَمَطُّ عَرَفْتُ قُلُوبَهُ فِيهِ النَّمَطُ^(١).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٣- بَابُ النِّسْوَةِ اللَّاتِي يَهْدِيْنَ الْمَرْأَةَ إِلَى زَوْجِهَا وَدَعَائِهِنَّ بِالْبَرَكَةِ.

٥١٦٢- حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ
هَشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا زَفَّتْ امْرَأَةً إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ نَبِيُّ
اللَّهِ ﷺ: «يَا عَائِشَةُ مَا كَانَ مَعَكُمْ لَهْوٌ، فَإِنَّ الْأَنْصَارَ يُعْجِبُهُمُ اللَّهْوُ».

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١٢/ ٢٢٥):

قَوْلُهُ: «وَدَعَائِهِنَّ بِالْبَرَكَةِ». ثَبَّتَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَحَدِّه، وَسَقَطَتْ
لِغَيْرِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ هُنَا الْإِسْمَاعِيلِيُّ، وَلَا أَبُو نَعِيمٍ، وَلَا وَقَعَ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ الَّذِي ذَكَرَهُ
الْمُصَنِّفُ فِي الْبَابِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهَا، لَكِنْ إِنْ كَانَتْ مُحْفُوظَةً فَلَعَلَّهُ أَشَارَ إِلَى مَا وَرَدَ فِي
بَعْضِ طَرِيقِ حَدِيثِ عَائِشَةَ، وَذَلِكَ فِيمَا أَخْرَجَهُ أَبُو الشَّيْخِ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ مِنْ طَرِيقِ
بِهِيَّةٍ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا زَوَّجَتْ يَتِيمَةً كَانَتْ فِي حَجْرِهَا رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، قَالَتْ: وَكُنْتُ

(١) انظر: «ألفية ابن مالك»، باب المعروف بأداة التعريف البيت (١٠٦).

فيمَن أهداها إلى زوجها، فلما رَجَعْنَا قال لي رسولُ الله ﷺ: «ما قُلْتُمْ يا عائشةُ؟» قالت: قُلْتُ سَلَّمْنَا ودَعَوْنَا اللهَ بالبركةِ ثم انصَرَفْنَا. اهـ

وفي قوله ﷺ: «إِن الْأَنْصَارَ يُعْجِبُهُمُ اللَّهُ». دليلٌ على أن الإنسانَ يَنْبَغِي له أن يَتَّخِذَ ما يُعْجِبُ صاحبه، وما يُسَرُّ به، إلَّا إذا كان شيئًا محرَّمًا، وإلا فإن كَوْنَ الإنسانِ يُعَامِلُ أخاه بما يُعْجِبُهُ ويُحِبُّه فهذا لا شكَّ أنه من حُسْنِ الخُلُقِ، فكان الرسولُ يَقُولُ: ما كان منكم لهوٌ، أو معكم.

وفي لفظٍ آخرٍ في السننِ: «أَلَا بَعَثْتُمْ مَعَهَا مِنْ يُغْنِي»^(١). ولذلك مَكَّنَ الرسولُ ﷺ الحبشةَ من اللعبِ بحرايهم في المسجدِ في يومِ العيدِ^(٢)؛ لأنَّ الحبشةَ يَقُولُونَ: إنهم من أشدَّ الناسِ حُبًّا للهوِ.



ثم قال البخاريُّ رحمه الله:

٦٤- بابُ الهديةِ للعروسِ.

٥١٦٣- وقال إبراهيمُ، عن أبي عثمان -واسمُه الجَعْدُ- عن أنسِ بنِ مالكٍ قال: مرَّ بنا في مسجدِ بنِ رِفَاعَةَ فسمِعْتُهُ يَقُولُ: كان النبيُّ ﷺ إذا مرَّ بجنَّاتِ أمِّ سُلَيْمٍ دَخَلَ عليها فسَلَّمَ عليها، ثم قال: كان النبيُّ ﷺ عروسًا بزَيْنَبَ فقالت لي أمُّ سُلَيْمٍ: لو أهدَيْنا لرسولِ الله ﷺ هديَّةً فَقُلْتُ لها: افْعَلِي فَعَمَدْتُ إلى تمرٍ وَسَمْنٍ وَأَقِطٍ فَاتَّخَذْتُ حَيْسَةً في بُرْمَةٍ فَأَرْسَلْتُ بها مَعِيَ إليه فَأَنْطَلَقْتُ بها إليه فقال لي: «ضَعْهَا». ثم أَمَرَنِي فقال: «ادْعُ لي رجالًا -سَمَاءُهم- وادْعُ لي من لَقِيتَ». قال ففَعَلْتُ الذي أَمَرَنِي، فَرَجَعْتُ فإذا البيتُ غاصَّ بأهله فرايْتُ النبيَّ ﷺ وَضَعَ يَدَيْه على تِلْكَ الحَيْسَةِ وتكلَّم بها ما شاء الله، ثم جعل يَدْعُو عشرةَ عشرةٍ يأْكُلُونَ منه، ويقولُ لهم: «اذْكُرُوا اسمَ الله، وليأْكُلْ كُلُّ رجلٍ

(١) رواه بن ماجه (١٩٠٠)، وحسنه الشيخ الألباني إلا بعض ألفاظه وانظر: «الإرواء» (١٩٩٥)، وتعليقه على السنن.

(٢) رواه البخاري (٩٨٨)، ومسلم (٦٠٨/٢) (٨٩٢) (١٧).

مَّا يَلِيهِ». قَالَ: حَتَّى تَصَدَّعُوا كُلُّهُمْ عَنْهَا فَخَرَجَ مِنْهُمْ مَنْ خَرَجَ، وَبَقِيَ نَفَرٌ يَتَحَدَّثُونَ. قَالَ: وَجَعَلْتُ أُغْتَمُّ. ثُمَّ خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ نَحْوَ الْحُجْرَاتِ، وَخَرَجْتُ فِي إِثْرِهِ فَقُلْتُ: إِنَّهُمْ قَدْ ذَهَبُوا، فَرَجَعْتُ فَدَخَلَ الْبَيْتَ وَأَرْخَى السِّتْرَ، وَإِنِّي لَفِي الْحَجَرَةِ، وَهُوَ يَقُولُ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ نَظِيرِ بْنِ إِسْنَهَ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَعْسِفِينَ لِحَدِيثٍ إِنْ ذَلِكُمْ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ فَيَسْتَحْيِي مِنْكُمْ وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ﴾ [الاحزاب: ٥٣].

قال أبو عثمان: قال أنس: إنه خدَم رسول الله ﷺ عشر سنين^(١).

هذا الحديث فيه: دليل على الإهداء للإنسان أيام الزواج.

وفيه أيضًا: آية من آيات النبي ﷺ حيث أكثر الله تعالى هذا الحيسَ ووسَّع كلَّ هؤلاء الذين جاءوا يأكلون منه.

وفيه أيضًا: وجوب التسمية على الأكل؛ لقوله: «اذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ».

والصحيح: أنها واجبة؛ لأن النبي ﷺ أخبر بأنه إذا لم يُسمَّ الله على الأكل والشرب فإن الشيطان يُشارك الإنسان في هذا^(٢).

وفيه أيضًا: أن الأفضل والسنة أن تأكل مما يليك؛ لئلا تؤذي غيرك بأكلك مما يليه، ولكن إذا كان في الطعام أنواع فلا بأس أن تمُدَّ يَدَكَ إلى النوع الذي تشتهي منه، كما صحَّ ذلك من حديث أنس قال: أَكَلْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَجَعَلَ ﷺ يَتَّبِعُ الدُّبَاءَ - الدُّبَاءُ هِيَ الْقِرْعَةُ - فَمَا زِلْتُ أُحِبُّهَا مُنْذُ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَّبِعُهَا^(٣).

الحاصل أن العلماء قالوا: إذا كان أصنافًا أو أنواعًا فلا بأس أن تمُدَّ يَدَكَ إلى ما يلي

(١) هكذا رواه البخاري جازمًا به، وقال الحافظ في «التغليق» (٤/ ٤٢٠) لم أظفر به إلى الآن من حديث إبراهيم، وقد رواه أحمد من حديث معمر، ومسلم (٢/ ١٠٥١) (٩٤) من حديث جعفر بن سليمان كلاهما عن الجعد أبي عثمان، مطولًا، ومختصرًا، وفيه أمره أن يأكل الرجل مما يليه، وليس فيه التسمية. وانظر: «التغليق» (٤/ ٤٢١)، و«الفتح» (٩/ ٢٧٧).

(٢) رواه مسلم (٣/ ١٥٩٨) (٢٠١٨) (١٠٣).

(٣) رواه البخاري (٥٣٧٩)، ومسلم (٣/ ١٦١٥) (٢٠٤١) (١٤٤٩).

صاحبك، وإلا فإن السنة أن تأكل مما يليك.

وفيه أيضاً: سعة الدين الإسلامي، وأنه ما ترك شيئاً من الأخلاق، والأعمال مما هو حسن، إلا دلّ الناس عليه، وأمرهم به، وقد مرّ علينا عدة مرات بأن الله ﷻ قال لنبيه محمد ﷺ: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٨٩].

وفيه أيضاً: شدة حياء النبي ﷺ فإنه استخفى أن يقول لهؤلاء: اخرجوا، وقد كان ﷺ أحب من العذراء في خدرها^(١)، لكنه إذا انتهكت محارم الله فإنه لا يقوم أحد أمامه؛ لأنه ﷺ لا يستحي من الحق^(٢).

وفيه أيضاً: دليل على استشهاد النبي ﷺ بالقرآن، وهذا كثير أن الرسول ﷺ يَسْتَشْهِدُ بِالْقُرْآنِ فِي الْمُنَاسَبَاتِ، إما لبيان الأحكام، وإما لبيان دخول هذه القضية في عموم الآية، أو غير ذلك من المناسبات.

وأما جعل القرآن بدلاً من الكلام فإن هذا مُحَرَّمٌ؛ لأن فيه محظورين: المحظور الأول: تنزيل القرآن على غير ما أَرَادَ اللَّهُ ﷻ.

والمحظور الثاني: ابتدال القرآن، وبه نعرف أن ما ذُكِرَ عن عبد الله بن المبارك رحمه الله في قصة المرأة التي لا تتكلم إلا بالقرآن، وأنها كلما قيل لها شيء، رَدَّتْ بآية من كتاب الله، وأن طائفاً طاف بهم فسأل أولادها لماذا لا تتكلم إلا بالقرآن قالوا: كان لها أربعون سنة لا تتكلم إلا بالقرآن مخافة أن تذل فيغضب عليها الرحمن.

فهذه القصة ليست بصحيحة، فلو فرض أنها صحيحة لقلنا: إنها زلل كلها؛ لأن القرآن ما نزل ليبتدل ويُمْتَهَن، لكن لا بأس أن الإنسان يذكر أحياناً ما يشهد للواقعة لدخولها في معنى الآية، أو ما أشبه ذلك.

وفي هذا الحديث أيضاً: دليل على أن الحق لا ينبغي أن يستحي منه، بل ينبغي أن

(١) رواه البخاري (٦١١٩)، ومسلم (٤/١٨٠٩) (٢٣٢٠) (٦٧).

(٢) رواه البخاري (٦١٢٦)، ومسلم (٤/١٨١٣) (٢٣٢٧) (٧٧).

تَسْأَلُ، وَتَبْحَثُ، وَتُنَاقِشُ مَا دُمْتَ تُرِيدُ الْحَقَّ؛ لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ. وَيُسْتَفَادُ مِنَ الْآيَةِ: إِبْثَابُ الْحَيَاءِ لِلَّهِ ﷻ، وَجَهٌ ذَلِكَ أَنَّهُ سَبَحَانَهُ أَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ فَمَعْنَاهُ أَنَّ غَيْرَ الْحَقِّ يَسْتَحْيِي مِنْهُ، وَلَوْ كَانَتْ صِفَةُ الْحَيَاءِ مُتَفِيَةً لَكَانَ لَا يَسْتَحْيِي لَا مِنَ الْحَقِّ وَلَا مِنْ غَيْرِهِ، كَمَا أَنَّهُ وَرَدَ أَيْضًا فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «إِنَّ اللَّهَ حَيٌّ كَرِيمٌ»^(١). فَأَثْبَتَ صِفَةَ الْحَيَاءِ لِلَّهِ ﷻ، وَالْحَيِّ وَالْحَيِّ وَالْمُحْيِي يَخْتَلِفُ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ.

وَقَوْلُهُ: «قَالَ عَثْمَانُ: قَالَ أَنَسٌ إِنَّهُ خَدَمَ النَّبِيَّ عَشْرَ سَنِينَ». ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَهَا قَدِيمَ النَّبِيِّ ﷺ الْمَدِينَةَ جَاءَتْ أُمُّهُ - أُمُّ سَلِيمٍ - إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ يَخْدُمُكَ فَقَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «اللَّهُمَّ أَطِلْ عَمْرَهُ، وَأَكْثِرْ مَالَهُ وَوَلَدَهُ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ»^(٢). فَأَطَالَ اللَّهُ عَمْرَهُ ~~وَوَلَدَهُ~~، وَكَثَّرَ مَالَهُ، وَوَلَدَهُ حَتَّى إِنَّهُ قِيلَ: إِنَّ لَهُ بَسْتَانًا يُنْمَرُ فِي السَّنَةِ مَرَّتَيْنِ، وَأَمَّا وَلَدُهُ فَقَالَ: حَدَّثَنِي ابْنَتِي أُمَيْمَةُ أَنَّهُ دُفِنَ لَصْلِبِي بَعْدَ مُقَدِّمِ الْحِجَابِ الْبَصْرَةِ مِائَةً وَاحِدًا^(٣)، أَمَّا دُخُولُ الْجَنَّةِ فَهُوَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مُرْتَقِبٌ ذَلِكَ. وَفِيهِ أَيْضًا: جَوَازُ خِدْمَةِ الْأَحْرَارِ؛ لِأَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ كَانَ حُرًّا، وَأَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنَّ الْحَرَ يَخْدُمُ غَيْرَهُ.

وَفِيهِ أَيْضًا: أَنْكَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَقْرَأَ الْقُرْآنَ تَسْتَعِذْ بِاللَّهِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ، وَأَمَّا إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَسْتَدِلَّ بِآيَةٍ، أَوْ تَسْتَشْهَدَ بِهَا، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَظَاهِرُ السَّنَةِ أَنْكَ لَا تَقُولُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، وَلِهَذَا لَمَّا حَدَّثَ الرَّسُولُ ﷺ الصَّحَابَةَ قَالَ: «اعْمَلُوا فَكُلُّ

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٤٨٨)، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٨٦٥) وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ كَمَا فِي «الْمَشْكَاةِ» (٢٢٤٤)، وَتَعْلِيْقُهُ عَلَى السَّنَنِ.

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٣٧٨) (٦٣٧٩) بَلَفْظُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَسُ خَادِمُكَ ادْعُ اللَّهَ لَهُ. قَالَ: «اللَّهُمَّ أَكْثِرْ مَالَهُ وَوَلَدَهُ وَبَارِكْ لَهُ فِيهِمَا أَعْطَيْتَهُ».

وَكَذَا عِنْدَ مُسْلِمٍ (٢٤٨٠)، (٢٤٨١) (١٤٣) بَلَفْظُ: هَذَا أَنَسُ ابْنِي أُتَيْتُكَ بِهِ يَخْدُمُكَ، فَادْعُ اللَّهَ لَهُ... الْحَدِيثُ.

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٩٨٢) وَمُسْلِمٌ (٢٤٨١) (١٤٣) بَنَحْوَهُ.

مُسِرَّ لَهَا خُلِقَ لَهُ» ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴿٥٠﴾﴾ [البقرة: ٥٠] ^(١). وَلَمْ يُذَكَّرْ أَنَّهُ اسْتَعَاذَ.
وَلَمَّا حَمَلَ الْحَسَنَ أَوْ الْحُسَيْنَ قَالَ: صَدَقَ اللَّهُ: ﴿إِنَّمَا آمَنَ لَكُمْ وَأَوَّلَ ذِكْرٍ فَنَنِّ﴾
[البقرة: ١٥٠] ^(٢).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٦٥- بَابُ اسْتِعَارَةِ الثِّيَابِ لِلْعُرُوسِ وَغَيْرِهَا.

٥١٦٤- حَدَّثَنِي عَبْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا اسْتَعَارَتْ مِنْ أَسْمَاءَ قِلَادَةً فَهَلَكَتْ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِهِ فِي طَلِبِهَا، فَأَذَرَكْتُهُمُ الصَّلَاةَ فَصَلَّوْا بِغَيْرِ وَضوءٍ، فَلَمَّا أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ شَكَوْا ذَلِكَ إِلَيْهِ، فَنَزَلَتْ آيَةُ التَّيْمِمِ، فَقَالَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا فَوَاللَّهِ مَا نَزَلَ بِكَ أَمْرٌ قَطُّ إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ لَكَ مِنْهُ مَخْرَجًا، وَجَعَلَ لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ بَرَكَةٌ ^(١).

هَذِهِ الْقِلَادَةُ ضَاعَتْ مِنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَحَبَسَتِ النَّاسَ لِيَطْلُبُوا هَذِهِ الْقِلَادَةَ وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَشَكَوْا ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ يُؤَنِّبُ عَائِشَةَ وَيَقُولُ: حَبَسْتِي النَّاسَ عَلَى غَيْرِ مَاءٍ. وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ ^(٢). وَلَكِنْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَتَكَلَّمَ أَمَامَ أَبِيهَا بِشَيْءٍ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ التَّيْمِمِ، وَلَمَّا نَزَلَتْ آيَةُ التَّيْمِمِ، وَتَيَمَّمَ النَّاسُ وَبَعَثَ الْبَعِيرَ فَإِذَا الْعَقْدُ تَحْتَهَا، انْظُرْ لِلْحِكْمَةِ، فَلَوْ أَنَّهُمْ وَجَدُوا الْعَقْدَ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ مَا حَلَّ هَذَا الْأَمْرُ، وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ التَّيْمِمِ.

وَهَذَا يَخْدُثُ بِبَرَكَةِ بَعْضِ النَّاسِ. بَأَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ عَلَى يَدِهِ خَيْرًا وَبَرَكَةً بِغَيْرِ قَصْدٍ مِنْهُ.

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٦٢)، وَمُسْلِمٌ (٢٠٣٨/٤) (٢٦٤٧) (٦).

(٢) رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٣٥٤/٥) (٢٢٩٩٥)، وَأَبُو دَاوُدَ (١١٠٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٧٧٤)، وَابْنُ مَاجَةٍ

(٣٦٠٠)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (١٤٥٦)، وَابْنُ حِبَانَ (٦٠٣٩)، وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ كَمَا

فِي «الْمَشْكَاةِ» (٦١٥٩)، وَتَعْلِيْقُهُ عَلَى السَّنَنِ.

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٧٩/١) (٣٦٧) (١٠٩).

(٤) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٣٤)، وَمُسْلِمٌ (٢٧٩/١) (٣٦٧) (١٠٨).

ولهذا قال أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ رضي الله عنه: ما هذه بأولِ بركاتكم يا آل أبي بكر ^(١). يَعْنِي: أنكم أنتم فيكم بركات، وهذا غيرُ التبرُّكِ بالجسم، والبدن، والثوبِ فإن هذا لا يَجُوزُ إِلَّا للرسول ﷺ.

والبركةُ التي يُنزِّلُها اللهُ ﷻ على يدِ الإنسانِ أنواعٌ:

فمنها: البركةُ بعِلْمِهِ: بحيثُ لا يَجْلِسُ مجلسًا إِلَّا انتَفَعَ الناسُ بعِلْمِهِ، فهذه لا شكَّ أنها من بركاتِ الإنسانِ، بأن يَكُونَ حريصًا على نشرِ العلمِ، وَيَسْلُكُ في نشرِهِ الوسائلَ التي تُشَوِّقُ الناسَ إلى العلمِ، حتى لا يَمَلَّ الناسُ منه؛ لأن بعضَ الناسِ ربما يَظْطَحِبُ معه كتابًا، وكلَّمًا جَلَسَ قَرَأَ هذا الكتابَ سواءً كان الأمرُ مناسبًا أو غيرَ مناسبٍ، وهذا يُحْمَدُ على ما له من النيةِ الطيبةِ، لكن يُعَذَّرُ باختيارِ مثلِ هذه الطريقةِ. لكن إذا رأى الإنسانُ مناسبةً وَتَهَيَّأَ الناسُ لقبولِ النصيحةِ فحينئذٍ يَسْتَطِيعُ أن يَأْتِيَ بآيةٍ من القرآنِ، أو بحديثٍ عن الرسولِ ﷺ وهذا أَحْسَنُ من أن يَأْتِيَ بقصيدةٍ وعرةٍ، فالأحسنُ أن تَجْذِبَ الناسَ إلى كتابِ اللهِ ﷻ ما اسْتَطَعْتَ إلى ذلك سبيلًا، وإلى معرفةِ القرآنِ وأحكامِهِ؛ لأن القرآنَ خيرٌ، وكلُّ الناسِ يقرؤونَهُ، وكلُّ الناسِ مُحْتَاجُونَ إلى فهمِ معناه.

فبإمكانك أن تَأْتِيَ بآيةٍ من كتابِ اللهِ وتَتَكَلَّمَ عليها بحسبِ ما عندَكَ من العلمِ، فَيَسْتَفِيعُ الناسُ بك من هذه الناحيةِ. وهذه بركةٌ علميةٌ.

ومنها البركةُ في أخلاقِهِ: بأن يَجْعَلَ اللهُ تعالى في أخلاقِهِ بركةً، بحيث تَكُونُ أخلاقُهُ أخلاقًا حسنةً كالسماحةِ، والصدقِ، ولينِ الجانبِ وما أشبه ذلك، فيَقْتَدِي الناسُ به، ونحن أحيانًا نَقْتَدِي بعوامٍ ليس عندهم علمٌ، ولكن عندهم سعةُ البالِ مثلاً، حتى إننا نَرى بعضهم عنده مسئوليَّةٌ كبيرةٌ ومع ذلك تَجِدُهُ وكأنه ليس وراءَهُ شيءٌ؛ لأنه يُحِبُّ أن يُعَامِلَ الناسَ وكان أكبرَ شغلٍ له هو هذا الذي يُحَدِّثُهُ، وهذه لا شكَّ أنه من بركةٍ

الإنسان أن يَقْتَدِيَ النَّاسَ به في أخلاقه.

ومنها البركة في المال: فكم من إنسانٍ عنده مالٌ قليلٌ بالنسبةِ إلى مَنْ عنده أموالٌ كثيرةٌ جدًّا، ومع ذلك تجدُ أمواله القليلة قد انتفعَ النَّاسُ بها، وتجدُ صاحبَ الملايين أو المليارات لم يَنْتَفِعْ النَّاسُ بِماله كما انتفعُوا بِمالِ هذا الرجلِ، فهذا أيضًا من البركة. وهناك أيضًا البركة في نتائجِ عمله التي لم يَقْصُدْها هو بنفسه. فأحيانًا يَعْمَلُ الإنسانُ عملًا ولم يَخْطُرْ بِباله أن النَّاسَ يَنْتَفِعُونَ به هذا الانتفاع، ومع ذلك يجعلُ اللهُ تعالى فيه خيرًا كثيرًا.

وهذا شيءٌ مشاهدٌ، ففي بعضِ الأحيان يَكْتُبُ الإنسانُ مثلًا جوابًا لسؤالٍ ثم يجدُ هذا الجوابَ منتشرًا بينَ النَّاسِ انتشارَ النارِ في الهشيم، أو بعبارةٍ أصحَّ انتشارَ ضوءِ الصبحِ في الأفق، وانتفعَ النَّاسُ به انتفاعًا كثيرًا، مع أنه تجده جوابًا أعطاه لواحدٍ من النَّاسِ مع أن الإنسانَ لم يَقْصُدْ أن يَنْتَفِعَ النَّاسُ به لكن يجعلُ اللهُ فيه بركة. وأحيانًا يَتَكَلَّمُ الإنسانُ في مجمعٍ كبيرٍ في مسألةٍ من العلم، ثم يَنْصَرِفُ النَّاسُ ما يَفْهَمُهَا إلا قليلٌ منهم.

فالحاصلُ: أن هذه الأشياءَ من البركاتِ بركاتٌ حقيقيةٌ ثابتةٌ وليس فيها بأسٌ. ثم هناك شيءٌ آخرٌ يجعلُهُ اللهُ ﷻ بدونَ قصدٍ من الإنسان: فربما يَدْخُلُ رجلٌ على أناسٍ مثلًا ثم بدخوله عليهم يَحْصُلُ لهم فرحٌ وسرورٌ وأنسٌ وينسون كثيرًا من أحزانهم الماضية، وهذا أيضًا واقعٌ كثيرٌ، وهذا نوعٌ من أنواعِ البركة. أما البركةُ بالشخصِ فقط: فهذه لا تَكُونُ إلا للرسولِ ﷺ فهو الذي يُتَبَرَّكُ بِأَنَارِهِ، وبثيابه، وبشعره، وبعرقه وما أشبه ذلك، أما غيره فلا؛ ولهذا يُعَابُ على بعضِ النَّاسِ الذين يَتَمَسَّحُ النَّاسُ بِهِمْ، وَيَأْخُذُونَ من عرقهم، أو يَخْرُصُ على أنه يَأْخُذُ من ثيابه الداخلية يَرْتَدِيها، وأقبحُ من ذلك إذا كان هذا الرجلُ لا خيرَ فيه، بل قد يَكُونُ رجلًا كافرًا بالله، فهذا لا شك أنه من المنكر، وأنه لا يَجُوزُ لأحدٍ أن يَتَبَرَّكَ بِمثلِ هذا النوعِ من التبركِ إلا برسولِ اللهِ ﷺ.

ومن فوائدِ هذا الحديث: فضلُ عائشة رضي الله عنها، وأن الله تعالى يُيسِّرُ لها الأمر،
ويَجْعَلُ لها من كُلِّ همٍّ فرجاً في الأمورِ الكونيةِ، وفي الأمورِ الشرعيةِ:
ففي الأمورِ الكونيةِ كهذه المسألة.

وفي الأمورِ الشرعيةِ: لما أُحْرِمَتْ بالعمرة مع الرسول ﷺ وجاءت متمتعةً
حاضِتْ بِسَرَفٍ^(١). ودخل عليها النبي ﷺ وهي تبكي، فقال: «مَا لَكَ لَعَلَّكَ نَفْسَتْ؟»
قالت: نعم. قال: «أَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ». وفعلت، لكن
هي رضي الله عنها لما أتممت الحجَّ وكانت قرنت بين الحجِّ والعمرة بدليل أن الرسول قال لها:
«طَوَافُكِ بِالْبَيْتِ وَبِالصِّفَا وَالْمَرُوءَةِ يَسْعُكَ لِحْجُكَ وَعِمْرَتُكَ». فطلبت من الرسول ﷺ
أن يأذن لها في أن تأتي بعمرة، وإلا لم يكن من هدي الرسول ولا أصحابه أن الحاجَّ
يأتي بعمرة بعد الحجَّ أبداً، ولو كان هذا أمراً معروفاً عندهم ما احتاجت إلى الإذن إلا
من حيث أنها زوجة، لكن هي طلبت من الرسول ﷺ وألحَّت عليه حتى قالت:
يَنْصَرِفُ النَّاسُ بِحَجٍّ وَعِمْرَةٍ وَأَنْصَرِفُ بِحَجٍّ، فلما رأى النبي ﷺ أنها قد ألحَّت عليه،
وخاف أن يكونَ في نفسها شيءٌ بعد أن ترجع، أذن لها، وأمر أخاها عبد الرحمن بن أبي
بكر أن يخرجَ بها إلى التنعيم، فأتمت بعمرة^(٢).

فهذا من الفرج؛ لأنه نفس عنها، وأزال عنها ما في نفسها من الغمِّ، بسبب أنها لم
تأت بالعمرة التي كانت قد شرعت فيها؛ ولهذا الصحيح أن من أتى بالحجِّ فإنه لا
يُشْرَعُ له أن يأتي بالعمرة بعده، إلا امرأةٌ حصل لها كما حصل لعائشة.

وكذلك من أتى بعمرة في غير وقت الحجِّ فإنه لا يُشْرَعُ له أن يخرجَ إلى التنعيم
ليأتي بعمرة، سواء كان ذلك لنفسه أو لغيره - من أبيه، أو أمه، أو ما أشبه ذلك - لأن
خير الهدى هدي النبي ﷺ وأصحابه.

(١) سَرَفٌ: وهو بكسر الراء، موضع من مكة على عشرة أميال، وقيل: أقل وأكثر. انظر: «النهاية» لابن الأثير (س ر ف).

(٢) رواه البخاري في الحج (١٥٥٦) بغير قوله: طوافك بالصفا والمروة يسعك لحجك وعمرتك.

ومسلم بتمامه في الحج (٢/ ٨٧٣) (١٢١١) (١٢٠) (١٣٢).

واحتجاج بعض الناس بإطلاق الترغيب في العمرة على أنه يشمل مثل هذه الصورة. نقول: إن هذا الإطلاق يُحمّل على عمل السلف الصالح، فهذا الإطلاق الذي جاء في النصوص كان موجوداً في عهد السلف الصالح، فلماذا لم يُطبّقوه على ما تُطبّقه أنت الآن؟ هل كانوا جاهلين بمعناه؟!

إذا كان الرسول ﷺ في غزوة الفتح قديم في رمضان؛ يعني: دخل في يوم تسعة عشر أو يوم عشرين من رمضان، ووَضَعَت الحرب أوزارها بعد يومين أو ثلاثة بالنسبة إلى مكة، وتفرّغ الرسول ﷺ، وكان بإمكانه بكل سهولة أن يخرج للتنعيم، ويأتي بعمرة والناس في رمضان، ومع ذلك ما أتى بها؛ لأن العمرة التي كانت تُشرع عند السلف هي العمرة التي يُقدّم بها الإنسان من الحلّ إلى الحرم، لا التي يخرج من الحرم إلى الحلّ، والاستدلال بحديث عائشة لا بأس به، ولكننا نستدل به على نظيره. وهذه القاعدة ينبغي لطالب العلم أن يفهمها: وهي الاستدلال بالشيء يكون على نظيره حتى مع وجود إطلاق أو تعميم. أَرَأَيْتَ قَوْلَ الرَّسُولِ ﷺ: «ليس من البرّ الصيام في السفر»^(١). فهذا عامٌّ، ولكن هل هذا على عموميه؟

الجواب: لا، بل يُحمّل على جنس السبب الذي ورد من أجله، والسبب الذي ورد من أجله أن الرسول ﷺ رأى زحاماً، ورأى رجلاً قد ظلّ عليه وهو في مشقة شديدة فقال: «ليس من البرّ الصيام في السفر». فيُحمّل على هذا الحال. وهذا لا يخرج القاعدة التي قال فيها العلماء: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب^(٢). لأننا الآن عمّمنا اللفظ، ولم نجعل انتفاء البرّ خاصاً بهذا الرجل الذي رآه الرسول ﷺ فنقول: هو عامٌّ له ولغيره لكن يجب أن تُنزّل النصوص على جنس ما وردت فيه.

(١) رواه البخاري (١٩٤٦)، ومسلم (٧٨٦/٢) (١١١٥) (٩٢).

(٢) انظر: «المستصفى» للغزالي (٢٣٦/١)، و«روضة الناظر» لابن قدامة (٢٣٣/١)، و«الموافقات»

للشاطبي (٢٨٤/٣)، و«إرشاد الفحول» للشوكاني (٢٣٠/١).

فعائشة عليها السلام إذا جاء من جنسها امرأة أحرمت بعمره وجاءها الحيض، ولم تتمكن من أداء العمرة قبل الحج، وأدخلت الحج على العمرة، وصارت قارنة ثم لم تطب نفسها إلا أن تأتي بعمره نقول: اتى بعمره، فليس هناك مانع.

أما أن نطلق الباب هكذا فهذا فيه نظر ظاهر؛ لأنه يحصل بسببه من الضيق على الناس والمشقة ما لو ترك الناس العمل به ما وجد هذه المشقة، فبعض الناس يخرجون في الصباح والمساء يأتون بعمره.

وكذلك أيضًا لعدول الصحابة عن هذا العمل، فلو كان هذا من العمل المبرور لكان أول من يبادر إليه الصحابة رضي الله عنهم.

وبعض الناس يقول: أنا سوف أجعلها لأبي، وجدي، وعمي، وأخي، وخالي، وآخر يقول: أنا عندي عشرون قريب، وعندي خمسة أيام فقط في مكة، فيلزم أن آتي في كل يوم بأربع عمرات.

ولاشك أن هذا غير مشروع لأن الأصل في العبادات الاتباع، وأنها إنما شرعت لإصلاح قلب المتعبد، فهذا الرجل الذي أتى بعمره لأخيه، أو لعمه ماذا انتفع أخوه أو أبوه، أو عمه بذلك؟! ما انتفع إلا أنه يتكل على غيره في مثل هذه الأمور، ويبقى في بيته وبين أهله يقول: ولدي حج عني، أو أخي حج عني والحمد لله.

ولهذا الآن بعض الناس في أيام الحج يعطون واحدًا مثلًا خمسمائة ريال، أو ألف ريال أو ألفين ويقول: حج عني - سبحانه الله - تكلف واحدًا يتعبك لك الله، فإذا كنت تريد التعب لله فلتكن العبادة منك، ويكون قلبك عابدًا لله قاصدًا له.

فالحاصل أننا نقول: إن عائشة عليها السلام قد يسر الله لها أمورًا كثيرة، وفيها بركة وهذا ليس بغريب؛ لأنها الصديقة بنت الصديق، زوجة أفضل الخلق عليه السلام، وصلى الله وسلم على زوجها، ورضي عن أبيها؛ فلهذا كان في سعيها خير وبركة، وكان في نشر العلم الذي نشرته في الأمة ما لم يوجد من أي امرأة أخرى.

❦ وقوله: «بابُ استعارة الثياب للعروس وغيرها». كلمةٌ وغيرها يُحتمَلُ أنها معطوفةٌ على الثياب، ويُحتمَلُ أن تكونَ معطوفةً على العروس، وعلى كلا الوجهين فهو صحيحٌ؛ يعني: يجوزُ للمرأة المتزوجة أن تستعير الثياب، وغير الثياب، فالحديثُ ورد في قلادة، ويجوزُ أيضًا لغير المتزوجة أن تستعير الثياب وغير الثياب. والاستعارة بالنسبة للمستعير مباحةٌ، وبالنسبة للمعير سنةٌ؛ لأنها من الإحسان الذي أمر الله به وأخبر أنه يُحبُّ فاعله.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٦٦- باب ما يقول الرجل إذا أتى أهله.

٥١٦٥- حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أما لو أن أحدهم يقول حين يأتي أهله: بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ جَنِّبْنِي الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا، ثُمَّ قُدِّرَ بَيْنَهُمَا فِي ذَلِكَ أَوْ قُضِيَ وَلَدٌ لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا»^(١).

في هذا الحديث بيان ما يُسنُّ أن يقولَه الإنسان عند إتيان أهله؛ يعني: الجَماع يقول: بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ جَنِّبْنِي الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا. فإذا قَدَّرَ اللَّهُ تعالى بينهما ولدًا من هذا العمل فإنه لا يضرُّه شيطانٌ أبدًا.

فالرسول ﷺ يقول: «لا يضرُّه» معناه أن الشيطان يُحاول أن يضرَّه ولكنه لا يضرُّه، وهذا الذي قاله النبي ﷺ لا شك أنه حقٌّ، وأنه صدقٌ، ولكنه سببٌ من الأسباب، والأسباب قد تقابلها موانع تكون أشدَّ منها، وإنما قلْتُ ذلك لثلاثِ أقوالٍ قائل: إننا نجدُ أناسًا يقولون كلِّما أتوا أهلهم هذا الذكر، ومع ذلك نجدُ من ذريتهم من يكون ضالًّا قد ضرَّه الشيطان، فكيف يتخلف ما أخبر به النبي ﷺ؟

(١) رواه مسلم (١٠٥٨/٢) (١٤٣٤) (١١٦).

والجوابُ أن يُقَالَ: إن هذا سببٌ. فإذا قُلْتَ: هذا سببٌ وقد يُوجدُ مانعٌ يَمْنَعُ من دخولِ هذا السببِ. فإنَّ هذا يُشَبِّطُ عزائمنا ويَجْعَلُنَا نَتَّهَوْنَ في هذا الأمرِ، ولا تَثِقُ فيه تمامَ الثقة.

فالجوابُ على هذا أن نَقُولَ: الأصلُ عدمُ المانع، لكن لو تَخَلَّفَ الأمرُ فإننا لا نَقُولُ إن الرسولَ ﷺ كَذَبَ ولا كُذِبَ، ولكن وجدَ مانعٌ يَمْنَعُ، وكما أن أسبابَ الضلالِ والكفرِ قد يُوجدُ فيها مانعٌ يَمْنَعُ من نفوذِها، فكذلك أسبابُ الهدى والإيمانِ يُوجدُ لها موانعٌ وقد قال النبي ﷺ: «أَبْوَاهُ يَهُودِيَّةٍ أَوْ نَصْرَانِيَّةٍ أَوْ يَمَجَّسَانِيَّةٍ»^(١).

ومع ذلك نجدُ أحياناً: ولدُ النصراني يَكُونُ مسلماً، وولدُ اليهودي يَكُونُ مسلماً، وولدُ المجوسي يَكُونُ مسلماً، ولكن تَرْبِيَّتُهُ ونشأته في أحضانِ هؤلاء سببٌ لكونه يَكُونُ على دينهم، وقد يُوجدُ مانعٌ أقوى من هذا السببِ يَتَأَثَّرُ به أكثر.

وقال بعضُ العلماء^(٢): إن المرادَ بانتفاء الضررِ هنا ليس انتفاءُ الضررِ الديني، بل انتفاءُ الضررِ الذي يَكُونُ عندَ الولادة؛ لأنه ما من مولودٍ ولد إلا نَحَسَهُ الشيطانُ في خاصرته عند ولادته^(٣) يُريدُ أن يَقْتُلَهُ؛ لأن الشيطانَ عدوٌّ لبني آدم من يومِ السكونِ على الأرض، وهو قد بدأ يَشْتَغِلُ بأذيتهم وضررهم، فيَكُونُ المرادُ لم يَضُرَّهُ الشيطانُ أبداً؛ يعني: في هذا الأمرِ خاصةً، ولكن ظاهرُ الحديثِ العمومُ.

والأولى أن يُقَالَ: إن هذا من الأسبابِ ولكن قد يُوجدُ للأسبابِ موانعٌ تَكُونُ أقوى منها، ويُعِينُكَ على فهمِ هذا الشيءِ أنك قرأتَ في الفقهِ أسبابَ الميراثِ، وقرأتَ بعدها موانعَ الميراثِ، فالأسبابُ موجبةٌ، والموانعُ حائلةٌ، تَحُولُ بينَ السببِ ونفوذه، وهكذا الأمورُ الشرعيةُ، فالأحكامُ الجزائيةُ كالأحكامِ الشرعيةِ التكليفيةِ، كما أن لهذه موانعٌ فلهم هذه موانعُ.

(١) رواه البخاري (١٣٨٥)، ومسلم (٢٠٤٧/٤) (٢٦٥٨) (٢٢).

(٢) سيأتي إن شاء الله قريباً كلامُ أهل العلم فيما سيذكره الشيخ من كلام الحافظ في «الفتح» (٢٢٩/٩).

(٣) رواه مسلم (١٨٣٨/٤) (٢٣٦٦) (١٤٦).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله تعالى من «الفتح» (٢٢٩/٩):

❦ قوله: «لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا». كذا بالتنكير، ومثله في رواية جرير، وفي رواية شعبة عَنْدهُ مُسْلِمٌ وَأَحْمَدُ: «لَمْ يُسَلِّطْ عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ، أَوْ لَمْ يَضُرَّهُ الشَّيْطَانُ» وَتَقَدَّمَ فِي بَدْءِ الْخَلْقِ مِنْ رَوَايَةِ هَمَامٍ، وَكَذَا فِي رَوَايَةِ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ، وَإِسْرَائِيلَ، وَرُوحِ بْنِ الْقَاسِمِ بِلَفْظِ «الشَّيْطَانُ». وَاللَّامُ لِلْعَهْدِ الْمَذْكُورِ فِي لَفْظِ الدَّعَاءِ، وَلَأَحْمَدُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعَمِيِّ عَنْ مَنْصُورٍ: «وَلَمْ يَضُرَّ ذَلِكَ الْوَلَدَ الشَّيْطَانُ أَبَدًا»، وَفِي مَرْسَلِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَاقِ: «إِذَا أَتَى الرَّجُلُ أَهْلَهُ فَلْيَقُلْ بِاسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيمَا رَزَقْتَنَا وَلَا تَجْعَلْ لِلشَّيْطَانِ نَصِيبًا فِيمَا رَزَقْتَنَا، فَكَانَ يُرَجَى إِنْ حَمَلْتَ أَنْ يَكُونَ وَلَدًا صَالِحًا». وَاخْتَلَفَ فِي الضَّرْرِ الْمَنْفِيِّ بَعْدَ الْإِتْفَاقِ عَلَى مَا نَقَلَ عِيَاضٌ عَلَى عَدَمِ الْحَمْلِ عَلَى الْعُمُومِ فِي أَنْوَاعِ الضَّرْرِ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا فِي الْحَمْلِ عَلَى عُمُومِ الْأَحْوَالِ مِنْ صِغَةِ النِّفْيِ مَعَ التَّأْيِيدِ، وَكَانَ سَبَبُ ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ فِي بَدْءِ الْخَلْقِ: «أَنْ كُلَّ بَنِي آدَمَ يَطْعَنُ الشَّيْطَانُ فِي بَطْنِهِ حِينَ يُوَلَّدُ إِلَّا مَنْ اسْتُثْنِيَ» فَإِنْ فِي هَذَا الطَّعْنِ نَوْعٌ ضَرَرٍ فِي الْجُمْلَةِ مَعَ أَنْ ذَلِكَ سَبَبٌ ضَرَّاحِهِ أَه.

❦ قوله: «فَإِنَّ هَذَا الطَّعْنَ ضَرَرٌ». لَيْسَ هُوَ بِصَحِيحٍ، بَلْ هُوَ أَذِيَّةٌ وَعَلَى كُلِّ حَالٍ لَا يَتَضَرَّرُ الْإِنْسَانُ بِهِ إِلَّا فِي هَذِهِ السَّاعَةِ، فَهَذِهِ تُسَمَّى أَذِيَّةً مِثْلَ مَا يَتَأَذَّى الْإِنْسَانُ بِرَائِحَةِ الْبَصْلِ، وَالرَّوَائِحِ الْكَرْبِيَّةِ، لَكِنْ لَا يَتَضَرَّرُ بِهَا اللَّهُمَّ إِلَّا إِذَا صَارَتْ قُوَّةً.

ثُمَّ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله تعالى فِي «الْفَتْحِ» (٢٢٩/٩):

ثُمَّ اخْتَلَفُوا فَقِيلَ: الْمَعْنَى «لَمْ يُسَلِّطْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْلِ بَرَكَةِ التَّسْمِيَةِ، بَلْ يَكُونُ مِنْ جَمَلَةِ الْعِبَادِ الَّذِينَ قِيلَ فِيهِمْ: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾. وَيُؤَيِّدُهُ مَرْسَلُ الْحَسَنِ الْمَذْكُورِ، وَقِيلَ: الْمُرَادُ لَمْ يَطْعَنَ فِي بَطْنِهِ. وَهُوَ بَعِيدٌ لِمُنَابَذَتِهِ ظَاهِرَ الْحَدِيثِ الْمَتَقَدِّمِ، وَلَيْسَ تَخْصِيصُهُ بِأَوَّلَى مِنْ تَخْصِيصِ هَذَا، وَقِيلَ: الْمُرَادُ لَمْ يَضُرَّعْهُ. وَقِيلَ: لَمْ يَضُرَّهُ فِي بَدْنِهِ.

وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: يُخْتَمَلُ أَنْ لَا يَضُرَّهُ فِي دِينِهِ أَيْضًا، وَلَكِنْ يُبْعَدُ انْتِفَاءُ

العصمة وتُعَقَّبَ بأن اختصاص من خُصَّ بالعصمة بطريق الوجوب لا بطريق الجواز، فلا مانع أن يوجد من لا يصدُرُ منه معصية عمدًا، وإن لم يكن ذلك واجبًا له.

[لا. هذا غلطٌ فإذا حَمَلْنَا الحديثَ صارت عصمته من الذنوب واجبةً بمقتضى الخبر^(١).

وقال الداودي: معنى «لم يضره». أي: لم يفتنه عن دينه إلى الكفر، وليس المراد عصمته منه عن المعصية وقيل: «لم يضره» بمشاركه أبيه في جماع أمه، كما جاء عن مجاهد إن الذي يُجامع ولا يُسمي يلتفت الشيطان على إحليله فيُجامع معه، ولعل هذا أقرب الأجوبة، ويتأيد الحمل على الأول بأن الكثير ممن يعرف هذا الفضل العظيم يذلل عنه عند إرادة الواقعة، والقليل الذي قد يستحضره ويفعله لا يقمع معه الحمل فإذا كان ذلك نادرًا لم ينعُد. اهـ

أنا عِنْدِي أننا إذا حَمَلْنَاهُ أيضًا على العموم فربما يُقال: إنه لا يعني أن الشيطان لا يأمره بالمعصية وأنه لا يعصي الله فقد يعصي الله ولكن يوفق للتوبة، فإذا وفق للتوبة انتفى الضرر، وحينئذ يفرق بينه وبين من يعصمون من الذنوب من الأنبياء، بأن هذا يفعل الذنب، ويوفق للتوبة منه، بخلاف الأنبياء.

ومسألة عصمة الأنبياء سبق الكلام فيها مرارًا، وقُلْنَا: إن عصمة الأنبياء فيما طريقه البلاغ ثابت، وأما عصمتهم من بعض الذنوب التي يفعلونها عن اجتهاد أو بمقتضى الطبيعة البشرية - ولكنها ليست تُسيئ إلى أخلاقهم - فهذا قد يقع منهم، ولكنهم لا يُقرُّون عليه، وهذا هو الفرق بينهم وبين غيرهم.

وعلى كل حال أحسن ما يكون عندنا ما قرَّرناه أولاً؛ وهو أن هذا سبب ولكنه قد يوجد موانع تمنع نفوذه بأن تكون أقوى منه، وحينئذ يبقى الإنسان راجيًا وطامعًا في فضل الله ﷻ إذا أتى أهله، فيقول هذا الذكر.

(١) ما بين معقوفين من كلام العلامة محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:
٦٧- باب: الوليمة حق.

وقال عبد الرحمن بن عوف: قال لي النبي ﷺ: «أولم ولو بشاة»^(١).

٥١٦٦- حدثنا يحيى بن بكير قال: حدثني الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب قال: أخبرني أنس بن مالك رضي الله عنه أنه كان ابن عشر سنين مقدّم رسول الله ﷺ المدينة فكان أمهاتي يوظفني على خدمة النبي ﷺ فخدمته عشر سنين، وتوفي النبي ﷺ وأنا ابن عشرين سنة، فكنّ أعلّم الناس بشأن الحجاب حين أنزل وكان أول ما أنزل في مبتلى رسول الله ﷺ زينب بنت جحش أصبح النبي ﷺ بها عروساً، فدعا القوم فأصابوا من الطعام ثم خرجوا وبقي رهط منهم عند النبي ﷺ، فأطالوا المكث فقام النبي ﷺ، فخرج وخرجت معه لكي يخرجوا فمشى النبي ﷺ ومشيت، حتى جاء عتبة حجرة عائشة ثم ظنّ أنهم خرجوا، فرجع ورجعت معه، حتى إذا دخل على زينب فإذا هم جلوس لم يقوموا، فرجع النبي ﷺ ورجعت معه حتى إذا بلغ عتبة حجرة عائشة، وظنّ أنهم خرجوا فرجع ورجعت معه، فإذا هم قد خرجوا فضرب النبي ﷺ بيني وبينه بالستر وأنزل الحجاب^(٢).

هذا الحديث أبسط مما سبق، وفيه بيان الحيلة المباحة؛ لأنه ﷺ خرج لعلهم يخرجون، والحيل المباحة جائزة، ومنها التورية في الكلام، فالنبي ﷺ خرج وهم ﷺ ما علموا لماذا خرج، ولو علموا أنه خرج لأجل أن يخرجوا لانصرفوا، ولكن ظنوا أنه خرج لحاجة، فلما رجع وجدهم باقين رجع مرة ثانية حتى خرجوا. وفيه: ما سبق من شدة حياء النبي ﷺ.

(١) علقه البخاري بصيغة الجزم وأسنده في كتاب مناقب الأنصار (٦٣) باب إحصاء النبي ﷺ بين المهاجرين والأنصار (٣٧٨١). وانظر: «تغليق التعليق» (٤/٤٢١).

(٢) رواه مسلم (١٠٤٦/٢) (١٤٢٨) (٨٧).

وفيه: ثبوت الوليمة وأنها خاصة بالزوج، وأما ما يصنعه أهل الزوجة فهذه وإن سُميت وليمة لكن ليست هي الوليمة التي يؤمر بها، والتي إيجابتها واجبة. قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله في «الفتح» (٢٣٠ / ٩):

قوله: «باب الوليمة حق». هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه الطبراني من حديث وحشي بن حرب رفعه: «الوليمة حق»، والثانية معروف، والثالثة فخر. ولمسلم من طريق الزهري عن الأعرج، وعن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: «شر الطعام طعام الوليمة يُدعى الغني ويُترك المسكين وهي حق». الحديث.

ولأبي الشيخ والطبراني في الأوسط من طريق مجاهد، عن أبي هريرة رفعه «الوليمة حق سنة، فمن دعي فلم يحب فقد عصي»: الحديث، وسأذكر حديث زهير بن عثمان في ذلك وشواهد بعد ثلاث أبواب.

وروى أحمد من حديث بريدة قال: لما خطب علي فاطمة قال رسول الله ﷺ: «إنه لابد للعروس من وليمة». وسنده لا بأس به.

قال ابن بطال قوله: «الوليمة حق». أي؛ ليست بباطل بل يُندب إليها، وهي سنة فضيلة، وليس المراد بالحق الوجوب. ثم قال: ولا أعلم أحدا أوجبها. كذا قال، وغفل عن رواية في مذهبه بوجوبها نقلها القرطبي وقال: إن مشهور المذهب أنها مندوبة. وابن التين عن أحمد، لكن الذي في «المغني» أنها سنة، بل وافق ابن بطال في نفي الخلاف بين أهل العلم في ذلك، قال: وقال بعض الشافعية: هي واجبة؛ لأن النبي ﷺ أمر بها عبد الرحمن بن عوف؛ ولأن الإجابة إليها واجبة فكانت واجبة. وأجاب بأنه طعام لسرور حادث فأشبهه سائر الأطعمة، والأمْرُ محمول على الاستحباب بدليل ما ذكرناه؛ ولكونه أمره بشاة وهي غير واجبة اتفاقاً، وأما البناء فلا أصل له.

قلت: وسأذكر مزيداً في باب إجابة الداعي قريباً، والبعض الذي أشار إليه من الشافعية هو وجه معروف عندهم، وقد جزم به سليم الرازي، وقال: «إنه ظاهر نص الأم»

ونقله عن النصِّ أيضًا الشيخُ أبو إسحاق في «المهذب»، وهو قولُ أهلِ الظاهرِ كما صرَّحَ به ابنُ حزمٍ، وأما سائرُ الدعواتِ غيرها فسيأتي البحثُ فيه بعدَ ثلاثةِ أبوابٍ. اهـ



ثم قال البخاريُّ رحمته الله تعالى:

٦٨- بابُ الوليمةِ ولو بشاةٍ.

٥١٦٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا رضي الله عنه قَالَ: سَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ - وَتَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ -: «كَمْ أَصَدَقْتَهَا؟» قَالَ: وَزَنَ نَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ، وَعَنْ حَمِيدٍ، سَمِعْتُ أَنَسًا قَالَ: لَمَّا قَدِمُوا الْمَدِينَةَ نَزَلَ الْمُهَاجِرُونَ عَلَى الْأَنْصَارِ فَتَزَلَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ عَلَى سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ فَقَالَ: أَقَاسِمُكَ مَالِي وَأَنْزِلُ لَكَ عَنْ إِحْدَى امْرَأَتَيَّ قَالَ: بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي أَهْلِكَ وَمَالِكَ، فَخَرَجَ إِلَى السُّوقِ فَبَاعَ وَاشْتَرَى، فَأَصَابَ شَيْئًا مِنْ أَقِطٍ وَسَمْنٍ، فَتَزَوَّجَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوْلَمْ وَلَوْ بِشَاةٍ»^(١).

٥١٦٨- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: مَا أَوْلَمْ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِنْ نِسَائِهِ مَا أَوْلَمْ عَلَى زَيْنَبَ، أَوْلَمْ بِشَاةٍ^(٢).

٥١٦٩- وَحَدَّثَنَا مَسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ شُعَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْتَقَ صَفِيَّةَ وَتَزَوَّجَهَا وَجَعَلَ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا، وَأَوْلَمْ عَلَيْهَا بِحَيْسٍ^(٣).
الْبَحْسُ عِنْدَنَا يُسَمُّونَهُ: «قَشْدَةٌ» وَهُوَ تَمَرٌ كَانُوا فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ يَضْعُونَ مَعَهُ أَقْطًا وَسَمْنًا أَمَا الْآنَ فَتَضَعُ مَعَ التَّمْرِ سَمْنًا وَدَقِيقًا. وَهُوَ مِنَ الطَّعَامِ الشَّهِيِّ فِي أَيَّامِ الشِّتَاءِ، أَوِ الْأَيَّامِ الَّتِي بَيْنَ الشِّتَاءِ وَبَيْنَ الصَّيْفِ.



(١) رواه مسلم (١٠٤٢/٢) (١٤٢٧) (٧٩) مختصرًا.

(٢) رواه مسلم (١٠٤٩/٢) (١٤٢٨) (٩٠).

(٣) رواه مسلم (١٠٤٧/٢) (١٣٦٥) (٨٨) وذكر القصة.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥١٧٠- حَدَّثَنَا مَالُكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا زهيرٌ، عن بَيَّانٍ قال: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: بَنَى النَّبِيُّ ﷺ بِامْرَأَةٍ فَأَرْسَلَنِي فَدَعَوْتُ رَجُلًا إِلَى الطَّعَامِ.
❖ قوله: «بِامْرَأَةٍ» الظاهر: أنها زينبُ كما سبق.

❖ وقوله: «مَا أَوْلَمَ عَلَى زَيْنَبَ أَوْلَمَ بِشَاءَ». يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا أَنَّ أَعْلَى وَلِيْمَةً صَنَعَهَا الرَّسُولُ فِي زَوَاجِهِ هِيَ الشَّاءُ؛ وَلِهَذَا قَالَ فَقَهَاؤُنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إِنَّ أَعْلَى مَا يُؤْلَمُ بِهِ الشَّاءُ^(١). مَعَ أَنَّ ظَاهَرَ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّ أَقْلَ مَا يُؤْلَمُ بِهِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ هَذَا عَلَى اخْتِلَافِ حَالِ النَّاسِ.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٦٩- بَابُ مَنْ أَوْلَمَ عَلَى بَعْضِ نَسَائِهِ أَكْثَرَ مِنْ بَعْضٍ.

٥١٧١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ قَالَ: ذُكِرَ تَزْوِيجُ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ عِنْدَ أَنَسٍ فَقَالَ: مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَوْلَمَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ نَسَائِهِ مَا أَوْلَمَ عَلَيْهَا أَوْلَمَ بِشَاءَ^(٢).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٧٠- بَابُ مَنْ أَوْلَمَ بِأَقْلٍ مِنْ شَاءٍ.

٥١٧٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَوْسَفَ، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ صَفِيَّةَ، عَنْ أُمِّهِ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ قَالَتْ: أَوْلَمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَعْضِ نَسَائِهِ بِمُدَّتَيْنِ مِنْ شَعِيرٍ.

(١) قال صاحب «المبدع» (٧/ ١٨٠): يستحب بشاة فأقل. وقال صاحب «الإنصاف» (٨/ ٣١٦): ولو بشاة فأقل قاله في الرعايتين، والحاوي الصغير، والفروع وغيرهم، وقال في «الهداية»: والمذهب والمستوعب والخلاصة والمحزر وغيرهم يستحب أن لا تنقص عن شاة، وانظر: «الكافي» (٣/ ١١٦)، و«كشاف القناع» (٥/ ١٦٦) و«المغني» (٧/ ٢١٢).

(٢) رواه مسلم (٢/ ١٠٤٩) (١٤٢٨) (٩٠).

قوله: «مُدَّيْنِ مِنْ شَعِيرٍ». يَعْنِي: نَصْفَ صَاعٍ، وَصَاعُ النَّبِيِّ ﷺ أَقْلٌ مِنَ الصَّاعِ الْمَعْرُوفِ عِنْدَنَا الْآنَ بِالْخُمْسِ؛ يَعْنِي: أَنَّ الْمَدِينِ يَنْقُصَانِ خُمْسًا الصَّاعِ الْمَعْرُوفِ الْآنَ، فَصَاعُ النَّبِيِّ ﷺ كِيلَوَيْنِ وَأَرْبَعِينَ جَرَامًا؛ أَي: أَرْبَعَةُ أُمْدَادٍ فَيَكُونُ الْمَدُّ نَصْفَ كِيلَوْ عَشْرَةٍ جَرَامَاتٍ؛ يَعْنِي: كِيلَوْ عَشْرِينَ جَرَامًا مِنَ الشَّعِيرِ، وَيُمْكِنُ الشَّعِيرُ أَنْ يَكُونَ أَقْلًا؛ لِأَنَّ الشَّعِيرَ أَخْفُ مِنَ الْبُرِّ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٧١- بَابُ حَقِّ إِجَابَةِ الْوَلِيمَةِ وَالِدَعْوَةِ، وَمَنْ أَوْلَمَ سَبْعَةَ أَيَّامٍ وَنَحْوَهُ.

وَلَمْ يُوقَّتِ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا وَلَا يَوْمِينَ^(١).

٥١٧٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

عَمْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيَأْتِهَا»^(٢).

٥١٧٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سَفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْصُورٌ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ،

عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فُكُّوا الْعَانِي، وَأَجِيبُوا الدَّاعِيَ، وَعُودُوا الْمَرِيضَ».

٥١٧٥- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ الْأَشْعَثِ، عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ

سُوَيْدٍ، قَالَ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِسَبْعٍ، وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ: أَمَرَنَا بِعِيَادَةِ

الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعِ الْجَنَازَةِ، وَتَشْمِيمِ الْعَاطِسِ، وَإِبْرَارِ الْمُقْسَمِ، وَنَصْرِ الْمَظْلُومِ، وَإِفْشَاءِ

السَّلَامِ، وَإِجَابَةِ الدَّاعِي. وَنَهَانَا عَنْ خَوَاتِيمِ الذَّهَبِ، وَعَنْ آتِيَةِ الْفُضَّةِ، وَعَنْ الْمِيَاثِرِ وَالْقَسِّيَّةِ،

وَالِإِسْتَبْرَقِ، وَالدِّيَاجِ^(٣).

(١) علقه البخاري بصيغة الجزم، وقال البخاري في «التاريخ الكبير»: قال ابن عمر عن النبي ﷺ: «إذا

دعي أحدكم إلى وليمة فليجب، ولم يخص ثلاثة أيام من غيرها».

وحديث ابن عمر الذي أشار إليه أسنده في الباب المذكور (٥١٧٣)، وهو ظاهر الإطلاق في

الإجابة. وانظر: «تغليق التعليق» (٤/٤٢١).

(٢) رواه مسلم (١٠٥٢/٢) (١٤٢٩) (٩٦).

(٣) الميَاثِر: جمع مِثْرَة، والمِثْرَة بالكسر: وفعلته، من الوَثْرَة، يقال: وَثَرَ وَثْرَةً فهو وَثِرٌ؛ أي: وَطِئَ لِين

وأصلها: مؤثرة فقلت الواو ياء لكسرة الميم. وهي من مراكب العجم، تعمل من حرير أو ديباج.

وانظر: «النهاية» لابن الأثير (و ث ر).

وَالْقَسِّيَّة: هي ثياب من كتان مخلوط بحرير يؤتى بها من مصر، نسبت إلى قرية على شاطئ البحر

قريباً من تَيْس، يقال لها: الْقَسْ بفتح القاف، وبعض أهل الحديث يكسرها.

وقيل: أصل الْقَسِّي: الْقَزِّي بالزاي منسوب إلى الْقَزِّ، وهو: ضرب من الإبريسم، فأبدل من الزاي

سيناً. وانظر: «النهاية» لابن الأثير (ق س س).

وَالدِّيَاج: هو الثياب المتخذة من الإبريسم، فارسي معرب، وقد فتحت داله، ويجمع على ديباج،

ودباج بالياء والباء لأن أصله دَبَاج. وانظر: «النهاية» لابن الأثير (د ب ج).

تَابَعَهُ أَبُو عَوَانَةَ^(١)، وَالشَّيْبَانِيُّ^(٢) عَنْ أَشْعَثَ فِي إِفْشَاءِ السَّلَامِ.

٥١٧٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ،
عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: دَعَا أَبُو أَسِيدٍ السَّاعِدِيُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي عَرِسِهِ، وَكَانَتْ امْرَأَتُهُ
يَوْمَئِذٍ خَادِمَتُهُمْ وَهِيَ الْعُرُوسُ قَالَ سَهْلٌ: تَذُرُونَ مَا سَقَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ أَنْقَعَتْ لَهُ
تَمْرَاتٍ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَمَّا أَكَلَ سَقَتْهُ إِيَّاهُ^(٣).

❦ قَوْلُهُ: «وَكَانَتْ امْرَأَتُهُ يَوْمَئِذٍ خَادِمَتُهُمْ وَهِيَ الْعُرُوسُ». يَعْنِي: هِيَ الَّتِي
تَزَوَّجْتُ، وَهِيَ الَّتِي تَخْدُمُهُمْ وَتَصْنَعُ لَهُمُ الطَّعَامَ؛ وَهَذَا فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ هِيَ
الَّتِي تُصْلِحُ طَعَامَ زَوْجِهَا مِنْ أَوَّلِ مَا يَدْخُلُ بِهَا.

وَكَلِمَةُ «خَادِمَتُهُمْ» هَلْ تَعْنِي أَنَّهَا تَأْتِي بِالطَّعَامِ، وَهِيَ كَاشِفَةٌ وَجْهَهَا؟
الْجَوَابُ: أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ. فَلَوْ قُدِّرَ أَنَّهُ لَا زَمَ، أَوْ أَنَّهُ وَرَدَتْ أَحَادِيثُ، أَوْ رَوَايَةٌ بِذَلِكَ
فَيُحْمَلُ عَلَى مَا قَبْلَ الْحِجَابِ؛ لِأَنَّ السَّنَةَ بِالنِّسْبَةِ لِكَشْفِ الْمَرْأَةِ وَجْهَهَا كَانَتْ عَلَى
زَمَنِينَ:

الزَّمَنُ الْأَوَّلُ: وَهُوَ مَا قَبْلَ السَّنَةِ السَّادِسَةِ فَلَيْسَ فِيهِ حَرْجٌ.

الزَّمَنُ الثَّانِي: وَهُوَ مَا بَعْدَ السَّادِسَةِ وَهَذَا كَانَ فِيهِ الْأَمْرُ بِالْحِجَابِ.

فَلَيْسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ - كَمَا اسْتَدَلَّ بِهِ بَعْضُهُمْ - عَلَى جَوَازِ كَشْفِ الْمَرْأَةِ
وَجْهَهَا، وَهِيَ عُرُوسٌ أَمَامَ النَّاسِ؛ وَهِيَ تَسْقِيهِمُ الشَّايَ وَغَيْرَهُ، وَتَأْتِي لَهُمُ بِالطَّعَامِ،
وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

(١) أَسْنَدُ الْبَخَارِيِّ رَوَاهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي الْأَشْرِيَّةِ، بَابُ آتِيَةِ الْفَضَّةِ حَدِيثُ (٥٦٣٥)، وَانْظُرْ: «الْفَتْحُ»
(٩٦/١٠)، وَ«تَغْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ» (٤٢٣/٤).

(٢) وَأَسْنَدُ أَيْضًا مَتَابَعَةُ الشَّيْبَانِيِّ فِي الْإِسْتِزْدَانِ بَابُ إِفْشَاءِ السَّلَامِ (٦٢٣٥)، وَانْظُرْ: «الْفَتْحُ» (١٨/١١)،
وَ«تَغْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ» (٤٢٣/٤).

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣/١٥٩٠) (٢٠٠٦) (٨٦).

بَعْضُ النَّاسِ الْآنَ يُطَالِبُ بِهَذَا مَطَالِبَةً وَيَقُولُ: هَذِهِ السَّنَةُ فَدَعُوا الْعُرُوسَ تَأْتِي بِشِبَابِهَا الَّتِي لِلزَّيْنَةِ وَتُقَدَّمُ لِلنَّاسِ الشَّايَ وَالطَّعَامَ.

وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ هَذِهِ تُحْمَلُ عَلَى حَالَةٍ مَعِينَةٍ، وَأَيْضًا قَدْ تَكُونُ هَذِهِ قَبْلَ الْحِجَابِ، ثُمَّ هَذِهِ الْمَسَائِلُ الَّتِي تَحْتَمِلُ الْعَادَةَ، وَتَحْتَمِلُ الْعِبَادَةَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهَا عِبَادَةٌ. لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْعِبَادَاتِ الْحِظْرُ وَالْمَنْعُ حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ التَّعْبِيدِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ذَكَرْنَا هُنَا الْمَنْهِيَّ عَنْهُ سِتًّا، وَهُوَ قَالَ: نَهَانَا عَنْ سَبْعٍ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ السَّابِعَةَ آتِيَةُ الذَّهَبِ، وَأَمَّا إِنْ ثَبَّتَ أَنَّهُ الْحَرِيرُ، فَالْأَمْرُ ظَاهِرٌ مَعَ الرَّوَايَةِ، وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ فَلَعَلَّهَا عَنْ الذَّهَبِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: آتِيَةُ الْفُضَّةِ، وَكَذَلِكَ آتِيَةُ الذَّهَبِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

٧٢- بَابُ مَنْ تَرَكَ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ.

٥١٧٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «سَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ يُدْعَى لَهَا الْأَغْنِيَاءُ، وَيُتْرَكُ الْفُقَرَاءُ وَمَنْ تَرَكَ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﷺ» ^(١).

❦ قَوْلُهُ: «الدَّعْوَةُ». يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ «أَل» فِيهَا لِلْعُمُومِ، وَأَنْ تَكُونَ لِلْعَهْدِ؛ أَيِ: دَعْوَةِ الْعَرَسِ، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ فِي دَعْوَةِ الْعَرَسِ، وَالْمَعْصِيَةُ مُخَالَفَةُ الْأَمْرِ، أَوِ الْوُقُوعُ فِي النَّهْيِ.

❦ وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ: «سَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ». يَقُولُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «سَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ». ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ، أَوْ ظَاهِرُ السِّيَاقِ أَنَّ الْحَدِيثَ مُوقُوفٌ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «سَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ

الوليمة... إلى آخره» والموقوف هو المروي عن الصحابة.

وقوله: «الوليمة يُدعى لها». جملة يُدعى لها صفة للوليمة؛ والمعنى أن شرّ الطعام طعامٌ وليمة يُدعى لها، وليس طعامُ الوليمة بشرّ الطعام، بل طعامُ الوليمة مأمورٌ به، لكن الوليمة التي هذه صفتها -التي يُدعى لها الأغنياء ويترك الفقراء- لأن الوليمة الخيرة هي التي يُدعى لها الفقراء، أما أن يُدعى الأغنياء، ويترك الفقراء فهي من شرّ الولائم.

ثم قال: «ومن ترك الدعوة» يعني: من لم يُجبها فقد عصى الله ورسوله، وهذا يدلُّ على أن إجابة الوليمة واجبة. وهو كذلك.

لكن العلماء اشترطوا لذلك شروطاً وهي: ^(١)

أولاً: أن لا يكون في المكان منكرٌ يعجزُ الإنسان عن إزالته، فإن كان فيه منكرٌ يعجزُ عن إزالته لم تجب الإجابة؛ لأنه لو ذهب وفيها منكرٌ يعجزُ عن إزالته وبقي معهم فقد شاركهم في الإثم.

والثاني: أن يكون الداعي مسلماً؛ لقول النبي ﷺ: «حق المسلم على المسلم» ^(٢).

فإن كان الداعي غير مسلم لم تجب إجابته ولو في وليمة العرس.

والثالث: أن يكون هذا المسلم ممن لا يجوزُ هجره، فإن كان ممن يجوزُ هجره لم تجب الإجابة، والذي يجوزُ هجره كما قال العلماء: المجاهرُ بالمعصية، أو من كان مبتدعاً بدعةً تخالف أهل السنة مخالفةً بينة كالرافضة.

بل قال بعض العلماء: إن الروافض تجبُ هجرتهم، ولا يجوزُ أن يُسلمَ عليهم ^(٣)، وعلى كلِّ حالٍ فمن جاز هجره لم تجب إجابة دعوته، والأصل في المؤمن تحريمُ

(١) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٣١٨/٨)، و«الروض المربع» (١٢٠/٣)، وانظر: تفصيل هذا

المبحث عند ابن قدامة في «المغني» (٢١٣/٧) وما بعدها.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) انظر: جواب شيخ الإسلام ابن تيمية عن يجب بغضه وهجره لله تعالى؟ كما في «مجموع فتاويه» (٢٨/٢٠٣).

هجره؛ لأن النبي ﷺ قال: «لَا يَحِلُّ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ»^(١). حتى وإن كان فاسقًا، إلا إذا كان في هجره مصلحةٌ وفائدةٌ بحيث يَنْتَهِي عن معصيته، فهذا لا بأس بهجره، بل قد يَكُونُ هجره واجبًا.

وبناءً على هذا فالذي يَتَرَجَّحُ عندي أنه لا يَجُوزُ هجرٌ من تَجَاهَرَ بمعصية؛ لأنه لا زال على إيمانه، فإن الأخوةَ الإيمانيةَ لا تَنْتَفِي إلا بالكفر، لكن إذا كان في هجره مصلحةٌ فإنه يُهَجَّرُ من أجلِ أن يَحْجَلَ من نفسه إذا هَجَرَ الناسَ، ويُعَاتَبُ نفسه وَيَدَعُ المعصيةَ.

وأما رجلٌ إذا هَجَرَ ازداد في معصيته، وازداد بُعْدًا عن الخيرِ وأهله، فهجره هنا صار داءً ولم يَكُنْ دواءً.

الشرطُ الرابعُ: أن يُعَيَّنَ بأن يَخُصَّهُ بالدعوة، فإن عَمَّ بأن وَقَفَ على جماعةٍ وقال: يا جماعةُ تَفَضَّلُوا فإن عندي وليمةٌ عرسٍ، فإنه لا يَجِبُ على كُلِّ واحدٍ أن يُجِيبَ، بل يَكْفِي ما يَخْصُلُ به الكفايةُ.

وهل البطاقاتُ التي تُوزَعُ الآن من التعيين أم من التعميم؟

الجواب: أما من نظَرَ إلى ظاهرها قال: إنها من التعيين؛ يَغْنِي: هو يُرْسَلُ إليك البطاقةُ بالاسم فظاهره التعيين، لكن الحقيقةُ الذي يَظْهَرُ أنَّ بعضَها إنما يُقْصَدُ به دفعُ الشرِّ فالإنسانُ يُرْسَلُ لك البطاقةُ لأجلِ أن لا تَشْرَه عليه إذا سَمِعْتَ إن عنده وليمةٌ، ولا يَهْمُهُ أن تَحْضُرَ أو لا تَحْضُرَ، وهناك بطاقاتُ تُرْسَلُ إلى الإنسانِ بالتعيين وهو يُريدُ أن تَحْضُرَ، مثل أن يَكُونَ بينك وبينه عَلاقةٌ كقربانية، أو صداقة، أو ما أشبه ذلك.

فالذي يَظْهَرُ لي أن هذه البطاقاتِ على نوعين:

نوعٌ يُقْصَدُ بها دفعُ الشرِّ واللَّومُ؛ يَغْنِي: حتى لا يَشْرَه عليك إذا سَمِعَ أن عندك زواجٌ. وأنت لا يشغلك حَضَرُ أو لا.

(١) رواه البخاري (٦٠٧٦)، ومسلم (٤/١٩٨٣) (٢٥٥٩) (٢٣).

ثَانِيًا: أَنْ يُقْصَدَ التَّعْيِينُ؛ يَعْنِي: يَرْغَبُ أَنْ تَحْضُرَ؛ لِأَنَّ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عِلَاقَةٌ كَقَرَابَةٍ، أَوْ صَدَاقَةٍ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهَذَا تَعْيِينٌ بِلا شَكٍّ، وَهَذَا الَّذِي يَظْهَرُ لِي.

الْحَاصِلُ أَنَّ الشَّرْطَ هِيَ: كَوْنُ الدَّاعِي مُسْلِمًا، وَلَا يَحْرُمُ هَجْرُهُ. وَأَنْ يُعَيَّنَ، وَأَنْ لَا يَكُونَ فِي الْوَلِيْمَةِ مَنَكْرٌ.

وَالشَّرْطُ الْخَامِسُ ذَكَرَهُ الْفُقَهَاءُ أَيْضًا: أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ يَوْمٍ، أَمَا إِذَا كَانَ فِي الثَّانِي وَالثَّلَاثِ فَإِنَّهَا لَا تَجِبُ الدَّعْوَةُ؛ لِأَنَّ مَا زَادَ عَلَى أَوَّلِ يَوْمٍ لَيْسَ بِالْأَهْمِيَّةِ كَأَوَّلِ يَوْمٍ^(١). وَظَاهِرُ بَعْضِ الْأَحَادِيثِ الْعَمُومُ، وَأَنَّهُ كَلَّمَا كَانَتِ الْوَلِيْمَةُ حَاضِرَةً وَدُعِيَ إِلَيْهَا فَلْيُجِبْ.

وَاشْتَرَطَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ شَرْطًا سَادِسًا^(٢): وَهُوَ أَنْ لَا يَكُونَ فِي مَالِ الدَّاعِي حَرَامٌ، فَإِنْ كَانَ فِي مَالِ الدَّاعِي حَرَامٌ فَإِنْ إِجَابَتَهُ لَا تَجِبُ، بَلْ قَدْ تُكْرَهُ، بَلْ قَدْ تَحْرُمُ، تَحْرُمُ إِذَا عَلِمْنَا الْحَرَامَ بَعِيْنَهُ مِثْلَ أَنْ نَعْرِفَ أَنَّ هَذَا الَّذِي أَوْلَمَ الْوَلِيْمَةَ قَدْ ذَهَبَ إِلَى شَيْءٍ فَلَانٍ وَأَخَذَ مِنْهَا شَاتَيْنِ غَضَبًا، ثُمَّ ذَبَحَهُمَا فِي هَذِهِ الْوَلِيْمَةِ، فَهَذَا الْمَالُ حَرَامٌ لَعِيْنِهِ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ إِجَابَةُ دَعْوَتِهِ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْحَرَامُ حَرَامًا لَكِسِيْهِ لَا لَعِيْنِهِ مِثْلَ أَنْ نَعْرِفَ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ لَا يَخَافُ اللَّهَ تَعَالَى فِي بَيْعِهِ وَشِرَائِهِ، وَيَغِشُّ النَّاسَ وَيَكْذِبُ، وَيَخْلِفُ عَلَى الْكَذِبِ وَهُوَ يَعْلَمُ، وَيُرَابِي، فَهَذَا إِنْ كَثُرَ الْحَرَامُ فِي مَالِهِ فَالْأَوَّلَى عَدَمُ إِجَابَةِ دَعْوَتِهِ، وَتَقْوَى الْكَرَاهَةِ وَتَضَعُفُ بِحَسَبِ كَثَرَةِ الْمَالِ الْمَحْرَمِ الْمُخَالَفِ لِمَالِهِ الْمُبَاحِ.

وَذَكَرَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِجَابَةَ لَا تَحْرُمُ وَلَا تُكْرَهُ، وَأَنَّ لَكَ مَهْنَةً وَعَلَيْهِ مَغْرَمَةٌ. قَالَ لِأَنَّ هَذَا بِالنِّسْبَةِ لَكَ مَالٌ حَلَالٌ، وَبِالنِّسْبَةِ لِمَنْ كَسَبَهُ مَالٌ حَرَامٌ، وَهُوَ لَمْ يَظْلِمِ الَّذِي كَسَبَهُ مِنْهُ، وَهَذَا وَاضِحٌ فِيمَا إِذَا كَانَ نَاشِئًا عَنْ مَعَامَلَةٍ مُحَرَّمَةٍ

(١) انظر: «المغني» (٧/٢١٣)، و«الإنصاف» للمرداوي (٨/٣١٨).

(٢) انظر: «المغني» (٧/٢١٨).

اتَّفَقَ عَلَيْهَا، وَأَمَّا إِذَا كَانَ نَاشِئًا عَنْ غَشٍّ وَكَذِبٍ وَخِيَانَةٍ فَلَا شَكَّ أَنَّ الْمَأْخُودَ مِنْهُ هَذَا الْمَالُ لَمْ يَرْضَ بِذَلِكَ، فَتَكُونُ الشُّرُوطُ الْآنَ سِتَّةَ شُرُوطٍ ^(١).

وَهَلْ يُشْتَرَطُ إِذَا حَضَرَ الْوَلِيْمَةُ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ لَا؟

إِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ لَا يَجِبُ الْأَكْلُ فَهُوَ مُشْكَلٌ؛ لِأَنَّ هَذَا الرَّجُلَ لَوْ قَدَّمَ الْأَكْلَ فَقُلْتُمْ: لَا يَجِبُ عَلَيْنَا الْأَكْلُ، وَتَرَكْتُمْ لَهُ الطَّعَامَ. هَذَا أَشَدُّ مِنْ عَدَمِ الْحُضُورِ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يُتَمَّ هَذَا الرَّجُلُ أَنْ مَالَهُ حَرَامٌ، أَوْ أَنَّهُ سَارِقٌ لِهَذَا الْمَالِ، أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ.

وَلَوْ قُلْنَا: إِنَّهُ يَجِبُ الْأَكْلُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ، يَكُونُ هَذَا فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْإِحْرَاجِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ قَدْ يَكُونُ صَائِمًا، أَوْ قَدْ يَكُونُ لَا يَشْتَهِي الْأَكْلَ وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ.

وَلَوْ قُلْنَا: إِنَّهُ فَرَضَ كَفَايَةً؛ لَكَانَ هَذَا الْقَوْلُ مُتَوَجِّهًا؛ يَعْنِي: إِذَا تَقَدَّمَ إِلَى الطَّعَامِ مِنْ تَحْصُلِ بِهِمُ الْكَفَايَةِ، وَتَعَدَّرَ رَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ فَلَا حَرَجَ، وَأَمَّا أَنْ تَقُولَ: لَا يَجِبُ الْأَكْلُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِطْلَاقِ الْفُقَهَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، فَبِهِ نَظَرٌ ^(٢).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (٩ / ٢٤٤):

أَوَّلُ هَذَا الْحَدِيثِ مَوْقُوفٌ، وَلَكِنْ آخِرُهُ يَقْتَضِي رَفْعَهُ، ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ بَطَالٍ قَالَ: وَمِثْلُهُ حَدِيثُ أَبِي الشَّعْثَاءِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَبْصَرَ رَجُلًا خَارِجًا مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْأَذَانِ فَقَالَ: «أَمَّا هَذَا فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ». قَالَ: وَمِثْلُ هَذَا لَا يَكُونُ رَأْيًا؛ وَلِهَذَا أَدْخَلَهُ الْأَثَمَةُ فِي مَسَانِيدِهِمْ أَنْتَهَى وَذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ أَنَّ جَلَّ رَوَاةَ مَالِكٍ لَمْ يُصَرِّحُوا بِرَفْعِهِ، وَقَالَ: فِيهِ رَوْحُ ابْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ مَالِكٍ بِسَنَدِهِ «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْتَهَى. وَكَذَا أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «غَرَائِبِ مَالِكٍ» مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ، عَنْ مَالِكٍ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ رَوَايَةِ مُعَمَّرٍ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزَّهْرِيِّ شَيْخِ مَالِكٍ كَمَا قَالَ مَالِكٌ، وَمِنْ رَوَايَةِ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ كَذَلِكَ، وَالْأَعْرَجُ شَيْخُ الزَّهْرِيِّ فِيهِ هُوَ عَبْدُ

(١) وَالْحَقُّ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ شَرْطُ الْأَيْكُونِ فِي الْإِجَابَةِ ضَرَرُ كَالسَّفَرِ إِلَى مَكَانِ الدَّعْوَةِ وَنَحْوِهِ.

(٢) انْظُرْ: «الْمَغْنِي» (٧ / ٢١٤)، وَ«الشَّرْحُ الْكَبِيرُ مَعَ الْإِنْصَافِ» (٢١ / ٣٢٥).

الرحمن كما وقع في رواية سفيان قال: سَأَلْتُ الزَّهْرِيَّ فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ فَذَكَرَهُ. وَلِسْفِيَانَ فِيهِ شَيْخٌ آخَرٌ بِإِسْنَادٍ آخَرَ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ صَرَّحَ فِيهِ بِرَفْعِهِ إِلَى النَّبِيِّ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ سَمِعْتُ زِيَادَ بْنَ سَعْدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ ثَابِتًا الْأَعْرَجَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

وَكَذَا أَخْرَجَهُ أَبُو الشَّيْخِ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا صَرِيحًا، وَأَخْرَجَ لَهُ شَاهِدًا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ كَذَلِكَ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ اللَّامَ فِي الدَّعْوَةِ لِلْعَهْدِ مِنَ الْوَلِيمَةِ الْمَذْكُورَةِ أَوَّلًا، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْوَلِيمَةَ إِذَا أُطْلِقَتْ حُمِلَتْ عَلَى طَعَامِ الْعَرَسِ بِخِلَافِ سَائِرِ الْوَلَائِمِ فَإِنَّهَا تُقَيَّدُ.

❦ وَقَوْلُهُ: «يُدْعَى لَهَا الْأَغْنِيَاءُ». أَيُّ: أَنَّهَا تَكُونُ شَرَّ الطَّعَامِ إِذَا كَانَتْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ؛ وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: إِذَا خُصَّ الْغَنِيُّ وَتَرِكَ الْفَقِيرُ أَمْرًا أَنْ لَا تُجِيبَ». قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: وَإِذَا مَيَّزَ الدَّاعِي بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ وَالْفُقَرَاءِ فَأَطْعَمَ كَلًّا عَلَى حِدَةٍ لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ، وَقَدْ فَعَلَهُ ابْنُ عُمَرَ. وَقَالَ الْبَيْضَاوِيُّ: «مَنْ» مُقَدَّرَةٌ كَمَا يُقَالُ: شَرُّ النَّاسِ مَنْ أَكَلَ وَحْدَهُ. أَيُّ: مَنْ شَرَّهُمْ، وَإِنَّمَا سَمَّاهُ شَرًّا لِمَا ذَكَرَ عَقِبَهُ فَكَانَهُ قَالَ: شَرُّ الطَّعَامِ الَّذِي شَأْنُهُ كَذَا. وَقَالَ الطَّبِيبِيُّ: اللَّامُ فِي الْوَلِيمَةِ لِلْعَهْدِ الْخَارِجِيِّ إِذَا كَانَ مِنْ عَادَةِ الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ يَدْعُو الْأَغْنِيَاءَ وَيَتْرَكُوا الْفُقَرَاءَ.

❦ وَقَوْلُهُ: «يُدْعَى... إِلَى آخِرِهِ». اسْتِثْنَاءٌ وَبَيَانُهَا لَكُونِهَا شَرَّ لَطَعَامٍ. ❦ وَقَوْلُهُ: «مَنْ تَرَكَ... إِلَى آخِرِهِ». حَالٌ [هَذِهِ فِيهَا نَظَرٌ - قَوْلُهُ: اسْتِثْنَاءٌ لِبَيَانِهَا - وَالْأَقْرَبُ أَنَّهَا إِمَّا حَالٌ أَوْ صِفَةٌ] وَالْعَامِلُ يُدْعَى؛ أَيُّ: يُدْعَى الْأَغْنِيَاءُ وَالْحَالُ أَنَّ الْإِجَابَةَ وَاجِبَةٌ فَيَكُونُ دَعَاؤُهُ سَبَبًا لِأَكْلِ الْمَدْعُوِّ شَرَّ الطَّعَامِ، وَيَشْهَدُ لَهُ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ بَطَالٍ أَنَّ ابْنَ حَبِيبٍ رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: أَنْتُمْ الْعَاصُونَ فِي الدَّعْوَةِ تَدْعُونَ مَنْ لَا يَأْتِي وَتَدْعُونَ مَنْ يَأْتِي: يَغْنِي بِالْأَوَّلِ الْأَغْنِيَاءَ، وَبِالثَّانِي الْفُقَرَاءَ. اهـ

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٧٣- بَابُ مَنْ أَجَابَ إِلَى كُرَاعٍ.

٥١٧٨- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَوْ دُعِيْتُ إِلَى كُرَاعٍ لَأَجَبْتُ وَلَوْ أُهْدِيَ إِلَيَّ كُرَاعٌ لَقَبِلْتُ». معنى الحديث أن الإنسان ينبغي له إجابة الدعوة ولو كانت قليلة، حتى لو كانت كُرَاعًا من يَدَي غنمٍ، أو من رجل غنمٍ، فَلْيُجِبْ.

وفي هذا الحديث: بيان تواضع النبي ﷺ وهو أنه لو دُعِيَ إِلَى كُرَاعٍ لَأَجَابَ، وَلَوْ أُهْدِيَ إِلَيْهِ ذِرَاعٌ أَوْ كُرَاعٌ لَقَبِلَ خِلَافًا لِبَعْضِ النَّاسِ الَّذِينَ إِذَا أُهْدِيَ لَهُمْ هَدِيَّةٌ وَهِيَ فِي نَظَرِهِ قَلِيلَةٌ غَضِبَ وَقَالَ: لَا أَقْبَلُهَا. لِأَنَّهُ يَرَى نَفْسَهُ أَكْبَرَ مِنْهَا.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٧٤- بَابُ إِجَابَةِ الدَّاعِي فِي الْعُرْسِ وَغَيْرِهِ.

٥١٧٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عَقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَجِيبُوا هَذِهِ الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ لَهَا». قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَأْتِي الدَّعْوَةَ فِي الْعُرْسِ وَغَيْرِ الْعُرْسِ وَهُوَ صَائِمٌ^(١).

وقوله: «أَجِيبُوا هَذِهِ الدَّعْوَةَ». الإشارةُ لِلْعُرْسِ هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، وَلَيْسَتْ إِلَى الْجِنْسِ؛ يَعْنِي: لَيْسَ الْمُرَادُ جِنْسَ الدَّعَوَاتِ.

وقوله: «كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَأْتِي فِي الدَّعْوَةِ لِلْعُرْسِ وَغَيْرِهِ». لَا شَكَّ أَنَّ إِجَابَةَ الْمُسْلِمِ وَجِبَرَ خَاطِرِهِ مِمَّا يَقْرَبُ إِلَى اللَّهِ ﷻ، وَلَكِنَّ الْوَجُوبَ فِي النَّفْسِ مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِلَّا فَقَدْ قَالَ

(١) قَالَ الشَّيْخُ الْعَثِيمِينَ رحمه الله: «وَفِي نَسْخَةِ «ذِرَاعٍ».

وَالْكُرَاعُ: وَهُوَ مَا دُونَ الرِّكْبَةِ مِنَ السَّاقِ. وَانْظُرْ: «الْنِّهَايَةُ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ك ع ر).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢/١٠٥٣) (١٤٢٩) (١٠٣).

الظاهرة^(١): إن إجابة الدعوة واجبة مطلقاً في العرس وغيره؛ لأن النبي ﷺ جعلها من حق المسلم على المسلم^(٢). إلا إنه كما ذكرنا إذا كان الإنسان عليه ضرراً وتفويت مصالح فهذا لا يجب.

وقوله: «وهو صائم». هل يجب الإنسان وهو صائم أو يعتذر؟
الجواب: أن هذا فيه تفصيل، إذا كان غيابه عن الحضور يستلزم السؤال والاستفهام من الناس مثل أن يكون قريباً أو صديقاً حميماً لهذا الرجل، وأما إذا كان لا يهم الناس حضوره فإنه لا حرج عليه أن يعتذر.

ثم إذا حضر فهل يفطر ويأكل أو يتقدم مع الناس إلى الطعام دون إجابة؟
الجواب: أن هذا أيضاً فيه تفصيل فالفقهاء يقولون^(٣): يفطر إن جبر قلب صاحبه؛ يعني: إن كان أكله أجبر لقلب صاحبه فليأكل، وإلا فالأفضل أن يبقى على صومه وهو تفصيل جيد. والحمد لله هو إنما أفطر بإذن.

وأما إذا كان الأمر سواء عند صاحبه فالأفضل أن يبقى على صومه مع أنه بإمكانه أن يتقدم مع الناس ولا يأكل، بأن يقطع من اللحم ويضع أمام الناس كأنه يخدمهم، فإذا فعل هذا لن يشعر الناس أنه لم يأكل، ولكن لو تقدم ووضع يده على رجله وسكت، فالناس سوف يعرفون أنه لم يأكل.



(١) انظر: «المحلى» (٩/ ٤٥٠).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) انظر: «المغني» (٧/ ٢١٤)، و«الشرح الكبير مع الإنصاف» (٢١/ ٣٢٧).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٧٥- بَابُ ذَهَابِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ إِلَى الْعُرْسِ.

٥١٨٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ

صَهِيْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: أَبْصَرَ النَّبِيُّ نِسَاءً وَصَبِيَّانًا مُقْبِلِينَ مِنْ عُرْسٍ فَقَامَ مُتَمَتِّيًا فَقَالَ: «اللَّهُمَّ أَنْتُمْ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ» ^(١).

قال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٩/ ٢٤٨، ٢٤٩):

قوله: «فَقَامَ مُتَمَتِّيًا». بَضَمَ الميم بعدها ميمٌ ساكنةٌ، ومثناةٌ مفتوحةٌ، ونونٌ ثقيلةٌ بعدها ألفٌ؛ أي: قام قيامًا قويًّا، مأخوذٌ من المُنَّةِ بَضَمَ الميم، وهي القوةُ؛ أي: قام إليهم مسرعًا مشتدًّا في ذلك فرحًا بهم.

وقال أبو مروان بن سراج ورجَّحه القرطبي: أنه من الامتنان؛ لأن من قام له النبي وأكرمه بذلك فقد امتنَّ عليه بشيءٍ لا أعظم منه. قال ويُؤيِّده قوله بعد ذلك: «أَنْتُمْ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ». ونقل ابن بطالٍ، عن القاسبي قال: قوله: «مُتَمَتِّيًا». يَعْنِي مُتَفَضِّلًا عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: يَمْتَنُّ عَلَيْهِمْ بِمَحَبَّتِهِ.

ووقع في رواية أخرى «مَتِينًا» بوزنٍ عَظِيمٍ؛ أي: قام قيامًا مستويًّا متصبًا طويلًا، ووقع في رواية ابن السكن «فَقَامَ يَمْشِي». قال عياض: وهو تصحيفٌ. قُلْتُ: وَيُؤَيِّدُ التَّأْوِيلَ الْأَوَّلَ مَا تَقَدَّمَ فِي فُضَائِلِ الْأَنْصَارِ عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ بِسَنَدٍ حَدِيثِ الْبَابِ بِلَفْظٍ: فَقَامَ مُمَثِّلًا بَضَمَ أَوَّلَهُ، وَسَكُونِ الميمِ الثَّانِيَةِ بعدها مثلثةٌ مكسورةٌ وقد تُفْتَحُ، وَضُبِطَ أَيْضًا بِفَتْحِ الميمِ الثَّانِيَةِ، وَتَشْدِيدِ المثلثةِ؛ والمعنى متصبًا قائمًا. قال ابن التين كذا وقع في البخاري، والذي في اللغة مَثَلٌ بفتحِ أَوَّلِهِ وَضَمَّ مَثَلُهُ وبفتحِها قائمًا يَمَثُلُ بضمِّ المثلثةِ مُثُولًا فهو مَائِلٌ إِذَا انْتَصَبَ قائمًا، قال عياض: وجاء هنا مُمَثِّلًا؛ يَعْنِي بِالتَّشْدِيدِ أَي مَكَلَّفًا نَفْسَهُ ذَلِكَ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ سَفْيَانَ،

(١) رواه مسلم (٤/ ١٩٤٨) (٢٥٠٨) (١٧٤).

عن إبراهيم بن الحجاج، عن عبد الوارث: فقام النبي لهم مثيلاً بوزن عظيم، وهو فعيلٌ من مائلٍ، وعن إبراهيم بن هاشم، عن إبراهيم بن الحجاج مثله، وزادَ يعْنِي مائلاً.

❦ قوله: «اللَّهُمَّ أَنْتُمْ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ». زاد في رواية أبي معمرٍ: قالها ثلاث مراتٍ. وتَقْدِيمُ لَفْظِ اللَّهُمَّ يَقَعُ للتبرُّك، أو للاستشهادِ بالله في صدقهِ، ووقع في رواية مسلمٍ من طريق ابنِ عُلَيَّةَ، عن عبد العزيز: «اللَّهُمَّ إِنَّهُمْ». والباقي مثله، وأعادها ثلاث مراتٍ، وقد اتَّفَقَا كما تَقَدَّمَ في فضائل القرآن على رواية هشام بن زيد، عن أنسٍ جاءت امرأةٌ من الأنصارِ إلى رسولِ الله ﷺ ومَعَهَا صَبِيٌّ لَهَا، فَكَلَّمَهَا وَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّكُمْ لَأَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ» مرتين. وفي رواية تَأْتِي في كتابِ النذورِ ثلاثَ مراتٍ، و«من» في هذه الرواية مُقَدَّرَةٌ بدليلِ رواية حديثِ البابِ. اهـ.

الشاهدُ قوله: «مُقبِلين من عُرْسٍ». فهذا فيه دليلٌ على حضورِ النساءِ والصبيانِ للعُرْسِ؛ يَعْنِي: لَا يُمْنَعُ الصبيانُ من الحضورِ وَلَا يُقَالُ: إِنَّهُمْ مَثَلًا يُؤْذُونَ الحضورَ أَوْ يَتَكَلَّمُونَ أَوْ يَعْثُونَ، بل لهم أَنْ يَحْضُرُوا.

لكن لو فُرِضَ أَنَّهُ لم يَرِدْ هذا، هل في ذلك مانعٌ؟
الجواب: أن الأصلَ الإباحةُ، ولكن لا شكَّ أَنَّهُ إِذَا وَرَدَ الْأَثَرُ يَكُونُ هَذَا أَشَدَّ اطمئناناً للإنسانِ من أن يَقُولَ: إن الأصلَ الإباحةُ.

❦ وقوله: «قَامَ مُمْتَنًّا». وَأَنَّهُ مأخوذٌ من المِنَّةِ فيه نظرٌ؛ لأن النبي ﷺ لَا يَفْعَلُ الْفَعْلَ يَمُنُّ فِيهِ كَمَا قَالَ اللَّهُ لَهُ: ﴿وَلَا تَمَنَّ تَسْتَكْثِرُ﴾ ٦٠. يَعْنِي: وَلَا تَكُونْ مُسْتَكْثَرًا أَوْ مَائِنًا عَلَى أَحَدٍ، وَإِنْ كَانَ لَا شَكَّ أَنَّ المِنَّةَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، لَكِنَّ الرِّسُولَ ﷺ لَا يَقُومُ وَيُظْهِرُ لِلنَّاسِ أَنَّهُ يَمُنُّ عَلَيْهِمْ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَتَكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ ٢٦٤. لَكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ قَامَ قِيَامًا يَدُلُّ عَلَى نَشَاطٍ وَقُوَّةٍ؛ يَعْنِي: كَأَنَّهُ قَامَ مُبَاشَرَةً، وَقَالَ هَذَا الْكَلَامَ لَهُمْ.

وفي هذا الحديثِ من جبرِ خواطرِ النساءِ والصبيانِ ما هو ظاهرٌ.

وفيه: تواضع النبي ﷺ للصغار وللنساء خلافاً لمن يتعاطم عليهم.
وأما كتابة البعض عبارة: «ممنوع اصطحاب الأطفال». فإن كانت لسبب من
خوف على الأطفال من السقوط في مستنج أو لعب بكهرباء أو نحو ذلك فلا بأس بهذه
العبارة، وكذلك إذا كان لخوف ضررٍ حادثٍ منهم فلا بأس.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٧٦- باب هل يرجع إذا رأى منكراً في الدعوة؟

ورأى ابن مسعود^(١) صورة في البيت فرجع^(٢).

ودعا ابن عمر أبا أيوب فرأى في البيت سترًا على الجدار فقال ابن عمر: غلبنا عليه
النساء فقال: من كنت أخشى عليه فلم أكن أخشى عليك والله لا أطعم لكم طعامًا
فرجع^(٢).

(١) قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: كذا في رواية المستملي والأصيلي والقاسبي وعبدوس، وفي رواية
الباقرين «أبو مسعود»، والأول تصحيف فيما أظن، فإنني لم أر الأثر المعلق إلا عن أبي مسعود عقبة
بن عمرو... وخالد بن سعد هو مولى أبي مسعود عقبة بن عمرو الأنصاري، ولا أعرف له عن عبد
الله بن مسعود رواية، ويحتمل أن يكون ذلك وقع لعبد الله بن مسعود أيضًا، لكن لم أقف عليه. اهـ.
«الفتح» (١٥٨/٩)، وانظر: التعليق التالي.

(٢) علقه البخاري رحمه الله عن ابن مسعود بصيغة الجزم، وأسنده البيهقي في «السنن الكبير» (٢٦٨/٧) في
كتاب الصداق، باب المدعو يرى في الموضع الذي يدعي فيه صورًا. قال: أنا أبو علي الروذباري، أنا أبو
محمد بن شاذب الواسطي بها، حدثنا أحمد بن سنان، ثنا وهب بن جرير، ثنا شعبة عن عدي بن ثابت،
عن خالد بن سعد، عن أبي مسعود... الحديث. وانظر: «تغليق التعليق» (٤٢٤/٤)، و«الفتح»
(٢٤٩/٩).

(٢) علقه البخاري بصيغة الجزم، وقال الحافظ في «الفتح» (٢٤٩/٩): وصله أحمد في كتاب الورع
ومسدد في «مسنده»، ومن طريقه الطبراني من رواية عبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهري، عن سالم
بن عبد الله بن عمر، قال: أعرست في عهد أبي... الحديث.
وانظر: «تغليق التعليق» (٤٢٤/٤)، و«الفتح» (٢٤٩/٩).

٥١٨١- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا اشْتَرَتْ نُمْرُقَةً فِيهَا تَصَاوِيرٌ، فَلَمَّا رَأَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَى الْبَابِ فَلَمْ يَدْخُلْ فَعَرَفْتُ فِي وَجْهِهِ الْكَرَاهِيَةَ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ، مَاذَا أَذْنَبْتُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا بَالُ هَذِهِ النُّمْرُقَةِ؟» قَالَتْ: فَقُلْتُ: اشْتَرَيْتُهَا لَكَ لَتَقْعُدَ عَلَيْهَا وَتَوَسَّدهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّوَرِ يُعَذِّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيُقَالُ لَهُمْ أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ». وَقَالَ: «إِنَّ الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ الصُّوَرُ لَا تَدْخُلُهُ الْمَلَائِكَةُ»^(١).

يَقُولُ ﷺ فِي التَّرْجِمَةِ هَلْ يَرْجِعُ إِذَا رَأَى مَنكَرًا فِي الدَّعْوَةِ؟
الْجَوَابُ: أَنْ فِي هَذَا تَفْصِيلٌ؛ لِأَنَّ «هَلْ» هُنَا اسْتِفْهَامِيَّةٌ؛ يَعْنِي: أَنَّهُ إِذَا كَانَ يُمَكِّنُهُ إِزَالَةُ هَذَا الْمَنكَرِ فَإِنَّهُ لَا يَرْجِعُ بَلْ يَمْضِي فِي الدَّعْوَةِ، وَيُسْتَفِيدُ مِنْ مَضِيِّهِ أَمْرَيْنِ:
الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: إِبْجَابَةُ الدَّعْوَةِ.

وَالْأَمْرُ الثَّانِي: إِزَالَةُ الْمَنكَرِ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُزِيلَ هَذَا الْمَنكَرَ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ، وَلَا يَقُولُ: أَنَا أَذْهَبُ وَأُنْكِرُ بِقَلْبِي؛ لِأَنَّ الْإِنْكَارَ بِالْقَلْبِ مِنْ شَرْطِهِ مَغَادَرَةُ الْمَكَانِ، فَإِنْ مِنْ بَقِيَ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الْمَغَادَرَةِ فَقَدْ رَضِيَ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِذْ أَنْتُمْ مِنْهُمْ وَإِنْ أَنْتُمْ مِنَ اللَّهِ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ [النِّسَاءُ: ١٤٠].

❖ وَقَوْلُهُ: «رَأَى ابْنُ مَسْعُودٍ صُورَةً فِي الْبَيْتِ فَرَجَعَ». يُحْمَلُ هَذَا عَلَى أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ عَنْهُ أَنْ لَا يَسْتَطِيعَ إِزَالَتَهَا، أَوْ رُبَّمَا أَنَّهُ رَأَى أَنَّ رَجُوعَهُ أَنْكَى وَأَشَدُّ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ وَضَعَ هَذِهِ الصُّورَةَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ رَجُوعُ مِثْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنِ الدَّعْوَةِ لَيْسَ بِالْأَمْرِ الْهَيِّنِ.

❖ وَقَوْلُهُ: «دَعَا ابْنُ عَمَرَ أَبَا أَيُّوبَ فَرَأَى»؛ يَعْنِي: أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ رَأَى فِي الْبَيْتِ سِتْرًا

على الجدار، وقد سبق أن السترَ على الجدارِ غيرُ مرغوبٍ فيه. حيث قال النبي ﷺ: «إِنَّا لَمْ نُؤْمَرْ أَنْ نَكْسُوا الْحِجَارَةَ وَالطِّينَ»^(١).

وقوله: «فقال ابنُ عمرٍو رضي الله عنهما: غَلَبْنَا عَلَيْهِ النِّسَاءُ»؛ يَعْنِي: أَنَّ النِّسَاءَ هُنَّ اللَّاتِي وَضَعْنَ هَذَا السِّتْرَ، وَلَيْسَ هَذَا بَرِغْبَةٍ مِنَّا، وَكَانَ رضي الله عنهما كَأَنَّهُ لَيِّنٌ لِّأَهْلِهِ؛ لِأَنَّ الَّذِي يُفْهَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ هُوَ نَفْسُهُ لَا يُحِبُّهُ، وَلَكِنَّهُ مَغْلُوبٌ عَلَيْهِ.

لَكِنْ هُنَاكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ ابْنَ عُمَرَ يَرَى أَنَّهُ لَيْسَ بِحَرَامٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ حَرَامًا مَا أَقْرَهُ وَلَا جَعَلَ النِّسَاءَ يَغْلِبْنَهُ عَلَى ذَلِكَ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: جَوَازُ الْقِسْمِ بِدُونِ اسْتِقْسَامٍ لِقَوْلِهِ: «وَاللَّهُ لَا أَطْعَمُ لَكُمْ طَعَامًا فَرَجَعَ أَبُو أَيُّوبَ رضي الله عنه».

وَأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ رضي الله عنها فِيَقُولُ: إِنَّمَا اشْتَرَتْ نُمْرُقَةً فِيهَا تَصَاوِيرُ، وَالنُّمْرُقَةُ هَذِهِ نَوْعٌ مِنَ الْوَسَائِدِ يُقَعَّدُ عَلَيْهَا، وَتُتَوَسَّدُ، وَلَكِنَّ الرِّسُولَ ﷺ لَمَّا رَأَاهَا قَامَ عَلَى الْبَابِ فَلَمْ يَدْخُلْ، فَعَرَفْتُ فِي وَجْهِهِ الْكَرَاهِيَةَ؛ لِأَنَّهُ رَأَى فِيهَا صُورًا.

وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا رَأَى مِنْكَ فِي مَكَانٍ، فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُ حَتَّى يُزَالَ ذَلِكَ الْمَنْكَرُ.

وَفِيهِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى عَنَايَةِ عَائِشَةَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَّهُ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُمَكِّنَ زَوْجَتَهُ مِنْ أَنْ تَشْتَرِيَ شَيْئًا تَجْعَلُهُ لَهُ فِي بَيْتِهِ، حَتَّى وَإِنْ كَانَ مِنَ الْأُمُورِ الْخَاصَةِ بِهِ؛ كَالْمَخْدَةِ وَالْفِرَاشِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

فَبَعْضُ النَّاسِ يَأْتِفُ أَنْ تَشْتَرِيَ زَوْجَتُهُ شَيْئًا لِلْبَيْتِ، وَإِذَا رَأَى شَيْئًا فِي الْبَيْتِ مِمَّا اشْتَرَتْهُ الزَّوْجَةُ غَضِبَ عَلَيْهَا وَقَالَ: أَنَا مَقْصُرٌ؟! أَنَا فَاعِلٌ؟! أَنَا تَارِكٌ؟! وَهَذَا لَا يَنْبَغِي بَلِ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ صَدْرُهُ رَحْبًا وَاسِعًا، وَإِذَا كَانَ الرِّسُولُ ﷺ أَمَرَ أَنْ تُقْبَلَ الْهَدِيَّةُ

من الأجنبي فكيف بالهدية من الزوجة والأهل^(١).

فإذا جاء الولد بشيء للبيت، أو جاءت البنت بشيء للبيت، أو جاءت الزوجة بشيء للبيت فالذي يَنْبَغِي للإنسان أن يقبل هذا، وليس في هذا بأس ما دام الرسول ﷺ ما أنكر على عائشة أن جاءت له بمخدة يرتفق بها، ويتوسدّها، فكذلك لو جاءت بإناء للبيت، أو ما أشبه ذلك فلا بأس.

لكن هل يجوز إطلاق التوبة إلى المخلوق مع أن التوبة من العبادات، والعبادات لا تُصَرَّفُ إلا لله ﷻ كما في قول عائشة: أتوب إلى الله وإلى رسوله؟ الجواب أن يُقال: إن التوبة تارة يُراد بها التعبد، والتذلل، والخضوع، وهذه لا تكون إلا لله، وتارة يُراد بها المعنى اللغوي، وهي الرجوع، وهنا نقول: إن التوبة بالنسبة إلى الله توبة ذلّ وخضوع، وبالنسبة إلى الرسول ﷺ توبة رجوع وترك لهذا الشيء، وإلا فمن المعلوم أن التوبة الخاصة بالله لا تكون إلا لله وحده.

وفي الحديث: دليل على أن المصورين يُعَذَّبُونَ يوم القيامة، وهم من أشد الناس عذاباً؛ لأنهم -والعياذ بالله- يُعَذَّبُونَ في نار جهنم، فيؤتى بالصور التي صوّروها، ويقال: أحيوا ما خلقتهم. ومن المعلوم أنهم لن يستطيعوا أن يحيوا ما خلقوا؛ ولهذا جاء في الحديث: «كُلَّفَ أَنْ يَنْفَخَ فِيهَا الرُّوحَ وَلَيْسَ بِنَافِخٍ»^(٢).

وفيه أيضاً: أنه لا يَنْبَغِي لنا أن نُشَجِّعَ أصحاب المحرمات على إنتاج المحرمات؛ لأن الرسول ﷺ ما علّل هذا بفعل عائشة، بل علّل هذا بأن هؤلاء يُعَذَّبُونَ في الصور، ونحن إذا استعملنا ما يَصَوِّرُونَهُ فهذا تشجيع لهم على عملهم المحرم، ومثل ذلك كل شيء محرم لا يجوز لنا أن نُعِينَ على شرائه وتنميته وتسويقه بيننا.

وفيه أيضاً: دليل على أن البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة، حتى ولو كان

(١) بَوَّبُ الْبُخَارِيِّ رحمه الله بابين في قبول الهدية وأورد تحتها جملة من الأحاديث، كما في كتاب الهبة

(٢٥٧٣) (١٠٧٧)، (٢٥٧٩)، وكذا مسلم رحمه الله (٢/ ٧٥٥) (١٠٧٤).

(٢) رواه البخاري (٢٢٢٥)، ومسلم (٣/ ١٦٧١) (٢١١٠) (١٠٠) واللفظ له.

بَيْتَ الرَّسُولِ ﷺ، فَقَدْ عَلِمْنَا الْقَاعِدَةَ الْأَصُولِيَّةَ؛ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِعُمُومِ اللَّفْظِ لَا بِخُصُوصِ السَّبَبِ، وَيَقُولُ أَهْلُ الْعِلْمِ: إِنَّ صُورَةَ السَّبَبِ. قِطْعِيَّةُ الدَّخُولِ؛ يَعْْنِي: السَّبَبُ الَّذِي وَرَدَ اللَّفْظُ الْعَامُّ مِنْ أَجْلِهِ دَاخِلٌ فِي الْعُمُومِ قِطْعًا، وَلَا يُمَكِّنُ إِخْرَاجَهُ، أَمَّا غَيْرُهُ مِنْ أَفْرَادِ الْعُمُومِ فَقَدْ يَكُونُ هُنَاكَ مَا يُخْرِجُهُ، لَكِنْ صُورَةُ السَّبَبِ قِطْعِيَّةُ الدَّخُولِ.

وَأَمَّا اقْتِنَاءُ الْجَرَائِدِ وَالْمَجَلَّاتِ الَّتِي بِهَا صُورٌ، فَالَّذِي نَرَى أَنَّ الصُّورَ الَّتِي مَا اتَّخَذَتْ لِأَنْفَاسِهَا صُورٌ، وَذَلِكَ كَالَّتِي تَوْجَدُ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ أَوْ الْمَجَلَّاتِ أَوْ الْجَرَائِدِ، فَالَّذِي اقْتِنَاهَا يَتَمَنَّى أَلَّا تَوْجَدَ هَذِهِ الصُّورَةَ وَأَنَّهُ مَا اقْتِنَاهَا لِأَجْلِ الصُّورَةِ، وَمَعَ الْمَشَقَّةِ أَيْضًا فَالَّذِي نَرَى فِيهَا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - عَدَمُ الْإِثْمِ.

وَفِيهِ أَيْضًا: أَنَّهُ لَا يَتَّبَعِي لَنَا أَنْ نَسْعَى إِلَى شَيْءٍ يَكُونُ فِيهِ طَرْدٌ لِلْمَلَائِكَةِ؛ وَلِهَذَا نُهِنَا أَنْ نَدْخُلَ الْمَسَاجِدَ الَّتِي هِيَ أَمَاكِنُ الْمَلَائِكَةِ، وَنَحْنُ قَدْ أَكَلْنَا بِصَلَاً، أَوْ ثَوْبًا، أَوْ شَيْئًا مِمَّا تُكْرَهُ رَائِحَتُهُ؛ لِأَنَّ هَذَا يُؤْذِي الْمَلَائِكَةَ، وَالْمَلَائِكَةُ تَتَأَذَى مِمَّا يَتَأَذَى مِنْهُ بَنُو آدَمَ^(١)، فَإِنْ كَانَتْ الرَّائِحَةُ رَائِحَةً دَخَانٍ فَهِيَ أَشَدُّ؛ لِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ.

﴿وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْحَدِيثِ: «مِمَّا يَتَأَذَى مِنْهُ بَنُو آدَمَ». فَبَنُو آدَمَ هُنَا عُمُومٌ، فَإِذَا قُدِّرَ أَنَّ هَذَا النُّوعَ مِنَ الطَّيِّبِ عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنَ النَّاسِ، وَعِنْدَ جَمَاعَةٍ آخَرِينَ يَتَأَذَوْنَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُمْ مَا أَلْفَوْا رَائِحَتَهُ، فَهَذَا تَخْتَلَفُ فِيهِ الْحَالُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٧٧- بَابُ قِيَامِ الْمَرْأَةِ عَلَى الرِّجَالِ فِي الْعُرْسِ وَخِدْمَتِهِمْ بِالنَّفْسِ.

٥١٨٢- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ

سَهْلٍ، قَالَ: لَمَّا عَرَّسَ أَبُو أُسَيْدٍ السَّاعِدِيُّ دَعَا النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ فَمَا صَنَعَ لَهُمْ طَعَامًا وَلَا قُرْبَةً إِلَيْهِمْ إِلَّا أَمْرًا أَنَّهُ أَمُّ أُسَيْدٍ، بَلَّتْ ثَمَرَاتٍ فِي تَوْرِ مِنْ حَجَارَةٍ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَمَّا فَرَّغَ

النَّبِيُّ ﷺ من الطعام أَمَاتَتْهُ لَهُ فَسَقَتْهُ تُتَحَفُهُ بِذَلِكَ ^(١).

هذا الحديثُ سَبَقَ لَنَا الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ، وَأَنْ ظَاهِرَهُ أَنَّ الْمَرْأَةَ قَامَتْ عَلَى الرِّجَالِ، فِيمَا أَنْ يَكُونَ هَذَا قَبْلَ الْحِجَابِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَنَّهَا مُتَحَجِّبَةٌ، وَأَنْ هَذَا لِحَاجَةٍ، وَلَيْسَ هُنَاكَ أَحَدٌ إِلَّا هَذِهِ الْمَرْأَةُ.

وفيه أيضًا: دَلِيلٌ عَلَى اسْتِعْمَالِ الشَّرَابِ الْحَلْوِ بَعْدَ الطَّعَامِ؛ لِأَنَّهَا ذَكَرَتْ أَنَّهَا أَمَاتَتْ هَذِهِ التَّمَرَاتِ فِي تَوْرِ مِنْ حِجَارَةٍ، وَالتَّوْرِ مِنَ الْحِجَارَةِ يَكُونُ بَارِدًا، يَكُونُ السَّمَاءُ فِيهِ نَظِيفًا، مِنَ التَّمْرِ فَشَرَبَهُ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ الْأَكْلِ، وَأَظْنُّهُ مِنَ النَّاحِيَةِ الطَّبِيعَةِ أَيْضًا مُفِيدٌ، فَالْحَلْوُ بَعْدَ الْأَكْلِ مُفِيدٌ لِلْهَضْمِ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٧٨- بَابُ النَّقِيعِ وَالشَّرَابِ الَّذِي لَا يُسْكِرُ فِي الْعُرْسِ.

٥١٨٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيُّ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ أَنَّ أَبَا أُسَيْدٍ السَّاعِدِيَّ دَعَا النَّبِيَّ ﷺ لَعُرْسِهِ فَكَانَتْ امْرَأَتُهُ خَادِمَتَهُمْ يَوْمَئِذٍ؛ وَهِيَ الْعُرْسُ فَقَالَتْ: أَوْ قَالَ: أَتَدْرُونَ مَا أَنْقَعْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْقَعْتُ لَهُ تَمَرَاتٍ مِنَ اللَّيْلِ فِي تَوْرِ ^(١).

هذا ساقه البخاري رحمه الله؛ لِبَيَانِ أَنَّ وَلِيمَةَ الْعُرْسِ تَكُونُ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الشَّرَابِ، وَشَيْءٌ مِنَ الْحَلْوِ، وَهَذَا حَسَبَ عَادَاتِ النَّاسِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا بَدَّ أَنْ يُقَيَّدَ بِهَذَا الْقَيْدِ الَّذِي ذَكَرَهُ؛ وَهُوَ أَنَّهُ لَا يُسْكِرُ؛ لِأَنَّ الْمُسْكِرَ خَمْرٌ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ» ^(٢). وَكَذَلِكَ أَيْضًا لَا يَكُونُ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْخَمْرِ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْخَمْرِ فَإِنْ

(١) رواه مسلم (٣/١٥٩٠) (٢٠٠٦) (٨٧).

أَمَاتَتْهُ: مَرَسَتْهُ، مِنْ مَاتَ الشَّيْءُ مَيْتًا: مَرَسَهُ، وَمَاتَ الْمَلْحُ فِي الْمَاءِ: أَذَابَهُ، وَكُلُّ شَيْءٍ مَرَسَتْهُ فِي الْمَاءِ فَذَابَ فِيهِ مِنْ زَعْفَرَانٍ، وَتَمْرٍ، وَزَبِيبٍ، وَأَقِطٍ.

(٢) رواه مسلم (٣/١٥٩١) (٢٠٠٦) (٨٧) بنحوه.

(٢) رواه مسلم (٣/١٥٨٧) (٢٠٠٣) (٧٣).

أُسْكِرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ، وَإِنْ لَمْ يُسْكِرْ كَثِيرُهُ بَحِيثٌ كَانَ هَذَا الْخَلِيطُ لَا يُؤْثِرُ عَلَيْهِ فَلَيْسَ بِحَرَامٍ؛ لِأَنَّ الْحَكَمَ يَدُورُ مَعَ عَلَيْهِ، كَمَا لَوْ وَقَعَتْ نَجَاسَةٌ فِي مَاءٍ وَلَمْ تُغَيِّرْهُ، فَإِنَّهُ لَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ طَهُورًا، فَكَذَلِكَ الشَّرَابُ لَوْ اخْتَلَطَ بِهِ شَيْءٌ مِنَ الْمُسْكِرِ، وَلَكِنَّهُ لَا يُسْكِرُ لَا قَلِيلُهُ وَلَا كَثِيرُهُ بَحِيثٌ يَكُونُ هَذَا الْمُسْكِرُ قَدْ اضْمَحَلَّ وَزَالَ أَثَرُهُ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ حَرَامًا.

وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ الرَّجُلَ يَسْتَعْمِلُ زَوْجَتَهُ فِي أُمُورِ الْبَيْتِ كَالطَّبِخِ وَنَحْوِهِ، خِلَافًا لِمَا قَالَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهَا ذَلِكَ. وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ يَلْزِمُهَا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

٧٩- بَابُ الْمَدَارَاةِ مَعَ النِّسَاءِ وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا الْمَرْأَةُ كَالضِّلَعِ».

٥١٨٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمَرْأَةُ كَالضِّلَعِ إِنْ أَقْمَتَهَا كَسَرْتَهَا، وَإِنْ اسْتَمْتَعْتَ بِهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا وَفِيهَا عَوْجٌ»^(١).

ترجمته: «كَالضِّلَعِ». بِكَسْرِ الضَّادِ الْمَعْجَمَةِ، وَفَتْحِ اللَّامِ وَسُكُونِهَا وَفَتْحِ أَوَّلِي. هَذَا مِثَالٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ مَثَلَ بِالضِّلَعِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ شَيْءٍ لِلْإِنْسَانِ؛ وَلِأَنَّهُ يُدَارِي عَلَيْهِ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ، وَإِلَّا فَبِمَكَانِهِ ﷺ أَنْ يُشَبَّهَ هَذَا بِالْعَرَجُونِ؛ أَيِ: عَرَجُونِ النَّخْلِ الْمَلْتَوِي، فَإِنْ أَنْتِ أَقْمَتَهُ كَسَرْتَهُ، وَإِنْ تَرَكَتَهُ اسْتَمْتَعْتَ بِهِ عَلَى عَوْجٍ لَكِنْ لِمَا كَانَ الضِّلَعُ هُوَ الَّذِي يَرْفُقُ بِهِ الْإِنْسَانُ وَيَخْتَاطُ لَهُ وَيَحْرِصُ عَلَيْهِ مِثْلَ بِهِ ﷺ.

الْحَاصِلُ: إِنَّ هَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نُدَارِيَ النِّسَاءَ فِي مُعَامَلَتِهِنَّ.

وَلَكِنْ هَلْ هَذَا خَاصٌّ بِالزَّوْجَاتِ، أَوْ بِالزَّوْجَاتِ وَالْأَمْهَاتِ وَالْبَنَاتِ وَالْأَخَوَاتِ؟

الجواب: هذا للجميع فكل النساء ينبغي للإنسان أن يداريهن كالأُم، والزوجة وغيرها. أما كونه يُريد أن تكون المرأة كاملة فهذا شيء مستحيل، وكذلك كونه يعارض المرأة ويُقابِلها فيما تقول، وفيما تفعل فمعنى ذلك أنه نزل بنفسه إلى مستوى أدنى؛ لأن الرجل هو الذي له القوامة على النساء، فإذا نزل بنفسه حتى يكون مثل المرأة يُجادلها ويُنايِذها فلا شك أن هذا خطأ، بل إن عزة الإنسان لا تنزل إذا تواضع أبداً، بالعكس فما دام يرى لنفسه أنه هو القِيَم عليها، وأنه أعظم منها شأنًا، وأفضل منها قدرًا، فليتنازل ولا يضره؛ ولهذا ما أكثر الذين يُطلقون أزواجهن الآن لأتفه الأسباب.

فإذا قال قائل: أليس قوله: «استمتعت بها» يدل على أنه مقصورٌ على الزوجة؟

الجواب: بلى هذا يدل على الزوجة، ولكن الحديث عام، وإذا جاء اللفظ عام ثم أتى بتفصيل يدل على الخصوص فهذا لا يقتضي التخصيص.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٨٠- بَابُ الْوَصَاةِ بِالنِّسَاءِ.

٥١٨٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرٍ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْجَعْفِيُّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ مَيْسَرَةَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِي جَارَهُ...»^(١)، وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا فَإِنَّهُنَّ خُلُقْنَ مِنْ ضَلَعٍ، وَإِنْ أَعْوَجَ شَيْءٌ فِي الضِّلَعِ أَعْلَاهُ، فَإِنْ ذَهَبَتْ تَقِيَمَهُ كَسَرَتْهُ، وَإِنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ، فَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا»^(٢).

قوله: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِي جَارَهُ». هذا التعبير يُراد به الإغراء؛ يَعْنِي: إِنْ كُنْتَ مُؤْمِنًا حَقًّا فَلَا تُؤْذِي جَارَكَ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَذِيَةَ الْجَارِ مَنَافِيَةٌ لِكَمَالِ الْإِيمَانِ.

(١) رواه مسلم (٦٨/١) (٤٧) (٧٥).

(٢) رواه مسلم (١٠٩١/٢) (١٤٦٨) (٦٢).

ثم ذكر بعد ذلك النساء؛ لأنَّ النساءَ في الحقيقة لهنَّ جوارُكما قال الله تعالى: ﴿وَالْجَارِذِي الْقَرْيَنَ وَالْجَارَ الْجُنُبَ وَالصَّاحِبَ بِالْجُنُبِ﴾ [النِّسَاءُ: ٣٦]. فلما ذكر الجار قال: والصاحب بالجنب، قال كثيرٌ من المفسرين: أن المراد بها الزوجة^(١).

وأوصى ﷺ هنا مرتين بالنساء: في أوَّل الحديث، وفي آخره، وهو يدلُّ على تأكيد هذا الأمر، وأنه ينبغي للإنسان أن يرفق بالنساء، وأن يستوصي بهن خيراً؛ لأن المرأة ضعيفة في التفكير، وضعيفة في معاناة الأمور كلها ولا تصبر.

ولهذا أحياناً تمسك زوجها من غترته، وتأخذ بتلابيبه وتقول: طلقني. فيقول لها الزوج: تعوذني من الشيطان. تقول: أبداً طلقني لا أطلقك حتى تطلقني. فيقول: أنت طالق. فتقول: ما يكفي هات الثانية ثم الثالثة. ثم إذا قال: أنت طالق - الثالثة - صرخت وقامت تصيح.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥١٨٧ - حدثنا أبو نعيم، حدثنا سفيان، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كنا نتقي الكلام والانبساط إلى نسايتنا على عهد النبي ﷺ هيبةً أن ينزل فينا شيء، فلما توفي النبي تكلمنا وانبسطنا.

قال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٢٥٤/٩):

❖ قوله: «كنا نتقي». أي: نتجنب، وقد بين سبب ذلك بقوله: «هبة أن ينزل فينا شيء»؛ أي: من القرآن ووقع صريحاً في رواية بن مهدي، عن الثوري عن ابن ماجه. ❖ وقوله: «فلما توفي». يشعر بأن الذي كانوا يتركونه كان من المباح، لكن

(١) انظر: «تفسير الطبري» (٨١/٥)، والبخاري (٤٢٥/١)، و«الدر المنثور» (٥٣٢/٢)، و«روح المعاني» (٢٩/١)، و«فتح القدير» (٤٦٥/١).

الذي^(١) يَدْخُلُ تَحْتَ الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ، فَكَانُوا يَخَافُونَ أَنْ يَنْزَلَ فِي ذَلِكَ مَنَعٌ أَوْ تَحْرِيمٌ، وَبَعْدَ الْوَفَاءِ النَّبَوِيِّ أَمِنُوا ذَلِكَ فَفَعَلُوهُ تَمَسُّكًا بِالْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ. اهـ
كَانَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: إِنَّا فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ نَتَوَقَّى وَنَتَحَرَّرُ بِالنِّسْبَةِ لِلْكَلَامِ مَعَ النِّسَاءِ، وَلَا نَنْبَسُطُ ذَاكَ الْإِنْبِسَاطَ، وَلَعَلَّهُ يُشِيرُ لِلْإِنْبِسَاطِ الَّذِي يَكُونُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَبَيْنَ زَوْجَتِهِ، ثُمَّ لَمَّا تَوَفَّى الرَّسُولُ ﷺ تَكَلَّمَ وَانْبَسَطَ، لِأَنَّهُ أَمِنَ، مِنْ نَزُولِ الْوَحْيِ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٨١- بَابُ ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [البقرة: ١٦٧].

٥١٨٨- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ، فَإِلَامُ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ زَوْجِهَا وَهِيَ مَسْئُولَةٌ، وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ، أَلَا فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ»^(١).

اللَّهُ أَكْبَرُ. ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَعْلَى شَيْءٍ، وَأَدْنَى شَيْءٍ قَالَ: الْإِمَامُ رَاعٍ، وَالْعَبْدُ رَاعٍ، وَمَا بَيْنَهُمَا أَيْضًا، فَكُلُّ إِنْسَانٍ رَاعٍ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ مَسْئُولٌ، فَإِلَامُ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ زَوْجِهَا وَمَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا، وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ، حَتَّى السَّارِحُ الَّذِي يَسْرَحُ بِالْغَنَمِ أَوْ بِالْإِبِلِ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ.

وَإِمَامُ النَّاسِ فِي الْمَسْجِدِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، مَا تَجِدُ أَحَدًا مِنَ الْخَلْقِ إِلَّا وَهُوَ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَمَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَفَوْقَهُ نَاسٌ وَتَحْتَهُ نَاسٌ، فَالَّذِينَ فَوْقَهُ مَسْئُولُونَ عَنْهُ، وَالَّذِينَ تَحْتَهُ هُوَ الْمَسْئُولُ عَنْهُمْ.

(١) عَلَّقَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ قَائِلًا: لَعَلَّهُ: «لَكِنَّهُ يَدْخُلُ تَحْتَ الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ».

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣/١٤٥٩) (١٨٢٩) (٢٠).

وقوله: «مَسْئُولٌ». السائل هو الله عز وجل؛ لأن الله الذي نَصَّبَهُ، لو قَالَ لك قائلٌ: من الذي نَصَّبَكَ راعيًا على أَهْلِكَ؟ فقل: الذي نَصَّبَنِي هو الله ﷻ على لسان رسوله ﷺ ولا حاجة أن أقول: الإمام، أو الأمير؛ لأنني منصوبٌ من قبل الشرع، ومسئولٌ عن هذه الرعية.

ويدلُّ على أن الإنسان يتحمَّل عبثًا ثقیلاً بالنسبة لأهله، وأن المرأة كذلك تتحمَّل عبثًا ثقیلاً بالنسبة لبيت زوجها، فلا تخونه في سره، ولا في ماله، ولا في أي شيء يتعلَّق بها. وإذا كنَّا مسئولين عن أهلنا؛ فمعنى ذلك أنه يجب أن نلاحظهم فنأمرهم بالمعروف وننهاهم عن المنكر، وأن ننزل كل واحد منهم منزله، فأنت مثلاً مع الصبيان لا بأس أنك تنزل إلى عقولهم فتمزح معهم، وتضحك معهم، وتصارعهم مرة، وتسابقهم مرة ثانية فهذا يشرح نفوسهم لك.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٨٢- باب حُسنِ المعاشرة مع الأهل.

٥١٨٩- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَعَلِيُّ بْنُ حَجَرٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَلَسْتُ إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً فَتَعَاهَدْنَ وَتَعَاقِدْنَ أَنْ لَا يَكْتُمْنَ مِنْ أَخْبَارِ أَزْوَاجِهِنَّ شَيْئًا، قَالَتِ الْأُولَى: زَوْجِي لَحْمٌ جَمَلٌ غَثٌّ عَلَى رَأْسِ جَبَلٍ، لَا سَهْلٌ فَيُرْتَقَى، وَلَا سَمِينٌ فَيُنْتَقَلُ. قَالَتِ الثَّانِيَةُ: زَوْجِي لَا أَبْتُ خَبْرَهُ، إِنِّي أَخَافُ أَنْ لَا أَذَرُهُ، إِنْ أَذْكُرُهُ أَذْكُرْ عَجْرَهُ وَبُجْرَهُ. قَالَتِ الثَّلَاثَةُ: زَوْجِي الْعَشَنُّ إِنْ أَنْطِقَ أُطْلِقْ، وَإِنْ أَسْكُتَ أَعْلَقْ، قَالَتِ الرَّابِعَةُ: زَوْجِي كَلِيلُ تِهَامَةٍ، لَا حَرٌّ وَلَا قُرٌّ وَلَا مَخَافَةٌ وَلَا سَامَةٌ. قَالَتِ الْخَامِسَةُ: زَوْجِي إِذَا دَخَلَ فَيْهِدْ وَإِنْ خَرَجَ أَسْدٌ، وَلَا يَسْأَلُ عَمَّا عَهِدَ. قَالَتِ السَّادِسَةُ: زَوْجِي إِنْ أَكَلَ لَفًّا، وَإِنْ شَرِبَ اشْتَفَّ، وَإِنْ اضْطَجَعَ التَّفَّ، وَلَا يُولِجُ الْكَفَّ لِيَعْلَمَ الْبَثَّ. قَالَتِ السَّابِعَةُ: زَوْجِي غَيَا يَاءُ أَوْ عَيَا يَاءُ طَبَا فَإِنَّ كُلَّ دَاءٍ لَهُ دَاءٌ شَجَّكَ، أَوْ فَلَّكَ، أَوْ جَمَعَ كَلًّا لَكَ. قَالَتْ

الثامنة: زَوْجِي الْمَسُّ مَسُّ أَرْنَبٍ، وَالرَّيْحُ رَيْحُ زَرْنَبٍ. قالت التاسعة: زَوْجِي رَفِيعُ الْعِمَادِ طَوِيلُ النَّجَادِ، عَظِيمُ الرَّمَادِ قَرِيبُ الْبَيْتِ مِنَ النَّادِ. قالت العاشرة: زَوْجِي مَالِكٌ وَمَا مَالِكٌ؟ مَالِكٌ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ، لَهُ إِبِلٌ كَثِيرَاتُ الْمُبَارِكِ، قَلِيلَاتُ الْمَسَارِحِ، وَإِذَا سَمِعَنَ صَوْتَ الْمِزْهَرِ أَتَقَنَّ أَنْهَنَّ هَوَالِكُ. قالت الحادية عشرة: زَوْجِي أَبُو زَرْعٍ فَمَا أَبُو زَرْعٍ؟ أَنَاسٌ مِنْ حُلِيِّ أُذُنِي، وَمَلَأَ مِنْ شَحْمِ عَضْدِي، وَبَجَحَنِي فَبَجَحْتُ إِلَى نَفْسِي، وَجَدَنِي فِي أَهْلِ غَنِيمَةٍ بِشَقٍّ فَجَعَلَنِي فِي أَهْلِ صَهِيلٍ وَأَطِيطٍ وَدَائِسٍ وَمُنَقٍّ، فَعِنْدَهُ أَقُولُ فَلَا أَفْبَحُ، وَأَرْقُدُ فَاتَّصَبَحُ، وَأَشْرَبُ فَاتَّقَنَحُ، أُمُّ أَبِي زَرْعٍ فَمَا أُمُّ أَبِي زَرْعٍ عَكُومُهَا رَدَاخٌ، وَبَيْتُهَا فَسَاخٌ. ابْنُ أَبِي زَرْعٍ فَمَا ابْنُ أَبِي زَرْعٍ؟ مَضْجَعُهُ كَمَسَلٍ شَطْبَةٍ، وَيُسَبِّعُهُ ذِرَاعُ الْجَفْرَةِ، بَنَتْ أَبِي زَرْعٍ فَمَا بَنَتْ أَبِي زَرْعٍ؟ طَوْعُ أَبِيهَا، وَطَوْعُ أُمِّهَا، وَمِلْءُ كِسَائِهَا، وَغَيْظُ جَارَتِهَا، جَارِيَةُ أَبِي زَرْعٍ فَمَا جَارِيَةُ أَبِي زَرْعٍ؟ لَا تَبْتُ حَدِيثًا تَبْثِيثًا، وَلَا تُنْفِثُ مِيرَتَنَا تَنْفِيثًا، وَلَا تَمْلَأُ بَيْتَنَا تَعْشِيثًا. قالت: خَرَجَ أَبُو زَرْعٍ، وَالْأَوَطَابُ تُمَخَّضُ، فَلَقِيَّ امْرَأَةً مَعَهَا وَلَدَانِ، لَهَا كَالْفَهْدَيْنِ يَلْعَبَانِ مِنْ تَحْتِ خَضِرٍهَا بِرُمَاتَيْنِ، فَطَلَقْنِي وَنَكَحَهَا، فَنَكَحْتُ بَعْدَهُ رَجُلًا سَرِيًّا، رَكِبَ شَرِيًّا، وَأَخَذَ خَطِيًّا، وَأَرَاخَ عَلَيَّ نَعْمًا ثَرِيًّا، وَأَعْطَانِي مِنْ كُلِّ رَائِحَةٍ زَوْجًا، وَقَالَ: كُلِّي أُمُّ زَرْعٍ وَمِيرِي أَهْلَكَ. قالت: فَلَوْ جَمَعْتُ كُلَّ شَيْءٍ أَعْطَانِيهِ مَا بَلَغَ أَصْغَرَ آتِيَةِ أَبِي زَرْعٍ. قالت عائشة: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُنْتُ لَكَ كَأَبِي زَرْعٍ لَأُمِّ زَرْعٍ»^(١).

قال سعيد بن سلمة، عن هشام: وَلَا تُعَشِّشُ بَيْتَنَا تَعْشِيثًا^(٢).

قال أبو عبد الله: وَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَاتَّقَمَّحْ بِالْمِيمِ وَهَذَا أَصَحُّ^(٣).

(١) رواه مسلم (٤/١٨٩٦) (٢٤٤٨) (٩٢).

(٢) هكذا رواه البخاري معلقاً بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٩/٢٥٤)، وقال الحافظ في «الفتح»

(٩/٢٧٦): وَقَدْ وَصَلَهُ أَبُو عَوَانَةَ، وَالطَّبْرَانِيُّ بِطَوْلِهِ، وَإِسْنَادُهُ مُوَافِقٌ لِعِيسَى بْنِ يُونُسَ. اهـ

وانظر: «هدهي الساري» (ص ٥٧)، و«تغليق التعليق» (٤/٤٢٦).

(٣) رواه أيضاً معلقاً كما في المصدر السابق، وقال الحافظ في «التغليق» (٤/٤٢٧): وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ

أولاً: لا بد أن نعرف أن النساء دائماً يتكلمن في هذه الأمور؛ لأن أغلى شيء عند المرأة زوجها، أو من أغلى شيء عندها، فتجد كل واحدة تقول ما حصل من أبي فلان ويبدأ أن يتبادلن الأحاديث، وهذا شاهد لهذا الأمر، لكن بعضهم قد تكذب وتكون كلابسة ثوبي زور، فتقول: زوجي فيه كذا، وفيه كذا وتمدحه على سبيل العموم، وليس على سبيل الخصوص، وهي كاذبة.

ولكن إذا كان في زوجها أمر يُخشى من بيانه للناس هل الأفضل أن تبينه أو أن تكتمه؟

الجواب: أن كتّمه هو الواجب؛ لأن إبداءه للناس من الغيبة، ولكن إن رأت مصلحة مثل أن تشتكي إلى أمّه، أو إلى أختها الكبيرة؛ لأجل أن تتكلم معه، وتناصحّه، وتبين له الحق، فهذا لا بأس به.

قَالَ فِي الشَّرْحِ:

«قالت الأولى تدم زوجها: زوجي لحم جمل عث. بفتح الغين المعجمة، وتشديد المثناة، والرفع صفة للحم، والجُرُّ صفة للجمل، وكلاهما في الفرا قال البدر: لا إشكال في جوازهما، لكن لا أدري ما المرويُّ منهما، ولا هل ثبتا معاً في الرواية فينبغي تحريره. قلت: قال ابن الجوزي: المشهور في الرواية الخفض، وقال لنا ابن ناصر: الجيدُّ الرفع، ونقله عن التبريزي وغيره والمعنى زوجي شديد الهزال على رأس جبل.

وزاد الترمذي في الشرائع: وعِر؛ أي: كثير الصخر، شديد الغلظة يصعب الرقي إليه، وعند الزبير بن بكار على رأس جبل وعِر بفتح الواو وسكون المهملة بعدها مثناة: صعب المرتقى بحيث توَحَّل فيه الأقدام، فلا تخلص منه ويشق فيه المشي.

ابن أحمد هذا السند إلى أبي نعيم، ثنا عبد الله بن محمد، ومحمد بن إبراهيم، قالوا: ثنا أبو يعلى، ثنا أحمد بن جناب، ثنا عيسى بن يونس وساق الحديث بطوله وفيه: فَأَتَمَّحُ. بالميم.

وقوله: «لا سَهْلٌ فَيُرْتَقَى». بضمّ التحتية، وفتح القاف مبني للمفعول؛ أي: فيُصْعَدُ إليه بصعوبة. ولا سَهْلٌ بالخفضِ منونةً في الفرعِ كأصله صفةٌ للجبل، ويجوزُ الفتحُ بلا تنوينٍ على إعمالٍ لا مع حذفِ الخبر؛ أي: لا سَهْلٌ فيه، والرفعُ مع التنوينِ خبرٌ مبتدأ مضمَر؛ أي: لا هو كما قال بدرُ الدماميني: ويلزُمُ عليه إلغاءُ لا مع عدمِ التكريرِ في توجيهِ الرفعِ ودخولِ لا على الصفةِ المفردةِ مع انتفاءِ التكريرِ في توجيهِ الجرِّ، وكلاهما باطلٌ.

وعند الطبراني: لا سَهْلٌ فَيُرْتَقَى إليه ولا سَمِينٌ بالجرِّ، والرفعُ منونًا، والفتحُ بلا تنوينٍ كما مرَّ.

وللنسائي: «لا سَهْلٌ» بالتنوين، وله أيضًا: «لا بالسَهْل» وكذا «ولا سَمِينٌ» للخمسة «فَيُرْتَقَى»؛ أي: يُصْعَدُ فيه. «ولا سَمِينٌ فَيُثَقِّلُ»؛ بمعنى يُثَقِّلُ؛ أي: لهزأه لا يَرْعَبُ فيه أحدٌ فيثقله إليه.

ولأبي عبيد: «فَيُنْتَقَى». وهو أَوْفَقُ للسجع؛ أي: ليس له نَقِيٌّ يُسْتَخْرَجُ والنَّقِيُّ المنحُّ، وقد كثر استعماله لاختيارِ الجيِّدِ من الرديءِ.

وقال عياض: فيه تشبيهُ شَيْئَيْنِ بشَيْئَيْنِ: شُبِّهَتْ زوجها باللحمِ الغَثِّ، وشُبِّهَتْ سوءُ خُلُقِهِ بالجبلِ الوَعْرِ، ثم فَسَّرَتْ ما أَجْمَلَتْ فكأنها قالت: لا الجبلُ سَهْلٌ فلا يَشُقُّ ارتقاؤه لأخذِ اللحمِ، ولو كان هزيلًا؛ لأن الشيءَ المزهودَ فيه قد يُؤْخَذُ إذا وَجَدَ من غيرِ نصبٍ، ولا اللحمُ سَمِينٌ فَيُخْتَمَلُ المشقةُ في صعودِ الجبلِ لأجلِ تحصيله، وشُبِّهَتْه بلحمِ الجملِ دونَ غيره من اللحومِ؛ لأنه ليس في اللحومِ أَشَدُّ غِثَاثَةً منه؛ لأنه يَجْمَعُ خَبثَ الطعمِ، وخبثَ الريحِ. اهـ.

[ولهذا بعضُ الناسِ ما يَأْكُلُ لحمَ الجملِ أبدًا، حتى إذا كان كبيرًا في السنِّ، أما إذا كان صغيرًا فهو أهون، فعلى كُلِّ حالٍ هذا وجهُ التشبيهِ، فهي الآن ذَكَرَتْ أن هذا اللحمَ المقصودَ لحمٌ زهيدٌ، فلا هو بسمينٍ يُخَرَّصُ عليه - بل هو لحمٌ جملٌ غَثٌّ هزيلٌ - ولا هو بسهلٍ حتى يَرْتَقِيَ الناسُ إليه؛ لأنه كما قال الشرحُ لو كان الطريقُ سهلاً، لكان

الإنسان يُحَاوِلُ أَنْ يَضَعَدَ إِلَى هَذَا الْمَكَانِ، وَإِنْ كَانَ لَحْمُهُ غَنًّا، لَكِنْ الْوَسِيلَةُ صَعْبَةٌ، وَالْغَايَةُ رَدِيئَةٌ.

إِذَا: هَذِهِ ذَمَّتْ زَوْجَهَا^(١).

قَالَتِ الثَّانِيَةُ: وَلَمْ تُسَمِّ زَوْجِي لَا أَبْتُ خَبْرَهُ. بِمَوْحِدَةٍ ثُمَّ مِثْلَتِ؛ أَي: لَا أَظْهَرُ حَدِيثَهُ، وَرُويَ: «لَا أَنْتُ» بِالنُّونِ، وَهُوَ ذَكَرُ خَبَرِ الشَّرِّ، وَلِلطَّبْرَانِيِّ «لَا أَنْتُمْ».

❦ وَقَوْلُهَا: «إِنِّي أَخَافُ أَنْ لَا أَذَرَهُ». أَي: لَا أَتْرُكُ شَيْئًا مِنْ خَبْرِهِ، فَالضَّمِيرُ لِلْخَبَرِ؛ أَي: أَنَّهُ لَطَوَلَهُ وَكَثَّرَتْهُ إِنْ بَدَأَتْهُ لَمْ أَقْدِرْ عَلَى تَكْمِيلِهِ، فَانْكَتَفَتْ بِالْإِشَارَةِ إِلَى مَعَايِهِ خَشِيَّةً أَنْ يَطُولَ الْخَطْبُ بِإِرَادِ جَمْعِهَا، وَقِيلَ: الضَّمِيرُ لِلزَّوْجِ؛ أَي: لَا أَخَافُ إِلَّا أَقْدِرَ عَلَى تَرْكِهِ لِعِلَاقَتِي بِهِ، وَأَوْلَادِي مِنْهُ، فَانْكَتَفَتْ بِإِشَارَةٍ أَنْ لَهُ مَعَايِبَ، وَفَاءً لِمَا التَّزَمَّتْهُ مِنَ الصَّدَقِ، وَسَكَتَتْ عَنْ تَفْسِيرِهَا لِلْمَعْنَى الَّتِي اعْتَدَرَتْ بِهِ.

❦ وَقَوْلُهَا: «إِنْ أَذْكُرُهُ أَذْكُرْ عُجْرَهُ وَبُجْرَهُ». بِضَمِّ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ أَوَّلَ الْأَوَّلِ وَالْمَوْحِدَةِ أَوَّلَ الثَّانِي، فَالْأَوَّلَى تَعَقُّدُ الْعَصَبِ وَالْعُرُوقِ فِي الْجَسَدِ، حَتَّى تَصِيرَ نَاتئةً، وَالثَّانِيَةُ كَذَلِكَ.

وَقِيلَ: أَنَّهُ اخْتُصَّ بِالَّذِي فِي الْبَطْنِ.

وَقِيلَ: الْعُجْرَةُ نَفْخَةٌ فِي الظَّهْرِ، وَالْبُجْرَةُ نَفْخَةٌ فِي السَّرَةِ.

وَقِيلَ: الْعُجْرُ: الْعَقْدُ فِي بَطْنِهِ وَلِسَانِهِ، وَالْبُجْرُ: الْعَيُوبُ، وَفِيهَا الْعُجْرُ فِي الْبَطْنِ وَالْجَنْبِ، وَالْبُجْرُ فِي السَّرَةِ: هَذَا أَصْلُهَا، ثُمَّ اسْتَعْمَلَا فِي الْهَمُومِ وَالْأَحْزَانِ، وَفِي الْمَعَايِبِ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ: أَرَادَتْ عَيُوبَهُ الظَّاهِرَةَ وَأَسْرَارَهُ الْكَامِنَةَ. اهـ

❦ قَوْلُهَا: «أَنَا لَا أَبْتُ خَبْرَهُ». [يَعْنِي: لَا أَخْبِرُكُمْ بِكُلِّ شَيْءٍ].

❦ وَقَوْلُهَا: «إِنِّي أَخَافُ أَنْ لَا أَذَرَهُ». أَخَافُ إِنْ تَكَلَّمْتُ وَطَالَ الْحَدِيثُ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ عَنْهُ إِذَا أَمْسَكَتُ طَرَفَهُ يَلْزَمُ أَنْ أَكْمِلَهُ وَسَيَطُولُ عَلَيْنَا الْمَقَامُ، أَوِ الْمَعْنَى أَنْ لَا

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مِنْ كَلَامِ الْعَلَامَةِ ابْنِ عَثِيمِينَ نَحْوُ اللَّهِ.

أَذَرَ الزَّوْجَ. يَعْنِي: أَخَافُ أَنْ أَعْجَزَ عَنْ تَرْكِه لَوْ بَشَّتْ خَبْرَهُ؛ يَعْنِي: لَوْ بَشَّتْ خَبْرَهُ وَفَارَقْتَهُ، فَإِنِّي أَخْشَى أَنْ لَا أَتَحَمَّلَ ذَلِكَ لِأَنْ لِي مِنْهُ أَوْلَادًا، ثُمَّ أَشَارَتْ إِلَى مَا طَوْتُ ذَكَرَهُ، بِأَنَّهَا إِن تَذْكُرْهُ تَذْكُرْ عَجْرَهُ وَبُجْرَهُ؛ وَهِيَ كَنَاءَةٌ عَنِ الْعُيُوبِ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ، وَكَانَهُ سَمِيُّ الْخُلُقِ وَسَمِيُّ الْخَلْقِ، وَهَذَا خِلَاصَةٌ مَا تُرِيدُ^(١).

قَالَتِ الثَّالِثَةُ -اسْمُهَا كَبْشَةُ بِنْتُ الْأَرْقَمِ-: «زَوْجِي الْعَشَنُّ». بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ، ثُمَّ الْمَعْجَمَةِ، ثُمَّ النُّونِ الْمَشْدَدَةِ، وَقَافٌ؛ أَي: الطَّوِيلُ الْمَذْمُومُ الطَّوِيلِ، وَقِيلَ: الْقَصِيرُ. وَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ، وَقِيلَ: السَّيِّئُ الْخَلْقِ، وَقِيلَ: الْمَقْدَامُ الْجَرِيءُ الشَّرُّسُ. وَقِيلَ: هُوَ الطَّوِيلُ النَحِيفُ الَّذِي يَمْلِكُ أَمْرَ نَفْسِهِ وَلَا يُحْكُمُ النِّسَاءَ فِيهِ، بَلْ يَحْكُمُ فِيهِنَّ بِمَا شَاءَ، فَزَوْجَتُهُ تَهَابُهُ أَنْ تَنْطَلِقَ بِحَضْرَتِهِ فَهِيَ تَسْكُتُ عَلَى مَضْضٍ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَهِيَ مِنَ الشَّكَايَةِ الْبَلِغَةِ إِنْ أَنْطَقُ بِأَمْرِ أَرَاغَعَهُ فِيهِ أُطْلَقَ، وَإِنْ أَسْكُتَ أَعْلَقَ؛ أَي: أَكُونُ عِنْدَهُ مَعْلَقَةً، لَا ذَاتَ زَوْجٍ فَاتَّفَعُ بِهِ، وَلَا مَطْلَقَةً، وَزَادَ بَنُ السَّكِيَتِيِّ. بَعْدَهُ: «عَلَى حَدِّ السِّنَانِ الْمَذْلُوقِ» بَفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ، وَتَشْدِيدِ اللَّامِ؛ أَي: الْمَجْرَدِ وَزَنًا وَمَعْنَى، يُشِيرُ إِلَى أَنَّهَا مِنْهُ عَلَى حَذَرٍ. اهـ.

[وَهَذَا أَيْضًا سَبٌّ فَهِيَ تَذُمُّ زَوْجَهَا بِأَنَّهُ طَوِيلٌ وَنَحِيفٌ؛ يَعْنِي: وَكَانَهُ لَيْسَ مَرْغُوبًا فِيهِ مِنْ جِهَةِ الْخَلْقَةِ وَالشَّكْلِ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا أَتَكَلَّمُ أَبَدًا، وَإِنْ تَكَلَّمْتُ فَلَيْسَ هُنَاكَ إِلَّا الطَّلَاقُ وَمَا أَعْطَانِي حَقُوقِي، وَلَوْ أَسْكُتُ عَلَّقَنِي وَهَذَا لَا شَكَّ إِنَّهُ سَوْءُ خَلْقٍ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ-]^(٢).

قَالَتِ الرَّابِعَةُ -لَمْ تُسَمَّ-: «زَوْجِي كَلِيلُ تَهَامَةٍ». وَهُوَ مَا يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ فِي الْحَسَنِ؛ لِأَنَّهَا بِلَادٌ حَارَّةٌ وَلَيْسَ فِيهَا رِيَاخٌ بَارِدَةٌ، فَإِذَا كَانَ اللَّيْلُ كَانَ وَهْجُ الْحَرِّ سَاكِنًا فَيَطِيبُ اللَّيْلُ لِأَهْلِهَا بِالنِّسْبَةِ لِمَا كَانُوا فِيهِ مِنْ أَذَى حَرِّ النَّهَارِ؛ وَلِهَذَا قَالَتْ: لَا حَرٌّ وَلَا قُرٌّ. أَي: شِدَّةُ الْبَرْدِ.

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مِنْ كَلَامِ الْعَلَامَةِ ابْنِ عَثِيمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مِنْ كَلَامِ الْعَلَامَةِ ابْنِ عَثِيمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وللنسائي: «ولا بردٌ» بدله وهما بالفتح بلا تنوين، ولأبي عبيد بالرفع منونة.
 وقولُها: «ولا مخافة ولا سامة». أي مَلَأَ زاد الهيثمي: «ولا وخامة». بخاءٍ
 معجمة؛ أي: ثَقَلَ. وزاد الزبير: «والغيثُ غيثٌ غمامة». والحاصلُ أنها وصفتُ زوجها
 بطيبِ العشرة وحسنِها، واعتدالِ الحالِ، وسلامةِ الباطنِ، وعدمِ الشرِّ، فلا يُخَافُ
 أذاه، وعدمِ السامةِ منها أو منه؛ لحسنِ عِشرته، ولينِ جانبهِ، وخفةِ وطأته. اهـ
 هذا طيبٌ.

قالت الخامسة: «زُوجِي إِنْ دَخَلَ فِهْدَ». بفتحِ الفاءِ، وكسرِ الهاءِ؛ أي: فَعَلَ فِعْلُ
 الفهودِ، سَبَّهَتْهُ بالفهدِ في لِينِهِ وَغَفْلَتِهِ؛ لَأَن الْفَهْدَ يُوصَفُ بِالْحَيَاءِ، وَقَلَّةِ الشَّرِّ، وَكَثْرَةِ النُّومِ.
 وقولُها: «وإن خرج أسدٌ». بفتحِ الهمزة، وكسرِ السينِ، أي: فَعَلَ فِعْلُ الْأَسَدِ
 مِنَ الشَّهَامَةِ وَالْكَرَامَةِ بَيْنَ النَّاسِ.

وقولُها: «لَا يَسْأَلُ عَمَّا عِهْدَ». أي: أَنَّهُ كَثِيرُ الْكَرَمِ بَلِيغُ التَّغَاضِي، لَا يَتَّقَدُّ مَا
 ذَهَبَ مِنْ بَيْتِهِ مِنْ مَالٍ وَطَعَامٍ، وَقِيلَ: إِنَّهَا أَرَادَتْ الدَّمَ، وَهُوَ أَنَّهُ يَثْبُ عَلَى وَلَيْسَ عِنْدَهُ مَا
 عِنْدَ النَّاسِ مِنَ الْمَدَاعِبَةِ وَالْمَلَاعِبَةِ، أَوْ بِالضَّرْبِ، وَالْبَطْشِ، وَإِنْ خَرَجَ عَلَى النَّاسِ كَانَ
 أَمْرُهُ أَشَدَّ فِي الْجَرَاءِ، وَالْإِقْدَامِ، وَلَا يَتَّقَدُّ حَالَهَا، وَحَالَ بَيْتِهَا، وَمَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ، وَالْأَكْثَرُ
 شَرُّهُ عَلَى الْمَدْحِ.

ووقع في رواية الزبير بن بكارٍ مقلوبًا: «إِذَا دَخَلَ أَسَدٌ وَإِذَا خَرَجَ فِهْدٌ». فَإِنْ صَحَّ
 فالمرادُ أَنَّهُ إِذَا خَرَجَ إِلَى النَّاسِ كَانَ فِي غَايَةِ الرِّزَانَةِ وَالْوَقَارِ، وَحَسَنِ السَّمَةِ، وَإِذَا دَخَلَ
 مَنْزِلَهُ كَانَ مَتَفَضِّلًا مَوَاتِيًّا؛ لِأَن الْأَسَدَ يُوصَفُ بِأَنَّهُ إِذَا افْتَرَسَ أَكَلَ مِنْ فَرِيستِهِ بَعْضًا
 وَتَرَكَ الْبَاقِي لِمَنْ حَوْلَهُ مِنَ الْوَحُوشِ، وَلَمْ يَهَاوِ شَهْمَ عَلَيْهَا، وَزَادَ: «وَلَا يَزْفَعُ الْيَوْمَ
 لَغَدٍ». أَي لَا يَدْخِرُ مَا حَصَلَ عِنْدَهُ الْيَوْمَ مِنْ أَجْلِ غَدٍ؛ كُنَايَةً عَنْ جُودِهِ وَهُوَ يُؤَيِّدُ إِرَادَةَ
 الْمَدْحِ. اهـ

والظاهرُ أَنَّهُ عَلَى سَبِيلِ الْمَدْحِ فَهِيَ تَقُولُ: إِذَا دَخَلَ فِهْدٌ. يَعْنِي: صَارَ بِمَنْزِلَةِ
 الْفَهْدِ، وَالْفَهْدُ مَعْرُوفَةٌ، طَبَاعُهَا اللَّيْنُ، وَعَدَمُ الْاعْتِدَاءِ، أَمَا عَلَى كَثْرَةِ النَّوْمِ فَهَذَا مَا

تَعْرِفُهُ، وَإِنَّا مِنَ الْمَعْرُوفِ عَنْهَا أَنَّهُ هَادِئَةٌ سَاكِنَةٌ، وَإِنْ خَرَجَ أَسَدٌ. يَعْنِي: صَارَ أَسَدًا شُجَاعًا مُقَدِّمًا، وَلَا يَسْأَلُ عَمَّا عِهْدَ. يَعْنِي: لِكَرَمِهِ مَا يَقُولُ: يَا جَمَاعَةُ أَيْنَ كَذَا، وَكَذَا. وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَأَنَا عِنْدِي أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِهِ الْمَدْحُ، وَسَبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ الْفَصَاحَةُ فِي هَذِهِ النَّسَاءِ غَرِيبَةٌ^(١).

قَالَتِ السَّادِسَةُ وَاسْمُهَا بِنْتُ عَوْفٍ بْنِ عَمْرِو: «رَوْجِي إِنْ أَكَلَ لَفَّ». أَي: اسْتَقْصَى مَا قُدِّمَ إِلَيْهِ، وَلَا يُبْقِي مِنْهُ شَيْئًا، وَرُوي «رَفَّ» بِالرَّاءِ، وَهِيَ بِمَعْنَاهُ، وَ«اِقْتَفَّ» بِقَافٍ وَمِثْلَاهُ؛ أَي: جَمَعَ وَاسْتَوْعَبَ.

❦ وَقَوْلُهَا: «وَأِنْ شَرِبَ اشْتَفَّ». بِمَعْجَمَةٍ وَمِثْلَةٍ؛ اسْتَقْصَى وَقَوْلُهُ مِنَ الشَّفَافَةِ بِالضَّمِّ وَالتَّخْفِيفِ. وَهِيَ بَقِيَّةُ تَبَقَّى فِي الْإِنَاءِ، فَإِذَا شَرِبَ حِينَ اشْتَفَّهَا، وَرُوي بِالْمَهْمَلَةِ وَهِيَ بِمَعْنَاهُ. ❦ وَقَوْلُهَا: «وَأِنْ اضْطَجَعَ التَّفَّ». أَي: رَقَدَ وَحْدَهُ وَتَلَفَّفَ بِكَسَائِهِ [هَذَا هُوَ الْمَهْمُ عِنْدَهَا أَنَّهُ إِذَا رَقَدَ رَقَدَ وَحْدَهُ وَتَلَفَّفَ بِكَسَائِهِ وَانْقَبَضَ عَلَى نَفْسِهِ إِعْرَاضًا]^(٢) زَادَ النَّسَائِيُّ بَعْدَ هَذِهِ: «وَإِذَا أَكَلَ اقْتَفَّ».

❦ وَقَوْلُهَا: «وَلَا يُوَلِّجُ الْكَفَّ لِيَعْلَمَ الْبَثَّ». أَي: لَا يَمُدُّ يَدَهُ إِلَيْنَا لِيَعْلَمَ مَا بَنَا مِنْ حَزْنٍ، أَوْ مَرَضٍ أَوْ أَمْرٍ مَكْرُوهٍ لِقَلَّةِ شَفَقَتِهِ عَلَيْنَا. اهـ [هَذَا مَا يَحْتَاجُ أَنْ نَقُولَ: هُوَ مَدْحٌ أَمْ ذَمٌّ]^(٣).

قَالَتِ السَّابِعَةُ وَاسْمُهَا هِنْدُ: «رَوْجِي غَيَا يَاءُ» بِفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ، وَتَحْتِيتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ «أَوْ عَيَا يَاءُ» بِمَهْمَلَةٍ شَكٌّ مِنْ عَيْسَى بْنِ يُونُسَ، وَلِلنَّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقٍ غَيْرِهِ الْجَزْمُ بِالْأَوَّلِ وَهُوَ مَا أَخُوذُ مِنَ الْغَيِّ ضِدُّ الرُّشْدِ وَهُوَ الْمُنْهَمَكُ فِي الشَّرِّ، وَالثَّانِي مِنَ الْعَيِّ بِالسَّكْرِ وَهُوَ الَّذِي تَعْيِيهِ مَبَاضِعَةُ النَّسَاءِ.

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مِنْ كَلَامِ الْعَلَامَةِ ابْنِ عَثِيمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مِنْ كَلَامِ الْعَلَامَةِ ابْنِ عَثِيمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مِنْ كَلَامِ الْعَلَامَةِ ابْنِ عَثِيمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

❖ وقولها: «طَبَأَ قَاءَ». الثَّقِيلُ الصَّدْرُ عِنْدَ الْجَمَاعِ يُطَبَّقُ صَدْرُهُ عَلَى صَدْرِ الْمَرْأَةِ فَيَرْتَفِعُ عَجْزُهُ عَنْهَا، وَهُوَ مَذْمُومٌ عِنْدَ النِّسَاءِ.

❖ وقولها: «كُلُّ دَاءٍ لَهُ دَاءٌ». أَي: كُلُّ مَا تَفَرَّقَ فِي النَّاسِ مِنَ الْمَعَايِبِ مَوْجُودٌ فِيهِ، وَخَبَرُ «كُلِّ» جُمْلَةٌ «لَهُ دَاءٌ» وَلَهُ؛ صِفَةٌ لَهَا قَبْلَهُ.

❖ وقولها: «شَجَّكَ». بِمَعْجَمَةٍ وَجِيمٍ مُشَدَّدَةٍ؛ أَي: جَرَحَكَ فِي رَأْسِكَ، زَادَ بَنُ السَّكَيْتِ: «أَوْ بَجَّكَ» بِمَوْحِدَةٍ وَجِيمٍ؛ أَي: طَعَنَكَ.

❖ وقولها: «أَوْ فَلَكَ». بِفَاءٍ وَلَا مٍ مُشَدَّدَةٍ؛ أَي: جَرَحَ جَسَدَكَ.

❖ وقولها: «أَوْ جَمَعَ كَلَّا لَكَ». الْمُرَادُ أَنَّهُ ضُرِبَ لِلنِّسَاءِ إِذَا ضُرِبَ فَلَمَّا أَنْ يَشُجَّ رَأْسُهَا أَوْ يَجْرَحَ جَسَدُهَا، أَوْ يَجْمَعَ الْأَمْرَيْنِ مَعًا، وَفِي رِوَايَةِ الزَّبِيرِ: «إِنْ حَدَّثْتَهُ سَبَّكَ، وَإِنْ مَارَحْتَهُ فَلَّكَ وَإِلَّا جَمَعَ كَلَّا لَكَ». اهـ

[أُظُنُّ هَذَا مَا يَخْتَاجُ، فَهَذَا ذِمٌّ لَيْسَ فَوْقَهُ شَيْءٌ، فَقَدْ جَمَعْتُ الْأَوْصَافَ بِأَنَّهُ صَاحِبُ غَيٍّ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - وَصَاحِبُ عِيٍّ فِي الْكَلَامِ أَيْضًا، وَثَلَاثًا بِالنِّسْبَةِ لِلْمَرْأَةِ لَا يُعَاشِرُهَا بِالْمَعْرُوفِ؛ يَعْنِي: إِمَّا أَنْ يَشُجَّهَا فِي رَأْسِهَا أَوْ يَقْلُهَا بِجَسَدِهَا أَوْ يَجْمَعُ بَيْنَ الشَّجِّ فِي الرَّأْسِ وَالْجَرَحِ فِي الْبَدَنِ^(١)].

قَالَتِ الثَّامِنَةُ وَاسْمُهَا عَمْرَةُ بِنْتُ عَمْرِو: «زَوْجِي الْمَسُّ مَسُّ أَرْزَبٍ» الْمَسُّ نَاعِمَةُ الْوَبْرِ.

❖ وقولها: «وَالرِّيحُ رِيحُ زَرْزَبٍ». بَزَاءٍ أَوَّلُهُ نَبْتُ طَيِّبِ الرِّيحِ، وَاللَّامُ فِيهَا نَائِبَةٌ عَنِ الضَّمِيرِ وَصِفَةٌ، وَصَفَتْ طَيِّبَ جَسَدِهِ، وَطَيِّبَ رَائِحَتِهِ، أَوْ كُنْتُ بِذَلِكَ عَنْ حَسَنِ خَلْقِهِ وَجَمِيلِ عَشْرَتِهِ، زَادَ النَّسَائِيُّ: «وَأَنَا أَغْلِبُهُ وَالنَّاسُ يَغْلِبُ». فَوَصَفَتْهُ مَعَ جَمِيلِ عَشْرَتِهِ لَهَا وَصَبْرِهِ عَلَيْهَا بِالشَّجَاعَةِ، فَهُوَ اعْتِرَافٌ فِي غَايَةِ الْحَسَنِ. اهـ

[هَذَا وَاضِحٌ أَنَّهُ مَدْحٌ لَكِنْ فَهُوَ بِالنِّسْبَةِ لَهَا هِيَ فَقَطْ لَيْنُ الْجَانِبِ، وَطَيِّبُ الرَّائِحَةِ، لَكِنْ بِالنِّسْبَةِ لِلشَّجَاعَةِ وَالْإِقْدَامِ أَشَدُّ مَا فِيهِ^(٢)].

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مِنْ كَلَامِ الْعَلَامَةِ ابْنِ عَثِيمِينَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مِنْ كَلَامِ الْعَلَامَةِ ابْنِ عَثِيمِينَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

قالت التاسعة واسمها كبشة: «زَوْجِي رَفِيعُ الْعِمَادِ». أي: عالي البيت، كناية عن الشرف، فإن الأشراف كانوا يُعلُّون بيوتهم، وَيَضْرِبُونَهَا فِي الْمَوَاضِعِ الْمَرْتَفَعَةِ؛ لِيَقْصِدَهُمُ الطَّارِقُونَ وَالْوَافِدُونَ.

❖ وقولها: «طَوِيلُ النَّجَادِ». بكسر النون، وتخفيف الجيم؛ حائل السيف كناية عن طول القامة، وكانت العرب تَمْدَحُ بِذَلِكَ، وَتَذُمُّ بِالْقَصْرِ.

❖ وقولها: «عَظِيمُ الرَّمَادِ». كناية عن كونه مضافاً.

❖ وقولها: «قَرِيبُ الْبَيْتِ مِنَ النَّادِ». أصله النادي، وَحُذِفَتِ الْيَاءُ لِلْسَّجْعِ، وَهُوَ مَجْلِسُ الْقَوْمِ، وَكَذَلِكَ كَانَتْ بِيُوتُ الْأَشْرَافِ بَيْنَ مَجَالِسِ الْقَوْمِ؛ لِتَسَهَّلَ مَرَاجَعَتُهُمْ فِي الْأُمُورِ، وَمَشَاوَرَتُهُمْ، زَادَ الزَّيْبُرُ: لَا يَشْبَعُ لَيْلَةً يُضَافُ، وَلَا يَنَامُ لَيْلَةً يَخَافُ. اهـ

[ما شاء الله هذا طيب، فهذه مدحته مدحاً عظيماً، فرفيعُ العِمَادِ؛ يَعْنِي: عِمَادُ الْبَيْتِ؛ لِأَنَّ الرُّؤْسَاءَ، وَالْأَشْرَافَ تَكُونُ بِيُوتُهُمْ عَالِيَةً وَاضِحَةً لِلنَّاسِ كَذَلِكَ هُوَ طَوِيلُ النَّجَادِ، وَالنَّجَادِ حَائِلُ السَّيْفِ وَهُوَ كَنَاءَةٌ عَنْ أَمْرَيْنِ: أَنَّهُ رَجُلٌ يَحْمِلُ السَّيُوفَ، وَأَنَّهُ كَذَلِكَ طَوِيلُ الْقَامَةِ.

وهو أيضاً عَظِيمُ الرَّمَادِ؛ يَعْنِي: كَثِيرُ الرَّمَادِ، وَهُوَ كَنَاءَةٌ عَنْ كَرَمِهِ؛ لِأَنَّ كَثْرَةَ الرَّمَادِ تَدُلُّ عَلَى كَثْرَةِ الْإِيقَادِ، وَكَثْرَةُ الْإِيقَادِ تَدُلُّ عَلَى كَثْرَةِ الطَّبِيخِ، وَكَثْرَةُ الطَّبِيخِ تَدُلُّ عَلَى كَثْرَةِ الْأَكْلِينَ، وَكَثْرَةُ الْأَكْلِينَ تَدُلُّ عَلَى الْكَرَمِ، وَأَنَّ النَّاسَ يَأْتُونَهُ وَيَأْكُلُونَ عِنْدَهُ، وَهُوَ أَيْضاً قَرِيبُ الْبَيْتِ مِنَ النَّادِ؛ يَعْنِي: لَيْسَ بَعِيداً عَلَى النَّاسِ بَلْ هُوَ قَرِيبٌ؛ لِأَنَّهُ يُقْصَدُ فِي الرَّأْيِ، وَقَضَاءِ الْحَوَائِجِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ] ^(١).

قالت العاشرة واسمها حباء بنت كعب: «زَوْجِي مَالِكٌ. وَمَا مَالِكٌ؟». استفهام تعظيم وتفخيم؛ أي أنه أمرٌ عظيم لا يُعْبَرُ عَنْهُ [مَثَلُ الْحَاقَةِ مَا الْحَاقَةُ وَالْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ، فَهَذَا لِلتَّفْخِيمِ وَاسْمُهُ مَالِكٌ] ^(٢).

(١) ما بين المعقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ.

(٢) ما بين المعقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ.

❖ وقولها: «مالكٌ خيرٌ من ذلك». أي أنه أعظمُ مما ذُكِرَ به من خيرٍ، وفوقَ ما اعتقَدَ فيه من سُودٍ، فالإشارةُ في ذلك إلى ما تَعَقَّدُ فيه من صفةِ المدحِ، أو إلى ما سَتَذْكُرُ به، أو إلى ما تَقَدَّم من الشئِ على الذين قبله.

❖ وقولها: «له إبلٌ كثيراتُ المَبَارِكِ». بفتح أوله، جمعُ مَبْرَكٍ بفتحِين موضعِ بركِ الإبل.

❖ وقولها: «قليلاتُ المَسَارِحِ». جمعُ مَسْرَحٍ وهو الموضعُ التي تُطْلَقُ لَتُرْعَى فيه إشارةٌ إلى كثرةِ ضيفانِه، واستعدادِه لهم، فهي باركةٌ حَوْلَ بيته لِيَذْبَحَ منها عندما يَأْتِيهِ الضيفُ، ولا يُوَجِّهُ منها إلى المَسَارِحِ إلا قليلاً.

❖ وقولها: «إِذَا سَمِعْنَ صَوْتَ الْمِزْهَرِ». بكسرِ الميمِ، وسكونِ الزاي، وفتحِ الهاءِ، آلةٌ من آلاتِ اللّهُو، وقيل: دُفٌّ مربعٌ. وغلط من زعمه بضمِّ الميمِ وكسرِ الهاءِ قائلاً إنه الذي يُوقَدُ النَّارُ. فَيَسْجَرُ للضيفانِ.

❖ وقولها: «أَيَقِنَّ أَنَّهُنَّ هَوَالِكُ». أي لما عَلِمَ من عادِته بنحرِ الإبلِ لقري الضيفِ، زاد ابنُ السكيت: «وهو إمامُ القومِ في المهالكِ»؛ أي: الحروبِ لشجاعته.

[هذه أيضاً تمدحُ زوجها فهو إبلُه دائماً عندَ بيته، وإِذَا سَمِعْنَ صَوْتَ الْمِزْهَرِ عَرَفْنَ أَنَّهِنَّ هَوَالِكُ، وإنه جاءه ضيوفٌ، وإنه سوف يَذْبَحُهُنَّ أو يَنْحَرُهُنَّ، ويأْكُلُهَا الضيفُ، الله أَكْبَرُ^(١)].

قالت الحادية عشرة - وهي أُمُّ زرعٍ بنتُ عكيم بنِ ساعدة -: «زَوْجِي أَبُو زَرْعٍ وَمَا أَبُو زَرْعٍ؟». استفهامٌ تعظيمٍ كما تَقَدَّمَ، وكذا ما بعده.

❖ وقولها: «أَنَاسٌ». أي: أثقلَ حتى تَدَلَّى وطاب «من حُلِيٍّ» بضمِّ المهملة، وكسرِ اللامِ «أُذُنِي» بالثنية زاد ابنُ السكيت: «وَقَرَعِي» أي يَدَيَّ؛ تعني: أنه حَلَّى أُذُنَيْهَا وَمِعْصَمَيْهَا.

(١) ما بين المعقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ.

❖ وقولُها: «وملأ من شَحْمِ عَضْدِيَّ». قال أبو عبيد: لم تُردِ العضدين وحدهما، بل الجسدَ كُلَّهُ؛ لأنَّ العضدَ إذا سَمُنَ سَمُنَ سائرُ الجسدِ.

❖ وقولُها: «بَجَّحَنِي». بموحدةٍ ثم جيمٍ خفيفةٍ وللنساءِ شديدةٌ ثم المهملةُ. «فَبَجَّحَتْ». بسكونِ المشاةِ، ولمسلمٍ: «فَتَبَجَّحَتْ إِلَى نَفْسِي» قال أبو عبيد: أي فَرَّحَهَا فَفَرَّحَتْ. وَقَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: عَظَّمَهَا فَعَظَّمَتْ. وَقَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ: فَخَرَّهَا فَفَخَّرَتْ. وَقَالَ ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ: الْمَعْنَى وَسَّعَ عَلَيْهَا وَفَرَّحَهَا.

❖ وقولُها: «وَجَدَنِي فِي أَهْلِ غَنِيمَةٍ». تصغيرُ غَنَمٍ بِشِقِّ كَسْرِ المعجمةِ قَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَالصَّوَابُ: فَتَحَهَا اسْمُ مَوْضِعٍ كَانُوا فِيهِ. وَقَالَ الْأَنْبَارِيُّ: وَبِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ مَوْضِعٌ، وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ وَغَيْرُهُ: هُوَ بِالْكَسْرِ. أَي: بِجَهْدٍ مِنَ الْعَيْشِ، كَقَوْلِهِ: «بِشَقِّ الْأَنْفُسِ».

❖ وقولُها: «فَجَعَلَنِي فِي أَهْلِ صَهِيلٍ - أَي: خَيْلٍ - وَأَطِيطٍ - أَي: إِبِلٍ -». وَهُوَ صَوْتُ أَعْوَادِ الْمَحَامِلِ وَالرَّحَالِ عَلَيْهَا.

❖ وقولُها: «وَدَائِسٍ». اسْمُ فَاعِلٍ مِنَ الدَّوَسِ؛ أَي: زَرَعَ يُدَّاسُ؛ يُدْرَسُ كَالْقَمْحِ وَالشَّعِيرِ «وَمُنَّقٌ» بِضَمِّ الْمِيمِ، وَكَسْرِ النُّونِ، وَتَشْدِيدِ الْقَافِ؛ أَي: أَهْلٌ نَقِيقٍ؛ وَهُوَ أَصَوَاتُ الْمَوَاشِيِّ، وَقِيلَ: الدَّجَاجُ. وَالْمُرَادُ أَنَّهُ نَقَّلَهَا مِنْ أَهْلِهَا أَهْلٍ ضَيْقٍ فِي الْمَعِيشَةِ، إِلَى أَهْلِ رِفَاحٍ وَسَعَةٍ.

❖ وقولُها: «فَعَنَدَهُ أَقُولُ فَلَا أُقْبِحُ». أَي: فَلَا يَقْبُحُ قَوْلِي، وَلَا يَرُدُّ عَلَيَّ لِإِكْرَامِهِ لَهَا. أَي: فَلَا يَقْبُحُ قَوْلِي، وَلَا يَرُدُّ عَلَيَّ لِإِكْرَامِهِ لَهَا.

❖ وقولُها: «وَأَرْقُدُ فَأَنْصَبُ». أَي: أَنَامُ الصَّبْحَ؛ وَهِيَ نَوْمٌ أَوَّلِ النَّهَارِ فَلَا أَوْقَظُ إِكْرَامًا لَهَا أَيْضًا.

❖ وقولُها: «وَأَشْرَبُ فَاتَّقَعُ». بِالنُّونِ وَالْقَافِ الْمَشْدُودَةِ، وَالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ، وَبِالْمِيمِ خَارِجَ الصَّحِيحِينَ بَدَلَ النُّونِ، وَهِيَ بِمَعْنَى الرِّيِّ بَعْدَ الرِّيِّ؛ أَي: تَشْرَبُ حَتَّى لَا تَجِدُ مَسَاغًا، زَادَ الْهَيْشِيُّ: «وَأَكُلُ فَأَتَمَنِّحُ». أَي: أَطْعِمُ غَيْرِي.

❖ وقولها: «أُمُّ أَبِي زَرَعٍ فَمَا أُمُّ أَبِي زَرَعٍ؟ عَكُومُهَا». بضم المهملة جمع عَكَمَ بكسرِها وسكونِ الكافِ، الأعدالُ والأحمالُ التي يُجَمَعُ فِيهِ الأمتعةُ، وقيل: نمطٌ تَجْعَلُ الْمَرْأَةُ فِيهِ ذَخِيرَتَهَا، «رَوَاحٌ» بكسرِ الرَّاءِ وفتحِها، آخرُها مهملةٌ: ملاءٌ، أو عظامٌ كثيرةٌ الحشو، «وَبَيْتُهَا فَسَاحٌ» بفتحِ الفاءِ والمهملةِ خفيفةٌ؛ أي: واسعٌ، ولأبي عبيدٍ: «فَيَاحٌ» بوزنه ومعناه. اهـ

[مَدَحَتْهَا بِقَوْلِهَا: «عَكُومُهَا رَدَاحٌ، وَبَيْتُهَا فَسَاحٌ». يَعْنِي وَاسِعٌ يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّهَا صَاحِبَةٌ غَنًى، وَرَبَّمَا يُسْتَدَلُّ بِكَوْنِ بَيْتِهَا فَسِيحًا عَلَى كَرَمِهَا؛ لِأَنَّهَا جَعَلَتْهُ فَسِيحًا لِأَجْلِ أَنْ يَتَسَعَ لِلنَّاسِ الَّذِينَ يَأْتُونَ إِلَيْهَا].

❖ وقولها: «ابْنُ أَبِي زَرَعٍ فَمَا ابْنُ أَبِي زَرَعٍ؟ مَضْجَعُهُ كَمَسَلٌ شَطْبَةٌ». هِيَ الْوَاحِدَةُ مِنْ سَدِّ الْحَصِيرِ؛ أَيْ: قَدَرٌ مَا يُسَلُّ مِنْهَا فَيَبْقَى مَكَانُهُ فَارِعًا، كَنَايَةٌ عَنْ حَيْفِ الْقَدْرِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِبَطِينٍ وَلَا جَافٍ. «وَيُشْبِعُهُ ذِرَاعُ الْجَفْرَةِ». بفتحِ الجيمِ، وسكونِ الفاءِ؛ الْأُنْثَى مِنْ وَلَدِ الْمَعْزِ إِذَا كَانَ ابْنُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، زَادَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: وَتَرْوِيهِ فَيْقَةُ الْيَعْرَةِ بِكسرِ الفاءِ، وسكونِ التَّحْتِيَةِ وَقَافٌ مَا يَجْتَمِعُ فِي الضَّرْعِ بَيْنَ الْحَلْبَتَيْنِ، وَالْيَعْرَةُ بِفَتْحِ التَّحْتِيَةِ، وسكونِ المهملةِ؛ أَيْ: يَتَبَخَّرُ فِي حَلْقِ الثَّرَةِ، بَنُونٍ وَسُكُونِ الْمُثَنَاءِ الدَّرْعُ اللَّطِيفَةُ؛ أَيْ: أَنَّهُ مُلَازِمٌ لَأَلَةِ الْحَرْبِ. اهـ

[وَصَفَّتُهُ بِثَلَاثَةِ أَوْصَافٍ:

الْأَوَّلُ: مَضْجَعُهُ كَمَسَلٌ شَطْبَةٌ. يَعْنِي: أَنَّ مَضْجَعَهُ لَيْسَ وَاسِعًا؛ لِأَنَّهُ نَحِيفُ الْجِسْمِ لَيْسَ بِطِينًا وَلَوْ كَانَ بِطِينًا لَزَادَ ذِرَاعًا لَبَطْنِهِ.

الثَّانِي: يُشْبِعُهُ ذِرَاعُ الْجَفْرَةِ؛ لِأَنَّ الْعِنَاقَ الَّتِي لَهَا أَرْبَعَةُ شُهُورٍ ذِرَاعُهَا يُشْبِعُهُ؛ يَعْنِي: يَأْكُلُ قَلِيلًا.

الثَّالِثُ: وَيَرْوِيهِ فَيْقَةُ الْيَعْرَةِ؛ يَعْنِي: إِنَّ الْفَوَاقَ الَّذِي بَيْنَ الْحَلْبَتَيْنِ يَرْوِيهِ، لَكِنْ هَذَا

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مِنْ كَلَامِ الْعَلَامَةِ ابْنِ عَثِيمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

فيه مبالغة شديدة في الواقع؛ لأن الفواق الذي بين الحلبتين لا يصل إلى نصف فنجان، وما هو موجود في البخاري^(١).

❖ وقولها: «بنت أبي زرع فما بنت أبي زرع؟ طَوْعُ أبيها، وطَوْعُ أمِّها». أي أنها بارّةٌ بهما، زاد الزبير: «وزَيْنُ أهلِها ونسائِها». أي يَتَجَمَّلُونَ بها.

❖ وقولها: «وملءُ كسائِها». أي: ممتلئةٌ شحمًا، زاد ابنُ السكيت: «وصفَرُ ردايِها». بكسرِ المهملة، وسكونِ الفاء؛ أي: خالٍ فارغٍ لسمنٍ أكتافِها، وقيامِ نهودِها فلا يَمْسُ شيئًا من ظهرِها، ولا من بطنِها.

❖ وقولها: «وغيظُ جارِتها». أي: ضَرَّتْها؛ لحسنِها، ولمسلمٍ بدلٍ وغيظُ: «وعَقْرُ»، ولغيره: «وغيرُ» من الغيرة، وللهيثمي: «وعَبْرُ». بمهملةٍ وموحدةٍ من العبرة، وللنسائي: «وحَيْرُ». بمهملةٍ وتحتيةٍ من الحيرة، وله أيضًا: «وحَيْنُ». بنونٍ؛ أي: هلاكُ.

وزاد ابنُ السكيت: «قَبَاءُ». بفتحِ القاف، وتشديدِ الموحدة؛ أي: ضامرةُ البطنِ «هضيمةُ الحشاء» وهو بمعناه، «جائلةُ الوشاح». أي: يَدُورُ وشاحُها لضمورِ بطنِها و«عكناء»؛ أي: ذاتُ أعكانٍ، و«نعماء» بالمهملة أي: ممتلئةُ الجسمِ «نَجْلَاءُ» بنونٍ وجيمٍ؛ أي: واسعةُ العينِ «ودَعَجَاءُ» أي: شديدةُ سوادِ العينِ «ورَجَاءُ» بالراء وتشديدِ الجيم. أي: كبيرةُ الكفل تَرْتَجُ من عظمِها، أو بالزاي، أي: مقوسةُ الحاجبينِ «طنواء» أي محدوبةُ الأنفِ «مؤنقة» بنونٍ شديدةٍ وقافٍ «ومفنقة» بوزنه؛ أي: مغداةٌ بالعيشِ الناعم، زاد بنُ الأنباري «برودِ الظلِّ»؛ أي: حسنةُ العشرةِ وفي (الإلي) أي العهدِ «كريمُ الخِلِّ» بكسرِ المعجمة؛ أي: الصاحبُ.

❖ قولها: «جاريةُ أبي زرع فما جاريةُ أبي زرع؟ لا تَبْتُ حديثنا تَبْشيشًا». وروي تَبْشيشًا بالموحدة، وبنونٍ؛ أي: لا تُظْهِرُهُ وهو بمعنى [بمعنى؛ يَغْنِي: بمعنى واحدٍ]^(٢) إلا أن النَّثَّ النُّونِ في الشرِّ خاصةً.

(١) ما بين المعقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ.

(٢) ما بين المعقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ.

وقولها: «تُنْقُثُ مِيرَتَنَا تَنْقِيًا». بتشديد القاف، بعدها مهملة؛ أي لا تُسْرِعُ في الطعام بالخيانة، ولا تُذْهِبُهُ بالسرقة، وَضَبَطَهُ عِيَاضٌ: بسكون النون، وبضم القاف، وَضَبَطَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ: بالفاء المشددة. وللزبير بدله ولا تُفْسِدُ. وله أيضًا: ولا تَنْقُلُ. ولابن الأنباري: «ولا تَغُثْ بمعجمة ومثلثة؛ أي: لا تُفْسِدُ من الغُثَّةِ بالضم وهي الوسوسة وللنسائي: «ولا تَفْشُ» من الإفشاش، وهو طلب الأكل من ها هنا وها هنا، وكلها راجعة إلى معنى الإفساد.

وقولها: «ولا تَمْلَأُ بَيْتَنَا تَعْشِيًا». بمهملة؛ أي أنها مصلحة للبيت مهمة بتنظيفه، وبمعجمة من الغش، أي: لا تَمْلُؤْهُ بالخيانة، بل هي ملازمة للنصح فيما هي فيه، وقيل: هو كناية عن عفة فرجها؛ أي أنها لا تَمْلَأُ البيت وسخًا بأطفالها من الزنا. وقيل: عن وصف بأنها لا تَأْتِيهِمْ بشرٌ، ولا نيمة، وللهيثم: «ولا تُنْجِثُ أَخْبَارَنَا تَنْجِيًا» بنون وجيم، ومثلثة، أي: لا تَسْتَخْرِجُهَا، زاد الحارث بن أبي أسامة، والإسماعيلي قالت عائشة حتى ذَكَرْتُ كَلْبَ أَبِي زَرَعٍ. زاد الهيثم بن علي في روايته: ضيفُ أبي زرع فما ضيفُ أبي زرع؟

قالت: «فخرج أبو زرع». زاد النسائي من عندي. «والأوطابُ تَمْخَضُ». جمع وَطْبٍ، بالفتح وسكون المهملة وعاء اللبن. «فَلَقِيْ امْرَأَةً معها ولدان لها كالفهدين». لابن الأنباري: «كالصقرين». ولغيره: «كالشبلين». إشارة إلى صغر سنهما، وشدة خلقهما. «يَلْعَبَانِ من تحتِ خَصْرِها برمانتين». قال أبو عبيد: تُرِيدُ أنها ذات كفل عظيم فإذا اسْتَلَقَتْ ازْتَفَعَ كَفْلُهَا بها من الأرض، حتى تصير تحتها فجوة تجري فيها الرمانه. «فَطَلَّقَنِي وَنَكَحَهَا». زاد الحارث فَأَعْجَبَتْهُ. وفي بعض طرقه: «أنه نَكَحَهَا فلم تَزَلْ به حتى طَلَّقَ أُمَّ زَرَعٍ».

وقولها: «فَنَكَحَتْ بَعْدَهُ رَجُلًا». للنسائي: فاستبدلت وكل بدل أعور. وهو مثل معناه: أن البدل من الشيء غالبًا لا يَقُومُ مقام المبدل منه، بل هو دونه

والأَعْوَرُ المعيبُ الرديُّ.

❖ وقولها: «سريًّا». من سراة الناس؛ أي: شرفائهم. «ركبَ شريًّا» بمعجمة لوزن ما قبله؛ أي فرسًا خيارًا فائقًا، وللحارث: ركبَ فرسًا عربيًّا، «وأخذَ خطيًّا» بفتح المعجمة، وكسر المهلمة المشددة، هو الرمح يُنسبُ إلى الخطِّ موضع بنواحي البحرين، تُجلبُ منه الرماحُ. «وأراح» أفعلٌ من الرواح وهو مجيء الإبلِ آخر النهار. ❖ وقولها: «عليَّ نعمًا ثريًّا». بمثلثة؛ أي: كثيرة.

❖ وقولها: «وأعطاني من كلِّ رائحة». براءٍ وتحتيةٍ ومهملية؛ أي نِعَمَ آتيةٍ وقتِ الرّواح، ولمسلم ذابحة؛ أي من كلِّ شيءٍ يُذبحُ [قد يظنُّ الظانُّ أن الرائحة من الريح؛ يعني: ريح الشيء، ولكن الرائحة اسمُ فاعلٍ من التي جاءت في الرّواح؛ يعني: في آخر النهار] أي نعم «زوجًا» أي اثنين.

❖ وقولها: «وقالَ كُلِّي أمَّ زرعٍ وميري أهلك». فقالت: لو جَمَعْتُ كُلَّ شيءٍ أعطانيه ما بلغَ أصغرَ آتية أبي زرعٍ. زاد الزبيرُ: «إلا أنه طَلَّقَهَا وأنا لا أَطْلُقُكَ» فقالت عائشة: بأبي أنت وأُمِّي، لَأَنْتَ خَيْرُ لي من أبي زرعٍ لَأَمْ زرعٍ.

فائدة: في رواية أبي يَعْنِي في هذا الحديثِ وذكرَ شعرَ أبي زرعٍ ولم يَسْقِهِ قَالَ ابنُ حجرٍ: ولم أَقِفْ في شيءٍ من طرقِهِ عليه. قال العلماء: سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هذا الحديثَ ولم يُنْكِرْهُ مع ما فيه من غيبة الأزواج؛ لأنهم مجهولون، ولا حرجٌ في سماع الكلام في مجهول؛ لأنه لا يَتَأَذَى إلا إذا عَرَفَ أن من ذكره عنده يَعْرِفُهُ.

[الغرض من هذا الحديث بيانُ أن الرسول ﷺ كان حسنَ العشرة مع أهله، وقد ثَبَتَ عنه ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «خيرُكم خيرُكم لأهله وأنا خيرُكم لأهلي»^(١). فينبغي للإنسان أن يُحسِنَ العشرة مع أهله عمومًا، ومع زوجته خصوصًا؛ لأن هذا يُبْقِي الحياةَ سعيدةً

(١) ما بين المعقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) تقدم تخريجه.

غَيْرَ مَكْدَرَةٍ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ سَبْعَ الْعَشْرَةِ فَإِنَّهُ يَتَعَبُ وَيُتْعَبُ.
بَعْضُ الْأَمْهَاتِ يَكُونُ لَهَا غَيْرَةٌ إِذَا رَأَتْ الزَّوْجَ يُحِبُّ زَوْجَتَهُ فَتَتَعَبُ الْمَرْأَةُ وَتَتَعَبُ
الْوَلَدَ، مِثْلُ هَذَا يَجِبُ أَنْ يَقُولَ كَلِمَةَ الْحَقِّ، وَلَا يَلْزُمُهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ أَنْ يُرَاعِيَ أُمَّهُ فِي
حَضْرَةِ زَوْجَتِهِ^(١).



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥١٩٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ
عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ الْحَبَشُ يَلْعَبُونَ بِحَرَائِمِهِمْ فَسْتَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَنْظُرُ
فَمَا زِلْتُ أَنْظُرُ حَتَّى كُنْتُ أَنَا أَنْصَرِفُ فَأَقْدَرُوا قَدَرَ الْجَارِيَةِ الْحَدِيثَةِ السَّنَّ تَسْمَعُ اللَّهُوَ^(٢).
وَكَانَ هَذَا فِي يَوْمِ عِيدٍ، وَكَانُوا يَلْعَبُونَ بِذَلِكَ فِي الْمَسْجِدِ، وَمَكَّنَهُمُ الرَّسُولُ ﷺ أَنْ
يَلْعَبُوا فِي الْمَسْجِدِ مَعَ أَنْ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَذَا وَلَكِنْ مِنْ أَجْلِ تَأْلِيْفِهِمْ عَلَى الْإِسْلَامِ.
وقول عائشة رضي الله عنها: إنه كان يستترني وهي تنظر إليهم وهذا فيه دليل على أنه
يجب على المرأة أن تحتجب عن الرجال، ويجوز لها أن تنظر إلى الرجال ما لم يكن
نظر تمتع أو تلذذ فيحرم تحريم الوسائل، لا تحريم الغايات بخلاف نظر الرجل إلى
المرأة، فإنه حرام؛ والحكمة من ذلك أنه في الغالب أن الطالب للمرأة هو الرجل
وليست المرأة هي الطالبة للرجل؛ يعني: لو فكرت في مجتمع الناس كلهم مؤمنهم
وكافرهم لوجدت أن الذي يطلب المرأة هو الرجل، وقل امرأة أن تخطب إلى نفسها
رجلاً، أو ترغب رجلاً بعينه من بين سائر الناس؛ لهذا كان الواجب على المرأة أن
تحتجب عن الرجل؛ لأنها مطلوبة بخلاف العكس.
وفيه أيضاً: دليل على حسن خلق الرسول ﷺ ومعاملته لأهله، حيث مكن

(١) ما بين المعقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رحمه الله.

(٢) رواه مسلم (٦٠٩/٢) (٨٩٢) (١٨).

عائشة من أن تنظر إلى الحبشة وهم يلعبون، بل لم ينصرف حتى استأذنها.
وفيه أيضاً: قولاً ﴿هَذَا﴾ فاقدرُوا قدرَ الجاريةِ الحديثةِ السنِّ تسمعُ اللهو. وهذا فيه دليلٌ على أنه يُرخصُ للصغارِ من اللهو ما لا يُرخصُ للكبارِ، وهذا ما ذهب إليه شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ رحمته الله وقال: ليس كلُّ لهوٍ يجوزُ للصغارِ يجوزُ للكبارِ؛ لأنَّ الصغيرَ مجبوعٌ على اللهو واللعبِ، فينبغي أن لا نُضيِّقَ عليه. وأن نُعطيه بعضَ الفسحةِ، ولكن لا في شيءٍ محرمٍ، بل في شيءٍ يجوزُ لمثله.
ولم يذكرْ متى كان قدومُ الحبشةِ، لكن المعروف أن قدومَ الوفودِ كان في السنةِ التاسعةِ من الهجرةِ.



ثم قال البخاري رحمته الله:

٨٣- بابُ موعظةِ الرجلِ ابنته لحالِ زوجها.

٥١٩١- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: لَمْ أَزَلْ حَرِيصًا عَلَى أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَنِ الْمَرَاتَيْنِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله اللَّتَيْنِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَوْبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ ^(١) حَتَّى حَجَّ وَحَجَّجْتُ مَعَهُ، وَعَدَلْتُ مَعَهُ بِإِدَاوَةٍ فَتَبَرَّرَ، ثُمَّ

(١) قَالَ الشَّيْخُ الشَّارِحُ رحمته الله:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَوْبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾. جُمْلَةٌ ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ لَيْسَتْ هِيَ جَوَابُ الشَّرْطِ، وَلَكِنْ جَوَابُ الشَّرْطِ مُحذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: إِنْ تَوْبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْكُمَا ذَلِكَ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. فَقَوْلُهُ سَبَحَاتُهُ: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ لَيْسَ هُوَ جَوَابُ الشَّرْطِ، وَلَكِنَّهُ بَيَانٌ لِسَبَبِ وَجُوبِ التَّوْبَةِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ قُلُوبَكُمَا مَالَتْ فَإِنْ تَوْبَا إِلَى اللَّهِ فَهُوَ حَقٌّ عَلَيْكُمَا.

وَهَذَا قَالَ: قُلُوبُ. وَاللَّهُ سبحانه يَقُولُ: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ﴾. فَكَيْفَ جَمَعَ مَعَ أَنَّهَا اثْنَتَانِ؟ قَالَ الْعُلَمَاءُ: لِأَنَّهُ إِذَا أُضِيفَ الْمُتَعَدَّدُ إِلَى مُتَعَدِّدٍ فَالْأَفْضَلُ الْجَمْعُ، وَإِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ اثْنَيْنِ، وَيَجُوزُ التَّنْيَةُ، وَيَجُوزُ الْإِفْرَادُ، وَلَكِنْ الْجَمْعُ أَفْضَحُ، ثُمَّ يَلِيهِ الْإِفْرَادُ، ثُمَّ التَّنْيَةُ، مَا لَمْ يَحْصُلْ فِي هَذَا إِيهَامٌ، فَإِنْ حَصَلَ فِي هَذَا إِيهَامٌ، وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ عَلَى حَسَبِ الْوَاقِعِ.

جاء فَسَكَبْتُ عَلَى يَدَيْهِ مِنْهُ فَتَوَضَّأَ فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْمَرَأَتَانِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّتَانِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ نُوَبَّأَ إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾. قَالَ: وَاعْجَبَا لَكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ هُمَا عَائِشَةُ، وَحَفْصَةُ، ثُمَّ اسْتَقْبَلَ عَمَرَ الْحَدِيثِ يَسُوقُهُ: كُنْتُ أَنَا وَجَارِي مِنْ الْأَنْصَارِ فِي بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ، وَهُمْ مِنْ عَوَالِي الْمَدِينَةِ، وَكُنَّا نَتَنَاقَبُ النَّزُولَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَيَنْزِلُ يَوْمًا، وَأَنْزِلُ يَوْمًا، فَإِذَا نَزَلْتُ جِئْتُهُ بِمَا حَدَّثَ مِنْ خَبَرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ مِنَ الْوَحْيِ، أَوْ غَيْرِهِ، وَإِذَا نَزَلَ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ، وَكُنَّا مَعَشَرَ قَرِيشٍ نَغْلِبُ النِّسَاءَ فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى الْمَدِينَةِ إِذَا قَوْمٌ تَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ فَطَفِقَ نِسَاؤُنَا يَأْخُذْنَ مِنْ أَدْبِ نِسَاءِ الْأَنْصَارِ، فَصَخِبْتُ عَلَى امْرَأَتِي، فَرَاَجَعْتَنِي فَأَنْكَرْتُ أَنْ تَرَايَا، قَالَتْ: وَلَمْ تُنْكِرْ أَنْ أَرَايَا؟ فَوَاللَّهِ إِنْ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ لَيُرَايَا، وَإِنْ أَحَدَاهُنَّ لَتَهْجُرُهُ الْيَوْمَ حَتَّى اللَّيْلِ فَأَفْزَعَنِي ذَلِكَ فَقُلْتُ لَهَا: قَدْ خَابَ مِنْ فَعَلِ ذَلِكَ مِنْهُنَّ. ثُمَّ جَمَعْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي فَتَزَلْتُ فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ، فَقُلْتُ لَهَا: أَيُّ حَفْصَةَ أَتَغَاضِبُ أَحَدَاكُنَّ النَّبِيِّ ﷺ الْيَوْمَ حَتَّى اللَّيْلِ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، فَقُلْتُ: قَدْ خِبتِ، وَخَسِرْتِ، أَفَتَأْمَنِينَ أَنْ يَغْضَبَ اللَّهُ لِيغْضِبَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَتَهْلِكِي، لَا تَسْتَكْثِرِي النَّبِيَّ، وَلَا تَرَايَا فِي شَيْءٍ، وَلَا تَهْجُرِيهِ، وَسَلِّبِي مَا بَدَأَ لَكَ، وَلَا يَغْرَنَكَ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكَ أَوْضَا مِنْكَ، وَأَحَبَّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ -يُرِيدُ عَائِشَةَ- قَالَ عَمْرُ: وَكُنَّا قَدْ تَحَدَّثْنَا أَنَّ غَسَّانَ تُنْعِلُ الْخَيْلَ لَغَزْوِنَا، فَتَزَلُ صَاحِبِي الْأَنْصَارِيُّ يَوْمَ نَوَيْتَهُ، فَرَجَعَ إِلَيْنَا عِشَاءً،

فَمَثَلًا: لَوْ كَانَ الْجَمْعُ يَوْمَهُمُ أَنْ الْمَشْرَكَ أَكْثَرُ مِنْ اثْنَيْنِ، مِثْلُ أَنْ أَقُولَ: هَذِهِ هِيَ إِبِلُكُمْ فَالْجَمْعُ هُنَا لَا يَصْلُحُ؛ لِأَنَّ الْإِبِلَ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لِلرَّجُلَيْنِ أَكْثَرُ مِنْ بَعِيرَيْنِ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِهَئِلَا بَعِيرَانِ فَلَا يَصْلُحُ أَنْ نَقُولَ: هَذِهِ هِيَ إِبِلُكُمْ؛ بَلْ نَقُولَ: هَذِهِ بَعِيرَاكُمَا بِالتَّشْيِيعِ. وَكَذَلِكَ لَا يَصْلُحُ أَنْ أَقُولَ: هَذِهِ بَعِيرُكُمَا بِالْإِفْرَادِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَوْمَهُمُ أَنَّهَا وَاحِدَةٌ مُشْتَرَكَةٌ. وَعَلَيْهِ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ مِمَّا يُمْكِنُ فِيهِ الزِّيَادَةُ عَلَى اثْنَيْنِ، وَيُمْكِنُ فِيهِ الْإِشْرَاقُ فِي الْوَاحِدِ فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ عَلَى حَسَبِ الْوَاقِعِ، فَلَا يَفْرَدُ، وَلَا يَجْمَعُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَفْرَدَ أَوْ هَمَّ أَنَّهَا مُشْتَرَكَةٌ فِي هَذَا الْوَاحِدِ، وَإِنْ جَمَعَ أَوْ هَمَّ أَنَّ الْعَدَدَ أَكْثَرُ مِنْ اثْنَيْنِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿قُلُوبُكُمَا﴾. فَقَطْعًا لَا يُمْكِنُ أَنْ تَزِيدَ عَلَى اثْنَيْنِ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَنْقُصَ عَنْ اثْنَيْنِ.

فَضْرَبَ بَابِي ضَرْبًا شَدِيدًا، وَقَالَ: أَنْتُمْ هُوَ. فَفَزِعْتُ، وَخَرَجْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: قَدْ حَدَّثَ الْيَوْمَ أَمْرٌ عَظِيمٌ. قُلْتُ: مَا هُوَ، أَجَاءَ غَسَّانُ؟ قَالَ: لَا. بَلْ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ، وَأَهْوَلُ؛ طَلَّقَ النَّبِيُّ ﷺ نِسَاءَهُ. وَقَالَ عُبَيْدُ بْنُ حُنَيْنٍ: سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ عُمَرَ فَقَالَ: اعْتَزَلَ النَّبِيُّ أَزْوَاجَهُ. فَقُلْتُ: خَابَتْ حَفْصَةُ، وَخَسِرْتُ، وَقَدْ كُنْتُ أَظُنُّ هَذَا يَوْشِكُ أَنْ يَكُونَ. فَجَمَعْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي، فَصَلَّيْتُ صَلَاةَ الْفَجْرِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَدَخَلَ النَّبِيُّ مَشْرُبَةً لَهُ فَاعْتَزَلَ فِيهَا، وَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ فَإِذَا هِيَ تَبْكِي، فَقُلْتُ: مَا يَبْكِيكَ؟ أَلَمْ أَكُنْ حَذَرْتُكَ هَذَا أَطْلَقُكَ النَّبِيُّ ﷺ؟ قَالَتْ: لَا أَذْرِي، هَا هُوَ ذَا مَعْتَزِلٍ فِي الْمَشْرُبَةِ فَخَرَجْتُ فَجِئْتُ إِلَى الْمِنْبَرِ فَإِذَا حَوْلَهُ رَهْطٌ يَبْكِي بَعْضُهُمْ، فَجَلَسْتُ مَعَهُمْ قَلِيلًا ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَحْدُ، فَجِئْتُ الْمَشْرُبَةَ الَّتِي فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ فَقُلْتُ لَغْلَامٍ لَهُ أَسْوَدٌ: اسْتَأْذِنْ لِعَمْرٍ. فَدَخَلَ الْغْلَامُ فَكَلَّمَ النَّبِيَّ ﷺ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ: كَلَّمْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَمْتُ. فَانْصَرَفْتُ حَتَّى جَلَسْتُ مَعَ الرَّهْطِ الَّذِينَ عِنْدَ الْمِنْبَرِ، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَحْدُ، فَجِئْتُ فَقُلْتُ لِلْغْلَامِ: اسْتَأْذِنْ لِعَمْرٍ. فَدَخَلَ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ: قَدْ ذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَمْتُ. فَارْجَعْتُ فَجَلَسْتُ مَعَ الرَّهْطِ الَّذِينَ عِنْدَ الْمِنْبَرِ، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَحْدُ، فَجِئْتُ الْغْلَامَ، فَقُلْتُ: اسْتَأْذِنْ لِعَمْرٍ. فَدَخَلَ ثُمَّ رَجَعَ إِلَيَّ فَقَالَ: قَدْ ذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَمْتُ. فَلَمَّا وَلَّيْتُ مُنْصَرِفًا قَالَ: إِذَا الْغْلَامُ يَدْعُوْنِي، فَقَالَ: قَدْ أَذِنَ لَكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَدَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِذَا هُوَ مُضْطَجِعٌ عَلَى رِمَالٍ حَصِيرٍ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ فِرَاشٌ، قَدْ أَثَرُ الرَّمَالُ بِجَنْبِهِ مُتَكِنًا عَلَى وَسَادَةٍ مِنْ أَدَمٍ، حَشَوْهَا لَيْفٌ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، ثُمَّ قُلْتُ وَأَنَا قَائِمٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَطَلَقْتَ نِسَاءَكَ؟ فَرَفَعَ إِلَيَّ بَصَرَهُ، فَقَالَ: لَا. فَقُلْتُ: اللَّهُ أَكْبَرُ. ثُمَّ قُلْتُ وَأَنَا قَائِمٌ: اسْتَأْنَسُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ رَأَيْتَنِي وَكُنَّا مَعَشَرَ قَرِيشٍ نَغْلِبُ النِّسَاءَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ إِذَا قَوْمٌ تَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ. فَتَبَسَّمَ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ رَأَيْتَنِي، وَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ فَقُلْتُ لَهَا: لَا يَغْرُنْكَ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكَ أَوْضَأَ مِنْكَ، وَأَحَبَّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ - يَرِيدُ عَائِشَةَ - فَتَبَسَّمَ النَّبِيُّ ﷺ تَبَسُّمَةً أُخْرَى، فَجَلَسْتُ حِينَ رَأَيْتُهُ تَبَسَّمَ، فَرَفَعْتُ بَصَرِي فِي بَيْتِهِ، فَوَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ فِي بَيْتِهِ شَيْئًا يَرُدُّ الْبَصَرَ غَيْرَ أَهْبَةِ ثَلَاثَةٍ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ فَلْيُوسِعْ عَلَى أُمَّتِكَ؛ فَإِنَّ فَارِسَ

والرَّومَ قد وَسَّعَ عليهم، وأَعْطُوا الدُّنْيَا، وهم لَا يَعْبُدُونَ اللَّهَ. فجلَسَ النَّبِيُّ ﷺ وكان مُتَكِنًا، فقال: «أَوْفِي هَذَا أَنْتَ يَا بَنَ الْخَطَّابِ؟! إِنَّ أَوْلَئِكَ قَوْمٌ عَجَّلُوا طَيِّبَاتِهِمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا». فقلتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اسْتَغْفِرْ لِي فَاعْتَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ الْحَدِيثِ حِينَ أَفْشَتْهُ حَفْصَةُ إِلَى عَائِشَةَ تِسْعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً، وكانَ قالَ: مَا أَنَا بِدَاخِلٍ عَلَيْهِنَّ شَهْرًا، مِنْ شِدَّةِ مَوْجِدَتِهِ عَلَيْهِنَّ حِينَ عَاتَبَهُ اللَّهُ ﷻ، فَلَمَّا مَضَتْ تِسْعُ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ فَبَدَأَ بِهَا، فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ كُنْتَ قَدْ أَقْسَمْتَ أَلَّا تَدْخُلَ عَلَيْنَا شَهْرًا، وَإِنَّا أَصْبَحَتْ مِنْ تِسْعِ وَعِشْرِينَ لَيْلَةً، أَعُدَّهَا عَدًّا. فَقَالَ: الشَّهْرُ تِسْعُ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً، فَكَانَ ذَلِكَ الشَّهْرُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً، قَالَتْ عَائِشَةُ: ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى آيَةَ التَّخْيِيرِ فَبَدَأَ بِي أَوَّلَ امْرَأَةٍ مِنْ نِسَائِهِ، فَاخْتَرْتُه، ثُمَّ خَيْرَ نِسَاءِهِ كُلَّهِنَّ، فَقُلْنَ مِثْلَ مَا قَالَتْ عَائِشَةُ^(١).

هذا حديث عظيم وفيه فوائد كثيرة:

منها بيان حرص ابن عباس رضي الله عنهما على العلم، وقد سُئِلَ ﷺ بِمِ أَدْرَكَتَ الْعِلْمَ؟ قال: أَدْرَكَتُ الْعِلْمَ بِلِسَانٍ سَوَوِلٍ، وَقَلْبٍ عَقُولٍ، وَبِدَنٍ غَيْرِ مَلُولٍ^(٢). وكان ﷺ يَأْتِي إِلَى الرَّجُلِ يَذْكُرُ لَهُ الْحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَيَتَوَسَّدُ رِءَاةً فِي هَاجِرَةِ النَّهَارِ، حَتَّى يَخْرُجَ الرَّجُلُ مِنْ بَيْتِهِ بَعْدَ الْقِيلُولَةِ فَيُحَدِّثُهُ بِالْحَدِيثِ فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: لِمَا لَمْ تَسْتَأْذِنْ. فَيَقُولُ: أَنَا صَاحِبُ الْحَاجَةِ. وبذلك نال ما نال من العلم حتى صار من أَعْبَارِ هَذِهِ الْأُمَّةِ ﷺ^(٣). وفيه أيضًا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُسْأَلَ عَنِ الشَّيْءِ أَلْصَقُ النَّاسِ بِهِ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: لَمْ أَزَلْ حَرِيصًا عَلَى أَنْ أَسْأَلَ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَنِ الْمَرَاتِينِ، وَعَمْرُ بْنُ

(١) رواه مسلم (١١٠٥/٢) (١٤٧٩) (٣١).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه أحمد في «الفضائل» (١٩٢٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٥٩٢)، والدارمي في «السنن» (١٤١/١) وابن سعد في «الطبقات» (١٢١/٢/٢)، والحاكم في «المستدرک» (٥٣٨/٣) وقال: هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه.

الخطابِ إحدى المرأتين ابنته حفصة رضي الله عنها.

وفيه أيضًا: دليلٌ على أن بعض العلماء الكبار قد يخفى عليهم ما أنزله الله تعالى في كتابه، مثل خفاء ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه، مع أنه من أكابر علماء هذه الأمة.

وفيه أيضًا: دليلٌ على أدب عبد الله بن عباس رضي الله عنه حين تأدب مع أمير المؤمنين عمر فلم يسأله أمام الناس بل سأله حين عدل عن الطريق لقضاء حاجته، لقوله: «وعدل وعدلت معه».

وفيه: دليلٌ على جواز معاونة المتوضي بصب الماء عليه، وذلك يؤخذ من قول ابن عباس: فسكبتُ على يديه منها فتوضأ.

فلو قال قائلٌ: هل في هذا دليلٌ على جواز ذلك؟

الجواب: أن الأصل الإباحة، ولا شك أن كون الإنسان يتبع الأصل فهذا دليلٌ، فإذا حصل دليلٌ إيجابيّ فهو أولى، فهل في هذا دليلٌ إيجابيّ على جواز معاونة المتوضي وصب الماء عليه، فقد يقول قائل: هذا اجتهاد من ابن عباس؟

الجواب: فيه دليلٌ؛ وهو أن عمر رضي الله عنه من الخلفاء الراشدين الذين أمرنا باتباعهم، وقد صب عليه ابن عباس الوضوء كما في الحديث.

إذا: الممكن أن نقول: إن الدليل هو عدم الدليل، لأن الأصل الإباحة، ولكن قلتُ لكم: إن الدليل الإيجابيّ أولى؛ لأن هذا الدليل الذي قلناه في هذه المسألة ربما يُنازع فيه منازعٌ ويقولون: إن الوضوء عبادة، والأصل أن الإنسان يفعل العبادة بنفسه ولا يستعينُ بأحد فهذا إنما نقوله باعتبار استنباط هذا الحكم من هذا الحديث.

وأما باعتبار أصل الحكم فهو جائز، فإنه قد ثبت في الصحيحين من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه أنه كان يصب الماء على النبي ﷺ.

وفيه أيضًا: دليلٌ على أنه ينبغي للإنسان مصاحبة أهل العلم والفضل، ولا سيما في

السفر إلى الحج لقول ابن عباس: فَحَجَّجْتُ مَعَهُ.

وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْمَسَافِرِ أَنْ يَنْقُلَ الْمَاءَ لِلْوُضُوءِ، وَقَضَاءِ الْحَاجَةِ وَذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ: «بِإِدَاوَةٍ».

وفيه: دليل على أنه ينبغي للإنسان عند قضاء الحاجة أن يبتعد عن رؤية الناس؛ لأن عمر عدل عن الطريق، والظاهر: أنه عدل إلى مكان يكون فيه بعيداً عن الناس أو خفياً عنهم.

وفيه: أنه يجوز للإنسان أن يُقرّر الناس على ما لقّبوه به إذا كان أهلاً له؛ لأنه أقرّه على تلقيه بأمر المؤمنين، لاسيما في هذه الحال التي يثبت بها ولايته على المؤمنين؛ يعني أنه قد لا يرغب الإنسان أن يُلقّب بلقب، ولكن في مثل هذه الحال ينبغي أن يقبل هذا اللقب؛ لأنه يفيد الإقرار بولايته.

وفيه أيضاً: دليل على التعجب عند وجود سببه، وأن هذا لا يُعدّ تخجيلاً للإنسان المتعجب منه وهذا يؤخذ من قول عمر: واعجباً لك. ولكن قول عمر: واعجباً لك. هل المعنى واعجباً لك. كيف يخفى عليك هذا الأمر، أو واعجباً لك. كيف تسألني والقضية في بنتي؟

الجواب: أن هذا صالح للوجهين، وهما كيف تسأل والقضية في بنتي، كيف يخفى عليك هذا الأمر وهو أمر لا ينبغي أن يخفى على أحد؛ لأن فيه معرفة كلام الله ﷻ؟ وهناك احتمال ثالث؛ وهو أن يكون المراد بالعجب هنا تفخيم عبد الله بن عباس عليه السلام.

وفيه أيضاً: دليل على أن الإنسان لا يُعَابُ عليه إذا سُئِلَ عن مسألة، أن يستقصي أطرافها؛ لأن عمر بن الخطاب عليه السلام بإمكانه أن يقول: هما عائشة وحفصة. ويتهي. ولكنه ساق الحديث بطوله لما فيه من الفائدة.

وهنا يجزئ بنا البحث هل في هذا أصل في الشريعة، أو في السنة؟
الجواب: نعم فقد سُئِلَ النبي ﷺ عن ماء البحر أيتوضأ به؟ فقال: «هو الطهور

ماؤه الحلُّ ميتُهُ»^(١). ومن العجب أن بعض الناس المعادين لشيخ الإسلام بن تيمية، ذكروا من جملة ما انتقَضُوا عليه أنه إذا بحث في مسألة صار يُفَرِّغُ عليها مسائل كثيرة، وقالوا: هذا يدلُّ على عدم تنسيقه للأشياء وعدم ترتيبه لها، ولكن لا يَبْعُدُ أن يَقَعَ مثلُ هذا الشيء من قومٍ عندهم إما كراهةٌ لما نفع الله به الأمة مما جاء به شيخ الإسلام بن تيمية، أو أنهم أناسٌ حَسَدَةٌ.

وإلا فلا شك أن جمع أطراف الحديث، والمعاني، والمسائل، والنظائر فيه فائدةٌ كبيرةٌ لطالب العلم.

مثال ذلك: إذا كُنْتَ تَجْمَعُ حَكَمَ مسألة، ثم اسْتَطَرَدْتَ فَذَكَرْتَ نظائرها، فهذا يَفْتَحُ لِلْإِنْسَانِ أَبْوَابًا مِنَ الْعِلْمِ، وَتَجِدُهُ بَعْدَ هَذَا يَطْلُبُ جَمْعَ مَا يُشَابِهُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مِنْ مَسَائِلِ الْعِلْمِ، أَمَا إِذَا ذَكَرَ حَكَمَ الْمَسْأَلَةِ فَقَطْ فَهُوَ لَنْ يَسْتَفِيدَ إِلَّا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ، لَا سِيَّامَا وَأَنْ شَيْخَ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا اسْتَطَرَدَ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ تَجِدُ هَذِهِ الْمَسَائِلَ كُلَّهَا تَرْجِعُ إِلَى أَصْلٍ وَاحِدٍ، فَتَكُونُ هَذَا كَالْقَاعِدَةِ الَّتِي يَتَفَرَّغُ عَلَيْهَا مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ. وَهَذَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى بَيَانِ مِنْ هُمَا الْمَرَاتَانِ؛ أَبَدًا بَلِ سَاقِ الْحَدِيثِ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ.

وفيه أيضًا من الفوائد: دليلٌ على جواز التناوب في العلم؛ وهو أن أقول لشخص: اذْهَبْ إِلَى الْحَلْقَةِ الْفُلَانِيَةِ لِتَأْتِنِي بِالْعِلْمِ الْيَوْمَ، وَأَنَا أَذْهَبُ غَدًا وَآتِيكَ بِهِ لِفَعْلِ عَمْرٍ بِنِ الْخَطَّابِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَلَكِنْ يَنْبَغِي فِي مِثْلِ هَذَا أَنْ لَا يَكُونَ إِلَّا إِذَا كَانَ لِلْإِنْسَانِ شُغْلٌ يَمْنَعُهُ مِنَ الْحُضُورِ، وَإِلَّا فَإِنْ حُضِرَ الْإِنْسَانُ بِنَفْسِهِ أَفِيدَ وَآجِرُ لَهُ؛ لِأَنَّ مَجَالِسَ الْعِلْمِ فِيهَا خَيْرٌ كَثِيرٌ سِوَاءِ اسْتَفَدْتَ أَمْ لَمْ تَسْتَفِدْ.

وفيه: دليلٌ على جواز قبول خبر الواحد في الأمور الدينية؛ يَعْنِي: لَوْ أَخْبَرَتْ وَاحِدًا

(١) رواه أبو داود (٨٣)، والترمذي (٦٩)، والنسائي (٥٩)، وابن ماجه (٣٨٦) وغيرهم وصححه الأئمة، كالبخاري، وابن خزيمة، والترمذي، والبخاري، وابن المنذر، والألباني.

حكماً من أحكام الشريعة فإنه يُقْبَلُ؛ لتناوبِ عمرَ وجارِهِ الأنصاري، ولولا أنه يُقْبَلُ خبر الواحدِ في مثل ذلك لم يَكُنْ للتناوبِ فائدةٌ.

وفيه أيضاً: دليلٌ على قوةِ حفظِ السابقين؛ لأنه ساق الحديث بطوله وكذلك لأنه يأتي جازَهُ بالخبر الذي سَمِعَهُ عن الرسول ﷺ ورازَهُ كذلك يأتيهِ بالخبر الذي سَمِعَهُ من الرسول ﷺ. أما نحن الآن فنَعْتَمِدُ على أشرطةِ المسجلاتِ نعم، وهذا لا شك أنه نعمةٌ من الله ﷻ. لكن كونَ الإنسانِ يُعوِّدُ نفسه قوةَ الحافظةِ فهذا أحسنُ بكثيرٍ.

مثال ذلك: الآلةُ الحاسبةُ الآن أهونُ مما لو حَسَبْتَ بنفسِك فهي تُعْطِيكَ النتيجةَ بسرعةٍ وفي الغالبِ تَكُونُ مضمونةً، وصحيحةً، ولكنها تُقْضِي على التفكيرِ الذهني، وتَضُرُّ الإنسانَ؛ ولهذا لا يَنْبَغِي العدولُ إلى هذه الآلةِ، إلا إذا دَعَتْ الضرورةُ إلى ذلك، مثل أن تَكُونَ حساباتٍ طويلةً وكثيرةً، والوقتُ ضيقٌ، أما مع إمكان أن تَسْتَعْمِلَ ذهنَكَ فهو أحسنُ.

ونظيرُ ذلك ما اسْتَحْدَثَهُ بعضُ الناسِ من جداولٍ معينةٍ لعِلْمِ الفرائضِ فهذه قاتلةٌ في الواقعِ، لأنه يَبْقَى ذهنُ الإنسانِ محصوراً في هذا الجدولِ ولا يَعْرِفُ إلا الجدولَ ولا يَسْتَطِيعُ أن يَسْتَخْرِجَ المسائلَ بنفسه، وهذا فيه تقريبٌ، ولكن فيه ضررٌ.

ومثلُها أيضاً ما اسْتَحْدَثَهُ بعضُ الناسِ من الكمبيوترِ في عِلْمِ الفرائضِ فانت تُعْطِي للكمبيوترِ معلوماتٍ ثم تَقُولُ له: خَلَّفَ الميتُ تركةً قدرُها كذا وكذا، والورثةُ فلانٌ وفلانٌ، وفلانٌ فيُخْرِجُ لك الذي يَرِثُ والذي لا يَرِثُ، فهذا أيضاً يَضُرُّ الطلبةَ، وَيَقْتُلُ أفكارَهُم قتلاً، ولكن قد يُضْطَرُّ الإنسانُ مثل أن يَكُونَ في محكمةٍ، وتَرِدُ عليه مسألةٌ فرضيةٌ، ويَطْلُبُ فيها الجوابَ على عجلٍ فهذا لا بأسَ به.

فأقول: حفظُ الأولين لا شك أنه أقوى من حفظنا؛ لأنَّهم يَعْتَمِدُونَ على الذاكرةِ، ولا يَكْتَبُونَ، ولا عِنْدَهُم مسجلاتٌ، لكن في وقتِهِم تجد أنهم كانوا يشددون على أنفسهم في الاستماعِ لكن تجده قد على نفسه للاستماعِ، ثم صار يَتَذَكَّرُ هذا الشيءَ الذي اسْتَمَعَهُ، لئلا يَضِيعَ، والناسُ يَخْتَلِفُونَ في هذه المسألةِ من حيث الغريزة والطبيعة،

وَيَخْتَلِفُونَ أَيْضًا مِنْ حَيْثُ الْاِكْتِسَابِ، وَلَا تَظُنُّوا أَنَّ قُوَّةَ الْحِفْظِ مَجْرَدُ غَرِيزَةٍ فَقَطْ، بَلْ هِيَ أَيْضًا اِكْتِسَابٌ، فَإِذَا شَدَّ الْإِنْسَانُ نَفْسَهُ إِلَى عِلْمٍ مِنَ الْعُلُومِ، وَصَارَ دَائِمًا يَتَذَكَّرُهُ، وَيُقَرِّعُ عَلَيْهِ مَسَائِلَ مَا يَضِيعُ عَنْهُ أَبَدًا، وَهَذَا مَجْرَبٌ، وَإِذَا غَفَلَ ضَاعَ عَنْهُ الْكَثِيرُ.

فَلَوْ أَنَّنَا رَجَعْنَا إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ الْأُولُونَ فِي هَذَا الْبَابِ، لَكَانَ طَيِّبًا، وَالْكِتَابَةُ أَيْضًا تُسَاعِدُ عَلَى الْحِفْظِ؛ وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۝٣ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥﴾ [العلق: ١-٥]. فَقَالَ: ﴿أَقْرَأْ﴾. ثُمَّ قَالَ: ﴿الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾ إِمَارَةً إِلَى أَنَّ الْقَلَمَ يَحْفَظُ الْعِلْمَ، وَيَحْفَظُ الْإِنْسَانَ مَا كَتَبَهُ، وَلَكِنْ أَنَا أَحَبُّ أَنَا مَا نَعْتَمِدُ كَثِيرًا عَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، بَلْ يُرَوِّضُ الْإِنْسَانُ فِكْرَهُ عَلَى التَّحْفِظِ وَالتَّذَكُّرِ، وَيُعِينُهُ اللَّهُ ﷻ.

وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضًا مِنَ الْفَوَائِدِ: أَنَّ قَرِيشًا كَانَ فِيهِمْ شَيْئًا مِنَ الْحَدَّةِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَرْأَةِ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَغْلِبُونَ النِّسَاءَ، وَأَنْتُمْ تَعْرِفُونَ أَنَّ مِنْ عَادَةِ الْعَرَبِ، وَمِنْهُمْ قَرِيشٌ أَنَّهُمْ يَمْتَنِّهُنَّ الْمَرْأَةُ امْتِنَانًا عَظِيمًا، حَتَّى إِنَّهُ يَمُوتُ أَبُوهَا وَأَخُوهَا فَلَا يُورَثُونَهَا، وَيَقُولُونَ: إِنَّمَا الْمِيرَاثُ لِمَنْ رَكِبَ الْخَيْلَ وَرَمَى بِالسَّهَامِ. أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا، أَمَّا النِّسَاءُ فَلَا.

وَفِيهِ أَيْضًا: مِنْ جَمَلَةِ امْتِنَانِهِمْ لِهِنَّ، أَنَّهُمْ يَرِثُونَهُنَّ عَنَوَةً وَكَرْهًا؛ يَغْنِي الْإِنْسَانُ يَرِثُ زَوْجَةً عَمَّهُ مَثَلًا، يَتَزَوَّجُهَا كَأَنَّهَا مَالٌ، وَلَكِنْ الْإِسْلَامَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ حَفِظَ لِلْمَرْأَةِ حَقَّهَا.

وَفِيهِ أَيْضًا دَلِيلٌ: عَلَى أَنَّ الْأَنْصَارَ عِنْدَهُمْ لَيْنٌ وَرَحْمَةٌ لِلنِّسَاءِ، فَكَانَتِ النِّسَاءُ يَغْلِبْنَهُمْ، وَالْوَسْطُ هُوَ الْخَيْرُ؛ يَغْنِي لَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَجْعَلَ الْأَمْرَ بِيَدِ الْمَرْأَةِ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ لَا يَهْتَمَّ بِهَا وَبِرَأْيِهَا، فَكَمْ مِنْ مَرَّةٍ تُبْدِي رَأْيًا يَكُونُ خَيْرًا مِنْ رَأْيِهِ بِكَثِيرٍ، فَكُونُ الْإِنْسَانِ لَا يَلْتَفِتْ إِلَى الْمَرْأَةِ إِطْلَاقًا هَذَا خَطَأً، وَكَوْنُهُ يَجْعَلُ الْأَمْرَ بِيَدِهَا هَذَا خَطَأً، وَالْمَجْتَمَعُ الْإِسْلَامِيُّ يَجْعَلُ لِلْمَرْأَةِ حَظَّهَا مِنَ الرَّأْيِ وَالنَّظَرِ وَالْمَشَاوِرَةِ، لَكِنْ يَجْعَلُ الْقِيَمَ الْأَوَّلَ هُوَ الرَّجُلُ قَالَ تَعَالَى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحُونَ قُنِينَ حَفِظْتُ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ [النساء: ٣٤]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْنَّ دَرَجَةٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

وفيه أيضًا من الفوائد: أن البيئة قد تؤثر؛ يعني: أن الاختلاط بالناس لا بد أن يؤثر في الإنسان، فيأخذ من طبائعهم وهذا يؤخذ من قوله: أخذ نساء قريش من أدب نساء الأنصار وصرن يغلبن الرجال، ولا شك أن رجال الأنصار أيضًا أخذوا من رجال المهاجرين، فصار لهم شيء من الكلمة بالنسبة للزوجات؛ لأن الاختلاط له تأثير عظيم، ومن ثم كان المفكرون والعقلاء يحرصون على منع الدخلاء في البيئات الذين لا يستفيد الناس من دخولهم في مجتمعاتهم، إلا أن يكتسبوا من أخلاقهم وآدابهم، وربما عقائدهم أيضًا تؤثر عليهم، فهذا يجب التحرز من أن تتقل العادات السيئة من غيرنا إلينا.

ومن فوائد الحديث: الاقتداء بالنبي ﷺ ومعاملة أهله لقول امرأة عمر: «لما تنكر أن أراجعك». وقولها: «أن أزواج النبي ﷺ يراجعنه».

وفيه دليل أيضًا: على جواز الهجر لأقل من ثلاثة أيام؛ لقولها: إحداهن تهجره اليوم حتى الليل.

وفيه أيضًا: دليل على أن الهجر قد يكون من الأدنى إلى الأعلى؛ لأن مقام الزوجة أدنى من مقام الزوج، ولا سيما أن الزوج رسول الله ﷺ.

وفيه دليل: على تدلل زوجات الرسول ﷺ على النبي ﷺ وذلك بهجرهن إياه؛ لأن هذا قد يزيد المرأة غلاء عند الزوج إذا علم أنها تتأثر إذا رأت من زوجها غضبًا عليها، أو ما أشبه ذلك؛ لأن المرأة البليدة هي التي لا تتأثر سواء رضي زوجها أم غضب، وهذه قد لا يرغب الزوج فيها لأنها بليدة، لكن حياة القلب التي تتأثر فهذه لا شك أن الإنسان يزاد فيها رغبة، وإن كان يتألم من هجرها إياه، ولكن يفرح من كونه عندها في مقام عالٍ.

ومن فوائد الحديث: بيان عظم هذا الأمر في نفس عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ لقول: أفرعني ذلك.

وفيه أيضًا: دليل على غضبه عليه السلام لمعاملة زوجات النبي ﷺ للنبي ﷺ لقوله: «لقد خاب من فعل ذلك منهن». فإن هذا إما خبر، وإما دعاء، والظاهر أنه خبر؛ لأنه

أَكَّدَهُ بِقَوْلِهِ: «لَقَدْ خَابَ». و«قَدْ» هذه للتحقيق، ولو كان دعاءً ما أُكِّدَ.

ومن فوائد الحديث أيضًا: استعدادُ الإنسان للخروج من البيت إلى السوق وأن ثياب البيت ليست كثياب السوق؛ لقوله: «ثم جمعت علي ثيابي». وهذا معمولٌ به حتى اليوم، فإنَّ الناس في بيوتهم يلبسون ثيابًا غير ثياب السوق التي يخرجون بها، ويسمونها البيجامات.

ومن فوائد الحديث: جواز نداء الإنسان أولاده بأسمائهم لقوله: أي حفصة، ولم يقل: يا ابنتي، أو يا بُنَيَّتِي، إما لأن المقام لا يقتضي التلطف والعطف، وإما لأنه عليه السلام أراد أن تفهم أن فعلها مع النبي ﷺ ليس مرضيًا له.

وفيه أيضًا: دليل على أن الجواب بحرف الجواب يُغني عن إعادة السؤال لقولها: «نعم» وهذا قد مر علينا كثيرًا، وقلنا: إنه يثبت به الحكم، حتى لو قيل للرجل: أعتقت عبدك؟ فقال: نعم. عتق، ولو قال: أطلقت زوجتك؟ قال: نعم. طلقت، ولو قال له: أوقفت بيتك؟ قال: نعم، صار وقفًا وهكذا.

وفيه أيضًا: دليل على شدة خوف عمر رضي الله عنه من الله ﷻ، حيث قال: أفتأمنين أن يغضب الله لغضب رسوله ﷺ.

وفيه: دليل على ثبوت الغضب لله ﷻ لقول عمر: أن يغضب الله لغضب رسوله. والغضب من صفات الله الفعلية؛ لأنه يتعلّق بمشيئته، وكل صفة تتعلّق بمشيئة الله فإنها من الصفات الفعلية، وقد قسّم العلماء الصفات إلى ثلاثة أقسام: ذاتية، وفعلية، وخبرية. وقالوا: ما كان نظير مسماها أبعاضًا لنا وأجزاء لنا، فهو خبري كاليد والعين والوجه. وما كان معنًى من المعاني يُوصفُ الله به أزلًا، وأبدًا فهو ذاتي كالعلم والحياة والقدرة وما أشبهها.

وما كان معنًى من المعاني أو فعلًا من الأفعال، لكنه يتعلّق بمشيئته فهو ذاتي أو فعلي؛ أي أنه فعلي باعتبار أحاده أو نوعه، وذاتي باعتبار جنسه؛ لأن صفات الأفعال باعتبار جنسها ذاتية. وباعتبار نوعها، أو أحادها تكون فعلية.

وفيه: إطلاق الهلاك على من تعرّض لغضب الله؛ لقوله: «فَهَلَكِي». ولا شك أن أشدّ الهلاك أن يقع غضب الله على الشخص، فإن المصيبة ليست مصيبة البدن والمال والأهل، ولكن المصيبة مصيبة الدين، ولهذا جاء في الدعاء المشهور: «لَا تَجْعَلْ مُصِيبَتَنَا فِي دِينِنَا»^(١).

وفيه: إرشاد الأب ابنته في معاملة زوجها؛ لقوله: «لَا تَسْتَكْثِرِي النَّبِيَّ ﷺ وَلَا تُرَاجِعِيهِ شَيْءٌ وَلَا تَهْجُرِيهِ وَسَلِّينِي مَا بَدَا لَكَ». وهذا لا شك أنه من تمام النصيح من الوالد لابنته وهو أن يُحرّضها على المعاملة الطيبة، والمعاشرة الحسنة بالنسبة لزوجها؛ لأن هذا من مصلحتها ومصلحته، خلافاً لمن يُلقِي العداوة والبغضاء بين الزوجين، وأكثر ما يكون ذلك في الأمهات، فإن بعض النساء إذا رأت أن ابنتها قد أحبها زوجها ذهبت -والعياذ بالله- بسبب هذه الغيرة تُلقِي العداوة بين الزوج وزوجته، حتى تُفسد زوجته عليه.

في هذه الحال هل يجوز للزوج أن يَمْنَعَ زوجته من الذهاب إلى أمها إذا كانت تُفسدُها عليه؟

الجواب: نعم يجوز؛ لأن الزوج أحق بها من أمها، فإذا كانت أمها إذا ذهبت إليها أفسدتها فله أن يَمْنَعَهَا، وهذا يقع كثيراً. ولا يُقَالُ: أن منعه إياها من الذهاب إلى أمها عقوبٌ للأُم، بل هو لدفع شرِّ الأُم والسلامة من أذاها.

وفيه: دليل على شفقة عمر على ابنته، فإنه لما نهاها عن مراجعة النبي ﷺ في الشيء، وهجرها إياه قال لها: سَلِّينِي مَا بَدَا لَكَ. يَعْنِي أَي شَيْءٍ يُشْكَلُ عَلَيْكَ فَرَاجِعِينِي، وَأَنَا أَرَا جُعْ لَكَ النَّبِيُّ ﷺ.

وفيه أيضاً: دليل على أن الإنسان قد يَغْتَرُّ بغيره فَيَفْعَلُ مِثْلَ فَعْلِهِ مع أنه أدنى درجة منه، فيكون الأول يُرَضَى عنه، والثاني لا يُرَضَى عنه، مثل عائشة وحفصة.

(١) رواه الترمذي (٣٥٠٢) وحسنه، والنسائي في «الكبرى» (١٠٢٣٤)، وابن السني في «عمل اليوم

مثال ذلك: لو فَرَضْنَا أن رجلاً له زوجتان يُحِبُّ واحدةً منهن أكثرَ من الأُخرى - والمحبةُ بيد الله ﷻ - المحبوبةُ ربما يَظْهَرُ صوتُها عليه وربما تُطَالِبُهُ ببعضِ الأمورِ فإذا جاءَت الأُخرى التي دُونُها، وأرادت أن تَفْعَلَ مثلَ فَعْلِها، فإن الزوجَ لا يَتَحَمَّلُ منها كما يَتَحَمَّلُ من الأولى؛ ولهذا لا يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أن يَغْتَرَّ بفعلِ غيرِهِ مع غيرِهِ؛ لأن لكلِّ مقامَ مقالاً. وفيه أيضاً: دليلٌ على تأثيرِ الصحابةِ ﷺ بما جَرى من النَّبِيِّ ﷺ بالنسبةِ لَنِسائِهِ، حتى إنَّهم جَعَلُوهُ أَشَدَّ من استعدادِ العدوِّ لغزوهم لقولِهِ: «أجاء غسان؟» قال: بل أعظمُ من ذلك وأهولُ.

وفيه أيضاً: أنَّ الإنسانَ إذا فزع واستأذَنَ على صاحِبِهِ. ربما يَدُقُّ البابَ بشدَّةٍ، وأُظُنُّ هذا واقِعاً حَتَّى الآنَ، فأحياناً يَجِيءُ الإنسانُ يَضْرِبُ البابَ بشدَّةٍ فإذا فَتَحَتْ تَسألُهُ ماذا عندكَ؟ وما الذي حَصَلَ؟ هذا إذا مَوْجُودٌ من ذاك الزمانِ إلى هذا الزمانِ.

وفيه: دليلٌ على أن الصحابةِ ﷺ كانوا يَسْتَعِدُّونَ في حَفْظِ بيوتِهِم وذلك بإِغلاقِ الأبوابِ، وهو أمرٌ مَطْلُوبٌ وقد أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بإِغلاقِ الأبوابِ إذا حَلَّ العِشاءُ^(١)، فالإِهْمَالُ الذي يَقَعُ من بعضِ الناسِ اليومَ، فَتَجِدُ الإنسانَ يُبْقِي بَيْتَهُ غيرَ مَغْلُوقٍ في أوَّلِ اللَّيْلِ، ورُبَّما يَبْقَى مَدَّةً طَوِيلَةً إلى بَعْدِ صَلَاةِ العِشاءِ، فهذا خطأٌ والذي يَنْبَغِي لِلإنسانِ أن يَكُونَ مُحْتَاطاً حَتَّى لا يَنْدَمَ على ما يَقَعُ.

وفيه دليلٌ: على أن الإنسانَ قد يَفْزَعُ من دَقِّ البابِ عليه إذا كان شَدِيداً؛ لأنَّ عَمَرَ يَقُولُ: ففزعَت فخرَجَت إليه.

من فوائِدِ الحديثِ أيضاً: ما سَبَقَ من أنَّ الإنسانَ يَكُونُ له ثِيَابٌ في البيتِ، وثِيَابٌ إذا خَرَجَ لقولِهِ: «فجمعت على ثيابي».

وفيه دليلٌ: أيضاً على أن الإنسانَ قد يُدَكِّرُ غيرَهُ بما جَرى، أو بما يَتَوَقَّعُهُ؛ لأنَّ عَمَرَ قال لابنَتِهِ: أَفَتَأْمَنِينَ أن يَغْضَبَ اللهُ لَغَضَبِ رَسولِهِ ﷺ، وهنا في الثَّانِيَةِ قال: فَقُلْتُ: خَابَتْ حَفْصَةُ، وخسرت قد كُنْتُ أَظُنُّ هذا يوشِكُ أن يَكُونَ.

(١) رواه البخاري (٥٦٢٣)، ومسلم (١٥٩٥/٣) (٢٠١٢) (٩٦).

وفيه دليلٌ: على جوازِ هجرِ الرجلِ نساءه في البيتِ؛ لأن النبيَّ اختَصَّ في المشربة، والمشربةُ هذه شيءٌ مثلُ الحجرةِ مرتفعةٌ بعض الشيءِ يَخْتَصُّ الإنسانُ بالسُّكنى فيه؛ لأن النبيَّ ﷺ هَجَرَ نساءه لمدةٍ شهرٍ في هذه المشربة.

وفيه دليلٌ: على جوازِ البكاءِ من الكبيرِ إذا حَدَثَ ما يُوجِبُهُ؛ لقوله فَدْخَلَتْ على حفصةً، فإذا هي تَبْكِي وذلك في حقِّ الرجلِ والمرأة.

وفيه أيضًا: دليلٌ على أن الإنسانَ يَجُوزُ أن يَهْجَرَ إذا اسْتَأْذَنَ، وأن الإنسانَ لا حَرَجَ عليه أن يَمْنَعَ من استأذنه من الدخولِ، كما أنه لا حَرَجَ عليه إذا لم يَخْرُجْ إلى المستأذنِ دليلٌ ذلك فعلُ النبيِّ ﷺ مع الخادمِ حيثُ استأذنَ لعمرَ ثلاثِ مراتٍ والنبيُّ ﷺ ساكتٌ لم يَقُلْ لا، ولم يَقُلْ نعم.

وفيه أيضًا: دليلٌ على أن الإنسانَ الحازمَ إذا هَمَّ بالأمرِ، لا يَقَرُّ له قرارٌ حتى يَفْعَلَهُ؛ لأن عمرَ رضي الله عنه كَرَّرَ المجيءَ، ولم يَتْرُكِ المجيءَ حينَ هُجِرَ أولَ مرةٍ، وثانيَ مرةٍ خلافاً لبعضِ الناسِ إذا أَرَادَ أن يَحْفَظَ المتنَ حفظه أولَ مرةٍ فَعَجَزَ عنه قال: إذن لا يَلْزَمُ، وكذلك إذا أَرَادَ أن يَحْفَظَ آيةً من القرآنِ؛ وعَجَزَ عنها قال: لا يَلْزَمُ. وهذا لا شكَّ أنه خطأ، ولكن إذا أَرَدْتَ أن تَفْهَمَ معنى من معاني القرآنِ، أو من السنة، أو من كلامِ أهل العلمِ، كَرَّرَ هذا مرتينِ أو ثلاثاً، فالذي يَنْبَغِي للإنسانِ أن يَكُونَ عنده عزمٌ، ومعالجةٌ للأمرِ حتى يَتِمَّ له ما يُريدُ.

ويُذَكِّرُ أن الكسائيَّ وهو أحدُ علماء النحويِّ، وإمامُ أهل الكوفة: أنه كان يَطْلُبُ علمَ النحويِّ، وعجزَ عن إدراكه، ثم رأى نملةً تَحْمِلُ متاعاً لها، وتُريدُ أن تَصْعَدَ به الجدارَ، وكلما صَعَدَتْ قليلاً سَقَطَتْ، كلما صَعَدَتْ قليلاً سَقَطَتْ، ولكنها بعدَ كُلِّ مرةٍ يَكُونُ استمرارُها أكثرَ حتى صَعَدَتْ الجدارَ، بعدَ أن سَقَطَتْ عدةَ مراتٍ، فأخذ من هذا أنه يَنْبَغِي للإنسانِ أن يُعَالِجَ الأمورَ حتى يَتِمَّ له الأمرُ، وأما كونه يَنَاسُ وَيُنَحْسِرُ وَيَدَعُ العملَ فهذا لا يَنْبَغِي.

وفيه أيضًا: أن الإنسانَ يَجُوزُ أن يَتَّخِذَ خادماً وحاجباً إذا دَعَتْ الحاجةُ إلى ذلك؛

لفعل النبي ﷺ فأحياناً يَعْتَرِي الإنسانَ حالاتٌ لا يُحِبُّ أن يتَّصَلَ به أحدٌ، إما لشدة حزنٍ، أو لانشغاله في أمرٍ هامٍ، فإذا جعل حاجباً أو حارساً يَمْنَعُ دخولَ الناسِ عليه فلا حرج؛ لأن النبي ﷺ فعل ذلك.

أما أن يَحْتَجِبَ دائماً وفي وقتٍ يَتَفَرَّغُ فيه لحوائجِ الناسِ فهذا لا يجوزُ، بل قد ورد فيه الوعيدُ كما في قصة داودَ عليه السلام لما احتجبَ عن الناسِ ففتنه الله ﷻ، فداودُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أراد يوماً أن يَتَفَرَّغَ للعبادةِ وَيَعْبُدَ اللهَ تعالى وحده في محرابه؛ أي: في مُصَلَّاهُ فأَرَادَ الله ﷻ أن يَفْتِنَهُ فَبَعَثَ إليه خصمين يَحْتَصِمَانِ؛ وهما ملكانِ تَسُورَا عليه الجدارَ -وبطبيعةِ الآدمي إذا تَسَوَّرَ عليه أحدٌ، سوف يَفْرُغُ- ففزعَ منهم فسَكَنَّا فِرْعَه، وقالَا: ﴿لَا نَخَفُ خَصْمَانِ بَنَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فَأَحْكُمَ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تَشْطِطُوا هَدَانَا إِلَى سَوَاءٍ الصِّرَاطِ ۝﴾. وحتى هذا الكلامُ أيضاً فيه شيءٌ من الجفاء، ثم قصَّ القصةَ كما في قوله: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجْمَةً﴾ يعني: شاة ﴿وَلِيَ نَجْمَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا﴾. يعني: أعطني إياها ﴿وَعَزَّزَنِي فِي الْخِطَابِ ۝﴾ غلبني [٢٣:٥٣].

فداودُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لعله لمحبيته أن يَرْجِعَ إلى عبادته قَالَ: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَجْمِكَ إِلَى رَبِّكَ﴾. وكان من شرط الحكم أن يَنْظُرَ إلى كلامِ الخصمِ الآخرِ، ولا يَحْكُمَ للخصمِ بِمُجَرَّدِ قوله، لكنه قضى للخصمِ بمجردِ قوله: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَجْمِكَ إِلَى رَبِّكَ﴾. وَإِنَّ كِبِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ۝ ﴿٢٤﴾ فَعَفَوْنَا لَهُ ذَلِكَ ۝ ﴿٢٥﴾ فَبَيْنَا أَيُّقِنَ دَاوُدُ أَنَّ اللَّهَ ﷻ فَتَنَهُ، واختبره بأن بعثَ إليه هذينِ الخصمينِ وتَسَوَّرَا المحرابَ، وقصَّ أحدهما القصةَ وحكمَ له قبل أن يَأْخُذَ ما عند الآخرِ وكلُّ هذا يُخَالِفُ عملَ أو وظيفةَ الحاكمِ بينَ الناسِ؛ ولهذا قَالَ: ﴿يَنْدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ۝﴾ [٢٦:٣٦].

وهذا هو معنى الآياتِ، وليس كما ذكر كثيرٌ من المفسرين تبعاً لما جاء عن بني إسرائيل أن داودَ عَلَيْهِ السَّلَامُ رأى امرأةً رجلٍ أعجبته، وطلبها لنفسه -والعيادُ بالله- وأن

الله تعالى قَيَّضَ لَهُ هَذِهِ الْقِصَّةَ لِيَتَبَيَّنَ لَهُ بَيَانُ خَطِيئِهِ، فَهَذَا لَا يَصِحُّ أَبَدًا، وَدَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَرَفَعُ قَدْرًا مِنْ أَنْ يَتَحَيَّلَ عَلَى أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ لِيَأْخُذَ زَوْجَتَهُ (١).

الحاصل: أَنَّهُ يَجُوزُ لِلإِنْسَانِ أَنْ يَخْتَجِبَ عَنِ النَّاسِ احْتِجَابًا عَارِضًا، أَمَّا أَنْ يَخْتَجِبَ فِي وَقْتٍ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَبْزُرَ لِلنَّاسِ فَإِنْ هَذَا لَا يَجُوزُ.

وَمِنْ فَوَائِدِ الْحَدِيثِ: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يُدْخَلَ السَّرُورَ عَلَى مَنْ رَأَاهُ مُحْزُونًا؛ لِأَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْتَأْذَنَ وَقَالَ: أَسْتَأْنِسُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. يَعْنِي: آتِ بِحَدِيثِ أَنَسٍ يُدْخِلُ الْفَرْحَ وَيُزِيلُ الْحُزْنَ، وَكَانَ بِالْأَوَّلِ قَائِمًا ثُمَّ لَمَّا رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَبَسَّمَ وَتَنَفَّسَ بَعْضُ التَّنَفُّسِ مِنَ الْحُزَنِ ثُمَّ جَلَسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَصَارَ يَتَحَدَّثُ.

وفيه: بَيَانُ مَا عَلَيْهِ النَّبِيُّ مِنَ الْعَيْشِ، وَشُطْفِهِ، وَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَرْكَنْ إِلَى الدُّنْيَا بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، وَمَعَ ذَلِكَ صَبَرَ وَصَابَرَ وَلَوْ شَاءَ أَنْ تَصِيرَ الْجِبَالُ مَعَهُ ذَهَبًا لَفَعَلَ. وفيه أيضًا: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ السَّلَامِ بِلِ مَشْرُوعِيَةِ السَّلَامِ عَلَى الْإِنْسَانِ الَّذِي يَنْفَرِدُ بِمَكَانٍ وَلَوْ كَانَ تُرَى عَلَيْهِ عَلَامَاتُ الْحُزَنِ؛ لِأَنَّ عُمَرَ سَلَّمَ وَأَقْرَهَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وفيه أيضًا: دَلِيلٌ عَلَى فَرْحِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لِعَدَمِ تَطْلِيْقِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَزَوْجَاتِهِ، وَأَنْ طَلَّاقَهُ إِيَّاهُنَّ عِنْدَهُمْ شَيْءٌ عَظِيمٌ وَكَبِيرٌ، وَلِهَذَا لَمَّا قَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا». قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ. فَكَبَّرَ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرْحًا وَتَعْجَبًا مِمَّا حَصَلَ.

وفيه: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ إِذَا كَلَّمَ شَخْصًا أَنْ يَتَّجِهَ إِلَيْهِ بِوَجْهِهِ وَبِصَرِّهِ؛ لِقَوْلِهِ: «فَرَّعَ إِلَيَّ بَصَرَهُ». وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُصَوِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [التكوير: ١٨]. يَعْنِي: لَا تُؤْمَلُهُ خِلَافًا لِبَعْضِ النَّاسِ تَجِدُهُ مِنْ كِبَرِيَّائِهِ رَبِّمَا يُحَدِّثُكَ وَهُوَ صَادٌّ عَنْكَ لَا يُقَابِلُكَ بِوَجْهِهِ، وَهَذَا خِلَافُ الْأَدَبِ، إِذَا كُنْتَ تُكَلِّمُ شَخْصًا، فَإِنْ مِنَ الْأَدَبِ أَنْ تُقَابِلَهُ بِوَجْهِكَ.

وفيه أيضًا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ قَرِيشًا كَانُوا يَغْلِبُونَ النِّسَاءَ بِخِلَافِ الْأَنْصَارِ، فَإِنَّ الْأَنْصَارَ

(١) انظر: «تفسير ابن جرير الطبري» (١٤٧/٢٣).

كَانَ النِّسَاءُ تَغْلِبُهُمْ، وَقَدْ سَبَقَتْ هَذِهِ الْفَائِدَةُ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ: عَلَى جَوَازِ التَّبَسُّمِ مِمَّا يُعْجَبُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ تَبَسَّمَ، وَكَوْنُ بَعْضِ النَّاسِ لَا تَزُلْزِلُهُ الرِّيحُ، وَلَا يَتَبَسَّمُ أَبَدًا بِكُلِّ شَيْءٍ يُوجِبُ التَّبَسُّمَ مَا يَتَبَسَّمُ، فَهَذَا لَيْسَ مِمَّا يُحْمَدُ عَلَيْهِ، بَلِ الَّذِي يُحْمَدُ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ أَنْ يَتَبَسَّمَ فِي مَوْضِعِ التَّبَسُّمِ، وَأَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ الْوَقَارُ فِي مَوْضِعِ الْوَقَارِ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ: عَلَى اخْتِيَارِ الْحَالَاتِ الَّتِي يَتَبَسَّمُ مِنْهَا عِنْدَ وَجُودِ الْحَزَنِ، أَوْ مَا يُشَابِهُهُ مِنَ الْأَحْوَالِ؛ لِأَنَّ عَمَرَ اخْتَارَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الَّتِي تَبَسَّمَ مِنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضًا دَلِيلٌ: عَلَى مَنْزِلَةِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَمَكَانَتِهَا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنْ كَانَتْ جَارَتُكَ أَوْضَأَ مِنْكَ وَأَحَبَّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَتَبَسَّمَ تَبَسُّمَهُ أُخْرَى، وَكَأَنَّهَا أَشَدُّ مِنَ الْأُولَى؛ لِأَنَّ كَلِمَةَ «أُخْرَى» تُفِيدُ الْمَغَايِرَةَ فَيَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى مَكَانَةِ عَائِشَةَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَفِيهِ أَيْضًا: جَوَازُ نَظَرِ الْإِنْسَانِ فِي بَيْتِ غَيْرِهِ؛ لِيُعْتَبَرَ لَا لِيَتَجَسَّسَ؛ لِأَنَّ عَمَرَ يَقُولُ: فَرَفَعْتُ بَصْرِي فِي بَيْتِهِ، أَمَا أَنْ يَنْظُرَ لِيَتَجَسَّسَ يَقُولُ: أَنَا أَنْظُرُ لِعَلِّي أَلْقَى صُورَةَ أَنْكَرُ عَلَيْهِ، أَوْ أَلْقَى شَيْئًا أَنْكَرُ عَلَيْهِ، هَذَا مَا هُوَ صَحِيحٌ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ: عَلَى جَوَازِ الْيَمِينِ مِنْ غَيْرِ اسْتِقْسَامٍ؛ لِأَنَّ عَمَرَ قَالَ: فَوَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ فِي بَيْتِهِ شَيْئًا يَرُدُّ الْبَصَرَ غَيْرَ أَهْبَةِ ثَلَاثَةٍ. يَعْْنِي: جُلُودَ ثَلَاثَةٍ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الرَّسُولُ ﷺ أَبْقَاهَا إِمَّا لِيَجْلِسَ عَلَيْهَا، أَوْ إِنْ كَانَتْ قَدْ دُبِغَتْ يَتَّخِذُهَا سِقَاءً أَوْ قَرْبًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْحَاصِلُ: أَنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ فِي بَيْتِهِ يَعِيشُ عِيشَةَ الْفُقَرَاءِ اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَيْهِ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ: عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَخْشَى مِمَّا فَتَحَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا، وَأَنْ يَحْذَرَهَا فَإِنَّهَا وَاللَّهِ سَمٌّ يَسِيرُ فِي الْجَسَدِ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُ الْإِنْسَانُ، وَالْدُّنْيَا إِذَا فُتِحَتْ عَلَى الْإِنْسَانِ اهْتَمَّتْ بِهَا، وَصَارَتْ أَكْبَرَ هَمِّهِ، وَشَغَلَتْهُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الْآخِرَةِ،

وَإِذَا أَعْطَى اللَّهُ ﷻ الْإِنْسَانَ مَا يَكْفِيهِ عَنْ غَيْرِهِ، وَيُغْنِيهِ عَنِ النَّاسِ، بِدُونِ تَوْسِعٍ فَإِنَّهُ فِي الْغَالِبِ أَسْلَمَ لِدِينِهِ، وَأَشَدُّ إِقْبَالًا إِلَى الْآخِرَةِ وَإِلَى مَا عِنْدَ اللَّهِ ﷻ؛ لَأَنَّهُ يُخْشَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُعَجِّلُ الطَّيِّبَاتِ لِلْإِنْسَانِ فِي الدُّنْيَا، فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْكَفَّارِ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا فَالْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَفْسُقُونَ﴾ [الاحقاف: ٢٠].

وفيه: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ يَمْنَعُ عَبْدَهُ سَعَةَ الدُّنْيَا لِمَصْلَحَتِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا طَلَبَ مِنْهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنْ يَدْعُو اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُوسِّعَ عَلَى أُمَّتِهِ؛ لِأَنَّ فَارَسَ وَالرُّومَ قَدْ وُسِّعَ عَلَيْهِمْ جُلَسَ النَّبِيِّ ﷺ وَكَانَ مَتَكِّئًا وَقَالَ: «أُولَئِكَ قَوْمٌ عَجَلُوا طَيِّبَاتِهِمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا». فَيُخْشَى عَلَى الْمَرْءِ إِذَا عَجَّلَ لَهُ طَيِّبَاتٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا أَنْ يَنَالَ قِسْطًا مِمَّا نَالَهُ الْكَفَّارُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا فَالْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَفْسُقُونَ﴾. وفيه أيضًا: جَوَازُ طَلَبِ الدَّعَاءِ مِمَّنْ تُرْجَى أَجَابَتُهُ لِقَوْلِ عُمَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اسْتَغْفِرْ لِي.

وفيه: شِدَّةُ خَوْفِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يَدْعُو اللَّهَ أَنْ يُوسِّعَ عَلَى أُمَّتِهِ وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ مَتَكِّئًا فَجُلَسَ، خَافَ عُمَرُ أَنْ يَكُونَ سَأَلَ مَا لَيْسَ لَهُ بِهِ عِلْمٌ فَطَلَبَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لَهُ.

وفيه: أَنَّ الشَّهْرَ قَدْ يَكُونُ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا؛ لِأَنَّ الشَّهْرَ الَّذِي آلَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا.

وفيه: أَنَّ الشَّهْرَ إِذَا أُطْلِقَ اعْتُبِرَ بِالْأَهْلِ لَا بِالْأَيَّامِ، وَجْهُهُ أَنَّ قَوْلَ الرَّسُولِ ﷺ أَنَّ الشَّهْرَ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ، وَيَتَفَرَّقُ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ أَنْ مَا قَيَّدَ بِالْأَشْهُرِ فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ بِالْأَهْلِ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَكَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٢٤]. وَمِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦]. وَمِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿وَالَّتِي يَبْسُ مِنَ الْمَحْضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرْبَتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحْضَنْ﴾

[الطلاق: ٤]. فَيُعْتَبَرُ الشَّهْرُ بِالْهَلَالِ حَتَّى لَوْ فَرَضَ أَنَّ الْأَشْهُرَ الثَّلَاثَةَ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا تِسْعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً، فَإِنْ الْعِدَّةُ تَتِمُّ مَعَ أَنَّهَا نَقُصَتْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَكَذَلِكَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعِشْرَ، لَوْ كَانَتْ الْأَشْهُرُ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ فَإِنَّهَا تَنْقُصُ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ، فَالْعَبْرَةُ بِالْأَشْهُرِ. فَعَلَى هَذَا مِثْلًا: لَوْ قُدِّرَ أَنَّ رَجُلًا تُوُفِّيَ فِي الْيَوْمِ الْعَاشِرِ مِنْ مُحَرَّمٍ فَإِنْ عِدَّةُ زَوْجَتِهِ تَنْقُضِي فِي الْعِشْرِينَ مِنْ جُمَادَى الْأُولَى.

وفيه: دليلٌ على جوازِ تَخْيِيرِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ بِالْبَقَاءِ مَعَهُ أَوْ الْفِرَاقِ؛ لِقَوْلِهِ: ثُمَّ أُنْزِلَ اللَّهُ آيَةَ التَّخْيِيرِ، وَإِذَا خَيْرَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ تَطَلَّقَ بَلْ تَكُونُ هِيَ بِالْخِيَارِ إِذَا قَالَ: اخْتَارِي أَنْ تَبْقِيَ مَعِيَ عَلَى هَذَا الْعَيْشِ الَّذِي أَنَا فِيهِ، أَوْ أَنْ أَفَارِقَكَ، فَإِنَّهَا لَهَا الْخِيَارُ. وَلَكِنْ هَلْ يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِمَجْلِسٍ أَوْ هُوَ عَلَى التَّرَاخِي؟

الجوابُ أن نقول: يُنْتَظَرُ إِلَى الْقَرَائِنِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَرِينَةً، فَإِنَّهُ يَكُونُ عَلَى الْفَوْرِ. وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: جَوَازُ تَرْكِةِ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ فِي حَرِصِهِ عَلَى الْعِلْمِ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: لَمْ أَرَلْ حَرِيصًا عَلَى أَنْ أَسْأَلَ عَمْرًا.

وَمِنْ فَوَائِدِهِ: جَوَازُ تَقْدِيمِ السَّائِلِ وَطَالِبِ الْعِلْمِ الْمُسَاعِدَةَ لِشَيْخِهِ، مِنْ أَجْلِ الْحَصُولِ مِنْهُ عَلَى الْعِلْمِ؛ لَخِدْمَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ لِعَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ، أَوْ مِنْ الْأَفْضَلِ أَنْ يُقَالَ: جَوَازُ إِكْرَامِ مَنْ يَسْتَحِقُّ الْإِكْرَامَ مُطْلَقًا لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَكْرَمَهُ؛ لِأَنَّهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ.

وَمِنْ فَوَائِدِهِ: أَنَّهُ يَنْبَغِي لَطَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ يَتَنَظَّرَ خُلُوفَ الْمَسْتَوِلِ مِنَ الشَّوَاغِلِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ قَالَ: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَثَانِ»^(١)، وَكَذَلِكَ لَا تَنْتَظِرُ ابْنَ عَبَّاسٍ لِعَمْرِ عليه السلام حَتَّى يَفْرَغَ مِنْ وَضُوئِهِ.

وفيه: جَوَازُ السُّؤَالِ عَمَّا يَتَعَلَّقُ بِالنَّبِيِّ ﷺ مَعَ أَهْلِهِ إِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ فَائِدَةٌ.

ومن فوائده: عدمُ عصمةِ الإنسانِ من الخطأ والصغائرِ مهما بلغت منزلته؛ لوقوعِ الخطأ من زوجاتِ النبي ﷺ وهنَّ من أشرفِ النساءِ.

وفيه أيضًا: وجودُ الغيرةِ بينَ النساءِ، وإن كُنَّ من أشرفِ النساءِ.

وفيه أيضًا: دعوةُ الله ﷻ لعباده بالعموم والخصوص بالتوبة والإنابة إليه واستغفاره؛ لقوله تعالى: ﴿إِنْ تَوْبَا إِلَى اللَّهِ...﴾ الآية [التوبة: ٤].

وفيه: جوازُ الإخبارِ عن الغيرِ وإن كان في ذلك بيانٌ لخطئه، وقدحٌ فيه، إن كان يُقصدُ منه الفائدةُ والعلم، ووجه ذلك إخبارُ عمرَ لابنِ عباسٍ عن عائشة وحفصة.

ومن فوائده: الأمانةُ في تبليغِ العلمِ وإن كان في ذلك قدحٌ لبعضِ أهلِ المسئولِ؛ لذكرِ عمرَ ابنته حفصةَ وما جرى منها.

وفيه أيضًا: بيانُ عدلِ أميرِ المؤمنينَ عمرَ بنِ الخطابِ حيثُ بينَ الحقَّ وإن كان على ابنته.

ومن فوائده: عدمُ اشتراطِ إذنِ المعلمِ في تبليغِ علمه للناسِ؛ لأن عمرَ وصاحبه كان يُبلِّغُ أحدهما الآخرَ بدونِ استئذانِ الرسولِ ﷺ في ذلك.

ومن فوائده: الحرصُ على طلبِ العلمِ، وإن كان في ذلك مشقةٌ؛ لنزولِ عمرَ وصاحبه من عوالي المدينةِ إلى الرسولِ ﷺ لنقلِ العلمِ.

وفيه: اختلافُ طبائعِ وعاداتِ الناسِ من مكانٍ إلى آخرَ، ومن قومٍ إلى قومٍ؛ لأن قريشًا كانوا يَغْلِبُونَ النساءِ والأنصارُ تَغْلِبُهُمُ النساءُ.

وفيه أيضًا: جوازُ ذكرِ عاداتِ قومٍ إجمالاً، وإن كان في تلك العادة عيبٌ أو نقصٌ؛ لذكرِ عمرَ ما كان عليه الأنصار.

ومن فوائده: التوبيخُ للنصح؛ لقولِ عمرَ لحفصةَ خُبْتِ وخَسِرْتِ... الخ.

وفيه من الفوائد: إثباتُ تفاوتِ حبِّ النبي ﷺ لأزواجه، وأنه كغيره من الناسِ لقولِ عمرَ: «وأحبُّ إلى النبي منك».

ومن فوائده: عدلُ عمرَ في ذكرِ فضلِ الغيرِ. ومكانته؛ لقوله: «إن كانت جارتُك أَوْضأَ منك، وأحبَّ إلى رسولِ الله ﷺ»، وفيه دليلٌ على تواضعه وعدله رحمته. وفيه: مكانةُ عمرَ في نفسِ النبي ﷺ؛ لأنه أذنَ له بالدخولِ خاصَّةً، مع أنه اعتزلَ الناسَ لما أصابه رحمته من الغضبِ.

وفيه: جوازُ سؤالِ الإنسانِ عما وقعَ منه في أهله إذا اقتضتِ المصلحةُ ذلك. ومن فوائده: جوازُ تكرارِ التبسمِ إذا تعدَّدَ سببه، وأن التَّبَسُّمَ أفضلُ من الضحكِ، مع أن الرسولَ قد يضحكُ أحياناً، لكنَّ أكثرَ ما يكونُ منه التَّبَسُّمُ. وفيه: إقرارُ النبي ﷺ في تفضيلِ عائشة رحمته بصمته وتبسمه. وفيه دليلٌ: على أن الإقرارَ قد يكونُ بالصمتِ. وفيه: استحبابُ تأنيسِ الغاضِبِ؛ لإدخالِ السرورِ عليه؛ لقولِ عمرَ: اسْتَأْنِسْ. وفيه: أن الخلافاتِ العائليةَ موجودةٌ حتَّى في خيرِ القرونِ. وفيه: أن الإنسانَ يُغيِّرُ حالتهُ وهيئةَ جلوسه عندَ الأمرِ العصيبِ؛ لقولِ عمرَ: وكان متكئاً فجلسَ.

وفيه: جوازُ مناداةِ الإنسانِ بكنته؛ لقوله ﷺ يا ابنَ الخطابِ. فيه أيضاً: أن الدنيا قد تُوسَّعُ على الكافرينَ؛ لقوله: وسَّعَ اللهُ عليهم وأعطوا الدنيا، وهم لا يعبدونَ الله، والحذرُ من توسيعِ الله الدنيا على الإنسانِ، وأنَّه يخشى أن الله قد عَجَّلَ له طيباته.

وفيه: ضعفُ حزمِ المرأةِ؛ وذلك لأنها أفسَتِ السرَّ. وفيه: حفظُ أزواجِ النبي ﷺ للنبيِّ، وتفضيلُ الحياةِ مع النبيِّ على الدنيا وما فيها. وفيه: مكانةُ عائشة رحمته في نفوسِ أزواجِ النبيِّ واقتداؤهنَّ بها؛ لقولِ عمرَ: فقلنَّ مثلَ ما قالت.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٨٤- بَابُ صَوْمِ الْمَرْأَةِ بِإِذْنِ زَوْجِهَا تَطَوُّعًا.

٥١٩٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَصُومُ الْمَرْأَةُ وَبَعْلُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ»^(١).

هذا الحديث أعمُّ من الترجمة؛ لأن الترجمة قُيِّدَتْ بالتطوع، والحديث فيه: «لَا تَصُومُ». وفي نسخة: «لَا تَصُومَنَّ». وهو عامٌّ، لكن البخاري رحمه الله حمَّله على التطوع؛ لأن الصوم الواجب لا يُشترط فيه إذن الزوج، ولا غيره من الناس؛ لأنه: «لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ»^(٢). فيكون اعتبارُ الإذن عبثًا، فهذا هو الذي أوجب للشيخ رحمه الله أن يُقَيِّدَ ذلك بالتطوع.

الحاصل: أنه يُسْتَفَادُ من هذا الحديث أنه لَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ تَطَوُّعًا وَزَوْجُهَا حَاضِرٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ، فَإِنْ كَانَ غَائِبًا، فَلَهَا أَنْ تَصُومَ؛ لَأَنَّهَا لَا تَمْنَعُ حَقَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الْحُكْمُ إِذَا كَانَ عَلَى الْمَرْأَةِ صَوْمُ قِضَاءٍ مِنْ رَمَضَانَ، وَلَمْ يَبْقَ مِنْ شَعْبَانَ إِلَّا عَدَدٌ مَا عَلَيْهَا مِنْ صَوْمٍ، فَهَلْ لَهُ أَنْ يَمْنَعَهَا؟

فالجواب: إِنْ كَانَ لَمْ يَبْقَ مِنْ شَعْبَانَ إِلَّا مِقْدَارٌ مَا عَلَيْهَا مِنْ رَمَضَانَ فَلَهَا أَنْ تَصُومَ، وَلَيْسَ لَهُ الْحَقُّ فِي مَنَعِهَا، وَأَمَّا فِي حَالِ السَّعَةِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَفْسِدَ صِيَامَهَا إِذَا صَامَتْ، وَلَكِنْ لَهُ أَنْ يَطْلُبَ مِنْهَا تَأْخِيرَ الْقِضَاءِ إِلَى وَقْتِ الْوُجُوبِ.

ولكن هل يَكُونُ هَذَا فِي الصَّلَاةِ وَالْحَجِّ كَمَا هُوَ فِي الصَّوْمِ؟
الجواب: أَنَّهَا إِذَا صَلَّتْ فِي وَقْتٍ جَرَتْ الْعَادَةُ أَنَّهُ يَسْتَمْتِعُ بِهَا فِيهِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تُصَلِّيَ تَطَوُّعًا، إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَإِلَّا فَلَا بَأْسَ.

وَأَمَّا بِالنِّسِيَةِ لِلْحَجِّ: فَإِنَّهُ إِذَا مُنِعَ مِنَ الصَّوْمِ مَعَ حُضُورِ الْمَرْأَةِ وَتَمَكَّنَهُ مِنْ

(١) رواه مسلم (٧١١/٢) (١٠٢٦) (٨٤).

(٢) هذا لفظ حديث عند أحمد (١٣١/١) (١٠٩٥) وهو في الصحيحين بلفظ: «لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَإِنَّا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ» البخاري (٧٢٥٧)، ومسلم (١٤٦٩/٣) (١٨٤٠) (٣٩).

الاستمتاع بها، فالحجُّ من بابٍ أولى.

وهل تُمنع من الصدقة بدون إذن زوجها؟

الجواب: أنها لا تُمنع؛ لأنها حرة في مالها وهذا لا يَمْنَعُ زوجها من الاستمتاع بها.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٨٥- بابُ إذا باتت المرأةُ مهاجرةً فراش زوجها.

٥١٩٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَأَبَتْ أَنْ تَجِيَّاءَ لَعْنَتُهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ»^(١).

٥١٩٤- وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرَفَةَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا بَاتَتِ الْمَرْأَةُ مُهَاجِرَةً فِرَاشَ زَوْجِهَا لَعْنَتُهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تَرْجِعَ»^(٢).

وهذا الحديثُ المطلقُ الأخيرُ يُحْمَلُ عَلَى الْأَوَّلِ، وَهُوَ مَا إِذَا كَانَ الزَّوْجُ قَدْ دَعَاها، فَالْحَدِيثُ الْأَوَّلُ مَقِيدٌ لِلْحَدِيثِ الثَّانِي، أَمَّا إِذَا تَرَكْتَ النَّوْمَ مَعَهَا لَكِنَّمَا مُسْتَعِدَّةٌ لَتَلْبِيَةِ دَعْوَتِهِ إِذَا دَعَاها فَلَا تَدْخُلُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَأَمَّا إِذَا دَعَاها إِلَى فِرَاشِهِ، وَأَبَتْ أَنْ تَجِيَّاءَ لَعْنَتُهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ، وَهَذَا فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ امْتِنَاعَهَا فِي هَذَا الْحَالِ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ؛ لِأَنَّهُ رُتِّبَ عَلَيْهِ اللَّعْنَةُ.

ومع ذلك هو يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّأَهَا فِي حَالِ يَضْرُهَا الْوُطْءُ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَدْعُوها فِي هَذِهِ الْحَالِ إِلَى الْجَمَاعِ وَهِيَ تَتَضَرَّرُ بِهِ.



(١) رواه مسلم (١٠٦٠/٢) (١٤٣٦) (١٢١).

(٢) رواه مسلم (١٠٥٩/٢) (١٤٣٦) (١٢٠).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٨٦- بَابُ لَا تَأْذِنِ الْمَرْأَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا لِأَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ.

٥١٩٥- حَدَّثَنَا أَبُو السَّيَّانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَلَا تَأْذَنَ فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَمَا أَنْفَقْتَ مِنْ نَفَقَةٍ مِنْ غَيْرِ أَمْرِهِ فَإِنَّهُ يُؤَدِّي إِلَيْهِ شَطْرَهُ» ^(١).

ورواه أبو الزناد أيضاً عن موسى، عن أبيه، عن أبي هريرة في الصوم ^(٢).
أُظُنُّ أَنَّ الْحَدِيثَ وَاضِحٌ، لَكِنَّ الْفَقْرَةَ الْأَخِيرَةَ يَقُولُ فِيهَا: وَمَا أَنْفَقْتَ مِنْ مَالِهِ قَدَرًا يُعْلَمُ رِضَاهُ بِهِ كَطَعَامِ بَيْتِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ تَتَجَاوَزَ الْعَادَةَ عَنْ غَيْرِ إِمْرَةٍ بِكَسْرِ الهمزة، وَفَتْحِ الرَّاءِ بَعْدَهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ فِي الْفَرْعِ وَفِي غَيْرِهِ، وَهُوَ الَّذِي فِي النَّوْنِ بِفَتْحٍ ثُمَّ كَسْرٍ فَهَاءٌ؛ أَيْ: عَنْ غَيْرِ إِذْنِهِ الصَّرِيحُ فِي ذَلِكَ الْقَدْرُ الْمَعِينُ، بَلْ عَنْ إِذْنِ عَامٍّ سَابِقٍ يَتَنَاوَلُ هَذَا الْقَدْرَ وَغَيْرَهُ، إِمَّا صَرِيحًا أَوْ جَارِيًا عَلَى الْمَعْرُوفِ مِنْ إِطْلَاقِ رَبِّ الْبَيْتِ زَوْجَتَهُ إِطْعَامَ الضَّيْفِ وَالتَّصَدِّقِ عَلَى السَّائِلِ.

وقوله: «فإِنَّهُ يُؤَدِّي». بَفَتْحِ الدَّالِ الْمَشْدُودَةِ إِلَيْهِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ الْقَدْرِ الْمُنْفَقِ شَطْرَهُ؛ أَيْ: نَصْفُهُ، وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ السَّابِقِ فِي الزَّكَاةِ: «كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ، وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا كَسَبَ». وَظَاهِرُ حَدِيثِ الْبَابِ يَقْتَضِي تَسَاوِيَهُمَا فِي الْأَجْرِ، وَيُؤَيِّدُهَا بِحَدِيثِ عَائِشَةَ الْمَذْكُورِ مِنْ طَرِيقِ جَرِيرٍ بزيادة: «لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ». وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالتَّنْصِيفِ؛ الْحَمْلُ عَلَى الْمَالِ الَّذِي يُعْطِيهِ الرَّجُلُ فِي نَفَقَةٍ

(١) رواه مسلم (٧١١/٢) (١٠٢٦) (٨٤).

(٢) علقه البخاري بصيغة الجزم عقب الحديث (٥١٩٥).

وقال الحافظ في «الفتح» (٢٩٧/٩): وقد وصل حديثه -أي: حديث موسى وهو بن أبي عثمان- المذكور عند أحمد، والنسائي، والدارمي، والحاكم من طريق الثوري عن أبي الزناد، عن موسى بن أبي عثمان بقصة الصوم فقط، والدارمي أيضاً، وابن خزيمة، وأبو عوانة، وابن حبان من طريق سفيان بن عيينة، عن أبي الزناد عن الأعرج به، قال أبو عوانة في رواية علي بن المديني: حدثنا به سفيان بعد ذلك عن أبي الزناد، عن موسى بن أبي عثمان، فراجعته فيه، فثبت على موسى ورجع عن الأعرج. اهـ.

المرأة فإذا أنفقت منه بغير علم، كان الأجرُ بينهما للرجل باكتسابه؛ ولأنه يُؤجرُ على ما ينفقه على أهله، وللمرأة لكون ذلك من النفقة التي تختص بها. ويؤيد هذا ما أخرجه أبو داود عقب حديث أبي هريرة هذا قالت: المرأة تصدق من بيت زوجها. قال: «لا إلا من قوتها والأجرُ بينهما ولا يحل لها أن تصدق من مال زوجها إلا بإذنه» قاله في «الفتح».

وقال ابن المنير: ليس المراد تنقيص أجر الرجل، بل أجره حين تصدق عنه امرأته كأجره حين يتصدق هو بنفسه، لكن ينضاف إلى أجره هنا أجر المرأة، فتكون له ها هنا شطر المجموع.

❦ وقوله: «من غير إمرة». تنبيه بالإدنى على الأعلى، فإنه إذا أثيب وإن لم يأمر، فله أن يثاب إذا أمر بطريق الأولى، وتعبه في المصاييح بأن قوله: «له شطر». له شطر المجموع في النظر؛ إذ مقتضى مشاركة المرأة له في الثواب المقابل لما له، وهو محل نظر فينبغي أن يكون الثواب المقابل لفوات مالٍ مختصاً به، والأجر المترتب على تفويته بالصدقة مقسوماً بينه وبين المرأة من حيث تعلق فعلها بالمال الذي يملكه، فله في فعلها مدخل، فتكون مشاركة بهذا الاعتبار فتأمله وحرره، فإني لم أقف فيه إلى الآن على ما يشفي. انتهى. وحمله الخطابي على أنها إذا أنفقت على نفسها من ماله بغير إذنه فوق ما يجب لها من القوت غرمت له شطره؛ أي: الزائد على ما يجب لها. وفيه بعد، لاسيما وحديث أبي هريرة من طريق همام السابق في البيوع سيأتي إن شاء الله تعالى في النفقات «إذا أنفقت المرأة من كسب زوجها عن غير أمره فله نصف أجره». اهـ.

وجه الإشكال أنه قال: «ما أنفقت من نفقة من غير أمره، فإنه يؤدي إليه شطره» فكلمة «يؤدي» ظاهرها أنها في الضمان المعروف؛ يعني: أنها إذا أنفقت من النفقة من غير أمره تكون ضامنة، هذا هو الظاهر من اللفظ، ويحتمل أن المعنى يؤدي إليه أجر شطره، فيكون الأداء هنا أداء الأجر، وإطلاق الأداء إلى الأجر غير معروف، لكن إن حُمِل على مجازهِ فنعم، ويكون على هذا إذا أنفقت من مال زوجها فلا تخلو من ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أَنْ يَمْنَعَ وَيَقُولَ: لَا تُنْفِقِي فِي هَذِهِ الْحَالِ لَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تُنْفِقَ مِنْهُ شَيْئًا أَبَدًا لَا قَلِيلًا وَلَا كَثِيرًا، وَلَا تَمْرَةً وَاحِدَةً.

الحالة الثانية أَنْ يَقُولَ: أَنْفِقِي مَا شِئْتَ، أَوْ تَأْتِي تَسْتَأْذِنُهُ فِي إِنْفَاقِ نَفَقَةٍ مُعَيَّنَةٍ، فَيَقُولَ: أَنْفِقِيهَا، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ الْأَجْرُ كَامِلًا لَهُ؛ لِأَنَّهُ تُنْفِقُ حَيْثُذِ بِالْوَكَالَةِ، وَلَهَا أَجْرٌ فِي عَمَلِهَا هَذَا.

الحالة الثالثة: أَنْ يَسْكُتَ، فَلَا يَأْمُرُهَا بِالْإِنْفَاقِ، وَلَا يَمْنَعُهَا، فَتُنْفِقُ مِنْ مَالِهِ فَهَذَا يَكُونُ لَهُ الشُّطْرُ وَلَهَا الشُّطْرُ.

أَمَّا كَوْنُهَا لَهَا الشُّطْرُ فَلِأَنَّهَا لَمْ تُمْنَعَ، وَأَمَّا كَوْنُهُ لَهَا الشُّطْرُ فَلِأَنَّهُ أَنْفَقَ بِغَيْرِ أَمْرِهِ، وَلَيْسَ كَالَّذِي يُنْفِقُ بِأَمْرِهِ وَطِيبَ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ فَرْقًا بَيْنَ الَّذِي يَأْمُرُ وَبَيْنَ الَّذِي يَسْكُتُ، وَلَكِنْ هَذِهِ تَحْمِلُهُ عَلَى الْأَجْرِ غَضَبًا عَلَيْهِ، وَتَتَصَدَّقُ مِنْ مَالِهِ.

هَذَا هُوَ الَّذِي يَظْهَرُ لِي فِي الْحَدِيثِ، وَحَمْلُ الْأَدَاءِ هُنَا عَلَى الضَّمَانِ لَا وَجْهَ لَهُ مِنْ نَاحِيَةِ الْقَوَاعِدِ الشَّرْعِيَّةِ؛ لِأَنَّنَا إِمَّا أَنْ نَقُولَ: إِنَّهَا لَا تَتَصَدَّقُ مِنْهُ مطلقًا فَتُضْمَنُ كُلَّ مَا تَصَدَّقَتْهُ.

وإِمَّا أَنْ نَقُولَ: إِنَّهَا تَتَصَدَّقُ وَلَا وَجْهَ لَضَمَانِ النِّصْفِ حَيْثُذِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَذَا لَا تَحْمِلُونَ قَوْلَهُ: «مَا أَنْفَقْتَ مِنْ نَفَقَةٍ» عَلَى مَا إِذَا أَنْفَقْتَ مِنْ

مَالِهَا؛ يَعْنِي: إِذَا أَنْفَقْتَ مِنْ مَالِهَا الْخَاصِّ مِنْ غَيْرِ أَمْرِهِ، فَإِنَّهُ يُؤَدِّي إِلَيْهِ شَطْرَهُ؟

الْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا لَا يَسْتَقِيمُ عَلَى الْقَوَاعِدِ الشَّرْعِيَّةِ أَبَدًا.

أَوَّلًا: لِأَنَّهَا حُرَّةٌ فِي التَّصَرُّفِ بِمَالِهَا.

وَالشَّيْءُ الثَّانِي: لَا وَجْهَ لَكُونِهِ يُعْطَى النِّصْفَ فَأَقْرَبُ مَا يَكُونُ عِنْدِي فِي هَذَا هُوَ مَا

أَشْرَرْنَا إِلَيْهِ، وَرَبِمَا يُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْكَلَامَ كُلَّهُ فِي حَكْمِ عَمَلِ الزَّوْجَةِ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا؛ وَلِهَذَا

قَالَ: «لَا تَأْذَنُ فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ». وَالْإِنْفَاقُ أَيْضًا لَا تُنْفِقُ إِلَّا بِإِذْنِهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا عَلِمْتَ الْمَرْأَةَ أَنَّ زَوْجَهَا لَا يُخْرِجُ زَكَاةَ مَالِهِ، فَهَلْ لَهَا أَنْ

تُخْرِجَهَا؟

الجواب: ليس لها ذلك؛ لأنَّ إثمهُ عليه، والزكاة عبادة، حتَّى إذا أخرجتها فهي لا تجزئه، ولكن تنصحه وتحذره من هذا، ولا يلزمها أكثر من هذا.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٨٧- باب.

٥١٩٦- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، أَخْبَرَنَا التَّيْمِيُّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَسَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قُمْتُ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ فَكَانَ عَامَّةٌ مِنْ دَخَلِهَا الْمَسَاكِينُ، وَأَصْحَابُ الْجَدِّ مَحْبُوسُونَ، غَيْرَ أَنَّ أَصْحَابَ النَّارِ قَدْ أُمِرَ بِهِمْ إِلَى النَّارِ، وَقُمْتُ عَلَى بَابِ النَّارِ فِإِذَا عَامَّةٌ مِنْ دَخَلِهَا النِّسَاءُ»^(١).

❦ قوله: «باب». ذَكَرْنَا أَنَّ شُرَّاحَ الْبَخَارِيِّ قَالُوا: إِذَا بَوَّبَ وَلَمْ يَذْكُرْ تَرْجُمَةً فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْفَصْلِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ^(٢)، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ هَذَا لَهُ عِلَاقَةٌ بِمَا سَبَقَ، وَهُوَ أَنَّ النِّسَاءَ أَكْثَرُ أَهْلِ النَّارِ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنْ لَا يَقُمْنَ بِحَقِّ الزَّوْجِ؛ وَلِهَذَا لَمَّا قَالَ الرَّسُولُ: «إِنَّكَ أَكْثَرُ أَهْلِ النَّارِ» قُلْنَ: لَمْ يَأَرْسُولَ اللَّهُ؟ أَوْ بِمَا يَأَرْسُولَ اللَّهُ؟ قَالَ: «لَأَنَّكَ تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ، وَتُكْفِرْنَ الْعَشِيرَ»^(٣).

❦ وقوله ﷺ: «عَامَّةٌ مِنْ دَخَلِهَا الْمَسَاكِينُ»؛ أَي: الْجَنَّةُ أَكْثَرُ مَنْ يَدْخُلُهَا الْمَسَاكِينُ؛ لِأَنَّ الْمَسَاكِينَ هُمْ أَكْثَرُ أَتْبَاعِ الرِّسْلِ، تَأَمَّلُوا قِصَصَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تَجِدُونَ الْمَكْذُبِينَ لَهُمْ هُمُ الْمَلَأُ، وَوَجْهَاءُ النَّاسِ بِخِلَافِ الْفُقَرَاءِ.

وَأَيْضًا فَإِنَّ مِنْ تِمَامِ عَدْلِ اللَّهِ ﷻ أَنْ هَؤُلَاءِ الْفُقَرَاءُ الَّذِينَ حَرَمُوا الْغَنَى فِي الدُّنْيَا، يَجْعَلُهُمُ اللَّهُ ﷻ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَتَقَدَّمُونَ الْأَغْنِيَاءَ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «أَصْحَابُ

(١) رواه مسلم (٢٠٩٦/٤) (٢٧٣٦) (٩٣).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٩/٢٢١).

(٣) أخرجه البخاري (٩٧٨)، ومسلم (٨٨٥) من حديث جابر رضي الله عنه.

الجدّ». يَعْنِي: الْغِنَى وَالْكَسْبِ «مَحْبُوسُونَ»، لَكِنْ إِذَا كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ سَيَدْخُلُونَهَا، إِلَّا أَنْ الْفُقَرَاءَ يَسْبِقُونَهُمْ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٨٨- بَابُ كُفْرَانِ الْعَشِيرِ وَهُوَ الزَّوْجُ وَهُوَ الْخَلِيطُ مِنَ الْمَعَاشِرَةِ.

فِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ^(١).

يُبَيِّنُ ﷺ أَنَّ الْعَشِيرَ الزَّوْجَ وَجْهٌ تَسْمِيَتُهُ بِذَلِكَ قَالَ: مِنَ الْخَلِيطِ. وَهُوَ الْخَلِيطُ مِنَ الْمَعَاشِرَةِ.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥١٩٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ وَالنَّاسُ مَعَهُ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا نَحْوًا مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ ثُمَّ سَجَدَ ثُمَّ قَامَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ انْصَرَفَ، وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ فَقَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْكُرُوا اللَّهَ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ رَأَيْنَاكَ تَنَاولْتَ شَيْئًا فِي مَقَامِكَ هَذَا، ثُمَّ رَأَيْنَاكَ تَكَعَّكَمْتَ فَقَالَ: «إِنِّي رَأَيْتُ الْجَنَّةَ، أَوْ أُرَيْتُ الْجَنَّةَ فَتَنَاولْتُ مِنْهَا عَنْقُودًا، وَلَوْ أَخَذْتُهُ لَأَكَلْتُمْ مِنْهُ مَا بَقِيَتْ الدُّنْيَا، وَرَأَيْتُ النَّارَ فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ مَنْظَرًا

(١) علقه البخاري بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٢٩٨/٩).

وأسنده المؤلف رحمه الله في العيدين في حديث طويل، وتقدمت الإشارة إليه في الإيمان كذا قال الحافظ في «التعليق» (٤٢٩/٤)، وانظر: «الفتح» (٢٩٩/٩).

قَطُّ وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ». قَالُوا: لَمْ يَأْ رَسُوْلَ اللهِ؟ قَالَ: «بِكُفْرِهِنَّ» قِيلَ: يَكْفُرْنَ بِاللّٰهِ؟ قَالَ: «يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، وَيَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ، لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ، ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ»^(١).

٥١٩٨- وَحَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ، حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ عِمْرَانَ، عَنِ النَّبِيِّ قَالَ: «اطَّلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْفُقَرَاءَ، وَاطَّلَعْتُ فِي النَّارِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ»^(٢).

تَابِعَهُ أَيُّوبُ وَسَلْمُ بْنُ زَرِيرٍ^(٣).

هُوَ كَالَّذِي قَبْلَهُ فِي أَنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ هُنَّ النِّسَاءُ، وَأَخَذَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنْهُ أَنَّ النِّسَاءَ مِنْ بَنِي آدَمَ أَكْثَرُ مِنَ الرِّجَالِ؛ لِأَنَّ الْجِزَاءَ الَّذِي هُوَ وَاحِدٌ مِنْ أَلْفٍ فِيهِ نِسَاءٌ وَالْجَنَّةُ فِيهَا نِسَاءٌ، وَلِأَنَّ نِصْفَ التَّسْعِمَائَةِ وَتِسْعَةَ وَتِسْعِينَ أَرْبَعًا وَتِسْعَ وَأَرْبَعُونَ وَنِصْفًا، إِذَا النِّسَاءُ سَوَّفَ يَكُنُّ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا مَعَ الْجِزَاءِ الَّذِي دَخَلَ بِالسَّهْمِ الْوَاحِدِ مِنْ أَلْفٍ، فَيَتَبَيَّنُ الْآنَ أَنَّ النِّسَاءَ بِالنِّسْبَةِ لِبَنِي آدَمَ أَكْثَرُ مِنَ الرِّجَالِ وَلَكِنْ الْحَدِيثُ لَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ. فَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى هَذَا أَيْضًا أَنَّ الرَّجُلَ يَتَزَوَّجُ أَرْبَعًا، وَالْمَرْأَةُ لَا تَتَزَوَّجُ إِلَّا وَاحِدًا، وَلَكِنْ هَذَا لَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَرْبَعًا، وَتَجِدُ أَرْبَعَ رِجَالٍ مَا عِنْدَهُمْ نِسَاءٌ،

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢/٦٢٦) (٩٠٧) (١٧).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤/٢٠٩٦) (٢٧٣٧) (٩٤).

(٣) هَكَذَا ذَكَرَهُ الْبَخَارِيُّ كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (٩/٢٩٨).

أَمَّا مُتَابَعَةُ أَيُّوبَ فَقَدْ قَالَ عَنْهَا الْحَافِظُ فِي «التَّغْلِيْقِ» (٤/٤٢٩):

وَأَسْنَدُهُ النَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى»: عَنْ بَشْرِ بْنِ هَلَالٍ، وَعِمْرَانَ بْنِ مُوسَى. وَرَوَاهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي «مُسْتَخْرَجِهِ»: عَنْ الْحَسَنِ بْنِ سَفْيَانَ، عَنْ بَشْرِ بْنِ هَلَالٍ جَمِيعًا، عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى أَيُّوبَ، فَرَوَاهُ عَنْهُ عَبْدِ الْوَارِثِ هَكَذَا وَرَوَاهُ أَبُو الْأَشْهَبِ، وَابْنُ عَلِيٍّ، وَالثَّقَفِيُّ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَلَا مَطْعَنَ وَاحِدٍ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَبُو رَجَاءٍ سَمِعَهُ مِنْهَا جَمِيعًا. اهـ.

وَأَمَّا مُتَابَعَةُ سَلَمِ بْنِ زَرِيرٍ فَفُصِّلَتْهَا الْمُصَنِّفُ تَحْقِيقًا فِي بَدْءِ الْخَلْقِ (٣٢٤١).

والعلماء قالوا: إن هذا يَدُلُّ على فناء الرجال بالحروب فإنه سوف تكثر الفتن،
والحروب، والقتل، فيَمْنَى الرجال، وَيَقَى الواحدُ عنده خمسون امرأة.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٨٩- بَابُ لَزُوجِكَ عَلَيْكَ حَقٌّ. قَالَهُ أَبُو جُحَيْفَةَ عَنِ النَّبِيِّ ^(١).

٥١٩٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ أَلَمْ أُخْبَرْ أَنَّكَ تَصُومُ النَّهَارَ وَتَقُومُ اللَّيْلَ؟» قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَلَا تَفْعَلْ، صُمْ وَأَفْطِرْ، وَقُمْ وَنَمْ، فَإِنْ لَجَسَدِكَ عَلَيْكَ حَقٌّ، وَإِنْ لَعَيْنِكَ عَلَيْكَ حَقٌّ، وَإِنْ لَزُوجِكَ عَلَيْكَ حَقٌّ» ^(٢).

٩٠- بَابُ الْمَرْأَةِ رَاعِيَةٍ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا.

٥٢٠٠- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْأَمِيرُ رَاعٍ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ زَوْجِهَا وَوَلَدِهِ، فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ» ^(٣).

هذا سبق الكلام عليه قريباً.



(١) علقة البخاري بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٢٩٩/٩)، وأسنده المؤلف في الصيام باب: من أقسم

على أخيه ليفطر التطوع (١٩٦٨).

(٢) رواه مسلم (٨١٤/٢) (١١٥٩) (١٨٣).

(٣) رواه مسلم (١٤٥٩/٣) (١٨٢٩) (٢٠).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٩١- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ

عَلَى بَعْضٍ﴾. إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا﴾ (النِّسَاءُ: ٣٤).

هذه الآيات يَقُولُ اللَّهُ ﷻ فِيهَا: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾. والقَوَّامُ هو: ذو

القوامة؛ يَعْنِي: أَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَقُومُ عَلَى الْمَرْأَةِ وَذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى سَبْعِينَ:

أُولَهُمَا: بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَضَّلَ الرَّجُلَ عَلَى الْمَرْأَةِ

بِالْعَقْلِ، وَالدِّعَاءِ، وَالخَبْرَةِ فِي الْأُمُورِ، وَالنَّظَرِ لِلْعَوَاقِبِ، وَالْعِلْمِ، وَالْفَهْمِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ.

وَالْأَمْرُ الثَّانِي: وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ، فَإِنْ لَهُمْ عَلَى النِّسَاءِ فَضْلًا فِي ذَلِكَ، فَأَشَارَ

اللَّهُ تَعَالَى إِلَى غِذَاءِ الرُّوحِ، وَإِلَى غِذَاءِ الْبَدَنِ: قَوَّامُونَ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنَ الْعِلْمِ، وَالْفَهْمِ، وَالْعَقْلِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

ثُمَّ قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿فَالصَّالِحَاتُ قَنِينَتٌ حَفِظَتُ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾

(النِّسَاءُ: ٣٤). الصَّالِحَاتُ، يَعْنِي: مِنَ النِّسَاءِ، وَصَفْنَهُنَّ بِهَذِهِ الْأَوْصَافِ:

فَالْقَنُوتُ هُوَ: دَوَامُ الطَّاعَةِ لِلَّهِ ﷻ.

وَحَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ يَعْنِي: لِمَا غَابَ عَنِ النَّاسِ، فَلَا يُخْبِرْنَ بِأَسْرَارِ بَيْوتِهِنَّ، وَأَسْرَارِ

أَزْوَاجِهِنَّ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَبِمَا حَفِظَ اللَّهُ ﷻ: أَيِ: بِحِفْظِ اللَّهِ ﷻ لَهُنَّ، حَيْثُ حَفِظَهُنَّ مِنْ كَشْفِ أَسْرَارِ الْبُيُوتِ

وَالْأَزْوَاجِ.

وَقَوْلُهُ ﷻ: ﴿وَالَّذِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُمْ فَعِظُوهُمْ وَاهْجُرُوهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ

وَاضْرِبُوهُمْ﴾. تَخَافُونَ نُشُوزَهُمْ؛ يَعْنِي: تَرْفَعُهُنَّ أَنْ يَتَرَفَّعْنَ عَنْكُمْ وَلَا يَقُومْنَ بِالْوَاجِبِ

فَاسْتَعْمَلُوا مَعَهُنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ الثَّلَاثَةَ: عِظُوهُنَّ، وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ،

وَاضْرِبُوهُنَّ.

فَالْمَوْعِظَةُ هِيَ: التَّذْكِيرُ بِاللَّهِ ﷻ، وَبِمَا يَجِبُ لِلزَّوْجِ.

فَإِنْ لَمْ يَنْفَعْ فَتَهْجُرْ فِي الْمَضْجَعِ، وَلَمْ يَذْكُرِ اللَّهُ ﷻ أَجَلًا لِهَذَا الْهَجْرِ؛ لِأَنَّهُ يَبْقَى إِلَى أَنْ تَسْتَقِيمَ الْحَالُ.

فَإِنْ لَمْ يَنْفَعْ ذَلِكَ فَاضْرِبُوهُنَّ، وَلَكِنْ ضَرْبًا غَيْرَ مَبْرَحٍ، بَلْ ضَرْبًا يَخْصُلُ بِهِ الْأَدَبُ دُونَ الْأَلَمِ.

فَإِنْ أَطْعَمَكُمْ بَعْدَ النِّشْوَرِ، فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا، وَلَا تُذَكِّرُوهُنَّ بِمَا مَضَى، وَلَا تَقُولُوا كُلَّمَا حَدَّثَ شَيْءٌ أَنْتِ فَعَلْتِ فِيمَا سَبَقَ كَذَا وَكَذَا؛ لِأَنَّ تَذَكِيرَ الْمَرْأَةِ بِمَا جَرَى يُوجِبُ رَجُوعَ نَفْسِهَا إِلَى مَا سَبَقَ؛ وَلِهَذَا قَالَ: ﴿فَإِنْ أَطْعَمْتَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾ [النِّسَاءُ: ٣٤]. مَا لَكُمْ طَرِيقٌ عَلَيْهِنَّ، وَمَا مَضَى حَصَلَ وَيَبْغِي أَنْ يُتَنَاسَى.

ثُمَّ قَالَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَتْ عَلِيًّا كَبِيرًا﴾ (٢٦) [النِّسَاءُ: ٣٤]. وَخَتَمَ الْآيَةَ بِهَذَيْنِ الْأَسْمَيْنِ مِنْ أَنْسَبِ مَا يَكُونُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَهَا أَعْطَى الزَّوْجَ شَيْئًا مِنَ السُّلْطَةِ بِالْمَوْعِظَةِ، ثُمَّ الْهَجْرَ، ثُمَّ الضَّرْبَ، فَإِنَّهُ رَبِّهَا يَتَعَالَى بِنَفْسِهِ، وَيَتَعَظَّمُ عَلَى هَذِهِ الْمَرْأَةِ الَّتِي جَعَلَ لَهَا السُّلْطَةَ عَلَيْهَا، وَحِينَئِذٍ يَعْلَمُوا، فَذَكَرَ اللَّهُ ﷻ عِبَادَهُ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ ﷻ:

٥٢٠١ - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، حَدَّثَنِي حَمِيدٌ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:

أَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا، وَقَعْدٌ فِي مَشْرِبَةٍ لَهُ فَنَزَلَ لَتَسْعَ وَعِشْرِينَ فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ أَلَيْتَ شَهْرًا قَالَ: «إِنْ الشَّهْرُ تَسْعَ وَعِشْرُونَ»^(١).

قَوْلُهُ: «أَلَى». يَعْنِي: حَلَفَ أَنْ يَهْجُرَ هُنَّ شَهْرًا.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٩٢- بَابُ هَجْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ نِسَاءَهُ فِي غَيْرِ بَيُوتِهِنَّ.

وَيُذَكِّرُ عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ رَفَعَهُ: «غَيْرَ أَنْ لَا تَهْجُرَ إِلَّا فِي الْبَيْتِ». وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ^(١).

الهَجْرُ فِي الْبَيْتِ مَعْنَاهُ: أَنْ الْإِنْسَانَ يَهْجُرُهَا فِي الْبَيْتِ؛ أَي: لَا يَنَامُ مَعَهَا، وَلَا يُسَاكِنُهَا.

وَالْهَجْرُ فِي غَيْرِ الْبَيْتِ: أَنْ تَهْجُرَهَا حَتَّى بِالْكَلَامِ، فَلَا يَتَكَلَّمُ مَعَهَا، وَالْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ قَالُوا^(٢): أَمَّا الْهَجْرُ فِي الْبَيْتِ فَيَهْجُرُهَا مَا شَاءَ حَتَّى تَسْتَقِيمَ الْحَالُ، وَأَمَّا هَجْرُهُ فِي الْكَلَامِ فَلَا يَزِيدُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَهْجُرَ الْإِنْسَانُ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ^(٣).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣٠١/٩):

قَوْلُهُ: «بَابُ هَجْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ نِسَاءَهُ فِي غَيْرِ بَيُوتِهِنَّ». كَأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ قَوْلَهُ: «وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ» [النِّسَاءُ: ٣٤]. لَا مَفْهُومَ لَهُ، وَأَنَّهُ تَجَوُّزُ الْهَجْرَةِ فِيمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ، كَمَا وَقَعَ لِلنَّبِيِّ ﷺ مِنْ هَجْرِهِ لِأَزْوَاجِهِ فِي الْمَشْرِبَةِ، وَلِلْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافٌ أَذْكَرُهُ بَعْدُ. قَوْلُهُ: «وَيُذَكِّرُ عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ». بَفَتْحِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ، وَسُكُونِ التَّحْتَانِيَّةِ، صَحَابِيٌّ مَشْهُورٌ وَهُوَ جَدُّ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ بْنِ مَعَاوِيَةَ.

(١) هكذا علقه البخاري بصيغة التمریض كما في «الفتح» (٣٠٠/٩).

وقال الحافظ في «التعليق» (٤٣١/٤): رواه أبو داود (٢١٤٣) والنسائي من حديث يحيى القطان، عن بهز بن حكيم فوقع لنا عالياً جداً، وإسناده حسن. اهـ

وانظر: «تغليق التعليق» (٤٣١/٤)، و«هدى الساري» (ص ٥٧).

(٢) انظر: «المبدع» (٢١٥/٧)، و«الفروع» (٢٥٨/٥)، و«الإنصاف» للمرداوي (٣٧٦/٨)، و«كشف القناع» (٢٠٩/٥).

(٣) تقدم تخريجه.

وقوله: «رفعه: ولا تُهَجَّرَ إِلَّا فِي الْبَيْتِ». فِي رَوَايَةِ الْكَشْمِيهَنِيِّ غَيْرَ أَنْ لَا تُهَجَّرَ إِلَّا فِي الْبَيْتِ، وَهَذَا طَرَفٌ مِنْ حَدِيثِ طَوِيلٍ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالْخَرَائِطِيُّ فِي مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ، وَابْنُ مَنْدَةَ فِي غَرَائِبِ شُعْبَةَ كُلِّهِمْ مِنْ رَوَايَةِ أَبِي قَزَعَةَ سُوَيْدٍ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ مَعَاوِيَةَ، عَنْ أَبِيهِ وَفِيهِ: مَا حَقَّ الْمَرْأَةُ عَلَى الزَّوْجِ؟ قَالَ: «يُطْعِمُهَا إِذَا طَعِمَ، وَيَكْسُوها إِذَا اكْتَسَى، وَلَا يَضْرِبُ الْوَجْهَ وَلَا يُقَبِّحُ وَلَا يُهَجَّرُ إِلَّا فِي الْبَيْتِ». قَوْلُهُ: «وَالأَوَّلُ أَصَحُّ». يَغْنِي: حَدِيثُ أَنَسٍ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ مَعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَلَكِنْ يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا كَمَا سَأَذْكُرُهُ، وَاقْتَضَى صَنِيعُهُ أَنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَ تَصْلُحُ لِلْإِحْتِجَاجِ بِهَا، وَإِنْ كَانَتْ دُونَ غَيْرِهَا فِي الصَّحَّةِ، وَإِنَّمَا صَدَّرَهَا بِصِيغَةِ التَّمْرِيزِ إِشَارَةً إِلَى انْحِطَاطِ رَتَبَتِهَا.

وَوَقَعَ فِي شَرْحِ الْكِرْمَانِيِّ قَوْلُهُ: «وَيُذَكَّرُ عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ رَفَعُهُ وَلَا تُهَجَّرَ إِلَّا فِي الْبَيْتِ»؛ أَي: وَيُذَكَّرُ عَنْ مَعَاوِيَةَ وَلَا تُهَجَّرُ إِلَّا فِي الْبَيْتِ مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالأَوَّلُ أَيِ الْهَجْرَةِ فِي غَيْرِ الْبُيُوتِ أَصَحُّ إِسْنَادًا، وَفِي بَعْضِهَا؛ أَي: بَعْضُ النُّسخِ مِنَ الْبُخَارِيِّ غَيْرَ أَنْ لَا تُهَجَّرَ إِلَّا فِي الْبَيْتِ قَالَ: فَحَيْثُ ذُكِرَ هَجْرَةُ النَّبِيِّ نِسَاءً فِي غَيْرِ بُيُوتِهِنَّ؛ أَي: وَيُذَكَّرُ عَنْ مَعَاوِيَةَ رَفَعُهُ غَيْرَ أَنْ لَا تُهَجَّرَ أَي: رُوِيَ قِصَّةُ الْهَجْرَةِ عَنْهُ مَرْفُوعَةً، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: لَا تُهَجَّرَ إِلَّا فِي الْبَيْتِ. وَهَذَا الَّذِي تَلَمَّحَهُ غَلَطٌ مُحَضٌّ؛ فَإِنْ مَعَاوِيَةَ بْنُ حَيْدَةَ مَا رَوَى قِصَّةَ هَجْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ أَزْوَاجَهُ، وَلَا يُوجَدُ هَذَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَسَانِيدِ، وَلَا الْأَجْزَاءِ، وَلَيْسَ مَرَادُ الْبُخَارِيِّ مَا ذَكَرَهُ وَإِنَّمَا مَرَادُهُ حِكَايَةُ مَا وَرَدَ فِي سِيَاقِ حَدِيثِ مَعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ، فَإِنْ فِي بَعْضِ طَرِيقِهِ: «وَلَا يُقَبِّحُ وَلَا يَضْرِبُ الْوَجْهَ». غَيْرَ أَنْ لَا يُهَجَّرَ إِلَّا فِي الْبَيْتِ فَظَنَّ الْكِرْمَانِيُّ أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ مِنْ تَصْرِفِ الْبُخَارِيِّ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ حِكَايَةُ مِنْهُ عَمَّا وَرَدَ مِنْ لَفْظِ الْحَدِيثِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ الْمَهْلُبُ: هَذَا الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الْبُخَارِيُّ كَأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَسْتَنَّا النَّاسَ بِمَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْهَجْرِ فِي غَيْرِ الْبُيُوتِ رَفَقًا بِالنِّسَاءِ؛ لِأَنَّ هَجْرَاتِهِنَّ مَعَ الْإِقَامَةِ مَعَهُنَّ فِي الْبُيُوتِ أَلَمٌ لَأَنْفُسِهِنَّ، وَأَوْجَعُ لِقُلُوبِهِنَّ بِمَا يَقَعُ مِنَ الْإِعْرَاضِ فِي تِلْكَ الْحَالِ، وَلِهَا فِي

الْغِيَّةِ عَنِ الْأَعْيُنِ مِنَ التَّسْلِيَةِ عَنِ الرِّجَالِ. قَالَ: وَلَيْسَ ذَلِكَ بِوَاجِبٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَمَرَ بِهَجْرَانَهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ فَضْلًا عَنِ الْبُيُوتِ.

وَتَعَقَّبَهُ ابْنُ الْمُنِيرِ: بَأَنَّ الْبُخَارِيَّ لَمْ يُرِدْ مَا فِهُمَهُ، وَأَنَّمَا أَرَادَ أَنَّ الْهَجْرَانَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي الْبُيُوتِ، وَفِي غَيْرِ الْبُيُوتِ وَأَنَّ الْحَصَرَ الْمَذْكُورَ فِي حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَبْدَةَ غَيْرُ مَعْمُولٍ بِهِ، بَلْ يَجُوزُ الْهَجْرُ فِي غَيْرِ الْبُيُوتِ كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ، وَالْحَقُّ أَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ، فَرُبَّمَا كَانَ الْهَجْرَانُ فِي الْبُيُوتِ أَشَدَّ مِنَ الْهَجْرَانِ فِي غَيْرِهَا، وَبِالْعَكْسِ، بَلِ الْغَالِبُ أَنَّ الْهَجْرَانَ فِي غَيْرِ الْبُيُوتِ أَلَمٌ لِلنَّفُوسِ وَخُصُوصًا لِلنِّسَاءِ لُضْعَفِ نَفُوسِهِنَّ.

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ التَّفْسِيرِ فِي الْمُرَادِ بِالْهَجْرَانِ، فَالْجَمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ تَرَكُ الدُّخُولِ عَلَيْهِنَّ، وَالْإِقَامَةُ عِنْدَهُنَّ عَلَى ظَاهِرِ الْآيَةِ، وَهُوَ مِنَ الْهَجْرَانِ، وَهُوَ الْبَعْدُ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُضَاجِعُهَا، وَقِيلَ: الْمَعْنَى يُضَاجِعُهَا. وَيُولِيهَا ظَهْرَهُ، وَقِيلَ: يَمْتَنِعُ مِنْ جَمَاعِهَا. وَقِيلَ: يُجَامِعُهَا وَلَا يُكَلِّمُهَا. وَقِيلَ: أَهَجَرُوهُنَّ مُشْتَقٌّ مِنَ الْهَجْرِ بِضَمِّ الْهَاءِ، وَهُوَ الْكَلَامُ الْقَبِيحُ أَيْ أَغْلَظُوا لَهُنَّ فِي الْقَوْلِ. وَقِيلَ: مُشْتَقٌّ مِنَ الْهَجَارِ، وَهُوَ الْحَبْلُ الَّذِي يُشَدُّ بِهِ الْبَعِيرُ يُقَالُ هَجَرَ الْبَعِيرَ أَيْ رَبَطَهُ فَالْمَعْنَى أَوْثَقُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ وَاضْرِبُوهُنَّ، قَالَه الطَّبْرِيُّ وَقَوَاهُ وَاسْتَدَلَّ لَهُ، وَوَهَّاهُ بْنُ الْعَرَبِيِّ فَأَجَادَ. اهـ

الْحَاصِلُ أَنَّ الْعُلَمَاءَ يَقُولُونَ: إِنْ الْهَجْرُ فِي الْكَلَامِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَزِيدَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لِنَهْيِ النَّبِيِّ أَنْ يَهْجَرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، لَكِنَّهُ يَكْفِي إِذَا مَرَّ بِهَا أَنْ يَقُولَ السَّلَامَ عَلَيْكُمْ؛ يَعْنِي: لِأَنَّهُ يَزُولُ الْهَجْرُ بِالسَّلَامِ^(١).



(١) تقدم تخريج الحديث، وكلام أهل العلم في هذه المسألة.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥٢٠٢ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ. ح. وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِيٍّ أَنَّ عِكْرَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ، أَخْبَرَهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ عَلَى بَعْضِ أَهْلِهِ شَهْرًا، فَلَمَّا مَضَى تِسْعَةٌ وَعَشْرُونَ يَوْمًا، غَدَا عَلَيْهِنَ أَوْ رَاحَ، فَقِيلَ لَهُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ حَلَفْتَ أَلَّا تَدْخُلَ عَلَيْهِنَ شَهْرًا، قَالَ: «إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعَةً وَعَشْرِينَ يَوْمًا»^(١).
هنا قَالَ: عَلَى بَعْضِ أَهْلِهِ، وَفِيهَا سَبَقَ كُلُّهُنَّ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣٠٢ / ٩):

وقوله في هذا الطريق: «لَا يَدْخُلُ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ». كَذَا فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ. وَهُوَ يَشْعُرُ بِأَنَّ اللَّاتِي أَقْسَمَ أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَيْهِنَّ هُنَّ مِنْ وَقَعَ مِنْهُنَّ مَا وَقَعَ مِنْ سَبَبِ الْقَسَمِ لَا جَمِيعَ النِّسْوَةِ، لَكِنْ اتَّفَقَ أَنَّهُ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ انْفَكَّت رَجُلُهُ كَمَا فِي حَدِيثِ أَنَسٍ الْمَتَّقِمِ فِي أَوَائِلِ الصِّيَامِ، فَاسْتَمَرَّ مَقِيمًا فِي الْمَشْرِيقِ ذَلِكَ الشَّهْرَ كُلَّهُ، وَهُوَ يُؤَيِّدُ أَنَّ سَبَبَ الْقَسَمِ مَا تَقَدَّمَ فِي مَارِيَةٍ فَإِنَّهَا تَقْتَضِي اخْتِصَاصَ بَعْضِ النِّسْوَةِ دُونَ بَعْضٍ بِخِلَافِ قِصَّةِ الْعَسَلِ، فَإِنَّهُنَّ اشْتَرَكْنَ فِيهَا إِلَّا صَاحِبَةَ الْعَسَلِ، وَإِنْ كَانَتْ إِحْدَاهُنَّ بَدَأَتْ بِذَلِكَ، وَكَذَلِكَ قِصَّةُ طَلَبِ النِّفْقَةِ وَالْغَيْرَةِ فَإِنَّهُنَّ اجْتَمَعْنَ فِيهَا. اهـ



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥٢٠٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو يَعْفُورٍ قَالَ: تَذَاكُرْنَا عِنْدَ أَبِي الضُّحَى فَقَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: أَصْبَحْنَا يَوْمًا وَنِسَاءُ النَّبِيِّ ﷺ يَبْكِينَ عِنْدَ كُلِّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ أَهْلُهَا، فَخَرَجْتُ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَإِذَا هُوَ مَلَأٌ مِنَ النَّاسِ، فَجَاءَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَصَعِدَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ فِي غُرْفَةٍ لَهُ، فَسَلَّمَ فَلَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ، ثُمَّ سَلَّمَ فَلَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ، ثُمَّ سَلَّمَ فَلَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ. فَنَادَاهُ فَدَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: أَطَلَقْتَ نِسَاءَكَ؟ فَقَالَ: «لَا، وَلَكِنْ آلَيْتُ مِنْهُنَّ شَهْرًا». فَمَكَثَ

تسعا وعشرين ثم دخل على نسائه^(١).
هذا الحديث سبق في سياق أتم من هذا، وفيه دليل على أنه يجوز للإنسان أن يهجر أهله.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٩٣ - بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنْ ضَرْبِ النِّسَاءِ.

وقول الله تعالى: ﴿وَأَضْرِبُوهُنَّ﴾ [النساء: ٣٤]. أي ضرباً غير مُبْرَحٍ.

٥٢٠٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَوْسُفَ، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَجْلِدُ أَحَدُكُمْ امْرَأَتَهُ جِلْدَ الْعَبْدِ، ثُمَّ يُجَامِعُهَا فِي آخِرِ الْيَوْمِ»^(١).
وقال في الترجمة: «ما يُكْرَهُ مِنْ ضَرْبِ النِّسَاءِ». ولم يقل: إن ضرب النساء كله مكروه. والذي يُكْرَهُ هو الضرب المُبْرَحُ؛ يعني: المؤلم الموجه، أما الضرب الذي لا يؤلم ولا يوجع فإنه مأمور به في بعض الحالات قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَخَافُونَ شُرُوكَ فَعِظُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُنَّ﴾ [النساء: ٣٤]. إلى آخره. وقال النبي ﷺ في خطبة حجة الوداع في عرفة: «ولكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه، فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضرباً غير مُبْرَحٍ»^(٢) أي: غير مؤلم.

ولكن لا ينبغي للإنسان أن يكون سريع الضرب بالنسبة للمرأة؛ لأن الضرب يؤثر عليها، وربما تحمل على زوجها البغضاء والحقد، ثم إن الرسول ﷺ نهى وقال: «لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد». «جلد العبد» هنا مصدر مضاف إلى المفعول به؛ يعني: كما يجلد عبده؛ لأن العادة أن الإنسان يجلد عبده جلداً قوياً، كما يقال: العبد يضرب بالعصا والحر تكفيه الإشارة.

وقوله: «ثم يجامعها». فيه إشكال من الناحية النحوية وهو أن قوله: «لا يجلد»

(١) رواه مسلم (٢/ ١١٠٥) (١٤٧٩) (٣٠) بطوله.

(٢) رواه مسلم (٤/ ٢١٩١) (٢٨٥٥) (٤٩).

(٢) تقدم تخريجه.

مجزومٌ، و«يُجَامَعُ» مرفوعٌ، فهو إذاً على سبيل الاستئناف، بناءً على أن «ثُمَّ» تأتي للاستئناف؛ يَعْنِي: ثم هو معها بعدَ الجَلْدِ يُجَامَعُهَا في آخرِ اليومِ.
ولا شكَّ أنَّ هذا غيرُ مناسبٍ، فالجماعُ يُوجبُ المودةَ والمحبةَ، فكيف تُجامَعُهَا في آخرِ اليومِ وأنت في أوَّلِ النهارِ قد جلدتها جلدَ العبدِ؟! لا شكَّ أنَّ هذا يُنافي الطبيعةَ؛ إذ أن الطبيعةَ تَقْتَضِي أنك ما دمتَ تَحْتَاجُ إلى الاستمتاعِ بها على هذا الوجهِ أن لا تَجْلِدَها ذلكَ الجلدَ الذي يُؤَثِّرُ في قلبها، ومحبتها لك، وهذا من حسنِ تعليمِ الرسولِ ﷺ لَأَمَّتِهِ.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٩٤- بَابُ لَا تُطِيعُ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا فِي مَعْصِيَةٍ.

٥٢٠٥- حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ، عَنِ الْحَسَنِ هُوَ بَنُ مُسْلِمٍ، عَنْ صَفِيَّةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ زَوَّجَتْ ابْنَتَهَا فَتَمَعَطَ شَعْرُ رَأْسِهَا فَجَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَتْ: إِنَّ زَوْجَهَا أَمَرَنِي أَنْ أَصِلَ فِي شَعْرِهَا فَقَالَ: «لَا إِنَّهُ قَدْ لُعِنَ الْمُوصِلَاتُ»^(١).

هذه امرأةٌ زَوَّجَتْ ابْنَتَهَا فَتَمَعَطَ شَعْرُ رَأْسِهَا؛ يَعْنِي سَقَطَ، وفي بعضِ ألفاظِ الحديثِ أنه أصابتها الحصباءُ فَتَسَاقَطَ شَعْرُ رَأْسِهَا فَجَاءَتْ أُمُّهَا تَسْتَأْذِنُ الرَّسُولَ ﷺ فِي أَنْ تَصِلَ شَعْرَ رَأْسِهَا - يَعْنِي: تَجْعَلَ فِيهِ شَعْرًا لِتَصِلَهُ بِشَعْرِ رَأْسِهَا لِيَطُولَ وَيَكْثُرَ - وَأَنْ زَوَّجَهَا هُوَ الَّذِي أَمَرَهَا بِذَلِكَ فَقَالَ: «لَا، إِنَّهُ قَدْ لُعِنَ الْمُوصِلَاتُ»^(١).

❖ قَوْلُهُ: «لُعِنَ»؛ يَعْنِي: طُرِدَ، وَأُبْعِدَ، عَنْ رَحْمَةِ اللَّهِ.

❖ وَقَوْلُهُ: «الْمُوصِلَاتُ». اللَّاتِي يَصِلْنَ شَعْرَهُنَّ، وَالْوَاصِلَةُ الَّتِي تَصِلُ الشَّعْرَ،

(١) رواه مسلم (٢/١٦٧٧) (٢١٢٢) (١١٨).

(٢) رواه البخاري (٥٩٤١)، ومسلم (٢١٢٢) (١١٥).

والمستوصلة كلتاها ملعونة على لسان الرسول ﷺ.

وفي هذا دليل: على أن الرجل إذا أمر زوجته بمعصية، فإنه لا يحل لها أن تطيعه، فلو طلب منها أن يجامعها في حال الحيض حرم عليها أن تطيعه، أو أن يجامعها في الدبر حرم عليها أن تطيعه أو أن يشغلها عن فرض الصلاة حرم عليها أن تطيعه أو أن تشبه بالكفار في زيها، أو لباسها حرم عليها أن تطيعه، وهكذا. وكذلك أي مخلوق يأمرُك بمعصية الله، فإنه لا طاعة له؛ لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق^(١).

أما الباروكة فقال فيها بعض العلماء: إنها ليست حراماً؛ لأنها ليست وصلاً بل غاية ما هنالك أنها غطاء للرأس، فإذا كانت غطاءً فإنها لم تصل شعر رأسها.

وقال بعض أهل العلم: إنها حرام؛ لأنها من الوصل وإن لم تكن وصلاً لكنها تغطي الرأس وتزيده، فتكون مثل الوصل إذا لم تكن وصلاً.

وقال بعض العلماء: إنه إذا لم يكن لها شعرٌ إطلاقاً؛ يعني: ذهب شعر رأسها حتى صارت رأسها كخدها فلا بأس أن تلبسها؛ لأنها تريد بذلك ستر العيب لا زيادة الجمال، وستر العيوب، أو إزالة العيوب قد جاء الشرع بإباحتها مثل لو أنه قطع أنفه فإنه يجوز أن يجعل له أنفاً إن أمكن من لحم كما هو الآن مشاهد، أو من شيء يشبه اللحم، وإلا فإنه يتخذ أنفاً من ذهب، أو من معدن آخر لا يصدأ، كما أذن بذلك النبي ﷺ في اتخاذ الأنف من الذهب^(٢).

وكذلك لو سقط سنه فأتخذ سنّاً بدله فلا حرج؛ لأن هذا من باب إزالة العيب بخلاف الذي يقصد به زيادة الكمال، فإنه لا يجوز، ولهذا جرّم الوشء، وحرم النمص؛

(١) تقدم تخريجه.

(٢) رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٤/ ٤٣٢)، وأبو داود في «سننه» (٤٢٣٢)، والترمذي في «سننه»

(١٧٧٠)، وحسنه الشيخ الألباني كما في تعليقه على السنن.

لأنه يُقَصَّدُ به زيادةُ الجمالِ، وحرُمَ الوصلُ كذلك، فالباروكَةُ إذا كانت المرأةُ تُريدُ أن تُغطِّيَ بها رأسًا أصلعَ ليس فيه شعرٌ إطلاقًا، فإن ذلك جائزٌ، وهذا التفصيلُ أقربُ إلى قواعدِ الشريعةِ.

وكذلك يَجُوزُ إزالةُ الزائدِ؛ يَغْنِي: لو كان الإنسانُ فيه زيادةُ أصبعٍ في يده، أو رجلٍ جاز أن يَقَطَعَ هذا الزائدُ؛ لأنه إزالةٌ عيبٍ، بل لو كان له يدٌ كاملةٌ زائدةٌ فإنه يَجُوزُ أن يَقَطَعَ هذه اليدُ.

ولكن هل يَجِبُ أن يَغْسِلَهَا؟ أي: اليدُ الزائدةُ عندَ الوضوءِ؟

الجوابُ: أن هذا فيه تفصيلٌ، فإن كان منبُتُها من فوقِ الفرضِ فإنه لا يَجِبُ، وإن كان نبتُها من تحتِ الفرضِ فإنه يَجِبُ مثل أن يَكُونَ له يدٌ صغيرةٌ بعدَ اليدِ الأصليةِ فهذه لا يَجِبُ عليه غسلُها، وإن كانت نابتةً من الذراعِ فإنه يَجِبُ عليه أن يَغْسِلَهَا؛ لأنها داخلةٌ في حدِّ الواجبِ.

وأما مسألةُ قَصِّ شعرِ المرأةِ لغير حاجةٍ ففيها ثلاثةُ آراءٍ لأهلِ العلمِ^(١):
الأولُ: أنه حرامٌ واختاره صاحبُ «المستوعبِ» من أصحابِ الإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ رحمهما الله.

والثاني: أنه لا بأسَ به ما لم يَصِلْ إلى حدِّ التشبهِ بالرجالِ، مثل أن تُقَصَّه من فوقِ الكتفِ، فإنه يَحْرُمُ حينئذٍ؛ لأن النبي ﷺ لعنَ المتشبهاتِ من النساءِ بالرجالِ. فإن وصل إلى حدِّ التشبهِ كان حرامًا. بل من كبائرِ الذنوبِ.

والثالثُ: أنه مكروهٌ مطلقًا، وهذا هو المشهورُ من المذهبِ، وهو الذي نُفِتي به درءًا لفتحِ الأبوابِ أمامِ النساءِ، لا لأنه فيه كراهةٌ لذاته، ولكن لأننا إذا فتحنا البابَ

(١) قال صاحب «الإنصاف» (١/١٢٣): ويكره حلق الرأس من غير عذر على الصحيح من المذهب،

وقيل: يحرم. وقال في «الرعاية الكبرى»: يكره الحلق والقص لهن بلا عذر. وقيل: يحرم. وقيل:

يحرم حلقه إلا للضرورة.

وانظر: «المغني» (١/٦٦)، و«كشاف القناع» (١/٧٨).

للنساء بأن يُقْلَدَنَّ كُلَّ مَا جَاءَ مِنْ غَيْرِ بِلَادِهِنَّ، صَارَ فِي هَذَا مَتَسَعٌ لِهِنَّ، كَمَا هُوَ مُشَاهِدٌ، وَلَقَدْ كَانَ النِّسَاءُ يَفْرَحْنَ بِالْأَوَّلِ بِطُولِ الشَّعْرِ، حَتَّى إِنْ الْمَرْأَةُ يُثْنَى عَلَيْهَا بِالمَجَالِسِ، وَيُقَالُ: مَا شَاءَ اللَّهُ شَعْرَهَا يَضْرِبُ إِلَى الْأَرْضِ إِذَا جَلَسَتْ. وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَمَا الَّذِي جَعَلَ هَذَا الَّذِي يُثْنَى عَلَيْهِ بِالْأَمْسِ يُزَالُ الْيَوْمَ سِوَى التَّقْلِيدِ، فَأَنَا مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ أَقُولُ لِلنِّسَاءِ إِنْ الْعُلَمَاءُ يَقُولُونَ: إِنَّهُ يُكْرَهُ. لَكِنْ لَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ بَيْنٌ يَدُلُّ عَلَى الْكِرَاهَةِ، وَقَدْ ذَكَرَ عَنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُنَّ كُنَّ يَفْعَلْنَ ذَلِكَ بَعْدَ مَوْتِهِ؛ أَي: يَقْضُضْنَ رُؤُوسَهُنَّ حَتَّى تَكُونَ كَالْجَمَةِ، أَوْ كَاللُّمَةِ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَإِنَّمَا فَعَلْنَ ذَلِكَ إِشَارَةً مِنْهُنَّ إِلَى أَنَّهُ لَا رَغْبَةَ لِهِنَّ فِي الزَّوْاجِ، وَأَنَّهُنَّ لَا يَرْغَبْنَ سِوَى مَا اخْتَارَهُ اللَّهُ ﷻ لِهِنَّ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُمْ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا﴾ [الْأَنْزِلَاتُ: ٥٣].



ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ ﷺ:

٩٥ - بَابُ ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾ [النِّسَاءُ: ١٢٨].

٥٢٠٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾. قَالَتْ: هِيَ الْمَرْأَةُ تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ لَا يَسْتَكْبِرُ مِنْهَا فَيُرِيدُ طَلَاقَهَا وَيَتَزَوَّجَ غَيْرَهَا. تَقُولُ لَهُ: أُمْسِكْنِي وَلَا تُطَلِّقْنِي، ثُمَّ تَزَوَّجَ غَيْرِي فَأَنْتَ فِي حُلٍّ مِنَ النِّفْقَةِ عَلَيَّ وَالْقِسْمَةِ لِي، فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النِّسَاءُ: ١٢٨] ^(١).

إِذَا خَافَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ زَوْجِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا عَلَيْهَا، أَوْ إِعْرَاضًا فَهِيَ لَا بِأَسَّ أَنْ يُصْطَلِحَا عَلَى شَيْءٍ مُعَيَّنٍ مِثْلَ أَنْ تَقُولَ لَهُ: تَزَوَّجْ وَأَنْتَ فِي حُلٍّ مِنَ النِّفْقَةِ وَالْقِسْمِ، أَوْ تَقُولَ: أَبْقِنِي وَأَنَا لَا أَطَالِيكَ بِاسْتِمْنَاعٍ وَلَا نِفْقَةٍ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤/٢٣١٦) (٣٠٢١) (١٤).

وإذا قارنا بين خوف الرجل نشوز امرأته، وخوفها من نشوز زوجها تبين أن للرجل السلطة على الزوجة، فهناك قَالَ تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَخَافُونَ نَشْوَرَهُمْ فَعَظُوهُمْ﴾ وَأَهْجُرُوهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُمْ ﴿[النساء: ٣٤]﴾. ولم يذكر صلحا، ولكن إن خيف الشقاق ودوام النزاع فإنه يبعث حكما من أهله، وحكما من أهلها ويتصالحان بينهما، ولكن هنا ذكر أنها إن خافت النشوز فليس لها حق على الزوج، ولكن يصلح بينهما. وفي قوله تعالى: ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨] قاعدة عامة تشمل كل صلح بين متخاصمين، فإنه خير من إنهاء الخصومة؛ لأن الصلح ماله التسامح، وأن كل واحد منها لا يحمل على الآخر شيئا.

لكن لو وصلا إلى القاضي فالقاضي سيحكم بما يرى أنه الحق، ولكن سيكون في قلب المحكوم عليه ما يكون بالنسبة لصاحبه، أما إذا كان على سبيل الصلح، فلا شك أنه أحسن. وهل يشمل هذا الحاكم إذا جلس إليه المتخاصمان فيصلح بينهما خيرا من كونه يحكم؟

الجواب: أن هذا فيه تفصيل: فإن ظهر له وجه الحكم حرم عليه عرض الصلح، وإن لم يظهر جاز الصلح، وظهور الحكم له كأن يرى أن فلانا له الحق على فلان، فإنه لا يجوز عرض الصلح؛ لأن هذا يؤدي إلى إضاعة حق صاحب الحق. مثال ذلك: ادعى زيد على عمرو بائة ريال، وتوجه الحق على المدعى عليه، وجاء المدعى بالشهود ولم يبق إلا أن يحكم القاضي، فهنا قال العلماء: لا يجوز أن يعرض الصلح عليهما، إلا إذا قال وبين ووضح. فيقول: الآن الحق لفلان عليك، فهل تحب أن تحكم بذلك، أو أن نصلح بينكما، وأما إذا لم يبين فإنه لا يجوز.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٩٦- بابُ العزل.

٥٢٠٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا نَعَزُّ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(١).

٥٢٠٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ قَالَ: قَالَ عَمْرُو: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: كُنَّا نَعَزُّ وَالْقُرْآنُ يَنْزُلُ^(٢).

٥٢٠٩- وعن عمرو، عن عطاء، عن جابر قال: كُنَّا نَعَزُّ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ وَالْقُرْآنُ يَنْزُلُ^(٣).

٥٢١٠- وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: أَصَبْنَا سَبِيًّا فَكُنَّا نَعَزُّ فَسَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَوَأَنْتُمْ لَتَفْعَلُونَ؟» قَالُوا ثَلَاثًا «مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَانَتْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا هِيَ كَانَتْ»^(٤).

العزلُ معناه: أن الرجل إذا جامع زوجته، وقارب الإنزال نزع لينزل خارج الفرج، حتى لا يولد لهما ولد، وهذا كان الناس يفعلونه على عهد النبي، والقرآن ينزل، وهذا يدل على أنه ليس بحرام؛ لأنه لو كان حراماً لأنكر الله تعالى عليهم ذلك؛ لأن الله لا يقر الحرام أبداً، حتى وإن لم يعلم به النبي ﷺ.

ولهذا نقول: ما فعل في عهد النبي ﷺ فإن فعله حجة سواء علم به النبي ﷺ، أم لم يعلم؛ لأن الله لا يقر عباده على خطأ، وأنظر إلى قوله تعالى: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُنَيِّسُ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ﴾ [النساء: ١٠٨]. فهنا ما علم

(١) رواه مسلم (١٠٦٥/٢) (١٤٤٠) (١٣٧).

(٢) رواه مسلم (١٠٦٥/٢) (١٤٤٠) (١٣٦).

(٣) رواه مسلم (١٠٦٥/٢) (١٤٤٠) (١٣٨).

(٤) رواه مسلم (١٠٦١/٢) (١٤٣٨) (١٢٥).

بهم أحد، لكن لما كانوا يُبَيِّنُونَ ما لا يَرْضَى من القولِ أعلم الله به، وفَضَّحهم. فكلُّ مَنْ بَيَّنَّ ما لا يَرْضَى من القولِ، أو ما لا يَرْضَى من الفعلِ، فإنَّ الله ﷻ سوف يُبَيِّنُهُ. وهذا استدلالٌ واضحٌ على حِلِّ الشَّيْءِ إذا فُعِلَ في عهدِ النَّبِيِّ ﷺ ولم يُنكَرْهُ اللهُ، ولكن مع ذلك هل العزلُ وعدمه سواء؟

الجوابُ: لا، بل عدمُ العزلِ أفضلٌ وأولى؛ لأنَّ في العزلِ تَقْلِيلًا للنسلِ، وأما إذا كان العزلُ عن المرأة بدونِ موافقتها فهو حرامٌ، ولا يَجُوزُ؛ لأنَّ المرأةَ لها حقٌّ في الولدِ، فإذا أَرَادَ الزوجُ أنْ يَعْزَلَ فإنه يَجِبُ أنْ يَسْتَسْمِحَ زوجته فإنْ أَذِنَتْ وإلا فلا، وكما أن لها حقًّا في الولدِ فكذلك لا تَتِمُّ لذَّتها إلا بإنزالِ الزوجِ فيكونُ جائرًا عليها من وجهين:

الوجه الأولُ: إذا عَزَلَ بدونِ إذنها فإن ذلك سببٌ لحرمانها من الولدِ. والوجه الثاني: أن هذا قطعٌ لشهوتها في الواقعِ ولهذا قال العلماءُ: يُكْرَهُ أنْ يَنْزِعَ الزوجُ قَبْلَ أنْ تُنْزَلَ المرأةُ فكيف يَنْزِعُ قَبْلَ أنْ يُنْزَلَ هو؟ الحاصلُ: أن العزلَ جائزٌ لكن بشرطِ موافقةِ الزوجةِ، ومعنى قولنا جائزٌ أنه ليس حرامًا، ولكن عدمه أفضلٌ وأولى.

وفي الحديثِ الأخيرِ بينَ الرسولِ ﷺ أننا وإن عَزَلْنَا فليس ذلك قاطعًا للنسلِ، فإن الله ﷻ لو أَرَادَ أنْ يَخْلُقَهُ لَخَلَقَهُ، ولا تَسْتَطِيعُ أنت ولا غيرُك أنْ تَمْنَعَهُ؛ ولهذا قَالَ ﷻ: «ما من نَسَمَةٍ كائنة إلى يومِ القيامةِ إلا هي كائنةٌ»^(١)؛ أي: في علمِ اللهِ، وتقديرُ اللهِ إلا هي كائنةٌ؛ أي: في قضائه فلا بدَّ أن تَقَعَ.

أما الأُمَّةُ فَلَسَيِّدُهَا أنْ يَعْزَلَ عنها، وأما إذا كانت مملوكةً فلا يَعْزَلُ عنها إلا بإذنِ سيدها؛ لأن سيدها له حقٌّ في الولدِ؛ لأن أولادَ المملوكةِ يَكُونُونَ أَرْقَاءَ لسيِّدِها. فإذا قال قائلٌ: هل حبوبُ منعِ الحملِ مثلُ العزلِ؟

(١) تقدم تخريجه في أحاديث الباب.

الجواب: لا، العزل أحسن من الحبوب؛ لأنه أسلم، وأقلُّ خطرًا، لأن الحبوب ضارة جدًا وقد ثبتت عندي أنها ضارة بشهادة الأطباء، والنساء الآن يُقررن بذلك، ويتألمن منها وتختلف عليهن العادة.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٩٧- بابُ القرعة بين النساء إذا أراد سفرًا.

٥٢١١- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَيْمَنَ قَالَ: حَدَّثَنِي بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ، فَطَارَتِ الْقُرْعَةُ لِعَائِشَةَ وَحَفْصَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ بِاللَّيْلِ صَارَ مَعَ عَائِشَةَ يَتَحَدَّثُ. قَالَتْ حَفْصَةُ: أَلَا تَرَكِبِينَ اللَّيْلَةَ بَعِيرِي وَأُرَكِّبُ بَعِيرَكَ تَنْظُرِينَ وَأَنْظُرُ. فَقَالَتْ: بَلَى. فَرَكِبْتُ فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى جَمَلِ عَائِشَةَ وَعَلَيْهِ حَفْصَةُ، فَسَلَّمَ عَلَيْهَا ثُمَّ سَارَ حَتَّى نَزَلُوا وَافْتَقَدَتْهُ عَائِشَةُ، فَلَمَّا نَزَلُوا جَعَلَتْ رَجُلَيْهَا بَيْنَ الْإِذْخِرِ وَتَقُولُ: رَبِّي سَلَّطَ عَلَيَّ عَقْرَبًا أَوْ حَيَّةً تَلْدَغُنِي وَلَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقُولَ لَهُ شَيْئًا^(١).

انظر إلى الغيرة وفي هذا دليل على أن الرجل المعدد لزوجات، إذا أراد سفرًا فإنه لا يخرج بمن يختار، ولكن يقرع؛ لأن هذا من العدل.

وفيه أيضًا دليل: على استعمال القرعة، وأنها من الطرق التي يتميَّز بها الحق، والطرق التي يتميَّز بها الحق كثيرة، ومن أراد أن يتوسَّع في ذلك فليراجع كتاب الطرق الحكيمة لابن القيم رحمه الله فإنه يبيِّن طرقًا كثيرة^(٢).

وقد وردت القرعة في القرآن في موضعين:

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ

(١) رواه مسلم (٤/ ١٨٩٤) (٢٤٤٥) (٨٨).

(٢) انظر: «الطرق الحكيمة» (ص ٢٥٠-٢٧٤).

يَلْقَوْنَ أَقْلَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرِيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴿١١﴾ ﴿التَّغْلِبَ: ٤٤﴾.

والموضع الثاني: كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يُوَسَّسْ لِمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ ﴿١٣﴾ إِذْ أَبَقَ إِلَى الْفُلْكِ

الْمَشْحُونِ ﴿١٤﴾ فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ ﴿١٥﴾ فَالْقَمْعَةُ الْخَوْتُ وَهُوَ مُلِيمٌ ﴿١٦﴾ ﴿الْمُتَاكَلَفَاتُ: ١٣٩-١٤٢﴾.

وأما في السُّنَّةِ فذكروا أنها وَرَدَتْ في ستَةِ مواضع ^(١).

ولكن كيف يَفْرَعُ؟

نقول: إِذَا عَرَفْنَا أَنَّ الْقِرْعَةَ مُمِيزَةٌ، وَأَنَّهَا طَرِيقٌ لِلْحَكْمِ، فَإِنْ أَيْ صِفَةٌ يَتَّفَقُونَ عَلَيْهَا

فَلَا بَأْسَ بِهَا.

مثال ذلك: أَنْ يُلَفَّ أَوْ رَاقًا وَيَكْتُبَ فِيهَا فَائِزٌ، فَاشْلُ، نَاجِحٌ رَاسِبٌ، أَوْ عِلَامَةٌ صَحٌّ، وَعِلَامَةٌ خَطَأٌ، أَوْ نَقْطَةٌ، وَنَقْطَتَيْنِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. أَوْ أَنْ يَأْتِيَ بِعِيدَانِ، وَنَوَى وَحَصَى وَيَقُولُ: الْفَائِزُ مَنْ يَأْخُذُ الْعُودَ. وَإِذَا أَخَذَهُ أَحَدُهُمْ صَارَ هُوَ الْفَائِزُ.

فطريقُ الْقِرْعَةِ يَرْجِعُ إِلَى عَادَةِ النَّاسِ، وَمَا يَتَّفَقُونَ عَلَيْهِ.

وفي الْحَدِيثِ الَّذِي مَعَنَا قَوْلُهُ: «طَارَتِ الْقِرْعَةُ لِعَائِشَةَ وَحَفْصَةَ» فَعَائِشَةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ، وَحَفْصَةُ بِنْتُ عُمَرَ، وَحَفْصَةُ أَكْبَرُ مِنْ عَائِشَةَ وَانْظُرْ مَاذَا صَنَعَتْ حَفْصَةُ عليها السلام، كَانَ الرِّسُولُ يَمْشِي مَعَ عَائِشَةَ، وَيَتَحَدَّثُ مَعَهَا فَأَرَادَتْ حَفْصَةُ أَنْ تَفْعَلَ هَذِهِ الْحِيلَةَ، فَقَالَتْ: ارْكَبِي بَعِيرِي اللَّيْلَةَ، وَأَرْكَبُ بَعِيرَكَ لَتَنْظُرِينَ وَأَنْظُرِي؛ يَعْنِي: تَنْظُرِينَ بَعِيرِي، وَأَنْظُرِي بَعِيرَكَ كَالْتَّجَرِبَةِ، فَفَعَلَتْ، وَكَانَتِ اللَّيْلَةُ -فِيهَا يَبْدُو- غَيْرَ مُقْمَرَةٍ، فَجَاءَ النَّبِيُّ إِلَى

(١) وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦١٥)، وَمُسْلِمٌ (١/ ٣٢٥) (٤٣٧) (١٢٩) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ، وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ لَاسْتَهْمُوا...» الْحَدِيثُ.

وَكَذَلِكَ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣/ ١٢٨٨) (١٦٦٨) (٥٦). مِنْ حَدِيثِ عُمَرَانَ بْنِ حَصِينٍ: أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ، فَدَعَا بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَزَأَهُمْ أَثْلَاثًا ثُمَّ أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ... الْحَدِيثُ.

وَمَنْ أَرَادَ مَزِيدَ فَائِدَةٍ، فَلْيَرَاجِعِ الْفَصْلَ الَّذِي عَقَدَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمته الله فِي حَكْمِ الْقِرْعَةِ مِنْ كِتَابِهِ «الطَّرِيقُ الْحَكِيمَةُ» (ص ٢٤٦).

جمل عائشة وعليه حفصة، فسلم عليها، ثم سار حتى نزلوا، وعائشة عليها السلام تريد أن يأتي، ولكن الرسول كان أتى إلى جملها وعليه حفصة.

فلما نزلوا غارت عائشة هذه الغيرة العجيبة، وجعلت رجلها بين الإذخر وأخذت تقول: يا رب سلط عليّ عقرباً، أو حية تلدغني عليها السلام من شدة محبتها للرسول ﷺ. فهي غارت من جهتين:

الجهة الأولى: أن حفصة عليها السلام احتالت عليها هذه الحيلة.

والجهة الثانية: أنها فقدت الرسول في تلك الليلة، ولا أستطيع أن أقول له شيئاً؛ أي: للرسول ﷺ هيبة له وإكراماً.

والشاهد من هذا الحديث أن الرسول كان يُقرع بين نسائه إذا أراد سفراً.
قَالَ الْقِسْطَلَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

❖ قولها: أن رسول الله ﷺ كان إذا خرج إلى السفر أقرع بين نسائه فطارت القرعة لعائشة وحفصة، وكان النبي ﷺ إذا كان بالليل سار مع أهله حال كونه يتحدث معها فقالت حفصة: ما قالت حتى نزلوا وافتقدته عائشة، قالت عائشة لأنها عرفت أنها الجانية بها أجابت به حفصة، قالت: أي عائشة: ولا أستطيع أن أقول له شيئاً. أي: لأنه ما كان يعذّرني في ذلك. ولمسلم بعد قولها: تلدغني: رسولك لا أستطيع أن أقول له شيئاً. أي: هو رسولك.

وعند الإسماعيلي: ورسول الله ﷺ ينظر ولا أستطيع أن أقول له شيئاً. أي: لا تستطيع أن تقول في حقّه شيئاً ولم تتعرض لحفصة؛ لأنها هي التي أجابتها طائفة فعادت على نفسها باللوم وفي الحديث مشروعية القرعة. اهـ

ولكن هل يجوز للإنسان أن يدعو على نفسه غيره؟

الجواب: إن بعض العلماء في باب حدّ القذف قالوا: إذا قذف الإنسان غيره على سبيل الغيرة فإنه لا حدّ عليه؛ لأن الغيرة كالغضب يحمل الإنسان على أن يقول شيئاً

لَا يُرِيدُهُ^(١). وَإِلَّا فَعَائِشَةُ وَهِيَ أَعْقَلُ النِّسَاءِ كَيْفَ تُدْخِلُ رَجُلِيهَا الْإِذْخَرَ وَتَقُولُ: اللَّهُمَّ سَلِّطْ عَلَيَّ عَقْرَبًا أَوْ حِيَةً تَلْدَغُنِي، وَمَعْنَاهُ إِنَّهَا دَعَتْ عَلَى نَفْسِهَا بِأَسْبَابِ الْمَوْتِ، وَلَكِنَّ الرَّبَّ عَزَّ وَجَلَّ لَا يُجِيبُ مِثْلَ هَذَا الدَّعَاءِ؛ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ قَائِلَهُ لَا يُرِيدُ حَقِيقَةَ الْأَمْرِ، وَهَذَا كَدَعَاءِ الْمَرْأَةِ عَلَى وَلَدِهَا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا لَمْ يَعْدِلِ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ حَفْصَةَ وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي السَّيْرِ؟
فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَنْبَسِطُ إِلَى أَحَدٍ دُونَ أَحَدٍ، فَالشَّيْءُ الَّذِي يَمْلِكُهُ الْإِنْسَانُ
يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَعْدَلَ بَيْنَهُمَا، وَأَمَّا الَّذِي لَا يَمْلِكُهُ لَا يَجْبُرُ عَلَيْهِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٩٨ - بَابُ الْمَرْأَةِ تَهَبُ يَوْمَهَا مِنْ زَوْجِهَا لَضَرَّتْهَا، وَكَيْفَ يَقْسِمُ ذَلِكَ؟
٥٢١٢ - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ وَكَانَ النَّبِيُّ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ بِيَوْمِهَا وَيَوْمَ سَوْدَةَ^(١).
هَبَةُ الْمَرْأَةِ يَوْمَهَا لَزَوْجِهَا يَقَعُ عَلَى وَجْهَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: أَنْ تَقُولَ: اجْعَلْ يَوْمِي لِفُلَانَةٍ، وَلَا يَمْلِكُ الزَّوْجُ حِينَئِذٍ أَنْ يَجْعَلَهُ لغيرِ
فُلَانَةٍ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ تَقُولَ: وَهَبْتُ لَكَ يَوْمِي فَاجْعَلْهُ لِمَنْ شِئْتَ، وَفِي هَذِهِ الْحَالِ
يَجْعَلُهُ لِمَنْ شَاءَ وَلَا ضَرَرَ عَلَيْهِ.



(١) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١٧/٦).

(٢) رواه مسلم (١٠٨٥/٢) (١٤٦٣) (٤٧).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٩٩- بَابُ الْعَدْلِ بَيْنَ النِّسَاءِ ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ﴾. إلى

قوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا﴾ [النِّسَاءُ: ١٢٩-١٣٠].

كأنه ليس هناك حديثٌ على شرطه رحمه الله لكن الآية وهي قوله: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾

[النِّسَاءُ: ١٢٩].

هذا نفى من الله عز وجل أننا لا نستطيع ولو حرصنا أن نعدل العدل الكامل، ولكن لا تميلوا كل الميل فتدروها - أي: التي ملتم عنها - كالمعلقة، وذلك أن العدل الكامل من كل وجه يستلزم المحبة الكاملة من كل وجه، والمحبة الكاملة من كل وجه بين الزوجتين أمرٌ صعبٌ قد لا يتأتى، فكثيرٌ من الناس يتزوج امرأةً جديدةً فيميل إليها مَيْلاً ظاهراً، وربما يميل إلى الأولى مَيْلاً ظاهراً بأن تكون الثانية على خلاف ظنه فيترجع إلى الأولى.

الحاصل: أن الواجب عليه أن لا يميل كل الميل، ومن ذلك ما مرَّ علينا آنفاً في قصة حفصة وعائشة فقد كان الرسول ﷺ يتحدث إلى عائشة حديث الأنس، وأما حفصة فالظاهر أنه لا يتحدث إليها حديث الأنس؛ يعني: يتحدث إليها حديث الواجب، ولا ينبسط ذلك الانبساط الذي يحصل لعائشة.

وسبق أيضاً قول عمر لابنته حفصة: أنه نهاها أن يغرّها أن كانت عائشة أبهى وأحب إلى الرسول منها.

فالإنسان لا يمكن أن يعدل تمام العدل أبداً، فلا بد له من ميل في المودة، والميل في المودة يستلزم الميل في المعاشرة، لكن كما قال الله عز وجل: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ ﴿[النِّسَاءُ: ١٢٩].

وهذه من نعمة الله ﷻ على الرجل، والمرأة التي تَرى أنه يميلُ إلى غيرها أكثرَ وظيفتها الصبرُ والاحتسابُ، وأن تَرْجُوَ الأجرَ من الله ﷻ، وهي إذا فاتها كمالُ العدلِ من زوجها فلن يَفُوتَهَا الأجرُ من الله ﷻ.

ثم قال ﷺ: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا رَحِيمًا ﴿١٣﴾ وَإِنْ يَنْفَرَقَا يُعِنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا ﴿١٤﴾﴾. يَعْنِي: إِذَا لَمْ يَحْصُلْ تِمَامُ الْعَدْلِ وَلَمْ تَرْضَ الزَّوْجَةُ بِالْبَقَاءِ مَعَ هَذَا الزَّوْجِ، فَلَيْسَ ثَمَّةُ إِلَّا الْفِرْقَةُ، وَإِذَا تَفَرَّقَا أَغْنَى اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٠٠- بَابُ إِذَا تَزَوَّجَ الْبَكَرُ عَلَى الثَّيْبِ.

٥٢١٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا بَشْرٌ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَقُولَ قَالَ النَّبِيُّ وَلَكِنْ قَالَ: «السُّنَّةُ إِذَا تَزَوَّجَ الْبَكَرَ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيْبَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثَةً»^(١).

الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا -أَي: الْبَكَرِ وَالثَّيْبِ- ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْبَكَرَ أَرْغَبُ إِلَى الْإِنْسَانِ مِنَ الثَّيْبِ هَذَا مِنْ جِهَةٍ؛ وَلِأَنَّ الْبَكَرَ يَكُونُ عِنْدَهَا وَحْشَةً مِنَ الرِّجَالِ، فَتَحْتَاجُ إِلَى مَدَّةٍ أَطْوَلَ لِتَأْنَسَ بِالزَّوْجِ، فَفِيهِ مِرَاعَاةٌ لِلزَّوْجِ، وَمِرَاعَاةٌ لِلزَّوْجَةِ. أَمَّا الثَّيْبُ فَالْأَمْرُ فِيهَا بِالْعَكْسِ.



(١) رواه مسلم (٢/١٠٨٤) (١٤٦١) (٤٤).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٠١ - بَابُ إِذَا تَزَوَّجَ الثَّيْبُ عَلَى الْبَكْرِ.

٥٢١٤ - حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ رَاشِدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ سَفْيَانَ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ وَخَالِدٌ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: مِنَ السُّنَّةِ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْبَكْرَ عَلَى الثَّيْبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا وَقَسَمَ، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيْبَ عَلَى الْبَكْرِ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَسَمَ^(١).

قال أبو قِلَابَةَ وَلَوْ شِئْتُ لَقُلْتُ: إِنْ أُنْسَا رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ^(٢).

وقال عبدُ الرزاق: أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ وَخَالِدٍ قَالَ خَالِدٌ: وَلَوْ شِئْتُ لَقُلْتُ: رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ^(٣).

يَعْنِي كَانَ أَبَا قِلَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شَكَّ هَلْ أُنْسَ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَرِيحًا، أَوْ قَالَ مِنَ السُّنَّةِ، وَقَوْلُهُ: «وَمِنَ السُّنَّةِ». وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَرْفُوعًا صَرِيحًا لَكِنَّهَا مَرْفُوعٌ حَكْمًا؛ يَعْنِي: فِي حَكْمِ الْمَرْفُوعِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٠٢ - بَابُ مَنْ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ فِي غَسَلٍ وَاحِدٍ.

١٢١٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ فِي اللَّيْلَةِ الْوَاحِدَةِ، وَلَهُ يَوْمٌ تِسْعُ نِسْوَةٍ^(٤).

(١) رواه مسلم (٢/١٠٨٤) (١٤٦١) (٤٤).

(٢) هكذا علقه البخاري عقب الحديث (٥٢١٤)، وقال ابن حجر في «التغليق» (٤/٤٣٢): قال الجوزقي: أنا أبو حامد بن الشرقي، ثنا أبو الأزهر، ثنا عبد الرزاق أنا الثوري، عن أيوب وخالد الحذاء، عن أبي قِلَابَةَ... به.

(٣) هكذا علقه البخاري بصيغة الجزم عقب الحديث (٥٢١٤) وأسنده مسلم (٢/١٠٨٤) (١٤٦١) (٤٥). قال: حدثني محمد بن رافع، حدثنا عبد الرزاق أخبرنا سفيان، عن أيوب وخالد الحذاء... به.

(٤) رواه مسلم (١/٢٤٩) (٣٠٩) (٢٨) وزاد: «بغسل واحد».

هنا كون الرسول ﷺ يَطُوفُ على نسائه في الليلة الواحدة، والترجمة تقول: في غسل واحد فيقتضي أنه ﷺ يُجَامِعُهُنَّ ولا يَغْتَسِلُ إلا في الأخيرة. فتكون الترجمة غير متلائمة مع الحديث، لكن من عادة البخاري رحمه الله أنه إذا ترجم للحديث بما لا يوجد فيه فهو يُشِيرُ إلى رواية أخرى في الحديث قد تكون على شرطه، وقد يكون رواها في صحيحه أيضًا، وقد لا تكون، وهنا نحتاج إلى معرفة التوفيق بين الترجمة والحديث.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمه الله في «الفتح» (٣١٦/٩):

❦ قوله: «بَابُ مَنْ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ فِي غَسَلٍ وَاحِدٍ». ذكر فيه حديث أنس في ذلك، وقد تقدم سندًا وممتنًا في كتاب الغسل مع شرحه وفوائده، والاختلاف على قتادة في كونهن تسعًا أو إحدى عشرة، وبيان الجمع بين الحديثين، وتعلق به من قال: إن القسم لم يكن واجبًا عليه، وتقدم أن ابن العربي نقل أنه كانت له ساعة من النهار، لا يجب عليه فيها القسم؛ وهي بعد العصر.

وقلت: إني لم أجد لذلك دليلًا، ثم وجدت حديث عائشة الذي في الباب بعد هذا بلفظ: كان إذا انصرف من العصر دخل على نسائه فيدئون من إحداهن... الحديث. وليس فيه بقية ما ذكر من أن تلك الساعة هي التي لم يكن القسم واجبًا عليه فيها، وأنه ترك إتيان نسائه كلهن في ساعة واحدة على تلك الساعة.

ويرد عليه قوله في حديث أنس: كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة. وقد تقدمت له توجيهات غير هذه هناك.

وذكر عياض في «الشفا» أن الحكمة في طوافه عليهن في الليلة الواحدة، كان لتحصيلهن، وكأنه أراد به عدم تشوفهن للأزواج، إذ الإحصان له معانٍ منها: الإسلام، والحرية، والعفة، والذي يظهر أن ذلك إنما كان لإرادة العدل بينهن في ذلك، وإن لم يكن واجبًا كما تقدم شيء من ذلك في باب كثرة النساء، وفي التعليل الذي ذكره نظر؛ لأنهن حرم عليهن التزويج بعده، وعاش بعضهن بعده خمسين سنة فما دونها، وزادت آخرهن موتًا على ذلك. اهـ

نَقُولُ: بِالنِّسْبَةِ لِلرَّسُولِ ﷺ لَوْ أَنَّهُ لَا يَأْتِي إِلَى الْوَاحِدَةِ مِنْهُنَّ مَعَ أَيَّامِ الْأَخْرِيَّاتِ لَكَانَ لَا يَأْتِي الْوَاحِدَةَ إِلَّا فِي الْيَوْمِ الْعَاشِرِ، وَهَذِهِ مَدَّةٌ طَوِيلَةٌ، فَلَا يَحِبُّ ﷺ أَنْ يَنْقَطِعَ عَنْ أَهْلِهِ كُلِّ هَذِهِ الْمَدَّةِ، فَكَانَ يَأْتِي إِلَيْهِنَّ كُلَّ يَوْمٍ وَيَذْنُو مِنْهُنَّ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٠٣- بَابُ دُخُولِ الرَّجُلِ عَلَى نِسَائِهِ فِي الْيَوْمِ.

٥٢١٦- حَدَّثَنَا فَرَوَةُ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ إِذَا أَنْصَرَفَ مِنَ الْعَصْرِ دَخَلَ عَلَى نِسَائِهِ فَيَذْنُو مِنْ إِحْدَاهُنَّ، فَدَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ فَاحْتَبَسَ أَكْثَرَ مَا كَانَ يَحْتَبِسُ^(١).

١٠٤- بَابُ إِذَا اسْتَأْذَنَ الرَّجُلُ نِسَاءَهُ فِي أَنْ يُمَرِّضَ فِي بَيْتِ بَعْضِهِنَّ فَأَذِنَ لَهُ.

٥٢١٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، قَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَانَ يَسْأَلُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ: «أَيْنَ أَنَا غَدًا، أَيْنَ أَنَا غَدًا؟» يُرِيدُ يَوْمَ عَائِشَةَ، فَأَذِنَ لَهُ أَزْوَاجُهُ يَكُونُ حَيْثُ شَاءَ، فَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ حَتَّى مَاتَ عِنْدَهَا، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَمَاتَ فِي الْيَوْمِ الَّذِي كَانَ يَدُورُ عَلَيَّ فِيهِ فِي بَيْتِي فَقَبَضَهُ اللَّهُ وَإِنْ رَأَسَهُ لَبِنٌ نَحْرِي وَسَحْرِي، وَخَالَطَ رِيقَهُ رِيقِي^(٢).

صَارَ مَوْتُ الرَّسُولِ ﷺ فِي يَوْمِهَا، وَفِي بَيْتِهَا، وَفِي حِجْرِهَا، وَآخِرَ مَا طَعِمَ مِنَ الدُّنْيَا رِيقَهَا، وَهَذَا الَّذِي كَانَتْ تَفْخَرُ بِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَحُقَّ لَهَا أَنْ تَفْخَرَ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ كَرَامَاتِ اللَّهِ ﷻ أَنْ يُصَادِفَ أَنْ الْيَوْمَ الَّذِي مَاتَ فِيهِ هُوَ يَوْمُهَا الْأَصْلِيُّ، وَإِلَّا فَإِنَّ بَقِيَّةَ مَرَضِهِ ﷺ كَانَتْ عِنْدَهَا بِإِذْنٍ مِنْ نِسَائِهِ.

وَفِيهِ أَيْضًا: مَنْقَبَةٌ لِنِسَاءِ الرَّسُولِ ﷺ حَيْثُ أَذِنَ لَهُ ﷺ أَنْ يَكُونَ حَيْثُ شَاءَ مَعَ أَنْ

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢/ ١١٠١) (١٤٧٤) (٢١).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤/ ١٨٩٣) (٢٤٤٣) (٨٤) مُخْتَصَرًا.

كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ تَوَدُّ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهَا بِلَا شَكٍّ، لَكِنَّهُنَّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ- قَدَّمْنَ مَا يَحِبُّهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى مَا يَهْوِينَهُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٠٥- بَابُ حُبِّ الرَّجُلِ بَعْضَ نِسَائِهِ أَفْضَلَ مِنْ بَعْضِ.

٥٢١٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ فَقَالَ: يَا بِنْتَةَ لَا يَغُرَّنَكَ هَذِهِ النَّبِيَّ أَعْجَبَهَا حُسْنُهَا حُبَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِيَّاهُ يُرِيدُ عَائِشَةَ فَقَصَصْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَبَسَّمَ ^(١).
سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٠٦- بَابُ الْمُتَشَبِّعِ بِمَا لَمْ يَنْلُ وَمَا يُنْهَى مِنْ افْتِخَارِ الضَّرَّةِ.

قَوْلُهُ: «الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يَنْلُ». يَعْنِي: أَنْ يُظْهِرَ لِلنَّاسِ أَنَّهُ غَنِيٌّ وَلَيْسَ بِغَنِيٍّ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا فِي جَمِيعِ الصِّفَاتِ كَأَنْ يُظْهِرَ أَنَّهُ ذَكِيٌّ وَهُوَ بَلِيدٌ، أَنْ يُظْهِرَ أَنَّهُ عَالِمٌ وَهُوَ جَاهِلٌ، أَوْ أَنْ يُظْهِرَ أَنَّهُ عَابِدٌ وَهُوَ عَاصٍ غَيْرُ عَابِدٍ، فَكُلُّ هَذَا دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحَمَّدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (التَّوْبَةُ: ١٨٨). فَإِلَى إِنْسَانٍ الَّذِي يُظْهِرُ نَفْسَهُ لِلنَّاسِ بِمُظْهِرٍ غَيْرِ الْحَقِيقَةِ، فَهَذَا مِنَ الْخِدَاعِ وَهُوَ كَلَابَسِ ثَوْبِي زَوْرٍ يَعْنِي: مِثْلَ الْإِنْسَانِ الَّذِي يَلْبَسُ ثَوْبِي كَذِبٍ؛ لِأَنَّهُ أَظْهَرَ أَنَّهُ عَلَى صِفَةٍ، وَهُوَ عَلَى خِلَافِهَا فَكَذَّبَ فِي الْأَمْرَيْنِ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥٢١٩- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي فَاطِمَةُ عَنْ أَسْمَاءَ: أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لِي ضَرَّةٌ فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ إِنْ تَشَبَّعْتُ مِنْ زَوْجِي غَيْرَ الَّذِي يُعْطِينِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كِلَابَسِ ثَوْبِي زَوْرٌ»^(١).

إِنَّمَا يَقَعُ هَذَا بَيْنَ الضَّرَّاتِ كَثِيرًا، فَتَقُولُ إِحْدَاهُنَّ: زَوْجِي لَمَّا جَاءَ فِي الْبَارِحَةِ جَاءَ مَعَهُ بِلَحْمٍ، وَفَاكِهِةٍ، وَكَذَا وَاسْتَأْنَسَ، وَجَلَسَ، وَتَذَكَّرُ أَنَّهُ أَيْضًا يَأْتِي بِالْهَدَايَا وَالثِّيَابِ وَهِيَ فِي كُلِّ تَكْذِيبٍ، وَإِنَّمَا هَذَا مِنْ عِنْدِ أَهْلِهَا، وَأَهْلُهَا أَغْنِيَاءُ يُعْطُونَهَا كُلَّ هَذَا وَضَرَّتْهَا مَسْكِينَةٌ فَهَذَا حَرَامٌ عَلَيْهَا؛ أَنَّهُ كَاذِبَةٌ، لِأَنَّهَا تُوجِبُ الْحَقْدَ وَالْبَغْضَاءَ مِنْ هَذِهِ الزَّوْجَةِ لَزَوْجِهَا.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٠٧- بَابُ الْغِيَرَةِ.

وَقَالَ وَرَّادٌ، عَنِ الْمَغِيرَةِ، قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبادَةَ: لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي لَضَرَبْتُهُ بِالسِّيفِ غَيْرَ مُصَفِّحٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَعْجَبُونَ مِنْ غِيَرَةِ سَعْدٍ، لَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللَّهِ أَغْيَرُ مِنِّْي»^(١).

٥٢٢٠- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي الْأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ، وَمَا أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْمَدْحُ مِنَ اللَّهِ»^(٢).

(١) رواه مسلم (١٦٨١/٣) (٢١٣٠) (١٢٧).

(٢) علقه البخاري بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٣١٩/٩)، وأسنده بتمامه في أواخر الحدود، باب: من رأى مع امرأته رجلاً فقتله (٦٨٤٦). وانظر: «تغليق التعليق» (٤/٤٣٢).

(٢) رواه مسلم (٢١١٤/٤) (٢٧٦٠) (٣٢).

٥٢٢١- وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ مَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَرَى عَبْدَهُ، أَوْ أُمَّتَهُ تَزْنِي، يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمَ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا، وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا»^(١).

٥٢٢٢- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا هَمَامٌ، عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سلمة، أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ حَدَّثَهُ عَنْ أُمِّهِ أَسْمَاءَ: أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ: «لَا شَيْءَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ».

٥٢٢٣- وَعَنْ يَحْيَى أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ حَدَّثَهُ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ ح. وَحَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سلمة أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَغَارُ، وَغَيْرَةُ اللَّهِ أَنْ يَأْتِيَ الْمُؤْمِنُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ».

هذه الأحاديث فيها إثبات صفة الغيرة لله ﻋَﻠَﻴْهِ السَّلَام، وأنه يَغَارُ إذا أتى عبده الفاحشة، وهذه الغيرة كغيرها من الصفات يَجِبُ علينا أن نُؤْمِنَ بِأَنَّهَا ثَابِتَةٌ لِلَّهِ حَقِيقَةٌ، وَلَكِنْ لَا تُشَبِّهُ غَيْرَةَ الْإِنْسَانِ؛ لِأَنَّ غَيْرَةَ الْإِنْسَانِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّعْفِ، فَالْإِنْسَانُ إِذَا غَارَ تَجِدُهُ يَحْمَقُ، وَيَطِيرُ صَوَابُهُ وَلَا يَعِي مَا يَقُولُ، حَتَّى رِيَا سَبَّ نَفْسِهِ وَأَهْلِهِ، وَأَوْلَادَهُ وَأُمَّه، وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ.

وَأَمَّا غَيْرَةُ اللَّهِ ﻋَﻠَﻴْهِ السَّلَام فَإِنَّهَا لَيْسَتْ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَهُ الْحِكْمَةُ، وَهُوَ الْحَكِيمُ لَا يَفْعَلُ فَعْلًا يَكُونُ سَفَهًا، فَكَمَا نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ يَغْضَبُ، وَلَكِنْ غَضَبُهُ لَيْسَ كَغَضَبِ الْمَخْلُوقِ. كَذَلِكَ نَقُولُ فِي الْغَيْرَةِ.

وفيه أيضًا من الفوائد: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَكُونَ غَيُورًا عَلَى أَهْلِهِ، فَاَنْظُرْ إِلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَاذَا يَقُولُ؟ يَقُولُ: لَا ضَرْبَ بَنَّةٍ بِالسَّيْفِ غَيْرَ مُصْفَحٍ أَوْ مُصْفَحٍ يَعْنِي: لَا أَضْرِبُهَا مَعَ صَفْحَةِ السَّيْفِ، بَلْ مَعَ حَدِّهِ، فَقَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «أَتَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ؟» يَعْنِي: أَنَّهَا غَيْرَةٌ عَظِيمَةٌ لَكِنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «لَا نَأْخِذُ بِغَيْرِ مَنْهُ وَاللَّهُ أَغْيَرُ مِنِّي» ﻋَﻠَﻴْهِ السَّلَام.

ولكن هل أقره النبي ﷺ على هذه الغيرة أو لا؟

الجواب: أنه أقره؛ ولذلك لو وجد الإنسان رجلاً على أهله -والعياذ بالله- فقتله بدون إنذار فإن دمه هدرٌ ولا يضمنه.

ونظير ذلك لو أن رجلاً جعل ينظرُ إليك من شقِّ الباب، فإنك تفقأ عينه بأن تأخذُ الحربة أو شبهها وتفقأ عينه بدون أن تُنذره. حتى إن الرسول ﷺ جعل يَحْتَلُهُ لئلا يَشْعُرَ بِهِ فِيهِرَبَ^(١).

فلو قال قائل: لماذا لا نجعلُ هذه المسألة من بابِ دفعِ الصائلِ وأنه إذا اندفع بدون ذلك لم يجز أن نفعل به هذا؟

الجواب: أن هذا من بابِ قمعِ المفسدِ وعقوبيته، وليس من بابِ دفعِ الصائلِ، فهذا الرجلُ الذي -والعياذ بالله- وجده مثلاً على أهله له أن يقتله.

ولهذا لما جيء برجل قد قتل رجلاً وجده على امرأته، فحاكمه أولياؤه إلى عمرَ رضي الله عنه، فجاء الرجلُ فقال: يا أمير المؤمنين نعم أنا قتلته بسيفي هذا، ولكنني إنما صرَبْتُ بين فخذَي أهلي، فإن كان بينهما فقد قتلته، فأخذ عمرُ السيفَ منه، وهزّه وقال: إن عَادُوا فَعُدُّ^(٢).



(١) رواه البخاري (٦٢٤٢)، ومسلم (١٦٩٩/٣) (٢١٥٩) (٤٥).

(٢) رواه سعيد بن منصور في «سننه» وانظر: «إرواء الغليل» (٧/ ٢٧٤).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥٢٢٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي الزَّيْبَرُ وَمَا لَهُ فِي الْأَرْضِ مِنْ مَالٍ وَلَا مَمْلُوكٍ وَلَا شَيْءٍ غَيْرِ نَاضِحٍ، وَغَيْرِ فَرَسِهِ، فَكُنْتُ أَعْلِفُ فَرَسَهُ، وَأُسْقِي الْمَاءَ وَأُخْرِزُ غَرْبَهُ وَأُعْجِنُ، وَلَمْ أَكُنْ أَحْسَنُ أَخِيرُ، وَكَانَ تَخْخِزُ لَهَا جَارَاتُ لِي مِنَ الْأَنْصَارِ، وَكَانَ نِسْوَةٌ صَدِيقٍ وَكَانَتْ أَنْقُلُ النَّوَى مِنَ الْأَرْضِ الزَّيْبَرِ الَّتِي أَقْطَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَأْسِي، وَهِيَ مَنِي عَلَى ثُلْثِي فَرَسَخٍ فَجِئْتُ يَوْمًا وَالنَّوَى عَلَى رَأْسِي، فَلَقِيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَمَعَهُ نَفَرٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَدَعَانِي ثُمَّ قَالَ: «إِخْ إِيَّاهُ» لِيَحْمِلَنِي خَلْفَهُ، فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أُسِيرَ مَعَ الرِّجَالِ وَذَكَرْتُ الزَّيْبَرَ وَغَيْرَتَهُ، وَكَانَ أَغْيَرَ النَّاسِ، فَعَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ أَنِّي قَدْ اسْتَحْيَيْتُ، فَمَضَى فَجِئْتُ الزَّيْبَرَ فَقُلْتُ: لَقِينِي رَسُولُ اللَّهِ وَعَلَى رَأْسِي النَّوَى، وَمَعَهُ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَأَنَاخَ لَأَرْكَبَ فَاسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ، وَعَرَفْتُ غَيْرَتَكَ فَقَالَ: وَاللَّهِ لِحَمْلِكَ النَّوَى كَانَ أَشَدَّ عَلَيَّ مِنْ رُكُوبِكَ مَعَهُ. قَالَتْ: حَتَّى أَرْسَلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَ ذَلِكَ بِخَادِمٍ يَكْفِينِي سِيَاسَةَ الْفَرَسِ، فَكَأَنَّمَا أَعْتَقَنِي ^(١).

فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَوَائِدُ:

منها: أَنَّهُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ مَكْلُفَةٌ بِخِدْمَةِ زَوْجِهَا فِي بَيْتِهِ؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه تَقُولُ: إِنَّهَا تَعْلِفُ الْفَرَسَ، وَتَسْقِي الْمَاءَ وَتَخْرِزُ الْغَرْبَ، وَتَعْجِنُ وَلَكِنَّهَا لَا تَعْرِفُ تَخْخِزُ، فَيَخْخِزُ لَهَا جَارَاتُ لَهَا مِنَ الْأَنْصَارِ.

وفيه دليلٌ: عَلَى أَنَّ تَقْدِيسَ الْغَرْبِ لِلْمَرْأَةِ الْآنَ وَكَأَنَّهَا مُلْكَةٌ وَالرَّجُلُ كَأَنَّهُ مَمْلُوكٌ خِلَافَ الطَّبِيعَةِ الَّتِي خَلَقَ اللَّهُ الْبَشَرَ عَلَيْهَا، وَخِلَافَ هَذِي الْمُسْلِمِينَ؛ وَلِذَلِكَ تَجِدُ بَعْضَ الْمُسْتَغْرِبِينَ الْآنَ قَدْ انْحَطَّتْ أَخْلَاقُهُمْ بِالنِّسْبَةِ لِنِسَائِهِمْ، حَتَّى كَانَتِ الْمَرْأَةُ هِيَ الَّتِي تَأْمُرُ الزَّوْجَ وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، بَلْ يَلْزَمُهَا تَأْتِمَرُ بِأَمْرِ زَوْجِهَا.

ونقول بالنسبة للفرس، عندنا الآن السيارة. فإذا دَخَلَتْ في البيتِ وقال: نَظِّفُهَا تُنَظِّفُهَا. وعلى كُلِّ حالٍ نَقُولُ: ما جرى به العرفُ فلا بأس أن تفعله بأمر زوجها ولكن إذا جَرَى العرفُ بما يُخَالِفُ عرفَ الصحابة فهذا هو المشكل؛ لأننا الآن كثيرٌ منا يُقْلِدُ الغربَ في تقديسِ المرأة، فأخشى غداً يأتي العرفُ الذي نَقُولُ المرأةُ للرجل: افعل كذا وكذا.

هذه مشكلةٌ لكن عندنا آيةٌ من القرآن وهي قول الله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النِّسَاءُ: ٣٤]. فهو القوَّام، والمرأة ليست قوَّامة، والمرأة راعية، أو مرعية، والرجل هو الراعي عليها. وفيه أيضاً من الفوائد: تواضع النبي ﷺ ورحمته بأمته، حيثُ أَنَاخَ البعيرَ لبنتِ صديقه ﷺ، وهو أبو بكرٍ.

وفيه دليلٌ: على صيانة أسماء بنتِ أبي بكرٍ لحقِّ زوجها، وغيرتها عليه، حيثُ أنها لم تَرَكَبْ؛ لأنها ذَكَرَتْ غيرةَ زوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه. وفيه دليلٌ: على أن المرأة تُحَدِّثُ زوجها بما حصلَ لها، وهذا والحمدُ لله وإن لم يَكُنْ ذا قيمةٍ بالنسبةِ لاستنباطنا من الحديث؛ لأن كُلَّ امرأةٍ تَكُونُ مع زوجها تُبَادِلُهُ الحبَّ فإنها سوف تَقْصُصُ عليه ما جرى لها، ويقْصُصُ عليها ما جرى له. قَالَ الحافظُ في «الفتح» (٣٢٣/٩):

قوله: «والله لحملك التوى على رأسك كان أشدَّ عليَّ من ركوبك معه». كذا للأكثرِ وفي رواية السرخسي: كان أشدَّ عليكن. وسقطت هذه اللفظة من رواية مسلم، ووجه المفاضلة التي أشار إليها الزبير، إن ركوبها مع النبي ﷺ لا يَنْشَأُ منه كبيرُ أمرٍ من الغيرة؛ لأنها أختُ امرأته، فهي في تلك الحال لا يَحِلُّ له تزوجها أن لو كانت خاليةً من الزوج، وجوازُ أن يَقَعَ لها ما وَقَعَ لزَيْنَبَ بنتِ جحشٍ بعيدٌ جدًّا؛ لأنه يَزِيدُ عليه لزومُ فراقه لأختها، فما بقي إلا احتمالُ أن يَقَعَ لها من بعضِ الرجالِ مزاحمةٌ بغيرِ قصدٍ، وأن يَنْكَشِفَ منها حالةُ السِرِّ ما لا تَريْدُ انكشافه ونحو ذلك، وهذا كُلُّهُ أخفُّ

مِمَّا تَحَقَّقَ مِنْ تَبَذُّلِهَا وَمِنْ حَمْلِ النِّوَى عَلَى رَأْسِهَا مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُتَوَهَّمُ خَسَّةُ
النَّفْسِ وَدَنَاءَةُ الِهْمَةِ، وَقَلَّةُ الْغَيْرَةِ وَلَكِنْ كَانَ السَّبَبُ الْحَامِلُ عَلَى الصَّبْرِ عَلَى ذَلِكَ،
شُغْلُ زَوْجِهَا، وَأَبْيَها بِالْجِهَادِ وَغَيْرِهِ مِمَّا يَأْمُرُهُم بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَيُقِيمُهُمْ فِيهِ، وَكَانُوا لَا
يَتَفَرَّغُونَ لِلْقِيَامِ بِأُمُورِ الْبَيْتِ، بَأَن يَتَعَاطَوْا ذَلِكَ بِأَنْفُسِهِمْ، وَلِضَيْقِ مَا بِأَيْدِيهِمْ عَلَى
اسْتِخْدَامِ مَنْ يَقُومُ بِذَلِكَ عَنْهُمْ. اهـ

هنا الزبير رضي الله عنه يَقُولُ: إِنْ حَمَلَكَ النِّوَى أَشَدُّ مِنْ أَنْ تَرْكَبِي مَعَهُ، وَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى
ابْتِدَالِ نَفْسِكَ، وَانْحِطَاطِ رَتَبَتِكَ؛ يَعْنِي: مَعْنَاهُ أَنْ حَمَلَ النِّوَى أَشَدُّ مِنَ الرُّكُوبِ عِنْدَ
النَّاسِ، فَلَوْ رَكِبْتَ مَعَهُ مَا صَارَ مِثْلُ مَا لَوْ حَمَلْتَ النِّوَى، بَلْ قَدْ يَكُونُ رُكُوبُهَا مَعَ النَّبِيِّ
مَنْقِبَةً لَهَا وَشَرَفًا فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: لَوْ رَكِبْتَ مَعَهُ مَا أَثَّرَ ذَلِكَ عَلَيَّ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُؤَثَّرْ حَمْلُكَ
النِّوَى فَهَذَا مِنْ بَابِ أَوَّلَى، هَذَا مَعْنَى الْحَدِيثِ.

وفيه أيضًا: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ اسْتِخْدَامِ الْخَادِمِ، لَكِنْ إِذَا دَعَتِ الْحَاجَةَ؛ وَلِهَذَا قَالَتْ
أَسْمَاءُ: فَكَأَنَّمَا أَعْتَقْنِي.



ثم قال البخاري رحمته الله:

٥٢٢٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ
عِنْدَ بَعْضِ نِسَائِهِ، فَأَرْسَلَتْ إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ بِصَحْفَةٍ فِيهَا طَعَامٌ، فَضَرَبَتْ
الَّتِي النَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْتِهَا يَدَ الْخَادِمِ فَسَقَطَتِ الصَّحْفَةُ، فَأَنْفَلَقَتْ فَجَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَقَّ
الصَّحْفَةَ ثُمَّ جَعَلَ يَجْمَعُ فِيهَا الطَّعَامَ الَّذِي كَانَ فِي الصَّحْفَةِ وَيَقُولُ: «غَارَتْ أُمُكُمْ».
ثُمَّ حَبَسَ الْخَادِمَ حَتَّى آتَى بِصَحْفَةٍ مِنْ عِنْدِ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا، فَدَفَعَ الصَّحْفَةَ
الصَّحِيفَةَ إِلَى الَّتِي كَسَرَتْ صَحْفَتُهَا، وَأَمْسَكَ الْمَكْسُورَةَ فِي بَيْتِ الَّتِي كَسَرَتْ فِيهِ.
فِي هَذَا الْحَدِيثِ لَمْ يُؤَيِّخْهَا النَّبِيُّ ﷺ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مِنْ شِدَّةِ الْغَيْرَةِ، وَالْغَيْرَةُ
ثَوْرَةٌ فِي الْوَاقِعِ مَا يَسْتَطِيعُ الْإِنْسَانُ أَنْ يَكْسِرَهَا فَقَدْ تَكُونُ أَشَدُّ مِنَ الْغَضَبِ،
فَالرَّسُولُ ﷺ جَعَلَ يَضُمُّ هَذِهِ الصَّحْفَةَ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَيَجْمَعُ الطَّعَامَ،

وَيَقُولُ: «غَارَتْ أُمُّكُمْ». يَعْنِي: أَنَّهَا فَعَلَتْ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ الْغِيَرَةِ.

وفيه دليلٌ: عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ الرَّاجِحِ: أَنَّ الْمَثَلِيَّ يُضْمَنُ بِمَثَلِهِ، وَأَنَّ الْمَثَلِيَّ لَا يَخْتَصُّ بِالْمَكِيلِ وَالْمُوزُونِ، كَمَا قَالَ الْفُقَهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ^(١)، بَلْ يَعُمُّ كُلُّ مَا كَانَ لَهُ مَثَلٌ أَوْ نَظِيرٌ.

مثال ذلك: كَسَرَ شَخْصٌ فَنَجَانًا لِشَخْصٍ، يَضْمَنُهُ عَلَى الْمَذْهَبِ بِالْقِيَمَةِ، وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي بِمَثَلِهِ؛ أَيُّ: بِفَنَجَانٍ مَثَلِهِ لِأَنَّ هَذَا لَهُ مَثِيلٌ.

وفي هذا الحديث: يُؤْخَذُ مِنْ إِبْهَامِ الرَّاوِي اسْمَ التِّي كَسَرَتْ الصَّفْحَةَ فَانْدَتَانِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: أَنَّهُ يَنْبَغِي السِّرَافِي الْأُمُورِ التِّي لَا يَكُونُ فِي بَيَانِهَا فَائِدَةٌ.

وَالْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّهُ لَيْسَ الْمَقْصُودُ شَخْصًا حَصَلَتْ مِنْهُ الْقِصَّةُ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ الْقِصَّةُ نَفْسُهَا؛ وَابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ دَائِمًا يَخْرِصُ عَلَى تَمْيِيزِ الْمُبْهَمِ، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ بَحْثٌ طَيِّبٌ، لَكِنْ مَا هُوَ بِلَازِمٍ، وَلِهَذَا تَجِدُهُ كَثِيرًا مَا يَقُولُ: لَمْ أَغْرِفَ الرَّجُلَ أَوْ لَمْ أَجِدْهُ، وَلَيْسَ هَذَا بِلَازِمٍ، وَالْمَقْصُودُ أَنَّ نَعْلَمَ الْقِصَّةَ.



ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٢٢٦- مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «دَخَلْتُ الْجَنَّةَ - أَوْ أُتِيتَ الْجَنَّةَ - فَأَبْصَرْتُ قَصْرًا فَقُلْتُ: لِمَنْ هَذَا؟ قَالُوا: لِعَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ. فَأَرَدْتُ أَنْ أَدْخُلَهُ فَلَمْ يَمْنَعْنِي إِلَّا عِلْمِي بِغَيْرَتِكَ». قَالَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَوْ عَلَيْكَ أَغَارُ؟^(٢)

(١) انظر: «المبدع» (٥/ ١٨١).

(٢) رواه مسلم (٤/ ١٨٦٢) (٢٣٩٤) (٢٠).

٥٢٢٧- وَحَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي بَنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جُلُوسٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي فِي الْجَنَّةِ فَإِذَا امْرَأَةٌ تَتَوَضَّأُ إِلَى جَانِبِ قَصْرِ، فَقُلْتُ: لِمَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا لِعَمْرٍ. فَذَكَرْتُ غَيْرَتَهُ فَوَلَّيْتُ مُدْبِرًا». فَبَكَى عَمْرٌ وَهُوَ فِي الْمَجْلِسِ، ثُمَّ قَالَ: أَوْ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغَارُ؟^(١)

إِذَا: صَارَتِ الْغَيْرَةُ لَهَا عِدَّةُ أَسْبَابٍ: فَقَدْ تَكُونُ الْغَيْرَةُ بَيْنَ النِّسَاءِ، وَقَدْ تَكُونُ الْغَيْرَةُ مِنْ إِنْسَانٍ مَا يَوَدُّ أَحَدًا يَتَعَدَّى عَلَى حَقِّهِ، سَوَاءٌ كَانَ مِنْ صَرَاتِ الرَّجُلِ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِنَّ، كَمَا فِي حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، وَلَكِنَّهُ غَيْرَةُ عَلَى الْأَهْلِ. وَالنَّاسُ يَخْتَلِفُونَ فِي الْغَيْرَةِ، فَبَعْضُ النَّاسِ يُفْرِطُ فِي الْغَيْرَةِ، وَلَا يُبَالِي، وَبَعْضُ النَّاسِ مُفْرِطٌ وَيَغْلُو فِي الْغَيْرَةِ، وَالْوَسْطُ هُوَ خَيْرُ الْأُمُورِ.

وقوله في الحديث: «فإذا امرأة تتوضأ». قد يقول قائل: وهل في الجنة وضوء، وهل هناك نجاسات يتوضأ الإنسان منها؟ هذا السؤال كما قال مالك عندما سئل عن الاستواء، فإن الصحابة وهم أحرص الناس على العلم لم يسألوا هذا السؤال، مع علمهم بأن الجنة ليس فيها تكليف فعلينا أن نقول: سمعنا وأطعنا.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٠٨- بَابُ غَيْرَةِ النِّسَاءِ وَوَجْدِهِنَّ.

٥٢٢٨- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَأَعْلَمُ إِذَا كُنْتُ عَنِّي رَاضِيَةً، وَإِذَا كُنْتُ عَلَى غَضَبِي». قَالَتْ: فَقُلْتُ: مَنْ أَيْنَ تَعْرِفُ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: «أَمَّا إِذَا كُنْتُ عَنِّي رَاضِيَةً فَإِنَّكَ تَقُولِينَ: لَا وَرَبَّ مُحَمَّدٍ. وَإِذَا كُنْتُ غَضَبِي. قُلْتُ: لَا وَرَبَّ إِبْرَاهِيمَ».

قالت: قُلْتُ: أَجَلٌ وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَهْجُرُ إِلَّا اسْمَكَ^(١).
 هذا فيه تَبَسُّطُ الرُّسُولِ مع زَوْجَاتِهِ وهو يَدُلُّ على حَسَنِ خُلُقِهِ ومَعَامَلَتِهِ، وقد قال
 الرُّسُولُ ﷺ: «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي»^(٢).
 فعائشة رضي الله عنها إذا كانت غَضَبَانَةً مَا تَذْكُرُ اسْمَ الرُّسُولِ ﷺ بل تَقُولُ: لَا وَرَبَّ
 إِبْرَاهِيمَ. وإذا كانت رَاضِيَةً، تَقُولُ: لَا وَرَبَّ مُحَمَّدٍ.
 إِذَا: التَّرَاغُ الَّذِي يَكُونُ بَيْنَ الصَّبِيَّانِ لَهُ أَصْلٌ، فَعِنْدَنَا الصَّبِيَّانُ إِذَا حَدَثَ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ،
 وَأَرَادَ أَحَدُهُمَا أَنْ يُنَادِيَ عَلَى الَّذِي أَغْضَبَهُ أَوْ يُشِيرُ إِلَيْهِ يَقُولُ: ذَهَبَ هَذَا. أَوْ رَأَيْتُ ذَاكَ
 وَهَكَذَا.

وَلَكِنَّهَا رضي الله عنها تَقُولُ: مَا أَهْجُرُ إِلَّا اسْمَكَ. أَمَا الْمُسَمَّى فَلَا تَهْجُرُهُ.



ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رضي الله عنه:

٥٢٢٩- حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ، عَنْ هِشَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي،
 عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: مَا غَرْتُ عَلَى امْرَأَةٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا غَرْتُ عَلَى خَدِيجَةَ؛
 لِكثْرَةِ ذِكْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِيَّاهَا، وَثَنَائِهِ عَلَيْهَا، وَقَدْ أُوحِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبَشِّرَهَا بِبَيْتٍ
 لَهَا فِي الْجَنَّةِ مِنْ قَصَبٍ^(١).

فِي هَذَا الْحَدِيثِ بَيَانُ أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَغَارُ عَلَى الشَّخْصِ وَهُوَ مَيِّتٌ؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ
 غَارَتْ عَلَى خَدِيجَةَ وَقَدْ تُوَفِّيَتْ قَبْلَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا الرُّسُولُ ﷺ، لَكِنْ لِأَنَّ الرُّسُولَ ﷺ
 كَانَ يُبَشِّرُ عَلَيْهَا، وَيَذْكُرُهَا مَعَ أَنَّهَا لَمْ تَزَاحِمْهَا فِي الدُّنْيَا أَبَدًا، لَكِنْ هِيَ الْغَيْرَةُ، وَالْمَرَأَةُ
 قَاصِرَةٌ مَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَتَحَكَّمَ بِنَفْسِهَا، لَا سِيَّمَا فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ.

(١) رواه مسلم (٤/ ١٨٩٠) (٢٤٣٩) (٨٠).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) رواه مسلم (٤/ ١٨٨٨) (٢٤٣٥) (٧٤).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٠٩ - بَابُ ذُبِّ الرَّجُلِ عَنْ ابْنَتِهِ فِي الْغَيْرَةِ وَالْإِنْصَافِ .

٥٢٣٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ الْمُسَوِّرِينَ مُحَرَّمَةً

قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول - وهو على المنبر -: «إِنْ بَنِي هِشَامِ بْنِ الْمَغِيرَةِ اسْتَأْذَنُوا فِي أَنْ يُنْكِحُوا ابْنَتَهُمْ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، فَلَا آذَنْ، ثُمَّ لَا آذَنْ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ أَنْ يُطَلَّقَ ابْنَتِي، وَيَنْكِحَ ابْنَتَهُمْ فَإِنَّهَا هِيَ بَضْعَةٌ مِنِّي يُرِيدُنِي مَا أَرَاهَا وَيُؤْذِنِي مَا آذَاهَا».

هذا حديث عظيم وفيه فوائد:

منها: أن الرسول ﷺ أعلنَ هذا على المنبر، ولم يُسرّه إلى علي بن أبي طالب، ولا إلى الذين استأذنوه؛ لأن الأمر شديد.

ومنها: أنه كرّر ذلك قال: لَا آذَنْ، ثُمَّ لَا آذَنْ، ثُمَّ لَا آذَنْ. ﷺ ولو قالها مرة واحدة لكفى.

ومنها: أنه قال: «إِلَّا أَنْ يُرِيدَ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ». ولم يذكر اسمه، وهو يدل على شدة غضبه ﷺ.

وقوله: «يُطَلَّقُ ابْنَتِي وَيَنْكِحُ ابْنَتَهُمْ». واضح في هذا أن الرسول أضاف ابنته إلى نفسه، وأضاف ابنتهم إليهم، ولم يقل: إِلَّا أَنْ يُطَلَّقَ فَاطِمَةُ، وَيَنْكِحَ فَلَانَةٌ؛ يعني: كأنه يقول: إذا فعل فقد فصلهم علي، أو على الأقل فصل ابنتهم على ابنتي، فإضافة البنت إليه تشریفاً لها وتعظيماً، وإضافة البنت إليهم في مقابلة إضافة البنت إليه تحقيراً.

وأيضاً أكد هذا بأنها بَضْعَةٌ منه؛ أي: جزء منه؛ لأن الولد جزء من أبيه.

وقوله: «يريدني ما أراها»^(١). يعني: يُقْلِقُنِي مَا يُقْلِقُنِي، أو يُقْلِقُنِي مَا يُقْلِقُنِي مِنَ الرِّيبِ، وهو الاضطراب والحركة.

(١) ورد في رواية مسلم بلفظ: «ما أراها» من الثلاثي.

وقوله: «وَيُؤْذِنِي مَا آذَاهَا». في هذا دليلٌ على محبة الرسول ﷺ لفاطمة عليها السلام.

قَالَ في الشرح: قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول وهو -أي: والحال- أنه على المنبر: «إِنَّ بَنِي هِشَامِ بْنِ الْمَغِيرَةِ اسْتَأْذَنُوا». ولأبي الكُشَمِيهَنِّي: «اسْتَأْذَنُونِي فِي أَنْ يُنْكِحُوا» بِضَمِّ أَوَّلِهِ مِنْ أَنْكَحَ، ابْتَنَهُمْ جَوِيرِيَّةً، أَوْ الْعَوْرَاءَ، أَوْ جَمِيلَةَ بِنْتِ أَبِي جَهْلٍ عَلِيَّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ. وَبَنُو هِشَامٍ هُمْ أَعْمَامُ بِنْتِ أَبِي جَهْلٍ؛ لِأَنَّهُ أَبُو الْحَكَمِ عَمْرُو بْنُ هِشَامِ بْنِ الْمَغِيرَةِ، وَقَدْ أَسْلَمَ أَخُوهُ الْحَارِثُ بْنُ هِشَامٍ، وَسَلَمَةُ بْنُ هِشَامٍ عَامَ الْفَتْحِ.

وعند الحاكم بسند صحيح إلى سويد بن غفلة أحد المخضرمين ممن أسلم في حياة النبي ﷺ ولم يلقه قال: خطب عليُّ بنْتُ أَبِي جَهْلٍ إِلَى عَمِّهَا الْحَارِثِ فَاسْتَشَارَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «أَعَنْ حَسَبُهَا تَسْأَلُنِي؟». فقال: لَا، وَلَكِنْ أَتَأْمُرُ لِي بِهَا؟ قَالَ: «لَا... الْحَدِيثُ».

«فَلَا آذَنْ لَهُمْ فِي ذَلِكَ، ثُمَّ لَا آذَنْ لَهُمْ فِي ذَلِكَ، ثُمَّ لَا آذَنْ لَهُمْ» بالتكرير ثلاثاً، قال الكرمانى: فَإِنْ قُلْتُ: لَا بَدَّ فِي الْعُطْفِ مِنَ الْمَغَايِرَةِ بَيْنَ الْمَعْطُوفِينَ؟ وَأَجَابَ بِأَنَّ الثَّانِي فِيهِ مَغَايِرَةٌ لِلأَوَّلِ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَأْكِيدًا لَيْسَ فِي الْأَوَّلِ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى تَعْدِيدِ مَدَّةٍ مَنَعَ الْإِذْنَ، كَأَنَّهُ أَرَادَ رَفَعَ الْمَجَازَ لِاحْتِمَالِ أَنْ يُؤْخَذَ النَّفْيُ عَلَى مَدَّةٍ بَعْضِهَا فَقَالَ: ثُمَّ لَا آذَنْ. أَيْ: وَلَوْ مَضَتْ الْمَدَّةُ الْمَفْرُوضَةُ تَقْدِيرًا لَا آذَنْ بَعْدَهَا، ثُمَّ كَذَلِكَ ذَلِكَ أَبَدًا «إِلَّا أَنْ يُرِيدَ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ أَنْ يُطَلَّقَ ابْنَتِي وَيَنْكِحَ ابْنَتَهُمْ». بَفَتْحِ الْيَاءِ مِنْ يَنْكِحُ «فَإِنَّمَا هِيَ -أَيْ: فَاطِمَةُ- بَضْعَةٌ» بَفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ، وَسُكُونِ الْمَعْجَمَةِ، وَحُكْيِ ضَمِّ الْمُوَحَّدَةِ وَكُسْرُهَا؛ أَيْ: قِطْعَةٌ لَحْمٍ مِنِّي.

«وَيُرِيْنِي» بِضَمِّ أَوَّلِهِ «مَا أَرَاهَا» نَقُولُ: أَرَانِي فَلَانٌ إِذَا رَأَيْتَ مِنْهُ مَا تَكْرَهُهُ. «وَيُؤْذِنِي مَا آذَاهَا». وَحِينَئِذٍ فَمَنْ آذَى فَاطِمَةَ فَقَدْ آذَى النَّبِيَّ ﷺ وَأَذَاهُ حَرَامٌ اتِّفَاقًا.

وزاد في رواية الزُّهْرِيِّ فِي الْخُمْسِ: «وَأَنَا أَتَخَوَّفُ أَنْ تُفْتَنَ فِي دِينِهَا، وَإِنِّي لَسْتُ أَحَرِّمُ حَلَالًا، وَلَا أُحِلُّ حَرَامًا، وَلَكِنَّ وَاللَّهِ لَا تَجْتَمِعُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ، وَبِنْتُ عَدُوِّ اللَّهِ

أَبْدَا» قَالَ الصَّفَاقْسِيُّ: أَصَحُّ مَا تُحْمَلُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْقِصَّةُ أَنَّهُ ﷺ حَرَّمَ عَلَى عَلِيٍّ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ ابْنَتِهِ وَابْنَةِ أَبِي جَهْلٍ؛ لِأَنَّهُ عَلَّلَ بِأَن ذَلِكَ يُؤْذِيهِ، وَأَذْيُهُ حَرَامٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «لَا أُحَرِّمُ حَلَالًا». أَي: هِيَ لَهُ حَلَالٌ لَوْ لَمْ تَكُنْ عِنْدَهُ فَاطِمَةُ، وَأَمَّا الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا الْمُسْتَلْزَمُ تَأْذِيهِ لَتَأْذِي فَاطِمَةَ بِهِ فَلَا، وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ مِنْ خَصَائِصِهِ ﷺ أَلَّا يُتَزَوَّجَ عَلَى بَنَاتِهِ، أَوْ هُوَ خَاصٌّ بِفَاطِمَةَ، وَزَادَ فِي رَوَايَةٍ غَيْرِ أَبِي ذَرٍّ هَكَذَا قَالَ: وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ سَبَقَ فِي مَنَاقِبِ فَاطِمَةَ. اهـ



ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١١٠ - بَابُ يَقِلُّ الرِّجَالُ وَيَكْثُرُ النِّسَاءُ.

وَقَالَ أَبُو مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَتَرَى الرَّجُلَ الْوَاحِدَ يَتْبَعُهُ أَرْبَعُونَ امْرَأَةً يَلْذَنُ بِهِ مِنْ قَلَّةِ الرِّجَالِ وَكَثْرَةِ النِّسَاءِ»^(١).

٥٢٣١- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عَمَرَ الْحَوْضِيُّ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَا أُحَدِّثُكُمْ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا يُحَدِّثُكُمْ بِهِ أَحَدٌ غَيْرِي، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ: أَنْ يُرْفَعَ الْعِلْمُ، وَيَكْثُرَ الْجَهْلُ، وَيَكْثُرَ الزُّنَا، وَيَكْثُرَ شُرْبُ الْخَمْرِ، وَيَقِلُّ الرِّجَالُ، وَيَكْثُرُ النِّسَاءُ حَتَّى يَكُونَ لْخَمْسِينَ امْرَأَةً الْقِيَمُ الْوَاحِدُ»^(٢).

وقوله ﷺ: «إِنْ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ». مِنْ: هَذِهِ لِلتَّبْعِيضِ، وَأَشْرَاطُ السَّاعَةِ: عَلَامَاتُهَا الدَّالَّةُ عَلَى قُرْبِهَا.

وقوله ﷺ: «أَنْ يُرْفَعَ الْعِلْمُ». وَالْعِلْمُ يُرْفَعُ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ

(١) علقه البخاري بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٤/ ٣٢٠)، وأسند المؤلف بتمامه في كتاب: الزكاة،

باب: الصدقة قبل الرد (١٤١٤). وانظر: «تغليق التعليق» (٤/ ٤٣٣).

(٢) رواه مسلم (٤/ ٢٠٥٦) (٢٦٧١) (٩).

العلم انتزاعاً من صدور الرجال، وإنما يفيضه بموت العلماء، فإذا مات العلماء اتَّخذ الناس رؤساء جهَّالاً، فأفتوا بغير علم فضلُّوا وأضلُّوا^(١). ولهذا قال بعده: «يَكْثُرُ الْجَهْلُ». فإنه إذا مات أهل العلم لم يبقَ إلاَّ الجُهَّال الذين يَقْتَوْنَ بغير علم، فيضلُّون ويضلُّون. قَالَ ﷺ: «يَكْثُرُ الزَّنا». - نَسَأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ - وَالزَّنا فاحِشَةٌ مِنَ الْفَوَاحِشِ الْعَظِيمَةِ الَّذِي هُوَ أَسْوَأُ سُلُوكٍ سَلَكَهُ بَنُو آدَمَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ (الأنعام: ١٣٢). فهو من أسوأ السُّبُلِ الَّتِي يَسْلُكُهَا بَنُو آدَمَ. وكثرةُ الزنا تُكوِّنُ لها أسبابٌ كثيرةٌ: منها كثرةُ المالِ، وقلةُ الإيمانِ بالله ﷻ، والعُزوفُ عن النِّكَاحِ الصَّحِيحِ، وغيرُ ذلك من الأسبابِ المعروفة. وإذا تأمَّلت واقعَ الناسِ اليومَ وجَدْتَ أن الزنا كثرَ جدًّا لأسبابه الكثيرة؛ ومن أعظم أسبابه: التَّبَرُّجُ وكشفُ النساءِ وجوههن، وقد كان من عادةِ الناسِ كما قال ابنُ حجرٍ في البابِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا: ولا زالت عادةُ النساءِ قديمًا وحديثًا سترَ الوجوه عن الرجالِ الأُجانبِ^(٢).

وهذا كلامُ ابنِ حجرٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ؛ وهو من الشافعية وبهذا نَعْرِفُ خطأً من يُطَنِّطُنُ الآنَ وَيَقُولُ: إن مذهبَ الشافعية كذا، ومذهبَ الشافعييِّ ولا شكَّ أن ظهورَ النساءِ بهذا الجمالِ، وهذه الروائحِ المغرية، وكشفُ الوجوه من أسبابِ الزنا. ومن الأسبابِ أيضًا: سهولةُ المواصلاتِ الآنَ، ولهذا نَسْمَعُ الكثيرَ من الناسِ يَذْهَبُونَ إلى بلادٍ بعيدةٍ عن الإسلامِ، ثم -والعياذُ بالله- يُكْثِرُونَ مِنَ الزَّنا وَيَرْجِعُونَ رُبَّمَا يَتَرَدَّدُونَ فِي السَّنَةِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً.

وقوله ﷺ: «يَكْثُرُ شُرْبُ الْخَمْرِ». وهذا أيضًا كثرَ جدًّا حتى إنه عندَ بعضِ الناسِ الآنَ يُعْتَبَرُ كُشْرِبُ الْعَصِيرِ الْمُعْتَادِ، فيَجْعَلُونَهُ فِي الثَّلَاجَاتِ - نَسَأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ -

(١) رواه البخاري (١٠٠)، ومسلم (٢٠٥٨/٤) (٢٦٧٣) (١٣).

(٢) انظر: «الفتح» (٣٢٤/٩).

وهم مُسلمونَ مؤمنونَ بالله ورسوله، وَيَعْلَمُونَ أَنَّ هَذَا حَرَامٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، لَكِنَّهُمْ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- لَا يُيَالُونَ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «يَقِلُّ الرَّجَالُ وَيَكْثُرُ النِّسَاءُ». وَهَذَا حَصَلَ نَسَبِيًّا، فَالظَّاهِرُ أَنَّ النِّسَاءَ أَكْثَرُ، وَلَكِنْ حَتَّى يَكُونَ لَخَمْسِينَ امْرَأَةً الْقِيمُ الْوَاحِدُ لَمْ يَأْتِ بَعْدُ، وَلَمْ يُسَيِّنِ الرَّسُولُ ﷺ سَبَبَ ذَلِكَ، وَلَكِنَّ الْعُلَمَاءَ يَقُولُونَ: إِنْ سَبَبُهُ كَثْرَةُ الْحُرُوبِ، وَالْقَتْلِ، وَالْهَرَجِ، وَالْمَرَجِ، فَيُقْتَلُ الرَّجَالُ وَتَبْقَى النِّسَاءُ، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ احْتِمَالٌ لَيْسَ بَيِّقِينَ إِلَّا إِنْ وَرَدَ فِي ذَلِكَ نَصٌّ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ بِأَنَّ هَذَا هُوَ السَّبَبُ، وَإِلَّا فَيَجُوزُ أَنَّ اللَّهَ ﷻ يَخْلُقُ النِّسَاءَ أَكْثَرَ مِنَ الرِّجَالِ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَهْبُ الذَّكَورَ وَالْإِنَاثَ هُوَ اللَّهُ ﷻ. وَهَذَا أَخْبَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ لِنَعْلَمَ إِذَا وَقَعَتْ هَذِهِ الْأَشْرَاطُ أَنَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ.

وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ قَوْلُهُ: «يَقِلُّ الرَّجَالُ وَيَكْثُرُ النِّسَاءُ». وَالظَّاهِرُ: أَنَّ مَنَاسِبَةَ ذِكْرِهِ فِي النِّكَاحِ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُرَاعِيَ أَهْلَهُ وَيَعْتَنِي بِهِمْ وَإِنْ كَثُرُوا، أَوْ يُقَالَ: إِنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَكُونُ وَلِيًّا لَعَدَةِ نِسَاءٍ.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ ﷺ:

١١١- بَابُ لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا ذُو مَحْرَمٍ، وَالْدُّخُولُ عَلَى الْمُغِيبَةِ.

٥٢٣٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالْدُّخُولَ عَلَى النِّسَاءِ». فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَرَأَيْتَ الْحَمُو؟ قَالَ: «الْحَمُو الْمَوْتُ»^(١). وَقَوْلُهُ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالْدُّخُولَ». هَذِهِ صِيغَةُ تَحْذِيرٍ وَالْمُرَادُ بِالنِّسَاءِ هُنَا: النِّسَاءُ غَيْرُ الْمُحَارِمِ، أَمَّا النِّسَاءُ الْمُحَارِمُ فَلَا مُحْظُورَ فِي الدُّخُولِ عَلَيْهِنَّ.

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤/١٧١١) (٢١٧٢) (٢٠).

وقوله: «فقال رجل: أفرأيت الحموم؟». والحموم: هم أقارب الزوج كأخيه، وعمه، وخاله، وما أشبه ذلك.

وقوله ﷺ: «الحموم الموت». هذه العبارة معناها التحذير، أو المبالغة بالتحذير؛ يعني: كما تحذرون من الموت فاحذروا من الحموم، والموت لا يحذر الإنسان فقط منه، بل يفتر منه، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ [الأنعام: ٨]. فكانه عليه السلام بالغ في التحذير من الحموم؛ لأن الحموم يدخل البيت ولا يستنكره أحد، وعلى أنه قريب؛ ولأن الحموم قد يكون مع الزوج في بيته، وقد يكون شريكاً له في ماله كما هو شريك له في سكنائه، فلهذا حذر منه النبي ﷺ غاية التحذير.

ولا تستغرب أن يحذر الرسول ﷺ من ذلك؛ لأن خطره عظيم، ولا تكذبوا إذا قيل لكم: إن بعض الناس -والعياذ بالله- قد يفجر بامرأة أبيه، وهي محرمة له ومع ذلك لا يُيالي، فكيف لا يفجر الإنسان بزوجة أخيه؟! لهذا يجب الحذر من الحموم.

ولكن كيف التخلص من أخ الزوج الذي يسكن معه في البيت؟
الجواب: أنه يجب أن يتخذ حازماً بين زوجته وبين أخيه أو قريبه؛ يعني: يتخذ باباً يكون مقفولاً، ويكون مفتاحه مع الزوج، أو ما أشبه ذلك.

فإن قلت: ربما يدخل هذا القريب من الباب الآخر فما هو الجواب؟
الجواب: أن لا تفتح له إذا استأذن من الباب الثاني الذي يدخل على النساء.
فإن قال قائل: هذا يوجب التقاطع بين الأقارب، وأن أخا الزوج حيثما يغضب ويقول: لماذا لا تثق بي فما الجواب؟

الجواب: إنه إذا حصل التقاطع لطاعة الله ورسوله ﷺ فليكن، اليس الله ﷻ يقول: ﴿وَلِنْ جَهْدَكَ عَلَى أَنْ تَشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا﴾ [الشورى: ١٥]. يعني: لو بدلاً غاية الجهد وبلغنا منك المشقة في أن تشرك فلا تطعها، فإنا إذا أطعنا الله لا يهمني إذا كان هو يريد أن يقطع الصلة بيني وبينه فليقطعها، أما أن أخضع لأمر نهي عنه الشرع من أجل مراعاة هذا الرجل، وأنا أخشى على أهلي وعلى فراشي، فهذا لا يجوز أبداً.

وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ رِضَاعَ الْكَبِيرِ لَا يُؤَثِّرُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ تَأْثِيرٌ لَأَرْشَدَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهِ بِأَنْ تُرْضَعَ الزَّوْجَةُ الْحَمَوُ، أَوْ إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ فِتْرَضِعُهُ أُمُّهَا؛ لِيَكُونَ أَخًا لَهَا، فَلَمَّا لَمْ يُرْشِدِ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى ذَلِكَ عَلِمَ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِرِضَاعِ الْكَبِيرِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: مَا قَوْلُكُمْ فِيهَا لَوْ أَرْضَعَتِ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا هَلْ يَحْرَمُ عَلَيْهَا؟
الْجَوَابُ: لَا، لِأَجْلِ أَنَّهُ الزَّوْجُ فَهُوَ قَدْ رَضِعَ مِنْ لَبَنِ نَفْسِهِ، فَكَيْفَ يَصِيرُ وَلَدَ نَفْسِهِ
مِنَ الرِّضَاعِ؟! وَالْغَرِيبُ أَنَّهُ عِنْدَنَا الْمَشْهُورُ عِنْدَ النِّسَاءِ الْآنَ أَنَّ الْمَرْأَةَ لَوْ أَرْضَعَتِ
زَوْجَهَا صَارَ حَرَامًا عَلَيْهَا!



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٥٢٣٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، حَدَّثَنَا عَمْرُو، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ، عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَخْلُونَنَّ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ». فَقَامَ رَجُلٌ
فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ امْرَأَتِي خَرَجَتْ حَاجَّةً وَاكْتَتَبْتُ فِي غَزْوَةٍ كَذَا وَكَذَا. قَالَ: «ارْجِعْ
فُحْجَ مَعَ امْرَأَتِكَ»^(١).

هَذَا الْحَدِيثُ اخْتَصَرَهُ الْمُؤَلِّفُ وَاقْتَصَرَ عَلَى بَعْضِ جَمَلِهِ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ جَمَلَةٌ أُخْرَى هِيَ
الَّتِي تَنَاسَبُ قَوْلَ الرَّجُلِ؛ وَهِيَ: «وَلَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ» فَاسْتَفْتَى الرَّجُلُ
النَّبِيَّ ﷺ بِأَنَّ امْرَأَتَهُ خَرَجَتْ حَاجَّةً، وَأَنَّهُ اكْتَتَبَ فِي غَزْوَةٍ كَذَا وَكَذَا قَالَ: «ارْجِعْ فُحْجَ
مَعَ امْرَأَتِكَ».

وَفِي هَذَا دَلِيلٌ: عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا يَجُوزُ أَنْ تُسَافِرَ إِلَّا بِمَحْرَمٍ، وَإِذَا سَافَرَتْ يَجِبُ
عَلَى مَحْرَمِهَا أَنْ يَلْحَقَ بِهَا، إِنْ كَانَ زَوْجًا فَزَوْجٌ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ زَوْجٍ فَغَيْرُهُ.

وَفِيهِ أَيْضًا دَلِيلٌ: عَلَى أَنَّهُ لَا يَحُوزُ سَفَرٌ بِلا مَحْرَمٍ، وَلَوْ أَمِنَتِ الْمَرْأَةُ، وَلَوْ كَانَتْ
عَجُوزًا أَوْ شَوْهَاءً، وَلَوْ كَانَ مَعَهَا نِسَاءٌ، وَجْهُ الدَّلَالَةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسْتَفْصِلْ وَقَدْ قَالَ

أهل العلم: إن ترك الاستفصال في مقام الاحتمال يَنْزِلُ منزلة العموم في المقال^(١).
وأيضاً لو كانت الحال تَخْتَلِفُ وكانت هذه الواقعة موجبة للسؤال؛ لأن الرجل
اكتسب في الغزو، فكون الرسول ﷺ يُفَوِّتُ عليه الغزو، ويأمره بأن يَرْجِعَ مع امرأته،
يَدُلُّ على أنه لا فرق بين أن يَكُونَ معها نساءً أم لا، وأن تَكُونَ آمنةً أو غير آمنة، وأن
تَكُونَ صغيرةً أو كبيرةً.

❦ وقوله: «امرأة». المرأة في اللغة العربية تُطَلَّقُ على من بلغت، بخلاف الأنثى،
فإنها تُطَلَّقُ على الصغيرة والكبيرة.

فهل يُقَالُ: إن الصغيرة التي لم تَبْلُغْ يَجُوزُ أن تُسَافِرَ، أو يُفَرَّقَ بين الصغيرة جداً،
وبين المراهقة التي تَتَعَلَّقُ بها النفس؟
الجوابُ أن يُقَالُ: أما المراهقة التي تَتَعَلَّقُ بها النفس، فَيَنْبَغِي أن تُنَمَّعَ من السفر،
لكن لا نُقُولُ بالتحريم كالمرأة، ولكن تُنَمَّعُ من السفر لخطورة السفر بلا مُحَرِّمٍ، وأما
الصغيرة كَبِنَتْ سَبْعَ وَخَمْسٍ فلا بأس أن تُسَافِرَ مع غير مُحَرِّمٍ كأن تُسَافِرَ مع
جيرانها، أو نحو ذلك.

وفي الجملة الأولى من الحديث: دليلٌ على تحريم الخلوة بالمرأة إلا مع ذي
مَحَرِّمٍ، والخلوة تَزُولُ إذا كان معها غيرها ولو أنثى، وعلى هذا فيجوزُ أن يَخْلُوَ رجلٌ
بامرأتين، ورجلانٍ بامرأتين، ولكن يَجِبُ أن يُقَيَّدَ ذلك بما إذا أُمِنَتِ الفتنة، أما إذا لم
تُؤَمَّنْ، فإنه لا يَجُوزُ.



(١) انظر: «المسودة» لآل تيمية (١/ ٩٨)، و«إرشاد الفحول» للشوكاني (١/ ٢٢٩)، و«المحصول»
للرازي، و«التمهيد» للأسنوي (١/ ٣٣٧)، و«المدخل» لابن بدران (١/ ٢٤٤).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١١٢- بَابُ مَا يَجُوزُ أَنْ يَخْلُو الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ عِنْدَ النَّاسِ.

٥٢٣٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامٍ قَالَ:

سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَخَلَا بِهَا فَقَالَ: «وَاللَّهِ إِنَّكُمْ لَأَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ»^(١).

وفي هذا دليل: على أن النبي ﷺ له أن يَخْلُوَ بِالْمَرْأَةِ، وهذا من خصائص الرسول ﷺ، ولكن البخاري رحمه الله نحا في هذا الحديث منحى غير الخصوصية بأن قال: مَا يَجُوزُ أَنْ يَخْلُوَ الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ عِنْدَ النَّاسِ، يَكُونُ الْمَرَادُ بِالْخُلُوةِ هُنَا؛ التَّحَدُّثُ مَعَهَا، كَأَن يَقِفَ فِي جَانِبٍ وَيَتَحَدَّثُ مَعَهَا وَالنَّاسُ يُشَاهِدُونَهَا.

وَيُؤَيِّدُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ رحمته الله، أَنَّهُمْ سَمِعُوا قَوْلَهُ: «وَاللَّهِ إِنَّكُمْ لَأَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ». وَلَوْ كَانَ الْمَرَادُ بِالْخُلُوةِ الْانْفِرَادُ عَنِ النَّاسِ مَا سَمِعُوهُ.

المهم: أن العلماء اختلفوا في تخريج هذا الحديث على وجهين:

الوجه الأول: أن هذا من خصائص الرسول ﷺ.

والوجه الثاني: أن هذه الخلوة ليست خلوة انفرادٍ ولكنّه وقف معها إلى جانبٍ وأخذ يتحدّث معها بحضور الناس.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١١٣- بَابُ مَا يُنْتَهَى مِنْ دُخُولِ الْمُتَشَبِّهِينَ بِالنِّسَاءِ عَلَى الْمَرْأَةِ.

٥٢٣٥- حَدَّثَنَا عِثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ،

عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا فِي الْبَيْتِ مُحْنَثٌ، فَقَالَ الْمُحْنَثُ لِأَخِي أُمِّ سَلَمَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ: إِنْ فَتَحَ اللَّهُ لَكُمْ الطَّائِفَ غَدًا

(١) رواه مسلم (٤/١٩٤٨) (٢٥٠٩) (١٧٥).

أَدُلُّكَ عَلَى ابْنَةِ غَيْلَانَ، فَإِنَّمَا تُقْبَلُ بِأَرْبَعٍ، وَتُذَبِّرُ بَشَانٍ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَدْخُلَنَّ هَذَا عَلَيْكُمْ»^(١).

الْمُخْنَثُ: الَّذِي يَتَشَبَّهُ بِالنِّسَاءِ فِي هَيْئَتِهِ وَكَلَامِهِ، سَوَاءٌ كَانَ تَطْبَعًا أَوْ طَبِيعَةً، لَكِنَّ أَكْثَرَ مَا يُطْلَقُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ طَبِيعَةً، وَيُوجَدُ بَعْضُ الرِّجَالِ فِي مِشْيَتِهِ كَمِشْيَةِ الْمَرْأَةِ، فَهَذَا يَدْخُلُ عَلَى النِّسَاءِ؛ لِأَنَّ النِّسَاءَ آمَنَاتٌ مِنْهُ، لَكِنْ إِذَا وَصَفَ الْمَرْأَةَ هَذَا الْوَصْفَ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الذَّكُورَةِ؛ وَلِهَذَا مَنَعَ الرَّسُولُ ﷺ مِنْ دَخُولِهِ.

قَوْلُهُ: «إِنَّمَا تُقْبَلُ بِأَرْبَعٍ». وَالْأَرْبَعُ هَذِهِ الْعُلَمَاءُ يَقُولُ: الْمَرَادُ بِهَا الْعُكْنُ؛ أَيُ: عُكْنُ الْبَطْنِ؛ يَعْنِي: خَطُوطًا فِي بَطْنِهَا مِنْ كَثَرَةِ اللَّحْمِ أَوْ الشَّحْمِ.

قَوْلُهُ: «تُذَبِّرُ بَشَانٍ»؛ لِأَنَّ أَطْرَافَهَا هَذِهِ مِنَ الْخَلْفِ يَصِيرُ أَرْبَعٌ مِنْ جِهَةِ الْيَمِينِ وَأَرْبَعٌ مِنْ جِهَةِ الْيَسَارِ فَتَكُونُ ثَمَانٍ. فَهَذَا الْآنَ يَصِفُ بَطْنَهَا، وَأَنَّ فِيهَا هَذِهِ الْخَطُوطُ الدَّالَّةُ عَلَى سَمْنِهَا وَامْتِلَئِهَا وَأَنَّهَا إِذَا بَانَ أَطْرَافُهَا مِنَ الْخَلْفِ تَكُونُ ثَمَانٍ وَمِنْ الْأَمَامِ أَرْبَعٌ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النِّسَاءَ لَا يَخْتَشِمْنَ مِنْهُ؛ أَيُ: مِنْ هَذَا الْمَخْنَثِ إِطْلَاقًا حَتَّى أَنَّ الْمَرْأَةَ قَدْ يَنْدُو بَطْنُهَا لَهُ، وَلَا تَخْتَشِمُ مِنْهُ، لَكِنْ كَوْنُهُ يَصِفُ الْمَرْأَةَ هَذَا الْوَصْفَ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الذَّكُورَةِ.

قَالَ فِي الشَّرْحِ:

«إِنَّمَا تُقْبَلُ بِأَرْبَعٍ». مِنَ الْعُكْنِ لِسَمْنِهَا، «وَتُذَبِّرُ بَشَانٍ»؛ لِأَنَّهَا كَانَ يَنْعَطِفُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ وَهِيَ فِي طَبِيعِ أَرْبَعٍ طَرَائِقُ، وَتَبْلُغُ أَطْرَافُهَا إِلَى خَاصَرَتِهَا فِي كُلِّ جَانِبٍ أَرْبَعٌ، فَإِذَا أَذْبَرَتْ كَانَتْ أَطْرَفُ هَذِهِ الْعُكْنِ الْأَرْبَعِ عِنْدَ مَنْقَطَعِ جَنْبِهَا ثَمَانِيَةً.

وَقَالَ: «بَشَانٍ». وَكَانَ الْأَصْلُ ثَمَانِيَةً؛ لِأَنَّ وَاحِدَ الْأَطْرَافِ مَذَكَّرٌ، لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ: ثَمَانِيَةُ أَطْرَافٍ، أَوْ لِأَنَّ كُلًّا مِنْ أَطْرَافِ عُكْنِهِ تَسْمِيَةٌ لِلْجُزْءِ بِاسْمِ الْكُلِّ، فَانْتَبَهَ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ.

وَأَمَّا رَوَايَةُ مَنْ رَوَى: إِنْ أَقْبَلْتَ قُلْتَ: تَمْشِي بِسْتٍ، وَإِنْ أَذْبَرْتَ قُلْتَ: تَمْشِي

بَارِع. فَكَأَنَّهُ يَغْنِي تَدْيِيهَا وَرِجْلِيهَا وَطَرْفِي ذَلِكَ مِنْهَا مَقْبَلَةً وَرَدْفَيْهَا مَدْبَرَةً، وَأَمَّا مَا نَقُصُّ إِذَا أَذْبَرْتَ لَأَنَّ التَّدْيِينَ يُحْتَجَرَانِ حَيْثُذِ.

وَزَادَ ابْنُ الْكَلْبِيِّ بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَتَذْبِرُ بِشَانٍ»: بِشَغْرِ كَالْأَفْعَوَانِ، إِنْ قَعَدْتَ تَشْتَتْ، وَإِنْ تَكَلَّمْتَ تَغْنَتْ وَبَيْنَ رِجْلَيْهَا مِثْلُ الْإِنَاءِ الْمَكْفُوءِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

١١٤ - بَابُ نَظَرِ الْمَرْأَةِ إِلَى الْحَبَشِ وَنَحْوِهِمْ مِنْ غَيْرِ رِبِيَّةٍ.

٥٢٣٦ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، عَنْ عَيْسَى، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَسْتُرُنِي بِرِدَائِهِ وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى الْحَبَشَةِ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ، حَتَّى أَكُونَ أَنَا الَّذِي أَسَاءُ، فَاقْدُرُوا قَدَرَ الْجَارِيَةِ الْحَدِيثَةِ السَّنِّ الْحَرِيصَةِ عَلَى اللَّهِ (١).

تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ وَفَوَائِدِهِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

١١٥ - بَابُ خُرُوجِ النِّسَاءِ لِحَوَائِجِهِنَّ.

٥٢٣٧ - حَدَّثَنَا فَرْوَةُ بْنُ أَبِي الْمَغْرَاءِ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: خَرَجْتُ سَوْدَةَ بِنْتُ زَمْعَةَ لَيْلًا فَرَأَاهَا عَمْرٌ فَعَرَفَهَا، فَقَالَ: إِنَّكَ وَاللَّهِ يَا سَوْدَةُ مَا تَخْفِينَ عَلَيْنَا، فَرَجَعْتُ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ وَهُوَ فِي حُجْرَتِي يَتَعَشَّى، وَإِنْ فِي يَدِهِ لَعَرَقًا فَأَنْزَلَ عَلَيْهِ فَرَفَعَ عَنْهُ وَهُوَ يَقُولُ: «قَدْ أَذِنَ اللَّهُ لَكِنَّ أَنْ تَخْرُجْنَ لِحَوَائِجِكُنَّ» (٢).

(١) رواه مسلم (٦٠٩/٢) (٨٩٢) (١٨).

(٢) رواه مسلم (١٧٠٩/٤) (٢١٧٠) (١٧).

في هذا الحديث: بَيَّنَّ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَخْرُجَ لِلْحَاجَةِ فِي غَيْرِ الْحَاجَةِ لَا تَخْرُجُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الاحزاب: ٣٣]. فَخَرُوجُ الْمَرْأَةِ لِلْحَاجَةِ لَا بِأَسَ بِهِ وَلَا نَعْنِي بِالْحَاجَةِ هُنَا الضَّرُورَةُ، وَإِنَّمَا يَكْفِي أَنْ تَكُونَ مُحْتَاجَةً لِلشَّيْءِ لِتَشْتَرِيَهُ كَثُوبٍ لِلتَّجْمَلِ، أَوْ طِيبٍ، أَوْ إِنَاءٍ زَائِدٍ عَنِ الْحَاجَةِ فَكُلُّ هَذَا لَا بِأَسَ بِهِ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ الضَّرُورَةِ، اللَّهُمَّ إِلَّا إِذَا خِيفَتِ الْفِتْنَةُ، بَأَنْ فَسَدَ الزَّمَانُ، وَصَارَ النِّسَاءُ يُخْشَى عَلَيْهِنَّ، فَفِي هَذِهِ الْحَالِ لَا تَخْرُجُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ؛ لِأَنَّ الْحَكَمَ يَدُورُ مَعَ عِلَّتِهِ.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ: فَرَضَ الْحِجَابُ مَا اخْتَصِصْنَ بِهِ، فَهُوَ فَرَضٌ عَلَيْهِنَّ بِلَا خِلَافٍ فِي الْوَجْهِ وَالْكَفَيْنِ، فَلَا يَجُوزُ لَهُنَّ كَشْفُ ذَلِكَ فِي شَهَادَةٍ وَلَا غَيْرِهَا وَلَا إِظْهَارٍ؟ وَإِنْ كُنَّ مُسْتَرَاتٍ إِلَّا مَا دَعَتْ إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ مِنْ بَرَازٍ. ثُمَّ اسْتَدَلَّ بِهَا فِي «الْمَوْطَأِ» أَنَّ حَفْصَةَ لَمَّا تَوَفَّيْ عَمْرُ سَتَرَهَا النِّسَاءُ عَنْ أَنْ يُرَى شَخْصُهَا، وَأَنْ زَيْنَبَ بِنْتُ جَحْشٍ جُعِلَتْ لَهَا الْقُبَّةُ فَوْقَ نَعْشِهَا. وَتَعَقَّبَهُ فِي «الْفَتْحِ» فَقَالَ: لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُهُ دَلِيلٌ عَلَى مَا ادَّعَاهُ مِنْ فَرَضٍ ذَلِكَ عَلَيْهِنَّ، وَقَدْ كُنَّ يَخْجُجْنَ، وَيَطْفَنَ، وَيَخْرُجْنَ إِلَى الْمَسَاجِدِ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَبَعْدَهُ، وَكَانَ الصَّحَابَةُ وَمَنْ بَعْدَهُمْ يَسْمَعُونَ مِنْهُنَّ الْحَدِيثَ، وَهُنَّ مُسْتَرَاتُ الْأَبْدَانِ لَا الْأَشْخَاصِ^(١).



(١) سَتَلَ الشَّيْخُ الشَّارِحُ ﷺ: أَنَّهُ فِي الْمَطَارِ قَدْ يَطْلُبُ مِنَ الْمَرْأَةِ كَشْفَ وَجْهِهَا مِنْ قِبَلِ الضَّابِطِ فَهَلْ فِي هَذَا بِأَسَ؟ فَأَجَابَ الشَّيْخُ ﷺ: لَيْسَ فِيهِ بِأَسَ فَهَذِهِ تَعَدُّ حَاجَةً، وَالْأَوَّلَى جَعَلَ حِجْرَةً لِلْأَمْنِ مِنَ النِّسَاءِ فِي الْمَطَارَاتِ.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١١٦ - بَابُ اسْتِئْذَانِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا فِي الْخُرُوجِ إِلَى الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ.

٥٢٣٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ

أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا اسْتَأْذَنْتِ الْمَرْأَةُ أَحَدَكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا يَمْنَعُهَا»^(١).

وفي نسخة بالإضافة: «امرأة أحدكم».

وفي كلا النسختين دليل: على أن الرسول ﷺ نَهَى أَنْ نَمْنَعَ الْمَرْأَةَ إِذَا اسْتَأْذَنْتِ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَإِذَا اسْتَأْذَنْتِ إِلَى غَيْرِهِ، فَظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّ لَنَا أَنْ نَمْنَعَهَا، وَظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَتْ تَسْتَأْذِنُ أَنْ تَذْهَبَ إِلَى مُحَاضَرَةٍ أَوْ نَحْوِهَا؛ لِأَنَّ بَعْضَ النِّسَاءِ الْآنَ يَجْتَمِعْنَ فِي بَيْتِ إِحْدَاهُنَّ، وَيَسْتَمِعْنَ بَعْضُهُنَّ إِلَى بَعْضٍ فِي دَرَسٍ أَوْ مُحَاضَرَةٍ، فَإِذَا اسْتَأْذَنْتِ الْمَرْأَةُ إِلَى الْحَضُورِ فِي مِثْلِ هَذَا، فَظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّ لَهُ أَنْ يَمْنَعَهَا، وَلَكِنَّ الَّذِي يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ تَذْهَبُ إِلَى بَيْتِ مَأْمُونٍ، وَهِيَ مُحْتَشِمَةٌ، فَالْأَوَّلَى أَنْ لَا يَمْنَعَهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَطْيَبُ لِقَلْبِهَا، وَلِمَا يُرْجَى مِنْ ذَلِكَ مِنَ الْمَصْلَحَةِ الْعَظِيمَةِ.

لكن لو رأى أنها بذهابها إلى هذه الأماكن، أو إلى هذه الاجتماعات تشدداً؛ لأنه يوجد الآن اجتماعات للنساء يُخَشَى أَنَّهُ تَأْتِي امْرَأَةٌ مِنَ النِّسَاءِ الْمُتَصَوِّفَاتِ، أَوْ الْمُتَطَرِّفَاتِ فِي فَهْمِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَيُحَرِّمْنَ كُلَّ شَيْءٍ، فَهَذِهِ الْجَمَاعَاتُ قَدْ تَكُونُ خَطَرًا عَلَى الْمَرْأَةِ، إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَى لِلرَّجُلِ أَنْ يُمَكِّنَهَا مِنَ الذَّهَابِ، وَلَكِنْ يُوجِّهُهَا وَيُبَيِّنُ لَهَا الصَّوَابَ، حَتَّى تُوجِّهَ غَيْرَهَا أَيْضًا.

فإذا قال قائل: أليس صلاتها في بيتها أفضل وكذلك ليس عليها حضور الجماعة في

المسجد؟

الجواب: أن المانع عندنا أمران: فعل المرأة وفعل وليها، أما وليها فلا يَمْنَعُهَا مِنَ

المسجد، وأما هي فالأفضل أَنْ تَبْقَى فِي بَيْتِهَا، وَلَا تَخْرُجَ إِلَى الْمَسْجِدِ.

(١) رواه مسلم (٣٢٦/١) (٤٤٢) (١٣٤).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١١٧ - بَابُ مَا يَحِلُّ مِنَ الدُّخُولِ وَالنَّظَرِ إِلَى النِّسَاءِ فِي الرِّضَاعِ.

٥٢٣٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَاءَ عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ فَاسْتَأْذَنَ عَلَيَّ فَأَبَيْتُ أَنْ آذَنَ لَهُ حَتَّى أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «إِنَّهُ عَمُّكَ فَأَذْنِي لَهُ». قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةَ وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلُ قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُ عَمُّكَ فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ». قَالَتْ عَائِشَةُ: وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ ضَرَبَ عَلَيْنَا الْحِجَابُ. قَالَتْ عَائِشَةُ يُحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ^(١).
هَذَا الْحَدِيثُ سَبَقَ أَنَّهُ مَرْفُوعٌ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ؛ أَي: قَوْلُهَا: يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ، أَوْ مِنَ النَّسَبِ.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١١٨ - بَابُ لَا تُبَاشِرُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ فَتَنْتَعِبَهَا لَزْوَجِهَا.

قَوْلُهُ: «بَابٌ». بِالتَّنْوِينِ.
وَقَوْلُهُ: «لَا تُبَاشِرُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ». مَجْزُومًا عَلَى النَّهْيِ بِكسْرِ الرَّاءِ لانتقاء الساكنين وَيَجُوزُ الضَّمُّ عَلَى النَّهْيِ؛ يَعْنِي: بِسَبَبِ مَبَاشَرَتِهَا تَنْتَعِبُهَا.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥٢٤٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا سَفِيَّانٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تُبَاشِرُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ فَتَنْتَعِبَهَا لَزْوَجِهَا كَأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا».

(١) رواه مسلم (٢/١٠٦٩) (١٤٤٥) (٤).

❖ قوله ﷺ: «لَا تُبَاشِرُ». بالرفع، وبالسكون.
❖ وقوله: «فَتَنَعَّتْهَا». بالنصب؛ لأن الفاء للسببية وجاءت بعد الطلب.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥٢٤١- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنِ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنِي شَقِيقٌ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تُبَاشِرُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ فَتَنَعَّتْهَا لَزُوجِهَا كَأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا».

جاء هذا النهي في الحديث؛ لأنها إذا فعلت ذلك فربما تتعلّق نفسه بها، ويحصل بينه وبين زوجته وحشة، وهذا يضرّها.

❖ وقوله ﷺ: «لَا تُبَاشِرُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ فَتَنَعَّتْهَا لَزُوجِهَا». هل يخرج بكلمة فَتَنَعَّتْهَا لَزُوجِهَا ما لو نَعَّتْهَا امرأة غير الزوجة؟

الجواب: لا؛ لأنه لا فرق، فلا يجوز لامرأة أن تذهب إلى رجل وتقول: بنت فلان صفتها كيت وكيت، وطولها كذا. إلى آخره اللهم إلا إذا كان هذا الرجل خاطباً من الخطّاب فيجوز أن يرسل امرأة تنظر إلى المخطوبة وتنعّتها له.

❖ وقوله ﷺ: «لَا تُبَاشِرُ». والمباشرة معناها: أن يكون بدون حائل، كأن تلمس أطرافها أو أكتافها وما أشبه ذلك أما من وراء الثوب فهذا ليس بمباشرة.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١١٩- بَابُ قَوْلِ الرَّجُلِ: لِأُطَوِّفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى نِسَائِي.

٥٢٤٢- حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّزَاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ ابْنِ طَاوُوسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ سَلِيمَانُ بْنُ دَاوُدَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: «لِأُطَوِّفَنَّ اللَّيْلَةَ بِهَايَةِ امْرَأَةٍ تَلِدُ كُلَّ امْرَأَةٍ غَلَامًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». فقال له المَلَكُ: قُلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. فلم يقل ونسي فطاف بهنّ، ولم تلدّ منهنّ إلا امرأة نصف إنسان، قال النبي ﷺ: «لو

قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. لَمْ يَحْنَثْ، وَكَانَ أَرْجَى لِحَاجَتِهِ^(١).

❦ قَوْلُهُ ﷺ: «لَأُطَوِّفَنَّ اللَّيْلَةَ بِمَائَةِ امْرَأَةٍ». وَفِي رَوَايَةٍ وَهِيَ الْأَشْهُرُ: «عَلَى تَسْعِينَ امْرَأَةً تَلِدُ كُلُّ امْرَأَةٍ غُلَامًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(٢)؛ لِأَنَّهُ ﷺ يُحِبُّ الْجِهَادَ، فَأَحَبُّ أَنْ يَطُوفَ عَلَى نِسَائِهِ الْبَالِغِ عَدَدُهُنَّ هَكَذَا؛ لِتَلِدَ كُلُّ وَاحِدَةٍ غُلَامًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ الْمَلِكُ: «قُلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» فَلَمْ يَقُلْ اعْتِمَادًا عَلَى جَزْمِهِ، ففَعَلَ وَطَافَ عَلَيْهِنَّ، فَأَرَاهُ اللَّهُ ﷻ أَنَّ الْأَمْرَ بِيَدِهِ ﷻ، فَلَمْ تَلِدْ إِلَّا وَاحِدَةً نَصَفَ إِنْسَانٍ، وَهَذَا خِلَافُ الْعَادَةِ؛ لِئَرِيَهُ اللَّهُ ﷻ آيَاتِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. لَمْ يَحْنَثْ، وَكَانَ أَرْجَى لِحَاجَتِهِ». وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ: عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقْرَنَ يَمِينَهُ بِالْمَشِيئَةِ فَيَسْتَفِيدَ بِهَذَا فَائِدَتَيْنِ:

الفائدة الأولى: تسهيل الأمر عليه، فَإِنَّهُ يَكُونُ دَرْكًا لِحَاجَتِهِ.

والفائدة الثانية: أَنَّهُ لَوْ حَنَثَ لَا تَلَزَمُهُ الْكَفَارَةُ، وَهَذَا مَرَّةٌ عَلَيْنَا فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ لِنَبِيِّ اللَّهِ سَلِيمَانَ أَنْ يَتَزَوَّجَ مِائَةَ امْرَأَةٍ؟

الْجَوَابُ عَلَى هَذَا مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَوَّلًا: مَنْ قَالَ إِنَّهُنَّ زَوَاجَاتٌ؟! فَقَدْ يَكُنُّ سَرَّارِي.

وَالثَّانِي: عَلَى فَرْضِ أَنَّهُنَّ زَوَاجَاتٌ، فَإِنَّ هَذَا قَدْ وَرَدَ شَرْعُنَا بِخِلَافِهِ، وَالْوَاجِبُ

عَلَيْنَا اتِّبَاعُ شَرْعِنَا وَإِنْ كَانَ جَائِزًا فِي شَرْعِهِ.

س: لَوْ حَلَفَ إِنْسَانٌ عَلَى عِلْمِهِ وَلَيْسَ يَقِينُهُ فَظَهَرَ أَنَّ الْأَمْرَ عَلَى خِلَافِ مَا يَعْلَمُ هَلْ يَحْنَثُ؟

الْجَوَابُ: لَا يَحْنَثُ.



(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣/١٣٧٥) (١٦٥٤) (٢٢) بَلْفَظٍ: «سَبْعِينَ امْرَأَةً».

(٢) رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ (٦٦٣٩)، وَمُسْلِمٌ (٣/١٣٧٦) (١٦٥٤) (٢٥).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٢٠- بَابُ لَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ لَيْلًا إِذَا أَطَالَ الْغَيْبَةُ خَافَةَ أَنْ يُخَوَّنَهُمْ، أَوْ يَلْتَمِسَ عَثْرَاتِهِمْ.

٥٢٤٣- حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا حَارِبُ بْنُ دَثَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَكْرَهُ أَنْ يَأْتِيَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ طُرُوقًا^(١).

٥٢٤٤- وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا عَاصِمُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِذَا أَطَالَ أَحَدُكُمْ الْغَيْبَةَ فَلَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ لَيْلًا»^(٢).

هذا اللفظ يُقَيِّدُ اللفظَ الأوَّلَ، فالأوَّلُ مطلق والثاني مقيدٌ بها إذا أطال الغيبة، وقد ورد في أحاديثٍ أُخَرِ التعليلُ في هذا قَالَ: «حَتَّى تَمْتَشِطَ الشَّعْثَةَ، وَتَسْتَحِدَّ الْمُغِيبَةَ»^(٣). وَالشَّعْثُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ طَوْلِ الْغَيْبَةِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا طَرَقَ أَهْلَهُ لَيْلًا، وَلَمْ يُخْبِرْهُمْ فَإِنَّ ذَلِكَ يَأْتِيهِمْ عَلَى غَرَّةٍ، فَتَكُونُ الْمَرْأَةُ الشَّعْثَةُ غَيْرَ مُمْتَشِطَةٍ، وَغَيْرَ مُسْتَحِدَّةٍ وَيَلْقَاهَا زَوْجُهَا عَلَى صِفَةِ مَكْرُوهَةٍ، وَهَذَا قَدْ يُؤَثِّرُ عَلَيْهِ بِالنِّسْبَةِ لِمَحَبَّتِهَا، أَمَا إِذَا أَخْبَرَهُمْ بِذَلِكَ فَلَا بَأْسَ، وَعِنْدَنَا الْآنَ يُمَكِّنُ أَنْ يَتَّصِلَ بِأَهْلِهِ هَاتِفِيًّا وَلَا بِأَسْ بِذَلِكَ.

وقوله: «يُخَوَّنُهُمْ». أَي: يَنْسُبُهُمْ إِلَى الْخِيَانَةِ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ فَإِنَّهُ إِذَا طَرَقَ فِي اللَّيْلِ، وَفَتَحَتْ لَهُ رُبَّمَا يَرَى أَنَّهَا خَائِنَةٌ، فَكَيْفَ تَفْتَحُ فِي اللَّيْلِ لِرَجُلٍ وَهِيَ قَدْ لَا تَعْرِفُهُ؟! فَقَدْ يَكُونُ الرَّجُلُ قَدْ أَطَالَ الْغَيْبَةَ وَلَيْسَ فِي مِظَنَةِ الْحُضُورِ.



(١) رواه مسلم (١٥٢٨/٣) (٧١٥) (١٨٥).

(٢) رواه مسلم (١٥٢٨/٣) (٧١٥) (١٨٣) بنحوه.

(٣) رواه البخاري (٥٢٤٥)، ومسلم (١٥٢٧/٣) (١٨١).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٢١- بَابُ طَلَبِ الْوَلَدِ.

٥٢٤٥- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ هُشَيْمٍ، عَنْ سَيَّارٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنْتُ
مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ، فَلَمَّا قَفَلْنَا تَعَجَّلْتُ عَلَى بَعِيرٍ قَطُوفٍ، فَلَحِقَنِي رَاكِبٌ مِنْ
خَلْفِي، فَالْتَمَتُ فَإِذَا أَنَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا يُعْجِلُكَ؟». قُلْتُ: إِنِّي حَدِيثُ عَهْدٍ
بِعَرَسٍ، قَالَ: «فَبِكْرًا تَزَوَّجْتَ أَمْ ثِيًّا؟» قُلْتُ: بَلْ ثِيًّا. قَالَ: «فَهَلَّا جَارِيَةً تُلَاعِبُهَا
وَتُلَاعِبُكَ». قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا ذَهَبْنَا لِنَدْخُلَ فَقَالَ: «أَمْهَلُوا حَتَّى تَدْخُلُوا لَيْلًا- أَيْ:
عِشَاءً- لَكِي تَمْتَشِطَ الشَّعِثَةُ وَتَسْتَحِدَّ الْمُغِيبَةُ». قَالَ: وَحَدَّثَنِي الثَّقَةُ أَنَّهُ قَالَ فِي هَذَا
الْحَدِيثِ: «الْكَيْسُ الْكَيْسُ يَا جَابِرُ» يَعْنِي: الْوَلَدُ^(١).

٥٢٤٦- وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَيَّارٍ،
عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَخَلْتَ لَيْلًا فَلَا تَدْخُلْ
عَلَى أَهْلِكَ حَتَّى تَسْتَحِدَّ الْمُغِيبَةَ، وَتَمْتَشِطَ الشَّعِثَةَ» قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«فَعَلَيْكَ بِالْكَيْسِ الْكَيْسِ»^(٢).

تَابِعَهُ عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ وَهْبٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْكَيْسِ^(٣).
هَذَا الْبَابُ وَالَّذِي بَعْدَهُ سَوَاءٌ.



(١) رواه مسلم (١٠٨٨/٢) (٧١٥) (٥٧) بتمامه.

(٢) رواه مسلم (١٠٨٨/٢) (٧١٥) (٥٧) بتمامه.

(٣) علقه البخاري بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٣٤١/٩)، وأسنده المؤلف في البيوع، باب: شراء

الدواب (٢٠٩٧). وانظر: «التعليق» (٤٣٣/٤).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٢٢- بَابُ تَسْتَحِدِّ الْمُغِيْبَةِ وَتَمْتَشِطُ الشَّعِئَةِ.

٥٢٤٧- حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزْوَةٍ فَلَمَّا قَفَلْنَا كُنَّا قَرِيبًا مِنَ الْمَدِينَةِ، فَعَجَلْتُ عَلَى بَعِيرٍ لِي قَطُوفٍ، فَلَحِقَنِي رَاكِبٌ مِنْ خَلْفِي، فَنَخَسَ بَعِيرِي بَعَزَةٍ كَانَتْ مَعَهُ، فَسَارَ بَعِيرِي كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَاءٍ مِنَ الْإِبِلِ، فَالْتَفَتُ فَإِذَا أُنَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي حَدِيثٌ عَهْدٍ بِعَرَسٍ. قَالَ: «أَتَزَوَّجَتِ؟» قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «أَبِكْرًا أَمْ ثَيِّبًا؟». قَالَ: قُلْتُ: بَلْ ثَيِّبًا. قَالَ: «فَهَلَّا بِكْرًا تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ». قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا ذَهَبْنَا لِنَدْخُلَ. فَقَالَ: «أَمْهَلُوا حَتَّى تَدْخُلُوا لَيْلًا- أَيْ: عِشَاءً- لَكِي تَمْتَشِطُ الشَّعِئَةَ، وَتَسْتَحِدِّ الْمُغِيْبَةَ»^(١).

الجمعُ بينَ هذه الأحاديثِ أو هذا الحديثِ؛ لأنه بعدة ألفاظٍ، وبينَ الحديثِ الذي قبله -وهو نهيُ النبي عن طُرُوقِ الأهلِ لَيْلًا- هو أنه في هذه الحال وصل المدينة في النهار، فأرادوا أن يَدْخُلُوا فقال: «أَمْهَلُوا حَتَّى تَدْخُلُوا لَيْلًا؛ لَكِي تَمْتَشِطُ الشَّعِئَةَ، وَتَسْتَحِدِّ الْمُغِيْبَةَ». يَعْنِي: حَتَّى يَبْلُغَهُمْ خَبَرُ قُدُومِكُمْ، فَيَكُونُ الْأَوَّلُ فَيَمْنِ قَدِيمُ لَيْلًا بِدُونِ عِلْمٍ وَدُونِ إِبْخَارٍ، وَالثَّانِي فَيَمْنِ قَدِيمٌ بِإِخْبَارٍ.

وفي هذا الحديث دليلٌ: على جوازِ نَخَسِ البعيرِ بالعصا؛ يَعْنِي: وَخَزَهُ حَتَّى يَنْشَطَ فِي الْمَشْيِ. وفيه أيضًا دليلٌ: على أن الإنسانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَطْلُبَ الْوَلَدَ فِي نِكَاحِهِ، وَهَذَا أَحَدُ أَغْرَاضِ النِّكَاحِ.

وفيه: اختيارُ الثَّيِّبِ عَلَى الْبَكْرِ لِحَاجَةٍ وَغَرَضٍ، فَإِنْ جَابَرَ ~~هَلَفَهُ~~ إِنَّمَا اخْتَارَ الثَّيِّبَ لِأَنَّ أَبَاهُ اسْتَشْهَدَ فِي أَحَدٍ، وَلَمْ يَبْقَ عِنْدَهُ إِلَّا أَخَوَاتٌ، فَاخْتَارَ الثَّيِّبَ لِتَقْوَمَ عَلَى هَذِهِ الْأَخَوَاتِ الصَّغِيرَاتِ.

وفيه أيضًا دليلٌ: على حسنِ خُلُقِ الرِّسُولِ ﷺ وأنه يَتَّبِعُ أَصْحَابَهُ الَّذِينَ يَتَأَخَّرُونَ، فإنه كَانَ يَكُونُ فِي أُخْرِيَّاتِ الْقَوْمِ حَتَّى يَتَفَقَّدَ مَنْ يَتَخَلَّفُ، وَمَنْ تَعَجَزَ بِعَيْرِهِ عَنِ الْمَشِيِّ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وهذا الذي وَرَدَ مِنْ بَابِ الْأَدَبِ؛ وَلَيْسَ مِنَ الْكَرَاهَةِ وَلَا التَّحْرِيمِ، حَتَّى لَا يُصَادِفَ أَهْلَهُ عَلَى حَالٍ يَكْرَهُهُمْ.

وفيه أيضًا: إنه يَنْبَغِي لِلْمَغِيْبَةِ إِذَا عَلِمَتْ بِقُدُومِ زَوْجِهَا أَنْ تَهَيَّأَ لَهُ وَتَتَجَمَّلَ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٢٣- بَابُ ﴿وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾. إِلَى قَوْلِهِ: ﴿لَا يَظْهَرُوا عَلَى

عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾ [النِّسَاءُ: ٣١].

٥٢٤٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: اخْتَلَفَ النَّاسُ بِأَيِّ شَيْءٍ دُوِيَ جُرْحُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ، فَسَأَلُوا سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ، وَكَانَ مِنْ آخِرِ مَنْ بَقِيَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ، فَقَالَ: مَا بَقِيَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، كَانَتْ فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ تَغْسِلُ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ، وَعَلَى يَأْتِي بِالْمَاءِ عَلَى تُرْسِهِ، فَأَخَذَ حَصِيرًا فَحَرَّقَ فَحَشِيَ بِهِ جُرْحَهُ^(١).

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾. هَذِهِ الْآيَةُ فِي سُورَةِ

النُّورِ، وَسُورَةِ النُّورِ غَالِبُهَا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْعَوْرَاتِ، وَالِاسْتِئْذَانِ وَالزَّنا وَحَدِّهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مَعْرُوفٌ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ﴾ [النِّسَاءُ: ٣١]. فَبَدَأَ بِغَضِّ الْبَصَرِ؛ لِأَنَّهُ أَسْهَلُ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ؛ وَلِأَنَّهُ ظَاهِرٌ بِخِلَافِ الْفَرْجِ، وَلَكِنْ لِمَا كَانَ هُوَ الدَّرَجَةُ الْأُولَى لِهَتِكِ الْفَرْجِ قَالَ ﷺ: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ﴾.

(١) رواه مسلم (٣/١٤١٦) (١٧٩٠) (١٠٢).

❖ وفي قوله: ﴿مِنْ أَبْصَرِهِنَّ﴾. «من» هذه للتبويض، وهذا فيه دليل على أنه لا يَجِبُ على المرأة أن تَغْضُ البَصَرَ كُلَّهُ وفي كُلِّ حالٍ، وإنما تَغْضُ البَصَرَ عند خوف الفتنة فقط، وأما رؤيتها للرجل بدون خوف الفتنة فلا بأس به.

❖ وقوله: ﴿وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ﴾. يَشْمَلُ حفظهن عن النظر بحيث لا يَنْظُرُ إليهن أحدٌ، وحفظهن عن الزنا، وكذلك حفظهن عن الحديث فيما يَتَعَلَّقُ بالفروج، كما لو كانت المرأة تَحَدِّثُ بما جَرَى بينها وبين زوجها، وما أشبه ذلك.

❖ وقوله ﷺ: ﴿وَلَا يَبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبَنَّ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ﴾. المراد بالزينة: اللباس كما قَالَ اللهُ تعالى: ﴿يَبْقَىٰ عَادَمٌ خُدُوًا زَيْنَتَهُ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الزَّحَرَةُ: ٣١]. ولم يَرِدْ في القرآن الكريم الزينة بمعنى جزء الشيء، أو الشيء الحسن منه أبدًا، فكلُّ ما في القرآن من لفظ الزينة فالمرادُ به شيءٌ منفصلٌ عن المُزَيَّن؛ لأننا عندنا زينةً ومُزَيَّنٌ، قَالَ اللهُ تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الزَّحَرَةُ: ٤٦]. لكن ليس هو الحياة، لكن تُزَيَّنُ به الحياة، فهو منفصلٌ عنها، وكذلك الآية التي ذكرناها قبل قليل وهي قوله: ﴿يَبْقَىٰ عَادَمٌ خُدُوًا زَيْنَتَهُ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾.

إِذَا: فقوله: ﴿وَلَا يَبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ﴾. المرادُ لباسهن الذي تُزَيَّنُ به المرأة؛ ولهذا قَالَ: ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾. يَعْنِي: لكن ما ظَهَرَ منها؛ أي: من الزينة فلا يُمكنُ إخفاؤه، وفسره بنُ مسعودٍ رحمته بالعباءة والرداء^(١). الذي تَجَلَّلُ به المرأة وما أشبه ذلك؛ لأن هذه الزينة من اللباس، وهي ظاهرة لا بدَّ منها، وكأنه قال: لكن ما ظَهَرَ منها فلا حرج فيه.

(١) رواه ابن جرير في «تفسيره» (١١٧/١٨) وقال الحافظ في «نصب الراية» (٢٣٩/٤): أخرجه الطبري في «تفسيره» من طرق جيدة عن ابن مسعود.

ورواه الحاكم في «مستدركه» (٤٣١/٢) (٣٤٩٩)، وقال: هذا الحديث على شرط مسلم، ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي. وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥٤٦/٣) (١٧٠٠٤)، والطبراني في «الكبير» (٢٢٨/٩) (٩١١٥)، وقال الهيثمي في «المجمع» (٨٢/٧): رواه الطبراني بأسانيد مطوَّلاً ومختصراً ورجال أحدهم رجال الصحيح.

❦ وقوله: ﴿وَلْيَضْرِبَنَّ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ﴾. وَلْيَضْرِبَنَّ بِالْخُمُرِ؛ الْخُمْرُ مَا تَغْطِي بِهِ الرُّؤُوسَ، وَعَلَى الْجُيُوبِ؛ أَي: عَلَى الصُّدُورِ، وَهُوَ مَحَلُّ الْجَيْبِ. فَتَضْرِبُ بِخِمَارِهَا عَلَى جَيْبِهَا، بَحِثُ يَكُونُ الْخِمَارُ وَاسِعًا يَصِلُ إِلَى الْجَيْبِ.

وقد اسْتَبْطَأَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ هَذَا^(١): وَجُوبُ تَغْطِيَةِ الْوَجْهِ؛ لِأَنَّ الْخِمَارَ لَا يَصِلُ إِلَى الْجَيْبِ غَالِبًا، إِلَّا إِذَا غُطِّيَ الْوَجْهُ، وَكَلِمَةُ «غَالِبًا» لَيْسَتْ بِمَعْنَى دَائِمًا؛ إِذْ قَدْ تُبَدِّلُ الْوَجْهَ، وَتُنْزَلُ أَطْرَافُ الْخِمَارِ عَلَى الْجَيْبِ، فَيُؤْخَذُ مِنْهُ بِقِيَاسِ الْأَوَّلَى أَنَّهُ إِذَا وَجَبَ أَنْ يُضْرَبَ الْخِمَارُ عَلَى الْجَيْبِ لَيْسَتْ بِهِ، فَوَجُوبُ ضَرْبِهِ عَلَى الْوَجْهِ مِنْ بَابِ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ فِتْنَةَ النَّاسِ بِالْوَجْهِ وَالنَّظَرَ إِلَيْهِ أَشَدُّ.

❦ وقوله: ﴿وَلَا يَبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ﴾. الْمُرَادُ بِالزَّيْنَةِ هُنَا الزَّيْنَةُ الْبَاطِنَةُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾. هَذَا عَامٌّ.

❦ وقوله: ﴿وَلَا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَائِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتٍ أُخْتِهِنَّ أَوْ بَنَاتٍ أُخْتِهِنَّ﴾. الْمُرَادُ بِنِسَائِهِنَّ قِيلَ: إِنَّهُ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الْجِنْسِ إِلَى جِنْسِهِ؛ يَعْنِي: النِّسَاءَ اللَّاتِي مِنْ جِنْسِهِنَّ، فَيَشْمَلُ الْكَافِرَةَ، وَالْمُؤْمِنَةَ.

وقِيلَ: أَوْ نِسَائِهِنَّ مِمَّا لَتِهِنَّ فِي الْوَصْفِ؛ وَهُوَ الْإِيْيَانُ. لِقَوْلِهِ: فِي أَوَّلِ الْآيَةِ: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ﴾. وَبِنَاءٌ عَلَى اخْتِلَافِ التَّفْسِيرِينَ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْحَكْمَيْنِ.

فَقَالَ بَعْضُهُمْ^(٢): إِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ الْمُؤْمِنَةِ أَنْ تُكْشَفَ لِلْمَرْأَةِ الْكَافِرَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿أَوْ نِسَائِهِنَّ﴾.

وَالصَّحِيحُ^(٣): الْمَعْنَى الْأَوَّلُ؛ وَهُوَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْجِنْسُ؛ يَعْنِي: النِّسَاءَ اللَّاتِي مِنْ

(١) انظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٢٢/١١٢، ١٤٦، ١٤٧).

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (١٨/١٢١)، و«أحكام القرآن» (٥/١٧٤)، و«الغوي» (٣/٣٣٩)، و«الدر

المنثور» (٦/١٨٢)، وابن كثير (٣/٢٨٥).

(٣) انظر: «تفسير الغوي» (٣/٣٣٩).

جنسهن، ووجه ذلك أن الشهوة بالنسبة للمرأة كافرة كانت أم مؤمنة لا تختلف، فنظر المرأة إلى المرأة الكافرة أو المسلمة سواء.

وقوله: «أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُهَا» يعني: المالك، فالمرأة يجوز أن تكشف لمملوكها، وهذا هو الوحيد الذي يجوز فيه كشف الوجه، مع أنه ليس بمحرّم لها؛ لأن مملوكها ليس محرّمًا لها فهو لا يحرم عليها على التأييد، لكن يجوز لها أن تكشف له وجهها كما قال العلماء: لمشقة التحرز؛ لأن مملوكها دائماً عندها تأمره وتنهأه ويغسل ثوبها، ويكسّ بيته، وما أشبه ذلك، فمن أجل الضرر اللاحق بالتحرز منه رفع الله عنها الجناح، وأنه يجوز أن تبدي ما تبدي لمحارمها فإذا اعتقته، أو خرج عن ملكها بعتي أو بيع أو هبة أو غير ذلك، ارتفع الحكم.

وقد أخذ بعض أهل العلم من هذا: أن المرأة إذا كانت في بيت وفيه رجال يشق أن تتحرّر منهم، فلها أن تبدي من زينتها ما تبديه للمملوك. ولكن في هذا نظر؟ وذلك لأن المملوك يختص بها هي بخلاف أخي الزوج، وعم الزوج وخاله، وما أشبه هذا؛ فإنه كالأجنبي بالنسبة إليها.

وقوله: «أَوِ التَّيْبَعَاتِ غَيْرِ أُولَى الْأَرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ» التابعون الخدم، لكن اشترط الله فيهم أن لا يكون لهم إربة؛ أي: حاجة في النكاح بحيث يكون هذا الخادم إما صغيراً لم يصل إلى حد النكاح، أو أنه ليس له إربة إطلاقاً، ويوجد بعض الرجال لا تتعلّق نفسه بالنساء أبداً، فهذا يجوز لها أن تبدي له من الزينة ما تبديه لمحارمها.

وقوله: «أَوِ الْوَلَدِ الذَّكَرِ لَمْ يَطْهَرُوا عَلَى عَوْرَتِ النِّسَاءِ» يعني: الذين لا يهتمون بأمير النساء، ولم يتبين لهم من النساء شيء، وإن كانوا أجانِب، فيباح أن تبدي المرأة لهم ما تبديه لمحارمها ولا يقال: من له سبع سنوات أو عشر، ولا يقال: إلى البلوغ؛ لأن الله اشترط وقال: «الَّذِينَ لَمْ يَطْهَرُوا عَلَى عَوْرَتِ النِّسَاءِ». فإن كان طفلاً قد ظهر على عورات النساء، وعرف ما يتعلّق به لكونه ذكياً، أو غير ذلك فلا يجوز أن تظهر له.

فالحاصلُ: أن هذا يَخْتَلَفُ باختلافِ الأَطفالِ.

فإذا قال قائلٌ: هل الخادم الموجود الآن يقاس على المملوك؟

الجواب أن يُقال: إنه من التابعين، فإن لم يكن له إربة فلا بأس، وإلا فلا يجوز أن يظهرن عليه.

هذا الحديث الذي ساقه المؤلفُ. وجهُ مناسبتِهِ للآيةِ أن فاطمةَ كانت تَغْسِلُ أباهَا، وتُبَاشِرُ وجهَهُ، ولكن هذه مناسبةٌ بعيدةٌ.

قَالَ ابنُ حجرٍ في «الفتح» (٣٤٣/٩ - ٣٤٤):

«ما بقي للناس أحدٌ أعلمُ به مِنِّي». ظاهرُهُ أنه نفَى أن يَكُونَ بقي أحدٌ أعلمُ منه، فلا يَنْفِي أن يَكُونَ بقي مثله، ولكن كثر استعمالُ هذا التركيبِ في نفْيِ المثلِ أيضًا، وقد تقدَّم الكلامُ على شرحِ الحديثِ في بابِ غزوةِ أُحُدٍ.

والغرضُ منه هنا، كونُ فاطمةَ عليها السلامُ بَاشَرَتْ في ذلك أبيها ﷺ فَيُطَابِقُ الآيةَ، وهي جوازُ إبداءِ المرأةِ زينتِها لأبيها، وسائرٍ من ذكرٍ في الآية. وقد اسْتَشْكَلَ مُغَلِّطَايَ الاحتجاجَ بقصةِ فاطمةَ هذه؛ لأنها صَدَرَتْ قَبْلَ الحجابِ.

وَأَجِيبَ بأن التمسُّكَ منها بالاستصحابِ، ونزولُ الآيةِ كان متراخيًا عن ذلك، وقد وَقَعَ مطابقًا.

فإن قيل: لم يُذَكَّرْ في الآيةِ العمُّ والخالُ.

فالجوابُ: أنه اسْتَعْنَى عن ذكرِهما بالإشارةِ إليهما؛ لأن العمَّ مُنَزَّلٌ منزلةَ الأبِ، والخالُ منزلةَ الأمِّ، وقِيلَ: لأنها يُنْعَتَانِها لولديهما. قاله عِكْرَمَةُ والشَّعْبِيُّ. وكرها لذلك أن تَصْعَ المرأةُ خمارها عند عمِّها وخالِها، أخرجَه ابنُ أبي شَيْبَةَ عنهما وخالفهما الجمهور. اهـ

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٢٤ - بَابُ ﴿وَالَّذِينَ لَا يَلْعَنُوا الْهَلْمَ مِنْكُمْ﴾ [النِّكَاحُ: ٥٨].

٥٢٤٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَابِسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ بِنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ رَجُلٌ: شَهِدَتْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعِيدَ أَضْحَى أَوْ فِطْرًا؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَوْ لَا مَكَانِي مِنْهُ مَا شَهِدْتُهُ؛ يَعْنِي: مِنْ صَغَرِهِ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى ثُمَّ خَطَبَ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَذَانًا وَلَا إِقَامَةً، ثُمَّ أَتَى فَوَعْظَهُنَّ، وَذَكَرَهُنَّ، وَأَقْرَهُنَّ بِالْصَّدَقَةِ فَرَأَيْتُهُنَّ يَهْوِينَ إِلَى أَذَانِهِنَّ وَحُلُوقِهِنَّ يَدْفَعْنَ إِلَى بِلَالٍ، ثُمَّ ارْتَفَعَ هُوَ وَبِلَالٌ إِلَى بَيْتِهِ^(١).

الشاهد في هذا الحديث قوله: «ولولا مكاني منه ما شَهِدْتُهُ»؛ يَعْنِي: مِنَ الصَّغَرِ. وهذا يدلُّ على أنه كان يَدْخُلُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَلَهُ مَعَهُ مَكَانَةٌ.

• وقوله: «﴿وَالَّذِينَ لَا يَلْعَنُوا الْهَلْمَ مِنْكُمْ﴾» هو جزء آية من قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَعِذَّوْا بِالَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَا يَلْعَنُوا الْهَلْمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ﴾ [النِّكَاحُ: ٥٨]. يَعْنِي: هَذِهِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ:

الأولى: مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ فِي هَذِهِ الْحَالِ يَكُونُ عَلَيْهِ ثَوْبُ النَّوْمِ، وَلَا يُحِبُّ أَحَدًا أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِ.

والثانية: حِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ، وَالظَّهِيرَةُ هِيَ شِدَّةُ الْحَرِّ فِي وَسْطِ النَّهَارِ.

والثالثة: بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَخْلَعُ ثِيَابَهُ، وَيَلْبَسُ ثِيَابَ النَّوْمِ.

ففي هذه الثَلَاثِ الْعَوْرَاتِ، لَا بَدَأَ أَنْ يَسْتَأْذِنَ الَّذِينَ لَمْ يَلْعَنُوا الْهَلْمَ، وَالَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ.

هَلْ هَذِهِ الْأَوْقَاتُ خَاصَّةٌ بِالصَّغَارِ فَقَطْ، أَمْ تَشْمَلُ الصَّغَارَ وَالْكِبَارَ مِنَ الْأَبْنَاءِ؟

• قوله: «﴿وَالَّذِينَ لَا يَلْعَنُوا الْهَلْمَ﴾». هَؤُلَاءِ الصَّغَارُ؛ فَالْكِبَارُ مِنْ بَابِ أَوَّلَى، إِلَّا الزَّوْجَةَ.

(١) رواه مسلم (٦٠٣/٢) (٨٨٤) (٤) بتامه دون قوله: ولولا مكاني منه ما شَهِدْتُهُ؛ يَعْنِي: مِنْ صَغَرِهِ.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٢٥- بَابُ قَوْلِ الرَّجُلِ لَصَاحِبِهِ: هَلْ أَعْرَسْتُمُ اللَّيْلَةَ؟ وَطَعَنَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ فِي الْخَاصِرَةِ عِنْدَ الْعَتَابِ.

٥٢٥٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: عَاتَبَنِي أَبُو بَكْرٍ وَجَعَلَ يَطْعُنُنِي بِيَدِهِ فِي خَاصِرَتِي، فَلَا يَمْنَعُنِي مِنَ التَّحْرُكِ إِلَّا مَكَانُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَأْسُهُ عَلَى فَخْذِي^(١).
الفقرة الأخيرة من الترجمة ظاهرة الدلالة لكن الأولى.

قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٣٤٤ / ٩):

وقوله: «بَابُ طَعَنِ الرَّجُلِ ابْنَتَهُ فِي الْخَاصِرَةِ عِنْدَ الْعَتَابِ». زاد ابنُ بطَّالٍ في شرحه هنا، وقولُ الرجلِ لصاحبه: هَلْ أَعْرَسْتُمُ اللَّيْلَةَ؟ قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ عَائِشَةَ فِي قِصَّةِ أَبِي بَكْرٍ مَعَهَا، وَهُوَ مُطَابِقٌ لِلرَّكْنِ الْأَوَّلِ مِنَ التَّرْجُمَةِ، قَالَ: وَيُسْتَفَادُ الرُّكْنُ الثَّانِي مِنْهَا مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْجَامِعَ بَيْنَهُمَا أَنَّ كِلَا الْأُمْرَيْنِ مُسْتَثْنَى فِي بَعْضِ الْحَالَاتِ، فإِمْسَاكُ الرَّجُلِ خَاصِرَةَ ابْنَتِهِ مَمْنُوعٌ فِي غَيْرِ حَالَةِ التَّأْدِيبِ، وَسَوْأَلُ الرَّجُلِ عَمَّا جَرَى لَهُ مَعَ أَهْلِهِ مَمْنُوعٌ فِي غَيْرِ حَالَةِ الْمُبَاسَطَةِ، أَوِ التَّسْلِيَةِ، أَوِ الْبَشَارَةِ.

قُلْتُ: وَجَدْتُ هَذِهِ الزِّيَادَةَ فِي نَسْخَةِ الصَّغَانِيِّ مُقَدِّمَةً وَلَفْظُهُ بَابُ: قَوْلِ الرَّجُلِ...إِلَخ. وَبَعْدَهُ وَطَعَنُ الرَّجُلِ...إِلَخ، وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ الْمَصْنَفَ أَخْلَى بَيَاضًا لِيَكْتُبَ فِيهِ الْحَدِيثَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ، وَهُوَ «هَلْ أَعْرَسْتُمُ؟»، أَوْ شَيْئًا مِمَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَقَدْ وَقَعَ ذَلِكَ فِي قِصَّةِ أَبِي طَلْحَةَ وَأَمِ سُلَيْمٍ عِنْدَ مَوْتِ وَلَدِيهِمَا، وَكَتَمَهَا ذَلِكَ عَنْهُ حَتَّى تَعَشَّى وَبَاتَ مَعَهَا، فَأَخْبَرَ بِذَلِكَ أَبُو طَلْحَةَ النَّبِيَّ فَقَالَ: «أَعْرَسْتُمُ اللَّيْلَةَ؟»، قَالَ: نَعَمْ. وَسَيَأْتِي بِهَذَا اللَّفْظُ فِي أَوَائِلِ كِتَابِ الْعَقِيقَةِ. اهـ

إِذَا: الظاهرُ ما قاله ابنُ حجرٍ رَحِمَهُ اللهُ أَنْ المؤلِّفَ أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ الحديثَ للجزءِ
 الأولِ من الترجمة ولكن لم يفعل.
 ❖ قوله فيما سبق من الحديث: «فاطمةُ عليها السلام». الصوابُ أَنْ يَقُولَ: هي،
 ولعلَّ هذا من تصرفِ بعضِ النساخِ، والله أعلم.



شرح
صحيح البخاري

كتاب الطلاق

٥٢٥١-٥٣٥٠

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الطَّلَاقِ

١- باب قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾ [الطَّلَاق: ١]. أَحْصَيْنَاهُ: حَفِظْنَاهُ وَعَدَدْنَاهُ. وَطَلَّاقُ الشَّيْءِ أَنْ يُطْلَقَهَا طَاهِرًا مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ، وَيُشْهَدُ شَاهِدَيْنِ.

٥٢٥١- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مُرْهُ فَلْيَرَا جُعْهَا، ثُمَّ لِيُمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهَرُ، ثُمَّ تَحِيضُ، ثُمَّ تَطْهَرُ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ، فَيَتْلِكَ الْعِدَّةَ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُطْلَقَ لَهَا النِّسَاءُ».



ثُمَّ قَالَ الْبَحَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- بَابُ إِذَا طَلَّقْتَ الْحَائِضَ تَعْتَدُ بِذَلِكَ الطَّلَاقَ.

٥٢٥٢- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: طَلَّقَ ابْنُ عُمَرَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «لِيَرِاجِعَهَا». قُلْتُ: تُحْتَسَبُ؟ قَالَ: فَمَهْ.

وَعَنْ قَتَادَةَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «مُرُهُ فَلْيَرِاجِعَهَا». قُلْتُ: تُحْتَسَبُ؟ قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَمَقَ.

٥٢٥٣- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: حُسِبَتْ عَلَيَّ بِتَطْلِيْقَةٍ.

٣- بَابُ مَنْ طَلَّقَ، وَهَلْ يُوَاجِهُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ بِالطَّلَاقِ؟

٥٢٥٤- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: سَأَلْتُ الزُّهْرِيَّ أَيُّ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ اسْتَعَاذَتْ مِنْهُ؟ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ ابْنَةَ الْجَوْنِ لَمَّا أُدْخِلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَدَنَا مِنْهَا قَالَتْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ. فَقَالَ لَهَا: «لَقَدْ عُدَّتْ بِعَظِيمٍ، الْحَقِّي بِأَهْلِكَ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: رَوَاهُ حَجَّاجُ بْنُ أَبِي مَنِيعٍ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ الزُّهْرِيِّ أَنَّ عُرْوَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ...

٥٢٥٥- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ غَسِيلٍ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ أَبِي أُسَيْدٍ، عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى انْطَلَقْنَا إِلَى حَائِطٍ يُقَالُ لَهُ الشَّوْطُ، حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى حَائِطَيْنِ فَجَلَسْنَا بَيْنَهُمَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اجْلِسُوا هَاهُنَا». وَدَخَلَ وَقَدْ أَتَى بِالْجَوْنِيَّةِ، فَأَنْزَلَتْ فِي بَيْتٍ فِي نَحْلِ فِي بَيْتِ أُمَيْمَةَ بِنْتِ النُّعْمَانِ بْنِ شَرَّاحِيلَ، وَمَعَهَا دَائِبَتُهَا حَاضِنَةٌ لَهَا، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «هَبِي نَفْسِكَ لِي». قَالَتْ: وَهَلْ تَهَبُ الْمَلَكَهَ نَفْسَهَا لِلْسُّوْقَةِ؟ قَالَ: فَأَهْوَى بِيَدِهِ يَضَعُ يَدَهُ عَلَيْهَا لِتَسْكُنَ، فَقَالَتْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ. فَقَالَ: «قَدْ عُدَّتْ بِمَعَاذٍ». ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا فَقَالَ: «يَا أَبَا أُسَيْدٍ اكْسُهَا رَاذِقَتَيْنِ،

وَأَلْحَقَهَا بِأَهْلِهَا».

[الحديث ٥٢٥٥ - طرفه في: ٥٢٥٧].

٥٢٥٦، ٥٢٥٧ - وَقَالَ الْحُسَيْنُ بْنُ الْوَلِيدِ النَّيْسَابُورِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِ وَأَبِي أُسَيْدٍ قَالَا: تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ أُمَيْمَةَ بِنْتَ شَرَّاحِيلَ، فَلَمَّا أُدْخِلَتْ عَلَيْهِ بَسَطَ يَدَهُ إِلَيْهَا فَكَانَهَا كَرِهَتْ ذَلِكَ، فَأَمَرَ أَبَا أُسَيْدٍ أَنْ يُجَهِّزَهَا وَيَكْسُوَهَا ثَوْبَيْنِ رَازِقَيْنِ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي الْوَزِيرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَمْزَةَ، عَنْ أَبِيهِ، وَعَنْ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ بِهَذَا.

[الحديث ٥٢٥٦ - طرفه في: ٥٦٣٧].

٥٢٥٨ - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا هَمَامُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي غَلَابٍ يُونُسَ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ؟ فَقَالَ تَعْرِفُ ابْنَ عُمَرَ، إِنَّ ابْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَتَى عُمَرَ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَرُاجِعَهَا، فَإِذَا طَهَرَتْ فَأَرَادَ أَنْ يُطَلِّقَهَا فَلْيُطَلِّقَهَا. قُلْتُ: فَهَلْ عَدَّ ذَلِكَ طَلَاقًا؟ قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَمَقَ^(١).



(١) لم يتيسر لنا العثور على الشريط الأول من «كتاب الطلاق»، ولذا فقد قمنا بإدراج الأحاديث ذات الأرقام التالية (٥٢٥١، ٥٢٥٢، ٥٢٥٣، ٥٢٥٤، ٥٢٥٦، ٥٢٥٧، ٥٢٥٨) دون شرح، وأمّا الشريط الثاني فقد بدأه الشيخ رحمه الله بشرح الحديث رقم (٥٢٥٩).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤- بَابُ مَنْ جَوَّزَ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أُطْلِقُ مَرَّتَانٍ فَلِأَمْسَاكَ يُعْرَفُ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَنٍ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٢٩]. وَقَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ فِي مَرِيضٍ طَلَّقَ: لَا أَرَى أَنْ تَرثَ مَبْتُوتُهُ. وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: تَرثُهُ. وَقَالَ ابْنُ شُبْرُمَةَ: تَزَوَّجُ إِذَا انْقَضَتْ الْعِدَّةُ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ مَاتَ الزَّوْجُ الْآخَرُ فَرَجَعَ عَنْ ذَلِكَ؟

٥٢٥٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُيُومِرَ الْعَجْلَانِيَّ جَاءَ إِلَى عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ الْأَنْصَارِيِّ، فَقَالَ لَهُ: يَا عَاصِمُ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقَتْلُهُ فَتَقْتُلُونَهُ، أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ سَلْ لِي يَا عَاصِمُ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَسَأَلَ عَاصِمٌ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسَائِلَ وَعَابَهَا حَتَّى كَبُرَ عَلَى عَاصِمٍ مَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا رَجَعَ عَاصِمٌ إِلَى أَهْلِهِ جَاءَ عُيُومِرٌ فَقَالَ: يَا عَاصِمُ، مَاذَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ عَاصِمٌ: لَمْ تَأْتِنِي بِخَيْرٍ، قَدْ كَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي سَأَلْتُهُ عَنْهَا. قَالَ عُيُومِرٌ: وَاللَّهِ لَا أَنْتَهِيَ حَتَّى أَسْأَلَهُ عَنْهَا. فَأَقْبَلَ عُيُومِرٌ حَتَّى أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَسَطَ النَّاسِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقَتْلُهُ فَتَقْتُلُونَهُ، أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ، فَادْهَبْ فَأْتِ بِهَا». قَالَ سَهْلٌ: فَتَلَاعَنَّا وَأَنَا مَعَ النَّاسِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا فَرَّغَا قَالَ عُيُومِرٌ: كَذَبْتُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَمْسَكْتُهَا. فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(١).

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَكَانَتْ تِلْكَ سُنَّةَ الْمُتَلَاعِنِينَ.

الْمُتَلَاعِنَانِ. يَعْنِي: الرَّجُلَ وَالْمَرْأَةَ يَتَلَاعَنَانِ، وَاللَّعَانُ مِنْ جَانِبٍ وَاحِدٍ لَكِنْ ذَلِكَ مِنْ بَابِ التَّغْلِيظِ.

وَكَيْفِيَةُ ذَلِكَ أَنَّ رَجُلًا -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- يَقْذِفُ امْرَأَتَهُ بِالزَّنا فيَقَالُ لِلرَّجُلِ: إِمَّا أَنْ

تُقِيمُ البينة، أو تُقَرِّ المرأَةُ، أو تلاعَن.

والبينة هي أن يأتي بأربعة شهداء يَشْهَدُونَ بأنهم رأوا ذَكَرَهُ في فرجِها، ولا يكفي أن يقولوا: رأيناه فوقها، أو رأينا أمراً عظيماً مُدْهِشاً بل لابد أن يقولوا: رأينا ذكره في فرجها. فإن لم يُقِم بينةً، وأقرت أُقِيم عليها الحدُّ بإقرارها. فإن لم تُقَرِّ قلنا: لا عِنْ. فإن أبى حُدَّ للكُذْفِ، بأن يُجْلَدَ ثمانين جلدةً.

والملاعنة أن يحضَرَ عندَ القاضي، ويقول: أشْهَدُ بالله، لقد زنتُ زوجتي هذه، أربعَ مراتٍ، ويقولُ في الخامسة: إن لعنةَ الله عليه -بضمير ياء المتكلم، لا بضمير الهاء- إن كان من الكاذبين. فإن سَكَتَتْ أُقِيمَ عليها الحدُّ؛ لأن الله تعالى جعل ذلك شهادةً، فقال: ﴿فَشَهَادَةُ أَحْمَدٍ﴾ [النِّبَاط: ٦]. ثم قال بعد ذلك ﷺ: ﴿وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ﴾ [النِّبَاط: ٨].

وفي هذا: دليلٌ على ثبوتِ العذابِ عليها بشهادته، ولا عذابَ هنا إلا حدُّ الزنا. فإذا لاعنتُ هي فإنها تقولُ: أشْهَدُ بالله، لقد كَذَبَ عليَّ فيما رَماني به من الزنا، وتقولُ في الخامسة: ﴿أَنَّ عَصَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [النِّبَاط: ٩] وانظر إلى الغضبِ فهو أشدُّ من اللعن؛ لأننا لو تأملنا لوجدنا الأقربَ إلى الصوابِ الزوج؛ لأنه يَبْعُدُ أن الإنسانَ يَدْنُسُ فرأشه بهذا الدَّنَسِ إلا وهو صادقٌ.

وإذا تم اللعانُ بينهما فحينئذٍ يُفَرَّقُ بينهما تَفْرِيقاً مُؤَبِّداً، وَتَبَيَّنُ منه، ولا تحلُّ له أبداً، لا بعدَ زوجٍ، ولا قبلَ زوجٍ.

وعويمرٌ رضي الله عنه لما لاعن زوجته طلقها ثلاثاً وقال: كذبتُ عليها إن أمسكتها. وطلقها ثلاثاً، ففَرَّقَ النبي ﷺ بينهما فكانت سُنَّةَ المتلاعنين.

وهذا يدلُّ على أن البخاريَّ رَحِمَهُ اللهُ أراد بقوله: من أجازَ الثلاثَ. الإجازةَ التكليفيةَ والإجازةَ الوضعيةَ قال: إن الطلاقَ الثلاثَ يجوزُ، وليس حراماً؛ لأن عويمراً طلق ثلاثاً عند النبي ﷺ وأقره، ولأنه حصلت البيونةُ بينهما.

ولكن نقول: في الاستدلالِ بهذا الحديثِ نظرٌ في المسألتين:

أما الأولى: فإن الرجل طلق طلاقاً ثلاثاً لتأكيد التفريق؛ لأنه إن لم يطلق فُرِّقَ بينهما، فطلاقه عديم التأثير من حيث الفراق، لكنه مؤكِّد للفراق، فأقرار رسول الله له؛ لأنه لا يترتب عليه حكم، ولهذا روى أبو داود رَحِمَهُ اللهُ بسند جيد أو صحيح: أن رجلاً طلق زوجته ثلاثاً، فقام رسول الله ﷺ غضبان، وقال: «أَيْلَعَبُ بكتابِ الله وأنا بين أظهركم». حتى قال رجل: ألا أقتله يا رسول الله؟ لما رأى من غضب النبي ﷺ ^(١).
وأما تنفيذ الثلاث فيه نظراً -أيضاً- ووجهه أن بينونة حاصلةً باللعان، لا بالطلاق الثلاث، فما الطلاق الثلاث إلا مؤكِّد لا مؤثِّر، وبناءً على ذلك يكون استدلال البخاري رَحِمَهُ اللهُ بهذا الحديث فيه نظراً.

والصواب: أن الطلاق الثلاث محرم، وفاعله إثم، ولكن لا يقع إلا واحدة فقط.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٥٢٦٠ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ امْرَأَةً رِفَاعَةَ الْقُرْظِيَّ جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ رِفَاعَةَ طَلَّقَنِي فَبَتَّ طَلَاقِي، وَإِنِّي نَكَحْتُ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزُّبَيْرِ الْقُرْظِيَّ، وَإِنَّمَا مَعَهُ مِثْلُ الْهُدْبَةِ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَعَلَّكَ تُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَيَّ رِفَاعَةَ، لَا حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ وَتَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ» ^(١).

البخاري رَحِمَهُ اللهُ أيضاً استدل بهذا الحديث وليس فيه دليل، فقد استدل بقوله: فَبَتَّ

طلاقي. لكن يقال: هل يلزم من ذلك أنه بَتَّ بكلمة واحدة؟

الجواب: لا، فقد يُبَتُّ؛ لأنه آخر الثلاث طَلَقَاتٍ، فيكون قد طلق مرة، ثم مرة؛

(١) أخرجه النسائي (٣٤٠١)، ولم نقف عليه في «سنن أبي داود» -بعد البحث-، ولعل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ

يقصد «النسائي»، وأن ما وقع بالأشرطة سبق لسان.

(٢) أخرجه مسلم (١٤٣٣).

يعني: طَلَّقَ وَرَاجَعَ، ثم طَلَّقَ وَرَاجَعَ، ثم طَلَّقَ الثَّالِثَةَ. فيقال: بَتَّ طَلَّاقَهُ.

وفي هذا الحديث: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ بَعْضَ النِّسَاءِ لَا يَسْتَحْيِي؛ لِأَنَّهَا قَالَتْ إِنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ الزَّيْبِرِ مَعَهُ مِثْلُ هَدِيَّةِ الثَّوْبِ. وفي بعضِ الرواياتِ إِنَّهَا قَالَتْ بِثَوْبِهَا هَكَذَا؛ أَي: إِنَّهُ لَيِّنٌ، وَلَمْ تَسْتَحْ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ.

وقد يُقَالُ: إِنَّ هَذَا مِنْ بَابِ ﴿وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ﴾ [الْأَنْزَالِ: ٥٣].

وقد يُقَالُ: كَانَ يُمَكِّنُ أَنْ تُكَنِّيَ عَنْ ذَلِكَ فَتَقُولُ مِثْلًا: لَا يَقْدِرُ عَلَى الْوَطْءِ وَمَا أَشْبَهَ هَذَا، لَكِنْ لِقُوَّةِ مَا فِي نَفْسِهَا مِنَ الدَّفَاعِ وَالرَّغْبَةِ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ قَالَتْ مِثْلَ هَذَا الْكَلَامِ. وفيه: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ الْمُطْلَقَةَ ثَلَاثًا لَا يَكْفِي عَقْدُ النِّكَاحِ عَلَيْهَا مِنَ الزَّوْجِ الثَّانِي بَلْ لَا بَدَّ مِنَ الْجَمَاعِ.

وفيه أَيْضًا: أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ جَمَاعٍ بَانْتِشَارٍ؛ لِقَوْلِهِ: «حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَكَ». وَلِأَنَّهَا قَالَتْ: مِثْلُ الْهَدِيَّةِ. فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ جَمَاعٌ بَانْتِشَارٍ، أَمَا لَوْ جَامَعَ بَدُونَ انْتِشَارٍ - وَهُوَ بَعِيدٌ - لَكِنْ رَبِّهَا هِيَ بِنَفْسِهَا تَحَاوُلُ أَوْ تَعَالِجُ أَنْ تُدْخَلَ ذَكَرَهُ فِي فَرْجِهَا لِتَحِلَّ لِلأَوَّلِ فَإِنْ ذَلِكَ لَا يَحِلُّهَا.

وَهَلْ يُشْتَرَطُ مَعَ ذَلِكَ الْإِنْزَالُ؟

قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهُ يُشْتَرَطُ؛ لِأَنَّهُ تَهَامٌ ذُوقِ الْعُسَيْلَةَ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ، وَأَنَّهُ يَكْفِي الْجَمَاعُ؛ لِأَنَّهُ يَوْجِبُ الْغُسْلَ فَتَبَتِ الْحُكْمُ بِهِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٢٦١ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ

ابْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَجُلًا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، فَتَزَوَّجَتْ فَطَلَّقَ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ:

أَتَحِلُّ لِلأَوَّلِ؟ قَالَ: «لَا، حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتَهَا كَمَا ذَاقَ الْأَوَّلُ»^(١).

هذا الحديث هو نفس الحديث الأول، ولكن ليس فيه أنه طلقها ثلاثاً بكلمة واحدة، والمؤلف ساق الثاني مع اختصاره؛ لأنه صرح فيه بقوله: طلق امرأته ثلاثاً. والأول فيه: طلقني فبت طلاقى. ولكن كلا اللفظين ليس فيهما ما يرمي إليه المؤلف من جواز طلاق الثلاث؛ لأنه يحتمل أن تكون آخر ثلاث تطبيقات.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥- باب مَنْ خَيْرَ أَزْوَاجِهِ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَأَزْوَاجُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ

الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا أَفْعَالَتْكُمْ أَمْ تَعْلَمُونَ وَأَسْرَحَكُمْ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ [الأنفال: ٢٨].

٥٢٦٢- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْتَرَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ، فَلَمْ يَعُدَّ ذَلِكَ عَلَيْنَا شَيْئًا^(١).

[الحديث ٥٢٦٢- طرفه في: ٥٢٦٣].

٥٢٦٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَامِرٌ، عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنِ الْخَيْرَةِ، فَقَالَتْ: خَيْرَنَا النَّبِيُّ ﷺ، أَفَكَانَ طَلَاقًا؟ قَالَ مَسْرُوقٌ: لَا أَبَالِي أَخَيْرَتْهَا وَاحِدَةً أَوْ مِائَةً بَعْدَ أَنْ تَخْتَارَنِي^(٢).

المراد من هذا الباب هو إذا خیر الإنسان امرأته وقال: أنت بالخيار فإنها لا تطلق حتى تختار فتقول مثلاً: اخترت نفسي، أو لا أختارك، أو ما أشبه ذلك، فهل يكون ذلك طلاقاً ثلاثاً، أو واحدة؟

هذا فيه اختلاف بين الفقهاء، فنقول أولاً: الطلاق الثلاث لو صرح به فهو واحد على القول الراجح، لكن على القول بأنه يكون ثلاثاً نقول: على حسب اختيارها، إلا إذا

(١) أخرجه مسلم (١٤٧٥).

(٢) أخرجه مسلم (١٤٧٧).

دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَرِيدُ الثَّلَاثَ فَإِنَّهُ يَكُونُ وَاحِدَةً فَقَطْ، فَلَوْ قَالَ لَهَا: أَنْتَ بِالْخِيَارِ فَلَا تَقُولُ: اخْتَرْتُ أَنْ أَطْلُقَ نَفْسِي ثَلَاثًا إِذْ لَيْسَ لَهَا إِلَّا وَاحِدَةٌ فَقَطْ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦- بَابُ إِذَا قَالَ: فَارْقُتْكِ أَوْ سَرَّحْتُكِ أَوْ الْخَلِيَّةُ أَوْ الْبَرِيَّةُ أَوْ مَا عُنِيَ بِهِ الطَّلَاقُ فَهُوَ عَلَى نِيَّتِهِ.

وَقَوْلُ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ [الاحزاب: ٤٩]. وَقَالَ: ﴿وَأَسْرَحْنَ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾. وَقَالَ: ﴿فَأَمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَصْرِيحٍ بِإِحْسَنِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]. وَقَالَ: ﴿أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: ٢]. وَقَالَتْ عَائِشَةُ: قَدْ عَلِمَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ أَبَوَيَّ لَمْ يَكُونَا بِأَمْرَانِي بِفِرَاقِهِ.

هَذَا الْبَابُ يُعَرِّفُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ بِكُنَايَةِ الطَّلَاقِ، وَهُوَ طَلَاقُ بَنِيَّتِهِ، فَإِنْ لَمْ يَنْوِ طَلَاقًا فَلَيْسَ بِطَلَاقٍ، يَقُولُ النَّاظِمُ:

وَكُلُّ لَفْظٍ لِّطَّلَاقٍ اِحْتَمَلُ فَهُوَ كُنَايَةٌ بِنِيَّةٍ حَاصِلُ

فَإِذَا كَانَ اللَّفْظُ يَحْتَمِلُ الطَّلَاقَ فَهُوَ كُنَايَةٌ وَلَيْسَ بِصَرِيحٍ، فَإِنْ نَوَى الطَّلَاقَ فَهُوَ طَلَاقٌ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ فَلَيْسَ بِطَلَاقٍ.

وظَاهِرُ كَلَامِ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى إِرَادَةِ الطَّلَاقِ، أَوْ لَا يَكُونُ؛ لِعُمُومِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»^(١). وَالْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ أَنَّهُ إِذَا وُجِدَتْ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى إِرَادَةِ الطَّلَاقِ فَهُوَ طَلَاقٌ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ، وَالْقَرِينَةُ مِثْلُ حَالِ خُصُومَةٍ، أَوْ حَالِ مَغَاضِبَةٍ، أَوْ جَوَابِ سَوَالٍ، فَهَذِهِ مِنْ أَمْثَلِ الْقَرِينَةِ.

فَحَالُ الْخُصُومَةِ مِثْلُ أَنْ يَتَخَاَصَمَ مَعَهَا فَيَقُولُ لَهَا: أَنْتِ بِالنِّسْبَةِ لِي كَالشَّيْطَانِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١)، وَمُسْلِمٌ (١٩٠٧).

اذهبي لأهلك. نقول: هذا طلاق، مع أن قوله: أنت لي كالشيطان ليس بدعاء بل هذا من باب المبالغة في إبعادها وطردها؛ يعني: كما أنني أتبرأ من الشيطان أتبرأ منك. فهذه القرينة تدل على أنه طلاق.

كذلك لو سألت هي وقالت: طلقني.

فقال لها: اذهبي إلى أهلك. فإنه يكون طلاقاً؛ لأنه عندنا قرينة تدل على أنه أراد به حيث سألتها الطلاق.

ولكن الذي يظهر لي هو القول الثاني والذي اختاره البخاري وهو أن المرجع في ذلك إلى النية، فإن نوى الطلاق فهو طلاق، وإن لم ينو الطلاق فليس بطلاق؛ لأن الأصل بقاء عصمة الزواج، يقول: أنا ما قصدت بهذا الكلام الطلاق أبداً. فكيف نلزمه بالطلاق.

فالصواب: أنه يرجع إلى نية المطلق فيما إذا طلق بالكناية.

بقي اللفظ الصريح هل تطلق به مطلقاً؟

المذهب أنها تطلق مطلقاً في الصريح، والصريح في الواقع ينقسم إلى ثلاثة أقسام. فتارة يريد اللفظ والمعنى.

وتارة يريد اللفظ ولا يريد المعنى. فيقول: تلفظت بهذا وأنا ما قصدت شيئاً.

وتارة يريد باللفظ غير المعنى؛ يعني: يريد بقوله: أنت طالق؛ أي: غير مربوطة؛

يعني: طالقاً من وثاق، أو طليقة، أو ما أشبه ذلك.

فإذا أراد اللفظ والمعنى فإنه يقع الطلاق ولا إشكال في ذلك.

وإذا أراد اللفظ دون المعنى وقال: هذه كلمة خرجت مني وأنا ما قصدت فيها

شيئاً أبداً. فالمشهور أنها تطلق أخذاً باللفظ.

وإذا أراد غير الطلاق فهذا يبين ولا يقبل حكماً؛ أي: إننا نقول له: فيما بينك وبين

الله أنت ونيك، لكن لو أن الزوجة طالبتك حاكمك فإنه لا يقبل حكماً؛ لأن الحاكم

ليس له إلا الظاهر، لأنك الآن أقررت بأنك طلقت وكونك تقول: أنا ما أردتُ إلا أنها طالق من وثاق، أو طالق من زوجها الأول، أو ما أشبه ذلك فإننا لا نأخذُ به.

ثم استدَلَّ المؤلفُ رَحِمَهُ اللهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ وفي هذا الاستدلالِ شيءٌ من النظرِ لأن الله تعالى قَالَ: ﴿يَتَأْتِيَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْدُونَهَا فَمَعَهُنَّ وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ٤٩﴾ [الْأَحْزَابُ: ٤٩]. فالطلاقُ ذِكْرٌ أو لا، والتسريحُ الجميلُ معناه إخلاؤها وتنفيذُ الطلاقِ لا الطلاقُ نفسه، وعليه فلا يكونُ فيه دليلٌ على أن التسريحَ هو الطلاقُ.

لكنْ على كلِّ حالٍ كلمةٌ: سرحتُك، أو أنتِ مُسرَّحةٌ. تدلُّ على الطلاقِ لكنْ ليستْ صريحةً فتكونُ من الكناياتِ؛ لأنه يحتملُ أن يكونَ قوله: أنتِ مُسرَّحةٌ. أي: مُسرَّحةٌ الشعرِ، أو تسرحُ بالبرِّ أو ما أشبه ذلك، ففيه احتمالٌ، فلا يكونُ هذا صريحًا فيرجعُ فيه إلى النية.

ثم قَالَ: «وقال تعالى: ﴿أَوْفَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾». نقولُ في ﴿فَارِقُوهُنَّ﴾ كما قلنا في ﴿وَسَرَّحُوهُنَّ﴾ لأنه ليس المرادُ بالمفارقةِ الطلاقَ، والدليلُ قوله تعالى: ﴿بَلَّغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْفَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطَّلَاقُ: ٢] يعني أديموا الفراقَ، أما الطلاقُ فقد حصل من قبل.

ونزيدُ الأمرَ إيضاحًا فنقولُ: هذا البابُ الذي أشار إليه المؤلفُ رَحِمَهُ اللهُ الْخَلِيلُ أو البريةُ يُعبرُ عنه بكنايةِ الطلاقِ، فهم يقسمون ألفاظَ الطلاقِ إلى قسمين: صريح، وكناية، فالصريحُ ما لا يحتملُ غيرَ الطلاقِ، مثلُ: لفظِ الطلاقِ وما تطرق منه مثل: أنتِ طالقٌ، أنتِ مطلقةٌ، طلقْتُك، أنتِ تطلقين، وما أشبه ذلك فهذا هو الصريحُ؛ لأنه كما قالوا: لا يحتملُ غيرَ الطلاقِ.

والحقيقةُ أن قولهم: لا يحتملُ غيرَ الطلاقِ. فيه شيءٌ من النظرِ؛ لأنه يحتملُ غيرَ الطلاقِ إذ يحتملُ أنتِ طالقٌ من وثاق، أو طلقْتُك. يعني: من الحبلِ الذي قيدتُك به لكن لما كان المتبادرُ منه هو فراقُ الزوجةِ صحَّ أن نقول: إنه صريحٌ.

والصريحُ اختلف العلماء هل يحتاجُ إلى نية، أو يقعُ به الطلاقُ إلا أن ينويَ غيره؛ وذلك لأنه إذا قال: أنتِ طالقٌ. فإما أن ينويَ الطلاقَ، أو ينويَ غيره، أو لا ينوي شيئاً فهذه ثلاثة أقسام:

القسمُ الأول: أن ينوي الطلاقَ بقوله: أنتِ طالقٌ. فلا شكَّ في وقوعه.
القسم الثاني: أن ينوي غيره فقال: أنا نويتُ بقولي: أنتِ طالقٌ؛ أي: طالقٌ من وثاقٍ أو طالقٌ من زوجٍ سابقٍ، أو طالقٌ منِّي في النكاحِ الأولِ، أو ما أشبه ذلك. فهو على نيته فيما بينه وبين الله، أما فيما بينه وبين زوجته فهل تأخذُ بنيته أو تحاكمه؟ نقول: إن غلبَ على ظنِّها صدقُه فيما ادعاه وجبَ عليها أن تأخذَ بقوله وتردَّه إلى نيته، وإن غلبَ على ظنِّها كذبُه وجبَ عليها أن تحاكمه إلى القاضي، والقاضي إذا حاكمته إليه فيقول: إنها طالقٌ؛ لأن هذا ما يقتضيه اللفظُ، ولو أننا أخذنا بدعوى كل مدعٍ إنه لم ينوِ الطلاقَ لكان كلُّ إنسانٍ لا يخافُ الله إذا طلقَ ونديمٌ على طلاقه قال: لم أرده.

وأما القسمُ الثالثُ: أن لا ينويَ هذا ولا هذا، فقد اختلف العلماء في ذلك فمنهم من قال: إنها تطلقُ؛ لأن المعتبرَ ظاهرُ اللفظِ إذا لم يُعَارَضْ بنية. وهذا هو الصحيح؛ لأن الأصلَ أن هذا اللفظُ موضوعٌ للفراقِ بين الزوجِ وزوجته، وما دام الرجلُ قال: أنتِ طالقٌ ولا يدري ماذا نوى فإنه يُحْمَلُ على الحقيقةِ الموضوعُ لها وهي فراقُ الزوجةِ فتطلقُ الزوجةُ.

أما بالنسبةِ للكنيةِ فالكنيةُ الأصلُ ألا يقعَ بها الطلاقُ وهي كلُّ لفظٍ يحتملُ الفراقَ، ويتبادرُ منه غيرُ الطلاقِ، والأصلُ ألا يقعَ به الطلاقُ إلا بنية، قال العلماء: أو قرينةٌ تدلُّ على إرادةِ الطلاقِ. والقرينةُ مثلُ حالِ الغضبِ، أو حالِ إجابةِ سؤالها.

فحالُ الغضبِ كأن تتغاضبَ هي وإياه فيقولُ لها: فارقي، الحقِّي بأهلك، وما أشبه ذلك، فهذا غضبٌ قرينتهُ تقتضي أنه أراد بذلك الفراقَ.

أو حالُ جوابِ سؤالها مثلُ: أن تلحَّ عليه في الطلاقِ، أو في طلبِ الطلاقِ فيقولُ:

الحقي بأهلك. ففي هذه الحال قالوا: إنه يقع الطلاق اعتبارًا بالقرينة؛ لأن القرينة تجعل المراد به الفراق.

والصحيح: أنه لا يقع إلا بالنية حتى مع القرينة؛ لأنه قد يقول إذا طلبت الطلاق وألحت عليه: الحقي بأهلك. يريد الفكاك من هذه المضايقة، وهو فيما بعد على ما يريد؛ يعني: قد تحرجه فيقول: الحقي بأهلك.

وقد يقول ذلك من أجل أن تلحق بأهلها فتندم، والمرأة دائمًا تندم، فكثير ما تأتي المرأة لزوجها وتلح عليه، وتحرجه، وربما تهدده أن يطلقها، فإذا طلق فهي أول من يبكي في مكانها وتندم، ولهذا يقولون في وصف النساء: العزّامات الندّامات. فهن عزّامات لكنهن ندّامات.

فالصحيح: أن الكناية لا يقع بها الطلاق إلا بالنية، وأن من الكنايات ما يكون صريحًا بحسب العرف، ففي عرفنا كلمة التخلية صريحة مثل: خليتك، أنت مخلّة، وما أشبه ذلك، حتى إن الناس الآن عندما يخبرون عن الرجل بأنه مطلق يقولون: خلّى زوجته. إذا فتكون هذه الكلمة صريحة باعتبار العرف، والعرف له دور في تحويل المعاني من الحقائق اللغوية إلى الحقائق العرفية.

فإذا قال: فارقتك، أو سرحتك، أو الخلية أو البرية، قال: أو ما عني به الطلاق فهو على نيته. أما ما لا يحتمل الطلاق فهذا لا يرجع فيه إلى النية ولو تكلم به ولو نواه. مثل لو قال: أنت تشربين القهوة. وقال: أردت بذلك الطلاق.

فإنه لا يحتمل وإن قال: تشربين القهوة لأنها مرة والطلاق مرّ فهذا بعيد. ولو قال: أنت تأكلين الخبز. وقال: أردت بذلك الطلاق. فهذا لا يحتمله، وقد مرّ في الأيمان أنها يرجع فيها لنية الحالف بشرط أن يحتملها اللفظ، أما إذا كان اللفظ لا يحتملها فلا يرجع له ولو نوى؛ لأن هذا مجرد نية، والنية الآن ليست بينها وبين اللفظ اقتران، فهو لفظ مجرد عن النية.

والطلاق لا يقع بالنية، فلو نوى الإنسان بقلبه الطلاق ما وقع الطلاق، ولو نوى

بِقَلْبِهِ وَتَحَدَّثَ فِي نَفْسِهِ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ.

وَأَمَّا قَوْلُ عَائِشَةَ: قَدْ عَلِمَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ أَبِي لَا يَكُونُ بِأَمْرَانِي بِفِرَاقِهِ. وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا نَزَلَتْ آيَةُ التَّخْيِيرِ، وَعَرَضَهَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَى عَائِشَةَ، قَالَ: «لَا عَلَيْكَ أَنْ تَسْتَأْمِرِي أَبُوبَكَ»^(١). وَيَعْنِي بِذَلِكَ: أَنَّ شَاوِرِي أَبُوبِكَ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ خَافَ أَنْ تَخْتَارَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا؛ لِأَنَّهَا امْرَأَةٌ شَابَةٌ صَغِيرَةٌ السِّنِّ، وَالرَّسُولُ ﷺ لَمْ يَلِدْ فِي بَيْتِهِ يَعِيشُ عِيشَ الْفُقَرَاءِ، وَهِيَ امْرَأَةٌ مِنْ بَنَاتِ آدَمَ، فَخَافَ عَلَيْهَا ﷺ أَنْ تَتَعَجَّلَ فِتْنَدَمَ، فَعَرَضَ عَلَيْهَا أَنْ تَسْتَأْمِرَ أَبُوبَهَا؛ أَي: تَأْخُذَ رَأْيَهَا وَتَشَاوِرَهُمْ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَفِي هَذَا أَسْتَأْمِرُ أَبِي، إِنَّمَا اخْتَارَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ^(٢). اللَّهُ دَرُّهَا.

وَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ الْيَسَاءُ مِنْ بَعْدِ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْبَجَكَ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ﴾ [الْأَحْزَابُ: ٥٢]. قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ هَذَا مِنْ شُكْرِ اللَّهِ لَهُنَّ، حَيْثُ اخْتَرَنَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﷺ، فَمَنْعَ اللَّهُ رَسُولَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بَعْدَهُنَّ عَلَيْهِنَّ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧- بَابُ مَنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ.

وَقَالَ الْحَسَنُ: نَيْتُهُ. وَقَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: إِذَا طَلَّقَ ثَلَاثًا فَقَدْ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ، فَسَمَوُهُ حَرَامًا بِالطَّلَاقِ وَالْفِرَاقِ. وَلَيْسَ هَذَا كَالَّذِي يُحَرِّمُ الطَّعَامَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ لَطَّعَامِ الْجِلِّ حَرَامٌ، وَيُقَالُ لِلْمُطَلَّقَةِ حَرَامٌ. وَقَالَ فِي الطَّلَاقِ ثَلَاثًا: ﴿فَلَا يَحِلُّ لِمَنْ بَعْدَ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [الْبَقَرَةُ: ٢٣٠].

٥٢٦٤- وَقَالَ اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي نَافِعٌ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا سُئِلَ عَمَّنْ طَلَّقَ ثَلَاثًا، قَالَ: لَوْ طَلَّقْتَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَنِي بِهِذَا، فَإِنْ طَلَّقَتْهَا ثَلَاثًا حُرِّمَتْ عَلَيْكَ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَكَ.

(١) أخرجه البخاري (٢٤٦٨)، ومسلم (١٤٧٥).

(٢) انظر التعليق السابق.

﴿قَوْلُهُ: «إِذَا قَالَ لَامْرَأَتِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ». مَاذَا يَقَعُ؟ هَلْ تَحْرِمُ عَلَيْهِ؟ هَلْ هُوَ يَمِينٌ؟ هَلْ هُوَ طَلَاقٌ؟ هَلْ هُوَ طَلَاقٌ بَائِنٌ؟ هَلْ هُوَ ظَهَارٌ؟

الْعُلَمَاءُ مُخْتَلِفُونَ فِي هَذَا عَلَى نَحْوِ سِتَّةِ عَشَرَ قَوْلًا ذَكَرَهَا ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي: «إِعْلَامِ الْمَوْقِعِينَ» وَالرَّاجِحُ مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ أَنَّ الرَّجُلَ عَلَى نَيْتِهِ كَمَا قَالَ الْحَسَنُ رَحِمَهُ اللَّهُ. فَإِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا فَعَلَى أَيِّ شَيْءٍ يُحْمَلُ؟ يَعْنِي: إِذَا قَالَ أَنَا قُلْتُهَا وَلَمْ أَنْوِ شَيْئًا فَعَلَى أَيِّ شَيْءٍ يُحْمَلُ؟ الْأَقْرَبُ أَنَّ يُحْمَلَ عَلَى أَنَّهُ يَمِينٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَعْتَرَمٍ مَّا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْلَغِي مَرْضَاتِ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (١) قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ مَحَلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ﴿[النِّسَاءُ: ١-٢] فَجَعَلَ اللَّهُ الْحَرَامَ يَمِينًا، وَعَلَى هَذَا فنَقُولُ: الْأَصْلُ فِي تَحْرِيمِ الْحَلَالِ أَنَّهُ يَمِينٌ.

وَرَبَّمَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحَرَّمُوا مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ٨٧] ثُمَّ قَالَ بَعْدَهَا: ﴿لَا يَأْخُذْكُمْ اللَّهُ بِاللَّعْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّحْرِيمَ نَوْعٌ مِنَ الْيَمِينِ. وَهَذَا هُوَ أَحْسَنُ الْأَقْوَالِ فِي هَذَا الْبَابِ.

أَمَّا لَوْ نَوَى الْخَبَرَ الْمَجْرَدَ فَهُوَ كَذِبٌ، كَأَن يَقُولُ أَرَدْتُ بِقَوْلِي: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ. أَنَّ أُخْبِرَ بِأَنَّهَا حَرَامٌ عَلَيَّ. فنَقُولُ لَهُ: كَذَبْتَ فَهِيَ لَيْسَتْ حَرَامًا عَلَيْكَ بَلْ هِيَ زَوْجَتُكَ حَلَالٌ لَكَ.

وَالْكَلَامُ هُنَا عَلَى مَا إِذَا أَرَادَ الْإِنْشَاءَ دُونَ الْخَبَرِ، فَإِذَا أَرَادَ الْخَبَرَ فَالْأَمْرُ بَسِيطٌ، لَكِنِ إِذَا أَرَادَ الْإِنْشَاءَ؛ يَعْنِي: إِنْشَاءَ كَوْنِهَا حَرَامًا فَهَذَا هُوَ مَوْضِعُ الْخِلَافِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ وَالرَّاجِحُ مَا ذَكَرْنَا.

وَكَأَنَّ الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ يَمِيلُ إِلَى أَنَّ قَوْلَهُ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ. طَلَاقٌ بَائِنٌ كَمَا هُوَ سِيَاقُ اسْتِدْلَالِهِ بِقَوْلِهِ: وَقَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: إِذَا طَلَّقَ ثَلَاثًا فَقَدْ حَرُمَتْ عَلَيْهِ. قَالُوا ذَلِكَ اسْتِنَادًا إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٣٠] فَسَمَّوْهُ حَرَامًا بِالطَّلَاقِ وَالْفِرَاقِ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ قَوْلُهُ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ. كَقَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا. تَحْرِمُ بِهِ عَلَيْهِ.

﴿قَالَ: «وَلَيْسَ هَذَا كَالَّذِي يُحَرِّمُ الطَّعَامَ». هَذَا جَوَابٌ عَنْ قَوْلٍ مِنْ قَالَ: إِنْ تَحْرِيمُ الزَّوْجَةِ كَتَحْرِيمِ الطَّعَامِ. لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ لِلطَّعَامِ الْحَلُّ: حَرَامٌ. وَيُقَالُ لِلْمَطْلُوقَةِ: حَرَامٌ.

وهذا فيه نظر؛ لأن طعام الحَلِّ ما دام على وصفِ الحَلِّ لا يُقال إنه حرام، لكن إذا اتَّصَفَ بما يقتضي التحريم قيل: إنه حرام. فلو سرق الإنسان خبزةً فالحبزة أصلها حلال ولا يُقال: إذا ملكها الإنسان مُلكًا صحيحًا: إنها حرام. وإذا سرقها قيل: إنها حرام، والمرأة المطلقة ثلاثًا يقال لها: حرام؛ لكن قيل أن تطلق يقال: إنها حلال. فالفارق الذي ذكره البخاري رَحِمَهُ اللهُ ليس بصحيح؛ لأننا نقول للمطلقة: حرام إذا بانَتْ، إذا طُلِّقَتْ ثلاثًا، لكنها قبل الطلاق ثلاثًا حلال.

❦ ثم قال رَحِمَهُ اللهُ: «وقال في الطلاق ثلاثًا: ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾». هذا صحيح يدل على أنها بعد الطلاق حرام، فالبخاري رَحِمَهُ اللهُ يريد بذلك أنه إذا قال: أَنْتِ عَلَيَّ حرامٌ. فهو كقوله: أَنْتِ طالقٌ ثلاثًا؛ لأن المطلقة ثلاثًا تكون حرامًا. وفي هذا القياس نظر.

❦ وقوله: «وقال الليث عن نافع كان ابنُ عمر إذا سُئِلَ عمن طُلِّقَ ثلاثًا قال: لو طُلِّقَتْ مرةً أو مرتين، فإن النبي ﷺ أمرني بهذا». أما قوله: لو طُلِّقَتْها مرةً فإن النبي ﷺ أمرني بهذا. فصحيح، وأما قوله: أو مرتين. فلا أعلم أن النبي ﷺ أمر ابنَ عمر أن يطلق مرتين بل قال: مرة فليُراجِعْها إلا أن يقال: أمرني بذلك؛ أي: بمراجعتها بعد الثانية لو طُلِّقَتْ فهذا يمكن.

❦ ثم قال: «فإن طُلِّقَتْها ثلاثًا حُرِّمَتْ عليك حتى تنكحَ زوجًا غيرَكَ». هذا صحيح.

قَالَ الْقُسْطَلَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

كان ابنُ عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا إذا سُئِلَ عمن طُلِّقَ ثلاثًا قال: لو طُلِّقَتْ مرةً أو مرتين لكان لك المراجعة، فإن النبي ﷺ أمرني بهذا لما طُلِّقْتُ امرأتي وهي حائضٌ فقال لها ذكركَ له عمرٌ ذلك: «مَرَّةٌ فليُراجِعْها». كأنه قال للسائل: إن طُلِّقْتَ طُلِّقَةً أو تطليقين فأنت مأمورٌ بالمراجعة لأجل الخير، فإن طُلِّقَتْها ثلاثًا حُرِّمَتْ عليك حتى تنكحَ زوجًا غيرَكَ. ولأبي ذرٍ عند الكشميهني: فإن طُلِّقَتْها بضمير الغيبة بقوله: غيره. اهـ.

وقال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتْحِ» (٩ / ٣٧٣):

الإشارة فِي قولِ ابنِ عمرَ: فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَنِي بِذَلِكَ. إِلَى مَا أَمَرَهُ مِنْ ارْتِجَاعِ امْرَأَتِهِ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ، وَلَمْ يُرِدْ ابْنُ عُمَرَ أَنَّهُ أَمَرَهُ أَنْ يَطْلُقَ امْرَأَتَهُ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ، وَإِنَّمَا هُوَ كَلَامُ ابْنِ عُمَرَ، فَفَصَّلَ لِسَائِلِهِ حَالِ الْمَطْلُوقِ، وَقَدْ رَوَيْنَا الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ الَّتِي عَلَّقَهَا الْبُخَارِيُّ مُطَوَّلًا مَوْصُولًا عَالِيًّا فِي جُزْءِ أَبِي الْجَهْمِ الْعَلَاءِ بْنِ مُوسَى الْجَاهِلِيِّ، رَوَاةِ أَبِي الْقَاسِمِ الْبَغَوِيِّ، عَنِ اللَّيْثِ، وَفِي أَوَّلِ قِصَّةِ ابْنِ عُمَرَ فِي طَلَاقِ امْرَأَتِهِ، وَيَعْدَهُ قَالَ نَافِعٌ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ ... إِلَى آخِرِهِ.

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ لَكِنْ لَيْسَ بِتَمَامِهِ.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: قَوْلُهُ «لَوْ طَلَقْتُ». جَزَاؤُهُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: لَكَانَ خَيْرًا. أَوْ هُوَ لِلتَّمْنِي فَلَا يَخْتَاجُ إِلَى جَوَابٍ. وَلَيْسَ كَمَا قَالَ، بَلِ الْجَوَابُ لَكَانَ لَكَ الرَّجْعَةُ؛ لِقَوْلِهِ: فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَنِي بِهَذَا. وَالتَّقْدِيرُ: فَإِنْ كَانَ فِي طَهْرٍ لَمْ يُجَامِعْهَا فِيهِ كَانَ طَلَاقَ سَنَةٍ، وَإِنْ وَقَعَ فِي الْحَيْضِ كَانَ طَلَاقَ بَدْعَةٍ، وَمَطْلُوقُ الْبَدْعَةِ يَنْبَغِي أَنْ يَبَادَرَ إِلَى الرَّجْعَةِ وَلِهَذَا قَالَ: فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَنِي بِهَذَا؛ أَي: بِالْمَرَاةَةِ لَهَا طَلَقْتُ الْحَائِضَ.

وَقَسِمُ ذَلِكَ قَوْلُهُ: وَإِنْ طَلَقْتُ ثَلَاثًا. وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ أَلْحَقَ الْجَمْعَ بَيْنَ الْمَرَّتَيْنِ بِالْوَحْدَةِ فَسَوَّى بَيْنَهُمَا، وَإِلَّا فَالَّذِي وَقَعَ مِنْهُ إِنَّمَا هُوَ وَاحِدَةٌ كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ صَرِيحًا هُنَاكَ، وَأَرَادَ الْبُخَارِيُّ بِإِيرَادِ هَذَا الِاسْتِشْهَادِ بِقولِ ابْنِ عُمَرَ: حُرِّمَتْ عَلَيْكَ. فَسَمَّاها حَرَامًا بِالتَّطْلِيقِ ثَلَاثًا، كَأَنَّهُ يَرِيدُ أَنَّهَا لَا تَصِيرُ حَرَامًا. بِمَجَرَّدِ قَوْلِهِ: أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ. حَتَّى يَرِيدَ بِهِ الطَّلَاقَ أَوْ يَطْلُقَهَا بَائِنًا، وَخَفِيَ هَذَا عَلَى الشَّيْخِ مِغْلَطَايَ وَمَنْ تَبِعَهُ فَتَفَوَّا مَنَاسِبَةً هَذَا الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ، وَلَكِنْ عَرَّجَ شَيْخُنَا ابْنُ الْمَلْقَنِ تَلْوِيحًا عَلَى شَيْءٍ مِمَّا أَشْرَتْ إِلَيْهِ. أَهـ هَذَا غَرِيبٌ، فَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ الْمُؤَلِّفَ سَاقَ الْحَدِيثَ هَذَا لِيَبِينَنَّ أَنَّ قَوْلَهُ: أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ طَلَاقٌ ثَلَاثًا عَلَى سِيَاقِهِ الْأَوَّلِ، فَعَلَى كُلِّ حَالٍ يَكُونُ قَوْلُهُ: أَمَرَنِي بِهَذَا. يَعْنِي: بِالْمَرَاةَةِ إِذَا كَانَ الطَّلَاقُ دُونَ الثَّلَاثِ، أَمَا إِذَا طَلَقْتَ ثَلَاثًا فَلَا مَرَاةَةَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٢٦٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ فَتَزَوَّجَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ فَطَلَّقَهَا، وَكَانَتْ مَعَهُ مِثْلُ الْهُدْبَةِ فَلَمْ تَصِلْ مِنْهُ إِلَى شَيْءٍ تُرِيدُهُ فَلَمْ يَلْبَثْ أَنْ طَلَّقَهَا، فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ زَوْجِي طَلَّقَنِي، وَإِنِّي تَزَوَّجْتُ زَوْجًا غَيْرَهُ فَدَخَلَ بِي وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا مِثْلُ الْهُدْبَةِ، فَلَمْ يَقْرُبْنِي إِلَّا هَنَةً وَاحِدَةً لَمْ يَصِلْ مِنِّي إِلَى شَيْءٍ، فَأَحِلُّ لَزَوْجِي الْأَوَّلِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحْلِينَ لَزَوْجِكَ الْأَوَّلِ حَتَّى يَذُوقَ الْآخِرُ عُسَيْلَتِكَ وَتَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ» ^(١).

هذا الحديث سبق الكلام عليه.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨- بَابُ: ﴿لَا تَحْرِمُوا مَا أَمَلَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [الْمَجْنُونَةُ: ١].

٥٢٦٦- حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ صَبَّاحٍ سَمِعَ الرَّبِيعَ بْنَ نَافِعٍ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: إِذَا حَرَّمَ امْرَأَتَهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ. وَقَالَ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٢١].

ابن عباسٍ رضي الله عنهما في هذا الحديثِ حَكَمَ واستدلَّ فقال: ليس بشيءٍ. ثم قال: لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة؛ يعني: أن تأسونا برسول الله ﷺ كله حسنًا، وليس المعنى أن رسول الله ﷺ يمكن أن يكون لنا فيه أسوة حسنة وأسوة سيئة، أبدًا، ولكن المعنى أن كل من تأسَى برسول الله ﷺ فإن رسول الله ﷺ أسوة حسنة هذا هو المعنى.

وقوله: «إِذَا حَرَّمَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ». الظاهر أن مراده ليس بشيءٍ من الطلاق؛ يعني: ليس طلاقًا؛ لأنه استدلَّ بقوله: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾

والرسول ﷺ جعل تحريمه يمينًا، هذا هو الظاهر، فيكون معنى قوله: ليس بشيء من باب نفي العام الذي يُراد به الخاص؛ أي: ليس بشيء يُذكر طلاقًا، كقول أم عطية: كنا لا نعدُّ الصِّفْرَةَ والكُدْرَةَ بعد الطُّهر شيئًا^(١). فليس المعنى: لا نعدُّها شيئًا أبدًا؛ لأنها تنقُضُ الوضوء ونجسة، لكن المعنى شيء من الحيض، فالعموم هنا يُراد به الخصوص.

ويَحْتَمِلُ -لولا قوله: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾- أن مراد ابن عباس: إذا قال ذلك على سبيل الإخبار. فإن الرجل إذا قال: إنها علي حرام. يريد الخبر فإننا نقول: هذا كاذب لا يتعلّق به شيء أبدًا، لا يمين ولا طلاق، وهذا الاحتمال وإن كان واردًا من حيث اللفظ لكنه ليس بوارد حين قال: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ فالظاهر أن مراد ابن عباس ﷺ أنه ليس بشيء يُذكر طلاقًا، يعني: ليس طلاقًا هذا هو المعنى ويكون يمينًا.

فإذا قال لزوجته: أنت علي حرام. نقول: هذا يمين وتحلّ له، ولكن تجب عليه كفارة يمين.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٢٦٧- حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ صَبَّاحٍ، حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: زَعَمَ عَطَاءٌ أَنَّهُ سَمِعَ عُبَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمُكُثُ عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ وَيَشْرِبُ عِنْدَهَا عَسَلًا، فَتَوَاصَيْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ أَنْ آتَيْنَا دَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ فَلْتَقَلُّ: إِنِّي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ مَغَايِرٍ أَكَلْتَ مَغَايِرَ. فَدَخَلَ عَلَى إِحْدَاهُمَا فَقَالَتْ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: «لَا، بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَلَنْ أَعُودَ لَهُ». فَتَزَلَّتْ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ إِلَى ﴿إِنْ تَوْبَا إِلَى اللَّهِ﴾ لِعَائِشَةَ وَحَفْصَةَ ﴿وَإِذَا أَسْرَأَ النَّبِيُّ

(١) أخرجه البخاري (٣٢٦) دون لفظة: «بعد الطهر»، وهي عند أبي داود (٣٠٧) وغيره.

إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا ﴿ لِقَوْلِهِ: «بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا» ^(١) .

٥٢٦٨ - حَدَّثَنَا فَرْوَةُ بْنُ أَبِي الْمَغْرَاءِ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ الْعَسَلَ وَالْحُلُوءَ، وَكَانَ إِذَا أَنْصَرَفَ مِنَ الْعَصْرِ دَخَلَ عَلَى نِسَائِهِ فَيَذْنُو مِنْ إِحْدَاهُنَّ، فَدَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ فَاحْتَبَسَ أَكْثَرَ مَا كَانَ يَحْتَبِسُ فَعِزْتُ فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ فَقِيلَ لِي: أَهَدَتْ لَهَا امْرَأَةً مِنْ قَوْمِهَا عُكَّةً مِنْ عَسَلٍ فَسَقَتِ النَّبِيَّ ﷺ مِنْهُ شَرْبَةً، فَقُلْتُ: أَمَا وَاللَّهِ لَنَحْتَالَنَّ لَهُ، فَقُلْتُ لِسُودَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ إِنَّهُ سَيَذْنُو مِنْكَ، فَإِذَا دَنَا مِنْكَ فَقُولِي: أَكَلْتُ مَغَافِيرَ، فَإِنَّهُ سَيَقُولُ لَكَ: لَا، فَقُولِي لَهُ: مَا هَذِهِ الرِّيحُ الَّتِي أَجِدُ مِنْكَ، فَإِنَّهُ سَيَقُولُ لَكَ: سَقَتْنِي حَفْصَةُ شَرْبَةَ عَسَلٍ، فَقُولِي لَهُ جَرَسَتْ نَحْلُهُ الْعُرْفُطُ، وَسَأَقُولُ ذَلِكَ وَقُولِي أَنْتِ يَا صَفِيَّةُ ذَاكَ. قَالَتْ: تَقُولُ سُودَةُ: فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ قَامَ عَلَى الْبَابِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَبَادِيَهُ بِمَا أَمَرْتَنِي بِهِ فَرَقًا مِنْكَ، فَلَمَّا دَنَا مِنْهَا قَالَتْ لَهُ سُودَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَكَلْتُ مَغَافِيرَ. قَالَ: «لَا». قَالَتْ: فَمَا هَذِهِ الرِّيحُ الَّتِي أَجِدُ مِنْكَ؟ قَالَ: «سَقَتْنِي حَفْصَةُ شَرْبَةَ عَسَلٍ». فَقَالَتْ: جَرَسَتْ نَحْلُهُ الْعُرْفُطُ. فَلَمَّا دَارَ إِلَيَّ قُلْتُ لَهُ نَحْوَ ذَلِكَ، فَلَمَّا دَارَ إِلَيَّ صَفِيَّةُ قَالَتْ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَلَمَّا دَارَ إِلَى حَفْصَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا أَسْقِيكَ مِنْهُ؟ قَالَ: «لَا حَاجَةَ لِي فِيهِ». قَالَتْ: تَقُولُ سُودَةُ: وَاللَّهِ لَقَدْ حَرَمْنَا. قُلْتُ لَهَا: اسْكُتِي ^(١) .

﴿قَوْلُهَا: «يُحِبُّ الْحُلُوءَ وَالْعَسَلَ»﴾. سُبْحَانَ اللَّهِ أَحْسَنُ مَا يَكُونُ مِنَ الْمَذَاقِ الْحُلُوءِ عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ وَأَحْسَنُهَا الْعَسَلُ، وَأَحْسَنُ مَا يَكُونُ مِنَ الرِّوَائِحِ الطَّيِّبِ، وَالرَّسُولُ ﷺ حُبَّ إِلَيْهِ الطَّيِّبُ مِنَ الْمَشَامِ، وَمِنَ الْمَذَاقَاتِ الْعَسَلُ وَالْحُلُوءُ؛ لِأَنَّهُ طَيِّبٌ، وَالطَّيِّبُ دَائِمًا يَأْلَفُ الطَّيِّبَ، وَهَذَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٦].

(١) أخرجه مسلم (١٤٧٤).

(٢) انظر التعليق السابق.

والعكس بالعكس بالنسبة للخبيث، فتجد الخبيث يهوى الخبائث، فمأوى الشياطين هو الكنيف، والأماكن القدره، والروائح الخبيثة تتأذى منها الملائكة، لكن الشياطين لا تتأذى منها؛ لأنها خبيثة تحب الخبيث.

وهذا من حكمة الله ﷻ في الخلق، وإذا تدبر الإنسان الخلق وجد أن كل شيء يكون ملائماً للشيء الذي يناسبه...

هذا الحديث سياقه كامل لا شك، لكن فيه مخالفة للحديث السابق، فالذي سبق فيه التي سقته هي زينب، وهذا فيه أن التي سقته هي حفصة، واللذان تواطأنا عليه في الحديث الأول حفصة وعائشة، وفي هذا عائشة وزينب، وصفية، وسودة.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٣٧٦-٣٧٧):

وطريق الجمع بين هذا الاختلاف الحمل على التعدد، فلا يمتنع تعدد السبب للأمر الواحد، فإن جُنِحَ إلى الترجيح فرواية عبيد بن عمير أثبت؛ لموافقة ابن عباس لها على أن المتظاهرتين حفصة وعائشة على ما تقدم في التفسير وفي الطلاق من جزم عمر بذلك، فلو كانت حفصة صاحبة العسل لم تُقَرَّن في التظاهر بعائشة، لكن يُمكن تعدد القصة في شرب العسل وتحريمه واختصاص النزول بالقصة التي فيها أن عائشة وحفصة هما المتظاهرتان. ويمكن أن تكون القصة التي وقع فيها شرب العسل عند حفصة كانت سابقة، ويؤيد هذا الحمل أنه لم يقع في طريق هشام بن عروة التي فيها أن شرب العسل كان عند حفصة تعرّض للآية ولا لذكر سبب النزول.

والراجع أيضاً: أن صاحبة العسل زينب لا سودة؛ لأن طريق عبيد بن عمير أثبت من طريق ابن أبي مليكة بكثير، ولا جائز أن تتحد بطريق هشام بن عروة؛ لأن فيها أن سودة كانت ممن وافق عائشة على قولها: «أجد ريح مغاير» ويرجحها أيضاً ما مضى في كتاب الهبة عن عائشة: «إن نساء النبي ﷺ كنّ حزبين: أنا وسودة وحفصة وصفية في حزب، وزينب بنت جحش وأم سلمة والباقيات في حزب» فهذا يرجح أن زينب هي صاحبة العسل ولهذا غارت عائشة منها لكونها من غير حزبها والله أعلم.

وهذا أولى من جزم الداودي بأن تسمية التي شربت العسل حفصة غلط وإنما هي صفية بنت حيي أو زينب بنت جحش، وممن جَنَحَ إلى الترجيح عياض، ومنه تلقف القرطبي، وكذا نقله النووي عن عياض وأقره فقال عياض: رواية عبيد بن عمير أولى لموافقتها ظاهر كتاب الله؛ لأن فيه: ﴿وَأِنْ تَطَهَّرَا عَلَيْهِ﴾ فهما إثنان لا أكثر، ولحديث ابن عباس عن عمر، قال فكان الأسماء انقلبت على راوي الرواية الأخرى. وتعقب الكرمانى مقالة عياض فأجاد فقال: متى جَوَزْنَا هذا ارتفع الوثوق بأكثر الروايات.

وقال القرطبي: الرواية التي فيها أن المتظاهرات عائشة وسودة وصفية ليست بصحيحة؛ لأنها مخالفة للتلاوة لمجيئها بلفظ خطاب الاثنين، ولو كانت كذلك لجاءت بخطاب جماعة المؤنث. ثم نقل عن الأصيلي وغيره أن رواية عبيد بن عمير أصح وأولى، وما المانع أن تكون قصة حفصة سابقة، فلما قيل له ما قيل ترك الشرب من غير تصريح بتحريم ولم ينزل في ذلك شيء، ثم لما شرب في بيت زينب تظاهرت عائشة وحفصة على ذلك القول فحرّم حينئذ العسل فنزلت الآية.

قال: وأما ذكر سودة مع الجزم بالثنية فيمن تظاهر منهن فباعتبار أنها كانت كالتابعة لعائشة ولهذا وهبت يومها لها، فإن كان ذلك قبل الهبة فلا اعتراض بدخوله عليها، وإن كان بعده فلا يمتنع هبتها يومها لعائشة أن يتردد إلى سودة.

قلت: لا حاجة إلى الاعتذار عن ذلك، فإن ذكر سودة إنما جاء في قصة شرب العسل عند حفصة ولا ثنية فيه ولا نزول على ما تقدّم من الجمع الذي ذكره، وأما قصة العسل عند زينب بنت جحش فقد صرح فيه بأن عائشة قالت: «تواطأت أنا وحفصة» فهو مطابق لما جزم به عمر من أن المتظاهرتين عائشة وحفصة، وموافق لظاهر الآية. والله أعلم.

ووجدت لقصة شرب العسل عند حفصة شاهداً في تفسير ابن مردويه من طريق يزيد بن رومان عن ابن عباس ورواته لا بأس بهم، وقد أشرت إلى غالب ألفاظه، ووقع

في تفسير السُّدِّيَّ أن شربَ العسل كان عند أم سلمة أخرجَه الطبري وغيره وهو
مَرْجُوحٌ لِإرساله وشذوذه. والله أعلم.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩- باب لَا طَلَّاقَ قَبْلَ النِّكَاحِ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا
نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعُدُّوهنَّ
فَمَتَّعُوهُنَّ وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ (الْأَنْعَالُ: ٤٩).

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: جَعَلَ اللَّهُ الطَّلَاقَ بَعْدَ النِّكَاحِ.

وَيُرَوَّى فِي ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَعُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعُبَيْدُ
اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْةَ وَأَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ وَعَلِيٌّ بْنُ حُسَيْنٍ وَشُرَيْحٌ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَالْقَاسِمُ وَسَالِمٌ
وَطَاوُسٌ وَالْحَسَنُ وَعِكْرَمَةُ وَعَطَاءٌ وَعَامِرُ بْنُ سَعْدٍ وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ وَنَافِعُ بْنُ جُبَيْرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ
وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ وَمُجَاهِدٌ وَالْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَمْرُو بْنُ هَرَمٍ وَالشَّعْبِيُّ أَنَّهَا لَا تَطْلُقُ.

هذا الباب يفيد أن الطلاق قبل النكاح لاغٍ سواء وقع على مُعَيَّنَةٍ، أو على سبيلِ
العموم، فعلى سبيلِ العموم كأن يقول: كل امرأة أتزوجها فهي طالق. فإذا تزوج امرأة
فإنها لا تطلق؛ لأن ذلك قبل النكاح، وعلى سبيلِ الخصوص كأن يقول: إن تزوجت
هذه - يُعَيَّنُهَا - فهي طالق. فإنها لا تطلق أيضًا.

ويدلُّ لذلك قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ
تَمْسُوهُنَّ﴾ (الْأَنْعَالُ: ٤٩) فقال: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾ و«ثم» تدلُّ على
الترتيب، فيدلُّ على أنه لا طلاق إلا بعد النكاح.

ويدلُّ لذلك أيضًا المعنى والنظر، فإن الطلاق لا يكون إلا من عقدٍ ينحلُّ ويطلقُ،
ومعلومٌ أنه قَبْلَ العقدِ ليس هناك شيءٌ يُحُلُّ ويطلقُ.

فيكون هذا القول دَلٌّ عليه الأثر والنظر أنه لا طلاق إلا بعد النكاح.

وعلى هذا فلو أراد شخصٌ متزوجٌ أن يتزوجَ بأخرى فغضبت امرأته وقالت لِمَ

تتزوج؟ فقال: أبدًا، لن أتزوج بل كل امرأة أتزوجها فهي طالق. فإذا تزوج غيرها لا تطلق؛ لأنه لا طلاق إلا بعد النكاح.

وهل نقول كذلك: لا عتق إلا بعد ملك؟

في هذا خلاف بين العلماء، منهم من قال: نعم، نقول لا عتق إلا بعد ملك؛ لأن النبي ﷺ يقول فيما صح عنه: «إنه لا عتق فيما لا يملك»^(١). فلا يصح أن تعلّق العتق بالشراء مثلاً، أو بالملك، فلو قال: إن ملكت هذا العبد فهو حرٌّ. أو قال: كل مملوك أملكه فهو حرٌّ فإنه لا يتحرّر بملكه، وهذا هو القول الذي تقتضيه الأدلة والقياس، فإن قياسه على النكاح واضح.

والنظر الصحيح فيه أن نقول: كيف يملك أن يعتق ما لا يملك.

وقال الإمام أحمد رحمه الله: بل يصح أن يعتق على الملك. فيقول: إن ملكت هذا فهو حرٌّ، أو كل مملوك أملكه فهو حرٌّ. وفرق بينه وبين النكاح بأن النكاح لا يُراد به الطلاق، بل إذا أُريد به الطلاق فسَدَ كِنَاحِ الْمُحَلَّلِ مثلاً، فإن المحلل إنما أراد النكاح ليطلق فتحلّ للأول، وأما العتق فإن الملك فيه يُراد له؛ أي: يُراد بالملك والطلاق لا يُراد بالنكاح، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يقول: الشارعُ يتشوفُ إلى العتق كثيراً، ولهذا كانت أسبابه كثيرة، بخلاف الطلاق فإن الشارع لا يتشوفُ له، بل إن الله تعالى قال في المؤمنين: ﴿إِنْ قَاءَ وَإِنْ اللَّهُ غُفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٣٣) وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٣٧﴾ [النساء: ٢٢٦-٢٢٧] وهذا يدلُّ على أن إرادة الطلاق ليست من الأمور التي يحبها الله ﷻ.

على كل حال: الإمام أحمد رحمه الله فرق بين العتق وبين الطلاق فيجوز تعليق العتق بالملك، ولا يجوز تعليق الطلاق بالنكاح.

أما إذا طلق امرأة بعينها طلاقاً معجلاً فإنه لا يقع بالاتفاق مثل أن يقول لامرأة لم يتزوجها: أنت طالق، فإنه إذا تزوجها لا تطلق بلا إشكال، كما أنه لو ظاهر منها وقال:

(١) أخرجه أبو داود (٢١٩٠)، والترمذي (١١٨١)، وابن ماجه (٢٠٤٧).

أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي. ثُمَّ تَزَوَّجَهَا فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ ظَهَارًا فَالْحَكْمُ فِيهَا حَكْمُ يَمِينٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَزَوَّجَهَا.

وَالْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَكْثَرُ مِنْ سِيَاقِ الْقَائِلِينَ بِهَذَا الْقَوْلِ، كَأَنَّهُ يَرِيدُ أَنْ يَشِيرَ إِلَى رَدِّ قَوْلٍ مِنْ يَقُولُ بِصَحَّةِ الطَّلَاقِ قَبْلَ النِّكَاحِ، فَقَالَ الْبَعْضُ إِذَا عَلَّقَ طَلَاقَ امْرَأَةٍ مَعِينَةً عَلَى نِكَاحِهَا فَتَزَوَّجَهَا فَإِنَّهَا تَطْلُقُ، لَكِنَّ الصَّحِيحَ مَا سَارَ عَلَيْهِ الْمُؤَلَّفُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠ - بَابُ إِذَا قَالَ لِامْرَأَتِهِ وَهُوَ مُكْرَهُ: هَذِهِ أُخْتِي فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِسَارَةَ: هَذِهِ أُخْتِي وَذَلِكَ فِي ذَاتِ اللَّهِ رَجُلٌ».

وقوله: «لو قال لامرأته وهو مكروه: هذه أختي». فإن هذا ليس بشيء، ولكن هل نقول: هذا ليس بشيء مطلقاً، أو نقول: بشرط أن يتأول، فإذا قاله غير متأول ولا مكروه فهذا ظهار؟

نقول: لو قال: هذه أختي؛ يعني: مثل أختي في التحريم فهو ظهار، وإن أراد هذه أختي؛ أي: مثل أختي في الكرامة والاحترام فهذا ليس بظهار، وإذا قال ذلك مكروهاً فراراً من الإكراه متأولاً فالأمر واضح، والتأول في قوله: هذه أختي. أن هذه أختي في الإسلام؛ لأنها أخته، وغير المتأول ينوي بذلك التخلص من الإكراه ودفع الإكراه فهذا أيضاً ليس بشيء.

وقوله: «وقال إبراهيم لسارة: هذه أختي». مع أنها زوجته، لكن هل نستطيع الاستدلال بقول إبراهيم هذا؟

نقول: هذا مبني على قاعدة معروفة عند الأصوليين وهي: أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد شرعنا بخلافه.

وقوله: «وذلك في ذات الله». سبق لنا أن كلمة «ذات» تطلق على عدة معانٍ:

تطلق على الصاحب؛ مثل: ذات النطاقين.

وَتُطْلَقُ عَلَى مَعْنَى الْجَهَةِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَلْبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ﴾ [الْكَهْفُ: ١٨].
وتطلق عَلَى عَيْنِ الشَّيْءِ وَهَذَا فِي اصْطِلَاحِ الْمُتَأَخِّرِينَ، لَكِنْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ قَالَ:
لَيْسَ هَذَا مِنَ الْعَرَبِيَّةِ الْفَصَحَى. وَعَلَى ثُبُوتِ هَذَا الْمَعْنَى لِكَلِمَةِ ذَاتٍ، فَإِنَّ الذَّاتَ تَقَابُلُ
الصِّفَاتِ وَلِهَذَا يَقَالُ: ذَاتُ اللَّهِ وَصِفَاتُ اللَّهِ.

وِيرَادُهَا الْإِغْلَالُ فِي التَّنْكِيرِ وَالْإِبْهَامِ؛ مِثْلُ: أَتَيْتُهُ ذَاتَ لَيْلَةٍ، أَوْ ذَاتَ يَوْمٍ، أَوْ مَا أَشْبَهَ هَذَا.
وَأَمَّا إِطْلَاقُ الذَّاتِ عَلَى النَّفْسِ مِنْ بَابِ التَّوَكِيدِ فَلَيْسَ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ وَلِهَذَا فَإِنَّ قَوْلَ
كَثِيرٍ مِنَ الْكُتَّابِ الْآنَ: هَذَا الشَّيْءُ ذَاتُهُ خَطَأٌ عَظِيمٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَالصَّوَابُ أَنْ
نَقُولَ: هَذَا الشَّيْءُ نَفْسُهُ الْخَامِسُ: تَكُونُ بِمَعْنَى الَّتِي، كَمَا فِي لُغَةِ طَبِيءٍ.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: وَكَالَّتِي أَيْضًا لَدَيْهِمْ...

وقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١] بَعْضُهُمْ يَقُولُ: هِيَ عَلَى
شَأْنِ الْحَالِ؛ أَيْ: حَالِ الْبَيْنِ فَهَذِهِ خَمْسَةٌ أَوْ سِتَّةٌ مَعَانٍ لِكَلِمَةِ ذَاتٍ.
أما قوله ﷺ: «وَذَلِكَ فِي ذَاتِ اللَّهِ» فالمرادُ به فِي جِهَةِ اللَّهِ، أَوْ فِي دِينِ اللَّهِ؛ يَعْنِي فِي
اللَّهِ ﷻ وَلَيْسَ فِي غَيْرِهِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١ - بَابُ الطَّلَاقِ فِي الْإِغْلَاقِ وَالْكُرْهِ، وَالسَّكْرَانِ وَالْمَجْنُونِ وَأَمْرِهِمَا،
وَالْغُلَطِ وَالنِّسْيَانِ فِي الطَّلَاقِ وَالشُّرْكِ وَغَيْرِهِ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ
وَلِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى». وَتَلَا الشَّعْبِيُّ: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾. وَمَا لَا يَجُوزُ
مِنْ إِقْرَارِ الْمُؤَسَّسِ.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلَّذِي أَقْرَأَ عَلَى نَفْسِهِ: «أَبَاكَ جُنُونٌ». وَقَالَ عَلِيٌّ: بَقَرَ حَمْزَةً^(١)
شَارِفِي. فَطَفِقَ النَّبِيُّ ﷺ يَلُومُ حَمْزَةً، فَإِذَا حَمْزَةً قَدْ ثَمَلَ مُحَمَّرَةً عَيْنَاهُ، ثُمَّ قَالَ حَمْزَةً:

(١) قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «خَوَاصِرُ»: جَمْعُ خَاصِرَةٍ. «الشَّارِفُ»: الْبَعِيرُ الْمُسَنَّى الْكَبِيرَةُ.

هَلْ أَنْتُمْ إِلَّا عِبِيدٌ لِأَيِّ. فَعَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ قَدْ ثَمَلَ، فَخَرَجَ وَخَرَجْنَا مَعَهُ.
وَقَالَ عُثْمَانُ: لَيْسَ لِمَجْنُونٍ وَلَا لِسَكْرَانَ طَلَاقٌ.
وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: طَلَاقُ السَّكْرَانِ وَالْمُسْتَكْرَه لَيْسَ بِجَائِزٍ.
وَقَالَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ: لَا يَجُوزُ طَلَاقُ الْمُوسُوسِ.
وَقَالَ عَطَاءٌ: إِذَا بَدَأَ بِالطَّلَاقِ فَلَهُ شَرْطُهُ.
وَقَالَ نَافِعٌ: طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ إِنْ خَرَجَتْ. فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: إِنْ خَرَجَتْ فَقَدْ بَتَّتْ مِنْهُ،
وَإِنْ لَمْ تَخْرُجْ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ.
وَقَالَ الزُّهْرِيُّ فِيمَنْ قَالَ: إِنْ لَمْ أَفْعَلْ كَذَا وَكَذَا فَاِمْرَأَتِي طَالِقٌ ثَلَاثًا يُسْأَلُ عَمَّا قَالَ وَعَقْدٌ
عَلَيْهِ قَلْبُهُ حِينَ حَلَفَ بِتِلْكَ الْيَمِينِ فَإِنْ سَمَى أَجَلًا أَرَادَهُ وَعَقْدٌ عَلَيْهِ قَلْبُهُ حِينَ حَلَفَ جُعِلَ
ذَلِكَ فِي دِينِهِ وَأَمَانَتِهِ.
وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: إِنْ قَالَ لَا حَاجَةَ لِي فِيكَ نَيْتُهُ، وَطَلَّاقُ كُلِّ قَوْمٍ بِلِسَانِهِمْ.
وَقَالَ قَتَادَةُ: إِذَا قَالَ إِذَا حَمَلْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا يَغْشَاهَا عِنْدَ كُلِّ طَهْرٍ مَرَّةً فَإِنْ اسْتَبَانَ
حَمَلُهَا فَقَدْ بَانَ مِنْهُ.
وَقَالَ الْحَسَنُ: إِذَا قَالَ الْحَقِي بِأَهْلِكَ نَيْتُهُ.
وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الطَّلَاقُ عَنْ وَطَرٍ وَالْعَتَاقُ مَا أُرِيدَ بِهِ وَجْهُ اللَّهِ.
وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: إِنْ قَالَ مَا أَنْتِ بِامْرَأَتِي نَيْتُهُ، وَإِنْ نَوَى طَلَاقًا فَهُوَ مَا نَوَى.
وَقَالَ عَلِيٌّ: أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ الْقَلَمَ رُفِعَ عَنْ ثَلَاثَةٍ عَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى
يُدْرِكَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ.
وَقَالَ عَلِيٌّ: وَكُلُّ الطَّلَاقِ جَائِزٌ إِلَّا طَلَاقَ الْمَعْتُوهِ.

هذا الباب مهم جدًا بل من أهم ما يكون في باب الطلاق، وذلك أن الطلاق هو حلُّ
عقد النكاح، وعقد النكاح عقدٌ حازمٌ مغلقٌ، مؤكدٌ موثقٌ بوليٍّ وشهودٍ، وإيجابٍ وقبولٍ،
فعقدٌ أحكمٌ هذا الإحكام لا يمكن أن يُحلَّ إلا بأمرٍ بينٍ ظاهرٍ، ولهذا يُخطئ من يرى فيما
يَحْتَمِلُهُ الطَّلَاقُ أو عدمه أن الورع التزام الطلاق في الطلاق المشكوك فيه، والصواب أن

الورعَ التزامَ النكاحِ وليس التزامَ الطلاق؛ لأنك إذا التزمت الطلاقَ في الأمرِ المشكوكِ فيه أتيتَ خصلتين: حرمتها من زوجها، وأحللتها لغيره، وإن لزمْتَ النكاحَ لم تأتِ -على فرض أنك أتيت شيئاً- إلا إحلالها لزوجها وهذا هو الأصل.

فرايتُ أنني إذا وقعتُ طلاقَ السكرانِ أتيتُ خصلتين؛ حرمتها على زوجها، وأحللتها لغيره، وإذا لم أنقضه، أو لم أوقعه. أتيتُ خصلةً واحدةً؛ أحللتها لزوجها.

هذا الباب -كما ذكرت- مهمٌ جداً وذلك أن المتلفظَ بالطلاق الصريح غير الذي يكتنى به، فالكناية لا إشكالَ فيه؛ لأنه تُعتبرُ فيه النية، لكنَّ الطلاقَ الصريحَ تارةً يريدُ به خلافَ الطلاقِ، وتارةً يريدُ به الطلاقَ، وتارةً لا يريدُ شيئاً، فمثلاً غضبَ وطلقَ وهو في تلك الساعة لا يدري ما يقولُ، فأما إذا أراد به غيرَ الطلاقِ فلا شكَّ أن الطلاقَ لا يقعُ، لكن إن وصله بلفظه فالأمرُ ظاهرٌ، وإن لم يصله بلفظه، بل ادعاه بنية فإنه في هذه الحال يُدَيَّنُ؛ بمعنى: أنه يُوكَلُ إلى دينه وذلك إذا لم يحصلَ ترافعٌ إلى القاضي، فإن حصلَ ترافعٌ إلى القاضي فالقاضي ليس له إلا الظاهرُ وعليه أن يحكمَ بالظاهر.

مثال الصورة الأولى: أن يقولَ لزوجته: أنتِ طالقٌ من قيدٍ بحبل. أو يقولُ: أنتِ طالقٌ؛ أعني: من التقييدِ بالحبال. فهنا لا يقعُ الطلاقُ لأن الرجلَ شَرَحَ قوله: أنتِ طالقٌ بأنه يريد: أي طالقٌ من قيدٍ وهو صادقٌ فالمرأة ليست مقيدة الآن.

الصورة الثانية: أن يقول: أنتِ طالقٌ ولم يصفِ إليها ما يدلُّ على نيته، لكن لما قالت له: الآن طلقتُ. قال: أنا أريد أنتِ طالقٌ من قيدٍ بحبل. فهنا قلنا: إنه يُدَيَّنُ بمعنى: أنه يُرْجَعُ إلى دينه فإن رضيت المرأة دينه وصدَّقته فلا طلاقَ ولا يجوزُ لها أن تُرافعه في هذه الحال، وإن شكَّت في ذلك وغلبَ على ظنِّها أن الرجلَ متلاعبٌ وأنه لما رأى أن زوجته ستُطلقُ ادَّعى هذه الدعوى، فهنا يَجِبُ عليها أن تُرافعه، وحيثُ يَجِبُ على القاضي أن يحكمَ بالظاهر؛ لقولِ النبي: «إنما أقضي بنحو ما أسمع»^(١). هذا إذا صرَّحَ بالطلاق.

(١) قَالَ الهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَادِ» (٤/ ١٩٨): ... رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ»، وَفِيهِ الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ

أما إذا صرَّح بالطلاق لكنه لم ينو شيئاً، فمن العلماء من يقول: إذا لم ينو شيئاً حكمنا بالطلاق. ومنهم من يقول: إننا لا نحكم به. ولكن الصحيح أننا نحكم به؛ لأنه لما تعدد الرجوع إلى النية وجب الرجوع إلى اللفظ، واللفظ صريح في ذلك، فما المانع من الحكم بالطلاق.

القسم الثالث: أن ينوي بالطلاق الطلاق الذي هو طلاق الزوجية، فهذا تطلق ولا إشكال فيه، هذا إذا كان اللفظ صريحاً.

أما إذا كان اللفظ غير صريح فالصحيح أنها لا تطلق إلا بنية الطلاق مطلقاً. وهذا إذا كان كناية، والكناية هي التي تحتل الطلاق وعدمه، وأما ما لا يحتل الطلاق إطلاقاً فهذا لا يقع به الطلاق ولو نوى الطلاق، مثل أن يقول لها: أنت تحسنين خبز التَّوْر. ثم قال: الآن طَلَّقْتُكِ بهذا اللفظ. نقول: إن هذا اللفظ لا يحمل الطلاق فلا يقع طلاق، كيف يكون الوعاء لشيء لا يستقر فيه؟! هذا لا يكون طلاقاً. أو قال لها حين رآها متجملّة: ما أجمل ثوبك اليوم. قالت: الحمد لله تجملت به لك. قال لها: الآن طَلَّقْتُكِ بهذا اللفظ فلا يكون هذا اللفظ طلاقاً؛ لأنه لا يحتمله. فصارت الألفاظ الآن ثلاثة: صريح، وكناية، وما لا يحتل الطلاق. فأما الصريح فقد ذكرنا أن له ثلاث حالات.

الأولى: أن ينوي به الطلاق.

والثانية: أن ينوي به غير الطلاق.

والثالثة: أن لا ينوي شيئاً، وبيناً حكم كل حالة من هذه الحالات.

وقال المؤلف رحمه الله: «باب الطلاق في الإغلاق». الإغلاق معناه أن يُغلق على الإنسان فلا يدري ما يقول، فهذا لا يقع طلاقه بلا شك.

مثلاً: إنسانٌ أُغْلِقَ عليه من شدة الغضب، فبعض الناس إذا غضب لا يدري أهو بالسوء أم بالأرض، فهذا إذا طُلِّق لا يقع طلاقه؛ لأنه مُغْلَقٌ عليه.
وهل من الإغلاق أن يرى نفسه من شدة الغضب كأنه ملزمٌ بالطلاق لكنه يدري ما يقول؟

فالجواب: أن هذا فيه خلافٌ بين العلماء؛ وهو الغضب المتوسط، والصحيح أن الطلاق لا يقع؛ لأن الطلاق لا يكون إلا عن إرادة وتأنٍ في الأمور كما أن الرجل لا يُقَدِّم على الزواج إلا بعد التروي، ولا يُقَبِّل الإيجاب إلا بالتروي، فكَذلك أيضاً في الطلاق.

فصار الإغلاق قسمين:
الأول: إغلاقٌ بحيث لا يدري ما يقول، فهذا لا يقع طلاقه بالاتفاق وقد أجمع العلماء على ذلك.

والثاني: إغلاقٌ من يدري ما يقول لكن يشعر كأنه مرغمٌ على ذلك، بمعنى أنه من شدة الغضب يشعر أنه مرغمٌ على أن يتكلم بالطلاق، فهذا محلٌ خلافٍ بين العلماء، والصحيح عدم الوقوع.

ثم قال المؤلف: «والكره». والكره بمعنى الإكراه أي أنه يُكره على الطلاق وذلك مثل أن يحدث خصامٌ بين الرجل وبين أخيه زوجته، فجاءه أخوها في الليل، وقال: طَلَّقْ أختي، وإلا فعلتُ وفعلتُ -وهو قادرٌ على أن يُنْفَذَ- طَلَّقَهَا وإلا قَتَلْتُكَ. فطَلَّقَهَا ففي هذه الحال لا يقع الطلاق ولكن المطلق في الكره له ثلاث حالات:

فتارة يتأوَّل، وتارة يريد دفع الإكراه، وتارة يُطَلِّق استجابةً لقولٍ من أكرهه. فإذا تأوَّل فلا طلاق حتى وإن لم يُكره؛ يعني بأن نوى بقوله: هي طالق، أي: طالق من وثاقٍ مثلاً، يقع الطلاق ولا إشكال فيه.

ثانياً: إذا قال إنه طَلَّق دفعاً للإكراه، ولم ينو طلاق زوجته، لكنه أراد دفع إكراه ذاك الرجل فهذا أيضاً لا يقع الطلاق؛ لقول النبي ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ

(١) ما نوى. وهذا ما نوى طلاق زوجته.

القسم الثالث: أن ينوي الطلاق لكن استجابة للإكراه لا دفعاً له، فهذا فيه خلاف بين العلماء، فمنهم من قال: إنه يقع؛ لأنه أراد به وإمكانه أن يتأول أو ينوي دفع الإكراه. فإذا لم يتأول ولم ينو دفع الإكراه فإنه يقع، وكيف لا يقع والنبي ﷺ يقول: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى» (١). ولكن الصحيح أنه لا يقع الطلاق؛ لأننا لو سألنا هذا الرجل: هل قلبك مطمئن ببقاء زوجتك؟ لقال: نعم، ولا أريد أن أطلقها ولكن ماذا أفعل وهذا الرجل معه مسدس، ويقول لي: طلقها وإلا أفرغته في رأسك. فماذا أفعل؟! فعلى هذا نقول: إن القول الراجح أنه لا يقع الطلاق في هذه الحال حتى لو نوى. أولاً لعموم الأدلة الدالة على أنه لا وقوع مع الإكراه، فقد قال الله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ عَذَابٌ﴾ [النحل: ١٠٦] وتأمل هذا قال: من كفر إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولم يقل: إلا من تأول بل قال: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ﴾ وهذا المكره قد كفر إما بقول كلمة الكفر أو بفعل فعلة الكفر ولكن قلبه مطمئن بالإيمان وكذلك هذا الرجل قال كلمة الطلاق، ولكن قلبه مطمئن ببقاء زوجته، ولا يريد أن تفارقه، فكيف نقول: إن الطلاق يقع؟! فالصواب أنه لا يقع.

الحال الرابعة: أن ينوي الطلاق استجابة للإكراه؛ لأنه طابت نفسه من زوجته لما بلغت الحال بأخيها إلى هذا المبلغ، مثل ما يقول العامة: هذا شين أوله إن ينعاف تاليه. «ينعاف»؛ يعني: يكرهه، عفت هذا الشيء؛ يعني: تركته، يقول هذا شين أوله إذا جاءهم شيء ينكد عليهم في أول الأمر تركوه، فقالوا: هذا شين أوله ينعاف تاليه. والعبارات تختلف، على كل حال فالمعنى أن الشيء الذي أوله غير طيب فإننا نترك تاليه ولا نريده.

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

أقول: إن هذا الرجل الذي أكرهه على الطلاق نوى الطلاق؛ يعني: طابت نفسه من زوجته لما رأى أولياءها يصنعون به هكذا، فحينئذ يقع الطلاق.

فصار المكره على الطلاق له أربع حالات، ولا يقع الطلاق على القول الراجح إلا في الأخيرة فقط، وعلى المذهب يقع في الأخيرة والتي قبلها، يعني: لا يرفعون الطلاق عنه إلا إذا تأول، أو طلق دفعاً للإكراه هذا هو الصحيح ما يعذرونه.

ثم قال المؤلف رحمه الله: «والسكران». من هو السكران؟ لا أستطيع أن أقول: إن السكران هو كل من غاب عقله؛ لأن غيبوبة العقل قد تكون بسكر، وقد تكون بغيره كأن تكون بالبنج، أو بالإغماء، أو بالسقوط من شاهق، أو باستنشاق أشياء تُغيّب العقل، وما أشبه ذلك.

ولذلك نقول: إن السكران هو الذي شرب الخمر فغطى عقله تلذذاً وطرباً، فهذا هو السكران، ولهذا تجد السكران -نسأل الله العافية- يحس بنفسه حين سُكره أنه ذو هيمنة وسلطان ومليك وعلو، كما قال حمزة بن عبد المطلب للرسول ﷺ: هل أنتم إلا عبيد أبي. يعني: من أنت حتى تجيء تُعَاتِبُنِي على ذبح إبل علي بن أبي طالب؟ وكما قال الشاعر الجاهلي:

ونشربها ففتركتنا ملوكاً

هذا هو شارب الخمر -نسأل الله العافية- هذا السكران لا شك أنه لا يعقل ولا يدري ماذا يقول، ولذلك ربما يقتل نفسه، وربما يزنى بأمه، وربما يقتل ولده، إلى غير ذلك من الأفعال المنكرة، فهل إذا طلق زوجته يقع الطلاق؟

قال العلماء: إن هذا على قسمين:

القسم الأول: ألا يكون أثماً.

القسم الثاني: أن يكون أثماً.

فإن كان غير آثم فإن طلاقه لا يقع؛ لأنه لا عقل له، فهو معذور، ومثال ذلك كما

لو وجد كاساً فيه شرابٌ فشرِب، وهو لا يدري أنه خمرٌ، فسكِرَ وطلّق زوجته، ففي هذه الحال لا يقع الطلاق؛ لأنه غيرُ آثمٍ، أو دعاه شخصٌ إلى مأدبةٍ، وقَدّم له خمرًا، فشرِب وسكِر وهو لا يعلم، فهذا لا يقع طلاقه، وأظنه محلّ إجماع بين العلماء، لكن إن قُدِّر فيه خلافٌ فهو خلافٌ ضعيفٌ وهذا واضحٌ.

الحال الثانية: أن يكونَ آثمًا؛ أي: أنه شرب المُسكِرَ مختارًا ويعرف أنه مسكِرٌ، فهذا لا شكَّ أنه زال عقله، ولكن اختلف العلماء هل يُعاملُ مُعاملَةَ الصّاحي؛ لأنه آثمٌ، والإثم يقتضي عدم الرخصة، أو أن تُعامله مُعاملَةُ المجنون وتُلغى جميع أقواله؛ لأنه لا عقل له؟

القول الثاني: أسهلُّ له بلا شكَّ، وفيه نوعٌ من الرأفة والرحمة؛ ولهذا قالها العلماء السابقون الذين يقولون في وقوع طلاقه؛ قالوا: إن هذا الرجل سكِرَ بمحرم غير مأذونٍ فيه، فليس أهلاً للرخصة والتسهيل، بل هو أهلٌ لزيادة العقوبة عليه وحيثُذُ فَنُؤَاخِذُهُ بأقواله كما نؤاخذه بأفعاله، أي أنه كما أن هذا الرجل السكران لو جنى على شخص فأحرق ماله أو أفسده ضَمَنَاهُ، فكذلك أقواله: يُؤَاخِذُ بها؛ لأنه ليس مَحَلًّا للرخصة.

ولا شكَّ أن تعليلهم قويٌّ، لكنَّ حال السكران لا تُسَعِّفه في الواقع؛ لأنَّ حال السكران يُنظَرُ فيها إلى العقل الذي هو أصلُ التكليف، والسكران بلا شكَّ فاقِدٌ للعقل؛ فكيف نكلّفه، ولهذا فالصحيح أن طلاق السكران لا يقع، أو لا للآثار المروية كما سيأتي، وثانيًا لقول النبي ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»^(١). وهذا السكران لم ينو الطلاق، بل ليس له نية إطلاقًا؛ لأنه سكرانٌ.

وأنا قدمت ذكر الآثار على ذكر الحديث، وإن كان الواجب أن نُقدِّم ذكر الحديث، وذلك لأن الآثار نصٌّ في الموضوع، والحديث عامٌّ، وقد سبق لنا في باب الاستدلال أن ذكر الدليل العام قد يُناقش فيه الخصم بحيث يدّعي أن المسألة

المتنازع فيها لا تدخل في العموم، بخلاف الشيء الخاص فلا يستطيع أن يناقش فيه على كل حال نقول: عندنا الآثار، والحديث.

ويقال -أيضاً-: أن العقوبة لا ينبغي أن تتعدى إلى الغير، ونحن عندما نقول بوقوع طلاق السكران فإننا قد عاقبنا غيره؛ عاقبنا زوجته وأولاده وأهله، فلم تقتصر العقوبة على هذا السكران، فما وزر هؤلاء الذين تصل إليهم العقوبة وهم لم يفعلوا شيئاً. فهذه العقوبة متعدية للغير وإذا كانت متعدية للغير فلا ينبغي أن نأخذ بها لما فيها من الضرر على الغير.

ويقال -أيضاً-: أن العقوبات لا بد أن يكون لها جنس في الشرع، وليس في الشرع عقوبة بالتفريق بين الزوجين إلا لسبب يقتضي التفريق، وعقوبة شارب الخمر إما إنها حد معين لا يتجاوز -كما هو رأي الجمهور- وهو أربعون جلدة، أو ثمانون جلدة، أو أحدهما على حسب نظر الإمام.

وإما أنها عقوبة غير مقدرة، لكن لا تنقص عن الأربعين كما هو القول الراجح، وأن عقوبة شارب الخمر ليست حداً، بل هي راجعة إلى الإمام، فإذا رأى الناس تزايدوا فيها فليوصلها إلى مائة، أو مائة وعشرين، أو مائتين أو ثلاثمائة حسب ما يكون فيه ردع الناس.

ولهذا لما كثر الشرب في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه جمع الناس فشاورهم، فقال له عبد الرحمن بن عوف: أخف الحدود ثمانون. فجعلها عمر ثمانين جلدة.

وهذا يدل على أنها ليست حداً محدداً من قبل الشرع، إذ لو كانت كذلك ما أقدم عمر بن الخطاب ولا غير عمر بن الخطاب على الزيادة على ما حده الله ورسوله.

ولهذا لو زاد الناس في الزنا هل يجوز لعمر أو غير عمر ممن هو دونه أن يقول: والله زاد زنا الناس فلنجعل المائة جلدة مائتين؟ لا، لا يجوز، فالصحيح أن عقوبة شارب الخمر ليست حداً بل هي تعزير لكن لا يجوز أن ينقص عن أربعين؛ لأنه الحد الأدنى الذي ورد في عهد النبي ﷺ.

على كل حال فالصحيح: أن طلاق السكران لا يقع وذلك من حيث النظر والدليل والعلم ولانتفاء الأدلة الموجبة لوقوعه، ولكن من حيث التربية هل الأولى أن نجعله واقعاً لنُصَيِّقَ الخنأَقَ على الشارِبِينَ، حتى إذا تذكَّرَ الواحدُ منهم أنه لو تلفظ بالطلاق لهدمَ بيته وُفِرَّقَ بينه وبين زوجته وأهلِهِ، لا سيما وأن ذلك هو رأيُ جمهورِ أهل العلم أو نقولُ نأخذُ بما دلَّ عليه الدليلُ، والله يُصلِّحُ العبادَ؟

الجواب الثاني: يعني نأخذُ بما تقتضيه الأدلة والله مصلِّحُ عباده.

وربما نقولُ: نعم الله مصلِّحُ عباده ولكنه جعل للإصلاحِ طرقاً، فإذا رأى القاضي أنه يُلْزَمُ بالطلاق ويوقع عليه الطلاق فلا حرجَ في ذلك؛ لأن عمرَ بنَ الخطابِ رضي الله عنه ألزَمَ الناسَ بوقوع الطلاقِ الثلاثِ فجعله طلاقاً بائناً، مع أنه في عصرِ الرسولِ ﷺ وعهدِ أبي بكرٍ رضي الله عنه وستين من خلافةِ عمرَ رضي الله عنه كان الطلاقُ الثلاثَ واحدةً ^(١)، ولكنه لما رأى الناسَ تكاثروا فيه وتتابعوا عليه أوقعه ومنع رجوعَ الزوجةِ إلى زوجها. فهذه المسألة كذلك، قد نقولُ: إنه من حيث التربية وتقويم الناسِ فإن الأولى أن نُلْزِمَ بالطلاق، ولكن إذا قلنا بهذا القولِ فلا بدَّ أن نرى ونشاهدَ الأثرَ النافعَ لهذا التنفيذِ، أما إذا كان هؤلاء يسكرون ولا يبالون ورأينا أن هذا لا يَنْفَعُ فيهم ولا يفيدُ، فحينئذٍ نأخذُ بما تقتضيه الأدلة.

وخروجنا عما تقتضيه الأدلة من أجل تربية الناسِ ليس خروجاً عن سنةِ الرسولِ والخلفاء الراشدين، فإن الرسولَ قد يدرأُ بالمصالحِ خوفاً من المفسادِ، كذلك نحن في هذه المسألة ندرأُ مصلحةً وهي بقاءُ زوجته في عصمتِهِ خوفاً من انتشارِ السكرِ بين الناسِ. ثم قالَ المؤلفُ رحمته الله: «والمجنون».. والمجنون هو الذي أصابه جنُّ أو الذي غُطِّيَ عقله فهو فاقدُ العقلِ، والفرقُ بينه وبين السكرانِ ظاهرٌ، فالسكرانُ عقله معه، لكن مُغَطَّى فهو يُشَبِّهُ النَّائمَ وأما المجنونُ فهو الذي فقدَ العقلَ، ولكنه لم يفقدْ

إحساسه الظاهر فهو يُحسُّ بالضرب، ويُحسُّ بحرارة النارِ وبرودة الثلج، لكنَّ العقلَ الباطنَ مفقودٌ. إما بسببِ جنِّ مسَّه، أو بسببِ اختلافِ الحواسِّ أو غير ذلك. فهذا المجنون لا يَقَعُ طلاقه بلا شكٍّ وهو محلُّ إجماعِ العلماء، ولكن هل المجنون يتزوج؟

نقول: نعم ربما تزوج وهو عاقلٌ مثلاً فجنَّ، وإذا قُدِّرَ أنه كان مجنوناً من الأصلِ فإنَّ وليَّه يُزوِّجُه إذا فالمجنون لا يَقَعُ طلاقه.

ثم قال البخاري رحمه الله: «وأمرهما». والضميرُ هنا يعودُ على أقربِ مذكورٍ، وأقربُ مذكورٍ هنا السكرانُ والمجنونُ، والمرادُ بأمرهما هنا شأنهما، فهل شأنهما واحد؟ الصحيح: أن شأنهما واحدٌ، وأن ما يُرْفَعُ عن المجنون يُرْفَعُ عن السكران، وما لا يُرْفَعُ عن المجنون لا يُرْفَعُ عن السكران؛ لأنَّ العلةَ فيهما واحدةٌ، ومناطُ الحكمِ فيهما واحدٌ، وهو العقلُ، فإذا كان المجنون لا يترتَّبُ عليه أحكامُ بفقْدِ العقلِ فالسكران كذلك.

ثم قال البخاري رحمه الله: «والغلطُ والنسيانُ». والفرق بينهما أن الغلطَ قصدَ لكنه أخطأ في المقصود.

وأما الناسي فهو الذي لم يُرد هذا الشيء أبداً ولو كان على ذكرٍ به في قلبه ما ذكره بلسانه.

مثالُ الغلط: أراد أن يقولَ لزوجته: أنت طاهرٌ اليومَ. فقال: أنت طالقٌ اليومَ. فهذا ما نسي؛ يعني: ما طلقَ ناسياً، ولكنه غلط، أراد أن يقولَ: طاهرٌ غلط وقال: طالقٌ، فهذا لا يَقَعُ الطلاقُ فيه لأنه ما أراد اللفظَ أصلاً، لا نقولُ ما أراد الطلاقَ، بل نقول: ما أراد اللفظَ؛ أي: ما أراد أن يقولَ: أنت طالقٌ، إنما أراد أن يقولَ: أنت طاهرٌ، ولكنه غلط، فقال: أنت طالقٌ. هذا غلطٌ في قصدِ المرادِ باللفظِ.

وقد يكونُ غلطاً في عينِ المرأةِ مثل أن يكونَ أحدُ الناسِ قد وكلَّه في طلاقِ امرأته، قال: يا فلان أنت ستأتي أهلي فأنا أوكلك في طلاقهم، حضّر الرجلُ إلى بيته ووجد نساءً من جملتهنَّ امرأةً موكله، وامرأته هو، فقال مشيراً إلى امرأته: أنت طالقٌ بوكالةِ زوجكِ

إياي. الإشارة إلى زوجته لكنه غلط وهو يريد زوجة موكله، نقول: هذا أيضًا لا يقعُ الطلاقُ به ولو واجه زوجته به؛ لأنه ما أراد الزوجة. فالأول خطأ في اللفظ والثاني خطأ في العين، غلطٌ في النوعين، وهذا لا يقعُ به الطلاقُ.

النسيانُ أن ينسى فيطلق. فمثلاً: ذات مرة قال لامرأته: إن لبستُ هذا الثوبَ فزوجتي طالق، يريدُ الطلاق، ولا يريدُ اليمين، فنسي ولبس هذا الثوب، فهنا لا يقعُ الطلاق؛ لأنه ناسيٌ نسي أنه قال: إن لبستُ هذا الثوبَ فزوجتي طالق. أو نسي فطلق زوجته كان يريدُ ألا يطلقها اليوم، بل يريدُ أن يطلقها غداً، أو أن يطلقها لِفعل من الأفعال، فنسي وطلق اليوم، فإنه لا يقعُ الطلاق؛ لأنه لم يُردّه، حتى ما أراد اللفظ، وفرق بين من يريدُ اللفظ ولا يريدُ الطلاق، وبين من لا يريدُ اللفظ أصلاً. وقول المؤلف في الطلاق هذا واضح.

ثم قال: «والشرك وغيره». وهذا تعميم عظيم، حتى في الشرك إذا نسي، أو غلط فإنه لا يُحكّم عليه بالكفر، كذلك غيره أي غيرُ الشرك كالرسالة مثلاً. ولنفرض أنه غلط وقال: إنه يشهد أن مسليمة رسول الله فهذا كفرٌ لكنه غلط أو نسي فإنه لا يكفر لعموم قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾، وقوله: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ. وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الاحزاب: ٥].

وكذلك في الشرك، ولو غلط فأراد أن يقول: أشهد أن لا إله إلا الله، فقال: أشهد أن إله مع الله، فهذا أيضًا لا يُشرك ولا يكون مرتدًا، وفي الحديث الصحيح الذي ذكر فيه النبي ﷺ أن الله تعالى أشدُّ فرحًا بتوبة عبده من رجل أضلَّ راحلته وعليها طعامه وشرابه، فطلبها، فأيس منها، فنام في ظل شجرة ينتظر الموت. فبينما هو كذلك إذا بخطام ناقته متعلقًا بالشجرة، فأخذ به، وقال من شدة الفرح: اللهم أنت عبيدي وأنا ربك^(١).

(١) أخرجه البخاري (٦٣٠٩) مختصرًا، ومسلم (٢٧٤٧).

تأمل هذا الرجل، لقد أنكّر ربوبية الله، وأثبتها لنفسه، وجعل الربَّ عبداً، هذا يقول فيه الرسول ﷺ: «أخطأ من شدة الفرح». وماذا يريد هذا الرجل أن يقول؟ أراد أن يقول: اللهم أنت ربي وأنا عبدك فرحمتني وأنجيتني مما أنا بصددّه، لكنّه غلط، فهذا ليس بكفر.

وهل مثل ذلك الإقرار وغيره؟
الجواب: نعم، لكنّ الإقرار للمخلوق يتعلّق به حقّ الغير، فإن صدّقه بذلك نجاة، وإن لم يصدّقه لم يقبل حكماً.

مثال ذلك: قال المُقرّر إن عندي لمحمد بن عبد الله بن فلان ينسبهُ إلى قبيلته ألف ريال. فسمع فلان هذا بهذا الإقرار، فجاء وقال له: بلغني أنك أقررت بأن لي عندك كذا وكذا. قال: إن كان هذا أمراً واقعاً فأنا غلطان؛ لأنّي أريدُ محمد بن عبد الله آل فلان، غيرك أنت.

بالطبع هذا غلط وقال: أنا أنكّر الإقرار لكني غلطان لأن الذي عندي لفلان بن فلان آل فلان، وهذه هي الوثائق التي عندي لكن غلطتُ فماذا نقول له؟
نقول: أما حكماً لو رُفِع الأمر إلى القاضي فإنه لا يقبل هذا العذر؛ لأن القاضي إنما يقضي بنحو ما يسمع، وأما فيما بينه وبين الله فهو يقبل ولا يلزمه شيء لهذا الرجل الذي غلط فأقرّ له.

ثم استدلل المؤلف بقول النبي ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى». وبالأثار التي ذكرها، منها: عن الشعبي أنه قال: إنه لا يؤخذ ولا يقع الطلاق. واستدل بقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾.

ثم قال المؤلف رحمه الله: «وما لا يجوز من إقرار الموسوس». هذه أيضاً قاعدة مهمة جداً، وهي أن إقرار الموسوس الذي ابتلي بالموسواس لا يؤخذ به، سواء كان إقراراً أو إنشأً.

والموسوس هو الذي لا يَمْلِكُ ضَبَطَ نَفْسِهِ فِي تَفْكِيرِهِ. فَكُلُّ شَيْءٍ يُفَكِّرُ فِيهِ يَظُنُّهُ حَقِيقَةً، فَهَذَا لَا عِبْرَةَ بَوَسْوَاسِهِ أَبَدًا، حَتَّى لَوْ نَطَقَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ مَغْلُوقٌ عَلَيْهِ. وَلِهَذَا لَوْ جَاءَنَا شَخْصٌ مُوسِسٌ يَقُولُ: أَنَا طَلَقْتُ زَوْجَتِي. نَقُولُ لَهُ: مَا عَلَيْكَ طَلَاقٌ أَبَدًا. وَنَكْتُبُ لَهُ وَرْقَةً بِذَلِكَ، لَكِنْ نَقِيدُ فَنَقُولُ: مَا دَمْتَ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ. فَإِنْ عَافَاهُ اللَّهُ مِنَ الْوَسْوَاسِ فَهُوَ كَغَيْرِهِ، لَكِنْ مَا دَامَ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ فَلَا يَقَعُ لَهُ طَلَاقٌ أَبَدًا؛ لِأَنَّ هَذَا الْمُسْكِينَ الْمَبْتَلَى يَتَخَيَّلُ أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ فَهُوَ طَلَاقٌ، يَقُولُ مِثْلًا - كَمَا يُحْكِي لَنَا عِنْدَ الْإِسْتِفْتَاءِ - يَقُولُ: إِذَا تَصَفَّحْتُ الْكِتَابَ أَخْشَى أَنِّي طَلَقْتُ زَوْجَتِي، إِذَا أَكَلْتُ أَخْشَى أَنِّي طَلَقْتُ زَوْجَتِي، إِذَا كَلَمْتُ فَلَانًا أَخْشَى أَنِّي طَلَقْتُ زَوْجَتِي، ثُمَّ يَأْتِي لِيَسْتَفْتِي، هَذَا لَوْ قُلْنَا بِأَنَّ زَوْجَتَهُ تَطَلَّقَ بِهَذِهِ الْوَسْوَاسِ، لَكَانَتْ تَطَلَّقَتْ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ أَلْفَ مَرَّةٍ، فَهَذَا نَقُولُ: إِنَّهُ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ إِطْلَاقًا؛ لِأَنَّهُ مَغْلُوقٌ عَلَيْهِ.

وَالْإِنْسَانُ الْمُسَوَّسُ - نَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يُعَافِيَنَا وَإِيَّاكُمْ مِنَ الْوَسْوَاسِ - لَا يَمْلِكُ نَفْسَهُ، فَمِثْلًا حِينَ يَتَوَضَّأُ وَيَغْسِلُ يَدَهُ أَوْ رِجْلَهُ تَجِدُهُ يَفْرُكُهَا، وَيَعْرِفُ أَنَّ الْمَاءَ أَحَاطَ بِهَا إِحَاطَةً تَامَةً، ثُمَّ يَقُولُ إِلَى الْآنَ مَا تَوَضَّأْتُ - اللَّهُمَّ لَا يَبْلِينَا وَلَا إِيَّاكُمْ - فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ مَغْلُوقٌ عَلَيْهِ؛ يَعْنِي: فَاقِدًا لِلْإِرَادَةِ الْحَقِيقَةِ بِالْكَلِيَّةِ.

وكَذَلِكَ الْوَسْوَاسُ قَدْ يَكُونُ عَامًّا وَقَدْ يَكُونُ خَاصًّا، فَقَدْ يَكُونُ عَامًّا فِي جَمِيعِ تَصَرُّفَاتِهِ؛ فِي وُضُوئِهِ وَصَلَاتِهِ وَصِيَامِهِ وَصَدَقَتِهِ وَطَلَاقِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَقَدْ يَكُونُ خَاصًّا فِي بَعْضِ الشُّتُونِ، وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ فِي الطَّهَارَةِ وَالطَّلَاقِ؛ أَي: فِي الْمَبْدِئِ بِالطَّاءِ، هَذَا فِي كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ؛ يَعْنِي: إِلَى حَدِّ أَنْ يُعْطَى النَّاسُ يَبْقَى فِي وُضُوئِهِ أَكْثَرَ مِنْ سَاعَةٍ وَنَصْفٍ، وَأَحْيَانًا يَخْرُجُ الْوَقْتُ وَمَا تَوَضَّأَ، رُبَّمَا يَبْقَى سَاعَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا وَمَا تَوَضَّأَ مَعَ أَنَّهُ مَتَوَضَّئٌ مِنْ أَوَّلِ مَرَّةٍ، لَكِنْ يَقُولُ لَهُ الشَّيْطَانُ: إِنَّكَ لَمْ تَغْسِلْ يَدَيْكَ، إِنْ الْمَاءَ لَمْ يَصِلْهَا، وَمَا أَشْبَهَ هَذَا، فَرَجُلٌ هَذِهِ حَالُهُ أَفَلَا يُمْكِنُ أَنْ نَقُولَ وَبِكُلِّ طَمَآنِينَةٍ بِأَنَّ هَذَا مَغْلُوقٌ عَلَيْهِ، وَلَا شَكَّ فِي هَذَا، فَلَا يُعْتَبَرُ لَهُ قَوْلٌ فِي طَّلَاقٍ أَوْ غَيْرِهِ مَا دَامَ صَادِرًا عَنِ الْوَسْوَاسِ.

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلَّذِي أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ: أَبُكَ جُنُونٌ؟»^(١).
وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ قَوْلَ الْمَجْنُونِ لَا عِبْرَةَ بِهِ.

ثُمَّ قَالَ: «وَقَالَ عَلِيٌّ: بَقِيَ حِمْرَةٌ خَوَاصِرَ شَارِفِي، فَطَفِقَ النَّبِيُّ ﷺ يَلُومُ حِمْرَةً، فَإِذَا حِمْرَةٌ قَدْ ثَمِلَ مَحْمَرَةٌ عَيْنَاهُ، ثُمَّ قَالَ حِمْرَةٌ: هَلْ أَنْتُمْ إِلَّا عَبِيدٌ لِأَبِي»^(٢). لِأَنَّهُ كَانَ سَكْرَانًا، وَلَمْ يُؤَاخِذْهُ النَّبِيُّ ﷺ بِقَوْلِهِ.

ثُمَّ قَالَ عَلِيٌّ: «فَعَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ قَدْ ثَمِلَ فَخَرَجَ وَخَرَجْنَا مَعَهُ».

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ: «وَقَالَ عَثْمَانُ لَيْسَ لِمَجْنُونٍ وَلَا لِسَكْرَانٍ طَلَاقٌ». فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَالْقَرْنَ بَيْنَهُمَا فِي الْحُكْمِ دَلِيلٌ عَلَى تَسَاوِيهِمَا فِي الْعِلَّةِ.

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ: «وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: طَلَاقُ السَّكْرَانِ وَالْمُسْتَكْرِهِ لَيْسَ بِجَائِزٍ؛ أَيْ: لَيْسَ بِنَافِذٍ وَوَاقِعٍ».

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ: «قَالَ عَقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ: لَا يَجُوزُ طَلَاقُ الْمُسُوسِ». يَعْنِي: لَا إِنْشَاءً وَلَا إِخْبَارًا، لَا إِنْشَاءً بِقَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ، وَلَا إِخْبَارًا بِأَنْ يَقَرَّ عِنْدَ الْقَاضِي بِأَنَّهُ مُطَلَّقٌ، فَإِنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ؛ لِأَنَّهُ مَغْلُوبٌ عَلَى أَمْرِهِ.

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ: «وَقَالَ عَطَاءٌ: إِذَا بَدَأَ بِالطَّلَاقِ فَلَهُ شَرْطُهُ». يَعْنِي: إِذَا طَلَّقَ طَلَاقًا مُعْلَقًا بِشَرْطٍ فَبَدَأَ بِالطَّلَاقِ فَلَهُ شَرْطُهُ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: زَوْجَتِي طَالِقٌ إِذَا غَرِبَتِ الشَّمْسُ فَبَدَأَ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الشَّرْطِ فَلَا تَطْلُقُ حَتَّى تَغْرِبَ الشَّمْسُ، وَذَكَرَ الْمُؤَلَّفُ هَذَا الْأَثَرُ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ قَالَ: إِذَا بَدَأَ بِالطَّلَاقِ لَغَى الشَّرْطَ. فَإِذَا قَالَ: زَوْجَتِي طَالِقٌ إِذَا غَرِبَتِ الشَّمْسُ طَلَّقَتْ بِقَوْلِهِ: زَوْجَتِي طَالِقٌ. وَلُغِي قَوْلُهُ: إِذَا غَرِبَتِ الشَّمْسُ. وَعَلَى هَذَا: فَإِذَا بَدَأَ بِالشَّرْطِ وَقَالَ: إِذَا غَرِبَتِ الشَّمْسُ فزَوْجَتِي طَالِقٌ. فَلَا تَطْلُقُ إِلَّا إِذَا غَرِبَتِ الشَّمْسُ قَوْلًا وَاحِدًا، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِيهَا إِذَا تَقَدَّمَ الْجَوَابُ، فَقَالَ: زَوْجَتِي

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٨١٥)، وَمُسْلِمٌ (١٦٩١).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٠٩١)، وَمُسْلِمٌ (١٩٧٩).

طالِقٌ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهَا لَا تَطْلُقُ كَمَا قَالَ عَطَاءٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِذَا بَدَأَ بِالطَّلَاقِ فَلَهُ شَرْطُهُ.

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ: «وَقَالَ نَافِعٌ طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ إِنْ خَرَجَتْ، فَقَالَ ابْنُ عَمَرَ: إِنْ خَرَجَتْ فَقَدْ بُتَّتْ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ تَخْرُجْ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ». وَهَذَا يُوَافِقُ قَوْلَ عَطَاءٍ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ إِنْ خَرَجَتْ، فَبَدَأَ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الشَّرْطِ، فَهُوَ عَلَى مَا شَرَطَ، كَمَا قَالَ ابْنُ عَمَرَ: إِنْ لَمْ تَخْرُجْ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَإِنْ خَرَجَتْ فَقَدْ بُتَّتْ مِنْهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ: «وَقَالَ الزَّهْرِيُّ فِيمَنْ قَالَ: إِنْ لَمْ أَفْعَلْ كَذَا وَكَذَا فَاِمْرَأَتِي طَالِقٌ ثَلَاثًا: يُسْأَلُ عَمَّا قَالَ، وَعَقَّدَ عَلَيْهِ قَلْبُهُ حِينَ حَلَفَ بِتِلْكَ الْيَمِينِ، فَإِنْ سَمِيَ أَجَلًا أَرَادَهُ، وَعَقَّدَ عَلَيْهِ قَلْبُهُ حِينَ حَلَفَ، جُعِلَ ذَلِكَ فِي دِينِهِ وَأَمَانَتِهِ». كَلَامُ الزَّهْرِيِّ هُنَا لَيْسَ فِي وَقُوعِ الطَّلَاقِ مِنْ عَدَمِهِ، وَلَكِنْ فِي تَعْجِيلِ الطَّلَاقِ مِنْ تَأْجِيلِهِ، فَإِذَا قَالَ إِنْ قَوْلِي: إِنْ لَمْ أَفْعَلْ كَذَا فَاِمْرَأَتِي طَالِقٌ مَا أَرَدْتُ بِهِ إِنْ لَمْ أَفْعَلْهُ الْآنَ، وَلَكِنْ أَرَدْتُ إِنْ لَمْ أَفْعَلْهُ وَلَوْ بَعْدَ حِينٍ، فَاِمْرَأَتِي طَالِقٌ. نَقُولُ: لَا تَطْلُقُ الْآنَ عَلَى حَسَبِ مَا نَوَى.

قَدْ يَقُولُ: أَنَا أَعْنِي إِنْ لَمْ أَفْعَلْ كَذَا. أَيْ: فِي حَضُورِ فَلَانٍ فَاِمْرَأَتِي طَالِقٌ، لَا مَطْلَقًا، أَوْ إِنْ لَمْ أَفْعَلْ كَذَا فِي يَوْمِ الْعِيدِ، لَا مَطْلَقًا، أَوْ إِنْ لَمْ أَفْعَلْ كَذَا فِي الْبَلَدِ الْفُلَانِيِّ، لَا مَطْلَقًا. فَهُوَ عَلَى نِيَّتِهِ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْفُقَهَاءُ: «بَابُ تَعْلِيلِ الطَّلَاقِ بِالشَّرْطِ». بِمِثْلِ مَا قَالَ: أَنَّهُ عَلَى حَسَبِ مَا نَوَى.

لَكِنَّ الزَّهْرِيَّ يَقُولُ: جُعِلَ ذَلِكَ فِي دِينِهِ وَأَمَانَتِهِ. بِمَعْنَى: أَنَّهُ لَوْ رُفِعَ لِلْحَاكِمِ فَإِنْ مِثْلُ هَذِهِ الصَّيْغَةِ تَقْتَضِي الْفَوْرِيَّةَ، فَيُحْكَمُ عَلَيْهِ بِالْفَوْرِيَّةِ، فَإِذَا مَضَى زَمَنٌ يَتِمَكَّنُ فِيهِ مِنَ الْفِعْلِ وَلَمْ يَفْعَلْ، فَإِنْ زَوْجَتَهُ تَطْلُقُ، هَذَا إِذَا رُفِعَ إِلَى الْحَاكِمِ، أَمَا إِذَا لَمْ يُرْفَعْ فَهُوَ عَلَى دِينِهِ وَأَمَانَتِهِ.

ثُمَّ يَقُولُ الْمُؤَلَّفُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ إِنْ قَالَ: لَا حَاجَةَ لِي فِيكَ نِيَّتُهُ» إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ قَالَ: إِذَا قَالَ لَزَوْجَتِهِ: لَا حَاجَةَ لِي فِيكَ نِيَّتُهُ، فَيَكُونُ كِنَايَةً، إِنْ نَوَى الطَّلَاقَ فَهُوَ طَلَاقٌ، وَإِلَّا فَلَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَقُولُ: لَا حَاجَةَ لِي فِيكَ؛ يَعْنِي: لَا أَرِيدُ أَنْ أُسْتَمْتَعَ بِكَ فِي هَذِهِ

الساعة فلا يكون طلاقاً وهذا لا يتعلّق في مسألة طلاق المكره والسكران، لكن نستفيد به أن هؤلاء العلماء ردوا المسألة إلى النية والسكران والمجنون ونحوهم ليس لهم نية فلا يقع عليهم طلاق.

ثم قال المؤلف: «وطلاق كل قوم بلسانه». أي: بلغيتهم، فلو أن الأعجمي الذي لا يعرف معنى الطلاق قال: زوجتي طالق وهو لا يدري ما معنى الطلاق، يحسب أن معنى قول العربي: زوجتي طالق. أي: زوجتي جميلة، وخفيفة الروح، فقال: زوجتي طالق. أي: أنه يتحدث بأن زوجته جميلة، وخفيفة الروح، لو قال هذا فإن زوجته لا تطلق؛ لأن لسانه لا يقتضي هكذا، فالعبرة بالنية.

ثم قال المؤلف: «وقال قتادة: إذا قال: إذا حملت فأنت طالق ثلاثاً. يغشاها عند كل طهر مرة فإن استبان حملها فقد بانت». قول قتادة إذا قال لامرأته: إذا حملت فأنت طالق ثلاثاً. وهذا مشكّل، فنقول له: لا يمكن أن تجامعها إلا بعد كل طهر مرة فقط؛ لأنه يحتمل أن تطلق بهذا الجماع، فتكون حاملاً فيطوؤها وقد بانت منه، ومعلوم أنه لا يجوز أن يطأها وهي بائن منه نقول: الآن إذا طهرت من الحيض؛ يعني: حاضت وطهرت من الحيض فقد تبين أنها ليست بحامل، فيجوز له أن يجامعها؛ لأنها الآن غير حامل، لكن إذا جامعها مرة فلا يجوز أن يجامعها مرة ثانية حتى تحيض، وذلك لأنه يحتمل أنها حملت من هذا الجماع، وإذا حملت فقد طلقت ثلاثاً، فتكون بائناً منه، وهذا طبعاً بناءً على أن قول القائل: أنت طالق ثلاثاً يقع ثلاثاً.

ثم قال المؤلف: «وقال الحسن: إذا قال: الحقي بأهلك نيته»، يعني: يرجع إلى نيته؛ لأن قوله هذا كناية فإن أراد به الطلاق فهو طلاق، وإن لم يرّد الطلاق فليس بطلاق، حتى عند الغضب على القول الراجح في الكنايات أنه إذا لم ينو الطلاق فليس بطلاق، فإن الرجل عند الغضب قد يقول: الحقي بأهلك، يريد بذلك أن تغرب عن وجهه ما دام غضباناً لأن الإنسان إذا رجع نفسه، فلما غضب عليها غضباً شديداً قال: الحقي بأهلك يريد بهذا أن تبعد عنه، فإن بعض الرجال يفعل هكذا، وأحياناً هو نفسه يخرج من

البيت حتى لا يُنفَذَ ما يكرهه، فنقول: هو على ما نوى. إذا قال: الحقي بأهلك.
 ثم قال المؤلف: «فقال ابن عباس: الطلاق عن وطير والعناق ما أريد به وجه
 الله». وهذه كلمات محكمة، الطلاق عن وطير؛ يعني: عن حاجة وقصد، فأما طلاق ليس
 مراداً، ولم يكن عن حاجة فإنه ليس بطلاق، فالإنسان الذي يُطلق لا يكون طلاقه كاملاً
 إلا إذا كان عن وطير؛ يعني: عن حاجة؛ فأما الكلمات التي تأتي لمجرد الغضب أو
 المخالفة، فهذا في الحقيقة طلاق ناقص، ولهذا يكثر أن يقع هذا الطلاق على وجه
 بدعي، دائماً يقع في طهر جامعها فيه من غير أن يتبين حملها، ودائماً يقع وهي حائض،
 ولهذا بدأ الناس الآن يُقلبون في دفاتر حساباتهم فيقول: والله أنا طلقت وهذه المرأة هي
 الثالثة، لكن الطلقة الأولى كانت زوجتي حائضاً، والطلقة الثانية كانت في طهر جامعتهما
 فيه، فماذا يبقى عنده؟ يبقى عنده واحدة، والمشكلة هذه والله تُحيرنا في الواقع؛ لأن كل
 إنسان يستطيع إذا طلق ثلاث مرات ووجد زوجته ستين منه يذهب ويُقبض فيما مضى،
 كما قال الشيخ عبد الله بن الطيب رَحِمَهُ اللهُ: إن الناس يعتقدون أن طلاق الحائض واقع،
 ويطلقون على أنه واقع، فإذا جاءت البيونة قالوا: طلقنا كان في حيض، فأرادوا
 المخرج فهذه المسألة في الحقيقة تُحير، والإنسان فيها بين أمرين: بين ألا يُنفَذَ الطلاق؛
 لأنه مقتضى الأدلة، وبين أن يُنفَذَ الطلاق إلزاماً للإنسان بما التزمه؛ يعني: هو تلك
 الساعة يعتقد أن الطلاق واقع، وليس فيه إشكال ولذلك يرى من نفسه أن زوجته قد
 بانت، حتى إنها إذا انقضت العدة لا يستمتع بها إلا بعد عقد جديد.

ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ: «وقال الزهري: إن قال: ما أنت بامرأتي نيته، وإن نوى
 طلاقاً فهو ما نوى». إذا قال ما أنت بامرأتي فهذا طبعاً نفى أن تكون امرأته لكن هل
 يقع الطلاق؟

نقول: هو على حسب نيته، إن نوى الطلاق فهو طلاق؛ لأن اللفظ يحتمله، وإن لم
 ينو فليس بطلاق؛ لأنه قد يقول: ما أنت بامرأتي؛ لأنك تعصيني مثلاً، ولا تقومين
 بواجبي، فنفي أن تكون امرأته لانتفاء قيامها بواجب زوجها، لذلك لا يقع الطلاق.

ثم قال البخاري: «وقال علي: ألم تعلم أن القلم رُفِعَ عن ثلاثة: عن المجنون حتى يفيق، وعن الصبي حتى يدرك، وعن النائم حتى يستيقظ»^(١). الجواب: بلى، رُفِعَ القلم عن هؤلاء؛ عن المجنون حتى يفيق، ومنه طلاقه فلا يقع منه، لكن قوله: عن الصبي حتى يدرك. هذا محل نزاع في مسألة الطلاق، فهل إذا طلق المميز. يقع طلاقه أم لا؟

المشهور من المذهب أنه يقع طلاقه وهو الصحيح؛ لأن المميز له نية صحيحة وإدراك صحيح، صحيح أنه لا يبلغ الإدراك حتى يبلغ، لكن حتى وإن بلغ لا يبلغ الإدراك الكامل إلا في تمام أربعين سنة قال تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى﴾ [الصافات: ١٤] وقال سبحانه: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ [الحق: ١٥] فإذا جمعت بين الآيتين عرفت أن الاستواء هو بلوغ أربعين سنة؛ يعني: قوله: حتى إذا بلغ أشده موجود في الآيتين، في أحدهما: واستوى، وفي الثانية: وبلغ أربعين سنة، إذا ﴿وَاسْتَوَى﴾ تقابل ﴿وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ فلا يكمل العقل كما لا تأم إلا ببلوغ أربعين سنة، والإدراك الكامل هنا غير مشروط بالاتفاق، فالصحيح أن المميز يقع طلاقه لعموم الأدلة الدالة على أن كل زوج يقع طلاقه قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾ [الاحزاب: ٤٩].

وقوله: «عن النائم حتى يستيقظ». النائم مرفوع عنه القلم حتى يستيقظ، فلو سمعنا نائمًا يقول: إن زوجتي فلانة طالق، إن زوجتي فلانة طالق، إن زوجتي فلانة طالق. ثم أصبح، قلنا له: انتبه لقد طلقت زوجتك ثلاثًا بكلمات متعاقبة، توكل على الله وفارقها ماذا يقول هو؟

يقول: ما طلقتها لأنه رُفِعَ القلم عن ثلاثة. لو قال: نعم صحيح أنا طلقتها، وأنا أستحضر الآن أني في منامي قلت هذا الكلام، أستحضره استحضارًا مثل اليقظة. نقول له: لا عبرة بذلك. حتى لو استيقن هذا الشيء أنه قاله في منامه فلا عبرة به؛

(١) أخرجه أبو داود (٤٤٠١)، والنسائي (٣٤٣٢)، والترمذي (١٤٢٣)، وابن ماجه (٢٠٤١)،

لعموم الحديث: «وعن النائم حتى يستيقظ»، ولهذا نسب الله تعالى تَقَلُّبَ أصحابِ الكهفِ إلى فعلِهِ وَتَقَلُّبُهمَ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ ﴿الْكَافَّة: ١٨﴾ ولم يقل يتقلبون؛ لأنهم هم في الحقيقة نائمون، فالله تعالى هو الذي يُقَلِّبُهُم، وهو نظيرُ قولِهِ ﷺ في حديث أبي هريرة: «من نسي وهو صائم، فأكل وشرب، فليتم صومه، فإنما أطعمه الله وسقاه».

ثم قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: «وقال علي: وكلُّ الطلاق جائزٌ إلا طلاق المعتوه». قوله: إلا طلاق المعتوه ليس على عمومِهِ فإن هناك من لا يقع طلاقه وهو من غير المعتوهين، والمعتوه هو المصابُ بالعتة، وهي حالٌ بين الجنون والعقل يُسمَّى عند الناس في الغالب الخبل، فيقولون: خبلٌ ومخبلٌ؛ يعني: أنك لا تستطيع أن تقول: إن هذا عاقلٌ يدرك الأشياء، ولا تستطيع أن تقول: إنه مجنونٌ.

وقولُ عليٍّ رَحِمَهُ اللهُ: كل الطلاق جائزٌ إلا طلاق المعتوه. هذا حصرٌ إضافي، وليس حصراً حقيقياً، بل إن طلاق المجنون، وطلاق السكران، وطلاق المكره، ونحوهم غيرُ جائزٍ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٥٢٦٩ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَتَكَلَّمْ»^(١). قَالَ قَتَادَةُ: إِذَا طَلَّقَ فِي نَفْسِهِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ.

قَالَ هَذَا تَعْلِيلَاتٌ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ؛ يَعْنِي إِذَا قَالَ فِي نَفْسِهِ دُونَ أَنْ يَنْطِقَ بِهَا: إِنْ زَوْجَتَهُ طَالِقٌ. فَإِنَّهَا لَا تَطْلُقُ، هَذَا فَضْلاً عَنْ كَوْنِهِ يَفْكُرُ فِي طَلَاقِهَا، فَإِنَّهُ إِذَا فَكَّرَ فِي

(١) أخرجه البخاري (١٩٢٣)، ومسلم (١١٥٥).

(٢) أخرجه مسلم (١٢٧).

طَلَايَها لَا تَطْلُقُ بِلَا إِشْكَالٍ، لَكِنْ إِذَا قَالَ فِي نَفْسِهِ: إِنَّهَا طَالِقٌ فَإِنَّهَا لَا تَطْلُقُ، وَهُوَ دَاخِلٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسُهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَتَكَلَّمَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَتْ النِّيَّةُ عَمَلًا وَإِرَادَةً وَقَصْدًا.

فَالْجَوَابُ: بَلَى، هِيَ عَمَلٌ وَقَصْدٌ وَإِرَادَةٌ، لَكِنَّ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ بِالنِّيَّةِ، بَلْ لَا بَدَّ فِيهِ مِنْ لَفْظٍ، فَمَنْ شَرَطَهُ أَنْ يَكُونَ مَلْفُوظًا بِهِ، وَهَذَا الرَّجُلُ لَمْ يَلْفِظْ بِهِ.

وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِفْتَاحُ فَرَجٍ لِلْأُمَّةِ فِي كُلِّ مَا يَرِدُ عَلَى قُلُوبِهَا، أَوْ عَلَى أَنْفُسِهَا مِنَ الْوَسَاوِسِ وَالشُّبُهَاتِ وَالشُّطُوحَاتِ، فَإِنَّ الْقَلْبَ يَرِدُ عَلَيْهِ مِنَ الْوَسَاوِسِ -وَلَا سِيَّيَا إِذَا اسْتَقَامَ- مَا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ الْإِنْسَانُ؛ لِأَنَّ الشَّيْطَانَ كُلَّمَا رَأَى الْقَلْبَ قَدْ اسْتَقَامَ، تَسَلَّطَ عَلَيْهِ بِالشُّكُوكِ وَالْوَسَاوِسِ؛ لَعَلَّهُ يَزِيلُ مَا فِيهِ مِنَ الصَّرَاحَةِ وَالْإِيمَانِ الْحَقِيقِيِّ الصَّحِيحِ.

وَلِهَذَا كُلَّمَا قَوِيَ إِيْمَانُ الْإِنْسَانِ وَاسْتَقَامَتُهُ، تَسَلَّطَ عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ؛ لِيَهْدِمَ مَا فِي قَلْبِهِ مِنْ صَرِيحِ الْإِيمَانِ وَيُفْسِدَهُ.

فَهَذَا الْحَدِيثُ يَرِيحُ الْإِنْسَانَ، فَمَا دَامَ اللَّهُ ﷻ لَا يُؤَاخِذُكَ بِمَا حَدَّثْتَ بِهِ نَفْسَكَ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ، فَلَا يَهْمَنَّكَ، وَلَا تَرْكُنْ إِلَيْهَا، وَلَا تَعْبَأْ بِهَا، وَاطْرُدْهَا عَنْ نَفْسِكَ، وَلَا تَعْتَقِدْ أَنْ مَا جَرَى مِنْ هَذِهِ الْوَسَاوِسِ يَكُونُ عَلَيْكَ فِيهِ إِثْمٌ بَلْ لَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ذَلِكَ صَرِيحُ الْإِيمَانِ»^(١).

وَلِهَذَا لَوْ سَأَلْنَا هَذَا الرَّجُلَ الَّذِي وَقَعَ فِي قَلْبِهِ مِثْلُ هَذِهِ الْوَسَاوِسِ، هَلْ تَعْتَقِدُ أَنَّ اللَّهَ كَمَا فِي نَفْسِكَ مِنَ الْوَسَاوِسِ لَقَالَ: لَا، وَلَقَالَ أَيْضًا: أَنَا أَفْرُ مِنْ هَذَا فِرَارِي مِنَ الْأَسَدِ، بَلْ لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَنْطِقَ بِهِ فَضْلًا عَنْ أَنْ أَعْتَرَفَ بِهِ. نَقُولُ: إِذَا فَهُوَ مَجْرَدُ وَسَاوِسٍ وَخَيَالَاتٍ يُلْقِيهَا الشَّيْطَانُ فِي قَلْبِكَ، فَلَا تَلْتَفِتْ إِلَيْهَا.

وَهَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ ﷻ بِكُرْمِهِ قَدْ تَجَاوَزَ عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ مَا حَدَّثَتْ بِهِ نَفْسَهَا.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «عَنْ أُمَّتِي». ظَاهِرُهُ أَنَّ هَذَا خَاصٌّ بِهَذِهِ الْأُمَّةِ، وَلَعَلَّهُ مِنَ الْأَصَارِ

والأغلال التي كُتِبَتْ عَلَى مَنْ كَانُوا قَبْلَنَا، قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وقال تعالى في وصفِ النَّبِيِّ ﷺ: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٥٧]. فهذه الأمة -والله الحمد- وَضَعَ اللَّهُ عَنْهَا بِمَنْهَ وَكَرَمِهِ مِنَ الْإِصَارِ وَالْأَغْلَالِ مَا كَانَ مَكْتُوبًا عَلَى مَنْ قَبْلَنَا، وَوُضِعَتْ نَحْوَ هَذِهِ الْخَصِيصَةِ الْعَظِيمَةِ وَالْكَرَمِ مِنْ ذِي الْكَرَمِ هِيَ: أَنْ تَقُومَ بِشُكْرِ اللَّهِ ﷻ، وَأَنْ نَفْرَحَ بِمَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْنَا بِهِ مِنَ الْإِسْلَامِ الَّذِي أَدْرَكْنَا بِهِ هَذِهِ الْخَصِيصَةَ الَّتِي لَمْ تَكُنْ لِمَنْ سَبَقَنَا.

وفيه: إثباتُ حديثِ النفسِ، وأن الحديثَ لَا يَخْتَصُّ بِحَدِيثِ اللِّسَانِ، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ أَنَّ الْحَدِيثَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ إِنَّمَا هُوَ حَدِيثُ اللِّسَانِ، لَكِنَّهُ قَدْ يُقَيَّدُ فَيَقَالُ: حَدِيثُ النَّفْسِ فَيُسَمَّى مَا يَجُولُ فِي النَّفْسِ مِنَ الْأَفْكَارِ وَالْوَسَاوِسِ يَسْمَى حَدِيثًا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٢٧٠- حَدَّثَنَا أَصْبَغُ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ إِنَّهُ قَدْ زَنَى، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَتَنَحَّى لِشِقِّهِ الَّذِي أَعْرَضَ فَشَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، فَدَعَاهُ فَقَالَ: «هَلْ بِكَ جُنُونٌ؟ هَلْ أَحْصَنْتَ؟». قَالَ: نَعَمْ. فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُرْجَمَ بِالْمُصَلَّى، فَلَمَّا أَذْلَقَتْهُ الْحِجَارَةُ، جَمَزَ حَتَّى أَدْرَكَ بِالْحَرَّةِ فَقُتِلَ^(١).

[الحديث ٥٢٧٠- أطرافه في: ٥٢٧٢، ٦٨١٤، ٦٨١٦، ٦٨٢٠، ٦٨٢٦، ٧١٦٨].

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: قَوْلُهُ ﷺ: «أَبْكَ جُنُونٌ؟». فَإِنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ كَلَامَ الْمَجْنُونِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ، سِوَاءٍ كَانَ بِإِقْرَارٍ أَوْ بِإِنْشَاءٍ؛ لِأَنَّ الْمَجْنُونَ لَا عَقْلَ لَهُ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ عَقْلٌ فَلَا عِبْرَةَ بِكَلَامِهِ، وَقَدْ اسْتَشْهَدَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي سِيَاقِ التَّرْجُمَةِ، إِذَا طُلِقَ الْمَجْنُونُ لَا يَقَعُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْقِلُ مَا يَقُولُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٢٧١- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ مِنْ أَسْلَمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَنَادَاهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الْأَخِرَ قَدْ زَنَى؛ يَعْنِي: نَفْسَهُ. فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَتَنَحَّى لِشِقِّ وَجْهِهِ الَّذِي أَعْرَضَ قَبْلَهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الْأَخِرَ قَدْ زَنَى. فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَتَنَحَّى لِشِقِّ وَجْهِهِ الَّذِي أَعْرَضَ قَبْلَهُ فَقَالَ لَهُ ذَلِكَ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ فَتَنَحَّى لَهُ الرَّابِعَةَ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ دَعَاهُ فَقَالَ: «هَلْ بِكَ جُنُونٌ؟». قَالَ: لَا. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ». وَكَانَ قَدْ أُحْصِنَ. ^(١)

[الحديث ٥٢٧١- أطرافه في: ٦٨٢٥، ٦٨١٥، ٧١٦٧].

٥٢٧٢- وَعَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: كُنْتُ فِيْمَنْ رَجَمَهُ فَرَجَمْنَاهُ بِالْمُصَلَّى بِالْمَدِينَةِ، فَلَمَّا أَذْلَقْتُهُ الْحِجَارَةَ جَمَزَ حَتَّى أَدْرَكَنَاهُ بِالْحَرَّةِ فَرَجَمْنَاهُ حَتَّى مَاتَ.

الشاهد فيه: أن الرسول ﷺ كرّر عليه قوله: «أبك جنون؟»، فدلّ هذا على أن قول المجنون غير معتبر، وهذا هو مناسبة الحديث للترجمة أما بقية مباحثه فإنها تأتي في مظانّها إن شاء الله تعالى وفي محلاتها.

❦ وأما قوله: «في المصلّى». يعنّي: قريباً منه والمراد به إما مصلّى العيد، وإما مصلّى الجنائز، والظاهر أنه مصلّى العيد؛ لأنه أبرح وأبين.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢ - بَابُ الْخُلْعِ وَكَيْفَ الطَّلَاقِ فِيهِ.

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا﴾. إِلَى قَوْلِهِ: ﴿الْأَطْلِيلُ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٢٩]. وَأَجَازَ عُمَرُ الْخُلْعَ دُونَ السُّلْطَانِ، وَأَجَازَ عُثْمَانُ الْخُلْعَ دُونَ عِقَاصِ رَأْسِهَا، وَقَالَ طَاوُسٌ: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَ أَلَّا يُعِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٢٩] فِيمَا افْتَرَضَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ فِي الْعِشْرَةِ وَالصُّحْبَةِ وَلَمْ يَقُلْ قَوْلَ الشُّفَهَاءِ: لَا يَحِلُّ حَتَّى تَقُولَ: لَا أَغْتَسِلُ لَكَ مِنْ جَنَابَةٍ.

الْخُلْعُ هُوَ: فِرَاقُ الْمَرْأَةِ بِعَوَضٍ، سَوَاءٌ كَانَ هَذَا الْعَوَضُ عَيْنًا، أَوْ مَنْفَعَةً تَبْدُلُهُ الْمَرْأَةُ، أَوْ يَبْدُلُهُ أَحَدٌ مِنْ أَوْلِيَائِهَا، أَوْ مِنْ أَصْدِقَائِهَا، أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ شِرَاءِ الْمَرْأَةِ نَفْسَهَا مِنْ زَوْجِهَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَتَعَبَّ مَعَهُ، وَلَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَقُومَ بِوَاجِبِ الْعِشْرَةِ، فَتُعْطِيهِ مَالًا؛ عَيْنًا، أَوْ مَنْفَعَةً عَلَى أَنْ يَفَارِقَهَا.

وَلَكِنْ هَلِ الْخُلْعُ طَلَاقٌ فَيُحْسَبُ مِنَ الطَّلَاقِ وَيُتِمَّمُ بِهِ الْعَدَدُ، أَوْ هُوَ فِدَاءٌ وَفَسْخٌ فَلَا يُحْسَبُ مِنَ الطَّلَاقِ وَلَا يُتِمَّمُ بِهِ الْعَدَدُ؟

الْجَوَابُ: أَنَّ فِي هَذَا خِلَافًا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ بِطَلَاقٍ بِكُلِّ حَالٍ. أَيْ: أَنَّهُ فَسْخٌ وَفِدَاءٌ بِكُلِّ حَالٍ، وَهَذَا هُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ طَلَاقٌ بِكُلِّ حَالٍ. وَهَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ فَصَّلَ فَقَالَ: إِنْ وَقَعَ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ فَهُوَ طَلَاقٌ، وَإِنْ لَمْ يَقَعْ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ فَهُوَ فَسْخٌ وَفِدَاءٌ لَا يُحْسَبُ مِنَ الطَّلَاقِ وَلَا يُتِمَّمُ بِهِ الْعَدَدُ وَهَذَا التَّفْصِيلُ هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

وَلَنْضَرْبٌ مِثَالًا لِذَلِكَ: رَجُلٌ كَانَ قَدْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ رَاجَعَهَا، ثُمَّ سَاءَتْ الْعِشْرَةُ بَيْنَهُمَا، فَخَالَعَتْهُ فَخَالَعَهَا، فَهَلْ تَحِلُّ لَهُ بَعْدَ هَذَا الْخُلْعِ؟

الْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا يَنْبَنِي عَلَى الْخِلَافِ الْمَذْكُورِ مِنْ قَالَ: إِنْ الْخُلْعَ طَلَاقٌ، يَجْعَلُ

هذا الخلع هو الطلقة الثالثة، فلا تحلُّ له، ومن قال: ليس بطلاق يرى أنها حلتَّ له؛ لأنه لم يقع منه إلا طلقتان، ومن فصل قال: إن وقع بلفظ الطلاق فهو طلاق، فلا تحلُّ له بعد، وإن وقع بلفظ الخلع أو الفسخ أو الفداء فهو فسخ لا يتم به عدد الطلاق.

أما القائلون بأنه فسخ بكلِّ حال فقد استدلوا بقوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]. فقال: ﴿مَرَّتَانٍ﴾. ثم قال: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَاءٍ أَنْتُمْ مَوْهَنٌ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (١) فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٢٩-٢٣٠]. قالوا: إن الله قال: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ بعد قوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾. ولو كان الخلع طلاقًا لكانت لا تحرمُ عليه إلا إذا طلقها الرابعة؛ لأن الطلاق مرتان، ثم ذكر الخلع، ثم قال: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ﴾ ومعلوم أنها تحرمُ عليه بالثالثة بالنص والإجماع.

وأما الذين فصلوا، فقالوا: إنه إذا قال: أنت طالق فقد طلق؛ لأنه أتى بصريح الطلاق وبنية الطلاق، وقد قال النبي ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات» (٢). والآية تقول: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ فهي تنوي الفداء والزوج ينوي الطلاق، ولكل امرئ ما نوى، وسيأتي إن شاء الله في حديث ثابت بن قيس (٣) ما يبين به أي القولين أصوب.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَاءٍ أَنْتُمْ مَوْهَنٌ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾. ظاهره أن الخلع لا يجوز إلا إذا خاف كلُّ من الزوج والزوجة ألا يقيما حدود الله؛ لأنه قال: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ ولكنَّ السنة تدلُّ على أنه إذا كان الخوف من أحدهما جاز الخلع ولا سيما إذا كان الخوف من الزوجة.

وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾. استدل بعض

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري (٥٢٧٣).

العلماء من قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾ على أن الخلع لا يصح إلا بأمر السلطان؛ لأنه قال: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا﴾ ثم قال: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا﴾ فدلَّ هذا على أن الأمر راجع إلى السلطان، لكن الصحيح خلاف ذلك، وأنه لا يحتاج إلى مراجعة السلطان. إلا إذا احتيج إلى هذا في المحاكمة بأن أبي الزوج أن يفسخ النكاح، وهي رافعته إلى القاضي، كما فعلت امرأة ثابت بن قيس.

وقوله ﷺ: ﴿فِيمَا أَفْتَدْتُمْ بِهِ﴾. «ما» اسم موصول، والموصول يُفيد العموم، فظاهره أنه يصح الخلع بكل قليل وكثير؛ لأنها تفدي نفسها، والفداء يكون بالقليل، ويكون بالكثير، وظاهر الآية ولو تجاوز ما أمهرها مثل أن يكون قد أمهرها عشرة آلاف، فيطلب منها عشرين ألفاً؛ لعموم قوله: ﴿فِيمَا أَفْتَدْتُمْ بِهِ﴾.

وقيل: لا يطلب أكثر مما أمهرها. لأن قوله تعالى: ﴿فِيمَا أَفْتَدْتُمْ بِهِ﴾ عائد على قوله: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا﴾ يعني: إلا فيما افتدت به مما آتيتموهن، فيكون العموم هنا باعتبار المهر؛ يعني: لا بأس أن تأخذوا من المهر ما شئتم، وأما ما سواه فلا تأخذوه.

ولا شك أنه ليس من المروءة أن يأخذ الإنسان أكثر مما أعطى؛ لأن الرجل قد استحل منها ما لا يستحلُّه إلا الزوج، وقد استمتع بها فلا ينبغي أن يأخذ منها أكثر مما أعطاه، ولهذا كان القول الوسط في هذه المسألة: أنه يصحُّ بأكثر مما أعطاه مع الكراهة. وقوله: «وأجاز عمر الخلع دون السلطان». يعني: دون أن يصلوا إلى السلطان أو نائبه. وقوله: «وأجاز عثمان الخلع دون عقاص رأسها». يعني: أجازها بكل شيء حتى لو لم يبق من مالها إلا عقاص رأسها.

والمراد بعقاص رأسها: هو خيط أو شبهه تجمع به رأسها، وتشده، وهذا من الحاجات التي تُشبه أن تكون ضرورية، وهذا يدلُّ على أنه يجوز أن تخلع المرأة زوجها بكل ما عندها حتى لو لم يبق إلا عقاص الرأس.

﴿ وَقَوْلُهُ: «وَقَالَ طَاوُسٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ يَقُولُ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فِيْمَا افْتَرَضَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ فِي الْعِشْرَةِ وَالصُّحْبَةِ». يَعْنِي: الْمَرْأَةَ مِثْلًا عَرَفَتْ أَنَّهَا إِذَا بَقِيَتْ مَعَ هَذَا الزَّوْجِ فَلَنْ تَسْتَطِيعَ أَنْ تَقُومَ بِالْوَاجِبِ لَهُ، فَرَأَتْ أَنْ تَقْتَدِيَ نَفْسَهَا، أَوْ رَأَتْ أَنَّ هَذَا الزَّوْجَ سَيُؤْخِرُ الْعِشْرَةَ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَبْقَى مَعَهُ؛ لِأَنَّهُ يُتَعَبُّهَا فَافْتَدَتْ نَفْسَهَا مِنْهُ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهَا.

﴿ وَقَوْلُهُ: «وَلَمْ يَقُلْ قَوْلَ السُّفَهَاءِ: لَا يَحِلُّ حَتَّى تَقُولَ: لَا أَعْتَغْسِلُ لَكَ مِنْ جَنَابَةٍ». يَعْنِي: لَا يَحِلُّ الْخُلْعُ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ يَشُدُّ فَيَقُولُ إِنَّهُ لَا يَحِلُّ الْخُلْعُ حَتَّى تَمْتَنَعَ مِنْهُ أَمْتِنَاعًا كَامِلًا؛ فَتَقُولَ: لَا أَعْتَغْسِلُ لَكَ مِنْ جَنَابَةٍ. يَعْنِي: لَا أُمْكِّنُكَ مِنْ نَفْسِي حَتَّى أَعْتَغْسِلَ مِنَ الْجَنَابَةِ.

عَلَى كُلِّ حَالٍ: خِلَاصَةُ هَذَا أَنَّ نَقُولَ: الْخُلْعُ جَائِزٌ، لَكِنْ بِشَرَطٍ أَنْ يَكُونَ لَهُ سَبَبٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ سَبَبٌ فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلْتَ زَوْجَهَا الطَّلَاقَ مِنْ غَيْرِ مَا بَأْسٍ فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ».



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٢٧٣- حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ جَمِيلٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ مَا أَعْتَبَ عَلَيْهِ فِي خُلُقٍ وَلَا دِينٍ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَرَدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ؟». قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْبَلِ الْحَدِيثَ وَطَلِّقْهَا تَطْلِيقَةً». قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: لَا يَتَابَعُ فِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

[الحدِيث: ٥٢٧٣- أطرافه في: ٥٢٧٤، ٥٢٧٥، ٥٢٧٦، ٥٢٧٧].

ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ بْنِ شِمَاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَحَدُ الَّذِينَ شَهِدَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْجَنَّةِ، وَكَانَ

خطيب رسول الله ﷺ، وكان الله تعالى قد أعطاه صوتاً جميلاً رفيعاً، وهو الذي احتبس في بيته لما نزل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [المجادل: ٢]. فاحتبس في بيته يبكي، خاف أن يحبط عمله وهو لا يشعر، ففقده النبي ﷺ فسأل عنه، فقالوا: يا رسول الله إنه منذ نزلت الآية وهو في بيته؛ فأرسل إليه، فأخبره بالعذر، فقال له: «ارجع إليه، وقل له: إنك تعيش حميداً وتقتل شهيداً، وتدخل الجنة». فصار الأمر كذلك؛ عاش حميداً، وقتل شهيداً، ونشهد أنه من أهل الجنة رحمته.

ومع هذا فإن امرأته كرهته كرهاً عظيماً حتى قالت: إني لا أعتب عليه في خلق ولا دين. أي: أن خلقه من أحسن الأخلاق، ودينه من أقوم الأديان، ولكنني أكره الكفر في الإسلام. اختلف شراح الحديث في معنى قولها: أكره الكفر في الإسلام، فقيل: إن المعنى أنها تكره أن تكفر؛ أي: ترتد عن الإسلام؛ لشدة كراهتها له، فتريد أن تتخلص منه حتى بالكفر، وهي إذا ارتدت انفسخ نكاحها وقال بعضهم: بل إنها تريد بالكفر في الإسلام؛ يعني: عدم القيام بواجبه وهو كفران العشير. وهذا هو الأصح وهو المتعين، ويدل له السياق؛ لأنها قالت أكره الكفر في الإسلام، والردة ما فيها كفر في الإسلام، بل هي كفر من إسلام؛ يعني: بدل عن الإسلام، فهي تكره كفرًا وهي مسلمة، وهذا ينطبق تمامًا على عدم القيام بحق الزوج؛ يعني: كأنها تقول إني ما أعتب عليه، لكن أخشى إن بقيت عنده أن أثم؛ لكوني لا أستطيع أن أقوم بواجبي، وهو حق الزوجية.

﴿فقال ﷺ: «أتردين عليه حقيقته؟ قالت: نعم». وهذا يدل على أنه يجوز الخلع، ولو كان من جانب واحد؛ يعني: لو كان خوف عدم القيام بحدود الله من جانب واحد؛ لأن الذي خاف ألا يقيم حدود الله هنا هي الزوجة دون الرجل، فيكون قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ ليس المراد إلا أن يخافا جميعاً، بل إلا أن يخاف أحدهما.

وفيه: دليلٌ على جوازِ ردِّ المهرِ كُلِّه؛ لقوله: «أتردين عليه حديقته؟» والظاهرُ أنه أَصَدَقُهَا الحديقةَ.

❦ وفي قوله ﷺ: «اقبلِ الحديقةَ، وطلقها تطليقةً». أمره أن يقبلَ، وأن يطلقَ، وهذا الأمرُ للإرشادِ عندَ أكثرِ أهلِ العلمِ، وقيل: بل الأمرُ للإلزامِ، وأن الرسولَ ﷺ أمره أمر تكليفٍ، لا أمر إرشادٍ.

والفرقُ بينهما أن أمرَ الإرشادِ ليس أمرٌ تكليفٍ، ولكنه كالمشورةِ عليه، إن شاء قَبِلَ، وإن شاء لم يَقْبَلْ، وهناك فرقٌ بين أمرِ المشورةِ، وأمرِ التكليفِ، ولهذا فإن بريرةَ حينَ أمرها الرسولُ ﷺ أن تبقى مع زوجها مغيثٍ قالت: يا رسولَ الله إن كنتَ تأمرني تأمرني بذلك فسمعا وطاعة، وإن كنتَ تُشيرُ عليَّ فلا رغبةَ لي فيه. فقال: «بل أُشيرُ عليك». قالت: لا رغبةَ لي فيه ^(١). وهذا دليلٌ على أن أمرَ الإرشادِ غيرُ أمرِ التكليفِ.

فأكثُرُ العلماءِ قالوا: إن الأمرَ هنا للإرشادِ؛ لأنه لا يُلزِمُ الزوجَ قبولَ الخلعِ؛ لأن الخلعَ بيده. وقيل: بل الأمرُ أمرٌ تكليفٍ، إما على سبيلِ الوجوبِ، وإما على سبيلِ الاستحبابِ.

والذي يَظْهَرُ لي أن الأمرَ أمرٌ تكليفٍ:

أولاً: لأنَّ هذا هو الأفضلُ في الأوامرِ، أنها أمرٌ تكليفٍ، لا أمرٌ إرشادٍ ومشورةٍ.
ثانياً: لأنَّ الحالَ تقتضي ذلك، فهذه امرأةٌ جاءتْ إلى الرسولِ فَرَعةٌ تخشى الكفرَ في الإسلامِ، وهي ستبدلُ له كل ما أعطاهَا، فيكونُ هذا الأمرُ للتكليفِ إما استحباباً إن أمكَنَ للمرأة أن تقيمَ مع زوجها، وإما وجوباً إذا لم يمكنَ أن تقيمَ مع زوجها على وجهِ تبرُّأ به الذمةُ، وأن القاضي له أن يُلزِمَ الزوجَ أن يطلقَ إذا عِلِمَ أن الحالَ لا تستقيمُ؛ لأنه ما الفائدةُ في أن تبقى الزوجةُ والزوجُ دائماً في شقاقٍ، ونزاعٍ، وخصومةٍ وسبٍّ، وشتيمٍ، فإن هذا يُضَيِّعُ حقَّهما، وحقَّ الله ﷻ، حتى الإنسانُ إذا كانت عيشتهُ على هذه الحالِ فإنه

لن يستطيع أن يؤدي العبادات على الوجه المطلوب؛ لأنه يكون دائماً في تشويش، ودائماً في ضيق، وفي حرج، وربما لا يتحمل هذا الأمر، ويتضرر بدنه، فالصواب أن الأمر هنا أمر تكليف إما وجوباً وإما استحباباً على حسب ما تقتضيه الحال.

وقوله ﷺ: «طَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً». ظاهره أن هذا طلاق؛ لقوله: طَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً. فأمره بالطلاق، والأصل أن اللفظ مطابق للمراد والمعنى، وهذا يدل على أن الخلع إذا وقع بلفظ الطلاق صار طلاقاً، ولكن يُشكّل عليه أن الرسول ﷺ أمرها أن تعتد منه بحيضة واحدة، وهذا يوجب إشكالاً؛ لأن المطلقة يلزمها أن تعتد بثلاث حيض.

وهنا لا مخرج لنا من هذا الإشكال إلا بأحد أمرين: إما أن نقول: إن الخلع ليس بطلاق. وإما أن نقول: إنه طلاق، لكن اكتفي فيه بحيضة؛ لأنه لا رجوع فيه للزوج على المرأة في هذه الحال، وأن الحيض الثلاث إنما تجب في حال يكون للزوج فيها الرجوع، بدليل قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ إِلَىٰ آبَائِهِنَّ وَلِلَّذِينَ كَفَرْنَ بِمَا عَاهَدْنَهُنَّ بِالنِّكَاحِ أَنْ يَكْفُرْنَ﴾ [النساء: ٢٢٨]. وفي هذه الحال ليس للزوج حق الرجوع؛ لأن الزوجة قد افدت نفسها منه بما بذلته له من العوض، ولو كان له الرجوع لم يكن لهذا العوض فائدة، فلما لم يكن له رجوع لم نحتج إلى ثلاثة قروء؛ لأن هذا مجرد تطويل وأدى على المرأة، والعلم ببراءة الرحم يحصل بحيضة واحدة.

فالحقيقة أن هذا على رأي الجمهور مُشكّل جداً؛ لأن الجمهور يرون أنه طلاق، وأن الطلاق لا بد فيه من ثلاث حيض، وحيث لا مخلص لهم، فالمخلص إذاً بأحد أمرين: إما أن نقول: بأن الخلع ليس بطلاق وإن وقع بلفظه، والعبرة بالمعنى؛ لأنه فداء؛ فالمرأة تفدي نفسها، وهذا ما اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية، وإما أن نقول: إنه طلاق، ولكنه لما كان بائناً لا رجعة فيه لم يُحتج فيه إلى ثلاثة قروء؛ لأن المقصود بالقروء الثلاثة من أجل امتداد العدة ليتمكن الزوج من المراجعة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٢٧٤- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ، عَنْ عِكْرَمَةَ أَنَّ أُخْتَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَهْدَا وَقَالَ: «تَرُدُّينَ حَدِيثَهُ؟». قَالَتْ: نَعَمْ. فَرَدَّهَا وَأَمَرَهُ يُطَلِّقُهَا. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ عَنْ، خَالِدِ بْنِ عِكْرَمَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «وَطَلَّقَهَا». هو الآن جاء مرسلًا لأنه لم يذكر ابن عباس.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٢٧٥- وَعَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةً ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَا أُعْتَبُ عَلَى ثَابِتٍ فِي دِينٍ وَلَا خُلُقٍ، وَلَكِنِّي لَا أُطِيقُهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَتَرُدُّينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ.

٥٢٧٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ الْمُخَرَّمِيُّ، حَدَّثَنَا قُرَادُ أَبُو نُوحٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَارِظٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةً ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ بْنِ شَمَّاسٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَنْقَمَ عَلَى ثَابِتٍ فِي دِينٍ وَلَا خُلُقٍ إِلَّا أَنِّي أَخَافُ الْكُفْرَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَتَرُدُّينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ؟» فَقَالَتْ: نَعَمْ. فَرَدَّتْ عَلَيْهِ وَأَمَرَهُ فَفَارَقَهَا.

٥٢٧٧- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرَمَةَ أَنَّ جَمِيلَةَ... فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

في هذا الحديث أيضًا فائدة: وهي أن الخلع يجوز ولو كانت المرأة حائضًا؛ لأن هذا من باب الفداء، ولأن الرسول ﷺ لم يسأل ثابت بن قيس هل هي حائض، أو ليست بحائض؟ ولأنه إنما منع من الطلاق في الحيض لئلا تطول العدة على المرأة، فهو من أجل مراعاة حق المرأة، فإذا كانت هي التي طلبت ذلك فلا مانع؛ ولأن الحال قد تقتضي عدم التأخير في مسألة الخلع، فلا تنتظر حتى تطهر من حیضتها.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣ - باب الشَّقَاقِ وَهَلْ يُشِيرُ بِالْخُلْعِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ؟

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿حَبِيرًا﴾

[النِّسَاء: ٣٥].

٥٢٧٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ الزُّهْرِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ بَنِي الْمُغِيرَةِ اسْتَأْذَنُوا فِي أَنْ يَنْكِحَ عَلِيٌّ ابْنَتَهُمْ فَلَا آذَنُ» ^(١).

هذا الحديث تقدم أن الرسول ﷺ خطب الناس، وقال: «إنهم استأذنوا فلا آذن، ثم لا آذن، ثم لا آذن». ثلاث مرات.

هذا الباب هو بابُ الشَّقَاقِ؛ أي: الشقاق بين الزوجين، ويكونُ الشقاق من إساءة العشرة بينهما، فإذا حدث الشقاق بينهما فماذا نصنع؟ صدر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ هذا الباب بالآية الكريمة التي تجيب عن هذا السؤال وهي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِمَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَبِيرًا﴾ [النِّسَاء: ٣٥]. ومعنى هذا أننا نبعث رجلين يحكمان في الأمر، أحدهما من أهل الزوجة والثاني من أهل الزوج، واختير ذلك؛ لأن أهلها أعرف الناس بحالهما، ولهذا قال تعالى: ﴿فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِمَا﴾ يجتمعان يدرسان الوضع؛ وينظران في الأمر، من المخطئ، ومن الذي يتحمل أن يكون عليه مالٌ ممن لا يتحمل وما أشبه ذلك.

هذان الحكمان وعدهما الله ﷻ خير عِدَّةٍ فقال تعالى: ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَبِيرًا. إن يريدَا إِصْلَاحًا يوفِّقُ الله بينهما، أما إن أرادوا انتقامًا وانتصارًا لأنفسهما فإن الغالب ألا يوفقا.

ومعنى: يريد إصلاحًا؛ أي: بين الزوجين وذلك بأن يجلسا وينظرا في القضية، وكل واحد منهما لا يتعصبُ لقربيه؛ فأهل الزوج لا يتعصبون للزوج، وأهل الزوجة لا يتعصبون للزوجة، بل ينظرون بعين العدل والإنصاف، ويريدون الإصلاح، فإن الله تعالى يقول: ﴿يُوفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ فتجتمع كلمتهما إما على الجمع بين الزوجين بعوضٍ أو بدون عوض، وإما على التفريق، والمهمُّ أنها إذا أحسنوا النيةَ وفقَّ الله بينهما، فإن أساءوا النيةَ فالغالبُ أن لا يُوفَّقَا وألا تتَّفَقَ كلمتهما.

وفي هذا إشارةٌ إلى أنه يجبُ على كلِّ حاكمٍ بينَ الناسِ أن يريدَ بذلك الإصلاحَ دونَ الانتقامِ من الغيرِ والانتصارِ للنفسِ، فإذا أرادوا الانتقامَ من الغيرِ والانتصارَ للنفسِ فإنه يَفْسُدُ أمرُهُ، لكن إذا أراد الإصلاحَ أصلَحَ اللهُ على يديه.

وهل هذان الحكمان يحتاجان إلى توكيل من الزوجين؟

الصحيح: أنهما لا يحتاجان، وأنهما حكمان لا وكيلان، والذي يَبْعُثُهُما هو الحاكمُ؛ أي: القاضي فيبعثُهُما ويقولُ لهما انظرا في الموضوع، فإن اتفق الرأيُ منهما على التفريق بين الزوجين بدون عوضٍ يُفَرِّقَانِ؛ لأنهما حكمان فإن قال الزوج: أنا لا أرضى. أو قالت الزوجة: أنا لا أرضى. نقول لهما: لا عبرةَ برضاكما؛ لأن المسألة انتقلت منكما إلى غيركما وكذلك إن رأيا أن يُفَرِّقا بعوضٍ فلهما ذلك سواءً جعل العوض على الزوج أو على الزوجة؛ لأنهما حكمان، والحاكمُ حكمُهُ نافذٌ.

أما الحديثُ فما هو مناسِبُهُ للترجمة؟ الحقيقةُ أن البخاريَّ رَوَّاهُ أَحْيَانًا يَأْتِي بغرائب، فما هي مناسبةُ الحديثِ لقوله في الترجمة وهل يشيرُ بالخلع عند الضرورة؟ مناسِبُهُ أن الرسولَ ﷺ مَنَعَ من أن يَتَزَوَّجَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ على ابنته خوفًا من الشقاق؛ لأن المعروف أن المرأة ذاتُ غيرَةٍ على الزوج كما وَقَعَ ذلك في أمهات المؤمنين رضي الله عنهن، فقد وَقَعَ لهن من الغيرة ما مرَّ علينا منه الكثيرُ.

فلما كان عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ لو تزَوَّجَ حَصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ فَاطِمَةَ مَا يَخْصُلُ مِنَ الضَّرَّةِ لِلضَّرَّةِ فَقَدْ خَافَ الشَّقَاقَ ﷺ، ولما خاف الشقاقَ مَنَعَ ذلك فقال: لا أَذْنُ. لا شكَّ أن

الرسول ﷺ لاحظ ذلك - والله أعلم - مع ما في ملاحظته مما سبق أنه لا تجتمع بنتٌ عدو الله. وبنت النبي ﷺ عند رجلٍ واحدٍ؛ لأن المرأة التي من بني المغيرة هذه كانت بنت أبي جهل.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤ - بَابُ لَا يَكُونُ بَيْعُ الْأُمَةِ طَلَاقًا.

٥٢٧٩ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ رِبْعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: كَانَ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثُ سَنِينَ، إِحْدَى السَّنِينَ أَنَّهَا أُعْتِقَتْ فَخَيْرْتُ فِي زَوْجِهَا وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ». وَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْبُرْمَةُ تَفُورُ بِلَحْمٍ، فَقَرَّبَ إِلَيْهِ خُبْزٌ وَأُذْمٌ مِنْ أَدَمَ الْبَيْتِ فَقَالَ: «أَلَمْ أَرِ الْبُرْمَةَ فِيهَا لَحْمٌ؟». قَالُوا: بَلَى، وَلَكِنْ ذَلِكَ لَحْمٌ تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، وَأَنْتَ لَا تَأْكُلُ الصَّدَقَةَ. قَالَ: «عَلَيْهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ»^(١).

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ: لَا يَكُونُ بَيْعُ الْأُمَةِ طَلَاقًا». يَعْنِي: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا بَاعَ أُمَةً وَهِيَ مَتْرُوجَةٌ فَإِنْ بَيَعَهُ لَا يَكُونُ طَلَاقًا لَهَا، بَلْ تَبْقَى مَعَ زَوْجِهَا الْأَوَّلِ، وَلَا يَقَالُ إِنَّهُ لَهَا تَجَدَّدَ الْمَلِكُ انْفُسَخَ الْمَلِكُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ مَلِكَ الزَّوْجِ لِمَنْفَعَةِ الْبُضْعِ سَابِقٌ عَلَى مَلِكِ السَّيِّدِ الثَّانِي، وَالسَّابِقُ مُقَدَّمٌ، وَلَكِنْ إِذَا كَانَ السَّيِّدُ الثَّانِي؛ أَيِ: الْمُشْتَرِي لَا يَعْلَمُ أَنَّهَا مَتْرُوجَةٌ فَلَهُ فَسْخُ الْعَقْدِ؛ أَيِ: عَقْدِ الْبَيْعِ؛ لِأَنَّ هَذَا عَيْبٌ، فَإِنَّمَا إِذَا كَانَتْ مَتْرُوجَةً فَلَا يُمْكِنُ لَهُ أَنْ يَسْتَمْتَعَ بِهَا بِمَا يَسْتَمْتَعُ بِهِ الرَّجُلُ مِنْ امْرَأَتِهِ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ حَدِيثَ بَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَكَانَتْ بَرِيرَةُ أُمَةً لِبَعْضِ الْأَنْصَارِ، فَكَاتَبُوا عَلَى تِسْعِ أَوْقٍ مِنَ الْفِضَّةِ، فَجَاءَتْ تَسْتَعِينُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّ أَحَبَّ أَهْلِكَ أَنْ أُعْذِّهَا لَهُمْ وَيَكُونُوا لَوْ كُنْتُ لِي فَعَلْتُ. فَذَهَبَتْ إِلَى أَهْلِهَا فَقَالَتْ لَهُمْ ذَلِكَ،

قالوا: لا، إلا أن يكون الولاء لنا. فأتت إلى عائشة، والنبي ﷺ عندها، فقال: خذوها واشترطي لهم الولاء؛ فإننا الولاء لمن أعتق، فاشتريتها عائشة رضي الله عنها، ولما اشترتها كان لها زوج يسمى مغيثاً، فلما حررتّها عائشة رضي الله عنها خيرها النبي ﷺ على زوجها وهذه هي السنة الأولى.

وقولها رضي الله عنها: «كان في بريرة ثلاث سنين». والسنن هنا أعم من أن تكون مستحبة، يعني: أنها تشمل السنة الواجبة أيضاً، لأن السنة في لسان الشارع غيرها في لسان الفقهاء، فالسنة في لسان الفقهاء هي التي يثاب فاعلها ولا يعاقب تاركها، والسنة في لسان الشارع أعم من ذلك فهي تشمل المستحب والواجب، بخلاف مسألة المحرم فنقول: يستحق أن يعاقب، أما تارك السنة فنجزم أنه لا يعاقب. المهم أن السنن هنا في لسان الشارع أعم من السنة في لسان الفقهاء.

السنة الأولى: خيرت في زوجها، فإنها لما عتقت قال لها النبي ﷺ: «أنت بالخيار»؛ أن تبقى مع زوجك، أو أن تفسخي النكاح. فاختارت نفسها وفسخت النكاح، وكان زوجها يحبها حباً شديداً، وهي تبغضه بغضاً شديداً، فكان زوجها يلحقها في الأسواق يكي ويتعجب كيف تختار نفسها، حتى استشفع بالنبي ﷺ، فشفع له إلى بريرة، فقالت: يا رسول الله إن كنت تأمرني فسمعاً وطاعة، وإن كنت تُشير علي فلا حاجة لي فيه. صراحة هي ما تريده، فقال إنما أنا أشفع المهم أنها أبت رضي الله عنها أن ترجع إليه ^(١).

ولكن هل كان زوجها حراً فتكلمت بصراحة لأنها لا تريده عبداً؟

الصحيح: أنه كان عبداً.

وأما السنة الثانية: فقد قال فيها الرسول ﷺ: «الولاء لمن أعتق» ^(١). وهذه سنة في لسان الشارع ولكنها واجب في لسان الفقهاء؛ أن يكون الولاء لمن أعتق لا لغيره، لأن

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري (٢٥٧٨)، ومسلم (١٥٠٤).

الولاءَ لَحْمَةً كُلُّحَمَةِ النَّسَبِ، فكما أن الإنسانَ لا يتبرأ من أبيه فكذلك العتيقُ لا يتبرأ من سيده ولا بالعكس، وهذه العبارةُ قالها النبي ﷺ حينما قالَ لعائشة: «خذِها واشترطي لهم الولاءَ فإنما الولاءُ لمن أعتق»^(١). لكن ما هو الولاءُ؟

الولاءُ هو عصبوبةٌ كعصبوبةِ النسبِ، مؤخرَةٌ عن عصبوبةِ النسبِ؛ بمعنى ما دام في النسبِ عصبوبةٌ فعصبوبةُ الولاءِ لا أثرَ لها، فإذا فَقَدَتِ عصبوبةُ النسبِ جاءت عصبوبةُ الولاءِ.

مثالُ ذلك: هَلَكَ عَبْدٌ مُعْتَقٌ، وليس له أقاربٌ، لكن له سيدٌ أعتقه، فِيرِثُهُ سيدهُ، بالولاءِ. مثالُ آخر: هَلَكَ عَبْدٌ مُعْتَقٌ، وله ابنٌ عمٌّ بعيدٌ فِيرِثُهُ ابنُ عمِّه البعيدُ؛ لأن ولاءَ النسبِ مُقَدَّمٌ على ولاءِ الرَّقِّ.

وأما السُّنَّةُ الثالثةُ: فقد دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ والْبَرْمَةُ تَفُورٌ بِلَحْمٍ، والْبَرْمَةُ قِدْرٌ مِنْ فُخَّارٍ؛ أي طوبٍ مشويٍّ، فَقَرَّبَ إِلَيْهِ خَبْزٌ، وَأُدِّمَ مِنْ أَدَمِ الْبَيْتِ؛ يعني: طعامٌ عاديٌّ؛ أَدَمٌ مِنْ أَدَمِ الْبَيْتِ، وَخَبْزٌ، وَهَذَا دَائِمًا حَالُ الرَّسُولِ ﷺ وَهُوَ لَيْسَتْ حَالُهُ أَنَّهُ يَتَيَسَّرُ لَهُ اللَّحْمُ وَالْأُدْمُ دَائِمًا، بَلْ رُبَّمَا يَمْضِي عَلَيْهِ الشَّهْرَانِ وَالثَّلَاثَةُ وَمَا يَوْقُدُ فِي بَيْتِهِ نَارًا^(٢)، فَقُدِّمَ لَهُ هَذَا الطَّعَامُ مِنَ الْخَبْزِ وَالْأُدْمِ، فَقَالَ: «أَلَمْ أَرِ الْبَرْمَةَ فِيهَا لَحْمٌ؟؟» يعني: لماذا لم تعطوني منها، قالوا: بلى، ولكن ذلك لَحْمٌ تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ وَأَنْتَ لَا تَأْكُلُ الصَّدَقَةَ. قَالَ ﷺ: «عَلَيْهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ».

والمعنى أَنَّهُ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ فَإِذَا مَلَكَتْهُ فَإِنَّمَا تَتَصَرَّفُ فِيهِ كَمَا شَاءَتْ؛ تَبِيعُهُ، تُهْدِيهِ، تَتَصَدَّقُ بِهِ، وَلَكِنَّهُ سَيَكُونُ لَنَا مِنْهَا هَدِيَّةٌ، فَهَذِهِ سُنَّةٌ عَظِيمَةٌ، وَهَذِهِ السُّنَّةُ فِيهَا سَنَنْ، مِنْهَا: جَوَازُ أَكْلِ الْخَبْزِ بِالْأُدْمِ وَأَنَّ ذَلِكَ لَا يُعَدُّ مِنَ التَّرَفِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ يَأْكُلُ الْخَبْزَ بِالْأُدْمِ الْمَعْتَادِ؛ كَالْقَرَعِ مِثْلًا وَشَبِهِهِ.

(١) التعليق السابق.

(٢) أخرجه البخاري (٢٥٦٧)، ومسلم (٢٩٧٢).

ومنها: أن الخبرَ يؤدّمُ باللحم؛ لقوله: «ألم أرَ البرمةَ فيها لحمٌ؟». وأفضلُ ما يؤدّمُ به الخبرُ اللحمُ، كما قيل:

إذا ما الخبرُ تأدّمه بلحمٍ فذاك أمانةُ الله الثريدُ

(١)

وقال النبي ﷺ: «فضلُ عائشةَ على النساءِ، كفضلِ الثريدِ على سائرِ الطعامِ».

ومنها: جوازُ سؤالِ الرجلِ عما يحدثُ في بيته؛ لقوله: «ألم أرَ البرمةَ فيها لحمٌ؟».

ومنها أيضًا: جوازُ مناقشةِ أهله إذا قدّموا له طعامًا، وفي البيتِ ما هو خيرٌ منه، فإذا قدّموا الغداءَ مثلاً، وليس فيه فاكهةٌ، وهو يرى الفاكهةَ في البيتِ فإنه يجوزُ له أن يقولَ: رأيتُ فاكهةً في البيتِ، فهلا قدّمتم لي منها. فيجوزُ ذلك؛ لأنَّ الرسولَ قال هكذا.

ومنها أيضًا: جوازُ تملكِ المالِ بجهةٍ أخرى، وإن كان الممتلكُ له تملّكه على وجهٍ لا يجوزُ للممتلكِ الثاني، فبريرةٌ تملّكت هذا اللحمَ بالصدقةِ، وهي لا تجوزُ للرسولِ ﷺ، لكن تملّكه الرسولُ ﷺ تملكًا جديدًا بالهديةِ، فيجوزُ للإنسانِ أن يملكَ المالَ على وجهٍ يكونُ مالُكهُ الأولُ ملكه وهو لا يحلُّ للثاني، ولذلك لو أُعطي الفقيرُ زكاةَ الفطرِ وأهداها لغنيٍّ، فيجوزُ ذلك، ولا نقولُ: هذه أصلُها زكاةٌ، والغنيُّ لا تحلُّ له الزكاةُ؛ لأنها مُلكت زكاةً بطريقٍ شرعيٍّ، ثم مالُكها له أن يتصرفَ فيها بما شاء.

ومنها أيضًا: جوازُ تَبَسُّطِ الإنسانِ في مالٍ غيره إذا علمَ رضاه بذلك؛ لأنَّ الرسولَ قال: «ولنا هديةٌ»، وكيف يُهدي الرسولُ نفسه من مالٍ غيره؟ لكن نقولُ: نحن نعلمُ أن بريرةَ تسمعُ، وتفرحُ بذلك، فليس في ذلك شيءٌ، إذاً نقولُ هذا فيه دليلٌ على أن الإنسانَ إذا علمَ أن صديقَه يفرحُ إذا أخذ شيئًا من ماله، ويرضى بذلك، فلا حرجَ عليه في هذا، لكن مع الشكِّ لا؛ لأن الورعَ أولى، ومع ظنِّ عدمِ الرضا يتأكّدُ التركُّ، ومع العلمِ بعدمِ الرضا يتعينُ التركُّ.

(١) أخرجه البخاري (٣٧٦٩)، ومسلم (٢٤٣١).

فالأحوال إذن خمس:

١- أن تعلم أنه لا يرضى.

٢- أن يغلب على ظنك أنه لا يرضى.

٣- أن تشك.

٤- أن تعلم أنه يسمع.

٥- أن تعلم أنه يفرح.

يجوز التبسط في حالين: إذا علمت أنه يسمع أو أنه يفرح، وإذا شككت فالورع أن تتقيّه، ولا تأخذ شيئاً، وفي الأولى والثانية لا تأخذ، لكن الأولى التي تعلم أنه لا يرضى يتعين الترك وفي الثانية يتأكد.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥- باب خِيَارِ الْأُمَّةِ تَحْتَ الْعَبْدِ.

٥٢٨٠- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ وَهَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: رَأَيْتُهُ عَبْدًا؛ يَعْنِي: زَوْجَ بَرِيرَةَ ^(١).

[الحديث ٥٢٨٠- أطرافه في: ٥٢٨١، ٥٢٨٢، ٥٢٨٣].

٥٢٨١- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: ذَاكَ مُغِيثٌ عَبْدُ بَنِي فُلَانٍ -يَعْنِي: زَوْجَ بَرِيرَةَ- كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ يَتْبَعُهَا فِي سِكَكِ الْمَدِينَةِ يَبْكِي عَلَيْهَا.

٥٢٨٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ عَبْدًا أَسْوَدَ يُقَالُ لَهُ مُغِيثٌ عَبْدًا لِبَنِي فُلَانٍ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ يَطُوفُ وَرَاءَهَا فِي سِكَكِ الْمَدِينَةِ.

(١) أخرجه مسلم (١٥٠٤) من قول عائشة رضي الله عنها.

١٦- باب شَفَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي زَوْجِ بَرِيرَةَ.

٥٢٨٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ زَوْجَ بَرِيرَةَ كَانَ عَبْدًا يُقَالُ لَهُ مُغِيثٌ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ يَطُوفُ خَلْفَهَا يَبْكِي وَدُمُوعُهُ تَسِيلُ عَلَى لِحْيَتِهِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَبَّاسٍ: «يَا عَبَّاسُ أَلَا تَعْجَبُ مِنْ حُبِّ مُغِيثِ بَرِيرَةَ وَمِنْ بُغْضِ بَرِيرَةَ مُغِيثًا». فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ رَاجَعْتِهِ». قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تَأْمُرْنِي؟ قَالَ: «إِنَّمَا أَنَا أَشْفَعُ». قَالَتْ: لَا حَاجَةَ لِي فِيهِ.

قوله ﷺ: «لَوْ رَاجَعْتِهِ». هذا هو الأفصحُ ألا يكونَ فيها ياءٌ، وتجاوزُ الياءِ لكنها قليلةٌ.

هذا الحديثُ أيضًا سبق، لكنَّ وجهَ العجبِ أن مغِيثًا كان يحبُّ بَرِيرَةَ حبًّا شديدًا وهي تَبْغُضُهُ بَغْضًا شديدًا، هذا وجهُ العجبِ؛ لأنَّ الغالبَ أن القلوبَ شواهدٌ وأنها إذا تعارفتِ اتَّلتفت، وأن من يحبُّك تحبُّه، وأن الذي يبغضُك تبغضُه، أما أن يوجدَ حبٌّ شديدٌ يقابله بغضٌ شديدٌ فهذا شيءٌ عجيبٌ جدًا لا سيما وأنها زوجته، وقد قال الله تعالى: ﴿وَيَعَدُ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةَ وَرَحْمَةٍ﴾ [الزُّمَرُ: ٢١]. فهذا لا شكَّ أنه من العجبِ، ولكنَّه يدلُّ على أن القلوبَ بيدُ الله ﷻ يُصَرِّفُهَا كَيْفَ يَشَاءُ، وأنه من الممكنِ أن تحبَّ الإنسانَ حبًّا شديدًا ويبغضُك بغضًا شديدًا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧- باب.

نحنُ ذكرنا أن البخاريَّ رَحِمَهُ اللَّهُ إذا قال: بابٌ ولم يذكرَ ترجمةً فهو نظيرُ كلمةِ فصلٍ عند الفقهاء، فالفقهاء يقولون: بابٌ ويقولون: فصلٌ، لكنَّ البخاريَّ بدلًا أن يقولَ: فصلٌ. يقولُ: بابٌ ولهذا لا تجدُ في الصحيحِ كلمةَ فصلٍ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٢٨٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ
الْأَسْوَدِ أَنَّ عَائِشَةَ أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ بَرِيرَةَ فَابَى مَوَالِيهَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطُوا الْوَلَاءَ، فَذَكَرَتْ
ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «اشْتَرِيهَا وَأَعْتِقِيهَا، فَإِنَّهَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ». وَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ بِلَحْمٍ
فَقِيلَ: إِنَّ هَذَا مَا تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ. فَقَالَ: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ»^(١).
٥٢٨٥- حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ وَزَادَ: فَخَيْرَتْ مِنْ زَوْجِهَا^(٢).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى تُؤْمِنَ وَلَا أَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ

مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٢١].

٢٨٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ نِكَاحِ
النَّصْرَانِيَّةِ وَالْيَهُودِيَّةِ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الْمُشْرِكَاتِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا أَعْلَمُ مِنَ الْإِشْرَاكِ
شَيْئًا أَكْبَرَ مِنْ أَنْ تَقُولَ الْمَرْأَةُ رَبُّهَا عِيسَى، وَهُوَ عَبْدٌ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ.

﴿قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى تُؤْمِنَ﴾﴾. يَعْنِي: فَإِذَا آمَنَ زَالَ عَنْهُنَّ
وَصِفُ الْإِشْرَاكِ فَجَازَ نِكَاحُهُنَّ، وَلَا يَقَالُ إِنَّ شَرْكَهَا الْأَوَّلَ يَنْسَحِبُ حُكْمُهُ عَلَى مَا بَعْدَ
الْإِسْلَامِ فَلَا تَحِلُّ، بَلْ إِذَا زَالَ عَنْهَا وَصِفُ الشَّرِكِ حَلَّتْ.

﴿ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا أَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾﴾. وَهَذَا يَعُمُّ فِي
النِّكَاحِ وَغَيْرِهِ، فَالْمُؤْمِنُ خَيْرٌ مِنَ الْمُشْرِكِ، وَلَوْ أَعْجَبَنَا الْمُشْرِكُ.

وَفِي هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى التَّحْذِيرِ مِمَّا يَعْمَلُهُ النَّاسُ الْآنَ حَيْثُ يَخْتَارُونَ غَيْرَ الْمُسْلِمِينَ
عَلَى الْمُسْلِمِينَ فِي الْعَمَلِ وَالْخِدْمَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَيزعمون أنهم أنصح في العمل من

(١) أخرجه مسلم (١٠٧٥).

(٢) التعليق السابق.

المؤمنين، وهذا قد يكون صحيحًا، وقد يكون كذبًا، لكن على فرض صحته فإن هذه النصيحة أو إتقان العمل يعارضه ما هو أقوى منه، وهو الشرك، وكونك ترى المشرِك صباحًا ومساءً بين عينيك، لا شك أنه مع كثرة الممارسة ستذهب عن القلب الغيرة والكراهة لغير المسلمين، كما هو الواقع الآن.

كان الناس في الأول إذا ذكر اسم الكافر ربما يرتعش الإنسان من الخوف، أما الآن -فاستغفر الله- أصبح عند بعض الناس أخا لهم، ويقولون: هو أخ. تسألهم بأي شيء يقولون: بالإنسانية. نقول لهم: أليس الرب ﷻ يقول: ﴿إِنَّ هُمْ إِلَّا أَنْعَمَ بَلْ هُمْ أَصْلٌ سَيِّئًا ۝﴾ [الزُّكْرَان: ٤٤]. فقال: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَأَكْلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَمُ وَالنَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ ۝﴾ [الحجَّة: ١٢] صحيح هو إنسان، لكن هذا الإنسان شرُّ بريَّة الله قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ ۝﴾ [البقرة: ٦]. هو إنسان، ولو عرف قدر إنسانيته لآمن بمن خلقه وبرُّسِله، لكن كفر هذه الإنسانية والحق نفسه بالبهايم، بل هو شرُّ من البهايم، قالوا: أنتم تقولون هكذا، والله ﷻ يقول: ﴿وَلِيَ عَادِ أَخَاهُمْ هُودًا ۝﴾ ما تقولون في عاد أليسوا كفارًا؟ فكيف سماه الله أخا لهم؟

نقول: هو أخ بالنسب والأخوة بالنسب لا تنتفي بالكفر، فقد يكون أخوك كافرًا ولا تنتفي الأخوة، فالأخوة النسبية لا تنتفي.

ولهذا لما كان أصحاب الأيكة ليسوا من قوم شعيب قال تعالى: ﴿كَذَّبَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ ۝﴾ [١٧٦-١٧٧]. ولما ذكر الله رسالة شعيب إلى قومه قال: ﴿وَلِإِنْ مَدِينُ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۝﴾ فحينئذ نقول: لا أخوة بين مؤمن وكافر أبدًا إلا أخوة النسب؛ لأنه لا يمكن الفرار منها، أما الإنسانية فليس فيها أخوة، وإلا لكننا نقول إن العمَّ أخ، والأب أخ فكلهم إنسان.

على كل حال: فإن الله ﷻ يقول: ﴿وَلَأَمَّةٌ مُمِئِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ۝﴾ [البقرة: ٢٢١] فلو أنك وجدت مشركة من أجهل النساء، وأحسن النساء خلقًا، وسمتًا، ولا يوجد لها نظير في المسلمات اللاتي عندك، وأردت أن تتزوجها، قلنا لك: لا. ولو قلت

لنا: هذه المرأة جميلة حسنة الأخلاق، حسنة العشرة قلنا لك: إن الله تعالى يقول: ﴿وَلَا مَئْمَةَ مُؤْمِنَةٍ حَيْرٍ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْبَدْتُمْ﴾.

ابن عمر رضي الله عنه سُئِلَ عن نكاح النصرانية واليهودية، فقال: إن الله تعالى حرّم المشركات على المؤمنين. وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ تُؤْمِنَ﴾ [النساء: ٢٢١].

ثم قال: «ولا أعلم من الإسرائيل شيئا أكبر من أن تقول المرأة: ربها عيسى، وهو عبد من عباد الله». قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ﴾ [النساء: ٥٩] فهو عبد، وقال النبي ﷺ: «وأن عيسى عبد الله ورسوله» ^(١). والنصرانية تقول إن عيسى ربها، إذا هي مشركة وكان ابن عمر رضي الله عنه يرى أن النصرانية حلال بشرط أن تبقى على دين المسيح الحقيقي الذي ليس فيه الشرك، فدين المسيح الحقيقي ليس فيه شرك، يقول عيسى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ عِبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ١١٧]. فما قلت لهم: إنني ابن الله، ولا قلت لهم: اتخذوني إلها من دون الله. ما قال لهم إلا اعبدوا الله ربي وربكم، فكان ابن عمر رضي الله عنه يقول: إذا ادعت أن عيسى هو الله ﷻ فإنها لا تحل وإن انتسبت إلى النصرانية؛ لأنها ليست على دين النصارى، بل هي مشركة.

ولكن جمهور أهل العلم يرون أنها تحل وإن قالت: إن عيسى ربها، ويستدلون لذلك بأن سورة المائدة من آخر ما نزل، بل قال بعض العلماء: إنها ليس فيها شيء منسوخ، وقد أباح الله المحصنات من الذين أوتوا الكتاب؛ يعني: الحرائر من الذين أوتوا الكتاب مع أنه حكى عنهم في نفس السورة أنهم كفروا بالله، قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ٧٢]. وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثُ ثُلُثَةٍ﴾ [النساء: ٧٣]. وقال في سورة التوبة: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهَوْنَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَبْلُ قَنَلَهُمُ اللَّهُ أَن يَزُفَكُوبَ﴾ [التوبة: ٣٠].

(١) أخرجه البخاري (٣٤٣٥)، ومسلم (٢٨).

فالصحيحُ: الذي عليه الجمهورُ، أن من دانت بدينِ النصراني وإن كانت تقول: إن عيسى ابنُ الله، أو إن عيسى هو الله، أو ثالثُ ثلاثةٍ فإنها تحلُّ، وأما ابنُ عمر - رضي الله عنه وعن أبيه - كان يرى هذا الرأي؛ أنها حلالٌ بشرطٍ ألا تُشركَ فإن أشركت فهي حرامٌ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٩ - بَابُ نِكَاحِ مَنْ أَسْلَمَ مِنَ الْمُشْرِكَاتِ وَعَدَّتِهِنَّ

٥٢٨٦ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ وَقَالَ عَطَاءٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ كَانَ الْمُشْرِكُونَ عَلَى مَنَزِلَتَيْنِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْمُؤْمِنِينَ كَانُوا مُشْرِكِي أَهْلِ حَرْبٍ يُقَاتِلُهُمْ وَيُقَاتِلُونَهُ، وَمُشْرِكِي أَهْلِ عَهْدٍ لَا يُقَاتِلُهُمْ وَلَا يُقَاتِلُونَهُ، وَكَانَ إِذَا هَاجَرَتْ امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ لَمْ تُخْطَبْ حَتَّى تَحِيضَ وَتَطْهَرَ، فَإِذَا طَهَرَتْ حَلَّ لَهَا النِّكَاحُ، فَإِنْ هَاجَرَ زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ تَنْكِحَ رُدَّتْ إِلَيْهِ، وَإِنْ هَاجَرَ عَبْدٌ مِنْهُمْ أَوْ أَمَةٌ فَهُمَا حُرَّانِ وَلَهُمَا مَا لِلْمُهَاجِرِينَ ثُمَّ ذَكَرَ مِنْ أَهْلِ الْعَهْدِ مِثْلَ حَدِيثِ مُجَاهِدٍ وَإِنْ هَاجَرَ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ لِلْمُشْرِكِينَ أَهْلَ الْعَهْدِ لَمْ يَرُدُّوا وَرُدَّتْ أَثْمَانُهُمْ.

٥٢٨٧ - وَقَالَ عَطَاءٌ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ كَانَتْ قَرِيبَةٌ بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَطَلَّقَهَا فَتَزَوَّجَهَا مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ، وَكَانَتْ أُمُّ الْحَكَمِ بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ تَحْتَ عِيَاضِ بْنِ غَنَمٍ الْفَهْرِيِّ فَطَلَّقَهَا فَتَزَوَّجَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ الثَّقَفِيُّ.

هذا الحديث فيه: أن المشركة إذا أسلمت وهاجرت فإنها يفسخ نكاحها من زوجها الكافر، وتحلُّ بعد ذلك للمسلمين، ولكن ما هي العدة؟

الجواب: أن هذا الحديث صريحٌ في أن العدة حيضة واحدة؛ لأنها غيرُ مطلقة، هذا يشهدُ للقولِ الراجح: أن كلَّ فراقٍ في غير موتٍ، أو طلاقٍ فعدته حيضة واحدة إلا في الحاملِ فعدتها وضع الحمل، لأن المقصود من هذه العدة هو براءة الرحم، وهذا يحصلُ بحيضة واحدة.

فَالْخَلْعُ مِثْلًا يَكْفِي فِيهِ حَيْضَةٌ وَاحِدَةٌ، وَالْفَسْخُ لِعَيْبِ الزَّوْجِ يَكْفِي فِيهِ حَيْضَةٌ وَاحِدَةٌ، وَلِعَيْبِ الزَّوْجَةِ حَيْضَةٌ وَاحِدَةٌ، وَالْفَسْخُ لاختلاف بين الزوجين والشقاق يَكْفِي فِيهِ حَيْضَةٌ وَاحِدَةٌ، وَعَلَى هَذَا فِقْهٌ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْمَهَاجِرَةَ إِذَا حَاضَتْ فَإِنْ تَزَوَّجَتْ فَهِيَ لِلزَّوْجِ الثَّانِي، وَإِنْ لَمْ تَتَزَوَّجْ وَهَاجَرَ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ فَلَا صِحَّ أَنْ لَهَا أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ، وَالْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّهَا بَعْدَ الْعِدَّةِ لَا تَرْجِعُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا بَانَتْ مِنْهُ وَانْقَطَعَتْ عِلَاقَتُهَا مِنْهُ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ لَهَا أَنْ تَرْجِعَ لَكِنْ لَا تُلْزَمُ.

أَمَّا لَوْ أَسْلَمَ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَيْهِ لُزُومًا، وَهَذَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا إِذَا كَانَ إِسْلَامُهُ قَبْلَ الْعِدَّةِ أَوْ بَعْدَهَا، أَنَّهُ إِذَا أَسْلَمَ قَبْلَ الْعِدَّةِ رَجَعَتْ إِلَيْهِ وَإِذَا أَسْلَمَ بَعْدَهَا فَهِيَ فِي خِيَارٍ. إِلَّا عَلَى الْمَذْهَبِ فَإِنَّهُ إِذَا أَسْلَمَ بَعْدَهَا فَلَا تَرْجِعُ إِلَيْهِ إِلَّا بِعَقْدٍ.

وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ تَنْفَعُكُ فِيهَا ابْتُلِيَ بِهِ كَثِيرٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ عَلَى الْأَصَحِّ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ لَا يُصَلُّونَ، فَإِذَا عَقَدُوا عَلَى نِسَائِهِمْ وَهُمْ يَصَلُّونَ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ ارْتَدَوْا بِتَرْكِ الصَّلَاةِ، يَنْفَسَخُ النِّكَاحُ، فَإِذَا حَاضَتْ مَلَكَتْ نَفْسَهَا، وَإِنْ أَسْلَمَ وَرَجَعَ إِلَى صَلَاتِهِ قَبْلَ أَنْ تَحِيضَ فَهِيَ زَوْجَتُهُ، وَعَلَى الْمَذْهَبِ أَنَّهَا إِذَا حَاضَتْ فَإِنَّهَا لَا تَرْجِعُ إِلَيْهِ إِنْ رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ إِلَّا بِعَقْدٍ، وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي وَهُوَ الصَّحِيحُ أَنَّهَا إِنْ شَاءَتْ رَجَعَتْ إِلَيْهِ بِدُونِ عَقْدٍ؛ لِأَنَّ فَائِدَةَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ هُوَ أَنَّ الزَّوْجَةَ تَمْلِكُ نَفْسَهَا، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا؛ لِأَنَّهُ قَالَ: وَكَانَ إِذَا هَاجَرَتْ امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ لَمْ تُخْطَبْ حَتَّى تَحِيضَ وَتَطْهَرَ، فَإِذَا طَهَّرَتْ حَلَّ لَهَا النِّكَاحُ، فَإِنْ هَاجَرَ زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ تَنْكِحَ رُدَّتْ إِلَيْهِ؛ يَعْنِي: بَعْدَ الْحَيْضِ، وَهَذَا هُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى أَنَّهَا لَهَا الْخِيَارُ إِذَا انْتَهَتْ الْعِدَّةُ.

وَأَمَّا الْمَطْلُوقَةُ ثَلَاثًا فَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ ثَلَاثِ حِيضٍ، وَقَدْ مَرَّ عَلَيْنَا أَنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: تَكْفِيهَا حَيْضَةٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا خِلَافَ الْإِجْمَاعِ.

قال القسطلاني رَحِمَهُ اللهُ:

عن ابن عباسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا كان المشركون على منزلتين من النبي ﷺ ومن المؤمنين: الأولى: كانوا مُشْرِكِي أَهْلِ حَرْبٍ يُقَاتِلُهُمُ النَّبِيُّ ﷺ وَيُقَاتِلُونَهُ، والثانية: كانوا مُشْرِكِي أَهْلِ عَهْدٍ، ولابن عساکرَ عَقْدٌ بِالْقَافِ بَدَلُ عَهْدٍ بِالْهَاءِ، لَا يُقَاتِلُهُمْ صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، وَلَا يُقَاتِلُونَهُ وَكَانَ بِالْوَاوِ، وَلَأَبِي ذَرٍّ فَكَانَتْ. إِذَا هَاجَرَتْ امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ إِلَى الْمَدِينَةِ مُسْلِمَةً لَمْ تُخْطَبْ بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ الطَّاءِ، مَبْنِيَّةٌ لِلْمَفْعُولِ، حَتَّى تَحِيضَ ثَلَاثَ حِيضٍ وَتَطْهَرَ.

[كلمة «ثلاث حيض» هذه من عِنْدِ الشَّارِحِ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ حَتَّى تَحِيضَ فَهُوَ مُطْلَقٌ وَلَيْسَ فِيهِ ثَلَاثُ حِيضٍ، لَكِنْ تَأْمَلُ كَيْفَ يَكُونُ التَّعَصُّبُ لِلْمَذْهَبِ وَكَيْفَ حَوَّلَ هَذَا الْمَطْلَقَ إِلَى مَقِيدٍ بِثَلَاثِ حِيضٍ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ مَذْهَبُهُ] ^(١).

لأنها صارت بإسلامها وهجرتها من الحرائر.

وقال الحنفية: إِذَا خَرَجَتْ الْمَرْأَةُ إِلَيْنَا مَهَاجِرَةً وَقَعَتْ الْفُرْقَةُ اتِّفَاقًا، وَهَلْ عَلَيْهَا عِدَّةٌ؟ فِيهَا خِلَافٌ: عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: لَا. فَتَتَزَوَّجُ فِي الْحَالِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَامِلًا، لَا عَلَى وَجْهِ الْعِدَّةِ بَلْ لِيَرْتَفَعَ الْمَانِعُ بِالْوَضْعِ، وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ، وَوَجْهُ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْعِدَّةَ إِنَّمَا وَجِبَتْ إِظْهَارًا لِلْخَطَرِ النِّكَاحِ الْمُتَقَدِّمِ وَلَا خَطَرَ لِمَلِكِ الْحَرَبِيِّ، بَلْ أَسْقَطَهُ الشَّرْعُ بِالْآيَةِ فِي الْمَهَاجِرَاتِ ﴿وَلَا تُنْكِحُوا بَعْضَ الْكَافِرِينَ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٥٠]. جَمْعُ كَافِرَةٍ، فَلَوْ شَرَطْنَا الْعِدَّةَ لَزِمَ التَّمَسُّكُ بِعَقْدَةِ نِكَاحِهِنَّ فِي حَالِ كُفْرِهِنَّ، فَإِذَا طَهَّرَتْ بِضَمِّ الطَّاءِ حَلٌّ لَهَا النِّكَاحُ، فَإِنْ هَاجَرَ زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ تَنْكِحَ رُدَّتْ إِلَيْهِ فِي النِّكَاحِ الْأَوَّلِ، وَإِنْ هَاجَرَ عَبْدٌ مِنْهُمْ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ أَوْ أَمَةٌ فَهِيَ حُرَّانٌ وَلَهُمَا مَا لِلْمَهَاجِرِينَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ مِنْ كِبَالِ حَرَمِ الْإِسْلَامِ وَالْحَرِيَّةِ.

ثم ذكر عطاءً من قصة أهل العهد مثل حديث مجاهد، وهو قوله: وَإِنْ هَاجَرَ عَبْدٌ

(١) ما بين المعقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ.

أو أمة للمشركين أهل العهد لم يردوا إليهم ورُدَّتْ أثمانهم إليهم. وهذا من باب فداء أسرى المسلمين ولم يَجْزْ تملكهم لارتفاع علة الاسترقاء التي هي الكفر فيهم.

قال عطاء بالإسناد السابق عن ابن عباس رضي الله عنهما: كانت قُرْبِيَّةٌ بضم القافِ مُصَغَّرٌ لأبي ذر وابن عساكر، ولغيرهما قُرْبِيَّةٌ بفتح القافِ وكسر الراء، وكذا ضبطه الديماطي، وفي القاموس الوجهان وعبارته، وقد تَفْتُحُ بنتُ ولأبي ذر ابنةُ أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم، أُخْتُ أُمِّ سلمة زوج النبي ﷺ عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه فطلقها، فتزوجها معاوية بن أبي سفيان، وظاهرُ هذا كما في الفتح أنها لم تكن أسلمت في هذا الوقت وهو ما بين عمرة الحديبية وفتح مكة، وفيه نظر، فقد ثبت بسند صحيح عند النسائي ما يقتضي أنها هاجرت قديماً، لكن يُحتمل أنها جاءت إلى المدينة زائرة لأختها قبل أن تُسَلِّمَ، أو كانت مقيمةً عند زوجها عمر على دينها قبل أن تنزل الآية، لكن هذا يردُّه ما روى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري: لما نزلت ﴿وَلَا تُنكِحُوا بِعِصْمِ الْكُوفَرِ﴾ فذكر القصة وفيها: فطلق عمر امرأتين كانتا له بمكة. فهذا يردُّ أنها كانت مقيمةً ولا يردُّ أنها جاءت زائرة ويحتمل أن يكونَ لأم سلمة أختان كلُّ منهما تُسمَّى قُرْبِيَّةً، تقدَّم إسلامُ إحداها وتأخر إسلامُ الأخرى وهي المذكورة هنا ويؤيدُ هذا أن عند ابن سعد في طبقاته قُرْبِيَّةُ الصغرى بنتُ أبي أمية أُخْتُ أُمِّ سلمة تزوجها عبد الرحمن ابن أبي بكر الصديق ^(١).

وكانت أُمُّ الحكم «ابنة» ولأبي ذر «بنت» أبي سفيان أُخْتُ معاوية وأُمُّ حبيبة لأبيها تحت عياض بن غنم بفتح الغين الفهري بكسر الفاء وسكون الهاء، فطلقها حينئذٍ، فتزوجها عبد الله بن عثمان الثقفي بالمثلثة، واستشكِلَ تركُّ ردِّ النساءِ إلى أهل مكة مع وقوع الصلح بينهم وبين المسلمين في الحديبية. على أن من جاء منهم من المسلمين ردُّوه، ومن جاء من المسلمين إليهم لم يردُّوه.

(١) انظر: «فتح الباري» (٩/٤١٩).

وأجيب بأنَّ حكمَ النساءِ منسوخٌ بآية ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مِّنْ جُنُودِكُمْ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَأَهِنَّ حِلٌّ لَّهُمْ﴾ ثم قال: ﴿ذَلِكَ حُكْمُ اللَّهِ بِكُمْ يَنْتَهِكُمْ﴾ أي: في الصلح، واستثناء النساءِ منه، والأمرُ بهذا كان هو حكمُ الله بين خلقه، والله عليم بما يُصلحُ به عباده، أو أنَّ النساءَ لم يَدْخُلْنَ في أصلِ الصلح، ويؤيده ما في بعضِ طرق الحديث: على ألا يأتِيكَ من رجلٍ إلا رددته، إذ مفهومه عدمُ دخولِ النساءِ في هذا. أما موضوع نكاح المسلم لليهودية أو النصرانية فقد عرفتُم بأنَّ الرجلَ ضعيفُ الشخصية الذي يخشى على نفسه أن تؤثرَ عليه الزوجة نقول له: لا تتزوج، حرامٌ عليك.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٠ - باب إذا أسلمت المشركة أو النصرانية تحت الذمِّي أو الحربي.
وَقَالَ عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: إِذَا أَسْلَمَتِ النَّصْرَانِيَّةُ قَبْلَ زَوْجِهَا بِسَاعَةٍ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ.

وَقَالَ دَاوُدُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ الصَّائِغِ، سُئِلَ عَطَاءٌ عَنْ امْرَأَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعَهْدِ أَسْلَمَتْ، ثُمَّ أَسْلَمَ زَوْجُهَا فِي الْعِدَّةِ، أَهِيَ امْرَأَتُهُ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا أَنْ تَشَاءَ هِيَ بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ وَصَدَاقٍ.
وَقَالَ مُجَاهِدٌ: إِذَا أَسْلَمَ فِي الْعِدَّةِ يَتَزَوَّجُهَا.

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ [الْمُنَافِقَةُ: ١٠].

وَقَالَ الْحَسَنُ وَقَتَادَةُ فِي مَجُوسِيَّينَ أَسْلَمَا: هُمَا عَلَى نِكَاحِهِمَا، وَإِذَا سَبَقَ أَحَدُهُمَا صَاحِبُهُ وَأَبَى الْآخَرُ بَانَتْ، لَا سَبِيلَ لَهُ عَلَيْهَا.

وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: امْرَأَةٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ جَاءَتْ إِلَى الْمُسْلِمِينَ، أَبَاعَوْضَ زَوْجُهَا مِنْهَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مَا أَنْفَقُوا﴾؟ قَالَ: لَا، إِنَّمَا كَانَ ذَاكَ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ أَهْلِ الْعَهْدِ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: هَذَا كُلُّهُ فِي صَلَاحِ بَيْنِ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ قُرَيْشٍ.

ظَاهِرُ هَذِهِ الْأَثَارِ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَسْلَمَتْ وَزَوْجُهَا مُشْرِكٌ أَنَّهَا تَبِينُ مِنْ زَوْجِهَا فِي

الحال، ولا تحل له إلا بعقدٍ، وأنه لا فرق بين من عليها عدة ومن ليس عليها عدة، التي ليس عليها عدة أن يسلم قبل أن يدخل بها ويخلوا بها، والتي عليها عدة أن يسلم بعد الدخول أو الخلوة، والمعروف عند جمهور العلماء أنه إذا كان قبل الدخول انفسخ النكاح بمجرد إسلامها؛ لأنَّه لا عدة عليها حينئذٍ، وأنه إذا كان بعد الدخول يُوقَفُ الأمرُ إلى انقضاء العدة، فإن أسلم الزوج فهو على نكاحه، وإن لم يسلم تبين انفساخه منذ أسلمت الزوجة، فلا تعود إليه إلا بعقدٍ جديد.

وذهب بعض أهل العلم - ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية - إلى قولٍ ثالث: وهو أنه إذا أسلمت بعد الدخول فإنها ما دامت في العدة إذا أسلم فهي زوجته، فإن انتهت العدة وأسلم بعد انتهاء العدة فهي بالخيار: إن شاءت تزوجت، وإن شاءت رجعت إليه إذا أسلم.

واستدل لهذا بحديث أبي العاص بن الربيع حين أسلمت زينب بنت رسول الله ﷺ - بل هي مسلمة من الأصل - لكن حين أسلم بعد أن نزل تحريم المسلمات على الكفار أسلم بعد ست أو سبع سنين فردها عليه النبي ﷺ بالنكاح الأول^(١).

فالأقوال إذن ثلاثة:

الأول: ظاهر الآثار.

والثاني: التفصيل وهو قول الجمهور.

والثالث: التفصيل على وجه آخر، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

قَالَ الْقَسْطَلَانِيُّ رحمه الله:

إِذَا أَسْلَمَتِ الْمُشْرِكَةُ أَوْ الْوَثْنِيَّةُ أَوْ النَّصْرَانِيَّةُ أَوْ الْيَهُودِيَّةُ تَحْتَ الذَّمِّ أَوْ الْحَرْبِ قَبْلَ أَنْ يَسْلَمَ هَلْ تَحْصُلُ الْفَرْقَةُ بَيْنَهُمَا بِمَجْرَدِ إِسْلَامِهَا، أَوْ يَثْبُتُ لَهَا الْخِيَارُ، أَوْ يُوقَفُ فِي الْعِدَّةِ فَإِنْ أَسْلَمَ اسْتَمَرَ النِّكَاحُ وَإِلَّا وَقَعَتِ الْفَرْقَةُ بَيْنَهُمَا.

(١) أخرجه أبو داود (٢٢٤٠)، والترمذي (١١٤٣)، وابن ماجه (٢٠٠٩).

قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِذَا أَسْلَمَ مُشْرِكٌ وَلَوْ غَيْرَ كِتَابِيٍّ كَوَثْنِيٍّ وَمَجُوسِيٍّ وَتَحْتَهُ امْرَأَةٌ حُرَّةٌ كِتَابِيَّةٌ تَحُلُّ لَهُ ابْتِدَاءً اسْتَمَرَ نِكَاحُهُ لَجَوَّازَ نِكَاحِ الْمُسْلِمِ لَهَا، أَوْ كَانَ تَحْتَهُ حُرَّةٌ غَيْرَ كِتَابِيَّةٍ كَوَثْنِيَّةٍ وَكِتَابِيَّةٌ لَا تَحُلُّ لَهُ ابْتِدَاءً وَتَخَلَّفَتْ عَنْهُ بِأَنْ لَمْ تُسْلَمْ مَعَهُ، أَوْ أَسْلَمَتْ هِيَ وَتَخَلَّفَ هُوَ فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الدَّخُولِ تَنَجَّزَتِ الْفَرْقَةُ، أَوْ بَعْدَهُ وَأَسْلَمَ الْآخَرُ فِي الْعِدَّةِ اسْتَمَرَ نِكَاحُهُ وَإِلَّا فَالْفَرْقَةُ مِنَ الْإِسْلَامِ وَالْفَرْقَةُ فِيمَا ذُكِرَ فَسُخِّ لا طَلَّاقَ. وَلَوْ أَسْلَمَا مَعًا قَبْلَ الدَّخُولِ أَوْ بَعْدَهُ اسْتَمَرَ نِكَاحُهُمَا لِتَسَاوِيهِمَا فِي الْإِسْلَامِ، وَالْمَعْيَةُ فِي الْإِسْلَامِ بِآخِرِ لَفْظٍ؛ لِأَنَّ بِهِ يَحْصُلُ الْإِسْلَامُ لَا بِأَوَّلِهِ وَلَا بِأَثْنَائِهِ، وَقَدْ جَنَحَ الْبُخَارِيُّ إِلَى أَنَّ الْفَرْقَةَ بِمَجْرَدِ الْإِسْلَامِ وَشَرَعَ يَسْتَدِلُّ لَذَلِكَ فَقَالَ:

﴿وَقَالَ عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «إِذَا أَسْلَمَتِ النَّصْرَانِيَّةُ قَبْلَ زَوْجِهَا بِسَاعَةٍ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ، سِوَاهُ دَخَلَ عَلَيْهَا أَم لَا». وَهَذَا التَّعْلِيقُ وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عَبَّادِ بْنِ الْعَوَّامِ عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ بِنَحْوِهِ.

﴿وَقَالَ دَاوُدُ بْنُ أَبِي الْفَرَاتِ -بِالْفَاءِ الْمَضْمُونَةِ وَالرَّاءِ الْمَخْفُفَةِ- عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْمُونِ الصَّائِغِ الْمَرْوَزِيِّ أَنَّهُ قَالَ: سُئِلَ عَطَاءٌ -هُوَ ابْنُ أَبِي رَبَاحٍ- عَنْ امْرَأَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعَهْدِ -أَي: الذِّمَّةِ- أَسْلَمَتْ ثُمَّ أَسْلَمَ زَوْجُهَا بَعْدَهَا وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ، أَهِيَ امْرَأَتُهُ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا أَنْ تَشَاءَ هِيَ بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ وَصَدَاقٍ جَدِيدٍ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا. وَهَذَا وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عَطَاءٍ بِمَعْنَاهُ.

﴿وَقَالَ مُجَاهِدٌ -هُوَ ابْنُ جَبْرِ- فِيهِمَا وَصَلَهُ الطَّبْرِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْهُ: إِذَا أَسْلَمَتِ الزَّوْجَةُ ثُمَّ أَسْلَمَ الزَّوْجُ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ يَتَزَوَّجُهَا.

ثُمَّ اسْتَدِلَّ الْمُؤَلِّفُ لِقَوِيَّةِ قَوْلِ عَطَاءِ الْمَذْكُورِ هُنَا بِقَوْلِهِ: وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَكُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَكُمْ﴾. أَيْ: لَا حِلَّ بَيْنَ الْمُؤْمِنَةِ وَالْمُشْرِكِ لَوْ قَوَّعَ الْفَرْقَةُ بَيْنَهُمَا بِخُرُوجِهَا مُسْلِمَةً. ﴿وَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ. وَلَا بِنِ عَسَاكِرَ: بَابٌ. بِالتَّنْوِينِ.

وَقَالَ الْحَسَنُ وَقَتَادَةُ بْنُ دَعَامَةَ فِيهِمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَجُوسِيَيْنِ: امْرَأَةٌ وَزَوْجُهَا أَسْلَمَا: هُمَا عَلَى نِكَاحِهِمَا. فَإِذَا -بِالْوَاوِ لِأَبِي ذَرٍّ- سَبَقَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ بِالْإِسْلَامِ وَأَبَى الْآخَرُ أَنْ يُسْلِمَ بَانَتَ مِنْهُ، وَحِينَئِذٍ لَا سَبِيلَ لَهُ عَلَيْهَا إِلَّا بِخُطْبَةٍ.

وقال ابن جريج عبد الملك بن عبد العزيز فيما وصله عبد الرزاق قلتُ لِعطاء: امرأة من المشركين جاءت إلى المسلمين أَيْعَاوُضُ -بفتح الواو مبنياً للمفعول من المعاوضة، ولأبي ذر وابن عساكر: أَيْعَاضُ بِإِسْقَاطِ الواو من العوض أي: أُيْعِطَى- زوجها المشرك منها عوض؟ قَالَ عطاء: لَا يُعَاوَضُ، إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ الْمَذْكُورُ فِي الْآيَةِ مِنْ الْإِعْطَاءِ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ أَهْلِ الْعَهْدِ مِنَ الْمَشْرِكِينَ حِينَ انْعَقَدَ الْعَهْدُ بَيْنَهُمْ عَلَيْهِ، وَأَمَّا الْيَوْمُ فَلَا.

وقال -بالواو، ولابن عساكر بِإِسْقَاطِهَا- مجاهدٌ فيما وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيح عنه في قوله تعالى: ﴿وَسْتَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلَيْسَ لَكُمْ بِهِ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النِّسَاءُ: ١٠٠]: مَنْ ذَهَبَ مِنْ أَزْوَاجِ الْمُسْلِمِينَ إِلَى الْكُفَّارِ فَلْيُعْطِهِمُ الْكُفَّارُ صَدَاقَهُنَّ وَلْيُمْسِكُوهُنَّ، وَمَنْ ذَهَبَ مِنْ أَزْوَاجِ الْكُفَّارِ إِلَى أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ فَكَذَلِكَ. هَذَا كُلُّهُ فِي صَلَاحِ كَانِ بَيْنِ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ قَرِيشٍ ثُمَّ انْقَطَعَ ذَلِكَ يَوْمَ الْفَتْحِ. اهـ

والخلاصة: أن لأهل العلم في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنه بمجرد إسلامها تبين منه وينفسخ النكاح سواء قبل الدخول أو بعده، وهذا ظاهر الآثار التي ساقها البخاري رحمه الله.

والثاني: إن كان قبل الدخول والخلوة انفسخ النكاح بمجرد الإسلام.

وإن كان بعد أحدهما وَقَفَ الأمرُ على انقضاء العدة، فإن أسلم الزوج فهي زوجته، وإلا تبين أنه منفسخ منذ أسلمت المرأة.

القول الثالث: أنه إن كان قبل الدخول انفسخ بمجرد الإسلام، وإن كان بعد الدخول فإن أسلم قبل انقضاء العدة فهي زوجته ولا خيار لها، وبعدها لها الخيار إذا أسلم إن شاءت رجعت إليه وإن شاءت لم ترجع، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية مستدلاً بحديث زينب بنت رسول الله ﷺ مع زوجها أبي العاص بن الربيع حيث أسلم بعد نزول آية التحريم بنحو ست أو سبع سنين فردّها عليه النبي ﷺ بالنكاح الأول^(١).

وعلى هذا فيكون فائدة العدة على رأي شيخ الإسلام هو أنه قبل انقضاء العدة لا خيارَ لها، وبعدها لها الخيار.

أما على رأي الآخرين فهي بعد العدة لا تحلُّ له إلا بعقدٍ جديد وصدقٍ جديد^(١).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٢٨٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ. ح. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي يُونُسُ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: كَانَتْ الْمُؤْمِنَاتُ إِذَا هَاجَرْنَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَمْتَحِنُهُنَّ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ [النِّسَاءُ: ١٠]. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَمَنْ أَقَرَّ بِهَذَا الشَّرْطِ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ فَقَدْ أَقَرَّ بِالْمَحْنَةِ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَقَرَّرَنَ بِذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِنَّ قَالَ لَهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْطَلِقْنَ فَقَدْ بَايَعْتُنَّ». لَا وَاللَّهِ مَا مَسَّتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَدَ امْرَأَةٍ قَطُّ غَيْرَ أَنَّهُ بَايَعَهُنَّ بِالْكَلَامِ، وَاللَّهِ مَا أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى النِّسَاءِ إِلَّا بِمَا أَمَرَهُ اللَّهُ، يَقُولُ لَهُنَّ إِذَا أَخَذَ عَلَيْهِنَّ: «قَدْ بَايَعْتُنَّ». كَلَامًا.

هذا فيه بيان كيف نعلم أن هذه المرأة أسلمت حتى نفسخ نكاح زوجها منها؟ نقول: بالامتحان والاختبار، نقررها هل تؤمن بالله وملائكته وكتبه ونبيّاته بما بايعهنَّ عليه رسولُ الله ﷺ: ﴿عَلَى أَنْ لَا يُشْرَكَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقَ وَلَا يَزْنِيَ...﴾ إلى آخر الآية.

(١) سئل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ عن القول الراجح من هذه الأقوال؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: القول الراجح هو قول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ.

وسئل أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: ما الفرق بين القول الثاني والقول الثالث - قول شيخ الإسلام -؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: الفرق بينهما أنه على كلام شيخ الإسلام لا تحتاج إلى عقد ولا إلى صداق، إذا اختارت زوجها فهي زوجته، وعلى القول الثاني لابد من عقد جديد، ولا تحل له ولو اختارته إلا بعقد جديد ومهر.

فمناسبة هذا الحديث للباب هو ما ذكرنا أن فيه كيفية العلم بإيهان الزوجة وإسلامها.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢١- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [النِّسَاء: ٢٢٦].

إلى قوله: ﴿سَمِعَ عَلَيْهِ (٣٧)﴾ [النِّسَاء: ٢٢٧]. فَإِنْ فَاءُوا: رَجَعُوا.

قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾. الإيلاء معناه: الحلف. أن يحلف الرجل ألا يجامع زوجته، إما مطلقاً، وإما بأجل يتجاوز أربعة أشهر، هذا هو الإيلاء، فإذا وقع من الزوج وحاكمته الزوجة فإن الحاكم يضرب له أجلاً ينتهي بأربعة أشهر ويقول له: إن عدت فجامعت أهلك في هذه المدة فكفر عن يمينك، وإن لم تعد فطلق. فإذا تمت الأشهر الأربع ولم يرجع ولم يطلق طلق عليه الحاكم؛ يَعْنِي: باشر الحاكم -القاضي- الطلاق وقال: إني طلقت فلانة من زوجها فلان.

٥٢٨٩- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، عَنْ أَخِيهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: أَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ، وَكَانَتْ انْفَكَّتَ رَجُلُهُ فَأَقَامَ فِي مَشْرِئِهِ لَهُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ، ثُمَّ نَزَلَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْتَ شَهْرًا. فَقَالَ: «الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ»^(١).

هذا فيه دليل على جواز الإيلاء لسبب، وسبب ذلك: مطالبة الزوجات الرسول ﷺ إياه بالنفقة، فيجوز أن نولي لكن بشرط ألا تزيد المدة على أربعة أشهر، وقد أخذ بعض العلماء من هذا أن الزوج لا يجب عليه أن يجامع زوجته إلا في كل أربعة أشهر مرة، في السنة ثلاث مرات، وهذا لا يؤخذ منه في الواقع:

(١) أخرجه مسلم (١٤٧٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

أولاً: لأن هذا الحكم خاصٌ بمن آلى لا بكل زوج.

وثانياً: لأن الله قال: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩]. وليس من العشرة بالمعروف أن يدع الرجل زوجته لا يأتيها إلا بعد أربعة أشهر مرة لاسيما إذا كانت هي شابة وهو شاب فإن هذا لا يمكن.

فالحالة التي فرض الله فيها أربعة أشهر حالة معينة في رجل آلى، والإيلاء كما سمعنا قبل قليل لا يجوز إلا لسبب، أما لغير سبب فلا يجوز.

واستفهد من قوله تعالى: ﴿وَلِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (٣٧). وقوله: ﴿فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٣٨). أن الفيء أحبُّ إلى الله لقوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾. وأما الآية الأخرى فقال: ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾. وهذا يشبه الوعيد لهذا المولي، ولولا أن الطلاق مباح لقلنا أن الآية تدلُّ على تحريم الطلاق.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٢٩٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَقُولُ فِي الْإِيلَاءِ الَّذِي سَمَّى اللَّهُ تَعَالَى: لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدَ الْأَجَلِ إِلَّا أَنْ يُمْسِكَ بِالْمَعْرُوفِ أَوْ يَعِزَّمَ بِالطَّلَاقِ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ وَرَحِمَهُ.

٥٢٩١ - وَقَالَ لِي إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ يُوقَفُ حَتَّى يُطَلَّقَ، وَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ حَتَّى يُطَلَّقَ. وَيُذَكَّرُ ذَلِكَ عَنْ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَعَائِشَةَ وَاثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.

ظاهرُ هذا الأثر أن الحاكم لا يملك الطلاق، ولكن الصحيح أنه يملك الطلاق؛ لأنَّ الطلاق حيثنَّ حقٌّ للزوجة، فإذا أبى الزوج أن يقومَ به أُجبرَ عليه، فإن لم يفعل طلق الحاكم، كما نقول في المحجور عليه إذا كان عليه دين وأبى أن يقضي دينه وأبى أن يبيع ماله فإن الحاكم يبيع ماله ويقسمه، وهنا إذا امتنع نعلم أنه إنما أراد الإضرار بالزوجة، وإلا فما الذي يمنعه من الرجوع أو الطلاق.

قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وقال لي إسماعيل». ظاهرها صيغة التعليق، لكن إذا كان معاصراً له فليست تعليق، لكن كأن البخاري رَحِمَهُ اللهُ أحياناً لا يأخذ الحديث من المحدث - من شيخه - على سبيل أنه جالس للتحديث، بل يأخذه منه كأنه مثلاً يمشي معه أو ما أشبه ذلك فيقول: قَالَ لي. يَعْنِي أن شيخه لم يتهياً للتحديث.

قَالَ الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ في «الفتح» (٤٢٨/٩):

قوله: «وقال لي إسماعيل». هو ابن أبي أويس المذكور قبل، وفي بعض الروايات: «قَالَ إسماعيل» مجرداً، وبه جَزَمَ بعضُ الحُفَاطِ فَعَلَّمَ عليه علامة التعليق، والأول المعتمد، وهو ثابت في رواية أبي ذر وغيره. اهـ.
يَعْنِي غير معلق وهذا هو الظاهر، لأنه إذا كان معاصر يكون غير معلق.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٢٢ - بَابُ حُكْمِ الْمَفْقُودِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: إِذَا فَقِدَ فِي الصَّفِّ عِنْدَ الْقِتَالِ تَرَبَّصْ أَمْرَئَهُ سَنَةً. وَاشْتَرِ ابْنَ مَسْعُودٍ جَارِيَةً وَاتَّمَسَّ صَاحِبَهَا سَنَةً فَلَمْ يَجِدْهُ وَفَقِدَ، فَأَخَذَ يُعْطِي الدَّرْهَمَ وَالْدَّرْهَمَيْنِ وَقَالَ: اللَّهُمَّ عَنْ فُلَانٍ، فَإِنْ أَتَى فُلَانٌ فَلِي وَعَلَيَّ. وَقَالَ: هَكَذَا فَافْعَلُوا بِاللُّقْطَةِ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ نَحْوَهُ. وَقَالَ الزُّهْرِيُّ فِي الْأَسِيرِ يُعْلَمُ مَكَانُهُ: لَا تَتَزَوَّجْ أَمْرَئَهُ وَلَا يُقَسِّمَ مَالَهُ، فَإِذَا انْقَطَعَ خَبَرُهُ فَسُنَّتُهُ سَنَةُ الْمَفْقُودِ.

من هو المفقود؟

الجواب: المفقود هو الضائع الذي فقد من بين أهله فلم يعلم أحي هو أم ميت، هذا هو المفقود، انقطع خبره ولا نعلم هل هو حي أم ميت.

قوله: «وقال ابن المسيب: إِذَا فَقِدَ فِي الصَّفِّ عِنْدَ الْقِتَالِ تَرَبَّصْ أَمْرَئَهُ سَنَةً».

يَعْنِي: ثم تعتد وتحل للأزواج، وهذا خلاف المشهور من المذهب أنه إذا فَقِدَ في صف القتال انتظرت امرأته أربع سنوات منذ فَقْدَ؛ لأن ظاهر غيبته الهلاك.

والمسألة خلافية، وقد قدمنا الكلام على ميراث المفقود أن الصحيح في هذا أنه يُرْجَعُ إلى الحاكم، وأن ذلك يختلف باختلاف الناس، فمن الناس من لو فقدناه شهراً لعلمنا أنه ليس على الوجود؛ لأنه رجل مشهور ومعروف ولو كان على الوجود ما خفي من الناس، ومن الناس من يفقد عشر سنوات وأكثر ولا يُعْلَمُ أهو موجود أم ميت؟ مثل أن يكون من عامة الناس المنغمرين في الناس الذين لا يُعْلَمُ بقدمهم ولا بسفرهم، فالأوّل ربما نحكم عليه بأنّه مات بعد مدة قليلة - سنة أو سنة ونصف أو ما أشبه ذلك - والثاني ربما لا نحكم عليه بأنّه قُتِلَ إلا بعد مدة طويلة؛ لأنّه رجل مجهول. ومن وجه آخر: إذا كانت الدولة قوية في الحفاظ على الأمن وفي توزيع إثبات الشخصية وما أشبه ذلك فإننا قد نعثر على الإنسان المفقود في مدة وجيزة، وإذا كان الأمر بالعكس فقد لا نعثر عليه إلا بعد مدة طويلة.

فالصواب: الرجوع في ذلك إلى اجتهاد الحاكم، لكن إذا اجتهد الحاكم وحكم بموت المفقود فإن زوجته تعتد عدة الوفاة، ثم تحل للأزواج، فإذا تزوجت وجاء زوجها الأوّل فالصحيح أن زوجها الأوّل يُخَيَّرُ مطلقاً، سواء جاء قبل أن يطلّأها الثاني أو بعد أو وطئها، فيقال له: الآن زوجتك تزوجت لانقطاع خبرك والحكم بموتك، فأنت بالخيار إن شئت خذ زوجتك، وإن شئت فدعها مع الزوج.

والمشهور من المذهب أنه إن جاء قبل وطء الثاني فهو للأوّل على كلّ حال ولا خيار له، وبعده - أي: بعد الوطء - يخير، فإن اختار ألا يأخذها فإنه يرجع بمهرها على الزوج الثاني؛ لأنه هو الذي فوتها عليه، وإن اختار أخذها فإن الثاني لا يرجع عليه؛ لأن الثاني قد دخل مخاطراً لأن زوجها مفقود.

❦ قوله: «وَاشْتَرَى ابْنُ مَسْعُودٍ جَارِيَةً وَالتَّمَسَّ صَاحِبُهَا سَنَةً فَلَمْ يَجِدْهُ وَفُقِدَ، فَأَخَذَ يُعْطِي الدَّرْهَمَ وَالدَّرْهَمَيْنِ، وَقَالَ: اللَّهُمَّ عَنْ فُلَانٍ، فَإِنْ أَتَى فُلَانٌ فَلِي وَعَلَيَّ. وَقَالَ: هَكَذَا فَافْعَلُوا بِاللُّقْطَةِ». اللقطة ثبت عن النبي ﷺ أنه يُعَرِّفُهَا سَنَةً^(١)؛ يعني:

(١) أخرجه البخاري (٩١)، ومسلم (١٧٢٢).

يطلبُ من يَعْرِفُهَا، فإن جاءَ صاحبُها أخذها، وإن مضتِ السَّنةُ قبل أن يَأْتِيَ صاحبُها فهي لمن وجدها، لكن مع ذلك لو جاءَ صاحبُها بعد السنة وجبَ إعطاؤها إياه.

وابن مسعود رضي الله عنه جعلَ مَنْ جَهِلَ كصاحبِ اللقطة؛ لأنَّه التمسَ صاحبُها ولكنه لم يجده. وفي أثر ابن مسعود دليلٌ على أن الأموال المجهولة صاحبُها تُقَوِّمُ وَيُتَصَدَّقُ بها عن صاحبها تَخْلُصًا منها، وهل له أن يُعْطِيها الحاكم؟
الجوابُ: نعم إذا كان الحاكم أهلاً بأن كان ثقةً أميناً فَإِنَّهُ يُعْطَى إياها وتَبَرُّاً بها الذمَّةُ، وإلَّا فالإنسانُ هو الذي يَتَصَدَّقُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٥٢٩٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ مَوْلَى الْمُنبِعثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ ضَالَّةِ الْغَنَمِ فَقَالَ: «خُذْهَا فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّنْبِ». وَسُئِلَ عَنْ ضَالَّةِ الْإِبِلِ، فَغَضِبَ وَاحْمَرَّتْ وَجَتَاهُ وَقَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا، مَعَهَا الْحِذَاءُ وَالسَّقَاءُ، تَشْرَبُ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا». وَسُئِلَ عَنِ اللَّقْطَةِ فَقَالَ: اعْرِفْ وَكَاءَهَا وَعَقَاصَهَا وَعَرِّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ مَنْ يَعْرِفُهَا وَإِلَّا فَاخْلُطْهَا بِمَالِكَ»^(١).
قَالَ سُفْيَانُ: فَلَقِيتُ رِبِيعَةَ بْنَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ - قَالَ سُفْيَانُ: وَلَمْ أَحْفَظْ عَنْهُ شَيْئًا غَيْرَ هَذَا - فَقُلْتُ: أَرَأَيْتَ حَدِيثَ زَيْدِ مَوْلَى الْمُنبِعثِ فِي أَمْرِ الضَّالَّةِ هُوَ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ يَحْيَى: وَيَقُولُ رِبِيعَةُ عَنْ زَيْدِ مَوْلَى الْمُنبِعثِ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ سُفْيَانُ: فَلَقِيتُ رِبِيعَةَ فَقُلْتُ لَهُ:

﴿قَوْلُهُ ﷺ: «خُذْهَا فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّنْبِ». «لَكَ» إِنْ لَمْ تَجِدْ صَاحِبَهَا، أَوْ لِأَخِيكَ» إِنْ وَجَدته أَوْ إِنْ تَرَكْتَهَا فَأَخَذَهَا أَخُوكَ، «أَوْ لِلذَّنْبِ» إِنْ تَرَكْتَهَا وَلَمْ يَجِدْهَا صَاحِبُهَا فَإِنَّمَا لِلذَّنْبِ يَأْكُلُهَا.

وهل يمكن أن تقول: «للأسد» بدلاً من «للذئب»؟

الجواب: نعم يمكن، لكن الرسول ضرب هذا على سبيل التمثيل، وقد تكون للكلب يأكلها أيضاً.

قوله: «واَحْمَرَّتْ وَجْتَتَاهُ». يدلُّ على جواز الغضب عند الفتوى إذا استدعى الأمر ذلك؛ لأنَّ الرسول ﷺ غَضِبَ واحمَرَّتْ وَجْتَتَاهُ مِنْ شِدَّةِ غَضَبِهِ.

قوله ﷺ: «مَا لَكَ وَلَهَا، مَعَهَا الْجِذَاءُ وَالسَّقَاءُ». الإبل إذا وجدتها لا تأخذها، معها السَّقَاءُ والجِذَاءُ، السَّقَاءُ: بطنها. والجِذَاءُ: خفُّها. لا يُصِيبُهَا الشوك ولا الحصى ولا العطش؛ لأنَّ الإبل تَرِدُّ على الماء وتشرب وتملأ بطنها ويكفيها لعدة أيام، حتَّى في الحرِّ يكفيها، فدعها، ولهذا بعض الناس لعلمهم بدلالة الإبل على موارد الماء إذا خاف الظمَّ في المفاوز ربَّط نفسه على ظهر البعير وأطلقها، وقد وقعت مثل هذه القصة في جماعة أصحابِ إبل - جمالين - يذهبون من العينة إلى الكويت وفي الدهناء ضلُّوا الطريق ولا حقهم العطش وصاروا يتساقطون من على إبلهم، من الظمِّ يموت، إلَّا أن الله ألهم واحداً منهم لما رأى أصحابه يتساقطون أمواتاً ربَّط نفسه على البعير، وعرف أن البعير سوف تَرِدُّ الماء؛ لأنَّ البعير إذا وردت الماء مرةً واحدة تدُّله، فربَّط نفسه وغاب عن الدنيا وأغميَ عليه، ولكن قد بقي له أجل، فإذا بالبعير تَرِدُّ الماء، ووجدَ عنده من يستسقي، فالموارد في مثل المفاوز هذه دائماً مورودة، والرجل على البعير مغمى عليه لا يشعر بشيء، فأناخوا البعير وأنزلوه وخلطوا تمرَّةً بهاء وصاروا ينقطنها في فمه تنقيطاً؛ لأنَّه ما عنده قوة، فبدأ يجذب هذا التمر الذي بالهَاءِ شيئاً فشيئاً حتَّى وصل إلى المعدة وصحَّ الرجل وطلب الماء، فقالوا: لا نعطيك الماء لأنَّه لو أعطاه ماء الآن يموت، وبدأوا يعطونه من هذا التمر المخلوط بالهَاءِ شيئاً فشيئاً حتَّى رُدَّتْ عليه رُوحه، فلما ردت عليه رُوحه قال لهم: أدركوا أصحابي، تركتهم وهم يسقطون من إبلهم ولا أدري عنهم، وقال: هذا أثرُ الإبل اتبعوها. فلما ذهبوا إليهم وجدوهم قد ماتوا، أظنُّهم أحد عشر رجلاً.

الشاهد من هذا: أن الإبل كما قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَشْرَبُ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا». هذا التعليل يدلُّنا على أَنَّهُ لو كانت الإبل في مكانٍ فيه قُطَاعُ طريق، إذا وجدوها أخذوها وتملَّكوها فلم يجدها ربُّها، فهل تُؤْخَذُ أم لا؟
ظاهر التعليل أنها تُؤْخَذُ، وكذلك لو كانت البعير لا تَقْوَى على المشي لكونها مكسورة مثلاً، هل تُؤْخَذُ أم لا؟

الجواب: تُؤْخَذُ؛ لَأَنَّهَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَرِدَ الْمَاءَ وَلَا تَأْكُلَ الشَّجَرَ. وإذا كانت البعير صغيرة كالحاشي الذي لا يهتدي للماء ولا يتحمَّلُ الظمأ، يُؤْخَذُ أم لا؟

الجواب: يُؤْخَذُ.

وفهم من الحديث أَنَّ الإبلَ تَحْمِي نَفْسَهَا مِنَ الذَّنْبِ؛ لِأَنَّ فِي الشَّاةِ قَالَ: «أَوْ لِلذَّنْبِ». وهنا قَالَ: «تَشْرَبُ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا». إذن فهي تحمي نفسها من الذَّنْبِ، وهو كذلك وهذا هو المعروف أَنَّهَا تَحْمِي نَفْسَهَا مِنَ الذَّنْبِ. والبقرة؟ تحمي نفسها من الذَّنْبِ.

والحمار؟ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: أَنَّهُ يَحْمِي نَفْسَهُ مِنَ الذَّنْبِ. والواقع خلاف ذلك، فالواقع أن الحمار إذا أَحْسَ بالذَّنْبِ وَقَفَ وَصَارَ يَبُولُ وَيَنْهَقُ، فَيَأْتِي الذَّنْبُ فَيَجِدُ فَرِيسَةً مُتَاهِبَةً لِلْفَرَسِ، ولهذا فَإِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ الْحِمَارَ مِنْ جِنْسِ الْغَنَمِ يُؤْخَذُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْمِي نَفْسَهُ مِنَ الذَّنْبِ ^(١).



(١) سئل الشيخ رحمه الله عن الفرس هل يحمي نفسه من الذنب أم لا؟
فأجاب رحمه الله: لا أدري عنه شيئاً فيرجع فيه إلى أهل الخبرة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٣- باب الظَّهَارِ.

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّدُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [الْحَجَّالَةَ: ١-٤]. وَقَالَ لِي إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنْ ظَهَارِ الْعَبْدِ فَقَالَ: نَحْوُ ظَهَارِ الْحُرِّ. قَالَ مَالِكٌ: وَصِيَامُ الْعَبْدِ شَهْرَانِ. وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ الْحُرِّ: ظَهَارُ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ مِنَ الْحُرَّةِ وَالْأَمَةِ سَوَاءٌ. وَقَالَ عِكْرِمَةُ: إِنْ ظَاهَرَ مِنْ أُمَّتِهِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ، إِنَّمَا الظَّهَارُ مِنَ النِّسَاءِ، وَفِي الْعَرَبِيَّةِ لِمَا قَالُوا أَيْ فِيمَا قَالُوا وَفِي بَعْضٍ مَا قَالُوا وَهَذَا أَوَّلِي؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَدُلَّ عَلَى الْمُنْكَرِ وَقَوْلُ الزُّوَرِ.

الظَّهَارُ: مصدر ظاهر يُظَاهَرُ مُشْتَقٌّ مِنَ الظَّهَرِ، وهو أَنْ يُشَبَّهَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ بِمَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ عَلَى التَّأْيِيدِ بِنَسَبٍ أَوْ سَبَبٍ مَبَاحٍ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ لَهَا: أَنْتَ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي. أَوْ: أَنْتَ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ. أَوْ: أَنْتَ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّكَ. فَالْأَوَّلُ - كَظْهَرِ أُمِّي -: نَسَبٌ، وَالثَّانِي: رِضَاعٌ، وَالثَّلَاثُ: مُصَاهَرَةٌ.

فَإِذَا شَبَّهَ امْرَأَتَهُ بِمَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ عَلَى التَّأْيِيدِ فَهَذَا هُوَ الظَّهَارُ، أَمَّا إِذَا قَالَ: أَنْتَ عَلَيَّ كَأَخْتِكَ. فَهَذَا لَيْسَ بِظَّهَارٍ؛ لِأَنَّ أَخْتَ الزَّوْجَةِ لَيْسَتْ حَرَامًا عَلَى الزَّوْجِ عَلَى التَّأْيِيدِ، بَلِ الْحَرَامُ هُوَ الْجَمْعُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أُخْتِهَا، وَلَيْسَتْ الْأَخْتُ حَرَامًا، بَلِ الْجَمْعُ هُوَ الْحَرَامُ.

وَكَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَجْعَلُونَ الظَّهَارَ طَلَاقًا بَائِنًا كَالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ، فَحَصَلَتْ قَضِيَّةٌ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ بَيْنَ رَجُلٍ وَامْرَأَتِهِ ظَاهِرٌ مِنْهَا بَعْدَ أَنْ أَتَتْ مِنْهُ بِأَوْلَادٍ فَشَقَّ عَلَيْهَا ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الظَّهَارَ طَلَاقٌ بَائِنٌ، فَجَاءَتْ تَشْتَكِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ زَوْجَهَا كَيْفَ يُظَاهَرُ مِنْهَا بَعْدَ أَنْ أَتَتْ مِنْهُ بِأَوْلَادٍ وَاجْتَمَعَتْ مَعَهُمْ مَدَّةً طَوِيلَةً فَجَعَلَتْ تَشْتَكِي، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّدُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ خَوَارِكُهَا﴾ [الْحَجَّالَةَ: ١]. تَقُولُ عَائِشَةُ: تَبَارَكَ الَّذِي وَسَّعَ سَمْعُهُ الْأَصْوَاتَ، وَاللَّهُ إِنِّي لَفِي الْحَجَرَةِ وَإِنَّهُ لِيَخْفَى عَلَيَّ بَعْضُ حَدِيثِهَا، وَاللَّهُ ﷻ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَوَاتٍ

يسمع كلامها ومحاورتها النَّبِيِّ ﷺ .^(١)

وفي قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ﴾. فيه إثبات السمع لله ﷻ. وفيه: أَنَّ اللَّهَ يَتَكَلَّمُ بِالْقُرْآنِ حال إنزاله؛ لأنَّ هذه الحاجة وقعت في عهد الرسول ﷺ فقال الله: ﴿قَدْ سَمِعَ﴾. و«سمع» فعلٌ ماضٍ يدلُّ على أنَّ هذا الخطاب متأخِّرٌ عن الواقع، ففيه دليلٌ على أَنَّ القرآن ليس كما قيل: نَزَلَ جملةً واحدةً إلى بيتِ العزَّة في السماء الدنيا، ثم صارَ جبريلُ يأخذه من هذا حَسَبَ ما يأمره الله ﷻ، بل نقول: إِنَّ اللَّهَ تعالى يتكلَّمُ به حين إنزاله؛ لأنَّ مثل هذه الحوادث الواقعة يُعَبَّرُ عنها بالماضي دليلٌ على أَنَّ وقوع الخطاب بعد وجودها ووقوعها.

وفيه أيضًا: دليلٌ على أَنَّ كلامَ الله يتعلَّقُ بمشيئته وليس كالسمع، فإنَّ السَّمْعَ صفةٌ لازمةٌ لله لا يتعلَّقُ بمشيئته، ليس إذا شاء سَمِعَ وإذا شاء لم يَسْمَعْ، بل هو سامعٌ دائماً، لكنَّ الكلام يتكلَّمُ بما شاء متى شاء كيف شاء.

ثم ساق المؤلفُ الآيات إلى قوله: ﴿فَمَنْ لَوْ سَطَعَ فَأُطْعِمُ سِتِّينَ مَسْكِينًا﴾. وهذه تقع من المؤلفين الكبار يذكرون أوَّل الآيات ثم يقولون: إلى قوله كذا. لماذا؟ اختصاراً واقتصاراً، اختصاراً للوقت، واقتصاراً على الشاهد إذا لم يكن الشاهد في جميع الآية أو جميع الحديث.

وقوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُكُهُمْ إِنْ اللَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ۝١ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مَنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِنْ أُمَّهُتُهُمْ إِلَّا الَّتِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُوراً وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ ۝٢﴾ [الحجرات: ١-٢].

وقوله تعالى: ﴿يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مَنْ نِسَائِهِمْ﴾. أي: يقولون لنسائهم: أنت عليَّ كظهرِ أمي، هذا من الظهار، فظهر الأم حرام على ابنها أم لا؟ حرام، بل أشد ما يكون من الحرام.

(١) أخرجه أبو داود (٢٢١٤)، وأحمد (٤١٠/٦).

﴿وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾. نَفْيٌ لِمَا ادَّعَوْهُ، لِأَنَّهُمْ قَالُوا: أَنْتَ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي، فَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾، ثُمَّ وَبَّخَهُمْ تَوْبِيخًا مِنْ وَجْهِ خَفِيِّ؛ قَالَ: ﴿إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ﴾.

لَا يَقُولُ قَائِلٌ: إِنْ هَذَا تَحْصِيلٌ حَاصِلٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ الْمَعْرُوفِ أَنَّ أُمَّكَ هِيَ الَّتِي وَلَدَتْكَ.

فَنَقُولُ: إِنْ هَذَا فَائِدَتُهُ التَّوْبِيخُ مِنْ طَرَفِ خَفِيِّ لِهَؤُلَاءِ؛ كَأَنَّهُ يَقُولُ: أَيُّهَا الْبُلْدَاءُ، أَيُّهَا الْعَاكِسُونَ لِلْحَقِيقَةِ: لَيْسَتْ زَوَّجَاتُكُمْ أُمَّهَاتِكُمْ وَلَكِنْ أُمَّهَاتُكُمْ اللَّائِي وَلَدْنَكُمْ.

ثُمَّ قَالَ ﷺ: «وَأَيُّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا». وَصَفَ اللَّهُ قَوْلَهُمْ بِوَصْفَيْنِ: ﴿مُنْكَرًا﴾؛ لِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ شَرْعًا، وَكُلُّ مُحَرَّمٍ شَرْعًا فَهُوَ مُنْكَرٌ. وَ﴿زُورًا﴾؛ لِأَنَّهُ كَذِبٌ، فَكَيْفَ يَدْعِي أَنْ أَحِلَّ امْرَأَةً لَهُ كَأَشَدِّ امْرَأَةٍ لَهُ حَرَمَةً.

﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ﴾. ثُمَّ بَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى كَفَّارَةَ ذَلِكَ، فَقَالَ: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾ [الْمُنَافِقَةُ: ٣].

قَوْلُهُ تَعَالَى: «ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا». أَيُّ: يَعُودُونَ لِنِسَائِهِمْ وَذَلِكَ بِأَنْ يَعْزَمَ عَلَى جَمَاعِهَا، فَالْعُودُ بِمَعْنَى: الْأَوَّلُ، فَ﴿يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾ لَيْسَ الْمَعْنَى: يَعِيدُونَ كَلِمَةَ الظَّهَارِ، كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ بَلْ قَالَ: ﴿يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾ أَيُّ: لِنِسَائِهِمُ اللَّائِي قَالُوا فِيهِنَّ مَا قَالُوا، يَعُودُونَ لَهُنَّ، وَذَلِكَ بِالْعِزْمِ عَلَى الْوُطْءِ.

﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾. لَوْ قَالَ قَائِلٌ: الْعُودُ لِمَا قَالُوا حَقِيقَتُهُ الْجَمَاعُ؛ قُلْنَا: نَعَمْ، لَكِنْ لِمَا قَالَ: ﴿مِن قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾ عُلِمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْعِزْمُ عَلَى الْجَمَاعِ، لِأَنَّهُ لِمَا قَالَ: ﴿مِن قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ الْجَمَاعُ وَهُوَ يَقُولُ: ﴿مِن قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾.

﴿ذَلِكَ تَوْعُظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ ٢ ﴿فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ﴾. يَعْنِي: لَمْ يَجِدْ رَقَبَةً أَوْ لَمْ يَجِدْ ثَمَنَهَا، وَلِهَذَا حُذِفَ الْمَفْعُولُ بِهِ: لَمْ يَقُلْ: يَجِدْ رَقَبَةً، بَلْ قَالَ: لَمْ يَجِدْ لِيَشْمَلِ فَقْدَانِ الرَّقَبَةِ أَوْ فَقْدَانِ ثَمَنِهَا أَوْ فَقْدَانِهَا جَمِيعًا.

﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتِمَّ أَسَا﴾. و﴿شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾؛ يَعْنِي: لَا يُفْطَرُ بَيْنَهُمَا يَوْمًا وَاحِدًا إِلَّا إِذَا كَانَ لِعَذْرِ - عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ - فَإِنْ الْعَذْرُ لَا يَقْطَعُ التَّتَابُعَ، كَالْمَرَضِ، وَالسَّفَرِ، وَلَكِنْ لَوْ سَافَرَ لِأَجْلِ أَنْ يُفْطَرَ لَمْ يَحِلَّ لَهُ الْفِطْرُ فَإِنْ أَفْطَرَ لَزِمَهُ الْإِعَادَةُ مِنْ جَدِيدٍ.

﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ﴾ أَي: لَمْ يَسْتَطِعِ الصَّوْمَ لِمَرَضٍ أَوْ ضَعْفٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَوَانِعِ الْقُدْرَةِ؛ ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا﴾؛ يَعْنِي فَعَلِيهِ إِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا، إِنْ شَاءَ صَنَعَ لَهُمْ غَدَاءً أَوْ عِشَاءً فَاطْعَمَهُمْ وَإِنْ شَاءَ أَعْطَاهُمْ طَعَامًا يَطْبُخُونَهُ هُمْ، وَهَذَا لَمْ يَقُلْ: مَنْ قَبْلَ أَنْ يَتِمَّ أَسَا؛ فَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ هَلْ يَلْزِمُهُ أَنْ يَطْعَمَ قَبْلَ أَنْ يَجَامَعَ أَوْ يَجُوزَ أَنْ يَجَامَعَ قَبْلَ أَنْ يَطْعَمَ؟

مِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِالْجَوَازِ؛ يَعْنِي: يَجُوزُ أَنْ يَجَامَعَ قَبْلَ أَنْ يَطْعَمَ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِالْمَنْعِ؛ الَّذِينَ قَالُوا بِالْجَوَازِ أَخَذُوا بِظَاهِرِ الْآيَةِ، وَالَّذِينَ أَخَذُوا بِالْمَنْعِ قَاسَوْهُ عَلَى الْأَوَّلِ، قَالُوا: إِنْ تَحْرِيرُ الرِّقَبَةِ أَشَقُّ وَأَكْثَرُ وَقْتًا مِنْ إِطْعَامِ سِتِّينَ مَسْكِينًا، وَصِيَامِ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ كَذَلِكَ أَشَدُّ وَأَشَقُّ مِنْ إِطْعَامِ سِتِّينَ مَسْكِينًا، فَإِذَا مَنَعَهُ الشَّرْعُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ فَمَنَعَهُ فِي الثَّالِثَةِ مِنْ بَابِ أَوَّلَى، وَهَذَا الْقِيَاسُ لَا شَكَّ أَنَّهُ قِيَاسٌ جَيِّدٌ، لَكِنْ يُشْكَلُ عَلَيْهِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَيَّدَ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ قَيْدَ مَنْ قَبْلَ أَنْ يَتِمَّ أَسَا، لَوْ قَيَّدَ فِي الْأَوَّلِ وَجَعَلَ الْمَرْتَبَةَ الثَّانِيَةَ وَالثَّالِثَةَ بِالْقِيَاسِ مَا صَارَ إِشْكَالًا، لَكِنْ كَوْنُهُ قَيْدٌ فِي الْأَوَّلِ وَفِي الثَّانِيَةِ وَسَكَتَ عَنِ الثَّالِثَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ أَنْ تُكْفَرَ قَبْلَ الْجَمَاعِ؛ لَكِنْ نَدْفَعُ هَذَا الْإِيرَادَ، فنَقُولُ: إِنَّمَا قَيَّدَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الثَّانِيَةِ؛ ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ لِسَبَبٍ لَا يَتَوَهَّمُ وَاهِمٌ أَنَّهُ لَطَوِيلُ الْمَدَّةِ يَجُوزُ أَنْ يَجَامَعَ قَبْلَ التَّكْفِيرِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَيَّدَ فِي الْأَوَّلِ فَقَطْ وَقَلْنَا فِي الثَّانِيَةِ وَالثَّالِثَةِ بِالْقِيَاسِ لِأَشْكَالٍ عَلَيْنَا حَيْثُ يُمْكِنُ أَنْ نَمْنَعَ الْقِيَاسَ لِأَسْمَا فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ؛ كَيْفَ نَمْنَعُهُ؟

نَقُولُ: طَوِيلُ الْمَدَّةِ، فَهَبْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى اشْتَرَطَ لِلْعَتَقِ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ تِمَامِ أَهْلِهِ لَا يُلْحَقُ بِهِ الصِّيَامُ؛ لِأَنَّ الصِّيَامَ يَطْوِيلُ، فَلَمَّا كَانَ الْقِيَاسُ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ لَا يَتَأَتَّى عَلَى

المرتبة الأولى قيده الله بقوله: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾ لئلا يتوهم واهم أن هذا الشرط ليس مقصوداً في الصيام، أما في الإطعام فلم يذكر الله ﴿وَعَلَى﴾؛ لأن كل عاقل يعرف أنه إذا اشترط إخراج الكفارة قبل الجماع في المرتبتين الأولين فاشترطه في المرتبة الثالثة من باب أولى.

إذاً: المراتب ثلاثة، مرتبتان قيد فيهما الحكم بقوله: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾، والثالثة سكوت عنها، فكان في هذا خلاف بين العلماء:

منهم من قال: يجوز التماس في المرتبة الثالثة وهي الإطعام قبل الكفارة. ومنهم من يقول: لا يجوز.

الذين قالوا بالجواز، قلنا: هذا القياس جيد.

ونقول: القيد في الثاني ليس لإخراج الثالثة، لكن لدفع التوهم بأن يتوهم واهم أنه لما طالت مدة الكفارة بالصيام يجوز الجماع قبل الكفارة. والذي يظهر لي: أن الاحتياط أولى؛ أي: لا يتماسا حتى يكفر^(١).

﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا﴾ لا بد من هذا العدد، فلو أطعم ستين مسكيناً لمسكين واحد بأن صار يكرره عليه ستين يوماً على مسكين واحد فإن ذلك لا يجزئ؛ لأن الله تعالى قال: ﴿فَإِطْعَامُ﴾ وإطعام مصدر: أطعم يُطعم، وهنا أضافه إلى ستين، فدل على أنه لا بد أن يُطعم هؤلاء فعلاً.

﴿قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَقَالَ لِي إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنْ ظَهَارِ الْعَبْدِ فَقَالَ: نَحْوُ ظَهَارِ الْحُرِّ. قَالَ مَالِكٌ: وَصِيَامُ الْعَبْدِ شَهْرَانِ. وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ الْحَرِّ: ظَهَارُ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ مِنَ الْحُرَّةِ وَالْأَمَةِ سَوَاءٌ»﴾.

(١) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: هل يجوز للرجل الذي ظاهر أن يستمتع بزوجه دون الجماع قبل أن يكفر؟ فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: هذا فيه خلاف، والمذهب: أنه لا يجوز أن يستمتع، يحرم عليه الاستمتاع، ويحرم عليه الجماع.

العجيب أنه ما ذكر الأحاديث في هذا، ولكن ذكر هذه الآثار. وظَهَرَ العبد كَظْهَارِ الحُرِّ، فالعبد يُمكن أن يكون له زوجة، ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَلِمَا بَيْنَكُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ٣٢]. فإذا ظاهر من زوجته لم يجب عليه عتق رقبة، لماذا؟ لأنه لا يملك، ولم يجب عليه إطعام ستين مسكيناً؛ لأنه لا يملك، وشرط عليه صيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع سقطت الكفارة كالحرِّ إذا لم يستطع الخصال الثلاث فإنها تسقط عنه.

❦ قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَقَالَ عِكْرِمَةُ: إِنْ ظَاهَرَ مِنْ أَمَتِهِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ، إِنَّمَا الظَّهَارُ مِنَ النِّسَاءِ». يَعْنِي: رجل قَالَ لِأَمَتِهِ التي قد تَسَرَّاهَا: أنت عليَّ كَظْهَرِ أُمِّي. فليس بشيء؛ يَعْنِي: ليس بشيء من الظَّهَارِ، وإلا فله حكم. لماذا؟ لِأَنَّ الله تعالى أَخْبَرَ أَنَّ الظَّهَارَ مِنَ النِّسَاءِ، ﴿يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾، وهن الزوجات، والأمة ليست من نساتنا بل الأمة من مملوكاتنا، مما ملكت أياننا، ولهذا فَرَّقَ اللهُ بينهما بقوله: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ٦].

❦ قَالَ: «وَفِي الْعَرَبِيَّةِ لِمَا قَالُوا أَيْ فِيمَا قَالُوا». يَعْنِي: أن «اللام» هنا بمعنى: «في» وهذا أحد أقوالهم في المسألة، ولكنَّ هذا خلاف الظاهر ولا يجوز العدول عن الظاهر إلا إذا امتنع الحمل على الظاهر، والحمل على الظاهر، والحمل على الظاهر هل هو ممكن أم لا؟

حيث ذكرنا فيما سبق أن معنى قوله لما قالوا أي: لنسائهم، وذلك بالعزم على الجماع، قال: «وَفِي بَعْضِ مَا قَالُوا»، وأيضاً: «في نقض ما قالوا» عندنا: «في بعض» وهناك نسخة: «وفي نقض» وهذا أولى؛ لِأَنَّ الله لم يدل على المنكر وقول الزور.

وقد اختلف العلماء في هذا:

فقد قال القسطلاني رَحِمَهُ اللهُ:

❦ قوله: «فِيمَا قَالُوا» بمعنى: «في» أي: فيما قالوا وفي بعض -بالموحدة المفتوحة وسكون العين المهملة- ولا بن عساكر وأبي ذر عن الحمويِّ والمُسْتَمْلِي «وفي نقض»

-بالنون والقاف والضاد المعجمة فيهما-، «ما قالوا» والثانية أوجب وأصح أي: أنه يأتي بفعل ينقض قوله الأول، وهو العزم على الإمساك المناقض بالظهار، قال المؤلف: وهذا أولى من قول داود الأصفهاني الظاهري: أن المراد من الآية ظاهرها وهو أن يقع العودُ بالقول بأن يُعيدَ لفظ الظَّهَار فلا تجب الكفارة إلا به.

﴿لَأنَّ اللهَ تعالى لَمْ يَدُلَّ عَلَى الْمُنْكَرِ المحرمِ وَقَوْلِ الزُّورِ﴾، ولا بن عساكر: «وعلى قول الزور» والمشار إليه في الآية بقوله: ﴿وَأَنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ﴾ أي: تُنْكِرُه الحقيقة والأحكام الشرعية، ﴿وَزُورًا﴾ كذبًا باطلاً منحرفًا عن الحق، فكيف يقال: إنه إذا عاد هذا اللفظ المعطوف لما ذكر يجب عليه أن يكفِّر ثم تحل له المرأة وإنما المراد وقوع ضدٍّ ما وقع منه من المظاهرة. اهـ

﴿يقول المؤلف: «يعودون لما قالوا» إن اللام بمعنى «في»؛ أي: فيما قالوا، و«في نقض ما قالوا»، أو «وفي بعض ما قالوا»، ما قالوا، يَعْنِي: أن هذا التفسير في «ما قالوا» أولى من القول «إن في بعض ما قالوا»، لماذا؟ لأنَّ اللهَ لم يدلَّ على المنكر وقول الزُّور، وهذا ردُّ لقول داود الظاهري: إن معنى قوله لما قالوا: أي: للفظ الظَّهَار، فيقول: إن الإنسانَ إذا قَالَ: أنت عليَّ كظهر أمي. لا شيء عليه، لكن إذا أعادها مرة ثانية وقال: أنت عليَّ كظهر أمي. فقد عاد لما قال، وحينئذٍ تلزمه الكفارة، ولكن قوله هذا لا شك أنه غير صحيح، لأنه لو قال: ثم يعودون لما قالوا، لكان الله تعالى يُرشد عباده إلى أن يعيدوا هذا القول مرة ثانية على اعتراض المؤلف البخاري رَحِمَهُ اللهُ وهذا بعيد.

القول الثالث في المسألة: ما أشار إليه الشَّارح يعودون لما قالوا؛ أي: بإمساك الزوجة وهذا مذهب الشافعي رَحِمَهُ اللهُ وهو مذهب أيضًا ضعيف، يقول: معنى: يعودون لما قالوا: أنهم إذا قال: أنت عليَّ كظهر أمي وأمسكها بعد ذلك زمنًا يمكنه أن يطلق فيه فقد عاد لما قال، وحينئذٍ تلزمه الكفارة.

ومعنى قوله أنه إذا قَالَ: أنت عليَّ كظهر أمي. الآن وجبت عليه الكفارة ولم؟ لأنه يمكنه أن يقول: أنت طالق، ولم يطلق فإمساكها بعد لفظ الظَّهَار زمنًا يمكنه أن يُطْلَقَ

فيه هذا هو العَوْدُ، فيكون معنى العَوْدُ عنده: أَلَّا يُطْلَقَ بعد الظَّهَارِ مباشرة فإن طَلَّقَ مباشرة لم تجب الكَفَّارَةُ لأنه لم يعد وإن سكت بعد لفظ الظَّهَارِ سكوْتًا يمكنه الكلام فيه فقد عاد وحينئذٍ تلزمه الكَفَّارَةُ، مثلاً أنا قلت: أَنْتِ عَلِيَّ كَظْهَرِ أُمِّي، الآن هل وجب الكَفَّارَةُ؟ نعم وجبت، ولما؟ لأنني سكتُ زمنًا يمكن أن أقول: أَنْتِ طَالِقٌ، ولم أَقُلْ، وسكوتي هذا الزمن ولم أَطْلُقْ دليل أني عدت في زوجتي، وهذا لا شك أنه غير صحيح؛ لأن هذا يستلزم أن يكون الظَّهَارُ طَلَاقًا، وهذا أبطله الإسلام، أما لو قلت: أَنْتِ عَلِيَّ كَظْهَرِ أُمِّي أَنْتِ طَالِقٌ، فما عدت الآن فلا كَفَّارَةُ عَلَيَّ، وقد بَسَطَ ابْنُ الْقِيَمِ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي كِتَابِهِ: «زَادَ الْمَعَادُ» فَمَنْ أَحَبَّ زِيَادَةَ الْبَحْثِ فَلْيَرْجِعْ إِلَيْهِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٤- بَابُ الْإِشَارَةِ فِي الطَّلَاقِ وَالْأُمُورِ.

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يُعَذَّبُ اللَّهُ بِدَمْعِ الْعَيْنِ، وَلَكِنْ يُعَذَّبُ بِهَذَا» فَأَشَارَ إِلَى لِسَانِهِ.

وَقَالَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ: أَشَارَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيَّ؛ أَيُّ: خُذِ النِّصْفَ.

وَقَالَتْ أَسْمَاءُ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي الْكُسُوفِ، فَقُلْتُ لِعَائِشَةَ: مَا شَأْنُ النَّاسِ؟ فَأَوْمَأَتْ بِرَأْسِهَا إِلَى الشَّمْسِ، فَقُلْتُ آيَةً؟ فَأَوْمَأَتْ بِرَأْسِهَا -وَهِيَ تُصَلِّي- أَنْ نَعَمْ.

وَقَالَ أَنَسٌ: أَوْمَأَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَتَقَدَّمَ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَوْمَأَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ لَا حَرَجَ.

وَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الصَّيْدِ لِلْمُحْرِمِ: «أَحَدٌ مِنْكُمْ أَمَرُهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا؟». قَالُوا: لَا. قَالَ: «فَكُلُّوا».

﴿قوله: «الإشارة» ليست المشورة، الإشارة يعني باليد أو بالعين أو بالرأس أو ما أشبه ذلك، هذه الإشارة تقوم مقام النطق أو لا؟ هذا هو معنى هذه الترجمة.

﴿قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا يُعَذَّبُ اللَّهُ بِدَمْعِ الْعَيْنِ، وَلَكِنْ

يُعَذِّبُ بِهِذَا. فَأَشَارَ إِلَى لِسَانِهِ. قوله: «بهذا» الإشارة هذه بدل قوله باللسان.

❖ قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَقَالَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ: أَشَارَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيَّ؛ أَي: خُذْ النِّصْفَ».

كيف تُشير إلى شخص إن أردت أن يأخذ النصف؟ كل أناسٍ لهم عُرْفٌ.

❖ قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَقَالَتْ أَسْمَاءُ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي الْكُسُوفِ، فَقُلْتُ لِعَائِشَةَ: مَا

شَأْنُ النَّاسِ؟ فَأَوْمَأَتْ بِرَأْسِهَا إِلَى الشَّمْسِ، فَقُلْتُ آيَةً؟ فَأَوْمَأَتْ بِرَأْسِهَا - وَهِيَ

تُصَلِّي - أَنْ نَعَمْ». وهي تُصَلِّي: هذه وقعت في نسخة.

إِذَا: هي أشارت مرتين، أَوْمَأَتْ بِرَأْسِهَا إِلَى الشَّمْسِ، هذه واحدة، وكيف تُومئ

بِرَأْسِهَا إِلَى الشَّمْسِ، والمعروف أن الشَّمْسَ كسفت حين ارتفعت قَدَرُ رُمُحٍ؟

لأنَّ قِبْلَةَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ الْجَنُوبِ، الشَّمْسُ وَنَحْنُ هُنَا تَكُونُ خَلْفَ ظُهُورِنَا، لَكِنْ

هَنَّاكَ تَكُونُ أَمَامَهُمْ لَا سِيَّيَا فِي الشِّتَاءِ، وَلَكِنْ كُسُوفُ الشَّمْسِ هَذَا كَانَ حَرًّا شَدِيدًا؛ إِذَا

يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ أَمَامَهُمْ؟ نَعَمْ يُمْكِنُ أَوْ عَلَى الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ.

❖ الثاني: آيَةُ فَأَوْمَأَتْ بِرَأْسِهَا أَي: نَعَمْ، هَذَا إِسَاءَةٌ ثَانِي، وَلَوْ كَانَتْ الْإِشَارَةُ كَلَامًا

لَأَبْطَلَتْ صِلَاتَهَا وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا فَائِدَةٌ مَا اسْتَفَادَ الْمَشَارُ لَهُ، أَلَيْسَ كَذَلِكَ، إِذَا هِيَ فِي مَنْزِلَةِ

بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ، لَيْسَتْ كَالْكَلَامِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَلَا تُسَلِّبُ فَائِدَةَ الْكَلَامِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ.

❖ قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَقَالَ أَنَسٌ: أَوْمَأَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَتَقَدَّمَ». أَوْمَأَ أَنْ

يَتَقَدَّمَ: هَذَا فِي الصَّلَاةِ، أَوْمَأَ أَنْ يَتَقَدَّمَ؛ يَعْنِي فِي الصَّلَاةِ.

❖ قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَوْمَأَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ لَا حَرَجَ». هَذَا الظَّاهِرُ أَنَّهُ

حِينَمَا سُئِلَ فِي الْحَجِّ فِي التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ قَالَ: «لَا حَرَجَ».

❖ قوله: «وَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الصَّيْدِ لِلْمُحْرَمِ: أَحَدٌ مِنْكُمْ أَمَرَهُ أَنْ

يَحْمِلَ عَلَيْهَا أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا؟ قَالُوا: لَا. قَالَ: فَكُلُّوا». وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى اعْتِبَارِ الْإِشَارَةِ.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٢٩٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَعِيرِهِ، وَكَانَ كُلُّمَا أَتَى عَلَى الرُّكْنِ أَشَارَ إِلَيْهِ وَكَبَّرَ^(١).
وَقَالَتْ زَيْنَبُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فُتِحَ مِنْ رِذَمٍ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلُ هَذِهِ». وَعَقَدَ تِسْعِينَ^(٢).

في «سُبُلِ السَّلَامِ» ذَكَرَ فِي آخِرِ الصَّلَاةِ عِدَّةُ صِفَاتٍ لِهَذِهِ الْأَعْدَادِ، تَسْتَعْمَلُهَا الْعَرَبُ وَعَلَى كُلِّ حَالٍ هِيَ اصطلاحاتٌ عندهم.



ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٢٩٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ عَلْقَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ: «فِي الْجُمُعَةِ سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ قَائِمٌ يُصَلِّي فَسَأَلَ اللَّهَ خَيْرًا إِلَّا أَعْطَاهُ». وَقَالَ بِيَدِهِ وَوَضَعَ أُذُنَيْهِ عَلَى بَطْنِ الْوُسْطَى وَالْخَنْصِرِ قُلْنَا: يُزَهِّدُهَا.

٥٢٩٥- وَقَالَ الْأَوْيسِيُّ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: عَدَا يَهُودِيٌّ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَارِيَةٍ، فَأَخَذَ أَوْضَاحًا كَانَتْ عَلَيْهَا وَرَضَخَ رَأْسَهَا، فَاتَى بِهَا أَهْلَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ فِي آخِرِ رَمَقٍ وَقَدْ أُضْمِتَتْ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَكَ؟ فُلَانٌ؟». لِغَيْرِ الَّذِي قَتَلَهَا فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَنْ لَا، فَقَالَ: لِرَجُلٍ آخَرَ غَيْرِ الَّذِي قَتَلَهَا فَأَشَارَتْ أَنْ لَا. فَقَالَ: «فُلَانٌ؟» لِقَاتِلِهَا فَأَشَارَتْ أَنْ نَعَمْ. فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَضَخَ رَأْسَهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ.

(١) أخرجه مسلم (١٢٧٢).

(٢) أخرجه مسلم (٢٨٨٠).

في هذا: دليلٌ على أن كلامَ الْمُحْتَضَرِّ مُعْتَبَرٌ؛ لأنه إذا اعتُبرتْ إشارتهُ فنطقه من باب أولى، ما لم نعلم أنه هذيان فلا نقبل لا في الإشارة ولا في النطق.

وفيه أيضًا: أن القاتل يُقتل بمثل ما قتل به لا بالسيف خلافاً لمن قال: إنه يُقتل بالسيف، فإذا قتل بِسُومٍ؛ قُتِلَناه بِسُومٍ، بِصَعَقٍ كهربائي؛ قُتِلَناه بالصعق الكهربائي، بِشَقٍّ البطن؛ نَشَقُّ بطنه، المهم أننا نفعل به كما فعل^(١)؛ لقول الله تعالى: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]. وقال أيضًا: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [البقرة: ١٢٦]. وهذا الحديث أيضًا صريح في هذا الموضوع.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٢٩٦ - حَدَّثَنَا قَيْصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْفِتْنَةُ مِنْ هَاهُنَا». وَأَشَارَ إِلَى الْمَشْرِقِ^(١).

الشاهد هو: قوله: «وأشار» لكن هنا هذه إشارة للتعيين، كما قال: من هنا، ما قال من المشرق، لو قال من المشرق لَعَيَّنَهُ بِالنُّطْقِ، لكن لما قال: من هنا، «هنا» مُبْهِمٌ لا يُدْرِي يصلح لكل جهة. فلما أشار هنا للمشرق، أُعْتَبِرَ أن الفتنة تكون من المشرق.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٢٩٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: كُنَّا فِي سَفَرٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا غَرَبَتْ

(١) سئل الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: إذا قتل رجل رجلاً بشيء محرم، فهل يقتل بهذا الشيء؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: بعض العلماء استثنوا ما لو تَلَوَّطَ به حتى مات من اللواط فلا يُتَلَوَّطُ به.

وسئل أيضًا: لو قُتِلَ بالنَّارِ هل يُقْتَلُ بالنَّارِ؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: نعم يُقْتَلُ بالنَّارِ، وهذا قِصَاصٌ وليس من بابِ التَّعْذِيبِ.

(٢) أخرجه مسلم (٢٩٠٥).

الشَّمْسُ قَالَ لِرَجُلٍ: «انْزِلْ فَاجْدَحْ لِي». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ أَمْسَيْتَ. ثُمَّ قَالَ: «انْزِلْ فَاجْدَحْ». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ أَمْسَيْتَ إِنَّ عَلَيْكَ نَهَارًا. ثُمَّ قَالَ: «انْزِلْ فَاجْدَحْ». فَانْزَلَ فَاجْدَحَ لَهُ فِي الثَّالِثَةِ، فَشَرِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ أَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى الْمَشْرِقِ فَقَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ اللَّيْلَ قَدْ أَقْبَلَ مِنْ هَاهُنَا فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ»^(١).
ثُمَّ قَالَ الْبَحَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٢٩٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عَثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدًا مِنْكُمْ نِدَاءُ بَلَالٍ - أَوْ قَالَ أَذَانَهُ - مِنْ سَحُورِهِ فَإِنَّمَا يُنَادِي - أَوْ قَالَ يُؤَذِّنُ - لِيَرْجِعَ قَائِمَكُمْ». وَلَيْسَ أَنْ يَقُولَ كَأَنَّهُ يَعْنِي الصُّبْحَ أَوْ الْفَجْرَ وَأَظْهَرَ يَزِيدُ يَدِيهِ ثُمَّ مَدَّ إِحْدَاهُمَا مِنَ الْأُخْرَى^(١).

٥٢٩٩ - وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رِبْعَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزٍ، سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلُ الْبَخِيلِ وَالْمُنْفِقِ كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جُبَّتَانِ مِنْ حَدِيدٍ مِنْ لَدُنْ تَدْيِيهِمَا إِلَى تَرَاقِيهِمَا، فَأَمَّا الْمُنْفِقُ فَلَا يُنْفِقُ شَيْئًا إِلَّا مَادَتْ عَلَى جِلْدِهِ حَتَّى تُجَنَّ بَنَانُهُ وَتَعْفُو أَثَرُهُ، وَأَمَّا الْبَخِيلُ فَلَا يُرِيدُ يُنْفِقُ إِلَّا لَزِمَتْ كُلُّ حَلَقَةٍ مَوْضِعَهَا فَهُوَ يُوسِعُهَا فَلَا تَتَّسِعُ». وَيُشِيرُ بِإِصْبَعِهِ إِلَى حَلْقِهِ.

هذان الحديثان فيهما ما سبق من العمل بالإشارة، وقد تقدّم أن العمل بالإشارة ثابت شرعاً سواء كان ممن لا يستطيع الكلام كالأخرس، أو ممن يستطيع الكلام، والحديث هذا أيضاً يقول: أشار، وليس أن يقول كأنه الصبح أو الفجر وأظهر يديه ثم مد إحداها من الأخرى؛ لأنّ الفجر الثاني الصادق يكون مستطيئاً متسعاً من الجنوب إلى الشمال، وهناك فجر آخر أيضاً يُسَمَّى الفجر الكاذب، وهذا يكون مستطيئاً، لا مستطيئاً، مستطيئاً: يعني: يمتد من الشرق إلى الغرب، قالوا: والفرق بينه وبين الفجر الصادق: من ثلاثة أوجه:

(١) أخرجه مسلم (١١٠١).

(٢) أخرجه مسلم (١٠٩٣).

الوجه الأول: الفجرُ الصادقُ مستطيرٌ من الشمالِ إلى الجنوبِ، وذاك مستطيلٌ من الشرق إلى الغرب.

والوجه الثاني: الفجرُ الصادقُ يزداد نورًا، كلما تبعته، والفجر الكاذب يُظلم ويضمحل.
والوجه الثالث: الفجرُ الصادقُ مُتصلٌ بالأفق، والفجر الكاذب بينه وبين الأفق ظلمة.
فهذه ثلاثة فروقٌ بين الفجرِ الصادقِ والفجرِ الكاذبِ، والذي عليه المدار هو الفجرُ الصادقُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُحَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٥ - بَابُ اللَّعَانِ.

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ ﴿النِّسَاءُ: ٦٠-٩٠﴾.

فَإِذَا قَدْ خَرَسَ امْرَأَتُهُ بِكِتَابَةٍ أَوْ إِشَارَةٍ أَوْ بِإِيمَاءٍ مَعْرُوفٍ فَهُوَ كَالْمُتَكَلِّمِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ أَجَازَ الْإِشَارَةَ فِي الْفَرَائِضِ، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْحِجَازِ وَأَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ ﴿النِّسَاءُ: ٦١﴾.

وَقَالَ الضَّحَّاكُ: ﴿الْأَرْمَازُ﴾ ﴿النِّسَاءُ: ٤١﴾. إِلَّا إِشَارَةً. وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: لَا حَدَّ وَلَا لِعَانَ. ثُمَّ زَعَمَ أَنَّ الطَّلَاقَ بِكِتَابٍ أَوْ إِشَارَةٍ أَوْ إِيمَاءٍ جَائِزٌ. وَلَيْسَ بَيْنَ الطَّلَاقِ وَالْقَذْفِ فَرْقٌ. فَإِنْ قَالَ: الْقَذْفُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِكَلَامٍ، قِيلَ لَهُ: كَذَلِكَ الطَّلَاقُ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِكَلَامٍ وَإِلَّا بَطَلَ الطَّلَاقُ وَالْقَذْفُ، وَكَذَلِكَ الْعِنَقُ. وَكَذَلِكَ الْأَصَمُّ يُلَاعِنُ. وَقَالَ الشَّعْبِيُّ وَقَتَادَةُ: إِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ. فَأَشَارَ بِأَصَابِعِهِ تَبَيَّنَ مِنْهُ بِإِشَارَتِهِ. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: الْأَخْرَسُ إِذَا كَتَبَ الطَّلَاقَ بِيَدِهِ لَزِمَهُ. وَقَالَ حَمَّادٌ: الْأَخْرَسُ وَالْأَصَمُّ إِنْ قَالَ بِرَأْسِهِ جَازَ.

يقول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «باب اللعان». اللعان مصدر: لاعن، يُلاعن، وهو -أي: اللعان-: شهاداتٌ مؤكّدةٌ بيمين، وإن شئت فقل: أيانٌ مؤكّدةٌ بشهادتين على

صِدْقُ مَا ادَّعَاهُ الزَّوْجُ عَلَى امْرَأَتِهِ مِنَ الزَّنا، ومِثَالُ ذَلِكَ: قَالَ رَجُلٌ: إِنَّ امْرَأَتَهُ قَدْ زَنَتِ، نَقُولُ لَهُ: الْآنَ إِمَّا أَنْ تَأْتِيَ بَيِّنَةً، فَإِنْ قَالَ: لَا بَيِّنَةَ، قُلْنَا: إِنْ أَقَرَّتْ هِيَ حَدَّثَتْ وَدُرِيَ عَنْكَ الْحَدُّ، وَإِنْ أَنْكَرَتْ فَعَلَيْهِ حَدُّ قَذْفٍ ثَمَانُونَ جَلْدَةً إِلَّا أَنْ يُلَاعِنَ.

وَفِي اللَّعَانِ يَحْضُرُ الزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ عِنْدَ الْحَاكِمِ الشَّرْعِيِّ وَيَعْظُمُهُمَا أَوَّلًا وَيُخَوِّفُهُمَا مِنَ اللَّهِ ﷻ، فَإِذَا أَصْرًا بِأَنْ أَصَرَ الزَّوْجُ عَلَى الْقَذْفِ وَالزَّوْجَةُ عَلَى نَفْسِهِ، أُجْرِيَ اللَّعَانُ بَيْنَهُمَا، فَيُقَالُ لِلزَّوْجِ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ أَنَّكَ صَادِقٌ وَفِي الْخَامِسَةِ وَأَنْ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْكَ إِنْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ.

فَإِذَا لَاعَنَ، قُلْنَا لَهَا: لَا عَنِي. فَتَشْهَدُ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ مِنَ الْكَاذِبِينَ، وَالْخَامِسَةَ: أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ. فَإِذَا تَمَّ هَذَا اللَّعَانُ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا تَفْرِيقًا مُؤَبَّدًا فَلَا تَحِلُّ لَهُ أَبَدًا هَكَذَا جَرَى فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ.

فَإِنْ أَبَتْ أَنْ تُلَاعِنَ فَهَلْ تُحَدِّثُ؟

الصَّحِيحُ: أَنَّهَا تُحَدِّثُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الشَّهَادَاتِ أَوْ هَذِهِ الْإِيمَانَ الْمُؤَكَّدَةَ بِالشَّهَادَاتِ تَقُومُ مَقَامَ شَهَادَةِ أَرْبَعَةِ رِجَالٍ، وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَذَرُوهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ﴾ [النِّسَاءُ: ٨]. أَيْ عَذَابٍ يُدْرَأُ؟ الْحَدُّ، وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنْ الْمُرَادُ بِالْعَذَابِ الْحَبْسُ، وَأَنَّهَا إِذَا أَبَتْ أَنْ تُلَاعِنَ حُبِسَتْ حَتَّى تُقَرَّ أَوْ تُلَاعِنَ، أَوْ تَمُوتَ. وَلَكِنْ هَذَا قَوْلٌ بَعِيدٌ مِنَ الصَّوَابِ.

إِذَا: هَذَا هُوَ اللَّعَانُ وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ وَلَوْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ١﴾ وَالْخَامِسَةَ أَنْ لَعْنَتَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ٢﴾.

هِنَا أَتَى بِضَمِيرِ الْغَائِبِ، لَكِنَّ الزَّوْجَ يَقُولُهَا بِضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَذَرُوهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ٨﴾ وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ٩﴾ وَهِنَا فُرِّقَ بَيْنَ الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ، فَفِي الزَّوْجِ قَالَ: ﴿لَعْنَتَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ وَفِي الزَّوْجَةِ قَالَ: ﴿غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ وَالْغَضَبُ أَشَدُّ مِنَ اللَّعْنَةِ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ أَقْرَبُ إِلَى الصَّدَقِ مِنْهَا فِي هَذِهِ الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ زَوْجًا يُدْثَسَ فِرَاشُهُ إِلَّا وَهُوَ صَادِقٌ، وَيُمْكِنُ لِلزَّوْجَةِ بِكُلِّ سَهْوَةٍ أَنْ تَنْفِي عَنْ نَفْسِهَا هَذَا لِتُبَرِّئَ سَاحَتَهَا، فَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ مِنَ الزَّوْجِ بَعِيدًا، وَمِنَ الزَّوْجَةِ قَرِيبًا،

صار نصيبُ الزوجِ اللعنَ، ونصيبُ الزوجةِ الغضبَ.

ثم تطرَّقَ البخاريُّ رَحِمَهُ اللهُ لِمَسْأَلَةٍ فقهيةٍ وهي هل إذا قَذَفَ الأخرسُ امرأته بكتابةٍ أو إشارةٍ فهل يكونُ كالمتكلمِ أو لا؟ يرى رَحِمَهُ اللهُ أنه كالمتكلمِ، قال: وذلك لأن النبي ﷺ قد أجاز الإشارةَ في الفرائضِ، وإذا جاز ذلك في الفرائضِ. وهي من الواجباتِ، جاز ذلك في هذا.

وقوله: «وهو قولُ بعضِ أهلِ الحجازِ وأهلِ العلمِ». الغالبُ أنه إذا قال: أهْلُ الحجازِ فهو يريدُ به المالكيةَ؛ لأن الإمامَ مالكا هو إمامُ أهلِ المدينةِ.

وقوله: «وقال بعضُ الناسِ». وكأنه يريدُ أبا حنيفةً لأن البخاريَّ إذا قال: قال بعضُ الناسِ فالغالبُ أنه يعني أبا حنيفةً: ثم ذكر قوله: لا حدَّ ولا لعانَ فيما إذا قَذَفَ الأخرسُ زوجته بالإشارةِ، ثم زعمَ أن الطلاقَ بكتابٍ أو إشارةٍ أو إسماءٍ جائزٌ؛ يعني: ماضياً وناظراً، وليس الغرضُ من الجوازِ هو جوازُ التكليفِ الذي هو ضدُّ الحرامِ.

وقوله: «وليس بين الطلاقِ والقذفِ فرقٌ». فإن قال: القذفُ لا يكونُ إلا بكلامٍ. قيل له: كذلك الطلاقُ لا يكونُ إلا بكلامٍ، وإلا بطل الطلاقُ والقذفُ. يعني: وإن لم تقل بذلك.

فالمهمُّ: أن البخاريَّ رَحِمَهُ اللهُ يُحاوِلُ أن يُسوِّيَ بينَ القذفِ والطلاقِ، ويقول: إذا كان الطلاقُ يقعُ بالإشارةِ فالقذفُ يقعُ كذلك بالإشارةِ، والآخرُ يقولون: لا، الفرقُ بينهما أن الطلاقَ له حكمٌ ونفوذٌ، ويقعُ من الهازلِ والجادِّ، وحكمه يقعُ بالمتكلمِ نفسه، أما القذفُ فإن حكمه يتعلقُ بالغيرِ؛ لأن القذفَ إنما وجب فيه الحدُّ؛ لأنه يُدَنِّسُ عِرْضَ المقدوفِ، ولا يُدَنِّسُ العِرْضَ إلا بالقولِ والكلامِ، أما مجردُ الإشارةِ فإنه لا يَحْصُلُ بها تَدَنُّسٌ كما يَحْصُلُ بالكلامِ، حتى لو أشارَ بيده مثلاً إلى ما يُفْهَمُ منه فِعْلُ الفاحشةِ، فإنه ليس كالكلامِ؛ لأن الكلامَ صريحٌ مثل أن يقولَ له مثلاً: أنت زانٍ، لكنَّ هذا لا يُصَرِّحُ بذلك.

وعلى كل حالٍ: فإن الإشارةَ إذا كانت من غيرِ الأخرسِ فالظاهرُ أن الصوابَ مع

من يقول إنها ليست كالعبارة، وأنها لا تُعْتَبَرُ قَذْفًا. لكن يُعَدَّرُ الإنسانُ عليها، وإن كانت من أخرس، فالراجح قول من يقول: إنها قذف؛ لأن الأخرس ليس له طريق إلا هذا، أي: الإشارة، لكن بشرط أن يكون هناك قرينة تدل على أنه أراد القذف؛ لأنه قد يشير مثلاً بما يدل على الجماع ويريد أنه جامع زوجته لأنه ما ندرى، حتى لو قال هكذا؛ يشير إليه وأشار بعلامة الجماع، فقد يريد أنك أنتَ تجامعُ زوجتك مثلاً، أو أن أباك جامع أمك أو ما أشبه ذلك، فليس بصريح، فإذا وُجِدَ قرينة كُفُوضِيَّةٌ مثلاً، وأشار الأخرس بهذا، فالظاهرُ حينئذٍ أن الصوابَ مع من يقول: إنه قذفٌ لوجودِ القرينة.

❦ وقوله: «وكذلك الأصمُّ يُلاعِنُ». وهل الأصمُّ يتكلم؟

الجوابُ: نعم، يتكلمُ ويُلاعِنُ، وإن كان لا يسمعُ ما تقوله الزوجة؛ لأن المقصودَ سماعَ الحكماء، والحاكمُ سيكونُ عندهما حين اللعان.

❦ وقوله: «وقال الشعبي وقتادة: إذا قال أنت طالق فأشار بأصابعه تبين منه بإشارته». رغم أنه قال: أنت طالق وما قال ثلاثاً لكن يقول: إن الإشارة تقوِّمُ مقامَ النطق، فإنها تبين؛ لأنه أشار بأصابعه إلى أن الطلاق ثلاثٌ، وهذا هو المشهور عند عامة العلماء أن الطلاق الثلاث يقع ثلاثاً وتبين به المرأة، والصحيح أنه لا يقع إلا واحدة.

❦ وقوله: «وقال إبراهيم: الأخرس إذا كتب الطلاق بيده لزمه». وكذلك إذا كتبه غير الأخرس؛ لأن الكتابة تصریحٌ، فإذا كتب الناطق الطلاق بيده، وقال زوجتي فلانة طالق وقع الطلاق.

❦ وقوله: «وقال حماد: الأخرس والأصمُّ إن قال برأسه جاز». يقول: قال برأسه رغم أن القول يكون باللسان؛ لأن القول قد يُطْلَقُ على الفعل كما قال النبي ﷺ لعمار بن ياسر: «إنما كان يكفيك أن تقول بيدك هكذا»^(١). وضرب الأرض.

وكما تقول قال فلان هكذا. يعني: بيده، فالأصمُّ والأخرس أيضاً إذا قال برأسه؛ يعني: أشار فإنه يقع الطلاق منه.

(١) أخرجه البخاري (٣٣٨)، ومسلم (٧٩٨).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٣٠٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ دُورِ الْأَنْصَارِ». قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «بَنُو النَّجَّارِ، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ بَنُو عَبْدِ الْأَشْهَلِ، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ بَنُو الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ بَنُو سَاعِدَةَ»، ثُمَّ قَالَ بِيَدِهِ فَقَبَضَ أَصَابِعَهُ ثُمَّ بَسَطَهُنَّ كَالرَّامِي بِيَدِهِ ثُمَّ قَالَ: «وَفِي كُلِّ دُورِ الْأَنْصَارِ خَيْرٌ»^(١).

هذا الحديث مثل قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أُولِيكِ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلَوْنَ﴾ [التوبة: ١٠]. ثم قال: ﴿وَلَا وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَى﴾. فبعد أن فاضل النبي ﷺ بين دور الأنصار قال: «وفي كل دور الأنصار خير». وذلك لئلا يحصل بهذه المفاضلة تنقص للمفضول وإعجاب للفاضل.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٣٠١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ، قَالَ أَبُو حَازِمٍ: سَمِعْتُهُ مِنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ كَهَذِهِ مِنْ هَذِهِ - أَوْ كَهَاتَيْنِ - وَفَرَنَ بَيْنَ السَّبَابَةِ وَالْوُسْطَى»^(١).

٥٣٠٢ - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا جَبَلَةُ بْنُ سُحَيْمٍ سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا»؛ يَعْنِي: ثَلَاثِينَ. ثُمَّ قَالَ: «وَهَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا»؛ يَعْنِي: تِسْعًا وَعَشْرِينَ. يَقُولُ: «مَرَّةً ثَلَاثِينَ وَمَرَّةً تِسْعًا وَعَشْرِينَ»^(١).

(١) أخرجه مسلم (٢٥١١، ٢٥١٢) من حديث أبي هريرة وأبي أسيد الأنصاري.

(٢) أخرجه مسلم (٨٦٧) من حديث جابر، وأخرجه -أيضاً- (٢٥٩١) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (١٠٨٠).

٥٣٠٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ -وَأَشَارَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ نَحْوَ الْيَمَنِ-: «الْإِيمَانُ هَاهُنَا -مَرَّتَيْنِ- أَلَا وَإِنَّ الْقَسْوَةَ وَغِلْظَ الْقُلُوبِ فِي الْفَدَّادِينَ حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنَا الشَّيْطَانِ رَبِيعَةً وَمُضَرًّا»^(١).

٥٣٠٤- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَأَنَا وَكَافِلُ الْيَتِيمِ فِي الْجَنَّةِ». هَكَذَا وَأَشَارَ بِالسَّبَابَةِ وَالْوُسْطَى وَفَرَّجَ بَيْنَهُمَا شَيْئًا^(٢).

[الحديث ٥٣٠٤ - طرفه في: ٦٠٠٥].

كلُّ هذه الأحاديث فيها العملُ بالإشارة، وفي الحديث الذي قَبْلَ هذا بيانُ أن الفَدَّادِينَ أصحابَ الإبلِ عندهم قسوةٌ وَغِلْظٌ تُشَبِّهُ طَبَاعَ الْإِبِلِ، وأما رِعاَةُ الغنمِ ففيهم السكينةُ والهدوءُ، ولهذا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّهُ كَانَ رَعَى الْغَنَمَ عَلَى قَرَارِيطَ لِأَهْلِ مَكَّةَ، وَمَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَرَعَى الْغَنَمَ لِأَجْلِ أَنْ تَبْقَى فِي قَلْبِهِ السَّكِينَةُ مَعَ التَّوَجُّهِ وَالْإِرْشَادِ».

على كُلِّ حَالٍ: نَحْنُ نَقُولُ فِي الْإِشَارَةِ: أَنَّ لِلْمَشِيرِ حَالِينَ:

الحَالُ الْأَوَّلَى: أَنْ يَكُونَ عَاجِزًا عَنِ النُّطْقِ شَرْعًا أَوْ حَسًّا، فَهَذَا لَا شَكَّ فِي الْعَمَلِ بِإِشَارَتِهِ، وَمِثَالُ الْعَاجِزِ حَسًّا مَنْ بِهِ آفَةٌ تَمْنَعُهُ مِنَ النُّطْقِ، سِوَاءٍ كَانَتْ هَذِهِ الْآفَةُ عَارِضَةً أَوْ لَازِمَةً، فَالْعَارِضَةُ كَرَجَلٍ حَصَلَ لَهُ عِلَّةٌ فِي لِسَانِهِ فَعَجَزَ أَنْ يَتَكَلَّمَ، وَاللَّازِمَةُ كَالْأَخْرَسِ.

وَأَمَّا الْعَجْزُ الشَّرْعِيُّ كَأَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّ الَّذِي فِي الصَّلَاةِ عَاجِزٌ شَرْعًا عَنِ النُّطْقِ لِأَنَّهُ إِذَا تَكَلَّمَ أَبْطَلَ صَلَاتَهُ؛ وَلِهَذَا لَمَّا صَلَّى الْقَوْمُ قِيَامًا خَلَفَ النَّبِيُّ ﷺ أَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ اجْلِسُوا، فَجَلَسُوا^(٣).

(١) أخرجه مسلم (٥١).

(٢) أخرجه مسلم (٢٩٨٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٦٨٨)، ومسلم (٤١٢).

أما إذا كانت الإشارة من غير عاجزٍ لا حسًا ولا شرعًا فهل يُعْمَلُ بها أو لا؟
الجواب: الصحيح أنه يعمل بها إلا ما يحتاج إلى تصريح فهذا لا يعمل بها وذلك
لأن الإشارة قد لا تُفِيدُ التصريح، وإن كانت أحيانًا تفيدُ التصريح كالنطق كما لو قيل
لشخصٍ أفعلت كذا فأشار؛ أي: نعم فهذا صريحٌ؛ لأنه كالنطق تمامًا.



- ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٦- بَابُ إِذَا عَرَّضَ بِنْفِي الْوَلَدِ.

٥٣٠٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ
الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وُلِدَ لِي غُلَامٌ أَسْوَدُ.
فَقَالَ: «هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟». قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «مَا أَلْوَانُهَا؟». قَالَ: حُمْرٌ. قَالَ: «هَلْ فِيهَا
مِنْ أَوْرَقٍ؟». قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَأَنَّى ذَلِكَ؟». قَالَ: لَعَلَّهُ نَزَعَهُ عِرْقٌ. قَالَ: «فَلَعَلَّ ابْنَكَ
هَذَا نَزَعَهُ»^(١).

[الحديث ٥٣٠٥ - طرفه في: ٦٨٤٧، ٧٣١٤].

في هذا الحديث: دليلٌ على أن الإنسان إذا عَرَّضَ بِنْفِي الْوَلَدِ فَإِنَّ هَذَا لَا يُعَدُّ قَذْفًا؛
لأنه لو كان قذفًا لَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِجَلْدِهِ أو المَلَاعِنَةِ، لكنَّه لَا يَكُونُ قَذْفًا.

وفيه: دليلٌ على حسنِ تعليمِ الرسولِ ﷺ وحُكْمَتِهِ؛ لأنه خَاطَبَ هَذَا الرَّجُلَ بِأَمْرِ
يَقْتَنِعُ بِهِ، خَاطَبَهُ بِالْإِبِلِ؛ لأنه سَأَلَهُ: «هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «مَا أَلْوَانُهَا؟»
قَالَ: حُمْرٌ. قَالَ: «هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَأَنَّى ذَلِكَ؟» قَالَ: لَعَلَّهُ نَزَعَهُ
عِرْقٌ. قَالَ: «فَلَعَلَّ ابْنَكَ هَذَا نَزَعَهُ». يَعْنِي؛ لَعَلَّ أَجْدَادَهُ أو جَدَاتِهِ مِنْ قِبَلِ أَبِيهِ أو أُمِّهِ
كَانَ فِيهِمْ أَسْوَدُ فَنَزَعَهُ هَذَا الْعِرْقُ.

والْحَقِيقَةُ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ تَشَكُّلٌ عَلَى الرَّجُلِ؛ لأنه رَجُلٌ أَبْيَضُ

اللون وامراته بيضاء اللون فكيف تأتي المرأة بطفل أسود؟! هذه تُوقِعُ الريبة، ولكن النبي ﷺ أتى بدليل حسي واقِع، وهو احتمالُ أَنَّهُ نَزَعَهُ عِرْقُ.

وفي هذا الحديث: دليلٌ على أَن للشارع تشوقاً لإثباتِ النسبِ وإلحاقه؛ لأن هذا الولد لو لم يكن من أبيه لكان لا نسبَ له، لكن الرسول ﷺ حرص على أَن يكون النسبُ للأب؛ ولهذا قال ﷺ في حديثٍ آخر: «الولد للفراش وللعاهر الحجر»^(١). ومن ثَمَّ كان القولُ الراجحُ أَنَّهُ لو قُدِّرَ أَنَّ رجلاً شاهدَ امرأته تزني -والعياذُ بالله- أو أقرَّت عنده بذلك، فإن له أَن يجامِعَهَا فوراً، ولا ينتظرُ لا استبراء ولا عِدَّةً؛ لأن الولد للفراش، حتى لو فُرِضَ أَن الزاني نازعه فيه بعدَ ولادته، وقال الزوج: هذا ولدي فالولدُ للزوج وللعاهر الحجر وإذا كان الولدُ للزوج فله أَن يطأ زوجته فوراً، وهذا أحسنُ من الانتظار؛ لأنَّهُ ربما تعلقَ بوليدٍ من هذا الرجل الزاني، ويبقى الأمرُ مُشْكِلاً، فإذا أزال عنه هذا الشكَّ وجامعَهَا، فإن الولدَ الذي يأتي بعدَ ذلك يكون للزوج.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٧- باب إِيْلَافِ الْمُلَاعِنِ.

٥٣٠٦- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ قَذَفَ امْرَأَتَهُ، فَأَخْلَفَهَا النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا^(٢).

٢٨- باب يَبْدَأُ الرَّجُلُ بِالتَّلَاعُنِ.

٥٣٠٧- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةٍ قَذَفَ امْرَأَتَهُ فَجَاءَ فَشَهِدَ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ». ثُمَّ قَامَتْ فَشَهِدَتْ.

(١) أخرجه البخاري (٢٤٢١)، ومسلم (١٤٥٧).

(٢) أخرجه مسلم (١٤٩٣).

وهذا صحيحٌ فلا شكَّ أن أحدهما كاذبٌ فيه دليلٌ على أن النقيضين لا يرتفعان ولا يجتمعان، فالصدق والكذب نقيضان؛ ولهذا قال: «إن الله يعلم أن أحكما كاذبٌ» فلا يوجد أحدٌ يقول قد يكون كاذبًا والثاني يقول: قد يكون صادقًا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٩- باب اللعانِ وَمَنْ طَلَّقَ بَعْدَ اللَّعَانِ.

٥٣٠٨- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُيُومِرَ الْعَجْلَانِيَّ جَاءَ إِلَى عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ الْأَنْصَارِيِّ فَقَالَ لَهُ: يَا عَاصِمُ أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقَلْتُهُ فَتَقَتَّلُونَهُ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ سَلِّ لِي يَا عَاصِمُ عَنْ ذَلِكَ. فَسَأَلَ عَاصِمٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسَائِلَ وَعَابَهَا حَتَّى كَبُرَ عَلَى عَاصِمٍ مَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا رَجَعَ عَاصِمٌ إِلَى أَهْلِهِ، جَاءَ عُيُومِرٌ فَقَالَ: يَا عَاصِمُ مَاذَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ عَاصِمٌ لِعُيُومِرَ: لَمْ تَأْتِنِي بِخَيْرٍ؛ قَدْ كَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي سَأَلْتُهُ عَنْهَا. فَقَالَ عُيُومِرٌ: وَاللَّهِ لَا أَنْتَهِيَ حَتَّى أَسْأَلَهُ عَنْهَا. فَأَقْبَلَ عُيُومِرٌ حَتَّى جَاءَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَسَطَ النَّاسِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقَلْتُهُ فَتَقَتَّلُونَهُ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ أَنْزَلَ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ فَادْهَبْ فَأَتِ بِهَا» قَالَ سَهْلٌ: فَتَلَاعَنَّا وَأَنَا مَعَ النَّاسِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا فَرَّغَا مِنْ تَلَاعُنِهَا قَالَ عُيُومِرٌ: كَذَبْتُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَمْسَكْتُهَا. فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ فَكَانَتْ سُنَّةَ الْمُتَلَاعِنِينَ^(١).

سبق لنا معنى اللعانِ وصورته وأنه يفارق الزوجُ القاذفُ الأجنبيَّ؛ لأن القاذفَ

الأجنبيّ إما أن يقيمَ البينةَ بشهودٍ أو إقرارِ المقذوفِ أو يُجلَدَ ثمانينَ جلدةً، أما الزوجُ فيختلفُ فله إسقاطُ الحدِّ باللعان.

وفي هذا الحديثِ الذي أشار إليه المؤلفُ رَحِمَهُ اللهُ دليلاً على جوازِ التوكيلِ في السؤالِ في العلم؛ لأنَّ عويمراً وكلَّ عاصمَ بنَ عديٍّ.

وفيه: دليلٌ على أن الإنسانَ إذا قُتلَ شخصاً فالأصلُ أن يُقتَلَ به وذلك من قوله: أَيْقَلُهُ فَنَقْتَلُوهُ؟ فَإِنْ ادَّعَى الْقَاتِلُ أَنَّهُ مُدَّافِعٌ، أَوْ أَنَّهُ مُسْتَحِقُّ طَوْلَبَ بِالْبَيِّنَةِ، فَإِنْ أَتَى بِبَيِّنَةٍ وَإِلَّا قُتِلَ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْعَصْمَةُ، بَلْ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي»^(١). ولو قبلنا دعوى كلِّ قاتلٍ أَنَّهُ مُدَّافِعٌ لَأَمَكْنَ لِكُلِّ شَخْصٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآخَرٍ إِلَى بَيْتِهِ فَيَقْتَلَهُ، ثُمَّ يَدَّعِي أَنَّهُ مُهَاجِمٌ، وَأَنَّهُ قَتَلَهُ مُدَافِعاً عَنْ نَفْسِهِ وَأَهْلِهِ.

فَإِنْ قَالَ قَاتِلٌ: فَإِذَا وَجَدَ الْإِنْسَانَ عَلَى أَهْلِهِ رَجُلًا فَهَلْ يَقْتُلُهُ أَوْ لَا، وَهَلْ قَتَلَهُ إِيَّاهُ مِنْ بَابِ الْمُدَافَعَةِ أَوْ مِنْ بَابِ الْعُقُوبَةِ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ يَقْتُلُهُ وَقَتْلُهُ إِيَّاهُ مِنْ بَابِ الْعُقُوبَةِ، لَا مِنْ بَابِ الْمُدَافَعَةِ فَيَجُوزُ أَنْ يَأْتِيَ إِلَيْهِ وَيَقْتُلَهُ بَدُونِ إِنْذَارٍ، وَقَدْ وَقَعَتْ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ فِي زَمَنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فَاحْكُمُوا إِلَيْهِ، فَقَالَ الْقَاتِلُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنْ كَانَ بَيْنَ فَخِذَيَّ امْرَأَتِي أَحَدٌ فَأَنَا قَتَلْتُهُ فَأَقْرَأْ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ، فَأَخَذَ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ السِّيفَ مِنْهُ وَهَزَّهُ، وَقَالَ: إِنْ عَادُوا فَعُدُّ.

وهذه المسألة ليست من بابِ دفعِ الصائلِ، ونظيرها من نظرٍ إلى بيتك من شقوقِ البابِ فإنه يجوزُ أن تَفْقَأَ عَيْنَهُ وَلَوْ بِأَنْ تَخْتَلَهُ^(٢)؛ أَي: بَدُونِ إِنْذَارٍ، فَلَوْ رَأَيْتَ إِنْسَانًا يَنْظُرُ مِنْ شَقْوِقِ الْبَابِ، وَأَخَذَتْ شَيْئًا تَفْقَأُ بِهِ عَيْنَهُ؛ بِرَمْحٍ أَوْ غَيْرِهِ ثُمَّ فَقَأَتْ عَيْنَهُ حَتَّى سَالَتْ عَلَى خَدِّهِ.

فإنك لا تَضْمَنُهُ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ الْعُقُوبَةِ وَلَيْسَ مِنْ بَابِ دَفْعِ الصَّائِلِ.

(١) أخرجه الترمذي (١٣١٤).

(٢) أخرجه البخاري (٦٨٨٨).

وفيه أيضًا: أن الرسول ﷺ كان يكره مثل هذه المسائل؛ لأنها أمرٌ شنيعٌ -والعياذُ بالله- فكره هذا وكأن الرسول ﷺ رأى أن المسألةَ فَرَضِيَّةٌ تَصَوِيرِيَّةٌ وليست واقعةً، فلهذا كره المسائلَ وعابها ولم يُجِبْ.

وفيه أيضًا: أن الإنسان قد يكون سببًا في أن يُخَجَّلَ أخيه المسلم؛ لأن عاصمًا خَجَّلَ من كراهة النبي ﷺ لهذه المسائل وعييه لها.

وفي قوله ﷺ: «قد أنزل الله فيك وفي صاحبك». دليلٌ على أن قضية عويمر كانت متأخرة عن قضية هلال بن أمية رضي الله عنه؛ لأنه قال: «قد أنزل الله فيك». وهذا يدل على أن قصة عويمر ليست هي السبب في نزول آية اللعان.

وفيه: دليلٌ على ما قاله المؤلف من طلاق الرجل زوجته بعد لعانها، وهذه من الأمور المشككة؛ لأنه يُقال إن كان اللعان سببًا في الفرقة، وهي فرقةٌ بائنةٌ للتحريم المؤبد، فكيف يكون الطلاق، وإن لم يكن فرقةً فكيف يجوز الطلاق الثلاث، وأنتم تقولون: إن الطلاق الثلاث في فم واحدٍ حرامٌ. وهذا الرجل يقول فطلقها ثلاثًا قبل أن يأمره النبي ﷺ.

الجواب أن يقال: قد أخذ بالثاني الشافعي رحمته الله وقال: إن الطلاق الثلاث جائزٌ وليس بحرام؛ لأن النبي ﷺ أقرَّ عويمرًا على تطليق امرأته ثلاثًا، لكنه يرى أن الزوجة تبينُ به؛ أي: بالطلاق الثلاث كما هو قول جمهور أهل العلم.

ومنهم من قال: إن هذا الطلاق الثلاث لا أثر له، وإنما هو من باب التأكيد؛ تأكيد البيونة، وأنه باللعان تتم البيونة بينهما سواء طلق أم لم يطلق، فيقع هذا الطلاق مؤكدًا للبيونة لا مؤسسًا لها؛ ولهذا لم ينكر النبي ﷺ عليه؛ لأنه لا أثر له سوى التأكيد، وأنكر على من طلق امرأته ثلاثًا وقال: «أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم» ^(١). وغضب، وهذا القول أقرب إلى الصواب من القول الأول؛ أن المرأة باللعان تبينُ

(١) أخرجه النسائي (٣٤٠١).

بينونة كبرى فلا تحلُّ له أبداً، بل هي أكبرُ البيّناتِ؛ لأن البيّناتِ ثلاثٌ: بينونةٌ صُغرى، وبينونةٌ كُبرى وبينونةٌ أكبرُ.

فالصغرى هي للمرأة التي انقضت عدتها أو كانت بائناً بغير الثلاث كالمطلقة على عَوْضٍ، فنقول: هذه بينونةٌ صغرى؛ لأنها تحلُّ لزوجها بعقدٍ. والبينونة الكبرى هي للمطلقة ثلاثاً فإنها لا تحلُّ لزوجها إلا بعدَ زوجٍ. وهناك بينونةٌ أكبرُ وهي للملاعنة؛ لأنها لا تحلُّ لزوجها أبداً، لا بعدَ زوجٍ، ولا قبلَ زوجٍ.

وهناك أيضاً المفارقة الرجعية وهي التي يجوزُ للزوج أن يراجعها بلا عقدٍ وهي المطلقة دون الثلاثِ على غيرِ عَوْضٍ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٠- باب التَّلَاعُنِ فِي الْمَسْجِدِ.

٥٣٠٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ جَعْفَرٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شَهَابٍ عَنِ الْمَلَاعِنَةِ وَعَنِ السُّنَّةِ فِيهَا، عَنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَخِي بَنِي سَاعِدَةَ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقَلْتُهُ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِي شَأْنِهِ مَا ذَكَرَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ أَمْرِ الْمُتْلَاعِنِينَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قَدْ قَضَى اللَّهُ فِيكَ وَفِي امْرَأَتِكَ». قَالَ: فَتْلَاعَنَا فِي الْمَسْجِدِ، وَأَنَا شَاهِدٌ فَلَمَّا فَرَاغَا، قَالَ: كَذِبْتُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَمْسَكْتُهَا. فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ فَرَاغَا مِنَ التَّلَاعُنِ ففَارَقَهَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: ذَاكَ تَفْرِيقٌ بَيْنَ كُلِّ مُتْلَاعِنَيْنِ. قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: فَكَانَتِ السُّنَّةُ بَعْدَهُمَا أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الْمُتْلَاعِنِينَ، وَكَانَتْ حَامِلًا، وَكَانَ ابْنُهَا يُدْعَى لَأُمِّهِ. قَالَ: ثُمَّ جَرَتِ السُّنَّةُ فِي مِيرَاثِهَا أَنَّهَا تَرِثُهُ وَيَرِثُ مِنْهَا مَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ. قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنْ جَاءَتْ بِهِ أَحْمَرٌ قَصِيرًا كَأَنَّهُ وَحَرَةٌ فَلَا

أراها إلا قد صدقت وكذب عليها، وإن جاءت به أسود أعين ذا إيتين فلا أراه إلا قد صدق عليها. «فجاءت به على المكروه من ذلك»^(١).

هذا الحديث أيضًا كالأول فيه قصة اللعان وأن السنة - كما قال الزهري رحمه الله - أن يُفَرَّقَ بين المتلاعنين تفريقًا مؤبدًا.

وفيه: دليل على أنه إذا لاعن زوجته وهي حامل فإن الولد لا يُنسبُ إليه، وإنما يُنسبُ إلى أمه.

وفيه أيضًا: أن أمه ترثه، وهو يرث منها ما فرض له.

وقوله: «إنها ترثه». ظاهره أنها ترث جميع ماله، والعلماء اختلفوا في هذه المسألة؛ في الرجل إذا لم يكن له أب هل أمه تقوم مقام الأب في الميراث فترث كل ماله فرضًا بالنسبة للأب أو الأم وتعصيًا أو ترث فرضها فقط والتعصيب يكون لعصبتها؟

الجواب: أن في هذا قولين لأهل العلم، والراجح أنها ترثه فرضًا وتعصيًا.

مثال ذلك: هلك شخص عن أم - وليس له أب - وعن خالٍ فعلى قول من يقول إن الأم أم وأب يكون ماله كله لها؛ ترث الثلث أو السدس، الثلث إن لم يكن له عدد من الإخوة، فإن كان له عدد من الإخوة فإنها ترث السدس والمهم الآن أنها ترث فرضها والباقي تعصيًا لا ردًا.

وعلى القول الثاني ترث أمه فرضها؛ إما الثلث إن لم يكن له جمع من الإخوة، أو السدس، والباقي يكون لخاله؛ لأن خاله أخو أمه، فهو عصبتها، ولكن القول الأول أصح.

وقوله: «يرث منها ما فرض الله له». هذا فيه إشكال في قوله: ما فرض ولكن الجواب عليه أن يقال: إن المراد بالفرض هنا الشرع كقوله تعالى: «قد فرض الله لكم تحلة

(١) أخرجه مسلم (١٤٩٢).

أَتَمِّنْكُمْ [التَّحَنُّنُ: ٢٠] أي: شرعها لكم، وليس المرادُ الفرضُ الاصطلاحيُّ عندَ
الفرضيين؛ لأنَّ الابنَ من العصبة لا من أصحابِ الفروض، فقولُه: ما فرض الله له.
أي: ما شرعه له وحكم به له من الميراث، فلو ماتت أمُّه عنه فالهالُ كُلُّه له، وإن ماتت
عنه وعن ورثة آخرين ذوي فرضٍ فلهم الفرضُ والباقي له حسبَ التعصيبِ.

وفي هذا الحديث: دليلٌ على العملِ بالأماراتِ والعلاماتِ؛ لأنَّ الرسولَ ﷺ بيَّن
أنها إن جاءتْ به على صفةٍ كذا فهو صادقٌ وعلى صفةٍ كذا فهو كاذب، وهذا عملٌ
بالأماراتِ والأشباهِ وهو كذلك، لكن هذا قرينةٌ وليس قطعياً.

وفيه: دليلٌ على أن الحكمَ إذا ثبت فإنه لا يُنْقَضُ بظهورِ أماراتٍ تدلُّ على كذبه؛
لأنَّ الرسولَ ﷺ لم يُنْقَضْ هذا اللعانُ إذ لو نَقَضَهُ لحدَّ المرأةَ حدَّ الزنا، بل أبقاها، وقد
قَالَ في حديثٍ آخر: «لولا ما كان من كتابِ الله لكان لي ولها شأنٌ»^(١). ولهذا قال العلماءُ
لو رجعَ شهودُ الهالِ بعدَ الحكمِ به لم يُنْقَضِ الحكمُ لكن عليهم؛ أي: على الشهودِ
الضمانُ لأنه قوتٌ بذلك على صاحبه.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

٣١- باب قولِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ رَاجِئًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ».

٥٣١٠- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
ابْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ ذَكَرَ التَّلَاعُنُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ
عَاصِمُ بْنُ عَدِيٍّ فِي ذَلِكَ قَوْلًا ثُمَّ أَنْصَرَفَ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ يَشْكُو إِلَيْهِ أَنَّهُ قَدْ وَجَدَ
مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَقَالَ عَاصِمٌ: مَا ابْتَلَيْتَ بِهَذَا الْأَمْرَ إِلَّا لِقَوْلِي، فَذَهَبَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ
فَأَخْبَرَهُ بِالَّذِي وَجَدَ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ، وَكَانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ مُضْفَرًا قَلِيلَ اللَّحْمِ سَبَطَ الشَّعْرَ،
وَكَانَ الَّذِي ادَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ وَجَدَهُ عِنْدَ أَهْلِهِ خَدْلًا آدَمَ كَثِيرَ اللَّحْمِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

(١) أخرجه البخاري (٦٨٥٥)، ومسلم (١٤٩٧) بلفظ: «لَوْ كُنْتُ رَاجِئًا أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ لَرَجَمْتُهَا».

«اللَّهُمَّ بَيِّنْ». فَجَاءَتْ شَبِيهَا بِالرَّجُلِ الَّذِي ذَكَرَ زَوْجَهَا أَنَّهُ وَجَدَهُ فَلَا عَنَ النَّبِيِّ ﷺ بَيْنَهُمَا، قَالَ رَجُلٌ لِابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْمَجْلِسِ: هِيَ الَّتِي قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ رَجَمْتُ أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ رَجَمْتُ هَذِهِ». فَقَالَ: لَا، تِلْكَ امْرَأَةٌ كَانَتْ تُظْهِرُ فِي الْإِسْلَامِ السُّوءَ. قَالَ أَبُو صَالِحٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: آدَمُ خَذَلَا^(١).

[الحديث ٥٣١٠ - أطرافه في: ٥٣١٦، ٦٨٥٥، ٦٨٥٦، ٧٢٣٨].

يَعْنِي: بَدَلَ خَذَلَا.

والشاهد من هذا الحديث: قول الرسول ﷺ: «لو رجمتُ أحدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ رَجَمْتُ هَذِهِ». فيستفاد منه: أن الحدود لا تُثَبَّتُ بِإِحْتِمَالٍ وَلَا بِالْقِرَائِنِ، وَأَنَّهُ لَا بَدْلَ فِيهَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ؛ فَهَذِهِ الْمَرْأَةُ الَّتِي جَاءَتْ بِالْوَلَدِ عَلَى الْوَصْفِ الْمَكْرُوهِ لَمْ يَرْجُمُهَا النَّبِيُّ ﷺ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ قَدْ انْقَضَى بِاللِّعَانِ، وَلَكِنَّ الْمَرْأَةَ الْأُخْرَى كَانَتْ تُظْهِرُ فِي الْإِسْلَامِ السُّوءَ، فَفِي حَالِهَا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا ذَاتُ سُوءٍ فَامْتَنَعَ الرَّسُولُ ﷺ مِنْ رَجْمِهَا إِلَّا بِبَيِّنَةٍ. فلو رأينا مثلاً امرأةً يَدْخُلُ عَلَيْهَا الرِّجَالُ وَتَحُومُ حَوْلَهَا الشُّبُهَةُ فَإِنَّا لَا نَرْجُمُهَا، وَإِنْ كَانَ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهَا قَدْ فَجَرَتْ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الرِّجْمَ لَا بَدْلَ فِيهِ مِنَ الْبَيِّنَةِ وَهَنَا لَا بَيِّنَةٍ. قَالَ الْقِسْطَلَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما أنه قال: ذُكِرَ التَّلَاعُنُ. -بِضْمٍ الدَّالِ الْمُعْجَمَةِ مَبْنِيٍّ لِلْمَجْهُولِ-؛ أَي: ذُكِرَ حَكْمُ الرَّجُلِ الَّذِي يَزْمِي امْرَأَتَهُ بِالزَّنا، فَعَبَّرَ عَنْهُ بِالتَّلَاعُنِ بِاعْتِبَارِ مَا آلَ إِلَيْهِ الْأَمْرُ بَعْدَ نَزُولِ الْآيَةِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ عَاصِمُ بْنُ عَدِيٍّ الْأَنْصَارِيُّ فِي ذَلِكَ قَوْلًا لَا يَلِيقُ بِهِ، نَحْوُ مَا يَدُلُّ عَلَى عُجْبِ النَّفْسِ وَالنَّخْوَةِ وَالْغَيْرَةِ وَعَدَمِ الْحَوَالَةِ إِلَى إِرَادَةِ اللَّهِ وَحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ، قَالَهُ الْكِرْمَانِيُّ: وَثُقِّلَ عَنِ ابْنِ بَطَّالٍ أَنَّهُ قَالَ: لَوْ وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا يَضْرِبُهُ بِالسَّيْفِ حَتَّى يَقْتُلَهُ، ثُمَّ انْصَرَفَ عَاصِمُ بْنُ عَدِيٍّ مِنَ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَاهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ هُوَ عُوَيْمَرُ لَا هَلَالُ بِنِ أُمِيَّةٍ يَشْكُو إِلَيْهِ أَنَّهُ قَدْ وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ خَوْلَةَ رَجُلًا،

فقال عاصمٌ: ما ابْتُئِلْتُ بهذا. ولأبي ذرٌ: بهذا الأمرِ إلا لقولي. أي: لسؤالي عن ما لم يقع فابْتُئِلْتُ بوقوع ذلك لرجلٍ من قومي.

وفي مرسلٍ مقاتلِ بنِ حَيَّانَ عند ابنِ أبي حاتمٍ: فقال عاصمٌ: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ راجعون! هذا والله سؤالٌ عن هذا الأمرِ بين الناسِ فابْتُئِلْتُ به. فذهبَ عاصمٌ بعويمِرٍ إلى النبي ﷺ فأخبره بالذي وجدَ عليه امرأته خولةٌ من خَلَوَتِها بالرجلِ الأجنبيِّ، وكان -بالواو- ولأبي ذرٍّ: فكان، ولأبي الوقتِ: ذلك الرجلُ مصفراً، بتشديدِ الراءِ، كثيرَ الصُّفْرَةِ، قليلَ اللحمِ، نحيفاً سَبَطَ الشعرَ بسكونِ الموحدة، وفتحِ العينِ مُسْتَرْسِلَهُ غيرَ جَعْدِهِ، وكان الذي ادَّعى عليه أنه وجدَه عندَ أهلِهِ خَدلاً -بفتحِ الخاءِ المعجمة وسكونِ الدالِ المهملةِ وتخفيفِ اللامِ في اليونينية وللاصليِّ مما ذكره في التوضيح- بكسرِ الدالِ-، وحكى الصَّفَاقِسيُّ تخفيفَ اللامِ وتشديدَها، قال في القاموسِ: الخَدَلُ: الممْتَلِئُ والضحْمُ، وساقُ خَدَلَةٍ: بينَةُ الخَدَلِ محرَّكةٌ، والخَدَلَةُ: المرأةُ الغليظةُ الساقِ المستديرُتها، الجمعُ خَدَالٌ، أو ممتلئةُ الأعضاء كالخدلاء. آدمٌ بمدُّ الهمزة من الأذمة، وهي السمرةُ، كثيرَ اللحمِ.

❦ فقال النبي ﷺ: «اللهم بين لنا» حكمَ هذه المسألة. فجاءتْ ولدت ولداً شبيهاً بالرجل الذي ذكرَ زوجها أنه وجدَه معها، فلاعَنَ النبي ﷺ بينهما.

ظاهرُه صدورُ الملاعةِ بعدَ وضعِ الولدِ، لكنَّه محمولٌ على أنْ قولَه: «فلاعَن». مُعَقَّبٌ بقولِه: فذهبَ به إلى النبي ﷺ فأخبره بالذي وجدَ عليه امرأته واعتَرَضَ. قولُه: «وكان ذلك الرجل... إلى آخره». بينَ الجملتين، والحاملُ على ذلك أنْ روايةَ القاسمِ هذه موافقةٌ حديثِ سهلِ بنِ سعدٍ، وفيه أنَّ اللعانَ وَقَعَ بينهما قَبْلَ أنْ تَصَعَ.

قَالَ رجلٌ -اسمُه عبدُ اللهِ بنُ شَدَّادِ بنِ الهادِ، وهو ابنُ خالَةِ ابنِ عباسٍ لابنِ عباسٍ في المجلسِ -: هذه المرأةُ هي التي قَالَ النبي ﷺ: «لو رجمتُ أحداً بغيرِ بينةٍ رجمتُ هذه؟» -أي: امرأةَ عويمِرٍ- فقال ابنُ عباسٍ رضي الله عنهما: لا، تلك امرأةٌ كانت تُظْهَرُ في الإسلامِ السُّوءِ. تُعْلَنُ بالفاحشةِ، ولكنْ لم يَثْبُتْ عليها ذلك بينةً ولا اعترافٌ ولم يُسَمَّها. قال أبو

صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث بن سعد فيما أخرجه المؤلف في المحاربين،
وعبد الله بن يوسف التَّنِيسِيُّ ثم وصله في الحدود: حَدِّلاً، -بفتح الخاء المعجمة
وكسر الدالِ للأصليِّ وبسكونها للأكثر- وهي في الرواية السابقة.
وهذا الحديث أخرجه أيضًا في المحاربين، ومسلم في اللعان، والنسائي في
الطلاق. اهـ



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٣٢- بَابُ صَدَاقِ الْمَلَاعِنَةِ.

٥٣١١- حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ
قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: رَجُلٌ كَذَفَ امْرَأَتَهُ فَقَالَ: فَرَّقَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ أَخَوَيْ بَنِي الْعَجْلَانِ
وَقَالَ: «اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ؟». فَأَبَيَا، وَقَالَ: «اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ
أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ؟». فَأَبَيَا، فَقَالَ: «اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ
مِنْكُمَا تَائِبٌ؟». فَأَبَيَا، فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا. قَالَ أَيُّوبُ: فَقَالَ لِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: إِنَّ فِي الْحَدِيثِ
شَيْئًا لَا أَرَاكَ تَحَدِّثُهُ. قَالَ: قَالَ الرَّجُلُ: مَالِي. قَالَ: قِيلَ: «لَا مَالَ لَكَ إِنْ كُنْتَ صَادِقًا
فَقَدْ دَخَلْتَ بِهَا وَإِنْ كُنْتَ كَاذِبًا فَهُوَ أَبْعَدُ مِنْكَ»^(١).

هو طالب بالصدّاق فنفاه النبي ﷺ، وقال: «إِنْ كُنْتَ صَادِقًا فَقَدْ دَخَلْتَ بِهَا». والإنسان إذا دَخَلَ بِامْرَأَتِهِ ثَبَتَ الْمَهْرُ، وقد سبقَ لَنَا أَنَّ الْمَهْرَ يَتَقَرَّرُ بِالْجَمَاعِ، وَالْخَلْوَةِ، وكذلك بالموتِ، إذا مات عنها ولم يَدْخُلْ بِهَا تَقَرَّرَ الْمَهْرُ كَامِلًا، وكذلك إذا كان الفسخُ لِعَيْبٍ فِي الزَّوْجِ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ؛ فَإِنَّهُ يَتَقَرَّرُ الْمَهْرُ كَامِلًا؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي غَرَّهَا، فَإِنْ كَانَ قَدْ دَخَلَ فَقَدْ ثَبَتَ الْمَهْرُ وَلَا مَهْرَ لَهُ.

❦ قَالَ: «وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا فَهُوَ أَبْعَدُ»؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ هُوَ السَّبَبُ فِي الْفِرَاقِ؛

لأنها إذا كانت صادقة فليست هي السبب.

ففي هذا الحديث: دليلٌ على استعمالِ قياسِ الأولى لقوله: «فهو أبعدُ منك»؛ لأنه إذا كان المهرُ لا يرجعُ إليه لو كان صادقاً عليها، فعدُّمُ رجوعه إليه إذا كان كاذباً من بابِ أولى.

وفيه: أنَّ المهرَ يثبتُ بالدخولِ؛ لقوله: دخلتَ بها.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

٣٣- باب قول الإمام للمُتْلَاعَيْنِ: إِنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ؟

٥٣١٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ عُمَرُ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنْ حَدِيثِ الْمُتْلَاعَيْنِ فَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْمُتْلَاعَيْنِ: «حِسَابُكُمَا عَلَى اللَّهِ، أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ، لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا». قَالَ: مَالِي؟ قَالَ: «لَا مَالَ لَكَ، إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا فَهُوَ بِمَا اسْتَحَلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا فَذَاكَ أَبْعَدُ لَكَ». قَالَ سُفْيَانُ: حَفِظْتُهُ مِنْ عُمَرُ. وَقَالَ أَيُّوبُ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: رَجُلٌ لَاعَنَ امْرَأَتَهُ، فَقَالَ بِإِصْبَعَيْهِ وَفَرَّقَ سُفْيَانُ بَيْنَ إِصْبَعَيْهِ السَّبَابَةِ وَالْوُسْطَى فَرَّقَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ أَخَوَيْ بَنِي الْعَجْلَانِ وَقَالَ: «اللَّهُ يَعْلَمُ إِنْ أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ؟». ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. قَالَ سُفْيَانُ: حَفِظْتُهُ مِنْ عُمَرُ وَأَيُّوبَ كَمَا أَخْبَرْتُكَ ^(١).

اختلاف ألفاظِ هذا الحديثِ يدلُّ على أن القولَ الراجحَ هو جوازُ الروايةِ بالمعنى، ولا بدَّ؛ لأن الرسولَ ﷺ ما قالَ إلا إحدى الكلمتين، ففي الأولِ قَالَ: «فهو أبعدُ منك». وهنا قَالَ: «فذاك أبعدُ لك». وفي الأولِ قَالَ: «فقد دخلتَ بها». وفي الثاني قَالَ: «فهو بما استحللتَ من فرجِها». والرسولُ ﷺ لا يمكنُ أن يكررَ الكلامَ هكذا، لكنَّ الرواةَ ينقلونه بالمعنى.

(١) انظر التعليق السابق.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٣٤- بَابُ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْمُتَلَاعِنِينَ.

٥٣١٣- حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَّقَ بَيْنَ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ قَذَفَهَا، وَأَحْلَفَهُمَا ^(١).

٥٣١٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: لَا عَنَ النَّبِيِّ ﷺ بَيْنَ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا ^(٢).

٣٥- بَابُ يَلْحَقُ الْوَلَدُ بِالْمُلَاعِنَةِ.

٥٣١٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا عَنَ بَيْنَ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ فَانْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَأَلْحَقَ الْوَلَدَ بِالْمَرْأَةِ ^(١).

وقد سبق لنا أنه يَلْحَقُ المرأةَ نَسَبًا وميراثًا على القولِ الصحيح، وقيل: إن أمه تَرِثُ ميراثَ أمٍّ، والباقي لعصبتها؛ وهذا هو المشهورُ من المذهب، والأولُ اختيارُ شيخ الإسلام ابن تيمية، وهو الصحيح.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٣٦- بَابُ قَوْلِ الْإِمَامِ: اللَّهُمَّ بَيِّنْ.

٥٣١٦- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: ذُكِرَ الْمُتَلَاعِنَانِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ عَاصِمُ بْنُ عَدِيٍّ فِي ذَلِكَ قَوْلًا ثُمَّ أَنْصَرَفَ، فَاتَّاهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ فَذَكَرَ لَهُ أَنَّهُ وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا. فَقَالَ عَاصِمٌ: مَا ابْتُلَيْتُ بِهَذَا الْأَمْرِ إِلَّا لِقَوْلِي، فَذَهَبَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ بِالَّذِي وَجَدَ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ، وَكَانَ ذَلِكَ

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) انظر التعليق السابق.

(٢) انظر التعليق السابق.

الرَّجُلُ مُصْفَرًّا قَلِيلَ اللَّحْمِ سَبَطَ الشَّعْرَ، وَكَانَ الَّذِي وَجَدَ عِنْدَ أَهْلِهِ آدَمَ خَدًّا كَثِيرَ
اللَّحْمِ جَعَدًا قَطَطًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ بَيِّنْ». فَوَضَعَتْ شَبِيهَا بِالرَّجُلِ الَّذِي
ذَكَرَ زَوْجَهَا أَنَّهُ وَجَدَ عِنْدَهَا، فَلَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ رَجُلٌ لِابْنِ عَبَّاسٍ فِي
الْمَجْلِسِ: هِيَ الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ رَجَمْتُ أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ لَرَجَمْتُ هَذِهِ».
فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا، تِلْكَ امْرَأَةٌ كَانَتْ تُظْهِرُ السُّوءَ فِي الْإِسْلَامِ.

لأنَّ المانع من رجم هذه المرأة هو اللعان؛ لقول الله تعالى: ﴿وَيَذَرُوهَا الْعَذَابُ أَنْ تَشْهَدَ
أَرْبَعَ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ﴾ وليس هذا لعدم البينة، ولكن كانت هناك امرأة أخرى تُظْهِرُ السُّوءَ فِي
الْإِسْلَامِ، وهي محلُّ شُبْهَةٍ، والقرائن عليها كثيرة، لكن ليس هناك بينة.

وَأَمَّا قَوْلُ عَاصِمٍ: «مَا ابْتُلِيتُ بِهَذَا إِلَّا لِقَوْلِي». فهو صحيح، وقد قيل: البلاءُ
موكَّلٌ بالمنطق، وأخذ الشاعرُ هذا المعنى وقال:

احذر لسانك أن تقول فتبتلى إن السبلاء موكَّل بالمنطق

* * *

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٧- بَابُ إِذَا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا ثُمَّ تَزَوَّجَتْ بَعْدَ الْعِدَّةِ زَوْجًا غَيْرَهُ فَلَمْ يَمَسَّهَا.

٥٣١٧- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ
عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. ح. حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ،
عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رِفَاعَةَ الْقُرْظِيِّ تَزَوَّجَ امْرَأَةً ثُمَّ طَلَّقَهَا، فَتَزَوَّجَتْ آخَرَ، فَأَتَتْ النَّبِيَّ
ﷺ فَذَكَرَتْ لَهُ أَنَّهُ لَا يَأْتِيهَا وَأَنَّهُ لَيْسَ مَعَهُ إِلَّا مِثْلُ هُدْبَةٍ فَقَالَ: «لَا، حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ
وَيَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ» (١).

يُشْتَرَطُ لِحْلِ الْمَرْأَةِ لِمَطْلَقِهَا ثَلَاثًا أَنْ تَتَزَوَّجَ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ، وَأَلَّا يَكُونَ النِّكَاحُ

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه في أوَّل كتاب الطلاق.

للتحليل، وأن يجامعها، وهل يُشترط أن يُنزَلَ أو لا؟

الجواب: الصحيح أنه لا يُشترط، ولكنه لا شك أن الإنزال من كمال ذلك، فلو تزوجها رجل بعقد وجامعها، ثم تبين أنها أخته من الرضاع فإنها لا تحل للزوج الأول؛ لأن النكاح ليس بصحيح، أو تزوجها الثاني بلا ولي، ثم طلقها، فإنها لا تحل للأول؛ لأن النكاح غير صحيح، لكن الصورة الأولى النكاح فيها باطل، والصورة الثانية النكاح فيها فاسد.

ولو تزوجها الثاني بنية أنه متى حللها للأول طلقها فإنها لا تحل للأول ولو تمت الشروط؛ لأن ذلك حيلة، والحيلة لا تُفيد شيئاً، وهذا المحلل مستحقاً لعنة الله ﷻ وسماه الرسول ﷺ: «التيس المستعار»^(١). كأنه تيس استعاره صاحب غنم لبييت عند غنمه ليلة ويُقرعها ثم يرجع.

إذاً: لا بد من ثلاثة شروط: الشرط الأول: أن تتزوج بنكاح صحيح، الشرط الثاني: ألا يكون النكاح للتحليل، الشرط الثالث: أن يجامعها في الفرج مع انتشار، فإن جامعها فيما دون الفرج ولو بانتشار وإنزال فإنها لا تحل للأول، وإن جامعها في الفرج بدون انتشار فإنها لا تحل للأول، فلا بد من انتشار الذكر والإيلاج.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٣٨- بَابُ ﴿وَالَّتِي يَسْنُ مِنَ الْمَجِضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَزْبَنَتْ﴾ [الطَّلَاق: ٤]. قال مجاهد: إن لم تعلموا يحضن أو لا يحضن، واللاتي قعدن عن المحيض، واللاتي لم يحضن فعدنهن ثلاثة أشهر.

هذه عدة التي لا تحيض، والتي لا تحيض إما أن تكون صغيرة لم يأتها الحيض بعد، أو كبيرة انقطع عنها، أو غير كبيرة ولا صغيرة لكن استؤصل رحمها، فهذه أيضاً

(١) أخرجه ابن ماجه (١٩٣٦).

نعلم أنه لا يمكن أن تحيض.

إذن فكل من لا تحيض إما لصغير، أو كبير، أو إياس، أو ما أشبه ذلك فعدتها ثلاثة أشهر بتدئ من حين أن يطلقها زوجها فإذا تمت تنتهي العدة، وإنما كان ثلاثة أشهر؛ لأن الغالب أن النساء يأتين الحيض في كل شهر مرة، فتكون الأشهر الثلاثة بدلاً عن الحيض الثلاث المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [النساء: ٢٢٨] لكن يستثنى من ذلك المخلوعة فإنها تعتد بشهر واحد إذا كانت آيسة؛ لأن عدتها حيضة واحدة.



ثُمَّ قَالَ الْبَحَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٩- بَابُ: ﴿وَأَزَلْتُ الْأَحْمَالَ أَجْلَهُمْ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤].

٥٣١٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رِبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمَزٍ الْأَعْرَجِ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ عَنْ أُمِّهَا أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ أَسْلَمٍ يُقَالُ لَهَا سُبَيْعَةُ كَانَتْ تَحْتَ زَوْجِهَا تُوفِّي عَنْهَا وَهِيَ حُبْلَى، فَخَطَبَهَا أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَعْكُكٍ، فَأَبَتْ أَنْ تَنْكِحَهُ فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا يَصْلُحُ أَنْ تَنْكِحِيهِ حَتَّى تَعْتَدِي آخِرَ الْأَجَلَيْنِ فَمَكَثَتْ قَرِيبًا مِنْ عَشْرِ لَيَالٍ ثُمَّ جَاءَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «انكِحِي»^(١).

٥٣١٩- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ اللَّيْثِ، عَنْ يَزِيدَ أَنَّ ابْنَ شَهَابٍ كَتَبَ إِلَيْهِ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى ابْنِ الْأَرْقَمِ أَنْ يَسْأَلَ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ كَيْفَ أَفْئَاها النَّبِيُّ ﷺ؟ فَقَالَتْ: أَفْئَانِي إِذَا وَضَعْتُ أَنْ أَنْكِحَ^(٢).

٥٣٢٠- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قُرَّةَ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ

(١) أخرجه مسلم (١٤٨٥).

(٢) أخرجه مسلم (١٤٨٤).

المسور بن مخرمة أن سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ نَفَسَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بَلِيَالٍ، فَجَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَاسْتَأْذَنَتْهُ أَنْ تَنْكِحَ فَأَذِنَ لَهَا فَنَكَحَتْ.

في هذا الباب يقول الله ﷻ: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾. «أولات»؛ بمعنى: صاحبات، والأحمال جمع حمل، و«أجلهن» مبتدأ ثانٍ، و«أن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ» خبرُ المبتدأ الثاني؛ لأنه مصدرٌ مُؤَوَّلٌ، الْفِعْلُ مُؤَوَّلٌ بِمَصْدَرٍ، والمبتدأ الثاني وخبره خبرُ المبتدأ الأول، والمرادُ بأجلهن؛ أي: منتهى عدتهن وهذا عامٌ شاملٌ؛ ولهذا يُقال: إن عدةَ الحاملِ أمُّ العِدَّاتِ؛ يعني: أنه ينتهي بها كلُّ عدةٍ، سواءً عدةٌ وفاءةٌ، أو عدةٌ طلاقٍ، أو فسخٌ، فلو أن امرأة مات عنها زوجها ثم وضعت بعد موته بيوم، انقضت عدتها وإحداؤها؛ لأن الإحداذ تبعٌ للعدة، بل لو أنها كانت في الطلق وزوجها محتضرٌ يُنَازِعُهُ الموتُ، وبعد خروج رُوحه بدقيقة واحدة وضعت الحمل انقضت عدتها وحلَّت للأزواج؛ وذلك لعموم قوله تعالى: ﴿أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾. والمفردُ هنا مضافٌ فيشملُ جميعَ الحملِ، فلو ولدت واحداً من توأمين لم تنقضِ العدة حتى تضع الثاني، ولو وضعت اثنين من ثلاثة لم تنقضِ العدة حتى تضع الثلاثة.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٠ - باب قول الله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَتُ يَبْرِئُ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ فِيمَنْ تَزَوَّجَ فِي الْعِدَّةِ فَحَاضَتْ عِنْدَهُ ثَلَاثَ حِيضٍ بَانَتْ مِنَ الْأَوَّلِ وَلَا تَحْتَسِبُ بِهِ لِمَنْ بَعْدَهُ.

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: تَحْتَسِبُ. وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ سُفْيَانَ؛ يَعْنِي: قَوْلَ الزُّهْرِيِّ. وَقَالَ مَعْمَرٌ: يُقَالُ: أَقْرَأْتُ الْمَرْأَةَ إِذَا دَنَا حَيْضُهَا، وَأَقْرَأْتُ إِذَا دَنَا طَهْرُهَا، وَيُقَالُ: مَا قَرَأْتُ بِسَلَى قَطُّ إِذَا لَمْ تَجْمَعْ وَلَدًا فِي بَطْنِهَا.

قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَتُ يَبْرِئُ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾. هذا عامٌ يشملُ كلَّ مطلقةٍ، ثم قال تعالى بعد ذلك: ﴿وَيُعَوِّلُهُنَّ أَحَدُ رِوَايَتَيْنِ فِي ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. وهذه الجملة تختصُّ

بالمطلقة الرجعية، فهل نقول: إن الأول عائدٌ على الثاني؛ بمعنى: أن تُفسَّر المطلقات بالرجعيات ليصحَّ تطبيقُ آخر الآية على أولها، أو نقول: إن أول الآية عامٌّ. والحكم الثاني عاد على بعض الأفراد؟

الجواب: الأخير هو قول جمهور أهل العلم، والأول قول شيخ الإسلام ابن تيمية فإنه يجعل المطلقات الرجعيات يعتدُّن بثلاثة قروء، والبوائن يعتدُّن بحيضة واحدة، ولكنَّ الأخذ بعموم الآية أولى وأحوط؛ لأن القول بما قال شيخ الإسلام قولٌ شاذٌّ حتى إن شيخ الإسلام نفسه قال: «إن كان أحدٌ يقول بذلك». وشيء لم يطَّلِع عليه شيخ الإسلام ابن تيمية على سعة اطلاعه يدلُّ على أن القائل به شاذٌّ مطلقاً؛ يعني: شذوذاً عظيماً.

أما الأثر الذي أورده المؤلف عن إبراهيم فيمن تزوج في العدة فحاضت عنده ثلاث حيض: بانَتْ من الأول؛ لأنها انتهت عدتها منه، ولا تحتسبُ به لمن بعده. وقال الزهري تحتسب.

قال القسطلاني رحمه الله تعالى:

وقال إبراهيم النخعي فيما وصله ابن أبي شيبة فيمن تزوج امرأة في العدة تزويجاً فاسداً فحاضت عنده أي عند الثاني ثلاث حيض: «بانَتْ»؛ لانقضاء هذه العدة من الزوج الأول، «ولا تحتسب» بفتح الفوقيتين وكسر السين، «به»؛ أي: بالحيض لمن بعده؛ بعد الأول، بل تعتدُّ أخرى للثاني، فلا تدَّخُل لتعدد المستحق، فتعتدُّ لكل واحدٍ منهما عدة كاملة.

وروى المدنيون عن مالك: إن كانت حاضت حيضة أو حيضتين من الأول أنها تُتمُّ بقية عدتها منه، ثم تستأنف عدة أخرى. وهو قول الشافعي وأحمد. وقال الزهري: تحتسب بالحيض الثاني كالأول فيكفي لهما عدة واحدة. وهو قول الحنفية، ورواية عن مالك، وهذا أحبُّ إلى سفيان الثوري؛ يعني: قول الزهري.

[إِذَا: لَمَنْ تَزَوَّجَتْ فِي الْعِدَّةِ وَوُطِّئَ الزَّوْجُ] ^(١)؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ لَا يَنْكِحُهَا فِي بَقِيَّةِ الْعِدَّةِ مِنَ الثَّانِي، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا فِي عِدَّةِ الثَّانِي، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَنْكِحَهَا فِي عِدَّتِهَا مِنْهُ. أَهـ

عَلَى كُلِّ حَالٍ: صَوْرَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ رَجُلًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً فِي عِدَّتِهَا ثُمَّ جَامَعَهَا فَالنِّكَاحُ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ فِي الْعِدَّةِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عَقْدَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ [النِّكَاحُ: ٢٣٥] وَلَكِنْ سَتَعْتَدُ مِنَ الثَّانِي فَهَلْ تَتَدَاخَلُ الْعِدَّتَانِ وَتُكْمَلُ، أَوْ تُنْهِي عِدَّةَ الْأَوَّلِ، ثُمَّ تَعْتَدُ لِلثَّانِي؟

الْجَوَابُ: فِي هَذَا خِلَافٌ بَيْنَ التَّابِعِينَ وَبَيْنَ الْأَثَمَةِ؛ فِإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ يَرَى أَنَّهَا تَسْتَأْنِفُ الْعِدَّةَ بَعْدَ أَنْ تُكْمَلَ عِدَّةُ الْأَوَّلِ، فَيَكُونُ عَلَيْهَا سِتُّ حِيضٍ؛ ثَلَاثٌ لِلأَوَّلِ، وَثَلَاثٌ لِلثَّانِي.

وَالزَّهْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ يَرَى أَنَّهَا تَحْتَسِبُ الْحِيضَ لِلْعِدَّتَيْنِ جَمِيعًا فَتُدْخِلُ إِحْدَاهُمَا فِي الْأُخْرَى، وَعَلَيْهِ فَتَعْتَدُ بِثَلَاثِ حِيضٍ وَلِكُلِّ قَوْلٍ وَجْهَةٌ.

أَمَّا وَجْهَةُ قَوْلِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ فَيَقُولُ: إِنْ هَاتَيْنِ عِدَّتَانِ لِشَخْصَيْنِ فَلِكُلِّ مِنْهُمَا حَقٌّ وَلَا يَكُونُ حَقُّ هَذَا بِحَقِّ هَذَا، بِدَلِيلِ أَنَّ الْأَوَّلَ لَوْ أَرَادَ أَنْ يُرَاجِعَهَا فَلَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا بِالْحِيضِ الثَّلَاثِ الْأَوَّلَى، وَلَوْ كَانَتِ الْعِدَّةُ لِلثَّانِي لَمْ يُرَاجِعَهَا.

وَأَمَّا الزَّهْرِيُّ فَوَجْهُهُ عِنْدَهُ أَنَّ الْعِدَّةَ يُرَادُ بِهَا الْعِلْمُ بِبَرَاءَةِ الرَّحِمِ، وَهَذَا مِنْ أَكْبَرِ مَا يُرَادُ، وَيُرَادُ بِهَا حِفْظُ حَقُوقِ الْأَزْوَاجِ وَهَذَا يَكْفِي بِثَلَاثِ حِيضٍ سِوَاءٍ كَانَتِ الْعِدَّةُ لِوَاحِدٍ أَوْ لِمَتَعَدِّدٍ.

وَالأَوَّلُ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَمَالِكٍ فِي الْجُمْهُورِ عَنْهُ، وَالثَّانِي مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَحَدُ الْقَوْلَيْنِ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ، وَالرَّاجِحُ أَنَّهَا تُكْمَلُ عِدَّةُ الْأَوَّلِ ثُمَّ تَسْتَأْنِفُ عِدَّةَ الثَّانِي.



(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مِنْ كَلَامِ الْعَلَّامَةِ ابْنِ عَثِيمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤١ - بَابُ قِصَةِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ.

قوله ﷺ: ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَعْدِ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُخْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ۝١﴾ [الطلاق: ١]، ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَئِكَ حَمَلَ فَاَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦] إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَعْدَ عَشْرٍ يُشْرِكًا ۝٧﴾ [الطلاق: ٧].

هذه الآيات الكريمة يقول الله ﷻ فيها: ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ﴾. وهي أحكام تتعلق بالزوجين، ويدل على عناية الله بها أن الله صَدَّرَهَا بِالْخُطَابِ لِنَبِيِّهِ ﷺ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [الطلاق: ١]. ولم يقل: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا طَلَقْتُمْ، مما يدل على كمال العناية بها، والاهتمام بها.

وقوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾. «لعدتهن» اللام هنا للتوقيف؛ أي: في الوقت الذي تستقبل به العدة، أو تستقبل فيه العدة، وهو أن تكون حاملاً، أو طاهراً من غير جماع؛ لأنها إذا طُلِّقَتْ في هذه الحال شرعت فوراً في العدة، فإذا طُلِّقَتْ وهي حامل شرعت فوراً في العدة، وكذلك إذا طُلِّقَتْ وهي طاهر من غير جماع شرعت فوراً في عدة معلومة وهي ثلاث حيض، لكن إذا طُلِّقَتْ حائضاً لم تشرع في العدة؛ لأن الحيضة التي طُلِّقَتْ فيها لا تُحْتَسَبُ من العدة، وكذلك إذا طُلِّقَتْ وهي طاهر من جماع فإنها لا تستقبل عدة متيقنة إذ يحتمل أنه قد نشأ فيها حمل فتكون عدتها بوضع الحمل، أو لم ينشأ فتكون عدتها بالحيض، فكانت العدة غير معلومة، فلا بد من أن تكون عدة متيقنة معلومة، ولا يكون ذلك إلا في حال الحمل أو الطهر من غير جماع.

وقوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ﴾. هذا أمر بالتقوى لأهمية الموضوع، ثم قال تعالى: ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ﴾. الخطاب هنا للأزواج والزوجات، لا تخرجوهن أنتم، ولا يخرجن هن، لا تخرجوهن إن أردن البقاء ولا يخرجن كذلك

إن أردتم أنتم الإخراج، فالنهي إذاً للأزواج والزوجات.

﴿وقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾. والفاحشة المبينة مختلف فيها بين العلماء، وقد قيل: إنها بذاءة اللسان، وأذية الجيران. فإذا صارت الزوجة بذينة اللسان، سيطرة على أهل زوجها؛ ولا سيما لأنه طلقها، فلا حرج أن يُخْرِجَهَا، وكذلك إذا كان منها أذية للجيران فلا بأس أن يُخْرِجَهَا.

﴿وقوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ حُدُّوا اللَّهَ﴾. المشار إليه هو ما سبق وهو وجوب طلاق النساء للعدة، ووجوب تقوى الله، وتحريم إخراجهن أو خروجهن، وكذلك إحصاء العدة؛ يعني: ضبطها بحيث لا يحصل فيها خلل وإن اقتضى لك الكتابة وجبت الكتابة.

﴿وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾. وذلك لأن نفسك أمانة عندك فإذا أوقعتها في محارم الله فأنت ظالم لها خائن لأمانته، قال تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأنبياء: ٧٢]. لا تقل: أنا حر، أرتكب المعاصي، وأرتكب الفسوق لأنني أنا حر في نفسي. نقول: لست حرًا في نفسك؛ لأنك إذا تعديت حدود الله فأنت ظالم نفسك.

﴿وقوله تعالى: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١]. هذه الجملة تعليل لقوله تعالى: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ﴾. يعني: لا تدري إذا طلقت لعل الله يحدث بعد ذلك أمرًا فترغب في الرجعة، وإذا رغبت في الرجعة صار هذا الطلاق كأن لم يكن؛ لأن الناس لم يعلموا به، ثم إنها أيضًا إذا بقيت في البيت صارت رجعتها أهون مما إذا ذهبت إلى أهلها؛ لأنها إذا ذهبت إلى أهلها، وظهر الفراق بينها وبين زوجها فإنه قد يكون في نفوس أهلها ما يحاولون به أن يمنعوا من رجوعها إلى زوجها، ويقولون: هذا رجل لا نريدنا ونحن أيضًا لا نريده، لكن إذا بقيت في البيت صارت رجعتها أسهل.

﴿وقوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ﴾. ﴿أَسْكِنُوهُنَّ﴾ الضمير هنا يعود على المطلقات.

- ﴿مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾. أي: في المكان الذي سكنتم فيه ﴿مِنْ وَجْدِكُمْ﴾. يَعْنِي: حَسَبَ غِنَاكُمْ، فالغني يُطَالِبُ بِسُكْنَى الْغَنِيِّ، والفقير لا يُكَلِّفُ إِلَّا مَا آتَاهُ اللَّهُ.
- ﴿وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِضَيِّقُوهُنَّ﴾﴾. نعم ربما يُضَارُّهَا وَيُضَيِّقُ عَلَيْهَا، فمَثَلًا يُضَارُّهَا فَلَا يَأْتِي بِالطَّعَامِ وَالشَّرَابِ فِي وَقْتِهِ فَيُجِيعُهَا، أَوْ لَا يَأْتِي بِالطَّعَامِ وَالشَّرَابِ الْمَلَائِمِ لَهَا فَيُضَيِّقُ عَلَيْهَا وَحِينَئِذٍ تُضْطَرُّ إِلَى الْخُرُوجِ، وَلِهَذَا قَالَ: ﴿وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِضَيِّقُوهُنَّ﴾.
- ﴿وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَئِكَ حَمَلٍ فَلْيَبِضُّوهُنَّ حَتَّى يَبْضَعْنَ حَمَلَهُنَّ﴾﴾ [الطَّلَاق: ٦]. ﴿وَإِنْ كُنَّ﴾. أي: المطلقات. ﴿أُولَئِكَ حَمَلٍ فَلْيَبِضُّوهُنَّ حَتَّى يَبْضَعْنَ حَمَلَهُنَّ﴾ فخصَّ اللَّهُ ذَوَاتَ الْحَمْلِ بِأَنْ عَلَى الْمُطَلِّقِ النِّفْقَةُ إِلَى أَنْ تَضَعَ الْحَمْلَ، وَأَمَّا السُّكْنَى فَهِيَ وَاجِبَةٌ لِكُلِّ مُطَلَّقةٍ، وَذَلِكَ لِمَا سَبَقَ. فَالْإِنْفَاقُ وَاجِبٌ عَلَى الْحَامِلِ فَقَطْ، وَظَاهِرُ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ أَنَّ الْإِنْفَاقَ لَا يَجِبُ لِغَيْرِ الْحَامِلِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَئِكَ حَمَلٍ فَلْيَبِضُّوهُنَّ﴾. لَكِنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ خَصُّوا ذَلِكَ بِالْبَوَائِنِ. وَقَالُوا: إِنْ غَيْرَ الْبَوَائِنِ - وَهِيَ الرِّجَعِيَّاتُ - يَلْزَمُ الْإِنْفَاقُ عَلَيْهِنَّ مُطْلَقًا، أَيْ سِوَاءَ كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ أَمْ لَمْ يَكُنَّ.
- ﴿وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حَتَّى يَبْضَعْنَ حَمَلَهُنَّ﴾﴾. يدلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا بَدَأَ أَنْ يُنْفَقَ إِلَى أَنْ تَضَعَ جَمِيعَ الْحَمْلِ لِأَنَّ «حَمْلًا» مُفْرَدٌ مُضَافٌ، فَيَعْمُ جَمِيعَ الْحَمْلِ فَلَوْ كَانَ فِي بَطْنِهَا حَمْلَانِ وَوَضَعَتِ الْأَوَّلَ وَلَمْ تَضَعْ الثَّانِيَّ فَيُنْفَقُ حَتَّى تَضَعَ الثَّانِيَّ، وَتَبْقَى فِي الْعِدَّةِ أَيْضًا حَتَّى تَضَعَ الثَّانِيَّ، وَلَوْ بَقِيَ الْحَمْلُ فِي بَطْنِهَا سِتِّينَ أَوْ ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا فَلْيُنْفَقَ لِقَوْلِهِ: ﴿حَتَّى يَبْضَعْنَ﴾. لِأَنَّ «حَتَّى» هَذِهِ لِلْغَايَةِ.
- ﴿وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ﴾﴾. أي: المطلقات البوائن. ﴿فَتَأْتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ زَوْجَةً فَيَكُونُ حَكْمُهَا حَكْمَ الْمَرْأَةِ الْأَجْنِبِيَّةِ إِذَا أَرْضَعَتْ وَلَدًا، فَلَا بَدَأَ لَهَا مِنْ أَجْرَةٍ.
- ﴿وَقَوْلُهُ: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ﴾﴾. يدلُّ عَلَى أَنَّ نَفَقَةَ الْإِرْضَاعِ وَاجِبَةٌ عَلَى الزَّوْجِ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَقُلْ: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ أَوْ لَادَهُنَّ﴾. لَكِنَّ قَالَ: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَتَأْتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾. لِأَنَّ الْمَسْئُولَ هُوَ الزَّوْجُ الَّذِي هُوَ أَبُو الطِّفْلِ.

❖ وقوله: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْحَمْنَ أُمَّهُنَّ﴾. يدل على أنها لو اختارت أن ترضعه، ووجد من يرضعه غيرها مجاناً، فيعطى الأم؛ لأنها أحق به، ولأن لبنها أنفع، ولأنها أشد شفقةً وحنواً على الولد، ولأن المرضعة قد يكون في أخلاقها ما فيها فتورٌ عليه، ولهذا نهي أن يسترضع الإنسان لولده امرأة حقاء، لأنها قد تؤثر في طباع الولد.

❖ ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْحَمْنَ أُمَّهُنَّ وَأَتِمُّوا نِكَاحَ بَعُولَتِكُمْ﴾. الله أكبر!... عناية الله ﷻ بهذه الأمور شيء عظيم؛ يعني: معناه لابد من التشاور في الإرضاع؛ في كفيته، وفي زمنه، وفي عدده في اليوم والليلة؛ أي: في كل ما يتعلق بذلك، فلا بد من الائتمار، ولا يُجعل الأمر إلى المرأة ولا إلى الأب؛ لأن بعض النساء قد يكون عندها جبروتٌ وغلظةٌ فلا تبالى أجاج الولد أم شبع؟ وبعض الآباء كذلك قد يكون عنده جبروتٌ ولا يهتم بابنه أجاج أم شبع؟ فإذا حصل الائتمار والتشاور حصل الخير.

❖ وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمَ فَمَسْزُوعٌ لَكُمْ أُخْرَى﴾. سبحانه الله ﴿وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمَ فَمَسْزُوعٌ لَكُمْ أُخْرَى﴾. لم يقل: فاسترضعوا له أخرى. بل قال: ﴿فَمَسْزُوعٌ﴾. وهذا وعد من الله؛ يعني: لا تظنوا أنكم إذا تعاسرتم في إرضاع الولد؛ فأراد الوالد أن يكون بأجرة قليلة، وأرادت الأم أن تكون بأجرة كثيرة، فلا تظنوا أن هذا الطفل سيضيع، بل سييسر الله له من يرضعه.

❖ وقوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾. هذا تفصيل لقوله: ﴿فَإِنْ تَعَاَسَرْتُمَ فَمَسْزُوعٌ لَكُمْ أُخْرَى﴾. وكيف يكون الإنفاق؟ فصله فقال تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾؛ ذو؛ بمعنى: صاحب، سعة؛ يعني: غنى، من سعته؛ أي: من غناه بقدره.

❖ وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ﴾. فضيق حتى صار بقدر قليل ﴿فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾. مما أعطاه، وإذا كان ما عنده قليلاً فسيكون الإنفاق قليلاً.

ثم علل فقال: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً آتَاهَا﴾. الحمد لله ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً آتَاهَا﴾. أي: ما أعطاه، سواء من التكليفات المالية أو من غيرها، فالمُعْدِم لا زكاة عليه، ولا حج عليه ولا إنفاق عليه؛ لأن الله لا يكلف نفساً إلا ما آتاها.

ولو كان ذلك مفروضاً عليه لقال: ومن أين آخذ، أَنْحْتُ من الجبل، أَنْحْتُ من الجدار، ولكن الله يقول: ﴿لَا يَكْفِيكَ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً آتَنَهَا﴾. وهذا من تيسير الله ﷻ عَلَيَّ أَنْ الله ﷻ إِذَا ابتلاه قدرًا خَفَّفَ عنه شرعًا، أليس كذلك؟ فإذا قَلَّلَ ما عندهم قدرًا خَفَّفَ عنهم التكاليف الشرعية، ثم هل هذا التضيق سيبقى؟

الجواب: لا؛ لأن الله يقول: ﴿سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾. فقط انتظرِ الفرجَ واصدُقْ مع الله فسيجعل الله بعد العسر يسرًا، وقد قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۖ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۖ﴾ [الشع: ٥٠-٦٠]. ولن يَغْلِبَ عُسْرٌ يسرين.

وقال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ قُلُوبًا لَمِنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَمْرِ ۖ إِنْ يَعْلَمِ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِمَّا أَخَذَ مِنْكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧٠]. وهذه زيادةٌ أيضًا فهذه الآية تُقَيِّدُ عمومَ قوله ﴿سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾. وعمومَ قوله: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۖ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۖ﴾. يعني: هذا الوعدُ إنما يكون لمن انتظرَ الفرجَ من الله ووثق بوعدِ الله، أما رجلٌ أعسرَ الله عليه؛ فيئس من رحمةِ الله، واستبعد الفرجَ -والعياذُ بالله- فهذا لا يُيسِّرُ له الأمرُ؛ ولهذا قال: ﴿سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾. هذا كلامٌ موجزٌ على هذه الآياتِ الكريمة، وإلا ففيها من الفوائدِ شيءٌ عظيمٌ جدًا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله تعالى:

٥٣٢٢، ٥٣٢١ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ ابْنِ مُحَمَّدٍ وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ سَمِعَهُمَا يَذْكُرَانِ أَنَّ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ بْنَ الْعَاصِ طَلَّقَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَكَمِ، فَانْتَقَلَهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَأَرْسَلَتْ عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى مَرْوَانَ ابْنِ الْحَكَمِ وَهُوَ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ: اتَّقِ اللَّهَ وَارْزُدْهَا إِلَى بَيْتِهَا. قَالَ مَرْوَانُ فِي حَدِيثِ سُلَيْمَانَ: إِنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْحَكَمِ غَلَبَنِي، وَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَوْ مَا بَلَغَكَ شَأْنُ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ. قَالَتْ: لَا يَضُرُّكَ أَنْ لَا تَذْكُرَ حَدِيثَ فَاطِمَةَ. فَقَالَ مَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ: إِنْ كَانَ بِكَ

شَرٌّ فَحَسْبُكَ مَا بَيْنَ هَذَيْنِ مِنَ الشَّرِّ^(١).

[الحديث ٥٣٢١ - أطرافه في: ٥٣٢٣، ٥٣٢٥، ٥٣٢٧].

[الحديث ٥٣٢٢ - أطرافه في: ٥٣٢٤، ٥٣٢٦، ٥٣٢٨].

الحديث واضح، يقول إن يحيى بن سعيد بن العاص طلق بنت عبد الرحمن بن الحكم، فانتقلها عبد الرحمن؛ أي: أبوها، فأرسلت عائشة أم المؤمنين إلى مروان - وهو أمير المدينة - «اتق الله وأزدها إلى بيتها»؛ أي: إلى بيت زوجها، قال مروان في حديث سليمان: «إن عبد الرحمن بن الحكم غلبني». يعني: غلبني فأخذ ابنته، ومروان له سلطة الإمارة يقول: وقال القاسم بن محمد: «أوما بلغك شأن فاطمة بنت قيس»، قالت: «لا يضرُّك ألا تذكر حديث فاطمة» - وسأيت حديث فاطمة في أن النبي ﷺ جعل لها النفقة - فقال والد ابن الحكم: «إن كان بك شرٌّ فحسبك ما بين هذين من الشرِّ»، وهذه الجملة تحتاج إلى شرح.

قال القسطلاني رحمه الله:

﴿قَالَ مَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ لِعَائِشَةَ: «إِنْ كَانَ بِكَ شَرٌّ». أَي: إِنْ كَانَ عِنْدَكَ أَنْ سَبَبَ خُرُوجِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ مَا وَقَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَقَارِبِ زَوْجِهَا مِنَ الشَّرِّ فَحَسْبُكَ فَيَكْفِيكَ فِي جَوَازِ انْتِقَالِ عَمْرَةٍ مَا بَيْنَ هَذَيْنِ عَمْرَةٍ وَزَوْجِهَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ مِنَ الشَّرِّ، وَمَفْهُومُهُ جَوَازُ النُّقْلَةِ مِنَ الْمَسْكَنِ الَّذِي طُلِّقَتْ فِيهِ بِشَرِّطِ وَجُودِ عَارِضٍ يَقْتَضِي جَوَازَ خُرُوجِهَا مِنْهُ، كَأَنْ يَكُونَ الْمَنْزَلُ مُسْتَعَارًا وَرَجَعَ الْمَعِيرُ وَلَمْ يَرْضَ بِإِجَارَتِهِ بِأَجْرَةِ الْمَثَلِ أَوْ امْتَنَعَ الْمَكْرِيُّ مِنْ تَجْدِيدِ الْإِجَارَةِ بِذَلِكَ. اهـ

يقول: إن فاطمة بنت قيس إنها نُقِلَتْ لأذاها وسلاطة لسانها، ولكن هذا رده ابن القيم وسأيت إن شاء الله تعالى.

الكلام الآن على أنه يقول: إن كان يجوز أن تخرج المرأة من بيتها من أجل الشرِّ

والفتنة التي تكونُ بينها وبين أهل البيت فحسبُك ما بين سعيد بن العاص وعمرة بنت عبد الرحمن بن الحكم من الشرِّ، فمن أجل الشرِّ والنزاع الذي بين هذا الزوج وزوجته خرجت من البيت.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

٥٣٢٤، ٥٣٢٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: مَا لِفَاطِمَةَ إِلَّا تَتَّقِيَ اللَّهَ؛ يَعْنِي: فِي قَوْلِهَا: لَا سُكْنَى وَلَا نَفَقَةَ^(١).

وفي نسخة: في قوله.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

٥٣٢٥، ٥٣٢٦ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: عُرِوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ لِعَائِشَةَ: أَلَمْ تَرِي إِلَى فُلَانَةٍ بِنْتِ الْحَكَمِ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا الْبَتَّةَ. فَخَرَجَتْ فَقَالَتْ: بئس ما صنعت. قَالَ: أَلَمْ تَسْمَعِي فِي قَوْلِ فَاطِمَةَ؟ قَالَتْ: أَمَا إِنَّهُ لَيْسَ لَهَا خَيْرٌ فِي ذِكْرِ هَذَا الْحَدِيثِ. وَزَادَ ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ: عَابَتْ عَائِشَةُ أَشَدَّ الْعَيْبِ، وَقَالَتْ إِنَّ فَاطِمَةَ كَانَتْ فِي مَكَانٍ وَخَشٍ فَخِيفَ عَلَى نَاحِيَّتِهَا فَلِذَلِكَ أَرَخَصَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ^(١).

﴿أَلَمْ تَرَيْنِ﴾ في نسخة: «أَلَمْ تَرِي» وهذا مما يوافق قواعد النحو؛ لأن هذا من الأفعال الخمسة يُجْزَمُ بحذف النون، والنسخة الثانية التي بإثبات النون تكون شاذة. على كل حال هذا رأي عائشة رضي الله عنها، والصواب أنه إذا كانت البائن حاملاً فلها النفقة والكسوة، وإذا لم تكن حاملاً فليس لها نفقة ولا كسوة، وإذا كانت رجعية فلها النفقة

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) انظر التعليق السابق.

والكسوة سواء كانت حاملاً أم حائلاً، لأن المطلقة الرجعية في حكم الزوجات هذا هو الذي تجتمع فيه الأدلة، والحديث ثابت عن رسول الله ﷺ، وقد ذكرنا أن ظاهر الآية الكريمة أنه لا يجب الإنفاق إلا إذا كانت حاملاً، لكن السنة صحت عن رسول الله ﷺ، وصريح السنة يقتضي أن يؤوّل ظاهر الآية الكريمة.

وهل الإنفاق للحمل أم للحامل؟ يعني: هل النفقة للحمل أم للامّ من أجله؟
الظاهر أنه للحمل، أن الإنفاق للحمل؛ لقوله تعالى: ﴿حَتَّى يَضَعَنَّ حَمْلَهَا﴾. وبناءً على ذلك لو مات الحمل في بطنها فلا نفقة لها.

وقصة الحديث أن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها بين الرسول ﷺ أنه ليس لها نفقة ولا سكنى، وظاهر الآية الكريمة أن لها السكنى، وعائشة رضي الله عنها ومن رأى رأيها قال: إن الرسول ﷺ لما قال: «ليس لها سكنى». ليس معناه أنه ليس لها سكنى شرعاً، لكن المرأة كانت في بيت وحش فأذن لها الرسول ﷺ أن تنتقل. وهذا بعيد من لفظ الحديث، كذلك قول بعضهم: إنها كانت بذينة، وأن الرسول ﷺ أمرها أن تنتقل من البيت لبذائنها، فهذا أيضاً خطأ، والصواب أن البائن ليس لها، لا نفقة ولا سكنى.
فالحاصل: أن القول الراجح ما دلّت عليه السنة، وابن القيم رحمه الله تكلم على هذا كلاماً جيداً في «زاد المعاد».



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله تعالى:

٤٢ - باب الْمُطَلَّقة إِذَا خُشِيَ عَلَيْهَا فِي مَسْكَنِ زَوْجِهَا أَنْ يُقْتَحَمَ عَلَيْهَا أَوْ تَبْدُوَ عَلَى أَهْلِهَا بِفَاحِشَةٍ.

٥٣٢٧، ٥٣٢٨ - حَدَّثَنِي جَبَّانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ أَنْكَرَتْ ذَلِكَ عَلَى فَاطِمَةَ^(١).

هذا طرفٌ مما سبق، والصوابُ أن المطلقة - كما ذكرنا - نوعان: رجعيةٌ، وبائنةٌ، فالرجعيةُ لها النفقةُ والكسوةُ والسكنى بكلِّ حالٍ؛ لأنها في حكم الزوجاتِ لقوله تعالى: ﴿وَيُؤْتِيَنَّهَا مِثْلُ الَّذِي أُوتِيَ الرِّجَالُ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٢٨]. فسمَّى الله الزوجَ المطلقَ بعلًا، وهذا يدل على أن أحكامَ الزوجيةِ باقيةٌ، وأمَّا البائنُ بفسخٍ، أو طلاقٍ، أو موتٍ، فليس لها نفقةٌ، ولا كسوةٌ، ولا سُكنى إلا أن تكونَ حاملاً، وعلى هذا فالبائنُ تنقسمُ إلى قسمين: حامل، وحائل، فالحائلُ ليس لها شيءٌ، والحاملُ لها النفقةُ، ولكن هل يجبُ أن تُلزَمَ المطلقةُ بيتَ الزوج؟

الجوابُ: لا، بخلافِ المتوفى عنها زوجها، فالمطلقةُ الرجعيةُ الصحيحُ أنه لا يُلزَمُها البقاءُ في البيتِ، يعني بمعنى ألا تخرجَ كما لا تخرجُ المتوفى عنها، أما السُّكنى في البيتِ فتسكنُ، لكن لها أن تخرجَ لزيارةِ أهلها، أو صاحبِتها، أو ما أشبه ذلك.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٤٣ - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أََرْحَامِهِنَّ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٢٨].

من الحيضِ والحَبْلِ.

٥٣٢٩ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَنْفِرَ، إِذَا صَفِيَّةُ عَلَى بَابِ خَبَائِهَا كَثِيبَةً، فَقَالَ لَهَا: «عَقْرَى - أَوْ حَلْقَى - إِنَّكَ لِحَابِسْتُنَا، أَكُنْتَ أَفْضَتْ يَوْمَ النَّحْرِ؟». قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: «فَانْفِرِي إِذَا»^(١).

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهَا﴾. أَي: المطلقات. ﴿أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أََرْحَامِهِنَّ﴾ إِنَّ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيُؤْتِيَنَّهَا مِثْلُ الَّذِي أُوتِيَ الرِّجَالُ فِي ذَلِكَ. فلا يجوزُ للمرأةِ أن تكتُمَ ما خلقَ الله في رَحِمِها سواءَ الحيضُ أو الحملُ، وأشدُّ من ذلك أن تُخْرِجَ ما خلقَ الله في رَحِمِها؛ لأنَّ

(١) أخرجه مسلم (١٢١١).

بَعْضُ النِّسَاءِ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - إِذَا طُلِّقَتْ وَهِيَ فِي أَوَّلِ الْحَمْلِ ذَهَبَتْ تُسْقِطَ الْحَمْلَ مِنْ أَجْلِ أَلَّا تَطْوَلَ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ، وَكَذَلِكَ بَعْضُ النِّسَاءِ تَأْكُلُ مَا يَمْنَعُ الْحَيْضَ إِذَا طُلِّقَتْ؛ لِأَجْلِ أَنْ تَطْوَلَ لَهَا الْعِدَّةُ، فَهَذَا أَيْضًا لَا يَجُوزُ.

أَمَّا الْأُولَى الَّتِي أَسْقَطَتْ فَلَأَنَّ فِي ذَلِكَ إِضَاعَةً لِحَقِّ زَوْجِهَا، وَأَمَّا الثَّانِيَةُ؛ فَلَأَنَّ فِي ذَلِكَ إِرْهَاقًا لَزَوْجِهَا، لِأَنَّهَا مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ وَهِيَ رَجْعِيَّةٌ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ النِّفْقَةُ، وَبَدَلًا مِنْ أَنْ تَكُونَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ تَكُونُ سَنَةً مِنْ أَجْلِ أَنْ تَأْكُلَ مِنْ نِفْقَةِ الزَّوْجِ، فَالْمَرْأَةُ لَا يَحِلُّ لَهَا هَذَا وَلَا هَذَا، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تُبَيِّنَ مَا هِيَ عَلَيْهِ، كَمَا بَيَّنَّتْ صَفِيَّةُ مَا هِيَ عَلَيْهِ فِي حِجَةِ الْوُدَاعِ: إِنْ كَانَتْ حَامِلًا فَحَامِلٌ، وَإِنْ كَانَتْ حَائِضًا فَحَائِضٌ.

وَأَخَذَ الْعُلَمَاءُ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ أَنَّ الْمَرْأَةَ يُقْبَلُ قَوْلُهَا فِي انْتِهَاءِ عِدَّتِهَا وَبِقَائِهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ جَعَلَ الْأَمْرَ رَاجِعًا إِلَيْهَا، فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَنْفُسِهِنَّ﴾.

فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّهَا إِذَا ادَّعَتْ الْعِدَّةَ فِي زَمَنِ يُمَكِّنُ انْقِضَاؤُهَا فِيهِ قُبِلَتْ. وَالْعُلَمَاءُ قَالُوا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: إِذَا ادَّعَتْ انْقِضَاءَ الْعِدَّةِ فَلَهَا ثَلَاثُ حَالَاتٍ: الْأَوَّلَى: وَأَنْ يُمَكِّنَ عَلَى وَجْهِ نَادِرٍ، وَأَنْ يُمَكِّنَ عَلَى وَجْهِ مُطَرِّدٍ عَادِيٍّ، فَالْأُولَى لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهَا أَصْلًا، مِثْلَ لَوْ كَانَتْ عِدَّتُهَا بِالْأَقْرَاءِ، وَبَعْدَ مُضِيِّ عَشْرِينَ يَوْمًا، جَاءَتْ لَتَقُولَ إِنَّهَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، فَلَا نَسْمَعُهَا أَبَدًا؛ لِأَنَّ هَذَا غَيْرُ مُمَكِّنٍ، فَكَيْفَ تَحِيضُ ثَلَاثَ مَرَاتٍ فِي عَشْرِينَ يَوْمًا، وَالثَّانِيَةُ: إِذَا ادَّعَتْ انْقِضَاءَ عِدَّتِهَا فِي ثَلَاثِينَ يَوْمًا فَهَذِهِ تُسْمَعُ دَعْوَاهَا، لَكِنْ لَا تُقْبَلُ إِلَّا بَيِّنَةٌ؛ لِأَنَّ هَذَا شَيْءٌ نَادِرٌ، وَالْحَالُ الثَّلَاثَةُ إِذَا ادَّعَتْهَا فِي ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ أَوْ فِي شَهْرَيْنِ مِثْلًا فَهَذَا يُقْبَلُ قَوْلُهَا بِدُونِ بَيِّنَةٍ؛ لِأَنَّ هَذَا أَمْرٌ مُطَرِّدٌ عَادِيٌّ فَهَذَا هُوَ التَّفْصِيلُ فِي دَعْوَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٤٤ - بَابُ ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ فِي الْعِدَّةِ، وَكَيْفَ يُرَاجَعُ الْمَرْأَةُ إِذَا طَلَّقَهَا وَاحِدَةً أَوْ ثَنَتَيْنِ.

٥٣٣٠ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: زَوْجٌ مَعْقِلٌ أَخْتَهُ فَطَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً.

٥٣٣١ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ أَنَّ مَعْقِلَ بْنَ يَسَارٍ كَانَتْ أُخْتُهُ تَحْتَ رَجُلٍ فَطَلَّقَهَا، ثُمَّ خَلَى عَنْهَا حَتَّى انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، ثُمَّ خَطَبَهَا فَحَمِي مَعْقِلٍ مِنْ ذَلِكَ أَنْفًا فَقَالَ: خَلَى عَنْهَا وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَيْهَا، ثُمَّ يَخْطُبُهَا فَحَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَنْ أَجْلِهِنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٣٢] إِلَى آخِرِ آيَةِ. فَدَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَرَأَ عَلَيْهِ فَتَرَكَ الْحَمِيَّةَ وَاسْتَقَادَ لِأَمْرِ اللَّهِ.

وهذه تقع من بعض الجهال؛ إذا طلق الرجل امرأته، ثم انقضت العدة وخطبها، قالوا: أمس تطلق بتنا والآن تجيء لخطبها، فلا تزوجك. فقال الله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَنْ أَجْلِهِنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَبْكْنَ أَنْزِلْنَ إِذَا تَزَوَّجْنَ مِنْ بَيْنِهِمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ فيا أخي دع الأنفة وأعطيها حقها وزوجها، والله تعالى مقلب القلوب، فلعله كرهها في وقت من الأوقات، ثم عاد فأحبها، ولعله أراد أن يطلقها؛ لأنه ينظر إلى امرأة أخرى فلم تيسر له، ثم عاد إلى زوجته الأولى، كما يقع كثيرا.

فالحاصل: أنه لا يجوز للإنسان أن يمنع موليته؛ ابنته، أو أخته، ومن له ولاية عليها من رجوعها إلى زوجها إذا أراد، أما ما دامت في العدة فهي رجعية فلزوجها أن يراجعها شاءت أم أبى، شاء أهلها أم أبوا، قال تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾. لكن الله وَعَلَّمَ اشترط فقال: ﴿إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾. أما إذا أراد المصاهرة فليس أحق بردها عند الله، وإن كان في الدنيا لا تتعرض له، لكن عند الله ما له حق، إذا كان لا يريد الإصلاح وإنما يريد الإضرار فيراجعها، ثم يطلقها؛ لتمتد العدة، ثم يراجعها، وهكذا كما يفعل في الجاهلية.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٣٣٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا طَلَّقَ امْرَأَةً لَهُ وَهِيَ حَائِضٌ تَطْلِيْقَةً وَاحِدَةً، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَاجِعَهَا ثُمَّ يُمْسِكَهَا حَتَّى تَطْهُرَ ثُمَّ تَحِيْضُ عِنْدَهُ حِيْضَةً أُخْرَى ثُمَّ يُمْهِّلَهَا حَتَّى تَطْهُرَ مِنْ حِيْضِهَا، فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُطَلِّقَهَا فَلْيُطَلِّقْهَا حِينَ تَطْهُرُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُجَامِعَهَا، فَبَلَكَ الْعِدَّةَ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ ^(١)، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ إِذَا سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ قَالَ لِأَحَدِهِمْ: إِنْ كُنْتَ طَلَّقْتَهَا ثَلَاثًا فَقَدْ حَرَمْتَ عَلَيْكَ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَكَ. وَزَادَ فِيهِ غَيْرُهُ عَنِ اللَّيْثِ، حَدَّثَنِي نَافِعٌ قَالَ ابْنُ عُمَرَ: لَوْ طَلَّقْتَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَنِي بِهَذَا.

المعنى: أن الطلاق يكون مرة، ويكون مرتين، وبعد الثالثة لا رجوع إلا بعد زوج.
وقوله: «أمرني بهذا». ليس معناه أنه أمره أن يطلق مرتين؛ لأن السنة أن يطلق مرة واحدة، ولكن أمرني بهذا؛ يعني: رخص لي في أن أراجع في المرة والمرتين وهذا لعله فهمه من السنة ﷺ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٥- بَابُ مُرَاجَعَةِ الْحَائِضِ.

٥٣٣٣- حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ جُبَيْرٍ سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ فَقَالَ: طَلَّقَ ابْنُ عُمَرَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فَسَأَلَ عُمَرَ النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا، ثُمَّ يُطَلِّقَ مِنْ قَبْلِ عِدَّتِهَا قُلْتُ: فَتَعْتَدُ بِبَلَكَ التَّطْلِيْقَةِ، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَمَقَ ^(١).

هذه مسألة مراجعة الحائض؛ يعني: إذا طلقها وهي حائض فهل يُراجعها أو لا؟

(١) أخرجه مسلم (١٤٧١).

(٢) انظر التعليق السابق.



الجوابُ أن نقول: نعم، يُرَاجِعُهَا وجوبًا؛ لأن النبي ﷺ تَغَيَّظَ لِمَا عَلِمَ بِطُلَاقِ ابْنِ عَمَرَ امرأته في الحيض، وقال لعمر: مَرُّهُ فَلْيُرَاجِعْهَا. والأمرُ في الأصلِ للوجوبِ لا سيما إذا قُرِنَ بالتغيظ، والغضب، فإنه يقتضي الوجوب؛ وذلك أنه يقتضي الوجوب قطعًا، ولكن هل المرادُ بالمراجعة هنا المراجعة التي تكونُ بعدَ طلاقٍ صحيح، أو مراجعة؛ بمعنى: أن يردّها إلى عصمتِهِ؛ لأنها لم تَطْلُقْ بهذا الطلاق؟

الجوابُ: في هذه المسألة خلافٌ بين أهل العلم: فأكثرُ أهل العلم يقولون: إنها رجعةٌ بعد طلاقٍ صحيح. وَيَرَوْنَ أن الطلاق في الحيض واقعٌ، وعلى هذا كلُّ المذاهب الأربعة، واختار شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ أَنْ الطلاق في الحيض لا يقعُ ووافقه على ذلك تلميذه ابن القيم، وذكر في «زاد المعاد» أدلةً بالغةً من راجعها تبينُ له أنه هو القولُ الراجحُ، وأن الطلاق في الحيض لا يقعُ، ولو لم يكن دليلٌ على هذا القول إلا القاعدةُ العظيمةُ، وهي قولُ الرسول ﷺ: «من عَمِلَ عَمَلًا ليس عليه أمرنا فهو ردٌّ»^(١). فإن الطلاق في الحيض عملٌ ليس عليه أمرُ الله ورسوله ﷺ فإذا لم يكن عليه أمرُ الله ورسوله فإنه مردودٌ لا يُقْبَلُ ولا يقعُ.

والأحاديثُ الواردةُ في قصة ابنِ عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وعن أبيه مختلفةٌ ففي بعضها أنها حُسِبَتْ عليه^(٢)، وفي بعضها أنه لم يَرَهَا شيئًا^(٣)؛ أي: لم يَرَهَا شيئًا يُحْتَسَبُ من الطلاق؛ لأنها وقعت على غيرِ أمرِ الله ورسوله ﷺ.

وإذا حصل بين الأدلة تعارضٌ، ولم يكن أحدها أبين من الآخر، وجب أن تردَّ إلى المُحْكَمِ كعادةِ الراسخين في العلم ردَّهم المتشابهة إلى المحكم، فالمحكم هو أنه لا يقعُ الطلاق في حالِ الحيض؛ وذلك للحديث الذي أشرتُ إليه: «من عَمِلَ عَمَلًا ليس

(١) أخرجه البخاري (٢٥٥٠)، ومسلم (١٧١٨) واللفظ له.

(٢) انظر: «مصنف عبد الرزاق» (١٠٩٥٧).

(٣) أخرجه أبو داود (٢١٨٥).

عليه أمرنا فهو ردٌّ^(١)؛ ولأنه لو أوقعناه في الحيض لكان في هذا الشيء من المضادة لحكم الله ﷻ؛ لأن الله إذا نهى عن شيء، ثم أمضيناه، وقلنا: إنه يثبت. فالذي نهى عنه الشارع لا يمكن أن يريد للعباد أن يوقعوه، أو يعتدوا به.

ويمكن أيضًا أن يُقال: إن أمر الرسول ﷺ بمراجعتها دون أن يستفصل هل هي الطلقة الأولى، أم الثالثة يدل على أنها لم تقع ولم تحتسب؛ لأنها لو كانت واقعة لسأل: أمي الأولى، أم الثانية، أم الثالثة؛ لأنها إذا كانت الثالثة فلا يمكن مراجعتها إذا قلنا بأن الطلاق واقع، وهذا من أبين الأمور.

وفي «صحيح مسلم»^(٢) ما يدل على أنها الطلقة الأولى، ولكنه ليس بصريح، وحتى لو فرض أنه صريح فإنه لا يدل على الوقوع، فالراجح -عندي- ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أنه لا يقع الطلاق في حال الحيض، ولا في طهر جامعها فيه حتى يتبين حملها، حتى لو طلقها في طهر جامعها فيه فإن الطلاق لاغ، إلا إذا تبين أنها حامل، فإذا تبين أنها حامل فالطلاق واقع؛ لأن الحمل من حين أن يطلقها زوجها تشرع في عدة متيقنة معلومة، ولكن ما دامت العدة باقية؛ أي: العدة التي طلقها فيها في الحيض باقية فلا شك أننا نقول: ردّها. ولا تحتسبها.

أما إذا انتهت العدة، واعتبر الزوج زوجته مطلقة، وأنه قد تخلص منها، فإن في النفس من عدم الاعتداد بذلك شيئاً؛ لأن هذا الرجل طلق على أنها طلقة صحيحة، وعلى أن الزوجة بانت بانتهاء العدة، وعلى أنه مقلد لمن يرون أن الطلاق واقع، فأنا أتوقف في مثل هذه الصورة، ولا أتوقف فيها إذا كان الأمر كما حصل لابن عمر أنه علم بأن الطلاق حرام، وراجع في أثناء العدة، ولماذا نتوقف في الأول؟

الجواب: لأن كون الإنسان قد التزم في نفسه أنه طلق، وأن الزوجة بانت منه، وأن

(١) سبق تخريجه قريباً.

(٢) أخرجه مسلم (١٤٧١) بلفظ: «تطبيق واحدة».

هذا هو الواقع الذي يُقْتَضَى به علماؤه، بل يُقْتَضَى به أصحاب المذاهب الأربعة كلهم، ثم بعد أن يُطْلَقَها الثالثة يأتي ويقول: فكروا في طلاقي الأول. وذلك لأجل أن يَرْجِعَ إلى زوجته؛ يعني: بعض الناس إذا طَلَّقَ في حال الحيض، واعتبرها طَلَقَةً، وانتهت عدتها، ثم تزوجها من جديد، أو راجعها في أثناء العدة على أنها مطلقة، لا على أنه يريد أن يَرُدَّ الطلاق الأول، ثم يُطْلَقُ ثانية، ثم يُطْلَقُ ثالثة، ثم يأتي إلينا ويقول: والله أنا طلقْتُها الطلاق الأول وهي في الحيض، أو أن الطلاق الأول كانت في طهر جامعته فيه، وما أشبه ذلك، وهو بذلك يريد أن يَتَخَلَّصَ من هذه الطلقة الثالثة وأن تحِلَّ له المرأة، فنحن نقول: الآن فكَّرت أن طلاقك الأول حرام؟ أما لو كانت الثالثة في الحيض وإلى الآن العدة باقية قلنا: الطلاق غير صحيح والمرأة لم تَطْلُقْ، لكن شيءٌ انقضى، وأخذ به، والتزمه، وعليه جمهور أهل العلم، وعليه علماء بلده، وهو إنسان عامي، والعامي يأخذُ برأي علماء بلده، فإن كان مجتهدًا؛ يعني: لو قال: والله أنا لست عاميًا قلنا: إبقاؤك الطلاق على ما هو عليه بدون مراجعة يدلُّ على أنك ترى هذا الرأي، واليوم لا تراه؛ لأن الأمر صار على خلاف ما تهوى؟!!

فهذه المسألة نحن نتوقف فيها نظرًا إلى أننا نخشى من التلاعب، وهذا كما ذكر الشيخ عبد الله بن البطين رَحِمَهُ اللهُ في فتاويه، يقول: بعض الناس إذا طَلَّقَ ثلاث طلاقات جاء يُنْقِبُ عن العقد، هل العقد صحيح أم غير صحيح؟ لأنه إذا كان غير صحيح فالطلاق غير واقع، وليس بصحيح؛ لأنه مبني على غير صحيح، ثم يأتي يُفَكِّرُ: والله الشاهد في النكاح يشرب الدخان، حتى يصير الشاهد ليس بعدل، ثم لا يصحُّ العقد. أقول: مثل هذا أتوقف فيه، لأنني أخشى أن يفتَحَ بابُ التلاعب للناس، ولا نأمن أيضًا أن الزوج إذا لم يكن عنده خوفٌ من الله، فقد يتفق هو وزوجته ويقول: إنه طلقها في حال الحيض، وهو لم يُطْلَقْها في حال الحيض، وما الذي يُعْلَمُنا أنهم صادقون؟

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٤٦ - بَابُ تَحْدِثِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا.

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: لَا أَرَى أَنْ تَقْرَبَ الصَّبِيَّةُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا الطَّبِيبَ لِأَنَّ عَلَيْهَا الْعِدَّةَ.

قَوْلُهُ: «بَابُ تَحْدِثِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا». أَوَّلًا: «زَوْجُهَا» مَا

مَحَلُّهَا مِنَ الْإِعْرَابِ؟

الْجَوَابُ: نَائِبُ فَاعِلٍ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْمَفْعُولِ وَهُوَ قَوْلُهُ: «الْمُتَوَفَّى» عَمِلَ عَمَلِ فَعَلِهِ

الْمَنْبِيِّ لِلْمَجْهُولِ.

قَوْلُهُ: «أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا». أَي: عَشْرَ لَيَالٍ، مَا لَمْ تَكُنْ حَامِلًا، فَإِنْ كَانَتْ

حَامِلًا فَعِدَّتُهَا حَتَّى تَضَعَ الْحَمْلَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: النَّسْبَةُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ عَمُومٌ وَخُصُوصٌ وَجَهِيٌّ، وَالنِّصَانُ إِذَا

كَانَ بَيْنَهُمَا عَمُومٌ وَخُصُوصٌ وَجَهِيٌّ وَجَبَ أَنْ يُعْمَلَ بِكُلِّ الْعَمُومِينَ، وَإِذَا طَبَّقْنَا هَذِهِ

الْقَاعِدَةَ عَلَى هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ لَقَلْنَا: إِنْ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَهِيَ حَامِلٌ تَعْتَدُّ بِأَطْوَلِ

الْأَجَلَيْنِ، وَلَيْسَ بِوَضْعِ الْحَمْلِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: لَوْ وَضَعْتَ قَبْلَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ، وَقَلْنَا: مَا أَتَمْتُ. أَلْغَيْنَا الْعَمَلَ بِهَذِهِ

الْآيَةِ وَلَوْ مَرَّ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ، وَقَلْنَا: تَمْتُ. أَلْغَيْنَا الْعَمَلَ بِآيَةِ الْحَمْلِ، فَالطَّرِيقُ أَنْ

نَقُولَ: تَعْتَدُّ بِأَطْوَلِ الْأَجَلَيْنِ، فَإِذَا وَضَعْتَ لِأَقَلِّ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ، قَلْنَا: تُكْمَلُ،

وَتَنْتَظِرُ حَتَّى يَتِمَّ لَهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ. لَنَكُونَ قَدْ عَمَلْنَا بِالْآيَتَيْنِ، وَإِذَا مَضَى عَلَيْهَا

أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ قَبْلَ أَنْ تَضَعَ، قَلْنَا: تَنْتَظِرُ حَتَّى تَضَعَ. لَنَكُونَ عَمَلْنَا بِالْآيَتَيْنِ جَمِيعًا

فَهَذِهِ هِيَ الْقَاعِدَةُ، وَلَكِنْ جَاءَتِ السُّنَّةُ مُبَيِّنَةً أَنَّ الْحَمْلَ هُوَ الْمَعْتَبَرُ^(١)، وَأَنَّهَا إِذَا

وَضَعْتَ الْحَمْلَ انْتَهَتْ الْعِدَّةُ وَلَوْ قَبْلَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ، وَإِذَا لَمْ تَضَعْ الْحَمْلَ بَقِيَتْ

الْعِدَّةُ وَلَوْ زَادَتْ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ، وَالسُّنَّةُ هِيَ الْحَاكِمَةُ، وَإِلَّا لَكَانَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ

عليُّ بن أبي طالبٍ، وابنُ عباسٍ رضي الله عنهما من اعتدادهما بأطولِ الأجلينِ هو مقتضى القاعدةِ أنه إذا كان بين النصين عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ، فإننا نعملُ بهما جميعاً، لكن ما دامت السنةُ جاءت بأنها إذا وضعت الحملَ انقضت عدتها ولو بعد موتِ زوجها بدقائقٍ، فالسنةُ هي الحاكمةُ.

وقولُ الزهري: «لا أرى أن تقربَ الصبيةُ المتوفى عنها زوجها الطيبَ؛ لأنَّ عليها العدةَ». يدلُّ على أن المتوفى عنها زوجها ولو كانت صغيرةً فإن عليها العدةَ والإحدادُ، فلو تزوج الإنسانُ من طفلةٍ ومات عنها تجبُ عليها العدةُ، وعليها الإحدادُ فلا تلبسُ زينةً، ولا تقربُ طيباً؛ لأنها عليها عدةُ الوفاةِ والإحدادِ.

أما لو طلقها فليس عليها عدةٌ، حتى لو خلا بها، فلو أخذها وهي صغيرة ودخل بها في حجرةٍ وحده، وبدأ يلاعِبُها ويسكَّنُها فإنه ليس عليها عدةٌ ولو طلقها؛ لأن هذه الخلوة لا عبرةَ بها إذ إن -الخلوةَ كما مرَّ علينا في العدد- لا تؤثِّرُ إلا إذا خلا الزوجُ بمن يُوطأ مثلها، لكن في عدةِ الوفاةِ ولو كانت بهذا الصغرِ فعليها العدةُ، فيؤمَّرُ وليُّها بأن يُجنَّبَها ما تتجنبه المُحادةُ، كما قال الزهري رحمه الله.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ الثَّلَاثَةَ:

٥٣٣٤- قَالَتْ زَيْنَبُ دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ تُوفِّيَ أَبُوهَا أَبُو سُفْيَانَ بْنُ حَرْبٍ فَدَعَتْ أُمَّ حَبِيبَةَ بِطَبِيبٍ فِيهِ صُفْرَةٌ خَلَقَ أَوْ غَيْرُهُ فَدَهَنْتُ مِنْهُ جَارِيَةً ثُمَّ مَسَّتْ بِعَارِضِهَا ثُمَّ قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا لِي بِالطَّبِيبِ مِنْ حَاجَةٍ غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحَدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ

إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»^(١).

٥٣٣٥- قَالَتْ زَيْنَبُ: فَدَخَلْتُ عَلَى زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ حِينَ تُوِّفِي أَخُوَهَا، فَدَعَتْ بِطَيْبٍ فَمَسَّتْ مِنْهُ ثُمَّ قَالَتْ: أَمَا وَاللَّهِ مَا لِي بِالطَّيِّبِ مِنْ حَاجَةٍ، غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَلَى الْمَنْبَرِ: «لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُجِدَّ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»^(٢).

٥٣٣٦- قَالَتْ زَيْنَبُ وَسَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ تَقُولُ: جَاءَتْ امْرَأَةً إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ ابْنَتِي تُوِّفِي عَنْهَا زَوْجَهَا وَقَدْ اشْتَكَتْ عَيْنَهَا أَفْتَكِحُهَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا». مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا كُلَّ ذَلِكَ يَقُولُ: «لَا». ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ وَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ»^(٣).

[الحديث ٥٣٣٦ - طرفاه في: ٥٣٣٨، ٥٧٠٦].

٥٣٣٧- قَالَ حَمِيدٌ: فَقُلْتُ لَزَيْنَبَ: وَمَا تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ؟ فَقَالَتْ زَيْنَبُ: كَانَتِ الْمَرْأَةُ إِذَا تُوِّفِي عَنْهَا زَوْجُهَا دَخَلَتْ حِفْشًا، وَلَيْسَتْ شَرَّ ثِيَابِهَا، وَلَمْ تَمَسَّ طَيِّبًا حَتَّى تَمُرَّ بِهَا سَنَةٌ، ثُمَّ تُؤْتَى بِدَابِيَةٍ - حِمَارٍ أَوْ شَاةٍ أَوْ طَائِرٍ - فَتَقْتَضُّ بِهِ، فَقَلِمًا تَقْتَضُّ بِشَيْءٍ إِلَّا مَاتَ، ثُمَّ تَخْرُجُ فَتُعْطَى بَعْرَةً فَتَرْمِي بِهَا، ثُمَّ تُرَاجِعُ بَعْدَ مَا شَاءَتْ مِنْ طَيِّبٍ أَوْ غَيْرِهِ^(٤). سَأَلَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَا تَقْتَضُّ بِهِ؟ قَالَ: تَمْسُحُ بِهِ جِلْدَهَا.

هذه الأحاديث فيها دليل على أنه يجوز للمرأة أن تُجِدَّ ثلاثة أيام إذا مات لها قريب؛ أبٌ أو أخٌ، أو ما أشبه ذلك، ولكن الرسول ﷺ يقول: «تؤمن بالله واليوم الآخر». فهل هذا يدل على أن الكافرة يحل لها أن تُجِدَّ أكثر؟

(١) أخرجه مسلم (١٤٨٦).

(٢) أخرجه مسلم (١٤٨٧).

(٣) أخرجه مسلم (١٤٨٨، ١٤٨٩).

(٤) انظر التعليق السابق.

الجواب: لا؛ لأن هذا الوصف إنما ذُكر للإغراء والحث؛ يعني: إن كانت تؤمن حقيقة فلا تفعل هذا، وهو يدلُّ على تحريم الإحداذ فوق ثلاث، بل على أنه من كبائر الذنوب؛ لأنه رُفِعَ الإيمانُ عن من فعله، وهل مثلها الرجلُ يَحِدُّ على ميتٍ دون ثلاث؟ الجواب: قال العلماء: نعم، يجوزُ للإنسان أن يَحِدَّ ثلاثًا فأقلَّ على الميت؛ لأنه ﷺ إذا رَخَّصَ للمرأة رَخَّصَ للرجل، وهذا من حكمة الشرع أن يُعْطِيَ النفسَ بعضَ الحظِّ في الأمر الذي لا يُؤَثِّرُ عليها؛ لأن الإنسانَ مع الحزن يَلْحَقُهُ الغمُّ والهمُّ، وربما لا يُحِبُّ أن يَجْلِسَ إلى الناس، ولا يُحِبُّ أن يَتَرَفَّهَ بها كان يَتَرَفَّهَ به من الدنيا؛ فرَخَّصَ له الشارعُ أن يَبْقَى ثلاثةَ أيامٍ فأقلَّ، لكن ما زاد على ذلك فهو حرامٌ. ومن ذلك أيضًا ما يَفْعَلُهُ بعضُ السفهاء؛ كلما دار الحولُ أقاموا مأتمًا لِذِكْرِ الحزن، أو بعدَ أربعين يومًا، أو ما أشبه ذلك.

وكلُّ هذا من السفاهة في العقل، ومن الضلال في الدين؛ لأن هذا لا يَنْفَعُ الميتَ، ولا يَنْفَعُ الحيَّ، إنما إن كان صادقًا في حزنه عليه فإن هذا يُجَدِّدُ الأحرانَ؛ ولهذا فإن الإنسانَ إذا مات له ميتٌ وهو يُحِبُّه، فإن الشيطانَ أحيانًا، يأتيه في المنام في صورة الميت؛ وذلك من أجل أن يجددَ أحزانه، ويُربِّكَ فكره، حتى إن أحدهم أحيانًا يأتي لنا، ويقول: أنا رأيتُ أبي أو عمي، أو أخي، عدةَ مراتٍ في شهرٍ، أو في أسبوعٍ فماذا أفعل؟ أتصدقُ له أو أصلي له؟

الجواب: نقولُ لا تفعل شيئًا؛ لأن هذا إما أن يكونَ لكثرةِ هواجِسِك به، وإما أنه من الشيطانِ لِيُجَدِّدَ أحزانَكَ.

وفي هذا الحديث: بيانُ فضل الإسلام -والله الحمد- على الجاهلية، ففي الإسلام تعتدُّ المرأةُ أربعةَ أشهرٍ وعشرًا، ولا تُمنَعُ من الطيب، ومن الاغتسالِ ومن مجالسةِ الناس، فلها أن تجالسَ الناسَ، وتطيبَ بقُسطٍ وأظفارٍ إذا طَهَّرَت من الحيض، من أجل إزالةِ الرائحةِ الكريهة التي تَعْقُبُ الحيضَ، وتلبَسَ ما شاءت من الثياب، غير أنها لا تَتَجَمَّلُ بزينةٍ، فهذا لا شك أنه فرقٌ بين الإسلام وبين الجاهلية.

وأما في الجاهلية فإنه إذا مات الميت؛ يعني: الزوج، دخلت لها حفشاً؛ أي: خباءً صغيراً أظلم كريةً، ثم تبقى هناك سنة كاملة لا تمسّ الماء، ولا تجلس إلى أحد، وعلى عفتها وننتها وحيضها وبلائها، وإذا انتهت السنة جئ إليها بحمار، أو دابة، أو طائر؛ لتَمَسَّحَ به.

يقول: «قلما تَقْتَضُ بشيءٍ إلا مات». وذلك من الرائحة الكريهة، والحمار إذا مات فهذا معناه أنها امرأة جيدة؛ لأنها صارت رائحتها أعظم وأكبر وصبرت على هذه الرائحة الكريهة التي مات من أجلها الحمار، ثم إذا خرجت وأخذت بَعْرَةَ بغير ورمّت بها؛ يعني: أن كل هذه المدة التي مضت عليها لا تساوي عندها الرمي بهذه البعرة. فانظر إلى حالهم في الجاهلية، فهذا لا شك جهل وسفه عظيم.

وهو يدلُّ -والله الحمد- على كمال الإسلام، فقد جاء الإسلام بهذه التربية العظيمة؛ تبقى أربعة أشهر وعشرة أيام حفاظاً على حق زوجها. ولماذا خُصَّت بأربعة أشهر وعشر؟

قال بعض العلماء: احتياطاً للحمل؛ لأن الحمل قد لا يبين إلا إذا مضى عليه أربعة أشهر وعشر ونِفَخَتْ فيه الرُّوحُ. ولكن هذا القول فيه نظر؛ لأنه يرد عليه غير المدخول بها، ويردُّ عليه الكبيرة التي أيست، ويردُّ عليه من حاضت قبل موت زوجها بأيام ثم مات قبل أن يمَسَّها، وما أشبه ذلك.

وعندي -والله أعلم- أن هذا من باب اعتبار الثلث؛ لأن أربعة أشهر ثلث الحول، وعشرة أيام ثلث الشهر، فأخذ من الحول ثلثه ومن الشهر ثلثه، فصارت أربعة أشهر وعشرة أيام، ولهذا لا نعتبر هذه الأشهر بالحيض ولا غيره، فربما يمضي عليها أربعة أشهر وما حاضت إلا مرة واحدة، وربما تحيض في الأربعة أشهر وعشرة أيام أربع مرات أو خمس مرات.

والخلاصة الآن: أنه لا شيء أعمُّ من عدة المتوفى عنها زوجها، فإنها تعتدُّ للوفاة سواء كانت صغيرة أو كبيرة، دخل بها أم لم يدخل بها، ويجب عليها الإحداث مدة

العدة. فإن كانت حاملاً فإلى وضع الحمل، وإن كانت حائلاً فأربعة أشهرٍ وعشرة أيام. فإن لم تحضْ إلا مرةً واحدةً في الأربعة أشهرٍ وعشرة أيام فتنتهي العدة ولا شيء عليها، وكذلك لو لم تحضْ أبداً كالمرضع، فلا علاقة للحيض في عدة المتوفى عنها زوجها.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٤٧- باب الْكُحْلِ لِلْحَادَةِ.

٥٣٣٨- حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّهَا أَنَّ امْرَأَةً تُوْفِي زَوْجَهَا فَخَشُوا عَلَى عَيْنِهَا فَاتُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَأْذَنُوهُ فِي الْكُحْلِ فَقَالَ: «لَا تَكْحَلْ»، قَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ تَمْكُثُ فِي شَرِّ أَحْلَاسِهَا أَوْ شَرِّ بَيْتِهَا فَإِذَا كَانَ حَوْلُ فَمَرَّ كَلْبٌ رَمَتْ بِبَعْرَةٍ فَلَا حَتَّى تَمْضِيَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا^(١).

٥٣٣٩- وَسَمِعْتُ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ تُحَدِّثُ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحَدَّ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِلَّا عَلَى زَوْجِهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»^(٢).

٥٣٤٠- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا بِشْرٌ، حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ عَلْقَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ: نَهَيْتُنَا أَنْ نُحَدَّ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثٍ إِلَّا بِزَوْجٍ^(٣).

في هذه الأحاديث دليل على أن الكحل حرام على المَحَادَّة ولو احتاجت إليه لوجع العين، ولكن إذا احتاجت إلى دواء غير الكحل كالقطرة وشبهها فإنه يجوز في الليل، ولكن عليها أن تَمْسَحَهُ في النهار، وأما الكحل فإنما يُمنَع؛ لأن فيه جمالاً للعين، حتى إن الرسول ﷺ لما طلبوا منه ذلك قال: «لا». مرتين أو ثلاثاً^(٤).

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) انظر التعليق السابق.

(٣) أخرجه مسلم (٩٨٣).

(٤) أخرجه البخاري (٥٣٣٨)، ومسلم (١٤٨٨).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٤٨ - باب الْقُسْطِ لِلْحَادَّةِ عِنْدَ الطُّهْرِ.

٥٣٤١ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ حَفْصَةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: كُنَّا نُنْهَى أَنْ نُجِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا وَلَا نَكْتَحِلَ وَلَا نَطِيبَ وَلَا نَلْبَسَ ثَوْبًا مَصْبُوعًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ، وَقَدْ رُخِّصَ لَنَا عِنْدَ الطُّهْرِ إِذَا اغْتَسَلَتْ إِحْدَانَا مِنْ مَحِيضِهَا فِي نُبْذَةٍ مِنْ كُسْتٍ أَظْفَارٍ وَكُنَّا نُنْهَى عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ ^(١).

❦ قولها: «ولا نلبس ثوبًا مصبوعًا». لأن الثوب المصبوغ عندهم كان ثوب زينة فلا يلبس، وليس المعنى أنها لا تلبس إلا أبيض، بل المعنى أن هذا الثوب يُسمَّى عندهم الثوب المصبوغ، وهو معروف أنه يلبس للترين، وعلى هذا فالثياب نوعان: ثياب للترين والتجمل بحيث إن المرأة تلبسها إذا أرادت أن تتجمل فهذا لا يجوز للمحاداة أن تلبسه، وثياب أخرى، ثياب بذلة؛ يعني: ثياب البيت فهذا تلبسه سواء كان أبيض، أو أخضر، أو أصفر، أو أحمر، بل إن الأبيض في عرفنا - نحن هنا في نجد - من لباس الزينة، وإذا كان كذلك فلا تلبسه، لكن إذا كان عليه شيء؛ مثل: أن تلبس درعًا أبيض لكن فوقه ثوبًا ملونًا فلا بأس بذلك.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٤٩ - باب تَلْبَسُ الْحَادَّةُ ثِيَابَ الْعَصَبِ.

٥٣٤٢ - حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ حَفْصَةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُجِدَّ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ فَإِنَّهَا لَا تَكْتَحِلُ وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوعًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ» ^(٢).

(١) أخرجه مسلم (٩٣٨).

(٢) انظر التعليق السابق.

٥٣٤٣- وَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا حَفْصَةُ، حَدَّثَنِي أُمُّ عَطِيَّةَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ وَلَا تَمَسَّ طَبِيًّا إِلَّا أَدْنَى طَهْرَهَا إِذَا طَهَّرْتَ نُبْدَةً مِنْ قُسْطٍ وَأَظْفَارٍ^(١).
 قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: الْقُسْطُ وَالْكُسْتُ مِثْلُ الْكَافُورِ وَالْقَافُورِ.
 قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٤٩٢/٩):

❦ قَوْلُهُ: «بَابُ تَلْبَسِ الْحَادَةِ ثِيَابِ الْعَصَبِ». ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ أُمِّ عَطِيَّةَ مُصَرِّحًا بِرَفْعِهِ، وَزَادَ فِي أَوَّلِهِ: «لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ». الْحَدِيثُ مِثْلُ حَدِيثِ أُمِّ حَبِيبَةَ الْمَاضِي قَبْلَهُ. حَدِيثُ أُمِّ عَطِيَّةَ مُصَرِّحًا بِرَفْعِهِ، وَزَادَ بَعْدَ قَوْلِهِ «إِلَّا عَلَى زَوْجٍ»: «فَإِنَّهَا لَا تَكْتَحِلُ»، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ. وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي الَّذِي قَبْلَهُ، وَوَقَعَ فِيهِ: «فَوْقَ ثَلَاثٍ». وَتَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ أُمِّ حَبِيبَةَ فِي الطَّرِيقِ الْأَوَّلِ «ثَلَاثَ لَيَالٍ»، وَفِي الطَّرِيقِ الثَّانِيَةِ «ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ». وَجَمَعَ بِإِرَادَةِ اللَّيَالِي بِأَيَّامِهَا، وَيُحْمَلُ الْمَطْلُوقُ هُنَا عَلَى الْمُقَيَّدِ الْأَوَّلِ وَلِذَلِكَ أَنْتَ، وَهُوَ مَحْمُولٌ أَيْضًا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ ثَلَاثَ لَيَالٍ بِأَيَّامِهَا، وَذَهَبَ الْأَوْزَاعِيُّ إِلَى أَنَّهَا تَحْدُ ثَلَاثَ لَيَالٍ فَقَطْ، فَإِنْ مَاتَ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ أَقْلَعَتْ فِي أَوَّلِ الْيَوْمِ الثَّالِثِ، وَإِنْ مَاتَ فِي أَثْنَاءِ اللَّيْلِ أَوْ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ أَوْ فِي أَثْنَاءِ لَمْ تَقْلَعْ إِلَّا فِي صَبِيحَةِ الْيَوْمِ الرَّابِعِ، وَلَا تَلْفِيقُ.

❦ قَوْلُهُ: «وَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ». هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُنْثَنِيِّ شَيْخُ الْبَخَارِيِّ، وَقَدْ أَخْرَجَ عَنْهُ الْكَثِيرُ بِوَاسِطَةِ وَبَلَا وَاسِطَةٍ، وَهَشَامٌ هُوَ الدِّسْتَوَائِيُّ الْمَذْكُورُ فِي الَّذِي قَبْلَهُ.
 ❦ قَوْلُهُ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ وَلَا تَمَسَّ طَبِيًّا». كَذَا أَوْرَدَهُ مُخْتَصَرًا، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ مِثْلُ الْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَقَدْ وَصَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنَ الطَّرِيقِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِي عَنْ الْأَنْصَارِيِّ بِلَفْظٍ. «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تَحْدُ الْمَرْأَةُ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ فَإِنَّهَا تَحْدُ عَلَيْهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ، وَلَا تَكْتَحِلُ، وَلَا تَمَسَّ طَبِيًّا».

❦ قَوْلُهُ: «إِلَّا أَدْنَى طَهْرَهَا». أَيُّ: عِنْدَ قَرَبِ طَهْرَهَا أَوْ أَقْلَ طَهْرَهَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ

شرحه قبل. ثم ذَكَرَ المصنّفُ حديثَ أم حبيبة من طريق سفيان - وهو الثوري - عن عبد الله بن أبي بكر - وهو ابن محمد بن عمرو بن حزم شيخ مالك فيه - وقد مضى شرحه أيضًا. اهـ

ولأنَّ الإحْدَادَ حقٌّ آدميٌّ شُدِّدَ فيه كلُّ هذا التشديد، فلو أنَّ المرأةَ كانت بحاجة إلى أن تكتحلَّ لا يؤذَنَ لها، كما مرَّ بنا ^(١)، وأمَّا حقُّ الله فيباح عند الضرورة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٠ - بَابُ ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾. إِلَى قَوْلِهِ ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ

خَبِيرٌ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٣٤].

٥٣٤٤ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا رُوحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا شَيْبُلٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ قَالَ: كَانَتْ هَذِهِ الْعِدَّةُ تَعْتَدُّ عِنْدَ أَهْلِ زَوْجِهَا وَاجِبًا فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْوَلَدِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٤٠]. قَالَ: جَعَلَ اللَّهُ لَهَا تَمَامَ السَّنَةِ سَبْعَةَ أَشْهُرٍ وَعِشْرِينَ لَيْلَةً وَصِيَّةً، إِنْ شَاءَتْ سَكَنَتْ فِي وَصِيَّتِهَا، وَإِنْ شَاءَتْ خَرَجَتْ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾. فَالْعِدَّةُ كَمَا هِيَ وَاجِبٌ عَلَيْهَا، زَعَمَ ذَلِكَ عَنْ مُجَاهِدٍ، وَقَالَ عَطَاءٌ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: نَسَخَتْ هَذِهِ الْآيَةُ عِدَّتَهَا عِنْدَ أَهْلِهَا فَتَعْتَدُّ حَيْثُ شَاءَتْ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾. وَقَالَ عَطَاءٌ: إِنْ شَاءَتْ اعْتَدَّتْ عِنْدَ أَهْلِهَا وَسَكَنَتْ فِي وَصِيَّتِهَا، وَإِنْ شَاءَتْ خَرَجَتْ لِقَوْلِ اللَّهِ: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ﴾. قَالَ عَطَاءٌ: ثُمَّ جَاءَ الْمِيرَاثُ فَنَسَخَ السُّكْنَى، فَتَعْتَدُّ حَيْثُ شَاءَتْ وَلَا سُكْنَى لَهَا.

[الْحَدِيثُ ٥٣٤٤ - طَرَفُهُ فِي: ٤٥٣١].

﴿قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾﴾ [النِّسَاء: ٢٣٤]. سَبَقَ لَنَا تَفْسِيرُ هَذِهِ الْآيَةِ، وَأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ إِذَا مَاتَ الزَّوْجُ عَنْ زَوْجَتِهِ وَجَبَ عَلَيْهَا أَنْ تَتَرَبَّصَ فِي نَفْسِهَا فَلَا تَخْرُجَ مِنَ الْبَيْتِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، ﴿فَإِذَا بَلَغَتِ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [النِّسَاء: ٢٣٤]. يَعْنِي: إِذَا انْتَهَتْ الْعِدَّةُ فَلْيَفْعَلْنَ مَا شِئْنَ مِنَ الْخُرُوجِ وَغَيْرِهِ، لَكِنْ بِمَعْرُوفٍ.

أَمَّا الْآيَةُ الثَّانِيَّةُ: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا﴾ [النِّسَاء: ٢٤٠]. فَهَذِهِ أَمِيرُ الْأَزْوَاجِ أَنْ يُوصُوا لِأَزْوَاجِهِمْ بِأَنْ يَبْقُوا حَوْلًا كَامِلًا مَا تَخْرُجُ مِنَ الْبَيْتِ، لَكِنَّا نُسَخِّتُ بِالْآيَةِ الثَّانِيَّةِ الَّتِي قَبْلَهَا ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [النِّسَاء: ٢٣٤]. فَكَانَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا وَاجِبَةً، وَمَا زَادَ عَنْ ذَلِكَ فَهِيَ بِالْخِيَارِ، أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلزَّوْجِ فَإِنَّهُ مَأْمُورٌ أَنْ يُوصِيَ بِأَنْ تَبْقَى فِي بَيْتِهَا لِمُدَّةِ سَنَةٍ كَامِلَةٍ، لَكِنْ إِنْ شَاءَتْ خَرَجَتْ وَإِنْ شَاءَتْ بَقِيَتْ، فَهِيَ حُرَّةٌ فِيمَا زَادَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَالْحِكْمَةُ مِنْ ذَلِكَ: الْمَحَافَظَةُ عَلَى حَقِّ الزَّوْجِ وَأَلَّا تَتَعَرَّضَ لِلخُطَّابِ فَتُخْطَبَ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ، فَلَا يَجِبُ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ بَيْتِهَا إِلَّا أَنْ أَهْلَ الْعِلْمِ قَالُوا: يَجُوزُ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ بَيْتِهَا فِي النَّهَارِ لِلْحَاجَةِ، مِثْلُ: أَلَّا يَكُونَ عِنْدَهَا مَنْ يَأْتِيهَا بِالْأَكْلِ فَتَخْرُجَ لِتَشْتَرِيَ الْخُبْزَ أَوْ الطَّعَامَ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَمِنْ هَذَا: إِذَا كَانَتْ مُدْرَسَةً تَخْرُجُ لِلتَّدْرِيسِ؛ لِأَنَّهَا فِي حَاجَةٍ لِلتَّدْرِيسِ هِيَ وَمَنْ تُدْرِسُهُمْ، وَكَذَلِكَ الطَّالِبَةُ فِي أَيَّامِ الْإِمْتِحَانِ فَهِيَ فِي حَاجَةٍ إِلَى الْخُرُوجِ لَوْ كَانَتْ مُحَادَّةً تَخْرُجُ مِنْ أَجْلِ أَنْ تُؤَدِيَ إِمْتِحَانَهَا، أَمَا فِي اللَّيْلِ فَقَالُوا: لَا تَخْرُجُ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ، مِثْلُ: أَنْ تَخْشَى أَنْ يَنْهَدَمَ عَلَيْهَا بَيْتُهَا مِنْ مَطَرٍ أَوْ يَصِيبَهُ حَرِيقٌ؛ فَتَخْرُجَ أَوْ تَخْشَى عَلَى نَفْسِهَا مِنْ أَحَدٍ يَتَسَوَّرُ عَلَيْهَا الْجِدَارُ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهَذِهِ تَخْرُجُ لِلضَّرُورَةِ.

وَيَقُولُ ابْنُ حَزَمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا تَكْتَحِلُ وَلَوْ عَمِيَتْ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَرَّرُوا عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً وَهُوَ يَقُولُ: «لَا». وَهُمْ خَشَوْا عَلَى عَيْنِهَا ^(١).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٣٣٨)، وَمُسْلِمٌ (١٤٨٨).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٣٤٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عُمَرَ بْنِ حَزْمٍ، حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبِ بْنِتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بْنِتِ أَبِي سُفْيَانَ لَمَّا جَاءَهَا نَعْيُ أَبِيهَا دَعَتْ بِطَيْبٍ فَمَسَحَتْ ذِرَاعَيْهَا وَقَالَتْ: مَا لِي بِالطَّيِّبِ مِنْ حَاجَةٍ لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تُوْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تُجِدُ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»^(١).

[الحديث ٥٣٤٥ أطرافه في: ١٢٨٠، ١٢٨١، ٥٣٣٤، ٥٣٣٩].



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥١- بَابُ مَهْرِ الْبَغْيِيِّ وَالنِّكَاحِ الْفَاسِدِ.

وَقَالَ الْحَسَنُ: إِذَا تَزَوَّجَ مُحْرَمَةً وَهُوَ لَا يَشْعُرُ فُرْقَ بَيْنَهُمَا وَلَهَا مَا أَخَذَتْ وَلَيْسَ لَهَا غَيْرُهُ ثُمَّ قَالَ بَعْدُ لَهَا صَدَاقُهَا.

○ الْبَغْيِيُّ: معناه المرأة ذات البغاء؛ يعني: التي تزني -والعياذ بالله- وَالْمَهْرُ: هو ما تُعْطَاهُ عَلَى زِنَاهَا، وهو في الحقيقة ليس مهرًا شرعيًا لكنه يشبه المهر من حيث إنه كان عوضًا عن الاستمتاع وإلا فليس مهرًا حقيقيًا.

○ وَقَوْلُهُ: «إِذَا تَزَوَّجَتْ مُحْرَمَةً»؛ يعني: بنسب أو رضاع، أو مُصَاهَرَةً، أو غير ذلك؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ اللَّفْظِ يَشْمَلُ حَتَّىٰ لَوْ كَانَتْ مُحْرَمَةً لِعَارِضٍ كَالْمُحْرَمَةِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَلَهَا مَا أَخَذَتْ وَلَيْسَ لَهَا غَيْرُهُ، ثُمَّ قَالَ بَعْدُ: لَهَا صَدَاقُهَا، هَذَا مُشْرُوطٌ فِيمَا إِذَا جَامَعَهَا، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يُجَامَعْهَا، فَإِنَّ النِّكَاحَ بَاطِلٌ لَا يُوْجِبُ شَيْئًا حَتَّىٰ وَإِنْ خَلَا بِهَا، لَوْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مُحْرَمَةً عَلَيْهِ وَخَلَا بِهَا فَإِنَّهُ لَيْسَ لَهَا مَهْرٌ، لَكِنْ إِنْ جَامَعَهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا.

(١) أخرجه مسلم (١٤٨٦).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٣٤٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ وَمَهْرِ الْبَغِيِّ (١).

[الحديث ٥٣٤٦ أطرافه في: ٢٢٣٧، ٢٢٨٢، ٥٦٧١].

هذا سبق الكلام عليه في «بلوغ المرام» فلا حاجة إلى الكلام عنه (١)، ولا شك أن زواج المتعة حرام ولم يخالف في ذلك إلا الرافضة وقال جميع المسلمين: إن نكاح المتعة حرام، وروي عن ابن عباس أنه كان يحلّه عند الضرورة، ولكنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نوقش في ذلك فرجع (٢).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٣٤٧ - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا عَوْنُ بْنُ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ: الْوَاشِمَةَ، وَالْمُسْتَوْشِمَةَ، وَآكِلَ الرِّبَا، وَمُوكِلَهُ، وَنَهَى عَنْ: ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَكَسْبِ الْبَغِيِّ، وَلَعَنَ الْمُصَوِّرِينَ.

[الحديث ٥٣٤٧ أطرافه في: ٢٠٨٦، ٢٢٣٨، ٥٩٤٥، ٥٩٦٢].

❦ قوله: «الواشمة والمستوشمة». الواشمة: الفاعلة للوشم، والمستوشمة: الطالبة لفعله، والوشم: هو أن الجلد يُغرزُ بإبرة وشبهها ويوضع فيها شيء من اللون ويبقى هذا اللون منهم من يستوشم بكتابة اسمه، ومنهم من يستوشم بزخرفة، ومنهم من يستوشم بصورة.

(١) أخرجه مسلم (١٥٦٧).

(٢) انظر: «فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام» للشيخ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٣/ ٤٧٩) ط: المكتبة الإسلامية بالقاهرة.

(٢) أخرجه البخاري (١٦٨٨، ٥١١٥)، ومسلم (١٤٠٦).

على كل حال: الوشم من كبائر الذنوب، ولا فرق بين الواشمة التي تفعل هذا في غيرها وبين المستوشمة التي تطلب أن يفعل بها، لكن لو أن أحداً فعل به ذلك وهو صغير وكَبِرَ فهل يدخل في اللعن؟

الجواب: لا، لا يدخل في اللعن؛ لأنه ما طلبه، هذا مفعول به وهو لا يدري، فهل يجب عليه أن يُزيله؟

نقول: إذا لم يكن فيه ضررٌ فليزله، وإن كان فيه ضرر لم يجب عليه إزالته، ويرجع في ذلك إلى ما يراه أهل الطبِّ ومعرفة هذه الأمور.

الثاني يقول: «أكل الربا وموكله». الربا: هو الزيادة في أشياء معينة أو تأخير القبض؛ لأن الربا إما نسيئة، وإما فضل في أشياء معينة لا في كل شيء، الأشياء المعينة هي ستة: الذهب، والفضة، والبر، والتمر، والشعير، والملح^(١).

وهل يلحق بها ما يشبهها؟ فيه خلافٌ بين أهل العلم.

على كل حال: لا يجري الربا في كل شيء، فيجوز تبديل بغير بغيرين وسيارة بسيارتين، وراديو باثنين، ومسجل بمسجلين، وإنسان بإنسانين -أي: الرقيق-، كلُّ مصنوع فليس فيه رباً إلا الذهب، والفضة، بل الصحيح: أن جميع المعادن ليس فيها رباً إلا الذهب والفضة، فيجوز أن أبيع عليك جراماً من الهاس بجرام ونصف مثلاً حالاً أو مؤجلاً، وذلك لأنه ليس بذهب ولا فضة، ويجوز أن أبيع عليك صفيحة من النحاس وزن كيلو مثلاً بصفيحة وزن كيلو أو أكثر، يعني: ليس هناك رباً إلا في الذهب أو الفضة أيّاً كانت، وكذلك على القول الراجح في كلِّ ما جُعِلَ نقداً ولو من غير الذهب والفضة كالنقد الورقي الآن فإنه يجري فيه الربا.

ثم بعد ذلك نرجع إلى: البر، والتمر، والشعير. الثلاثة هذه فيها الربا وفيما يشبهها من المطعوم المكيل المقتات، وغير المطعوم ليس فيه رباً وإن كان يُكال ويُذخر.

(١) أخرجه البخاري (٢١٣٤) من حديث عمر، وأخرجه مسلم (١٥٨٧) من حديث عبادة بن الصامت.

المطعوم الذي لا يُكَال كالفواكه ليس فيها ربًّا، فيجوز أن يعطيك تفاحةً بتفاحتين، وبرتقالةً ببرتقالتين.

أما إذا كان مكِيلًا لكن لا يُقْتَات فليس فيه أيضًا، ولو كان مطعومًا، فالقول الراجح: أنه ليس فيه شيء من الربا؛ لأن الواجب أن تقتصر على ما يساوي المنصوص من كل وجه هذا الواجب. لماذا نقول الواجب؟ لأن الأصل حِلُّ البيع، فلا يحرم من البيع إلا ما طابق المنصوص من كل وجه، ومعلوم أن الربا يكون في حبِّ يُكَال ويُدخَر، قوت يدخره الناس بقي الملح فما هي العلة فيه؟

الجواب: يقول شيخ الإسلام: إن هذا تابع للبر والشعير؛ لأنه يُصلح به الطعام، وهذه العلة في النفس منها شيء؛ لأننا لو قلنا بذلك قلنا: إذن جميع البذور يصنع بها الطعام فيجوز فيها الربا، وهذا يضيق على الناس إذن تقتصر بالمح على النص؛ لأنه جاء به النص والله أعلم بعلته.

إذ يلزمنا إن عللناه بأن يصلح به الطعام أن نقول: كل ما يصلح به الطعام ففيه ربا. على كل حال: الربا لعن الرسول ﷺ آكله وموكله والأكَل أشدُّ، ولهذا إذا تاب المُوكل كفى، ما يطالب بأكثر من ذلك، فلو رابى أخذ مثلاً من البنك مائة ألف بهائة وعشرة فهو موكل اشترى به بيتاً وسكنه ثم منَّ الله عليه فتاب.

نقول: ما يلزمك أكثر من هذا؛ لأنك أنت مأخوذ منك، لكن الأكَل إذا تاب يلزمه أن يُخرج الربا عن مُلكه، لكن هل يرده إلى صاحبه أو يتصدق به؟

نقول: إذا كان قد أخذه، فليصدق به؛ لأنه خرج من مُلك صاحبه، أما إذا كان لم يأخذه فإنه لا يجوز له أخذه، وذلك لأن الله يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (٢٧٨).

❦ قوله: «ونهى عن ثمن الكلب». سبق الكلام عليه.

❦ قوله: «وكسب البغي». سبق الكلام عليه.

❦ قوله: «ولعن المصورين». المَصَوِّرِينَ الذين يُصَوِّرون ما خلق الله ﷻ،

ومعلوم أن المصوّر من يحكي صورة شيء بالفعل لا بالقول، وذلك بالإجماع على أنه إذا كان بالقول فلا بأس به.

وما معنى أن الإنسان يصوّر بالقول؟ معناه: أن يصف فهذا ليس بشيء، لكن التصوير بالفعل، يقول: لا يصوّر مثل خلق الله عز وجل وهل هو عام في كل شيء؟

نقول: نعم، عام في كل شيء كما قاله مجاهد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لقوله تعالى في الحديث القدسي: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي فَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً أَوْ لِيَخْلُقُوا حَبَّةً أَوْ شَعِيرَةً»^(١)، ومعلوم أن الحب والشعر ما فيه قول، فلا يجوز أن يصوّر الإنسان شيئاً مما خلقه الله، لا يصوّر شمساً ولا قمراً، ولا نجماً، ولا بحاراً، ولا أنهرًا، ولا أشجاراً وما أشبه ذلك، كل ما خلق الله ولا يستطيع الخلق أن يفعلوا مثله، فإنه لا يجوز أن يصوّرها؛ لأنّ هذا مضاهات لخلق الله، وهذا الرجل الذي صوّر هذه الأشياء جعل نفسه كأنه ربّ يقدر على ما يقدر عليه الربّ، ولكن هذا الذي ذهب إليه مجاهد خالفه فيه جمهور الأمة، وقالوا: إن الذي يحرم أن يصوّر ما فيه الروح فقط وقيدوا ذلك بأحاديث أخرى كحديث ابن عباس: أن الإنسان إذا صوّر صورة كُلف أن ينفخ فيها الروح^(٢)، ومعلوم أن الذي ينفخ فيها الروح هو الحيوان كالإنسان والبعير والفرس وغير ذلك، حتّى الذي ليس فيه دم وفيه روح مثل الجرادة، لو صوّر جرادة قلنا: هذا حرام دخل في اللعن.

أما لو صوّر شجرة ليس فيها روح؛ يعني: ما فيها الروح التي هي روح الإحساس، إلا أنه فيها روح لأنها تحيى وتموت، فالله ذكر أنه يحيي الأرض بعد موتها، لكنه ليست الروح الحيوانية التي هي ذات إحساس. قال لي بعض الناس: إن الشجر يحس، ولذلك إن همزت الورقة بظفرك انكمشت

(١) أخرجه البخاري (٥٩٥٣).

(٢) أخرجه البخاري (٢٢٢٥)، ومسلم (٢١١٠).

كأنها تنكمش على نفسها، هل هذا صحيح؟!!!

على كل حال: جمهور أهل العلم يقولون: إن المُحَرَّمَ هو ما كان فيه روح حيوانية، أما ما كان فيه روح وهو جماد فلا بأس به، وأما ما كان من صُنع الآدمي كإنسان يُصوَّر سيارةً فجائز بالإجماع؛ لأنه يجوز أن أصنع سيارة من عند نفسي فتصويرها لا بأس به، ومثلاً لو صوَّر من الأشياء مثل الحجر، يصور حجر وهذا ما فيه حياة، هل نقول أن هذا جائز أم لا؟

الجواب: جمهور أهل العلم يقولون: إنه جائز، وأظن حتى مُجاهد في هذا لأنه في الواقع لا ينمو ولا يزيد ولا ينقص.

مسألة: من كان عنده مال من الرِّبَا وأراد التَّصَدَّقَ به هل يُخرجه بنية الصدقة أو التَّخْلُص؟

الجواب: يكون بنية التَّخْلُص، كل شيء مُحَرَّم لكسبه إذا تاب الإنسان منه وأراد أن يخرجه فليكن بنية التَّخْلُص منه، لا بنية التقرب؛ لأنه لو نوى التقرب لم يقبل منه؛ لأن الله طيبٌ لا يقبل إلا طيباً^(١)، ولم يتخلص منه لأنه لم يخرجه عن ملكه، لكن لو تصدَّق به على إنسان هل يجوز للإنسان أن يقبله؟

مثلاً: واحد عنده مليون ريال كسب ربا وتاب ويُريد أن يخرجه تَخْلُصاً منه ويريد توزيعه على الفقراء هل يجوز للفقراء أن يأخذوه؟

الجواب: نعم يجوز أن يأخذوه حتى ولو علموا، ويجوز أن يبني به مسجداً ويجوز أن يصلِّي في المسجد، فهل له أجر من بنى المسجد؟ لا، له أجر من تاب من المُحَرَّمَ، كذلك لو تصدَّق به تَخْلُصاً منه، نقول: ليس لك أجر الصدقة لكن لك أجر التوبة منه.

بعض الناس الآن يسألون: يقول: فلان يتعامل بالربا وأنه عمَّرَ مسجداً هل تصح الصلاة فيه؟

(١) أخرجه مسلم (١٠١٥).

نقول: نعم، تصحَّ الصَّلَاةُ فيه سواء أَرَادَ بذلك التقرب إلى الله في بنائه أو التقرب إلى الله في التوبة من الربا؛ لأننا لا نعلم نيته، وجدت مسجدًا مبنياً فيصح لي أن أصلي فيه.
قاعدة: كلُّ أمرٍ خاصٍّ بالرجالِ دخل فيه النساءُ، وكلُّ ما خُصَّ بالنساءِ دخل فيه الرجالُ إلا بدليل.

ولهذا قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمَّا أَتَوْا بِأَرْبَعَةٍ شَهْلَةٍ فَأَجْلِدُوهُنَّ مِائَتًا جَلْدَةً﴾ [النِّسَاءُ: ٤]. لو أن المقدوف رجلٌ فإنه يدخل في الآية بلا شك لأنَّ العلةَ واحدةً.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٣٤٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ كَسْبِ الْإِمَاءِ.

الظاهر: أن المراد بكسب الإماء؛ يعني: البغايا؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَّتَكُمْ عَلَى الْإِغَاءِ إِنْ أَرَدْتُمْ تَحْصِنًا﴾ [النِّسَاءُ: ٣٣]. أمَّا الأمة التي يؤجرها الإنسان بعملٍ غير محرَّم فكسبها ليس حراماً.

قال القسطلاني رَحِمَهُ اللَّهُ:

نهى النبي ﷺ عن كسب الإماء من وجهٍ حرام كالزنا، فبدل العوض عليه وأخذه حرام وهذا الحديث أورده مختصراً بالاقتصار على المنادي من الترجمة وزاد في بعض الروايات: وكسب الحجام، ولا ريب أن الحجامَةَ مباحة، وكرهة كسبه هو في مقابلة مخامرة النجاسة، وقد يكون الكلام في الفصل الواحد بعضه على الوجوب وبعضه على الحقيقة، وبعضه على المجاز ويُفَرَّقُ بينها بدلائل الأصول واعتبار معانيها، وقد يتوقف الحكم في الذي يُجمع بالعطف على المجموع لا على أفرادهِ، كقولك: عن دخل الدار زيد وعمرو وبكر فلهم درهم فلا يستحق مَنْ دخل منهم الدار على انفراده الدرهم ولا شيئاً منه حتى يدخل قَرِينَهُ. اهـ



٥٢- باب الْمَهْرِ لِلْمَدْخُولِ عَلَيْهَا وَكَيْفَ الدُّخُولُ أَوْ طَلَقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ وَالْمَيْسِرِ.

٥٣٤٩- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: رَجُلٌ قَذَفَ امْرَأَتَهُ، فَقَالَ: فَرَّقَ بَيْنُ اللَّهِ ﷻ بَيْنَ أَخَوَيْ بَنِي الْعَجْلَانِ، وَقَالَ: اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ؟ فَأَبَيَا فَقَالَ: اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ؟ فَأَبَيَا فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا قَالَ أَيُّوبُ: فَقَالَ لِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ فِي الْحَدِيثِ شَيْءٌ لَا أَرَاكَ تُحَدِّثُهُ قَالَ: قَالَ الرَّجُلُ: مَالِي قَالَ: لَا مَالَ لَكَ إِنْ كُنْتَ صَادِقًا فَقَدْ دَخَلْتَ بِهَا وَإِنْ كُنْتَ كَاذِبًا فَهُوَ أَبَعْدُ مِنْكَ ^(١).

[الحديث ٥٣٤٩ أطرافه: ٥٣١١، ٥٣١٢، ٥٣٥٠].

هذا في المهر متى ينتصب ومتى يكمل ومتى يسقط؟

القاعدة العامة: إنه إذا كانت الفرقة بعد الدخول والخلوة تقرر المهر على كل حال ولا يمكن سقوطه لكن إن قُدِّرَ أن فيها عيباً لم يعلم به الزوج فإنه يرجع بالمهر على مَنْ غَرَّه، إذا كان قبل الدخول والخلوة فإن كانت الفرقة منها فليس لها شيء، وإن كانت منه فلها نصف المهر؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ [النساء: ١٣٧].

إذا: إما أن تكون الفرقة قبل الدخول أو الخلوة أو بعدهما، إن كانت قبل الدخول والخلوة فإن كانت الفرقة منها فليس لها شيء، وإن كانت منه فلها نصف المهر إلا أن يعفو، إذا كانت بعد الدخول أو الخلوة فلها المهر كاملاً؛ لأن المهر يتقرر بالدخول ويتقرر كذلك بالموت، إذا مات أحدهما ولو قبل الدخول فإنه يتقرر المهر كاملاً؛ لحديث ابن مسعود رضي الله عنه أنه قضى في رجل عقد على امرأة ومات عنها فأفتاه رضي الله عنه بأن لها الميراث والصداق وعليها العدة، فقام رجل فقال: إن رسول

الله ﷻ قضى في بروع بنت واشيق امرأة مائاً بمثل ما قضيت^(١).

فهنا يقول المؤلف: المهر للمدخول بها المدخول عليها وكيف الدخول أو طلقها قبل الدخول والميسس أو إذا طلقها فما الحكم؟
الطلاق قبل الدخول والميسس فلها النصف؛ لأن الفرقة من قبله.
قال الحافظ ابن حجر رحمه الله:

قوله: «باب المهر للمدخول عليها»؛ أي: وجوبه أو استحقاقه.

وقوله: «كيف الدخول» يشير إلى الخلاف فيه، وقد تمسك بقوله في حديث الباب: «فقد دخلت بها» على أن من أغلق باباً وأرخص سترًا على المرأة فقد وجب لها الصداق وعليها العدة، وبذلك قال الليث والأوزاعي وأهل الكوفة وأحمد، وجاء ذلك عن عمر وعلي وزيد ابن ثابت ومعاذ بن جبل وابن عمر.
قال الكوفيون: الخلوة الصحيحة يجب معها المهر كاملاً سواء وطئ أم لم يطأ، إلا إن كان أحدهما مريضاً أو صائماً أو مُحْرماً أو كانت حائضاً فلها النصف وعليها العدة كاملة، واحتجوا أيضاً بأن الغالب عند إغلاق الباب وإرخاء الستر على المرأة وقوع الجماع فأقيمت المظنة مقام المثنة لما جبلت عليه النفوس في تلك الحالة من عدم الصبر عن الوقاع غالباً لغلبة الشهوة وتوفر الداعية.

وذهب الشافعي وطائفة إلى أن المهر لا يجب كاملاً إلا بالجماع، واحتج بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَوَصِّفْ مَا فَرَضْتُمْ﴾ [النساء: ٢٣٧]. وقال: ﴿ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعُدُّوهَا﴾ [النساء: ٤٩]. وجاء ذلك عن ابن مسعود وابن عباس وشريح والشعبي وابن سيرين.

والجواب عن حديث الباب: أنه ثبت في الرواية الأخرى في حديث الباب: «فهو بها استحلت من فرجها» فلم يكن في قوله: «دخلت عليها» حجة لمن قال إن مجرد الدخول يكفي.

(١) أخرجه أبو داود (٢١١٤)، والترمذي (١١٤٥)، والنسائي (٣٣٥٤)، وابن حبان (٧١٨).

وقال مالك: إذا دخل بالمرأة في بيته صدقت عليه، وإن دخل بها في بيتها صدقت عليها، ونقله عن ابن المسيب. وعن مالك رواية أخرى كقول الكوفيين.
 ﴿قوله: «أو طلقها قبل الدخول».

قال ابن بطال: التقدير أو كيف طلاقها؟ فاكتمى بذكر الفعل عن ذكر المصدر لدلالته عليه.

قلت: ويحتمل أن يكون التقدير: أو كيف الحكم إذا طلقها قبل الدخول؟
 ﴿قوله: «والمسيب» ثبت هذا في رواية النسفي والتقدير وكيف المسيب؟ وهو معطوف على الدخول؛ أي: إذا طلقها قبل الدخول وقبل المسيب، ثم ذكر فيه حديث ابن عمر من رواية سعيد بن جبير عنه في قصة الملاعة وقد تقدم شرحه مستوفى في أبواب اللعان. اهـ



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٣- بَابُ الْمُتْعَةِ لِلَّتِي لَمْ يُفْرَضْ لَهَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرَهُ وَعَلَى الْمَقْتَرِ قَدْرَهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ (٣٧) إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (٣٨) [البقرة: ٢٣٦-٢٣٨].
وَقَوْلِهِ: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ (٣٩) كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ (٤٠) [البقرة: ٢٤١].

ولم يذكر النبي ﷺ في الملاعة متعة حين طلقها زوجها.

٥٣٥٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلْمُتَلَاعَتَيْنِ: «حِسَابُكُمَا عَلَى اللَّهِ، أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ، لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا». قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَالِي. قَالَ: «لَا مَالَ لَكَ، إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا، فَهَوَّ بِمَا اسْتَحْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا، فَذَاكَ أَبَعْدُ وَأَبَعْدُ لَكَ مِنْهَا» (١).

[الحديث ٥٣٥٠- أطرفه: ٥٣١١، ٥٣١٢، ٥٣٤٩].

قَوْلُهُ: «﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾»؛ يَعْنِي: لَيْسَ عَلَيْكُمْ إِثْمٌ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ قَبْلَ الْمَسِّ وَقَبْلَ الْفَرِيضَةِ كَرَجُلٍ عَقَدَ عَلَى امْرَأَةٍ بَدُونَ تَسْمِيَةِ مَهْرٍ ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا، نَقُولُ: هَذَا لَيْسَ عَلَيْهِ إِثْمٌ، وَإِنَّمَا نَفْسُ اللَّهِ الْإِثْمَ لثَلَا يَتَوَهَّمُ وَاهِمٌ أَنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ يَأْتُمُ؛ حَيْثُ إِنَّهُ كَسَرَهَا، إِذْ أَنَّ النَّاسَ سَوْفَ يَتَسَاءَلُونَ لِمَاذَا طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ وَقَبْلَ أَنْ يَنْظُرَ وَقَبْلَ أَنْ يَعْرِفَ؟

فَنَفَى اللَّهُ الْإِثْمَ، لَكِنْ يُقَالُ: ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرَهُ وَعَلَى الْمَقْتَرِ قَدْرَهُ﴾، يَعْنِي: يَجِبُ أَنْ يُمَتَّعَنَّ بِحَسَبِ حَالِ الزَّوْجِ؛ الْمَوْسِعِ عَلَيْهِ بِقَدْرِهِ، وَالْمَقْتَرِ الْفَقِيرَ عَلَيْهِ بِقَدْرِهِ.
﴿إِلَّا أَنْ يَتَّفِقُوا أَوْ يَعْقُودَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ وَهُوَ الزَّوْجُ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ. ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾. يَعْنِي: لَا تَنْسُوا الْخَيْرَ

والعفو والعطاء بينكم ﴿إِنَّ اللَّهَ يَمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ .
 ﴿وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَلَمْ تَطْلُقْ مَتْعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ . فهذا غير
 الأول، الأول متاع في مقابلة نصف المهر وهو واجب بالاتفاق، والثاني متاع
 لجبر كسر قلب المرأة، وظاهر الآية الكريمة أنه واجب؛ لأنه أكدها.
 ﴿قَالَ: ﴿حَقًّا﴾، وَقَالَ: ﴿عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ فدلَّ ذلك على وجوبه؛ لأنه
 جعله مفروضاً على المتقين. ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ .
 لولا ما روي عن عمر رضي الله عنه وعلي بن أبي طالب لكان الأصوب مذهب الشافعي
 أنه لا يكمل الصداق إلا بالجماع؛ لأن ظاهر الآية أن الحكم معلق بالنص، ولكن
 الإنسان يهاب أن يخالف عمر وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما.



شرح
صحیح البخاری

کتاب النفقات

۵۳۵۷-۵۳۵۱

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

كِتَابُ النِّفَقَاتِ

١ - باب فَضْلِ النِّفَقَةِ عَلَى الْأَهْلِ.

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ (٣) فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴿النِّفَقَةُ: ٢١٩-٢٢٠﴾.

وَقَالَ الْحَسَنُ: الْعَفْوَ الْفَضْلُ.

٥٣٥١ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيَّ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ فَقُلْتُ: عَنْ النَّبِيِّ. فَقَالَ: عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَنْفَقَ الْمُسْلِمُ نَفَقَةً عَلَى أَهْلِهِ وَهُوَ يَحْتَسِبُهَا كَانَتْ لَهُ صَدَقَةً»^(١).

النِّفَقَاتُ: هِيَ الْمَثُونَةُ، مَثُونَةُ الْإِنْسَانِ مِنْ طَعَامٍ وَشَرَابٍ وَكِسُوفَةٍ وَمَسْكَنٍ وَهِيَ وَاجِبَةٌ: وَلَهَا حَالَاتُ:

الأولى: تَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ بِكُلِّ حَالٍ؛ أَي: سَوَاءٌ إِذَا كَانَتِ الزَّوْجَةُ غَنِيَةً أَوْ فَقِيرَةً لِأَنَّهَا فِي مَقَابِلِ الْإِسْتِمْتَاعِ بِهَا.

والثانية: أَمَّا غَيْرُ الزَّوْجَةِ مِنَ الْأَقْرَابِ فَإِنَّهَا تَجِبُ بِشُرُوطٍ بَيْنَ الْمُنْفَقِ وَحَاجَةِ الْمُنْفَقِ عَلَيْهِ، وَاسْتِوَاؤُهُمَا فِي الدِّينِ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٠٠٢).

والثالث: كونه وارثاً - أي: كون المُنْفِق وارثاً - لمن يُنْفِق عليه بفرضٍ أو تعصيب. هذه أربعة، إلا أن هذا الأخير يُستثنى منه عمود النسب؛ يَعْنِي: الأصول والفروع، فَإِنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ التَّوَارُثُ بَيْنَهُمَا لِقَوَّةِ الصِّلَةِ وَالْقَرَابَةِ، فَكَانَ عَلَى الزَّوْجِ أَنْ يُنْفِقَ عَلَى زَوْجَتِهِ بِكُلِّ حَالٍ سِوَاءَ كَانَ يَرِثُهَا أَوْ لَا يَرِثُهَا، وَسِوَاءَ كَانَتْ غَنِيَةً أَوْ فَقِيرَةً. أما الأَقَارِبُ فَالشَّرُوطُ أَرْبَعَةٌ:

- غنى المُنْفِق.
 - وحاجة المُنْفِق عليه.
 - اتفاق الدين.
 - أن يرث المُنْفِق من المُنْفِق عليه إلا في الأصول والفروع.
- ﴿قَوْلُ: «وَهُوَ يَحْتَسِبُهَا»﴾. يَعْنِي: يَحْتَسِبُ أَجْرَهَا عَلَى اللَّهِ ﷻ، فَخَرَجَ بِذَلِكَ مَنْ يُنْفِقُ عَلَى سَبِيلِ الْغَفْلَةِ، يَأْتِي بِالْخَبِزِ وَالْأُدْمِ وَاللَّحْمِ وَالطَّعَامِ عَلَى سَبِيلِ الْغَفْلَةِ فَإِنَّهُ لَا يَحْصُلُ لَهُ هَذَا الْفَضْلُ مَا يَكُونُ لَهُ صَدَقَةٌ، أَمَّا إِذَا كَانَ يَحْتَسِبُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَكُونُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَأَكْثَرُ النَّاسِ مِنَ الْغَافِلِينَ، أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَحْتَسِبُونَ هَذَا، يَأْتُونَ بِالنِّفَقَاتِ عَلَى سَبِيلِ الْعَادَةِ فَقَطْ.
- وهذا الحديثُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُقَيَّدًا لِجَمِيعِ الْأَحَادِيثِ الْمُطْلَقَةِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي أَنْ الْإِنْفَاقَ عَلَى الْأَهْلِ وَعَلَى النَّفْسِ صَدَقَةٌ يَكُونُ الْمَرَادُ: مَعَ الْإِحْتِسَابِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٣٥٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ اللَّهُ: أَنْفِقْ يَا ابْنَ آدَمَ أَنْفِقْ عَلَيْكَ^(١).

﴿قَوْلُهُ: «أَنْفِقْ» «أَنْفِقْ»﴾. مَا الَّذِي جَزَمَ «أَنْفِقْ»؟ جَوَابُ الطَّلَبِ جَوَابُ الْأَمْرِ:

أَنْفَقَ أَنْفَقَ عَلَيْكَ، وهذه الجملة كالجملة الشرطية سواءً كَأَنَّهُ قَالَ: إِنْ تُنْفِقَ أَنْفَقَ عَلَيْكَ. منطوقها: أَنْكَ إِذَا أَنْفَقْتَ أَنْفَقَ اللَّهُ عَلَيْكَ. مفهومها: إِنْ لَمْ تُنْفِقْ لَمْ يَنْفِقَ اللَّهُ عَلَيْكَ، وهذا كقوله لعائشة: «لَا تُوعِي فَيُوعِيَ اللَّهُ عَلَيْكَ»^(١). فهذا دليلٌ على أَنَّ الْإِنْفَاقَ يَكُونُ فِيهِ الْخَلْفُ مِنَ اللَّهِ ﷻ.

وفيه أيضًا: سَعَةُ الصِّفَاتِ وَأَنَّهَا أَوْسَعُ مِنَ الْأَسْمَاءِ، فَإِنْ «أَنْفَقَ» فَعَلٌ وَهُوَ مِنَ الصِّفَاتِ الْفَعْلِيَّةِ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ نَشْتَقَّ مِنْهَا اسْمًا مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ فَنَسْمِيَ اللَّهَ بِالْمَنْفِقِ؛ لِأَنَّ بَابَ الصِّفَاتِ أَوْسَعُ مِنْ بَابِ الْأَسْمَاءِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٣٥٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قُرَّةَ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي الْغَيْثِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «السَّاعِي عَلَى الْأَرْمَلَةِ وَالْمُسْكِينِ كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ الْقَائِمِ اللَّيْلِ الصَّائِمِ النَّهَارِ»^(٢).

[الحديث ٥٣٥٣ - طرفاه في: ٦٠٠٦، ٦٠٠٧].

«أو» هذه للشكِّ ويحتمل أنها للتنويع.

وقوله: «السَّاعِي عَلَى الْأَرْمَلَةِ». هو الذي يقوم بمصالحهم، والأرملة والمساكين أولادك؛ لِأَنَّ وَلَدَكَ الصَّغِيرَ مُسْكِينٌ لَيْسَ عِنْدَهُ شَيْءٌ، فَالسَّاعِي عَلَيْهِمْ كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ كَالْقَائِمِ اللَّيْلِ الصَّائِمِ النَّهَارِ، وَهَذِهِ مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَى الْعَبْدِ أَنْ يُنْفِقَ عَلَى أَوْلَادِهِ وَعَلَى أَهْلِهِ، وَمَعَ ذَلِكَ يَكُونُ كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ كَالصَّائِمِ الْقَائِمِ، وَلَكِنْ هَلْ نَقُولُ: إِنَّ هَذَا مُقَيَّدٌ بِالْحَدِيثِ الْأَوَّلِ - حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ؟

الجواب: نعم، إِذَا كَانَ مَعَ الْاِخْتِسَابِ.

(١) أخرجه البخاري (١٤٣٤).

(٢) أخرجه مسلم (٢٩٨٢).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٣٥٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُنِي وَأَنَا مَرِيضٌ بِمَكَّةَ، فَقُلْتُ: لِي مَالٌ، أَوْصِي بِمَالِي كُلِّهِ. قَالَ: «لَا». قُلْتُ: فَالْشَّطْرُ. قَالَ: «لَا». قُلْتُ: فَالثُّلُثُ. قَالَ: «الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ، أَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ فِي أَيْدِيهِمْ، وَمَهْمَا أَنْفَقْتَ فَهُوَ لَكَ صَدَقَةٌ حَتَّى اللَّقْمَةُ تَرْفَعُهَا فِي فِي امْرَأَتِكَ، وَلَعَلَّ اللَّهَ يَرْفَعَكَ يَنْتَفِعَ بِكَ نَاسٌ وَيَضُرُّ بِكَ آخَرُونَ»^(١).

سعد بن أبي وقاصٍ عاده النبي ﷺ في حجة الوداع، وكان سعد من المهاجرين فأشفق أن يموت بمكة؛ لأنهم يكرهون أن يموت الرجل المهاجر في أرض هاجر منها فيدفن فيها؛ لأنه لا يقيم فيها وهو حي حيث إنها أرض تركها الله فلا يعود فيها كما لا يعود الرجل في صدقته التي أخرجها الله، فالصدقة التي أخرجها الله لا يعود فيها، والأرض التي خرج منها الله أيضًا لا يعود فيها حتى لو كانت بلاد إسلام فلا يعود فيها. وهنا كان مريضًا رضي الله عنه، فاستشار النبي ﷺ أن يوصي بالثلثين، فقال: كثير. بالنصف. قال: كثير. قال: بالثلث. قال: «الثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ». وفي النصف والثلثين يقول الرسول ﷺ: «لَا». فالثلث والثلث كثير، ثم بيّن الحكمة من ذلك: هو أن الإنسان إذا ترك ورثته أغنياء كان ذلك خيرًا من أن يتركهم عالة يتكففون الناس، فتأمل كيف جعل الرسول ﷺ حق الورثة أفضل من الصدقة؛ يعني: لو قال: سأصدق بمالي بعد موتي. قلنا: لا، إرثه أفضل من الصدقة، لكن الشارع جعل له الثلث، والثلث كثير.

قال ابن عباس: لو أن الناس غَضُّوا مِنَ الثُّلُثِ إِلَى الرَّبْعِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الثُّلُثُ كَثِيرٌ».

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَرْضَى مَا رَضِيَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ فَأَوْصَى بِالْخُمْسِ. وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ: الْأَفْضَلُ أَنْ يُوصِيَ الْإِنْسَانُ بِالْخُمْسِ لَا بِالثُّلُثِ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي رَضِيَ اللَّهُ لِنَفْسِهِ: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ٤١]. وَأَبُو بَكْرٍ رَضِيَ عَنْهُ قَالَ: أَرْضَى مَا رَضِيَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ فَأَوْصَى بِخُمْسِ مَالِهِ، هَذَا إِذَا تَرَكَ خَيْرًا.

أَمَّا إِذَا كَانَ مَالُهُ قَلِيلًا، فَالْأَفْضَلُ أَلَّا يُوصِيَ بِشَيْءٍ، بَلِ الْأَوَّلَى أَنْ يَدَعَ الْمَالَ لَوَرَثَتِهِ. ثُمَّ قَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «حَتَّى اللَّقْمَةَ تَرْفَعُهَا فِي فِيَّ امْرَأَتِكَ». قَالَ بَعْضُ النَّاسِ: «تَرْفَعُهَا فِي فِيَّ امْرَأَتِكَ» يَعْنِي: أَنَّكَ إِذَا جَلَسْتَ إِلَى جَنْبِ امْرَأَتِكَ وَأَخَذْتَ اللَّقْمَةَ مِنَ الْقَصْعَةِ وَوَضَعْتَهَا فِي فَمِهَا كَمَا تَوْضَعُ اللَّقْمَةَ فِي فَمِ الْوَلَدِ، فَهَذَا هُوَ الَّذِي فِيهِ الْأَجْرُ، لَكِنْ إِذَا أَتَيْتَ بِالطَّعَامِ وَأَكَلْتَ بِيَدِهَا فَلَيْسَ لَكَ أَجْرٌ، وَهَذَا خَطَأٌ، وَقَالُوا: لِأَنَّ الرَّسُولَ قَالَ: «حَتَّى اللَّقْمَةَ تَرْفَعُهَا فِي فِيَّ امْرَأَتِكَ». وَحَتَّى مَا تَجْعَلُهُ فِي فَمِ امْرَأَتِكَ، ثُمَّ عَلَّلُوا ذَلِكَ، قَالُوا: لِأَنَّ هَذِهِ الْحَالِ تَوْجِبُ التَّأَلُّفَ بَيْنَ الرَّجُلِ وَزَوْجَتِهِ، أَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَأْخُذُ اللَّقْمَةَ مِنَ الْقَصْعَةِ وَيُؤْكَلُهَا بِإِيَّاهَا، فَمَاذَا تَرَوْنَ فِي هَذَا التَّأْوِيلِ؟ هَلْ هَذَا مُرَادُ الرَّسُولِ؟ وَهَلْ كَانَ الرَّسُولُ يَفْعَلُ هَذَا عَلَى زَوْجَاتِهِ؟! وَمَا عَلَّمْنَا أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ فَعَلَهُ، وَمَا عَلَّمْنَا ذَلِكَ، لَكِنْ الْمَعْنَى أَنَّكَ إِذَا أَتَيْتَ بِهَا فَكُنْ أَنْتَ الَّذِي رَفَعْتَهَا؛ لِأَنَّكَ أَنْتَ السَّبَبُ، لَوْلَا مَجِيئُكَ بِهَذَا الطَّعَامِ هَلْ تَرْفَعُ الْمَرْأَةُ شَيْئًا مِنَ اللَّقْمَةِ إِلَى فَمِهَا؟ بِالطَّبَعِ لَا، فَلَمَّا كَانَ هُوَ السَّبَبُ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ صَارَ كَأَنَّهُ هُوَ الَّذِي رَفَعَهَا.

وَيُوجَدُ بَعْضُ النِّسَاءِ يَرْضَيْنَ بِذَلِكَ، وَبَعْضُ الْآخَرِ لَا يَرْضَى، وَتَرَى أَنَّ هَذَا احْتِقَارٌ لَهَا.

عَلَى كُلِّ حَالٍ: الْمَقْصُودُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّهُ يَرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّ الطَّعَامَ الَّذِي تَأْتِي بِهِ إِلَى امْرَأَتِكَ تَوْجُرُ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا ضَرَبَ الرَّسُولُ ﷺ مَثَلًا بِذَلِكَ لِأَنَّ إِطْعَامَ الْمَرْأَةِ فِي مُقَابِلِ الْإِسْتِمَاعِ بِهَا، يَعْنِي كَأَنَّهُ يَقُولُ: حَتَّى النِّفَقَةُ الَّتِي فِي مُقَابِلِ الْإِسْتِمَاعِ يُؤْجَرُ الْإِنْسَانُ عَلَيْهَا لَكِنْ بِشَرَطٍ. وَلَكِنْ مَا ذَكَرَهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَهَذَا الشَّرْطُ هُوَ قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ

السَّابِقِ: «إِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ»^(١). وهذا مثل الحديثِ الأوَّلِ: «يَحْتَسِبُهَا».

ثم إنَّ توقع الرسول ﷺ وَقَعَ، قَالَ: «وَلَعَلَّ اللَّهَ يَرْفَعُكَ يَنْتَفِعُ بِكَ نَاسٌ وَيُضَرُّ بِكَ آخَرُونَ». اللفظُ الثَّانِي أبسطُ مِنْ هَذَا قَالَ: «إِنَّكَ لَنْ تُخَلَّفَ». ثم قَالَ لَهُ: «وَلَعَلَّكَ أَنْ تُخَلَّفَ حَتَّى يَنْتَفِعَ بِكَ أَقْوَامٌ وَيُضَرُّ بِكَ آخَرُونَ». فَقَوْلُهُ فِي الأوَّلِ: «لَنْ تُخَلَّفَ». يَعْنِي: لَنْ تُخَلَّفَ فِي مَكَّةَ. يَعْنِي: لَنْ تَمُوتَ فِي مَكَّةَ الَّذِي أَنْتَ تَخْشَى أَنْ تَمُوتَ فِيهَا، وَلَعَلَّكَ أَنْ تُخَلَّفَ؛ أَي: تَبْقَى. وَفَعَلًا هَذَا هُوَ الَّذِي حَصَلَ، بَقِيَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَكَانَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ الَّذِي عَادَهُ فِيهِ الرَّسُولُ ﷺ لَيْسَ لَهُ مِمَّنْ يَرِثُهُ إِلَّا ابْنَتٌ فَقَطْ مِنَ الْفُرُوعِ، وَلَمْ يَمُتْ إِلَّا وَعِنْدَهُ أَكْثَرُ مِنْ عَشْرَةِ أَبْنَاءٍ وَبَنَاتٍ كَثِيرَاتٍ.

وَأَيْضًا: نَفَعَ اللَّهُ بِهِ أَقْوَامًا وَضَرَّ بِهِ آخَرِينَ، نَفَعَ بِهِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ عَلَى يَدَيْهِ فَتُوحَاتٌ عَظِيمَةٌ، وَضَرَّ بِهِ آخَرِينَ مِنَ الْكُفَّارِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَذْلَهُمْ عَلَى يَدِهِ، فَغَنِمَ أَمْوَالَهُمْ وَسَبَى نِسَاءَهُمْ وَذُرِّيَّتَهُمْ، فَكَانَ فِي هَذَا بُشْرَى لِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَدْ وَقَعَتْ كَمَا أَخْبَرَ الرَّسُولُ ﷺ.

مَسْأَلَةٌ: إِذَا كَانَ الْوَرِثَةُ فَسَقَةً فَهَلِ الْأَفْضَلُ أَنْ تُوصِيَ بِالْثُلْثِ أَوْ لَا؛ نَظَرًا لِأَنَّ الْهَالَ لَوْ بَقِيَ فِي أَيْدِيهِمْ يَفْسُدُونَهُ وَيَصْرِفُونَهُ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ؟

الْجَوَابُ: قَدْ نَقَوْلُ: إِنَّهُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَرَأَى أَنَّهُمْ فَجَرَةٌ وَفَسَقُهُمْ عَاتِي - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - قَدْ يُقَالُ: إِنَّ كَوْنَهُ يُوصِي بِأَقْصَى مَا رَخَّصَ لَهُ الشَّارِعُ أَحْسَنَ وَلَا يَزِيدُ عَلَى الثُّلْثِ.



(١) أخرجه البخاري (٥٦)، ومسلم (١٦٢٨).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- بابُ وَجُوبِ النَّفَقَةِ عَلَى الْأَهْلِ وَالْعِيَالِ.

٥٣٥٥- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ مَا تَرَكَ غَنًى، وَالْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ»^(١).
تَقُولُ الْمَرْأَةُ: إِمَّا أَنْ تُطْعِمَنِي وَإِمَّا أَنْ تُطَلِّقَنِي، وَيَقُولُ الْعَبْدُ أَطْعِمْنِي وَاسْتَعْمِلْنِي، وَيَقُولُ الْإِبْنُ أَطْعِمْنِي إِلَى مَنْ تَدْعُنِي. فَقَالُوا: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: لَا، هَذَا مِنْ كَيْسِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

﴿قَوْلُهُ: «مِنْ كَيْسٍ». يَعْنِي: مِنْ عِنْدِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَدْ مَرَّ عَلَيْنَا فِي النُّونِيَّةِ فِي «إِطَالَةِ الْغُرَّة» يَقُولُ:

أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ ذَا مِنْ كَيْسِهِ فَعَدَا يُمَيِّزُهُ أُولُو الْعُرْفَانِ

فائدة: الإنفاقُ على المرأةِ في مقابلةِ الاستمتاعِ ومع ذلك صارَ له فيه أجرٌ، لكن الإنفاقُ على الأبِّ والإمِّ والإخوةِ هذا مجردُ إحسان.

فائدة: إذا امرأةٌ طلبتِ الطلاقَ مِنْ زوجها لفقْرِه فطلَّقَهَا، هل تضمنُ أن تجدَ زوجًا ينفقُ عليها، وإن تزوجها زوجٌ أفقرَ مِنَ الْأَوَّلِ، أو ما جاءَ أحدٌ، وظاهرُ قولِهِ تعالى: ﴿وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً آتَاهَا﴾ [الطلاق: ١٧]. ظاهرُ الآيةِ أَنَّهَا لَيْسَ لَهَا حَقٌّ فِي الطَّلَاقِ.



(١) أخرجه مسلم (١٤٠٢)، وهو عنده برقم (١٠٣٤) من حديث حكيم بن حزام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٣٥٦- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدِ بْنِ مُسَافِرٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنَى، وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ»^(١).
هذه من نعمة الله أن الذي يُنفِقُ على مَنْ يعولُ يُعتبر هذا صدقة.

وقوله: «مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنَى». لا يُعارض قوله ﷺ حين سُئِلَ: أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «جُهْدُ الْمُقِلِّ»؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ لَا يَمْنَعُ الثَّانِي، إِذَا كَانَ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنَى لَيْسَ مَعْنَاهُ أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ غَنِيًّا كَبِيرًا، بَلْ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ مَا يَكْفِيهِ فَهُوَ غَنِيٌّ بِالنِّسْبَةِ لِلصَّدَقَةِ، وَيُسَمَّى عِنْدَ النَّاسِ مُقِلًّا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣- بَابُ حَبْسِ نَفَقَةِ الرَّجُلِ قُوتَ سَنَةٍ عَلَى أَهْلِهِ وَكَيْفَ نَفَقَاتُ الْعِيَالِ

٥٣٥٧- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ: قَالَ لِي مَعْمَرٌ: قَالَ لِي الثَّوْرِيُّ: هَلْ سَمِعْتَ فِي الرَّجُلِ يَجْمَعُ لِأَهْلِهِ قُوتَ سَنَتِهِمْ أَوْ بَعْضِ السَّنَةِ؟ قَالَ مَعْمَرٌ: فَلَمْ يَحْضُرْنِي، ثُمَّ ذَكَرْتُ حَدِيثَهُ ابْنُ شِهَابٍ الزُّهْرِيُّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبِيعُ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ وَيَحْبِسُ لِأَهْلِهِ قُوتَ سَنَتِهِمْ.

هذا الحديث يُستفاد منه: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ إِذَا كَانَ قَدْ يَسَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ أَنْ يَحْبِسَ قُوتَ أَهْلِهِ سَنَةً؛ يَعْنِي: مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُحْبِسَ سَنَةً، أَمَّا الْأَشْيَاءُ الْيَوْمِيَّةُ كَالْخَبْزِ وَشَبْهِهِ هَذَا لَا يُمَكِّنُ، لَكِنْ مَا يُمْكِنُ أَنْ يُحْبَسَ سَنَةً إِذَا كَانَ اللَّهُ قَدْ أَيْسَرَ عَلَيْكَ، وَكَانَ لَهُ مَحَلٌّ، فَالْأَوَّلُ أَنْ تَحْبِسَهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَبْقِيكَ مَطْمَئِنًّا عَلَى وَجُودِ النِّفَقَةِ وَيَكْفِيكَ التَّعَبَ الَّذِي تَتَعَبُهُ كُلَّ أُسْبُوعٍ أَوْ كُلِّ شَهْرٍ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَتَيْتَ بِهِ وَضَعْتَهُ فَإِنَّكَ لَا تَتَعَبُ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً،

ثم إنَّ الأشياءَ قد تزيد وقد تنقص، فإذا زادت كنت قد ادخرتَ في زمنِ الرُّخصِ، وإن نقصتَ كنت قد أنفقتَ خيرًا تبتغي به وجه الله، فأنت على كلِّ حالٍ رابح، هذا إذا أمكن، وإذا لم يُمكن فالحمدُ لله الأمرُ واسعٌ في هذا.

وفي هذا: دليلٌ على أنَّ الرسولَ ﷺ كان يدخرُ لأهله قوتَ ستِّهم، لكن هل يلزمُ من ذلك أن يبقى هذا القوتُ إلى آخرِ السنة؟ لا، لما جاء رجلٌ ضيفًا إلى رسولِ الله ﷺ أرسلَ إلى أهله - كل البيوت التسعة - لم يجد عندهم إلا ماءً فقط^(١)، وهذا يدلُّ على أنَّه وإن ادَّخر لأهله قوتَ سنة قد ينفد ولا يبقى؛ لأنَّ الرسولَ ﷺ كان معروفًا بالكرم.

مسألة: إنَّ بعضَ الناسِ يُزوِّجُ أولاده الذين بلغوا سنَّ الزواجِ ويكونُ له أولاد صغار فيوصي بمقدارِ المهرِ لكلِّ وليدٍ صغير؟

الجوابُ: نقولُ: هذا حرامٌ عليه، ولا يجوزُ أن يُنفذَ إلا برضى الورثة؛ لأنَّ النكاحَ مثلُ النفقة، سدُّ حاجةٍ للمزَّوج، متى احتاج إليه سدَدنا حاجته، وإلَّا قلنا: أنت الآن. ولك هذا الصغير الذي في المهدِ يكفيه مِنَ اللباسِ متر، والولدُ الكبيرُ البالغُ الطويلُ العريضُ يكفيه ستة أمتار، هل نقولُ: أوصِ لولدك الصَّغيرِ الذي في المهدِ بخمسة أمتارٍ لكلِّ ثوبٍ؟!!!^(٢)



(١) أخرجه مسلم (٢٠٥٤).

(٢) اقتصر الشيخ رحمه الله على هذا القدر من كتاب النفقات، ولم يتمم شرح باقي الأحاديث المتعلقة به من «صحيح البخاري»، وهي الأحاديث من (٥٣٥٨) إلى (٥٣٧٢).

شَيْخ
صَاحِبُ الْبَحَارِ

الْفَهْرَسْتُ

الفهرس

الموضوع

رقم الصفحة

٢.....	• كتاب فضائل القرآن
٥.....	○ كيف نزل الوحي؟ وأول ما نزل؟
١.....	○ باب نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلسَانِ قُرَيْشٍ وَالْعَرَبِ
١٢.....	○ بابُ جمع القرآن
١١.....	○ باب كَاتِبِ النَّبِيِّ ﷺ
٢١.....	○ باب أنزل القرآن على سبعة أحرف
٢١.....	○ باب تأليف القرآن
٢٦.....	○ باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي ﷺ
٢٨.....	○ باب القراء من أصحاب النبي ﷺ
٤٥.....	○ باب فضل فاتحة الكتاب
٥٢.....	○ باب فضل سورة البقرة
٥٤.....	○ باب فضل سورة الكهف
٥٥.....	○ باب فضل سورة الفتح
٥٨.....	○ باب فضل ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾
٦٠.....	○ باب فضل المعوذات
٦١.....	○ باب نزول السكينة والملائكة عند قراءة القرآن
٦٢.....	○ باب من قال: لم يترك ﷺ إلا ما بين الدفتين
٦٤.....	○ باب فضل القرآن على سائر الكلام
٦٧.....	○ باب الوصاة بكتاب الله ﷻ
٧٢.....	○ باب من لم يتغن بالقرآن
٧٥.....	○ باب اغتباط صاحب القرآن

- ٧٨..... باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه ○
- ٨٢..... باب القراءة عن ظهر القلب ○
- ٩١..... باب استذكار القرآن وتعاهده ○
- ٩٤..... باب القراءة على الدابة ○
- ٩٥..... باب تعليم الصبيان القرآن ○
- ٩٨..... باب نسيان القرآن، وهل يقول: نسيت آية كذا وكذا؟ ○
- ١٠٠..... باب من لم ير بأساً أن يقول: سورة البقرة وسورة كذا وكذا. ○
- ١٠٢..... باب الترتيل في القراءة ○
- ١٠٧..... باب مد القراءة ○
- ١٠٩..... باب الترجيع ○
- ١١٠..... باب حسن الصوت بالقراءة ○
- ١١٢..... باب من أحب أن يسمع القرآن من غيره ○
- ١١٣..... باب قول المقرئ للقارئ: حسبك ○
- ١١٤..... باب في كم يقرأ القرآن؟ ○
- ١١٥..... باب البكاء عند قراءة القرآن ○
- ١١٦..... باب إثم من رأى بقراءة القرآن، أو تأكل به، أو فخر به. ○
- ١١٩..... باب اقرءوا القرآن ما اختلفت عليه قلوبكم ○
- ١٢٢..... • كتاب النكاح..... ○
- ١٣٥..... باب الرغبة في النكاح ○
- ١٣٩..... باب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ○
- ١٤١..... باب من لم يستطع منكم الباءة فليصم ○
- ١٤٢..... باب كثرة النساء ○
- ١٤٥..... باب من هاجر أو عمل خيراً لتزويج امرأة، فله ما نوى ○
- ١٤٦..... باب تزويج المعسر الذي معه القرآن والإسلام ○
- ١٤٨..... باب قول الرجل لأخيه: انظر أي زوجتي شئت حتى أنزل لك عنها ○
- ١٥٠..... باب ما يكره من التبطل والخِصاء ○
- ١٥٢..... باب نكاح الأبكار ○
- ١٥٥..... باب تزويج الثيبات ○
- ١٥٧..... باب تزويج الصغار من الكبار ○
- ١٥٩..... باب: إلى من يتكح؟ وأي النساء خير؟ ○

- بابُ اتِّخَاذِ السَّرَارِيِّ، وَمَنْ أَعْتَقَ جَارِيَتَهُ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا..... ١٦١
- بابُ مَنْ جَعَلَ عَتَقَ الْأَمَةِ صَدَاقَهَا..... ١٦٤
- بابُ تَزْوِيجِ الْمَعْسَرِ..... ١٦٥
- بابُ الْأَكْفَاءِ فِي الدِّينِ..... ١٦٧
- بابُ الْأَكْفَاءِ فِي الْمَالِ وَتَزْوِيجِ الْمَقْلُ الْمُثْرِيَّةِ..... ١٧٥
- بابُ مَا يُتَّقَى مِنْ شُؤْمِ الْمَرْأَةِ..... ١٧٧
- بابُ الْحُرَّةِ تَحْتَ الْعَبْدِ..... ١٨١
- بابُ لَا يَتَزَوَّجُ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِ..... ١٨٧
- بابُ: ﴿وَأَمَهُنَّكُمْ الَّتِي أَرْضَعْتَكُمْ﴾ وَيَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ..... ١٩١
- بابُ مَنْ قَالَ: لَا رِضَاعَ بَعْدَ الْحَوْلَيْنِ..... ١٩١
- بابُ لَبَنِ الْفَحْلِ..... ٢٠٦
- بابُ شَهَادَةِ الْمَرْضُوعَةِ..... ٢٠٧
- بابُ مَا يَحِلُّ مِنَ النِّسَاءِ وَمَا يَحْرُمُ..... ٢٠٨
- بابُ: ﴿وَرَبِّبْتُكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ الَّتِي دَخَلْتُمُوهنَّ﴾..... ٢٢٨
- بابُ: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ لَا مَا قَدْ سَلَفَ﴾..... ٢٣٠
- بابُ لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا..... ٢٣١
- بابُ الشُّغَارِ..... ٢٣٢
- بابُ هَلْ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَهَبَ نَفْسَهَا لِأَحَدٍ؟..... ٢٣٦
- بابُ نِكَاحِ الْمُحْرَمِ..... ٢٣٨
- بابُ نَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ آخَرًا..... ٢٤٢
- بابُ عَرْضِ الْمَرْأَةِ نَفْسَهَا عَلَى الرَّجُلِ الصَّالِحِ..... ٢٤٧
- بابُ عَرْضِ الْإِنْسَانِ ابْنَتَهُ أَوْ أُخْتَهُ عَلَى أَهْلِ الْخَيْرِ..... ٢٤٩
- بابُ قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَلَا تُنَاجُوا بَيْنَكُمْ فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ السَّلَاةِ وَأَكْثَرْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾..... ٢٥١
- بابُ النَّظَرِ إِلَى الْمَرْأَةِ قَبْلَ التَّزْوِيجِ..... ٢٥٢
- بابُ مَنْ قَالَ: لَا نِكَاحَ إِلَّا بُولِي..... ٢٥٥
- بابُ إِذَا كَانَ الْوَلِيُّ هُوَ الْخَاطِبُ..... ٢٦٧
- بابُ إِنْكَاحِ الرَّجُلِ وَلَدَهُ الصَّغَارَ..... ٢٧٠
- بابُ تَزْوِيجِ الْأَبِ ابْنَتَهُ مِنَ الْإِمَامِ..... ٢٧٥
- بابُ السُّلْطَانِ وَلِيِّهُ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «زَوْجَانِهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ»..... ٢٧٦
- بابُ لَا يُنْكَحُ الْأَبُ وَغَيْرُهُ الْبَكَرَ وَالْثِيْبَ إِلَّا بِرِضَاهَا..... ٢٧٧

- باب إذا زَوَّجَ الرجلُ ابنتَهُ وهي كارهةٌ، فنكاحُهُ مردودٌ..... ٢٨١
- باب تزويج اليتيمة..... ٢٨٥
- باب إذا قال الخاطِبُ للولي: زَوِّجْنِي فلانةً..... ٢٨٧
- باب لا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَنْكِحَ أَوْ يَدَعَ..... ٢٨٨
- باب تفسير تَرْكِ الخطبة..... ٢٩٨
- باب الخطبة..... ٢٩٨
- باب ضرب الدفوف في النكاح والوليمة..... ٢٩٤
- باب قول الله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَتِهِنَّ نِحْلَةً﴾..... ٢٩٨
- باب التزويج على القرآن وبغيرِ صداق..... ٢٩٨
- باب المهر بالعروض وخاتم من حديد..... ٢٩٨
- باب الشروط في النكاح..... ٣٠١
- باب الشروط التي لا تحل في النكاح..... ٣٠٥
- باب الصفرة للمتزوج..... ٣٠٨
- باب..... ٣٠٨
- باب كيف يُدْعَى للمتزوج؟..... ٣١٢
- باب الدعاء للنساء اللاتي يَهْدِينَ العروسَ وللعروس..... ٣١١
- باب من أحب البناءَ قبلَ الغزو..... ٣١٤
- باب من بنى بامرأةٍ وهي بنتُ تسع سنين..... ٣١٥
- باب البناء في السفر..... ٣١٥
- باب البناء بالنهار بغيرِ مركبٍ ولا نيران..... ٣١٦
- باب الأئمة ونحوها للنساء..... ٣١٧
- باب النسوة اللاتي يَهْدِينَ المرأةَ إلى زوجها ودعائهن بالبركة..... ٣١٨
- باب الهدية للعروس..... ٣١٩
- باب استعارة الثياب للعروس وغيرها..... ٣٢٢
- باب ما يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ..... ٣٢١
- باب: الوليمةُ حقٌ..... ٣٢٢
- باب الوليمة ولو بشاة..... ٣٢٥
- باب من أَوْلَمَ على بعضِ نسائه أَكْثَرَ مِنْ بَعْضٍ..... ٣٢٦
- باب من أَوْلَمَ بأقلِّ من شاة..... ٣٢٦
- باب حق إجابة الوليمة والدعوة، ومن أَوْلَمَ سبعةَ أيامٍ ونحوه..... ٣٢٨

- بابُ مَنْ تَرَكَ الدَّعْوَةَ فَقَدَ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ. ٢٥٠
- بابُ مَنْ أَجَابَ إِلَى كُرَاعٍ. ٢٥١
- بابُ إجابةِ الدَّاعِي فِي العُرْسِ وَغَيْرِهِ. ٢٥١
- بابُ ذَهَابِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ إِلَى العُرْسِ. ٢٥٨
- بابُ هَلْ يَرْجِعُ إِذَا رَأَى مُنْكَرًا فِي الدَّعْوَةِ؟ ٢٦٠
- بابُ قِيَامِ الْمَرْأَةِ عَلَى الرِّجَالِ فِي العُرْسِ وَخِدْمَتِهِمْ بِالنَّفْسِ. ٢٦٤
- بابُ النِّقِيعِ وَالشَّرَابِ الَّذِي لَا يُسَكِّرُ فِي العُرْسِ. ٢٦٥
- بابُ الْمُدَارَاةِ مَعَ النِّسَاءِ وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا الْمَرْأَةُ كَالضِّلَعِ». ٢٦٦
- بابُ الْوَصَاةِ بِالنِّسَاءِ. ٢٦٧
- بابُ ﴿قُرْأَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾. ٢٦٨
- بابُ حُسْنِ الْمَعَاشِرَةِ مَعَ الْأَهْلِ. ٢٧٠
- بابُ مَوْعِظَةِ الرَّجُلِ ابْنَتَهُ لِحَالِ زَوْجِهَا. ٢٨٧
- بابُ صَوْمِ الْمَرْأَةِ بِإِذْنِ زَوْجِهَا تَطَوُّعًا. ٤٠٨
- بابُ إِذَا بَاتَتِ الْمَرْأَةُ مُهَاجِرَةً فِرَاشَ زَوْجِهَا. ٤٠٩
- بابُ لَا تَأْذَنِ الْمَرْأَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا لِأَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ. ٤١٠
- بابُ. ٤١٢
- بابُ كُفْرَانِ الْعَشِيرِ وَهُوَ الزَّوْجُ. ٤١٤
- بابُ لَزْوَجِكَ عَلَيْكَ حَقٌّ. قَالَ أَبُو جُحَيْفَةَ عَنِ النَّبِيِّ. ٤١٦
- بابُ الْمَرْأَةِ رَاعِيَةٍ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا. ٤١٦
- بابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَتَحَلَّ اللَّهُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾. ٤١٧
- بابُ هَجْرَةِ النَّبِيِّ نِسَاءَهُ فِي غَيْرِ بَيْتِهِنَّ. ٤١٨
- بابُ مَا يُكْرَهُ مِنْ ضَرْبِ النِّسَاءِ. ٤٢٢
- بابُ لَا تُطِيعِ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا فِي مَعْصِيَةٍ. ٤٢٤
- بابُ ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا شُكْرًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾. ٤٢٧
- بابُ الْعِزْلِ. ٤٢٩
- بابُ الْقِرْعَةِ بَيْنَ النِّسَاءِ إِذَا أَرَادَ سَفْرًا. ٤٦١
- بابُ الْمَرْأَةِ تَهَبُ يَوْمَهَا مِنْ زَوْجِهَا لَضَرْبَتِهَا، وَكَيْفَ يَقْسِمُ ذَلِكَ؟. ٤٦٤
- بابُ الْعَدْلِ بَيْنَ النِّسَاءِ. ٤٦٥
- بابُ إِذَا تَزَوَّجَ الْبَكَرَ عَلَى الْفَيْبِ. ٤٦٦
- بابُ إِذَا تَزَوَّجَ الثَّيْبَ عَلَى الْبَكَرِ. ٤٦٧

- ٤٣٧ ○ بابٌ من طافَ على نِسائه في غسلٍ واحدٍ.
- ٤٣٩ ○ بابٌ دخول الرجل على نِسائه في اليوم.
- ٤٣٩ ○ بابٌ إذا استأذَنَ الرجلُ نِسَاءَه في أن يُمَرِّضَ في بيتِ بعضهن فأذِنَ له.
- ٤٤٠ ○ بابٌ حبُّ الرجل بعضَ نِسائه أفضلَ من بعض.
- ٤٤٠ ○ بابٌ المتشَبِّعُ بما لم يَتَلَّ وما يَنْتَهَى من افتخارِ الضُرَّةِ.
- ٤٤١ ○ بابٌ الغيرة.
- ٤٤٨ ○ بابٌ غيرةُ النِسَاءِ وَوَجْدُهُنَّ.
- ٤٥٠ ○ بابٌ دَبُّ الرجل عن ابنته في الغيرة والإنصافِ.
- ٤٥٢ ○ بابٌ يَقِلُّ الرجالُ وَيَكْثُرُ النِسَاءُ.
- ٤٥٤ ○ بابٌ لا يَخْلُونُ رجلٌ بامرأةٍ إلا ذو مَحَرَمٍ، والدُّخُولُ على المُغَيَّبَةِ.
- ٤٥٨ ○ بابٌ ما يجوز أن يخلو الرجل بالمرأة عند الناس.
- ٤٥٨ ○ بابٌ ما يَنْتَهَى من دخولِ المتشَبِّهينَ بالنِسَاءِ على المرأةِ.
- ٤٦٠ ○ بابٌ نظَرُ المرأةِ إلى الحَيِّسِ ونحوهم من غيرِ رِيبةٍ.
- ٤٦٠ ○ بابٌ خروجُ النِسَاءِ لحوائجهنَّ.
- ٤٦٢ ○ بابٌ استئذانُ المرأةِ زوجها في الخروجِ إلى المسجدِ وغيره.
- ٤٦٢ ○ بابٌ ما يَحِلُّ من الدخولِ والنظرِ إلى النِسَاءِ في الرُّضَاعِ.
- ٤٦٢ ○ بابٌ لا تَبَاشِيرِ المرأةِ المرأةَ فَتَنْتَعِبَ لزوجها.
- ٤٦٤ ○ بابٌ قول الرجل: لا طَوْفَنَ اللَّيْلَةَ على نِسائي.
- ٤٦٦ ○ بابٌ لا يَطْرُقُ أهله لَيْلاً إذا أَطَالَ الغَيْبَةَ مخافةً أن يُخَوِّتَهُمْ، أو يَلْتَمِسَ عَثَرَاتِهِمْ.
- ٤٦٧ ○ بابٌ طَلَبُ الولدِ.
- ٤٦٨ ○ بابٌ تَسْتَحِدُّ المُغَيَّبَةُ وَتَمْتَشِطُ الشَّعِثَةَ.
- ٤٦٩ ○ بابٌ ﴿وَلَا يَبْدِيكَ زَيْنَهُنَّ إِلَّا لِمَعْلُونَةٍ﴾.
- ٤٧٤ ○ بابٌ ﴿وَالَّذِينَ تَرَبَّاتُوا آلَهُمْ مِنْكَ﴾.
- ٤٧٥ ○ بابٌ قول الرجل لصاحبه: هل أغرستمُ الليلةَ؟ وطعنُ الرجلِ ابنته في الخاصرة عند العتابِ.
- ٤٧٧ ○ كتابُ الطلاق.
- ٤٧٩ ○ بابٌ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾.
- ٤٨٠ ○ بابٌ إذا طَلَّقْتَ الْحَائِضَ تَعَدُّ بِذَلِكَ الطَّلَاقِ.
- ٤٨٠ ○ بابٌ مَنْ طَلَّقَ، وَهَلْ يُؤَاجِهُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ بِالطَّلَاقِ؟
- ٤٨٢ ○ بابٌ مَنْ جَوَزَ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ.
- ٤٨٦ ○ بابٌ مَنْ خَيْرَ أَزْوَاجِهِ.

- باب إِذَا قَالَ: قَارَقْتُكَ أَوْ سَرَحْتُكَ أَوْ الْخَلِيَّةُ أَوْ الْبَرِيَّةُ أَوْ مَا عُنِيَ بِهِ الطَّلَاقُ فَهُوَ عَلَى نَيْتِهِ. ٤٨٧.....
- باب مَنْ قَالَ لَامْرَأَتِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ. ٤٩٢.....
- باب: ﴿لَمْ تُحَرِّمْ مَا أَسَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾. ٤٩٦.....
- باب لَا طَلَاقَ قَبْلَ النِّكَاحِ. ٥٠١.....
- باب إِذَا قَالَ لَامْرَأَتِهِ وَهُوَ مُكْرَهُ: هَلِةَ أُخْتِي فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ. ٥٠٢.....
- باب الطَّلَاقِ فِي الْإِغْلَاقِ وَالْكُرْهِ وَالسُّكْرَانِ وَالْمَجْنُونِ وَأَمْرِهِمَا، وَالْعَلَطِ وَالنِّسْيَانِ فِي الطَّلَاقِ وَالشَّرْكِ وَغَيْرِهِ. ٥٠٤.....
- باب الْخُلْعُ وَكَيْفَ الطَّلَاقُ فِيهِ. ٥٢٧.....
- باب الشَّقَاقُ وَهَلْ يُشِيرُ بِالْخُلْعِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ؟ ٥٢٥.....
- باب لَا يَكُونُ بَيْعُ الْأَمَةِ طَلَاقًا. ٥٣٧.....
- باب خِيَارُ الْأَمَةِ تَحْتَ الْعَيْدِ. ٥٤١.....
- باب شَفَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي زَوْجِ بَرِيرَةَ. ٥٤٢.....
- باب..... ٥٤٢.....
- باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى تُؤْمِنَ وَلَا أَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ حَتَّى تَحَرِّمَ مَشْرِكُهَا وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾. ٥٤٢.....
- باب نِكَاحُ مَنْ أَسْلَمَ مِنَ الْمُشْرَكَاتِ وَعَدَّتِهِنَّ. ٥٤٦.....
- باب إِذَا أَسْلَمَتِ الْمُشْرِكَةُ أَوْ النُّصْرَانِيَّةُ تَحْتَ الدِّمِيِّ أَوْ الْحَرَبِيِّ. ٥٥٠.....
- باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَفُّسًا أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ﴾. ٥٥٥.....
- باب حُكْمُ الْمَقْقُودِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ. ٥٥٧.....
- باب الطَّهَارِ. ٥٦٢.....
- باب الْإِشَارَةُ فِي الطَّلَاقِ وَالْأُمُورِ. ٥٦٩.....
- باب اللَّعَانِ. ٥٧٤.....
- باب إِذَا عَرَضَ يَتَفِي الْوَلَدِ. ٥٨٠.....
- باب إِخْلَافِ الْمُلَاعِنِ. ٥٨١.....
- باب يَبْدَأُ الرَّجُلُ بِالثَّلَاغِنِ. ٥٨١.....
- باب اللَّعَانِ وَمَنْ طَلَّقَ بَعْدَ اللَّعَانِ. ٥٨٢.....
- باب الثَّلَاغِنِ فِي الْمَسْجِدِ. ٥٨٥.....
- باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ رَاجِمًا بِغَيْرِ نَيْتَةٍ». ٥٨٧.....
- باب صَدَاقِ الْمُلَاعِنَةِ. ٥٩٠.....

- ٥١١..... باب قول الإمام للمُتَلَاعِنِينَ: إِنْ أَحَدَكُمَا كَذَبَ فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ؟
- ٥١٢..... باب التفريق بين المتلاعنين
- ٥١٢..... باب يُلْحَقُ الْوَلَدُ بِالْمُلَاعِنَةِ
- ٥١٢..... باب قول الإمام: اللَّهُمَّ بَيِّنْ
- ٥١٢..... باب إِذَا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا ثُمَّ تَزَوَّجَتْ بَعْدَ الْعِدَّةِ زَوْجًا غَيْرَهُ فَلَمْ يَمْسَسْهَا
- ٥١٤..... باب ﴿وَالَّذِي يَخْتَنُ مِنَ الْمَجِيزِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرْتَبْتُمْ﴾
- ٥١٥..... باب: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْزَالُ أَجْمَعُونَ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾
- ٥١٦..... باب قول الله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَتُ يَبْرَأَتُ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾
- ٥١٩..... باب قصة فاطمة بنت قيس
- ٦..... باب الْمُطَلَّقة إِذَا خَشِيَ عَلَيْهَا فِي مَسْكَنِ زَوْجِهَا أَنْ يَفْتَحِمَ عَلَيْهَا أَوْ تَبْدُو عَلَى أَهْلِهَا بِفَاحِشَةٍ
- ٦٧..... باب قول الله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَنْفُسِهِنَّ﴾
- ٦٩..... باب ﴿وَيُؤْتِيَنَّكُمْ أَمْثَلَهُنَّ﴾ فِي الْعِدَّةِ وَكَيْفَ يُرَاجِعُ الْمَرْأَةَ إِذَا طَلَّقَهَا وَاحِدَةً أَوْ ثَنَيْنِ
- ٦٩..... باب مُرَاجَعَةُ الْحَائِضِ
- ٦٩..... باب تُحْدِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا
- ٦٩..... باب الْكُخْلُ لِلْحَاذَةِ
- ٦٩..... باب الْقُسْطُ لِلْحَاذَةِ عِنْدَ الطُّهْرِ
- ٦٩..... باب تَلْبَسُ الْحَاذَةُ قِيَابَ الْعَصَبِ
- ٦٩..... باب ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾
- ٦٩..... باب مهر البغي والنكاح الفاسد
- ٦٩..... باب الْمَهْرُ لِلْمَدْخُولِ عَلَيْهَا وَكَيْفَ الدُّخُولُ أَوْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ وَالْمَسِيَسِ
- ٦٩..... باب المتعة التي لم يفرض لها
- ٦٩..... كتاب النفقات
- ٦٩..... باب فضل النفقة على الأهل
- ٦٩..... باب وجوب النفقة على الأهل والعيال
- ٦٩..... باب حبس نفقة الرجل قوت سنة على أهله، وكيف نفقات العيال
- ٦٩..... الفهرس

شرح صحيح البخاري

لفضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين

طبعة مسكوة بمحققه بمؤخره الأفاضل،
مقررة الأطران والفوائد، زائدها من علمه نقيه

تأليف
العلامة ابن باز

مخرجان
العلامة اللباني

منع التحقيق والمخرج العلمي
بالمكتبة الإسلامية

الجزء الثاني

المكتبة الإسلامية
للنشر والتوزيع - القاهرة

الطبعة الأولى
مسكوة القوت

حقوق الطبع محفوظة

I.S.B.N.

978-977-6241-49-7

البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن
المغيرة، ٨١٠-٨٧٠
شرح صحيح البخاري
الشارح / محمد بن صالح العثيمين
ط ١ - القاهرة
المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع ٢٠٠٨
٦٥٦ ص ٢٤×١٧ سم
تدمك: ٩٧٨٩٧٧٦٢٤١٤٩٧

الطبعة: الأولى

رقم الإيداع: ٢٠٠٨/٢١٥٧

التاريخ: ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٨م



للنشر والتوزيع

الإدارة والفرع الرئيسي:

٢٢ ش صعب صالح - عين شمس الشرقية - (القاهرة- جمهورية مصر العربية

ت وناقص: ٢٤٩٩١٢٥٤ / ٢٤٩٠٠٦ / ٢٤٩٠٠٨ / ٢٤٩٠٠٨

فرع الأزهر: ١٢ ش البيطار خلف جامع الأزهر - ورب الأوثان. ت: ٢٥١٠٨٠٠٤

E-mail: islamya2005@hotmail.com

شرح
صحيح البخاري

كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ

٥٤٦٦-٥٣٧٣

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْأَطْعَمَةِ

١ - باب قول الله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ٥٧]. الآية.

وقوله: ﴿انْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٦٧]. وقوله: ﴿يَأْتِيَا الرُّسُلَ كُلُّوْا مِنْ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [النحل: ٥١].

يطلق الإطعام على الذي يشرب؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ [البقرة: ٢٤٩].

أن الشارب طاعم، والأصل فيها الحل، هذا هو الأصل؛ لقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]. و﴿مَا﴾ من صيغ العموم، وقال ﴿يُخَلِّقُ﴾: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٣].

والفرق بين التعبيرين ظاهر؛ لأن المعنى مختلف؛ لأن ما في السموات لا يؤكل لكنه مسخر لنا، سخر لنا الشمس والقمر والنجوم، أما الذي في الأرض فإنه مسخر لنا أيضًا: ﴿وَدَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ﴾ [يس: ٧٢]، لكنه مع ذلك يؤكل ويشرب ويلبس، فالأصل فيها: أي: في الأطعمة الحل سواء كانت من الحيوان أو غيره، فإذا ادَّعى مُدَّعٍ أن هذا حرام، قلنا: عليك الدليل، فإذا قال: أنتم الذين عليكم الدليل في أنه حلال، قلنا: على العين والرأس، دليلنا قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾.

وقال النبي ﷺ «إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ فَرَائِضَ فَلَا تَضِيعُوهَا وَحَدَّ حُدُودًا فَلَا تَعْتَدُوهَا، وَسَكَتَ عَنْ أَشْيَاءَ رَحِمَهُ بِكُمْ غَيْرَ نَسِيَانٍ فَلَا تَبْحَثُوا عَنْهَا»^(١)، وهذا يدل: على أن المسكوت عنه من الأمور المباحة من رحمة الله ﷻ والنصوص في هذا كثيرة.

إِذَا قَالَ لَنَا: هَذَا الْحَيَوَانُ حَرَامٌ، وَقَالَ الثَّانِي: بَلْ حَلَالٌ، مَاذَا نَقُولُ؟

نقول: حلال ونمسكه، ونذبحه ونأكله، وإن كنا لا ندرى ما أصله؛ لأن الأصل الحل حتى يقوم دليل على التحريم ثم استدلل المؤلف على حكمها بقوله: ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾. وهذا الأمر للإباحة، وكل شيء مباح قد يكون واجباً وقد يكون حراماً لأنه حسب ما يكون وسيلة إليه، فإذا كان وسيلة إلى حفظ النفس من الهلاك كان الأكل واجباً، وإذا كان وسيلة إلى ترك الواجبات كان الأكل حراماً، المهم: أن هذه قاعدة عامة: كل مباح قد يكون واجباً أو حراماً حسب ما يكون وسيلة له.

❖ وقوله: ﴿مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ أي: ما أعطيناكم من الرزق، وهو شامل عامٌ ولهذا أنكر الله ﷻ على الذين يُحَرِّمُونَ الطَّيِّبَاتِ ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأنعام: ٣٢]. وهذا استفهام إنكار؛ وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ السُّنَنُكُمْ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِنَقُرَّ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾ [الحاقة: ١١٦].

❖ وقوله: «كلوا من طيبات ما كسبتم» يتعين تصحيحها لأن المؤلف قال: وقوله: يعني: قول الله ﷻ ولا نعلم قولاً قاله الله بهذا اللفظ: (كلوا من طيبات ما كسبتم) بل يوجد: ﴿أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾. والافتقار يقتضي الحل على أعم وجوه الانتفاع ومنها الأكل.

❖ وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٥١]. هذا خطاب للرسول، وهو خطاب لأئمتهم؛ لأن الرسول أسوة أمته، بل إن الله ﷻ أمر الرسول ويتبعهم الأمم، وأمر المؤمنين ويدخل فيهم الرسول، لكن إذا جُمِعوا في نص صار كل واحد

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٢٢/٢٢)، والدارقطني في «السنن» (١٨٤/٤)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٧١/١): «رواه الطبراني في الكبير... ورجاله رجال الصحيح». اهـ.

مختصاً بما يتصف به، ولهذا قال النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ»^(١). فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا﴾ وقال ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢]. هنا فَرَّقَ النبي ﷺ بين المؤمنين والرسول، وإلا فالأصل أن ما ثبت في حقِّ الرسل، فالمؤمنون تبعاً لهم، وما عُلِّقَ بوصف الإيمان، فالرسل أوَّلُ المؤمنين وأول من يدخل في هذا الوصف، المهم: أن هذه الإباحة تشمل كل ما رزقنا الله ﷻ وهو طيب، والأصل فيه الطيب حتى يتبين أنه خبيث، والخبائث محرمة علينا، كما قال الله تعالى في وصف نبينا ﷺ: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]. ولكن ماهي الخبائث؟

الجواب: الخبائث في الطعم، الخبائث في الريح، الخبائث في الأثر، وفي أي شيء، معنى الآية: أنه لا يُحَرِّمُ إلا ما كان خبيثاً.

فإذا قال قائل: إذا جعلنا المعنى هذا، صار معنى الآية: ويُحَرِّمُ عليهم الحرام فيبقى هذا تحصيل حاصل، أجعل الوصف الذي يعلق به التحريم هو الخبث؟

فالجواب: أننا إذا جعلنا الوصف الذي يتعلّق به التحريم هو الخبث، لم يكن منضبطاً؛ لأنه رُبَّ خبيث عند قوم، طيب عند قوم آخرين، ثم أن الله تعالى وصف بعض الأشياء بالخبث ﴿وَلَا تَتِمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٧]. والنبي ﷺ وصف البصل وشبهه بالخبث فقال: «من أكل من هذه الشجرة الخبيثة»^(٢) لكن المعنى: أنه لا يُحَرِّمُ عليه شيئاً إلا وهو خبيث لا يستحقُّ أن يكون حلالاً، هذا هو المعنى، فيكون تعليق الحكم بالوصف يُراد به بيان علّة التحريم، وهي الخبث، وحينئذٍ نسلّم من مشاكل كثيرة يظنها بعض الناس خبيثة فيقول: هذا حرامٌ ويقول آخرون بالمنع، أي منع كونها خبيثة فلا تكون حراماً، إذن المرجع في التحريم إلى أي شيء؟ إلى الشرع لا إلى الطبع، ولكننا نعلم أن ما حرّمه الشرع فهو خبيث؛ ولهذا أنكر كثير من أهل العلم ما ذكره فقهاؤنا من جملة المحرمات، ما تستخبه العرب ذو

(١) أخرجه مسلم (١٠١٥).

(٢) أخرجه مسلم (٥٦٥).

اليسار وقالوا: إن استخبات العرب هذا ليس مناط حكم شرعي، هذا مناط حكم عادي، والأحكام الشرعية إنما تُتَلَقَّى من الشرع، فهنا بعض العرب يأكلون كل شيء كل ما هب ودب يأكلونه إلا الخنفساء لا يأكلونها فهل نقول: كل شيء حلال؛ لأنه لا يستخبت عند هؤلاء لا، وهناك أناس لا يأكلون الجراد وأنا أعلمهم، ويقولون: هذه حشرة كالصارور والفصيلة واحدة انظر إلى الصارور - إلى رجليه وصدرة -، وانظر إلى الجراد تجد الشبة، إذا فهو حشرة من الحشرات، وكيف تأكلونه؟ حتى إن رجلاً قال: إنها أوشكت أن تخرج كبدي لما أكل واحدة ولم تصل إلى معدته، لكن يظهر أنه أكلها هي وأرجلها والأرجل كما تعرفون موشرة، فأكلها ونشبت في حلقة وقام يتقيأ حتى يقول: إنها كادت كبدي أن تخرج. على كل حال: أنا أقول: إذا جعلنا مناط الحكم بما يستخبته الناس لم يكن هذا منضبطاً ولكننا نقول ما حرّمه الشرع فهو خبيث.

إذا: نفهم هذه القاعدة وهي أن الأصل في كل شيء من مشروب ومأكول وملبوس الأصل فيه الحل، وهل الأصل في المذبوح الحل؟ إن قلتم: نعم، أخطأتم وكذلك إن قلتم: لا، والصواب أن فيه تفصيلاً.

إذا كان الذبيح من أهله، فالأصل الحل، ولا تسأل ولا ينبغي أن تسأل؛ لأن يعني: لو كان هذا الذابح يهودياً أو نصرانياً أو مسلماً فلا نسأل؛ لأن الأصل في هذا الحل، بل لو سألنا لكان من باب التعمق في الدين والتنطع وقد قال النبي ﷺ: «هَلَكَ الْمُتَنَطِعُونَ»^(١).

ويدل لذلك ما رواه البخاري من حديث عائشة رضي الله عنها: قالت: إن قومًا جاءوا إلى الرسول ﷺ فقالوا: يا رسول الله، إن قومًا يأتوننا باللحم لا ندري أذكروا اسم الله عليه، أم لا، ماذا قال؟ قال: «سَمُّوا أَنْتُمْ وَكُلُوا»^(٢). قالت: وكانوا حديثي عهد بكفر، وحديثو العهد بالكفر قرييون من عدم العلم بما يجب للذبيح؛ لأنهم في أول إسلامهم.

(١) أخرجه مسلم (٥٦٥).

(٢) أخرجه البخاري (٢٠٥٧).

وتأمل قوله: «سَمُّوا أَنْتُمْ وَكُلُّوا» تجد أن فيه شيئاً من التوبيخ. كأنه يقول: لستم مسئولين عن فعل غيركم، واعتنوا بفعلكم أنتم، أما غيركم فلا تسألوا: سَمُّوا أَنْتُمْ وَكُلُّوا ولا تسألوا، وعلى هذا فنقول:

الأصل في الذبائح الحلُّ إذا كان الذَّابِح أهلاً فلا نقول: لعله لم يسمَّ، لعله لم يقطع ما يجب قطعه في الذبح، لعله، لأن هذا -والحمد لله- قد كفينا إياه، ولو كلفنا الله به لكان من تكليف ما لا يُطاق. أو من تكليف ما يشق، لو كُلَّ واحدٍ قدم لك ذبيحة قلت له: من الذي ذبحه فقلت له: يا فلان، هل ذكرت اسم الله عند الذبح؟ هل قطعت الحلجوم والمريء؟ فإذا قلنا: باشرط أن تكون الذبيحة حلالاً فيقول له: من أين ملكتها، لو قال له: والله ملكتها من فلانٍ باعها عليّ، فيسأله: وفلان هذا من باعها عليه، وهكذا، ولو ألزمتنا الناس بأن يعلموا بالشروط وانتفاء الموانع المتعلقة بأفعال غيرهم لكان في ذلك من المشقة ما لا يعلمه إلا الله ﷻ ولكن -والحمد لله- إذا قُدِّم لنا الشيء من أهله، فالأصل السَّلامة وانتفاء الموانع وحينئذ لا نسأل، لا نكلف أنفسنا.

مسألة: لو رأيت نصرانياً يذبح ولم يسمَّ أو علمت بأنه لم يسمَّ فما الحكم؟
الجواب: نقول: لا تأكل؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا يَدْعُوا بِغَيْرِ اسْمِ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١].
لكن لو رأيته يذبح بالصَّعِقِ؛ بدون أن يُخْرِجَ الدَّمَ فهل يؤكل؟
الجواب: لا، لا يؤكل، وهذا هو الصحيح؛ لأن الرسول ﷺ قال: «ما أنهر الدَّمَ وذكر اسم الله عليه فكل»^(١).

ويرى بعض العلماء أنهم إذا كانوا يعتقدون حلَّ ذلك فهو حلالٌ لنا؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾ [التوبة: ٥٥]. يعني: فيما اعتقده هؤلاء طعاماً فهو حلٌّ لنا، فإذا اعتقدوا أن هذا هو الواجب نحو الوصول إلى أكل هذا المذبوح صار طعاماً لهم وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾ ولكن الصحيح خلاف ذلك نقول: لأن هذا المطلق مقيّد بقول الرسول ﷺ: «ما أنهر الدَّمَ، وذكر اسم الله عليه فكل»^(٢).

(١) أخرجه البخاري (٢٤٨٨)، ومسلم (١٩٦٨).

(٢) التعليق السابق.

ولأنه إذا كان هذا يشترط من المسلم وهو أعلى مرتبة من الكتابي فاشتراطه في الكتابي من باب أولى؛ ولأن تحريمه لعلية فيه، لا لعلية في ذابجه.

وما هي العلة فيه؟ الخبث باحتقان الدَّم وعدم خروجه، وهذا لا فرق بين أن يكون الذابح مسلماً أو كتابياً، فهذه الوجوه الثلاثة تدل على: أن القول بأن ما اعتقدوه ذكاة يحلُّ لنا وإن لم يكن الذكاة الشرعية قول «ضعيف».

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٣٧٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَطْعَمُوا الْجَائِعَ، وَعُودُوا الْمَرِيضَ، وَفُكُوا الْعَانِي». قَالَ سُفْيَانُ وَالْعَانِي: الْأَسِيرُ.

[الحديث ٥٣٧٣ - أطرافه في: ٣٠٤٦، ٥١٧٤، ٥٦٤٩، ٧١٧٣].

❖ قوله: «أطعموا الجائع» هذا هو الشاهد، إذا كنا مأمورين بإطعام الجائع، فالجائع مأمورٌ بأن يُطعم نفسه، فلهذا يجبُ على الجائع الذي يخاف الهلاك أن يأكل.

❖ أمّا قوله: «وعودوا المريض وفكوا العاني» يعني: الأسير فمعناها واضح.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٣٧٤ - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: مَا شَبِعَ آلُ مُحَمَّدٍ ﷺ مِنْ طَعَامٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ حَتَّى قُبِضَ ^(١).

٥٣٧٥ - وَعَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَصَابَنِي جَهْدٌ شَدِيدٌ فَلَقِيتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَاسْتَقْرَأْتُهُ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، فَدَخَلَ دَارُهُ وَفَتَحَهَا عَلَيَّ، فَمَشَيْتُ غَيْرَ بَعِيدٍ، فَخَرَرْتُ لَوَجْهِهِ مِنَ الْجَهْدِ وَالْجُوعِ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ عَلَى رَأْسِي فَقَالَ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ». فَقُلْتُ: لَبَّيْكَ رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ. فَأَخَذَ بِيَدِي فَأَقَامَنِي، وَعَرَفَ الَّذِي بِي، فَأَنْطَلَقَ بِي إِلَى رَحْلِهِ، فَأَمَرَ لِي

بِعَسٍّ مِنْ لَبَنِ فَشَرِبْتُ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ: «عُدَّ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ». فَعُدْتُ فَشَرِبْتُ، ثُمَّ قَالَ: «عُدَّ». فَعُدْتُ فَشَرِبْتُ حَتَّى اسْتَوَى بَطْنِي فَصَارَ كَالْقَدَحِ. قَالَ: فَلَقِيتُ عُمَرَ وَذَكَرْتُ لَهُ الَّذِي كَانَ مِنْ أَمْرِي وَقُلْتُ لَهُ تَوَلَّى اللَّهُ ذَلِكَ مَنْ كَانَ أَحَقَّ بِهِ مِنْكَ يَا عُمَرُ، وَاللَّهِ لَقَدْ اسْتَقْرَأْتُكَ الْآيَةَ وَلَئِنَّا أَقْرَأُ لَهَا مِنْكَ. قَالَ عُمَرُ: وَاللَّهِ لَأَنْ أَكُونَ أَدْخَلْتُكَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِي مِثْلُ حُمْرِ النَّعَمِ.

[الحديث ٥٣٧٥ - طرفاه في: ٦٢٤٦، ٦٤٥٢].

وفي هذا الحديث أيضًا: دليلٌ على ما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم من شطْفِ العيشِ.
وفيه: حسنُ خلقِ الرسولِ ﷺ.

وفيه: دليلٌ على جوازِ ملءِ البطنِ، ولكن أحيانًا، وإن كان بعض الناس الآن يتأولُ، كل مرة يشبع حتى يصيرَ بطنه مثل القَدَحِ. ويقول: إن أبا هريرة، فعل ذلك وأجازه النبي ﷺ، ولكن النبي ﷺ أعطى أمته حكمةً عظيمةً، لو مشينا عليها قال: «حسب ابن آدم لقيماتٌ يُقَمَّنَ صلبه، فإذا كان لا محالة فنلتَ لطفامه، وثلتَ لشرابه، وثلتَ لنفسه»^(١).

والعجيب أنه باتفاق الأطباء: أن هذه التوجيه من الرسول ﷺ أحسنُ ما يكونُ في طعامِ الإنسانِ، والكفار الآن - على ما هم عليه من النعم - يأكلون ولا يشبعون، لكن بدلًا من أن تكون الوجبات ثلاثًا، يجعلون الوجبات ستًّا، أو أكثر، حسب حالهم، إنها لا يملأ بطنه، يأكل القليل، وحينئذٍ تهضم المعدة هذا القليل بسهولة ويسر، ويسلم من الفضلات، والغازات، وغير ذلك، لو أن الناس طبقوا هذا وصاروا لا يشبعون إلا أحيانًا، كما فعل أبو هريرة، لكان هذا أوفقًا للشرع وأسهل على الإنسان وأصح.

هل نقول فيه دليل على التحيل؟ لأن أبا هريرة استقرأ عمر الآية يسأل: مَا مَعْنَى هَذِهِ الْآيَةِ؟ اقْرَأْهَا عَلَى، فَمَاذَا صَنَعَ؟ قَرَأَهَا وَمَشَى، مَا عَلِمَ مَاذَا يَرِيدُ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

والجواب: نعم، فيه دليل على التحيل.

وفيه أيضًا: دليلٌ على أنه يجوزُ أن يحلفَ الإنسانُ على غلبةِ الظنِّ؛ لأن أبا هريرة قال والله لقد استقرأتُك الآيةَ ولَئِنَّا أَقْرَأُ لَهَا مِنْكَ. يعني: أعرفها أكثر مما تعرفها، لكن يريد أن

(١) أخرجه ابن ماجه (٣٣٤٩)، وابن حبان (٥٢٣٦).

يتفطن له لعله يدعوه إلى بيته ويطعمه، ولكن يسّر الله لأبي هريرة من هو خير من عمر، يسّر له رسول الله ﷺ.

وفيه أيضًا: عناية الرسول ﷺ بأصحابه، وتفقدته لأحوالهم وفراسته.

وفيه: التلّزيم على الشارب مرتين يقول: فأمرني فشربت منه ثم قال: عُد. ثم قال: عد. مرتين وأما المرة الأولى فليست تلزيم، إذن مرتين بعد الأولى، إذا يؤخذ من ذلك أنه يجوز للإنسان أن يأمر غيره أو أن يلزم عليه مرتين.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- باب التَّسْمِيَةِ عَلَى الطَّعَامِ وَالْأَكْلِ بِالْيَمِينِ.

٥٣٧٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، قَالَ الْوَلِيدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنِي أَنَّهُ سَمِعَ وَهْبَ بْنَ كَيْسَانَ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ يَقُولُ: كُنْتُ غُلَامًا فِي حَجَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَتْ يَدِي تَطِيشُ فِي الصَّحْفَةِ فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا غُلَامُ سَمِّ اللَّهَ، وَكُلْ بِيَمِينِكَ، وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ». فَمَا زَالَتْ تِلْكَ طِعْمَتِي بَعْدُ^(١).

[الحديث ٥٣٧٦ - طرفاه في: ٥٣٧٧، ٥٣٧٨].

هذا فيه: التسمية على الطعام؛ لقوله: «يا غلام، سمِّ الله».

وفيه أيضًا: تعويد الصبيان على الآداب الشرعية؛ لأن الرسول ﷺ قال: «يا غلام، سمِّ الله».

وفيه أيضًا: الأكل باليمين؛ لقوله: «وكل بيمينك».

وفيه: وكل مِمَّا يَلِيكَ، وهذا إذا كان معه أحد فإنه يأكل مِمَّا يليه، أما إذا كان ليس معه أحد فلا بأس، ثم إن هذا مقيد بما إذا لم يكن الطعام أنواعًا، فإذا كان أنواعًا فلا بأس أن يأكل ولو مِمَّا لا يليه؛ لحديث أنس: أن الرسول ﷺ جعل يتبعُ الدباء^(٢) يعني: -القرع-

(١) أخرجه مسلم (٢٠٢٢).

(٢) مسألة: إذا رأيت رجلًا يأكل بشماله، ونصحته لكنه أبى، فهل يجوز لي أن أبقي أم يجب علي أن أقوم؟
والجواب: أن هذا فيه تفصيل: إن قال: لا أستطيع وكان يستطيع فلك أن تقيمه وإن كان ضيفًا، ولا ينافي هذا إكرامه؛ لأنه يأبى إلا أن يفعل المنكر في بيتك.

يتبعها ليأكل من المكان الذي هي فيه، فمثلاً: إذا كان فيه لحم، اللحم غالباً ما يكون في وسط الصفحة، إذا قلنا: كل ممّا يليك معناه: ما يأكل من اللحم ما لم يصل إليه، وهذا لا يستقيم؛ لأنه إذا كان هناك أنواع فلا بأس أن يأكل منها وإن كان ممّا لا يليه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣- باب الأكل ممّا يليه.

وَقَالَ أَنَسُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ وَلْيَأْكُلْ كُلُّ رَجُلٍ ممّا يَلِيهِ».

٥٣٧٧- حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَلْحَلَةَ الدِّيلِيِّ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ أَبِي نُعَيْمٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ - وَهُوَ ابْنُ أُمِّ سَلَمَةَ - زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: أَكَلْتُ يَوْمًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ طَعَامًا فَجَعَلْتُ أَكُلُ مِنْ نَوَاحِي الصَّحْفَةِ فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلْ ممّا يَلِيكَ»^(١).

٥٣٧٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ أَبِي نُعَيْمٍ قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِطَعَامٍ وَمَعَهُ رَبِيبُهُ عُمَرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ فَقَالَ: «سَمِ اللَّهَ، وَكُلْ ممّا يَلِيكَ»^(٢).

كل هذه الأحاديث كما ترون لا تعدّ عن هذه الآداب الثلاث، وهي: سم الله، وكل يمينك، وكل ممّا يليك.

التسمية الصحيحة أنها واجبة، وأنه يحرم على الإنسان أن يأكل بدون تسمية، والأكل باليمين أيضاً الصحيح أنه واجب، وأن الأكل بالشمال حرام، والأكل ممّا يليه هذا من الآداب، ولا يظهر لي وجوبه، وإن كان مقروناً بما يجب، لكن هذا لأنه لحق الغير، نعم إن علمنا أن الغير يتأذى بكونك تأكل ممّا يليه، فهنا قد نقول بالوجوب؛ لئلا يؤذي غيره، بل ربما بعض الناس يأنف جداً أن تأكل ممّا يليه، وربما ضربك كما يفعل بعض البادية إذا أكلت

=

وإن عجزت أن تقيمه فقم أنت، فالأصل أن تنهأ، فإن قام وإلا فقم أنت.

(١) أخرجه مسلم (٢٠٢٢).

(٢) انظر التعليق السابق.

مِمَّا يَلِيهِ. رُبَّمَا يَضْرِبُ ذِرَاعَكَ حَتَّى تَكَادَ تَنْكَسِرُ، لَا تَأْكُلُ مِمَّا يَلِيهِ، نَقُولُ: الَّذِي يَتَأَذَى بِذَلِكَ وَيَتَضَاقِقُ يَكُونُ الْأَكْلُ مِمَّا يَلِيهِ حَرَامًا مِنْ أَجْلِ الْأَذْيَةِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤- بَابُ مَنْ تَتَبَعَ حَوَالِي الْقِصْعَةِ مَعَ صَاحِبِهَا إِذَا لَمْ يَعْرِفْ مِنْهُ كَرَاهِيَةً.

٥٣٧٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: إِنَّ خِيَّاطًا دَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِبَطْعَامٍ صَنَعَهُ. قَالَ أَنَسُ: فَذَهَبْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَأَيْتُهُ يَتَتَبَعُ الدُّبَاءَ مِنْ حَوَالِي الْقِصْعَةِ. قَالَ: فَلَمْ أَزَلْ أَحِبُّ الدُّبَاءَ مِنْ يَوْمِئِذٍ^(١).

الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَيَّدَ: أَنْ إِذَا لَمْ يَعْرِفْ مِنْهُ كَرَاهِيَةً، وَغَيْرِهِ قَيَّدَهَا بِغَيْرِ هَذَا الْقَيْدِ قَالَ: إِذَا كَانَ أَنْوَاعًا.

فِي حَالَةٍ إِذَا كَانَ نَبْعًا وَاحِدًا فَلَا تَأْكُلُ مِمَّا يَلِيهِ غَيْرَكَ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَبِدِ الْكَرَاهِيَةَ، فَعَادَةُ النَّاسِ تَقْتَضِي الْكَرَاهِيَةَ.

الْآنَ مِثْلًا: وَاحِدٌ يَأْكُلُ مَعَكَ وَلَهُ طَعَامٌ، ثُمَّ تَرَكْتَ طَعَامَكَ وَأَخَذْتَ تَأْكُلُ مِنْ طَعَامِهِ؟ مَا يَرْضَى لَكِنْ إِذَا كَانَتْ أَنْوَاعًا، فَأَنَّهُ يَرْضَى وَيَعْذُرُكَ فَمَا قِيْدُهُ غَيْرُهُ هُوَ أَوَّلَى؛ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ تَعُودُ إِلَى الْأَنْوَاعِ وَلِهَذَا لَوْ فُرِضَ إِنَّهَا أَنْوَاعٌ، وَأَعْرِفْ مِنْ صَاحِبِي يَكْرَهُ أَنْ أَكُلَ هَلْ أُمْتَنَعُ أَمْ لَا؟
الْجَوَابُ: مَا أُمْتَنَعُ. اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ الْإِثَارِ، فَهَذَا قَدْ يَكُونُ، مِثْلًا: لَوْ فَرَضْنَا أَنَّ هُنَاكَ لَحْمٌ، وَأَعْرِفُ أَنَّ صَاحِبِي هَذَا يَحِبُّ اللَّحْمَ، وَيَكْرَهُ أَنْ أَكُلَ مِنْهُ؛ لِأَنِّي أُضَيِّقُ عَلَيْهِ فَهَلْ أَكُلُ أَوْ لَا؟ عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنِّي لَا أَكُلُ وَلَكِنْ الصَّحِيحُ أَنِّي أَكُلُ إِلَّا كَمَا قُلْتُ لَكُمْ إِذَا تَرَكْتَهُ مِنْ بَابِ الْإِثَارِ فَهَذَا طَيِّبٌ.

وَإِذَا كَانَ الطَّعَامُ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ، يَكْفِي التَّسْمِيَةَ عَلَى الْأَوَّلِ، مِثْلًا: أَرْزُ وَخُبْزٌ وَقِسْتَانٌ هَذَا يَكْفِي؛ لِأَنَّهُمْ شَيْءٌ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ لَكِنْ إِذَا كَانَ تَمْرٌ وَأَرْزٌ: هَذِهِ أَجْنَسٌ فَقَدْ نَقُولُ: نَسْمِي عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ كَمَا لَوْ أَكُلَ وَشَرِبَ فَإِنَّهُ يَسْمَى عَلَى الشَّرْبِ.

وقد يقال: إنه مادام طعامًا واحدًا ويعتبر غذاءً واحدًا ووجبةً واحدة فتكفي التسمية الأولى وهذا كأنه عندي أقرب، التسمية الأولى تكفي.
وتسمية الواحد تكفي عن الباقي، ودليل ذلك قوله تعالى لموسى وهارون: ﴿قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا﴾ [يونس: ٨٩]. على الرِّغم من أن الدَّاعِيَ واحدٌ.
وقد يقول قائل: إن النبي ﷺ أمر عمر بن أبي سلمة أن يسمي على الرِّغم من أنه ﷺ سَمَى بلا شك.
فالجواب: عن ذلك: أنه لعله لم يُسمِعه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥- باب التَّيْمَنِ فِي الْأَكْلِ وَغَيْرِهِ. قَالَ عُمَرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ كُلْ بِيَمِينِكَ.
٥٣٨٠- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّ التَّيْمَنَ مَا اسْتَطَاعَ فِي طَهْوَرِهِ وَتَنَعُّلِهِ وَتَرَجُّلِهِ. وَكَانَ قَالَ بِوَاسِطٍ قَبْلَ هَذَا: فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ ^(١).

التيمن في الأكل وغيره. كيف التيمن في الأكل؟ يأكل باليمين. هذا التيمن في الأكل، وغيره يعني: يلبس بادئاً باليمين، أما إذا كان لديه طعام. أو أواني متعددة هل يبدأ باليمين أو بما يشتهي منها؟ الجواب: بما يشتهي منه.

في هذا الحديث: استحبابُ التيمن على العموم، وسبق وأن قلنا أنه في تسوية الصفوف في الصَّلَاة يكون اليسار مع الدنو من الإمام أولى من اليمين الذي فيه بُعدٌ عن الإمام؟
نجيب على هذا في عده أوجه:

الوجه الأول: أن الرسول عليه الله والسلام حث على الدنو من الإمام.
الثاني: أنه قال ليليني منكم أولي الأحلام والنهي ^(٢) فحث على الولاية أن الإنسان يلي الإمام.

(١) أخرجه مسلم (٢٦٨).

(٢) أخرجه مسلم (٤٣٢).

٥٣٨٢ - حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: وَحَدَّثَ أَبُو عَثْمَانَ أَيْضًا عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثَلَاثِينَ وَمِائَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ مَعَ أَحَدٍ مِنْكُمْ طَعَامٌ؟». فَإِذَا مَعَ رَجُلٍ صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ أَوْ نَحْوُهُ، فَعُجِنَ، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ مُشْرِكٌ مُشْعَانٌ طَوِيلٌ بَغَمٍ يَسُوقُهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَبِيعْ أَمْ عَطِيَّةٌ - أَوْ قَالَ: هِبَةٌ». قَالَ: لَا، بَلْ بَيْعٌ. قَالَ: فَاشْتَرَى مِنْهُ شَاةً فَصُبِعَتْ، فَأَمَرَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ بِسَوَادِ الْبَطْنِ يُشْوَى، وَأَيْمُ اللَّهِ مَا مِنَ الثَّلَاثِينَ وَمِائَةٍ إِلَّا قَدْ حَزَلَهُ حَزَّةٌ مِنْ سَوَادِ بَطْنِهَا، إِنْ كَانَ شَاهِدًا أَعْطَاهَا إِيَّاهُ، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا خَبَأَهَا لَهُ، ثُمَّ جَعَلَ فِيهَا قِصْعَتَيْنِ فَأَكَلْنَا أَجْمَعُونَ وَشَبِعْنَا، وَفَضَلَ فِي الْقِصْعَتَيْنِ، فَحَمَلَتْهُ عَلَى الْبَعِيرِ - أَوْ كَمَا قَالَ - ^(١).

٥٣٨٣ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تُوَفِّيَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ شَبِعْنَا مِنَ الْأَسْوَدَيْنِ التَّمْرَ وَالْبَاءَ.

هذه الأحاديث الثلاثة فيها مسائل عظيمة:

أولاً: أن الرسول ﷺ بشرَ ينال مما ينال البشر، لقول أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال قال أبو طلحة لأم سليم: سمعت صوت رسول الله ﷺ ضعيفاً أعرف فيه الجوع وهكذا جميع الأحوال البشرية تجوزُ على النبي ﷺ من الجوع، والعطش والبرد والحر وغير ذلك. ومنها أيضاً: فضل أبي طلحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ومنها: ذكاء أم سليم لأن النبي ﷺ لما جاء بالناس. قال أبو طلحة: جاء النبي ﷺ بالناس، قالت: الله ورسوله أعلم. لأن الرسول سأل أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من قبل، ما الذي عندكم؟ قال: عندنا كذا وكذا، فدعا الناس فعلم بهذا أنه سوف يكفي الناس وهذا هو الذي حصل، وبه آية من آيات رسول الله ﷺ في تكثير الطعام.

وفيه أيضاً: جوازُ الشبع؛ لأن الصحابة هؤلاء كلهم قد شبعوا كما في هذا الحديث. أمّا الحديث الثاني ففيه أيضاً: دليل على تكثير الطعام وأن هؤلاء أكثر من مائة ومع ذلك كل واحدٍ منهم احتز له النبي ﷺ وسلم حَزَّةً مِنْ سَوَادِ الْبَطْنِ. يعني ما من بقية اللحم،

وسواد البطن كما نعلم جميعاً ما يكفي عشرة ومع ذلك كفى مائة وثلاثين رجلاً.
ومنها: قوله: «أبيع أم عطية». قد يقول قائل: كيف يقول النبي ﷺ: أبيع أم عطية؟ وهل
في هذا سؤال لهذا الرجل كأنه يقول أعطنا.

فالجواب: لا، لكن لما رأى هذا الرجل مقبلاً بغنمه كأنه يريد لها ضيافة، ضيافة
لِلرَّسُولِ ﷺ وأصحابه. هل هي بيع أو عطية؟ وكان من سنة النبي ﷺ أنه كان يقبل
الهدية ويثيب عليها^(١) فلما قال: بيع، اشتري منه.

وفيه دليل: على ذكر الأوصاف التي تدل على تأكيد الراوي؛ لقوله: جاء رجل مشرك
مُشْعَانٌ طويل؛ لأنه لو قال: «فجاء رجل» كفى، لكن هذا دليل على أنه ضبط القضية.

وفيه أيضاً: جواز إدخار اللحم؛ لقوله: فَضَّلَ في القصعتين فحملته على البعير.

وفيه أيضاً: مشروعية الإدخار للغائب، وذلك إذا كان هناك فائضاً، وإلا فالحاضر أولى.

فيه: دليل على جواز البيع مع السلطان والقاضي والحاكم والأمير؛ لأن الرسول ﷺ

اشترى من هذا الرجل.

فيه أيضاً: دليل على جواز الشراء من الكافر والمشرِك؛ لأن الرسول اشترى من هذا الكافر

المشرك، واشترى من اليهودي، فالمعاملات شيء، والدين شيء آخر، لكن إذا علمنا أنهم إذا

باعوا علينا يغشوننا يجب الحذر كما في بيع الأسلحة مثلاً وشبهها، فهذه يجب الحذر منهم، أمّا

إذا لم يكن هناك محذور، فالأصل جواز التعامل مع المشرك والبيع معه والشراء.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧- باب «لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ» إلى قوله «لَعَلَّكُمْ تَقُولُونَ» [الفتح: ٦١]. والنهد

والاجتماع على الطعام.

هذه الآيات: لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ ولا على الأعرج حَرْجٌ ولا على المريض حَرْجٌ، كم

مرة ذُكِرَتْ في القرآن؟

الجواب: مرتين، في سورة النور وفي سورة الفتح، في سورة الفتح ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ﴾ [النور: ١٧]. هذا لأن السَّيَاقَ سياقُ الجهاد وهؤلاء ليس عليهم جهادٌ، كما قَالَ تعالى في سورة التوبة: ﴿لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحْدُوثُونَ مَا يَنْفِقُونَ حَرْجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٩١].

لكن هناك آية النور تقول: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ﴾ [النور: ٦١]... إلخ فما هي المناسبة؟ قيل: إن المناسبة أن الله ﷻ لما ذكر الاستئذان وما ينبغي من آدابه قال: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ﴾ فيما تكون تلك العاهات سبباً في عدم استئذانهم، ثم قال: ﴿وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ [النور: ٦١]. يقول: ﴿وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخْوَالِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَالَاتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكَتُمْ مَفَاتِحَهُ أَوْ صَدِيقَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعاً أَوْ أَشْتَاتاً﴾ [النور: ٦١]. إلى آخر الآيات.

ليس على الإنسان حرجٌ أن يأكل من هذه البيوت بدون استئذان. فإذا دخل الإنسان بيته يأكل بدون استئذان، ولكن لو قال قائل: لماذا قال بيوتكم؟ مع أن الإنسان ليس عليه حرج أن يأكل في بيته؟ قالوا: أن المراد بالبيوت هنا بيوت الأولاد، لأنه قال أو بيوت آبائكم؛ لأن انتفاء الحرج من أكل بيت الإنسان نفسه أمرٌ معلوم ولكنه جعل بيوت أولاده، بمنزلة بيوتهم؛ لأن الأولاد من كسبه فكأن الإنسان أكل من ماله نفسه ولهذا قال ﷺ: «أنت ومالك لأبيك»^(١).

❖ ﴿وَابْأَيْكُمْ﴾. تشمل الأب الأدنى والأب الأعلى وكذلك الأمهات.

❖ والإخوان تشمل الشقيق أو الأب أو الأم، الأعمام كذلك، الأخوال كذلك، والعَمَّات، والخالات كذلك أشقاء أو لأبٍ أو لأم.

❖ ﴿مَا مَلَكَتُمْ مَفَاتِحَهُ﴾؛ يعني: ما جعلتم وكلاء عليه ونظراء عليه. أمّا ما ملكتم مفاتيحه؛ لأن كانت البيوت مأجورة. استأجرتموها وملكتم مفاتيحها لكن الأول أظهر في الآية.

(١) أخرجه أبو داود (٣٥٣٠)، وابن ماجه (٢٢٩٢).

﴿صَدِيقُكُمْ﴾. - معروفة - من بينكم وبينه صداقة فهو لاء إذا دخلتم بيوتهم فكانها بيوتكم لكم أن تأكلوا منها بدون استئذان، إلا أن العلماء قالوا: إذا جرت العادة بالإذن أو علمنا أن هذا شحيح لا يرضى أحدًا أن يأكل من ماله. فلا بد من الاستئذان.

﴿فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُبْرَكَةٌ طَيِّبَةٌ﴾. وقوله: ﴿فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ يعني: يقول قائل: السلام علي؟ لا، لكن لما كان المؤمن للمؤمن كالبنيان وكان المؤمنون كالجسد الواحد صار سلامه على أخيه سلامه على نفسه وأيضا هو إذا سلم، سوف يرد عليه السلام فإذا قال: السلام عليكم؛ سيقال له: وعليكم السلام، فكانه هو الذي سلم على نفسه؛ لأنه هو السبب في رد هذا السلام.

﴿وَقَوْلُهُ: ﴿تَحِيَّةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُبْرَكَةٌ طَيِّبَةٌ﴾﴾. هذه فيها بشرى أن الإنسان إذا سلم وهي تحية تتضمن السلامة فإن الله تعالى يستجيب له، فتكون هذه التحية تحية من عند الله، فيحتمل أن تكون تحية مشروعة من عند الله على خلاف التحية التي كانوا يتبادلونها في الجاهلية، كانوا وهم في الجاهلية إذا جاء الصباح قالوا: أنعم صباحًا. وفي المساء: أنعم مساءً. فأبدل الله ذلك بقوله: السلام عليكم.

﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾. يبين أي: يفصل ويوضح ويشرح والآيات هنا: الشرعية أم الكونية؟
الجواب: الشرعية؛ لأنها أخص، لكنها أيضًا تشمل الكونية حتى الآيات الكونية بينها الله لنا فقال: ﴿وَمِنْ آيَاتِنَا لَيْلٌ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ [مُحَمَّدٌ: ٢٧]. إلى غير ذلك من الآيات الكونية.

﴿وَقَوْلُهُ: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾﴾. يعني أن تعقلوا عن الله تعالى أحكامه وتبين لكم وتسلخوا مسلك العقلاء؛ لأنه لا منهج أكمل من منهج الدين الإسلامي وهو منهج العقل ومنهج المصلحة ودرء المفسدة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٣٨٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: سَمِعْتُ بُشَيْرَ بْنَ يَسَارٍ يَقُولُ: حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ النُّعْمَانِ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ فَلَمَّا كُنَّا بِالصَّهْبَاءِ - قَالَ يَحْيَى: وَهِيَ مِنْ خَيْبَرَ عَلَى رَوْحَةٍ - دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِطَعَامٍ فَمَا أُنِيَ إِلَّا بِسَوِيْقٍ فَلَكْنَاهُ فَأَكَلْنَا مِنْهُ ثُمَّ دَعَا بِإِهَاءٍ فَمَضْمَضَ وَمَضْمَضْنَا، فَصَلَّى بِنَا الْمَغْرِبَ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. قَالَ: سُفْيَانُ سَمِعْتُهُ مِنْهُ عَوْدًا وَبَدَأًا.

المناسبة أن هذا الحديث دلَّ على أكلهم جميعاً من غير تفريق بين الأعمى والأعرج والمريض، وكانوا يتخرجون من أكل الأعمى؛ لأن الأعمى قد يأكل ممَّا يلي غيره. لأنه لا يرى، والأعرج يحتاج إلى مدِّ رجله أي: أنه ينتشر على الأرض كثيراً فيضيِّق على غيره، والمريض تنقرز منه النفوس أو ربما يكون له رائحة كريهة فقليل: ليس على هؤلاء الثلاثة حرج إذا أكلوا مع غيرهم. واستنبطها البخاري على أن هؤلاء أكلوا جميعاً، وقد لا يخلون من إنسانٍ فيه إحدى هذه العاهات وعلى كل حال هو استنباطٌ ضعيفٌ جداً، ولا يمكن أن نقرَّر ذلك مع وجود احتمال؛ لأنه يحتمل أن يكون مع هؤلاء من حله هكذا ويحتمل أن لا يكون.

والمعروف أنه إذا وجد احتمال به الاستدلال، وعلى كلِّ حال البخاري أحياناً يسوق الحديث ما فيه شاهد للترجمة لكن يكون هناك ألفاظٌ أخرى ليست على شرطه.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨ - باب الخُبْزِ الْمُرَقَّقِ وَالْأَكْلِ عَلَى الْخِوَانِ وَالشُّفْرَةِ.

٥٣٨٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَنَسٍ وَعِنْدَهُ خَبَازٌ لَهُ فَقَالَ: مَا أَكَلَ النَّبِيُّ ﷺ خُبْزاً مُرَقَّقاً وَلَا شَاءَ مَسْمُوطَةً حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ.

[الحديث ٥٣٨٥ - طرفاه في: ٥٤٢١، ٦٣٥٧].

٥٣٨٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يُونُسَ - قَالَ عَلِيٌّ: هُوَ الْإِسْكَافُ - عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَا عَلِمْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَكَلَ عَلَى سُكْرَجَةٍ قَطُّ، وَلَا خَبِزَ لَهُ مُرَقَّقٌ قَطُّ، وَلَا أَكَلَ عَلَى خِوَانٍ. قِيلَ لِقَتَادَةَ: فَعَلَى مَا كَانُوا يَأْكُلُونَ؟

قَالَ: عَلَى السُّقْرِ.

[الحديث ٥٣٨٦ - طرفاه في: ٥٤١٥، ٦٤٥٥].

الظاهر - والله أعلم - : أن أنس في عهد الفتوحات شاهد الناس يأكلون في أواني فيها نوع من الترف وأخبر أن الرسول ﷺ لم يكن يأكل على هذه الأشياء تَرَهُّدًا، ولا شك أنه كلما حصلت البساطة في المأكول والملبوس والمسكون كان أقرب إلى الخشوع وأبعد عن تعلُّق القلب بأمور الدنيا ولهذا نجد بعض الناس يولعون بالأواني وغيرها حتى أن بعضهم تجده يأكل بملاعق تشبه ملاعق الفضة، أو ملاعق الذهب، وإن لم تكن ذهبًا ولا فضة، وكل ذلك زيادة في الترف والتنعيم، فإذا أمكن للإنسان أن يكون أكله متهاونًا فهو أفضل بلا شك وأخشع وأحسن.

وهل يجوز اتخاذ ذلك من باب الطاعة؟

فالجواب: يجوز له من باب الطاعة وقد ورد في الحديث فضل من ترك رفيع الثياب تواضعًا لله^(١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٣٨٧ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا يَقُولُ: قَامَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنِي بِصَفِيَّةَ، فَدَعَوْتُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى وَلِيمَتِهِ، أَمَرَ بِالْأَنْطَاعِ فَبَسِطْتُ، فَأُلْقِيَ عَلَيْهَا التَّمْرُ وَالْأَقِطُ وَالسَّمْنُ.

وَقَالَ عَمْرُو عَنْ أَنَسٍ: بَنَى بِهَا النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ صَنَعَ حَيْسًا فِي نِطْعٍ.
قَوْلُهُ: الْحَيْسُ: هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ أَقِطٍ وَتَمْرٍ وَسَمْنٍ، وَهُوَ مَوْجُودٌ عِنْدَنَا إِلَّا أَنَّهُمْ يَجْعَلُونَهُ بَدَلُ الْأَقِطِ، الدَّقِيقُ؛ لِأَنَّ الْأَقِطَ لَيْسَ مَتَوَفِّرًا عِنْدَنَا الْآنَ.

(١) أخرجه البيهقي في «الشعب» (١٥٥/٥).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٣٨٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، وَعَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ قَالَ: كَانَ أَهْلُ الشَّامِ يُعَيِّرُونَ ابْنَ الزُّبَيْرِ يَقُولُونَ: يَا ابْنَ ذَاتِ النُّطَاقَيْنِ، فَقَالَتْ لَهُ أَسْمَاءُ: يَا بُنَيَّ إِنَّهُمْ يُعَيِّرُونَكَ بِالنُّطَاقَيْنِ، وَهَلْ تَدْرِي مَا كَانَ النُّطَاقَانِ؟ إِنَّمَا كَانَ نِطَاقِي شَقَقْتُهُ نِصْفَيْنِ: فَأَوَكَيْتُ قُرْبَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِأَحَدِهِمَا، وَجَعَلْتُ فِي سَفَرَتِهِ آخَرَ^(١). قَالَ فَكَانَ أَهْلُ الشَّامِ إِذَا عَيَّرُوهُ بِالنُّطَاقَيْنِ يَقُولُ: إِيهَا وَالْإِلَهَ. تِلْكَ شِكَاةٌ ظَاهِرٌ عَنْكَ عَارُهَا.

❖ قوله: تلك شِكَاةٌ ظَاهِرٌ عَنْكَ عَارُهَا؛ الشِّكَاةُ هي: العيبُ. ظاهراً عنك عارُها؛ يعني: بعيدٌ عنك عارُها، فعارُها ليس عليك، وهو شبيهٌ بقول الآخر: رَمَتْنِي بِدَائِهَا وَانْسَلَّتْ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٣٨٩ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ أُمَّ حُفَيْدِ بِنْتَ الْحَارِثِ بْنِ حَزْنٍ - خَالَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ - أَهْدَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ سَمْنًا وَأَقِطًا وَأَضْبًا، فَدَعَا بِهِنَّ فَأُكِلْنَ عَلَى مَائِدَتِهِ، وَتَرَكَهُنَّ النَّبِيُّ ﷺ كَالْمُسْتَقْذِرِ لِهِنَّ، وَلَوْ كُنَّ حَرَامًا مَا أُكِلْنَ عَلَى مَائِدَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا أَمَرَ بِأَكْلِهِنَّ^(١).

الشاهد من هذا الحديث قوله: «أَضْبًا». وهو جمع ضَبٍّ، والرسول ﷺ قد علَّلَ عدمَ أَكْلِهِ مِنْهُ: بأنه ليس في أرضِ قومِهِ، فصار يَعاْفُهُ، وإلَّا فهو حلالٌ، إذ لو كان حرامًا ما أذن فيه، ولا أَقَرَّ أَيْضًا أَنْ يُوكَّلَ عَلَى مَائِدَتِهِ، وبه نَعْرِفُ أَنَّ الضَّبَّ حلالٌ أو حرامٌ؟
الجواب: الضَّبُّ حلالٌ.

(١) أخرجه مسلم (٢٥٤٥).

(٢) أخرجه مسلم (١٩٤٨).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩- باب السَّوِيقِ.

٥٣٩٠- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ النُّعْمَانِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُمْ كَانُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالصَّهْبَاءِ - وَهِيَ عَلَى رَوْحَةٍ مِنْ خَيْرِ - فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَدَعَا بِطَعَامٍ، فَلَمْ يَجِدْهُ إِلَّا سَوِيقًا، فَلَاكَ مِنْهُ، فَلَكُنَا مَعَهُ ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَمَضْمَضَ ثُمَّ صَلَّى وَصَلَيْنَا وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

١٠- باب مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَأْكُلُ حَتَّى يُسَمَّى لَهُ فَيَعْلَمَ مَا هُوَ.

٥٣٩١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو أُمَامَةَ بْنُ سَهْلٍ بْنُ حَنِيفٍ الْأَنْصَارِيُّ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ - الَّذِي يُقَالُ لَهُ سَيْفُ اللَّهِ - أَخْبَرَهُ أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَيْمُونَةَ - وَهِيَ خَالَتُهُ وَخَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ - فَوَجَدَ عِنْدَهَا ضَبًّا مَحْنُودًا قَدِمَتْ بِهِ أُخْتُهَا حُفَيْدَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ مِنْ نَجْدٍ فَقَدِمَتِ الضَّبَّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ قَلَمًا يُقَدِّمُ يَدَهُ لِبَطْعَامٍ حَتَّى يُحَدِّثَ بِهِ وَيُسَمَّى لَهُ فَأَهْوَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ إِلَى الضَّبِّ فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنَ النِّسْوَةِ الْحُضُورِ أَخْبَرَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا قَدِمْتَنَ لَهُ، هُوَ الضَّبُّ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ عَنِ الضَّبِّ فَقَالَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ أَحْرَامُ الضَّبِّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي، فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ. قَالَ خَالِدٌ: فَاجْتَرَزْتُهُ فَأَكَلْتُهُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ إِلَيَّ ^(١).

[الحديث ٥٣٩١ - طرفاه في : ٥٤٠٠، ٥٥٣٧.]

هذا الحديث كالأول إلا أنه فيه زيادة وهي: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ قَلَمًا يَأْكُلُ طَعَامًا حَتَّى يُسَمَّى لَهُ وَيَعِينُهُ، أَي: حَتَّى يُقَالَ لَهُ: هَذَا كَذَا، وَهَذَا كَذَا وَكَذَا؛ لِتَطْمَئِنَّ نَفْسُهُ لَذَلِكَ. وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي «الزَّادِ» عَنْ بَعْضِ الْمُؤَرِّخِينَ: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ بَعْدَ أَنْ أَهْدَتْهُ الْيَهُودِيَّةُ فِي خَيْرِ شَأْنٍ مَسْمُومَةً كَانَ لَا يَأْكُلُ مِنْ شَيْءٍ قَدَّمَ لَهُ إِلَّا إِذَا أَكَلَ مِنْهُ صَاحِبُهُ قَبْلَهُ؛ مَخَافَةً أَنْ يَكُونَ فِيهِ شَيْءٌ.

(١) انظر التعليق السابق.

وعلى هذا فيقال: في هذا التحرُّز مما يُخشى منه، والاحتياطُ.
وفيه أيضًا: دليلٌ على وَرَعِ الصحابةِ رضي الله عنهم؛ لأنَّ الرسولَ ﷺ لَمَّا رَفَعَ يَدَهُ سَأَلَهُ خَالِدٌ فَقَالَ:
أَحْرَامُ الصَّبِّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١ - بَابُ طَعَامِ الْوَاحِدِ يَكْفِي اثْنَيْنِ.

٥٣٩٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ. ح. وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ،
عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَعَامُ الْاِثْنَيْنِ كَافِي
الثَّلَاثَةِ وَطَعَامُ الثَّلَاثَةِ كَافِي الْأَرْبَعَةِ»^(١).

هذا الحديثُ معناه واضحٌ، وهو أنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُنْزِلُ الْبَرَكَةَ فِي الطَّعَامِ فَيَكُونُ طَعَامُ الْوَاحِدِ
يَكْفِي الْاِثْنَيْنِ، وَطَعَامُ الْاِثْنَيْنِ يَكْفِي الثَّلَاثَةَ.

أو بمعنى آخر: أنه إذا أتاكَ أَحَدٌ والطَّعَامُ لَكَ وَحَدَّكَ فَلَا تَبْخُلْ وَتَقُولُ: أَخْشَى أَلَّا
يَكْفِيَنِي؛ لِأَنَّكَ إِنْ أَكَلْتَ النِّصْفَ صَارَ أَخْفَ، وَصَارَ فِي هَذَا فَائِدَةٌ طَبِيعٌ وَهِيَ: كَمَا قَالَ
النَّبِيُّ ﷺ «حَسْبُ ابْنِ آدَمَ لَقِيَمَاتُ يَقْمَنَ صَلْبَهُ»^(٢).

وَيَنْبَغِي أَنْ يُجْعَلَ هَذَا إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَفْعَلَ الْإِنْسَانُ كَمَا يَفْعَلُ بَعْضُ النَّاسِ
الْيَوْمَ إِذَا دَعَا رَجُلًا وَاحِدًا صَنَعَ مِنَ الطَّعَامِ مَا يَكْفِي عَشْرَةَ، هَذَا خِلَافُ مَا يَقْتَضِيهِ هَذَا
الْحَدِيثُ، بَلْ هَذَا الْحَدِيثُ يَقْتَضِي أَنَّكَ إِذَا دَعَوْتَ أَرْبَعَةَ أَنْ تَجْعَلَ مَا يَكْفِي اِثْنَيْنِ؛ لِأَنَّ طَعَامَ
الْاِثْنَيْنِ يَكْفِي الْأَرْبَعَةَ كَمَا فِي حَدِيثٍ آخَرَ غَيْرِ هَذَا، فَهَذَا يَقُولُ: طَعَامُ الثَّلَاثَةِ يَكْفِي الْأَرْبَعَةَ.

(١) أخرجه مسلم (٢٠٥٨).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٣٣٤٩)، وابن حبان (٥٢٣٦).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢- بَابُ الْمُؤْمِنِ يَأْكُلُ فِي مَعَى وَاحِدٍ. فِيهِ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٥٣٩٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَاقِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يَأْكُلُ حَتَّى يُؤْتَى بِمُسْكِينٍ يَأْكُلُ مَعَهُ، فَأَدْخَلْتُ رَجُلًا يَأْكُلُ مَعَهُ فَأَكَلْتُ كَثِيرًا، فَقَالَ: يَا نَافِعُ لَا تُدْخِلْ هَذَا عَلَيَّ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مَعَى وَاحِدٍ وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ»^(١).

[الحديث ٥٣٩٣- طرفاه في: ٥٣٩٤، ٥٣٩٥].

قوله: «لَا تُدْخِلْ هَذَا عَلَيَّ». ذلك لأنه فَعَلَ فِعْلَ الْكَفَّارِ فِي كَثْرَةِ الْأَكْلِ، وَلَا أَظُنُّ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ ظَنَّ أَنَّهُ كَافِرٌ، لَكِنْ لَمَّا فَعَلَ فِعْلَ الْكَفَّارِ فِي كَثْرَةِ الْأَكْلِ قَالَ: لَا تُدْخِلُوهُ عَلَيَّ. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مَنْقِبَةٌ لِعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهِيَ: أَنَّهُ كَانَ يُحِبُّ أَنْ يُشْرِكَهُ الْمَسَاكِينُ فِي أَكْلِهِ، فَكَانَ لَا يَأْكُلُ طَعَامًا إِلَّا دَعَا إِلَيْهِ ﷺ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٣٩٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُهُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَأْكُلُ فِي مَعَى وَاحِدٍ، وَإِنَّ الْكَافِرَ - أَوْ الْمُتَنَافِقَ - فَلَا أَذْرِي أَيُّهُمَا قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ - يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ»^(١).

وَقَالَ ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ... بِمِثْلِهِ.

٥٣٩٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ، عَنْ عَمْرِو قَالَ: كَانَ أَبُو نَهْيَكٍ رَجُلًا أَكُولًا فَقَالَ لَهُ ابْنُ عُمَرَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْكَافِرَ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ». فَقَالَ فَأَنَا أَوْ مِنْ بِلَالٍ وَرَسُولِهِ^(٢).

٥٣٩٦- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(١) أخرجه مسلم (٢٠٦١).

(٢) انظر التعليق السابق.

(٢) أخرجه مسلم (٢٠٦٣).

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَأْكُلُ الْمُسْلِمُ فِي مَعِي وَاحِدٍ، وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ»^(١).

[الحديث ٥٣٩٦ - طرفه في: ٥٣٩٧].

٥٣٩٧- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا كَانَ يَأْكُلُ أَكْلًا كَثِيرًا فَأَسْلَمَ، فَكَانَ يَأْكُلُ أَكْلًا قَلِيلًا، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَأْكُلُ فِي مَعِي وَاحِدٍ، وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ»^(٢).

❖ قوله: «المؤمن يأكل في معي واحد».

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٩/٥٣٧-٥٤٠):

المَعَى: بكسر الميم مقصورٌ، وفي لغة حكاها في المُحَكَّم: بسكون العين بعدها تحتانية، والجمع أَمْعَاءٌ ممدودٌ، وهي: المَصَارِينُ، وقد وَقَعَ في شعرِ القطامي بلفظِ الأفراد في الجمعِ، فقال في أبياتٍ له حكاها أبو حاتم:

«حوالب غزراً ومعي جياعاً»، وهو كقوله تعالى: «ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً» وإنما عدَّى يأكل بفي؛ لأنه بمعنى: يوقع الأكل فيها، ويجعلها ظرفاً للمأكول، ومنه قوله تعالى: «إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ» [النَّحْلُ: ١٠]. أي: ملء بطونهم.

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ السَّجِسْتَانِيُّ: المَعَى: مُذَكَّرٌ، وَلَمْ أَسْمَعْ مَنْ أَثَقَّ بِهِ يُؤَنِّثُهُ فَيَقُولُ: مَعِي وَاحِدٌ. لكن قد رواه مَنْ لَا يُؤَنِّثُ بِهِ.

❖ قوله: «بَابُ الْمُؤْمِنِ يَأْكُلُ فِي مَعِي وَاحِدٍ. فِيهِ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ». كذا ثبت هذا الكلامُ في رواية أبي ذرٍّ، عن السرخسيّ وحده، وليس هو في رواية أبي الوقت، عن الداوردي عن السرخسي، وقع في رواية النسفيّ ضمُّ الحديث الذي قبله إلى ترجمة: «طَعَامُ الْوَاحِدِ يَكْفِي الْاِثْنَيْنِ» وإيرادُ هذه الترجمة لحديث ابنِ عمرَ بطريقه، وحديث أبي هريرة بطريقه، ولم يذكر فيها التعليق، وهذه أوجه، فإنه ليس لإعادة الترجمة بلفظها معنًى، وكذا ذكر حديث أبي هريرة في الترجمة، ثم إيرادها فيها موصولاً من وجهين.

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) انظر التعليق السابق.

❖ وقوله: «وإن الكافر أو المنافق فلا أذري أيهما قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ». هذا الشكُّ مِنْ عبدة، وقد أخرجه مسلمٌ مِنْ طريقِ يحيى القَطَّانِ، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ بلفظ: الكافر بغيرِ شكٍّ، وكذا رواه عمرو بن دينار، كما يَأْتِي فِي الْبَابِ، وكذا هو فِي رِوَايَةِ غَيْرِ ابْنِ عَمْرٍ مِمَّنْ رَوَى الْحَدِيثَ مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَّا أَنَّهُ وَرَدَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي رِوَايَةٍ لَهُ مِنْ حَدِيثِ سَمُرَةَ بلفظ: المنافق بدلَ الكافر.

❖ وقوله: «كان أبو نَهَيْكٍ». بفتح النون، وكسر الهاءِ «رجلاً أَكُولاً». فِي رِوَايَةِ الْحُمَيْدِيِّ قِيلَ لابنِ عمرَ: إن إِبْرَاهِيمَ بْنَ أَبِي نَهَيْكٍ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ يَأْكُلُ أَكْلًا كَثِيرًا.

❖ وقوله: «فقال: أنا أومِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ». فِي رِوَايَةِ الْحُمَيْدِيِّ: فقال الرجلُ: أنا أومِنُ بِاللَّهِ... إلخ، ومن ثَمَّ أَطْبَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى حَمْلِ الْحَدِيثِ عَلَى غَيْرِ ظَاهِرِهِ، كَمَا سَيَأْتِي إِيضَاحُهُ.

❖ قوله فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «يَأْكُلُ الْمُسْلِمُ فِي مَعَى وَاحِدٍ». فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «الْمُؤْمِنُ يَشْرَبُ فِي مَعَى وَاحِدٍ... الْحَدِيثُ».

❖ قوله فِي الطَّرِيقِ الْآخَرِ: «عَنْ أَبِي حَازِمٍ». هُوَ سَلْمَانُ بْنُ سَكُونٍ الْإِسْجَعِيُّ، وَلَيْسَ هُوَ سَلَمَةُ بْنُ دِينَارٍ الزَّاهِدُ، فَإِنَّهُ أَصْغَرُ مِنَ الْإِسْجَعِيِّ وَلَمْ يُدْرِكْ أَبَا هُرَيْرَةَ.

❖ قوله: «إِنَّ رَجُلًا كَانَ يَأْكُلُ أَكْلًا كَثِيرًا فَأَسْلَمَ». وَقَعَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ضَافَهُ ضَيْفٌ وَهُوَ كَافِرٌ، فَأَمَرَ لَهُ بِشَاةٍ فَحُلِبَتْ، فَشَرِبَ حَلَابَهَا، ثُمَّ أُخْرَى، ثُمَّ أُخْرَى حَتَّى شَرِبَ حَلَابَ سَبْعِ شَيَئَاءٍ، ثُمَّ أَنَّهُ أَصْبَحَ فَأَسْلَمَ، فَأَمَرَ لَهُ بِشَاةٍ فَشَرِبَ حَلَابَهَا، ثُمَّ بِأُخْرَى فَلَمْ يَسْتَمْتَمْهَا... الْحَدِيثُ، وَهَذَا الرَّجُلُ يُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ جَهَنَّمَ الْغَفَّارِيُّ، فَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو يَعْلَى، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ، مِنْ طَرِيقِهِ: أَنَّهُ قَدِمَ فِي نَفَرٍ مِنْ قَوْمِهِ يُرِيدُونَ الْإِسْلَامَ، فَحَضَرُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَغْرِبَ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ: لِيَأْخُذْ كُلُّ رَجُلٍ بِيَدِ جَلِيسِهِ، فَلَمْ يَبْقَ غَيْرِي، فَكُنْتُ رَجُلًا عَظِيمًا طَوِيلًا لَا يُقَدِّمُ عَلَيَّ أَحَدٌ، فَذَهَبَ بِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى مَنْزِلِهِ فَحَلَبَ لِي عَنَزًا فَأَتَيْتُ عَلَيْهِ، ثُمَّ حَلَبَ لِي آخَرَ حَتَّى حَلَبَ لِي سَبْعَةَ عَنَزٍ، فَأَتَيْتُ عَلَيْهَا، ثُمَّ أَتَيْتُ بِصَنِيعِ بَرْمَةٍ فَأَتَيْتُ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ أُمُّ أَيْمَنَ: أَجَاعَ اللَّهُ مَنْ أَجَاعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ مَهْ يَا أُمُّ أَيْمَنَ أَكَلْتُ رِزْقَهُ، رَزَقْنَا عَلَى اللَّهِ.

فَلَمَّا كَانَتِ اللَّيْلَةُ الثَّانِيَةُ وَصَلَيْنَا الْمَغْرِبَ صَنَعَ مَا صَنَعَ فِي الَّتِي قَبْلَهَا، فَحَلَبَ لِي عَنَزًا

وَرَوَيْتُ وَشَبِعْتُ، فَقَالَتْ أُمُّ أَيْمَنَ: أَلَيْسَ هَذَا ضَيْفَنَا؟ قَالَ: إِنَّهُ أَكَلَ فِي مَعِيَ وَاحِدَ اللَّيْلَةِ، وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَأَكَلَ قَبْلَ ذَلِكَ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ، الْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ، وَالْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مَعِيَ وَاحِدٍ وَفِي إِسْنَادِ الْجَمِيعِ: مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَقَالَ: جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ سَبْعَةُ رِجَالٍ، فَأَخَذَ كُلُّ رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَجُلًا، وَأَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا، فَقَالَ لَهُ: مَا اسْمُكَ؟ قَالَ: أَبُو غَزْوَانَ قَالَ: فَحَلَبَ لَهُ سَبْعَ شِيَاهٍ، فَشَرِبَ لَبْنَهَا كُلَّهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: هَلْ لَكَ يَا أَبَا غَزْوَانَ، أَنْ تُسَلِّمَ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَأَسْلَمَ، فَمَسَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدْرَهُ فَلَمَّا أَصْبَحَ حَلَبَ لَهُ شَاةً وَاحِدَةً فَلَمْ يُتِمَّ لَبْنَهَا، فَقَالَ: مَالِكُ يَا أَبَا غَزْوَانَ؟ قَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ نَبِيًّا لَقَدْ رَوَيْتُ.

قَالَ: إِنَّكَ أَمْسَ كَانَ لَكَ سَبْعَةُ أَمْعَاءٍ، وَلَيْسَ لَكَ الْيَوْمَ إِلَّا مَعِيَ وَاحِدٌ.

وهذه الطريق أقوى من طريق جهجاء، ويُحتمل أن تكون تلك كنيته، لكن يُقوَّى التعدد: أن أحمدًا أخرج من حديث أبي بصرة الغفاري قال: أتيت النبي ﷺ لما هاجرت قبل أن أسلم، فحلب لي شويهة كان يحلبها لأهلها فشربتها، فلما أصبحت أسلمت، حلب لي فشربت منها فرويت، فقال: «أرويت؟» قلت: قد رويت ما لا رويت قبل اليوم... الحديث. وهذا لا يُفسَّرُ به المُبْهَمُ في حديث الباب، وإن كان المعنى واحدًا، لكن ليس في قصته خصوص العدد.

ولأحمد أيضًا، ولأبي مسلم الكجِّي، وقاسم بن ثابت في «الدلائل»، والبغوي في «الصحابة» من طريق محمد بن معن بن نضلة العقاري حدثني جدِّي نضلة بن عمرو قال: أقبلت في إقحاح لي، حتى أتيت رسول الله ﷺ فأسلمت، ثم أخذت علة فحلبت فيها فشربتها فقلت: يا رسول الله، إن كنت لأشربها مرارًا لا أمتلئ. وفي لفظ: إن كنت لأشرب السبعة فما أمتلئ... فذكر الحديث.

وهذا أيضًا لا ينبغي أن يُفسَّرَ به مُبْهَمُ حديث الباب؛ لاختلاف السياق.

ووقع في كلام النووي تبعًا لعياض: أنه نضرة بن نضرة الغفاري، وذكر ابن إسحاق في «السيرة» من حديث أبي هريرة في قصة ثمامة بن أثال: أنه لما أسير ثم أسلم وقعت له قصة تشبه قصة جهجاء، فيجوز أن يُفسَّرَ به، وبه صدر المازري كلامه.

وَاخْتَلَفَ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ فَقِيلَ: لَيْسَ الْمَرَادُ بِهِ ظَاهِرُهُ، وَإِنَّمَا هُوَ مِثْلُ ضَرْبٍ لِلْمُؤْمِنِ وَزُهْدِهِ الدُّنْيَا، وَالْكَافِرِ وَحِرْصِهِ عَلَيْهَا، فَكَانَ الْمُؤْمِنُ لَتَقَلُّلِهِ مِنَ الدُّنْيَا يَأْكُلُ فِي مَعْيٍ وَاحِدٍ، وَالْكَافِرُ لِمَشَدِّدَةِ رَغْبَتِهِ فِيهَا وَاسْتِكْثَارِهِ مِنْهَا يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ، فَلَيْسَ الْمَرَادُ حَقِيقَةَ الْأَمْعَاءِ وَلَا خُصُوصَ الْأَكْلِ، وَإِنَّمَا الْمَرَادُ التَّقَلُّلُ مِنَ الدُّنْيَا وَالْإِسْتِكْثَارُ فِيهَا، فَكَأَنَّهُ عَبَّرَ عَنْ تَنَاوُلِ الدُّنْيَا بِالْأَكْلِ وَعَنْ أَسْبَابِ ذَلِكَ بِالْأَمْعَاءِ، وَوَجَّهَ الْعَلَاقَةَ ظَاهِرًا.

وَقِيلَ: الْمَعْنَى أَنَّ الْمُؤْمِنَ يَأْكُلُ الْحَلَالَ وَالْكَافِرَ يَأْكُلُ الْحَرَامَ، وَالْحَلَالُ أَقْلٌ مِنَ الْحَرَامِ فِي الْوُجُودِ، نَقَلَهُ ابْنُ التَّيْنِ.

وَنَقَلَ الطَّحَاوِيُّ نَحْوَ الَّذِي قَبْلَهُ، عَنْ أَبِي جَعْفَرِ بْنِ أَبِي عِمْرَانَ فَقَالَ: حَمَلَ قَوْمٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى الرِّغْبَةِ فِي الدُّنْيَا، كَمَا تَقُولُ: فَلَا يَأْكُلُ الدُّنْيَا أَكْلًا، أَيْ: يَرْغَبُ فِيهَا وَيَحْرِصُ عَلَيْهَا، فَمَعْنَى: الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مَعْيٍ وَاحِدٍ أَيْ: يَزْهَدُ فِيهَا فَلَا يَتَنَاوَلُ مِنْهَا إِلَّا قَلِيلًا، وَالْكَافِرُ فِي سَبْعَةٍ أَيْ: يَرْغَبُ فِيهَا فَيَسْتَكْثِرُ مِنْهَا.

وَقِيلَ: الْمَرَادُ: حُصِّصَ الْمُؤْمِنُ عَلَى قَلَّةِ الْأَكْلِ إِذْ عَلِمَ أَنَّ كَثْرَةَ الْأَكْلِ صِفَةُ الْكَافِرِ، فَإِنَّ نَفْسَ الْمُؤْمِنِ تَنْفِرُ مِنَ الْإِتِّصَافِ بِصِفَةِ الْكَافِرِ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ كَثْرَةَ الْأَكْلِ مِنْ صِفَةِ الْكُفَّارِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَسْتَكْبِرُونَ وَلَأَكُونُوا لَكُمْ أَكْلًا﴾ [التَّحْكِيمُ: ١٢]. وَقِيلَ: بَلْ هُوَ عَلَى ظَاهِرِهِ.

ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ عَلَى أَقْوَالٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ وَرَدَ فِي شَخْصٍ بَعِينِهِ، «وَاللَّامُ» عَهْدِيَّةٌ لَا جَنْسِيَّةٌ، جَزَمَ بِذَلِكَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فَقَالَ: لَا سَبِيلَ إِلَى حَمْلِهِ عَلَى الْعُمُومِ؛ لِأَنَّ الْمُشَاهِدَةَ تَدْفَعُهُ، فَكَمْ مِنْ كَافِرٍ يَكُونُ أَقْلٌ أَكْلًا مِنْ مُؤْمِنٍ وَعَكْسُهُ، وَكَمْ مِنْ كَافِرٍ أَسْلَمَ فَلَمْ يَتَغَيَّرْ مِقْدَارُ أَكْلِهِ، قَالَ: وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَرَدَ فِي رَجُلٍ بَعِينِهِ، وَلِذَلِكَ عَقَّبَ بِهِ مَالِكُ الْحَدِيثَ الْمُطْلَقَ، وَكَذَا الْبُخَارِيُّ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: هَذَا إِذَا كَانَ كَافِرًا كَانَ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ، فَلَمَّا أَسْلَمَ عُوْفِيَ وَبُورِكَ لَهُ فِي نَفْسِهِ، فَكَفَاهُ جُزْءٌ مِنْ سَبْعَةٍ أَجْزَاءٍ مِمَّا كَانَ يَكْفِيهِ وَهُوَ كَافِرٌ. انْتَهَى

وَقَدْ سَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ الطَّحَاوِيُّ فِي مُشْكِلِ الْأَثَارِ فَقَالَ: قِيلَ: إِنْ هَذَا الْحَدِيثُ كَانَ فِي كَافِرٍ مَخْصُوصٍ، وَهُوَ الَّذِي شَرِبَ حَلَابَ السَّيِّعِ شَيْئًا، قَالَ: وَلَيْسَ لِلْحَدِيثِ عِنْدَنَا مَحْمَلٌ غَيْرَ هَذَا الْوَجْهِ، وَالسَّابِقُ إِلَى ذَلِكَ أَوْلَا: أَبُو عُبَيْدَةَ، وَقَدْ تُعَقَّبُ هَذَا الْحَمْلُ: بِأَنَّ ابْنَ عَمَرَ رَاوَى الْحَدِيثَ

فَهِمَ مِنْهُ الْعُمُومُ؛ فَلِذَلِكَ مَنَعَ الَّذِي رَأَاهُ يَأْكُلُ كَثِيرًا مِنَ الدُّخُولِ عَلَيْهِ وَاحْتِجَّ بِالْحَدِيثِ.
ثُمَّ كَيْفَ يَتَأْتَى حَمْلُهُ عَلَى شَخْصٍ بَعِيْنِهِ مَعَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ تَرْجِيحِ تَعَدُّدِ الْوَاقِعَةِ، وَيُورَدُ
الْحَدِيثُ الْمَذْكُورَ عَقَبَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا فِي حَقِّ الَّذِي وَقَعَ لَهُ نَحْوُ ذَلِكَ.
الْقَوْلُ الثَّانِي: إِنْ الْحَدِيثُ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ، وَلَيْسَتْ حَقِيقَةُ الْعَدَدِ مُرَادَةً.

قَالُوا: تَخْصِيصُ السَّبْعَةِ لِلْمُبَالِغَةِ فِي التَّكْثِيرِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ [التَّقْوَاتُ: ٢٧]. وَالْمَعْنَى: أَنَّ مِنْ شَأْنِ الْمُؤْمِنِ: التَّقَلُّلُ مِنَ الْأَكْلِ؛ لِاسْتِغَالِهِ
بِأَسْبَابِ الْعِبَادَةِ، وَلَعَلِّمَهُ بِأَنْ مَقْصُودَ الشَّرْعِ مِنَ الْأَكْلِ مَا يَسُدُّ الْجُوعَ، وَيُمْسِكُ الرَّمَقَ، وَيُعِينُ
عَلَى الْعِبَادَةِ، وَلِخَشْيَتِهِ أَيْضًا مِنْ حِسَابِ مَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ، وَالْكَافِرُ بِخِلَافِ ذَلِكَ كُلِّهِ؛ فَإِنَّهُ
لَا يَقِفُ مَعَ مَقْصُودِ الشَّرْعِ، بَلْ هُوَ تَابِعٌ لَشَهْوَةِ نَفْسِهِ، مُسْتَرْسِلٌ فِيهَا، غَيْرُ خَائِفٍ مِنْ تَبَعَاتِ
الْحَرَامِ، فَصَارَ أَكْلُ الْمُؤْمِنِ لِمَا ذَكَرْتُهُ إِذَا نُسِبَ إِلَى أَكْلِ الْكَافِرِ كَأَنَّهُ يَقْدِرُ السَّبْعَ مِنْهُ، وَلَا يَلْزَمُ
مِنْ هَذَا: اطْرَافُهُ فِي حَقِّ كُلِّ مُؤْمِنٍ وَكَافِرٍ، فَقَدْ يَكُونُ فِي الْمُؤْمِنِينَ مَنْ يَأْكُلُ كَثِيرًا: إِمَّا بِحَسَبِ
الْعَادَةِ، وَإِمَّا لِعَارِضٍ يَغْرِضُ لَهُ مِنْ مَرَضٍ بَاطِنٍ، أَوْ لَغَيْرِ ذَلِكَ، وَيَكُونُ فِي الْكَافِرِ مَنْ يَأْكُلُ
قَلِيلًا: إِمَّا لِمُرَاعَاةِ الصَّحَةِ عَلَى رَأْيِ الْأَطْبَاءِ، وَإِمَّا لِلرِّيَاضَةِ عَلَى رَأْيِ الرُّهْبَانِ، وَإِمَّا لِعَارِضٍ،
كَضَعْفِ الْمَعْدَةِ.

قَالَ الطَّبِيبِيُّ: وَمَحْصَلُ الْقَوْلِ: إِنْ مِنْ شَأْنِ الْمُؤْمِنِ: الْحَرَصُ عَلَى الزَّهَادَةِ، وَالِاقْتِنَاعِ
بِالْبُلْغَةِ، بِخِلَافِ الْكَافِرِ، فَإِذَا وُجِدَ مُؤْمِنٌ أَوْ كَافِرٌ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْوَصْفِ لَا يُقَدِّحُ فِي الْحَدِيثِ.
وَمِنْ هَذَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾ [النِّسَاءُ: ٣]. الْآيَةُ، وَقَدْ يُوجَدُ مِنْ
الزَّانِي نِكَاحُ الْحُرَّةِ، وَمِنْ الزَّانِيَةِ نِكَاحُ الْحُرِّ.

[وَهَذِهِ الْآيَةُ مَرَّتَ عَلَيْنَا، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ عَلَى مَا قَالَ الطَّبِيبِيُّ، وَقُلْنَا: إِنْ الزَّانِيَةُ يَحْرُمُ
نِكَاحُهَا، فَإِذَا تَزَوَّجَهَا إِنْسَانٌ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُقْتَنَعًا بِالتَّحْرِيمِ فَيَكُونُ زَانِيًا، وَإِمَّا أَلَّا يَكُونَ فَيَكُونُ
مُشْرِكًا، وَبِالْعَكْسِ^(١).

الْقَوْلُ الثَّالِثُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُؤْمِنِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: النَّاسُ الْإِيْمَانُ؛ لِأَنَّ مَنْ حَسَنَ إِسْلَامُهُ،

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مِنْ كَلَامِ الْعَلَّامَةِ ابْنِ عَثِيمِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَكَمَلْ إِيْمَانُهُ اشْتَغَلَ فِكْرُهُ فِيمَا يَصِيرُ إِلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ وَمَا بَعْدَهُ، فَيَمْنَعُهُ شِدَّةُ الْخَوْفِ وَكَثْرَةُ الْفِكْرِ وَالْإِشْفَاقِ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ اسْتِيفَاءِ شَهْوَتِهِ كَمَا وَرَدَ فِي حَدِيثٍ لِأَبِي أَمَامَةَ رَفَعَهُ «مَنْ كَثُرَ تَفَكُّرُهُ قَلَّ طُعْمُهُ، وَمَنْ قَلَّ تَفَكُّرُهُ كَثُرَ طُعْمُهُ، وَقَسَا قَلْبُهُ» وَيُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الصَّحِيحُ: «إِنْ هَذَا الْهَالُ حُلُوَّةٌ خَضِرَةٌ، فَمَنْ أَخَذَهُ بِإِشْرَافِ نَفْسٍ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ». فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِالْمُؤْمِنِ: مَنْ يَقْتَصِدُ فِي مَطْعَمِهِ، وَأَمَّا الْكَافِرُ: فَمَنْ شَأْنُهُ الشَّرُّ، فَيَأْكُلُ بِالْهَمِّ كَمَا تَأْكُلُ الْبَهِيمَةُ، وَلَا يَأْكُلُ بِالْمَصْلَحَةِ؛ لِقِيَامِ الْبَنِيَّةِ.

وَقَدْ رَدَّ هَذَا الْخَطَابِيُّ، وَقَالَ: قَدْ ذَكَرَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَفْضَلِ السَّلَفِ الْأَكْلَ الْكَثِيرَ، فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ نَقْصًا فِي إِيْمَانِهِمْ.

الرَّابِعُ: إِنْ الْمَرَادُ: أَنَّ الْمُؤْمِنَ يُسَمَّى اللَّهُ تَعَالَى عِنْدَ طَعَامِهِ وَشَرَابِهِ، فَلَا يَشْرَكَ الشَّيْطَانُ، فَيَكْفِيهِ الْقَلِيلُ وَالْكَافِرُ لَا يُسَمَّى فَيَشْرَكَ الشَّيْطَانُ كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ قَبْلُ وَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» فِي حَدِيثٍ مَرْفُوعٍ: إِنْ الشَّيْطَانُ يَسْتَحِلُّ الطَّعَامَ إِنْ لَمْ يُذَكَّرِ اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ. [وَعَلَى هَذَا الرَّأْيِ: الْعَدَدُ غَيْرُ مَقْصُودٍ^(١)].

الخَامِسُ: إِنْ الْمُؤْمِنُ يَقِلُّ حَرَصُهُ عَلَى الطَّعَامِ، فَيُبَارِكُ لَهُ فِيهِ وَفِي مَأْكَلِهِ، فَيَشْبَعُ مِنَ الْقَلِيلِ، وَالْكَافِرُ طَامَحٌ الْبَصَرِ إِلَى الْمَأْكَلِ كَالْأَنْعَامِ، فَلَا يُشْبِعُهُ الْقَلِيلُ، وَهَذَا يُمَكِّنُ ضَمَّهُ إِلَى الَّذِي قَبْلَهُ وَيُجْعَلَانِ جَوَابًا وَاحِدًا مَرْكَبًا.

الْسَادِسُ: قَالَ النَّوَوِيُّ: الْمَخْتَارُ أَنَّ الْمَرَادَ: أَنَّ بَعْضَ الْمُؤْمِنِينَ يَأْكُلُ فِي مَعَى وَاحِدٍ، وَأَنَّ أَكْثَرَ الْكَفَّارِ يَأْكُلُونَ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ، وَلَا يَلْزَمُ أَنَّ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ السَّبْعَةِ مِثْلَ مَعَى الْمُؤْمِنِ. أَهـ وَدَلَّ عَلَى تَفَاوُتِ الْأَمْعَاءِ: مَا ذَكَرَهُ عِيَاضٌ عَنْ أَهْلِ التَّشْرِيحِ: أَنَّ أَمْعَاءَ الْإِنْسَانِ سَبْعَةٌ الْمَعِدَةُ ثُمَّ ثَلَاثَةُ أَمْعَاءَ بَعْدَهَا مُتَصِلَةٌ بِهَا: الْبَوَابُ، ثُمَّ الصَّائِمُ، ثُمَّ الرَّقِيقُ وَالثَّلَاثَةُ رَقَاقٌ، ثُمَّ الْأَعُورُ، وَالْقَوْلُونُ، وَالْمُسْتَقِيمُ، كُلُّهَا غِلَظٌ.

فَيَكُونُ الْمَعْنَى: أَنَّ الْكَافِرَ لِكَوْنِهِ يَأْكُلُ بِشَرَاهَةِ لَا يُشْبِعُهُ إِلَّا مَلَأَ أَمْعَائِهِ السَّبْعَةَ، وَالْمُؤْمِنُ يُشْبِعُهُ مَلَأَ مَعَى وَاحِدٍ.

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مِنْ كَلَامِ الْعَلَّامَةِ ابْنِ عِثِمِينَ تَحْلُفَةٌ.

ونَقَلَ الْكَرْمَانِيُّ عَنْ الْأَطْبَاءِ فِي تَسْمِيَةِ الْأَمْعَاءِ السَّبْعَةِ: أَنَّهَا الْمَعِدَّةُ، ثُمَّ ثَلَاثَةٌ مُتَّصِلَةٌ بِهَا رِقَاقٌ: وَهِيَ الْإِثْنَا عَشْرِي، وَالصَّائِمُ، وَالْقَوْلُونُ ثُمَّ ثَلَاثَةٌ غَلَاظٌ وَهِيَ الْفَانْفِي بَنُونَ وَفَاءِينَ أَوْ قَافِينَ، وَالْمُسْتَقِيمَ، وَالْأَعُورَ.

السَّابِعُ: قَالَ النَّوَوِيُّ: يُحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ بِالسَّبْعَةِ فِي الْكَافِرِ صِفَاتٌ هِيَ: الْحِرْصُ، وَالشَّرُّ، وَطُولُ الْأَمَلِ، وَالطَّمَعُ وَسُوءُ الطَّبْعِ، وَالْحَسَدُ، وَحُبُّ السَّمَنِ، وَبِالْوَحْدِ فِي الْمُؤْمِنِ: سُدُّ خَلَّتِهِ.

الثَّامِنُ: قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: شَهَوَاتُ الطَّعَامِ سَبْعٌ:

شَهْوَةُ الطَّبْعِ، وَشَهْوَةُ النَّفْسِ، وَشَهْوَةُ الْعَيْنِ، وَشَهْوَةُ الْفَمِ، وَشَهْوَةُ الْأُذُنِ، وَشَهْوَةُ الْأَنْفِ، وَشَهْوَةُ الْجُوعِ، وَهِيَ الضَّرُورِيَّةُ الَّتِي يَأْكُلُ بِهَا الْمُؤْمِنُ، وَأَمَّا الْكَافِرُ فَيَأْكُلُ بِالْجَمِيعِ.

ثُمَّ رَأَيْتُ أَصْلَ مَا ذَكَرَهُ فِي كَلَامِ الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْعَرَبِيِّ مُلَخَّصًا، وَهُوَ: أَنَّ الْأَمْعَاءَ السَّبْعَةَ كُنَايَةٌ عَنِ الْحَوَاسِّ الْخَمْسِ، وَالشَّهْوَةِ، وَالْحَاجَةِ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: يُؤْخَذُ مِنَ الْحَدِيثِ: الْحَضُّ عَلَى التَّقَلُّلِ مِنَ الدُّنْيَا، وَالْحَثُّ عَلَى الزُّهْدِ فِيهَا، وَالْقَنَاعَةِ بِمَا تيسَّرَ مِنْهَا، وَقَدْ كَانَ الْعُقَلَاءُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ يَتَمَدَّحُونَ بِقِلَّةِ الْأَكْلِ وَيَذُمُّونَ كَثْرَةَ الْأَكْلِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ أُمِّ زَرْعٍ، أَنَّهَا قَالَتْ، فِي مَعْرِضِ الْمَدْحِ لِابْنِ أَبِي زَرْعٍ: وَيُسَبِّعُهُ ذِرَاعُ الْجَفَرَةِ. وَقَالَ حَاتِمُ الطَّائِي:

فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيتَ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ وَفَرَجَكَ نَالَا مُتَّهَى الدَّمِّ أَجْمَعَا

وَسَيَّأَتِي مَزِيدٌ لِهَذَا فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ.

وَقَالَ ابْنُ التَّيْنِ: قِيلَ: إِنَّ النَّاسَ فِي الْأَكْلِ عَلَى ثَلَاثِ طَبَقَاتٍ: طَائِفَةٌ تَأْكُلُ كُلَّ مَطْعُومٍ مِنْ حَاجَةٍ وَغَيْرِ حَاجَةٍ، وَهَذَا فَعَلُ أَهْلِ الْجَهْلِ، وَطَائِفَةٌ تَأْكُلُ عِنْدَ الْجُوعِ بِقَدْرِ مَا يَسُدُّ الْجُوعَ حَسَبَ، وَطَائِفَةٌ يُجَوِّعُونَ أَنْفُسَهُمْ يَقْصِدُونَ بِذَلِكَ قَمْعَ شَهْوَةِ النَّفْسِ، وَإِذَا أَكَلُوا أَكَلُوا مَا يَسُدُّ الرَّمَقَ. انْتَهَى مُلَخَّصًا.

وَهُوَ صَحِيحٌ، لَكِنَّهُ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِنَتَزِيلِ الْحَدِيثِ عَلَيْهِ، وَهُوَ لَا تَقُّ بِالْقَوْلِ الثَّانِي.

وَالرَّاجِعُ إِذَا صَحَّ فِي «عِلْمِ التَّشْرِيحِ»: أَنَّ الْأَمْعَاءَ سَبْعَةً زَالَ الْإِشْكَالُ كُلُّهُ، وَصَارَ الْكَافِرُ

يَمْلَأُ هَذِهِ الْأَمْعَاءَ السَّبْعَةَ، وَالْمُؤْمِنُ يَكْفِيهِ وَاحِدَةٌ، وَهَذَا الْقَوْلُ لَيْسَ فِيهِ إِشْكَالٌ لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ

يَكُنْ يَعْلَمُ شَيْئًا عَنْ عِلْمِ الشَّرِيعِ.

ولكن لا بد من مراجعة الأطباء^(١) في هذا، فإن ثبت صار فيه آية للرسول ﷺ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣- باب الْأَكْلِ مُتَكَيًّا.

٥٣٩٨- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْأَقْمَرِ، سَمِعْتُ أَبَا جُحَيْفَةَ يَقُولُ:
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا أَكُلُ مُتَكَيًّا».

[الحديث ٥٣٩٨- طرفه في: ٥٣٩٩].

٥٣٩٩- حَدَّثَنِي عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْأَقْمَرِ، عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لِرَجُلٍ عِنْدَهُ: «لَا أَكُلُ وَأَنَا مُتَكَيٌّ».

الأتكاء: هو الاعتماد على الشيء، فتارة يكون على اليمين، وتارة يكون على اليسار، وتارة يكون على الظهر، وإنما قال رسول الله ﷺ: (لا أكل متكئًا). لأن الغالب: أن المتكئ يكون مستريحًا معتمدًا ويكثر من الأكل، على أنه ربما يكون أحيانًا معه كبرياء وغطرسة فإنه لم يهتم بهذه النعمة، ولم يقابلها بما ينبغي أن تقابل به.

كما لو أهدى لك إنسان هدية وأنت جالس فمددت يدك وأنت جالس بلا اهتمام وأخذتها، فهذا معناه أن عندك كبرياء، وأنك لا تهتمك هذه الهدية، وليست عندك بشيء.

فيكون في الحديث مراعاة معنيين:

المعنى الأول: أن الاتكاء يكون فيه الانبساط والراحة، فيؤدي ذلك إلى كثرة الأكل.

الثاني: أنه يكون ناشئًا عن كبرياء، وخيلاء، وعدم مبالاة بهذه النعمة، فيكون هذا أكل المتكبرين.

الاتكاء كما ذكرت يكون على اليمين، أو اليسار، أو الظهر، وأما كيفية الجلسة فقد ذكر ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: أن التربع من الاتكاء، ولكن الفقهاء أبوا ذلك وقالوا: إن هذه الجلسة من الجلسات المطلوبة فحقيقة الاتكاء في اللغة: الاعتماد والتربع ليس اعتمادًا صحيحًا أنه جلسة

(١) سأل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ أحد الأطباء عن ذلك فقال له: الأقرب أنها سبعة فعلاً.

تُؤَدِّي إِلَى الطَّمَأِينَةِ، وَكَثْرَةِ الْأَكْلِ؛ وَلِهَذَا يُقَالُ: إِنْ مَنْ يَأْكُلُ وَهُوَ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ يَكْبُرُ بَطْنُهُ أَمَا إِذَا كَانَ مُسْتَوْفِزًا وَهُوَ مَا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ مِنْ أَنَّهُ يَجْلِسُ عَلَى الرَّجْلِ الْيُسْرَى وَيَقْتَرِشُهَا، وَيَنْصِبُ الْفَخْذَ الْيُمْنِي فِهَذَا لَا شَكَّ أَنَّ فِيهِ ضُمُورًا لِلْبَطْنِ، تَقْلِيلًا لِلْأَكْلِ، لَا سِيَّامَا إِذَا كَانَتْ قَدَمُهُ تَوَلَّمُهُ، فَإِنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَطْمَنَ كَثِيرًا.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٩/ ٥٤١-٥٤٢):

﴿قَوْلُهُ: «إِنِّي لَا أَكُلُ مُتَكِنًا». ذَكَرَ فِي الطَّرِيقِ الَّتِي بَعْدَهَا لَهُ سَبَبًا مُخْتَصَرًا، وَلَفْظُهُ: فَقَالَ لِرَجُلٍ عِنْدَهُ: لَا أَكُلُ وَأَنَا مُتَكِنٌ.﴾

قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: اللَّفْظُ الثَّانِي أُبْلَغُ مِنَ الْأَوَّلِ فِي الْإِثْبَاتِ، وَأَمَّا فِي النَّفْيِ فَالْأَوَّلُ أُبْلَغُ انْتَهَى. وَكَانَ سَبَبُ هَذَا الْحَدِيثِ: قِصَّةُ الْأَعْرَابِيِّ الْمَذْكُورِ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ، عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ وَالتَّطَبُّرَانِيَّ، بِإِسْنَادٍ حَسَنِ قَالَ: أَهْدَيْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ شَاةً، فَجِئْنَا عَلَى رُكْبَتَيْهِ يَأْكُلُ، فَقَالَ لَهُ أَعْرَابِيٌّ: مَا هَذِهِ الْجِلْسَةُ؟ فَقَالَ: إِنْ اللَّهُ جَعَلَنِي عَبْدًا كَرِيمًا، وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا عَنِيدًا. قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: إِنَّمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ تَوَاضَعًا لِلَّهِ.

ثُمَّ ذَكَرَ مِنْ طَرِيقِ أَيُّوبَ، عَنِ الزَّهْرِيِّ قَالَ: «أَتَى النَّبِيَّ ﷺ مَلَكٌ لَمْ يَأْتِهِ قَبْلَهَا فَقَالَ: إِنْ رَبِّكَ يُخَيِّرُكَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ عَبْدًا نَبِيًّا أَوْ مَلِكًا نَبِيًّا. فَقَالَ: فَنَظَرُ إِلَى جَبْرِيلَ كَالْمُسْتَشِيرِ لَهُ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ أَنْ تَوَاضَعَ، فَقَالَ: «بَلْ عَبْدًا نَبِيًّا». قَالَ فَمَا أَكُلَ مُتَكِنًا انْتَهَى.

وَهَذَا مَرْسَلٌ أَوْ مُعْضَلٌ، وَقَدْ وَصَلَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ الزُّبَيْدِيِّ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يُحَدِّثُ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

وَإِخْرَاجُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْكُلُ مُتَكِنًا قَطُّ. وَإِخْرَاجُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: مَا أَكَلَ النَّبِيُّ ﷺ مُتَكِنًا إِلَّا مَرَّةً، ثُمَّ نَزَعَ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ».. وَهَذَا مَرْسَلٌ.

وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ: بِأَنَّ تِلْكَ الْمَرَّةَ الَّتِي فِي أَثَرِ مُجَاهِدٍ مَا أَطَّلَعَ عَلَيْهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، فَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ شَاهِينَ فِي «نَاسِخِهِ» مِنْ مَرْسَلِ عَطَاءِ بْنِ يَسَّارٍ: أَنَّ جَبْرِيلَ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَأْكُلُ مُتَكِنًا فَتَنَاهَا. وَمِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا نَهَاهُ جَبْرِيلُ عَنِ الْأَكْلِ مُتَكِنًا لَمْ يَأْكُلْ مُتَكِنًا بَعْدَ ذَلِكَ. وَاخْتَلَفَ فِي صِفَةِ الْإِتْكَاءِ فَقِيلَ: أَنْ يَتِمَّكَنَ فِي الْجُلُوسِ لِلْأَكْلِ عَلَى أَيِّ صِفَةٍ كَانَ.

وقيل: أن يَمِيلَ على أَحَدٍ شَقِيه.

وقيل: أن يَعْتَمِدَ على يَدِهِ الْيُسْرَى مِنَ الْأَرْضِ.

قال الخطَّابِيُّ: تَحَسُّبُ الْعَامَّةِ أَنَّ الْمُتَكَيَّ هُوَ الْأَكْلُ عَلَى أَحَدٍ شَقِيه، وليس كذلك، بل هو الْمُعْتَمِدُ عَلَى الْوِطَاءِ الَّذِي تَحْتَهُ، قال: ومعنى الحديث: إني لَا أَقْعُدُ مُتَكِيًا عَلَى الْوِطَاءِ عِنْدَ الْأَكْلِ، فَعَلَّ مَنْ يَسْتَكْبِرُ مِنَ الطَّعَامِ، فَإِنِّي لَا أَكُلُ إِلَّا الْبُلْغَةَ مِنَ الزَّادِ، فَلِذَلِكَ أَقْعُدُ مُسْتَوْفِرًا. وفي حديث أنسٍ: أَنَّهُ ﷺ أَكَلَ تَمْرًا وَهُوَ مُقْعٍ فِي رَوَايَةٍ: وَهُوَ مُحْتَفِرٌ، وَالْمَرَادُ: الْجُلُوسُ عَلَى وَرَكَيْهِ غَيْرَ مُتَمَكِّنٍ.

وَأَخْرَجَ ابْنُ عَدِيٍّ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ: زَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ يَعْتَمِدَ الرَّجُلُ عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى عِنْدَ الْأَكْلِ. قال مالكٌ هُوَ نَوْعٌ مِنَ الْإِتْكَاءِ.

قُلْتُ: وَفِي هَذَا إِشَارَةٌ مِنَ مَالِكٍ إِلَى كِرَاهِهِ كُلِّ مَا يُعَدُّ الْأَكْلَ فِيهِ مُتَكِيًا وَلَا يَخْتَصُّ بِصِفَةٍ بَعِيْنَهَا. وَجَزَمَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي تَفْسِيرِ الْإِتْكَاءِ: بِأَنَّهُ الْمَيْلُ عَلَى أَحَدِ الشَّقِيْنِ، وَلَمْ يَلْتَفِتْ لِإِنْكَارِ الْخَطَّابِيِّ ذَلِكَ.

وَحَكَّى ابْنُ الْأَثِيرِ فِي النِّهَايَةِ: أَنَّ مَنْ فَسَّرَ الْإِتْكَاءَ بِالْمَيْلِ عَلَى أَحَدِ الشَّقِيْنِ تَأَوَّلَهُ عَلَى مَذْهَبِ الطَّبِّ، بِأَنَّهُ لَا يَنْحَدِرُ فِي مَجَارِي الطَّعَامِ سَهْلًا وَلَا يُسَيِّغُهُ هَنِيئًا، وَرَبَّمَا تَأَدَّى بِهِ. وَاخْتَلَفَ السَّلَفُ فِي حَكْمِ الْأَكْلِ مُتَكِيًا: فَزَعَمَ ابْنُ الْقَاصِّ: أَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْخَصَائِصِ النَّبَوِيَّةِ، وَتَعَقَّبَهُ الْبَيْهَقِيُّ فَقَالَ: قَدْ يُكْرَهُ لغيره أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ مِنْ فِعْلِ الْمُتَعَطِّمِينَ، وَأَصْلُهُ مَاخُودٌ مِنْ مَلُوكِ الْعَجَمِ، قَالَ: فَإِنْ كَانَ بِالْمَرْءِ مَانِعٌ لَا يَتِمَكَّنُ مَعَهُ مِنَ الْأَكْلِ إِلَّا مُتَكِيًا لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ كِرَاهَةً، ثُمَّ سَأَلَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ أَنَّهُمْ أَكَلُوا كَذَلِكَ، وَأَشَارَ إِلَى حَمْلِ ذَلِكَ عَنْهُمْ عَلَى الضَّرُورَةِ، وَفِي الْحَمْلِ نَظَرٌ.

وَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، وَعَبِيدَةَ السَّلْمَانِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ سَرِينٍ، وَعَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، وَالزَّهْرِيِّ جَوَازَ ذَلِكَ مُطْلَقًا وَإِذَا ثَبَتَ كَوْنُهُ مَكْرُوهًا أَوْ خِلَافَ الْأَوَّلَى فَالْمُسْتَحَبُّ فِي صِفَةِ الْجُلُوسِ لِلْأَكْلِ: أَنْ يَكُونَ جَائِئًا عَلَى رِكْبَتَيْهِ وَظُهُورِ قَدَمَيْهِ أَوْ يَنْصِبَ الرَّجْلَ الْيُمْنَى وَيَجْلِسَ عَلَى الْيُسْرَى.

[هَذِهِ الْجِلْسَةُ الثَّانِيَةُ هِيَ الَّتِي عَلَيْهَا عَمِلَ أَكْثَرُ النَّاسِ فَأَكْثَرُ النَّاسِ يَفْرِشُ الْيُسْرَى

وَيَنْصَبُ الْيُمْنَى ^(١) وَاسْتَشَى الْغَزَالِي مِنْ كَرَاهَةِ الْأَكْلِ مُضْطَجِعًا ^(٢) أَكَلَ الْبَقْلَ.

[الْبَقْلُ مَعْرُوفٌ وَهُوَ الْكُرَاثُ، وَالْفُجْلُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ] ^(٣).

وَاخْتَلَفَ فِي عِلَّةِ الْكَرَاهَةِ، وَأَقْوَى مَا وَرَدَ فِي ذَلِكَ: مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: كَانُوا يَكْرَهُونَ أَنْ يَأْكُلُوا الْإِنْتَاءَ؛ مَخَافَةَ أَنْ تَعْظُمَ بَطُونُهُمْ.

وَالِى ذَلِكَ يُشِيرُ بَقِيَّةُ مَا وَرَدَ فِيهِ مِنَ الْأَخْبَارِ فَهُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَوَجْهُ الْكَرَاهَةِ فِيهِ ظَاهِرٌ وَكَذَلِكَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ الْأَثِيرِ مِنْ جِهَةِ الطَّبِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤ - بَابُ: الشَّوَاءِ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ ^(٤) [٦٩: ٢٤]. أَيْ مَشْوِيٌّ.

٥٤٠٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، قَالَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِضَبٍّ مَشْوِيٍّ فَأَهْوَى إِلَيْهِ لِيَأْكُلَ فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُ ضَبٌّ فَأَمْسَكَ يَدَهُ فَقَالَ خَالِدٌ: أَحَرَامٌ هُوَ قَالَ لَا، وَلَكِنَّهُ لَا يَكُونُ بِأَرْضِ قَوْمِي، فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ، فَأَكَلَ خَالِدٌ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ ^(٥) قَالَ مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِضَبٍّ مَخْنُودٍ.

سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥ - بَابُ الْخَزِيرَةِ. قَالَ النَّصْرُ: الْخَزِيرَةُ مِنَ النَّخَالَةِ. وَالْحَرِيرَةُ مِنَ اللَّبَنِ.

وَقَوْلُهُ: «الْخَزِيرَةُ مِنَ النَّخَالَةِ، وَالْحَرِيرَةُ مِنَ اللَّبَنِ». يَعْْنِي: أَنَّهُمَا نَوْعَانِ مِنَ الطَّعَامِ وَمِنَ الْمَأْكُولَاتِ، تُسَمَّى إِحْدَاهُمَا: الْخَزِيرَةُ (بِالزَّايِ)، وَالثَّانِيَةُ: الْحَرِيرَةُ، فَالْخَزِيرَةُ تَصْنَعُ مِنَ نَخَالَةِ الشَّعِيرِ، وَالْحَرِيرَةُ تُصْنَعُ مِنَ اللَّبَنِ، وَلَا أَعْرِفُ كَيْفَ يُصْنَعُ مِنْهَا.

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مِنْ كَلَامِ الْعَلَّامَةِ ابْنِ عَثِيمِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) اسْتَشَكَلَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَدُولَ الْغَزَالِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ لَفْظِ «الْإِنْتَاءَ» إِلَى «الاضْطِجَاعِ».

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مِنْ كَلَامِ الْعَلَّامَةِ ابْنِ عَثِيمِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٩٤٥).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٤٠١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيُّ، أَنَّ عِتْبَانَ بْنَ مَالِكٍ: وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ شَهِدَ بَدْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَنَّهُ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَتُكْرْتُ بِبَصْرِي وَأَنَا أَصْلِي لِقَوْمِي، فَإِذَا كَانَتْ الْأَمْطَارُ سَالَ الْوَادِي الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ لَمْ أَسْتَطِعْ أَنْ أَتِيَ مَسْجِدَهُمْ فَأُصَلِّيَ لَهُمْ، فَوَدِدْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَّكَ تَأْتِي فَتُصَلِّيَ فِي بَيْتِي فَاتَّخِذْهُ مُصَلِّيًّا فَقَالَ: سَأَفْعَلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، قَالَ عِتْبَانُ فَعَدَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ حِينَ أَرْتَفَعَ النَّهَارُ، فَاسْتَأْذَنَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَذْنَتْ لَهُ فَلَمْ يَجْلِسْ حَتَّى دَخَلَ الْبَيْتَ، ثُمَّ قَالَ لِي: أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أَصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ؟ فَأَشْرَفْتُ إِلَى نَاحِيَةِ مِنَ الْبَيْتِ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَكَبَّرَ، فَصَفَّفْنَا، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، وَحَبَسْنَاهُ عَلَى خَزِيرٍ صَنَعْنَاهُ، فَثَابَ فِي الْبَيْتِ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الدَّارِ ذُوو عَدَدٍ فَاجْتَمَعُوا، فَقَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: أَيْنَ مَالِكُ بْنُ الدُّخَشَنِ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: ذَلِكَ مُنَافِقٌ لَا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تَقُلْ، أَلَا تَرَاهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يُرِيدُ بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ، قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ قُلْنَا: فَإِنَّا نَرَى وَجْهَهُ وَنَصِيحَتَهُ إِلَى الْمُنَافِقِينَ، فَقَالَ: فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَتَّبِعِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ^(١).

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: ثُمَّ سَأَلْتُ الْحُصَيْنَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيَّ - أَحَدَ بَنِي سَالِمٍ وَكَانَ مِنْ سَرَاتِيهِمْ - عَنْ حَدِيثِ مُحَمَّدٍ فَصَدَّقَهُ.

هذا الحديث من الأحاديث المهمة التي ينبغي لمن أراد أن يحفظ شيئا من هذا المتن أن يحفظه؛ لأن فيه فوائد:

منها: إجابة النبي ﷺ للدعوة

ومنها: العذر في السيول والأمطار عن صلاة الجماعة.

ومنها: قوة ملازمة أبي بكر رضي الله عنه لرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

ومنها: أنه ينبغي للإنسان إذا وعد بشيء مستقبلا أن يقول: إن شاء الله؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ عَدَاً ۖ (٣٢) إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ وهنا قال رسول الله ﷺ: «سَأَفْعَلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ».

ومنها: مشروعية الاستئذان، وإن كان الإنسان كبيراً وزعيماً؛ لقوله: فاستأذن رسول الله ﷺ.
ومنها: مشروعية الاستئذان وإن كان الإنسان مدعواً، إلا إذا دُعِيَ في وقتٍ مُعَيَّن وجاء في ذلك الوقت فوجد الباب مفتوحاً فهذا ربما يُقال: إن هذا قرينةٌ على الإذن له.
ومنها أيضاً: أنه يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يَبْدَأَ بِمَا هُوَ الْأَصْلُ مِنْ عَمَلِهِ، وبما هو المقصود، ولهذا فإن الرسول ﷺ دخل أول ما دخل، قال: «أين تريد أن أُصَلِّيَ».
ومنها: التبرُّكُ بِأَثَارِ النَّبِيِّ ﷺ، وهذا خاصٌّ به، أما غيره فلا يُتَبَرَّكُ بِأَثَارِهِ. فلو قلت لشخصٍ صاحبِ عبادةٍ ودينٍ: أحبُّ أن تأتي إلي بيتي لتُصَلِّيَ في مكانٍ اتَّخَذَهُ مُصَلًّى.
قلنا: هذا غيرُ مشروع، بل هذا من خصائصِ النبي ﷺ.

ومنها: جوازُ الجماعةِ في النافلة، لكن هذا ليس على سبيلِ الاطراد، بل أحياناً كما مَضَى.
منها أيضاً: مشروعيةُ الْمُصَافَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ فَقَدْ وَرَدَ فِي إِحْدَى طَرِيقِ هَذَا الْحَدِيثِ: «فَكَبَّرَ فَصَفَّقْنَا وَرَاءَهُ» وظاهرُ الحديثِ أَنَّ الْمَأْمُومِينَ كَانُوا أَبُو بَكْرٍ وَعُتْبَانُ فَقَطْ وَلَا نَعْلَمُ هَلْ هُوَ الْوَاقِعُ أَمْ لَا؟

ومن فوائده أيضاً: جوازُ حَبْسِ الْإِنْسَانِ عَلَى الطَّعَامِ؛ لقوله: حَبَسْنَاهُ عَلَى خَزِيرٍ. فلا يُقَالُ: لَا تَعْرِضْ عَلَيْهِ، أَوْ لَا تَحْبِسْهُ عَلَيْهِ. والظاهرُ -والله أعلم- أَنَّ الطَّعَامَ لَمْ يَكُنْ قَدْ أَعِدَّ بَعْدُ، أَوْ أَنَّ تَقْدِيمَهُ صَارَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ التَّرِثِ.

ومنها: إنه لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَّهَمَ غَيْرَهُ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمَّا سَأَلَ عَنْ مَالِكِ بْنِ الدُّخَسَنِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: «ذَلِكَ مَنَافِقٌ». فَقَالَ: «لَا تَقُلْ». وَقَالَ: أَلَا تَرَاهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَتَّبِعِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ. قَالَ: اللَّهُ أَعْلَمُ، ثُمَّ قَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَتَّبِعِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ».

منها: محبةُ الصحابةِ لرسولِ الله ﷺ؛ لِأَنَّهُمْ لَمَّا عَلِمُوا بِمَجِيئِهِ لِعُتْبَانَ اجْتَمَعُوا إِلَيْهِ، وَلِهَذَا قَالَ: فَتَابَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الدَّارِ.

ومنها: أَنَّ مَنْ وَالى الْمَنَافِقِينَ؛ فَإِنَّهُ يُخْشَى عَلَيْهِ مِنَ النِّفَاقِ؛ لِأَنَّ هَذَا الرَّجُلَ لَمَّا كَانَ مُوَالِيًا لِلْمَنَافِقِينَ أَتَتْهُمْ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

ومنها: أَنَّ نُصُوصَ الْوَعْدِ قَدْ تَأْتِي مُطْلَقَةً أحياناً مُتَقَيِّدَةً بِنُصُوصِ الْوَعِيدِ كَمَا أَنَّ نُصُوصَ

الوعيد تأتي مطلقة أحياناً وتقيّد بنصوص الوعد، فهنا قال: حرّم على النار مَنْ قال: لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله، فلو أخذنا بظاهر الحديث لكان لا يُعَذَّب أحداً قطعاً وذنبه دون الشرك؛ لأنه قال: حرّم على النار مَنْ قال: لا إله إلا الله مع أن من المعاصي ما يستحق فاعله أن يدخل النار قال تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [الشورى: ١١٦]. ولو كانت النار محرمة على ما دون الشرك، لقال: ويغفر ما دون ذلك لكل أحد. فيقال هنا: هذا الحديث مطلق فيحمل على نصوص الوعيد المقيدة، فإما أن يكون معنى قوله عليه السلام: «حرّم على النار مَنْ قال: لا إله إلا الله» أي: حرّم عليه أن يخلد فيها لا مجرد الدخول؛ لأن مجرد الدخول يكون للعصاة إلا أن يشاء الله تعالى.

ومنها: أن من الناس من استدّل به على عدم كفر تارك الصلاة؛ لعموم قوله: حرّم على النار مَنْ قال: لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله. والجواب على هذا: أن يقال: هذا الحديث عام، ونصوص كفر تارك الصلاة خاصة، والخاص يقضي على العام.

أو يقال: إن هذا الحديث وصف فيه القائل بوصف لا يمكن معه ترك الصلاة وهو قوله: «يبتغي بذلك وجه الله» فإن مَنْ قال: لا إله إلا الله يبتغي بها وجه الله لا يمكن أن يدع الصلاة وهو يعلم شأنها في الإسلام، ويعلم أهميتها، ويعلم أن الشارع أطلق الكفر على من تركها، فكل إنسان يبتغي شيئاً فلا بد أن يطلبه، بل إن كلمة: ابتغى. بمعنى طلب، فلازم ذلك أنه إذا كان يقول: لا إله إلا الله يطلب بذلك وجه الله أن يقوم بالصلاة، بل لو قلنا: وبغيرها من أركان الإسلام لكان له وجه؛ لأن أركان الإسلام هي أصوله العظام، ولهذا سُمّت أركاناً، كما قال الرسول ﷺ في حديث ابن عمر: بُنِيَ الإسلام على خمس^(١) ومعلوم أنك لو أتيت بخمسة أعمدة وبنيت عليها خيمة، أو أزلت واحداً منها فربما يسقط. وعلى هذا نقول: هذا الحديث ليس فيه دلالة على أن تارك الصلاة لا يكفر لوجهين: إما أن يقال: إنها من باب العام والخاص.

(١) أخرجه البخاري (٨)، ومسلم (١٦).

أَوْ يُقَالُ: إِنْ هَذَا الْحَدِيثُ قُبِلَ الْمَذْكُورُ فِيهِ بِصِفَةٍ لَا يُمَكِّنُ مَعَهَا أَنْ يَدَعَ الصَّلَاةَ، وَهِيَ قَوْلُهُ: يَتَّبِعِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ.

وفيه أيضًا: الإشارةُ إلى الإخلاصِ وأهميته؛ لقوله: يَتَّبِعِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ، فَيَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَنْظُرَ فِي أَعْمَالِنَا، هَلْ نَحْنُ حِينَ نَعْمَلُ الْعَمَلَ نُلَاحِظُ أَنَّنَا نُرِيدُ بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ؟ فالنِّبَاتُ تَخْتَلِفُ أَكْثَرَ مِنْ اخْتِلَافِ الْأَعْمَالِ، فالأَعْمَالُ الظَّاهِرَةُ مَعْلُومٌ أَنَّهَا مُخْتَلِفَةٌ، فالإنسان الذي يُصَلِّي وَيُكْثِرُ الْحَرَكَةَ أَقْلٌ مِنَ الْإِنْسَانِ الَّذِي يَصَلِّي وَلَا يُكْثِرُ الْحَرَكَةَ، لَكِنْ مَا فِي الْقُلُوبِ أَعْظَمُ تَفَاوُتًا، أَعْظَمُ بِكَثِيرٍ، فَتَجِدُ مِنَ النَّاسِ مَنْ يُصَلِّي؛ لِأَنَّهُ مُطَالِبٌ بِهَذَا، لَكِنْ لَا يَشْعُرُ أَنَّهُ يَقْصِدُ شَيْئًا، وَهُوَ الْوَصُولُ إِلَى كَرَامَةِ اللَّهِ ﷻ وَوَجْهِ اللَّهِ ﷻ وَنَحْنُ إِنْ كُنَّا نَشْعُرُ بِهَذَا فَمَا أَظُنُّ أَنَّ الشَّيْطَانَ يَتَسَلَطُ عَلَى الْإِنْسَانِ؛ لِأَنَّهُ يُرِيدُ وَجْهَ اللَّهِ بِكُلِّ حَرَكَاتِهِ فَلَا شَكَّ أَنَّ الشَّيْطَانَ يَتَعَدَّدُ عَنْهُ.

وفيه أيضًا: إِبْثَاتُ الْوَجْهِ اللَّهِ ﷻ؛ لقوله: يَتَّبِعِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ وهو حقٌّ؛ أَي: عَلَى حَقِيقَتِهِ، لَكِنْ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مُمَازِلًا لِأَوْجِهِ الْخَلْقِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠١]. وهكذا جميع آيات الصفاتِ يَجِبُ عَلَيْنَا إِثْبَاتُهَا، كَمَا هِيَ بِدُونِ تَمَثِيلٍ.

وَهَلْ يَجُوزُ التَّكْيِيفُ؟ بِمَعْنَى: أَنْ يَكَيْفَهَا عَلَى وَجْهِ لَا يُمَازِلُ الْمَخْلُوقَ، فَيَقُولُ مَثَلًا فِي الْوَجْهِ: هُوَ وَجْهٌ عَظِيمٌ جَدًّا وَيَكْبَرُ وَيَقُولُ: أَنَا لَا أَقُولُ: إِنَّهُ مِثْلُ وَجْهِ الْمَخْلُوقِ، فَهُوَ سَبْحَانَهُ لَيْسَ لَهُ مِثْلٌ، لَكِنْ أَنَا أَحْكِي كَيْفِيَّةَ مَعِينَةٍ لَهُ، تَقُولُ: لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّكَ إِذَا كَيْفَيْتَ فَقَدْ قُلْتَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُ، وَقَدْ قَفَوْتَ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ، وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُزَلِّ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]. وَقَالَ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الأنعام: ٣٦].

فَإِنْ قَالَ: أَلَيْسَ قَدْ ثَبِتَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُضْرَبَ عَلَى الْوَجْهِ^(١)، وَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»^(٢).

(١) أخرجه البخاري (٢٥٥٩)، ومسلم (٢٦١٢).

(٢) انظر التعليق السابق.

فالجواب: بلى، ثبت ذلك، لكن الجواب عنه يكون من أحد وجهين:

إما أن يُقال: إن الإضافة هنا إضافة تشريف فيكون قوله: «على صورته»؛ أي: على الصورة التي اختارها، وتعلقت بها عنايته، وما كان كذلك فما ينبغي لأحد أن يتسلط عليه بالضرب؛ لأن ذلك يخدش الوجه ويغيره، ففيه نوع من الامتهان له، فيكون إضافته هنا من باب إضافة التشريف والعناية.

أو يُقال: هو على صورته، ولكن لا يلزم من ذلك التماثل، فالمماثلة العامة ليست ماثلة خاصة، ولهذا نقول: ما من موجودين إلا وهما مشتركان في أصل الوجود ولا يلزم من الاشتراك في الأصل التماثل والتساوي، ودليل ذلك: أن الرسول ﷺ أخبر بأن أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر^(١). فهل هذه المماثلة ماثلة مساوية للبدر من كل وجه؟! نعلم أنها ليست كذلك، فالصورة هي الصورة من حيث الجملة والعموم لكن ليست ماثلة، وفرق بين أن يمتاز كل موجود بما يختص به مع الاشتراك في الأصل، وبين أن يتساويا من كل وجه ويتماثلا.

وهذه القاعدة تنفعك وتحل عنك إشكالات كثيرة، كما قال شيخ الإسلام رحمه الله في «العقيدة التدمرية» إنه ما من شيئين إلا ويشتركان في أصل الصفة التي اتفقا فيها، لكن يمتاز كل واحد منهما بما يختص به، وحينئذ يظهر التوحيد؛ يعني: يظهر توحيد الله ﷻ فيما يختص به من الصفات.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦ - بَابُ الْأَقِطِ.

وقال حميد: سمعت أنسًا: «بنى النبي ﷺ بصفية فألقى التمر، والأقط، والسمن.

وقال عمرو بن عمرو: عن أنس: صنع النبي ﷺ خيسًا.

الأقط: هو لبنٌ مُجَفَّفٌ يُطَبِّخُ على صيغة معينة، فأحيانًا يُجعل أقراصًا والقرص فيها على

(١) أخرجه مسلم (٣٢٤٦)، ومسلم (٢٨٣٤).

قدر الأصابع حتى إنك لترى أصبع الصانع الذي صنعها، وأحياناً يُجعلُ من جنسِ الدقيق المُتَرَي، ويُسمَّى عند الناس: لتيحاً بالحاء؛ لأن الإنسان يلتحه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٤٠٢ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَهَدْتُ خَالَتِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ضَبَابًا وَأَقِطًا وَلَبَنًا، فَوُضِعَ الضَّبُّ عَلَى مَائِدَتِهِ فَلَوْ كَانَ حَرَامًا لَمْ يُوضَعَ وَشَرِبَ اللَّبَنَ وَأَكَلَ الْأَقِطَ^(١).

هذا الحديث فيه من الفوائد:

منها: الاستدلالُ بإقرارِ النبي ﷺ؛ لقولِ ابنِ عباسٍ: فلو كان حرامًا لم يُوضَعَ.. وفيه أيضًا: أن مَنْ كان أتبعَ للرسولِ ﷺ كان أَمْنَعَ مِنَ الإِقْرَارِ على منكرٍ، فإنه كلما قَوِيَ إِيْمَانُ الْإِنْسَانِ ابْتَعَدَ أَنْ يُقَرَّ أَحَدًا على منكرٍ. واستدلالُ ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هُنَا بهذا الدليلِ السَّلْبِيِّ كاستدلالِهِ بأن أَجْرَةَ الْحَجَّامِ حَلَالٌ، فقد قال: احتجم النبي ﷺ وأعطى الْحَجَّامَ أَجْرَةً، ولو كان حرامًا لم يُعْطِهِ، وهذا استدلالٌ قَوِيٌّ وَمِنْ عِلْمِ التَّأْوِيلِ؛ أَي: التفسيرِ. سبقَ فَعَلَّ أَنْسَ فِي تَتَبِيعِ الدُّبَاءِ^(٢) وهل أنسَ فَعَلَّ ذَلِكَ على سَبِيلِ الْأَسْوَةِ الشَّرْعِيَّةِ أو أن الرسولَ كان يحبه فرأى أن فيه خيرًا؟ الجوابُ: الظاهر الثاني.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧ - بَابُ السَّلْقِ وَالشَّعِيرِ.

٥٤٠٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: إِنْ كُنَّا لَنَفْرَحُ بِيَوْمِ الْجُمُعَةِ كَأَنَّ لَنَا عَجُوزًا تَأْخُذُ أَصُولَ السَّلْقِ فَتَجْعَلُهُ

(١) أخرجه مسلم (١٩٤٦).

(٢) أخرجه البخاري (٥٣٧٩)، ومسلم (٢٠٤١).

فِي قَدْرِ لَهَا فَتَجْعَلُ فِيهِ حَبَاتٍ مِنْ شَعِيرٍ، إِذَا صَلَّيْنَا زُرْنَاهَا فَقَرَّبَتْهُ إِلَيْنَا وَكُنَّا نَفْرَحُ بِيَوْمِ الْجُمُعَةِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ، وَمَا كُنَّا نَتَغَدَّى وَلَا نَقِيلُ إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ، وَاللَّهُ مَا فِيهِ شَحْمٌ وَلَا وَدَكٌ.

السلق: نوع من الشجر.

❁ قوله: «أصول السلقي». بكسر السين نوعٌ مِنَ البَقْلِ، تَفْتَحُ سَدَدَ الكَيْدِ، نَافِعٌ لِلنَّفْسِ والمفاصل، ومنه صنفٌ أسودٌ يعقل البطن، وفيه منافعٌ أخرى.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨ - بَابُ النَّهْشِ وَانْتِشَالِ اللَّحْمِ.

٥٤٠٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ

عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: تَعَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَيْفًا، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ ^(١).

٥٤٠٥ - وَعَنْ أَيُّوبَ وَعَاصِمٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ انْتِشَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَرَقًا

مِنْ قَدْرِ فَأَكَلَ ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ ^(٢).

في هذا الحديث: دليلٌ على جواز انتشال اللحم مِنَ الْعَظْمِ - وَيُسَمَّى عِنْدَنَا فِي اللُّغَةِ

الْعَامِيَّةِ: عَرْمَشَةً - وَلَا يُعَدُّ هَذَا مِنْ بَابِ النِّزْوِلِ إِلَى أَسْفَلٍ، أَوْ مِنْ بَابِ الدَّاءِ بَلْ هَذَا مِنْ بَابِ

الْاِقْتِصَادِ، وَاتِّبَاعِ السُّنَّةِ، كَمَا أَنَّ هَذَا الْعَظْمَ الَّذِي يُنْتِشَلُ لَحْمُهُ وَيَتَعَرَّقُ يَكُونُ لَهُ طَعْمٌ أَكْثَرُ؛

لِإِنَّ اللَّحْمَ كُلَّمَا قَرَّبَ مِنَ الْعَظْمِ كَانَ لَهُ طَعْمٌ أَكْثَرُ وَأَحْسَنُ.

وفيه أيضًا: أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْوُضُوءُ مِنْ مَا مَسَّتِ النَّارُ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يَتَوَضَّأْ.

ولكن هل يقال فيه: إنه لا يجب الوضوء من لحم الإبل؟

الجواب: لا؛ لِأَنَّ لَحْمَ الْإِبِلِ أَخْصُ مِنْ هَذَا وَإِذَا كَانَ أَخْصَ، فَالْأَخْصُ يَقْضِي عَلَى

الْأَعْمِ، وَلِهَذَا كَانَ اسْتِدْلَالُ مَنْ اسْتَدَلَّ بِحَدِيثِ جَابِرٍ - كَانَ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ مِنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

تَرْكُ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ ^(١) عَلَى أَنَّ لَحْمَ الْإِبِلِ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ اسْتِدْلَالًا خَاطِئًا؛ لِأَنَّا

(١) أخرجه مسلم (٣٥٤).

(٢) انظر التعليق السابق.

(٣) أخرجه أبو داود (١٩٢)، والترمذي (٨)، والنسائي (١٠٨/١).

نَقُولُ: إِنْ صَحَّ حَدِيثُ جَابِرٍ -لأن فيه كلامًا- فَإِنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَحْمَ الْإِبِلِ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، بَلْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا مَسَّتْهُ النَّارُ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٩- بَابُ تَعْرِقِ الْعُضْدِ.

٥٤٠٦- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنِي عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ الْمَدَنِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ مَكَّةَ...
٥٤٠٧- حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ السَّلَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنْتُ يَوْمًا جَالِسًا مَعَ رِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَنْزِلٍ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَازِلٌ أَمَامَنَا وَالْقَوْمُ مُحْرَمُونَ وَأَنَا غَيْرُ مُحْرِمٍ، فَأَبْصَرُوا حِمَارًا وَحَشِيًّا، وَأَنَا مُشْغُولٌ أَخْصِفُ نَعْلِي، فَلَمْ يُؤْذِنُونِي لَهُ وَأَحْبُوا لَوْ أَنِّي أَبْصَرْتُهُ، فَالْتَفَتُ فَأَبْصَرْتُهُ، فَقُمْتُ إِلَى الْفَرَسِ فَأَسْرَجْتُهُ، ثُمَّ رَكِبْتُ وَنَسِيتُ السَّوْطَ وَالرُّمْحَ فَقُلْتُ لَهُمْ نَاولُونِي السَّوْطَ وَالرُّمْحَ، فَقَالُوا: لَا وَاللَّهِ لَا نُعِينُكَ عَلَيْهِ شَيْءٍ، فَغَضِبْتُ فَتَزَلْتُ فَأَخَذْتُهَا، ثُمَّ رَكِبْتُ فَشَدَدْتُ عَلَى الْحِمَارِ فَعَقَرْتُهُ ثُمَّ جِئْتُ بِهِ وَقَدْ مَاتَ فَوَقَعُوا فِيهِ يَأْكُلُونَهُ، ثُمَّ إِنَّهُمْ شَكُّوا فِي أَكْلِهِمْ إِيَّاهُ وَهُمْ مُحْرَمُونَ، فَرَحْنَا وَخَبَأْتُ الْعُضْدَ مَعِيَ فَأَذْرَكْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَنَاهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «مَعَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ؟». فَنَاولْتُهُ الْعُضْدَ فَأَكَلَهَا حَتَّى تَعَرَّقَهَا وَهُوَ مُحْرِمٌ^(١).

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: وَحَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ... مِثْلَهُ.

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَوْلُهُ: «فَأَكَلَهَا حَتَّى تَعَرَّقَهَا». يَعْنِي: حَتَّى وَصَلَ إِلَى الْعَظْمِ وَصَارَ يَنْهَشُ مَا بَقِيَ مِنَ اللَّحْمِ الْمُلْتَصِقِ بِالْعَظْمِ.

وَفِي هَذَا: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ أَكْلِ الْمُحْرِمِ مِنَ الصَّيْدِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَكَلَ مِنْهُ؛ وَلِأَنَّ الصَّحَابَةَ الَّذِينَ كَانُوا مَعَ أَبِي قَتَادَةَ أَكَلُوا مِنْهُ أَيْضًا.

وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ أَنْ يُعِينَ الْمُحِلَّ فِي صَيْدٍ مَا يَحْرُمُ صَيْدُهُ عَلَى

المُحْرِمِ، وَيَكُونُ هَذَا الشَّيْءُ مُحَرَّمًا مُبَاحًا، فَالصَّيْدُ هُنَا مُحَرَّمٌ عَلَى قَوْمٍ، وَمُبَاحٌ لِقَوْمٍ آخَرِينَ.
فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يُمَكِّنُ أَنْ نَصِفَ عَيْنًا وَاحِدَةً بِأَنَّهَا مُحَرَّمَةٌ وَمَحَلَّلَةٌ.

نَقُولُ: لِاخْتِلَافِ الْجِهَةِ، وَأَظُنُّ أَنَّا أَشْرْنَا لِهَذَا الْمَعْنَى فِيمَا إِذَا صَلَّى الْإِنْسَانُ فِي ثَوْبٍ
مُحَرَّمٍ عَلَيْهِ: هَلْ تَصِحُّ صَلَاتُهُ أَوْ لَا تَصِحُّ؟ وَقُلْنَا: إِنْ فِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافًا؛ نَظَرًا إِلَى أَنَّ التَّحْرِيمَ
مُفَرَّقٌ؛ يَعْنِي: لَيْسَ عَلَى جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، بَلْ هُوَ عَلَى جِهَتَيْنِ:

نَقُولُ: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ أَنْ يُعِينَ أَحَدًا عَلَى صَيْدٍ مَا يَحْرُمُ صَيْدُهُ عَلَى الْمُحْرِمِ.
وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْمُفْتِي أَنْ يَفْعَلَ مَا يَجْعَلُ الْمُسْتَفْتِيَ مَطْمَئِنًّا لِلْفَتْوَى، دَلِيلُهُ: أَنَّ
الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «هَلْ مَعَكُمْ مِنْ شَيْءٍ» ثُمَّ أَكَلَ حَتَّى تَطْيَبَ نَفْسُهُمْ.

وَقَدْ اقْتَدَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ بِالنَّبِيِّ ﷺ فِي مِثْلِ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَهَا حَاصِرُ التَّتَارُ دِمَشْقَ
وَكَانَ ذَلِكَ فِي رَمَضَانَ أَفْتَى رَحِمَهُ اللَّهُ الْجُنْدُ أَنْ يَفْطَرُوا، وَأَفْتَى غَيْرَهُ أَنْ لَا يَفْطَرُوا، أَمَّا غَيْرُهُ
فَقَالُوا: كَيْفَ يَفْطَرُونَ وَهُمْ لَيْسُوا عَلَى سَفَرٍ وَلَا مَرَضَى؟ بَلْ هُمْ مُقِيمُونَ، وَسَبَبُ الْفِطْرِ: إِمَّا
مَرَضٌ، أَوْ سَفَرٌ.

وَأَمَّا هُوَ فَقَالَ: إِنْ الْقِتَالُ مَبِيحٌ لِلْفِطْرِ، وَاسْتَدَلَّ لِذَلِكَ: بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا كَانَ فِي غَزْوَةِ
الْفَتْحِ فِي رَمَضَانَ أَمَرَ أَصْحَابَهُ بِالْفِطْرِ وَنَدَبَهُمْ إِلَيْهِ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَعْزِمَ عَلَيْهِمْ، وَفِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ
وَالثَّالِثَةِ عَزَمَ عَلَيْهِمْ. وَقَالَ: «إِنَّكُمْ مُلَاقُونَ الْعَدُوَّ غَدًا، وَالْفِطْرُ أَقْوَى لَكُمْ فَأَفْطَرُوا»^(١) فَعَلَّلَ
أَمْرَهُمْ بِالْفِطْرِ بِأَنَّهُ أَقْوَى لَهُمْ عِنْدَ مُلَاقَةِ الْعَدُوِّ، وَلَمَّا كَانَتِ الْعِلَّةُ الْأُولَى وَهِيَ السَّفَرُ لَمْ تَكُنْ
مُلْزِمَةً وَلَا عَزْمَةً مِنَ الرَّسُولِ عَلَيْهَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، قَالَ: فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْفِطْرِ مِنْ
أَجْلِ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَوْ كَانَ الْإِنْسَانُ فِي بَلَدِهِ.

الْمَهْمُ: أَنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ صَارَ يَمْشِي بَيْنَ الْجُنُودِ، وَمَعَهُ كِسْرَةٌ خُبْزٍ يَأْكُلُهَا أَمَامَهُمْ؛ مِنْ أَجْلِ أَنْ
يُطْمَئِنِّتْهُمْ عَلَى هَذِهِ الْفَتْوَى الَّتِي أَفْتَى بِهَا.

وَفِيهِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى صَرَاخَةِ الصَّحَابَةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَبُعْدِهِمْ عَنْ مَحَارِمِ اللَّهِ، فَإِنَّهُمْ رَأَوْا هَذَا
الْحِمَارَ الْوَحْشِيَّ وَلَمْ يُوْذَنُوا بِهِ أَبَا قَتَادَةَ، بَلْ بَعْدَ أَنْ رَكِبَ وَأَشْرَجَ فَرَسَهُ، يَكُونُ قَدْ نَسِيَ سَوَاطِئَهُ

وَرُؤْمَهُ، فَطَلَبَ مِنْهُمْ أَنْ يُنَاوِلُوهُ، وَلَكِنَّهُمْ أَبَوْا، فَكُلَ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ ﷺ لَا تَأْخُذُهُمْ فِي اللَّهِ
لَوْمَةٌ لَائِمٌ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَنْتَهِكُوا حُرْمَاتِ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ الدُّنْيَا.
فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَ قَدْ نَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ وَأَهْدَى إِلَيْهِ حِمَارًا وَحَشِيًّا
فَرَدَّ عَلَيْهِ، فَلِمَا رَأَى مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ: إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ، فَمَا هُوَ الْجَمْعُ؟
نَقُولُ: الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا مُخْتَلَفٌ فِيهِ:

فَمِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ رَجَّحَ حَدِيثَ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ وَقَالَ: إِنْ حَدِيثَ الصَّعْبِ كَانَ فِي
حِجَّةِ الْوُدَاعِ، وَحَدِيثَ أَبِي قَتَادَةَ كَانَ فِي غَزْوَةِ الْحُدَيْبِيَّةِ، وَبَيْنَهُمَا أَرْبَعُ سِنَوَاتٍ، وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ
بِالْآخِرِ، فَالْآخِرُ مِنْ هَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ رَاجِحٌ لَكُنَّا لَا نَلْجَأُ إِلَى التَّرْجِيحِ إِلَّا
حَيْثُ تَعَذَّرَ الْجَمْعُ، وَالْجَمْعُ هُنَا مُمَكِّنٌ؛ فَإِنَّ الصَّعْبَ بْنَ جَثَامَةَ إِنَّمَا صَادَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ لَمَّا نَزَلَ بِهِ
ضَيْفًا، وَكَانَ ﷺ مُضِيفًا وَكَانَ عَدَاءً؛ يَعْنِي: سَرِيعَ الْإِنْطِلَاقِ فِي الرِّكْبِ، فَعَدَا عَلَى الْحِمَارِ
فَعَقَرَهُ، وَجَاءَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَرَدَّهُ، أَمَّا حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَصِدْهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ.

قَالُوا: وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْجَمْعُ: مَا رَوَاهُ أَهْلُ السَّنَنِ بِسَنَدٍ حَسَنٍ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: صَيْدُ
الْبَرِّ لَكُمْ حَلَالٌ مَا لَمْ تَصِيدُوهُ، أَوْ يُصَدَّ لَكُمْ ^(١) وَهَذَا الْجَمْعُ مُتَعَيِّنٌ، لِأَنَّهُ مُمَكِّنٌ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ
النُّصُوصِ إِذَا امْتَكَّنَ هُوَ الْوَاجِبُ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا يَقْتَضِي الْعَمَلَ بِهِمَا جَمِيعًا، وَالتَّرْجِيحُ
يَقْتَضِي تَرْكَ أَحَدِهِمَا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٠- بَابُ قَطْعِ اللَّحْمِ بِالسَّكِينِ.

٥٤٠٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ أَخْبَرَنِي جَعْفَرُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ
أُمَيَّةَ، أَنَّ أَبَاهُ عَمْرٍو بْنَ أُمَيَّةَ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَحْتَزُّ مِنْ كَيْفِ شَاةٍ فِي يَدِهِ فُدْعِي إِلَى
الصَّلَاةِ فَالْقَاهَا وَالسَّكِينِ الَّتِي يَحْتَزُّ بِهَا، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ ^(١).

هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ: الْإِحْتِرَازُ بِالسَّكِينِ مِنَ اللَّحْمِ، وَلَكِنْ كَلِمَةٌ: احْتَزَّ يُفْهَمُ مِنْهَا: أَنَّ هَذَا

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٨٥١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٨٤٦)، وَالنَّسَائِيُّ (٢٨٢٧).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣٥٥).

اللَّحْمَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الصَّلَاةِ وَيَحْتَاجُ إِلَى تَقْطِيعِهِ بِالسَّكِينِ، فَيَكُونُ الْجَمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ تَقْطِيعِ اللَّحْمِ بِالسَّكِينِ هُوَ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْحَزِّ بِالسَّكِينِ: التَّرْفَةُ وَالتَّرْفَعُ عَنْ مُلَامَسَةِ اللَّحْمِ صَارَ هَذَا مِنْهُيًّا عَنْهُ وَهُوَ مِنْ فِعْلِ الْأَعَاجِمِ كَمَا يَصْنَعُهُ بَعْضُ النَّاسِ الْآنَ، فَإِنَّهُ يَسْتَحِيلُ أَنْ تَلْمَسَ يَدُهُ طَعَامَهُ، فَيَمْسِكُ اللَّحْمَ بِالشُّوْكَ ذَاتِ الْأَنْيَابِ، ثُمَّ يَقْطَعُ بِالسَّكِينِ، وَيَأْكُلُ بِالسَّارِ - اللَّهُمَّ اهْدِهِمْ - وَهَذَا خِلَافُ هَذِي النَّبِيِّ ﷺ.

أما إذا احتاج الإنسان إلى حَزٍّ؛ أي: إلى قطع اللحم بالسكين فلا بأس به، وقد فعله النبي ﷺ، وإذا لم يحتج إلى الحَزِّ فالأفضل أن يأخذه بيده ويتعرق بأسنانه ينهسه.

فإن قال قائل: ما الجمع بين هذا الحديث وبين قول الرسول ﷺ: «لا صلاة بحضرة طعام»^(١) وهذا الطعام حاضر بل قد احتز منه ليأكل، وترك الحز والسكين وقام يصلي؟
فالجواب: أن يقال: إن النهي عن الصلاة بحضرة الطعام إذا كان هذا يشغله ويتعلق قلبه به، أما إذا كان لا يشغله فلا بأس، كما إذا كان الطعام لا يمكن أكله، فإنه لا يمنع من الصلاة، فلو قدمنا مثلاً الفطور ونحن صائمون في رمضان قبل صلاة العصر، فلا يمكن أن يمنع هذا عن صلاة العصر؛ لأن المقصود هو الطعام الذي يشغلك عن حضور قلبك في صلاتك، ويباح لك أن تأكله وأن تزيل نهمتك، أما طعام لا يمكنك أن تأكله فهو حتى وإن حضر لا تعدر فيه بترك الصلاة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢١ - بَابُ: مَا عَابَ النَّبِيُّ ﷺ طَعَامًا.

٥٤٠٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي

هُرَيْرَةَ، قَالَ: مَا عَابَ النَّبِيُّ ﷺ طَعَامًا قَطُّ، إِنْ أَشْتَهَاهُ أَكَلَهُ، وَإِنْ كَرِهَهُ تَرَكَهُ^(٢).

(١) أخرجه مسلم (٥٦٠).

(٢) أخرجه مسلم (٢٠٦٤).

❦ قوله: «ما عاب النبي ﷺ طعاماً قط». هذا هو ما ينبغي؛ أي: لا يعيب الإنسان الطعام، فإن جازَ له أكله، ولا تركه.

لكن لو أنه قال ما فيه على سبيل الخبر للإصلاح فيما يُستقبل، فهذا لا بأس به ولا حرج، مثل أن يقول لأهله: طعامكم اليوم نَيِّءٌ، أو مالحٌ، أو حارٌّ. فهذا ما قصد العيب، وإنما قصد الإخبار ليتنبهوا في المستقبل.

وقد يُقال: إن هناك تفرقاً آخر بين أن يعيب الصانع أو المصنوع، والذي كان الرسول ﷺ لا يفعله هو: أن يعيب المصنوع، أما الصانع بأن يقول مثلاً للذي طبخه اليوم: ليس طبخك جيداً، نريدُ طباًخاً آخر، أو ما أشبه ذلك، فهذا لا بأس به.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٢- باب النفخ في الشعير.

٥٤١٠- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ، قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ أَنَّهُ سَأَلَ سَهْلًا هَلْ رَأَيْتُمْ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ النَّفْخَ؟ قَالَ: لَا. فَهَلْ كُنْتُمْ تَنْخُلُونَ الشَّعِيرَ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ كُنَّا نَنْفُخُهُ.

في هذا: دليلٌ على جواز النفخ في مثل هذه الحال، أما نفخ المشروب كاللبن والماء، فهذا منهى عنه، أما نفخ مثل هذا الشعير فإنه لا يؤثر، حتى لو فرض أن الإنسان كان فيه مكروبات ومرض، فإنه سوف يزول ما لحق الطعام من هذا بالطبخ على النار إن طبخ أو بالخبز إن خبز. قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتح» (٥٤٨/٩):

❦ قوله: «باب النفخ في الشعير»؛ أي: بعد طخينه؛ لتطير منه قشوره، وكأنه نبه بهذه الترجمة على أن النهي عن النفخ في الطعام خاص بالطعام المطبوخ.

❦ قوله: «النَّيِّءُ» بفتح النون؛ أي: خبز الدقيق الحواري وهو النظيف الأبيض، وفي حديث البعث: «يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى أَرْضٍ عَفْرَاءَ كَقَرْصَةِ النَّيِّءِ»^(١). وذكره في الباب الذي بعده

من وجه آخر، عن أبي حازمٍ أتم منه.

❦ قوله: «قَالَ: لَا». هو موافقٌ لحديث أنسٍ المتقدم: «ما رأى مُرَقَّقًا قطُّ»^(١).

❦ قوله: «فهل كنتم تتخلون الشعير؟». أي: بعد طحنه.

❦ قوله: «ولكن كنا ننقعه». ذكره في الباب الذي بعده بلفظ: «هل كانت لكم في عهد رسول الله ﷺ مناخِل؟ قال: ما رأى النبي ﷺ مُنْخَلًا مِنْ حِينَ ابْتَعَثَهُ اللَّهُ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَأُظْهِرَ احْتِرَازَ عَمَّا قَبْلَ الْبَعْثَةِ؛ لِكُونِهِ ﷺ كَانَ سَافِرًا فِي تِلْكَ الْمَدَّةِ إِلَى الشَّامِ تَاجِرًا، وَكَانَتِ الشَّامُ إِذْ ذَاكَ مَعَ الرُّومِ، وَالْخَبْزُ النَّقِيُّ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ، وَكَذَا الْمَنَاخِلُ وَغَيْرُهَا مِنْ آلَاتِ التَّرْفِهِ، فَلَا رَيْبَ أَنَّهُ رَأَى ذَلِكَ عِنْدَهُمْ، فَأَمَّا بَعْدَ الْبَعْثَةِ فَلَمْ يَكُنْ إِلَّا بِمَكَّةَ، وَالطَّائِفِ وَالْمَدِينَةِ، وَوَصَلَ إِلَى تَبُوكَ، وَهِيَ مِنْ أَطْرَافِ الشَّامِ لَكِنْ لَمْ يَفْتَحْهَا وَلَا طَالَتْ إِقَامَتُهُ بِهَا، وَقَوْلُ الْكِزْمَانِيِّ: نَخَلْتُ الدَّقِيقَ، أَي: غَرَبَلْتُهُ، الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: أَي: أَخْرَجْتُ مِنْهُ النُّخَالَهَ. اهـ

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٣- بَابُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ يَأْكُلُونَ.

٥٤١١- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَبَّاسِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا بَيْنَ أَصْحَابِهِ تَمْرًا، فَأَعْطَى كُلَّ إِنْسَانٍ سَبْعَ تَمَرَاتٍ، فَأَعْطَانِي سَبْعَ تَمَرَاتٍ إِحْدَاهُنَّ حَشْفَةٌ، فَلَمْ يَكُنْ فِيهِنَّ تَمْرَةٌ أَعْجَبَ إِلَيَّ مِنْهَا شَدَّتْ فِي مَضَاغِي.

[الحديث ٥٤١١- طرفاه في: ٥٤٤١، ٥٤٤١م].

❦ قوله: «شَدَّتْ فِي مَضَاغِي» لَأَنَّ الْحَشْفَةَ تَكُونُ قَاسِيَةً وَتَشْدُ أَكْثَرَ فِي الْمَضْغِ، أَمَّا اللَّيْنَةُ فَإِنَّهَا تُمَضَّغُ بِسَهُولَةٍ. أَمَّا الْحَشْفَةُ فَتَحْتَاجُ إِلَى عُلْكِ وَمَضْغٍ، فَكَأَنَّهَا لَطُولُ بَقَائِهَا فِيهِ وَشَدُّهَا لِمَضَاغِهِ صَارَتْ أَعْجَبَ إِلَيْهِ مِنَ التَّمَرَاتِ الْأُخْرَى.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٤١٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ سَعْدٍ، قَالَ: رَأَيْتُنِي سَابِعَ سَبْعَةٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مَا لَنَا طَعَامٌ إِلَّا وَرَقُ الْحَبَلَةِ - أَوْ الْحَبَلَةِ - حَتَّى يَضَعَ أَحَدُنَا مَا تَضَعُ الشَّاةُ ثُمَّ أَصْبَحَتْ بَنُو أَسَدٍ تُعَزِّرُنِي عَلَى الْإِسْلَامِ خَسِرْتُ إِذَا وَضَلَ سَعْيِي ^(١).

❖ قوله: «سَابِعَ سَبْعَةٍ» أي: أن الذين قبله كانوا ستة، أما إن قيل: سَابِعُ سِتَةٍ. فهذا يُقَالُ إِذَا كَانَ السَّابِعُ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [الْمَائِدَةُ: ١٧]. يَعْنِي: رَابِعَ الثَّلَاثَةِ، وَ﴿وَلَا خَمْسَةَ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ أي: سَادِسَ الْخَمْسَةِ، وَإِذَا كَانُوا مِنْ جِنْسٍ قَالَ: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّكَ اللَّهُ تَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٧٣]. وَلَمْ يَقُلْ: ثَالِثُ اثْنَيْنِ؛ لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ الْجِنْسَ وَاحِدٌ فَكُلُّهَا آلِهَةٌ عِنْدَهُمْ، فَالْعُلَمَاءُ يَقُولُونَ: إِنْ الْعِدَدُ إِذَا أُضِيفَ إِلَى مَا دُونَهُ أَوْ إِلَى مَا تَحْتَهُ، فَهُوَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ، وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى مِثْلِهِ فَهُوَ مِنْ جِنْسِهِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٤١٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ سَهْلَ ابْنَ سَعْدٍ، فَقُلْتُ: هَلْ أَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّقِيَّ، فَقَالَ سَهْلٌ، مَا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّقِيَّ مِنْ حِينَ ابْتَعَثَهُ اللَّهُ حَتَّى قَبَضَهُ اللَّهُ قَالَ: فَقُلْتُ: هَلْ كَانَتْ لَكُمْ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَنَاحِلُ، قَالَ: مَا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنَاحِلًا مِنْ حِينَ ابْتَعَثَهُ اللَّهُ حَتَّى قَبَضَهُ اللَّهُ، قَالَ قُلْتُ: كَيْفَ كُنْتُمْ تَأْكُلُونَ الشَّعِيرَ غَيْرَ مَنَحُولٍ قَالَ: كُنَّا نَطْحُهُ وَنَنْفُخُهُ فَيَطِيرُ مَا طَارَ وَمَا بَقِيَ نَرْتِنَاهُ فَأَكَلْنَاهُ.

٥٤١٤- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ مَرَّ بِقَوْمٍ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ شَاةٌ مَضْلِيَّةٌ فَدَعَا فَبَيَّ أَن يَأْكُلَ وَقَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الدُّنْيَا وَلَمْ يَشْبَعْ مِنَ الْخُبْزِ الشَّعِيرِ.

٥٤١٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ، حَدَّثَنَا مُعَاذٌ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يُونُسَ، عَنْ قَتَادَةَ،

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: مَا أَكَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى خِوَانٍ وَلَا فِي سُكْرٍ وَلَا خُبْزٍ لَهُ مَرْقٌ، قُلْتُ لِقَتَادَةَ: عَلَامَ يَأْكُلُونَ؟ قَالَ: عَلَى السَّفَرِ.

٥٤١٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

قَالَتْ: مَا شَبِعَ آلُ مُحَمَّدٍ ﷺ مُنْذُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ مِنْ طَعَامِ الْبُرِّ ثَلَاثَ لَيَالٍ تَبَاعًا حَتَّى قَبِضَ ^(١).

[الحديث ٥٤١٦- طرفه في: ٦٤٥٤].

هذه الأحاديث تبين ما كان عليه النبي ﷺ مِنْ ضَيْقِ الْعَيْشِ مَعَ أَنَّهُ لَوْ شَاءَ لَصَارَتْ مَعَهُ

الْجِبَالُ ذَهَبًا ﷺ وَمَعَ هَذَا، فَإِنَّهُ مَا شَبِعَ ثَلَاثَ لَيَالٍ تَبَاعًا مِنْ خُبْزِ الْبُرِّ، وَفِي لَفْظٍ آخَرَ: «مِنْ

خُبْزِ الشَّعِيرِ» وَإِذَا الْإِنْسَانُ لِحَالِهِ الْيَوْمَ لَوْ جَدَّ أَنَّهُ يُقَدِّمُ لَهُ عَلَى الْغَدَاءِ عِدَّةُ أَصْنَافٍ، وَعَلَى

الْعِشَاءِ كَذَلِكَ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا نُحَدِّثُ أَنْفُسَنَا بِأَنَّ هَذَا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا، وَلَوْ أَنَّهُ شَاءَ لَسَلَبْنَا

إِيَّاهُ كَمَا قَالَ ﷺ: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ؟﴾ ^(١٢) أَلَمْ تَزِرْ زَرْعَهُ، أَمْ تَحْنُ الزَّرْعُونَ؟ ^(١١) لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَلًا

[الأنعام: ٦٣-٦٥]. وَقَالَ فِي السَّمَاءِ: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ؟﴾ ^(١٣) أَلَمْ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ الْمَزْنِ أَمْ تَحْنُ الْمَزْنُونَ؟ ^(١٤) لَوْ

نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ أُجَاجًا ^(١٥) [الأنعام: ٦٨-٧٠]. وَقَالَ فِي النَّارِ: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ؟﴾ ^(١٦) أَلَمْ أَنْزَلْنَاهَا مِنْ شَجَرٍ نَارًا

تَحْنُ الْمُنِشْقُونَ؟ ^(١٧) [الأنعام: ٧١-٧٢]. وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى لَسَلَبَهَا حَرَارَتَهَا وَصَارَتْ بَرْدًا لَا تُفِيدُنِي

صَنِيعِ الطَّعَامِ وَلَا غَيْرِهِ.

فَنَحْنُ فِي الْحَقِيقَةِ: غَافِلُونَ عَنْ هَذِهِ الْحَقَائِقِ، كَأَنَّ هَذَا أَمْرٌ عَادِيٌّ يَمُرُّ بِنَا، أَوْ كَأَنَّهُ

مَفْرُوضٌ وَمُحْتَمٌّ لَنَا عَلَى اللَّهِ ﷻ.

وَلَوْ أَنَّنَا نَظَرْنَا قَلِيلًا - أَيْضًا - إِلَى أَمَكْنَةٍ قَرِيبَةٍ مِنَّا لَوَجَدْنَا أَنَّ أَهْلَهَا يَمُوتُونَ مِنَ الْجُوعِ،

فَإِنَّهُ يُعْلَنُ فِي الْأَخْبَارِ كُلِّ لَيْلَةٍ، أَوْ كُلِّ أُسْبُوعٍ عَنْ مَجَاعَاتٍ عَظِيمَةٍ يَمُوتُ بِهَا الْأَطْفَالُ

بِالْمِائَاتِ وَالْعِجَائِزُ وَالْكِبَارُ يَعْجِزُ الشَّبَابُ أَنْ يَذْهَبَ مِنْ بَلَدِهِ الَّتِي فِيهَا الْجُوعُ إِلَى بَلَدٍ

أُخْرَى، وَيَمُوتُ فِي أَثْنَاءِ الطَّرِيقِ، وَنَحْنُ الْآنَ فِي هَذِهِ النِّعَمِ الْوَفِيرَةِ وَلَيْتَنَّا نَشْعُرُ بِأَنَّهَا نِعَمٌ

اللَّهُ ﷻ، وَفَضْلٌ مِنْهُ وَإِحْسَانٌ، فَنَحْمَدُهُ إِذَا انْتَهَيْنَا مِنَ الْأَكْلِ أَوْ الشَّرْبِ، بَلْ كَثِيرٌ مِنَّا فِي غَفْلَةٍ

عَنْ هَذَا، مَعَ أَنَّ هَذِهِ الْبِلَادَ - كَمَا يَحْدِثُنَا أَهْلُنَا الَّذِينَ هُمْ أَكْبَرُ مِنَّا - قَدْ أَتَاهَا مَجَاعَاتٌ عَظِيمَةٌ

فكانوا يَمُوتُونَ مِنَ الْجُوعِ فِي الْأَسْوَاقِ، وَكَانَ ذُووُ الْإِحْسَانِ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْ هَذِهِ الْبَلَدِ يَخْرُجُونَ بِتَمَرَاتٍ مَعَهُمْ مَعْجُونَةٍ وَمَاءٍ، فَإِذَا وَجَدُوا أَحَدًا فِي آخِرِ رَمَقٍ صَبُّوا هَذَا فِي فَمِهِ لَعَلَّه يَبْقَى وَلَا يَمُوتُ وَأحيانًا يَمُوتُ، وَكَانَ يُصَلِّي فِي الْمَسَاجِدِ عَلَى جَنَائِزٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وَكُلُّ هَذَا مِنَ الْجُوعِ، فَالَّذِي أَصَابَنَا بِالْأَمْسِ يُمَكِّنُ أَنْ يَأْتِينَا الْيَوْمَ إِذَا بَطَرْنَا هَذِهِ النِّعْمَةَ وَلَمْ نَشْكُرْهَا.

وَحَدَّثَنِي شَخْصٌ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَتَى أَبُوهُ بِالنَّوَى اجْتَمَعَ عَلَيْهِ هُوَ وَإِخْوَتُهُ لَعَلَّهُمْ يَجِدُونَ نَوَاةً فِيهَا سَلْبٌ فَيَأْخُذُونَهَا وَيَمْصُونَهَا، وَهَذَا الَّذِي حَدَّثَنِي مَوْجُودٌ الْآنَ وَهُوَ أَكْبَرُ مِنِّي قَلِيلًا. وَكَذَلِكَ أَيْضًا حَدَّثَنِي شَخْصٌ كَبِيرُ السَّنِّ مَوْجُودٌ الْآنَ أَيْضًا يَقُولُ: أَقَمْنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَنَا وَوَالِدَتِي لَا نَأْكُلُ، فَلَمَّا كَانَ ذَاتَ لَيْلَةٍ عَجَزْنَا أَنْ نَنَامَ مِنَ الْجُوعِ، فَقَالَتْ لَهَا أُمِّي: اذْهَبِي إِلَى الْحَيَالَةِ - مَبِيعَةُ الْعَلْفِ وَاللَّحْمِ - لَعَلَّكَ تَجِدُ فِيهَا عَلَفًا نَطْبُخُهُ وَنَأْكُلُهُ، أَوْ عَظْمًا، أَوْ شَيْئًا. يَقُولُ: فَذَهَبْتُ وَوَجَدْتُ أَرْبَعَ خِفَافٍ إِبِلَ، وَأَخَذْتُ مِنَ الْعَلْفِ وَشِبْهِهِ، وَأَتَيْتُ بِهِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ فَجَعَلْنَا نَطْبُخُهُ وَشَوَيْنَا الْخِفَافَ، وَدَقَّقْنَاهَا، ثُمَّ وَضَعْنَاهَا عَلَى هَذَا الْعَلْفِ، فَلَمَّا نَضَجَ أَكَلْنَاهُ.

وَهَذَا الَّذِي حَكَى لِي هَذَا إِنْسَانٌ ثَقَّةٌ، فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ هَكَذَا، فَالْوَاجِبُ: أَنْ يَتَعَبَّرَ الْإِنْسَانُ وَيَتَعَبَّظَ، فَهَذَا الرَّسُولُ ﷺ الَّذِي لَوْ شَاءَ أَنْ تَصِيرَ الْجِبَالُ مَعَهُ ذَهَبًا لَصَارَتْ وَمَعَ ذَلِكَ تَمَرُّ عَلَيْهِ الثَّلَاثُ لَيَالٍ مَا يَشْبَعُ مِنْهَا تِبَاعًا مِنْ خُبْزِ الشَّعِيرِ، أَوْ مِنْ خُبْزِ الْبُرِّ.

أَقُولُ هَذَا تَذَكُّرًا لِنَفْسِي وَلَكُمْ بِهِذِهِ النِّعَمِ الَّتِي تَرْتَعُ فِيهَا الْآنَ، فَهِيَ نِعَمٌ كَثِيرٌ عَظِيمَةٌ وَافِرَةٌ، وَأَمِنْ عَظِيمٍ، فَالْأَطْعَمَةُ فِي السُّوقِ وَالْبِضَائِعُ وَالْأَقْمِشَةُ لَيْسَ عَلَيْهَا حَارَسٌ، فَأَبْوَابُ الدَّكَائِنِ الْآنَ مِنَ الزُّجَاجِ، وَبَعْضُ الشَّبَكِ الْخَفِيفِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَالْأَمْنُ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - مُتَوَقَّرٌ، لَكِنْ أَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُبَدِّلَ اللَّهُ هَذَا الْأَمْنَ خَوْفًا، وَهَذَا الرَّغَدَ جُوعًا؟ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَصَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَقَهَا اللَّهُ لِيَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ [النَّحْلُ: ١١٢]. نَعُوذُ بِاللَّهِ، قَالَ: لِبَاسٌ، وَاللِّبَاسُ لَا يُفَارِقُ، فَهُوَ شَعَارٌ يَمَاسُ الْبَدْنَ، قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿لِيَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾، ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [النَّحْلُ: ١٣٣].

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الرَّعْدِ: ﴿تُصِيبُهُمْ بِمَا صَنَعُوا قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِنْ دَارِهِمْ حَتَّى يَأْتِيَ وَعْدُ اللَّهِ﴾ [النَّحْلُ: ٣١]. فَالْقَوَارِعُ الَّتِي تَحُلُّ قَرِيبًا مِنَّا إِنْذَارٌ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿تَحُلُّ قَرِيبًا مِنْ دَارِهِمْ حَتَّى يَأْتِيَ وَعْدُ اللَّهِ﴾

الذي هو -أي: وعد الله-: ﴿فَإَذَقَهَا اللَّهُ لِيَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾. لهذا أذكر نفسي وإياكم بهذه النعم العظيمة، وأسأل الله أن يُعِينَنَا جَمِيعًا عَلَى ذِكْرِهِ، وَشُكْرِهِ، وَحُسْنِ عِبَادَتِهِ، فالإنسان في الحقيقة إذا وُكِّلَ إلى نفسه وَكُلٌّ إلى ضعفٍ وَعَجْزٍ وَعَوْرَةٍ، لكن عليه أن يستعينَ اللهُ ﷻ على شُكْرِ هذه النعم، وأن يَتَذَكَّرَ إذا وُضِعَتْ هذه الموائد بين يديه فيها مِنْ كُلِّ صِنْفٍ حَالَ النَّبِيِّ ﷺ، وما هو عليه مِنَ الْجُوعِ وَقِلَّةِ ذَاتِ الْيَدِ، وَمَعَ هَذَا فَهُوَ صَابِرٌ -صلواتُ اللهِ عليه- ما سألَ اللهُ يوماً من الدهرِ أن يُنَوِّعَ لَهُ أَصْنَافَ الْمَأْكَلِ وَالْمَشَارِبِ، لكنه كان يَدْعُو اللهُ ﷻ أن يجعلَ رِزْقَهُ كِفَافًا، فلا يَحْتَاجُ إلى أَحَدٍ، ولا يَكُونُ سَبَبًا لِلْبَطَرِ، حتى إنه ﷺ ذاتَ يَوْمٍ جَاءَهُ ضَيْفٌ، فَأَرْسَلَ إلى أَهْلِهِ وَمَرَّ عَلَى الْآبِيَاتِ التَّسْعَةِ فَمَا وَجَدَ عِنْدَهُمْ إِلَّا الْمَاءَ^(١)، وهذا يُوجِبُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَزْهَدَ فِي الدُّنْيَا، وَأَلَّا يَجْعَلَهَا إِلَّا مَطِيَّةً لِلْآخِرَةِ، بحيث لا تَكُونُ أَكْبَرَ هَمِّهِ، ومبلغَ عِلْمِهِ، وهي التي لا يُفَكِّرُ إِلَّا بِهَا، فإن هذا -والله- دناءةٌ ودُثُوٌّ وانحطاطٌ؛ لأن الدنيا كاسِمْهَا: دُنْيَا، لكنَّ الْآخِرَةَ هي الْحَيَاةُ، هي الْحَيَاةُ: ﴿يَقُولُ بَلَيْتَنِي قَدَمْتُ لِحَاكِي^(٢)﴾ [التَّحْوِيلُ: ٢٤]. نَسْأَلُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَنا وإياكم مِمَّنْ آتاهُ اللهُ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً، ووقاهم عَذَابَ النَّارِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٢٤- باب التَّلْبِينَةِ.

٥٤١٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا كَانَتْ إِذَا مَاتَ الْمَيِّتُ مِنْ أَهْلِهَا فَاجْتَمَعَ لِذَلِكَ النِّسَاءُ ثُمَّ تَفَرَّقْنَ إِلَّا أَهْلَهَا وَخَاصَّتْهَا، أَمَرَتْ بِرُمَّةٍ مِنْ تَلْبِينَةٍ فَطُبِخَتْ، ثُمَّ صُنِعَ ثَرِيدٌ، فَصُبَّتِ التَّلْبِينَةُ عَلَيْهَا، ثُمَّ قَالَتْ: كُلْنَ مِنْهَا فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «التَّلْبِينَةُ حُمَّةٌ لِفُؤَادِ الْمَرِيضِ تَذْهَبُ بِبَعْضِ الْحُزَنِ»^(١).

[الحديث ٥٤١٧ - طرفاه في: ٥٦٨٩، ٥٦٩٠].

(١) أخرجه البخاري (٣٧٩٨)، ومسلم (٢٠٥٤).

(٢) أخرجه مسلم (٢٢١٦).

قوله: «بابُ التلبينة». التلبينة: حسو رقيق، يتخذ من الدقيق واللبن، أو من الدقيق، أو من النخالة، وقد يجعل فيها العسل، سُميت بذلك تشبيها لها باللبن لبياضها وريقها. والحسوة على فعول: طعام معروف، وكذلك الحساء بالفتح والمد، تقول: شربت حساء وحسوا.

قوله: «مَجْمَعَة»؛ أي: مريحة، وهذا بهذا اللفظ من الصيغ التي تفيد معنى السبب، كالمبخر، والمجبة، والمبحرة، وأجاز الشارح ضبطه بصيغة اسم الفاعل من باب الأفعال، وهو رواية أيضا على ما ذكره العيني. انتهى

على هذا فإنها -أي: التلبينة- تشبه عندنا ما يسمى: الدويش. وهو دقيق يوضع فيه لبن وعسل، ويخلط بعضه في بعضه، ويكون رقيقا، وسُميت تلبينة؛ لأنها بيضاء مثل اللبن.

ثُمَّ قَالَ الْبَحَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٥- باب الثريد.

٥٤١٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ الْجَمَلِيِّ، عَنْ مُرَّةَ الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «كَمَلُ مِنَ الرِّجَالِ كَثِيرٌ وَلَمْ يَكْمُلْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا: مَرْيَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ، وَآسِيَةُ امْرَأَةِ فِرْعَوْنَ، وَفَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ»^(١).

٥٤١٩- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي طَوَالَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «فَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ»^(٢).

٥٤٢٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ، سَمِعَ أَبَا حَاتِمٍ الْأَشْهَلَ بْنَ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى غُلَامٍ لَهُ خِيَاطٌ، فَقَدِمَ إِلَيْهِ قِصْعَةً فِيهَا ثَرِيدٌ، قَالَ: وَأَقْبَلَ عَلَى عَمَلِهِ قَالَ: فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَبَعُ الدُّبَاءَ قَالَ فَجَعَلْتُ أَتَّبِعُهُ

(١) أخرجه مسلم (٢٤٣١).

(٢) انظر التعليق السابق.

فَأَضَعُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، قَالَ: فَمَا زِلْتُ بَعْدُ أَحِبُّ الدُّبَاءَ.

❦ قوله: «بَابُ الثَّرِيدِ»، الثَّرِيدُ كَمَا قَالَ النَّاظِمُ:

إِذَا مَا الْخُبْزُ تَأَدَّمَهُ بَلْخَمٌ فَذَاكَ أَمَانَةُ اللَّهِ الثَّرِيدُ

فالخبز الذي يَكُونُ إِدَامُهُ لَحْمًا هُوَ الثَّرِيدُ، سَوَاءٌ كَانَ الْخُبْزُ مُجَفَّفًا أَوْ مُرَقَّقًا، وَعَلَى هَذَا فَالْمُرَقَّقُ الَّذِي يَكُونُ فِي اللَّحْمِ يُعْتَبَرُ ثَرِيدًا، وَكَذَلِكَ الْقُصَانُ سَوَاءٌ كَانَ مُجَفَّفًا أَوْ مُرَطَّبًا، بِالْمُرَقِّ إِذَا كَانَ فِيهِ لَحْمٌ فَإِنَّهُ يُسَمَّى ثَرِيدًا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٦- بَابُ شَاةٍ مَسْمُوطَةٍ وَالْكَتِفِ وَالْجَنْبِ.

٥٤٢١- حَدَّثَنَا هُذَيْبُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هَمَامُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: كُنَّا نَأْتِي أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَخَبَازَهُ قَائِمًا، قَالَ: كُلُوا فَمَا أَعْلَمَ النَّبِيُّ ﷺ رَأَى رَغِيفًا مُرَقَّقًا حَتَّى لَحِقَ بِاللَّهِ وَلَا رَأَى شَاةً سَمِيطَةً بَعَيْنِهِ قَطُّ.

٥٤٢٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَحْتَزُّ مِنْ كَتِفِ شَاةٍ فَأَكُلُ مِنْهَا، فُدْعِي إِلَى الصَّلَاةِ فَقَامَ، فَطَرَحَ السَّكِينَ، فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ^(١).

❦ قوله رَحِمَهُ اللَّهُ فِي التَّرْجُمَةِ: «وَالْكَتِفِ وَالْجَنْبِ». الْجَنْبُ لَمْ يُذْكَرْ فِي الْحَدِيثِ إِنَّمَا ذَكَرَ الْكَتِفَ، فَقَدْ يُقَالُ: لَعَلَهَا دَخَلَتْ فِي الشَاةِ الْمَسْمُوطَةِ، أَوْ أَنَّ الْكَتِفَ رِبْمًا يَأْكُلُ الْإِنْسَانُ مِنْهُ حَتَّى يَصِلَ إِلَى الْجَنْبِ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى مَا سَبَقَ مِنْ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ يَأْكُلُ بِالسَّكِينِ عِنْدَ الْحَاجَةِ، وَأَنَّهُ يُقَدِّمُ الصَّلَاةَ عَلَى الطَّعَامِ، وَلَكِنْ ذَكَرْنَا أَنَّ ذَلِكَ بِشَرْطِ أَلَّا تَعْلَقَ بِهِ نَفْسُهُ، فَإِنْ تَعَلَّقَتْ بِهِ نَفْسُهُ قَدَّمَ الطَّعَامَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٧- بَابُ مَا كَانَ السَّلَفُ يَدْخِرُونَ فِي بُيُوتِهِمْ وَأَسْفَارِهِمْ مِنَ الطَّعَامِ وَاللَّحْمِ وَغَيْرِهِ.
وَقَالَتْ عَائِشَةُ وَأَسْمَاءُ صَنَعْنَا لِلنَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ سَفْرَةً.

٥٤٢٣- حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَابِسٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:
قُلْتُ لِعَائِشَةَ: أَنْهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُوَكَّلَ لُحُومُ الْأَصْحَابِ فَوْقَ ثَلَاثٍ؟ قَالَتْ: مَا فَعَلَهُ إِلَّا فِي عَامِ
جَاعَ النَّاسُ فِيهِ، فَأَرَادَ أَنْ يُطْعِمَ الْغَنَى الْفَقِيرَ وَإِنْ كُنَّا لَنَرْفَعُ الْكُرَاعَ فَنَأْكُلُهُ بَعْدَ خَمْسِ عَشْرَةَ قِيلَ:
مَا اضْطَرَّكُمْ إِلَيْهِ فَضَحِكْتَ قَالَتْ: مَا شَبِعَ أَلَّ مُحَمَّدٍ ﷺ مِنْ خُبْزٍ بَرٍّ مَادُومٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ حَتَّى لَحِقَ
بِاللَّهِ.

وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَابِسٍ بِهَذَا^(١).

[الحديث ٥٤٢٣ - أطرافه في: ٥٤٣٨، ٥٥٧٠، ٦٦٨٧].

٥٤٢٤- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ:
كُنَّا نَتَزَوَّدُ لُحُومَ الْهَدْيِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ.
تَابَعَهُ مُحَمَّدٌ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَقَالَ حَتَّى جِئْنَا الْمَدِينَةَ؟ قَالَ: لَا^(٢).
قَالَ الْقِسْطَلَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

قَوْلُهُ: «كُنَّا نَتَزَوَّدُ لُحُومَ الْهَدْيِ». الَّذِي يُهْدِي إِلَى الْحَرَمِ مِنَ النَّعَمِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ.
حَيْثُ زَمَانَ فِي سَفَرِنَا مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ.

قَوْلُهُ: «تَابَعَهُ». أَيُّ: تَابَعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، مُحَمَّدٌ - هُوَ ابْنُ سَلَامٍ. عَنْ
ابْنِ عُيَيْنَةَ: سُفْيَانُ، وَهَذِهِ الْمَتَابَعَةُ ابْنُ أَبِي عَمْرٍ فِي مَسْنَدِهِ، وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ
الْعَزِيزِ، قُلْتُ: لِعَطَاءٍ - هُوَ ابْنُ أَبِي رِيَّاحٍ -، وَقَالَ جَابِرٌ: كُنَّا نَتَزَوَّدُ لُحُومَ الْهَدْيِ حَتَّى جِئْنَا
الْمَدِينَةَ، قَالَ عَطَاءٌ: «لَا»، لَمْ يَقُلْ جَابِرٌ حَتَّى جِئْنَا الْمَدِينَةَ، وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:
لَيْسَ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ: «لَا» نَفْيَ الْحُكْمِ، بَلْ مَرَادُهُ أَنْ جَابِرًا لَمْ يُصَرِّحْ بِاسْتِمْرَارِ ذَلِكَ مِنْهُمْ حَتَّى

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٩٧٠) مُخْتَصَرًا.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٩٧٢).

قَدِمُوا، فَيَكُونُ عَلَى هَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ فِي رِوَايَةِ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَطَاءٍ: كُنَّا نَتَزَوَّدُ لُحُومَ،
الْهَذِي إِلَى الْمَدِينَةِ. أَي: لِنَتَوَجَّهَ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ بَقَاؤُهَا مَعَهُمْ حَتَّى يَصِلُوا
الْمَدِينَةَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - . لَكِنْ قَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ ثَوْبَانَ: ذَبَحَ النَّبِيُّ ﷺ أَضْحِيَّتَهُ، ثُمَّ
قَالَ لِي: «يَا ثَوْبَانُ أَصْلَحْ لَحْمَ هَذِهِ» فَلَمْ أَزَلْ أَطْعِمُهُ مِنْهُ حَتَّى قَدِمَ الْمَدِينَةَ.

وَهَذَا التَّعْلِيلُ وَصَلَهُ الْمُصَنِّفُ أَصْلَ الْحَدِيثِ فِي بَابِ «مَا يُؤْكَلُ مِنَ الْبُذْنِ» مِنْ كِتَابِ:
«الْحَجَّ» وَلَفْظُهُ: كُنَّا لَا نَأْكُلُ مِنْ لُحُومِ بُذْنِنَا فَوْقَ ثَلَاثِ فَرَخَصَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «كُلُوا
وَتَزَوَّدُوا». وَلَمْ يَذْكُرْ هَذِهِ الزِّيَادَةَ، نَعَمْ ذَكَرَهَا مُسْلِمٌ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَاتِمٍ، عَنْ يَحْيَى
ابْنِ سَعِيدٍ فِي السَّنَدِ الَّذِي أَخْرَجَهُ بِهِ الْبُخَارِيُّ، فَقَالَ بَعْدَ قَوْلِهِ: كُلُوا وَتَزَوَّدُوا. قُلْتُ لِعَطَاءٍ:
أَقَالَ جَابِرٌ: حَتَّى جِئْنَا الْمَدِينَةَ؟ قَالَ: كَذَا وَقَعَ عِنْدَهُ بِخِلَافِ مَا وَقَعَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ: قَالَ:
«لَا». وَالَّذِي وَقَعَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ هُوَ الْمُعْتَمَدُ، فَإِنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ أَخْرَجَهُ فِي مُسْنَدِهِ، عَنْ يَحْيَى
ابْنِ سَعِيدٍ كَذَا، وَكَذَلِكَ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ. قَالَ فِي
الْفَتْحِ. انْتَهَى

إِذَا: فَالْعَبَارَتَيْنِ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: كُنَّا نَتَزَوَّدُ لُحُومَ الْهَذِي عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى
الْمَدِينَةِ؛ يَعْني: إِذَا سَافَرْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ تَزَوُّدِهِمْ هَذَا اللَّحْمِ فِي السَّفَرِ أَنْ يَبْقَى
حَتَّى يَصِلُوا إِلَى الْمَدِينَةِ.

أَمَّا قَوْلُهُ: «حَتَّى جِئْنَا الْمَدِينَةَ». فَظَاهِرُهُ أَنَّهُمْ وَصَلُوا بِاللَّحْمِ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَلِهَذَا أَبَى أَنْ
يَقُولَ: حَتَّى جِئْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَوْ أَنَّ أَحَدًا فَعَلَهُ فَلَا بَأْسَ؛ أَي: لَوْ أَبْقَى لَحْمَ الْهَذِي
مَعَهُ حَتَّى وَصَلَ إِلَى بَلَدِهِ، وَأَكَلَ مِنْهُ فِي بَلَدِهِ، فَلَا بَأْسَ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْهَذِي، هَذِي التَّمَتُّعِ وَهَذِي
الْقِرَانِ يَجُوزُ لِلْمُهْدِيِّ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ وَيَتَصَدَّقَ بِهِ هَدِيٍّ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْأَصْحَابِي، وَمَعْلُومٌ أَنَّ
الْإِنْسَانَ لَوْ بَقِيََتْ عِنْدَهُ لُحُومُ الْأَصْحَابِي إِلَى السَّنَةِ الْقَادِمَةِ فَلَا بَأْسَ بِهَذَا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٨ - بَابُ الْحَنِيسِ.

٥٤٢٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرِو مَوْلَى الْمُطَّلِبِ

ابن عبد الله بن حنطب، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي طَلْحَةَ: «الْتَمَسْ غُلَامًا مِنْ غِلْمَانِكُمْ يَخْدُمُنِي». فَخَرَجَ بِي أَبُو طَلْحَةَ يُرِدُّنِي وَرَاءَهُ فَكُنْتُ أَخْدُمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كُلَّمَا نَزَلَ فَكُنْتُ أَسْمَعُهُ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ وَالْحَزَنِ، وَالْعَجْزِ وَالْكَسَلِ، وَالْبُخْلِ وَالْجُبْنِ، وَضَلَعِ الدِّينِ وَغَلِيَةِ الرِّجَالِ». فَلَمْ أَزَلْ أَخْدُمُهُ حَتَّى أَقْبَلْنَا مِنْ خَيْبَرَ وَأَقْبَلَ بِصَفِيَّةَ بِنْتِ حُيٍّ قَدْ حَارَها فَكُنْتُ أَرَاهُ يُحَوِّي لَهَا وَرَاءَهُ بَعَاءَةً أَوْ بِكَسَاءً، ثُمَّ يُرِدُّهَا وَرَاءَهُ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالصَّهْبَاءِ صَنَعَ حَيْسًا فِي نِطْعٍ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَدَعَوْتُ رَجُلًا فَأَكَلُوا وَكَانَ ذَلِكَ بِنَاءَهُ بِهَا، ثُمَّ أَقْبَلَ حَتَّى إِذَا بَدَأَ لَهُ أَحَدُ قَالَ: «هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ» فَلَمَّا أَشْرَفَ عَلَى الْمَدِينَةِ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَحْرَمُ مَا بَيْنَ جَبَلَيْهَا مِثْلَ مَا حَرَّمَ بِهِ إِسْرَاهِيمُ مَكَّةَ، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي مُدَّهِمْ وَصَاعِهِمْ»^(١).

في هذا الحديث فوائد: وهو مما يَنْبَغِي أَنْ يُعْتَنَى بِهِ وَيُحْفَظَ.

فمن فوائده: جواز طلب الخادم، فإنه يجوز للإنسان أَنْ يَطْلُبَ مَنْ يَخْدُمُهُ، وَلَا يُعَدُّ هَذَا مِنَ السُّؤَالِ الْمَكْرُوهِ؛ يَعْنِي: لَا يُقَالُ: إِنَّ الْخَادِمَ سَوْفَ يَمْتَثِلُ لِأَمْرِ الْمَخْدُومِ، وَيُطِيعُهُ فَيَكُونُ هَذَا مِنْ بَابِ السُّؤَالِ الْمَكْرُوهِ؛ لِأَنَّ الْخَادِمَ إِنَّمَا يَخْدُمُ بِالْأُجْرَةِ فِي الْغَالِبِ. وفيه أيضًا: دليل على فضيلة هذا الدعاء الذي كان الرسول ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَدْعُو بِهِ وَهُوَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ وَالْحَزَنِ، وَالْعَجْزِ وَالْكَسَلِ، وَالْبُخْلِ وَالْجُبْنِ، وَضَلَعِ الدِّينِ وَغَلِيَةِ الرِّجَالِ».

فقوله: «مِنَ الْهَمِّ وَالْحَزَنِ». الهمُّ للمستقبل، والحزنُّ للماضي؛ كانه يَقُولُ: اجْعَلْنِي أَنْسَى مَا مَضَى وَلَا أَحْزَنُ عَلَيْهِ، واجْعَلْنِي لَا أَهْتَمُّ كَثِيرًا فِي الْمُسْتَقْبَلِ إِلَّا بِمَا يَتَعَلَّقُ بِعَمَلِي الْحَاضِرِ الَّذِي لَا بَدَّ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَانَ يُخْطِطُ لِلْمُسْتَقْبَلِ الْبَعِيدِ وَيَتَعَبُّ نَفْسَهُ فِي ذَلِكَ فَرُبَّمَا تَضِيعُ عَلَيْهِ مَصَالِحُهُ الْحَاضِرَةُ، فَاسْتَعَاذَ بِاللَّهِ ﷻ مِنْ الْحُزَنِ عَلَى مَا مَضَى، وَالْهَمِّ لِمَا يُسْتَقْبَلُ، وَلَيْسَ مَعْنَى ذَلِكَ: أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يُفَكِّرُ فِي مُسْتَقْبَلِهِ لَكِنْ لَا يَهْتَمُّ لَهُ فَلَا يَقُولُ مِثْلًا: وَاللَّهِ أَنَا أَخْشَى أَنْ أَتَأَوَّلَ هَذِهِ الْمَرَّةَ لَطَلَبِ الرِّزْقِ وَأَخْسَرَ. أَوْ: أَخْشَى أَنْ أَطْلُبَ الْعِلْمَ وَلَا

أَحْصَلُهُ. وما أشبه ذلك من هذه الأشياء التي تزيد حيرة وضلالاً.

وقوله: «والعجز والكسل». العجز يكون في البدن، والكسل يكون في الإرادة؛ لأن الإنسان يحول بينه وبين الفعل؛ إما عجزاً ببدنه، أو كسل في إرادته، فلو كان عنده قوة في الإرادة والعزيمة، فإنه ما يقدر على الفعل إذا كان عنده عجز بالبدن، ولو كان عنده قوة لكنه كسلان مهيئ النفس، ليس عنده نشاط ولا همة فهذا أيضاً ضرر.

وقوله: «والبخل والجبن». البخل: هو الشح بالمال، والجبن: هو الشح بالنفس، فالبخيل لا يبذل المال حيث يحمّد بذله، والجبان لا يبذل نفسه حيث يطلب منه بذل النفس، سواء كان ذلك في قتال، أو في نصيحة، أو ما أشبه ذلك، وهذا أيضاً ضرر على الإنسان، فإذا ابتلي الإنسان -والعياذ بالله- بالبخل وصار لا ينفق المال حيث يحمّد عليه فهذا عيب، أو ابتلي بالجبن فكان لا يبذل نفسه حيث يحمّد على بذلها كان هذا أيضاً عيباً.

وقوله: «وَصَلَحَ الدِّينَ وَعَلَبَهُ الرِّجَالُ» صلح الدين أي: تضيّقه بحق، فإن الدائن له حق كما قال النبي ﷺ: «إِنْ لَصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا»^(١).

وعلبه الرجال تكون بغير حق؛ أي: أن يضيّقوا عليك بغير حق، فالناس يضيّقون على الإنسان؛ إما بحق، ويكون ذلك بعلبة الدين، وإما بغير حق وهذا يكون بعلبة الرجال.

فالنبي ﷺ استعاذ من كل هذه الأشياء المتقابلة، فينبغي للإنسان أن يكثر من هذا الدعاء الذي كان الرسول ﷺ يكثر منه.

ومن فوائد الحديث أيضاً: حسن عشرة النبي ﷺ لأهله، فإنه كان يوطئ لصفية؛ أي: يصلح لها مكان ركوبها.

ومن فوائده أيضاً: مشروعية الوليمة للعرس؛ لأن هذا الحيس الذي صنعه ﷺ كان وليمة لها.

ومن فوائد الحديث: أنه ينبغي دعاء الناس للوليمة؛ لقوله ﷺ: ثم أرسَلَنِي فَدَعَوْتُ رَجَالًا فَأَكَلُوا.

(١) أخرجه البخاري (٢٣٩٠)، ومسلم (١٦٠١).

ومن فوائد الحديث: أن أحدًا يُحِبُّ النَّبِيَّ ﷺ، والنَّبِيَّ ﷺ يُحِبُّهُ، وأُحِدٌ كَمَا تَعَلَّمُ جِهَادًا،
كَيْفَ يُحِبُّ الرَّسُولَ ﷺ؟

نَقُولُ: لَا تَسْأَلُ عَنْ هَذَا فَالْجَبَلُ وَإِنْ كَانَ جِهَادًا فَإِنْ لَهُ إِرَادَةٌ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سُيْحَةُ الْأَشْجَوْتِ
الَّتِي تَنْبَغُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الزَّحَرَةُ: ٤٤]. وَلَا تَسْبِيحُ إِلَّا
بِإِرَادَةٍ، فَهَذَا الْجِهَادُ لَهُ إِرَادَةٌ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْجِدَارِ: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ﴾.
[الكَافَّة: ١٧٧]. فَأَحَدٌ لَهُ مَحَبَّةٌ، فَهُوَ يُحِبُّ النَّبِيَّ ﷺ، وَالظَّاهِرُ: أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُحِبَّ جَمِيعَ
الْمُؤْمِنِينَ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّهُ، وَنَحْنُ نُحِبُّ هَذَا الْجَبَلَ لِمَحَبَّةِ الرَّسُولِ ﷺ لَهُ.

وَالْحِكْمَةُ مِنْ ذَلِكَ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ حَوْلَ هَذَا الْجَبَلِ هَذَا الْإِبْتِلَاءَ الْعَظِيمَ الَّذِي حَصَلَ
لِلنَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ، وَكَانَ مِنْ عَادَةِ الْإِنْسَانِ أَنْ يَتَشَاءَمَ بِالْمَحَالِّ الَّتِي يَحْصُلُ لَهَا فِيهَا هَزِيمَةٌ
وَيَكْرَهُهَا وَيَبْعُدُ عَنْهَا، فَأَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ هَذَا الْجَبَلَ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ عَلَى ضِدِّ مَا
كَانَ النَّاسُ يَفْعَلُونَهُ مِنْ أَنَّهُمْ يَتَشَاءَمُونَ إِذَا هَرُمُوا فِي مَكَانٍ مَا، أَوْ فِي يَوْمٍ مَا، أَوْ فِي شَهْرٍ مَا،
فَأَرَادَ الرَّسُولُ ﷺ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ هَذِهِ الْهَزِيمَةَ الَّتِي حَصَلَتْ لَمْ تَكُنْ سَبَبًا لِبُغْضِنَا هَذَا
الْمَحَلِّ وَابْتِعَادِنَا عَنْهُ، ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ الْهَزِيمَةَ الَّتِي حَصَلَتْ، حَصَلَ فِيهَا خَيْرٌ كَثِيرٌ جَدًّا، كَمَا ذَكَرَ
اللَّهُ ﷻ ذَلِكَ فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ فَقَدْ حَصَلَ فِيهَا مِنْ الْفَوَائِدِ أَشْيَاءٌ لَوْ لَمْ تَكُنْ مَا حَصَلَتْ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ لِلْمَدِينَةِ حَرَمًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَرَّمَ مَا بَيْنَ جَبَلَيْهَا، وَالْمَرَادُ
بِالْجَبَلَيْنِ: الْحَرَّتَانِ أَوِ اللَّابَتَانِ، فَقَدْ حَرَّمَ الرَّسُولُ ﷺ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ
مَكَّةَ^(١)، وَلَكِنْ تَحْرِيمُ الْمَدِينَةِ لَيْسَ كَتَحْرِيمِ مَكَّةَ مِنْ حَيْثُ التَّوَكُّدُ، وَمِنْ حَيْثُ الْحَقُوقُ، فَإِنَّ
مِنْ النَّاسِ مَنْ لَا يَرَى لَهَا حَرَمًا، وَعَلَى ثُبُوتِ أَنَّ لَهَا حَرَمًا وَهُوَ حَقٌّ، فَلَيْسَ كَحَرَمِ مَكَّةَ، إِذْ إِنَّهُ
يَجُوزُ فِيهِ مَا لَا يَجُوزُ فِي مَكَّةَ، فَيَجُوزُ فِيهِ قَطْعُ الْأَشْجَارِ لِحَاجَةِ الْحَرْثِ، وَالْأَبَارِ وَمَا أَشْبَهَ
ذَلِكَ، وَلَيْسَ فِي صَيْدِهَا جَزَاءٌ، وَلَا يَجِبُ الْإِحْرَامُ بَلْ وَلَا يُشْرَعُ لِدُخُولِهَا، بِخِلَافِ حَرَمِ مَكَّةَ،
وَأَيْضًا تَحْرِيمُ مَكَّةَ أَقْدَمُ مِنْ تَحْرِيمِ الْمَدِينَةِ.

إِذَا: فَالْتَشْبِيهُ هُنَا فِي قَوْلِهِ: «مِثْلُ مَا حَرَّمَ». مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ لَا فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ مِنَ الْمَسَائِلِ.

وَمِنْ فَوَائِدِ الْحَدِيثِ: دَعَاءُ الرَّسُولِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ بِالْبَرَكَةِ فِي مُدَّهِمْ وَصَاعِهِمْ، وَالْمَرَادُ بِهِ مَا يُكَالُ بِالْمُدِّ، وَمَا يُكَالُ بِالصَّاعِ؛ أَي: أَنْ يُبَارَكَ لَهُمْ فِي كُلِّ شَيْءٍ فِي الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ مِمَّا يُكَالُ بِالْمُدِّ أَوْ يُكَالُ بِالصَّاعِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٩- بَابُ الْأَكْلِ فِي إِنْاءٍ مُفَضَّضٍ.

٥٤٢٦- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، حَدَّثَنَا سَيْفُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، قَالَ سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى أَنَّهُمْ كَانُوا عِنْدَ حَذِيفَةَ فَاسْتَسْقَى فَسَقَاهُ مَجْجُوسِيًّا فَلَمَّا وَضَعَ الْقَدَحَ فِي يَدِهِ رَمَاهُ بِهِ، وَقَالَ: لَوْلَا أَنِّي نَهَيْتُهُ غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ كَأَنَّهُ يَقُولُ: لَمْ أَفْعَلْ هَذَا وَلَكِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ وَلَا الدِّيْبَاجَ وَلَا تَشْرَبُوا فِي آتِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهَا فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَنَا فِي الْآخِرَةِ»^(١).

[الحدِيث ٥٤٢٦- أطرافه في: ٥٦٣٢، ٥٦٣٣، ٥٨٣١، ٥٨٣٧].

المعنى: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَأْكُلَ بَآتِيَةِ الذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ أَوْ فِي صِحَافِهَا وَلِهَذَا قَالَ: «لَا تَشْرَبُوا فِي آتِيَةِ الذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ، وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهَا». وكذلك مَا مُضَضَّ؛ أَي: مَا طُلِيَ بِالْفِضَّةِ، أَوْ طُلِيَ بِالذَّهَبِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ الْأَكْلُ وَلَا الشُّرْبُ، وَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الَّذِي يَشْرَبُ فِي آتِيَةِ الْفِضَّةِ فَكَأَنَّهُ يُجْرَجُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ».

وقد علَّلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ذلك فقال: «فإنَّها لهم في الدنيا ولنا في الآخرة». وهذه العلة واضحةٌ خلافاً لِمَنْ قَالَ: إِنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ تَعَبُدِيٌّ، أَوْ لِمَنْ قَالَ: لَهَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْفَخْرِ وَالْخِيَلَاءِ، وَكَسْرِ قُلُوبِ الْفُقَرَاءِ، وَتَضْيِيقِ النِّقْدَيْنِ.

فَنَقُولُ: إِنَّ الرَّسُولَ قَدْ علَّلَ ذلك بعلَّةٍ واضحةٍ وهي: أَنَّ هَذِهِ الدَّارَ لَيْسَتْ دَارَنَا، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ نَتَرَفَّهَ فِيهَا إِلَى هَذَا الْحَدِّ، فَإِنْ مَنْ يَتَرَفَّهَ فِيهَا إِلَى هَذَا الْحَدِّ هُمُ الْكَفَّارُ، الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ إِلَّا عَيْشُ

الدنيا فقط، أما نحن فعيشنا عيش الآخرة، فلا ينبغي أن نتنعم بهذه الدنيا إلى هذا الحد.
ثم إن الأكل والشرب في هذه الأواني يُكسب القلب كبرياءً، وعظمةً، وأنفةً، وخيلاءً، لا
يُوجدُ في غيرها - سبحانه الله! - وهذا أيضًا من الحكمة، وإذا حصل للإنسان هذا - والعياذُ
بالله -، أي: الكبرياء والعظمة، والفخر، فإنه قد يُحرَم من دُخول الجنة، كما قال الرسول
ﷺ: «لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال حبة خردل من كبر».

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٠- باب ذكر الطعام.

٥٤٢٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ،
قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الْأَثْرِجَةِ رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا
طَيِّبٌ، وَمَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ التَّمْرَةِ لَا رِيحَ لَهَا وَطَعْمُهَا حُلْوٌ، وَمَثَلُ
الْمُنَافِقِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَثَلُ الرِّيحَانَةِ رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ
الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الْحَنْظَلَةِ لَيْسَ لَهَا رِيحٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ»^(١).

هذه الأمثلة التي ذكرها النبي ﷺ في هذا الحديث مُنطَبِقةٌ تمامًا، فالمؤمن الذي يَقْرَأُ
القرآنَ كالأَثْرِجَةِ، طعمُها طيبٌ، وريحُها طيبٌ، فطعمُها طيبٌ؛ لأنه مؤمنٌ، وريحُها طيبٌ؛
لأنه إذا قرأ القرآنَ وأقرأه انتفعَ الناسُ به.

والمؤمن الذي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ التَّمْرَةِ طعمُها طيبٌ، ولكن ليس لها رِيحٌ، والمرادُ
ليس لها رِيحٌ ذِكِيٌّ يَنْتَشِرُ إِلَى الْغَيْرِ، وإلا فلها رِيحٌ.

أما المنافق الذي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ فهو كالريحانة طعمُها مُرٌّ؛ يعني: لو مُضِغْتَ لكن رائحتها
طيبة؛ لأن معه القرآنَ إلا إنه بنفسه خبيثٌ مُرٌّ.

وفي هذا: دليلٌ على أن المنافق قد يَكُونُ منه خيرٌ، وذلك بما معه مِنَ الْعِلْمِ وَالْقُرْآنِ إِذَا
نَشَرَهُ، وانتفعَ به الناسُ، لكن هو نفسه لَا يَنْتَفِعُ بِهِ؛ لأنه كافرٌ - عيادًا بالله - فلا يَنْتَفِعُ، كما قال

(١) أخرجه مسلم (٧٩٧).

تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٥٤].

أما المنافق الذي لا يقرأ القرآن، فهو منافق يُظهِر أنه مسلم، لكن لا يقرأ القرآن، فهذا مثل الحنظلّة، طعمها مرّ وليس لها رائحة؛ أي: ليس لها رائحة لتجذب الناس، وإن كان لها رائحة المرارة لكن ليست هي الرائحة الذكية التي تجذب الناس، ويتنفعون بها. ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٤٢٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النَّسَاءِ كَفَضْلِ الشَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ»^(١).

٥٤٢٩ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ نَوْمَهُ وَطَعَامَهُ فَإِذَا قَضَى نَهْمَهُ مِنْ وَجْهِهِ فَلْيُعَجِّلْ إِلَى أَهْلِهِ»^(٢).

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ». صَدَقَ رَحِمَهُ اللَّهُ، حتى في وقتنا الآن مع سهولة الرواحل فإن السفر قطعة من العذاب، وكان في السابق عذاباً بدنياً وقلبياً، أما الآن فهو عذاب قلبي، وقد يكونُ بدنياً أحياناً.

وفي هذا الحديث من الفوائد: أنه ينبغي للإنسان إذا قضى نَهْمَهُ مِنْ وَجْهِهِ؛ يعني: إذا قضى شُغْلَهُ الذي سافر من أجله أن يُعَجِّلَ إِلَى أَهْلِهِ وَلَا يَتَأَنَّى؛ لأنه قد يُقَوِّتُ مَصَالِحَ كَثِيرَةً بِفَقْدِهِ عَنْ أَهْلِهِ؛ ولأن بقاءه يُقَوِّتُ عَلَيْهِ أَيْضاً أَعْمَالَهُ الْخَاصَّةَ الَّتِي كَانَ يَعْمَلُهَا فِي مَحَلِّ إِقَامَتِهِ، وهذه من الآداب التي يُعَلِّمُهَا النَّبِيُّ ﷺ أُمَّتَهُ: أن الإنسان إذا سافر إلى مَحَلٍّ فِي حَاجَةٍ، فإنه ينبغي له من حين أن تنتهي حاجته أن يرجع إلى أهله؛ ليكونَ عندهم ويقومَ بشؤونهم ويرعاهم كما أمره الله ﷻ.

وربما يُؤْخَذُ منه: الإشارةُ على المحافظة على الوقت، والاعتناء به، وألَّا يُضَيِّعَ الإنسانُ إلَّا في فائدة؛ لأنه إذا كان مُسَافِراً وانتهت حاجته بَقِيَ مُتَعَطِّلاً، فليرجع حتى يتنفع بالوقت

(١) أخرجه مسلم (٢٤٣١).

(٢) أخرجه مسلم (١٩٢٧).

وَيَنْفَعُ أَهْلَهُ أَيْضًا.

وفيه أيضًا: إشارة إلى أن كل الأعمال إذا أنهيتها فلا ينبغي أن تبقى فيها، بل إذا انتهت فازحل، حتى مثلاً إذا دُعيت إلى وليمة، وانتهيت ولم يبق إلا كلام يُملأ به الفراغ فقط، فالأفضل أن تنصرف وأن تقوم؛ لأن بقاءك في هذه الحال مضیعة وقت لا فائدة منها. ثم قال البخاري رحمه الله:

٣١- باب الأدم.

٥٤٣٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ رَبِيعَةَ أَنَّهُ سَمِعَ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ: كَانَ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثُ سِنِينَ، أَرَادَتْ عَائِشَةُ أَنْ تَشْتَرِيَهَا فَتُعْتِقَهَا فَقَالَ أَهْلُهَا: وَلَنَا الْوَلَاءُ. فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «لَوْ شِئْتَ شَرَطْتِيهِ لَهُمْ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ». قَالَ: وَأُعْتِقْتُ فَخَيْرْتُ فِي أَنْ تَقَرَّ تَحْتَ زَوْجِهَا أَوْ تُفَارِقَهُ. وَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا بَيْتَ عَائِشَةَ، وَعَلَى النَّارِ بُرْمَةٌ تَفُورُ، فَدَعَا بِالْغَدَاءِ فَأَتَانِي بِخُبْزٍ وَأَدَمٍ مِنْ أَدَمِ الْبَيْتِ، فَقَالَ: «أَلَمْ أَرْ لَحْمًا». قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَكِنَّهُ لَحْمٌ تُصَدَّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ فَأَهْدَتْهُ لَنَا. فَقَالَ: «هُوَ صَدَقَةٌ عَلَيْهَا وَهَدِيَّةٌ لَنَا»^(١).

٣٢- باب الحلوى والعسل.

٥٤٣١- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ الْحَلْوَى وَالْعَسَلَ.

٥٤٣٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شَيْبَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي الْفُذَيْكِ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، عَنِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنْتُ أَلْزَمُ النَّبِيَّ ﷺ لِشَبَعِ بَطْنِي، حِينَ لَا أَكُلُ الْخَمِيرَ، وَلَا أَلْبَسُ الْحَرِيرَ، وَلَا يَخْدُمُنِي فُلَانٌ وَلَا فُلَانَةٌ، وَأَلْصِقُ بَطْنِي بِالْحَضَبَاءِ، وَأَسْتَقْرِئُ الرَّجُلَ الْآيَةَ وَهِيَ مَعِي كَيْ يَنْقَلِبَ بِي فَيُطْعِمَنِي، وَخَيْرُ النَّاسِ لِلْمَسَاكِينِ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ يَنْقَلِبُ بِنَا فَيُطْعِمُنَا مَا كَانَ فِي بَيْتِهِ حَتَّى إِنْ كَانَ لِيُخْرِجُ إِلَيْنَا الْعُكَّةَ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ فَتَشْتَقُّهَا فَنَلْعَقُ مَا فِيهَا.

(١) أخرجه مسلم (١٥٠٤).

الشاهد من حديث عائشة - الحديث الثاني - والله أعلم: أَنَّ السَّمْنَ يَكُونُ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ التَّمْرِ، فَيَكُونُ حَلْوَاءً، وَالْحَلْوَاءُ وَالْعَسَلُ كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يُحِبُّهُمَا؛ لِأَنَّ الْحَلَاوَةَ مِنَ الْأَذِّ الطَّعُومِ، وَكَانَ يُحِبُّ الطَّيِّبَ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْأَذِّ الْمَشْمُومَاتِ، وَكَانَ ﷺ طَيِّبًا، فَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ، وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ، وَإِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ يَمِيلُ إِلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الطَّيِّبَةِ الَّتِي فَطَرَ اللَّهُ تَعَالَى الْخَلْقَ عَلَى اسْتِحْسَانِهَا وَطَيِّبِهَا فَهُوَ عَلَامَةٌ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الطَّيِّبِينَ إِذَا كَانَتْ أَعْمَالُهُ طَيِّبَةً، وَإِلَّا فَقَدْ يُحِبُّ الطَّيِّبَ وَلَيْسَ بِطَيِّبٍ هُوَ، لَكِنْ كَوْنُهُ طَيِّبًا وَيُحِبُّ هَذَا الطَّيِّبَ فَقَدْ جَبَلَهُ اللَّهُ ﷻ عَلَى الْأَشْيَاءِ الْمَحْبُوبَةِ الطَّيِّبَةِ.

والحلواء والعسل من فوائدهما:

السهولة في الهضم، فينتفع الجسمُ بهما بسهولة، بخلاف الأطعمة الأخرى التي تحتاج إلى مجهود في الهضم.

وأيضاً من فوائد العسل: تنقية الدَّم، فقد قَالَ لي بعضُ الناس: إِنَّ شُرْبَ الْعَسَلِ بِالماءِ الساخنِ عَلَى الرَّيْقِ مِمَّا يُنْقِي الدَّمَّ.

وعلى كُلِّ حالٍ: فَإِنَّ فِيهَا فَوَائِدَ، لَكِنَّ الَّذِي يَهْمُنَا هُوَ الْفَائِدَةُ الشَّرْعِيَّةُ وَهِيَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ يُحِبُّ ذَلِكَ. فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّ مَحَبَّةَ هَذَا مِنَ الْأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ أَمْ مِنَ الْأُمُورِ الْفَطْرِيَّةِ؟
وَالْجَوَابُ: أَنَّ الثَّانِي أَظْهَرُ، لَكِنَّ هُنَيْئًا لِإِنْسَانٍ يُحِبُّ مَا يُحِبُّهُ الرَّسُولُ ﷺ، وَلَوْ كَانَ عَلَى سَبِيلِ الْفَطْرَةِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٣- بَابُ الدُّبَاءِ.

٥٤٣٣- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى مَوْلَى لَهُ خِيَاطًا، فَأَتَى بِدُبَاءٍ فَجَعَلَ يَأْكُلُهُ، فَلَمْ أَرَلْ أَحَبَّهُ مِنْذُ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُهُ^(١).

٣٤- باب الرَّجُلِ يَتَكَلَّفُ الطَّعَامَ لِإِخْوَانِهِ.

٥٤٣٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: كَانَ مِنَ الْأَنْصَارِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ أَبُو شُعَيْبٍ، وَكَانَ لَهُ غُلَامٌ لَحَامٌ فَقَالَ: اصْنَعْ لِي طَعَامًا أَدْعُو رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَامِسَ خَمْسَةٍ، فَدَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَامِسَ خَمْسَةٍ فَتَبِعَهُمْ رَجُلٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّكَ دَعَوْتَنَا خَامِسَ خَمْسَةٍ، وَهَذَا رَجُلٌ قَدْ تَبِعَنَا، فَإِنْ شِئْتَ أَذْنْتُ لَهُ، وَإِنْ شِئْتَ تَرَكْتَهُ». قَالَ: بَلْ أَذْنْتُ لَهُ^(١).

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: إِذَا كَانَ الْقَوْمُ عَلَى الْمَائِدَةِ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يُنَاقِلُوا مِنْ مَائِدَةٍ إِلَى مَائِدَةٍ أُخْرَى، وَلَكِنْ يُنَاقِلُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي تِلْكَ الْمَائِدَةِ أَوْ يَدْعُوا.
 * الشاهد: قوله: «اصنع لنا طعامًا». أي: لهذه الدعوة، فدلَّ هذا على أنَّه يجوز للإنسان إذا أَرَادَ أَنْ يَدْعُو أَحَدًا أَنْ يَصْنَعَ لَهُ الطَّعَامَ الْمُنَاسِبَ، بَحِثْ لَا يَكُونُ طَعَامُهُمْ هُوَ طَعَامَ الْبَيْتِ، بَلْ يَصْنَعُ لَهُمْ طَعَامًا خَاصًّا، وَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ وَلَا حَرَجَ فِيهِ، وَلَكِنْ لَا بَدَّ مِنْ أَنْ يُلَاحِظَ أَلَّا يَكُونَ فِيهِ إِسْرَافٌ بِالْكَمِّ أَوْ بِالْكَثْفِ.

* * *

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٥- باب مَنْ أَضَافَ رَجُلًا إِلَى طَعَامٍ وَأَقْبَلَ هُوَ عَلَى عَمَلِهِ.

٥٤٣٥- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ أَنَّهُ، سَمِعَ النَّضَرَ، أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ثُمَامَةُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ غُلَامًا أَمْسِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى غُلَامٍ لَهُ خِيَاطٌ، فَاتَاهُ بِقُصْعَةٍ فِيهَا طَعَامٌ وَعَلَيْهِ دُبَاءٌ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَّبِعُ الدُّبَاءَ، قَالَ: فَلَمَّا رَأَيْتُ ذَلِكَ جَعَلْتُ أَجْمَعُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، قَالَ: فَأَقْبَلَ الْغُلَامُ عَلَى عَمَلِهِ. قَالَ أَنَسٌ: لَا أَرَأَى أَحَبَّ الدُّبَاءِ بَعْدَ مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَنَعَ مَا صَنَعَ^(٢).
 * قوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَلَمَّا رَأَيْتُ ذَلِكَ جَعَلْتُ أَجْمَعُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ». يدلُّ على أن ما يفعله بعضُ

(١) أخرجه مسلم (٢٠٣٦).

(٢) أخرجه مسلم (٢٠٤١).

النَّاسِ مِنْ أَنَّهُ يَجْمَعُ اللَّحْمَ بَيْنَ يَدَيِ بَعْضِ النَّاسِ الْآكِلِينَ لَهُ أَصْلٌ فِي السَّنَةِ، وَهُوَ فَعَلَ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَإِقْرَارُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ، لَكِنْ جَرَتْ الْعَادَةُ مِنْ بَعْضِ النَّاسِ أَنَّهُ يَأْتِفُ مِنْ هَذَا أَنْفَةً عَظِيمَةً، وَإِذَا قَدَّمَ لَهُ أَحَدٌ شَيْئًا وَجَعَلَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ يَغْضَبُ وَيَقُولُ: هَلْ أَنَا صَبِيٌّ؟ مَا بَقِيَ إِلَّا أَنْ تَجْعَلَهَا فِي فَمِي. وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي، فَمَا دَامَ الرَّسُولُ ﷺ قَدْ أَقْرَأَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ يَجْمَعُ لَهُ الدُّبَاءَ، فَالَّذِي يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ لَا يَأْتِفَ مِنْ ذَلِكَ، وَلَكِنْ لَيْسَ مُلْزَمًا أَنْ يَأْكُلَ مَا قُرَّبَ إِلَيْهِ، بَلْ إِنْ شَاءَ أَكَلَهُ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهُ.

كَذَلِكَ لَوْ عَلِمَ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ يَصْنَعُ هَذَا مَجَامِلَةً وَخَجَلًا لَا عَنْ مَحَبَّةٍ وَانْقِيَادٍ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَقُولَ: لَا تُتْعِبْ نَفْسَكَ يَا أَخِي أَنَا أَفْعَلُ. وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ عَنْ رَغْبَةٍ وَاحْتِرَامٍ حَقِيقِيٍّ، فَلَا أَحْسَنُ أَنْ يَسْلُكَ مَا سَلَكَه النَّبِيُّ ﷺ؛ يَعْنِي: أَنْ يُقَرِّهَ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ إِنْ اشْتَهَى أَكَلَ وَإِنْ لَمْ يَشْتَهَ لَمْ يَأْكُلْ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٦- باب المَرَقِ.

٥٤٣٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ أَنَّ خَبَاطًا دَعَا النَّبِيَّ ﷺ لَطْعَامَ صَنْعَةٍ، فَذَهَبَتْ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَرَّبَ خُبْزَ شَعِيرٍ وَمَرَقًا فِيهِ دُبَاءٌ وَقَدِيدٌ، رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَّبِعُ الدُّبَاءَ مِنْ حَوَالِي الْقُصْعَةِ، فَلَمْ أَرَلْ أَحَبَّ الدُّبَاءَ بَعْدَ يَوْمَيْدٍ ^(١).

٣٧- باب القَدِيدِ.

٥٤٣٧- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أُتِيَ بِمَرَقَةٍ فِيهَا دُبَاءٌ وَقَدِيدٌ، فَرَأَيْتُهُ يَتَّبِعُ الدُّبَاءَ يَأْكُلُهَا ^(١).

٥٤٣٨- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَابِسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) انظر التعليق السابق.

عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: مَا فَعَلَهُ إِلَّا فِي عَامِ جَاعِ النَّاسِ، أَرَادَ أَنْ يُطْعِمَ الْغَنِيَّ الْفَقِيرَ، وَإِنْ كُنَّا لَنَرْفَعُ الْكُرَاعَ بَعْدَ خَمْسِ عَشْرَةَ وَمَا شَبِعَ آلُ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِنْ خُبْزٍ بَرٍّ مَادُومٍ ثَلَاثًا^(١).

٣٨- بَابُ مَنْ - نَاولَ أَوْ قَدَّمَ إِلَى صَاحِبِهِ - عَلَى الْمَائِدَةِ شَيْئًا.
قَالَ: وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: لَا بَأْسَ أَنْ يُنَاولَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَلَا يُنَاولَ مِنْ هَذِهِ الْمَائِدَةِ إِلَى مَائِدَةٍ أُخْرَى.
قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا بَأْسَ أَنْ يُنَاولَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا». هَذَا الْفِعْلُ قَدْ جَرَى بِهِ الْعُرْفُ عِنْدَنَا، كَانَ يَجِدُ مِثْلًا رَطْبَةً جَنِيَّةً طَيِّبَةً فَيَأْخُذُهَا وَيُعْطِيهَا مَنْ بِجَوَارِهِ.
قَوْلُهُ: «وَلَا يُنَاولُ مِنْ هَذِهِ الْمَائِدَةِ إِلَى مَائِدَةٍ أُخْرَى». هَذَا خِلَافُ عُرْفِنَا، فَلَا أَنْ إِذَا وَجَدُوا مِثْلًا صَحْنًا قَلَّ مِنْهُ اللَّحْمُ أَخَذُوا مِنَ الصَّحْنِ الَّذِي يَتَوَقَّرُ فِيهِ اللَّحْمُ، وَوَضَعُوهُ عَلَى الصَّحْنِ الْآخَرِ، وَلَا يَرُونَ فِي هَذَا بَأْسًا، أَمَا لَوْ كَانَ صَاحِبُ الْبَيْتِ يَرَى فِي هَذَا بَأْسًا، وَيَقُولُ: لَيْسَ لَكُمْ حَقٌّ أَنْ تَعْتَدُوا عَلَيَّ. فَهَذَا لَا يُفْعَلُ، وَلَكِنْ قَدْ جَرَى الْعُرْفُ الْآنَ أَنَّ النَّاسَ يُنَاولُونَ مِنْ مَائِدَةٍ إِلَى مَائِدَةٍ أُخْرَى وَلَا بَأْسَ، بَلْ أحيانًا إِذَا كَانُوا مِثْلًا عَلَى سِمَاطِينَ وَانْتَهَى أَهْلُ السِّمَاطِ الثَّانِي مِثْلًا، فَإِنَّهُمْ يَأْخُذُونَ مِمَّا عَلَى هَذَا السِّمَاطِ وَيُعْطُونَ أَصْحَابَ السِّمَاطِ الْأَوَّلِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٥٤٣٩- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: إِنَّ خِيَّاطًا دَعَا رَسُولَ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِبَطْعَامِ صَنْعَةٍ، قَالَ أَنَسُ: فَذَهَبْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى ذَلِكَ الطَّعَامِ، فَقَرَّبَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خُبْزًا مِنْ شَعِيرٍ وَمَرَقًا فِيهِ دُبَّاءٌ وَقَدِيدٌ، قَالَ أَنَسُ: فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَتَّبِعُ الدُّبَّاءَ مِنْ حَوْلِ الْقِصْعَةِ، فَلَمْ أَزَلْ أُحِبُّ الدُّبَّاءَ مِنْ يَوْمَئِذٍ. وَقَالَ ثُمَامَةُ، عَنْ أَنَسٍ: فَجَعَلْتُ أَجْمَعُ الدُّبَّاءَ بَيْنَ يَدَيْهِ^(٢).

(١) أخرجه مسلم (٢٩٧١).

(٢) سبق تخريجه.

٣٩- باب القِثَاءِ بِالرُّطْبِ.

٥٤٤٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ

اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْكُلُ الرُّطْبَ بِالْقِثَاءِ ^(١).

[الحديث ٥٤٤٠- طرفاه في: ٥٤٤٧، ٥٤٤٩].

قوله: «بَابُ الرُّطْبِ بِالْقِثَاءِ». الرُّطْبُ معروفٌ، والقِثَاءُ أيضًا معروفٌ في الحجازِ بهذا

الاسم، وعندنا معروفٌ باسمٍ آخر يُسَمَّى: الجَرَوُ أو الجَرَوُ، وهو قريبٌ من الخيارِ.

وصورةُ أَكْلِ الرُّطْبِ بِالْقِثَاءِ أَنْ تُجْعَلَ التَّمْرَةُ وَتُجْعَلَ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ هَذَا الْقِثَاءِ وَيَأْكُلُهَا

الإنسانُ، وهذا يَكُونُ لَهُ طَعْمٌ لَذِيذٌ جَدًّا أَحْسَنُ مِنَ الزُّبْدِ مَعَ التَّمْرِ، إِذَا كَانَ الْقِثَاءُ جَيِّدًا.

ولمسلم: يَأْكُلُ الْقِثَاءَ وَالرُّطْبَ وَإِنَّا جَمَعْنَا ﷺ بَيْنَهُمَا لِيَعْتَدِلَا، فَإِنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُصْلِحٌ

لِلْآخِرِ مُزِيلٌ لِأَكْثَرِ ضَرَرِهِ، فَالْقِثَاءُ مُسَكِّنٌ لِلْعَطَشِ مُنْعِشٌ لِلْقُوَى، مُشَّةٌ لَهَا فِيهِ مِنَ الْعَطْرِ،

مُطْفِئٌ لِحَرَارَةِ الْمَعِدَةِ الْمُتْلِهَةِ، غَيْرُ سَرِيعِ الْفَسَادِ، وَالرُّطْبُ حَارٌّ فِي الْأَوَّلِ، رَطْبٌ فِي الثَّانِيَةِ،

يُقَوِّي الْمَعِدَةَ الْبَارِدَةَ، لَكِنَّهُ مُعْطِشٌ سَرِيعُ التَّعَفُّنِ، مُعَكِّرٌ لِلْدَّمِ مَصْدَدٌ، فَقَابِلُ الشَّيْءِ الْبَارِدِ

بِالْمُضَادِّ لَهُ، فَإِنَّ الْقِثَاءَ إِذَا أُكِلَ مَعَهُ مَا يُصْلِحُهُ كَالرُّطْبِ أَوْ الزَّبِيبِ أَوْ الْعَسَلِ عَدَلَهُ، وَلِذَا كَانَ

مُسَمَّنًا لِلْبَدَنِ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ وَابْنِ مَاجَه، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: أَرَادَتْ أُمِّي أَنْ

تُسَمِّنَنِي بِدُخُولِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ أُقْبَلْ عَلَيْهَا بِشَيْءٍ، حَتَّى أَطْعَمَنِي الْقِثَاءَ بِالرُّطْبِ

فَسَمِنْتُ عَلَيْهِ كَأَحْسَنِ السَّمَنِ ^(٢).

وقد رَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: رَأَيْتُ فِي يَمِينِ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قِثَاءً، وَفِي شِمَالِهِ رُطْبَاتٌ، وَهُوَ يَأْكُلُ مِنْ ذَا مَرَّةٍ وَمِنْ ذَا مَرَّةٍ. لَكِنْ فِي إِسْنَادِهِ

أَصْرَمُ بْنُ حَوْشَبٍ ضَعِيفٌ جَدًّا، وَهَذَا وَإِنْ ثَبَتَ كَانَ يَأْكُلُ مِنْ يَدِهِ الْيُمْنَى مِنَ الشِّمَالِ رُطْبَةً

رُطْبَةً فَيَأْكُلُهَا مَعَ الْقِثَاءِ الَّتِي فِي يَمِينِهِ.

(١) أخرجه مسلم (٢٠٤٣).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٩٠٣)، وابن ماجه (٣٣٢٤).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٠ - باب.

٥٤٤١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَبَّاسِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ قَالَ:

تَضَيَّفْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ سَبْعًا، فَكَانَ هُوَ وَأَمْرَأَتُهُ وَخَادِمُهُ يَتَعَقِبُونَ اللَّيْلَ أَثْلَاثًا، يُصَلِّي هَذَا ثُمَّ يُوقِظُ هَذَا، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَصْحَابِهِ تَمْرًا، فَأَصَابَنِي سَبْعُ تَمَرَاتٍ إِحْدَاهُنَّ حَشْفَةٌ.

٥٤٤١ م - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَاءَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي

عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَنَا تَمْرًا، فَأَصَابَنِي مِنْهُ خَمْسٌ: أَرْبَعُ تَمَرَاتٍ وَحَشْفَةٌ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْحَشْفَةَ هِيَ أَشَدُّهُنَّ لِيْضْرَسِي.

❖ قَوْلُهُ: «فَأَصَابَنِي سَبْعُ تَمَرَاتٍ». وقال في الحديث الثاني: فأصابني منه خمس. وقد

جَرَتْ عَادَةُ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ فِي مِثْلِ هَذَا أَنْ يَحْمِلَهُ عَلَى تَعَدُّ الْقِصَّةِ، وَلَكِنْ إِذَا نَظَرْنَا إِلَى السِّيَاقِ فَإِنَّا لَا نَحْمِلُهُ عَلَى ذَلِكَ، وَلَكِنْ نَقُولُ بِالْتَرَجِيحِ، فَنُرْجِّحُ رَوَايَةَ: سَبْعِ تَمَرَاتٍ. عَلَى رَوَايَةِ: خَمْسِ تَمَرَاتٍ؛ لِأَنَّ الْوَهْمَ فِي هَذَا قَرِيبٌ، وَهُوَ أَقْرَبُ مِنْ تَعَدُّ الْحَادِثَةِ.

❖ وَقَوْلُهُ: «إِحْدَاهُنَّ حَشْفَةٌ». يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا قِصَّةٌ وَاحِدَةٌ، فَالْعَمَلُ عَلَى مَا سَبَقَ مِنْ

الرَّوَايَتَيْنِ: أَنَّ التَّمَرَاتِ كُنَّ سَبْعًا إِحْدَاهُنَّ حَشْفَةٌ.

قَالَ الْقَسْطَلَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

❖ قَوْلُهُ: «ثُمَّ رَأَيْتُ الْحَشْفَةَ هِيَ أَشَدُّهُنَّ لِيْضْرَسِي». فِي الْمَضْغِ. فِي الرِّوَايَةِ الْأُولَى هَذَا

الْبَابِ: أَصَابَنِي سَبْعُ تَمَرَاتٍ. فَقِيلَ: إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ وَهَمْ.

وَقِيلَ: وَقَعَ مَرَّتَيْنِ. وَاسْتَبْعَدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ؛ لِاتِّحَادِ الْمَخْرَجِ. وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ مِنْ

طَرِيقِ شُعْبَةَ، عَنْ عَبَّاسِ الْجَوَيْرِيِّ قَالَ: قَسَمَ سَبْعُ تَمَرَاتٍ بَيْنَ سَبْعَةٍ أَنَا فِيهِمْ.

وَعَنْدَ ابْنِ مَاجَهٍ وَالْإِمَامِ أَحْمَدُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بَلْفِظٍ: أَصَابَهُمُ الْجُوعُ، فَأَعْطَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ

تَمْرَةً تَمْرَةً. وَهُوَ يَدُلُّ بِالتَّعَدُّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

الظَّاهِرُ: أَنَّ الْقِصَّةَ وَاحِدَةٌ، وَأَنَّ التَّمَرَاتِ كُنَّ سَبْعًا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤١- بَابُ الرُّطْبِ وَالتَّمْرِ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: «وَهَزَى إِلَيْكَ النَّخْلَةَ تَسَاقُطُ عَلَيْكَ رُطْبًا جَنِيًّا».

٥٤٤٢- وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ صَفِيَّةَ، حَدَّثَنِي أُمِّي، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ شَبِعْنَا مِنَ الْأَسْوَدَيْنِ: التَّمْرَ وَالْمَاءَ^(١).

قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَهَزَى إِلَيْكَ النَّخْلَةَ تَسَاقُطُ عَلَيْكَ رُطْبًا جَنِيًّا»^(٢). قَالُوا: إِنْ الْفِعْلَ «هَزَى» قَدْ ضُمِّنَ مَعْنَى يَتَعَدَّى بِإِلَى؛ أَي: هَزَى وَضُمِّي إِلَيْكَ؛ لِيَكُونَ الْهَزُّ مِنْ نَاحِيَّتِهَا هِيَ.

وَقَوْلُهُ: «تَسَاقُطُ عَلَيْكَ»^(٣). يَعْني: بِمَجْرَدِ الْهَزِّ يَتَسَاقُطُ الرُّطْبُ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَتَفَضَّخُ بَلْ يَكُونُ رُطْبًا جَنِيًّا؛ يَعْني: كَأَنَّهُ مَجْنِيًّا بِسَهُولَةٍ، وَالْعَادَةُ أَنَّ النَّخْلَةَ إِذَا سَقَطَ مِنْهَا الرُّطْبُ فَإِنَّهُ يَتَفَضَّخُ وَيَتَمَرَّقُ، لَكِنْ هَذَا مِنْ آيَاتِ اللَّهِ ﷻ، امْرَأَةٌ مَآخِضُ تَهْزُ بِجَذَعِ النَّخْلَةِ وَلَيْسَ بِأَعْلَاهَا - وَالْهَزُّ بِأَعْلَاهَا أَهْوَنُ - وَمَعَ ذَلِكَ تَهْزُ النَّخْلَةُ وَيَتَسَاقُطُ الرُّطْبُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، جَنِيًّا لَا يَتَغَيَّرُ وَلَا يَتَفَضَّخُ بِالسَّقُوطِ.

وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ قَوْلُهُ: «رُطْبًا جَنِيًّا»^(٤). وَقَدْ ذَكَرَ الْأَطْبَاءُ أَنَّ مِنْ أَحْسَنِ مَا يَكُونُ لِلْمَرْأَةِ الْمَآخِضِ - يَعْني: النَّفْسَاءُ - أَكْلُ الرُّطْبِ، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَسِّرُ لِمَرْيَمَ رَحِمَهَا اللَّهُ هَذِهِ النَّخْلَةَ.

وَكُلُّ شَيْءٍ فِيهِ مَنْفَعَةٌ فَإِنَّهُ فِي الْمَعْنَى الْعَامِ لِلشَّرِيعَةِ يَكُونُ مَأْمُورًا بِهِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٤٤٣- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ بِالْمَدِينَةِ يَهُودِيٌّ، وَكَانَ يُسَلِّفُنِي فِي تَمَرِي إِلَى الْجَذَاذِ، وَكَانَتْ لِحَابِرِ الْأَرْضِ الَّتِي بِطَرِيقِ رُومَةَ، فَجَلَسْتُ فَخَلَا عَامًّا فَجَاءَنِي الْيَهُودِيُّ عِنْدَ الْجَذَاذِ وَلَمْ أَجِدْ مِنْهَا شَيْئًا، فَجَعَلْتُ أَسْتَنْظِرُهُ إِلَى قَابِلٍ فَيَأْتِي، فَأَخْبَرَ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: «امْشُوا نَسْتَنْظِرْ لِحَابِرِ مِنْ الْيَهُودِيِّ».

فَجَاءُونِي فِي نَحْلِي فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يُكَلِّمُ الْيَهُودِيَّ فَيَقُولُ: أَبَا الْقَاسِمِ لَا أَنْظِرُهُ. فَلَمَّا رَأَى النَّبِيُّ ﷺ قَامَ فَطَافَ فِي النَّحْلِ، ثُمَّ جَاءَهُ فَكَلَّمَهُ فَأَبَى، فَقُمْتُ فَجِئْتُ بِقَلِيلٍ رُطْبٍ فَوَضَعْتُهُ بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ فَأَكَلَ ثُمَّ قَالَ: «أَيْنَ عَرِيضُكَ يَا جَابِرُ؟». فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ: «افْرُشْ لِي فِيهِ». فَفَرَشْتُهُ، فَدَخَلَ فَرَقْدَ ثُمَّ اسْتَيْقَظَ، فَجِئْتُهُ بِقُبْضَةٍ أُخْرَى فَأَكَلَ مِنْهَا، ثُمَّ قَامَ فَكَلَّمَ الْيَهُودِيَّ فَأَبَى عَلَيْهِ، فَقَامَ فِي الرُّطَابِ فِي النَّحْلِ الثَّانِيَةِ ثُمَّ قَالَ: «يَا جَابِرُ جُدَّ وَأَقْضِ». فَوَقَفَ فِي الْجَذَازِ فَجَذَذْتُ مِنْهَا مَا قَضَيْتُهُ وَفَضَّلَ مِنْهُ، فَخَرَجْتُ حَتَّى جِئْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَبَشَّرْتُهُ فَقَالَ: «أَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ». عُرْشٌ وَعَرِيضٌ بِنَاءً. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَعْرُوشَاتٍ: مَا يُعْرَشُ مِنَ الْكُرُومِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، يُقَالُ عُرُوشُهَا: أَبْنَيْتُهَا.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: فَخَلَا لَيْسَ عِنْدِي مُقَيَّدًا. ثُمَّ قَالَ: فَجَلَّى لَيْسَ فِيهِ شَكٌّ.

فِي هَذَا الْحَدِيثِ آيَةٌ مِنَ آيَاتِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وفيه: جَوَازُ الْإِسْلَافِ فِي الثَّمَرِ، ومعنى الْإِسْلَافِ فِي الثَّمَرِ: أَنْ أُعْطِيَ شَخْصًا دِرَاهِمَ بَتَمْرِ مُؤَجَّلٍ؛ أَي: يَكُونُ الثَّمَنُ مُعَجَّلًا وَالثَّمَنُ مُؤَجَّلًا، وَأَكْثَرُ التَّعَامُلِ بِالْأُيُودِ يَكُونُ بِالْعَكْسِ؛ أَي: الْأَكْثَرُ أَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ هُوَ الْمُؤَجَّلُ وَالثَّمَنُ هُوَ الْمُعَجَّلُ، لَكِنْ أحيانًا يَكُونُ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ، فَقَدْ يَكُونُ الرَّجُلُ مُحْتَاجًا إِلَى الدِّرَاهِمِ فَيَأْخُذُ دِرَاهِمَ بَتَمْرِ مُؤَجَّلٍ إِلَى سَنَةٍ، أَوْ إِلَى سَنَتَيْنِ، أَوْ إِلَى ثَلَاثَةٍ، كَمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسَلِّفُونَ فِي الثَّمَارِ السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ، فَقَالَ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلْيُسَلِّفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ»^(١). وَهَذَا فِيهِ مِياسَرَةٌ عَلَى الْمُتَنَفِّعِ بِالدِّرَاهِمِ، وَعَلَى الَّذِي بَذَلَ الدِّرَاهِمَ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الَّذِي بَذَلَ الدِّرَاهِمَ سَوْفَ يَأْخُذُ هَذَا الطَّعَامَ مِنْ ثَمَرٍ أَوْ غَيْرِهِ بِأَقَلِّ مِنْ سَعَرِهِ الْحَاضِرِ، فَإِذَا كَانَ الصَّاعُ بِدِرْهَمٍ فَسَيَأْخُذُهُ بِدِرْهَمٍ إِلَّا شَيْئًا؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ الْمُنْجَزَ لَيْسَ كَالشَّيْءِ الْمَوْجَّلِ.

فَهَذَا الرَّجُلُ الْيَهُودِيُّ كَانَ قَدْ أَسْلَفَ فِي تَمَرٍ إِلَى الْجَدَادِ، وَلَكِنَّهُ فِي سَنَةٍ مِنَ السَّنِينَ لَمْ يَكُنْ

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٢٢٣٩)، وَمُسْلِمٌ (١٦٠٤).

التَّمَرُ كَثِيرًا، فَطَلَبَ جَابِرٌ هَيْئَتَهُ مِنْهُ أَنْ يُنْظِرَهُ فَأَبَى، فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ بِالْأَمْرِ، فَخَرَجَ ﷺ إِلَى هَذَا الْحَائِطِ لَعَلَّهُ يَسْتَنْظِرُ الْيَهُودِيَّ، وَلَكِنَّ الْيَهُودِيَّ أَبَى أَنْ يُنْظِرَهُ.

فَفِي هَذِهِ الْقِصَّةِ مِنَ الْفَوَائِدِ غَيْرُ مَا ذَكَرْنَا: جَوَازُ مَعَامَلَةِ الْيَهُودِ، وَجْهٌ ذَلِكَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْرَبَ جَابِرَ عَلَى ذَلِكَ، وَمِنَ الْمَعْلُومِ: أَنَّ الْيَهُودَ يَأْخُذُونَ الرِّبَا وَيَتَعَامَلُونَ بِهِ، فَيَتَفَرَّغُ عَلَى هَذِهِ الْفَائِدَةِ: جَوَازُ مَعَامَلَةِ الْإِنْسَانِ الَّذِي يُعَامِلُ بِالرِّبَا إِذَا كَانَتْ الْمَعَامَلَةُ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ لَيْسَ فِيهَا مَحْظُورٌ.

وَفِيهَا أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ السَّلَمِ؛ لِقَوْلِهِ: يُسَلِّفُنِي فِي تَمَرِي.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلِ السَّلَمُ عَلَى وَفْقِ الْقِيَاسِ، أَوْ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ عَلَى وَفْقِ الْقِيَاسِ، خِلَافًا لِمَنْ قَالَ: إِنَّهُ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ، وَأَنَّ النَّظَرَ يَقْتَضِي تَحْرِيمَهُ، لَكِنْ أُجِيزَ لِلْحَاجَةِ؛ ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ السَّلَمَ هُوَ بَيْعٌ مَعْدُومٌ، وَالْمَعْدُومُ غَيْرُ مَقْدُورٍ عَلَى تَسْلِيمِهِ، فَالنَّظَرُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مُحَرَّمًا.

وَجَوَابُنَا عَلَى ذَلِكَ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ السَّلَمَ لَيْسَ بَيْعٌ مَعْدُومٌ؛ لِأَنَّكَ لَسْتَ تَبِيعُ تَمَرًا مَعِينًا؛ أَيْ: أَنَّكَ لَسْتَ تُسَلِّمُ فِي تَمَرِ هَذِهِ النَّخْلَةِ الْمَعِينَةِ، إِنَّمَا تُسَلِّمُ فِي تَمَرٍ فِي ذِمَّةِ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ يَأْتِي لَكَ بِمَا أَسْلَمْتَ فِيهِ مِنْ هَذَا النَّخْلِ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ بَيْعٌ شَيْءٍ مَعِينٍ مَعْدُومٍ.

وَبِهَذَا نَفَيْتُمَا أَنَّهُ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ.

ثُمَّ نَقُولُ: وَجْهٌ كَوْنُهُ مُوَافِقٌ لِلْقِيَاسِ: مَا يَخْصُلُ فِيهِ مِنَ الْمَصْلَحَةِ لِلطَّرَفَيْنِ جَمِيعًا، وَدَفْعُ الْحَاجَةِ، وَالْأَصْلُ فِي حِلِّ الْبَيْعِ هُوَ الْمَصْلَحَةُ وَدَفْعُ الْحَاجَةِ: فَأَصْلُ أَنْ أُعْطِيَكَ دِرَاهِمَ وَتُعْطِيَنِي السَّلْعَةَ هُوَ أَنْ فِي ذَلِكَ دَفْعُ حَاجَةٍ لِي أَنَا وَمَصْلَحَةٌ لَكَ أَنْتَ؛ لِأَنَّكَ تَسْتَفِيدُ فِي الْغَالِبِ؛ فَيَكُونُ إِذْنٌ عَلَى وَفْقِ الْقِيَاسِ.

وَفِيهَا: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ تَأْجِيلِ السَّلَمِ إِلَى الْجَدَادِ؛ لِقَوْلِهِ: فِي تَمَرِي إِلَى الْجَدَادِ. وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ:

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ السَّلَمُ إِلَى الْجَدَادِ؛ لِأَنَّهُ مَجْهُولٌ، فَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَجُذُّ فِي وَقْتٍ مُبَكِّرٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَأَخَّرُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ جَائِزٌ. وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: حَدِيثُ جَابِرٍ: أَنَّهُ أَسْلَمَ إِلَى الْجَدَادِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: أَيْ شَيْءٍ نَعْتَبِرُهُ، هَلِ هُوَ أَوَّلُ الْجَدَادِ أَوْ آخِرُهُ؟

فالجواب: الوَسْطُ، إذا تنازع الطرفان فالوَسْطُ، وإن تَصَالَحَا فالْمُعْتَبَرُ جَدَادُ النَّخْلِ الذي لِلْمُسْلِمِ إليه؛ لأنَّ هذا هو الْأَرْفَقُ، وهو الذي جَرَتْ به العادة غالبًا.

وفيه أيضًا: أَنَّهُ إذا لم يَحْصُلِ الْمُسْلِمُ فيه وقتَ الْحُلُولِ فَإِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ أَي: الْمُسْلِمِ الذي سلم الدراهم، أن يَصْبِرَ أو يَأْخُذَ دراهمه.

وهل له أن يُقَوِّمَ الثَّمَرَ وَيَأْخُذَ قِيَمَةَ الثَّمَرِ؟

الجواب: لا، ليس له إِلَّا أن يَفْسَخَ أو يَنْتَظِرَ، أمَّا أن يَقُولَ: والله هذه السَّنَةُ التَّمَرُ فيها قليلٌ وهو غالي، وأنا أَلْزِمُكَ أن تَشْتَرِيَ. فإن هذا لا يَلْزِمُهُ، إذا كان الغَلَاءُ على خلافِ المَعْهُودِ في مثل هذا الوقت.

ومن فوائد الحديث أيضًا: جَوَازُ طَلَبِ الْإِنْظَارِ مِنَ الْغَرِيمِ؛ لقوله: فَجَعَلْتُ اسْتَنْظَرُهُ إِلَى قَادِمٍ؛ يَعْنِي: إِلَى سَنَةٍ ثَانِيَةٍ؛ أَي: يَقُولُ له: اصْبِرْ إِلَى السَّنَةِ الثَّانِيَةِ. وَلَكِنَّهُ أَيْ، وَلَا يُعَدُّ هَذَا مِنْ سَوَالِ النَّاسِ؛ أَي: لَا يُعَدُّ مِنَ السُّوَالِ الْمَذْمُومِ؛ لِأَنِّي لَمْ أَطْلُبْ أَنْ يُعْفِيَنِي، وَإِنَّمَا طَلَبْتُ الْإِنْظَارَ لِدَعَاءِ الْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ، فَقَدْ لَا يَكُونُ عِنْدِي شَيْءٌ حِينَمَا يَحِلُّ الْأَجَلُ فَأَطْلُبُ مِنْهُ الْإِنْظَارَ، وَجَابِرٌ ~~هَلَفَ~~ قد فَعَلَ هَكَذَا.

ومن فوائد الحديث: جَوَازُ اسْتِصْحَابِ الْإِنْسَانِ لِأَصْحَابِهِ، أو مَشْرُوعِيَّةُ اسْتِصْحَابِهِ لَهُمْ، لقولِ الرَّسُولِ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: «امْشُوا»؛ لِأَنَّهُ قد يَكُونُ في هَذَا خَيْرٌ وفَوَائِدُ:

منها: أَن مَشْيَ الْأَصْحَابِ مَعَ الْإِنْسَانِ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْعِزِّ، لِأَسِيًّا أَنَّهُ ﷺ كَانَ سَيَخْرُجُ إِلَى الْحِيطَانِ، وَالْحِيطَانُ قد تَكُونُ خَارِجَ الْمَدِينَةِ.

وفيه أيضًا: أَنَّهُ قد يَحْتَاجُهُمْ لَشَيْءٍ فَيَسْتَعِينُ بِهِمْ.

ومن فوائد الحديث: جَوَازُ مُحَاطَةِ صَاحِبِ الْحَقِّ وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مَرْتَبَةً مِمَّنْ يُحَاطُهُ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَلَّمَ الْيَهُودِيَّ أَنْ يُنْظَرَ جَابِرًا، وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَرْتَبَةَ الْيَهُودِيِّ لَيْسَ بِشَيْءٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَرْتَبَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

ومن فوائد الحديث: إِكْبَارُ الْيَهُودِ لِلرَّسُولِ ﷺ؛ لقوله: أبا القاسم.

وفيه: اسْتِكْبَارُهُمْ عَنِ الْحَقِّ؛ لَعْدُولِ هَذَا الْيَهُودِيِّ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ، مَعَ أَنَّهُ قد كَنَاهُ وَقَالَ

له: أبا القاسم. ومعروفٌ أَنَّ نَدَاءَ الْإِنْسَانِ بِكُنْيَتِهِ مِنْ بَابِ التَّعْظِيمِ، كَمَا يَقُولُ الشَّاعِرُ:

أَكْنِيهِ حِينَ أَنْدَابِهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا الْقُبْهَ وَالسَّوْءَةَ اللَّقْبُ

فَقَالَ: أَكْنِيهِ. يَعْنِي: أَذْعُوهُ بِكُنْيَتِهِ فَأَقُولُ: يَا أَبَا فَلَانٍ.

وفيه: استكبار اليهودي عن الحق؛ لأنَّ الواجب عليه أن يقول: يا رسول الله. لكنه استكبر عن ذلك والعياذُ بالله.

وفيه: أنَّ الرسول ﷺ كان يأتي الأشياء بعد الروية والنظر؛ لأنه بعد أن كلمه وأبى ذهب يطوف بالنخل وينظر: هل يمكن أن ينظره؟ أو هل يمكن أن يستوفي من النخل؟ حتى إذا تكلم يكون قد تكلم على بصيرة، وهكذا ينبغي للإنسان إذا تكلم في الأمور أن لا يأخذها جزأفاً، بل ينظر في الأمر ويُقدِّر قبل أن يتكلم، حتى يكون على بصيرة من أمره.

وفيه أيضاً: دليل على جواز تصرف الإنسان بالشيء اليسير، وإن كان عليه دين؛ لأنَّ جابراً قدَّم إلى النبي ﷺ شيئاً من الرطب مع أن ثمر نخله لا يكفي، لكن هذا مما جرت به العادة؛ لأنه مثل الطعام وما أشبه ذلك.

فلو استضفت شخصاً مثلاً فقدمت له ضيافته فلا بأس به.

ومن فوائد الحديث أيضاً: جواز ترفه الإنسان بطلب الظل، ولا يقال: إنَّ هذا من باب الركون إلى الدنيا؛ لأنَّ الرسول ﷺ قال لجابر: «أين عريشك؟» ليستظلَّ به، وكان بإمكانه ﷺ أن يستظلَّ بظل النخل، لكن العريش أكثر ظلاً.

وفيه أيضاً: جواز استفراش الفراش، ولا يقال: نَمَّ على الأرض؛ لأنَّ النبي ﷺ طلب من جابر أن يفرش له، وكون بعض الناس الآن ممن ينتمي إلى الزُّهد، يقول: لا تفرش لي. وبنام على الأرض، نقول: هذا لا بأس به، لكن الكمال ألا يمتنع الإنسان عما أباح الله له إلا لسبب شرعي، فإن كان هناك سبب شرعي بحيث أنك تخشى أن يتكلف هذا الرجل بقرشه لك، فهنا لا بأس أن تقول له: لا تفرش. وإلا فتمتع بما أباح الله لك، كما فعل الرسول ﷺ.

وفيه: دليل على أنَّه لا ينبغي للإنسان أن يتكلف الأمور، لا في العبادات ولا في العادات، فلا تكلف نفسك ولا تعب نفسك، خلافاً لمن توهم في بعض النصوص أن الإنسان ينبغي له أن يتكلف، فقد سألتني أحد الإخوة عن رجل يقول: إنَّه ينبغي أن يطلب الماء البارد

لِتَوَضَّأَ بِهِ وَيَغْتَسِلَ بِهِ، وَعَلَى قَاعِدَتِهِ: كَلِمًا كَانَ أبردَ فَهُوَ أَفْضَلُ وَأَكْثَرُ أَجْرًا، وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِ الرِّسُولِ ﷺ: «إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ»^(١). وَقَوْلُهُ ﷺ: «إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ فِي السَّبَرَاتِ»^(٢). فَقَالَ: يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يَتَقَصَّدَ الْمِيَاءَ الْبَارِدَةَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَكُونَ دَاخِلًا فِي مَا يَرْفَعُ اللَّهُ بِهِ الدَّرَجَاتِ وَيُكَفِّرُ بِهِ الْخَطَايَا.

وهذا مِنَ الْفَهْمِ الْخَطَأِ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ بِالْحَدِيثِ أَلَّا تَمْنَعَكَ الْمَشَقَّةُ أَوْ بَرُودَةُ الْمَاءِ عَنْ إِسْبَاغِ الْوُضُوءِ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنْ تَقْصِدَ هَذَا الشَّيْءَ، فَاللَّهُ ﷻ يَقُولُ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. فَإِذَا كَانَ عِنْدِي مِثْلًا مَاءً سَاخِنًا مَلَأْتُهُ لِلطَّبِيعَةِ، ثُمَّ أَقُولُ: لَا أَتَوَضَّأُ بِهِ أَوْ لَا أَغْتَسِلُ بِهِ. ثُمَّ أَبْحَثُ عَنِ الْمَاءِ الْبَارِدِ فَهَذَا خَطَأٌ وَضَلَالٌ فِي الْفَهْمِ.

نَعَمْ، إِذَا لَمْ أَجِدْ إِلَّا هَذَا الْمَاءَ الْبَارِدَ لَا أَقُولُ: سَوْفَ أَتْرُكُ الْوُضُوءَ. كَمَا حَدَّثَ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ جَاءَ يَسْأَلُ وَيَقُولُ: وَجِبَ عَلَيْهِ غُسْلٌ، وَفُرْجَةُ الْحَمَّامِ لَيْسَ فِيهَا بَابٌ، فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ أَتَيْمَمَ؟ لَأَنِّي أَخْشَى أَنْ يَدْخُلَ عَلَيَّ الْهَوَاءُ، وَأَنَا فِي الْحَمَّامِ؟ فَخَنَ لَوْ فَتَحْنَا هَذَا الْبَابَ لَفَتَحَ بَعْضُ النَّاسِ الْفُرْجَةَ؛ لِيَتَعَلَّلَ بِهَا وَيَقُولُ: أَتَيْمَمُ. بَلْ نَقُولُ لِهَذَا الرَّجُلِ: ضَعْ عَلَى الْفُرْجَةِ خِرْقَةً أَوْ رِدَاءً وَاعْتَسِلْ.

أَمَّا إِذَا حَدَّثَ وَتَجَمَّدَتِ الْمِيَاءُ وَوَقَفَتْ، وَلَمْ تَصِلْ إِلَى السَّخَّانَاتِ - كَمَا حَدَّثَ الْبَارِحَةَ، فَقَدْ وَصَلَتْ دَرَجَةُ الْحَرَارَةِ إِلَى تِسْعِ دَرَجَاتٍ تَحْتَ الصُّفْرِ - وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ شَيْءٌ يُسَخِّنُ بِهِ الْمَاءَ، فَهَلْ يَنْتَظِرُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، أَوْ يَتَيْمَمُ؟

نَقُولُ: الثَّانِي؛ أَيُّ: يَتَيْمَمُ؛ لِثَلَاثِ خُرُوجِ الْوَقْتِ إِذَا عَجَزَ عَنِ الْمَاءِ، أَمَّا إِذَا كَانَ يَجِدُهُ قَرِيبًا مِنْهُ فِي الْخَزَائِنَاتِ الْعَامَّةِ مِثْلًا، فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَطْلُبَهُ فِي الْخَزَائِنَاتِ الْعَامَّةِ.

وَلَوْ قَرَضْنَا أَنَّ بَعْضَ الْمَسَاجِدِ تَكُونُ خَزَائِنَاتُهَا لَيْسَتْ عَالِيَةً وَغَيْرَ مُثْلَجَةٍ فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَوَضَّأَ مِنْهَا.

لَكِنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى النَّاسِ وَيَقْرَعَ الْأَبْوَابَ وَيَقُولُ: أَعْطُونِي. وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٥١).

(٢) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١٥٧٣)، وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَجْمَعِ الزَّائِدِ» (٣٦/٢): «رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ وَفِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمَلِكِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ». اهـ.

في الماء: يجبُ عليه قَبُولُهُ هَبَّةً لَا اسْتِيْهَابَهُ. قَبُولُهُ هَبَّةً؛ يَعْنِي: أَنَّهُ يُوَهَّبُ لَهُ. لَا اسْتِيْهَابَهُ؛ يَعْنِي: أَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَطْلُبُ مِنَ النَّاسِ أَنْ يُعْطَوْهُ، لَكِنْ إِنْ وَجَدَهُ يُبَاعُ فَعَلِيهِ أَنْ يَشْتَرِيَهُ.

عَلَى كُلِّ حَالٍ: أَقُولُ إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُشَدِّدَ عَلَى نَفْسِهِ، فَهَذَا النَّبِيُّ ﷺ سَيِّدُ الْوَرَعَيْنِ وَالزُّهَادِ قَالَ لِجَابِرٍ: «أَيْنَ عَرِيْشُكَ؟». وَقَالَ: «أَفْرَشَ لِي فِيهِ» أَيْضًا.

وَفِيهِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ النَّوْمِ بَعْدَ الْأَكْلِ؛ لِقَوْلِهِ: فَأَكُلُ، ثُمَّ قَالَ: «أَيْنَ عَرِيْشُكَ؟». ثُمَّ رَقَدَ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ. وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَعُودُ إِلَى الطَّبِّ؛ أَيُّ: هَلْ يَتَضَرَّرُ الْإِنْسَانُ إِذَا نَامَ بَعْدَ الْأَكْلِ مَبَاشَرَةً أَوْ لَا يَتَضَرَّرُ؟ أَنَا لَيْسَ عِنْدِي فِيهَا عِلْمٌ مِنَ النَّاحِيَةِ الطَّبِّيَّةِ، لَكِنْ الْإِنْسَانُ طَبِيبٌ نَفْسِهِ، فَإِنْ كَانَ قَدْ جَرَّبَ أَنَّهُ يَتَضَرَّرُ فَلَا يَنَامُ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ، حَتَّى يَخْفَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَتَضَرَّرُ فَلَا بَأْسَ، وَقَدْ يُفَرِّقُ بَيْنَ مَنْ مَلَأَ بَطْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ أَكَلَ قَلِيلًا.

وَفِيهِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى تَكَرُّرِ الشِّفَاعَةِ، وَأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَتَرَفَّعُ عَنِ التَّكَرُّارِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ إِذَا شَفَعَ مَرَّةً ثُمَّ رُدَّ تَرَكَ، فَهَذَا النَّبِيُّ ﷺ كَلَّمَ الْيَهُودِيَّ أَوَّلًا، ثُمَّ كَلَّمَهُ ثَانِيًا، ثُمَّ كَلَّمَهُ ثَالِثًا، فَالَّذِي يَنْبَغِي مَا دَامَتِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا رَجَاءٌ أَنْ تَكَرَّرَ الطَّلَبُ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقْتَرَنَ بِالْحَالِ مَا يَوْجِبُ تَرْكَ الْإِلْحَاحِ، فَهَذَا شَيْءٌ آخَرُ، إِنَّمَا الْأَصْلُ أَنَّ الْإِلْحَاحَ فِي الشِّفَاعَةِ لَا يُعَدُّ مَذْمُومًا؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِنَّمَا يُلِحُّ لغيرِهِ لَا لِنَفْسِهِ.

وَفِيهِ أَيْضًا: آيَةٌ مِنَ آيَاتِ الرُّسُولِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ قَضَى الدَّيْنَ مِنْ هَذَا التَّمَرِ الَّذِي كَانَ الْيَهُودِيُّ يَأْبَى أَنْ يَأْخُذَهُ أَوْ يَسْتَنْظِرَهُ، وَمَعَ ذَلِكَ قَضَى دَيْنَهُ وَفَضَّلَ مِنْهُ فَضْلَةً، وَهَذَا لَهُ نِظَائِرٌ كَثِيرَةٌ؛ أَيُّ: تَكَثُّرُ النَّبِيِّ ﷺ فِي الطَّعَامِ.

وَمِنْ فَوَائِدِهِ: أَنَّهُ قَدْ وَرَدَ فِي بَعْضِ الْأَفَاظِ أَنَّهُمْ عَرَضُوا عَلَى الْيَهُودِيِّ أَنْ يَأْخُذَ التَّمَرَ عَنِ السَّلَامِ الَّذِي عَلَيْهِ، وَلَكِنَّهُ أَبَى؛ لِأَنَّهُ قَلِيلٌ، فَأَخَذَ مِنْهُ الْعُلَمَاءُ: أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَقْضِيَ الدَّيْنَ جُزْأً وَإِنْ كَانَ مُقَدَّرًا، بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ دَيْنِهِ أَوْ أَقَلَّ، أَوْ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ فَوْقَ دَيْنِهِ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ فِيهِ تَرَدُّدٌ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ.

مِثَالُهُ: أَنْتَ تَطْلُبُ مِنِّي مِائَةَ صَاعٍ تَمَرٍ. فَقُلْتُ: هَذَا نَخْلِي خُذْهُ عَنْ هَذِهِ الْمَائَةِ. نَقُولُ: هَذَا لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ: إِمَّا أَنْ نَعْلَمَ أَنَّهُ لَا يَصِلُ إِلَى الْمَائَةِ أَوْ نَعْلَمَ أَنَّهُ أَكْثَرُ مِنَ الْمَائَةِ. فِي هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ يَجُوزُ؛ لِأَنَّا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّهُ أَقَلُّ مِنَ الْمَائَةِ، فَإِنَّ صَاحِبَ الْحَقِّ قَدْ

تنازل عن بعض حَقِّه وهذا لا بأس به، وإن علمنا أنه أكثر، فإن المطلوب قد رضي بالزيادة في الوفاء، وهذا أيضًا جائز.

لكن إذا كنا لا نذري: هل يزيد أو ينقص صار حرامًا؛ لأنَّ فيه غررًا، إذ إنه قد يزيد فيكون الطالب غانمًا والمطلوب غارمًا، وقد ينقص فيكون المطلوب غانمًا والطالب غارمًا، وهذا نوع من المنسِر.

وهذه المسألة تكون في التمر وفي غير التمر، فقد اشترى من شخص أوزانًا معلومة من اللحم ويكون عنده كومة من اللحم أخرى فيقول: خذها عن أوزانك. فنقول: في هذا تفصيل: فإما أن نعلم أنه أقل أو أكثر أو نشك، فإذا علمنا فالأمر جائز، وإن شكنا فالأمر لا يجوز؛ لأنه ميسر فلا يذري أحدنا غانمًا أو غارمًا.

وفيه: مشروعية التبشير بما يسر؛ لأنَّ جابرًا بشر النَّبِيَّ ﷺ بما حصل.

لكن هل كان تبشيره إياه بما أعطاه الله تعالى من الآيات، أو بما حصل من الآيات، أو كان تبشيره إياه ببراءة ذمَّة جابر، أو كان بهما جميعًا؟
نقول: قول الرسول: «أشهد أني رسول الله». يظهر منه أنه بشره بالآيات التي وقعت له؛ يعني: أن هذه الآية دالة على أن محمدًا رسول الله ﷺ.

ويمكن أن نقول: على الأمرين جميعًا؛ لأنه لا شك أن الرسول ﷺ سيفرح إذا قضى جابر دينه.

المهم: أن هذا أصل في البشارة بالشيء.

وفيه دليل - أيضًا - على أنه يجب على الرسول ﷺ أن يشهد لنفسه بالرسالة لقوله: «أشهد أني رسول الله». وهو كذلك.

وفيه أيضًا: دليل على أنه ينبغي للإنسان عند وجود الآيات المقررة أن يؤكد ذلك باليقين؛ لأنَّ الرسول ﷺ لما بلغه ما بلغه أكد هذا باليقين؛ أي: أنه مُستيقن أنه رسول الله ﷺ؛ لما حصل على يده من البركة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٢- بَابُ أَكْلِ الْجُمَارِ.

٥٤٤٤- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُجَاهِدٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ جُلُوسٌ، إِذَا أَتَى بِجُمَارٍ نَخْلَةٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ لِمَا بَرَكَتُهُ كَبَرَكَةُ الْمُسْلِمِ». فَظَنَنْتُ أَنَّهُ يَعْنِي النَّخْلَةَ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ هِيَ النَّخْلَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، ثُمَّ التَفْتُ فَإِذَا أَنَا عَاشِرُ عَشْرَةٍ أَنَا أَحَدُهُمْ فَسَكَتُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هِيَ النَّخْلَةُ» ^(١).

ليس في هذا الحديث شاهدٌ للترجمة؛ لأنه ليس فيه أنه أكل هذا الجُمَارَ، والبخاريُّ من عادته رَحِمَهُ اللَّهُ أنه إذا كان هناك لفظٌ ليس على شرطه أشارَ إليه في الحديث، وربما يكونُ على شرطه، ولكنه ذكره في موضع آخر.

فلهذا يُحْتَمَلُ أن البخاريَّ رَحِمَهُ اللَّهُ ذَكَرَ الحديثَ في سياقٍ آخرَ فيه أن الرسولَ ﷺ أَكَلَهُ أو أَنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ قد عَلِمَ أن ذلك وردَ في سندٍ آخر ليس على شرطه. والجُمَارُ: هو قَلْبُ النَّخْلَةِ، فأغصانُ النَّخْلَةِ يكونُ لها قَلْبٌ أبيضُ يُسَمَّى جُمَارًا، وأحيانًا يكونُ الجُمَارُ في القنوَ إذا قُطِعَ مِنْ أَصْلِهِ.

والمؤلفُ رَحِمَهُ اللَّهُ استدلَّ بهذا الحديثِ على جوازِ أكلِ الجُمَارِ وهو كذلك. وفي الحديثِ مِنَ الْفَوَائِدِ: جَوَازُ إلقاءِ الأَلْغَازِ على الحَاضِرِينَ، أو جَوَازُ اخْتِبَارِهِمْ لِيُعْلَمَ أَهْمُ أَفْهَمُ؛ لأنَّ الرسولَ ﷺ أَلْقَى إِلَى أَصْحَابِهِ هَذَا السُّؤَالَ؛ لِلْاِخْتِبَارِ.

وفيه أيضًا: دَلِيلٌ عَلَى الْحَيَاءِ، وَأَنَّ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَسْكُتَ عَمَّا يَعْلَمُ مِنْ أَجْلِ الْحَيَاءِ، وَتَوْفِيرِ الْأَمْرِ لِغَيْرِهِ، خَلَا قَلَامًا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ الْيَوْمَ، فَإِنَّكَ تَجِدُ أَحَدًا الْقَوْمِ يَتَكَلَّمُ مَعَ إِمَّاكٍ أَنْ يَتَكَلَّمَ الْكَبِيرُ، وَلَكِنْ يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ لِنَفْسِهِ، فَهَذَا ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَقَعَ فِي نَفْسِهِ أَنَّهَا النَّخْلَةُ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمَّا رَأَى نَفْسَهُ عَاشِرَ عَشْرَةٍ هُوَ أَحَدُهُمْ سَكَتَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَكَلَّمَ وَهَمَ لَمْ يَتَكَلَّمُوا وَأَصَابَ صَارَ فِي ذَلِكَ خَجَلٌ لِلْآخِرِينَ الَّذِينَ هُمْ أَكْبَرُ مِنْهُ وَلَمْ يَعْرِفُوا فَتَرَكَ الْأَمْرَ

(١) أخرجه مسلم (٢٨١١).

إِثَارًا لِمَقَامِهِمْ، وَبِقَاءَ لِمُرْتَبَتِهِمْ.

وفيه أيضًا: دليلٌ على أنه إذا عَجَزَ الْمُخْتَبِرُونَ، فإنه ينبغي أن يُخْبِرَهُمَ الَّذِي أَلْفَى عَلَيْهِمُ السُّؤَالَ بِالْإِجَابَةِ؛ لَأَنَّهُ لَوْ أَلْفَى عَلَيْهِمُ الْمَسْأَلَةَ وَتَرَكَهُمْ فَرَبِمَا تَتَشَوَّشُ أَذْهَانُهُمْ وَتَتَعَلَّقُ بِهَا حَتَّى تَشْغَلَهُمْ، اللَّهُمَّ إِلَّا إِذَا كَانَ فِي هَذَا مَصْلَحَةٌ، كَمَا يُفْعَلُ الْآنَ فِيمَا يُسْمَوْنَ بِالْأَعْمَالِ الْيَوْمِيَّةِ مَعَ الطَّلِبَةِ، فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٣- باب الْعَجْوَةِ.

٥٤٤٥- حَدَّثَنَا جُمُعَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ، أَخْبَرَنَا هَاشِمُ بْنُ هَاشِمٍ، أَخْبَرَنَا عَامِرُ ابْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَصَبَّحَ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعَ تَمَرَاتٍ عَجْوَةٍ لَمْ يَضُرَّهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ سُمٌّْ وَلَا سِحْرٌ»^(١).

[الحديث ٥٤٤٥- أطرافه في: ٥٧٦٨، ٥٧٦٩، ٥٧٧٩].

❦ قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ تَصَبَّحَ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعَ تَمَرَاتٍ عَجْوَةٍ». تَصَبَّحَ؛ يَعْنِي: أَكَلَهَا فِي الصَّبَاحِ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ.

❦ قَوْلُهُ ﷺ: «عَجْوَةٌ». الْعَجْوَةُ نَوْعٌ مِنَ التَّمْرِ مَعْرُوفٌ فِي الْمَدِينَةِ، وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ قَدْ انْقَطَعَتِ الْعَجْوَةُ الْأَصْلُ، وَالْآنَ يَوْجَدُ فِي السُّوقِ عَجْوَةٌ يُدْعَى أَنَّهَا الْعَجْوَةُ الْأَصْلِيَّةُ، وَيُبَاغُ تَمْرُهَا بِسَعْرِ مُرْتَفِعٍ.

وهل هذا خاصٌّ بالعجوة أو عامٌّ؟

يرى بعض العلماء: أَنَّهُ عامٌّ، وَأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ إِنَّمَا ذَكَرَ تَمْرَ الْعَجْوَةِ عَلَى سَبِيلِ التَّمثِيلِ، قَالُوا: وَيَدُلُّ لَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ فِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ: «بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ مِنْ تَمْرِ الْعَالِيَةِ». وَلَمْ يَخْصُصْهُ بِالْعَجْوَةِ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ عَامًّا وَشَامِلًا.

❦ قَوْلُهُ ﷺ: «فَلَا يَضُرُّهُ سُمٌّْ وَلَا سِحْرٌ». هَذَا حَقٌّ فَلَا شَكَّ أَنَّهُ لَنْ يَضُرَّهُ سُمٌّْ وَلَا سِحْرٌ،

(١) أخرجه مسلم (٢٠٤٧).

فلو لدَعَتْهُ حَيَّةٌ أَوْ عَقْرَبٌ، أَوْ جَاءَ سَاحِرٌ فَسَحَرَهُ، فَإِنْ ذَلِكَ لَا يَضُرُّهُ.

قَالَ الْقِسْطَلَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

❦ قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَنْ تَصَبَّحَ». بِتَشْدِيدِ الْمَوْجِدَةِ؛ أَي: أَكَلَ صَبَاحًا قَبْلَ أَنْ يَأْكُلَ شَيْئًا.

❦ «كُلَّ يَوْمٍ سَبْعَ تَمَرَاتٍ عَجْوَةٍ». بِتَنْوِينِهَا مَجْرُورَيْنِ وَالثَّانِي عَطْفُ بَيَانٍ وَيُنْصَبُ عَلَى

التَّمْيِيزِ، وَلِأَبِي ذَرٍّ: «تَمَرَاتٍ عَجْوَةٍ». بِإِضَافَةِ الْعَامِّ لِلْخَاصِّ.

❦ «لَمْ يَضُرَّهُ». بِضَمِّ الضَّادِ الْمَعْجَمَةِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ مِنَ الضَّرَرِ، وَلِأَبِي ذَرٍّ عَنْ

الْكُشَمِيهَنِيِّ: «لَمْ يَضُرَّهُ». بِكسْرِ الضَّادِ وَسُكُونِ الرَّاءِ مِنْ ضَارَهُ يَضِيرُهُ ضَيْرًا إِذَا أَضَرَّهُ.

❦ «فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ سُمْ وَلَا سِحْرَ». وَلَيْسَ هَذَا مِنْ طَبْعِهَا، إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَرَكَةِ دَعْوَةِ سَبَقَتْ

كَمَا قَالَ الْخَطَّابِيُّ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: تَخْصِيصُ عَجْوَةِ الْمَدِينَةِ وَعَدْدُ السَّرْدِ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي عَلِمَهَا الشَّارِحُ وَلَا

تَعْلَمُ نَحْنُ حِكْمَهَا فَيَجِبُ الْإِيمَانُ بِهَا.

وَقَالَ الْمَظْهَرِيُّ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ النُّوعِ هَذِهِ الْخَاصِيَّةُ.

وَفِي «سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ» مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ، وَأَبِي سَعِيدِ الْخَدْرِيِّ مَرْفُوعًا: «الْعَجْوَةُ مِنَ

الْجَنَّةِ، وَهِيَ شِفَاءٌ مِنَ السُّمِّ».

وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فِي عَجْوَةِ الْعَالِيَةِ شِفَاءٌ، وَأَنَّهَا

تُرِيَاقُ أَوَّلِ الْبُكَرَةِ». وَرَوَاهُ أَحْمَدُ، وَلَفْظُهُ: «فِي عَجْوَةِ عَالِيَةِ وَأَوَّلِ الْبُكَرَةِ [الْبُكَرَةُ؛ أَي:

الصَّبَاحِ] ^(١) عَلَى رِيْقِ النَّفْسِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ سِحْرِ أَوْ سَقَمٍ». اهـ.

وَقَدْ كَانَ شَيْخُنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعْدِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ يَرَى أَنَّ هَذَا عَامٌّ فِي كُلِّ التَّمْرِ، وَيَسْتَدِلُّ

بِعَمُومِ بَرَكَةِ النَّخْلَةِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَكَانَ الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ يَرَى ذَلِكَ أَيْضًا، فَهَاهُمَا شَيْخَانِ مِنْ

مَشَايِخِنَا يَرِيَانِ ذَلِكَ.



(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مِنْ كَلَامِ الْعَلَامَةِ ابْنِ عَثِيمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٤ - بَابُ الْقِرَانِ فِي التَّمْرِ.

٥٤٤٦ - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا جَبَلَةُ بْنُ سُحَيْمٍ قَالَ: أَصَابَنَا عَامٌ سَنَةٍ مَعَ ابْنِ الرِّبْرِ، فَرَزَقْنَا تَمْرًا، فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَمُرُّ بِنَا وَنَحْنُ نَأْكُلُ وَيَقُولُ: لَا تَقَارِنُوا؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْقِرَانِ، ثُمَّ يَقُولُ: إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ الرَّجُلُ أَخَاهُ^(١). قَالَ شُعْبَةُ: الْإِذْنُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ.

الْقِرَانُ: هُوَ أَنْ يَأْكُلَ ثَنَتَيْنِ مَعًا، فَالْقِرَانُ فِي التَّمْرِ وَنَحْوِهِ مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَكْلِهِ أَفْرَادًا فَهَذَا مِنْهُيٌّ عَنْهُ إِذَا كَانَ مَعَكَ غَيْرُكَ؛ لِأَنَّ فِي هَذَا تَضْيِيقًا عَلَى الْآخَرِينَ، أَمَا إِذَا كُنْتَ وَحْدَكَ فَلَا بَأْسَ. وَقَوْلُنَا مِمَّا جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَكْلِهِ أَفْرَادًا خَرَجَ بِهِ مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَكْلِهِ مَقْرُونًا، فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ. فَمَثَلًا: حَبُّ الرَّمَّانِ يُؤْكَلُ مَقْرُونًا لَا بَأْسَ بِهِ، أَمَا الْعَنْبُ يَخْتَلِفُ، وَاحِدَةً وَاحِدَةً وَأَمَّا التَّمْرُ فَقَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ أَنَّهُ يُؤْكَلُ أَفْرَادًا، فَإِذَا كَانَ مَعَكَ أَحَدٌ فَلَا تَأْكُلُ مَقْرُونًا، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ عَامٌ سَنَةٍ؛ يَعْنِي: مَجَاعَةٌ؛ لِأَنَّ هَذَا يُؤَدِّي إِلَى الْعُدْوَانِ عَلَى حَقِّ أَخِيكَ، وَلِأَنَّكَ إِذَا أَكَلْتَ أَقْرَانًا فَقَرَنْتَ بَيْنَ اثْنَتَيْنِ ذَهَبَ صَاحِبُكَ فَقَرْنٌ بَيْنَ ثَلَاثَةٍ، ثُمَّ تَقْرُنُ أَنْتَ بَيْنَ أَرْبَعَةٍ، وَهَكَذَا. حَتَّى وَلَوْ كَانَ التَّمْرُ كَثِيرًا فَلَا أَحْسَنُ إِلَّا تَقْرُنَ مَا دَامَ مَعَكَ أَحَدٌ. وَقَوْلُ ابْنِ عُمَرَ: إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ صَاحِبَهُ. يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ ~~يُحْتَاجُ~~ فَيُفْهَمُ أَنَّ هَذَا مِنْ أَجْلِ حَقِّ صَاحِبِهِ لَا أَنَّهُ يُكْرَهُ لِدَايَتِهِ.

وَقَدْ نَقُولُ: إِنَّهُ يُكْرَهُ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْجَشَعِ وَالشَّرِّهِ وَالطَّمَعِ، وَلِهَذَا نَجِدُ النَّاسَ يَتَحَدَّثُونَ بِمِثْلِ هَذَا، وَكُلُّ شَيْءٍ قَدْ يُخِلُّ بِالْمَرْوَةِ، أَوْ يَكُونُ فِيهِ عُدْوَانٌ، عَلَى الْآخَرِينَ فَيَنْبَغِي أَنْ يُجْتَنَّبَ. وَقَوْلُهُ: «عَامٌ سَنَةٌ». السَّنَةُ مَعْنَاهَا الْجَدْبُ وَقَلَّةُ الطَّعَامِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٥ - باب الْقِثَاءِ.

٥٤٤٧ - حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرٍ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْكُلُ الرُّطَبَ بِالْقِثَاءِ ^(١).

٤٦ - باب بَرَكَةِ النَّخْلِ.

٥٤٤٨ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ، عَنْ زُبَيْدٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً تَكُونُ مِثْلَ الْمُسْلِمِ وَهِيَ النَّخْلَةُ» ^(٢).

٤٧ - باب جَمْعِ اللَّوْنَيْنِ - أَوْ الطَّعَامَيْنِ - بِمَرَّةٍ.

٥٤٤٩ - حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ الرُّطَبَ بِالْقِثَاءِ ^(٣).

٤٨ - باب مَنْ أَدْخَلَ الضَّيْفَانَ عَشْرَةَ عَشْرَةَ وَالْجُلُوسِ عَلَى الطَّعَامِ عَشْرَةَ عَشْرَةَ.

٥٤٥٠ - حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنِ الْجَعْدِ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَنَسٍ، وَ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسٍ، وَ عَنْ سِنَانِ أَبِي رَبِيعَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ أُمُّهُ عَمَدَتْ إِلَى مَدٍّ مِنْ شَعِيرِ جَشْتِهِ، وَجَعَلَتْ مِنْهُ خَطِيفَةً وَعَصَرَتْ عُكَّةً عِنْدَهَا، ثُمَّ بَعَثَتْنِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَيْتُهُ - وَهُوَ فِي أَصْحَابِهِ - فَدَعَوْتُهُ. قَالَ: «وَمَنْ مَعِي؟» فَجِئْتُ فَقُلْتُ: إِنَّهُ يَقُولُ: «وَمَنْ مَعِي؟» فَخَرَجَ إِلَيْهِ أَبُو طَلْحَةَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ صَنَعْتُهُ أُمُّ سُلَيْمٍ. فَدَخَلَ، فَجِئْتُ بِهِ، وَقَالَ: «أَدْخِلْ عَلَيَّ عَشْرَةَ». فَدَخَلُوا فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا. ثُمَّ قَالَ: «أَدْخِلْ عَلَيَّ عَشْرَةَ» فَدَخَلُوا فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، ثُمَّ قَالَ: «أَدْخِلْ عَلَيَّ عَشْرَةَ». حَتَّى عَدَّ أَرْبَعِينَ. ثُمَّ أَكَلَ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ قَامَ فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ: هَلْ نَقَصَ مِنْهَا شَيْءٌ؟ ^(٤).

(١) أخرجه مسلم (٢٠٤٣).

(٢) أخرجه مسلم (٢٨١١).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) أخرجه مسلم (٢٠٤٠).

قَوْلُ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْآخِرِ: «أَدْخُلْ عَلَى عَشْرَةٍ». إِنَّمَا أَدْخَلَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ عَشْرَةَ عَشْرَةً؛ لثَلَا يَتَزَاحَمُوا وَيَكْتُمُوا عَلَى الطَّعَامِ. وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ: التَّنْبِيهُ فِي الطَّعَامِ وَالتَّوَجُّهُ إِلَيْهِ. وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا: جَوَازُ أَكْلِ مَا فَضَّلَ مِنَ الْغَيْرِ وَبَقِيَ بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ الْعَشْرَةَ الَّذِينَ دَخَلُوا بَعْدَ الْعَشْرَةِ الْأُولَى وَمَنْ بَعْدَهُمْ كَانَ بَعْضُهُمْ يَأْكُلُ بَعْدَ بَعْضٍ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٩- بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الثُّومِ، وَالْبُقُولِ. فِيهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٥٤٥١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: قِيلَ لِأَنْسٍ: مَا سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ فِي الثُّومِ فَقَالَ: «مَنْ أَكَلَ فَلَا يَقْرُبَنَّ مَسْجِدَنَا»^(١).

٥٤٥٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَطَاءٌ: أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ زَعَمَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا فَلْيَعْتَزِلْنَا أَوْ لْيَعْتَزِلْ مَسْجِدَنَا»^(٢).

فِي هَذَا: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ أَكْلِ الثُّومِ وَالْبَصَلِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَنْهَ عَنْهُمَا، بَلْ لَمَّا نَهَى أَنْ يَقْرُبَ الْإِنْسَانُ الَّذِي أَكَلَ الثُّومَ وَالْبَصَلَ الْمَصْلَى قَالَ الصَّحَابَةُ: حُرِّمَتْ، حُرِّمَتْ، فَقَالَ: «لَيْسَ بِي تَحْرِيمٌ مَا أَحَلَّ اللَّهُ»^(٣).

وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى تَقْدِيمِ الْمَصْلَحَةِ الْعَامَةِ عَلَى الْخَاصَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا الَّذِي مُنِعَ مِنْ حُضُورِ الْمَسْجِدِ قَدْ فَاتَتْهُ مَصْلَحَةٌ لَا شَكَّ، وَهِيَ حُضُورُ الْمَسْجِدِ، لَكِنْ هَذِهِ الْمَصْلَحَةُ الَّتِي فَاتَتْهُ مِنْ أَجْلِ مَصْلَحَةِ الْعُمُومِ وَهُمْ الْمُصَلُّونَ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَأَذَّنُونَ بِالرَّائِحَةِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَإِذَا كَانَ كُلُّهُمْ قَدْ أَكَلُوا بَصَلًا أَوْ ثُومًا تَقُولُ: نَعَمْ، وَإِنْ كَانَ كُلُّهُمْ أَكَلُوا بَصَلًا أَوْ ثُومًا؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا لَمْ يَتَأَذَّنُوا هُمْ تَأَذَّتِ الْمَلَائِكَةُ، فَلَا يَقْرُبُوا الْمَسْجِدَ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٦١).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٦٤).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٦٥).

ولكن هل يُصَلُّونَ جَمَاعَةً فِي الْبَيْتِ؟

الجواب: نعم يُصَلُّونَ جَمَاعَةً فِي الْبَيْتِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَ إِذَا لَا تُحَرِّمُونَ الْبَصَلَ وَالثُّومَ مَعَ أَنْ أَكَلَهُمَا ذَرِيعَةً إِلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ مَعَ الْجَمَاعَةِ؟
قلنا: لَا نُحَرِّمُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا الَّذِي أَكَلَ إِنَّمَا مَنَعْنَاهُ لَا عَقُوبَةَ لَهُ، وَلَكِنْ دَفَعْنَا لِأَذَاهُ، وَلِهَذَا
لَوْ قُدِّرَ أَنَّ شَخْصًا مِنَ النَّاسِ قَالَ: سَأَكُلُ الْبَصَلَ وَالثُّومَ؛ لَنَلَّا أَذْهَبَ إِلَى الْمَسْجِدِ. قُلْنَا لَهُ: فِي
هَذِهِ الْحَالِ يَكُونُ الْأَكْلُ حَرَامًا عَلَيْكَ.

أَلَيْسَ الرَّجُلُ يُسَافِرُ فِي رَمَضَانَ سَفَرًا عَادِيًّا فَيُفْطِرُ؟ هَلْ نَقُولُ: لَا يَجُوزُ لَكَ السَّفَرُ؛ لِأَنَّهُ
وَسِيلَةٌ لِلْفِطْرِ؟

الجواب: لَا، لَكِنْ لَوْ سَافَرَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُفْطِرَ صَارَ السَّفَرُ حَرَامًا، وَالْفِطْرُ حَرَامًا، وَوَجِبَ
عَلَيْهِ أَنْ يَصُومَ وَلَوْ فِي السَّفَرِ؛ لِأَنَّهُ تَحِيلٌ لِإِسْقَاطِ مَا أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ.

وَهَلْ مِثْلُ الثُّومِ وَالْبَصَلِ أَنْ يَكُونَ فِي الْإِنْسَانِ بَخَرٌ، أَوْ تَنَنٌ فِي فِيهِ، أَوْ فِي أَنْفِهِ، أَوْ فِي إِبْطِهِ؟
قَالَ الْعُلَمَاءُ: هُوَ مِثْلُهُ؛ لِأَنَّ هَذَا لَدَفْعِ أَذْيَتِهِ، فَبَعْضُ النَّاسِ لَا يَهْتَمُّ بِنَفْسِهِ، فَلَا يَتَبَصَّرُ وَلَا
يَتَنَطَّفُ، فَتَظْهَرُ مِنْهُ رَائِحَةٌ كَرِيهَةٌ جَدًّا، وَبَعْضُ النَّاسِ قَدْ أَقْسَمَ لِي أَنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَقِفَ فِي
الصَّلَاةِ بِجَوَارٍ مِنْ هَذِهِ حَالِهِ.

فَهَذَا أَيْضًا نَقُولُ فِيهِ: إِنَّهُ يُنْهَى عَنْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ، قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَإِذَا وَجَدَ فِي الْمَسْجِدِ
جَازًا إِخْرَاجَهُ مِنْهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٠- بَابُ الْكَبَاثِ وَهُوَ ثَمَرُ الْأَرَاكِ.

٥٤٥٣- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ:
أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَرِّ الظُّهْرَانِ
نَجْنِي الْكَبَاثَ فَقَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ مِنْهُ فَإِنَّهُ أَيْطَبُ» فَقَالَ: أَكُنْتَ تَرَعَى الْغَنَمَ قَالَ: «نَعَمْ،
وَهَلْ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا رَعَاهَا؟»^(١).

(١) أخرجه مسلم (٢٠٥٠).

❖ قوله: «وهو ثَمَرُ الْأَرَاكِ». الْأَرَاكِ معروفٌ وهو شَجَرٌ يُتَّخَذُ مِنْهُ السُّوَاكُ، وله ثَمَرٌ طيبٌ يُؤْكَلُ.

وفي هذا الحديث: دليلٌ على أن النبي ﷺ كان يَرَعَى الْغَنَمَ، وهو كذلك.

❖ وقوله: «وهل مِن نَبِيٍّ إِلَّا يَرَعَى الْغَنَمَ» قال العلماء: الْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ: أَنَّ رَاعِي الْغَنَمِ تَكُونُ عَلَيْهِ السَّكِينَةُ وَالْهُدُوءُ، وَالرَّعَايَةُ لِلْبَهَائِمِ تَكُونُ مُقَدِّمَةً لِرَعَايَةِ الْإِنْسَانِ، فَإِلَى الْإِنْسَانِ إِذَا رَعَاهَا وَذَهَبَ بِهَا إِلَى مَا فِيهَا الْخَيْرُ وَالْمَرْتَعُ النَّافِعُ فَكَذَلِكَ رَعَايَةُ الْبَشَرِ.

❖ وقوله: «أَيْطَبُ» قال ابنُ حَجَرٍ: هو لُغَةٌ بِمَعْنَى: أَطْيَبُ، وهو مَقْلُوبُهُ، كما قالوا: جَذَبَ وَجَبَدَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥١- بَابُ الْمَضْمَضَةِ بَعْدَ الطَّعَامِ.

٥٤٥٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ

سُوَيْدِ بْنِ النُّعْمَانِ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ، فَلَمَّا كُنَّا بِالصَّهْبَاءِ دَعَا بِطَعَامٍ، فَمَا أَتَيْتُ إِلَّا بِسَوِيْقٍ، فَأَكَلْنَا، فَقَامَ إِلَى الصَّلَاةِ فَتَمَضَّمَضَ وَمَضْمَضْنَا.

٥٤٥٥- قَالَ يَحْيَى: سَمِعْتُ بُشَيْرًا يَقُولُ: حَدَّثَنَا سُوَيْدٌ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى

خَيْبَرَ فَلَمَّا كُنَّا بِالصَّهْبَاءِ - قَالَ يَحْيَى: وَهِيَ مِنْ خَيْبَرَ عَلَى رَوْحَةٍ - دَعَا بِطَعَامٍ فَمَا أَتَيْتُ إِلَّا بِسَوِيْقٍ فَلَكْنَاهُ فَأَكَلْنَا مَعَهُ، ثُمَّ دَعَا بِإِبَاءٍ فَمَضْمَضَ وَمَضْمَضْنَا مَعَهُ ثُمَّ صَلَّى بِنَا الْمَغْرِبَ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

وَقَالَ سُفْيَانُ كَأَنَّكَ تَسْمَعُهُ مِنْ يَحْيَى.

هذا الحديث فيه: دليلٌ على مشروعية التَّمَضُّضِ بَعْدَ الطَّعَامِ؛ لِأَنَّ هَذَا يُنْظَفُ الْفَمَ

وَالْأَسْنَانَ، بَلْ قَالَ الْفُقَهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إِنَّهُ يُسَنُّ بَعْدَ ذَلِكَ التَّسْوُكُ؛ لِتَنْظِيفِ الْفَمِ، وَلَا أَقَلَّ مِنَ الْمَضْمَضَةِ وَالتَّسْوُكِ بِالْأَضْبُعِ إِذَا قُلْنَا: إِنَّ التَّسْوُكَ يَحْصُلُ بِالْأَضْبُعِ وَالْخِرْقَةِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٢- بَابُ لَعْقِ الْأَصَابِعِ وَمَصَّهَا قَبْلَ أَنْ تُمَسَّحَ بِالْمِنْدِيلِ.

٥٤٥٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلَا يُمَسِّحْ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا أَوْ يَلْعِقَهَا»^(١).

هذا الحديث فيه دليل على أنه يُسْتَحَبُّ لَعْقُ الْأَصَابِعِ، وكذلك اليَدِ كما لو كان فيها شيءٌ مِنَ الطَّعَامِ فَإِنَّكَ تُلْعَقُهُ؛ لِأَن هَذَا مِمَّا أَمَرَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، فَإِنْ لَمْ تَلْعَقْهَا فَلْيَلْعَقْهَا غَيْرَكَ، وَهَذَا لَا يَتَأْتِي -اللَّهُمَّ إِلَّا فِي رَجُلٍ مَعَ أَهْلِهِ- مَثَلًا أَوْ بِالْعَكْسِ، أَوْ مَعَ الصَّبِيِّ الصَّغِيرِ، أَمَّا الْكِبَارُ فَالْغَالِبُ أَنَّهُمْ يَسْتَنْكِفُونَ عَنْ هَذَا، وَلَا يَلْعَقُونَ أَصَابِعَ غَيْرِهِمْ. عَلَى كُلِّ حَالٍ: فَقَدْ بَلَغَ مِنَ الْأَمْرِ أَنَّ ﷺ بَيَّنَّ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَلْعَقْهَا فَلْيَلْعَقْهَا غَيْرَهُ قَبْلَ أَنْ يَمْسَحَهَا بِالْمِنْدِيلِ أَوْ يَغْسِلَهَا بِالْمَاءِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٣- بَابُ الْمِنْدِيلِ.

٥٤٥٧- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنِ الْوُضُوءِ بِمَا مَسَّتِ النَّارُ فَقَالَ: لَا، قَدْ كُنَّا زَمَانَ النَّبِيِّ ﷺ لَا نَجِدُ مِثْلَ ذَلِكَ مِنَ الطَّعَامِ إِلَّا قَلِيلًا، فَإِذَا نَحْنُ وَجَدْنَاهُ لَمْ يَكُنْ لَنَا مَنَادِيلٌ إِلَّا أَكْفُنَا، وَسَوَاعِدُنَا وَأَقْدَامُنَا، ثُمَّ نَصَلِّي وَلَا نَتَوَضَّأُ.

٥٤- بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا فَرَغَ مِنْ طَعَامِهِ.

٥٤٥٨- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ثَوْرٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَعَ مَائِدَتَهُ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ، غَيْرَ مَكْفِيٍّ، وَلَا مُودَعٍ، وَلَا مُسْتَغْنَى عَنْهُ رَبَّنَا».

٥٤٥٩- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ثَوْرٍ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

كَانَ إِذَا فَرَّغَ مِنْ طَعَامِهِ - وَقَالَ مَرَّةً: إِذَا رَفَعَ مَائِدَتَهُ - قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَفَانَا وَأَرْوَانَا، غَيْرَ مَكْفِيٍّ وَلَا مَكْفُورٍ» وَقَالَ مَرَّةً: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبَّنَا غَيْرَ مَكْفِيٍّ وَلَا مُودَّعٍ وَلَا مُسْتَغْنَى رَبَّنَا».

هذان الحديثان فيهما بيان ما ينبغي للإنسان إذا فرغ من طعامه أن يقول هذا الذكر، وإن اقتصر على قوله: «الحمد لله». كفى، لكن الأفضل أن يقول ما قاله الرسول ﷺ.

❦ وقوله: «غَيْرَ مَكْفِيٍّ، وَلَا مُودَّعٍ، وَلَا مُسْتَغْنَى عَنْهُ رَبَّنَا» يعني: أننا لا نكتفي بأحد سواك، ولا نُودِّعُ نِعَمَكَ، ولا نَسْتَغْنِي عَنْ فَضْلِكَ، فلا نَسْتَغْنِي بِغَيْرِكَ عَنْكَ، ولا نَسْتَغْنِي عَنْ فَضْلِكَ، ولا نُودِّعُ نِعَمَكَ.

فإذا كان الإنسان يُحَفِظُ هذا الذِّكْرَ فليَقُلْهُ، وإن لم يَحَفِظْهُ فيَكْفِيهِ أَنْ يَقُولَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ؛ لقول النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَيَرْضَى عَنِ الْعَبْدِ أَنْ يَأْكُلَ الْأَكْلَةَ فَيَحْمَدُهُ عَلَيْهَا، وَيَشْرَبُ الشَّرْبَةَ فَيَحْمَدُهُ عَلَيْهَا»^(١).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٩/ ٥٨٠):

❦ قوله: «بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا فَرَّغَ مِنْ طَعَامِهِ»، قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: اتَّفَقُوا عَلَى اسْتِحْبَابِ الْحَمْدِ بَعْدَ الطَّعَامِ، وَوَرَدَتْ فِي ذَلِكَ أَنْوَاعٌ؛ يَعْنِي: لَا يَتَعَيَّنُ شَيْءٌ مِنْهَا.

❦ قوله: «سَفِيَان» هُوَ الثَّوْرِيُّ، وَثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ هُوَ الشَّامِيُّ، وَأَوَّلُ اسْمِ أَبِيهِ يَاءٌ تَحْتَانِيَّةٌ.

وقد أورد البخاريُّ هذا الإسنادَ عن ثورٍ نازلاً، ثم أوردَه عاليًا عنه، ومدَّاهُ في أكثرِ الطُّرُقِ عليه، وقد تابعه في بعضه عامرُ بْنُ جَسْبَبٍ - وهو بفتح الجيم، وكسر الشين المعجمة، وآخرُه موحدٌ، وزنٌ عظيمٌ أخرجَه الطبرانيُّ وابنُ أَبِي عاصمٍ مِنْ طَرِيقِهِ فَقَالَ فِي سِيَاقِهِ: عَنْ عَامِرٍ، عَنْ خَالِدٍ قَالَ: شَهِدْنَا صَنِيعًا - أَي: وَلِيمَةً - فِي مَنْزِلِ عَبْدِ الْأَعْلَى وَمَعْنَا أَبُو أَمَامَةٍ. وَذَكَرَهُ الْبَخَارِيُّ فِي «تَارِيخِهِ» مِنْ هَذَا الْوَجْهِ فَقَالَ: عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ هَلَالٍ السَّلْمِيُّ.

❦ قوله: «إِذَا رَفَعَ مَائِدَتَهُ». قَدْ ذَكَرَهُ فِي الْبَابِ بِلَفْظٍ: «إِذَا فَرَّغَ مِنْ طَعَامِهِ»، وَأَخْرَجَهُ الْإِسَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقٍ وَكَبِيرٍ، عَنْ ثَوْرٍ، بِلَفْظٍ: «إِذَا فَرَّغَ مِنْ طَعَامِهِ وَرُفِعَتْ مَائِدَتُهُ» فَجَمَعَ اللَّفْظَيْنِ. وَمِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ ثَوْرٍ بِلَفْظٍ: «إِذَا رَفَعَ طَعَامَهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ».

ووقع في رواية عامر بن جشيب بسنده، عن أبي أُمَامَةَ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَقُولُ عِنْدَ فَرَاعِي مِنَ الطَّعَامِ وَرَفَعَ الْمَائِدَةَ... الْحَدِيثَ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَأْكُلْ عَلَى خِوَانٍ قَطُّ، وَقَدْ فَسَّرُوا الْمَائِدَةَ بِأَنَّهَا خِوَانٌ عَلَيْهِ طَعَامٌ، وَأَنَّ بَعْضَهُمْ أَجَابَ أَنَّ أَنْسَا مَا رَأَى ذَلِكَ، وَرَأَاهُ غَيْرُهُ، وَالْمُثْبِتُ مُقَدِّمٌ عَلَى النَّافِي. أَوْ الْمَرَادُ بِالْخِوَانِ صِفَةُ مَخْصُوصَةٍ، وَالْمَائِدَةُ تُطْلَقُ عَلَى كُلِّ مَا يُوَضَّعُ عَلَيْهِ الطَّعَامُ؛ لِأَنَّهَا إِمَّا مِنْ: مَا دِ يَمِيدُ. إِذَا تَحَرَّكَ أَوْ أَطْعَمَ، وَلَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِصِفَةِ مَخْصُوصَةٍ. وَقَدْ تُطْلَقُ الْمَائِدَةُ وَيُرَادُ بِهَا نَفْسُ الطَّعَامِ أَوْ بَقِيَّتُهُ أَوْ إِنَاؤُهُ، وَقَدْ نُقِلَ عَنِ الْبَخَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا أَكَلَ الطَّعَامُ عَلَى شَيْءٍ ثُمَّ رُفِعَ قِيلَ: رُفِعَتِ الْمَائِدَةُ.

❦ قَوْلُهُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا» فِي رِوَايَةِ الْوَلِيدِ عَنْ ثَوْرٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَهَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا». ❦ قَوْلُهُ: «غَيْرَ مَكْفِيٍّ» بَفَتْحِ الْمِيمِ، وَسُكُونِ الْكَافِ، وَكَسْرِ الْفَاءِ، وَتَشْدِيدِ التَّحْتَانِيَّةِ، قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ كَفَاتِ الْإِنَاءِ، فَالْمَعْنَى: غَيْرَ مَرْدُودٍ عَلَيْهِ إِنْعَامُهُ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْكِفَايَةِ، أَيُّ: أَنَّ اللَّهَ غَيْرُ مَكْفِيٍّ رِزْقَ عِبَادِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكْفِيهِمْ أَحَدٌ غَيْرُهُ. وَقَالَ ابْنُ التَّيْنِ: أَيُّ: غَيْرَ مُحْتَاجٍ إِلَى أَحَدٍ، لَكِنَّهُ هُوَ الَّذِي يُطْعَمُ عِبَادَهُ وَيَكْفِيهِمْ، وَهَذَا قَوْلُ الْخَطَّابِيِّ.

وَقَالَ الْقَزَّازُ: مَعْنَاهُ: أَنَا غَيْرُ مُكْتَفٍ بِنَفْسِي عَنْ كِفَايَتِهِ. وَقَالَ الدَّوْدِيُّ: مَعْنَاهُ: لَمْ أَكْتَفِ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَنِعْمَتِهِ. قَالَ ابْنُ التَّيْنِ: وَقَوْلُ الْخَطَّابِيِّ أَوَّلِي؛ لِأَنَّ مَفْعُولًا بِمَعْنَى مُفْتَعَلٍ فِيهِ بُعْدٌ وَخُرُوجٌ عَنِ الظَّاهِرِ، وَهَذَا كُلُّهُ عَلَى أَنَّ الضَّمِيرَ لِلَّهِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ لِلْحَمْدِ. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ: الضَّمِيرُ لِلطَّعَامِ، وَمَكْفِيٌّ بِمَعْنَى: مَقْلُوبٌ مِنَ الْإِكْفَاءِ، وَهُوَ الْقَلْبُ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَكْفِي الْإِنَاءَ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ.

وَذَكَرَ ابْنُ الْجَوَزِيِّ عَنْ أَبِي مَنْصُورٍ الْجَوَالِيقِيِّ: أَنَّ الصَّوَابَ: «غَيْرُ مُكَافٍ» بِالْهَمْزَةِ، أَيُّ: نِعْمَةُ اللَّهِ لَا تُكَافَأُ.

قُلْتُ: وَبَيَّنْتُ هَذِهِ اللَّفْظَةَ هَكَذَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، لَكِنَّ الَّذِي فِي حَدِيثِ الْبَابِ «غَيْرَ مَكْفِيٍّ» بِالْيَاءِ، وَلِكُلِّ مَعْنَى.

❖ قوله: في الرواية الأخرى: «كفانا وأزوانا» هذا يُؤيِّدُ عودَ الضميرِ إلى الله تعالى؛ لأنه تعالى هو الكافي لا المكفي، وكفانا هو من الكفاية، وهو أعمُّ من الشَّبعِ والرِّيِّ وغيرهما، فأزوانا على هذا من الخاصِّ بعدَ العامِّ.

ووقع في رواية ابن السَّكَنِ، عن الفرَّيرِيِّ: «وأوانا» بالمدِّ من الإيواء. ووقع في حديث أبي سعيدٍ عندَ أبي داودَ: «الحمدُ لله الذي أطعَمَنَا وسَقَانَا وجعلَنَا مسلمين». ولأبي داودَ والثَّرمذِيُّ، من حديث أبي أيوبَ: «الحمدُ لله الذي أطعمَ وسقى وسوَّغَه وجعلَ له مخرجًا.

وأخرج النَّسَائِيُّ، وصحَّحه ابنُ حِبَّانَ والحاكِمُ، من حديث أبي هريرةَ ما في حديث أبي سعيدٍ وأبي أُمَامَةَ وزيادة في حديث مَطْوَلٍ، وللنَّسَائِيِّ من طريق عبد الرَّحْمَنِ بنِ جُبَيْرٍ المِصْرِيِّ، أنَّه حدَّثه رجلٌ خَدَمَ النَّبِيَّ ﷺ ثمانِي سنينَ أنَّه كان يَسْمَعُ النَّبِيَّ ﷺ إذا قُرِبَ إليه طعامُهُ يقولُ: «بسمِ الله»، فإذا فرغَ قال: «اللَّهُمَّ أَطْعَمْتَ وَسَقَيْتَ وَأَغْنَيْتَ وَأَقْنَيْتَ وَهَدَيْتَ وَأَخْيَيْتَ، فَلَكَ الْحَمْدُ على ما أَعْطَيْتَ» وسندهُ صحيحٌ.

❖ قوله: في الرواية الأخرى: «ولا مكفور»؛ أي: مجحودٍ فضله ونعمته، وهذا ممَّا يَقْوِي أنَّ الضميرَ لله تعالى.

❖ قوله: «ولا مودَّع» بفتح الدالِ الثقيلة؛ أي: غير متروكٍ، ويَحْتَمَلُ كسرُها على أنَّه حالٌ من القائل؛ أي: غير تاركٍ.

❖ قوله: «ولا مستغنى عنه» بفتح النونِ وبالتَّنوين.

❖ قوله: «رَبَّنَا» بالرفعِ على أنَّه خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ؛ أي: هو رَبُّنَا، أو على أنَّه مبتدأٌ خبره متقدِّمٌ، وَيَجُوزُ النَّصْبُ على المدحِ أو الاختصاصِ أو إضمارِ «أعني».

قال ابنُ التَّيْنِ: وَيَجُوزُ الجُرُّ على أنَّه بدلٌ من الضميرِ في عنه.

وقال غيره: على البدلِ من الاسمِ في قوله: «الحمدُ لله».

وقال ابنُ الجَوْزِيِّ: «رَبَّنَا» بالنَّصْبِ على النداءِ مع حذفِ أداةِ النداءِ.

قَالَ الكِرْمَانِيُّ بِحَسَبِ رَفْعٍ غَيْرِ أَي وَنَصْبِهِ، وَرَفَعَ رَبَّنَا وَنَصْبَهُ، وَالْاِخْتِلَافُ فِي مَرْجِعِ أَهـ.

الله الكافي لكنه ليس مكفياً؛ يعني: لا أحد يكفي عن خلقه غيره، فمعنى «غير مكفي»

أنه لا أحد يقوم بكفاية خلقك، ولهذا أعقبها بقوله: «ولا مستغنى عنه». يعني: ولا نستغني عنه، فلا أحد يكفيننا، ونحن لا نستغني عنك أيضًا، وقوله: «لا مودع» يعني: متروك، يعني: لا نودعك؛ لأننا في حاجة إليك وفي إقبال دائم.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٥- بَابُ الْأَكْلِ مَعَ الْخَادِمِ.

٥٤٦٠- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدٍ -هُوَ ابْنُ زِيَادٍ- قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ، فَإِنْ لَمْ يُجْلِسْهُ مَعَهُ، فَلْيُنَاوِلْهُ أَكْلَةً أَوْ أَكْلَتَيْنِ، أَوْ لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ، فَإِنَّهُ وَلِيَّ حَرِّهِ وَعِلَاجُهُ»^(١).

وفي قوله: «إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ» تقديم للمفعول به على الفاعل، وله شاهد من القرآن وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤].

هذا الحديث فيه أيضًا: أَنَّ الإنسانَ يَتَبَغَّى لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مَعَ الْخَادِمِ؛ تَوَاضَعًا لِلَّهِ ﷻ، وَإِدْخَالًا لِلشَّرُورِ عَلَى خَادِمِهِ، وَلَا يَسْتَنكِفُ مِنْ هَذَا الْعَمَلِ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ لِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ، فَلْيُنَاوِلْهُ أَكْلَةً، أَوْ أَكْلَتَيْنِ، أَوْ لُقْمَةً، أَوْ لُقْمَتَيْنِ، وَعَلَّلَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ بِأَنَّهُ وَلِيَّ حَرِّهِ وَعِلَاجُهُ، حَرِّهِ إِذَا كَانَ مَطْبُوحًا، وَهُوَ الَّذِي طَبَخَهُ، وَتَعَبَ عَلَيْهِ وَعَالَجَهُ، وَأَصْلَحَهُ. وكذلك التَّمَرُّ، بَأَن يَكُونَ هُوَ الَّذِي أَتَى بِهِ، فَلَيْسَ مِنَ الْمُرُوءَةِ أَنْ تَبْقَى تَأْكُلُ هَذَا الطَّعَامَ الَّذِي جَاءَ بِهِ هَذَا الرَّجُلُ، وَتَدَعَهُ.

وفي هذا الحديث أيضًا: مِنَ الرِّفْقِ بِالْمَمْلُوكِ مَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَأَنَّهُ يَتَبَغَّى لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَكُونَ رَفِيقًا بِهِ، وَلَا يَقُلْ: أَنَا سَيِّدُهُ، وَلَنْ أَبَالِي بِهِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٦- بَابُ الطَّاعِمِ الشَّاكِرِ مِثْلَ الصَّائِمِ الصَّابِرِ. فِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أَمَّا مَسْأَلَةُ الصَّائِمِ الصَّابِرِ فَوَاضِحٌ أَنَّ الصَّائِمَ الصَّابِرَ أَرْفَعُ دَرَجَةً مِنَ الْأَوَّلِ، لَكِنْ هَلِ الْأَفْضَلُ: الْفَقِيرُ الصَّابِرُ، أَوِ الْغَنِيُّ الشَّاكِرُ؟

الْجَوَابُ: أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِتَعَدِّي النَّفْعِ فَلَا شَكَّ أَنَّ الْغَنِيَّ الشَّاكِرَ يَكُونُ نَفْعُهُ مُتَعَدِّدًا، بِخِلَافِ الْفَقِيرِ الصَّابِرِ، وَلَكِنْ هَذَا غَيْرُ مَرَادٍ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى الْقَاصِرُ عَلَى النَّفْسِ.

فَفِي الْحَقِيقَةِ أَنَّهَا كُلُّهَا ابْتِلَاءٌ، لَا الْغِنَى وَلَا الْفَقْرُ، الْغِنَى يَحْمِلُ الْإِنْسَانَ فِي الْعَادَةِ عَلَى الْأَشْرِ وَالْبَطَرِ، وَقَلَّ مَنْ يَسْلَمُ مِنْ هَذَا الْبَلَاءِ، وَلِهَذَا قَالَ سُلَيْمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿قَالَ هَذَا مِنْ قَضَائِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ﴾ [الشُّكْرُ: ٤٠].

وَالصَّبْرُ أَيْضًا صَعْبٌ عَلَى النَّفْسِ؛ لِأَنَّهُ يَخْضُلُ فِيهِ أَلَمٌ مِنَ الْفَقْرِ، لَكِنَّ الصَّابِرَ قَدْ يَقُولُ لِنَفْسِهِ: أَنْتِ إِنْ صَبَرْتِ صَبَرْتِ صَبْرَ الْكَرَامِ، وَإِنْ سَخَطْتَ سَخَطْتَ سُخْطَ اللِّثَامِ، وَلَنْ يَنْفَعَكَ ذَلِكَ فَلَا فَائِدَةَ مِنَ السَّخَطِ.

فَالْمَهْمُ: أَنَّ الْعُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِي هَذَا:

مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْفَقِيرَ الصَّابِرَ أَفْضَلُ، وَأَكْمَلُ حَالًا مِنَ الْغَنِيِّ الشَّاكِرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِالْعَكْسِ.

وَالَّذِي يَظْهَرُ: أَنَّ الْغَنِيَّ الشَّاكِرَ أَفْضَلُ مِنْ حَيْثُ الْإِطْلَاقِ، لَمَّا فِي مَكَابِدَةِ النَّفْسِ فِي مَنَعِهَا عَنِ الْأَشْرِ وَالْبَطَرِ مِنَ التَّعَبِ، لَا سِيَّمَا إِذَا وَجَدَ أَقْرَانَهُ وَخِلَآنَهُ قَدْ بَطَرُوا وَأَشْرُوا، وَفِيهِ أَيْضًا مَنَفْعَةٌ عَامَّةٌ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «نِعْمَ الْمَالُ الصَّالِحُ عِنْدَ الرَّجُلِ الصَّالِحِ»^(١). فَيَنْفَعُ فِي الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَفِي إِطْعَامِ الْفُقَرَاءِ، وَفِي كُلِّ شَيْءٍ، فَالْمَحَنَةُ فِيهِ أَعْظَمُ مِنَ الصَّبْرِ؛ لِأَنَّ الصَّابِرَ قَدْ يَقُولُ لِنَفْسِهِ: مَاذَا أَفْعَلُ، لَيْسَ لِي إِلَّا هَذَا. لَكِنَّ الْغَنِيَّ الشَّاكِرَ يُجَاهِدُ نَفْسَهُ لِيَمْنَعَهَا عَنِ الْأَشْرِ وَالْبَطَرِ.



(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمَفْرُودِ» (٢٩٩)، وَاحِدٌ (٤/ ١٩٧).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٧- باب الرَّجُلِ يُدْعَى إِلَى طَعَامٍ فَيَقُولُ: وَهَذَا مَعِيَ.

وَقَالَ أَنَسٌ إِذَا دَخَلْتَ عَلَى مُسْلِمٍ لَا يَتَّهَمُ، فَكُلْ مِنْ طَعَامِهِ، وَاشْرَبْ مِنْ شَرَابِهِ.

٥٤٦١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا

شَقِيقٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُكْنَى أَبَا شُعَيْبٍ وَكَانَ لَهُ

غُلَامٌ لَحَامٌ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ فِي أَصْحَابِهِ، فَعَرَفَ الْجُوعَ فِي وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ، فَذَهَبَ إِلَى

غُلَامِهِ اللَّحَامَ فَقَالَ: اصْنَعْ لِي طَعَامًا يَكْفِي خَمْسَةَ لَعْلِي أَدْعُو النَّبِيَّ ﷺ خَامِسَ خَمْسَةِ فَصَنَعَ

لَهُ طُعِيمًا، ثُمَّ أَنَاهُ فَدَعَاهُ فَتَبِعَهُمْ رَجُلٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَبَا شُعَيْبٍ، إِنَّ رَجُلًا تَبِعَنَا فَإِنْ شِئْتَ

أَذْنْتَ لَهُ وَإِنْ شِئْتَ تَرَكْتَهُ» قَالَ: لَا. بَلْ أَذْنْتُ لَهُ^(١).

هذا الحديث في سنده ثكته حديثه؛ وهي أنه مسلسل؛ لاتفاق الرواة على صيغة واحدة

فكلهم قالوا: حَدَّثَنَا.

أما موضوع الحديث فظاهر: أَنَّ الإنسانَ إِذَا تَبِعَهُ أَحَدٌ إِلَى الَّذِي دَعَاهُ، فَلَا يَتَّبِعِي أَنْ

يَدْخُلَ مَعَهُ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ.

أولاً: لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ الطَّعَامُ عَلَى قَدْرِ صَاحِبِ الْبَيْتِ وَالضَّيْفِ.

ثانياً: رَبِّمَا يَكُونُ عِنْدَ صَاحِبِ الْبَيْتِ كَلَامٌ لَا يُحِبُّ أَنْ يَطَّلَعَ عَلَيْهِ أَحَدٌ.

ثالثاً: لِأَجْلِ أَنْ يُعَلِّمَ النَّاسَ التَّابِعِينَ لغيرهم الأدب الشرعي؛ أَنَّهُ إِنْ أُذِنَ لَهُمْ دَخُلُوا،

وإِلَّا فَلْيَرْجِعُوا.

وقد كان بعض الناس يُحِبُّ إِذَا اسْتَأْذَنَ أَنْ يُقَالَ لَهُ: ارْجِعْ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿وَلَا تَقِيلْ لَكُمْ أَزِجْعُوا

فَارْجِعُوا هُوَ أَزَكَى لَكُمْ﴾ [النَّحْلُ: ٢٨]. فيقول أَحِبُّ أَنْ آتِيَ الْخَصْلَةَ الَّتِي هِيَ أَزْكَى، فنقول: نعم، لكنْ

لَا يَتَقَصَّدُ يَذْهَبُ مِثْلًا نِصْفَ اللَّيْلِ يَدُقُّ عَلَيْهِ الْبَابَ لِيَقُولَ لَهُ: ارْجِعْ، إِنَّمَا إِذَا اسْتَأْذَنَ وَقِيلَ لَهُ:

ارْجِعْ فَلَا يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ فِي نَفْسِهِ شَيْءٌ فَيَقَالَ: هَذَا خَيْرٌ، وَأَزْكَى لَكَ إِذَا رَجَعْتَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٨- بَابُ إِذَا حَضَرَ الْعِشَاءُ فَلَا يَعْجَلُ عَنْ عِشَائِهِ.

٥٤٦٢- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ

ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي جَعْفَرُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةَ أَنَّ أَبَاهُ عَمْرٍو بْنُ أُمَيَّةَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَحْتَزُّ مِنْ كَتِفِ شَاةٍ فِي يَدِهِ، فَدَعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَأَلْقَاهَا وَالسَّكِينِ الَّتِي كَانَ يَحْتَزُّ بِهَا، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ^(١).

٥٤٦٣- حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ

مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا وُضِعَ الْعِشَاءُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَأَبْدَءُوا بِالْعِشَاءِ»^(٢).

وَعَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

٥٤٦٤- وَعَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ تَعَشَّى مَرَّةً وَهُوَ يَسْمَعُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ.

٥٤٦٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ،

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَحَضَرَ الْعِشَاءُ، فَأَبْدَءُوا بِالْعِشَاءِ».

قَالَ وَهَيْبٌ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ هِشَامٍ: إِذَا وُضِعَ الْعِشَاءُ.

فِيَحْمَلُ هَذَا وَمَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَنَّهُ: إِذَا كَانَ يُلْهِمُهُ الطَّعَامُ وَيُسْغِلُهُ فَيَنْبَغِي أَنْ

يَأْكُلَ قَبْلَ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى الصَّلَاةِ، وَإِذَا كَانَ هَذَا لَا يَسْغِلُهُ فَلَا وَلِيَّ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَوْ

حَضَرَ الْعِشَاءُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَرَكَ الْأَكْلَ بَعْدَ أَنْ احْتَزَّ الْقِطْعَةَ، وَقَامَ وَصَلَّى وَلَمْ يَقُلْ:

أَمْهَلُونِي حَتَّى آكُلَ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ يَقُولُ: «جُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ»^(٣). فَإِذَا دَخَلَ

فِي شَيْءٍ هُوَ قُرَّةُ عَيْنِهِ فَسَوْفَ يَنْسَى الْأَكْلَ، وَلَا يَهْتَمُّ بِهِ، فَهَذَا الْفِعْلُ يَعُودُ إِلَى انْشِغَالِ الْإِنْسَانِ

بِالْأَكْلِ، إِنْ انْشَغَلَ فَلَا يَذْهَبُ أَوَّلًا، بَلْ يَأْكُلُ، وَإِلَّا فَإِنَّهُ يَذْهَبُ لثَلَا تَقُوَّتُهُ الْجَمَاعَةُ.

(١) أخرجه مسلم (٣٥٥).

(٢) أخرجه مسلم (٥٥٧).

(٣) أخرجه النسائي (٣٩٤٩)، وأحمد (١٢٨/٣).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٩- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا﴾ [الْأَنْعَامُ: ٥٣].

٥٤٦٦- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ أَنَسًا قَالَ: أَنَا أَعْلَمُ النَّاسَ بِالْحِجَابِ، كَانَ أَبِي بْنُ كَعْبٍ يَسْأَلُنِي عَنْهُ، أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَرُوسًا بِزَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ - وَكَانَ تَزَوَّجَهَا بِالْمَدِينَةِ - فَدَعَا النَّاسَ لِلطَّعَامِ بَعْدَ ارْتِفَاعِ النَّهَارِ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَجَلَسَ مَعَهُ رِجَالٌ بَعْدَ مَا قَامَ الْقَوْمُ، حَتَّى قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَمَشَى، وَمَشَيْتُ مَعَهُ حَتَّى بَلَغَ بَابَ حُجْرَةِ عَائِشَةَ، ثُمَّ ظَنَّ أَنَّهُمْ خَرَجُوا، فَرَجَعْتُ مَعَهُ، فَإِذَا هُمْ جُلُوسٌ مَكَانَهُمْ، فَرَجَعَ وَرَجَعْتُ مَعَهُ الثَّانِيَةَ حَتَّى بَلَغَ بَابَ حُجْرَةِ عَائِشَةَ، فَرَجَعَ وَرَجَعْتُ مَعَهُ، فَإِذَا هُمْ قَدْ قَامُوا فَضَرَبَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ سِتْرًا، وَأَنْزَلَ الْحِجَابَ^(١).

فِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا طَعِمَ فَإِنَّهُ يَخْرُجُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا بَقِيَ يَتَأَذَّى صَاحِبُ الْمَحَلِّ، إِلَّا إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ يَرْعُبُ أَنْ يَبْقَى عِنْدَهُ فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ ﷻ قَالَ: ﴿فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَعِينَ لِحَدِيثٍ إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ يُؤْذَى النَّبِيَّ فَيَسْتَعِجِلُ مِنْكُمْ﴾ فَلَمَّا عَلَّلَ هَذِهِ الْعِلَّةَ عَلِمْنَا أَنَّهُ إِذَا انْتَفَتِ الْعِلَّةُ انْتَفَى الْحُكْمُ الْمَعْلُومُ، فَإِذَا عَلِمْنَا أَنَّهُ جَرَتْ الْعَادَةُ، أَوْ أَنَّ هَذَا الشَّخْصَ يَرْعُبُ أَنْ يَبْقَى عِنْدَهُ بَعْدَ الطَّعَامِ فَلَا بَأْسَ، وَإِلَّا فَالْأَفْضَلُ الْخُرُوجُ. وَعِنْدَ الْعَامَةِ مِثْلُ يَقُولُ: لَيْسَ بَعْدَ الْعُودِ قُعُودٌ. وَنَحْنُ أَيْضًا نَقُولُ: لَيْسَ بَعْدَ الْأَكْلِ قُعُودٌ، إِلَّا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّهُ يَفْرَحُ وَيَسْتَأْنِسُ، فَهَذَا شَيْءٌ آخَرُ.



صَحِيحُ
الْبُخَارِيِّ

كِتَابُ الْعَقِيْقَةِ

٥٤٦٧-٥٤٧٤

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْعَقِيْقَةِ

١ - بَابُ تَسْمِيَةِ الْمَوْلُودِ غَدَاةً يُولَدُ لِمَنْ لَمْ يَعُقْ عَنْهُ وَتَحْنِيكِهِ.

٥٤٦٧ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي بُرَيْدٌ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «وُلِدَ لِي غُلَامٌ فَأَتَيْتُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ فَسَمَّاهُ إِبْرَاهِيمَ، فَحَنَكُهُ بِتَمْرَةٍ وَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ وَدَفَعَهُ إِلَيَّ وَكَانَ أَكْبَرَ وَلَدِ أَبِي مُوسَى».

[الحديث ٥٤٦٧ - طرفه في: ٦١٩٨].

٥٤٦٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «أَتَنِي النَّبِيُّ ﷺ بِصَبِيٍّ يُحَنِّكُهُ فَبَالَ عَلَيْهِ فَأَتْبَعَهُ الْمَاءَ» ^(١).

الرسول ﷺ يطعمه التمر وهو يبول عليه، لكنه غير مكلف؛ يعني: ليس عليه إثم، لكن هذا من آيات الله.

٥٤٦٩ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا حَمَلَتْ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ بِمَكَّةَ قَالَتْ: «فَخَرَجْتُ وَأَنَا مُتِمٌّ فَأَتَيْتُ الْمَدِينَةَ فَنَزَلْتُ قُبَاءً فَوُلِدْتُ بِقُبَاءٍ، ثُمَّ أَتَيْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَوَضَعْتُهُ فِي حَجْرِهِ، ثُمَّ دَعَا بِتَمْرَةٍ فَمَضَغَهَا، ثُمَّ تَفَلَ فِي فِيهِ، فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ دَخَلَ جَوْفَهُ رِيقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ حَنَكُهُ بِالتَّمْرَةِ، ثُمَّ دَعَا لَهُ فَبَرَكَ عَلَيْهِ وَكَانَ أَوَّلَ مَوْلُودٍ وُلِدَ فِي الْإِسْلَامِ، فَفَرِحُوا بِهِ فَرَحًا شَدِيدًا؛

لَأَنَّهُمْ قِيلَ لَهُمْ: إِنَّ الْيَهُودَ قَدْ سَحَرَتْكُمْ فَلَا يُؤْلَدُ لَكُمْ»^(١).

٥٤٧٠- حَدَّثَنَا مَطَرُ بْنُ الْفَضْلِ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ، عَنْ

أَنْسِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ ابْنُ لَأْيِي طَلْحَةَ يَشْتَكِي فَخَرَجَ أَبُو طَلْحَةَ فَقَبِضَ الصَّبِيَّ، فَلَمَّا رَجَعَ أَبُو طَلْحَةَ قَالَ: مَا فَعَلَ ابْنِي قَالَتْ: أُمُّ سُلَيْمٍ هُوَ أَسْكَنُ مَا كَانَ، فَقَرَّبَتْ إِلَيْهِ الْعِشَاءَ فَتَعَشَى، ثُمَّ أَصَابَ مِنْهَا، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَتْ وَارِ الصَّبِيَّ فَلَمَّا أَصْبَحَ أَبُو طَلْحَةَ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ فَقَالَ: «أَعْرَسْتُمُ اللَّيْلَةَ» قَالَ: نَعَمْ قَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهَا» فَوَلَدَتْ غُلَامًا قَالَ لِي أَبُو طَلْحَةَ: أَحْفَظْهُ حَتَّى تَأْتِيَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَاتَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَأَرْسَلَتْ مَعَهُ بَنَمَرَاتٍ فَأَخَذَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أَمَعُهُ شَيْءٌ» قَالُوا: نَعَمْ تَمَرَاتٌ فَأَخَذَهَا النَّبِيُّ ﷺ فَمَضَغَهَا، ثُمَّ أَخَذَ مِنْ فِيهِ فَجَعَلَهَا فِي فِي الصَّبِيِّ وَحَنَكَهُ بِهِ وَسَمَّاهُ: «عَبْدُ اللَّهِ».

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَنْسِ وَسَاقَ الْحَدِيثَ^(٢).

أَعْرَسْتُمْ: هذه فعل ماضٍ لكنها حُذِفَتْ منها همزة الاستفهام والتقدير: «أَعْرَسْتُمْ، أما عَرَسْتُمْ بالتشديد، فمعناه: النزول في آخر الليل وليس فيها همزة».

قوله: «كِتَابُ الْعَقِيقَةِ». العقيقة: فعيلة، بمعنى مفعولة؛ يعني: مَعْقُوقَةٌ، والعُقُّ بمعنى: القطع، وسميت بذلك؛ لأنها تُذْبَح؛ أي: تُقَطَّع أوداجُها، وهي عندنا في اللغة العامية (التميمة)، والتميمة: من التميم؛ لأنها تتمم مكارم الولد، فإن كلَّ غلامٍ مرتَهَنٌ بعقيقته وهي سنة، وأما التسميةُ فقال المؤلف: «باب تسمية المولود غداةً يولد لمن لم يعقَّ وتحنيكه» فقول المؤلف: لمن لم يعقَّ كأنه يحاول الجمع بين هذه الأحاديث التي ساقها والحديث الآخر: «كل غلامٍ مرتَهَنٌ بعقيقته تُذْبَح عنه يوم سابعه ويُخْلَقُ ويُسَمَّى»^(٣) فإن ظاهر الحديث هذا أن التسمية تكون في اليوم السابع، فالمؤلف رحمته الله كأنه أراد أن يجمع بين الحديثين، بأن من أراد أن يعقَّ عن ولده

(١) أخرجه مسلم (٢١٤٦).

(٢) أخرجه مسلم (٢١٤٤).

(٣) أخرجه أبو داود (٢٨٣٧)، والنسائي (٤٢٢٠)، والترمذي (١٥٢٢)، وابن ماجه (٣١٦٥)، وسيأتي الكلام عليه عند الحديث رقم (٥٤٧٢) من «صحيح البخاري».

فَلَا يُسَمُّهُ إِلَّا يَوْمَ السَّابِعِ، وَمَنْ لَا يَرِيدُ عَقِيقَةً فَلْيُسَمِّهِ حِينَ يُوَلَّدُ، وَجَمَعَ بَعْضُهُمْ جَمْعًا آخَرَ وَقَالَ: إِنَّ سَمَاءَ حِينَ الْوِلَادَةِ، بَأَنْ يَكُونَ قَدْ هَيَّأَ الْأَسْمَ فَيُسَمِّيهِ حِينَ الْوِلَادَةِ، وَإِلَّا فَلْيُؤَخِّرْهُ إِلَى الْيَوْمِ السَّابِعِ؛ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ أَنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ سَمَاهُمُ الرَّسُولُ ﷺ حِينَ الْوِلَادَةِ لَا نَعْلَمُ أَنَّهُمْ لَمْ يَعْقُوا، بَلْ ظَاهِرُ الْحَالِ أَنَّهُمْ يَعْقُونَ، فَيَكُونُ الْجَمْعُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْأَسْمُ قَدْ هَيَّئَ مِنْ قَبْلِ الْوِلَادَةِ يُسَمَّى حِينَ الْوِلَادَةِ وَإِلَّا فَلْيُسَمِّ فِي الْيَوْمِ السَّابِعِ.

وَفِي حَدِيثِ الصَّبِيِّ قَالَ: «فَبَالَ عَلَيْهِ فَاتَّبَعَهُ الْمَاءُ» دَلِيلٌ عَلَى: أَنَّ بَوْلَ الصَّبِيِّ لَا يَحْتَاجُ إِلَى غَسْلِ وَإِنَّمَا يُصَبُّ الْمَاءُ عَلَيْهِ صَبًّا، حَتَّى يَشْمَلَهُ وَيَعْمَهُ بِدُونِ عَصْرٍِ وَبِدُونِ فَرْكِ، وَهَلْ بَوْلُ الصَّبِيِّ مِثْلُهُ؟

الْجَوَابُ: أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقًا، وَأَنَّ بَوْلَ الصَّبِيِّ يُغْسَلُ كَمَا تُغْسَلُ الْأَبْوَالُ الْآخَرَى، قَالُوا: لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْبَوْلِ أَنْ يُغْسَلَ، وَقَدْ خَرَجَ بَوْلُ الصَّبِيِّ بِالنَّصِّ، فَيَبْقَى مَا عَدَاهُ عَلَى الْأَصْلِ، وَفَرَّقُوا أَيْضًا بِتَفْرِيقَاتٍ أُخْرَى بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى قَالُوا: لِأَنَّ بَوْلَ الذَّكَرِ أَخْفُ نَجَاسَةً وَبَوْلُ الْأُنْثَى أَغْلَظُ، وَذَلِكَ لِقُوَّةِ حَرَارَةِ الذَّكَرِ.

وَقَالُوا أَيْضًا فِي الْمُنَاسِبَةِ: إِنَّ بَوْلَ الصَّبِيِّ يَخْرُجُ مِنْ ثَقَبٍ صَغِيرٍ فَيَبْرُزُ وَيَتَشَتَّرُ، فَتَلَوْتُ مِنْهُ الثِّيَابَ وَالْأَبْدَانُ أَكْثَرُ، مِمَّا تَلَوْتُ مِنْ بَوْلِ الْأُنْثَى الَّذِي يَخْرُجُ مِنْ مَحَلٍّ أَوْسَعٍ مِنْ بَوْلِ الذَّكَرِ وَلَا يَتَشَتَّرُ.

وَقَالُوا فِي الْمُنَاسِبَةِ الثَّالِثَةِ: إِنَّ الْغَالِبَ أَنَّ الصَّبِيَّ أَعْلَى عِنْدَ أُمِّهِ مِنَ الصَّبِيَّةِ، فَيَكُونُ حَمْلُهُ أَكْثَرَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِذَا كَثُرَ حَمْلُهُ فَإِنَّهُ سَيَكْثُرُ بَوْلُهُ، وَأَمَّا الْأُنْثَى فَهِيَ أَرْخَصُ فَلَا يَكْثُرُ حَمْلُهَا، وَهَذَا فِي الْغَالِبِ.

وَأَيُّمَا كَانَ هَذَا التَّعْلِيلُ مِنَ الصَّحَّةِ أَوْ عَدَمِهَا، فَالسَّنَةُ هِيَ الْفَارَقَةُ^(١)، وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِهِمْ: إِنَّ الذَّكَرَ خُلِقَ مِنْ تَرَابٍ وَالْأُنْثَى خُلِقَتْ مِنْ دَمٍ، فَهَذَا لَا أَصْلَ لَهُ.

مَسْأَلَةُ التَّحْنِيكِ: هَلِ التَّحْنِيكِ مِنْ أَجْلِ التَّمْرِ أَنْ يَكُونَ أَوَّلُ مَا يَحْصُلُ إِلَى الْمَعْدَةِ؛ لِأَنَّ فِي التَّمْرِ بَرَكَهٌ وَفِيهِ مَنَفْعَةٌ لِلْمَعْدَةِ، أَوْ إِنَّهُ مِنْ أَجْلِ رِيْقِ النَّبِيِّ ﷺ؟

(١) يُشِيرُ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي السَّمْحِ رَحِمَهُ اللَّهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ، وَيُرْسُ مِنْ بَوْلِ الْغُلَامِ»، وَانْظُرْ «صَحِيحُ الْجَامِعِ» (٨١٦٧).

فإن قلنا بالثاني، فالتحنيك بعده ﷺ لا يُستحب؛ لأنه لا أحد يُتبرك بريقه وعرقه وفضل مائه إلا رسول الله ﷺ، وإن قلنا بالأول، أنه من أجل التمر قلنا: إن التحنيك سنة مطلقاً وهذا هو الذي عليه أكثر الناس أنه سنة مطلقاً، ولكن ينبغي بل قد يجب إذا رأى الإنسان من نفسه أن فيه مرضاً فإنه لا يحنك الصبي؛ لأن ذلك ربما ينقل المرض من المريض إلى السليم، لا سيما وأن الصبي ضعيف، المقاومة عنده ضعيفة، ثم كيفية التحنيك: أن يمسح التمرة، ثم يأخذها بأصبعه، ويدخلها في فيه، ويدبرها في فيه على جميع الحنك، ولا بد أن تكون أيضاً رقيقة جداً، ليس فيها وقل؛ لأن حلق الصبي لا يتحمل أن يجري فيه الوفل، لا سيما أنه يكون أول ما دخل بطنه من الطعام فلا بد أن يمسحها جيداً من أجل أن يسهل عبورها من المريء.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- باب إماطة الأذى عن الصبي في العقيقة.

٥٤٧١- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: مَعَ الْغُلَامِ عَقِيقَةٌ وَقَالَ حَجَّاجٌ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ وَقَتَادَةُ وَهَشَامٌ وَحَبِيبٌ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ سَلْمَانَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ: غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ عَاصِمٍ وَهَشَامٍ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ عَنْ الرَّبَابِ عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ الضَّبِّيِّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وَرَوَاهُ يَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ سَلْمَانَ... قَوْلُهُ.

[الحديث ٥٤٧١ - طرفه في: ٥٤٧٢].

٥٤٧٢- وَقَالَ أَصْبَغُ أَخْبَرَنِي ابْنُ، وَهَبٌ عَنْ جَرِيرِ بْنِ، حَازِمٍ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، حَدَّثَنَا سَلْمَانُ بْنُ عَامِرٍ الضَّبِّيُّ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَعَ الْغُلَامِ عَقِيقَةٌ فَأَهْرِيقُوا عَنْهُ دَمًا وَأَمِيطُوا عَنْهُ الْأَذَى» حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ حَدَّثَنَا قُرَيْشُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ قَالَ: أَمَرَنِي ابْنُ سِيرِينَ أَنْ أَسْأَلَ الْحَسَنَ مِمَّنْ سَمِعَ حَدِيثَ الْعَقِيقَةِ فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ مِنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ.

أما عن العقيقة فقد سبق الكلام على اشتقاقها، وظاهر الحديث أنها واجبة؛ لأنه قال:

«أهريقوا عنه دماً»، والأصل في الأمر الوجوب، ويؤيده أيضاً قول الرسول ﷺ: «كُلُّ غُلَامٍ مُرْتَهَنٌ بِعَقِيْقَتِهِ»^(١)، ولكن أكثر أهل العلم يقولون: إنها سنة وليست واجبة.

وأما إماطة الأذى عن الصبي، فالأذى ما يحصل في بدنه من الوسخ وشبهه، أراد النبي ﷺ أن يكون نظيفاً.

وقيل: إن المراد به؛ أي: بإماطة الأذى، هو حلق الرأس؛ لقوله تعالى: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]. فإذا حلق الرأس صار نظيفاً.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٩/ ٥٩٠-٥٩٣):

❁ قَوْلُهُ: «بَابُ إِمَاطَةِ الْأَذَى عَنِ الصَّبِيِّ فِي الْعَقِيْقَةِ» الإِمَاطَةُ: الإِزَالَةُ.

❁ قَوْلُهُ: «عَنْ مُحَمَّدٍ» هُوَ ابْنُ سِيرِينَ.

❁ قَوْلُهُ: «عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ» هُوَ الضَّبِّي، وَهُوَ صَحَابِي سَكَنَ الْبَصْرَةَ، مَالَهُ فِي الْبَخَارِيِّ غَيْرُ هَذَا الْحَدِيثِ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ مِنْ عِدَّةِ طُرُقٍ مَوْقُوفًا وَمَرْفُوعًا مَوْصُولًا مِنَ الطَّرِيقِ الْأَوَّلِيِّ لَكِنَّهُ لَمْ يَصْرُحْ بِرَفْعِهِ فِيهَا؛ وَمَعْلَقًا مِنَ الطَّرِيقِ الْأُخْرَى صَرَحَ فِي طَرِيقٍ مِنْهَا بِوَقْفِهِ وَمَا عَدَاهَا مَرْفُوعٌ. قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ لَمْ يَخْرُجِ الْبَخَارِيُّ فِي الْبَابِ حَدِيثًا صَحِيحًا عَلَى شَرْطِهِ، أَمَّا حَدِيثُ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ، يَعْنِي: الَّذِي أوردَهُ مَوْصُولًا فَجَاءَ بِهِ مَوْقُوفًا وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ إِمَاطَةِ الْأَذَى الَّذِي تَرَجَّمْ بِهِ، وَأَمَّا حَدِيثُ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ فَذَكَرَهُ بِلاَ خَبَرٍ، وَأَمَّا حَدِيثُ حَمَادِ بْنِ سَلْمَةَ فَلَيْسَ مِنْ شَرْطِهِ فِي الْاِحْتِجَاجِ. قُلْتُ: أَمَّا حَدِيثُ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ فَهُوَ الْمَعْتَمَدُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ، لَكِنَّهُ أوردَهُ مُخْتَصَرًا، فَكَأَنَّهُ سَمِعَهُ كَذَلِكَ مِنْ شَيْخِهِ أَبِي النُّعْمَانِ، وَاکْتَفَى بِهِ كَعَادَتِهِ فِي الْإِشَارَةِ إِلَى مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ الَّذِي يورده، وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ عَنْ يُونُسَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ فزَادَ فِي الْمَتْنِ «فَأَهْرِيقُوا عَنْهُ دَمًا، وَأَمِيطُوا عَنْهُ الْأَذَى» وَلَمْ يَصْرُحْ بِرَفْعِهِ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا عَنْ يُونُسَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ فَصْرَحَ بِرَفْعِهِ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ وَسَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ سَلْمَانَ مَرْفُوعًا، وَأَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِ سَلْيَانَ بْنِ حَرْبٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ فَقَالَ

(١) سبق تخريجه تقريباً.

فيه: «رفعه» وأما حديث جرير بن حازم، قوله: «أنه ذكره بلا خبر»، يعني: لم يقل في أول الإسناد أنبأنا أصبغ بل قال: «قال أصبغ» لكن أصبغ من شيوخ البخاري قد أكثر عنه في الصحيح، فعلى قول الأكثر، هو موصول كما قرره ابن الصلاح في «علوم الحديث» وعلى قول ابن حزم، هو منقطع وهذا كلام الإسماعيلي يشير إلى موافقته، وقد زيف الناس كلام ابن حزم في ذلك، وأما كون حماد بن سلمة على شرطه في الاحتجاج فمُسلَّم، لكن لا يضره إirاده للاستشهاد كعادته.

❦ قوله: «وقال حجاج» هو ابن منهال، وحماد هو ابن سلمة، وقد وصله الطحاوي وابن عبد البر والبيهقي من طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي عن حجاج بن منهال «حدثنا حماد بن سلمة به» وقد أخرجه النسائي من رواية عفان والإسماعيلي من طريق حبان بن هلال وعبد الأعلى بن حماد وإبراهيم بن الحجاج كلهم عن حماد بن سلمة فرادوا مع الأربعة الذين ذكرهم البخاري - وهم أيوب وقتادة وهشام وهو ابن حسان وحبيب وهو ابن الشهيد - يونس وهو ابن عبيد ويحيى بن عتيق، لكن ذكر بعضهم عن حماد ما لم يذكر الآخر، وساق المتن كله على لفظ حبان، وصرح برفعه ولفظه: «في الغلام عَقِيْقَةٌ فَأَهْرُقُوا عَنْهُ الدَّمَ، وَأَمِيطُوا عَنْهُ الْأَدَى» قال الإسماعيلي: وقد رواه الثوري موصولاً مجرداً ثم ساقه من طريق أبي حذيفة عن سفيان عن أيوب كذلك، فاتفق هؤلاء على أنه من حديث سلمان بن عامر، وخالفهم وهيب فقال: «عن أيوب عن محمد عن أم عطية قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مع الغلام» فذكر مثله سواء، أخرجه أبو نعيم في مستخرج من رواية حوثر بن محمد بن أبي هشام عن وهيب به، وهيب من رجال الصحيحين وأبو هشام اسمه المغيرة بن سلمة احتج به مُسلم وأخرج له البخاري تعليقا ووثقه ابن المديني والنسائي وغيرهما، وحوثر بحاء مهملة ومثلثة وزن جوهرة بصري يكنى أبا الأزهر احتج به ابن خزيمة في «صحيحه». وأخرج عنه من الستة ابن ماجه، وذكر أبو علي الجبائي أن أبا داود روى عنه في كتاب بدء الوحي خارج السنن، وذكره ابن حبان في الثقات، فالإسناد قوي إلا أنه شاذ، والمحموظ عن محمد بن سيرين عن سلمان بن عامر، فلعل بعض رواته دخل عليه حديث في حديث.

❦ قوله: «وقال غير واحد عن عاصم وهشام عن حفصة بنت سيرين عن الرباب عن

سلمان بن عامر الضُّبِّيُّ عن النَّبِيِّ ﷺ. قلت: من الذين أبهمهم عن عاصم سفيان بن عيينة أخرجه أحمد عنه بهذا الإسناد فصرح برفعه، وذكر المتن المذكور وحديثين آخرين: أحدهما في الفطر على التمر، والثاني في الصدقة على ذي القربة، وأخرجه الترمذي من طريق عبد الرزاق، والنسائي عن عبد الله بن محمد الزهري كلاهما عن ابن عيينة بقصة العقيقة حسب. وقال النسائي في روايته عن الرباب عن عمها سلمان به، والرباب بفتح الراء وبموحدين مخففا ما لها في البخاري غير هذا الحديث، وممن رواه عن هشام بن حسان عبد الرزاق أخرجه أحمد عنه عن هشام بالأحاديث الثلاثة، وأخرجه أبو داود والترمذي من طريق عبد الرزاق، ومنهم عبد الله بن نمير أخرجه ابن ماجه من طريقه عن هشام به، وأخرجه أحمد أيضا عن يحيى القطان ومحمد بن جعفر كلاهما عن هشام لكن لم يذكر الرباب في إسناده، وكذا أخرجه الدارمي عن سعيد بن عامر والحارث بن أبي أسامة عن عبد الله بن بكير السهمي كلاهما عن هشام.

❦ قوله: «ورواه يزيد بن إبراهيم عن ابن سيرين عن سلمان».

❦ قوله: قلت: وصله الطحاوي في «بيان المشكل» فقال: «حدثنا محمد بن خزيمة حدثنا حجاج بن منهال حدثنا يزيد بن إبراهيم به موقوفاً».

❦ قوله: «وقال أصبغ أخبرني ابن وهب الخ» وصله الطحاوي عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب به قال الإسماعيلي: ذكر البخاري حديث ابن وهب بلا خبر، وقد قال أحمد بن حنبل: حديث جرير بن حازم. كأنه على التوهم أو كما قال. قلت: لفظ الأثرم عن أحمد حدث بالوهم بمصر ولم يكن يحفظ، وكذا ذكر الساجي. اهـ وهذا مما حدث به جرير بمصر، لكن قد وافقه غيره على رفعه عن أيوب.

❦ قوله: عن محمد «حدثنا سلمان بن عامر» هو الذي تفرّد به، وبالجمله، فهذه الطرق يقوى بعضها بعضاً، والحديث مرفوع لا يضره رواية من وقفه.

❦ قوله: «مع الغلام عقيقة» تمسك بمفهومه الحسن وفتادة فقالا: يعق عن الصبي ولا يعق عن الجارية، وخالفهم الجمهور فقالوا: يعق عن الجارية أيضاً، وحجتهم الأحاديث المصرحة بذكر الجارية، وسأذكرها بعد هذا، فلو ولد اثنان في بطن استحب عن كل واحد

عقيقة، ذكره ابن عبد البر عن الليث وقال: لا أعلم عن أحد من العلماء خلافه.

❦ قوله: «فَأَهْرِيقُوا عَنْهُ دَمًا» كذا أبهم ما يهراق في هذا الحديث وكذا في حديث سَمُرَةَ الآتِي بعده، وفسر ذلك في عدَّةِ أحاديث منها: حديث عائشة أخرجه الترمذي وصححه من رواية يوسف بن ماهك «أَنَّهُمْ دَخَلُوا عَلَى حَفْصَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - أَيِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ - فَسَأَلُوهَا عَنِ الْعَقِيقَةِ، فَأَخْبَرَتْهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُمْ: «عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مَكَافَتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ» وَأَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السَّنَنِ الأربعة من حديث أم كرز أنها سألت النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْعَقِيقَةِ فَقَالَ: «عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ وَاحِدَةٌ، وَلَا يَضُرُّكُمْ ذِكْرَانَا كُنَّ أَوْ إِنَاثًا» قَالَ التِّرْمِذِيُّ: صَحِيحٌ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَفَعَهُ أَثْنَاءَ حَدِيثٍ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْسِكَ عَنْ وَلَدِهِ فَلْيَفْعَلْ: عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مَكَافَتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ» قَالَ دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ - رَاوِيهِ عَنْ عَمْرِو - : سَأَلْتُ زَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ عَنْ قَوْلِهِ: مَكَافَتَانِ فَقَالَ: مُتَشَابِهَتَانِ تَذْبِحَانِ جَمِيعًا أَيِ لَا يُؤْخَرُ ذَبْحُ إِحْدَاهُمَا عَنِ الْآخَرَى» وَحَكَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَحْمَدَ الْمَكَافَتَانِ الْمُتَقَارِبَتَانِ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ: أَيِ فِي السَّنَنِ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: مَعْنَاهُ مُتَعَادِلَتَانِ لِمَا يَجْزِي فِي الزَّكَاةِ وَفِي الْأُضْحِيَّةِ، وَأَوَّلَى مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ مَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ فِي حَدِيثِ أُمِّ كَرْزٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدٍ بَلْفَظٍ: «شَاتَانِ مَثَلَانِ» وَوَقَعَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي حَدِيثٍ آخَرَ «قِيلَ: مَا الْمَكَافَتَانِ؟ قَالَ: الْمَثَلَانِ» وَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ مِنْ ذَبْحِ إِحْدَاهُمَا عَقِبَ الْآخَرَى حَسَنًا، وَيُحْتَمَلُ الْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَيْنِ مَعًا، وَرَوَى الْبَزَّازُ وَأَبُو الشَّيْخِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ: «أَنَّ الْيَهُودَ تَعُقُّ عَنِ الْغُلَامِ كَبْشًا وَلَا تَعُقُّ عَنِ الْجَارِيَةِ، فَعُقُّوا عَنِ الْغُلَامِ كَبْشَيْنِ وَعَنِ الْجَارِيَةِ كَبْشًا» وَعِنْدَ أَحْمَدَ مِنْ حَدِيثِ أَسَاءَ بِنْتِ يَزِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْعَقِيقَةُ حَقٌّ عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مَكَافَتَانِ وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ». وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ نَحْوَ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ أَخْرَجَهُ أَبُو الشَّيْخِ، وَتَقَدَّمَ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَوَّلَ الْبَابِ، وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ حُجَّةٌ لِلْجُمْهُورِ فِي التَّفَرُّقِ بَيْنَ الْغُلَامِ وَالْجَارِيَةِ، وَعَنْ مَالِكٍ هُمَا سَوَاءٌ فَيَعُقُّ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَاةٌ، وَاحْتِجَّ لَهُ بِمَا جَاءَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَقَّ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ كَبْشًا كَبْشًا» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَلَا حُجَّةَ فِيهِ فَقَدْ أَخْرَجَهُ أَبُو الشَّيْخِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ بَلْفَظٍ: «كَبْشَيْنِ كَبْشَيْنِ» وَأَخْرَجَ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ

أَيُّهُ عَنْ جَدِّهِ مِثْلَهُ، وَعَلَى تَقْدِيرِ ثُبُوتِ رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ فَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَا يَرُدُّ بِهِ الْأَحَادِيثَ الْمَتَوَارِدَةَ فِي التَّنْصِيفِ عَلَى الثَّنِيَّةِ لِلْغَلَامِ، بَلْ غَايَتُهُ أَنْ يَدُلَّ عَلَى جَوَازِ الْاِقْتِصَارِ، وَهُوَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ الْعَدَدَ لَيْسَ شَرْطًا، بَلْ مُسْتَحَبٌّ. وَذَكَرَ الْحَلِيمِيُّ أَنَّ الْحِكْمَةَ فِي كَوْنِ الْأُنْثَى عَلَى النِّصْفِ مِنَ الذَّكَرِ أَنَّ الْمَقْصُودَ اسْتِبْقَاءَ النَّفْسِ فَأَشْبَهَتْ الدِّيَّةَ، وَقَوَاهُ ابْنُ الْقَيْمِ بِالْحَدِيثِ الْوَاردِ فِي أَنَّ مَنْ أَعْتَقَ ذَكَرًا أَعْتَقَ كُلَّ عَضْوٍ مِنْهُ، وَمَنْ أَعْتَقَ جَارِيَتَيْنِ كَذَلِكَ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا وَرَدَ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ مَا تَيْسَرُ الْعِدَّةُ. وَاسْتَدَلَّ بِإِطْلَاقِ الشَّاةِ وَالشَّاتَيْنِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي الْعَقِيقَةِ مَا يُشْتَرَطُ فِي الْأُضْحِيَّةِ، وَفِيهِ وَجْهَانِ لِلشَّافِعِيَّةِ، وَأَصْحَاهُمَا يَشْتَرِطُ وَهُوَ بِالْقِيَاسِ لَا بِالْخَبَرِ، وَيَذَكُرُ الشَّاةَ وَالْكَبْشَ عَلَى أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ الْغَنَمُ لِلْعَقِيقَةِ، وَبِهِ تَرْجَمَ أَبُو الشَّيْخِ الْأَصْبَهَانِيُّ وَنَقَلَ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ. وَقَالَ الْبَنْدَنِيغِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ: لَا نَصَّ لِلشَّافِعِيِّ فِي ذَلِكَ، وَعِنْدِي أَنَّهُ لَا يَجْزِي غَيْرَهَا، وَالْجُمْهُورُ عَلَى إِجْزَاءِ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ أَيْضًا، وَفِيهِ حَدِيثٌ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ وَأَبِي الشَّيْخِ عَنْ أَنَسٍ رَفَعَهُ: «يَعْقُ عَنْهُ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ» وَنَصَّ أَحْمَدُ عَلَى اشْتِرَاطِ كَامِلَةٍ، وَذَكَرَ الرَّافِعِيُّ بَحْثًا أَنَّهَا تَتَأَدَّى بِالسَّيْعِ كَمَا فِي الْأُضْحِيَّةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

❖ قَوْلُهُ: «وَأَمِيطُوا» أَيِ أَزِيلُوا وَزَنَّا وَمَعْنَى.

❖ قَوْلُهُ: «الْأَذَى» وَقَعَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ وَابْنِ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: «إِنْ لَمْ يَكُنِ الْأَذَى حَلَقَ الرَّأْسِ فَلَا أُدْرِي مَا هُوَ» وَأَخْرَجَ الطَّحَاوِيُّ مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: «لَمْ أَجِدْ مِنْ يَخْبِرُنِي عَنْ تَفْسِيرِ الْأَذَى». أَنْتَهَى وَقَدْ جَزَمَ الْأَصْمَعِيُّ بِأَنَّهُ حَلَقَ الرَّأْسِ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنِ الْحَسَنِ كَذَلِكَ، وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ عِنْدَ الْحَاكِمِ «وَأَمَرَ أَنْ يَبَاطَ عَنْ رِءُوسِهِمَا الْأَذَى» وَلَكِنْ لَا يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ فِي حَلَقِ الرَّأْسِ، فَقَدْ وَقَعَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ «وَيَبَاطُ عَنْهُ الْأَذَى وَيَحْلُقُ رَأْسَهُ» فَعَطَفَهُ عَلَيْهِ، فَالْأَوَّلَى حَمْلُ الْأَذَى عَلَى مَا هُوَ أَعَمُّ مِنْ حَلَقِ الرَّأْسِ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّ فِي بَعْضِ طَرِيقِ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ «وَيَبَاطُ عَنْهُ أَقْدَارُهُ» رَوَاهُ أَبُو الشَّيْخِ. اهـ كَلَامُ الْحَافِظِ .

إِذَا: إِطَاةُ الْأَذَى إِمَّا بِحَلَقِ الرَّأْسِ وَاسْتَشْهَدْنَا لَهَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ﴾. أَوْ الْوَلَادَةُ عَمُومًا وَهَذَا يَعْنِي: الْعِنَايَةَ بِالطِّفْلِ وَالْحِرَاصَ عَلَى نِظَافَتِهِ وَيَكُونُ هَذَا أَعَمَّ.

❁ وقوله: «أريقُوا عنه دَمًا». يدلُّ على أنه لا يجوزُ الإِشْرَاكُ في العَقِيْقَةِ، وهذا هو الصَّحِيحُ، لو أن الإنسانَ عَقَّ ببعيرٍ عن سَبْعِ عَقَائِقَ، قلنا: لا تصحُّ، بل لا تكون إلا عن واحدة، بل قال بعضُ العلماء: لا يجوزُ البعيرُ؛ لأنَّ السُّنَّةَ وردت بالشيء، والمشهور من مذهب الحنابلة: أنها تجزئ، لكن الشاة أفضل.

وهل تدخل الجاريةُ في مسألة: حَلَقِ الرَّأْسِ؟
الجواب: لا تدخل فيه.

فإن قَالَ قائلٌ: إذا كان فيه أذى للغلام، فيقال: نفس الأمرِ بالنسبة للجارية.
قلنا: لا يشرعُ لها أن تحلقَ رأسها، فكما أنه لا يشرعُ لها أن تحلقَ رأسها في النَّسكِ، فيقال هنا -أيضًا-: لا يشرعُ لها.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٣- باب الْفَرَعِ.

٥٤٧٣- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ،

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا فَرَعٌ وَلَا عَتِيرَةٌ»^(١).
وَالْفَرَعُ أَوَّلُ النَّتَاجِ كَانُوا يَذْبَحُونَهُ لَطَوَاغِيَّتِهِمْ وَالْعَتِيرَةُ فِي رَجَبٍ.

[الحديث ٥٤٧٣- طرفه في: ٥٤٧٤].

٤- باب الْعَتِيرَةِ.

٥٤٧٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ الزُّهْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ

الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا فَرَعٌ وَلَا عَتِيرَةٌ»^(٢).

قَالَ: وَالْفَرَعُ أَوَّلُ نِتَاجٍ كَانَ يُنْتَجَحُ لَهُمْ كَانُوا يَذْبَحُونَهُ لَطَوَاغِيَّتِهِمْ وَالْعَتِيرَةُ فِي رَجَبٍ.

وكذلك أيضًا لا تقرب إلى الله تعالى بالذبح في غير ما جاءت به السنة، وهي الأضاحي

(١) أخرجه مسلم (١٩٧٦).

(٢) انظر التعليق السابق.

والهدايا والعقائق وما عدا ذلك فإنه لا قرينة فيه بذبحه أبداً، حتى لو نذر الإنسان أن يذبح شاةً، فإنه ليس له أجر الذبح لكن له أجر الصدقة بلحمها، فهو كما لو اشتراها من السوق؛ يعني: كما لو اشترى لحماً من السوق وتصدق به، فالأشياء التي يُتَقَرَّبُ بها إلى الله بالذبح هي ثلاثة: العقيقة والأضاحي والهدايا، أما وليمة النكاح فهي كغيرها يُقَصَدُ بها الفائدة من أكلها فقط.

الفرع كما قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: هو أول التَّجَاج؛ يعني: أول ما تلد الناقة يذبحونه لطواغيتهم. العتيرة في رجب: أول يوم، أو أول جمعة من رجب يذبحون فيه ذبيحةً يتقربون بها إلى الله ﷻ فنفاها الرسول ﷺ وإذا نفاها الرسول ﷺ فليست من الإسلام في شيء يعني؛ لا نقول: إنها لا تسنُّ كما قاله بعضهم: بل نقول: إنها تُكْرَهُ على الأقلِّ الفرع والعتيرة.



مكتبة
صالح البخاري

كتابُ الذبائح والصَّيْد

٥٥٤٤-٥٤٧٥

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

كِتَابُ الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ

١ - باب التَّسْمِيَةِ عَلَى الصَّيْدِ.

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَبِئْسَ مَا كُنْتُمْ تَفْعَلُونَ مِمَّا قَدْ حَلَاحَ عَلَى قُلُوبِكُمْ أَنَّ تَسْمِيَةَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَخَافُهُ﴾
إِلَّا الْغَيْبَ فَمَن أَعْتَدَ لَكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧﴾ [التَّوْبَةُ: ١٩٤].

وقوله: «كِتَابُ الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ. باب التَّسْمِيَةِ عَلَى الصَّيْدِ» ظاهرُ صَنِيعِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّ التَّسْمِيَةَ عَلَى الذَّبَائِحِ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ، وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ وَجُوبُهَا، فَإِنَّمَا كَمَا تَجِبُ فِي الصَّيْدِ تَجِبُ أَيْضًا فِي الذَّبَائِحِ.

وَالذَّبَائِحُ جَمْعُ ذَبِيحَةٍ؛ بِمَعْنَى: مَذْبُوحَةٌ، وَالذَّبْحُ: إِنْهَارُ الدَّمِ بِمُحَدِّدٍ فِي مَوْضِعِ الذِّكَاةِ، وَهِيَ الرَّقَبَةُ، أَوْ أَيُّ مَوْضِعٍ مِنَ الْبَدَنِ إِذَا تَعَذَّرَ ذَلِكَ الْمَكَانُ، مِثْلُ: أَنْ تَسْقُطَ بَهِيمَةٌ فِي بَشَرٍ، وَلَا تَقْدِرُ عَلَى ذَبْحِهَا فِي مَحَلِّ ذِكَايَتِهَا، فَهَذَا يُمَكِّنُ أَنْ تُنْهَرَ الدَّمُ مِنْ أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ مِنْ بَدَنِهَا، حَتَّى لَوْ كَانَ مِنْ بَطْنِهَا، أَوْ مِنْ فَخِذِهَا أَوْ مِنْ أَيِّ مَكَانٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي بَعِيرٍ نَذَّ: «إِنَّ هَذِهِ النَّعَمَ أَوَابِدُ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ، فَمَا نَدَّ عَلَيْكُمْ فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا»^(١).

وَكَانَ أَحَدُ الصَّحَابَةِ قَدْ لَحِقَهَا حِينَ هَرَبَتْ، فَعَقَرَهَا حَتَّى أَثْبَتَهَا، وَمَاتَتْ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

هَذَا الْكَلَامُ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٥٠٩)، وَمُسْلِمٌ (١٩٦٨).

وَأَمَّا الصَّيْدُ، فَالصَّيْدُ يُطْلَقُ عَلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ فِعْلُ الصَّائِدِ، وَيُطْلَقُ عَلَى الْمَفْعُولِ الَّذِي هُوَ الْمَصِيدُ.

وَأَمَّا التَّسْمِيَةُ فَهُوَ قَوْلُهُ: بِسْمِ اللَّهِ.

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَبِئْسَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ مِنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَخَافُهُ الْغَيْبَ فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ. هذه الآية فيها امتحان للصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ حِينَ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الصَّيْدَ فِي حَالِ الْإِحْرَامِ، فَأَرَادَ أَنْ يَنْتَلِيَهُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِتَلَاوُحِهِمْ عِبْدَهُ بِالْخَيْرِ تَارَةً، وَبِالشَّرِّ تَارَةً أُخْرَى، بِالْخَيْرِ لِيَلْبُوهُ أَيْ كَفُرُ أَمْ يَشْكُرُ، وَبِالشَّرِّ لِيَلْبُوهُ أَيْ صَبْرُ أَمْ يَجْزَعُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَلْبُوكُم بِالْأَشْرِ وَالْغَيْرِ فَنَتَلَّ وَلَيْسَ أَنتُمْ تَرْجِعُونَ﴾ [الأنفال: ٣٥]. فَالصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ابْتَلَاهُمُ اللَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِالصَّيْدِ.

وقوله تعالى: ﴿يَتْلُو مِنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾، فَكَانُوا يُمَسِّكُونَ الصَّيْدَ الْعَدَاءَ - كَالطُّبَاءِ - بِأَيْدِيهِمْ، وَيُمَسِّكُونَ الصَّيْدَ الطَّائِرَ بِرِمَاحِهِمْ، يَعْنِي: بِدُونِ سِهَامٍ، يَقُولُ: هَكَذَا بِالرُّمَحِ، وَلَا يَطِيرُ فَيُمَسِّكُهُ، كُلُّ هَذَا وَهُمْ مُخْرِمُونَ لِمَاذَا؟ ﴿لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ﴾. لِيَعْلَمَ اللَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مَنْ يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ عِلْمًا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْجَزَاءُ أَمَّا الْعِلْمُ الْأَزَلِيُّ الَّذِي عَلِمَهُ اللَّهُ مِنْ قَبْلُ فَهُوَ عِلْمٌ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْجَزَاءُ.

ولهذا قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْآيَةِ ﴿لِيَعْلَمَ﴾، وَ﴿لِيَعْلَمَ﴾ قَالَ: كَيْفَ يَقُولُ فَعَلَ هَكَذَا لِيَعْلَمَ، وَهُوَ قَدْ عَلِمَ؟

فَأَجَابَ الْعُلَمَاءُ عَنْ ذَلِكَ بِثَلَاثَةِ أَجَوِبَةٍ:

أَوَّلًا: قَالُوا: الْمَرَادُ بِالْعِلْمِ هُنَا: الْعِلْمُ الَّذِي يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْجَزَاءُ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ السَّابِقَ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْجَزَاءَ لِعَدَمِ التَّكْلِيفِ، بَلْ لِعَدَمِ وُجُودِ الْمُكْلَفِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَمْ يَزَلْ عَالِمًا بِمَا سَيَكُونُ.

فَجَوَابٌ آخَرُ: قَالُوا إِنَّ الْمَرَادَ: لِنَعْلَمَ عِلْمَ ظُهُورِ وَخَلْقِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ: عِلْمٌ تَقْدِيرِي، وَالثَّانِي: عِلْمٌ ظُهُورِي يَعْنِي: يَبْرُزُ فِي الظَّاهِرِ هَذَا الشَّيْءُ الَّذِي كَانَ اللَّهُ عِلْمُهُ مِنْ قَبْلُ.

وَقَالَ آخَرُونَ: بَلِ الْمَرَادُ بِالْعِلْمِ: عِلْمٌ بِأَنَّهُ كَانَ، وَالْعِلْمُ السَّابِقُ عِلْمٌ بِأَنَّهُ سَيَكُونُ. فَيَكُونُ تَعَلُّقُ عِلْمِ اللَّهِ بِهَذَا الشَّيْءِ تَعَلُّقًا شَيْءًا بِأَمْرٍ كَائِنٍ سَابِقٍ، وَالْأَوَّلُ: عِلْمٌ بِأَنَّهُ سَيَكُونُ.

مِثَالُ ذَلِكَ: أَنَا أَعْلَمُ أَنَّهُ سَيَأْتِينِي زَائِرٌ غَدًا، أَعْلَمُ ذَلِكَ، فَإِذَا جَاءَ هَذَا الزَّائِرُ فَالْعِلْمُ الثَّانِي غَيْرُ الْعِلْمِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ عِلْمِي الثَّانِي عِلْمٌ بِأَنَّهُ جَاءَ. وَالْأَوَّلُ عِلْمٌ بِأَنَّهُ سَيَجِيءُ.

وعلى كلِّ حالٍ: فهذه الآيات من المتشابهات، ولهذا استدَلَّ بها غلاةُ المعتزلةِ على أنَّ اللهَ - تعالى عن ذلك - لا يَعْلَمُ أفعالَ العبادِ حتى تَقَعَ، والمتشابهاتُ يَتَعَلَّقُ بها الزَّائِعُونَ الذين في قلوبهم زَيْغٌ وأمَّا المؤمنونَ فيَحْمِلُونَهَا على الْمُحْكَمِ، حتى تَكُونَ الآياتُ كُلُّهَا مُحْكَمَةً.

❖ وقوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمَ اللَّهُ مِنْ خِيفَتِهِ بِالْغَيْبِ﴾ [التَّوْبَةُ: ٩٤]. هل المرادُ بِغَيْبَتِهِ هو عن النَّاسِ؛ يَعْنِي: لِيَعْلَمَ اللَّهُ مِنْ خِيفَتِهِ إِذَا كَانَ غَائِبًا عَنِ النَّاسِ، أَوْ ﴿بِالْغَيْبِ﴾، يَعْنِي: يَخَافُ اللَّهُ وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهُ، كَمَا قَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ». أو الأمرانِ جَمِيعًا؟

الجواب: الأمرانِ جَمِيعًا فالإنسانُ يَخَافُ اللَّهَ ﷻ وهو غَائِبٌ عَنْهُ بذاته؛ لأنَّه لا يَرَى اللَّهَ، وَيَخَافُ اللَّهَ وهو غَائِبٌ عَنِ النَّاسِ؛ لأنَّه لا يَخَافُ النَّاسَ؛ إِنَّمَا يَخَافُ اللَّهَ.

والصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ خَافُوا اللَّهَ بِالْغَيْبِ، فلم يَأْتُوا هذه الصُّيُودَ أَبَدًا، وَإِذَا قَارَنْتَ بَيْنَ هذه الواقعةِ، وَبَيْنَ حالِ بني إِسْرَائِيلَ، عَرَفْتَ الفرقَ بَيْنَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَبَيْنَ بني إِسْرَائِيلَ، فَبَنُو إِسْرَائِيلَ حِينَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الْحَيْتَانُ يَوْمَ السَّبْتِ، أَوِ الصَّيْدُ يَوْمَ السَّبْتِ، ابْتَلَاهُمُ اللَّهُ، فَصَارَتِ الْحَيْتَانُ تَأْتِيَهُمْ يَوْمَ السَّبْتِ شُرْعًا، وَفِي غَيْرِ يَوْمِ السَّبْتِ لَا يَأْتِيَهُمْ شَيْءٌ، فَصَارُوا - وَالْعِبَادُ بِاللَّهِ - يَتَحَيَّلُونَ فَيَضَعُونَ الشَّبَكَ أَوِ الشَّرَكَ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَتَأْتِي الْحَيْتَانُ يَوْمَ السَّبْتِ فَتَقَعُ فِي الشَّرَكِ، إِذَا كَانَ يَوْمُ الْأَحَدِ أَخَذُوهَا، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهَا حِيلَةٌ، لَا تُحِلُّ الْمُحَرَّمَ؛ لِأَنَّ التَّحْيِيلَ عَلَى الْمُحَرَّمَ لَا يَزِيدُهُ إِلَّا خُبْنًا؛ إِذْ إِنَّ فاعِلَ الْمُحَرَّمَ بِالْحِيلَةِ انْتَهَكَ حُرْمَةَ الْمُحَرَّمَ، وَتَحَايَلَ عَلَى اللَّهِ ﷻ؛ وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ فِي الْمُنَافِقِينَ: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ﴾ [التَّوْبَةُ: ١٠]. وَقَالَ: ﴿يُخَذِّلُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِّعُهُمْ﴾ [التَّوْبَةُ: ١٤٢].

❖ وقوله: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [التَّوْبَةُ: ٩٤]. يَعْنِي: مَنْ اعْتَدَى بَعْدَ أَنْ نَزَلَ التَّحْرِيمُ وَالْمَنْعُ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ؛ أَيْ: مُؤْلَمٌ، وَأَمَّا قَبْلَ التَّحْرِيمِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

وقد أَخَذَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ: أَنَّ الشَّرَائِعَ لَا تَلْزُمُ قَبْلَ الْعِلْمِ، وَقَالُوا: إِنَّ مَنْ نَشَأَ فِي الْبَادِيَةِ بَعِيدًا عَنِ الْحَاضِرَةِ، وَلَا يَدْرِي عَنِ الْوَاجِبَاتِ وَتَرَكَ شَيْئًا مِنْهَا فَإِنَّهُ لَا يُلْزَمُ بِقَضَائِهَا، سِوَاءَ كَانَتْ صَلَاةً، أَمْ صِيَامًا، أَمْ زَكَاةً، أَمْ غَيْرُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الشَّرَائِعَ لَا تَلْزُمُ قَبْلَ الْعِلْمِ.

وهذا حَقٌّ، وَصَحِيحٌ، لَكِنْ قَدْ يُخْشَى مِنْ شَيْءٍ؛ وَهُوَ التَّفْرِيطُ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ فَقَدْ نُوْأخِذُ

الإنسان الذي ترك شيئاً من الواجبات جهلاً إذا علمنا أنه كان مُفَرِّطاً في طلب العلم، ومن ذلك أن يُقَالَ له: هذا حرامٌ - أو هذا واجبٌ - فيقول: اسكُت، لا تسأل العلماء.

طالما لم يأتينا أحدٌ يقول لنا ويَطْرُق علينا الباب فاسكُت، ويقول: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُونَ عَنْ شَيْءٍ إِنْ بُدِّلَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾ [التوبة: ١٠١]. وَيَتَلَوْنَ هَذِهِ الْآيَةَ اسْتِشْهَادًا بِهَا عَلَى بَاطِلِهِمْ، فَهَؤُلَاءِ نَقُولُ: إِنَّهُمْ غَيْرُ مُعْذَرِينَ؛ لِأَنَّهُمْ مُفَرِّطُونَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ.

أما شخصٌ لا يذري عن هذا، ولم يَخْطُرْ بباله، أو قد بنى على سببٍ يظنُّه صحيحاً، لكنه ليس بصحيح، فهذا لا شك في أنه معذورٌ، ولا يَلْزَمُهُ قِضَاءُ الْوَاجِبِ؛ وَلِهَذَا فَإِنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي كَانَتْ تُسْتَحَاضُ فَلَا تَطْهُرُ، لَهَا سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ، لَمْ يَأْمُرْهَا بِالْإِعَادَةِ، وَكَذَلِكَ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَدْ أَجْنَبَ وَتَيَمَّمَ، لَكِنَّهُ بَنَى عَلَى أَصْلِ، وَهُوَ الْقِيَاسُ، فَتَمَرَّغَ فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَمَرَّغُ الدَّابَّةُ، وَلَمْ يَأْمُرْهُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْقِضَاءِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَقَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَيْمَةُ الْأَنْتَمِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ [التوبة: ١٠١]. - إِلَى قَوْلِهِ - ﴿فَلَا

تَحْسَبُوهُمْ وَآخِشُونَ﴾ [التوبة: ٢٣]. اهـ.

وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [التوبة: ١٠١]. هذه جملة مستقلة، وهي قاعدة من قواعد الشريعة.

وقوله تعالى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾، أي: العقود التي بينكم وبين الله، والعقود التي بينكم وبين العباد، فمن العقود بين الإنسان وبين ربه النذر فإنه عقد، بينه وبين ربه، وكذلك عند كثير من أهل العلم التلبس بالطاعة، ولهذا قال بعض العلماء: لا يجوز للإنسان إذا تلبس بالطاعة ولو نفلاً أن يخرج منها إلا لضرورة؛ لأن دخوله في الطاعة التزام بأن يكملها. ولكن الجمهور على خلاف ذلك فقالوا: إنه دخل في الطاعة النقل على أنها نقل، فهو فيها بالخيار، فقد عاقد الله على أمرٍ يعلم أن له الرخصة في تركه.

وقوله: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَيْمَةُ الْأَنْتَمِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ [التوبة: ١٠١]. الذي أحلها هو الله ﷻ،

وَأَبْهَمَ الْفَاعِلَ لِلْعَلَمِ بِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ۝٣٨﴾ [الشَّعَرَةُ: ٢٨]. فَمَا أَنَا لَا تَتَصَوَّرُ خَالِقًا سِوَى اللَّهِ، فَلَا تَتَصَوَّرُ مُجَلًّا سِوَى اللَّهِ ﷻ؛ لِأَنَّ الْمُنْفَرِدَ بِالْخَلْقِ هُوَ الْمُنْفَرِدُ بِالْحُكْمِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿أُحِلَّتْ﴾ يَعْنِي: أَحَلَّهَا: ﴿لَكُمْ بِهَيْمَةِ الْآفَنِ إِلَى مَا يَتَلَى عَلَيْكُمْ﴾. وَلَمْ يَقُلْ: إِلَّا مَا تَلِي. وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ آيَاتٌ سَبَقَتْ بِسُورَةِ الْمَائِدَةِ ذِكْرَ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْمُحَرَّمَ، لَكِنَّ الْمَذْكُورَ فِي الْمَائِدَةِ مُفَصَّلٌ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ، وَلِهَذَا قَالَ: ﴿إِلَّا مَا يَتَلَى﴾، وَلَمْ يَقُلْ: إِلَّا مَا تَلِي، وَالَّذِي يُتَلَى عَلَيْنَا هُوَ قَوْلُهُ بِنَفْسِ السُّورَةِ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ﴾ ... إِلَى آخِرَةِ [الْمَائِدَةُ: ٣].

❖ وَقَوْلُهُ: ﴿غَيْرُ مَحَلِّ الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ۝١﴾ [الْمَائِدَةُ: ١]. يَعْنِي أَحَلَّ لَكُمْ ذَلِكَ حَالَ كَوْنِكُمْ غَيْرُ مَحَلِّ الصَّيْدِ.

وَمَحَلِّهِ؛ أَي: فَاعِلِينَ فَعَلَ الْمُسْتَحِلَّ، وَإِنْ لَمْ تُحْلُوهُ بِقَوْلِكُمْ: إِنَّهُ حَلَالٌ؛ يَعْنِي: غَيْرُ صَائِدِي الصَّيْدِ وَأَنْتَ حُرْمٌ.

و﴿حُرْمٌ﴾ جَمْعُ حَرَامٍ، وَالْحَرَامُ: مَنْ دَخَلَ فِي مُحَرَّمٍ، سِوَاهُ كَانَ إِحْرَامًا، أَمْ مَكَانًا حَرَامًا، وَقَلْنَا ذَلِكَ لِيَشْمَلَ الْمُحِلَّ دَاخِلَ الْحَرَمِ، وَالْمُحَرَّمِ خَارِجَ الْحَرَمِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ. مُحِلٌّ خَارِجُ الْحَرَمِ فَيَحِلُّ لَهُ الصَّيْدُ.

وَمُحَرَّمٌ خَارِجُ الْحَرَمِ فَيُحَرَّمُ عَلَيْهِ الصَّيْدُ.

وَمُحِلٌّ فِي الْحَرَمِ فَيُحَرَّمُ عَلَيْهِ الصَّيْدُ.

وَمُحَرَّمٌ فِي الْحَرَمِ فَيُحَرَّمُ عَلَيْهِ الصَّيْدُ مِنْ بَابِ أُولَى.

وَالْمُحَرَّمُ هُوَ: ﴿غَيْرُ مَحَلِّ الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾.

يَحْكُمُ كَوْنًا وَشَرْعًا، فَيَحْكُمُ شَرْعًا بِمَا يُرِيدُ، وَيَحْكُمُ كَوْنًا بِمَا يُرِيدُ، وَلَكِنَّ الْإِرَادَةَ تَابِعَةٌ لِلْحِكْمَةِ كَمَا قُلْنَا غَيْرُ مَرَّةٍ: إِنْ كُلُّ فِعْلٍ يَفْعَلُهُ اللَّهُ، أَوْ شَرْعًا يُشْرَعُهُ اللَّهُ فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْحِكْمَةِ، قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝٢٠﴾ [الْأَنْعَامُ: ٢٠]. وَقَالَ فِي سُورَةِ الْمَمْتَحِنَةِ: ﴿ذَلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ۝١٠﴾ [الْمَمْتَحِنَةُ: ١٠].

❖ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْلُوا شَعِيرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَتْلَ وَلَا مَقَاتِلَ اللَّهِ يَتَنَوَّنَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا﴾ [الْمَائِدَةُ: ٢٢]. الشَّعَائِرُ: جَمْعُ شَعِيرَةٍ، وَهِيَ الْعِبَادَةُ الْعَظِيمَةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِاحْتِرَامِهَا وَتَعْظِيمِهَا، وَيَشْمَلُ الْإِحْرَامَ إِذَا تَلَبَّسَ بِهِ الْإِنْسَانُ، فَإِنَّهُ

من شعائر الله، وَاللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]. يَعْنِي: لَا تُحِلُّوا هَذِهِ الشَّعَائِرَ وَتَنْتَهَكُوهَا وَتُخَالِفُوا فِيهَا أَمْرَ اللَّهِ ﷻ.

﴿وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ﴾﴾ [البقرة: ٢]. المرادُ بِهِ الْجِنْسُ، فَيَشْمَلُ الْأَشْهُرَ الْأَرْبَعَةَ، وَهِيَ: ذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ، وَالْمُحَرَّمُ وَهَذِهِ ثَلَاثَةُ مَثْوَالِيَّةٍ، وَالرَّابِعُ: رَجَبٌ وَهُوَ مُنفَرَدٌ. هَذِهِ الْأَشْهُرُ الْأَرْبَعَةُ تَخْتَصُّ بِأَنَّهَا حُرْمٌ، وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلْ تَحْرِيْمُهَا تُسَيِّخُ أَوْ هُوَ بَاقٍ؟ الصَّوَابُ: أَنَّهُ بَاقٍ وَلَيْسَ هُنَاكَ دَلِيلٌ عَلَى النَّسْخِ، وَأَمَّا مَا وَقَعَ مِنْ قِتَالِ الرَّسُولِ ﷺ لِأَهْلِ الطَّائِفِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، فَإِنَّ هَذَا الْقِتَالَ مِنْ تَكْمِيلِ قِتَالِ أَهْلِ مَكَّةَ الَّذِي كَانَ فِي رَمَضَانَ، وَفِي سُؤَالٍ أَيْضًا، وَكَذَلِكَ الْقِتَالُ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ كَانَ شَبِيهًا بِالِدِفَاعِ عَنِ النَّفْسِ؛ لِأَنَّهُ قِيلَ لَهُ: إِنْ الرُّومَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ.

فَالْمُهْمُ أَنْ الْقَوْلَ الرَّاجِحَ -وَإِنْ كَانَ خِلَافَ قَوْلِ الْجُمْهُورِ-: أَنَّ تَحْرِيمَ الْقِتَالِ ابْتِدَاءً فِي هَذِهِ الْأَشْهُرِ الْأَرْبَعَةِ بَاقٍ وَلَمْ يُنْسَخْ، وَيَدُلُّ لَذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ السُّورَةَ سُورَةُ الْهَادِيَةِ مِنْ آخِرِ مَا نَزَلَ، حَتَّى ذُكِرَ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ أَنَّهُ قَالَ: مَا كَانَ فِيهَا مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوه، وَمَا كَانَ فِيهَا مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ.

﴿قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ﴾﴾ [البقرة: ٢]. يَعْنِي: لَا تُحِلُّوا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ. وَالْهَدْيُ: مَا يُهْدَى لِلْحَرَمِ مِنْ طَعَامٍ وَحَيَوَانٍ، وَالْقَلَائِدُ جَمْعُ قِلَادَةٍ وَهَذَا خَاصٌّ بِالْحَيَوَانِ، وَهُوَ مَا يُجْعَلُ فِي رِقْبَةِ الْهَدْيِ مِنَ النَّعَالِ الْقَدِيمَةِ الْخَلِيقَةِ، أَوْ آذَانُ الْقَرَبِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ لِيَعْرِفَ مَنْ رَأَاهُ أَنَّهُ هَدْيٌ، فَلَا يُحِلُّهُ.

وَتَحْلِيلُ الْهَدْيِ يَكُونُ بِأَمْرَيْنِ: إِمَّا بِالْحَيْلُولَةِ دُونَ وَصُولِهِ إِلَى الْبَيْتِ بِأَنْ يُصَدَّ عَنِ الْبَيْتِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْمَدْيَنَ مَكْرُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥]. وَإِمَّا بِالتَّنَازُلِ عَنْهُ؛ بَحِثْ يُقْلَدُهُ الْإِنْسَانُ، ثُمَّ يَرْجِعُ فِيهِ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَفْعَلَهُ.

﴿وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا أَيْتَانَ الْحَرَامَ﴾﴾ [البقرة: ٢]. أَي: قَاصِدِيهِ.

﴿وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَنَبَّهُونَ فُضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا﴾﴾ [البقرة: ٢]. يَعْنِي: أَنَّ الَّذِينَ يَقْصِدُونَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَتَنَبَّهُونَ فُضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا؛ وَالْفُضْلُ هُنَا يَشْمَلُ الْفُضْلَ الدُّنْيَوِيَّ، وَالْأُخْرَوِيَّ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فُضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]. أَي: رِزْقًا وَكَسْبًا.

❦ وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [البقرة: ٢٠] إذا حللتم من الإحرام. ﴿فَاصْطَادُوا﴾ هذا في مقابل قوله: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾. يعني: إذا زال الإحرام وحللتكم منه فاصطادوا، والأمر هنا للإباحة، وقيل: لرفع الحظر، والفرق بينهما ظاهر، إذا قلنا: للإباحة فمعناه أن الحكم تغير عن الحكم السابق للنسخ، فإذا كان الحكم السابق للنسخ مثلاً الاستحباب صار هنا للإباحة؛ لأنه لما ورد عليه النسخ زال الحكم السابق نهائياً، فإذا زال النسخ تجدد حكم وهو الإباحة.

وقال بعض أهل العلم: بل الأمر بعد الحظر لرفع الحظر. وعلى هذا فيعود الحكم السابق للحظر، إن كان مسنوناً فهو مسنون، وإن كان مباحاً فهو مباح، بل وإن كان مكروهاً فهو مكروه. فعندنا الآن قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾. هذا نسخ لقوله: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾. والنسخ معناه: أن هناك حكماً ثابتاً بالمنسوخ، وحكماً ثابتاً بالنسخ، فتحریم الصيد في حال الإحرام طارئ على حله قبل الإحرام.

فالإنسان الذي لم يحرم يجوز له أن يصيد، فإذا أحرَمَ مُنِعَ من الصيد ثم بعد ذلك قيل له: إذا حللت فصيد.

هل نقول: إن الأمر (فصيد) هنا للإباحة، أو لرفع الحظر؟

يقول بعض العلماء: إنه للإباحة. وبعضهم يقول: لرفع الحظر.

الذين قالوا: للإباحة. قالوا: لأن الله لما حرَّم الصيد في حال الإحرام، صار حكماً ناسخاً للسابق، مزيلاً له، ثم لما قال: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ صار حكماً رافعاً للتحریم، وهذا التحريم قد رفع الحكم السابق، فيكون الحكم المستقر الآن هو الإباحة فقط.

وأما إذا قلنا: إن الأمر بعد الحظر لدفع الحظر فهنا نسأل عن حكم الصيد قبل الدخول في الإحرام، إذا قالوا: سنة صار قوله: ﴿فَاصْطَادُوا﴾ يفيد السنة؛ لأنه رفع المنع، فعاد الحكم للأول. والظاهر: أن الأمر هنا للإباحة؛ لأن أصل الصيد غير مأمور به، حتى لو قلنا: إن الأمر بعد الحظر رفع للحظر؛ فإن الصيد لم يؤمر به، إلا إذا طرأت أسباب توجب ذلك، كما لو كان الإنسان جائعاً، واحتاج للصيد ليأكل، فهذا شيء آخر.

❦ وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَن صَدَّقْتُم عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا﴾ [البقرة: ٢٠].

يعني: لا يَحْمِلُكُمْ بُغْضُ قَوْمٍ صَدُّوْكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا، بَلْ قَوْمُوا بِالْعَدْلِ حَتَّى مَعَ بُغْضِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ، كَمَا الْحَدِيثُ: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُوفُوا قَوْمِيْنَ لِّلَّهِ شَهَادَةً وَأَلْقِسْطٌ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا﴾ [الْبَقَرَةُ: ١٨]. فَلَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَحْمِلَهُ بُغْضُ الشَّخْصِ عَلَى الظُّلْمِ، وَالْعُدْوَانِ، وَتَرْكِ الْعَدْلِ.

وَانْظُرْ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَتَعَنُّهُ الرَّسُولُ ﷺ إِلَى خَيْرٍ مِنْ أَجْلِ الْخَرْصِ عَلَى الْيَهُودِ، فَيَقُولُ لَهُمْ: لَقَدْ جِئْتُمْ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ، وَإِنِّكُمْ لَا بَقْضَ عِنْدِي مِنْ عِدَّتِكُمْ مِنَ الْقِرْدَةِ وَالْخَزَائِرِ، وَلَا يَحْمِلُنِي بُغْضِي إِيَّاكُمْ، وَحُبِّي لَهُ أَلَّا أَعْدَلَ. -رَحِمَهُ اللَّهُ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، وَهَكَذَا يَكُونُ الْعَدْلُ؛ لِأَنَّ الْعَدْلَ وَاجِبٌ إِقَامَتُهُ عَلَى أَيِّ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، إِنْ كَانَ عَلَى الْوَالِدِ فَعَلَى الْوَالِدِ، وَعَلَى النَّفْسِ فَعَلَى النَّفْسِ، إِنْ كَانَ لِلْعَدُوِّ فَلِلْعَدُوِّ، إِنْ كَانَ لِلصَّدِيقِ فَلِلصَّدِيقِ، وَلِهَذَا قَالَ: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوْكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا﴾. مَعَ أَنَّ الصَّدَّ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ لَيْسَ بِالْأَمْرِ الْهَيِّنِ عَلَى النَّفْسِ. فَإِنْسَانٌ جَاءَ يُلَبِّيَ اللَّهَ ﷻ لِيَبْكَ لِيَبْكَ اللَّهُ ﷻ وَمَعَهُ الْهَدْيُ؛ لِيَصِلَ إِلَى الْبَيْتِ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ ﷻ، ثُمَّ يُمْنَعُ، وَهُوَ أَحَقُّ النَّاسِ بِهَذَا الْبَيْتِ، فَهَذَا صَعَبٌ عَلَى النَّفْسِ، صَعَبٌ جَدًّا، وَلِهَذَا لَمْ يَتَحَمَّلْهَا عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَمَنْ كَانَ عَلَى شَاكِلَتِهِ، وَقَالَ: لِمَ نُعْطِي الدُّنْيَةَ فِي دِينِنَا؟ قَوْمٌ يَصُدُّونَنَا عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، ﴿وَمَا كَانُوا أَزْلَىٰ أَوْلِيَاءَهُ إِلَّا الْمُتَّقُونَ﴾ [الْبَقَرَةُ: ١٢٤]. وَنَحْنُ مَا جِئْنَا إِلَى الْعُمْرَةِ، مَا جِئْنَا بِالسَّلَاحِ، وَإِنَّمَا جِئْنَا بِهَدْيٍ تُهْدِيهِ لِلْحَرَمِ يَتَفَقَّعُ بِهِ -أَوَّلُ مَنْ يَتَفَقَّعُ- فَرَاءَ قَرِيشٍ، وَمَعَ ذَلِكَ صَدُّوْهُمْ -وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ- هَذَا سَيَحْمِلُ فِي النَّفْسِ ضِعَاثَنَ وَحَقَائِدَ؛ إِلَّا إِذَا مَحَاَهَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ ﷻ، وَرَجَاءُ الثَّوَابِ مِنْهُ، وَلِهَذَا قَالَ هُنَا: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوْكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا﴾. ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [الْبَقَرَةُ: ٢٢]. وَانْظُرْ لِلْمُقَابِلَةِ، أَمْرٌ يُقَابِلُهُ نَهْيٌ، بِرٌّ يُقَابِلُهُ إِثْمٌ، تَقْوَىٰ يُقَابِلُهُ عُدْوَانٌ، ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ﴾؛ يَعْنِي: لِيُعِينَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ، وَالْبِرُّ: فَعْلُ الْخَيْرِ، وَالتَّقْوَىٰ: تَرْكُ الشَّرِّ، فَتَعَاوَنُوا عَلَى فَعْلِ الْخَيْرِ.

فَمَثَلًا: إِذَا رَأَيْتَ أَخَاكَ قَدْ كَسَلَ وَبَرَدَتْ هِمَّتُهُ عَنْ طَلَبِ الْعِلْمِ، أَوْ عَنْ فَعْلِ الْعِبَادَةِ فَأَعِنَهُ عَلَى ذَلِكَ، وَإِذَا رَأَيْتَهُ مُتَهَمِكًا فِي مَعْصِيَةٍ فَأَعِنَهُ عَلَى تَرْكِهَا، بِأَيِّ أَسْلُوبٍ تُرِيدُ، بِحَسَبِ مَا يَلِيْقُ بِالْمَقَامِ وَالْحَالِ.

لأن الله قال: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْإِيمِ وَالنَّقْوَى﴾. ولم يذكر السبب الذي يكون به العون؛ لأنه يَخْتَلِفُ باختلاف الأحوال، والأزمان، والأشخاص.

❦ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِيمِ وَالْمُؤْمِنِينَ﴾ ليس المعنى أن أقِفَ سَلِيًّا من الإيم والعدوان؛ لقوله قبل: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْإِيمِ وَالنَّقْوَى﴾. لكن أتى بقوله: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا﴾ من باب التقابل، فانت لا تُعِنه على الإيم والعدوان، وإن وجدت منه رغبة في ذلك، وبعد هذا أعنه على البر والتقوى، ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [٢٢]. يعني: اتَّقُوا اللَّهَ بالتعاون على البر والتقوى، وترك التعاون على الإيم والعدوان.

❦ قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾. مناسبة هذه الجملة التهديدية لما سبق ظاهرة جدًا؛ يعني: فإن الله سيعاقبكم إذا لم تتَّقوه.

❦ قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [٢٣]. ولم يقل حَرَّمْنَا؛ لأنه قال في الأول: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمُ﴾. فمن أجل تناسب السياق أتى بالفعل المبني للمجهول، ومن المعلوم أن المحرَّم هو الله ﷻ. وما هي المَيْتَةُ؟ قال العلماء: المَيْتَةُ: ما مات بغير ذكاة شرعية فيشمل ما مات حتف أنفه، وما مات بذكاة غير شرعية، فلو أن شخصًا خنق حيوانًا فمات حَرْمَ أكله؛ لأنه لم يذك ذكاة شرعية، ولو أن حيوانًا مَرَضَ ومات لم يَحِلَّ؛ لأنه لم يذك، فهذا الضابط في المَيْتَةِ ضابطٌ جامعٌ مانعٌ.

❦ قوله: ﴿وَالدَّمُ﴾. الدَّمُ معروفٌ، ولكن المراد ما خرَجَ من البهيمة قبل الموت، فهو حرامٌ، أما ما بقي بعد الذكاة الشرعية فهو حلالٌ، ولقد كانوا في الجاهلية إذا جاع منهم المسافر فصَدَ عِرْقًا من ناقته وشرب الدَّم لِيَتَغَدَّى به فَحَرَّمَ اللَّهُ ﷻ ذلك على عباده.

❦ قوله تعالى: ﴿وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ﴾. الخنزيرُ معروفٌ، وهو حيوانٌ خبيثٌ، ساقطُ الغيرة، مُضِرٌّ بالصحة.

وعبر باللحم لأنه أكثر ما يُقَصَدُ، وإلا فهو حرامٌ كُلُّه، لحِمْهُ، وشَحْمُهُ، وأَمْعَاؤُهُ، ودَمُهُ، وكلُّ شيءٍ منه.

❦ وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَوْلَىٰ لِغَيْرِ اللَّهِ مِنْ دُونِهِ﴾. يعني: ما سُمِّيَ عليه غير اسم الله، كأن يُقَالَ: باسم المسيح، أو باسم محمد ﷺ، أو باسم جبريل، أو ميكائيل، أو باسم فلان، أو فلان، أو

فلان فهذا كله حرام؛ لأنه لا يُسَمَّى على الذبائح إلا الله ﷻ، فهو الذي خَلَقَهَا، وهو الذي أحلَّ لنا أن نَهْلِكَهَا بهذا الذَّبْحِ، فهو الذي يَسْتَحِقُّ أن يُسَمَّى، أما غيره فلا يَسْتَحِقُّ أن يُسَمَّى عند هذا، فليس هو الذي خَلَقَ البهيمةَ، ولا هو الذي أباحَ لنا أن نَفْعَلَ بها هذا الفعلَ من أجلِ مصلحتنا، فإذا لا يَسْتَحِقُّ التسميةَ على هذه الذبيحةِ إلا الله ﷻ، وظاهرُ الآيةِ الكريمةِ أنه لا فرق بين أنه يذكُر اسمَ غيرِ الله مع اسمِ الله، أو منفردًا فلو قال: باسمِ الله وباسمِ الرسولِ. حرُمْتُ، ولو قال: باسمِ الرسولِ. فقد حرُمْتُ أيضًا.

❖ قوله تعالى: ﴿وَالْمُنْحَنَةُ وَالْمُوقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ﴾. هذه أربعٌ ووُصِفَتْ بهذا الوصفِ باعتبارِ سببِ موتها، وإلا فكلُّها ماتت بغير ذكاةٍ فالْمُنْحَنَةُ هي التي خَنَقَهَا شيءٌ مثلُ لو خَنَقَهَا جبلٌ، بأن أَدْخَلَتْ رأسها في جبلٍ، وأرادت أن تَخْرُجَ ولكنها كلما شَدَّتْ نفسها زادَ الخنقُ حتى ماتت، فهذه هي المنحنة، ويَدْخُلُ في ذلك التي تَنْخِيقُ بِدُخَانٍ، أو بغيره من أسبابِ الاختناقِ فهي حرامٌ.

وأما الموقوذة فهي المضروبةُ بالعصا وشبهها مما لا يَجْرَحُ. وأما المُتَرَدِّيَةُ فهي التي تَدَخَّرَجَتْ من علٍ، كأن تَدَخَّرَجَتْ من جبلٍ، أو سَقَطَتْ من سطحٍ، أو سَقَطَتْ في بئرٍ وماتت، وما أشبه ذلك، وهذه هي المترديةُ. وأما النطيحةُ فهي المنطوحةُ؛ يَعْنِي: التي نَطَحَتْهَا أَخْتُهَا حتى أَهْلَكْتُهَا، فلو أن عندنا ماعزًا صغيرةً وماعزًا كبيرةً وأن الماعزَ الكبيرةَ قامت تَنْطَحُ هذه الصغيرةَ حتى ماتت، فنقول: هذه نَطِيحَةٌ ولا تُؤْكَلُ.

❖ وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَكَلِ السَّيِّئُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ السَّيِّئُ: مثل أسدٍ، أو ذئبٍ، أو ضبعٍ، أو نمرٍ أيَّ سَبُعٍ. ثبت في الحديثِ الصحيحِ أن ابنَ عباسٍ قال: نهى النبي ﷺ عن كُلِّ ذي نابٍ من السباعِ^(١).

❖ وقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ يَشْمَلُ كُلَّ ما سَبَقَ، فلو وَجَدْنَا نطيحةً بقيَ فيها رَمَقٌ وَذَكَّيْنَاهَا حَلَّتْ أو مُتَرَدِّيَةً أو مَوْقُوذَةً أو أَكِيلَةً سبعٍ، فإذا وَجَدْنَا أحدَ منها وَذَكَّيْنَاهَا حَلَّتْ،

بشرط أن يَبْقَى فيها حياةٌ، سواء تَحَرَّكَتْ، أم لم تَتَحَرَّكْ على القولِ الرَّاجِحِ، فلو ذَبَحْنَاهَا ولم تَتَحَرَّكْ، ولكن فيها حياةٌ فهي حلالٌ، فلو أَدْرَكْتَ الشاةَ، أو البعيرَ، أو البقرةَ قَبْلَ أن تَمُوتَ، وقد انكَسَرَ عُنُقُهَا، فَذَكَّيْتَهَا فَإِنِهَا تَكُونُ حَلَالًا، وَلَا يُشْتَرَطُ أن تَتَحَرَّكْ بِأَعْضَائِهَا، أو بِأَيِّ طَرَفٍ، ولكن إذا قَالَ قَائِلٌ: إِذْنُ مَا الَّذِي يُعْلَمُنَا أَنِهَا حَيَّةٌ إِذَا كَانَتْ حَرَكَتُهَا لَيْسَتْ بِشَرَطٍ فَمَا الَّذِي يُدْرِينَا وَهِيَ أَيْضًا لَيْسَ عِنْدَهَا تَنْفُسٌ؟

فَالْجَوَابُ: الَّذِي يُدْرِينَا هُوَ الدَّمُ، يَقُولُونَ: إِنْ الدَّمُ إِذَا خَرَجَ يَسِيلُ وَكَانَ لَوْنُهُ أَحْمَرَ فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنِهَا لَمْ تَمُتْ، وَإِنْ كَانَ أَسْوَدَ وَخَرُوجُهُ بَيَظٌ فَهِيَ مَيِّتَةٌ، فَالْعَلَامَةُ إِذْنُ تَكُونُ بِالدَّمِ، فَإِذَا أَدْرَكْنَاهَا قَبْلَ أن تَمُوتَ وَذَكَّيْنَاهَا ذَكَاةً شَرْعِيَّةً فَإِنِهَا تَحِلُّ.

❖ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾ النُّصُبُ جَمْعُ أَنْصَابٍ؛ يَعْنِي: مَا ذُبِحَ لِلْأَلِهَةِ، فَهُوَ حَرَامٌ وَإِنْ ذُكِّيَ وَلَمْ يُسْتَشْنِ مِنْهُ شَيْءٌ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا أَهْلٌ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ، أَنْ مَا أَهْلٌ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ لَمْ يُذْبَحْ لِأَحَدٍ تَقَرُّبًا، وَإِنِهَا ذُبِحَ لِلَّهِ، أَوْ لِلْأَكْلِ، لَكِنْ ذُكِرَ عَلَيْهِ اسْمُ غَيْرِ اللَّهِ، أَمَا هَذَا فَاصْلُ النِّيَّةِ فِيهِ لِغَيْرِ اللَّهِ ﷻ، فَلِهَذَا لَا يَحِلُّ مُطْلَقًا، وَإِنْ أَدْرَكْنَاهُ قَبْلَ أن يَمُوتَ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ.

❖ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَسْتَفْسِمُوا بِالْأَزْلَمِ ذَلِكُمْ فَسْقٌ﴾. ﴿وَأَنْ تَسْتَفْسِمُوا﴾ يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ مُبْتَدَأً وَالْخَبَرُ جُمْلَةٌ: ﴿ذَلِكُمْ فَسْقٌ﴾. يَعْنِي: وَاسْتَفْسِمُكُمْ بِالْأَزْلَمِ ذَلِكُمْ فَسْقٌ، وَيَكُونُ حِينَئِذٍ عِنْدَنَا مُبْتَدَأٌ: الْأَوَّلُ: ﴿وَأَنْ تَسْتَفْسِمُوا﴾، وَالثَّانِي: ﴿ذَلِكُمْ﴾، وَخَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي: ﴿فَسْقٌ﴾ وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ قَوْلُهُ: ﴿وَأَنْ تَسْتَفْسِمُوا بِالْأَزْلَمِ﴾ مُعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ ﴿الْمَيِّتَةُ﴾ يَعْنِي: حُرْمٌ عَلَيْكُمْ أَيْضًا أَنْ تَسْتَفْسِمُوا بِالْأَزْلَمِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿ذَلِكُمْ﴾ أَي: كُلُّ مَا ذُكِرَ فَسْقٌ.

❖ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ذَلِكُمْ فَسْقٌ﴾ أَي: خُرُوجٌ عَنِ طَاعَةِ اللَّهِ ﷻ وَمَا يَنْبَغِي لَكُمْ أَنْ تَكُونُوا عَلَيْهِ، مِنْ تَقْوَى اللَّهِ ﷻ.

❖ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ نَبِّسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ﴾. اللَّهُ أَكْبَرُ! انْظُرْ إِلَى قُوَّةِ الصَّحَابَةِ فِي إِيْمَانِهِمْ، وَعَقِيدَتِهِمْ فَقَدْ أَوْجَبَتْ لِلْكَفَارِ أَنْ يَنَاسُوا مِنْ دِينِهِمْ؛ أَي: مَنْ أَنْ يَخْرِفُوهُمْ عَنْ دِينِهِمْ، وَقَدْ يَسُؤُوا؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمِينَ عِنْدَهُمْ صَلَابةٌ فِي الدِّينِ، وَشِدَّةٌ عَلَى الْكَفَارِ، وَرَحْمَةٌ فِيهَا

بينهم، فالكاfer لا يُمكن أن يُحاول أن يتخلَّل صفوف المؤمنين، أو يصل إلى قلوبهم، أو أعمالهم، لأنهم علموا أن هؤلاء أمة ترى نفسها مُباينة لهؤلاء الكفار، معادية لهم فينسوا منهم، فلا يستطيعون أن يصلوا إلى دينهم.

وإذا قارنت بين هذا الوصف العظيم للصحابة، وبين وصف الأمة الإسلامية اليوم وجدت أن الفرق بينهما كالفرق بين وقتيها، فرق عظيم، فاليوم للكفار رجاء عظيم في دين المسلمين أن يُخْرِجُوهم من دينهم، ويصدُّوهم عن دينهم، ولهذا يسعون بكل جهدهم سعيًا حثيثًا بالمال، والبدن، ولو تمكَّنوا بالقتال ليُخْرِجُوا المسلمين من الدين، ولكن لا تزال طائفة من هذه الأمة على الحق ظاهرين لا يضرُّهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله^(١)، وإلا فلو رأيت تصرفاتهم -والعياذ بالله- ووصولهم إلى قمم الأمة الإسلامية، حتى يصدُّوا الأمة الإسلامية عن دينهم رأيت أمرًا عظيمًا، فقد دخلوا في حياة المسلمين؛ في الثقافة، وفي الأخلاق، وفي السياسة الخاصة، وفي السياسة الخارجية، وفي كل شيء من أجل أن يقضوا على الإسلام الذي يُخفُّهم.

أقول -والعلم عند الله ﷻ-: إن الذي يُحرِّك هؤلاء ليس خوفهم فقط من أن ينالهم المسلمون بشيء، بل لأنهم جنود الشيطان، فهو يُحرِّضُهُمْ وَيُؤْزِمُهُمْ أزا على المسلمين؛ لأن الجنود قسبان: أحدهما: جنود الرحمن، والثاني: جنود الشيطان، وكل كافر فهو جند للشيطان، ولكن الله ﷻ قال: ﴿وَلَنْ جُنْدًا لَهُمُ الْعَالَمُونَ﴾ [الصافات: ١٧٣]. لكن نحتاج إلى صبر، وإلا فستكون الغلبة للمؤمنين مهما طال الزمن إذا صبروا واتقوا، كما ﷻ: ﴿وَلَنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ [الأنفال: ١٢٠]. لكن ليس هناك صبر، ولا تقوى إلا أن يشاء الله.

وهو قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ نَبِّسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ﴾ تأمل كلمة «اليوم» فهي ظرف للحاضر، فإذا كنَّا على ما كان عليه الصحابة -رضوان الله عليهم- فسوف ينأس الذين كفروا من ديننا، ولا يستطيعون أن يجوسوا خلال ديارنا أبدًا، ولكن إذا رأوا هيكلاً هشاً كقشاشة البطيخ، لو تلمسه -ليس بظفر- بل برأس الأثملة انخرق إذا رأوا هذا الهيكل للعالم

الخلل فيها كائنٌ لا محالة، لكن إذا جاءت من مهندسٍ مجربٍ، خبيرٍ عرفتُ أنها على ما يَكُونُ مما يَصْنَعُهُ البَشَرُ.

فإن هذا الدينَ ليسَ مِنْ وضعِ فلانٍ الذكيِّ الهاهرِ، ولا من وضعِ فلانٍ، ولا غيره، بل هو من وضعِ الله ﷻ، فهو الذي شَرَعَهُ لعباده، ولهذا قَالَ: ﴿أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾. وتأملُ هنا أن الله - سبحانه - قدَّم الجارَ والمجرورَ على المفعولِ الذي كانَ مِنْ حَقِّهِ أن يُباشِرَ الفعلَ والفاعلَ، فلم يَقُلْ: أكملتُ دينكم لكم. وذلكَ ليعْلَمَ أنَّ في هذا الدينِ عنايةً خاصةً تعودُ إلينا نحنُ، فقالَ: ﴿أَيُّوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾، ولم يَقُلْ: أكملتُ دينكم لكم.

وقوله تعالى: ﴿وَأَتَمَّمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾. نعم والله فإن هذا من تمامِ النعمة، فتمامُ النعمة يكونُ بالدينِ، وليس بكثرةِ المالِ، والأولادِ، والزوجاتِ، والقصورِ والمركباتِ، وإنما تمامُ النعمة تمامًا يكونُ بالدينِ الذي هو سعادةُ الدنيا والآخرة. ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنَّى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [التكۃ: ٩٧]. هذا تمامُ النعمة، ولهذا قرَنَ تمامُ النعمة بِإكمالِ الدينِ، دينٌ كاملٌ ونعمةٌ تامةٌ، وهنا قالَ: ﴿وَأَتَمَّمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ ما أحلَى هذه الإضافةُ ﴿نِعْمَتِي﴾ أي: نعمةُ الله التي لا يَشْعُرُ فيها أحدٌ بمنٍّ أحدٍ عليه من الخلقِ، فالنعمةُ التي تُصَيِّبُهَا كُلُّهَا من الله ﷻ، فما أَلَدَّ هذه النعمةُ التي مصدرُها من الربِّ ﷻ، وليست من غيره.

ونلاحظُ أنه في الدينِ: قالَ: ﴿وَدِينَكُمْ﴾، وفي النعمةِ قالَ: ﴿نِعْمَتِي﴾، وهناك فرقٌ بينَ هذا وهذا، فالدينُ لنا، فنحنُ ندينُ اللهَ به، والنعمةُ علينا من الله.

وقوله تعالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾. اللهم أَرْضِنَا كما رَضِيتَ لنا، والإسلامُ يكونُ بالقلبِ، واللسانِ، والجوارحِ: بحيثُ لا تَسْتَسْلِمُ بقلبك، ولا تَذِلُّ، ولا تَخْضَعُ إلا لله ﷻ. لا تستسني أحدًا، كُلُّ شَيْءٍ ضد ما جاءَ عن الله فليس بشيءٍ.

وأما الإسلامُ بالقولِ فيكونُ بالإخلاصِ لله تعالى نطقًا، فتَقُولُ: أشهدُ أن لا إلهَ إلا الله وأشهدُ أن محمدًا عبده ورسوله. وبهذه الشهادةِ تُخْلِصُ الله ﷻ، فلا تَعْبُدُ سِوَاهُ، وتُجَرِّدُ المتابعةَ، فلا تَتَّبِعْ غيرَ شَرْعِهِ؛ ولهذا فإن شهادةَ أن لا إلهَ إلا الله وأن محمدًا رسولُ الله جُعِلَتْ ركنًا واحدًا من أركانِ الإسلامِ؛ لأنه لا يَتِمُّ أحدهما إلا بالآخرِ، فلا عبادةَ لله إلا باتباعِ

ما جاء به محمد ﷺ.

وأما الإسلام بالجوارح بحيث تُصْبِحُ ذليلاً لله تعالى بجوارحك، فتَقِفُ، ولا تَمْشِي حُطْوَةً إذا قال لك ربُّك: قف. وتَسِيرُ ولا تَقِفُ ما دام ربُّك يَقُولُ لك: سِرْ. إذا: لا شِرْكَ ولا ابتداع؛ لأن الشِرْكَ ضِدُّ الإخلاص، والابتداع ضِدُّ المتابعة، وكلُّ ذلك خارجٌ عن الإسلام.

وقوله تعالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ الحمد لله، نعمة من الله أنه رَضِيَ لنا هذا الإسلام ديناً ندينُ الله تعالى به ويُدينُنَا الله تعالى به يوم القيامة ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الَّذِينَ ﴿٧٧﴾ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الَّذِينَ ﴿٧٨﴾ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا﴾ [الأنعام: ١٧-١٩]. وهو يومُ الجزاء، ونحنُ في الدنيا في يومِ العمل، وكما تَدِينُ تَدَانُ.

❦ وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْصَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾. اضْطُرَّ. يعني: أصابته ضرورة فألجأته إلى الأكل مما سبق، كما قال تعالى في آيةٍ أخرى تَبَيَّنَ ذلك: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩].

❦ وقوله: ﴿فِي مَخْصَصَةٍ﴾. أي: في مجاعة، ﴿غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ﴾. أي: غير مائلٍ لإثم. ❦ وقوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾. وهذا يُفسَّرُ قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣]. وبهذا نَعْرِفُ أن القولَ الصحيحَ في قوله: ﴿بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ ليس كما قال بعضُ العلماء: إنه باغٍ على الإمام، وعادٍ في سفره؛ لأنه مسافرٌ سفراً مُحَرَّمًا. بل الصوابُ أن المرادُ غيرُ باغٍ للمحرَّم، بل هو محتاجٌ إليه؛ لأنه جائعٌ، ولا عادٍ؛ أي: متعدٍّ، ومتجانفٍ للإثم.

فإذا اضْطُرَرْتَ إلى هذه المحرمات فكلها، ولكن بِقَدْرِ الضرورة؛ لأن الضرورة تُقَدِّرُ بِقَدْرِهَا؛ لأن ما زاد على قدرِ الضرورة فليس بضرورة.

إذا: يَأْكُلُ ما يَسُدُّ رَمَقَهُ وَيُذْهِبُ ضرورته فقط، وهل له أن يَشْبَعَ.

قال بعضُ العلماء: إن كان يَخْشَى ألا يَجِدَ سِوَاهَا فله أن يَشْبَعَ وإلا فلا.

والصحيح: أنه ليس له أن يَشْبَعَ، وإنما يَأْكُلُ بِقَدْرِ الضرورة، وَيَحْمِلُ معه ما يَخَافُ أن

يَحْتَاجُ إليه، فإن اضْطُرَّ إليه أَكَلَ، أما أن يَمْلَأَ بطنه من هذا الخبيثِ فما الذي يَجِيزُهُ فليس

هناكَ ضرورةٌ إلى ملءِ البطنِ وإنما هو في ضرورةٍ إلى سدِّ رمقه، سدِّ رمقك وإن كُنْتَ تَخَافُ
أَلَّا تَجِدَ فَاخِمْلَ مَعَكَ مَا تَخْشَى أَنْ تَحْتَاجَ إِلَيْهِ.

وقوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَفْوٌ رَحِيمٌ﴾. لم يَقُلْ: فَإِنْ ذَلِكَ حَلَالٌ. وهذا من بلاغةِ القرآن، فلو
قال: إِنْ ذَلِكُمْ حَلَالٌ لَانْسَلَخَ عَنْهَا التَّحْرِيمُ، وَلَكِنَّهُ قَالَ: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَفْوٌ رَحِيمٌ﴾. فَيَغْفِرُ لَكُمْ
-وإن كانت حرامًا في الأصل- وَلَا يُلْحَقُكُمْ الْإِنَّمُ، وَأَمَّا وَصْفُهَا وَحُكْمُهَا فَهوَ بَاقٍ، لَكِنَّهُ
دَاخِلٌ تَحْتَ الْمَغْفِرَةِ؛ ﴿رَحِيمٌ﴾ لِأَنَّ مِنْ رَحْمَتِهِ ^{عَلَيْهِ} أَنْ شَرَعَ لَنَا مَا تَسْتَمْسِكُ بِهِ قُورَانًا، وَإِلَّا
فَلَوْ قَالَ: مَمْنُوعٌ -اضْطَرَرْتَ أَوْ لَمْ تَضْطَرْ- فَهَلْ تَأْكُلُ وَأَنْتَ مُؤْمِنٌ؟ أَبَدًا لَوْ تَعَرَّكَ الْمَنُونُ مَا
أَكَلْتَ وَأَنْتَ مُؤْمِنٌ أَبَدًا، وَلَكِنْ لَوْ قُلْتَ: أَنَا -وَاللَّهِ- لَسْتُ بِأَكُلُ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنْي مُضْطَرٌّ.
فَلَا يَجُوزُ لَكَ ذَلِكَ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَأْكُلَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٩].
وَتَرَكُ الْأَكْلَ عِنْدَ الضَّرُورَةِ إِلَيْهِ قَتْلٌ لِلنَّفْسِ، وَلِهَذَا ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا
اضْطَرَّ إِلَى طَعَامٍ مَعَ شَخْصٍ، وَأَبَى هَذَا الشَّخْصُ أَنْ يُعْطِيَهُ مِنْ هَذَا الطَّعَامِ حَتَّى مَاتَ، فَإِنَّهُ
يَضْمَنُهُ بِالذِّيَّةِ، وَالْكَفَّارَةِ؛ لِأَنَّهُ قَاتِلُهُ، وَقَدْ كَانَ قَادِرًا عَلَى أَنْ يُعْطِيَهُ مِنَ الطَّعَامِ وَيُنْقِذَهُ مِنَ
الْهَلَاكِ.

على كُلِّ حَالٍ: هَذِهِ الْآيَاتُ آيَاتٌ عَظِيمَةٌ فِي هَذِهِ السُّورَةِ، وَفِيهَا فَوَائِدُ عَظِيمَةٌ لَكِنَّ الْمَهْمَ
أَنْ جَمِيعُ هَذِهِ الْمَحْظُورَاتِ -وَاللَّهُ الْحَمْدُ- إِذَا اضْطَرَّ الْإِنْسَانُ إِلَيْهَا جَازَتْ، بَلْ وَجَبَتْ،
وَنَقُولُ: جَازَتْ. وَلَيْسَ الْمَعْنَى ارْتِفَاعُ الْحُكْمِ، بَلْ هِيَ دَاخِلَةٌ تَحْتَ مَغْفِرَةِ اللَّهِ ^{عَلَيْهِ}.
يَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ: إِذَا اضْطَرَّ الْإِنْسَانُ إِلَى دَوَاءٍ مُحَرَّمٍ جَازَ لَهُ، قِيَاسًا عَلَى الْمَحْرَمِ عِنْدَ
الضَّرُورَةِ. فَهَلْ هَذَا صَحِيحٌ؟

الْجَوَابُ: أَنْ هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ، وَإِلَّا فَعِنْدَ الْعَامَةِ الْآنَ يَقُولُونَ: إِذَا حَلَّتِ الضَّرُورَةُ حَلَّتِ
الْمَحْرَمَاتِ. حَلَّتِ الضَّرُورَةُ؛ يَعْنِي: تَرَكَتْ، وَحَلَّتِ الْمَحْرَمَاتُ؛ يَعْنِي: أُبِيحَتْ، وَهَذَا صَحِيحٌ،
لَكِنْ تَطْبِيقُهَا عَلَى مَا يُرِيدُونَ خَطَأً، فَإِنَّهُمْ مِثْلًا يَقُولُونَ: إِنْ السُّعَالُ إِذَا اشْتَدَّ بِالْإِنْسَانِ اشْتَدَّ
عَظِيمًا فَأَحْسَنُ مَا يُزِيلُهُ أَنْ يَشْرَبَ لَبَنَ أَتَانٍ. يَعْنِي: حَمَارًا، يَقُولُ: اشْرَبْ لَبَنَ حَمَارٍ وَتَبَرَأْ. وَهَذَا غَيْرُ
صَحِيحٍ، وَلَوْ قُلْتَ لِلْعَامَةِ: هَذَا لَا يَجُوزُ. فَيَقُولُ لَكَ -بَقَمٍ وَاسِعٍ، وَلَيْسَ فِيهِ أَسْنَانٌ مِنْ شِدَّةِ
السَّعَةِ-: إِذَا حَلَّتِ الضَّرُورَةُ حَلَّتِ الْمَحْرَمَاتُ. نَقُولُ: هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، لِمَاذَا؟

أولاً: هل أنت محتاج لهذا الدواء بعينه أو لا؟

الجواب: لا؛ لأنه قد يزول المرض بدواءٍ آخر، فابحث وفتش، فالمباحات أكثر من

المحرمات - والله الحمد -.

ثانياً: هل أنت إذا استعملت هذا الدواء المحرم تزول الضرورة وتبرأ من المرض يقيناً؟
فالجواب: لا، فكم من أناس استعملوا دواءً يكون شفاءً لكثير من المرضى، ويستعمله
واحد ولا ينتفع به، لكن لو كنت جائعاً فأكلت فإنك قطعاً تنتفع، فيقيناً لن تهلك، فهذا فرق
عظيم، ثم أنت الآن ليس عندك إلا هذا الطعام الحرام؛ إلا هذه الميتة فماذا تفعل؟ تأكل،
وإذا أكلت نجوت لكن الدواء عندك غيره أدوية كثيرة مباحة، ثم إنك إذا تناولت الدواء
المحرم قد تعافى، وقد لا تعافى، ثم إن الذي نعلمه - والعلم عند الله - أن الله لم يحرم علينا
هذا الشيء إلا لخبيثه ومضرته، وقد أمر النبي ﷺ أبا طلحة رضي الله عنه أن يُنادي يوم خيبر:
إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَيَانِيكُمُ عَنْ لَحْمِ الْخُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ، فَإِنَّا رَجَسْنَا^(١)، فكيف يمنعنا الله منها في
حال السعة، ويبيحها في حال الضرورة، لو كانت نافعة لأبيحت لنا.

إذاً نقول هذا غير صحيح، الدواء بالمحرم حرام، ولا يجوز لهذين السببين، والله أعلم.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وقال ابن عباس: ﴿بِالْعُقُودِ﴾: العهود ما أحلَّ وحُرِّمَ، ﴿إِلَّا مَا بَيْنَ عَلَيْكُمْ﴾: الخنزير،
﴿يَحْرِمَنَّكُمْ﴾: يحولنكم.

قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال ابن عباس: العقود: العهود». الصحيح أنها أعم من العهود، إلا أن
تجعل العقود عهوداً؛ لأن كل واحد من المتعاقدين متعهد لصاحبه بما يقتضيه العقد. فإن جعل
العقد عهداً بهذا الاعتبار صحَّ التفسير، وإلا فإن الآية أعم؛ لأن العقود أعم من العهود.

وقوله: ﴿إِلَّا مَا بَيْنَ عَلَيْكُمْ﴾: الخنزير. هذا لا شك أنه قاصر، والصواب أن معنى:

﴿إِلَّا مَا بَيْنَ عَلَيْكُمْ﴾؛ أي: من الميتة وما عطف عليها من الخنزير وغيره.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

﴿يَحْمِلَنَّكُمْ﴾: يَحْمِلَنَّكُمْ، ﴿شَنَّانٌ﴾: عِدَاوَةٌ، ﴿وَالْمُنْحَنَةُ﴾: تُخْنَقُ فَتَمُوتُ، ﴿وَالْمَوْقُودَةُ﴾: تُضْرَبُ بِالْخَشَبِ يُوقَدُهَا فَتَمُوتُ، ﴿وَالْمَرْدِيَّةُ﴾: تَتَرَدَّى مِنَ الْجَبَلِ، ﴿وَالنَّطِيحَةُ﴾: تُنْطَحُ الشَّاةُ، فَمَا أَدْرَكَتْهُ يَتَحَرَّكُ بِذَنبِهِ أَوْ بَعِينِهِ فَاذْبَحْ، وَكُلْ.

هَكَذَا قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَلَا أَدْرِي هَلْ هَذَا مِنْ تَهَامِ الْأَثَرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَوْ مِنْ كَلَامِ الْبُخَارِيِّ، وَأَيًّا كَانَ فَهَذَا أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ فِي الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ الْمُنْحَنَةَ، وَالْمَرْدِيَّةَ، وَالنَّطِيحَةَ، وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ، أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِحَلِّهِ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ حَرَكَةٌ؛ إِمَّا بِذَنبِهِ أَوْ بَعِينِهِ أَوْ بِأُذُنِهِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، وَقَدْ سَبَقَ لَنَا أَنَّ الصَّحِيحَ: أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْحَرَكَةُ، بَلِ الَّذِي يُشْتَرَطُ الذِّكَاةُ فَإِذَا سَالَ الدَّمُ الْأَحْمَرُ الْحَارُّ الْمَعْرُوفُ فَإِنَّهَا تَحِلُّ وَإِنْ لَمْ تَتَحَرَّكْ، وَأَمَّا إِذَا سَالَ الدَّمُ الْبَارِدُ الْأَسْوَدُ فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا قَدْ مَاتَتْ قَبْلَ أَنْ تُذَكَّى.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٤٧٥ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ صَيْدِ الْمِعْرَاضِ قَالَ: مَا أَصَابَ بِحَدِّهِ فَكُلْهُ وَمَا أَصَابَ بِعَرَضِهِ فَهُوَ وَقِيدٌ، وَسَأَلْتُهُ عَنْ صَيْدِ الْكَلْبِ فَقَالَ: مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَكُلْ؛ فَإِنَّ أَخَذَ الْكَلْبُ ذِكَاةً، وَإِنْ وَجَدَتْ مَعَ كَلْبِكَ - أَوْ كِلَابِكَ - كَلْبًا غَيْرَهُ، فَخَشِيتَ أَنْ يَكُونَ أَخَذَهُ مَعَهُ - وَقَدْ قَتَلَهُ - فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّمَا ذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَى كَلْبِكَ، وَلَمْ تَذْكُرْهُ عَلَى غَيْرِهِ^(١).

قَوْلُهُ: «سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ صَيْدِ الْمِعْرَاضِ». وَالْمِعْرَاضُ شَيْءٌ مِثْلُ الْعَصَا يَكُونُ فِي رَأْسِهِ شَيْءٌ مُدَبَّبٌ.

قَوْلُهُ: «مَا أَصَابَ بِحَدِّهِ فَكُلْهُ، وَمَا أَصَابَ بِعَرَضِهِ فَهُوَ وَقِيدٌ» أَي: فَلَا تَأْكُلْ، إِذَا أَصَابَ بِحَدِّهِ؛ يَعْنِي: ضَرَبَتْ بِهِ فَأَصَابَ بِحَدِّهِ فَكُلْ؛ لِأَنَّهُ يُنْهَرُ الدَّمُ، وَإِنْ أَصَابَ بِعَرَضِهِ فَلَا تَأْكُلْ، وَلَوْ مَاتَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْهَرِ الدَّمُ فَهُوَ وَقِيدٌ.

وكذلك أيضًا: سَأَلَهُ عَنْ صَيْدِ الْكَلْبِ فَقَالَ: «مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ فُكُلٌ، فَإِنَّ أَخَذَ الْكَلْبُ ذِكَاةً». وقوله: «مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ». أي: لك، بخلاف ما إذا أَمْسَكَ لِنَفْسِهِ، وعلامة ذلك أن يأْكُلَ من الصيد، فإذا أَكَلَ من الصيد، وَأَتَى إِلَيْكَ بِمَا بَقِيَ، فهو دليلٌ على أنه إِنَّمَا أَمْسَكَ لِنَفْسِهِ، وإن لم يأْكُلْ، وَأَتَى بِهِ إِلَيْكَ كاملاً، فهو دليلٌ على أنه إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ، فُكُلٌ. ثم ذَكَرَ أَنَّهُ إِذَا وَجَدَ مَعَهُ كَلْبًا آخَرَ فَلَا يَأْكُلُ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْكَلْبُ الْآخَرُ هُوَ الَّذِي قَتَلَ، وَلِهَذَا قَالَ: «فَحْشِيتَ أَنْ يَكُونَ أَخَذَهُ مَعَهُ وَقَدْ قَتَلَهُ، فَلَا تَأْكُلُ». لَأَنَّا شَكَكْنَا فِي الْحَلِّ، فَلَا نَدْرِي هَلِ الْكَلْبُ الَّذِي سَمَّيْتَ عَلَيْهِ هُوَ الَّذِي صَادَهُ، أَوِ الْكَلْبُ الْآخَرُ. وقوله: «وقد قتلته». هذه لها مفهومٌ، وهو أَنَّهُ إِذَا كَانَ لَمْ يَقْتُلْهُ، وَأَذْرَكَ ذِكَاةً فَذَكَّيْتَهُ، فهو حلالٌ.

ثم عُلِّلَ الرَّسُولُ ﷺ عَدَمَ الْأَكْلِ إِذَا وَجَدَ كَلْبًا آخَرَ يُخْشَى أَنْ يَكُونَ أَمْسَكَ مَعَهُ بِأَنَّكَ إِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تَسْمَعْ عَلَى الْآخَرِ، فَيُعْلَمُ مِنْ هَذَا أَنَّ الْكَلْبَ لَوْ اسْتَرْسَلَ بِنَفْسِهِ بَدُونِ أَنْ تُسَمِّيَ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ مَا صَادَهُ، وَلَوْ كَانَ صَادَهُ عَلَيْكَ، فَلَوْ جَاءَ بِهِ إِلَيْكَ، وَأَنْتَ لَمْ تُرْسَلْهُ وَتُسَمِّ اللَّهَ عَلَيْهِ، فَلَا تَأْكُلُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- بَابُ صَيْدِ الْمِعْرَاضِ.

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ فِي الْمَقْتُولَةِ بِالْبُنْدُقَةِ: تِلْكَ الْمَوْقُودَةُ. وَكَرِهَهُ سَالِمٌ، وَالْقَاسِمُ، وَمُجَاهِدٌ وَإِبْرَاهِيمُ، وَعَطَاءٌ، وَالْحَسَنُ، وَكَرِهَ الْحَسَنُ رَمِيَ الْبُنْدُقَةِ فِي الْقُرَى وَالْأَمْصَارِ، وَلَا يَرَى بَأْسًا فِيهَا سِوَاهُ.

وقوله: «الْبُنْدُقَةُ». لَا يَدْخُلُ فِيهِ الْبِنَادِقُ الْمَعْرُوفَةُ الْآنَ الَّتِي تَقْتُلُ بِالرَّصَاصِ، فَإِنَّ هَذِهِ تَقْتُلُ لِقُوَّةِ نَفْوذِهَا، لَكِنِ الْمَرَادُ بِالْبُنْدُقَةِ مَا كَانُوا يَسْتَعْمِلُونَهُ، يَضَعُونَ فِيهِ حَصِيَّاتٍ مِنْ جَنْسِ النَّوَى، فَيَخِذْفُهَا بِأَصْبُعِهِ فَرَبَّمَا تُصِيبُ طَيْرًا، وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا مَا يَعْرِفُهُ النَّاسُ بِالنَّبَاطِ، وَهُوَ يُعْرَفُ عِنْدَنَا بِالنَّبَاطِ، فَإِنَّ هَذَا أَيْضًا لَا يَحِلُّ؛ لِأَنَّهُ يَقْتُلُ بِثَقْلِهِ، لَا بِنَفْوذِهِ، وَأَمَّا الرَّصَاصُ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ نَظْمًا:

وَمَا يَبْنِدُ الرِّصَاصِ صَيْدًا جَوَازُ جِلِّهِ قَدْ اسْتَفِيدَ
أَفْتَى بِهِ وَالِدُنَا الْأَوَّاهُ وَأَنْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ مِنْ فَتَوَاهُ

وذلك أول ما ظهرت هذه البنادق النارية الرصاصية، حدث خلاف بين العلماء في حكم الصيد بها كغيرها مما يحدث فيكون فيها خلاف أول ما يحدث، ثم عند التأمل والنظر يلحق بالحكم الذي يتبين بعد التأمل والنظر، أما استعمال البندق وشبهها فإنها يُكره استعمالها؛ لأنها لا فائدة منها؛ لا تنكأ عدواً، وإنما تفقأ العين، وتكسر السن، فينهي عنها في القرى والأمصار، أما في البر والخلاء حيث ينتهي الضرر منها فلا بأس بها.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٤٧٦ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمِعْرَاضِ فَقَالَ: «إِذَا أَصَبْتَ بِحَدِّهِ فُكُلٌ فَإِذَا أَصَابَ بِعَرَضِهِ فَقَتَلَ فَإِنَّهُ وَقِيدٌ، فَلَا تَأْكُلْ». فَقُلْتُ: «أُرْسِلُ كَلْبِي؟» قَالَ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ وَسَمَّيْتَ فُكُلٌ» قُلْتُ: «فَإِنْ أَكَلَ؟» قَالَ: «فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّهُ لَمْ يُمَسِّكَ عَلَيْكَ، إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ» قُلْتُ: «أُرْسِلُ كَلْبِي فَأَجِدُ مَعَهُ كَلْبًا آخَرَ قَالَ: «لَا تَأْكُلْ فَإِنَّكَ إِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى الْآخَرِ»^(١).

وهذا يدل على أنك شككت هل القاتل كلبك أو الكلب الثاني، أما إذا تيقنت أنه كلبك، بحيث رأيته أمسك بالصيد، وقتله، ثم جاء الكلب الآخر عدواً بعد، فالأمر لا إشكال فيه، لكن إذا كنت لا تدري فلا تأكل؛ لأنك لم تتيقن شرط الحل.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣- بَابُ مَا أَصَابَ الْمِعْرَاضُ بِعَرَضِهِ.

٥٤٧٧ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ،

عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نُرْسِلُ الْكِلَابَ الْمُعَلَّمَةَ، قَالَ: «كُلُّ مَا أَمْسَكْنَ عَلَيْكَ». قُلْتُ: وَإِنْ قَتَلْنَ؟ قَالَ: «وَأِنْ قَتَلْنَ» قُلْتُ: وَإِنَّا نَرْمِي بِالْمِعْرَاضِ قَالَ: «كُلُّ مَا خَزَقَ وَمَا أَصَابَ بِعَرَضِهِ فَلَا تَأْكُلْ»^(١).

خَزَقَ وَخَرَقَ مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ.

وقوله هنا: «وَأِنْ قَتَلْنَ؟» قَالَ: «وَأِنْ قَتَلْنَ». فظاهر الحديث أنه لَا يُشْتَرَطُ إِنْهَارُ الدَّمِ، وَأَنَّ الْكَلْبَ إِذَا صَادَهُ خَنْقًا وَجَاءَ بِهِ مَخْنُوقًا فَإِنَّهُ يَحِلُّ؛ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَتَلَهُ، وَلِهَذَا لَمَّا أَرَادَ الرَّسُولُ ﷺ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ إِنْهَارِ الدَّمِ فِي الْمِعْرَاضِ قَالَ: «كُلُّ مَا خَزَقَ». يَعْنِي: مَا خَزَقَهُ، وَأَمَّا مَا أَصَابَ بِعَرَضِهِ فَلَا تَأْكُلْ، وَإِنْ أَدْمَاهُ مِنْ شِدَّةِ الضَّرْبِ فَلَا تَأْكُلْهُ، فَهَذَا ظَاهِرُ الْحَدِيثِ: أَنَّهُ يُفَرَّقُ بَيْنَ السَّهْمِ وَبَيْنَ الْكَلْبِ، فَالسَّهْمُ لَا بَدَّ أَنْ يُنْهَرَ الدَّمُ، وَأَمَّا الْكَلْبُ فَلَا يُشْتَرَطُ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَهُوَ ظَاهِرُ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ، ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ [الطَّائِفَةُ: ٤]. وَكَذَلِكَ هُوَ أَيْضًا ظَاهِرُ الْحَدِيثِ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ مُخَصَّصًا لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ، وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا».

وقال بعض أهل العلم: لا بد من أن يُنهر الدم -يعني: الكلب- وأنه لو خنقه خنقًا، فإنه لا يحل فيكون هذا الإطلاق الذي في حديث عدي بن حاتم يكون مقيدًا بقوله: «ما أنهر الدم، وذكر اسم الله عليه فكلوا» ولأن هذا أحوط، ولأن ما أنهر الدم كان أطيب؛ فإن انحباس الدم في القتيلة مُضِرٌّ، وهذه هي الحكمة في أنه يجب إِنْهَارُ الدَّمِ. وهذا الثاني: أحوط، وأقرب إلى القواعد، وإن كان الأول هو ظاهر اللفظ.

ونظير هذا الظاهر مع الأحاديث المُقَيَّدَةِ: ذهابُ بعض أهل العلم إلى أن طعام أهل الكتاب -أي: ما ذبحوه- لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ إِنْهَارُ الدَّمِ، وَأَنَّهُمْ مَتَى اعْتَقَدُوا هَذَا الطَّعَامَ طَعَامًا لَهُمْ، وَحَلًّا لَهُمْ، فَهُوَ حَلَالٌ لَنَا، وَإِنْ كَانَ لَوْ ذَبَحَهُ مُسْلِمٌ لَكَانَ حَرَامًا، وَهَذَا أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ؛ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِمَا ذَبْحُهُ الْكَتَابِيُّ إِنْهَارُ الدَّمِ إِذَا كَانَ الْكَتَابِيُّ يَعْتَقِدُ أَنَّ هَذِهِ ذِكَاةٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [الطَّائِفَةُ: ٥]. وَهُمْ يَعْتَقِدُونَ هَذَا طَعَامًا.

لكن الذي عليه الجمهور: أنه لا بدّ من إنهار الدّم، فهنا إطلاق طعام الذين أوتوا الكتاب، وهنا في الصيد قال: «وإن قتلن»: فمن رأى إطلاق النّصّ الخاصّ قال بالعموم، ومن قال: هذا المطلق لا بد أن يُقَيّد. قال: لا بدّ من التقييد بإنهار الدّم.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤ - باب صَيْدِ الْقَوْسِ.

وَقَالَ الْحَسَنُ وَإِبْرَاهِيمُ: إِذَا ضَرَبَ صَيْدًا، فَبَانَ مِنْهُ يَدٌ، أَوْ رِجْلٌ، لَا تَأْكُلُ الَّذِي بَانَ وَكُلَّ سَائِرَهُ.
وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: إِذَا ضَرَبْتَ عُنْقَهُ أَوْ وَسَطَهُ فَكُلَّهُ.

وَقَالَ الْأَعْمَشُ، عَنْ زَيْدٍ: اسْتَعَصَى عَلَى رَجُلٍ مِنْ آلِ عَبْدِ اللَّهِ حِمَارٌ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَضْرِبُوهُ حَيْثُ نَسَرَ دَعْوَاهُ مَا سَقَطَ مِنْهُ، وَكُلُّوهُ.

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بابُ صَيْدِ الْقَوْسِ». الْقَوْسُ معروفٌ، وهو شيءٌ تُوضَعُ فِي السَّهْمِ، ثُمَّ تُطْلَقُ فَيَنْدِفِعُ السَّهْمُ مِنْهُ، وَأَشْبَهُ بِهِ الْبِنَادِقُ الْمَعْرُوفَةُ الْآنَ، لَكِنَّ الْبِنَادِقَ الْمَعْرُوفَةَ أَقْوَى نَفْوذًا مِنْهُ.

وهنا يقول: وقال الحسن وإبراهيم - يعني: النّخعي -: إِذَا ضَرَبَ صَيْدًا فَبَانَ مِنْهُ يَدٌ أَوْ رِجْلٌ لَا تَأْكُلُ الَّذِي بَانَ، وَكُلَّ سَائِرِهِ. يعني: إِذَا ضَرَبْتَ بِالسَّهْمِ هَذَا الْحَيَوَانَ فَانْقَطَعَتْ رِجْلُهُ، ثُمَّ ذَهَبَ يَعْدُو، ثُمَّ تَفَرَّقَ دَمُهُ، فَهَاتِ، نَقُولُ: هَذَا الَّذِي بَانَ مِنْهُ قَبْلَ مَوْتِهِ لَا يَحِلُّ، وَالَّذِي بَقِيَ يَحِلُّ؛ لِأَنَّهُ مَا أُبِينَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ كَمَيِّتِهِ.

أما لو أن القومَ هَرَعُوا إِلَى هَذَا الصَّيْدِ جَمِيعًا، ثُمَّ ضَرَبُوهُ ضَرْبَةً وَاحِدَةً فَأَخَذَ هَذَا يَدًا، وَهَذَا رِجْلًا، وَهَذَا رِقَبَةً، وَهَذَا جَنْبًا؛ أَي: أَنَّ الصَّيْدَ تَمَزَّقَ جَمِيعًا، فَقَدْ نَصَّ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: عَلَى أَنَّ هَذَا يَحِلُّ كُلُّهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبَيِّنْ جُزْءًا مِنْهُ؛ يَعْنِي: بَيْنُونَهُ كَامِلَةً حَتَّى مَاتَ كُلُّهُ، وَقَالَ: إِنَّهُمْ كَانُوا - أَي: السَّلَفُ - يَفْعَلُونَهُ فِي مَغَارِيزِهِمْ؛ يَعْنِي: يَنْطَلِقُ الْقَوْمُ إِلَى الصَّيْدِ، ثُمَّ يَضْرِبُونَهُ؛ هَذَا يَقْطَعُ رِجْلًا، وَهَذَا يَقْطَعُ يَدًا وَهَذَا يَقْطَعُ رَأْسًا وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَيَقُولُ: هَذَا حَلَالٌ بِخِلَافِ الَّذِي قُطِعَ مِنْهُ عُضْوٌ، وَهَرَبَ، فَإِنَّهُ لَا يُؤْكَلُ الْعُضْوُ؛ لِأَنَّهُ أُبِينَ مِنْ حَيٍّ.

وقال إبراهيم - يعني: النّخعي أيضًا - إِذَا ضَرَبْتَ عُنْقَهُ، أَوْ وَسَطَهُ فَكُلْ. وهذا معلومٌ إِذَا ضَرَبَ عُنْقَهُ، أَوْ وَسَطَهُ فَهَذَا ذَكَاةٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ ضَرْبَةٌ قَاضِيَةٌ، تَقْدَهُ نَصْفَيْنِ، وَسَيَمُوتُ قِطْعًا،

بِخِلَافِ الَّذِي قُطِعَ رِجْلُهُ فَقَطُّ.

وَقَالَ الْأَعْمَشُ، عَنْ زَيْدٍ: اسْتَعَصَى عَلَى رَجُلٍ مِنْ آلِ عَبْدِ اللَّهِ - يَعْنِي: عَبْدَ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ - حَمَارٌ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَضْرِبُوهُ حَيْثُ تَبَسَّرَ، وَدَعُوا مَا سَقَطَ مِنْهُ وَكُلُّوهُ. وَهَذَا كَالْقَوْلِ الْأَوَّلِ، وَالْمَرَادُ بِالْحَمَارِ هُنَا: الْحَمَارُ الْوَحْشِيُّ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٤٧٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا حَبِوَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي رَبِيعَةُ بْنُ يَزِيدَ الدَّمَشَقِيُّ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَنِيِّ قَالَ: قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنَّا بِأَرْضٍ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، أَفَنَأْكُلُ فِي آيَاتِهِمْ؟ وَبِأَرْضٍ صَيْدٍ، أَصِيدُ بِقَوْسِي، وَبِكَلْبِي الَّذِي لَيْسَ بِمُعَلِّمٍ، وَبِكَلْبِي الْمُعَلِّمِ، فَمَا يَصْلُحُ لِي؟ قَالَ: «أَمَّا مَا ذَكَرْتَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَإِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَهَا فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا، وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَاغْسِلُوهَا وَكُلُوا فِيهَا، وَمَا صِدَّتْ بِقَوْسِكَ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ، وَمَا صِدَّتْ بِكَلْبِكَ الْمُعَلِّمِ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ، وَمَا صِدَّتْ بِكَلْبِكَ غَيْرِ مُعَلِّمٍ فَأَذْرَكَ ذَكَاتَهُ فَكُلْ»^(١).

هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ: تَفْصِيلٌ فِي السُّؤَالِ، وَتَفْصِيلٌ فِي الْجَوَابِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ سَأَلَ أَوَّلًا عَنْ الْأَكْلِ فِي آيَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَهَا فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا، وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا غَيْرَهَا فَاغْسِلُوهَا وَكُلُوا فِيهَا». وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَتَّعِدَ بَعْدًا كَامِلًا عَنْ الْكُفَّارِ وَأَوَانِيهِمْ؛ حَتَّى يَتَمَيَّزَ الْخَبِيثُ مِنَ الطَّيِّبِ، وَلَا يَأْكُلُ مَعَهُمْ، وَلَا فِي أَوَانِيهِمْ، إِلَّا إِذَا دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَى ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يَغْسِلُهَا اسْتِحْبَابًا، لَا وَجُوبًا، إِلَّا إِذَا عَلِمَ أَنَّ فِيهَا نَجَسًا؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَغْسِلَهَا، وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا الْغَسْلَ لَيْسَ عَنْ نَجَاسَةٍ؛ إِذْ لَوْ كَانَ عَنْ نَجَاسَةٍ لَأَمْكَنَ أَنْ يُغْسَلَ وَإِنْ وَجَدْنَا غَيْرَهَا، وَلَكِنَّ هَذَا مِنْ بَابِ شِدَّةِ الْبَرَاءَةِ مِنْهُمْ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: لَا أَصْنَعُ طَعَامِي فِي إِنَاءٍ صَنَعْتُمْ فِيهِ طَعَامَكُمْ، إِلَّا بَعْدَ الْغَسْلِ.

وَأَمَّا الْقَوْسُ: فَذَكَرَ أَنَّهُ لَا بَدَّ أَنْ يَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «وَمَا صِدَّتْ بِقَوْسِكَ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ».

وقوله: «عليه» يعني: على الصيد، لا على القوس؛ لأن الإنسان ربما يهَيِّئُ القوسَ قبل أن يَرَى الصيدَ، فهو وإن سَمَّى على تهيئةِ القوسِ، ثم لما رأى الصيدَ رَمَاهُ، لا يَصْحُحُ، فلا بدَّ أن تَكُونَ التسميةُ على الصيدِ عندَ الفعلِ.

أما الكلبُ فقال: «ما صَدَّتْ بِكَلْبِكَ الْمُعَلَّمُ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ». وما هو المُعَلَّمُ؟ قال العلماء: المُعَلَّمُ هو الذي يَستَرسِل إذا أُرْسِلَ وَيَقِفُ إذا دُعِيَ، وإذا أَمْسَكَ لم يَأْكُلْ، فهذه ثلاثةُ شروطٍ، فإن كان لا يَستَرسِل إذا أُرْسِلَ؛ يعني: أنك أَشَرْتَ له على الصيدِ لكنَّ الأمرَ ليس في بالِهِ، بل هو جالسٌ يَأْكُلُ طعامَهُ أو يَحْكُ جلدَهُ تشير له مرةً أخرى. لا يذهب ثم لما طاب كيفه موضع للصيدِ انطلقَ وصادَهُ، نَقُولُ: هذا لم يَستَرسِل، كذلك لو أرسَلته، وانطلقَ، ثم طلبته، ولكن لم يُبَالِ بك، وصادَ الصيدَ؛ فإنه لا يَحِلُّ لأنه صادَ على نَفْسِهِ، ولو كان صائداً عليك لكان إذا دَعَوْتَهُ وَقَفَ وَرَجَعَ.

والشرطُ الثالثُ: إذا أَمْسَكَ لم يَأْكُلْ فإذا أَكَلَ؛ فإنك لا تَأْكُلُ منه؛ لأنه إنما أَمْسَكَ على نَفْسِهِ، وظاهرُ هذا الكلامِ أنه لا فرقَ بين أن يَكُونَ جائعاً، أم غيرَ جائعٍ، بل إذا كان جائعاً فربما نَقُولُ: إنما أَمْسَكَ على نَفْسِهِ، وكذلك لا بدَّ من التَّسميةِ؛ لأن النبي ﷺ قال: «وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ».

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥- بَابُ الْخَذْفِ وَالْبُنْدُقَةِ.

٥٤٧٩- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ رَاشِدٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَيزِيدُ بْنُ هَارُونَ - وَاللَّفْظُ لِيَزِيدَ - عَنْ كَهْمَسِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يَخْذِفُ فَقَالَ لَهُ: لَا تَخْذِفْ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْخَذْفِ - أَوْ كَانَ يَكْرَهُ الْخَذْفَ - وَقَالَ: إِنَّهُ لَا يُصَادُ بِهِ صَيْدٌ، وَلَا يُنْكَى بِهِ عَدُوٌّ، وَلَكِنَّهَا قَدْ تَكْسِرُ السِّنَّ وَتَفْقَأُ الْعَيْنَ. ثُمَّ رَأَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ يَخْذِفُ، فَقَالَ لَهُ: أَحَدَّثُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْخَذْفِ - أَوْ كَرِهَ الْخَذْفَ - وَأَنْتَ تَخْذِفُ؟ لَا أَكَلُمُكَ كَذَا وَكَذَا^(١).

وهذا مِنْ وَرَعِ الصَّحَابَةِ، وَشِدَّةِ تَعْظِيمِهِمْ لِأَوَامِرِ الرَّسُولِ ﷺ، وَلَا يَسُوؤُكَ حَالُنَا الْيَوْمَ إِذَا قُلْتَ لِشَخْصٍ عَنْ شَيْءٍ مَا: لَقَدْ نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ قَالَ: أَهْوَ حَرَامٌ أَمْ لَا؟ تَقُولُ: نَهَى عَنْهُ الرَّسُولُ ﷺ، فَيَقُولُ: هُوَ حَرَامٌ أَوْ لَا؟ وَهُوَ يَرِيدُ مِنْكَ أَنْ تَقُولَ: لَيْسَ بِحَرَامٍ؛ لِأَجْلِ أَنْ يَفْعَلَهُ، وَلَكِنَّ الْإِنْسَانَ الْوَرَعَ الَّذِي إِذَا قِيلَ لَهُ: نَهَى عَنْهُ الرَّسُولُ. انْتَهَى الْمَوْضُوعُ وَيَتَرَكُهُ عَلَى الْقَوْرِ، إِنْ كَانَ حَرَامًا أُثِيبَ عَلَيْهِ ثَوَابُ تَرْكِ الْحَرَامِ، وَإِنْ كَانَ مَكْرُوهًا أُثِيبَ عَلَيْهِ ثَوَابُ تَرْكِ الْحَرَامِ، وَهَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُغْفَلٍ قَدْ هَجَرَ هَذَا الرَّجُلَ لِمُدَّةٍ مُعَيَّنَةٍ كَمَا قَالَ: كَذَا وَكَذَا - لَمَّا رَأَاهُ يَخْذِفُ بَعْدَ أَنْ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَنْهَى عَنْ ذَلِكَ.

وفيه: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الشَّيْءَ الَّذِي يَكُونُ ضَرَرُهُ أَكْثَرَ مِنْ نَفْعِهِ، أَوْ لَا نَفْعَ فِيهِ؛ فَإِنَّ الشَّارِعَ يَنْهَى عَنْهُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ - كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ - لَا تَنْكَأُ عَدُوًّا، وَلَا تَصِيدُ صَيْدًا، إِنَّمَا تَفْقَأُ الْعَيْنَ، وَتَكْسِرُ السِّنَّ فَهِيَ عَدِيمَةُ الْفَائِدَةِ خَطِيرَةُ الضَّرَرِ، وَلِهَذَا قَالَ: «قَدْ تَكْسِرُ السِّنَّ، وَتَفْقَأُ الْعَيْنَ».

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦- بَابُ مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا لَيْسَ بِكَلْبِ صَيْدٍ أَوْ مَاشِيَةٍ.

٥٤٨٠ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ

قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا لَيْسَ بِكَلْبِ مَاشِيَةٍ أَوْ ضَارِيَةٍ، نَقَصَ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ عَمَلِهِ قِيرَاطَانٍ»^(١).

٥٤٨١ - حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ قَالَ: سَمِعْتُ سَالِمًا

يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبًا ضَارِيًا لَصِيدٍ أَوْ كَلْبَ مَاشِيَةٍ، فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانٍ»^(٢).

❦ قَوْلُهُ: «ضَارِيًا». فِي لَفْظٍ آخَرَ «ضَارٍ»، وَلَكِنْ «ضَارِيًا» أَصَحُّ بِالنِّسْبَةِ لِلْقَوَاعِدِ الْعَرَبِيَّةِ؛

لَأَنَّهُ يَقُولُ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبًا». فَيَتَعَيَّنُ نَصْبُهُ، وَلا حِظَّ الَّذِي بَعْدَهُ «أَوْ كَلْبَ مَاشِيَةٍ»

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٥٧٤).

(٢) انْظُرِ التَّعْلِيلَ السَّابِقَ.

منصوبةً ونسخةُ الرَّفْعِ «ضارٍ» ليس لها وَجْهٌ، والظاهرُ: أن هذه النسخة خطأٌ وعندي أنا عندَ قوله: «إلا كلبًا ضاريًا» مكتوبٌ عليها «صح».

قَالَ الْقَسْطَلَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

❖ قوله: «كَلْبٌ ضَارٍ». بتنوين «كَلْبٍ» مع الرَّفْعِ، وضارٍ بلا ياءٍ: صفةٌ لكلبٍ، وبنصبٍ «كَلْبٍ» مضافًا «بضارٍ» إضافةً الموصوفِ إلى صفتهِ للبيان، كشجرِ الآراكِ، أو ضارِ صفةٌ للرجلِ الصائِدِ؛ أي: إلا كلبُ الرجلِ الْمُعْتَادِ للصيدِ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (٦٠٩/٩):

«إلا كَلْبٌ مَاشِيَةٌ أو ضَارِيًا» فالروايةُ الثانيةُ تُفسِّرُ الأولى والثالثةُ، فالأولى: إما للاستعارةِ على أن ضاريًا صفةٌ للجماعةِ الضارينِ أصحابِ الكلابِ الْمُعْتَادَةِ الضاريةِ على الصيدِ، يُقَالُ: ضرا على الصيدِ ضَرَاوَةً. أي: تَعَوَّدَ ذلك، واستمرَّ عليه، وضرا الكلبُ، وأضراره صاحبه. أي: عودته، وأغراه بالصيدِ، والجمعُ «ضوار»، وإما للتناسبِ للفظِ مَاشِيَةٌ مثل: لا دريت، ولا تليت، والأصلُ تلوت، والروايةُ الثالثةُ فيها حذفٌ تقديرُهُ: أو كلبًا ضاريًا. اهـ

الأقربُ للغةِ العربيةِ: إلا كلبًا ضاريًا، أو إلا كلبٌ ضارٍ.

ثُمَّ قَالَ الْبُحَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٤٨٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ: رسولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ ضَارِيًا نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطِينَ»^(١).

إذن هذا البابُ يَدُلُّ على أنه لا يَجُوزُ اقْتِنَاءُ الكلابِ، وَجْهُ الدَّلَالَةِ نَقْصُ الْأَجْرِ مِنْ أَجْرِهِ وَثَوَائِهِ، وَنَقْصُ الْأَجْرِ كَحُصُولِ الْعُقُوبَةِ، بل هو عُقُوبَةٌ فِي الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ: إما أَنْ يُعَاقَبَ، أَوْ يُحْرَمَ مِنَ الثَّوَابِ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ اقْتِنَاءَ الْكَلَابِ مُحَرَّمٌ، وَهَذَا نَعْرِفُ سَفَهَ أَوْلَئِكَ الْقَوْمِ الَّذِينَ يُفَلِّدُونَ الْكُفَّارَ فِي اقْتِنَاءِ الْكَلَابِ بِدُونِ حَاجَةٍ، وَلَكِنْ كَانَهُمْ يَظُنُّونَ أَنَّ هَؤُلَاءِ إِنَّمَا صَنَعُوا الطَّائِرَاتِ وَالْقَنَابِلَ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَقْتَنُونَ الْكَلَابَ، فَصَارُوا يَذْهَبُونَ مَذْهَبَهُمْ، وَلَمْ

يَعْلَمُوا أَنَّ النَّفْسَ الْخَبِيثَةَ تَهَيَّأَ لَهَا الْأَجْسَادُ الْخَبِيثَةُ، فَالْكَلْبُ أَخْبَثُ الْحَيَوَانَاتِ؛ لِأَنَّ نَجَاسَتَهُ لَا تَطْهَرُ إِلَّا بِسَبْعِ غَسَلَاتٍ إِحْدَاهَا بِالتُّرَابِ، وَلِمَا كَانَتْ أَنْفُسُ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ خَبِيثَةً صَارَتْ تَأْلَفُ الْخَبِيثَ، وَهَذَا مِصْدَاقُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْفَيْثُتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ﴾ [النَّحْلُ: ٢٦]. لِهَذَا نَقُولُ يَنْبَغِي لَنَا نَحْنُ طَلَبَةُ الْعِلْمِ إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ اقْتَنَى كَلْبًا لِغَيْرِ حَاجَةٍ أَنْ نُنَبِّهَهُ أَنَّ هَذَا حَرَامٌ، وَإِذَا كَانَ كُلَّ يَوْمٍ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ قِيرَاطَانِ، وَالسَّنَةُ ثَلَاثُمِائَةٍ وَأَرْبَعَةٌ وَخَمْسُونَ يَوْمًا؛ فَإِنَّهُ يَنْقُصُ سَبْعُمِائَةٍ وَثَمَانِيَةَ قَرَارِيطَ كُلِّ سَنَةٍ. الْقِيرَاطُ سُيْلٌ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا قَالَ: «مَنْ بَعَّ جَنَازَةً حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ، وَمَنْ تَبِعَهَا حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قِيرَاطَانِ» قَالُوا: وَمَا الْقِيرَاطَانِ؟ قَالَ: «مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ أَصْغَرُهُمَا مِثْلُ أَحَدٍ»^(١)، فَكُلُّ يَوْمٍ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ كَالْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ، وَهَذِهِ عُقُوبَةٌ عَظِيمَةٌ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ اقْتِنَاءِ الْكَلَابِ، لَكِنْ ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ الْحَاجَةَ فِي كَلْبِ الْمَاشِيَةِ وَالصَّيْدِ وَالْحَرْثِ: وَهَلْ يُقَاسُ عَلَيْهَا مَا أَشْبَهَهَا مِنْ كَوْنِهَا تَحْرُسُ الْبُيُوتَ عَنِ اللَّصُوصِ، أَوْ عَنِ السَّبَاعِ الَّتِي تَهَاجِمُ الْبُيُوتَ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ يُقَاسُ عَلَيْهَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ إِذَا أَجَازَ اقْتِنَاءَ الْكَلَابِ لِحِرَاسَةِ الْحَرْثِ، فَجَوَّازَ اقْتِنَاءَهَا لِحِرَاسَةِ الْبُيُوتِ مِنْ بَابِ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ الْمَحَافِظَةَ عَلَى الْبُيُوتِ الَّتِي فِيهَا النِّسَاءُ وَالصِّبْيَانُ أَوَّلَى مِنَ الْمَحَافِظَةِ عَلَى الزَّرْعِ وَشِبْهَهَا، مَعَ أَنَّ كَلْبَ الصَّيْدِ لَيْسَ فِيهِ فَائِدَةٌ الْحِرَاسَةِ فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا حَصُولُ مَصْلَحَةٍ، وَهِيَ الْإِصْطِيَادُ فَقَطْ، وَمَعَ ذَلِكَ أَبَاحَهُ الشَّارِعُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧- بَابُ إِذَا أَكَلَ الْكَلْبُ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَتَأْتُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَكُمْ﴾ [النَّحْلُ: ٤٤] مَكْلَبِينَ: الْكَوَاسِبُ، اجْتَرَحُوا: اكْتَسَبُوا ﴿تَتَلَوْنَهُنَّ يَمَا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ - إِلَى قَوْلِهِ - ﴿سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِنْ أَكَلَ الْكَلْبُ فَقَدْ أَفْسَدَهُ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ وَاللَّهُ يَقُولُ ﴿تَتَلَوْنَهُنَّ يَمَا

عَلَيْكُمْ اللَّهُ ﴿ فَتَضْرَبُ وَتَعْلَمُ حَتَّى يَتْرَكَ وَكَرِهَهُ ابْنُ عُمَرَ .

وَقَالَ عَطَاءٌ: إِنْ شَرِبَ الدَّمُ وَلَمْ يَأْكُلْ فَكُلْ .

٥٤٨٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ بَيَّانٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ: إِنَّا قَوْمٌ نَصِيدُ بِهِذِهِ الْكِلَابِ؟ فَقَالَ: إِذَا أَرْسَلْتَ كِلَابَكَ الْمُعَلِّمَةَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ، وَإِنْ قَتَلَنْ، إِلَّا أَنْ يَأْكُلَ الْكَلْبُ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَمْسَكَهُ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِنْ خَالَطَهَا كِلَابٌ مِنْ غَيْرِهَا فَلَا تَأْكُلْ ^(١) .

هذا الباب - كما قال المؤلف - إذا أكل الكلبُ. يَعْنِي: فَإِنَّهُ لَمْ يَأْكُلْ، وَلَكِنْ كَانَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَجْزِمَ بِالْحُكْمِ، بَلْ قَالَ: بَابٌ: إِذَا أَكَلَ الْكَلْبُ فَمَا الْحُكْمُ؟ والجوابُ: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ بَيَّنَّ الْحُكْمَ، فَقَالَ: «لَا تَأْكُلْ». وَبَيَّنَّ الْعِلَّةَ فَقَالَ: «أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَمْسَكَهُ عَلَى نَفْسِهِ» .

ثم ساق المؤلفُ رَحِمَهُ اللَّهُ الْآيَةَ: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ﴾ الْآيَةَ. وَلَوْ نَظَرْنَا إِلَى صِيغَةِ السُّؤَالِ الْوَاردِ فِي الْآيَةِ: ﴿مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ﴾ لَوَجَدْنَاهُ عَامًّا فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَلَكِنَّهُ عَامٌّ أُرِيدَ بِهِ الْخَاصُّ، فَالْمَرَادُ: مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ مِنَ الْأَكْلِ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْبَانَةُ وَالْدَّمُ﴾ الْآيَةَ فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ، فَالْمَعْنَى: مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ مِنَ الْأَكْلِ، أَوْ مِنَ الْمَأْكُولَاتِ، أَوْ مِنَ الطَّعَامِ.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾ الطَّيِّبَاتُ تَشْمَلُ كُلَّ مَا طَابَ، وَضِدُّهَا: الْخَبَائِثُ، فَالْخَبَائِثُ مُحَرَّمَةٌ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ﴾ الْآيَةَ. جَمْلَةٌ: ﴿وَمَا عَلَّمْتُم﴾ هَذِهِ لَا بَدَّ أَنْ تَكُونَ عَلَى تَقْدِيرٍ مُّضَافٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ الْمُحَلَّلُ مَا عَلَّمْنَا، بَلْ صَيْدُ مَا عَلَّمْنَا، وَلِهَذَا يَقُولُ: ﴿وَمَا عَلَّمْتُم﴾ أَي: وَصَيْدُ مَا عَلَّمْتُم، هَذَا إِنْ جَعَلْنَاهَا مَعْطُوفَةً عَلَى الطَّيِّبَاتِ، أَمَّا إِذَا جَعَلْنَاهَا مُسْتَأْنَفَةً وَقَلْنَا: «مَا» اسْمُ شَرْطٍ جَازِمٌ فَإِنْ قَوْلُهُ: ﴿فَكُلُوا﴾ يَكُونُ أَمْرًا لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرٍ، وَيَكُونُ مَعْنَى الْآيَةِ ﴿وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ تَعْلِمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ وَلَيْسَ فِي الْآيَةِ تَقْدِيرٌ، وَحِينَئِذٍ تَكُونُ الْوَاوُ اسْتِثْنَائِيَّةً، وَلَيْسَتْ عَاطِفَةً.

❖ وقوله: ﴿مِنَ الْجَوَارِحِ﴾ الجوارح؛ يعني: الكواسبُ اللاتي يكسبن، مثل: الكلاب، والصُّقُور، ونحوها.

❖ وقوله ﴿مُكَلِّينَ﴾ أي: مغرين، وهذا معناه: أن تُرْسِلُوهُنَّ.

❖ وقوله: ﴿تُعَلِّمُهُنَّ يَمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ﴾ فيه احترازٌ عجيبٌ فإنه لما قال: ﴿تُعَلِّمُهُنَّ﴾ وكان يُخْشَى أن يَعْتَرَّ الإنسانُ بِنَفْسِهِ وَيَظُنُّ أن العلمَ مِنْ عِنْدِهِ هُوَ، قال: ﴿يَمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ﴾ والمعنى: العلمُ الذي تُعَلِّمُونَهُ هذه البهائمَ ليس مِنْ عِنْدِكُمْ، ولكنه مِنْ اللَّهِ، فهو الذي أَلْهَمَكُم، كذلك وَأَلْهَمَ هذه الجوارحَ لتتعلمَ.

❖ وقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَسْكَنَ عَلَيْكُمْ﴾ سبق لنا أن المراد: مما أَمْسَكْنَا لَكُمْ. لكنه أَظُنُّ من الإمساكِ بمعنى: الضَّمُّ أو نَحْوِهِ مما يُعَدِّي بـ «على».

❖ وقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ وذلك بأن تقولوا عند إرسالِ هذه الجارحة: باسمِ الله.

❖ وقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾. أي: اتَّقُوا اللَّهَ تعالى بفعلِ أوامره، واجتنابِ نواهيه، واعلموا أنكم مُلَاقُوهُ، وأنه سَيُحَاسِبُكُمْ على ما عملتم ﴿إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾.

❖ وقال ابنُ عباس: «إذا أَكَلَ الكلبُ فقد أَفْسَدَهُ؛ إِنْما أَمْسَكَ على نَفْسِهِ». أَفْسَدَهُ؛ يَعْنِي: جَعَلَهُ حَرَامًا بِأَكْلِهِ، فلا تَأْكُلْ، وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿تُعَلِّمُهُنَّ يَمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ﴾ تَدَرَّبَ وَتَعَلَّمَ حَتَّى يَتَرَكَّ.

❖ وقوله: «وَكَرِهَهُ ابنُ عمر». أي: كَرِهَ ما أَكَلَهُ الكلبُ، أو ما أَكَلَ مِنْهُ، والكرَاهَةُ فِي عُرْفِ السَّلَفِ لِلتَّحْرِيمِ، فإذا جَاءَتِ الكَرَاهَةُ فِي الْقُرْآنِ، وَالسُّنَّةِ، وَلِسَانِ الصَّحَابَةِ: فَهِيَ لِلتَّحْرِيمِ، كما قال تعالى -بعد أن ذَكَرَ الشُّرْكَ وَالْعُقُوقَ، وَغَيْرَهَا مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ- قال: ﴿كُلْ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الزَّحَرَةُ: ٣٨]. وَجَعَلَ الْمَكْرُوهَ، هُوَ الَّذِي يُنْهَى عَنْهُ لَا عَلَى وَجْهِ الْإِلْزَامِ بِالتَّرَكِّ، هَذَا اصطلاحٌ لِلْفُقَهَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

❖ وقال عطاء: «إِنْ شَرِبَ الدَّمُ وَلَمْ يَأْكُلْ فَكُلْ». وهذا صحيح؛ لِأَنَّ الرِّسُولَ ﷺ ما مَنَعَ فِيمَا إِذَا أَكَلَ.

ثم ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ حَدِيثَ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ، وَقَوْلَ الرِّسُولِ ﷺ: «إِلَّا أَنْ يَأْكُلَ الْكَلْبُ، فَإِنِّي أَخَافُ إِنْما أَمْسَكَهُ عَلَى نَفْسِهِ».

❖ قوله: «فَإِنِّي أَخَافُ». يَعْنِي: إِنَّمَا أَتَوَقَّعُ وَأُظَنُّ أَنَّهُ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، فَلَا تَأْكُلْ، لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكَنَّ عَلَيْكُمْ﴾.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨- بَابُ الصَّيْدِ إِذَا غَابَ عَنْهُ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ.

٥٤٨٤- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ وَسَمَّيْتَ فَأَمْسَكَ وَقَتَلَ فَكُلْ، وَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِذَا خَالَطَ كِلَابًا لَمْ يُذَكَّرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهَا فَأَمْسَكَ وَقَتَلَ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَيُّهَا قَتَلَ، وَإِنْ رَمَيْتَ الصَّيْدَ فَوَجَدْتَهُ بَعْدَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ لَيْسَ بِهِ إِلَّا أَثَرُ سَهْمِكَ فَكُلْ، وَإِنْ وَقَعَ فِي الْمَاءِ فَلَا تَأْكُلْ»^(١).

٥٤٨٥- وَقَالَ عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ دَاوُدَ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عَدِيِّ، أَنَّهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ يَرْمِي الصَّيْدَ فَيَقْتَفِرُ أَثَرَهُ الْيَوْمَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ، ثُمَّ يَجِدُهُ مَيِّتًا وَفِيهِ سَهْمُهُ؟ قَالَ: يَأْكُلُ إِنْ شَاءَ^(٢).

هذه كلها ألفاظٌ مختلفةٌ في حديثِ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهذا الأخيرُ فيه: فائدةٌ في قوله: «إِذَا خَالَطَ كِلَابًا لَمْ يُذَكَّرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهَا». فإنه يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ الْكِلَابُ قَدْ ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهَا؛ فإنه يُؤْكَلُ الصَّيْدُ.

ومثال ذلك: لو أن زيدا أرسل كلبه، وعمرًا أرسل كلبه، وَالتَّقَاتِ الْكِلَابُ عَلَى صَيْدٍ، فَإِنَّ هَذَا الصَّيْدَ يَحِلُّ لِأَنَّهَا كُلُّهَا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهَا وَلَكِنْ لِمَنْ يَكُونُ هَذَا الصَّيْدُ؟ وَيَكُونُ هَذَا الصَّيْدُ لِصَاحِبِ الْكَلْبِ الَّذِي هُوَ بِقِمِّهِ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ أَمَا إِذَا رَأَيْنَا هَذِهِ الْكِلَابَ تَصِيدُهُ جَمِيعًا سَوِيًّا؛ فَإِنْ أَصْحَابَهَا يَمْلِكُونَهُ شُرَكَاءَ؛ لِأَنَّ هَذِهِ صَادَتْ لَهُمْ.

وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا: أَنَّهُ إِذَا غَابَ يَوْمًا، أَوْ يَوْمَيْنِ، وَلَمْ يَجِدْ فِيهِ إِلَّا أَثَرُ سَهْمِهِ؛ فإنه يَكُونُ حَلَالًا؛ بِنَاءً عَلَى الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَمْ يَمُتْ إِلَّا بِهَذَا السَّبَبِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) انظر التعليق السابق.

احتمال أنه مات بغيره، لكن هذا هو الظاهر.

وهذا نستفيد منه فائدة أخرى: وهو ما لو كان الطفل عند أمه نائمًا وهو مريض، ولما أصبحت إذا هو ميتٌ يُحتمل أنه مات بانقلابها عليه، ويُحتمل أنه مات من المرض الذي أصابه؛ فيُحتمل على السبب الظاهر وهو المرض الذي أصابه، ويُقال للأُم: اطمئني، فإنه قد مات بهذا المرض. فما دام عندنا شيءٌ ظاهرٌ فليكن الحكم عليه.

إذا لم يكن به مرضٌ، وجدته ميتًا بجانبها، وقالت: يُحتمل أنها انقلبت عليه وقتلته فيقال: لا شيءٌ عليها أيضًا؛ لأن الأصل براءة الذمة، وعدم القتل، والموت حال النوم كثيرٌ، كما قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾ [الزمر: ٤٢]. يعني: يتوفاها في منامها: ﴿فَيَمْسِكُ آلَتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ﴾. أي: التي توفأها وفاة النوم يرسلها ﴿إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩- باب إذا وجد مع الصيد كلبًا آخر.

٥٤٨٦- حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرْسِلُ كَلْبِي وَأُسَمِّي؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ وَسَمَّيْتَ، فَأَخَذَ فَقَتَلَ، فَأَكَلَ، فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَىٰ نَفْسِهِ» قُلْتُ: إِنِّي أُرْسِلُ كَلْبِي فَأَجِدُ مَعَهُ كَلْبًا آخَرَ لَا أَدْرِي أَيُّهُمَا أَخَذَهُ؟ فَقَالَ: «لَا تَأْكُلْ؛ فَإِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَىٰ كَلْبِكَ، وَلَمْ تُسَمِّ عَلَىٰ غَيْرِهِ» وَسَلَّطَهُ عَنْ صَيْدِ الْمُعْرَاضِ؟ فَقَالَ: «إِذَا أَصَبْتَ بِحَدِّهِ فَكُلْ، وَإِذَا أَصَبْتَ بِعَرَضِهِ فَقَتَلَ، فَإِنَّهُ وَقِيدٌ، فَلَا تَأْكُلْ»^(١).

هذه الأحاديث - كما نرى - كلها فيها اشتراط التسمية؛ أن يُسمي الله، وهي شرط، والشرط لا يسقط سهواً، ولا جهلاً، ولا عمداً، فإذا أرسل سهمه، أو أرسل كلبه، ونسي أن يُسمي وقتل، فإن الصيد لا يحل، ولو كان ناسياً، لكنه لا يائثم؛ لأنه ناسٍ، وأما إذا كان

(١) انظر التعليق السابق.

متعمداً ترك التسمية؛ فإنه يَأْتُمُّ؛ لأنه ترك الأمر الواجب، فإن الله أوجب أن يُسمَّى على الصيد، وذلك على لسانِ رسوله ﷺ، ثم إن فيه إضاعةً للمال، وإضاعةً للوقت، والعمل، فصار الذي يدعُ التسمية: إن كان عالمًا ذاكرًا فهو آثمٌ، والصيد لا يحلُّ، وإن كان جاهلاً، أو ناسيًا فهو غير آثمٍ، ولكن الصيد لا يحلُّ: لماذا؟

أولاً: لأن المعروف من القواعد الشرعية: أن الشروط لا تسقط بالنسيان، وهذا شرط. وثانياً: لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١]. فنهى أن تأكل مما لم يذكر اسم الله عليه، ولم يفصل ما قال: إلا ما ترك سهواً. فلما لم يستثن عليم أنها لا تحل.

فإن قلت: فما الجواب عن قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]؟ قلنا: انتفاء المؤاخذة لا يستلزم انتفاء الحكم، فهذا الذي صاد وترك التسمية ناسياً، أو جاهلاً، فليس عليه إثمٌ بلا شك، لكن الحكم الذي شرط له تقدُّم التسمية لا يثبت إذا لم تثبت التسمية، ونظير ذلك لو صلى الإنسان بغير وضوءٍ ناسياً فليس عليه إثمٌ، ولكن صلاته غير صحيحة ولا بد أن يعيدها؛ لأن الطهارة من الحدث شرط، وهذا هو المشهور من مذهب الإمام أحمد رحمه الله: أن التسمية لا تسقط في الصيد سهواً، ولا جهلاً، ولا عمداً، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية أيضاً، وهو الذي تدلُّ عليه النصوص.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

١٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّصِيدِ.

٥٤٨٧ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنِي ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ بَيَّانٍ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رحمه الله قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: إِنَّا قَوْمٌ تَتَّصِدُ بِهِهِ الْكِلَابُ فَقَالَ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كِلَابُكَ الْمُعَلَّمَةُ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ مِمَّا أَمْسَكَ عَلَيْكَ، إِلَّا أَنْ يَأْكُلَ الْكَلْبُ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِنْ خَالَطَهَا كَلْبٌ مِنْ غَيْرِهَا فَلَا تَأْكُلْ»^(١).

٥٤٨٨ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ حَيَّوَةَ بْنِ شُرَيْحٍ. ح وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ، حَدَّثَنَا

سَلَمَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ حَيَّوَةَ بْنِ شَرِيحٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَبِيعَةَ بْنَ يَزِيدَ الدَّمَشَقِيَّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ عَائِدُ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِيَّ رضي الله عنه يَقُولُ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمِ أَهْلِ الْكِتَابِ نَأْكُلُ فِي آيَتِهِمْ، وَأَرْضِ صَيْدٍ، أَصِيدُ بِقَوْسِي، وَأَصِيدُ بِكَلْبِي الْمُعَلَّمِ، وَالَّذِي لَيْسَ مُعَلَّمًا، فَأَخْبِرَنِي مَا الَّذِي يَحِلُّ لَنَا مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «أَمَّا مَا ذَكَرْتَ أَنَّكَ بِأَرْضِ قَوْمِ أَهْلِ الْكِتَابِ تَأْكُلُ فِي آيَتِهِمْ، فَإِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَ آيَتِهِمْ فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا، وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَأَغْسِلُوهَا، ثُمَّ كُلُوا فِيهَا، وَأَمَّا مَا ذَكَرْتَ أَنَّكَ بِأَرْضِ صَيْدٍ، فَمَا صَدَتْ بِقَوْسِكَ فَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ، ثُمَّ كُلْ، وَمَا صَدَتْ بِكَلْبِكَ الْمُعَلَّمِ فَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ، ثُمَّ كُلْ، وَمَا صَدَتْ بِكَلْبِكَ الَّذِي لَيْسَ مُعَلَّمًا، فَادْكُرْتَ ذَكَاتَهُ فَكُلْ» ^(١).

٥٤٨٩- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ قَالَ حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: أَنْفَجْنَا أَرْنَبًا بِمَرِّ الظَّهْرَانِ، فَسَعَوْا عَلَيْهَا حَتَّى لَغَبُوا، فَسَعَيْتُ عَلَيْهَا حَتَّى أَخَذْتُهَا، فَجِئْتُ بِهَا إِلَى أَبِي طَلْحَةَ، فَبَعَثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِوَرَكَيْهَا، أَوْ فِخْذَيْهَا، فَقَبِلَهُ ^(١).

٥٤٩٠- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ -مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ- عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِبَعْضِ طَرِيقِ مَكَّةَ، تَخَلَّفَ مَعَ أَصْحَابٍ لَهُ مُحْرَمِينَ، وَهُوَ غَيْرُ مُحْرَمٍ، فَرَأَى جِمَارًا وَحَشِيًّا، فَاسْتَوَى عَلَى فَرَسِهِ، ثُمَّ سَأَلَ أَصْحَابَهُ أَنْ يُنَازِلُوهُ سَوَاطٍ، فَأَبَوْا، فَسَأَلَهُمْ رُغْمَهُ، فَأَبَوْا، فَأَخَذَهُ، ثُمَّ شَدَّ عَلَى الْجِمَارِ، فَقَتَلَهُ، فَأَكَلَ مِنْهُ بَعْضُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبَى بَعْضُهُمْ، فَلَمَّا أَدْرَكُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «إِنَّمَا هِيَ طُعْمَةٌ أَطْعَمَكُمُوهَا اللَّهُ» ^(١).

٥٤٩١- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ مِثْلَهُ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ، هَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمِهِ شَيْءٌ؟ ^(٢).

أما بالنسبة لحديث أبي ثعلبة الخسني، وكذلك حديث أنس رضي الله عنه.

(١) أخرجه مسلم (١٩٣٠).

(٢) أخرجه مسلم (١٩٥٣).

(٢) أخرجه مسلم (١١٩٦).

(٤) انظر التعليق السابق.

ففيهما: دليلٌ على جَوَازِ التَّصِيدِ، وأن الإنسانَ له أن يَطْلُبَ الصيدَ؛ يعني: لا لَهُوَ، ولكن لِيَأْكُلَهُ، أو يَبِيعَهُ، أما الصيدُ لَهُوَ فإنه مِنْهُي عنه، وربما يُعَاقَبُ الإنسانُ عليه، لا سيما إذا كان يَسْتَلْزِمُ إفسادَ زُرُوعِ الناسِ، والدخولَ في حِيطَانِهِمْ، وما أشبه ذلك.

وفي حديثِ أنسِ بنِ مالكٍ: دليلٌ على حِلِّ الأرانِبِ؛ لأن النبي ﷺ أقرَّهم على ذلك، وأكل ما قُدِّمَ إليه منها هديةً.

وأما حديثُ أبي قتادةَ فيه: ما سبق؛ مِنْ أن الإنسانَ إذا قَتَلَ صَيْدًا، وهو مُحِلٌّ جَاوَزَ لِلْمُخْرَمِينَ أن يَأْكُلُوا مِنْهُ، ما لم يَكُنْ صَادَهُ لَهُمْ، فإنه حَيْثُ لَا يَحِلُّ لَهُمْ أَكْلُهُ، بدليل حديثِ الصَّعْبِ بنِ جَثَامَةَ رضي الله عنه أنه صَادَ حِمَارًا وَخَشِيًّا لِلنَّبِيِّ ﷺ فلم يَقْبَلْهُ، وقال: إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

١١- بَابُ التَّصِيدِ عَلَى الْحَبَالِ.

٥٤٩٢- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ الْجُعْفِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو أَنَّ أَبَا النَّضْرِ حَدَّثَهُ، عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ، وَأَبِي صَالِحٍ مَوْلَى التَّوَّامَةِ: سَمِعْتُ أَبَا قَتَادَةَ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، وَهُمْ مُخْرَمُونَ، وَأَنَا رَجُلٌ حِلٌّ عَلَى فَرَسٍ، وَكُنْتُ رَقَاءً عَلَى الْحَبَالِ، فَبَيْنَا أَنَا عَلَى ذَلِكَ إِذْ رَأَيْتُ النَّاسَ مُتَشَوِّفِينَ لَشَيْءٍ، فَذَهَبْتُ أَنْظُرُ، فَإِذَا هُوَ حِمَارٌ وَخَشٍ، فَقُلْتُ لَهُمْ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: لَا نَدْرِي. قُلْتُ: هُوَ حِمَارٌ وَخَشِيٌّ. فَقَالُوا: هُوَ مَا رَأَيْتَ. وَكُنْتُ نَسِيتُ سَوَاطِي، فَقُلْتُ لَهُمْ: نَاوِلُونِي سَوَاطِي. فَقَالُوا: لَا نُعِينُكَ عَلَيْهِ. فَتَزَلْتُ فَأَخَذْتُهُ ثُمَّ ضَرَبْتُ فِي أَثَرِهِ، فَلَمْ يَكُنْ إِلَّا ذَاكَ حَتَّى عَقَرْتُهُ، فَاتَيْتُ إِلَيْهِمْ، فَقُلْتُ لَهُمْ: قُومُوا فَاحْتَمِلُوا. قَالُوا: لَا نَمْسُهُ. فَحَمَلْتُهُ حَتَّى جِئْتُهُمْ بِهِ، فَأَبَى بَعْضُهُمْ وَأَكَلَ بَعْضُهُمْ، فَقُلْتُ لَهُمْ: أَنَا أَسْتَوْقِفُ لَكُمْ النَّبِيَّ ﷺ فَأَذَرَكْتُهُ، فَحَدَّثْتُهُ الْحَدِيثَ، فَقَالَ لِي: «أَبْقِي مَعَكُمْ شَيْءٌ مِنْهُ». قُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: «كُلُوا فَهُوَ طَعْمٌ أَطْعَمَكُمُوهُ اللَّهُ»^(١).

رَضِيَ اللَّهُ عَنْ الصَّحَابَةِ تَأَمَّلُوا الْوَرَعَ، أَوْ لَا: لِمَا سَأَلَهُمْ: هَلْ هُوَ حِمَارٌ وَخَشٍ؟ قَالُوا: لَا

(١) انظر التعليق السابق.

نَذْرِي. هذا واحد، ثانيًا: لما قال: هذا حِمَارٌ وَخَشِيٌّ. قالوا: هو ما رأيته. ولم يقولوا: حِمَارٌ وَخَشِيٌّ، وقولهم: هو ما رأيته صحيح.

لكن بقي قولهم: لا نذري. إن حملناه على ظاهره؛ فإنه يَدُلُّ على أنهم حقيقة لا يَدْرُونَ، كأن يكونوا رأوا شَبَحًا، ولا يَدْرُونَ ما هو، وإن كانوا يَدْرُونَ ما هو فيَقْبَلُ عندنا إشكالًا، وهو: كيف قالوا: لا نذري. وهم يَدْرُونَ؟

فَنَقُولُ: إن صحَّ -أو إن ثبت- أنهم كانوا يَدْرُونَ فيَكُونُ قولهم: لا نذري. من باب التأويل، فلعلهم تأوّلوا شيئًا، فقالوا مثلاً: لا نذري: هل يَحِلُّ لنا أن نُخْبِرَكَ أم لا؟ أو ما أشبه ذلك. مما يُريدونه، ولكن ليس لنا إلا الظاهر، فنَقُولُ: إنهم لم يَدْرُوا عنه ولا بأس.

وفيه أيضًا: دليل على أنه لا يَجُوزُ للمُحَرِّمِ أن يَدُلَّ على الصيد، ولا أن يُعَيِّنَ عليه، وهو كذلك؛ لأن الدلالة عليه، والإعانة عليه نوعٌ من المُشَارَكَةِ في قَتْلِهِ، والله ﷻ يَقُولُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ [المائدة: ٩٥].

وفيه أيضًا: من وَرَعَ الصحابة في هذا الحديث -أنه بعد أن قتلته، وطلب منهم حملَه، لم يَحْمِلُوهُ، حتى ذهب هو، وحمله إليهم.

وفيه أيضًا: أن رسول الله ﷺ كان يَنْسِبُ الأشياءَ إلى الله ﷻ لِيَجْعَلَ النَّاسَ مُرْتَبِطِينَ بالله؛ حيث قال: «طَعْمٌ أَطْعَمَكُمْوَهَا اللهُ». وهكذا يَنْبَغِي للإنسان أن يُرَبِّي النَّاسَ على صلتهم بالله ﷻ، دائمًا بحيث يَنْسِبُ الأشياءَ كُلَّهَا إلى الله ﷻ حتى يَرِبَطَ النَّاسُ بِرَبِّهِمْ؛ خلافًا لما يَفْعَلُهُ النَّاسُ الذين لا يَعْرِفُونَ رَبَّهُمْ، ولا يَقْدِرُونَ حَقَّ قدره فإنهم يَنْسِبُونَ الأشياءَ إلى أسبابها مُتَنَاسِلِينَ اللهُ ﷻ فيَقُولُ مثلاً: بواسطة الضغط الجوي سوف يَحْدُثُ أمطارٌ عظيمةٌ، أو ما أشبه ذلك، وَيَنْسِبُونَهَا للضغط الجوي، والرياح، وما أشبه هذا، وهذا لا شك أن له أثرًا، وأنه سببٌ، لكن يَنْبَغِي أن يُجْعَلَ النَّاسَ مَرَبُوطِينَ بالله ﷻ.

ثُمَّ قَالَ الْبَحَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

١٢ - باب قول الله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾.

وَقَالَ عُمَرُ: صَيْدُهُ: مَا أَصْطِيدُ، وَطَعَامُهُ: مَا رَمَى بِهِ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الطَّافِي: حَلَالٌ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: طَعَامُهُ: مَيْتُهُ، إِلَّا مَا قَدِزْتَ مِنْهَا، وَالْجَرِيُّ لَا تَأْكُلُهُ الْيَهُودُ وَنَحْنُ نَأْكُلُهُ.

وَقَالَ شُرَيْحٌ -صَاحِبُ النَّبِيِّ ﷺ- كُلُّ شَيْءٍ فِي الْبَحْرِ مَذْبُوحٌ.

وَقَالَ عَطَاءٌ: أَمَّا الطَّيْرُ فَأَرَى أَنْ يَذْبَحَهُ.

وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: صَيْدُ الْأَنْهَارِ، وَقِلَاتِ السَّيْلِ: أَصَيْدُ بَحْرِ هُوَ؟ قَالَ نَعَمْ،

ثُمَّ تَلَا: ﴿هَذَا عَذَبٌ فَرَاتٌ سَابَغَ شَرَابَهُ، وَهَذَا مِلْحٌ أَلْجَاجٌ وَمِنْ كُلِّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا﴾ [طه: ١٢].

وَرَكِبَ الْحَسَنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى سَرَجٍ مِنْ جُلُودِ كِلَابِ الْمَاءِ.

وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: لَوْ أَنَّ أَهْلِي أَكَلُوا الصَّفَادِعَ لَأُطْعَمْتُهُمْ.

وَلَمْ يَرَ الْحَسَنُ بِالسُّلْحَفَةِ بَأْسًا.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كُلُّ مَنْ صَيْدَ الْبَحْرِ نَصْرَانِيٌّ أَوْ يَهُودِيٌّ أَوْ مَجُوسِيٌّ.

وَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: فِي الْمُرِي دَبِجَ الْخَمَرِ النَّيْنَانُ وَالشَّمْسُ.

هَذِهِ الْأَثَارُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُؤَلَّفُ كُلُّهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ صَيْدَ الْبَحْرِ حَلَالٌ، سِوَاهُ كَانَ حَيًّا، أَوْ مَيْتًا،

فَمَا لَفَظَهُ الْبَحْرُ وَرَمَى بِهِ مِنَ الْحَوْتِ الْمَيِّتِ فَهُوَ حَلَالٌ، وَمَا صِدَّنَاهُ نَحْنُ فَهُوَ حَلَالٌ أَيْضًا.

وَابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: إِلَّا مَا قَدِزْتَ مِنْهَا؛ يَعْنِي: الَّذِي تَسْتَقْدِرُهُ بِنَفْسِكَ لَا يَنْبَغِي أَنْ

تَأْكُلَهُ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ بِحَرَامٍ، لَكِنْ كَوْنُ الْإِنْسَانِ يُكْرِهُ نَفْسَهُ عَلَى شَيْءٍ تَسْتَقْدِرُهُ فَهَذَا ضَارٌّ، حَتَّى

مِنْ حَيْثُ الصِّحَّةُ، وَلَيْسَ مِنْ حَيْثُ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ فَقَطْ، وَلَا يُسْتَشْنَى مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ، أَوْ مَا

لَفَظَهُ شَيْءٌ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ، لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾. فَإِنْ «صَيْدٌ»

مُفْرَدٌ مُضَافٌ إِلَى مَعْرِفَةٍ فَيَكُونُ مُفِيدًا لِلْعُمُومِ.

وَأَمَّا الْمُرِي:

قَالَ الْقَسْطَلَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

وَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: فِي الْمُرِي بَضْمُ الْمِيمِ، وَسُكُونُ الرَّاءِ، بَعْدَهَا تَحْتِيَّةٌ، وَفِي النِّهَايَةِ

بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ، وَلَكِنْ جَزَمَ النَّوَوِيُّ بِالْأَوَّلِ، وَنَقَلَ الْجَوَالِيقِي فِي «لَحْنِ الْعَامَةِ» أَنَّهُمْ يُحَرِّكُونَ

الرَّاءَ، وَالْأَصْلُ السُّكُونُ، وَالَّذِي فِي الْقَامُوسِ التَّشْدِيدُ، وَعِبَارَتُهُ: وَالْمُرِي كَالدُّرِيِّ آدَامُ

كَالكَامِخِ، وَفِي الصَّحَاحِ: وَالْمُرِي الَّذِي يُؤْتَدَّمُ بِهِ كَأَنَّهُ مَنْسُوبٌ إِلَى الْمَرَارَةِ وَالْعَامَةِ تُخَفِّفُهُ،

قال: وأنشدني أبو الغوث:

وأم بقية وعندها المرئي والكأمخ. انتهى

والمرئي هو أن يُجَعَلَ ففي الخمر الملح والسمك، ويوضع في الشمس، فيتغير عن طعم الخمر، فيغلب السمك بما أضيف إليه على ضراوة الخمر، ويزيل ما فيه من الشدة، مع تأثير الشمس في تخليله، والقصد منه هضم الطعام، وربما يزداد فيه ما فيه حرافة ليزيد في جلاء المعدة، واستبعاد الطعام لحرافته.

وكان أبو الدرداء، وجماعة من الصحابة يأكلونه، وهو رأي من يجوز تخليل الخمر، وهو قول جماعة، واحتج له أبو الدرداء بقوله: ذبح الخمر النينان والشمس. اهـ

واضح الآن أن هذا إدام الخمر، خمر يوضع فيه الملح والسمك، ويوضع في الشمس، وتزول شدة الخمر - يعني: فلا يسكر - بما خلط معه، ثم يأتدئون به، وعلى هذا فالخلل الموجود في السوق الآن حلال، سواء خلل قبل أن يكون خمرًا، أو بعد أن يكون خمرًا، أما إذا خلل قبل أن يكون خمرًا فالمسألة ليس فيها إشكال، وأظنها إجماعًا: أنه إذا وُضِعَ في العصير، وشبهه - مما يتخمر لو بقي - إذا وُضِعَ فيه ما يخلله، ويمنع من تخمره، فهذا جائز لا إشكال فيه، لكن إذا صار خمرًا فهل يجوز أن نخلله؟

هذا هو محل الخلاف بين العلماء.

فمنهم من قال: لا يجوز. وهو الذي عليه الجمهور، واستدلوا بحديث أنس بن مالك رضي الله عنه: أن النبي ﷺ سئل عن الخمر تتخذ خلًا، قال: لا، فهذا الحديث يدل على أنه لا يجوز تخليل الخمر، والحديث في صحته، وفي دلالته، شيء من النظر.

ومنهم من قال بالجواز إن كان الذي خلله ممن يرى إباحة الخمر، مثل: النصارى واليهود، قالوا: فإذا خللوه، وباعوه علينا مُحَلَّلًا فإنه يحل لنا؛ لأنه خلل على وجه مباح؛ لأنهم يباح لهم ذلك، وجاءنا وهو طيب ليس به إسكار.

ومنهم من قال: يجوز مطلقًا تخليل الخمر ولكن بشرط أن يُصَافَ إليه شيء، لا أن يُنْتَظَرُ حتى يتحلل. وهذا هو ظاهر حديث أبي الدرداء رضي الله عنه؛ أنه إذا خلط مع الخمر ما يزيل شدته حتى يزول إسكاره فذلك جائز، سواء وُضِعْنَا حِيتَانًا وَمِلْحًا، أو غير ذلك، قالوا:

وَالْحُكْمُ يَدُورُ مَعَ عَلَيْهِ وَجُوبًا، وَعَدَمًا، فَإِذَا زَالَ الْإِسْكَارُ الَّذِي هُوَ سَبَبُ التَّحْرِيمِ زَالَ التَّحْرِيمُ، وَالنَّبِيُّ ﷺ إِنْ صَحَّ حَدِيثُ أَنَسٍ - إِنَّمَا مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ خَوْفًا مِنْ أَنْ يَتَعَجَّلَ الْإِنْسَانُ فَيُشْرَبَ الْخَمْرَ قَبْلَ أَنْ يَتَيَقَّنَ تَخَلُّلَهُ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْوَرَعَ تَجَبُّ هَذَا الشَّيْءَ، لَا سِيَّمَا فِي زَمَنِ كَرَمِنَا هَذَا، فَإِنَّهُ يُخْشَى أَنْ يَتَنَاوَلَ الْإِنْسَانُ وَإِنْ كَانَ مُسْكِرًا، يُخْشَى مِنْ ذَلِكَ، فَإِذَا أَفْتِيَ النَّاسُ بِالْمَنَعِ مِنْ هَذَا مُطْلَقًا، إِلَّا مَا وَرَدَ لَنَا مُخَلَّلًا، فَهَذَا لَا بَأْسَ أَنْ نَسْتَعْمِلَهُ، وَلَا حَرَجَ عَلَيْنَا فِيهِ. وَلَا حَاجَةَ أَنْ نَسْأَلَ: هَلْ خُلِّلَ قَبْلَ أَنْ يَتَخَمَّرَ أَوْ بَعْدَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٤٩٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: غَزَوْنَا جَيْشَ الْخَبَطِ وَأَمَّرَ أَبُو عُبَيْدَةَ، فَجُعْنَا جُوعًا شَدِيدًا فَأَلْقَى الْبَحْرُ حُوتًا مِثًّا لَمْ يَرِ مِثْلُهُ، يُقَالُ لَهُ: الْعَنْبَرُ فَأَكَلْنَا مِنْهُ نِصْفَ شَهْرٍ فَأَخَذَ أَبُو عُبَيْدَةَ عَظْمًا مِنْ عِظَامِهِ فَمَرَّ الرَّائِبُ تَحْتَهُ ^(١).

٥٤٩٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ: بَعَثَنَا النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثَةَ رَاكِبٍ وَأَمِيرَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ، نَرُصِدُ عِيرًا لِقُرَيْشٍ فَأَصَابَنَا جُوعٌ شَدِيدٌ، حَتَّى أَكَلْنَا الْخَبَطَ، فَسُمِّيَ جَيْشُ الْخَبَطِ، وَأَلْقَى الْبَحْرُ حُوتًا، يُقَالُ لَهُ الْعَنْبَرُ، فَأَكَلْنَا نِصْفَ شَهْرٍ، وَادَّهَنَا بِوَدَكِهِ حَتَّى صَلَحَتْ أَجْسَامُنَا، قَالَ: فَأَخَذَ أَبُو عُبَيْدَةَ ضِلْعًا مِنْ أَضْلَاعِهِ، فَنَصَبَهُ فَمَرَّ الرَّائِبُ تَحْتَهُ. وَكَانَ فِينَا رَجُلٌ، فَلَمَّا اشْتَدَّ الْجُوعُ نَحَرَ ثَلَاثَ جَزَائِرَ، ثُمَّ ثَلَاثَ جَزَائِرَ، ثُمَّ نَهَاهُ أَبُو عُبَيْدَةَ ^(٢).

وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُمْ أَكَلُوا الْحَوْتَ الَّذِي لَفْظُهُ الْبَحْرُ، مَعَ أَنَّهُ كَانَ مِثًّا، وَهُمْ ثَلَاثَةٌ، وَأَكَلُوا مِنْ هَذَا الْحَوْتِ نِصْفَ شَهْرٍ وَهُمْ جِيَاعٌ. اللَّهُ أَكْبَرُ!
وفيه أيضًا: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ أَكْلِ الْإِنْسَانِ لِلشَّجَرِ، وَشَبْهِهِ إِذَا جَاعَ، بِشَرْطِ الْأَلَّا يَكُونَ هَذَا الشَّجَرُ سَامًا، فَإِذَا كَانَ سَامًا فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّدَاوِي بِالشَّمِّ وَشَبْهِهِ، فَعَدُّمُ جَوَازِ أَكْلِهِ مِنْ بَابِ أَوْلَى.

(١) أخرجه مسلم (١٩٣٥).

(٢) انظر التعليق السابق.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣ - بَابُ أَكْلِ الْجَرَادِ.

٥٤٩٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي يَغْفُورٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ أَوْ سِتًّا كُنَّا نَأْكُلُ مَعَهُ الْجَرَادَ^(١).

قَالَ سُفْيَانُ وَأَبُو عَوَانَةَ وَإِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي يَغْفُورٍ عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى: سَبْعَ غَزَوَاتٍ.

يَعْنِي: بَدُونِ شَكٍّ، كَانُوا يَأْكُلُونَ الْجَرَادَ، لَكِنْ كَيْفَ يُؤْكَلُ الْجَرَادُ؟

الْجَرَادُ لَا يُشْتَرَطُ لَهُ ذَكَاةٌ؛ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ مِنَ الذَّكَاةِ إِنْهَارُ الدَّمِّ، وَالْجَرَادُ لَيْسَ فِيهِ دَمٌ،

وَلِهَذَا لَوْ وَجَدْتَهُ مَيْتًا جَازَ لَكَ أَكْلُهُ، وَلَكِنْ كَيْفَ يُذَكَّى؟

نَقُولُ: يُشَوَّى شَيْئًا، أَوْ يُجْعَلُ فِي مَاءٍ مَغْلِيٍّ، وَأَمَّا لَوْ وُضِعَ فِي الثَّلَاجَةِ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهَا تُؤْلِمُهُ وَتُعَذِّبُهُ فِي الْمَوْتِ، لَكِنْ لَوْ وُضِعَ فِي الْهَاءِ الْحَارِّ فَإِنَّهُ يَمُوتُ سَرِيعًا، وَلَا بَدَّ مِنْ مَاءٍ حَارٍّ يَغْلِي بِقُوَّةٍ وَلَا نَتْرَكُهُ فِي مَاءٍ حَارٍّ يَتَعَذَّبُ فِي الْمَوْتِ، أَمَّا مَسْأَلَةُ الثَّلَاجَةِ وَالْفَرِيزِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَتَأَذَّى، وَأَمَّا قَطْعُ رَأْسِهِ فَلَيْسَ بِوَارِدٍ؛ لِأَنَّهُ لَنْ يُخْرِجَ دَمًا، وَأَيْضًا فَإِذَا قُطِعَتْ رَأْسُهُ، تَأْتِي فِي الْغَدِّ فَتَجْدُهُ يَتَحَرَّكُ، فَلَا يَمُوتُ حَتَّى يَبْسُ، وَطَالَمَا هُوَ رَطْبٌ وَلَيِّنٌ فَهُوَ حَيٌّ، حَتَّى لَوْ قُطِعَتْ رَأْسُهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤ - بَابُ آيَةِ الْمَجُوسِ وَالْمَيْتَةِ.

٥٤٩٦ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ حَيَّوَةَ بْنِ شَرِيحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي رَبِيعَةُ بْنُ يَزِيدَ الدَّمَشَقِيُّ،

حَدَّثَنِي أَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِيُّ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا بِأَرْضِ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَنَأْكُلُ فِي آيَتِهِمْ، وَبِأَرْضِ صَيْدٍ، أَصِيدُ بِقَوْسِي، وَأَصِيدُ بِكَلْبِي الْمُعَلَّمِ، وَبِكَلْبِي الَّذِي لَيْسَ بِمُعَلَّمٍ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمَّا مَا ذَكَرْتَ أَنَّكَ بِأَرْضِ أَهْلِ كِتَابٍ، فَلَا تَأْكُلُوا فِي آيَتِهِمْ، إِلَّا أَنْ لَا تَحْدُوا بُدًّا، فَإِنْ لَمْ تَحْدُوا بُدًّا فَاغْسِلُوهَا وَكُلُّوا، وَأَمَّا مَا

ذَكَرْتَ أَنْكُمْ بِأَرْضِ صَيْدٍ فَمَا صِدْتَ بِقَوْسِكَ فَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ وَكُلْ، وَمَا صِدْتَ بِكَلْبِكَ الْمُعَلَّمِ فَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ وَكُلْ، وَمَا صِدْتَ بِكَلْبِكَ الَّذِي لَيْسَ بِمُعَلَّمٍ فَادْكُرْتَ ذِكَاثَهُ فُكَلْهُ^(١).

٥٤٩٧- حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: لَمَّا أَمْسَوْا يَوْمَ فَتَحُوا خَيْرَ أَوْقُدُوا النَّيرَانَ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَلَامٌ أَوْقَدْتُمْ هَذِهِ النَّيرَانَ؟ قَالُوا: لُحُومُ الْحُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ. قَالَ: «أَهْرِيقُوا مَا فِيهَا وَاكْسِرُوا قُدُورَهَا». فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فَقَالَ: نَهْرِيْقُ مَا فِيهَا وَنَغْسِلُهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوْ ذَاكَ»^(٢).
الشاهد من هذا الحديث: قَوْلُهُ: وَنَغْسِلُهَا فَقَالَ: «أَوْ ذَاكَ».

وفيه: دليلٌ على تحريمِ الحُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ، ودليلٌ على جَوَازِ التَّعْزِيرِ، وَجَوَازِ التَّنَازُلِ عَنِ التَّعْزِيرِ.
أما التعزير؛ فلأنه قال في الأول: «اكْسِرُوا الْآثِيَةَ». ووجه هذا كونُ هذا تعزيرًا: أن في كَسْرِهَا إِتْلَافًا لَهَا، مع أنه يُمكنُ تَفَادِي هذه المَفْسَدَةَ بِالغَسْلِ، ففيه دليلٌ على جَوَازِ التعزيرِ بِإِتْلَافِ الْهَالِ، وهو الصحيح؛ أنه يَجُوزُ التعزيرُ بِإِتْلَافِ الْهَالِ، كما يَجُوزُ بالضربِ، وَالحَبْسِ، وما أشبه ذلك.

وأما التَّنَازُلُ عَنِ التَّعْزِيرِ؛ فلأنه رَخَّصَ لَهُمْ فِي غَسْلِهَا بَدَلًا مِنْ كَسْرِهَا.
وفيه: دليلٌ أيضًا على جَوَازِ الشَّفَاعَةِ فِي التَّعْزِيرِ - بخلافِ الْحَدِّ -؛ لأنه قيل: أَوْ نَغْسِلُهَا، فقال: «أَوْ ذَاكَ»، ولو كان حَدًّا مَا جَازَتْ الشَّفَاعَةُ فِيهِ، ولهذا أَنْكَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَسَامَةَ ابْنِ زَيْدٍ لَمَّا شَفَعَ فِي الْمَرْأَةِ الْمَخْزُومِيَّةِ، وقال له: «أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ»^(٣) وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَالَتْ شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ فَقَدْ ضَادَّ اللَّهَ فِي أَمْرِهِ»^(٤).

وفي هذا الحديث: دليلٌ على أن الْأَوَانِي إِذَا جُعِلَ فِيهَا شَيْءٌ نَجِسٌ فَإِنَّهَا تُغْسَلُ، وهذا وَجْهُ الشَّاهِدِ مِنَ الْحَدِيثِ؛ لِقَوْلِ الْمُؤَلِّفِ: آثِيَةُ الْمَجُوسِ؛ لِأَنَّ الْمَجُوسَ مِمَّنْ لَا تَحِلُّ

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه مسلم (١٨٠٢).

(٣) أخرجه البخاري (٣٤٧٥)، ومسلم (١٦٨٨).

(٤) أخرجه أبو داود (٣٥٩٧)، وأحمد (٧٠/٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٨٢/٦).

ذبيحتهم، فإذا طَبَخُوا في الأواني صارت الأواني نَجِسَةً؛ لأن ذبائحهم ميتة، فإذا كانت نَجِسَةً وجب أن تُغْسَلَ الأواني وجوباً من أجل تطهيرها.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥ - باب التَّسْمِيَةِ عَلَى الذَّبِيحَةِ وَمَنْ تَرَكَ مُتَعَمِّدًا.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ مَنْ نَسِيَ فَلَا بَأْسَ وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفُسْقٌ﴾ وَالنَّاسِيُّ لَا يُسَمَّى فَاسِقًا وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَدِّدُواكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾.

قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «باب التسمية على الذبيحة». وهناك قال: «الصيد والتسمية عليه». فظاهر صنيع البخاري أنه يفرق بين الصيد وبين الذبيحة، وأنه يرى أن التسمية في الصيد لا تسقط سهواً ولا عمداً، وأما الذبيحة فتسقط التسمية عليها سهواً. ولا شك أن التفريق ليس عليه دليل بل الدليل على خلافه، هذا إذا تكلمنا من حيث الدليل. أما من حيث القياس والنظر فإننا نقول: إذا عذرنا في الذبيحة، فإننا في الصيد أولى منّا بالعدر؛ إذ إن الصيد يأتي على عجلة، وارتباك، وخوف من أن يفوت الصيد، بخلاف الذبيحة، فالذبيحة يذبحها الإنسان وهو متأن والذبيحة بين يديه، ولا داع للنسيان في الواقع، فنقول: إذا كان الشارع لم يسقط التسمية نسياناً في الأشد والأعذر، فعدم إسقاطها في الأهلون والأدون عذراً من باب أولى، ولهذا كان القول الصحيح بلا شك: أنها لا تسقط سهواً. وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، وإن كان ابن جرير رَحِمَهُ اللَّهُ ذكر إجماع العلماء على أنها تسقط سهواً في الذبيحة، ولكن ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ تعقبه، وقال: هذا ليس بصحيح، فليس هناك إجماع، لكن ابن جرير رَحِمَهُ اللَّهُ لا يرى أن خلاف الواحد والاثنين خارق للإجماع، فلا يعتبر خلاف العالم والعالمين. ولكن هذا المسلك الذي سلكه ابن جرير رَحِمَهُ اللَّهُ مسلك ضعيف؛ لأنه إذا كان المخالف من علماء الاجتهاد فكيف نقول: إن علماء الأمة اجتمعوا، أو أجمعوا مع وجود هذا المخالف، فظواهر الأدلة تدل على أن التسمية لا تسقط سهواً ولا جهلاً ولا عمداً، ولكن يسقط الإثم عن الساهي، والجاهل، وسقوط الإثم لا يلزم منه حل الذبيحة،

وَاللَّهُ ﷻ يَقُولُ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُهُ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١]. وهذا عامٌّ فالخطابُ مُوجَّهٌ
لِلْأَكْلِينَ، لَا لِلْمَسْمُومِينَ؛ ولهذا فإن قول البخاري: إن قوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُهُ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١].
وَالنَّاسِي لَا يُسَمَّى فَاسِقًا. فيه نظرٌ فإن قوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُهُ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ يعودُ على الأكل، ولا يعودُ على
تَرْكِ التسمية، والبخاري رحمه الله يرى أن الضمير في ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُهُ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ يعودُ على تَرْكِ التسمية، فيقول:
إِنْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ فَنَسَقُ، وَلَا يَتَحَقَّقُ الْفِسْقُ إِلَّا إِذَا كَانَ مُتَعَمِّدًا وَصَدَقَ، فَإِنْ غَيْرَ الْمُتَعَمِّدِ لَا
يُفْسَقُ؛ لِأَنَّهُ مَعْدُورٌ، لَكِنْ نَحْنُ نَقُولُ: إِنَّهُ -أَي: الضمير- عَائِدٌ عَلَى أَصْلِ الْحُكْمِ، وَهُوَ قَوْلُهُ:
﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُهُ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾؛ يَعْنِي: فَإِنْ أَكَلْتُمْ فَنَسَقُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا تَقُولُونَ فِي رَجُلٍ ذَبَحَ بَعِيرًا بِخَمْسَةِ آلَافِ رِيَالٍ، وَلَمْ يُسَمِّ؟
فَالْجَوَابُ: أَنَّنَا نَقُولُ لَهُ: يَجْرُهُ لِلْكَلابِ؛ لِأَنَّهُ مَيْتَةٌ.

فَإِنْ قَالَ: هَذَا إِضَاعَةٌ مَالٍ، وَاللَّهُ ﷻ نَهَى عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ؟
قُلْنَا: لِمَا لَمْ يُسَمِّ اللَّهَ عَلَيْهَا لَمْ تَكُنْ مَالًا؛ لِأَنَّهُا صَارَتْ مَيْتَةً خَبِيثَةً، وَالْمَيْتَةُ الْخَبِيثَةُ لَيْسَتْ
بِمَالٍ، نَعَمْ، هِيَ مَالٌ قَبْلَ أَنْ تُذْبَحَ عَلَى وَجْهِ لَا تُبَاحُ بِهِ، فَلَيْسَ فِي هَذَا إِضَاعَةٌ مَالٍ، بَلْ فِي هَذَا
تَنْزُهُ عَنِ الْخَبَائِثِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: يَلْزَمُكُمْ عَلَى هَذَا أَنْ يَخْتَلَّ اقْتِصَادُ الْجَزَّارِينَ؛ لِأَنَّهُ مَا أَكْثَرَ مَا يَنْسُونَ، وَهَذَا
يُخِلُّ بِاِقْتِصَادِهِمْ، يُمَكِّنُ الْأَزْبَاحَ خَمْسَةَ آلَافٍ فِي خِلَالِ نِصْفِ سَنَةٍ، وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ. الْآنَ: هَذَا
الْبَعِيرُ مَيْتَةٌ وَخَبِيثَةٌ جَرَّهَا لِلْكَلابِ فَيَضِيعُ عَلَيْهِ حَتِّدُ خَمْسَةِ آلَافٍ وَكُلَّ خَمْسَةِ أَشْهُرٍ لَنْ يُحْصَلَ
فِي الشَّهْرِ أَلْفَ رِيَالٍ، فَهَذَا -بِلا شك- يَضُرُّ اقْتِصَادَهُمْ.

قُلْنَا: إِذَا قُلْنَا لَهُ مَرَّةً: اسْحَبْهَا إِلَى الْكَلابِ. فَلَنْ يَنْسَى أَبَدًا التَّسْمِيَةَ، بَلْ رُبَّمَا يَسْمِي عَشْرَ
مَرَاتٍ قَبْلَ إِجْرَاءِ السَّكِينِ عَلَيْهَا، لَكِنْ إِذَا قُلْنَا: وَاللَّهُ أَنْتَ نَاسٍ وَمَعْدُورٌ. فَإِنَّهُ فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ
يَنْسَى أَيْضًا، وَتَصِيرُ كُلُّ ذَبَائِحِهِ مَنْسِيَّةً الذِّكْرِ.

وَمَا قَوْلُ مَنْ يَقُولُ: إِنَّكُمْ تَضُرُّونَ بِاِقْتِصَادِ الْجَزَّارِينَ إِلَّا كَقَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّكُمْ إِنْ قَطَعْتُمْ
يَدَ السَّارِقِ أَصْبَحَ نِصْفَ الشَّعْبِ أَشْلًا مَا لَهُ إِلَّا يَدٌ وَاحِدَةٌ وَهِيَ غَالِبُ الْيُسْرَى وَحِينَئِذٍ ضَاعَتِ
الْكِتَابَةُ، وَضَاعَتِ الصَّنَاعَةُ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ وَالصَّنَاعَةَ غَالِبَا بِالْيَدِ الْيُمْنَى.

فَنَقُولُ: إِنْ قُطِعَتْ يَدُ سَارِقٍ مَرَّةً وَاحِدَةً، فَإِنَّا نَضْمَنُ لَكَ أَنْ يَنْتَهِيَ عَنِ السَّرِقَةِ أَلْفُ
سَارِقٍ وَحِينَئِذٍ يَرْتَفِعُ الْقَطْعُ عَنِ النَّاسِ، وَتَرْتَفِعُ السَّرِقَةُ كَذَلِكَ.

فهذه إیراداتٌ كلّما تأملها الإنسانُ وجدها في غاية الضَّعْفِ، وكلُّ إیرادٍ يَرُدُّ على حُكْمٍ ثابتٍ في الشرعِ فاعلم أنه مُتَحَطَّمٌ؛ لأنه يَرُدُّ على صَخْرَةٍ، وما هو إلا كما قال الشاعرُ:

كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعْلُ

والوعْلُ: نوعٌ مِنَ الظباءِ له قُرُونٌ، فكان ذاك الوعلُ أتى على صَخْرَةٍ مِنَ الصخراتِ، وغَضِبَ عليها بسببِ ما، كأن يكون قد سقط منها مثلاً، فغَضِبَ عليها، فجعل ينطَحُّها بقُرُونِه، فهل تَنكسرُ الصَّخْرَةُ أو القرونُ؟ بالطبع تَنكسرُ القرونُ، وربما تَنكسرُ رأسُه بعد القرونِ.

المهمُّ: أن كلّ شيءٍ يُورَدُ على حُكْمٍ شرعيٍّ صحيحٍ ثابتٍ بالأدلةِ فاعلم أنه مُتَحَطَّمٌ ولكن يَخْتاجُ إلى فهمٍ لتردِّدٍ عليه؛ لأنه قد يُورَدُ على شخصٍ لا يَسْتَطِيعُ التَّخَلُّصَ فَيَقِفُ حيراناً، وحينئذٍ تَعْمَلُ الشُّبُهَةُ عملَها.

وأنا في الحقيقةِ استَفَدْتُ مَضْمُونَ هذا القولِ مِنْ كلامِ شيخِ الإسلامِ رَحِمَهُ اللهُ فِي مُقَارَعَتِهِ لِأَهْلِ الْبِدْعِ وَلِغَيْرِهِمْ.

وقد مرَّ بي كلامٌ للقاضي -أظنه- أبي بكرٍ وذلك أنه كان عندَ أحدِ المُلُوكِ، وعنده رجلٌ مِنَ النصارى، ففكر هذا الرجلُ النصرانيُّ بماذا يَرْمِي هذه الشريعةَ بأيِّ شيءٍ، فقال لأبي بكرٍ: ما تَقُولُ فيما قيل عن زوجةِ نبيِّكم -يعني: عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا- وحادثةِ الإفكِ المفتراةِ عليها -وهو قال ذلك لأنه لو ثَبَتَ الإفكُ -وحاشاه أن يثبت- لصارَ مِنْ أعظمِ القَذَحِ برسولِ الله ﷺ، ولهذا قالَ: ﴿وَتَحْسَبُونَهُ هَيئًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾ [النجم: ١٥].

فليس قَذْفُ عائشةَ وغيرِها من زوجاتِ الرسولِ ﷺ كَقَذْفِ امرأةٍ مِنَ الناسِ، ولهذا فالصحيحُ: أن مَنْ قَذَفَ إحدى زوجاتِ الرسولِ ﷺ فهو كافرٌ، فالمهمُّ أن هذا النصرانيُّ قال هذه الكلمةَ لِيُعَرِّضَ بفسادِ فراشِ رسولِ الله ﷺ الذي نَزَّهه اللهُ مِنَ الفسادِ، فقال له أبو بكرٍ: واللهِ هما امرأتانِ اتهمتا، أما إحداهما: فكانت ذاتَ زوجٍ ولم تأتِ بولدٍ، وأما الأُخْرَى فكانت غيرَ مُزَوَّجَةٍ وأتتْ بولدٍ فأيهما أعظمُ بالتهمةِ؟

الجواب: الثانية بلا شكٍ وهي مريم التي يُقَدِّسونها فَأَلْقَمَ النصرانيُّ حَجَرًا، فما كان يَظُنُّ أن الأمرَ سَيَكُونُ هكذا^(١).

(١) وبالطبع لا يغني أبو بكر رَحِمَهُ اللهُ رَمِي مريمَ بشيءٍ، فإن هذا يُعدُّ كفرًا؛ لأنَّه تكذيبٌ بالقرآن الذي برأها، ولكنه =

والحقيقة: أن مثل هذا الشيء أنا أرى أنه من أعظم ما يكون حجة للإنسان، مثلما قالت الرافضة في أبي بكرٍ وقتاله لأهل الردّة، شيخ الإسلام رحمه الله قال: أنتم إذا قتلتم في أبي بكرٍ هكذا، قال الناصبي في علي بن أبي طالبٍ مثل ذلك، وما الذي حصل في عهده؟ قتال بين المسلمين، ولم تحصل الفتوحات في عهده كما حصلت في عهد عمر وأبي بكرٍ^(١)، فإذا أتيت بحجة تدمغ الخصم من قوله كان هذا أعظم من أن تأتي بحجج أخرى، وإن كانت دليلاً عليه.

فالمهم أني أقول: إن أي إنسان يوردُ إيراداً على حكم شرعي ثابت، إلا كان هذا الإيرادُ مُتَحَطِّماً على صخرة الشريعة، ولكنه لا يحتاج إلى فهم، وذكاء، وعلم أيضاً فالإنسان الذكي إذا لم يكن عنده علم لا يستطيع ذلك؛ لأن العلم مادة، والذكاء خبرة، فلو كان عند الإنسان خبرة وليس عنده مادة فلن يستطيع أن يصنع دواءً، أو عنده مادة، لكن ليس عنده خبرة فلن يستطيع أيضاً، بل ربما يخلط دواءً مع دواءٍ وإذا اجتمعاً هلك الإنسان، لكن إذا كان عنده خبرة ومادة فهذا يحصل به المقصود.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَرَثَهُ لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَيْكَ أَوْلِيَاءَهُمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَعْثَبْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾^(١٣). أولياء الشياطين هم الكفار، فإن كل كافر ولي للشيطان، وعدو للرحمن، ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾^(١٤) [البقرة: ٩٨].

فالشياطين يوحون لأوليائهم ليُجَادِلُوا المسلمين فمثلاً يقولون: كيف تُحرّمون الميتة وقد قتلها الله، وأنتم لا تُحرّمون ما قتلتم؟ ولهذا قال الله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِهِمْ خَالِصَةً إِلَّا نُجَسَاتٌ فَعَلَّا آذَانًا مَغْوِيًّا وَإِنْ يَنْظُرُوا إِلَيْهَا فَيَكْفُرُوا بِهَا فَإِنَّهَا خَالِصَةٌ بَيْنَ يَدَيْهِمْ فَزَكَّاهُمْ وَلَهُمْ جَزَاءٌ عَظِيمٌ﴾^(١٥) [البقرة: ١٧٣]. أي: الذكور والإناث، فلماذا هم يقولون: كيف تُحرّمون الميتة وقد قتلها الله، ولا تُحرّمون المذكاة وقد قتلتموها أنتم؟ فيُجَادِلُونَ بالباطل، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَعْثَبْتُمُوهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ يَهْدِي السَّبِيلَ وَلَهُ يَرْجِعُ الْأَمْرُ﴾^(١٦). يعني: في تحريم ما أحل الله، أو في تحليل ما حرم الله ﴿إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾.

من باب إفحام الخصم بحجة مأخوذة من كلامه هو.

(١) «منهاج أهل السنة» (٢/ ٥٩-٦٠).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٤٩٨ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبَّادَةَ ابْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِبُذَى الْحُلَيْفَةِ فَأَصَابَ النَّاسَ جُوعٌ، فَأَصَبْنَا إِبِلًا وَغَنَمًا، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي أُخْرِيَّاتِ النَّاسِ فَعَجِلُوا فَنَصَبُوا الْقُدُورَ، فَدَفَعَ إِلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ فَأَمَرَ بِالْقُدُورِ فَأُكْفِفَتْ ثُمَّ قَسَمَ فَعَدَلَ عَشْرَةَ مِنَ الْغَنَمِ بَعِيرٍ فَنَدَّ مِنْهَا بَعِيرٌ، وَكَانَ فِي الْقَوْمِ خَيْلٌ يَسِيرَةٌ فَطَلَبُوهُ فَأَعْيَاهُمْ فَأَهْوَى إِلَيْهِ رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَحَبَسَهُ اللَّهُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ لِهَذِهِ الْبَهَائِمِ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ فَمَا نَدَّ عَلَيْكُمْ مِنْهَا فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا». قَالَ: وَقَالَ جَدِّي: إِنَّا لَنَرَجُو أَوْ نَخَافُ أَنْ نَلْقَى الْعَدُوَّ غَدًا وَلَيْسَ مَعَنَا مَدَى أَفَنُذْبِجُ بِالْقَصَبِ؟ فَقَالَ: «مَا أَنَهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ لَيْسَ السِّنُّ وَالظَّفَرُ، وَسَاخِرُكُمْ عَنْهُ أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ، وَأَمَّا الظَّفَرُ فَمُدَى الْحَبَشَةِ»^(١).

هذا الحديث فيه فوائد كثيرة، منها: أنه لا يجوز للجيش والجند أن يختصوا بشيء حتى يَقسِمَهُ الإمام، ولهذا أمر النبي ﷺ بالقُدُورِ فَأُكْفِفَتْ، ثم قَسَمَ.

ومنها: أن القِسْمَةَ التي يُعَادَلُ فيها بالتقويم الهالي ليست كالهَدْيِ والأَضَاحِي، فهنا في بابِ القِسْمَةِ عَدَلَ عَشْرَةَ مِنَ الْغَنَمِ بَعِيرٍ، وأما في الأَضَاحِي والهَدْيِ فسبعةٌ تُعَدَلُ بَعِيرًا، ثم هذه المعادلةُ أيضًا «ثم قسم فعدل عشرة» التي في الحديث قد تَخْتَلَفُ باختلاف الزمن، وقد يَكُونُ في زمنٍ تَكُونُ فيه الغنمُ غاليةً، والإبلُ رخيصةً، فيَكُونُ خِصَّةٌ مِنَ الْغَنَمِ يَعَدَلُ بَعِيرًا، وقد يَكُونُ الأمرُ بالعكس؛ فيَكُونُ بَعِيرًا يُسَاوِي خِصَّةً عَشْرَةَ، أو عشرين.

المهم: أن بابِ القِسْمَةِ ليس كبابِ الهَدْيِ والأَضَاحِي.

ومن فوائدِ هذا الحديث: أن كُلَّ مَا لَا يَقْدِرُ الْإِنْسَانُ عَلَى ذَبْحِهِ، أَوْ نَحْرِهِ، فإنه يَكُونُ حُكْمُهُ حَكَمَ الصَّيْدِ، فلو نَدَّ بَعِيرٌ، وَعَجَزْنَا عَنْهُ، وَرَمَيْنَاهُ بِسَهْمٍ حَتَّى أَصَبْنَاهُ، وَمَاتَ، فإنه يَحِلُّ، وكذلك لو نَدَّتْ شاةٌ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، ودليلُ هذا: قولُ النبي ﷺ: «إِنْ لِهَذِهِ الْبَهَائِمِ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ، فَمَا نَدَّ عَلَيْكُمْ فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا».

ومنها أيضًا: جوازُ الذَّبْحِ بكلِّ ما أنهرَ الدَّم؛ من حديدٍ، وخَسْبٍ، وحَجَرٍ، وزجاجٍ، وغير ذلك، إلا شيئين: السِّنَّ، والظُّفْرَ، وظاهرُ الحديث: أنه لا فرقَ بين أن يكونَ السِّنُّ مُتَّصِلًا، أو بائِنًا، ولا بين أن يكونَ الظُّفْرُ مُتَّصِلًا، أو بائِنًا؛ لأنَّ الحديثَ عامٌّ، وعُلِّلَ ذلك بأن السِّنَّ عَظْمٌ، والظُّفْرُ مُدَى الحَبَشَةِ.

إذا قال قائلٌ: السِّنُّ عَظْمٌ، فما هي الحِكْمَةُ في منع التذكيةِ بالعظامِ؟
 قال العلماءُ: إن خَصَّصْنَا الحُكْمَ بِالْعَظْمِ فَالْحِكْمَةُ مِنْ ذَلِكَ: أن الإنسانَ لو اتَّخَذَ أسنانه مُدَى لكان يُشْبِهُ السَّبَاعَ التي تَقْتُلُ بالنهشِ، والإنسانَ لا يَنْبَغِي له أن يَتَشَبَّهُ بالسَّبَاعِ، ولهذا لم يَأْتِ تشبيهُ الإنسانِ بالسَّبَاعِ، أو بالحيوانِ إلا في مقامِ الدَّمِ، كقوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا الثَّورَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ﴾ [التَّحْوِيلُ: ١٥]. وقوله: ﴿وَأَقْبَلْ عَلَيْهِمْ نَبَأُ الَّذِي ءَاتَيْنَاهُ ءَايَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الضَّالِّينَ﴾ [طه: ١٧٥-١٧٦]. وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَنُكَلِّمَهُ أَهْلَ الْأَرْضِ وَأَنبَعْ هَوْنَهُ فَكَلَّمُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحَمَلَ عَلَيْهِ يَلْهَثُ أَوْ تَرَكَهُ يَلْهَثُ﴾ [الأَنْعَامُ: ١٧٥-١٧٦].

والكَلْبُ والحِمَارُ كما مَثَلُ الله بهما في القرآن مَثَلُ بهما النبي ﷺ في السِّنة فقال: «العائِدُ في هَبَّتِهِ كَالْكَلْبِ بَقِيءٌ ثُمَّ يَعُودُ فِي قِيَّتِهِ»^(١). وقال في الذي يَتَكَلَّمُ والإمامُ يَخْطُبُ يومَ الجُمُعَةِ: كَمَثَلِ الحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا.
 إذن نقولُ: إن خَصَّصْنَا الحُكْمَ بِالسِّنِّ فَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ لِمَا يَجْعَلُ الإنسانُ سِنَّهُ آتَةً لِلذَّكَاةِ فَيُشْبِهُ السَّبَاعَ.

أما إذا قلنا بعمومِ الحُكْمِ، وأنه يَشْمَلُ كُلَّ عَظْمٍ؛ لأن الرسولَ ﷺ قال: «أما السِّنُّ فَعَظْمٌ». ولم يَقُلْ: أما السِّنُّ فَسِّنٌّ. وهذا يَدُلُّ على أن العِلَّةَ في المنعِ من التذكيةِ بِالسِّنِّ هي أنه عَظْمٌ. قال العلماءُ: وإذا كان عَظْمًا فإما أن يَكُونَ عَظْمٌ مُذَكَّاةً، أو عَظْمٌ غيرَ مُذَكَّاةٍ، فإن كان عَظْمٌ مُذَكَّاةً، يعني: مَذْبُوحَةً على الطريفةِ الشرعيَّةِ؛ فَالْحِكْمَةُ مِنْ ذَلِكَ: أنه إذا ذَبَحَ بِالْعَظْمِ لَوْنَهُ بِالدَّمِ النَّجِسِ، وَالْعَظْمُ الْمُذَكَّى يَكُونُ لَحْمًا لِلجَنِّ؛ لقولِ الرسولِ ﷺ: «لِلْجَنِّ لَحْمٌ لَهَا

(١) أخرجه البخاري (٢٥٨٩)، ومسلم (١٦٢٢).

وَقَدُّوا عَلَيْهِ: «لَكُمْ كُلُّ عَظْمٍ ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ، تَحْدُونَهُ أَوْفَرَ مَا يَكُونُ لَحْمًا»^(١). فَأَنْتَ إِذَا ذَبَحْتَ بِهِ وَكَانَ مُذَكِّي أَفْسَدَتِ اللَّحْمَ عَلَيْهِمْ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُذَكِّي فَهُوَ عَظْمٌ نَجِسٌ، وَالنَّجِسُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ آلَةً لِلتَّطْهِيرِ وَالتَّذْكِيَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا تَضَادٌّ وَتَنَاقُضٌ، فَهَمَّتْ مِنْ ذَلِكَ الْآنَ أَنْ الْعُلَمَاءُ مُخْتَلِفُونَ: هَلِ التَّذْكِيَةُ الْمَمْنُوعَةُ تَخْتَصُّ بِالسِّنِّ، أَوْ تَعُمُّ كُلَّ عَظْمٍ؟ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا خِلَافٌ:

فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهَا تَخْتَصُّ بِالسِّنِّ، وَمِنْهُمْ مَنْ عَمَّمَ لِعُمُومِ الْعِلَّةِ، أَرَأَيْتَ لَوْ قُلْتَ لَكَ: أَكْرَمُ زَيْدًا؛ لِأَنَّهُ طَالِبٌ عِلْمٍ. فَهَلِ إِذَا رَأَيْتَ طَالِبَ عِلْمٍ سِوَاهُ تُكْرِمُهُ؟ الْجَوَابُ: نَعَمْ تُكْرِمُ كُلَّ طَالِبٍ عِلْمٍ؛ بِنَاءً عَلَى الْعِلَّةِ، لَكِنْ إِذَا قُلْتَ: أَكْرَمُ زَيْدًا؛ لِأَنَّهُ زَيْدٌ. فَإِنَّ هَذَا لَا يَعُمُّ، وَالصَّحِيحُ: أَنَّ الْحُكْمَ عَامٌّ وَأَنَّ جَمِيعَ الْعِظَامِ لَا تَصِحُّ التَّذْكِيَةُ بِهَا. وَقَوْلُهُ: «وَأَمَّا الظُّفْرُ فَمُدَى الْحَبَشَةِ». لَوْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا مَنَعَ مُدَى الْحَبَشَةِ، أَلَيْسَ إِنْ سَأَلَ وَبَشَّرَ، فَلِمَاذَا لَا تَصِحُّ التَّذْكِيَةُ بِمُدَاهِمَ؟

قُلْنَا: لَيْسَ الْمَعْنَى مُدَى الْحَبَشَةِ؛ لِأَنَّهَا مُدَى الْحَبَشَةِ؛ وَلَكِنَّ الْمَعْنَى أَنَّ الظُّفْرَ لَا يَذْبَحُ بِهِ إِلَّا الْحَبَشَةُ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ تَنْشَبَّهُ بِهِمْ، وَكَانُوا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ كِفَارًا لَمْ يُسَلِّمْ مِنْهُمْ إِلَّا النِّجَاشِيُّ وَرَبِّمَا كَانَ مَعَهُ نَقَرٌ قَلِيلٌ - اللَّهُ أَعْلَمُ - فَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّهُ مُدَاهِمٌ، وَأَنَّهُمْ لَوْ اتَّخَذُوا سَكَكِينَ خَاصَّةً بِهِمْ مِنَ الْحَدِيدِ أَوْ الْقَصَبِ فَإِنَّا لَا نَذْكِي بِهَا، بَلِ الْمَعْنَى: أَنَّهُ لَا يَتَّخِذُ الظُّفْرَ مُدَى إِلَّا الْحَبَشَةُ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ تَنْشَبَّهُ بِهِمْ فِي ذَلِكَ، وَلَئِنَّا لَوْ أَجَزْنَا التَّذْكِيَةَ بِالظُّفْرِ لَكَانَ ذَرِيعَةً إِلَى اتِّخَاذِ النَّاسِ أَظْفَارًا يَجْعَلُونَهَا سَكَكِينَ وَمُدَى، يَقُولُ أَحَدُهُمْ بَدَلًا مِنْ أَنْ أَحْمَلَ السَّكِينَ مَعِيَ فِي الْمَتَاعِ، وَرَبِّمَا تَشَقُّ الْمَتَاعُ أَبْقَى الظُّفْرَ حَتَّى يَكُونَ كَالْحَرَبَةِ، وَالظُّفْرُ كُلَّمَا طَالَ غُلِظَ وَدَقَّ حَتَّى يَكُونَ كَالْحَرَبَةِ لَوْ تُبْقَرُّ بِهِ بَطْنُ الْبَقَرَةِ شَقَّهَا، فَلِذَلِكَ نَهَى الرَّسُولُ ﷺ عَنِ التَّذْكِيَةِ بِهِ لِهَذَا السَّبَبِ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ». فَاشْتَرَطَ النَّبِيُّ ﷺ شَرْطَيْنِ: الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: إِنْهَارُ الدَّمِ، وَالشَّرْطُ الثَّانِي: ذِكْرُ اسْمِ اللَّهِ، وَهَلِ اشْتَرَطَ النَّبِيُّ ﷺ شَرْطًا زَائِدًا عَلَى إِنْهَارِ

الدم كقطع الحلقوم والمريء مثلاً؟

الجواب: لا، فالحديث ليس فيه اشتراط قطع الحلقوم والمريء؛ وإنما الذي فيه هو إنباء الدم فقط، وإذا نظرنا إلى إنباء الدم وجدنا أنه لا يتم إلا بقطع الودجين وهما العرقان المكتنفان للحلقوم، عرقان غليظان مكتنفان للحلقوم؛ أي: محيطان به، هذان هما الودجان، ولا يمكن إنباء الدم على وجه الكمال إلا بقطعها، ولهذا روى أبو داود بسند فيه نظر أن الرسول ﷺ نهى عن شريطة الشيطان، وهي التي تذبح ولا تفرغ أوداجها يعني: الودجين. ومن ثم اختلف العلماء رحمهم الله فيما يجب قطعه في الرقبة.

فقال بعض العلماء: لا بد من قطع الحلقوم والمريء وإن لم يقطع الودجان. وهذا هو المشهور من المذهب.

وقال بعض العلماء: لا بد من قطع الودجين، وإن لم يقطع الحلقوم والمريء. وهذا ظاهر السنة.

وقال آخرون: لا بد من قطع ثلاثة من الأربعة، والأربعة هم: الودجان، والحلقوم، والمريء، فإذا قطع الودجان والحلقوم أجزأ، وإن قطع الحلقوم والمريء وأخذ الودجين أجزأ. وأظن فيه قولاً رابعاً، وهو: أنه لا بد من قطع الأربعة: الحلقوم، والمريء، والودجين، ولا شك أن هذا هو أتم الذبح، ولكن الكلام على المجزئ.

والذي يتبين لي من السنة أن الواجب قطع الودجين فقط.

وإذا كان الرسول ﷺ اشترط لحل الأكل التسمية وإنهاء الدم، فإنه يدل على أن اختلاف الشرط يختلف به الحكم، وإذا انتفى الشرط انتفى المشروط، فلو أن إنساناً نسي وحنق الشاة وسمى الله فلا تجزئ.

أما قول الله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

فإنه في المؤاخذه بالإثم، وأما الصحة والفساد فهذا حكم وضعي وليس جزائياً.

إذا: لو أن إنساناً نسي وحنقها، أو صنعها بكهرباء وماتت فإنها لا تحل على الرغم من

تسميته عليها.

ولو أنه قطع الودجين والحلقوم والمريء ونسي أن يذكر اسم الله فإنها أيضاً لا تحل؛

لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ هَذَا مِثْلَ هَذَا فَقَالَ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا».
 لو أَنَّ إِنْسَانًا اضْطَّادَ عَصْفُورًا، وَبَقَرَةً بِظُفْرِهِ، وَأَبَانَ رَأْسَهُ لَا يَحِلُّ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَيْسَ السِّنُّ
 وَالظُّفْرُ». وكانوا - أعني: الصغار - إذا اضْطَّادَ أَحَدُهُمْ عَصْفُورًا بِالنَّبَّاطِ الَّتِي تُشَبِّهُ الْخَذْفَ، وَرَأَاهُ
 حَيًّا لَا يَتَنَظَّرُ حَتَّى يَصِلَ إِلَى الْبَيْتِ فَيَقْرَهُ بِظُفْرِهِ حَتَّى يَبِينَ رَأْسَهُ، أَوْ يَقَطَعَهُ بِسِنِّهِ، حَتَّى يَبِينَ رَأْسَهُ.
 عَلَى كُلِّ حَالٍ: فَإِنَّ كُلَّ هَذَا لَا يَجُوزُ وَلَا يَحِلُّ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ فَائِدَةٌ، وَهِيَ: أَنَّهُ يَنْبَغِي تَعْلِيلُ الْأَحْكَامِ، لِأَسْمَاءِ الَّتِي تَخْفَى حِكْمَتُهَا؛
 لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «سَأُخْبِرُكُمْ عَنْ ذَلِكَ... إلخ».

وَهُنَا عِنْدَنَا إِشْكَالٌ فِي قَوْلِهِ: «لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ». لِهَذَا نَصَبْنَا السِّنَّ؟
 وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا مَنْصُوبٌ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، وَلِهَذَا اسْمُ لَيْسَ هُنَا مُسْتَرْتَوْ جَوَابًا فَلَا يُمْكِنُ
 أَنْ يَظْهَرَ أَبَدًا لَتَكُونَ كَأَنَّهَا صِغَةُ إِسْتِثْنَاءٍ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦ - بَابُ مَا ذُبِحَ عَلَى النُّصْبِ وَالْأَصْنَامِ.

٥٤٩٩ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي: ابْنَ الْمُخْتَارِ - أَخْبَرَنَا مُوسَى
 ابْنُ عُقْبَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ لَقِيَ زَيْدَ بْنَ
 عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ بِأَسْفَلِ بَلَدٍ وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُنْزَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْوَحْيُ، فَقَدَّمَ إِلَيْهِ رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ سَفْرَةً فِيهَا لَحْمٌ فَأَبَى أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا ثُمَّ قَالَ: إِنِّي لَا أَكُلُ مِمَّا تَذْبَحُونَ عَلَى أَنْصَابِكُمْ وَلَا
 أَكُلُ إِلَّا بِمَا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ.

فَتَرَكْتُ الْآيَةَ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى هَذَا الْحُكْمِ أَنَّ مَا ذُبِحَ عَلَى النُّصْبِ وَالْأَصْنَامِ فَهُوَ حَرَامٌ، حَتَّى
 وَإِنْ ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ، اعْتِبَارًا بِالْبَنِيَّةِ وَالْقَصْدِ، فَلَوْ أَنَّ شَخْصًا ذَبَحَ لَصْنِهِ، أَوْ وَثِيهِ أَوْ لِلْقَبْرِ؛ تَقَرُّبًا
 لَصَاحِبِهِ وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصْبِ﴾ [التَّائِبَةُ: ٣].

فَإِنْ ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ، وَاسْمُ غَيْرِهِ، وَذُبِحَ لِلَّهِ، فَالصَّحِيحُ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يَحِلُّ؛ لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ مَبِيعٌ،
 وَحَاطَرٌ، فَيُغْلَبُ جَانِبُ الْحَاطَرِ.

فالأقسامُ إذن أربعة:

- الأول: ما أَهَلَ لِغَيْرِ اللَّهِ به، وَقَصَدَ به وَجْهَ اللَّهِ، فهو حرامٌ.
والثاني: وما ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عليه، ولكنه قَصِدَ به الصَّنَمَ، فحرامٌ أيضًا.
والثالث: وما ذُكِرَ اسمُ اللَّهِ عليه، واسمُ غيره فحرامٌ.
والرابع: وما ذُكِرَ اسمُ اللَّهِ عليه، وذُبِحَ لله، فهذا حلالٌ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧- بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فَلْيَذْبَحْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ.

٥٥٠٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ جُنْدَبِ بْنِ سُفْيَانَ الْبَجَلِيِّ قَالَ: ضَحَيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَضْحِيَّةَ ذَاتِ يَوْمٍ فَإِذَا أَنَاسٌ قَدْ ذَبَحُوا ضَحَايَاهُمْ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَلَمَّا انصَرَفَ رَأَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُمْ قَدْ ذَبَحُوا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَقَالَ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا أُخْرَى، وَمَنْ كَانَ لَمْ يَذْبَحْ حَتَّى صَلَّيْنَا فَلْيَذْبَحْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ»^(١).
في هذا الحديث: دليلٌ على أَنَّهُمْ كَانُوا يُعْلِنُونَ ضَحَايَاهُمْ، وَلَا سِيَّيَا أَنَّهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ كَانَتِ الْبُيُوتُ قَلِيلَةً وَصَغِيرَةً وَمَتَقَارِبَةً.

وفيه أيضًا: دليلٌ على أَنَّ مَنْ فَعَلَ الْعِبَادَةَ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا وَجَبَ عَلَيْهِ إِعَادَتُهَا، وَلِهَذَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَنْ يُذْبَحَ بَدَلَهَا.

وفيه: دليلٌ على أَنَّ هَذَا الْمَذْبُوحَ الَّذِي هُوَ بَدَلٌ عَنِ الَّذِي ذُبِحَتْ قَبْلَ الْوَقْتِ لَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ عَلَى صِفَتِهَا؛ لِقَوْلِهِ: «فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا أُخْرَى». يعني: بدلًا عنها، والبدَلُ لَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ مَسَاوِيًا لِلْمُبْدَلِ، فَلَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ عَلَى صِفَةِ الَّتِي ذُبِحَتْ.

وفيه أيضًا: دليلٌ على أَنَّ وَقْتَ الذَّبْحِ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الصَّلَاةِ؛ لِقَوْلِهِ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ».
وفيه: دليلٌ على وجوب التسمية عند الذبيحة؛ لِقَوْلِهِ: «فَلْيَذْبَحْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ». وقد أَخَذَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنْ هَذَا أَنَّ تَقْدِيرَ مُتَعَلَّقِ الْبَسْمَلَةِ يَكُونُ فِعْلًا مَنَاسِبًا لِلْمَقَامِ، وَلِهَذَا قَالَ: «فَلْيَذْبَحْ

(١) أخرجه مسلم (١٩٦٠).

على اسم». فإذا كان مأمورًا أن يذبح على اسم الله، فإنه إذا ذبح، وقال: باسم الله. يكون المعنى: باسم الله أذبح. وهذا هو الحق.
قال القسطلاني رحمه الله:

قال السُّويد: إنما قال زيد ذلك برأي منه، لا بشرع بلَّغَه، فإن الذي في شرع إبراهيم تحريم الميتة، لا ما ذبح لغير الله. وتُعقَّب بأن الذي في شرع إبراهيم ﷺ تحريم ما ذبح لغير الله تعالى، وقد كان عدوًّا للأصنام.

وفي حديث زيد بن حارثة عند أبي يعلى، والبزار وغيرهما قال: خَرَجْتُ مع رسول الله ﷺ يومًا من مكة وهو مُردِّفي، فذَبَحْنَا شاةً على بعض الأنصاب، فَأَنْصَجْنَاهَا، فَلَقِينَا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو فَذَكَرَ الْحَدِيثَ مَطْوَلًا، وفيه: فقال زيد: إِنِّي لَا أَكُلُ مِمَّا لَا يُذَكَّرُ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ.

❦ وقوله: «ذَبَحْنَا شاةً على بعض الأنصاب»؛ يعني: الحجارة التي ليست بأصنام، ولا معبودة، وإنما هي من آف الحجارة التي تُذَبِّحُ عليها، فإن قُلْتَ هل أَكَلَ النَّبِيُّ ﷺ من ذلك؟ أَجِيبُ بأنَّ جَعَلَهُ في سَفَرَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَكَلَ مِنْهُ، وَكَم مِنْ شَيْءٍ يُوَضَّعُ فِي سَفَرَةِ الْمَسَافِرِ مِمَّا لَا يَأْكُلُ هُوَ مِنْهُ، وَإِنَّمَا لَمْ يَنْهَ ﷺ مِنْ مَعَهُ عَنْ أَكْلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوحَ إِلَيْهِ بَعْدُ، وَلَمْ يُؤْمَرْ بِتَبْلِغِ شَيْءٍ تَحْرِيمًا وَلَا تَحْلِيلًا، وَقَدْ كَانَ ﷺ لَا يَأْكُلُ مِنْ ذَبَائِحِهِمُ الَّتِي يَذْبَحُونَهَا عَلَى أَصْنَامِهِمْ، وَأَمَّا ذَبَائِحُهُمُ الَّتِي يَذْبَحُونَهَا لِمَا كَلِمَهُمْ فَلَمْ نَجِدْ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ كَانَ يَتَنَزَّرُ عَنْهَا، وَقَدْ كَانَ بَيْنَ ظَهْرَانِهِمْ مُقِيمًا، وَلَمْ يُذَكَّرْ أَنَّهُ كَانَ يَتَمَيَّزُ عَنْهُمْ إِلَّا فِي أَكْلِ الْمَيْتَةِ، وَقَدْ أَبَاحَ اللَّهُ تَعَالَى لَنَا طَعَامَ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالنَّصَارَى وَالْمَشْرُكُونَ يَذْبَحُونَ وَيَشْرُكُونَ فِي ذَلِكَ بِاللَّهِ، قَالَه الْخَطَّابِيُّ، وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ سَبَقَ مَطْوَلًا.

قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٩/ ٦٣٠):

ذَكَرَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍو فِي قِصَّةِ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ، وَوَقَعَ فِيهِ مِنَ الْاِخْتِلَافِ نَظِيرُ مَا وَقَعَ فِي الرِّوَايَةِ الَّتِي فِي أَوَاخِرِ الْمَنَاقِبِ، وَهُوَ أَنَّهُ وَقَعَ لِلْأَكْثَرِ: «فَقَدَّمَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُفْرَةً»، وَلِلْكَشْمِيهِنِي: «فَقُدِّمَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سُفْرَةٌ»، وَجَمَعَ ابْنُ الْمُنِيرِ بَيْنَ هَذَا الْاِخْتِلَافِ بِأَنَّ الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا هُنَاكَ قَدَّمُوا السُّفْرَةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَدَّمَهَا لَزِيدٍ، فَقَالَ زَيْدٌ مُحَاطِبًا لِأُولَئِكَ الْقَوْمِ مَا قَالَ. اهـ

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨- بَابُ مَا أَنْهَرَ الدَّمَ مِنَ الْقَصَبِ وَالْمَرْوَةِ وَالْحَدِيدِ.

٥٥٠١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ سَمِعَ ابْنَ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ يُخْبِرُ ابْنَ عُمَرَ أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ جَارِيَةً لَهُمْ كَانَتْ تَرَعَى غَنَمًا بِسَلْعٍ فَأَبْصُرَتْ بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِهَا مَوْتًا فَكَسَرَتْ حَجَرًا فَذَبَحَتْهَا فَقَالَ لِأَهْلِهِ: لَا تَأْكُلُوا حَتَّى آتِيَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَسْأَلَهُ- أَوْ حَتَّى أُرْسَلَ إِلَيْهِ مَنْ يَسْأَلُهُ-، فَآتَى النَّبِيُّ ﷺ- أَوْ بَعَثَ إِلَيْهِ- فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَكْلِهَا.

٥٥٠٢- حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سَلَمَةَ أَخْبَرَ عَبْدَ اللَّهِ أَنَّ جَارِيَةً لِكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ تَرَعَى غَنَمًا لَهُ بِالْجُبَيْلِ الَّذِي بِالسُّوْقِ وَهُوَ بِسَلْعٍ فَأُصِيبَتْ شَاةٌ فَكَسَرَتْ حَجَرًا فَذَبَحَتْهَا بِهِ، فَذَكَرُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ فَأَمَرَهُمْ بِأَكْلِهَا.

٥٥٠٣- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَيْسَ لَنَا مُدَى فَقَالَ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ فُكُلٌ، لَيْسَ الظُّفْرُ وَالسِّنُّ، أَمَّا الظُّفْرُ فَمُدَى الْحَبَشَةِ، وَأَمَّا السِّنُّ فَعِظْمٌ». وَبَدَّ بَعِيرٌ فَجَبَسَهُ فَقَالَ: «إِنَّ لَهُذِهِ الْإِبِلَ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ، فَمَا غَلَبَكُمْ مِنْهَا فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا»^(١).

١٩- بَابُ ذَبِيحَةِ الْمَرْأَةِ وَالْأَمَةِ.

٥٥٠٤- حَدَّثَنَا صَدَقَةُ، أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ امْرَأَةً ذَبَحَتْ شَاةً بِحَجَرٍ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَأَمَرَ بِأَكْلِهَا. وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ يُخْبِرُ عَبْدَ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ جَارِيَةً لِكَعْبٍ... بِهِذَا.

٥٥٠٥- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، عَنْ مُعَاذِ ابْنِ سَعْدٍ أَوْ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ جَارِيَةً لِكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ كَانَتْ تَرَعَى غَنَمًا بِسَلْعٍ فَأُصِيبَتْ شَاةٌ مِنْهَا فَأَذَرَ كَتَمَهَا فَذَبَحَتْهَا بِحَجَرٍ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «كُلُوهَا».

هذه الأحاديث - كما رأينا - فيها عدة فوائد، منها: جواز رعي المرأة الغنم؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ أقرَّ ذلك، لكن اشترطوا الأمن من الفتنة، والعدوان عليها، فإن كنا في أرض لا

نَأْمَنُ فِيهَا ذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تُجْعَلَ رَاعِيَةً.

ومنها أيضًا: جوازُ ذكاةِ المرأةِ - كما بَوَّبَ لذلك البخاريُّ -؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ أمرهم بأكلها.
ومنها: جوازُ ذكاةِ الحائضِ؛ لأنَّ الرَّسُولَ ﷺ لم يَسْتَفْصِلْ عن المرأةِ أَحائِضُ هي أم لا؟ مع أنَّ احتمالَ كونها حائِضًا قَرِيبٌ ووَاردٌ.

قَالُوا: وَيُؤْخَذُ مِنْهُ: جوازُ ذبيحةِ الْجُنُبِ؛ لأنَّه إِذَا جَازَ ذَلِكَ لِلْمَرْأَةِ الْحَائِضِ فَإِنَّ الْجُنُبَ مِنْ بَابِ أَوَّلَى، وَفِي هَذَا الْقِيَاسِ نَظَرٌ، لَكِنَّ الْأَصْلَ فِي ذَبِيحَةِ الْجُنُبِ الْحِلُّ.

ومنها: جوازُ تَصَرُّفِ الْإِنْسَانِ فِي مَالٍ غَيْرِهِ لِمَصْلَحَتِهِ؛ لأنَّ هَذِهِ الْجَارِيَةُ تَصَرَّفَتْ فِي هَذِهِ الْغَنَمِ، فَذَبَحَتْ الشَّاةَ الَّتِي أَصَابَهَا الْمَوْتُ مِنْ أَجْلِ مَصْلَحَةٍ، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَفِي هَذِهِ الْحَالِ لَوْ أَنَّ الْمَالِكَ رَدَّ مَا فَعَلَهُ هَذَا الرَّجُلُ الْمَصْلُوحُ فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ، فَلَوْ قَالَ: لِمَاذَا تَذَبَّحُهَا؟ كُنْتَ أَبْقَيْتَهَا حَتَّى تَمُوتَ. قُلْنَا: لَا تَرُدُّ هَذَا التَّصَرُّفَ؛ لأنَّ تَصَرُّفَهُ إِصْلَاحٌ وَإِحْسَانٌ، وَقَدْ قَالَ ﷺ: «مَاعَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ» [البقرة: ٩١].

وَأَنْتَ عِنْدَمَا قُلْتَ: لَوْ تَرَكْتَهَا. لَيْسَ غَرَضُكَ الْإِصْلَاحَ، بَلْ غَرَضُكَ الْإِضْرَارُ بِهَذَا الرَّجُلِ الْمَصْلُوحِ، فَلَا نَقْبَلُ اعْتِرَاضَهُ.

ومنها: جوازُ التَّذَكِيَةِ بِالْحَجَرِ؛ لأنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَقَرَّ ذَلِكَ، وَقَالَ: «كُلُّوْهَا».
ومنها: أَنَّ الْإِنْسَانَ الَّذِي يَكُونُ أَهْلًا لِلتَّصَرُّفِ لَا يُسْأَلُ عَنْ كَيْفِيَّةِ تَصَرُّفِهِ، وَلِهَذَا لَمْ يُسْأَلِ الرَّسُولُ ﷺ: هَلْ هِيَ سَمَتِ اللَّهِ ﷻ، أَوْ هَلْ هِيَ قَطْعَتِ الْوَدَجَيْنِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؟ اعْتِمَادًا عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ السَّلَامَةُ وَالصَّحَّةُ.

ومنها أيضًا: قَبُولُ قَوْلِ الْأَمِينِ فِيمَا أَوْثَمَنَ عَلَيْهِ؛ وَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ قَالَتْ: إِنَّهَا رَأَتْ فِيهَا مَوْتًا، وَلَمْ يُطْلَبْ مِنْهَا إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ، فَلَمْ يَقُولُوا: أَيْنَ الْبَيِّنَةُ عَلَى ذَلِكَ؟

ومنها: وَرِعُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ حَيْثُ تَوَقَّفُوا عَنِ الْأَكْلِ حَتَّى يَسْأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو جَعْفَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (٧/١٤٣-١٤٤):

❦ قَوْلُهُ: «فَقَدَّمْتُ». بِضَمِّ الْقَافِ.

❦ قَوْلُهُ: «إِلَى النَّبِيِّ ﷺ». كَذَا لِلْأَكْثَرِ، وَفِي رِوَايَةِ الْجُرْجَانِيِّ: فَقَدِمَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ سُفْرَةً.

قَالَ عِيَاضُ: الصَّوَابُ الْأَوَّلُ.

قلت: رواية الإسماعيلي توافق رواية الجرجاني: وكذا أخرجه الزبير بن بكار، والفاكهي، وغيرهما.

وقال ابن بطال: كانت السفرة لقريش، قدّموها للنبي ﷺ فأبى أن يأكل منها، فقدّمها النبي ﷺ لزيد بن عمرو، فأبى أن يأكل منها، وقال مخاطباً لقريش الذين قدّموها: أولاً: أنا لا تأكل ما ذبح على أنصابكم. انتهى وما قاله مُحتمَلٌ، لكن لا أدري من أين له الجزم بذلك؛ فإني لم أقف عليه في رواية أحد، وقد تبعه ابن المنير بذلك، وفيه ما فيه.

❦ قوله: «على أنصابكم». بالمهملة جمع نُصْبٍ بضمين، وهي أحجار كانت حول الكعبة يذبحون عليها للأصنام، قال الخطابي: كان النبي ﷺ لا يأكل مما يذبحون عليها للأصنام، ويأكل ما عدا ذلك وإن كانوا لا يذكرون اسم الله عليه؛ لأن الشرع لم يكن نزل بعد، بل لم ينزل الشرع بمنع أكل ما لم يذكر اسم الله عليه إلا بعد المبعث بمدة طويلة. قلت: وهذا الجواب أولى مما ارتكبه ابن بطال، وعلى تقدير أن يكون زيد بن حارثة ذبح على الحجر المذكور، فإنما يُحتمَلُ على أنه إنما ذبح عليه لغير الأصنام، وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾ [البقرة: ١٢٣]. فالمراد به ما ذبح عليها للأصنام.

ثم قال الخطابي: وقيل: لم ينزل على النبي ﷺ في تحريم ذلك شيء. قلت: وفيه نظر؛ لأنه كان قبل المبعث فهو من تحصيل الحاصل. وقد وقع في حديث سعيد بن زيد الذي قدّمته، وهو عند أحمد، وكان ابن زيد يقول: عذت بما عاذ به إبراهيم. ثم يخبر ساجداً للكعبة، قال فمرّ بالنبي ﷺ وزيد بن حارثة، وهما يأكلان من سفرة لهما، فدعاها، فقال: يا ابن أخي، لا آكل مما ذبح على النصب. قال: فما رئي النبي ﷺ يأكل مما ذبح على النصب من يومه ذلك.

وفي حديث زيد بن حارثة عند أبي يعلى، والبراز، وغيرهما، قال: خرجت مع رسول الله ﷺ يوماً من مكة، وهو مُردفي، فذبحنا شاة على بعض الأنصاب، فأنصجناها، فلقينا زيد بن عمرو. فذكر الحديث مطولاً وفيه فقال زيد: إني لا آكل مما يذكر اسم الله عليه.

قال الداودي: كان النبي ﷺ قبل المبعث يُجانبُ المشركين في عاداتهم، لكن لم يكن يعلم ما يتعلّق بأمر الذبح، وكان زيد قد علّم ذلك من أهل الكتاب الذين لقيهم.

وقال السَّهْلِيُّ: فَإِنْ قِيلَ: فَالنَّبِيُّ ﷺ كَانَ أَوَّلَى مِنْ زَيْدٍ بِهَذِهِ الْفَضِيلَةِ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ ﷺ أَكَلَ مِنْهَا، وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ أَكَلَ، فزَيْدٌ إِنَّمَا كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ بِرَأْيِ يَرَاهُ، لَا بِشَرْعٍ بَلَّغَهُ، وَإِنَّمَا كَانَ عِنْدَ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ بَقَايَا مِنْ دِينِ إِبْرَاهِيمَ، وَكَانَ فِي شَرْعِ إِبْرَاهِيمَ تَحْرِيمُ الْمَيْتَةِ، لَا تَحْرِيمُ مَا لَمْ يُذْكَرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا نَزَلَ تَحْرِيمُ ذَلِكَ فِي الْإِسْلَامِ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْأَشْيَاءَ قَبْلَ الشَّرْعِ لَا تُوصَفُ بِحِلٍّ وَلَا بِحَرْمَةٍ، مَعَ أَنَّ الذَّبَائِحَ لَهَا أَصْلٌ فِي تَحْلِيلِ الشَّرْعِ، وَاسْتَمَرَّ ذَلِكَ إِلَى نَزُولِ الْقُرْآنِ، وَلَمْ يُنْقَلْ أَنَّ أَحَدًا بَعْدَ الْمَبْعُوثِ كَفَّ عَنِ الذَّبَائِحِ، حَتَّى نَزَلَتِ الْآيَةُ.

قُلْتُ: وَقَوْلُهُ: إِنَّ زَيْدًا فَعَلَ ذَلِكَ بِرَأْيِهِ. أَوَّلَى مِنْ قَوْلِ الدَّوَادِي: أَنَّهُ تَلَقَّاهُ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ. فَإِنَّ حَدِيثَ الْبَابِ بَيْنَ مَا قَالَ السَّهْلِيُّ، وَأَنَّ ذَلِكَ قَالَهُ زَيْدٌ بِاجْتِهَادِهِ، لَا بِنَقْلِ عَنْ غَيْرِهِ، وَلَا سِيَّمَا زَيْدٌ يُصَرِّحُ عَنْ نَفْسِهِ بِأَنَّهُ لَمْ يَتَّبِعْ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِينَ.

وَقَدْ قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ فِي «الْمَلَّةِ الْمَشْهُورَةِ فِي عَصْمَةِ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلَ النَّبُوَّةِ»: إِنَّمَا كَالْمُمْتَنِعِ؛ لِأَنَّ النَّوَاهِي إِنَّمَا تَكُونُ بَعْدَ تَقْرِيرِ الشَّرْعِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ لَمْ يَكُنْ مُتَعَبِّدًا قَبْلَ أَنْ يُوْحَى إِلَيْهِ بِشَرْعٍ مِنْ قَبْلِهِ عَلَى الصَّحِيحِ، فَعَلَى هَذَا فَالنَّوَاهِي إِذَا لَمْ تَكُنْ مُوجُودَةً، فَهِيَ مُعْتَبَرَةٌ فِي حَقِّهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَإِنْ فَرَضْنَا عَلَى الْقَوْلِ الْآخِرِ، فَالْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِ: ذَبَحْنَا شَاةً عَلَى بَعْضِ الْأَنْصَابِ. يَعْنِي: الْحِجَارَةَ الَّتِي لَيْسَتْ بِأَصْنَامٍ وَلَا مَعْبُودَةً وَإِنَّمَا هِيَ مِنْ آلَاتِ الْجَزَارِ الَّتِي يَذْبَحُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ النَّصْبَ فِي الْأَصْلِ حَجَرٌ كَبِيرٌ، فَمِنْهَا: مَا يَكُونُ عِنْدَهُمْ مِنْ جَهْلَةِ الْأَصْنَامِ، فَيَذْبَحُونَ لَهُ، وَعَلَى اسْمِهِ، وَمِنْهَا: مَا لَا يُعْبَدُ، بَلْ يَكُونُ مِنْ آلَاتِ الذَّبْحِ، فَيَذْبَحُ الذَّابِحُ عَلَيْهِ، لَا لِلصَّنَمِ، أَوْ كَانَ امْتِنَاعُ زَيْدٍ مِنْهَا حَسْمًا لِلْمَادَةِ. اهـ

الْخُلَاصَةُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْحَدِيثَ لَيْسَ فِيهِ لَفْظٌ صَرِيحٌ بِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَكَلَ، وَلَعَلَّهُ لَهَا عِلْمٌ لَمْ يَأْكُلْ، وَلِهَذَا فَإِنَّ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو بْنَ نُفَيْلٍ لَمْ يُوجَّهْ الْخُطَابُ لِلرَّسُولِ، وَإِنَّمَا قَالَ: لَا أَكُلُ عَلَى مَا تَذْبَحُونَ عَلَى نُصْبِكُمْ، أَوْ عَلَى أَصْنَامِكُمْ. فَهُوَ يُخَاطَبُ مَنْ يَذْبَحُ، وَالرَّسُولُ ﷺ مَا كَانَ يَذْبَحُ عَلَى هَذَا أَبَدًا.

وَأَمَّا السُّفَرَةُ فَقَدْ وُضِعَتْ لَهُ، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ مَا فِيهَا، أَوْ يَظُنُّ أَنَّ هَذَا اللَّحْمَ لَمْ يَكُنْ قَدْ ذُبِحَ عَلَى النَّصْبِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٠- باب لَا يُذَكَّى بِالسِّنِّ وَالْعَظْمِ وَالظُّفْرِ.

٥٥٠٦- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبَّادَةَ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ

قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كُلُّ - يَعْنِي - مَا أَنْهَرَ الدَّمَ إِلَّا السِّنُّ وَالظُّفْرُ»^(١).

٢١- باب ذَبِيحَةُ الْأَعْرَابِ وَنَحْوِهِمْ.

٥٥٠٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهِ، حَدَّثَنَا أَسَامَةُ بْنُ حَفْصٍ الْمَدَنِيُّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ،

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ قَوْمًا قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنْ قَوْمًا يَأْتُونَنَا بِلَحْمٍ لَا نَدْرِي أَذْكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟ فَقَالَ: «سَمُّوا عَلَيْهِ أَنْتُمْ وَكُلُّوهُ». قَالَتْ: وَكَانُوا حَدِيثِي عَهْدٍ بِالْكَفْرِ. تَابَعَهُ عَلِيٌّ عَنِ الدَّرَّاءِ وَرَدِيٍّ، وَتَابَعَهُ أَبُو خَالِدٍ وَالطُّفَاوِيُّ.

في هذا الحديث: دليل على أَنَّ ذَبِيحَةَ الْمُسْلِمِ حَلَالٌ، وَلَا يَحْتَاجُ أَنْ يَسْأَلَ عَنْهَا، فَلَا يَقُولُ: كَيْفَ ذُبِحَتْ؟ وَلَا يَقُولُ: عَلَى أَيِّ اسْمٍ ذُبِحَتْ؟ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَهَا قَالُوا لَهُ: لَا نَدْرِي أَذْكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا. قَالَ: «سَمُّوا أَنْتُمْ وَكُلُّوهُ».

وفي قوله: «سَمُّوا أَنْتُمْ وَكُلُّوهُ». إشارة إلى كراهة هذا السؤال؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّنَطُّعِ، وَوَجْهُ هَذِهِ الْإِشَارَةِ كَأَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَسْأَلُوا عَمَّا فَعَلَهُ غَيْرُكُمْ، وَإِنَّمَا عَلَيْكُمْ أَنْ تَسْأَلُوا عَنْ فَعَلِكُمْ أَنْتُمْ، فَانْتُمْ سَتَأْكُلُونَ فَسَمُّوا عِنْدَ الْأَكْلِ، وَغَيْرُكُمْ ذَبَحُوا فَدَعُوا ذَبْحَهُمْ لَهُمْ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّي أَنَّهُمْ لَمْ يُسَمُّوا؛ لِأَنِّي أَظُنُّ أَنَّهُمْ جُهَالٌ.

فَالْجَوَابُ: وَلَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّكَ؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ تَقُولُ: وَكَانُوا حَدِيثِي عَهْدٍ بِالْكَفْرِ، وَحَدِيثُ الْعَهْدِ بِالْكَفْرِ يَغْلِبُ عَلَيْهِ الْجَهْلُ بِأَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ، لَا سِيَّمَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي لَا تَكُونُ مَعْلُومَةً فِي الْغَالِبِ إِلَّا عِنْدَ الْجَوَّارِينَ الَّذِينَ يُمَارِسُونَ الذَّبْحَ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ لَدَيْنَا قَاعِدَةً مُهِمَّةً، وَهِيَ: أَنَّ كُلَّ فَعْلٍ وَقَعَ مِنْ أَهْلِهِ فَلَا تَسْأَلُ عَنْهُ، لَا عَنْ كَيْفِيَّتِهِ، وَلَا عَنْ شُرُوطِهِ، وَلَا عَنْ أَيِّ شَيْءٍ يَتَّصِلُ بِهِ مَا دَامَ الْفَعْلُ وَقَعَ مِنْ أَهْلِهِ فَلَا تَسْأَلُ. وَلَوْ أَنَّ الشَّارِعَ أَلْزَمَنَا أَنْ نَسْأَلَ لَوْ قَعْنَا فِي حَرِّجٍ كَثِيرٍ، وَلَكِنَّا نَقُولُ لِكُلِّ إِنْسَانٍ يَأْتِي إِلَيْنَا بِذَبْحٍ:

نَسْأَلُهُ هَلْ ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ؟ فَإِذَا قَالَ: نَعَمْ. قُلْنَا: هَلْ قَطَعَ الْحَلْقُومَ، وَالْمَرِيءُ؟ فَإِذَا قَالَ: نَعَمْ. قُلْنَا: هَلْ الَّذِي ذَبَحَ يُصَلِّي؟ فَإِذَا قَالَ: نَعَمْ. قُلْنَا: هَلْ هُوَ صَاحِبُ بَدْعَةٍ مَكْفُورَةٍ؟ فَإِذَا قَالَ: لَا. قُلْنَا لَهُ: مِنْ أَيْنَ أَتَيْتَ الذَّبِيحَةَ؟ لِأَنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ يَقُولُ: لَا تَحِلُّ الذَّبِيحَةُ إِلَّا إِذَا كَانَتْ مَمْلُوكَةً، وَأَنَّ مِنْ ذَبَحَ ذَبِيحَةً مِلْكٍ غَيْرِهِ فَإِنِهَا لَا تَحِلُّ. قُلْنَا: هَلْ هُوَ مَالِكٌ لِلذَّبِيحَةِ؟ إِذَا قَالَ: لَا. قُلْنَا: هَلْ هُوَ مُسْتَأْجَرٌ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْنَا: مَنْ اسْتَأْجَرَهُ؟ قَالَ: فُلَانٌ. فَنَقُولُ: أَيْنَ فُلَانٌ؟ وَنَذْهَبُ نَسْأَلُهُ: هَلْ الذَّبِيحَةُ مِلْكٌ لَكَ، أَمْ لَا؟ وَهَكَذَا نَسْتَمِرُّ فِي السُّؤَالِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَلِنُتَوَقَّفَ، وَلَكِنْ مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ ﷻ أَنَّ كُلَّ تَصَرُّفٍ وَقَعَ مِنْ أَهْلِهِ فَلَا أَصْلَ فِيهِ السَّلَامَةُ وَالْحِلُّ، وَعَدَمُ وَجُودِ الْمَفْسِدِ.

وهذه القاعدة تُفِيدُكَ فِي هَذَا وَفِي غَيْرِهِ أَيْضًا، فَلَوْ أَنَّكَ أُعْطِيتَ ثَوْبَكَ غَسَالًا لَيَغْسِلَهُ ثُمَّ أُعْطَاكَ إِيَّاهُ بَعْدَ غَسْلِهِ، فَرُبَّمَا كَانَ قَدْ غَسَلَهُ مِنْ مِيَاهِ الْمَجَارِيِّ، فِيهِ احْتِمَالٌ فَهَلْ تَسْأَلُهُ؟ نَقُولُ: لَا، لَا تَسْأَلُهُ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ وَقَعَ مِنْ أَهْلِهِ، وَهُوَ مَأْمُونٌ عِنْدَكَ، وَلَوْ ذَهَبَ يَسْأَلُهُ هَلْ هُوَ مِنَ الْمَجَارِيِّ أَوْ لَا؟ فَلَوْ قَالَ لَهُ: لَيْسَ مِنْ مَاءِ الْمَجَارِيِّ. نَقُولُ بِأَيِّ مَاءٍ غَسَلْتَهُ؟ قَالَ: وَاللَّهِ غَسَلْتُهُ مِنْ مَاءٍ فِي إِنَاءٍ عِنْدِي. يَقُولُ: لَعَلَّ هَذَا الْإِنَاءُ قَدْ وَقَعَتْ فِيهِ فَاَرَةٌ وَمَاتَتْ وَنَسْتَمِرُّ هَكَذَا، لَكِنْ مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ أَنَّ اللَّهَ يَسِّرَ لَنَا، وَجَعَلَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ مَبْنِيَّةً عَلَى الظَّاهِرِ وَعَلَى الْأَصْلِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٢- بَابُ ذَبَائِحِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَشُحُومِهَا مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ وَغَيْرِهِمْ.
وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٥].
وَقَالَ الزُّهْرِيُّ لَا بَأْسَ بِذَبِيحَةِ نَصَارَى الْعَرَبِ وَإِنْ سَمِعْتَهُ يُسَمِّي لِغَيْرِ اللَّهِ فَلَا تَأْكُلُ وَإِنْ لَمْ تَسْمَعْهُ فَقَدْ أَحَلَّهُ اللَّهُ لَكَ وَعَلِمَ كُفْرَهُمْ وَيُذَكِّرُ عَنْ عَلِيٍّ نَحْوَهُ.
وَقَالَ الْحَسَنُ وَإِبْرَاهِيمُ لَا بَأْسَ بِذَبِيحَةِ الْأَقْلَفِ.
وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ طَعَامُهُمْ ذَبَائِحُهُمْ.

هَذَا بَابُ (أَصْحَابِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَشُحُومِهَا مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ وَغَيْرِهِمْ)، وَأَهْلُ الْكِتَابِ

هم اليهود والنصارى، وسُمُّوا: أهل الكتاب، لأنهم يَدِينُونَ بكتاب، وهو: التوراة لليهود، والإنجيل للنصارى.

ولأهل الكتاب خصائص ليست لغيرهم من الكفار.

منها: حِلُّ ذبائحهم؛ لقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَحْلَلْ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ﴾.

ومنها: أنه يُجُوزُ نكاح نسائهم؛ لقول الله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾. يعني: حِلٌّ لكم ﴿إِذَا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ بالمعروف.

ومنها: جواز أخذ الجزية منهم دون قتالهم على قول الأكثر من أهل العلم، وإن كان الصحيح أن هذه الخصيصة الثالثة ليست خاصة بهم، بل يُجُوزُ أخذ الجزية من جميع الكفار.

الموضوع الذي نتكلّم فيه الآن هو طعامهم؛ يعني: ذبائحهم حِلٌّ لنا، وهل لنا أن نَسْأَلَ: فإذا كان على وجه لا يُباح لو ذبحه مسلم فإنه لا يحل، أو لا نَسْأَلَ؟

نقول: لا نَسْأَلَ كذبيحة المسلم، فإذا جاءنا لا نَسْأَلَ، وقد مرّ علينا حديث عائشة السابق.

فإذا قال قائل: أهل الكتاب اليوم ليسوا على دينهم.

قلنا: وأهل الكتاب حين البعثة ليسوا على دينهم، فقد ﷺ في نفس السورة التي أحلّ

فيها ذبائحهم: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٧٢]. و﴿لَقَدْ كَفَرَ

الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [النساء: ١٧٣]. وهم يقولون بذلك، ومع هذا أحلّ الله نساءهم،

وأحلّ ذبائحهم، فما داموا يَتَّبِعُونَ إلى هذين الدينين فإن أحكام أهل الكتاب تجري عليهم.

فإذا قال قائل: هل يُشترط أن تكون ذبيحتهم على وفق ذبيحة المسلم.

قلنا: نعم، يُشترط ذلك، ولهذا قال الزهري: إن سمعته يُسمّى لغير الله فلا تأكل. وعلى

هذا فنقول: لا بد أن يذكر اسم الله عليها، ولا يذكر معه غيره، ولا بد أن ينهروا الدّم؛ لعموم

قول الرسول ﷺ: «ما أنهر الدّم وذكر اسم الله عليه فكل».

ولهذا أخطأ بعض أهل العلم رحمهم الله الذين قالوا: إنه لا يُشترط في ذبيحتهم ما يُشترط

في ذبيحة المسلم ما داموا يَعْتَقِدُونَ ذلك طعاماً لهم؛ لأن الله قال: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ

لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلَالٌ لَكُمْ ﴿فَغَايِرَ بَيْنَ الطَّعَامِينَ﴾. قَالَ: طَعَامٌ، وَطَعَامٌ وَالْعَطْفُ يَقْتَضِي الْمَغَايِرَةَ، فَمَا اعْتَقَدُوهُ طَعَامًا فَهُوَ حَلَالٌ لَنَا، فَإِذَا قَالُوا: نَحْنُ نَعْتَقِدُ أَنَّهُ إِذَا مَاتَ بِالصَّغِيِّ، أَوْ بِالْخَنِقِ فَإِنَّهُ طَعَامٌ وَحَلَالٌ، فَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ تَكُونُ الذَّبَائِحُ الَّتِي يَذْبَحُونَهَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ حَلَالًا لَنَا، وَلَكِنَّ جُمْهُورَ أَهْلِ الْعِلْمِ - وَهُوَ الصَّحِيحُ - يَقُولُونَ: إِنْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾. عَامٌّ وَخُصَّصَ بِقَوْلِهِ ﷺ: «مَا أَنَهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ». وَبِعَمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾. وَبِالْقِيَاسِ الْجَلِيِّ أَيْضًا، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ الْمُسْلِمُ - وَهُوَ أَطْهَرُ عِنْدَ اللَّهِ - لَا تَحِلُّ ذَبِيحَتُهُ إِذَا لَمْ يُنْهَرْ الدَّمُ وَلَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ، فَالْكَافِرُ الَّذِي هُوَ نَجِسٌ مِنْ بَابِ أَوْلَى، وَلَآنَ هَذَا هُوَ الْوَرَعُ، فَإِنَّ مَنْ لَمْ يَأْكُلْ لَمْ يُقَلِّ لَهُ: إِنَّكَ أَتَمُّ. وَمَنْ أَكَلَ فَقَدْ قِيلَ لَهُ: إِنَّكَ أَتَمُّ. وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، وَمَا كَانَ أَحُوْطَ وَأَسْلَمَ لِلذِّمَةِ فَهُوَ أَوْلَى.

وَلَآنَ فِي هَذَا مِنَ النَّاحِيَةِ الْاِقْتِصَادِيَةِ إِثْرَاءٌ لَهُمْ؛ أَيُّ: إِنَّا إِذَا قُلْنَا بِالْجَوَازِ وَصَارُوا يُفِيضُونَ عَلَيْنَا مِنْ هَذِهِ الذَّبَائِحِ صَارَ فِي هَذَا إِثْرَاءٌ لَهُمْ، وَإِذَا قُلْنَا بِالتَّضْيِيقِ عَلَيْهِمْ صَارَ فِي هَذِهِ إِثْرَاءٌ لِلْمُسْلِمِينَ.

فَكَانَ هَذَا الْقَوْلُ أَوْلَى مِنْ هَذِهِ الْأَوْجِهَةِ، وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ عِنْدِي؛ أَيُّ: أَنَّهُ لَا يَحِلُّ مِنْ ذَّبَائِحِهِمْ إِلَّا مَا يَحِلُّ نَظِيرُهُ مِنْ ذَّبَائِحِ الْمُسْلِمِينَ، وَكَفَى أَنْ نَجْعَلَ ذَّبَائِحَهُمْ كَذَّبَائِحِ الْمُسْلِمِينَ. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلِ الْمُعْتَبَرُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْكِتَابِيُّ مِنْ قَبِيلَةٍ؛ أَيُّ: مِنْ أَبَوَيْنِ كِتَابِيِّينِ، أَوْ يَكْفِي أَنْ يَكُونَ هُوَ كِتَابِيًّا وَإِنْ كَانَ أَبَوَاهُ مُشْرِكَيْنِ؟

فَالْجَوَابُ: الثَّانِي عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ أَبَوَاهُ كِتَابِيِّينِ؛ لِأَنَّهُ مَا دَامَ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ فَالْحُكْمُ يَتَعَلَّقُ بِهِ نَفْسِهِ. فَلَوْ فُرِضَ أَنَّ نَصْرَانِيًّا كَانَ أَبَوَاهُ وَتَنَبَّيْنِ مِنَ الْمَجُوسِ وَلَكِنَّهُ هُوَ صَارَ نَصْرَانِيًّا فَالْحُكْمُ يَتَعَلَّقُ بِهِ هُوَ، فَإِذَا كَانَ نَصْرَانِيًّا فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ.

﴿وَقَوْلُهُ: «وَقَالَ الْحَسَنُ وَإِبْرَاهِيمُ: لَا بَأْسَ بِذَبِيحَةِ الْأَقْلَفِ»﴾. الْأَقْلَفُ هُوَ الَّذِي لَمْ يُخْتَنَ، هَذَا هُوَ الْمُتَبَادِرُ مِنَ اللَّفْظِ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يُرِيدُ بِالْأَقْلَفِ النِّصْرَانِيَّ؛ لِأَنَّ النِّصْرَانِيَّ لَا يَخْتَنُونَ، فَالنِّصْرَانِيَّ نَجَسٌ يُجَبُّونَ النِّجَاسَةَ، وَلَا يَتَطَهَّرُونَ مِنَ النِّجَاسَةِ أَبَدًا، وَعِنْدَهُمْ قَطْرَةٌ الْبَوْلِ كَقَطْرَةِ الْمَاءِ لَا يَهْتَمُّونَ بِهَا، عَلَى عَكْسِ الْيَهُودِ، فَالْيَهُودُ فِي بَابِ الطَّهَارَةِ يَتَشَدَّدُونَ تَشَدُّدًا

عظيمًا؛ لأنه من الآصار والأغلال التي كتبها الله عليهم، حتى قيل: إنهم لا يطهرون الثوب إذا أصابته النجاسة إلا بالقرص؛ يعني: أنهم يقصون المكان الذي أصابته النجاسة، أما النصراني فيمسخ هذه النجاسة بيده ولا يراها إلا كبلل ماء. أما المسلم فيرى أن هذا نجس، فيغسله دون أن يفسد ثوبه.

ولهذا كانت الشريعة الإسلامية في هذا وسطًا بين طرفين. فيُحتمل أنه يُريد بالآقف النصراني، ويُحتمل أنه يُريد بالآقف: المسلم الذي لم يختن، وأيًا كان مراده فهذا حق.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٥٠٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هَلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا مُحَاصِرِينَ قَصْرَ خَيْرٍ فَرَمَى إِنْسَانٌ بِجِرَابٍ فِيهِ شَحْمٌ فَنَزَوْتُ لِأَخْذِهِ فَالْتَفَتُ فَإِذَا النَّبِيُّ ﷺ فَاسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ ^(١).

ساق المؤلف هذا الحديث ليستدل به على جواز أكل ما ذبحه أهل الكتاب من غير سؤال، فإن هذا الجراب الذي كان فيه الشحم أخذَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَغْفَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأقره النبي ﷺ على ذلك، فلم يقل: هل سألت؟ هل نظرت؟ فدل هذا على أنه -أي: ما ذبحه أهل الكتاب- حلال، إلا إذا علمنا أنه ذبح على وجه لا تصح به تذكيتُه فهذا شيء آخر.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٣ - بَابُ مَا نَدَّ مِنَ الْبَهَائِمِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْوَحْشِ. وَأَجَارَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ مَا أَعْجَزَكَ مِنَ الْبَهَائِمِ مِثْلًا فِي يَدِكَ فَهُوَ كَالصَّيْدِ وَفِي بَعِيرٍ تَرْدَى فِي بئرٍ مِنْ حَيْثُ قَدَرْتَ عَلَيْهِ فَذَكَّهُ وَرَأَى ذَلِكَ عَلِيٌّ وَابْنُ عُمَرَ وَعَائِشَةُ.

هذا البابُ أيضًا في بيان ما لا يُقدَّرُ على ذبحه أو نَحْرِهِ وأنه يَحِلُّ بَعْقَرُهُ في أيِّ موضعٍ كان من بدنه، سواءً كان لَهْرِيه، أو لَتَرْدِيه في مَحَلٍّ بعيدٍ لا نَصِلُ إليه، كبئرٍ أو هاوية جبلٍ، فهذا يُرْمَى كما تُرْمَى الصُّيُودُ، وأيُّ موضعٍ أصابه السَّهْمُ من بدنه فإنه يَحِلُّ به.

فإذا قالَ قائلٌ: هل الحدُّ في ذلك أنْ نقولَ: اصْبِرْ حتى تَذْهَبَ وتَأْتِيَ بالسَّكِينِ وتَنْزِلَ البئرَ ولكن في هذه الحالة قد يَمُوتُ في هذه المدة كما هو الغالبُ، لا سيَّما إذا تَرَدَّى على رقبته مثلاً. أو نقولُ: إنه لا بأس أن تُرْسَلَ عليه السَّهْمُ من الآنَ خوفًا من فواتِهِ وحُرْمَتِهِ؟

فالجوابُ: الثاني، فلا نقولُ للإنسانِ: اذهبِ واثتِ السَّكِينِ وانزِلْ إليه يقولُ: إذا فعلتَ هذا، فإنه يموتُ، بل أقولُ: ما دُمْتُ لا أَسْتَطِيعُ أنْ أَدْرِكَ حَيَاتِهِ إلا بهذا الفعلِ فليَ أنْ أَفْعَلَ وَيَحِلُّ في أيِّ موضعٍ كان من بدنه، ويكونُ حكمُهُ حكمَ الصيدِ؛ للآثِرِ الذي مرَّ علينا فيما سَبَقَ، والقياسُ صحيحٌ؛ لأنه إنما عُنِيَ في الصيدِ عن الذكاةِ لأنه غيرُ مقدورٍ عليه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٥٠٩ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ عَبَّادَةَ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا لَأَقْوُ الْعَدُوَّ غَدًا وَلَبِستُ مَعَنَا مُدَى فَقَالَ: «اعْجَلْ - أَوْ أَرِنْ - مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ فَكُلْ، لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ، وَسَأُحَدِّثُكَ: أَمَّا السِّنُّ فَعِظْمٌ، وَأَمَّا الظُّفْرُ فَمُدَى الْحَبْشَةِ». وَأَصَبْنَا نَهَبَ إِبِلٍ وَغَنَمٍ فَتَدَّ مِنْهَا بَعِيرٌ فَرَمَاهُ رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَحَبَسَهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِهَذِهِ الْإِبِلِ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ فَإِذَا غَلَبَكُمْ مِنْهَا شَيْءٌ فَافْعَلُوا بِهِ هَكَذَا»^(١).

قَالَ الْقَسْطَلَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«اعجل». بهمزة مفتوحة وعين مهملة ساكنة وجيم مفتوحة بالفرع كأصله. وقال العيني: بكسر الهمزة. وقال ابنُ مَصابيح: بهمزة وصلٍ تُفَصَّلُ في الابتداء وجيم مفتوحة: أمرٌ من العجلة أي: الذبيحة خلقًا.

«أَوْ أَرَنْ» بفتح الهمزة، وكسر الراء، وسكون النون، بوزن: أَكَلْتُ. فَحُذِفَتْ عَيْنُ الْفِعْلِ فِي الْأَمْرِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ: أَرَانُ يُرِينُ. فَلَا أَمْرَ: أَرَنْ، كَأَطْعِمُ مِنْ أَطَاعَ يُطِيعُ. وَالْمَعْنَى: أَهْلِكَ الَّذِي تَذْبَحُهُ بِمَا يُسِيلُ الدَّمَ.

وَلَا بُدَّ ذَرِ: «أَزَنْ» بِسُكُونِ الرَّاءِ وَكُسْرِ النُّونِ مِنْ بَابِ: افْعَلْ. وَالْأَمْرُ مِنْهُ «أَزَنْ» بِفَتْحِ الهمزة وسكون الراء وكسر النون والمعنى على هذا: انْظُرْ مَا أَنْهَرَ الدَّمَ الَّذِي تَذْبَحُهُ، فَ«مَا أَنْهَرَ الدَّمَ» فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ.

وَقَالَ ابْنُ مَصَابِيحَ فِي «التَّنْقِيحِ» وَعِنْدَ الْأَصِيلِيِّ: «أَرِنِي». بِهَمْزَةٍ قَطْعٍ مَفْتُوحَةٍ، وَرَاءَ مَكْسُورَةٍ، وَنُونٍ مَكْسُورَةٍ بَعْدَهَا يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ.

وَقِيلَ صَوَابُهُ: «أَيْرَنْ»، بِمَعْنَى خُفٍّ وَانْشِطٍ وَاعْجَلْ؛ لِثَلَاثَةِ تَحْتَنَقِ الذَّبِيحَةَ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بِغَيْرِ حَدِيدٍ احْتِاجَ صَاحِبَهُ إِلَى خُفِّهِ يَدِهِ فِي إِمْرَارِ هَذِهِ الْأَلَةِ عَلَى الْمَرِيِّ وَالْحُلُقُومِ قَبْلَ أَنْ تَهْلِكَ الذَّبِيحَةُ بِمَا يَنَالُهَا مِنَ أَلَمِ الذَّبِيحِ، وَهُوَ مِنْ قَوْلِهِ: أَرَنْ يَأْرُنُ أَرْنَا إِذَا نَشِطَ فَهُوَ أَرَنْ وَأَيْرَنْ عَلَى وَزْنِ اخْفِظْ.

وَرَجَّحَ النَّوَوِيُّ أَنَّ: «أَرَنْ» بِمَعْنَى أَعْجَلْ وَأَنَّهُ شَكٌّ مِنَ الرَّائِي وَضَبِطَ: «أَعْجَلْ» بِكُسْرِ الْجِيمِ؛ يَعْنِي: أَنَّ الْمُرَادَ الذَّبِيحُ بِمَا يُسْرِعُ فِي إِنْهَارِ الدَّمِ. أَهـ
الرَّاجِحُ أَنَّهُ: «أَعْجَلْ» يَعْنِي: أَسْرِعْ فِي الذَّبِيحِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ: لَيْسَتْ لَنَا مُدَى. قَالَ: أَعْجَلْ بِمَا تَذْبَحُ بِهِ فِي أَيِّ مُدَّةٍ كَانَتْ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٤- بَابُ النَّحْرِ وَالذَّبْحِ.

وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ: لَا ذَبْحَ وَلَا نَحْرَ إِلَّا فِي الْمَذْبَحِ وَالْمَنْحَرِ. قُلْتُ: أَيْجِزِي مَا يُذْبَحُ أَنْ أَنْحَرَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، ذَكَرَ اللَّهُ ذَبْحَ الْبَقَرَةِ فَإِنْ ذَبَحْتَ شَيْئًا يُنْحَرُ جَازَ، وَالنَّحْرُ أَحَبُّ إِلَيَّ وَالذَّبْحُ قَطْعُ الْأَوْدَاجِ. قُلْتُ: فَيُخَلَّفُ الْأَوْدَاجُ حَتَّى يَقْطَعَ النَّخَاعُ. قَالَ: لَا إِخَالَ. وَأَخْبَرَنِي نَافِعٌ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ نَهَى عَنِ النَّخَعِ، يَقُولُ: يَقْطَعُ مَا دُونَ الْعَظْمِ، ثُمَّ يَدْعُ حَتَّى تَمُوتَ.

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ - إلى - ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٦٧-٧١].

وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: الذَّكَاءُ فِي الْحَلْقِ وَاللِّبَةِ.

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَأَنَسٌ: إِذَا قَطَعَ الرَّأْسَ فَلَا بَأْسَ.

قوله: «بَابُ النَحْرِ وَالدَّبْحِ». اعلم أن النحر يكون في الإبل، والدَّبْحُ يكون فيها سواها، فيشمل البقر، والغنم، والظباء وغير ذلك كل ما سوى الإبل فإنه يُدْبَحُ ولو أنه دَبَحَ ما يُنْحَرُ أو نَحَرَ ما يُدْبَحُ فلا بَأْسَ ولا حَرَجَ؛ لأنه يحصل به المقصود.

والنحر يكون في أسفل الرقبة، والدَّبْحُ يكون في أعلى الرقبة، هذا هو الفرق بينهما ولو أنه قَطَعَ الرَّأْسَ جميعاً أي: أبان الرقبة عن الرأس فإنها تحل؛ لأنه يصدق عليه أنه أنهر الدم.

ولكن في هذه الحال هل يُبَاحُ الرأس، أو نقول: هو كالرجل المبانة.

الجواب: يُبَاحُ؛ لأن هذا دَبْحٌ له ولا تبقى معه الحياة.

فإن دَبَحَ من فوق الرقبة فهل تحل أو لا؟

نقول: إذا أتى عليها قبل أن تموت فإنها تحل وإلا فلا، فمثلاً: لو ذبح ما فوق من العلباء وقطع الأوداج حلت وإلا فلا.

وعلى هذا فلو أتى بسيفٍ حادٍّ وضربها من الرقبة - ضرب البهيمة من الرقبة - حتى بانَّتْ فإنها تحل، ومثلها الدجاجة، فالدجاجة تحل أن يذبحها ويقطع رأسها فوراً، بل هي أولى؛ لأن الدجاج في الواقع لا يستطيع الإنسان أن يعرف الودجين فيها من غيرهما، فقد نقول: إنه لا يتحقق الدَّبْحُ إلا بقطعها مرة واحدة.

وقوله: «وأخبرني نافع أن ابن عمر نهى عن النخع يقول: يقطع ما دون العظم ثم يدع حتى تموت»؛ يعني: يقطع حتى يصل إلى العظم، وهذا لا حاجة إليه؛ لأن الله إنما أباح لنا الذبح أو الذكاة ولا ريب أن فيها تعذيباً للحيوان، لكن هذا التعذيب أمر تدعو إليه الضرورة، فإذا كان هذا تعذيباً فإنه يقتصر فيه على قدر الضرورة فلا حاجة إلى أن تصل إلى العظم.

وشر من ذلك من إذا دَبَحَها قبل أن تموت خنعتها، أي: أنه يفصل النخاع من الرقبة إما بالكسر وإما بإدخال السكين حتى يقطع النخاع؛ لأن هذا أسرع في الموت، فهذا أيضاً لا داع

إليه، ولهذا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لا تعجلوا الأنفُسَ - أو لا تعجلوها - قبل أن تَزْهَقَ»^(١). أي: اتركها.
وهذه الآثارُ كما يُشَاهَدُ ليس فيها أن الإنسانَ يُمَسِّكُ بِالْبَهِيمَةِ عند الذَّبْحِ وهو كذلك،
فالأفضلُ ألا يُمَسِّكَ بِالْبَهِيمَةِ عند الذَّبْحِ بل أن يَذْبَحَهَا وَيَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى رَقَبَتِهَا وَيَتْرُكَهَا
تَضْطَرِبُ وَتَتَحَرَّكُ، هذا الأفضلُ من الناحية الشرعية، وهو الأصحُّ من الناحية الطبية؛ لأنَّهم
يَقُولُونَ: إِنَّ هذه الحركةَ وهذا الاضطرابَ يُعِينُ عَلَى إِخْرَاجِ الدَّمِ. فيكونُ فيه فائدةٌ.
وأنا أَذْكَرُ أَنَّ النَّاسَ كانوا إذا أَرَادُوا ذَبْحَ شاةٍ رَبَضَ عَلَيْهَا رَجُلَانِ أو ثَلَاثَةٌ أو أَكْثَرُ؛ وَاحِدٌ
عَلَى الْيَدِ، وَوَاحِدٌ عَلَى الرَّجْلِ، وَوَاحِدٌ عَلَى الْيَدِ الثَّانِيَةِ، وَوَاحِدٌ عَلَى الرَّجْلِ الثَّانِيَةِ وَوَاحِدٌ عَلَى
الْبَطْنِ، وَالذَّبَائِحُ عَلَى الرِّقْبَةِ، وهذا ليس بصحيح، بل هذا إيلامٌ لها.
وأشدُّ من ذلك ما يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ أَنَّهُ إِذَا ذَبَحَ أَمْسَكَ بِيَدِهَا الْيَسْرَى ثُمَّ لَوَاهَا عَلَى
عُنُقِهَا مِنَ الْخَلْفِ، فَإِنَّ هَذَا يَضُرُّهَا وَيُؤْذِيهَا، فهو أيضًا من الأمور التي فيها تعذيبٌ.
أما في الإِبِلِ فَتَغْفُلُ الْيَدُ الْيَسْرَى وَتُبْقِيهَا قَائِمَةً عَلَى ثَلَاثٍ ثُمَّ تَنْحَرُهَا وَتَسْقُطُ هِيَ بِنَفْسِهَا،
ﷺ: ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ فَإِذَا وَجَّعْتُمْ جُوعَهَا فَكُلُوا مِنْهَا﴾ [البقرة: ٢١٦]. أي: إِذَا سَقَطَتْ عَلَى
الْأَرْضِ فَكُلُوا مِنْهَا، أما الْبَقَرُ يُذْبَحُ وَيُفْعَلُ بِهِ كَمَا يُفْعَلُ فِي الضَّأْنِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٥١٠ - حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ قَالَ: أَخْبَرْتَنِي
فَاطِمَةُ بِنْتُ الْمُنْذِرِ أُمِّرَأَتِي، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: نَحَرْنَا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ
فَرَسًا فَأَكَلْنَاهُ^(٢).

٥٥١١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ سَمِعَ عَبْدَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ: ذَبَحْنَا عَلَى
عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَسًا وَنَحْنُ بِالْمَدِينَةِ فَأَكَلْنَاهُ.

٥٥١٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي
بَكْرٍ قَالَتْ: نَحَرْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَسًا فَأَكَلْنَاهُ.

(١) انظر «تفسير ابن كثير» (٣/ ٢٢٣)، عزاه الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى الثَّوْرِيِّ فِي جَامِعِهِ.

(٢) أخرجه مسلم (١٩٤٢).

تَابَعَهُ وَكَيْعٌ وَابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ هِشَامٍ فِي النَّحْرِ.

هذا الأثر يدلُّ على أنَّ النحرَ قد يُطلقُ عليه اسمُ الذبحِ والعكسُ بالعكسِ، وبناءً على القاعدة التي ذكرناها قبل قليل يكونُ المشروعُ في حقِّ الفرسِ الذبحُ، فالفرسُ أشبهُ بالبقرِ وليس هناك شيءٌ يُنحرُ إلا الإبلُ فقط والباقي كله يُذبحُ.

وفي هذا: دليلٌ واضحٌ على أنَّ الفرسَ حلالٌ؛ لأنَّ هذا الحديثَ مرفوعٌ حكماً.

وأما قولُ مَنْ قَالَ - مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ -: إِنَّ الْخَيْلَ حَرَامٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَرَنَهَا فِيهَا يَحْرُمُ فَقَالَ: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْإِبِلَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝٨﴾ [الأنعام: ٨]. قالوا: فَرَنَهَا فِيهَا لَا يُؤْكَلُ وَيَبَيَّنُ أَنَّهَا لِلرَّكُوبِ وَالزَّيْنَةِ. فيقالُ: فيه دلالةُ الاقترانِ دلالةً معتبرةً ما لم يُوجدْ دليلٌ على اختلافِ المقترناتِ في الحكمِ فإنَّ وُجِدَ دليلٌ على اختلافِ المقترناتِ في الحكمِ أخذنا به، وإلا حَكَمْنَا بِأَنَّ الْحُكْمَ وَاحِدٌ، وهنا وَجِدَ دليلٌ يدلُّ على جوازِ أكلِ الخيلِ وهو حديثُ أسماءَ الذي مَعَنَا الْآنَ.

وهذا القولُ هو الذي عليه جمهورُ الأئمةِ، والأوَّلُ هو مذهبُ أبو حنيفةَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، أي: أَنَّ الْخَيْلَ لَا تَبَاحُ.

فإنَّ قائلُ: ما الحكمةُ في أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَصَّلَهَا عَنِ الْأَنْعَامِ وَجَعَلَهَا مَعَ هَذِهِ الَّتِي لَا تُؤْكَلُ؟ قلنا: لِأَنَّ الْغَالِبَ فِي الْخَيْلِ أَنَّهَا لَا تُؤْكَلُ وَإِنَّا تَعَدُّ لِلزَّيْنَةِ، وَالرَّكُوبِ، وَالْجِهَادِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ:

٢٥- بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الْمُثَلَّةِ وَالْمَضْبُورَةِ وَالْمُجَثَّمَةِ.

٥٥١٣- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ أَنَسٍ عَلَى الْحَكَمِ بْنِ أَيُّوبَ فَرَأَى غُلَامًا أَوْ فِتْيَانًا نَصَبُوا دَجَاجَةً يَرْمُونَهَا فَقَالَ أَنَسٌ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُصْبَرَ الْبَهَائِمُ^(١).

المصبورة: هي المحبوسة للرَّمْيِ إليها، وكانوا يَفْعَلُونَ ذلك فيأتي بحيوان؛ دجاجة كان أو طيرًا أو غير ذلك وَيَجْعَلُهَا أمامه هَدَفًا، ثم يَتَرَامُونَ عليها، فهذا لا يَجُوزُ لِمَا فِي ذلك من التعذيب، ولأنهم ما أرادوا قَتْلَهَا، ولأنَّهَا لا تَحِلُّ إِلَّا بِالذَّبْحِ؛ لأنها مقدورةٌ عليها، فلهذا نهى النبي ﷺ عن الصبرِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٥١٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَعْقُوبَ، أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَهُ يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَغُلَامٍ مِنْ بَنِي يَحْيَى رَابِطٌ دَجَاجَةٌ يَرْمِيهَا فَمَشَى إِلَيْهَا ابْنُ عُمَرَ حَتَّى حَلَّهَا ثُمَّ أَقْبَلَ بِهَا وَبِالْغُلَامِ مَعَهُ فَقَالَ: ازْجُرُوا غُلَامَكُمْ عَنْ أَنْ يَصْبِرَ هَذَا الطَّيْرَ لِلْقَتْلِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ تُصْبَرَ بِهِمَةٌ أَوْ غَيْرُهَا لِلْقَتْلِ^(١).

في هذا الحديث: دليلٌ على أنه يَجِبُ تَغْيِيرُ الْمَنَكِرِ بِالْيَدِ إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ قَادِرًا عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ حَلَّهَا بِيَدِهِ، وَإِنَّمَا قُلْتُ: دليلٌ على أنه يَجِبُ. ليس استنادًا لهذا الحديث؛ لِأَنَّ فِعْلَ ابْنِ عُمَرَ لَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ، وَلَكِنْ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مَنَكِرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ»^(٢).

وفيه أيضًا: دليلٌ على أنه لَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُؤَدِّبَ أَوْلَادَ صَاحِبِ الْبَيْتِ؛ لِأَنَّ صَاحِبَ السُّلْطَانِ فِي الْبَيْتِ هُوَ صَاحِبُ الْبَيْتِ، فَكَمَا أَنَّكَ لَا تُؤَدِّبُ وَاحِدًا مِنَ الرِّعِيَّةِ، لِأَنَّ التَّأْدِيبَ لَغَيْرِكَ، فَكَذَلِكَ لَا تُؤَدِّبُ أَحَدًا مِنَ أَوْلَادِ صَاحِبِ الْبَيْتِ؛ لِأَنَّ صَاحِبَ الْبَيْتِ هُوَ ذُو السُّلْطَانِ فِيهِمْ، وَلِهَذَا فَإِنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَمْ يُؤَدِّبِ الْوَلَدَ بَلْ ذَهَبَ بِهِ لِأَهْلِهِ، وَقَالَ: ازْجُرُوا غُلَامَكُمْ.

وفيه أيضًا: دليلٌ على أنه يَنْبَغِي لِلْعَالَمِ إِذَا ذَكَرَ الْحَكَمَ أَنْ يَقْرِنَهُ بِالْأَدِلِّ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ: ازْجُرُوا غُلَامَكُمْ عَنْ أَنْ يَصْبِرَ. قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُصْبَرَ بِهِمَةٌ. وَلَا شَكَّ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا وَفَّقَ لِهَذَا فَهُوَ خَيْرٌ كَثِيرٌ، إِلَّا إِذَا كَانَ ذَهْنُ السَّامِعِ لَا يَتَحَمَّلُ ذِكْرَ الدَّلِيلِ فَقَدْ يَكُونُ مِنَ الْأَوَّلَى تَرْكُهُ، لِأَنَّ الْمُسْتَفْتِيَّ وَاثِقٌ مِنْكَ، أَمَا إِذَا كَانَ يَتَحَمَّلُ فَلَا شَكَّ أَنَّ ذِكْرَ الدَّلِيلِ أَوْ

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) أخرجه مسلم (٤٩).

التعليل الصحيح أحسن من إغفاله.

أما أن تأتي لِعَامِي يسألك عن مسألة فتذكر له الحكم ثم تأتيه بالدليل، ثم بالقول المخالف، ودليل القول المخالف، والإجابة عنه، والرد على اعتراض المخالف على دليلك، فهذا يجعل العامي يذهب متشوشاً بلا شيء وبعض الناس الآن يصنع مثل هذا الصنيع، العامي لا يتحمل، وأنت فيما بينك وبين الله لا يلزمك أن تذكر إلا ما تعتقد، فإذا كان يترجح عندك قول من الأقوال فأفت به ولا تذكر سواه للعامي.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٥١٥ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ فَمَرُّوا بِفَتْيَةٍ - أَوْ بِفَرٍّ - نَصَبُوا دَجَاجَةً يَرْمُونَهَا، فَلَمَّا رَأَوْا ابْنَ عُمَرَ تَفَرَّقُوا عَنْهَا، وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: مَنْ فَعَلَ هَذَا؟ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَعَنَ مَنْ فَعَلَ هَذَا^(١).

تَابِعُهُ سُلَيْمَانُ، عَنْ شُعْبَةَ، حَدَّثَنَا الْمِنْهَالُ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ مَثَلَ بِالْحَيَوَانِ.

وَقَالَ عَدِيٌّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

❖ قوله: «فلما رأوا ابن عمر تفرقوا عنها». هذه العادة قديمة؛ أي: أن الصبيان وأشباههم إذا رأوا أحداً من أهل الخير فإنهم يتفرقون إذا كانوا على خطأ ولهذا تفرقوا عن ابن عمر رضي الله عنه.

وفيه أيضاً: أن هذا الفعل من الكبائر فيكون أشد من الأحاديث السابقة أن الرسول ﷺ نهى أن تُصَبَّرَ البهائم؛ لأن هذا الحديث فيه أن هذا من اللعن، واللعن هو الطرد والإبعاد عن رحمة الله. ❖ وقوله: «لعن النبي ﷺ من مثله بالحيوان». يعني: مثلاً قطع شيئاً من أعضائه، إما أذنه، أو أنفه، أو رجله، أو يده، أو ذيله، أو ما أشبه ذلك، لكن لا بأس أن يُمَثَّلَ به أحياناً للمصلحة الراجحة مثل إشعار الإبل في الهذلي، ووسم الإبل لثلاث تضييع، ومثله أيضاً تنف الحمام ليُمَكِّثَ

وَيَتَرَى فِي الْمَكَانِ، فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْأَلَمِ لَكِنَّهُ لِلْمَصْلَحَةِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٥١٦- حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ

عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ النَّهْبَةِ وَالْمُثَلَّةِ.

❦ قَوْلُهُ: «النَّهْبَةُ». يُحْتَمَلُ أَنَّهَا النَّهْبَةُ مِنَ الْغَنِيمَةِ، أَوِ النَّهْبَةُ مُطْلَقًا، أَمَا النَّهْبَةُ مِنَ الْغَنِيمَةِ

فَلَا تَحِلُّ؛ لِأَنَّهَا غُلُولٌ، وَأَمَا النَّهْبَةُ مُطْلَقًا فَلَمَّا فِيهَا مِنَ الدَّنَاءَةِ وَمُخَالَفَةِ الْمَرْوَةِ، وَهِيَ أَيْضًا مُحَرَّمَةٌ إِذَا لَمْ يَرْضَ صَاحِبُهَا بِذَلِكَ، فَتَكُونُ مُحَرَّمَةً لَكِنَّهَا لَيْسَتْ كَالْغُلُولِ مِنَ الْغَنِيمَةِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٦- بَابُ لَحْمِ الدَّجَاجِ.

٥٥١٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ زَهْدَمَ

الْجَرْمِيِّ، عَنْ أَبِي مُوسَى -يَعْنِي: الْأَشْعَرِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ- قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْكُلُ دَجَاجًا^(١).

٥٥١٨- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ أَبِي تَمِيمَةَ، عَنْ الْقَاسِمِ،

عَنْ زَهْدَمَ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ -وَكَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ هَذَا الْحَيِّ مِنْ جَرَمِ إِخَاءِ-

فَأَتَانِي بِطَعَامٍ فِيهِ لَحْمُ دَجَاجٍ، وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ جَالِسٌ أَحْمَرٌ فَلَمْ يَدْنُ مِنْ طَعَامِهِ قَالَ: اذْنُ، فَقَدْ

رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ مِنْهُ. قَالَ: إِنِّي رَأَيْتُهُ أَكَلَ شَيْئًا فَقَدَرْتُهُ فَحَلَفْتُ أَنْ لَا أَكَلَهُ. فَقَالَ:

اِذْنُ أَخْبِرَكَ -أَوْ أَحَدْتُكَ- إِنِّي أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي نَفَرٍ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ فَوَافَقْتُهُ وَهُوَ غَضَبَانُ

وَهُوَ يَقْسِمُ نَعْمًا مِنْ نَعَمِ الصَّدَقَةِ، فَاسْتَحْمَلْنَاهُ فَحَلَفَ أَنْ لَا يَحْمِلَنَا قَالَ: «مَا عِنْدِي مَا

أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ». ثُمَّ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَبُ مِنْ إِبِلٍ فَقَالَ: «أَيْنَ الْأَشْعَرِيُّونَ؟ أَيْنَ

الْأَشْعَرِيُّونَ؟». قَالَ: فَأَعْطَانَا خَمْسَ ذَوْدِ غُرِّ الذَّرَى، فَلَيْشْنَا غَيْرَ بَعِيدٍ فَقُلْتُ لِأَصْحَابِي: نَسِيَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمِينَهُ، فَوَاللَّهِ لَئِنْ تَغَفَّلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمِينَهُ لَا نُفْلِحُ أَبَدًا، فَرَجَعْنَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ

فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا اسْتَحْمَلْنَاكَ فَحَلَفْتَ أَنْ لَا تَحْمِلَنَا فَظَنْنَا أَنَّكَ نَسِيتَ يَمِينَكَ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ حَمَلَكُمُ، إِنِّي وَاللَّهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - لَا أَجْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَتَحَلَّلْتُهَا»^(١).

في هذا الحديث: دليل على جواز أكل الدجاج، وهو مُجْمَعٌ عليه.
وفيه: دليل على أنه يُؤْكَلُ الدجاج وإن أَكَلَ ما يُسْتَقْدَرُ. وهذا له وجهان:
الوجه الأول: أن يكون أَكَلَ ما يُسْتَقْدَرُ ثم ذُبِحَ فوراً قبل أن يتَحَلَّلَ في بدنه فهذا لا يَضُرُّ.
الوجه الثاني: أن يكون قد تَحَلَّلَ واستَحَالَ إلى دم، فهذا أيضاً لا يَضُرُّ بناءً على القول بطهارة المستحيل، كما هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ وجماعة من أهل العلم.
أما إذا كان قد أَكَلَ المُسْتَقْدَرُ قبل زمن، وقلنا بأنه لا طهارة بالاستحالة فهذا يُنْظَرُ: فإن كان أكثرَ عَلفِهِ ما يُسْتَقْدَرُ فهو حرامٌ حتى يُحْبَسَ عنه وَيُطْعَمَ الطاهر ثلاثة أيام، ويُعْرَفَ هذا عند أهل العلم بالجلالة، فالجلالة هي التي تأكل ما يُسْتَقْدَرُ من الأشياء النجسة وتتغذى به.
وأما إذا كان هذا المُسْتَقْدَرُ أَقْلَ عَلفِها، فهذا لا يُؤَثِّرُ قولاً واحداً.

فإذا قِيلَ: هذا الدجاج يَطْعَمُ الدَّم، وَيُطْعَمُ الذرة، والشعير، وغير ذلك، والدم قليل بالنسبة لهذا، قلنا: هذا لا يُؤَثِّرُ والدجاج حلالٌ ولا إشكال فيه.

وإذا كان أكثرَ عَلفِهِ النجاسة، وقلنا بالطهارة بالاستحالة - كما هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية - فإن هذا لا يَضُرُّ أيضاً؛ لأنَّ هذا الطعام استَحَالَ، وصارَ دماً.

وإذا قُلْنَا بأنَّها لا تَطْهَرُ بالاستحالة ولكنها ذُبِحَتْ قبل أن يَتَفَرَّقَ هذا الطعام في بدنها - أي: أننا ذَبَحْنَاهَا في نفس اليوم الذي أَكَلْتِ فيه النجاسة - فهذا أيضاً لا يَضُرُّ، ولكن ما في المَعِدَةِ من الشيء الخبيث يُخْرِجُ ولا يُؤْكَلُ.

وفي هذا الحديث أيضاً: إشارة إلى ذلك في قوله: إني رأيته أَكَلَ شيئاً فَقَدَرْتُهُ. فكأنه كَرِهَهُ لهذا السبب، ولكنَّ أبا موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَيَّنَّ له أنَّ مثل هذا حلالٌ.

وفي هذا الحديث: مشروعية تنبيه الإنسان الناسي؛ لأنَّ أبا موسى وصَحْبَهُ ذَكَّرُوا

النَّبِيُّ ﷺ يَمِينَهُ فَعَلَى هَذَا رَأَيْتُ شَخْصًا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ أَكَلَ لَحْمَ إِبْلِ، فَإِنَّكَ تُخْبِرُهُ، تَقُولُ: إِنَّكَ أَكَلْتَ لَحْمَ إِبْلِ، أَوْ رَأَيْتَ فِي ثَوْبِهِ نَجَاسَةً وَهُوَ لَا يَدْرِي عَنْهَا تَخْبِرُهُ، أَوْ رَأَيْتَهُ يُرِيدُ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ وَهُوَ صَائِمٌ، كَذَلِكَ تَخْبِرُهُ؛ لِأَنَّ الْمُؤْمِنَ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبَنِيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا^(١)، وَالْمُؤْمِنُ مَرَاةَ أَخِيهِ^(٢)، فَإِذَا خَفِيَ الْأَمْرُ عَلَى أَخِيكَ وَأَنْتَ عَلِمْتَهُ فَأَعْلَمْهُ بِهِ.

وفيه أيضًا: دَلِيلٌ لَهَا أَشَارَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ الْإِنْسَانَ الَّذِي حَلَفَ عَلَى شَيْءٍ ثُمَّ رَأَى غَيْرَهُ خَيْرًا مِنْهُ فَيَفْعَلُ الْخَيْرَ وَلْيُكْفَرْ عَنْ يَمِينِهِ.

وفيه أيضًا: أَنَّ اللَّهَ ﷻ قَدْ يَأْتِي بِالرِّزْقِ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُهُ الْإِنْسَانُ فَهَذَا النَّبِيُّ ﷺ قَسَمَ الْإِبْلِ بَيْنَ أَصْحَابِهِ وَلَمْ يَبْقَ لِلْأَشْعَرِيِّينَ شَيْءٌ حَتَّى يَسَّرَ اللَّهُ هَذَا النَّهْبَ الَّذِي جَاءَهُ، يَغْنِي غَنِيمَةً مِنَ الْكُفَّارِ، وَسَمَّاهُ نَهْبًا: لِأَنَّهُ يَقَعُ مُلْكًا لِلْمُسْلِمِينَ بِغَيْرِ اخْتِيَارِ الْكُفَّارِ وَبِغَيْرِ رِضَاهُمْ. وفيه: رَدٌّ عَلَى قَوْلِ الْقَدَرِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي حَمَلَكُمْ».

وفيه: قَوْلٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عِنْدَ الْيَمِينِ، لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «إِنِّي وَاللَّهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ...».

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٧- بَابُ لُحُومِ الْخَيْلِ.

٥٥١٩- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ، قَالَتْ:

نَحَرْنَا فَرَسًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَكَلْنَاهُ^(١).

٥٥٢٠- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ

جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ وَرَخَصَ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ^(٢).

(١) أخرجه البخاري (٤٨١)، ومسلم (٢٥٨٥).

(٢) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٢٣٨)، والترمذي (١٩٢٩).

(٢) أخرجه مسلم (١٩٤٢).

(٤) أخرجه مسلم (١٩٤١).

٢٨- باب لُحُومِ الْحُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ، فِيهِ عَنْ سَلَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٥٥٢١- حَدَّثَنَا صَدَقَةُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُهُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ سَالِمٍ، وَنَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا:

نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ يَوْمَ خَيْبَرٍ ^(١).

٥٥٢٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: نَهَى

النَّبِيُّ ﷺ عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ ^(٢).

تَابَعَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، وَقَالَ أَبُو أُسَامَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ سَالِمٍ.

٥٥٢٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَالْحَسَنِ

ابْنَيْ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُتَعَةِ عَامَ خَيْبَرٍ وَعَنْ

لُحُومِ حُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ ^(٣).

٥٥٢٤- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَمْرِو، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ جَابِرِ

ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرٍ عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ وَرَخَصَ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ ^(٤).

٥٥٢٥، ٥٥٢٦- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَدِيٌّ، عَنْ الْبَرَاءِ،

وَأَبْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالََا: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ ^(٥).

٥٥٢٧- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ

شِهَابٍ: أَنَّ أَبَا إِدْرِيسَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَا ثَعْلَبَةَ قَالَ: حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لُحُومَ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ ^(٦).

تَابَعَهُ الزُّبَيْدِيُّ، وَعَقِيلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، وَقَالَ: مَالِكٌ، وَمَعْمَرٌ، وَالْهَاجِسُونُ، وَيُونُسُ،

وَأَبْنُ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ.

٥٥٢٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسٍ

بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَهُ جَاءٌ فَقَالَ: أَكَلْتَ الْحُمْرُ ثُمَّ جَاءَهُ جَاءٌ فَقَالَ: أَكَلْتَ

(١) أخرجه مسلم (٥٦١).

(٢) انظر التعليق السابق.

(٣) أخرجه مسلم (١٤٠٧).

(٤) أخرجه مسلم (١٩٤١).

(٥) أخرجه مسلم (١٩٣٧).

(٦) أخرجه مسلم (١٩٣٦).

الْحُمْرُ، ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ: أَفْنَيْتَ الْحُمْرُ، فَأَمَرَ مُنَادِيًا فَنَادَى فِي النَّاسِ: إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَيَانِكُمْ عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ فَإِنَّهَا رَجَسٌ؛ فَأَكْفَيْتُ الْقُدُورَ وَإِنَّهَا لَتَفُورُ بِاللَّحْمِ^(١).

٥٥٢٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ عَمْرُو: قُلْتُ لِجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ: يَزْعُمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ حُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ؛ فَقَالَ: قَدْ كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ الْحَكَمُ بْنُ عَمْرٍو الْغِفَارِيُّ عِنْدَنَا بِالْبَصْرَةِ، وَلَكِنْ أَبِي ذَلِكَ الْبَحْرُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَقَرَأَ: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ [الأنعام: ١٤٥].

هذه الأحاديث لا شك أن الصواب فيها تحريم الحُمْرِ الأهلية، وأما نفي ابن عباس للتحريم واستدلاله بالآية فإن ذلك خطأ منه رحمته.

وفيه: أن الإنسان مهما عَظُمَ في الفقه وتبحر فيه فإنه لا يسلم من الخطأ؛ لأن الآية الكريمة يقول الله تعالى فيها: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ﴾ والسورة هذه مكية نزلت قبل تحريم الحُمْرِ، لأن تحريم الحُمْرِ كان في خيبر في السنة السادسة من الهجرة ثم إن الآية ليست بهذا اللفظ: (قل لن أجد فيما أوحى إلي)، ولو كانت: (لن أجد) صارت للمستقبل ولا يمكن أن تنسخ وهي خبر، لكن الآية: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ﴾؛ يعني: الآن، ﴿فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ﴾ وهو كذلك، فإن تحريم الحُمْرِ إنما كان في المدينة في السنة السادسة من الهجرة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته:

٢٩- بَابُ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ.

٥٥٣٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ رحمته: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ: أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ^(١). تَابَعَهُ يُونُسُ، وَمَعْمَرٌ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، وَالْهَاجِثُونَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ.

هذا من المحرمات، كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، لم يقل: كل ذي ناب فقط، ولم يقل: كل

(١) أخرجه مسلم (١٩٤٠).

(٢) أخرجه مسلم (١٩٣٢).

سبع، بل قَالَ: كل ذي نابٍ من السباع، فهما وصفين، قال أهل العلم: فخرج بالوصف الأول: ما له نابٌ ولكنه ليس سبعاً كالبعير لها أنياب مثلاً فلا تحرم، وخرج بالثاني: الضَّبُعُ فإن الضَّبُعَ وإن كان له ناب لكنه ليس بسبع، وذلك لأن الضبع لا يأكل الآدمي، ولا يفترس إلا إذا اعتدي عليه أو ضاقت عليه الحال واضطر، فهو ربما يفترس، لكنه ليس مثل الذئب والنمر والأسد، وشبهها، فهذه تفترس بكل حال، والحكمة من النهي عن كل ذي نابٍ من السباع أنه إذا أكل منه الإنسان وتغذى به فقد يكتسب من طبيعته وهي العدوان، فلهذا نهى النبي عن كل ذي نابٍ من السباع.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٠- باب جُلُودِ الْمَيِّتَةِ.

٥٥٣١- حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ: أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِشَاةٍ مَيِّتَةٍ فَقَالَ: «هَلَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا بِهَا» قَالُوا: «إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلَهَا» ^(١).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِشَاةٍ مَيِّتَةٍ، فَقَالَ: «هَلَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا بِهَا». قَالُوا: «إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلَهَا». قَالَ: «إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلَهَا».

٥٥٣٢- حَدَّثَنَا خَطَّابُ بْنُ عُثْمَانَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَمِيرٍ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ عَجْلَانَ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِعَنْزٍ مَيِّتَةٍ فَقَالَ: «مَا عَلَى أَهْلِهَا لَوْ انْتَفَعُوا بِهَا بِهَا» ^(٢).

جلود الميِّتَةِ إما أَنْ تَكُونَ جُلُودَ مَا مَيِّتَهُ نَجَسٌ وَتَحِلَّ بِالذَّكَاءِ مِثْلَ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ كَالْإِبِلِ، وَالْبَقَرِ، وَالْغَنَمِ، فَهَذِهِ مَيِّتُهَا نَجَسٌ وَتَحِلَّ بِالذَّكَاءِ، فَهَذِهِ جُلُودُهَا إِذَا دُبِغَتْ طَهَّرَتْ طَهَارَةً كَامِلَةً وَصَارَتْ كَجُلُودِ الْمَذَكَاةِ مِنْهَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِشَاةٍ يَجْرُوهَا، فَقَالَ: «هَلَا انْتَفَعْتُمْ

(١) أخرجه مسلم (٣٦٣).

(٢) أخرجه مسلم (٣٦٥).

بِإِهَابِهَا، قالوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ. قال: «إِنَّمَا حَرُمَ أَكْلُهَا». والمرادُ إِذَا دُبِغَ، ولهذا قَالَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ: «يُطَهَّرُهَا الْمَاءُ وَالْقُرْظُ» ^(١)، فنَصَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَنَّهَا تَطَهَّرُ بِالْمَاءِ وَالْقُرْظِ، وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: «دِبَاغُ جُلُودِ الْمَيْتَةِ ذَكَاتُهَا» ^(٢). فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِجُلُودِ الْمَيْتَةِ مَا يَحِلُّ بِالدِّبَاغِ، فَهَذِهِ تَطَهَّرُ طَهَارَةً كَامِلَةً وَتُسْتَعْمَلُ فِي الْيَابِسِ وَالرَطْبِ، وَيَجُوزُ بَيْعُهَا كَمَا سَبَقَ.

وُثِمَتْ قِسْمٌ آخَرُ وَهُوَ جِلْدُ الْمَيْتَةِ النَجَسَةِ الَّتِي لَا تُحِلُّهَا الدِّبَاغُ مِثْلُ: الْخَنْزِيرِ، وَالْكَلْبِ، وَالْحَمَارِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَهَذَا قَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِيهِ، هَلْ دُبُغُهَا يُطَهِّرُهَا أَمْ لَا؟

فَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنْ دُبِغَهَا يُطَهِّرُهَا؛ لِعُمُومِ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «إِنَّمَا إِهَابُ دُبِغٍ فَقَدْ طَهَّرَ» ^(٣). وَهَذَا عَامٌّ، وَلَأنَّ الْمَيْتَةَ النَجَسَةَ الَّتِي تُحِلُّهَا الدِّبَاغُ إِذَا مَاتَتْ صَارَتْ نَجَسَةً كَنَجَسَةِ الْحَمَارِ، وَالْخَنْزِيرِ، فَإِذَا كَانَتْ تَطَهَّرُ بِالدِّبَاغِ فَهَذِهِ مِثْلُهَا؛ لِأَنَّ الْمَيْتَةَ الَّتِي تَحِلُّ بِالدِّبَاغِ تَكُونُ نَجَسَةً، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُرْسِلُ إِلَيْكَ مُخَرَّمًا عَلَى طَائِعٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥]. أَيْ: نَجَسٌ، فَإِذَا هِيَ نَجَسَةٌ، فَإِذَا كَانَ الْمَاءُ يُطَهِّرُهَا فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ نَجَسَةً فِي الْحَيَاةِ أَوْ بَعْدَ الْمَوْتِ؛ لِأَنَّ الْمَهْمَ أَنَّهُ جِلْدٌ كَانَ نَجَسًا فَطَهَّرَ بِالدِّبَاغِ.

وإِلَى هَذَا ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَيْضًا وَقَالُوا: إِنَّ الْجُلُودَ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ حَيَوَانٍ لَا تُحِلُّهُ الدِّبَاغُ إِذَا دُبِغَتْ فَإِنَّهَا تَطَهَّرُ. وَقَالُوا: إِنَّ قَوْلَهُ: «دِبَاغُ جُلُودِ الْمَيْتَةِ ذَكَاتُهَا» قَدْ يُقَالُ فِيهِ: إِنَّ هَذَا مِنْ بَابِ ذَكَرَ بَعْضُ أَفْرَادِ الْعَامِّ بِحَكْمٍ لَا يُخَالِفُ الْعَامَّ، وَهَذَا لَا يَقْتَضِي التَّخْصِصَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ. وَذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِلَى أَنَّ جِلْدَ مَا كَانَ طَاهِرًا فِي الْحَيَاةِ وَلَوْ كَانَ حَرَامَ الْأَكْلِ لَا تُحِلُّهُ الدِّبَاغُ، يُطَهَّرُ بِالدِّبَاغِ وَقَالُوا: لِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ طَاهِرَةً فِي الْحَيَاةِ ثُمَّ نَجَسَتْ بِالمَوْتِ فَإِنَّ الدِّبَاغَ يُطَهِّرُهَا. فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ.

الْقَوْلُ الرَّابِعُ: أَنَّهَا لَا تَطَهَّرُ بِالدِّبَاغِ وَلَكِنْ إِنْ كَانَتْ مِنْ حَيَوَانٍ طَاهِرٍ فِي الْحَيَاةِ سِوَاءٍ كَانَ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤١٢٦)، وَالنَّسَائِيُّ (٤٣٥٩).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤١٢٥)، وَالنَّسَائِيُّ (٤٢٥٤)، وَأَحْمَدُ (٤٧٦/٣) بِلَفْظٍ: «دِبَاغُهَا طَهَّرُهَا».

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤١٢٣)، وَالنَّسَائِيُّ (٤٢٥٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٧٢٨)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٦٠٩)، وَأَصْلُهُ عِنْدَ

مُسْلِمٍ (٢٧٧) بِلَفْظٍ: «إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَّرَ».

يُؤْكَلُ أَوْ لَا يُؤْكَلُ فَإِنَّهُ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهَا بَعْدَ الدَّبِغِ فِي الْيَابَسَاتِ دُونَ الْمَائِعَاتِ. وَهَذَا الْآخِرُ هُوَ الْمَذْهَبُ.

وَأَرْجَحُ الْأَقْوَالِ الْأَرْبَعَةَ هَذِهِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهَا تَطْهَرُ بِالدَّبِغِ جُزْأً فِيمَا تُحِلُّهُ الذِّكَاةُ مَعَ التَّرْدِيدِ فِيمَا لَا تُحِلُّهُ الذِّكَاةُ وَالْإِحْتِيَاظُ أَلَّا يُسْتَعْمَلَ مَا لَا تُحِلُّهُ الذِّكَاةُ وَلَوْ دُبِغَ فِي الْأَشْيَاءِ الرُّطْبَةِ؛ لِأَنَّ فِي طَهَارَتِهِ نَظْرًا.

وقول الرسول ﷺ: «إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا» أَي: حَرَّمَ أَكْلَ الْمَيْتَةِ دُونَ الْإِنْتِفَاعِ بِجِلْدِهَا، وَفَرَّقَ بَيْنَ الْإِنْتِفَاعِ بِالْجِلْدِ وَبَيْنَ أَكْلِهَا، فَلَوْ أَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَأْكُلَ جِلْدَ الْمَيْتَةِ وَلَوْ بَعْدَ الدَّبِغِ لَحَرَّمَ؛ لِعُمُومِ الْحَدِيثِ: «إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا» يَعْنِي: دُونَ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا.

وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ مَا قَيَّدَ تَحْرِيمُهُ بِوَصْفٍ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَعْنِي كُلَّ وَجْهِهِ الْإِنْتِفَاعَ، فَإِنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا». وَتَحْرِيمُ الْأَكْلِ لَا يَقْتَضِي تَحْرِيمَ كُلِّ شَيْءٍ.

وَنَخْلُصُ مِنْ هَذَا إِلَى مَسْأَلَةٍ فِيهَا خِلَافٌ - وَمَرَّتْ عَلَيْنَا - وَهِيَ اسْتِعْمَالُ أَوَانِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فِي غَيْرِ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَوْ لَا؟

فَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ جَائِزٌ، مِثْلَ أَنْ يَسْتَعْمَلَ لَوْضِعِ الدَّوَاءِ فِيهَا، أَوْ وَضْعِ الْوُثَاثِقِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا حَرَّمَ الْأَكْلَ وَالشَّرْبَ بِهَا فَقَطْ، وَتَحْرِيمُ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ لَا يَسْتَلْزِمُ عُمُومَ التَّحْرِيمِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: بَلْ يَحْرُمُ اسْتِعْمَالُهَا فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَغَيْرِهِمَا، وَكَذَلِكَ اتَّخَذُهَا أَيْضًا وَلَوْ بَدُونِ اسْتِعْمَالٍ. وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ.

وَلَكِنْ سَبَقَ لَنَا أَنَّ الْقَوْلَ الرَّاجِحَ هُوَ اخْتِصَاصُ التَّحْرِيمِ بِالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَاسْتَدَلَّلْنَا لِذَلِكَ بِدَلِيلَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ الشَّارِعَ إِذَا خَصَّ الْحَكْمَ بِوَصْفٍ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ نُوَسِّعَ هَذَا الْحَكْمَ بِمَا لَا يَتَحَقَّقُ فِيهِ هَذَا الْوَصْفُ؛ لِأَنَّ هَذَا تَضْيِيقٌ لَهَا وَسَّعَهُ الشَّارِعُ.

الثَّانِي: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ وَهِيَ الَّتِي رَوَتْ حَدِيثَ تَحْرِيمِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ كَانَتْ لَدَيْهَا جُلُجُلٌ مِنْ فِضَّةٍ تَحْفَظُ فِيهِ شَعْرَاتٌ مِنْ شَعْرِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهَذَا يُمَكِّنُ أَنْ يُؤْخَذَ أَيْضًا مِنْ فَهْمِ الرَّسُولِ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ لِكِتَابِ اللَّهِ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ أَكْلَ الْمَيْتَةِ فَقَطْ، وَأَمَّا مَا سِوَى ذَلِكَ فَلَمْ يُحَرِّمْهُ.

وفيه: دليلٌ أيضًا على أنه ينبغي للإنسان إذا رأى أحدًا عمِلَ عملاً يظنه العاملُ صوابًا وهو غير صوابٍ أن يُنبِّهه عليه وإن لم يكن منكراً؛ لأنَّ الرسولَ ﷺ نَبَّهَهُمْ على أن يَدْبُعُوا الجلودَ وَيَتَّبِعُوا بها، مع أنهم لو قالوا: لا ندْبُعُها انتفاعاً بها لا يُقَابِلُ دَبْعُهَا فإنه ليس عليهم حرجٌ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣١- بابُ الْمِسْكِ.

٥٥٣٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مَكْلُومٍ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَكَلِمُهُ يَدْمَى اللَّوْنُ لَوْنُ دَمٍ وَالرَّيْحُ رِيحُ مِسْكٍ»^(١).

٥٥٣٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ وَالسَّوِّءِ كَحَامِلِ الْمِسْكِ وَنَافِخِ الْكِيرِ، فَحَامِلُ الْمِسْكِ إِمَّا أَنْ يُحْذِيكَ وَإِمَّا أَنْ تَبْتَاعَ مِنْهُ وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ مِنْهُ رِيحًا طَيِّبَةً، وَنَافِخُ الْكِيرِ إِمَّا أَنْ يُحْرِقَ ثِيَابَكَ وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ رِيحًا خَبِيثَةً»^(٢).

أَرَادَ الْمُؤَلِّفُ بِهَذَا الْبَابِ بَيَانُ أَنَّ الْمِسْكَ طَاهِرٌ حَلَالٌ، وَيُقَالُ: إِنَّ الْمِسْكَ يُسْتَخْرَجُ مِنْ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْغَزَلَانِ بَعْدَ أَنْ يُرْكَضَ، فَإِذَا رُكِّضَ، نَزَلَ مِنْ عِنْدِ سُرَّتِهِ دَمٌ، ثُمَّ يُرْبَطُ بِرِبَاطٍ قَوِيٍّ جَدًّا حَتَّى يَبْسَ، فَإِذَا يَبَسَ انْفَصَلَ، فَإِذَا انْفَصَلَ فَتَحُوهُ، وَجَدُوا فِيهِ هَذَا الْمِسْكَ الَّذِي هُوَ مِنْ أَعْظَمِ أَنْوَاعِ الْأَطْيَابِ رَائِحَةٍ، وَلِهَذَا يَقُولُ الْمُتَنَبِّي:

فَإِنْ تَفَقَّى الْأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ فَإِنَّ الْمِسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ

يقول: إذا كنت أنت تفوق الأنام وأنت منهم، فهذا ليس بغريبٍ فإنَّ المسكَ بعضُ دمِ الغزالِ ومع ذلك لا سواء بين المسك وبين الدم.

وقد استثنى العلماءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ هذه المسألةَ مِنَ الْقَاعِدَةِ الْمَعْرُوفَةِ الَّتِي دَلَّ عَلَيْهَا حَدِيثُ: مَا أُبَيِّنَ

(١) أخرجه مسلم (١٨٧٦).

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٢٨).

من حيٍّ فهو كَمَيْتِهِ، قالوا: إلا المسك وفارته؛ والفأرة؛ هي الوعاء، والمسك: ما في بطنه.
أما الحديث الأول، ففيه: أَنَّ الرَسُولَ ﷺ بَيْنَ أَنْ الذِّي يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؛ أَي: يُجْرَحُ. وفي رواية في البخاري: «وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِهِ»^(١)، وهذا الحديث ساقه المؤلف في موضع آخر تحت قوله: «بَابُ: لَا يُقَالُ فُلَانٌ شَهِيدٌ». وإنما جاء بهذا الحديث وهو قوله: «وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِهِ». لأنه ليس كُلُّ مَنْ قُتِلَ فِي صَفِّ الْجِهَادِ، يُقَالُ: إِنَّهُ شَهِيدٌ؛ لِأَنَّ الرَسُولَ ﷺ وَكُلَّ الْعَلَمِ إِلَى اللَّهِ، فَقَالَ: «وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِهِ». وَصَدَقَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، أَمَا الْآنَ فِي عَصْرِنَا الْحَاضِرِ صَارَتِ الشَّهَادَةُ أَرْخَصَ مِنْ رُبْعِ «الْهَلَلَةِ». فَأَيُّ إِنْسَانٍ يُقْتَلُ سِوَاءَ بِحَقٍّ أَوْ بِغَيْرِ حَقٍّ، يُقَالُ: إِنَّهُ شَهِيدٌ. وَهَذَا حَرَامٌ؛ لِأَنَّ مَضْمُونَ قَوْلِ الْإِنْسَانِ: فُلَانٌ شَهِيدٌ. أَنَّهُ شَهِيدٌ لَهُ بِالْجَنَّةِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَشْهَدَ لِأَحَدٍ بِالْجَنَّةِ، إِلَّا مَنْ شَهِدَ لَهُ الرَسُولُ ﷺ.

إِذْنُ لَكَ أَنْ تَقُولَ: يُرْجَى لِشَخْصٍ لِهَذَا الْإِنْسَانِ أَنْ يَكُونَ شَهِيدًا؛ لِأَنَّ مَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ. أَمَا أَنْ تَجْزِمَ لِشَخْصٍ بَعِيْنَهُ، وَتَقُولَ: هُوَ شَهِيدٌ. فَهَذَا حَرَامٌ، لَا يَجُوزُ، إِلَّا لِمَنْ شَهِدَ لَهُ الرَسُولُ ﷺ.

فَقَدْ شَهِدَ النَّبِيُّ ﷺ لِعِدَّةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّهُمْ شُهَدَاءُ وَاسْتَشْهَدُوا فَعَلًا.
وَفِي الْحَدِيثِ الثَّانِي: التَّنْبِيْهُ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَخْتَارَ مِنَ الْجُلَسَاءِ جُلَسَاءَ الْخَيْرِ وَالصَّلَاحِ، وَأَنْ جُلِسَتْهُمْ مُسْتَفِيدٌ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ ﷺ أَنَّهُمْ كَحَامِلِ الْمَسْكِ إِمَّا أَنْ يُخْذِيكَ، وَإِمَّا أَنْ تَبْتَاعَ مِنْهُ، وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ مِنْهُ رِيحًا طَيِّبًا»^(٢)، وَهَذِهِ أَدْنَى الْأَحْوَالِ.

❖ وَقَوْلُهُ ﷺ: «يُخْذِيكَ». أَي: يُعْطِيكَ بِلَا عَوْضٍ، وَهَذَا أَعْلَى أَنْوَاعِ الْإِنْتِفَاعِ.
❖ وَقَوْلُهُ: «أَوْ تَبْتَاعَ مِنْهُ»؛ أَي: يُعْطِيكَ بِشَمْنٍ وَهَذَا دُونَ الْأَوَّلِ، فَإِنَّكَ اسْتَفَدْتَ مِنْهُ طَيِّبًا لَكِنْ أَخَذْتَ مِنْكَ عَوْضًا عَنْ ذَلِكَ، أَمَا الْأَوَّلُ فَقَدْ اسْتَفَدْتَ مِنْهُ طَيِّبًا، وَلَمْ يَأْخُذْ أَيُّ عَوْضٍ.
❖ وَقَوْلُهُ: «أَوْ تَجِدَ مِنْهُ رِيحًا طَيِّبَةً». هَذَا هُوَ الْإِنْتِفَاعُ الثَّلَاثُ، فَهُوَ مَا أَعْطَاكَ وَلَا بَاعَكَ وَلَكِنْ رَائِحَتَهُ طَيِّبَةً، وَالْإِنْسَانُ إِذَا مَرَّ بِهِ حَامِلٌ مَسْكٍ فَرِحَ وَسُرَّ بِالرَّائِحَةِ الطَّيِّبَةِ.

(١) أخرجه البخاري (٢٨٠٣)، ومسلم (١٨٧٦).

(٢) سبق تخريجه.

❖ وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «نافخ الكير». هذا هو جليسُ السَّوءِ، والكير معروف، وهو هذا الذي يُنْفَخُ فيه على الفحم حتى يَخْرُجَ منه هواءٌ كثيرٌ قويٌّ مثل نَبْضَاتِ القلبِ - هو الكيرُ - يُشْعِلُ النارَ.

فنافخ الكيرِ جليسُ سَوْءٍ؛ فإما أن يَحْرِقَ ثيابَكَ، وذلك بأن تقع عليك شرارةٌ منه فتحرقَ ثيابَكَ، وإما أن تَجِدَ منه رِيحًا خبيثَةً، فاحذَر من جليسِ السَّوءِ، فإنك لا تَسْلَمُ منه أبَدًا، فإما أن يَحْرِقَ ثيابَكَ وَيُصِيبَكَ بسوئه، وإما أن تَجِدَ منه رائحةً كريهةً وتكتسِبَ من أخلاقه.

لذلك يَجِبُ علينا أن نَخْتَارَ الجلساءَ الصالحين، ونَخْتَارَ أيضًا الجلساءَ ذوي الحكمة، والرأي، والسداد، لأنه ليس كلُّ صالحٍ يكونُ على وجهٍ حسنٍ مِنَ الوَعْيِ، فقد يكونُ صالحًا، لكنَّهُ مُعَقَّلٌ، لا يَعْرِفُ الأمورَ، فهذا يَفِيدُكَ في العبادة والطاعة، لكن لا يَفِيدُكَ في الرأي، وحسنِ التدبير، والتوجيه، وكم من إنسانٍ ضَلَّ ضلالًا مبيِّنًا من أجلِ عدمِ التوجيه والحكمة لهذا يَجِبُ عليك أن تختارَ الأمرين، ولعلَّ قولَ الرسولِ ﷺ: «مثلُ الجليسِ الصالحِ» يَشْمَلُ الصالح في الدين وغيره، ولا يَلْزُمُ أن يكونَ المرادُ الصالح في الدين فقط، بل الصالح في الدين وفي الرأي، وفي المروءة، وكم من إنسانٍ أَقْلٌ من إنسانٍ آخر في الدين لكن عنده مروءةٌ، وكرمٌ وشهامةٌ، فإذا جَلَسَ الإنسانُ معه استَفَادَ منه مكارمَ الأخلاق.

فنحن إذا حملنا الحديثَ على العموم؛ أي: على الصالح في دينه، وأخلاقه، ومروءته، وعقله، صارَ شاملًا لكل شيء طيبٍ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٢- باب الأَرْزَبِ.

٥٥٣٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَنْفَجْنَا أَرْزَبًا وَنَحْنُ بِمَرِّ الظَّهْرَانِ، فَسَعَى الْقَوْمُ فَلَغَبُوا فَأَخَذْتُهَا فَجِئْتُ بِهَا إِلَى أَبِي طَلْحَةَ فَذَبَحَهَا فَبَعَثَ بِوَرَكَيْهَا - أَوْ قَالَ: بِفَخْذَيْهَا - إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَبِلَهَا ^(١).

الظَّاهِرُ: أَنَّ الْمُؤَلَّفَ قَصَدَ هَذَا الذَّبْحِ؛ لِأَنَّا فِي بَابِ الذَّبَائِحِ، وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا قَوْلُهُ: «فَذَبَّحَهَا». فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ الْأَرْنَبَ تُذْبَحُ، وَهُوَ كَذَلِكَ. وَقَدْ مَرَّتْ عَلَيْنَا الْقَاعِدَةُ: أَنَّ كُلَّ مَا يُذَكَّى فَإِنَّهُ يُذْبَحُ إِلَّا الْإِبِلَ فَإِنَّهُ يُنْحَرُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٣- بَابُ الضَّبِّ.

٥٥٣٦- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الضَّبُّ لَسْتُ أَكُلُهُ وَلَا أُحَرِّمُهُ» ^(١).

٥٥٣٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْتَ مَيْمُونَةَ فَاتَّيَ بِضَبٍّ مَخْنُودٍ فَأَهْوَى إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ فَقَالَ بَعْضُ النِّسْوَةِ: أَخْبِرُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمَا يُرِيدُ أَنْ يَأْكُلَ. فَقَالُوا: هُوَ ضَبٌّ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَرَفَعَ يَدَهُ، فَقُلْتُ: أَحَرَامٌ هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «لَا، وَلَكِنْ لَمْ يَكُنْ يَارِضٍ قَوْمِي فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ». قَالَ خَالِدٌ: فَاجْتَرَرْتُهُ فَأَكَلْتُهُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ ^(٢).

هذا الباب قد تقدّم لنا نظيره أو قريب منه، وفيه مسألة الضبِّ، وأنه حلالٌ.

وفيه: دليلٌ على سلوكِ هذا المسلكِ في الأحكام، وهو: أَلَّا يَفْعَلَ الْإِنْسَانُ الشَّيْءَ وَلَا يُحَرِّمُهُ عَلَى غَيْرِهِ، وَأَنْ يَفْعَلَ الشَّيْءَ وَلَا يُوجِبُهُ عَلَى غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَفْعَلُ الْإِنْسَانُ الشَّيْءَ احتياطاً لكنه لا يستطيعُ أَنْ يُوجِبَهُ عَلَى النَّاسِ، أَوْ لَا يَفْعَلَ الشَّيْءَ احتياطاً ولكن لا يُحَرِّمُهُ عَلَى النَّاسِ، فهذا مسلكٌ يَتَعَامَلُ بِهِ الْإِنْسَانُ مع ربه بالنسبة لنفسه، وإن كان بالنسبة لعبادِ الله، فإنه لا يُلْزِمُهُمْ بِشَيْءٍ فعلاً أو تركاً إلا بشيءٍ يَجْزِمُ بِهِ أَوْ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ؛ حَيْثُ سَاعَ الْعَمَلُ بِغَلْبَةِ الظَّنِّ.

وفيه أيضاً: دليلٌ على الإنسانِ إِذَا تَرَكَ الطَّعَامَ الْحَلَالَ؛ لِأَنَّ نَفْسَهُ تَعَافَتْ، فَإِنَّهُ لَا يُبَلِّغُ

(١) أخرجه مسلم (١٩٤٣).

(٢) أخرجه مسلم (١٩٤٦).

عليه، ومن ذلك ما إذا سقط الذباب في الشراب فإن المشروع غَمَسُهُ ثم نَزَعُهُ، فإذا قال أحد: أنا لا أَشْتَهِي الشراب الآن. فإننا لا نَلُومُهُ؛ لأنَّ هذا مما تَعَاَفَهُ أَنْفُسُ بَعْضِ النَّاسِ.

وفيه أيضًا: سؤال وهو: هل نقول: إنَّ الأفضل ترك أكل الضب اقتداءً برسول الله ﷺ؟
الجواب: لا؛ لأنه لم يَقُلْ: لا أَكُلْهُ تَعَبُّدًا. ولكن؛ لأنه يَعَاَفُهُ، فيكون هذا ليس من باب التعبد ولكن من باب التَّطَبُّعِ أو ما يُقَارِبُ ذلك، فإذا كان الإنسان يُشْتَهِيهِ، فالسنة أن يأكله.

فإن قال قائل: بماذا عَلِمْتَ أنَّ السنة أن يأكله إذا اشتهاه؟

فالجواب: لأنَّ السنة، هي: فعل الرسول ﷺ، وإقراره، وقوله، وهنا أقرَّ النبي ﷺ خالد ابن الوليد على الأكل، فإذا اشتَهَتْ نَفْسُكَ شَيْئًا، وهو مما يُبَاحُ، فالسنة أن تأكله، وأن لا تَمْنَعَ نَفْسَكَ مما أَحَلَّهُ اللهُ لك.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٣٤- باب إِذَا وَقَعَتِ الْفَأْرَةُ فِي السَّمَنِ الْجَامِدِ أَوِ الذَّائِبِ.

٥٥٣٨- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يُحَدِّثُهُ عَنْ مَيْمُونَةَ أَنَّ فَاْرَةً وَقَعَتْ فِي سَمْنٍ فَمَاتَتْ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهَا فَقَالَ: «أَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا وَكُلُّوهُ». قِيلَ لِسُفْيَانَ: فَإِنَّ مَعْمَرًا يُحَدِّثُهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: مَا سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ: إِلَّا عَنْ عُبَيْدِ اللهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْهُ مَرَارًا.

٥٥٣٩- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الدَّائِبَةِ تَمُوتُ فِي الرِّبِّتِ وَالسَّمَنِ وَهُوَ جَامِدٌ أَوْ غَيْرُ جَامِدٍ - الْفَاْرَةُ أَوْ غَيْرَهَا - قَالَ: بَلَّغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمَرَ بِفَاْرَةٍ مَاتَتْ فِي سَمْنٍ فَأَمَرَ بِمَا قُرْبَ مِنْهَا فَطُرِحَ ثُمَّ أَكِلَ عَنْ حَدِيثِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ.

٥٥٤٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ فَاْرَةٍ سَقَطَتْ فِي سَمْنٍ فَقَالَ: «أَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا وَكُلُّوهُ».

سَبَقَ أَنْ تَكَلَّمْنَا عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٥- باب الْوَسْمِ وَالْعَلَمِ فِي الصُّورَةِ.

٥٥٤١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ حَنْظَلَةَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ تُعَلَّمَ الصُّورَةُ، وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُضْرَبَ. تَابَعَهُ قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا الْعَنْقَرِيُّ عَنْ حَنْظَلَةَ وَقَالَ: تُضْرَبُ الصُّورَةُ.

٥٥٤٢- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَاخٍ لِي يُحَنِّكُهُ وَهُوَ فِي مَرْبِدٍ لَهُ فَرَأَيْتُهُ يَسْمُ شَاةً حَسِبْتُهُ قَالَ: فِي آذَانِهَا^(١).

لِيُعَلَّمَ أَنَّ الْوَسْمَ لَا بَأْسَ بِهِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ التَّعْذِيبِ وَالْإِيلَامِ لِلْحَيَوَانِ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَصْلَحَةٌ لِلْإِنْسَانِ، لِأَنَّ الْوَسْمَ بِمَنْزِلَةِ الْكِتَابَةِ، فَأَنْتَ لَوْ كَتَبْتَ: هَذِهِ مَلِكٌ فَلَانٍ. أَغْنَى عَنْهَا الْوَسْمَ، إِذَا كَانَ لِكُلِّ قَبِيلَةٍ بَلٍ وَلِكُلِّ قَبِيلَةٍ مِنْ قَبِيلَةٍ، وَسَمًا خَاصًّا بِهِمْ، حَتَّى إِنْ الْإِبِلَ لَتَضِيعُ وَتَبْقَى مَدَّةٌ فَيَعْرِفُهَا النَّاسُ أَنَّهَا لَأَلِ فَلَانٍ بِسَبَبِ الْوَسْمِ، إِذَنْ فَالْوَسْمُ لَا شَكَّ أَنَّهُ مَهْمٌ جَدًّا، وَلِذَلِكَ أَجَارَهُ الشَّارِعُ مَعَ أَنَّهُ تَعْذِيبٌ بِالنَّارِ.

وَفِي الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأُذْنَ لَيْسَتْ مِنَ الْوَجْهِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ يَسْمُهَا فِي آذَانِهَا، وَالضَّرْبُ عَلَى الْوَجْهِ مِنْهُيٌّ عَنْهُ، وَوَسْمُهُ أَيْضًا مِنْهُيٌّ عَنْهُ، وَلِهَذَا يُنْهَى أَنْ تُوسَّمَ الْإِبِلُ عَلَى لِحَاهَا وَخُدُودِهَا، خِلَافًا لِمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ الْبَادِيَةِ.

وَأَمَّا الْأَثَرُ الْوَارِدُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، فَقَدْ قَالَ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ»:

❖ قَوْلُهُ: «أَنْ تُعَلَّمَ». بِضَمِّ أَوَّلِهِ؛ أَي: تُجْعَلُ فِيهَا عَلَامَةٌ.

❖ قَوْلُهُ: «الصُّورَةُ». فِي رِوَايَةِ الْكُشْمِينِيِّ فِي الْمَوْضِعَيْنِ: «الصُّورُ» بِفَتْحِ الْوَاوِ بِلَا هَاءٍ

جَمْعُ صُورَةٍ، وَالْمَرَادُ بِالصُّورَةِ الْوَجْهُ.

❖ قَوْلُهُ: «وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُضْرَبَ». هُوَ مُوَصُولٌ بِالسَّنَدِ الْمَذْكُورِ، بَدَأَ بِالْمَوْقُوفِ وَتَنَّى بِالْمَرْفُوعِ مُسْتَدْلًا بِهِ عَلَى مَا ذَكَرَ مِنَ الْكِرَاهَةِ، لِأَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ النَّهْيُ عَنِ الضَّرْبِ كَانَ مَنَعُ الْوَسْمِ أَوَّلَى، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَشَارَ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ

«نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الضَّرْبِ فِي الْوَجْهِ وَعَنِ الْوَسْمِ فِي الْوَجْهِ»^(١) وَفِي لَفْظٍ لَهُ: مَرَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ بِحِمَارٍ قَدْ وُسِمَ فِي وَجْهِهِ فَقَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ وُسِمَهُ»^(٢). أَهـ
فَصَارَ الْمَرَادُ بِالصُّورَةِ الْوَجْهِ، وَهَذَا غَرِيبٌ.
وَقَالَ الْقَسْطَلَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

يَقُولُ: أَنْ تُضْرَبَ وَجْهُ الْبَهَائِمِ هُوَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْهُ: أَنْ تُضْرَبَ الصُّورَةُ؛ يَعْنِي: الْوَجْهَ. وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ فَتْحٍ، يَعْنِي: الْبَرْسَانِي، وَإِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَكِلَيْهِمَا عَنْ حَنْظَلَةَ. قَالَ: سَمِعْتُ سَالِمَ يَسْأَلُ عَنِ الْعَلَمِ فِي الصُّورَةِ، فَقَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَكْرَهُ أَنْ تُعْلَمَ الصُّورَةُ. وَبَلَّغْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ تُضْرَبَ الصُّورَةُ؛ يَعْنِي: بِالصُّورَةِ: الْوَجْهَ. قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ الْمُسْنَدُ مِنْهُ عَلَى اضْطِرَارٍ فِيهِ: ضَرْبُ الصُّورَةِ. وَأَمَّا الْعَلَمُ فَإِنَّهُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ. وَكَأَنَّ الْمَعْنَى فِيهِ: الْكَيْ.

قُلْتُ: وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ الْأَخِيرَةُ هِيَ الْمَخَالَفَةُ لِلْفَرْقِ التَّرْجَمَةِ، وَعُطِفَ الْوَسْمُ عَلَيْهَا عَطْفَ تَفْسِيرِي.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

بَابُ إِذَا أَصَابَ قَوْمٌ غَنِيمَةً فَذَبَحَ بَعْضُهُمْ غَنِمًا أَوْ إِبِلًا بِغَيْرِ أَمْرِ أَصْحَابِهِمْ لَمْ تُؤْكَلْ؛
لَحْدِيثِ رَافِعٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ طَاوُسٌ، وَعِكْرِمَةُ فِي ذَبِيحَةِ السَّارِقِ: اطْرَحُوهُ.

٥٥٤٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبَّادَةَ ابْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: قُلْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّا نَلْقَى الْعَدُوَّ غَدًا وَلَيْسَ مَعَنَا مَدَى؟ فَقَالَ: «مَا أَنَهَرِ الدَّمَ وَذَكِّرِ اسْمُ اللَّهِ فَكُلُوهُ، مَا لَمْ يَكُنْ سِنَّ وَلَا ظُفْرٌ، وَسَأُحَدِّثُكُمْ

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه مسلم (٢١١٧).

عَنْ ذَلِكَ أَمَّا السِّنُّ فَعَظُمَ، وَأَمَّا الظَّفَرُ فَمُدَى الْحَبْشَةِ». وَتَقَدَّمَ سَرَعَانُ النَّاسِ فَأَصَابُوا مِنْ الْغَنَائِمِ وَالنَّبِيِّ ﷺ فِي آخِرِ النَّاسِ، فَنَصَبُوا قُدُورًا فَأَمَرَ بِهَا فَأُكْفِثَتْ وَقَسَمَ بَيْنَهُمْ، وَعَدَلَ بَعِيرًا بِعَشْرِ شِيَاءٍ، ثُمَّ نَدَّ بَعِيرٌ مِنْ أَوَائِلِ الْقَوْمِ وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ خَيْلٌ فَرَمَاهُ رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَجَبَسَهُ اللَّهُ فَقَالَ: «إِنَّ لِهَذِهِ الْبَهَائِمِ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ، فَمَا فَعَلَ مِنْهَا هَذَا فافْعَلُوا مِثْلَ هَذَا»^(١).

❖ الشاهد من هذا الحديث قوله: «فأمر بها فأُكْفِثَتْ». يعني: القدور؛ لأنهم أخذوا هذه الإبل من الغنائم قبل أن تُقَسَمَ، والإبل بل والغنيمة قبل أن تُقَسَمَ مَالٌ مشتركٌ بين الغانمين، بل بين الغانمين، وجميع المسلمين؛ لأنَّ الغنائم تُقَسَمُ أولاً خمسة أسهمٍ يُؤْخَذُ منها سهمٌ لله ورسوله، وهذا يُجْعَلُ فَيْئًا في بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ؛ أي: لكلِّ المسلمين، وأربعة أخماسٍ تُقَسَمُ بين الغانمين فهؤلاء القوم الذين أخذوا هذه الإبل أخذوا من إبلٍ يَشْتَرِكُ فيها كلُّ المسلمين بغيرِ إذنهم، وبغيرِ إذنِ الوليِّ، فأمر بها فأُكْفِثَتْ، مما يدلُّ على أنَّ من ذَبَحَ مشتركًا بينه وبين غيره بغيرِ إذنِهِ فهو حرامٌ، ومن ذَبَحَ شيئًا لغيرِهِ، وليس له فيه شَرِكَةٌ فهو حرامٌ من بابِ أولى، وعلى هذا يُشْتَرَطُ لِلذَّكَاءِ حُلُّ الْمُذَكَّى؛ أي: أن يكون مملوكًا للمذكي، وهذا أحدُ القولين في المسألة: أنه يُشْتَرَطُ أن تكون الذبيحة حلالًا، فإن كانت حرامًا كذبيحة الغاصب، والسارق، والناهب من الغنيمة، وما أشبه ذلك، فهي حرامٌ، واستدلُّوا لذلك بهذا الحديث؛ لأنَّ الرسولَ أَمَرَ بِالْقُدُورِ فَأُكْفِثَتْ.

واستدلُّوا بالنظر، فقالوا: إِنَّ هَذَا الْفِعْلَ -وهو التذكية- تصرَّفَ في مَالِ الْغَيْرِ فهو حرامٌ، وقد قالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٢).

إذا: فلا تكونُ الذبيحة حلالًا؛ لأنها على غيرِ أمرِ الله ورسوله.

ولكنَّ جمهورَ أهلِ العلمِ على خلافِ ذلك فقد قالوا: إِنَّ الْمُحَرَّمَ إما أن يكونَ تحريمُهُ لله، أو للخلق، فإن كانَ تحريمُهُ لله، فالتحريمُ لعينه، فلا تصحُّ تذكيتُهُ، وإن كانَ تحريمُهُ لحقِّ الغيرِ فالتحريمُ لو صفِهِ لا لعينه وحينئذٍ يكونُ حلالًا.

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري (٢٥٥٠)، ومسلم (١٧١٨)، واللفظ له.

مثال الأول، وهو ما كان التحريم لعينه: تذكية الحمار، والأسد، والذئب، وما أشبه ذلك، فهذا لا تحلّه الذكوة؛ لأنه محرّم لعينه، وقال بعضهم: بل محرّم لوصفه. لكنّه لله، فإذا ذبح الإنسان صيداً في الحرم، فالصيد حرام، ولهذا عبّر الله عن هذا بقوله: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ [المائدة: ٩٥]. ولم يقل: لا تذبحوه. لأنّ ذبحه قتل لا يفيد.

أما إذا كان لحق الغير، وليس لعينه، فإنه حلال عند الجمهور، مثل ذبح الغاصب، والسارق، والشريك بدون إذن شريكه، وما أشبه ذلك، وقالوا: إن النهي لم يرد عن خصوص الذبح، وإنما هو عام، والذي يوجب البطلان هو أن يكون النهي عن خصوص الشيء؛ لأنه لا يتوارد نهي وصحة.

وقالوا أيضاً: بدليل أنه لو أجازّه هذا وسمّح فيه، فإنه يحل، وهذا دليل على أن علة المنع لا تعود إلى صفة الذكوة ولا إلى نفس المذكي.

وأجابوا عن هذا الحديث؛ بأنه من باب التعزير، وإلا فيمكن الرسول ﷺ أن يرخص لهم، وهو إذا رخص لهم زال المحذور، لكنه من باب التعزير حيث تعجلوا شيئاً قبل أوانه، ومن تعجل شيئاً قبل أوانه عوقب بحرمانه. وهذا الأخير أقرب، وهو الذي عليه جمهور أهل العلم.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٧- باب إِذَا نَذَرَ بَعِيرٌ لِقَوْمٍ فَرَمَاهُ بَعْضُهُمْ بِسَهْمٍ فَقَتَلَهُ فَأَرَادَ إِصْلَاحَهُمْ فَهُوَ

جَائِزٌ؛ لِحَبْرِ رَافِعٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٥٥٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ عُبَيْدٍ الطَّنَافِيسِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ،

عَنْ عَبَّادَةَ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَنَذَرَ بَعِيرٌ

مِنَ الْإِبِلِ قَالَ: فَرَمَاهُ رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَحَبَسَهُ قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ لَهَا أَوْبِدَ كَأَوْبِدِ الْوَحْشِ فَمَا غَلَبَكُمْ

مِنْهَا فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا». قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَكُونُ فِي الْمَغَازِي وَالْأَسْفَارِ فَنُرِيدُ أَنْ

نَذْبَحَ فَلَا تَكُونُ مَدَى قَالَ: «أَرَأَيْتَ مَا نَهَرَ - أَوْ أَنْهَرَ الدَّمَ - وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ فَكُلْ، غَيْرَ السِّنِّ

وَالظَّفَرِ، فَإِنَّ السِّنَّ عَظْمٌ، وَالظَّفَرُ مُدَى الْحَبَشَةِ^(١).

٣٨- باب إِذَا أَكَلَ الْمُضْطَرُّ؛ لقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا

رَزَقْنَاكُمْ وَأَشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴿١٣٢﴾ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنَ اضْطُرَّ غَيْرَ بَآغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴿١٣٣﴾ [البقرة: ١٣٢-١٣٣]. وقال: ﴿فَمَنَ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمِهِ ﴿١٣٤﴾ [البقرة: ١٣٤]. وقوله: ﴿فَكُلُوا وَمِمَّا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ بِبَآئِتِهِ مُؤْمِنِينَ ﴿١٣٥﴾ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرُّتُمْ إِلَيْهِ وَإِنْ كَبُرَ الْبِضْلُونَ بِأَهْوَابِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ ﴿١٣٦﴾﴾ [الأنعام: ١١٨-١١٩].

وقوله جعلاً: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِي إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنَ اضْطُرَّ غَيْرَ بَآغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٣٧﴾﴾ [الأنعام: ١٤٥]. وقال: ﴿فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلالًا طَيِّبًا وَأَشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴿١٣٨﴾ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنَ اضْطُرَّ غَيْرَ بَآغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٣٩﴾﴾ [البقرة: ١١٤-١١٥].

لم يذكر البخاري رحمه الله حديثاً في هذا الباب ولعله لم يجد حديثاً على شرطه، إلا أنه ذكر آيات تدلُّ على أن المضطرَّ يأكل ما شاء.

والمضطرُّ هو الذي أصابته الضرورة، وألجأته إلى الأكل، فإذا ألجئ الإنسان إلى أكل الميتة صارت في حقه حلالاً، ولكن هل يأكل منها حتى يشبع؟

نقول: لا، لا يأكل حتى يشبع؛ لأنَّ الضرورة يجب أن تتقدَّر بقدرها.

وهل له أن يحمل من هذا الطعام معه؟

الجواب: نعم له أن يحمل؛ لأنَّ الحمل ليس بأكل، فإن احتاج إليه أكله، وإن استغنى عنه رمى به، وتركه.

وفي الآيات الكريمة التي ذكرها المؤلف عدة فوائد:

منها: أمر الله تعالى بالأكل من طيبات ما رزقنا؛ أي: أعطانا؛ وهذا الأمر أمرٌ بإباحة، وقد

يكون ندباً، وقد يكون واجباً، فإن تَرْتَبَ على ترك الأكل ضررٌ صار الأكل واجباً، وإن ترك الإنسان الأكل تعففاً، وتورعاً صار الأكل مستحباً، بل قد نُزِمَ به بالأكل، وإن تَرَكَه لعدم اشتهائه إياه فهذا مباح.

المهم: أن الله - سبحانه - أباح لنا الطيبات، وصَدَّرَ الآياتِ بالإيمان؛ لأنَّ غيرَ المؤمنين لا يَحِلُّ له أكل الطيبات، لكنه لا يُمنَعُ منه إنما لا يَحِلُّ له، وفائدة قولنا: لا يَحِلُّ له. مع قولنا: لا يُمنَعُ. كثرة عقابه في الآخرة، أي: إنه يُعَاقَبُ على ما أَكَلَ في الآخرة، فالكافر الآن لا يَرَفَعُ لقمةً إلى فيه إلا حوسبَ عليها، ولا يَتَلَعُّ شربةً من الماء إلا حوسبَ عليها، ولا يَلْبَسُ ثوباً يَسْتُرُهُ من الحرِّ أو من البردِ إلا عُوقِبَ عليه، لكن لا يُمنَعُ.

فإن قيل: وهل عدم منعه يكون بالرحمة العامة أو الخاصة؟

فالجواب: بالرحمة العامة، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا﴾ [التوبة: ١٢٣]. فدلَّ ذلك على أنَّ غيرَ المؤمنين العاملين للصالحات عليهم جناحٌ، وقال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الأعراف: ٣٢]. لا يُحَاسَبُونَ عليها.

إذا: فغير المؤمنين ليست لهم ولا خالصة لهم يوم القيامة، والمعنى يَقْتَضِي ذلك: أنه لا يَحِلُّ لهم الأكل، والشرب، واللباس، والسكن؛ بمعنى أنهم يُعَاقَبُونَ عليها؛ لأننا نقول: هؤلاء الذين خلقهم الله، وخلق لهم فأعدَّهم، وأمدَّهم، ثم كفروا نعمته، فهل العقل يقول: أحلَّ لهم ما أعطيتهم أو حرَّم عليهم ما أعطيتهم؟

الجواب: حرم عليهم ما أعطيتهم، فهم قومٌ تَمَرَّدُوا عن طاعة الخالقِ المعدِّ الممدِّ ثم يُقَالُ: كلوه حلالاً لكم؟! هذا خلاف النظر والعقل الصريح، فالسمع والعقل يدلان على أن مقتضى الحكمة أن يُحَاسَبَ هؤلاء على ما أَكَلُوا، ولهذا لو أنك أَفْضَتَ الخيرَ على عبدك - الرقيق - ثم صرتَ كلما أمرته قال لك بلسان الحال أو لسان المقال: لا سمع ولا طاعة، فهل يَسْتَحِقُّ الإكرام؟ نقول: لا، بل يَسْتَحِقُّ العقاب. فهنا نقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ﴾. الله أكبر! تَمَتَّعْ بالنعم، واشكُرْ لها، وذلك بالقيام بطاعة المنعم.

وقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾. قدَّم المفعول لإفادة الحصر، يعني: إن

كنتم صادقين أنكم لا تعبدون إلا الله فاشكروا النعمة.

❦ وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾. هذه الآية فيها حصرٌ بـ ﴿إِنَّمَا﴾، وقد اختلف في هذا الحصر، هل هو حقيقي أو إضافي؟ فذهب بعض أهل العلم إلى أنه حقيقي، وقال: آية البقرة مدنية ومن آخر ما نزل، والحصر فيها واضح، فقد قال تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ يعني: ما حُرِّمَ سوى هذه: الميتة، والدم، ولحم الخنزير، وما أُهِلَّ به لغير الله. وما عدا ذلك يكون حلالاً، فقليل لهم: والسنة.

قالوا: نعم السنة على العين والرأس، لكن السنة هل وردَ فيها «حَرَمٌ» أو «نَهْيٌ» وإذا ورد فيها: لفظ «نَهْيٌ»، فالنهي قد يكون للكراهة لا للتحريم، أما إذا كانت «حَرَمٌ» فما أيسر القول على بعض الناس أن يَقُولَ: هذا أمرٌ زائدٌ على ما في القرآن فلا نَقْبَلُهُ.

ولكن القولَ الراجحُ أن يُقَالَ: الحصرُ هنا إضافيٌّ؛ لأنَّ هذه الأشياء التي حرَّمها هنا كانت تُؤْكَلُ فمن أجل التأكيد على حرمتها حُصِرَ التحريمُ فيها، فكأنه لم يَحُرِّمْ في الدنيا إلا هذه التي أنتم تَسْتَحِلُّونها، فيكون الحصرُ إضافياً ونَعْمَلُ بما دَلَّتْ عليه السنة من تحريم الحُمُرِ الأهلية وكلِّ ذي نابٍ من السباع، وكلِّ ذي مخلبٍ من الطير.

❦ وقوله: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾. الصواب: أن المراد بالباغي هنا: الطالب؛ يَعْنِي: الطالب للحرام المشهي له.

❦ قوله: «ولا عاد». أي المتعدي الذي يَتَنَاوَلُ ما لا يَحْتَاجُ إليه ولا يَضْطَرُّ إليه فمن اضْطَرَّ، وهو لا يَنْبَغِي الأكلُ المُحَرَّم، ولا يَعْتَدِي فيه فيأكل أكثر، فهذا لا إِثْمَ عليه أما من اضْطَرَّ ثم ابْتَغَى الأكلَ المُحَرَّمَ بأن كان عنده مذكاةٌ لكنها هزيلةٌ، وأخرى ميتةٌ ولكنها سميئةٌ، فقال: أنا مضطَّرٌّ والسميئةُ شحمها كثيرٌ، ولحمها قريٌّ، وترَفٌ، وهذه هزيلةٌ، وقد يكون لحمها سُمًّا فلن أدْبَحَ هذه الهزيلةَ، ما دامت عندي هذه السميئةُ، فسأقطعُ منها، وأكُلُ.

فنقول: هذا الرجل اضْطَرَّ، ولكنه ابتغى الميتة، وهذا حرامٌ؛ لأنَّ الله إنما أباح للمضْطَرِّ بشرط ألا يكون باغياً ولا عادياً.

❦ وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ فِي مَخْصَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمِهِ﴾. ﴿مَخْصَصَةٍ﴾؛ يعني: مجاعة، ﴿مُتَجَانِفٍ﴾: مائل، ﴿لِإِثْمِهِ﴾ يعني: في تناول ما حُرِّمَ عليه، وذكرنا أنَّ هذه الآية

تُفَسِّرُ آيَةَ الْبَقَرَةِ: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَإِغٍ وَلَا عَادٍ﴾. وَأَنَّ مِنْ فُسْرَهَا بِالْبَاغِي عَلَى الْإِمَامِ، وَالْعَادِي بِقَطْعِ الطَّرِيقِ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ.

❖ وَقَوْلُهُ: ﴿تَكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ﴾. أَمَرَنَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ نَأْكُلَ مِمَّا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ. وَقَالَ: ﴿إِنْ كُنْتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ﴾. يَعْنِي: فَاثْمَلُوا لَهَا أَمْرَتُمْ بِهِ، وَمَفْهُومُهُ: أَنَا لَا نَأْكُلُ مِمَّا لَمْ يُذَكَّرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ حَرَامٌ.

❖ ثُمَّ قَالَ: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾. هَذَا اسْتِفْهَامٌ بِمَعْنَى التَّوْبِيخِ؛ لِلرَّدِّ عَلَى مَا كَانُوا يَفْعَلُونَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ تَحْرِيمِ السَّائِبَةِ، وَالْوَصِيلَةِ، وَالْحَامِ، وَالْبَحِيرَةِ، وَيَقُولُونَ: هَذِهِ حَرَامٌ لَا نَأْكُلُ مِنْهَا، فَقَالَ -سَبْحَانَهُ-: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾. ثُمَّ قَالَ: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾. فَصَّلَ يَعْنِي: بَيَّنَّ وَأَوْضَحَ ﴿مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ أَوْ ﴿مَا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ قَرَاءَتَانِ، وَلَكِنْ هَلْ هَذَا خَاصٌّ فِيهِمَا يُؤَكِّلُ لِقَوْلِهِ: ﴿إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ أَوْ هُوَ عَامٌّ؟

الصَّحِيحُ: أَنَّهُ عَامٌّ، فَإِنَّ اللَّهَ فَصَّلَ لَنَا كُلَّ مَا حَرَّمَ، وَبَيَّنَّ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ الْعَظِيمَةِ يَتَبَيَّنُ أَنَّ مَا لَمْ يُحَرِّمْهُ فَهُوَ حَلَالٌ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: لَعَلَّهُ دَاخِلٌ فِي الْإِجْمَالِ. أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، نَقُولُ: لِأَنَّ الْمَحْرَمَاتِ مَفْصَلَةٌ مُبَيَّنَّةٌ، وَمَا عَدَاهَا فَهُوَ حَلَالٌ مِنَ الْأَعْيَانِ، وَالْأَعْمَالِ، وَالْمَنَافِعِ، وَهَذَا فِي غَيْرِ الْعِبَادَاتِ، وَقَدْ نَقُولُ: بَلْ وَفِي الْعِبَادَاتِ أَيْضًا إِذَا أَخْرَجْنَا الْإِسْتِثْنَاءَ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾. لِأَنَّ الْعِبَادَاتِ أَيْضًا قَدْ فَصَّلَ لَنَا مَا حَرَّمَ عَلَيْنَا مِنْهَا، وَهُوَ مَا كَانَ شَرَكًا أَوْ بَدْعَةً، وَالْأَصْلُ فِي الْعِبَادَاتِ الْحَظَرُ، وَالْمَنْعُ حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى الْمَشْرُوعَةِ.

وَلِهَذَا نُنَكِّرُ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ يَتَعَبَّدُ لِلَّهِ بِعَقِيدَةٍ، أَوْ قَوْلٍ، أَوْ عَمَلٍ، حَتَّى يَأْتِيَ لَنَا بِدَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَشْرُوعٌ، وَلَا يَحْتَاجُ أَنْ يُطَالِنَا بِالْأَصْلِ، فَيَقُولُ لَنَا: مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْعِبَادَةُ مُحَرَّمَةٌ؟ لِأَنَّا نَقُولُ لَهُ: الْأَصْلُ فِي الْعِبَادَاتِ هُوَ: التَّحْرِيمُ، وَالْمَنْعُ، كَمَا أَنَّ الَّذِي يُطَالِنَا بِتَحْرِيمِ شَيْءٍ مِنَ الْعَادَاتِ أَوْ الْمَعَامَلَاتِ، نَطَالِبُهُ بِالْأَصْلِ، وَنَقُولُ: الْأَصْلُ الْحِلُّ، فَأَيُّ إِنْسَانٍ يُطَالِبُنَا بِتَجَنُّبِ شَيْءٍ مِنَ الْعَادَاتِ، فَإِنَّا نَقُولُ لَهُ: أَخْضِرِ الدَّلِيلَ عَلَى هَذَا، فَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِدَلِيلٍ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُنَا أَنْ نَتَجَنَّبَ مَا طَالَبَنَا فِيهِ بِالْأَصْلِ.

❖ وَقَوْلُهُ: ﴿إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾. أَي: مَا دَعَتْكُمْ الْضَّرُورَةُ إِلَيْهِ فَإِنَّهُ حَلَالٌ، وَهَذَا مِنْ

رحمة الله ﷺ بعبادته أَنَّ الشَّيْءَ الَّذِي يُضْطَرُّ إِلَيْهِ يَكُونُ حَلَالًا.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يَكُونُ حَلَالًا مَعَ بَقَاءِ خَبْثِهِ، أَوْ إِنْ خَبْثُهُ يَرْتَفِعُ؟

فَالْجَوَابُ: أَنْ يُقَالَ: هُوَ حَلَالٌ مَعَ بَقَاءِ خَبْثِهِ، وَلَا يَرْتَفِعُ الْخَبْثُ؛ لِأَنَّ الْخَبْثَ إِذَا ارْتَفَعَ لَا يَعُودُ، وَلِهَذَا إِذَا زَالَتِ الزُّرُورَةُ عَادَ التَّحْرِيمُ، لَكِنْ لَمَّا كَانَتِ الزُّرُورَةُ دَاعِيَةً إِلَى ذَلِكَ أَبَاحَهُ الشَّارِعُ لَنَا مَعَ قِيَامِ الْوَصْفِ الْمَانِعِ مِنْهُ، وَهُوَ الْخَبْثُ.

قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: وَهَذَا الشَّيْءُ الْخَبِيثُ الَّذِي يُضَرُّ إِذَا تَنَاوَلَهُ الْإِنْسَانُ فِي حَالِ الزُّرُورَةِ، فَإِنَّهُ لِقُوَّةِ الطَّلَبِ وَالشَّهْيَةِ يَنْحَدِرُ بِسُرْعَةٍ، وَلَا يَتَصَرَّرُ بِهِ الْجَسَدُ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ قُوَّةَ تَطَلُّبِهِ، وَشَهْيَةٍ تُخْرِقُهُ حَتَّى يَنْزِلَ بِسُرْعَةٍ، وَلَا يَتَصَرَّرُ بِهِ الْبَدَنُ، وَعَلَى ذَلِكَ مَا يُرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ جِيءَ إِلَيْهِ بِتَمَرٍ فَجَعَلَ يَأْكُلُ مِنْهُ وَكَانَ عِنْدَهُ صُهَيْبُ بْنُ سَنَانٍ الرَّومِيُّ رضي الله عنه فَأَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ وَكَانَ أَرْمَدًا؛ أَيُ: تُؤْلِمُهُ إِحْدَى عَيْنَيْهِ، فَقَالَ لَهُ الرَّسُولُ ﷺ: «أَتَأْكُلُ وَأَنْتَ أَرْمَدٌ؟» قَالَ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمْضَعُهُ مَعَ الْجَانِبِ الْآخِرِ ^(١)، يَعْنِي: أَنَّ الْيَمْنَى إِذَا كَانَتْ تُؤْلِمُهُ فَسَوْفَ يُمَضِّعُ عَلَى الضَّرْسِ الْأَيْسَرِ وَالْعَكْسِ بِالْعَكْسِ، فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ، وَمَكَّنَهُ، مَعَ أَنَّ الْمَعْرُوفَ أَنَّ الْأَرْمَدَ لَا يَأْكُلُ التَّمَرَ؛ لِأَنَّهُ يَتَصَرَّرُ بِهِ.

قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعْلِيْقًا عَلَى هَذَا: لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَتِ النَّفْسُ تَطَلُّبُهُ بِقُوَّةٍ صَارَتْ تَقْبَلُهُ بِسُرْعَةٍ وَتَخْرِقُهُ، فَيَزُولُ ضَرْرُهُ. وَهَذَا مُشَاهِدٌ، حَتَّى فِي الْأَشْيَاءِ الْحَسِيَةِ الظَّاهِرَةِ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَانَ مُشْتَاقًا لِلشَّيْءِ، فَإِنَّهُ يَصْبِرُ عَلَى تَحْمِلِهِ وَلَا يَتَصَرَّرُ بِهِ.

ثُمَّ قَالَ ﷺ: «وَأَنَّ كَثِيرًا لِيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ». إِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لِيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ. سَمَاءُ اللَّهِ تَعَالَى هَوَى؛ لِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِلْحَقِّ ﴿وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَقْوَاءَ هُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَكُوتُ وَالْأَرْضُ﴾ [التَّوْبَةُ: ٧١]. مَعَ أَنَّ هَذِهِ الْأَهْوَاءَ قَدْ يُسَمِّيَهَا أَصْحَابُهَا عَقُولًا فَيَقُولُ: الْعَقْلُ دَلٌّ عَلَى كَذَا، الْعَقْلُ يَمْنَعُ كَذَا، وَلَكِنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ هَوَى ﴿لِيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ أَيُ: بِغَيْرِ عِلْمٍ مِنَ الشَّرْعِ؛ أَيُ: أَنَّ عِنْدَهُمْ فَهُومًا لَكِنَّا مَنَحْرَفَةٌ فَلَيْسَ عِنْدَهُمْ عِلْمٌ، وَكَمَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي الْمُتَكَلِّمِينَ: إِنَّهُمْ أَوْتُوا فَهَوْمًا، وَلَمْ يُؤْتُوا عِلْمًا، وَأَوْتُوا ذِكَاءً، وَلَمْ

يُؤْتُوا زَكَاءَ فَهْمٍ سَبْحَانَ اللَّهِ! عندهم فَهْمٌ وَزَكَاءٌ ولكن ليس عندهم عِلْمٌ بِالْشَّرْعِ، فَتَجِدُ
الوَاحِدَ مِنْهُمْ يَكْتُبُ الصَّفَحَاتِ الْكَثِيرَةَ فَلَا يَذْكُرُ فِيهَا دَلِيلًا وَاحِدًا مِنَ الْكِتَابِ أَوِ السَّنَةِ، وَهَذَا
مَوْجُودٌ فِي كُتُبِ الْمُتَأَخِّرِينَ، فَقَدْ وَجَدْتُ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ الْمَقْرُورَةِ فِي التَّرْبِيَةِ عَلَى بَعْضِ
الْكَلِيَّاتِ كِتَابًا لَيْسَ فِيهِ - إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ - آيَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ أَوْ حَدِيثٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعَ أَنَّهُ -
أُظِنَ - حَوَالِي أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثِمِائَةِ صَفْحَةٍ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ الْعِلْمَ الشَّرْعِيَّ، وَمَعَ ذَلِكَ فَهُوَ
مَكْتُوبٌ عَلَى أَنَّهُ عِنْدَ عِلْمِ اجْتِمَاعٍ شَرْعِيٍّ، فَهُوَ اجْتِمَاعُ مُسْلِمٍ بِغَيْرِ دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ مِنَ الْكِتَابِ
وَالسَّنَةِ، فَكَاتِبُهُ يَنْقُلُ عَنْ فُلَانٍ وَفُلَانٍ وَلَا تَعْرِفُ أَهْمَ مُسْلِمُونَ، أَمْ كِفَارٌ.

فَأَقُولُ: إِنَّ هَؤُلَاءِ يُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ لَا مِنَ الْكِتَابِ وَلَا مِنَ السَّنَةِ، وَهَذِهِ هِيَ
الْمُصِيبَةُ الَّتِي تَحْصُلُ.

❖ ثُمَّ قَالَ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ﴾. هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فَعْلَهُمْ هَذَا عِدْوَانٌ وَاعْتِدَاءٌ
عَلَى شَرِيعَةِ اللَّهِ، وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ.

❖ وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ﴾. هُوَ «ضَمِيرٌ» فَصْلٌ لِلتَّكْثِيرِ.

❖ وَقَوْلُهُ: «أَعْلَمُ». قِيلَ إِنَّهَا بِمَعْنَى عَالَمٌ. وَالصَّحِيحُ بَلَا شَكٍّ أَنَّهَا اسْمٌ تَفْضِيلٌ، وَالَّذِي
يُقَسَّرُهَا «بِعَالَمٍ» تَفْسِيرُهُ قَاصِرٌ جَدًّا، فَهَنَّاكَ فَرْقٌ بَيْنَ عَالَمٍ وَأَعْلَمَ، فَأَنْتَ إِذَا قُلْتَ: فُلَانٌ عَالَمٌ
بِكَذَا. اسْتَفَدْنَا أَنَّهُ عَالَمٌ، لَكِنْ هَلْ يَمْنَعُ أَنْ يُشَارِكَهُ غَيْرُهُ فِي الْعِلْمِ؟

الْجَوَابُ: لَا، وَإِذَا قُلْتَ: فُلَانٌ أَعْلَمُ. فَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَا يُشَارِكُهُ أَحَدٌ فِي هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ، لِأَنَّهُ أَعْلَمُ.
فَهَذَا نَقُولُ: «أَعْلَمُ» اسْمٌ تَفْضِيلٌ عَلَى بَابِهِ، وَلَا يَصِحُّ أَبَدًا أَنْ تُقَسَّرَ «بِعَالَمٍ» لِلْقُصُورِ فِي
الْمَعْنَى بَلْ هُوَ جَنَائَةٌ عَلَى اللَّفْظِ وَجَنَائَةٌ عَلَى الْمَعْنَى فِي الْوَاقِعِ، وَإِنْ كَانَ الَّذِي قَسَّرُوهُ بِهَذَا
لَيْسَ لَهُمْ نِيَّةٌ سَيِّئَةٌ لَكِنْ هَذَا مَا أَذَاهُمْ إِلَيْهِ فَهَمُّهُمْ، وَإِلَّا فَلَا شَكَّ أَنَّهُ جَنَائَةٌ عَلَى اللَّفْظِ حَيْثُ
حَوَّلَ «أَعْلَمُ» اسْمُ التَّفْضِيلِ إِلَى «عَالَمٍ»، وَكَذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ «أَعْلَمُ» مَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَا
يُشَارِكُهُ أَحَدٌ فِي الْأَعْلَمِيَّةِ لَكِنْ لَفْظَ «عَالَمٍ» لَا يَمْنَعُ مِشَارَكَةَ غَيْرِهِ، وَهُمْ يَقُولُونَ: لَوْ أَنَّنَا قُلْنَا:
«أَعْلَمُ» لَزِمَ اشْتِرَاكُ الْمُفْضَلِ وَالْمُفْضَلِ عَلَيْهِ فِي أَصْلِ الصِّفَةِ مَعَ زِيَادَةِ الْمُفْضَلِ.

فَنَقُولُ لَهُمْ: وَهَلْ هَذَا يَضُرُّ؟!

الَّذِي يَضُرُّ هُوَ أَنْ تَأْتِيَ بِوصفٍ لَا يَمْنَعُ الْمِشَارَكَةَ وَهُوَ كَلِمَةُ «عَالَمٍ» أَمَا أَنْ تَأْتِيَ بِاسْمٍ

تفضيل يَمْنَعُ المشاركةَ فلا مانع، بل هذا هو المتعينُ لدلالة القرآن عليه.

ثم قال ﷺ: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ أَوْ فِسْقًا أُوهِلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٥]. هذه الآيةُ يَأْمُرُ اللَّهُ نَبِيَّهَ فيها أَنْ يَقُولَ: لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ. ردًّا على الذين حَرَّمُوا بعض الأشياء التي أحلَّها الله، وسورة الأنعام ذَكَرَ فيها عِدَّةٌ من هذا مثل قولهم: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَفْئِدَةِ خَالِصَةٌ لِرَبِّنَا وَنَحْنُ عَلَى ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام: ١١٣٩]. فالميتةُ حلالٌ للجميع ولكنَّ الحيَّةَ حلالٌ للذكورِ حرامٌ على الإناثِ، فانظر إلى هذا الجهل، والميتةُ لأنها خبيثةٌ تكون حلالًا للجميع، فيقول الله ﷻ: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾ إلا هذه الأشياء: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ﴾ والضميرُ في «إنه» يعودُ على المستثنى؛ يعني: فإنه؛ أي: هذا المطعوم، ولا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: إنه يعودُ على لحم الخنزير؛ لأنَّ التعليلَ للحكمِ المستثنى؛ أي: لا أَجِدُ مُحَرَّمًا إِلَّا هذا؛ لأنه رجسٌ، ومحاورةُ بعض العلماء أو بعض المفسرين والمُعَرِّبين إعادةَ الضميرِ على الخنزيرِ فقط؛ لأنه أقربُ مذكورٍ غفلةً عن الحكمِ الأصلي، إذ إن هذه الجملةَ تعليلٌ للمستثنى، والمستثنى في الآية ثلاثة أشياء؛ يعني: إلا أن يكونَ هذا الشيءُ ميتةً، أو دمًا مسفوحًا، أو لحمَ خنزيرٍ، وإنما استثنى هذا الشيء؛ لأنه رجسٌ، والآيةُ واضحةٌ ولا غبارَ عليها، والتنازعُ الذي حصلَ ويدورُ بين الناسِ في هذا -فيما أرى- لا وجهَ له، ولا حاجةَ إليه، ونحن في استغناء عنه.

وقوله: ﴿أَوْ فِسْقًا﴾. معطوفٌ على ميتة؛ يعني: إلا أن يكونَ فسقًا، أي: خروجًا عن الطاعة.

وقوله: ﴿أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ﴾. هذه الجملةُ بيانيةٌ، ولهذا فُصِّلَتْ وَيُؤَكِّدُ أَنَّهَا مَفْصُولَةٌ الْقَاعِدَةُ الْبَلَاغِيَّةُ: ما كان عطفًا بالواوِ فهو وصلٌ وما لم يكن عطفًا بالواوِ فهو فصلٌ. إذن فالجملةُ مَفْصُولَةٌ لِبَيَانِ مَعْنَى الْفِسْقِ، وهو ما «أهل لغیر الله به».

ثم قال: ﴿فَمَنْ أَضَلُّ مِنْ غَيْرِ بَلَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾؛ يعني: وقد غَفَرَ لَهُ وَرَحِمَهُ، وهذا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوَصْفَ الْمَوْجِبَ لِلتَّحْرِيمِ بَاقٍ لَكِنْ أُحِلَّ لِلضَّرُورَةِ، بِنَاءً عَلَى مَغْفِرَةِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ لَا عَلَى أَنَّ الْخَبْثَ زَالٍ.

ثم قال: «وقال تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمْ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ إِنَّ كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ (٣١) إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أَهَلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾». في الآية الأولى، قال: ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ وهنا يقول: ﴿فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمْ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ إلا أن المعنى واحد. وهناك قال: ﴿وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ إِنَّ كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ وهنا قال: ﴿وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ وهناك قال: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ﴾ وكذلك قال هنا، وهناك قال: ﴿فَمَنْ اضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ وهنا قال: ﴿فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ وبهذا تم الكلام على الآيات، وكلها تدلُّ على جواز أكل المحرمات عند الضرورة، وقد ذكرنا أن الضرورة تتقدَّر بقدرها، وأنه لا يجوز أن يأكل أكثر مما يسدُّ رمقه، وأما الحمل فقلنا إنه يحمل، فإن اضطرَّ أكل، وإن لم يضطرَّ رماه وطرحه.



مكتبة
صالح البخاري

كتاب الأضياعي

٥٥٧٤-٥٥٤٥

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْأَضَاحِي

١ - بَابُ سُنَّةِ الْأَضَحِيَّةِ. وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: هِيَ سُنَّةٌ وَمَعْرُوفٌ.

الأضاحي: جمع أضحية، وهي ما يُذبح في أيام عيد النحر تقرباً إلى الله ﷻ سواء كان في مكة أو في غيرها من البلدان.

وقال بعض العلماء: ما يُذبح بمكة هدي، وما يُذبح غيرها أضحية.

ولكن أكثر العلماء على أنه لا فرق، وأن الأضاحي مشروعة في مكة وفي غيرها.

والأضاحي سنة بإجماع المسلمين، وذبحها أفضل من الصدقة بثمنها، حتى وإن كان الناس في ضرورة وضيق، فإن ذبحها أفضل من الصدقة بثمنها، أخطأ من قال: إذا كان الناس في ضرورة فالأولى ألا تذبح الذبائح، وأن يتصدق بثمنها؛ لأن هذا مخالف لما وقع في عهد النبي ﷺ حيث أصاب الناس مجاعة فأمر النبي ﷺ ألا يدخروا اللحم فوق ثلاث، وأن يتصدقوا به^(١)؛ أي: باللحم.

(١) يشير الشيخ رحمه الله إلى ما أخرجه البخاري (٥٥٦٩)، ومسلم (١٩٧٤) من حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «مَنْ ضَمَحَى مِنْكُمْ فَلَا يُصْبِحَنَّ بَعْدَ ثَلَاثَةٍ فِي بَيْتِهِ مِنْهُ شَيْءٌ». فلما كان العام المقبل قالوا: يا رسول الله نفعل كما فعلنا عام الماضي. قال: «كُلُوا، وَأَطْعِمُوا، وَادْخَرُوا، فَإِنَّ ذَلِكَ الْعَامَ كَانَ بِالنَّاسِ جَهْدٌ فَأَرَدْتُ أَنْ تَعِينُوا فِيهِ».

والذين يقولون: إِنَّ الصَّدَقَةَ بِمَنْهَا أَفْضَلُ رَاعُوا النَّاحِيَةَ الْهَادِيَةَ الْمُحْضَةَ وَلَمْ يَعْلَمُوا مَا فِي أَجْرِ التَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ ﷻ بِذَبْحِ هَذِهِ الْأَضْحَايِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَآؤَهَا وَلَكِنَّ يَنَالُهُ النُّقُورُ مِنْكُمْ﴾ [٣٧:٣٧]. فَنَفْسُ الذَّبْحِ قُرْبَةً عَظِيمَةً، مَقْرُونَةٌ بِالصَّلَاةِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بَغْضُ النَّظَرِ عَنِ اللَّحْمِ.

وَأَخْطَأَ أَيْضًا مَنْ قَالَ: ابْعَثُوا بِقِيَمَةِ ضَحَايَاكُمْ إِلَى الْجِهَادِ فِي أَفْغَانِسْتَانِ، لِأَنَّ الْجِهَادَ لَهُ شَيْءٌ وَلَهُ أَبْوَابٌ وَالْأَضْحَايِ لَهَا أَبْوَابٌ، وَالرَّسُولُ ﷺ أَخْبَرَ أَنَّ أَبْوَابَ الْجَنَّةِ ثَمَانِيَةٌ^(١). مِنْهَا بَابُ الصَّدَقَةِ، وَبَابُ الصِّيَامِ، وَبَابُ الْجِهَادِ، إِلَى آخِرِهِ، فَالْأَضْحَايِ مَشْرُوعَةٌ فِي الْبِلَادِ الَّتِي أَنْتَ فِيهَا وَلَا تُرْسَلُ إِلَى غَيْرِهَا؛ لِأَنَّهُ كَمَا قُلْتُ: الْجِهَادُ لَهُ بَابٌ وَهَذِهِ لَهَا بَابٌ.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ: هَلِ الْأَضْحِيَّةُ وَاجِبَةٌ يَأْتُمُّ الْقَادِرُ بِتَرْكِهَا، أَوْ هِيَ سَنَةٌ مُؤَكَّدَةٌ؟ فَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَجَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَمِنْهُمْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ أَنَّهَا فَرِيضَةٌ وَاجِبَةٌ عَلَى الْقَادِرِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَحْسِرْ ۖ﴾ [٢:٢٠]. وَلِقَوْلِهِ: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنَسَكًا لِّيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ۖ﴾ [٣٤:٣٤]. وَهَذَا يَقْتَضِي الذَّبْحَ وَهُوَ أَمْرٌ.

وَالْقَوْلُ بِالْوُجُوبِ وَأَنَّ الْإِنْسَانَ الْقَادِرُ يَأْتُمُّ بِتَرْكِهَا قَوْلٌ قَوِيٌّ جَدًّا.

ثُمَّ هَلِ الْأَضْحِيَّةُ لِلْحَيِّ أَوْ لِلْمَيِّتِ؟

نَقُولُ: الْأَضْحِيَّةُ لِلْحَيِّ، وَلَمْ يَرِدْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ ضَحَّى عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْأَمْوَاتِ أَبَدًا، وَقَدْ اسْتُشْهِدَ عُمُهُ حَزْرَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ، وَمَاتَتْ زَوْجَتُهُ خَدِيجَةُ، وَزَوْجَتُهُ زَيْنَبُ بِنْتُ خَزِيمَةَ، وَمَاتَ أَوْلَادُهُ، وَمَاتَتْ ابْنَتَانِ لَهُ فِي حَيَاتِهِ، وَلَمْ يُضَحَّ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَبَدًا، وَلَا عَلِمْتُ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ ضَحَّى عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَمْوَاتِهِ أَبَدًا.

وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ الْأَضْحِيَّةَ عَنِ الْمَيِّتِ أَفْضَلُ مِنْهَا عَنِ الْحَيِّ؛ لِأَنَّهُ فِي حَاجَةٍ إِلَى الصَّدَقَةِ فَضْعِيفٌ؛ لِأَنَّ مَجْرَى الْأَضْحِيَّةِ لَيْسَ كَمَجْرَى الصَّدَقَةِ، وَلِهَذَا مَنَعَ بَعْضُ السَّلَفِ وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ، مِنَ الْأَضْحِيَّةِ لِلْمَيِّتِ مُطْلَقًا، وَقَالَ: لَا يُضَحَّى عَنِ الْمَيِّتِ، إِطْلَاقًا. وَلَمْ يَمْنَعْ أَحَدٌ مِنَ الصَّدَقَةِ عَنِ الْمَيِّتِ؛ لِأَنَّ السَّنَةَ وَرَدَتْ بِهَا.

وعلى هذا فنقول: الأضحية سنة في حق الحي عنه وعن أهل بيته؛ لكن إذا جاءنا عامي: واحد العوام، والعوام على وزن هوام، وقد تكون بمعناها وقال: لا بد أن أضحى عن الميت؛ لأنني إذا لم أضح عن الميت أجد في نفسي حرًا. فإننا نرخص له إلا أننا مع ذلك ندله على الأفضل، فنقول: إن أبيت إلا هذا فاجعل الأضحية عنك وعن أهل بيتك الحي والميت، ويشمل الأموات وذلك كما نهى الرسول ﷺ عن الجلوس في الطرقات، فقالوا: يا رسول الله هذه مجالسنا ما لنا منها بُدٌّ. فقال: «فإن أبيتم فأعطوا الطريق حقَّه»^(١). فهذا العامي الذي أتانا يقول: الأضحية هذه عندي من أهم ما يكون فكيف أثرك ميتي ولا أذكره في هذا اليوم الفاضل؟

نقول له: إن أبيت إلا ذلك فاجعل الأضحية لك ولأهل بيتك وهذا يشمل الحي والميت، وفضل الله واسع أما أن تريد أن تضحى عن الميت فقط ولا تضحى عن نفسك وأهلك فهذا قطعاً خلاف السنة، لا شك أنه خلاف السنة.

والأضاحي لها أحكام كثيرة ذكر المؤلف منها شيئاً سيُبين إن شاء الله تعالى.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٥٤٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ زُبَيْدِ الْإِمَامِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ بِهِ فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّيَ، ثُمَّ نَرْجِعَ فَنَنْحَرَ، مَنْ فَعَلَهُ فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا، وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ فَإِنَّمَا هُوَ لَحْمٌ قَدَّمَهُ لِأَهْلِهِ لَيْسَ مِنَ النَّسْلِ فِي شَيْءٍ». فَقَامَ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَارٍ وَقَدْ ذَبَحَ فَقَالَ: إِنَّ عِنْدِي جَذَعَةً فَقَالَ: «اذْبَحْهَا وَلَنْ تَجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ»^(١).

قَالَ مُطَرِّفٌ عَنْ عَامِرٍ، عَنِ الْبَرَاءِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ ذَبَحَ بَعْدَ الصَّلَاةِ تَمَّ نُسْكُهُ وَأَصَابَ سُنَّةَ الْمُسْلِمِينَ».

٥٥٤٦- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(١) أخرجه البخاري (٢٤٦٥)، ومسلم (٢١٢١).

(٢) أخرجه مسلم (١٩٦١).

قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا ذَبَحَ لِنَفْسِهِ، وَمَنْ ذَبَحَ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَقَدْ تَمَّ نُسْكُهُ وَأَصَابَ سُنَّةَ الْمُسْلِمِينَ»^(١).

هذا الحديث الأول فيه عدة فوائد:

الفائدة الأولى: البداءة بالصلاة في يوم النحر قبل الأضحية، وهذا كالتفسير لقوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحَرْ﴾ [البقرة: ٢٠٠]. وقد قال النبي ﷺ: «أبدأ بما بدأ الله به» فيبدأ أولاً: بالصلاة. وفيه أيضاً: الفرق بين لحم الأضاحي ولحم الأكل، فلحم الأضاحي قرينة مقيدة بزمن، وسن، وجنس، وقدر فهذه أربعة أشياء.

فالزمن: يكون من بعد صلاة العيد إلى آخر أيام التشريق.

والجنس: بهيمة الأنعام.

والسن: خمس سنين في الإبل، وستان في البقر، وسنة في المعز، ونصف سنة في الضأن.

والقدر: الواحدة من الغنم لا تجزئ عن أكثر من واحد، والواحدة من الإبل والبقر لا تجزئ عن أكثر من سبعة، فهذه أربعة.

وأما اللحم الذي للأكل فهو غير مقيد بواحد من هذه الأربع، بل يجوز في كل وقت.

وإذا كان كذلك علمنا بأن هناك فرقاً بين ما يُذبح تقرباً إلى الله، وبين ما يُذبح من أجل الانتفاع بلحمه.

وقد سبق لنا أنه لا شيء يتقرب به إلى الله من الذبائح إلا الأضاحي، والهدايا، والعقائق هذا هو.

إذاً: فهناك فرق بين اللحم وبين القرية.

وفيه أيضاً: أن العبادة الموقفة بوقت لا تجزئ قبل وقتها؛ لقوله: «إنا هو لحم قدمه لأهله وليس من النسك في شيء».

وفيه أيضاً: جواز تخصيص بعض أفراد الأمة بحكم؛ لقوله ﷺ لأبي بردة: «لن تجزأ عن أحد بعدك» فقد خصه بهذا الحكم، وهذا ما ذهب إليه كثير من أهل العلم، وقالوا: إن في الشرع تخصيصاً في الأحكام بالشخصيات، وأتوا بمثل هذا، وأتوا بمثل حديث خزيمة بن

ثَابِتٌ رحمته حَيْثُ جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ شَهَادَتَهُ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ، وَاسْتَدَلُّوا أَيْضًا بِخَصَائِصِ الرُّسُولِ ﷺ فَإِنَّهُ مَخْصُوصٌ بِشَخْصِهِ.

فَهَذِهِ ثَلَاثُ أَدْلَةٍ لَهُمْ أَنَّ أَحْكَامَ اللَّهِ ﷻ قَدْ تُخَصَّصُ بِالشَّخْصِ وَذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مِنْ يَشَاءُ. وَلَكِنَّ الْقَوْلَ الرَّاجِحَ هُوَ: أَنَّ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ لَا تُخَصَّصُ بِشَخْصٍ بَعِيْنِهِ بَلْ لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ وَصْفٌ اقْتَضَى تَخْصِيصَهُ بِالْحَكْمِ، فَإِذَا وَجَدَ هَذَا الْوَصْفُ فِي غَيْرِهِ ثَبَتَ لَهُ ذَلِكَ الْحَكْمُ؛ لِأَنَّ أَحْكَامَ اللَّهِ ﷻ مَبْنِيَّةٌ عَلَى مَنَاسِبَاتٍ مَعْنَوِيَّةٍ لَا مَنَاسِبَاتٍ شَخْصِيَّةٍ قَدْ يَكُونُ مُحَلٌّ هَذِهِ الْمَنَاسِبَاتِ الْمَعْنَوِيَّةِ مُحَلًّا قَابِلًا لَا يُشَارِكُهُ فِيهَا أَحَدٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١١٢].

وَلِنَبْدَأُ أَوَّلًا بِخَصَائِصِ النَّبِيِّ ﷺ. فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّهَا خَصَائِصُ شَخْصِيَّةٌ؛ لَقُلْنَا: لَا، بَلْ هِيَ خَصَائِصُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى مَعْنَى، لَكِنْ لَا يُوجَدُ فِي غَيْرِ الرُّسُولِ ﷺ، وَهَذَا الْمَعْنَى هُوَ الرِّسَالَةُ وَخَتَمُ النَّبُوَّةِ بِهِ، وَلِهَذَا أَعْطَاهُ اللَّهُ ﷻ مِنَ الْخَصَائِصِ مَا لَمْ يُعْطِ غَيْرَهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَإِنْ شَارَكَهُ فِي الرِّسَالَةِ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ خَاتَمَ النَّبِيِّينَ خَاصٌّ بِهِ، وَكَوْنُ أُمَمِهِ أَكْثَرُ الْأُمَمِ خَاصٌّ بِهِ، وَكَوْنُ دِينِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ خَاصٌّ بِهِ فَلِهَذَا أُعْطِيَ خَصَائِصًا لَيْسَتْ لِلْأَنْبِيَاءِ قَبْلَهُ.

أَمَّا أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نَبَارٍ فَقَدْ قَالَ الرُّسُولُ ﷺ لَهُ: «لَنْ تُجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ»، وَهَذَا وَاضِحٌ أَنَّهُ تَخْصِيصُ شَخْصٍ، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: «الْبَعْدِيَّةُ» قَدْ تَكُونُ زَمْنِيَّةٌ وَقَدْ تَكُونُ حَالِيَّةٌ. فَلَوْ ضَاقَتْكَ شَخْصٌ مُضَاقَةً وَأَذْلَكَ فَقُلْتَ: وَاللَّهِ مَا بَعْدَ هَذَا الدَّلِّ شَيْءٌ، فَهَذِهِ بَعْدِيَّةٌ حَالِيَّةٌ، فَيَكُونُ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ: «بَعْدَكَ»؛ أَي: بَعْدَ حَالِكَ؛ أَي: أَنَّهَا بَعْدِيَّةٌ حَالِيَّةٌ.

وَعَلَى هَذَا فَلَوْ أَنَّ أَحَدًا صَادَفَ أَنْ يَكُونَ حَالُهُ مِثْلَ حَالِ أَبِي بُرْدَةَ ثَبَتَ الْحَكْمُ فِي حَقِّهِ. فَلَوْ جَاءَنَا شَخْصٌ قَدْ أَعَدَّ أَضْحِيَّةً لَكِنَّهُ أَحَبَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ فَيَذْبَحَهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ لِيَأْكُلَ هُوَ وَأَهْلُهُ، ثُمَّ جَاءَ وَقُلْنَا: هَذَا مَا يُجْزِي، هَذَا لَحْمٌ فَقَالَ: وَاللَّهِ عِنْدِي عَنَاقٌ -عَتْرَةٌ- جَزَعَةٌ مَا تَمَّتِ السَّنُّ، وَلَيْسَ عِنْدِي غَيْرُهَا، فَهَلْ أَضْحَيْتُ بِهَا؟

نَقُولُ: نَعَمْ يُضْحِي بِهَا؛ لِأَنَّ الْوَصْفَ الَّذِي كَانَ فِي أَبِي بُرْدَةَ قَدْ اتَّصَفَ بِهِ هَذَا الرَّجُلُ، وَاللَّهُ ﷻ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ أَبِي بُرْدَةَ وَغَيْرِهِ فِي الْأَحْكَامِ.

وَلِهَذَا فَإِنَّ الْقَوْلَ الصَّحِيحَ هُوَ: مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رحمته، أَمَّا الْمَثَالُ الثَّلَاثُ فَهُوَ خَزِيمَةُ بْنُ ثَابِتٍ، فَخَزِيمَةُ بْنُ ثَابِتٍ رحمته قَدْ جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ شَهَادَتَهُ بِشَهَادَةِ

رجلين، والقصة أن رسول الله ﷺ اشترى فرساً من أعرابي واستبغ له الثمن، فكلّمه الناس في هذا الفرس والأعرابي أعرابي وربما لم يكن يعلم أن هذا هو الرسول ﷺ، فلما أراد أن يسلمه الثمن قال له: زد، فالتأس زادوا عليه. فقال رسول الله ﷺ: قد بعته عليّ فقال: ما بعته عليك، من يشهد لك، فقام خزيمة بن هاشم، وقال: أنا أشهد أن رسول الله ﷺ اشتراه منك بكذا وكذا، وشهادته حق، وهو فيها صادق بار، ويجب علينا نحن هنا في غيّزة ولسنا في المدينة ومع ما بيننا وبين الرسول ﷺ من السنين يجب علينا أن نشهد بأن الرسول ﷺ اشتراه منه بالثمن الذي قاله الرسول ﷺ فقال له الرسول ﷺ: «كيف تشهد وأنت ما رأيت»^(١) فقال: نُصَدِّقُكَ بخبر السماء ولا نُصَدِّقُكَ بخبر الأرض ﷺ سبحانه الله هذا من الفطنة فجعل رسول الله ﷺ شهادته بشهادة رجلين.

وحينئذ قال الناس: هذه خاصة به، وغيره لا تكفي شهادته.

وقال آخرون: بل جعل شهادته بشهادة رجلين في هذه القصة فقط؛ لأنه ما حلف الرسول ﷺ وهو مدّع ولم يأت بشاهد آخر، فالمعنى: أنه جعلها بشهادة رجلين في هذه القضية فقط.

وقال آخرون: بل كل إنسان عرف منه العدالة والصدق فإنه شهادته وحده تجزئ ويحكم بها.

وهذا ما ذهب إليه ابن القيم في «الطرق الحكيمة» وقال: إنه قد حكم بذلك من السلف حكام وولاة أمور؛ أي: بشهادة الواحد المعروف بالصدق والعدالة، وهذا هو القول الراجح عندي.

وقال: إن خزيمة بن هاشم معروف بالصدق والعدالة فليس هذا خاصاً بخزيمة.

وهناك أيضاً قصة أخرى، وهي قصة سالم مولى أبي حذيفة.

وهي: أن أبا حذيفة تبنّى سالمًا وصار بمنزلة الابن له يَدْخُلُ بيته وعلى أهله، ولما أبطل الله التبنّي جاءت امرأة أبي حذيفة إلى النبي ﷺ وشكّت إليه أن هذا الرجل يَدْخُلُ عليهم ولا يَحْتَشِمُونَ منه، فقال ﷺ: «أَرْضِعِيه تَحْرِمِي عليه»^(٢). وكان سالم كبيراً، ومن ثم اختلف العلماء في تخريج هذا:

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٠٧)، والنسائي (٤٦٦١)، وأحمد (٢١٦/٥).

(٢) أخرجه مسلم (١٤٥٣).

فمنهم من قال: إن رضاع الكبير مُحَرَّم كرضاع الصغير.
وهذا هو ذهبُ الظاهرية.

وعلى هذا فلو أَرْضَعَتِ امرأةٌ لها عشرون سنة شيخاً له ثمانون سنة صار ولدًا لها من الرضاع ولكنَّ هذا القولُ ضعيفٌ.
والقولُ الثاني: أنه منسوخٌ.

وهذا أيضًا فيه نظر؛ لأن النسخَ يَحْتَاجُ إلى دليلٍ وإلى تَعَدُّدِ إمكانِ الجمعِ.
والقولُ الثالثُ: أنه خاصٌّ به. وهذا هو الصحيحُ، فهو خاصٌّ بسالمٍ مولَى أبي حذيفة،
ولكن هل هو خاصٌّ به لشخصه أو لوصفه؟

الصحيحُ: أنه لوصفه، وأنه إذا وُجِدَ حالٌ مشابهةٌ لحالِ سالمٍ مولَى أبي حذيفة ثَبَتَ الحكمُ، ولكن لا يُمكنُ أن يُوجَدَ حالٌ تُشَبِّهُ هذه الحالَ؛ لأنَّ التَّبَنِّيَّ قد بَكَلَ وَأَتَصَّحَّ الأَمْرُ، ولا يُمكنُ أن يكونَ هناك اختلاطٌ كاختلاطِ ابنِ التَّبَنِّيِّ في البيتِ، وحيثُ يكونُ هذا المسلكُ واضحًا من حيث انطباقه على القواعدِ الشرعيةِ، وليس فيه إشكالٌ من حيث معارضته للأحاديثِ الأخرى الدالة على أنَّ رضاعَ الكبيرِ غيرُ مؤثِّرٍ، ولهذا لَمَّا قَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «ياكم والدخول على النساءِ» قالوا: يا رسول الله أرايت الحمى؟ قَالَ: «الحمى الموت»^(١). ولو كانَ رضاعُ الكبيرِ مفيدًا على كُلِّ حالٍ لأرشدَ الرَّسُولُ ﷺ إليه بِإِذْنِ اللَّهِ ﷻ؛ لأنَّ أَمْرَهُ سَهْلٌ، ولَقَالَ الحمى تُرْضِعُهُ امرأةٌ أخيه وَيَتَّهِي الإِشْكَالُ، ولكن لما لم يَقُلْ ذلك مع دعاءِ الحاجةِ إليه عَلِمَ أَنَّ رضاعَ الكبيرِ لا يُؤَثِّرُ.

ولنَرْجِعْ الآنَ إلى شرحِ باقي الحديثِ.

قوله: «وَأَصَابَ سَنَةَ الْمُسْلِمِينَ». نتكلَّم الآنَ على باقي الحديثِ، عندما يَشْعُرُ الْإِنْسَانُ بقولِ الرَّسُولِ ﷺ هذا وهو يُضَحِّي بِحِدٍّ في نَفْسِهِ عَزَا وَفَخْرًا أن يكونَ من ضمنِ الذين أَصَابُوا سَنَةَ الْمُسْلِمِينَ من عهدِ نبيِّهم إلى عهدِهِ، وهذه مَنْقِبَةٌ عَظِيمَةٌ.

إذ إنك لو أنفقتَ أضعافَ أضعافِ قيمةِ هذه الأُضحِيَّةِ ما صدَّقَ عليك هذا الوصفُ.

فَتَبَيَّنَ بهذا ما للأُضحِيَّةِ من شأنٍ عَظِيمٍ عندَ اللَّهِ ﷻ.

(١) أخرجه البخاري (٥٢٣٢)، ومسلم (٢١٧٢).

وهل يُؤْخَذُ من قوله: «ذبح» أنه ينبغي مباشرة الإنسان ذبح الأضحية.
 نقول: قد يُؤْخَذُ وقد لا يُؤْخَذُ، لكن لا شك أن مباشرة الإنسان لذبح أضحيته أفضل
 وأتبع للسنة، فالنبي ﷺ ذبح أضحيته بنفسه بل ذبح من هديه ثلاثاً وستين ناقةً وأعطى
 علياً الباقي.

فهذا: دليل على أنه ينبغي للإنسان أن يُباشِر ذبح الأضحية بنفسه.
 وإذا كان المضحّي يَسْتَطِيعُ أَنْ يَذْبَحَ باليمنى فواضح، وإذا كان لا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَذْبَحَ
 باليمنى فإنه يَذْبَحُ باليسرى، لكن عليه أن يُضَجِّعَهَا على الجنبِ الأيمن؛ لأنه يَضَعُ عليه
 ويؤْلِمُ الذبيحة أن يَذْبَحَ باليسرى وهي مُضْطَجِعَةٌ على الجنبِ الأيسر، فليَذْبَحْ وهي
 مُضْطَجِعَةٌ على الجنبِ الأيمن وإن شاء أن يَقْلِبَهَا إلى الجنبِ الأيسر بعد الذبح فلا بأس؛ لأن
 هذا أَرْحُ لها بلا شك.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢ - باب قِسْمَةِ الْإِمَامِ الْأَضَاحِيِّ بَيْنَ النَّاسِ.

٥٥٤٧ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ بَعْجَةَ الْجُهَنِيِّ، عَنْ عُقْبَةَ

بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ أَصْحَابِهِ ضَحَايَا، فَصَارَتْ لِعُقْبَةَ جَذَعَةٌ فَقُلْتُ: يَا
 رَسُولَ اللَّهِ صَارَتْ لِي جَذَعَةٌ. قَالَ: «صَحَّ بِهَا»^(١).

وقوله: «جَذَعَةٌ». حملها أهل العلم على أنها جَذَعَةٌ من الضأن؛ لأن الجَذَعَ من الضأن

يُجْزَى؛ لقول الرسول ﷺ فيما رواه مسلم عن جابر: «لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً إِلَّا أَنْ تُعْسرَ عَلَيْكُمْ
 فَتَذْبَحُوا جَذَعَةً مِنَ الضَّأْنِ»^(٢). قالوا: فالمراد بالجَذَعَةِ هنا جَذَعَةٌ من الضأن؛ لأن الجذعة من
 المعز لا تُجْزَى.

وفي هذا: دليل على قَسْمِ الْإِمَامِ - كما قال المؤلف - أو غيره ممن له نوع ولاية الأضاحي
 على رعيته، ومن ذلك ما لو كان صاحبُ بستانٍ وعنده غنمٌ، وعنده عمالٌ، وقَسَمَ من هذه الغنمِ

(١) أخرجه مسلم (١٩٦١).

(٢) أخرجه مسلم (١٩٦٣).

على عماله لِيُصْحُوا فَإِنَّ هَذَا يَجُوزُ، أَوْ تاجرٌ اشترى غنماً، وقَسَمَها على أقاربه لِيُصْحُوا بها، فَإِنَّ ذلك لا بأسَ به، ولا يُقَالُ: إن هذه الأضحية من غيري، فكيف أَصْحِي بها؟ بل نقول: ضَحَّ بها؛ لأنك قد ملكتها وصارت كسائر أملاكك لك أن تَصْرِفَ فيها كما شئت، فلك أن تُصْحِي بها، أو تَصَدَّقَ بها، أو تُبْقِيها عندك. ولكن لو قَسَمَها عليهم لِيُصْحُوا بها فهل لهم أن يَصْرِفُوها لغير ذلك. الجواب: لا.

فإذا قال قائل: كيف لا، وهم قد ملكوها، والإنسان له التصرف في ماله كيف شاء. قلنا: إنما ملكوها على هذا الشرط اللفظي أو الحالي، فاللفظي: كأن يقول: خُذْ هذه وَضَحَّ بها. وأما الحالي، فمعناه: أن نَعْلَمَ بقرينة الحال أنه إنما وَزَعَهَا عليهم لِيُصْحُوا بها فهو يَقُولُ: أنا وَزَعْتُها لِيُصْحُوا بها فأنال أجر الأضحية؛ لأنني أعنتهم على ذلك ومن أعان متعبداً في عبادته فله مثل أجره.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣ - باب الأضحية للمسافر والنساء.

٥٥٤٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا وَحَاضَتْ بِسَرَفٍ قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَ مَكَّةَ وَهِيَ تَبْكِي فَقَالَ: «مَا لَكَ، أَنْفُسَتِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ قَالَ: «إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، فَأَقْضِي مَا يَقْضِي الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ». فَلَمَّا كُنَّا بِمِنَى أُتِيتُ بِلَحْمٍ بَقَرٍ فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ بِالْبَقَرِ ^(١).

❖ قوله ﷺ: «إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ». الكتابة هنا كونيّة؛ لأنها أَمْرٌ طَبِيعِيٌّ جِبِلِّيٌّ. لا تَقْدِرُ الْمَرْأَةُ أَنْ تَتَخَلَّصَ مِنْهُ وَلَا أَنْ تَأْتِي بِهِ.

❖ وقوله ﷺ: «مَا لَكَ، أَنْفُسَتِ؟». «مالك، أَنْفُسَتِ؟». يُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ الْحَيْضَ يُسَمَّى نَفَاسًا وَهُوَ كَذَلِكَ؛ يَعْنِي: أَنَّهُ قَدْ يُطْلَقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ نَفَاسٌ.

❦ وهنا قال: «فاقضي». بالياء فهل في ذلك إشكال؟

الجواب: لا، ليس فيه إشكال؛ لأنها ياءُ المخاطبة المؤنثة، ولو كان المخاطبُ ذكرًا لقَالَ: اقضِ كقولهِ تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]. لكنَّ المخاطبَ هنا أنثى فلا بدَّ من وجودِ الياءِ، ولهذا قال: في رواية أخرى: «افعلي ما يفْعَلُ الحاجُّ»، ولم يقل: افعل.

وقد استدلَّ البخاريُّ رحمه الله بهذا الحديث على أنَّ الأضحىَّ مشروعةٌ للمسافر، كما هي مشروعةٌ للمقيم؛ لأنَّ رسولَ الله ﷺ في منى مسافرٌ، ونساءه مسافراتٌ، ولكن أبى البحرُ ابنُ تيمية رحمه الله أن يكون المرادُ بالأضحىِّ هنا الأضحىَّة التي تكونُ في القرى، وقال المرادُ بالأضحىِّ هنا الهدى، وأطلق عليها اسمُ الأضحىِّ لأنها ذُبِحَتْ ضحىً، ولا يمكنُ أن تكون الأضحىَّة التي تُذْبَحُ في القرى؛ لأنَّ الرسولَ ﷺ ما ضحى عن نفسه حتى يُضحى عن أزواجه.

ويكون قولُ القائل في هذا الحديث: ضحى رسولُ الله ﷺ من بابِ التَّجَوُّزِ في الإطلاق، كما تجوَّزنا في إطلاقِ النفاسِ على الحيضِ في نفسِ الحديث -والنفاس هو دم الولادة-.

وما قاله شيخُ الإسلام رحمه الله أقربُ إلى الصوابِ في أنَّ ما ذُبِحَ في منى كان هديًا.

لكن لو صادفَ الإنسانُ يومَ عيدِ الأضحى وهو في سفرٍ فهل يُشرعُ له أن يُضحى؟

الجواب: نعم، يُشرعُ له أن يُضحى، ولو كان في سفرٍ؛ لعمومِ الأدلة على مشروعية الأضحىَّة.

فلو فرضَ أن جاءكَ يومُ عيدِ الأضحى وأنت في نزهة بعيدًا عن البلدِ؛ يعني: يُعتَبَرُ

المكانُ الذي أنت فيه مسافةً قصيرٍ فهل تُضحى؟

الجواب: نعم، لك أن تُضحى، فالمسافرُ والمقيمُ سواءٌ في الأضحىَّة؛ لعمومِ الأدلة لا

لخصوصِ هذا الدليل؛ لأنَّ هذا الدليلَ فيه احتمالٌ كما ذكرنا، وإذا وُجدَ الاحتمالُ بطلَ

الاستدلالُ؛ لأنَّ الاستدلالَ لا بدَّ أن يكونَ الدليلُ فيه مُعرَّفًا للمدلولِ ومُعَيَّنًا له، فإن لم يكن

مُعرَّفًا ومُعَيَّنًا له بطلَ أن يكونَ دليلًا له.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

٤ - باب ما يُشْتَهَى مِنَ اللَّحْمِ يَوْمَ النَّحْرِ.

٥٥٤٩ - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ، أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ سَبْرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ

قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ: «مَنْ كَانَ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيُعِدْ». فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ

إِنَّ هَذَا يَوْمٌ يُسْتَهَى فِيهِ اللَّحْمُ - وَذَكَرَ جِيرَانَهُ - وَعِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ، فَرَخَّصَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَلَا أَذْرِي بَلَعْتَ الرُّخْصَةَ مِنْ سِوَاهُ أَمْ لَا؟ ثُمَّ انْكَفَأَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى كَبْشَيْنِ فَذَبَحَهُمَا، وَقَامَ النَّاسُ إِلَى غَنِيمَةٍ فَتَوَزَّعُوا - أَوْ قَالَ: فَتَجَزَّعُوا -^(١).

❖ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ مَا يُسْتَهَى مِنَ اللَّحْمِ». ليس المرادُ بقوله: من اللحم أن «مَنْ» هنا للتبعية، ولكنها لبيان الجنس؛ أي: بَابُ اللَّحْمِ يُسْتَهَى يَوْمَ النَحْرِ، ولهذا قَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشَرَبٍ، وَذَكَرَ اللَّهُ ﷻ».

ثم ذَكَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا الْحَدِيثَ وَهُوَ حَدِيثُ أَبِي بُرْدَةَ ابْنِ دِينَارٍ السَّابِقِ، وَفِيهِ أَنَّهُ أَمَرَ مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيُعِدْ، وَسَبَقَ أَنَّهُ قَالَ: «فَلْيُعِدْ مَكَانَهَا أُخْرَى». وَذَكَرْنَا تَعْلِيلًا عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا ذَبَحَ قَبْلَ وَقْتِ الذَّبْحِ فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَضْمَنَ مَا ذَبَحَهُ بِمِثْلِهِ، لَا بَمَا يُعْزِي فِي الْأُضْحِيَّةِ، فَإِذَا كَانَتْ طَيِّبَةً ذَبَحَ طَيِّبَةً، وَإِذَا كَانَتْ وَسْطًا لَزِمَهُ الْوَسْطُ، وَإِذَا كَانَتْ أَدْنَى لَمْ يَلْزَمْهُ إِلَّا الْأَدْنَى، لَكِنْ إِنْ ذَبَحَ الْأَعْلَى بَدَلَ الْأَدْنَى فَلَا بَأْسَ.

وفيه أيضًا: دَلِيلٌ عَلَى كَرَمِ النَّبِيِّ ﷺ؛ حَيْثُ صَحَّى بِكَبْشَيْنِ، فَقَدْ صَحَّى بِكَبْشَيْنِ أَقْرَبَيْنِ ﷺ أَحَدُهُمَا لَأَلِ مُحَمَّدٍ، وَالثَّانِي لِأُمَةِ مُحَمَّدٍ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ^(٢).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥ - بَابُ مَنْ قَالَ الْأُضْحَى يَوْمَ النَّحْرِ.

٥٥٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ، ثَلَاثُ مَتَوَالِيَّاتٍ ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمُ، وَرَجَبُ مُضَرَ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟». قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ: «أَلَيْسَ ذَا الْحِجَّةِ؟». قُلْنَا: بَلَى. قَالَ: «أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟». قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ الْبَلَدَةُ».

(١) أخرجه مسلم (١٩٦٢).

(٢) أخرجه البخاري (٥٥٥٤)، ومسلم (١٩٦٦).

قُلْنَا: بَلَى. قَالَ: «فَأَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟». قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ: «أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟». قُلْنَا: بَلَى. قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ - قَالَ مُحَمَّدٌ - وَأَحْسِبُهُ قَالَ: وَأَعْرَاضَكُمْ - عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، وَسَتَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ، أَلَا فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي ضَلَالًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ، أَلَا لِيُبْلِغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ فَلَعَلَّ بَعْضٌ مَن يَبْلُغُهُ أَنْ يَكُونَ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ مَن سَمِعَهُ». وَكَانَ مُحَمَّدٌ إِذَا ذَكَرَهُ قَالَ: صَدَقَ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟ أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟ مَرَّتَيْنِ».

❖ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابٌ مِنْ قَالَ: الْأَضْحَى يَوْمَ النَّحْرِ؛ يَعْنِي: بَابٌ دَلِيلٌ مِنْ قَالَ:

الْأَضْحَى يَوْمَ النَّحْرِ.

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال:

فمنهم مَنْ قَالَ: إِنَّ النَّحْرَ يَكُونُ فِي يَوْمِ الْأَضْحَى فَقَطْ، وَلَا يَتَعَدَّاهُ إِلَى غَيْرِهِ.

ومنهم مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يَكُونُ فِي يَوْمِ الْأَضْحَى وَفِي يَوْمَيْنِ بَعْدَهُ.

ومنهم مَنْ قَالَ: يَكُونُ فِي يَوْمِ الْأَضْحَى وَفِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ بَعْدَهُ.

ثم اختلف القائلون بإضافة اليومين، أَوِ الثَّلَاثَةِ إِلَى يَوْمِ الْعِيدِ. هَلْ يُجْزَى الذَّبْحُ فِي اللَّيْلِ أَوْ لَا يُجْزَى؟ عَلَى قَوْلَيْنِ:

وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَقُولُ: يَمْتَدُّ النَّحْرُ إِلَى آخِرِ يَوْمٍ مِنْ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ.

وَأَقْرَبُ الْأَقْوَالِ إِلَى الصَّوَابِ فِي هَذَا: أَنَّهُ يَكُونُ فِي يَوْمِ النَّحْرِ وَثَلَاثَةِ أَيَّامٍ بَعْدَهُ؛ لِقَوْلِ

النَّبِيِّ ﷺ: «أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامٌ أَكَلٍ وَشَرِبٍ وَذِكْرِ لِلَّهِ ﷻ»^(١).

وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «كُلُّ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ذَبْحٌ»^(٢)؛ أَي: اذْبَحُوا فِيهَا، وَلَأنَّ هَذِهِ الْأَيَّامَ

اشْتَرَكْتَ كُلُّهَا فِي أَحْكَامٍ مُتَعَدِّدَةٍ فَمَا الَّذِي يُخْرِجُ الْيَوْمَ الثَّالِثَ عَنْهَا؛ أَنْ يَكُونَ وَقْتًا لِلذَّبْحِ.

فَالصَّوَابُ: أَنَّ أَيَّامَ الذَّبْحِ أَرْبَعَةٌ هِيَ: يَوْمُ الْعِيدِ وَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بَعْدَهُ.

❖ ثُمَّ ذَكَرَ الْمُؤَلَّفُ هَذَا الْحَدِيثَ الْعَظِيمَ وَهُوَ قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ: «إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ

(١) أخرجه مسلم (١١٤١).

(٢) أخرجه ابن حبان (٣٨٥٤)، والبيهقي (٢٣٩/٥)، وقال الحافظ ابن حجر في «التلخيص» (١٤٢/٤):

... وذكر البيهقي الاختلاف في إسناده، وقد تقدّم في الحجّ أصله، وهذه الزيادة ليست بمحفوظة، والمحفوظ: «مِنَى كُلُّهَا مَنْحَرٌ». اهـ.

قلت: وأخرجه أحمد في «المسند» (٨٢/٤) من حديث جبير بن مطعم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

اسْتَدَارَ كَهَيْئَةِ يَوْمٍ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ^(١). الزمان هو: الأيام والليالي.
وقوله: «قد استدار كهَيْئَةِ يَوْمٍ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ». قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ الْمُرَادَ
بِالْهَيْئَةِ هُنَا اسْتَوَاءُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ؛ لِأَنَّ حَجَّ الرَّسُولِ ﷺ كَانَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ.
وَقِيلَ: إِنَّ الْمُرَادَ بِهِ اسْتَدَارَ؛ أَي: صَارَ الْمَحْرَمُ فِي مَكَانِهِ الَّذِي عَيْنَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ، وَهُوَ
بَيْنَ ذِي الْحِجَّةِ وَصَفَرٍ، وَكَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ يُنْسِتُونَ الْمَحْرَمَ إِذَا احتاجوا إِلَى الْقِتَالِ فِيهِ
وَيَجْعَلُونَ الْمَحْرَمَ فِي وَقْتِ صَفَرٍ، وَهَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ
الَّذِينَ كَفَرُوا يُحْلِلُونَهُ عَامًا وَيُحْكِمُونَهُ عَامًا﴾ [البقرة: ٢١٧].

❖ وقوله: «السنة اثنا عشر شهرًا». هذا خبرٌ من الرسول ﷺ الذي لَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى،
وَأَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي
كُتِبَ اللَّهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ [البقرة: ٢١٧].
ولماذا نَعْرِفُ هَذِهِ الْأَشْهُرَ؟

اسْتَمِعْ إِلَى الْفَتْوَى مِنَ اللَّهِ ﷻ، يَقُولُ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى-: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ قُلْ هِيَ
مَوْقِيتٌ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩]. إِذَا: فَالْأَشْهُرُ تَكُونُ بِالْأَهْلَةِ، وَالسَّنَةُ اثْنَى عَشَرَ شَهْرًا
بِالْأَهْلَةِ، مِنْذُ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ؛ لِأَنَّ هَذَا جَعَلَ كَوْنِي لَا يَتَغَيَّرُ.
وَجَعَلَ السَّنَةَ اثْنَى عَشَرَ شَهْرًا بِالْأَهْلَةِ لَيْسَ خَاصًّا بِالْعَرَبِ، بَلْ هُوَ عَامٌّ لِجَمِيعِ النَّاسِ،
قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ هِيَ مَوْقِيتٌ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ بِهَذَا يَتَبَيَّنُ خَطَأُ وَضَلَالُ أَوْلَئِكَ الَّذِي يَجْعَلُونَ
الْأَهْلَةَ مَرْبُوطَةً بِالْأَهْلَةِ اصْطِلَاحِيَّةً وَأَسْمَاءً مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ وَلَا يُدْرِي إِلَى أَيِّ شَيْءٍ
تَعُودُ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ: (نَيْسَانُ، تَشْرِينُ، حَزِيرَانُ، أَيْلُولُ...)، وَمَا أَشْبَهَ، وَكَيْفَ يَعْدِلُ الْمُسْلِمُونَ
عَنِ التَّسْمِيَّاتِ الَّتِي جَاءَتْ عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ ﷺ؟ وَكَيْفَ يَعْدِلُ الْمُسْلِمُونَ عَنِ التَّوْقِيتِ
بِالشَّهْرِ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ ﷻ مِيقَاتًا لِلنَّاسِ إِلَى هَذِهِ الْأَشْهُرِ الَّتِي هِيَ عِبَارَةٌ عَنْ أَشْهُرٍ وَهْمِيَّةٍ مَا
لَهَا قَبُولٌ وَلَا يُدْرَى مِنْ أَيْنَ جَاءَتْ، وَبَعْضُهَا يَصِلُ إِلَى وَاحِدٍ وَثَلَاثِينَ، وَبَعْضُهَا ثَانِيَةٌ
وَعِشْرُونَ، أَي: أَنَّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ هِيَ الْفَرْقُ بَيْنَ الشَّهْرِ وَالشَّهْرِ فَمَنْ جَعَلَ هَذَا الْفَرْقَ؟ وَمَعَ ذَلِكَ
كُلَّهُ نَعْدِلُ أَوْ يَعْدِلُ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ عَنِ التَّوْقِيتِ بِأَفْضَلِ مَنَاسِبَةٍ لِلْمُسْلِمِينَ إِلَى تَوْقِيتِ

بمناسبة قد تكون صحيحة، وقد تكون باطلة، فعدّلوا عن المناسبة الهجرية إلى الميلادية. ولهذا فأنا أرى أنّ العدول عن التوقيت الهجري إلى التوقيت الميلاديّ. حرام، وأنّه عبارة عن إذابة الشخصية الإسلامية في إطار ما يُسمّونه بالعالمية التي ظنوها أكبر مما علّم الله عباده، ومما اختاره زعماء المسلمين للمسلمين من عهد عمر بن الخطاب إلى يومنا هذا.

وهذه المسألة خطيرة، وإني لأعجب مما قاله العُجَيرِيُّ في كتابه: «توقيت إلى سنة ألفين» حيث ذكر أنّ بعض العلماء الفلكيين أنكروا هذه الأشهر الإفرنجية، وقالوا: إنها غير منضبطة، فما هو الدليل على أن تكون مختلفة من شهر إلى شهر؟ لذا فإنه يجب أن نجعلها أشهراً متساوية، إما أن نجعلها اثنا عشر شهراً، أو نجعلها ثلاثة عشر شهراً، ولما عرّضوا هذه الفكرة - كما يقول العُجَيرِيُّ - قامت الكنيسة بحسب الديانة وقالت: هذا لا يُمكن؛ لأنّ تغيير التاريخ خطرٌ يتغيّر به الدين، ولا يُمكن أن تُغيّر هذه الأشهر أبداً فمتّع رجال الكنيسة من تغيير أو من تحويل هذه الأشهر إلى أشهر أضبط منها - انظر - وهم نصارى منعوّا وعارّضوا، ومع ذلك نجد المسلمين قد صاروا أذناً لغيرهم في هذا التوقيت، وأنصهروا في نار الباطل، حتى صاروا لا يعرفون إلا هذه الأشهر الإفرنجية، ولقد كان أحد المدرسين معنا وأنا أدرّس في المعهد العلميّ يقول: والله ما علّمت بالأشهر العربية التي هي: المحرم وربيع.. إلى آخره إلّا حين جئت إلى السعودية.

ولقد صدّق لاني أنا الآن لا أعرف الأشهر الإفرنجية؛ لأنها ليست معروفة عندنا، فهو أيضاً لما كانت عندهم غير معروفة وهو من بلاد عربية!! صار مدرّساً ولا يعرفها.

فهل يليق بنا ونحن مسلمون أن ننس أشهراً وضّعها خالقنا لنا، وأن ننسى مناسبة ابتدأت منها هذه الأشهر وهي: أعظم - أو من أعظم - المناسبات الإسلامية، وهي: هجرة المصطفى - صلوات الله وسلامه عليه -، من أجل أن نكون أذناً لغيرنا والله إن هذا لمؤسف ومحزن، وقد أعذّر بعض البلاد الإسلامية التي استولّى عليها الكفار مدة من الزمن قد أعذّرها. وقت احتلال الكفار لها، لكنني لا أعذّرها وقد ارتفع عنها كابوس الاستعمار، وأرى أن تنخلع من لباس الاستعمار كلّ المنافي للباس التقوى الذي سارت عليه الأمة الإسلامية.

ثم إن تغيير التوقيت ليس بالأمر الهين فإنه يُفسد على الناس معاملاتهم وأجالهم فلو وُلِدَ شخص مثلاً في سنة ألف وثلاثمائة وخمسين، ثم غيّر التاريخ فبدلاً من أن يكون إذا بلغ إلى ألف

وأربعمئة وثلاثين له من العمر ثمانون سنة سوف يكون له من العمر أقل من ثمانين سنة. وإذا كان هناك بيت مؤجر لمدة مائة سنة تبدأ من سنة ألف وثلاثمائة وخمسين فسوف تنتهي المدة سنة ألف وأربعمئة وخمسين، لكن إذا عدنا إلى الميلادي فإنها سوف تنتهي بعد ذلك. لهذا يُعتبر انتقال المسلمين من التاريخ الإسلامي الهجري العربي الإلهي إلى هذا التاريخ الوهمي الباطل يُعتبر تَهْقِيرًا لا تقدماً، ويُعتبر تبعية لا استقلالية، مع أن المسلم يجب أن يستقل بشخصه، وأن يكون أمة، وأن يأخذ بما جاء في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ولو خالفه أهل الأرض، وأن يعلم أنه إذا حمل هذه الراية بصدق فستكون الغلبة له ولو اجتمع عليه من باقطارها.

وإن كثيراً من البسطاء في عقولهم، الضعفاء في أديانهم يظنون أن الأمم الكافرة اليوم على قوة لا يفهرها أي قوة، وما مثل هؤلاء إلا كمثل عاد حين استكبروا في الأرض وقالوا: ﴿وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً﴾ [الشع: ١٥]. قال الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ [الشع: ١٥]. وتأمل لماذا قال: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَهُمْ﴾، ولم يقل: أن الله أقوى منهم؟ وذلك ليبين أن هذا مخلوق والخالق أشد قوة من المخلوق وأنت كائن بعد العدم وستكون عدماً بعد الكون.

ونقول هؤلاء: يجب ألا يبعد عنكم ما حدث قبل شهر في دولة تُعتبر دولة عظمى من ارتجاف الأرض بهم حتى دمرت مائة وعشرين ما بين قرية ومدينة، وأتلفت آلاف من البشر، وأتلفت الآلاف من الأموال، والمواشي، والمعدات، وأفسدت الطرق في لحظة واحدة، وذلك بدون إقامة طائرات، أو محركات، أو صواريخ بل بدون شيء وفي لحظة واحدة، قال تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾ [البقرة: ٥٠]. لحظة واحدة دُمرت على هؤلاء بلادهم من هذه القوة العظيمة، الأمر الذي اضطر زعيم تلك الدولة إلى أن يقطع زيارته الرسمية ليسلي شعبه بوجوده بينهم، ثم لم يقر له قرار حتى ذهب بنفسه ليقف على مكان الحادث.

ثم مع هذا قالوا في التعليق على هذه الحادثة: إنها ظواهر طبيعية ونسوا الخالق الذي دبرها حتى دمرها، وتبين أن هذه الأمة القوية ضعيفة أو متكاسلة، حتى إن الفرق التي جاءت للإنقاذ رجعت المهقرى؛ لأنها ما رأت تجاوباً أو تعاوناً، فأين القوة؟!

أقول: أننا لم نكن أذناباً وكان المسلمون أمةً مستقلةً ترفع راية الإسلام حقاً، وتطبّقه في نفسها قبل أن تدعو غيرها إليه، ما استطاع أحد أن يقابلها أبداً.

بل إني أقول: إن زعماء الدول العظمى الكافرة يقولون - بلسان الحال -: لو أن الأمة الإسلامية طبقت الإسلام حقاً لملكنا ما تحت أقدامنا.

لأن أعظم سلطان كان في عهد الرسالة هو سلطان هرقل وكيسرى، وهرقل لما قال له أبو سفيان ما قال من صفات الرسول ﷺ وأتباعه، قال: لئن كان ما تقول حقاً فسيملك ما تحت قدمي هاتين. والسلطان في ذلك الوقت كسلطان رؤساء الدول الكبرى في هذا الوقت.

وأنا أقول: لو أن المسلمين استقلوا بأنفسهم استقلالاً إسلامياً لملكوا ما تحت أقدام رؤساء الكفر اليوم بأمر الله، ولكن الله عليم حكيم فلو شاء الله ما صار الأمر الذي نحن فيه الآن، فالواجب علينا أن نتماسك، وأن يقوم أهل العلم بدعوة الشعوب عموماً والحكام إن استطاعوا خصوصاً إلى نبي التبعية، وإلى الاستقلال الذاتي بديننا، ومعالم ديننا، وبكل ما تمليه علينا المروءة الإسلامية، التي تتمثل بتلك الشخصية الفذة.

أما أن ننظر إلى ما عليه هذه الأمم ويهروننا فتنبهر فلنأهت وراءهم في التقاط ما يخلّفونه من مساوئ الأخلاق، فهذا ما يليق بنا أبداً، بل الذي يجب في حقنا أن نكون نحن الذين في الأمام، لا أقول في الأمام ببضائعنا؛ لأننا إلى الآن ما خطونا في هذا الطريق خطوة واحدة، بل نكون في الأمام في أخلاقنا، وفي ديننا وذلك بالتمسك به والتعصب له لا لأنه ديننا ولكن لأنه دين رب العالمين.

ومن العجب أن بعض الناس ينفر من كلمة «التعصب الديني» مع أننا ما تعصّبنا بل هم الذين تخلّفوا عما نتعصب له نحن، فإن هذا الدين هو دين الله ربنا وربهم، فيجب عليهم أيضاً أن يتمسكوا به، فنحن تعصبنا له لنقوته؛ لأنه دين الله وهم الذين تخلّفوا عنه، أما إذا لو جئنا بشيء صنعناه بأيدينا كأن نقول: خبزنا لنا وخبزهم لهم. فهذا شيء آخر، أما شيء شرعه ربنا وربهم فيجب عليهم أن يتعصبوا له كما نتعصب له نحن، وإلا فنحن نفخر أننا نتعصب لديننا؛ لأننا نؤمن - ونسأل الله أن يثبتنا على هذا الإيمان ويزيدنا منه - لأنه دين الله، وأنه لا دين للبشرية سواه، فلماذا لا نتخذ من أنفسنا شخصية قوية ترى أن الناس كلهم وراءها، ولا حرج علينا إذا نحن افتخرنا حتى نرى الناس وراءنا وهم متخلّفون عن الإسلام.

ولو أننا طبقنا الإسلام بحذافيره حقيقة ما سبقتنا هؤلاء، ولا حتى في الصناعة، لكن الكل يعرف ما جرى للإسلام في العصور الوسطى من الفتن الفكرية، والفتن الاجتماعية التي أودت إلى أن يتأخر المسلمون هذا التأخر، ويتمزقوا هذا التمزق، ثم صار هؤلاء الكفرة يدخلون عليهم من كل جانب ويؤغزوهم.

فأنا أقول: إن التوقيت الحقيقي هو توقيت الخالق الذي وضعه لخلقهِ، وهو الأشهر الهلالية: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ وإلى أن تقوم الساعة، قال سبحانه: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴿٣٨﴾ وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ [سورة الروم: ٣٨-٣٩]. إلى يوم القيامة لا يتغير الشهر، إما تسع وعشرون يومًا أو ثلاثون، وليس هناك أشهر غير هذه أبدًا لجميع الناس، هذا هو الواجب علينا نحن المسلمين، فإن شئنا خاطبنا أنفسنا باسم الإسلام، وقلنا: هذا تاريخ الإسلام وإن شئنا خاطبنا أنفسنا باسم العرب وإن كنت أكره ذلك فهذا توقيت العرب؛ لأن أعرب العرب هم الذين كانوا في عهد الرسول وهم خلاصة العرب وقد اصطلحوا في عهد الخليفة الراشد عمر أن يجعلوا هذا التوقيت هو توقيت المسلمين، وإن خاطبنا أنفسنا باسم العالمية فالتوقيت العالمي يجب أن يكون هو التوقيت الذي وضعه الله لعباده كما قال سبحانه: ﴿قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ﴾ لمن؟ ﴿لِلنَّاسِ﴾ عمومًا، وليست للمسلمين فقط، ولا للعرب فقط، ﴿لِلنَّاسِ وَالْحَيَجِ﴾.

على كل حال: هذه المسألة ليست أهم من مسائل العقيدة، لكنها تخلخل الإسلام؛ لأن الإنسان يشعر بأنه يتبع قوة أقوى منه، وإذا شعر الإنسان هذا الشعور فسوف يضعف ويذل، لكن يجب أن نعلم أنه حق علينا أن نرجع الرجوع الحقيقي إلى الإمام؛ وذلك بالنظر فيما كان عليه الرسول وأصحابه وما كانوا يعملون، وكيف كانت عقيدتهم، وكيف كانت معاملاتهم، ونسير على ذلك، والنصر بإذن الله لنا، لأن الله يقول: ﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [سورة البقرة: ٤٠]. فليس النصر أن ندهن، وأن نسكت، وأن نخضع، وإنما النصر أن نعتز بديننا، وألا نهضم أحدًا حقّه؛ لأن ديننا يأمر بالوفاء بالعقود وبالوفاء بالعهود، ويجب أن نشعر أنفسنا بأننا قوة فذة وكل الناس لنا تبع رخصوا بذلك أو كرهوا؛ لأنهم إن تمرّدوا عن التبعية للإسلام فهم متمرّدون، وإلا فالمفروض أن يكونوا مسلمين ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [سورة آل عمران: ١٩].

وفي هذا الحديث يَقُولُ ﷺ: «مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ، ثَلَاثٌ مُتَوَالِيَاتٌ: ذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ، وَالْمُحَرَّمُ». قَوْلُهُ: «ذُو الْقَعْدَةِ» بِالْفَتْحِ، وَقَوْلُهُ: «ذُو الْحِجَّةِ» بِالْكَسْرِ هَذَا هُوَ الْأَفْصَحُ، وَيَجُوزُ: «ذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ». وَلَكِنْ الْأَفْصَحُ الْعَكْسُ.

وقَوْلُهُ: «مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ». حَرَّمَ اللَّهُ هَذِهِ الْأَشْهُرَ؛ لِأَنَّهَا وَقْتُ مَوْسَمِ الْحَجِّ يَفْدُ النَّاسُ فِيهَا إِلَى مَكَّةَ شَهْرًا، وَيَرْجِعُونَ شَهْرًا، فَلِهَذَا جُعِلَتْ هَذِهِ الْأَشْهُرُ حَرَمًا؛ أَي: يَحْرُمُ فِيهَا الْقِتَالُ، فَيَأْتِي الْإِنْسَانُ مِنْ أَقْصَى الْجَزِيرَةِ وَيَرْجِعُ إِلَى أَقْصَاهَا وَلَا يَتَعَرَّضُ لَهُ أَحَدٌ.

وقَوْلُهُ: «وَرَجَبٌ مُضَرٌّ». وَكَانَ هُنَاكَ رَجَبًا آخَرَ غَيْرَ رَجَبِ مُضَرَ وَلَيْسَ فِي هَذَا الْمَكَانِ. وقَوْلُهُ: «الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ» أَي: بَيْنَ جُمَادَى الْآخِرَةِ وَشَعْبَانَ شَهْرٍ رَجَبٍ، وَهُوَ شَهْرٌ مُحَرَّمٌ كَذِي الْقَعْدَةِ وَذِي الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمِ.

وَهَلِ الْقِتَالُ فِي هَذِهِ الْأَشْهُرِ الْحَرَمِ نُسَخَ أَوْ هُوَ بَاقٍ؟

الصَّحِيحُ: أَنَّهُ بَاقٍ إِلَّا إِذَا اعْتَدَى عَلَيْنَا فِيهِ أَحَدٌ فَإِنَّا نَعْتَدِي عَلَيْهِ كَمَا اعْتَدَى عَلَيْنَا.

وقَوْلُهُ ﷺ: «أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟». يَسْأَلُهُمْ وَهُوَ يَعْلَمُ تَنْبِيْهَا وَتَقْرِيرًا لِمَا سَيُلْقَى عَلَيْهِمْ. وقَوْلُهُمْ: «اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ». فِيهِ إِشْكَالٌ وَهُوَ: اقْتِرَانُ عِلْمِ الرَّسُولِ بِعِلْمِ اللَّهِ بِوَاوٍ تَقْتَضِي الْمَسَاوَاةَ وَهَذَا فِيهِ إِشْكَالٌ، وَلَكِنَّ الْجَوَابَ عَنْهُ أَنْ يُقَالَ: إِذَا كَانَ الْأَمْرُ مِنَ الْأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ فَلَا بَأْسَ أَنْ تَقُولَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. وَذَلِكَ لِأَنَّ مَا عِنْدَ الرَّسُولِ ﷺ مِنَ الشَّرْعِ فَهُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمِنْ شَرْعِهِ، فَالْعِلْمُ الَّذِي عِنْدَ الرَّسُولِ هُوَ عِلْمٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ﴾ [التَّوْبَةُ: ٥٩]. وَلَمْ يَقُلْ: وَرَسُولُهُ.

وَفِي الْإِيتَاءِ قَالَ: ﴿سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ﴾. لِأَنَّ هَذَا الْإِيتَاءَ إِيتَاءٌ شَرْعِيٌّ، وَإِيتَاءُ النَّبِيِّ ﷺ الشَّرْعِيُّ مِنْ إِيتَاءِ اللَّهِ، فَهَذَا الْإِيتَاءُ فِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَ الرَّسُولُ ﷺ مُسْتَقْلَلًا بِهِ، بَلْ هُوَ مِنْ إِيتَاءِ اللَّهِ.

أَمَّا إِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَوْنِيًّا فَالرَّسُولُ ﷺ رَسُولٌ شَرْعِيٌّ، وَلَيْسَ رَسُولٌ كَوْنِيٌّ وَقَدِيرٌ، وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ كَوْنِيًّا فَإِنَّهُ يُؤْتَى بِالْعَطْفِ أَي: «ثُمَّ»، وَلِهَذَا لَمَّا قَالَ الرَّجُلُ لِلرَّسُولِ ﷺ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ. قَالَ: «أَجْعَلَنِي لِلَّهِ نَدًّا، قُلْ مَا شَاءَ اللَّهُ وَحْدَهُ» ^(١) هَذَا هُوَ الْفَرْقُ.

وفي سكوت الرسول ﷺ حسنُ تعليم؛ لأنَّ الإنسانَ إذا كان يَتَكَلَّمُ ثم سَكَتَ فسوف يَتَأَثَّرُ الْمُخَاطَبُونَ وَيَتَشَوَّقُونَ، فَإِنَّهُمْ سَيَقُولُونَ: مَا الَّذِي أَوْقَفَهُ؟ فَإِذَا تَكَلَّمَ جَاءَ الْكَلَامُ لِنَفْسٍ قَدْ أَشْرَأَتْ لَهُ وَاسْتَعَدَّتْ لِقَبُولِهِ، وَلِهَذَا سَكَتَ ﷺ ثُمَّ أَخْبَرَهُمْ.

❖ وَقَوْلُهُ ﷺ: «أَلَيْسَ ذَا الْحِجَّةِ؟». الِاسْتِفْهَامُ هُنَا لِلتَّقْرِيرِ، وَيُجَابُ عَلَيْهِ بِ«بلى». تَقْرِيرًا لَهُ.

❖ وَقَوْلُهُ ﷺ: «أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟» هُوَ يَعْلَمُ ﷺ أَيُّ بَلَدٍ هَذَا، وَهُمْ يَعْلَمُونَ أَيْضًا، لَكِنْ لَمَّا سَكَتَ ظَنُّوا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ.

❖ قَوْلُهُ: «أَلَيْسَ الْبَلَدُ». «أَل» هُنَا لِلْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ، وَ«لَيْسَ» لِلِاسْتِغْرَاقِ وَ«لَا» لِلْجِنْسِ؛ يَعْنِي: الْبَلَدُ الْمَعْرُوفَةُ الْمَعْهُودَةُ بَيْنَكُمْ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ أَنْ أَعْبُدَ رَبِّي هَذِهِ الْبَلَدَ الَّذِي حَرَّمَهَا وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ﴾ [التَّوْبَةُ: ٩١].

وَانْظُرْ إِلَى هَذَا الْإِحْتِرَازِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، فَإِنَّهُ لَمَّا قَالَ ﴿رَبِّي هَذِهِ الْبَلَدَ﴾ فَقَدْ يَتَوَهَّمُ الْوَاهِمُ أَنَّ رَبوبيته خاصةٌ بهذه البلدة لذلك قَالَ: ﴿وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ﴾ ﷻ.

❖ وَقَوْلُهُ: «فَأَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟». قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ.. فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَّنَا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ فَقَالَ: «أَلَيْسَ يَوْمُ النَّحْرِ؟» هَذَا هُوَ وَجْهُ الشَّاهِدِ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ، وَظَاهِرُهُ أَنَّ مَا سِوَاهُ لَيْسَ يَوْمُ النَّحْرِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «أَلَيْسَ يَوْمُ النَّحْرِ؟» وَلَمْ يَقُلْ: أَلَيْسَ يَوْمُ نَحْرٍ، بَلْ قَالَ: «أَلَيْسَ يَوْمُ النَّحْرِ؟». يَعْنِي: وَمَا سِوَاهُ فَلَا نَحْرَ فِيهِ، وَهَذَا هُوَ وَجْهُ مِنْ قَالَ: إِنَّ النَّحْرَ يَخْتَصُّ بِهَذَا الْيَوْمِ. وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ وَمَا سِوَاهُ عَامٌّ لَهُ وَلِلْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ بَعْدَهُ لَمَّا أَشْرَفْنَا إِلَيْهِ آنَفًا، وَيَكُونُ تَخْصِيصُ هَذَا الْيَوْمِ يَوْمِ النَّحْرِ لِأَنَّهُ مُبْتَدَأُ الْأَيَّامِ وَلِأَنَّ النَّحْرَ فِيهِ أَفْضَلُ مِمَّا بَعْدَهُ، وَلِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يُنْحَرُ يَكُونُ فِي هَذَا الْيَوْمِ.

❖ ثُمَّ قَالَ: «فَإِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ - قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَخْسَبُهُ قَالَ: وَأَعْرَاضُكُمْ - عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحَرَمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا». وَفِي أَحَادِيثَ أُخْرَى: «فِي بَلَدِكُمْ هَذَا». فَذَكَرَ ﷺ: الدِّمَاءَ وَالْأَمْوَالَ، وَالْأَعْرَاضَ، فَالدِّمَاءُ تَشْمَلُ النَّفْسَ فَمَا دُونَهَا، وَالْأَمْوَالَ تَشْمَلُ الْأَعْيَانَ وَالْأَعْيَانُ وَالْأَعْيَانُ وَالْمَنَافِعَ، وَالْأَعْرَاضُ تَشْمَلُ كُلَّ مَا يَخْدِشُ الْعِرْضَ وَيُنْقِصُ الْمَرْءَ وَيُسْقِطُ مِنْ قِيَمَتِهِ.

❖ وَقَوْلُهُ: «حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحَرَمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا». هَذِهِ ثَلَاثُ حُرُمَاتٍ كُلُّ وَاحِدَةٍ تُؤَكِّدُ الْأُخْرَى زَمَانٌ فِي زَمَانٍ، إِذَا حَرَمَةُ يَوْمِ النَّحْرِ مَكْرُورَةٌ مَرَّتَيْنِ، الْمَرَّةُ الْأُولَى؛ لِأَنَّهُ فِي شَهْرِ حَرَامٍ، وَالْمَرَّةُ الثَّانِيَةُ لِأَنَّهُ هُوَ نَفْسُهُ يَوْمٌ حَرَامٌ، أَضِيفَ إِلَى ذَلِكَ

المكان، فتكون ثلاث حرمة، فتأكد حرمة الأموال والدماء والأعراض كتأكد الحرمة في هذا اليوم الذي اجتمعت فيه ثلاث حرمة.

وفي أحاديث أخر: «حَتَّى تَلْقُوا رَبَّكُمْ» مما يدل على أنه لا يمكن نسخ تحريم الأموال وبهذا تبطل دعوى من ادعى وفي وقت من الأوقات أن الاشتراكية التي فيها اعتداء على أموال الناس من دين الله، فإنها ليست من دين الله، لأن دين الله هو تحريم الأموال إلى قيام الساعة والخبر ليس فيه نسخ إطلاقاً.

ثم قال ﷺ: «وَسَتَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ». الغرض من هذه الجملة التبشير والإنذار فإن فيها بشارة لمن عمل صالحاً أن عمله لن يضيع، وفيها إنذار لمن عمل سيئاً أن عمله لن يضيع وسيستل عنه.

وقوله: «سَتَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ» كقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الْإِنْسُنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُتْلَقِيهِ﴾ [الشعراء: ٦٠]. الله أكبر سيف كل واحد منا بين يدي الله فيسأله عن عمله وعن عمره، وعن ماله، فتصوّر هذه الوقفة العظيمة، وماذا يكون جوابك؟

وهذه الحقيقة يجب أن نتصورها مؤمنين بها مستيقنينها ليس عندنا فيها شك، فإنك ستقف بين يدي الله وستلأقيه بما عملت، ولهذا قال: «فيسألكم عن أعمالكم».

وقوله: «أَلَا فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي ضُلَالًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ». وفي لفظ آخر: «كُفَّارًا». ولكن المراد هو: الضلال الذي خصلة من خصال الكفر، وفي هذا التحذير والإنذار من أن المسلمين إذا وقّعوا في ذلك فهم في ضلال وكفر لكنه غير مخرج عن الملة. وهذا الذي حذر منه الرسول ﷺ لم يمض عليه ثلاثون سنة إلا وقد وقع، فقد ضرب المسلمون بعضهم رقاب بعض، وبعد ذلك كُسِرَ الباب وزالت الهيأة وصار المسلمون يذيق بعضهم بأس بعض.

قوله: «أَلَا لِيُبْلِغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ». «ألا» للاستفتاح، و«اللام» لام الأمر ولهذا جَزَمَتِ الفعل، لكن كُسِرَ لمنع الالتقاء الساكنين.

وقوله: «الشَّاهِدُ»؛ أي: الشاهد خطبته.

وقوله: «الغائب»؛ أي: الغائب عنها حتى في عهد الرسول ﷺ، فالذين شهدوا لا شك أنهم قد بلغوا، لكن لا يلزم من ذلك أنه قد بلغ كل واحد؛ لأن هذا التبليغ فرض كفاية

بل بلغه من يكفي، أما إذا لم يوجد إلا شاهد واحد صار البلاغ فرض عين عليه.

ولكن من بعد تلك الخطبة كيف نسميه شاهداً؟

نقول: لا نسميه شاهداً، ولكن نسميه مُبَلِّغاً، ومبَلِّغاً، فنسميه مبَلِّغاً؛ لأنه بلغه الشاهد، ومبَلِّغاً لأنه يجب أن يُبَلِّغَ كما قال الرسول ﷺ: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً»^(١).

وقوله: «فَلَعَلَّ بَعْضٌ مِنْ يَبْلُغُهُ أَنْ يَكُونَ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ مِنْ سَمِعَهُ». اللهم صلي وسلم عليه!! انظر إلى هذا الاحتراز: «فَلَعَلَّ بَعْضٌ مِنْ يَبْلُغُهُ أَنْ يَكُونَ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ مِنْ سَمِعَهُ». ولم يقل: فلعل كل من يبلِّغه، بل قال: «بَعْضٌ» لأن من يبلِّغه قد لا يكون أَوْعَى ممن سَمِعَهُ، لكن بعض هؤلاء قد يكون أَوْعَى من بعض هؤلاء، وهذا هو الواقع.

وقوله: «أَوْعَى»: يعني: أحفظ وأفهم، وأعلم.

وقوله: «أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ، أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ». في رواية: «قالوا: نعم». ونحن نشهد أيضاً أنه قد بلغ ﷺ البلاغ المبين، وأنه لم يدع مجالاً يُبَلِّغُ فيه إلا بَلَّغَ عموماً أو خصوصاً، فقد كان يُبَلِّغُ إذا دعت الحاجة إلى التبليغ بلسان الحال أو بلسان المقال. وهذا الحديث العظيم فيه فوائد عظيمة في الحقيقة، لكننا لسنا بصدد تعدادها الآن، فالمقصود هو ذكر الشاهد وهو قوله: «أليس يوم النحر؟».

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦ - باب الْأَضْحَى وَالنَّحْرِ بِالمُصَلَّى.

٥٥٥١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدِّمِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَنْحَرُ فِي الْمَنْحَرِ. قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: يَعْنِي: مَنْحَرَ النَّبِيِّ ﷺ.

٥٥٥٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ فَرْقِدٍ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَذْبَحُ وَيَنْحَرُ بِالمُصَلَّى.

هذا فيه: دليل على أنه ينبغي للإمام أن يذبح في المُصَلَّى، لكن لا في مكان الصلاة؟ لأن مكان الصلاة مسجد، ولا يجوز أن يُلَوَّثَ بالدم النجس، ولكن بالقرب منه، فكان النبي ﷺ

يُخْرِجُ بِأُصْحِيَّتِهِ إِلَى الْخَارِجِ، وَيَذُبُّهَا هُنَاكَ لِفَائِدَتَيْنِ:
الْفَائِدَةُ الْأُولَى: إِعْلَانُ هَذَا الشَّعِيرَةِ.

الثَّانِيَّةُ: سَهُولَةُ تَفْرِيقِهَا عَلَى الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ الَّذِينَ يَسْتَحِقُّونَهَا.
وَلَوْ أَنَّ النَّاسَ فَعَلُوا ذَلِكَ لَكَانَ حَسَنًا، وَلَكِنِّي مِنْذُ عَرَفْتُ ذَلِكَ مَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنَ الْعُلَمَاءِ
يَفْعَلُ هَذَا، وَلَا سَمِعْتُ أَحَدًا مِنْ قَرِيبٍ يَفْعَلُ هَذَا.
الْمُهْمُ: أَنَّ السُّنَّةَ لِلْإِمَامِ أَنْ تَكُونَ أُصْحِيَّتُهُ فِي الْمُصَلَّى.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧- بَابُ أُصْحِيَّةِ النَّبِيِّ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَقْرَنَيْنِ. وَيُذَكَّرُ سَمِينَيْنِ.
وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ بْنَ سَهْلٍ قَالَ: «كُنَّا نُسَمِّنُ الْأُصْحِيَّةَ بِالْمَدِينَةِ
وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ يُسَمِّنُونَ».

٥٥٥٣- حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ
أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُضْحِي بِكَبْشَيْنِ وَأَنَا أُضْحِي بِكَبْشَيْنِ^(١).
[الْحَدِيثُ ٥٥٥٣ - أَطْرَافُهُ فِي: ٥٥٥٤، ٥٥٥٨، ٥٥٦٤، ٥٥٦٥، ٧٣٩٩].

٥٥٥٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ
أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْكَفَأَ إِلَى كَبْشَيْنِ أَقْرَنَيْنِ أَمْلَحَيْنِ فَذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ^(٢).
تَابِعَهُ وَهَيْبٌ عَنْ أَيُّوبَ. وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ وَحَاتِمُ بْنُ وَرْدَانَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ،
عَنْ أَنَسٍ.

٥٥٥٥- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ ابْنِ
عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُ غَنَمًا يَقْسِمُهَا عَلَى صَحَابَتِهِ صَحَابًا، فَبَقِيَ عَتُودٌ فَذَكَرَهُ
لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «ضَحَّ بِهِ أَنْتَ»^(٣).

هَذَا فِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُسَمِّنَ أُصْحِيَّتَهُ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلْيَتَخَيَّرِ السَّمِينَةَ،

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٩٦٦).

(٢) انْظُرِ التَّعْلِيقَ السَّابِقَ.

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٩٦٥).

وَكُلُّهَا كَانَ أَطْيَبُ فَهُوَ أَفْضَلُ، وَكُلُّ هَذَا دَاخِلٌ فِي آيَةِ وَاحِدَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَنْ نَأْتِيَكَ بِالْآيَةِ تَنْفِقُوا مِمَّا نَحْبُوكَ﴾ [التَّوْبَةُ: ٩٢].

وَفِي الْحَدِيثِ - أَيْضًا -: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يَذْبَحَ أَضْحِيَّتَهُ بِيَدِهِ، وَلَكِنْ بِشَرَطٍ أَنْ يَكُونَ يُحَسِّنُ الذَّبْحَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ يُحَسِّنُ الذَّبْحَ فَلْيُوكِلْ، قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَإِذَا وَكَّلَ فَيَنْبَغِي أَنْ يَشْهَدَهَا بِنَفْسِهِ لِيَطْمَئِنَّ أَكْثَرُ.

أَمَّا كَوْنُهَا كَبِشِينَ فَهَذَا مَقْصُودٌ - لَا شَكَّ -؛ لِأَنَّ الْكِبَاشَ هِيَ الْخِرَافُ الْكِبَارُ. وَأَمَّا كَوْنُهَا «أَقْرَنُ» فَقَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنْ كَوْنُهُ أَقْرَنَ دَلِيلٌ عَلَى قُوَّتِهِ وَسَلَامَةِ جِسْمِهِ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ مَقْصُودًا.

وَأَيْضًا: الْأَقْرَنُ فِي الْغَالِبِ يَكُونُ أَقْوَى وَيَدَافِعُ عَنْ نَفْسِهِ، فَهَذِهِ - أَيْضًا - صِفَةٌ تَمِيزُهُ عَنْ غَيْرِهِ.

وَأَمَّا «أَمْلَحِينَ» فَفِي نَفْسِي مِنْهَا شَيْءٌ، هَلْ هِيَ مَقْصُودَةٌ أَمْ وَقَعَتْ اتِّفَاقًا؟ فَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَقُولُ: هِيَ مَقْصُودَةٌ، وَأَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ أَمْلَحٍ. وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: لَا، لَيْسَتْ مَقْصُودَةٌ. وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا إِذَا حَصَلَ فَهُوَ أَوْلَى، فَنَحْنُ مَا نَقُولُ: أَنَّ الْأَمْلَحَ وَغَيْرَهُ سَوَاءٌ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨ - بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَبِي بُرْدَةَ: ضَحَّ بِالْجَذَعِ مِنَ الْمَعَزِ وَلَنْ تَجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ. ٥٥٥٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ضَحَّى خَالٌ لِي يُقَالُ لَهُ أَبُو بُرْدَةَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «شَاتَكَ شَاةٌ لَحْمٍ». فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ عِنْدِي دَاجِنًا جَذَعَةً مِنَ الْمَعَزِ؟ قَالَ: «اذْبَحْهَا وَلَنْ تَصْلُحَ لَغَيْرِكَ». ثُمَّ قَالَ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا يَذْبَحُ لِنَفْسِهِ، وَمَنْ ذَبَحَ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَقَدْ تَمَّ نُسْكُهُ وَأَصَابَ سُنَّةَ الْمُسْلِمِينَ»^(١).

تَابِعُهُ عُبَيْدَةُ، عَنْ الشَّعْبِيِّ وَإِبْرَاهِيمَ. وَتَابِعُهُ وَكِيعٌ، عَنْ حُرَيْثٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ.

وَقَالَ عَاصِمٌ وَدَاوُدُ عَنِ الشَّعْبِيِّ: عِنْدِي عَنَاقُ لَبْنٍ.
وَقَالَ زُبَيْدٌ وَفِرَاسٌ، عَنِ الشَّعْبِيِّ: عِنْدِي جَذَعَةٌ.
وَقَالَ أَبُو الْأَحْوَصِ: حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ: عَنَاقُ جَذَعَةٌ.
وَقَالَ ابْنُ عَوْنٍ: عَنَاقُ جَذَعُ عَنَاقُ لَبْنٍ.

٥٥٥٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي جَحِيفَةَ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: ذَبَحَ أَبُو بُرْدَةَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَبْدِلْهَا». قَالَ: لَيْسَ عِنْدِي إِلَّا جَذَعَةٌ. قَالَ شُعْبَةُ: وَأَخْبِسُهُ قَالَ: هِيَ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ. قَالَ: «اجْعَلْهَا مَكَانَهَا وَلَنْ تَجْزِي عَنِ أَحَدٍ بَعْدَكَ»^(١).

وَقَالَ حَاتِمُ بْنُ وَرْدَانَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عَنَاقُ جَذَعَةٌ».

هذا سبق الكلام عليه، ولكن فيه فائدة نضيفها لما سبق، وهي أن الشروط لا يُعذر فيها بالجهل، ولهذا لم يُعذر أبو بردة بجهله وذبح أضحيته قبل الصلاة، ولكن يسقط الإثم بترك الشرط، وهذه فائدة.

فلو أن رجلاً ذبح أضحية قبل الصلاة نقول: لا تجزئ، لكن يائمه أم لا؟
الجواب: إن كان عالمًا يائمه، وإن كان غير عالم لا يائمه، وإثمُه إن كان عالمًا، لأنه إذا قَدِمَ العبادة قبل وقتها عالمًا بأنها خارج الوقت، فهذا نوعٌ استهزاء بالله ﷻ، فيكون حرامًا، وإما إذا كان جاهلاً فلا إثم عليه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩- بَابُ مَنْ ذَبَحَ الْأَصْحَابِيَّ بِيَدِهِ.

٥٥٥٨- حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: ضَحَّى النَّبِيُّ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ فَرَأَيْتُهُ وَاضِعًا قَدَمَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا يُسَمِّي وَيُكَبِّرُ، فَذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ^(١).

(١) أخرجه مسلم (١٩٦١).

(٢) سبق تخريجه.

يُسَمِّي فيقول: «بسم الله»، وَيُكَبِّرُ فيقول: «الله أكبر».

قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْمَقَامِ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُنَاسِبٍ، فَإِنْ الْمَقَامَ هُنَا مَقَامُ عِبَادَةٍ، وَأَيْضًا لَمْ يَرِذْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّيُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْمَقَامِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠ - بَابُ مَنْ ذَبَحَ ضَحِيَّةً غَيْرَهُ.

وَأَعَانَ رَجُلٌ ابْنَ عُمَرَ فِي بَدَنَتِهِ. وَأَمَرَ أَبُو مُوسَى بَنَاتِهِ أَنْ يُضَحِّجْنَ بِأَيْدِيهِنَّ. ٥٥٥٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَرَفٍ وَأَنَا أَبْكِي، فَقَالَ: «مَا لَكَ؟ أَنْفَسْتَ؟». قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «هَذَا أَمْرُ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، أَقْضِي مَا يَقْضِي الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ». وَضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِسَائِهِ بِالْبَقَرِ^(١).

ذَبَحَ الْإِنْسَانُ أَضْحِيَّةً غَيْرَهُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِتَوَكُّلٍ مِنْهُ، أَوْ بِخَطَأٍ مِنْهُ، أَوْ بَعْدُ. فَإِنْ كَانَ بِتَوَكُّلٍ مِنْهُ فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ وَكَّلَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَنْ يَذْبَحَ مَا بَقِيَ مِنَ الْهَدْيِ، حَيْثُ ذَبَحَ النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثًا وَسِتِينَ بَيْدَهُ، وَأَعْطَى عَلِيًّا فَنَحَرَ الْبَاقِي. وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ بِخَطَأٍ مِثْلَ أَنْ يَذْبَحَ الْإِنْسَانُ أَضْحِيَّةً غَيْرَهُ خَطَأً، وَذَلِكَ بَطْنُهُ أَنَّهَا أَضْحِيَّةٌ، فَهِيَ لَا إِثْمَ عَلَيْهِ، وَتَكُونُ الْأَضْحِيَّةُ لِصَاحِبِهَا، لَا لِهَذَا الَّذِي بَاشَرَ الذَّبْحَ. وَالثَّلَاثُ: أَنْ يَتَعَمَّدَ، فَهِيَ لَا تُجْزَى عَنْ صَاحِبِهَا؛ لِأَنَّ هَذَا أَخَذَهَا بِنِيَّةِ التَّمْلِكِ، وَلَا تُجْزَى عَنْ الذَّابِحِ؛ لِأَنَّهَا مُحَرَّمَةٌ وَلَا تَكُونُ قَرْبَةً، وَيَضْمُنُهَا لِصَاحِبِهَا بِمِثْلِهَا، حَتَّى يُضَحِّيَ بِهَا صَاحِبُهَا. وَإِمَّا مَنْ ضَحَّى عَنْ غَيْرِهِ بِصِفَةِ الْوِلَايَةِ، فَهَذَا لَا إِشْكَالَ فِيهِ، فَقَدْ ضَحَّى النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، وَضَحَّى عَنْ نِسَائِهِ بِالْبَقَرِ، وَلَكِنْ بِطَرِيقَةِ الْوِلَايَةِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١- بَابُ الذَّبْحِ بَعْدَ الصَّلَاةِ.

٥٥٦٠- حَدَّثَنَا حَبَّاجُ بْنُ الْمُنْهَالِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ، عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ فَقَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ بِهِ مِنْ يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّيَ، ثُمَّ نَرْجِعَ فَنَنْحَرَ، فَمَنْ فَعَلَ هَذَا فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا، وَمَنْ نَحَرَ فَإِنَّا هُوَ لَحْمٌ يُقَدَّمُ لِأَهْلِهِ لَيْسَ مِنَ النَّسْكِ فِي شَيْءٍ». فَقَالَ أَبُو بُرْدَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أَصَلِّيَ وَعِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ. فَقَالَ: «اجْعَلْهَا مَكَانَهَا وَلَنْ تَجْزِيَ - أَوْ تُوفِيَ - عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ»^(١).

١٢- بَابُ مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَعَادَ.

٥٥٦١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيُعِدْ». فَقَالَ رَجُلٌ: هَذَا يَوْمٌ يُسْتَهَي فِيهِ اللَّحْمُ - وَذَكَرَ هَنَةً مِنْ جِرَانِهِ فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ عَذَرَهُ - وَعِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ شَاتَيْنِ. فَرَخَّصَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَا أَدْرِي بَلَّغَتْ الرُّخْصَةُ أَمْ لَا؟ ثُمَّ انْكَفَأَ إِلَى كَبْشَيْنِ - يَعْنِي: فَذَبَحَهُمَا - ثُمَّ انْكَفَأَ النَّاسُ إِلَى غَنِيمَةٍ فَذَبَحُوهَا^(٢).

٥٥٦٢- حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ قَيْسٍ، سَمِعْتُ جُنْدَبَ بْنَ سُفْيَانَ الْبَجَلِيَّ قَالَ: شَهِدْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ فَقَالَ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيُعِدْ مَكَانَهَا أُخْرَى، وَمَنْ لَمْ يَذْبَحْ فَلْيَذْبَحْ»^(٣).

٥٥٦٣- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ فِرَاسٍ، عَنْ عَامِرٍ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ: «مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا فَلَا يَذْبَحْ حَتَّى يَنْصَرِفَ». فَقَامَ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَارٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَعَلْتُ. فَقَالَ: «هُوَ شَيْءٌ عَجَلْتَهُ». قَالَ: فَإِنَّ عِنْدِي جَذَعَةً هِيَ خَيْرٌ مِنْ مُسْنَتَيْنِ، أَذْبَحُهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، ثُمَّ لَا تَجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ». قَالَ عَامِرٌ: هِيَ خَيْرٌ نَسِيكَتِيهِ^(٤).

(١) أخرجه مسلم (١٩٦١).

(٢) أخرجه مسلم (١٩٦١) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه مسلم (١٩٦٠).

(٤) سبق تخريجه.

١٣- باب وَضْعُ الْقَدَمِ عَلَى صَفْحِ الذَّبِيحَةِ.

٥٥٦٤- حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، حَدَّثَنَا أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُضْحِي بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ وَيَضَعُ رِجْلَهُ عَلَى صَفْحَتَيْهَا وَيَذْبَحُهُمَا بِيَدِهِ ^(١).

١٤- باب التَّكْبِيرِ عِنْدَ الذَّبْحِ.

٥٥٦٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: ضَحَّى النَّبِيُّ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ وَسَمَّى وَكَبَّرَ وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صَفَاحِهِمَا ^(١).

١٥- باب إِذَا بَعَثَ بِهَدِيَّةٍ لِيُذْبَحَ لَمْ يَحْرُمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

٥٥٦٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ أَنَّهُ أَتَى عَائِشَةَ فَقَالَ لَهَا: يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ رَجُلًا يَبْعَثُ بِالْهَدْيِ إِلَى الْكَعْبَةِ وَيَجْلِسُ فِي الْمِصْرِ فَيُوصِي أَنْ تُقْلَدَ بَدَنَتُهُ، فَلَا يَزَالُ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمَ مُحْرِمًا حَتَّى يَحِلَّ النَّاسُ. قَالَ: فَسَمِعْتُ تَصِفُفَهَا مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ، فَقَالَتْ: لَقَدْ كُنْتُ أَفْتَلُ قَلَانَدَ هَذِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَبْعَثُ هَدِيَّةً إِلَى الْكَعْبَةِ فَمَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ مِمَّا حَلَّ لِلرَّجَالِ مِنْ أَهْلِهِ حَتَّى يَرْجِعَ النَّاسُ ^(١).

وهذا الباب كما رأيت فيه: أنه إذا بعث الإنسان هدية إلى مكة لا يحرم عليه شيء مما يحرم على المحلِّين، فلا يحرم عليه الطَّيْبُ، ولا اللَّبَاسُ، ولا تَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ، ولا غير ذلك، بدليل حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أن رسول الله ﷺ كان يبعث بهدية إلى مكة ولا يحرم عليه شيء مما أحلَّه الله له.

وذلك بخلاف الأضحية، وكان المصنَّف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إمَّا أنه يشير بهذا إلى الفرق بين الأضحية والهدي، أو أنه لا يرى أنه يحرم عليه إذا أراد أن يضحي شيء.

وأما بالنسبة للأضحية، إذا أراد الإنسان أن يضحي ودخل العشر فإنه يحرم عليه أن يأخذ من شعره أو ظفره أو بشره شيئاً، والمراد بالبشر؛ أي: الجلد، فبعض الناس يكون في رجليه شقوق، وتجده ينقشها بظفره دائماً، فنقول: إذا كنت تريد أن تضحي، ودخل العشر فلا تفعل.

وهل من ذلك ما لو كان غير مختون فأراد أن يختن؟

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه مسلم (١٣٢١).

مثله: لو أن إنساناً عنده ثلاث عشرة سنة وهو غير مختون، إمّا لكونه أسلم حديثاً أو لأي سبب، وأسلم قبل العيد بيوم واحد وأراد أن يُضَحِّيَ فنقول له: لا يجوز أن تختن؛ لأن الختان سنة، واجتناب الأخذ من البشر واجب، فاصبر حتى تضحي.

والحرام في هذا الباب على المُضَحِّي لا المُضَحَّى عنه، أما المُضَحَّى عنه مثل أهل البيت لا بأس أن يفعلوا هذه الأمور؛ لأن الرسول ﷺ يقول: «إذا دخل العشر وأراد أحدكم أن يُضَحِّيَ»، ولم يقل: «أو يُضَحَّى عنه»، وإنما عبارة «أو يُضَحَّى عنه» من قول الفقهاء - رحمهم الله تعالى - لأن الرسول ﷺ كان يُضَحِّي عن أهل بيته، ولم يُنقل عنه أن كان يأمرهم باجتناب هذه الأمور.

فإذا قال قائل: ما الحكمة في النهي عن ذلك؟

فالجواب: الحكمة أن النبي ﷺ نهى عنه، ودليل ذلك أن عائشة رضي الله عنها سُئِلَتْ ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة قالت: كان يُصينا ذلك فتؤمر بقضاء الصوم، ولا تؤمر بقضاء الصلاة^(١).

فإن أبيت إلا أن تعرف شيئاً تقتنع به، فمنهم من يقول: إن الحكمة في ذلك أن الأضحية فداء، وينبغي للإنسان أن يقي شعره وظفره حتى تكون فدية لجميع بدنه المتصل والمنفصل.

ومن العلماء من يقول - وهو الأصح -: الحكمة في ذلك أن التعبد لله تعالى بالشيء فعلاً وتركاً لا يكون إلا عن طريق الشرع، ومن تعبد لله تعالى بشيء أثيب عليه، فمن حكمة الله تعالى ورحمته بعباده أن هؤلاء المُضَحِّين لما فاتهم الإحرام بالنسك - والإحرام بالنسك كما تعرفون يتجنب فيه الإنسان ما يتجنب من المخاطر - جعل الله لهؤلاء شيئاً يتجنبونه؛ ليُشبهوا أصحاب النسك من بعض الوجوه، كما شابهوا أهل النسك بذبح الأضاحي، والآخرين يذبحون الهدى، شابهوهم بالامتناع عن بعض ما يكون فيه الترفه، فصار ذلك من حكمة الله، ألا يُحرم أهل البلاد الذين لم يُقدَّر لهم الحج شيء من أعمال الحج، وهذا التعليل هو أقرب شيء عندي، وهو تعليل مقبول.

أَمَّا مَنْ بَعَثَ بِالْهَدْيِ فَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ، فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ شَعْرِهِ وَظْفَرِهِ وَبَشَرِهِ، وَيَتَطَيَّبَ وَيَعْمَلَ كُلَّ شَيْءٍ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ يُرِيدُ أَنْ يُصَحِّيَّ وَدَخَلَ الْعَشْرَ، وَقَالَ أَوْكُلُ مَنْ يَذْبَحُ عَنِّي لِأَسْلَمَ مِنَ الْامْتِنَاعِ عَنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، فَهَلْ يَنْفَعُهُ ذَلِكَ؟

فَالْجَوَابُ: لَا يَنْفَعُهُ أَبَدًا؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ يَتَعَلَّقُ بِالْمُصَحِّيِّ نَفْسِهِ، وَمَا هَذَا إِلَّا وَكَيْلُ كَالْجَزَارِ، وَكَثِيرٌ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي يُرَدُّنَ أَنْ يُصَحِّحْنَ وَيُحْبِبْنَ أَنْ يَمْتَشِطْنَ، يُوَكَّلْنَ، وَيَزُومْنَ أَنَّهُنَّ إِذَا وَكَّلْنَ سَقَطَ الْحُكْمُ فِي حَقِّهِنَّ، وَهَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ يَتَعَلَّقُ بِالْمُوَكَّلِ سَوَاءً وَكَّلَ أَوْ لَمْ يُوَكَّلْ.

وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ: لَوْ كَانَتِ الْأَصْحَابُ الَّتِي عِنْدِي وَصَايَا لَأَمَوَاتٍ وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أُصَحِّيَّ بِهَا. هَلْ يَحْرُمُ عَلَيَّ أَخْذُ الشَّعْرِ وَالظَّفَرِ وَالْبَشَرِ؟

فَالْجَوَابُ: لَا، لِأَنِّي أَنْفَذْتُهَا بِالْوَكَاةِ عَنْ غَيْرِي وَلَيْسَ لِي مِنْ أَجْرِهَا إِلَّا التَّنْفِيزُ فَقَطْ، وَهَذَا وَاضِحٌ.

أَمَّا إِذَا قَالَ قَائِلٌ: مَا دَامَ الْإِنْسَانُ يَتَجَنَّبُ فِي الْعَشْرِ أَخْذَ الشَّعْرِ وَالظَّفَرِ وَالْبَشَرِ، فَأَنَا لَا أُرِيدُ أَنْ أُصَحِّيَّ لِأَنِّي لَا أَسْتَطِيعُ اجْتِنَابَ خَلْقِ لِحْيَتِي.

نَقُولُ: هَذَا تَرَكَ طَاعَةً لِأَجْلِ مَعْصِيَةٍ، فَإِنْ كَانَتِ الْأُضْحِيَّةُ وَاجِبَةً فَقَدْ وَقَعَ فِي مُنْكَرَيْنِ: الْمُنْكَرُ الْأَوَّلُ: تَرْكُ الْوَاجِبِ.

وَالْمُنْكَرُ الثَّانِي: فِعْلُ الْمُحَرَّمَ. فَانْظُرْ كَيْفَ يَلْعَبُ الشَّيْطَانُ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ، وَهَذَا أَمْرٌ وَاقِعٌ، لَا أَقُولُهُ فَرْضًا، فَهُوَ وَاقِعٌ، وَبَعْضُ النَّاسِ يَدْعُ التَّضَحِّيَّةَ؛ لِأَنَّهَُا تَمْنَعُهُ عَنْ خَلْقِ لِحْيَتِهِ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ-

فَلَوْ أَنَّ الْإِنْسَانَ فَعَلَ هَذَا الْمُحَرَّمَ؛ يَعْنِي: أَخَذَ مِنْ شَعْرِهِ وَمِنْ ظَفَرِهِ وَمِنْ بَشَرَتِهِ فَهَلْ نَقُولُ: لَا تُصَحِّيَّ، أَوْ نَقُولُ: تَبَّ إِلَى اللَّهِ وَصَحَّ؟

فَالْجَوَابُ: الثَّانِي؛ لِأَنَّ هَذِهِ مَعْصِيَةٌ، وَلَا تَمْنَعُ الطَّاعَةَ، فَالرَّسُولُ ﷺ لَمْ يَقُلْ: وَمَنْ أَخَذَ فَلَا يُصَحِّحْ. بَلْ قَالَ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يُصَحِّيَّ فَلَا يَأْخُذْ»^(١). وَهَنَّاكَ فَرْقٌ بَيْنَ الْعِبَارَتَيْنِ، لَوْ قَالَ: وَمَنْ أَخَذَ فَلَا يُصَحِّحْ؛ قُلْنَا: لَا تَصَحِّحْ، لَكِنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يُصَحِّيَّ فَلَا يَأْخُذْ» فَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ^(٢).

(١) أخرجه مسلم (١٩٧٧).

(٢) قرأ الطالب على الشيخ رحمه الله في هذا الموطن الحديث رقم (١٦٩٧) من «صحيح البخاري»، ولعل هذا خطأ في النسخة المقررة، فرأينا أن الأولى حذفه هنا، والله أعلم.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦- بَابُ مَا يُؤْكَلُ مِنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ وَمَا يُتَزَوَّدُ مِنْهَا.

٥٥٦٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ عَمْرُو: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ

عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا نَتَزَوَّدُ لُحُومَ الْأَضَاحِيِّ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ. وَقَالَ غَيْرُ مَرَّةٍ: «لُحُومُ الْهَدْيِ»^(١).

المراد بالأضاحي هنا: الهدي، ولهذا أحياناً يقول: لحوم الهدي، ولا يمكن أن يراد به الأضحية التي هي الأضحية؛ لأن النبي ﷺ لم يضح في سفر أبداً، بل كان وقت عيد الأضحي في السنوات التي قبل حجة الوداع كان في المدينة، وكان يضحى عشر سنوات في المدينة ﷺ، فحينئذ يكون الأضاحي هنا المراد بها الهدايا، وهذا مما يؤيد ما سبق من حديث عائشة؛ أن النبي ﷺ ضحى عن نسائه بالقرى؛ يعني: أهدى عنهن.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٥٦٨- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ أَنَّ ابْنَ

خَبَّابٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ يُحَدِّثُ أَنَّهُ كَانَ غَائِبًا فَقَدِمَ فَقَدِمَ إِلَيْهِ لَحْمٌ، قَالُوا: هَذَا مِنْ لَحْمِ ضَحَايَانَا. فَقَالَ: أَخْرُوهُ لَا أَذُوقُهُ. قَالَ: ثُمَّ قُمْتُ فَخَرَجْتُ حَتَّى آتَيْتُ أَخِي أَبَا قَتَادَةَ -وَكَانَ أَخَاهُ لِأُمِّهِ وَكَانَ بَذْرِيًّا- فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ حَدَّثَ بَعْدَكَ أَمْرٌ.

٥٥٦٩- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: قَالَ

النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ ضَحَّى مِنْكُمْ فَلَا يُضِيحَنَّ بَعْدَ ثَلَاثَةٍ وَبَقِيَ فِي بَيْتِهِ مِنْهُ شَيْءٌ». فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الْمُقْبِلُ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ نَفْعَلُ كَمَا فَعَلْنَا الْعَامَ الْهَاضِي؟ قَالَ: «كُلُّوا وَأَطْعِمُوا وَادْخَرُوا، فَإِنَّ ذَلِكَ الْعَامَ كَانَ بِالنَّاسِ جَهْدٌ فَأَرَدْتُ أَنْ تُعِينُوا فِيهَا»^(٢).

٥٥٧٠- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ،

عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: الضَّحِيَّةُ كُنَّا نُمْلَحُ مِنْهُ فَتَقَدَّمُ بِهِ إِلَيَّ

(١) أخرجه مسلم (١٩٧٢).

(٢) أخرجه مسلم (١٩٧٤).

النَّبِيُّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ، فَقَالَ: «لَا تَأْكُلُوا إِلَّا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ». وَلَيْسَتْ بِعَزِيمَةٍ وَلَكِنْ أَرَادَ أَنْ يُطْعِمَ مِنْهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

٥٥٧١- حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عُبَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ أَنَّهُ شَهِدَ الْعِيدَ يَوْمَ الْأَضْحَى مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَصَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ نَهَاكُمْ عَنْ صِيَامِ هَذَيْنِ الْعِيدَيْنِ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَيَوْمُ فِطْرِكُمْ مِنْ صِيَامِكُمْ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَيَوْمُ تَأْكُلُونَ مِنْ نُسُكِكُمْ^(٢).

٥٥٧٢- قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: ثُمَّ شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ فَكَانَ ذَلِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَصَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ ثُمَّ خَطَبَ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ هَذَا يَوْمٌ قَدْ اجْتَمَعَ لَكُمْ فِيهِ عِيدَانِ فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْتَظِرَ الْجُمُعَةَ مِنْ أَهْلِ الْعَوَالِي فَلْيَنْتَظِرْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَرْجِعَ فَقَدْ أَذْنْتُ لَهُ.

٥٥٧٣- قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: ثُمَّ شَهِدْتُهُ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فَصَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَاكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا لُحُومَ نُسُكِكُمْ فَوْقَ ثَلَاثٍ. وَعَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ... نَحْوَهُ^(٣).

هؤلاء الخلفاء كل واحد منهم أتى بمِزْيَةٍ:

عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أتى بمِزْيَةٍ، وهي النهي عن صيام هذين اليومين: عيد الأضحى، وعيد الفطر.
عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أتى بمِزْيَةٍ، وهي أن من حَضَرَ صلاة العيد مع الإمام وصادَفَ ذلك يوم الجمعة، فله ألا يُصلي الجمعة مع الإمام.

ولكن: هل هذا خاصٌّ بمن يشقُّ عليه؟ كما هو ظاهر الأثر، فإنه رَخَّصَ لأهل الْعَوَالِي أم هو عامٌّ؟

والمشهورُ عند أهل العلم أنه عامٌّ، حتَّى من كان في قلب البلد، فإنه إذا صَلَّى مع الإمام صلاة العيد، لا يلزمه حضور الجمعة، ولكن إذا لم يلزمه حضور الجمعة فهل تجبُّ عليه صلاة الظهر؟

الجوابُ: نعم، تجبُّ عليه صلاة الظهر، كالمريض إذا سَقَطَ عنه حضور الجمعة لِزِمَّةِ

(١) أخرجه مسلم (١٩٧١).

(٢) أخرجه مسلم (١١٣٧).

(٣) أخرجه مسلم (١٩٦٩).

أَنْ يُصَلِّيَ الظُّهْرَ؛ لِأَنَّ الظُّهْرَ فَرَضُ الْوَقْتِ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَخْلُوَ مَا بَيْنَ الزَّوَالِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ مِنْ صَلَاةٍ مَفْرُوضَةٍ، أَمَّا الْجُمُعَةُ وَإِمَّا الظُّهْرُ.

هَلْ إِذَا قُلْنَا بِسُقُوطِ الْجُمُعَةِ عَمَّنْ حَضَرَ صَلَاةَ الْعِيدِ، هَلْ يَكُونُ أَهْلُ الْحَيِّ جَمَاعَةً وَيُؤَذِّنُونَ وَيُصَلُّونَ ظُهْرًا فِي مَسْجِدِهِمْ؟.

الْجَوَابُ: لَا، وَذَلِكَ لِأَسْبَابٍ:

أَوَّلًا: لِأَنَّ هَذَا لَمْ يَرُدَّ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

ثَانِيًا: لِأَنَّ فِي هَذَا اخْتِلَافًا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، فَيُصَلِّي فِي بَلَدٍ وَاحِدٍ صَلَاتَانِ: صَلَاةُ جُمُعَةٍ، وَصَلَاةُ ظُهْرٍ، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ يُحْدِثُ التَّفَرُّقَ وَالتَّمَرُّقَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ.

نَقُولُ: إِنْ صَلَّيْتُمْ فِي بَيْوتِكُمْ جَمَاعَةً فَلَكُمْ ذَلِكَ، وَإِنْ صَلَّيْتُمْ فَرَادَى فَلَكُمْ ذَلِكَ.

وَأَمَّا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَاتَى بِخَصِيصَةٍ، وَهِيَ أَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ تُكَلَّ لَحُومَ النَّسِكِ فَوْقَ ثَلَاثَةٍ، وَلَكِنْ هُنَا النِّهْيُ - كَمَا عَرَفْتُمْ - نُسِخَ؛ لِأَنَّهُ نُهِيَ عَنِ ذَلِكَ لِسَبَبٍ، وَزَالَ السَّبَبُ.

أَمَّا الَّتِي اتَّفَقَ فِيهَا هَؤُلَاءِ الْخُلَفَاءُ الثَّلَاثَةُ فَهِيَ: صَلَاةُ الْعِيدِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، وَهَذَا هُوَ سُنَّةُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ صَلَاةَ الْعِيدِ تَكُونُ قَبْلَ الْخُطْبَةِ.

أَمَّا صَلَاةُ الْاسْتِسْقَاءِ فَقَدْ جَاءَتْ السُّنَّةُ بِصَفَتَيْنِ لَهَا:

الْأُولَى: أَنْ تَكُونَ الْخُطْبَةُ قَبْلَ الصَّلَاةِ.

وَالثَّانِيَةِ: أَنْ تَكُونَ الْخُطْبَةُ بَعْدَ الصَّلَاةِ.

فَلَا بَأْسَ أَنْ تَكُونَ الْخُطْبَةُ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَوْ بَعْدَهَا فِي صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٥٥٧٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ أَخِي

ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَمِّهِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُلُوا مِنَ الْأَضَاحِيِّ ثَلَاثًا». وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَأْكُلُ بِالزَّيْتِ حِينَ يَنْفِرُ مِنْ مَنَى مِنْ أَجْلِ لُحُومِ الْهَدْيِ ^(١).

هذا الحديث الذي قبله -حديثُ علي بن أبي طالب- يدلُّان على أن الإنسانَ مهما بلغ من العلم فقد يفوته العلمُ، فعلى بنُ أبي طالب عليه السلام، لا شكَّ أنه من أعلم الصحابة، فهو من أعلمهم وأفهمهم -أيضاً-، ومع ذلك خفي عليه أن الرسول ﷺ أذن أن تُؤكل لحومُ الأضاحي بعد ثلاثٍ، وكذلك ابنُ عمر رضي الله عنهما خفي عليه ذلك، فكان إذا مضت ثلاثٌ لا يأكل لحم، بل يأكل بالزيت.

وهذا يدلُّك على أن من أسباب خلاف أهل العلم: عدمُ وصولِ الحُجَّةِ إليهم. وأحياناً تكون الحُجَّةُ واصلَةً لكي يتأوَّلُون بالتَّقييدِ أو التَّخصيصِ أو ما أشبه ذلك.



مصحح البخاري

كتاب الاشرقة

٥٥٧٥-٥٦٣٩

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ

١ - باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ

لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ ﴿٩٠﴾﴾ [البقرة: ٩٠].

❖ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ». وَسَبَقَ لَنَا أَنَّهُ قَالَ: كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ. وَذَكَرْنَا أَنَّ الطَّعَامَ هُوَ كُلُّ مَا يُؤْكَلُ وَيُشْرَبُ، فَإِذَا قِيلَ: طَعَامٌ، وَشَرَابٌ. صَارَ الطَّعَامُ لِمَا يُؤْكَلُ وَالشَّرَابُ لِمَا يُشْرَبُ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ هُوَ: أَنَّ مَا كَانَ يَحْتَاجُ إِلَى مَضْغٍ، يَعْنِي: عَلَكًا فَهُوَ مِمَّا يُؤْكَلُ، وَمَا لَا فَهُوَ شَرَابٌ، فَالْبَيْنُ وَالْمَاءُ وَالْعَسَلُ، شَرَابٌ، وَمَا يُعْرَفُ بِالذُّخَانِ الْآنَ شَرَابٌ أَيْضًا لَكِنَّهُ حَرَامٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يُمَضَّغُ.

وَالْأَصْلُ فِي الْأَشْرِبَةِ الْحِلُّ حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى التَّحْرِيمِ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّعْمَاءَ الَّذِينَ يَشْرَبُونَ ﴿٦٨﴾ مَا أَنتُمْ أَزَلُّنَّهُمْ مِنَ الْمَرْزَاقِ تَحْتَ الْمَنَزِلِ ﴿٦٩﴾﴾ [البقرة: ٦٨-٦٩]. وَقَوْلُهُ: ﴿فَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنتُمْ أَشَدُّ لَهُ بِخَيْرٍ ﴿٢٢﴾﴾ [البقرة: ٢٢]. وَقَوْلُهُ: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مِمَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]. فَأَيُّ شَيْءٍ يَقُولُ الْإِنْسَانُ فِيهِ: إِنَّهُ حَرَامٌ مِنَ الْأَشْرِبَةِ فَإِنَّا نَقُولُ لَهُ: هَاتِ الدَّلِيلَ، وَإِلَّا فَهُوَ حَلَالٌ، وَلَا يَحِلُّ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُقَدِّمَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا يُؤْكَلُ أَوْ مِمَّا يُشْرَبُ فَيَقُولُ: إِنَّهُ

حرامٌ. إلا بدليل؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِنَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١٦]. والذي يقول عن شيء: هو حرامٌ بلا علم فهو كالذي يَقُولُ عن شيءٍ إنه واجبٌ. بلا علم ولا فرق.

وقد صدر المؤلف هذا الباب بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تَفْلِحُونَ﴾. هنا حصر هذه الأشياء الأربعة بأنها رِجْسٌ، وهي: الخمر. وهو: ما خامر العقل، كما قال عمر رضي الله عنه، وخامرَه بمعنى غطاه، ومنه خمار المرأة؛ لأنه يُغْطِي رأسها والمراد غطاه على وجه اللذة والطرب، لا على وجه الغيبوبة فقط، فالغيبوبة فقط ليس سَكْرًا، فَالسَّكْرُ هو أن يَغِيبَ العقل، وَيُعْطَى بقوة النشوة والطرب. ولهذا يجد السكران أنه في خِفَّةٍ عظيمة، وكأنه يَطِيرُ بين السماء والأرض، وَيَجِدُ أنه في أعلى ما يكون من الأمكنة والمراتب حتى يَتَصَوَّرَ أنه ملكٌ من الملوك، ولكنه مع ذلك يَسُوْلُ بيده وَيَغْسِلُ وجهه ويقول: اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين. كما ذَكَرَ ذلك عن بعضهم والعياد بالله.

فالمهم: أن الخمر هو الذي يُخَامِرُ العقل؛ أي: يُعْطِيه على وجه اللذة والطرب لا على وجه الغيبوبة فقط، ولا فرق بين أن يكون من العنب، أو التمر، أو الشعير أو البُرِّ، أو غير ذلك من أي شراب كان.

وأما الميسر، فهو: ما يُسَمَّى بالقمار، المغالبة فإنها من عمل الشيطان، ولم يُرَخَّصِ الشارع في المغالبة إلا في ثلاث وهي: النَّصْلُ، والخَفْ، والحَافِرُ.

وإنما أباح المغالبة فيها مع الميسر لما فيها من المصلحة العظيمة وهي التدريب على ما يُعِينُ على الجهاد في سبيل الله. هذه هي الحكمة من تحليلها، أما ما عدا ذلك فلا يَجُوزُ أخذُ العَوَضِ عليه، فالمسابقة بالأقدام، يعني: السَّبْقُ لا يَجُوزُ العَوَضُ عليها.

وكذلك جميع المغالبات كالمصارعات، وحمل الأثقال، ونحوها، لا يَجُوزُ أخذُ العَوَضِ عنها؛ يعني: فيما على سبيل المغالبة، أما لو كانت الجائزة من إنسانٍ غيرِ مشارِكٍ فهذا لا بأس به؛ لأنه ليس من الميسر، إذ إنَّ هذا الذي بذلَّ الجائزة ليس بغانم ولا غارم، بل هو

غارمٌ بكلِّ حالٍ، وقد عَرَفَ نفسه، وأنه سَيَنْدُلُ هذا العَوَضَ.

ولكن هل كلُّ شيءٍ ينبغي أن نَجْعَلَ له جائزةً في السَّبَقِ فيه؟

الجوابُ: لا، فالشيءُ المحرَّمُ معروفٌ أنه لا يَجُوزُ جَعْلُ السَّبَقِ عليه، كما لو جعلتَ جائزةً لمن يَغْلِبُ في الشَّطْرَنْجِ مثلاً. فهذا حرامٌ. فالأصلُ أَنَّ الشَّطْرَنْجَ حرامٌ.

أما الشيءُ المباحُ فيُنْظَرُ إِنْ كان فيه مصلحةٌ فلا بأسَ، فالمسابقةُ على الأقدامِ مثلاً فيها مصلحةٌ فلا بأسَ أن أقولَ: مَنْ سَبَقَ فله جائزةٌ كذا وكذا. أما إذا كان شيءٌ لا مصلحةَ فيه، وليس فيه إلا مضیعةُ الوقتِ فإن جَعَلَ الجائزةَ فيه من بابِ إضاعةِ المالِ والنبيُّ ﷺ نهى عن إضاعةِ المالِ.

والمالُ يا إخواني ليس هَيْئاً، فلا تَظُنُّ أنه دراهمٌ تُنْفَقُ، وتُبَدَّرُ، بل المالُ هو قسِيمُ الأعراضِ، والدماءِ، كما قال ﷺ: «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ»^(١). ولهذا أَمَرَ النبيُّ ﷺ الشخصَ إذا جاءه مَنْ يقولُ: أعطني مالَكَ. أن يقولَ: لا. فإن أبى، وأصرَّ وقاتلك على ذلك فلك قتاله، فالمالُ ليس بالهين حتى لا يهمننا بذله، بل الواجبُ أن نَعْتَنِي بالأموالِ، وأن نكونَ أمةً اقتصاديةً لا أمةً ماليةً، والفرقُ بينهما ظاهرٌ، فالأمةُ الماليةُ هي كثيرةُ المالِ لكنها تُبَدِّرُهُ بغيرِ فائدةٍ، كرجلٍ تاجرٍ عنده أموالٌ كثيرةٌ ويخبطُ بهذا المالِ، ولا يَهْتَمُّ به.

أما الأمةُ الاقتصاديةُ فهي التي تَعْرِفُ أين تَضَعُ المالَ، كما تَعْرِفُ من أين تأخذُ المالَ، فهذا الرجلُ الاقتصاديُّ يَعْرِفُ أين يَضَعُ مالهَ، كما يَعْرِفُ من أين يأخذُ مالهَ، وتَجِدُهُ يُوَازِنُ دائماً بين الصادرِ والواردِ؛ حتى يَعْرِفَ ما عليه، وتَجِدُهُ إذا قَلَّ المالُ في يده، قَلَّ إنفاقه، وإذا كَثُرَ المالُ في يده اتَّسَعَ إنفاقه لكن على وجهٍ سليمٍ لا يكونُ فيه تبذيرٌ.

وما أكثرَ ما رَأَيْنَا من قومٍ أَوْسَعَ اللهُ عليهم من المالِ فأساءوا التصرفَ فافتقرُوا، وكم رأينا نم أناسٍ مألهمٍ قليلٌ لكن لحسنِ تصرفهم استغنوا به عن ما سِوَى اللهِ ﷻ.

إذا: المَيَسِّرُ، هو: العَوَضُ المَبذُولُ في المغالباتِ، وَيَدْخُلُ فيه كلُّ عقدٍ يَتَضَمَّنُ غرراً،

(١) أخرجه البخاري (٤٤٠٦)، ومسلم (١٦٧٩).

كعقودِ المشاركاتِ مثلاً، فإذا قال: خُذْ هذا المالَ مضاربةً، لك ربحُ هذا الشهر، ولي ربحُ الشهر الثاني، أو: لك ربحُ هذه البضاعة، ولي ربحُ هذه البضاعة، أو: لك نصفُ الربحِ مشاعاً ولكن لا خسارةَ عليّ فهذا حرامٌ لا يَجُوزُ.

وَيُوجَدُ بعضُ الناسِ يُعْطِي شخصاً دراهمَ ويقولُ له: خُذْ هذه الدراهمَ واتَّجِرْ بها فما رِبَحْتَ فلك نصفُهُ، وما خَسِرْتَ فعليك. فهذا حرامٌ ولا يَجُوزُ.

أو يُعْطِيهِ السيارةَ يَكْذُها ويقولُ له: ما زادَ عن مائتين في اليومِ فهو لك، وما نقصَ فعليك. فهذا حرامٌ، ولا يَجُوزُ؛ لأنه فيه ضَرَرٌ.

أما الأنصابُ، والأزلامُ؛ فالأنصابُ جمعُ «نُصْب» وهي: الأصنامُ التي تُعْبَدُ من دونِ الله. والأزلامُ جمعُ «رَلَم». وهو: ما يَجْعَلُهُ أَهْلُ الجاهليةِ مستخاراً لهم؛ يَتَخَيَّرُونَ فيه الأمورَ، فَيَضَعُونَ أَقْداحاً أو أشياءَ أُخَرَ يَكْتُبُونَ على بعضها: سافِر. وعلى البعض الآخر: لا تُسافِر. ويَتَرَكُونَ بعضها بلا كتابة، ثم تُخْلَطُ مع بعضها في كيسٍ أو نحوه، فإذا أرادَ أحدهم أن يُسافِرَ أَخْرَجَ أَحَدَ هذه الأزلامِ، فإذا خَرَجَ الذي كُتِبَ عليه: سافِرٌ سافِرٌ، وإذا خَرَجَ الذي كُتِبَ عليه: لا تُسافِر. لم يُسافِر. وإذا خَرَجَ الذي لم يُكْتُبْ عليه شيءٌ أعادَ العمليةَ مرةً أُخرى، فانظُرْ إلى هذا السفه، فهذا السفه قد أَبْدَلَ اللهُ ﷻ عبادَه شيئاً خيراً منه، وهو صلاة الاستخارة. فهذه الأربعةُ رَجْسٌ، والرجسُ هو النجسُ المستقذرُ الخبيثُ. ولكن هل الرجسيةُ هنا حَسِيَّةٌ أو معنويَّة؟ الرجسيةُ هنا قطعاً معنويَّةٌ، ولا يُمكنُ أن تكونَ حَسِيَّةً، فالميسرُ مثلاً: لا يَجْعَلُ العَوَضَ نجساً، فَيَنْجَسُ الثوبُ إذا أَصَابَهُ، والأنصابُ ليست نجسةً كذلك حتى لو مَسَسَتْها، ويدُك رَطْبَةٌ أو كانت هي رَطْبَةٌ لم تَنْجُسْ يدُك، والأزلام كذلك، والخمرُ كذلك فلو مَسَسَتْ الخمرَ أو أَصَابَ ثوبَكَ فإنه لا يَنْجُسُكَ؛ لأنَّ النجاسةَ هنا نجاسةٌ معنويَّةٌ، ودليلُ ذلك قوله تعالى في نفس الآية: ﴿مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ والعملُ ليس نجساً نجاسةً حَسِيَّةً بل نجاسته معنويَّةٌ، فيقال: هذا عملٌ خبيثٌ وهذا عملٌ طيبٌ.

إذاً: لا يُؤْخَذُ من هذه الآية أن نجاسةَ الخمرِ نجاسةٌ حَسِيَّةٌ، ومن أَخَذَ من هذه الآية، أن نجاسةَ الخمرِ نجاسةٌ حَسِيَّةٌ، فقد أَبْعَدَ النُّجْعَةَ؛ لأنه كيف تكونُ كلمةُ «رجس» خبراً عن

أربعة أشياء ثم تَوَزَّعَ، فيقال: هي لهذا كذا، ولهذا كذا، هذا لا يُمكن ولا يَسْتَقِيمُ في كلامِ الله ﷻ، اللهم إلا أن يكون هناك دليل آخر على أن بعضها نجاسته نجاسةٌ حسية، فيحتشد تأخذُ بالدليل الآخر، لا بهذه الآية.

❖ وقوله: ﴿مَنْ عَمِلَ الشَّيْطَانِ﴾. أي: أنه ناتج عن عمله، أو هو عملُ الشيطان؛ لأنه معصية، وكلُّ معصية فإنها من عملِ الشيطان، فكلُّ عاملٍ بمعصية قد اتَّبَعَ خُطُواتِ الشيطان وعَمِلَ عمله.

❖ ثم قال ﷻ: ﴿فَاجْتَنِبُوهُ﴾؛ أي: ابتعدوا عنه؛ أي: كونوا في جانبٍ، وهو في جانبٍ. هذا هو معنى الاجتناب.

❖ وقوله: ﴿أَعْلَمَكُمُ تَقْلِيدُونَ﴾. «لعل» هنا للتعليل؛ أي: لأنكم إذا اجْتَنَبْتُمُوهُ أَفْلَحْتُمْ، والفلاحُ، قال أهل العلم: إنه كلمةٌ جامعةٌ تتضمَّنُ الفوزَ بالمطلوبِ والنجاةَ من المرهوبِ. فهي من أجمعِ الكلمات، ففيها اندفاعُ المكروه وحصولُ المطالبِ.

وفي هذه الآية شيءٌ من الشرابِ بَيْنَ الله أنه حرامٌ، وهو الخمرُ، ولولا هذا لكان الخمرُ حلالاً؛ لأنه قبل أن يُحرَّم فهو حلالٌ قد امتنَّ الله به على عباده، فقال: ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ نَتَخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ [البقرة: ٢٧]. ثم بعد ذلك - كما هو معروف - تدرَّجَ تحريم الخمر شيئاً فشيئاً حتى استقرَّ التحريمُ النهائي.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٥٥٧٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ -رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمَا- أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا ثُمَّ لَمْ يَتُبْ مِنْهَا حُرِمَ فِي الْآخِرَةِ»^(١).

في هذا الحديث: وعيدٌ عظيمٌ لمن شَرِبَ الخمرَ في الدنيا إذا لم يَتُبْ منها، فإن تاب تاب

الله عليه مهما أَكْثَرَ من شُرْبِها، والتوبة لا تكونُ توبةً حَقِيقَةً إِلَّا بِاجْتِمَاعِ خَمْسَةِ شُرُوطٍ، وهي:

- الإخلاصُ.
- الإقلاعُ عن المعصية.
- الندمُ على فعلها.
- العزمُ على عدم الرجوع.
- أن تكونَ قَبْلَ فَوَاتِ الْأَوَانِ.

فإذا تابَ الإنسانُ من شربِ الخمرِ بالشروطِ التي ذَكَرناها وهي: الإخلاصُ، والندمُ، والإقلاعُ، والعزمُ على أن لا يَعُودَ، وأن تكونَ قَبْلَ فَوَاتِ الْأَوَانِ. فَإِنَّ هَذَا يَكُونُ كَمَنْ لَمْ يَشْرَبْهَا. بَلْ يُبَدِّلُ اللهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ.

❦ وقوله: «حُرْمَهَا فِي الْآخِرَةِ». اختلفَ العلماءُ رَحِمَهُمُ اللهُ فِي هَذَا: هل المعنى: أنه لا يَدْخُلُ الجنةَ؟ أو المعنى: أنه لا يَشْرَبُ الخمرَ، وإن دَخَلَ الجنةَ؟ وعلى كلا الأمرين جميعاً ففيه وعيدٌ. فأما الذين قالوا: إنَّ المرادُ لا يَدْخُلُ الجنةَ. قالوا: لأنه إذا دَخَلَ الجنةَ فَإِنَّ فِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ، وهو إن اشْتَهَاهُ ولم يَحْضُلْ لَهُ اخْتِلَالٌ ما وَعَدَ اللهُ بِهِ، وإن لَمْ يَشْتَهِهِ لَمْ يَكُنْ مَنَعُهُ مِنْهُ عَقُوبَةٌ؛ لِأَنَّ مَا لَا تَشْتَهِيهِ يَكُونُ مَنَعُكَ مِنْهُ إِكْرَامًا، ولهذا إذا عَزَمَ عَلَيْكَ شَخْصٌ بِفَنجَانِ شَيْءٍ وَأَنْتَ لَا تَرْغِبُهُ فَإِنَّكَ تَعْتَبِرُ بِهَذَا إِهَانَةً.

قال تعالى: ﴿فَمِمَّا أَنْهَرْنَا مِنْ مَلَأٍ غَيْرِ آسِنٍ وَأَنْهَرْنَا مِنْ لَبَنٍ لَمْ يَنْغَيَّرْ طَعْمُهُ، وَأَنْهَرْنَا مِنْ خَمْرٍ﴾ [النحل: ١٥]. فَإِنْ حَرَّمَ لَمْ يَصْدُقْ هَذَا الْوَعْدُ، وَإِنْ مُنِعَ الرِّغْبَةُ فِيهِ لَمْ يَكُنْ فِي مَنَعِهِ إِيَاهُ عَقُوبَةٌ.

وأما الذين قالوا: إنَّ المرادُ أنه لا يَدْخُلُ الجنةَ، فقالوا: لأنَّ هَذَا كَغَيْرِهِ مِنَ النُّصُوصِ الْوَعِيدِيَّةِ، أَي: أَنْ شُرِبَ الْخَمْرُ سَبَبٌ لَمَنْعِ دُخُولِ الْجَنَّةِ، لَكِنْ قَدْ يَغْفُو اللهُ عَنِ الْإِنْسَانِ وَلَا يُعَاقِبُهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النحل: ١١٦].

وَأَيُّهَا كَانَ الْمَعْنَى هَذَا أَوْ هَذَا فِيهِ تَحْذِيرٌ شَدِيدٌ مِنْ شُرْبِ الْخَمْرِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٥٧٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَّى لَيْلَةَ أُسْرِي بِهِ بِإِيلِيَاءَ بِقَدَحَيْنِ مِنْ خَمْرٍ وَلَبَنٍ، فَنَظَرَ إِلَيْهِمَا ثُمَّ أَخَذَ اللَّبَنَ فَقَالَ جَبْرِيلُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَذَاكَ لِلْفِطْرَةِ، وَلَوْ أَخَذْتَ الْخَمْرَ غَوَتْ أُمَّتُكَ» ^(١).

تَابَعَهُ مَعْمَرٌ وَابْنُ الْهَادِ وَعُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ عَنِ الزُّهْرِيِّ.

في هذا: دليل على أن الخمر سببٌ للغواية، وقد قال بعضُ العلماء: مَنْ رُئِيَ يَشْرِبُ الخمرَ فهذا دليلٌ على أنه سيكون منه غيٌّ على حَسَبِ مَا شَرِبَ، فَإِنْ شَرِبَ كَثِيرًا فغِيَّه كَثِيرٌ، وَإِنْ شَرِبَ يَسِيرًا فغِيَّه يَسِيرٌ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قِيلَ لَهُ: لَوْ أَخَذْتَ الْخَمْرَ لَغَوَتْ أُمَّتُكَ.

المهم: أَنَّ هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْخَمْرَ لَيْسَ بِجَدِّ، وَأَنَّهُ سَبَبٌ لِلغَيِّ، وَهَذَا شَاهِدٌ لِلْحَدِيثِ الَّذِي وَرَدَ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ: «إِنَّ الْخَمْرَ مِفْتَاحُ كُلِّ شَرٍّ» ^(٢).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٥٧٧ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا لَا يُحَدِّثُكُمْ بِهِ غَيْرِي قَالَ: «مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يَظْهَرَ الْجَهْلُ وَيَقِلَّ الْعِلْمُ وَيَظْهَرَ الزَّنا وَتُشْرَبَ الْخَمْرُ وَيَقِلَّ الرَّجَالُ وَتَكْثُرَ النِّسَاءُ حَتَّى يَكُونَ لِخَمْسِينَ امْرَأَةً قِيَمُهُنَّ رَجُلٌ وَاحِدٌ» ^(١).

❦ قَوْلُهُ: «يَظْهَرُ الْجَهْلُ». يَعْنِي: يَفْشُو، وَيَكْثُرُ، فَيَظْهَرُ الْجَهْلُ بِقِسْمِيهِ الْبَسِيطِ وَالْمَرْكَبِ، فَالْبَسِيطُ: هُوَ عَدَمُ الْعِلْمِ، وَالْمَرْكَبُ: هُوَ عَدَمُ الْعِلْمِ مَعَ عَدَمِ الْعِلْمِ بَعْدَ الْعِلْمِ، وَلِهَذَا سَمَّيْنَاهُ مَرْكَبًا، وَمَعْنَاهُ: أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ لَا يَعْلَمُ لَكِنَّا لَا يَذَرِي أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ، فَتَجِدُهُ

(١) أخرجه مسلم (١٦٨).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٣٣٧١).

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٧١).

يَتَكَلَّمُ بِمَا يَظُنُّهُ عِلْمًا، وَهُوَ وَهْمٌ، وَبِمَا يَظُنُّهُ أَنَّهُ بَرَاهِينٌ، وَهِيَ شَبَهَاتٌ وَلَيْسَتْ بَرَاهِينَ.
 ❁ وَقَوْلُهُ: «وَيَقِلُّ الْعِلْمُ». هَذَا هُوَ الْمَقَابِلُ لظُهُورِ الْجَهْلِ، وَقَدْ جَاءَتْ أَحَادِيثُ أُخْرَى
 تُبَيِّنُ أَنَّ الْمَرَادَ بِقِلَّةِ الْعِلْمِ هُوَ مَوْتُ الْعُلَمَاءِ حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا رُؤَسَاءُ ضُلَّالًا أَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ
 فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا. وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.

❁ وَقَوْلُهُ: «وَيُظْهَرُ الزَّنا». يَعْنِي: يَفْشَى وَيَكْثُرُ - نَسَأَلُ اللَّهَ أَنْ يَحْمِيَنَا وَإِيَّاكُمْ، وَيُجَنِّبَ
 بِلَادَنَا، وَبِلَادَ الْمُسْلِمِينَ هَذَا الْخَلْقَ الْخَبِيثَ - وَذَلِكَ لِكَثْرَةِ أَسْبَابِهِ، وَمِنْ أَسْبَابِهِ: التَّبَرُّجُ
 وَالِاخْتِلَاطُ، التَّبَرُّجُ بِالزَّيْنَةِ يَكُونُ بلبسِ الثِّيَابِ الْجَمِيلَةِ، أَوْ بِكَشْفِ الْأَعْضَاءِ الْفَاتِنَةِ كَالْوَجْهِ،
 وَبِالِاخْتِلَاطِ أَيْضًا يَكْثُرُ الزَّنا.

وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «الطَّرِيقِ الْحَكِيمَةِ» أَنَّ الزَّنا سَبَبٌ لِكَثْرَةِ الْمَوْتِ وَالطَّوَاعِينِ،
 وَصَدَقَ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَالآنَ ظَهَرَ مَرَضُ اسْمِهِ «الْإِيدِز» لَيْسَ لَهُ عِلَاجٌ وَقَرَّرَ الْأَطْبَاءُ - زَعَمَائِهِمْ - أَنَّ
 سَبَبَهُ الزَّنا، الْمَخَالَطَةُ الْجَنَسِيَّةَ غَيْرَ الشَّرْعِيَّةِ، وَهَذَا يَشْهَدُ لِمَا قَالَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الزَّنا سَبَبٌ لِكَثْرَةِ
 الطَّوَاعِينِ وَالْأَمْرَاضِ وَالْمَوْتِ.

قَالَ وَيَجِبُ عَلَى وِلَاةِ الْأُمُورِ أَنْ يَمْنَعُوا النِّسَاءَ مِنَ الْإِخْتِلَاطِ بِالرِّجَالِ وَمِنْ الظُّهُورِ
 مَتَبَرِّجَاتٍ، حَتَّى قَالَ: يَجُوزُ لَوَالِي الْحِسْبَةِ إِذَا رَأَى مِنْ امْرَأَةٍ ثَوْبًا جَمِيلًا أَنْ يُلَطِّخَهُ؛ لِيُفْسِدَ
 مَنَظَرَهُ حَتَّى تَذْهَبَ مَتَلَوْنَةً ثِيَابُهَا، هَكَذَا قَالَ فِي «الطَّرِيقِ الْحَكِيمَةِ» مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعُلَمَاءَ
 يُعَانُونَ هَذَا الْأَمْرَ مِنْذُ زَمَنِ.

فَالْمَهْمُ: أَنَّ مِنْ أَسْبَابِ كَثْرَةِ الزَّنا: التَّبَرُّجُ، وَالتَّطْيِيبُ، وَالسَّفُورُ، وَالِاخْتِلَاطُ بِالرِّجَالِ، وَمَا
 أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَتَجِدُ الْمَجْتَمَعَاتِ الَّتِي تُمَارِسُ نِسَاؤُهَا مِثْلَ هَذِهِ الْأُمُورِ، تَجِدُ بَيُوتَهَا عَارِيَةً تَمَامَ
 الْعُرْيِ، فَتَرَى الرَّجُلَ يَجْعَلُ امْرَأَتَهُ تَخْرُجُ لَتُعَاشِرَ مَنْ تُعَاشِرُ مِنَ النَّاسِ، وَيَأْتِي عَوَضًا عَنْهَا
 بِخَادِمَةٍ، وَرَبِمَا يَحْدُثُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا فِتْنَةٌ، وَرَبِمَا تُرَبِّي أَوْلَادَهُ عَلَى أَسْوَأِ الْأَخْلَاقِ، وَرَبِمَا تُقْتُلُهُمْ كَمَا
 حَدَّثْتُ بِذَلِكَ قَبْلَ سَنَةٍ، فَقَدْ قَامَتْ إِحْدَى الْخَادِمَاتِ بِذَبْحِ الْأَوْلَادِ كَمَا تُذَبِّحُ الْأَكْبَاشَ، وَهَذَا قَدْ
 وَقَعَ هُنَا لَيْسَ فِي بِلَدِنَا هَذِهِ لَكِنْ عِنْدَنَا.

ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا اخْتَلَطَتْ بِالرِّجَالِ وَهِيَ سَافِرَةٌ، فَإِنَّهَا لَا تَتَقَبَّلُ زَوْجَهَا عِنْدَ الْمَعَاشِرَةِ
 الْخَاصَّةِ بِشَهِيَّةٍ وَلَذَّةٍ، وَلِذَلِكَ لَأَنَّ قَلْبَهَا قَدْ تَعَلَّقَ بِأُنَاسٍ أَشْبَهَ مِنْهُ وَأَجْمَلَ فِي الْأَسْوَاقِ، فَتَأْتِي

إلى الفراش وهي باردة ليس عندها استعداد، ولا تقبل للزوج مهما قويت شهوته، وإذا قوبل ببرودة فسيشعر بأنه لا يقوم بهذا الأمر.

كذلك الزوج إذا خرج إلى السوق وجَدَ النساءَ كاشفاتٍ سافراتٍ، فإنه ثَقُلَ نَظَرُهُ إلى زوجته،، فَيَأْتِيهَا باردًا، بل رُبَّمَا لَا يَقْوَى عَلَيْهَا وَعَلَى مِمَارَسَةِ الْعَمَلِيَّةِ إِلَّا وَهُوَ يَتَصَوَّرُ أَنَّهُ يُخَالِطُ امْرَأَةً رَأَاهَا بِالسُّوقِ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- وَهَذَا هُوَ الشَّيْءُ الْمَشَاهُذُ، وَهُوَ الْمَعْلُومُ الَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ الْفَطْرَةُ.

ولذلك يَتَّخِذُ بَعْضُ السُّفَهَاءِ مَا يُسَمُّونَهُ بِالْفِيدْيُو الَّذِي يُظْهِرُ صُورًا عَارِيَّةً خَلِيعَةً، فَيُشَاهِدُ الرَّجُلُ يُجَامِعُ الزَّوْجَةَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْخَبَشَاءَ الْمَصُورِينَ لِهَذَا الشَّيْءِ لَا يُصَوِّرُونَ إِلَّا امْرَأَةً شَابَةً جَمِيلَةً مَعَ شَابٍ جَمِيلٍ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ لِبُرُودَةِ الْأَمْرِ عِنْدَهُ؛ لِمَا شَاهَدَهُ مِنْ نِسَاءٍ فَاتِنَاتٍ خَارِجِ الْبَيْتِ لَا يَأْتِيهِمْ إِلَّا وَقَدْ عَرَّضَ عَلَى شَاشَةِ التَّلِفِيزِيُونِ مَا فِي شَرِيطِ هَذَا الْفِيدْيُو لِيُنْهَضَ مِنْ هِمَّتِهِ مَا يُنْهَضُ.

لهذا يَجِبُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أُمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ مُسْلِمَةٌ مُحْتَشِمَةٌ تَحْتَرِمُ نِسَاءَهَا، وَتَحْتَرِمُ أَخْلَاقَهَا، أَنْ نَكُونَ يَدًا وَاحِدَةً ضِدَّ أَعْدَاءِ الْإِسْلَامِ، وَأُمَّةِ الْإِسْلَامِ الَّذِينَ يُحَاوِلُونَ بِكُلِّ مَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَخْتَلِطَ النِّسَاءُ بِالرِّجَالِ، أَوْ أَنْ تَخْرُجَ نِسَاءُ الْمُؤْمِنِينَ كَاشِفَاتٍ، مَتَبَرِّجَاتٍ، مَتَطِيبَاتٍ، فَاتِنَاتٍ، حَتَّى يُحَالَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ.

ولقد قَالَ أَصْدَقُ الْخَلْقِ وَأَعْلَمُ الْخَلْقِ بِمَا يَنْطِقُ مُحَمَّدٌ ﷺ: «مَا تَرَكْتُ بَعْدِي فِتْنَةً أَشَدَّ عَلَى الرِّجَالِ -أَوْ أَضَرَّ عَلَى الرِّجَالِ- مِنَ النِّسَاءِ»^(١). هَكَذَا يَقُولُ الرَّسُولُ ﷺ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْفِتْنَةَ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- تَدْبُ إِلَى كُلِّ قَلْبٍ، فَإِنَّ فِتْنَةَ عِبَادَةِ الصَّنَمِ قَدْ يَتَحَاشَاهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، لَكِنْ هَذِهِ الْفِتْنَةُ رُبَّمَا يَقَعُ فِي شَرَكِهَا مَنْ هُوَ أَبْعَدُ النَّاسِ عَنِ الشَّرِكِ، فَيُشْرِكُ شَرْكَ شَهْوَةٍ لَا شَرْكَ عِبَادَةٍ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَخْبَرَ أَنَّهُ سَوْفَ يَظْهَرُ الزَّانَا، وَظُهُورُ الزَّانَا يَكُونُ بَعْدَ ظُهُورِ مَسْبِيَاتِهِ، وَمَقْدَمَاتِهِ.

❦ وَقَوْلُهُ: «وَتُشْرَبُ الْخَمْرُ». لَمْ يَقُلْ ﷺ وَيَظْهَرُ شُرْبُ الْخَمْرِ. وَكَأَنَّ مَجْرَدَ شُرْبِ

الخمير مقابل لظهور الزنا؛ لأنَّ شربَ الخمر لا يُقدِّم عليه عاقلٌ أبداً، أما الزنا فشهوةٌ متحركةٌ في النفس، وربما يُقدِّم عليه كثيرٌ من الناس.

ويُحتملُ أن يُقالَ: «ويُشربُ الخمر». أي: أنه يكون كُشْرِبُ الماء، فيكون فيه إشارةٌ إلى كثرته حتى يكون كالشراب المعتاد، فكما يشربُ الماء يشربُ الخمر. وقوله: «وتُشربُ الخمر». هو الشاهدُ من الحديث.

وقوله: «ويقل الرجال ويكثر النساء» هل معناه: أن المرأة تُنجبُ عشرةً من النساء وواحدٌ من الرجال؟

نقول: يُحتملُ هذا لكنه غيرُ مراد؛ لأنه قد جاءت أحاديثٌ تدلُّ على أنَّ المرادَ به القتلُ، كما قال الرسولُ في حديثٍ آخر: «ويكثرُ الهَرْجُ». يعني: القتلُ، والقتل إنما يستجدُّ بالرجال؛ لأنهم هم أهل القتال.

فيكون المعنى: أنها تكثرُ الحروبُ، والفتنُ، حتى يُقتلَ الرجالُ، وتبقى النساءُ بلا رجال، ويكونُ لكلِّ رجلٍ خمسون امرأة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٥٧٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَابْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولَانِ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ»^(١).

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ يُحَدِّثُهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ثُمَّ يَقُولُ: كَانَ أَبُو بَكْرٍ يُلْحِقُ مَعَهُنَّ: «وَلَا يَنْتَهَبُ نَهْيَهُ ذَاتَ شَرَفٍ يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ أَبْصَارَهُمْ فِيهَا حِينَ يَنْتَهَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ».

في هذا الحديث: أربعة أمور نفى رسولُ الله ﷺ عَمَّنْ يَمَارِسُهَا حِينَ مَارَسَتِهَا الْإِيمَانُ،

فَقَالَتِ الْخَوَارِجُ: هَذَا يَدُلُّ عَلَى كُفْرِ فَاعِلِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ؛ لِأَنَّ نَفْيَ الشَّيْءِ يَقْتَضِي ثُبُوتَ ضَدِّهِ وَالْإِيَانُ ضَدُّهُ الْكُفْرُ. قَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَنُكِرْتُمْ كَافِرًا وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ﴾ [التَّكْوِينُ: ٢٢]. وَلَيْسَ هُنَاكَ قِسْمٌ ثَالِثٌ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [التَّكْوِينُ: ٢٩]. قَالُوا: فَإِذَا انْتَفَى الْإِيَانُ حُلَّ الْكُفْرُ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فَاعِلَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ كَافِرٌ مَخْرَجًا عَنِ الْمِلَّةِ.

وَتَوَرَّعَ الْمُعْتَزَلَةُ عَنْ إِطْلَاقِ الْكُفْرِ عَلَيْهِ فَقَالُوا: نَنْفِي عَنْهُ الْإِيَانَ، وَلَا نُطْلِقُ عَلَيْهِ الْكُفْرَ، فَتَنْفِي عَنْهُ الْإِيَانَ وَالْكَفْرَ جَمِيعًا، أَمَا الْإِيَانُ فَلَنْفِي الشَّارِعَ لَهُ، وَأَمَا الْكُفْرُ فَلَأَنَّ الشَّارِعَ لَمْ يُثْبِتْهُ لَهُ، فَتَقُولُ: هُوَ لَا مُؤْمِنٌ وَلَا كَافِرٌ.

فَأَثْبَتُوا بِذَلِكَ قِسْمًا ثَالِثًا وَمَرْتَبَةً ثَالِثَةً لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهَا كِتَابُ اللَّهِ وَلَا سُنَّةُ رَسُولِهِ ﷺ، وَقَالَتِ الْمَرْجُئَةُ: يَعْنِي بِذَلِكَ الْكُفْرَ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «لَا يَزْنِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ». إِذَنْ فَلَا يَفْعَلُ هَذَا إِلَّا الْكُفْرَ، وَلَيْسَ فِعْلُ هَذَا الشَّيْءِ سَبَبًا لِلْكَفْرِ، وَلَكِنَّ هَذَا الشَّيْءَ لَا يَصُدِّرُ إِلَّا مَنْ كَافِرٌ، فَقَالُوا: هَذَا فِي حَقِّ غَيْرِ الْمُؤْمِنِينَ.

وَلَكِنَّ هَذَا قَوْلٌ لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّا نُشَاهِدُهُ يَقَعُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ مَنْ غَيْرِ الْكُفَرَارِ، فِيمَا أَنْ يَقُولُوا بِقَوْلِ الْخَوَارِجِ، وَيَقُولُوا: هُوَ حِينَ الْفِعْلِ لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ.

وَأَمَّا أَنْ يَقُولُوا بِمَا قَالَ بِهِ أَهْلُ السَّنَةِ، وَهُوَ الْقَوْلُ الرَّابِعُ فِي مِثْلِ هَذِهِ النُّصُوصِ، وَهُوَ: أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ الْإِيَانُ الْكَامِلُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ عِنْدَهُ إِيَانٌ كَامِلٌ لَرَدَّعَهُ عَنْ هَذَا الْفِعْلِ حِينَ فِعْلِهِ، وَلِهَذَا قَيَّدَ الرَّسُولُ ﷺ ذَلِكَ بِوَقْتِ الْفِعْلِ فَقَالَ: «حِينَ يَزْنِي» فَإِنَّ الْإِنْسَانَ حِينَ يُمَارِسُ الزِّنَا، وَهُوَ عَلَى الْمَرْأَةِ لَوْ كَانَ فِي قَلْبِهِ إِيَانٌ كَامِلٌ حَقِيقِيٌّ مَا فَعَلَ هَذَا أَبَدًا، وَهُوَ يُؤْمِنُ بِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [النِّسَاءُ: ٢٢].

إِذَا: فَالَّذِي انْتَفَى عَنْهُ هُوَ كِمَالُ الْإِيَانِ، وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الرَّابِعُ الْمَتَعَيَّنُ الَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ الْأَدْلَةُ وَتَجْتَمِعُ بِهِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّا نَجِدُ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ -صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ- نُصُوصًا ظَاهِرًا تَعَارُضًا، فَتَجِدُ بَعْضَ النَّاسِ يَأْخُذُ بِهَذَا الطَّرْفِ دُونَ الطَّرْفِ الْآخَرِ فَيُضِلُّ، وَتَجِدُ آخَرِينَ يُحَاوِلُونَ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا؛ أَيْ: بَيْنَ هَذَيْنِ النُّصُوبِ الْمُخْتَلِفِينَ الَّتِي ظَاهِرُهُمَا التَّعَارُضُ، وَيَجْمَعُونَ بَيْنَهُمَا عَلَى وَجْهِ قَرِيبٍ غَيْرٍ مُتَكَلِّفٍ وَلَا مُسْتَهْجَنٍ.

وَنَفْيُ الْكِمَالِ عَمَّنْ فِيهِ الْأَصْلُ كَثِيرٌ مِثْلُ قَوْلِهِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ». مَعَ أَنَّهُ

يُصَلِّي، إِذْنٌ فَالْمَنْفِيُّ هُوَ كِهَالُ الصَّلَاةِ.

ويقولُ النَّاسُ: لَا رَجُولَةً فِي هَذَا الْإِنْسَانِ وَهُوَ رَجُلٌ، وَعَلَى هَذَا فِقْسٌ، فَإِنَّ الشَّيْءَ قَدْ يُنْفَى لانتفاء كِهَالِهِ لَا لانتفاء أصلِهِ.

❖ وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَوْلُهُ: «وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ». فَوَاللَّهِ لَوْ كَانَ عِنْدَهُ إِيمَانٌ كَامِلٌ مَا شَرِبَ الْخَمْرَ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهَا رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ، وَأَنْ مِنْ شَرِبَهَا فِي الدُّنْيَا حُرِّمَهَا فِي الْآخِرَةِ، وَأَنَّهَا مِفْتَاحُ كُلِّ شَرٍّ، وَأَنَّهَا أُمُّ الْخَبَائِثِ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- وَأَنَّ شَارِبَهَا مَلْعُونٌ؛ لِهَذَا فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَشْرِبَهَا وَهُوَ يُؤْمِنُ بِهَذِهِ الْأُمُورِ إِلَّا وَإِيمَانُهُ ضَعِيفٌ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: قَالَ ﷺ: «وَلَا يَسْرِقُ»، وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى قَالَ: «وَلَا يَنْتَهَبُ». فَمَا هُوَ الْفَرْقُ مِنَ السَّرْقَةِ وَالْإِنْتِهَابِ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ السَّرْقَةَ، هِيَ: أَخْذُ الشَّيْءِ بِخُفْيَةٍ، وَأَمَّا الْإِنْتِهَابُ، فَهُوَ: خَطْفُ الشَّيْءِ بِسُرْعَةٍ. ❖ وَقَوْلُهُ: «ذَاتَ شَرَفٍ». يَعْنِي: لَهَا أَهْمِيَّةٌ، كَأَنْ يَنْتَهَبُ السَّارِقُ سَاعَةَ إِنْسَانٍ. فَهَذَا شَيْءٌ ذَا شَرَفٍ، أَمَا أَنْ يَنْتَهَبَ فُصْفُصَةً مِنْ بَيْنِ أَصْبُعَيْ رَجُلٍ. فَهَذَا شَيْءٌ لَيْسَ ذَا أَهْمِيَّةٍ، وَلَا شَرَفٍ، فَلَا يُقَالُ لِمَنْ انْتَهَبَهَا: لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ، بَلْ يُقَالُ ذَلِكَ لِمَنْ انْتَهَبَ نَهْبَةً ذَاتَ شَرَفٍ يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ أَبْصَارَهُمْ فِيهَا حِينَ يَنْتَهَبُهَا. كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ. فَهَذَا هُوَ الَّذِي يُقَالُ فِيهِ: لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ. أَمَّا السَّارِقُ فَلَمْ يَفْضَلِ الرَّسُولُ ﷺ فِيهِ، أَيُّ شَيْءٍ يَسْرِقُ؟ لِأَنَّ أَصْلَ السَّرْقَةِ، وَمَحَاوَلَةَ السُّلْطَةِ بِالْإِخْتِفَاءِ دَنَاءَةً، وَنَقْصٌ فِي الْإِيمَانِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢ - بَابُ الْخَمْرِ مِنَ الْعَنْبِ وَغَيْرِهِ.

٥٥٧٩ - حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ صَبَّاحٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَاقٍ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ هُوَ ابْنُ مَغُولٍ،

عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَقَدْ حُرِّمَتِ الْخَمْرُ وَمَا بِالْمَدِينَةِ مِنْهَا شَيْءٌ.

٥٥٨٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا أَبُو شَهَابٍ عَبْدُ رَبِّهِ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ

ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: حُرِّمَتْ عَلَيْنَا الْخَمْرُ حِينَ حُرِّمَتْ وَمَا نَحِدُ -يَعْنِي: بِالْمَدِينَةِ-

خَمَرِ الْأَعْنَابِ إِلَّا قَلِيلًا، وَعَامَّةُ خَمَرِنَا الْبُسْرِ وَالتَّمْرِ^(١).

٥٥٨١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ أَبِي حَيَّانَ، حَدَّثَنَا عَامِرٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:

قَامَ عُمَرُ عَلَى الْمِنْبَرِ فَقَالَ: أَمَّا بَعْدُ نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ وَهِيَ مِنْ خَمْسَةِ: الْعِنَبِ وَالتَّمْرِ وَالْعَسَلِ وَالْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ، وَالْخَمْرُ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ^(٢).

يَتَبَيَّنُ مِنْ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ أَنَّ النَّفْيَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الْأَوَّلِ، هُوَ أَنَّهَا لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ

كَثِيرٌ مِنْ خَمْرِ الْعِنَبِ.

وَالْمَرَادُ بِإِثْبَاتِ الْخَمْرِ مِنَ الْخَمْسَةِ فِي حَدِيثِ عُمَرَ أَنَّهُ يُتَّخَذُ مِنْ هَذِهِ الْخَمْسَةِ، لَكِنْ

بَعْضُهَا كَثِيرٌ وَبَعْضُهَا قَلِيلٌ، وَالكَثِيرُ هُوَ الْبُسْرُ، وَالتَّمْرُ، وَكَانَ يُوَضَّعُ فِي الْمَاءِ، وَيَمْضِي عَلَيْهِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَمْضِيَ مِنَ الْأَيَّامِ حَتَّى يَتَخَمَّرَ وَيُزِيدَ، وَإِذَا رَأَيْتَهُ ظَنَنْتَ أَنَّ تَحْتَهُ نَارًا لَكِنْ لَيْسَتْ بِالنَّارِ الشَّدِيدَةِ الْحَرَارَةِ، بَلْ هِيَ نَارٌ هَادِئَةٌ تَجِدُهُ يُزِيدُ، وَيَرْتَفِعُ مَعَ الزَّيْدِ، فَإِذَا أَزِيدَ فَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ صَارَ خَمْرًا إِذَا شَرِبَهُ الْإِنْسَانُ سَكِرَ.

فَكَانَتِ الْخَمْرُ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ الْأَرْبَعَةِ، وَلَكِنْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَعْطَانَا

قَاعِدَةً، فَقَالَ: الْخَمْرُ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ.

وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ أَثْبَتَهَا الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ: «كُلُّ مَسْكِرٍ خَمْرٌ». وَالْمَسْكِرُ هُوَ:

مَا غَطَّى الْعَقْلَ عَلَى وَجْهِ اللَّذَّةِ، وَالطَّرِبِ. إِذَنْ فَلَا حَاجَةَ إِلَى أَنْ نَقُولَ: مَا نَوْعُ هَذَا الْخَمْرِ؟ فَمَا دَامَ مَسْكِرًا فَإِنَّهُ خَمْرٌ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ كَانَ.

وَلَكِنْ هَلْ يَجُوزُ شَرْبُ الْخَمْرِ لِلضَّرُورَةِ، يَعْنِي إِذَا قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَقَدْ

فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١١٩]. وَهَذَا إِنْسَانٌ مُضْطَرٌّ. فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ

يَشْرَبَ الْخَمْرَ؟

نَقُولُ: فِي هَذَا تَفْصِيلٌ، فَإِنْ كَانَ يَدْفَعُ ضَرُورَتَهُ جَازًا، وَإِنْ كَانَ لَا يَدْفَعُ ضَرُورَتَهُ لَمْ يَجُزْ.

مِثَالُ الَّذِي يَدْفَعُ ضَرُورَتَهُ: لَوْ أَنَّهُ غَصَّ بِلَقْمَةٍ وَلَيْسَ عِنْدَهُ مَا يَدْفَعُ بِهِ هَذِهِ اللَّقْمَةُ إِلَّا آخَرًا

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٩٨٠).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣٠٣٢).

يَشْرَبُهُ فُهنا نقولُ: اشربِ الخمرَ، لكن إذا دَفَعْتَهَا بِجُرْعَةٍ لَا تَشْرَبُ جُرْعَةً أُخْرَى؛ لِأَنَّ الضَّرُورَةَ تَتَقَدَّرُ بِقَدْرِهَا.

ومثالُ الضَّرُورَةِ الَّتِي لَا تَنْدَفِعُ بِالْخَمْرِ: لو عطش، فإنه لَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حَتَّى إِذَا مَاتَ مِنَ الْعَطَشِ. فَقَدْ قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ وَالطَّبِّ: إِنَّهُ إِذَا شَرِبَ الْخَمْرَ وَقَدْ قُدِّرَ أَنَّهُ يَبْقَى سَاعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ مِنَ الْعَطَشِ، مَاتَ قَبْلَ الْمُدَّةِ الْمَقْرَرَةِ بِسَاعَةٍ؛ لِأَنَّهُ يَزِيدُ فِي الْعَطَشِ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ صَارَ كَالْمُسْتَجِيرِ مِنَ الرَّمْضَاءِ بِالنَّارِ، وَلَمْ يَسْلَمْ.

ومع هَذَا نقولُ: لو شَهِدَ الطَّبُّ بِأَنَّ نَوْعًا مِنَ الْخَمْرِ يُغْنِي مِنَ الْجُوعِ، لَا مِنَ الْعَطَشِ وَهَذَا الرَّجُلُ جَائِعٌ، وَإِمَّا أَنْ يَشْرَبَ هَذَا الْخَمْرَ الَّذِي يُغْنِيهِ مِنَ الْجُوعِ، وَإِمَّا أَنْ يَمُوتَ، وَإِذَا شَرِبَهُ أَغْنَاهُ مِنَ الْجُوعِ وَسَدَّ رَمَقَهُ، فَإِنَّا نقولُ: إِذَا فُرِضَ هَذَا وَثَبَتَ هَذَا الشَّيْءُ جَازًا؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ فِي الْخَنْزِيرِ، وَالْمَيْتَةِ، وَالْدِّمِ إِنَّهَا رَجَسٌ، فَقَالَ: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥]. ومع ذَلِكَ أَبَاحَ هَذَا لِلضَّرُورَةِ، وَقَالَ فِي الْخَمْرِ كَذَلِكَ إِنَّهُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ.

فَنقولُ: إِذَا دَعَتِ الضَّرُورَةُ إِلَى شَرِبِهِ أَوْ تَنَاوُلِهِ، وَشَهِدَ الطَّبُّ، وَالتَّجَارِبُ بِأَنَّهُ يَدْفَعُ هَذِهِ الضَّرُورَةَ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَجُوزُ؛ وَلِهَذَا لِمَا كَانَ دَفْعُ ضَرُورَةِ الْغَاصِّ بِشُرْبِ الْخَمْرِ أَمْرًا مَعْلُومًا بِالْحِسِّ أَجَازَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ.

وَإِذَا وَصَفَ لَهُ الْخَمْرُ كَدَوَاءٍ فَهَلْ يَجُوزُ؟

الْجَوَابُ: لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّا نقولُ: كُلُّ مَنْ وَصَفَ الْخَمْرَ بِأَنَّهُ دَوَاءٌ فَهُوَ كَاذِبٌ، حَتَّى إِذَا كَانَ أَسْتَادًا كَبِيرًا فِي الطَّبِّ، وَقَالَ: إِنَّ الْخَمْرَ يُتَدَاوَى بِهِ، فَإِنَّا نقولُ: لَكِنْ مُحَمَّدًا ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَ أُمَّتِي فِيهَا حَرَمَ عَلَيْهَا»^(١). وَنَحْنُ نُصَدِّقُ أَصْدَقَ مَنْ يَنْطِقُ بِوَحْيٍ مِنَ اللَّهِ الرَّسُولَ ﷺ، وَلَا نُصَدِّقُ هَذَا.

ثُمَّ نقولُ: إِنَّ الْعَقْلَ يَشْهَدُ بِذَلِكَ، فَهَلْ يَظُنُّ أَحَدٌ أَنَّ الرَّبَّ ﷻ - وَهُوَ أَكْرَمُ الْأَكْرَمِينَ -

(١) أخرجه ابن حبان (١٣٩١) من حديث أم سلمة مرفوعًا، والصواب أنه من رواية ابن مسعود موقوفًا.

وانظر: «تلخيص الحبير» (٧٤/٤ - ٧٥).

يَمْنَعُ عِبَادَهُ مَا لَهُمْ فِيهِ مَصْلَحَةٌ؟ أَبَدًا، إِذْ لَوْ كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، فَلَوْ كَانَ يُزِيلُ الْأَدْوَاءَ وَالْأَمْرَاضَ مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، بَلْ مَا حَرَّمَهُ عَلَيْهِمْ؛ إِلَّا لِأَنَّهُ خَبِثَ ضَارٌّ فِي الْعَقْلِ وَالْجَسَمِ، وَأَحِيلَ مَنْ يَرِيدُ أَنْ يَقِفَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ مَضَارِهِ إِلَى مَا كَتَبَهُ مُحَمَّدٌ رَشِيدُ رِضَا فِي التَّفْسِيرِ - عِنْدَ تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ أَوْ آيَةِ الْبَقْرَةِ، فَقَدْ بَيَّنَّ مَضَارَّ الْخَمْرِ الْعَقْلِيَّةَ، وَالْمَادِيَّةَ وَالْاجْتِمَاعِيَّةَ، وَالْجَسَدِيَّةَ، وَالْدِينِيَّةَ وَهَذِهِ خَمْسَةُ أَجْنَاسٍ مِنَ الْمَضَارِّ، وَالْإِنْسَانُ الْعَاقِلُ لَا يُقَدِّمُ عَلَى مِثْلِ هَذَا الشَّيْءِ مَعَ تَحْقِيقِ الْمَضَارِّ الْمَذْكُورَةِ فِيهِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣ - بَابُ نَزْلِ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ وَهِيَ مِنَ الْبُسْرِ وَالتَّمْرِ.

٥٥٨٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كُنْتُ أَسْقِي أَبَا عُبَيْدَةَ وَأَبَا طَلْحَةَ وَأَبِيَّ بْنَ كَعْبٍ مِنْ فُضِيخٍ زَهْوٍ وَتَمْرٍ فَجَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ: إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ قُمْ يَا أَنَسُ فَأَهْرِقْهَا فَأَهَرَقْتُهَا»^(١).

٥٥٨٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ سَمِعْتُ أَنَسًا قَالَ: «كُنْتُ قَائِمًا عَلَى الْحَيِّ أَسْقِيهِمْ عُمُومَتِي - وَأَنَا أَصْغَرُهُمْ - الْفُضِيخَ فَقِيلَ: حُرِّمَتْ الْخَمْرُ فَقَالُوا: أَكْفَأُهَا فَكَفَأْتُهَا قُلْتُ لِأَنَسٍ مَا شَرَابُهُمْ؟ قَالَ: رُطْبٌ وَبُسْرٌ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَنَسٍ وَكَانَتْ خَمْرُهُمْ فَلَمْ يُنْكِرْ أَنَسٌ»^(٢).

وَحَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِي أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: «كَانَتْ خَمْرُهُمْ يَوْمَئِذٍ».

٥٥٨٤ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي مَعْشَرٍ الْبَرَاءُ، قَالَ سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ أَنَّ الْخَمْرَ حُرِّمَتْ وَالْخَمْرُ يَوْمَئِذٍ الْبُسْرُ وَالتَّمْرُ^(٣).

(١) أخرجه مسلم (١٩٨٠).

(٢) انظر التعليق السابق.

(٣) انظر التعليق السابق.

هذا الحديث كما ترون فيه: أَنَّ الخمرَ نَزَلَ تحريمُها والناسُ يشربونها.
وفيه دليل على أَنَّ الخمرَ ليست بنجسة؛ لأنها اكفئت في الأسواق، ولأنَّ النبي ﷺ لم يأمر بغسلها.

فإن قال قائل: إنها حين كانت في الآنية كانت طيبة؛ لأنها لم تحرم.
فيقال: هو كذلك، لكن من حين أن حُرِّمَتْ صارت خبيثةً وهي في الأواني؛ ولأنَّ النبي ﷺ لما حُرِّمَت الخمرُ في خيبر أمرَ بغسل القدورِ منها وإن أبي أب إلا أن يعارض بأن تحريمها طراً، فإننا نقول: ثبت في صحيح مسلم أَنَّ أعرابياً أو رجلاً جاء إلى النبي ﷺ براوية من الخمر، فأهداها إليه، فقال: إنها حُرِّمَتْ ولم يقبلها. فسأره رجل فقال النبي ﷺ: بِمَ ساررتَه؟ قال: قلتُ بغها. فقال النبي ﷺ: إن الله إذا حَرَّمَ شيئاً حَرَّمَ ثمنه، ففتح الرجلُ فَمَ الرَّاويةَ وَأَرَأَقَ الخمرَ ولم يأمره النبي ﷺ بغسلها ولا نَهَاهُ عن إِرَاقَتِهَا في هذا المكان. وهذا دليل واضح على أَنَّ الخمرَ لَيْسَتْ بنجسةٍ نجاسةً حسيَّةً.

وأما قوله: «إِنَّ الخمرَ كان البُسْرَ والتَمَر». فيقال: إن لدينا عبارةً عامةً قالها الرسول ﷺ وهي: «كُلُّ مسكرٍ خمرٌ»^(١) من أي نوع كان.
وفي هذا الحديث: دليل على سُرْعَةِ امْتِثَالِ الصحابةِ لأمرِ الله ورسوله، فإنهم لم يقدموا على شرابِ الخمرِ الذي قد صُنِعَ، بل أراقوه، وهذا من تمام انقيادهم لله.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤ - باب الخمر من العسل وهو البتع.
وَقَالَ مَعْنٍ: سَأَلْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ عَنِ الْفُقَّاعِ. فَقَالَ: إِذَا لَمْ يُسْكِرْ فَلَا بَأْسَ بِهِ وَقَالَ ابْنُ الدَّرَاوَزْدِيِّ: سَأَلْنَا عَنْهُ، فَقَالُوا: لَا يُسْكِرُ، لَا بَأْسَ بِهِ.
فتوى أنس رضي الله عنه إذا لم يسكر فلا بأس به، هذه فيها تفصيل، وإن أسكر حُرِّمَ وهذا فيه: جوازُ تعليق الفتوى وأن يقال مثل هذا: إن كذا فكذا. وإن كذا فكذا.

(١) أخرجه مسلم (٢٠٠٣).

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ نَخْتَبِرَهُ بِالشَّرْبِ وَنَنْظُرَ؟

فَالْجَوَابُ: أَنْ يَقَالَ: إِذَا لَمْ يُمْكِنْ اخْتِبَارُهُ إِلَّا بِالشَّرْبِ فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ أُمْكِنْ اخْتِبَارُهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ فَلَا يُشْرَبُ. يَعْنِي: لَوْ أُمْكِنْ اخْتِبَارُهُ بِالتَّحْلِيلِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ شَرْبُهُ لِلَاخْتِبَارِ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ، قُلْنَا: أَنْ نَخْتَبِرَهُ بِالشَّرْبِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: أَفَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَسْكُورًا وَيَسْكُرُ الَّذِي شَرِبَهُ؟

قُلْنَا: بَلَى، هَذَا مُمْكِنٌ، وَلَكِنْ الَّذِي شَرِبَهُ أَقْدَمَ عَلَيْهِ حِينَ أَقْدَمَ، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ مَسْكُورٌ، وَالْأَصْلُ الْحَلُّ حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى التَّحْرِيمِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٥٨٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبَيْعِ؟ فَقَالَ: كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ»^(١).

٥٥٨٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبَيْعِ وَهُوَ نَبِيذُ الْعَسَلِ وَكَانَ أَهْلُ الْيَمَنِ يَشْرَبُونَهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ»^(٢).

٥٥٨٧ - وَعَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: «حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَتَّبِدُوا فِي الدُّبَاءِ وَلَا فِي الْمُرْقَتِ». وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يُلْحِقُ مَعَهَا الْحَنْتَمَ وَالنَّقِيرَ^(٣).

الانتباز هو: أَنْ يُوَضَعَ زَيْبٌ أَوْ تَمَرٌ فِي الْمَاءِ يُنْبَذُ فِيهِ وَيَبْقُونَهُ يَوْمًا، أَوْ يَوْمَيْنِ، أَوْ ثَلَاثَةً، مِنْ أَجْلِ أَنْ يَكْتَسِبَ الْمَاءُ مِنْ حَلَاوَةِ هَذَا الشَّيْءِ وَيَنْقَى أَيْضًا، فَإِنَّ الرُّوَاسِبَ الَّتِي فِي الْمَاءِ تَكُونُ فِي هَذَا التَّمْرِ أَوْ فِي هَذَا الزَّيْبِ مَعَ كَسْبِ الْحَلَاوَةِ، وَصِفَائِهِ، ثُمَّ يَشْرَبُونَهُ، نَهَاكَمُ الرَّسُولُ عَنِ الْإِنْتَبَازِ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ: الدُّبَاءِ وَالْمُرْقَتِ وَالنَّقِيرِ وَالْحَنْتَمِ.

أَمَّا الدُّبَاءُ؛ فَهِيَ: الْقِرْعُ وَكَانَ لِلْقِرْعِ جِلْدٌ، جِلْدٌ عَلَيْهِ -وَلَا سِيَّما- مَا يُعْرَفُ عِنْدَنَا بِالْقِرْعِ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٠٠١).

(٢) انْظُرِ التَّعْلِيلَ السَّابِقَ.

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٩٩٢).

النجدى، القرعُ النجدى هذا إذا كَبِرَ وعزى صارَ له قِشرةٌ غليظةٌ وقويةٌ إذا ييسَت أخذت اللب من داخله، ثم صارَ وعاءً.

هذا الوعاء حارٌّ، فإذا انتَبَذُوا فيه أسرعَ إليه التخمُّر، ولا سيمًا في أراضي الحجاز. وأما المزفت: فهو إناءٌ يُجعلُ فيه الزفتُ، يُطلى بالزفت من الداخل من أجل النظافة، والزفت كما نعلم جميعًا يكون حارًّا، فيسرع إليه الاختمار.

كذلك الحنتم والنقير: نوعان من الأواني يكون فيها النيذ ولكنهما حارةٌ يُسرعُ إليها التخمُّر، فنهى عن ذلك رسولُ الله ﷺ؛ خوفًا أن يقع الإنسانُ في المحذور، وهو لا يدري، ثم بعد ذلك رخصَ لهم وقال: «إني نهيتكم عن الانتباز في كذا وكذا فانتبذوا فيما شئتم غير أن لا تشربوا مسكرًا»^(١) فرخصَ لهم بعد ذلك ﷺ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥ - باب ما جاء في أن الخمر ما حامر العقل من الشراب.

٥٥٨٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ أَبِي حَيَّانَ التِّيمِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: خَطَبَ عُمَرُ عَلَى مِنبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ وَهِيَ مِنْ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ: الْعِنَبِ وَالتَّمْرِ وَالْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالْعَسَلِ، وَالْخَمْرُ مَا حَامَرَ الْعَقْلَ وَثَلَاثٌ وَدِدْتُ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يُفَارِقْنَا حَتَّى يَعْهَدَ إِلَيْنَا عَهْدًا: الْجَدُّ وَالْكَالَالَةُ وَأَبْوَابُ مِنْ أَبْوَابِ الرَّبَا قَالَ: قُلْتُ: يَا أَبَا عَمْرٍو فَشَيْءٌ يُضْنَعُ بِالسِّنْدِ مِنَ الْأَرْضِ قَالَ: ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ قَالَ عَلَى عَهْدِ عُمَرَ^(١).

وَقَالَ حَبَّاجٌ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ أَبِي حَيَّانَ: مَكَانَ «الْعِنَبِ»: «الرَّيْبِ».

٥٥٨٩ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ قَالَ: «الْخَمْرُ يُضْنَعُ مِنْ خَمْسَةِ: مِنَ الرَّيْبِ وَالتَّمْرِ وَالْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالْعَسَلِ»^(٢).

(١) أخرجه مسلم (٩٧٧) بنحوه.

(٢) أخرجه مسلم (٣٠٣٢).

(٢) انظر التعليق السابق.

هذه الأحاديث سبق الكلام عليها، فقد حَدَّ عمرُ رضي الله عنه الخمرَ بأنه ما خامر العقل، قد سبقه في ذلك رسول الله ﷺ.

❦ وقوله: «وثلاثٌ وِدِدْتُ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَفَارِقْنَا حَتَّى يَعْهَدَ إِلَيْنَا عَهْدًا: الْجَدُّ، والكلالة، وأبوابٌ من أبوابِ الربا».

الجدُّ، يَعْنِي: الميراث. وهل يُنْزَلُ منزلة الأب أو لا؟ وقد اختلفَ في هذا أهلُ العلمِ قديمًا وحديثًا، والصحيح بلا شك: أَنَّهُ يُنْزَلُ منزلة الأب، صَحَّ عن ثلاثة عشرَ من أصحابِ النبي ﷺ منهم أبو بكرٍ رضي الله عنه، وَأَنَّهُ يُنْزَلُ منزلة الأب، والمراد به: الجدُّ أبو الأب لا أبو الأم، فإذا هَلَكَ هَالِكٌ عن أبي أبٍ وأخٍ شقيق، فالهالِكُ لأبي الأب وليس للأخِ الشقيق شيءًا، وهكذا بقية المسائل.

وأما الكلالةُ: فما هو معناها؟ أَشْكَلَ على عمرَ رضي الله عنه، وقد سألَ عنها رسولُ الله ﷺ، فقال له: تَكْفِيكَ آيَةُ الصَّيْفِ يَعْنِي: ﴿سَتَقْتُونَاكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النِّسَاءُ: ١٧٦]. وهي واضحةٌ لكنَّ الإنسانَ بشرٌ قد تخفى عليه المسألةُ مع ظهورها لغيره مع قوة فهمه. أنت إذا تأملتَ الآيةَ الكريمةَ ﴿سَتَقْتُونَاكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النِّسَاءُ: ١٧٦]. والله هو الذي يفتينا وهو الذي قال آخر الآية ﴿اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضْلُوا﴾. فقد أَفتانا الله تعالى فيها وبينها، ولننظرْ ﴿إِنْ أَمَرُوا هَلَاكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾. هذا واحدٌ، الكلالةُ هي إذن: من ليس له ولدٌ، لا ذكر ولا أنثى ﴿وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾. متى يكون للأخت النصف؟ إذا لم يوجد أصلٌ من الذكور وارث صار لها النصف، إذن نقول: ولا والد، من أين أخذنا ولا والد؟ من ميراث الأخت النصف قال: ﴿وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾. أختها يرثها هو، هذا إذا ماتت إن لم يكن لها ولد، وهل لو كان الأب موجودًا يرثها أو لا؟

الجوابُ: لا يرث مع الأب.

إذن: المسألةُ واضحةٌ أوضحها الله تعالى بالصورة لا بالتعريف ما قال ﴿يَكُنِ الْكَلَالَةُ مَنْ لَا وَلَدَ لَهُ وَلَا وَالِدَ﴾ لكن صورًا لنا صورةً نعرف أنَّ المراد بالكلالة: من ليس له ولد ولا والد وهكذا قال الخليفة خليفة رسول الله ﷺ إن الكلالة من لا ولد له ولا والد، وعلى هذا فالمسألة واضحة. ولكن الإنسان بشر قد يخفى عليه بعض الشيء.

أما «أبواب من أبواب الربا» فيحتمل أن يريد عمر رضي الله عنه أجناس الربا، ويحتمل أن يريد مسائل من مسائل الربا، والفرق أن الرسول ﷺ قال في أجناس الربا: «الربا بضعٌ وسبعون باباً أيسرها مثل أن ينكح الرجل أمه»^(١). -نسأل الله العافية- هذا الحديث فيه إشكال من حيث المتن لكن سنده لا بأس به، فعمر رضي الله عنه أشكل عليه هذه الأبواب ثلاثة وسبعون باباً أين تكون؟! ويحتمل أن يريد مسائل في باب واحد منها كالربا في البيوع، والربا في البيوع ليس متفقاً عليها بين الناس، فمن الناس مثلاً من اقتصر في الربا على الأصناف الستة التي وردت بها السنة فقط. وهي: الذهب والفضة، والبر، والتمر، والشعير، والملح. وقال: ما عدا ذلك ليس فيه ربا مهما كان، وعللوا ذلك بأن الرسول ﷺ قال: «الذهب بالذهب»^(٢) والمبتدأ معرفة، وكذلك البقية. المبتدآت كلها معارف، وأيضاً ليس هناك علة بينه لنا في مسألة الربا وما ليست له علة معلومة لا يمكن إلحاق شيء به؛ لأن من شرط القياس اتفاق الأصل والفرع في العلة لهذا نقف على هذه الأصناف الستة، وغيرها لا.

ومن العلماء من قال: يلحق بالذهب والفضة كل موزون كل ما يوزن، من ذهب وفضة ونحاس وورصاص وصفير، كل شيء، وهذا فيه توسيع للنص وتضييق على الناس.

فيه توسيعٌ لدلالة النص، لكن فيه تضييق على الناس، في الطعام قال بعضهم: يلحق بهذه الأشياء كل ما يؤكل مطلقاً -كل ما يؤكل يلحق- فالتفاح والبرتقال والخضروات كلها فيها ربا. ومنهم قال: يلحق بها كل مكيل وإن لم يؤكل، فالأشنان والصابون الذي يسمونه «تايد» وشبهه يكون فيه الربا، والحناء الذي يكون في الصدر يطحن من أواقي الصدر وما أشبه ذلك يجري فيه الربا، فتوسعوا في المدلول وضيّقوا على الناس.

والذي نرى في هذه المسألة أنه يجب أن تقتصر على أدنى شيء يمكن أن يلحق فنقول البر والتمر والشعير هذه الثلاث مدخرة وقوت ومكيلة أيضاً، فما كان مكياً مدخراً قوتاً ففيه الربا وما لا فلا، ونقول في الذهب والفضة: الربا يجري فيها فقط دون غيرهما من المعادن،

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٢٧٥)، والحاكم (٤٣/٢)، والبيهقي في «الشعب» (٤/٣٩٤)، والطبراني في «الكبير» (٩/٣٢١)، وقال الألباني رحمته الله في: «صحيح الترمذ والترهيب»: صحيح لغيره.

(٢) أخرجه البخاري (٢١٧٧)، ومسلم (١٥٨٤).

فيجوز بيع الحديد بالحديد رطلاً برطلين، الرصاص بالرصاص يجوز رطلاً برطلين، وهكذا بقية الموزونات، ولا نُلحقها بالذهب والفضة، بل نقول: الذهب والفضة يجري الربا في أعيانها سواء كانتا أثناً أو حلياً أو غير ذلك، ولهذا في حديث فضالة بن عبيد، أنه اشترى قلادة باثني عشر ديناراً فيها ذهبٌ وفيها خرزٌ، فلما فصلها وجدَ فيها أكثر من اثني عشر ديناراً فنهى الرسول ﷺ أن تباع حتى تُفصل ويُميز.

انظر إلى خلاف العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ تفاحة بتفاحتين ربا أم لا؟

الجواب: على قولٍ ربا، كرتون من التايد مسحوق بكرتونين على قول ربا، وهكذا، ولكن عند آخرين ليس هذا ربا، رطل برطلين من الحديد ربا عند قوم، وليس ربا عند قوم آخرين ولهذا قال عمر: وأبوابٌ من أبواب الربا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ:

٦ - باب مَا جَاءَ فِيْمَنْ يَسْتَحِلُّ الْخَمْرَ وَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ.

٥٥٩٠ - وَقَالَ هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ ابْنِ جَابِرٍ، حَدَّثَنَا عَطِيَّةُ بْنُ قَيْسٍ الْكِلَابِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ غَنَمٍ الْأَشْعَرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَامِرٍ - أَوْ أَبُو مَالِكٍ - الْأَشْعَرِيُّ وَاللَّهُ مَا كَذَّبَنِي سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْحَرَ وَالْحَرِيرَ وَالْخَمْرَ وَالْمَعَارِفَ وَلَيَنْزِلَنَّ أَقْوَامٌ إِلَى جَنْبِ عِلْمٍ يَرُوحُ عَلَيْهِمْ بِسَارِحَةٍ لَهُمْ يَأْتِيهِمْ - يَعْنِي: الْفَقِيرَ - لِحَاجَةٍ فَيَقُولُونَ: ارْجِعْ إِلَيْنَا غَدًا فَيُيَسِّرُهُمُ اللَّهُ وَيَضَعُ الْعِلْمَ وَيَمْسُخُ آخِرِينَ قِرْدَةً وَخَنَازِيرَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

هذا الباب يقول رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنَّ من الناس من يسمي الخمر بغير اسمها وبناءً على هذا الاسم يستحلها، كقولهم: إِنَّهُ الشَّرَابُ الرُّوحِيُّ، ولفظ الشراب الروحي تنفتح النفس له فيقول الإنسان: أسأل أين الشراب الروحي وابحث عنه في أيِّ مكان؛ لأنه شرابٌ رُوحِيٌّ يَهْدُبُ الرُّوحَ ويقومُها، وإذا بحثت عنه فإذا هو الشراب الخبيث المدمر للروح والعقل، لكن يسمون هذا من أجل التمويه والتزييق، وكما أَنَّ الألفاظ تزخرف، فالمعاني أيضًا تزخرف، فيسمونه بغير اسمه ليكون حلالاً أو لتهون قيمة تحريمه عند الناس.

وفي هذا دليلٌ: على أنَّ الحيل لا تغير الحقائق؛ لأنَّ الحيلة جعل الفعل بصورة مباحة، والتسمية بغير الاسم الأصلي جعل الشيء باسم يدل على الإباحة، فالحيلة كسمية الشيء بغير اسمه، الحيلة على المحرم كسمية الشيء المحرم بغير اسمه؛ ليتوصل إليه، والمؤلف رحمته الله ما أتى بالحديث الذي فيه النص على أنه «يشرب الخمر أقوامٌ من هذه الأمة يسمونها بغير اسمها» وكأنه لم يأت به؛ لأنه ليس على شرطه، لكن الحديث الذي أشار إليه «يَسْتَحِلُّونَ الْحَرَ وَالْحَرِيرَ وَالْخَمْرَ وَالْمَعَازِفَ» أربعة أشياء كلها حرام بلا إشكال، لكنهم يستحلونها.

الحر؛ يعني: الفرج وهو أعمُّ من الزنا فيشمل الزنا واللواط -والعياذ بالله- ومعنى استحلالهم له إما أن يقولوا: بحله وإما أن يفعلوه فعل المستحل؛ يعني: يفعله الإنسان غير مكفَّهٍ منه، ولا نافر منه ولا كأنه إلا شيء معتاد حتى إنه يتحدث به وكأنه يتحدث في إتيان أهله الذي أباحهم الله له، لا يبالي، وهذا موجودٌ، فيوجد من استحل الزنا، وقال: هو حلالٌ، كالذين استحلوا الربا وقالوا: إنه حلال، قالوا: أي فرق بين أن يعقدَ عقدَ نكاحٍ على امرأةٍ أو أن تُستأجرَ امرأة؟! يقولون: كله عقد، هذا عقد وهذا عقد فلا فرق، إذاً استحلوه أم لا؟ استحلوه أي اعتقدوه حلالاً لكن بطريقتهم، وقد يرون أنَّ الزنا حرام، لكن يفعلونه فعل المستحل كأنه ليس بحرام لا تنفر منه طباعهم ولا يخجلون من التحدث به كما هو الواقع، الآن يوجد ناس شباب يُغري بعضهم بعضاً بالزنا -والعياذ بالله- ويقول: اذهب إلى البلد الفلاني، اجعل إجازتك متعة في البلد الفلاني، الأمرُ ميسرٌ، لا فيه منع ولا شيء، ثم يقول: أنا -يعني يقول هو- لا أقول: «أنا» -نسأل الله أن يبرئني وإياكم منها- هو ذهب قبل شهور، واستأنس، وفعل، وفعل، وفعل، يغريه -والعياذ بالله-، هذا الذي يقول هكذا أكون مستحلاً له أم مستحرماً له؟

الجواب: مستحلاً، سواء اعتقد الناس أنَّ الزنا حلال أو أنه يعتقد حرام لكن يفعله فعل المُستحل.

وقد وقعت مشكلة: ذهب إنسانٌ إلى بلد من بلاد الشر؛ ليستجلب عمالاً وتزوج تسع نساء لا عن عقيدة أو تقليد لكن ينزل من على واحدة ويركب الأخرى وكانت التي أعجبتة منهن هي التاسعة، فطلق البواقي، ثم جاء يسأل هل نكاحه للتاسعة بعد أن طلق البواقي

حلال أم حرام؟ هذه واقعةٌ صحيحةٌ وقعت، هو جاء ووصل إلى بلاده وجاء يسأل قال: أنا طَلقت، هل نقول: هذه التاسعة حلال أم حرام أم فيها تفصيل؟

فالجواب: إذا كان قد طلقهن وانتهت العدة قبل أن يعقد فهو حلال، النكاح صحيح، وإن كان عقد عليها وهن في حباله، أو في عدته فالنكاح غير صحيح، لكن ظاهر القصة أنه عقد عليها قبل أن تتم العدة؛ لأنه عقد عليها وكانت هي التاسعة، ثم لما جازت له طلق الباقي.

إذا: فنكاحه غير صحيح فلا بد أن يتجنبها وأن يتزوجها من جديد إذا كانت قد أعجبته.

على كل حال: الآن قصدي أن استحلال الزنا يكون بطرق والعياذ بالله.

❦ قوله: «الحرير». مَنْ يستحلُّه؟ الرجال، وأما النساء فهو حلال لهن، ولهذا قَالَ:

«لِيَكُونَنَّ أَقْوَامٌ مِنْ أُمَّتِي»، والأقوام: جمع قوم، والقوم في الغالب للرجال، كما قَالَ الشاعر:

وَمَا أَذْرِي وَلَسْتُ إِخَالُ أَذْرِي أَقْوَمُ أَلْ حِصْنِ أُمِّ نِسَاءٍ

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ

نِسَاءٍ ۝﴾ [المائدة: ١١].

❦ قوله: «والخمر». الخمر هو: كُلُّ مسكرٍ، هو كل ما خامر العقل.

❦ قوله: «المعازف». قَالَ العلماء: هي آلات اللهو، واستحلها أيضًا على الوجهين كما

سبق في الزنا، إما أن يعتقدوا أنها حلال، أو يفعلوها فعل المستحل لا يبالون بها، وهذا وقع

الآن ففاضت المعازف وانتشرت بين الأمة، وصار الناس فيها ثلاثة أصناف: صنف قَالَ:

إنها حلال، وصنفٌ قَالَوا: هي حرام لكنه مرتبط بها، لا يدعها، وصنف آخر قالوا: حرام

واجتنبوها، والصواب مع الآخرين - الصنف الثالث - لأن الحديث في هذا صريح.

استثنى الشارع من المعازف الدف في المناسبات كأيام الأعياد وقدم الغائب من

سلطان أو نحوه، والثالث: العرس فهذه الثلاثة استثنى عنها الشارع.

ثم قَالَ: «لِيَنْزِلَنَّ أَقْوَامٌ إِلَى جَنْبِ عِلْمٍ». العلم، يَعْنِي: الجبل كما قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ

الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ ۝﴾ [الأنعام: ٢٢].

❖ قوله: «يروح عليهم بسارحة لهم». يعني: يروح عليهم الرائح بسارحة لهم، يعني: أنهم مُنعمون عند هذا العلم، لهم سوارح تسرح خدم ويخدمونهم ويرجعون بهذه السارحة إليهم، يأتيهم الفقير لحاجة فيقولون: ارجع إلينا غداً على أنهم مقيمون مطمئنون لكنهم -والعياذ بالله- على غير هدى وعلى غير طاعة، قال: «فَيُيْتُهُمُ اللَّهُ» يعني: يأخذهم بالعذاب بيانا كما قال تعالى: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيِّنًا وَهُمْ نَائِمُونَ ﴿١٧﴾﴾ [الأنعام: ٩٧]. يبيتهم الله ﷻ ويضع العلم الجبل يضعه ويدمره ﷻ، ويمسخ آخرين قردة وخنازير إلى يوم القيامة ممن لم يحصل بهم هذه العقوبة يمسخون قردة وخنازير.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (١٠/ ٥٥-٥٦):

❖ قوله: «والله ما كذبني». هذا يؤيد رواية الجماعة أنه عن غير واحد لا عن اثنين.

❖ قوله: «يستحلون الحر». ضبطه ابن ناصر بالحاء المهملة المكسورة والراء الخفيفة وهو الفرج، وكذا هو في معظم الروايات من صحيح البخاري، ولم يذكر عياض ومن تبعه غيره. وأغرب ابن التين فقال: إنه عند البخاري بالمعجمتين.

وقال ابن العربي: هو بالمعجمتين تصحيف، وإنما روينا بالمهملتين وهو الفرج والمعنى: يستحلون الزنا.

قَالَ ابْنُ التَّيْنِ: يريد ارتكاب الفرج بغير حله، وإن كان أهل اللغة لم يذكروا هذه اللفظة بهذا المعنى، ولكن العامة تستعمله بكسر المهملة كما في هذه الرواية.

وحكى عياض فيه تشديد الراء، والتخفيف هو الصواب.

وقيل: أصله بالياء بعد الراء فحذفت.

وذكره أبو موسى في «زيل الغريب» في «ح ر» وقال: هو بتخفيف الراء، وأصله حرح بكسر أوله وتخفيف الراء بعدها مهملة أيضاً وجمعه أحراح قال: ومنهم من يشدد الراء وليس بجيد.

وترجم أبو داود للحديث في كتاب اللباس «باب ما جاء في الحر» ووقع في روايته بمعجمتين والتشديد، والراجح بالمهملتين، ويؤيده ما وقع في «الزهد» لابن المبارك من حديث علي بلفظ «يوشك أن تستحل أمتي فُروج النساء والحريص» ووقع عند الداودي بالمعجمتين ثم تعقبه بأنه ليس بمحفوظ، لأن كثيراً من الصحابة لبسوه.

وقال ابن الأثير: المشهور في رواية هذا الحديث بالإعجام، وهو ضرب من الإبريسم، كذا قال؛ وقد عرف أنَّ المشهور في رواية البخاري بالمهملتين.

وقال ابن العربي: الخز بالمعجمتين والتشديد مختلف فيه، والأقوى حله، وليس فيه وعيد ولا عقوبة بإجماع.

تنبيه: لم تقع هذه اللفظة عند الإسماعيلي ولا أبي نعيم من طريق هشام، بل في روايتهما: «يَسْتَحْلُونَ الْحَرِيرَ وَالْخَمْرَ وَالْمَعَازِفَ» وقوله: «يَسْتَحْلُونَ» قال ابن العربي: يحتمل أن يكون المعنى يعتقدون ذلك حلالاً، ويحتمل أن يكون ذلك مجازاً على الاسترسال أي: يسترسلون في شربها كالاسترسال في الحلال، وقد سمعنا ورأينا مَنْ يفعل ذلك.

❖ قوله: «المعازف». بالعين المهملة والزاي بعدها فاء جمع مِعْزَفَة بفتح الزاي وهي آلات الملاهي.

ونقل القرطبي عن الجوهري أنَّ المعازف: الغناء، والذي في صحاحه أنها آلات اللهو، وقيل: أصوات الملاهي.

وفي حواشي الديماطي: المعازف: الدفوف وغيرها مما يضرب به، ويطلق على الغناء عزف، وعلى كل لعب عزف، ووقع في رواية مالك بن أبي مريم: «تغدو عليهم بالقيان وتروح عليهم المعازف».

❖ قوله: «ولينزلن أقوام إلى جنب علم». بفتحتين، والجمع أعلام وهو الجبل العالي، وقيل: رأس الجبل.

❖ وقوله: «يروح عليهم». كذا فيه بحذف الفاعل، وهو الراعي بقرينة المقام، إذ السارحة لا بد لها من حافظ.

❖ قوله: «بسارحة». بمهملتين، الهاشمية التي تسرح بالغداة إلى رعيها وتروح أي ترجع بالعشي إلى مألَفها.

ووقع في رواية الإسماعيلي «سارحه» بغير موحدة في أوله ولا حذف فيها.

❖ قوله: «يأتيهم لحاجة». كذا فيه بحذف الفاعل أيضًا.

قَالَ الْكِرْمَانِي: التَّقْدِيرُ الْآتِي أَوِ الرَّاعِي أَوِ الْمُحْتَاج أَوِ الرَّجُل.

قلت: وقع عند الإسماعيلي «يأتيهم طالب حاجة» فتعين بعض المقدرات.

❖ قوله: «فبيتهم الله». أي: يهلكهم ليلاً، والبيات هجوم العدو ليلاً.

❖ قوله: «ويضع العلم». أي: يوقعه عليهم.

وقال ابن بطال: إن كان العلم جبلاً فيدكدكه وإن كان بناءً فيهدمه ونحو ذلك.

وأغرب ابن العربي فشرحه على أنه بكسر العين وسكون اللام، فقال: وضع العلم إما

بذهاب أهله - كما سيأتي في حديث عبد الله بن عمرو -، وإما إهانة أهله بتسليط الفجرة عليهم.

❖ قوله: «ويمسخ آخرين قردة وخنازير إلى يوم القيامة». يريد ممن لم يهلك في البيات

المذكور، أو من قوم آخرين غير هؤلاء الذين «بيتوا»، ويؤيد الأول أن في رواية الإسماعيلي

«ويمسخ منهم آخرين». قال ابن العربي: يحتمل الحقيقة كما وقع للأمم السالفة، ويحتمل

أن يكون كناية عن تبدل أخلاقهم.

قلت: والأول أليق بالسِّيَاق.

وفي هذا الحديث وعيدٌ شديدٌ على من يتحيل في تحليل ما يحرم بتغيير اسمه، وأنَّ

الحكم يدور مع العلة.

والعلة في تحريم الخمر: الإسكار، فمهما وُجدَ الإسكار وُجدَ التحريم ولو لم يستمر الاسم.

قال ابن العربي: هو أصل في أن الأحكام إنما تتعلق بمعاني الأسماء لا بألقابها، ردًّا على

مَن حمله على اللفظ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧ - باب الإنبياء في الأوعية والتور.

التور: شيء يشبه الطشت، يقال: الطشت، والطست بالسين، وهو معروفٌ عبارة عن

صحن كبير.

٥٥٩١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ

سَهْلًا يَقُولُ: «أَتَى أَبُو أُسَيْدٍ السَّاعِدِيُّ فَدَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي عُرْسِهِ فَكَانَتْ أَمْرَاتُهُ خَادِمَهُمْ وَهِيَ

الْعُرُوسُ قَالَ: أَتَدْرُونَ مَا سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْقَعْتُ لَهُ تَمْرَاتٍ مِنَ اللَّيْلِ فِي تَوْرٍ^(١).

هذا فيه دليل على جواز خدمة المرأة للرجال، وهو كذلك يجوز للمرأة أن تخدم الرجال ولكن للحاجة وإنما قيد ذلك؛ لأنه لولا أنهم محتاجون لم يستخدموا العروس، فإن العروس عادة تكون مشغولة بالتهيؤ لزوجها والتجمل له، لكن لما دعت الحاجة إلى ذلك كلفوها بأن تخدمهم، ولا يلزم من هذه الخدمة أن تأتي إليهم مكشوفة الساعد والوجه والرأس وما أشبه ذلك، بل يمكن أن تخدمهم وهي منتقبة وعليها القفازان كما أن الخدمة أيضًا لا يلزم منها المباشرة بأن تباشرهم بالإعطاء والأخذ منهم، يمكن أن تخدمهم بأن تصلح الطعام ثم تقدمه وهي بعيدة عنهم، وبهذا يبطل استدلال من استدل بهذا الحديث على جواز اختلاط المرأة بالرجال، وعلى جواز كشف المرأة وجهها؛ لأن من المعروف عند أهل العلم: أن الدليل إذا تعرّضه الاحتمال سقط به الاستدلال ولا يمكن أن يلزم بذلك أحد، والدليل معرّف للمدلول ومبين له، فإن لم يكن معرّفًا ومبينًا له فليس بدليل، وإذا كان فيه احتمال فلا احتمال إبهام ليس فيه تبيين، ولهذا أصل العلماء هذه القاعدة: إذا وجد الاحتمال سقط الاستدلال.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨- باب تَرْخِيسِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْأَوْعِيَةِ وَالظُّرُوفِ بَعْدَ النَّهْيِ.

٥٥٩٢- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا

سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الظُّرُوفِ فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ: إِنَّهُ لَا بُدَّ لَنَا مِنْهَا قَالَ: فَلَا إِذَا». وَقَالَ خَلِيفَةُ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَابِرٍ بِهِذَا، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بِهِذَا وَقَالَ فِيهِ: «لَمَّا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْأَوْعِيَةِ».

٥٥٩٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي مُسْلِمٍ الْأَحْوَلِ، عَنْ

مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي عِيَّاضٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: «لَمَّا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْأَسْقِيَةِ قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: لَيْسَ كُلُّ النَّاسِ يَجِدُ سِقَاءً فَرَخَّصَ لَهُمْ فِي الْجَرِّ غَيْرَ الْمُرْفَتِ»^(١).

٥٥٩٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الدُّبَاءِ وَالْمُرْفَتِ»^(٢).
حَدَّثَنَا عُثْمَانُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا.

٥٥٩٥- حَدَّثَنِي عُثْمَانُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ: «قُلْتُ لِلْأَسْوَدِ: هَلْ سَأَلْتَ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ عَمَّا يُكْرَهُ أَنْ يُتَبَذَّ فِيهِ فَقَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، عَمَّ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُتَبَذَّ فِيهِ قَالَتْ: نَهَانَا فِي ذَلِكَ أَهْلُ الْبَيْتِ أَنْ نَتَبَذَّ فِي الدُّبَاءِ وَالْمُرْفَتِ قُلْتُ: أَمَا ذَكَرْتَ الْجَرَّ وَالْحَتَمَ قَالَ: إِنَّمَا أُحَدِّثُكَ مَا سَمِعْتُ أَفَأُحَدِّثُ مَا لَمْ أَسْمَعْ؟»^(٣).

٥٥٩٦- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى رضي الله عنه قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ وَسَلَّمٌ عَنِ الْجَرِّ الْأَخْضَرِ قُلْتُ أَنْشَرُبُ فِي الْأَبْيَضِ قَالَ: لَا».

هذه الأحاديث كما رأيتم ما فيها شيء صريح في النسخ، ليس فيها إلا قولهم: «ليس لنا أوعية» قَالَ: «فلا إذا» هذا لفظ الحديث ولكن قد ورد النسخ صريحاً: «كنتُ نهيتكم عن الانتباز في كذا وكذا فاتبذوا بما شئتم غير أن لا تشربوا مُسْكِرًا». وهذا نص صريح في النسخ، والنسخ هو رفع الحكم أو رفع حكم دليل شرعي أو لفظه بدليل شرعي، هذا النسخ وهو جائز في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وإجماع المسلمين، ولكن يجب ألا نتوسع في دعوى النسخ فإن كثيراً من أهل العلم إذا ضاق بهم الجمع وعجزوا عن وجه الجمع بين النصوص قالوا: هذا منسوخ وهذا خطأ عظيم؛ لأنَّ النسخ معناه: إبطال الحكم المنسوخ وإخراجه عن شريعة الله ﷻ وهذا يحتاج إلى دليل يكون حجة للإنسان أمام الله ﷻ.

وفيه أيضاً: دليل على أن الوصف باللون وشبهه لا يؤثر إلا لسبب ولهذا قال: نهى

(١) أخرجه مسلم (٢٠٠٠).

(٢) أخرجه مسلم (١٩٩٤).

(٣) أخرجه مسلم (١٩٩٥).

النبي ﷺ عن الجر الأخضر، قلت: أنشرب في الأبيض قال: لا؛ لأنَّ الأبيض والأخضر سواء في علة النهي، واللون وصف طردي لا أثر له، إلا إذا كان هناك سبب يقتضي تخصيص هذا اللون بحكم من الأحكام كما في قول الرسول ﷺ: «يَقْطَعُ صَلَاةَ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ: الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ». يَعْنِي: دُونَ الْأَحْمَرِ وَالْأَبْيَضِ وَلَكِنَّ الرَّسُولَ ﷺ ذَكَرَ الْحِكْمَةَ حِينَ سئِلَ: مَا بَالُ الْأَسْوَدِ مِنَ الْأَحْمَرِ مِنَ الْأَبْيَضِ. فَقَالَ: «الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ». فَهَذَا صَارَ هُنَاكَ عِلَّةٌ لِلْوَلَوْنِ، أَمَّا إِذَا كَانَ مُجْرَدَ وَصْفٍ طَرْدِيٍّ، فَإِنَّهُ لَا مَفْهُومَ لَهُ فَلَا يَكُونُ قِيْدًا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩ - بَابُ نَقِيعِ التَّمْرِ مَا لَمْ يُسْكِرْ.

٥٥٩٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيُّ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ، أَنَّ أَبَا أَسِيدٍ السَّاعِدِيَّ دَعَا النَّبِيَّ ﷺ لِعُرْسِهِ فَكَانَتْ أَمْرَأَتُهُ خَادِمَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَهِيَ الْعُرُوسُ، فَقَالَتْ - أَوْ قَالَ -: أَتَدْرُونَ مَا أَنْقَعَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ أَنْقَعْتُ لَهُ تَمَرَاتٍ مِنَ اللَّيْلِ فِي تَوْرٍ^(١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠ - بَابُ الْبَادِقِ وَمَنْ نَهَى عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ مِنَ الْأَشْرِبَةِ.

وَرَأَى عُمَرُ وَأَبُو عُبَيْدَةَ وَمُعَاذُ شُرَبِ الطَّلَاءِ عَلَى الثَّلْثِ. وَشَرِبَ الْبَرَاءُ وَأَبُو جُحَيْفَةَ عَلَى النَّصْفِ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ اشْرَبِ الْعَصِيرَ مَا دَامَ طَرِيًّا. وَقَالَ عُمَرُ: «وَجَدْتُ مِنْ عُيَيْدِ اللَّهِ رِيحَ شَرَابٍ وَأَنَا سَائِلٌ عَنْهُ فَإِنْ كَانَ يُسْكِرُ جَلَدْتُهُ».

٥٥٩٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الْجَوَيْرِيَّةِ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ

عَنِ الْبَادِقِ فَقَالَ: سَبَقَ مُحَمَّدٌ ﷺ الْبَادِقَ فَمَا أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ قَالَ: «الشَّرَابُ الْحَلَالُ الطَّيِّبُ قَالَ: لَيْسَ بَعْدَ الْحَلَالِ الطَّيِّبِ إِلَّا الْحَرَامُ الْخَبِيثُ».

٥٥٩٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّ الْحُلُوءَ وَالْعَسَلَ»^(١).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١٠/٦٣):

❦ قوله: «باب الباذق». ضبطه ابْنُ التِّينِ بفتح المعجمة، ونقل عن الشيخ أبي الحسن يَغْنِي: القابسي أنه حَدَّثَ به بكسرِ الذال، وسئل عن فتحها فقال: ما وقفنا عليه.

قَالَ: وذكر أبو عبد الملك أنه الخمر إذا طبخ.

قَالَ ابْنُ التِّينِ: هو فارسيٌّ معرَّب.

وقال الجواليقي: أصله باذه وهو الطلاء وهو أن يُطْبَخَ العَصِيرُ حتى يصيرَ مثلَ طلاءِ الإبل.

وقال ابْنُ قُرْقُول: الباذقُ المطبوخُ من عصير العنب إذا أُسْكِرَ، أو إذا طبخ بعد أن اشتد.

وذكر ابْنُ سَيِّدِهِ في «المحكم» أنه من أسماء الخمر، وأغرب الداودي فقال: إنه يشبه الفُقَاعَ إلا أنه ربما اشتد وأسكر، وكلام من هو أَعْرِفُ منه بذلك يخالفه، ويقال للباذق أيضًا: الْمُثَلَّثُ إشارة إلى أنه ذهب منه بالطبخ ثلثاه، وكذلك المنصف وهو ما ذهب نصفه، وتسمية العجم مَيْنُخْتَج - بفتح الميم وسكون التحتانية وضم الموحدة وسكون المعجمة وفتح المثناة وآخره جيم -، ومنهم من يضم المثناة، وروايته في مصنف ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ بَدَال بدل المثناة وب حذف الميم والياء من أوله. اهـ.

البخاريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لم يُفَصِّحْ بحكم الباذق، هل هو حلالٌ أو حرامٌ وهو ما طُبِّخَ وذهب منه الثلثان أو الثلث؟ فهذا فيه الخلاف الذي ذكره البخاريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ ولكن لدينا قاعدةٌ بينها رسولُ الله ﷺ وهي أَنَّ «كل ما أُسْكِرَ فهو حرام»^(٢) من أي نوع كان وهذا وهو الذي عليه العمدة فينظر في هذا الباذق إذا كان يسكر فهو حرام وإذا كان لا يسكر فليس بحرام.



(١) أخرجه مسلم (١٤٧٤).

(٢) أخرجه البخاري (٥٥٨٥)، ومسلم (٢٠٠١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١ - بَابُ مَنْ رَأَى أَنْ لَا يَخْلُطَ الْبُسْرَ وَالتَّمْرَ إِذَا كَانَ مُسْكِرًا وَأَنْ لَا يَجْعَلَ

إِدَامَيْنِ فِي إِدَامٍ.

٥٦٠٠ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «إِنِّي لَا سَقِي أَبَا طَلْحَةَ وَأَبَا دُجَانَةَ وَسُهَيْلَ بْنَ أَبِي طَالْحَةَ خَلِيطَ بُسْرٍ وَتَمْرٍ إِذْ حُرِّمَتِ الْخَمْرُ فَقَذَفْتُهَا وَأَنَا سَاقِيهِمْ وَأَصْغَرُهُمْ وَإِنَّا نَعُدُّهَا يَوْمَئِذٍ الْخَمْرَ». وَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ سَمِعَ أَنَسًا^(١).

٥٦٠١ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الزَّبِيبِ وَالتَّمْرِ وَالْبُسْرِ وَالرُّطْبِ»^(٢).

٥٦٠٢ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ التَّمْرِ وَالزَّهْوِ وَالتَّمْرِ وَالزَّبِيبِ وَلْيُنْبَذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حِدَةٍ»^(٣).

وهذا النهي الذي نهى عنه الرسول ﷺ إنما كان لأنه أقرب إلى التخمُّر إذا خلط البسر والتمر، أو تمر وزبيب، أو ما أشبه ذلك، فإنه يكون قريباً من التخمُّر وليس هذا النهي للتحريم؛ لأنَّ العلة هي الإسكار، ولهذا قال العلماء: يكره الخليطان ولم يقولوا بالتحريم؛ لأنه كما أشرت إليه إذا خلط البسر والتمر أو الرطب أسرع إليه التخمُّر، فربما يتخمُّر وأنت لا تعلم، ثم تشربه، فيحصل السكر، أما إذا كان الأمر مأموناً مثل أن خلطت البسر بالرطب وشربته في وقت قصير فهذا، لا بأس به.

(١) أخرجه مسلم (١٩٨٠).

(٢) أخرجه مسلم (١٩٨٦).

(٣) أخرجه مسلم (١٩٨٨).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢- بَابُ شُرْبِ اللَّبَنِ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿مِنْ بَيْنِ قَرْبٍ وَدَمْرٍ لَنَا خَالِصًا سَائِغًا

لِلشَّرِبِينَ ۝﴾ [النَّحْلُ: ٦٦]. اهـ

والذي جاء بشرب اللبن إلى هذا الباب؛ لأن الكتاب كتاب الأشربة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٦٠٣- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ أُسْرِي بِهِ بِقَدَحٍ لَبَنٍ وَقَدَحٍ خَمْرٍ»^(١).

٥٦٠٤- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، سَمِعَ سُفْيَانَ، أَخْبَرَنَا سَالِمُ أَبُو النَّضْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ عُمَيْرًا مَوْلَى أُمِّ الْفَضْلِ يُحَدِّثُ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ قَالَتْ: «شَكَ النَّاسُ فِي صِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ بِإِنَاءٍ فِيهِ لَبَنٌ فَشَرِبَ فَكَانَ سُفْيَانُ رُبِمَا قَالَ شَكَ النَّاسُ فِي صِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ أُمُّ الْفَضْلِ فَإِذَا وَقَفَ عَلَيْهِ قَالَ: هُوَ عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ»^(٢).

٥٦٠٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ وَأَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «جَاءَ أَبُو حُمَيْدٍ بِقَدَحٍ مِنْ لَبَنٍ مِنَ النَّقِيعِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَا خَمَرَتُهُ وَلَوْ أَنْ تَعْرِضَ عَلَيْهِ عُودًا»^(٣).

[الحديث ٥٦٠٥ - طرفه في: ٥٦٠٦].

٥٦٠٦- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ يَذْكُرُ أَرَاهُ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ جَاءَ أَبُو حُمَيْدٍ - رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ - مِنَ النَّقِيعِ بِإِنَاءٍ مِنْ لَبَنٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَا خَمَرَتُهُ وَلَوْ أَنْ تَعْرِضَ عَلَيْهِ عُودًا». وَحَدَّثَنِي أَبُو سُفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا^(٤).

قَالَ الْمَوْلَفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ شُرْبِ اللَّبَنِ وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿مِنْ بَيْنِ قَرْبٍ وَدَمْرٍ لَنَا خَالِصًا سَائِغًا

(١) أخرجه مسلم (١٦٨).

(٢) أخرجه مسلم (١١٢٣).

(٣) أخرجه مسلم (٢٠١١)، وهو عند مسلم (٢٠١٠) من مسند أبي حنيفة الساعدي.

(٤) انظر التعليق السابق.

لِلشَّرِبِينَ ﴿٣٦﴾». هذا باب الآية التي قَالَ اللَّهُ فِيهَا ﴿وَلَنْ لَكُمْ فِي الْأَنْعَمِ لَعِبَةٌ﴾. تعتبرون بها على قدرة اللَّهِ ﷻ وحكمته ﴿تُشْفِقُكُمْ بِمَا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا﴾.

يخرجُ من بين هذا وهذا، هذا اللبنُ الخالصُ السائغُ للشاربين، فالدمُ: نجسٌ خبيثٌ، والفرثُ: مستكرهٌ مستقذرٌ، ومع ذلك يخرجُ منها هذا اللبنُ السائغُ الخالصُ النقيُّ، وهذا دليلٌ على كمالِ قدرةِ اللَّهِ ونظير ذلك ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنْشَرْتُمُوهُ تُوقِدُون﴾ [يونس: ٨٠]. فهذا الشجرُ الأخضرُ رطبٌ باردٌ يخرجُ منه نارٌ حارةٌ يابسةٌ وَاللَّهُ على كُلِّ شَيْءٍ قديرٌ

❦ وقوله: ﴿لِلشَّرِبِينَ﴾. أي: أَنَّ اللَّهَ ﷻ أخرجَه ليشربه الناسُ ويتشفعوا به في الشرب ثم ذكر الأحاديث التي فيها أَنَّ الرسولَ ﷺ شرب اللبن مرةً في ليلة المعراج ومرةً في غير ذلك.

وفي حديث أم الفضل: دليلٌ على ذكائها ~~فمنها~~ فبدلاً من أن تذهبَ وتَسْأَلَ الرسولَ ﷺ أو ترسلَ إليه من يسأله أرسلت إليه بلبن، معلوم أنه لو كان صائماً سيقول: إني صائمٌ، ولكنه شرب. وفي هذا دليل: على أن يومَ عرفةَ ليس محلاً للصيام من الحجاج؛ لأنَّ الرسولَ ﷺ لم يصمه، وقد قال اللَّهُ تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الاحزاب: ٢١].

وإنما شكُّ النَّاسِ في صيامه؛ لأنهم يعلمون أنه يحث على صوم يوم عرفة، ويقول: «إنه يكفر السنة التي قبله والتي بعده»^(١).

وفيه أيضاً دليل: على بطلان اجتهاد من يجتهد من بعض الناس في يوم عرفة، ويصوم، ويقول: إنه تعارض قول الرسول ﷺ وفعله فنقدم القول.

نقول: هذا خطأ من القول فالنبي ﷺ ما قال يوم عرفة، أو سُئِلَ يومَ عرفة في ذلك المكان وقال: «إنه يكفر السنة التي قبله والتي بعده»، سئل وهو في المدينة غير حاج ولا مُتلبس بإحرام، فالصوابُ بلا شكٍّ أَنَّ يومَ عرفة لا يُصام لمن كان بعرفة، بل قد روي عن النبي ﷺ أنه نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة، وأما الأحاديثُ الأخر ففيها دليلٌ: على أنه

(١) أخرجه مسلم (١١٦٢).

ينبغي للإنسان أن يخمر الأواني، يعني: يغطيها ولو بأن يعرض عليها عودًا، ووجه ذلك أن في السنة ليلة ينزل فيها بلاء لا يصيبُ إناءً مكشوفًا، أو وعاء مفتوحًا إلا نزل فيه؛ فلهذا كان ينبغي للإنسان في الليل أن يغطي الطعام والشراب كله ولو بعرض العود عليه، وهو كفاية كما قال الرسول ﷺ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٦٠٧- حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: قَالَ سَمِعْتُ الْبَرَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ مَكَّةَ وَأَبُو بَكْرٍ مَعَهُ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَرَرْنَا بِرَاعٍ - وَقَدْ عَطَشَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَحَلَبْتُ كُثْبَةً مِنْ لَبَنٍ فِي قَدَحٍ فَشَرِبَ حَتَّى رَضِيتُ، وَأَنَا سُرَاقَةُ بْنُ جُعْشَمٍ عَلَى فَرَسٍ فَدَعَا عَلَيْهِ فَطَلَبَ إِلَيْهِ سُرَاقَةُ أَنْ لَا يَدْعُو عَلَيْهِ وَأَنْ يَرْجِعَ ففَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ»^(١).

هذا فيه آية من آيات ﷺ وحمايته لرسوله ﷺ، فسراقَةُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان إذ ذاك غير مسلم حين الهجرة، وكانت قريش قد أعطت لمن جاء بالنبي ﷺ وأبي بكر عن كل واحد مائة من الإبل، ومائة من الإبل ما هي هينة فأبصر سراقَةُ النَّبِيَّ ﷺ وأبا بكر ومن معهما، فركب فرسه، واشتدَّ عدواً في إثرهما حتى بلغ مكاناً سمع فيه قراءة النبي ﷺ، وإذا بفرسه تغوصُ أقدامها في الأرض، مع أنَّ الأرض كانت صلبة، لكن تغوصُ في الأرض وينهرها، ولكنها لا تستطيع، فعرف أن الله تعالى قد انتصر لرسوله فنَادَى رسول الله ﷺ بالأمان، وقال له يَغْنِي: أنه سوف يصد الناس عنه، فدعا له رسول الله ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وقامت الفرس - خرجت رجلها من الأرض - وذهب سراقَةُ، يقول لكل من لاقاه: إنكم قد كُفِيتُم هذا فارجعوا، انظر الآية والحماية! كان طالباً لهما، وصار الآن مدافعاً عنهما، وهذه من آيات الله ﷻ.

المهم: أن سراقَةَ يقول هنا: طلب ألا يدعوا عليه وأن يرجع، ففعل النبي ﷺ.

وفي هذا: دليل على تخوف المشركين من دعاء النبي ﷺ وإيمانهم بأن دعاءه مستجاب ولهذا طلب ألا يدعوا عليه ففعل.

وفيه: فضيلة أبي بكر رضي الله عنه بخدمة النبي ﷺ.

وفيه: جواز شرب اللبن من الهاشية إذا لم يكن حولها أحد، ولكن يشرب فقط، ولا يدخر كمن مر بثمر البستان؛ وليس حوله أحد فله أن يأكل بدون أن يحمل.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٥٦٠٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «نِعْمَ الصَّدَقَةُ اللَّقْحَةُ الصَّفِيَّةُ مِنْحَةٌ وَالشَّاءُ الصَّفِيُّ مِنْحَةٌ تَغْدُو بِإِنَاءٍ وَتَرُوحُ بِآخَرٍ»^(١).

٥٦٠٩ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرِبَ لَبَنًا فَمَضْمَضَ وَقَالَ: إِنَّ لَهُ دَسْمًا»^(٢).

هذا فيه أيضًا دليل على: أنه ينبغي لمن شرب اللبن، أن يتمضمض لينظف فمه من الدسم، ويلحق به كل طعام أو شراب فيه دسم، فإنه ينبغي للإنسان أن يتمضمض حتى يزول ما في فمه من هذا الدسم؛ لأن بقاء الدسم في الفم ربما ينتج عنه روائح كريهة، أو أمراض على اللثة أو اللسان، فكان من الحكمة أن يتمضمض الإنسان من أجل هذا الدسم.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٥٦١٠ - وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رُفِعَتْ إِلَى السُّدْرَةِ إِذَا أَرْبَعَةُ أَنْهَارٍ: نَهْرَانِ ظَاهِرَانِ وَنَهْرَانِ بَاطِنَانِ، فَأَمَّا الظَّاهِرَانِ: فَالنَّيْلُ وَالْفَرَاتُ، وَأَمَّا الْبَاطِنَانِ: فَنَهْرَانِ فِي الْجَنَّةِ فَأُتِيَتْ بِثَلَاثَةِ أَقْدَاحٍ: قَدَحٌ فِيهِ لَبَنٌ، وَقَدَحٌ فِيهِ عَسَلٌ، وَقَدَحٌ فِيهِ خَمْرٌ، فَأَخَذْتُ الَّذِي فِيهِ اللَّبَنُ فَشَرِبْتُ، فَقِيلَ لِي: أَصَبْتَ الْفِطْرَةَ أَنْتَ وَأُمْتُكَ». قَالَ هِشَامٌ وَسَعِيدٌ وَهَمَامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ صَعْصَعَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي

(١) أخرجه مسلم (١٠١٩، ١٠٢٠).

(٢) أخرجه مسلم (٣٥٨).

الْأَنْهَارِ نَحْوَهُ وَلَمْ يَذْكُرُوا ثَلَاثَةَ أَفْدَاحٍ.

قَالَ الْقِسْطَلَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ:

فَإِذَا أَرْبَعَةُ أَنْهَارٍ: نَهْرَانِ ظَاهِرَانِ، وَنَهْرَانِ بَاطِنَانِ، فَأَمَّا النُّهْرَانِ الظَّاهِرَانِ فَهُمَا: النَّيْلُ وَهُوَ نَهْرُ مِصْرَ، وَالْفَرَاتُ بِضَمِّ الْفَاءِ وَالْمِثْنَاءِ الْفَوْقِيَّةِ الْمَجْرُورَةِ وَهُوَ نَهْرُ الْكُوفَةِ وَأَصْلُهُ مِنْ أَطْرَافِ أَرْمِينِيَا، وَأَمَّا النُّهْرَانِ الْبَاطِنَانِ فَنَهْرَانِ فِي الْجَنَّةِ، وَهُمَا فِيهَا قَالَهُ مُقَاتِلُ: السَّلْسِيلُ وَالْكُوْثَرُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ النَّيْلَ وَالْفَرَاتَ يَخْرُجَانِ مِنْ أَصْلِهِمَا، ثُمَّ يَسِيرَانِ حَيْثُ أَرَادَ اللَّهُ، ثُمَّ يَخْرُجَانِ مِنَ الْأَرْضِ وَيَسِيرَانِ فِيهَا، وَهَذَا لَا يَمْنَعُهُ شَرَعٌ وَلَا عَقْلٌ وَهُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ فَوْجِبَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ. اهـ

هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْقِسْطَلَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْفَرَاتَ وَالنَّيْلَ نَهْرَانِ مِنَ أَنْهَارِ الْجَنَّةِ فِي الْحَقِيقَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ كَيْفَ نَزَلَا إِلَى الْأَرْضِ وَسَاحَا هَذَا السَّيْحَ، وَهَذَا كَمَا قَالَ الشَّارِحُ: لَا يَمْنَعُهُ عَقْلٌ وَلَا شَرَعٌ، فَهِيَ هِيَ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يُقَالُ: إِنَّهُ نَزَلَ مِنَ الْجَنَّةِ وَرَوَى فِي هَذَا حَدِيثٍ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ^(١)، وَلَا مَانِعَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَنْزِلَ مِنَ الْجَنَّةِ أَشْيَاءَ وَتَكُونُ بِحَسَبِ مَا يَنْتَاسِبُ مَعَ الْأَرْضِ وَإِنْ كَانَ أَصْلُهَا مِنَ الْجَنَّةِ وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِنْ هَذَا مِنْ بَابِ التَّشْبِيهِ؛ يَعْنِي: أَنَّ هَذَيْنِ النَّهْرَيْنِ فِي عَذُوبَتِهِمَا وَصَفَاتِهِمَا وَنَفْعِهِمَا كَأَنْهَارِ الْجَنَّةِ الَّتِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ وَأَنْهَارٌ مِنْ لَبَنٍ لَمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ، وَأَنْهَارٌ مِنْ خَمْرٍ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ وَأَنْهَارٌ مِنْ عَسَلٍ مُصَفًّى﴾ [مُحَمَّدٌ: ١٥].

قَالُوا: وَيَمْنَعُ الْحَمْلَ عَلَى الْحَقِيقَةِ يَمْنَعُهُ أَنَّ مَنَبَعَ هَذَيْنِ النَّهْرَيْنِ مَعْلُومٌ وَمَعْرُوفٌ وَإِذَا كَانَ مَعْلُومًا وَمَعْرُوفًا تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ الصَّحِيحُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَرَادًا بِهِ أَنَّهَا يَشْبَهُانِ أَنْهَارَ الْجَنَّةِ، فَمَنْ نَظَرَ إِلَى الْوَاقِعِ وَالْحَسِّ قَالَ: يَجِبُ أَنْ يَكُونَ هَذَانِ النَّهْرَانِ مِنَ أَنْهَارِ الْجَنَّةِ فِي الصَّفَاءِ وَالْعَذُوبَةِ وَالنَّفْعِ، وَمَنْ نَظَرَ إِلَى ظَاهِرِ الْحَدِيثِ قَالَ لِنَهْرَيْنِ مِنْ أَنْهَارِ الْجَنَّةِ حَقِيقَةً، وَأَنَّ اللَّهَ ﷻ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَلَا يَلْزُمُ أَنْ يُقَالَ إِذَا كَانَا مِنْ أَنْهَارِ الْجَنَّةِ؛ فَكَيْفَ يَكُونَانِ عَلَى صِفَةِ أَنْهَارِ الدُّنْيَا؛ لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَجْعَلَ طَبِيعَتَهُمَا تَتَّفَقُ مَعَ طَبِيعَةِ الْأَرْضِ.

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٩٦١)، وَابْنُ خَزِيمَةَ (٢٧٣٣)، وَالتَّطَبُّرِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (٥٦٧٣)، وَفِي «الْكَبِيرِ» (١٤٦/١١)، وَقَالَ عَنْهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهيبِ»: صَحِيحٌ لَغَيْرِهِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣ - بَابُ اسْتِعْذَابِ الْمَاءِ.

٥٦١١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ أَنْصَارِيٍّ بِالْمَدِينَةِ مَا لَا مِنْ نَخْلٍ وَكَانَ أَحَبَّ مَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرُ حَاءَ وَكَانَتْ مُسْتَقْبِلَ الْمَسْجِدِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٍ قَالَ أَنَسٌ: فَلَمَّا نَزَلَتْ ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ ﴿التَّوْبَةُ: ٩٢﴾. قَامَ أَبُو طَلْحَةَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ وَإِنْ أَحَبَّ مَالِي إِلَيَّ بَيْرُ حَاءَ وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ أَرْجُو بَرَّهَا وَذُخْرَهَا عِنْدَ اللَّهِ فَضَعُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَخِ ذَلِكَ مَالٍ رَائِحٍ - أَوْ رَائِحٍ - شَكَّ عَبْدُ اللَّهِ وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ وَفِي بَنِي عَمِّهِ». وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى «رَائِحٍ»^(١).

في هذا الحديث: دليل على استعذاب الماء لأنَّ الرسول ﷺ كان يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب، واستعذاب الماء لا بأْس به؛ لأنه من التمتع بنعم الله ﷻ لا يقال للإنسان: اشرب من بئر حائطك، أو بستانك، أو من بئر بيتك، ولو كان ملحاً أجاباً، بل يقال: ما دام الله أنعم عليك بماء عذبٍ حولك فالأفضل أن تتمتع بنعم الله قال الله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ﴾ ﴿١٦﴾ «أَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنْزِلُونَ» ﴿١٧﴾ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ ﴿٧﴾ ﴿التَّوْبَةُ: ٦٨-٧٠﴾.

وهكذا جميع الطيبات لا ينبغي للإنسان أن يدع الطيب الأحسن والأكمل تزهداً وتورعاً؛ لأنَّ هذا خلافُ هدي النبي ﷺ وقد مر علينا حديثُ بلالٍ وغيره في كونهم يبيعون التمرَ الرديءَ ويشترُون تمرًا جيّدًا؛ ليأكله الرسول ﷺ وأقرهم على ذلك، نعم لو فرض أنَّ هناك قضيةً معينةً ينبغي أن يتواضع فيها الإنسان ويأتي بالشيء الدون؛ جبراً لخاطر من لا يجد، فهذا قد يكون فيه فضل من هذه الناحية، وأما أن يتعبد الله ﷻ بترك الطيب إلى الوسط، أو إلى الرديء تزهداً وتورعاً، فهذا خلاف السنة، وقد مر علينا الحديث من قبل وتكلّمنا عليه.

(١) أخرجه مسلم (٩٩٨).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤ - بَابُ شَرْبِ اللَّبَنِ بِالْهَاءِ.

٥٦١٢ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ «رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرِبَ لَبَنًا وَآتَى دَارَهُ فَحَلَبْتُ شَاةً فَشُبْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْبُثْرِ فَتَنَawَل الْقَدَحَ فَشَرِبَ وَعَنْ يَسَارِهِ أَبُو بَكْرٍ وَعَنْ يَمِينِهِ أَعْرَابِيٌّ فَأَعْطَى الْأَعْرَابِيَّ فَضْلَهُ ثُمَّ قَالَ: الْإِيْمَنُ فَالْإِيْمَنُ» ^(١).

٥٦١٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَمَعَهُ صَاحِبٌ لَهُ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ كَانَ عِنْدَكَ مَاءٌ بَاتَ هَذِهِ اللَّيْلَةَ فِي شَنَّةٍ وَإِلَّا كَرَعْنَا» قَالَ: «وَالرَّجُلُ يُحَوِّلُ الْمَاءَ فِي حَائِطِهِ قَالَ فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عِنْدِي مَاءٌ بَائِتٌ فَانْطَلِقْ إِلَى الْعَرِيشِ قَالَ: فَانْطَلِقْ بِهِمَا فَسَكَبَ فِي قَدَحٍ، ثُمَّ حَلَبَ عَلَيْهِ مِنْ دَاجِنٍ لَهُ قَالَ فَشَرِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ شَرِبَ الرَّجُلُ الَّذِي جَاءَ مَعَهُ».

[الحديث ٥٦١٣ - طرفه في: ٥٦٢١].

في الحديث الأول: دليل على جواز خلط الماء باللبن، وهذا جائز إذا كان للبيت فاما إذا كان للسوق فإنه لا يجوز، لأن ذلك غش، وقد قال النبي ﷺ: «من غشنا فليس منا».

وفيه أيضًا: دليل على أن الأولى للشارب إذا شرب أن يعطي الأيمن وإن كان مفضولاً، ولهذا أعطى النبي ﷺ الأعرابي؛ لأنه عن يمينه ولم يعط أبا بكر لأنه كان عن يساره.

وفيه: دليل على أنه ينبغي للإنسان إذا فعل شيئاً مشروعاً، وخشي أن يكون في قلب أحد شيء فإنه يطمئنه ويبين له، ولهذا قال الرسول ﷺ: «الأيمنُ فالأيمن» لثلاثا يقول قائل: لماذا يدع صاحبه الذي هو صاحبه منذ آمن به إلى أن فارق الدنيا ويعطي هذا الأعرابي، فيقال: إن الرسول ﷺ لما أعطى الأعرابي بين أبي بكر، وهكذا كل شيء ينبغي أن تعتذر منه إذا فعلته، فاعتذر منه ولا تدع الناس تكون قلوبهم تحوم يميناً وشمالاً، لماذا؟ ولماذا؟ أو يدخل

(١) أخرجه مسلم (٢٠٢٩).

عليهم الشيطان ويوسوس في نفوسهم أشياء لا ترضاها أنت ولا غيرك.
 الإنسان ينبغي له في الأمور أن يتنبه ولا يعتمد على ثقة الناس به فإن الشيطان يجري من
 ابن آدم مجرى الدم كما قال النبي ﷺ للأنصارين.
 والحديث الثاني: فيه جواز كَرْع الرجل بالماء، ومعناه: أن يشرب بفمه حتى يكرع.
 وفيه: دليل على جواز التكريع، لكن في هذا الحال يجب على الإنسان أن يحتاط ويتنبه؛
 لئلا يدخل في فمه شيء يؤذيه.
 وفيه أيضًا: دليل على اختيار الماء البارد؛ لقول الرسول ﷺ «بات هذه الليلة في شنة»،
 لأنَّ الماء إذا بات في الشنة يكون باردًا، والشنة هو الجلد القديم لأن الجلد القديم يكون فيه
 الماء أبرد في الجلد الجديد
 وفيه أيضًا: دليل على إكرام الصحابة لرسول الله ﷺ حيث قال له: انطلق إلى العريش.
 وفيه: دليل أيضًا على جواز خلط اللبن بالماء للضيف؛ لأنَّ هذا الأنصاري رحمه الله خلطه
 بالماء.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥ - بَابُ شَرَابِ الْحُلُوءِ وَالْعَسَلِ.

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: لَا يَحِلُّ شُرْبُ بَوْلِ النَّاسِ لِشِدَّةِ تَنْزُلٍ؛ لِأَنَّهُ رَجَسٌ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَجِدْ
 لَكُمْ الطَّبِيبَ﴾ [البقرة: ١٧١]. وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ فِي السَّكْرِ: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ.
 ٥٦١٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، قَالَ أَخْبَرَنِي هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ
 عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ الْحُلُوءُ وَالْعَسَلُ»^(١).

١٦ - بَابُ الشُّرْبِ قَائِمًا.

٥٦١٥ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ النَّزَّالِ قَالَ: أَتَى
 عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى بَابِ الرَّحْبَةِ بِمَاءٍ فَشَرِبَ قَائِمًا فَقَالَ: إِنَّ نَاسًا يَكْرَهُ أَحَدَهُمْ أَنْ يَشْرَبَ وَهُوَ قَائِمٌ،

وَأِنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ كَمَا رَأَيْتُمُونِي فَعَلْتُ.

[الحديث ٥٦١٥ - طرفه في: ٥٦١٦].

٥٦١٦- حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَيْسَرَةَ، سَمِعْتُ النَّزَّالَ بْنَ سَبْرَةَ يُحَدِّثُ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ قَعَدَ فِي حَوَائِجِ النَّاسِ فِي رَحْبَةِ الْكُوفَةِ حَتَّى حَضَرَتْ صَلَاةُ الْعَصْرِ، ثُمَّ أَتَى بِمَاءٍ فَشَرِبَ وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ - وَذَكَرَ رَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ - ثُمَّ قَامَ فَشَرِبَ فَضْلَهُ وَهُوَ قَائِمٌ، ثُمَّ قَالَ إِنَّ نَاسًا يَكْرَهُونَ الشُّرْبَ قِيَامًا وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعْتُ.

٥٦١٧- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: شَرِبَ النَّبِيُّ ﷺ قَائِمًا مِنْ زَمْزَمَ^(١).

في هذا دليل: على أنه ينبغي للإمام أن يجلس لحوائج الناس كما فعل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأن يكون جلوسه بعد الظهر أو في الوقت المناسب؟ في الوقت المناسب إن كان بعد الظهر فبعد الظهر، أو بعد المغرب فبعد المغرب، أو بعد العشاء فبعد العشاء.

وفيه دليل على أنه ينبغي للإنسان أن يفعل الأفعال التي يظن الناس أنها ممنوعة حتى يطمئنوا إليها فإن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شرب قائماً ليراه الناس، ثم أسند هذا الفعل - الشرب قائماً - إلى رسول الله ﷺ.

وفيه دليل على جواز الشرب قائماً وهو كذلك، لكن قد ورد النهي عنه فإذا ورد النهي عنه وفعله الرسول ﷺ عَلِمَ أَنَّ النَّهْيَ لَيْسَ لِلتَّحْرِيمِ وَلَكِنَّهُ لِلتَّنْزِيهِ وَيَكُونُ الْأَفْضَلُ أَنْ يَشْرِبَ الْإِنْسَانُ قَاعِدًا، فَإِنْ شَرِبَ قَائِمًا فَلَا حَرَجَ، وَدَلِيلُهُ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ شَرِبَ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ قَائِمًا، وَدَلِيلٌ آخَرٌ مَا ذَكَرَهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ شَرِبَ قَائِمًا.

فإن قال قائل: أفلا يمكن أن ننزل مذهب الشوكاني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي أَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَ الْقَوْلُ وَالْفِعْلُ قُدِّمَ الْقَوْلُ قُلْنَا: بلى نذهب إليه لكن بشرط التعارض، أما إذا، أمكن الجمع بأن يُحْمَلَ هَذَا عَلَى وَجْهِهِ، وَهَذَا عَلَى وَجْهِهِ فَإِنْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّمَ الْقَوْلُ عَلَى الْفِعْلِ لِمَاذَا؟

الجواب: لأننا إذا قدمنا القول على الفعل ألغينا الفعل مع أنه ثابت عن

الرسول ﷺ فمنه هذا الحديث، ثبت النهي عن الشرب قائماً وشرب النبي ﷺ قائماً، وثبت النهي عن استقبال القبلة واستدبارها حال قضاء الحاجة، وثبت عنه ﷺ أنه استدبر القبلة في قضاء الحاجة.

لو قلنا: إننا نُقدِّم القول لم يكن لنا أسوة حسنة في رسول الله ﷺ؛ لأنه قد فعل ولكننا نحاول أن نجتمع بين هذا وهذا، فنقول: فعل الرسول ﷺ لما نهى عنه من أجل أن يبين به الجواز وأن النهي ليس للتحريم.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١٠/٧٨-٨٠):

❦ قوله: «وقال الزهري: لا يحل شرب بول الناس لشدة تنزل؛ لأنه رجس». قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَحِلُّ لَكُمْ الطَّيِّبُ﴾ وصلة عبد الرزاق عن معمر عن الزهري ووجهه ابن التين أَنَّ النبي ﷺ سَمِيَ الْبَوْلَ رَجْسًا.

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَ﴾ [الأنعام: ١٥٧]. والرجس من جملة الخبائث، وَيُرَدُّ على استدلال الزهري جواز أكل الميتة عند الشدة وهي رجس أيضًا، ولهذا قال ابن بطال: الفقهاء على خلاف قول الزهري، وأشد حال البول أن يكون في النجاسة والتحريم مثل الميتة والدم ولحم الخنزير، ولم يختلفوا في جواز تناولها عند الضرورة. وأجاب: بعض العلماء عن الزهري باحتمال أنه كان يرى أَنَّ القياس لا يدخل الرخص، والرخصة في الميتة لا في البول.

قلت: وليس هذا بعيداً من مذهب الزهري، فقد أخرج البيهقي في «الشَّعَب» من رواية ابن أخي الزهري قال: كان الزهري يصوم يومَ عاشوراء في السفر، ف قيل له أنت تفطر في رمضان إذا كنت مسافراً، فقال: إن الله تعالى قال في رمضان: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. وليس ذلك لعاشوراء.

قَالَ ابْنُ التَّيْنِ: وقد يقال إن الميتة لسدِّ الرمي، والبول لا يدفع العطش، فإن صحَّ هذا صحَّ ما قال الزهري إذ لا فائدة فيه.

قلت: وسيأتي نظيره في الأثر الذي بعده.

❦ قوله: «وقال ابن مسعود في السكر: إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم». قَالَ

ابن التين: اختلف في السكر بفتحيتين: فقيل: هو الخمر، وقيل: ما يجوز شربه كنقيع التمر قبل أن يشتد وكالخل، وقيل: هو نبيذ التمر إذا اشتد.

قلت: وتقدم في تفسير النحل عن أكثر أهل العلم أن السكر في قوله تعالى: ﴿نَتَخَذُونُ مِنْهُ مَسْكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ [النحل: ٦٧]. وهو ما حُرِّمَ منها، والرزق الحسن ما أحل.

وأخرج الطبري من طريق أبي رزين أحد كبار التابعين قال: نزلت هذه الآية قبل تحريم الخمر. ومن طريق النخعي نحوه. ومن طريق الحسن البصري بمعناه.

ثم أخرج من طريق الشعبي قال: السكر نقيع الزبيب؛ يعني: قبل أن يشتد، والخل، واختار الطبري هذا القول وانتصر له؛ لأنه لا يستلزم منه دعوى نسخ، ويستمر الامتنان بما تضمنته الآية على ظاهره، بخلاف القول الأول، فإنه يستلزم النسخ والأصل عدمه.

قلت: وهذا في الآية مُحْتَمِلٌ، لكنه في هذا الأثر محمول على المسكر، وقد أخرج النسائي بأسانيد صحيحة عن النخعي والشعبي وسعيد بن جبير أنهم قالوا: السكر خمر، ويمكن الجمع بأن السكر بلغة العجم الخمر، وبلغة العرب النقيع قبل أن يشتد، ويؤيده ما أخرجه الطبراني من طريق قتادة قال: السكر خمر الأعاجم، وعلى هذا ينطبق قول ابن مسعود: إن الله لم يجعل شفاءكم فيها حَرَمَ عليكم. ونقل ابن التين عن الشيخ أبي الحسن؛ يعني: ابن القصار: إن كان أراد مُسْكِرَ الأشربة فلعله سقط من الكلام ذكر السؤال، وإن كان أراد السكر بالضم وسكون الكاف قال: فأحسبه هذا أراد، لأنني أظن أن عند بعض المفسرين سئل ابن مسعود عن التداوي بشيء من المحرمات فأجاب بذلك. والله أعلم بمراد البخاري.

قلت: قد رويت الأثر المذكور في فوائد علي بن حرب الطائي، عن سفيان بن عيينة، عن منصور، عن أبي وائل قال: اشتكى رجل منا يقال له خُثَيْمُ بن العداء داء ببطنه يقال له الصُّفْرُ، فنعت له السكر، فأرسل إلى ابن مسعود يسأله، فذكره وأخرجه ابن أبي شيبة، عن جرير، عن منصور وسنده صحيح على شرط الشيخين، وأخرجه أحمد في كتاب الأشربة والطبراني في الكبير من طريق أبي وائل نحوه، ورؤينا في نسخة داود بن نصير الطائي بسند صحيح عن مسروق قال: قال عبد الله هو ابن مسعود: «لا تسقوا أولادكم الخمر فإنهم

ولدوا على الفطرة، وإن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم» وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن مسعود كذلك، وهذا يؤيد ما قلناه أولاً في تفسير السكر.

وأخرج إبراهيم الحري في غريب الحديث، من هذا الوجه قال: «أتينا عبد الله في مَجْدَرَيْنِ أو مَخْصَبَيْنِ نُعِتَ لَهُمُ السَّكْرُ» فذكر مثله.

ولجواب ابن مسعود شاهد آخر أخرجه أبو يعلى وصححه ابن حبان من حديث أم سلمة قالت: اشتكت بنت لي، فنبذت لها في كوز، فدخل النبي ﷺ وهو يَغْلِي فقال: ما هذا؟ فأخبرته، فقال: إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم.

ثم حكى ابن التين عن الداودي قال: قولُ ابن مسعود حق؛ لأنَّ الله حَرَّمَ الخمر لم يذكر فيها ضرورة وأباح الميتة وأخواتها في الضرورة.

قَالَ: ففهم الداودي أنَّ ابن مسعود تكلم على استعمال الخمر عند الضرورة وليس كذلك، وإنما تكلم على التداعي بها فمنعه؛ لأنَّ الإنسان يجد مندوحةً عن التداعي بها ولا يقطعُ بنفعه، بخلاف الميتة في سدِّ الرَّمَقِ.

وكذا قال النووي في الفرق بين جواز إساعة اللقمة لمن شرب بها بالجرعة من الخمر فيجوز وبين التداعي بها فلا يجوز؛ لأنَّ الإساعة تتحقق بها بخلاف الشفاء فإنَّه لا يتحقق. ونقل الطحاوي عن الشافعي أنه قال: لا يجوز سد الرَّمَقِ من الجوع ولا من العطش بالخمر؛ لأنها لا تزيد إلا جوعاً وعطشاً، ولأنها تذهب بالعقل.

وتعقبه بأنه إن كانت لا تسدُّ من الجوع ولا تروي من العطش لم يرد السؤال أصلاً، وأما إذهابها العقل فليس البحث فيه بل هو فيما يُسدُّ به الرَّمَقُ وقد لا يبلغ إلا حد إذهاب العقل. قلت: والذي يظهر أنَّ الشافعي أراد أن يردد الأمر بأن التناول منها إن كان يسيراً فهو لا يُغني من الجوع ولا يروي من العطش، وإن كان كثيراً فهو يذهب العقل، ولا يمكن القول بجواز التداعي بها يذهب العقل؛ لأنه يستلزم أن يتداوى من شيء فيقع في أشد منه.

وقد اختلف في جواز شرب الخمر للتداوي وللعطش، قال مالك: لا يشربها؛ لأنها لا تزيد لا عطشاً، وهذا هو الأصحُّ عند الشافعية، لكن التعليل يقتضي قصر المنع على المتخذ من شيء يكون بطبعه حاراً كالعنب والزبيب، أما المتخذ من شيء باردٍ كالشعير فلا.

وأما التداءي فإن بعضهم قَالَ: إن المنافع التي كانت فيها قبل التحريم سُلبت بعد التحريم بدليل الحديث المتقدم ذكره، وأيضاً فتحريمها مجزومٌ به، وكونها دواءً مشكوك بل يترجّح أنها ليست بدواءٍ بإطلاق الحديث.

ثم الخلاف إنها هو فيها لا يسكر منها.

أما ما يسكر منها، فإنه لا يجوز تعاطيه في التداءي إلا في صورة واحدة وهو من اضطر إلى إزالة عقله لقطع عضو من الأكلة - والعياذ بالله -، فقط أطلق الرافعي تخريجه على الخلاف في التداءي، وصحح النووي هنا الجواز، وينبغي أن يكون محله فيما إذا تعين ذاك طريقاً إلى سلامة بقية الأعضاء، ولم يجد مرقداً غيرها، وقد صرح من أجاز التداءي بالثاني، وأجازه الحنفية مطلقاً؛ لأن الضرورة تبيح الميتة وهي لا يمكن أن تنقلب إلى حالة تحل فيها، فالخمر التي من شأنها أن تنقلب خلاً فتصير حلالاً أولاً، وعن بعض المالكية إن دعت إليها ضرورة يغلب على ظنه أنه يتخلص بشرها جاز كما لو غص بقلمه، والأصح عند الشافعية في الغص الجواز.

وهذا ليس من التداءي المحض، وسيأتي في أواخر الطب ما يدل على النهي عن التداءي بالخمر وهو يؤيد المذهب الصحيح.

ثم ساق البخاري حديث عائشة. اهـ

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧ - بَابُ مَنْ شَرِبَ وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى بَعِيرِهِ.

٥٦١٨ - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، أَخْبَرَنَا أَبُو النَّضْرِ، عَنْ عُمَيْرِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ «أَنَّهَا أُرْسِلَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِقَدَحٍ لَبَنٍ وَهُوَ وَاقِفٌ عَشِيَّةً عَرَفَةً فَأَخَذَهُ بِيَدِهِ فَشَرِبَهُ» زَادَ مَالِكٌ عَنْ أَبِي النَّضْرِ «عَلَى بَعِيرِهِ»^(١).

١٨- باب الْيَمَنَ فَلَا يَمَنَ فِي الشُّرْبِ.

٥٦١٩- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُتِيَ بِلَبَنٍ قَدْ شِيبَ بِمَاءٍ وَعَنْ يَمِينِهِ أَغْرَابِيٌّ وَعَنْ شِمَالِهِ أَبُو بَكْرٍ فَشَرِبَ ثُمَّ أَعْطَى الْأَغْرَابِيَّ وَقَالَ الْيَمَنَ فَلَا يَمَنَ ^(١).

١٩- باب هَلْ يَسْتَأْذِنُ الرَّجُلُ مَنْ عَنْ يَمِينِهِ فِي الشُّرْبِ لِيُعْطِيَ الْأَكْبَرَ.

٥٦٢٠- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُتِيَ بِشَرَابٍ فَشَرِبَ مِنْهُ - وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ وَعَنْ يَسَارِهِ الْأَشْيَاحُ - فَقَالَ لِلْغُلَامِ: أَتَأْذُنُ لِي أَنْ أُعْطِيَ هَؤُلَاءِ، فَقَالَ الْغُلَامُ: وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا أُؤْثِرُ بِنَصِيبِي مِنْكَ أَحَدًا، قَالَ: فَتَلَّه رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَدِهِ ^(٢).

٢٠- باب الْكَرْعُ فِي الْحَوْضِ.

٥٦٢١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَمَعَهُ صَاحِبٌ لَهُ فَسَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ وَصَاحِبُهُ فَرَدَّ الرَّجُلُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ بِأَيِّ أَنْتَ وَأُمِّي وَهِيَ سَاعَةٌ حَارَّةٌ وَهُوَ يُحَوِّلُ فِي حَائِطٍ لَهُ - يَعْنِي: الْمَاءَ - فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ كَانَ عِنْدَكَ مَاءٌ بَاتَ فِي شَنَةِ، وَإِلَّا كَرَعْنَا» وَالرَّجُلُ يُحَوِّلُ الْمَاءَ فِي حَائِطٍ فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عِنْدِي مَاءٌ بَاتَ فِي شَنَةِ، فَانْطَلَقَ إِلَى الْعَرِيشِ فَسَكَبَ فِي قَدَحٍ مَاءً، ثُمَّ حَلَبَ عَلَيْهِ مِنْ دَاجِنٍ لَهُ فَشَرِبَ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ أَعَادَ فَشَرِبَ الرَّجُلُ الَّذِي جَاءَ مَعَهُ.

في هذا الحديث: زيادة على ما سبق أن الإنسان إذا كان معه غيره فلا حرج أن يسلم الجميع، وإن كان ابتداء السلام سنة كفاية، فإذا سلم أحدهم وسلم الآخرون فلا حرج، لا يقال مثلاً: إن هذا سنة كفاية فيكتفي بالمسلم؛ لأن هذا زيادة خير ودعاء.



(١) أخرجه مسلم (٢٠٢٩).

(٢) أخرجه مسلم (٢٠٣٠).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢١- بَابُ خِدْمَةِ الصَّغَارِ الْكِبَارِ.

٥٦٢٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ سَمِعْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ قَائِمًا عَلَى الْحَيِّ أَسْقِيهِمْ عُمُومَتِي - وَأَنَا أَصْغَرُهُمْ - الْفَضِيخَ، فَقِيلَ: حُرِّمَتْ الْخَمْرُ فَقَالُوا: أَكْفَيْهَا فَكَفَانَا قُلْتُ لِأَنَسٍ: مَا شَرِبْتُمْ؟ قَالَ: رُطْبٌ وَبُسْرٌ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَنَسٍ وَكَانَتْ خَمْرُهُمْ فَلَمْ يُنْكِرْ أَنَسٌ، وَحَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِي أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ كَانَتْ خَمْرُهُمْ يَوْمَئِذٍ ^(١).
وهذا من الآداب الإسلامية أن الصغير هو الذي يخدم الكبير، ولهذا إذا تقابلا كان الذي يبدأ بالسلام الصغير احتراماً للأكبر.

وهذا الحديث فيه: ترتيب مشوش، يقول: كنت قائماً على الحي أسقيهم عمومتي وأنا أصغرهم الفضیخ. الفضیخ مفعول ثانٍ لأسقيهم، والفضیخ هو الشراب الذي جعل فيه البسر والتمر.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٢- بَابُ تَغْطِيَةِ الْإِنَاءِ.

٥٦٢٣- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ جُنْحُ اللَّيْلِ - أَوْ أَمْسَيْتُمْ - فَكَفُّوا صَبَانَكُمْ، فَإِنَّ الشَّيَاطِينَ تَتَشِيرُ حِينَئِذٍ، فَإِذَا ذَهَبَ سَاعَةٌ مِنَ اللَّيْلِ فَحُلُّوهُمْ فَأَغْلِقُوا الْأَبْوَابَ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ بَابًا مُغْلَقًا، وَأَوْكُوا قَرَبَكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ، وَخَمِّرُوا آيَتَكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ وَلَوْ أَنْ تَعْرُضُوا عَلَيْهَا شَيْئًا، وَأَطْفِئُوا مَصَابِيحَكُمْ ^(١).

٥٦٢٤- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَطْفِئُوا الْمَصَابِيحَ إِذَا رَقَدْتُمْ، وَغَلِّقُوا الْأَبْوَابَ، وَأَوْكُوا الْأَسْقِيَةَ، وَخَمِّرُوا الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ، وَأَحْسِبْهُ قَالَ: وَلَوْ بَعُدَ تَعْرُضُهُ عَلَيْهِ ^(٢).

(١) أخرجه مسلم (١٩٨٠).

(٢) أخرجه مسلم (٢٠١٢).

(٣) انظر التعليق السابق.

وهذا سبق لكن في هذا الحديث آداب:

أولاً: أنه ينبغي كفُّ الأولادِ في أوَّلِ الليل؛ لقوله: «إذا كان جنح الليل أو أمسيتم فكفوا صبيانكم»، ثم بعد ذلك يخليهم.

وفيه أيضاً: أنه ينبغي إغلاقُ الأبواب بأن يضع فيها الغلق؛ يعني: يسكها.

وفيه: أنه ينبغي عند ذلك أن يذكر اسم الله قَالَ ﷺ: «فإن الشيطان لا يفتح باباً مغلقاً».

فيه أيضاً: أن الإنسان ينبغي له أن يربط القرب ويذكر اسم الله عند ذلك ويُخَمَّرُ الآنية: يغطيها، ويذكر اسم الله عند ذلك، وأن يُطفئ المصابيح، والمصابيحُ في ذلك الوقت كانت سرجاً توقد بالدهن ويخشى إذا بقيت ونام الإنسان يخشى من الحريق، فلهذا أمر النبي ﷺ أن تطفأ؛ لئلا يأتيها شيء من الحشرات يعبث بها فتحرق أو فتحرق البيت، أما في وقتنا الحاضر فالظاهر أن هذا لا يدخل في الحديث؛ يعني لا نقول: أن الإنسان ينبغي له أن يغلق اللبة وما أشبه ذلك، لكن علماء الطب يقولون: أنه كلما كان المكان الذي فيه المنام أظلم كان أهدأ للنوم وبناء على ذلك فإذا كان يحتاج إلى أن يبقى لمبة صغيرة من أجل النوم فهذا حسن.

قَالَ الْقُسْطَلَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

يقول «فكفوا» -بضم الكاف وفاء مشددة- امنعوا «صبيانكم» من الخروج حيثنذ، «فإن الشياطين تنتشر» -تذهب وتجيء- «حيثنذ» فربما يحصل لهم إيذاء منهم من صرع أو غيره، «فإذا ذهب ساعة من الليل فخلوهم»، بضم الحاء المهملة واللام المشددة، و«أغلقوا الأبواب واذكرو اسم الله فإن الشيطان» بالافراد، ولأبي ذرٍّ عن الحموي والمستملي فخلوهم بخاء معجمة مفتوحة واللام مشددة، «فإن الشياطين» بالجمع -لا يفتح. باباً مغلقاً إذا ذكروا اسم الله عليه «وأوكوا» بضم الكاف وسكون الواو بلا همز، قربكم: شدوا رؤوسها بالوكاء «واذكرو اسم الله» عند ذلك. اهـ

تبين معنى كُفُّوهم؛ يعني: امنعوهم عن الخروج

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٣- باب اخْتِنَاثِ الْأَسْقِيَةِ.

٥٦٢٥- حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ اخْتِنَاثِ الْأَسْقِيَةِ يَعْنِي أَنْ تُكْسَرَ أَفْوَاهُهَا فَيُشْرَبَ مِنْهَا»^(١).

[الحديث ٥٦٢٥ - طرفه في: ٥٦٢٦].

٥٦٢٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ اخْتِنَاثِ الْأَسْقِيَةِ^(٢).

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ مَعْمَرٌ أَوْ غَيْرُهُ هُوَ الشُّرْبُ مِنْ أَفْوَاهِهَا

٢٤- باب الشُّرْبِ مِنْ فَمِ السَّقَاءِ.

٥٦٢٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، قَالَ: قَالَ لَنَا عِكْرِمَةُ أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَشْيَاءَ قَصَارٍ حَدَّثَنَا بِهَا أَبُو هُرَيْرَةَ «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشُّرْبِ مِنْ فَمِ الْقِرْبَةِ أَوْ السَّقَاءِ وَأَنْ يَمْنَعَ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَهُ فِي دَارِهِ»^(٣).

٥٦٢٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُشْرَبَ مِنْ فِي السَّقَاءِ.

٥٦٢٩- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الشُّرْبِ مِنْ فِي السَّقَاءِ».

أي: من فمه.

وهذه الأحاديث أيضًا فيها: دليل على النهي عن الشرب من فم السقاء، وكانت الأسقية أوعية من جلود الضأن أو المعز أو ما أشبهها وأحيانًا يبقى فيها الماء مدة ويتولد فيه أشياء

(١) أخرجه مسلم (٢٠٢٣).

(٢) انظر التعليق السابق.

(٣) أخرجه مسلم (١٦٠٩) مختصرًا.

مؤذية، إما علقه أو غير ذلك، فلهذا نهى النبي ﷺ أن يشرب من فم السقاء، لكن مع ذلك إن دعت الحاجة إلى ذلك فلا بأس. مثل أن يحتاج إلى شرب وليس معه إناء فله أن يشرب من فم السقاء؛ لأنَّ المعروف عند أهل العلم أنَّ المكروه تزول كراهته بالحاجة إليه، والمحرم يزول تحريمه بالضرورة، فإذا كان هناك حاجة فلا بأس وهل يلحق بهذا الشرب من فم الإبريق، لو كان الإنسان عنده أبريق فيها ماء وأراد أن يشرب، فهل نقول لا تشرب منها؟ الظاهر كذلك؛ لأنَّ الماء الذي يدخل إلى فمك من فم الإبريق لا تدري ماذا يكون فيه، بخلاف ما إذا كان الإناء بين يديك تشاهده وتشاهد ما فيه وتحذر منه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٥- باب النَّهْيِ عَنِ التَّنَفُّسِ فِي الْإِنَاءِ.

٥٦٣٠- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَّسْ فِي الْإِنَاءِ وَإِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَمَسِّحْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ، وَإِذَا تَمَسَّحَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَمَسَّحْ بِيَمِينِهِ»^(١).

هذه ثلاث آداب:

الأدب الأول: إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإناء، وهذا يشمل ما إذا تنفس في الإناء وهو لم يفصله عن فمه وما إذا فصله، وأدني رأسه إليه وتنفس فيه، أما الأول: فلأن في تنفسه والماء في فمه سبباً لأن يشرق فيتأذى بذلك، وأما الثاني: فلأنه إذا تنفس فيه فقد يحمل هذا النفس أمراضاً تلصق بهذا الماء وبهذا الإناء فيتضرر به من يشرب بعده.

الأدب الثاني: إذا بَالَ أَحَدُكُمْ فلا يمسه ذكره بيمينه وإنما يمسه بالشمال.

الأدب الثالث: إذا تمسح أحدكم -تمسح من الغائط- فلا يتمسح بيمينه.

وفي هذا: دليل على إكرام اليمين حتى فيما تزال به الأشياء، فإذا قُدِّرَ أنَّ شخصاً ليس له يسار، أو كانت يساره شلاء، فله أن يتمسح باليمين.

(١) أخرجه مسلم (٢٦٧).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٦- بَابُ الشُّرْبِ بِنَفْسَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ.

٥٦٣١- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ وَأَبُو نُعَيْمٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَزْرَةُ بْنُ ثَابِتٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «كَانَ أَنَسُ يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا وَزَعَمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَنَفَّسُ ثَلَاثًا»^(١).
هَذَا أَيْضًا: مِنْ آدَابِ الشُّرْبِ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَتَنَفَّسُ ثَلَاثًا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَإِنَّهُ أَهْنَأُ وَأَبْرَأُ وَأَمْرَأُ». وَيَنْبَغِي فِي شُرْبِ الْمَاءِ أَنْ يَمَصَّهُ مَصًّا حَتَّى يَنْزِلَ إِلَى الْمَعْدَةِ؛ لِأَنَّ الْمَعْدَةَ مَلْتَهَبَةٌ تَحْتَاجُ إِلَى مَاءٍ، فَإِذَا مَصَّهُ مَصًّا صَارَ الَّذِي يَعْبرُ الْمَرْيءَ قَلِيلًا فَيَتَكَيَّفُ بِالْحَرَارَةِ وَيَصِلُ إِلَى الْمَعْدَةِ وَهُوَ فِي حَالَةٍ مَلَاتِمَةٍ لِلْمَعْدَةِ، وَلَمْ أَرِ أَحَدًا قَالَ أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ النَّفْسُ الْأَوَّلُ أَقْصَرَ مِنَ الثَّانِي، وَالثَّانِي أَقْصَرَ مِنَ الثَّالِثِ، وَمَقْتَضَى الْحَالَةِ الطَّيِّبَةِ أَنْ يَكُونَ هَكَذَا؛ يَعْنِي: لِأَجْلِ أَنْ يَأْتِيَ الْهَاءُ إِلَى الْمَعْدَةِ شَيْئًا فَشَيْئًا.

أَمَّا شَرَابُ اللَّبَنِ فَقَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَعْجَبَ عِبًّا وَيَكُونَ بِثَلَاثَةِ أَنْفَاسٍ أَيْضًا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٧- بَابُ الشُّرْبِ فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ.

٥٦٣٢- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: «كَانَ حُذَيْفَةُ بِالْمَدَائِنِ فَاسْتَسْقَى، فَأَتَاهُ دِهْقَانٌ بِقَدَحِ فِضَّةٍ، فَرَمَاهُ بِهِ فَقَالَ: إِنِّي لَمْ أَرْمِهِ إِلَّا أَنِّي نَهَيْتُهُ فَلَمْ يَنْتَهُ وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَانَا عَنْ الْحَرِيرِ وَالذَّبْيَاجِ وَالشُّرْبِ فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَقَالَ: هُنَّ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَهِيَ لَكُمْ فِي الْآخِرَةِ»^(٢).

فِي هَذَا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اتِّخَاذَ الْإِنَاءِ مِنَ الذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ لَيْسَ بِحَرَامٍ، وَإِنَّمَا الْمُحَرَّمُ الْأَكْلُ أَوْ الشُّرْبُ بِهَا

وَفِيهِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ التَّعْزِيرِ بِالْحَذْفِ، بِحَذْفِ الْإِنَاءِ مِثْلًا أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا تَرْتَضِيهِ؛ لِأَنَّ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٠٢٨).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٠٦٧).

حذيفة رضي الله عنه رمى هذا الدهقان، رماه بالآنية هذه.

وفيه أيضًا: دليلٌ على تحريم الحرير والديباج، الديباج: نوعٌ من الحرير لكن فيه شيءٌ من القطن أو من الصوف، والمراد بالديباج: الذي يكون أكثر ظاهره الحرير، أما إذا كان أكثر ظاهره الصوف أو القطن فلا بأس به ما لم يكن الحرير مجتمعًا في موضع، فإنه لا يجوز ما زاد على أربعة أصابع، فصار الآن الحرير المخلوط بغيره إما أن يكون مجتمعًا في موضع واحد فلا يزيد على أربعة أصابع، وإما أن يكون متفرقًا، فينظر أيهما أكثر ظهورًا، إن كان الأكثر ظهورًا الحرير فهو حرامٌ، وإن كان الأكثر ظهورًا القطن أو الصوف فهو حلالٌ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٢٨ - باب آيَةِ الْفِضَّةِ.

٥٦٣٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ حُذَيْفَةَ وَذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «لَا تَشْرَبُوا فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَلَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ وَالْدِّبَاجَ، فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ»^(١).

٥٦٣٤ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الَّذِي يَشْرَبُ فِي إِنَاءِ الْفِضَّةِ إِنَّمَا يُجْرَجُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ»^(٢).

٥٦٣٥ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ الْأَشْعَثِ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ سُوَيْدٍ بْنِ مِقْرَنٍ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَبْعٍ وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ: أَمَرَنَا بِعِيَادَةِ الْمَرِيضِ وَاتِّبَاعِ الْجَنَازَةِ وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ وَإِجَابَةِ الدَّاعِي وَإِفْشَاءِ السَّلَامِ وَنَصْرِ الْمَظْلُومِ وَإِبْرَارِ الْمُقْسِمِ، وَنَهَانَا عَنْ خَوَاتِيمِ الذَّهَبِ وَعَنْ الشُّرْبِ فِي الْفِضَّةِ - أَوْ قَالَ: فِي آيَةِ الْفِضَّةِ - وَعَنْ الْمَيَاطِرِ وَالْقَسِيِّ وَعَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ وَالْدِّبَاجِ وَالْإِسْتَبْرَقِ»^(٣).

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) أخرجه مسلم (٢٠٦٥).

(٣) أخرجه مسلم (٢٠٦٦).

قوله **هللته**: «أمرنا بسبع ونهانا عن سبع». يُحْتَمَلُ أَنَّ الرَسُولَ ﷺ قَالَ لَهُمْ: «اتَّبِعُوا الْجَنَائِزَ وَعُودُوا الْمَرِيضَ...» وَعَدَّدَ السَّبْعَ، وَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ قَالَ: إِنِّي أَمَرْتُكُمْ بِكَذَا وَكَذَا وَكَذَا... وَعَدَّدَ السَّبْعَ، وَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ أَمَرَ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ عَلَى انْفِرَادٍ وَجَمْعِهَا الْبَرَاءُ، وَكُلُّ هَذِهِ الْاِحْتِمَالَاتِ الثَّلَاثَةِ لَا تَغْيِرُ الْمَعْنَى وَإِنْ كَانَ بَعْضُهَا أَصْرَحُ مِنْ بَعْضٍ فِي الْأَمْرِ، فَمَثَلًا إِذَا قَالَ: عُودُوا الْمَرِيضَ وَاتَّبِعُوا الْجَنَائِزَ وَشَمَتُوا الْعَاطِسَ فَهَذَا أَمْرٌ صَرِيحٌ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يُنْكِرُ أَنَّ يَكُونَ هَذَا أَمْرًا، لَكِنْ إِذَا قَالَ: أَمَرْتُكُمْ بِكَذَا وَكَذَا وَكَذَا، فَهُوَ أَيْضًا أَمْرٌ وَصَرِيحٌ وَوَاضِحٌ، أَمَّا إِذَا كَانَ أَمْرٌ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ عَلَى حِدَةٍ، ثُمَّ قَالَ الصَّحَابِيُّ أَمَرْنَا بِكَذَا. فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّهُ مَرْفُوعٌ صَرِيحًا أَوْ لَا؟

الجواب: نعم مرفوعٌ صريحًا وليس كقوله: أَمَرْنَا. فَإِنَّ «أَمَرْنَا» مَرْفُوعٌ حَكَمًا. وَهَذِهِ السَّبْعُ:

أَوَّلًا: نَبْدُ بَعِيَادَةِ الْمَرِيضِ، عِيَادَةِ الْمَرِيضِ؛ يَعْنِي: أَنَّ نَاتِي إِلَيْهِ فِي مَكَانِهِ سِوَاءٍ فِي الْمُسْتَشْفَى أَوْ فِي بَيْتِهِ أَوْ فِي بَيْتِ قَرِيْبِهِ نَعُوْدُهُ، وَلَكِنْ هَلْ نَعُوْدُهُ كُلُّ يَوْمٍ أَوْ كُلُّ أَسْبُوعٍ أَوْ كُلِّ شَهْرٍ؟
الجواب: حَسَبَ مَا تَقْتَضِيهِ الْحَالُ، يَخْتَلِفُ الْمَرَضَى بِشِدَّةِ مَرَضِهِمْ، فَالْمَرَضُ الشَّدِيدُ يَحْتَاجُ إِلَى التَّكَرُّارِ أَكْثَرَ، وَيَخْتَلِفُ الْمَرَضَى فِي نَفْسِيَّاتِهِمْ، مِنَ الْمَرَضَى مَنْ يُسَرُّ بِالْعُودِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَضَاقِقُ أَلَيْسَ كَذَلِكَ؟ بَلَى، إِذَا نَاحَظْتَ هَذَا، وَيَخْتَلِفُ الْمَرَضَى بِحَسَبِ الْقَرَبِ مِنَ الْإِنْسَانِ وَالْبَعْدِ، فَالْقَرِيبُ يَرَى أَنَّ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ فَيَحْتَاجُ إِلَى عِيَادَةٍ أَكْثَرَ بِخِلَافِ الْبَعِيدِ، الصَّاحِبُ لَيْسَ كَغَيْرِ الصَّاحِبِ، يَخْتَلِفُ النَّاسُ، وَالْإِنْسَانُ الْمَعْرُوفُ بِأَنَّهُ (يُشْرَحُ) كَمَا يَقُولُ الْعَامَّةُ: يَشْرَحُ عَلَى الْإِنْسَانِ وَيُرِيدُ مِنْهُ أَنْ يَكْرَرَ عَلَيْهِ الْعِيَادَةَ لَيْسَ كَالْإِنْسَانِ الَّذِي لَا يَهْتَمُّ بِمِثْلِ هَذِهِ الْأُمُورِ، هَلْ عِيَادَةُ الْمَرِيضِ فَرَضٌ أَوْ سُنَّةٌ؟

الصَّحِيحُ: أَنَّهَا فَرَضٌ كَفَايَةٌ، وَأَنَّهَا مِنْ حَقُوقِ الْمُسْلِمِينَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، فَإِنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا مَرَضَ وَلَمْ يَعُدَّهُ أَحَدٌ مِنْ إِخْوَانِهِ شَعَرَ بِالْإِنْفِصَالِ وَالتَّبَاعُدِ وَالتَّفَرُّقِ، فَهُوَ فَرَضٌ كَفَايَةٌ إِذَا قَامَ بِهِ مَنْ يَكْفِي سَقَطَ، وَلَكِنْ قَدْ يَكُونُ فَرَضٌ عَيْنٍ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ كَالْقَرِيبِ الَّذِي يَكُونُ عِيَادَةُ مَرِيضِهِ مِنْ بَابِ صَلَاةِ الرَّحِمِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ صَلَاةَ الرَّحِمِ فَرَضٌ، فَرَضٌ عَيْنٍ. وَإِذَا وَصَلْنَا إِلَى الْمَرِيضِ مَاذَا نَقُولُ لَهُ؟

الجواب: نقول ما جاءت به السنة، ومنه: «لا بأس طهور إن شاء الله»^(١).

قال العلماء: وينبغي أن يُفسَحَ له في أجله ويوسعَ له في صدره، فيقول: أنت في خير، وما أنت فيه أهون من كثير مما يكون عليه الناس، ويُذَكِّرُهُ بأن من الناس من ابتلى بأكثر مما ابتلى به هذا الرجل، أليس كذلك؟ والأمر عند الله، يَعْنِي: هذا لا يدني من الأجل ولا يؤخر من الأجل، وينبغي أيضًا أن يُذَكِّرَهُ بكثرة الأعمال الصالحة من الذكر والقرآن والصلاة وغير ذلك، وأن يسأله كيف يصلي وكيف يتطهر؟ لأن كثيرًا من المرضى لا يدري كيف يصلي، بل إن بعض المرضى إذا عَلِمَ أنه يجوز له الجمع بين الصلاتين من أجل المشقة ظنَّ أنه يجوز له القصر، وقد رأينا ذلك، رأينا بعض المرضى يقصر؛ لأنه يظن أن القصر والجمع متلازمان، فيحتاج إلى أن تسأله وتُنظر: كيف يصلي وكيف يتطهر؛ لتدله على الطريق الصحيح، وينبغي كذلك أن يطيل الجلوس أو لا يطيل؟ على حسب الحال إن رأيت الرجل مسرورًا ببقائك ويتحدث إليك ويحب أن تمكث أكثر فامكث أكثر، فإن هذا خير، وإن رأيت الأمر بالعكس أنه متضجر ومتململ ويحب أن تقوم فلا تتأخر عنده.

المهم: أن الإنسان العاقل يعرف ماذا يؤدي إلى هذا المريض بالنسبة لعيادته.

❖ قوله: «اتباع الجنائز». حكمه: فرض كفاية، لا بد من إنسان يتبع الجنازة ليدفنها، فهو فرض كفاية إذا قام به من يكفي سقط عن الباقي، ويشمل اتباع الجنائز: الجنائز الكبار، والجنائز الصغار وفيها فضلٌ معروفٌ كما قال النبي ﷺ: «مَنْ شَهِدَ جَنَازَةً حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا فَلَهُ قِرَاطٌ، وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قِرَاطَانِ»^(٢).

❖ قوله: «تشميتُ العاطس». هنا مطلق لكنه ورد مقيدًا في أحاديث أخرى «إذا حمد الله فشمته»^(٣). ومعنى التشميت: أن تدعوه بما جاءت به السنة فتقول مثلاً: يرحمك الله؛ وهو يجيبك بقوله: «يَهْدِيكُمُ اللَّهُ وَيُصْلِحُ بِالْكُم». أو بغير هذا مما جاءت به السنة.

المهم: أن تدعوه بما جاءت به السنة بشرط أن يحمده الله، فإن لم يحمده الله فلا تشمته، لماذا؟

(١) أخرجه البخاري (٥٦٥٦).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٢٥)، ومسلم (٩٤٥).

(٣) أخرجه مسلم (٢٩٩١، ٢٩٩٢).

قال العلماء: تعزيراً له حتى يتأدب ويكون في المستقبل يحمداً لله إذا عطس.
وتشيمت العاطس جمهور العلماء على أنه فرض كفاية، وقال بعض العلماء إنه فرض عين؛
لقول النبي ﷺ: «كَانَ حَقًّا عَلَى كُلِّ مَنْ سَمِعَهُ أَنْ يَقُولَ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ»؛ فقال: كان حقاً على
كل من سمعه، وعلى هذا فيكون من باب فرض العين، لكن الجمهور على أنه فرض كفاية.
وقوله: «إجابة الداعي». أمرنا بإجابة الداعي، يعني: الذي يدعوك إلى بيته لمأدبة،
فإنه يجب عليك إجابته لكن بشروط:

الأول: التعيين: أن يعينك.

الثاني: أن تكون الدعوة من المباحات.

الثالث: أن لا يكون في البيت منكر لا تقدر على تغييره.

والرابع: أن يكون الداعي مسلماً.

الخامس: أن لا يكون في ماله شبهة.

السادس: أن لا يكون عليك ضرر وهذا وإن كان شرطاً في كل الواجبات لكن لا مانع
أن يذكر هنا.

فهذه شروط ستة لوجوب إجابة الدعوة، وذهب الجمهور إلى شرط سابع وهو: أن تكون
الدعوة للعرس وقالوا: إجابة غير العرس ليست بواجبة. لكن ظاهر النصوص الوجوب.

وهل الإجابة حق لله أو حق للداعي؟

الجواب: هي حق للداعي بأمر الله ﷻ، كما أمرنا الله أن نقضي الدين للدائن وما أشبه
ذلك.

فإذا قلنا: إنها حق للداعي واعتذرت منه، وعذرك فقد أسقط حقه ولا إثم عليك، أما لو
كانت حقاً لله، فإنه لا يمكن للداعي أن يسقطه.

وقوله: «إفشاء السلام». يعني: إظهاره. من فشا يفشو إذا ظهر وانتشر، فتسلم على من
عرفت ومن لم تعرف^(١)، ولكن هذا له شروط:

(١) أخرجه البخاري (٦٢٢٦).

أولاً: أن يكون المسلم عليه مسلماً، فإن لم يكن مسلماً فلا تسلم؛ لقول النبي ﷺ: «لا تَبْدُءُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ»^(١).

الثاني: أن لا يُشْرَعَ هجره، فإن شرع هجره فلا تسلم، مثل صاحب معصية إذا هجرته أقلع عن المعصية فهذا لا تسلم عليه.

وقوله: إفشاء السلام. قلنا: يعني: إظهاره ونشره يشمل ابتداءه وردّه، لكن ابتداءه سنة ما لم يؤدّ إلى الهجر، فإن أدى إلى الهجر كان حراماً؛ لقول الرسول ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ، يَلْتَقِيَانِ فَيُعْرِضُ هَذَا وَيُعْرِضُ هَذَا»^(٢). فابتداء السلام سنة ما لم يؤدّ إلى الهجر، وردّه فرض عين على من سلم عليه إلا أن يكونوا جماعة فيكفي ردّ أحدهم؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ [النساء: ٨٦].

﴿قوله: «ونصر المظلوم»﴾. نصر المظلوم الذي اعتدى عليه، على ماله أو عرضه أو دمه يجب أن تنصره، بمنع الظالم من تنفيذ ظلمه، وهو فرض كفاية إذا نصره غيرك لا يلزمك وإن احتج إليك في النصر وجب عليك، وهل يشترط في المظلوم أن يكون مسلماً؟

الجواب: لا، نصر المظلوم وإن كان غير مسلم؛ لأن المقصود بذلك إزالة الظلم. ﴿وقوله: «إبرار المقسم»﴾. المقسم؛ يعني: الحالف، وإبراره؛ يعني: أن لا تحنّته في يمينه، مثل أن يحلف عليك، فيقول مثلاً: والله لا أدخل البيت قبلك. فهنا ينبغي أن تبرّ قسمه، ويشترط في هذا أن لا يتضمن الإبرار ضرراً عليك، فإن تضمن ضرراً فلا يلزمك، بل يشترط أن لا يتضمن أذية حتى وإن كان فيه أذية فلا يلزمك، لو قال لك إنسان أقسم عليك أن تخبرني بعشاك الليلة، ومناميك وفطورك في الصباح، وما أشبه ذلك من الأشياء التي لا تحب أن يطلع عليها أحد، هل يلزمك الإبرار؟

الجواب: أبداً، بل ينبغي أن توبّخ هذا الرجل، تقول: إن إسلامك ليس بحسن؛ لأنّ الرسول ﷺ يقول: «مَنْ حُسِنَ إِسْلَامُ الْمَرْءِ تَرَكَّهُ مَا لَا يَعْنِيهِ»^(٣). أ رأيت لو أني قلت لك: ما هو

(١) أخرجه مسلم (٢١٦٧).

(٢) أخرجه البخاري (٦٠٧٧)، ومسلم (٢٥٦٠).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٣١٧)، وابن ماجه (٣٩٧٦)، وابن حبان (٢٢٩)، والطبراني في «الأوسط» (١/ ١١٥)، =

فطورك وعشاك وغداك وكيف منامك ترضى بهذا؟ لا يرضى، إذن: كيف يحرمني ويحلف عليّ فهذا لا يجب إبراره، بل ولا يُشرع إبراره، بل ينبغي أن يُوبَّخَ ولا يُفتحَ له هذا الباب؛ لأنه إذا فُتحَ له هذا الباب آذى الناسَ، فكلُّ واحدٍ يمسه ويسأله عن الأشياءِ الخاصةِ.

إبرارُ المقسم في الحال التي ليس فيها أذيةٌ واجبٌ أم غيرٌ واجبٍ؟ ظاهرُ الحديثِ الوجوبُ، وإليه ذهب بعضُ أهلِ العلمِ، لكن الجمهورَ على أنه ليس بواجبٍ وإنما هو مستحبٌّ، وفي عدمِ الإبرارِ تجبُ كفارةُ اليمينِ على الحالفِ أو على المحدثِ؟
الجواب: على الحالف؛ لأنه هو الذي فعل سبب الكفارة.

فهذه سبع أوامر: عيادةُ المريضِ، واتباعُ الجنائزِ، وتشميتُ العاطسِ، وإجابةُ الداعي، وإفشاءُ السلامِ، ونصرُ المظلومِ، وإبرارُ المقسمِ.

❖ قال: «ونہانا عن خواتیم الذهبِ». خواتيم: جمع خاتم، والذهبُ معروفٌ أيضًا، والنهي هنا للتحريمِ، ولكن هل يشملُ الرجالَ والنساءَ؟

الصحيح: الذي عليه جمهورُ أهلِ العلمِ أنه خاصٌّ بالرجالِ، وأنَّ النساءَ يجوزُ لهنَّ أن يلبسن الخواتمَ لأحاديثَ كثيرةٍ وردت في هذا، ولعمومِ قولِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَحْلَ الذَّهَبُ وَالْحَرِيرَ لِلنِّسَاءِ»^(١). ولقوله تعالى: ﴿أَوْ مَن يَشَاءُ فِي الْحِلْيَةِ﴾ -يعني: يُرى بها- ﴿وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [النَّحْل: ١٨]. يعني: المرأةُ، والحلية عامة شاملة.

❖ قَالَ: «وعن الشرب في الفضة -أو قال- في آنية الفضة». وهذا عامٌّ والنهي للتحريمِ لورود الوعيدِ عليه.

❖ وَقَالَ: «وعن المياثرِ والقسيِّ وعن بُسِّ الحريرِ والديباجِ والاستبرقِ». فهذه سبع: خواتيم الذهبِ، الشرب في الفضة، المياثر، القسي، الحرير، الديباج، الاستبرق، هذه المياثر والقسي والحرير والديباج كلها أنواعٌ من الحريرِ، كلُّ نوعٍ منها له اسم، وكلُّها تتعلقُ بالزينةِ

والبيهقي في «الشعب» (٢٥٥/٤).

(١) أخرجه أحمد (٧٥٠)، والبيهقي في «الكبرى» (٤٢٥/٢).

وانظر: «التلخيص الحبير» (١٧٦/٢).

وهذا مما يؤيد ما ذهبنا إليه من قبل، وما ذهب إليه الجمهور من أن النهي عن خواتيم الذهب خاص بالرجال، هم المنهون عنها؛ لأن القسي والحريز والديباج والاستبرق كلها حلال للنساء.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٩- باب الشرب في الأفداح.

٥٦٣٦- حَدَّثَنِي عُمَرُو بْنُ عَبَّاسٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ عُمَيْرِ مَوْلَى أُمِّ الْفَضْلِ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ أَنَّهُمْ شَكُّوا فِي صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَبُعِثَ إِلَيْهِ بِقَدَحٍ مِنْ لَبَنٍ فَشَرِبَهُ^(١).

٣٠- باب الشرب من قدح النبي ﷺ وَأَنِيتِهِ.

وَقَالَ أَبُو بُرْدَةَ: قَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: أَلَا أَسْقِيكَ فِي قَدَحِ شَرِبَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهِ؟

٥٦٣٧- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ذَكَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ امْرَأَةٌ مِنَ الْعَرَبِ فَأَمَرَ أَبَا أُسَيْدٍ السَّاعِدِيَّ أَنْ يُرْسِلَ إِلَيْهَا فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا فَقَدِمَتْ فَتَزَلَّتْ فِي أَجْمِ بَنِي سَاعِدَةَ فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى جَاءَهَا فَدَخَلَ عَلَيْهَا فَإِذَا امْرَأَةٌ مُنَكَّسَةٌ رَأْسَهَا فَلَمَّا كَلَّمَهَا النَّبِيُّ ﷺ قَالَتْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ. فَقَالَ: «قَدْ أَعَذْتُكَ مِنِّي». فَقَالُوا لَهَا: أَتَدْرِينَ مَنْ هَذَا؟ قَالَتْ: لَا. قَالُوا: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَاءَ لِيَخْطُبُكَ. قَالَتْ: كُنْتُ أَنَا أَشْقَى مِنْ ذَلِكَ. فَأَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَئِذٍ حَتَّى جَلَسَ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ ثُمَّ قَالَ: «اسْقِنَا يَا سَهْلُ». فَخَرَجْتُ لَهُمْ بِهَذَا الْقَدَحِ فَأَسْقَيْتُهُمْ فِيهِ، فَأَخْرَجَ لَنَا سَهْلٌ ذَلِكَ الْقَدَحَ فَشَرِبْنَا مِنْهُ. قَالَ: ثُمَّ اسْتَوْهَبَهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بَعْدَ ذَلِكَ فَوَهَبَهُ لَهُ^(٢).

٥٦٣٨- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُذْرِكٍ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ قَالَ: رَأَيْتُ قَدَحَ النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَكَانَ قَدْ انْصَدَعَ فَسَلَسَلَهُ

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه مسلم (٢٠٠٧).

بِفَضَّةٍ قَالَ: وَهُوَ قَدَحٌ جَيِّدٌ عَرِيضٌ مِنْ نُضَارٍ قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: لَقَدْ سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا الْقَدَحِ أَكْثَرَ مِنْ كَذَا وَكَذَا. قَالَ: وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: إِنَّهُ كَانَ فِيهِ حَلَقَةٌ مِنْ حَدِيدٍ، فَأَرَادَ أَنَسٌ أَنْ يَجْعَلَ مَكَانَهَا حَلَقَةً مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، فَقَالَ لَهُ أَبُو طَلْحَةَ: لَا تُغَيِّرَنَّ شَيْئًا صَ نَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَتَرَكَهُ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١٠/١٠٠):

❖ قَوْلُهُ: «وَهُوَ قَدَحٌ جَيِّدٌ عَرِيضٌ مِنْ نُضَارٍ». الْقَائِلُ هُوَ عَاصِمُ رَاوِيهِ، وَ«الْعَرِيضُ» الَّذِي لَيْسَ بِمُتَطَوِّلٍ بَلْ يَكُونُ طَوْلُهُ أَقْصَرُ مِنْ عُمْقِهِ، وَ«النُّضَارُ» بِضَمِّ النُّونِ وَتَخْفِيفِ الضَّادِ الْمَعْجَمَةُ الْخَالِصُ مِنَ الْعُودِ وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَيُقَالُ: أَصْلُهُ مِنْ شَجَرِ النَّبْعِ، وَقِيلَ: مِنَ الْأَثَلِ، وَلَوْنُهُ يَمِيلُ إِلَى الصُّفْرِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ الدِّينَوْرِيُّ: هُوَ أَجُودُ الْخَشَبِ لِلآتِيَةِ. وَقَالَ فِي «الْمُحْكَمِ» النَّضَارُ: التَّبَرُّ وَالْخَشَبُ. اهـ

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣١- بَابُ شُرْبِ الْبَرَكَةِ وَالْمَاءِ الْمُبَارَكِ.

٥٦٣٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَذَا الْحَدِيثَ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُنِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ حَضَرَتْ الْعَصْرُ وَلَيْسَ مَعَنَا مَاءٌ غَيْرُ فَضْلَةٍ، فَجُعِلَ فِي إِنَاءٍ فَأَتَانِي النَّبِيُّ ﷺ بِهِ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهِ وَفَرَجَ أَصَابِعَهُ ثُمَّ قَالَ: «حَيَّ عَلَى أَهْلِ الْوُضُوءِ، الْبَرَكَةُ مِنَ اللَّهِ». فَلَقَدْ رَأَيْتُ الْمَاءَ يَتَفَجَّرُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ، فَتَوَضَّأَ النَّاسُ وَشَرِبُوا، فَجَعَلْتُ لَا أَلُوأَمَا جَعَلْتُ فِي بَطْنِي مِنْهُ، فَعَلِمْتُ أَنَّهُ بَرَكَةٌ. قُلْتُ لِحَبَابٍ: كَمْ كُنْتُمْ يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: أَلْفًا وَارْبَعَ مِائَةٍ. تَابَعَهُ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ. وَقَالَ حُصَيْنٌ، وَعَمْرُو بْنُ مُرَّةٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ جَابِرٍ: خَمْسَ عَشْرَةَ مِائَةً. وَتَابَعَهُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ جَابِرٍ^(١).

خمس عشرة مائة؛ يَعْنِي: أَلْفٌ وَخَمْسَمِائَةٌ. أَقُولُ: هَذَا لَا يَتَنَافَى مَعَ قَوْلِهِ: أَلْفٌ وَارْبَعُ مِائَةٍ؛

(١) أخرجه مسلم (٢٢٧٩) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لأنَّ العربَ تحذفُ الكسَرَ أو تجبرُ الكسَرَ؛ فعلى رواية ألف وأربع مائة يكونُ من بابِ حذفِ الكسْرِ، وعلى ألف وخمس مائة من بابِ جبرِ الكسْرِ.

وفي هذا الحديث: آيةٌ من آياتِ النَّبِيِّ ﷺ وهو تفجرُ الماءِ من بين أصابعِهِ، وهذه الآيةُ أقوى من الآية التي تكونُ في عصا موسى؛ لأنَّ عصا موسى يضربُ به الحجرَ فيتفجرُ ماءً، ولكن هذا الماءُ صارَ يَتَفَجَّرُ من الإناءِ الذي انفصل من الأرضِ، ولم تجرِ العادةُ بأن يخرجَ الماءُ من الأقداحِ، وأما الحجارةُ فإن الماءَ يخرجُ منها كما قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْهَا لَمَا يَشْقَوْ﴾ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ ﴿[الأنعام: ٧٤]﴾.

فالحاصل: أنَّ في هذا الحديثِ آيةً من آياتِ النَّبِيِّ ﷺ، وما أكثرَ آياتِ رسولِ اللهِ ﷺ. وفيه أيضاً: جوازُ التَّبَرُّكِ بالماءِ المباركِ لفعلِ جابرٍ رضي الله عنه، ولكن هل تَتَبَرَّكُ بماءٍ غسَلَ به رجلٌ نعتقده من أولياءِ اللهِ؟
الجواب: لا، بل هذا خاصٌّ بالرسولِ ﷺ.



صحیح البخاری

کتابُ المَرْضَى

۵۱۷۷-۵۱۴۰

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْمَرَضِ

١ - باب ما جاء في كفارة المرض. قول الله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوًّا فَإِمْرَازُهُ﴾ [النساء: ١٠٣].

المرضى: جمع مريض.

والمرض: اعتلال الصَّحَّةِ، وَيَنْقَسِمُ إلى قسمين: مرضٌ بدني، ومرضٌ قلبي.

فالمرضُ البدنيُّ: هو ما يُصِيبُ البدنَ من الأعراضِ التي تُخْرِجُهُ عن الاعتدالِ

الطبيعيِّ. وهذا أمرٌ سهَّلُ بالنسبةِ للقسمِ الثَّاني، وهو المرضُ القلبيُّ.

والمرضُ القلبيُّ: هو ما يَحْصُلُ به انحرافُ القلبِ - والعياذُ بالله -.

وسببُه أمران: إما شبهةٌ، وإما شهوةٌ.

إما شبهةٌ تَعْتَرِي القلبَ بحيث يَلْتَبِسُ عليه الحقُّ بالباطلِ، فلا يُمَيِّزُ بينهما، بل ربما يَرَى

الحقَّ باطلاً، والباطلَ حقاً والعياذُ بالله.

وإما شهوةٌ؛ أي: سوء قَصْدٍ، فتكونُ إرادةُ الإنسانِ خلافَ ما يُريدُهُ اللهُ منه، والله تعالى

يريدُ مِنَّا أَنْ نَعْبُدَهُ، فيكونُ في قلبِ هذا الإنسانِ إرادةٌ مُنْحَرِفَةٌ مُخَالِفَةٌ لما يُريدُ اللهُ منه.

وهذا المرضُ هو المرضُ الخطيرُ الذي به تَفْسُدُ الدُّنيا والآخرةُ. قال اللهُ تعالى:

﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ مِمَّا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ [الزُّمَر: ٤١]. وقال تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي

الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الأعراف: ٥٦].

قال العلماء: أي بالمعاصي^(١)؛ لأن المعاصي سبب الفساد.
والمعاصي إنما تأتي من أمراض القلوب، والشيء الذي يَهْمُ المؤمن هو هذا؛ أي:
مرض القلب.
وما دواء هذا المرض؟

الجواب: دواؤه يكون بحسب سببه، فإذا كان سببه الشبهة فدواؤه العلم المتلقى من
كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، وكلما ازداد الإنسان علماً زالت عنه الشبهات، واستتار قلبه،
وصار يميز بين الحق والباطل؛ وهذا إما بدراسة العلم وتلقيه، وإما بنور يقذفه الله ﷻ في
قلب الإنسان.

فإنه أحياناً يوفق الإنسان للصواب وإن لم يكن درس علماً.
ومن ذلك: ما جرى لعمر بن الخطاب رضي الله عنه في موافقته للصواب في عدة مسائل^(٢).

(١) قال شيخ الإسلام رحمته الله: وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الأعراف: ٥٦].
قال أكثر المفسرين: لا تُفْسِدُوا فيها بالمعاصي. والداعي إلى غير طاعة الله - بعد إصلاح الله إياها بيعت
الرُّسل، وبيان الشريعة، والدعاء إلى طاعة الله - مُفسدٌ، فإن عبادة غير الله، والدعوة إلى غيره، والشرك به هو
أعظم الفساد في الأرض، بل فساد الأرض في الحقيقة إنما هو الشرك بالله، ومخالفة أمره، قال تعالى: ﴿ظَهَرَ
الْفَسَادُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾.

قال عطية في الآية: ولا تعصوا في الأرض فيمسك الله المطر، ويهلك الحرث.
وقال غير واحد من السلف: إذا قحط المطر فالدواب تلعن عصاة بني آدم، فنقول: اللهم عنهم، فبسببهم
أجذبت الأرض، وقحط المطر. انتهى كلامه رحمته الله.

انظر: «كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في التفسير» (٢٤/١٥).
وفي «روح المعاني» (١٤٠/٦): ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ نهي عن سائر أنواع الإفساد، كإفساد النفوس،
والأموال، والأنساب، والعقول، والأذيان بعد إصلاحها؛ أي إصلاح الله لها، وخلقها على الوجه الملائم
لمنافع الخلق، ومصالح المكلفين. انتهى.

وانظر: الطبري (٢٣٨/٨)، والبخاري (١٦٦/٢)، والقرطبي (٢٤٨/٧)، و«زاد المسير» (٢١٥/٣).
(٢) ومن ذلك ما أخرجه البخاري (٤٠٢، ٤٤٨٣، ٤٧٩٠، ٤٩١٦)، ومسلم (٢٣٩٩) (٢٤)، واللفظ للبخاري
عن أنس رضي الله عنه قال: قال عمر: وافقت ربي في ثلاث، فقلت: يا رسول الله لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلًى،
فتزلت رضي الله عنه ﴿وَأَتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًى﴾. وآية الحجاب، قلت: يا رسول الله، لو أمرت نساءك أن يحتجبن، فإنه
يَكْلُمُهُنَّ البر والفاجر، فتزلت آية الحجاب.

واجتمع نساء النبي ﷺ في الغيرة عليه، فقلت لهن: عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجاً خيراً منكن، فتزلت الآية.
ومن ذلك أيضاً: ما أخرجه البخاري (٤٦٧٢) ومسلم (٢٤٠٠) (٢٥) عن ابن عمر رضي الله عنه قال: لما توفي
عبد الله بن أبي جاء ابنه عبد الله بن عبد الله إلى رسول الله ﷺ فأعطاه قميصه، وأمره أن يكفنه فيه، ثم قام

ومنه: ما يجعله الله تعالى في قلب الإنسان أحياناً من الفِرَاسَةِ التي يُمَيِّزُ بها بين النَّافعِ والضَّارِّ.

فهذا هو دواءُ الشُّبْهَةِ: العِلْمُ والتَّعَلُّمُ، ونَشْرُ العِلْمِ والدَّعْوَةُ إلى الله.

وأما إذا كان السَّبَبُ الشَّهْوَةُ فدواؤه الابتِهَالُ إلى الله تعالى، والإِنَابَةُ إليه، والإِلْحَاحُ عليه بالدُّعَاءِ ﷺ بأن يُصَرِّفَ قلبك إلى طاعته، كما قالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ما من قلبٍ من قلوبِ بني آدم إلا وهو بين أضْبُعَيْنِ من أصابعِ الرَّحْمَنِ، فإن شاء أزاغهُ، وإن شاء هداه» ثم قالَ الرَّسُولُ ﷺ: «اللَّهُمَّ مُصَرِّفَ القُلُوبِ صَرِّفْ قُلُوبَنَا إلى طَاعَتِكَ»^(١). فهذا الثاني دواؤه الابتِهَالُ إلى الله والرجوعُ إليه وحسنُ القصدِ بهذا يُشْفِي القلبَ من المرضِ.

وأما إن بَقِيَتِ الذُّنُوبُ تَرَاكُمُ عليه ذنباً بعد ذنبٍ فإنه ربما يُخْتَمُ على قلبه -والعيادُ بالله- فلا يرى الحقَّ، واستمعَ إلى قوله تعالى: ﴿إِذَا نُنَاقِشُوا آلِيَهُمْ قَالِ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾^(١٢) ﴿الطَّافِيَةُ: ١٣﴾. كيف يَشْبُهُ عليه هذا الحقُّ العَظِيمُ بهذا الباطلِ، فالآياتُ البَيِّنَاتُ الواضحةُ العَظِيمَةُ إذا تُتْلَى عليه يقول: هي أساطيرُ الأولين؛ لأنه لا يُمَيِّزُ ما فيها مِنَ الخَيْرِ والصِّدْقِ والعَدْلِ، ثم قالَ تعالى: ﴿كَلَّا﴾ يَعْنِي: ليست أساطيرُ الأولين، ولكن ﴿يَلْزَمُ رَأْيَ قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾^(١٣) ﴿الطَّافِيَةُ: ١٤﴾. فلم يَرَوْا الحقَّ.

يُصَلِّي عليه فأخذ عمرُ بنُ الخطابِ بثوبِهِ فقال: نُصَلِّي عليه وهو منافِقٌ وقد نهاكَ اللهُ أَنْ تَسْتَغْفِرَ لَهُمْ؟ قال: «إِنَّمَا خَيْرِي اللهُ أَوْ أَخْبَرَنِي اللهُ فَقَالَ: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَهُمْ﴾»^(١٤) فقال: سأزيدهُ على سَبْعِينَ. قال: فصلَّى عليه رسولُ اللهِ ﷺ وصَلَّينا معه، ثم أنزل اللهُ عليه: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَا تَوْأَمَهُمْ فَبَسِطَ سَيْفُكَ فِي الْأَرْضِ﴾^(١٥) ﴿الطَّافِيَةُ: ١٤﴾.

ومن ذلك أيضاً: ما أخرجه مسلم (١٧٦٣) (٥٨) عن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا في حديثٍ طویلٍ في يومٍ بدرٍ. ومن ذلك أيضاً: ما أخرجه الترمذِيُّ (٣٦٨٢) عن ابنِ عمرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قال: «إِنَّ اللهَ جَعَلَ الحقَّ على لسانِ عَمَرَ وقلبه» وقال ابنُ عمرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: ما نزلَ بالنَّاسِ أمرٌ قطُّ فقالوا فيه، وقال فيه عمرُ -أو قال ابنُ الخطابِ فيه- شَكَّ خَارِجَةً إِلَّا نَزَلَ فِيهِ الْقُرْآنُ عَلَيَّ نَحْوُ مَا قَالَ عَمَرُ.

قال أبو عيسى رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: وهذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ من هذا الوجه.

(١) أخرجه أحمد (١٨٢/٤) برقم (١٧٦٣٠)، وابنُ ماجه (٩٩)، من حديثِ الثَّوَالِيسِ بْنِ سَمْعَانَ الْكِلَابِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وأصله في مسلم (٢٦٥٤) (١٧) من حديثِ عبدِ اللهِ بنِ عمرو بنِ العاصِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

قلت: وهذا الحديثُ من أحاديثِ الصِّفَاتِ، والتي يَتَعَمَّدُ عليها أَهْلُ السُّنَّةِ والجماعةُ في إثباتِ صِفَةِ اليَدِ والأصابعِ لله تعالى وقد وقعَ غيرُ واحدٍ من أَهْلِ العِلْمِ في تأويلِ هذه الصِّفَةِ تأويلاً باطلاً، مجانباً لأقوالِ السلفِ، وموافقاً لأقوالِ أَهْلِ البِدْعِ، وانظر ذلكَ في: «فتح الباري» (٣٨٣-٣٩٨).

وانظر: في الردِّ على ذلك «نقض عثمان بن سعيد على الجرمي الجهمي العنيد فيما افترى على الله في التوحيد» للدارمي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (ص ١٧٥-١٨٧)، و«التمهيد» لابن عبد البر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (١٤٩/٧).

وَأَكْثَرُ النَّاسِ الْيَوْمَ يُعْتَوْنَ بِالْمَرَضِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ مَرَضُ الْأَبْدَانِ، يُعْتَوْنَ بِهِ دَفْعًا وَرَفْعًا، فَتَجِدُهُمْ يَتَّخِذُونَ الْوَقَايَاتِ الْكَثِيرَةَ مِنْهُ، وَيُحَذِّرُونَ النَّاسَ مِنْ أَسْبَابِهِ، وَإِذَا وَقَعَ حَرَصُوا غَايَةً الْحِرْصِ عَلَى رَفْعِهِ.

وَهُمْ لَا يَلَامُونَ عَلَى هَذَا بَلْ هُمْ مَأْمُورُونَ بِهَذِهِ الْأُمُورِ، لَكِنْ كَوْنُهَا تَفَضَّلُ عَلَى أَدْوِيَةِ الْقُلُوبِ، وَإِزَالَةِ أَمْرَاضِهَا، فَهَذَا هُوَ الْبَلَاءُ، فَإِنَّكَ تَجِدُ الْإِنْسَانَ قَلْبُهُ مَرِيضٌ، لَا يَعْرِفُ الْحَقَّ، وَلَا يَسْتَنْبِطُ بِهِ، وَلَا يَحَاوِلُ طَلَبَ الشِّفَاءِ مِنْهُ وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ إِذَا أَصِيبَ بِزُكَامٍ مُعْتَادٍ، يَعْرِفُ أَنَّهُ يَغْرِضُ وَيَزُولُ ذَهَبَ يَطْرُقُ بَابَ كُلِّ طَبِيبٍ لَعَلَّهُ يُشْفَى مِنْ هَذَا الْمَرَضِ.

وَهَذِهِ مُصِيبَةٌ أَصَابَتْ الْمُسْلِمِينَ الْيَوْمَ، حَتَّى صَارُوا كَالْكَفَّارِ فِي كَوْنِهِمْ يُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا، وَيَغْفُلُونَ عَنِ الْآخِرَةِ إِلَّا مِنْ عَصَمِ اللَّهِ ﷻ.

وَهَذَا الْبَابُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ الْآنَ وَهُوَ كِتَابُ الْمَرَضَى وَالطَّبِّ يَتَحَدَّثُ عَنِ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ مَرَضُ الْأَبْدَانِ، وَطِبُّ الْأَبْدَانِ.

﴿ثُمَّ قَالَ ﷺ: «بَابُ مَا جَاءَ فِي كَفَّارَةِ الْمَرَضِ». كَفَّارَةُ الْمَرَضِ؛ يَعْنِي: أَنَّ الْمَرَضَ يَكُونُ كَفَّارَةً، هَذَا مَرَادُهُ.

﴿ثُمَّ اسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ»﴾. يَعْنِي: إِذَا عَمِلَ الْإِنْسَانُ سَيِّئَةً فِي الدُّنْيَا فَإِنَّهُ يُجْزَى بِهَا، فَيَكُونُ هَذَا الْجِزَاءُ كَفَّارَةً لِهَذَا السُّوءِ الَّذِي عَمِلَهُ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «أَنَّهُ مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصِيبُهُ هَمٌّ أَوْ غَمٌّ أَوْ أَدَى حَتَّى الشُّوْكَةُ يُشَاكُهَا إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهِ عَنْهُ»^(١).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ ﷺ:

٥٦٤٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُصِيبَةٍ تُصِيبُ الْمُسْلِمَ إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا عَنْهُ، حَتَّى الشُّوْكَةُ يُشَاكُهَا»^(١).

(١) أخرجه البخاري (٥٦٤٧، ٥٦٤٨، ٥٦٦٠، ٥٦٦١، ٥٦٦٧)، ومسلم (٢٥٧١) (٤٥).

(٢) تقدم تخريجه.

٥٦٤١، ٥٦٤٢ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَلْحَلَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا يُصِيبُ الْمُسْلِمَ مِنْ نَصَبٍ وَلَا وَصَبٍ وَلَا حَزَنٍ وَلَا أَذَى وَلَا غَمٍّ حَتَّى الشُّوْكَةِ يُشَاكُهَا، إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ»^(١).

هذان الحديثان يدلان على أَنَّ المصائب التي تُصيب الإنسان -أي نوع كان من المصائب- يُكفِّرُ الله بها عنه الخطايا، وهذا من نعمة الله سبحانه أَنَّ الله لا يَجْمَعُ على العبد جزاءين؛ جزاء في الدنيا، وجزاء في الآخرة.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٦٤٣ - حَدَّثَنِي مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِ كَالْخَامَةِ مِنَ الزَّرْعِ تُفَيِّئُهَا الرِّيحُ مَرَّةً، وَتَعْدِلُهَا مَرَّةً، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ كَالْأَرْزَةِ لَا تَرَأُلَ حَتَّى يَكُونَ أَنْجَعُهَا مَرَّةً وَاحِدَةً»^(٢).

وَقَالَ زَكْرِيَّا: حَدَّثَنِي سَعْدٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ كَعْبٍ، عَنْ أَبِيهِ كَعْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٥٦٤٤ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ هَلَالِ بْنِ عَلِيٍّ مِنْ بَنِي عَامِرٍ بْنِ لُؤَيٍّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِ كَمَثَلِ الْخَامَةِ مِنَ الزَّرْعِ مِنْ حَيْثُ أَتَتْهَا الرِّيحُ كَفَاتَهَا، فَإِذَا اغْتَدَلَتْ تَكْفَأُ بِالْبَلَاءِ، وَالْفَاجِرُ كَالْأَرْزَةِ صَمَاءٌ مُعْتَدِلَةٌ حَتَّى يَقْصِمَهَا اللَّهُ إِذَا شَاءَ».

٥٦٤٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ يَسَارٍ أَبَا الْحُبَابِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُصِبْ مِنْهُ».

هذان الحديثان وما بعدهما يدلان على أَنَّ المؤمن كَالْخَامَةِ مِنَ الزَّرْعِ؛ يَغْنِي: كَالْغَصَنِ اللَّيِّنِ الَّذِي لَمْ يَصِلْ إِلَى حَدِّ النِّهَايَةِ، تَكْفُوهُ الرِّيحُ يَمِينًا وَشِمَالًا، وَلَا يَنْكَسِرُ، وَلَكِنَّهُ يَمِيلُ ثُمَّ

(١) أخرجه مسلم (٢٥٧٣) (٥٢).

(٢) أخرجه مسلم (٢٨١٠) (٥٩).

يَعْتَدِلُ إِذَا سَكَنَتِ الرِّيحُ.

فهكذا المؤمنُ يُصَابُ بالبلاءِ والأذى وغير ذلك ولا يَتَسَخَطُ؛ لأنه يَعْلَمُ أَنَّ هذا الأمر من الله ﷻ لحكمةٍ بالغةٍ؛ وهي أَنْ يُذَكِّرَهُ بها عنده من الذنوبِ، فَيَرْجِعَ إِلَى اللَّهِ، كما قال تعالى: ﴿لِيَذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ (١) [البقرة: ٤١].

أَمَّا الْمَنَافِقُ -والعياذُ بالله- فإنه على العكسِ من ذلك فإنه يَبْقَى صَلْبًا حَتَّى تَجْتَنَّهُ الرِّيحُ مِنْ أَصْلِهِ، فَلَا يَعْتَدِلُ؛ لأنه -والعياذُ بالله- لَا يَرْعَوِي، وَلَا يَتَغَيَّرُ حَالُهُ مِمَّا يُصِيبُهُ مِنْ هَذِهِ الْمَصَائِبِ الَّتِي هِيَ كَفَّارَةٌ، فَيَأْخُذُهُ اللَّهُ ﷻ أَخَذَةً وَاحِدَةً، وَنَظِيرُ هَذَا قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَيَمْلِكُ لِلظَّالِمِ حَتَّى إِذَا أَخَذَهُ لَمْ يُفْلِتْهُ» (٢).

❖ أما حديثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْأَخِيرُ فَيَقُولُ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُصِيبْ مِنْهُ»؛ يَعْنِي: يَنَالُهُ بِالْمَصَائِبِ، وَلَكِنْ لَا يُصِيبُهُ مَصَائِبٌ مُسْتَمِرَّةٌ، وَلَكِنْ يُصِيبُ مِنْهُ.

و«مِنْ» هُنَا لِلتَّبَعِيضِ، فَتَكُونُ هَذِهِ الْمَصَائِبُ خَيْرًا لَهُ؛ لِأَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ وَبِهَذَا يَلْقَى الْمُؤْمِنُ رَبَّهُ ﷻ وَقَدْ كَفَرَ اللَّهُ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ.

وَأَمَّا مَنْ لَا يُرِيدُ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا -والعياذُ بالله- فإنه يُمَهِّلُ لَهُ حَتَّى يُوَافِيَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيَكُونُ الْعَذَابُ هُنَاكَ ﴿وَلِعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَى﴾ (٣) [البقرة: ١٢٧].

وَالْغَرَضُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ تَسْلِيَةُ الْمُؤْمِنِ بِمَا يُصِيبُهُ مِنَ الْمَصَائِبِ، وَأَنْ يَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَهُ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ (٤)، فَإِنَّهُ إِنْ صَبَرَ عَلَى هَذِهِ الْمَصِيبَةِ وَاحْتَسَبَ الْأَجْرَ كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا عَنْهُ، وَرَفَعَهُ بِهَا دَرَجَاتٍ، وَأَمَّا إِنْ صَبَرَ عَلَى هَذِهِ الْمَصِيبَةِ وَكَانَ لَمْ يَرِ الْإِحْتِسَابَ، وَلَمْ يَفْعَلْ مُنْكَرًا عِنْدَ هَذِهِ الْمَصِيبَةِ كَانَتْ كَفَّارَةً لَهُ، دُونَ أَنْ يُرْفَعَ لَهُ فِي الدَّرَجَاتِ.



(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٦٨٦) وَمُسْلِمٌ (٢٥٨٣) (٦١).

(٢) يُشِيرُ الشَّيْخُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْحَدِيثِ الَّذِي أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٩٩٩) (٦٤) مِنْ حَدِيثِ صُهَيْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «عَجَبًا لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِ، إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْرٌ، وَلَيْسَ ذَاكَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ، إِنْ أَصَابَتْهُ سَرَاءُ شُكْرٍ، فَكَانَ خَيْرًا لَهُ. وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَاءُ صَبْرٍ، فَكَانَ خَيْرًا لَهُ».

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- باب شدة المرض.

٥٦٤٦- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، ح. وَحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَشَدَّ عَلَيْهِ الْوَجَعُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(١).

٥٦٤٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي مَرَضِهِ وَهُوَ يُوعَكُ وَعَكَا شَدِيدًا، وَقُلْتُ إِنَّكَ لَتُوَعَكُ وَعَكَا شَدِيدًا، قُلْتُ: إِنَّ ذَاكَ بِأَنَّ لَكَ أَجْرَيْنِ. قَالَ: «أَجَلَ مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصِيبُهُ أَذًى، إِلَّا حَاتَّ اللَّهُ عَنْهُ خَطَايَاهُ، كَمَا تَحَاتُّ وَرَقُ الشَّجَرِ»^(٢).

هذه من نِعَمِ اللَّهِ ﷻ؛ والنَّبِيُّ ﷺ كان يُشَدُّدُ عليه في المرض والحُمَّى؛ لِأَجْلِ أَنْ يُنَالَ أَعْلَى دَرَجَةٍ فِي الصَّبْرِ، فَإِنَّهُ ﷺ أَصْبَرَ النَّاسَ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ، وَعَنِ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَعَلَى أَقْدَارِ اللَّهِ، فَلِهَذَا كَانَ يُشَدُّدُ عَلَيْهِ ﷺ فِي الْمَرَضِ، وَيُوَعَكُ كَمَا يُوعَكُ الرَّجُلَانِ مِنَّا؛ لِئَنَالَ هَذِهِ الدَّرَجَةُ الرَّفِيعَةُ. وَالصَّبْرُ دَرَجَةٌ رَفِيعَةٌ، لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُنَالَ إِلَّا بِسَبَبٍ يُظْهِرُهُ، وَهُوَ الْبَلَاءُ، وَهَذِهِ الْحِكْمَةُ فِي أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ يُشَدُّدُ عَلَيْهِ فِي الْمَرَضِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: ذَكَرْنَا أَنَّ مَرَضَ الْقَلْبِ أخطرُ مِنْ مَرَضِ الْأَبْدَانِ وَلَكِنَّ الْبَخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَفْرَدَ هَذَا الْبَابَ لَأَمْرَاضِ الْأَبْدَانِ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ عَنْ مَرَضِ الْقُلُوبِ؟

الْجَوَابُ: لِأَنَّ صَحِيحَ الْبَخَارِيِّ كُلَّهُ لِمُعَالَجَةِ الْمَرَضِ الْقَلْبِيِّ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ تَتَساقَطُ ذُنُوبُهُ بِالْمَرَضِ أَلَا يَتَمَنَّى الْإِنْسَانُ الْمَرَضَ؟

الْجَوَابُ: إِذَا تَعَرَّضْتَ لِلْبَلَاءِ لَا يَنْبَغِي، وَلِهَذَا قَالَ الرَّسُولُ: لَا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ وَاسْأَلُوا اللَّهَ

الْعَافِيَةَ فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا^(١) حَتَّى فِي الْمَرَضِ كُلِّ شَيْءٍ يَعاْفِيكَ اللَّهُ مِنْهُ فَهَذِهِ مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ لَكِنْ إِذَا أَصَابَكَ فَلَا تَتَدَمَّ وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ يَقْدِرُهُ عَلَيْكَ لِحِكْمَةٍ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يَتَدَاوَى إِذَا أَصَابَهُ الْمَرَضُ؟

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٥٧٠) (٤٤).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٥٧١) (٤٥).

(٢) وَذَلِكَ كَمَا فِي الْحَدِيثِ الْلاحِقِ.

الجواب: لا شك أن التداوي أمرٌ مطلوبٌ فيما يُظَنُّ نفعُهُ أما الذي يَتَخَبَّطُ ولا يدري عن نفعه فهذا لا، لكن فيما يُظَنُّ نفعه فإنه سنةٌ أمرٌ به الرسول ﷺ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٣- بَابُ أَشَدِّ النَّاسِ بَلَاءَ الْأَنْبِيَاءِ ثُمَّ الْأَمْثَلُ فَاَلْأَمْثَلُ.

٥٦٤٨- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُوعَكُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ تُوعَكُ وَعَكًا شَدِيدًا. قَالَ: «أَجَلٌ إِنِّي أُوْعَكُ كَمَا يُوعَكُ رَجُلَانِ مِنْكُمْ». قُلْتُ: ذَلِكَ بِأَنَّ لَكَ أَجْرَيْنِ؟ قَالَ: «أَجَلٌ، ذَلِكَ كَذَلِكَ، مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصِيبُهُ أَدَى شَوْكَةٍ فَمَا فَوْقَهَا، إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا سَيِّئَاتِهِ، كَمَا تَحْطُ الشَّجَرَةُ وَرَقَهَا»^(١).

٤- بَابُ وَجوبِ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ.

٥٦٤٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَطْعَمُوا الْجَائِعَ، وَعَوَّدُوا الْمَرِيضَ، وَفُكُّوا الْعَانِيَّ». الْبُخَارِيُّ رحمته الله جَزَمَ جَزْمًا أَكِيدًا بِوَجوبِ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ، وَقَدْ سَبَقَ لَنَا الْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ. قُلْنَا: إِنَّ الْقَوْلَ الرَّاجِحَ هُوَ أَنَّ عِيَادَةَ الْمَرِيضِ فَرَضٌ كِفَايَةٌ، وَقَدْ تَكُونُ الْعِيَادَةُ فَرَضٌ عَيْنٍ إِذَا كَانَ تَفْوِئُهَا مِنْ قِطْعَةِ الرَّحِمِ.

وهذه الثلاثة كُلُّهَا فَرَضٌ: إِطْعَامُ الْجَائِعِ، وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ، وَفُكُّ الْعَانِي. أَيْ: الْأَسِيرِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يَكُونُ إِطْعَامُ الْجَائِعِ وَاجِبًا عَلَيَّ وَأَنَا قَدْ أَذَيْتُ الزَّكَاةَ الَّتِي عَلَيَّ؟

قُلْنَا: هَذَا الْإِطْعَامُ وَاجِبٌ عَارِضٌ، وَأَمَّا الزَّكَاةُ فَهِيَ وَاجِبٌ دَائِمٌ مُسْتَمِرٌّ.

وَعَلَى هَذَا لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ فِي الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ؟

قُلْنَا: فِيهَا تَفْصِيلٌ. فَلَا نَقُولُ: نَعَمْ عَلَى الْإِطْلَاقِ. وَلَا نَقُولُ: لَا عَلَى الْإِطْلَاقِ. بَلْ نَقُولُ:

أَمَّا الْحَقُّ الدَّائِمُ اللَّازِمُ فَلَا، وَأَمَّا الْحَقُّ الْعَارِضُ فَنَعَمْ.

وَهَلْ إِذَا لَمْ يُطْعَمْهُ صَاحِبُ الطَّعَامِ فَمَاتَ يَضْمَنُهُ؟

الجواب: نعم، يَضُمُّهُ صَاحِبُ الطَّعَامِ ويلتزم بالدية، وَيَصُومُ شهرين متتابعين كَفَّارَةً لذلك.

وهل إذا طلب منه جائعٌ ولم يُعْطِهِ هل يَجُوزُ له، أي للجائع أن يأخذَ منه قَهْرًا؟
الجواب: نعم، يَجُوزُ أن يأخذَه قَهْرًا، وَيَجِبُ فيه قيمةُ المِثْلِ، ولكن هل هي قيمةُ المِثْلِ في مكانه، أو قيمةُ المِثْلِ في خارج مكانه؟

الجواب: هي قيمةُ المِثْلِ في مكانه؛ لأنَّه في خارج مكانه قد تَكُونُ القيمةُ أكثرَ، فمثلاً في محطات البنزين، وفي المطاعم البعيدة عن البلد تَكُونُ القيمةُ في الغالب أكثرَ؛ لأنَّهم يَضَيِّفُونَ إليها أجرةَ النَقْلِ، والإيجار، ونحو ذلك.

وأما فَكُّ الأسير فهو واجبٌ أيضًا على المسلمين، إمَّا بِإِلٍ مُتَطَوِّعٍ فيه، وإمَّا بِإِلٍ من الزكاة؛ لأنَّ فَكَّ الأسرى يَجُوزُ أن تُدْفَعَ فيه الزكاة.

ومن أيِّ أقسام الزكاة هذا؟

الجواب: من الرقاب؛ لأنَّ فَكَّ الأسير كإعتاق العبد.

وأما عيادة المريض فقد سبق لنا وأن قلنا: إنها تَخْتَلِفُ باختلاف القرابة، وباختلاف الحقوق، وباختلاف حال المريض، وباختلاف المرض.

فإن قال قائلٌ: وهل هناك فرق بين العيادة والزيارة؟

الجواب: نعم، فالعلماء يقولون: إنَّ الزيارة والعيادة للمرضي، ولكنَّ العيادة أخصُّ، فهي نوعٌ من الزيارة، والعيادة تقتضي التكرار؛ لأنَّها من العودِ مرَّةً بعدَ أخرى، كالعيدِ يَتَكَرَّرُ، وأما الزيارة فإنَّها ربما لا تَكُونُ إلا مرَّةً واحدةً^(١).



(١) هذا وقد سُئِلَ الشَّيْخُ رحمته الله عن زيارة المرضى الذين هم في المستشفيات، والذين لا تُوجَدُ علاقةٌ معهم من قرابة، أو نحو ذلك؟

فأجاب رحمته الله بقوله: هي فرض كفاية؛ لأنَّ هذا المريض في الغالب يَكُونُ عِنْدَهُ مَنْ يَعُوْذُهُ، ولكن ربما يُوجَدُ مريضٌ وليس عِنْدَهُ مَنْ يَعُوْذُهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

٥٦٥٠- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَشْعَثُ بْنُ سُلَيْمٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ سُؤَيْدِ بْنِ مِقْرَنٍ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَنَعٍ وَنَهَانَا عَنْ سَنَعٍ: نَهَانَا عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ، وَلُبْسِ الْحَرِيرِ، وَالذَّبْيَاجِ، وَالْإِسْتَبْرَقِ، وَعَنِ الْقَسِيِّ، وَالْمَيْثِرَةِ. وَأَمَرَنَا أَنْ نَتَّبِعَ الْجَنَائِزَ، وَنَعُودَ الْمَرِيضِ، وَنُقْشِي السَّلَامَ ^(١).

وفي هذا الحديث: اتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ، وَاتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ فَرَضُ كَفَايَةٍ، وَلَمَنْ تَبِعَهَا أَجْرٌ، فَإِذَا تَبِعَهَا حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا وَتُذْفَنَ فَلَهُ قِيرَاطَانِ، وَإِذَا تَبِعَهَا حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ وَاحِدٌ ^(٢). وفيه: إِفْشَاءُ السَّلَامِ، وَإِفْشَاءُ السَّلَامِ بِمَعْنَى نَشْرِهِ، وَلَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ يُسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ: الْكَافِرُ، وَمَنْ هُجِرَ لِمَصْلَحَةٍ.

وَيَقِي عَلَيْنَا أَنْ نُبَيِّنَ أَشْيَاءَ أُخْرَى لَمْ نَتَكَلَّمْ عَلَيْهَا:

أَوَّلًا: هَلْ يُجْزَى قَوْلُ مَرْحَبًا وَأَهْلًا وَنَحْوَهُمَا مِنَ الْأَلْفَاظِ؟

الجواب: لَا يُجْزَى ذَلِكَ، لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ وَلَا فِي الرَّدِّ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَأْتِيَ بِالسَّنَةِ فَقُلْ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، أَوْ السَّلَامُ عَلَيْكَ إِنْ كَانَ وَاحِدًا، وَكَذَلِكَ فِي الرَّدِّ فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ تَرُدَّ وَتَقُولَ: وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ.

وَأَمَّا إِنْ رَدَدْتَ وَقُلْتَ: أَهْلًا، وَمَرْحَبًا، وَحَيَّاكَ اللَّهُ، وَتَفَضَّلَ عِنْدَنَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يُجْزَى مَا لَمْ تَرُدَّ السَّلَامَ أَوَّلًا، وَلِهَذَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ - حَدِيثِ الْمَعْرَاجِ -: «فَرَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ»، وَقَالَ: مَرْحَبًا بِالْأَخِ الصَّالِحِ، وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ ^(٣). وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ الْيَوْمَ - مَعَ الْأَسْفِ - لَا يَنْتَبِهُونَ لِذَلِكَ، وَاللَّهُ عَلَّمَهُ يَقُولُ: ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِحَيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ [النِّسَاءُ: ٨٦].

وَالرَّجُلُ الْمُسْلِمُ إِذَا قَالَ لَكَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ. فَقَدْ دَعَا لَكَ بِالسَّلَامِ، وَأَنْتَ لَوْ مَلَأْتَ الدُّنْيَا «مَرْحَبًا وَأَهْلًا» مَا صَارَتْ مِثْلَ الدَّعَاءِ بِالسَّلَامِ أَبَدًا. ثَانِيًا: السَّلَامُ ابْتِدَاؤُهُ سَنَةً، وَرَدُّهُ فَرَضُ كَفَايَةٍ.

وَهَلْ إِذَا دَخَلْتَ عَلَى جَمَاعَةٍ وَقُلْتَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ. وَقَدْ عَلِمَ النَّاسُ أَنَّكَ إِنَّمَا أَرَدْتَ

(١) أخرجه مسلم (٢٠٦٦) (٣).

(٢) وهذا لفظ حديث سبق تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري (٣٣٩٣).

بالقصدِ الأوَّلِ فلائنا، فردُّوا ولم يرُدُّ هو، فهل عليه إثمٌ؟
 الجواب: الذي يَظْهَرُ لي أَنَّهُ آثِمٌ، لأنَّه هو المقصودُ بالقصدِ الأوَّلِ، فلماذا يَتَكَبَّرُ ولا يرُدُّ
 السلام؟ وهو لو ردَّ السلامَ على أخيه لكفى ردُّه عن كلِّ الحاضرين. وإذا ردَّ كلُّ الحاضرين
 دونه فإنَّ الذي ألقى السلامَ لا يرى أَنه قد حصل مطلوبُه.
 وقد أورد بعضُ العلماءِ لُغْزًا فقالوا: إِنَّ المعروفَ أَنَّ الفِرْصَ أَفْضَلُ مِنَ السَّنَةِ، وهنا
 ابتداءُ السلامِ أَفْضَلُ من ردِّه، وابتداءُ السلامِ سَنَةٌ، وردُّه فِرْصٌ فهل يَخْرِمُ ذلك القاعدةُ؟
 الجواب: أَن نقولَ: إِنَّه أَفْضَلُ؛ أي: ابتداءُ السلامِ؛ لأنَّه هو السببُ، فلو لا أَنَّكَ سَلَّمْتَ لِمَا كَانَ
 هناك ردُّ، فأنت فاعِلٌ للسببِ فلكَ أَجْرُ المسبَّبِ. ولهذا نقول: إِنَّه في الحقيقة لم يَخْرِمِ القاعدةُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥- بابُ عِيَادَةِ الْمُغْمَى عَلَيْهِ.

٥٦٥١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ
 اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: مَرَضْتُ مَرَضًا، فَأَتَانِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُنِي وَأَبُو بَكْرٍ وَهُمَا مَاشِيَانِ، فَوَجَدَانِي
 أَعْمَى عَلَيَّ، فَتَوَضَّأَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ صَبَّ وَضُوءَهُ عَلَيَّ، فَأَفَقْتُ فَإِذَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ
 اللَّهِ كَيْفَ أَصْنَعُ فِي مَالِي؟ كَيْفَ أَقْضِي فِي مَالِي؟ فَلَمْ يُجِبْنِي بِشَيْءٍ حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ الْمِيرَاثِ ^(١).
 فِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى مَا قَالَهُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى عِيَادَةِ الْمُغْمَى عَلَيْهِ؛ يَعْنِي: سِوَاءِ
 أَحْسَنَ بَكَ، أَوْ لَمْ يُحْسَ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ تَذْهَبَ إِلَيْهِ وَتَعُودَهُ.

وَكثِيرٌ مِنَ الْمَرْضَى رَبِّهَا يُغْمَى عَلَيْهِمْ فِي مَرَضِهِمْ، أَوْ بِسَبَبِ حَادِثٍ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ،
 فَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْعِيَادَةِ أَنْ يَكُونَ الْمَرِيضُ مُتَبَّهًا.

وَفِيهِ أَيْضًا: بَرَكَةُ وَضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالْوَضُوءُ بِالْفَتْحِ هُوَ الْمَاءُ الَّذِي يُتَوَضَّأُ بِهِ.
 وَقَدْ يُقَالُ أَيْضًا إِنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْهُ: أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُصَبَّ عَلَى الْمُغْمَى عَلَيْهِ مَاءٌ؛ لِأَنَّ هَذَا سَبَبٌ لَصُخْرِهِ.
 وَفِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يُجِيبُ بِمَا لَا يَعْلَمُ، وَلِهَذَا لَمْ يُجِبْ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا قَالَ: كَيْفَ أَصْنَعُ
 فِي مَالِي؟ كَيْفَ أَقْضِي فِيهِ؟ حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ الْمَوَارِيثِ، هَذَا وَهُوَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي يَنْزِلُ عَلَيْهِ

(١) أخرجه مسلم (٢٥٧٦) (٥٤).

الوحي يَتَوَقَّفُ فيما لَا يَعْلَمُ حُكْمَهُ فكيف بنا؟!

وفيه أيضًا: دليلٌ على كمالِ صحبةِ أبي بكرٍ لرسولِ الله ﷺ حيث إنه يذهبُ معه كثيرًا كما ذهبوا إلى جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

وفيه دليلٌ أيضًا: على أنه إذا كان للإنسان حالان، حالٌ إغماءٍ، وحالٌ إفاقةٍ فإنه يُؤْخَذُ بتصرفه في حال الإفاقة، ولا يُؤْخَذُ بتصرفه في حال الإغماء.

وهكذا من كان يُجنُّ أحيانًا، ويُفِيقُ أحيانًا فإننا نَعْتَبِرُ بتصرفه في حال الإفاقة دون حال الجنون؛ لأنَّ الحكمَ يَدُورُ مع علتِهِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦- باب فضل من يُصرَعُ من الرِّيحِ.

٥٦٥٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عِمْرَانَ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَاحٍ قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ: أَلَا أُرِيكَ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ قُلْتُ: بَلَى. قَالَ: هَذِهِ الْمَرْأَةُ السَّوْدَاءُ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي أَصْرَعُ وَإِنِّي أَتَكَشَّفُ، فَادْعُ اللَّهَ لِي. قَالَ: «إِنْ شِئْتَ صَبَرْتَ وَلَكَ الْجَنَّةُ، وَإِنْ شِئْتَ دَعَوْتُ اللَّهَ أَنْ يُعَافِيكَ». فَقَالَتْ: أَصْبِرُ. فَقَالَتْ: إِنِّي أَتَكَشَّفُ فَادْعُ اللَّهَ أَنْ لَا أَتَكَشَّفَ، فَدَعَا لَهَا.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ أَنَّهُ رَأَى أُمَّ زُفَرَ تِلْكَ الْمَرْأَةَ الطَّوِيلَةَ السَّوْدَاءَ عَلَى سِتْرِ الْكُعْبَةِ^(١).

هذا دليل: على أَنَّ الصَّرْعَ يُصِيبُ الرِّجَالَ وَالنِّسَاءَ، وهذا هو الواقعُ.

والصرعُ نوعان:

صرعٌ: يَكُونُ بسببِ أَخْلاطٍ رَدِيئَةٍ يَتَغَيَّرُ بِهَا الْمِزَاجُ وَالْمُخُّ، فيخْصُلُ هَذَا التَّسَنُّجُ، وهذا يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى الْأَطْبَاءِ.

وَصَرْعٌ: آخَرُ مِنَ الْأَرْوَاحِ الشَّيْطَانِيَّةِ الَّتِي هِيَ الرِّيحُ كَمَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ.

وهذا دواؤه بالأدعية والآياتِ القرآنية، ولا يَعْرِفُهُ الْأَطْبَاءُ، وَلَا يَعْرِفُونَ سَبَبَهُ؛ وَلِهَذَا

(١) أخرجه مسلم (١٦١٦) (٥).

يُنْكِرُهُ بَعْضُهُمْ، وَلَكِنْ إِنْكَارُهُمْ لَهُ هُوَ الْمُنْكَرُ؛ لِأَن هَذَا ثَابِتٌ بِالْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَالْوَاقِعِ.
فَأَمَّا الْقُرْآنُ: فَيَقُولُ اللَّهُ ﷻ: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَرْبَا لَا يَعْمُونَ إِلَّا كَمَا يَعْمُونَ الَّذِي تَخَبَّطُهُ
الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَيْمَنِ﴾ [النَّحْل: ٢٧٥].

وَأَمَّا فِي السُّنَّةِ: فَقَدْ رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِ السُّنَنِ بِأَسَانِيدَ جَيِّدَةٍ: أَنَّ
الرَّسُولَ ﷺ مَرَّ بِقَوْمٍ، وَكَانَ فِيهِمْ صَبْيٌ يُضْرَعُ، فَخَاطَبَ النَّبِيُّ ﷺ الْجَنِّيَّ الَّذِي فِيهِ وَقَالَ لَهُ:
«اُخْرُجْ عَدُوَّ اللَّهِ، إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ». فَخَرَجَ وَبَرَّئَ الصَّبْيَ ^(١). وَقَدْ جَوَّدَ إِسْنَادَ هَذَا الْحَدِيثِ ابْنُ
كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ ^(٢).

وَأَمَّا الْوَاقِعُ: فَشَاهِدٌ بِذَلِكَ شَهودًا مُتَوَاتِرًا، لَا يَزَالُ فِيهِ أَحَدٌ، لَا فِي قَدِيمِ الزَّمَانِ، وَلَا فِي
حَدِيثِ الزَّمَانِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْجَنَّ يَدْخُلُونَ بَنِي آدَمَ، وَيَضْرَعُونَهُمْ، وَيَضْرَعُونَهُمْ إِمَّا عَدَوَاتًا
وِظْلَمًا، وَإِمَّا عِشْقًا وَحُبًّا، وَإِمَّا غَيْرَ ذَلِكَ. الْمَهْمُ أَنَّ هَذَا أَمْرٌ ظَاهِرٌ مَشْهُورٌ.

وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «زَادَ الْمَعَادَ» عَنْ شَيْخِهِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ ^(١): أَنَّهُ جَاءَ إِلَيْهِ بِمَصْرُوعٍ،
فَجَعَلَ شَيْخَ الْإِسْلَامِ يُكَلِّمُ النَّبِيَّ صِرْعَتَهُ، وَيَأْمُرُهَا، وَكَانَ رَ فِي أَغْلِبِ الْأَحْيَانِ يَقْرَأُ فِي أُذُنِ
الْمَصْرُوعِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿أَفَحَصِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنْكُمْ لِآلِنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [الزُّمَر: ١١٥].
فَيَخْرُجُ هَذَا الْجَنُّ؛ لَكِنْ فِي هَذِهِ الْمَرَّةِ أَبَتْ النَّبِيَّ صِرْعَتَهُ، فَقَالَتْ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ: إِنِّي أُحِبُّهُ.
قَالَ: هُوَ لَا يُحِبُّكَ، فَقَالَتْ: إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُحْجَّ بِهِ، قَالَ: هُوَ يُرِيدُ أَلَّا يُحْجَّ مَعَكَ، ثُمَّ قَرَأَ عَلَيْهَا،
فَأَبَتْ فَجَعَلَ يَضْرِبُهَا عَلَى رَقَبَةِ الرَّجُلِ، حَتَّى يَقُولَ: إِنَّهُ أَوْجَعَتْهُ يَدُهُ مِنَ الضَّرْبِ، وَالرَّجُلُ لَا
يُحْسُ، فَقَالَتْ: أَخْرُجْ كِرَامَةً لِلشَّيْخِ، فَقَالَ لَهَا: لَا. لَا تَخْرُجِي كِرَامَةً لِي، وَلَكِنْ أَخْرُجِي طَاعَةً
لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، فَخَرَجَتْ، فَأَفَاقَ الرَّجُلُ الْمَصْرُوعُ، فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ: مَا الَّذِي جَاءَ بِي إِلَى فَضِيلَةِ
الشَّيْخِ، شَيْخِ الْإِسْلَامِ؟

قَالُوا: سُبْحَانَ اللَّهِ! أَلَمْ تُحْسَ بِالضَّرْبِ الَّذِي كَانَ يَضْرِبُكَ؟ قَالَ: وَاللَّهِ مَا أَحْسَسْتُ بِهِ،
وَلَا سَمِعْتُ أَنِّي أَخَاطَيْتُهُ، وَلَا شَيْءَ أَبَدًا.

وَهَذَا شَيْءٌ مُتَوَاتِرٌ مَشْهُورٌ: أَنَّ الْجَنَّ يَضْرَعُونَ بَنِي آدَمَ، وَيَدْخُلُونَ فِي أَجْسَادِهِمْ.

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (١٧١/٤) بِرَقْم (١٧٥٤٩).

(٢) «الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» (١٤٠/٦).

(٣) «زَادَ الْمَعَادَ» (٦٨/٦).

وهذه قصة المرأة رضي الله عنها التي شكت إلى النبي ﷺ أنها تُصرَعُ، وأنها تتكشَفُ، فسألت النبي ﷺ أَنْ يَدْعُوَ لها بالعافية، ولكنه عَرَضَ عليها ثمنًا أغلى من العافية، وهو أَنْ تَصْبِرَ ولها الجنة فلله دَرَاهِمُ، قالت: أَصْبِرُ. فصبرت، لكن سألت النبي ﷺ أَنْ يَدْعُوَ اللهَ لها أَلَّا تَتَكَشَّفَ، فدعا لها أَلَّا تَتَكَشَّفَ، فنالت خيري الدنيا والآخرة رضي الله عنها.

وابنُ عباسٍ كان يَقُولُ لعطاء: أَلَا أريك امرأةً مِنْ أَهْلِ الجنة؟ وهذه شهادة لهذه المرأة بعينها أَنَّها مِنْ أَهْلِ الجنة.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله تعالى:

❦ قَوْلُهُ: «بَابُ فَضْلِ مَنْ يُصْرَعُ مِنَ الرِّيحِ». انْجَبَّاسُ الرِّيحِ قَدْ يَكُونُ سَبَبًا لِلْمَصْرَعِ، وَهِيَ عِلَّةٌ تَمْنَعُ الْأَعْضَاءَ الرَّئِيسِيَّةَ عَنْ انْفِعَالِهَا مِنْعًا غَيْرَ تَامٍ، وَسَبَبُهُ رِيحٌ غَلِيظَةٌ تَنْحَسِرُ فِي مَنَاوِدِ الدِّمَاغِ، أَوْ بخَارٍ رَدِيءٍ يَرْتَفِعُ إِلَيْهِ مِنْ بَعْضِ الْأَعْضَاءِ، وَقَدْ يَتَّبِعُهُ تَشَنُّجٌ فِي الْأَعْضَاءِ، فَلَا يَبْقَى الشَّخْصُ مَعَهُ مُتَصَبًّا، بَلْ يَسْقُطُ وَيَقْدَفُ بِالزَّبَدِ لَغْلَظِ الرُّطُوبَةِ، وَقَدْ يَكُونُ الْمَصْرَعُ مِنَ الْجَنِّ، وَلَا يَقَعُ إِلَّا فِي النُّفُوسِ الْخَبِيثَةِ مِنْهُمْ، إِمَّا لِاسْتِحْسَانِ بَعْضِ الصُّوَرِ الْإِنْسَانِيَّةِ؛ وَإِمَّا لِإِقْوَاعِ الْأَذْيَةِ بِهِ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الَّذِي يُثَبِّتُهُ جَمِيعُ الْأَطْبَاءِ وَيَذْكُرُونَ عِلَاجَهُ، وَالثَّانِي يَجْحَدُهُ كَثِيرٌ مِنْهُمْ، وَبَعْضُهُمْ يُثَبِّتُهُ وَلَا يَعْرِفُ لَهُ عِلَاجًا إِلَّا بِمَقَاوِمَةِ الْأَرْوَاحِ الْخَبِيرَةِ الْعُلُويَّةِ فَتَنْدَفِعَ آثَارُ الْأَرْوَاحِ الشَّرِيرَةِ السُّفْلِيَّةِ، وَتَبْطُلَ أَعْمَالُهَا، وَمِنْ نَصٍّ مِنْهُمْ عَلَى ذَلِكَ أَبُقْرَاطُ^(١) فَقَالَ لَهَا ذَكَرَ عِلَاجَ الْمَصْرُوعِ: هَذَا إِنَّمَا يَنْفَعُ فِي الَّذِي سَبَبُهُ أَخْلَاطٌ، وَأَمَّا الَّذِي يَكُونُ مِنَ الْأَرْوَاحِ فَلَا. اهـ



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

٧- بَابُ فَضْلِ مَنْ ذَهَبَ بَصَرُهُ.

٥٦٥٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ الْهَادِ، عَنْ عَمْرِو مَوْلَى الْمُطَّلِبِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ قَالَ: إِذَا ابْتَلَيْتُ عَبْدِي بِحَبِيبَتِيهِ فَصَبِرَ عَوَّضَتْهُ مِنْهَا الْجَنَّةُ». يُرِيدُ عَيْنِيهِ. تَابِعُهُ أَشْعَثُ بْنُ جَابِرٍ وَأَبُو ظَلَالٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) أَبُقْرَاطُ: حَكِيمٌ بِالرُّومِ. «الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ» مَادَّةُ (ن ك د).

هذا أيضًا من نعمة الله ﷻ أن الله تعالى لما حَرَّمَ عليه هذا التلذُّذَ بالنظرِ إلى المَرِئَاتِ الحَسَنَةِ، وانقطاعه عن كثيرٍ مِنَ الأشياءِ التي تُدْرِكُ بالبصرِ عَوَضَهُ اللهُ بِذلكِ الجَنَّةِ. لو قال قائل: هل نقولُ إِنَّهُ يُسْنُّ لِلإنسانِ أَنْ يَسْأَلَ اللهَ العَمَى؟ الجوابُ: لا يَصِحُّ؛ لقوله: اللَّهُمَّ مَتَّعْنَا بِأَسَاعِنَا، وَأَبْصَارِنَا. لكن يُسْنُّ أَنْ يَقُولَ: اللهم إني أسألكِ الجنةَ، والجنةُ تُنالُ بغيرِ هذا؛ لأنَّ أسبابَ دخولِ الجنةِ كثيرةٌ جدًا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: **٨- باب عيادة النساء الرجال.**

وعادت أم الدرداء رجلًا من أهل المسجد من الأنصار.

٥٦٥٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَعَكَ أَبُو بَكْرٍ وَبِلَالٌ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَتْ: فَدَخَلْتُ عَلَيْهِمَا، قُلْتُ: يَا أَبَتِ كَيْفَ تَجِدُكَ؟ وَيَا بِلَالُ كَيْفَ تَجِدُكَ؟ قَالَتْ: وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ إِذَا أَخَذَتْهُ الْحُمَى يَقُولُ: كُلُّ امْرِئٍ مُصَبِّحٌ فِي أَهْلِهِ وَالْمَوْتُ أَذْنِي مِنْ شِرَاكِ نَعْلِي وَكَانَ بِلَالٌ إِذَا أَقْلَعَتْ عَنْهُ يَقُولُ:

أَلَا لَيْتَ شِغْرِي هَلْ أَيْتَنَ لَيْلَةً
وَهَلْ أُرِدْنَ يَوْمًا مِياهٍ مَحْتَمَةً
بِوَادٍ وَحَوْلِي إِذْ خَرُّ وَجَلِيلُ
وَهَلْ تَبْدُون لِي شَامَةً وَطَفِيلُ

قَالَتْ: عَائِشَةُ فَجِئْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا الْمَدِينَةَ كَحُبِّنَا مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ، اللَّهُمَّ وَصَحِّحْهَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي مُدَّهَا وَصَاعِهَا، وَانْقُلْ حُمَاهَا فَاجْعَلْهَا بِالْجُحْفَةِ»^(١).

عيادة النساء للرجال تحتاج إلى تفصيل:

فإذا كانوا رجالًا من محارمها فلا شك أنَّ عيادة هذا ليس فيها بأسٌ، كعمَّها، وخالها، وما أشبه ذلك، وأبي زوجها.

(١) أخرجه مسلم (١٣٧٦) (٤٨٠).

وإن كانوا من غير محارمها، وكانوا من معارفها عند محارمها فلا بأس أيضًا أن تسألهم عن حالهم؛ لأنَّ بلالًا كان عند أبي بكرٍ، وعائشة كانت تعودُ أبا بكرٍ، وعنده بلال، فسألته عن حاله. والقسمُ الثالثُ: أن يكونَ رجلًا أجنبيًّا، فهذا لا تعودُه المرأة؛ لأنَّه يُخشى من الفتنة؛ ولأنَّه قد يحصلُ بذلك خلوةٌ فلا يُشرعُ لها أن تعودَه.

فالمسألة كما قلنا تحتاجُ إلى تفصيل، والمؤلف رحمه الله أطلق. وأما أثر أم الدرداء فيَحْتَمِلُ أنَّ هذا الرجل من معارفها، أو مِمَّنْ يُعَلِّمُ بأنه لا فتنة في عيادته، أو ما أشبه ذلك.

وفي الحديث ذكرت عائشة رضي الله عنها أن الرسول ﷺ قال: «اللهم حبِّبْ إلينا المدينةَ كحُبِّنا مكة، أو أشدَّ».

وفي هذا: دليلٌ على أنَّ الرسول كان يُحبُّ مكة ﷺ، وهو كذلك قال: «إِنَّكَ أَحَبُّ الْبِلَادِ إِلَى اللَّهِ، وَلَوْلَا أَنَّ قَوْمِي أَخْرَجُونِي مِنْكَ مَا خَرَجْتُ»^(١).

وفيه أيضًا: أنَّه دعا لها - أي: للمدينة - بالمدِّ والصاع، والمراد بها يُكَال. سواء كان كثيرًا يُكَال بالصاع، أو قليلًا يُكَال بالمدِّ.

والمدُّ نسبتُهُ إلى صاع الرسول ﷺ الربع فصاع النبي ﷺ أربعة أمداد. وقوله: «وانقل حمًّا فاجعلها بالجُحفة». هذا فيه إشكال، وهو أنَّ الرسول ﷺ سأل الله ﻋَليْهِ السَّلَامُ أن ينقل الحمَّى إلى الجُحفة، فلماذا لم يسأل الله ﻋَليْهِ السَّلَامُ أن ينقل الحمَّى عن المدينة إلى غير بلد؟

الجواب: لأنَّ الله على كل شيء قديرٌ. قال أهل العلم: لأنها كانت بلد كفرٍ. وقال بعض العلماء: الله أعلم بهذا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٩- باب عيادة الصَّبيان.

٥٦٥٥- حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مَنْهَالٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَاصِمٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَثْمَانَ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه أَنَّ ابْنَةَ النَّبِيِّ ﷺ أُرْسِلَتْ إِلَيْهِ وَهُوَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَسَعِيدُ وَأَبِي

(١) أخرجه أحمد (٣٠٥/٤) (١٨٧١٧)، والترمذي (٣٩٢٦، ٣٩٢٥) وصححه، وابن ماجه (٣١٠٨).

نَحْسِبُ أَنْ ابْتَنَيْ قَدْ حَضَرَتْ فَاشْهَدْنَا فَأَرْسَلْ إِلَيْهَا السَّلَامَ وَيَقُولُ: «إِنَّ لِلَّهِ مَا أَخَذَ وَمَا أُعْطِيَ وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ مُسَمًّى فَلْتَحْتَسِبْ وَلْتَصْبِرِ». فَأَرْسَلَتْ تُقْسِمُ عَلَيْهِ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ وَقُمْنَا، فَرَفَعَ الصَّبِيَّ فِي حَجَرِ النَّبِيِّ ﷺ وَنَفْسُهُ تَقَعَّقُ، فَفَاضَتْ عَيْنَا النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لَهُ سَعْدٌ: مَا هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «هَذِهِ رَحْمَةٌ وَضَعَهَا اللَّهُ فِي قُلُوبِ مَنْ شَاءَ مِنْ عِبَادِهِ، وَلَا يَرْحَمُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ إِلَّا الرَّحْمَاءَ»^(١).

❖ أَيْضًا عِبَادَةُ الصَّبِيَّانِ مَشْرُوعَةٌ؛ لَدُخُولِهَا فِي عَمُومِ قَوْلِهِ: «عِبَادَةُ الْمَرْضَى». وَلَكِنْ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الصَّبِيَّانِ يَكُونُونَ مُمَيِّزِينَ، وَيَكُونُونَ غَيْرَ مُمَيِّزِينَ: فَإِنْ كَانُوا مُمَيِّزِينَ كَانَ فِي ذَلِكَ جَبْرًا لِقُلُوبِهِمْ، وَقُلُوبُ أَهْلِهِمْ. وَإِنْ كَانُوا غَيْرَ مُمَيِّزِينَ فَفِيهِ جَبْرٌ لِقُلُوبِ أَهْلِهِمْ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى رَقَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَرَحْمَتِهِ حَيْثُ فَاضَتْ عَيْنَاهُ لَهَا رَأْيُ هَذَا الصَّبِيِّ نَفْسُهُ تَقَعَّقُ. وَفِي لَفْظٍ آخَرَ: «كَأَنَّهَا فِي شَنْةٍ». يَعْنِي: تَكَسَّرَ، فَبَكَى النَّبِيُّ ﷺ وَفَاضَتْ عَيْنَاهُ؛ لِأَنَّهُ أَرْحَمُ الْخَلْقِ بِالْخَلْقِ.

وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ وَفَّقَ لِرَحْمَةٍ مَنْ يَسْتَحِقُّونَ الرَّحْمَةَ فَإِنَّ ذَلِكَ سَبَبٌ لِرَحْمَةِ اللَّهِ إِيَّاهُ، أَمَا مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ الرَّحْمَةَ فَلَا تَرْحَمُهُ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿تُحَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الْبَقَرَةُ: ٢٩] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٧٧]. وَالْغُلْظَةُ ضِدُّ الرَّحْمَةِ، لَكِنْ مَنْ يَسْتَحِقُّ الرَّحْمَةَ إِذَا رَحِمَهُ الْإِنْسَانُ كَانَ ذَلِكَ مِنْ أَسْبَابِ رَحْمَةِ اللَّهِ إِيَّاهُ. وَفِيهِ: إِثْبَاتُ الرَّحْمَةِ لِلَّهِ ﷻ؛ لِقَوْلِهِ: «وَلَا يَرْحَمُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ إِلَّا الرَّحْمَاءَ». وَالْمَرَادُ هُنَا: أَنَّ الرَّحْمَاءَ يَسْتَحِقُّونَ الرَّحْمَةَ، وَلَيْسَ يَعْنِي: أَنَّهُ لَا رَحْمَةَ إِلَّا لَهُمْ، فَالْحَصْرُ هُنَا إِضَافِيٌّ، وَلَيْسَ حَصْرًا حَقِيقِيًّا بِمَقْتَضَى قَوَاعِدِ الْبَلَاغَةِ.

وَرَحْمَةُ اللَّهِ ﷻ دَلٌّ عَلَيْهَا السَّمْعُ، وَالْعَقْلُ، وَالْوَاقِعُ: فَأَمَّا السَّمْعُ: فَكَثِيرٌ مِنْ آيَاتِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ تُخْتَمُ بِاسْمِ اللَّهِ «الرَّحِيمِ» وَالَّذِي هُوَ دَالٌّ عَلَى الرَّحْمَةِ، وَوَصَفَ اللَّهُ نَفْسَهُ بِالرَّحْمَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ﴾ [الْكَافُرَةُ: ٥٨]. وَفِي قَوْلِهِ: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [الشُّوْرَةُ: ٧].

وأما العقل: فلأنَّ الرحمةَ في موضعها صفةٌ كمالٍ وكلُّ صفةٍ كمالٍ فلله ﷻ أكملها.
وأما الواقع: فكل ما بنا مِن نعمةٍ، أو دَفَع نعمةٍ فهو من آثار رحمة الله ﷻ، ولولا رحمة الله تعالى بنا ما حصلَتْ لنا هذه النعمُ، واندفعتْ عنا تلك النقمُ.
وبعضُ العلماءِ يَجْعَلُ دليلَ الواقعِ دليلاً عقلياً، تمشياً مع الأشاعرة الذين أثبتوا مِن صفاتِ الله سبعَ صفاتٍ، بحجَّةٍ أنَّ هذه الصفاتِ دَلَّ عليها العقلُ، ثم ذكروا القياسَ العقليَّ في الدلالةِ على هذه الصفاتِ. فقال بعض العلماء: نحن أيضاً نقولُ لكم كما تقولون أنتم بالنسبة لإثباتِ الرحمة، ونقولُ: إذا قلتم: إن التخصيصَ دليل على الإرادة فنقول لكم: والنعمُ دليلٌ على الرحمة.

ونقول: أولاً: إنَّ الأصلَ في إثباتِ صفاتِ الله هو السمعُ، وهو الكتابُ والسنة؛ ولهذا نقولُ: إنها توقيفية، فلا تُثبِتُ الله إلا ما أثبتَه لنفسه، وأثبتَه له رسوله.

ثانياً: هل العقل هو الدليلُ لإثباتِ الصفاتِ أو نفيها؟

الجواب: لا ليس العقلُ هو الدليلُ؛ لأننا لو قلنا: العقلُ هو الدليلُ لكان كما قال الإمام مالك رحمه الله: بأي عقل من العقول يُوزَنُ الكتابُ والسنةُ وصفاتُ الله ﷻ؟!
ثم نقولُ: اعتمد أكثرُ أهلِ التعطيلِ مِنَ الأشاعرةِ والمعتزلة^(١)، والجهمية^(٢) اعتمدوا في

(١) سُمُّوا بذلك؛ لاعتزالهم أقوال المسلمين في مرتكب الكبيرة، حيث قالوا: إنه في منزلة بين المنزلتين، فلا هو مؤمن، ولا كافر. وقيل: سُمُّوا بذلك؛ لاعتزال زعيمهم واصل بن عطاء مجلس أبي الحسن البصري. ومذهبهم يقوم على نفي الصفات عن الله تعالى، ونفي القدر في معاصي العباد، وإضافة خلقها إلى فاعلها، وأن القرآن مخلوق، ونفي شفاعَةِ النبي ﷺ لأهل الكبائر. والمعتزلة فرقة كبيرة وتحتها فرق كثيرة، منها: الجبائية، والضرارية، والجاحظية، والنظامية، وغيرهم.
وانظر: «مقالات الإسلاميين» (١/ ٣٣٥)، و«الملل والنحل» (١/ ٥٤) دار المعرفة، الطبعة الثانية، واعتقادات فرق المسلمين والمشرّكين» (ص: ٢٧).

(٢) الجهمية نسبوا إلى إمامهم، فقد سُمُّوا بذلك نسبةً إلى جَهم بن صفوان، وقد قتله مُسلم بن أخوَز سنة (١٢٧ هـ)، وهم من القائلين بنفي الأسماء والصفات عن الله تعالى، وأن الجنة والنار تَبِيدان وتَقْنِيان، وأن الإيمان هو المعرفة فقط، والكفر هو الجهل بالله فقط، وأن الفاعل هو الله وحده، وأن الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم مجازاً.

ومن أصولهم: تقديم العقل على النقل؛ كما قالوا بخلق القرآن. وقيل: إن الجهمية لا تُعْتَبَر فرقة قائمة بذاتها كالمعتزلة، ولذا لم تذكر كفرقة عند كثير ممن كتبوا في الملل والنحل، وإنما تذكر ضمن فرق المعتزلة والمرجئة.

إثبات الصفات، أو نفيها عن الله تعالى على العقل، وقالوا: ما أثبتته العقل وجب إثباته، وما نفيه وجب نفيه، فنفوا الاستواء، واليد، والوجه، والعين، وما أشبهها من الصفات بحجة أن العقل ينفيها عن الله ﷻ واعتمدوا على قياس باطل فاسد.

وأما الذي لا يقتضي العقل نفيه، ولا إثباته فأكثرهم نفاه، وقال: لا تُثبت إلا ما أثبتته العقل، وتُنكر ما نفاه العقل، وما سكّت عنه.

وبعضهم قال: العدل فيما لم يُثبت العقل، ولم ينه أن تتوقف فيه.

فصار لهم طريقتان فيما لم يُثبت العقل ولم ينه: التوقف، والنفي.

فالمعتزلة طردوا قولهم، وقالوا: لا تُثبت أي صفة من صفات الله، بل تُثبت الأسماء

مجردة عن الصفات، فيقولون: الله سميع، بصير، قدير، لكن بلا سمع، ولا قدرة، ولا بصر.

والأشاعرة قالوا: لا تُثبت إلا سبع صفات، ولا تُثبت الباقي، قالوا تُثبت الحياة،

والعلم، والقدرة، والإرادة، والكلام، والسمع، والبصر، فهذه سبع صفات يقولون: إن العقل دلّ عليها.

وكيف دلّ العقل عليها؟

قالوا: إن الإيجاد يدلّ على القدرة، إيجاد الأشياء يدلّ على القدرة؛ لأن غير القادر لا يُوجد.

وإحكام الموجودات وإتقانها يدلّ على العلم؛ لأن الجاهل لا يُتقن الشيء، وإن اتقنه فهو عن غير قصد. والتخصيص يدلّ على الإرادة.

وما المراد بالتخصيص؟

يقولون: هذه السماء ما صارت سماء إلا بإرادة الله، وهذه الأرض ما صارت أرضاً إلا بإرادة

الله، وهذا البشر ما صار بشراً إلا بإرادة الله، وهذا الجمل ما صار جملًا إلا بإرادة الله، فهذا هو

التخصيص، أن جعل هذا على هذا الوجه، وهذا على هذا الوجه، وهكذا. وقالوا: وهذه الصفات

لا تقوم إلا بحيي، فإنه يلزم ممن اتصف بتلك الصفات الثلاث: القدرة، والعلم، والإرادة، أن

يَتَصِفَ بالحياة؛ لأن هذه الصفات لا تقوم إلا بحيي، وهذه هي الصفة الرابعة.

قالوا: والحيُّ إمَّا أن يَكُونَ سَمِيعًا، بصيرًا، متكلمًا، أو أَصَمًّا، أَعْمَى، أَعْرَسَ، وهذه الثلاثة الأخيرة مُتَنَفِيةٌ عَنِ اللَّهِ، فوجب أن يَكُونَ سَمِيعًا، بصيرًا، متكلمًا.

فهذه سبعُ صفاتٍ نُثِبَتْهَا، وما دونها فلا نُثِبَتْهَا اللَّهُ أَبَدًا^(١).

فَيَقُولُونَ: لَا نَصِفُ اللَّهَ بِالرَّضَا، وَلَا بِالغَضَبِ، وَلَا بِالرَّحْمَةِ، بَلْ نُنْفِيهَا، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ نَفْيُ جُحُودٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ نَفْيُ جُحُودٍ لَكَانَ كُفْرًا، لَكِنَّهُ نَفْيُ تَأْوِيلٍ، فَيَقُولُونَ فِي الرَّحْمَةِ: اللَّهُ مَالَهُ رَحْمَةٌ، وَلَكِنْ مَعْنَاهَا إِرَادَةُ الْإِحْسَانِ، وَهُمْ يُشْتَبُونَ الْإِرَادَةَ.

وَنَقُولُ لَهُمْ: أَنْتُمْ اسْتَدَلَلْتُمْ عَلَى هَذَا بِالْعَقْلِ، وَنَحْنُ إِذَا تَنَزَّلْنَا مَعَكُمْ، وَقَلْنَا: نُحَكِّمُ الْعَقْلَ، فَمَا تَقُولُونَ فِي هَذِهِ الْخَيْرَاتِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي تَتَرَأَّى عَلَى الْعِبَادِ، هَلْ تَدُلُّ عَلَى الْإِنْتِقَامِ أَمْ عَلَى الرَّحْمَةِ؟ لَا شَكَّ أَنَّهُ لَا بَدَّ أَنْ يَقُولُوا الرَّحْمَةَ. إِذَنْ: أَثْبِتُوا الرَّحْمَةَ بِهَذَا الطَّرِيقِ.

وكَذَلِكَ نَقُولُ: جَلَبُ النِّعَمِ الَّتِي لَا تُحْصَى وَدَفْعُ النِّقَمِ الَّتِي لَا تُحْصَى كَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى الرَّحْمَةِ، وَدَلَالَةُ هَذِهِ عَلَى الرَّحْمَةِ أَظْهَرُ وَأَبْيَنُ مِنْ دَلَالَةِ التَّخْصِيسِ عَلَى الْإِرَادَةِ.

فَهُمْ يَقُولُونَ: إِنْ التَّخْصِيسُ بِجَعْلِ السَّمَاءِ سَمَاءً، وَالْأَرْضِ أَرْضًا، يَدُلُّ عَلَى الْإِرَادَةِ، وَنَحْنُ نَقُولُ: هَذِهِ النِّعَمُ تَدُلُّ عَلَى الرَّحْمَةِ أَكْثَرَ مِنْ دَلَالَةِ التَّخْصِيسِ عَلَى الْإِرَادَةِ وَإِذَا شَتَّمْنَا أَنْ نَبْرَهَنَ لَكُمْ عَلَى مَا قُلْنَا اسْأَلْ أَيَّ عَامِيٍّ: الْمَطَرُ لِمَاذَا نَزَلَ وَأَنْبَتَ اللَّهُ بِهِ الْأَرْضَ وَشَبَعَتِ الْأَنْعَامُ وَدَرَّتِ الضَّرُوعُ كُلُّ هَذِهِ دَلِيلٌ عَلَى مَاذَا؟ عَلَى النِّقْمَةِ أَمْ عَلَى الرَّحْمَةِ يَقُولُ: عَلَى الرَّحْمَةِ مُبَاشَرَةً. لَكِنْ تَأْتِي تَقُولُ لِلْعَامِيِّ: جَعَلَ اللَّهُ السَّمَاءَ سَمَاءً وَالْأَرْضَ أَرْضًا، وَمَاذَا يَدُلُّ عَلَيْهِ هَذَا؟ هَلْ يَفْهَمُ أَنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى الْإِرَادَةِ؟ لَا هُوَ يَفْهَمُ أَنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى الْقُدْرَةِ، أَمَّا عَلَى الْإِرَادَةِ مَا يَخْطُرُ عَلَى بَالِهِ هَذَا الشَّيْءُ. فَالْمَهْمُ - بَارَكَ اللَّهُ فِيكُمْ - أَنْ أَهْلَ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ يُثْبِتُونَ لِلَّهِ كُلَّ مَا أَثْبَتَهُ مِنَ الصِّفَاتِ مِنْ رَحْمَةٍ وَغَيْرِهَا لَكِنْ بِلَا تَكْيِيفٍ، وَلَا تَمْثِيلٍ، وَالرَّسُولُ يَقُولُ: «لَا يَرْحَمُ اللَّهُ مَنْ عَابَدَهُ إِلَّا الرَّحْمَاءُ».



(١) وَسئِلُ الشَّيْخِ رحمته الله: لِمَاذَا أَثْبِتُوا هَذِهِ السَّبْعَ صِفَاتٍ دُونَ غَيْرِهَا، مَعَ أَنَّهُ مِنَ الْبِمَكْنِ أَنْ تُثْبِتَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ عَنْ طَرِيقِ الْعَقْلِ؟ فَأَجَابَ رحمته الله بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ اللَّطِيفَةِ: لِأَنَّهُمْ مَا هَدَوْا إِلَى الْحَقِّ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

١٠- باب عِيَادَةِ الْأَعْرَابِ.

٥٦٥٦- حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحْتَارٍ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى أَعْرَابِيٍّ يَعُوذُهُ، قَالَ: وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ عَلَى مَرِيضٍ يَعُوذُهُ قَالَ لَهُ: «لَا بَأْسَ طَهُورٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ». قَالَ: قُلْتُ: طَهُورٌ؟ كَلَّا، بَلْ هِيَ حُمَّى تَفُورُ - أَوْ تَنُورُ - عَلَى شَيْخٍ كَبِيرٍ تُزِيرُهُ الْقُبُورُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَنَعَمْ إِذَا».

في هذا الحديث: أن الرسول ﷺ عاد أعرابياً، فقال له: «لَا بَأْسَ طَهُورٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»، ولكن هذا الأعرابي أجابه بـ «كلا»، وهذا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْأَعْرَابِيُّ قَالَ ذَلِكَ مِنَ الْأَلَمِ؛ يَعْنِي: لَيْسَ طَهُورًا، أَوْ قَالَه لدفع المنفي؛ يَعْنِي: بَلْ هُوَ بَأْسٌ. وَالْأَمْرُ يَحْتَمِلُ هَذَا وَهَذَا؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ ذَكَرَ لَهُ جَلَتَيْنِ: جَمَلَةٌ مَنُفِيَّةٌ، وَجَمَلَةٌ مُثَبَّتَةٌ، الْمَنُفِيَّةُ: «لَا بَأْسَ»، وَالْمُثَبَّتَةُ: «طَهُورٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»، وَالَّذِي يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ هَذَا الْأَعْرَابِيَّ مُؤْمِنٌ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -، وَهُوَ صَحَابِيٌّ، فَقَوْلُهُ: كَلَّا؛ يَكُونُ لدفع المنفي؛ يَعْنِي: بَلْ هُوَ بَأْسٌ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «بَلْ هِيَ حُمَّى تَفُورُ - أَوْ تَنُورُ - عَلَى شَيْخٍ كَبِيرٍ تُزِيرُهُ الْقُبُورُ». أَي: تَكَادُ تُمِيتُهُ حَتَّى يَزُورَ الْقُبُورَ. قَالَ تَعَالَى: ﴿الْهَنَاقُ الْمُتَكَاثِرُ ۝ حَتَّى زُدُّمُ الْمَقَابِرَ ۝﴾ [الزَّكَاةُ: ١-٢].

❖ وَلَكِنْ قَوْلُهُ: «طَهُورٌ؟ كَلَّا». يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا تَعُودُ إِلَى كَلِمَةِ «طَهُورٍ» لَا إِلَى كَلِمَةِ «لَا بَأْسَ» لَكِنْ قَدْ يُقَالُ: هَذَا الْأَعْرَابِيُّ فَهَمَّ مِنْ كَلِمَةِ «طَهُورٍ» أَنَّ مَعْنَاهُ عَاقِبَتُهُ الصَّحَّةُ وَالتَّنَزُّهُ مِنْهَا فَقَالَ: «كَلَّا» يَعْنِي لَنْ أَشْفَى، مِنْهَا بَلْ سَأَمُوتُ؛ لِأَنِّي أَسْتَبْعِدُ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ يَثْبِتُ بِأَنَّهَا طَهُورٌ ثُمَّ يَأْتِي هَذَا الْأَعْرَابِيَّ وَهُوَ مِنَ الصَّحَابَةِ فَيَنْفِي ذَلِكَ.

❖ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَنَعَمْ إِذَا». يَعْنِي: ذَلِكَ مَا قُلْتُ؛ وَلِهَذَا يُنَبِّغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ لَا يُطْلَقَ لِسَانُهُ فِي الْأُمُورِ الَّتِي يُشَاءُ مِنْهَا؛ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

أَحْذَرِ لِسَانَكَ أَنْ تَقُولَ قَبْلَ تَلْكَ
إِنَّ الْبَلَاءَ مُوَكَّلٌ بِالْمَنْطِقِ^(١)

يَعْنِي: لَا تَقُلْ شَيْئًا تَتَشَاءُ مِنْهُ، فَإِنَّ الْبَلَاءَ مُوَكَّلٌ بِالْمَنْطِقِ.

(١) قَالَه صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الْقُدُوسِ.

وَهُوَ فِي «الْمُسْتَطَرَفِ» (١/ ١٨٨)، وَ«دِيوانِ الْحَمَاسَةِ» (١/ ٢٧٢).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ (١٠/١١٩):

❖ قَوْلُهُ: «دَخَلَ عَلَى أَعْرَابِي». تَقَدَّمَ فِي عِلَامَاتِ النُّبُوَّةِ بَيَانُ اسْمِهِ.

❖ قَوْلُهُ: «لَا بَأْسَ»؛ أَي: أَنَّ الْمَرَضَ يُكَفِّرُ الْخَطَايَا، فَإِنْ حَصَلَتِ الْعَافِيَةُ فَقَدْ حَصَلَتِ

الْفَائِدَتَانِ، وَإِلَّا حَصَلَ رِيحُ التَّكْفِيرِ.

❖ وَقَوْلُهُ: «طَهُورٌ». هُوَ خَبَرٌ مُبْتَدِئٌ مُحذُوفٌ؛ أَي: هُوَ طَهُورٌ لَكَ مِنْ ذُنُوبِكَ؛ أَي:

مُطَهَّرَةٌ. وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ: أَنَّ لَفْظَ الطَّهُورِ لَيْسَ بِمَعْنَى الطَّاهِرِ فَقَطْ.

❖ وَقَوْلُهُ: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ». يَدُلُّ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: «طَهُورٌ» دَعَاءٌ لَا خَبَرَ^(١).

❖ قَوْلُهُ: «قُلْتُ». بَفَتْحِ التَّاءِ الْمُخَاطَبَةِ، وَهُوَ اسْتِفْهَامٌ وَإِنْكَارٌ.

❖ قَوْلُهُ: «بَلْ هِيَ»؛ أَي: الْحَمَى، وَفِي رَوَايَةِ الْكَشْمِيهِنِيِّ: «بَلْ هُوَ»؛ أَي: الْمَرَضُ.

❖ قَوْلُهُ: «تَقُورُ أَوْ تَثُورُ». شَكٌّ مِنَ الرَّوَايِ هَلْ قَالَهَا بِالْفَاءِ، أَوْ بِالْمِثْلَةِ، وَهِيَ بِمَعْنَى.

❖ قَوْلُهُ: «تُزِيرُهُ». بِضَمِّ أَوَّلِهِ مِنْ أَزَارَهُ إِذَا حَمَلَهُ عَلَى الزِّيَارَةِ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ.

❖ قَوْلُهُ: «فَنَعَمْ إِذَا». الْفَاءُ فِيهِ مَعْقِبَةٌ لِمُحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: إِذَا أُبَيِّنْتَ فَنَعَمْ؛ أَي: كَانَ كَمَا

ظَنَنْتَ. قَالَ ابْنُ التِّينِ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ دَعَاءً عَلَيْهِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا عَمَّا يُوَوَّلُ

إِلَيْهِ أَمْرُهُ. وَقَالَ غَيْرُهُ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ عَلِمَ أَنَّهُ سَيَمُوتُ مِنْ ذَلِكَ الْمَرَضِ فَدَعَا لَهُ

بِأَنْ تَكُونَ الْحَمَى لَهُ طَهْرَةً لَذُنُوبِهِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَعْلِمَ بِذَلِكَ لِمَا أَجَابَهُ الْأَعْرَابِيُّ بِمَا

أَجَابَهُ.

(١) قَالَ الشَّارِحُ تَعْلِيْقًا عَلَى كَلَامِ ابْنِ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَوْلِهِ: «دَعَاءٌ لَا خَبَرَ» يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ خَبَرٌ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ يَجُوزُ تَعْلِيْقُهُ بِالْمَشْيَةِ، لَكِنْ كَانَ الْمُؤَلِّفُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَدَلَ عَنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَرَضَ يُطَهِّرُ مِنَ الْخَطَايَا، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّعْلِيْقِ، وَلَكِنْ نَقُولُ: حَتَّى لَا يَغْفَلَ الْإِنْسَانُ عَنْ هَذَا الشَّيْءِ، وَحِينَئِذٍ لَا تُكْفِّرُ خَطَايَاهُ، فَيَقُولُ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَا بِاعْتِبَارِ أَنَّ هَذَا الْمَرَضَ طَهُورٌ، لَكِنْ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ طَهُورًا لِهَذَا الشَّخْصِ بَعِيْنِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا الشَّخْصَ قَدْ يَجْزَعُ وَلَا يَصْبِرُ، فَلَا يَكُونُ طَاهِرًا لَهُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّهُ دَعَاءٌ» فَيُقَالُ: إِنْ فِي هَذَا نَظَرًا؛ لِأَنَّ الرُّسُولَ ﷺ نَهَى عَنِ الِاسْتِنَاءِ فِي الدُّعَاءِ بِالْمَشْيَةِ فَقَالَ: «لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ، اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٣٣٩) وَمُسْلِمٌ (٢٠٦٣).

وَسَبَقَ لَنَا أَنْ قَوْلُهُ: «إِنْ شِئْتَ» أَشَدُّ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ»، وَلَكِنْ مَعَ ذَلِكَ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي الدُّعَاءِ، فَالَّذِي يَطْهَرُ لِي: أَنَّ الصَّوَابَ خِلَافُ مَا قَالَهُ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةُ خَبَرٌ، وَلَكِنْ قِيدَتْ بِمَشْيَةِ لَا بِاعْتِبَارِ الْحُكْمِ الْعَامِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ الْعَامَ أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْأَمْرَاضِ طَهُورٌ، لَكِنْ بِاعْتِبَارِ نَسْبَتِهَا لِهَذَا الشَّخْصِ الْمَعِيْنِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَصْبِرُ فَلَا تَكُونُ طَهُورًا لَهُ.

وقد تقدّم في علامات النبوة أن عند الطبراني من حديث شُرْحِيل والد عبد الرحمن: أن الأعرابي المذكور أصبح ميتاً، وأخرجه الدُّوَلَابِيُّ في «الكنى»، وابن السَّكَن في «الصحابة»، ولفظه: فقال النبي ﷺ: «ما قضى الله فهو كائن»، فأصبح الأعرابي ميتاً. وأخرج عبد الرزاق عن معمر، عن زيد بن أسلم مرسلاً نحوه. قال المُهَلَّبُ: فائدة هذا الحديث أنه لا نقص على الإمام في عيادة مريض من رعيته، ولو كان أعرابياً جافياً، ولا على العالم في عيادة الجاهل، لِعَلَّمَهُ وَيَذَكَّرَهُ بما يَنْفَعُهُ، وَيَأْمُرُهُ بالصبر، لئلا يَتَسَخَّطَ قدر الله فَيَسَخَطَ عليه، وَيُسَلِّيه عن أَلَمِهِ، بل يغبطه بسقمه، إلى غير ذلك من جبر خاطره، وخاطر أهله^(١). اهـ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١ - بَابُ عِيَادَةِ الْمَشْرِكِ.

٥٦٥٧ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ غُلَامًا لِيَهُودَ كَانَ يَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ فَمَرِضَ. فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ فَقَالَ: «أَسْلِمَ». فَأَسْلَمَ. وقال سعيد بن المسيب، عن أبيه: لما حضر أبو طالب جاءه النبي ﷺ. في هذا الحديث: عيادة المشرك، ولا نقول فيها: إنها محرمة على الإطلاق، ولا جائزة على الإطلاق، بل نقول: عيادة المشرك؛ لعرض الإسلام عليه جائزة، بل مندوبة، مستحبة، وربما يكون هذا المشرك إبان صحته ونشاطه يكره الإسلام، ولا يرى أن يسلم - والعياذ بالله - فإذا أصيب بالمرض، فربما تهون عليه نفسه، ويعرف أنه قد ولّى، ويسلم حيثئذ. فهنا إذا كان الإنسان يريد أن يعود؛ ليعرض عليه الإسلام فعيادته سنة، وهي من باب الدعوة إلى الله ﷻ.

وإذا كان لا يرجو إسلامه، فإمّا أن يكون له حق عليك، كالقريب، فعنده ما لم يكن مرتدّاً، كالذي لا يصلّي مثلاً، هذا لا تعدّه؛ لأنه أحبّ من الكافر الأصلي، إلا إذا كنت ترجو

(١) قال الشارح رحمه الله تعليقا على كلام ابن حجر رحمه الله: هذا: «الظاهر أن العيادة هنا ليست خاصة بالإمام، ولا بالعالم، بل هي عامة؛ لأن بعض الناس قد يحتقر الأعراب، ولا يرى لهم حرمة، فبين المؤلف هنا أن الأعراب كغيرهم من المرضى، الذين لهم حقوق كغيرهم من الناس».

إِنْ يَمُنَّ اللَّهُ عَلَيْهِ بِالرَّجُوعِ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَهَذَا هُوَ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ.
وَأِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَقٌّ عَلَيْكَ فَلَا تَعُدَّهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَالرَّسُولُ ﷺ يَقُولُ: «حَقُّ
الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ»^(١).

فَصَارَ حَكْمُ عِيَادَةِ الْمَشْرِكِ أَقْسَامًا:
الْأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ لِعَرْضِ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِ، وَهَذَا سَنَةٌ؛ لِفِعْلِ الرَّسُولِ ﷺ وَأَنْ فِيهَا مُحَاوَلَةٌ
لِإِنْقَاضِ هَذَا الرَّجُلِ.
الثَّانِي: أَلَّا يَرْجَى ذَلِكَ مِنْهُ، لَكِنْ لَهُ حَقٌّ قَرَابَةٍ، أَوْ جَوَارٍ فَلكَ أَنْ تَعُودَهُ، إِلَّا الْمَرْتَدُّ فَلَا يُعَادُ.
الثَّالِثُ: أَلَّا يَكُونَ لَهُ حَقٌّ فَلَا تَعُدَّهُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

١٢ - بَابُ إِذَا عَادَ مَرِيضًا فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى بِهِمْ جَمَاعَةً.

٥٦٥٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ
عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهِ نَاسٌ يَعُودُونَهُ فِي مَرَضِهِ فَصَلَّى بِهِمْ جَالِسًا فَجَعَلُوا
يُصَلُّونَ قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ: أَنْ اجْلِسُوا، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: «إِنَّ الْإِمَامَ لَيُؤْتَمُّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا
وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِنْ صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا».
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ قَالَ الْحَمِيدِيُّ: هَذَا الْحَدِيثُ مَنْسُوخٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ آخَرَ مَا صَلَّى، صَلَّى
قَاعِدًا وَالنَّاسُ خَلْفَهُ قِيَامًا.

هَذَا أَيْضًا: مِمَّا يَجُوزُ إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ كَبِيرَ قَوْمِهِ، وَكَانَ مَرِيضًا، وَدَخَلُوا عَلَيْهِ يَعُودُونَهُ،
فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِمْ هُوَ.
وَأَمَّا الْعَائِلُونَ فَإِذَا كَانُوا رَجَالًا لَيْسَ هُوَ كَبِيرَ الْقَوْمِ فَإِنَّهُمْ لَا يُصَلُّونَ خَلْفَهُ، بَلْ يَخْرُجُونَ،
وَيُصَلُّونَ مَعَ الْجَمَاعَةِ؛ لِأَنَّ عِيَادَةَ الْمَرِيضِ لَيْسَتْ مِنَ الْأَعْذَارِ الَّتِي تُبَيِّحُ تَرْكَ الْجَمَاعَةِ.
❦ وَقَوْلُ الْحَمِيدِيِّ: «هَذَا الْحَدِيثُ مَنْسُوخٌ». لَيْسَ بِصَحِيحٍ، بَلِ الْحَدِيثُ مُحْكَمٌ، وَهُوَ
أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا صَلَّى جَالِسًا فَلْيُصَلِّ الْمَأْمُومُ جَالِسًا، وَلَا فَرْقَ - عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ - بَيْنَ إِمَامٍ

(١) أخرجه البخاري (١٢٤٠) مسلم (٢١٦٢).

الحي، وهو الإمام الراتب^(١)، وبين غيره.

والنسخ لا يُصَارُ إليه إلا إذا تعذر الجمع، والجمع مُمَكِّنٌ؛ لأن قول الحميدي رَحِمَهُ اللهُ: «آخِرُ مَا صَلَّى صَلَّى قَاعِدًا وَالنَّاسُ خَلْفَهُ قِيَامًا». هذا صحيح، فقد صَلَّى في مرض موته رَحِمَهُ اللهُ قَاعِدًا، وَصَلَّى النَّاسُ خَلْفَهُ قِيَامًا، وَلَكِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ مَا حَصَلَ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ، وَمَا حَصَلَ فِي الْمَرَضِ الَّذِي ذَكَرْتَهُ عَائِشَةُ: أَنَّهُ فِي الْمَرَضِ الَّذِي ذَكَرْتَهُ عَائِشَةُ كَانَ ابْتَدَأَ بِهِمُ الصَّلَاةَ مِنْ أُولَاهَا وَهُوَ قَاعِدٌ.

وأما ما كان في مرض موته فقد كان النَّاسُ يُصَلُّونَ قَبْلَ مَجِيءِ الرَّسُولِ رَحِمَهُ اللهُ قِيَامًا بِإِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فَلَمَّا حَضَرَ النَّبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ صَلَّى بِهِمْ جَالِسًا، وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ بِالْجُلُوسِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا قَدْ ابْتَدَأُوا الصَّلَاةَ قِيَامًا، فَكَانَ مِنَ الْحِكْمَةِ أَنْ يَبْقَوْا عَلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا أَمَكَنَ الْجَمْعُ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ الْقَوْلُ بِالنَّسْخِ.

وإلى هذا ذهب الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ فَقَالَ: يُصَلِّي الْقَادِرُونَ عَلَى الْقِيَامِ خَلْفَ الْإِمَامِ الْقَاعِدِ قَعُودًا إِلَّا إِذَا ابْتَدَأَ بِهِمُ الصَّلَاةَ قَائِمًا، ثُمَّ حَصَلَتْ لَهُ عِلَّةٌ فَجَلَسَ فَإِنَّهُمْ يُتِمُّونَهَا قِيَامًا، [و] بِالنِّسْبَةِ لِلْأَعْرَابِيِّ قَالَ قُلْتُ طَهُورٌ كَلَّا بَلْ هِيَ حَمِي تَفُورُ نَحْنُ فِي الْأَوَّلِ مِلْنَا إِلَى أَنْ قَوْلُهُ كَلَّا يَعُودُ عَلَى لَا بَأْسٍ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

١٣ - بَابُ وَضْعِ الْيَدِ عَلَى الْمَرِيضِ.

٥٦٥٩ - حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا الْجُعَيْدُ، عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ سَعْدٍ أَنَّ أَبَاهَا قَالَ: تَشَكَّيْتُ بِمَكَّةَ شَكْوَى شَدِيدَةً، فَجَاءَنِي النَّبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ يَعُودُنِي، فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللهِ إِنِّي أَتْرُكُ مَالًا، وَإِنِّي لَمْ أَتْرُكْ إِلَّا بِنْتًا وَاحِدَةً، فَأَوْصِي بِثُلثِي مَالِي وَأَتْرُكُ الثَّلَاثَ؟ فَقَالَ: «لَا». قُلْتُ: فَأَوْصِي

(١) وسئل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: إِذَا كَانَ الْإِمَامُ الرَّاتِبُ مَرِيضًا فَهَلِ الْأَوَّلَى أَنْ يَصِلَ بِجَمَاعَتِهِ قَاعِدًا أَوْ يَنْسِبُ مَنْ يَصِلُ بِهِمْ قِيَامًا؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللهُ: يَنْظُرُ لِلْأَصْلَحِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِالْمَسْجِدِ مَنْ هُوَ أَقْرَأُ مِنْهُ، وَأَحْسَنُ مِنْهُ فَلْيَصِلْ، وَيَنْبَغِي عَلَى الْأَقْلَى أَنْ يَفْعَلَهَا وَلَوْ مَرَّةً وَاحِدَةً؛ لِإِحْيَاءِ هَذِهِ السَّنَةِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ لَوْ فَعَلَ بِهِمْ هَذَا فَقَدْ يَسْتَغْرِبُونَ، فَيَنْبَغِي فَعْلَهُ وَلَوْ مَرَّةً وَاحِدَةً.

بِالنَّصْفِ وَأَتْرَكَ النَّصْفَ؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: فَأَوْصِي بِالثُّلُثِ وَأَتْرُكْ لَهَا الثُّلَاثَيْنِ؟ قَالَ: «الثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ». ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى جَبْهَتِهِ ^(١)، ثُمَّ مَسَحَ يَدَهُ عَلَى وَجْهِهِ وَبَطْنِي ^(٢)، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ اشْفِ سَعْدًا وَأَتِمِّمْ لَهُ هِجْرَتَهُ». فَمَا زِلْتُ أَجِدُ بَرْدَهُ عَلَى كَبِدِي فِيمَا يُخَالُ إِلَيَّ حَتَّى السَّاعَةِ ^(٣).
في هذا: دليلٌ على أنه يُسْتَحَبُّ وَضْعُ الْيَدِ عَلَى جَبْهَةِ الْمَرِيضِ؛ لِأَن هَذَا يُطَمِّئُهُ، وَيُفْرِحُهُ، وَيُؤَسِّعُ لَهُ الصَّدْرَ، إِلَّا إِذَا عَلِمْتَ أَنَّهُ يَكْرَهُ ذَلِكَ.

وفيه أيضًا: رحمة النبي ﷺ لأصحابه، حيث دعا له بالشفاء، وإتمام الهجرة.
والنبي ﷺ إنما قال: «أَتِمِّمْ لَهُ الْهَجْرَةَ» لِأَن سَعْدًا رحمته كان من المهاجرين وكانوا يَكْرَهُونَ أَنْ يَمُوتَ الْإِنْسَانُ بِالْبَلَدِ الَّتِي هَاجَرَ مِنْهَا؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي بَعْضِ الْفَاطِطِ الْحَدِيثَ «لَكِنَّ الْبَائِسُ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ» يَرِثُهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ.
وسعدٌ رحمته عُمَرُ، وَبَقِيَ؛ لِأَن الرِّسُولَ ﷺ قَالَ «لَعَلَّكَ أَنْ تُخَلَّفَ حَتَّى يَنْتَفِعَ بِكَ أَقْوَامٌ، وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ». فَأَبْقَاهُ اللَّهُ، وَحَصَلَ عَلَى يَدَيْهِ فَتُوحَاتٌ كَثِيرَةٌ فِي الْعِرَاقِ، فَتَنَعَ اللَّهُ بِهِ أَقْوَامًا وَهُمْ الْمُسْلِمُونَ، وَضَرَّ بِهِ آخَرِينَ وَهُمْ الْكُفَّارَ، وَلَمْ يُخَلَّفْ وَلَدًا كَثِيرًا وَبَنَاتٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ إِلَّا بِنْتُ وَاحِدَةٍ.

❦ قوله: «ثم وضع ﷺ يده على جبهته». أي: جبهة سعد. ولأبي ذر عن الكشميهني: «على جبهتي؟» أي: على جبهة سعد.



(١) وسئل الشيخ الشارح رحمته: ما الحكمة في تخصيص وضع اليد على الناصية؟ فأجاب بقوله: لأن الناصية هي مُقَدِّمُ الرَّأْسِ، وَيُذَكَّرُ أَنَّ الْقُوَّةَ الْمُدَبِّرَةَ فِي مَقْدَمَةِ الرَّأْسِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى «مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا» [٥٦: ٥٦]. ثم إن الغالب أيضًا بالنسبة للمرض أن الجبهة هي ميزان الحرارة؛ يعني: حرارة الجسم، والأطباء الآن يصنعون شيئًا كميزان الحرارة يضعونه على غير اللسان، يضعونه على الجبهة، ففعل النبي ﷺ يضع يده على جبهته ليعرف مدى حرارته.

(٢) وسئل رحمته أيضًا: هل يُسَنُّ وَضْعُ الْيَدِ عَلَى الْجَبْهَةِ ثُمَّ يُنْسَحُ بِهَا عَلَى وَجْهِهِ وَبَطْنِ الْمَرِيضِ؟ فأجاب بقوله: الزائر يضع يده على جبهته ليعرف مقدار الحمى فقط، أما مسح البطن والوجه فلا أظن هذا مشروعًا، وإنما فعله الرسول ﷺ للتبرك بيده. نعم إذا كان هناك ألم في موضع معين ووضعت يدك عليه، وقلت: «أعينك بعزة الله وقدرته من شئ ما تجد وتحاذر»، وتقولها سبع مرات.

(٣) أخرجه مسلم (١٦٢٨).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٦٦٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُوعَكُ وَعَكًا شَدِيدًا، فَمَسِسْتُهُ بِيَدِي فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ تُوعَكُ وَعَكًا شَدِيدًا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَجَلُ إِنِّي أُوْعَكُ كَمَا يُوعَكُ رَجُلَانِ مِنْكُمْ». فَقُلْتُ: ذَلِكَ أَنَّ لَكَ أَجْرَيْنِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَجَلُ». ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصِيبُهُ أَدَى: مَرَضٌ فَمَا سِوَاهُ إِلَّا حَطَّ اللَّهُ لَهُ سَيِّئَاتِهِ كَمَا تَحُطُّ الشَّجَرَةُ وَرَقُهَا»^(١).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤- بَابُ مَا يُقَالُ لِلْمَرِيضِ وَمَا يُحِبُّ.

٥٦٦١- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي مَرَضِهِ فَمَسِسْتُهُ وَهُوَ يُوعَكُ وَعَكًا شَدِيدًا، فَقُلْتُ: إِنَّكَ لَتُوْعَكُ وَعَكًا شَدِيدًا، وَذَلِكَ أَنَّ لَكَ أَجْرَيْنِ؟ قَالَ: «أَجَلُ، وَمَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصِيبُهُ أَدَى إِلَّا حَاتَتْ عَنْهُ خَطَايَاهُ كَمَا تَحَاتُّ وَرَقُ الشَّجَرِ»^(١).

٥٦٦٢- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَى رَجُلٍ يَعُوذُهُ فَقَالَ: «لَا بَأْسَ طَهُورٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ». فَقَالَ: كَلَّا، بَلْ حُمَّى تَفُورُ عَلَى شَيْخٍ كَبِيرٍ حَتَّى تُزِيرَهُ الْقُبُورَ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَنَعَمْ إِذَا»^(٢).

هذا الحديث -حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: يَدُلُّ عَلَى أَنَّ وَضَعَ الْيَدَ عَلَى الْمَرِيضِ مِنْ أَجْلِ اخْتِبَارِ الْحُمَّى وَالسُّخُونَةِ الَّتِي فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي مَرَضِهِ، فَمَسِسْتُهُ بِيَدِي فَقُلْتُ: إِنَّكَ تُوعَكُ؛ يَعْنِي: إِنَّكَ أَصِبتَ بِحُمَّى شَدِيدَةٍ.

(١) أخرجه مسلم (٢٥٧١).

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٧١).

(٢) وسئل الشيخ رحمه الله: هل تكفير الذنوب بالمرض خاص بصغائر الذنوب فقط؟ فأجاب رحمه الله بقوله: ظاهر الحديث العموم، ومقتضى الأدلة العامة أنه حسب المرض، فقد يكون المرض شديداً، والزمن طويلاً، والصبر قوياً، فيكفر كل الذنوب، وما ذلك على الله ببعيد.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ:

١٥ - بَابُ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ رَاكِبًا وَمَاشِيًا وَرِدْفًا عَلَى الْحِمَارِ.

٥٦٦٣ - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَكِبَ عَلَى حِمَارٍ عَلَى إِكَافٍ عَلَى قُطَيْفَةٍ فَدَكَّيْتُهُ، وَأَرَدَفَ أَسَامَةُ وَرَأَاهُ يَعُودُ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ قَبْلَ وَقْعَةِ بَذْرِ، فَسَارَ حَتَّى مَرَّ بِمَجْلِسٍ فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي ابْنِ سُلُوفٍ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ عَبْدُ اللَّهِ، وَفِي الْمَجْلِسِ أَخْلَاطٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ عِبْدَةُ الْأَوْثَانِ وَالْيَهُودِ^(١)، وَفِي الْمَجْلِسِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ، فَلَمَّا غَشِيَتِ الْمَجْلِسَ عَجَاجَةُ الدَّابَّةِ خَمَرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَنْفَةَ بِرِدَائِهِ، قَالَ: لَا تُعْبِرُوا عَلَيْنَا فَسَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ وَوَقَفَ وَنَزَلَ فَدَعَاهُمْ إِلَى اللَّهِ فَقَرَأَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَا أَيُّهَا الْمَرْءُ إِنَّهُ لَا أَحْسَنَ مِنَّا تَقُولُ إِنْ كَانَ حَقًّا، فَلَا تُؤْذِنَا بِهِ فِي مَجَالِسِنَا، وَارْجِعْ إِلَى رَحْلِكَ فَمَنْ جَاءَكَ فَاقْصُصْ عَلَيْهِ. قَالَ ابْنُ رَوَاحَةَ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَاغْشِنَا بِهِ فِي مَجَالِسِنَا فَإِنَّا نَحِبُّ ذَلِكَ. فَاسْتَبَّ الْمُسْلِمُونَ وَالْمُشْرِكُونَ وَالْيَهُودُ^(٢) حَتَّى كَادُوا يَتَنَاقَرُونَ فَلَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ يُخَفِّضُهُمْ حَتَّى سَكَتُوا، فَكَرِكَ النَّبِيُّ ﷺ دَابَّتَهُ حَتَّى دَخَلَ عَلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ فَقَالَ لَهُ: «أَيُّ سَعْدٍ أَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالَ أَبُو حُبَابٍ؟» - يُرِيدُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي - قَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اغْفُ عَنِّي وَاصْفَحْ فَلَقَدْ أَعْطَاكَ اللَّهُ مَا أَعْطَاكَ، وَلَقَدْ اجْتَمَعَ أَهْلُ هَذِهِ الْبَحْرَةِ أَنْ يُتَوَجَّهَ فَيُعَصِّبُوهُ، فَلَمَّا رَدَّ ذَلِكَ بِالْحَقِّ الَّذِي أَعْطَاكَ اللَّهُ شَرِقَ بِذَلِكَ، فَذَلِكَ الَّذِي فَعَلَ بِهِ مَا رَأَيْتَ^(٣).

٥٦٦٤ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدٍ - هُوَ ابْنُ الْمُنْكَدِرِ - عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَنِي النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُنِي لَيْسَ بِرَاكِبٍ بَغْلٍ وَلَا بِرَدُونٍ^(٤).

(١) وسئل الشيخ رحمه الله: هل يجوز أن يجتمع المسلمون مع غيرهم من الكفار في مكان واحد؟ فأجاب رحمه الله بقوله: نعم يجوز ذلك إذا كان ذلك مجالس عامة؛ كالمطاعم، أو في مكان عمل مثلاً؛ يعني يجمعهم عمل واحد، ولكن كلما أمكن البعد عنهم كان ذلك أفضل، وقد يقال: إن هذا كان قبل أن يؤمر الناس بالبراءة من الشرك، والبعد عن أهله.

(٢) وسئل الشيخ رحمه الله: هل يجوز للمسلم أن يسب الكافر؟ فأجاب بقوله: يجوز ذلك إذا كان وراء ذلك مصلحة، وأما إذا لم يكن هناك مصلحة فإنه لا يجوز؛ ولهذا فإن الرسول ﷺ سب هؤلاء القوم؛ يعني: لما تكلم عبد الله بن رواحة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم (١٧٩٨).

(٤) أخرجه مسلم (١٦١٦).

في هذا الحديث: أنه يجوزُ أن يعودَ الإنسانُ المريضَ ولو راكبًا، فمثلًا إذا ركبَ على السيارة ليعودَ المريضَ فلا بأس، وإن مشى أيضًا فلا بأس، فالأمرُ في هذا واسعٌ، وإن كلمه في الهاتفِ فلا بأس أيضًا، وتحصلُ به العيادةُ، ولكن لا شك أن الحالَ تختلفُ، فمن الناسِ من لا يكفيهِ أن تكلمه بالهاتفِ، ومن الناسِ من يكفيهِ ذلك، فيُنزِلُ كلُّ إنسانٍ منزلته.

وفي هذا الحديثِ إشكالٌ: وهو قوله: «قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ عَبْدُ اللَّهِ» مَنْ يَغْنِي بَعْدَ اللَّهِ؟

الجواب: عني به ابنُ أبي. وهل أسلم؟

الجواب: نعم، ولكنه أسلم ظاهرًا، وإلا فإنه كان يُنابذُ الإسلامَ، وعبدُ الله بنُ أبي مات على النفاق -والعياذُ بالله- والمنافقون في الدركِ الأسفلِ مِنَ النارِ، ونفاقهم هذا لا يُغنيهم من عذابِ الله من شيءٍ.

وفي هذا الحديثِ أيضًا: دليلٌ على تواضع النبي ﷺ لركوبه الحمارَ وهو كذلك ﷺ.

وفيه أيضًا: أنه ﷺ لم يختَر أن يركبَ على فرسٍ، أو على بغلٍ، أو ما أشبه ذلك، بل ما تيسرَ ركبته ﷺ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦- بَابُ مَا رُخِّصَ لِلْمَرِيضِ أَنْ يَقُولَ: إِنِّي وَجَعٌ، أَوْ وَارِئُ سَاسٍ، أَوْ اشْتَدَّ بِي

الْوَجَعُ، وَقَوْلُ أَيُّوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنِّي مَسِيئٌ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٣].

٥٦٦٥- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ وَأَيُّوبَ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ: مَرَّ بِي النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا أَوْقَدُ تَحْتَ الْقَدْرِ فَقَالَ: «أَيُّؤْذِيكَ هَؤُلَاءُ رَأْسُكَ؟». قُلْتُ: نَعَمْ. فَدَعَا الْحَلَّاقَ فَحَلَقَهُ ثُمَّ أَمَرَنِي بِالْفِدَاءِ^(١).

هذا كان في صلحِ الحديبية، وكان كعبُ بنُ عُجْرَةَ مريضًا، والمريضُ يكثرُ به الوسخُ، ومن كثرةِ الوسخِ يكثرُ القملُ، وكان عليه رأسٌ؛ أي: عليه شعرٌ رقيقٌ، وفيه قملٌ كثيرٌ يتناثرُ من رأسه على وجهه، فأمره النبي ﷺ أن يحلِقَ، وأن يفدي؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ مَسْكِ﴾ [البقرة: ١٨٦].

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٦٦٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَبُو زَكْرِيَاءَ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: وَارَأَسَاهُ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَاكَ لَوْ كَانَ وَأَنَا حَيٌّ، فَاسْتَغْفِرُ لَكَ وَأَدْعُو لَكَ». فَقَالَتْ عَائِشَةُ: وَائْكَلِيَاهُ! وَاللَّهِ إِنِّي لَأُظْنُكَ تُحِبُّ مَوْتِي، وَلَوْ كَانَ ذَاكَ لَظَلَلْتُ آخِرَ يَوْمِكَ مُعَرَّسًا بِنَعْصِ أَزْوَاجِكَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بَلْ أَنَا وَارَأَسَاهُ! لَقَدْ هَمَمْتُ - أَوْ أَرَدْتُ - أَنْ أُرْسِلَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ وَابْنِهِ، فَأَعْهَدَ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُونَ، أَوْ يَتَمَنَّى الْمُتَمَنُّونَ، ثُمَّ قُلْتُ: يَا أَبَى اللَّهِ وَيَدْفَعُ الْمُؤْمِنُونَ، أَوْ يَدْفَعُ اللَّهُ وَيَأْتِي الْمُؤْمِنُونَ»^(١).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١٠/١٢٥):

❖ قوله: «وارأساه». هو تفجع على الرأس؛ لشدة ما وقع به من ألم الصداع، وعند أحمد والنسائي وابن ماجه من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة «رجع رسول الله ﷺ من جنازة من البقيع فوجدني وأنا أجِدُ صداعاً في رأسي، وأنا أقول «وارأساه».

❖ قوله: «ذَاكَ لَوْ كَانَ وَأَنَا حَيٌّ». ذاك بكسر الكاف إشارة إلى ما يستلزم المرض من الموت؛ أي: لو مِتُّ وأنا حيٌّ. ويُرشد إليه جواب عائشة، وقد وقع مصرحاً به في رواية عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، ولفظه: ثم قال: «ما ضرَّكَ لو مِتَّ قبلي فكفتك ثم صليتُ عليك ودفنتك».

❖ وقولها: «وائْكَلِيَاهُ». بضم المثناة، وسكون الكاف، وفتح اللام ويكسرهما مع التحتانية الخفيفة، وبعد الألف هاء الندبة، وأصل الثُّكُلِ فَقْدُ الْوَلَدِ، أَوْ مَنْ يَعْرِضُ عَلَى الْفَاقِدِ، وليست حقيقته هنا مرادة، بل هو كلام كان يجري على ألسنتهم عند حصول المصيبة أو توقعها.

❖ وقولها: «والله إِنِّي لَأُظْنُكَ تُحِبُّ مَوْتِي». كأنها أخذت ذلك من قوله لها: «لو مِتَّ قبلي».

❖ وقولها: «ولو كان ذلك». في رواية الكشميهني: «ذاك» بغير لام؛ أي: موتها. «لَظَلَلْتُ آخِرَ يَوْمِكَ مُعَرَّسًا» بفتح العين والمهملية، وتشديد الراء المكسورة، وسكون العين، والتخفيف. يُقَالُ: أَعْرَسَ وَعَرَسَ إِذَا بَنَى عَلَى زَوْجَتِهِ، ثُمَّ اسْتَعْمَلَ فِي كُلِّ جَمَاعٍ، وَالْأَوَّلُ أَشْهُرُ، فَإِنْ التَّعْرِيسُ النِّزُولُ لِبَلِيلٍ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ عُبَيْدِ اللَّهِ: «كَأَنِّي بَكَ وَاللَّهِ لَوْ قَدْ فَعَلْتَ ذَلِكَ لَقَدْ رَجَعْتَ إِلَى بَيْتِي فَأَعْرَسْتَ بِنَعْصِ نِسَائِكَ. قَالَ: فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

❖ وقوله: «بل أنا وارأساه». هي كلمة إضراب، والمعني: دعي ذكر ما تجدينه من وجع رأسك، واشتغلي بي، وزاد في رواية عبيد الله: «ثم بُدئ في وجعه الذي مات فيه» رحمه الله.
❖ قوله: «لقد هممت -أو أردت-». شك من الراوي، ووقع في رواية أبي نعيم: «أووددت» بدل «أردت».

❖ قوله: «أن أرسل إلى أبي بكر وابنه». كذا للأكثر بالواو، وألف الوصل، والموحدة، والنون. ووقع في رواية مسلم «أو ابنه» بلفظ «أو» التي للشك أو للتخيير، وفي أخرى: «أو آتية» بهمزة ممدودة بعدها مثناة مكسورة، ثم تحتانية ساكنة من الإتيان بمعنى المجيء.
والصواب: الأول، ونقل عياض عن بعض المحدثين تصويبها وخطأه. وقال: «وَبُوضِحَ الصواب قولها في الحديث الآخر عند مسلم: «ادعى لي أباك وأخاك». وأيضاً فإن مجيئه لأبي بكر كان معسراً؛ لأنه عجز عن حضور الصلاة مع قرب مكانها من بيته.
قلت: في هذا التعليل نظر؛ لأن سياق الحديث يُشعرُ بأن ذلك كان في ابتداء مرضه رحمه الله، وقد استمرَّ يُصَلِّي بهم وهو مريضٌ ويدورُ على نسائه حتى عجز عن ذلك وانقطع في بيت عائشة، ويَحْتَمِلُ أن يكون قوله رحمه الله: «لقد هممت» إلى آخره وقع بعد المفاوضة التي وقعت بينه وبين عائشة بمدة، وإن كان ظاهر الحديث بخلافه.

ويؤيد أيضاً ما في الأصل: أن المقام كان مقام استئالة قلب عائشة، فكأنه يقول: كما أن الأمر يُفَوِّضُ لأبيك فإن ذلك يَقَعُ بحضور أخيك هذا إن كان المراد بالعهد العهد بالخلافة، وهو ظاهر السياق؛ كما سيأتي تقريره في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى.

وإن كان لغير ذلك فلعله أراد إحضار بعض محارمها حتى لو احتاج لقضاء حاجة، أو الإرسال إلى أحد لوجد من يُبادِرُ بذلك.

❖ قوله: «فأعهد» أي: أوصي.

❖ قوله: «أن يقول القائلون». أي: لثلاث يقول، أو كراهة أن يقول.

❖ قوله: «أو يتمنى المتمنون». بضم النون جمع متمنى بكسرها. وأصل الجمع المتمنون فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت. فاجتمعت كسرة النون بعدها الواو فُضِّمَتِ النون.

وفي الحديث ما طُبِعَتْ عليه المرأة من الغيرة. اهـ

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٦٦٧- حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى الْبَيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ يُوعَكُ، فَمَسِسْتُهُ فَقُلْتُ: إِنَّكَ لَتُوعَكُ وَعَكًا شَدِيدًا. قَالَ: «أَجَلُ كَمَا يُوعَكُ رَجُلَانِ مِنْكُمْ». قَالَ: لَكَ أَجْرَانِ قَالَ: «نَعَمْ مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصِيبُهُ أَذَى - مَرَضٌ فَمَا سِوَاهُ - إِلَّا حَطَّ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِ كَمَا تَحُطُّ الشَّجَرَةُ وَرَقُهَا»^(١).

٥٦٦٨- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، أَخْبَرَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: جَاءَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُنِي مِنْ وَجَعٍ اشْتَدَّ بِي زَمَنْ حَجَّةِ الْوَدَاعِ فَقُلْتُ: بَلِّغْ بِي مَا تَرَى، وَأَنَا ذُو مَالٍ، وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَتِي لِي، أَفَأَنْصَدُقُ بِثُلْثِي مَالِي؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: فَالْشُّطْرُ. قَالَ: «لَا». قُلْتُ: الثُّلُثُ. قَالَ: «الثُّلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ أَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ، وَلَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أَجْرَتْ عَلَيْهَا، حَتَّى مَا تَجْعَلَ فِي فِي أَمْرَاتِكَ»^(٢).
هذا الحديث مرَّ علينا كثيرًا.

قوله: «فقلت: بلغ بي ما ترى». فأخبر بما بلغ به من المرض، لكن لا على سبيل الشكوى، ولكن على سبيل الإخبار.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧- بَابُ قَوْلِ الْمَرِيضِ: قَوْمُوا عَنِّي.

٥٦٦٩- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ مَعْمَرٍ. ح. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا حَضَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَفِي الْبَيْتِ رَجَالٌ فِيهِمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلُمَّ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بَعْدَهُ». فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ غَلَبَ عَلَيْهِ

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه مسلم (١٦٢٨).

الْوَجْعُ، وَعِنْدَكُمْ الْقُرْآنُ، حَسْبُنَا كِتَابُ اللَّهِ. فَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْبَيْتِ فَاخْتَصَمُوا، مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: قَرَّبُوا يَكْتُبُ لَكُمْ النَّبِيُّ ﷺ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ مَا قَالَ عُمَرُ. فَلَمَّا أَكْثَرُوا اللَّغْوَ وَالْإِخْتِلَافَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُومُوا». قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: فَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: إِنَّ الرِّزْيَةَ كُلَّ الرِّزْيَةِ مَا حَالَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ أَنْ يَكْتُبَ لَهُمْ ذَلِكَ الْكِتَابَ مِنْ إِخْتِلَافِهِمْ وَلَغَطِهِمْ^(١).

❖ وهذا الحديثُ الشاهدُ مِنْهُ قولُ الرسولِ ﷺ: «قوموا عني». أو «قوموا». ولكنه لم يَقُلْهُ إِلَّا لِسَبَبٍ، وهو تخاصُّمُهم واختلافُهم.

وهذا الكتابُ الذي أرادَ النبي ﷺ أَنْ يَكْتُبَهُ هو كتابُ الْخِلَافَةِ أَي: لِمَنْ تَكُونُ؟ ولكنَّ اللَّهَ ﷻ حَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ذَلِكَ بِمَا حَصَلَ مِنَ الْإِخْتِلَافِ.

❖ وقولُ ابنِ عباسٍ: «إِنَّ الرِّزْيَةَ كُلَّ الرِّزْيَةِ». نقولُ فِيهَا: وَإِنَّ الْحِكْمَةَ كُلَّ الْحِكْمَةِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدَّرَ هَذَا، حَتَّى مَنَعَ رَسُولَهُ مِنَ الْكِتَابَةِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ هَذَا خَيْرًا لَاتَّفَقَ النَّاسُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَخْتَلِفُوا، وَلَحَصَلَتِ الْكِتَابَةُ. فَلَيْسَ هَذَا رِزْيَةً؛ بَلْ هَذَا مِنَ الْأَسْبَابِ الَّتِي اقْتَضَتْ حِكْمَةُ اللَّهِ ﷻ أَنْ تَكُونَ؛ لِيَكُونَ هَذَا أَنْفَعُ، وَمَنْ ثَمَّ اتَّفَقَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى بَيْعَةِ أَبِي بَكْرٍ؛ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ عَائِثَةُ: «يَأْبَى اللَّهُ أَوْ يَدْفَعُ اللَّهُ وَالْمُؤْمِنُونَ» يَعْنِي: إِلَّا أَبَا بَكْرٍ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي حَصَلَ^(٢).

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٦٣٧).

(٢) وَسَمِعْتُ الشَّيْخَ الشَّارِحَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: بَعْضَ الَّذِينَ يَنْكُرُونَ السَّنَةَ يَقُولُونَ: إِنَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ قَرِينَةً عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي الْخِلَافَةِ شَيْءٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: بَلْ فِيهِ، قَالَ تَعَالَى ﴿وَالسَّيْفُوكَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهِجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾ [التَّوْبَةُ: ١٠٠]. فَمِذَا كَانَ السِّبْقُ لَهُ أَثَرٌ فَاسْبَقَ النَّاسَ إِسْلَامًا هُوَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَأَمَّا الَّذِينَ يَنْكُرُونَ السَّنَةَ، وَيَقُولُونَ بِمِثْلِ هَذَا فَتَقُولُ: إِنَّ هَذَا الَّذِي تَقُولُونَهُ هُوَ مِنْ بَابِ الْإِسْتِدْلَالِ بِالْمِثَالِ، وَالَّذِي يَقْرَأُ هَذَا بَقْلِبِهِ فَإِنَّ فِي قَلْبِهِ زَيْغًا، لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّ كِتَابَ اللَّهِ يَهْدِي إِلَى أَنَّ السَّنَةَ أَصْلٌ مِنْ أَصُولِ الشَّرِيعِ، وَمِنْ أَصُولِ التَّلَقِّي. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلنَّاسِ وَمَا نُرِزُّ إِلَيْهِمْ إِلَّا الْقُرْآنُ﴾ [الْفَتْحَةُ: ٤]. إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ السَّنَةَ مَبْنِيَّةٌ لِلْقُرْآنِ، وَمَوْضُوحَةٌ لَهُ.

وَالسَّنَةُ بِالنِّسْبَةِ لِلْقُرْآنِ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ لَا رَابِعَ لَهَا: الْأَوَّلُ: سَنَةٌ تَنْطَلِقُ بِمَا نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ، وَهَذَا مِثْلُ قَوْلِهِ ﷺ: «بَنِي الْإِسْلَامَ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ» فِي الْقُرْآنِ: «وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ». وَهَذَا لَا إِشْكَالَ فِيهِ.

وَالثَّانِي: سَنَةٌ تَبِينُ الْقُرْآنَ وَتُفَسِّرُهُ وَتُوضِّحُهُ، فَهَذِهِ أَيْضًا غَيْرُ مُخَالَفَةٍ لِلْقُرْآنِ، بَلْ هِيَ مِنْهُ، وَهَذِهِ مِثْلُ تَفْسِيرِ

ونحن نَعْلَمُ - والعلم عند الله ﷻ - أن هذا مرادُ رسولِ الله ﷺ، ولكن الله تعالى بحكمته جعل هذا مسندًا إلى رأي الصحابة رضي الله عنهم لثلاثين شيء في النفوس.

ثم لو أن الرسول ﷺ عَهْدَ عَهْدًا صريحًا إلى أبي بكرٍ رضي الله عنه فربما كان هذا فتنةً بالنسبة لبني هاشم، وبني العباس، أو في غيرهم أيضًا من الناس.

ألم يَتَكَلَّمْ مَنْ تَكَلَّمَ فِي غَنَائِمِ حَنِينٍ، وَلَمَّا قَسَمَهَا الرَّسُولُ فِي الْمُؤَلَفَةِ قُلُوبُهُمْ قَالُوا مَا قَالُوا فَلِهَذَا جَعَلَ اللَّهُ الْأَمْرَ مَتَأَخَّرًا؛ لِحِكْمَةٍ. فَيَكُونُ هَذَا الْأَمْرُ الَّذِي حَصَلَ لَا شَكَّ أَنَّهُ خَيْرٌ.

وقولُ ابنِ عباسٍ: «إِنَّ الرِّزْيَةَ كُلَّ الرِّزْيَةِ». لَا يَعْني بِذَلِكَ كَلَامَ عَمْرٍ؛ كَمَا قَالَتْهُ الرَّاغُضَةُ.

فَالرَّاغُضَةُ يَقُولُونَ: إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: الرِّزْيَةُ هُوَ قَوْلُ عَمْرٍ: حَسْبُنَا كِتَابُ اللَّهِ، وَأَنَّ الرَّسُولَ قَدْ غَلَبَ عَلَيْهِ الْمَرَضُ. فَهَذِهِ هِيَ الرِّزْيَةُ.

وقالوا: إِنْ عَمْرٍ خَافَ أَنْ يَكْتُبَ بِالْعَهْدِ إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَمَنْعَ ذَلِكَ.

ولكن ابنُ عباسٍ لَا يُرِيدُ هَذَا قِطْعًا؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ حُبًّا لِعَمْرٍ، لَكِنَّهُ يَعْني بِالرِّزْيَةِ: الْاِخْتِلَافَ الَّذِي حَصَلَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَخْصُلْ اِخْتِلَافٌ وَاتَّفَقُوا لَكَانَ عَمْرٍ دَاخِلًا فِي اتَّفَاقِهِمْ، وَلَكْتُبَ الرَّسُولُ ﷺ.



القوة بالرمي في قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠]. فقال ﷺ: «أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمِيَّ»، ومنه تفسير الزيادة في قوله تعالى: ﴿لَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾ [التوبة: ٢٦]. بأنه النظر إلى وجه الله.

وهذا أيضًا من القرآن؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾.

والثالث: سنة تأتي بأمرٍ ليس في القرآن، لكنه ابتداء تشريع غير موجود في القرآن، إلا أنه لا ينافي، بمعنى أنه ليس في القرآن ما ينفي هذا الذي جاء به السنة، مثل كثير من الأخبار عن بني إسرائيل، كقصص الثلاثة: الأقرع، والأبرص، والأعمى، والثلاثة الذين انطبق عليهم الغار، فتوسلوا إلى الله بصالح الأعمال، ومثل بعض الأحكام التي جاءت بها السنة ابتداءً، سواء كانت خبراً أو طلباً. وليس في القرآن ما ينافيها.

وهذا أيضًا دل القرآن على اعتباره في الآيات التي ذكرت لكم آنفاً.

وقسم رابع لا يمكن أن تأتي به السنة، وهو أن تأتي بما يخالف وينافي القرآن، فهذا مستحيل، وإذا كان الأمر كذلك فإن السنة أصل من أصول التشريع، يجب الرجوع إليها كما يجب الرجوع إلى كتاب الله ﷻ تماماً.

ثُمَّ قَالَ الْبَحَارِيُّ رحمته الله تعالى:

١٨ - بَابُ مَنْ ذَهَبَ بِالصَّبِيِّ الْمَرِيضِ لِيُدْعَى لَهُ.

٥٦٧٠ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْرَةَ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - هُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ - عَنِ الْجُعَيْنِدِ قَالَ:

سَمِعْتُ السَّائِبَ يَقُولُ: ذَهَبَتْ بِي خَالَتِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ ابْنَ أُخْتِي وَجَعَ. فَمَسَحَ رَأْسِي وَدَعَا لِي بِالْبَرَكَةِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ فَشَرِبْتُ مِنْ وَضُوئِهِ وَقُمْتُ خَلْفَ ظَهْرِهِ فَنَظَرْتُ إِلَى خَاتَمِ النُّبُوَّةِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ مِثْلَ زِرِّ الْحَجَلَةِ ^(١).

❖ وَقَوْلُهُ: «وَخَاتَمُ النُّبُوَّةِ بَيْنَ كَتِفَيْ الرَّسُولِ ﷺ مِثْلَ زِرِّ الْحَجَلَةِ». وَالْحَجَلَةُ بَيْتٌ

كَالْقَبَةِ لَهَا أَزْرَارٌ كَبَارٌ وَعَرَى. فَهَذَا هُوَ خَاتَمُ النُّبُوَّةِ، وَيَكُونُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الشَّعَرَاتِ جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى عِلَامَةً عَلَى خَاتَمِ الْأَنْبِيَاءِ ﷺ مُحَمَّدٍ ﷺ.

❖ فَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَوْلُهُ: «دَعَا لِي بِالْبَرَكَةِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ فَشَرِبْتُ مِنْ وَضُوئِهِ».

وَضُوئُهُ بِالْفَتْحِ، أَيُّ: مَا تَوَضَّأَ بِهِ.

وَهَلْ يُشْرَعُ لغيرِهِ مِثْلَ ذَلِكَ؟

الجواب: لَا يُشْرَعُ لغيرِهِ ذَلِكَ، لَكِنْ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَخَذَ مِنْهُ النَّفْثُ فِي الْمَاءِ بِالْقُرْآنِ، وَقَالُوا: لِأَنَّ

الْقُرْآنَ بَرَكَةٌ، فَإِذَا نَفَثَ الْإِنْسَانُ مِنْ رِيقِهِ بِمَا قَرَأَ فَهُوَ كَفَضْلِ وَضُوءِ الرَّسُولِ ﷺ ^(٢).



ثُمَّ قَالَ الْبَحَارِيُّ رحمته الله تعالى:

١٩ - بَابُ تَمَنِّي الْمَرِيضِ الْمَوْتَ.

٥٦٧١ - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ، عَنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ

النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ مِنْ ضُرٍّ أَصَابَهُ، فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ فَاعِلًا فَلْيَقِلْ: اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مَا كَانَتِ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتِ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي» ^(١).

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٣٤٥).

(٢) وَسُئِلَ الشَّيْخُ رحمته الله تعالى عَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ عَلَى لَوْحٍ، ثُمَّ يَوْضَعُ فِي إِنَاءٍ، ثُمَّ يُصَبُّ عَلَيْهَا الْمَاءُ، ثُمَّ يَشْرَبُ مِنْهَا؟ فَقَالَ: بَعْضُ السَّلَفِ كَانُوا يَكْتُبُونَ فِي الْأَوَانِي آيَاتِ مِنَ الْقُرْآنِ بِالزُّعْفَرَانِ، ثُمَّ يَصْبُونَ عَلَيْهِ الْمَاءَ، ثُمَّ يَشْرَبُونَهُ، فَلَا بَأْسَ فِي ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَهِيَ مُجَرَّبَةٌ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٦٨٠) (١٠).

٥٦٧٢- حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى خَبَّابِ نَعُودُهُ، وَقَدْ اِكْتَوَى سَبْعَ كَيَّاتٍ فَقَالَ: إِنَّ أَصْحَابَنَا الَّذِينَ سَلَفُوا مَضَوْا وَلَمْ تَنْقُصْهُمْ الدُّنْيَا، وَإِنَّا أَصْبْنَا مَا لَا نَجِدُ لَهُ مَوْضِعًا إِلَّا التُّرَابَ، وَلَوْ لَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَانَا أَنْ نَدْعُو بِالْمَوْتِ لَدَعَوْتُ بِهِ، ثُمَّ أَتَيْنَاهُ مَرَّةً أُخْرَى وَهُوَ بَيْنِي حَاطِطًا لَهُ فَقَالَ: إِنَّ الْمُسْلِمَ لَيُوجَرُ فِي كُلِّ شَيْءٍ يُنْفِقُهُ، إِلَّا فِي شَيْءٍ يَجْعَلُهُ فِي هَذَا التُّرَابِ^(١).

٥٦٧٣- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو عُبَيْدٍ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَنْ يَدْخُلَ أَحَدًا عَمَلُهُ الْجَنَّةَ». قَالُوا: وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «لَا، وَلَا أَنَا إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ بِفَضْلٍ وَرَحْمَةٍ فَسَدَّدُوا وَقَارِبُوا، وَلَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ، إِمَّا مُحْسِنًا فَلَعَلَّهُ أَنْ يَزِدَّادَ خَيْرًا، وَإِمَّا مُسِيئًا فَلَعَلَّهُ أَنْ يَسْتَعْتَبَ»^(٢).

٥٦٧٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عَبَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ مُسْتَنِدٌّ إِلَيَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي، وَالْحَقْنِي بِالرَّفِيقِ الْأَعْلَى»^(٣).

في هذا الباب: نَهَى الرَّسُولُ ﷺ أَنْ يَتَمَنَّى الْإِنْسَانُ الْمَوْتَ؛ لِضَرِّ نَزْلِ بِهِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ لَا يَضْبِرُونَ إِذَا مَا أَصَابَهُمُ الضَّرُّ فِي بَدَنِهِمْ، أَوْ عَرَضَهُمْ، أَوْ أَهْلِهِمْ، أَوْ مَجْتَمِعِهِمْ فَيَدْعُونَ بِالْمَوْتِ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ؛ أَيُّ: لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَمَنَّى الْإِنْسَانُ الْمَوْتَ لِهَذَا الضَّرِّ الَّذِي نَزَلَ بِهِ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَضْبِرَ وَيَحْتَسِبَ، وَأَنْ يَقُومَ لِلَّهِ ﷻ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ، فَإِنْ كَانَ وَلَا بُدَّ فَلْيَقِلْ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ: «اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتْ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي».

وَالْإِنْسَانُ لَا يَدْرِي هَلِ الْحَيَاةُ هِيَ الْخَيْرُ، أَوِ الْمَوْتُ هُوَ الْخَيْرُ؛ وَلِهَذَا يُعَلِّقُ، وَهَذَا مِنْ أَمْثَلِ تَعْلِيلِ الدُّعَاءِ، وَقَدْ مَرَّ عَلَيْنَا ذَلِكَ أَيْضًا فِي بَابِ الاسْتِخَارَةِ وَبَابِ اللَّعَانِ.

❦ وَقَوْلُهُ: «مَا كَانَتْ». يَقُولُ النَّحَاةُ: «مَا» هُنَا مُصَدَّرَةٌ ظَرْفِيَّةٌ؛ أَيُّ: مَدَّةُ كَوْنِ الْحَيَاةِ خَيْرًا.

(١) أخرجه مسلم (٢٦٨١) (١٢).

(٢) أخرجه مسلم (٢٨١٦) (٧١).

(٣) أخرجه مسلم (٢٤٤٤) (٨٥).

وإنما قالوا: إنها مصدريّة ظرفيّة؛ لأنها قُدر فيها مبدّة، ومدة هذه ظرفٌ.
 فإن قال قائل: ما الجواب عن قول يوسف عليه السلام: ﴿أَنْتَ وَلِيٌّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾ [يوسف: ١٠١].
 فالجواب على ذلك أن يُقال: إن يوسف عليه السلام لم يطلب الموت، ولم يدع على نفسه بالموت، وإنما سأل الله الموت على صفة، وهي الإسلام ﴿تَوَفَّنِي مُسْلِمًا﴾ وسؤال الموت على صفة ليس هو السؤال المطلق. فإن قلت: فما الجواب عن قول مريم: ﴿قَالَتْ يَلَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسِيًّا مَّسِيًّا﴾ [مريم: ٢٣].
 فالجواب: أن شرعنا ورد بخلاف ذلك ^(١).

(١) قال الشيخ الشارح رحمته الله في بيان وتوجيه هذه الآية الكريمة، وذلك عندما سئل عن أن ظاهرها يفيد الدعاء على النفس بالموت، قال: قد تبين لي في قصة مريم هذه أنها ليس فيها تمنُّ للموت، فهي تمنّت أن تموت ولم يكن حصل لها ما حصل، وبين هذا وهذا فرق، فهي ما تمنّت أن تموت قبل هذا، بل تمنّت أن تموت ولم يكن حصل لها هذا الأمر.

فمثلاً لو أنك قلت لإنسان: الله يميتك، وأنت تقصد أن يميتك الله وهو غير مفتتن، فليس هذا معناه أنك تمنى له الموت، وتتعجل له به، بل هذا مثل قوله عليه السلام: «فأقبضني إليك غير مفتون» فكان مريم تقول: ليتني ميت ولم أر ما رأيت حتى الموت. فهي تقصد السلامة من هذه الفتنة، وهذا مثل قوله تعالى عن يعقوب عندما قال لبنيه: ﴿يَبْنَئِي إِنْ أَلَّهَ أَصْطَلَى لَكُمْ أَلَدِينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [يوسف: ١٢٢]. وهذا الجواب أسدُّ وأوضح من أنها إنما تمنّت الموت قبل أن يصيبها هذا القدر؛ لأنها مؤمنة، ولكنها تمنّت السلامة من هذا إلى الموت، وهذا صحيح، فكل إنسان يتمنى أن يسلم من الفتن حتى الموت.

وسئل الشيخ رحمته الله: هل يستطيع إنسان مريض أن يقول مثل ما قالت مريم؟ فأجاب بقوله: لا؛ لأن هناك فرقاً بين ما هو فيه، وبين ما كانت فيه مريم عليها السلام، فالمرض ليس فتنةً دينيةً، والذي كانت فيه مريم فتنةً دينيةً؛ لأنها كانت في مسألة العرض؛ ولهذا وقع ما وقع من قولهم: ﴿يَتَأَخَذُ هَرُونَ مَا كَانُ أُولَئِكَ أَمْرًا أَسْوَأَ وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٨]. وأما إن كانت فتنةً دينيةً فيجوز له أن يقول مثل قولها؛ وذلك كقوله عليه السلام: «فأقبضني إليك غير مفتون».

وسئل رحمته الله أيضاً: في آية البقرة: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ أَلَا اللَّهُ خَالِكُ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٧٧]. فما معنى ﴿فَتَمْنُوا الْمَوْتَ﴾؟ فأجاب: هذا من باب المبالغة؛ أي: نتباهل نحن وإياكم، والكاذب يموت. وسئل أيضاً: ذكر النبي صلى الله عليه وآله أنه في آخر الزمان يمر الرجل بقبر الرجل فيقول: يا ليتني مكانه، أليس هذا تمنياً للموت؟

فأجاب بقوله: ربما يقال هذا، وربما يقال: إن الرسول صلى الله عليه وآله إنما أخبر بالواقع، ولا يلزم من الإخبار بالواقع أن يكون الواقع هذا حلالاً، وذلك كما أخبر أننا نتبع سنن من قبلنا، وليس هذا مما يحل، وكما أخبر أن الظعينة تذهب من صنعاء إلى كذا، ولا تخشى إلا الله، وهذا لا يلزم منه جواز سفر المرأة بلا محرم.

فإن قلت: ما الجواب عن قول الرسول ﷺ: «إن أردت بعبادك فتنة فاقبضني إليك غير مفتون»^(١).

الجواب: إن يُقال: أن هذا ليس دعاء على نفسه بالموت، وإنما هو دعاء بالموت على صفة معينة، وهي: «اقبضني غير مفتون» ولكنه قد يَبْقَى في هذه الفتنة وَيَسْلَمُ مِنْ شَرِّهَا، وَيَنْفَعُ اللَّهُ بِهِ فِي مَدَافِعَتِهَا، وَالتَّخْفِيفِ مِنْهَا.

وعلى كل حال فالنصوص - والله الحمد - الواردة في هذه المسألة ليس فيها تناقض، ولا تناقض، لكنها بحسب ما يبدو للرائي، أو السامع من أول وهلة يَظُنُّ التَّنَاقُضَ، ولكن عند التأمل يَتَبَيَّنُ له أنه لا تناقض، وأن موقف الإنسان من هذه الأمور الصبر والاحتساب وانتظار الفرج، وعليه أن يُقَوِّضَ الأمر إلى الله فيقول: «أخيني ما علمت الحياة خيراً لي، وتوفني إذا علمت الوفاة خيراً لي».

وفي الحديث الثاني، حديث خباب دليل على جواز الكي؛ لأنه يقول: «نَعُوذُ وَقَدْ اكْتَوَى سَبْعَ كَيَّاتٍ» وهو كذلك.

فالكي لا يخلو من ثلاث حالات:

الأول: ما أن يَغْلِبَ على الظن نَفْعُهُ فلا كراهة فيه، كما يُوجَدُ ذلك في بعض الأمراض التي يَنْفَعُ فيها الكي، مثل ذات الجنب، فإن ذات الجنب يَنْفَعُ فيها الكي نفعاً ظاهراً، فأحياناً يُصاب الإنسان بذات الجنب، وَيُغْمَى عليه من شدة المرض، حتى إن أهله لَيَتَأَهَّبُونَ لموته، فيأتي أحد الأطباء الحذاق^(٢) في هذا المرض فيكويه، فَيَتَبَشَّرُ من حين أن يَرَفَعَ يده عنه، وهذا شيء مُجَرَّبٌ، عَلِمْنَا بالمشاهدة، وبالسماع.

وسئل أيضاً: ألا يجوز للإنسان أن يدعو في صلاته بأن يميتَ الله خوفاً من الفتنة، ولا سيما في هذه الأيام، وخاصة في البلاد التي لا تحكم بها أنزل الله، وحوله كثير ممن فتنوا وتركوا دينهم؟ فأجاب: لا يجوز ذلك، بل الأحسن أن يقول: اللهم ثبتني، اللهم قني شر خلقك، وما أشبه ذلك من الكلام، والرسول ﷺ لما شكى له الصحابة ما يجدون من المضايقة أمرهم بالصبر، وأخبرهم بأن من كان قبلهم كان أحدهم يَمْسُطُ بأمشاط الحديد، ما بين جلده ولحمه، وهو صابر على ذلك، فلا يجوز أن يدعو الإنسان على نفسه بالموت، ولكن ينبغي أن يسأل الثبات.

(١) أخرجه الترمذي (٣٢٣٣) وصححه الألباني.

(٢) الحذاق. جُمُعُ حَذِيقٍ. ويُقال: فلانٌ في صَنْعَتِهِ حَذِيقٌ. وهو إِتِّبَاعٌ. انظر: «مختار الصحاح» (ح ذق).

ومثل ما يُسمَّى عند الأطباء العرب بالطير^(١)، وهو يُصيبُ الأمعاء، فهذا أيضًا أحيانًا يَغْلِبُ على الظنُّ أنه يَنْتَفِعُ بالكَيِّ. فالمهمُّ أن ما يَغْلِبُ على الظنِّ الانتفاعُ به لا يُكرَهُ فيه الكَيُّ؛ ولهذا كَوَى النبي ﷺ سعدَ بن معاذٍ حين جُرِحَ في أَكْحَلِهِ عامَ الخندقِ^(٢). والكَيُّ لإيقافِ الدَّمِ أيضًا نافعٌ.

والثاني: ما يَكُونُ متردِّدًا، لكن يَتَرَجَّحُ فيه النفعُ، فهذا مكروهٌ؛ لأن الكَيَّ إِيْلَامٌ بالنار، وربما يَحْصُلُ مِنْ هذا الكَيِّ مضاعفاتٌ، وقد تكونُ أكثرَ من المرضِ.

والثالث: ما لا يُظَنُّ نَفْعُهُ، والأقربُ في هذا أنه حرامٌ؛ لأنه عدوانٌ على البدنِ. وفي حديثِ خَبَابٍ أيضًا دليلٌ على أنه لا يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يُضَيِّعَ مَالَهُ فِي التَّرَابِ؛ يعني في العُمُرَانِ الذي لا يَنْتَفِعُ به أَحَدٌ خصوصًا عُمُرَانُ المتأخرين.

أما عُمُرَانُ المتقدمين فيمكنُ أَنْ تَنْتَفِعَ به الطيورُ بأن تَعِيشَ فِي السَّقُوفِ، وَتَسْتَظِلَّ بِهِ مِنَ الْحَرِّ، وَتَتَّقِيَ بِهِ مِنَ الْبَرَدِ.

وبناء المتأخرين لا تَسْتَطِيعُ الطيورُ أَنْ تُفَرِّخَ فِيهِ، لِأَنَّهُ أَصْبَحَ وَكَأَنَّهُ دَوْلَابٌ كَتَبَ لَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَبَدًا، وَيُضَيِّعُ فِيهِ أَمْوَالٌ كَثِيرَةٌ بِدُونِ فَائِدَةٍ.

❖ وفيه أيضًا: قوله: «لولا أن النبي ﷺ نهانا أن ندعوَ بالموتِ لدعوتُ به». يعني: مما يَخَافُ على نَفْسِهِ مِنَ الْفِتْنَةِ.

ولكن -الحمدُ لله- فقد شرعَ لنا الرسولُ ﷺ إذا خِفْنَا على أَنْفُسِنَا مِنَ الْفِتْنَةِ أَنْ نَقُولَ هَذَا الدُّعَاءَ الْمَأْثُورَ: «إِنْ أَرَدْتَ بِعِبَادِكَ فِتْنَةً فَاقْبِضْنِي إِلَيْكَ غَيْرَ مُفْتُونٍ»^(٣).

فإذا قال قائلٌ: إذا رأى الإنسانُ الْفِتْنَةَ فِي نَفْسِهِ وَلَيْسَ فِي النَّاسِ؛ إذا رأى مِنْ نَفْسِهِ ضَعْفَ إِيْمَانٍ؛ لأن الإِيْمَانَ كَأَمْوَاجِ الْبَحْرِ، وَكَهُبُوبِ الرِّيحِ، يَزْخَرُ أحيانًا، وَيَنْقُصُ أحيانًا، فَهَلْ إذا رأى على نَفْسِهِ اخْتِلَافًا عَنْ حَالِهِ السَّابِقَةِ هَلْ يَدْعُو على نَفْسِهِ بِالْمَوْتِ؛ خَوْفًا مِنْ أَنْ يَتَدَهَوَرَ حَالُهُ؟

(١) كذا قال الشيخ رحمه الله، ولعله يقصد الطيرية: وهو مرض فيروسي مُعْدٍ يتقل للإنسان من الطيور وبخاصة الببغاء، تصحبه حمى وأعراض معدية ومعوية وراثية. وانظر: «المعجم الوسيط» (ط ي ر).

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٠٨) (٧٥). والأكحل: عِزْقٌ فِي وَسْطِ الذَّرَاعِ يَكْثُرُ فَضْدهُ. وانظر: «النهاية» لابن الأثير (ك ح ل).

(٣) تقدم تخريجه.

الجواب: لا، بل عليه أن يسأل الله ﷻ الثبات، وأن يضرب قلبه إلى طاعته. والإنسان المؤمن إذا رأى من نفسه فتوراً، أو ضعفًا يشتدُّ لجوؤه إلى خالقه، وبارئه ﷻ؛ حتى يعصمه.

والله ﷻ قد يتكلى العبد عندما يرى من نفسه إعجاباً بليامانه، أو عمله، فينتليه أحياناً بالفتور، فإذا كان حي القلب فإنه يتجه إلى الله ﷻ، ويسأله أن يثبتته، وأن يعينه، وأن يقويه. وهذه من حكمة الله ﷻ، ورأفته بالعبد؛ لأن الإنسان لو كان له الرخاء، والأمن دائماً فربما يامن مكر الله، وربما يعجب بنفسه، وربما يمتن بعمله على ربه، وما أشبه ذلك. فإذا أصيب بمثل هذه العواصف تحرك قلبه وعرف أنه على خطأ، وأنه إن لم يعصمه الله هلك، فيعود إلى الله، ويُقبل عليه.

والله ﷻ أكرم من عبده، فإذا تقرب إليه شبراً تقرب الله إليه ذراعاً، وإذا أتاه يمشي أتاه الله هزولاً^(١).

وأما الإعراض، والتولي، والتعلق بغير الله فهو خزي وتدهور فكيف تنال مرتبة الثريا وأنت في الثرى، قال تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهَا وَلَكِنَّهَا أَخْلَدَتْ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ﴾ [الأنعام: ١٧٦]. نسأل الله أن يحميننا وإياكم من ذلك.

المهم: أن الإنسان كما قلنا: إذا ابتلي بمثل هذه الأمور فعليه أن يلجأ إلى ربه ﷻ، وأن يُكثر من السؤال والإلحاح على الله؛ حتى يثبتته.

وفيه أيضاً: أن المسلم يُؤجر في كل شيء يُنفقه، إلا في شيء يجعله في هذا التراب؛ يعني: في البناء، ولكن البناء الضروري الذي لا بد منه يُؤجر الإنسان عليه؛ لأنه من النفقات الواجبة لنفسه على نفسه، ولأهله على نفسه إلا أنه ينبغي للإنسان أن يكون عمله في هذا الأمر عملاً بقدر الحاجة، بدون إسراف، وبدون فخر.

وأما الحديث الثالث فما أخطره، وما أعظمه، وهو أنه لا يدخل الجنة أحدٌ بعمله، حتى النبي ﷺ لا يدخل الجنة بعمله إلا أن يتعمده الله بفضلٍ منه ورحمة. نسأل الله أن يتعمدنا جميعاً برحمته وفضله.

فعمَلُكَ لَنْ تَبْلُغَ بِهِ الْجَنَّةَ إِلَّا أَنْ يَتَعَمَّدَكَ اللَّهُ بِالرَّحْمَةِ وَالْفَضْلِ، وَهَذَا لَا يُعَارِضُ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (٣٣) [البقرة: ٣٢]. لَأَنَّ الْبَاءَ فِي الْعَادَةِ لِلْسَّبَبِيَّةِ؛ لِأَنَّ عَمَلَنَا هُوَ السَّبَبُ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَنَا.

اللَّهُ ﷻ لَنَا شَرَائِعَ، وَقَالَ: هَذِهِ الطَّرِيقُ تُوصِلُكُمْ إِلَى الْجَنَّةِ، فَإِذَا أَخَذْنَا بِهَا فَقَدْ أَخَذْنَا بِالسَّبَبِ. وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ مُقَابِلًا لِهَذَا الثَّوَابِ فَلَا يُمْكِنُ هَذَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَوْ أَرَادَ أَنْ يُنَاقِشَكَ الْحِسَابَ لَهْلَكَتَ^(١). كَيْفَ؟

الجواب: لِأَنَّ نِعْمَةً وَاحِدَةً مِنْ نِعَمِ اللَّهِ تُحِيطُ بِكُلِّ عَمَلِكَ، بَلْ إِنْ عَمَلُكَ الصَّالِحَ نِعْمَةً يَخْتَاجُ إِلَى شُكْرِ، كَمَا قِيلَ:

إِذَا كَانَ شُكْرِي نِعْمَةً اللَّهُ نِعْمَةً	عَلَى لَهُ فِي مِثْلِهَا يَحِبُّ الشُّكْرُ
فَكَيْفَ بِلُغِ الشُّكْرِ إِلَّا بِفَضْلِهِ	وإِنْ طَالَتِ الْآيَامُ وَاتَّصَلَ الْعُمُرُ
إِذَا مَسَّ السَّرَّاءَ عَمَّ سُرُورُهَا	وإِنْ مَسَّ بِالضَّرَّاءِ أَعْقَبَهَا الْأَجْرُ
وَمَا مِنْهَا إِلَّا لَهُ فِيهِ مِنَّةٌ	تَضِيقُ بِهَا الْأَوْهَامُ وَالْبَرْهُ وَالْبَحْرُ ^(٢)

ثُمَّ نَقُولُ: كَيْفَ يَكُونُ الْعَمَلُ مُعَاوَضَةً لِهَذَا الثَّوَابِ، وَالْعَمَلُ مِمَّا بَلَغَ فَلَنْ يُقَابَلَ هَذَا الثَّوَابُ الْعَظِيمُ، وَهُوَ الْجَنَّةُ، فَأَعْمَارُ الْأُمَمِ مِثْلًا مَا بَيْنَ السَّتِينَ إِلَى السَّبْعِينَ، وَالثَّوَابُ مَدَّةً إِلَى أَبَدِ الْأَبْدِينَ، فَكَيْفَ يَكُونُ هَذَا الْعَمَلُ الْقَلِيلُ، الَّذِي لَيْسَ بِشَيْءٍ بِالنِّسْبَةِ لِلْجَنَّةِ مُقَابِلًا لِهَذَا الثَّوَابِ؟ فَهَذَا لَا يُمْكِنُ، لِأَنَّ الْعَادَةَ أَنَّ الْأَجْرَ بِمَقْدَارِ الْعَمَلِ لَوْ كَانَ مِنْ بَابِ التَّعَاوُضِ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ التَّعَاوُضِ، بَلْ مِنْ بَابِ السَّبَبِ الْمَوْصَّلِ إِلَى الْمُسَبَّبِ.

وَلِهَذَا فَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٣) فِي الْمُسْنَدِ عَنْ أَوْسِ بْنِ شَدَّادٍ قَالَ: «الْمَوْضِعُ سَوَاطِ أَحَدِكُمْ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا». وَمَوْضِعُ السَّوِطِ كَمْ يَبْلُغُ؟ لَا يَبْلُغُ شَيْئًا، وَلَكِنَّهُ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا.

(١) فِي هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى الْحَدِيثِ الَّذِي أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (١٠٣) وَمُسْلِمٌ (٢٨٧٦) (٨٠).

(٢) فِي «عَدَّةِ الصَّابِرِينَ» لَابْنِ الْقَيْمِ (١/ ١٠٥) قَالَ: قَالَ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا: أَنْشَدَنِي مُحَمَّدُ الْوَرَّاقُ، ثُمَّ ذَكَرَ هَذِهِ الْآيَاتِ.

(٣) هَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٣٣٠/ ٥) بِرَقْمِ (٢٢٧٩٧) وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٤٣٨/ ٢) بِرَقْمِ (٩٦١٥)، وَلَمْ نَجِدْ فِيهِ مِنْ حَدِيثِ أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وما هي الدنيا؟ هي دارك، بلدك، حكومتك، مملكتك؛ يعني: كل الدنيا، والدنيا لا تعني عصرك فقط، بل الدنيا من آدم إلى قيام الساعة.

إذن فكيف يكون الثواب عوضاً عن العمل، إلا أن يتعمد الله الإنسان بالفضل والرحمة. ﴿وقوله ﷻ لَمَّا قَالُوا: «وَلَا أَنْتَ قَالَ: وَلَا أَنَا. فِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَا أَصَابَهُ

الأنبياء من الفضل فهو من الله ﷻ.

﴿ثُمَّ قَالَ: «فَسَدُّوا وَقَارِبُوا». يَعْنِي: وَلَا تُكَلِّفُوا أَنْفُسَكُمْ فِي الْعَمَلِ، فَإِنَّكُمْ لَنْ تَخْصُلُوا عَلَى الْجَنَّةِ بِعَمَلِكُمْ، وَلَكِنْ سَدُّوا.

والتسديدُ معناه: الأخذُ بالسداد، والسداد هو الموافق الذي ليس فيه تجاوزٌ للحدد، وغلُو.

وقاربوا؛ يعني: إن لم تُسدّدوا فقاربوا السداد. وأما أن تُشدّدوا على أنفسكم فلا.

ولهذا لو قال قائل: أنا والله إن أردت قيام الليل جاءني النوم وإني بدأت أصعُ الحبل إذا

قمت؛ لأُمسِكَ به، حتى لا أَسْقَطَ إذا نَعَسْتُ وأنا واقف، فماذا نقول لهذا.

نقول: أخطأت به، فهذا تشدّد، ولا تفعل هذا، فإذا أتاك النوم فقم؛ كما أمر بذلك النبي ﷺ^(١).

وكذلك أيضاً ما مرَّ علينا من قبل من رجل عنده ماءٌ ساخنٌ دافئ، وماءٌ باردٌ وقال: أيُّهما

أشقُّ حتى أفعله وأتوضأ به؛ لأنال أجراً أكثر. فهذا خطأ وما هو بصحيح، وليس هذا هو مراد

رسول الله ﷺ في قوله: «إسباغُ الوضوء على المكاره»^(٢).

وإنسان آخر عنده ماءٌ ساخنٌ مُلائمٌ للطبيعة، وعنده ماءٌ حارٌّ إذا لَمَسَهُ لم يُطْفِئْهُ، فقال:

أَصْبِرْ عَلَى هَذَا الْمَاءِ الْحَارِّ؛ لِأَجْلِ أَنْ يَكْثُرَ الْأَجْرُ، وَهَذَا خَطَأٌ.

وإنسان ثالث عنده طريقٌ نظيفٌ ما فيه حصى ولا أحجار، ولا سوك، وطريق آخر فيه

(١) يشير الشيخ رحمه الله إلى ما أخرجه البخاري (١١٥٠) ومسلم (٧٨٤) (٢١٩) عن أنس رضي الله عنه أنه: «دخل

النبي ﷺ فإذا حبل ممدود بين الساريتين فقال: «ما هذا الحبل؟» قالوا: هذا حبل لزينب، فإذا فترت

تعلقت، فقال النبي ﷺ: «لا، حُلُوهُ ليصل أحدكم نشاطه، فإذا فتر فليقعد». وأيضاً ما أخرجه البخاري

(٢١٢) ومسلم (٧٨٦) (٢٢٢) عن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ قال: «إذا نَعَسَ أحدكم وهو يصلي

فليرقد حتى يذهب عنه النوم، فإن أحدكم إذا صلى وهو ناعس لا يدري لعله يذهب يستغفر فيسب نفسه».

(٢) أخرجه مسلم (٢٥١) (٤١).

حَصَى، وفيه قَطْعُ زجاج، وفيه شَوْكٌ. فقال: أمشي في الطريق الثاني الذي فيه الشوكُ حافياً، لأنه لا يُصِيبُ الإنسانَ مِنْ أذى ولا هَمٌّ ولا غَمٌّ ولا نَصَبٌ حَتَّى الشوكَةِ، إلا أُثِيبَ عليها^(١). ونقولُ هذا غلطٌ يا أخي، لا تُشَدِّدُ على نفسك، واسلُكُ الطريقَ السهلَ، قالَ تعالى: ﴿وَرِيدُ اللَّهِ بِكُمْ الْيُسْرَ﴾ [التوبة: ١٨٥].

وإنسانٌ آخرُ صائمٌ وأصابه التعبُ، والعطشُ، والهزالُ فقال: والله يا أخي لو أذهب لأَسْبَحَ في الماءِ الباردِ لأَنْشَطَ، فقال الثاني: لا يا أخي، اصبر واحتسب الأجرَ، فأثِيبُا أَصُوبُ؟ الجوابُ: الأولُ أَصُوبُ؛ لأنه خَفَّفَ على نفسه، وَيَسَّرَ، لكن لو فرضنا أنه لم يجدْ إلا هذا الماءَ الساخنَ نقولُ له: اصبر واحتسب، ولك الأجرُ. المهمُّ: أن الرسول ﷺ يَبَيِّنُ لَنَا أَنْ تُسَدِّدَ وَتُقَارَبَ.

❖ ثم قالَ ﷺ: «ولا يَتَمَتَّعَنَّ أَحَدُكُمْ الموتَ». وبينَ السببِ، وهو أن تَمَنِّيَ الموتِ سَفَةٌ، واستعْجَالُ الموتِ أسَفَةٌ، والقضاءُ على النفسِ بالموتِ أشَدُّ. وكيف ذلك؟ هناك ناسٌ الآن إذا جاءتهم ضائقةٌ -أو الضيقةُ على الأصحَّ- قتلوا أنفسهم. وهؤلاء كالمستجير من الرمضاء بالنار، فهل إذا قتلَ نفسه يَسْتَرِيحُ؟ الجوابُ: لا، بل يُعَذَّبُ أشَدَّ مِنَ العذابِ الذي تَخَلَّى مِنْهُ؛ لأنَّ أيَّ إنسانٍ يَقْتُلُ نفسه بشيءٍ فإنه يُعَذَّبُ به في جهنم، إن كان سُماً فهو يَتَحَسَّاهُ في النارِ، وإن كان حديدَةً طَعَنَ بها نفسه فهو يَجَأُ نفسه بها في النارِ، وإن كان ترْدَى مِنْ جَبَلٍ، أو أسْقَطَ نفسه مِنْ حائِطٍ، فكذلك يُمَثَّلُ به في النارِ، ويُعَذَّبُ بما قَتَلَ به نفسه^(٢).

❖ قوله: «إما محسناً فلعلة أن يزادَ خيراً». ولم يجزِمْ الرسول ﷺ بذلك بل قال: «لعله» يعني وقد لا يزاد، فقد يَتَدَهَوُرُ -والعياذُ بالله-.

❖ «وإن كان مسيئاً فلعلة أن يَسْتَعْتَبَ». يعني: يَتُوبَ إلى الله ﷻ، وهذا هو الواقع، فكَم مِنْ إنسانٍ اسْتَعْتَبَ بَعْدَ أَنْ ظَنَّ النَّاسُ أَنَّهُ هَلَكَ.

وهذا الأصْبَرُ مِنْ بني عبدِ الْأَشْهَلِ مِنَ الْأَنْصَارِ كان معروفاً بمعاداةِ الدعوةِ الإسلاميةِ،

(١) يشير الشيخ رحمه الله إلى حديث تقدَّم تخريجه.

(٢) هذا حديث أخرجه البخاري (٥٧٧٨) واللفظ له، ومسلم (١٠٩) (١٧٥).

ولما سمعَ الهَيْعَةَ في غزوةٍ أُحِدَ خرج، وأسلم، وألقى الله في قلبه الإسلام، وخرج وقُتِلَ فوجده أصحابه عندما كانوا يَتَفَقَّدُونَ قَتْلَهُمْ في أُحِدٍ فقالوا: ما الذي جاء بك؟ فنحن نَعْرِفُكَ ضِدَّ هذه الدعوة فقال: «أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله»، فأبلغوا مِنِّي السلام على رسول الله. وأظنُّ أن النبي ﷺ أخبر بأنه من أهل الجنة، وهو ما سجده الله سجدة^(١)، فالآن صار بقاؤه خيراً لأنه استعْتَبَ.

وهذا أيضاً عمرُ بنُ الخطاب، وخالدُ بنُ الوليد، وعكرمةُ بنُ أبي جهل، وغيرهم ممن نابذوا الدعوة. وخيرُ الناسِ مَنْ طال عُمْرُهُ، وحَسُنَ عَمَلُهُ^(٢)، جعلنا الله وإياكم منهم.

ثم ذكر المؤلف حديثَ عائشة أنها سمعت النبي ﷺ وهو مستندٌ إليها: «اللهم اغفر لي وارحمني وألحِقْني بالرفيقِ الأعلى» فهل هذا من باب تمنى الموت؟

الجواب: لا؛ لأنَّ الرسول ﷺ قد عِلِمَ -والله أعلم- أنه قد احتَضِرَ، ولكنه يَسْأَلُ الله أن يجعله في الرفيقِ الأعلى، ولاشكَّ أنه في الرفيقِ الأعلى، ودعاء؛ لأن الدعاء من أسباب اللُّحُوقِ بالدرجاتِ العُلا، يَعْنِي: لا يُقَالُ: كيف يدْعُو الرسولُ وهذا حاصلٌ له؟

نقول: نعم وصوله له بأسباب، ومنها: دعاؤه، فنحن الآن نقول: اللهم رب هذه الدعوة التامة، والصلاة القائمة، آت محمداً الوسيلة. وهي حاصلة له، ولكن قد يكونُ دعاؤنا له من أسباب حصولها له.

(١) هذه الواقعة مخرجة في «مسند الإمام أحمد» (٥/٤٢٨، ٤٢٩) برقم (٢٣٦٣٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: «حدثني عن رجل دخل الجنة لم يصل قط. فإذا لم يعرفه الناس سألوه: من هو؟ فيقول: أصيرمُ بني عبد الأشهل عمرو بن ثابت بن وُثَيْش. قال الحُصَيْن -أحد رجال الإسناد- فقلت لمحمود بن كَيْسَد: كيف كان شأن الأصيرم؟ قال: كان يأبى الإسلام على قومه، فلما كان يوم أحد وخرج رسول الله ﷺ إلى أحد، بدا له الإسلام فأسلم، فأخذ سيفه ففَعَدَا حتى أتى فدخل في عَرْضِ الناس، فقاتل حتى أثْبَتَهُ الجِرَاحَةُ، قال: فبينما رجال بني عبد الأشهل يلتمسون قَتْلَهُمْ في المعركة إذا همُّ به، فقالوا: والله إن هذا للأصيرم، وما جاء به؟ لقد تركناه وإنه لَمُنْكَرٌ لهذا الحديث، فأسألوه ما جاء به؟ قالوا: ما جاء بك يا عمرو، أَحَدَبًا على قومك، أو رغبة في الإسلام؟ قال: بل رغبة في الإسلام، أمنت بالله ورسوله، وأسلمت ثم أخذت سيفي ففَعَدْتُ مع رسول الله، فقاتلت حتى أصابني ما أصابني. قال: ثم لم يلبث أن مات في أيديهم، فذكروه لرسول الله ﷺ فقال: «إنه لمن أهل الجنة» وهذا الحديث حسنه الحافظ في «الإصابة» (٤/٦٠٩).

(٢) وهذا لفظ حديث أخرجه أحمد (٤/١٩٠) برقم (١٧٦٩٨)، والترمذي (٢٣٢٩) وقال: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله تعالى:

٢٠- باب دُعَاءِ الْعَائِدِ للمريض.

وَقَالَتْ عَائِشَةُ بِنْتُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهَا: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ اشْفِ سَعْدًا»^(١).

٥٦٧٥- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَتَى مَرِيضًا - أَوْ أَتَى بِهِ - قَالَ: «أَذْهَبِ الْبَاسَ رَبَّ النَّاسِ، اشْفِ وَأَنْتَ الشَّافِي، لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ، شِفَاءً لَا يُغَادِرُ سَقَمًا»^(٢). قَالَ عَمْرُو بْنُ أَبِي قَيْسٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَأَبِي الضُّحَى: إِذَا أَتَى بِالْمَرِيضِ.

وَقَالَ جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي الضُّحَى وَحْدَهُ، وَقَالَ: إِذَا أَتَى مَرِيضًا^(٣).

❖ قَوْلُهُ ﷺ: «أَذْهَبِ الْبَاسَ». يَعْنِي: هَذَا الْمَرَضُ الَّذِي فِي هَذَا الْمَرِيضِ.

❖ وَقَوْلُهُ: «وَأَنْتَ الشَّافِي». هَذَا مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى: الشَّافِي. وَهَذَا لَمْ يُذَكَّرْ فِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي عُدَّتْ فِيهَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ السُّنَنِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عَدَّهَا لَيْسَ بِمَرْفُوعٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَوْلُهُ: «لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ»؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْدِرْ اللَّهُ لَهُ شِفَاءً فَمَهْمَا بَلَغَ الْأَطْبَاءُ مِنَ الْحَذَقِ وَالْمَعْرِفَةِ فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَشْفُوا الْمَرِيضَ.

❖ وَقَوْلُهُ: «شِفَاءً لَا يُغَادِرُ سَقَمًا». أَي: لَا يُتْرَكُ سَقَمًا؛ أَي: مَرَضًا.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي الدُّعَاءِ تَقْدِيمُ الثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ، وَلَا الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، لَا فِي أَوَّلِهِ وَلَا فِي آخِرِهِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ هُنَا دَعَا بَدُونِ تَقْدِيمِ ثَنَاءٍ أَوْ حَمْدٍ، وَبَدُونِ صَلَاةٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ.

(١) ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيلًا بِصِغَةِ الْجَزْمِ، كَمَا فِي الْفَتْحِ (١٠/١٢٠) وَقَدْ وَصَلَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الطَّبِ (٥٦٥٩) فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ. وَانْظُرْ: «تَغْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ» (٣٨/٥).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢١٩١/٤٦).

(٣) انْظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِي» (١٣١/١-١٣٢).

(٤) يُشِيرُ الشَّيْخُ رحمته الله تعالى إِلَى الْحَدِيثِ الَّذِي أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٥٠٧) وَابْنُ حِبَّانَ (٢٣٨٤) وَالْحَاكِمُ (١٦/١)، وَالَّذِي فِيهِ تَعْيِينُ الْأَسْمَاءِ الْحَسَنَى. وَهَذَا الْحَدِيثُ قَالَ فِيهِ التِّرْمِذِيُّ: غَرِيبٌ، وَقَالَ الْحَاكِمُ «هَذَا حَدِيثٌ قَدْ خَرَّجَاهُ فِي الصَّحِيحِينَ بِأَسَانِيدٍ صَحِيحَةٍ دُونَ الْأَسَامِيِّ فِيهِ، وَالْعِلَّةُ فِيهِ عِنْدَهُمَا أَنَّ الْوَلِيدَ بْنَ مُسْلِمٍ تَفَرَّدَ بِسِيَاقَتِهِ بِطَوْلِهِ، وَذَكَرَ الْأَسَامِيُّ فِيهِ، وَلَمْ يَذْكُرْهَا غَيْرُهُ، وَلَيْسَ هَذَا بَعْلَةً...» قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (١١/٢١٥): «لَيْسَتْ الْعِلَّةُ عِنْدَ الشَّيْخِينَ تَفَرَّدَ الْوَلِيدُ فَقَطْ، بَلِ الْاِخْتِلَافُ فِيهِ، وَالْاضْطِرَابُ، وَتَدْلِيْسُهُ، وَاحْتِمَالُ الْإِدْرَاجِ»، وَقَدْ ضَعَّفَ ابْنُ حَزْمٍ الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِي سَرْدِ الْأَسْمَاءِ، كَمَا فِي الْفَتْحِ (١١/٢١٧).

والدعاء للمريض إحسانٌ إليه، وعبادةٌ لله ﷻ، فيؤجرُ الإنسان على ذلك، وربما يترتبُ عليه أيضًا إدخال السرور على المريض، وربما يُشفي بهذا الدعاء، فيكونُ لك أجرٌ عظيمٌ. فينبغي للإنسان إذا جاء المريض أن يدعو له بهذا الدعاء، أو بغيره مما ورد عن النبي ﷺ^(١).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ ﷺ:

٢١- بابُ وُضوءِ العائِدِ للمَريضِ.

٥٦٧٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُكَدِّرِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا مَرِيضٌ فَتَوَضَّأَ فَصَبَّ عَلَيَّ - أَوْ قَالَ: صَبَّوْا عَلَيَّ - فَعَقَلْتُ، فَقُلْتُ: لَا يَرِثُنِي إِلَّا كَلَالَةٌ، فَكَيْفَ الْمِيرَاثُ؟ فَزَلَّتْ آيَةُ الْفَرَائِضِ^(٢). وهي: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النِّسَاءُ: ١٧٦]. وَالْكَلَالَةُ: أَنْ يَمُوتَ الرَّجُلُ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ، وَلَا وَالِدٌ وَإِنَّمَا أُخُوهُ^(٣) حَواشي.

والكلالة مأخوذة من الإكليل وهو ما يُحيط بالشيء، فهؤلاء الحواشي أحاطوا بالإنسان إحاطة لم يتفرعوا منه، ولم يتفرع منهم.

(١) وسئل الشيخ الشارح ﷺ: هل يجوز أن يذهب المريض إلى شيخ يدعو له، ويمسح على رأسه، ويدعو له بالبركة، وقد ورد في الحديث أن المريض شرب من وضوء النبي ﷺ، فما هو القيد في ذلك، مع العلم بأن الحديث ظاهره يوصي بأنه يجوز ذلك؟ فأجاب بقوله: لا، فقد ذكرنا أن فضل الوضوء هذا خاص بالرسول ﷺ، لأنه هو الذي يُبْرِكُ بآثاره؛ ولهذا ما تبرك الصحابة بآثار أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وإنما بآثار النبي ﷺ. وأما الدعاء فكل مسلم يدعو. وأما وضع اليد على الجبهة فمن أجل معرفة المرض، من شدة الحرارة أو خفتها، ثم فيه أيضًا تطيبٌ لقلب المريض.

وسئل أيضًا: هل يُشرع للمريض أن يطلب من أحد الدعاء له، وخاصة إذا كان هذا الزائر له رجلاً صالحاً؟ فأجاب بقوله: لا، ليس هذا بمشروع، بل الذي ينبغي للإنسان ألا يطلب من أحد أن يدعو له، لكن لو فعل فلا بأس، وينبغي كما قال شيخ الإسلام: إذا طلبت من شخص أن يدعو لك أن تنوي مصلحته هو، لا أن تنوي مصلحتك أنت؛ لئلا تكون سائلاً ومتدلاً لهذا المسئول. وأما الحديث الذي يُروى: أن الرسول ﷺ قال لعمر: «لا تنسانا يا أخِي من دعائك - أو من صالح دعائك -» فهذا ليس بصحيح.

(٢) أخرجه مسلم (١٦١٦) (٥).

(٣) الإخوة بكسر الهمزة، وضمها أيضًا عن الفراء وأكثر ما يستعمل «الإخوان» في الأصدقاء، و«الإخوة» في الولادة. انظر: «مختار الصحاح» (أخ ١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٢٢- بَاب مَنْ دَعَا بَرَفَعَ الْوَبَاءَ وَالْحُمَّى.

٥٦٧٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

أَنَّهَا قَالَتْ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِكَ أَبُو بَكْرٍ وَبِلَالٌ قَالَتْ: فَدَخَلْتُ عَلَيْهِمَا فَقُلْتُ: يَا أَبَتِ كَيْفَ تَجِدُكَ؟ وَيَا بِلَالُ كَيْفَ تَجِدُكَ؟ قَالَتْ: وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ إِذَا أَخَذَتْهُ الْحُمَّى يَقُولُ:

كُلُّ امْرِئٍ مُصَبِّحٌ فِي أَهْلِهِ وَالْمَوْتُ أَذْنَى مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ

وَكَانَ بِلَالٌ إِذَا أَقْلَعَ عَنْهُ يَرْفَعُ عَقِيرَتَهُ فَيَقُولُ:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَيْتَنَ لَيْلَةً

وَهَلْ أَرَدَنَ يَوْمًا مِياهَ حِجَّةٍ

وَهَلْ تَبْدُونُ لِي شَامَةً وَطَفِيلٌ

قَالَتْ عَائِشَةُ: فَحِثُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا الْمَدِينَةَ كَحُبِّنَا مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ، وَصَحِّحْهَا وَبَارِكْ لَنَا فِي صَاعِهَا وَمُدِّهَا، وَانْقُلْ حُمَاهَا فَاجْعَلْهَا بِالْجُحْفَةِ» ^(١).

فِي هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ لَا بَأْسَ فِي أَنْ يَدْعُو الْإِنْسَانُ، وَأَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ ﷻ بَرَفَعَ الْبَلَاءِ، وَالْوَبَاءِ عَنْ بِلَادِهِ، وَعَنْ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ، بَلْ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ رَفْعِ الضَّرَرِ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّ ذَلِكَ يَشْمَلُ حَتَّى الطَّاعُونَ، فَتَسْأَلُ اللَّهَ ﷻ أَنْ يَرْفَعَ عَنِ الْبِلَادِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ ثَبَّتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ مَنْ مَاتَ بِالطَّاعُونَ فَهُوَ شَهِيدٌ» ^(٢).

وَلَكِنْ يُقَالُ: حَتَّى وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَإِنَّا نَسْأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ مِنْهُ، وَلَكِنْ إِذَا وَقَعَ فِينَا بِقَدَرِ اللَّهِ فَإِنَّ لَنَا هَذَا الْأَجْرَ.



(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٣٧٦) (٤٨٠).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٩١٥) (١٦٥).

مصحح البخاري

كِتَابُ الطَّبِّ

٥٧٨٢-٥٦٧٨

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الطَّبِّ

١ - بَابُ: مَا أَنْزَلَ اللَّهُ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً.

٥٦٧٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ ابْنُ أَبِي حُسَيْنٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا أَنْزَلَ اللَّهُ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً».

❦ قَوْلُهُ: «شِفَاءً». قد سبق لنا أنه يكون بالقراءة، والدعاء، والتعوذ، ويكون أيضًا بالأدوية.

فالشِّفَاءُ له طريقان:

الطَّرِيقُ الْأَوَّلُ: التَّعَوُّذَاتُ، وَالْأَدْعِيَّةُ، وَالْقُرْآنُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَالطَّرِيقُ الثَّانِي: الْأَدْوِيَّةُ الطَّبِيعِيَّةُ الَّتِي عُلِمَتْ؛ إِمَّا بِالْوَحْيِ؛ كَالْعَسَلِ الَّذِي فِيهِ شِفَاءٌ

لِلنَّاسِ؛ وَإِمَّا بِالتَّجَارِبِ.

وهناك طريق ثالث: الْوَهْمُ، وَهُوَ طَرِيقٌ لَا حَقِيقَةَ لَهُ، وَهُوَ أَنْ يَعْتَمِدَ الْإِنْسَانُ عَلَى أَمْرٍ

لَيْسَ لَهُ أَثَرٌ، وَلَكِنْ بِنَاءٍ عَلَى مَا تَوَهَّمَهُ يَظُنُّ أَنَّهُ لَهُ أَثَرٌ، وَهَذَا مِثْلُ لُبْسِ الْحَلَقَةِ؛ لِدَفْعِ الْبَلَاءِ، أَوْ

رَفْعِهِ؛ كَالْخِيطِ، وَالْوَدَعَةِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

فهذا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ دَوَاءً حَقِيقًا، وَلَا دَوَاءً شَرْعِيًّا، فَلَا يَجُوزُ الْاعْتِمَادُ عَلَيْهِ، وَقَدْ

سَبَقَ لَنَا أَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الشَّرِكِ.

وَوَجْهُهُ: أَنَّ هَذَا الْفَاعِلَ أَثْبَتَ سَبَبًا لَمْ يَجْعَلْهُ اللَّهُ سَبَبًا، فَجَعَلَ نَفْسَهُ شَرِيكًا لِلَّهِ ﷻ فِي

إِثْبَاتِ الْأَسْبَابِ الَّتِي لَمْ يَجْعَلْهَا اللَّهُ تَعَالَى أَسْبَابًا.

❦ وقوله: «ما أنزل الله داءً». يَشْمَلُ المرضَ الحَسْبِيَّ وهو مرضُ البدنِ، والمرضُ المعنويُّ وهو مرضُ القلوبِ.

فالقلوبُ تَنَحَرِفُ، واعتَدِلْهَا واستقامتها على دين الله هو شفاؤها.

وشفاؤها أيضًا في الرجوع إلى كتاب الله ﷻ، وسنة رسوله ﷺ؛ كما قال الله ﷻ: ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسُ قَدْ جَاءَ تَكْمٌ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النحل: ٥٧].

وما دأى الإنسان قلبه بشيءٍ أفضل من كتاب الله ﷻ، لكنه يحتاج إلى قراءته بإخلاصٍ، وتقرب إلى الله ﷻ، وتدبير لمعانيه، واعتقاد بأنه شفاء.

وأما مَنْ يَقْرَأُ لِيُجَرِّبَ، أو يَقْرَأُ وهو في شكٍ من أثره، فهذا لا يَنْتَفِعُ به.

وأما قول الرسول ﷺ: «ما أنزل الله داءً إلا وأنزل له شفاءً». فالغرض منه طلبُ الدواء، فليس هو مجرد خبر، بل الغرض منه أن يَطْلُبَ الإنسان الدواء، ولكن من الطرق الشرعية التي جاء بها الشرع، أو شهد لها الحسُّ والواقع^(١). والله أعلم.



(١) سئل الشيخ رحمه الله: هل الأولى بالمرضى أن يبدأ بالتعوذات إذا أصابه شيء من المرض، أم الأولى أن يذهب ليتداوى بالأدوية؟

فأجاب بقوله: هذا يختلف باختلاف حال المريض، فمن المرضى من عنده قوة إيمان فيما جاءت به الشريعة من الأدعية والتعوذات فهذا يبدأ بالتعوذات والأدعية، ومن الناس من إيمانه ضعيف؛ كحال أكثر الناس اليوم، فهؤلاء يكون اعتمادهم على الأشياء الطبيعية أكثر، فالناس كما قلنا يختلفون، وقد مرَّ علينا أنه لا بُدَّ في العلاج بالتعوذات والأدعية من محل قابل، ومؤثر فاعل، وآلة يكون بها التأثير. فالقرآن لا شك أنه به التأثير، ولكن يحتاج إلى فاعل مؤثر يقرأه بإيمان وقوة، حتى كأنها تشعر مع قراءته بأنه يتشغل المرض بيده، ويحتاج إلى محل قابل مؤمن بأنه سينتفع بالمقروء عليه، وإذا لم يكن عند الإنسان هذا الإيمان فليات بالأدوية الطبيعية.

وسئل الشيخ رحمه الله أيضًا: وهل القارئ الذي يقرأ على المريض يقرأ قراءة مسترسلة، كأن يقرأ جزءاً أو جزئين أم ماذا؟

فأجاب بقوله: لا بُدَّ للإنسان الذي يقرأ القرآن على المريض أن يقرأ بآيات الشفاء، التي ثبت في الشرع أنها شافية بإذن الله، أو بالآيات المناسبة للمرض؛ كآيات السحر للمسحور، وآية الزلزلة في المرأة المعسرة، وما أشبه ذلك.

وسئل الشيخ رحمه الله أيضًا: قولنا: إن من جعل سبباً غير مشروع سبباً للشفاء فهو مشرك، هل هذا الشرك يكون شركاً أكبر أم أصغر؟

فأجاب: ليس هذا من الشرك الأكبر، بل هو من الشرك الأصغر، وهو من باب شرك التشريع؛ لأن فاعلها يعتقد أنها مؤثرة بنفسها. وأما إن اعتقد أنها مؤثرة بنفسها من دون الله فهذا شرك أكبر.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٢- بَابُ: هَلْ يُدَاوِي الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ أَوِ الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ؟

٥٦٧٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، عَنْ خَالِدِ بْنِ ذَكْوَانَ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ مُعَوَّذٍ عَنْ عَفْرَاءَ قَالَتْ: كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَسْقِي الْقَوْمَ وَنَخْدُمُهُمْ وَنَرُدُّ الْقَتْلَى وَالْجَرَحَى إِلَى الْمَدِينَةِ.

❦ قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «هَلْ يُدَاوِي». لَمْ يَجْزِمِ الْمُؤَلِّفُ بِهَذَا الشَّيْءِ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَاجُ إِلَى تَفْصِيلٍ. فَالْجُلُّ يُدَاوِي الْمَرْأَةَ، وَالْمَرْأَةُ تُدَاوِي الرَّجُلَ عِنْدَ الضَّرُورَةِ وَعَدَمِ وَجُودِ مَنْ يَكُونُ مِنْ جَنْسِ الْمَرِيضِ.

وَأَمَّا إِذَا وَجَدْنَا امْرَأَةً مَرِيضَةً، وَوُجِدَ طَبِيبٌ ذَكَرٌ وَطَبِيبَةٌ أُنْثَى فَلَا نَعْدِلُ إِلَى الذَّكَرِ عَنِ الْأُنْثَى، وَكَذَلِكَ بِالْعَكْسِ.

وَأَمَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى أَنْ تُدَاوِيَ الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ، أَوِ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَكَمَا قُلْنَا: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ، بِشَرَطٍ أَلَّا يَكُونَ هُنَاكَ فِتْنَةٌ أَوْ مُحْظُورٌ؛ فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ فِتْنَةٌ أَوْ مُحْظُورٌ فَلَا يَجُوزُ.

فَمَثَلًا لَوْ فَرَضْنَا أَنَّ هَذَا الْمَرِيضَ مَرَضُهُ لَيْسَ مَرَضًا شَدِيدًا وَالطَّبِيبَةُ امْرَأَةٌ شَابَّةٌ جَمِيلَةٌ فَقَدْ يَخْصُلُ بِهَا فِتْنَةٌ، وَهَذَا وَقَعَ وَبِخَاصَّةٍ أَنَّهُمْ يُؤْمَرْنَ بِلِبَاسِ الثَّوْبِ الْأَبْيَضِ الَّذِي يَزِيدُهَا جَمَالًا إِلَى جَمَالِهَا، وَهَذَا مِنَ الْبَلَاءِ، وَالْفِتْنَةِ، وَمِنْ تَسْوِيلِ الشَّيْطَانِ وَتَزْيِينِهِ، وَإِلَّا فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَسْوَدِ وَبَيْنَ الْأَبْيَضِ إِلَّا أَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ تَسْوِيلِ الشَّيْطَانِ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - لِهَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُلْزِمُونَ الْمَرَضَاتِ بِلِبَاسِ الثَّوْبِ الْأَبْيَضِ.

وَالْمَهْمُ: أَنَّهُ يُوجَدُ مِنْ بَعْضِ الْمَرَضَى مَنْ تُحَسُّ مِنْهُ الْمَرَضَةُ بِالشَّهْوَةِ، وَفَعَلًا تَظْهَرُ عَلَيْهِ عِلَامَاتُهَا فِي الْأَعْضَاءِ التَّنَاسُلِيَّةِ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - فَهَذِهِ فِتْنَةٌ، وَلَا يَجُوزُ هَذَا الْأَمْرُ مِمَّا كَانَ؛ لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ يَقُولُونَ: إِنَّهُ يَحْرُمُ التَّدَاوِي بِالْمَحْرَمِ، وَلَوْ بِصَوْتِ مُلْهَأَةٍ^(١)؛ يَعْنِي: وَلَوْ بِمَوْسِقَى وَشَبِهَا، فَكَيْفَ إِذْنُ بِالشَّيْءِ الْمُبَاشَرِ؟!

وَلَا شَكَّ أَنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ^(٢)، وَأَنَّ الْمَرْأَةَ رُبَّمَا تَفْتِنُ بِهَذَا الْمَرِيضِ.

(١) انظر: «الإنصاف» (٢/ ٤٦٣)، و«الروض المربع» (١/ ٣٢١).

(٢) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري (٢٠٣٥)، ومسلم (٢١٧٥) (٢٤) واللفظ له.

وعلى كلِّ حالٍ فإننا نقولُ: لا بدَّ من الحاجةِ إلى أن تُمرَّص المرأةُ الرجلَ، أو الرجلُ المرأةَ، والثاني: أمن الفتنة فإن لم تؤمن فلا يجوز.

وأما ما ذكره المؤلفُ في الحديثِ عن الرُّبِيعِ بنتِ مُعَوِّذٍ فظاهره أن هذا دائم أو غالب؛ لقولها: «كنا نَغْزُو» لكني لا أحفظُ أن هذا حصل إلا في غزوةٍ أحدٍ.

لأن غزوةَ أحدٍ - كما تعلَّمونَ - كان الصحابةُ فيها قليلينَ بالنسبةِ لقريشٍ، وأيضًا حصل للصحابةِ ما حصل من الجراحِ، والتعبِ.

وأيضًا: فالمدينةُ كانت قريبةً يُمكنُ للمرأةِ أن تَخْرُجَ بدونَ محرَّم، وبسهولةٍ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله في الفتح (١٣٦/١٠):

«وإنما لم يَجْزَمْ بالحكم لاحتمالِ أن يكونَ ذلكَ قَبْلَ الحجابِ، أو كانتِ المرأةُ تَصْنَعُ ذلكَ بمن يكونُ زوجًا لها أو محرَّمًا.

وأما حكمُ المسألةِ: فتجوزُ مداواةُ الأجانبِ عندَ الضرورةِ، وتُقَدَّرُ بقدرِها فيما يَتَعَلَّقُ بالنظرِ، والجَسِّ باليدِ، وغير ذلك، وقد تقدَّم البحثُ في شيءٍ من ذلك في كتابِ الجهادِ».

وقال فيه (٨٠/٦):

❖ قوله: «بابُ مُداوَةِ النساءِ الجرحى»؛ أي: من الرجالِ وغيرهم - في الغزو - ثم قال بَعْدَهُ: «بابُ رَدِّ النساءِ الجرحى والقَتْلَى» كذا للأكثر، وزاد الكَشْمِيهَنِيُّ: «إلى المدينة».

❖ قوله: «عن الرُّبِيعِ» بالتشديد، وأبوها مُعَوِّذٌ بالتشديد أيضًا والذالِ المعجمةُ لها ولأبيها صحبةٌ.

❖ قوله: «كنا مع النبي ﷺ نَسْقِي». كذا أوردَه في الأولِ مختصرًا، وأوردَه في الذي بَعْدَهُ، وسياقه أتم وأوفى بالمقصودِ، وزاد الإسماعيليُّ من طريقِ أُخْرَى عن خالدِ بنِ ذَكْوَانَ: «ولا تُقَاتِلْ». وفيه: جوازُ معالجةِ المرأةِ الأجنبيةِ الرجلَ الأجنبيَّ للضرورةِ. قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: وَيَخْتَصُّ ذلكَ بذواتِ المحارِمِ ثم بالمتجالاتِ منهنَّ؛ لأنَّ موضعَ الجُرْحِ لا يُلْتَذُّ بلمسِهِ، بل يَقْشَعُرُ منه الجلدُ، فإن دعتِ الضرورةُ لغيرِ المتجالاتِ فليكنَ بغيرِ مباشرةٍ ولا مَسٍّ، ويدُلُّ على ذلكَ اتفاقُهم على أن المرأةَ إذا ماتتْ ولم تُوجَدْ امرأةٌ تُغْسِلُها أن الرجلَ لا يُبَاشِرُ غَسْلَها بالمَسِّ، بل يُغْسِلُها مِن وراءِ حائلٍ في قولِ بعضهم. كالزهريِّ، وفي قولِ الأكثرِ، يُمَمُّ، وقال الأوزاعيُّ: تُدْفَنُ كما هي، قال ابْنُ المنيرِ: الفرقُ بين حالِ المداواةِ، وتغسيلِ الميتِ: أن الغُسْلَ عِبَادَةٌ والمداواةُ ضرورةٌ، والضروراتُ تُبَيِّحُ المحظوراتِ. اهـ.

لو كان الأمرُ بالعكسِ لكانَ أحسنَ بأن يُقالَ: غُسْلُ المِيتِ ضروريٌّ وَيَحْصُلُ به المقصودُ، لكن المداواةُ قد يَحْصُلُ بها المقصودُ، وقد لا يَحْصُلُ، فلو أنه عكسَ رَحِمَهُ اللهُ لكانَ أحسنَ. المهمُّ: أنني لا أَحْفَظُ أن نساءَ الصحابةِ فَعَلْنَ ذلكَ إلا في غزوةِ أحدٍ، ومعلومٌ أن غزوةَ أحدٍ كانت قبلَ الحجابِ، ولكن المشكلةُ ليست في الحجابِ الآنَ، بل المشكلةُ في المسِّ والمباشرةِ، ونحن نقولُ: إن هذا - كما قال المؤلفُ رَحِمَهُ اللهُ - مِنْ بابِ الضرورةِ، ونحنُ أَصْفَنَّا إلى الضرورةِ أَمْنُ الفتنَةِ، وهذا شرطٌ لا بُدَّ منه.

وأما كونُ نساءِ الصحابةِ يَخْرُجْنَ في كُلِّ غزوةٍ ويُشارِكْنَ فهذا لا أَحْفَظُهُ أبدًا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٣- بَابُ الشِّفَاءِ فِي ثَلَاثٍ.

٥٦٨٠- حَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ شُجَاعٍ، حَدَّثَنَا سَالِمُ الْأَفْطَسُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: «الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ، شَرْبَةِ عَسَلٍ، وَشَرْطَةِ مَحْجَمٍ، وَكَيِّ نَارٍ، وَأَنْهَى أُمَّتِي عَنِ الْكَيِّ». رَفَعَ الْحَدِيثَ.

وَرَوَاهُ الْقُمِيُّ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْعَسَلِ وَالْحَجْمِ.

[الحديث ٥٦٨٠ - طرفه في: ٥٦٨١].

٥٦٨١- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، أَخْبَرَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ أَبُو الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ شُجَاعٍ، عَنْ سَالِمِ الْأَفْطَسِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ: فِي شَرْطَةِ مَحْجَمٍ، أَوْ شَرْبَةِ عَسَلٍ، أَوْ كَيِّ نَارٍ، وَأَنْهَى أُمَّتِي عَنِ الْكَيِّ».

٤- بَابُ الدَّوَاءِ بِالْعَسَلِ. وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٦٩].

٥٦٨٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، قَالَ أَخْبَرَنِي هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ الْحَلَوَاءُ وَالْعَسَلُ^(١).

٥٦٨٣- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْغَسِيلِ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ، قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَتِكُمْ

-أَوْ يَكُونُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَتِكُمْ- خَيْرٌ فَبِى شَرْطَةِ مَحْجَمٍ، أَوْ شَرْبَةِ عَسَلٍ، أَوْ لَذْعَةٍ بِنَارٍ تَوَافَقُ الدَّاءَ، وَمَا أَحَبُّ أَنْ أَكْتُوِي^(١).

٥٦٨٤- حَدَّثَنَا عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: أَخِي يَشْتَكِي بَطْنَهُ. فَقَالَ: «اسْقِهِ عَسَلًا». ثُمَّ أَتَى الثَّانِيَةَ فَقَالَ: «اسْقِهِ عَسَلًا». ثُمَّ أَتَاهُ فَقَالَ: فَعَلْتُ. فَقَالَ: «صَدَقَ اللَّهُ، وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ، اسْقِهِ عَسَلًا». فَسَقَاهُ فَبَرَأَ^(٢).

في هذه الأحاديث ثلاثة مباحث:

أولاً: قوله ﷺ: «الشفاء في ثلاثة». ظاهره الحصر، والواقع خلاف ذلك، فإن الشفاء يكون في هذه الثلاثة، وفي غيرها من الأدوية الطبيعية، والأدوية الشرعية. والجواب: على هذا الإشكال أن نقول: إن هذا الحصر حصر إضافي بينه حديث جابر رضي الله عنه والذي فيه: «إن كان في شيء من أدويتكم». يعني ﷺ: أن الشفاء ليس منحصرًا في هذه الثلاثة فقط من الأدوية التي كانوا يستعملونها، بل هو في هذه الثلاثة، وفي غيرها. وثانيًا: قوله: «الشفاء في ثلاث». ظاهره أن الشفاء يكون في هذه الثلاثة لا محالة في ذلك، وليس الأمر كذلك، فإن الإنسان قد يتناول هذه الأشياء ولكن لا يُشْفَى بها من مرضه. ونقول في ذلك: إن الرسول ﷺ شرط شرطًا لا بد منه في الانتفاع بهذه الأدوية، وهو: التوافق، وهذا كما في حديث جابر رضي الله عنه أيضًا، فإنه قال: «ففي شَرْطَةِ مَحْجَمٍ، أَوْ شَرْبَةِ عَسَلٍ، أَوْ لَذْعَةٍ بِنَارٍ تَوَافَقُ الدَّاءَ».

وإذا لم توافق هذه الثلاثة الداء فإنه لا يتنفع به الإنسان وإن استعملها؛ كالرَّمْيِ أَوْ كَالسَّهْمِ، فَالسَّهْمُ إِذَا رَمَيْتَ بِهِ صَيْدًا فَإِنَّهُ يَصِيدُ إِنْ وَافَقَ الصَّيْدَ، وَإِلَّا فَلَا، وَهَكَذَا الدَّوَاءُ إِنْ وَافَقَ الدَّاءَ نَفَعَ وَإِلَّا فَلَا.

والموافقة قد تكون بملائمة هذا الدواء للداء، وعدم الموانع من الانتفاع به، وقد يكون الدواء ملائمًا للداء لكن هناك موانع؛ كقوى أخرى في البدن تمنع من نفوذ هذا الدواء،

(١) أخرجه مسلم (٢٢٠٥) (٧١).

(٢) أخرجه مسلم (٢٢١٧) (٩١).

ومنها مثلاً: البَنْجُ؛ فإنه مؤثِّرٌ على الإنسانِ في فَقْدِ الإحساسِ بالألم، ولكن قد يكونُ في البدنِ مانعٌ منه، ويكونُ من جملة ما يَمْنَعُ من تأثيرِ البَنْجِ؛ كاستعمالِ المُنبِّهاتِ؛ يعني: مثل القهوةِ إذا أكثر الإنسانُ منها.

ومن الموانع: أن يكونَ المريضُ مُزْمِنًا، فقد يَتَكَيَّفُ به البدنُ، ولا يُمكنُ أن يَخْرُجَ منه، فيكونُ مثلَ العادةِ التي اعتادَها الإنسانُ؛ ولهذا فالأطباءُ يَنْصَحُونَ المريضَ دائماً بأن يُبادِرَ بالعلاجِ، بل بالوقايةِ أيضًا قَبْلَ أن يَمْرَضَ.

فالمراحلُ ثلاثُ: وقايةٌ من المرضِ، ومبادرةٌ بالعلاجِ، وتأخُّرٌ عن العلاجِ. وهذه الأخيرة قد تُؤدِّي إلى أن الدواءَ لا يوافقُ الداءَ، وحينئذٍ لا يُنتَفِعُ به.

وهناك بحثٌ ثالثٌ: وهو قولُ النبي ﷺ: «أَنْهَى أُمَّتِي عَنِ الْكَيْ». وذلك مع أنه أَخْبَرَ بأن فيه شفاءً، فلماذا إِذْنُ نَهَى عنه؟

والجوابُ: أن الكَيَّ تعذيبٌ بالنارِ، وربما يَتَرَتَّبُ عليه مُضاعفاتٌ تُضُرُّ بالمريضِ؛ ولذلك نَهَى الرسولُ ﷺ عن الكَيِّ نَهْيَ إرشادٍ، ولكن إذا اضْطَرَّ المريضُ إليه فلا شيءَ عليه؛ ولهذا كَوَى النبي ﷺ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ فِي أَكْحَلِهِ حينَ أُصِيبَ في غزوةِ الخندقِ^(١).

وقد مرَّ علينا: أن الكَيَّ له ثلاثُ مراتبٍ: جائزٌ، ومكروهٌ، ومحرَّمٌ.

فإذا عَلِمَ نَفْعُهُ، فجائزٌ، ومَثَلُنَا لذلك بمرضِ ذاتِ الجَنْبِ، فإن تأثيرَ الكَيِّ أمرٌ مُشَاهِدٌ معلومٌ؛ فيكونُ المريضُ يُعَالَجُ من هذا المرضِ عندَ الأطباءِ وفي المستشفياتِ مدةً طويلةً وما يَنْتَفِعُ بأيِّ علاجٍ، إلى أن يَأْتِيَ واحدٌ من الناسِ يَعْرِفُ الكَيَّ، فيَكْوِي هذا المريضَ فيبرأ بإذنِ الله بَرَاءً تامًّا.

وأما إذا كان يَغْلِبُ على الظنُّ الانْتِفَاعُ به، ولكن ليس هذا الظنُّ الغالبُ قوياً فهذا مكروهٌ.

وأما إذا كان يَغْلِبُ على الظنُّ أنه لا يَنْتَفِعُ لكن يُجَرَّبُ كما يقولون؛ فإنه حرامٌ؛ لحصولِ المفسدةِ بدونِ تَوْقُعِ المصلحةِ.

وفي الحديثِ أيضًا قوله: «شَرْطَةُ مُحْجَمٍ» يعني: الحِجَامَةُ.

والغريبُ أَنَّا كُنَّا نَسْمَعُ مَنْ قَبْلَ أَنَّهُمْ يَنْهَوْنَ عن إخراجِ الدمِ مطلقاً، ويقولون: إن هذا

ليس بصحيح، ولكنَّ الواقع أنهم قالوا ذلك جهلاً منهم، وإلا فإن من الأمراض ما لا ينفع فيه إلا تفريغ الدم، وهذا شيءٌ شهد به الواقع، فعلى هذا نقول: إن ما جاءت به السنة في مثل هذه الأمور وإن أنكرها من يُنكرها من الناس فلا عبرة بإنكارهم وسيأتي الوقت الذي يُقر فيه الناس بما جاء في كتاب الله، أو صحَّحت به سنة رسول الله ﷺ.

وهذا أمرٌ مؤكدٌ، ولكن يَبْقَى الحذرُ ممن يَحْجُمُ في أن يكونَ حاذقاً؛ لأنه قد يَحْجُمُ في غير موضعِ الحِجَامَةِ، وقد يَحْجُمُ في غير وقتِ الحِجَامَةِ، وقد يَحْجُمُ في شرايين لا يُمكن أن تُستخدَمَ في الحِجَمِ، فيُحتَاجُ إذاً في هذا الأمر إلى إنسانٍ حاذقٍ؛ لأن الأمرَ خطيرٌ. ولكن كيف نَعْرِفُ أنه حاذقٌ؟

الجوابُ: هناك طريقتان لمعرفة الحَذَقِ:
الطريقُ الأولُ: الدراسةُ النظريةُ.

والطريقُ الثاني: الممارسةُ التجريبيةُ؛ فإن هناك من الناس الذين مارسوا مثل هذه الأشياءِ ممارسةً تجريبيةً يكون عنده من العلم ما ليس عند الذين قرؤوه قراءةً نظريةً؛ ولهذا فإن من أهم ما يكون في مسألة الطبِّ، أو دراسة الطبِّ؛ التطبيق؛ لأنه إذا لم يَكُنْ عند الإنسان تطبيقٌ فهو وإن كان بحراً في علم الطبِّ فإن إنتاجه لا يكون إلا ضعيفاً.

ونحن نَعْرِفُ أناساً مارسوا مهنة الطبِّ بالتجاربِ غلبوا البسافيرَ، وصاروا أحسنَ منهم، وأنا قد ذَكَرْتُ واحداً أنه أُصيبَ بمرضٍ في جسمه وذهب إلى البلادِ الأوروبية وتعالجَ، ولم يَنْتَفِعْ بهذا العلاجِ، ثم عالجَه شخصٌ آخرٌ مشهورٌ بالممارسةِ التجريبيةِ في هذا الموطنِ من البدنِ والذي كان يُؤَلِّمُه فَعَمِلَ له عمليةً، واستخرجَ منه المرضَ، فَشَفِيَ نهائياً.

وهذا أمرٌ مُشاهدٌ، فهؤلاء الأطباء العربُ إنما أخذوا طبَّهم غالبهم بالتجاربِ. وأما حديثُ العسلِ ففيه: دليلٌ على أن العسلَ فيه شفاءٌ للبطنِ، وأنه نافعٌ لانطلاقِ البطنِ؛ كما أرشد إلى ذلك النبي ﷺ.

وفيه أيضاً: دليلٌ على تَكَرُّرِ الدواءِ.

ويُسْتَفَادُ منه أيضاً: تَكَرُّرُ القراءةِ على المريضِ.

ويُسْتَفَادُ منه: تَكَرُّرُ الاستِسْقَاءِ إذا لم يَنْزِلِ المطرُ، فكلُّ شيءٍ يُفَعَّلُ لرفعِ البأسِ أو السوءِ إذا لم يَنْفَعِ في أولِ مرَّةٍ فإنه يُكْرَرُ حتى يَحْصُلَ المقصودُ منه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٥- بَابُ الدَّوَاءِ بِالْبَانِ الْإِبِلِ.

٥٦٨٥- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا سَلَامُ بْنُ مُسْكِينٍ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ نَاسًا كَانَ بِهِمْ سَقَمٌ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، آوْنَا وَأَطْعَمْنَا. فَلَمَّا صَحُّوا قَالُوا: إِنَّ الْمَدِينَةَ وَخِمَةٌ. فَأَنزَلَهُم الْحَرَّةَ فِي ذُودٍ لَهُ، فَقَالَ: «اشْرَبُوا أَلْبَانَهَا». فَلَمَّا صَحُّوا قَتَلُوا رَاعِي النَّبِيِّ ﷺ وَاسْتَأَقُوا ذُودَهُ، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ، فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ، فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ مِنْهُمْ يَكْدُمُ الْأَرْضَ بِلِسَانِهِ حَتَّى يَمُوتَ ^(١).

قَالَ سَلَامٌ: قَبْلَنِي أَنْ الْحَجَّاجَ قَالَ لِأَنَسٍ: حَدِّثْنِي بِأَشَدِّ عُقُوبَةٍ عَاقَبَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَحَدَّثَهُ بِهَذَا ^(٢) فَبَلَغَ الْحَسَنَ فَقَالَ: وَدِدْتُ أَنَّهُ لَمْ يَحْدِثْهُ.

نَقُولُ: هَذَا الَّذِي وَقَعَ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ قَالَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّهُ كَانَ قَبْلَ أَنْ تُنَزَلَ الْحُدُودُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ هُوَ مِنْ بَابِ دَفْعِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٢٢]. فَهُوَ لَاءَ قَابَلُوا النِّعْمَةَ بِالْكَفْرِ.

أَوَّلًا: لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَكْرَمَهُمْ، وَأَخْرَجَهُمْ إِلَى الْإِبِلِ، وَأَمَرَهُمْ بِالشَّرْبِ مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا حَتَّى يَصْحُوا، فَكَانَتْ مَجَازَاةً هَذَا الْعَمَلِ الْجَلِيلِ الْمَكْفَاةُ السَّيِّئَةِ.

وثَانِيًا: أَنَّهُمْ اسْتَأَقُوا الْإِبِلَ؛ أَي: سَرَقُوهَا.

وثَالِثًا: أَنَّهُمْ اخْتَطَفُوا الرَّجُلَ وَقَتَلُوهُ.

رَابِعًا: أَنَّهُمْ سَمَرُوا عَيْنَ الرَّجُلِ؛ كَمَا جَاءَ ذَلِكَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى ^(٣).

وَكَيْفِيَةُ السَّمْرِ أَوْ السَّمْلِ: أَنْ يُؤْتَى بِمِسْهَارٍ، وَيُخْمَى بِالنَّارِ، ثُمَّ تُكْحَلُ بِهِ الْعَيْنُ.

فَالنَّبِيُّ ﷺ فَعَلَ بِهِمْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ فَعَلُوا مِثْلَهُ بِالرَّاعِي، ثُمَّ تَرَكَهُمْ فِي الْحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ؛ أَي:

يَطْلُبُونَ الْمَاءَ، فَتَرَكَهُمْ حَتَّى مَاتُوا؛ لِأَنَّهُمْ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كَفْرًا.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٦٧١) (٩).

(٢) قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (١٠/١٤٢): قَوْلُهُ: «قَالَ سَلَامٌ» هُوَ مُوَصَّلٌ بِالسَّنَدِ الْمَذْكُورِ.

(٣) أَخْرَجَهَا مُسْلِمٌ (١٦٧١) (١٤) بِسَنَدِهِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «إِنَّمَا سَمَلَ النَّبِيُّ ﷺ أَعْيُنَ أَوْلَئِكَ؛ لِأَنَّهُمْ سَمَلُوا أَعْيُنَ الرِّعَاءِ».

وأما كون الحسن يقول: ليتَه لم يُخَيِّرِ الحَجَّاج؛ لأنه يَخْشَى أن يُنْزَلَ الحَجَّاجُ مثل هذه العقوبة بمن يُخَالِفُه في سياسته.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٦ - بَابُ الدَّوَاءِ بِأَبْوَالِ الْإِبِلِ.

٥٦٨٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا هَمَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رحمته الله: أَنَّ نَاسًا اجْتَنَوْا فِي الْمَدِينَةِ فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَلْحَقُوا بِرَاعِيهِ - يَعْنِي: الْإِبِلَ - فَيَشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا، فَلَحِقُوا بِرَاعِيهِ فَشَرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا، حَتَّى صَلَحَتْ أَبْدَانُهُمْ فَقَتَلُوا الرَّاعِيَّ وَسَاقُوا الْإِبِلَ، فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ فَبَعَثَ فِي طَلَبِهِمْ، فَجِيءَ بِهِمْ فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ ^(١). قَالَ قَتَادَةُ: فَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ: أَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ أَنْ تَنْزَلَ الْحُدُودُ. وَقَوْلُ ابْنِ سِيرِينَ رحمته الله هَذَا احْتِمَالٌ، وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ لَا يُوجَدُ فِي الْحَدِيثِ شَيْءٌ مُخَالَفٌ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي الْفَتْحِ (١٠ / ١٤٣):

❖ قَوْلُهُ: «بَابُ الدَّوَاءِ بِأَبْوَالِ الْإِبِلِ». ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَ الْعَرَنِيِّينَ، وَوَقَعَ فِي خُصُوصِ التَّدَاوِيِّ بِأَبْوَالِ الْإِبِلِ حَدِيثٌ أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَفَعَهُ: «عَلَيْكُمْ بِأَبْوَالِ الْإِبِلِ فَإِنَّهَا نَافِعَةُ الذَّرِيَةِ بِطُونُهُمْ». وَالذَّرِيَةُ بَفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ، كَسْرِ الرَّاءِ وَجَمْعُ ذَرْبٍ، وَالذَّرْبُ بَفَتْحَتَيْنِ: فِسَادُ الْمِعْدَةِ.

❖ قَوْلُهُ: «أَنَّ نَاسًا اجْتَنَوْا فِي الْمَدِينَةِ». كَذَا هُنَا بِإِثْبَاتِ «فِي» وَهِيَ ظَرْفِيَّةٌ؛ أَي: حَصَلَ لَهُمُ الْجَوَى وَهُمْ فِي الْمَدِينَةِ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ: «اجْتَنَوْا الْمَدِينَةَ».

❖ قَوْلُهُ: «أَنَّ يَلْحَقُوا بِرَاعِيهِ؛ يَعْنِي: الْإِبِلَ». كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ: «أَنَّ يَلْحَقُوا بِرَاعِي الْإِبِلِ».

❖ قَوْلُهُ: «حَتَّى صَلَحَتْ». فِي رِوَايَةِ الْكُشْمِينِيِّ: «صَحَّتْ».

❖ قَوْلُهُ: «قَالَ قَتَادَةُ». هُوَ مُوصُولٌ بِالإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ.

❖ وَقَوْلُهُ: «حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ... إلخ». يُعَكِّرُ عَلَيْهِ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٦٧١) (٩).

سليمان التيمي، عن أنس قال: «إِنَّمَا سَمَلَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ لِأَنَّهُمْ سَمَلُوا أَعْيْنَ الرُّعَاةِ» وسيأتي بيان ذلك واضحاً في كتاب الدياتِ إن شاء الله تعالى.

وقال ابن حجر رحمته الله في «الفتح» (٦ / ٧٨):

❦ قوله: «بَابُ غَزْوِ النِّسَاءِ وَقِتَالِهِنَّ مَعَ الرِّجَالِ». وَقَعَ فِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ حَدِيثُ الرَّبِيعِ بِنْتِ مُعَوَّذٍ، وَسَيَأْتِي بَعْدَ بَابٍ. وَفِي حَدِيثِ أُمِّ عَطِيَّةَ الَّذِي مَضَى فِي الْحَيْضِ وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ: «كَانَ يَغْزُو بَهَنَ فَيْدَاوِينَ الْجَرْحَى» الْحَدِيثُ، وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ آخَرَ مَرْسَلٍ أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ قَالَ: «كَانَ النِّسَاءُ يَشْهَدْنَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْمَشَاهِدَ، وَيَسْقِينَ الْمَقَاتِلَةَ، وَيُدَاوِينَ الْجَرْحَى». وَلَأَبَى دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ حَشْرَجِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ جَدَّتِهِ: أَنَّهُنَّ خَرَجْنَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حُنَيْنٍ، وَفِيهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَهُنَّ عَنْ ذَلِكَ فَقُلْنَ: خَرَجْنَا نَغْزِلُ الشَّعْرَ، وَنُعِينُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَنُدَاوِي الْجَرْحَى، وَنُنَاوِلُ السَّهَامَ، وَنُسْقِي السَّوِيقَ». وَلَمْ أَرِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ التَّصْرِيحَ بِأَنَّهُنَّ قَاتِلْنَ، وَلَأَجَلَ ذَلِكَ قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: بَوَّبَ عَلَى قِتَالِهِنَّ وَلَيْسَ هُوَ فِي الْحَدِيثِ، فِيمَا أَنْ يُرِيدَ أَنْ إِعَانَتَهُنَّ لِلْغَزَاةِ غَزَوْ، وَإِمَا أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُنَّ مَا ثَبَّتْنَ لِسُقْيِ الْجَرْحَى وَنَحْوِ ذَلِكَ إِلَّا وَهَنَ بِصَدْدِ أَنْ يُدَافِعْنَ عَنْ أَنْفُسِهِنَّ، وَهُوَ الْغَالِبُ. انْتَهَى. وَقَدْ وَقَعَ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ اتَّخَذَتْ خِنْجَرًا يَوْمَ حُنَيْنٍ فَقَالَتْ: اتَّخَذْتُهُ إِنْ دَنَا مِنِّي أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ بَقَرْتُ بِهِ بَطْنَهُ». وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ غَرَضُ الْبُخَارِيِّ بِالْتَّرْجُمَةِ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّهُنَّ لَا يُقَاتِلْنَ وَإِنْ خَرَجْنَ فِي الْغَزْوِ، فَالْتَقْدِيرُ بِقَوْلِهِ: «وَقِتَالِهِنَّ مَعَ الرِّجَالِ». أَي: هَلْ هُوَ سَائِعٌ، أَوْ إِذَا خَرَجْنَ مَعَ الرِّجَالِ فِي الْغَزْوِ وَيَقْتَصِرْنَ عَلَى مَا ذُكِرَ مِنْ مَدَاوَةِ الْجَرْحَى وَنَحْوِ ذَلِكَ؟ ثُمَّ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ حَدِيثَ أَنَسٍ: «لَمَّا كَانَ يَوْمُ أَحَدٍ انْهَزَمَ النَّاسُ». الْحَدِيثُ. وَالْغَرَضُ مِنْهُ قَوْلُهُ فِيهِ: «وَلَقَدْ رَأَيْتُ عَائِشَةَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ وَأُمَّ سُلَيْمٍ وَإِنَّمَا لِمُشْمَرْتَانِ». وَقَدْ أَخْرَجَهُ فِي الْمَغَازِي بِهَذَا الْإِسْنَادِ بِأَتَمِّ مِنْ هَذَا السِّيَاقِ وَيَأْتِي شَرْحُهُ هُنَاكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. وَقَوْلُهُ: «خَدَمُ سَوْقِيهِنَّ». بَفَتْحِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَالْدَالِ الْمَهْمَلَةِ وَهِيَ الْخَلَاخِيلُ، وَهَذِهِ كَانَتْ قَبْلَ الْحِجَابِ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهَا كَانَتْ عَنْ غَيْرِ قَصْدٍ لِلنَّظَرِ، وَقَوْلُهُ: «تَنْقُزَانِ» بَضَمِّ الْقَافِ بَعْدَهَا زَايٌ، وَالْقَرَبُ بِكسْرِ الْقَافِ وَبِالْمَوْحِدَةِ جَمْعُ قَرَبَةٍ.

❦ وقوله: «وَقَالَ غَيْرُهُ: تَنْقَلَانِ الْقَرَبِ». يَعْنِي: بِاللَّامِ دُونَ الزَّايِ، وَهِيَ رَوَايَةُ جَعْفَرِ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ أَخْرَجَهَا الْإِسْمَاعِيلِيُّ.

❖ وقوله: «تنقزان». قَالَ الدَّوْدِيُّ: معناه تُسْرِعَانِ المَشْيَ كَالهَزْوَلَةِ، وَقَالَ عِيَاضٌ: قِيلَ مَعْنَى تَنْقَزَانِ تَثْبَانِ، وَالنَّقْزُ: الرَّثْبُ وَالْقَفْزُ، كَنَايَةٌ عَنْ سُرْعَةِ السَّيْرِ، وَضَبَطُوا الْقِرْبَ بِالنَّصْبِ وَهُوَ مُشْكِلٌ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ بِخِلَافِ رَوَايَةِ «تَنْقَلَانِ»، قَالَ: وَكَانَ بَعْضُ الشُّيُوخِ يَقْرَؤُهُ بِرَفْعِ الْقِرْبِ عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ حَالٌ، وَقَدْ تُخْرِجُ رَوَايَةَ النَّصْبِ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ، كَأَنَّهُ قَالَ: تَثْبَانِ بِالْقِرْبِ، قَالَ: وَضَبَطَهُ بَعْضُهُمْ «تَنْقَزَانِ». بِضَمِّ أَوَّلِهِ؛ أَي: تَحْرَكَانِ الْقِرْبَ لَشِدَّةِ عَذْوِهِمَا، وَتَصِحُّ عَلَى هَذَا رَوَايَةُ النَّصْبِ؛ وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: أَحْسَبُ الرُّوَايَةَ: «تَنْقِرَانِ» بَدَلَ تَنْقَزَانِ، وَالزَّفَرُ: حَمْلُ الْقِرْبِ الثَّقَالِ؛ كَمَا فِي الْحَدِيثِ الَّذِي بَعْدَهُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧- بَابُ الْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ.

٥٦٨٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: خَرَجْنَا وَمَعَنَا غَالِبُ بْنُ أَبَجَرَ فَمَرَضَ فِي الطَّرِيقِ، فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَهُوَ مَرِيضٌ، فَعَادَهُ ابْنُ أَبِي عَتِيقٍ، فَقَالَ لَنَا: عَلَيْكُمْ بِهَذِهِ الْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ، فَخَذُوا مِنْهَا خَمْسًا أَوْ سَبْعًا فَاسْحَقُوهَا، ثُمَّ أَقْطَرُوهَا فِي أَنْفِهِ بِقَطْرَاتٍ زَيْتٍ فِي هَذَا الْجَانِبِ، وَفِي هَذَا الْجَانِبِ، فَإِنَّ عَائِشَةَ حَدَّثَتْنِي أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ هَذِهِ الْحَبَّةَ السَّوْدَاءَ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ إِلَّا مِنَ السَّامِ». قُلْتُ وَمَا السَّامُ؟ قَالَ: «الْمَوْتُ»^(١).

٥٦٨٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُمَا أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «فِي الْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ إِلَّا السَّامَ». قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَالسَّامُ الْمَوْتُ، وَالْحَبَّةُ السَّوْدَاءُ: الشُّونِيزُ^(٢).

❖ قوله: «والحبة السوداء: الشونيز». الشونيز: بالشين المعجمة المضمومة، والواو الساكنة، وبعد النون المكسورة تحتية، فمعجمة.

(١) أخرجه مسلم (٢٢١٥) (٨٨).

(٢) أخرجه مسلم (٢٢١٥) (٨٨).

قَالَ الْقَامُوسُ: «الشُّنِيزُ، والشُّونِيزُ، والشُّونُوزُ، والشُّهْنِيزُ الحَبَّةُ السوداءُ أَوْ فارسيُّ الأصل»^(١).

وَقَالَ الْحَافِظُ رحمته الله فِي «الْفَتْحِ» (١٠/١٤٥):

وَنَقَلَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ: أَنَّهَا الْخَرْدَلُ. وَحَكَى أَبُو عُبَيْدٍ الْهَرَوِيُّ فِي «الْغَرِيِّينَ»: أَنَّهَا ثَمَرَةُ الْبُطْمِ. بَضْمٌ الْمَوْحَدَةُ وَسُكُونُ الْمَهْمَلَةِ... وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: تَفْسِيرُهَا بِالشُّونِيزِ أَوْلَى مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ قَوْلُ الْأَكْثَرِ.

وَالثَّانِي: كَثْرَةُ مَنَافِعِهَا بِخِلَافِ الْخَرْدَلِ وَالْبُطْمِ.

فَهَذِهِ هِيَ الْحَبَّةُ السُّودَاءُ الْمَعْرُوفَةُ عِنْدَنَا، وَيُسَمُّونَهَا هُنَا فِي نَجْدٍ: بِالسَّمِيرَاءِ، وَهِيَ حَبَّةٌ مَعْرُوفَةٌ كَمَا أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَنَّ فِيهَا شِفَاءً يَسْتَشْفِي بِهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، حَتَّى مِنَ الدُّودَةِ الزَّائِدَةِ، فَإِنَّهَا مَجْرَبَةٌ.

وَمِثَالُ ذَلِكَ: أَنَّ أَحَدَ النَّاسِ ذَهَبَ بَوْلَدِهِ إِلَى الْمُسْتَشْفَى، فَقَالُوا لَهُ: إِنْ ابْنُكَ فِيهِ الزَّائِدَةُ وَلَا بَدَّ مِنْ إِجْرَاءٍ عَمَلِيَّةٍ لَهُ، وَأَنْ تُوقَّعَ عَلَى الْمَوَافَقَةِ عَلَى عَدَمِ الْمَسْئُولِيَّةِ، فَأَبَى وَقَالَ: لَا أَفْعَلُ. فَسَقَاهُ الْحَبَّةَ السُّودَاءَ، فَشَفِيَ بِهَا مِنْ لَيْلَتِهِ بِإِذْنِ اللَّهِ.

وَكَلَامُ النَّبِيِّ ﷺ عَامٌّ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ: «شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ إِلَّا مِنَ السَّامِ». يَعْنِي: الْمَوْتَ؛ لِأَنَّ الْمَوْتَ إِذَا جَاءَ فَإِنَّهُ لَا يَنْفَعُ مَعَهُ أَيُّ دَوَاءٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾^(٢). لَكِنْ إِذَا كَانَ اللَّهُ قَدْ مَدَّ فِي أَجْلِ الْإِنْسَانِ جَعَلَ لَهُ سَبِيلًا؛ كَالدَّوَاءِ^(٣). اهـ



ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رحمته الله:

٨- بَابُ التَّلْبِينَةِ لِلْمَرِيضِ.

٥٦٨٩- حَدَّثَنَا حِجَابُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّهَا كَانَتْ تَأْمُرُ بِالتَّلْبِينِ لِلْمَرِيضِ وَلِلْمَخْرُوزِ عَلَى

(١) «القاموس المحيط» (٢/١٧٧).

(٢) سئل الشيخ رحمته الله: هل معنى أن الحبة السوداء شفاءً من كل داء أنها تغني عن الأطباء، ولا يحتاج الناس إليهم؟ فأجاب بقوله: من فعل ذلك مؤمناً بهذا الحديث نفعه الله به إن شاء الله تعالى.

الْهَالِكِ، وَكَانَتْ تَقُولُ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ التَّلْبِينَةَ تُجِمُّ فَوَادَ الْمَرِيضِ، وَتَذْهَبُ بَعْضُ الْحَزَنِ»^(١).

٥٦٩٠- حَدَّثَنَا فَرَوَةُ بْنُ أَبِي الْمَغْرَاءِ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا كَانَتْ تَأْمُرُ بِالتَّلْبِينَةِ وَتَقُولُ هُوَ الْبَغِضُ النَّافِعُ. قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١٤٦/١٠):

❖ قَوْلُهُ: «بَابُ التَّلْبِينَةِ لِلْمَرِيضِ». هِيَ بَفَتْحِ الْمَشَاءِ، وَسُكُونِ اللَّامِ، وَكُسْرِ الْمَوْحِدَةِ بَعْدَهَا تَحْتَانِيَّةٌ، ثُمَّ نُونٌ ثُمَّ هَاءٌ، وَقَدْ يُقَالُ بِلَا هَاءٍ، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: هِيَ حَسَاءٌ يُعْمَلُ مِنْ دَقِيقٍ أَوْ نُخَالَةٍ، وَيُجْعَلُ فِيهِ عَسَلٌ. قَالَ غَيْرُهُ: أَوْ لَبَنٌ.

سُمِّيَتْ تَلْبِينَةً تَشْبِيهَا لَهَا بِاللَبَنِ فِي بَيَاضِهَا وَرِقَّتِهَا. وَقَالَ ابْنُ قَتِيبَةَ: وَعَلَى قَوْلٍ مَنْ قَالَ: يُخْلَطُ فِيهَا لَبَنٌ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِمَخَالِطَةِ اللَّبَنِ لَهَا. وَقَالَ أَبُو نَعِيمٍ فِي الطَّبِّ: هِيَ دَقِيقٌ بَحْتُ. وَقَالَ قَوْمٌ: فِيهِ سَخَمٌ. وَقَالَ الدَّوْدِيُّ: يُؤْخَذُ الْعَجِينُ غَيْرُ خَمِيرٍ فَيُخْرَجُ مَآؤُهُ فَيُجْعَلُ حَسَوًا فَيَكُونُ لَا يَخَالِطُهُ شَيْءٌ، فَلَنَلِكُ كَثْرَ نَفْعِهِ، وَقَالَ الْمَوْفَّقُ الْبَغْدَادِيُّ: التَّلْبِينَةُ: الْحَسَاءُ وَيَكُونُ فِي قَوَامِ اللَّبَنِ، وَهُوَ الدَّقِيقُ النَّضِيجُ لَا الْغَلِيطُ النَّيَّءُ.

والتَّلْبِينَةُ تُشَبِّهُ الشُّرْبَةَ، لَكِنْ يَكُونُ فِيهَا عَسَلٌ وَلَبَنٌ، وَتَكُونُ مِنَ الدَّقِيقِ النَّاعِمِ. وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا بَغِضَةٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْوَدَكِ الْقَدِيمِ؛ فَيَحْصُلُ بِذَلِكَ لَهَا طَعْمٌ أَوْ رَائِحَةٌ كَرِيهَةٌ^(٢). اهـ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٢١٦) (٩٠).

(٢) وَسَمِلَ الشَّيْخُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: أَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَخْصَصَ حَدِيثَ الْحَبَّةِ السُّودَاءِ وَالَّذِي فِيهِ أَنَّهَا شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ لَمَا كَانَ هُنَاكَ فَائِدَةٌ فِي الْإِرْشَادِ إِلَى غَيْرِهَا؛ كَالْحَجَامَةِ، وَالْعَسَلِ؟ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ هَذَا وَهَذَا، فَقَدْ يَكُونُ الْإِنْسَانُ مَرِيضًا، وَلَكِنْ لَيْسَ عِنْدَهُ عَسَلٌ، وَلَا عِنْدَهُ شَرْطَةٌ مُحَجِّجٌ، وَيَكُونُ عِنْدَهُ الْحَبَّةُ السُّودَاءُ، أَوْ بِالْعَكْسِ؛ يَعْنِي: أَنَّهَا كُلُّهَا صَالِحَةٌ لِهَذَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ سَبَقَ لَنَا أَنْ قَوْلُهُ: «الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ» يَعْنِي: بِالنِّسْبَةِ لِمَا يَدَاوُونَ بِهِ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّ هَذَا عَلَى سَبِيلِ الْعُمومِ. وَسَمِلَ الشَّيْخُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَيْضًا: بَعْضَ الَّذِينَ يَعَالِجُونَ النَّاسَ يَسْتَخْدِمُونَ فِي الْعِلَاجِ بَعْضَ الْخِيُوطِ، وَيَقْرَأُونَ عَلَيْهِمْ أَشْيَاءَ مَعْنِيَةِ غَيْرِ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَحْفَظُونَ الْقُرْآنَ أَصْلًا، وَالْعَجِيبُ أَنَّهَا تَدَاوِي، وَهَذَا أَمْرٌ مُشَاهَدٌ؟ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، فَهَلْ إِذَا ذَهَبَ شَخْصٌ عِنْدَ قَبْرِ مَنْ الْقُبُورِ، وَدَعَا مِنْ فِيهِ بِأَنْ يَذْهَبَ عَنْهُ الْمَرَضُ الَّذِي عِنْدَهُ فَشَفِي، فَهَلْ يَصِحُّ أَنْ يَقَالَ: إِنَّ هَذَا أَمْرٌ مُشَاهَدٌ؟ الْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّ هَذَا قَدْ يَكُونُ امْتِحَانًا يَجْعَلُهُ اللَّهُ ﷻ لِلْإِنْسَانِ؛ بِأَنْ يُسِّرَ لَهُ أَسْبَابَ الْمَعْصِيَةِ حَتَّى يَبْلُغَهَا، فَيَكُونُ الْقَضَاءُ وَالْقَدَرُ حَاصِلًا عِنْدَ هَذَا الشَّيْءِ، لَا بِهَذَا الشَّيْءِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٩- بَابُ السَّعُوطِ.

٥٦٩١- حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ اخْتَجَمَ وَأَعْطَى الْحَجَّامَ أَجْرَهُ وَاسْتَعَطَ^(١).
سَبَقَ لَنَا مَعْنَى الْحِجَامَةِ.

وَأَمَّا السَّعُوطُ فَهُوَ دَوَاءٌ يُوضَعُ فِي الْأَنْفِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ فِي الْفَمِ فَيُسَمَّى وَجُورًا -بِالْفَتْحِ-، فَالسَّعُوطُ فِي الْأَنْفِ، وَالْوَجُورُ فِي الْفَمِ.
وَهَذَا الْأَدْوِيَّةُ أَيْضًا يَعْرِفُهَا الْمَهَارِسُونَ لَهَا، فَهِيَ تُجَرَّبُ إِمَّا فِي وَجَعِ الرَّأْسِ، أَوْ وَجَعِ الْعَيْنِ، أَوْ وَجَعِ الْحَلْقِ، أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ فَيَسْتَعِطُ النَّاسُ بِهَذِهِ الْأَدْوِيَّةِ، وَكَذَلِكَ الصَّبِيَّانُ أَيْضًا. وَالْأَطْفَالُ الصِّغَارُ عِنْدَنَا يَسْعُطُونَهُمْ بِالْكَبِيرِيتِ، وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمَرْكَبَةِ إِذَا كَانَ الطِّفْلُ فِيهِ وَجَعُ الْبَطْنِ، فَيُشْفَى بِإِذْنِ اللَّهِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٠- بَابُ السَّعُوطِ بِالْقُسْطِ الْهِنْدِيِّ وَالْبَحْرِيِّ.

وَهُوَ الْكُسْتُ، مِثْلُ الْكَافُورِ وَالْقَافُورِ، وَمِثْلُ كُسْطٍ وَقُسْطٍ: نُزِعَتْ. وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ: قُسِطَتْ.
٥٦٩٢- حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مُحَمَّدٍ قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْعُودِ الْهِنْدِيِّ، فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةَ أَشْفِيَةٍ يُسْتَعَطُ بِهِ مِنَ الْعُدْرَةِ، وَيُلْدُّ بِهِ مِنَ ذَاتِ الْجَنْبِ»^(٢).
[الْحَدِيثُ ٥٦٩٢- أَطْرَافُهُ فِي: ٥٧١٣، ٥٧١٥، ٥٧١٨].

فهذه الخيوط التي ذَكَرَتْ، وهذه الأشياء التي يقرأونها، ويحصل بها الشفاء، قد يكون هذا -كما قلنا- امتحانًا واختبارًا من الله، وقد يكون هذا المريض يُحَسُّ من نفسه أن هذه الخيوط إذا وضعت فيه أنه سيشفى. والإحساس النفسي له تأثير على الإحساس البدني، حتى إن الإنسان إذا اشتغل بشاغل، وكان عنده مثلاً مرض بدني ظاهر، فإنه ينسى الوجد الذي فيه، والألم يُنسى الآلام، وانظروا إلى هؤلاء الذين يحملون السيارات، أو ينزلون حولتها، فقد يفقد الواحد منهم أصبعه، ويتزف دماً، ولا يحس بذلك، ولا يشعر ولا يتألم.

(١) أخرجه مسلم (٣/ ١٢٠٥).

(٢) أخرجه مسلم (٢٢١٤).

٥٦٩٣- وَدَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِابْنٍ لِي لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ فَبَالَ عَلَيْهِ، فَدَعَا بِهَاءٍ فَرَشَّ عَلَيْهِ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «الْفَتْحِ» (١٠/١٤٨):

❁ قَوْلُهُ: «بَابُ السَّعُوطِ بِالْقُسْطِ الْهِنْدِيِّ وَالْبَحْرِيِّ». قَالَ أَبُو بَكْرُ بْنُ الْعَرَبِيِّ: الْقُسْطُ نَوْعَانِ: هِنْدِيٌّ وَهُوَ أَسْوَدُ، وَبَحْرِيٌّ وَهُوَ أَيْضٌ، وَالْهِنْدِيُّ أَشَدُّهَا حَرَارَةً.

❁ قَوْلُهُ: «وَهُوَ الْكُسْتُ». يَعْْنِي: أَنَّهُ يُقَالُ بِالْقَافِ وَبِالْكَافِ، وَيُقَالُ بِالطَّاءِ وَبِالْمِثْنَةِ، وَذَلِكَ لِقُرْبِ كُلِّ مِنَ الْمَخْرَجَيْنِ بِالْآخِرِ، وَعَلَى هَذَا يَجُوزُ أَيْضًا مَعَ الْقَافِ بِالْمِثْنَةِ وَمَعَ الْكَافِ بِالطَّاءِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي حَدِيثٍ أُمَّ عَطِيَّةٍ عِنْدَ الطُّهْرِ مِنَ الْحَيْضِ «نَبْذَةُ مِنَ الْكُسْتِ» وَفِي رَوَايَةٍ عَنْهَا «مِنْ قُسْطٍ» وَمَضَى لِلْمَصْنَفِ فِي ذَلِكَ كَلَامٌ فِي «بَابِ الْقُسْطِ لِلْحَادَةِ».

❁ قَوْلُهُ: «مِثْلُ الْكَافُورِ وَالْقَافُورِ» تَقَدَّمَ هَذَا فِي «بَابِ الْقُسْطِ لِلْحَادَةِ».

❁ قَوْلُهُ «وَمِثْلُ كُشِطَتْ وَقُشِطَتْ، وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ: قُشِطَتْ» زَادَ النَّسْفِيُّ: «أَيُّ نَزَعَتْ» يُرِيدُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ قَرَأَ «وَإِذَا السَّمَاءُ قُشِطَتْ» بِالْقَافِ وَلَمْ تَشْتَهَرْ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ، وَقَدْ وَجَدْتُ سَلَفًا لِلْبَخَارِيِّ فِي هَذَا: فَقَرَأْتُ فِي كِتَابِ «مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا السَّمَاءُ كُشِطَتْ﴾ (١١) قَالَ: يَعْْنِي: نَزَعَتْ، وَفِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ قُشِطَتْ بِالْقَافِ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ: الْكَافُورُ وَالْقَافُورُ، وَالْقُسْطُ وَالْكُشْطُ، وَإِذَا تَقَارَبَ الْحَرْفَانِ فِي الْمَخْرَجِ تَعَاقَبَا فِي الْمَخْرَجِ، هَكَذَا رَأَيْتُهُ فِي نَسْخَةٍ جَيِّدَةٍ مِنْهُ: «الْكُشْطُ» بِالْكَافِ وَالطَّاءِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

❁ ثُمَّ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْعُودِ الْهِنْدِيِّ». كَذَا وَقَعَ هُنَا مُخْتَصَرًا، وَيَأْتِي بَعْدَ أَبْوَابٍ فِي أَوَّلِهِ قِصَّةٌ: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِابْنٍ لِي وَقَدْ عَلِقَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْعَذْرَةِ فَقَالَ: «عَلَيْكَ بِهَذَا الْعُودِ الْهِنْدِيِّ». وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ وَأَصْحَابُ السَّنَنِ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ مَرْفُوعًا «أَيُّ امْرَأَةٍ أَصَابَ وَلَدَهَا عَذْرَةٌ أَوْ وَجِعَ فِي رَأْسِهِ فَلَتَاخُذُ قُسْطًا هِنْدِيًّا فَتَحْكُهُ بِهَاءٍ ثُمَّ تَسْعُطُهُ لِيَاهِ» وَفِي حَدِيثِ أَنَسٍ الْآتِي بَعْدَ بَابَيْنِ: «إِنْ أَمَثَلُ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةُ وَالْقُسْطُ الْبَحْرِيُّ» وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ وَصَفُ لِكُلِّ مَا يُلَاثِمُهُ، فَحَيْثُ وَصَفَ الْهِنْدِيَّ كَانَ لِحَاجَتِهِ فِي الْمَعَالِجَةِ إِلَى دَوَاءٍ شَدِيدِ الْحَرَارَةِ وَحَيْثُ وَصَفَ الْبَحْرِيَّ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فِي الْحَرَارَةِ لِأَنَّ الْهِنْدِيَّ -كَمَا تَقَدَّمَ- أَشَدُّ حَرَارَةً مِنَ الْبَحْرِيِّ. وَقَالَ ابْنُ سِينَا: الْقُسْطُ حَارٌّ فِي الثَّلَاثَةِ يَابِسٌ فِي الثَّانِيَةِ.

❁ قَوْلُهُ: «فَإِنْ فِيهِ سَبْعَةٌ أَشْفِيَّةٌ». جَمْعُ شَفَاءٍ؛ كَدَوَاءٍ وَأَدْوِيَةٍ.

❁ قَوْلُهُ: «يُسْعَطُ بِهِ مِنَ الْعَذْرَةِ، وَيُلْدُّ بِهِ مِنْ ذَاتِ الْجَنْبِ». كَذَا وَقَعَ الْاِقْتِصَارُ فِي

الحديث من السبعة على اثنين، فإما أن يكون ذَكَرَ السبعة فاختصره الراوي أو اقتصر على الاثنين لوجودهما حينئذٍ دون غيرهما، وسيأتي ما يُقَوِّي الاحتمال الثاني. وقد ذكر الأطباء من منافع القُسط: أنه يَذُرُّ الطُمْتُ والبَوْلَ، وَيَقْتُلُ ديدان الأمعاء، وَيَدْفَعُ السَّمَّ وَحُمَى الرَّبْعِ وَالْوَرْدَ يُسَخِّنُ المِعَّةَ وَيُحَرِّكُ شهوة الجماع، وَيُذْهِبُ الكلف طلاءً، فذكرُوا أَكْثَرَ مِنْ سبعة، وأجاب بعضُ الشُّراح: بأن السبعة عُلِمَتْ بالوحي وما زاد عليها بالتجربة، فاقْتَصَرَ على ما هو بالوحي لتحقيقه وقيل: ذَكَرَ ما يُحْتَاجُ إليه دون غيره؛ لأنه لم يُبْعَثْ بتفاصيل ذلك قلتُ: وَيَحْتَمِلُ أن تكون السبعة أصولَ صفةِ التداوي بها؛ لأنها إما طلاء أو شرب أو تكميد أو تنطيل أو تبخير أو سغوط أو لدود؛ فالطلاء يدخل في المراهم ويحلى بالزيت ويلطخ، وكذا التكميد، والشرب يسحق ويجعل في عسل أو ماءٍ أو غيرهما، وكذا التنطيل، والسَّعُوطُ يُسَحَّقُ في زيت وَيُقَطَّرُ في الأنف، وكذا الدهن، والتبخير واضح، وتحت كل واحدة من السبعة منافع لأدواء مختلفة ولا يستغرب ذلك ممن أوتي جوامع الكلم. وأما العُدْرَةُ فهي بضمَّ المهملة وسكونِ المعجمة: وَجَعٌ في الحلقِ يَعْتَرِي الصَّبِيانَ غالبًا، وقيل: هي قُرْحَةٌ تَخْرُجُ بَيْنَ الأذُنِ والحَلْقِ أو في الخَرْمِ الذي بين الأنف والحلق، قيل: سُمِّيَتْ بذلك؛ لأنها تَخْرُجُ غالبًا عند طلوع العُدْرَةِ؛ وهي خَمْسَةُ كواكِبَ تحت الشَّعْرَى العَبُورِ، ويُقالُ لها أيضًا: العَذَارَى، وطلوعها يَقَعُ وَسَطَ الحرِّ. وقد اسْتَشْكَلَ معالجُها بالقُسطِ مع كونه حارًّا. والعُدْرَةُ إنما تَعْرِضُ في زمن الحرِّ بالصبيان وأمزجتهم حارة ولاسيما وَقَطَرِ الحجاز حار، وأجيب بأن مادة العُدرة دم يغلب عليه البلغم، وفي القسط تخفيف للرطوبة. وقد يكون نفعه في هذا الدواء بالخاصية، وأيضًا فالأدوية الحارة قد تنفع في الأمراض الحارة بالعرض كثيرًا، بل وبالذات أيضًا، وقد ذكر ابن سينا في معالجة سغوط اللهاة القسط مع الشَّبِّ اليانبي وغيره. على أننا لو لم نجد شيئًا من التوجيهات لكان أمر المعجزة خارجًا عن القواعد الطبية. وسيأتي بيان ذات الجنب في «باب اللدود» وفيه شرح بقيته حديث أم قيس هذا. والعُدْرَةُ هذه تُسَمَّى عند العامة عِنْدَنَا العُظِيمَ، وهو شيءٌ يَعْتَرِي الحَلْقَ للصبيان^(١).

(١) قال ابن الأثير رحمه الله: العُدْرَةُ بالضم، وَجَعٌ في الحَلْقِ يَهْجُجُ من الدَّمِ، وقيل: هي قُرْحَةٌ في الخَرْمِ الذي بين الأنف والحلق تَعْرِضُ للصبيان عند طلوع العُدْرَةِ، فتَعْمِدُ المرأةُ إلى خِرْقَةٍ فَتَقْبِلُهَا قَتَلًا شَدِيدًا، وتُدْخِلُهَا في أنفه، فَتَطْعُنُ ذلك الموضعَ فيَتَجَرَّرُ منه دم أسود، وربما أَفْرَحَهُ، وذلك الطعن يُسَمَّى الدَّغْرُ، يقال: عَدَّرْتُ

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

١١- بَابُ أَيِّ سَاعَةٍ يُحْتَجَمُ؟ وَاحْتَجَمَ أَبُو مُوسَى لَيْلًا^(١).

٥٦٩٤- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

قَالَ: احْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ صَائِمٌ.

[الحديث ٥٦٩٤- أطرافه: ٥٧١٣، ٥٧١٥، ٥٧١٨].

١٢- بَابُ الْحَجَمِ فِي السَّفَرِ وَالْإِحْرَامِ. قَالَ ابْنُ بُحَيْنَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(٢).

٥٦٩٥- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ طَاوُسٍ وَعَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

قَالَ: احْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ^(٣).

١٣- بَابُ الْحِجَامَةِ مِنَ الدَّاءِ.

٥٦٩٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ الطَّوِيلُ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه

أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ أَجْرِ الْحِجَامِ فَقَالَ: احْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَجَمَهُ أَبُو طَيْبَةَ، وَأَعْطَاهُ صَاعَيْنِ مِنْ طَعَامٍ، وَكَلَّمَ مَوْلَاهُ فَخَفَّفُوا عَنْهُ، وَقَالَ: «إِنَّ أَثْمَلَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةُ وَالْقُسْطُ الْبَحْرِيُّ». وَقَالَ: «لَا تُعَذِّبُوا صَبْيَانَكُمْ بِالْغَمَزِ مِنَ الْعُدْرَةِ، وَعَلَيْكُمْ بِالْقُسْطِ»^(٤).

هذا كما قلنا لكم إن بعض النساء تكسرنها في العُدْرَةِ، هذه تَضَعُ يَدَهَا فِي الْحَلْقِ ثُمَّ تَضَعُطُ عَلَيْهَا بِقُوَّةٍ وَتَنْكِسِرُ وَيُسْمَعُ لَهَا صَوْتُ، وَالرَّسُولُ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُعَذِّبُوا صَبْيَانَكُمْ بِهَذَا».

=

المرأة الصبي إذا غَمَزَتْ خَلْفَهُ مِنَ الْعُدْرَةِ، أَوْ فَعَلَتْ بِهِ ذَلِكَ، وَكَانُوا بَعْدَ ذَلِكَ يُعَلِّقُونَ عَلَيْهِ عِلَاقًا كَالْعُوْدَةِ. انظر: «النهاية» لابن الأثير (ع ذر).

(١) علقه البخاري بصيغة الجزم كما في «الفتح» (١٠/١٤٩)، وقال الحافظ في «الفتح» (٤/١٧٥): رواه النسائي والحاكم من طريق مطر الوراق، عن أبي بكر، أن أبا رافع قال: دخلت على أبي موسى وهو يحتجم ليلًا. فقلت: ألا كان هذا نهارًا؟ فقال: أنا مرني أن أهرق دمي وأنا صائم؟ وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أفطر الحاجم والمحجوم». انظر: «تغليق التعليق» (٣/١٧٩).

(٢) علقه البخاري بصيغة الجزم كما في «الفتح» (١٠/١٥٠) وأسنده في باب الحجامة على الرأس (٥٦٩٨)، وانظر: «تغليق التعليق» (٥/٤١).

(٣) أخرجه مسلم (١٢٠٢) (٨٧).

(٤) أخرجه مسلم (١٥٧٧) (٦٣).

وقال ابن القيم رحمه الله في «زاد المعاد» (٤/٣٥٣):

قسط وكست: بمعنى واحد. وفي «الصحيحين»: من حديث أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ «خَيْرُ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةُ وَالْقُسْطُ الْبَحْرِيُّ».

وفي «المسند»: من حديث أم قيس، عن النبي ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْعُودِ الْهِنْدِيِّ، فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةَ أَشْفِيَةٍ مِنْهَا ذَاتُ الْجَنْبِ».

القسط: نوعان. أحدهما: الأبيض الذي يُقال له: البحري. والآخر: الهندي، وهو أشدهما حرًا، والأبيض أليتهما، ومنافعهما كثيرة جدًا.

وهما حاران يابسان في الثالثة، يُشَفَّانِ البلغم، قاطعان للزُّكام، وإذا شُرِبَا، نفعا من ضعف الكبد والمعدة ومن بردهما، ومن حمى الدَّورِ والرَّبع، وقطعا وجع الجنب، ونفعا من السُّمُوم، وإذا طُلِيَ به الوجهُ معجونًا بالماء والعسل، قَلَعَ الكلف. وقال جالينوس: ينفع من الكُزاز، ووجع الجنين، ويقتل حب القرع.

وقد خفي على جُهَّال الأطباء نفعه من وجع ذات الجنب، فأنكروه، ولو ظفر هذا الجاهل بهذا النقل عن جالينوس لنزله منزلة النص، كيف وقد نصَّ كثيرٌ من الأطباء المتقدمين على أن القُسط يصلح للنوع البلغمي من ذات الجنب، ذكره الخطابي عن محمد بن الجهم.

وقد تقدم أن طِبَّ الأطباء بالنسبة إلى طِبِّ الأنبياء أقل من نسبة طِبِّ الطُّرُقَةِ والعجائز إلى طِبِّ الأطباء، وأن بين ما يُلقَى بالوحي، وبين ما يُلقَى بالتجربة والقياس من الفرق أعظم مما بين القَدَم والفرق.

ولو أن هؤلاء الجُهَّال وجدوا دواءً منصوصًا عن بعض اليهود والنصارى والمشركون من الأطباء، لتلقَّوه بالقبول والتسليم، ولم يتوقفوا على تجربته.

نعم نحن لا ننكر أن للعادة تأثيرًا في الانتفاع بالدواء وعدمه، فمن اعتاد دواءً وغذاءً، كان أنفع له، وأوفق ممن لم يعتده، بل ربما لم ينتفع به من لم يعتده.

وكلامُ فضلاء الأطباء وإن كان مطلقًا، فهو بحسب الأمزجة والأزمنة، والأماكن والعوائد، وإذا كان التقييدُ بذلك لا يقدح في كلامهم ومعارفهم، فكيف يقدح في كلام الصادق المصدوق، ولكن نفوس البشر مركبة على الجهل والظلم، إلا من أيده الله بروح الإيمان، ونور بصيرته بنور الهدى.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٦٩٧- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ تَلِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَرُو وَغَيْرُهُ أَنَّ بُكَيْرًا حَدَّثَهُ، أَنَّ عَاصِمَ بْنَ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ حَدَّثَهُ، أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَادَ الْمُقَنِّعَ ثُمَّ قَالَ: لَا أَبْرَحُ حَتَّى تَخْتَجِمَ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ فِيهِ شِفَاءً»^(١).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤- بَابُ الْحَجَامَةِ عَلَى الرَّأْسِ.

٥٦٩٨- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ عَلْقَمَةَ أَنَّ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجَ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بُحَيْنَةَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اخْتَجَمَ بِلُحْيِ جَمَلٍ مِنْ طَرِيقِ مَكَّةَ، وَهُوَ مُحْرِمٌ، فِي وَسْطِ رَأْسِهِ^(٢).

٥٦٩٩- وَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اخْتَجَمَ فِي رَأْسِهِ^(٣).

١٥- بَابُ الْحَجَامَةِ مِنَ الشَّقِيقَةِ وَالصُّدَاعِ.

٥٧٠٠- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «اخْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رَأْسِهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ مِنْ وَجَعٍ كَانَ بِهِ بِمَاءٍ يُقَالُ لَهُ لُحْيُ جَمَلٍ»^(٤).

٥٧٠١- وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَوَاءٍ أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اخْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ فِي رَأْسِهِ مِنْ شَقِيقَةٍ كَانَتْ بِهِ»^(٥).

٥٧٠٢- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْغَسِيلِ قَالَ: حَدَّثَنِي عَاصِمُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ

(١) أخرجه مسلم (٢٢٠٥) (٧٠).

(٢) أخرجه مسلم (١٢٣٠) (٨٨).

(٣) علقه البخاري بصيغة الجزم كما في «الفتح» (١٥٢/١٠)، وقال الحافظ في «الفتح» (١٥٣/١٠): وصله الإسماعيلي قال: حدثنا الحسن بن سفيان، حدثنا عبيد الله بن فضالة، حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري فذكره بلفظه. ووصله البيهقي في «السنن الكبرى» (٣٣٩/٩)، وانظر: «الفتح» (١٥٣/١٠)، «تغليق التعليق» (٤١-٤٢/٥).

(٤) أخرجه مسلم (١٢٠٣) (٨٨).

(٥) أخرجه مسلم (١٢٠٣) (٨٨) بغير قوله: «من شقيقة كانت به».

جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَّتِكُمْ خَيْرٌ فَفِي شَرْبَةِ عَسَلٍ، أَوْ شَرْطَةِ مَخْجَمٍ، أَوْ لَذْعَةٍ مِنْ نَارٍ، وَمَا أَحَبُّ أَنْ أَكْتُوِي»^(١).
الشَّقِيقَةُ هِيَ وَجَعُ الرَّأْسِ مِنْ أَحَدِ الشَّقِيقَيْنِ - الْأَيْمَنِ أَوِ الْأَيْسَرِ - تُسَمَّى شَقِيقَةً؛ لِأَنَّهَا جَاءَتْ مِنْ أَحَدِ الشَّقِيقَيْنِ.

هَذِهِ الْأَحَادِيثُ: تَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْحِجَامَةِ لِلْمَحْرَمِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهَا.
وَتَدُلُّ أَيْضًا: عَلَى أَنَّهُ لَوْ حَلَقَ شَيْئًا مِنْ رَأْسِهِ فَلَيْسَ فِيهِ فِتْنَةٌ إِذَا لَمْ يَخْلُقِ الرَّأْسَ كُلَّهُ؛ لِأَنَّ الْحِجَامَةَ فِي الرَّأْسِ لَا بَدَأَ أَنْ يَخْلُقَ لَهَا شَيْئًا يَتِمَّ كُنُّ بِهِ مِنَ الْحِجَامَةِ، وَلَمْ يُذَكَّرْ هُنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَدَى؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَوْعِبِ الرَّأْسَ بِالْحَلْقِ بِخِلَافِ مَا لَوْ اسْتَوْعَبَهَا، وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَنَّهُ إِذَا أْزَالَ رِبْعَ الرَّأْسِ فَدَى أَوْ إِذَا أْزَالَ ثَلَاثَ شَعْرَاتٍ فَأَكْثَرَ فَدَى^(٢). فَقَوْلُهُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ وَالآيَةُ إِنَّمَا قَالَ ﷺ: «أَوْ يَدُ أَذَى مِنْ رَأْسِهِ» فَفَدْيَةٌ ﴿الْفَتْوَى: ١٩٦﴾. لِمَنْ حَلَقَ جَمِيعَ الرَّأْسِ، أَمَا إِذَا حَلَقَ بَعْضَهُ فَهُوَ حَرَامٌ لَا شَكَّ، وَلَكِنْ هَلْ فِيهِ الْفَدْيَةُ؟ نَقُولُ: لَا فَدْيَةَ فِيهِ، وَلَكِنْ إِذَا كَانَ لِعَذْرِ ارْتَفَعَ التَّحْرِيمُ وَصَارَ حَلَالًا وَلَا فَدْيَةَ فِيهِ.

فَصَارَ -الآن- حَلَقُ بَعْضِ الرَّأْسِ فِي الْإِحْرَامِ جَائِزًا. بَيْنَ التَّحْرِيمِ أَوْ الْحَلِّ لَا الْفَدْيَةَ وَعَدَمُهَا، فَإِنْ كَانَ لِعَذْرِ فَهُوَ حَلَالٌ وَلَا فَدْيَةَ، وَإِنْ كَانَ لَغَيْرِ عَذْرِ فَهُوَ حَرَامٌ وَلَا فَدْيَةَ أَيْضًا.
أَمَا إِذَا كَانَ جَمِيعُ الرَّأْسِ فَهُوَ دَائِرٌ بَيْنَ الْحَلِّ وَالتَّحْرِيمِ وَالْفَدْيَةِ وَعَدَمُهَا، فَإِذَا كَانَ لِعَذْرِ فَهُوَ حَلَالٌ وَلَكِنْ فِيهِ الْفَدْيَةُ وَإِنْ كَانَ لَغَيْرِ عَذْرِ فَهُوَ حَرَامٌ وَفِيهِ الْفَدْيَةُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦ - بَابُ الْحَلْقِ مِنَ الْأَذَى.

٥٧٠٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبٍ -هُوَ ابْنُ عُجْرَةَ- قَالَ أَتَى عَلِيَّ النَّبِيَّ ﷺ زَمَنَ الْحُدَيْبِيَّةِ، وَأَنَا أَوْقَدُ تَحْتَ بَرَمَةٍ، وَالْقَمْلُ يَتَنَازَرُ عَنْ رَأْسِي فَقَالَ: «أَيُّ ذِيكَ هَوَامُّكَ؟». قُلْتُ نَعَمْ. قَالَ: «فَاخْلُقْ وَصُمِّ ثَلَاثَةَ

(١) أخرجه مسلم (٢٢٠٥) (٧١).

(٢) انظر: «المغني» (٣/ ٢٥٩)، و«الفروع» (٣/ ٢٥٨)، و«المبدع» (٣/ ١٣٦)، و«كشف القناع» (٢/ ٤٢٢).

أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعَمُ سِتَّةً، أَوْ أَنْسُكُ نَسِيكَةً». قَالَ أَيُّوبُ لَا أَذْرِي بِأَيَّتِهِنَّ بَدَأَ^(١).
نَحْنُ نَقُولُ: التَّرْتِيبُ الْمَوْجُودُ الْآنَ مُوَافِقٌ لَهَا فِي الْقِرَاءَانِ: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ وَالرَّسُولُ ﷺ يَبَيِّنُ هَذَا الصِّيَامَ بِأَنَّهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ.

وَالصَّدَقَةُ يَبَيِّنُ بِأَنَّهَا إِطْعَامُ سِتَّةٍ مَسَاكِينَ، وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى: «لِكُلِّ مَسْكِينٍ نَصْفُ صَاعٍ»^(٢).
وَأَمَّا النَّسُكُ فَهِيَ الذَّبِيحَةُ الَّتِي تُجْزَى فِي الْأُضْحِيَّةِ؛ لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً إِلَّا أَنْ يُعْسَرَ عَلَيْكُمْ فَتَذْبَحُوا جَذْعَةً مِنَ الضَّأْنِ»^(٣).

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: بَيَانٌ لِلْقَدْرِ الْمَدْفُوعِ، وَالْمَدْفُوعِ إِلَيْهِ، فَالْقَدْرُ نَصْفُ صَاعٍ، وَالْمَدْفُوعُ إِلَيْهِ سِتَّةُ مَسَاكِينَ، وَقَدْ بَيَّنَّ الْقَدْرَ الْمَدْفُوعُ دُونَ الْمَدْفُوعِ إِلَيْهِ مِثْلَ صَدَقَةِ الْفَطْرِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ بَيَّنَّ الْمَدْفُوعُ وَهُوَ صَاعٌ دُونَ الْمَدْفُوعِ إِلَيْهِ^(٤)؛ وَلِهَذَا يَجُوزُ أَنْ تُوزَعَ الصَّاعُ مِنَ الْفَطْرِ عَلَى عِدَّةٍ مَسَاكِينَ.
وَقَدْ بَيَّنَّ الْمَدْفُوعُ إِلَيْهِ دُونَ الْمَدْفُوعِ مِثْلَ كِفَارَةِ الْيَمِينِ: ﴿فَكَفَّرْتَهُ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾ ﷻ [٨٩]. وَلَمْ يُبَيِّنِ الْمَقْدَارَ لَا فِي الْكِتَابِ وَلَا فِي السَّنَةِ فَيُرْجَعُ فِي ذَلِكَ إِلَى مَا يُسَمَّى إِطْعَامًا.



١٧- بَابُ مَنْ أَكْتَوَى أَوْ كَوَى غَيْرَهُ وَفَضْلُ مَنْ لَمْ يَكْتَوِ.

٥٧٠٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ الْغَسِيلِ، حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَّتِكُمْ شِفَاءٌ فِيهِ شَرْطَةٌ مَحْجَمٌ أَوْ لَذْعَةٌ بَنَارٍ، وَمَا أَحَبُّ أَنْ أَكْتَوَى»^(٥).

٥٧٠٥- حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَا رُقِيَةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حِمَةٍ. فَذَكَرْتُهُ لِسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ فَقَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ الْأُمَمُ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ وَالنَّبِيَّانِ يَمْرُونَ مَعَهُمْ

(١) أخرجه مسلم (١٢٠١) (٨٠).

(٢) أخرجه مسلم (١٢٠١) (٨٥).

(٣) أخرجه مسلم (١٩٦٣) (١٣).

(٤) يشير الشيخ رحمه الله إلى الحديث الذي أخرجه البخاري (١٥٠٤)، ومسلم (٩٨٤) (١٢) واللفظ له عن ابن عمر رضي الله عنهما أن الرسول ﷺ: «فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير، على كل حر أو عبد، ذكر أو أنثى من المسلمين».

(٥) أخرجه مسلم (٢٢٠٥) (٧١).

الرَّهْطُ، وَالنَّبِيُّ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ، حَتَّى رُفِعَ لِي سَوَادٌ عَظِيمٌ، قُلْتُ مَا هَذَا؟ أُمَّتِي هَذِهِ؟ قِيلَ: هَذَا مُوسَى وَقَوْمُهُ. قِيلَ: انْظُرْ إِلَى الْأَفْقِ. فَإِذَا سَوَادٌ يَمْلَأُ الْأَفْقَ، ثُمَّ قِيلَ لِي: انْظُرْ هَاهُنَا وَهَاهُنَا فِي آفَاقِ السَّمَاءِ فَإِذَا سَوَادٌ قَدْ مَلَأَ الْأَفْقَ قِيلَ: هَذِهِ أُمَّتُكَ وَتَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ هَؤُلَاءِ سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ» ثُمَّ دَخَلَ وَلَمْ يَبَيِّنْ لَهُمْ فَاغَاضَ الْقَوْمُ وَقَالُوا نَحْنُ الَّذِينَ آمَنَّا بِاللَّهِ، وَاتَّبَعْنَا رَسُولَهُ، فَتَحْنُ هُمْ أَوْ أَوْلَادُنَا الَّذِينَ وَلِدُوا فِي الْإِسْلَامِ فَإِنَّا وَلِدْنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ. فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ فَخَرَجَ فَقَالَ: «هُمُ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَتَطَيَّرُونَ، وَلَا يَكْتُمُونَ وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ». فَقَالَ عُكَّاشَةُ بْنُ مَخْصَنٍ: أَمِنْهُمْ أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ». فَقَامَ آخَرُ فَقَالَ: أَمِنْهُمْ أَنَا؟ قَالَ: «سَبَقَكَ عُكَّاشَةُ»^(١).

هذا الأول: «لا رقية إلا من عين أو حمة». والعين: هي عينُ الباسدِ وهي معروفة، والحاسدُ هو من ملأ قلبه بمحبة السوء للغير - والعياذ بالله - فهو يَغْتَمُّ إذا سَرَّ غيره، ويفرَحُ إذا ساءَ غيره.

من الناس من تكون نفسه خبيثة، تعتدي على الغير فيخرج منها هذا الهواء الخبيث حتى يصيب المعان، وربما يهلكه، والطريق إلى إزالة هذه المصيبة إما بالقراءة وهي الرقية، وإما بأن يؤتى بالعائن فيتوضأ ويؤخذ ما يتأثر من وضوئه ويصب على رأس المصاب وعلى ظهره، أو يشرب منه أيضاً فيشفى بإذن الله^(٢).

ومن المجرب عند الناس أنه إذا أخذ شيء من ثيابه التي تلي جسده، ووضع في ماء وشرب المصاب فإنه يبرأ بإذن الله.

والبراءة من هذه الإصابة تأتي بلحظة كغير نشاط من عقاله^(٣).

أما الحمة: فهي نوات السُّمِّ؛ يعني: مثل الحية وشبهها، وأحسن ما يُرَقَى به في الحية وشبهها قراءة الفاتحة كما حصل ذلك للسرية الذين نزلوا على قوم فاستضافوهم فأبوا أن

(١) أخرجه مسلم (٢٢٠) (٣٧٤).

(٢) روى أبو داود (٣٨٨٠) وغيره من حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت: كان يؤمر العائن فيتوضأ ثم يغتسل منه المعين. والحديث صححه الشيخ الألباني كما في تعليقه على «السنن»، والابن القيم رحمته الله بحث رائق في هذه المسألة كما في «زاد المعاد» (٤/ ١٦٢-١٧٤).

(٣) أخرجه البخاري (٢٢٧٦)، ومسلم (٢٢٠١) (٦٥) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

يُضَيِّقُوهُمْ، فَسَلَطَ اللَّهُ عَلَى سَيِّدِهِمْ حَيَّةً لَدَغَتْهُ فَقَالُوا: لَعَلَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ الَّذِينَ نَزَلُوا فِيهِمْ قَارِيٌّ فَأَتَوْا إِلَى الصَّحَابَةِ فَقَالُوا: هَلْ فِيكُمْ مَنْ رَاقٍ؟ قَالُوا نَعَمْ. لَكِنَّا لَا نَرْقِي إِلَّا بِكَذَا وَكَذَا. وَذَكَرُوا غَنَمًا فَوَافَقُوا، فَجَاءُوا إِلَى هَذَا اللَّدِيغِ فَقَرَأَ عَلَيْهِمْ سُورَةُ الْفَاتِحَةِ فَقَالَ: كَأَنَّا نَشِيطُ مِنْ عَقَالٍ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَكْثَرَ الْأُمَمِ بَعْدَ أَمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ أُمَّةٌ مُوسَى.
 ❖ قَوْلُهُ: «لَا يَسْتَرْقُونَ»؛ يَعْنِي: لَا يَطْلُبُونَ مَنْ يَرْقِي عَلَيْهِمْ، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ أَلْفَاظِ مُسْلِمٍ «وَلَا يَرْقُونَ»^(١). وَلَكِنَّ هَذَا وَهْمٌ مِنَ الرَّاوي، رَقِيَّةُ الْإِنْسَانِ غَيْرُهُ لَا بَأْسَ بِهَا بَلْ هِيَ مِنَ الْأُمُورِ الْمَسْنُونَةِ الْمُسْتَحَبَّةِ كَمَا سَبَقَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ.
 ❖ وَقَوْلُهُ: «وَلَا يَنْطِيرُونَ» يَعْنِي: لَا يَتَشَاءُمُونَ، وَالتَّشَاؤْمُ يَكُونُ بِالزَّمَانِ، وَالْمَكَانِ، وَالْمَرْتَبَةِ، وَالْمَسْمُوعِ.

بِالزَّمَانِ: كَتَشَاؤْمِ الْعَرَبِ فِي شَوَّالٍ بِالنِّسْبَةِ لِعَقْدِ النِّكَاحِ، وَتَشَاؤْمِهِمْ فِي يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ، وَكُلُّ هَذَا لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ. فَمَنْ أَحْظَى النِّسَاءَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَقَدْ تَزَوَّجَهَا النَّبِيُّ ﷺ فِي شَوَّالٍ وَبَنَى بِهَا فِي شَوَّالٍ^(٢).

الْمَكَانِ: كَانَ يَتَشَاءَمُ الْإِنْسَانُ بِمَكَانٍ مُعَيَّنٍ يَجْلِسُ فِيهِ فَيَرَى مَا يَكْرَهُ عِنْدَ أَوَّلِ جُلُوسِهِ فَيَتَشَاءَمُ، وَهَذَا خَطَأٌ فَلَا مَكْنَةَ لَا تُؤَثِّرُ.

الْمَرْتَبَةِ: كَانَ يَتَشَاءَمُ بِرُؤْيَا شَيْءٍ كَتَشَاؤْمِ بَعْضِ النَّاسِ الْجَهْلَةِ إِذَا فَتَحَ الدَّكَانَ صَارَ أَوَّلَ مَنْ يَأْتِيهِ لِلشِّرَاءِ رَجُلًا قَبِيحَ الْمَنْظَرِ فَيَتَشَاءَمُ وَيَقُولُ: الْيَوْمَ مَا فِيهِ رِزْقٌ.

كَذَلِكَ بِالْمَسْمُوعِ: يَسْمَعُ كَلِمَةً مِنْ شَخْصٍ فَيَتَطَيَّرُ مِنْهَا. وَلِنَفَرَضَ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُسَافِرَ فَسَمِعَ إِنْسَانًا يَتَكَلَّمُ مَعَ شَخْصٍ وَيَقُولُ: هَذِهِ السَّلْعَةُ بِكُمْ اشْتَرَيْتُهَا؟ قَالَ: اشْتَرَيْتُهَا بِهَائَةٍ، قَالَ لَهُ أَنْتَ خَاسِرٌ، فَسَمِعَهَا الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يُسَافِرَ فَتَشَاءَمَ وَقَالَ: إِذَا سَفَرْتُ سَيَكُونُ خَسَارَةً فَيَرْجِعُ، وَهَذَا هُوَ التَّطَيُّرُ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٢٠) (٣٧٤).

(٢) رَوَى مُسْلِمٌ (١٤٢٣) (٧٣) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي شَوَّالٍ، وَبَنَى بِي فِي شَوَّالٍ فَأَيُّ نِسَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَحْظَى عِنْدَهُ مِنِّي؟ قَالَ: وَكَانَتْ عَائِشَةُ تَسْتَحِبُّ أَنْ تَدْخُلَ نِسَاءَهَا فِي شَوَّالٍ.

ولإنما كان عدم التطير ممدوحاً، ونهى عن التطير؛ لأنه يَفْتَحُ على الإنسان بابَ الأوهام والتخيلات الفاسدة البعيدة، وَيَطْرُدُ عنه التوكلَ على الله وَيَكُونُ متوكلاً على الأوهام كلما سمع شيئاً تشاءم وكلما رأى شيئاً تشاءم، وكلما نزل مكاناً تشاءم، وكلما أتى عليه زمن تشاءم منه وهذا لا شك أنه يُقْلِقُ راحة الإنسان، وَيُبْعِدُهُ عَمَّا خُلِقَ له من عبادة الله، ومن انشراح الصدر، وسرور النفس؛ فلهذا نُهي عنه.

أما التفاؤل: فقد كان النبي ﷺ يُعْجِبُهُ الْفَأَلُ^(١)؛ لأن التفاؤل سرورٌ يبعث على النشاط، مع الأمل، وهو عكس التشاؤم.

الثالث قَالَ: «وَلَا يَكْتُونُونَ». يعني: لَا يَطْلُبُونَ من أحدٍ أَنْ يَكُوِيَهُمْ؛ لأنهم على ربهم يَتَوَكَّلُونَ، فَيَعْتَمِدُونَ على الله ﷻ، ولكن لو أن أحداً أراد أن يقرأ عليهم فلا مانع، ولا تَنْتَفِي عنه هذه الصفة؛ لأنه هناك فرق بين الذي يَسْتَرْقِي والذي يُمْكِّن من يقرأ عليه أن يقرأ عليه، فالأول مُسْتَجِدٌ يَطْلُبُ وَيَتَعَلَّقُ بغير الله، والثاني غير مستجد؛ ولهذا حُرِّمَ سؤال المال، وإذا أُعْطِيَتْ إِيَّاهُ من غير مسألة فانت مأمورٌ بأخذها^(٢)، وكذلك الاكتواء لو أن أحداً كَوَاكَ بدون طلب منك لم يَنَافِ هذه الصفة؛ لأن هناك فرق بين أن تَكْتُوِيَ وبين أن تُمَكِّن من يَكُوِيكَ، وقد كوى النبي ﷺ سعدَ بن معاذٍ^(٣)، وسعدٌ ﷺ مَكَّنَهُ من ذلك، ولا نقول: إن سعداً خرج عن هذه الأوصاف التي بينها الرسول ﷺ.

وسبق لنا الكلام على الكيِّ وأنه إما مكروه أو محرم أو جائز. وفي هذا الحديث: فضيلة عكاشة بن محصن ﷺ وأنا نشهد بأنه يَدْخُلُ الْجَنَّةَ بلا حساب ولا عذاب. بغير حساب في رواية مسلم ولا عذاب؛ لأن الرسول ﷺ أخبر أنه منهم، وخبر النبي ﷺ صدق.

وفيه أيضاً: دليل على أن الإنسان قد يَسْبِقُ ولا يُلْحَقُ لقول الرسول ﷺ لهذا الرجل: «سَبَقَكَ عكاشة»، وفي لفظ مسلم «سبقك بها عكاشة».

قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَإِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ لِهَذَا الرَّجُلِ إِمَّا لَعَلَّمَهُ بِحَالِهِ، وَإِمَّا لَخَوْفِ أَنْ يَقُومَ

(١) أخرجه البخاري (٥٧٧٦)، ومسلم (٢٢٢٤) (١١٢) من حديث أنس بن مالك ﷺ.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

غيره من المنافقين، فالرسول سدَّ البابَ لثلاثٍ يقومُ ثالثٌ ورابعٌ وخامسٌ ويقولُ: أنا منهم يا رسول الله، فسدَّ البابَ وقال: «سَبَقَكَ عَكَاشَةُ».

فإن قال قائلٌ: هل يُمكنُ أن يكونَ مثلُ هذا لأبي بكرٍ، وعمرُ، وعثمانُ، وعليٌّ ونحوهم من الصحابة؟

الجوابُ: نعم، لا شكَّ أنهم أولى بهذا من عكاشة رضي الله عنه لكننا لا نشهدُ بذلك لعدمِ شهودِ النبي ﷺ لهم، وهم يدخلون الجنةَ بلا شكَّ، لكن عكاشةُ يدخلُها بلا حسابٍ وبلا عذابٍ. ومن المعلومِ أن عكاشةَ ليس أفضلُ الصحابةِ، وبينه وبين أبي بكرٍ، وعمرُ، وعثمانُ، وعليٌّ درجاتٌ، لكن الشيءَ الذي لم يُخبر به لا نجزم به.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

١٨ - باب الإثمَد والكحل من الرَّمَدِ. فيه عن أم عطية ^(١).

٥٧٠٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها أَنَّ امْرَأَةً تُوْفِّي زَوْجَهَا فَاشْتَكَتْ عَيْنَهَا، فَذَكَرُوهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ وَذَكَرُوا لَهُ الْكُحْلَ، وَأَنَّهُ يَخَافُ عَلَى عَيْنِهَا، فَقَالَ: «لَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ تَمْكُثُ فِي بَيْتِهَا فِي شَرِّ أَحْلَاسِهَا - أَوْ فِي أَحْلَاسِهَا فِي شَرِّ بَيْتِهَا - فَإِذَا مَرَّ كُلُّ رَمَتٍ بَعْرَةً، فَلَا، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا» ^(٢).

لا شك أن الكحل بالإثمَد مفيدٌ جداً للعين فإنه يُنَشِّفُ الرطوبةَ، ويَجْلُو البصرَ، وَيُقَوِّي العينَ. ويوجدُ الآن في الأسواقِ شيءٌ يُسمُّونه الإثمَدَ ولكن لا ندري أهو الأصلي أم لا؟ إنها الأصليُّ مفيدٌ للعين، وَيَنْبَغِي للإنسان أن يَسْتَعْمِلَهُ وتراً، يَعْنِي: يَكْتَحِلُ ثلاثاً في كلِّ عينٍ. وأما الكحل الذي للزينة فهذا مشروعٌ للمرأة التي تحتاجُ إلى التزين كالمرأة المتزوجة، فَيَنْبَغِي لها أن تُجَمِّلَ عَيْنَهَا بالكحل، وأما الرجلُ فلا يَنْبَغِي له ذلك؛ يَعْنِي: ليس من

(١) علقه البخاري بصيغة الجزم كما في «الفتح» (١٥٧/١٠) وأسنده البخاري رحمته الله في الطلاق (٥٣٤٢) قال: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دَكِينٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ حَفْصَةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَجِلُ لَامْرَأَةٍ تَوْمنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تَحِدَ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، فَإِنَّهَا لَا تَكْتَحِلُ وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ». انظر: «تغليق التعليق» (٤٣/٥)، و«الفتح» (٤٩٢/٩)، (١٥٧/١٠).

(٢) أخرجه مسلم (١٤٨٨) (٦٠).

المستحب، وإن فعل فلا بأس إلا أن يكون هناك فتنة.
أما الإثمُ فإنه لا يُجَمَّلُ العين ظاهراً، لكنه ينفعها باطناً.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٩- باب الجُذَامِ.

٥٧٠٧- وَقَالَ عَفَّانُ: حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا عَدَوَى وَلَا طَيْرَةٌ وَلَا هَامَةٌ وَلَا صَفَرٌ، وَفَرٌّ مِنَ الْمَجْذُومِ كَمَا تَفَرُّ مِنَ الْأَسَدِ»^(١).

جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ نَفْيِ الْعَدَوَى وَبَيْنَ الْأَمْرِ بِالْفِرَارِ مِنَ الْمَجْذُومِ، فَكَيْفَ تَجْمَعُ بَيْنَهُمَا؟ لَأَنَّ الْفِرَارَ مِنَ الْمَجْذُومِ إِنَّمَا هُوَ خَوْفٌ مِنَ الْعَدَوَى، وَالرَّسُولُ ﷺ يَقُولُ: «لَا عَدَوَى» فَكَانَ الْمَتَوَقَّعُ أَنْ يَقُولَ: لَا عَدَوَى وَلَا طَيْرَةٌ لَا تَفَرُّ مِنَ الْمَجْذُومِ. هَذَا هُوَ الْمَتَوَقَّعُ، أَمَا أَنْ يَقُولَ: «لَا عَدَوَى وَلَا طَيْرَةٌ وَفَرٌّ مِنَ الْمَجْذُومِ» فَهَذَا مُحَلٌّ لِشُكَالٍ.

أَهْلُ الْعِلْمِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ جَمَعُوا بَيْنَهُمَا وَقَالُوا^(٢): إِنْ مَخَالَطَةُ الْمَجْذُومِ سَبَبٌ لِلْمَرَضِ وَلَيْسَ حَتْمِيًّا وَمَتَقِينًا فَإِذَا قُدِّرَتْ الْعَدَوَى مِنَ الْمَجْذُومِ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَمْرَاضِ الْمَعْدِيَةِ فَإِنَّمَا كَانَتْ بِإِذْنِ اللَّهِ ﷻ فَهُوَ الَّذِي جَعَلَ هَذَا الشَّيْءَ سَبَبًا، خِلَافًا لِمَا يَزْعُمُهُ الْعَرَبُ مِنْ أَنَّ الْعَدَوَى تَنْتَقِلُ بِالطَّبِيعَةِ إِلَى الْمُعْدَى؛ وَلِهَذَا لَمَّا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا عَدَوَى وَلَا طَيْرَةٌ». قَالَ رَجُلٌ أَعْرَابِيٌّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ الْإِبِلُ تَكُونُ فِي الْفَلَاةِ مِنْ أَغْفَى مَا يَكُونُ فَيُخَالِطُهَا الْأَجْرِبُ فَتُجْرِبُ وَلَمْ يُنْكَرِ الرَّسُولُ ﷺ ذَلِكَ وَمَا قَالَ: لَا يُمْكِنُ بَلْ قَالَ: «فَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلُ؟»^(٣).

❦ قَوْلُهُ: «فَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلُ؟» يَعْنِي: مَنْ الَّذِي أَتَى بِالْجَرَبِ لِلأَوَّلِ؟ الَّذِي جَاءَ بِالْجَرَبِ ابْتِدَاءً لِهَذَا الْبَعِيرِ، هُوَ اللَّهُ الَّذِي هُوَ قَدَّرَ بِحُكْمَتِهِ أَنْ يَنْتَقِلَ الْمَرَضُ مِنْ هَذَا الْبَعِيرِ إِلَى الْبَعِيرِ الْآخَرِ.

(١) أخرجه مسلم (٢٢٢٠) (١٠١) دون قوله: «وفر من المجذوم كما تفر من الأسد».

(٢) انظر: «زاد المعاد» (٤/ ١٥٢)، و«فتح الباري» (١٠/ ١٥٩)، و«عمدة القارئ» (٢١/ ٢٤٧)، و«شرح كتاب التوحيد» (١/ ٣٧٢)، و«معارج القبول» (٣/ ٩٨٥).

(٣) أخرجه البخاري (٥٧١٧)، ومسلم (٢٢٢٠) (١٠١).

هكذا المجذوم أيضًا ابتعد عنه، ولكن إن أصبَتْ بعدوى من الجذامِ أو غيره فإنما ذلك بإذن الله ﷻ وليس بالعدوى نفسها.

فإذا قال قائل: قد جاء في الحديث عن الرسول ﷺ أنه أخذ بيد مجزومٍ وقال: «كُلْ بِسْمِ اللَّهِ» وأكل^(١)، فكيف يُجمَعُ بين هذا وبين قوله: «فَرَّ مِنَ الْجَذَمِ»؟
قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: يُجمَعُ بينهما بأنَّ لدى رسول الله ﷺ من قوَّةِ التَّوَكُّلِ ما يَدْفَعُ به انتقال المرض، وأن قوَّةَ التَّوَكُّلِ التي أودَّعها الله في قلبه ظَهَرَتْ على يديه حتى لا يُصَابَ بهذا المرض، وليس كُلُّ أَحَدٍ يَكُونُ له مثلُ هذا التَّوَكُّلِ وربما يأخُذُ إنسانٌ بيدَ مجذومٍ ويقول: كُلْ بِسْمِ اللَّهِ، ويصَابُ بالمرضِ قبل أن يَنْتَهِيَ من أَكْلِهِ، ولكنَّ الرسول ﷺ لا يُساويه أحدٌ في قوَّةِ تَوَكُّلِهِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٠- بَابُ: الْمَنْ شَفَاءٌ لِلْعَيْنِ.

٥٧٠٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ حُرَيْثٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْكُمَاةُ مِنَ الْمَنْ، وَمَاوَاهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ». قَالَ شُعْبَةُ وَأَخْبَرَنِي الْحَكَمُ بْنُ عُثَيْبَةَ عَنِ الْحَسَنِ الْعُرْنِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
قَالَ شُعْبَةُ: لَمَّا حَدَّثَنِي بِهِ الْحَكَمُ لَمْ أَنْكَرْهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْمَلِكِ^(١).

الْمَنْ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَهُ اللَّهُ ﷻ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴿وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوَى﴾ [الشع: ٥٧].
قال العلماء^(٢): وهو شيءٌ يَنْزِلُ على الشَّجَرِ مثلَ العسلِ يَجِدُونَهُ فيجَنُونَهُ هَيئًا سهلًا؛ ولهذا سُمِّيَ مَنَّاءً؛ لأنه ليس فيه تَعَبٌ.

(١) أخرجه أبو داود (٣٩٢٥)، وابن ماجه (٣٥٤٢)، وضعفه الشيخ الألباني كما في «المشكاة» (٤٥٨٥)، و«الضعيفة» (١١٤٤)، وتعليقه على «السنن».

(٢) أخرجه مسلم (٢٠٤٩) (١٥٧).

(٢) انظر: «تفسير ابن جرير الطبري» (٢٩٤/١)، و«القرطبي» (٤٠٦/١)، و«البغوي» (٧٥/١)، و«الدر المنثور» (١٧١/١)، و«ابن كثير» (٩٦/١)، و«فتح القدير» (٨٨/١).

والكَمَاءُ مِنَ الْمَنِّ؛ لِأَنَّ اللَّهَ ﷻ يُخْرِجُهَا مِنَ الْأَرْضِ بِدُونِ تَعَبٍ لَا سَقْيٍ وَلَا غَيْرِهِ، وَالْكَمَاءُ هِيَ مَا يُسَمَّى عِنْدَ النَّاسِ بِالْفَجْعِ وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَصْنَافٍ: كَمَاءٌ وَعَسَاقِلُ وَبَنَاتُ أُوبَرَ، يَقُولُ الشَّاعِرُ:

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمَوْا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنِ بَنَاتِ الْأُوبَرِ^(١)

وهذه الأصناف الثلاثة تَخْتَلِفُ طَعُومُهَا وَلَذَّتُهَا، وَتَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْأَرْضِ وَهِيَ لَهَا عَرَقٌ فِي الْأَرْضِ إِنْ قُطِعَتْ بِعَرَقِهَا مَا نَبَتَتْ مَرَّةً ثَانِيَةً، وَإِنْ بَقِيَ عَرَقُهَا فَإِنَّهَا تَنْبُتُ مَرَّةً أُخْرَى. وَحَدَّثَنِي رَجُلٌ أَتَيْتُهُ بِهِ قَالَ: حَجَجْنَا ذَاتَ سَنَةٍ مِنَ السَّنِينَ عَلَى الْإِبِلِ فَلَمَّا أَقْبَلْنَا عِنْدَ بَزْوِغِ الشَّمْسِ عَلَى نَفُورٍ وَإِذَا فِي أَعْلَى النُّفُورِ شَيْءٌ أَبْيَضٌ يَلُوحُ فِي الشَّمْسِ، فَظَنَنَّا أَنَّهُ رَأْسُ بَعِيرٍ مَيِّتٍ يَقُولُ: فَمَشِينَا فَلَمَّا وَصَلْنَا إِلَيْهِ وَإِذَا هُوَ كَمَاءٌ فَجَعِ مِثْلَ الرَّأْسِ لِلْإِنْسَانِ، يَقُولُ: فَأَخَذْنَاهَا، لَكِنْ مَا أَخَذْنَاهَا مِنْ أَصْلِهَا وَشَرِبْنَاهَا شُرْبًا، وَأَبْقَيْنَا أَصْلَهَا، فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنَ الْحَجِّ فَإِذَا هِيَ كَمَا رَأَيْنَاهَا قَبْلَ الْحَجِّ قَدْ نَبَتَتْ وَكَبُرَتْ فَأَخَذْنَاهَا.

يَقُولُ الرَّسُولُ ﷺ: «إِنَّ الْكَمَاءَ مِنَ الْمَنِّ». لِأَنَّهُ تَخَصَّلَ لِلنَّاسِ بِدُونِ تَعَبٍ وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ.

زَعَمَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: أَنَّ الْمُرَادَ بِإِيَّهَا الْمَطَرُ؛ لِأَنَّهُ تَنْبَتُ بِهِ، وَلَكِنَّهُ ضَعِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَاؤُهَا هِيَ، وَلَكِنْ كَيْفَ يُسْتَخْرَجُ مَاؤُهَا؟

ذَكَرَ النَّاسُ الَّذِينَ اسْتَعْمَلُوهَا أَنَّهُا تُشَوِّى إِذَا شُوِيَتْ بِالنَّارِ لَانَتْ وَسَهِّلَ عَصْرُهَا إِذَا عَصِرَتْ فَهَذَا الْمَاءُ يَشْفِي الْعَيْنَ إِذَا مَرَضَتْ.

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ ﷺ فِي «الْهَدْيِ» (٤/ ٣٥٩):

وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ انْتِفَاعًا بِهِ إِذَا كَانَ سَبَبُ الْأَلَمِ زِيَادَةُ الْمَاءِ فِي الْعَيْنِ، فَإِنَّ هَذَا الْمَاءَ مَاءُ الْكَمَاءِ يُنَشِّفُ الْعَيْنَ فَتَبَرَّأَ بِإِذْنِ اللَّهِ ﷻ.

وَهُنَاكَ احْتِمَالٌ أَنَّ الْمَاءَ يُؤْخَذُ بِعَصْرِهَا وَإِذَا كَانَتْ هِيَ نَاشِفَةً بَعْضَ الشَّيْءِ لَكِنْ بِوَسْطَةِ الْأَلَاتِ الْجَدِيدَةِ الْآنَ رُبَّمَا تَعَصَّرَ عَصْرًا كَامِلًا وَيُؤْخَذُ مَاؤُهَا قَبْلَ أَنْ تُشَوِّى؛ لِأَنَّهُ إِذَا شُوِيَتْ فَرُبَّمَا تَزُولُ بَعْضُ الْخَصَائِصِ فِي هَذَا الْمَاءِ.

(١) الْبَيْتُ مِنَ الْكَامِلِ، وَلَمْ يَعْرِفْ قَائِلُهُ، وَانْظُرْ: «الْعَيْنِي» (١/ ٤٩٨)، «وَجَهْرَةُ اللُّغَةِ» (ص: ٣٣١)، وَ«شَرْحُ التَّسْهِيلِ» (١/ ٢٥٩)، وَ«شَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ عَلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ» (١/ ١٩٦).

الحاصل أن الرسول ﷺ أفادنا بهذا الحديث فائدتين:

الفائدة الأولى: أن الكمأة من المَنِّ لسهولة أخذها وكثرة خيرها.

والثاني: أن ماءها شفاءٌ للعين والرسول ﷺ إذا أخبر بما فيه نفعٌ سواءً كان من الأمور التجريبية، أو من الأمور الطبية، أو من أمور العبادة، فليس المراد بذلك مجرد الخبر وأن نَعْلَمَ أَنَّ فيه خيرًا، ولكن المراد بذلك أن نَفْعُهُ ونَسْتَعْمِلَهُ. وإذا كان قَدْحًا فالمراد بذلك أن نَتَجَنَّبَهُ وَنَتَبَعَدَ عَنْهُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢١- باب اللُّدُودِ.

٥٧١٠، ٥٧١١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَبْلَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ مَيِّتٌ.

٥٧١٢- قَالَ: وَقَالَتْ عَائِشَةُ: لَدَدْنَاهُ فِي مَرَضِهِ، فَجَعَلَ يُشِيرُ إِلَيْنَا، أَنْ لَا تَلْدُونِي. فَقُلْنَا كَرَاهِيَةَ الْمَرِيضِ لِلدَّوَاءِ. فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ: «أَلَمْ أَنْهَكُمُ أَنْ تَلْدُونِي». قُلْنَا كَرَاهِيَةَ الْمَرِيضِ لِلدَّوَاءِ. فَقَالَ: «لَا يَبْقَى فِي الْبَيْتِ أَحَدٌ إِلَّا لَدَّ - وَأَنَا أَنْظُرُ - إِلَّا الْعَبَّاسُ فَإِنَّهُ لَمْ يَشْهَدْكُمْ»^(١).

٥٧١٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي عُبيدُ اللَّهِ، عَنْ أُمِّ قَيْسٍ قَالَتْ: دَخَلْتُ بِابْنِ لِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ أَعْلَقْتُ عَلَيْهِ مِنَ الْعُذْرَةِ فَقَالَ: «عَلَامٌ تَدْعُرْنَ أَوْلَادَكُمْ بِهَذَا الْعِلَاقِ؟ عَلَيْكُنَّ بِهَذَا الْعُودِ الْهِنْدِيِّ، فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةَ أَشْفِيَةٍ، مِنْهَا ذَاتُ الْجَنْبِ يُسْعَطُ مِنَ الْعُذْرَةِ، وَيُلَدُّ مِنْ ذَاتِ الْجَنْبِ». فَسَمِعْتُ الزُّهْرِي يَقُولُ: بَيْنَ لَنَا اثْنَيْنِ وَلَمْ يُبَيِّنْ لَنَا خَمْسَةً. قُلْتُ لِسُفْيَانَ: فَإِنْ مَعَمَّرَا يَقُولُ: أَعْلَقْتُ عَلَيْهِ. قَالَ: لَمْ يَحْفَظْ إِنَّمَا قَالَ: أَعْلَقْتُ عَنْهُ، حَفِظْتُهُ مِنْ فِي الزُّهْرِيِّ. وَوَصَفَ سُفْيَانُ الْغُلَامَ يُحَنِّكُ بِالْإِصْبَعِ، وَأَدْخَلَ سُفْيَانُ فِي حَنَكِهِ، إِنَّمَا يَعْنِي رَفَعَ حَنَكِهِ بِإِصْبَعِهِ، وَلَمْ يَقُلْ أَعْلَقُوا عَنْهُ شَيْئًا^(٢).

(١) أخرجه مسلم (٢٢١٣) (٨٥).

(٢) أخرجه مسلم (٢٢١٤) (٨٥).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١٠/١٦٦):

❦ قَوْلُهُ: «بَابُ اللَّدُّودِ». بَفَتْحِ اللَّامِ وَبِمَهْمَلَتَيْنِ هُوَ الدَّوَاءُ الَّذِي يُصَبُّ فِي أَحَدِ جَانِبِي فَمِ الْمَرِيضِ، وَاللَّدُّودُ بِالضَّمِّ: الْفَعْلُ، وَلَدَدْتُ الْمَرِيضَ: فَعَلْتُ ذَلِكَ بِهِ، وَتَقَدَّمَ شَرْحُ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ مُسْتَوْفَى فِي بَابِ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيَانِ مَا لَدَّوهُ ﷺ بِهِ، وَبَيَانُ مَنْ عُرِفَ اسْمُهُ مِمَّنْ كَانَ فِي الْبَيْتِ وَلَدًا لَأَمْرِهِ ﷺ بِذَلِكَ فَأَغْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ.

قَالَ الْقِسْطَلَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «عَمْدَةِ الْقَارِي» (٢١/١٤٨):

❦ قَوْلُهُ: «بَابُ اللَّدُّودِ». بَفَتْحِ اللَّامِ وَبِدَالَيْنِ مَهْمَلَتَيْنِ الْأُولَى مضمومةٌ بَيْنَهُمَا وَاو: مَا يُصَبُّ مِنَ الدَّوَاءِ مِنْ أَحَدِ جَانِبِي فَمِ الْمَرِيضِ وَبِهِ قَالَ. حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدِينِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي بِالْإِفْرَادِ مُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ الْكُوفِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بِضَمِّ عَيْنِ الْأَوَّلِ ابْنِ عَتَبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ أَبَا بَكْرَ الصِّدِّيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَبْلَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ مَيِّتٌ بَعْدَ أَنْ كُشِفَ وَجْهُهُ وَكُتِبَ عَلَيْهِ.

قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: وَقَالَتْ عَائِشَةُ: لَدَدْنَاهُ ﷺ فَجَعَلْنَا الدَّوَاءَ فِي جَانِبِ فَمِهِ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ فَجَعَلَ يُشِيرُ إِلَيْنَا أَلَّا تَلْدُونِي. فَقُلْنَا: هَذَا الْإِمْتِنَاعُ كَرَاهِيَةُ الْمَرِيضِ لِلدَّوَاءِ. فَكَرَاهِيَةُ رُفْعِ خَبَرٍ مُبْتَدَأٍ مُحذُوفٍ، وَلَا يُبَيِّ ذَرُّ كَرَاهِيَةٍ بِالنَّصْبِ مَفْعُولًا لَهُ؛ أَي: نَهَانَا لِكَرَاهِيَةِ الدَّوَاءِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُصَدَّرًا؛ أَي: كَرِهَهُ كَرَاهِيَةَ الدَّوَاءِ، فَلَمَّا أَفَاقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَلَمْ أَنْهَكُمُ أَنْ تَلْدُونِي. قُلْنَا: كَرَاهِيَةُ الْمَرِيضِ لِلدَّوَاءِ. فَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَبْقَى فِي الْبَيْتِ أَحَدٌ مِمَّنْ تَعَاطَى ذَلِكَ وَغَيْرِهِ إِلَّا لَدَّ تَأْدِيًا لَهُمْ لَثَلَا يَعُودُوا، وَتَأْدِيبُ الَّذِينَ لَمْ يُبَاشِرُوا ذَلِكَ لِكُونِهِمْ لَمْ يَنْهَوْا الَّذِينَ فَعَلُوا بَعْدَ نَهْيِهِ ﷺ أَنْ يَلْدُوهُ وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَّا الْعَبَّاسَ عَمَهُ فَإِنَّهُ لَمْ يَشْهَدْكُمْ حَالَةَ اللَّدُّودِ وَإِنَّمَا أَنْكَرَ التَّدَاوِي لَأَنَّهُ كَانَ غَيْرَ مُلَائِمٍ لِدَائِهِ؛ لِأَنَّهُمْ ظَنُّوا أَنَّ بِهِ ذَاتَ الْجَنْبِ فِدَاوَوْهُ بِمَا يُلَاقِيهَا وَلَمْ يَكُنْ بِهِ ذَلِكَ.

فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ:

أَوَّلًا: أَنَّ الْإِشَارَةَ تَقِيدُ مَا تُقِيدُهُ الْعِبَارَةُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ فَعْلَهُمْ هَذَا مَعْصِيَةً لَهُ؛ لِكُونِهِ إِشَارًا إِلَيْهِمْ ﷺ أَلَّا يَلْدُوهُ بَلْ هُوَ سَمَّى ذَلِكَ نَهْيًا لِقَوْلِهِ: «أَلَمْ أَنْهَكُمُ».

وَفِيهِ أَيْضًا: الْمَقَاصَةُ فِي غَيْرِ الْجَرَاحِ وَجْهَهُ: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَمَرَ أَنْ يَلْدَّ مَنْ فِي الْبَيْتِ.

وَفِيهِ: أَنَّ الْحَاضِرَ لِلْمُنْكَرِ إِذَا لَمْ يُنْكَزْ فَهُوَ مُشَارِكٌ لِفَاعِلِهِ حَتَّى فِي عَقُوبَةِ الدُّنْيَا؛ وَلِهَذَا أَمَرَ

النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُلَدَّ كُلُّ مَنْ حَضَرَ.

وفيه أيضًا: دليلٌ على أن المريض إذا كان يكره أن يداوى أو يذهب به إلى المستشفى أو ما أشبه ذلك فإنه لا يجوز أن يفعل به هذا إذا أغمى عليه كما يفعلُه بعض الناس الآن يكون المريض قد نهاهم أن يذهبوا به إلى المستشفى فإذا أنهكه المرض وأغمى عليه ذهبوا به وهذا لا يجوز؛ لأنه تصرف في الإنسان بغير رضاه.

وفيه أيضًا: دليلٌ على العمل بغلبة الظن، وأن المجتهد قد يخطئ وقد يصيب؛ لأنهم لدوهُ ظنوا أنه إنما نهاهم كراهةً للدواء وهم اجتهدوا فأخطئوا.

وفيه: أن من طبيعة المريض أن يكره الدواء، وإن كان فيه مصلحة له، ولكنه إذا كرهه فلا يجبر عليه.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٢- بَابٌ.

ذكرنا أن البخاري إذا قال: «باب». ولم يذكر شيئاً فهو بمنزلة الفصل، وذكرنا أيضًا الفرق بين كتاب وفصل وباب، فالكتاب: جنسٌ من أجناس العلم، ككتاب الطهارة والباب: نوعٌ من أنواعه، كباب الوضوء، وباب الغسل مثلاً، والفصل: فردٌ من أفراد مسائله، لكن قد يكون الباب طويلاً فيحتاج إلى تفريق في مسائله لئلا يمل الإنسان: فالكتاب للجنس، والباب للنوع، والفصل للمسائل.

٥٧١٤- حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ وَيُونُسُ قَالَ الزُّهْرِيُّ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ لَمَّا ثَقُلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاشْتَدَّ وَجَعُهُ، اسْتَأْذَنَ أَزْوَاجُهُ فِي أَنْ يُمْرَضَ فِي بَيْتِي، فَأَذِنَ لَهُ، فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ، تَخَطَّى رِجْلَاهُ فِي الْأَرْضِ بَيْنَ عَبَّاسٍ وَآخَرَ. فَأَخْبَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: هَلْ تَدْرِي مِنَ الرَّجُلِ الْآخَرِ الَّذِي لَمْ تَسْمَعْ عَائِشَةَ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: هُوَ عَلِيٌّ. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ مَا دَخَلَ بَيْتَهَا وَاشْتَدَّ بِهِ وَجَعُهُ: «هَرِيقُوا عَلَيَّ مِنْ سَبْعِ قَرَبٍ لَمْ تُحَلَّلْ أَوْ كَيْتُهُنَّ، لَعَلِّي أَعْهَدُ إِلَى النَّاسِ». قَالَتْ: فَأَجْلَسْنَاهُ فِي مَخْضَبٍ لِحَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ طَفَقْنَا نَصُبُّ عَلَيْهِ مِنْ تِلْكَ

الْقُرْبِ حَتَّى جَعَلَ يُشِيرُ إِلَيْنَا أَنْ قَدْ فَعَلْتَنَّ. قَالَتْ: وَخَرَجَ إِلَى النَّاسِ فَصَلَّى لَهُمْ وَخَطَبَهُمْ^(١).
في هذا الحديث فوائد:

منها: محبة الرسول ﷺ لعائشة ؓ؛ ولهذا استأذن أن يُمرَّضَ في بيتها، وكان من الحكمة أن مات في بيتها في يومها في حجرها، ولم يطعم من الدنيا شيئاً بعد ريقها ؓ؛ فإنه مات في يوم الاثنين^(٢) المصادف ليومها الأصلي.

وفيه أيضاً: دليل على كمال عدل الرسول ﷺ وسواء قلنا: إن العدل واجب عليه أو إن العدل سنة في حقه؛ ولهذا مع المشقة استأذن أزواجه.

وفي هذا: دليل على أن من له الحق إذا أسقطه سقط، وإذا كان في الأصل من واجبات الدين، فالعدل بين الزوجات واجب، لكن إذا أسقطته سقط.

فيتفرَّغ على هذه الفائدة أن ما وجب لحق آدمي فأسقطه آدمي لم يَأْتِ الإنسان بما ترك؛ لأن الله إنما أوجبه للعبد لا لنفسه بخلاف العبادة فإنها واجبة لله؛ ولهذا ليس لأحد أن يسقط العبادة عن أحد، لكن الحقوق يجوز لمن له الحق أن يسقطها لصاحبه.

وفيه أيضاً: دليل على تأثر عائشة ؓ بالتأثر العظيم بالنسبة لعلِّي بن أبي طالب ؓ، وذلك لأن الرسول ﷺ حين استشاره في أمر عائشة في قصة الإفك، فكان من رأيه ؓ أن يدع النبي ﷺ هذا الأمر، وأشار إليه أن يتزوج غيرها، وقال: النساء سواها كثير^(٣). قطعاً للبلبة والفتنة، فكانت عائشة ؓ لمحبتها للرسول ﷺ كان في قلبها شيء على علي، فلهذا لم تذكر اسمه وذكرت العباس.

وفي الحديث: دليل على أن من دواء الحمى الماء البارد وهذا أمر متفق عليه بين أهل الطب، وإن كان المريض يشعر بالقشعريرة والنفور من الماء البارد، لكنه يفيد، وهذا مشهور الآن بين الأطباء فيما إذا كانت هناك ضربة شمس فإنهم لا يعالجونه إلا بالشيء البارد.

وفيه أيضاً: دليل على خاصية السبع، ولهذا قال أريقوا علي من سبع قرب.

وفيه أيضاً: دليل على أنه يكون من قرب لم تحل أفواهاها؛ يعني: لأنها ممثلة لأن ذلك أكثر.

(١) أخرجه مسلم (٤١٨) (٩٠).

(٢) أخرجه مسلم (٤١٩) (٩٨).

(٣) أخرجه البخاري (٤٧٥٠)، ومسلم (٢٧٧٠) (٥٦).

وفيه أيضًا: دليلٌ على حرصِ النبي ﷺ على أمته وعلى تبليغِ الرسالة؛ ولهذا طَلَبَ منهم أن يُفعلَ به هذا من أجل أن يُخْرَجَ إلى الناسِ فيُعْهَدَ إليهم.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٣- بابُ العُدْرَةِ.

٥٧١٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ أُمَّ قَيْسِ بِنْتَ مُحْصَنٍ الْأَسَدِيَّةَ - أَسَدُ خَزِيمَةَ - وَكَانَتْ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ الْأَوَّلِ اللَّاتِي بَايَعَنَ النَّبِيَّ ﷺ - وَهِيَ أُخْتُ عُكَّاشَةَ - أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا آتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِابْنِ لَهَا، قَدْ أَغْلَقَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْعُدْرَةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَلَامَ تَدْعُرْنَ أَوْلَادَكُنَّ بِهَذَا الْعِلَاقِ؟ عَلَيْكُنَّ بِهَذَا الْعُودِ الْهِنْدِيِّ، فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةَ أَشْفِيَةٍ مِنْهَا ذَاتُ الْجَنْبِ». يُرِيدُ الْكُسْتَ، وَهُوَ الْعُودُ الْهِنْدِيُّ ^(١).
وَقَالَ يُونُسُ ^(٢) وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاشِدٍ ^(٣) عَنِ الزُّهْرِيِّ عُلِقَتْ عَلَيْهِ.

٢٤- بابُ دَوَاءِ الْمَبْطُونِ.

٥٧١٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أَخِي اسْتَطْلَقَ بَطْنَهُ. فَقَالَ: «اسْقِهِ عَسَلًا». فَسَقَاهُ. فَقَالَ: إِنِّي سَقَيْتُهُ فَلَمْ يَزِدْهُ إِلَّا اسْطِطْلَاقًا. فَقَالَ: «صَدَقَ اللَّهُ وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ» ^(٤).
تَابَعَهُ النَّضْرُ عَنْ شُعْبَةَ ^(٥).

وسبق أنه سقاه حتى أفلح ^(١)، وفي هذا دليلٌ على أن ما ثبت بالوحي يَجِبُ أن يُكَذَّبَ به ما

(١) أخرجه مسلم (٢٢١٤) (٨٧).

(٢) علقه البخاري بصيغة الجزم كما في «الفتح» (١٦٧/١٠) ووصله أحمد في «مسنده» (٣٥٦/٦) (٢٧٠٠٤) قَالَ: حَدَّثَنَا عثمان بن عمر، ثنا يونس، عن الزهري... الحديث. وانظر: «تغليق التعليق» (٤٤/٥).

(٣) علقه البخاري بصيغة الجزم كما في «الفتح» (١٦٧/١٠) وأسنده بعد بايين من نفس الكتاب (باب ذات الجنب) (٥٧١٨)، وانظر: «تغليق التعليق» (١٤/٥).

(٤) رواه مسلم (٢٢١٧) (٩١).

(٥) ذكر البخاري هذه المتابعة كما في «الفتح» (١٦٨/١٠) وقال الحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٤٥/٥): قَالَ الإمام إسحاق بن راهوية في مسنده: حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا وَقَالَ فِي «هَدْيِ السَّارِي» (ص ٦٠): متابعه النضر بن شميل وصلها إسحاق بن راهوية في «مسنده».

(٦) سبق تخريجه.

قيل بغير الوحي مما يُعَارِضُه؛ ولهذا قال الرسول ﷺ: «صَدَقَ اللَّهُ وَكَذَبَ بَطْنُ أُخَيْك». فأيُّ نظرية، أو قولٍ مخالفٍ لما عُلِّمَ بالشرع فإنه يَجِبُ علينا أن نُكَذِّبَه؛ ولهذا وجب علينا أن نُكَذِّبَ خبرَ العرافِ والكاهنِ؛ لأنه يخالف ما جاء في القرآن ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وكذلك لو أن أحدًا من الناس أبدى لنا نظرية في الفلكِ العلويِّ أو السفليِّ تُخالفُ ما جاء به الكتابُ والسنةُ وجبَ علينا أن نُكَذِّبَه ولو أطبقَ عليه جميعُ أهل الأرض؛ لأنهم هم إنما يَتَكَلَّمُونَ عَمَّا تُذَرِّكُه عقولهم بل عما تُذَرِّكُه حواسُّهم، والقرآنُ أو السنةُ الصحيحةُ تأتي بما أخبر به الخالقُ ﷻ فالله أعلمُ بالمخلوقاتِ فهو خالقنا.

فهذه القاعدة يَجِبُ علينا -معشر المؤمنين- أن نُؤْمِنَ بها وألَّا نَلْتَفِتَ لما خالف الكتابُ والسنةُ، وأن نَعْلَمَ أنه سوف يَكْذِبُه الواقعُ ولو بعد زمنٍ بعيدٍ؛ لأن ما في الكتابِ والسنةِ صحيحٌ صادقٌ وما جاء عن تجاربٍ أو حدسياتٍ أو ظنونٍ فإنه كاذبٌ.

فإن قُلْتَ: أحياناً يُخْبِرُ عن الشيء عن طريق الحواسِّ، وليس عن طريق الفكرِ أو الاستنتاج أو ما أشبه ذلك.

فالجوابُ عن ذلك أولاً: أن الحواسَّ غيرُ معصومةٍ، نَبْدَأُ بالسمع، فأحياناً يَسْمَعُ الإنسانُ الصوتَ فيَظُنُّه كذا وهو على خلافٍ ما سَمِعَ، وأحياناً نَسْمَعُ الصوتَ يأتي من الخلفِ والمصوِّتُ أمامه؛ لأنه ربَّما يَكُونُ هناك شيءٌ يَرُدُّ الصدى، ثم يَسْمَعُه الإنسانُ من خلفه، والمتكلِّمُ أمامه.

والعين أيضاً -حدَّث ولا حرج- فأحياناً تَرى الشيء ساكنًا وهو متحركٌ، وأحياناً تَراه متحركًا وهو ساكنٌ وأحياناً ترى شبحًا وليس هناك أحدٌ.

إذا: فالأمورُ حتى ما يُذَرِّكُ بالحسِّ قد يَكُونُ فيه خطأ، لكن إذا قَدَّرنا أنه ليس فيه خطأ مائة في المائة فيَجِبُ أن نَعْلَمَ أنه لا يُعَارِضُ ما جاء في الكتابِ والسنةِ أبدًا، وإنما التعارضُ واقعٌ لقلَّةِ الفهم، أو لقصور العلم؛ يَغْنِي للقصور، أو التقصير، وإلَّا فلو أن الإنسانَ تَمَعَّنَ فإننا نَحْزِمُ جزمًا لا ريب لنا فيه بأنه لا شيء مما يُعْلَمُ باليقين يُخالفُ ما دَلَّ عليه الكتابُ والسنةُ بيقينٍ أبدًا.

ولهذا قال الرسول ﷺ: «صَدَقَ اللَّهُ وَكَذَبَ بَطْنُ أُخَيْك» لأن مقتضى خبرِ بطنه أن

العسل داءٌ وليس شفاءً؛ لأنه كلما ما أعطاه زاد استطلاقه، فمعنى ذلك أن العسل داءٌ، والله يَقُولُ ﴿فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٦٩].

فإذا قال قائلٌ: هل يُستَفَادُ من هذا الحديث إطلاقُ الكذبِ على الفعل؟
نَقُولُ: نعم، البطنُ ما تَكَلَّم، وما قال: يا جماعةُ هذا العسلُ ما زادني إلَّا داءً، فالقولُ يَكُونُ بالقول وبالفعل، والشهادةُ تَكُونُ بالقول وبالفعل أيضًا، فاللهُ شَهِدَ لرسولِهِ بالقولِ مثل قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ [البقرة: ١٠١]. وشَهِدَ لرسولِهِ بالفعل وهو الآيات الكونية، والتمكينُ في الأرض.

فإذا قال قائلٌ: بالنسبة للقاعدة التي ذكرناها أننا نؤمن بالقرآن والسنة ولو خالفنا ما يَقُولُهُ العلماء؛ وهم الآن يَقُولُونَ: إن الأرض كرويةٌ والقرآن خلاف ذلك، وإن الشمس لا تتحرك وهذا خلافُ القرآن أيضًا؟

الجواب أن نقول: أولاً: إن القرآن أثبت أن الأرض كرويةٌ قال الله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ۖ وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ۖ وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ ۖ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَخُلَّتْ ۖ وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ۖ﴾ [الانشقاق: ١-٥]. هذا في يوم القيامة، إذا السماء انشَقَّتْ يوم القيامة كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا انشَقَّتْ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ ۖ﴾ [الزمر: ٣٧] فَإِنِّي ءَالِئٌ رَّبِّكُمْ تَكْذِبِينَ ﴿٣٨﴾ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ ﴿٣٩﴾ [الزمر: ٣٧-٣٩]. إذا الأرض مدت تُفِيدُ أنها قبل ذلك غير ممدودة. وقال تعالى: ﴿يُكْوَرُّ أَيْلًا عَلَى النَّهَارِ وَيُكْوَرُّ أَيْلًا عَلَى اللَّيْلِ﴾ [الزمر: ٤٠]. والتكوير التدوير، منه كَوَّرَ العمامة. إذا فالقرآن دَلَّ على أنها كروية.

العلماء لم يَقُولُوا أبدًا: إن الشمس لا تَجْرِي. بل يَقُولُونَ: إنها تَجْرِي ولكن تَجْرِي بمجموعاتها -المجموعة الشمسية كما يَقُولُونَ-، فهي تَجْرِي.

لَكِنِ الشَّأْنُ الآن هل هي تَجْرِي وتَدُور على الأرض، أو إن الأرض هي التي تَدُور، وَيَكُونُ بدورانها الليل والنهار؟ هذا هو محلُّ الخلاف.

أنا إلى الآن لا أُوْمِنُ إلَّا أن الشمس يَكُونُ بدورانها على الأرض اختلافُ الليل والنهار، ولا أُوْمِنُ بكلامهم: إن اختلاف الليل والنهار بسبب دوران الأرض حول نفسها؛ لأن عندنا ظاهر القرآن يُخَالِفُ هذا، فإن الله تعالى أضاف حركات الشمس إلى الشمس، والأصل في إضافة الفعل إلى فاعله أنه فعلٌ واقعٌ منه فإذا قُلْتُ: قام زيدٌ. فزيدٌ هو القائم لا غيره إذا قُلْتُ:

سارت السيارة فالسيارة هي التي تَمْشِي.

هم يَقُولُونَ: إن الشمسَ بالنسبة لمقابلة الأرض ثابتة، والأرض حيث تَدُورُ يَظُنُّ الظَّانُّ أن الشمسَ هي التي تَدُورُ على الأرض، نَقُولُ: هذا خلافُ الأصل، ونحن يَجِبُ أن نَتَمَسَّكَ بظاهر القرآن حتى يَأْتِنَا أمرٌ يقيني لا شكَّ فيه عندنا نَسْتَطِيعُ أن نواجه به ربَّ العزة والجلال، وإلا فإن الله يَقُولُ: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا﴾ [يَس: ٣٨]. وَيَقُولُ ﷺ: ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزَوُّرٌ عَنْ كَهْفِهِمْ﴾ [الزَّحْزَاق: ١٧]. هذا فعلٌ: طلعت، وتزاور ﴿وَإِذَا غَرَبَتْ تَقَرُّضُهَا﴾. هذان أيضًا فعْلان فيصيرُ أربعة أفعالٍ.

وقال ﷺ: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ۖ﴾ [سج: ٢٧]. وقال النبي ﷺ لأبي ذرٍّ لما غابت الشمسُ «أتدري أين تذهب»^(١).

فهذه الأفعال كلها أضيفت في الكتابِ والسنة إلى الشمس، فلا يمكنُ أن نَتَرَخَّضَ عنها إلَّا بشيءٍ يقيني؛ لأن الظاهرَ ما يَدْفَعُهُ إلَّا اليقين، فإن هذا هو الذي نَعْتَقِدُهُ وَنَدِينُ بِهِ حتى يَقُومَ دليلٌ يُمْكِنُنَا أن نَحْمِلَ الظاهرَ على خلافه لمقتضى هذا الدليل.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٢٥- باب لا صَفَرٌ. وهو داءٌ يَأْخُذُ الْبَطْنَ.

قَوْلُهُ: «لا صَفَرٌ». لا: نافيةٌ للجنس، صَفَرٌ: اسمُها. والخبرُ محذوفٌ تقديرُهُ موجودٌ؛ أي لا صَفَرٌ موجودٌ.

الْبُخَارِيُّ يَقُولُ: «هو داءٌ يَأْخُذُ الْبَطْنَ». فالمعنى أن هذا الصَفَرُ لا يُعْدِي؛ فهو نوعٌ من المرض الذي لا يُعْدِي.

وقال غيرُ البخاري أيضًا^(٢): إن المرادَ بصَفَرٍ شهرُ صَفَرٍ، وكانوا يَتَشَاءُمُونَ بِهِ فَتَنَى الرِّسُولَ ﷺ أَنْ يَكُونَ فِي هَذَا الشَّهْرِ شَوْمٌ.



(١) رواه البخاري (٤٠٨٢)، ومسلم (١٥٩) (٢٥٠).

(٢) انظر: «التمهيد» (١٩٩/٢٤)، و«شرح صحيح مسلم للنووي» (٢١٤/١٤)، و«تحفة الأحوذني» (١٩٦/٦).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٧١٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَغَيْرُهُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا عَدُوَّ وَلَا صَفَرَ وَلَا هَامَةَ». فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَا بَالُ إِبِلِي تَكُونُ فِي الرَّمْلِ كَأَنَّهَا الطَّبَّاءُ، فَيَأْتِي الْبَعِيرُ الْأَجْرَبُ فَيَدْخُلُ بَيْنَهَا فَيَجْرِبُهَا. فَقَالَ: «فَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلِ»^(١). رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَسَنَانِ بْنِ أَبِي سِنَانٍ^(٢).

❖ قَوْلُهُ: «لَا عَدُوَّ». سبق الكلام عليها.

❖ قَوْلُهُ: «وَلَا صَفَرَ». تَكَلَّمْنَا عَلَيْهَا الْآنَ.

❖ قَوْلُهُ: «وَلَا هَامَةَ». يَقُولُونَ: إِنْ الْعَرَبُ كَانُوا إِذَا قُتِلَ فِيهِمُ الْقَتِيلُ زَعَمُوا أَنْ نَفْسَهُ تَتَحَوَّلُ إِلَى طَائِفٍ يُسَمَّى الْهَامَةُ، وَأَنَّهُ يَأْتِي إِلَى بَيْتِ الْقَتِيلِ وَيَزَعُقُ زَعَقَاتٍ مَعِينَةٍ حَتَّى يَأْخُذُوا بِثَأْرِهِ. وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنْ الْهَامَةُ هِيَ نَوْعٌ مِنَ الطُّيُورِ الْمَعْرُوفَةِ يَتَشَاءُمُونَ بِهَا كَثِيرًا فَهُوَ كَقَوْلِهِ: «لَا عَدُوَّ وَلَا طَيْرَةَ» فَنَصَّ عَلَى الْهَامَةِ؛ لِأَنَّهَا نَوْعٌ مِنَ الطُّيُورِ يُتَشَاءَمُ بِهَا. فَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ إِذَا قِيلَ هَذَا أَوْ هَذَا فَالْمُرَادُ أَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الْوَهْمِيَّةَ الَّتِي كَانَتْ عِنْدَ الْجَاهِلِيَّةِ نِفَاهَا النَّبِيُّ ﷺ.

أَمَّا اعْتِرَاضُ الْأَعْرَابِيِّ أَوْ اسْتِشْكَالُ الْأَعْرَابِيِّ عَلَى قَوْلِهِ «لَا عَدُوَّ» فَقَدْ أَجَابَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ بِقَوْلِهِ: «فَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلِ» يَعْنِي: أَنَّ الْعَدُوَّ وَإِنْ حَصَلَتْ بِسَبَبِ مَخَالَطَةِ الْأَجْرَبِ لِهَذِهِ الْإِبِلِ السَّلِيمَةِ فَإِنَّا ذَلِكَ كَانَ بِتَقْدِيرِ اللَّهِ ﷻ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٦- بَابُ ذَاتِ الْجَنْبِ.

٥٧١٨- حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا عَتَّابُ بْنُ بَشِيرٍ، عَنْ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ أُمَّ قَيْسٍ بِنْتَ مَخْصَنٍ، وَكَانَتْ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ الْأُولَى اللَّاتِي بَايَعْنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

(١) أخرجه مسلم (٢٢٢٠) (١٠١).

(٢) علقه البخاري بصيغة الجزم كما في «الفتح» (١٠/١٧١): وأسنده بعد عدة أبواب، في باب «لا عدوي»

(٥٧٧٣) (٥٧٧٥). انظر: «الفتح» (١٠/٢٤٣)، و«تغليق التعليق» (٥/٤٥).

وَهِيَ أُخْتُ عِكَاشَةَ بْنِ مِخْصَنٍ أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِابْنٍ لَهَا قَدْ عَلَقَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْعُذْرَةِ فَقَالَ: «اتَّقُوا اللَّهَ، عَلَامَ تَدْعُرُونَ أَوْلَادَكُمْ بِهَذِهِ الْأَعْلَاقِ عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْعُودِ الْهِنْدِيِّ، فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةَ أَشْفِيَةٍ، مِنْهَا ذَاتُ الْجَنْبِ». يُرِيدُ الْكُسْتُ يَعْنِي الْقُسْطُ، قَالَ: وَهِيَ لُغَةٌ^(١).

٥٧١٩، ٥٧٢٠، ٥٧٢١ - حَدَّثَنَا عَارِمٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ قَالَ: قُرِئَ عَلَى أَيُّوبَ مِنْ كُتُبِ أَبِي قِلَابَةَ، مِنْهُ مَا حَدَّثَ بِهِ وَمِنْهُ مَا قُرِئَ عَلَيْهِ، وَكَانَ هَذَا فِي الْكِتَابِ عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ وَأَنَسَ بْنَ النَّضْرِ كَوَّيَاهُ، وَكَوَّاهُ أَبُو طَلْحَةَ بِيَدِهِ. وَقَالَ عَبَادُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: أَدْنَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ بَيْتٍ مِنَ الْأَنْصَارِ أَنْ يَرْقُوا مِنَ الْحُمَةِ وَالْأَذْنِ^(٢). قَالَ أَنَسٌ: كُوِيَتُ مِنْ ذَاتِ الْجَنْبِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَيٌّ، وَشَهِدَنِي أَبُو طَلْحَةَ وَأَنَسُ بْنُ النَّضْرِ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَأَبُو طَلْحَةَ كَوَّانِي^(٣).

[الحديث ٥٧١٩ - طرفه في: ٥٧٢١].

إِذَا: ذَاتُ الْجَنْبِ لَهَا دَوَاءٌ:

أَوَّلًا: الْكُسْتُ. وَالثَّانِي: الْكَيُّ.

فَالْأَوَّلُ: حِينَمَا تَكُونُ خَفِيفَةً.

وَالثَّانِي: حِينَمَا تَكُونُ ثَقِيلَةً، وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ عِنْدَ النَّاسِ الْآنَ أَنَّهَا قَسِيَانٌ: قَسِمٌ يُسْمَوْنَ ذَكَرٌ وَهِيَ شَدِيدَةٌ وَسَرِيعَةٌ؛ يَعْنِي: إِمَّا أَنْ يَمُوتَ الْإِنْسَانُ مِنْهَا بِسَرْعَةٍ وَإِمَّا أَنْ يُقَدَّرَ اللَّهُ لَهُ دَوَاءٌ فَيُشْفَى بِهِ، وَالثَّانِيَةُ: أُنْثَى وَيُعَبَّرُ عَنْهَا بِأَنَّهَا أُنَيْسٌ؛ يَعْنِي: أَنَّهَا تَظَلُّ مَعَ الْإِنْسَانِ وَقَتًا طَوِيلًا، وَهَذِهِ يُمَكِّنُ أَنْ يَنْفَعَهَا مَا سِوَى الْكَيِّ مِنَ الْأَدْوِيَةِ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَا يَنْفَعُ فِيهَا إِلَّا الْكَيُّ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «الْفَتْحِ» (١٧٣/١٠):

وَأَمَّا رَقِيَةُ الْأَذْنِ فَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ: الْمَرَادُ وَجَعُ الْأَذْنِ؛ أَيُّ: رَخَصَ فِي رَقِيَةِ الْأَذْنِ إِذَا كَانَ بِهَا

(١) رواه مسلم (٢٢١٤) (٨٧).

(٢) علقه البخاري بصيغة الجزم كما في «الفتح» (١٧٢/١٠) ووصله أبو يعلى في مسنده قال: حدثنا إبراهيم الجوهري، ثاريجان بن سعيد، حدثنا عباد بن منصور بهذا. وانظر: «تغليق التعليق» (٤٦/٥-٤٥).

(٣) علقه البخاري بصيغة الجزم كما في «فتح الباري» (١٧٢/١٠)، ووصله البيهقي في «السنن الكبرى» (٣/٩) (١٩٣٣٩) قال: أخبرنا أبو الحسن المقرئ، أنبأنا الحسن بن محمد بن إسحاق، حدثنا يوسف بن يعقوب، حدثنا محمد بن عبيد، حدثنا حماد بن زيد قال: قرأ جرير كتاباً لأبي قلابَةَ. قال أيوب: قد سمعته من أبي قلابَةَ عن أنس رحمته الله به.

وجعٌ، وهذا يَرُدُّ على الحَصْرِ الماضي في الحديث المذكور في «باب من اكتوى» حيث قَالَ: «لا رقيةَ إلا من عَيْنٍ أو حَمَةٍ». فيجوز أن يَكُونَ رَخَّصَ فيه بعد أن منع منه، وَيَحْتَمِلُ أن يَكُونَ المعنى لا رقيةَ أَنْفَعُ من رقيةِ العينِ والحَمَةِ، ولم يَرُدُّ نفْيُ الرقي عن غيرهما. وحكى الكُزَمَانِيُّ عن ابن بَطَالٍ أنه ضَبَطَهُ «الأذَر» بِضَمِّ الهمزة، وسكون المهملةِ بعدها راءٌ، وأنه جمعُ أدرةٍ، وهي نفخة الخصية، قال: وهو غريبٌ شاذٌّ انتهى. ولم أر ذلك في كتاب ابن بَطَالٍ، فليحَرَّرْ.

وَوَقَعَ عندَ الإسماعيلي في سياق رواية عباد بن منصور بلفظ «أن يَرْقُوا من الحَمَةِ، وأذن برقيةِ العينِ والنفْسِ» فعلى هذا فقوله «والأذُن» في الرواية المعلقة تصحيفٌ من قوله «أذِن» فعِلٌّ ماضٍ من الإذِن، لكن زاد الإسماعيليُّ في رواية من هذا الوجه: «وكان زيدٌ بن ثابتٍ يَرْقى من الأذُنِ والنفْسِ» فالله أعلم.

على كلِّ حالٍ: لعلَّ المعنى لا رقيةَ، إلا من حَمَةٍ أو عَيْنٍ: يَعْنِي: الحسدَ، أو أذُنٍ: يَعْنِي: وجعَ الأذُنِ، وَيَكُونُ النَفْيُ لا رقيةَ من بابِ النفي الإضافيُّ أو الحَصْرِ الإضافيُّ؛ يعني: وقد يَرْقى من غيرها، لكن أَنْفَعُ ما يَكُونُ وَأَسْرَعُ ما يَكُونُ في البُرءِ من العينِ والحَمَةِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٧- باب حرقِ الحَصْرِ ليسد به الدم.

٥٧٢٢- حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيُّ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: لَمَّا كُسِرَتْ عَلَى رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْبَيْضَةُ، وَأُذِمِّي وَجْهَهُ، وَكُسِرَتْ رَبَاعِيَّتُهُ، وَكَانَ عَلَيَّ يَخْتَلِفُ بِالْمَاءِ فِي الْمَجْنِ، وَجَاءَتْ فَاطِمَةُ تَغْسِلُ عَنْ وَجْهِهِ الدَّمَ، فَلَمَّا رَأَتْ فَاطِمَةُ -عَلَيْهَا السَّلَامُ- الدَّمَ يَزِيدُ عَلَى الْمَاءِ كَثْرَةً عَمَدَتْ إِلَى حَصِيرٍ فَأَحْرَقَتْهَا وَأَلْصَقَتْهَا عَلَى جُرْحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَرَأَ الدَّمَ^(١).

في هذا الحديث عدة فوائد:

أولاً: أن الرسول ﷺ بشرٌ كغيره من البشرِ فجميعُ العوارضِ البشريةِ تَرُدُّ عليه من النوم، والأكل، والشرب، والجرح، والألم، والحر، والبرد، وغير ذلك؛ ولهذا قال ﷺ: «إنما أنا

(١) أخرجه مسلم (١٧٩٠) (١٠١).

بشرٌ مثلكم أنسى كما تَسُونُ^(١). ومن هذا أن له ظلاً كغيره إذا مشى في الشمس.

ومن فوائده: طهارة الدم استدلالاً بعض العلماء على نجاسة الدم بأن فاطمة عليها السلام جعلت تغسل الدم عن وجهه وقال: إن غُسلها إياه يَدُلُّ على أن هذا هو الْمُتَقَرَّرُ عندهم، وأن الدم نجس. واستدل من رأى طهارته بأن فاطمة لم تغسله بأمر النبي عليه السلام، وإنما غسلته من باب النظافة فقط، ولهذا قال: تغسل الدم عن وجهه، ومن المعلوم أن الدم الذي يكون على الوجه ولا يَرَقُّ إلا بعد أن أُحْرِقَ الحَصِيرُ وصمَّدَ برماذه الجرح، لا بد أن يكون كثيراً ينزل إلى الثياب، وينزل إلى جسده، ولم يأمر النبي عليه السلام بغسله؛ فلهذا كان هذا الحديث دليلاً لمن قال بطهارة الدم، ودليلاً لمن قال بنجاسة الدم.

والأقرب أنه دليل لمن قال بالطهارة؛ لأن فعل فاطمة عليها السلام لا يَدُلُّ على الوجوب؛ فإذا كان فعل النبي عليه السلام المجرد لا يَدُلُّ على الوجوب عند الأصوليين، ففعل الصحابي من باب أولى ثم الظاهر أن الغسل كان لوجهه فقط، وهذا يَدُلُّ على أن المراد تنظيف الوجه من هذا الدم، وليس من أجل النجاسة، ثم إن القاعدة ما أبين من حي فكميته، والأدمي ميتة طاهرة فيكون ما بان منه طاهراً، ثم إن اليد لو قُطِعَتْ من الكتف فيها دم هي طاهرة مع أن فيها دمًا، ولو حملها الإنسان وهو يصلي لصحت صلاته، فإذا كانت اليد بدمها طاهرة فالدم بلا يد ما الذي يخرجُه عن الطهارة وهذا واضح؟

ولكن جمهور العلماء على نجاسة الدم^(٢)؛ لقول الرسول عليه السلام في المستحاضة «أنها تجلس عادتها» فإذا انتهت قال: «فاغسلي عنك الدم ثم صلي»^(٣) قالوا: كلمة الدم عام ولكن هذا الاستدلال فيه نظر ظاهر.

أولاً: لأن كلمة الدم ليست من صيغ العموم إلا إذا دلت قرينة؛ لأن «أل» هذه لبيان الحقيقة ثم إن الدم للعهد، والمراد بالدم: الخارج من الفرج، ونحن نسلم على أن الدم الخارج من الفرج نجس، ويجب غسله قليلاً كان أو كثيراً فلا دلالة فيه، والمسلمون كانوا يصلون بثيابهم التي

(١) أخرجه البخاري (٤٠١)، ومسلم (٥٧٢) (٨٩).

(٢) انظر: «المحلى» (٣٠٢/٢)، و«المجموع» (٥١١/٢)، و«الكافي» (١١٠/١)، و«الفروع» (٣٥٣/١)، و«تفسير القرطبي» (٢٢١/٢).

(٣) أخرجه البخاري (٣٠٦)، ومسلم (٣٣٣) (٦٢).

جُرِّحُوا فِيهَا^(١)، والغالبُ أن جروحَ الحرب تكونُ كثيرةَ الدم، فليس هناك دليلٌ تَطْمَنُّ النفسُ إليه يَدُلُّ على نجاسةِ الدم، ولكن لا شك أن الاحتياطَ وعَمَلَ الإنسانِ بالأحوط حتى يُؤدِّيَ صلاته على وجهٍ لا شبهة فيه أَحْسَنُ.

إنها لو جاءنا إنسان يستفتي بعد أن وقع منه الأمرُ وصَلَّى في ثوبٍ كثير فيه الدمُ الخارج منه، فإننا لا نأمره بإعادة الصلاة؛ لأن الأمر بإعادة الصلاة يَتَضَمَّنُ شيئين:

الأول: إلزامه بما لا يَلَزُمُه عن يقين.

والثاني: إفسادَ صلاةٍ أَدَّاهَا على وجه لم يَبْثُ أنه مخالفٌ لأمرِ الله ورسوله ﷺ.

فلهذا لا نأمره، لكن نقول له: الأولى أيتها الأخ أن تَغْسِلَ الدم؛ لأنك إذا غَسَلْتَهُ وَصَلَّيْتَ قَالَ لك العلماء كلُّهم: صلاتك صحيحة؛ وإن لم تَغْسِلْهُ قَالَ لك بعضهم أو أكثرهم: صلاتك غيرُ صحيحة، والاحتياط أحسن وأولى.

فيما سبق في حديث سهل بن سعد أن فاطمة أحرقت الحَصِيرَ وجَعَلْتَهُ على الجرح فهل لو قال قائل: أيُّهما أَفْضَلُ أن تَسْتَعْمِلَ هذا، أو تَسْتَعْمِلَ الأدويةَ الجديدة؟
الجواب: أن الجديدة أَفْضَلُ؛ لأنها أَقَلُّ كُلفَةً وَأَنْفَعُ؛ لأن هذا لم يُفْعَلْ على سبيل التعبد حتى نَقُولَ: إِنَّا نَتَّبِعُهُ لأنه عبادةٌ إنما هو من باب العلاج، وما دام من بابِ العلاجِ فَكُلُّ ما كان أَنْفَعَ فهو أَفْضَلُ، ونحن نَعْلَمُ أنهم لو كان عندهم من وسائل العلاج كما عندنا لم يَتْرَكُوهَا، بل كانوا يَسْتَعْمِلُونَهَا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٢٨- باب الحمى من فيح جهنم.

٥٧٢٣- حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْحُمَّى مِنْ فَيَحٍ جَهَنَّمَ فَأُطْفِئُوهَا بِالْمَاءِ»^(١). قَالَ نَافِعٌ: وَكَانَ

(١) ذكر البخاري رحمه الله جملة من الآثار الدالة على ذلك كما في باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القبل والدبر. وراجع كلام ابن حجر رحمه الله على ذلك كما في «الفتح» (١/٢٠٨).
(٢) أخرجه مسلم (٢٢٠٩) (٧٩).

عَبْدُ اللَّهِ يَقُولُ: اكْشِفْ عَنَّا الرَّجْزَ^(١).

٥٧٢٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَتْ إِذَا أُتِيَتْ بِالْمَرْأَةِ قَدْ حُمَّتْ تَدْعُو لَهَا، أَخَذَتِ الْمَاءَ فَصَبَتْهُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ جَنْبَيْهَا وَقَالَتْ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا أَنْ نَبْرِدَهَا بِالْمَاءِ^(٢).

٥٧٢٥ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْحُمَّى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ فَأَبْرِدُوهَا بِالْمَاءِ»^(٣).

٥٧٢٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبَّاسَةَ ابْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْحُمَّى مِنْ فَوْحِ جَهَنَّمَ، فَأَبْرِدُوهَا بِالْمَاءِ».

هذه الأحاديث كلها تدلُّ على أن من علاج الحمى استعمال الماء البارد، وأنه يُبرِّدُها. قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ^(٤): والظاهر على عكس الباطن، فإذا بُردَ الظاهرُ سَخُنَ الباطنُ، وإذا بُردَ الباطنُ سَخُنَ الظاهرُ، فهذا الماءُ يَطْرُدُ الحمى حتى تَنْزِلَ الحرارةُ إلى أسفل، وَيَعْتَدِلَ البدنُ؛ لَأَنَّهُ مِنَ الْمَعْرُوفِ أَنَّ الْقُوَى الَّتِي فِي الْبَدَنِ أَرْبَعٌ: حرارة، وبرودة، ورطوبة، ويبوسة. فإذا اعتَدَلَتْ هذه القوى الأربعُ اعتَدَلَ البدنُ، وإذا اختَلَّتْ منها شيءٌ اختَلَّ البدنُ بحسبه، فهذه الحرارة التي تَقُورُ وتَخْرُجُ إلى ظاهرِ الجسدِ إذا أتاها الماءُ طاردها وأدخلها إلى الداخلِ، وحينئذٍ يَكُونُ البدنُ معتدلاً.

وهذا العلاجُ الذي ذَكَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ علاجٌ نافعٌ حتى في عهدنا هذا، وأكثرُ ما يَنْفَعُ إذا كان ذلك من ضربةِ الشمسِ، فإنه يَنْفَعُ كثيراً؛ ولهذا يَضَعُونَ عليه الثَّلْجَ والثِّيابَ المبردةَ بالماءِ الباردِ جدًّا، بل إن كثيراً من الأطباءِ الآن يَقُولُونَ لأَهْلِ الصَّبِيانِ إِذَا أَصِيبُوا بِالْحُمَّى: اجْعَلُوهُمْ أَمَامَ الْمَكِيفِ، لكن لا تَفْتَحُوهُ عَلَى الْقُوَّةِ، بل على البرودةِ الهادئةِ.



(١) علقه البخاري رحمته الله بصيغة الجزم، وقال الحافظ في «الفتح» (١٧٧/١٠): وهذا موصول بالسند الذي قبله.

(٢) أخرجه مسلم (٢٢١١) (٨٢).

(٣) أخرجه مسلم (٢٢١٠) (٨١).

(٤) راجع بحثنا ماتعاً للعلامة ابن القيم رحمته الله كما في «زاد المعاد» (٢٥/٤) وما بعدها.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٩- باب من خرج من أرض لا تلايمه.

٥٧٢٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ أَنَّ نَاسًا - أَوْ رَجَالًا - مِنْ عُكْلٍ وَعُرَيْنَةَ قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَكَلَّمُوا بِالْإِسْلَامِ وَقَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا أَهْلَ ضَرْعٍ، وَلَمْ نَكُنْ أَهْلَ رَيْفٍ، وَاسْتَوْخَمُوا الْمَدِينَةَ فَأَمَرَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذُودٍ وَبِرَاعٍ وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَخْرُجُوا فِيهِ فَيَشْرَبُوا مِنَ الْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا، فَانْطَلَقُوا حَتَّى كَانُوا نَاحِيَةَ الْحَرَّةِ، كَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ، وَقَتَلُوا رَاعِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاسْتَأَقُوا الذُّودَ فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ فَبَعَثَ الطَّلَبَ فِي آثَارِهِمْ، وَأَمَرَ بِهِمْ فَسَمَرُوا أَعْيُنَهُمْ وَقَطَعُوا أَيْدِيَهُمْ وَتَرَكُوا فِي نَاحِيَةِ الْحَرَّةِ حَتَّى مَاتُوا عَلَى حَالِهِمْ^(١).

سَبَقَ الْكَلَامُ عَنْ هَذَا، لَكِنْ فِيهِ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْأَرْضِ الَّتِي لَا تَلَائِمُهَا فِي هَوَائِهَا، أَوْ فِي مَائِهَا، أَوْ فِي حَرَارَتِهَا، أَوْ بِرُودَتِهَا، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَلَا يُعَدُّ هَذَا مِنَ التَّرَفِ الْمُنْهِي عَنْهُ، بَلْ هَذَا كَمَا يَلْبَسُ الْإِنْسَانُ ثَوْبًا أَزْهَى مِنَ الثَّوْبِ الْآخِرِ وَيَأْكُلُ طَعَامًا أَشْهَى مِنَ الطَّعَامِ الْآخِرِ، وَيَشْرَبُ مَاءً أَعَذَبَ مِنَ الْمَاءِ الْآخِرِ، وَكُلُّ هَذَا جَائِزٌ وَلَا بَأْسَ بِهِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٠- باب ما يُذَكَّرُ فِي الطَّاعُونَ.

٥٧٢٨- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ سَعْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ يُحَدِّثُ سَعْدًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمْ بِالطَّاعُونَ بِأَرْضٍ فَلَا تَدْخُلُوهَا، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا مِنْهَا». فَقُلْتُ أَنْتَ سَمِعْتَهُ يُحَدِّثُ سَعْدًا وَلَا يُنْكِرُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ^(١).

٥٧٢٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٦٧١) (٩، ١٠).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٢١٨) (٩٧).

عَبَّاسٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه خَرَجَ إِلَى الشَّامِ حَتَّى إِذَا كَانَ بِسَرِغَ لَيْقِيهِ أُمَرَاءُ الْأَجْنَادِ - أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ وَأَصْحَابُهُ - فَأَخْبَرُوهُ أَنَّ الْوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِأَرْضِ الشَّامِ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَقَالَ عُمَرُ: ادْعُ لِي الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ. فَدَعَاهُمْ فَاسْتَشَارَهُمْ وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ الْوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِالشَّامِ فَاخْتَلَفُوا. فَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ خَرَجْتَ لِأَمْرٍ وَلَا نَرَى أَنْ تَرْجِعَ عَنْهُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَعَكَ بَقِيَّةُ النَّاسِ وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا نَرَى أَنْ تُقَدِّمَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَبَاءِ. فَقَالَ: ارْتَفِعُوا عَنِّي. ثُمَّ قَالَ: ادْعُوا لِي الْأَنْصَارَ. فَدَعَوْتُهُمْ فَاسْتَشَارَهُمْ، فَسَلَكُوا سَبِيلَ الْمُهَاجِرِينَ، وَاخْتَلَفُوا كَاخْتِلَافِهِمْ، فَقَالَ: ارْتَفِعُوا عَنِّي. ثُمَّ قَالَ: ادْعُ لِي مَنْ كَانَ هَاهُنَا مِنْ مَشِيخَةِ قُرَيْشٍ مِنْ مُهَاجِرَةِ الْفَتْحِ. فَدَعَوْتُهُمْ، فَلَمْ يَخْتَلِفْ مِنْهُمْ عَلَيْهِ رَجُلَانِ، فَقَالُوا: نَرَى أَنْ تَرْجِعَ بِالنَّاسِ، وَلَا تُقَدِّمَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَبَاءِ، فَنَادَى عُمَرُ فِي النَّاسِ، إِنِّي مُصَبِّحٌ عَلَى ظَهْرٍ، فَأَصْبِحُوا عَلَيْهِ. قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ: أَفَرَارًا مِنْ قَدَرِ اللَّهِ؟ فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ غَيْرَكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ، نَعَمْ نَفَرْتُ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ إِلَى قَدَرِ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لَكَ إِبِلٌ هَبَطَتْ وَادِيًا لَهُ عُذُوتَانِ، إِحْدَاهُمَا خَصِيَّةٌ وَالْأُخْرَى جَذْبَةٌ، أَلَيْسَ إِنْ رَعَيْتَ الْخَصِيَّةَ رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ اللَّهِ، وَإِنْ رَعَيْتَ الْجَذْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ اللَّهِ؟ قَالَ: فَجَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَكَانَ مُتَغَيِّبًا فِي بَعْضِ حَاجَتِهِ فَقَالَ: إِنَّ عِنْدِي فِي هَذَا عِلْمًا، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ». قَالَ: فَحَمِدَ اللَّهُ عُمَرُ ثُمَّ أَنْصَرَفَ ^(١).

في هذا الحديث عدة فوائد:

أولاً: دليلٌ على أن الخليفة والإمام ينبغي له أن يتفقد أحوال رعيته، ولو بالسير إليهم؛ لأن رأي العين هو عين اليقين، والخبر إذا كان من ثقة فهو علم يقين، وعين اليقين أقوى من علم اليقين، هذا إذا كان العلم من ثقة يوصل خبره إلى اليقين، فكيف إذا كان من شخص ليس بثقة إما لضعف دينه، أو لسوء حفظه أو ما أشبه ذلك، وما أكثر الذين يكذبون على أولياء الأمور ويصوِّرون لهم الأمور بغير الواقع، إما لهوى في أنفسهم على صاحب القضية، وإما لهوى في أنفسهم، ينظرون ماذا يشتهي ولي الأمر فيصوِّرون الأمور أمامه وكأنها على الوجه الذي يُحبُّه و يشتهي، ويكون الواقع بخلاف ذلك.

فلهذا كان من أهم الأمور أن يتفقد ولي الأمر أحوال رعيته بنفسه كما فعل عمر رضي الله عنه. ومنها: تواضع أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه، وذلك بالرجوع إلى مشاورة رعيته على ما عنده من الذكاء والعقل والفراسة والإلهام والتوفيق للصواب رضي الله عنه حتى قال النبي عليه السلام: «إن يكن فيكم محدثون فعمرو»^(١). يعني: محدثون ملهمون موفقون للصواب فعمرو - وهو من هو -؟! لا يستغني عن المشورة ولا سيما إذا كان الأمر لا يختص بالإنسان بل له وغيره واشتبه عليه الأمر فإن المشورة هنا متعينة.

ومنها: أنه ينبغي في المشورة أن يبدأ بالفضل فالأفضل في العلم والدين ولهذا بدأ عمر رضي الله عنه بالمهاجرين الأولين؛ لأنهم أفضل من الأنصار، ثم نئى بالأنصار. ومنها: أنه ينبغي في باب المشاورة تقليل الأعضاء بقدر الحاجة؛ لأن الكثرة توجب كثرة الآراء والاختلاف.

ومنها: أنه ينبغي جمع كل جنس على حدة، فمثلاً نجتمع العلماء، ثم نجتمع الأمراء، ثم نجتمع ذوي الرأي إذا احتجنا إلى هذا، ولهذا جمع عمر رضي الله عنه المهاجرين وحدهم، والأنصار وحدهم. ومنها: أنه إذا لم يتبين الرأي فإنه ينتخب من هؤلاء الذين أحضروا المشورة انتخاباً، يعني الصافي من هؤلاء؛ ولهذا دعا عمر رضي الله عنه المشيخة من قريش من مهاجرة الفتح.

ومنها: أنه إذا حسنت النية واستعملت الحكمة فإن الله تعالى يمن عليهم بالتوفيق؛ ولهذا لما جمع عمر رضي الله عنه المهاجرين، ثم الأنصار، ثم المشيخة من المهاجرين السابقين وفقوا للصواب فكان الاختلاف بين المهاجرين، وكان الاختلاف بين الأنصار، وكان الاتفاق بين المشيخة، وكان هذا الذي اتفقوا عليه هو الصواب الموافق للحق.

ومنها: أن الحق قد يخفى على كثير من الناس إما لقلّة العلم أو لضعف الفهم، والذي حدث للصحابه هنا من باب قلّة العلم، ليس من باب الفهم لأنهم ليس أمامهم نصّ اختلفوا في فهمه، لكن ليس عندهم شيء عن رسول الله ﷺ في هذه المسألة.

ومنها: أن الإنسان ليس بمعصوم مهما بلغ في الفضل، فليس بمعصوم فالذين خالفوا وأبدوا رأيهم بأن يَمْضِي ولا يَرْجِع هؤلاء تبين خطؤهم وأن الصواب مع من قال: تَرْجِعْ، كما جاء به الحديث.

ومن فوائد الحديث: قبول خبر الواحد؛ لأن الصحابة قَبِلُوا خبرَ عبد الرحمن بن عوف مع أنه انفردَ بهذا الخبر عن بقية الصحابة الموجودين مع عمر، وإن كان قد رواه أيضًا غيره. ومن فوائد الحديث: جواز مناقشة ولي الأمر ولو بلفظٍ لاذعٍ غيرَ الله ورسوله، من قول أبي عبيدة «أفرارًا من قدر الله؟!».

ومنها أيضًا: أنه ينبغي لفائِد الجيش إذا همَّ بأمرٍ أن يجعلَهم على بينةٍ منه في وقتٍ يتمكّنون فيه من تنفيذ الأمر؛ لأنه وعدهم الرحيل في الصباح حتى يتمكّنوا من التّأهب وإصلاح الأحوال قبل أن يَرجعوا.

ومنها: فضل أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه؛ وذلك لإقدامه على قولٍ ما يرى أنه حقٌّ، ولم يَهَبْ عمرَ مع أنه مهيبٌ رضي الله عنه.

ومنها: فضيلة أبي عبيدة من جهةٍ أخرى حيث قال له أمير المؤمنين عمر: «لو غيرك قالها»؛ يعني لكان أهونَ عليّ؛ لأن عمر رضي الله عنه كان يُجلُّ أبا عبيدة؛ لقول الرسول ﷺ إنه أمينُ هذه الأمة: من قوله: «لكلِّ أمةٍ أمينٌ وأمينُ هذه الأمة أبو عبيدة عامر بن الجراح»^(١)، حتى إنه قال حين طعن رضي الله عنه: لو كان أبو عبيدة حيًّا لخلفته؛ لأنه أمينُ هذه الأمة^(٢)، فلهذا قال: لو غيرك قالها.

ومنها: جواز استعمال «لو» في الخبر لقوله: لو غيرك قالها. واستعمال «لو» تكون على أوجه: الأول: أن تكونَ لمجرد الخبر فهذه لا بأس بها فقد استعملها النبي ﷺ واستعملها الخلفاء وغيرهم قال النبي ﷺ: «لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلًا ولبكيتم كثيرًا»^(٣)، وهنا عمر يقول: لو غيرك قالها؛ وتقول: لو زرتني لأكرمتك، هذا كله لا بأس به. وتُسْتَعْمَلُ في التمني فتكونُ على حسب ما تمناه الإنسان فإن تمنى خيرًا فخيرٌ وإن تمنى شرًّا فشرٌ.

ومنه ما أخبر به النبي ﷺ من الرجال الأربعة: «رجلٌ آتاه الله تعالى مالًا فأنفقَه في

(١) أخرجه البخاري (٣٧٤٤)، ومسلم (٢٤١٩) (٥٣).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١٨/١) (١٠٨)، والحاكم (٣/٢٦٨)، ابن أبي شيبة (١٢/١٣٥)، قال الشيخ شعيب في تعليقه على «المسند». حسن لغيره.

(٣) أخرجه البخاري (٦٦٣٧).

سَبِيلَ اللَّهِ فَقَالَ الرَّجُلُ الْآخَرُ الَّذِي آتَاهُ اللَّهُ عِلْمًا وَلَمْ يُؤْتِهِ مَالًا: لَوْ أَنَّ لِي مَالٌ فَلَانٍ لَعَمِلْتُ فِيهِ مِثْلَ عَمَلِ فَلَانٍ، يَتَمَنَّى أَنْ يَكُونَ لَهُ ذَلِكَ، قَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «فَهُوَ بَنِيتهُ فَهَمَّا فِي الْأَجْرِ سَوَاءٌ»، وَالْآخَرُ الَّذِي تَمَنَّى أَنْ لَهُ مَالٌ فَلَانٍ الَّذِي كَانَ يَتَخَبَّطُ فِيهِ وَيَخُوضُ فِيهِ بِغَيْرِ حَقٍّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَهُوَ بَنِيتهُ فَهَمَّا فِي الْوَزْرِ سَوَاءٌ»^(١).

وَتُسْتَعْمَلُ عَلَى وَجْهِ النَّدَمِ وَالتَّحَسُّرِ لِمَا وَقَعَ فَتَكُونُ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ وَهَذِهِ مِنْهَيٌّ عَنْهَا؛ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ: «أَحْرِضْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ وَأَسْتَعِنْ بِاللَّهِ وَلَا تَعْجَزَنَّ وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ، فَلَا تَقُلْ لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا لَكَانَ كَذَا؛ فَإِنْ لَوْ تَفَتَّحْ عَمَلَ الشَّيْطَانِ»^(٢).

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: جَوَازُ اسْتِعْمَالِ الْقِيَاسِ، وَأَنَّهُ دَلِيلٌ، وَوَجْهُهُ اسْتِعْمَالُ عَمَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْقِيَاسَ لِأَبِي عُبَيْدَةَ حَيْثُ قَالَ: أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لَكَ إِبِلٌ هَبَطَتْ وَادِيًا لَهُ عُدْوَتَانِ إِحْدَاهُمَا خَصِيصَةٌ وَالْأُخْرَى جَدْبَةٌ أَلَيْسَ إِنْ رَعَيْتَ الْخَصِيصَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدْرِ اللَّهِ، وَإِنْ رَعَيْتَ الْجَدْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدْرِ اللَّهِ. وَمَاذَا كَانَ الْجَوَابُ؟ بَلَى هَذَا هُوَ الْوَاقِعُ.

رَجُلٌ لَهُ إِبِلٌ هَبَطَتْ بِهَا وَادِيًا؛ يَغْنِي: مَجْرَى السَّيْلِ، وَلَهُ عُدْوَتَانِ؛ يَغْنِي: فَرْعَانِ يَتَفَرَّغُ فَرْعَيْنِ، إِحْدَى الْعُدْوَتَيْنِ خَصِيصَةٌ، فِيهَا أَعْشَابٌ وَأَشْجَارٌ تَرَعَاهَا الْإِبِلُ وَالْأُخْرَى مُجْدَبَةٌ.

مَا الَّذِي تَرَعَاهُ؟ لَا شَيْءَ الْخَصِيصَةُ أَتَرَعَاهَا بِقَدْرِ اللَّهِ أَمْ بِغَيْرِ قَدْرِ اللَّهِ؟ لَا شَيْءَ بِقَدْرِ اللَّهِ وَكَلَّمَ. إِذَنْ فَهَؤُلَاءِ الْقَوْمِ هُمْ لِي وَأَنَا رَاعِيهِمْ إِنْ ذَهَبَتْ بِهِمْ إِلَى الشَّامِ سَلَكُوا الطَّرِيقَ الْمَجْدُبَ، أَوِ الْعُدْوَةَ الْمَجْدِبَةَ، وَإِنْ رَجَعَتْ بِهِمْ عَنْ هَذَا سَلَكُوا الْعُدْوَةَ الْخَصِيصَةَ، فَاقْتَنَعَ أَبُو عُبَيْدَةَ.

وَمِنْ فَوَائِدِ الْحَدِيثِ: أَنَّ فِعْلَ الْأَسْبَابِ لَا يُنَافِي الْقَدَرَ بَلْ هُوَ مِنَ الْقَدْرِ، لِأَنَّ اللَّهَ يَخْوِيكَ مِنَ الضَّرَرِّ بِمَا فَعَلْتَ مِنَ السَّبَبِ الَّذِي يَمْنَعُ الضَّرَرَ فَكُلُّ أَعْمَالِنَا أَسْبَابٌ وَهِيَ بِقَدْرِ اللَّهِ.

فَلِهَذَا لَمَّا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ الْجَنَّةِ وَمَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ» قَالُوا: أَفَلَا نَدْعُ الْعَمَلَ وَنَتَّكِلُ عَلَى الْكِتَابِ. قَالَ: «لَا. اْعْمَلُوا فَكُلُّ مَيَسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ»^(٣). فَلَا تَقُلْ مِثْلًا: إِذَا كُنَّا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ مَا حَاجَةَ الْعَمَلِ نَحْنُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ وَلَا تَقُلْ: إِذَا

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٢٣٠/٤) (١٨٠٢٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٣٢٥)، وَابْنُ مَاجَةَ (٤٢٢٨)، قَالَ التِّرْمِذِيُّ

«حَسَنٌ صَحِيحٌ»، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى «السَّنَنِ».

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٦٦٤) (٣٤).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٩٤٩)، وَمُسْلِمٌ (٢٦٤٧) (٧).

كان الله قد قَدَّرَ لنا ولداً ما نَتَزَوَّجُ، ولا تَقُلْ أَيضاً: إذا كان الله قد قَدَّرَ لي أن أكون عالماً ما حاجة أن أقول: «اللهم ارزقني علماً» لكننا نقول: إن الله قَدَّرَ لك ذلك بسببٍ ومن سببه الدعاء مثلاً، هنا سببُ الولد الزواج.

فإذا جاء رجل وقال لن أتزوج، وقلنا له: يا رجلُ تَتَزَوَّجُ بالأولادِ قال: إذا كان الله قَدَّرَ لي ولداً سيأتي.

نقول: لا، يلزم أن تَتَزَوَّجَ لِيَأْتِيكَ الولدُ.

هكذا أيضاً واحدٌ يقول: «اللهم إني أسألك علماً نافعا» وطيلة النهار في النزاهات ولا يَطْلُبُ العلمَ.

نقول له: اطلب العلمَ يا رجلُ. قال: أنا أَدْعُو الله أن يُؤْتِيَنِي علماً. من أين يَأْتِيكَ العلمُ. الحاصل: أنه لا يُمكن أن يَعْتَرِضَ إنسانٌ على قدر الله في مثل هذه الأمور؛ لأننا نقول: افعل الأسباب، والأسبابُ نفسها من قدر الله؛ ولهذا قال عمر: نَفَرُ من القدرِ الذي هو المضيُّ إلى قدرِ الله وهو الرجوعُ، فإن مضينا فبقدرِ الله، وإن رجعنا فبقدرِ الله.

ولهذا قَالَ الرسول ﷺ: «أحرص على ما يَنْفَعُكَ واستعن بالله ولا تَعْجزَ فإن أصابك شيءٌ». بعد الأخذِ بالأسبابِ «فلا تَقُلْ: لو أُنِي فَعَلْتُ كذا لكان كذا ولكن قل: قَدَّرَ الله وما شاء فَعَلَ».

فإذا كان الأمرُ ليس بيدك فهو إلى القضاء والقدر.

ومثاله على سبيل التقريب، كان الرسول ﷺ «إذا أَرَادَ سَفَرًا أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ»^(١)؛ لأن نساءه مستوياتٌ شرعاً في الخروجِ بهنَّ أو عدم الخروجِ، فليس هناك فضلٌ لعائشة على حفصة، أو لحفصة على زينب، أو على أم حبيبة أو ما أشبه ذلك، فكلُّهن مستوياتٌ شرعاً في الاستحقاق أو عدمه، فلما تَعَدَّرَ اختياراً إحداهنَّ من طريقِ الشرع تَرَجَّعَ إلى القدرِ، إلى الطريقِ الذي يَثْبُتُ بالقدرِ وهو القرعةُ فَنُقِرَّعُ فمن قَضَى الله لها أن تُصَيِّهَا القرعةُ خَرَجَتْ.

الشرعُ نَبَدَأَ به أولاً فإذا عَجَزْنَا حِينَئِذٍ نَقْوُضُ الأمرَ إلى قدرِ الله، لأن الله ﷻ له الحكمُ الكونيُّ والشرعيُّ ونحن مأمورون أولاً باتِّباعِ الشرعِ، فإذا تَعَدَّرَ علينا ذلك لأي سببٍ من الأسبابِ فإننا تَرَجَّعُ إلى القدرِ، إلى الحكمِ الكونيِّ القدريِّ.

(١) أخرجه البخاري (٤٧٥٠)، ومسلم (٢٧٧٠) (٥٦).

هذا الرجل الذي حرص على ما يَنْفَعُهُ، وفعل الأسبابَ لجلبِ ما يَنْفَعُهُ، ولكن لم يَتَنَفَّعْ
وصار الأمرُ بالعكسِ نَقُولُ: أنت الآن أَدَيْتَ ما عليك من حيث أَمِرتَ بقي الآن التفويضُ إلى
القدر فَقُلْ: قَدَّرَ اللهُ وما شاء فعَل.

إذن عمر رضي الله عنه يقول: نَفَرْتُ من قدر الله إلى قدر الله.

من فوائد الحديث: أنه لا يَجُوزُ القدومُ على أرض الطاعون؛ لأن ذلك من قتل النفس
والإلقاء بالنفس إلى التهلكة، والله سُبْحَانَهُ يَقُولُ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]. وَيَقُولُ:
﴿تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [النساء: ١٩٥]. فَمَا أَنْكَ يَجِبُ عليك مراعاةُ طفلكَ وحمايته عما يَضُرُّه
يجِبُ عليك وجوباً أوكَدَ مراعاةِ نفسك وأن تَحْمِيَهَا مما يَضُرُّهَا؛ لأنها أمانةٌ عندك.

وَيُقَاسُ على ذلك الإقدامُ على كُلِّ ما فيه مَضَرَّةٌ فإنه لا يَجُوزُ للإنسانِ أن يُقَدِّمَ عليه
كمفازة؛ يَعْنِي: أَرْضَ مَهْلِكَةٍ فلا يَجُوزُ لك الإقدامُ عليها؛ لأنك تُعَرِّضُ نفسك للخطر،
وكانزولٍ في بئرٍ متداعية السقوط فلا يَنْزِلُ فيها.

ومن فوائد الحديث: أنه لا يَجُوزُ خروجُ الإنسانِ من أرضٍ وَقَعَ فيها الطاعونُ؛ لقوله:
«وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ».

ومنها: جوازُ الخروجِ من أرضِ الطاعونِ إذا لم يَكُنْ فِرَارًا مِنْهُ وبهذا يَتَبَيَّنُ ضعفُ
استدلالٍ من استَدَلَّ بهذا الحديثِ على ما يُسَمَّى في علمِ الطبِّ بالحجرِ الصحي؛ لأنهم قالوا:
إن منعَ الرسولِ ﷺ من الخروجِ من أرضٍ وَقَعَ بها الطاعونُ هذا هو الحجرُ الصحي؛
يَعْنِي يَحْجَرُونَ عليك لا تَخْرُجُ.

فَنَقُولُ لَهُمْ: إن الرسولَ ﷺ نَهَى عن الخُرُوجِ فِرَارًا مِنْهُ، وأما إذا خَرَجَ الإنسانُ لأن
حاجته انتهت فإنه يَخْرُجُ.

وأيضاً: الحجرُ الصحيُّ إنما يَكُونُ على المصابِ بالمرضِ، أما السليمُ من المرضِ فلا
وَجَهَ للحجرِ عليه، فإذا قُدِّرَ أن شخصاً جاء من أرضٍ وبِئَةٍ وهو سالمٌ، فلا وَجَهَ للحجرِ
عليه، والحديثُ هنا عامٌ فلا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ سواءَ أَصَبْتُمْ به أم لم تُصَابُوا وبهذا يَضَعُفُ
استدلالُ من استَدَلَّ بهذا الحديثِ على الحجرِ الصحيِّ.

فإذا قال قائلٌ: هم استَدَلُّوا بهذا الحديثِ على الحجرِ الصحيِّ لِيُثَبِّتُوا أن دينَ الإسلامِ قد
سَبَقَ هذه القواعدَ الطبيةَ التي يَتَّبَعُهَا هؤلاء، وهذا مَفْخَرَةٌ للإسلامِ فلماذا تُضَعِّفُونَ هذه

المفخرة، لماذا لا توافقوهم على استدلالهم حتى يَكُونَ ذلك فخراً للإسلام؟
 فالجواب: أننا نَقُولُ: بالعدل، وإذا كان هذا الحديث لا يَدُلُّ على ما ذَهَبُوا إليه من الحجر
 الصَّحِّي فقد دَلَّ عليه أن النبي ﷺ قال: «فَرَّ مِنَ الْمَجْدُومِ فَرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ»^(١)، وأنه قِيلَ له: إِنَّ
 رَجُلًا فِي الْجَيْشِ مَجْدُومًا فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُعْطَى سَهْمُهُ وَأَنْ يَرْجَعَ إِلَى أَهْلِهِ وَهَذَا نَوْعٌ مِنَ
 الْحَجَرِ الصَّحِّي.

أما أن نُحْمَلَ النُّصُوصَ مَا لَا تَحْتَمِلُ فَهَذَا لَا يَجُوزُ لَنَا.
 ثم إن الشَّرْعَ يُرَاعِي الصَّلَاحَ الْقَلْبِيَّ وَالصَّحَّةَ الْقَلْبِيَّةَ أَكْثَرَ مِمَّا يُرَاعِي الصَّلَاحَ الْجَسْمِيَّ
 وَالصَّحَّةَ الْجَسْمِيَّةَ؛ وَلِهَذَا قَالَ: فَرَارًا مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْخُرُوجَ مِنْ أَرْضِ الطَّاعُونَ فَرَارًا مِنْ
 الطَّاعُونَ فِيهِ ضَعْفٌ تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﷻ.
 اسْتَدَلَّ بَعْضُ النَّاسِ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّطْعِيمُ ضِدَّ الطَّاعُونَ وَكَالتَطْعِيمِ
 ضِدَّ الْكُوفِيِّينَ مِثْلًا وَالْأَمْرَ الْأُخْرَى.

نَقُولُ: وَالرَّسُولُ يَقُولُ: إِذَا وَقَعَ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا مِنْهَا وَهَذَا مَا وَقَعَ إِذَا كَانَ التَّطْعِيمُ فِي أَرْضٍ
 لَمْ يَقَعْ فِيهَا الْوَبَاءُ فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مَا وَقَعَ.
 وَلَكِنْ يَبْقَى عِنْدَنَا إِذَا كَانَ التَّطْعِيمُ فِي أَرْضٍ وَقَعَ فِيهَا مِثْلٌ -مِثْلًا- فِي مَدِينَةٍ ظَهَرَتْ فِيهَا
 إَصَابَاتٌ أَرْبَعٌ أَوْ خَمْسٌ أَوْ عَشْرٌ إَصَابَاتٍ فَهَلْ يَجُوزُ لِلْبَاقِينَ أَنْ يَتَطَعَّمُوا؟
 الْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا لَا يَكُونُ لِهَذَا الْحَدِيثِ: «إِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ فَلَا تَخْرُجُوا فَرَارًا مِنْهُ». لَكِنْ
 فَعَلُوا السَّبَبَ الَّذِي يَمْنَعُهُمْ ظَاهِرًا. الْحَدِيثُ خَرَجَ بِجَسْمِهِ لَكِنْ هَذَا مَا خَرَجَ بِجَسْمِهِ وَإِنَّمَا
 فَعَلَ شَيْئًا اتَّقَى بِهِ الْمَرَضَ.

❖ قَوْلُهُ: «مَهَا جَرَةُ الْفَتْحِ». كَيْفَ يَتَّقُونَ مَعَ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا هَجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ»^(٢)؛
 وَهَذَا سَمَاهُمْ مَهَا جَرَةَ الْفَتْحِ.

الْجَوَابُ: أَنَّ مَرَادَهُ ﷺ الَّذِينَ هَاجَرُوا قَبْلَ الْفَتْحِ لِقَوْلِهِ: «لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ
 وَقَتْلَ أَوْلِيكَ أَكْثَرُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلِهِمْ وَلَا وَعَدَ اللَّهُ أَحْسَنَ» [الْمَائِدَةُ: ١٠].

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

قال ابن حجر رحمته الله في «الفتح» (١٨٥/١٠):

❖ قوله: «من مهاجرة الفتح». أي: الذين هاجروا إلى المدينة عام الفتح، أو المراد مسلمة الفتح أو أطلق على من تحوّل إلى المدينة بعد فتح مكة مهاجرًا صورةً، وإن كانت الهجرة بعد الفتح حكمًا قد ارتفعت، وأطلق عليهم ذلك احترازًا من غيرهم من مشيخة قريش ممن أقام بمكة ولم يهاجر أصلًا، وهذا يشعر بأن لمن هاجر فضلًا في الجملة على من لم يهاجر وإن كانت الهجرة الفاضلة في الأصل إنما هي لمن هاجر قبل الفتح؛ لقوله رحمته الله: «لا هجرة بعد الفتح» وإنما كان كذلك لأن مكة بعد الفتح صارت دار إسلام فالذي يهاجر منها للمدينة إنما يهاجر لطلب العلم أو الجهاد لا للفرار بدينه، بخلاف ما قبل الفتح وقد تقدّم بيان ذلك. اهـ

الذي يظهر لي مثل ما قال الله رحمته الله: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أَوْلِيكَ أَعْظَمَ دَرَجَةً مَنِ الَّذِينَ أَنْفَقُوا﴾ فمعنى مهاجرة الفتح الذين هاجروا قبل الفتح؛ لأننا لو أخذنا اللفظ بظاهره لكان الفتح ما فيه هجرة إطلاقًا، لكن المهاجرة الذين هاجروا قبل الفتح.

ومن فوائد الحديث: أن موافقة الصواب من نعمة الله رحمته الله؛ ولهذا حمّد عمر رحمته الله على هذه النعمة.

❖ قال: «فحمد الله عمر ثم أنصرف». فإذا وقفت للصواب فينبغي لك أن تحمد الله رحمته الله على هذا؛ لأنه إذا كان غذاء البدن وهو الطعام والشراب يُشرع للإنسان أن يحمد الله عليه، فكذلك غذاء القلب بالعلم والإيمان.

وكذلك إذا ظهرت لك فُرصة في شيء؛ أي: فُرصة مبنية على القواعد الشرعية فوافقت الشرع فاحمد الله على ذلك، وكذلك إذا من الله عليك بنعمة عامّة أو خاصّة فاحمد الله على ذلك.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٥٧٣٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ أَنَّ عُمَرَ خَرَجَ إِلَى الشَّامِ، فَلَمَّا كَانَ بِسَرْعَ بَلَغَهُ أَنَّ الْوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِالشَّامِ، فَأَخْبَرَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بَارِضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ»^(١).

٥٧٣١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَعِيمِ الْمُجَمِّرِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْمَدِينَةَ الْمَسِيحُ وَلَا الطَّاعُونَ»^(١).

٥٧٣٢- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، حَدَّثَنِي حَفْصَةُ بِنْتُ سِيرِينَ قَالَتْ: قَالَ لِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه: يَحْيَى بِمَا مَاتَ؟ قُلْتُ: مِنَ الطَّاعُونَ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الطَّاعُونَ شَهَادَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ»^(٢).

٥٧٣٣- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَبْطُونُ شَهِيدٌ، وَالْمَطْعُونُ شَهِيدٌ»^(٣).

حديثُ أسامة الذي سبقَ يَقُولُ: «لَا تَخْرُجُوا مِنْهَا». ولم يَقُلْ: فرارًا منه، وحديثُ عبدِ الرحمن بنِ عوفٍ يَقُولُ: «فرارًا منه» فنَحْمِلُ المطلقَ على المُقَيَّدِ، ونَقُولُ: إذا خرجَ لا فرارًا منه فلا بأسَ به.

وقوله: «لَا يَدْخُلُ الطَّاعُونَ وَلَا الْمَسِيحُ الدِّجَالُ». وقد وَرَدَ «أَنَّهُ يَقِفُ عَلَى أَبْوَابِهَا وَأَنْ عَلَى أَبْوَابِ الْمَدِينَةِ مَلَائِكَةٌ يَحْفَظُونَهَا، فَتَرْتَحِفُ الْمَدِينَةُ بِأَهْلِهَا، فَيَخْرُجُ مِنَ الْمَدِينَةِ كُلُّ مُنَافِقٍ وَكُلُّ كَافِرٍ وَيَتَّبِعُ الدِّجَالُ»^(٤).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٣١- بَابُ أَجْرِ الصَّابِرِ عَلَى الطَّاعُونَ.

٥٧٣٤- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا حَبَّانٌ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي الْفَرَاتِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا أَخْبَرَتْنَا أَنَّهَا سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الطَّاعُونَ فَأَخْبَرَهَا نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّهُ كَانَ عَذَابًا يَبْعَثُهُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ، فَجَعَلَهُ اللَّهُ رَحْمَةً لِلْمُؤْمِنِينَ، فَلَيْسَ مِنْ عَبْدٍ يَقَعُ الطَّاعُونَ فَيَمُوتُ فِي بَلَدِهِ صَابِرًا، يَعْلَمُ أَنَّهُ لَنْ يُصِيبَهُ إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ، إِلَّا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ الشَّهِيدِ».

(١) أخرجه مسلم (١٣٧٩) (٤٨٥).

(٢) أخرجه مسلم (١٩١٦) (١٦٦).

(٣) أخرجه مسلم (١٩١٤) (١٦٤) بنحوه.

(٤) أخرجه البخاري (١٨٨١)، ومسلم (٢٩٤٣) (١٢٣).

هذا أَيْضًا رَبِّمَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ الْمُطْعُونُ شَهِيدٌ عَلَى أَنَّهُ صَبَرَ وَاحْتَسَبَ، وَبَقِيَ فِي الْأَرْضِ الَّتِي أَصَابَهَا الطَّاعُونَ حَتَّى أَصَابَهُ فَيَكُونُ هَذَا مِثْلَ الَّذِي يَلْقَى الْعَدُوَّ فَيُضْبِرُ أَمَامَهُ، لَكِنِ الَّذِي يَلْقَى الْعَدُوَّ لَيْقِيهِ بِأَمْرِ شَرْعِيٍّ وَهَذَا الَّذِي بَقِيَ، بَقِيَ بِأَمْرِ شَرْعِيٍّ لَكِنْ هَذَا الطَّاعُونَ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَيْسَ مِنَ الْبَشَرِ.

وفي قوله: «فَيَمُوتُ فِي بَلَدِهِ صَابِرًا يَعْلَمُ أَنَّهُ لَنْ يُصِيبَهُ إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ». دَلِيلٌ عَلَى كِهَالِ تَوَكُّلِهِ، لَكِنِ لَوْ خَرَجَ لِغَيْرِ الْفَرَارِ فَهُوَ جَائِزٌ كَمَا سَبَقَ.

كَيْفَ تَجْمَعُ بَيْنَ قَبُولِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِخَبَرِ وَاحِدٍ وَهُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَبَيْنَ طَلْبِهِ مِنْ أَبِي مُوسَى أَنْ يَأْتِيَ بِشَاهِدٍ آخَرَ حِينَمَا طَرُقَ عَلَيْهِ الْبَابُ ثَلَاثًا ثُمَّ انْصَرَفَ؟^(١)

الْجَوَابُ: أَنَّ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ رَأَى أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَوْثِيقٍ؛ لِأَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ أَحَدَ الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ، وَأَيْضًا وَافَقَ مَا أَخْبَرَ بِهِ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ هَؤُلَاءِ النُّخْبَةِ فَكَانَ هَذَا دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ حَقٌّ، وَقَرِينَةً عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ حَسَنٌ.

أَمَّا قَضِيَّةُ أَبِي مُوسَى فَقَدْ يَكُونُ أَبُو مُوسَى أَخْبَرَ بِهَذَا الْحَدِيثِ لِيُدَافِعَ عَنْ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ عَمَرَ أَرَادَ أَنْ يُعَاقِبَهُ لَوْلَا أَنَّهُ أَتَى بِالْحَدِيثِ، وَالْإِنْسَانُ الَّذِي يُدَافِعُ عَنْ نَفْسِهِ قَدْ يَقْهَمُ الشَّيْءَ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهِ، فَأَرَادَ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَتَبَيَّنَ فِي هَذَا حَتَّى لَا يَبْقَى شَبْهَةٌ؛ لِأَنَّ الْإِخْبَارَ كَالشَّهَادَةِ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ، فَهَذَا أَبُو مُوسَى لَمَّا أَخْبَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا جَدًّا أَنْ يَتَعَمَّدَ الْكَذِبَ لِمَصْلَحَةِ نَفْسِهِ وَهَذَا مُسْتَحِيلٌ مِنْ حَيْثُ مَرْتَبَةُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، لَكِنِ قَدْ يَقْهَمُ النَّصَّ عَلَى خِلَافِ مَا أَرَادَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيَكُونُ قَدْ يَعْمَلُ بِمَا فَهَمَ مِنَ النَّصِّ، وَهُوَ خِلَافُ مَا أَرَادَهُ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَرَادَ عَمَرَ أَنْ يَتَبَيَّنَ فِي هَذَا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٣٢- بَابُ الرُّقِيِّ بِالْقُرْآنِ وَالْمُعَوَّذَاتِ.

٥٧٣٥- حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَنْفُثُ عَلَى نَفْسِهِ فِي الْمَرَضِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ بِالْمُعَوَّذَاتِ،

(١) أخرجه البخاري (٦٢٤٥)، ومسلم (٢١٥٣) (٢١٥٤).

فَلَمَّا ثَقُلُ كُنْتُ أَنْفُثُ عَلَيْهِ يَهْنُ، وَأَمْسَحُ بِيَدِ نَفْسِهِ لِيَرَكْنَهَا.

فَسَأَلْتُ الزُّهْرِيَّ كَيْفَ يَنْفُثُ قَالَ: كَانَ يَنْفُثُ عَلَى يَدَيْهِ، ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ^(١).

قَالَ الْمُؤَلَّفُ رحمته الله: «بَابُ الرُّقَى بِالْقُرْآنِ وَالْمُعَوِّذَاتِ». الرُّقَى: جَمْعُ رُقِيَةٍ؛ وَهِيَ

الْقِرَاءَةُ بِالْقُرْآنِ: هَذَا عَامٌّ، لَكِنْ قَدْ يَكُونُ الْمُرَادُ بِهِ الْخُصُوصُ؛ يَعْنِي: مَا ثَبَتَ أَنَّهُ يُرْقَى بِهِ مِنَ الْقُرْآنِ كَالْمُعَوِّذَتَيْنِ مَثَلًا.

ثُمَّ قَالَ: «وَالْمُعَوِّذَاتِ». وَهِيَ جَمْعٌ وَالْمُرَادُ بِهَا: «قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ ①» [البقرة: ١٠١]،

«قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ②» [البقرة: ١٠٢]، «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ③» [البقرة: ١٠٣]. أُطْلِقَ عَلَيْهَا ذَلِكَ مِنَ بَابِ التَّغْلِيْبِ.

وَفِي الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ يَتَعَوَّذُ بِاللَّهِ ﷻ أَوْ يَنْفُثُ عَلَى نَفْسِهِ بِهَذِهِ الْمُعَوِّذَاتِ فِي الْمَرَضِ اسْتِشْفَاءً بِهِنَّ وَاحْتِرَازًا بِهِنَّ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ بَلْ هُوَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٣٣- بَابُ الرُّقَى بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ. وَيُذَكَّرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(٢).

٥٧٣٦- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رحمته الله أَنَّهُ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ اتَّوَا عَلَى حَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ فَلَمْ يَقْرُؤْهُمْ، فَبَيَّنَّا لَهُمْ كَذَلِكَ إِذْ لَدَغَ سَيْدُ أُولَئِكَ، فَقَالُوا: هَلْ مَعَكُمْ مِنْ دَوَاءٍ أَوْ رَاقٍ؟ فَقَالُوا: إِنَّكُمْ لَمْ تَقْرُؤُوا، وَلَا نَفْعُ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعَلًا. فَجَعَلُوا لَهُمْ قَطِيعًا مِنْ

(١) أخرجه مسلم (٢١٩٢) (٥١).

(٢) علقه البخاري بصيغة التمريض كما في «الفتح» (١٠/١٩٨) ووصله رحمته الله في الباب الذي يليه (٥٧٣٧) من حديث أبي مليكة عن ابن عباس. قال الحافظ في «الفتح» (١٠/١٩٨): هكذا ذكره بصيغة التمريض، وهو يعكس على ما تقرر بين أهل الحديث أن الذي يورده البخاري بصيغة التمريض لا يكون على شرطه، مع أنه أخرج حديث ابن عباس في الرقية بفاتحة الكتاب عقب هذا الباب. وأجاب شيخنا في كلامه على علوم الحديث بأنه قد يصنع ذلك إذا ذكر الخبر بالمعنى، ولا شك أن خبر ابن عباس ليس فيه التصريح عن النبي ﷺ بالرقية بفاتحة الكتاب، وإنما فيه تقريره على ذلك، فنسبة ذلك صريحاً تكون نسبة معنوية، وقد علق البخاري بعض هذا الحديث بلفظه فأني به معزوماً كما تقدم في الإجارة في «باب ما يعطى في الرقية بفاتحة الكتاب» وقال ابن عباس «إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله» ثم قال شيخنا: لعل لابن عباس حديثاً آخر صريحاً في الرقية بفاتحة الكتاب ليس على شرطه فلذلك أتى به بصيغة التمريض. قلت: ولم يقع لي ذلك بعد السمع.

النَّشَاءِ، فَجَعَلَ يَقْرَأُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ، وَيَجْمَعُ بُرَاقَهُ، وَيَنْفُلُ، فَبَرَأَ، فَاتُوا بِالنَّشَاءِ، فَقَالُوا: لَا نَأْخُذُهُ حَتَّى نَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلُوهُ، فَضَحِكَ وَقَالَ: «وَمَا أَدْرَاكَ أَنَّهَا رُقِيَّةٌ، خُذُوهَا وَاضْرِبُوا لِي بِسَهْمٍ»^(١).
 في هذا أيضًا القراءةُ بفاتحة الكتاب يُقرأُ بها على اللدِيعِ، وعلى المريضِ لعمومِ قوله ﷺ: «وما يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُقِيَّةٌ» وهي مُجَرَّبَةٌ تُقْرَأُ مرةً أو مرتين أو ثلاثاً أو سبعاً حسب قوة المريض.
 قوله ﷺ: «وما يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُقِيَّةٌ». يعني: ما الذي يُعْلِمُكَ أَنَّهَا رُقِيَّةٌ يُسْتَشْفَى بها، وهذا من بابِ التقريرِ أنها كذلك.

وفي الحديث من الفوائد: أنه يجوزُ للإنسان أن يأخذَ أجراً على القراءةِ على المريضِ ولو بالقرآن؛ لأن النبي ﷺ أجاز هذا الذي أخذه هؤلاء الجماعةُ.
 وفيه أيضاً: دليلٌ على أنه ينبغي للمفتي إذا أراد أن يُطَمِّنَ المستفتي أن يفعل ما أفناه به؛ لأن هذا يُطِيبُ قلبه كما قال ﷺ: «خذوها واضربوا لي بسهم».
 وفيه من الفوائد: أن قرى الضيفِ مما جرى به العرفُ حتى عند غير المسلمين، وهو كذلك قال العلماء: وأول من أضاف إبراهيم الخليل عليه السلام كما قال الله تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ﴾ ﴿٢٤﴾ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ ﴿٢٥﴾ ﷻ [٢٥-٢٤]»^(٢).



ثُمَّ قَالَ الْبُحَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٤- باب الشرط في الرقية بقطع من الغنم.

٥٧٣٧- حَدَّثَنِي سَيْدَانُ بْنُ مُضَارِبٍ أَبُو مُحَمَّدٍ الْبَاهِلِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرٍ الْبَصْرِيُّ -هُوَ صَدُوقٌ- يُوْسُفُ بْنُ يَزِيدَ الْبَرَاءُ قَالَ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَخْنَسِ أَبُو مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مَرُّوا بِمَاءٍ فِيهِمْ لَدِيعٌ -أَوْ سَلِيمٌ- فَعَرَضَ لَهُمْ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَاءِ فَقَالَ: هَلْ فِيكُمْ مِنْ رَاقٍ؟ إِنْ فِي الْمَاءِ رَجُلًا لَدِيعًا أَوْ سَلِيمًا. فَانْطَلَقَ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ عَلَى شَاءٍ، فَبَرَأَ، فَجَاءَ بِالنَّشَاءِ إِلَى أَصْحَابِهِ، فَكَرَهُوا ذَلِكَ وَقَالُوا: أَخَذْتَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ أَجْرًا. حَتَّى قَدِمُوا الْمَدِينَةَ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخَذَ عَلَى

(١) أخرجه مسلم (٢٢٠١) (٦٥).

(٢) انظر: «تفسير القرطبي» (٩/ ٦٤).

كِتَابِ اللَّهِ أَجْرًا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ».

هذا يَظْهَرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّهُ هُوَ الْقِصَّةُ الْأُولَى، لَكِنِ الْقِصَّةُ الْأُولَى مِنَ السِّيَاقِ الْأَوَّلِ أَتَتْ فَحَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّدَغَ كَانَ بَعْدَ أَنْ نَزَلَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ وَطَلَبُوا الضِّيَافَةَ وَلَمْ يُضَيِّفُوهُمْ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ نَزَلُوا عَلَيْهِمْ بَعْدَ أَنْ لُدَّغَ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: مَرُّوا بِمَاءٍ فِيهِمْ لَدِغٌ. فَالظَّاهِرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّ هَذَا مِنْ اخْتِلَافِ الرِّوَايَاتِ، وَأَنَّ الْقِصَّةَ وَاحِدَةً؛ لِأَنَّ كُلَّهَا تَدُلُّ عَلَى الْقِرَاءَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَعَلَى أَنَّهُمْ لَمْ يَقْرَءُوا إِلَّا بِجُعْلٍ.

قَالَ ابْنُ حَبَرٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٤/٤٥٥):

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ خَارِجَةَ بْنِ الصَّلْتِ أَنَّ عَمَّهُ مَرَّ بِقَوْمٍ، وَعِنْدَهُمْ رَجُلٌ مَجْنُونٌ مَوْثُقٌ فِي الْحَدِيدِ فَقَالُوا: إِنَّكَ جِئْتَ مِنْ عِنْدِ هَذَا الرَّجُلِ بِخَيْرٍ، فَارِقِ لَنَا هَذَا الرَّجُلَ... الْحَدِيثُ. اهـ

فَهَذِهِ قِصَّةٌ غَيْرُ السَّابِقَةِ؛ لِأَنَّ الَّذِي فِي السَّابِقَةِ أَنَّهُ لُدَّغَ وَالرَّاقِي فِي الْأَوَّلِ أَبُو سَعِيدٍ كَمَا وَقَعَ مَصْرَحًا بِهِ فِي بَعْضِهَا، وَالثَّانِي عَمُّ خَارِجَةَ فَافْتَرَقَا، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَحَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ فِي قِصَّةٍ وَاحِدَةٍ.

قَالَ ابْنُ حَبَرٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١٠/١٩٩):

فَانْطَلَقَ رَجُلٌ مِنْهُمْ لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُ هَذَا الْحَدِيثِ مُسْتَوْفَى فِي كِتَابِ الْإِجَارَةِ، وَبَيَّنْتُ فِيهِ أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَحَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ فِي قِصَّةٍ وَاحِدَةٍ، وَأَنَّهَا وَقَعَتْ لَهُمْ مَعَ الَّذِي لُدَّغَ، وَأَنَّهُ وَقَعَتْ لِلصَّحَابَةِ قِصَّةٌ أُخْرَى مَعَ رَجُلٍ مَصَابٍ بِعَقْلِهِ فَأَغْنَى ذَلِكَ عَنْ إِعَادَتِهِ هُنَا. اهـ

هُوَ مَا ذَكَرَ الْمَصَابِ بِعَقْلِهِ هُنَا إِنَّمَا ذَكَرَ اللَّدِغَ. وَعَلَى كُلِّ حَالٍ، الْمَهْمُ أَنَّ هَذَا فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْفَاتِحَةَ رَقِيَّةٌ يُرْقَى بِهَا.

وَلَكِنْ قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إِنَّمَا نَقَرْنَا أَحْيَانًا بِالْفَاتِحَةِ وَلَا نَجِدُ شِفَاءً لِلْمَرِيضِ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ سَبَقَ أَنْ قُلْنَا: إِنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ: مِنْ مَحَلِّ قَابِلٍ، وَقَارِيٍّ فَاعِلٍ، وَمَقْرُوءٍ بِهِ.

فَالْمَقْرُوءُ بِهِ قَدْ يَكُونُ وَاحِدًا، وَلَكِنْ يَتَخَلَّفُ الْحُكْمُ إِمَّا لَكَوْنِ الْقَارِيٍّ غَيْرِ فَاعِلٍ وَلَا

عَازِمٍ وَلَا مَوْقِنٍ، وَإِمَّا لَكَوْنِ الْمَقْرُوءِ عَلَيْهِ - وَهُوَ الْمَحَلُّ - غَيْرَ قَابِلٍ وَلَا يَوْمِنُ بِهِذَا وَلَا

يُصَدِّقُ، وَإِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْ بَابِ التَّجَرُّبَةِ، أَوْ مِنْ بَابِ الْمَجَامِلَةِ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

كما يوجد من بعض الناس فمنهم ضعيف الإيمان فهم يرون أن هذه القراءات لا تُفيد، وأن الاستشفاء بالأمور الحسية الطبيعية أقرب من الاستشفاء بهذه الآيات، ولكنهم ضلوا، فهذه الآيات إذا صادفت محلاً قابلاً وقارئاً فاعلاً فلا شك أنها أشد وأسرع في إبراء المريض بإذن الله. **وهو فيه قوله: «إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله».** يدل على جواز أخذ الأجر في قراءة القرآن وأخذ الأجرة في قراءة القرآن على نوعين:

النوع الأول: أن يأخذ أجرة على مجرد القراءة فهذا حرام ولا يجوز.

والثاني: أن يأخذ أجرة على تعليم القرآن فالصحيح أن هذا لا بأس به؛ لأن التعليم عمل وتعب، ويحتاج إلى تفهيم وإلى ممارسة فجاز أخذ العوض عليه.

أما مجرد أن يقرأ الإنسان ويأخذ عوضاً فهذا ما الذي يستفيدة من قُرئ عليه؟ لكن لو قرأت على مريض للاستشفاء تأخذ أجرًا؛ لأن هذه القراءة بمنزلة الدواء العادي الحسي وليست مجرد تلاوة فقط، بل هي تلاوة انتفع بها هذا المقروء عليه، فجاز أخذ العوض عليه.

وأما الذين يقرءون بعوض في الأشرطة فهم من هذا الجنس، فلا يجوز لهم ذلك؛ لأنهم يقرءون في الأشرطة من أجل أن تباع فيتجرأوا بها.

أما الهاء الذي يقرأ فيه؛ فالظاهر أنه ينفع بإذن الله؛ لأنه صحَّ عن السلف، وروى أبو داود فيه حديثاً عن رسول الله ﷺ، فإذا فعل الإنسان فلا بأس، ولكن بشرط أن يعلم أو أن يغلب على ظنه أنه ليس فيه مرض، فإن كان فيه مرض ربما يزيد بصاقه أو ريقه هذا المريض مرضاً.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٥- باب رقية العين.

٥٧٣٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَعْبُدُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ

اللَّهِ بْنَ شَدَادٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - أَوْ أَمَرَ - أَنْ يُسْتَرْقَى مِنَ الْعَيْنِ ^(١).

٥٧٣٩- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَهْبٍ بْنُ عَطِيَّةَ الدَّمَشَقِيِّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ

بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ الزُّبَيْدِيُّ، أَخْبَرَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ زَيْنَبَ

ابْنَةُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى فِي بَيْتِهَا جَارِيَةً فِي وَجْهِهَا سَفْعَةٌ فَقَالَ: «اسْتَرْقُوا لَهَا، فَإِنَّ بِهَا النَّظْرَةَ» ^(١).

تَابَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَالِمٍ عَنِ الزُّبَيْدِيِّ ^(٢).

وَقَالَ عُقَيْلٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ^(٣).
قَالَ الْقُسْطَلَانِيُّ رحمته الله تعالى:

«سَفْعَةٌ»: بفتح السين المهملة وتُضَمُّ وسكون الفاء بعدها عينٌ مهملة؛ سوادٌ أو حمرةٌ يعلوها سوادٌ أو صفرةٌ، والمراد هنا أن السَفْعَةَ أَذْرَكْتُهَا مِنْ قِبَلِ النَّظَرِ. اهـ

قوله رحمته الله تعالى: «بَابُ رَقِيَةِ الْعَيْنِ». هنا الإضافة، من بابِ إضافة الشيء إلى سبب السبب؛ لأن العينَ هي سببُ المرضِ والمرضُ سببُ الرقية؛ يَعْنِي: مستوجبٌ للرقية، والرقية؛ يَعْنِي: القراءة.

والعين معروفة ومشهورة؛ وهي عبارةٌ عن قوةٍ خفيةٍ تَخْرُجُ مِنْ قَلْبِ حَاسِدٍ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- لَا يُرِيدُ الْخَيْرَ لغيرِهِ فيخرجُ منه هذا الشيءُ الخبيثُ وَيُصِيبُ الْمَصَابِ، وهي حقٌ ثابتةٌ في الشرع وفي الحسن.

وجاءت في القرآن مشاراً إليها في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَكَاذُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ نَكَلُكَ أَبْصَرِهِمْ لَنَا سَمِعُوا أَلْذَكَرُ﴾ [التكوير: ٥١]. فَإِنْ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَقُولُ لِيُصِيبُونَكَ بِأَعْيُنِهِمْ ^(٤).
أما في السنة فالعينُ فيها واضحةٌ ^(٥).

ومن الأشياء التي تَمْنَعُ الْعَيْنَ أَنْ يَخْرِصَ الْإِنْسَانُ عَلَى الْأَوْرَادِ الشَّرْعِيَةِ مِثْلُ: آيَةِ الْكَرْسِيِّ وَالْمَعُودَتَيْنِ وَغَيْرَهُمَا، فَإِنَّ ذَلِكَ يَحْمِيهِ مِنَ الْعَيْنِ وَمِنْ شَرِّ كُلِّ أَحَدٍ.

(١) أخرجه مسلم (٢١٩٧) (٥٩).

(٢) علقه البخاري بصيغة الجزم في الفتح (١٠/١٩٩) ووصله الطبراني في مسند الشاميين (٣/٣٠) (١٧٤٥) قال: حدثنا عمرو بن إسحاق، حدثنا أبي، حدثنا عمرو، عن عبد الله بن سالم، عن الزبيدي... الحديث. وانظر: «تغليق التعليق» (٥/٤٧).

(٣) علقه البخاري بصيغة الجزم كما في «الفتح» (١٠/١٩٩)، ووصله الحاكم في «المستدرک» (٤/٤٦٠) (٨٢٧٦) من طريق الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة. وانظر: «تغليق التعليق» (٥/٤٨).

(٤) انظر: «تفسير الطبري» (٢٩/٤٦)، و«البعري» (٢٩/٤٦)، و«القرطبي» (١٨/٢٥٥)، و«تفسير ابن كثير» (٤/٤١٠).

(٥) ومن ذلك ما أخرجه البخاري (٥٦٤٤)، ومسلم (٢١٨٧) (٤١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «العين حق».

وقوله هنا في الحديث: «أمر أن يُسترقى من العين» وقوله في الثاني: «استرقوا لها فإن بها النظرة» ربياً يُقال: إن هذا الحديث يُقيد الحديث السابق في السبعين ألفاً الذين يَدْخُلُونَ الجنةَ بلا حساب ولا عذاب فقال: «هم الذين لا يَسْتَرْقُونَ»^(١) فيكون المراد بذلك الحديث لا يَسْتَرْقُونَ رُقَى لا تُفِيدُ ولا تَنْفَعُ، أما إذا كانت تُفِيدُ وتَنْفَعُ فإن الرسول ﷺ لا يأمرُ بأمر يُحَرِّمُ به صاحبه من دخول الجنة بلا حساب، فإذا علمنا أن هذه الرقية نافعة وأن نفعها مُطَرِّدٌ فإن الاسترقاء بهذه الرقية لا يَنْقُلُ الإنسان من الوصف الذي يَسْتَحِقُّ به أن يَدْخُلَ الجنةَ بلا حساب ولا عذاب.

وإذا كان الأمر كذلك فإننا نقول أيضاً في الكي؛ من قوله: «ولا يَكْتُون» يَغْنِي: لا يَكْتُون كَيًّا لا يَنْفَعُ، فإن عِلْمَ أنه يَنْفَعُ فلا بأس، ولا يَخْرُجُ الإنسان من هذا الوصف. وقد يُقال: أنه يَفَرِّقُ بين أن يَسْتَرْقِيَ الإنسان لغيره وأن يَسْتَرْقِيَ لنفسه؛ فإن في الحديث الثاني حديث زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة أن الرسول رأى جارية في وجهها سَفْعَةٌ فأمر أن يُسْتَرْقَى لها، وليست هي الطالبة للرقية، ويُفَرِّقُ بين من يَطْلُبُ الشيء لنفسه، ومن يَطْلُبُهُ لغيره. ولهذا قلنا: إذا طَلَبْتَ الدعاء من غيرك لنفسك فهو جائزٌ لكن لا يَنْبَغِي، وإن طَلَبْتَهُ لغيرك فهو من الأمور المندوب إليها، لما فيها من نفع الطالب والمطلوب له، كما لو قُلْتَ لشخص: ادعُ الله لفلان، فإن فيه كذا وكذا. فهذا طيب، وجاءت فيه الآثار^(٢). ويُشْتَرَطُ في الرقية شروط حتى تكون شرعية.

الشرط الأول: ألا تَتَضَمَّنَ شركاً فإذا تَضَمَّنَتْ شركاً فهذا حرامٌ ولا يَجُوزُ، كما لو كان يَدْعُو الشياطين، أو يَدْعُو الأولياء، أو ما أشبه ذلك. والثاني: أن تَكُونَ معلومة المعني، فإن كانت مجهولة كالطلاسم والبرِّيَّة^(٣) ما تَسْمَعُ القارئ إلا يَبْرِبُ فقط فإنه لا يَجُوزُ، حتى يُعَرَفَ معناها.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) من ذلك ما رواه مسلم (٢٧٣٢) (٨٦) عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «ما من مسلم يدعو لأخيه بظهر الغيب إلا قال الملك له بمثل». وكذلك ما أخرجه أبو داود (٣٢٢١) وصححه الألباني في تعليقه على «السنن» من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ عند فراغه من دفن الميت: «استغفروا لأخيكم، وسلوا له بالثيب؛ فإنه الآن يسأل» ووردت أحاديث غير ذلك كثيرة.

(٣) البرِّيَّة: التخليط في الكلام مع غضب ونفور. وانظر: «لسان العرب» (ب ر ر).

وهل يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ؟

نَقُولُ: لَيْسَ بِشَرْطٍ إِذَا لَمْ تَكُنْ مِنَ الْقُرْآنِ، لَكِنْ إِنْ كَانَ يَقْرَأُ عَلَى شَخْصٍ عَرَبِيٍّ فَلْتَكُنْ بِالْعَرَبِيَّةِ؛ لِيَفْهَمَ مَاذَا يَقْرَأُ عَلَيْهِ بِهِ، وَإِلَّا فَلَيْسَ بِإِلْزَامٍ وَلَوْ بَغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ وَبِنَاءٍ عَلَى ذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ نَذْهَبَ إِلَى قَارِيٍّ يَقْرَأُ وَنَحْنُ نَغْلِبُ عَلَى ظَنِّنَا أَنَّهُ يَقْرَأُ بِمَا هُوَ شَرَكٌ؛ لِأَنَّنَا نُعِينُهُ عَلَى شَرْكِهِ؛ وَلَأنْ هَذَا الشَّرْكُ لَا يُقَيِّدُ قَطْعًا، وَإِنْ أَفَادَ ظَاهِرًا فَالْشَيْءُ حَصَلَ عِنْدَهُ لَا بِهِ، مِنْ بَابِ الْامْتِحَانِ وَالِاخْتِبَارِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٦- باب العين حق.

٥٧٤٠- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْعَيْنُ حَقٌّ». وَنَهَى عَنِ الْوَشْمِ ^(١).
قَوْلُهُ: «الْعَيْنُ حَقٌّ». يَعْنِي: أَنَّهَا أَمْرٌ ثَابِتٌ وَاقِعٌ.

وقَوْلُهُ: «نَهَى عَنِ الْوَشْمِ». يَحْتَمِلُ أَنَّ الرَّاوي أَبَا هُرَيْرَةَ جَمَعَ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ الْوَشْمَ تَغْيِيرٌ لَخَلْقِ اللَّهِ، وَالْوَشْمُ هَذَا يَكُونُ فِيهِ تَزْيِينٌ وَتَجْمِيلٌ، وَإِذَا كَانَ فِيهِ تَجْمِيلٌ وَتَزْيِينٌ؛ فَإِنَّ هَذَا سَبَبٌ لِإِصَابَةِ الْعَيْنِ؛ وَلِهَذَا الْإِنْسَانُ قَبِيحُ الْوَجْهِ، سَيِّئُ الْعَشْرَةِ لَا تَلَحُّقُهُ الْعَيْنُ أَبَدًا؛ لِأَنَّ النَّاسَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَخَلَّصُوا مِنْهُ، وَلَا يُرِيدُونَ مِثْلَ هَذِهِ الْأَخْلَاقِ.

لَكِنْ لَوْ يَأْتِي إِنْسَانٌ جَمِيلٌ فِي الْوَجْهِ أَوْ فِي الْعَيْنِ، أَوْ فِي الْأَنْفِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَقَدْ يُصَابُ بِالْعَيْنِ، وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ الْجَمِيلِ أَلَّا يَزِيدَ نَفْسَهُ جَمَالًا، خَوْفًا عَلَيْهِ مِنَ الْعَيْنِ.

وَذَكَرَ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «زَادَ الْمَعَادَ»: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ رَأَى صَبِيًّا لِأَحَدِ أَقَارِبِهِ وَقَالَ: «سَوِّدُوا نُؤْتَهُ لثْلًا يُصَيِّبُهُ الْعَيْنُ» ^(١).

وَالنُّؤْتَةُ قَالُوا: إِنَّهَا الثُّقْرَةُ الَّتِي تَكُونُ فِي الذَّقَنِ، أَوْ تَكُونُ عِنْدَمَا يَضْحَكُ الْإِنْسَانُ فِي الْخَدِّ

(١) أخرجه مسلم (٢١٨٧) (٤١).

(٢) انظر: «زاد المعاد» (١٧٣/٤)، وفيه أن هذا من قول عثمان رضي الله عنه وليس من قول النبي ﷺ، وهذا الأثر ذكره الزمخشري في «الفاثق في غريب الحديث» (٤٢٤/١)، وذكره الخطابي في «غريب الحديث» (٥٤/٢)، وذكره ابن الجوزي في «غريب الحديث» (٣٣٧/١)، وانظر: «شرح السنة» (١١٦/١٣) للبخاري.

وهذا يُعْطِي جَمَالًا فَيُخْشَى إِذَا رَأَاهُ أَحَدٌ أَنْ يُصِيبَهُ بِالْعَيْنِ.
الحاصل: أَنَّ الْعَيْنَ حَقٌّ لَا شَكَّ وَثَابِتَةٌ وَلَا أَحَدٌ يُنْكِرُهَا إِطْلَاقًا، وَمَنْ أَنْكَرَهَا فَإِنَّهُ يُذَكَّرُ
لَهُ مَا صَحَّ عَنْ الرَّسُولِ ﷺ وَيُذَكَّرُ لَهُ أَيْضًا مَا ثَبَتَ فِي الْوَقَائِعِ السَّابِقَةِ وَاللَّاحِقَةِ حَتَّى
يَعْتَرِفَ وَيُقَرَّ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: هَلِ الْإِصَابَةُ بِالْعَيْنِ تَكُونُ وَرَاثِيَةً؟
نَقُولُ: نَعَمْ قَدْ تَكُونُ وَرَاثِيَةً، وَقَدْ يَكُونُ صَاحِبُ الْعَيْنِ لَهُ أَوْلَادٌ كَذَلِكَ.
مَا هِيَ الْعَلَامَاتُ الَّتِي يُعَرَفُ بِهَا أَنَّ الشَّخْصَ مُصَابٌ بِالْعَيْنِ؟
الْجَوَابُ: هِيَ مَعْرُوفَةٌ فَأَحْيَانًا الْمَصَابُ بِالْعَيْنِ يُشَاهِدُ الْعَائِنَ فِي مَنَامِهِ فِي الرُّؤْيَا، وَأَحْيَانًا إِذَا كَانَ
شَدِيدًا يُغْمَى عَلَيْهِ، وَتَجِدُهُ يَتَكَلَّمُ هُوَ مُغْمَى عَلَيْهِ يَقُولُ: فَلَانٌ وَفَلَانٌ. وَأَحْيَانًا يَكُونُ الرَّجُلُ الَّذِي
أَصَابَهُ بِالْعَيْنِ قَدْ تَكَلَّمَ بِكَلَامٍ فَعَلِمَهُ هَذَا، فَعَرَفَ أَنَّهُ أَصَابَهُ بَعِينُهُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٧- بَابُ رُقِيَةِ الْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ.

٥٧٤١- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ، حَدَّثَنَا
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنِ الرُّقِيَةِ مِنَ الْحُمَةِ فَقَالَتْ: رَخَّصَ
النَّبِيُّ ﷺ الرُّقِيَةَ مِنْ كُلِّ ذِي حُمَةٍ^(١).

يَعْنِي: مِنْ ذَوَاتِ السَّمُومِ: الْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ، وَقَدْ مَرَّ عَلَيْنَا حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّهُمْ رَقَوْا
اللدِّغَ مِنَ الْحَيَّةِ^(٢) وَمَعَ ذَلِكَ شَفَاهُ اللَّهُ ﷻ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٨- بَابُ رُقِيَةِ النَّبِيِّ ﷺ.

٥٧٤٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَثَابِتٌ عَلَى

(١) أخرجه مسلم (٢١٩٣) (٥٢).

(٢) تقدم تخريجه.

أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فَقَالَ ثَابِتٌ: يَا أَبَا حَمْزَةَ اسْتَكَيْتُ. فَقَالَ أَنَسٌ: أَلَا أَرَقِيكَ بِرُقِيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: بلى. قَالَ: «اللَّهُمَّ رَبَّ النَّاسِ مُذْهِبَ الْبَاسِ، اشْفِ أَنْتَ الشَّافِي، لَا شَافِيَ إِلَّا أَنْتَ، شِفَاءً لَا يُغَادِرُ سَقَمًا».

٥٧٤٣- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُعَوِّذُ بَعْضَ أَهْلِهِ، يَمْسَحُ بِيَدِهِ الْيُمْنَى وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ رَبَّ النَّاسِ، أَذْهِبِ الْبَاسَ، وَاشْفِهِ وَأَنْتَ الشَّافِي، لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ، شِفَاءً لَا يُغَادِرُ سَقَمًا»^(١).

قَالَ سُفْيَانُ حَدَّثْتُ بِهِ مَنْصُورًا، فَحَدَّثَنِي عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ نَحْوَهُ. ٥٧٤٤- حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَرْقِي يَقُولُ: «امْسَحِ الْبَاسَ رَبَّ النَّاسِ، بِيَدِكَ الشِّفَاءُ، لَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا أَنْتَ»^(٢).

٥٧٤٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ رَبِّهِ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ لِلْمَرِيضِ: «بِسْمِ اللَّهِ، تُرْبَةُ أَرْضِنَا، بَرِيقَةُ بَعْضِنَا، يُشْفَى سَقِيمُنَا بِإِذْنِ رَبِّنَا»^(٣).

[الحديث ٥٧٤٥ - طرفه في: ٥٧٤٦].

٥٧٤٦- حَدَّثَنِي صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ فِي الرُّقِيَةِ: «تُرْبَةُ أَرْضِنَا، وَرِيقَةُ بَعْضِنَا، يُشْفَى سَقِيمُنَا، بِإِذْنِ رَبِّنَا»^(٤).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله تعالى فِي «الْفَتْحِ» (٢٠٨/١٠):

❦ قَوْلُهُ: «كَانَ يَقُولُ لِلْمَرِيضِ بِسْمِ اللَّهِ». فِي رِوَايَةِ صَدَقَةَ: «كَانَ يَقُولُ فِي الرُّقِيَةِ». وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمْرٍ، عَنْ سُفْيَانَ زِيَادَةً فِي أَوَّلِهِ وَلَفْظُهُ: كَانَ إِذَا اشْتَكَى الْإِنْسَانُ أَوْ كَانَتْ بِهِ قَرْحَةٌ أَوْ جَرَحٌ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَصْبَعِهِ هَكَذَا - وَوَضَعَ سُفْيَانُ سَبَابَتَهُ بِالْأَرْضِ ثُمَّ رَفَعَهَا - «بِسْمِ اللَّهِ».

(١) أخرجه مسلم (٢١٩١) (٤٦).

(٢) أخرجه مسلم (٢١٩١) (٤٩).

(٣) أخرجه مسلم (٢١٩٤) (٥٤).

(٤) المصدر السابق.

❦ قوله: «تربة أرضنا». خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذه تربة.

❦ وقوله: «بريقة بعضنا». يدلُّ على أنه كان يَنْقُلُ عند الرقية، قال النووي: معنى الحديث

أنه أخذ من ريق نفسه على إصبعه السبابة ثم وضعها على التراب فعُلِقَ به شيءٌ منه ثم مسح به الموضع العليل، أو الجريح قائلًا الكلام المذكور في حالة المسح.

قَالَ القرطبي: فيه دلالةٌ على جوازِ الرقى من كل الآلام، وأن ذلك كان أمرًا فاشيًا معلومًا بينهم، قَالَ: ووضع النبي ﷺ سبابةً بالأرض ووضعها عليه يدلُّ على استحباب ذلك عند الرقية ثم قال: وزعم بعض علمائنا أن السرَّ فيه أن تراب الأرض لبرودته ويسه يبرئ الموضع الذي به الألم ويمنح المصاب المواد إليه ليسه مع منفعة في تخفيف الجراح واندمالها.

قَالَ: وقال في الريق: إنه يختصُّ بالتحليل والإنضاج وإبراء الجرح والورم لاسيما من الصائم الجائع، وتعبه القرطبي أن ذلك إنما يتم إذا وقعت المعالجة على قوانينها من مراعاة مقدار التراب والريق وملازمة ذلك في أوقاته، وإلا فالنفث ووضع السبابة على الأرض إنما يتعلَّق بها ما ليس له بالٌ ولا أثرٌ، وإنما هذا من باب التبرك بأسماء الله تعالى وآثار رسوله.

وأما وضع الإصبع بالأرض فلعله لخاصية في ذلك، أو لحكمة إخفاء آثار القدرة بمباشرة الأسباب المعتادة.

وقال البيضاوي: قد شهدت المباحث الطبية على أن للريق مدخلا في النضج وتعديل المزاج، وتراب الوطن له تأثيرٌ في حفظ المزاج ودفع الضرر، فقد ذكروا أنه ينبغي للمسافر أن يستصحب تراب أرضه إن عجز عن استصحاب مائها، حتى إذا ورد المياه المختلفة جعل شيئًا منه في سقائه ليأمن مضرة ذلك. اهـ.

[هذا غريبٌ وليس له أصلٌ].

ثم قال ﷺ:

ثم إن الرقى والعزائم لها آثارٌ عجيبةٌ تتقاعد العقول عن الوصول إلى كنهها. وقال التوربشتي: كأن المراد بالتربة الإشارة إلى فطرة آدم، والريقة إشارة إلى النطفة، كأنه تصرَّع بلسان الحال: أنك اخترعت الأصل الأوَّل من التراب، ثم أبدعته منه من ماء مهين، فهين عليك أن تشفى من كانت هذه نشأته.

وقال النووي: قيل المراد بأرضنا: أرض المدينة خاصة لبركتها، وبعضنا: رسول الله ﷺ

لشرف ريقه، فيكون ذلك مخصوصًا. وفيه نظر.

❦ قوله: «يُشْفِي سَقِيمُنَا». ضُبُط بالوجهين بضم أوله على البناء للمجهول وسَقِيمُنَا بالرفع ويفتح أوله على أن الفاعل مقدرٌ، وسَقِيمُنَا بالنصب على المفعولية.

تنبيه: أخرَج أبو داود والنسائي ما يُفسَّرُ به الشخصُ المرقى، وذلك في حديث عائشة أن النبي ﷺ دخل على ثابت بن قيس بن شماس وهو مريضٌ فقال: «اكشف الباس، ربَّ الناسِ». ثم أخذ ترابًا من بطحان فجعله في قدح، ثم نفث عليه، ثم صبه عليه. اهـ.

هذا مما يدلُّ على أن القراءة في الماء لها أصلٌ لأنه أخذ ماءً من بطحان، وبطحان وادٍ هناك.

الظاهر لي: أن هذا الاستشفاء إنما يكون في القرحة وشبهها، وربما يكون أيضًا في المرضِ الموضعي، أما في المرضِ العامِّ كالحمى فلا أظنُّ أن الرسول ﷺ يفعلُ هذا؛ لأنه يلزَمُ منه أن يَمَسَّ بهذا الترابِ وبهذا الريقِ جميعَ البدنِ وهذا متعذرٌ فيكونُ الرسول ﷺ يقرأ بهذا الترابِ؛ يعني: يبلُّ ريقه بأصبعه ويضعها على التراب فتحمِلُ التراب، وهذا الترابُ أيضًا يكون رطبًا بواسطة الريق فإذا مسح به محلَّ الجرح أو محلَّ الألم الموضعي نفع بإذن الله.

وتخصيصُ الترابِ بأرض المدينة وجعل البعض ذلك خاصًا بالنبي ﷺ كما قال ابن حجر فيه نظر، فالظاهر أن هذا عامٌّ والله ﷻ قد يجعلُ الشفاء في مثل هذه الأمور.



ثُمَّ قَالَ الْبُحَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٩- باب النَّفْثِ فِي الرِّقَةِ.

٥٧٤٧- حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا قَتَادَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الرُّؤْيَا مِنَ اللَّهِ، وَالْحُلُمُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَنْفِثْ حِينَ يَسْتَيْقِظُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَيَتَعَوَّذُ مِنْ شَرِّهَا، فَإِنَّهَا لَا تَضُرُّهُ»^(١). وَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ: وَإِنْ كُنْتُ لَأَرَى الرُّؤْيَا أَثْقَلَ عَلَيَّ مِنَ الْجَبَلِ، فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ سَمِعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ فَمَا أَبَالِيهَا^(٢).

(١) أخرجه مسلم (٢٢٦١) (٢).

(٢) قال المحافظ في «الفتح» (٢٠٩/١٠): هو موصول بالإسناد المذكور.

٥٧٤٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْيسِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ نَفَثَ فِي كَفِّهِ بِقُلِّ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَبِالْمُعَوِّذَيْنِ جَمِيعًا، ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ، وَمَا بَلَغَتْ يَدَاهُ مِنْ جَسَدِهِ. قَالَتْ: عَائِشَةُ فَلَمَّا اشْتَكَى كَانَ يَأْمُرُنِي أَنْ أَفْعَلَ ذَلِكَ بِهِ. قَالَ يُونُسُ: كُنْتُ أَرَى ابْنَ شِهَابٍ يَصْنَعُ ذَلِكَ إِذَا أَتَى إِلَى فِرَاشِهِ.

٥٧٤٩ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ رَهْطًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ انْطَلَقُوا فِي سَفَرَةٍ سَافَرُوهَا، حَتَّى نَزَلُوا بِحَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ فَاسْتَضَافُوهُمْ، فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوهُمْ، فَلَدَغَ سَيِّدُ ذَلِكَ الْحَيِّ، فَسَعَوْا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ، لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَوْ أَتَيْتُمْ هَؤُلَاءِ الرَّهْطَ الَّذِينَ قَدْ نَزَلُوا بِكُمْ، لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ شَيْءٌ. فَاتَوْهُمْ فَقَالُوا: يَا أَيُّهَا الرَّهْطُ إِنَّ سَيِّدَنَا لِدَغَ، فَسَعَيْنَا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ، لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ، فَهَلْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ شَيْءٌ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: نَعَمْ، وَاللَّهِ إِنِّي لَرَاقٍ، وَلَكِنْ وَاللَّهِ لَقَدْ اسْتَضَفْنَاكُمْ فَلَمْ تُضَيِّقُونَا، فَمَا أَنَا بِرَاقٍ لَكُمْ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعَلًا. فَصَالَحُوهُمْ عَلَى قَطِيعٍ مِنَ النَّعَمِ. فَانْطَلَقَ فَجَعَلَ يَنْفُلُ وَيَقْرَأُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (١) حَتَّى لَكَأَنَّا نَشِيطٌ مِنْ عِقَالٍ؛ فَانْطَلَقَ يَمْشِي مَا بِهِ قَلْبَةٌ. قَالَ: فَأَوْفُوهُمْ جُعْلَهُمُ الَّذِي صَالَحُوهُمْ عَلَيْهِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: ااقْسِمُوا. فَقَالَ الَّذِي رَفَى: لَا تَفْعَلُوا، حَتَّى نَأْتِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَنَذْكُرْ لَهُ الَّذِي كَانَ، فَتَنْظُرَ مَا يَأْمُرُنَا. فَقَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرُوا لَهُ فَقَالَ: «وَمَا يُذْرِيكَ أَنَّهَا رُقِيَّةٌ؟ أَصَبْتُمْ، ااقْسِمُوا وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ بِسَنَهُمْ» (٢).

❖ أما الحديث الأول: «الرؤيا من الله والحلم من الشيطان». فالرؤيا: ما يراه الإنسان في منامه، والغالب أنها تكون رؤيا حق؛ يعنى: ليس فيها شيء يُزْعَجُ أو شيء يُنْكِرُ؛ ولهذا لما قال رجلٌ للنبي ﷺ: يا رسول الله إني رأيتُ في المنام أن أحدًا ضربني حتى أبان رأسي وأن رأسي هرب فجعلتُ أشتد وراءه سعيًا. قال له النبي ﷺ: «لا تُحَدِّثُ النَّاسَ بِتَلَاعِبِ الشَّيْطَانِ بِكَ فِي مَنَامِكَ» (١). يعنى: الشيطان تلاعب بك في منامك؛ لأنه ليس معقولًا

(١) أخرجه مسلم (٢٢٠١) (٦٥).

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٦٨) (١٥).

هذا. يَضْرِبُ الرَّأْسَ وَيَهْرَبُ الرَّأْسَ، وهذا يَلْحَقُ بِهِ، لاشك أن هذا من تلاعب الشيطان به. كذلك أيضًا قد يَكُونُ الحُلُمُ مما يُفَكَّرُ فيه الإنسان في يقظته، فقد يَكُونُ قد أهَمَّهُ أمرٌ أو شدةٌ فهذه تتعلَّقُ بنفسه به فإذا نام فإن النفس تتخيَّلُه، هذان اثنان.

الثالث: الرؤيا من الله ﷻ التي يَظْهَرُ عليها أنها صحيحةٌ صادقةٌ، وهي ضربٌ أمثالٌ يَسْتَنجِجُ بها الإنسان معناها ويُعَبِّرُها ويُفَسِّرُها، والناسُ يَخْتَلِفُونَ في تعبير الرؤيا، منهم الجيدُ، ومنهم المتوسطُ، ومنهم المتخَرِّصُ، ولا يَجُوزُ لأحد أن يَعْبُرَ الرؤيا إلا وعنده علمٌ وغلبةٌ ظنٌّ؛ لأن الرؤيا جزءٌ من ستة وأربعين جزءًا من النبوة^(١) وتفسيرها كتفسير الوحي فلا يَجُوزُ لك أن تعبِّرَ الرؤيا إلا بعلم.

ثم إنه قد يُسْتَعَانُ بحالِ الشخصِ الرائي على تفسير رؤيته وما يُحِيطُ به؛ ولهذا ربما يرى رجلان رؤيا واحدة يُفَسِّرُها لشخصٍ بشيءٍ والآخر بشيءٍ آخر.

رأى النبي ﷺ قُبَيْلَ خروجه إلى أحدٍ رأى بقراً تُنَحَّرُ، ورأى في سيفه ثُلَمَةً ورؤيا الرسول ﷺ حقٌّ؛ لأنه لا يَأْتِيهِ الحُلُمُ؛ لأن الحُلُمَ من الشيطان؛ والشيطان لا يَأْتِيهِ فرأى بقراً تُنَحَّرُ ورأى في سيفه ثُلَمَةً، ورأى سوارين لِسَهِمَا ثم نفخهما فطارا. أولها الرسول ﷺ بأن البقر أصحابه يُسْتَشْهَدُونَ فاستشهد منهم سبعون نفرًا في أحد.

وأما الثُلَمَةُ في سيفه فهو رجلٌ من أهل بيته يُسْتَشْهَدُ، فاستشهد حمزة عليه السلام، وأولُه بذلك؛ لأن السيفَ يَحْتَمِي به الإنسان، ويُقَدَّمُ به، وكذلك العشيرةُ يَحْتَمِي بها الإنسان ويُقَدَّمُ بها؛ ولهذا يُسَمُّونها عَصَبَةً؛ يعني: يعصبون الإنسان ويُقَوُّونه، فلما رأى ثُلَمَةً في سيفه عرف أنه سَيَقْتُلُ أحدًا من أهل بيته، لكنه ما أعلم الناس به.

وأما السواران ففسرهما بأنها كاذبان يدعيان الرسالة، ويكذبان عليه فنفعهما، فلم يَحْتَجْ إلى كبير عناء سوى النفخ حتى زال أمرهما بالكلية^(٢).

وهناك كتابٌ يُنسَبُ إلى ابن سيرين رحمته الله يُسمَّى تعبيرُ الرؤيا، ولكن هذا الكتاب لا يَجُوزُ أن نُعَبِّرَ الرؤيا على مقتضى ما فيه؛ لأنها كما قُلْتُ تَخْتَلِفُ بحسبِ الرائي، ولا يُمكنُ أن نقولَ بقول

(١) تقدم تخريجه.

(٢) جمع الشيخ رحمته الله بين حديثين، الأول عند البخاري (٣٦٢٢)، ومسلم (٢٢٧٢) (٢٠) والثاني عند البخاري أيضًا (٣٦٢١)، ومسلم (٢٢٧٤).

عَامٌّ أَنَّهُ أَيُّ إِنْسَانٍ يَرَى كَذَا فَهُوَ مَعْنَاهُ كَذَا أَبَدًا، لَكِنْ حَسَبَ حَالِ الْإِنْسَانِ.

فِيوَسْفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ دَخَلَ مَعَهُ السَّحْنُ فَنِيَانُ قَالَ أَحَدُهُمَا ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يُحْمَلُ: ٣٦]. وَقَالَ الْآخَرُ: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ﴾. قَالَ: ﴿أَمَّا أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمْرًا﴾ [يُحْمَلُ: ٤١]. ﴿وَأَمَّا الْآخَرُ فَيُصْلَبُ فَتَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْ رَأْسِهِ﴾. سَبَّحَانَ اللَّهِ؛ يَعْنِي: الرِّبْطُ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا قَدْ يَظُنُّهُ الْإِنْسَانُ بَعِيدًا لَكِنْ عِنْدَ الْمُعْبَرِينَ لِلرُّؤْيَا يَرَوْنَهُ قَرِيبًا.

الْحَاصِلُ: أَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَشَدَ الْإِنْسَانَ إِذَا رَأَى مَا يَكْرَهُ أَنْ يَنْفُثَ حِينَ يَسْتَيْقِظُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَيَتَعَوَّذُ مِنْ شَرِّهَا، وَهَذَا أَحَدُ مَا أَمَرَ بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تَنْفُثَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَتَقُولَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا رَأَيْتُ، وَمِنْ شَرِّ الشَّيْطَانِ. هَذِهِ وَاحِدَةٌ.

ثَانِيًا: تَنْقَلِبُ عَلَى جَنْبِكَ الْآخِرِ ^(١)، فَإِذَا كُنْتَ حِينَ رَأَيْتَ هَذِهِ الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَعَبَتْكَ عَلَى الْأَيْمَنِ، فَانْقَلِبْ عَلَى الْأَيْسَرِ.

ثَالِثًا: أَنْ تَقُومَ - لَوْ عَادَتْ فَحِينَئِذٍ تَقُومُ - وَتَتَوَضَّأُ وَتُصَلِّيَ حَتَّى يَزُولَ عَنْكَ أَثَرُهَا.

رَابِعًا: أَلَّا تُخَيِّرَ بَهَا أَحَدًا لَا صَدِيقًا، وَلَا عَدُوًّا، وَلَا مُعَبِّرًا وَلَا غَيْرَ مُعَبِّرٍ، فَإِذَا صَنَعْتَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الْأَرْبَعَةَ فَإِنَّهَا لَا تَضُرُّكَ أَبَدًا.

أَحْيَانًا يَأْتِيكَ رَجُلٌ وَيَقُولُ: أَنَا رَأَيْتُ مَا أَكْرَهُ هَذَا تَقُولُ: أَفْعَلْ كَذَا فَلَنْ تَضُرَّكَ كَمَا قَالَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَقُولُ: لَكِنْ لَا بَدَّ أَنْ تُعَبِّرَهَا لِي. تَقُولُ: لَا أَسْتَطِيعُ أَنَا وَلَا غَيْرِي. فَيُلْحِقُ عَلَيْكَ فِي الطَّلَبِ مِثْلَ هَذَا يَنْبَغِي أَنْ تَنْصَحَهُ بِأَنْ تَقُولَ لَهُ: يَا أَخِي هَذَا أَمْرُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَانَا هَذَا الْأَمْرَ الَّذِي يُرِيحُنَا، فَأَنْتَ إِذَا عَلِمْتَ مَا أَمَرَ بِهِ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَأَنَّكَ لَمْ تَرَهَا إِنْ لَمْ تَرَهَا إِنْ لَمْ تَرَهَا إِنْ لَمْ تَرَهَا.

وَلِهَذَا يَقُولُ أَبُو سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ سَمِعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ فَمَا أَبَالِيَهَا. حَتَّى إِنْ بَعْضُ الصَّحَابَةِ يَقُولُونَ: إِنَّا نَرَى الرُّؤْيَا نُمْرُضُ مِنْهَا مَرَضًا فَلَمَّا حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذَا الْحَدِيثِ اسْتَرَحْنَا ^(٢) إِذَا فَعَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يُرِيحَ نَفْسَهُ، فَأَيُّ شَيْءٍ تَرَاهُ تَكْرَهُهُ فِي نَفْسِكَ أَوْ فِي غَيْرِكَ فَاعْمَلْ هَذَا الْعَمَلَ، وَلَا يَضُرُّكَ بِإِذْنِ اللَّهِ.



(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٢٦١) (٥).

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٤٠ - بَابُ مَسْحِ الرَّاقِي الْوَجَعَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى.

٥٧٥٠ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعَوِّذُ بَعْضَهُمْ بِمَسْحِهِ بِيَمِينِهِ: «أَذْهَبِ الْبَاسَ رَبَّ النَّاسِ، وَاشْفِ أَنْتَ الشَّافِي، لَا شِفَاءَ إِلَّا بِشِفَاؤِكَ، شِفَاءً لَا يُغَادِرُ سَقَمًا» ^(١). فَذَكَرْتُهُ لِمَنْصُورٍ، فَحَدَّثَنِي، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ بِنَحْوِهِ ^(٢).

٤١ - بَابُ فِي الْمَرَأَةِ تَرْقِي الرَّجُلَ.

٥٧٥١ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَعْفِيُّ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْفِثُ عَلَى نَفْسِهِ فِي مَرَضِهِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ بِالْمَعْوِذَاتِ، فَلَمَّا ثَقُلَ كُنْتُ أَنَا أَنْفِثُ عَلَيْهِ بِهِنَّ، فَأَمْسَحُ بِيَدِ نَفْسِهِ لِيَرَكَيْهَا. فَسَأَلْتُ ابْنَ شِهَابٍ كَيْفَ كَانَ يَنْفِثُ؟ قَالَ: يَنْفِثُ عَلَى يَدَيْهِ، ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ ^(٣).

٤٢ - بَابُ مَنْ لَمْ يَرْقِ.

٥٧٥٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ نَمِيرٍ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا فَقَالَ: «عَرِضْتُ عَلَيْي الْأُمَمُ، فَجَعَلَ يَمُرُّ النَّبِيُّ مَعَهُ الرَّجُلُ، وَالنَّبِيُّ مَعَهُ الرَّجُلَانِ، وَالنَّبِيُّ مَعَهُ الرَّهْطُ، وَالنَّبِيُّ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ، وَرَأَيْتُ سَوَادًا كَثِيرًا سَدَّ الْأَفُقَ فَرَجَوْتُ أَنْ يَكُونَ أُمَّتِي، فَقِيلَ: هَذَا مُوسَى وَقَوْمُهُ. ثُمَّ قِيلَ لِي: انْظُرْ. فَرَأَيْتُ سَوَادًا كَثِيرًا سَدَّ الْأَفُقَ، فَقِيلَ لِي: انْظُرْ هَكَذَا وَهَكَذَا. فَرَأَيْتُ سَوَادًا كَثِيرًا سَدَّ الْأَفُقَ، فَقِيلَ: هَؤُلَاءِ أُمَّتُكَ، وَمَعَ هَؤُلَاءِ سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ». فَتَفَرَّقَ النَّاسُ وَلَمْ يَبَيِّنْ لَهُمْ، فَتَذَكَّرَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: أَمَّا نَحْنُ فَوَلَدْنَا فِي الشَّرْكِ، وَلَكِنَّا آمَنَّا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَلَكِنْ هَؤُلَاءِ هُمْ أَبْنَاؤُنَا، فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «هُمْ الَّذِينَ لَا يَتَطَيَّرُونَ، وَلَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَكْتُتُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ». فَقَامَ عُكَاشَةُ بْنُ مُحْصِنٍ فَقَالَ: أَمِنْهُمْ أَنَا يَا

(١) رواه مسلم (٢١٩١) (٤٦).

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢٠٧/١٠): هُوَ مَوْصُولٌ بِالْإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ.

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢١٩٢) (٥٠).

رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ». فَقَامَ آخِرُ فَقَالَ: أَمِنْهُمْ أَنَا؟ فَقَالَ: «سَبَقَكَ بِهَا عُكَاشَةُ»^(١).

❖ هذا الحديث سبق، وظاهر صنيع البخاري الإشارة إلى الرواية التي وقعت في مسلم: «وَلَا يَرْقُونَ»؛ لأنه قَالَ: «بَابٌ مِنْ لَمْ يَرْقِ». ولم يَقُلْ: بَابٌ لَمْ يَسْتَرْقِ ولكن هذه الرواية التي في مسلم ليست بصحيحة بل ضعيفة فهي وَهْمٌ مِنَ الرَّوَايِ^(٢)؛ لأنَّ عَدَمَ الرِّقْيَةِ عَلَى الْغَيْرِ لَيْسَ صِفَةً مَدْحٍ، وَلَا صِفَةً يَرْتَقِي بِهَا الْإِنْسَانُ إِلَى أَعْلَى الدَّرَجَاتِ؛ لِأَنَّ الرِّقْيَةَ عَلَى الْغَيْرِ مِنْ بَابِ الْإِحْسَانِ إِلَيْهِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ كَمَا جَاءَ هُنَا يَقْرَأُ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا الرِّقْيَةُ عَلَى النَّفْسِ، فَكَانَ يَقْرَأُ عَلَى نَفْسِهِ ﷺ.

فَالصَّوَابُ: أَنَّ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَرْقُونَ» أَنَّهُ لَا أَصْلَ لَهُ، وَأَنَّ الصَّوَابَ: «لَا يَسْتَرْقُونَ» وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ، فَلَا سِتْرَاءَ طَلَبِ الرِّقْيَةِ وَالرِّقْيَةَ أَنْ يَقْرَأَ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ عَلَى غَيْرِهِ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ»:

❖ قَوْلُهُ: «بَابٌ مِنْ لَمْ يَرْقِ». هُوَ بَفَتْحِ أَوَّلِهِ وَكَسْرِ الْقَافِ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ، وَبِضْمِ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ الْقَافِ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ.

وَالْغَرَضُ مِنْهُ هُنَا قَوْلُهُ: «هُمْ الَّذِينَ لَا يَتَطَيَّرُونَ وَلَا يَكْتَتُونَ وَلَا يَسْتَرْقُونَ».

فَأَمَّا الطَّيْرَةُ فَسَيَّاتِي ذَكَرُهَا بَعْدَ هَذَا.

وَأَمَّا الْكَيْ فَتَقَدَّمَ ذَكَرُ مَا فِيهِ هُنَاكَ، وَأَمَّا الرِّقْيَةُ فَنَمْسُكَ بِهَذَا الْحَدِيثِ مِنْ كَرِهِ الرِّقْيِ وَالْكَيْ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْأَدْوِيَةِ، وَزَعَمَ أَنَّهَا قَادِحَانِ فِي التَّوَكُّلِ دُونَ غَيْرِهِمَا، وَأَجَابَ الْعُلَمَاءُ عَنْ ذَلِكَ بِأُجُوبَةٍ:

أَحَدُهَا: قَالَهُ الطَّبْرِيُّ وَالْمَازَرِيُّ وَطَائِفَةٌ: أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ جَانِبَ اعْتِقَادِ الطَّبَّائِعِينَ فِي أَنَّ الْأَدْوِيَةَ تَنْفَعُ بِطَبْعِهَا كَمَا كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَعْتَقِدُونَ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: الرِّقْيَةُ الَّتِي يَحْمَدُ تَرْكُهَا مَا كَانَ مِنْ كَلَامِ الْجَاهِلِيَّةِ وَمَنْ الَّذِي لَا يَعْقِلُ مَعْنَاهُ لِحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ كَفْرًا، بِخِلَافِ الرِّقْيِ بِالذِّكْرِ وَنَحْوِهِ. وَتَعَقُّبُهُ عِيَاضٌ وَغَيْرُهُ بِأَنَّ الْحَدِيثَ

(١) أخرجه مسلم (٢٢٠) (٣٧١) (٣٧٢).

(٢) انظر تمام البحث في: «الرد على البكري» (٣٨٣/١)، و«مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (١٨٢/١)، و«زاد المعاد» (٤٩٥/١)، و«حادي الأرواح» (٨٩/١)، و«مفتاح دار السعادة» (٢٣٤/٢).

يدلُّ على أن للسبعين ألفاً مزيةً على غيرهم وفضيلةً أنفَرَدُوا بها عمن شاركهم في أصل الفضل والديانة، ومن كان يَعْتَقِدُ أن الأدويةَ تؤثرُ بِطَبْعِهَا أو يستعمل رقى الجاهلية ونحوها فليس مسلماً، فلم يَسَلِّمْ هذا الجواب.

ثانيها: قَالَ الداوديُّ وطائفةٌ: إن المراد بالحديث الذين يَجْتَنِبُونَ فَعَلَ ذلك في الصحة خشيةً وقوع الداء، وأما من يَسْتَعْمِلُ الدواءَ بعد وقوع الداء به فلا.

وقد قَدِّمْتُ هذا عن ابن قتيبة وغيره في «باب من اكْتَوَى»، وهذا اختيارُ ابنِ عبد البر، غير أنه مُعْتَرِضٌ بما قَدِّمْتُهُ من ثبوت الاستعاذة قبل وقوع الداء.

ثالثها: قَالَ الحلبيُّ: يُحْتَمَلُ أن يَكُونَ المرادُ هؤلاء المذكورين في الحديث من غفل عن أحوال الدنيا وما فيها من الأسباب المَعْدَةِ لدفع العوارض، فهم لا يَعْرِفُونَ الاكْتِوَاءَ ولا الاسترقاء، وليس لهم ملجأٌ فيما يَعْتَرِيهِمْ إلا الدعاء والاعتصامُ بالله، والرضا بقضائه، فهم غافلون عن طِبِّ الأطباء ورقى الرقاة ولا يُحَسِّنُونَ من ذلك شيئاً، والله أعلم.

رابعها: أن المرادُ بترك الرقى والكي الاعتمادُ على الله في دفع الداء والرضا بقدره، لا القدح في جواز ذلك لثبوت وقوعه في الأحاديث الصحيحة وعن السلف الصالح لكن مقام الرضا والتسليم أعلى من تعاطي الأسباب، وإلى هذا نحا الخطابي ومن تبعه. قال ابن الأثير: هذا من صفة الأولياء المعرضين عن الدنيا وأسبابها وعلائقها، وهؤلاء هم خواص الأولياء. ولا يَرِدُ على هذا وقوع ذلك من النَّبِيِّ ﷺ فعلاً وأمرًا؛ لأنه كان في أعلى مقامات العرفان ودرجات التوكل، فكان ذلك منه للتشريع وبيان الجواز، ومع ذلك فلا يَنْقُصُ ذلك من توكله؛ لأنه كان كامل التوكل يقيناً فلا يؤثر فيه تعاطي الأسباب شيئاً، بخلاف غيره ولو كان كثير التوكل، لكن من ترك الأسباب وفوّض وأخلص في ذلك كان أرفع مقامًا. قال الطبري: قيل لا يَسْتَحِقُّ التوكل إلا من لم يخالط قلبه خوفٌ من شيء البتة حتى السَّبْعِ الضَّارِي والعدو العادي، ولا من لم يَسْعَ في طلب رزق ولا في مداواة ألم، والحق أن من وثق بالله وأيقن أن قضاءه عليه ماضٍ لم يقدح في توكله تعاطيه الأسباب اتِّبَاعاً لسنته وسنة رسوله، فقد ظاهر ﷺ في الحرب بين درعين، وليس على رأسه المغفر، وأقعد الرماة على فم الشعب، وخندق حول المدينة، وأذن في الهجرة إلى الحبشة وإلى المدينة، وهاجر هو، وتعاطى أسباب الأكل والشرب، وأدّخِر لأهله قوتهم ولم يَتَنَظَّرْ أن ينزل عليه من السماء، وهو كان

أَحَقُّ الْخَلْقِ أَنْ يَحْصَلَ لَهُ ذَلِكَ، وَقَالَ الَّذِي سَأَلَهُ: أَعْقَلُ نَاقَتِي أَوْ أَدْعُهَا؟ قَالَ: «اعْقُلْهَا وَتَوَكَّلْ» فَأَشَارَ إِلَى أَنْ الْإِحْتِرَازَ لَا يَدْفَعُ التَّوَكُّلَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٣- باب الطَّيْرَةِ.

٥٧٥٣- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عَمَرَ، حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا عَذْوَى وَلَا طَيْرَةَ، وَالشُّؤْمُ فِي ثَلَاثٍ فِي الْمَرْأَةِ، وَالْدَّارِ، وَالْذَّابَةِ»^(١).

٥٧٥٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا طَيْرَةَ، وَخَيْرُهَا الْفَأَلُ». قَالُوا: وَمَا الْفَأَلُ قَالَ: «الْكَلِمَةُ الصَّالِحَةُ يَسْمَعُهَا أَحَدُكُمْ»^(٢).

❁ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ الطَّيْرَةِ». وَالطَّيْرَةُ: اسْمُ مُصَدِرٍ «تَطِيرُ»، كَالْخَيْرَةِ اسْمُ مُصَدِرٍ لِتَحْيَرٍ، وَهِيَ فِي الْأَصْلِ التَّشَاؤْمُ بِالطَّيُورِ، وَلَكِنهَا صَارَتْ فِي الْأَصْطِلَاحِ أَعْمٌ مِنْ ذَلِكَ؛ فَهِيَ التَّشَاؤْمُ بِمَرْتِيٍّ أَوْ مَسْمُوعٍ، أَوْ زَمَانٍ، أَوْ مَكَانٍ.

فَالْمَرْتِيُّ: مِثْلُ أَنْ يَرَى شَيْئًا فَيَتَشَاءَمُ. وَالْمَسْمُوعُ: يَسْمَعُ صَوْتًا يَقُولُ مِثْلًا: يَا رَابِعُ، أَوْ يَا خَاسِرُ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَيَتَشَاءَمُ. وَالزَّمَانُ: كَانَ يَتَشَاءَمَ بِيَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ، أَوْ بِشَهْرٍ مِنَ الْأَشْهُرِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ هَذَا. وَالْمَكَانُ: أَنْ يَتَشَاءَمَ بِبِقَعَةٍ، مَعْيِنَةً.

وَالْأَصْلُ فِيهَا أَنَّهَا حَرَامٌ، بَلْ وَرَدَ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ أَنَّهَا مِنَ الشَّرِكِ^(٣)؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا عَلِقَ قَلْبَهُ بِغَيْرِ اللَّهِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأُمُورِ فَإِنَّهُ يَتَعَبُّ، وَتَلَحُّقُهُ مِنَ الْوَسَاوِسِ، وَالْهَمُومِ، وَالْغُمُومِ مَا يَضُرُّهُ فِي تَصَرُّفِهِ.

(١) أخرجه مسلم (٢٢٢٥) (١١٦).

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٢٣) (١١٠).

(٣) أخرجه أحمد (٣٨٩/١) (٣٦٨٧)، وأبو داود (٣٩١٠)، والترمذي (١٦١٤) وابن ماجه (٣٥٣٨) وصححه الشيخ الألباني كما في تعليقه على «السنن».

والشارعُ يُريدُ من أبناءِ الإسلامِ أن يكونوا دائماً في انشراحِ صدرٍ، وسعةِ نفسٍ، حتى تكون الدنيا أمامهم مفتوحة لا مغلقة بالأحزانِ والغمومِ والهمومِ.

هنا يقولُ الرسولُ ﷺ: «لا عدوى» وسبق الكلامُ عليها.

❖ وقوله: «لا طيرة». يعني: لا شيء يُتشاءمُ به ويُتطيرُ به.

❖ وقوله: «والشؤمُ في ثلاث: في المرأةِ والدارِ، والدابةِ» يعني: أنه قد يكونُ الشؤمُ من غيرِ تساؤمِ هذه الأشياءِ في المرأةِ، والدارِ، والدابةِ.

فالمراةُ ربّما يتزوَّجُ الإنسانُ بامرأةٍ ثم يجدُ منها نكدًا وتعبا في ماله، وفي فكره وفي بدنه وإذا طلقها استراح.

وكذلك أيضاً قد يكونُ في الدارِ فكلُّ يومٍ ينكسرُ منها خشبةٌ أو بابٌ أو ما أشبه ذلك، وإذا دخلها انقبضَ ولم يستأنس.

وكذلك الدابةُ فالمركوبُ قد يكونُ مثلاً حروناً، أو خولاً، ويتأذى بها أو تكثرُ أمراضُها، وكذلك بالنسبةِ للدابةِ نقولُ مثلها السيارة.

فهذا أمرٌ مُشاهدٌ، فبعضُ الأشياءِ يكونُ فيه بركةٌ، ولا يحصلُ على الإنسانِ منه خسرانٌ ولا تعبٌ، وبعضها بالعكس.

وأما القائلُ: فهو أعجبُ إلى النبي ﷺ حتى قال: إنه خيرُ الطيرةِ وهو أن الإنسانَ يسمعَ كلمةً تجعله ينشطُ على ما يريدُ من فعلِ الخيرِ، مثل أن يسمعَ كلمةً سهلٍ أو رابحٍ أو ما شابه ذلك، ولو على لسانِ إنسانٍ ما يقصدها لكن يتقاعلُ بها.

ويرى رؤيا يتقاعلُ بها إذا همَّ بشيءٍ رأى رؤيا فتحتُه على فعله^(١).

الحاصل: أن القائلَ طيبٌ؛ لأنه يسرُّ النفسَ ويُنشطُها ويُرعِبُها في فعلِ الخيرِ، فلهذا قالَ الرسولُ ﷺ: «خيرُها القائلُ». الشؤمُ في هذه الثلاثِ فقط وهل هذا مراده حصرُ الشؤمِ في هذه الثلاثِ؟

(١) روى الترمذي (١٦١٦) عن أنسٍ رضي الله عنه وصححه: أن النبي ﷺ كان إذا خرج لحاجته يحب أن يسمع: يا نجيع، يا راشد. وروى أبو داود (٣٩٢٠) عن بريدة رضي الله عنه: أن النبي ﷺ كان لا يتطير من شيء، وكان إذا بعث عاملاً يسأله عن اسمه، فإذا أعجبه فرح به، وإن كره اسمه رؤي كراهته ذلك في وجهه. وانظر: «السلسلة الصحيحة» (٧٦٢).

الجواب: نعم ويقاس عليه مثل الدار والدابة وغير هذا لو قيس عليها غيرها يمكن،
الدكان يقاس على الدار، والدابة يقاس عليها السيارة.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٤- بَابُ الْفَالِ.

٥٧٥٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا طَيْرَةَ، وَخَيْرُهَا الْفَالُ». قَالُوا: وَمَا الْفَالُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْكَلِمَةُ الصَّالِحَةُ يَسْمَعُهَا أَحَدُكُمْ»^(١).

٥٧٥٦- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا عَدْوَى وَلَا طَيْرَةَ، وَيُعْجِبُنِي الْفَالُ الصَّالِحُ، الْكَلِمَةُ الْحَسَنَةُ»^(٢).

إذا قال قائل: لماذا أتى المؤلف بهذا الباب في كتاب الطب والمرضى؟

الجواب أن نقول: لأن المرضى كثيراً ما يتطيرون فقد يدخل على المريض رجل فيتطير به أو يكرهه ويتشاءم ويقول: زاد مرضي به.

وكذلك يتشاءم في بعض الأيام كالأربعاء، والثلاثاء، أو في بعض أيام الشهر كيوم ثمان وعشرين أو يوم عشرة أو ما أشبه ذلك. فلهذا أتى المؤلف رحمه الله بهذا الباب في كتاب الطب والمرضى.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٥- بَابُ لَا هَامَةَ.

٥٧٥٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَكَمِ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ، أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ، أَخْبَرَنَا أَبُو حَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا عَدْوَى، وَلَا طَيْرَةَ، وَلَا هَامَةَ، وَلَا صَفْرٌ»^(٣).
قوله: «لَا عَدْوَى، وَلَا طَيْرَةَ، وَلَا هَامَةَ». قد سبق الكلام عليه، و«صَفْرٌ» قلنا: إنه إما

(١) أخرجه مسلم (٢٢٢٣) (١١٠).

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٢٤) (١١١).

(٣) أخرجه مسلم (٢٢٢٠) (١٠٢).

داءً في البطن، وإما إنه الشهر الذي بين محرم وربيع، وأنهم كانوا يتشاءمون به.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٤٦- بَابُ الْكُهَّانَةِ.

٥٧٥٨- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيٍّ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي امْرَأَتَيْنِ مِنْ هَذِيلٍ اقْتَتَلَتَا، فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ، فَأَصَابَ بَطْنَهَا وَهِيَ حَامِلٌ، فَقَتَلَتْ وَلَدَهَا الَّذِي فِي بَطْنِهَا، فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَضَى أَنْ دِيَّةَ مَا فِي بَطْنِهَا غُرَّةُ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ، فَقَالَ وَلِيُّ الْمَرْأَةِ الَّتِي غَرَمَتْ: كَيْفَ أَغْرَمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ لَا شَرِبَ، وَلَا أَكَلَ، وَلَا نَطَقَ، وَلَا اسْتَهَلَ، فَمِثْلُ ذَلِكَ يُطَلُّ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ»^(١).

٥٧٥٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ امْرَأَتَيْنِ رَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ فَطَرَحَتْ جَنِينَهَا، فَقَضَى فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ بِغُرَّةِ عَبْدٍ أَوْ وَلِيدَةٍ^(٢).

٥٧٦٠- وَعَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي الْجَنِينِ يُقْتَلُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ بِغُرَّةِ عَبْدٍ أَوْ وَلِيدَةٍ. فَقَالَ الَّذِي قُضِيَ عَلَيْهِ: كَيْفَ أَغْرَمَ مَنْ لَا أَكَلَ، وَلَا شَرِبَ، وَلَا نَطَقَ، وَلَا اسْتَهَلَ، وَمِثْلُ ذَلِكَ يُطَلُّ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ»^(٣).

٥٧٦١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ، وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ^(٤).

٥٧٦٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَاسٌ عَنِ الْكُهَّانِ. فَقَالَ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ». فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُمْ يُحَدِّثُونَا أَحْيَانًا بِشَيْءٍ فَيَكُونُ

(١) أخرجه مسلم (١٦٨١) (٣٦).

(٢) أخرجه مسلم (١٦٨١) (٣٤).

(٣) أخرجه مسلم (١٦٨) (٣٦).

(٤) أخرجه مسلم (١٥٦٧) (٣٩).

حَقًّا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تِلْكَ الْكَلِمَةُ مِنَ الْحَقِّ، يَخْطِفُهَا مِنَ الْجَنِّي، فَيَقْرُهَا فِي أُذُنِ وَلِيِّهِ، فَيَخْلِطُونَ مَعَهَا مِائَةَ كَذِبَةٍ»^(١).

قَالَ عَلِيٌّ: قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: مُرْسَلٌ، الْكَلِمَةُ مِنَ الْحَقِّ. ثُمَّ بَلَغَنِي أَنَّهُ أَسْنَدَهُ بَعْدَهُ^(٢).
الْكَهَانَةُ هِيَ اسْمُ مُصَدِّرٍ لَتَكْهَنُ يَتَكْهَنُ تَكْهَنًا، وَالْكَهَانَةُ هِيَ الْإِخْبَارُ عَنِ الْمُغَيَّبَاتِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَا أَحَدٌ يَعْلَمُ الْمُسْتَقْبَلَ إِلَّا اللَّهُ ﷻ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَقَسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾ [التكاثُر: ٢٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [التكاثُر: ٦٥].

فَالكَاهِنُ هُوَ الَّذِي تَأْتِي إِلَيْهِ وَيَقُولُ: سَيَكُونُ كَذَا وَكَذَا، وَكَذَا وَكَذَا سِوَاءِ أَسْنَدِ ذَلِكَ إِلَى جِنِّي وَهُوَ الرَّئِيٌّ مِنَ الْجِنِّ أَوْ أَسْنَدَهُ إِلَى أَحْوَالِ فَلَكَيَّةٍ كَاقْتِرَانِ النُّجُومِ، وَافْتِرَاقِهَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ كُلَّ هَذَا عِلْمٌ خَرَصٍ لَيْسَ بِصَحِيحٍ.

وَحُكْمُ الْكَهَانَةِ أَنْ مَنْ أَتَى كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ^(٣)، وَإِنْ سَأَلَهُ وَلَمْ يُصَدِّقْهُ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا^(٤)، وَإِنْ سَأَلَهُ لِيَمْتَحِنَهُ وَيَعْرِفَ كَذِبَهُ فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، بَلْ قَدْ يَكُونُ مُسْتَحَبًّا، وَلِهَذَا اخْتَبَرَ النَّبِيُّ ﷺ ابْنَ صَيَادٍ فَقَالَ لَهُ: مَاذَا خَبَأْتُ لَكَ؟ - وَكَانَ قَدْ خَبَأَ لَهُ كَلِمَةُ الدُّخَانِ - فَقَالَ: الدُّخْ - لَمْ يُكْمِلْ - فَقَالَ الرَّسُولُ ﷺ: اخْسَأْ فَلَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ^(٥).

فَاتِيَانِ الْكَهَانِ يَكُونُ عَلَى هَذِهِ الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةُ.

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ مِنْ أَجْلِ إِظْهَارِ كَذِبِهِمْ وَفَسْلِهِمْ فَهَذَا جَائِزٌ وَقَدْ يَكُونُ مَطْلُوبًا.
وَالثَّانِي: أَنْ يَأْتِيَهُمْ وَيَسْأَلَهُمْ بِدُونِ أَنْ يُصَدِّقَهُمْ وَيَرْكَنَ إِلَيْهِمْ، فَهَذَا حَرَامٌ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا صَحَّ فِي الْحَدِيثِ كَمَا عِنْدَ مُسْلِمٍ أَنَّهُ لَا تُقْبَلُ لَهُ صَلَاةُ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً؛ لِأَنَّ إِيْتَانَهُ إِلَيْهِمْ إِغْرَاءً بِهِمْ فَيُغَيِّرِي النَّاسَ بِهِمْ وَلَا يَذَرِي النَّاسَ هَلْ صَدَّقَهُمْ أَوْ لَمْ يُصَدِّقَهُمْ.
الثَّلَاثُ: أَنْ يَأْتِيَهُمْ وَيَسْأَلَهُمْ وَيُصَدِّقَهُمْ، فَهَذَا كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ.

(١) أخرجه مسلم (٢٢٢٨) (١٢٢).

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (٢٢١ / ١٠): وقد أخرجه مسلم عن عبد بن حميد والإسماعيلي من طريق فياض بن زهير، وأبو نعيم من طريق عباس العنبري ثلاثتهم عن عبد الرزاق موصولاً برواية هشام بن يوسف عن معمر.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) أخرجه مسلم (٢٢٣٠) (١٢٥).

(٥) أخرجه البخاري (٣٠٥٥)، ومسلم (٢٩٣٠) (٩٥).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «الْفَتْحِ» (٢١٦/١٠):

❦ قَوْلُهُ: «بَابُ الْكَهَانَةِ». وَقَعَ فِي ابْنِ بَطَالٍ هُنَا «وَالسَّحَرُ» وَلَيْسَ هُوَ فِي نَسْخِ الصَّحِيحِ فِيهَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ، بَلْ تَرْجُمَةُ السَّحَرِ فِي بَابٍ مُفْرَدٍ عَقِبَ هَذِهِ.

وَالْكَهَانَةُ -بِفَتْحِ الْكَافِ وَيَجُوزُ كَسْرُهَا- ادْعَاءُ عِلْمِ الْغَيْبِ كَالْإِخْبَارِ بِمَا سَيَقَعُ فِي الْأَرْضِ مَعَ الْإِسْتِنَادِ إِلَى سَبَبٍ، وَالْأَصْلُ فِيهِ اسْتِرَاقُ الْجَنِيِّ السَّمْعَ مِنْ كَلَامِ الْمَلَائِكَةِ، فَيُلْقِيهِ فِي أُذُنِ الْكَاهِنِ.

وَالْكَاهِنُ لَفْظٌ يُطْلَقُ عَلَى الْعَرَّافِ، وَالَّذِي يَضْرِبُ بِالْحَصَى، وَالْمُنْجِمِ، وَيُطْلَقُ عَلَى مَنْ يَقُومُ بِأَمْرِ آخَرَ وَيَسْعَى فِي قَضَاءِ حَوَائِجِهِ، وَقَالَ فِي «الْمَحْكَمِ»: الْكَاهِنُ الْقَاضِي بِالْغَيْبِ. وَقَالَ فِي «الْجَامِعِ»: الْعَرَبُ تُسَمِّي كُلَّ مَنْ أُذِنَ بِشَيْءٍ قَبْلَ وَقْعِهِ كَاهِنًا. وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: الْكَهَنَةُ قَوْمٌ لَهُمْ أَذْهَانٌ حَادَّةٌ وَنَفُوسٌ شَرِيرَةٌ وَطَبَاعٌ نَارِيَّةٌ، فَأَلْفَتَهُمُ الشَّيَاطِينُ لِمَا بَيْنَهُمْ مِنَ التَّنَاسُبِ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ، وَمَسَاعِدَتِهِمْ بِكُلِّ مَا تَصِلُ قُدْرَتُهُمْ إِلَيْهِ.

وكَانَتْ الْكَهَانَةُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَاشِيَّةً خُصُوصًا فِي الْعَرَبِ لِانْقِطَاعِ النُّبُوَّةِ فِيهِمْ، وَهِيَ عَلَى أَصْنَافٍ:

مِنْهَا: مَا يَتَلَقَّوْنَهُ مِنَ الْجِنِّ، فَإِنَّ الْجِنَّ كَانُوا يَصْعَدُونَ إِلَى جِهَةِ السَّمَاءِ فَيَرْكَبُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا إِلَى أَنْ يَدْنُو الْأَعْلَى بَحِيثٌ يَسْمَعُ الْكَلَامَ فَيُلْقِيهِ إِلَى الَّذِي يَلِيهِ، إِلَى أَنْ يَتَلَقَّاهُ مَنْ يُلْقِيهِ فِي أُذُنِ الْكَاهِنِ فَيَزِيدُ فِيهِ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ وَنَزَلَ الْقُرْآنُ حُرِسَتِ السَّمَاءُ مِنَ الشَّيَاطِينِ، وَأُرْسِلَتْ عَلَيْهِمُ الشُّهْبُ، فَبَقِيَ مِنْ اسْتِرَاقِهِمْ مَا يَتَخَطَّفُهُ الْأَعْلَى فَيُلْقِيهِ إِلَى الْأَسْفَلِ قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهُ الشَّهَابُ، وَإِلَى ذَلِكَ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ فَأَتْبَعَهُ شَهَابٌ ثَاقِبٌ﴾ (١٠) ❦

[الضَّافَّة: ١٠]. وَكَانَتْ إِصَابَةُ الْكَهَانِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ كَثِيرَةً جَدًّا كَمَا جَاءَ فِي أَخْبَارِ شِقِّ وَسَطِيحٍ وَنَحْوِهِمَا، وَأَمَّا فِي الْإِسْلَامِ فَقَدْ نَدَّرَ ذَلِكَ جَدًّا حَتَّى كَادَ يَضْمَحِلُّ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

ثَانِيهَا: مَا يُخْبِرُ الْجَنِّيُّ بِهِ مَنْ يُؤَالِيهِ بِمَا غَابَ عَنْ غَيْرِهِ مِمَّا لَا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ غَالِبًا، أَوْ يَطَّلِعُ عَلَيْهِ مِنْ قُرْبٍ مِنْهُ لَا مِنْ بَعْدٍ.

ثَالِثُهَا: مَا يَسْتَنِدُّ إِلَى ظَنٍّ وَتَخْمِينٍ وَحَدْسٍ، وَهَذَا قَدْ يَجْعَلُ اللَّهُ فِيهِ لِبَعْضِ النَّاسِ قُوَّةً مَعَ كَثْرَةِ الْكَذِبِ فِيهِ.

رَابِعُهَا: مَا يَسْتَنِدُّ إِلَى التَّجَرِبَةِ وَالْعَادَةِ، فَيَسْتَدِلُّ عَلَى الْحَادِثِ بِمَا وَقَعَ قَبْلَ ذَلِكَ، وَمِنْ هَذَا

القسم الأخير ما يُضاهي السحر، وقد يَعْتَصِدُ بَعْضُهُمْ فِي ذَلِكَ بِالزَّجَرِ وَالطَّرِيقِ وَالنَّجْمِ، وَكُلُّ ذَلِكَ مَذْمُومٌ شَرْعًا.

وَوَرَدَ فِي ذِمِّ الْكَهَانَةِ مَا أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السَّنَنِ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ: «مَنْ أَتَى كَاهِنًا أَوْ عَرَّافًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ». وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ وَعِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ أَخْرَجَهُمَا الْبَزَارُ بِسَنَدَيْنِ جَيِّدَيْنِ وَلَفْظُهُمَا «مَنْ أَتَى كَاهِنًا وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ امْرَأَةٍ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ - وَمِنْ الرِّوَاةِ مِنْ سَمَّاها حَفْصَةَ - بَلْفَظٍ: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا». وَأَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ، لَكِنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِرَفْعِهِ، وَمِثْلُهُ لَا يُقَالُ بِالرَّأْيِ، وَلَفْظُهُ «مَنْ أَتَى عَرَّافًا أَوْ سَاحِرًا أَوْ كَاهِنًا» وَاتَّفَقَتْ أَلْفَاظُهُمْ عَلَى الْوَعِيدِ بَلْفَظٍ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، إِلَّا حَدِيثُ مُسْلِمٍ فَقَالَ فِيهِ: «لَمْ يَقْبَلْ لَهَا صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ يَوْمًا». وَوَقَعَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ بِسَنَدٍ لَيْنٍ مَرْفُوعًا بَلْفَظٍ «مَنْ أَتَى كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ بَرَّئَ مِمَّا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَمَنْ أَتَاهُ غَيْرَ مُصَدِّقٍ لَهُ لَمْ تُقْبَلْ صَلَاتُهُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا» وَالْأَحَادِيثُ الْأُولَى مَعَ صَحِّحَتِهَا وَكَثُرَتْهَا أَوَّلَى مِنْ هَذَا، وَالْوَعِيدُ جَاءَ تَارَةً بِعَدَمِ قَبُولِ الصَّلَاةِ، وَتَارَةً بِالتَّكْفِيرِ، فَيُحْمَلُ عَلَى حَالَيْنِ مِنَ الْآتِي، أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الْقُرْطُبِيُّ. وَالْعَرَّافُ بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ مَنْ يَسْتَخْرِجُ الْوُقُوفَ عَلَى الْمَغِيَّاتِ بِضَرْبٍ مِنْ فَعْلٍ أَوْ قَوْلٍ. اهـ.

هناك بعض الجرائم تُكْتَشَفُ عَنْ طَرِيقِ اسْتِخْدَامِ الْجَنِّ فَرَبِّمَا يَكُونُ لِلْإِنْسَانِ رَأْيٌ مِنَ الْجَنِّ فَيُخْبِرُهُ بِمَا وَقَعَ لَا بِمَا سَيَقَعُ؛ لِأَنَّ بَمَا سَيَقَعُ لَا يَجُوزُ أَبَدًا التَّصَدِّيقُ بِهِ وَلَا السُّؤَالُ عَنْهُ، لَكِنْ بَمَا وَقَعَ رَبِّمَا يَكُونُ لِلْإِنْسَانِ رَأْيٌ مِنَ الْجَنِّ، فَيُخْبِرُهُ بِمَا وَقَعَ وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهُ وَعَنْ غَيْرِهِ، لَكِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أُمُورِ الْغَيْبِ، فَقَدْ وَقَعَ مِنْ هَذَا فَعَلًا.

وَذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْجَنِّ قَدْ يُسْتَعَانُ بِهِمْ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ^(١)، وَذَكَرَ قِصَصًا وَقَعَتْ حَتَّى فِي عَهْدِ الصَّحَابَةِ، وَقَالَ: إِنَّ هَذَا جَائِزٌ بِشَرَطٍ أَلَّا يُتَوَصَّلَ إِلَى ذَلِكَ بِمَحْرَمٍ، أَوْ أَلَّا يَسْتَعِينَ بِهِمْ عَلَى شَيْءٍ مُحْرَمٍ.

فَفِي الْأَوَّلِ، أَلَّا يَصِلَ إِلَى ذَلِكَ إِلَّا بِمَحْرَمٍ: مِثْلُ أَنْ يَقُولُوا: نَحْنُ لَا نَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ إِلَّا إِذَا دَبَّحْتَ لَنَا. أَوْ يَقُولُ مِثْلًا الْجَنُّ لَامْرَأَةٍ عَشِقَهَا: أَنَا لَا آتِيكَ بِالْأَخْبَارِ إِلَّا إِذَا مَكَّتَيْنِي مِنْ

(١) انظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (١١/٣٠٧).

نَفْسِكَ، أَوْ بِالْعَكْسِ فَهَذَا يَكُونُ حَرَامًا.

أَمَّا أَنْ يَسْتَعِينَ بِهِمْ عَلَى مُحَرَّمٍ فَمَثَلُ أَنْ يَسْتَعِينَ بِهِمْ عَلَى إِفْسَادِ أَمْوَالِ النَّاسِ، أَوْ عَلَى سَرَقَتِهَا وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَمَنْ إِفْسَادُ أَمْوَالِ النَّاسِ أَنْ يَسْتَعِينَ بِهِ عَلَى أَنْ يَحْرِقَ هَذَا الدَّكَانَ، أَوْ هَذَا الْبَيْتَ، أَوْ عَلَى أَنْ يَصِيحَّ بِإِبْلِهِ حَتَّى تَنْفَرَّ.

وَالْجَنِّيُّ رُبَّمَا يَأْتِي بِالشَّيْءِ بِدُونِ أَنْ يَعْلَمَ صَاحِبُهُ قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ الْجِنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَّقَامِكَ﴾ [التَّوْحِيدُ: ٣٩]. يَأْخُذُ عَرْشَ الْمَرْأَةِ بِلَقِيْسَ وَيَأْتِي بِهِ.

أَمَّا إِذَا اسْتَعَانَ بِهِ عَنْ طَرِيقٍ مَّباحٍ عَلَى شَيْءٍ مَّباحٍ فَيَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ. وَذَكَرَ عَنْ امْرَأَةٍ كَانَتْ فِي الْمَدِينَةِ كَانَ لَهَا رَأْيٌ مِنَ الْجِنِّ، وَأَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَأَخَّرَ ذَاتَ مَرَّةٍ فِي بَعْضِ أَصْفَارِهِ، فَضَاقَتْ صَدُورُ النَّاسِ، فَذَهَبُوا إِلَى هَذِهِ الْمَرْأَةِ وَقَالُوا لَهَا: نُرِيدُ أَنْ نَعْلَمَ الْخَبَرَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ. فَقَالَتْ: نَعَمْ. ثُمَّ اتَّصَلَتْ بِصَاحِبِهَا فَأَخْبَرَهَا بِأَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْمَكَانِ الْفُلَانِيِّ، وَأَنَّهُ فِي صَحَّةٍ جَيِّدَةٍ وَأَنَّهُ يَطْلُبُ الْإِبِلَ مِنَ الْجَرَبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَاطْمَأَنَّ النَّاسُ. وَالْوَقَائِعُ الَّتِي تُذَكِّرُ فِي هَذَا الْبَابِ كَثِيرَةٌ أَنَّهُمْ يُخْبِرُونَ الْإِنْسَانَ بِالشَّيْءِ الْغَائِبِ الْبَعِيدِ عَنْهُ، وَرَبَّمَا يَأْتُونَ إِلَيْهِ بِالشَّيْءِ مِنْ بَيْتِهِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: الْاسْتِعَانَةُ بِالْجَنِيِّ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْجَنِّيُّ مِمَّنْ يُعْلَمُ إِسْلَامُهُ، وَيُعْلَمُ ثِقَتُهُ وَعَدَالَتُهُ وَأَلَّا يَكُونَ الْاسْتِعَانَةُ بِمَجْهُولٍ؟ الْجَوَابُ أَنْ يُقَالَ: إِنْ الْاسْتِعَانَةُ نَوْعَانِ: اسْتِعَانَةٌ تَعْتَمِدُ عَلَى الْخَبَرِ فَهَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَمَدَ عَلَى الْخَبَرِ إِلَّا بِمَنْ يَثِقُ بِهِ، وَاسْتِعَانَةٌ عَلَى شَيْءٍ مُحْسُوسٍ يَأْتِي بِهِ إِلَيْهِ فَهَذَا لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ عَدْلًا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٤٧- بَابُ السَّحْرِ. وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَنَكْنِ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَائِكِينَ بِأَيْدِي هَرُوتَ وَمَرْوُتَ وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾ [النحل: ٦٦]. وَقَوْلُهُ: ﴿فَاتَّخَذُوا السِّحْرَ وَاسْتَرْسَخُوا فِيهِ﴾ [النحل: ٣]. وَقَوْلُهُ: ﴿يُخِيلُ إِلَهُهُ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهُ تَسْمَعُ﴾ [النحل: ٦٦].

وَقَوْلِهِ: ﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ ۖ﴾ (البقرة: ١٨٩). وَالتَّفَّاثَاتُ: السَّوَاحِرُ. ﴿سُحْرُونَ﴾ (٨٩) ﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾ (١٨٩). نَعْمُونَ.

❖ قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ السَّحْرِ وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾». وَالسَّحْرُ فِي اللُّغَةِ: كُلُّ شَيْءٍ يَخْفَى سَبَبُهُ وَهُوَ مَأْخُذٌ مِنَ السَّحْرِ الَّذِي هُوَ آخِرُ اللَّيْلِ، أَمَا الاصطلاح: فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ عَقْدٍ وَرَقِيٍّ وَأَدْوِيَةٍ تُؤَثِّرُ فِي الْمَسْحُورِ فِي بَدَنِهِ أَوْ عَقْلِهِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مَا يَتَّصِلُ بِهِ.

وَالسَّحْرُ يَنْقَسِمُ إِلَى قَسْمَيْنِ:

قَسْمٌ: مَخْرُجٌ عَنِ الْمَلَةِ، وَهُوَ مَا كَانَ بِوَاسِطَةِ الشَّيَاطِينِ وَدَعَائِهِمْ، فَهَذَا مَخْرُجٌ مِنَ الْمَلَةِ. وَقَسْمٌ آخَرٌ: لَا يُخْرِجُ مِنَ الْمَلَةِ لَكِنْ يُقْتَلُ فَاعِلُهُ حَدًّا، وَهُوَ الَّذِي لَا يَكُونُ فِيهِ شَرَكٌ بِاللَّهِ ﷻ، وَلَكِنَّهُ يُقْتَلُ فَاعِلُهُ حَدًّا؛ لِعَظَمِ مَضَرَّتِهِ وَأَذَاهُ.

❖ ثُمَّ سَأَلَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ الْآيَاتِ فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾. وَأَوَّلُ الْآيَةِ ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَنَلَّوْا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمٍ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمٌ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾؛ لِأَنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ سَاحِرًا؛ لِأَنَّهُ يَأْتِي بِآيَاتٍ مَا يَسْتَطِيعُهَا النَّاسُ فَقَالُوا: إِنَّهُ سَاحِرٌ.

❖ قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمٌ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾. وَالْجُمْلَةُ هُنَا اسْتِثْنَاءِيَّةٌ وَكَالتَّعْلِيلُ لَهَا سَبَقَ كَأَنَّهُ قِيلَ: لِمَاذَا كَفَرُوا؟ قَالَ: لِأَنَّهُمْ يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السَّحْرَ، وَهَذَا نَعْرِفُ أَنَّ السَّحَرَ الْمُتَلَقَّى مِنَ الشَّيَاطِينِ كُفْرٌ.

❖ وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ﴾. وَبَابِلُ مَكَانٌ مَعْرُوفٌ فِي الْعِرَاقِ (١).

❖ وَ﴿هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾. هَذَانِ اسْمَانِ مَجْرُورَانِ؛ لِأَنَّهُمَا مَعْطُوفَانِ عَطْفَ بَيَانٍ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿عَلَى الْمَلَكَيْنِ﴾. وَهَارُوتَ وَمَارُوتَ أَنْزَلَهُمَا اللَّهُ ﷻ إِلَى الْأَرْضِ فَتَنَةً لِلْعِبَادِ، وَصَارَا يُعَلِّمَانِ النَّاسَ السَّحْرَ، وَلَكِنَّهُمَا لَا يُعَلِّمَانِ أَحَدًا حَتَّى يُنْذِرَاهُ وَيُنَبِّئَاهُ لَهُ الْحَقِيقَةَ؛ لِقَوْلِهِ ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ يَعْنِي لَسْنَا نُبِيحُ السَّحْرَ أَوْ نُجِيزُهُ، وَلَكِنَّا

(١) بَابِلُ: بِكسر الباء اسمٌ لِنَاحِيَةٍ مِنْهَا الْكَوْفَةُ وَالْحِلَّةُ يَنْسَبُ إِلَيْهَا السَّحْرُ، وَالْخَمْرُ. وَانْظُرْ: «مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ» بَابُ الْبَاءِ وَالْأَلْفِ وَمَا يَلِيهَا (١/٣٠٩).

تَعَلَّمَهُ النَّاسَ فَتَنَةً لَهُمْ ﴿فَلَا تَكْفُرْ﴾ وهذا يَدُلُّ على أن تَعَلَّمَ السَّحْرَ كَفْرًا، والمرادُ به السَّحْرُ الذي يُتَلَقَّى من الشَّيَاطِينِ.

❖ قَالَ: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾. أي: يَتَعَلَّمُونَ من هذين الملكين ما يُفَرِّقُونَ به بين المرء وزوجه، وهذا من أعظم السَّحْرِ؛ وهو يُعْطَى للمرأة أو للرجل، أو لهما جميعًا فيُخْصَلُ بينهما النفرة، ولا يَسْتَطِيعُ كُلُّ واحدٍ منهما أن يُقَابِلَ الآخرَ ثم يَتَفَرَّقَا؛ ولهذا قال: ﴿مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾.

❖ وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا هُمْ بِضَآئِرِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾. يَغْنِي أن الضرر الذي يَخْذُلُ منهما أو من السَّحْرِ ليس على وجه الاستقلالِ بفعلِهِم، ولكنه بإِذْنِ اللَّهِ ﷻ؛ الإِذْنِ الكوني.

فهؤلاء السَّحَرَةُ لَا يَضُرُّونَ أَحَدًا بَأَنْفُسِهِمْ وَاسْتِقْلَالًا بِدُونِ اللَّهِ، ولكنهم يَضُرُّونَ بِإِذْنِ اللَّهِ، وما هم بضارين به من أحدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ؛ وإنما أتى اللَّهُ سبحانه بهذه الجملة لِيُحِثَّ الإنسانَ على اعْتِمَادِهِ على رَبِّهِ وَلِجُودِهِ إِلَيْهِ، واستعاذته به دفعًا ورفعًا، يَغْنِي دفعًا قبل أن يَخْذُلَ به السَّحْرُ ورفعًا بعد أن يَخْذُلَ به مادام الأمرُ كُلُّهُ بِيَدِ اللَّهِ ﷻ وبإِذْنِهِ.

❖ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾. لثَلَا يَتَوَهَّمُ واهمُّ أن نفي الضررِ هنا نفيٌّ للأغلبِ يَغْنِي: أنه لَا يَضُرُّهُمْ ولكن قد يَكُونُ فيه نفعٌ فجمع بين إثباتِ الضررِ ونفي الانتفاع، فقال: ﴿مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾.

❖ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]. الجملة هنا مؤكدة بثلاثِ مؤكداتٍ: القسمُ المُقَدَّرُ، واللَّامُ، وقد.

يَغْنِي: عَلِمُوا، أي: عَلِمَ هؤلاء الناسُ بما نَزَلَ من الوحي ﴿لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾: اللَّامُ لامُ الابتداء، وهي التي عَلَّقَتْ عَلِمَ عن العملِ في الجملة، وإِلَّا لَنَصَبْتَ الجزأين ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾. أي: ماله نصيب من الآخرة، وليس أحدٌ يَنْتَهِي عنه النصيبُ نفيًا مطلقًا في الآخرة إلا الكافر هو الذي لَا يَنَالُ من نعيمها شيئًا، أما الفاسقُ فإنه قد يُعَذَّبُ في الآخرة وَيَكُونُ له نصيبٌ منها فيما بَعْدُ، وأما من لَا نصيبَ له أبدًا فهذا هو الكافر، وهذا يَدُلُّ على أن من تَعَلَّمَ السَّحْرَ فإنه يَكْفُرُ بِدليلِ جزائه وعقوبته أن ليس له في الآخرة من خلاق.

إِعْرَابُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾ الواو: استثنائية، واللام: لام القسم الموطئة للقسم، وقد للتحقيق، ﴿عَلِمُوا﴾: فعلٌ وفاعلٌ، اللام: لام الابتداء، و﴿لَمَنِ﴾ اسمٌ موصولٌ مبنيٌّ على السكون في محلِّ رفعٍ مبتدأ، ﴿اشْتَرَاهُ﴾ فعلٌ ماضٍ، والهاء: ضمير مبني على الضم في محل نصب مفعول به.

❖ وقوله تعالى: ﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾ (١٧). وأول الآية قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا لَا تَخَفْ
إِنَّا أَنْتَ الْآخِذُ﴾ (١٧) وَالْوَيْ مَافِي يَمِينِكَ تَلَقَّفْ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾ (١٧)
[طبعة: ١٦٨-١٦٩]. هنا نفي الفلاح عنه يدلُّ على خيئته، وأنه خاسرٌ حيث أتى. يعني: من أي وجه
أتى فإنه لن يُفْلِحَ وهذا كقول موسى: ﴿مَا جِئْتُكُمْ بِهِ السِّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ
الْمُفْسِدِينَ﴾ (٨١) [طبعة: ٨١].

❖ وقوله: ﴿أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ (٢). والاستفهام هنا للإنكار؛ أي:
كيف تأتون السحر وأنتم تبصرون؟

قَالَ بدر الدين العيني في «عمدة القاري» (٢١/٢٧٩):

❖ قوله: ﴿أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ (٢). أي: أنهم كانوا يعتقدون أن
الرسول لا يكون إلا ملكاً، وأن كلَّ من ادَّعى الرسالة من البشر وجاء بمعجزة فهو ساحرٌ
ومعجزته سحرٌ، ولذا قال قائلهم مُنْكَرًا على من اتبعه: ﴿أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ﴾ أي: أفتتبعونه
حتى تصيروا كمن اتبع السحر وهو يعلم أنه سحرٌ. اهـ
إذا: القائل هم الكفار.

❖ وقوله: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾ (١١). يُخَيَّلُ إلى موسى من سحر هؤلاء
السحرة؛ أي: سحرة فرعون أنها؛ أي: الحبال والعصي يُخَيَّلُ إليه أنها تسعى؛ يعني: يخيلُ
إلى موسى ﷺ من سحر هؤلاء السحرة وشدَّته وقوته أنها؛ أي: الحبال والعصي أي
تَمْشِي بسرعة، وهذا دليلٌ على أن للسحر تأثيراً، ولكن لا يَقْلِبُ الحقائق؛ لأنه لا أحد
يَسْتَطِيعُ أَنْ يَقْلِبَ الحقائق إلا الله ﷻ، نعم قد يُخَيَّلُ للإنسان أن هذا كذا وهذا كذا وليس
كذلك، وأما أن تَقْلِبَ الأعيانُ والذوات إلى أعيانٍ أخرى وذواتٍ أخرى فهذا لا يَسْتَطِيعُهُ إلا
الله ﷻ، ولا يَقْدِرُ عليه إلا الله.

❖ وقوله: ﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾ (١). هذا نوعٌ من أنواع السحر فهو

النَّفَاثَاتِ؛ أَي: النَّسَاءُ يَنْفُثْنَ فِي الْعُقَدِ، كَلِمَا عَقَدَتْ عَقْدَةً نَفَثَتْ فِيهَا، وَهَذِهِ دَعْوَةٌ لِلشَّيَاطِينِ وَاسْتِعَانَةٌ بِهِمْ؛ وَلِهَذَا قَالَ: ﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾. وَتَعْقِدُ هَذَا لِأَجْلِ أَنْ تَحْكِمَ سَحَرَهَا وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٧٦٣- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ يُقَالُ لَهُ: لَيْبِدُ بْنُ الْأَعْصَمِ، حَتَّى كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا فَعَلَهُ، حَتَّى إِذَا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ - أَوْ ذَاتَ لَيْلَةٍ - وَهُوَ عِنْدِي، لَكِنَّهُ دَعَا وَدَعَا ثُمَّ قَالَ: «يَا عَائِشَةُ، أَشَعَرْتَ أَنَّ اللَّهَ أَفْتَانِي فِيمَا اسْتَفْتَيْتُهُ فِيهِ؟ أَتَانِي رَجُلَانِ فَقَعَدَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي، وَالْآخَرُ عِنْدَ رِجْلِي، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: مَا وَجَعُ الرَّجُلِ؟ فَقَالَ: مَطْبُوبٌ. قَالَ: مَنْ طَبَّهُ؟ قَالَ: لَيْبِدُ بْنُ الْأَعْصَمِ. قَالَ: فِي أَيِّ شَيْءٍ؟ قَالَ: فِي مُشْطٍ وَمُشَاطَةٍ، وَجُفٍّ طَلَعَ نَخْلَةً ذَكَرَ. قَالَ: وَأَيْنَ هُوَ؟ قَالَ: فِي بَشْرِ ذَرَوَانَ». فَاتَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ فَبَجَاءَ فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ كَأَنَّ مَاءَهَا نُقَاعَةُ الْحِنَاءِ، أَوْ كَأَنَّ رُءُوسَ نَخْلِهَا رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا اسْتَخْرِجُهَا قَالَ: «قَدْ عَافَانِي اللَّهُ، فَكَّرِهْتُ أَنْ أُتَوَّرَ عَلَى النَّاسِ فِيهِ شَرًّا». فَأَمَرَ بِهَا فُدْفِنْتُ^(١).

تَابِعَهُ أَبُو أُسَامَةَ، وَابْنُ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ هِشَامٍ. وَقَالَ اللَّيْثُ وَابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ هِشَامٍ: فِي مُشْطٍ وَمُشَاطَةٍ. يُقَالُ: الْمُشَاطَةُ مَا يَخْرُجُ مِنَ الشَّعْرِ إِذَا مُشِطَ، وَمُشَاطَةٌ مِنْ مُشَاطَةٍ الْكَتَّانِ^(٢).

(١) أخرجه مسلم (٢١٨٩) (٤٣).

(٢) علقهم البخاري رحمه الله بصيغة الجزم كما في «الفتح» (١٠/٢٢٢). أما حديث أبي أسامة، فأسنده بعد ثلاثة أبواب في (باب السحر) (٥٧٦٦). وأما حديث أبي ضمرة فأسنده أيضًا في الدعوات (باب تكرير الدعاء) (٥٧). وأما حديث ابن أبي الزناد فقال الحافظ في «الفتح» (١٠/٢٣١): لم أعرف من وصلها بعد. وأما حديث الليث فتقدم في صفة إبليس وجنوده باب (١١) من كتاب بدء الخلق (٥٩) (٣٢٦٨) وقال الحافظ في «الفتح» (٦/٣٤٠): رويناه موصولًا في نسخة عيسى بن حماد رواية أبي بكر بن أبي داود عنه. وأما حديث ابن عينة، فأسنده المؤلف في الباب الذي بعد هذا الباب؛ أي: (باب هل يستخرج السحر) (٤٩) (٥٧٩٥) وقد روى أصل الحديث عن هشام أيضًا بسنده جماعة منهم معمر، والقطان ومُرْجَى بن رجاء، وحماد بن سلمة، وابن نمير وغيرهم. وانظر: «تغليق التعليق» للحافظ (٥/٤٨-٤٩).

هذا الحديث ثابتٌ في صحيح البخاريِّ ومسلم وغيرهما، وهو شبه متواترٍ أن رسول الله ﷺ سحرَ وأنه سحره لبيدُ بنُ الأعصم؛ وهو من اليهود وهذا السحرُ حقيقةٌ؛ ولهذا كان يُخِيلُ للنبي ﷺ أنه فعل الشيءَ وما فعله ولم يؤثر هذا على ما ينزلُ عليه من الوحي لا حفظاً ولا إبلاغاً.

وقد زعم بعضُ الناسٍ أن هذا الحديث منكرٌ وأنه ليس بصحيح؛ لأنه لو ثبت أنه سحر لصدق قول الظالمين: ﴿إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا﴾ [الأنعام: ١٧]، ولكن ردَّ الأحاديث الصحيحة بمثل هذه العلل الباردة لا يجوز؛ لأن المشركين يقولون: إن تتبعون إلا رجلاً مسحوراً؛ يعني: بما جاء به، وأما السحر الذي يكون هكذا عارضاً ثم يزول ومع هذا لم يؤثر أيُّ تأثيرٍ علي ما يتعلق بالوحي والتبليغ، فإن هذا ممكنٌ وليس فيه قدحٌ في الرسالة، لا في أصلها، ولا في فروعها، فالواجب أن نؤمن بهذا، بأن الرسول ﷺ سحر، ولكن هذا السحرُ لم يؤثر فيها سبيله البلاغُ لا في الوحي عند تلقيه وحفظه ووعيه ولا في إبلاغه.

❖ وفي الحديث هنا يقول الرسول ﷺ: «إنه لم يستخرجه خوفاً من أن يحدث شراً». وهذا فيه دليلٌ على اتقاء ما تكون به الفتنة، وأن الإنسان ينبغي له أن يتجنب كلَّ ما فيه فتنة، وأن يترث في الأمر.

ومن ذلك أن طالب العلم ينبغي له ألا يأتي للعوام بما يستنكرونه فيحدث منهم نفرة من الرجل ودعوته، بل يصبر حتى تلين قلوبهم إلى الحق؛ لأن الفتنة شرُّها كثيرٌ وإن كان الإنسان يظنُّ أن الأمر هينٌ لكنه شديدٌ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

٤٨ - باب الشُّرْكِ وَالسَّحْرِ مِنَ الْمُؤَبَّاتِ.

٥٧٦٤ - حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي الْغَيْثِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اجْتَنِبُوا الْمُؤَبَّاتِ: الشُّرْكَ بِاللَّهِ، وَالسَّحْرُ»^(١). ❖ «المؤبقات»؛ يعني: المهلكات، والمرادُ بالإهلاك هنا الإهلاك المعنويُّ؛ وهو

إِهْلَاكَ الدِّينِ، وَرَبَّمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَيْضًا إِهْلَاكَ الْبَدَنِ، وَإِهْلَاكَ الْمَوَاشِيِّ، وَإِهْلَاكَ الْأَمْوَالِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (١١) [الأنعام: ٩٦].

والشُّرْكُ بِاللَّهِ يَشْمَلُ الشُّرْكَ فِي الْأَلُوْهِيَّةِ، وَالرُّبُوبِيَّةِ، وَالْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ.
وَأَمَّا السَّحَرُ فَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٩- بَابُ هَلْ يَسْتَخْرِجُ السَّحَرُ؟

وَقَالَ قَتَادَةُ قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ: رَجُلٌ بِهِ طَبٌّ - أَوْ يُؤْخَذُ عَنْ امْرَأَتِهِ - أَيَحِلُّ عَنْهُ أَوْ يُنَشَّرُ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا يُرِيدُونَ بِهِ الْإِصْلَاحَ، فَأَمَّا مَا يَنْفَعُ فَلَمْ يَنْفَعْ عَنْهُ ^(١).

❖ «أَوْ» فِي قَوْلِهِ: «بِهِ طَبٌّ أَوْ يُؤْخَذُ». وَقَوْلُهُ: «أَيَحِلُّ عَنْهُ أَوْ يُنَشَّرُ». الظَّاهِرُ أَنَّهَا لِلتَّنْوِيعِ.

وَالطَّبُّ: بِمَعْنَى السَّحَرِ، وَيُؤْخَذُ عَنْ امْرَأَتِهِ؛ يَعْنِي: يُمْنَعُ بِحَيْثُ لَا يَسْتَطِيعُ جَمَاعَتُهَا؛ لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ قَدْ يُصَابُ بِهَذَا الشَّيْءِ وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُجَامَعَ امْرَأَتُهُ مَعَ أَنَّهُ عِنْدَهُ شَهْوَةٌ فَهَلْ يُحِلُّ عَنْهُ هَذَا الشَّيْءُ أَوْ يُنَشَّرُ بِحُلِّ السَّحَرِ عَنْهُ؟ فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا بَأْسَ إِنَّمَا يُرِيدُونَ بِهِ الْإِصْلَاحَ، فَأَمَّا مَا يَنْفَعُ فَلَمْ يَنْفَعْ عَنْهُ.

وهذه المسألة - أعني: النُّشْرَةُ أَوْ حُلُّ السَّحَرِ - نَنْقِسِمُ إِلَى قَسَمَيْنِ:

(١) علقه البخاري بصيغة الجزم كما في الفتح (٢٣٢/١٠) ووصله أبو جعفر بن جرير في «تهذيب الآثار» له قال: ثنا حميد بن مسعدة، ثنا يزيد بن زريع، ثنا سعيد، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب أنه كان لا يرى بأساً، وإذا كان الرجل به سحر له أن يمشي إلى من يطلق ذلك عنه، قال: هو صلاح، قال: وكان الحسن يكره ذلك ويقول: لا يعلم ذلك إلا الساحر، قال: فقال سعيد بن المسيب: لا بأس بالنُّشْرَةِ إِنَّمَا نَهَى عَمَّا يَضُرُّ، وَلَمْ يَنْهَ عَمَّا يَنْفَعُ، إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وقال أبو عمر بن عبد البر، في «التمهيد»: ثنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، ثنا عبد الحميد بن أحمد الوراق، ثنا الخضر بن داود، ثنا أبو بكر الأثرم، ثنا حفص بن عمر (المقرئ)، ثنا هشام، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب في الرجل يؤخذ عن امرأته فليلتبس من يداويه، قال: إِنَّمَا نَهَى اللَّهُ عَمَّا يَضُرُّ، وَلَمْ يَنْهَ عَمَّا يَنْفَعُ هَكَذَا ذَكَرَهُ الْأَثَرَمُ فِي السَّنَنِ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: ثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، سَأَلَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ عَنِ النُّشْرَةِ، فَلَمْ يَرِ بِهَا بَأْسًا.

وقال إبراهيم الحربي في غريبه: ثنا موسى، ثنا هشام، عن قتادة، عن سعيد، قلت: رجل به طب أيحل عنه؟ قال: إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَنْفَعُ أَخَاكَ فَافْعَلْ. انظر: «تغليق التعليق» للحافظ (٥/٤٩-٥٠).

القسم الأول: أن تكون بأدوية مباحة، وأدعية مباحة، وقرأ أن من كلام الله ﷻ فهذا لا بأس به ولا حرج فيه.

والثاني: أن يكون بسحر فهذا محل خلاف بين أهل العلم. فقال بعض العلماء: إنه يجوز أن يحل السحر بسحر بشرط ألا يكون السحر الذي حل به مشتملاً على الشرك، ومنهم من يقول: لا يجوز مطلقاً أن يحل بسحر.

فحجة من قال: إنه لا يجوز أن النبي ﷺ سئل عن النشرة فقال: «هي من عمل الشيطان»، فقالوا: ^(١) عمل الشيطان لا يجوز أن يتبعه الإنسان لقوله تعالى: ﴿يَتَّبِعُوا النَّاسَ أَن يَمُرُّوا بِالْمَنْكِرِ﴾ [التوبة: ٢١]. وقالوا أيضاً: إنه لو فتح الباب للسحرة أن يحلوا السحر لكان في ذلك ضررٌ بحيث يتفق السحرة فيما بينهم، فأحدهم يسحر والثاني يحل السحر ويأكلون أموال الناس بالباطل على هذا الوجه، وإذا كان الواجب على ولي الأمر إذا علم بالساحر أن يقتله فإنه إذا قُتِلَت السحرة سلم الناس من شرهم.

وقال بعض العلماء: بل إن هذا جائز؛ لأنه كما قال سعيد بن المسيب: «إنما يريدون به الإصلاح، فأما ما ينفع فلم ينه عنه» ولا شك أن النشرة إذا كان فيها شرك فإنها لا تجوز ولا أحد يستطيع أن يقول إنها جائزة كما لو استعان المنشئ بالشياطين على وجه يتقرب إليهم بالذبح، أو بدعوتهم أو بالاستغاثة بهم، وأما التنشير بالسحر الذي لا يستعمل على الكفر والشرك فهذا محل نظر، وهو محل خلاف، فابن المسيب جزم بأنه لا بأس به، والحسن البصري رحمه الله منعه: وقال لا يجوز.



(١) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٢٩٤/٣) (١٤١٣٥)، وأبو داود (٣٨٦٨) وقال الشيخ الألباني في تعليقه على «السنن»: صحيح.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٧٦٥- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ: أَوَّلُ مَنْ حَدَّثَنَا بِهِ ابْنُ جُرَيْجٍ: يَقُولُ حَدَّثَنِي أَلْ عُرْوَةُ، عَنْ عُرْوَةَ، فَسَأَلْتُ هِشَامًا عَنْهُ فَحَدَّثَنَا عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُحْرَ حَتَّى كَانَ يَرَى أَنَّهُ يَأْتِي النِّسَاءَ وَلَا يَأْتِيَهُنَّ. قَالَ سُفْيَانُ: وَهَذَا أَشَدُّ مَا يَكُونُ مِنَ السَّحْرِ إِذَا كَانَ كَذَا. فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ أَعْلِمْتِ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَفْتَانِي فِيمَا اسْتَفْتَيْتُهُ فِيهِ؟ أَتَانِي رَجُلَانِ، فَقَعَدَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي، وَالْآخَرُ عِنْدَ رِجْلِي، فَقَالَ الَّذِي عِنْدَ رَأْسِي لِلْآخَرِ: مَا بَالُ الرَّجُلِ؟ قَالَ: مَطْبُوبٌ. قَالَ: وَمَنْ طَبَّهُ؟ قَالَ: لَبِيدُ بْنُ أَعْصَمٍ، رَجُلٌ مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ حَلِيفُ يَهُودٍ، كَانَ مُنَافِقًا. قَالَ: وَفِيمَ؟ قَالَ: فِي مُشْطٍ وَمُشَاطَةٍ. قَالَ: وَأَيْنَ؟ قَالَ: فِي جُفِّ طَلْعَةٍ، ذَكَرَ تَحْتَ رَعُوفَةٍ، فِي بَشَرِ ذُرْوَانَ». قَالَتْ: فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ الْبَشَرَ حَتَّى اسْتَخْرَجَهُ فَقَالَ: «هَذِهِ الْبَشَرُ الَّتِي أُرِيْتُهَا، وَكَأَنَّ مَاءَهَا نَقَاعَةُ الْحِنَاءِ، وَكَأَنَّ نَخْلَهَا رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ». قَالَ: فَاسْتَخْرَجَ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: أَفَلَا- آي: تَنْشَرَتْ-؟ فَقَالَ: «أَمَّا وَاللَّهِ فَقَدْ شَفَانِي، وَأَكْرَهُ أَنْ أُبْرِى عَلَى أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ شَرًّا»^(١).

سبق لنا الكلام عليه.

قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٢٣٥/١٠):

❖ قَوْلُهُ: «قَالَتْ فَقُلْتُ: أَفَلَا؟ أَي تَنْشَرَتْ؟» وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْحَمِيدِيِّ: «فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَهَلَا؟ قَالَ سُفْيَانُ بِمَعْنَى تَنْشَرَتْ». فَبَيَّنَ الَّذِي فَسَّرَ الْمُرَادَ بِقَوْلِهَا «أَفَلَا» كَأَنَّهُ لَمْ يَسْتَحْضِرِ اللَّفْظَةَ فَذَكَرَهُ بِالْمَعْنَى، وَظَاهِرُ هَذِهِ اللَّفْظَةِ أَنَّهُ مِنَ النَّشْرِ، وَكَذَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ مُعَمَّرٍ، عَنْ هِشَامٍ عِنْدَ أَحْمَدَ «فَقَالَتْ عَائِشَةُ: لَوْ أَنَّكَ تَعْنِي تَنْشَرُ، وَهُوَ مُقْتَضَى صَنِيعِ الْمَصْنَفِ حَيْثُ ذَكَرَ النَّشْرَةَ فِي التَّرْجِمَةِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ النَّشْرِ بِمَعْنَى الْإِخْرَاجِ فَيُؤَافِقُ رِوَايَةً مِنْ رِوَاةِ بَلْفِظٍ: «فَهَلَا أَخْرَجْتَهُ» وَيَكُونُ لَفْظُ هَذِهِ الرِّوَايَةِ «هَلَا اسْتَخْرَجْتَ؟» وَحُذِفَ الْمَفْعُولُ لِلْعِلْمِ بِهِ، وَيَكُونُ الْمُرَادُ بِالْمَخْرَجِ مَا حَوَاهِ الْجَفُّ لَا الْجَفُّ نَفْسَهُ؛ فَيَتَأَيَّدُ الْجَمْعُ الْمُتَقَدِّمُ، ذَكَرَهُ.

«تَكْمِيلُ»: قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: مِنْ أَنْفَعِ الْأَدْوِيَةِ وَأَقْوَى مَا يُوجَدُ مِنَ النَّشْرِ مَقَاوِمَةُ السَّحْرِ الَّذِي هُوَ مِنْ تَأْثِيرَاتِ الْأَرْوَاحِ الْخَبِيثَةِ بِالْأَدْوِيَةِ الْإِلَهِيَّةِ مِنَ الذِّكْرِ وَالِدُعَاءِ وَالْقِرَاءَةِ، فَالْقَلْبُ

إذا كان ممتلئاً من الله معموراً بذكره وله وردٌ من الذكر والدعاء والتوجه لا يُخِلُّ به كان ذلك من أعظم الأسباب المانعة من إصابة السحر له.

قَالَ: وسلطان تأثير السحر هو في القلوب الضعيفة؛ ولهذا غالباً ما يؤثر في النساء والصبيان والجهال، لأن الأرواح الخبيثة إنما تنشط على أرواح تلقاها مستعدة لما يناسبها. انتهى ملخصاً. ويُعَكِّرُ عليه حديث الباب، وجواز السحر على النبي ﷺ مع عظم مقامه، وصدق توجهه، وملازمة ورده، ولكن يُمكن الانفصال عن ذلك بأن الذي ذكره محمولٌ على الغالب، وأن ما وقع به ﷺ لبيان تجويز ذلك، والله أعلم. اهـ من كلام الحافظ ^(١).



(١) هذا آخر ما قام الشيخ رحمه الله بشرحه من كتاب الطب، ولم يتم رحمه الله شرح باقي الكتاب وهو من الأحاديث (٥٧٦٦) إلى (٥٧٨٢).

سنة
صحیح البخاری

كِتَابُ اللَّبَّاسِ

٥٧٨٣-٥٩٦٩

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ اللَّبَاسِ

١ - باب قول الله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ﴾ [الأعراف: ٣٢].
وقال النبي ﷺ: «كلوا، واشربوا، والبسوا، وتصدقوا في غير إسرافٍ ولا تحيلة».
وقال ابن عباس: كُلُّ مَا شِئْتَ، وَالبَسْ مَا شِئْتَ، مَا أَخْطَأْتَكَ اثْنَانِ: سَرَفٌ أَوْ حِيلَةٌ.
❖ قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «كِتَابُ اللَّبَاسِ». اعلم أن اللباسَ نوعان: لباسٌ معنويٌّ، ولباسٌ حسيٌّ.
وقد أشار الله إليهما في قوله: ﴿يَبْنِيْءَ آدَمَ قَدْ أَزَلْنَا عَلَىٰ ذُرِّيِّكَ لِبَاسًا يُورِي سَوَاءَ تَكْمٌ وَرِدْشًا﴾ [الأعراف: ٣٦].
فهذا حسيٌّ، فالذي يُورِي السوءات هو اللباسُ الضروريُّ الذي لا بد منه، والریشُ: هو لباسُ الجمالِ والزينةِ الزائد عن اللباسِ الضروريِّ.

❖ ثم قال: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٣٦]. وهذا هو اللباسُ المعنويُّ.
والأصلُ في اللباسِ الحسيِّ: الحِلُّ، إلَّا ما قام الدليلُ على تحريمه؛ لدخوله في عمومِ
قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]. ولأن الله أنكرَ على مَنْ حَرَّمَ
زينةَ الله التي أخرجَ لعباده، فقال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ
الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢]. فأَيُّ إنسانٍ يقولُ: إن هذا اللباسَ حرامٌ؛ سواءً كان في عينه أو في وصفه
فإننا نطالِبُه بالدليلِ.

وقولنا: في عينه، أن يقول: هذا النوع من اللباسِ حرامٌ.

وقولنا: في وصفه، أي: في شكله وتفصيله، أو تطريزه، أو وشيه، فإذا قال إنسان مثلاً: الحرير حرام.

قلنا له: هاتِ الدليل. فلا بد أن يأتي بالدليل على تحريم الحرير على الرجال. وإذا قال إنسان: لباس الذهب حرام للرجال.

قلنا: هاتِ الدليل؛ لأنه لا بد أن يأتي بالدليل على أنه حرام على الرجال. وإذا قال إنسان: الفضة حرام.

قلنا: هاتِ الدليل. ولكن ليس هناك دليل على تحريم الفضة على وجه العموم. وإذا قال إنسان: المعادن الثمينة التي هي أكثر ثمنًا من الذهب والفضة لبسها حرام.

قلنا: هاتِ الدليل، فإن الأصل الحِلُّ في كل ما يُلبَس، سواءً على بعض البدن، أو على جميع البدن.

إلا أنه لا بد من مراعاة أمرين في أمر اللباس: أولهما: الإسراف، والثاني: المخيلة.

فالإسراف هو: مجاوزة الحد، وهو أمر نسبي، فقد يكون هذا الشيء إسرافاً عند قوم أو عند رجل، ويكون عند آخرين ليس بإسراف، أو عند رجل آخر ليس بإسراف، فإذا لبس الفقير مثلاً لباس الغني، كان ذلك إسرافاً؛ لأنه تجاوز الحد، فإن الله يقول: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٧].

والمخيلة: أن يقصد الإنسان بذلك الخيلاء؛ أي: الترفع على الناس، من أجل أن له ثياباً رفيعة، ومن ذلك -أي: من الخيلاء- أن يجتر ثوبه خيلاء.

فإذا قال إنسان: هل استعمال الحسن والجميل من اللباس داخل في المخيلة؟

فالجواب: لا. إذا كان لم يصل إلى حد الإسراف، بل «إن الله جميل، يُحبُّ الجمال»^(١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٧٨٣- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، وَزَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ،

يُخْبِرُونَهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلًا»^(٢).

(١) أخرجه مسلم (٩١)، وأحمد (٣٩٩/١) من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم (٢٠٨٥).

قوله: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ». النظرُ نوعان: نظرٌ رَضًا ورحمةً، وهذا هو المنفي في هذا الحديث؛ ونظرٌ إدراكٍ وإطلاع وهذا لا يُنْفَى هنا؛ لأن الله تعالى لا يَحْجُبُ عن نظره شيءٌ، فلا يَخْفَى على الله شيءٌ، في الأرض ولا في السماء، وكلُّ شيءٍ فالله محيطٌ به، لكن نظرُ الرضا والرحمة هو المنفي عن هذا الذي جرَّ ثوبه خيلاءً.

وقوله: «ثوبه» مفردٌ مضافٌ، فيعمُّ كلَّ ما يُلبَسُ من قميصٍ، وسراويلٍ، وإزارٍ، ومِشْلَحٍ. وهذا الحديث كما يَظْهَرُ له منطوقٌ، وله مفهومٌ، فمنطوقه: أن من جرَّ ثوبه خيلاءً لم يَنْظُرْ الله إليه. ومفهومه: أن مَنْ جرَّه من غير خيلاءٍ، فإنه لا يَثْبُتُ في حقه هذا الوعيدُ، لكنه يَثْبُتُ عليه وعيدٌ آخرٌ وهو قوله ﷺ: «ما أسفل من الكعبين في النار»^(١)

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- بَابُ مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ مِنْ غَيْرِ خِيَلَاءٍ.

٥٧٨٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ جَرَّ ثُوبَهُ خِيَلَاءَ لَمْ يَنْظُرْ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» قَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَحَدٌ شَقِيَ إِزَارِي يَسْتَرِّخِي إِلَّا أَنْ أَتَعَاهَدَ ذَلِكَ مِنْهُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَسْتُ بِمَنْ يَصْنَعُهُ خِيَلَاءً».

٥٧٨٥- حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ وَنَحْنُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَامَ يَجُرُّ ثُوبَهُ مُسْتَعِجِلًا حَتَّى أَتَى الْمَسْجِدَ، وَثَابَ النَّاسُ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، فَجُلِّيَ عَنْهَا، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا، وَقَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهَا شَيْئًا فَصَلُّوا وَادْعُوا اللَّهَ حَتَّى يَكْشِفَهَا».

هذا الحديث والذي قبله: يَدُلُّانِ عَلَى أَنَّ مَنْ جَرَّ ثُوبَهُ مِنْ غَيْرِ خِيَلَاءٍ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ، لكن بشرط أن يَتَعَاهَدَهُ.

وهذا الحديث يَدُلُّ أَوْلَا: عَلَى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ لَمْ يَصْنَعْ ذَلِكَ بِاخْتِيَارِهِ، وَأَيْضًا فَإِنَّ ثُوبَ أَبِي بَكْرٍ لَيْسَ كُلُّهُ يَنْزُلُ، وَإِنَّمَا يَسْتَرِّخِي عَلَيْهِ أَحَدُ الشَّقَائِنِ، وَهَذَا مَعْلُومٌ، فَنَحْنُ مَثَلًا فِي إِحْرَامِ الْحَجِّ أَوْ

(١) أخرجه البخاري (٥٧٨٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الْعُمْرَةَ نَجِدُ أَنَّ أَحَدَ الشَّقِيَّينِ أَحْيَانًا يَسْتَرْخِي وَيَنْزِلُ وَبَاقِي الْإِزَارِ مَرْتَفَعٌ.
ثَانِيًا: وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ يَتَعَاهَدُهُ أَحْيَانًا وَلَا يَدْعُهُ، لَكِنْ فِي الْحَالِ الَّذِي لَا
يَتَعَاهَدُهُ فِيهِ، كَالنَّسْيَانِ، وَالِاشْتِغَالِ بغيرِهِ يَبْقَى مُسْتَرْخِيًا.
وَالثَّالِثُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رضي الله عنه شَهِدَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِأَنَّهُ لَا يَصْنَعُهُ خِيَلًا، فَأَيْنَ لَنَا شَهَادَةُ كَهَذِهِ
لِوَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ، مِنْ مِثْلِ الرَّسُولِ ﷺ، لَا شَكَّ أَنَّ هَذَا شَيْءٌ مُتَعَدِّزٌ، وَعَلَيْهِ: فَلَيْسَ فِي هَذَا
الْحَدِيثِ دَلِيلٌ لِمَنْ يَجْرُؤُونَ ثِيَابَهُمْ، وَيَقُولُونَ: نَحْنُ لَا نَجْرُهَا خِيَلًا.
وَأَمَّا الْحَدِيثُ الثَّانِي وَالَّذِي فِيهِ: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَامَ يَجْرُ ثَوْبَهُ مُسْتَعْجِلًا، فَهَذَا عَنْ غَيْرِ
قَصْدٍ بَلَا شَكَّ، فَالْعَادَةُ: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا أَخَذَ مُسْلِحَهُ مِثْلًا مُتَعَجِّلًا فَرُبَّمَا يَضَعُهُ عَلَى أَحَدِ
الْكَتِفَيْنِ، وَيَتَرَكُهُ عَلَيْهِ، وَالثَّانِي يَنْزِلُ، وَكَذَلِكَ الْإِزَارُ أَحْيَانًا يَتَعَاهَدُهُ الْإِنْسَانُ، وَمَعَ ذَلِكَ يَنْزِلُ
مَعَ الْعَجَلَةِ، وَكَذَلِكَ الرِّدَاءُ، فَرُبَّمَا يَضَعُ طَرَفَهُ عَلَى أَحَدِ كَتِفَيْهِ، وَالطَّرَفَ الْآخَرَ يَضْرِبُ
الْأَرْضَ. فَالْمَهْمُ: أَنَّ هَذِهِ حَالَةٌ عَارِضَةٌ لَا تَسْتَمِرُّ وَلَا تَسْقُطُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٣- باب التَّشْمِيرِ فِي الثِّيَابِ.

٥٧٨٦- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا ابْنُ شُمَيْلٍ، أَخْبَرَنَا عَمْرُ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، أَخْبَرَنَا عَوْنُ بْنُ
أَبِي جُحَيْفَةَ عَنْ أَبِيهِ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ: ... فَرَأَيْتُ بَلَالًا جَاءَ بِعَنْزَةٍ فَرَكَّزَهَا، ثُمَّ أَقَامَ الصَّلَاةَ،
فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ فِي حُلَّةٍ مُشْمَرَّةٍ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ إِلَى الْعَنْزَةِ، وَرَأَيْتُ النَّاسَ
وَالدَّوَابَّ يَمْرُقُونَ بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ وَرَاءِ الْعَنْزَةِ.

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٢٥٦/١٠):

❦ قوله: «باب التَّشْمِيرِ فِي الثِّيَابِ» هو بالشين المعجمة وتشديد الميم: رفع أسفل الثوب.

❦ قوله: «قال فرأيت»: كذا للأكثر هو معطوفٌ على جُمْلٍ مِنَ الْحَدِيثِ، فَإِنْ أَوَّلَهُ:
رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي قُبَّةٍ حَمْرَاءَ مِنْ أَدَمٍ. الْحَدِيثُ. وَفِيهِ: «ثُمَّ رَأَيْتُ بَلَالًا ... إلخ». هَكَذَا أَخْرَجَهُ
الْمُصَنِّفُ فِي أَوَائِلِ الصَّلَاةِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَرَعَرَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، فَلَمَّا اخْتَصَرَهُ أَشَارَ
إِلَيْهِ الْمَذْكُورَ لَيْسَ أَوَّلَ الْحَدِيثِ.

وَوَقَعَ لِلْكَشْمِيهِيِّ فِي أَوَّلِهِ: «رَأَيْتُ». وَكَذَا فِي رِوَايَةِ النَّسْفِيِّ وَكَذَا أَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ مِنْ

مسند إسحاق بن رَاهَوِيَه عن النضر، وأخرجه من وجه آخر عن إسحاق قال: أخبرنا أبو عامر العقدي، حدثنا عمر بن أبي زائدة.

وذكر أن رواية إسحاق، عن النضر لم يَقَع فيها قوله: «مُسْمَرًا».

ووقع في روايته عن أبي عامر، وقد وقعت في الباب عن إسحاق، عن النضر، فيَحْتَمَلُ أن يكون إسحاق هو ابن منصور، ولم يَقَع لفظ «مُسْمَرًا» للإسماعيلي، فإنه أخرجه من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن عمه عمر بلفظ: «فخرج النبي ﷺ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَيَبِصِرُ سَاقِيَهُ» ثم قال: ورواه الثوري عن عون بن أبي جحيفة فقال في حديثه: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَرِيقِ سَاقِيِهِ. قال الإسماعيلي: وهذا هو التسمير، ويُؤْخَذُ منه: أن النهي عن كَفِّ الثياب في الصلاة مَحَلُّهُ في غير ذيل الإزار، ويُحْتَمَلُ أن تكون هذه الصورة وقعت اتفاقاً، فإنها كانت في حالة السفر، وهو مَحَلُّ التسمير. انتهى كلام ابن حجر.

والتسمير: هو: رَفْعُ أسفل الإزار، ورفعُ أسفل الإزار تارة يكون بأصل الصُّنْع، وهذا لا إشكال في جوازه، كما يوجد أناس الآن يَتَّخِذُونَ ثِيَابًا قصيرة، وتارة يكون بفعل الإنسان؛ أي: أن أصل صَنْعَةِ الثياب نازلة ولكن هو الذي يُسَمِّرُهَا وَيَرْفَعُهَا، وهذا هو مَحَلُّ الإشكال؛ لأن النبي ﷺ قال: «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمَ، وَلَا أَكْفُ شَعْرًا وَلَا ثَوْبًا»^(١)، ورفعُ أسفل الإزار فيه كَفٌّ للثوب، وكيف الجمع؟ نقول: إن ابن حجر أوماً هنا إلى الجمع، فقال: إن وقع هذا اتفاقاً؛ أي: فعله لعمل ما قبل الصلاة ولم يَقْصِدْ تسميره عند الصلاة، فهذا لا بأس به؛ لأن المسافر في الغالب يَحْتَاجُ إلى أن يُسَمِّرَ الثوبَ وَيَرْفَعَهُ؛ لأنه قد يَحْتَطِبُ، وربما يَحُشُّ للبعير، وربما يَحْتَاجُ إلى مشي، فيَحْتَاجُ إلى أن يكون الإزار مرفوعاً.

وأما إذا قصد تسمير الثوب عند الصلاة، فهذا هو المنهي عنه.

المشهور من مذهب الحنابلة: أنه مكروه، ولو فعله لعمل قبل صلاته، ولكن ما دلَّ عليه الحديث أولي، فيقال: إذا كان الإنسان قد فعله لشيء قبل الصلاة، فإنه لا يُقَالُ إنه رفع ثوبه من أجل الصلاة، بل يقال: إن هذا أمرٌ وقع اتفاقاً بغير قصد، كما قال ابن حجر، بخلاف من أراد أن يُصَلِّيَ فرفع ثوبه بلا حاجة.

(١) أخرجه البخاري (٨٠٩، ٨١٢)، ومسلم (٤٩٠) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

والشاهد من هذا الحديث: قول الراوي: «رأيتُ النبي ﷺ خَرَجَ في حُلَّةٍ مُشَمَّرًا». وفي هذا الحديث: دليلٌ على الصلاةِ إلى العَتَرَةِ، وهي رُمَحٌ قصيرٌ، في طَرَفِهِ حَدِيدَةٌ، مَدْبِيَّةُ الرَّأْسِ، ودَقِيقَةٌ. وفيه: دليلٌ على أن مَنْ مَرَّ مِنْ وِراءِ السُّتْرَةِ فَإِنَّهُ لَا يُنْقِصُ الصَّلَاةَ وَلَا يُبْطِلُهَا؛ لِأَنَّ النَّاسَ وَالدُّوَابَّ يَمْرُونَ مِنْ وِراءِ السُّتْرَةِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ قَدْ أَقَرَّ ذَلِكَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤- بَابُ مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ فَهُوَ فِي النَّارِ.

٥٧٨٧- حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِي

هَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْإِزَارِ فَفِي النَّارِ».

❖ قَوْلُهُ: «مَا أَسْفَلَ»، «مَا» مَوْصُولَةٌ.

❖ وَقَوْلُهُ: «مِنَ الْإِزَارِ فَفِي النَّارِ» إِنْ قِيلَ: كَيْفَ جَاءَتْ الْفَاءُ مِنْ قَوْلِهِ: «فَفِي النَّارِ»، مَعَ

أَنْ «مَا» هُنَا اسْمٌ مَوْصُولٌ، وَلَيْسَتْ شَرْطِيَّةً؟

نَقُولُ: إِنْ الْفَاءُ هُنَا رَابِطَةٌ، وَالْاسْمُ الْمَوْصُولُ فِيهِ شَبَّهَ بِاسْمِ الشَّرْطِ فِي الْعُمُومِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥- بَابُ مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ مِنَ الْخِيَلَاءِ.

٥٧٨٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي

هَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ بَطَرًا»^(١).

٥٧٨٩- حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هَرِيرَةَ يَقُولُ: قَالَ

النَّبِيُّ ﷺ: -أَوْ قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ- ﷺ: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي فِي حُلَّةٍ تُعَجِّبُهُ نَفْسُهُ مَرَجَلٌ جُمَّتَهُ إِذْ

خَسَفَ اللَّهُ بِهِ، فَهُوَ يَتَجَلَجَلُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(٢).

(١) أخرجه مسلم (٢٠٨٧).

(٢) أخرجه مسلم (٢٠٨٨).

٥٧٩٠- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَا رَجُلٌ يَجُرُّ إِزَارَهُ إِذْ خُسِفَ بِهِ، فَهُوَ يَتَجَلَجَلُ فِي الْأَرْضِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

تَابَعَهُ يُونُسُ عَنْ الزَّهْرِيِّ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ شُعَيْبٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.
حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، أَخْبَرَنَا أَبِي، عَنْ عَمِّهِ جَرِيرِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو عَلَى بَابِ دَارِهِ فَقَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ ... بِنَحْوِهِ.

٥٧٩١- حَدَّثَنَا مَطَرُ بْنُ الْفَضْلِ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: لَقِيتُ مُحَارِبَ بْنَ دِثَارٍ عَلَى فَرَسٍ وَهُوَ يَأْتِي مَكَانَهُ الَّذِي يَقْضِي فِيهِ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَحَدَّثَنِي فَقَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ مَحِيلَةً لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ^(١).
فَقُلْتُ لِمُحَارِبٍ: أَذَكَرَ إِزَارَهُ؟ قَالَ: مَا خَصَّ إِزَارًا وَلَا قَمِيصًا.

تَابَعَهُ جَبَلَةُ بْنُ سُحَيْمٍ، وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ وَزَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
وَقَالَ اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، يَعْنِي: عَنْ ابْنِ عَمْرِو مِثْلَهُ.
وَتَابَعَهُ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، وَعَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ، وَقُدَامَةُ بْنُ مُوسَى، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلًا».

يُسْتَفَادُ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ: أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْقَمِيصِ وَالْإِزَارِ وَغَيْرِهِمَا؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «ثَوْبَهُ»، وَهُوَ عَامٌّ فِي كُلِّ مَا يَلْبَسُهُ الْإِنْسَانُ.

وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ أَيْضًا: أَنَّ جَرَّ الثَّوْبِ خِيَلًا مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَعَّدَ عَلَيْهِ: بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ، وَالْقَاعِدَةُ: أَنَّ كُلَّ ذَنْبٍ فِيهِ وَعِيدٌ، فَإِنَّهُ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ.
وَبَقِيَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ جَرَّ الثَّوْبِ أَقْسَامٌ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ خِيَلًا، وَهَذَا وَعِيدُهُ أَنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.
الْقِسْمُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ لِعَارِضٍ طَارِيٍّ، لَمْ يُقْصَدْ فِيهِ الْخِيَلُ، بَلْ وَلَعَلَّ صَاحِبَهُ يَسْعَى فِي إِصْلَاحِهِ، فَهَذَا حُكْمُهُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ؛ لَوْ قَوَّعَ ذَلِكَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَمِنْ أَبِي بَكْرٍ فِي أَحَدِ شِقَائِي إِزَارَهُ.
الثَّالثُ: أَنْ يَكُونَ عَنْ قَصْدٍ وَعَلَى وَجْهِ دَائِمٍ، لَكِنْ لَيْسَ خِيَلًا، وَإِنَّمَا هُوَ تَابِعٌ فِيهِ لِعَادَةِ النَّاسِ،

وَأَبْنَاءُ جَنَّتِهِ، فَهَذَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْوَعْدُ الَّذِي فِي قَوْلِهِ ﷺ: «مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ فِي النَّارِ»^(١).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَيُّهَا أَعْظَمُ: أَلَّا يَنْظُرَ اللَّهُ إِلَيْهِ، أَوْ أَنْ يُعَذِّبَهُ بِقَدْرِ ذَنْبِهِ بِالنَّارِ.

فَالْجَوَابُ: الْأَوَّلُ أَشَدُّ؛ لِأَنَّ الثَّانِي عَذَابُهُ جَزَائِي فَإِنَّهُ يُعَذَّبُ بِقَدْرِ مَا نَزَلَ مِنْ ثَوْبِهِ. فَإِذَا قِيلَ: وَهَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْعَذَابُ جَزَائِيًّا؟

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ، وَدَلِيلُهُ: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»^(٢)، فَجَعَلَ هُنَا الْعَذَابَ عَلَى الْأَعْقَابِ فَقَطْ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي وَقَعَتْ فِيهَا الْمَخَالَفَةُ؛ حَيْثُ إِنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَزْهَقَتْهُمْ ذَاتَ يَوْمٍ صَلَاةُ الْعَصْرِ فَجَعَلُوا يَتَوَضَّئُونَ وَلَا يُسَبِّحُونَ الْوُضُوءَ فِي أَقْدَامِهِمْ، فَنَادَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَعْلَى صَوْتِهِ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» وَفِي «الْمُسْنَدِ»^(٣): «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ، وَبَطُونِ الْأَقْدَامِ مِنَ النَّارِ».

❦ وَقَوْلُهُ: «فَهُوَ يَتَجَلَّجَلُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». التَّجَلَّجُلُ: هُوَ أَنْ يَسُوخَ فِي الْأَرْضِ مَعَ اضْطِرَابٍ شَدِيدٍ، وَيَنْدَفِعَ مِنْ شِقِّ إِلَى شِقِّ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ هَذَا الرَّجُلُ قَدْ مَاتَ، وَيُعَذَّبُ فِي حَالِ مَوْتِهِ بِهَذَا التَّجَلَّجُلِ أَوْ أَنَّهُ بَقِيَ حَيًّا وَيُعَذَّبُ بِهَذَا الْعَذَابِ؟

نَقُولُ: قَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ: فَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَقُولُ: إِنَّهُ بَقِيَ حَيًّا، وَيَلْغَزُونَ بِهَا، فَيَقُولُونَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي آدَمَ لَمْ يَمُتْ حَتَّى الْآنَ! وَأَجَابُوا عَنْ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «إِنَّهُ لَا يَبْقَى عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ مَنْ هُوَ عَلَيْهَا الْيَوْمَ أَحَدٌ عَلَى رَأْسِ سَنَةٍ»^(٤). وَقَالُوا: إِنْ هَذَا لَيْسَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ، بَلْ هَذَا فِي دَاخِلِ الْأَرْضِ.

وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَقُولُ: إِنْ سَنَةُ اللَّهِ ﷻ فِي الْعِبَادِ، أَنَّهُ إِذَا خُسِفَ بِشَخْصٍ، فَإِنَّهُ يَمُوتُ، وَلَا مَانَعَ مِنْ أَنْ يُعَذَّبَ بِالتَّجَلَّجُلِ فِي الْأَرْضِ وَهُوَ مَيِّتٌ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢٦١/١٠):

❦ قَوْلُهُ: «فَهُوَ يَتَجَلَّجَلُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ: «فَهُوَ يَتَجَلَّجَلُ فِي الْأَرْضِ

إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري (٦٠، ٩٦، ١٦٣)، ومسلم (٢٤١).

(٣) (١٩٠/٤) موقوفاً.

(٤) أخرجه البخاري (٦٠١)، ومسلم (٢٥٣٧) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وفي رواية الربيع بن مسلم عند مسلم: «فهو يَتَجَلَّجَلُ في الأرضِ حتى تقوم الساعةُ». ومثله في رواية أبي رافع، ووقع في رواية همام عن أبي هريرة عند أحمد: «حتى يوم القيامة». والتجلجل بجيمين: التحرك، وقيل: الجلجلة: الحركة مع صوت. وقال ابنُ دريد: كلُّ شيءٍ خلطت بعضه ببعض فقد جلجلته. وقال ابنُ فارس: التَّجَلُّلُ أن يسوخ في الأرض مع اضطراب شديد، ويندفع من شقٍّ إلى شقٍّ، فالمعنى: يَتَجَلَّجَلُ في الأرض؛ أي: ينزل فيها مضطرباً متدافعاً.

وحكى عياض أنه زُوي: «يَتَجَلَّلُ»، بجيمٍ واحدةٍ ولا مِ ثقليةٍ، وهو بمعنى يَتَغَطَّى؛ أي: تَغْطِيهِ الأرضُ.

وحكى عن بعض الروايات أيضاً: «يَتَخَلَّلُ» بخاءين معجمتين، واستبعدها إلا أن يكون من قولهم: خَلَخَلَتِ العظم إذا أخذت ما عليه من اللحم. وجاء في غير الصحيحين: «يَتَخَلَّلُ» بخاءين مهملتين. قلتُ: والكلُّ تصحيفٌ إلا الأول. ومقتضى هذا الحديث أن الأرض لا تأكل جسدَ هذا الرجل فيمكن أن يُلغز به فيقال له كافرٌ لا يبلى جسده بعد الموت. اهـ

وقد جزم رحمه الله بأن هذا الرجل قد مات لكن يبقى جسده. وقوله: «كافرٌ» فيه نظر؛ لأن الحديث لا يدلُّ على أنه كافرٌ، إلا إذا كان هناك رواية أخرى غير رواية البخاري تدلُّ على ذلك، أما هذا الحديث فليس فيه إلا أنه رجلٌ عنده خيلاء وإعجابٌ بنفسه، مُرَجَّلٌ شعره، حصل له بسبب هذا العذاب، وأمّا مجرد عمله فإنه لا يقتضي الكفر، إلا إذا ورد دليلٌ واضحٌ على كفره.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

٦- بَابُ الْإِزَارِ الْمُهَدَّبِ.

ويذكر عن الزهري، وأبي بكر بن محمد، وحمزة بن أبي أسيد، ومعاوية بن عبد الله بن جعفر، أنهم لبسوا ثياباً مهذبَةً.

٥٧٩٢- حدَّثنا أبو اليان، أخبرنا شعيب، عن الزهري، أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ قالت: جاءت امرأة رفاعَةَ القرظي رسولَ الله ﷺ وأنا جالسةٌ

وعنده أبو بكر، فقالت: يا رسول الله إني كنتُ تحتَ رفاعَةٍ فطَلَّقَنِي فَبِتَّ طلاقِي، فتزوجتُ بعده عبدَ الرحمن بنَ الزبير، وإنه والله ما معه يا رسولَ الله إلا مثلُ هذه الهدية - وأخذتُ هديةً من جلبابِها - فسمِعَ خالدُ بنُ سعيدٍ قولَها وهو بالبابِ لم يُؤذَنَ له. قالت: فقال خالدٌ: يا أبا بكرٍ ألا تنهى هذه عما تَجْهَرُ به عندَ رسولِ الله ﷺ؟ فلا والله ما يَزِيدُ رسولُ الله ﷺ على التَّسْمِ، فقال لها رسولُ الله ﷺ: «لعلَّكَ تُريدين أن ترجِعي إلى رفاعَةٍ، لا، حتى يَذُوقَ عُسَيْلَتُكَ وتذوقِي عُسَيْلَتَهُ، فصَارَ سُنَّةٌ بعده»^(١).

في هذا الباب: جوازُ لباسِ الثيابِ المهدية، لكن بشرطٍ ألا تَنزِلَ عن الكعبيين، ومثلُ ذلك أيضًا المشالِحُ المهديةُ والتي يكونُ فيها هَدَبٌ، وتُسَمَّى عندَ الناسِ قِيطَانًا، فهذا لا بأسَ بها، وكذلك بعضُ الغُترِ التي فيها هَدَبٌ لا بأسَ بها أيضًا.

وفي هذا الحديث: بيانُ حسنِ خُلُقِ النبي ﷺ حينَ تَبَسَّمَ عندما قالت: المرأةُ ما قالت، ولو كان من أهلِ الهيئَةِ والملِكِ والجبروتِ لعاقبها على تَلَفُظِها بهذا الكلامِ الذي لا ينبغي أن يصدرَ من امرأةٍ، ولكنَّ الرسولَ ﷺ كان أحسنَ الناسِ خُلُقًا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧- بَابُ الْأُرْدِيَةِ.

وقال أنسٌ: جَبَدَ أعرابيٌّ رداءَ النبي ﷺ.

٥٧٩٣- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ، أَنَّ حُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ أَخْبَرَهُ، أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ... فدعا النبي ﷺ بردائه فارتدى به ثم انطلق يمشي، واتَّبَعْتُهُ أنا وزيدُ بنُ حارثةَ حتى جاءَ البيتَ الذي فيه حمزةُ فاستأذنَ فَأَذِنُوا لَهُمْ....

هذا الحديثُ في قصةِ شُرْبِ حمزةَ للخمرِ، فإنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شَرِبَ الخمرَ مرةً فَسَكِرَ، فمرَّ به بغيران لعلِّي بنَ أبي طالبٍ، وكان عنده جاريةٌ تُغْنِيهِ فقالت: ألا يا حَمَزُ لِلشُّرْفِ النَّوَاءُ.

فأخذَ السيفَ لأنها حَمْسَتُهُ وَجَبَّ أَسْنَمَةُ البعيرين، وبَقَرَ بطونها، وأكَلَ من كبدها، فذهبَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ إلى النبي ﷺ يُخْبِرُهُ، فقام النبي ﷺ إلى بيتِ حمزةَ، فلما جاءه

وكَلَّمَهُ قَالَ لَهُ حِمَزَةٌ: وَهَلْ أَنْتُمْ إِلَّا عِبِيدُ أَبِي، يَعْنِي: لَسْتُمْ بِشَيْءٍ وَلَا أَسْلَمْتُ لَكُمْ قَوْلًا.
فَرَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ وَلَمْ يُكَلِّمَهُ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ لُبْسِ الرِّدَاءِ، وَهُوَ أَمْرٌ مَعْرُوفٌ مُتَوَاتِرٌ مَشْهُورٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَلْبَسُ الرِّدَاءَ، وَلَكِنْ هَلْ لُبْسُ الرِّدَاءِ عَلَى سَبِيلِ التَّعْبِيدِ أَوْ عَلَى سَبِيلِ الْعَادَةِ؟
الْجَوَابُ: هُوَ عَلَى سَبِيلِ الْعَادَةِ، فَإِذَا اعْتَادَ النَّاسُ لِبَاسَ الْقَمِيصِ وَلَمْ يَكُنْ مِنْ عَادَتِهِمْ لِبَاسُ الرِّدَاءِ فَالْسَّنَةُ لِبَاسُ الْقَمِيصِ وَأَنْ يَفْعَلَ الْإِنْسَانُ كَمَا يَفْعَلُ غَيْرُهُ.
وَفِي حَدِيثِ حِمَزَةٍ هَذَا: إِشْكَالٌ وَهُوَ أَنَّ حِمَزَةَ ~~هَلْ~~ تَكَلَّمَ بِكَلَامٍ لَوْ تَكَلَّمَ بِهِ فِي حَالِ الصَّحْوِ لَكَانَ كُفْرًا، فَمَا الْجَوَابُ عَلَيْهِ؟

الْجَوَابُ: أَنْ فِي ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ وَهُوَ أَنَّ السَّكَرَانَ لَا يُؤَاخَذُ بِأَقْوَالِهِ.
فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّمَا لَمْ يُؤَاخَذْ حِمَزَةٌ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ كَانَ قَبْلَ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ؛ لِأَنَّ حِمَزَةً قَدْ اسْتَشْهَدَ فِي أَحَدٍ؛ أَيْ: فِي السَّنَةِ الثَّالِثَةِ، وَتَحْرِيمِ الْخَمْرِ كَانَ مُتَأَخِّرًا.
فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَا رِبْطَ بَيْنَ جَوَازِ الشُّرْبِ وَجَوَازِ مِثْلِ هَذَا الْكَلَامِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ لَوْ وَقَعَ مِنَ الْإِنْسَانِ وَهُوَ صَاحٍ لِحُكْمٍ بِكُفْرِهِ، وَكَوْنُ الشُّرْبِ حَلَالًا حَرَامًا لَا يُؤَثِّرُ، بَلِ الْمُؤَثِّرُ هُوَ الْعَقْلُ وَعَدَمُ الْعَقْلِ.

وَلِهَذَا كَانَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ: أَنَّ السَّكَرَانَ لَا يَقَعُ طَلَاقُهُ، وَأَنَّهُ إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ لَا يَكْفُرُ، وَأَنَّهُ إِذَا أَعْتَقَ لَا يُعْتَقُ الْعَبِيدُ، وَإِذَا أَوْقَفَ لَا يُوقَفُ الْمَالُ.

فَلَوْ قَالَ السَّكَرَانُ مِثْلًا: طَلَّقْتُ جَمِيعَ نِسَائِي، وَأَعْتَقْتُ جَمِيعَ عِبِيدِي، وَوَقَفْتُ جَمِيعَ بَيْوتِي، وَعِنْدِي لَزِيدٌ مِائَةُ دِينَارٍ، وَلَعَمْرِي أَلْفُ دِينَارٍ، فَالْصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُؤَاخَذُ بِذَلِكَ، وَأَنَّ كَلَامَهُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ إِطْلَاقًا سِوَاءً فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِحَقِّ اللَّهِ أَوْ بِحَقِّ الْآدَمِيِّينَ.

فَإِنْ قِيلَ: وَهَلْ أَفْعَالُهُ كَأَقْوَالِهِ؛ يَعْنِي: لَوْ أَنَّ هَذَا السَّكَرَانَ قَتَلَ شَخْصًا فَهَلْ تَعْتَبَرُ هَذَا الْقَتْلُ عَمْدًا أَمْ خَطَأً؟

نَقُولُ: الْمَذْهَبُ أَنَّهُ عَمْدٌ وَيُقْتَلُ بِهِ قِصَاصًا؛ لِأَنَّ فِعْلَ السَّكَرَانِ كَفِعْلِ الصَّاحِي تِمَامًا.
وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُ خَطَأٌ؛ لِأَنَّهُ لَا عَقْلَ لَهُ فَهُوَ كَعَمْدِ الْمَجْنُونِ، وَعَمْدُ الْمَجْنُونِ خَطَأٌ.
وَفَصَّلَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فَقَالَ: إِنْ سَكِرَ لَيَقْتُلَ فَهُوَ عَمْدٌ، وَإِنْ قَتَلَ بَعْدَ أَنْ سَكِرَ فَهُوَ خَطَأٌ.
وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ: سَكِرَ لَيَقْتُلَ، أَيْ: أَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَقْتُلَ فَلَانًا، وَرَأَى أَنَّهُ لَوْ قَتَلَهُ وَهُوَ صَاحٍ

أَخَذَ بِهِ، فَأَفْتَى نَفْسَهُ أَنْ يَشْرَبَ الْخَمْرَ لِيَسْكُرَ فَيَقْتَلَ هَذَا الرَّجُلَ.

فَيَقَالُ فِي هَذِهِ الْحَالِ: إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ الرَّجُلَ سَكِرَ لِهَذَا الْغَرَضِ فَإِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَاتِ وَحِينَئِذٍ يَقَادُّ بِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: مَا هُوَ حَدُّ السُّكْرِ الَّذِي لَا يُؤَاخَذُ بِهِ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ إِذَا سَقَطَ تَمِيزُهُ بَيْنَ النَّاسِ فَهَذَا لَا يُؤَاخَذُ بِهِ، وَيُعْرَفُ ذَلِكَ بِحَالِهِ، وَالْغَالِبُ أَنَّ الْإِنْسَانَ الَّذِي لَيْسَ عِنْدَهُ إِدْمَانٌ لَشَرِبِ الْخَمْرِ يَسْكُرُ وَيَغِيبُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨- بَابُ لُبْسِ الْقَمِيصِ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ يُونُسَ:

﴿أَذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَذَا فَأَلْقُوهُ عَلَى وَجْهِ أَبِي يَأْتِ بَصِيرًا﴾ [التَّوْبَةُ: ٩٣].

أَرَادَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِهَذِهِ الْآيَةِ الْاسْتِدْلَالَ عَلَى جَوَازِ لُبْسِ الْقَمِيصِ، وَهَذَا الْاسْتِدْلَالُ إِنَّمَا يَتِمُّ عَلَى

الْقَوْلِ الرَّاجِحِ: أَنَّ شَرْعًا مِنْ قَبْلِنَا شَرَعْنَا لَنَا مَا لَمْ يَرِدْ بِخِلَافِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْقَائِلَ هُوَ يُونُسُ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٧٩٤- حَدَّثَنَا قَتِيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا

رَسُولَ اللَّهِ، مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ الْقَمِيصَ وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا الْبُرُنْسَ، وَلَا الْخُفَيْنِ، إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ مَا هُوَ أَسْفَلُ مِنَ الْكَعْبَيْنِ»^(١).

٥٧٩٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ أَخْبَرَنَا ابْنُ عِيْنَةَ عَنْ عَمْرِو، سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَعْدَمَا أُدْخِلَ قَبْرَهُ فَأَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ، وَوُضِعَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَنَفَثَ عَلَيْهِ مِنْ رِيقِهِ، وَأَلْبَسَهُ قَمِيصَهُ فَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٢).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢٦٦/١٠):

﴿قَوْلُهُ: «حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ» هُوَ الْمَرْزُوقِيُّ الْمُلقَّبُ عَبْدَانًا، زَادَ الْقَاسِمِيُّ: عَبْدُ اللَّهِ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١١٧٧).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٧٧٣).

ابنُ عثمانَ بنِ محمدٍ وهو تحريفٌ، وليس في شيوخِ البخاريِّ من اسمه عبدُ اللهِ بنُ عثمانَ إلا عبدانَ، وجدُّه هو جبلةُ بنُ أبي رَوَادٍ.

ووقعَ في روايةِ أبي زيدِ المَرَوَزيِّ: عبدُ اللهِ بنُ محمدٍ، فإن كان صَبَطَه فلعَلَّه اختلافٌ على البخاريِّ، وفي شيوخه عبدُ اللهِ بنُ محمدٍ الجُعْفِيُّ وهو أشهرُهم، وابنُ أبي شيبةَ، وأكثرُ ما يجيءُ أبوه عنده غيرُ مسمًى، وابنُ أبي الأسودِ كذلك، وعبدُ اللهِ بنُ محمدٍ ابنُ أسماءَ، وليست له روايةٌ عنده عن ابنِ عيينةَ، وعبدُ اللهِ بنُ محمدٍ الثَّقَلِيُّ كذلك وقد مضى شرحُه في تفسيرِ سورةِ «براءةٍ» أورده هنا مختصرًا إلى قوله: «وألْبَسَه قميصَه» فالله أعلمُ. اهـ.

فهذا يُعتَبَرُ من المبهَمِ، والإيهامُ هنا لا يَضُرُّ؛ لأنَّ شيوخَ البخاريِّ كلُّهم من الثقاتِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٥٧٩٦ - حدثنا صدقةٌ، أخبرنا يحيى بنُ سعيدٍ، عن عبيدِ اللهِ قال: أخبرني نافعٌ، عن عبدِ اللهِ قال: لما توفِّيَ عبدُ اللهِ بنُ أبيٍّ جاء ابنُه إلى رسولِ اللهِ ﷺ فقال: يا رسولَ اللهِ، أعطني قميصَكَ أَكْفَنُهُ فِيهِ، وَصَلِّ عَلَيْهِ، وَاسْتَغْفِرْ لَهُ، فَأَعْطَاهُ قَمِيصَهُ وَقَالَ: «إِذَا فَرَعْتَ فَأَذْنًا». فلما فَرَعَ آذَنَهُ فَجَاءَ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَجَذَبَهُ عَمْرٌ فَقَالَ: أليس قد نهاك اللهُ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَى الْمَنَافِقِينَ، فَقَالَ: «اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ»، فنزلت: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ﴾، فترك الصلاةَ عليهم.

الشاهدُ من هذا الحديثِ: ذَكَرُ الْقَمِيصِ، وأنه مازال معروفًا لِبُئْسَ عِنْدَهُمْ. وفي حديثِ ابنِ عمرَ الذي ساقه المؤلفُ: دليلٌ على أن الثوبَ يَشْمَلُ كُلَّ مَا يُلْبَسُ؛ لأنه سُئِلَ مَا يُلْبَسُ الْمُخْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ؟ فقال: «لَا يُلْبَسُ الْقَمِيصُ وَلَا السَّرَاوِيلُ وَلَا الْبَرَانِسُ»^(١). إِذَا فَالْقَمِيصُ وَالسَّرَاوِيلُ وَالْبَرَانِسُ مِنَ الثِّيَابِ.

وعلى هذا فيكونُ جَرُّ الثوبِ فيما سَبَقَ يَشْمَلُ الْقَمِيصَ وَالسَّرَاوِيلَ وَالْبَرَانِسَ، ومثلُها العَبِيَّ، فكلُّها داخلةٌ في اسمِ الثوبِ.

أما العِمامَةُ فإنها لم تُذَكَّرْ هنا فإِما أن يَكُونَ عَدَمُ ذِكْرِهَا نِسْيَانًا مِنَ الرَّاوِي، أو اختصارًا على

بعض الحديث، لكن ذكرها قد صحَّ من حديث ابن عمر: «ولا العمامة»^(١): فالعمامة تُعْتَبَرُ من الثوب وفيها خيلاء، قال شيخ الإسلام رحمه الله: إسبال العمامة كثيراً من الخيلاء، وعلى هذا فالذين يُلْقُونَ على رؤوسهم نحوَ عشرين متراً من العمامة، ويجعلون لها ذؤابة، تصل إلى العَجْزِ تقريباً، نقول: هذا من الخيلاء؛ لأنه زائد على ما اعتاده الناس، فيكون داخلًا في الخيلاء التي نُهي عنها في قول الرسول ﷺ: «كُلْ واشرب وَتَصَدَّقْ من غير سرف ولا تحيلة»^(٢).

وفي حديث ابن عمر: جواب السائل بغير ما يتوقع؛ لأن السائل سأل عن الذي يُلبَسُ فأجيب بالذي لا يُلبَسُ، وهذا يُسمَّى عند أهل البلاغة: أسلوب الحكيم. كأنه قال: ينبغي لك أن تسأل ما لا يُلبَسُ؛ لأنه أقلُّ والذي يُلبَسُ أكثر، فإذا عرفت ما لا يُلبَسُ عرفت ما يُلبَسُ؛ لأن ما سوى الممنوع فهو جائز.

فإن قيل: هل أجاب النبي ﷺ سؤال السائل أم لم يُجب؟
نقول: أجاب عليه وزيادة.

وفي حديث ابن عمر: دليل على أن القميص كان من عاداتهم لبسه، ولهذا نُهي المحرم عنه، كما أن في قوله: «لا تَتَقَبَّ المرأة»^(٣)، دليل على أن النقاب كان معروفًا عندهم، وأن النساء في عهد النبي ﷺ كُنَّ يَتَقَبَّنَ؛ أي: يُعْطَيْنَ وجوههن وَيَفْتَحْنَ لأعينهن فتحةً تَرى بها الطريق.

وأما حديث جابر وحديث عبد الله بن عمر ففيهما تعارض، فإن حديث جابر يدل على أن الرسول ﷺ جاء إليه بعد أن وُضِعَ في قبره فَيَحْتَمِلُ أنه دُفِنَ أو ما دُفِنَ، المهم أنه وُضِعَ في القبر، وأن الرسول ﷺ ألبسه قميصه ودعا له، وأما حديث عبد الله بن عمر فهو يدل على أن عبد الله هو الذي طلب من النبي ﷺ قميصه وأن يُصَلِّيَ عليه، وأن ذلك كان قَبْلَ أن يَنْزَلَ في قبره، وحيث نحتاج للجمع بين الحديثين، والجمع بينهما أن يقال: لعل الرسول ﷺ قد أعطاه القميص مرتين.

قال الحافظ رحمه الله في «الفتح» (٨ / ٣٣٤):

❦ قوله: «لما تُوفِّيَ عبدُ الله بنُ أبي» ذكر الواقدي ثم الحاكم في «الإكليل» أنه مات بعد

(١) أخرجه البخاري (١٥٤٢)، ومسلم (١١٧٧).

(٢) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٥٦/٥).

(٣) أخرجه البخاري (١٨٣٨) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

مُنْصَرَفِهِ مِنْ تَبَوُّكَ. وَذَلِكَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ تِسْعٍ، وَكَانَتْ مَدَّةُ مَرَضِهِ عَشْرِينَ يَوْمًا ابْتَدَأُهَا مِنْ لَيْلَالِي بَقِيَّتِ فِي شَوَالٍ.

قَالُوا: وَكَانَ قَدْ تَخَلَّفَ هُوَ وَمَنْ تَبِعَهُ عَنْ غَزْوَةِ تَبَوُّكَ، وَفِيهِمْ نَزَلَتْ: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾ [التوبة: ٤٧]. وَهَذَا يَدْفَعُ قَوْلَ ابْنِ التِّينِ: إِنَّ هَذِهِ الْقِصَّةَ كَانَتْ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ قَبْلَ تَقْرِيرِ الْأَحْكَامِ.

❦ قَوْلُهُ: «جَاءَ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ»، وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الطَّبْرِيِّ مِنْ طَرِيقِ الشَّعْبِيِّ عَنْ نَافِعٍ: لَمَّا احْتَضَرَ عَبْدُ اللَّهِ جَاءَ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنَّ أَبِي قَدْ احْتَضَرَ فَأَحْبُّ أَنْ تَشْهَدَهُ وَتُصَلِّيَ عَلَيْهِ، قَالَ: مَا اسْمُهُ؟ قَالَ: الْحُبَابُ. يَعْنِي: بِضْمُ الْمَهْمَلَةِ وَمَوْحِدَتَيْنِ مَخْفَفَةٍ. قَالَ: بَلْ أَنْتَ عَبْدُ اللَّهِ، الْحُبَابُ اسْمُ الشَّيْطَانِ. وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ أَبِي هَذَا مِنْ فَضْلَاءِ الصَّحَابَةِ، وَشَهِدَ بَدْرًا وَمَا بَعْدَهَا وَاسْتَشْهَدَ يَوْمَ الْيَمَامَةِ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، وَمِنْ مَنَاقِبِهِ أَنَّهُ بَلَغَتْهُ بَعْضُ مَقَالَاتِ أَبِيهِ فَجَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَسْتَأْذِنُهُ فِي قَتْلِهِ قَالَ: «بَلْ أَحْسَنُ صَحْبَتِهِ»، أَخْرَجَهُ ابْنُ مَنْدَهٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ.

وَفِي الطَّبْرَانِيِّ مِنْ طَرِيقِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ... نَحْوَهُ، وَهَذَا مُنْقَطِعٌ؛ لِأَنَّ عُرْوَةَ لَمْ يُدْرِكْهُ، وَكَانَهُ كَانَ يَحْمِلُ أَمْرَ أَبِيهِ عَلَى ظَاهِرِ الْإِسْلَامِ، فَلِذَلِكَ التَّمَسُّ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَحْضُرَ عِنْدَهُ وَيُصَلِّيَ عَلَيْهِ، وَلَا سِيَّامًا وَقَدْ وَرَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ بَعْدَهِ مِنْ أَبِيهِ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ، وَالطَّبْرِيُّ، مِنْ طَرِيقِ سَعِيدٍ وَكِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: أَرْسَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ قَالَ: أَهْلَكَكَ حَبُّ يَهُودٍ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا أَرْسَلْتُ إِلَيْكَ لِتَسْتَغْفِرَ لِي، وَلَمْ أَرْسَلْ إِلَيْكَ لِتُؤَيِّبَنِي. ثُمَّ سَأَلَهُ أَنْ يُعْطِيَهُ قَمِيصَهُ يُكْفِّنُ فِيهِ فَأَجَابَهُ وَهَذَا مَرْسَلٌ مَعَ ثِقَةِ رَجَالِهِ، وَيُعْضِّدُهُ مَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْحَكَمِ بْنِ أَبَانَ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا مَرَضَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي جَاءَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَكَلَّمَهُ فَقَالَ: قَدْ فَهَمْتُ مَا تَقُولُ فَاثْمُنْ عَلَيَّ فَكَفَّنِي فِي قَمِيصِكَ وَصَلَّ عَلَيَّ فَفَعَلَ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَرَادَ بِذَلِكَ دَفْعَ الْعَارِ عَنْ وَلَدِهِ وَعَشِيرَتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ، فَأَخْبَرَ الرُّغْبَةَ فِي صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَيْهِ، وَوَقَعَتْ إِجَابَتُهُ إِلَى سُؤَالِهِ بِحَسَبِ مَا ظَهَرَ مِنْ حَالِهِ إِلَى أَنْ كَشَفَ اللَّهُ الْغَطَاءَ عَنْ ذَلِكَ كَمَا سَيَأْتِي، وَهَذَا مِنْ أَحْسَنِ أَنْ يَدْرِكَ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِهَذِهِ الْقِصَّةِ.

[هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي طَلَّبَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ ذَلِكَ لِيَمْتَنِعَ الْعَارُ عَنْ ابْنِهِ وَعَنْ

عشيرته، وليس رغبةً في الإسلام^(١).

❖ قوله: «فقام رسول الله ﷺ ليُصَلِّيَ عليه، فقام عمرٌ فأخذ بثوبِ رسولِ الله ﷺ».

في حديثِ ابنِ عباسٍ عن عمرَ ثاني حديثِ البابِ: فلما قامَ رسولُ الله ﷺ. وفي حديثِ الترمذي^(٢) من هذا الوجه: فلما قام إليه، فلما وقَفَ عليه يُريدُ الصلاةَ عليه وثبُتَ إليه فقلتُ: يا رسولَ الله، أَتُصَلِّيَ على ابنِ أبيي وقد قال يومَ كذا وكذا، أُعَدِّدُ عليه قوله يُشيرُ بذلك إلى مثلِ قوله: ﴿لَا تُضْفُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا﴾ [البقرة: ٢١٧]. ومثلُ قوله: ﴿لِيُخْرِجَ الْأَعْرَضَ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾ [البقرة: ٢١٨]. وسيأتي بيانه في تفسيرِ المنافقين.

❖ وقوله: «يا رسولَ الله، أَتُصَلِّيَ عليه وقد نهاك ربُّك أن تُصَلِّيَ عليه؟» كذا في هذه الرواية إطلاقُ النهي عن الصلاة، وقد استشكلَ جدًّا حتى أقدم بعضهم فقال: هذا وجهٌ من بعضِ روايته، وعاكسه غيره فزعمَ أن عمرَ أُطْلِعَ على نهْيٍ خاصٍّ في ذلك، وقال القرطبي: لعل ذلك وقعَ في خاطرِ عمرَ فيكونُ من قبيلِ الإلهام، ويَحْتَمِلُ أن يكونَ فهمُ ذلك من قوله: ﴿مَا كَانَتْ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾، وقلت: الثاني، -يعني: ما قاله القرطبي- أقربُ من الأول؛ لأنه لم يَتَقَدَّمِ النهي عن الصلاة على المنافقين، دليلُ أنه قال في آخر هذا الحديثِ قال: فأنزلَ الله: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا﴾ [البقرة: ١٨٤]. والذي يَظْهَرُ أن في رواية البابِ تجوُّزًا يَبْتَنِيهِ الروايةُ التي من البابِ بعده من وجهٍ آخرَ عن عبيدِ الله بنِ عمرَ بلفظٍ فقال: تُصَلِّيَ عليه وقد نهاك الله أن تَسْتَغْفِرَ له؟ وروى عبدُ بنُ حميدَ والطبريُّ من طريقِ الشعبي، عن ابنِ عمرَ، عن عمرَ قال: أرادَ رسولُ الله ﷺ أن يُصَلِّيَ على عبدِ الله بنِ أبيي فأخذته بثوبه فقلتُ: والله ما أمرك الله بهذا، لقد قال: ﴿إِنْ سَأَلْتُمْ لَكُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [البقرة: ١٨٠]. ووقعَ عند ابنِ مَرْدَوَيْهِ من طريقِ سعيدِ بنِ جبْرِ، عن ابنِ عباسٍ: فقال عمرَ: أَتُصَلِّيَ عليه وقد نهاك الله أن تُصَلِّيَ عليه؟ قَالَ: «أين؟» قَالَ: ﴿أَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ الآية.

وهذا مثلُ روايةِ البابِ، فكانَ عمرَ قد فهمَ من الآيةِ المذكورةِ ما هو الأكثرُ والأغلبُ من لسانِ العربِ من أن ﴿أَوْ﴾ ليست للتخيير، أي: أن الاستغفارَ لهم وعدمَ الاستغفارِ سواءٌ وهو

(١) ما بين المعقوفين من كلامِ العلامة ابنِ عثيمين رَحِمَهُ اللهُ.

(٢) (٣٠٩٧).

كقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [البقرة: ٦٠]. ولكن الثانية أصرح. ولهذا ورد أنها نزلت بعد هذه القصة كما سأذكره.

وفهم أيضًا عمرٌ من قوله: ﴿سَبْعِينَ مَرَّةً﴾ أنها للمبالغة، وأن العددَ المعينَ لا مفهومَ له، بل المراد نفْيُ المغفرةِ لهم ولو كثر الاستغفارُ، فيحصلُ من ذلك النهي عن الاستغفارِ فأطلقه. وفهم أيضًا: أن المقصودَ الأعظمَ من الصلاةِ على الميتِ طلبُ المغفرةِ للميتِ والشفاعةِ له، فلذلك استلزم النهي عن الاستغفارِ تركَ الصلاةِ، ولهذه الأمورِ استنكرُ إرادةِ الصلاةِ على عبدِ الله بنِ أبي هذا تقريرُ ما صدرَ عن عمرَ مع ما عُرفَ من شدةِ صلابتهِ في الدينِ، وكثرةِ بغضه للكفارِ والمنافقين، وهو القائلُ في حقِّ حاطبِ بنِ أبي بلتعةَ مع ما كان من الفضلِ كشهودِ بدرٍ وغيرِ ذلك لكونه كاتِبَ قريشًا قبلَ الفتحِ: دعني يا رسولَ الله، أضربُ عنقه فقد نافقٌ^(١)، فلذلك أقدمَ على كلامه للنبيِّ ﷺ بما قال، ولم يَلْتَفِتْ إلى احتمالِ إجراءِ الكلامِ على ظاهره لِمَا غلبَ عليه من الصلابةِ المذكورةِ.

قال الزينُ بن المنير: وإنما قال ذلك عمرٌ حرصًا على النبيِّ ﷺ ومشورةٍ لا إلزامًا وله عوائبُ لذلك ولا ينعُدُ أن يكونَ النبيُّ ﷺ كان أذنَ له في مثل ذلك، فلا يستلزمُ ما وقعَ من عمرَ أنه اجتهدَ مع وجودِ النصِّ، كما تمسك به قومٌ في جوازِ ذلك، وإنما أشارَ بالذي ظهرَ له فقط، ولهذا احتملَ منه النبيُّ ﷺ أخذهَ لثوبه، ومخاطبتهِ له في مثل ذلك المَقَامِ، حتى التفتَ إليه متبسِّمًا، كذا في حديثِ ابنِ عباسٍ في هذا الباب.

❖ قوله: «إنما خيرني الله فقال: ﴿أَسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً﴾، وسأزيده على السبعين»، في حديثِ ابنِ عباسٍ عن عمرَ من الزيادة: فتبسم رسولُ الله ﷺ وقال: أخرُ عني يا عمرُ، فلما أكثرْتُ عليه قال: إني خيرْتُ فاخترْتُ. أي: خيرٌ بينَ الاستغفارِ وعدمه؛ وقد بين ذلك حديثُ ابنِ عمرَ حيث ذَكَرَ الآيةَ المذكورةَ.

❖ وقوله في حديثِ ابنِ عباسٍ عن عمرَ: «لو أعلمُ أني إن زدْتُ عن السبعين يُغْفَرُ له لَزِدْتُ عليها»^(٢) وحديثُ ابنِ عمرَ جازمٌ لقصةِ الزيادة، وأكد منه ما روى عبدُ بنُ حميدٍ من

(١) أخرجه البخاري (٣٠٠٧)، ومسلم (٢٤٩٤) من حديث علي بن أبي طالب.

(٢) تقدم تخريجه.

طريق قتادة قال: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿أَسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ قال النبي ﷺ: «قد خيرني ربي ووالله لأزيدنَّ على السبعين»^(١). وأخرجه الطبريُّ من طريق مجاهدٍ مثله، والطبريُّ أيضًا وابنُ أبي حاتمٍ من طريق هشامِ بنِ عروة، عن أبيه مثله، وهذه طرقٌ وإن كانت مراسيلٌ فإن بعضها يُعَضَّدُ بعضها.

وقد خَفِيتْ هذه اللفظةُ على من خرَّجَ أحاديثَ المختصر والبيضاويِّ واقتصروا على ما وقع في حديثي الباب.

ودلَّ ذلك على أنه ﷺ أطال في حالِ الصلاةِ عليه من الاستغفارِ له، وقد ورد ما يَدُلُّ على ذلك، فذكر الواقديُّ أن مجمعَ بنَ جارية قال: ما رأيتُ رسولَ الله ﷺ أطال على جنازةٍ قطُّ ما أطال على جنازةٍ عبدُ الله بنِ أبي من الوقوفِ.

وروى الطبريُّ من طريق المغيرة، عن الشعبيِّ قال النبي ﷺ: قال الله تعالى: ﴿أَسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [النجم: ٨٠]. فأنا أستغفرُ لهم سبعين وسبعين وسبعين.

وتمسك بهذه القصة من جعل مفهوم العدد حجةً، وكذا مفهوم الصفة من بابِ الأولى، ووجهُ الدلالة أنه فهم ﷺ أن ما زاد على السبعين بخلافِ السبعين فقال: «سأزيدُ على السبعين»، وأجاب من أنكر القولَ بالمفهومِ بما وَقَعَ في بقيةِ القصة، وليس ذلك بدافعٍ للحجة؛ لأنه لو لم يَقُمْ الدليلُ على أن المقصودَ بالسبعين المبالغةُ لكان الاستدلالُ بالمفهومِ باقياً.

قوله «قال: إنه منافقٌ، فصلى عليه»، أمَّا جزم عمرُ على أنه منافقٌ فجرى على ما كان يَطَّلِعُ عليه من أحواله وإنما لم يأخذِ النبي ﷺ بقوله وصلى عليه إجراءً له على ظاهرِ حكم الإسلام كما تقدَّم تقريرُهُ واستصحاباً لظاهرِ الحكم، ولما فيه من إكرامٍ ولَدِه الذي تحققت صلاحيته، ومصلحةُ الاستحبابِ لقوله، ودفعِ المفسدةِ.

وكان النبي ﷺ في أولِ الأمرِ يَصْبِرُ على أذى المشركين وَيَغْفُو وَيَصْفَحُ، ثم أَمَرَ بقتالِ المشركين، فاستمرَّ صفحُه وعفوُه عَمَّنْ يُظْهَرُ الإسلامُ، ولو كان بعضهم على خلافِ ذلك؛ لمصلحةِ الاستئلافِ

(١) أخرجه البخاري (٤٦٧٠)، ومسلم (٢٧٧٤).

وعدم التنفير عنه، ولذلك قال: «لَا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنْ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ»^(١).
فلما حصل الفتْح، ودخل المشركون في الإسلام، وَقَلَ أَهْلُ الْكُفْرِ وَذَلُّوا، أُمِرَ بِمَجَاهِرَةِ
المنافقين وحملهم على حكم الحق، ولا سيما وقد كان ذلك قبل نزول النهي الصريح عن
الصلاة على المنافقين، وغير ذلك مما أُمِرَ فيه بمجاهرته.

وبهذا التقرير يَنْدَفِعُ الإشكالُ عما وَقَعَ في هذه القصة بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى.
قال الخطابي: إِنَّمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مَا فَعَلَ لِكَمَالِ شَفَقَتِهِ عَلَى مَنْ تَعَلَّقَ
بطرفٍ من الدينِ ولتطبيبِ قلبِ ولده عبدِ اللَّهِ الرجلِ الصالحِ، ولتألفِ قومه من الخزرج
لرياستِهِ فيهِمْ، فلو لم يُجِبْ سؤَالَ ابْنِهِ وَتَرَكَ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ قَبْلَ وَرُودِ النَّهْيِ الصَّرِيحِ لَكَانَ سُبَّةً
عَلَى ابْنِهِ، وَعَارًا عَلَى قَوْمِهِ، فَاسْتَعْمَلَ أَحْسَنَ الْأُمْرِينَ فِي السِّيَاسَةِ إِلَى أَنْ نَهَى فَاثْتَهَى.

وتبعه ابنُ بَطَالٍ وَعَبَّرَ بِقَوْلِهِ: وَرَجَى أَنْ يَكُونَ مُعْتَقِدًا لِبَعْضِ مَا كَانَ يُظْهَرُهُ مِنَ الْإِسْلَامِ.
وتعقَّبه ابنُ المنيرُ بِأَنَّ الْإِيمَانَ لَا يَتَبَعَضُ. وهو كما قال، لكنَّ مرادَ ابنِ بَطَالٍ أَنْ إِيْمَانَهُ كَانَ ضَعِيفًا.
قلتُ: وَقَدْ مَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ إِلَى تَصْحِيحِ إِسْلَامِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي؛ لَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ
صَلَّى عَلَيْهِ، وَذَهَلَ عَنِ الْوَارِدِ مِنَ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ الْمَصْرُوحَةِ فِي حَقِّهِ بِمَا يُنَافِي ذَلِكَ وَلَمْ
يَقْفُوا عَلَى جَوَابٍ شَافٍ فِي ذَلِكَ فَأَقْدِمُوا عَلَى الدَّعْوَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَهُوَ مُحْجُوجٌ بِإِجْمَاعٍ مِنْ قَبْلِهِ
عَلَى نَقِيضِ مَا قَالَ، وَإِثْبَاتِهِمْ عَلَى تَرْكِ ذِكْرِهِ فِي كِتَابِ الصَّحَابَةِ مَعَ شَهْرَتِهِ، وَذَكَرَ مِنْ هُوَ دُونَهُ فِي
الشَّرَفِ وَالشَّهْرَةِ بِأَضْعَافٍ مُضَاعَفَةٍ.

وقد أخرج الطبريُّ من طريقِ سعيدٍ، عن قتادة في هذه القصة قال: فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى:
﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ﴾ [التوبة: ٨٤]. قَالَ فَذُكِرَ لَنَا أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ:
«وَمَا يُغْنِي عَنْهُ قَمِيصِي مِنَ اللَّهِ، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ يُسَلِّمَ بِذَلِكَ أَلْفٌ مِنْ قَوْمِهِ».

قَوْلُهُ: «فَأَنْزَلَ اللَّهُ»: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ﴾. زاد عن مُسَدِّدٍ
في حديثه عن يحيى القطان، عن عبيدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ في آخره: فَتَرَكَ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ.

أخرجه أبو حاتم، عن أبيه، عن مُسَدِّدٍ، وحماد بن زاذان، عن يحيى، وقد أخرجه
البخاريُّ في الجنائزِ عن مُسَدِّدٍ بدونِ هذه الزيادة. وفي حديثِ ابنِ عباسٍ: فَصَلَّى عَلَيْهِ ثُمَّ

انصرف، فلم يَمُكُثْ إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى نَزَلَتْ. زَادَ ابْنُ إِسْحَاقَ فِي «الْمَغَازِي»: قَالَ: حَدَّثَنِي الزَّهْرِيُّ بِسَنَدِهِ فِي ثَانِي حَدِيثِي الْبَابِ قَالَ: فَمَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَنْافِقٍ بَعْدَهُ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ.

وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ فَزَادَ فِيهِ، وَلَا قَامَ عَلَى قَبْرِهِ.

وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا زَيْدَنَّ عَلَى السَّبْعِينَ». فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [الْبَنَاقَةُ: ٦٠]. وَرَجَّاهُ ثِقَاتٌ مَعَ إِسْرَالِهِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْآيَتَانِ مَعًا نَزَلَتَا فِي ذَلِكَ. اهـ

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩- بَابُ جَيْبِ الْقَمِيصِ مِنْ عِنْدِ الصَّدْرِ وَغَيْرِهِ.

٥٧٩٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِثْلَ الْبَخِيلِ وَالْمُتَّصِدِّ كَمِثْلِ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جُبَّتَانِ مِنْ حَدِيدٍ قَدْ اضْطُرَّتْ أَيْدِيهِمَا إِلَى نُدْيَيْهِمَا وَتَرَفِيهِمَا فَجَعَلَ الْمُتَّصِدُّ كُلَّمَا تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ أَنْبَسَطَتْ عَنْهُ حَتَّى تَغْشَى أَنْامِلَهُ وَتَعْفُو أَثَرَهُ، وَجَعَلَ الْبَخِيلُ كُلَّمَا هَمَّ بِصَدَقَةٍ قَلَصَتْ وَأَخَذَتْ كُلَّ حَلْقَةٍ بِمَكَانِهَا، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَأَنَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «بِإِصْبَعِهِ هَكَذَا فِي جَيْبِهِ فَلَوْ رَأَيْتَهُ يَوْسَعُهَا وَلَا تَتَوَسَّعُ»^(١).

تَابَعَهُ ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ، وَأَبُو الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ فِي الْجُبَّتَيْنِ. وَقَالَ حَنْظَلَةُ: سَمِعْتُ طَاوُسًا سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: «جُبَّتَانِ».

وَقَالَ جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ عَنِ الْأَعْرَجِ: «جُبَّتَانِ».

❦ قَوْلُهُ: «مِنْ عِنْدِ الصَّدْرِ وَغَيْرِهِ» أَي: مِنَ الظَّهْرِ مَا يُعْرَفُ عِنْدَ الْعَامَةِ بِالسَّحَابِ،

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٠٢١).

وَالنِّسَاءُ يَسْأَلْنَ عَنْهُ كَثِيرًا؛ يَعْنِي: أَنَّ الْجَيْبَ يُجْعَلُ مِنَ الْخَلْفِ.
وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَوْلُهُ: «يَقُولُ هَكَذَا فِي جَيْبِهِ».
وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْجَيْبَ فِي الصَّدْرِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١٠ / ٢٦٧):

❦ قَوْلُهُ: «بَابُ جَيْبِ الْقَمِيصِ مِنَ عِنْدِ الصَّدْرِ وَغَيْرِهِ» الْجَيْبُ بَفَتْحِ الْجِيمِ وَسُكُونِ التَّحْتَانِيَةِ بَعْدَهَا مُوَحَّدَةٌ هُوَ: مَا يُقَطَّعُ مِنَ الثَّوْبِ لِيَخْرُجَ مِنْهُ الرَّأْسُ أَوِ الْيَدُ، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ، وَاعْتَرَضَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ فَقَالَ: الْجَيْبُ الَّذِي يُحِيطُ بِالْعُنُقِ، جَيْبُ الثَّوْبِ؛ أَيُّ: جَعَلَ فِيهِ ثَقْبًا وَأَوْرَدَهُ الْبُخَارِيُّ عَلَى أَنَّهُ مَا يُجْعَلُ فِي الصَّدْرِ لِيُوضَعَ فِيهِ الشَّيْءُ، وَبِذَلِكَ فَسَّرَهُ أَبُو عُبَيْدٍ، وَلَكِنْ لَيْسَ هُوَ الْمُرَادُ هُنَا، وَإِنَّمَا الْجَيْبُ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ فِي الْحَدِيثِ هُوَ الْأَوَّلُ. كَذَا قَالَ، وَكَأَنَّهُ يَعْنِي مَا وَقَعَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ قَوْلِهِ: وَيَقُولُ بِأَصَابِعِهِ هَكَذَا فِي جَيْبِهِ. فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ كَانَ لَا بَسًا قَمِيصًا، وَكَانَ فِي طَوْقِهِ فَتْحَةٌ إِلَى صَدْرِهِ وَلَا مَانِعَ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى الْمَعْنَى الْآخِرِ، بَلِ اسْتَدَلَّ بِهِ ابْنُ بَطَّالٍ عَلَى أَنَّ الْجَيْبَ فِي ثِيَابِ السَّلَفِ كَانَ عِنْدَ الصَّدْرِ، قَالَ: وَهُوَ الَّذِي تَصْنَعُهُ النِّسَاءُ بِالْأَنْدَلُسِ.

وَمَوْضِعُ الدَّلَالَةِ مِنْهُ أَنَّ الْبَخِيلَ إِذَا أَرَادَ إِخْرَاجَ يَدِهِ أَمْسَكَتْ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي ضَاقَ عَلَيْهَا، وَهُوَ الثُّدِيُّ وَالتَّرَاقِي. وَذَلِكَ فِي الصَّدْرِ، قَالَ: فَبَانَ أَنَّ جَيْبَهُ كَانَ فِي صَدْرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي يَدِهِ لَمْ تُضْطَرَّ يَدَاهُ إِلَى ثُدِيِّهِ وَتَرَاقِيهِ.

قُلْتُ: وَفِي حَدِيثِ قُرَّةَ بِنِ إِيَّاسَ الَّذِي أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ، ابْنُ حِبَّانَ لَهَا بَايَعَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فَادْخَلْتُ يَدِي فِي جَيْبٍ قَمِيصِهِ فَمَسَسْتُ الْخَاتَمَ» مَا يَقْتَضِي أَنَّ جَيْبَ قَمِيصِهِ كَانَ فِي صَدْرِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ رَأَاهُ مُطْلَقَ الْقَمِيصِ؛ أَيُّ: غَيْرَ مَزْرُورٍ.
وَذَكَرَ الْمَصْنَفُ فِي الْبَابِ حَدِيثَ: مَثَلُ الْبَخِيلِ وَالْمُتَصَدِّقِ، وَقَدْ مَضَى شَرْحُهُ مُسْتَوْفَى فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ.

❦ وَقَوْلُهُ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ: «مَادَتْ» بِتَخْفِيفِ الدَّالِ أَيُّ: مَالَتْ، وَلِبَعْضِ الرِّوَاةِ: (مَارَتْ) بِالرَّاءِ بَدَلِ الدَّالِ؛ أَيُّ: سَالَتْ.

❦ وَقَوْلُهُ: «ثُدْيَاهُمَا» بضم المثلثة على الجمع وِبِفَتْحِهَا عَلَى الشُّنْيَةِ. اهـ

تَبَيَّنَ مِنْ كَلَامِ ابْنِ حَجَرٍ أَنَّ الْجَيْبَ يُطْلَقُ عَلَى مَعَانٍ:
مِنْهَا: الْفَتْحَةُ الَّتِي يَدْخُلُ مِنْهَا الرَّأْسُ.

ومنها: ما تَوَضَّعُ فِيهِ النِّفْقَةُ.

وقد مرَّ علينا في الفقه في بابِ الْوَدِيعَةِ أَنَّ الْجَبِينَ تَكُونُ فِيهِ النِّفْقَةُ وَقَدْ يَكُونُ فِي الْكُمِّ. أَي: إِنْهُمْ يَجْعَلُونَهَا مَخْفَاً فِي الْكُمِّ - وَسَبَقَ لَنَا أَنَّهُ إِذَا عُنِيَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ الدِّرَاهِمَ فِي الْكُمِّ فَجَعَلَهَا فِي الْجَبِينِ أَوْ بِالْعَكْسِ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا أَحْفَظَ مِنَ الْآخَرِ فَجَعَلَهُ فِيهَا دُونَ الْأَحْفَظِ. وَلَكِنْ الْمُرَادُ فِيهَا يَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْجَبِينِ هُوَ مَا يَدْخُلُ فِيهِ الرَّأْسُ، وَالْعَادَةُ أَنَّ الَّذِي يَدْخُلُ فِيهِ الرَّأْسُ يَكُونُ مَتَسَعًا؛ أَي: أَوْسَعَ مِمَّا يَكُونُ طَوْقًا عَلَى الرِّقْبَةِ؛ لِأَنَّ الرَّأْسَ أَضْخَمُ مِنَ الرِّقْبَةِ؛ فَلَا بَدَّ لَهُ مِنْ فَتْحَةٍ أَوْسَعِ.

وَلَكِنْ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِقَوْلِهِ: وَغَيْرِهِ، وَهَذَا غَرِيبٌ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠ - بَابُ مَنْ لَبَسَ جُبَّةً ضَيِّقَةً الْكُمِّينَ فِي السَّفَرِ.

٥٧٩٨ - حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الضُّحَى

قَالَ حَدَّثَنِي مَسْرُوقٌ قَالَ حَدَّثَنِي الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ قَالَ: انْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ لِحَاجَتِهِ ثُمَّ أَقْبَلَ فَلَقِيَتْهُ بَيَاءٌ فَتَوَضَّأَ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ شَامِيَّةٌ فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَغَسَلَ وَجْهَهُ فَذَهَبَ يُخْرِجُ يَدَيْهِ مِنْ كُمَيْهِ فَكَانَا ضَيِّقَيْنِ فَأَخْرَجَ يَدَيْهِ مِنْ تَحْتِ الْجُبَّةِ فَغَسَلَهُمَا وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَعَلَى خُفَيْهِ^(١).

❖ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ: مَنْ لَبَسَ جُبَّةً ضَيِّقَةً الْكُمِّينَ فِي السَّفَرِ»، فَقَيَّدَ الْمَسْأَلَةَ

بِالسَّفَرِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ؛ لِأَنَّ وَقْعَ ذَلِكَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي السَّفَرِ لَا يَقْتَضِي مَنَعَهُ فِي الْحَضَرِ - أَي: مَنَعَ لَبْسِ الْجُبَّةِ الضَّيِّقَةِ الْكُمِّ - وَالْغَالِبُ لَبْسُهَا فِي الشِّتَاءِ، فَإِنْ هَذِهِ الْوَقْعَةُ كَانَتْ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، وَتَبُوكٌ بِلَادٌ بَارِدَةٌ، فَالْغَالِبُ فِي الشِّتَاءِ أَنَّ الثِّيَابَ تَتَعَدَّدُ فَتَضِيقُ الْأَكْثَامَ، وَرَبِمَا يَكُونُ فِيهَا صَوْفٌ أَوْ شَعْرٌ فَتَضِيقُ.

وَفِي هَذَا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا مَسَحَ إِلَّا فِي الْخَفِينِ، وَأَمَّا الْيَدَانِ فَلَا مَسَحَ فِيهِمَا حَتَّى وَإِنْ شَقَّ التَّرْعُ، وَلِهَذَا فَإِنَّهُ لَا يُمَسَّحُ فِي الْوَضُوءِ إِلَّا أَعْضَاؤُهَا فَقَط: هُمَا الرَّأْسُ، وَالرِّجْلَانِ، وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ ظَاهِرَةٌ؛ أَمَّا الرَّأْسُ فَلِأَنَّهُ شَعْرٌ، وَلَوْ كُلِّفَ النَّاسُ بِغَسْلِهِ لَشَقَّ عَلَيْهِمْ شِتَاءٌ وَصَيْفًا، وَأَمَّا

القدمان فلائهما آله المشي، فبهما يمشي ويلا مس الأرض، فإذا خلع الخفَّ أو الجورب وغسل الرجل كان في ذلك مشقة، فكان من الحكمة التيسير على العباد بالمسح عليها.

أما اليدان والوجه فلا مسح فيهم، فلو فرض أن الإنسان غطى وجهه لمرض، أو لسبب من الأسباب، فإنه لا يمسح عليه، وكذلك لو كانت اليد عليها قفازان، أو أكمام ضيقة، فإنه لا مسح، بل يجب أن تغسل.

وفي هذا الحديث: دليل على أنه لا بد من غسل الأعضاء الأربعة، وأنه لا يسقط غسل شيء منها بلا ضرورة؛ لأن الرسول ﷺ تكلف حتى أخرج يديه من الكمين وأنزلها من أسفل الجبة.

وهل يؤخذ منه أن الفخذ ليس بعورة؟ إذ لقائل أن يقول: إنك إذا أنزلت يديك من أسفل الجبة وأرت أن تغسلها فسترفع الثياب، وتظهر الفخذ.

نقول: قد يكون هناك سراويل تحت الجبة، ثم إذا لم يكن هناك سراويل فربما يغطي الإنسان فخذَه لو ارتفع طرف الجبة ويُلَفَّ عليه ثيابه.

فإن قيل: هل يؤخذ من هذا الحديث ما يظنه بعض النساء من أن المرأة إذا وضعت المناكير فلها أن تمسح عليها يوماً وليلة؟.

فالجواب: أنه يؤخذ منه عدم ذلك؛ لأنه لا مسح فيما يلبس على اليد بل لا بد من غسل اليد كاملة.

ويؤخذ من هذا الحديث: أن الإنسان إذا أخرج غسل عضو عن الذي قبله لأمر يتعلّق بالطهارة فلا بأس.

فإذا قدر أن إنساناً كان يتوضأ ثم وجد على يديه بقعا من البوية فجعل يغسلها ويزيلها، فتأخر وأبطأ، فإن ذلك لا يضر؛ لأن هذا التأخر كان لمصلحة تتعلّق بنفس الطهارة.

والعلماء رحمهم الله قد ذكروا ذلك، ولكنهم ذكروا أيضا مسألة أخرى وفرقوا بينها وبين هذه المسألة فقالوا: لو تأخر غسل عضو عن الذي قبله للشاغل بتحصيل الماء فإنه لا بد أن يُعِيدَ الوضوء من جديد، ولو تأخر غسل عضو عن الذي قبله لشيء يتعلّق بنفس الوضوء فإن ذلك لا يضر، وفرقوا بينها بأن الاشتغال بتحصيل الماء اشتغال تكون به الطهارة، والثاني اشتغال بها تتم به الطهارة، فهو يتعلّق بنفس العبادة، والأول يتعلّق بأمر خارج عن العبادة.

فَإِذَا قُدِّرَ أَنَّ إِنْسَانًا يَتَوَضَّأُ، وَلَمَّا غَسَلَ بَعْضَ الْأَعْضَاءِ انْقَطَعَ الْمَاءُ، فَقَامَ يُقَتِّشُ وَيَبْحَثُ عَنْ سَبَبِ قَطْعِ الْمَاءِ، ثُمَّ أَخَذَ يُحَاوِلُ إِصْلَاحَ هَذَا الْعَطْلِ وَتَأَخَّرَ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ؛ لِأَنَّ هَذَا التَّأَخَّرَ وَالْإِنْشَغَالَ كَانَ لِأَمْرٍ خَارِجٍ عَنِ الْعِبَادَةِ. وَهَذَا الْقَوْلُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْمَوَالَاةَ شَرْطٌ، أَمَا إِذَا قُلْنَا: إِنَّ الْمَوَالَاةَ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ. فَالْأَمْرُ فِيهَا وَاضِحٌ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١ - بَابُ لُبْسِ جَبَةِ الصُّوفِ فِي الْغَزْوِ.

٥٧٩٩ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمَغِيرَةِ، عَنْ أَبِيهِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فِي سَفَرٍ فَقَالَ: «أَمَعَكَ مَاءٌ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، فَنَزَلَ عَنْ رَاحِلَتِهِ فَمَشَى حَتَّى تَوَارَى عَنِّي فِي سَوَادِ اللَّيْلِ، ثُمَّ جَاءَ فَأَفْرَغْتُ عَلَيْهِ الْإِدَاوَةَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ مِنْ صُوفٍ فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُخْرِجَ ذِرَاعَيْهِ مِنْهَا حَتَّى أَخْرَجَهُمَا مِنْ أَسْفَلِ الْجُبَّةِ، فَغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ ثُمَّ أَهْوَيْتُ لِأَنْزِعَ خُفَيْهِ فَقَالَ: «دَعُوهمَا فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ، فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا»^(١).

فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى فَوَائِدَ:

منها: جواز نزول الإنسان عن راحلته وهي قائمة؛ لقوله: نَزَلَ عَنْ رَاحِلَتِهِ ولم يذكر أنه برَّكها. وفيه: دليل على استحباب البعد في الفضاء عند قضاء الحاجة؛ لأن النبي ﷺ انطلق حتى توارى عنه.

وفيه: دليل على حمل الماء للوضوء؛ لأن المغيرة كان معه إداوة فيها ماء يتوضأ به النبي ﷺ.

وفيه: دليل على جواز استعانة الإنسان بغيره في الوضوء؛ لأن المغيرة كان يصبُّ على النبي ﷺ وضوءه.

وفيه: دليل أيضًا على جواز استخدام الغير إذا كان الغير لا يتبرم من ذلك، بل إذا كان الغير يفرح بهذا الشيء صار النهي عن سؤال الناس مخصوصًا بمثل هذه الحال؛ أي: أنك

إذا رأيتَ أن غيرَكَ إذا أمرته أن يخدمَكَ في شيءٍ كان ممنوناً وفرحاً بذلك، فإن هذا لا يُعَدُّ من سؤالِ الناس؛ لأن سؤالِ الناس إنما نُهي عنه من أجلِ مَنَّةِ الناسِ عليك، أما هذا فأنتَ الذي تَمُنُّ على الناسِ به.

وفيه أيضاً: وجوبُ غسلِ الأعضاءِ الأربعة؛ لقوله: غَسَلَ وَجْهَهُ، وَيَدَيْهِ، وَمَسَحَ رَأْسَهُ، فَالرَّأْسُ تُمَسَحُ، وَالْوَجْهُ وَالْيَدَانِ يُغْسَلَانِ، أَمَا الرَّجْلَانِ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى خَفِيهِ هُنَا؛ لِأَنَّهُ أَدْخَلَهَا طَاهِرَتَيْنِ.

وفيه دليلٌ: على أنه يُشْتَرَطُ لجوازِ المسحِ إدخالُ الرجلينِ على طهارةٍ، لقوله: «فإني أدخلتهما طاهرتين».

وفيه دليلٌ على أن المسحَ للابسِ الخُفِّ أفضلُ من الغسلِ؛ لقوله: «دعهما» فأمره بتركهما. ولكن إذا لبسَ ليمسحَ فهل له أن يمسحَ؟ الجوابُ: نعم له أن يمسحَ؛ لأن الأصلَ في لبسِ الخفينِ أن يكونَ من أجلِ المسحِ، وهذا الرجلُ لبسَ ليمسحَ.

والشاهدُ في هذا الحديثِ للبابِ: هو قوله: وعليه جُبَّةٌ من صوفٍ. فإن قيل: هل يؤخذُ من هذا الحديثِ أنه يُشْتَرَطُ ألا يمسحَ على الخفينِ إلا بعدَ غسلِ الرجلينِ جميعاً، وأن يكونَ الإنسانُ على طهارةٍ كاملةٍ، وأنه لو غَسَلَ الرَّجْلَ الْيُمْنَى ثُمَّ أَدْخَلَهَا فِي الْخُفِّ، ثُمَّ غَسَلَ وَأَدْخَلَهَا فِي الْخُفِّ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَصِحُّ؟ وبعبارةٍ أخرى قد يقالُ: عندنا في هذا الحديثِ صفةٌ وموصوفٌ، فالصفةُ هي قوله: «طاهرتين» والموصوفُ هما القدمانِ، فهل المعنى: أني أدخلتهما بعد أن اتصفتا جميعاً بالطهارة، أو المعنى بعد أن اتصفت كلٌّ واحدةٍ منهما بالطهارة؟

نقولُ: يَحْتَمِلُ هذا وهذا، والعلماءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ قد اختلفوا في ذلك، وقد ذكرنا فيما سبقَ أن الأحوطَ ألا يُدْخِلَهَا إلا بعدَ كمالِ الطهارة؛ لأنه قد جاء في بعضِ ألفاظِ في السننِ: «إذا تَوَضَّأَ فَلَبَسَ خَفِيَهُ فَلْيَمْسَحْ عَلَيْهِمَا» وظاهرُ هذا اللفظُ أنه لا بدَّ من كمالِ الوُضوءِ قَبْلَ اللُّبْسِ.

فإن قيل: هل في هذا الحديثِ دليلٌ على أن خلَعَ النعلينِ من الإنسانِ لا يُعَدُّ هَوَانًا بِالْخَالِعِ؟ نقولُ: هذا ليسَ على إطلاقه؛ لأنه لا شكَّ أن خدمةَ الرسولِ ﷺ بهذا الأمرِ تعتبرُ مَكْرَمَةً وَمَنْقَبَةً وَمَرْفَعَةً، أما أن يأتيَ إنسانٌ وَيَتَدَلَّلُ إلى شخصٍ إلى هذا الحدِّ لغرضِ دنيويٍّ فلا شكَّ

أن هذا مذمومٌ، أما إذا كان لمصلحة كما لو فرضنا أن هذا الإنسان فعلَ هذا في رجل من أهل العلمِ أَمَامَ قسيسٍ من الخبيثاءِ النصارى أو غيرهم؛ لِيُبَيِّنَ له أن المسلمين يُكْرِمُونَ أَهْلَ العلمِ فيهم فيغتاظُ الكافرُ، فهذا جيدٌ، ومثله ما فعله الصحابةُ رضي الله عنهم في صلح الحديبية حيث كان الرسولُ ﷺ لَا يَتَنَحَّمُ نُخَامَةً إِلَّا وَقَعَتْ فِي كَفٍّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَمَسَحَ بِهَا وَجْهَهُ وَصَدْرَهُ، وكادوا يقتتلون على وَضُوئِهِ، وإذا تَكَلَّمْ سَكَتُوا، وما كانوا يفعلون هذا في المعتادِ لكنهم أرادوا أن يذهبَ عروةُ بنُ مسعودٍ -رسولُ قريشٍ إلى قريشٍ مشدوهاً، وفعلًا هذا ما حصل، فإنه لما رَجَعَ عروةُ إلى قريشٍ قال لهم: دخلتُ على الملوكِ كِسْرَى وقِصْرَ والنجاشيِّ، فلم أرَ أحدًا يُعَظِّمُهُ أصحابُهُ مثل ما يُعَظِّمُ أصحابُ محمدٍ محمدًا ^(١).

ولا شك أن الكفار إذا رأوا المسلمين يُكْرِمُونَ قَادَتَهُمْ في العلمِ، أو قَادَتَهُمْ في الإمرةِ هذا الإكرامَ، فإنهم سوف يغتاظون، وكلُّ فعلٍ يَقَعْلُهُ المسلمُ يَغِيظُ الكفارَ فإن له فيه أَجْرًا عندَ الله ﻋَظِيمًا؛ لأن الله تعالى قال: ﴿يُعْجِبُ الزُّنَاجَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾ [البقرة: ٢٩]. وقال: ﴿وَلَا يَطُوبُ لِمَوْطِنًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُوكَ مِنْ عَدُوٍّ نِيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [١٣٠] [البقرة: ١٢٠].

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

١٢ - باب القَبَاءِ وَفُرُوجِ حَرِيرٍ وَهُوَ الْقَبَاءُ، وَيُقَالُ: هُوَ الَّذِي لَهُ شَقٌّ مِنْ خَلْفِهِ. ٥٨٠٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ الْمِسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ، قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَقْبِيَةً وَلَمْ يُعْطِ مَخْرَمَةً شَيْئًا، فَقَالَ مَخْرَمَةُ: يَا بُنَيَّ أَنْطَلِقْ بِنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَنْطَلَقْتُ مَعَهُ، فَقَالَ ادْخُلْ فَادْعُهُ لِي، قَالَ: فَدَعَوْتُهُ لَهُ فَخَرَجَ إِلَيْهِ وَعَلَيْهِ قَبَاءٌ مِنْهَا فَقَالَ: «خَبَأْتُ هَذَا لَكَ» قَالَ: فَنَظَرَ إِلَيْهِ فَقَالَ: رَضِيَ مَخْرَمَةُ ^(١).

هذا الحديث فيه دليلٌ على جواز لبس القَبَاءِ، والقَبَاءِ شَيْءٌ يُشْبِهُ الْجَبَّةَ الْمَفْتُوحَةَ مِنَ الْأَمَامِ، وقد يُفْتَحُ مِنَ الْخَلْفِ، والغالب أنه يكون فيه شَيْءٌ مِنَ الْحَرِيرِ عَلَى أَطْرَافِهِ؛ أَي: عَلَى فُرُوجِهِ الَّذِي

(١) أخرجه البخاري (٢٧٣١، ٢٧٣٢) من حديث المسور بن مخرمة ومروان.

(٢) أخرجه مسلم (١٠٥٨).

هو فتحته، وقد مرَّ علينا في الفقه أن مما يجوزُ من الحريرِ سُجُفُ الفراءِ.
فهذا القَبَاءُ لا بأسَ في لبِّسِهِ، ولكنْ لابدَّ أن يكونَ على الإنسانِ ثوبٌ أسفلَ منه يَسْتُرُ به عورتَه؛ لأنَّ القَبَاءَ يَكُونُ مَفْتُوحًا.

وفي هذا الحديثِ: تواضَعُ رسولُ الله ﷺ حيث جاءَ بنفسِه إلى الرجلِ.
وفيه: مَكْرُمَةٌ مَحْرَمَةٌ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَبَأَ لَهُ هذا القَبَاءَ وَلَبِسَهُ أَصْغًا، وَكَوْنُ مَحْرَمَةٍ يَلْبِسُهُ بَعْدَ لبسِ النَّبِيِّ ﷺ فلا شكَّ أن هذا منقبةٌ له، فكلُّ إنسانٍ يَتَمَنَّى أن يلبسَ الثوبَ الذي لبسَه النَّبِيُّ ﷺ.
وفيه: دليلٌ على تَرْضِيَةِ الإنسانِ، خاصةً إذا جاءَ غاضِبًا أو متَقَدِّمًا، فإنَّ الأولى بالإنسانِ أن يَسْتَرْضِيَهُ وَيُلبِّسَ معه القولَ، حتى يزولَ غضبُهُ، فإنَّ النَّبِيَّ ﷺ قد فعلَ ذلكَ حتى قال مَحْرَمَةٌ: رضي مَحْرَمَةٌ.

أما نحنُ -نسألُ اللهَ المَعُونَةَ- على حسنِ الأخلاقِ إذا جاءنا رجلٌ غاضِبٌ وغَضِبَ علينا غَضِبًا عليه، ولم تَسْتَرْضِيَهُ، ولا شكَّ أن هذا خلافُ خلقِ النَّبِيِّ ﷺ.
والشاهدُ من هذا الحديثِ: قولُه: فخرجَ إليه وعليه قَبَاءٌ منها.
والبخاريُّ رَحِمَهُ اللهُ يَذْكُرُ هذه الأنواعَ من الألبسةِ لِلدَّلَالَةِ على تنوعِ اللباسِ في عهدِ الرسولِ ﷺ، وأنَّ الأصلَ في اللباسِ الحلَّ حتى يقومَ دليلٌ على التحريمِ؛ لأنَّ هذا داخلٌ في عمومِ قولِه تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [الْبَقَرَةُ: ٢٩]. فالأصلُ في اللباسِ الحلُّ نوعًا، وكَمًّا، وكيفًا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٥٨٠١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرُوجَ حَرِيرٍ فَلَبِسَهُ ثُمَّ صَلَّى فِيهِ ثُمَّ انْصَرَفَ فَنَزَعَهُ نَزْعًا شَدِيدًا كَالْكَارِهِ لَهُ، ثُمَّ قَالَ: «لَا يَنْبَغِي هَذَا لِلْمُتَّقِينَ»^(١).
تَابِعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ عَنِ اللَّيْثِ. وَقَالَ غَيْرُهُ: «فَرُوجٌ حَرِيرٌ».
الظاهرُ من هذا الحديثِ -واللهُ أعلم- أن هذا الفُرُوجَ كانَ الأغلبُ عليه هو الحريرُ،

فلما لبسه النبي ﷺ كرهه وقال: «لا ينبغي هذا للمتقين».

❖ وقوله: «لا ينبغي» أي: لا يحسن ولا يجمل بهم أن يلبسوه؛ لأن المتقي، يخشى الله ﷻ فلا يلبس ثوباً حرّمه الله عليه.

وفي هذا الحديث: دليل على تفاضل الناس في الأعمال، وأنه ينبغي للمتقي ما لا ينبغي لغيره؛ من البعد، والورع، والزهد، فإن الإنسان الذي يعتبر من الخواص ليس كالإنسان الذي يعتبر من العوام، ولذلك - والله المثل الأعلى - تجد الملك يشرع على حاشيته وخواصه أكثر مما يشرع على غيرهم من الناس، فإذا أمر بأمر أراد أن يكون أول من ينفذه هم خواصه وحواشيه، ويرى أن الإساءة من الخواص والحواشي أعظم من الإساءة من عامة الناس، ولهذا يقال - ولكنه غير مسلم -: حسنات الأبرار سيئات المقربين^(١)، والمراد من هذه الجملة: أن الإنسان كلما كان أشد عبادة وتقوى لله كان ينبغي عليه أن يكون أشد استقامة.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (١٠ / ٢٧٠):

❖ قوله: «فروج حرير». في رواية ابن إسحاق عند أحمد: فروج من حرير.

❖ قوله: «ثم صلى فيه». زاد في رواية ابن إسحاق وعبد الحميد عند أحمد: ثم صلى فيه المغرب.

❖ قوله: «ثم انصرف». في رواية ابن إسحاق: فلما قضى صلاته، وفي رواية عبد الحميد: فلما سلم من صلاته، وهو المراد بالانصراف في رواية الليث.

❖ قوله: «فتزعه نزعا شديدا». زاد أحمد في روايته عن حجاج وهاشم: عنيقا؛ أي: بقوة ومبادرة لذلك، على خلاف عادته في الرفق والتأني، وهو مما يؤكد أن التحريم وقع حينئذ.

❖ قوله: «كالكاره له». زاد أحمد في رواية عبد الحميد بن جعفر: ثم ألقاه، فقلنا: يا رسول الله، قد لبسته وصليت فيه.

❖ قوله: «ثم قال: لا ينبغي هذا». يحتمل أن تكون الإشارة للبس، ويحتمل أن تكون للحرير فيتناول غير اللبس من الاستعمال كالأفتراش.

❖ قوله: «للمتقين». قال ابن بطال: يمكن أن يكون نزعه لكونه حريرا صرفا، ويمكن

(١) هو كما قال الشيخ رحمه الله: غير مسلم، وانظر «السلسلة الضعيفة» للعلامة الألباني رحمه الله برقم (١٠٠).

أَنْ يَكُونَ نَزْعُهُ لِأَنَّهُ مِنْ جِنْسِ لِيَّاسِ الْأَعَاجِمِ، وَقَدْ وَرَدَ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رَفَعَهُ: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ».

قُلْتُ: أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ حَسَنٍ، وَهَذَا التَّرَدُّدُ مَبْنِيٌّ عَلَى تَفْسِيرِ الْمُرَادِ بِالْمُتَّقِينَ، فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ مُطْلَقَ الْمُؤْمِنِ حُمِلَ عَلَى الْأَوَّلِ، وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ قَدْرًا زَائِدًا عَلَى ذَلِكَ حُمِلَ عَلَى الثَّانِي. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي جَمْرَةَ: اسْمُ التَّقْوَى يُعْمُ جَمِيعَ الْمُؤْمِنِينَ، لَكِنَّ النَّاسَ فِيهِ عَلَى دَرَجَاتٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ هَاجَرُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [التَّوْبَةُ: ١١٣]. الْآيَةُ، فَكُلُّ مَنْ دَخَلَ فِي الْإِسْلَامِ فَقَدْ اتَّقَى؛ أَيُّ: وَفَى نَفْسَهُ مِنَ الْخُلُودِ فِي النَّارِ، وَهَذَا مَقَامُ الْعُمُومِ.

وَأَمَّا مَقَامُ الْخُصُوصِ فَهُوَ مَقَامُ الْإِحْسَانِ كَمَا قَالَ ﷺ: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ». انْتَهَى. وَقَدْ رَجَحَ عِيَاضُ أَنْ الْمَنْعَ فِيهِ لِيَكُونَ خَرِيرًا، وَاسْتَدَلَّ لِذَلِكَ بِحَدِيثِ جَابِرِ الَّذِي أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْبَابِ مِنْ حَدِيثِ عُقْبَةَ، وَقَدْ قَدَّمْتُ ذِكْرَهُ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ، وَبَيَّنْتُ هُنَا أَنَّ هَذِهِ الْقِصَّةَ كَانَتْ مُبْتَدَأَ تَحْرِيمِ لُبْسِ الْحَرِيرِ.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي «الْمُفْهَمِ»: الْمُرَادُ بِالْمُتَّقِينَ؛ الْمُؤْمِنُونَ؛ لِأَنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ خَافُوا اللَّهَ تَعَالَى، وَاتَّقَوْهُ بِإِيمَانِهِمْ وَطَاعَتِهِمْ لَهُ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: لَعَلَّ هَذَا مِنْ بَابِ التَّهْيِيجِ لِلْمُكَلَّفِ عَلَى الْأَخْذِ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَنْ سَمِعَ أَنَّ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ كَانَ غَيْرَ مُتَّقٍ فَهَمَّ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُهُ إِلَّا الْمُسْتَخَفُّ فَيَأْتِفُ مِنْ فَعْلٍ ذَلِكَ؛ لِئَلَّا يُوصَفَ بِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَّقٍ.

وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى تَحْرِيمِ الْحَرِيرِ عَلَى الرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ لَا يَتَنَاوَلُهُنَّ عَلَى الرَّاجِحِ، وَدُخُولُهُنَّ بِطَرِيقِ التَّغْلِيبِ مَجَازٌ يَمْنَعُ مِنْهُ وَرُودُ الْأَدِلَّةِ الصَّرِيحَةِ عَلَى إِبَاحَتِهِ لِهِنَّ، وَسَيَأْتِي فِي بَابِ مُفْرَدٍ بَعْدَ قَرِيبٍ مِنْ عَشْرِينَ بَابًا. اهـ.

❦ قَوْلُهُ: «إِنَّ اللَّفْظَ خَاصٌّ بِالرِّجَالِ مُخْرِجٌ لِلنِّسَاءِ». غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْفَافِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ قَدْ جَاءَتْ بِلَفْظِ الذَّكَورِ، وَالنِّسَاءُ يَدْخُلْنَ فِيهَا تَبَعٌ، فَمَثَلًا قَالَ تَعَالَى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ① الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ②. فَهَلْ نَقُولُ: وَالْمُؤْمِنَاتُ لَا يُفْلِحْنَ إِذَا اتَّصَفْنَ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ؟

الجواب: لا، ولهذا نقول: اللفظ المذكور يشمل المؤنث، والمؤنث يشمل المذكور إلا بدليل؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْفَاضِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لَعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [التَّحُوتِ: ٢٣]. ونقول: وكذلك اللاتي يرمين المحصنين المؤمنين الغافلين يدخلن في هذا. فالأصل: أن ما كان بلفظ التذكير فإنه يدخل فيه النساء، وما كان بلفظ التأنيث يدخل فيه الرجال إلا بدليل.

فإذا قال قائل: ما هي النكته أو الحكمة في أنه يأتي بلفظ التذكير - وهو يدخل فيه النساء أيضًا -؟ قلنا: لأن الرجال أفضل وأحرى بالقبول والتزام التكليف والأوامر والنواهي. أما إذا جاء بلفظ التأنيث وهو شامل للجنسين؛ فلأن هذا الوصف في النساء أغلب، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾، فإن أغلب من يرمى بالزنى النساء، ونادر أن يوصف الرجل بالزنا وإن كان يوصف بلا شك.

وقد فهم من هذا الحديث: أن الفراء الذي كان على الرسول ﷺ كان من الحرير إما كله أو غالبه، وأنه كان مخصصاً فيه أولاً ثم بعد ذلك مئجع، ولهذا لبسه النبي ﷺ وصلى فيه، ثم بعد ذلك نزعاً شديداً، وقال: «لَا يَنْبَغِي هَذَا لِلْمُتَّقِينَ».

فإن قيل: ما هو حكم لبس الحرير بالنسبة للصبيان؟ قلنا: الصحيح أن الصبي حكمه كحكم الرجل في كل شيء، والصبي حكماً محكم الإناث. اهـ

ثم قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (١٠ / ٢٧١): وَعَلَى أَنَّ الصَّبِيَّانَ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِمْ لُبْسُهُ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يُوصَفُونَ بِالتَّقْوَى. وَقَدْ قَالَ الْجُمْهُورُ بِجَوَازِ إِبْسِهِمْ ذَلِكَ فِي نَحْوِ الْعِيدِ، وَأَمَّا فِي غَيْرِهِ فَكَذَلِكَ فِي الْأَصَحِّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، وَعَكْسُهُ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ، وَفِي وَجْهِ ثَالِثٍ يُمْنَعُ بَعْدَ التَّمْيِيزِ. اهـ

الصواب في هذه المسألة: هو مذهب الحنابلة، وهو أنه يحرم لبس الصبي ما يحرم لباسه للبالغ؛ لأن الحكم واحد، وأيضاً عموم قول النبي ﷺ: «حُرِّمَ عَلَى ذُكُورِهَا»^(١) ولم يقل: رجالها.

(١) أخرجه أبو داود (٤٠٥٧)، والترمذي (١٧٢٠)، والنسائي (٨ / ١٦٠)، وابن ماجه (٣٥٩٥) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

دليل على أن الحكم عام في الذكور البالغين وغير البالغين.
وأما قول ابن حجر رحمه الله: «لأنهم لا يُوصفون بالتقوى». فيقال فيه: إنه يُوصف بذلك تبعاً لأبويه، فقد قال النبي ﷺ: «أَبَوَاهُ يَهُودَانَهُ، أَوْ يُنَصِّرَانَهُ، أَوْ يُمَجِّسَانَهُ»^(١) فإذا كان الصبي من أبوين مسلمين فإنه يُوصف بالتقوى؛ لأنه مسلم.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

١٣ - بَابُ الْبِرَانِسِ.

٥٨٠٢ - وَقَالَ لِي مُسَدِّدٌ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي قَالَ: «رَأَيْتُ عَلَى أَنَسِ بْنِ مَرْثَدٍ أَصْفَرَ مِنْ خَرٍّ».

قَوْلُهُ: «بَابُ الْبِرَانِسِ». البرانس هي: ثياب واسعة طويلة يكون فيها ما يستر الرأس متصلاً بها.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

٥٨٠٣ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَلْبَسُوا الْقُمُصَ، وَلَا الْعِمَامَةَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا الْبِرَانِسَ، وَلَا الْخُفَّافَ، إِلَّا أَحَدٌ لَا يَحْدُ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، وَلَا تَلْبَسُوا مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ وَلَا الْوَرُسُ».

١٤ - بَابُ السَّرَاوِيلِ.

٥٨٠٤ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَحْدُ إِزَارًا فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ وَمَنْ لَمْ يَحْدُ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ»^(٢).

٥٨٠٥ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا تَأْمُرُنَا أَنْ نَلْبَسَ إِذَا أَحْرَمْنَا؟ قَالَ: «لَا تَلْبَسُوا الْقَمِيصَ،

(١) أخرجه البخاري (١٣٥٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (١١٧٧) من حديث ابن عمر، (١١٧٩) من حديث جابر رضي الله عنه.

وَالسَّرَاوِيلَ، وَالْعِمَامَةَ، وَالْبُرُنْسَ، وَالْخِفَافَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ لَيْسَ لَهُ نَعْلَانِ فَلْيَلْبَسْ
الْخُفَيْنِ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، وَلَا تَلْبَسُوا شَيْئًا مِنَ الثِّيَابِ مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ، وَلَا وَرْسٌ.



١٥- بَابُ الْعِمَامَةِ.

٥٨٠٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ
عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَلْبَسُ الْمُحَرِّمُ الْقَمِيصَ، وَلَا الْعِمَامَةَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا
الْبُرُنْسَ، وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ، وَلَا وَرْسٌ، وَلَا الْخُفَيْنِ، إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَإِنْ لَمْ
يَجِدْهُمَا؛ فَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ»^(١).

اختلاف ألفاظ هذا الحديث وهو واحد ومخرجه واحد يدل على ما ذهب إليه أكثر
المحققين من جواز نقل الحديث بالمعنى.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦- بَابُ التَّقْنَعِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَعَلَيْهِ عِصَابَةٌ دَسْمَاءُ.
وَقَالَ أَنَسٌ: عَصَبَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى رَأْسِهِ حَاشِيَةً بُرْدٍ.

قَوْلُهُ: «بَابُ التَّقْنَعِ».

قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتح» (١٠ / ٢٧٤):

قَوْلُهُ: «بَابُ التَّقْنَعِ». بقاف ونون ثقيلة، وهو تغطية الرأس وأكثر الوجه برداء أو غيره.
قَوْلُهُ: «وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَعَلَيْهِ عِصَابَةٌ دَسْمَاءُ». هذا طرف من
حديث مسند عنده في مواضع، منها: في مناقب الأنصار في باب: اقبلوا من محسنهم، ومن
طريق عكرمة: سمعت ابن عباس يقول: خرج النبي ﷺ وعليه ملحفة متعطفًا بها على منكبيه
وعليه عصابة دسما. الحديث، والدسما بمهملتين والمد: ضد النظيفة وقد يكون ذلك

(١) أخرجه مسلم (١١٧٧).

لونها في الأصل، ويُؤيده أنه وقع في رواية أخرى: عصابة سوداء.

❦ قوله: «وقال أنس: عَصَبُ النَّبِيِّ ﷺ على رأسه حاشية بُرْدٍ». وهو طرفٌ من حديث أخرجه في الباب المذكور من طريق هشام بن زيد بن أنس سمعتُ أنس بن مالك يقول فذكر الحديث، وفيه: فخرج النبي ﷺ وقد عَصَبَ على رأسه حاشية بردٍ. انتهى كلام ابن حجر. والتَّقَنُّعُ في الغالبِ يُسْتَعْمَلُ في أيام البرد، أو إذا كان الإنسان يُخْفِي نفسه حتى لا يَعْلَمَ به، ولهذا يُقَالُ: إنه لا ينبغي للإنسان أبداً أن يَتَقَنَّعَ إلا لحاجة؛ لأنه إذا تَقَنَّعَ فإنه سوف يُتَهَمُ؛ لأنه لا بد أنه أخفى نفسه لسببٍ من الأسباب.

فإذا كانت هناك حاجة؛ إما شدة برد، أو زُكَام شديد، أو ما أشبه ذلك، فلا بأس. أما التَّقَنُّعُ في الصلاة فإنه مكروه؛ فإن النبي ﷺ نهى عن التَّلَثُّمِ فيها^(١). ونُبِّهَ هنا على أن السنة في اللباس هي ما كان عليه عادة الناس إلا إذا كان مُحَرَّمًا بعينه.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٨٠٧ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: هَاجَرَ نَاسٌ إِلَى الْحَبَشَةِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَتَجَهَّزَ أَبُو بَكْرٍ مُهَاجِرًا. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَلَى رِسْلِكَ فَإِنِّي أَرْجُو أَنْ يُؤْذَنَ لِي» فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَوْ تَرْجُوهُ - بِأَبِي أَنْتَ -؟ قَالَ: «نَعَمْ» فَحَبَسَ أَبُو بَكْرٍ نَفْسَهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ لِصُحْبَتِهِ، وَعَلَفَ رَاحِلَتَيْنِ كَانَتَا عِنْدَهُ وَرَقَ السَّمَرِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ. قَالَ عُرْوَةُ: قَالَتْ عَائِشَةُ: فَبَيْنَا نَحْنُ يَوْمًا جُلُوسٌ فِي بَيْتِنَا فِي نَحْرِ الظُّهَيْرَةِ، فَقَالَ قَائِلٌ لِأَبِي بَكْرٍ: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُقْبِلًا مُتَقَنِّعًا فِي سَاعَةٍ لَمْ يَكُنْ يَأْتِينَا فِيهَا، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فِدَا لَهْ بِأَبِي وَأُمِّي، وَاللَّهِ إِنْ جَاءَ بِهِ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ إِلَّا لِأَمْرٍ. فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ فَاسْتَأْذَنَ فَأَذِنَ لَهُ فَدَخَلَ فَقَالَ حِينَ دَخَلَ لِأَبِي بَكْرٍ: «أَخْرِجْ مَنْ عِنْدَكَ» قَالَ: إِنَّمَا هُمْ أَهْلُكَ بِأَبِي أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «فَإِنِّي قَدْ أُذِنَ لِي فِي الْخُرُوجِ» قَالَ: فَالْصُّحْبَةُ بِأَبِي أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: فَخُذْ بِأَبِي أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِحْدَى رَاحِلَتَيَّ هَاتَيْنِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بِالْثَّمَنِ» قَالَتْ: فَجَهَّزْنَا هُمَا أَحْتَّ الْجِهَازَ وَوَضَعْنَا لَهُمَا سُفْرَةً فِي جِرَابٍ، فَقَطَعْتَ أَسْمَاءُ بِنْتُ

(١) أخرجه أبو داود (٦٤٣)، وابن ماجه (٩٦٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَبِي بَكْرٍ قِطْعَةً مِنْ نِطَاقِهَا فَأَوْكَاتَ بِهِ الْحِرَابَ - وَلِذَلِكَ كَانَتْ تُسَمَّى ذَاتَ النِّطَاقَيْنِ - ثُمَّ لَحِقَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ بَغَارٍ فِي جَبَلٍ يُقَالُ: لَهُ نُورٌ فَمَكَثَ فِيهِ ثَلَاثَ لَيَالٍ يَبِيتُ عِنْدَهُمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ - وَهُوَ غُلَامٌ شَابٌّ لَقِنٌ ثَقِفٌ - فَبَرَحَ مِنْ عِنْدِهِمَا سَحَرًا فَيُضْبِحُ مِنْ قُرَيْشٍ بِمَكَّةَ كَبَائِتٍ، فَلَا يَسْمَعُ أَمْرًا يُكَادَانِ بِهِ إِلَّا وَعَاهُ، حَتَّى يَأْتِيَهُمَا بِخَبَرِ ذَلِكَ حِينَ يَخْتَلِطُ الظَّلَامُ، وَيَرْعَى عَلَيْهِمَا عَامِرُ بْنُ فَهيرةَ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ مِنْحَةً مِنْ غَنَمٍ، فَبَرِحَ بِهَا عَلَيْهِمَا حِينَ تَذْهَبُ سَاعَةٌ مِنَ الْعِشَاءِ فَيَسْتَانِ فِي رِسْلِهِمَا حَتَّى يَنْعِقَ بِهَا عَامِرُ بْنُ فَهيرةَ بِغَلَسٍ يَفْعَلُ ذَلِكَ كُلَّ لَيْلَةٍ مِنْ تِلْكَ اللَّيَالِي الثَّلَاثِ.

الشاهد من هذا الحديث قوله: مقبلاً متقنعاً ﷺ؛ وذلك لثلاث يعرف.

وفي هذا الحديث: من مناقب أبي بكر ما لا يخفى على أحد، من أعظمها أن الرسول ﷺ حبسه ليكون صاحبه في هجرته، ولهذا لم يذكر أحدٌ باسم الصحبة من أصحاب الرسول ﷺ إلا أبا بكر. قال تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَمْرُقُنِي إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]. وهذا بإجماع العلماء.

وفيه أيضاً: دليل على أن الإنسان يجوز له إذا أهدي إليه شيءٌ ألا يقبله إلا بالثمن، يؤخذ ذلك من قول الرسول ﷺ: «بالثمن» لما عرض عليه أبو بكر إحدى الراحلتين. ولكن هل هذا مطلق، أو ينظر الإنسان لما تقتضيه الحال؟

الجواب: أنه ينظر إلى ما تقتضيه الحال، فإذا كان الذي أهدي إليه شيءٌ رجلاً فقيراً، أو رجلاً مئناً، فهنا ينبغي ألا يقبل إلا بالثمن؛ لأن الفقير قد يهدي مجاملةً، والمئنان يقطع عنقك بمنه دائماً.

وفيه: دليل على إرسال الجواسيس، والمخبرين، وذلك يؤخذ من إرسال عبد الله بن أبي بكر رضي الله عنه.

وفيه: دليل على أنه ينبغي للمُخْبِرِ والمُسْتَخْبِرِ أن يخفي نفسه، ولهذا كان عبد الله لا يأتيهما إلا في الليل خوفاً على نفسه، وخوفاً عليهما أيضاً.

وفيه: دليل على أن رسول الله ﷺ بشرٌ من البشر يلحقه ما يلحق الناس من الخوف الطبيعي، واستعمال ما بقيه من ذلك الخوف؛ لأنه ﷺ لما خرج من مكة اختفى في غار ثور ثلاث ليالٍ، ومع ذلك كان ﷺ يستعمل كل ما يكون أشد خفاءً.

وفيه: أن الشابَّ يكونُ في الغالبِ أوعى من الشيخ، وهو كذلك؛ لأن الشيخَ كلما تقدَّم في السنِّ كثر نسيانه، والشابُّ بالعكس، ولهذا اختاروا عبدَ الله بنَ أبي بكرٍ رضي الله عنه؛ هذا الشابُّ الذي كان كما وُصِفَ: «ثَقَفًا» أي: أنَّ عنده ثَقَافَةٌ وعِلْمٌ وفِرَاسَةٌ، فكان رضي الله عنه يَتَحَسَّسُ الأخبارَ حتى يأتيَ بها إلى رسولِ الله ﷺ.

وفيه: أنه لا يُبْلَغُ بكلِّ خبر، لأن عبدَ الله بنَ أبي بكرٍ رضي الله عنه إنما كان يُبْلَغُ بما يُكادُ لهما به فقط، وليس بكلِّ خبر، فالشيءُ الذي لا فائدةَ منه لا يُذَكَّرُ.

وفيه: دليلٌ على أنَّ المناصحةَ لا تَدْخُلُ في النَمِيمةِ، فلو سمعتَ مثلاً شخصاً يريدُ أن يفتِكَ بإنسانٍ لا يحِلُّ له الفتكُ به، وأخبرتَ ذلك الرجلَ ليتوقَّى شرَّه، فإن هذا لا يُعدُّ من النَمِيمةِ؛ لأنه ليس المقصودُ به الإفسادُ، وإنما المقصودُ به دفعُ الشرِّ، والبعدُ عن الفتنةِ، ولهذا كان عبدُ الله بنُ أبي بكرٍ رضي الله عنه يأتي بخبرٍ قريشٍ فيما يُكادُ به لرسولِ الله ﷺ.

وفيه: دليلٌ على استحبابِ صحبةِ العالم، ومَن في صحبته خيرٌ؛ لقوله: الصَّحبةُ يا رسولَ الله. وفيه: دليلٌ على أنه لا ينبغي للإنسانِ أن يُضَيِّقَ على شخصٍ باصطحابه إلا إذا دلَّت القرينةُ القوليةُ، أو العرفيةُ، أو الحاليةُ، على جوازِ مثلِ ذلك الاصطحابِ؛ لأنَّ أبا بكرٍ لم يَصْحَبِ النَّبِيَّ ﷺ إلا بعدَ الاستئذانِ، مع أن النَّبِيَّ ﷺ هو الذي حبَّسه، وقد سبقت هذه القرينةُ الدالةُ على أن الرسولَ ﷺ يريدُ أن يَصْطَحِبَه معه، ومع ذلك استأذن، فيؤخِّدُ منه أنه ليس من الأدبِ ما يَفْعَلُهُ بعضُ الناسِ إذا سمِعَ مثلاً أن شخصاً قد دُعِيَ إلى طعامٍ جاء ومشى معه ليدخلَ في هذه المأدبةِ، أو مثلاً يكونُ بينه وبين أحدٍ من إخوانه ميعاداً، أو بينه وبين أحدٍ شيءٌ من الحاجاتِ الخاصةِ، فيأتي هذا ويقول: سأذهبُ معك! فيُضَيِّقُ عليه ويُخرِجُه. فهذه من المسائلِ التي ربَّما تُؤخِّدُ من قولِ أبي بكرٍ رضي الله عنه: «الصَّحبةُ يا رسولَ الله».

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

١٧ - بابُ الْمَغْفَرِ.

٥٨٠٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنِ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَةَ عَامَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمَغْفَرُ ^(١).

(١) أخرجه مسلم (١٣٥٧).

وفي هذا الحديث: استحبابُ لبسِ المِغْفَرِ إذا دعت الحاجةُ إليه، وذلك في الحربِ.

والمِغْفَرُ: هو عبارةٌ عن صفيحةٍ تُوضَعُ على الرأسِ يُتَوَقَّى بها السهامُ.

وفيه: دليلٌ على جوازِ اتخاذِ الأسبابِ، وأن اتخاذَ الأسبابِ لا يُنافي التوكّلَ، فالإنسانُ مأمورٌ بالتوكّلِ، ومأمورٌ أيضًا بأخذِ السببِ، لكن لا يَعْتَمِدُ على السببِ نفسه، بل يَعْتَمِدُ على الله ﷻ.

وفيه: دليلٌ على أن رسولَ الله ﷺ بشرٌ يَنَالُهُ ما يَنَالُ البشرَ، وَيَتَوَقَّعُ من الأذى ما يَتَوَقَّعُهُ البشرُ.

وفيه: دليلٌ على دخولِ مكةَ بلا إحرامٍ؛ لأن لبسَ المِغْفَرِ يَدُلُّ على أنه ﷺ كان غيرَ مُحْرِمٍ.

ولكن لماذا لم يُحْرِمِ النبي ﷺ؟ هل لأنه لم يُرِدِ الحجَّ أو العمرةَ، أو لأنه دخلها للقتالِ؟
اختلف العلماءُ في هذا:

فقال بعضهم: لأنه دخلها لقتالٍ، ولا يُمكنُ لمن دخلها لقتالٍ أن يَتَلَبَّسَ بإحرامٍ؛ لأنه لا يُمكنُهُ أن يَقُومَ بأعمالِ النسكِ.

وقال بعضهم: لأنه لم يُرِدْ حجًّا ولا عمرةً، والإنسانُ إذا دخل مكةَ وهو لا يُريدُ حجًّا ولا عمرةً فإنه لا يَلْزَمُهُ الإحرامُ. وهذا هو الصحيحُ، ويَدُلُّ عليه حديثُ ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما مرفوعاً حينَ ذَكَرَ تَوَقَّيَتِ المَوَاقِيَتِ فقال: «هن هن ولمن أتى عليهن من غيرِ أهلهن ممن أراد الحجَّ أو العمرةَ»^(١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨ - بابُ الْبُرُودِ وَالْجَبْرِ وَالشَّمْلَةِ.

وَقَالَ خَبَّابٌ: شَكُونَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ مُتَوَسِّدٌ بُرْدَةً لَهُ.

٥٨٠٩ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنْتُ أَمْشِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِ بُرْدٌ نَجْرَانِيٌّ غَلِيظُ الْحَاشِيَةِ فَأَذْرَكَهُ أَغْرَابِيٌّ فَجَبَذَهُ بِرِدَائِهِ جَبَذَةً شَدِيدَةً حَتَّى نَظَرْتُ إِلَى صَفْحَةِ عَاتِقِ رَسُولِ اللَّهِ

ﷺ قَدْ أَثَرَتْ بِهَا حَاشِيَةُ الْبُرْدِ مِنْ شِدَّةِ جَبْدَتِهِ ثُمَّ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ مُرْ لِي مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي عِنْدَكَ، فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ ضَحِكَ، ثُمَّ أَمَرَ لَهُ بِعَطَاءٍ^(١).

في هذا الحديث: دليل على جواز لبس البرد، وأنه لا بأس أن يلبس البرد ولو كان غليظ الحاشية؛ أي: الطرفين.

وفيه: ما كان عليه النبي ﷺ من حسن الأخلاق.

وفيه: ما كان عليه الأعراب من الجفاء والغلظة، فهذا الأعرابي جبّد النبي؛ أي: جذبته هذه العذبة الشديدة التي أثرت في صفحة عاتقه ﷺ، ومع ذلك التفت إليه وضحك، ولم يُعبّس في وجهه، وأمر له بعطاء، فقابل ﷺ الإساءة بالإحسان، وكان المتوقع منه أن يغضب على هذا الأعرابي، ولكنه ضحك إليه، وهذا لا شك أنه من كمال الأخلاق، فإن الرجل كلما كان أعلى مقامًا، وأرفع في نفسه، وأبلغ ترفعًا عن سفاسف الأمور، فإن هذه الأشياء لا تهّمه؛ لأنها إذا صدرت فهي إنما تصدر من إنسان جاهل، فلو أن هذا الرجل عرف قدر رسول الله ﷺ ما فعل هذا الفعل، لكنه إنسان جاهل، والجاهل لا بد أن يُعامل بما تقتضيه حاله.

وهكذا ينبغي للإنسان ما دام يعلم أنه في مقام رفيع، أن مثل هذا الشيء لا يحط من قدره، فينبغي أن يكون واسع البال، وألا تؤثر عليه مثل هذه الأمور، والعاقبة للمتقين.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٨١٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ بِبُرْدَةٍ - قَالَ سَهْلٌ: هَلْ تَدْرِي مَا الْبُرْدَةُ؟ قَالَ: نَعَمْ، هِيَ الشَّمْلَةُ مَنْسُوجٌ فِي حَاشِيَتِهَا - قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَسَجْتُ هَذِهِ بِيَدِي أَكْسُو كَهَا فَأَخَذَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُخْتَابًا إِلَيْهَا، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْنَا وَإِنَّهَا لِرِزَارُهُ فَجَسَّهَا رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اكْسِينِيهَا، قَالَ: «نَعَمْ»، فَجَلَسَ مَا شَاءَ اللَّهُ فِي الْمَجْلِسِ، ثُمَّ رَجَعَ فَطَوَّأَهَا، ثُمَّ أَرْسَلَ بِهَا إِلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ الْقَوْمُ: مَا أَحْسَنْتَ، سَأَلْتَهَا إِيَّاهُ وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّهُ لَا يَرُدُّ سَائِلًا، فَقَالَ الرَّجُلُ:

وَاللَّهُ مَا سَأَلْتُهَا إِلَّا لِتَكُونَ كَفَنِي يَوْمَ أَمُوتُ. قَالَ سَهْلٌ: فَكَانَتْ كَفَنَهُ.

هذا الحديث أيضًا فيه: دليلٌ على جواز لبس البردة، وهي الشَّمْلَةُ المنسُوجُ في حاشيتها؛ أي: الثوب الذي يَشْتَمِلُ به الإنسان، وهو ثوبٌ فيه سِعةٌ وطولٌ.

وقد أخذها النبي ﷺ من المرأة كما في هذه القصة، ففيه: دليلٌ على جواز قبول الهبة، بل على مشروعيته؛ فإن قبول الهبة أفضل من الرد، لكن بشرط أن تعلم، أو يغلب على ظنك أنه أهداها طوعًا، لا خجلًا، فإن عملت، أو غلب على ظنك أنه أهداها خجلًا فلا تقبل.

وهل قبول الهبة واجب، أم سنة؟

اختلف العلماء في هذا: فالمشهور من مذهب الحنابلة أن قبولها واجب، إلا إذا كان الدافع عليها حياءً أو خجلًا، فقبولها حرام.

واستدلوا للوجوب: بأن النبي ﷺ قال لعمر: «ما جاءك من هذا المال وأنت غير مُشْرِفٍ ولا سائلٍ فخذْه، وما لا فلا تُتَبِعْه نفسَكَ»^(١).

واستدلوا أيضًا: بأن الهدية سببٌ للمودة، والمودة بين المسلمين واجبة، وما كان سببًا لواجب فهو واجب.

وفي الحديث: دليلٌ على جواز صدقة المرأة من مالها بلا إذن زوجها، ووجهه أن الرسول ﷺ لم يسألها هل استأذنت زوجها أم لا، وهذا هو الأصل، فالأصل أن المرأة الحرة تتصرف في مالها كما تشاء.

وفيه: دليلٌ على الكسب بعمل اليد؛ لأن هذه المرأة هي التي نسجتُها؛ وهذا هو ما يقتضيه الإسلام من أبنائه، أن يكونوا أبناء جِدٍّ، وعمل، وكسب؛ لأن الإنسان كما قال بعضهم: إما أن يشغل نفسه بالحق وإما أن تشغله بالباطل، فإن شغل نفسه بالحق والنفع والانتفاع رِيحٌ من وقته، ورِيحٌ من عمله ونشاطه وقوته، وإلا كان أمره بالعكس.

وفيه: دليلٌ على حسن خلق النبي ﷺ؛ وذلك بإعطائه هذا السائل لهذه البردة التي ليسها ﷺ من فوره محتاجًا إليها.

(١) أخرجه البخاري (١٤٧٣)، ومسلم (١٠٤٥) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

وفيه: دليلٌ على جوازِ لومِ الإنسانِ إذا فعلَ ما لا ينبغي فعله؛ لأن الصحابةَ لاموا هذا الرجلَ على سؤاله النبي ﷺ هذه البردة، وقد علم أنه ﷺ لا يَرُدُّ سائلاً.

وهل يُؤخذُ من الحديثِ جوازُ إعدادِ الكفنِ؟

نقولُ: الظاهرُ أنه لا يُؤخذُ منه ذلك؛ لأن هذا الرجلَ إنما طلبها من أجل التبركِ بالنبي ﷺ؛ لأن الرسولَ خرجَ وهي إزاره؛ أي: قد وليتَ جسمه - فأراد هذا الرجلُ أن يتبرَّكَ بها، ولهذا لم يكنْ من عادةِ السلفِ إعدادُ الأكفانِ كما يفعله بعضُ الناسِ الآن من إعدادِ الكفنِ، أو حفرِ القبرِ قبلَ أن يموتَ، فهذا ليس من السُّنَّةِ، بل قال بعضُ العلماءِ - وهو صحيحٌ -: إنه لا يجوزُ أن يحفرَ الإنسانُ في الأرضِ المُسَبَّلَةَ قبلَ الحاجةِ إليها؛ أي: قبلَ الحاجةِ إلى الحفرِ، وأنَّ هذا بمنزلةِ التحجُّرِ في المساجدِ؛ لأن هذه الأرضَ تُعتبرُ مقبرةً عامةً للمسلمين، وأحقُّ الناسِ بها من كان أسبقَ إليها بموته، أما أن تحفرَ فيها قبراً وربما تموتُ في هذه الأرضِ، وربما تموتُ في غيرها، وربما تموتُ بعدَ سنةٍ أو سنتين، وربما بعدَ عشرين سنةً، أو ربما تمتلئُ المقبرةُ قبلَ أن تموتَ فهذا لا يجوزُ.

ويَرِدُ علينا هنا أن بعضَ الناسِ اتخذ موعظةً بأن يذهبَ إلى المقابرِ ويضطجعَ في القبرِ، ويقولُ: إني أفعلُ ذلك من بابِ الموعظةِ، فهل هذا الفعلُ سديدٌ؟

نقولُ: هذا الفعلُ ليس بسديدٍ؛ فإن النبي ﷺ لم يَقُلْ: اضطجعوا في القبورِ فإنها تُذكِّرُ الآخرةَ. بل قال: «زوروا القبورَ»^(١) فزيارةُ القبورِ يَحْصُلُ بها من الاتعاظِ وتذكُّرِ الآخرةِ ما لا يَحْصُلُ بهذا، فلذلك لا ينبغي فعله، والإنسانُ الذي لا يَتَعَطَّ إلا إذا اضطجعَ في القبرِ فإن قلبه أقسى من الحجرِ.

وفي هذا الحديثِ أيضاً: دليلٌ على ما كان عليه النبي ﷺ من شَطَفِ العيشِ، وقِلَّةِ ذاتِ اليدِ، وهو كذلك، وقد مرَّ علينا فيما سبق أنه كان يَمُضي الشهرانِ والثلاثةَ ولا يُوقِدُ في بيته ﷺ ناراً، وأنه كان يأتيه الضيفُ فلا يجدُ في بيوته شيئاً يُقدِّمه له.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٨١١ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي زُمْرَةٌ هِيَ سَبْعُونَ أَلْفًا، تُضِيءُ وُجُوهُهُمْ إِضَاءَةُ الْقَمَرِ»، فَقَامَ عُكَّاشَةُ بْنُ مِخَصَّنٍ الْأَسَدِيُّ يَرْفَعُ نَمْرَةً عَلَيْهِ قَالَ: ادْعُ اللَّهَ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ يَجْعَلَني مِنْهُمْ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ». ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ادْعُ اللَّهَ لِي أَنْ يَجْعَلَني مِنْهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «سَبَقَكَ عُكَّاشَةُ»^(١).

الشاهد من هذا الحديث: قوله: يرفع نمرَةً عليه. ففيه دليل على جواز لبس النمر.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتح» (٢٧٦ / ١٠):

وَالنَّمْرَةُ بفتح النون، وكسر الميم، هي الشَّمْلَةُ التي فيها خطوط ملونة، كأنها أخذت من جلد النمر لا شترأكها في التلون. اهـ

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٨١٢ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَيُّ الثِّيَابِ كَانَ أَحَبَّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: الْحَبْرَةُ^(٢).

٥٨١٣ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ، حَدَّثَنَا مُعَاذٌ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ أَحَبُّ الثِّيَابِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَلْبَسَهَا الْحَبْرَةُ^(٣).

٥٨١٤ - حَدَّثَنِي أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ تُوُفِّيَ سَجَّى بِرِدِّ حَبْرَةٍ.

الحَبْرَةُ برود ترد من اليمن وكانها حسنة الصنعة، أو اللون، فلذلك كان النبي ﷺ

يختارها على غيرها.

(١) أخرجه مسلم (٢١٦).

(٢) أخرجه مسلم (٢٠٧٩).

(٣) أخرجه مسلم (٢٠٧٩).

ففي هذا الحديث: دليلٌ على أنه لا بأس أن يختار الإنسان نوعاً معيناً من الألبسة ويميل إليها، كما أنه لا بأس أن يختار شيئاً من الأطعمة يميل إليه ويشتهيه أكثر من غيره.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٩- باب الأَكْسِيَةِ وَالْخَمَائِصِ.

٥٨١٥، ٥٨١٦- حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّ عَائِشَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: لَمَّا نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَفِقَ يَطْرُحُ خَمِيصَةً لَهُ عَلَى وَجْهِهِ، فَإِذَا اغْتَمَّ كَشَفَهَا عَنْ وَجْهِهِ، فَقَالَ وَهُوَ كَذَلِكَ: «لَعَنَهُ اللَّهُ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ». يُحَدِّثُ مَا صَنَعُوا^(١).
قَوْلُهُ: «بَابُ الْأَكْسِيَةِ وَالْخَمَائِصِ» الْخَمِيصَةُ: كِسَاءٌ مَرَبَعٌ لَهُ أَعْلَامٌ؛ أَي: خَطُوطٌ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٨١٧- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي خَمِيصَةٍ لَهُ لَهَا أَعْلَامٌ فَنَظَرُ إِلَى أَعْلَامِهَا نَظْرَةً فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ: «اذْهَبُوا بِخَمِيصَتِي هَذِهِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ، فَإِنَّهَا أَلْهَتْنِي أَنْفًا عَنْ صَلَاتِي، وَأَتُونِي بِأَنْبِجَانِيَّةِ أَبِي جَهْمٍ بِنِ حَذِيفَةَ بْنِ غَانِمٍ مِنْ بَنِي عَدِيٍّ بْنِ كَعْبٍ»^(١).
٥٨١٨- حَدَّثَنِي مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ: أَخْرَجَتْ إِلَيْنَا عَائِشَةُ كِسَاءً وَإِزَارًا غَلِيظًا فَقَالَتْ: قَبِضْ رُوحَ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَيْنِ^(٢).
قَوْلُهُ: «اذْهَبُوا بِخَمِيصَتِي هَذِهِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ فَلَهَا أَلْهَتْنِي أَنْفًا عَنْ صَلَاتِي، وَأَتُونِي بِأَنْبِجَانِيَّةِ أَبِي جَهْمٍ»، قَالَ الْعُلَمَاءُ: لِأَنَّ أَبَا جَهْمٍ كَانَ قَدْ أَهْدَى هَذِهِ الْخَمِيصَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَرَدَّهَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا أَلْهَتَهُ، لَكِنْ حَتَّى لَا يَنْكَسِرُ قَلْبُهُ طَلَبَ أَنْبِجَانِيَّةَ وَهَذَا مِنْ حَسَنِ خَلْقِ الرَّسُولِ ﷺ، حَيْثُ دَرَأَ الْمَفْسَدَةَ مِنْ وَجْهَيْنِ:

(١) أخرجه مسلم (٥٣١).

(٢) أخرجه مسلم (٥٥٦).

(٢) أخرجه مسلم (٢٠٨٠).

مفسدة الانشغال بهذه الأنجانية، وذلك بردها إلى صاحبها.

والثاني: رد مفسدة انكسار قلب هذا الرجل، بطلب الإتيان بأنجانيته.

قال العلماء: الأنجانية كساء غليظ، فهو ليس من الأكسية الرقيقة اللينة، ولهذا لا يَخْصُلُ به إلهاء.

وفي هذا: دليل على أنه ينبغي للإنسان أن يَتَعَدَّ عما يُلْهِيه في صلاته ولو لم يُلْهِه ذلك إلا مرة، فمثلاً: إذا كانت أمامه نقوش، أو في مصلاه وكانت تَشْغَلُهُ فَلْيَتَجَنَّبْهَا وكذلك الأنوار، وكذلك الأصوات.

فكل شيء يُلْهِي الإنسان في صلاته فإن المشروع أن يَتَجَنَّبَهُ وَيَتَعَدَّ عَنْهُ؛ لئلا يَشْتَغَلَ به عن الصلاة.

فإذا قال قائل: هل من تَجَنَّبِ الْمُلْهِياتِ في الصلاة تَغْيِضُ الْعَيْنِينَ؟ قلنا: نعم، إذا كان لها سبب؛ مثل أن يكون حوله أنوار، أو مريآت تَشْغَلُهُ، وأما بدون سبب فلا، حتى لو أنه رأى أن ذلك أخشع له؛ لأن ذلك قد يكون من تزيين الشيطان. وهنا تَرِدُ مَسْأَلَةٌ وهي: إذا تَنَازَعَ أَهْلُ مَسْجِدٍ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: نَحْنُ لَا نُزِيدُ هَذِهِ الْفُرْشَ؛ لِأَنَّهَا تُلْهِينَا. وَقَالَ آخَرُونَ: هِيَ لَا تُلْهِينَا. فَهَلْ نَقْضِي لِلَّذِينَ قَالُوا: إِنَّهَا لَا تُلْهِي، وَنَقُولُ لِلآخَرِينَ: ضَعُوا عَلَى مَكَانِ سَجُودِكُمْ شَيْئًا لَا نَقُوشَ فِيهِ، أَوْ نَقُولُ: نَعْتَبِرُ بِالْأَكْثَرِ؟ الظاهر أن الصواب هو: أن نَعْتَبِرَ بِالْأَكْثَرِ حُضُورًا إِلَى الْمَسْجِدِ، وَلَيْسَ بِالْأَكْثَرِ عِدَدًا فِي هَذِهِ الْمَنَازَعَةِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٠- باب اشتغال الصَّامِ.

٥٨١٩- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ، عَنْ حُبَيْبٍ عَنْ

حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْمُلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ وَعَنِ صَلَاتَيْنِ: بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ، وَأَنْ يَخْتَبِيَ بِالنُّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّمَاءِ وَأَنْ يَشْتَمِلَ الصَّامُ^(١).

(١) أخرجه مسلم (٢٠٩٩) من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

هذا الحديث فيه: أشياء نهى عنها الرسول ﷺ في المعاملات، وفي اللباس، وفي العبادات.
❖ ففي المعاملات: نهى عن بيعتين هما: الملامسة، والمنابذة، وسبق لنا تفسير الملامسة وهي: أن يقول البائع: أي ثوب تلمسه فهو لك بكذا. فقد يلمس ثوباً رفيع الثمن، أو ناقص الثمن.

❖ والمنابذة أن يقول: أي ثوب نبذته؛ يعني: رميته أو نزعته فهو لك بكذا. فهذا أيضاً لا يذري ماذا ينبذ.

ومدار هذين النوعين من البيع على العرر بالجهالة، ولهذا نقول: إن القاعدة في مثل هذا: أن كل بيع يتضمن غرراً فهو منهي عنه، وباطل.

❖ أما في العبادات فهي عن صلاتين: صلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس، وصلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس، فبعد الفجر؛ أي: بعد صلاة الفجر، كما ثبت ذلك في لفظ آخر: «حتى ترتفع الشمس قيد رُمح»^(١). وارتفاعها قيد رُمح؛ أي: قدر متر، أو نحوه، ويبلغ بالزمن حوالي عشر دقائق إلى ربع الساعة.

❖ ثم نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس.
وهناك وقت ثالث ورد فيه النهي وهو: عند قيامها - أي: الشمس - حتى تزول.
ومن هذا الحديث: نعلم أن أوقات النهي ثلاثة بالاختصار، ومن حديث عقبة بن عامر نعلم أنها خمسة أوقات بالسطر.

ففي هذا الحديث: من صلاة الفجر حتى ترتفع، فهذا وقت واحد، وفي حديث عقبة بن عامر ما يقتضي أن يكونا وقتين: وقتاً من صلاة الفجر إلى طلوع الشمس، ووقتاً آخر من طلوع الشمس إلى أن ترتفع قيد رُمح.

وفي هذا الحديث: يقول: بعد العصر حتى تغيب، فهو وقت واحد، وفي حديث عقبة بن عامر ما يقتضي أن يكون بعد العصر وقتين؛ لأنه قال: «وحيث تضيّف الشمس للغروب حتى تغرب»^(٢).

(١) أخرجه النسائي (١/٢٧٩).

(٢) أخرجه مسلم (٨٣١).

والوقت الذي اتفقت فيه الأحاديث هو الزوال فهو وقت واحد.

❖ أما في اللباس؛ فقال: وأن يَحْتَبِيَ بِالثَّوبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّمَاءِ؛ والاحتباء هو أن يجلس الرجل على أَلْيَتِهِ، وَيَنْصِبَ قَدَمَيْهِ وَفَخَذَيْهِ، وَيَرْبِطَ عَلَى نَفْسِهِ حِزَامًا، أَوْ إِزَارًا، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وقد نهي عن ذلك؛ لأنه إذا احتبى بثوب ليس على فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّمَاءِ بَدَتْ عَوْرَتُهُ.

❖ والثانية قال: أن يَشْتَمَلَ الصَّمَاءَ؛ أي: أن يَلْبَسَ ثَوْبًا أَصَمًّا، يَشْتَمَلُ جَمِيعَ بَدَنِهِ، وَأَصَمُّ؛ أي: ليس به فتحات، فيأتي مثلاً برداء واسع وَيَلْتَفُّ بِهِ وَلَا يُخْرِجُ مِنْهُ يَدَيْهِ.

وقد نهي ﷺ عن هذه اللَّبْسَةِ؛ لأن فاعلها يَتَّقِدُ بها فلا يَسْتَطِيعُ أن يَدَافِعَ عَنْ نَفْسِهِ إِذَا مَا هَجَمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مُؤَذٍ كَحِيَةٍ مَثَلًا أَوْ عَقْرَبٍ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٨٢٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لَيْسَتَيْنِ وَعَنْ بَيْعَتَيْنِ، نَهَى عَنْ الْمُلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ فِي الْبَيْعِ، وَالْمُلَامَسَةُ: لَمَسُ الرَّجُلِ ثَوْبَ الْآخَرِ بِيَدِهِ بِاللَّيْلِ أَوْ بِالنَّهَارِ وَلَا يُقْبَلُهُ إِلَّا بِذَلِكَ، وَالْمُنَابَذَةُ أَنْ يَنْبِذَ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ ثَوْبَهُ وَيَنْبِذَ الْآخَرُ ثَوْبَهُ وَيَكُونُ ذَلِكَ بَيْنَهُمَا عَنْ غَيْرِ نَظَرٍ وَلَا تَرَاضٍ، وَاللَّيْسَتَيْنِ اشْتِمَالُ الصَّمَاءِ. وَالصَّمَاءُ: أَنْ يَجْعَلَ ثَوْبَهُ عَلَى أَحَدٍ عَاتِقَيْهِ فَيَبْدُو أَحَدٌ شِقَاقَهُ لَيْسَ عَلَيْهِ ثَوْبٌ. وَاللَّبْسَةُ الْآخَرَى: اخْتِاؤُهُ بِثَوْبِهِ وَهُوَ جَالِسٌ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ ^(١).

هذا الحديث فيه: تفسير آخر لاشتغال الصَّمَاءِ وهو أن يجعل الرداء على أحد شِقَاقَيْهِ وَيَبْدُو الشَّقَّ الْآخَرَ مَفْتُوحًا، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا تَبَدُّو مِنْهُ الْعَوْرَةُ.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢٧٨/١٠):

وقيل في اشتغال الصَّمَاءِ: أَنْ يَزِمِيَ بَطْرِفِي الثَّوبِ عَلَى شَقِّهِ الْأَيْسَرِ فَيَصِيرُ جَانِبُهُ الْأَيْسَرُ

مكشوفاً ليس عليه من الغطاء شيءٌ، فتنكشف عورته إذا لم يكن عليه ثوبٌ آخرٌ، فإذا خالف بين طرفي الثوب الذي اشتمل به لم يكن صمّاءً. انتهى كلامه.

والتفسير الأول الذي ذكرناه هو المطابق تماماً للفظ الأول، لكن التفسير في هذا الحديث تفسيرٌ من الصحابي ولا بدّ من أن يكون هو الأصح.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢١- باب الإختباء في ثوبٍ واحدٍ.

٥٨٢١- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لَيْسَتَيْنِ؛ أَنْ يَخْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ، وَأَنْ يَشْتَمِلَ بِالثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى أَحَدٍ شَقِيهٌ، وَعَنِ الْمُلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ^(١).

٥٨٢٢- حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ اسْتِمَالِ الصَّمَاءِ، وَأَنْ يَخْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ^(٢).

قد تقدّم الكلام على هذين الحديثين.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٢- باب الخميصة السوداء.

٥٨٢٣- حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ سَعِيدِ بْنِ فُلَانٍ -هُوَ عَمْرُو بْنُ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ، عَنْ أُمِّ خَالِدِ بِنْتِ خَالِدٍ «أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِثِيَابٍ فِيهَا خَمِيصَةٌ سَوْدَاءُ صَغِيرَةٌ فَقَالَ: «مَنْ تَرَوْنَ أَنْ نَكْسُو هَذِهِ؟ فَسَكَتَ الْقَوْمُ قَالَ: «اثْنُونِي بِأَمِّ خَالِدٍ» فَأُتِيَ بِهَا تُحْمَلُ فَأَخَذَ الْخَمِيصَةَ بِيَدِهِ فَأَلْبَسَهَا وَقَالَ: «أَبْلِي وَأَخْلَقِي» -وَكَانَ فِيهَا عِلْمٌ أَخْضَرُ أَوْ

(١) أخرجه مسلم - بنحوه - (٢٠٩٩) من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم (٢٠٩٩) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَصْفَرُ - فَقَالَ: يَا أُمَّ خَالِدٍ هَذَا سَنَاهُ، وَسَنَاهُ بِالْحَبَشِيَّةِ: حَسَنٌ.

هذا الحديث فيه دليل على جواز لبس الخميصة السوداء^(١)، وعلى أنه يُكسَى بالثياب من كان أليق بها؛ لأن هذه الخميصة كانت صغيرة، فَأَتَى ﷺ بِأُمِّ خَالِدٍ وكانت ممن هاجر إلى الحبشة - فَأَلْبَسَهَا النَّبِيُّ ﷺ إياها بيده.

وفيه: دليل على الدعاء بما دعا به النبي ﷺ وهو قوله: «أَبْلِي وَأَخْلَقِي». وهنا لم يُقْتَصَرْ على قوله: «أَبْلِي»؛ لأنها قد تُبْلَى هذا الثوب لشدة في استعماله - وإن لم يطل زمنه - فلما قال: «وَأَخْلَقِي» جمع بين الأمرين: أن يكون خَلْقًا؛ أي: يبقى مدة طويلة حتى يكون خَلْقًا، وبين أن يَبْلَى، وهذا يَتَضَمَّنُ طولَ عمرِ الثوب، وطولَ عمرِ اللابس.

وفيه أيضًا: دليل على جواز مخاطبة غير العربي بلغته؛ لقول الرسول ﷺ: «يَا أُمَّ خَالِدٍ هَذَا سَنَاهُ». يعني: حسنٌ بالحبشية، فهذا لا بأس به أحيانًا، وأما اتخاذ غير اللغة العربية بدلًا عن اللغة العربية، بحيث يَتَخَاطَبُ بها بدلًا عنها فهذا يُنْهَى عنه، وقد كان عمرُ رضي الله عنه يَضْرِبُ النَّاسَ على رطانة الأعاجم؛ لأنه لا شك أن تناسي اللغة العربية ضررٌ في الدين؛ إذ إنه لا يُمكن أن يفهم القرآن، ولا السنة تمامَ الفهم، إلا من كان عنده علمٌ بالعربية.

ولهذا إذا ما قارنت بين شراح الحديث من غير العرب، وشراح الحديث من العرب وجدت الفرق العظيم، لا في التعبير فقط، بل في التعبير والفهم.

ثم إن التحدث بغير العربية فيه رفع شأن لهذه اللغة الغير عربية وبالتالي رفع شأن لأهلها؛ لأنهم يَعْتَزُّون - إذا ما رأوا أن العرب يَتَحَوَّلُونَ من لغتهم العربية التي هي لغة كتابهم وسنة نبيهم إلى لغتهم - اعتزازًا عظيمًا، ولذلك فإن الدول تُنْفِقُ الإنفاقَ الكبيرَ من أجل أن يَتَحَوَّلَ النَّاسُ إلى لغتهم.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٥٨٢٤ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا وَلَدَتْ أُمُّ سَلِيمٍ قَالَتْ لِي: يَا أَنَسُ، أَنْظِرْ هَذَا الْغُلَامَ فَلَا يُصَيِّنْ شَيْئًا حَتَّى

(١) سئل الشيخ الشارح رحمته الله عن جواز لبس الأسود من اللباس مع كونه شعارًا لبعض أهل البدع؟ فأجاب رحمته الله: بالمنع في البلد التي يوجد فيها أهل البدع هؤلاء فقط، وإلا فهي جائزة.

تَعُدُّوْهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يُحَنِّكُهُ فَغَدَوْتُ بِهِ فَإِذَا هُوَ فِي حَائِطٍ وَعَلَيْهِ خَمِيصَةٌ حُرْنِيَّةٌ وَهُوَ يَسْمُ الظَّهَرَ الَّذِي قَدِمَ عَلَيْهِ فِي الْفَتْحِ»^(١).

❖ قوله: «وعليه خَمِيصَةٌ حُرْنِيَّةٌ».

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢٨١ / ١٠):

❖ قوله: «وعليه خَمِيصَةٌ حُرْنِيَّةٌ» بمهملة، وراء، ومثلثة مصغر، وآخرها هاء تَأْنِيثٍ. قال عِيَّاضٌ: كَذَا لِرِوَاةِ الْبَخَارِيِّ، وَهِيَ مَنْسُوبَةٌ إِلَى حُرَيْثِ رَجُلٍ مِنْ قُضَاعَةَ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي السَّكَنِ: خَيْرِيَّةٌ بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَالْمُوَحَّدَةِ نِسْبَةً إِلَى خَيْرِ الْبَلَدِ الْمَعْرُوفِ. قَالَ: وَاخْتَلَفَ رِوَاةُ مُسْلِمٍ فَقِيلَ: كَالْأَوَّلِ، وَلِبَعْضِهِمْ مِثْلُهُ لَكِنْ بَوَاوٍ بَدَلَ الرَّاءِ وَلَا مَعْنَى لَهَا، وَبَعْضُهُمْ: جَوْنِيَّةٌ. بَفَتْحِ الْجِيمِ، وَسُكُونِ الْوَاوِ بَعْدَهَا نُونٌ نِسْبَةً إِلَى بَنِي الْجَوْنِ أَوْ إِلَى لَوْنِهَا مِنَ السَّوَادِ أَوْ الْحُمْرَةِ أَوْ الْبَيَاضِ، فَإِنَّ الْعَرَبَ تُسَمِّي كُلَّ لَوْنٍ مِنْ هَذِهِ جَوْنًا. وَلِبَعْضِهِمْ بِالتَّصْغِيرِ، وَلِبَعْضِهِمْ بِضَمِّ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالْبَاقِي مِثْلُهُ وَلَا مَعْنَى لَهُ. وَلِبَعْضِهِمْ كَذَلِكَ لَكِنْ بِمِثْنَاءِ نِسْبَةٍ إِلَى الْحَوْتِ فَقِيلَ: هِيَ قَبِيلَةٌ، وَقِيلَ: شَبِهَتْ بِحَسَبِ الْخُطُوطِ الْمَمْتَدَةِ فِي الْحَوْتِ. قُلْتُ: وَالَّذِي يُطَابِقُ التَّرْجَمَةَ مِنْ جَمِيعِ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ: «الْجَوْنِيَّةُ». بِالْجِيمِ وَالنُّونِ، فَإِنَّ الْأَشْهَرَ فِيهِ أَنَّهُ أَسْوَدٌ، وَلَا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ وَرُودُهُ فِي حَدِيثِ الْبَابِ بِلَفْظِ: الْحُرْنِيَّةُ؛ لِأَنَّ طَرَقَ الْحَدِيثِ يُقَسِّرُ بَعْضُهَا بَعْضًا، فَيَكُونُ لَوْنُهَا أَسْوَدٌ وَهِيَ مَنْسُوبَةٌ إِلَى صَانِعِهَا. اهـ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى تَوَاضُعِ الرَّسُولِ ﷺ وَعَنَايَتِهِ بِأَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ. وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْوَسْمِ لِلْإِبْلِ، وَإِنْ كَانَ تَعْذِيْبًا بِالنَّارِ، لَكِنَّهُ فِيهِ فَائِدَةٌ وَهِيَ حِفْظُ الْمَالِ، وَيُقَاسُ عَلَيْهِ مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ الْحَمَامَ الْآنَ مِنْ أَنَّهُمْ يَنْتِفُونَ قَوَادِمَ أَجْنَحَتِهَا مِنْ أَجْلِ أَلَّا تَطِيرَ؛ حَتَّى تَرُبُّوَ عِنْدَهُمْ، فَإِنَّ فِي هَذَا حِفْظًا لِمَالِهِمْ وَإِنْ كَانَ فِيهِ إِيْلَامٌ لَكِنَّهُ يَسِيرٌ لِلْمَصْلَحَةِ.

وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْعَمَلِ بِالْعَلَامَاتِ الظَّاهِرَةِ؛ لِأَنَّ الْوَسْمَ مِنَ الْعَلَامَاتِ الظَّاهِرَةِ. وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْبَيِّنَةَ أَعْمُ مِنَ الشَّاهِدَيْنِ، أَوْ الشَّاهِدِ وَالْمَرَأَتَيْنِ، وَالْبَيِّنَةُ هِيَ كُلُّ مَا يَبِينُ بِهِ الْأَمْرُ وَيُظْهِرُ، وَإِلَّا -أَي: لَوْ لَمْ نَقُلْ بِالْعَمَلِ بِالْعَلَامَاتِ- لَكَانَ الْوَسْمُ عِبْثًا لَا فَائِدَةَ مِنْهُ.

وعليه فإذا رأينا مثلاً ختمَ إنسانٍ على كتابٍ حكمنا بأن الكتابَ له، وإذا رأينا كتاباً في المسجد، أو في مكتبة عامة قد كُتِبَ عليه: أنه وقفٌ. حكمنا بأنه وقفٌ، بناءً على العلامة الظاهرة التي لم يُعَارِضْها ما هو أقوى منها، أما إذا عَارِضَها ما هو أقوى منها فالحكم للأقوى.

فلو أن رجلاً معه بعيرٌ عليها وسمُ آلِ فلانٍ؛ حكمنا أنها لآلِ فلانٍ حَسَبَ العلامة الظاهرة، ولكن إذا أتى بيئته أنه اشتراها منهم فإننا نُقَدِّمُ البيئته؛ لأنها أقوى دلالةً.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٣- باب ثِيَابِ الْخَضِرِ.

٥٨٢٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرَمَةَ: أَنَّ رِفَاعَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَتَزَوَّجَهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الزَّيْبِرِ الْقُرْظِيُّ، قَالَتْ عَائِشَةُ: وَعَلَيْهَا خِمَارٌ أَخْضَرُ فَشَكَتْ إِلَيْهَا وَأَرْتَهَا خُضْرَةً بَجِلْدِهَا فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ -وَالنِّسَاءُ يَنْصُرُ بَعْضُهُنَّ بَعْضًا- قَالَتْ عَائِشَةُ: مَا رَأَيْتُ مِثْلَ مَا يَلْقَى الْمُؤْمِنَاتُ، لَجِلْدُهَا أَشَدُّ خُضْرَةً مِنْ ثَوْبِهَا، قَالَ: وَسَمِعَ أَنَّهَا قَدْ أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَ وَمَعَهُ ابْنَانِ لَهُ مِنْ غَيْرِهَا قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا لِي إِلَيْهِ مِنْ ذَنْبٍ إِلَّا أَنْ مَا مَعَهُ لَيْسَ بِأَغْنَى عَنِّي مِنْ هَذِهِ -وَأَخَذَتْ هُدْبَةً مِنْ ثَوْبِهَا- فَقَالَ: كَذَبْتَ وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَا تُفْضِئُهَا نَفْضَ الْأَدِيمِ، وَلَكِنَّهَا نَاشِزٌ تُرِيدُ رِفَاعَةَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لَمْ تَحِلِّيْ لَهُ أَوْ لَمْ تَصْلُحِي لَهُ حَتَّى يَذُوقَ مِنْ عُسَيْلَتِكَ». قَالَ: وَأَبْصَرَ مَعَهُ ابْنَيْنِ لَهُ فَقَالَ: «بُنُوكَ هَؤُلَاءِ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «هَذَا الَّذِي تَزْعُمِينَ مَا تَزْعُمِينَ؟! فَوَاللَّهِ لَهُمْ أَشْبَهُ بِهِ مِنَ الْغُرَابِ بِالْغُرَابِ».

❦ قولها ~~هذه~~: «لَجِلْدُهَا». اللام فيه هي لامُ الابتداء، وهي تَدْخُلُ على المبتدأ دائماً، وربما تَتَأَخَّرُ في الخبر، كقول الشاعر:

أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرِّقْبَةِ

وأصله لَأُمُّ الْحَلِيسِ عَجُوزٌ. لكن تأخرت اللام في الخبر على خلاف القاعدة. وهذا الحديث قد مرَّ علينا فيما سبق، وفيه مسائلٌ تحتاجُ إلى نظرٍ: أولاً الخُضْرَةُ التي في

جلدها الظاهر أنها من الضَّرْبِ وليست هذه الخضرَةُ من الخِمارِ الذي كان عليها.

قال الحافظُ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ فِي «الفتح» (٢٨٢/١٠):

قال الكرماني: خضرَةُ جلدها يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لَهُزَالِهَا، أَوْ مِنْ ضَرْبِ زَوْجِهَا لَهَا.

قلت: وسياقُ القصةِ رَجَحَ الثاني. اهـ.

وفي الحديث: دليلٌ على جوازِ مطالبةِ المرأةِ بالفسخِ إذا كان الزوجُ لَا يَسْتَطِيعُ الْجَمَاعَ، ووجهه أن النبي ﷺ لم يُنْكَرْ عليها ذلك، ولكن لما كانت مطلقةً من زوجٍ سابقٍ قال: إنها لَا تَحِلُّ لِلأَوَّلِ حَتَّى تَذُوقَ عَسِيلَةَ الثَّانِي، وَيَذُوقَ عَسِيلَتَهَا.

وفيه: دليلٌ على أن دعوى المدعي إذا أنكر المدعى عليه لم تَثْبُتْ؛ لأن الرجل أنكر وقال: إني أقدرُ على الوطءِ، وقال: إني أنفُضْتُها نفْضَ الأديم، والرسول ﷺ استدلَّ لتصديقِ قوله بِشَبِّهِ ابْنِهِ بِهِ.

وفيه: دليلٌ على جوازِ عَوْدِ الضميرِ مجموعاً للمثنى؛ لقولِ الرسول ﷺ: «بنوك هؤلاء؟» ولقوله: «والله لهم أشبهُ به». ولم يَقُلْ: ابنك هذان، أو: لهما أشبهُ به.

❖ وقوله: «إني لَا نَفْضُها نَفْضَ الأديم، ولكنها ناشِزٌ». قال القسطلاني: هو كنايةٌ عن تمامِ قوَّةِ جماعِهِ.

ولكنها ناشِزٌ بحذفِ التاءِ كحائِضٍ؛ لأنها من خصائصِ النساءِ فلا حاجةٌ إلى التاءِ الفارقة. اهـ.

❖ قوله رَحِمَهُ اللهُ: «لأنها من خصائصِ النساءِ». فيه نظرٌ؛ لأنَّ النُّشُوزَ يَكُونُ فِي النساءِ وَالرجالِ، كما قال اللهُ تعالى: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾ [النساء: ١٢٨]. لكن نقول: إن التاءَ حُذِفَتْ هنا لدلالةِ الضميرِ الأولِ عليها في قوله: لكنها.

❖ قوله: «إن كان ذلك لم تَحِلِّيْ له - أو لم تَصْلُحِي له - حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ».

يُؤْخَذُ مِنْهُ فَائِدَةٌ مَهْمَةٌ وهي: أنه إذا أُمْكِنَ قَطْعُ النزاعِ ولو في غيرِ الدعوى فإنه يَجِبُ اتِّبَاعُهُ، وَلَا حَاجَةَ لِلشَّهَادَةِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ قَطَعَ النزاعَ بقوله هذا، وكأنَّه قال: إذا كُنْتَ تَرَيْنَ أَنَّ جماعَهُ مُسْتَحِيلٌ فَرَجُوعُكَ أَيْضًا مُسْتَحِيلٌ، فَعَامِلُهَا النَّبِيُّ ﷺ بِمَا أَمَرَتْهُ.

وفي هذا الحديث: دليلٌ على أن من مات على هذه الشهادة دخل الجنة، حتى وإن كان قد فعل المعاصي؛ لقوله: «وإن زنى وإن سرق».

وفيه: دليلٌ على مراجعة العالم، وجوابه على هذه المراجعة؛ لأن أبا ذرٍّ قد راجع النبي ﷺ فقال: «وإن زنى وإن سرق، فقال: «وإن زنى وإن سرق، ثلاث مرات. وفيه: دليلٌ على جواز الدعاء بهذا الدعاء - وهو غير مقصود هنا - وهو قوله: «على رغم أنف أبي ذر».

ورغم أنف الأنف معناه أن يقع في الرغام - وهو التراب - ذلاً وهواناً، ولكن العرب تقول مثل ذلك وهي لا تريد حقيقة معناه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٥- باب لبس الحرير وافتراشه للرجال، وقدر ما يجوز منه.

٥٨٢٨- حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عُمَانَ التَّهْدِيَّ قَالَ: أَتَانَا

كِتَابُ عُمَرَ وَنَحْنُ مَعَ عُتْبَةَ بْنِ فَرْقِدٍ بِأَذْرَبِجَانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْحَرِيرِ إِلَّا هَكَذَا - وَأَشَارَ بِإِصْبَعَيْهِ اللَّتَيْنِ تَلَيَّانِ الْإِبْهَامَ - قَالَ: فِيمَا عَلِمْنَا أَنَّهُ يَعْنِي الْأَعْلَامَ.

[الحديث ٥٨٢٨ - أطرافه في: ٥٨٢٩، ٥٨٣٠، ٥٨٣٤، ٥٨٣٥] ^(١).

قوله: «باب لبس الحرير وافتراشه للرجال، وقدر ما يجوز منه».

وإنما قال رَحِمَهُ اللَّهُ: للرجال؛ لأن النساء يحلُّ لهنَّ استعمال الحرير في اللباس بلا شك.

وهل يحلُّ لهن استعمال الحرير في الفراش؟

نقول: في ذلك قولان لأهل العلم:

فمنهم من قال: إنه يحلُّ للمرأة أن تتخذ الفراش من الحرير لعموم قوله ﷺ: «حِلٌّ

لإنائها» ^(٢)، ومنهم من قال: لا يحلُّ؛ لأنه إنما جاز لها أن تلبس الحرير من أجل التزين به، كما جاز لها لبس الذهب، والفراش ليس من الزينة، فكما أنه لا يجوز أن تفتش فراشاً من

(١) أخرجه مسلم (٢٠٦٩).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٠٥٧)، والترمذي (١٧٢٠).

الذهب، فكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَفْتَرِشَ فَرَاشًا مِنَ الْحَرِيرِ.
وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا أَحْوْطُ؛ أَي: أَنَّ الْقَوْلَ بِمَنْعِ النِّسَاءِ مِنْ افْتِرَاشِ الْحَرِيرِ أَقْرَبُ لِلصَّوَابِ
مِنَ الْقَوْلِ بِجَوَازِهِ.

❦ وَقَوْلُهُ: «وَأَشَارَ بِأَصْبَعِيهِ اللَّتَيْنِ تَلِيَانِ الْإِبْهَامَ». أَي: السَّبَابِغَةَ وَالْوَسْطَى.
وَفِي هَذَا: بَيَانٌ لِسَهُولَةِ الْإِسْلَامِ وَتَيْسِيرِهِ، حَيْثُ تَأْتِي الْمَقَاسِيسُ فِيهِ بِأَشْيَاءَ لَا تَحْتَاجُ إِلَى
تَعَبٍ وَتَكْلِفٍ، فَإِنَّ الْمَقْيَاسَ مَعَكَ فِي يَدَيْكَ: أَصْبَعَيْنِ، أَوْ ثَلَاثَةَ أَصَابِعَ أَوْ أَرْبَعَةَ أَصَابِعَ، أَوْ
شِبْرًا، أَوْ ذِرَاعًا، أَوْ قَدَمًا. وَكُلُّ هَذَا مِنْ بَابِ التَّيْسِيرِ عَلَى النَّاسِ فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى مِسْطَرَةٍ، أَوْ إِلَى
أَلَةٍ قِيَاسٍ أُخْرَى.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٨٢٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ قَالَ: كَتَبَ
إِلَيْنَا عُمَرُ وَنَحْنُ بِأَذْرَبِجَانَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ إِلَّا هَكَذَا وَصَفَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ
إِصْبَعِيهِ، وَرَفَعَ زُهَيْرُ الْوُسْطَى وَالسَّبَابِغَةَ^(١).

٥٨٣٠- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ قَالَ: كُنَّا مَعَ عُتْبَةَ فَكَتَبَ إِلَيْهِ
عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يُلْبَسُ الْحَرِيرُ فِي الدُّنْيَا إِلَّا لَمْ يُلْبَسْ شَيْءٌ فِي الْآخِرَةِ مِنْهُ»^(٢).

فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْآخِرِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ لُبْسَ الْحَرِيرِ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ الْوَعِيدُ فِي
الْآخِرَةِ، وَكُلُّ ذَنْبٍ رُتِبَ عَلَيْهِ عَقُوبَةٌ خَاصَّةٌ فِي الدُّنْيَا، أَوْ فِي الْآخِرَةِ، فَهُوَ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ.

❦ وَقَوْلُهُ: «لَا يُلْبَسُ الْحَرِيرُ فِي الدُّنْيَا» الْمُرَادُ بِهِ: مِنَ الرِّجَالِ، وَكُلُّ النُّصُوصِ الْوَارِدَةِ فِي
تَحْرِيمِ الْحَرِيرِ فِيهِ خَاصَّةٌ بِالرِّجَالِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا أَبُو عُثْمَانَ وَأَشَارَ أَبُو عُثْمَانَ
بِإِصْبَعِيهِ: الْمُسَبِّحَةَ وَالْوُسْطَى.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٠٦٩).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٠٧٣) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ، وَ(٢٠٧٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْمَاعِيلَ.

٥٨٣١- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: كَانَ حُذَيْفَةُ بِالْمَدَائِنِ فَاسْتَسْقَى فَأَتَاهُ دِهْقَانٌ بِمَاءٍ فِي إِنَاءٍ مِنْ فِضَّةٍ فَرَمَاهُ بِهِ وَقَالَ: إِنِّي لَمْ أَرْمِهِ إِلَّا أَنِّي نَهَيْتُهُ فَلَمْ يَنْتَهُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ، وَالْفِضَّةُ، وَالْحَرِيرُ، وَالذِّبَاخُ، هِيَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا، وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ»^(١).

تبيّن من هذه الأحاديث أن الجائر من الحرير هو موضع إصبعين، يكون ذلك إما علماً أو طوقاً، أو سجعاً، وكل هذا جائز لكن بمقدار إصبعين، وسيأتي إن شاء الله تعالى وقد مر علينا أيضاً- أنه يجوز منه موضع إصبعين أو ثلاثة أو أربعة.

وقوله في حديث حذيفة: «دهقان» بكسر الدال المهملة وتضم وسكون الهاء المهملة، بعدها قافٌ وهو زعيمُ الفلاحين.

وفي حديث حذيفة هذا: دليلٌ على جواز اتخاذِ إناءِ الفضة دون استعماله؛ لأنه لم يُنكر عليه وجودُ الإناءِ، وإنما أنكر عليه أنه سقاه به.

وفيه: دليلٌ على قوةِ الصحابةِ رضي الله عنهم في ذاتِ الله، حيث رمى هذا الدهقانُ بالإناءِ.

وفيه: دليلٌ على أنه ينبغي للإنسان أن يُقدّم الاعتذارَ على ما يخاف اللومَ به؛ لقوله: إني لم أرمِه إلا أني نهيتُه فلم ينته. فإذا فعلت شيئاً تخشى اللومَ عليه فقدّم العذرَ، ولهذا أصلٌ من السنة، وذلك أن النبي ﷺ كان معتكفاً فأتته صفيّة تزوّره، فقام ليقلّبها فمرّ به رجلان من الأنصار فأسرعا، فقال: «على رسلكما إنها صفيّة بنتُ حُيٍّ»^(٢).

أما كونُ الإنسان لا يُكالي ويقول: ما دام الأمر الذي بيني وبين الله صافياً فلا يهمني أن يتكلّم في أحد. فهذا غير صحيح وهو من ظلم النفس، فإن الإنسان ينبغي له في كلّ شيء يُحتمل أن يلام عليه أن يُبيّنه؛ لأن الناس قد يبنون على الحجة قبةً، فقد يكون الشيء يسيراً في نظرك لكن عند الناس إذا صاروا يلوكونه ويتكلمون به فإنه يكبر ويّزيد، والناس ليسوا على حدٍّ سواء في حسن النية والقصد، ولا في العدوان والاعتدال، فكثيرٌ من الناس لهم نيات سيئة، وكثيرٌ من الناس عندهم عدوانٌ، فلم يتنفع بالأوامر الشرعية والنواهي، بل بقي على طبيعته الأصلية وهي الظلم والجهل.

(١) أخرجه مسلم (٢٠٦٧).

(٢) أخرجه البخاري (٢٠٣٥)، ومسلم (٢١٧٥) من حديث صفيّة رضي الله عنها.

والشاهد من هذا الحديث: قوله: «الحريرُ والديباغ».

فالحريرُ يعني: الخالص، والديباغُ هو المَشُوبُ بالحريرِ؛ أي: أنه قطنٌ أو صوفٌ يُنسَجُ مع الحريرِ.

والمنسوجُ بالحريرِ سبقَ لنا أنه لا يَحْرُمُ منه إلا ما كان الحريرُ أكثره وغالبه.

فإن قيل: ما العلةُ في تحريمِ الحريرِ؟

قلنا: العلةُ في هذا أن الدنيا ليست متاعاً يَتَمَتَّعُ بها المؤمنُ كما يَتَمَتَّعُ بها الكافرُ، بل عليه أن يَتَنَظَّرَ حتى يكونَ لباسُ الحريرِ له في الآخرة، وبهذا علَّلَ ﷺ في قوله: «فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة».

فإن قال قائلٌ: يَرِدُ عليكم هذا في جوازِ الحريرِ للنساءِ؟

قلنا: إن النساءِ إنما جازَ لهن ذلك من أجلِ ما يترتب عليه من المصالحِ العظيمةِ؛ أي: مصلحةِ الزوجةِ ومصلحةِ الزوجِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٨٣٢- حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، قَالَ شُعْبَةُ: فَقُلْتُ: أَعَنِ النَّبِيُّ ﷺ؟ فَقَالَ: شَدِيدًا: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ لَبَسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا فَلَنْ يَلْبَسَهُ فِي الْآخِرَةِ».

٥٨٣٣- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ يَخْطُبُ يَقُولُ: قَالَ مُحَمَّدٌ ﷺ: «مَنْ لَبَسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا لَنْ يَلْبَسَهُ فِي الْآخِرَةِ».

❖ قوله: «فقال شديداً عن النبي ﷺ»؛ أي: كأنه قال: نعم، نعم إنه عن النبي ﷺ.

❖ وقوله: «لم يلبسه في الآخرة». مثلُ هذا الوعيدِ في هذا الحديثِ والذي قبله هل المرادُ

به أنه لن يَدْخُلَ الجنةَ، أو المرادُ أنه وإن دَخَلَهَا فلن يَتَحَلَّى به، ولن يَلْبَسَهُ؟

نقول: في هذا قولان لأهل العلم:

فمنهم من قال: إن المعنى لن يَدْخُلَ الجنةَ؛ لأنه إن دَخَلَهَا لبسه، كما قال تعالى:

﴿وَلِبَاسُهَا فِيهَا حَرِيرٌ﴾ [النساء: ٣٢]. فلما نفى ما يَلْزَمُ من دخولِ الجنةِ دلَّ ذلك على نفيِ

الملزوم وهو الدُّخُولُ.

ومنهم من قال: بل يَدْخُلُ الجنة، ولكنه لا يَلْبَسُهُ.

وأيًا كان المعنى فإن هذا من باب الوعيد الذي قد يَرْتَفِعُ حكمه عن الإنسان إذا تاب الله عليه؛ لقول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النسبة: ١١٦].

وفي حديث ابن الزبير رضي الله عنه: إشكال، وهو قوله: قال محمد ﷺ! فالصحابه رضي الله عنهم كانوا يُعَبِّرُونَ فيقولون: قال رسول الله، وقد قال الله تعالى: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾ [النسبة: ٦٣]. وفيه تفسيران أحدهما: ألا تجعلوا أمر النبي ﷺ كأمر غيره، فإذا دعاكم لشيء فلا تُسَوِّلُوا لأنفسكم عدم الاستجابة له، بل إذا دعاكم فأجيبوه، وعلى هذا فيكون دعاء الرسول من إضافة المصدر إلى فاعله.

وقيل: المراد لا تجعلوا دعاءكم إياه كدعاء بعضكم بعضًا، فلا تقولوا: يا محمد. كما يقول بعضكم لبعض.

وعلى التفسير الأول فلا إشكال في كلام عبد الله بن الزبير رضي الله عنه، وأما على الثاني ففيه إشكال. والجواب عنه أن يُقَالَ: إن هناك فرقًا بين الدعاء والخبر، فالدعاء هو أن تدعوه فتقول: يا محمد فهذا منهّي عنه، والخبر كأن تقول: قال محمد. فهذا جائز. والصحابه كانوا يستعملون هذا، مثل قول أبي هريرة فيمن خرج من المسجد بعد الأذان: «أما هذا فقد عصى أبا القاسم ﷺ»^(١).

وقول عمار: «من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم ﷺ»^(٢). فباب الخبر ليس كباب الدعاء.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٥٨٣٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي ذُبْيَانَ خَلِيفَةَ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ يَقُولُ سَمِعْتُ: عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ لَيْسَ الْحَرِيرُ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ»^(١).

(١) أخرجه مسلم (٦٥٥).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٣٣٤)، والترمذي (٦٨١)، والنسائي (١٥٣/٤)، وابن ماجه (١٦٤٥).

(٢) أخرجه مسلم (٢٠٦٩).

وَقَالَ أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ يَزِيدَ قَالَتُ مُعَاذَةَ: أَخْبَرَتْنِي أُمُّ عَمْرِو بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ سَمِعَ عُمَرَ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ... نحوه.
في هذه الرواية قال ابن الزبير: سمعتُ عمر يقول: قال النبي ﷺ، وفي الرواية الأولى قال: قال محمد ﷺ.

فكيف نَجْمَعُ بين الرواية الأولى والرواية الثانية؟ هل تقول: إن الروایتين الأخيرتين فيهما مزيدٌ في متصل الأسانيد، أو نقول: إن الأول مرسلٌ؟
أو نقول: لا يَمْنَعُ أن يكون ابن الزبير سمعه من النبي ﷺ، وتارة يُحَدِّثُ به على أنه سمعه من عمر؟

فهذه ثلاثة احتمالات:

الاحتمال الأول: أن يكون مزيداً في متصل الأسانيد، وهذا بعيدٌ.
والثاني: أن يكون السياق الأول مرسلًا؛ أي: أن ابن الزبير أسقط الواسطة بينه وبين رسول الله ﷺ، وهذا لو ثبت فإنه لا يَضُرُّ لسببين:
السبب الأول: أن هذا الإرسال جاء مُبَيَّنًا في الرواية الأخرى فزال خوف الجهالة.
والثاني: أن مرسل الصحابة حكمه حكم المتصل، لا حكم المنقطع، ولا يَطْعَنُ ذلك في صحة الحديث.

الاحتمال الثالث: أن يكون ابن الزبير سمعه من النبي ﷺ مباشرة وعليه يَدُلُّ السياق الأول، وسمعه مرة أخرى بواسطة عمر، فصار يُحَدِّثُ به أحيانًا بالواسطة وأحيانًا بغير واسطة.

وعلى كل تقدير فالحديث صحيح، لا نَطْعَنُ في صحته.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٨٣٥- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حِطَّانٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنِ الْحَرِيرِ، فَقَالَتْ: إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ فَسَلَهُ، قَالَ: فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: سَلِ ابْنَ عُمَرَ، قَالَ: فَسَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ، فَقَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو حَفْصٍ يَغْنِي -عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا مَنْ لَا خَلَقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ» فَقُلْتُ: صَدَقَ وَمَا كَذَبَ أَبُو حَفْصٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ يَحْيَى، حَدَّثَنِي عُمَرَانُ... وَقَصَّ الْحَدِيثَ.
 هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ لُبْسَ الْحَرِيرِ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ بِالْخِلَاقِ هُنَا
 النَّصِيبُ، فَالَّذِي يَلْبَسُ الْحَرِيرَ لَيْسَ لَهُ نَصِيبٌ فِي الْآخِرَةِ.
 وَظَاهَرُ الْحَدِيثِ: أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ نَصِيبٌ مُطْلَقًا، وَيُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ هَذَا الظَّاهِرُ عَلَى مَا سَبَقَ؛
 أَي: لَيْسَ لَهُ نَصِيبٌ مِنْ لِبَاسِ الْحَرِيرِ فِي الْآخِرَةِ؛ لِيَكُونَ الْحَدِيثُ مَعْنَاهُ وَاحِدًا؛ وَهُوَ أَنَّ: مَنْ
 لَبَسَهُ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ تَدَاوُعِ الْفُتَيَا بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ فِي الْبَلَدِ مَنْ يَصْلُحُ لَهَا،
 وَأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا سُئِلَ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُحِيلَ عَلَى شَخْصٍ مُعَيَّنٍ مِنَ النَّاسِ؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
 أَحَالَتْ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ أَحَالَ عَلَى ابْنِ عَمْرٍ، وَلَكِنَّ هَذَا مُشْرُوطٌ بِأَنْ يَكُونَ
 الْمُحَالُّ عَلَيْهِ أَهْلًا لِلْفُتَيَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْإِحَالََةَ عَلَى غَيْرِ مَلِيٍّ لَا تَجُوزُ.
 وَكَانَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا أَحَالَ فِي الْفُتَيَا يُحِيلُ عَلَى غَيْرِ مُعَيَّنٍ، فَيَقُولُ: أَسْأَلُ الْعُلَمَاءَ.
 وَعَلَى هَذَا فَنَقُولُ: يُنْظَرُ فِي هَذَا إِلَى الْمَصْلَحَةِ، فَإِذَا كَانَتْ الْإِحَالََةُ عَلَى الشَّخْصِ الْمُعَيَّنِ أَقْرَبَ
 إِلَى الصَّوَابِ، وَأَقْرَبَ إِلَى حَصُولِ الْمَقْصُودِ مِنَ السَّائِلِ، بَحِثْ يَكُونُ الْمُحَالُّ عَلَيْهِ مَعْلُومًا،
 فَلَا بَأْسَ بِالْإِحَالََةِ عَلَى شَخْصٍ مُعَيَّنٍ، وَإِلَّا فَالْأَوَّلَى أَنْ يُحِيلَ عَلَى وَجْهِ الْعُمُومِ، فَيَقُولُ: أَسْأَلُ
 الْعُلَمَاءَ، وَذَلِكَ لِثَلَاثِ تَقْتِنَاتٍ الْمُحَالُّ عَلَيْهِ، وَيَغْتَرِّ بِنَفْسِهِ، وَيَقُولُ: أَحَالَ عَلَيَّ فُلَانٌ إِذَا أَنَا مِنْ أَنَا،
 فَيَتَبَاهَى بِنَفْسِهِ، وَيَحْصُلُ بِذَلِكَ ضَرَرٌ عَلَيْهِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْبَلَدِ مَنْ يَصْلُحُ لِلْفُتَيَا فَهَلْ يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُحِيلَ عَلَى شَخْصٍ
 آخَرَ فِي غَيْرِ الْبَلَدِ؟

فَالْجَوَابُ: لَا، فَإِذَا كَانَ الْمَسْئُولُ يَعْرِفُ الْحُكْمَ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحِيلَ عَلَى شَخْصٍ آخَرَ
 بِلَدٍ آخَرَ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ إِضْرَارًا عَلَى السَّائِلِ، فَإِذَا كَانَ السَّائِلُ مِثْلًا فِي الْقَصِيمِ وَأَحَالَهُ عَلَى
 شَخْصٍ فِي مَكَّةَ، أَوْ فِي الرِّيَاضِ، فَهَذَا فِيهِ صَعُوبَةٌ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: لَا صَعُوبَةُ الْيَوْمِ لَوْجُودِ الْهَوَاتِفِ!

فَالْجَوَابُ: قَدْ لَا يَتَسَنَّى لِهَذَا السَّائِلِ الْإِتِّصَالُ بِالْمُحَالِّ عَلَيْهِ، إِمَّا لِكُونِهِ مُشْغُولًا، أَوْ لَغَيْرِ
 ذَلِكَ مِنَ الْأَسْبَابِ.

فَصَارَتْ الْإِحَالََةُ الْآنَ تَقَعُ عَلَى وَجْهَيْنِ: عَامٌّ، وَخَاصٌّ، أَوْ إِنْ شِئْتَ فَقُلْ: مُبْهِمٌ وَمُعَيَّنٌ،

وَيُشْتَرَطُ لَجَوَازِهَا أَنْ يَكُونَ الْمَحَالُّ عَلَيْهِ أَهْلًا لِلْفَتْيَا، وَالشَّرْطُ الثَّانِي: أَلَّا يَكُونَ فِي ذَلِكَ ضَرَرٌ عَلَى الْمَحَالِّ - الَّذِي هُوَ السَّائِلُ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ ضَرَرٌ عَلَى الْمَحَالِّ فَلَا يَجُوزُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٦- بَابُ مَسِّ الْحَرِيرِ مِنْ غَيْرِ لُبْسٍ.

وَيُرَوَّى فِيهِ عَنِ الزُّبَيْدِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٥٨٣٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

قَالَ: أَهْدَى لِلنَّبِيِّ ﷺ ثَوْبٌ حَرِيرٍ فَجَعَلْنَا نَلْمُسُهُ وَنَتَعَجَّبُ مِنْهُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اتَّعَجِبُونَ مِنْ هَذَا؟» قُلْنَا: نَعَمْ قَالَ: «مَنَادِيلُ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنْ هَذَا»^(١).

فِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ إِهْدَاءِ الْحَرِيرِ لِلرَّجُلِ، وَلَكِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ إِهْدَائِهِ لَهُ أَنْ يَلْبَسَهُ، إِذْ قَدْ يُعْطِيهِ لَامْرَأَتِهِ، أَوْ يُعْطِيهِ أَخَاهُ لَهُ مُشْرَكًا، أَوْ كَافِرًا، كَمَا فَعَلَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَيْثُ أَهْدَى إِلَى أَخٍ لَهُ مُشْرِكٍ فِي مَكَّةَ ثَوْبًا مِنْ حَرِيرٍ^(٢).

وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَهُوَ سَيِّدُ الْأَوْسِ - فِي الْجَنَّةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنَادِيلُ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنْ هَذَا». فَشَهِدَ إِذَا لِسَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ بَأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ.

وَقَدْ مَرَّ عَلَيْنَا فِي التَّوْحِيدِ - أَنَّ الشَّهَادَةَ بِالْجَنَّةِ - نَوَاعَانُ: عَامَّةٌ، وَخَاصَّةٌ، فَالْعَامَّةُ أَنْ تَشْهَدَ لِعُمُومِ الْمُؤْمِنِينَ، أَوْ لِعُمُومِ الْمُتَّقِينَ، أَوْ لِعُمُومِ الْمُحْسِنِينَ، بِأَنَّهُمْ فِي الْجَنَّةِ، وَالْخَاصَّةُ أَنْ تَشْهَدَ لِشَخْصٍ بَعِيْنِهِ بِأَنَّهُ فِي الْجَنَّةِ، وَكِلَا النَّوَاعِينَ لَا تَجُوزُ الشَّهَادَةُ بِهِ إِلَّا إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ، سِوَاءِ الْمَعْيْنِ، أَوْ الْعُمُومِ.

وَمِثْلُ ذَلِكَ أَيْضًا: الشَّهَادَةُ - أَيْ: الْقَتْلُ فِي الْمَعْرَكَةِ - فَالشَّهَادَةُ تَنْقَسِمُ إِلَى قَسَمَيْنِ: عَامَّةٌ، وَخَاصَّةٌ، فَالشَّهَادَةُ الْعَامَّةُ، أَنْ تَشْهَدَ لِكُلِّ مَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَنَّهُ شَهِيدٌ، وَالْخَاصَّةُ بِأَنْ تَشْهَدَ لِشَخْصٍ بَعِيْنِهِ، فَتَقُولُ: فَلَانُ شَهِيدٌ.

(١) أخرجه مسلم (٢٤٦٨).

(٢) أخرجه البخاري (٨٦٦) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

والأولى جائزة؛ لأن الله قال: ﴿وَالشَّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ﴾ [التوبة: ١١٩]. وقال: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [البقرة: ١٦٩]. فَشَهِدَ أَنَّ كُلَّ مَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ، أَوْ فَهُوَ شَهِيدٌ.

أما الخاصةُ فإننا لا نَشْهَدُ بها لأحدٍ إلا لمن شَهِدَ له النَّبِيُّ ﷺ، حتى لو قُتِلَ في المعركة اليوم فإننا لا نَشْهَدُ له بأنه شهيدٌ؛ لأننا لا نَعْلَمُ، كما قال النَّبِيُّ ﷺ: «ما من مَكْلُومٍ في سَبِيلِ اللَّهِ -والله أعلمُ بمن يُكَلِّمُ في سَبِيلِهِ- أي: بمن يُجْرَحُ- إلا جاء يومَ القيامةِ وجرحُهُ يَشْخُبُ دَمًا، اللُّونُ لَوْنُ الدِّمِ، والريُّ رِيحٌ مُسَكٍ»^(١). فاستثنى الرسولُ ﷺ وقَيَّدَ فقال: «والله أعلمُ بمن يُكَلِّمُ في سَبِيلِهِ».

وذلك لثلاثِ تَجَرُّأَ على كُلِّ مَنْ قُتِلَ، فنقول: هذا شهيدٌ.

ولهذا خَطَبَ عمرُ رضي الله عنه وقال: إنكم تَقُولُونَ في مغازيكم: فلانٌ شهيدٌ، فلانٌ شهيدٌ. ولعلَّه يَكُونُ قد أَوْفَرَ رحلَه -يعني: غَلَّ من الغنيمة- ولكن قُولُوا كما قال النَّبِيُّ ﷺ: «من مات في سَبِيلِ اللَّهِ -أو قُتِلَ- فهو شهيدٌ» أي: على سَبِيلِ العموم.

لكن مع الأسفِ صارت الشهادةُ بالشهادةِ الآن رخيصةً جدًّا، أرخصَ من العبسِ، حتى إن الرجلَ الذي نَعْلَمُ أنه قُتِلَ حَمِيَّةً يُقالُ: إنه شهيدٌ. وهذا لا شكَّ أنه خطأ؛ لأنك سَتُسألُ عن هذه الكلمة يومَ القيامةِ، بل إن كُلَّ كلمةٍ تَصُدُّرُ منك فانت مسئولٌ عنها.

فإذا قُتِلَ رجلٌ في جهادٍ إسلاميٍّ فإننا لا نُطَلِّقُ عليه لفظَةَ: شهيدٌ، ولكن نَقُولُ: نَرْجُو أَنْ يَكُونَ شهيدًا، أو من الشهداءِ، أو ما أشبه ذلك.

وأهل السنة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَقُولُونَ في عقائدهم: لا نَشْهَدُ بِالْجَنَّةِ إلا لمن شَهِدَ له رسولُ اللَّهِ ﷺ بعينه. وزاد بعضُ العلماءِ: أو اتَّفَقَتِ الأُمَّةُ على الثناءِ عليه. وذلك مثلُ الأئمةِ الأربعةِ، وشيخِ الإسلامِ ابنِ تيمية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وما أشبه ذلك. ممن أجمع المسلمون أو أئمةُ الإسلامِ على الثناءِ عليهم.

والبخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد ترجم في «صحيحه» بابًا بعنوان: لا يُقالُ: فلانٌ شهيدٌ.

ومن خصائصِ سعدِ بنِ معاذٍ رضي الله عنه أيضًا ما قاله حسانُ بنُ ثابتٍ رضي الله عنه:

وما اهتزَّ عرشُ اللَّهِ من أجلِ هالكٍ سَمِعنا به إلا لسعدِ أبي عمرو

(١) أخرجه البخاري (٢٨٠٣)، ومسلم (١٨٧٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فإنه لما تُوَفِّيَ ﷺ اهتَزَّ له عَرْشُ اللَّهِ ﷻ فَرَحًا بِرُوحِهِ، وَإِنْ كَانَ الْحَدِيثُ الْوَارِدُ فِيهِ فِيهِ كَلَامٌ، لَكِنَّ هَذَا الْبَيْتَ مَشْهُورٌ فِي التَّارِيخِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٧- بَابُ افْتِرَاشِ الْحَرِيرِ.

وَقَالَ عَيْدَةُ: هُوَ كَلْبَسُهُ.

٥٨٣٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَشْرَبَ فِي آتِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَأَنْ نَأْكُلَ فِيهَا وَعَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ وَالذِّبَاكِ وَأَنْ نَجْلِسَ عَلَيْهِ ^(١).
قَوْلُهُ: «وَقَالَ عَيْدَةُ». هُوَ السَّلْمَانِيُّ الْفَقِيهُ الْمَشْهُورُ.

قَوْلُهُ: «وَأَنْ نَجْلِسَ عَلَيْهِ». هَذَا لِلرِّجَالِ لَا شَكَّ فِيهِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلرِّجَالِ أَنْ يَجْلِسُوا عَلَى الْحَرِيرِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حُرِّمَ اللَّبْسُ حُرِّمَ الْجُلُوسُ، وَقَدْ أُطْلِقَ اللَّبْسُ عَلَى الِاسْتِعْمَالِ وَلَوْ فِي الْجُلُوسِ، كَحَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طَوْلٍ مَا لَيْسَ ^(٢). فَلِبَاسُ كُلِّ شَيْءٍ بِحَسَبِهِ.

وَقَدْ ذَكَرْتُ فِيمَا سَبَقَ أَنَّ الْعُلَمَاءَ قَدْ اخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ افْتِرَاشِ النِّسَاءِ لِلْحَرِيرِ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِالْجَوَازِ لِعُمُومِ الْأَدْلَةِ، وَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ بِالْمَنْعِ، وَقَالَ: إِنْ جَوَازَ لُبْسُ الْمَرْأَةِ لِلْحَرِيرِ مِنْ أَجْلِ التَّزْيِينِ لِلزَّوْجِ، وَالْإِفْتِرَاشُ لَا يَمُتُّ إِلَى هَذَا بِصَلَةٍ، وَقُلْنَا: إِنَّ هَذَا هُوَ الْأَحْوَطُ، وَأَنْ تَجْتَنِبَ الْإِفْتِرَاشَ لِلنِّسَاءِ أَوْلَى.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٨- بَابُ لُبْسِ الْقَسِيِّ.

وَقَالَ عَاصِمٌ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ: قُلْتُ: لِعَلِّي مَا الْقَسِيَّةُ؟ قَالَ: ثِيَابُ أَتْنَا مِنَ الشَّامِ - أَوْ

(١) وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِنَحْوِهِ (٢٠٦٧).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٨٠)، وَمُسْلِمٌ (٦٥٨) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

مِنْ مِصْرَ - مُضْلَعَةٌ فِيهَا حَرِيرٌ وَفِيهَا أَمْثَالُ الْأَثْرُنَجِ وَالْمِثْرَةِ كَانَتْ النِّسَاءُ تَصْنَعُهُ لِبَعُولَتِهِنَّ مِثْلَ الْقَطَائِفِ يُصَفِّرْنَهَا.

وَقَالَ جَرِيرٌ عَنْ يَزِيدَ فِي حَدِيثِهِ: الْقَسِيَّةُ ثِيَابٌ مُضْلَعَةٌ يُجَاءُ بِهَا مِنْ مِصْرَ فِيهَا الْحَرِيرُ وَالْمِثْرَةُ جُلُودُ السَّبَاعِ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: عَاصِمٌ أَكْثَرُ وَأَصَحُّ فِي الْمِثْرَةِ.

❖ قَوْلُهُ: «قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ» هُوَ الْبَخَارِيُّ: عَاصِمٌ أَكْثَرُ.

❖ وَقَوْلُهُ: «أَصَحُّ فِي الْمِثْرَةِ»؛ يَعْنِي: الَّتِي تَضَعُهَا النِّسَاءُ لِبَعُولَتِهِنَّ مِثْلَ الْقَطَائِفِ.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٨٣٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سُوَيْدٍ بْنُ مِقْرَنٍ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: نَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْمَيَائِرِ الْحُمْرِ وَالْقَسِيِّ ^(١).

يُقَالُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: كَمَا قُلْنَا فِيهَا سَبَقَ مِنْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ اللَّبَاسُ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْحَرِيرِ، وَشَيْءٌ مِنْ غَيْرِهِ فَإِنَّهُ يُنْظَرُ لِلْأَكْثَرِ فِيهِ، فَمَا كَانَ أَكْثَرَ فَلَهُ الْحُكْمُ، فَإِنْ كَانَ الْحَرِيرُ هُوَ الْأَكْثَرُ صَارَ حَرَامًا مِثْلَ الْقَسِيِّ. فَالْقَسِيُّ هَذِهِ ثِيَابٌ فِيهَا أَعْلَامٌ؛ أَيْ: مُضْلَعَةٌ، وَفِيهَا أَيْضًا شَجَرَاتٌ مِثْلُ الْأَثْرُنَجِ، فَإِذَا رَأَاهَا الرَّائِي رَأَى أَنَّ أَكْثَرَهَا هُوَ الْحَرِيرُ فَتَكُونُ حَرَامًا.

❖ قَوْلُهُ: «عَنِ الْمَيَائِرِ الْحُمْرِ»، كَأَنَّ الْبَخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ يُرْجِّحُ أَنَّهَا هِيَ مَا تَصْنَعُهُ النِّسَاءُ لِبَعُولَتِهِنَّ مِثْلَ الْقَطَائِفِ، نَقُولُ: هَذِهِ أَيْضًا تَكُونُ مِنَ الْحَرِيرِ الَّذِي يُجْلَسُ عَلَيْهِ فَيَنْهَى عَنْهَا.

(١) وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٠٧٨) مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٩- باب مَا يُرَخَّصُ لِلرِّجَالِ مِنَ الْحَرِيرِ لِلْحِكَّةِ.

٥٨٣٩- حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «رَخَّصَ

النَّبِيُّ ﷺ لِلزُّبَيْرِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي لُبْسِ الْحَرِيرِ لِحِكَّةٍ بِهِمَا»^(١).

هذا الحديث فيه: دليل على جواز لبس الحرير للحكمة؛ لأنه أي: الحرير للينيه ولطافته يُبرِّدُ الالتهاب الذي يكون في الجسم فتَهُونُ بذلك الحكمة.

فإذا قال قائل: أليس من المعلوم أنه لا يجوزُ التداوي بالمحرم، فلماذا أجاز هنا استعمال الحرير - وهو محرم - من أجل إزالة الحكمة؟ نقول: يجاب عن ذلك من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن تحريم لبس الحرير من باب تحريم الوسائل؛ لأنه قد يؤدي إلى فتنه، وإلى النعومة والليونة في الرجل وهو ليس أهلاً لذلك، ولا ينبغي له ذلك، وما كان تحريمه من باب تحريم الوسائل فإن الحاجة تُبيحُه، ونظيره جوازُ العرايا وهي بيع الرطب بالتمر؛ وذلك لأن تحريم ربا الفضل من باب تحريم الوسائل، فجاز ما كان مظنةً فيه للحاجة، كما مرَّ في كتاب البيوع.

الوجه الثاني: أن يُقال: إن هذا معلومُ النفع، فالتداوي به كأكل الميتة للمضطر، فإن الميتة حرامٌ والضرورة تُبيحُها؛ لأن الانتفاع بها في حال الضرورة معلومٌ منه أن الإنسان يُشفي به ويحفظُ به حياته.

الوجه الثالث: أن يُقال (إن قاعدة: إن الله لم يجعل شفاءنا فيما حرم علينا) عامةٌ يُستثنى منها هذه المسألة؛ لأن النصَّ دلَّ على جوازها.

وهناك أيضاً وجهٌ رابع: وهو أن قاعدة (إن الله لم يجعل شفاءنا فيما حرم علينا) تكون في حال تحريمه أما في حال إباحته فلا بأس به، ولهذا أجاز العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ أن يَدَّهِنَ الإنسانُ بدهن الأسد؛ لأنه يَنْفَعُ من بعض أوجاع الأعصاب، مع أن الأسد نجسٌ حرامٌ، لا يجوزُ أكله - لأن كلَّ حرامٍ من الحيوان مما له نفسٌ سائلةٌ فهو نجسٌ - لكن يجوزُ

الادهانُ بدهنه؛ لأنه لم يأكله الإنسان، ولم يجعله في شرايه، بل استعمله خارج جسمه، إلا أنه في هذه الحال لو استعمله وجاء وقت الصلاة فإنه يجب أن يتطهر منه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٠- بابُ الْحَرِيرِ لِلنِّسَاءِ.

٥٨٤٠- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ح، وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَسَانِي النَّبِيُّ ﷺ حُلَّةَ سَيَرَاءَ فَخَرَجْتُ فِيهَا فَرَأَيْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ فَشَقَّقْتُهَا بَيْنَ نِسَائِي^(١).

٥٨٤١- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنِي جُوَيْرِيَّةٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَأَى حُلَّةَ سَيَرَاءٍ تَبَاعُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ ابْتَعْتَهَا تَلْبَسُهَا لِلْوَفْدِ إِذَا أَتَوْكَ وَالْجُمُعَةِ قَالَ: «إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ» وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى عُمَرَ حُلَّةَ سَيَرَاءٍ حَرِيرٍ كَسَاهَا إِيَّاهُ، فَقَالَ عُمَرُ: كَسَوْتِنِيهَا وَقَدْ سَمِعْتُكَ تَقُولُ فِيهَا مَا قُلْتَ فَقَالَ: «إِنَّمَا بَعَثْتُ إِلَيْكَ لِتَبِيعَهَا أَوْ تَكْسُوهَا»^(٢).

❦ قوله: «حُلَّةَ سَيَرَاءٍ». قال العلماء: هي التي فيها سيور من الحرير، وهذا يعني أن أكثرها حرير، أو أن فيها زيادة على أربع أصابع، فهذه لا تجوز ولا تحل بالنسبة للرجل. وفي هذا الحديث: دليل على أنه كان من المعلوم عندهم أن الإنسان يتجمل للوفد إذا أتوه، ويتجمل كذلك للجمعة.

أما الجمعة فلا شك أن الإنسان ينبغي عليه أن يلبس لها أحسن ثيابه، وأن يتطيب، وأن يغتسل بل إن الغسل عليه واجب.

وأما الوفد؛ فلأن تجمل الإنسان للوفد فيه فائدتان:

الفائدة الأولى: أنه يظهر بمظهر لائق.

(١) وأخرجه مسلم (٢٠٧١).

(٢) وأخرجه مسلم (٢٠٦٨).

الفائدة الثانية: أنه يُنبئ عن إكرامه لهم، وأنه مُحْتَفٍ بهم، حتى أنه غيّر من لباسه، ولهذا نقول: ربما يُطالب أيضًا صاحب المَحِلِّ أن يُهيّئ مَحَلَّهُ، وأن يَجْعَلَهُ على وجهٍ لائقٍ - كما هو المعتاد الآن - ولهذا لو أن أحدًا من أصحابك حَضَرَ إليك ومجلسك غير مرتبٍ فإنك لا تهتمُّ له، أما إذا جاءك إنسانٌ كبيرٌ فإنك لا تَفْتَحُ له الباب إلا بعد أن تُعدَّ المجلس فورًا. فينبغي للإنسان عندما يأتيه الوفد والضيوف أن يكونَ على حالةٍ محببةٍ للنفوس، في نفسه، وفي محلّه.

فإن قال قائلٌ: هل من إكرام الضيف أن تُقدِّمَ لهم شيئًا يندو عليه أنه قد صُنِعَ من وقتٍ طويل، كأن تأتي لهم مثلاً بقهوة أو شاي في ترمس - زمزية - وتُقدِّمه لهم؟ نقول: ينبغي أن تأتي لهم بشيءٍ يَظْهَرُ عليه أنه قد صُنِعَ لهم، وبخاصةٍ مع الضيف الذي يَرى لنفسه حقًا.

وفي الحديث الأول: دليلٌ على فِرَاسَةِ عليٍّ بنِ أبي طالبٍ عليه السلام حين قال: رأيتُ الغضبَ في وجهه.

وفيه: دليلٌ على أن الوجهَ صفحةٌ من القلبِ وهذا شيءٌ مُجَرَّبٌ فإنه إذا سُرَّ القلبُ استنار الوجهُ، وإذا حزن القلبُ اسودَّ الوجهُ واكفهرَ، ولهذا قال: رأيتُ الغضبَ في وجهه. ولهذا فإن أهل الجنة - جعلني الله وإياكم منهم - يقول الله ﷻ فيهم: ﴿وَلَقَدْ نَعَرْنَا وَرُؤُسَهُمُ﴾ [الأنعام: ١١]. أي: نضرةً في الوجوه وسرورًا في القلوب، وهما متلازمان في الغالب. وفيه: جوازُ كَسْوِ النساءِ الحريرَ لقوله: شققْتُها بين نسائي.

فإذا قال قائلٌ: وما أدراك أن النبي ﷺ عليمٌ بهذا؟ قلنا: كلُّ ما فَعِلَ في عَهْدِهِ فهو جائزٌ وهو حجةٌ؛ لأننا إذا قَدَرنا أن الرسول ﷺ لم يَعْلَمْ به فالله تعالى قد عليم، مع أن عدمَ علمِ الرسول ﷺ فيما فعله عليٌّ بعيدٌ جدًّا؛ لأن فاطمة بنتَ محمدٍ ﷺ تحتَ عليٍّ بنِ أبي طالبٍ عليه السلام وسينالها من هذا الثوبِ.

وفي الحديث الثاني: دليلٌ على جوازِ مراجعةِ الكبير، لا اعتراضًا، ولكن استكشافًا للأمر واستعلامًا؛ لأن عمرَ عليه السلام لما اقترح على النبي ﷺ أن يَسْتَرِيَ الحلةَ السَّيْرَاءَ وقال له الرسول ﷺ: «إنما يَلْبَسُ هذه من لا خلاقَ له» ثم أعطاه النبي حلةَ سيرةٍ تعجب عليه السلام، يقول له بالأمس: «إنما يلبس هذه من لا خلاقَ له» واليوم يُعطِيها إياه، ولكن الرسول ﷺ

بَيْنَ لَهُ فَقَالَ: «إِنَّمَا بَعَثْتُ إِلَيْكَ لِتَبِيعَهَا أَوْ تَكْسُوَهَا» وَقَوْلُهُ: لِتَبِيعَهَا. أَي: لِتَبِيعَهَا عَلَى مَنْ يَلْبِسُهَا عَلَى وَجْهِ مَبَاحٍ، أَوْ يَكْسُوَهَا نِسَاءً مَثَلًا.

وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْهَدِيَةِ مِنَ الْكَبِيرِ لِلصَّغِيرِ، مَعَ أَنَّ الْعَادَةَ أَنَّ تَكُونَ مِنَ الصَّغِيرِ لِلْكَبِيرِ، لَكِنْ تَجُوزُ مِنَ الْكَبِيرِ لِلصَّغِيرِ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ حَسَنِ الْأَخْلَاقِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٨٤٢- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ.

قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّهُ رَأَى عَلَى أُمِّ كَلْثُومٍ -عَلَيْهَا السَّلَامُ- بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بُرْدَ حَرِيرٍ سِيرَاءَ.

هَذَا الْحَدِيثُ كَالْأَوَّلِ.

وَقَدْ تَبَيَّنَ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ الْحَرِيرَ حَرَامٌ عَلَى الرِّجَالِ إِلَّا أَنَّهُ يُسْتَثْنَى مِنْهُ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ:

الأول: الْعَلَمُ وَشِبْهُهُ إِذَا كَانَ أَرْبَعَةَ أَصَابِعَ فَمَا دُونَهَا.

الثاني: إِذَا كَانَ الْحَرِيرُ مَخَالِطًا لغيره وَالْحَرِيرُ أَقْلٌ أَوْ مَسَاوِيًا.

الثالث: إِذَا دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَى ذَلِكَ مِثْلَ الْحِكْمَةِ.

أَمَّا النِّسَاءُ، فَالْأَصْلُ جَوَازُ لُبْسِهِنَّ الْحَرِيرَ، وَلَكِنْ إِذَا كَانَ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى الْإِسْرَافِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ.

فَلَوْ فُرِضَ أَنَّهُ تَوَجَّدَ ثِيَابٌ مِنْ حَرِيرٍ يُسَاوِي الثَّوْبَ مِنْهَا عَشْرَةَ الْأَفِّ، فَقَدْ نَقُولُ بِالْمَنْعِ، لَا مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ حَرِيرٌ، وَلَكِنْ مِنْ أَجْلِ الْإِسْرَافِ، فَإِنَّ الْإِسْرَافَ لَا يَجُوزُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الأنعام: ٣١].

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣١- بَابُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَجَوَّزُ مِنَ اللَّبَاسِ وَالْبُسْطِ.

٥٨٤٣- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَبِثْتُ سَنَةً وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ عَنِ الْمَرَاتِنِ اللَّتَيْنِ تَظَاهَرَتَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَجَعَلْتُ أَهَابَهُ فَنَزَلَ يَوْمًا مِنْزِلًا فَدَخَلَ الْأَرَاكَ، فَلَمَّا خَرَجَ سَأَلْتُهُ فَقَالَ: عَائِشَةُ

وَحَفْصَةُ ثُمَّ قَالَ: «كُنَّا فِي الْجَاهِلِيَّةِ لَا نَعُدُّ النِّسَاءَ شَيْئًا فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ وَذَكَرْهُنَّ اللَّهُ رَأَيْنَا لَهُنَّ بِذَلِكَ عَلَيْنَا حَقًّا مِنْ غَيْرِ أَنْ نُدْخِلَهُنَّ فِي شَيْءٍ مِنْ أُمُورِنَا، وَكَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ أَمْرَائِي كَلَامٌ فَأَغْلَظْتُ لِي فَقُلْتُ: لَهَا وَإِنَّكِ لَهُنَا، قَالَتْ: تَقُولُ هَذَا لِي وَابْنَتُكَ تُؤْذِي النَّبِيَّ ﷺ؟! فَأَتَيْتُ حَفْصَةَ فَقُلْتُ لَهَا: إِنِّي أَحْذَرُكَ أَنْ تَعْصِي اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَتَقْدَمْتُ إِلَيْهَا فِي آذَاهُ، فَأَتَيْتُ أُمَّ سَلَمَةَ فَقُلْتُ لَهَا، فَقَالَتْ: أَعْجَبُ مِنْكَ يَا عُمَرُ، قَدْ دَخَلْتُ فِي أُمُورِنَا، فَلَمْ يَنْقُ إِلَّا أَنْ تَدْخُلَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَزْوَاجِهِ فَرَدَدْتُ، وَكَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ إِذَا غَابَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَشَهِدْتُهُ أَتَيْتُهُ بِمَا يَكُونُ، وَإِذَا غَبْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَشَهِدَ أَتَانِي بِمَا يَكُونُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ مِنْ حَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَدْ اسْتَقَامَ لَهُ فَلَمْ يَنْقُ إِلَّا مَلِكُ عَسَانَ بِالشَّامِ كُنَّا نَخَافُ أَنْ يَأْتِينَا، فَمَا شَعَرْتُ إِلَّا بِالْأَنْصَارِيِّ وَهُوَ يَقُولُ: إِنَّهُ قَدْ حَدَّثَ أَمْرٌ قُلْتُ: لَهُ وَمَا هُوَ، أَجَاءَ الْعَسَانِيُّ؟ قَالَ: أَعْظَمُ مِنْ ذَاكَ طَلَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ فِحْنْتُ، فَإِذَا الْبُكَاءُ مِنْ حُجْرَةٍ كُلِّهَا، وَإِذَا النَّبِيُّ ﷺ قَدْ صَعِدَ فِي مَشْرُوبَةٍ لَهُ وَعَلَى بَابِ الْمَشْرُوبَةِ وَصِيفٌ فَأَتَيْتُهُ فَقُلْتُ: اسْتَأْذِنْ لِي فَأَذِنَ لِي، فَدَخَلْتُ فَإِذَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَى حَصِيرٍ قَدْ أَثَرُ فِي جَنْبِهِ، وَتَحْتَ رَأْسِهِ مِرْفَقَةٌ مِنْ أَدَمٍ حَشَوْهَا لَيْفٌ، وَإِذَا أَهْبُ مُعَلَّقَةٌ وَقَرِظٌ، فَذَكَرْتُ الَّذِي قُلْتُ لِحَفْصَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَالَّذِي رَدَّتْ عَلَيَّ أُمَّ سَلَمَةَ فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَبِثَ تِسْعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً ثُمَّ نَزَلَ»^(١).

٥٨٤٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي هِنْدُ بِنْتُ الْحَارِثِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: اسْتَقِظَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ اللَّيْلِ وَهُوَ يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مَاذَا أَنْزَلَ اللَّيْلَةُ مِنَ الْفِتْنَةِ، مَاذَا أَنْزَلَ مِنَ الْخَزَائِنِ، مَنْ يُوقِظُ صَوَاحِبَ الْحُجُرَاتِ، كَمْ مِنْ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا، عَارِيَةٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَكَانَتْ هِنْدُ لَهَا أَرْزَارٌ فِي كُمَيْهَا بَيْنَ أَصَابِعِهَا.

قوله: «بَابُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَجَوَّزُ مِنَ اللَّبَاسِ وَالْبُسْطِ». يَتَجَوَّزُ؟ أَي: يَرَاهُ جَائِزًا وَاسِعًا، فَيَأْخُذُ مَا تَيْسَّرُ وَيَدْعُ مَا تَعَسَّرَ، وَهَذَا مِنْ بَعْضِ الْأَدَبِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خُذِ الْعَوَامْرَ وَأَمْرًا بِالْعُرْفِ﴾ [الزُّمَرُ: ١٩٩].

فَالْعَوْمُ يَعْنِي: مَا عَفَا وَسَهَّلَ وَيَسَّرَ مِنْ كُلِّ الْأُمُورِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا تَمَسَّكَ وَتَشَدَّدَ صَارَ حَالُهُ كَمَا قَالَ الْعَامَّةُ: إِنْ الْحَبْلَ إِذَا أَحْكَمْتَهُ انْقَطَعَ. فَكَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَأْخُذُ مَا تَيْسَّرَ، وَلَا

يَتَكَلَّفُ معدومًا، ولا يَرُدُّ موجودًا وهذا كما أنه هو الشرعُ فهو الراحةُ أيضًا، فإن فيه راحةُ النفسِ والانبساطِ، فإن الإنسانَ إذا حَصَلَ الشيءُ نظرَ إلى ما فوقه تعب؛ لأنه ما من شيءٍ إلا وفوقه شيءٌ آخرٌ، فإذا أخذ ما عفا من أخلاقِ الناسِ، ومن الأمورِ التي يجديها اللهُ عليه من مطعمٍ، وملبسٍ، ومنكحٍ، فإنه يَسْتَرِيحُ، ويرى أنه في طمأنينةٍ.

والحديثُ الذي ذَكَره المؤلفُ فيه ما يُشِيرُ إلى ذلك، وقد ذَكَرَ الحافظُ رَحِمَهُ اللهُ فِي شرحِ هذا الحديثِ فوائدَ مهمةً جدًا، منها فائدتان:

الأولى: أن الإنسانَ لا ينبغي له أن يُخَالِفَ عادةَ الناسِ في اللباسِ، وأنه إذا خالف عادتَهُم كان ذلك من الشهرةِ، وهذا شيءٌ قد أَشْرُنَا إليه من قَبْلُ، وَبَيَّنَّا أَنَّ هذا هو مقتضى السنةِ، وأن السنةَ في اللباسِ جنسٌ وليست نوعًا. وقولنا: جنسٌ أي: ما جَرَى به العرفُ.

والفائدةُ الثانيةُ: - أَشْرُنَا إليها من قَبْلُ - وهي: أن الشيءَ إذا انتشر وشاع في المسلمين والكفارِ زال عنه وصفُ التشبهِ، وصار شائعًا، فلا يُقَالُ: إن أصلَهُ من الكفارِ فيكونُ تشبهًا.

بل يَزُولُ عن التشبهِ لشيوعه وزيوعه.

وفي هذا الحديثِ أيضًا: دليلٌ على أن الإنسانَ قد يَخْجَلُ من السؤالِ فَيَتَأَخَّرُ في سؤاله، كما صنعَ ابنُ عباسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، فقد بقيَ سنةً كاملةً وهو يَهَابُ أن يُكَلِّمَ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في المرأتين اللتين تظاهرتا على رسولِ اللهِ ﷺ، ولكنَّ عُمَرَ لَاحَظَهُ على ذلك - كما في روايةٍ أخرى - وقال: لو سألتني فإن كان عندي علمٌ أخبرْتُكَ. وهذا الذي ذهبَ إليه عُمَرُ هو الصحيحُ، فإن الإنسانَ لا ينبغي له أن يَخْجَلَ في طلبِ العلمِ، ولهذا يُقَالُ: لا يَنَالُ العلمَ مُسْتَحْيٍ ولا مستكبرٌ، فالإنسانُ الحيُّ الذي يَمْتَنِعُ عن طلبِ العلمِ، أو السؤالِ عنه لحيائه لا يَنَالُ العلمَ، وكذلك المستكبرُ الذي لا يُبَالِي بالعلمِ ولا يَهْتَمُّ به.

وفيه: دليلٌ على ما جاء به الإسلامُ من صيانةِ المرأةِ، وأداءِ حقوقِها، عكسَ ما كان عليه أهلُ الجاهليةِ حيث كانوا لا يَعُدُّونَ النساءَ شيئًا، وهو - أعني ما جاء به الإسلامُ - طريقٌ وَسَطٌ بين صنعِ الجاهليةِ السابقةِ وصنعِ الجاهليةِ اللاحقةِ، وأقصدُ بالجاهليةِ اللاحقةِ جاهليةَ هذه القرونِ المتأخرةِ؛ حيثُ إنهم يُعْطُونَ المرأةَ أَكْثَرَ مما تَسْتَحِقُّ، ويساؤونها بالرجلِ فَتَفْسُدُ بذلك دنيا الرجلِ ودنيا المرأةِ، تَفْسُدُ دنيا المرأةِ؛ لأنها لا تَعُدُّ نفسها كأنثى، بل تَعُدُّ نفسها كرجلٍ، والرجلُ كذلك لا يَحْسِبُ أن الذي عنده أنثى بل كأنها هي رجلٌ تُشَارِكُهُ حتى في تحصيلِ المعيشَةِ، مع أن القَوَامَ

على المرأة هو الرجل.

فكان الإسلام -والحمد لله- وسطاً بين جاهليتين متطرفتين أحدهما: الجاهلية التي لا تُقيم للمرأة وزناً حتى إنهم كانوا لا يُورثون النساء، والأخرى هي: الجاهلية الأخيرة التي تجعل المرأة كالرجل تماماً، حتى إنهم يُنكحون أن تكونَ على النصف من الرجل في الميراث، ويقولون: يجب أن تتساوى المرأة والرجل في الميراث.

ويُنكحون أيضاً أن تكونَ ديةُ المرأة نصفَ دية الرجل، فيكافرون بذلك المنقول والمعقول، فإن ما جاءت به الشريعة من كونها على النصف في استحقاق الميراث، وكونها على النصف في الدية، وهو الموافق للنظر الصحيح؛ لأن المرأة لا تقوم بما يقوم به الرجل في المجتمع، لا دفاعاً، ولا هجومًا، ولا غير ذلك، بل هي قاصرة في كل شيء، ولا يمكن أن تُسوى بالرجل، حتى في التقويم بالدية؛ فإنها لا يمكن أن تُسوى بالرجل؛ لأنها لا يأتي منها الغناء الذي يأتي من الرجل.

وكلتا المسألتين مجمعٌ عليها من علماء المسلمين، أعني أن المرأة على النصف من دية الرجل، وأنها على النصف في الميراث مع الرجل.

وفيه أيضاً دليلٌ على ما كان عليه النبي ﷺ من شطف العيش وقلته، وعدم الترف في الدنيا، كما يُفيده كونه كان يجلس في المشربة.

وفيه دليلٌ على أنه ينبغي للإنسان أن ينصح ابنته، ويحذرها من عذاب الله وغضبه، كما فعل عمر رضي الله عنه.

وفيه دليلٌ على أن المرأة قد تأتي بما يكسر الرجل، ويحد من إقدامه، كما صنعت أم سلمة مع عمر رضي الله عنه؛ لأن عمر يريد أن يقول لها كلاماً أشد مما قال، لكنها لما قالت: فلم يبق عليك إلا أن تدخل بين رسول الله وأزواجه. توقّف وانكسر ما في قلبه ونفسه مما كان يريد أن يقوله.

وفيه دليلٌ على أن الخوف الطبيعي لا يُنافي الشرع؛ لأن الصحابة كانوا يتخوفون من ملك غسان، وجهه أنهم كانوا يُحدثون أنه سيقدّم عليهم، وملك غسان كان عميلاً لقيصر ملك الروم، فكانوا يخشون منه.

وفيه دليلٌ على اهتمام الصحابة رضي الله عنهم برسول الله ﷺ وأهله؛ لأن الأنصاري لما قال له عمر: أتى الغساني؟ قال: أتى ما هو أكبر وأعظم. ولا شك أن الرسول ﷺ عند

الصَّحَابَةُ أَعَزُّ عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، الشَّيْءُ الَّذِي يَخْصُلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَهْلِهِ حَتَّى يُؤَدِّيَ أَنَّهُ يَغْتَرِلَهُمْ أَمْرٌ شَدِيدٌ عَلَيْهِمْ.

وفيه: أَنَّ الْإِنْسَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَأْتِيَ بِالشَّيْءِ الَّذِي يُزِيلُ الْحُزْنَ عَنِ الْإِنْسَانِ، حَتَّى يُذْهَبَ عَنْهُ مَا فِي نَفْسِهِ، يُؤْخَذُ ذَلِكَ مِنْ قِصِّ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مَا حَصَلَ مِنْ أُمَّ سَلَمَةَ حَتَّى ضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ.

وفيه: أَنَّ الشَّهْرَ قَدْ يَكُونُ تِسْعًا وَعَشْرِينَ يَوْمًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَزَلَ لَمَّا أَتَمَّ تِسْعًا وَعَشْرِينَ لَيْلَةً، وَيَكُونُ الشَّهْرُ أَيْضًا ثَلَاثِينَ، وَلَا يَكُونُ ثَمَانِيَةً وَعَشْرِينَ، وَلَا يَكُونُ وَاحِدًا وَثَلَاثِينَ يَوْمًا، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَزِيدَ عَنْ ثَلَاثِينَ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَنْقُصَ عَنْ تِسْعَةٍ وَعَشْرِينَ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ تَقُولُ: لَا يُمَكِّنُ وَاللَّهِ ﷻ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ؟ قُلْنَا: لَكِنْ سَنَةِ اللَّهِ ﷻ الَّتِي أَجْرَاهَا لَا تَبْدَلُ إِلَّا لِسَبَبٍ كَوْنِي يُرِيدُهُ اللَّهُ، فَمَثَلًا: كُلُّنَا يَعْلَمُ أَنَّ الشَّيْءَ الْقَابِلَ لِلْإِحْتِرَاقِ إِذَا وَقَعَ فِي النَّارِ احْتَرَقَ، وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: إِنْ الْوَرَقَ إِذَا وَقَعَ فِي النَّارِ لَمْ يَحْتَرَقْ! لَقَالَ النَّاسُ: هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ. وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ تَخَرَّجُ هَذِهِ الْعَادَةُ، أَوْ هَذِهِ السَّنَةُ الْكَوْنِيَّةُ فَلَا تَخْرُقُ النَّارُ، كَمَا حَصَلَ مَعَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﷺ فَنَحْنُ إِنَّمَا نَتَكَلَّمُ عَنِ الْأُمُورِ الْكَوْنِيَّةِ. فَإِنَّمَا لَا تَتَغَيَّرُ إِلَّا إِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يُغَيِّرَهَا كَأَيَّةٍ مِنْ آيَاتِهِ.

وَهَذَا نَعْرِفُ مَا صَوَّرَهُ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ ﷻ حَيْثُ قَالُوا: إِنْ الْكَسُوفَ إِذَا وَقَعَ فِي عُرْفَةِ قَبْلِ الدَّفْعِ فَإِنَّهُ يُصَلِّي ثُمَّ يَدْفَعُ. فَهَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يَكْشِفَ الْقَمَرَ لَيْلَةً عَشْرًا مِنْ ذِي الْحِجَّةِ؟ نَقُولُ: لَا يُمَكِّنُ أَمَّا حَسَبَ الْقُدْرَةِ الْإِلَهِيَّةِ فَإِنَّ اللَّهَ ﷻ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، فَالْقَمَرُ قَدْ انْفَلَقَ فَلَقْتَيْنِ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ، لَكِنْ حَسَبَ الْعَادَةِ الَّتِي أَجْرَاهَا اللَّهُ ﷻ فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ هَذَا.

وَلِهَذَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ ﷻ: إِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الْخُسُوفَ -يعني: للقمر- إِلَّا فِي لَيَالِي الْإِبْدَارِ، وَلَا الْكَسُوفَ لِلشَّمْسِ إِلَّا فِي لَيَالِي الْاسْتِسْرَارِ؛ يعني: لَيَالِي اخْتِفَاءِ الْقَمَرِ؛ أَي: لَيَالِي تِسْعَةٍ وَعَشْرِينَ وَثَمَانٍ وَعَشْرِينَ وَثَلَاثِينَ.

❦ وَقَوْلُهُ: «كَمْ مِنْ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». هَذَا حَدِيثٌ عَظِيمٌ مَعْنَاهُ أَنَّهُ كَمْ مِنْ نَفْسٍ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا، أَوْ كَمْ مِنْ أَثْنَى كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا مَتَرَفَةٍ، يَخْصُلُ لَهَا مَا شَاءَتْ لَكِنَّهَا فِي الْآخِرَةِ عَارِيَةٌ، وَهَذَا هُوَ الْوَاقِعُ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَصْحَابُ الشِّمَالِ مِمَّا أَحْصَى الشِّمَالُ ۖ وَآصْحَابُ الشِّمَالِ مِمَّا أَحْصَى الشِّمَالُ ۖ﴾ (١١) فِي سُورَةِ

وَحَمِيمٌ ﴿١٢﴾ وَظِلٌّ مِّنْ يَّحْمُومٍ ﴿١٣﴾ لَا بَارِدٌ وَلَا كَرِيمٌ ﴿١٤﴾ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ ﴿١٥﴾ [الطَّافِقَاتُ: ٤١-٤٥]. فقد كانوا قَبْلَ ذَلِكَ فِي ظِلٍّ وَنَعِيمٍ وَتَرْفٍ، أَمَّا الْآنَ فَإِنَّهُمْ فِي ظِلٍّ مِّنْ يَّحْمُومٍ، لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ ﴿١٥﴾ وَكَانُوا يُصْرُونَ عَلَى لَهْنٍ الْعَظِيمِ ﴿١٦﴾ [الطَّافِقَاتُ: ٤٥-٤٦]. الْحَنْثُ الْعَظِيمُ؛ أَي: الشَّرْكُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٧﴾ [الزُّنُورُ: ١٧]. وَكَانُوا يَقُولُونَ أَيْدَا مَتَنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا إِيَّانَا لَمَبْعُوثُونَ ﴿١٨﴾ أَوَّابًا وَأَنَا الْآوِلُونَ ﴿١٩﴾ [الطَّافِقَاتُ: ٤٧-٤٨].

فَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ رَبُّ نَفْسٍ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا نَاعِمَةٌ وَلَكِنَّهَا فِي الْآخِرَةِ عَارِيَةٌ.

وهذا غَيْرُ الْعُرَى الشَّامِلِ لِجَمِيعِ الْخَلْقِ الَّذِي ثَبَتَ فِيهِ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ مِنْ أَنَّ النَّاسَ يُخْشَرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِفَاءً عَرَاءَةً غُرْلًا.

وفيه أَيْضًا: مَا يُخْشَى مِنْ فَتْحِ الْخَزَائِنِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «مَاذَا أُنْزِلَ اللَّيْلَةَ مِنَ الْفِتْنَةِ، مَاذَا أُنْزِلَ مِنَ الْخَزَائِنِ». وَذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْخَزَائِنَ إِذَا فُتِحَتْ فَإِنَّ الْفِتْنَةَ تَفْتَحُ مَعَهَا، وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَاللَّهِ مَا الْفَقْرُ أَخْشَى عَلَيْكُمْ، وَإِنَّمَا أَخْشَى أَنْ تَفْتَحَ الدُّنْيَا عَلَيْكُمْ فَتَنَافُسُوهَا فَتُهْلِكَكُمْ كَمَا أَهْلَكْتَهُمْ»^(١). وَصَدَّقَ النَّبِيُّ ﷺ فَإِنَّ النَّاسَ لَمَّا كَانُوا أَقَلَّ دُنْيَا مِنَ الْوَقْتِ الْحَاضِرِ كَانَتْ قُلُوبُهُمْ أَسْلَمَ، وَعِبَادَتُهُمْ أَكْثَرَ، وَتَعَلُّقُهُمْ بِاللَّهِ أَشَدَّ، أَمَّا الْآنَ لَمَّا فُتِحَتْ عَلَيْهِمُ الدُّنْيَا صَارَتْ الْقُلُوبُ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْقِسْوَةِ، وَالْإِعْرَاضِ عَنِ اللَّهِ ﷻ.

وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: فِيمَا يَظْهَرُ أَنَّ قَوْلَهُ: «مَاذَا أُنْزِلَ مِنَ الْفِتْنَةِ، مَاذَا أُنْزِلَ مِنَ الْخَزَائِنِ». فِيهِ التَّحْذِيرُ مِنْ أَنْ يُسْرِفَ الْإِنْسَانُ فِي الْمَلْبَسِ وَالْفَرَشِ إِذَا فُتِحَتْ الْخَزَائِنُ. وَنُقُولُهُ: «قَالَ الزَّهْرِيُّ: وَكَانَتْ هُنْدٌ لَهَا أَرْزَارٌ فِي كُمَيْهَا بَيْنَ أَصَابِعِهَا».

فِي هَذَا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مِنْ عَادَةِ النِّسَاءِ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ أَلَّا تُبْدِيَ الْمَرْأَةُ كَفَّيْهَا، وَلِهَذَا كَانَ لَهَا أَرْزَارٌ فِي كُمَيْهَا بَيْنَ الْأَصَابِعِ؛ لِأَنَّ الْكُمَّ وَاسِعٌ، فَكَانَتْ تَزُرُّهُ بَيْنَ أَصَابِعِهَا لثَلَا تُخْرِجَ الْيَدَ، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: لَكِنَّ هَذَا فِي غَيْرِ الْبُيُوتِ، أَمَّا فِي الْبَيْتِ فَقَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ أَنْ تُخْرِجَ الْمَرْأَةُ كَفَّيْهَا، وَأَنْ يَكُونَ الثَّوْبُ إِلَى الرَّسْغِ.

وَبِهَذَا نَعْرِفُ خَطَأَ مَا تَوَهَّمَهُ بَعْضُ النِّسَاءِ مِنْ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «لَا تَنْظُرُ الْمَرْأَةُ إِلَى

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٠١٥)، وَمُسْلِمٌ (٢٩٦١) مِنْ حَدِيثِ الْمُسَوِّزِ بْنِ مَخْرَمَةَ.

عورة المرأة، ولا الرجل إلى عورة الرجل^(١). من أنه يجوز للمرأة أن تبقى مكشوفة البدن إلا ما بين السرة والركبة، فإن هذا فهم خاطئ بلا شك، فإن الرسول ﷺ قال: «لا تنظر المرأة» ولا يلزم من النهي عن النظر أن يكون ما سوى ذلك مكشوفاً؛ لأنه من الجائز أن تكون المرأة كلها عليها ثوب وتكشف عورتها، إما بهواء أو لكونها مضجعة فيرتفع عنها ثوبها، أو ما أشبه ذلك، فالنهي في الحديث عائد إلى المرأة الناضرة ولا أحد من المسلمين يقول: يجوز لنساء المسلمين أن تخرج المرأة منهن بين النساء وليس عليها إلا ما يستتر بين السرة والركبة.

لا أحد يقول بهذا، حتى أظن أن نساء الكافرين لا يفعلن هذا إلا نادراً. فالحاصل: أن هناك فرق بين اللباس وبين ما لا تجوز رؤيته من المرأة بالنسبة لأختها، فالمرأة ولو كان عليها ثياب فإننا نقول للأخرى: لا تنظري لعورتها، فإنه لا يلزم من نهيا عن النظر إلى العورة أن يكون كل شيء مكشوفاً ما عدا العورة.

ولا شك أن هذا الحديث يدل على حرص نساء الصحابة على عدم خروج أكفهن، حتى إن المرأة ذات الأكمام الواسعة تجعل لها أزاراً تزورها أما الغالب فيما يظهر أنهن كن يلبسن القفازين^(٢)، ولهذا نهى النبي ﷺ أن تلبس المرأة المحرمة القفازين. مما يدل على أن من عادتتهن لباس ذلك وإلا لم يكن للنهي فائدة، فلو كانت النساء لا يلبسنها لكان عدم اللبس موجوداً ولا يحتاج إلى النهي عنه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٢- باب مَا يُدْعَى لِمَنْ لَيْسَ ثَوْبًا جَدِيدًا.

٥٨٤٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي أُمُّ خَالِدِ بْنِتْ خَالِدٍ قَالَتْ: أَتَيْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِثِيَابٍ فِيهَا خَمِيصَةٌ سَوْدَاءُ قَالَ: «مَنْ تَرَوْنَ نَكُسُوهَا هَذِهِ الْخَمِيصَةُ؟» فَأَسْكَتِ الْقَوْمُ قَالَ: «أَتُونِي بِأُمِّ خَالِدٍ» فَأَتِي

(١) أخرجه مسلم (٣٣٨).

(٢) تقدم تخريجه.

بِالنَّبِيِّ ﷺ فَأَلْبَسْنَاهَا بِيَدِهِ وَقَالَ: «أَبْلِي وَأَخْلَقِي» مَرَّتَيْنِ فَجَعَلَ يَنْظُرُ إِلَى عِلْمِ الْخَمِيصَةِ وَيُشِيرُ بِيَدِهِ إِلَيَّ وَيَقُولُ: «يَا أُمَّ خَالِدٍ هَذَا سَنَّا» وَالسَّنَا بِلِسَانِ الْحَبَشِيَّةِ: الْحَسَنُ. قَالَ إِسْحَاقُ: حَدَّثَنِي امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِي أَنَّهَا رَأَتْهُ عَلَى أُمِّ خَالِدٍ.

تَقْدِمُ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَأَنْ فِيهِ دَلِيلًا عَلَى جَوَازِ الْكَلَامِ بِغَيْرِ الْعَرِيَّةِ لِمَنْ لَا يُحْسِنُهَا أَحْيَانًا.

وفيه أيضًا: حَسَنُ خَلْقِ الرَّسُولِ ﷺ لِأَنَّ أُمَّ خَالِدٍ كَانَتْ طِفْلَةً صَغِيرَةً فَكَانَ ﷺ يُلَاطِفُهَا وَيُشِيرُ إِلَى الْعِلْمِ وَيَقُولُ: «هَذَا سَنَّا». أَي: هَذَا حَسَنٌ، وَهَكَذَا يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نُلَاطِفَ الصَّبِيَّانَ. فَمَثَلًا لَوْ رَأَيْنَا عَلَى الْبَنَاتِ قِلَادَةً قُلْنَا: مَا شَاءَ اللَّهُ هَذِهِ جَيِّدَةٌ وَجَمِيلَةٌ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ نَعَمْ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَذَرِي قَدْرَ هَذَا الْفَرْحِ الَّذِي يُصِيبُ الطِّفْلَ بِسَبَبِ ذَلِكَ، وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ كَلِمَاتٌ يَسِيرَةٌ لَا تَضُرُّ، لَكِنْ لَوْ قُلْتَ لَهَا: هَذِهِ سَيِّئَةٌ، فَلَانَتْ عَنْدَهَا أَحْسَنُ مِنْكَ؛ فَمِنْ الْمُمْكِنِ أَنْ تَبْكِيَ وَحَتَّى وَإِنْ كَانَتْ تُحِبُّهُ وَسَعِيدَةً بِهِ.

فَيَنْبَغِي لَنَا أَنْ نُلَاحِظَ هَذِهِ الْمَسَائِلَ، وَنُنَزِّلَ كُلَّ إِنْسَانٍ مَنَزَلَتَهُ، فَأَنَا أَعْتَقِدُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَعَ إِنْسَانٍ أَحْسَنُ قَلَمٍ فِي الدُّنْيَا، أَوْ أَحْسَنُ سَاعَةٍ. وَقَالَ لَهُ شَخْصٌ: هَذَا الْقَلَمُ مَا أَحْسَنَهُ. فَمِنْ الْمُمْكِنِ أَنْ يَخْشَى صَاحِبَ الْقَلَمِ، وَلَا يَفْرَحُ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ هَذَا الْكَلَامُ مَعَ صَبِيٍّ فَإِنَّهُ يَفْرَحُ فَيَنْبَغِي أَنْ نُنَزِّلَ كُلَّ إِنْسَانٍ مَنَزَلَتَهُ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ هَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٣- بَابُ النَّهْيِ عَنِ التَّزَعُّفِ لِلرِّجَالِ.

٥٨٤٦- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: نَهَى

النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَزَعَّفَ الرَّجُلُ ^(١).

التَّزَعُّفُ مَعْنَاهُ: أَنْ يَتَدَلَّكَ الْإِنْسَانُ بِزَعْفَرَانٍ.

وَالزَّعْفَرَانُ مَعْرُوفٌ أَنْ فِيهِ لَوْنًا وَرَائِحَةً. فَهَلِ النَّهْيُ مِنْ أَجْلِ اللَّوْنِ، أَوْ مِنْ أَجْلِ

الرَّائِحَةِ، أَوْ مِنْ أَجْلِهَا جَمِيعًا؟

(١) وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢١٠١).

نقول: الظاهر أنه من أجلها جميعاً، ولهذا أعقب المؤلف هذا الباب بباب: الثوب المزعفر. فنقول: الزعفران فيه رائحةٌ ولونٌ ولا يُلَيِّقُ بالرجل أن يَتَطَيَّبَ بها فيه رائحةٌ ولونٌ، نعم الرجل يَنْبَغِي له أن يَتَطَيَّبَ بها ظَهَرَتْ رائحتهُ، والمرأة على العكس فإنها تَتَطَيَّبُ بها ظَهَر لونها، كما قال أهل العلم، فلذلك نقول: لَطَخَ الإنسان جسده بالزعفران منهياً عنه.

ولكن هل يَشْمَلُ هذا ما لو تَزَعَفَرُ في يده مثلاً فقط؟

نقول: الظاهر أن هذا إذا قُصِدَ فإنه يَدْخُلُ في النهي، أما إذا لم يُقْصَد كما لو كان الإنسان يَعْمَلُ بالزعفران. فمعلوم أن يديه سوف يكون بهما شيءٌ من لونه فهذا لا يَضُرُّ؛ لأنه غير مقصود.

فإذا قال قائل: أليس قد قال عبد الرحمن بن عوف: أتيت النبي ﷺ وفيه رَدْعٌ من زعفران^(١) يعني: لَطَخَهُ من زعفران.

فالجواب: أن هذا قد يكون من امرأته ولهذا سأله الرسول ﷺ هل تزوج؟ مما يدل على أنه جرت العادة بأن النساء يَتَزَعَفَرْنَ في وقتهن، والرجل في أول ليلة قد يُصِيبُهُ من مثل هذا الزعفران.

فإن قيل: هل هذا عامٌّ؟ يعني: هل يَشْمَلُ أن يَتَزَعَفَرَ الرجل في الإحرام وغير الإحرام؟ فالجواب: نعم، ظاهر الحديث العموم، وأنه منهى عن استعماله في الإحرام أو في غيره؛ وذلك لأنَّ التَزَعَفَرَ في الإحرام يَشْمَلُ الرجل والمرأة، فلا يَجُوزُ للرجل أن يَتَزَعَفَرَ بعد إحرامه، ولا يَجُوزُ للمرأة أن تَتَزَعَفَرَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٤- باب الثوب المزعفر.

٥٨٤٧- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَلْبَسَ الْمُحْرِمُ ثَوْبًا مَضْبُوعًا بِوَرَسٍ أَوْ بِزَعْفَرَانٍ. هذه الترجمة ليس فيها بيان الحكم فقد قال: باب الثوب المزعفر. يعني: هل يحل لبسه

أو لا؟ والحديث الذي ذكره يَدُلُّ على أنه إذا كان في الإحرامِ فحرامٌ وأما في غيرِ الإحرامِ فجائزٌ، فلقد نهى أن يَلْبَسَ المحرمُ ثوبًا مصبوغًا بوزرٍ وزعفرانٍ، فعَلِمَ من ذلك أنه لو لبس ثوبًا مُرَغَفَرًا في غيرِ الإحرامِ فلا بأسَ به.

وبه نَعْرِفُ أن البخاريَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَرَى أن الرجالَ منهيون عن التزعفرِ في أبدانهم، وأما في ثيابهم فلا نهْيَ إلا في حالِ الإحرامِ، كما أن النهْيَ في حالِ الإحرامِ يَشْمَلُ الرجالَ والنساءَ، بخلافه في غيرِ حالِ الإحرامِ.

فإذا قال قائلٌ: لماذا نُهي في الإحرامِ عن اللباسِ المزعفرِ، هل من أجلِ اللونِ، أو من أجلِ الرائحةِ؟

فالجوابُ: الظاهرُ أنه من أجلِ الرائحةِ، وأما اللونُ فقد ذكر البخاريُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعدَ هذا البابِ: بابُ الثوبِ الأحمرِ، فَأَتَى بَعْدَ النهْيِ عن التزعفرِ في حالِ الإحرامِ بحكمِ الثوبِ الأحمرِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٣٥- بابُ الثوبِ الأحمرِ.

٥٨٤٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ سَمِعَ الْبَرَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: «كَانَ

النَّبِيُّ ﷺ مَرْبُوعًا وَقَدْ رَأَيْتُهُ فِي حُلَّةٍ حُمْرَاءَ مَا رَأَيْتُ شَيْئًا أَحْسَنَ مِنْهُ»^(١).

قوله: «مَرْبُوعًا»؛ يعني: ليس طويلًا ولا قصيرًا، لكنَّه إلى الطولِ أقربُ منه إلى القَصْرِ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قوله: فِي حُلَّةٍ. الحُلَّةُ هي الثوبُ الكِسَاءُ الذي يكونُ من ثوبين كإزارٍ ورداءٍ.

وقوله: «حُمْرَاءَ» هذا هو الشاهدُ. وكان البخاريُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ استدلَّ بهذا الحديثِ على

جوازِ لبسِ الأحمرِ، والعلماءُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قد اختلفوا في هذه المسألةِ على أقوالٍ متعددةٍ:

فمنهم من يَرَى: أنه لا يجوز لبسِ الأحمرِ؛ لأن النبي ﷺ منع من ذلك عبد الله بن عمرو

بن العاصِ.

ومنهم من يَرَى: الجوازَ مطلقًا، وهذان قولان متقابلان.

ومنهم من يرى: الجواز في داخل البيت والمنع خارجه.
ومنهم من يرى: الجواز إذا كانت الحُمْرَةُ قليلةً؛ يعني: تَمِيلُ إلى الصُّفْرَةِ كالمُعَصْفَرِ،
ويرى المنع إذا كانت الحُمْرَةُ شديدةً.
ومنهم من يرى: الجواز إذا كان اللِّبَاسُ فيه لونٌ يُخَالِطُ اللونَ الأحمرَ، لكنَّ اللونَ الأحمرَ
هو الأغلبُ فهذا يُسَمَّى: أحمرَ لكنه يكونُ جائزًا لما خالطه من اللونِ الآخرِ، فيكونُ المنعُ في
اللونِ الأحمرِ الكاملِ.
وعلى قولِ بعضِ العلماءِ -وأنا رأيتُه قولاً-: أن هذا خاصٌّ بالرسولِ ﷺ؛ أي: أنه
يَجُوزُ له لبسُ الأحمرِ دونَ غيره.
ولكنَّ الأصحَّ: ما ذهب إليه ابنُ القيمِ رحمه الله وهو أنَّ الأحمرَ المنهيَّ عنه هو ما كان
خالصاً، فإن كان فيه لونٌ آخرُ فهو جائزٌ.
وعليه تُحْمَلُ الحُلَّةُ الحمراءُ في هذا الحديثِ.
قال: لأنَّ الحُلَّالَ التي تَرُدُّ من اليمنِ تكونُ معلمةً بأعلامٍ فإن كانتِ الأعلامُ خضراءَ
سُمِّيَتْ: خضراءَ، وإذا كانت حُمْراً سُمِّيَتْ: حمراءَ.
وهذا القولُ هو الراجحُ، أن المنهيَّ عنه هو الأحمرُ الخالصُ وهذا النهيُ إمَّا نهيٌ كراهيةً،
وإمَّا نهيٌ تحريمٍ، وأمَّا الأحمرُ الذي يُخَالِطُهُ لونٌ آخرُ فليس فيه كراهةٌ.
وبناءً على ذلك تكونُ الشُّمُوعُ المعروفةُ الآنَ جائزٌ لأنه معلَّمٌ؛ أي: أن فيه ألواناً أخرى.
فلو كان اللونُ أحمرَ خالصاً وفيه كتابةٌ بيضاءُ سواءً باللغةِ العربيةِ، أو باللاتينيةِ، فهل
يُزَوَّلُ النهيُ أو لا؟
بمعنى: هل نقولُ: إن هذه الكتابةُ تُخْرِجُ هذه اللِّبَاسَ عن كونه أحمرَ خالصاً، أو يُقَالُ: إن
هذه شيءٌ لا يُعَدُّ نقشاً، أو لا يُعَدُّ شيئاً في الثوبِ بل كأنه أمرٌ خارجٌ عنه؟
نقولُ: هو للثاني أقربُ؛ لأن هذا ليس تطريزاً أو تلويحاً، وإنما هو جُعِلَ هذا بلونٍ مخالفٍ
ليُظْهَرَ وَيَبِينَ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٦- باب المِثْرَةِ الْحُمْرَاءِ.

٥٨٤٩- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ سُوَيْدٍ بْنِ مُقَرِّنٍ، عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِسَبْعِ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ، وَتَشْمِيطِ الْعَاطِسِ، وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ؛ عَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ؛ وَالذِّيَابِجِ؛ وَالْقَسِيِّ؛ وَالْإِسْتَبْرَقِ؛ وَالْمِيَاثِرِ الْحُمْرِ ^(١).
الشاهد من هذا الحديث: قوله: «ومياثر الحمر».

لكن هل المرادُ جنسُ المياثرِ وتخصيصُهُ بالحمَرِ؛ لأن ذلك هو الغالبُ، -والمعروفُ عند الأصوليين: أن القيدَ إذا كان لبيانِ الغالبِ فلا مفهومَ له- أو أن المرادَ المياثرَ الحمَرُ بذاتها؛ لأنها من صنعِ الكُفَّارِ؛ يعني: أن الكفارَ هم الذين يَخْتَارُونَ هذه المياثرَ المعينة فيستعملونها؟

نقول: يَحْتَمِلُ هذا وهذا فالتشبهُ بهم منهيٌّ عنه بلا شك، والتنعمُ والترَفُّهُ البالغُ أيضًا منهيٌّ عنه، فإذا وجدتَ مياثرَ حمَرٍ ليس فيها ترفَةٌ وليست لينَّةٌ ولا ناعمةٌ، وليس فيها تشبهٌ، فالظاهرُ أن النهيَ لا يَشْمَلُهَا؛ ولهذا يُوجدُ الآن في بعضِ السياراتِ أشياء حمَرٌ وكذلك أيضًا يوجدُ في بعضِ الكنباتِ. كنباتِ حمَرٍ، فإذا كانت هذه ليس خاصةً بالكفارِ، ولا تُعدُّ ترفًا زائدًا فالنهيُّ يَزُولُ.

أما ما أمرَ به النبي ﷺ في هذا الحديث فهو: عيادةُ المريضِ، وعيادةُ المريضِ سنةٌ، وقيل: إنها فرضٌ كفاية. وهذا هو الصحيحُ فإن عيادةَ المريضِ فرضٌ كفاية، وأنا لو علمنا أن شخصًا مسلمًا لم يَعُدْهُ أحدٌ وجبَ علينا أن نعوذه؛ لأنها من حقوقِ المسلمين بعضهم على بعضٍ؛ إذ كيف يكونُ أخوك المسلمُ مريضًا في بيته ولا يزوره أحدٌ من المسلمين، لا شك أن هذا خلافُ الهدْيِ الإسلامي.

فإن قيل: المريضُ هنا مطلقٌ فهل يَشْمَلُ كُلَّ مريضٍ، أو المرضُ الذي جرتِ العادةُ أن صاحبه يُعادُ؟

نقول: الثاني، وليس المرادُ كُلَّ مريضٍ.

(١) وأخرجه مسلم بنحوه (٢٠٦٦).

وفيه أيضًا: الأمرُ باتباع الجنائز، واتباع الجنائز فرض كفاية، فلا بدَّ أن تُتبعُ الجنازةُ بما يَحْصُلُ به الكفاية، فإذا قُدِّرَ أن الجنازةَ حملها أربعةٌ وكانت المقبرةُ بعيدةً، والأربعةُ لا يَسْتَطِيعُونَ أن يَقُومُوا بحملها إلى المقبرةِ وجبَ أن يكونَ خامسٌ وسادسٌ، وسابعٌ، وثامنٌ، بحسبِ الحاجة.

وكذلك لو قُدِّرَ أن الجنازةَ كانت لطفل صغيرٍ يُحْمَلُ باليد وليس معه إلا أبوه فيحبُّ أن يُتَّبَعَ؛ لأنه إذا وصل إلى المقبرة احتاج إلى لَبِنٍ وإلى ماءٍ، وربما إذا وُضِعَ الطفلُ عندَ القبرِ تأتي الكلابُ وتأكله، وإذا ذهب يأتي بالماءِ واللبنِ شقٌّ عليه ذلك.

وفيه: الأمرُ بتشميتِ العاطسِ وهذا مطلقٌ لكنّه مقيدٌ بحديثٍ آخرَ وهو: إذا حمدَ الله، فإن لم يَحْمَدِ الله فإنه لا يُشَمَّتُ^(١).

وهل هو فرض كفاية، أو فرض عينٍ؟

نقول: فيه خلافٌ بين العلماء؛ فمنهم من يرى أنه فرض كفاية. وهو رأيُ الجمهور.

ومنهم من يرى: أنه فرض عينٍ؛ لقولِ النبي ﷺ: «كان حقًا على كلٍّ من سمعه أن يقولَ له: يَرْحَمُكَ اللهُ»^(٢).

والصحيحُ والأقربُ: فرض عينٍ.

ثم قال: «وهنا عن بُسْرِ الحريرِ»؛ أي: الطبيعيِّ وليس الصناعيِّ. والديباغُ وهو ما فيه شيءٌ من الحريرِ غالبٌ على غيره وكذلك القَسِيُّ والإسْتَرْقُ، فكلُّ هذه أنواعٌ من الحريرِ. ثم نهى عن المياثرِ الحُمْرِ وهي التي يُرَكَّبُ عليها أو يُجَلَسُ عليها، سبقَ لنا أن أجبنّا على سؤالٍ؛ هل العلةُ في النهي هي التشبُّه بالكفارِ أو الترفُّة؟ قال القسطلاني رحمه الله:

قال: أمرنا النبي ﷺ بسبعٍ؛ أي: سبعِ خصالٍ: عيادةُ المريضِ. الأصلُ في «عيادة»: «عادة»؛ لأنه من عادته يعودُه فقَلِبْتُ الواوَ ياءً لانكسارِ ما قبلها.

والمرضُ يكونُ في الجسمِ، والقلبِ، كالجهلِ، والجُبَنِ، والبُخلِ، والنفاقِ، وغيرها من

(١) أخرجه مسلم (٢٩٩٣) من حديث أبي موسى الأشعري رحمه الله.

(٢) أخرجه أحمد (٤٢٨/٢)، والترمذي (٢٧٤٧) من حديث أبي هريرة رحمه الله.

الردائل، وإطلاق المرض على ذلك مجاز، والمراد هنا الأول، وهو الحقيقي.

[هو كما قال تَحَلَّثَهُ فالمراد هنا هو المرض الجسمي، أما المرض القلبي فإنه يَجِبُ أن يُنْصَحَ فيه الإنسان؛ فالدين النصيحة لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين، سواء احتاج هذا إلى عيادة أو لم يَحْتَج] ^(١).

واتباع الجنائز افتعال من: اتَّبَعَ يَتَّبِعُ ويكون تارةً بالجسم وتارةً بالامثال والانتصار، ومن المحتمل لهما قوله تعالى: ﴿قَالَ لَهُ مُوسَى هَلْ أَتَيْكَ عَلَىٰ أَنْ تُعَلِّمَ مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا﴾ ^(٢) [الكهف: ٦٦]. أي: أتيتك بجسمي أو ألزمت ما تفعله وأفتني فيه أثرك، والذي هنا يَحْتَمِلُها أيضاً، وعلى هذا ينبغي القياس في أن الأفضل المشي خلفها أو أمامها؛ لأنه إن كان أمامها فهو تابع لها معنى.

[الثاني هذا ممتنع -أي: الاتباع هو الامثال؛ لأن الميت لا يأمر حتى يُتَّبَعَ.

وأما مسألة أن يكون أمامها أو خلفها فهو تابع لها حتى لو كان أمامها؛ لأنه لولاها ما خرج، لكن بعض العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ إذا كانت الكلمة تَحْتَمِلُ معنيين جاء بها، وإن كانت في معنى لا يَحْتَمِلُ، فإن قوله: (فاتبعوني) لا شك أن المراد به الامثال؛ يعني: افعلوا ما أفعل وافعلوا ما أمركم به] ^(٣).

وتسميتُ العاطس بالشين المعجمة وتَهْمَلُ وهو أن يُقال للعاطس: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، وقيل: التسميت مأخوذة من شبابة العدو، وهو فرحه بما يسرُّ فإما أن يكون المراد هنا الدعاء له بالألّا يكون في حالة يُسَمَّتُ به فيها، وإما أن يكون أنك إذا دعوت له بالرحمة فقد أدخلت على الشيطان ما يفرحه أو يصلحه أو كلمة نحوها ويسرُّ العاطس بذلك فيكون شبابةً بالشيطان، وقيل غير ذلك. والأربع الباقية من السبع: إجابة الداعي، وإفشاء السلام، ونصر المظلوم، وإبرار القسم.

والأمر المذكور المراد به مطلق الإيجاب والندب؛ لأن بعضها إيجاب وبعضها ندب.

[لو قال: المراد بالأمر الأمر المشترك بين الإيجاب والندب كان أحسن من قوله: مطلق] ^(٤).

(١) ما بين المعقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

(٢) ما بين المعقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

(٣) ما بين المعقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

وليس ذلك من استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه؛ لأن ذلك إنما هو في صيغة «افعل» أما لفظ الأمر فيُطْلَقُ عليهما حقيقةً على المُرَجَّح؛ لأنه حقيقةً في القول المذكور فاتباع الجنائز فرض كفاية، وكذا إجابة الداعي لوليمة النكاح.
[إجابة الدعوة لوليمة العرس واجبة.]

وفي غير العرسٍ مختلفٌ فيها، والصحيحُ الوجوبُ أيضًا، وهذا هو مذهبُ أهلِ الظاهر، لكن إذا اعتذر المدعوُّ فلا حرج، فإن هذا حقُّ له، لكن إذا أصرَّ الداعي على الدعوة وجبت الإجابة، لكن لا بدَّ فيها من شروط.
الأول: التعيينُ.

الثاني: أن يكون الداعي ممن لا يجوزُ هجره، فإن كان ممن يجوزُ هجره فإن إجابته لا تجب؛ لأنه لا يجوزُ أن يُسلَّم عليه فضلًا عن إجابته.

والثالث: ألا يكون طعأمه حرامًا، فإذا علمت أن هذا الرجل الذي دعاك قد سرق مثلاً ليطعمك فإنه لا يجب عليك الإجابة.

والرابع: ألا يكون في المكان منكرٌ، فإن كان في المكان منكرٌ ويُمكنك إزالته وجبت الإجابة، وتجب عليك الإجابة هنا من وجهين:
الأول: من حيث الدعوة.

والثاني: من حيث إزالته المنكر.

فإن كنت لا تستطيع إزالته حرمت عليك الإجابة.

الخامس: ألا يكون عليك ضررٌ، فإن كان عليك ضررٌ فإنه لا يلزمك الإجابة.

والسادس: ألا تحتاج الإجابة إلى سفرٍ، فإن احتاجت إلى سفرٍ فإنها لا تلزمك؛ لما في ذلك من تفويت المصالح عليك والخطر والمشقة، فإن دعاك إنسانٌ مثلاً في القاهرة وأصرَّ على أن تجيب دعوته فإنه لا يلزمك الإجابة، حتى لو كان في أقرب البلاد إليك مادام خارج البلاد^(١).

❦ قال هذا رحمه الله وزاد أبو ذر: عن سبع: عن بُسِّ الحرير، والديباج ما يكون من ثياب

(١) ما بين المعقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رحمه الله.

الحرير وعطفه على الحرير يفيد النهي لخصوصه؛ لأنه صار جنساً مستقلاً بنفسه.
وعن القسِّي بفتح القاف، وتشديد السين المهملة مكسورة، والتحتية، والأصل: القزِّي
بالزاي بدل السين فأبدلت سيناً. والصواب: تفسيرها بها في مسلم على أنها ثياب مصبغة يؤتى
بها من مصر والشام فيها شية.

وفي البخاري: حرير أمثال الأترج، وفي أبي داود: من الشام أو مصر مصبغة فيها الأترج.
والإستبرق، والميائير الحمر ولأبي ذر: والميائير الحمر.

وهذه المنهيات كلها للتحريم بخلاف الأوامر فإنها كما سبق.

والتقييد بالحرير لا اعتبار بمفهومه إذا كانت من الحرير.

والاثنتان المكملان للسبع: خواتيم الذهب وأواني الفضة. اهـ



ثم قال المصنف رحمه الله:

٣٧- باب النعال السَّبْتِيَّةِ وَغَيْرِهَا.

٥٨٥٠- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ سَعِيدِ أَبِي مَسْلَمَةَ قَالَ:

«سَأَلْتُ أُنْسًا أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ».

وقوله: «النعال السَّبْتِيَّةُ»، قال الشارح: بكسر السين المهملة، وسكون الموحدة،

وكسر الفوقية، وتخفيف التحتية، هي المدبوغة بالقرظ؛ أي: التي سُبِتَ ما عليها من الشعر؛
أي: خُلِقَ.

والنعال: جمع نعل، وهو ما وُقي به القدم، وفي «النهاية» هي التي تُسَمَّى الآن

تاسوهة. اهـ

وفي هذا الحديث: أن النبي كان يُصَلِّي في نعليه فهو دليل على أنه لا بأس أن يُصَلِّي

الإنسان في النعلين، لكن لا بد أن تكون طاهرة، فإذا كانت نجسة فإنه لا يُصَلِّي فيها.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

٥٨٥١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ

أَنَّهُ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: رَأَيْتَكَ تَصْنَعُ أَرْبَعًا لَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِكَ يَصْنَعُهَا قَالَ: مَا

هِيَ يَا ابْنَ جُرَيْجٍ؟ قَالَ: رَأَيْتُكَ لَا تَمَسُّ مِنَ الْأَرْكَانِ إِلَّا الْيَمَانِينَ، وَرَأَيْتُكَ تَلْبَسُ النَّعَالَ السَّبْيِيَّةَ، وَرَأَيْتُكَ تَضْبَعُ بِالصُّفْرَةِ، وَرَأَيْتُكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ أَهْلَ النَّاسِ إِذَا رَأَوْا الْهَلَالَ وَلَمْ تَهَلِّ أَنْتَ حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ. فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: أَمَّا الْأَرْكَانُ فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمَسُّ إِلَّا الْيَمَانِينَ، وَأَمَّا النَّعَالُ السَّبْيِيَّةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُ النَّعَالَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَعْرٌ وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَلْبَسَهَا، وَأَمَّا الصُّفْرَةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَضْبَعُ بِهَا فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَضْبَعُ بِهَا، وَأَمَّا الْإِهْلَالُ فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَهْلُ حَتَّى تَنْبَعِثَ بِهِ رَاحِلَتُهُ ^(١).

هذا الحديث فيه من الفوائد: تتبُّع العالم في أفعاله، والسؤال عما يخالف الإنسان فيه غيره، فإنه قد تكون مخالفته عن أثاره من علم.

وفيه: دليل على أن الترك سنة، كما أن الفعل سنة؛ لأن ابن عمر رضي الله عنهما كان لا يستلِم إلا الركنين اليمانيين - وهما: الحجر الأسود، والركن اليماني من الكعبة - لأن النبي ﷺ كان لا يستلِم سواهما.

وفيه: دليل على ما عليه الناس اليوم من الجهل؛ فإنهم يستلمون جميع الأركان بل حتى غير الأركان، فإنهم يستلمون كل شيء، ويَزْعُمُونَ بذلك أنهم معظَّمون لله ﷻ، وأنهم متعبدون لله بذلك، والحقيقة أن تعظيم الله إنما يكون بفعل أوامره، واجتناب نواهيه، والتزام شرعه، وكذلك بالنسبة لرسول الله ﷺ، فإن محبته وتعظيمه أن تفعل مثل ما يفعل.

وفيه: دليل على فضيلة ابن عمر رضي الله عنهما، وحرصه على اتباع السنة.

ولنتنظر إلى هذه الأربع التي سُئِلَ فيها ابن عمر رضي الله عنهما:

❖ يقول: «رَأَيْتُكَ لَا تَمَسُّ مِنَ الْأَرْكَانِ إِلَّا الْيَمَانِينَ» وهما: الحجر الأسود، والركن اليماني وسُمِّيَا بذلك؛ لأنها من جهة اليمين؛ فأجابه ابن عمر بقوله: لم أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمَسُّ إِلَّا الْيَمَانِينَ؛ يعني: أنا أفعل ما فعل، وأدع ما ترك.

❖ قال: «وَرَأَيْتُكَ تَلْبَسُ النَّعَالَ السَّبْيِيَّةَ»؛ يعني: التي ليس فيها شعر؛ فأجابه: وأما النَّعَالُ السَّبْيِيَّةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُ النَّعَالَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَعْرٌ فَفَسَّرَهَا رضي الله عنه بأنها هي التي ليس فيها شعر، قال: فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَلْبَسَهَا.

❖ قال: «ورأيتك تَصْبُغُ بِالصُّفْرَةِ»؛ أي: كالزعفران، والعُصْفَرُ، وما أشبهه. فقال: وأما الصفرة فإني رأيتُ رسولَ الله ﷺ يَصْبُغُ بها فأنا أَحِبُّ أَنْ أَصْبُغَ بها.

❖ ثم قال: رأيتُ الناسَ يَهْلُونَ إذا رأوا الهلالَ، ولم تَهَلْ أنتَ حتى كان يومُ التروية. ويومُ التروية هو اليومُ الثامن من ذي الحجة، وسُمِّيَ بذلك لأنه اليومُ الذي يَرَوِي الناسُ فيه الهاء فقال ﷺ إجابةً على ذلك: وأما الإهلالُ فإني لم أَرِ رسولَ الله ﷺ يَهْلُ حتى تَنَبَّهَتْ به راحلته.

فتبيّن بهذا أن ابنَ عمرَ إنما خالف الناسَ اتباعاً لسنةِ الرسولِ ﷺ. وفيه أيضاً: أنه ينبغي، بل يَجِبُ على العالمِ إذا ماتتِ السنةُ بين الناسِ أن يُحْيِيَهَا وَأَلَّا يَفْعَلَ كما يَفْعَلُ الناسُ، بل يَفْعَلُ ما جاءت به السنةُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٥٨٥٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَلْبَسَ الْمُحْرِمُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا بِزَعْفَرَانٍ أَوْ وَرْسٍ وَقَالَ: مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَّيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ ^(١).

٥٨٥٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِزَارٌ فَلْيَلْبَسِ السَّرَاوِيلَ وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَعْلَانِ فَلْيَلْبَسْ خُفَّيْنِ» ^(٢).

سبق الكلامُ على هذين الحديثين.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٣٨- بَابُ بَيْدَاً بِالنَّعْلِ الْيَمْنَى.

٥٨٥٤- حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَشْعَثُ بْنُ سُلَيْمٍ سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّ التَّيْمَنَ فِي طَهْوَرِهِ

(١) أخرجه مسلم (١١٧٧).

(٢) أخرجه مسلم (١١٧٨).

وَتَرَجَّلِهِ وَتَنَعْلُهُ^(١).

٣٩- بَابُ لَا يَمْشِي فِي نَعْلِ وَاحِدَةٍ.

٥٨٥٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَمْشِي أَحَدُكُمْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ لِيُخَفِّهَهَا أَوْ لِيُنْعِلَهَا جَمِيعًا»^(١).

٤٠- بَابُ يَنْزِعُ نَعْلَهُ الْيُسْرَى.

٥٨٥٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا انْتَعَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِالْيَمِينِ، وَإِذَا نَزَعَ فَلْيَبْدَأْ بِالشِّمَالِ، لِيَتَكُنَ الْيُمْنَى أَوَّلَهُمَا تُنْعَلُ وَآخِرُهُمَا تُنْزَعُ».

هذه الأبواب كلها في النعال فالباب الأول فيه دليل على أنه ينبغي أن يبدأ عند لبس النعال باليمين؛ لدخوله في عموم قوله: «وَتَنَعْلُهُ». بل هو صريح، ومثل ذلك الخف فإنه يبدأ فيه بلبس اليمين أيضًا.

قال أهل العلم: ومثل ذلك الثوب والسراويل، فإنه يُدْخَلُ اليد اليمنى في الثوب أو القميص قبل اليسرى، والرجل اليمنى في السراويل قبل اليسرى. وعكس ذلك الخلع فإنه يبدأ فيه باليسار فيخلع اليسرى قبل اليمنى، في النعل، والخف، والثوب، والقميص.

ولا يخفى أن ذلك من أجل إكرام اليمين، فإن اللبس إكرام والخلع سلب وإزالة. أما الباب الثالث؛ ففيه: العدل بين الأعضاء وذلك بالابتداء باليمين الإنسان النعل في رجل واحدة، فإذا أن لبس النعلين في الرجلين جميعًا أو يخلعهما جميعًا، ومثل ذلك الخف، ومثل ذلك -على ما يظهر- لو أدخل إحدى اليدين في إحدى الكمين دون الأخرى.

فإن قيل: وهل من ذلك لبس المرأة للحلي في يد دون الأخرى، أو لبس السماعة في أذن دون أخرى، أو لبس نظارة في عين دون أخرى؟

(١) أخرجه مسلم (٢٦٨).

(٢) أخرجه مسلم (٢٠٩٧).

نقول: الشيء الذي تيقنًا من دخوله في هذا هو ما ورد في الحديث، وهو المشي، ولا فرق فيه بين النعل والخف، وما عدا ذلك فالحاقه فيه نظر فيبقى على الأصل وهو الحِلُّ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤١- بَابُ قِبَالَانَ فِي نَعْلِ، وَمَنْ رَأَى قِبَالًا وَاحِدًا وَاسِعًا.

❖ قوله: «ومن رأى قِبَالًا واحدًا واسعًا». واسعًا: مفعول ثانٍ، والمعنى: من رآه واسعًا؛ أي: جائزًا. والقبال. قال الحافظ: بكسر القاف، وتخفيف الموحدة، وآخره لامٌ: هو الزَّمَامُ، وهو السَّيْرُ الذي يُعْقَدُ فِيهِ الشَّسْعُ الذي يكونُ بين إصبعي الرجل. اهـ
❖ وقوله: «قِبَالَانَ في نعل». الظاهر -والله أعلم- أنهم فيما سبق كانوا يجعلون في النعل قِبَالِينَ، قِبَالًا بين الإبهام والذي يليه، وقِبَالًا آخرَ بين الخنصر والبُنْصَرِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٨٥٧- حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ نَعْلَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ لَهَا قِبَالَانِ.

٥٨٥٨- حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ طَهْمَانَ قَالَ: أَخْرَجَ إِلَيْنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ نَعْلَيْنِ لَهَا قِبَالَانِ فَقَالَ ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ: هَذِهِ نَعْلُ النَّبِيِّ ﷺ.

٤٢- بَابُ الْقُبَّةِ الْحَمْرَاءِ مِنْ آدَمَ.

٥٨٥٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَزْرَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ فِي قُبَّةِ حَمْرَاءٍ مِنْ آدَمَ وَرَأَيْتُ بِلَالًا أَخَذَ وَضُوءَ النَّبِيِّ ﷺ وَالنَّاسُ يَتَدَرُونَ الْوُضُوءَ، فَمَنْ أَصَابَ مِنْهُ شَيْئًا تَمَسَّحَ بِهِ، وَمَنْ لَمْ يُصِبْ مِنْهُ شَيْئًا أَخَذَ مِنْ بِلَالٍ يَدَ صَاحِبِهِ ^(١).

٥٨٦٠- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ. ح وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَرْسَلَ

النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْأَنْصَارِ وَجَمَعَهُمْ فِي قُبَّةٍ مِنْ أَدَمَ.
القُبَّةُ هِيَ الْخِيْمَةُ الصَّغِيرَةُ، وَالْأَدَمُ هُوَ الْجِلْدُ؛ أَي: أَنَّهُمْ كَانُوا يَصْنَعُونَ قُبَابًا مِنْ جِلْدٍ، وَرَبَّمَا تُصْبَغُ بِالْحُمْرَةِ، وَتَخَذُوهَا؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّهَا تَكُونُ أَخْفَ مِنْ غَيْرِهَا لِصَغَرِهَا.
فَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ اتِّخَاذِ الْقُبَّةِ مِنَ الْأَدَمِ وَأَنَّ ذَلِكَ لَا يُعَدُّ مِنَ التَّرَفِّ،
فَيَجُوزُ اتِّخَاذُهَا مِنَ الْأَدَمِ، أَوْ مِنَ الْقُطْنِ، أَوْ مِنَ الصَّوْفِ، أَوْ حَسَبِ مَا تيسَّرُ.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٣- بَابُ الْجُلُوسِ عَلَى الْحَصِيرِ وَنَحْوِهِ.

٥٨٦١- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْتَجِرُ حَصِيرًا بِاللَّيْلِ فَيُصَلِّي عَلَيْهِ، وَيَبْسُطُهُ بِالنَّهَارِ فَيَجْلِسُ عَلَيْهِ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَتُوبُونَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَيُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ حَتَّى كَثُرُوا، فَأَقْبَلَ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ خُذُوا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا، وَإِنْ أَحَبَّ الْأَعْمَالُ إِلَى اللَّهِ مَا دَامَ وَإِنْ قَلَّ»^(١).

هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ لَا يَتَّخِذُ الْكَثِيرَ مِنَ الْأَمْتَعَةِ بَلْ كَانَ عِنْدَهُ حَصِيرٌ يَخْتَجِرُهُ بِاللَّيْلِ؛ أَي: يَجْعَلُهُ مِثْلَ الْحَجَرَةِ وَيُصَلِّي وَرَاءَهُ، وَفِي النَّهَارِ كَانَ يَجْلِسُ عَلَيْهِ.

فَلَمَّا رَأَى النَّاسُ صَلَاتَهُ ﷺ صَارُوا يَجْتَمِعُونَ وَيُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ، فَخَافَ عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْمَشَقَّةِ وَالْمَلَلِ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَأْخُذُوا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا يَطِيقُونَ وَلَا يَشْقُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ.

فَهُوَ ﷺ كَانَ يَقُومُ اللَّيْلَ حَتَّى تَتَوَرَّمَ قَدَمَاهُ وَتَتَفَطَّرُ، وَمَنْ صَلَّى مَعَهُ تَعَبَ، فَلَمْ يُحِبَّ أَنْ تَفْعَلَ الْأُمَّةُ مَا يَشُقُّ عَلَيْهِمْ وَلَوْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، فَإِلَّا نَسَانُ قَدْ يَكُونُ عِنْدَهُ عَزِيمَةٌ وَقُوَّةٌ وَنَشَاطٌ فِي الْعَمَلِ الصَّالِحِ فَإِذَا فَعَلَهُ فَإِنَّهُ فِي آخِرِ الْأَمْرِ قَدْ يَعْجِزُ عَنْهُ.
وَلِهَذَا حَثَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَنْ يُحَاطَظَ الْإِنْسَانُ لِلْمُسْتَقْبَلِ، فَيَتَّخِذَ عَمَلًا يَتِمَكَّنُ مِنْ

الدوام عليه، ولهذا قال: «أحبُّ الأعمالِ إلى الله ما دام وإن قلَّ».

وكثيرٌ من الناسِ يكونُ عنده نشاطٌ، نشاطٌ في الهمة، ونشاطٌ في الجسم، ثم يَضْعُفُ نشاطُ الهمةِ ويَضْعُفُ نشاطُ الجسم، ويتمنَّى أن لم يكنْ ألزَمَ نفسه بشيءٍ، وقد حَدَثَ هذا لعبدِ الله بنِ عمرو بنِ العاصِ رضي الله عنه، فإنه قد التزم أن يصُومَ يومًا، ويُفطِرَ يومًا، ولكنه لما كَبُرَ، قال: ليتني قَبِلْتُ رخصةَ النبي ﷺ ^(١)، وصار يصُومُ خمسةَ عشرَ يومًا متتابعةً ويُفطِرُ خمسةَ عشرَ يومًا متتابعةً.

❦ وفي قوله: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا» إشكالٌ من جهة أن ظاهرها إثباتُ المللِ لله ﷻ، والمللُ عبارةٌ عن عجزِ الإنسانِ عن مواصلةِ العملِ وإن كان في جسده قوةٌ، فهل نقولُ: إن مللَ الله - إن دَلَّ الحديثُ عليه - يكونُ على هذا المعنى؟

الجوابُ: لا؛ لأن هذا نقصٌ والله ﷻ منزَّهٌ عن النقصِ، بل المللُ - إن صحَّ أن في الحديثِ دلالةٌ على ثبوتِ المللِ لله - مللٌ يليقُ بالله ﷻ، والمرادُ أن الإنسانَ إذا ملَّ عن الطاعةِ ملَّ الله تعالى من مثوبيته وإقباله عليه، وإن كان لا يَلْحَقُه ﷻ من المللِ ما يَلْحَقُ المخلوقَ.

ومن العلماءِ من يقولُ: إن هذا الحديثَ لا يَدُلُّ على أن الله يَمَلُّ؛ لأن النبي ﷺ قال: «لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا». فإذا مللتم فلا يَلْزُمُ أن يَمَلَّ الله، كما لو قلتَ لشخصٍ: أنا لا أقومُ حتى تقومَ. فالممتنعُ الآن هو قيامك قَبْلَ قيامه، لكن لا يَلْزُمُ من قيامك ثبوتُ قيامي، فَيَمْتَنِعُ أن الله يَمَلُّ قَبْلَ أن يَمَلُّوا ولكن لا يَلْزُمُ أنهم إذا ملُّوا ملَّ الله.

وهذا القولُ لا شك أنه مُحْتَمَلٌ ولكنه بعيدٌ من ظاهرِ اللفظِ.

وأسلم ما يُقالُ في ذلك: أنه إن دَلَّ الحديثُ على أن الله يَمَلُّ فهو مللٌ يليقُ بجلاله وعظمته، ولا يُشْبِهُ مللَ المخلوقِ المبني على الضَّعْفِ وعدمِ القدرةِ على المقاومةِ.

وفي الحديثِ: دليلٌ على محبةِ الله ﷻ للعملِ - وهو كذلك - فإن بعضَ الأعمالِ أحبُّ إلى الله من بعضٍ، والنصوصُ في ذلك كثيرةٌ، كما أن العمَّالَ أيضًا بعضهم أحبُّ إلى الله من بعضٍ، وإذا ثَبَتَ هذا الوصفُ بالترتيبِ وهو قوله: «أحبُّ» دَلَّ على ثبوتِهِ بغيرِ الوصفِ وهو مطلقٌ

(١) أخرجه البخاري (١٩٧٥) من حديث ابن عمر رضي الله عنه.

المحبة، وهذا هو الذي عليه أهل السنة والجماعة، فإنهم يقولون: إن الله تعالى يُحِبُّ وَيُحَبُّ. وخالف في ذلك أهل البدع، فقالوا: إن الله تعالى لا يُحِبُّ، ولا يُحَبُّ أيضًا، بل الذي يُحِبُّ هو ثوابه، ومحبتُه هي إثابته! ولكن هذا قولٌ منكراً؛ لأنه خلاف ظاهر اللفظ، وخلاف ما أجمع عليه الصحابة والتابعون؛ ولأن المحبة من مقتضى الفطرة، فإن الإنسان يحب من أحسن إليه، وأعظم من أحسن إليك وأكثر هو الله ﷻ، ولهذا جاء في الأثر: «أَحِبُّوا اللَّهَ بِمَا يَغْدُوكم به من النعم»^(١).

فمحبة الله تعالى أمرٌ فطريٌّ لا يُمكن إنكاره.

ومن العجب أنهم يقولون: إن المحبة هي إرادة الثواب، فيفرون من إثبات المحبة زعمًا منهم أنها تقتضي المماثلة؛ لكون المخلوق له محبة.

فيقال لهم: المخلوق أيضًا له إرادة فأنتم إذا أثبتم الإرادة وقعتم في التمثيل على قاعدتكم.

فإن قالوا: إن الله إرادة لا تماثل إرادة المخلوقين.

قلنا: الآن حكمتكم على أنفسكم ويُقال لكم: إن له محبة أيضًا لا تماثل محبة المخلوق.

فإذا فسروها بالثواب وقالوا: عدلنا عن الإرادة، والثواب شيء بائن منفصل.

قلنا لهم: هذا الثواب هل وقع بإرادة الله أو لا؟

فإن قالوا: بغير إرادة صار أمرًا خطيرًا - لكنهم لا يقولونها - بل يقولون: بإرادة الله.

فنقول: لزم من ثبوت المحبة ثبوت الإرادة، وأنتم تقولون: إرادة لا تماثل إرادة

المخلوقين. فقولوا أيضًا: محبة لا تماثل محبة المخلوقين.

وهذا التناقض عامٌّ في كل مبتدع، فكل مبتدع يلزمه فيما أثبتته نظير ما يلزمه فيها قر منه

مع زيادة التحريف، وهذا شيء مطرد في كل الصفات التي يُنكرها أهل البدع وهو: أنه

يلزمهم فيما أثبتوه نظير ما يلزمهم فيما نفوه، وفروا منه مع زيادة التحريف، والقول على الله بلا

علم.

(١) أخرجه الترمذي (٣٧٨٩)، والحاكم (١٦٢/٣) من حديث ابن عباس رض، وانظر: «ضعيف الجامع»

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٤ - بَابُ الْمُزَرَّرِ بِالذَّهَبِ.

٥٨٦٢ - وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ الْمُسَوَّرِ بْنِ مَحْرَمَةَ أَنَّ أَبَاهُ مَحْرَمَةَ قَالَ لَهُ: يَا بُنَيَّ إِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدِمَتْ عَلَيْهِ أَقْبِيَّةٌ فَهُوَ يَقْسِمُهَا فَأَذْهَبَ بِنَا إِلَيْهِ فَذَهَبْنَا فَوَجَدْنَا النَّبِيَّ ﷺ فِي مَنْزِلِهِ، فَقَالَ: لِي يَا بُنَيَّ ادْعُ لِي النَّبِيَّ ﷺ فَأَعْظَمْتُ ذَلِكَ فَقُلْتُ: أَدْعُو لَكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا بُنَيَّ إِنَّهُ لَيْسَ بِجَبَّارٍ فَدَعَوْتُهُ فَخَرَجَ وَعَلَيْهِ قَبَاءٌ مِنْ دِيبَاجٍ مُزَرَّرٍ بِالذَّهَبِ فَقَالَ: «يَا مَحْرَمَةُ هَذَا خَبَأَنَاهُ لَكَ فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ».

❦ قوله: «مُزَرَّرٌ بِالذَّهَبِ». قال الحافظ: هذا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ وَقَعَ قَبْلَ التَّحْرِيمِ، فَلَمَّا وَقَعَ تَحْرِيمُ الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ عَلَى الرِّجَالِ لَمْ يَبْقَ فِي هَذَا حِجَّةٌ لِمَنْ يُبَيِّحُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ التَّحْرِيمِ فَيَكُونُ أَعْطَاهُ لِيَنْتَفِعَ بِهِ بِأَنْ يَكْسُوهُ النِّسَاءُ أَوْ لِيَبِيعَهُ كَمَا وَقَعَ لغيره، وَيَكُونُ مَعْنَى قَوْلِهِ: فَخَرَجَ وَعَلَيْهِ قَبَاءٌ، أَي: عَلَى يَدِهِ فَيَكُونُ مِنْ إِطْلَاقِ الْكُلِّ عَلَى الْبَعْضِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ أَرَادَ تَطْيِيبَ قَلْبِ مَحْرَمَةَ، وَأَنَّهُ كَانَ فِي خَلْقِهِ شَيْءٌ. ❦ وَفِي قَوْلِهِ لَوْلِيهِ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ: لَهَا قَالَ لَهُ: «أَدْعُو لَكَ النَّبِيَّ ﷺ؟!» فِي مَعْرِضِ الْإِنْكَارِ لِقَوْلِهِ: ادْعُهُ لِي فَأَجَابَهُ بِقَوْلِهِ: «يَا بُنَيَّ إِنَّهُ لَيْسَ بِجَبَّارٍ». وَمَا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ إِيمَانِ مَحْرَمَةَ، وَإِنْ كَانَ قَدْ وُصِفَ بِأَنَّهُ سَيِّئُ الْخُلُقِ.

وفيه: تَوَاضَعُ النَّبِيُّ ﷺ وَحَسَنُ تَلَطُّفِهِ بِأَصْحَابِهِ. انْتَهَى كَلَامُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ.

❦ قوله: «فَقُلْتُ: أَدْعُو لَكَ رَسُولَ اللَّهِ؟» لَا يَخْفَى أَنَّ فِيهِ حَذْفَ الْهَمْزَةِ، وَأَصْلُهُ: أَدْعُو لَكَ؟! وَنَظِيرُهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا إِلَهًا مِّنَ الْأَرْضِ هُمْ يُنْشِرُونَ﴾ ❦ (الأنعام: ٢١). وَتَقْدِيرُهُ: أَهَمُّ يَنْشُرُونَ. وَلِهَذَا يَخْسُنُ الْوُقُوفُ عَلَيْهَا؛ أَي: عَلَى قَوْلِهِ: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا إِلَهًا مِّنَ الْأَرْضِ﴾ ❦ لِأَنَّكَ لَوْ وَصَلْتَ لَفَهَمَ السَّامِعُ أَنَّ الْجُمْلَةَ صِفَةٌ لِّمَا سَبَقَ، وَلَيْسَتْ كَذَلِكَ، بَلْ هِيَ جُمْلَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ لِلْإِنْكَارِ.

وَابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قَدْ خَرَجَ هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى أَحَدِ أَمْرَيْنِ:

الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذَا قَبْلَ التَّحْرِيمِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا الْإِحْتِمَالَ ضَعِيفٌ، وَيُضَعِّفُهُ أَنَّ هَذَا الْإِحْتِمَالَ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ قَدْ نُسِخَ، وَمِنْ شَرْطِ النَّسْخِ الْعِلْمُ بِتَأْخِرِ النَّاسِخِ. وَالْأَمْرُ الثَّانِي: أَنَّ يَكُونَ الرَّسُولُ ﷺ أَرَادَ بِإِعْطَائِهِ إِيَّاهُ أَلَّا يَلْبَسَهَا بَلْ يُعْطِيَهَا مِنْ

يَصِحُّ لِيَأْسُهُ لَهَا كَالنِّسَاءِ، أَوْ يَبِيعَهَا وَيَتَّقَعَ بِمِنْهَا عَلَى مَنْ يَجُوزُ لَهُ لُبْسُهَا. وَهَذَا الاحْتِمَالُ يَمْنَعُهُ أَنْ الرَّسُولَ ﷺ خَرَجَ وَعَلَيْهِ هَذَا الْقَبَاءُ، فَلَمَّا كَانَ هَذَا يَمْنَعُ هَذَا الاحْتِمَالَ أَجَابَ عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ بِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى قَوْلِهِ: وَعَلَيْهِ قَبَاءٌ؛ أَي: عَلَى يَدِهِ قَبَاءٌ. فَأُطْلِقَ الْكُلَّ وَأُرِيدَ بِهِ الْبَعْضُ، وَلَكِنْ لَا شَكَّ أَنَّ هَذَا خِلَافُ ظَاهِرِ اللَّفْظِ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ مُرَدِّدًا.

وَقَدْ بَقِيَ احْتِمَالٌ ثَالِثٌ: لَمْ يَذْكُرْهُ الْمُؤَلَّفُ - وَهُوَ الْأَقْرَبُ - وَهُوَ: أَنَّ هَذَا الْقَبَاءَ مِنَ الدِّيَابِجِ لَمْ يَكُنْ أَكْثَرُهُ حَرِيرًا بَلْ كَانَ أَكْثَرُهُ غَيْرَ الْحَرِيرِ؛ لِأَنَّ الدِّيَابِجَ كَمَا مَرَّ عِبَارَةً عَنْ ثِيَابٍ مَنْسُوجَةٍ بِحَرِيرٍ فِيهَا شَجَرَاتٌ مِثْلُ الْأُتْرُجِ، فَلَا يَكُونُ كُلُّ الثَّوبِ حَرِيرًا.

❦ قَوْلُهُ: «مُزَرَّرٌ بِالذَّهَبِ»: يَرَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ جَوَارِ الْيَسِيرِ مِنَ الذَّهَبِ كَمَا يَجُوزُ الْيَسِيرُ مِنَ الْحَرِيرِ، وَقَالَ: إِنَّ الْإِزْرَارَ بِالذَّهَبِ لَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ يَسِيرٌ تَابِعٌ، وَإِذَا كَانَ يَسِيرًا تَابِعًا فَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، أَمَّا إِذَا كَانَ مُسْتَقْلًا كَالْخَاتَمِ مِنَ الذَّهَبِ فَإِنَّهُ حَرَامٌ، وَلَا يَجُوزُ، وَلِهَذَا أَعْقَبَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا الْحَدِيثَ بِقَوْلِهِ: بَابُ خَوَاتِيمِ الذَّهَبِ، وَكَأَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَقُولَ: الْخَوَاتِيمُ حَرَامٌ؛ لِأَنَّهَا مُسْتَقْلَةٌ، وَالْإِزْرَارُ تَابِعٌ لِلثَّوبِ، فَكَمَا يَجُوزُ الْإِزْرَارُ بِالْحَرِيرِ التَّابِعِ لِلثَّوبِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ كَذَلِكَ الْإِزْرَارُ بِالذَّهَبِ؛ لِأَنَّهُ يَسِيرٌ تَابِعٌ، وَمَعَ هَذَا فَإِنَّ الْقَوْلَ بِجَوَازِهِ لَا يَعْنِي أَنْ فَعَلَهُ وَتَرَكَهُ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ بَلْ إِنْ الْأَفْضَلُ أَلَّا يُفْعَلَ؛ لِأَنَّهُ يُخْشَى أَنْ يُلْتَحَقَ بِالتَّشْبِيهِ بِالنِّسَاءِ - وَإِنْ كَانَ فِي الْأَصْلِ جَائِزًا - لِأَنَّ أَغْلَبَ مَنْ يَتَّخِذُ أَزْرَارَ الذَّهَبِ هُنَّ النِّسَاءُ، فَيُخْشَى إِذَا اتَّخَذَهُ الْإِنْسَانُ أَنْ يَكُونَ مُتَشَبِّهًا بِالنِّسَاءِ.

ثُمَّ إِنَّهُ يُخْشَى أَيْضًا شَيْءٌ آخَرُ وَهُوَ أَنْ تَتَّخَذَ أَزْرَارٌ مُنْفَصِلَةٌ عَنِ الثِّيَابِ، بِحَيْثُ تُجْعَلَ فِي سُلْسِلَةٍ وَفِيهَا أَزْرَارٌ يَزُرُّ بِهَا الثَّوبُ، كَمَا يَتَّخَذُ هَذَا مِنَ الصُّفْرِ وَشَبِيهِهِ، وَذَلِكَ بِأَنْ تَتَّخَذَ مِنَ الصُّفْرِ يُرْبَطُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ إِمَّا بِسُلْسِلَةٍ مِنْ حَدِيدٍ لَطْرَفَةٍ، وَإِمَّا بِخِيطٍ، ثُمَّ يُفْتَحُ فِي الْجَيْبِ لَهَا فَتْحَةٌ تَدْخُلُ مِنَ الطَّبَقَةِ الَّتِي تَلِي الْجِلْدَ حَتَّى تَخْرُجَ إِلَى الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا، وَتَكُونُ أَزْرَارًا، فَهَذَا مُنْفَصِلٌ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٥ - بَابُ خَوَاتِيمِ الذَّهَبِ.

٥٨٦٣ - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا أَشْعَثُ بْنُ سُلَيْمٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ سُوَيْدٍ بْنِ مِقْرَنٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: نَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ عَنْ سَبْعٍ: نَهَانَا عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ -

أَوْ قَالَ: حَلَقَةُ الذَّهَبِ - وَعَنِ الْحَرِيرِ وَالْإِسْتَبْرَقِ، وَالذِّيَّاجِ، وَالْمِثْرَةِ الْحَمْرَاءِ، وَالْقَسِيِّ، وَآيَةِ الْفُضَّةِ، وَأَمَرَنَا بِسَنْعِ بَعِيَادَةِ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ، وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ، وَرَدِّ السَّلَامِ، وَإِجَابَةِ الدَّاعِي، وَإِبْرَارِ الْمُقْسِمِ، وَنَصْرِ الْمَظْلُومِ^(١).

هذه السبع سبق أن تكلمنا عليها إلا قوله: وإبرار المقسم.

وإبرار المقسم معناه: أنه إذا أقسم عليك أخوك فبر قسمه، ولكن هذا مشروط بما إذا لم يكن فيه عليك ضرر، فإن كان عليك ضرر لم يلزمك، وكذلك إذا كان ذكره مما يستحيا منه فلا يلزمك، أما في الشيء الذي ليس فيه ضرر عليك، ولا يستحيا منه إذا أقسم عليك فيه فبر قسمه، وذلك كأن ينزل ضيفا عليك فيقول: والله لا تذبح لي ذبيحة. فهنا أنت مأمور بإبرار القسم.

لكن لو جاءك رجل وقال: أقسم عليك بالله أن تخبرني كم عندك من مال؟! فإنه لا يلزمك أن تبر قسمه؛ لأن هذا قد يكون فيه ضرر عليك، ثم هو أيضا مخطئ في سؤاله هذا؛ لأن الرسول ﷺ يقول: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»^(٢).

ولو أننا قلنا: إن الإنسان مأمور أن يبر بقسم كهذا لكان فيه إحراج كثير، وفتح لباب السؤال عما يستحيا من ذكره.

وقوله: «ونصر المظلوم». نصر المظلوم أيضا واجب، وذلك بدفع الظلم عنه، سواء كان هذا الظلم في عرضه، أو ماله، أو أهله، فمثلا إذا كنت في مجلس، وأراد أحد أن يغتاب شخصا، فهذا ظلم والواجب عليك أن تدافع عنه، فعلى الأقل عليك أن تمنع من انتهاك عرضه، وإن ذكرت من محاسنه ما يزول به ما في قلوب الحاضرين فهذا طيب، لكن على الأقل تدفع غيبته وظلمه.

ونصر الظالم: قد أمر به النبي ﷺ في حديث آخر فقال: «انصر أخاك ظالما أو مظلوما»^(٣)، ويين أن نصر الظالم أن يمنع من ظلمه، فإذا منعت شخصا يريد أن يغتاب آخر وقلت: هذا لا يجوز، ولا يمكن أن تغتابه، فهذا لا شك أنه نصر له؛ لأنك منعت من الظلم.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه أحمد (٢٠١/١)، والترمذي (٢٣١٧).

(٣) أخرجه البخاري (٢٤٤٤) من حديث أنس رضي الله عنه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٨٦٤ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ ^(١) وَقَالَ عُمَرُو: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ سَمِعَ النَّضْرَ سَمِعَ بَشِيرًا ... مِثْلَهُ.

❖ قَوْلُهُ: «وقال عمرؤ: أخبرنا شعبة، عن قتادة سمع... إلخ.

أتى به المؤلف من أجل تصريح قتادة بالسماع.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٨٦٥ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ وَجَعَلَ فَصَّهُ يَمَّا يَلِي كَفَّهُ فَاتَّخَذَهُ النَّاسُ فَرَمَى بِهِ وَاتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ وَرِقٍ أَوْ فِضَّةٍ ^(٢).

٤٦ - بَابُ خَاتَمِ الْفِضَّةِ.

٥٨٦٦ - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، وَجَعَلَ فَصَّهُ يَمَّا يَلِي كَفَّهُ، وَنَقَشَ فِيهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، فَاتَّخَذَ النَّاسُ مِثْلَهُ، فَلَمَّا رَأَوْهُمْ قَدْ اتَّخَذُوهَا رَمَى بِهِ وَقَالَ: «لَا أَلْبَسُهُ أَبَدًا». ثُمَّ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ، فَاتَّخَذَ النَّاسُ خَوَاتِمَ الْفِضَّةِ. قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَلَبَسَ الْخَاتَمَ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، حَتَّى وَقَعَ مِنْ عُثْمَانَ فِي بَثْرِ أَرِيَسَ ^(٣).

❖ قَوْلُهُ: «فلبس الخاتم»: «أل» في قوله: «الخاتم» للعهد الذكري؛ يعني: خاتم

النبي ﷺ هو الذي اتخذه الخلفاء أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، حتى سقط في بثر أريَس، وهي بثر مشهورة في المدينة قريبة من قباء.

والعجيبُ أني رأيتُ منذُ سنواتٍ بعيدةٍ - قَبْلَ أَنْ تُدْفَنَ هَذِهِ الْبَثْرُ - أَنَا سَا يبيعون عندها

خواتِمَ، ويقولون للحجاج: اشترِ خواتِمَ وألقها في البثر! فصار الحجاج يشترون بكثرة هذه

(١) أخرجه مسلم (٢٠٦٦).

(٢) أخرجه مسلم (٢٠٩١).

(٣) أخرجه مسلم (٢٠٩١).

الخواتمَ وَيَزْمُونُ بِهَا فِي الْبُرِّ! يَلْعَبُونَ بِهِمْ، وَيَقُولُونَ: هَذِهِ الْبُرُّ هِيَ الَّتِي سَقَطَ فِيهَا خَاتَمُ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَأَنَّهُمْ يُرِيدُونَ مِنْ هَذِهِ الْخَوَاتِمِ أَنْ تَكُونَ مُؤَسَّةً لَخَاتَمِ الرَّسُولِ ﷺ أَوْ خَادِمَةً لَهُ، وَإِلَّا فَمَا مَعْنَى أَنْكَ تَزْمِي بِهِ؟! فَالرَّسُولُ مَا رَمَى بِهَا خَاتَمَهُ وَلَوْ رَمَى بِهَا خَاتَمَهُ لَكَانَ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْوَجْهِةِ، أَمَا إِذَا كَانَ قَدْ سَقَطَ مِنْ ثَالِثِ الْخُلَفَاءِ بِغَيْرِ قَصْدٍ، ثُمَّ إِنْ عَثَانَ الَّذِي سَقَطَ مِنْهُ الْخَاتَمُ قَدْ كَلَّفَ مِنْ يُخْرِجُ هَذَا الْخَاتَمَ لَكُنْهُمْ عَجَزُوا عَنْهُ لِحِكْمَةِ أَرَادَهَا اللَّهُ ﷻ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٧- بَابُ.

٥٨٦٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ فَنَبَذَهُ فَقَالَ: «لَا أَلْبَسُهُ أَبَدًا» فَنَبَذَ النَّاسُ خَوَاتِيمَهُمْ.

٥٨٦٨- حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَأَى فِي يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ يَوْمًا وَاحِدًا ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ اضْطَنَعُوا الْخَوَاتِيمَ مِنْ وَرَقٍ وَلَبِسُوهَا فَطَرَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَاتَمَهُ فَطَرَحَ النَّاسُ خَوَاتِيمَهُمْ. تَابَعَهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، وَزِيَادٌ، وَشُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. وَقَالَ ابْنُ مُسَافِرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَرَى خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣١٩/١٠، ٣٢٠):

هَكَذَا رَوَى الْحَدِيثَ الزُّهْرِيُّ عَنْ أَنَسٍ، مِنْ طَرِيقِهِ وَنُسِبَ فِيهِ إِلَى الْغَلَطِ؛ لِأَنَّ الْمَعْرُوفَ أَنَّ الْخَاتَمَ الَّذِي طَرَحَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِسَبَبِ اتِّخَاذِ النَّاسِ مِثْلَهُ إِنَّمَا هُوَ خَاتَمُ الذَّهَبِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ النَّوَوِيُّ تَبَعًا لِعِيَاضٍ: قَالَ جَمِيعُ أَهْلِ الْحَدِيثِ: هَذَا وَهُمْ مِنْ ابْنِ شِهَابٍ؛ لِأَنَّ الْمَطْرُوحَ مَا كَانَ إِلَّا خَاتَمَ الذَّهَبِ. وَمِنْهُمْ مَنْ تَأَوَّلَهُ كَمَا سَأَلْتِي. قُلْتُ: وَحَاصِلُ الْأَجْوِبَةِ ثَلَاثَةٌ:

أَحَدُهَا: قَالَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ فَإِنَّهُ قَالَ بَعْدَ أَنْ سَأَلْتُهُ: إِنْ كَانَ هَذَا الْخَبَرُ مُحْفُوظًا فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ تَأْوِيلُهُ أَنَّهُ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ عَلَى لَوْنٍ مِنَ الْأَلْوَانِ وَكَرِهَ أَنْ يَتَّخِذَ غَيْرَهُ مِثْلَهُ، فَلَمَّا

اتخذوه رمى به حتى رموا به، ثم اتخذ بعد ذلك ما اتخذَه ونقش عليه ما نقش؛ ليختم به. ثانيها: أشار إليه الإسماعيلي أيضًا: أنه اتخذَه زينةً، فلما تبعه الناس فيه رمى به، فلما احتاج إلى الختم اتخذَه ليختم به وبهذا جزم المجبُّ الطبريُّ بعد أن حلى قول المهلب، وذكر أنه متكلف، قال: والظاهر من حالهم أنهم اتخذوها للزينة فطرح خاتمَه ليَطْرَحُوا، ثم لبسه بعد ذلك للحاجة إلى الختم به واستمر ذلك، وسيأتي جوابُ البيهقي عن ذلك في «بابِ اتخاذِ الخاتم».

ثالثها: قال ابنُ بطالٍ: خالف ابنُ شهابٍ روايةَ قتادة وثابتٍ وعبد العزيز بن صهيبٍ في كونِ الخاتمِ الفضة استقر في يد النبي ﷺ ليختم به الخلفاء بعده، فوجب الحكم للجماعة، وإن وهم الزهريُّ فيه، لكن قال المهلب: قد يُمكنُ أن يتأوَّلَ لابنِ شهابٍ ما ينفي عنه الوهم، وإن كان الوهم أظهر، وذلك أنه يحتملُ أن يكونَ لما عزمَ على أطراحِ خاتمِ الذهبِ اصطنع خاتمَ الفضة؛ بدليل أنه لا يستغني عن الختم على الكتبِ إلى الملوكِ، وغيرهم من أمراء السرايا والعمال، فلما لبس خاتمَ الفضة أراد الناس أن يضطَّعُوا مثله، فطرحَ عند ذلك خاتمَ الذهبِ، فطرحَ الناس خواتيمَ الذهبِ. قلت: ولا يخفى وهى هذا الجواب.

[هذا من أوهى ما يكون^(١)].

والذي قاله الإسماعيليُّ أقربُ مع أنه يخدش فيه أنه يستلزمُ اتخاذَ خاتمِ الورقِ مرتين. وقد نقلَ عياضٌ نحوًا من قولِ ابنِ بطالٍ قائلًا: قال بعضهم: يُمكنُ الجمعُ بأنه لما عزمَ على تحريمِ خاتمِ الذهبِ اتخذَ خاتمَ فضةٍ، فلما لبسَه أراه الناس في ذلك اليومَ ليعلموا إباحته ثم طرحَ خاتمَ الذهبِ وأعلمهم تحريمَه، فطرحَ الناس خواتيمَهم من الذهبِ، فيكونُ قوله: فطرحَ خاتمَه وطرحوا خواتيمَهم - أي: التي من الذهبِ.

وحاصله: أنه جعلَ الموصوفَ في قوله: «فطرحَ خاتمَه فطرحوا خواتيمَهم» خاتمَ الذهبِ، وإن لم يجز له ذكرُ، قال عياضٌ: وهذا يسوغُ أن لو جاءتِ الروايةُ بجملة، ثم أشار إلى أن روايةَ ابنِ شهابٍ لا تحتملُ هذا التأويلَ، فأما النوويُّ فارتضى هذا التأويلَ وقال: هذا هو التأويلُ الصحيحُ، وليس في الحديثِ ما يَمْنَعُه.

(١) ما بين المعقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رحمه الله.

❦ قال: وأما قوله: «فصنع الناس الخواتيم من الورق فلبسوها». ثم قال: «فطرح خاتمَه فطرحوا خواتيمهم» فيَحْتَمِلُ أنهم لما علموا أنه ﷺ يُريدُ أن يَصْطَنِعَ لنفسِه خاتمَ فضةٍ اصطنعوا لأنفسهم خواتيمَ الفضة، وبقيت معهم خواتيمُ الذهبِ كما بقي معه خاتمُه، إلى أن استبدل خاتمَ الفضة وطرح خاتمَ الذهبِ فاستبدلوا وطرحوا. اهـ

وأيدَه الكرمانِيُّ بأنه ليس في الحديث أن الخاتمَ المطروحَ كان من ورقٍ بل هو مطلقٌ، فيَحْتَمِلُ على خاتمِ الذهبِ، أو على ما نقش عليه نقشَ خاتمِه، قال: ومهما أمكن الجمعُ لا يَجُوزُ توهيمُ الراوي؛ [أن الأصل عدم الوهم] ^(١).

قلتُ: وَيَحْتَمِلُ وجهاً رابعاً ليس فيه تغييرٌ ولا زيادةٌ اتخاذٌ وهو أنه اتخذ خاتمَ الذهبِ للزينة، فلما تتابع الناس فيه وافق وقوعُ تحريمه فطرحه، ولذلك قال: «لا ألبسه أبداً» وطرح الناس خواتيمهم تبعاً له، وصرَّحَ بالنهي عن لبسِ خاتمِ الذهبِ كما تقدَّم في البابِ قبله، ثم احتاج إلى الخاتمِ لأجلِ الختمِ به فاتخذَه من فضةٍ ونقشَ فيه اسمَه الكريمَ، فتبعه الناسُ أيضًا في ذلك فرمى به حتى رمى الناسُ تلك الخواتيمَ المنقوشةَ على اسمِه لثلاثِ تفوتٍ مصلحةٌ نقشَ اسمِه بوقوعِ الاشتراكِ، فلما عُدِمَت خواتيمهم برميها رجع إلى خاتمِه الخاصِّ به فصار يَخْتِمُ به، ويُشِيرُ إلى ذلك قوله في رواية عبد العزيز بن صهيب عن أنسٍ كما سيأتي قريباً في: بابِ الختمِ في الخنصرِ: «إنا اتخذنا خاتمًا ونقشنا فيه نقشًا فلا يَنْقُشُ عليه أحدٌ». فلعلَّ بعضُ من لم يَلْغُه النهي، أو بعضُ من بلغه ممن لم يَرَسَخْ في قلبِه الإيذانُ من منافقٍ ونحوه اتخذوا ونقشوا، فوقَّعَ ما وقَّع، ويكونُ طرحُه له غضبًا ممن تشبَّه به في ذلك النقش. وقد أشار إلى ذلك الكرمانِيُّ مختصرًا جدًا، والله أعلم.

وقول الزهري في روايته إنه رآه في يده يومًا لا يُنافي ذلك، ولا يُعارضُه قوله في البابِ الذي بعده في رواية حميد: سئل أنسٌ هل اتخذ النبي ﷺ خاتمًا؟ قال: آخر ليلة صلاة العشاء... إلى أن قال: فكأنِّي أَنتَظِرُ إلى ويبصِرُ خاتمِه فإنه يُحْمَلُ على أنه رآه كذلك في تلك الليلة واستمرَّ في يده بقيةَ يومِها ثم طرحه في آخرِ ذلك اليوم، والله أعلم. اهـ كلام الحافظ رحمه الله.

(١) ما بين المعقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رحمه الله.

هذا الجوابُ أيضًا فيه نظرٌ وأقربُ شيءٍ عندي -والله أعلم-: أن المسألةَ أولاً كانت في الذهبِ إذا قلنا بعدمِ وَهْمِ الراوي -بإمكانِ الجمع- يكونُ قد اتخذَ الذهبَ فاتخذَ الناسُ خواتيمَ من الذهبِ، ثم رمى به وطرح، وهذا الاتخاذُ كان للزينة، ثم حُرِّمَ فترعه وقال: «لا ألبسه» ثم بعد ذلك اتخذَ خاتمًا للختمِ، فلما رآه الناسُ اصطنعوا خواتيمَ، ولكن لا يَلْزَمُ أن يكونَ كما قيل في أحدِ الأجوبة: أنهم جعلوا عليها ختمَ محمدٍ رسولِ الله. فهذا بعيدٌ جدًا، وأيضًا لو كان كذلك لقال: اتخذَ الصحابةُ خواتيمَ مثله وإنما قال: اصطنعوا خواتيمَ. فهم قد اصطنعوا خواتيمَ يَتَرَيَّنُونَ بها، أما هو فقد اصطنعه من أجلِ الختمِ، فلما رآهم عَلَيْهِمُ السَّلَامُ اصطنعوا هذا للترينِ طرحه من أجلِ موافقةِ أصحابه وكان يُحِبُّ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أن يكونَ هو أولُ من يتركُ ما نهى عنه - فلما طرحه طرحَ الناسُ، فلما طرحه الناسُ رجعَ هو صَلَّى فاتخذَه لِيَخْتِمَ بِهِ.

وهذا جوابٌ ليس فيه تكلفٌ، وليس فيه توهيمٌ للراوي، وهو قريبٌ جدًا من الواقع، وبناءً عليه لا يكونُ اتخاذُ الخاتمِ من الفضةِ الآن مشروعًا ومسنونًا، وإنما يُقالُ: هو من المباحِ فقط، فمن قال: أنا أتخذُه تعبدًا. قلنا له: هذا ليس بصحيح، إن اتخذته تزيينًا فهذا أمرٌ جائزٌ، وأما على سبيلِ أنه أمرٌ مستحبٌ فلا.

نعم يتخذُه من يَحْتَاجُ الناسُ إلى ختمِهِ مثلُ سلطانٍ، أو عالمٍ، أو قاضيٍ، أو أميرٍ، أو أيِّ شخصٍ يَحْتَاجُ الناسُ إلى ختمِهِ، فهذا نقولُ: نعم هو مشروعٌ في حقِّه؛ حتى يكونَ كرسولِ الله صَلَّى وَيَسْهَلُ عليه الختمُ إذا احتاجه، ثم هو أحفظُ من أن يَتَسَلَّطَ عليه أحدٌ وَيَزُورُ عليه، كأن يأخذَ الخاتمَ وَيَكْتُبَ ما يُريدُ وَيَضَعُ عليه خاتمَ هذا الرجلِ. والله أعلمُ.

❖ وقوله: «وقال ابنُ مسافرٍ: عن الزهريِّ: أرى خاتمًا من ورقٍ».

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في «الفتح» (٣٢١ / ١٠):

هذا التعليقُ لم أره في أصلٍ من رواية أبي ذرٍّ وهو ثابتٌ للباقيين إلا النسفي، وقد أشار إليه أبو داودَ أيضًا. وصله الإسماعيليُّ من طريقِ سعيدِ بنِ عفيرٍ عن الليثِ عن ابنِ مسافرٍ - وهو عبدُ الرحمنِ بنُ خالدٍ بنِ مسافرٍ - ابنُ شهابٍ عن أنسٍ كذلك وليس فيه لفظُ «أرى» فكانها من البخاريِّ، قال الإسماعيليُّ: رواه أيضًا عن ابنِ شهابٍ كذلك موسى بنُ عقبةَ وابنُ أبي عتيقٍ، ثم ساقه من طريقِ سليمانَ بنِ بلالٍ عنهما قال: مثلُ حديثِ إبراهيمَ بنِ سعيدٍ. وفي حديثي البابِ مبادرةُ الصحابةِ إلى الاقتداءِ بأفعاله صَلَّى فمهما أقرَّ عليه استمروا عليه، ومهما

أَنكَرَهُ امْتَنَعُوا مِنْهُ.

وفي حديث ابن عمر: أَنَّهُ ﷺ لَا يُورَثُ وَلَا لِدَفْعِ خَاتَمِهِ لِلوَرِثَةِ، كَذَا قَالَ النُّوويُّ، وفيه نظر؛ لجوازِ أَنْ يَكُونَ الْخَاتَمُ اتَّخَذَ مِنْ مَالِ الْمَصَالِحِ فَانْتَقَلَ لِلإِمَامِ لِيَسْتَفِيعَ بِهِ فِيمَا صُنِعَ لَهُ. وفيه: حَفِظَ الْخَاتَمَ الَّذِي يُخْتَمُ بِهِ تَحْتَ يَدِ أَمِينٍ إِذَا نَزَعَهُ الْكَبِيرُ مِنْ إصْبَعِهِ. وفيه: أَنْ يَسِيرَ الْمَالُ إِذَا ضَاعَ لَا يُهْمَلُ طَلَبُهُ وَلَا سِيَمَا إِذَا كَانَ مِنْ أَثَرِ أَهْلِ الْخَيْرِ. وفيه بحثٌ سِيَّاتِي. وفيه: أَنْ الْعَبَثَ الْيَسِيرَ بِالشَّيْءِ حَالُ التَّفَكُّرِ لَا عَيْبَ فِيهِ. انْتَهَى كَلَامُ ابْنِ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٨- بَابُ فَصِّ الْخَاتَمِ.

٥٨٦٩- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ قَالَ: سُئِلَ أَنَسٌ هَلْ اتَّخَذَ النَّبِيُّ ﷺ خَاتَمًا؟ قَالَ: أَخَّرَ لَيْلَةَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ، فَكَأَنِّي أَنْظَرُ إِلَى وَبَيْصِ خَاتَمِهِ قَالَ: «إِنَّ النَّاسَ قَدْ صَلَّوْا وَنَامُوا، وَإِنَّكُمْ لَمْ تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ مَا أَنْتَظَرْتُمُوهَا»^(١).

٥٨٧٠- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ: سَمِعْتُ حُمَيْدًا يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ خَاتَمُهُ مِنْ فِضَّةٍ وَكَانَ فَضَّهُ مِنْهُ^(٢).

وَقَالَ يَحْيَى بْنُ أَبِيوبَ حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ سَمِعَ أَنَسًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

❦ قَوْلُهُ: «فَصُّ الْخَاتَمِ» الْفَصُّ هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ اتِّسَاعِ أَعْلَى الْخَاتَمِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْفَصُّ -أَي: فَصُّ خَاتَمِ النَّبِيِّ ﷺ- كَانَ مَكْتُوبًا فِيهِ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، وَهَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ مِنْ خَوَاتِيمِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ، وَأَمَّا الْخَاتَمُ الَّذِي يَكُونُ بَدُونِ فَصٍّ -أَي: يَكُونُ فِيهِ الشَّرْطُ فَقَطْ- فَلَا أَعْلَمُ لَهُ أَصْلًا وَلَا سِيَمَا إِذَا كَانَ يَصْحَبُهُ اعْتِقَادُ كَالَّذِي يَقَعْلُهُ الْخَاطِبُ مَعَ خَطِيبَتِهِ، أَوِ الزَّوْجُ بَعْدَ زَوَاجِهِ، حَيْثُ يَكْتُبُ اسْمَ زَوْجَتِهِ عَلَى خَاتَمِهِ، وَالزَّوْجَةُ تَكْتُبُ اسْمَ زَوْجِهَا عَلَى خَاتَمِهَا، وَيَعْتَقِدُ كُلُّ مَنِهَا

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٦٤٠).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٦٤٠).

أن هذا سببٌ للارتباطِ بينها، حتى إن بعضهم إذا كان عليه خاتمٌ من الذهبِ من هذا النوعِ وقيل له فيه، قال: إني أخشى إذا نزعته أن تحزنَ زوجتي؛ لا اعتقادَ أن نزعهُ للخاتمِ معناه أنه يُريدُ أن يترعها ويُبعدَها عنه!!

فهذا من العقائدِ الفاسدةِ التي لا يجوزُ للمسلمِ أن يعتقدها. وقد ذكرَ الشيخُ الألبانيُّ - وفقه الله - أن أصلَ هذه الدُّبلةِ مأخوذٌ من النصارى، وأن القسيسَ عندهم يأتي إليه الزوجُ ثم يضعُ هذا الخاتمَ أظنُّ في خنصره ثم ينصره ثم الوُسْطَى، ثم يقولُ: باسمِ الآب، باسمِ الرُّوحِ القُدُسِ. وما أشبه ذلك، فيكونُ فيها أيضًا تلقُّ لعاداتِ النصارى وما هم عليه، ولو كانت خاتمًا مجردًا ما قلنا فيه شيءٌ، لكن إذا كان مصحوبًا باعتقادٍ أو كان تبعًا لعاداتٍ من غيرِ عاداتِ المسلمين، فإن الذي ينبغي للإنسانِ أن يتجنبه.

وفي الحديثِ الأولِ: دليلٌ على سعةِ وقتِ العشاءِ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ أخرها إلى شَطْرِ اللَّيْلِ. وقولُه: «كأنِّي أنظرُ إلى وبيصِ خاتمِهِ». أي: لمعانه يُشكِّلُ عليه أنه في عهدِ الرسولِ ﷺ لم يكنْ في المساجِدِ مصابيحُ. وجوابُ هذا الإشكالِ أن يُقالَ: لعلَّ هذا كان في ليلةٍ مقمرةٍ، فإنه إذا كان في ليلةٍ مقمرةٍ فإنه يُمكنُ رؤيةَ البريقِ.

وفيه أيضًا: فضيلةُ انتظارِ الصلاةِ؛ لقولُه: «إنكم لن تزالوا في صلاةٍ ما انتظرونها» وهذا من نعمةِ الله أن الإنسانَ الذي ينتظرُ الصلاةَ فهو في صلاةٍ وإن لم يكنْ يُصلي.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٩ - بَابُ خَاتَمِ الْحَدِيدِ.

٥٨٧١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ سَهْلًا يَقُولُ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: جِئْتُ أَهَبُ نَفْسِي فُقَامَتْ طَوِيلًا فَظَنَرُ وَصَوَّبَ فَلَمَّا طَالَ مُقَامُهَا فَقَالَ رَجُلٌ: زَوَّجْنِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ قَالَ: «عِنْدَكَ شَيْءٌ تُصَدِّقُهَا؟» قَالَ: لَا قَالَ: «انْظُرْ» فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ: وَاللَّهِ إِنْ وَجَدْتُ شَيْئًا، قَالَ: «اذْهَبْ فَالْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ» فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ قَالَ: لَا وَاللَّهِ وَلَا خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ. وَعَلَيْهِ إِزَارٌ مَا عَلَيْهِ رِدَاءٌ فَقَالَ: أَصْدَقُهَا إِزَارِي. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِزَارُكَ إِنْ لَيْسَتْ لَكَ عَلَيْهِ مِنْهُ شَيْءٌ»

وَإِنْ لَبِسْتَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ»، فَتَنَحَّى الرَّجُلُ فَجَلَسَ فَرَأَاهُ النَّبِيُّ ﷺ مُوَلِّيًا فَأَمَرَ بِهِ فَدُعِيَ فَقَالَ: «مَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟» قَالَ: سُورَةُ كَذَا وَكَذَا، -لِسُورٍ عَدَدَهَا- قَالَ: «قَدْ مَلَكْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ»^(١).

أفاد البخاري رحمه الله بسياق هذا الحديث أن خاتم الحديد جائز؛ لقول النبي ﷺ: «التمس ولو خاتماً من حديد». وقد كرهه بعض العلماء؛ لحديث: «إنه حلية أهل النار»^(٢). وكان البخاري رحمه الله يُشير إلى تضعيف هذا الحديث.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله (١٠/٣٢٣):

❦ قوله: «باب خاتم الحديد». قد ذكرت ما ورد فيه في الباب الذي قبله، وكأنه لم يثبت عنده شيء من ذلك على شرطه، وفيه دلالة على جواز لبس ما كان على صفته. وأما ما أخرجه أصحاب السنن، وضححه ابن حبان، من رواية عبد الله بن بريدة، عن أبيه: أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ وعليه خاتم من شبه فقال: «ما لي أجد منك ريح الأصنام؟» فطرّحه، ثم جاء وعليه خاتم من حديد، فقال: «ما لي أرى عليك حلية أهل النار؟» فطرّحه، فقال: يا رسول الله، من أي شيء آتخذه؟ قال: «اتخذه من ورق، ولا تيممه مثقالاً» وفي سننه أبو طيبة -بفتح المهملة، وسكون التحتانية، وبعدها موحدة- اسمه: عبد الله بن مسلم المروزي، قال أبو حاتم الرازي: يُكتب حديثه، ولا يُحتج به، وقال ابن حبان في «الثقات»: يُخطئ ويخالف.

فإن كان محفوظاً حُمِلَ المنع على ما كان حديدًا صِرْفًا، وقد قال التيفاشي في كتابه «الأحجار»: خاتم الفولاذ مطردة للشيطان إذا لوى عليه فضة. فهذا يؤيد المغايرة في الحكم. ثم ذكر حديث سهل بن سعد في قصة الواهبة.

❦ وقوله ﷺ فيه: «اذهب فالتمس ولو خاتماً من حديد». استدلل به على جواز لبس خاتم الحديد. ولا حجة فيه؛ لأنه لا يلزم من جواز الاتخاذ جواز اللبس فيَحْتَمِلُ أنه أراد وجوده لِتَنْتَفِعَ المرأةُ بقيمته.

(١) أخرجه مسلم (١٤٢٥).

(٢) أخرجه أحمد (١٦٣/٢)، والنسائي (٥١٩٥)، وأبو داود (٤٢٢٣)، والترمذي (١٧٨٥).

[هذا الكلام ليس بوجيه؛ لأنها إذا أرادت الانتفاع بقيمته فسوف تبعه على من يلبسه فمعناه أنه يجوز لبسه، وغريب أن يقع من بعض العلماء مثل هذا الجواب^(١).]

❖ وقوله: «ولو خاتماً» محذوف الجواب لدلالة السياق عليه، فإنه لما أمره بالتماسيها وجد كأنه خشي أن يتوهم خروج خاتم الحديد لحقارته، فأكد دخوله بالجملة المشعرة بدخول ما بعدها فيما قبلها.

❖ وقوله في الجواب: «فقال: لا والله ولا خاتماً من حديد».

انتصب على تقدير: لم أجذ. وقد صرح به في الطريق الأخرى. انتهى كلامه رحمه الله.

❖ وقوله: «انتصب على تقدير لم أجذ». ليس بصحيح، والصحيح أنه انتصب على تقدير: لا أجذ.

والحاصل: أن هذا الحديث الصحيح يدل على جواز التختيم بالحديد، وما دام الحديث الوارد في ظاهر المنع ضعيفاً فالأصل بقاء ما كان على ما كان، واستعمال هذا الحديث الصحيح على دلالته؛ ذلك لأننا لدينا الآن أصلاً:

الأصل الأول: أن الأصل في جميع المعادن الحل إلا ما قام الدليل على منعه.

والثاني: أن هذا الحديث حديث صحيح، ولو كان الوارد فيه خاتم ذهب لقلنا: ربما يُقال: إنه يُباح لقوم ويحرم على قوم، فإذا أعطاه الرجل للمرأة لتلبسه صار حلالاً، وإذا أعطاه للرجل لتلبسه صار حراماً.

أما ظاهر الحديث: الذي فيه التحذير من الحديد فإنه يشمل الرجل والمرأة، وإذا كان كذلك فما فائدته؟! فالصواب: أن الجواب الذي ذكره ابن حجر رحمه الله ضعيف، وهو أنه إنما طلب منه الخاتم من الحديد لتنتفع المرأة بقيمته؛ لأنه مهما كان الأمر فإن ماله سيكون إلى جواز لبس خاتم الحديد.

ويؤخذ من الحديث: أن الأفضل للناكح ألا يستدين وقد قال الله تعالى في القرآن: ﴿وَلَيْسَتَغْفِرَ الَّذِينَ لَا يَحْدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: ٣٣]. ولم يرشد الله ﷻ إلى الاستدانة، وكذلك النبي ﷺ هنا في هذا الحديث، وكثير من الناس استدانوا وليس لهم ما

(١) ما بين المعقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رحمه الله.

يُوفُونَ بِهِ فَإِذَا حُلَّ الدَّيْنُ أَوْذَوْا بِهِ فَاسْتَدَانُوا مَرَّةً أُخْرَى، فَتَرَاكُمُ عَلَيْهِمُ الدِّيُونُ، فَيَعُودُ فَرَحُهُمُ بِالزَّوْاجِ حُزْنًا، وَسُرُورُهُمْ تَغِيصًا، وَلِهَذَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَصَبَّرَ، وَيَجْمَعَ - كَمَا يَقُولُ الْعَامَّةُ - الْقَرْشَ قَبْلَ الرِّيَالِ حَتَّى يَخْصُلَ لَهُ مَرَادُهُ، أَمَا إِذَا سَهَّلَتْ عَلَيْهِ الِاسْتِدَانَةُ وَصَارَ يَسْتَدِينُ لِأَدْنَى شَيْءٍ، فَسَوْفَ تَتَرَاكُمُ عَلَيْهِ الدِّيُونُ، أَمَا إِذَا صَبَرَ نَفْسَهُ وَاسْتَعْفَفَ كَمَا قَالَ اللَّهُ ﷻ، وَصَارَ يَخْرُصُ عَلَى الْجَمْعِ وَعَدَمِ التَّفْرِيطِ فِي الْمَالِ، فَإِنَّهُ لَا يَمْضِي إِلَّا زَمَنٌ قَرِيبٌ حَتَّى يُيسَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٠ - بَابُ نَقْشِ الْخَاتَمِ.

٥٨٧٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى رَهْطٍ أَوْ أَنَاسٍ مِنَ الْأَعَاجِمِ فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُمْ لَا يَقْبَلُونَ كِتَابًا إِلَّا عَلَيْهِ خَاتَمٌ، فَاتَّخَذَ النَّبِيُّ ﷺ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ نَقَشَهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَأَنِّي بَوْبِصٍ أَوْ بِبْصِصٍ الْخَاتَمِ فِي إِصْبَعِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ فِي كَفِّهِ.

٥٨٧٣ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: اتَّخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ وَكَانَ فِي يَدِهِ ثُمَّ كَانَ بَعْدَ فِي يَدِ أَبِي بَكْرٍ ثُمَّ كَانَ بَعْدَ فِي يَدِ عُمَرَ ثُمَّ كَانَ بَعْدَ فِي يَدِ عُثْمَانَ حَتَّى وَقَعَ بَعْدَ فِي بَنِي أَرِيْسٍ نَقَشَهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ^(١).

❦ قَوْلُهُ: «نَقَشَهُ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ». كَيْفِيَّةُ هَذِهِ الْكِتَابَةِ أَنْ تَكُونَ «مُحَمَّدٌ» أَسْفَلَ وَ«رَسُولٌ» فَوْقَهَا، وَ«اللَّهُ» فَوْقَهَا: فَمُحَمَّدٌ فِي سَطْرِ، وَرَسُولٌ فِي سَطْرِ، وَاللَّهُ فِي سَطْرِ. وَإِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ مَثَلًا فَإِنْ نَقَشَهُ يَكُونُ عَبْدُ اللَّهِ، وَلَكِنْ عَلَيْهِ أَنْ يَذْكُرَ الْقَبِيلَةَ الَّتِي تُمَيِّزُهُ فَيَكْتُبُ مَثَلًا: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ فُلَانٍ أَوْ آلِ فُلَانٍ؛ حَتَّى يَتَمَيَّزَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥١- باب الْخَاتَمِ فِي الْخِنَصْرِ.

٥٨٧٤- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ خَاتَمًا قَالَ: «إِنَّا اتَّخَذْنَا خَاتَمًا وَنَقَشْنَا فِيهِ نَقْشًا فَلَا يَنْقُشَنَّ عَلَيْهِ أَحَدٌ» قَالَ: فَإِنِّي لَأَرَى بَرِيقَهُ فِي خِنَصَرِهِ.

❖ قوله: «الخاتم في الخنصر»، قال الحافظ ابن حجر: أي: دون غيره من الأصابع، وكأنه أشار إلى ما أخرجه مسلم، وأبو داود، والترمذي من حديث أبي بردة، عن أبي موسى، عن عليٍّ قال: نهاني رسول الله ﷺ أن ألبس خاتمي في هذه وفي هذه؛ يعني: السبابة والوسطى. وسيأتي بيان أي الخنصرين: اليمنى، أو اليسرى كان يلبس الخاتم فيه بعد ذلك.

❖ قوله: «فلا ينقش عليه أحد». في رواية الكشميهني وحده: يَنْقُشَنَّ بالنون المؤكدة، وإنما نهى أن ينقش أحدٌ على نقشه؛ لأن فيه اسمه وصفته، وإنما صنع فيه ذلك ليختتم به فيكون علامة تختص به وتتميز عن غيره، فلو جاز أن يلبس أحدٌ نظير نقشه لفات المقصود. اهـ

ويستفاد من حديث مسلم وأحمد -الذي ذكره ابن حجر-: أن النبي ﷺ نهى عليَّ بن أبي طالب أن يجعل خاتمَه في هذه وهذه؛ يعني: في السبابة والوسطى، فيكون قد بقي ثلاثة أصابع هم: الإبهام والخنصر والبنصر.

أما الخنصر: فقد ثبتت السنة أن الخاتم يكون فيه.

وأما البنصر: فقد قال العلماء أيضًا: يجوز اللبس فيه.

وأما السبابة والوسطى: فيكره للنهي.

وأما الإبهام: فمسكوتٌ عنه، لكن لم تجرِ العادة باتخاذ الخاتم فيه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٢- باب اتِّخَاذِ الْخَاتَمِ لِيُخْتَمَ بِهِ الشَّيْءُ أَوْ لِيُكْتَبَ بِهِ إِلَى أَهْلِ الْكِتَابِ وَغَيْرِهِمْ.

٥٨٧٥- حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى الرُّومِ قِيلَ لَهُ: إِنَّهُمْ لَنْ يَفْقَرُوا كِتَابَكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَحْتُمًا فَاتَّخَذَ خَاتَمًا

مِنْ فِضَّةٍ وَنَقَشَهُ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ. فَكَانَتْ أَنْظَرُ إِلَى بَيَاضِهِ فِي يَدِهِ ^(١).

٥٣- بَابُ مَنْ جَعَلَ فَصَّ الْخَاتَمِ فِي بَطْنِ كَفِّهِ.

٥٨٧٦- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَصْطَنَعَ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ وَجَعَلَ فَصَّهُ فِي بَطْنِ كَفِّهِ إِذَا لَبَسَهُ فَاصْطَنَعَ النَّاسُ خَوَاتِيمَ مِنْ ذَهَبٍ، فَرَفِيَ الْمُنْبَرُ فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، فَقَالَ: «إِنِّي كُنْتُ أَصْطَنَعْتُهُ وَإِنِّي لَا أَلْبَسُهُ فَنَبَذَهُ فَنَبَذَ النَّاسُ» ^(٢).

قَالَ جُوَيْرِيَّةُ: وَلَا أَحْسِبُهُ إِلَّا قَالَ فِي يَدِهِ الْيُمْنَى.

قَوْلُهُ: «لَا أَحْسِبُهُ»؛ يَعْنِي: لَا أَظُنُّهُ، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنْ لَيْسَ بِهِ جِزْمٌ، وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: التَّخْتُمُ بِالْيَسَارِ أَكْثَرُ، وَلَا بِأَسَ بِهِ فِي الْيَمِينِ، وَقَدْ وَرَدَتِ السُّنَّةُ بِهَذَا وَهَذَا؛ أَيُّ: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَ الْخَاتَمَ فِي الْيَدِ الْيُسْرَى، وَأَنْ يَجْعَلَهُ فِي الْيَدِ الْيُمْنَى، فَكِلَاهُمَا سَنَةٌ. وَيُؤْخَذُ مِنْهُ: أَنَّهُ لَا فَضْلَ لِلْيَدِ الْيُمْنَى فِي ثُبُسِ السَّاعَةِ عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى، وَأَنَّهُ لَا بِأَسَ أَنْ تَكُونَ السَّاعَةُ فِي الْيَدِ الْيُمْنَى أَوْ فِي الْيُسْرَى، فَكُلُّهَا قَدْ جَاءَتْ بِمِثْلِهَا السُّنَّةُ، فَلَا فَضْلَ لِهَذِهِ عَلَى هَذِهِ. وَفِيهِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الرَّاويَ إِذَا شَكَّ بِالْأَمْرِ فَلْيَذْكُرْ ذَلِكَ مَشْكُوكًا فِيهِ فَلَا يَحْدِفُهُ بِالْكَلِيَّةِ وَلَا يُثَبِّتُهُ عَلَى سَبِيلِ الْجِزْمِ، وَهَذَا أَيْضًا جَرَى عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ، حَتَّى الْفُقَهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِمْ أحيانًا يَقُولُونَ: أَظُنُّ أَنَّهُ فِي الْكِتَابِ الْفُلَانِيٍّ أَوْ أَحْسِبُهُ فِي الْكِتَابِ الْفُلَانِيٍّ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَنْسَى، وَلَكِنْ قَدْ يَكُونُ ظَنُّهُ وَحْدُسُهُ هُوَ الْمَوَافِقُ لِلْوَاقِعِ، فَكَوْنُهُ يَحْدِفُ الشَّيْءَ مَعَ احْتِمَالٍ أَنْ يَكُونَ وَاقِعًا أَمْرٌ لَا يَنْبَغِي، وَكَوْنُهُ يَجْزِمُ بِهِ مَعَ احْتِمَالٍ أَلَّا يَكُونَ وَاقِعًا أَيْضًا أَمْرٌ لَا يَنْبَغِي، فَعَلَيْهِ أَنْ يَذْكُرَ الْحَالَ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٤- بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: لَا يَنْقُشُ عَلَى نَقْشِ خَاتَمِهِ.

٥٨٧٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ

(١) أخرجه مسلم (٢٠٩٢).

(٢) أخرجه مسلم (٢٠٩١).

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ وَنَقَشَ فِيهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ. وَقَالَ: «إِنِّي اتَّخَذْتُ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ وَنَقَشْتُ فِيهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ فَلَا يَنْقُشَنَّ أَحَدٌ عَلَى نَقْشِهِ».

❦ قوله: «فَلَا يَنْقُشَنَّ أَحَدٌ عَلَى نَقْشِهِ» الْحِكْمَةُ مِنْهُ وَاضِحَةٌ، وَهِيَ أَنَّهُ لَوْ نَقَشَ أَحَدٌ عَلَى نَقْشِهِ لاحتُمِلَ فِي ذَلِكَ التَّزْوِيرُ وَالْكَذِبُ، وَأَنْ تُحْتَمَ الْكِتَابُ بِهَذَا الْخَاتَمِ لِيُظَنَّ أَنَّهَا صَحِيحَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وهذا النهي أيضًا نهي عما يُمَاتِلُهُ فَلَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَنْقُشَ عَلَى خَاتَمِ أَخِيهِ؛ لِأَنَّهُ فِي ذَلِكَ تَزْوِيرٌ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٥- بَابُ هَلْ يُجْعَلُ نَقْشُ الْخَاتَمِ ثَلَاثَةَ أَسْطُرٍ؟

٥٨٧٨- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ ثُمَامَةَ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا اسْتُخْلِفَ كَتَبَ لَهُ، وَكَانَ نَقْشُ الْخَاتَمِ ثَلَاثَةَ أَسْطُرٍ: مُحَمَّدٌ سَطْرٌ، وَرَسُولُ سَطْرٌ، وَاللَّهُ سَطْرٌ^(١).

٥٨٧٩- قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَزَادَنِي أَحْمَدُ حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ ثُمَامَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ خَاتَمُ النَّبِيِّ ﷺ فِي يَدِهِ وَفِي يَدِ أَبِي بَكْرٍ بَعْدَهُ وَفِي يَدِ عُمَرَ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ جَلَسَ عَلَى بِئْرِ أَرِيْسَ قَالَ: فَأَخْرَجَ الْخَاتَمَ، فَجَعَلَ يَعْثُ بِهِ، فَسَقَطَ. قَالَ: فَأَخْتَلَفْنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مَعَ عُثْمَانَ فَفَزَحَ الْبِئْرَ فَلَمْ يَجِدْهُ.

❦ قوله: «يَعْثُ بِهِ». أَيُّ: أَنَّهُ صَارَ يَقْلِبُهُ وَيَرْفَعُهُ وَيَضَعُهُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنْ مِثْلَ هَذَا الْعَيْثِ لَا بَأْسَ بِهِ فَلَوْ كَانَ لِلْإِنْسَانِ خَاتَمٌ أَوْ غَيْرُهُ وَصَارَ يَقُولُ بِهِ بِيَدِهِ فَلَا بَأْسَ بِهِ.

وَكَذَلِكَ مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ فِي الْمَسْبُوحَةِ، فَبَعْضُ النَّاسِ الْآنَ يَعْثُ بِهَا فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مَا دَامَ هَذَا قَدْ وَرَدَ مِثْلُهُ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ أَحَدُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الَّذِينَ لَهُمْ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ فَإِنْ مَا فَعَلَهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِبَاحَةِ صَارَ مَبَاحًا.

وَبِهِ نَأْخُذُ أَنَّهُ لَا وَجْهَ لانتقَادِ مَنْ انتقد الذين يَعْثُونَ بِالمسابعِ، لِأَنَّ الْمَسَابِيحَ الْآنَ - عَلَى

رَأَى بَعْضُ النَّاسِ - مُتَقَدِّدٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ، إِذَا تَخَذَهَا الْإِنْسَانُ لَعْدَ التَّسْبِيحِ وَالذِّكْرِ فَهِيَ عِنْدَهُمْ مُتَقَدِّدَةٌ، وَإِنْ اتَّخَذَهَا عَلَى سَبِيلِ الْعِبَادَةِ وَتَوَسَّعَ الصَّدْرُ فَهِيَ أَيْضًا مُتَقَدِّدَةٌ. وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا اتِّقَادَ لَا فِي هَذَا وَلَا فِي هَذَا، لَكِنْ عَدُّ التَّسْبِيحِ بِالأَصَابِعِ أَفْضَلُ مِنْ عَدِّهَا بِالمَسْبُوحَةِ بِلَا شَكٍّ، وَالْعِبَادَةُ بِهَا أَيْضًا لَا بِأَسْ بِهِ، وَكَثِيرًا مَا يَعْثُبُ الْإِنْسَانُ بِغَيْرِ الْمُسَبَّحَةِ، فَأَحْيَانًا يَعْثُبُ بِالمَفَاتِيحِ، وَأَحْيَانًا يَعْثُبُ بِالمَشَالِحِ، وَأَحْيَانًا يَعْثُبُ بِطَرَفِ غُتْرَتِهِ. فَالْحَاصِلُ: أَنَّ هَذِهِ الْمَسَائِلَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي وَسَّعَهَا اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ وَلَمْ يَجْعَلْ فِيهَا عَلَيْهِمْ حَرَجًا، وَكَوْنُنَا نُضَيِّقُ عَلَى النَّاسِ إِلَى هَذَا الْحَدِّ - بِأَمْرِ لَيْسَ عِنْدَنَا فِيهِ أَثَرٌ - أَمْرٌ لَا يَنْبَغِي.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٦ - بَابُ الْخَاتَمِ لِلنِّسَاءِ، وَكَانَ عَلَى عَائِشَةَ خَوَاتِيمٌ ذَهَبٌ.

٥٨٨٠ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَصَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَزَادَ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ فَأَتَى النِّسَاءَ فَجَعَلْنَ يُلْقِينَ الْفَتَحَ وَالْخَوَاتِيمَ فِي ثَوْبِ بِلَالٍ^(١).

فِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْخَوَاتِيمِ لِلنِّسَاءِ، وَهُوَ مَحَلٌّ لِإِجْمَاعٍ، كَمَا حَكَاهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ وَمِمَّنْ حَكَاهُ: النَّوَوِيُّ، فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِ الْخَوَاتِيمِ وَالْأُسُورَةِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ لِلنِّسَاءِ.

أَمَّا الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي التَّحْذِيرِ مِنْ لُبْسِ الْأُسُورَةِ وَالْخَوَاتِيمِ؛ أَيْ: الذَّهَبِ وَالْمُحَلَّقِ فَقَدْ قِيلَ: إِنَّهَا مَنْسُوخَةٌ.

وَقِيلَ: إِنَّهَا شَاذَةٌ؛ لِمُخَالَفَتِهَا لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ.

وَقِيلَ: إِنَّهَا مَحْمُولَةٌ عَلَى حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، وَأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ إِنَّمَا ذَكَرَ هَذَا التَّحْذِيرَ لِحَالِهِ وَقَعَتْ مَعِينَهُ، فَتَشَبَّهَ الْأَحْكَامُ الَّتِي تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ، وَأَنَّهُ إِذَا أَصَابَ الْمُسْلِمِينَ حَاجَةٌ وَاحْتِاجُوا إِلَى النِّقَدِ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُحَذَّرَ مِنْ لِبَاسِ هَذِهِ الْمُحَلِّقَاتِ.

وَلَكِنْ هَذَا الْجَوَابُ الْأَخِيرُ فِيهِ ضَعْفٌ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَجَازَ الذَّهَبَ الْمُقَطَّعَ، وَلَا فَرْقَ فِي تَضْيِيقِ النِّقَدِ بَيْنَ الْمُحَلَّقِ وَبَيْنَ الْمُقَطَّعِ.

فَأَقْرَبُ الْأَقْوَالِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَحْيَاثَ إِمَّا مَنْسُوخَةٌ ، وَإِمَّا شَاذَةٌ؛ لِمُخَالَفَتِهَا
الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ الدَّالَّةَ عَلَى الْجَوَازِ.

وَالْقَوْلُ الْأَخِيرُ -أَي: الْقَوْلُ بِالشَّدُوذِ- ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ، وَالْأَوَّلُ
ذَهَبَ إِلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ؛ أَي: الْقَوْلُ بِأَنَّهَا مَنْسُوخَةٌ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: فَأَنَا مُطْمَئِنُّ الْقَلْبِ فِي جَوَازِ الْخَوَاتِمِ وَالْأَسَاوِرِ مِنَ الذَّهَبِ لِلنِّسَاءِ وَأَنَّهَا
لَيْسَتْ بِحَرَامٍ، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا كَانَ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ، يَقُولُ: جَعَلَنُ يُلْقِينَ الْفَتْخَ
وَالْخَوَاتِمَ فِي ثَوْبِ بِلَالٍ. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ كَانَ عِنْدَهُمْ جَائِزًا سَائِغًا، فَكَمَا يَلْبَسُنَ
الْخُرُصَ وَالْأَقْرَاطَ، يَلْبَسُنَ هَذَا الْفَتْخَ، وَالْفَتْخُ: نَوْعٌ مِنَ الْخَوَاتِمِ.

قَالَ فِي الْفَتْخِ: خَاتَمٌ يَلْبَسُ فِي الرَّجْلِ. أَمَّا عِنْدَنَا فَأَكْثَرُ لُبْسِهِ يَكُونُ فِي الْيَدِ، وَلَا يُعْرَفُ فِي
الرَّجْلِ إِلَّا قَلِيلًا.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْخِ» (١٠ / ٣٣٠):

❖ قَوْلُهُ: «بَابُ الْخَاتَمِ لِلنِّسَاءِ». قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: الْخَاتَمُ لِلنِّسَاءِ مِنْ جُمْلَةِ الْحُلِيِّ الَّتِي أُبِيحَ لَهَا.

❖ وَقَوْلُهُ: «وَكَانَ عَلَى عَائِشَةَ خَوَاتِمُ الذَّهَبِ». وَصَلَهُ ابْنُ سَعْدٍ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ أَبِي
عَمْرِو مَوْلَى الْمُطَّلِبِ قَالَ: سَأَلْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ، فَقَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ -وَاللَّهِ- عَائِشَةَ تَلْبَسُ
الْمُعْصَفَرُ وَتَلْبَسُ خَوَاتِمَ الذَّهَبِ.

❖ قَوْلُهُ: «طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَصَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ».
سَقَطَ لَفْظُ: «فَصَلَّى». مِنْ رَوَايَةِ الْمُسْتَمْلِيِّ وَالسَّرْحَسِيِّ، وَهِيَ مُرَادَةٌ ثَابِتَةٌ فِي أَصْلِ الْحَدِيثِ،
فَإِنَّهُ طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ تَقَدَّمَ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ بِسَنَدِهِ هَذَا.

❖ وَقَوْلُهُ: «وَزَادَ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ»؛ يَعْنِي: بِهَذَا السَّنَدِ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ بِزِيَادَةِ
مَوْصُولَةٍ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْمُمْتَحِنَةِ مِنْ رَوَايَةِ هَارُونَ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ.

❖ قَوْلُهُ: «فَاتَى النِّسَاءَ فَجَعَلْنَ يُلْقِينَ الْفَتْخَ وَالْخَوَاتِمَ». الْفَتْخُ بِفَتْحِ الْفَاءِ وَمِثْلُهُ فَوْقَ،
بَعْدَهَا خَاءٌ مُعْجَمَةٌ. جُمْعُ فَتْحَةٍ وَهِيَ الْخَوَاتِمُ الَّتِي تَلْبَسُهَا النِّسَاءُ فِي أَصَابِعِ الرِّجْلَيْنِ. قَالَ ابْنُ
السَّكَيْتِ وَغَيْرُهُ.

وَقِيلَ: الْخَوَاتِمُ الَّتِي لَا فَصُوصَ لَهَا. وَقِيلَ: الْخَوَاتِمُ الْكِبَارُ كَمَا تَقَدَّمَ ذَلِكَ مِنْ تَفْسِيرِ
عَبْدِ الرَّزَاقِ فِي كِتَابِ الْعِيدَيْنِ مَعَ بَسْطِ ذَلِكَ. انْتَهَى كَلَامُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ.

٥٧- باب الْقَلَائِدِ وَالسَّخَابِ لِلنِّسَاءِ، يَعْنِي قِلَادَةً مِنْ طَيِّبٍ وَسُكٍّ.

٥٨٨١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَزْرَةَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ عِيدِ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَمْ يُصَلِّ قَبْلُ وَلَا بَعْدُ، ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ فَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تَصَدَّقُ بِخُرْصِهَا وَسَخَابِهَا^(١).

❦ قَوْلُهُ: «فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تَصَدَّقُ بِخُرْصِهَا وَسَخَابِهَا». وَفِيهَا سَبَقُ قَالَ: بِالْفَتْحِ وَالْخَوَاتِمِ. وَالسَّخَابُ يَكُونُ فِي الْعُنُقِ، وَالْخَوَاتِمُ تَكُونُ فِي أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ، وَالْفَتْحُ تَكُونُ فِي أَصَابِعِ الرِّجْلَيْنِ، فَكُلُّ هَذَا النِّسَاءِ يَلْبَسُنَّهُ.

فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنَّ الْمَرْأَةَ تَخْرُجُ يَوْمَ الْعِيدِ مَتَجَمِّلَةً مَتَحْلِيَةً. أَوْ يُقَالُ: إِنْ النِّسَاءُ كُنَّ يَحْتَجِبْنَ عَنِ الرِّجَالِ فَلَا يَظْهَرُ مِنْ هَذَا شَيْءٌ؟
نَقُولُ: الظَّاهِرُ هُوَ الْأَخِيرُ، وَأَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ تَخْرُجَ الْمَرْأَةُ بِجَمَالِهَا بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَسْتَوْرًا عَنِ الرِّجَالِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: إِنَّهَا تَصَدَّقُ بِخَاتِمِهَا، وَفَتْحِهَا.
فَكَيْفَ عَلِمَ بِذَلِكَ؟

نَقُولُ: عَلِمَ بَعْدَ أَنْ وُضِعَتْ فِي ثَوْبِ بِلَالٍ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ قَدْ عَلِمَ بِهَا قَبْلَ أَنْ تَلْقَى فِي ثَوْبِ بِلَالٍ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٥٨- باب اسْتِعَارَةِ الْقَلَائِدِ.

٥٨٨٢- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا عَبْدُهُ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: هَلَكْتُ قِلَادَةً لَأَسْمَاءَ فَبَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ فِي طَلَبِهَا رَجُلًا فَحَضَرَتْ الصَّلَاةَ وَلَيْسُوا عَلَى وُضوءٍ وَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَصَلُّوا وَهُمْ عَلَى غَيْرِ وُضوءٍ فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ التَّيَمُّمِ^(١).

(١) أخرجه مسلم (٨٨٤).

(٢) أخرجه مسلم (٣٦٧).

زَادَ ابْنُ نُمَيْرٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ (اسْتَعَارَتْ مِنْ أَسْمَاءَ).

٥٩- باب الْقُرْطِ لِلنِّسَاءِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِالصَّدَقَةِ فَأَرَبَتْهُنَّ يَهُودِيْنَ إِلَى آذَانِهِنَّ وَحُلُوْقِهِنَّ.
٥٨٨٣- حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَدِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدًا
عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى يَوْمَ الْعِيدِ رَكَعَتَيْنِ لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا، ثُمَّ أَتَى
النِّسَاءَ وَمَعَهُ بِلَالٌ فَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ؛ فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقِي قُرْطَهَا.
الْقِلَادَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ كَانَتْ لِأَسْمَاءَ وَعَائِشَةَ اسْتَعَارَتْهَا مِنْهَا، وَهَذَا هُوَ وَجْهُ
الشَّاهِدِ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ.

ففيه: دليلٌ على جواز الاستعارة وأنها ليست من المسائل المذمومة؛ لأن المستعير لا
يُرِيدُ أَنْ يَتَمَلَّكَ، وَلَكِنْ يُرِيدُ أَنْ يَنْتَفِعَ بِالْمُسْتَعَارِ، ثُمَّ يَرْدُّهُ إِلَى صَاحِبِهِ.
وَلَا بَأْسَ بِالِاسْتِعَارَةِ مِمَّنْ لَا يَتَأَدَّى بِهَا، فَأَمَّا مَنْ كَانَ يَتَأَدَّى بِهَا وَتَعَرَّفُ أَنَّهُ شَحِيحٌ، وَلَا يَمُنُّ
عَلَيْكَ أَنْ تَطْلُبَ مِنْهُ الْاسْتِعَارَةَ، فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تُؤْذِيَهُ وَتُخْرِجَهُ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَخْتَلِفُونَ، فَمَنْ
النَّاسِ مَنْ إِذَا رَأَى أَخَاهُ فِي حَاجَةٍ عَرَضَ عَلَيْهِ الْعَرِيَّةَ بَدُونِ أَنْ يَطْلُبَ مِنْهُ، وَمَنْ النَّاسِ مَنْ إِذَا
طُلِبَ مِنْهُ الْإِعَارَةُ تَجَدَّدَ يَتَكَرَّرُ وَيَتَبَرَّمُ وَيَقُولُ: أَنَا أَذْكَ عَلَى أَحْسَنِ مِنْهَا عِنْدَ فُلَانٍ؛ مِنْ أَجْلِ أَلَّا
يَسْتَعِيرَ مِنْهُ، فَإِذَا عَلِمْتَ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ إِلَى هَذَا الْحَدِّ فَالْأَوَّلَى أَلَّا تَخْرِجَهُ.



٦٠- باب السُّخَابِ لِلصَّبِيَّانِ.

٥٨٨٤- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ بْنُ
عُمَرَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ فِي سُوقٍ مِنْ أَسْوَاقِ الْمَدِينَةِ فَأَنْصَرَفَ فَأَنْصَرَفْتُ فَقَالَ: «أَيْنَ لَكُعُ؟» ثَلَاثًا. اذْغُ
الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، فَقَامَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ يَمْشِي وَفِي عُنُقِهِ السُّخَابُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ هَكَذَا،
فَقَالَ الْحَسَنُ بِيَدِهِ هَكَذَا، فَالْتَزَمَهُ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أُحِبُّهُ فَأَحِبَّهُ وَأَحِبَّ مَنْ يُحِبُّهُ»^(١)، وَقَالَ أَبُو
هُرَيْرَةَ: فَمَا كَانَ أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بَعْدَ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا قَالَ.

قوله: «باب السَّخَابِ». السَّخَابُ هو القِلَادَةُ من ودَّع أو شبهه.

وهذا الحديث فيما يَبْدُو -والله أعلم- أن الرسول ﷺ قد دَخَلَ السُّوقَ ومعه الحسنُ، وكان الحسنُ صغيراً فلما انصرف -وكانه التفت- لم يَرَ الحسنَ معه فقال: أين لُكِعُ. ولُكِعُ هذه في الأصل صفة ذمٍّ، لكنها تُقَالُ في مثل هذه المناسبات ولا يُرادُ بها الذمُّ كما يُقَالُ: تَرَبَّتْ يَمِينُكَ. أو تَرَبَّتْ يَدَاكَ، أو ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ. ولا يُرادُ بها المعنى، ثم قال: ادعُ الحسنَ؛ أي: صَوِّتْ له، فقام الحسنُ يَمْشِي وفي عِقه السَّخَابُ، فقال النبي ﷺ بيده هكذا، ففعل الصبيُّ كما فعل النبي ﷺ، فالتزمه النبي ﷺ وقال: «اللهمَّ إِنِّي أَحِبُّهُ فَأَحِبَّهُ وَأَحِبَّ مِنْ أَحَبَّهُ» رضي الله عنه.

وهذا من فضائل الحسن بن علي بن أبي طالب، وله فضائل كثيرة:

منها: قولُ النبي ﷺ: «إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ وَسَيُصْلِحُ اللَّهُ بِهِ بَيْنَ فِتْنَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ»^(١).

والعجبُ أن الرافضة يَغْلَوْنَ بالحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام أكثر مما يُحِبُّونَ الحسنَ، مع أن الحسنَ أَفْضَلُ منه بلا شكٍّ، وكلاهما سيِّدُ شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، لكن لكلٍّ درجاتٌ مما عَمِلُوا، ففرقٌ بين من تنازَلَ عن الخلافة للإصلاح بين المسلمين وجمع كلمتهم، وبين من حصل منه ما حصل حتى خذله أقربُ الناسِ إليه، فالذين خَرَجُوا مع الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام هم الذين خذَلُوهُ حتى استولى عليه جنودٌ من يُقَاتِلُونَهُ.

فالحاصلُ: أن هذا الحديث فيه من فضائل الحسن بن علي بن أبي طالب.

وفيه: دليلٌ على أن استعمالَ ما يُرادُ به الذمُّ إذا لم يُردَّ به الذمُّ لا بأس به.

وفيه: دليلٌ على التزام الصبيان والرافقة بهم؛ لأن هذا لا شكٍّ يُوجِبُ الحنانَ والشفقةَ، والإنسانَ الذي لا يَرْحَمُ لا يَرْحَمُ، فبعضُ الناسِ يَنْفِرُ من الصبيانِ نفورَه من الأسدِ، ولا يواظِنُ الصبيانَ أبداً، ولا يَأْتُونُ حَوْلَهُ، حتى إذا جاءوا لمكانِ الرجالِ انتهرهم وقال: انصرفوا، فارقوا، وهذا لا شكٍّ خطأ، فإننا إذا نظرنا إلى هدي النبي ﷺ في التزام الصبيانِ، ومحبتهم، والتطلفِ معهم، علمنا كيف يجبُ أن تكونَ المعاملةُ.

صحيحٌ أنه لا ينبغي للإنسانِ أن يُجَرِّى الصبيانَ حتى يُسيئوا الأدبَ، أما أن يجعلَهم لا

(١) أخرجه البخاري (٧١٠٩) من حديث أبي بكرة عليه السلام.

ينظرون إلى الرجال ولا الرجال ينظرون إليهم وكأن الرجال أَسَدٌ عندهم وهم قَطَطٌ أو فترانٌ، فهذا خطأ، بل الواجب أن يُنزَّلَهم منزلتهم، ويُذخَلَ عليهم السرورَ من كلِّ وجهٍ.
وفيه: دليلٌ على أنه ينبغي أن تُحِبَّ الحسن بن علي بن أبي طالبٍ محبةً خاصةً؛ لأن الرسول دَعَى لمن يُحِبُّه فقال: وَأَحِبَّ من أَحَبَّهُ. ولكن لا يعني ذلك أن نُقدِّم محبته على محبة أبي بكرٍ، وعمر، وعثمان وأبيه عليٍّ عليه السلام، فإن هؤلاء أفضلُ منه بلا شكٍّ، فالإنسان عليه أن يُحِبَّ المؤمنين على قدرِ منازلهم، لكن يُحِبُّ هذا بصفةٍ خاصةٍ.
وقد مرَّ علينا قاعدةٌ مفيدةٌ جداً - قد ذكرناها في عقيدة أهل السنة والجماعة - وهي: أن من تميَّزَ بصفةٍ خاصةٍ فإن تميزه هذا لا يَسْتَلْزِمُ تَمَيُّزُهُ على وجه الإطلاق، فقد يكون لبعض المفضلين مَرِيَّةٌ تَفْضُلُ الفاضلين، لكن هذا لا يُوجِبُ الفضلَ المطلق.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٦١- باب الْمُتَشَبِّهِينَ بِالنِّسَاءِ وَالْمُتَشَبِّهَاتِ بِالرِّجَالِ.

٥٨٨٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ، وَالْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ.

تَابَعَهُ عَمْرُو: قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ.

الظاهر: أن معنى قوله: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أي: دَعَى عليهم باللعن فقال: «اللهم العنهم».

والتشبهُ يَشْمَلُ التشبهَ في الملبس، والمظهر، والممشى، والمنطق، فكلُّ من تشبه بالنساء في هذا الأمر وبالعكس فهو داخلٌ في اللعنة.

وفي هذا: دليلٌ على أن الشارعَ يرى - أو من حكمته - وجوبَ التفاوتِ بين الرجال والنساء، حتى لا يَتَشَبَّهَ الرجلُ بالمرأة والمرأة بالرجل، فيكون في هذا صفةٌ للذين يريدون أن يُسَوُّوا بين الرجال والنساء، ويقولون: يَجِبُ أن تُعْطِيَ المرأةُ الحريةَ كما يُعْطَى الرجلُ سواءً بسواءٍ.

حتى إن بعضهم - والعياذُ بالله - أنكرَ تنصيفَ الميراثِ لها، وتنصيفَها في الدية، وما أشبه ذلك، اعتراضاً على حكم الله ورسوله.

فالحاصل: أن هذا الحديث واضح بأن الشرع له نظرٌ في أن يَتَمَيَّزَ الرجلُ عن المرأة في كلِّ شيءٍ حتى إن الذي يَتَشَبَّهُ بِكَوْنٍ ملعونًا على لسانِ رسولِ الله ﷺ واللَّعْنُ هو الطردُ والإبعادُ عن رحمةِ الله.

وفي هذا: دليلٌ على أن التشبهَ من كبائرِ الذنوبِ؛ لأنه لا لعنةَ على صغيرة، فكلُّ ذنبٍ رُبَّتْ عليه اللعنةُ فهو من كبائرِ الذنوبِ، ولا فرقَ بين أن يَتَشَبَّهُ الرجلُ بالمرأةِ على سبيلِ الجِدِّ أو على سبيلِ التمثيلِ -أي: أن يَقُومَ بدورِ امرأةٍ- فإن هذا داخلٌ في اللعنة.

وأخْبِتُ من هذا وأقْبِحُ أن تَتَشَبَّهُ المرأةُ بالرجلِ في الجماعِ وذلك بالمساحقةِ بين النساءِ، أو يَتَشَبَّهُ الرجلُ بالمرأةِ وذلك باللَّواطِ -والعياذُ بالله- وأن يَدْعُوا إلى نفسِهِ كما تَدْعُو المرأةُ إلى نفسها، ويُمكنُ الناسَ من نفسِهِ كما تمكُنُ المرأةُ من نفسها، وهذا يَظْهَرُ كثيرًا في بعضِ الناسِ الذين تَجِدُهُم يَلْبَسُونَ الثيابَ اللينةَ، وَيَتَغَنَّجُونَ كما تَتَغَنَّجُ النساءُ فهذا من التشبهِ الذمِّمِ الذي يُفْضِي إلى الفاحشةِ والعياذُ بالله.

ومن التشبهِ أيضًا: أن يُحَنِّي الرجلُ قدميه أو كفيه، إلا إذا كان لحاجةٍ، فإذا كان لحاجةٍ فلا بأس.

ثم قال البخاري رحمه الله :

٦٢- باب إخراج الْمُتَشَبِّهِينَ بِالنِّسَاءِ مِنَ الْبُيُوتِ.

٥٨٨٦- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُخْتَلِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالْمُتَرَجِّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَقَالَ: «أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ». قَالَ: فَأَخْرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَانًا، وَأَخْرَجَ عُمَرُ فَلَانًا.

قوله: «فَأَخْرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَانًا». هو أنجشة العبدِ الأسود. الذي كان يَتَشَبَّهُ بالنساءِ.

فالحديثُ يدلُّ على أنه يَجِبُ إخراجُ المختلِّين من البيوتِ، وإخراجُ المترجِّلاتِ من البيوتِ أيضًا؛ لأن المرأةَ المترجِّلةَ تُفْسِدُ لِنِسَاءِ البيتِ، وتُذهِبُ عنهن الحياءَ، وربما إذا كانت مترجِّلةً تَعَشَّقُ بعضَ النساءِ، وتحاولُ الفتنةَ بالسحاقِ أو التقييلِ أو الضمِّ، وهذا شيءٌ مشاهدٌ، فقد حكى لي بعضُ النساءِ أن بعضَ النساءِ في عرسٍ جعلن يَرْقُضْنَ، فلم تَمْلِكْ إحدى الحاضراتِ نفسها فقامت تضمُّ هذه الراقصةَ وتُقَبِّلُها، فهذه لا شك أنها عجزت أن

تَمْلِكُ نَفْسَهَا.

وَكُنْتُ أَوَّلًا أَهْوُونَ أَمَرَ الرَّقْصِ فِي الْأَعْرَاسِ، وَلَكِنْ بَعْدَ هَذِهِ الْقِصَّةِ صَرْتُ أَنهَى عَنْهُ،
وَأَقُولُ: لَا رَقْصَ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ بِالرَّقْصِ تُثِيرُ الْكَامَنَ.
فَالْمَهْمُ أَنْ مِثْلَ هَؤُلَاءِ النِّسَاءِ يُخْرِجْنَ مِنَ الْبُيُوتِ.

كَذَلِكَ الْمُخْتَنِينَ مِنَ الرِّجَالِ يُخْرِجُونَ مِنَ الْبُيُوتِ؛ لِأَنَّهُمْ ضَرَرُ فَإِنَّهُ يَأْتِي هَذَا الرَّجُلُ
الْمُخْنَتُ يَخْكِي الْمَرْأَةَ بِصَوْتِهَا وَمَشْيِهَا وَهَيْئَتِهَا وَهَذَا فِيهِ الْبَلَاءُ، فَإِنْ فِيهِ -أَيَ: فِي هَذَا
الْمُخْنَتِ- مَا فِي الرِّجَالِ مِنْ شَهْوَةِ النِّسَاءِ، وَهَذِهِ فِتْنَةٌ عَظِيمَةٌ، وَأَشْبَهُ مِثَالٍ لِهَذَا الْمُخْنَتِ
الْمُنَافِقُ، فَالْمُنَافِقُ يُظْهِرُ الْإِسْلَامَ وَيُبْطِنُ الْكُفْرَ، وَهَذَا يُظْهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ رَغْبَةٌ لِلنِّسَاءِ وَأَنَّ
طَبِيعَتَهُ طَبِيعَةُ الْمَرْأَةِ وَلَكِنَّهُ فِيهِ الْبَلَاءُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٨٨٧- حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ أَنَّ عُرْوَةَ أَخْبَرَهُ
أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا وَفِي الْبَيْتِ
مُحَنَّتٌ فَقَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ أَخِي أُمُّ سَلَمَةَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ إِنْ فَتَحَ اللَّهُ لَكُمْ غَدَا الطَّائِفَ فَإِنِّي أَذْكَكَ عَلَى
بِنْتِ عِيلَانَ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ بِأَرْبَعٍ وَتُدْبِرُ بِثَمَانٍ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَدْخُلَنَّ هَؤُلَاءِ عَلَيْكُمْ»^(١).
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: تُقْبَلُ بِأَرْبَعٍ وَتُدْبِرُ؛ يَعْنِي: أَرْبَعٌ عَكْنَ بَطْنِهَا فَهِيَ تُقْبَلُ بِهِنَّ.

وَقَوْلُهُ: وَتُدْبِرُ بِثَمَانٍ؛ يَعْنِي: أَطْرَافَ هَذِهِ الْعُكْنِ الْأَرْبَعِ لِأَنَّهَا مُحِيطَةٌ بِالْجَنَبَيْنِ حَتَّى لَحِقَتْ؛
وَإِنَّمَا قَالَ: بِثَمَانٍ وَلَمْ يَقُلْ بِثَمَانِيَّةٍ وَوَاحِدَ الْأَطْرَافِ طَرَفٌ وَهُوَ ذَكَرٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ ثَمَانِيَّةَ أَطْرَافٍ.

قَوْلُهُ: «تُقْبَلُ بِأَرْبَعٍ وَتُدْبِرُ بِثَمَانٍ». الدَّقِيقُ الَّذِي لَا يَكَادُ يَعْرِفُهُ وَيَصِلُ إِلَيْهِ أَحَدٌ جَاءَ مِنْ
هَذَا الْمُخْنَتِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فِيهِ رَغْبَةً فِي النِّسَاءِ، وَيَنْظُرُ إِلَيْهِنَّ، وَيَتَأَمَّلُ مُحَاسَنَهُنَّ، لِذَلِكَ قَالَ
النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَدْخُلَنَّ هَؤُلَاءِ عَلَيْكُمْ». فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ هَؤُلَاءِ الْمُخْتَنِينَ إِذَا لَمْ يَظْهَرِ
مِنْهُمْ رِيَّةٌ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَدْخُلُوا، وَلَا بَأْسَ أَنْ تَكْشِفَ لَهُ الْمَرْأَةُ وَلَا تَحْتَجِبَ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ
إِزْبَةٌ فِي النِّسَاءِ، وَأَمَّا إِذَا عَلِمَ بِالْقَرَائِنِ أَنَّ لَهُ إِرْبَةً فَإِنَّ الْوَاجِبَ أَلَّا يَدْخُلَ.

وفي هذا الحديث: دليل على وجوب اتقاء الفتنة، وما يُوصَل إليها، ويُشير إلى ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى﴾ [الأنعام: ٣٢]. ولم يقل: ولا تزنوا فدلّ هذا على أن كل ما يكون سبباً للزنا فإن الواجب تجنّبه والبعد عنه.

وفيه: دليل على العمل بالقرائن، والعمل بالقرائن ثابت، وهو داخل في العمل بالظن لكنه ظن مبنّي على قرينة فلا يكون من الإثم، ولهذا جاء التعبير في القرآن الكريم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحجرات: ١٢]. ولم يقل: إن كل الظن. ولم يقل: اجتنبوا كل الظن؛ لأن بعض الظن يكون مبنياً على قرائن فيُعمَل به.

وهذا ينفع الإنسان في الحكم على الناس، سواء في مجال القضاء، أو في مجال المعاملة، أو في غير ذلك، ولا يخفى علينا قصة الحكم الذي حُكِمَ به في قضية امرأة العزيز فقد حُكِمَ بالقرينة فقال: ﴿إِنْ كَانَتْ فَمِصْبُهُ قَدْ مِّن قَبْلِ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَذَّابِينَ﴾ [النساء: ٢٦]. لأن هذا يدلّ على أنه هو الذي أقبل عليها فأرادت الدفاع عن نفسها. ﴿وَإِنْ كَانَ فَمِصْبُهُ قَدْ مِّن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [النساء: ٢٧]. فهذا حكم مبنّي على القرائن. ﴿فَلَمَّا رَأَى فَمِصْبُهُ قَدْ مِّن دُبُرٍ قَالَ إِنَّهُ مِّن كَذِبِكُنَّ﴾ [النساء: ٢٨].

وكذلك النبي ﷺ لما فتح خيبر وسأل عن مال حبيّ بن أخطب فقال له أحد حاشيته: إنه نغد، أنفدته الحروب. فقال النبي ﷺ: «المال كثير العهد قريب!!»^(١) أي: متى أجلي بنو النضير من المدينة كي تأكله الحروب والمال كثير، ثم دفعه إلى الزبير بن العوام رضي الله عنه قال له: اضربه حتى يدلّنا على مكان المال فلما مسّه الزبير بالعذاب قال: انتظر أنا أرى حبيّ بن أخطب يحوم حول خربة - أي: مكان خرب - هنا في خير فدلّهم على هذا المكان فوجدوا ما لا وذهباً عظيماً قد دفن هناك.

وهذا الحديث: أيضاً فيه العمل بالقرائن فهذا الرجل الذي وصف المرأة بهذا الوصف الدقيق الذي يدلّ على أنه له إزبة في النساء نهى النبي ﷺ أن يدخل على النساء.

فإن قيل: هل من العمل بالقرينة أن المتهم يجور ضربه أو تعذيبه حتى يُقر؟
فالجواب: نعم إذا كانت هناك قرينة وليس على كل حال، أما أنا فأخذه من السوق

ونقول له: أنت تعرف الجريمة. نضربه فلا، إلا إذا وجدت قرينة.
كما أن القول الراجع بلا شك أنه إذا وجدت قرينة تدل على صحة إقراره ثم رجع عن إقراره فإنه لا يقبل، فلو أن السارق وصف السرقة وقال: سرقت كذا من مكان كذا، وفعلت كذا.
ووصفها وصفا دقيقا ثم لما رأى أنه ستقطع يده قال: والله أنا أراجع عن إقراره، أنا ما سرقت. نقول: حتى وإن رجع عن إقراره يجب أن يقطع؛ لأن الرجوع عن الإقرار إنما يقبل حيث يكون الرجوع محتملا، وأما إذا لم يحتمل فلا يقبل، قال شيخ الإسلام: لو أنه قبل الرجوع عن الإقرار في باب الحدود ما أقيم في الدنيا حد. فكل إنسان إذا رآهم جاءوا بالسيف ليقتلوا له يديه فيقول: ما سرقت.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٣- باب قص الشارب.

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُخْفِي شَارِبَهُ حَتَّى يُنْظَرَ إِلَى بَيَاضِ الْجِلْدِ، وَيَأْخُذُ هَذَيْنِ، يَعْنِي: بَيْنَ الشَّارِبِ وَاللَّحْيَةِ.

٥٨٨٨- حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ حَنْظَلَةَ، عَنْ نَافِعٍ ح. قَالَ أَصْحَابُنَا: عَنِ الْمَكِّيِّ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مِنَ الْفِطْرَةِ قَصُّ الشَّارِبِ».

٥٨٨٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ الزُّهْرِيُّ: حَدَّثَنَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَوَاهُ: «الْفِطْرَةُ خَمْسٌ - أَوْ خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ - : الْخِتَانُ، وَالْإِسْتِحْدَادُ، وَتَنْفُ الْإِبْطِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ، وَقَصُّ الشَّارِبِ»^(١).

٦٤- باب تقليم الأظفار.

٥٨٩٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ حَنْظَلَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مِنَ الْفِطْرَةِ حَلْقُ الْعَانَةِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ، وَقَصُّ الشَّارِبِ».

٥٨٩١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ شَهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ

بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْفِطْرَةُ خَمْسٌ: الْخِتَانُ، وَالْإِسْتِحْدَادُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ، وَنَتْفُ الْأَبَاطِ».

٥٨٩٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنُ زَيْدٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ وَفَرُّوا اللَّحَى وَأَحْفُوا الشَّوَارِبَ»^(١) وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا حَجَّ أَوْ اعْتَمَرَ قَبَضَ عَلَى لِحْيَتِهِ فَمَا فَضَلَ أَخَذَهُ.

٦٥- بَابُ إِعْفَاءِ اللَّحَى. وَعَفُوا: كَثُرُوا وَكَثُرَتْ أَمْوَالُهُمْ.

٥٨٩٣- حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا عَبْدُهُ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَنْهَكُوا الشَّوَارِبَ وَأَعْفُوا اللَّحَى».

قوله في الحديث الأول: رواية يُقَسِّرُهَا الحديث رقم (٥٨٩١) مع أن أهل المصطلح يقولون: إذا قال الراوي: رواية. فله حكم الرفع؛ لأن متهى رواية الصحابي هو الرسول ﷺ، والسياق الثاني صرّح فيه أبو هريرة بالرفع.

وهذه الأبواب التي ذكرها البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ليست من باب اللباس لكنها من باب الحلي؛ أي: ما يتحلّى به الإنسان ويتّصف به.

❖ أولاً: قصّ الشارب، قال: كان ابنُ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُخْفِي شاربَه؛ وذلك لأن النبي ﷺ أمر بإحفاء الشارب، وإحفاء الشارب أي: قصّه على وجه المبالغة حتى يَبْدُوَ بياضَ الجلد، كما كان ابنُ عمر -رضي الله عنه وعن أبيه- يَفْعَلُهُ.

وأما الأحاديث المرفوعة فقد أخبر النبي ﷺ أن هذه الخمس من الفطرة، والفطرة هي الشيء الذي فطر الإنسان عليه، وهي نوعان:

فطرة تقتضي: طهارة الباطن.

وفطرة تقتضي: طهارة الظاهر.

وكلاهما مما تدعو إليه الطبيعة البشرية السليمة.

أما الفطرة الأولى: والتي تقتضي طهارة الباطن فهي فطرة الإنسان على توحيد الله ومنها

(١) أخرجه البخاري (٥٨٩٢)، ومسلم (٢٥٩) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ» أَي: عَلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ ﷻ وَتَعْظِيمِهِ، «فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجَّسَانِهِ»^(١). وَهَذِهِ الْفِطْرَةُ عَامَةٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنْ ذَوِي الْأَرْوَاحِ، سِوَاءٍ مِنْ بَنِي آدَمَ أَوْ غَيْرِهِمْ، فَحَتَّى الْمَخْلُوقَاتِ مِنْ غَيْرِ بَنِي آدَمَ مَفْطُورَةٌ عَلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ وَعِبَادَتِهِ وَتَعْظِيمِهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالْدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ﴾ [الْحَاقَّةُ: ١٨].

أَمَّا الْفِطْرَةُ الْآخَرَى: وَالَّتِي تَقْتَضِي طَهَارَةَ الظَّاهِرِ وَهِيَ الْحَسِيَّةُ فَهِيَ هَذِهِ الْخَمْسُ: **❖ أَوَّلًا: «الْخِتَانُ»**، وَالْخِتَانُ يَكُونُ فِي الذَّكَرِ وَيَكُونُ فِي الْأُنْثَى، وَالْخِتَانُ فِي الذَّكَرِ هُوَ أَخْذُ الْقُلْفَةِ وَهِيَ الْجِلْدَةُ الَّتِي تَكُونُ فَوْقَ الْحَشْفَةِ، وَفِيهِ كِمَالُ الطَّهَارَةِ، وَفِيهِ أَيْضًا السَّلَامَةُ مِمَّا قَدْ يَحْدُثُ مِنْ احْتِقَانِ الْبَوْلِ فِيهَا، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ وَاجِبٌ؛ أَي: خِتَانُ الذَّكَرِ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ تَطْهِيرٌ لِهَذَا الْمَكَانِ مِنْ احْتِبَاسِ الْبَوْلِ فِيهِ.

أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْمَرْأَةِ فَهُوَ أَخْذُ الْجِلْدَةِ الَّتِي فَوْقَ مَحَلِّ الْإِيلَاجِ، وَفِي أَخْذِهَا فَائِدَةٌ وَهِيَ تَقْلِيلُ غِلْمَةِ الْمَرْأَةِ؛ أَي: شِدَّةِ الشَّهْوَةِ بِمَعْنَى أَنَّهَا تَنْضَبِطُ شَهْوَتُهَا، فَلَا تَجْعَلُ عِنْدَهَا تِلْكَ الْقُوَّةَ الَّتِي قَدْ تَحْمِلُهَا عَلَى السُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي حُكْمِ خِتَانِ الْمَرْأَةِ:

فَمِنْهُمْ مَنْ أَوْجَبَ ذَلِكَ: وَهُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ سُنَّةٌ. وَهُوَ الْأَقْرَبُ، وَكَانَ شَيْخُنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعْدِي رَحِمَهُ اللَّهُ يَرَى فِي أَوَّلِ طَلَبِهِ لِلْعِلْمِ أَنَّ خِتَانَ الْمَرْأَةِ وَاجِبٌ وَفَعَلًا خَتَنَ إِحْدَى بَنَاتِهِ، وَلَكِنَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ رَأَى أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ.

❖ الثَّانِي: «الاسْتِحْدَادُ»، وَهُوَ حَلْقُ الْعَانَةِ، وَسُمِّيَ اسْتِحْدَادًا؛ لِأَنَّهُ يُزَالُ بِالْحَدِيدَةِ أَي: بِالْمَوْسَى. وَفِيهِ فَائِدَةٌ لِلْمَثَانَةِ، وَفَائِدَةٌ لِمَا حَوْلَهَا، وَمِنْ فَوَائِدِهِ أَيْضًا عَدَمُ التَّلَوُّثِ بِالْبَوْلِ.

وظَاهِرُ الْحَدِيثِ: أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فِي أَنَّ الْمَشْرُوعَ بِالنِّسْبَةِ لِلْعَانَةِ هُوَ الْاسْتِحْدَادُ.

❖ وَأَمَّا الثَّالِثُ: فَهُوَ: «تَنْفُ الْإِبْطِ». وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ الْآبَاطُ يَنْبُتُ فِيهَا الشَّعْرُ، وَالشَّعْرُ يَجْمَعُ أَوْسَاحًا، فَإِذَا كَانَ فِي أَيَّامِ الصَّيْفِ وَتَبَلَّلَتْ هَذِهِ الْأَوْسَاحُ بِالْعَرَقِ صَدَرَ مِنْهَا رَائِحَةٌ

كراهية مضرّة بالإنسان، ومضرّة بمن حوله.

❖ وقول: «تنفّ الأباط». خصّ ذلك بالتنفّ؛ لأن التنفّ أقرب إلى إضعاف أصول الشعر حتى تخفّ شيئًا فشيئًا حتى تُفقد في النهاية.

ولكن بعض الناس يقول: أنا لا أستطيع أن أنفّها. فهل يجوز أن أزِيلها بطريق أخرى؟
فالجواب: نعم، فإن إزالتها بطريق أخرى أحسن من عدمها، لكن ينبغي أن يستعمل غير الحلق؛ لأن الحلق يقوّي أصول الشعر ويزيدها كثرة.

وفي عصرنا هذا قد وُجد من الأدوية الشيء الكثير الذي يستعمل لإزالة هذا الشعر.
❖ الرابع: «تقليم الأظفار»؛ يعني: إزالتها بالمقلمة؛ أي: بالمبراد وهو سكينّة صغيرة يُقلم بها الظفر كما يُقلم القلم هذا في الأصل، فتقليم الأظفار من الفطرة؛ لأن بقاءها طويلة يجلب الوسخ تحته، ويجعل الإنسان شبيهًا بالسبع، حيث يكون طويل الأظفار، ولهذا قال النبي ﷺ: «أما الظفر فمُدَى الحَبْشَةِ»^(١) فلماذا كانت الفطرة إزالة الأظفار.

ومن العجب أن بعض المعجبين بالكفار -ولاسيما من النساء- يتخذون الأظفار، ويطولونها، وأحيانًا إذا لم تستطع المرأة ذلك اشترت أظفارًا صناعيةً وليستها على يدها، حتى تكون كالكافرات، -وسبحان الله العظيم، مقلب القلوب- كيف يستطيع الإنسان ما هو مُستحب في الفطرة، لولا أن الشيطان يُلقِي في قلوب بعض ضعفاء الدين محبة الكفار وتقليدهم -والعياذ بالله- وهذا له خطرُه فمن تشبه بقوم فهو منهم.

فلو قال قائل: هل إزالتها بغير القلم جائز؟
نقول: هو جائز بل هو أسهل، وقد ورد في الحديث نفسه: «قصّ الأظفار» أي: بالمقص.

❖ الخامس: «قصّ الشارب»، فقصّ الشارب أيضًا من الفطرة؛ وذلك لأن في قصّه كمال الطهارة، فالشارب إذا شرب الإنسان فلا بد أن يتناول شعر شاربِه مشروبه، وهذا الشعر أحيانًا يكون متلوّنًا بما يستقدّر ويستقيح، فلماذا جاءت الشريعة بطلب قصّه.

وإذا تأملت هذه الخمس التي جعلها النبي ﷺ من الفطرة عرفت مقدار هذا الدين

(١) أخرجه البخاري (٣٠٧٥)، ومسلم (١٩٦٨) من حديث رافع بن خديج رضي الله عنه.

الإسلامي وأنه دينٌ كاملٌ من كلِّ وجهٍ -والحمد لله الذي هدانا له ونَسْأَلُ اللهَ أَنْ يُبَيِّنَنَا عَلَيْهِ-.

بقي أن يُقالَ: هل لهذه الأشياءِ وقتٌ محدودٌ؟

والجوابُ: نعم، فقد ثبت في الحديث الصحيح كما في «صحيح مسلم»^(١) من حديث أنسٍ أن النبي ﷺ وقَّت لهم في أربعٍ منها -وهي: التي يُمكنُ التوقيُّ فيها- ألا تُتركَ فوقَ أربعينَ يوماً، وهي: الاستحدادُ، تنفُّ الإبطِ، تقليمُ الأظفارِ، قصُّ الشاربِ، فهذه لا تُتركُ فوقَ أربعينَ.

فإن قيل: هل تُزالُ قبلَ الأربعينِ؟

فالجوابُ: نعم تُزالُ قبلَ الأربعينِ إذا كَثُرَتْ، لكنَّ الحدَّ الأعلى لتركها هو أربعونَ يوماً، فلا تُتركُ فوقَ أربعينَ يوماً.

فإذا قال قائلٌ: هي تَخْتَلِفُ فالناسُ يَخْتَلِفُونَ فيها، وتَخْتَلِفُ أيضًا باختلافِ الزمنِ، فتكونُ في زمنِ الشتاءِ أكثرَ نُموًا منها في زمنِ الصيفِ!

نقولُ: المرجعُ في ذلك إلى طولها فمتى طالت فقَصَّها، لكن لا تتركُ أكثرَ من أربعينَ يوماً. قال العلماءُ: وينبغي ألا يَحِيفَ على الأظفارِ في الغزوِ والسفرِ؛ لأنه يَحْتَاجُ إلى الربطِ، وفكُّ الحبالِ، وهذه الأظفارُ تُفِيدُهُ، فإذا حَافَ عليها فلا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَعْمَلَ كما كان يَعْمَلُ قبلَ قَصِّها. وكذلك أيضًا نقولُ: لا يَحِيفُ عليها في أيامِ الشتاءِ؛ لأنه إذا حَافَ عليها في أيامِ الشتاءِ فإنها تَشَقُّقُ فَيَتَضَرَّرُ منها وَيَتَأَلَّمُ ولكن في أيامِ الصيفِ الأمرُ هينٌ.

ومما يَتَعَلَّقُ بالأظفارِ أن بعضَ الجهالِ يَتَّخِذُ ظُفَرَ الإبهامِ أو الخِنْصَرَ فقط وَيَجْعَلُهُ طويلاً فَيُؤَخِّرُهُ أيامًا وربما شهورًا، فما هو القولُ في هذا؟

نقولُ: هذا مخالفٌ للسنةِ، وكلُّ هذا خطأً ومن تقليدٍ غيرِ المسلمين، ومن مخالفةِ الفطرةِ. قوله: «وكان ابنُ عمرَ إذا حجَّ أو اعتمرَ قَبَضَ على لحيتهِ فما فَضَّلَ أَخَذَهُ» ذلك أن ابنَ عمرَ رضي الله عنهما كان إذا حجَّ أو اعتمرَ يَرى أنه من تمامِ الذَّلِّ لله ﷻ أنه كما أزال الإنسانُ رأسَهُ فعليه أن يزيلَ شيئًا من الجمالِ الثاني؛ لأن الرأسَ جمالٌ للإنسانِ ولهذا كانوا فيما سبق يتخذونه، وَيُرْجِلُونَهُ، وَيُحْسِنُونَهُ، وَيَغْسِلُونَهُ، وَيُنْظِفُونَهُ، يَتَجَمَّلُونَ به، وكذلك اللحيةُ جمالٌ للرجلِ،

فكان عليه السلام يرى أنه من تمام الدَّلِّ عليه السلام والتعبد له أن يُزيلَ مما يُجَمِّلُهُ من لحيته كما أزال ما يُجَمِّلُهُ من رأسه بالحلِق، فكان يَقْبِضُ على لحيته فما زاد؛ يعني: ما زاد عن القبضة أخذه، ولا شك أن هذا اجتهاذٌ منه عليه السلام، والإنسان المجتهد قد يُخطئ وقد يُصيب.

ولهذا اختلف العلماء رحمهم الله في فعل ابنِ عمرَ هذا، هل يُستَدَلُّ به، فيقال: يَجُوزُ للإنسان أن يأخذَ ما زاد عن القبضة أو لا يُستَدَلُّ به؟

فمن العلماء من قال: يُستَدَلُّ به، وعلى هذا مشى أصحابُ الإمامِ أحمدَ المتأخرون، فالمشهورُ من المذهبِ عندهم أنه يَجُوزُ للإنسان أن يأخذَ ما زاد على القبضة احتجاجاً بفعل ابنِ عمرَ.

ومن العلماء من قال: لا يجوز أن نَحْتِجَ بفعلِ ابنِ عمرَ؛ لأن فعلَ ابنِ عمرَ فعلٌ وَقَعَ من غير معصوم، وكلامُ النبي ﷺ كلامٌ صادرٌ من معصوم، والنبي ﷺ أمر بإعفاء اللحية وإرخائها مطلقاً ولم يستثن شيئاً، فكان مقتضى تمامِ الاتباعِ للرسول ﷺ ألا نأخذَ شيئاً منها.

فإن قال قائلٌ: إن ابنَ عمرَ عليه السلام معروفٌ بشدةِ اتباعه لرسولِ الله ﷺ، وهو أيضاً أحدُ رواةِ هذا الحديثِ - وهو إعفاءُ اللحية - فيكونُ عليه السلام أعلمُ من غيره؛ لأنه راوي الحديثِ، فراوي الحديثِ أعلمُ بمعناه، فيكونُ من حيثُ العملِ والتطبيقِ أولىً بغيره؛ لعلَمنا بأنه حريصٌ على اتباعِ آثارِ النبي ﷺ.

حتى إنه في السفرِ كان إذا وصلَ إلى المكانِ الذي نَزَلَ فيه الرسولُ ﷺ لِيَبُوءَ نَزَلَ فبال، وذلك من شدةِ تحريه لاتباعِ السنة.

فالجوابُ على ذلك أنه يُقال: إن بنَ عمرَ رضي الله عنه بالنسبةِ للعلمِ نحنُ نَعْلَمُ أنه قد يكونُ أعلمُ من غيره بما رَوَى، ولكن ما دام اللفظُ بين أيدينا، وليس فيه استثناءٌ، والصورةُ التي يَفْعَلُها ابنُ عمرَ رضي الله عنه تقتضي الاستثناء لو كانت جائزة، فلما لم يَرِدْ عن رسولِ الله ﷺ من سنتِهِ القولية، والفعلية ما يَدُلُّ على الجوازِ فإننا لا نُجِيزُهُ.

وابنُ عمرَ رضي الله عنه لا نَعْلَمُ أنه كان يَفْعَلُ ذلك في عهدِ النبي ﷺ حتى نقولَ: هذا من بابِ إقرارِ الوحي. بل الذي يَظْهَرُ لنا أنه كان يَفْعَلُهُ بعدَ ذلك؛ لأنه لو كان مع الرسولِ ﷺ فإن النبي ﷺ قد حجَّ واعتمر والناسُ يتبعونه.

ثم نقولُ: إذا أردنا أن نأخذَ برأيِ ابنِ عمرَ على وجهِ الدقةِ فإننا لا نقولُ بالجوازِ المطلقِ،

وإنما نُجِيزُهُ عَلَى حَسَبِ فِعْلِ ابْنِ عَمَرَ وَذَلِكَ إِذَا حَجَّجْنَا أَوْ اعْتَمَرْنَا؛ فَإِذَا بَقِينَا عَنْ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ عَشْرَ سِنَوَاتٍ فَلَا نَأْخُذُ شَيْئًا؛ لِأَنَّ ابْنَ عَمَرَ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ إِذَا حَجَّ فَلَمْ يَقُلِ الرَّاوي: وَكَانَ ابْنُ عَمَرَ يَأْخُذُ بَلْ قَالَ: إِذَا حَجَّ أَوْ اعْتَمَرَ. فَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَطْبُقَ مَا فَعَلَهُ ابْنُ عَمَرَ فَلَيْسَ لَنَا أَنْ نَتَجَاوَرَ الْحَالَ الَّتِي فَعَلَ فِيهَا هَذَا الشَّيْءَ وَهِيَ حَالُ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ.

إِذَا فَاَلْقَوُا الرَّاجِعُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هُوَ أَلَّا نَأْخُذَ مِنْهَا شَيْئًا، لَا فِي الْحَجِّ وَلَا فِي الْعُمْرَةِ؛ لِعُمُومِ الْأَدْلَةِ الدَّالَّةِ عَلَى الْأَمْرِ بِإِعْفَائِهَا.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: هَذَا الْفِعْلُ لَمْ يَتَفَرَّدْ بِهِ ابْنُ عَمَرَ بَلْ عَمِلَ بِهِ خَمْسٌ مِنَ الصَّحَابَةِ. فَالْجَوَابُ: نَقُولُ: وَلَوْ عَمِلَ بِهَا خَمْسَمِائَةٍ أَوْ خَمْسَةَ آلَافٍ طَالَمَا أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ إِجْمَاعٌ فَلَا شَكَّ أَنَّ الْوَاجِبَ الْأَخْذَ بِعُمُومِ النَّصِّ.

وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَا يُعَدُّ سَكُوتُ الصَّحَابَةِ عَلَى فِعْلِهِ وَعَدَمُ انْكَارِهِمْ إِجْمَاعًا؟ نَقُولُ: لَا، لَا يُعْتَبَرُ إِجْمَاعًا لِأَنَّهُ لَمْ يَشْتَهَرْ؛ وَلِأَنَّ الْإِجْمَاعَ السَّكُوتِيَّ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: قَدْ يَكُونُ لِهَذَا الرَّجُلِ عَذْرًا، فَالْإِجْمَاعُ السَّكُوتِيَّ أَصْلًا فِيهِ خِلَافٌ وَهُوَ ضَعِيفٌ، فَإِنَّكَ إِذَا رَأَيْتَ إِنْسَانًا عَالِمًا تَعْرِفُ فِيهِ التَّقْيُّ، مَرَّةً مُخَالَفًا لِلشَّرْعِ فَإِنَّكَ تَلْتَمِسُ لَهُ عَذْرًا وَتَقُولُ: لَعَلَّهُ فَعَلَهُ لِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ وَتَسْكُتُ وَلَا تَنْكَرُ.

فَمَادَامَ فِعْلُ ابْنِ عَمَرَ لَمْ يَشْتَهَرْ بَيْنَ الصَّحَابَةِ فَهَذَا لَا يُعَدُّ إِجْمَاعًا. فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: أَفَلَا يَكُونُ الْأَمْرُ فِيهَا لِلِاسْتِحْبَابِ، كَمَا قَالَ بِهِ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ؛ يَعْنِي: أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ إِعْفَاءُ اللَّحِيَةِ وَإِرْخَاؤُهَا وَلَا يَجِبُ؟

فَالْجَوَابُ: أَنْ تَقُولَ: لَا، لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ لِلِاسْتِحْبَابِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «خَالَفُوا الْمَشْرُكِينَ»^(١). وَمُخَالَفَةُ الْمَشْرُكِينَ وَاجِبَةٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»^(٢). فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهَا عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِحْبَابِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَتْ لِحِيَّتُهُ غَيْرَ مَتَسَاوِيَةٍ: فَبَعْضُهَا طَوِيلٌ، وَبَعْضُهَا قَصِيرٌ، وَأَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ الطَّوِيلَ لِيُوَازِيَ الْقَصِيرَ؟

(١) أخرجه البخاري (٥٨٩٢)، ومسلم (٢٥٩)، وقد تقدم.

(٢) أخرجه أحمد (٥٠/٢)، وأبو داود (٤٠٣١) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

قلنا: هذا لا يَجُوزُ؛ لأن الحديث عامٌ، وَنَخْشَى أَنْ يَدَّ تَخْطِئُ فَيَقْصُ كَثِيرًا مِنَ الزَّائِدِ فَيَزِيدُ النَّاْقِصَ، وَهَكَذَا يَفْعَلُ فَمَرَّةً يَزِيدُ هَذَا وَمَرَّةً يَزِيدُ هَذَا حَتَّى يَقْضِيَ عَلَيْهَا كُلَّهَا، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ لَا يَقَعُ لَكِنْ رَبِّمَا يَقَعُ.

المهمُّ: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُسَوِّيَهَا تَمَامًا كَأَنَّهَا قَوْسٌ قَمَرٍ فَهَذَا رَبِّمَا يَتَعَبُ فِي مَسَاوَاتِهَا، وَرَبِّمَا تَخْطِئُ يَدُهُ فَيَزِيدُ فِي الْأَخْذِ فَيَأْخُذُ مِنَ الثَّانِي وَهَكَذَا.

ثُمَّ إِنَّا نَقُولُ: إِنَّ أَحْسَنَ مَا يَتَحَلَّى بِهِ الْإِنْسَانُ هُوَ طَاعَةُ اللَّهِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلْيَأْسَ الْأَتَقُونَ ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأنعام: ١٦٦]. فَأَنْتَ يَا أَخِي تَتَحَلَّى بِطَاعَةِ اللَّهِ وَهَذَا هُوَ الْأَوَّلَى بِكَ، وَيُمْكِنُ فِي هَذَا الزَّائِدِ أَنْ تَلْوِيَهُ بِمَعْنَى: أَنْ تَرُدَّهُ فَتُدْخِلَهُ فِي اللَّحِيَةِ، وَإِذَا فَعَلْتَ هَذَا فَإِنَّهُ يَبْقَى وَجْهَكَ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ زَائِدٌ، وَحِينَئِذٍ يَحْصُلُ التَّسْوِيَةُ بِدُونِ أَنْ تَقَعَ فِي مَخَالَفَةِ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ. بَقِيَ أَنْ يُقَالَ: مَا هُوَ حَدُّ الشَّارِبِ؟

الظَّاهِرُ لِي: أَنَّ حَدَّ الشَّارِبِ مَا كَانَ عَلَى حِذَاءِ الشَّفَةِ الْعُلْيَا، وَمَا كَانَ عَلَى حِذَاءِ شَقِّ الْفَمِ فَنَازِلًا فَهُوَ مِنَ اللَّحِيَةِ، هَذَا هُوَ أَقْرَبُ حَدٍّ، وَقَدْ كَانَ ابْنُ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقْصُرُ حَتَّى هَذَا؛ أَيُّ: أَنَّهُ لَا يَقْتَصِرُ عَلَى أَعْلَى الشَّارِبِ فَقَطْ بَلْ يَقْصُرُ حَتَّى مَا بَيْنَ الشَّارِبِ وَاللَّحِيَةِ.

بَقِيَ الْكَلَامُ عَلَى الْعَنْقَقَةِ وَهِيَ الشَّعْرَاتُ الَّتِي بَيْنَ الشَّفَةِ السُّفْلَى وَبَيْنَ اللَّحِيَةِ أَوْ بَيْنَ الذَّقَنِ، وَقَدْ ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ اللَّحِيَةِ وَأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا قَصَّهَا أَوْ أزالَهَا فَلَيْسَ بِهِ بِأَسْ. وَهَذَا مَسْأَلَةٌ: وَهِيَ دَفْنٌ مَا يُسَنُّ إِزَالَتُهُ مِنَ الْأَظْفَارِ، وَالشُّعُورِ، وَالْقُلْفَةِ فِي الْخِتَانِ، هَلْ هُوَ مُسْتَحَبٌّ؟

نَقُولُ: كَانَ ابْنُ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ، وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ قَدْ اسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَمَّابَدَانَا أَوَّلَ خَلْقِي يُعِيدُهُ﴾ [الأنعام: ١٠٤].

وَقَالَ: إِنْ دَفِنَ مَا انْفَصَلَ مِنْ بَدَنِ الْإِنْسَانِ كَدَفْنِ جَمِيعِ الْبَدَنِ؛ لِأَنَّهُ سَيَعَادُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. وَلَكِنِّي لَا أَعْلَمُ فِي هَذَا سَنَةً عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهَذِهِ الْأَجْزَاءُ تُعْتَبَرُ فِي حُكْمِ الْمُنْفَصِلِ، وَلَا يَمْتَنِعُ أَنَّ اللَّهَ ﷻ يُعِيدُهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَوْ أُلْقِيَتْ فِي الْأَرْضِ، كَمَا أَنَّ الرَّجُلَ لَوْ تَمَزَّقَ بَعْدَ مَوْتِهِ وَطَارَ فِي الرِّيحِ وَأَكَلَتْهُ السَّبَاعُ، فَإِنَّهُ يُعَادُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦- بَابُ مَا يُذَكَّرُ فِي الشَّيْبِ.

٥٨٩٤- حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، قَالَ سَأَلْتُ أَنَسًا: أَخْضَبَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: لَمْ يَلُغِ الشَّيْبُ إِلَّا قَلِيلًا^(١).

٥٨٩٥- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، قَالَ: سُئِلَ أَنَسٌ عَنْ خِضَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَلُغِ مَا يَخْضِبُ، لَوْ شِئْتُ أَنْ أَعِدَّ شَمَطَاتِهِ فِي لِحْيَتِهِ.

٥٨٩٦- حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ، قَالَ: أَرْسَلَنِي أَهْلِي إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ وَقَبْضِ إِسْرَائِيلَ ثَلَاثَ أَصَابِعَ مِنْ قِصَّةٍ، فِيهَا شَعْرٌ مِنْ شَعْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَكَانَ إِذَا أَصَابَ الْإِنْسَانَ عَيْنٌ أَوْ شَيْءٌ بَعَثَ إِلَيْهَا خِضْبَهُ، فَاطْلَعْتُ فِي الْجُلُجُلِ فَرَأَيْتُ شَعْرَاتٍ حُمْرًا.

٥٨٩٧- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا سَلَامٌ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَأَخْرَجَتْ إِلَيْنَا شَعْرًا مِنْ شَعْرِ النَّبِيِّ ﷺ مَخْضُوبًا.

٥٨٩٨- وَقَالَ لَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا نَصِيرُ بْنُ أَبِي الْأَشْعَثِ، عَنْ ابْنِ مَوْهَبٍ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ أَرَتْهُ شَعْرَ النَّبِيِّ ﷺ أَحْمَرَ.

ظَاهِرُ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ عليها السلام: يُخَالِفُ حَدِيثَ أَنَسٍ فَإِنْ أَنَسٌ قَالَ: «لَمْ يَلُغِ الشَّيْبُ إِلَّا قَلِيلًا»، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَمْ يَلُغِ مَا يَخْضِبُ»، وَقَدْ جَمَعَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بَيْنَهُمَا: بِأَنَّ الشَّعْرَاتِ الْحُمْرَ إِنَّمَا كَانَتْ حُمْرًا مِنْ أَثَرِ الطَّيِّبِ، فَإِنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ يُحِبُّ الطَّيِّبَ وَيُكْثِرُ مِنْهُ، وَأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ خِضَابِ الشَّعْرِ؛ لِأَنَّ الشَّيْبَ فِي لِحْيَةِ الرَّسُولِ ﷺ، وَفِي رَأْسِهِ كَانَ قَلِيلًا.

وَمَا سَبَقَ مِنَ الْأَحَادِيثِ نَقُولُ: الْخَمْسُ مِنَ الْفِطْرَةِ الْمَذْكُورَةِ سَابِقًا:

منها: شَيْءٌ وَاجِبٌ.

ومنها: شَيْءٌ مُسْتَحَبٌّ.

فَالْخِتَانُ وَاجِبٌ، إِمَّا عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، وَإِمَّا عَلَى الرِّجَالِ فَقَطْ، وَقِيلَ: إِنَّهُ سُنَّةٌ أَيْضًا.

والبقية كلها سنة على القولِ الراجح، وإن كان ظاهرُ حديثِ أنسٍ في قوله: «وَقَتْنَا لَنَا أَلَّا نَتْرُكَ فَوْقَ أَرْبَعِينَ»^(١): الوجوب، وأنه لا يجوزُ أن تَبْقَى أكثرُ مِن أربعينَ يومًا. وأما قَصُّ الشَّارِبِ، فإن بعضَ أهلِ العلمِ يَقُولُ: إنه واجبٌ أيضًا، كإعفاءِ اللَّحْيَةِ. وبعضُهم يَقُولُ: ليس بواجبٍ.

ولكن إذا نُظِرَ إلى أن الرسولَ ﷺ قد قرنه بإعفاءِ اللَّحْيَةِ، فقال: «خَالِفُوا الْمَجُوسَ»^(٢)؛ فإن المخالفةَ لا تكونُ إِلَّا بفعلِ الشَّيْئَيْنِ جميعًا، وعلى هذا يَتَرَجَّحُ القولُ بوجوبِ قَصِّ الشَّارِبِ.

وأما حديثُ البابِ الذي معنا، ففيه: هل خَصَبَ النَّبِيُّ ﷺ شَيْبَةً أَمْ لَا؟ والظاهرُ: أنه لم يَخْصِبْ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٧- بابُ الْخِضَابِ.

٥٨٩٩- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَسَلْيَمَانَ بْنِ بَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا يَصْبِغُونَ فَخَالِفُوهُمْ»^(١). وقوله: «إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا يَصْبِغُونَ». الظاهرُ منه: أنهم لا يَصْبِغُونَ الْبَيَاضَ؛ أي: الشَّيْبَ، وليس نفيًا مطلقًا.

وقوله: «فَخَالِفُوهُمْ»؛ أي: اصبِغُوا، وهذا الأمرُ للاستحبابِ، وظاهره: أنه للوجوبِ؛ لأن الأصلَ في مخالفةِ اليهودِ: الوجوبُ، لكن نظرًا إلى أن بعضَ كُبراءِ الصحابةِ (رضي الله عنهم) كانوا لا يَخْصِبُونَ، واشتهر ذلك بينهم، ولم يُنْكَرْ -يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ فَهِمُوا أَنَّ الْأَمْرَ لِلِاسْتِحْبَابِ، وليس للوجوبِ.

وقوله هنا: «خَالِفُوهُمْ» يَقْتَضِي جَوَازَ مُخَالَفَتِهِمْ بِكُلِّ لَوْنٍ، لكنه قد وَرَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْخِضَابُ بِالسَّوَادِ، وَأَمَّا بَغْيُهُ مِنَ الْأَلْوَانِ فَلَا بَأْسَ بِهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الصَّبْغَ

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٠).

(٣) أخرجه مسلم (٢١٠٣).

بِالسَّوَادِ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْمُضَادَّةِ لِحِكْمَةِ اللَّهِ ﷻ؛ لِأَن لَوْنَ الشَّبَابِ أَسْوَدٌ، فَإِذَا حَوَّلَتْ هَذَا الْبَيَاضُ إِلَى سَوَادٍ، فَكَأَنَّكَ تُضَادُّ اللَّهَ ﷻ وَكَأَن فِيهِ شِبْهٌ اعْتِرَاضٍ عَلَى اللَّهِ ﷻ، فَلِهَذَا كَانَ الصَّبْغُ بِالسَّوَادِ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ مُحَرَّمًا، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ قَالَ: إِنَّهُ مَكْرُوهٌ.

لَكِنِ الصَّحِيحُ: أَنَّهُ حَرَامٌ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَصْبِغَ بِالسَّوَادِ. وَهَنَّاكَ صَبْغُ يَكُونُ بَيْنَ السَّوَادِ وَالْحُمْرَةِ؛ أَي: يَكُونُ أَدْهَمًا، بِحَيْثُ يَخْلُطُ الْكُتْمُ بِالْحِنَةِ وَيُصْبِغُ بِهِ، فَإِنْ هَذَا يَجْعَلُ الشَّعَرَ بَيْنَ الْأَسْوَدِ وَالْأَحْمَرِ، فَلَا يَكُونُ دَاخِلًا فِي النَّهْيِ. وَظَاهَرُ النَّهْيِ عَنِ الصَّبْغِ بِالسَّوَادِ: أَنَّهُ عَامٌّ لِلرَّأْسِ وَاللِّحْيَةِ، وَهُوَ كَذَلِكَ، لِأَسْيَا أَنْ سَبَبَ الْحَدِيثِ: أَنَّ أَبَا قُحَافَةَ جِيءَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ وَرَأْسُهُ كَالثَّغَامَةِ بَيَاضًا، فَقَالَ: «غَيِّرُوا هَذَا الشَّيْبَ وَجَنِّبُوهُ السَّوَادَ»^(١).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٨ - بَابُ الْجَعْدِ.

٥٩٠٠ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ بِالطَّوِيلِ الْبَائِنِ، وَلَا بِالْقَصِيرِ، وَلَيْسَ بِالْأَبْيَضِ الْأَمْهَقِ، وَلَيْسَ بِالْأَدَمِ، وَلَيْسَ بِالْجَعْدِ الْقَطِطِ وَلَا بِالْسَّبِطِ، بَعَثَهُ اللَّهُ عَلَى رَأْسِ أَرْبَعِينَ سَنَةً، فَأَقَامَ بِمَكَّةَ عَشْرَ سِنِينَ، وَبِالْمَدِينَةِ عَشْرَ سِنِينَ، وَتَوَفَّاهُ اللَّهُ عَلَى رَأْسِ سِتِّينَ سَنَةً، وَلَيْسَ فِي رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ عَشْرُونَ شَعْرَةً بَيَضَاءً^(١).

أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هُوَ خَادِمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيَعْرِفُ مِنْ صِفَاتِهِ مَا لَا يَعْرِفُهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَقَدْ وَصَفَ النَّبِيَّ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِصِفَاتٍ خَلْقِيَّةٍ، وَصِفَاتٍ خُلُقِيَّةٍ.

❖ فَقَالَ فِي الْخَلْقِيَّةِ: «لَيْسَ بِالطَّوِيلِ الْبَائِنِ»؛ يَعْنِي: الطَّوِيلُ الْبَيْنَ طَوِيلٌ، وَلَيْسَ بِالْقَصِيرِ؛ أَي: أَنَّهُ مَرْبُوعٌ، وَلَكِنَّهُ لِلطَّوِيلِ أَقْرَبُ مِنَ الْقَصِيرِ.

❖ ثُمَّ قَالَ: «لَيْسَ بِالْأَبْيَضِ الْأَمْهَقِ، وَلَيْسَ بِالْأَدَمِ»؛ أَي: لَيْسَ أَسْوَدَ أَوْ أَسْمَرَ.

(١) أخرجه مسلم (٢١٠٢) من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم (٢٣٤٧).

يَمِيلُ لِلسَّوَادِ، وَلَيْسَ بِالْأَبْيَضِ الْخَالِصِ، وَلَكِنَّهُ كَانَ أَزْهَرَ اللَّوْنِ بِحَيْثُ لَا يَلْطَأُ إِلَّا بِاللَّيْلِ.

❁ ثُمَّ قَالَ: «لَيْسَ بِالتَّجْعِدِ الْقَطَطِ وَلَا بِالسَّبْطِ». هَذَا وَصْفٌ لَشَعْرِهِ ﷺ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَّخِذُ الشَّعْرَ، فَلَمْ يَكُنْ شَعْرُهُ بِالْجَعْدِ الْقَطَطِ ﷺ، وَالْجَعْدُ: هُوَ الصَّلْبُ الَّذِي تَجِدُهُ مُتَجَعَّدًا، وَلَا بِالسَّبْطِ السَّبْطُ: اللَّيْنُ الَّذِي يَنْسَابُ وَيَسْتَرْسِلُ، فَكَانَ شَعْرُهُ بَيْنَ ذَلِكَ بِحَيْثُ لَا يَلْطَأُ إِلَّا بِاللَّيْلِ.

❁ وَأَمَّا قَوْلُهُ: «بَعَثَهُ اللَّهُ عَلَى رَأْسِ أَرْبَعِينَ». فَهَذَا مِنْ صِفَاتِهِ الْخَلْقِيَّةِ، فَإِنَّهُ ﷺ رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، بُعِثَ عَلَى رَأْسِ أَرْبَعِينَ سَنَةً؛ أَيْ: عِنْدَ اسْتِكْمَالِ الْقُوَّةِ وَالْكَمَالِ. ❁ وَقَوْلُهُ: «أَقَامَ بِمَكَّةَ عَشْرَ سِنِينَ، وَبِالْمَدِينَةِ عَشْرَ سِنِينَ». هَذَا فِيهِ نَظَرٌ، فَإِنْ إِقَامَتُهُ بِمَكَّةَ كَانَتْ ثَلَاثَ عَشْرَةِ سَنَةٍ؛ لِأَنَّهُ بِالِاتِّفَاقِ مَاتَ وَلَهُ ثَلَاثٌ وَسِتُونَ سَنَةً، فَلَعَلَّهُ أَرَادَ أَنَّهُ أَقَامَ بِمَكَّةَ عَشْرَ سِنِينَ بَعْدَ أَنْ بَلَغَ الرِّسَالَةَ، وَقَامَ بِأَعْيَانِهَا وَالدَّعْوَةَ إِلَيْهَا، وَتَوَفَّاهُ اللَّهُ عَلَى رَأْسِ سِتِينَ سَنَةً.

وَالصَّوَابُ: أَنَّهُ مَاتَ ﷺ عَلَى رَأْسِ ثَلَاثٍ وَسِتِينَ سَنَةً، وَلَكِنْ هَذَا مِنْ بَابِ حَذْفِ الْكَسْرِ، فَإِنَّ الْعَرَبَ أحيانًا يَحْذِفُونَ الْكَسْرَ وَيَعْدُدُونَ: إِمَّا مِنَ الْعَقْدِ الَّذِي يَسْبِقُ الْكَسْرَ، وَإِمَّا مِنَ الْعَقْدِ الَّذِي يَلِيهِ، فإِلَى أَيِّهِمَا أَقْرَبُ أَضَافُوهُ، وَهَذَا هُوَ أَقْرَبُ لِلسَّتِينَ مِنَ السَّبْعِينَ فَلِهَذَا قَالَ: عَلَى رَأْسِ سِتِينَ سَنَةً.

❁ وَقَوْلُهُ: «وَلَيْسَ فِي رَأْسِهِ وَلَحْيَتِهِ عَشْرُونَ شَعْرَةً بِيضَاءً». يُطَابِقُ مَا سَبَقَ مِنْ أَنَّهُ لَوْ شَاءَ أَنْ يَعُدَّهَا لَعُدَّهَا، فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ - إِلَّا شَعْرَاتٌ قَلِيلَةٌ بِيضَاءً.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٩٠١ - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ سَمِعْتُ الْبَرَاءَ يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ فِي حُلَّةٍ حُمْرَاءَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ^(١). قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِي، عَنْ مَالِكٍ: إِنَّ جُمَّتَهُ لَتَضْرِبُ قَرِيبًا مِنْ مَنَكِبَيْهِ.

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: سَمِعْتُهُ يُحَدِّثُهُ غَيْرَ مَرَّةٍ مَا حَدَّثَ بِهِ قَطُّ إِلَّا ضَحِكَ.

تَابِعَهُ شُعْبَةُ: شَعْرُهُ يَبْلُغُ شَحْمَةَ أُذُنَيْهِ.

٥٩٠٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أُرَانِي اللَّيْلَةَ عِنْدَ الْكُعْبَةِ فَرَأَيْتُ رَجُلًا آدَمَ كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَأَى مِنْ آدَمِ الرَّجَالِ، وَلَهُ لِمَمَّةٌ كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَأَى مِنَ اللَّحْمِ قَدْ رَجَلَهَا فَهِيَ تَقْطُرُ مَاءً مُتَكِنًا عَلَى رَجُلَيْنِ - أَوْ عَلَى عَوَاتِقِ رَجُلَيْنِ - يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، فَسَأَلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقِيلَ: الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ. وَإِذَا أَنَا بِرَجُلٍ جَعْدٌ قَطَطٍ أَغْوَرَ الْعَيْنِ الْيُمْنَى كَأَنَّهَا عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ، فَسَأَلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقِيلَ الْمَسِيحُ الدَّجَالُ» ^(١).

٥٩٠٣- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا جَبَّانٌ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا أَنَسٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَضْرِبُ شَعْرَهُ مِنْكِبَيْهِ ^(٢).

٥٩٠٤- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: كَانَ يَضْرِبُ شَعْرَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْكِبَيْهِ.

٥٩٠٥- حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ شَعْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: كَانَ شَعْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا لَيْسَ بِالسَّيْطِ وَلَا الْجَعْدِ بَيْنَ أُذُنَيْهِ وَعَاتِقَيْهِ ^(٣).

٥٩٠٦- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ ضَخَمَ الْيَدَيْنِ لَمْ أَرْ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَكَانَ شَعْرُ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلًا لَا جَعْدَ وَلَا سَيْطَ.

٥٩٠٧- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَارِثٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ ضَخَمَ الْيَدَيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ، حَسَنَ الْوَجْهِ، لَمْ أَرْ بَعْدَهُ وَلَا قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَكَانَ بَسِطَ الْكَفَّيْنِ.

٥٩٠٨، ٥٩٠٩- حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هَانِيٍّ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَوْ عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ ضَخَمَ الْقَدَمَيْنِ، حَسَنَ الْوَجْهِ، لَمْ أَرْ بَعْدَهُ مِثْلَهُ.

(١) أخرجه مسلم (١٧١).

(٢) أخرجه مسلم (٢٣٣٨).

(٣) أخرجه مسلم (٢٣٣٨).

٥٩١٠- وَقَالَ هِشَامٌ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ شَنَّ الْقَدَمَيْنِ وَالْكَفَيْنِ.

٥٩١١، ٥٩١٢- وَقَالَ أَبُو هِلَالٍ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ -أَوْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ-: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ ضَخَمَ الْكَفَيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ لَمْ أَرْ بَعْدَهُ شَبَهَا لَهُ.
قَوْلُهُ: «حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هَانِيٍّ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَوْ عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ».

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَجْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١٠/٣٥٨-٣٦٠):

هذه الزيادة لا تأثير لها في صحة الحديث؛ لأن الذين جزموا بكون الحديث عن قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ أَضْبَطُ وَأَتَقَنُ مِنْ مُعَاذِ بْنِ هَانِيٍّ، وَهَمَّ جَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ، وَمَوْسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، كَمَا هُنَا، وَكَذَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ كَمَا مَضَى وَمَعْمَرٌ كَمَا سَيَأْتِي، حَيْثُ جَزَمَا بِهِ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ قَتَادَةَ مِنَ الْوَجْهَيْنِ.

وَالرَّجُلُ الْمُبْتَهَمُ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هُوَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، قَدْ أَخْرَجَ ابْنُ سَعْدٍ مِنْ رِوَايَتِهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ نَحْوَهُ، وَقَتَادَةَ مَعْرُوفٌ بِالرِّوَايَةِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَجُوزَ الْكُرْمَانِيُّ أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ مِنْ مَسْنَدِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَإِنَّمَا وَقَعَ التَّرْدُّدُ فِي الرَّاوي: هَلْ هُوَ أَنَسٌ أَوْ رَجُلٌ مُبْتَهَمٌ. ثُمَّ رَجَّحَ كَوْنَ التَّرْدُّدِ، فِي كَوْنِهِ مِنْ مَسْنَدِ أَنَسٍ أَوْ مِنْ مَسْنَدِ أَبِي هُرَيْرَةَ: بَأَنَ أَنَسًا خَادِمُ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ أَعْرَفُ بِوَصْفِهِ مِنْ غَيْرِهِ فَبَعْدَ أَنْ يَرَوِيَ عَنْ رَجُلٍ، عَنْ صَحَابِيٍّ آخَرَ هُوَ أَقْلُ مُلَازِمَةٍ لَهُ مِنْهُ. اهـ. وَكَلَامُهُ الْأَخِيرُ لَا يَحْتَمِلُهُ السِّيَاقُ أَصْلًا، وَإِنَّمَا الْإِحْتِمَالُ الْبَعِيدُ مَا ذَكَرَهُ أَوَّلًا.

وَالْحَقُّ: أَنَّ التَّرْدُّدَ فِيهِ مِنْ مُعَاذِ بْنِ هَانِيٍّ؛ هَلْ حَدَّثَهُ بِهِ هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، أَوْ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؟ وَبِهَذَا جَزَمَ أَبُو مَسْعُودٍ، وَالْحُمَيْدِيُّ، وَالْمَزِّيُّ، وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْحُقَاطِ.

قَوْلُهُ: «وَقَالَ هِشَامٌ -هُوَ ابْنُ يَوْسَفَ- عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ شَنَّ الْقَدَمَيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ». هَذَا التَّعْلِيلُ وَصَلَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ بَحْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ يَوْسَفَ بِهِ سَوَاءً، وَكَذَا أَخْرَجَهُ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ، عَنْ مَهْدِيٍّ ابْنِ

أبي مَهْدِيٍّ، عن هشام بن يوسف.

❖ وقوله: «شَنَنْ» - بفتح المعجمة، وسكون المثناة. وبكسرِها، بعدها نونٌ -؛ أي: غليظُ الأصابع والراحة، قال ابنُ بَطَّالٍ: كانت كَفَّهُ ﷺ ممتلئة لحمًا، غير أنها مع ضخامتها كانت لينةً، كما تقدَّم في حديث أنس؛ يعني: الذي مضى في المناقب: «مَا مَسَسْتُ حَرِيرًا أَلِينَ مِنْ كَفِّهِ ﷺ»^(١). قَالَ: وأما قولُ الْأَصْمَعِيِّ الشَّنَنْ: غَلِظُ الْكَفِّ مَعَ خَوَاتِمِ، فلم يُوَافَقْ على تفسيره بالخشونة، والذي فسره به الخليل وأبو عبيد: أَوَّلُ، وَيُؤَيِّدُهُ: قوله في الرواية الأخرى: «ضَخَمَ الْكَفَّيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ» قال ابنُ بَطَّالٍ: وعلى تقدير تسليم ما فسَّر الْأَصْمَعِيُّ به الشَّنَنْ، يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَنَسٌ وَصَفَ حَالَتَي كَفِّ النَّبِيِّ ﷺ، فكان إذا عمل بكفِّه في الجهاد أو في مِهْنَةٍ أَهْلُهُ صار كَفُّهُ خَشَنًا؛ لِلْعَارِضِ الْمَذْكُورِ، وإذا تَرَكَ ذَلِكَ رَجَعَ كَفُّهُ إِلَى أَصْلِ جِبَلَّتِهِ مِنَ النُّعُومَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقال عِيَاضٌ: فسَّر أبو عبيد: الشَّنَنْ. بِالْغَلِظِ مَعَ الْقَصْرِ، وَتُعَقَّبُ بِأَنَّهُ ثَبَتَ فِي وَصْفِهِ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ سَابِلَ الْأَطْرَافِ. قُلْتُ: وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ فِي رَوَايَةِ أَبِي النُّعْمَانِ فِي الْبَابِ: «كَانَ بَسِطَ الْكَفَّيْنِ» وَوَقَعَ هُنَا فِي رَوَايَةِ الْكُشْمِيهَنِيِّ: «سَبِطَ الْكَفَّيْنِ»، بِتَقْدِيمِ الْمَهْمَلَةِ عَلَى الْمَوْحَدَةِ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لَوْصِفِهَا بِاللِّينِ.

قَالَ عِيَاضٌ: وَفِي رَوَايَةِ الْمَرْوَزِيِّ: «سَبِطَ أَوْ بَسِطَ» بِالشَّكِّ.

والتَّحْقِيقُ فِي «الشَّنَنْ» أَنَّهُ اللَّفْظُ مِنْ غَيْرِ قَيْدٍ قَصَرٍ وَلَا خُشُونَةٍ وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ خَالَوَيْهِ: أَنَّ الْأَصْمَعِيَّ لَمَّا فَسَّرَ الشَّنَنْ بِمَا مَضَى، قِيلَ لَهُ: إِنَّهُ وَرَدَ فِي صِفَةِ النَّبِيِّ ﷺ فَالَى عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ لَا يُفَسَّرُ شَيْئًا فِي الْحَدِيثِ. أَهـ. وَمَجِيئُ «شَنَنْ الْكَفَّيْنِ» بِدَلِّ «سَبِطَ الْكَفَّيْنِ»، أَوْ بَسِطَ الْكَفَّيْنِ قَالَ: دَالٌّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ وَصْفُ الْخِلْقَةِ، وَأَمَّا مَنْ فَسَّرَهُ: بِسَبِطِ الْعَطَاءِ، فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ الْوَاقِعُ كَذَلِكَ، لَكِنْ لَيْسَ مُرَادًا هُنَا.

❖ قَوْلُهُ: «وَقَالَ أَبُو هَلَالٍ: أَنْبَأَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ، أَوْ جَابِرٍ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ ضَخَمَ الْكَفَّيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ لَمْ أَرْ بَعْدَهُ شَيْئًا لَهُ». هَذَا التَّعْلِيقُ وَصَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّلَائِلِ»، وَوَقَعَ لَنَا بَعْلُو فِي «فَوَائِدِ الْعِيسَوِيِّ»، كِلَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي سَلَمَةَ: مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ التَّبُودَكِيِّ،

حَدَّثَنَا أَبُو هِلَالٍ: به، وأبو هلالٍ اسمه: محمدُ بنُ سُلَيْمٍ الرَّاسِيّ - بكسرِ المهملةِ والموحَّدةِ - بَصْرِيٌّ صدوقٌ، وقد ضَعَّفَهُ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ، فَلَا تَأْثِيرَ لَشَكِّهِ أَيضًا، وَقَدْ بَيَّنَّتْ إِحْدَى رَوَايَاتِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ صَحَّةَ الْحَدِيثِ، بِتَصْرِيحِ قَتَادَةَ بِسَمَاعِهِ لَهُ مِنْ أَنَسٍ. وَكَأَنَّ الْمَصْنَفَ أَرَادَ بَسْيَاقِ هَذِهِ الطَّرِيقِ: بَيَانَ الْاِخْتِلَافِ فِيهِ عَلَى قَتَادَةَ، وَأَنَّهُ لَا تَأْثِيرَ لَهُ وَلَا يَقْدَحُ فِي صَحَّةِ الْحَدِيثِ [كُلَّ رَوَايَاتِ قَتَادَةَ بِالْعِنْعِنَةِ فِي الصَّحِيحَيْنِ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْاِتِّصَالِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ الْاِتِّصَالِ، فَلَيْسَ فِي الصَّحِيحَيْنِ شَيْءٌ غَيْرٌ مُتَّصِلٌ]. وَخَفِيَ مُرَادُهُ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ، فَقَالَ: هَذِهِ الرِّوَايَاتُ الْوَارِدَةُ فِي صِفَةِ الْكَفَّيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ لَا تَعَلَّقُ لَهَا بِالترجمة.

وَجَوَابُهُ: أَنَّهَا كُلُّهَا حَدِيثٌ وَاحِدٌ اخْتَلَفَتْ رَوَاتُهُ بِالزِّيَادَةِ فِيهِ وَالنَّقْصِ، وَالْمُرَادُ مِنْهُ بِالْأَصَالَةِ: صِفَةُ الشَّعْرِ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَهُوَ تَبَعٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. انْتَهَى كَلَامُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٩١٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَذَكَرُوا الدَّجَالَ، فَقَالَ: إِنَّهُ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ: كَافِرٌ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَمْ أَسْمَعْهُ قَالَ: ذَاكَ وَلَكِنَّهُ قَالَ: أَمَّا إِبْرَاهِيمُ فَانْظُرُوا إِلَى صَاحِبِكُمْ، وَأَمَّا مُوسَى فَرَجُلٌ أَدَمٌ جَعْدٌ عَلَى جَمَلٍ أَحْمَرَ غَطُومٍ بِخُلْبَةٍ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ إِذَا انْحَدَرَ فِي الْوَادِي يُلَبِّي^(١).

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَوْلُهُ: «جَعْدٌ». وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ - أَعْنِي: جُعُودَةُ الشَّعْرِ أَوْ كَوْنُهُ سَبْطًا - مِنَ الْأُمُورِ الْجَبَلِيَّةِ الَّتِي هِيَ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ ﷻ، فَلَيْسَ لِلْإِنْسَانِ فِيهَا حِيلَةٌ، نَعَمْ يُوجَدُ الْآنَ أَدْوِيَّةٌ يُمْكِنُ أَنْ تَجْعَلَ الشَّعَرَ جَعْدًا، أَوْ تَجْعَلَهُ سَبْطًا، لَكِنْ فِي الْأَصْلِ هُوَ مِنَ اللَّهِ، إِلَّا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنْ الْجُعُودَةُ تَدُلُّ عَلَى الْقُوَّةِ وَعَلَى الْكَمَالِ وَالنَّشَاطِ، وَهَذَا لَيْسَ بِبَعِيدٍ؛ لِأَنَّ الشَّعَرَ إِذَا كَانَ مُتَجَعَّدًا، فَلَاشِكَّ أَنَّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قَوِيٌّ، وَقُوَّةُ الشَّعْرِ تَدُلُّ عَلَى قُوَّةِ الْبَدَنِ مِنْ بَابِ أُولَى.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩- باب التَّلْبِيدِ.

٥٩١٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: مَنْ صَفَّرَ فَلْيَحْلِقْ، وَلَا تَشَبَّهُوا بِالتَّلْبِيدِ. وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ: لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُلَبَّدًا.

٥٩١٥- حَدَّثَنِي جِبَانُ بْنُ مُوسَى، وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُهَلُّ مُلَبَّدًا يَقُولُ: «لَيْتَكَ اللَّهُمَّ لَيْتَكَ، لَيْتَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَيْتَكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ». لَا يَزِيدُ عَلَى هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ ^(١).

٥٩١٦- حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنِ نَافِعٍ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا بِعُمَرَةَ وَلَمْ تَحْلُلِ أَنْتَ مِنْ عُمَرَتِكَ؟ قَالَ: «إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي وَقَلَدْتُ هَذِي، فَلَا أَجِلَّ حَتَّى أَنْحَرَ» ^(٢).

❦ قوله: «باب التَّلْبِيدِ». التَّلْبِيدُ: هو أن يُوضَعَ شيءٌ على الرأسِ، كالعسل وشبهه؛ لِيَتِمَّ اسْكُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، وَلَا يَكُونُ شَعْنًا، وَقَدْ فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّهِ؛ لِأَنَّهُ عَزَمَ عَلَى الْأَلَّا يَحِلَّ إِلَّا يَوْمَ النَّحْرِ، وَهُوَ قَدْ أَحْرَمَ فِي خَمْسَةِ وَعَشْرِينَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ، مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ سَيُظَلُّ بَاقِيًا عَلَى إِحْرَامِهِ لِمُدَّةِ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا، فَلَبَّدَ رَأْسَهُ ﷺ؛ لِثَلَاثِ يَكُونُ شَعْنًا، وَلِثَلَاثِ يَكُونُ فِيهِ مَا يُؤْذِيهِ.

وفيه: دليلٌ على أن الحِجَاءَ الذي تَضَعُهُ الْمَرْأَةُ عَلَى رَأْسِهَا: جَائِزٌ، وَأَنَّهُ إِذَا تَوَضَّأَتْ وَمَسَحَتْ عَلَيْهِ، فَلَا بَأْسَ، وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ؛ يَعْنِي: لَا يَلْزَمُهَا أَنْ تَزِيلَهُ عَنْ رَأْسِهَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ وَيَمْسَحُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُلَبَّدٌ.

ولأن طهارة الرأس طهارة مسح مخففة، ولأنه قد جاءت السنة بجواز مسح المرأة على خمارها، مع أنه منفصل، فالمسح على الملبد من باب أولى.

(١) أخرجه مسلم (١١٨٤).

(٢) أخرجه مسلم (١٢٢٩).

وصَحَّتِ السَّنَةُ أَيْضًا: بِمَسْحِ الرَّجُلِ عَلَى عِمَامَتِهِ ^(١)، وَهِيَ مُنْفَصِلَةٌ، وَتَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا لَا إِشْكَالَ فِيهِ.

وَقَدْ كَانَ النِّسَاءُ يَسْأَلْنَ كَثِيرًا عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَهَذَا هُوَ جَوَابُهَا: فَلَا بَأْسَ أَنْ يَكُونَ عَلَى رَأْسِ الْمَرْأَةِ شَيْءٌ تَتَجَمَّلُ بِهِ، وَيَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ، وَلَا يَضُرُّهَا ذَلِكَ. وَفِيهِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى تَقْلِيدِ الْهَدْيِ، وَتَقْلِيدِ الْهَدْيِ: هُوَ أَنْ يُجْعَلَ فِي عُنُقِهَا قِلَادَةٌ تَوْضَعُ فِيهَا النَّعَالُ، وَأَيْدِي الْقَرَبِ الْبَالِيَةِ؛ لِيُعْلَمَ أَنَّ هَذَا هَدْيٌ، فَيُحْتَرَمُ، وَيُتَّبَعُ لِيَأْكُلَ مِنْهُ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُقَلِّدُ الْهَدْيَ؛ أَيِ: الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ، وَيُسْعِرُ الْإِبِلَ، وَإِسْعَارُ الْإِبِلِ: أَنْ يُشَقَّ جَانِبُ سَنَامِهَا، حَتَّى يَسِيلَ مِنْهُ الدَّمُ، فَإِذَا سَالَ الدَّمُ عَلَى الشَّعْرِ وَتَجَمَّدَ عُلِمَ أَنَّ هَذِهِ الْبَعِيرَ هَدْيٌ، فَتُحْتَرَمُ وَتُتَّبَعُ، أَمَّا الْغَنَمُ فَلَا تُشْعَرُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَا يَبْقَى إِسْعَارَهَا مِنَ الْوَصُولِ إِلَى الْعَظْمِ.

❁ وَفِي قَوْلِهِ ﷺ: «فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ». رَدُّ لِقَوْلِ مَنْ قَالَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّهُ يَجُوزُ لِلْمُتَمَتِّعِ وَالْقَارِنِ أَنْ يَذْبَحَا الْهَدْيَ قَبْلَ الْعِيدِ. وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ ذَلِكَ يَجُوزُ؛ لَذَبَحَ النَّبِيُّ ﷺ هَذِيهْ ثُمَّ أَحَلَّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَطْيَبُ لِقُلُوبِ الصَّحَابَةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَلَمَّا لَمْ يَفْعَلْ عُلِمَ أَنَّ هَذَا لَا يَصِحُّ؛ أَيِ: لَا يَصِحُّ لِلْمُتَمَتِّعِ وَالْقَارِنِ أَنْ يَذْبَحَا هَذِيهَ قَبْلَ يَوْمِ الْعِيدِ، سِوَاءٍ سَاقَا الْهَدْيِ أَمْ لَمْ يَسُوقَا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٠- بَابُ الْفَرْقِ.

٥٩١٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ

اللَّهِ، بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّ مُوَافَقَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ فِيمَا لَمْ يُؤْمَرْ فِيهِ، وَكَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ يَسْدِلُونَ أَشْعَارَهُمْ، وَكَانَ الْمُشْرِكُونَ يَفْرُقُونَ رُءُوسَهُمْ، فَسَدَلَ النَّبِيُّ ﷺ نَاصِيَتَهُ ثُمَّ فَرَّقَ بَعْدُ ^(٢).

(١) أَخْرَجَ ذَلِكَ الْبُخَارِيُّ (٢٠٥) مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةِ الضَّمْرِيِّ، وَمُسْلِمٌ (٢٧٥) مِنْ حَدِيثِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٣٣٦).

٥٩١٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَيصِرِ الطَّبِّبِ فِي مَفَارِقِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ مُحَرَّمٌ ^(١).

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فِي مَفْرِقِ النَّبِيِّ ﷺ.

❖ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «بَابُ الْفَرْقِ». بفتح الفاء، وسكون الراء، بعدها قاف؛ أي: قَسَمِهِ شَعَرَ الرَّأْسِ بِالْمَفْرِقِ: وهو وَسَطُ الرَّأْسِ.

❖ قَوْلُهُ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّ مُوَافَقَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ». اليهود؛ استئلافاً لهم، فيما لم يُؤْمَرْ فِيهِ بِشَيْءٍ.

❖ قَوْلُهُ: «وَكَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ يَسْدِلُونَ». بفتح التحتانية، وسكون السين، وكسر الدال: المهملتين؛ أي: يُرْسِلُونَ أَشْعَارَهُمْ وَضَبَطَهُ الدَّمْيَاطِيُّ فِي «حَاشِيَتِهِ عَلَى الصَّحِيحِ» بِالضَّمِّ، يُقَالُ: سَدَلْتُ ثَوْبَهُ يَسْدُلُهُ؛ أي: أَزَخَاهُ. وَشَعْرُهُ مُنْسَدِلٌ، وَكَذَا ضَبَطَهُ الْمُنْذِرِيُّ فِي «حَاشِيَةِ السَّنَنِ» كَمَا نَزَّلَ عَلَيْهِ شَيْخُنَا، قَوْلُهُ: «وَكَانَ الْمُشْرِكُونَ». عَبْدُهُ الْأَوْثَانِ مِنْ قَرِيشٍ. «يَفْرُقُونَ» بفتح التحتانية، وسكون الفاء، وضَمُّ الراء. «رُءُوسَهُمْ» يَقْسِمُونَ شَعْرَهَا مِنْ وَسْطِهَا «فَسَدَلُ النَّبِيِّ ﷺ نَاصِيَتَهُ» مُوَافَقَةً لِأَهْلِ الْكِتَابِ، «ثُمَّ فَرَّقَ بَعْدُ» فِي رِوَايَةِ مَعْمَرٍ: «ثُمَّ أَمَرَ بِالْفَرْقِ، فَفَرَّقَ، فَكَانَ آخِرُ الْأَمْرِينِ».

وَرَوَى أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ يَفْرُقُ، وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَسْدِلُ، وَلَمْ يَعْزُبْ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَصَحَّ أَنَّهُ ﷺ كَانَ لَهُ لِمَّةٌ فَإِنْ انْفَرَقَتْ فَرَقَهَا، وَإِلَّا تَرَكَهَا.

قَالَ النَّوَوِيُّ: الصَّحِيحُ جَوَازُ الْفَرْقِ وَالسَّدَلِ. انْتَهَى كَلَامُهُ.

تَبَيَّنَ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَوَّلَ مَا قَدِمَ الْمَدِينَةَ يُحِبُّ مُوَافَقَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ فِيمَا لَمْ يُؤْمَرْ فِيهِ بِضَدِّهِ، وَأَنَّهُمْ كَانُوا يَسْدِلُونَ؛ أي: يَجْعَلُونَ شُعُورَهُمْ وَجْهًا وَاحِدًا إِلَى الْوَرَاءِ، فَكَانَ يَفْعَلُ مِثْلَهُمْ، وَكَانَ الْمُشْرِكُونَ يَفْرُقُونَ.

وَمِنَ الْمَعْلُومِ: أَنَّ مُوَافَقَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ أَقْرَبُ لِلصَّوَابِ؛ لِأَنَّهُمْ عَلَى كِتَابٍ، بِخِلَافِ الْمُشْرِكِينَ، فَكَانَ يَسْدِلُ، ثُمَّ لَمَّا أَسْلَمَ النَّاسُ فِي آخِرِ الْأَمْرِ صَارَ يَفْرُقُ ﷺ؛ لِأَنَّهُ

قد زال الوصفُ الذي يُحِبُّ الابتعادَ عنهم به، وهو الشُّركُ، فصارت السنةُ فيمن اتَّخذَ الشَّعْرَ أن يَفْرُقَ؛ أي: يَجْعَلَ شَعْرَهُ قَسَمَيْنِ: قَسَمًا إِلَى الْيَمِينِ وَقَسَمًا إِلَى الْيَسَارِ، فَيَكُونُ الذي فوقَ الرَّأْسِ يَذْهَبُ إِلَى الْخَلْفِ، هذا هو السنةُ، وقد كان النَّاسُ فيها سَبَقَ -فِيما نَعْلَمُ. يَفْرُقُونَ، وكذلك النساءُ كَنَّ يَفْرُقْنَ. وأما السَّدْلُ، فهو مما تَرَكَه النَّبِيُّ ﷺ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١٠/٣٦١):

❖ قَوْلُهُ: «عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ». كَذَا وَصَلَهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ وَيُونُسُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْهِجْرَةِ وَغَيْرِهَا، وَاخْتَلَفَ عَلَى مَعْمَرٍ فِي وَصْلِهِ وَإِرْسَالِهِ، قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصْنَفِهِ»: «أَبْنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ... فَذَكَرَهُ مَرْسَلًا، وَكَذَا أَرْسَلَهُ مَالِكٌ، حَيْثُ أَخْرَجَهُ فِي «الْمَوْطَأِ»، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَنْ فَوْقَهُ.

[وَقَدْ سَبَقَ لَنَا أَنْ مِثْلَ هَذَا لَا يُعَدُّ قَدْحًا؛ أَي: إِذَا ذُكِرَ الْحَدِيثُ مَرْسَلًا، وَقَدْ وُصِّلَ فِي طَرِيقٍ آخَرَ، أَوْ فِي سِيَاقٍ آخَرَ؛ لِأَنَّ احْتِمَالَ الْإِنْقِطَاعِ قَدْ زَالَ بِوُرُودِهِ مُتَّصِلًا مِنْ وَجْهِ آخَرَ. فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: لَمَّا ذَا يَحْذِفُ الرَّاوي الرَّجُلَ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرَّسُولِ ﷺ؟ نَقُولُ: هَذَا كَمَا نَفْعَلُ نَحْنُ الْآنَ، فَنَقُولُ فِي مَوْعِظَةٍ مِثْلًا: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَحَدَّثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»^(١) فَيَكُونُ هَذَا الرَّاوي قَدْ تَكَلَّمَ بِهِ بِدُونِ سَنَدٍ وَجَزَمَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ صَحِيحٌ عِنْدَهُ.

فَالْمَهْمُ: أَنَّهُ إِذَا جَاءَ حَدِيثٌ مِثْلُ هَذَا، يُرَوَّى مَوْقُوفًا مِنْ طَرِيقٍ وَمَرْفُوعًا مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ، أَوْ مَرْسَلًا مِنْ طَرِيقٍ، وَمُتَّصِلًا مِنْ آخَرَ، فَإِنْ هَذَا لَا يَقْدَحُ فِي صَحَّتِهِ، وَلَا يُعَدُّ هَذَا اقْتِرَانًا؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ هُنَا مُمَكِّنٌ^(٢). ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

❖ قَوْلُهُ: «كَانَ يُحِبُّ مُوَافَقَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ فِيهَا لَمْ يُؤْمَرْ فِيهِ». فِي رِوَايَةِ مَعْمَرٍ: «وَكَانَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٦٩٧)، وَمُسْلِمٌ (١٧١٨) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مِنْ كَلَامِ الْعَلَامَةِ ابْنِ عَثِيمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

إِذَا شَكَّ فِي أَمْرٍ لَمْ يُؤْمَرْ فِيهِ بِشَيْءٍ صَنَعَ مَا يَصْنَعُ أَهْلُ الْكِتَابِ».

❖ قَوْلُهُ: «وَكَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ يَسْدِلُونَ أَشْعَارَهُمْ». بِسُكُونِ السَّيْنِ، وَكُسْرِ الدَّالِ الْمَهْمَلَتَيْنِ؛ أَي: يُرْسِلُونَهَا.

❖ قَوْلُهُ: «وَكَانَ الْمُشْرِكُونَ يَفْرُقُونَ». هُوَ بِسُكُونِ الْفَاءِ، وَضَمِّ الرَّاءِ، وَقَدْ شَدَّدَهَا بَعْضُهُمْ. حَكَاهُ عِيَاضٌ قَالَ: وَالتَّخْفِيفُ أَشْهُرُ. وَكَذَا فِي قَوْلِهِ: «ثُمَّ فَرَّقَ»، الْأَشْهُرُ فِيهِ: التَّخْفِيفُ، وَكَأَنَّ السَّرَّ فِي ذَلِكَ: أَنَّ أَهْلَ الْأَوْثَانِ أَبْعَدُ عَنِ الْإِيمَانِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَلِأَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ يَتَمَسَّكُونَ بِشَرِيعَةٍ فِي الْجُمْلَةِ، فَكَانَ يُحِبُّ مُوَافَقَتَهُمْ؛ لِيَتَأَلَّفَهُمْ، وَلَوْ أَذَّتْ مُوَافَقَتُهُمْ إِلَى مَخَالَفَةِ أَهْلِ الْأَوْثَانِ، فَلَمَّا أَسْلَمَ أَهْلُ الْأَوْثَانِ الَّذِينَ مَعَهُ وَالَّذِينَ حَوْلَهُ، وَاسْتَمَرَّ أَهْلُ الْكِتَابِ عَلَى كُفْرِهِمْ تَمَحَّضَتِ الْمَخَالَفَةُ لِأَهْلِ الْكِتَابِ.

❖ وَقَوْلُهُ: «ثُمَّ فَرَّقَ بَعْدُ». فِي رِوَايَةِ مَعْمَرٍ: ثُمَّ أَمَرَ بِالْفَرَقِ فَفَرَّقَ، وَكَانَ الْفَرَقُ آخَرَ الْأَمْرَيْنِ، وَمِمَّا يُشَبِّهُ الْفَرَقَ وَالسَّدْلَ صَبْنُ الشَّعْرِ وَتَرْكُهُ كَمَا تَقَدَّمَ.

ومنها: صَوْمُ عَاشُورَاءَ، ثُمَّ أَمَرَ بِنَوْعِ مَخَالَفَةٍ لَهُمْ فِيهِ، بِصَوْمِ يَوْمِ قَبْلِهِ أَوْ بَعْدِهِ، وَمِنْهُ: اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ، وَمَخَالَفَتُهُمْ فِي مُخَالَطَةِ الْحَائِضِ، حَتَّى قَالَ: «اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا الْجَمَاعَ». فَقَالُوا: مَا يَدْعُ مِنْ أَمْرِنَا شَيْئًا إِلَّا خَالَفْنَا فِيهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ فِي كِتَابِ الْحَيْضِ، وَهَذَا الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْأَمْرُ.

ومنها مَا يَظْهَرُ لِي: النَّهْيُ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ السَّبْتِ، وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقٍ مُتَعَدِّدَةٍ فِي: النَّسَائِيِّ، وَغَيْرِهِ، وَصَرَّحَ أَبُو دَاوُدَ: بِأَنَّهُ مَنْسُوخٌ، وَنَاسَخَهُ: حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ: أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَصُومُ يَوْمَ السَّبْتِ وَالْأَحَدِ؛ يَتَخَرَّى ذَلِكَ، وَيَقُولُ: إِنَّهَا يَوْمَا عِيدِ الْكُفَّارِ، وَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَخَالَفَهُمْ، وَفِي لَفْظٍ: مَا مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى كَانَ أَكْثَرُ صِيَامِهِ السَّبْتَ وَالْأَحَدَ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ، وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «يَوْمَا عِيدٍ» إِلَى أَنَّ يَوْمَ السَّبْتِ عِيدٌ عِنْدَ الْيَهُودِ، وَالْأَحَدِ عِيدٌ عِنْدَ النَّصَارَى، وَأَيَّامُ الْعِيدِ لَا تُصَامُ فَخَالَفَهُمْ بِصِيَامِهَا، وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا: أَنَّ الَّذِي قَالَهُ بَعْضُ الشَّافِيَّةِ مِنْ كِرَاهَةِ إِفْرَادِ السَّبْتِ، وَكَذَا الْأَحَدِ - لَيْسَ جَيِّدًا، بَلِ الْأَوَّلَى فِي الْمَحَافَظَةِ عَلَى ذَلِكَ: يَوْمُ الْجُمُعَةِ كَمَا وَرَدَ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ فِيهِ، وَأَمَّا السَّبْتُ وَالْأَحَدُ فَالْأَوَّلَى أَنْ يُصَامَا مَعًا وَفِرَادَى؛ امْتِنَالًا لِعُمُومِ الْأَمْرِ بِمَخَالَفَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ، قَالَ عِيَاضٌ: سَدَّلُ الشَّعْرِ: إِرسَالُهُ، يُقَالُ: سَدَّلَ شَعْرَهُ وَأَسَدَلَهُ: إِذَا أَرْسَلَهُ وَلَمْ

يُضَمَّ جَوَانِبُهُ، وَكَذَا الثُّوبُ، وَالْفَرْقُ: تَفْرِيقُ الشَّعْرِ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ وَكَشْفُهُ عَنِ الْجَبِينِ، قَالَ: وَالْفَرْقُ سَنَةٌ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْحَالُ. وَالَّذِي يَظْهَرُ: أَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ بِوَحْيٍ؛ لِقَوْلِ الرَّائِي فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ: إِنَّهُ كَانَ يُجِبُّ مُوَافَقَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ فِيمَا لَمْ يُؤْمَرْ فِيهِ بِشَيْءٍ. فَالظَّاهِرُ: أَنَّهُ فَرَّقَ بِأَمْرِ مِنَ اللَّهِ، حَتَّى ادَّعَى بَعْضُهُمْ فِيهِ النَّسْخَ وَمَنَعَ السِّدْلَ وَاتَّخَذَ النَّاصِيَةَ. وَحُكِيَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَتَعَقَّبَهُ الْقُرْطُبِيُّ: بِأَنَّ الظَّاهِرَ: أَنَّ الَّذِي كَانَ ﷺ يَفْعَلُهُ إِنَّمَا هُوَ لِأَجْلِ اسْتِثْلَافِهِمْ، فَلَمَّا لَمْ يَنْجِعْ فِيهِمْ أَحَبَّ مُخَالَفَتَهُمْ، فَكَانَتْ مُسْتَحَبَّةً لَا وَاجِبَةً عَلَيْهِ. وَقَوْلُ الرَّائِي: «فِيمَا لَمْ يُؤْمَرْ فِيهِ بِشَيْءٍ» أَيُّ: لَمْ يُطْلَبْ مِنْهُ وَالطَّلَبُ يَشْمَلُ الْوُجُوبَ وَالنَّدْبَ، وَأَمَّا تَوَهُُّمُ النَّسْخِ فِي هَذَا فَلَيْسَ بِشَيْءٍ لِإِمْكَانِ الْجَمْعِ، بَلْ يُحْتَمَلُ أَلَّا تَكُونَ الْمَوَافَقَةُ وَالْمُخَالَفَةُ حُكْمًا شَرْعِيًّا إِلَّا مِنْ جِهَةِ الْمَصْلَحَةِ، قَالَ: وَلَوْ كَانَ السِّدْلُ مَنْسُوخًا لَصَارَ إِلَيْهِ الصَّحَابَةُ أَوْ أَكْثَرُهُمْ، وَالْمَنْقُولُ عَنْهُمْ أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَفْرُقُ وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَسْدِلُ وَلَمْ يَعْزُبْ عَنْهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ كَانَتْ لَهُ ﷺ لِمَّةٌ، فَإِنْ انْفَرَقَتْ فَرَقَهَا وَإِلَّا تَرَكَهَا، فَالصَّحِيحُ أَنَّ الْفَرْقَ مُسْتَحَبٌّ لَا وَاجِبٌ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالْجُمْهُورِ.

قُلْتُ: وَقَدْ جَزَمَ الْحَازِمِيُّ بِأَنَّ السِّدْلَ نُسِخَ بِالْفَرْقِ، وَاسْتَدَلَّ بِرَوَايَةِ مَعْمَرٍ الَّتِي أَشْرَتْ إِلَيْهَا مِنْ قَبْلُ وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَقَالَ النَّوَوِيُّ: الصَّحِيحُ جَوَازُ السِّدْلِ وَالْفَرْقِ. قَالَ: وَاخْتَلَفُوا فِي مَعْنَى قَوْلِهِ: «يُجِبُّ مُوَافَقَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ» فَقِيلَ: لِلْإِسْتِثْلَافِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَقِيلَ: الْمُرَادُ أَنَّهُ كَانَ مَأْمُورًا بِاتِّبَاعِ شَرَائِعِهِمْ فِيمَا لَمْ يُؤْحَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ وَمَا عَلِمَ أَنَّهُمْ لَمْ يُبَدِّلُوهُ، وَاسْتَدَلَّ بِهِ بَعْضُهُمْ عَلَى أَنَّ شَرْعَ مَنْ قَبْلَنَا شَرْعٌ لَنَا حَتَّى يَرِدَ فِي شَرْعِنَا مَا يُخَالِفُهُ، وَعَكَسَ بَعْضُهُمْ فَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِشَرْعٍ لَنَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَقُلْ: «يُجِبُّ» بَلْ كَانَ يَتَحَتَّمُ الْإِتِّبَاعُ. وَالْحَقُّ أَنَّ لَا دَلِيلَ فِي هَذَا عَلَى الْمَسْأَلَةِ، لِأَنَّ الْقَائِلَ بِهِ يَقْصُرُهُ عَلَى مَا وَرَدَ فِي شَرْعِنَا أَنَّهُ شَرْعٌ لَهُمْ لَا مَا يُؤَخَذُ عَنْهُمْ هُمْ؛ إِذْ لَا وَثُوقَ بِتَقْلِيدِهِمْ، وَالَّذِي جَزَمَ بِهِ الْقُرْطُبِيُّ أَنَّهُ كَانَ يُوَافِقُهُمْ لِمَصْلَحَةِ التَّأْلِيفِ مُحْتَمَلٌ، وَيُحْتَمَلُ أَيْضًا - وَهُوَ أَقْرَبُ - أَنَّ الْحَالَةَ الَّتِي تَدُورُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ لَا ثَالِثَ لَهَا إِذَا لَمْ يَنْزِلْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ شَيْءٌ كَانَ يَعْمَلُ فِيهِ بِمُوَافَقَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ؛ لِأَنَّهُمْ أَصْحَابُ شَرْعٍ بِخِلَافِ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ فَإِنَّهُمْ لَيْسُوا عَلَى شَرِيعَةٍ، فَلَمَّا أَسْلَمَ الْمُشْرِكُونَ انْحَصَرَتْ الْمُخَالَفَةُ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ فَأَمَرَ بِمُخَالَفَتِهِمْ، وَقَدْ جَمَعْتُ الْمَسَائِلَ الَّتِي وَرَدَتْ الْأَحَادِيثُ

فيها بمخالفة أهل الكتاب، فزادت على الثلاثين حكمًا، وقد أودعتها كتابي الذي سميتها: «القول الثبت في الصوم يوم السبت».

ويؤخذ من قول ابن عباس في الحديث: «كان يحب موافقة أهل الكتاب». وقوله: «ثم فرق بعد». نسخ تلك الموافقة، كما قررته. والله الحمد.

ويؤخذ منه: أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخ. انتهى كلامه رحمه الله. بقي أن يقال: ما الحكم في الذين يفرقون رؤوسهم من جانب، دون الوسط: هل هذا خلاف السنة أو لا؟

فالجواب: لا شك أنه خلاف السنة، فالفرق يكون بالوسط، ولكن يبقى أن يقال: هل يدخل هذا في التحذير الذي قال فيه الرسول ﷺ: «نساء كاسيات عاريات، مائلات مميلات»^(١) بخاصة وأن هذه المشطة المائلة أدخلها بعض العلماء فيه، وقال: إن هذا بالنسبة للنساء حرام ولا يجوز. وكذلك أيضًا بالنسبة للرجال؟

نقول: هذا الفعل خلاف السنة، فلا ينبغي للإنسان أن يفعله، ونحن الآن نشاهد رجالًا يفرقون من جانب واحد، وهذا لا شك أنه خلاف السنة، ومن أراد أن يفرق فليفرق كما فرق النبي ﷺ.

أما إذا كان الشعر لا يحتمل الفرق، يعني ليس طويلًا، فهنا لا حاجة إلى الفرق فلو أبواه كما هو كما ذكر الحافظ رحمه الله: من أن الرسول ﷺ كان أحيانًا لا يفرق إذا كان الشعر قصيرًا، فهذا لا بأس به.

ومعلوم أن النبي ﷺ قد خلق في الحج، والشعر - كما نعلم - ينبت شيئًا فشيئًا، ولا يمكن أن يفرقه وهو صغير، فإذا كان الشعر لا يحتمل الفرق ترك كما هو، وإن كان يحتمل الفرق، فالسنة: أن يفرق، والله أعلم.



(١) أخرجه مسلم (٢١٢٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧١- باب الدُّوَابِّ.

٥٩١٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ عُبَيْسَةَ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَشْرِ ح. وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ أَبِي بَشْرِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَتَّ لَيْلَةً عِنْدَ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ خَالَتِي وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَهَا فِي لَيْلَتِهَا قَالَ: فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، قَالَ: فَأَخَذَ بِدُؤَابَّتِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ ^(١).

حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا أَبُو بَشْرِ بِهِذَا وَقَالَ: بِدُؤَابَّتِي أَوْ بِرَأْسِي. وجه الدَّلَالَةِ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَقْرَبَ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَلَى جَعَلِ الرَّأْسِ دُؤَابَةً.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٢- باب الْقَرْعِ.

٥٩٢٠- حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدٌ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ حَفْصٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ نَافِعٍ أَخْبَرَهُ، عَنْ نَافِعٍ -مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ- أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ الْقَرْعِ. قَالَ: عُبَيْدُ اللَّهِ: قُلْتُ: وَمَا الْقَرْعُ؟ فَأَشَارَ لَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ قَالَ: إِذَا حَلَقَ الصَّبِيُّ وَتَرَكَ هَا هُنَا شَعْرَةً، وَهَا هُنَا وَهَا هُنَا، فَأَشَارَ لَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ إِلَى نَاصِيَتِهِ وَجَانِبِي رَأْسِهِ. قِيلَ لِعُبَيْدِ اللَّهِ فَالْجَارِيَةُ وَالْغُلَامُ؟ قَالَ: لَا أَدْرِي هَكَذَا قَالَ: الصَّبِيُّ. قَالَ: عُبَيْدُ اللَّهِ وَعَاوَدْتُهُ فَقَالَ: أَمَّا الْقِصَّةُ وَالْقِصَّةُ لِلْغُلَامِ فَلَا بَأْسَ بِهِمَا، وَلَكِنَّ الْقَرْعَ أَنْ يُتْرَكَ بِنَاصِيَتِهِ شَعْرٌ وَلَيْسَ فِي رَأْسِهِ غَيْرُهُ، وَكَذَلِكَ شَقُّ رَأْسِهِ هَذَا وَهَذَا ^(١).

٥٩٢١- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ بْنُ مَالِكٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْقَرْعِ.

(١) أخرجه مسلم (٧٦٣).

(٢) أخرجه مسلم (٢١٢٠).

قوله: «بَابُ الْقَرْعِ». قَالَ الْعُلَمَاءُ: هُوَ أَنْ يُحْلَقَ بَعْضُ رَأْسِ الصَّبِيِّ وَيُتْرَكَ بَعْضُ، فَلَيْسَ هُوَ حَلْقُ جَانِبٍ وَتَرْكُ الْآخَرِ، بَلْ يَكُونُ قِطْعًا كَقِطْعِ السَّحَابِ فِي السَّمَاءِ، وَكُلُّ قِطْعَةٍ فِي السَّمَاءِ مِنَ السَّحَابِ لَشَمْسٍ قَرْعَةٌ، كَمَا قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَدِيثِ الْإِسْتِسْقَاءِ: وَاللَّهُ مَا فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ وَلَا قَرْعَةٍ ^(١). وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْقَرْعِ، وَالنَّهْيُ يَشْمَلُ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى.

وقول ابن عمر رضي الله عنهما: «الصَّبِيُّ». هُوَ عَلَى سَبِيلِ التَّمْثِيلِ، وَأَمَّا تَوَقُّفُ عَبْدِ اللَّهِ فَهَذَا مِنْ بَابِ الْوَرَعِ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما يَقُولُ: الصَّبِيُّ وَلَمْ يَذْكُرِ الْجَارِيَةَ، وَلَكِنْ لَا شَكَّ أَنَّ الْحَدِيثَ عَامٌّ فَيَشْمَلُ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى. قَالَ الْقَسْطَلَانِيُّ:

وَأَمَّا الْقِصَّةُ بِضَمِّ الْقَافِ وَتَخْفِيفِ الصَّادِ الْمَهْمَلَةِ الْمَفْتُوحَةِ وَهِيَ هُنَا شَعْرُ الصُّدْغَيْنِ وَشَعْرُ الْقَفَا لِلْغَلَامِ، فَلَا بَأْسَ بِهِمَا، وَلَكِنَّ الْقَرْعَ الْمَكْرُوهَ لِلتَّنْزِيهِ: أَنْ يُتْرَكَ بِنَاصِيَتِهِ شَعْرٌ -بِضَمِّ التَّحْتَانِيَةِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ. وَشَعْرٌ: نَائِبٌ فَاعِلٌ- وَلَيْسَ فِي رَأْسِهِ شَعْرٌ غَيْرُهُ، وَكَذَلِكَ شِقُّ رَأْسِهِ -بِكسْرِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَفَتْحِهَا- هَذَا وَهَذَا؛ أَي: جَانِبَيْهِ. وَلَا فَرْقَ فِي الْكَرَاهَةِ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ، فَلَيْسَ ذِكْرُ الصَّبِيِّ قِيْدًا، وَكَرِهَهُ مَالِكٌ لِلْجَارِيَةِ وَالْغَلَامِ، وَوَجْهُ الْكَرَاهَةِ: لِمَا فِيهِ مِنْ تَشْوِيهِ الْجِلْدِ؛ أَوْ لِأَنَّهُ زِيُّ الشَّيْطَانِ أَوْ زِيُّ الْيَهُودِ. انْتَهَى كَلَامُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَقَدْ ذَكَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ النَّهْيَ عَنِ الْقَرْعِ لِلتَّنْزِيهِ. وَلَكِنْ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَلَّا يَفْعَلَ مَا دَامَ قَدْ نُهِيَ عَنْهُ، وَلَا سِيَّمَا إِنْ كَانَ عَلَى سَبِيلِ التَّشْبِيهِ.

أَمَّا قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ زِيُّ الشَّيْطَانِ وَزِيُّ الْيَهُودِ. فَلَا أَذْرِي مَنْ يَقُولُ بِذَلِكَ. أَمَّا الْقِصَّةُ، وَهِيَ: قَصُّ أَمَامِ رَأْسِ الصَّبِيِّ، فَهَذِهِ لَا بَأْسَ بِهَا وَلَا حَرَجَ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَصَّ مِنَ الْخَلْفِ مِنْ شَعْرِهِ الْمُسْتَرْسِلِ، فَلَا حَرَجَ أَيْضًا، لَكِنَّ الْمَنْهِيَّ عَنْهُ: أَنَّهُ يَأْخُذُ مِنْ هَذَا وَهَذَا وَهَذَا، أَوْ أَنْ يُتَّقِيَ النَّاصِيَةَ وَحَدَّهَا، وَأَمَّا التَّخْفِيفُ؛ أَي: تَخْفِيفُ بَعْضٍ، وَتَرْكُ بَعْضٍ طَوِيلًا، فَلَا بَأْسَ بِهِ وَلَا يَدْخُلُ فِي الْقَرْعِ.

فإن قيل: إذا احتجَم الإنسان وحلَق بعض الرأس، فهل يَدْخُلُ في النهي؟
فالجواب: أن هذا لا بأس به، فإذا احتجَج الإنسان، وكان فيه جروحٌ وحلَق ما على
الجرح ليتمكنَ من دوائه، أو حلَق جانبَ الرأس ليتمكنَ من الحِجَامَةِ فلا بأس، وقد
ثبت أن النبي ﷺ حلَق رأسه واحتجَم وهو مُحرَّم، والاحتجامُ لا بد أن يُحلَق فيه
موضعُ الحِجَامَةِ، لاسيما وأنه قد كان من عادة النبي ﷺ اتخاذُ الشعرِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٣- باب تطيب المرأة زوجها بيديها.

٥٩٢٢- حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ
الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: طَيَّبَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِي لِحْرَمِهِ وَطَيَّبَتْهُ بِيَدِي قَبْلَ
أَنْ يُفِيضَ ^(١).

❁ قولها: «لِحْرَمِهِ». يَعْنِي: لِإِحْرَامِهِ، كَمَا تُفَسِّرُهُ الرَوَايَةُ الْآخَرَى: كُنْتُ أُطَيِّبُ
النَّبِيَّ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَلِحَلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ.
وفي هذا: دليلٌ على محبة النبي ﷺ للطَّيِّبِ؛ لَأَنَّهُ جَعَلَهُ مِنْ آخِرِ شَيْءٍ يَمْسُهُ، حَيْثُ
إِنَّهُ مَسَّهُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ، قَبْلَ أَنْ يَمْنَعَ مِنْهُ، ثُمَّ إِنَّهُ مِنْ حِينَ أَنْ تَحَلَّلَ بَادَرَ فِطْيَبَ قَبْلَ أَنْ
يَطُوفَ بِالْبَيْتِ يَوْمَ الْعِيدِ.

وفيه: إشارةٌ إلى أن التحلل الثاني لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الرَّمْيِ وَالْحَلْقِ؛ أَي: بَعْدَ رَمْيِ جَمْرَةِ
الْعَقَبَةِ يَوْمَ الْعِيدِ وَبَعْدَ الْحَلْقِ، وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الصَّحِيحُ الرَّاجِحُ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ أَهْلِ
الْعِلْمِ قَدْ قَالَ: إِنَّ التَّحَلُّلَ الْأَوَّلَ يَكُونُ بَعْدَ رَمْيِ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ يَوْمَ الْعِيدِ لَكِنْ الصَّحِيحُ مَا
يُشِيرُ إِلَيْهِ هَذَا الْحَدِيثُ، وَمَا جَاءَ فِي بَعْضِ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ: «إِذَا رَمَيْتُمْ وَحَلَقْتُمْ،
فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ، إِلَّا النِّسَاءُ» ^(٢)؛ وَلِأَنَّهُ ذَلِكَ أَحْوَطُ وَأَبْرَأُ لِلذِّمَّةِ.
فَيَتَرَجَّحُ الْقَوْلُ: بِأَنَّهُ لَا حِلَّ إِلَّا بَعْدَ الرَّمْيِ وَالْحَلْقِ، لَوْجُوهُ ثَلَاثَةٌ.

(١) أخرجه مسلم (١١٨٩).

(٢) أخرجه النسائي (٢٧٧/٥)، وأبو داود (١٩٧٨)، والترمذي (٩١٧)، وابن ماجه (٣٠٤١).

الأول: أنه قد ورد في بعض ألفاظ الحديث: «إِذَا رَمَيْتُمْ وَحَلَقْتُمْ». والثاني: أن ظاهر حديث عائشة: أنه لم يحلَّ إِلَّا قَبْلَ الطَّوَافِ، ولو كان حَلَّ لِقَالَتْ: ولحلَّه قبل أن يَخْلُقَ. فلما قالت: لحلَّه قبل أن يَطُوفَ؛ عَلِمَ أنه لا حِلَّ إِلَّا بَعْدَ الرَّمْيِ وَالْحَلْقِ. الوجه الثالث: أنه أَحَوَاطٌ وَأَبْرَأُ لِلذِّمَّةِ فكَوْنُنَا نَقُولُ لِلإِنْسَانِ: لَا تَلْبَسْ وَلَا تَتَطَيَّبْ حَتَّى تَخْلُقَ بَعْدَ الرَّمْيِ. لَا شَكَّ أَنَّهُ أَحَوَاطٌ وَأَوَّلَى.

والتحلُّلُ الأوَّلُ يَخْتَلِفُ عَنِ التَّحَلُّلِ الثَّانِي، بِأَنَّهُ يَحِلُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، إِلَّا مِنَ النِّسَاءِ، فَإِذَا حَلَّ التَّحَلُّلُ الثَّانِي حَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ.

وهنا مسألة وهي: امرأة طَافَتْ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ، وَعَلَيْهَا الْحَيْضَةُ، وَاسْتَحْيَتْ أَنْ تُعَلِّمَ أَهْلَهَا، ثُمَّ جَاءَتْ لِبَلَدِهَا وَتَزَوَّجَتْ، فَمَا حَكْمُ النِّكَاحِ؟ نقول: النِّكَاحُ بَاطِلٌ وَغَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ لَا تَزَالُ عَلَى بَقِيَّةِ إِحْرَامِهَا، فَإِنَّمَا لَمْ تَحِلَّ إِلَّا التَّحَلُّلَ الأوَّلَ، وَعَلَى هَذَا فَيَلْزُمُهَا أَنْ تَذْهَبَ إِلَى مَكَّةَ، وَتَأْتِيَ بِعُمْرَةٍ، وَتَطُوفَ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ، وَيُعَادُ عَقْدُ النِّكَاحِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ غَيْرَ صَحِيحٍ.

ومثل هذه المسائل ينبغي لطالب العلم أن يتعوَّدَ منها على تطبيق الوقائع على الأحكام التي يعرفها؛ لِأَنَّ مَعْرِفَةَ طَالِبِ الْعِلْمِ لِتَطْبِيقِ الْوَقَائِعِ مَهْمَةٌ جَدًّا؛ وَلِهَذَا فَإِنَّ الصَّيْدَلِيَّ يَعْرِفُ الدَّوَاءَ، وَلَكِنَّ الَّذِي يَعْرِفُ كَيْفَ يُسْتَعْمَلُ هُوَ الطَّبِيبُ، فَأَنْتَ إِذَا كُنْتَ تَعْرِفُ هَذَا الدَّوَاءَ وَتَعْرِفُ خَوَاصَّهُ، وَالْأَمْرَاضَ الَّتِي يَكُونُ دَوَاءً فِيهَا، وَلَكِنْ لَا تَعْرِفُ كَيْفَ تُطَبَّقُ، أَهْلَكْتَ النَّاسَ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَضُرُّ كَثِيرًا مِنَ الطُّلَبَةِ الْآنَ، وَخُصُوصًا الَّذِينَ لَا يَقْرَءُونَ عَلَى الْمَشَايِخِ، فَإِنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ كَيْفَ يُطَبَّقُونَ الْأَحْكَامَ عَلَى الْمَسَائِلِ، فَتَجِدُهُمْ يَغْلَطُونَ كَثِيرًا، وَيُخْلِطُونَ، فَيَضِلُّونَ وَيُضِلُّونَ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ.

فأنا أَحِبُّ مِنْ طَلَبَةِ الْعِلْمِ أَنْ يَتَعَوَّدُوا عَلَى التَّطْبِيقِ، وَلَوْ بِأَنْ يَفْرَضُوا الْمَسَائِلَ فِيهِمْ فِي الْبَحْثِ وَالْمُنَاقَشَةِ، وَيُطَبَّقُونَهَا عَلَى مَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ؛ حَتَّى يَتَمَرَّنُوا عَلَى مَعْرِفَةِ تَنْزِيلِ الْوَقَائِعِ عَلَى الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ.

وفي هذا الحديث: دَلِيلٌ عَلَى خَيْرِيَّةِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَهْلِهِ، وَأَنَّهُ يُحِبُّ كُلَّ مَا يَكُونُ سَبَبًا لِلْأُلْفَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَهْلِهِ؛ لِأَنَّهُ هُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ أَنْ تُطَيَّبَ الْمَرْأَةُ رَأْسَ زَوْجِهَا وَبَيْنَ أَنْ يُطَيَّبَ هُوَ بِنَفْسِهِ، فَإِنَّمَا إِذَا طَيَّبَتْ زَوْجَهَا كَانَ فِي ذَلِكَ مِنْ جَلْبِ الْمَوَدَّةِ، وَالْإِدْلَالِ بَيْنَ

الزوج وزوجته ما لا يكون فيما لو تباعدت عنه، وهذا أمرٌ واضحٌ، وهو يدلُّ على أنه ينبغي للإنسان أن يفعل كلَّ ما يُقَرِّبه إلى زوجته، ويُقَرِّبها منه، وأما الاستكفاف، والاستكبار، والإعراض عن الزوجة، والاعتقادُ بأنها بمنزلة الخادم، فهذا مُشكِـلٌ، ويكوُن فيه عَناءٌ ومَشَقَّةٌ، ولا يَجِدُ الإنسانُ بسببه لَذَاذَةً، ولا عِشَّةً حَمِيدَةً مع أهله؛ ولذلك تَحْصُلُ المشاكلُ الكثيرةُ مع مَنْ يَذْهَبُ هذا المذهبُ مع أهله.

❖ وقول البخاري رحمه الله: «تَطْيِبُ المرأةُ زوجها بِيدَيها». هل الفائدةُ منه: أنه يُمكن أن تُطَيِّبَه بغير يديها.

نقول: هذا مِنْ بابِ التوكيد، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرِبِطِرْ بِمَنَاحِدِهِ﴾ [الاحزاب: ٣٨]. لئلا يُظَنَّ أنها تأمرُ الخادمَ فيُطَيِّبُه، أو أنها تُسَلِّمُ الطَّيِّبَ للرسول ﷺ فيتطيب به.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

٧٤- باب الطَّيِّبِ فِي الرَّأْسِ وَاللِّحْيَةِ.

٥٩٢٣- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَطْيِبُ النَّبِيَّ ﷺ بِأَطْيَبِ مَا يَجِدُ، حَتَّى أَجِدَ وَيَبِصَ الطَّيِّبُ فِي رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ (١).

❖ قولها: «بأطيب ما يَجِدُ». وفي السنن: «بأطيب ما نَجِدُ».

❖ قولها: «وَيَبِصَ» أي: بريقٌ ولَمَعَانٌ.

وفي هذا الحديث: دليلٌ على فوائد كثيرة منها: ما أشرنا إليه مِنْ مباشرة المرأة زوجها بالطَّيِّبِ.

ومنها: أنه يُسَنُّ إِكْثَارُ الطَّيِّبِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ؛ لأنها تقول: «أَجِدُ وَيَبِصَ الطَّيِّبُ عَلَى الرَّأْسِ وَاللِّحْيَةِ» فينبغي إِكْثَارُ الطَّيِّبِ عَلَى الرَّأْسِ وَاللِّحْيَةِ، حَتَّى يَظْهَرَ لَهَا بَرِيقٌ وَلَمَعَانٌ. ومنها: أن استدامة الطَّيِّبِ لِلْمُحْرِمِ غَيْرُ مَمْنُوعَةٍ؛ لأن النبي ﷺ استدام ذلك وهو مُحْرِمٌ. ومنها: أن مَسَّ الْإِنْسَانِ لِهَذَا الطَّيِّبِ وهو مُحْرِمٌ، لَا يَضُرُّ؛ لَأَنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ: أَنَّ

النَّبِيُّ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ وَهُوَ مُحَرَّمٌ، وَإِذَا تَوَضَّأَ وَهُوَ مُحَرَّمٌ وَوَبِضُّ الطَّيِّبِ فِي رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ فَلَا بَدَّ أَنْ يَمْسَهُ، وَحِينَئِذٍ نَقُولُ: الْمَنْعُ أَنْ يَبْتَدِيَ الْمَحْرَمُ الطَّيِّبَ، أَوْ أَنْ يَتَعَمَّدَ نَقْلَ الطَّيِّبِ مِنْ جَانِبٍ إِلَى جَانِبٍ آخَرَ مِنْ بَدَنِهِ، مِثْلَ أَنْ يَأْخُذَ مِثْلًا بِيَدِهِ مِنْ رَأْسِهِ وَيَضَعَهُ عَلَى صَدْرِهِ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ، وَأَمَّا شَيْءٌ مَسَّهُ بِغَيْرِ قَصْدٍ مِنْ هَذَا الطَّيِّبِ فَإِنْ ذَلِكَ لَا بَأْسَ بِهِ.

ومنه: نَنْتَقِلُ إِلَى مَسْأَلَةٍ أُخْرَى وَهِيَ: أَنْ شَمَّ الطَّيِّبَ لِلْمَحْرَمِ لَا بَأْسَ بِهِ، فَلَا نَقُولُ لِلْمَحْرَمِ إِذَا دَخَلَ سَوْقَ الْعَطَّارِينَ مِثْلًا: يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تُكَمِّمَ أَنْفَكَ؛ لَكِي لَا تَشَمَّ الرَّائِحَةَ. بَلْ نَقُولُ: هَذَا لَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ مَا قَصَدَهُ.

ومِنْ فَوَائِدِ الْحَدِيثِ أَيْضًا: إِثْبَاتُ اللَّحْيَةِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا شَكَّ فِي هَذَا، فَإِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ لَهُ لِحْيَةٌ عَظِيمَةٌ، وَكَانَتْ وَاسِعَةً، وَكَثِيفَةً - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، وَكَانَ إِخْوَانُهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ - عَلَى هَذَا النَّهْجِ، وَهَذَا الْهَدْيِ، وَهُوَ هَذِي الْفَطْرَةِ الَّتِي فَطَرَ اللَّهُ عَلَيْهَا بَنِي آدَمَ، وَلَكِنْ مَنْ اجْتَالَتُهُ الشَّيَاطِينُ، وَزَاغَ قَلْبُهُ عَنْ هَذِهِ الْفَطْرَةِ ذَهَبَ يَخْلِقُهَا - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - فَيَعْدِلُ عَنْ طَرِيقِ الْأَنْبِيَاءِ، وَالْمُرْسَلِينَ، وَالصَّالِحِينَ، إِلَى طَرِيقِ الْمُشْرِكِينَ، وَالْمَجُوسِ، وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَهَذَا أَمْرٌ مُخْزِنٌ، حَيْثُ ظَهَرَ الْآنَ وَفَشَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى إِنْ بَعْضَ الْبِلَادِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْآنَ يُجْبَرُونَ مَنْ يُسْتَنْصَرُ بِهِمْ عَلَى هَذِهِ الْمَعْصِيَةِ، يُجْبَرُونَ الْجَيْشَ الَّذِي هُوَ دِرْعُ الْبَلَدِ، وَالْمُدَافِعُ عَنْهَا وَعَنْ دِينِهَا عَلَى هَذِهِ الْمَعْصِيَةِ، بَلْ إِنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي الْجَيْشِ لِلْجَنْدِيِّ: لَا بَدَّ أَنْ تَخْلُقَ لِحْيَتَكَ، وَلَوْ لَمْ يَخْلُقْ لِحْيَتَهُ كُلَّ يَوْمٍ يَصْنَعُونَ لَهُ الْجَزَاءَ وَالْعُقُوبَةَ، فَلَا يَكْفِي مِثْلًا أَنْ يَخْلُقَهَا كُلَّ جُمُعَةٍ بَلْ لَا بَدَّ أَنْ يَخْلُقَهَا كُلَّ يَوْمٍ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ -.

فَيَقَعُ الْجَنْدِيُّ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ﷻ، وَهُوَ الَّذِي يُرْجَى أَنْ يُتَصَرَّبَ بِهِ عَلَى الْعَدُوِّ. فَاَنْظُرْ إِلَى انْقِلَابِ الْحَقَائِقِ عَلَى بَعْضِ الْمُسْلِمِينَ نَسْأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ، فَنَحْنُ نَقُولُ: أَشْرَفُ جُنْدٍ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مِنْذُ خَلْقِ آدَمَ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ: الْجُنْدُ الَّذِي زَعِيْمُهُ وَقَائِدُهُ رَسُولُ اللَّهِ مُحَمَّدٌ ﷺ، وَقَدْ هُزِمَ بِمَعْصِيَةٍ فِي أُحُدٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَزَّعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرْسَلَكُمْ مَا تُحِبُّونَ﴾ [التوبة: ١٥٢]. أَيْ:

حِينَ حَصَلَ كَذَا وَكَذَا حَصَلَتِ الْهَزِيمَةُ، فَمَا بِالْكَ بِجُنْدٍ يُقَالُ لَهُ كُلُّ يَوْمٍ: اعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ -: فَهَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ النُّصْرُ؟ لَا، وَالْأَمْرُ وَالْوَاقِعُ يَشْهَدُ بِأَنَّهُ لَا نَصْرَ، وَنَحْنُ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ أَبَدًا.

وَانْظُرْ إِلَى الْإِخْوَانِ الَّذِينَ يُجَاهِدُونَ فِي أَفْغَانِسْتَانِ، تَجِدُهُمْ مُتَمَسِّكِينَ بِهَذِهِ السَّنَةِ، وَلَا تَقُولُ: إِنَّهُمْ مُتَمَسِّكُونَ بِكُلِّ سَنَةٍ. لَكِنْ غَالِبُهُمْ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - مُتَمَسِّكٌ بِهَذِهِ السَّنَةِ، وَلَا سِيَا زَعَمَائِهِمْ وَقَوَادِمِهِمْ، وَتَرْجُو أَنْ يَكُونُوا مُسْتَقِيمِينَ عَلَى شَرِيعَةِ اللَّهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، حَاضِرًا وَمُسْتَقْبَلًا.

فَأَتَسَاءَلُ وَأَقُولُ: هَلْ ضَرَّهْمَ ذَلِكَ؟

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ مَا ضَرَّهْمَ وَلَا مَنَعَهُمْ مِنَ الْإِقْدَامِ، بَلْ زَادَهُمْ حِمَاسًا وَنَشَاطًا، وَعِزًّا وَاعْتِرَازًا بِدِينِهِمْ وَمَا تَابَعُوا فِيهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥ - بَابُ الْإِمْتِشَاطِ.

٥٩٢٤ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ رَجُلًا اطَّلَعَ مِنْ جُحْرِ فِي دَارِ النَّبِيِّ ﷺ وَالنَّبِيِّ ﷺ يَحُكُّ رَأْسَهُ بِالْمِذْرَى فَقَالَ: «لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكَ تَنْتَظِرُ لَطَعَنْتُ بِهَا فِي عَيْنِكَ، إِنَّمَا جَعَلَ الْإِذْنَ مِنْ قِبَلِ الْأَبْصَارِ»^(١).
 ﴿قَوْلُهُ: «بِالْمِذْرَى». قَالَ الْقَسْطَلَانِيُّ:

«وَالْمِذْرَى» بِكَسْرِ الْمِيمِ، وَفَتْحِ الرَّاءِ، بَيْنَهُمَا دَالٌّ مَهْمَلَةٌ عُوْدٌ تُدْخِلُهُ الْمَرْأَةُ فِي رَأْسِهَا، لِتَضُمَّ بَعْضَ شَعْرِهَا إِلَى بَعْضٍ، أَوْ هُوَ مِشْطٌ أَوَّلُهُ أَسْنَانٌ يَسِيرَةٌ أَوْ عُوْدٌ، أَوْ حَدِيدَةٌ كَالْخِلَالِ لَهَا رَأْسٌ مُحَدَّدٌ، أَوْ خَشَبَةٌ عَلَى شَكْلِ سِنٍّ مِنْ أَسْنَانِ الْمِشْطِ، لَهَا سَاعِدٌ يَحُكُّ بِهَا مَا لَا تَصِلُ إِلَيْهِ يَدُهُ مِنْ جَسَدِهِ. اهـ

وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ صَنِيعِ الْبُخَارِيِّ: أَنَّهَا هِيَ الْمِشْطُ، وَهُوَ أَحَدُ الْمَعَانِي الَّتِي ذَكَرَهَا الْقَسْطَلَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَالْمَعْرُوفُ أَيْضًا: أَنَّ لَهَا مَعْنَى آخَرَ وَهُوَ: مَا يَدْرَأُ بِهِ الْإِنْسَانُ عَنْ

نَفْسِهِ. وَهِيَ الْعُصِيَّةُ الصَّغِيرَةُ، وَرَبِمَا تَكُونُ فِي طَرَفِهَا حَزْبَةٌ يَدْفَعُ بِهَا الْإِنْسَانُ عَنْ نَفْسِهِ، وَيَذَرُ بِهَا، وَهَذَا الْمَعْنَى يُنَاسِبُ قَوْلَهُ: «لَطَعْتُ بِهَا فِي عَيْنِكَ». لِأَنَّ الْمِشْطَ قَدْ يَكُونُ مِنَ الصَّعْبِ أَنْ يُطْعَنَ بِهِ فِي الْعَيْنَيْنِ.

وَعَلَى هَذَا يَكُونُ فَعْلُ الرَّسُولِ بِهَذِهِ الْعُصِيَّةِ الصَّغِيرَةِ، كَفَعَلَ الْإِنْسَانَ بَعْضَ الْأَحْيَانِ، حِينَ يَحْكُ رَأْسَهُ بِالْقَلَمِ، أَوْ بَعُودٍ، أَوْ بِمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: تَشْدِيدُ الرَّسُولِ ﷺ عَلَى إِطْلَاعِ الْإِنْسَانِ عَلَى بَيْتِ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَلَيْنُ النَّاسِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ لَئِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ﴾ [التَّحْقِيقُ: ١٥٩]. فَهُوَ أَلَيْنَهُمْ قَلْبًا وَلِسَانًا - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ -، وَمَعَ ذَلِكَ قَالَ: «لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكَ تَنْظُرُ لَطَعْتُ بِهَا فِي عَيْنِكَ». وَهَذِهِ كَلِمَةٌ شَدِيدَةٌ؛ ذَلِكَ لِأَنَّ عَمَلَهُ شَدِيدٌ، فَالنَّاسُ مَا وَضَعُوا الْأَبْوَابَ إِلَّا لِحِمَايَةِ بُيُوتِهِمْ، وَالشَّرْعُ مَا جَعَلَ الْاسْتِئْذَانَ إِلَّا مِنْ أَجْلِ الْبَصَرِ؛ لِثَلَا يُبْصِرَ النَّاسُ مَا أَكْنُوهُ فِي بُيُوتِهِمْ. قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ يَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا ۖ أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا﴾ [الْأَنْعَامُ: ٢٥٠-٢٦]. وَلِذَلِكَ لَوْ رَأَيْتَ رَجُلًا يَطْلُعُ عَلَيْكَ مِنْ شِقِّ الْبَابِ، فَلَكَ أَنْ تَقُومَ بِخُفْيَةٍ، وَتَأْخُذَ حَدِيدَةً وَتَضُوبَهَا عَلَى عَيْنِهِ وَتَفْقَاهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ أَنْ تُنْذِرَهُ، بَلْ لَكَ أَنْ تَفْقَأَ عَيْنَهُ مَبَاشَرَةً؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ التَّعْزِيرِ وَلَيْسَ مِنْ بَابِ دَفْعِ الصَّائِلِ، فَهَذِهِ جَرِيمَةٌ وَهَذِهِ عَقُوبَةٌ، فَالصَّائِلُ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تُدَافِعَهُ بِالْأَسْهَلِ فَالْأَسْهَلِ، أَمَا هَذَا فَلَا؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ الْعُقُوبَةِ، وَإِنْ طَالَبَكَ عِنْدَ الْقَاضِي، فَعَلَى الْقَاضِي أَنْ يَقُولَ هَذِهِ عَيْنٌ خَانَتْ فَهَانَتْ، فَهِيَ هَذَرٌ لَيْسَ لَهَا قِيَمَةٌ.

فَإِنْ كَانَ الْبَابُ مَفْتُوحًا، فَمَرَّ إِنْسَانٌ، فَرَأَى الْبَيْتَ، وَوَقَفَ يَنْظُرُ: فَهَلْ يَحِقُّ أَنْ تَفْقَأَ عَيْنَهُ؟ الْجَوَابُ: لَا يَجُوزُ أَنْ تَفْقَأَ عَيْنَهُ، لِأَنَّكَ أَهْدَرْتَ بَيْتَكَ بِفَتْحِ الْبَابِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٦- بَابُ تَرْجِيلِ الْحَائِضِ زَوْجَهَا.

٥٩٢٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنْتُ أُرْجِلُ رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا حَائِضٌ ^(١).

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ... مِثْلَهُ.
تَرْجِيلُ الشَّعْرِ؛ يَعْنِي: تَسْرِيحَهُ وَدَهْنَهُ وَإِصْلَاحَهُ.

وفي هذا الحديث: دليلٌ على أن بَدَنَ الحائضِ طاهرٌ، -وهو كذلك- فالمرأةُ الحائضُ في الدين الإسلامي: طاهرةٌ، ليست بنجسةٍ، وعلى هذا فلا يَلْزَمُهَا أَنْ تَغْسِلَ ثِيَابَهَا التي حَاضَتْ فيها، إلا ما أَصَابَهَا مِنَ الدَّمِ فقط، وما ظَنَّهُ بَعْضُ النِّسَاءِ مِنْ أَنَّ المرأةَ إِذَا حَاضَتْ بثوبٍ، فلا يُمكنُ أَنْ تُصَلِّيَ فيه، فإنه خطأ.
وفيه أيضًا: دليلٌ على أَنَّ المرأةَ تَخْدُمُ زوجها في مثل هذه الأمور؛ لأن التَّرجِيلَ لا بد له من آلةٍ تَأْتِي بها، كالمِشْطِ، والدَّهْنِ وَشِبْهَها، فخدمةُ الزوجةِ لزوجها بالمعروفِ هذا هو الشرعُ.

فأما المُسْتَعْرِبُونَ والغريبُونَ الذين يَخْدُمُونَ زوجاتهم، فهؤلاء قد قَلَبَ اللَّهُ فطرتَهُمْ، فَقَلَبُوا أحوالَهُمْ، وصار الواحدُ منهم هو الذي يُرْجَلُ زوجته، أو يَأْتِي لها بِحاجاتها، وهذا لا شكَّ أَنَّهُ خِلافُ الفِطْرَةِ، وخِلافُ الشرعِ، وخِلافُ الرُّجُولَةِ، فالرجُلُ رجُلٌ، والمرأةُ امرأةٌ، لكن لا شكَّ أَنَّ لهن مثلُ الذي عليهن بالمعروفِ؛ لأنَّ اللَّهَ قال: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. أما أَنْ نَجْعَلَهَا فوقَ الرجلِ، وهو أسفلُ منها، فهذا مِنْ هَذِي الكُفَّارِ -والعياذُ بِاللَّهِ-.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٧- باب التَّرجِيلِ، وَالتَّيْمَنِ فِيهِ.

٥٩٢٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يُعْجِبُهُ التَّيْمَنُ مَا اسْتَطَاعَ فِي تَرْجِيلِهِ وَوُضُوئِهِ^(١).
تقدم الكلام عليه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٨- بَابُ مَا يُذَكَّرُ فِي الْمِسْكِ.

٥٩٢٧- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصَّوْمَ فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، وَلَخُلُوفٌ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ»^(١).

هذا الحديث فيه: دليل على أن المسك من أطيب أنواع الطيب - وهو كذلك - ولهذا قال: إن خلوف - ويجوز خلوف - فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك. والخلوف: هو الرائحة التي تكون بسبب الصوم، وهي رائحة مستكرهة في مشام الناس؛ لأنها تكون عند خلو المعدة من الطعام، ومع ذلك فهي عند الله أطيب من ريح المسك؛ لأنها ناشئة عن طاعته ﷻ.

وكل ما نشأ عن الطاعة، فهو خير ومحبوب إلى الله، أرايتم دم الشهيد؟! والدم كما نعلم مستفذر في عرف الناس، فإن الشهيد يأتي يوم القيامة جرحه يشعب دما، اللون لون الدم، والريح ريح المسك، وكما أن آثار الطاعة المكروهة عند الناس تكون محبوبة عند الله، فإن آثارها أيضا تكون حميدة على قلب الإنسان بشرط أن يأتي بالطاعة على الوجه الأكمل المشروع، لا أن يأتي بصورتها فقط، بل يجب عليه أن يأتي بصورتها وحقيقتها، ولهذا قال الله ﷻ: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [البقرة: ٢٣٨]. فهي كأنها رجل ينهك عن المعصية، فإذا أردت أن تفعل فاحشة وذكرت الصلاة توقفت، ومع ذلك فإن صلاة كثير من الناس الآن لا تنهاهم عن الفحشاء والمنكر فتراهم يصلي، ثم يذهب ويفتح باب الربا في دكانه، أو يصلي ويفتح باب الكذب، والدجل، والغش في سلعته، والله يقول: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ وهذا كلام حق وصدق، لكن المراد بالصلاة: الصلاة التي تؤدي على الوجه المطلوب، وليس المراد: صورة الصلاة، فصور الصلاة لا تفيده القلب شيئا، إنما الذي يفيده هو المعنى المراد من هذه الصلاة، وهو صلاح القلب، وطمأنينته، وشعوره

الإنسان أنه مُتَّصِلٌ بِرَبِّ يُنَاجِيهِ، وأنا أَعْتَقِدُ أنك لو دخلتَ على مَلِكٍ مِنْ مُلُوكِ الدُّنْيَا وجلسْتَ معه بِمَقْدَارِ صَلَاتِكَ فسوف يَتَأَثَّرُ قَلْبُكَ بهذا الجُلُوسِ، وَتَظَلُّ تَذْكُرُ أنك جِلَسْتَ مَعَ الْمَلِكِ وَتَحَدَّثْتَ إِلَيْهِ، وَتَحَدَّثَ إِلَيْكَ، وَيَبْقَى أَثَرُ هَذَا فِي قَلْبِكَ إِلَى أَنْ يَتَّصِلَ بِهِ مَرَّةً أُخْرَى، إِذَا كَانَ الْإِتِّصَالُ قَرِيبًا، وَإِلَّا فَقَدْ نَسِيَ، فَمَا بِأَنَّكَ أَنْكَ تَتَّصِلُ بِاللَّهِ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ عَلَى الْأَقَلِّ خَمْسَ مَرَاتٍ، فَكَيْفَ لَا يُؤَثِّرُ هَذَا فِي قَلْبِكَ، وَاللَّهُ إِنْ الْقُلُوبَ فِي الْحَقِيقَةِ قَاسِيَةٌ، وَإِلَّا كَانَ الْمَفْرُوضُ أَنْ يَتَأَثَّرَ الْإِنْسَانُ بِهَذِهِ اللَّقَاءَاتِ مَعَ اللَّهِ ﷻ، وَسَبَبُ هَذَا: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِنَّمَا يُصَلِّي صَلَاةً صَوْرَةً فَقَطْ، وَلِهَذَا لَا يَنْتَفِعُ.

فَنَحْنُ نَقُولُ: إِنْ الصَّائِمُ الَّذِي يَكُونُ خُلُوفُهُ عِنْدَ اللَّهِ أَطْيَبَ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ، هَذَا أَثَرُهُ عِنْدَ اللَّهِ أَثَرٌ حَسَنٌ، وَكَذَلِكَ أَثَرُ الطَّاعَةِ الْقَلْبِيَّةِ لَا أَحَدٌ يَسْتَطِيعُ أَنْ يُنْكِرَهُ، إِذَا أَتَى الْإِنْسَانُ بِالطَّاعَةِ عَلَى الْوَجْهِ الْأَكْمَلِ.

فَلَوْ أَنَّ أَحَدًا فِي لَيْلَةٍ مِنَ اللَّيَالِي قَامَ يَتَهَجَّدُ بِحُضُورِ قَلْبٍ، وَشُعُورٍ بِأَنَّهُ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ ﷻ، فَأَنَا أَعْتَقِدُ أَنَّهُ سَيَذْكُرُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ عَلَى مَدَى سِنَوَاتٍ طَوِيلَةٍ، يَذْكُرُ لَيْلَةً كَانَ وَاقِفًا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ يَنَاجِيهِ وَرَبِّمَا بِكَيٍّ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ﷻ، وَمَنْ تَلَاوَةِ كِتَابِهِ، فَمَا بِأَنَّكَ لَوْ أَنَا فِي صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ، وَهِيَ أَكْمَلُ وَأَفْضَلُ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ النَّافِلَةِ حَضَرَتْ قُلُوبُنَا وَخَشَعَتْ، لَا شَكَّ أَنَّ الْإِنْسَانَ سَوْفَ يَذْكُرُ هَذَا الْمَقَامَ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ، وَسَوْفَ يَنْتَهِي عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ، وَسَوْفَ يَجِدُ أَنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ تَنْهَاهُ، لَا أَقُولُ كَأَنَّهَا مَلِكٌ، بَلْ أَعْظَمُ مِنَ الْمَلِكِ، إِذَا أَرَادَ أَنْ يَفْعَلَ الْفَحْشَاءَ، قَالَتْ لَهُ: قِفْ لَا تَفْعَلْ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٩- بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الطَّيِّبِ.

٥٩٢٨- حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كُنْتُ أَطِيبُ النَّبِيَّ ﷺ عِنْدَ إِحْرَامِهِ بِأَطْيَبِ مَا أَحَدٌ».

٨٠- بَابُ مَنْ لَمْ يَرِدْ الطَّيِّبُ.

٥٩٢٩- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، حَدَّثَنَا عَزْرَةُ بْنُ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ،

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرُدُّ الطَّيِّبَ وَزَعَمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَرُدُّ الطَّيِّبَ.

يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ الْآخِرُ: أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يَرُدَّ الطَّيِّبَ، سِوَاءُ أَهْدِي إِلَيْهِ، أَوْ أَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يُطَيِّبَهُ، وَكُلُّ هَذَا مَوْجُودٌ الْآنَ، فَأَحْيَانًا يُخْضِرُ الْإِنْسَانُ قَارُورَةً طَيِّبَةً، وَيَقُولُ: مُدِّ يَدَكَ أَطْيِئَكَ، فَيَنْبَغِي أَنْ تَفْعَلَ، وَأَحْيَانًا يُهْدِي إِلَيْكَ الْقَارُورَةَ كُلَّهَا، فَيَنْبَغِي أَيْضًا أَنْ تَقْبَلَ، اقْتِدَاءً بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَهَلْ إِذَا قَبِلْتَ يُشْرَعُ لَكَ أَنْ تُكَافِئَ الَّذِي أَعْطَاكَ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ؛ لِعُمُومِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ»^(١)، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَيُثِيبُ عَلَيْهَا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا أَرَادَ شَخْصٌ أَنْ يُطَيِّبَنِي، وَكَانَتْ رَائِحَةُ الطَّيِّبِ لَا تُعْجِبُنِي، أَوْ تَتَعَارَضُ مَعَ رَائِحَةِ الطَّيِّبِ الَّذِي أَضَعُهُ: فَهَلْ لِي أَنْ أَرْفُضَ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ رَائِحَتُهُ كَرِيهَةً فَلَكَ أَنْ تَقُولَ: هَذِهِ الرَّائِحَةُ لَا أَرْغِبُهَا، وَقَدْ تَقُولُ: إِنَّهَا لَيْسَتْ بِطَيِّبٍ، إِذْ مَا دَامَتْ لَيْسَتْ بِطَيِّبَةٍ، فَأَيْنَ الطَّيِّبُ فِيهَا؟!

أَمَّا إِذَا كَانَتْ رَائِحَةُ الطَّيِّبِ جَيِّدَةً، لَكِنِهَا أَقْلٌ مِنَ الطَّيِّبِ الَّذِي فِي يَدِكَ فَلَا تَرُدَّهُ؛ لِأَنَّ هَذَا الطَّيِّبَ لَا يَمْنَعُ رَائِحَةَ الطَّيِّبِ الَّذِي فِي يَدِكَ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ: أَنَّ الطَّيِّبَ الْقَوِيَّ الرَّائِحَةَ يَطْفِئُ عَلَى مَا دُونَهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٨١- بَابُ الذَّرِيرَةِ.

٥٩٣٠- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ -أَوْ مُحَمَّدٌ-، عَنْهُ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ، سَمِعَ عُرْوَةَ، وَالْقَاسِمَ يُخْبِرَانِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: طَيَّبَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيَّ بِذَرِيرَةٍ فِي حَبَّةِ الْوَدَّاعِ لِلْحِلِّ وَالْإِحْرَامِ^(١).

قَوْلُهُ: «بَابُ الذَّرِيرَةِ». الذَّرِيرَةُ: هِيَ نَوْعٌ مِنَ الطَّيِّبِ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ حُكْمِ هَذَا الْحَدِيثِ.

(١) أخرجه أحمد (٦٨/٢)، والنسائي (٨٢/٥)، وأبو داود (١٦٧٢)، و٥١٠٩ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه مسلم (١١٨٩).

❖ وقول البخاري رحمه الله: «حدثنا عثمان بن الهيثم، أو محمد عنه». كأنه رحمه الله شك هل حدثه به عثمان، أو حدثه به محمد بن يحيى الذهلي عنه، وهذا قليل من البخاري، وما مر علينا قبل هذا.

قال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٣٧١ / ١٠):

❖ قوله: «حدثنا عثمان بن الهيثم، أو محمد، عنه». أما محمد: فهو ابن يحيى الذهلي، وأما عثمان: فهو من شيوخ البخاري، وقد أخرج عنه عدة أحاديث بلا واسطة، منها: في أواخر الحج، وفي النكاح. اهـ.

[وهذا الشك لا يقدح في صحة الحديث؛ لأن كلهم ثقات، وهذا الشك نادر جدًا من البخاري رحمه الله، ومثل هذه النواذر ينبغي أن تُقيد، فيجب أن يكون لطالب العلم دفتراً يُسَطَّر فيه ما يمر به من نواذر، كهذا السند؛ لأنه قد يحتاجها في يوم من الأيام^(١).

ثم قال البخاري رحمه الله:

٨٢- باب الْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ.

٥٩٣١- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: لَعَنَ اللَّهُ الْوَأَشِمَاتِ، وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ، وَالْمُتَنَصَّصَاتِ، وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ، الْمُغَيَّرَاتِ خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى، مَالِي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ النَّبِيَّ ﷺ، وَهُوَ فِي كِتَابِ اللَّهِ: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [المنن: ٧]^(١) إلى قوله: ﴿فَانْتَهُوا﴾.

❖ قوله: «المتفلجات للحسن». التفلج: هو أن تبرد المرأة أسنانها؛ لئبتعد ما بينها، وكانوا يعدون ذلك من جمال الأسنان.

❖ وقوله: «للحسن». يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قِيدًا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بَيَانًا لِلْوَاقِعِ. فَإِنْ كَانَ قِيدًا؛ فَإِنَّهُ يَخْرُجُ بِهِ مَا إِذَا تَفَلَّجَتِ الْمَرْأَةُ لِغَيْرِ الْحُسْنِ، مِثْلَ أَنْ تَتَفَلَّجَ لِإِزَالَةِ أَدَى أَوْ آلَمٍ، أَوْ مَا أَشَبَهُ ذَلِكَ.

(١) ما بين المعقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رحمه الله.

(٢) أخرجه مسلم (٢١٢٥).

وإن كان لبيانِ الواقع؛ فإنه لا مفهومَ له؛ لأن ما كان لبيانِ الواقع؛ فإنه لا مفهومَ له، ولذلك أمثلةٌ منها: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَّتَكُمْ عَلَى الْبَغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ [النِّسَاءُ: ٣٣]. فإنه لا مفهومَ له؛ لأنه يَحْرُمُ على الرجل أن يُكْرِهَ فتياته على البغاءِ مطلقاً سواءً أَرَدْنَ تَحَصُّنًا أم لم يَرُدْنَ. ومنها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٢٤]. فإن كُلَّ دعوةٍ يَدْعُوها الرسولُ أمته، فهي لما يُحْيِيهِمْ، ولا يُمكنُ أن يَدْعُوهم عبثاً.

ومنها قوله تعالى: ﴿وَرَبِّيبُكُمْ أَلَنِّي فِي حُجُورِكُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٣].

المهمُّ: أن هذه قاعدةٌ معروفةٌ عندَ الأصوليين: أن ما كان لبيانِ الواقع؛ فإنه لا مفهومَ له، فيكونُ القيدُ غيرَ مقصودٍ.

❦ وقوله **هَلْ لَعَنَ**: «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ». اللَّعْنُ: هو الطَّرْدُ والإبعادُ عن رحمة الله.

والواشِمَاتُ: هن اللاتي يَفْعَلْنَ ذلك والمُسْتَوْشِمَاتُ اللاتي يَطْلُبْنَ مَنْ يَفْعَلُ بهن ذلك. والوشْمُ: هو الوَشْيُ؛ أي: النَّقْشُ، وكانوا يَغْرِزُونَ الجلدَ بِإبرةٍ، ثم يَقْدِفُونَ فيه شيئاً من الألوان، فيكونُ على صورةِ شجرةٍ، أو قُبَّةٍ، أو عِلَمٍ، أو يكونُ وشْماً مجرّداً، وحدثني بعضُ الناسِ أنه وجدَ وشْماً هو عبارةٌ عن اسمِ صاحبِ الوشمِ. أما الواشمةُ، فإن لَعْنَهَا واضحٌ. والمُسْتَوْشِمَةُ أَيضاً لَعْنُهَا واضحٌ. ولكن المَوْشُومَةُ: هل تَدْخُلُ في اللَّعْنِ أو لا؟ نقول: المَوْشُومَةُ، كالصغيرةِ وشَبِهَا لا تَدْخُلُ في اللَّعْنِ؛ لأنها ليست واشمةً ولا مُسْتَوْشِمَةً، لكنها مَوْشُومَةٌ.

فإن قَالَ قائلٌ: لماذا لا تُوجِبُ عليها إزالةَ الوشمِ؛ فإن أَقَرَّتْه واستمرت عليه دَخَلَتْ في اللَّعْنِ؟

نقول: لأن هذا غيرُ مُمكنٍ إلا بضررٍ، ولا أَذْرِي بعدَ تقدُّمِ الطَّبِّ الآن لو صُنِعَ لها عمليةٌ أو ما أشبهه: هل يُمكنُ إزالةَ ذلك أولاً؟

فإذا أمكنَ بالكَيِّ مثلاً دونَ تَرْكِ أثرٍ، فلا بأسَ به.

❦ قوله: «وَالْمُتَمَمِّصَاتِ». المتَمَمِّصَاتُ؛ أي: الطالباتُ لمن يَنْمُصُ وُجُوهُهُنَّ. والنَّمْصُ كما قال العلماءُ: هو نَتْفُ شَعْرِ الْوَجْهِ، سواءً كان حاجِبَ الْعَيْنِ أو غيرَ ذلك.

وقال بعضُ أهلِ العلم: إن النَّمَصَ: هو تَرْقِيقُ أَجْفَانِ الْعَيْنِ، سواءَ كانَ عن طريقِ التَّتْفِ، أو عن طريقِ الحَلْقِ، أو القَصِّ.

فعلى الأول: لا يَكُونُ تَرْقِيقُ حَاجِبِ الْعَيْنِ مِنَ النَّمَصِ إِذَا كَانَ بِغَيْرِ التَّتْفِ.
وعلى الثاني: يَكُونُ مِنْهُ وَلَا يَكُونُ نَتْفُ شَعْرِ الْحَدِّ مَثَلًا مِنَ النَّمَصِ، فَيَبْغِي أَنْ يُقَالَ:
إِنَّهُ يَشْمَلُ هَذَا وَهَذَا، لَكِنَّ التَّتْفَ أَشَدُّ.

يُسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ ظَهَرَ لِلْمَرْأَةِ شَعْرٌ يَكُونُ مُثْلَةً، مِثْلَ أَنْ يَظْهَرَ لَهَا شَارِبٌ، أَوْ لِحْيَةٌ، فَهَذَا لَا بَأْسَ مِنْ إِزَالَتِهِ؛ لِأَنَّهُ مُثْلَةٌ؛ لِأَنَّهَا تَظْهَرُ كَأَنَّ وَجْهَهَا وَجْهٌ رَجُلٍ.
❖ وقوله: «الْمُتَقَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ». تَكَلَّمْنَا عَلَيْهِ عِنْدَ ذِكْرِ التَّرْجِمَةِ.

❖ وقوله: «الْمُعْغِرَاتِ لِخَلْقِ اللَّهِ». هَذَا بَيَانٌ أَنَّ كُلَّ هَذَا الْعَمَلِ تَغْيِيرٌ لِخَلْقِ اللَّهِ.
فِيؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ كُلَّ مَا فِيهِ تَغْيِيرٌ لِخَلْقِ اللَّهِ؛ فَإِنَّهُ حَرَامٌ مَا لَمْ يَدُلَّ الدَّلِيلُ
عَلَى إِزَالَتِهِ.

وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ نَقُولُ: إِنَّ إِزَالََةَ الشَّعْرِ مِنَ السَّاقَيْنِ أَوْ الذَّرَاعَيْنِ دَاخِلٌ فِي تَغْيِيرِ خَلْقِ
اللَّهِ، فَلَا يَجُوزُ.

وقال بعضُ أهلِ العلم: إِنَّهُ جَائِزٌ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا سَكَتَ اللَّهُ عَنْهُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ إِزَالََةَ الشَّعْرِ
تَقَعُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: مَا أُمِرَ بِإِزَالَتِهِ، فَحُكْمُهُ: الْوَجُوبُ، أَوِ الْاسْتِحْبَابُ، حَسَبَ الْحَالِ.

وَالثَّانِي: مَا نَهِيَ عَنْهُ، فَهَذَا مِنْهُيٌّ عَنْهُ، كَشَعْرِ اللَّحْيَةِ مَثَلًا.

وَالثَّالِثُ: مَا سَكَتَ عَنْهُ.

فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّ نَهْيَ الشَّارِعِ عَنْ إِزَالَةِ شَعْرِ مُعَيَّنٍ، وَأَمْرَهُ بِإِزَالَةِ شَعْرِ آخَرَ يَدُلُّ عَلَى
أَنَّ الثَّالِثَ لَيْسَ فِيهِ أَمْرٌ، وَلَا نَهْيٌ، فَيَكُونُ جَائِزًا. أَوْ نَقُولُ: هُوَ مِنْ تَغْيِيرِ خَلْقِ اللَّهِ،
وَالْأَصْلُ: أَنَّ كُلَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي الْجَسَدِ، فَإِنَّهُ يَبْقَى عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ؟

اِخْتَلَفَ عُلَمَاؤُنَا الْمَعَاصِرُونَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِزَالَةُ
شَعْرِ السَّاقَيْنِ، وَالدَّرَاعَيْنِ، وَالبَطْنِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: بِالْجَوَازِ.

وَالْأَخَوَاتُ: أَلَّا يُؤْخَذَ، إِلَّا أَنْ يَقَعَ عَلَى وَجْهِ مُشَوَّهٍ، مِثْلَ أَنْ يَكُونَ الشَّعْرُ كَثِيرًا فِي

ساقِ المرأة، أو في ذراعِها، مما يَنْفَرُ منها، فهذا لا شكَّ في جوازِ إزالته.

❖ ثم قَالَ رحمته: «ما لي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ النَّبِيَّ ﷺ، وهو في كتابِ اللَّهِ: ﴿وَمَا ءَانَكُمْ الرَّسُولُ فَحُذُّهُ وَمَا نَهَكُمْ عَنْهُ فَأَنْهَوْا﴾».

يَذُلُّ قَوْلُهُ: «ما لي لَا أَلْعَنُ» يدلُّ على أَنَّ قَوْلَهُ رحمته: لَعَنَ اللَّهُ الْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ. مِنْ بَابِ الدَّعَاءِ، وَلَيْسَ مِنْ بَابِ الْخَبَرِ، وَيَذُلُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ لَعَنَ هَؤُلَاءِ النَّسْوَةَ.

❖ ثم قَالَ: «وهو في كتابِ اللَّهِ؛ يَعْنِي: هَذَا اللَّعْنُ أَيْضًا مَوْجُودٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ صَادِرًا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ اسْتَدَلَّ لَذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا ءَانَكُمْ الرَّسُولُ فَحُذُّهُ﴾؛ أَي: أَنَّهُ قَدْ آتَانَا هَذَا اللَّعْنُ، وَهُوَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ، فَيَجِبُ أَنْ نَأْخُذَهُ وَنَقْبَلَهُ، وَنَلْعَنَ مَنْ لَعَنَ النَّبِيَّ ﷺ».

قَالَ الْقِسْطَلَانِيُّ رحمته فِي شَرْحِ هَذَا الْبَابِ:

❖ «بَابُ ذَمِّ النِّسَاءِ الْمُتَفَلِّجَاتِ اللَّاتِي لَمْ يَخْلُقِ اللَّهُ فِيهِنَّ فَلَجًا، بَلْ تَعَاطَيْنَ هَذَا مِنْ أَجْلِ الْحُسْنِ».

❖ «وَالْفَلَجُ»: تَفْرِيقُ مَا بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ وَالرُّبَاعِيَّاتِ بِالْمِبْرَدِ وَنَحْوِهِ، وَقَدْ تَفَعَّلَهُ الْكَبِيرَةُ تَوَهُمٌ أَنَّهَا صَغِيرَةٌ.

❖ قَوْلُهُ: «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رحمته وَأَبِي دَرٍّ»: وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَعَنَ اللَّهُ النِّسَاءَ الْوَاشِمَاتِ مِنَ الْوَشْمِ: الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ، وَهُوَ أَنْ تَغْرَرَ إِبْرَةً أَوْ نَحْوَهَا فِي الْبَدَنِ حَتَّى يَسِيلَ الدَّمُ، ثُمَّ يُحْسَى بِالْكُحْلِ، أَوِ النَّوْرَةِ، فَيَخْضَرُّ. الْمُسْتَوْشِمَاتُ. بِكسْرِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ: جَمْعُ مُسْتَوْشِمَةٍ، وَهِيَ الَّتِي تَطْلُبُ أَنْ يُفَعَّلَ بِهَا ذَلِكَ، وَهُوَ حَرَامٌ عَلَى الْفَاعِلَةِ وَالْمَفْعُولِ بِهَا، بِدَلَالَةِ اللَّعْنِ عَلَيْهِ.

وَالْمَوْضِعُ الَّذِي وَشِمَ يَصِيرُ نَجَسًا؛ لِاحْتِبَاسِ الدَّمِ فِيهِ، فَإِنْ أَمَكَّنَ إِزَالَتَهُ بِالْعِلَاجِ وَجَبَتْ، وَإِنْ لَمْ تُمْكِنْ إِلَّا بِالْجُرْحِ؛ فَإِنْ خَافَ مِنْهُ التَّلَفَ، أَوْ فَوَاتَ عَضْوٍ، أَوْ مَنَفَعَةٍ، أَوْ شَيْئًا فَاحِشًا فِي عَضْوٍ ظَاهِرٍ، لَمْ يَجِبْ، وَتَكْفِي التَّوْبَةُ فِي سَقُوطِ الْإِثْمِ، وَإِنْ لَمْ يَخَفْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ لَزِمَهُ إِزَالَتُهُ وَعَصَى بِتَأْخِيرِهِ.

❖ «وَالْمُتَنَمِّصَاتُ» بَضْمُ الْمِيمِ، وَفَتْحُ الْفَوْقِيَّةِ وَالنُّونِ، وَتَشْدِيدُ الْمِيمِ الْمَكْسُورَةِ،

وفتح الصاد المهملة، وبعده ألف فوقية: جمع مُتَمَصِّصَةٍ، وهي التي تَنْتِفُ الشَّعْرَ مِنْ وَجْهِهَا.

❖ «وَالْمُتَقَلِّجَاتُ»: جمع مُتَقَلِّجَةٍ، التي تَتَكَلَّفُ أَنْ تَفْرُقَ بَيْنَ سِنِّيْهَا مِنَ الثَّنَايَا وَالرَّبَاعِيَّاتِ.

❖ «لِلْحُسْنِ». اللام للتعليل، والتنازع فيه بين الأفعال المذكورة، والأظهر تعلقه بالأخير، ومفهومُه: أن المفعولَ لطلبِ الحُسْنِ هو الحرام، فلو احتيجَ إليه لعلاج أو عيبٍ في السِّنِّ ونحوه، فلا بأس، والتعليلُ لللعن.

❖ وقولُه: «وَالْمُغَيَّرَاتِ»: بكسرِ التحتية المشدودة، والغينِ المعجمة. خَلَقَ اللهُ تعالى: صفةً لازمةً لمن فعلَ الثلاثةَ المذكورة، كالتعليلِ لوجوبِ اللعنِ المُسَلِّمِ به على الحرمة. اهـ

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٨٣ - باب وَضِلِ الشَّعْرِ.

٥٩٣٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ عَامَ حَجِّ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ وَهُوَ يَقُولُ: وَتَنَاولَ قُصَّةً مِنْ شَعْرِ كَانَتْ بِيَدِ حَرَسِيٍّ - أَيْنَ عُلَمَاؤُكُمْ؟! سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ مِثْلِ هَذِهِ وَيَقُولُ: «إِنَّمَا هَلَكْتَ بَنُو إِسْرَائِيلَ حِينَ اتَّخَذُوا هَذِهِ نِسَاؤُهُمْ»^(١).

٥٩٣٣ - وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَعَنَ اللهُ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ»^(٢).

٥٩٣٤ - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ مُسْلِمٍ بْنِ بَنَاقٍ يُحَدِّثُ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أَنَّ جَارِيَةً مِنَ الْأَنْصَارِ تَزَوَّجَتْ وَأَنَّهَا

(١) أخرجه مسلم (٢١٢٧).

(٢) أخرجه مسلم (٢١٢٤) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

مَرَضَتْ فَتَمَعَطَ شَعْرَهَا فَأَرَادُوا أَنْ يَصِلُوهَا، فَسَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ»^(١).

تَابِعُهُ ابْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبَانَ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ صَفِيَّةَ، عَنْ عَائِشَةَ.

٥٩٣٥- حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ الْمُقْدَامِ، حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: حَدَّثَنِي أُمِّي، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي أَنْكَحْتُ ابْنَتِي ثُمَّ أَصَابَهَا شَكْوَى فَتَمَرَّقَ رَأْسُهَا، وَزَوْجُهَا يَسْتَحِثُّنِي بِهَا، أَفَأَصِلُ رَأْسَهَا؟ فَسَبَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ^(٢).

٥٩٣٦- حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ امْرَأَتِهِ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ: لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ.

٥٩٣٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ»^(٣).

وَقَالَ نَافِعٌ: الْوَشْمُ فِي اللَّثَةِ.

٥٩٣٨- حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَرْثَةَ سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ: قَدِمَ مُعَاوِيَةُ الْمَدِينَةَ آخِرَ قَدَمَةٍ قَدِمَهَا، فَأَخْرَجَ كُبَّةً مِنْ شَعَرٍ قَالَ: مَا كُنْتُ أَرَى أَحَدًا يَفْعَلُ هَذَا غَيْرَ الْيَهُودِ، إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمَّاهُ الزُّورَ؛ يَعْنِي: الْوَاصِلَةَ فِي الشَّعْرِ^(٤).

❖ قَوْلُهُ: «بَابُ الْوَضَلِ فِي الشَّعْرِ». يَعْنِي: وَضَلَ الْمَرْأَةُ شَعْرَهَا بِشَعْرِ آخَرَ، وَذَكَرَ فِيهِ كَمَلَتْهُ أَحَادِيثُ كُلُّهَا دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ الْوَضَلَ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ.

ولكن هل يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْوَضَلُ بِشَعْرِ أَوْ هُوَ عَامٌّ؟ فَقَدْ صَحَّ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى - أَوْ زَجَرَ - أَنْ تَصِلَ الْمَرْأَةُ بِشَعْرِهَا شَيْئًا، وَكَلِمَةُ: شَيْئًا عَامَّةٌ، فَتَشْمَلُ الشَّعَرَ وَغَيْرَهُ. وَلَكِنْ حَدِيثُ مُعَاوِيَةَ الْأَخِيرُ الَّذِي فِيهِ: سَمَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ زُورًا.

(١) أخرجه مسلم (٢١٢٣).

(٢) أخرجه مسلم (٢١٢٢).

(٣) أخرجه مسلم (٢١٢٤).

(٤) أخرجه مسلم (٢١٢٧).

يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ: وَضْعُ الشَّعْرِ، أَوْ مَا كَانَ مِثْلَ الشَّعْرِ، بِحَيْثُ يُوهِمُ أَنَّ شَعَرَ رَأْسِ الْمَرْأَةِ طَوِيلٌ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ الزُّورُ، أَمَا لَوْ وَصَلَتْهُ بَشْيٌ يُعْرَفُ أَنَّهُ لَيْسَ بِشَعْرٍ، فَهَذَا لَا يَكُونُ زُورًا، وَيُعْرَفُ بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الرَّأْسِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي مَشَى عَلَيْهِ فَقَهَاؤُنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ فَقَالُوا: إِنَّ الْوَصْلَ الْمُحَرَّمُ: مَا كَانَ بِالشَّعْرِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا رُئِيََتِ الْمَرْأَةُ يُظَنُّ أَنَّ رَأْسَهَا جَيِّدٌ وَطَوِيلٌ.

وعليه: فَالشَّعْرُ الصَّنَاعِيُّ مِثْلُهُ.

❁ قَوْلُهُ: «عَامَ حَجٍّ». فَتَحَةٌ «عَامٌ». هِيَ فَتْحَةٌ بِنَاءٍ؛ لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا إِذَا أُضِيفَ إِلَى مَبْنِيٍّ، فَإِنَّ الْأَفْصَحَ بِنَاؤُهُ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: «رَجَعَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ»؛ وَلَا يُقَالُ: «كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ».

وَفِي حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْخُلَفَاءَ فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ كَانُوا هُمُ الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَ الْخُطَابَةَ وَتَوْجِيهَ النَّاسِ؛ لِيَكُونُوا أئِمَّةً فِي الْإِمَامَةِ الْكُبْرَى، وَالْإِمَامَةِ الصُّغْرَى.

وَفِيهِ أَيْضًا: مَسْئُولِيَةُ الْعُلَمَاءِ؛ لِأَنَّ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَيْنَ عُلَمَاؤُكُمْ! لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ هُمُ الْمَسْئُولُونَ عَنْ تَوْجِيهِ الْأُمَّةِ فَعَلَى الْعَالَمِ أَنْ يُوجِّهَ الْأُمَّةَ، وَيُكَلِّغَهَا شَرْعَ اللَّهِ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَهْتَدِيَ النَّاسُ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ ﷺ سَيِّدِ الدُّعَاةِ وَإِمَامِهِمْ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَئِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٢٧٢]. وَكَوْنُ الْإِنْسَانِ يَتَّخِذُ وَيَقُولُ: إِنَّ النَّاسَ لَا يَسْمَعُونَ، فَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِنْ عَلَيْكَ أَنْ تَقُولَ، وَعَلَيْكَ أَنْ تُبَيِّنَ، وَلَيْكُنْ فِي الْحَضُورِ أَلْفُ رَجُلٍ، مِنْهُمْ تِسْعُمِائَةٌ وَتِسْعَةٌ وَتَسْعُونَ يَعْلَمُونَ وَوَاحِدٌ لَا يَعْلَمُ، فَكَفَى بِذَلِكَ فَضْلًا فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَأَنْ يَهْدِيَ بِكَ اللَّهُ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ» ^(١).

فَلَا تَحْقِرَنَّ مِنَ الْمَعْرُوفِ شَيْئًا، فَرَبَّ كَلِمَةٍ تَنْفَعُ وَإِنْ كَانَ النَّاسُ عِنْدَهُمْ عَصِيَانٌ وَتَمَرَّدٌ، وَعَدَمٌ اسْتِجَابَةٍ لَكِنْ رُبَّمَا مَعَ كَثْرَةِ الدَّعْوَةِ، وَالتَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ، يَنْفَعُ اللَّهُ ﷻ. فَالشَّاهِدُ: أَنَّ سُؤَالَ الْخَلِيفَةِ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ الْعُلَمَاءِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعُلَمَاءَ مَسْئُولُونَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٥٢١)، وَمُسْلِمٌ (١٣٥٠).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٩٤٢)، وَمُسْلِمٌ (٢٤٠٦).

عن العامة، ويدُلُّ على أن مخالفة العامة قد تكون بتقصير من العلماء، حيث لم يُلْغُوا ولم يُبَيِّنُوا للناس.

وفيه أيضًا: دليلٌ على أن الأمة تهلك إذا كان ليس لها همٌّ إلا أن تجعل نساءها كالصورٍ ولهذا قال: إنها هلكت بنو إسرائيل حيث اتخذ هذه نساؤهم؛ أي: حين صار الناس ليس لهم همٌّ إلا التمتع بصور النساء كما هو الأمر في زماننا هذا فقد أصبح الناس الآن يريدون أن تكون المرأة صورة كالبلستيك، ولهذا أحدثوا لهن من الزينات ما لم يكن معروفًا، وهي زيناتٌ تكون بأجور باهظة، ومن ذلك ما يُسمَّى بالكوافير، فإنه قبل أن يوجد هذا الكوافير كانت المرأة تَمَشِّطُ بعشرة ريلات، أما الآن فتمتشط بما لا ينقص عن مائة ريال في ليلة واحدة ثم تزول.

وقد حدثني من أتى به أن المرأة تأتي لهذا الكوافير، ثم تتبّع كل شعرة في جسدها وتلقطها؛ لأجل أن تظهر المرأة كالبلستيك ليس فيها شعرة.

وهذه المسائل مع الأسف الشديد أصبحت هي الشغل الشاغل لكثير من الناس، وقد قال النبي ﷺ: «إنما كانت فتنة بني إسرائيل في النساء»^(١). وهذا هو الذي حل الآن بأمة محمد ﷺ فقد صار أكبر همهم النساء وكيف تزين وكيف تكون صورتها، وما أشبه ذلك.

وفيه أيضًا: تعليق الأشياء بأسبابها، وأن الهلاك له سبب، كما أن النجاة لها سبب، وأن الناس إذا غفلوا عن طاعة الله إلى الترف، والإتراف في الدنيا، فإن مآلهم الهلاك.

وفيه: ما ساقه المؤلف من أجله، وهو تحريم الوصل.

فإن قال قائل: ما تقولون في الباروكة هل هي من الوصل أو لا؟

فالجواب: أنه قد قال بعض العلماء: إنها ليست من الوصل؛ لأن الباروكة لا يوصل بلبسيها الشعر بالشعر، ولكنها بمنزلة الخمار؛ لأنها توضع على الرأس وضعًا، ويكون الشعر تحتها.

وقال بعض العلماء: بل هي من الوصل، والوصل قد تكون بربط أسفل الشعر بهذا

الموصول به، وقد يُكُونُ بأن يُوضَعَ عليه وَيُطَبَّقَ بِشَعْرِ يَكُونُ أَطُولَ مِنَ الْأَصْلِ، والعبرة بالمعنى لا بالصورة.

فإذا قلنا بأن الباروكة وصل صار استعمالها محرماً بل من كبائر الذنوب.
فإن قَالَ قائل: ما تَقُولُونَ في امرأةٍ صلعاء ليس في رأسها شعرٌ، هل يَجُوزُ أن تَسْتَعْمَلَ الباروكةَ تغطيةً للعيبِ، لا زيادةً في الجمالِ، أو في طولِ الشعرِ؟
فالجوابُ -والله أعلم-: أنه جائزٌ، ولكن يَرُدُّ عليه قصةُ المرأةِ مع ابنتها التي قالت: إنها أَصِيبتُ بالحصباءِ فتمزَّقَ شعرُها، فسألتِ النَّبِيَّ ﷺ هل تَصِلُ رأسُها فَمَنَعَهَا من ذلك وسبها. والجوابُ على هذه القصةِ أن يُقَالَ: الظاهرُ أنَّ شعرَ هذه المرأةِ لم يَفْقَدْ بالكليةِ، ولهذا طلبتِ الوصلَ، وطلبُ الوصلِ يَدُلُّ على أن أصلَ الشعرِ موجودٌ، فإن كان أصلُ الشعرِ موجوداً صارت الزيادةُ من أجل التكميلِ والتحسينِ، أما إذا لم يَكُنْ موجوداً وكان عيباً كالصلعاء التي يَكُونُ رأسُها كَخَدِّها ليس فيه شعرٌ وهذا موجودٌ، فلا تَظُنَّ أن هذا أمرٌ فرضيَّ بل هو أمرٌ واقعٌ - فالظاهرُ لي أن هذا لا بَأْسَ به؛ لاختلافِ القصدِ في الوصلِ الذي وَرَدَ النهيُ عنه، وورَدَ اللعنُ عليه.

❦ وفي قولها: «إني أنكحتُ ابنتي». إشكالٌ وهو أن ظاهره أنها هي التي زَوَّجَتْها، وأنها كانت وليتها، ومعلومٌ أنه لا ولايةَ للمرأةِ لا على نفسها، ولا على غيرها، وإنما الولايةُ للرجالِ كما قال تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّاتٌ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النِّسَاءُ: ٣٤]. فما هو الجوابُ عن هذا الإشكالِ؟

نقول: يَحْتَمِلُ أن الحديثَ كان قبلَ أن تُشْرَعَ الولايةُ أو بعدَ ذلك. فإن كان قبلَ أن تُشْرَعَ الولايةُ فإن المرأةَ أن تُزَوِّجَ ابنتها وليس فيه شيءٌ، هذا احتمالٌ.
وإذا قَدَرْنَا أنه كان بعدَ أن شُرِعَتِ الولايةُ يَكُونُ معنى: أنكحتُها. أي: هيأتُها للِنكاحِ، أو أَذِنْتُ في نكاحِها بعدَ مشاورةِ وليها.

وفي حديثِ معاويةَ الأخير: إشارةٌ إلى أن الوصلَ من أخلاقِ اليهودِ؛ لقوله: ما كُنْتُ أَرَى أَحَدًا يَفْعَلُ هذا غيرَ اليهودِ.

فيكونُ في الوصلِ وجهانِ للتحريمِ:

الوجهُ الأولُ: أنه من أخلاقِ اليهودِ.

والوجه الثاني: أنه من تغيير خلق الله ﷻ.

فإن قيل: لماذا أتى البخاريُّ بهذا الباب في كتاب اللباس؟
فالجواب: أنه أتى بهذه الأبواب؛ لأنها من باب الحلي؛ أي: ما يتحلَّى به الإنسان،
فكما أن الزينة تكون منفصلة في اللباس فإنها تكون متصلة في الشعور وشبهها.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٤- باب الْمُتَنَمِّصَاتِ.

٥٩٣٩- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ
قَالَ: لَعَنَ عَبْدُ اللَّهِ الْوَأَشِمَاتِ وَالْمُتَنَمِّصَاتِ وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ الْمُغْيِرَاتِ خَلَقَ اللَّهُ، فَقَالَتْ
أُمُّ يَعْقُوبَ: مَا هَذَا؟ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَمَا لِي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ رَسُولَ اللَّهِ وَفِي كِتَابِ اللَّهِ. قَالَتْ:
وَاللَّهِ لَقَدْ قَرَأْتُ مَا بَيْنَ اللُّوحَيْنِ فَمَا وَجَدْتُهُ. قَالَ: وَاللَّهِ لَئِنْ قَرَأْتِهِ لَقَدْ وَجَدْتِهِ ﴿وَمَا ءَانَتْكُمْ
الرُّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [المنافق: ٧].^(١)

في هذا الحديث: فَهَمَّ دَقِيقٌ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَإِنَّهُ ذَكَرَ الْمَسْأَلَةَ
مُسْلَسَلَةً، فَإِنَّهُ لَعَنَ هَؤُلَاءِ بِنَاءً عَلَى لَعْنَةِ الرُّسُولِ ﷺ وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَهَنْ
مَلْعُونَاتٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ أَيْضًا وَاسْتَدَلَّ لِذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا ءَانَتْكُمْ الرُّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا
نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾. إِذَا فَكَّلُ مَا فِي السَّنَةِ فَهُوَ فِي كِتَابِ اللَّهِ.

ولهذا فَإِنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَتَشَدَّقُونَ وَيُنْكِرُونَ مَا جَاءَ فِي السَّنَنِ، وَلَا يَقْبَلُونَ مِنَ السَّنَةِ
إِلَّا مَا كَانَ عَمَلِيًّا مُتَوَاتِرًا نَقُولُ لَهُمْ: أَنْتُمْ كَفَرْتُمْ بِالْقُرْآنِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا كَانَ فِي السَّنَةِ
فَهُوَ فِي الْقُرْآنِ لَكِنَّهُ مُجَمَّلٌ. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا ءَانَتْكُمْ الرُّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ وَقَالَ أَيْضًا: ﴿مَنْ
يُطِيعِ الرُّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]. وَمَفْهُومُهُ: وَمَنْ يَعِصِ الرُّسُولَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ. فَإِذَا
كَمَا يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُؤْمِنَ بِمَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُؤْمِنَ بِمَا صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي
السَّنَةِ، سِوَاكَ ذَلِكَ طَلَبًا وَهُوَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَحْكَامِ، أَوْ خَبَرًا.

ولهذا فَإِنَّ الْقَوْلَ الْمُتَعَيَّنَ: أَنْ أَخْبَارَ الْآحَادِ الصَّحِيحَةِ يُؤْخَذُ بِهَا فِي الْعَقَائِدِ كَمَا

يُؤْخَذُ بِهَا فِي الْأَحْكَامِ. وَقَدْ مَرَّ عَلَيْنَا أَنَّ كُلَّ حَكْمٍ فَإِنَّهُ مَصْحُوبٌ بِعَقِيدَةٍ؛ لِأَنَّكَ لَا تَفْعَلُ هَذَا الشَّيْءَ إِلَّا وَأَنْتَ مُؤْمِنٌ بِأَنَّهُ مِنْ شَرِيعَةِ اللَّهِ.

فَلَوْ صَلَّيْتَ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ لَيْسَتْ مِنْ شَرِيعَةِ اللَّهِ مَا نَفَعْتُكَ وَكَذَلِكَ لَوْ صَمَتَ بِهَذَا الْإِعْتِقَادَ.

فَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْعَقَائِدِ وَبَيْنَ الْأَحْكَامِ الْعَمَلِيَةِ تَفْرِيقُهُمْ ضَائِعٌ أَوَّلًا: لِأَنَّا نَقُولُ: كُلُّ صَحَّحٍ عَنِ الرَّسُولِ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ حَكْمُهُ وَاحِدًا. ثَانِيًا: لِأَنَّهُ مَا مِنْ حَكْمٍ إِلَّا وَهُوَ مَصْحُوبٌ بِعَقِيدَةٍ، فَأَنْتَ تَعْتَقِدُ أَنَّ صَلَاةَ الظُّهْرِ فَرَضٌ وَأَنْ رَاتِبَتَهَا سُنَّةٌ لَا بَدَّ مِنْ هَذَا، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَعْتَقِدَ أَنَّ صَلَاةَ الظُّهْرِ نَفْلٌ، وَلَا أَنْ رَاتِبَتَهَا فَرَضٌ، وَإِنْ اعْتَقَدْتَ ذَلِكَ فَأَنْتَ ضَالٌّ، بَلْ إِنَّكَ كَافِرٌ عَلَى رَأْيِ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا اعْتَقَدْتَ أَنَّ مَا عَلِمْتَ فَرَضِيَّتَهُ بِالضَّرُورَةِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ سُنَّةً، فَهَذَا كُفْرٌ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ مَرَاجَعَةِ الْعَالَمِ؛ لِأَنَّ أُمَّ يَعْقُوبَ امْرَأَةً، وَابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه مِنْ فَقَهَاءِ الصَّحَابَةِ، وَمِنْ قُرَائِهِمْ، وَمِنْ أَجْلَائِهِمْ، فَهُوَ صَاحِبُ السُّوَالِ وَالْجَوَابِ فِي خِدْمَةِ الرَّسُولِ صلوات الله عليه وآله وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صلوات الله عليه وآله عَنْهُ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًّا طَرِيًّا كَمَا أُنْزِلَ فَلْيَقْرَأْ بِقِرَاءَةِ ابْنِ أُمِّ عَبْدِ اللَّهِ^(١)». وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَى أَنَّهُ مِنْ فَقَهَاءِ الصَّحَابَةِ وَمِنْ مَفْتِيهِمْ، فَهُوَ أَحَدُ الْمَشْهُورِينَ بِالْفُتْيَا رضي الله عنه، وَمَعَ ذَلِكَ تَقُولُ لَهُ الْمَرْأَةُ: مَا هَذَا؟ وَتَقُولُ -لَمَّا قَالَ: فِي كِتَابِ اللَّهِ-: لَقَدْ قَرَأْتُ مَا بَيْنَ اللُّوحَيْنِ فَمَا وَجَدْتُهُ. فَقَالَ: «لَنْ قَرَأْتِيهِ لَقَدْ وَجَدْتِيهِ». لَكِنَّا لَا نَعْرِفُ مِنْ أَيْنَ يُؤْخَذُ، وَإِلَّا فَهِيَ قَطْعًا قَدْ قَرَأْتَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾.

وَهَذَا يُشَبِّهُ قِصَّةَ ذِكْرَتِهَا فِيمَا سَبَقَ حَدَّثْتُ مَعَ مُحَمَّدٍ عَبْدَهُ، فَقَدْ دَخَلَ مَطْعَمًا فِي فَرَنْسَا وَكَانَ يُوجَدُ فِيهِ نَصْرَانِيٌّ -وَالنَّصْرَانِيُّ يُجِبُونَ أَنْ يُشَوِّشُوا عَلَى الْمُسْلِمِينَ عَقِيدَتَهُمْ كُلَّمَا اسْتَطَاعُوا- فَقَالَ لَهُ: إِنْ الْقُرْآنَ يَقُولُ: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ البقرة: ١٨٩. فَأَرِنِي فِي الْقُرْآنِ كَيْفَ يُصْنَعُ هَذَا الطَّعَامُ؟ فَقَالَ لَهُ: هَذَا مَوْجُودٌ فِي الْقُرْآنِ. فَقَالَ لَهُ النَّصْرَانِيُّ: أَيْنَ؟ فَدَعَا مُحَمَّدٌ صَاحِبَ الْمَطْعَمِ وَقَالَ لَهُ: كَيْفَ تَصْنَعُ

هذا الطعام؟ فقال: أَصْنَعُ كَذَا وَكَذَا. فقال محمدٌ: هو هكذا في القرآن، فتعجب الرجل النصراني. فقال محمدٌ: لَأَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٣].

فالذي لم يُبَيِّنْهُ القرآنُ بَيَّنْ لَنَا كَيْفَ نَهْتَدِي إِلَيْهِ. فَبَيَّنَتْ الَّذِي كَفَرْنَا، وَنَسَأَلُ اللَّهَ أَنْ يَهَبَ لِلنَّاسِ مِثْلَ هَؤُلَاءِ الْأَذْكَاءِ.

فَإِنَّهُ لَوْ جَاءَ نَصْرَانِي خَبِيثٌ وَسَأَلَ طَالِبَ عِلْمٍ لَيْسَ عِنْدَهُ ذِكَاؤٌ وَلَا انْتِبَاهٌ مَا اسْتَطَاعَ أَنْ يُجِيبَ. وَلَكِنْ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مِنْ يَشَاءُ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: مُخَالَفَةٌ لِقَاعِدَةٍ مَعْرُوفَةٍ فِي النُّحُوِّ وَهِيَ إِثْبَاتُ الْيَاءِ فِي قَوْلِهِ: «لَنْ كُنْتُ قَرَأْتِيهِ لَقَدْ وَجَدْتِيهِ» وَالْمَشْهُورُ مِنْ لُغَةِ أَهْلِ الْعَرَبِ أَنْ يُقَالَ: لَنْ قَرَأْتِيهِ لَقَدْ وَجَدْتِيهِ. لَكِنْ هُنَاكَ لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ تَجَوُّزُ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّا فَرَحْنَا بِهَا؛ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ لُغَةً عَرَبِيَّةً صَارَتْ لُغَتُنَا -نَحْنُ- الْعَرَبِيَّةُ لُغَةً عَرَبِيَّةً؛ إِذْ إِنْ الْوَاحِدُ مِنَّا يَقُولُ: أَنْتِ رَأَيْتِيهِ، أَنْتِ وَجَدْتِيهِ بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ فَهِيَ لُغَةٌ عَرَبِيَّةٌ. فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: مَا هَذِهِ اللَّغَةُ الَّتِي عِنْدَكُمْ؟ لَقُلْنَا: هِيَ مَوْجُودَةٌ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ لَكِنَّا قَلِيلَةٌ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٥- بَابُ الْمَوْصُولَةِ.

٥٩٤٠- حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَعَنَّ النَّبِيَّ ﷺ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ^(١).

٥٩٤١- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ أَنَّهُ سَمِعَ فَاطِمَةَ بِنْتَ الْمُنْذِرِ تَقُولُ: سَمِعْتُ أَسْمَاءَ قَالَتْ: سَأَلْتُ امْرَأَةَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ ابْنَتِي أَصَابَتْهَا الْحَصْبَةُ فَأَمَرَقَ شَعْرُهَا وَإِنِّي رَوَّجْتُهَا، أَفَأَصِلُ فِيهِ؟ فَقَالَ: «لَعَنَّ اللَّهَ الْوَاصِلَةَ وَالْمَوْصُولَةَ»^(٢).

٥٩٤٢- حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، حَدَّثَنَا صَخْرُ بْنُ جَوْرِيَّةٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ -أَوْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ-: «الْوَاشِمَةُ

(١) أخرجه مسلم (٢١٢٤).

(٢) أخرجه مسلم وقد تقدم.

وَالْمُوتِشِمَةُ وَالْوَاصِلَةُ وَالْمُسْتَوْصِلَةُ»؛ يَعْنِي: لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ.

٥٩٤٣- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: لَعَنَ اللَّهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ، وَالْمُتَمَصَّاتِ، وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ، الْمُغَيَّرَاتِ خَلَقَ اللَّهُ مَا لِي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُلْعُونٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ! ^(١).

قد سبق الكلام على هذه الأحاديث.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٨٦- بَابُ الْوَاشِمَةِ.

٥٩٤٤- حَدَّثَنِي يَحْيَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَيْنُ حَقٌّ» ^(٢). وَنَهَى عَنِ الْوَشْمِ. حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: ذَكَرْتُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَابِسٍ حَدِيثَ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ: سَمِعْتُهُ مِنْ أُمِّ يَعْقُوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ... مِثْلَ حَدِيثِ مَنْصُورٍ.

قوله: «العين حق». العينُ معروفةٌ وهي أن يُصَابَ الإنسانُ بنفسٍ خبيثةٍ مملوءةٍ حسداً، وذلك بأنه يَخْرُجُ من هذه النفسِ الخبيثةِ قوةٌ خفيةٌ تُصِيبُ الْمُعَانَ كما يُصِيبُ السَّهْمُ الرَّمِيَّةَ وتأتي أحياناً باختيارٍ من العائن، وأحياناً بغير اختيارٍ، فبمجرد أن يرى الشيء الذي يُعْجِبُهُ يَنْطَلِقُ فوراً السهمُ.

وأحياناً يكون ذلك باختياره وَيَتَحَكَّمُ فيها، حتى إن بعضهم يُخَيِّرُ الْمُعَانَ أحياناً ويقولُ له: اختر لنفسك ما أفعله بك.

وقد أخبرني رجلٌ أُصِيبَ صاحبٌ له بعينٍ إنسانٍ، وظلَّ هذا الرجلُ المصابُ خمسةَ عشرَ يوماً لا يَنَامُ ليلاً، ولا يَسْتَرِيحُ نهاراً من عينه، وكان له إبلٌ فضاعتُ وذلك

(١) أخرجه مسلم (٢١٢٥).

(٢) أخرجه مسلم (٢١٨٧).

كله من جرّاء تلك العين، وكان له صاحبٌ فجاءه يَعُوْذُهُ وقال له: ما الذي أصابك؟ فقال: أصابني فلانٌ فذهبَ هذا الصاحبُ إلى العائنِ وقال له: ما لك بفلانٍ؟ هو الآن قد مَرَضَ بعينِكَ، وضاعتِ إبلُهُ، فاخترَ لنفسِكَ إحدى ثلاثٍ: إما أن تُصَلِّيَ عليك العصرَ في الجامعِ مَيِّتًا، وإما أن نَحْسِكَ في بيتِكَ فلا تَخْرُجَ، وإما أن تُعْطِيَنِي عهدًا بأنه من المكانِ الفلانيِّ إلى المكانِ الفلانيِّ لا يُصَابُ أحدٌ من سُكَّانِهِ بعينِكَ.

فاختار الأخير، وقال: أعطيك عهدًا أن من المكانِ الفلانيِّ إلى المكانِ الفلانيِّ لا يُصَابُ أحدٌ منهم بعيني. ثم أخذَ غطاءً رأسه وذهبَ بها إلى المصابِ، ووضعهُ في ماءٍ حتى تَشَرَّبَ الماءَ، ثم شَرِبَ منه المعانُ وَمَسَحَ عينيه، فخرجَ مع الناسِ يُصَلِّيَ الظهرَ، وفي آخرِ النهارِ جاءه الخبرُ بأن جميعَ إبله قد رجعتُ وما فُقدَ منها بعيرٌ. ولهذا قَالَ الرسولُ ﷺ: «العينُ حقٌّ». أي: حقٌّ ثابتٌ ليس فيه إشكالٌ ولا أحدٌ يُنْكِرُها.

ثم قَالَ أبو هريرة: «وَنَهَى عَنِ الْوَشْمِ». وإنما قَالَ: «وَنَهَى عَنِ الْوَشْمِ»؛ لأنَّ الوشمَ فيه نوعٌ من التحسينِ من التزيينِ، فقد يُصَابُ الموشومُ بسببِهِ بعينِ العائنِ، ولهذا قَالَ بعضُ الناسِ: إذا جعلتَ في صَبِيئِكَ تحسِينًا لوجهِهِ أو ثِيَابَهُ فاجعلْ شيئًا يُفْسِدُ هذا الحُسْنَ، بحيثُ إذا رآه الرائي لا يراه كاملاً من كل وجهٍ؛ لأنه إذا رأى هذا الناقصَ هانَ ما في نفسه من العينِ والحسدِ -والعياذُ بالله- وكان الناسُ يَفْعَلُونَ هذا، وقد ذَكَرَ صاحبُ «زاد المعاد» أن له أصلاً عن النبي ﷺ.

فإذا كانتِ العينُ حقٌّ والوشمُ مما يُحَسِّنُ الموشومَ فإنه يَكُونُ عُرْضَةً لأن يُصَابَ بالعينِ. فإن قَالَ قائلٌ: هل تنقلُ العينُ من العائنِ إلى ورثته؟

فالجوابُ: نعم، العينُ فيها وراثَةٌ، ونحن نسمعُ عن بعضِ الناسِ أن آباءَهُم كانوا أصحابَ عينٍ، فصاروا هم أشدَّ من آبائِهِم.

وقد أوردَ ابنُ القيمِ رَحِمَهُ اللهُ فَصلاً في «زاد المعاد» في هدي النبي ﷺ في علاجِ المصابِ بالعينِ، نورِدهُ لأهميته، قَالَ رَحِمَهُ اللهُ: ^(١)

(١) قرأ أحد الطلبة هذا المبحث في آخر شرح الحديث رقم (٥٩٦٣)، فرأينا أنه من الأولى وضعه هنا تمثيلاً مع السياق.

فصل

في هديه ﷺ في علاج المصاب بالعين

روى مسلم في «صحيحه» عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «العينُ حقٌ ولو كان شيءٌ سابقَ القدرِ لسبقتهُ العينُ».

وفي «صحيحه» أيضًا عن أنس، أن النبي ﷺ رخص في الرقية من الحمة والعين، والنملة.

وفي «الصحيحين» من حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «العينُ حقٌ».

○ قوله: «الحمة». أي: العقرَب وشبهها من ذوات السموم.

○ وقوله: «والعين». هي التي نحن بصددِها.

○ وقوله: «والنملة». هي قروحٌ تكونُ في الجلدِ وكأنها النملة تمشي على الجلدِ.

وفي «سنن أبي داود»: عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان يؤمرُ العائنُ فيتوضأُ، ثم يغتسلُ من الميعين.

وفي «الصحيحين»: عن عائشة قالت: أمرني النبي ﷺ، أو أمر أن نسترقِيَ من العين.

[على هذا يكون قولها: أمر أن نسترقِيَ من العين. مخصصاً لقوله ﷺ: «ولا

يُسترقون»^(١)؛ لأن الرسول ﷺ لا يُمكن أن يأمر بشيءٍ يحرمُ به الناسُ من أن يدخلوا الجنةَ بلا حسابٍ، ولا عذابٍ].

وذكر الترمذي من حديث سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عروة بن عامر،

عن عبيد بن رفاع الزرقى، أن أسماء بنت عُميس، قالت: يا رسول الله، إن بني جعفر تُصيبهم العينُ أفأسترقِي لهم؟ فقال: «نعم فلو كان شيءٌ يسبقُ القضاءَ لسبقتهُ العينُ» قال الترمذي: حديثٌ حسنٌ صحيحٌ.

وروى مالك رحمته الله: عن ابن شهاب، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، قال: رأى

عامرُ بنُ ربيعةَ سهلَ بنَ حنيفٍ يغتسلُ فقال: والله ما رأيتُ كاليوم ولا جلدَ مُخبأ!

قال: فلبط سهلٌ فأتى رسول الله ﷺ عامراً فتغيظَ عليه وقال: «علام يقتلُ أحدكم أخاه

أَلَا بَرَكْتَ، اغْتَسِلْ لَهُ» فَغَسَلَ لَهُ عَامِرٌ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمِرْفَقَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ وَأَطْرَافَ رِجْلَيْهِ وَدَاخِلَةَ إِزَارِهِ فِي قَدَحٍ ثُمَّ صَبَّ عَلَيْهِ فَرَّاحٌ مَعَ النَّاسِ.
[قوله: فَلُبِطَ؛ أي: سَقَطَ عَلَى الْأَرْضِ].

وَرَوَى مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ أَيْضًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ عَنْ أَبِيهِ هَذَا الْحَدِيثَ وَقَالَ فِيهِ: إِنَّ الْعَيْنَ حَقٌّ تَوَضَّأَ لَهُ فَتَوَضَّأَ لَهُ.

وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ مَرْفُوعًا: «الْعَيْنُ حَقٌّ وَلَوْ كَانَ شَيْءٌ سَابِقَ الْقَدَرِ لَسَبَقَتْهُ الْعَيْنُ وَإِذَا اسْتُغْسِلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَغْتَسِلْ» ووصله صحيح.
قَالَ الزُّهْرِيُّ: يُؤْمَرُ الرَّجُلُ الْعَائِنُ بِقَدَحٍ فَيَدْخُلُ كَفَّهُ فِيهِ فَيَتَمَضَّمُ ثُمَّ يَمُجُّهُ فِي الْقَدَحِ، وَيَغْسِلُ وَجْهَهُ فِي الْقَدَحِ ثُمَّ يَدْخُلُ يَدَهُ الْيُسْرَى فَيَصُبُّ عَلَى رُكْبَتَيْهِ الْيُمْنَى فِي الْقَدَحِ، ثُمَّ يَدْخُلُ يَدَهُ الْيُمْنَى فَيَصُبُّ عَلَى رُكْبَتَيْهِ الْيُسْرَى ثُمَّ يَغْسِلُ دَاخِلَةَ إِزَارِهِ، وَلَا يُوضَعُ الْقَدَحُ فِي الْأَرْضِ، ثُمَّ يَصُبُّ عَلَى رَأْسِ الرَّجُلِ الَّذِي تُصِيبُهُ الْعَيْنُ مِنْ خَلْفِهِ صَبَّةً وَاحِدَةً.

[كَلَامُ الزُّهْرِيِّ هَذَا لَا أُدْرِي مِنْ أَيْنَ أَخَذَهُ].

وَالْعَيْنُ: عَيْنَانِ عَيْنٌ إِنْسِيَّةٌ وَعَيْنٌ جَنِّيَّةٌ فَقَدْ صَحَّ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى فِي بَيْتِهَا جَارِيَةً فِي وَجْهَهَا سَفْعَةً فَقَالَ: «اسْتَرْقُوا لَهَا فَإِنَّ بِهَا النَّظْرَةَ».
قَالَ الْحُسَيْنُ بْنُ مَسْعُودٍ الْفَرَّاءُ: وَقَوْلُهُ: «سَفْعَةٌ» أَيُّ: نَظْرَةٌ يَعْنِي: مِنَ الْجِنِّ يَقُولُ بِهَا عَيْنٌ أَصَابَتْهَا مِنْ نَظَرِ الْجِنِّ أَنْفَذَ مِنْ أَسِنَّةِ الرَّمَاكِ.

[قوله: ثُمَّ يَغْسِلُ دَاخِلَةَ إِزَارِهِ. دَاخِلَةُ الْإِزَارِ هِيَ الَّتِي تَلِي الْجِلْدَ، وَحَسَبَ عَرَفَ النَّاسَ الْآنَ - وَهُوَ شَيْءٌ مَجْرَبٌ أَنْكَ إِذَا أَخَذْتَ مِنَ الشَّيْءِ الَّذِي يَلِي جَسَدَ الْعَائِنِ كَالْفَانِلَةِ أَوِ الطَّاقِيَةِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، ثُمَّ وَضَعْتَهُ فِي مَاءٍ وَشَرِبَهُ الْمَعَانُ أَوْ مَسَحَ بِهِ أَوْ صَبَّ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَنْتَفِعُ بِذَلِكَ].

وَيُذَكِّرُ عَنْ جَابِرٍ يَرْفَعُهُ: «إِنَّ الْعَيْنَ لَتَدْخُلَ الرَّجُلَ الْقَبْرَ وَالْجَمَلَ الْقَدْرَ».

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَعَوَّذُ مِنَ الْجَانِّ وَمِنْ عَيْنِ الْإِنْسَانِ.

فَأَبْطَلَتْ طَائِفَةٌ مِمَّنْ قَلَّ نَصِيحُهُمْ مِنَ السَّمْعِ وَالْعَقْلِ أَمْرَ الْعَيْنِ وَقَالُوا: إِنَّمَا ذَلِكَ أَوْهَامٌ لَا حَقِيقَةَ لَهَا وَهَؤُلَاءِ مِنْ أَجْهَلِ النَّاسِ بِالسَّمْعِ وَالْعَقْلِ وَمِنْ أَغْلَظِهِمْ حِجَابًا

وَأَكْتَفَيْهِمْ طَبَاعًا وَأَبْعَدَهُمْ مَعْرِفَةً عَنِ الْأَرْوَاحِ وَالنُّفُوسِ . وَصِفَاتِهَا وَأَفْعَالِهَا وَتَأْثِيرَاتِهَا وَعُقْلَاءُ الْأُمَمِ عَلَى اخْتِلَافِ مِلَلِهِمْ وَنَحْلِهِمْ لَا تَدْفَعُ أَمْرَ الْعَيْنِ وَلَا تُنْكِرُهُ وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي سَبَبِ وَجْهَةِ تَأْثِيرِ الْعَيْنِ .

فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: إِنَّ الْعَائِنَ إِذَا تَكَيَّفَتْ نَفْسُهُ بِالْكِفِيَّةِ الرَّدِيئَةِ انْبَعَثَ مِنْ عَيْنِهِ قُوَّةٌ سُمِّيَتْ تَتَّصِلُ بِالْمَعِينِ فَيَنْصَرُّ . قَالُوا : وَلَا يُسْتَنْكَرُ هَذَا كَمَا لَا يُسْتَنْكَرُ انْبِعَاثُ قُوَّةِ سُمِّيَتْ مِنَ الْأَفْعَى تَتَّصِلُ بِالْإِنْسَانِ فِيهِلُكُ، وَهَذَا أَمْرٌ قَدْ اشْتَهَرَ عَنْ نَوْعٍ مِنَ الْأَفْعَايِ، أَنَّهَا إِذَا وَقَعَ بَصَرُهَا عَلَى الْإِنْسَانِ هَلَكَ فَكَذَلِكَ الْعَائِنُ .

وَقَالَتْ فِرْقَةٌ أُخْرَى: لَا يُسْتَبْعَدُ أَنْ يَنْبَعثَ مِنْ عَيْنِ بَعْضِ النَّاسِ جَوَاهِرٌ لَطِيفَةٌ غَيْرُ مَرِيئَةٍ فَتَتَّصِلُ بِالْمَعِينِ وَتَتَخَلَّلُ مَسَامَ جِسْمِهِ فَيَحْصُلُ لَهُ الضَّرَرُ .

وَقَالَتْ فِرْقَةٌ أُخْرَى: قَدْ أَجْرَى اللَّهُ الْعَادَةَ بِخَلْقِ مَا يَشَاءُ مِنَ الضَّرَرِ عِنْدَ مُقَابَلَةِ عَيْنِ الْعَائِنِ لِمَنْ يَعِينُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ قُوَّةٌ وَلَا سَبَبٌ وَلَا تَأْثِيرٌ أَصْلًا، وَهَذَا مَذْهَبُ مُنْكَرِي الْأَسْبَابِ وَالْقُوى وَالتَّأْثِيرَاتِ فِي الْعَالَمِ، وَهَؤُلَاءِ قَدْ سَدُّوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ بَابَ الْعِلَلِ وَالتَّأْثِيرَاتِ وَالْأَسْبَابِ وَخَالَفُوا الْعُقْلَاءَ أَجْمَعِينَ .

وَلَا رَيْبَ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ خَلَقَ فِي الْأَجْسَامِ وَالْأَرْوَاحِ قُوى وَطَبَائِعَ مُخْتَلِفَةً وَجَعَلَ فِي كَثِيرٍ مِنْهَا خَوَاصًا وَكَيْفِيَّاتٍ مُؤَثَّرَةً، وَلَا يُمْكِنُ لِعَاقِلٍ إِنْكَارُ تَأْثِيرِ الْأَرْوَاحِ فِي الْأَجْسَامِ فَإِنَّهُ أَمْرٌ مُشَاهِدٌ مُحْسُوسٌ، وَأَنْتَ تَرَى الْوَجْهَ كَيْفَ يَحْمَرُّ حُمْرَةً شَدِيدَةً إِذَا نَظَرَ إِلَيْهِ مِنْ يَحْتَشِمُهُ وَيَسْتَحْيِي مِنْهُ، وَيَصْفَرُّ صُفْرَةً شَدِيدَةً عِنْدَ نَظَرٍ مَنْ يَخَافُهُ إِلَيْهِ، وَقَدْ شَاهَدَ النَّاسُ مَنْ يَسْقُمُ مِنَ النَّظَرِ وَتَضَعُفُ قُوَاهُ، وَهَذَا كُلُّهُ بِوَاسِطَةِ تَأْثِيرِ الْأَرْوَاحِ وَلِشِدَّةِ اِزْتِبَاطِهَا بِالْعَيْنِ يُنْسَبُ الْفِعْلُ إِلَيْهَا وَلَيْسَتْ هِيَ الْفَاعِلَةُ، وَإِنَّمَا التَّأْثِيرُ لِلرُّوحِ، وَالْأَرْوَاحُ مُخْتَلِفَةٌ فِي طَبَائِعِهَا وَقُوَاهَا وَكَيْفِيَّاتِهَا وَخَوَاصِّهَا، فَرُوحُ الْحَاسِدِ مُؤَذِيَةٌ لِلْمَحْسُودِ أَذَى بَيِّنًا؛ وَلِهَذَا أَمَرَ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ - رَسُولَهُ أَنْ يَسْتَعِيدَ بِهِ مِنْ شَرِّهِ، وَتَأْثِيرُ الْحَاسِدِ فِي أَذَى الْمَحْسُودِ أَمْرٌ لَا يُنْكِرُهُ إِلَّا مَنْ هُوَ خَارِجٌ عَنْ حَقِيقَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ، وَهُوَ أَصْلُ الْإِصَابَةِ بِالْعَيْنِ؛ فَإِنَّ النَّفْسَ الْخَبِيثَةَ الْحَاسِدَةَ تَتَكَيَّفُ بِكَيْفِيَّةٍ خَبِيثَةٍ، وَتَقَابِلُ الْمَحْسُودَ فَتَوَثِّرُ فِيهِ بِتِلْكَ الْخَاصِيَّةِ، وَأَشْبَهُ الْأَشْيَاءِ بِهَذَا الْأَفْعَى؛ فَإِنَّ السَّمَّ كَامِنٌ فِيهَا بِالْقُوَّةِ، فَإِذَا قَابَلَتْ عَدُوَهَا انْبَعَثَتْ مِنْهَا قُوَّةٌ غَضَبِيَّةٌ وَتَكَيَّفَتْ بِكَيْفِيَّةٍ خَبِيثَةٍ مُؤَذِيَةٍ، فَمِنْهَا

مَا تَشَدُّ كَيْفِيَّتُهَا وَتَقْوَى حَتَّى تُؤَثِّرَ فِي إِسْقَاطِ الْجَنِينِ، وَمِنْهَا مَا تُؤَثِّرُ فِي طَمَسِ الْبَصَرِ
كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْأَبْتَرِ وَذِي الطَّفِيفَيْنِ مِنَ الْحَيَاتِ: «إِنَّهُمَا يَلْتَمِسَانِ الْبَصَرَ
وَيُسْقِطَانِ الْحَبْلَ».

وَمِنْهَا مَا تُؤَثِّرُ فِي الْإِنْسَانِ كَيْفِيَّتُهَا بِمُجَرَّدِ الرُّؤْيَةِ مِنْ غَيْرِ اتِّصَالٍ بِهِ لِشِدَّةِ خُبْنِ
تِلْكَ النَّفْسِ وَكَيْفِيَّتُهَا الْخَبِيَّةِ الْمُؤَثِّرَةِ، وَالتَّأْيِيرُ غَيْرُ مَوْقُوفٍ عَلَى الْإِتِّصَالِ الْجَسْمِيَّةِ
كَمَا يَظُنُّ مَنْ قَلَّ عِلْمُهُ وَمَعْرِفَتُهُ بِالطَّبِيعَةِ وَالشَّرِيعَةِ بَلِ التَّأْيِيرُ يَكُونُ تَارَةً بِالْإِتِّصَالِ
وَتَارَةً بِالْمُقَابَلَةِ، وَتَارَةً بِالرُّؤْيَةِ، وَتَارَةً بِتَوَجُّهِ الرُّوحِ نَحْوَ مَنْ يُؤَثِّرُ فِيهِ، وَتَارَةً بِالْأَدْعِيَةِ
وَالرُّقَى وَالتَّعَوُّذَاتِ وَتَارَةً بِالْوَهْمِ وَالتَّخِيلِ، وَنَفْسُ الْعَائِنِ لَا يَتَوَقَّفُ تَأْيِيرُهَا عَلَى الرُّؤْيَةِ
بَلِ قَدْ يَكُونُ أَعْمَى فَيُوصَفُ لَهُ الشَّيْءُ فَتُؤَثِّرُ نَفْسُهُ فِيهِ وَإِنْ لَمْ يَرَهُ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْعَائِنِينَ
يُؤَثِّرُ فِي الْمَعِينِ بِالْوَصْفِ مِنْ غَيْرِ رُؤْيَةٍ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ: ﴿وَلَا يَكَاذِبُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيَرْكَبُنَا
بِأَبْصَرِهِمْ لَنَنْصَرَّعُوا لِلذِّكْرِ﴾ [التكْوِيْنُ: ٥١].

[وهذا صحيحٌ فالعائِنُ قد يُؤَثِّرُ وإن لم يرَ المعينَ، ويُذَكِّرُ أن بعضَ الناسِ رأى
الهلالَ وكان معه راعي غنمٍ، فلما وصل إلى أصحابِهِ قال: إن الليلةَ من الشهرِ، فقالوا:
ليس بصحيحٍ، فنحن نراءِئناهُ ولم نره، فلما قالوا له ذلك خافَ على نفسه، فقال: إن
الذي رآه هو الراعي -والراعي لم يَكُنْ حاضراً وقتها- فأصابوا الراعيَ بعينِهِم فكفَّ
بصرَ الراعي. وسَلِمَ ذلك فهذا تصديقٌ لكلامِ ابنِ القيمِ رَحِمَهُ اللهُ.

وَقَالَ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ ① مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ② وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ ③ وَمِنْ شَرِّ
النَّفَّاثِ فِي الْعُقَدِ ④ وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ⑤﴾ [الْبَقَرَةُ: ١-٥]. فَكُلُّ عَائِنٍ حَاسِدٌ
وَلَيْسَ كُلُّ حَاسِدٍ عَائِنًا، فَلَمَّا كَانَ الْحَاسِدُ أَعَمَّ مِنَ الْعَائِنِ كَانَتْ الْإِسْتِعَاذَةُ مِنْهُ اسْتِعَاذَةً
مِنَ الْعَائِنِ، وَهِيَ سَهَامٌ تَخْرُجُ مِنْ نَفْسِ الْحَاسِدِ وَالْعَائِنِ نَحْوَ الْمَحْسُودِ وَالْمَعِينِ
تُصِيبُهُ تَارَةً وَتُخْطِئُهُ تَارَةً، فَإِنْ صَادَقَتْهُ مَكْشُوفًا لَا وَقَايَةَ عَلَيْهِ أَثَرَتْ فِيهِ وَلَا بَدَأَ، وَإِنْ
صَادَقَتْهُ حَذَرًا شَاكِيَ السَّلَاحِ لَا مَنَفَذَ فِيهِ لِلْسَّهَامِ لَمْ تُؤَثِّرْ فِيهِ، وَرُبَّمَا رُدَّتِ السَّهَامُ عَلَى
صَاحِبِهَا، وَهَذَا بِمِثَابَةِ الرَّمِيِّ الْحِسِّيِّ سَوَاءً فَهَذَا مِنَ النُّفُوسِ وَالْأَرْوَاحِ وَذَلِكَ مِنَ
الْأَجْسَامِ وَالْأَشْبَاحِ. وَأَصْلُهُ مِنْ إِعْجَابِ الْعَائِنِ بِالشَّيْءِ، ثُمَّ تَبَعَهُ كَيْفِيَّةُ نَفْسِهِ الْخَبِيَّةِ،
ثُمَّ تَسْتَعِينُ عَلَى تَنْفِيذِ سُمِّهَا بِنَظَرَةٍ إِلَى الْمَعِينِ وَقَدْ يَعِينُ الرَّجُلُ نَفْسَهُ وَقَدْ يَعِينُ بَعْضُ

إِرَادَتِهِ بَلْ يَطْبَعِهِ وَهَذَا أَرَدَأُ مَا يَكُونُ مِنَ النَّوعِ الْإِنْسَانِيِّ.

[قوله: فقد يعين الرجل نفسه، وهذا غريب نسأل الله العافية].

وَقَدْ قَالَ أَصْحَابُنَا وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْفُقَهَاءِ: إِنَّ مَنْ عَرِفَ بِذَلِكَ حَبْسَهُ الْإِمَامُ، وَأَجْرَى لَهُ مَا يُنْفَقُ عَلَيْهِ إِلَى الْمَوْتِ وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ قَطْعًا.



فصل

وَالْمَقْصُودُ: الْعِلَاجُ النَّبَوِيُّ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ وَهُوَ أَنْوَاعٌ، وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» عَنْ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ قَالَ: مَرَرْنَا بِسَيْلٍ، فَدَخَلْتُ، فَاعْتَسَلْتُ فِيهِ، فَخَرَجْتُ مَحْمُومًا فَنَجَّيْتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا ثَابِتٍ يَتَعَوَّذُ». قَالَ: فَقُلْتُ: يَا سَيِّدِي! وَالرُّقَى صَالِحَةٌ؟ فَقَالَ: «لَا رُقِيَةَ إِلَّا فِي نَفْسٍ، أَوْ حُمَةٍ أَوْ لَدَغَةٍ».

وَالنَّفْسُ: الْعَيْنُ، يُقَالُ: أَصَابَتْ فُلَانًا نَفْسٌ، أَيْ: عَيْنٌ. وَالنَّافِسُ الْعَائِنُ. وَاللَّدَغَةُ - بِدَالٍ مُهْمَلَةٍ وَعَيْنٍ مُعْجَمَةٍ - وَهِيَ ضَرْبَةٌ الْعَقَرِ وَنَحْوُهَا.

فَمِنْ التَّعَوُّذَاتِ وَالرُّقَى الْإِكْثَارُ مِنْ قِرَاءَةِ الْمُعَوِّذَتَيْنِ وَفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَآيَةِ الْكُرْسِيِّ، وَمِنْهَا التَّعَوُّذَاتُ النَّبَوِيَّةُ.

نَحْوُ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ.

وَنَحْوُ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ وَهَامَّةٍ وَمِنْ كُلِّ عَيْنٍ لَامَّةٍ.

وَنَحْوُ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ الَّتِي لَا يُجَاوِزُهُنَّ بَرٌّ وَلَا فَاجِرٌ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ وَذَرَأً وَبَرّاً، وَمِنْ شَرِّ مَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمِنْ شَرِّ مَا يَعْرُجُ فِيهَا، وَمِنْ شَرِّ مَا ذَرَأَ فِي الْأَرْضِ، وَمِنْ شَرِّ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا، وَمِنْ شَرِّ فِتَنِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمِنْ شَرِّ طَوَارِقِ اللَّيْلِ إِلَّا طَارِقًا يَطْرُقُ بِخَيْرٍ يَا رَحْمَنَ.

وَمِنْهَا: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ مِنْ غَضَبِهِ وَعِقَابِهِ وَمِنْ شَرِّ عِبَادِهِ وَمِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ وَأَنْ يَخْضَرُونِ.

وَمِنْهَا: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِوَجْهِكَ الْكَرِيمِ وَكَلِمَاتِكَ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهِ اللَّهُمَّ أَنْتَ تَكْشِفُ الْمَأْتَمَ وَالْمَغْرَمَ اللَّهُمَّ إِنَّهُ لَا يُهْزِمُ جُنْدَكَ وَلَا يُخْلَفُ وَعَدُّكَ

سُبْحَانَكَ وَبِحَمْدِكَ.

وَمِنْهَا: أَعُوذُ بِوَجْهِ اللَّهِ الْعَظِيمِ الَّذِي لَا شَيْءَ أَعْظَمُ مِنْهُ وَبِكَلِمَاتِهِ التَّامَّاتِ الَّتِي لَا يُجَاوِزُهُنَّ بَرٌّ وَلَا فَاجِرٌ وَأَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى مَا عَلِمْتُ مِنْهَا وَمَا لَمْ أَعْلَمْ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ وَذَرَأَ وَبَرَأَ وَمِنْ شَرِّ كُلِّ ذِي شَرٍّ لَا أُطِيقُ شَرَّهُ وَمِنْ شَرِّ كُلِّ ذِي شَرٍّ أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهِ إِنْ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ.

وَمِنْهَا: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ عَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. انتهى كلام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٩٤٥- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ: رَأَيْتُ أَبِي فَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الدِّمِّ، وَثَمَنِ الْكَلْبِ، وَآكِلِ الرَّبَا، وَمُوكِلِهِ، وَالْوَاشِمَةَ، وَالْمُسْتَوْشِمَةَ.

سَبَقَ لَنَا أَنَّ الرُّسُولَ ﷺ قَدْ ذَكَرَ قَاعِدَةً مَفِيدَةً نَافِعَةً وَهِيَ: أَنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا حَرَّمَ ثَمَنَهُ^(١) فَلَمَّا كَانَ الدِّمُّ حَرَامًا صَارَ ثَمَنُهُ حَرَامًا.

وَإِذَا أَخَذْنَا بِعُمُومِ هَذَا الْحَدِيثِ قُلْنَا: إِنَّ التَّبَرُّعَ بِالدِّمِّ بِثَمَنِ حَرَامٍ؛ لِأَنَّهُ ثَمَنُ دِمٍّ، وَإِذَا كَانَ الدِّمُّ حَلَالًا، كَانَ ثَمَنُهُ حَلَالًا، كَالْكَبِدِ وَالطَّحَالِ، وَدَمِ الْقَلْبِ.

❖ وَقَوْلُهُ: «ثَمَنِ الْكَلْبِ»؛ يَعْنِي: الَّذِي يَجُوزُ اقْتِنَاؤُهُ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَحْرُمُ اقْتِنَاؤُهُ يَحْرُمُ تَمْلُكُهُ بِأَيِّ وَسِيلَةٍ؛ بِثَمَنِ أَوْ بغيرِهِ، وَالْكَلْبُ الَّذِي يَجُوزُ اقْتِنَاؤُهُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: كَلْبُ الْهَاشِيَةِ، وَالْحَرِثِ، وَالصَّيْدِ.

❖ قَوْلُهُ: «وَأَكْلُ الرَّبَا». وَفِي نَسْخَةٍ: «وَأَكْلُ الرَّبَا»؛ يَعْنِي: نَهَى عَنْ أَكْلِهِ، وَهَذِهِ النُّسخَةُ أَصَحُّ؛ لِلتَّنَاسُبِ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، فَإِنَّ «أَكَلَ» اسْمٌ فَاعِلٍ لَا يَتَنَاسَبُ مَعَ هَذَا، بَلِ الَّذِي يَتَنَاسَبُ: أَكَلَ الرَّبَا.

وَالرَّبَا: هُوَ الزِّيَادَةُ، وَلَكِنْ لَيْسَ كُلُّ زِيَادَةٍ، بَلِ الزِّيَادَةُ فِي أَشْيَاءَ مُعَيَّنَةٍ خَصَّهَا الشَّرْعُ.

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١/٢٩٣) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وهو ستة قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الذهبُ بالذهب، والفضةُ بالفضة، والتمرُّ بالتمر، والشعيرُ بالشعير، والملحُ بالملح، والبرُّ بالبرِّ، مثلاً بمثل، سواءً بسواءٍ، يداً بيداً»^(١): فسيارةٌ بسيارةٍ مثلاً ليس فيها رباً فلو أعطيتك سيارةً وأعطيتني سيارتين فلا بأس، كذلك ثوبٌ بثوبٍ لا رباً فيه، كذلك حديدٌ بحديدٍ لا رباً فيه.

فليس هناك شيءٌ فيه رباً من المعادنِ غيرَ الذهبِ والفضةِ فقط؛ لأنها نوعان يُستعملان في النقد.

فإذا اختلفت هذه الأصنافُ المذكورةُ في الحديثِ فإنه يُباعُ ولو بالزيادة، لكن إذا كان يداً بيداً.

قوله ﷺ: إذا كان «يداً بيداً». المرادُ به: إذا كان العوضانِ يَتَّفِقَانِ في علةِ الربا، أمّا إذا كانا لا يَتَّفِقَانِ فلا يُشترطُ التقابضُ، فمثلاً: البرُّ والتمرُّ والشعيرُ تَتَّفِقُ هذه الأنواعُ في أن كلَّها قوتٌ مكملٌ فبعضُها ببعضٍ متفاضلاً جائزٌ لكن بدونِ تأخيرٍ في القبض. أما ذهبٌ ببرٍّ فإنه يَجُوزُ متفاضلاً، وَيَجُوزُ بدونِ قبضٍ؛ لأنها يَخْتَلِفَانِ في علةِ الربا، ولهذا جاز السَّلَمُ. والسَّلَمُ هو: تقديمُ الثمنِ وتأخيرُ العوضِ. فإن قيل: هل غيرُ هذه الأصنافِ الستةِ يَجْرِي فيه الربا؟

فالجوابُ: أن في هذا خلافاً بين العلماء. فعند الذين لا يَعتَبِرُونَ القياسَ دليلاً لا يَجْرِي إلا في هذه الأصنافِ الستةِ وَيَقْتَصِرُونَ على ما وَرَدَ في اللفظِ فقط، فعندهم الذرةُ بالذرةِ ليس فيها ربا، والأرزُ بالأرزِ ليس فيه ربا؛ لأنهم يَقْصُرُونَهَا على هذه الأشياءِ الستةِ المذكورةِ في الحديثِ.

وأما عند الذين يَرَوْنَ أن القياسَ دليلٌ شرعيٌّ - وهم أكثرُ أهلِ العلمِ - فمنهم من يَرَى أنه لا يَجْرِي الربا في غيرِ هذه الستةِ؛ لأن العلةَ غيرَ متفقٍ عليها بل هي علةٌ مظنونةٌ، وإذا كانت مظنونةً فإن الأصلَ حلُّ البيعِ، ولا يُمكنُ أن نُلْحِقَ غيرَ هذه الستةِ في حكمها، مع أننا لا نَتَيَقَّنُ أن العلةَ كذا وكذا.

وعلى رأيٍ هؤلاءِ يَجُوزُ التفاضلُ وَيَجُوزُ النَّسَأُ في كلِّ ما بيعَ من غيرِ هذه الأصنافِ الستةِ.

ولكنَّ القولَ الرَّاجِحَ أنَّها مُعلَّلةٌ، وأنَّ العلةَ في الذهبِ والفضةِ كونُهما ثَمَنًا للأشياء، وكونُهما ذهبًا وفضةً أيضًا؛ فالعلةُ هذا أو هذا.

أما الأولُ: فظاهرٌ؛ لأنَّ الدراهمَ والدنانيرَ هي عَوَضُ الأشياءِ.
وأما الثاني: فلأنَّ في حديثِ فضالةَ بنِ عُبَيْدٍ أنه اشترى قِلادةً من ذهبٍ فيها خرزٌ باثني عشرَ دينارًا فَفَصَّلَها فوجدَ فيها أكثرَ، فهى النَّبيُّ ﷺ أن تَباعَ حتى تُفَصَّلَ^(١).
وهذا يَدُلُّ على أنَّ الذهبَ والفضةَ يَجْرِي فيهما الربا بعينيهما.

وعلى هذا فإذا بيعَ حُلِيٌّ ذهبٌ بحلِيٍّ ذهبٍ فلا بدَّ فيهما من التساوي والقبضِ.
وأما الأصنافُ الأربعةُ الباقيةُ وهي: البرُّ والتمرُّ والشعيرُ والملحُ فالعلةُ فيها أنها مطعومةٌ، وأنها مَكِيلَةٌ، فهي طعامٌ يُقْتَاتُ، ومَكِيلَةٌ، ومن قال: إنَّ العلةَ الكيلُ أو العلةُ الطَّعْمُ. فقولُه ضعيفٌ؛ لأنَّه يَنْبَغِي أن نَجْعَلَ العلةَ في أَضيقِ ما يَكُونُ؛ لأنَّ الأصلَ الحُلَّ فلا نَمْنَعُ إلا ما تَقَيَّنَّا فيه اجْتِمَاعَ الأوصافِ. والأوصافُ هي أنها قوتٌ وأنها مَكِيلَةٌ.
وعلى هذا فلو وجدنا شيئًا يُباعُ بالكيلِ ولكنه لا يُقْتَاتُ فليس فيه ربا، كذلك لو يُباعُ بالوزنِ ولكن لا يُقْتَاتُ فليس فيه ربا، كذلك لو كان يُطْعَمُ ولكن لا يُكَالُ ولا يُوزَنُ فليس فيه ربا.

وهذا القولُ هو أصحُّ الأقوالِ في هذه المسألةِ.

❦ قوله: «ومؤكِّله» أي: بأن موكل الربا ملعونٌ، وفاعله أيضًا ملعونٌ كما في حديثِ جابرٍ الذي رواه مسلمٌ^(١).

فإذا قالَ قائلٌ: كيف يَكُونُ المؤكِّلُ ملعونًا وهو مظلومٌ؛ فكونُ الآكلِ للربا ملعونًا واضحٌ؛ لأنَّه ظالمٌ وآكلٌ، ولكن كيف يكون المؤكِّلُ كذلك؟

نقولُ: لأنَّه مُعَيَّنٌ وهو الطَّرْفُ الثاني في العقدِ، ولولاه ما صار هناك ربا، فهو مشارِكٌ للأكلِ في هذا العقدِ المحرمِ، بل إنَّ الرسولَ ﷺ لعنَ شاهديه، وكتبه؛ وذلك لأجلِ أن يَتَبَرَّأَ النَّاسُ مِنَ الرِّبَا، وَيَتَعَدَّوْا عَنْهُ، ولا يُمارِسُوهُ بأيِّ حالٍ من الأحوالِ،

(١) أخرجه مسلم (١٥٩١).

(٢) برقم (١٥٩٨).

وهذا يُشَبِّه ما يُسَمَّى في الوقتِ الحاضرِ بالإضراب؛ لأن هذين المتعاقدين المترابطين إذا جاء الشخص وقال: اكتبْ لنا العقد. فقال: لا أَكْتُبُ فجاءَ إلى ثاني فقال: لا أَكْتُبُ. فجاءَ إلى ثالثٍ، فقال: لا أَكْتُبُ. كذلك إذا جاء إلى من يَشْهَدُ فقال: لا أَشْهَدُ فإن هذا هو الإضرابُ في الواقع.

وهذا الشاهدُ أو الكاتبُ -والعياذُ بالله- ما استفادَ إلا اللعنةَ وهي الطردُ والإبعادُ عن رحمةِ الله، فهو خاسرٌ في دينه ودنياه، كما أن آكلَ الربا وموكلَه خاسرانِ في دينهما ودنياهما. أما آكلُ الربا فإنك إذ تأملتَ وجدتَ أن الذين يَأْكُلُونَ الربا يُصَابُونَ بالفقرِ إما الفقرُ الحسيُّ، أو الفقرُ المعنويُّ.

فالفقرُ الحسيُّ: أن الله يَمَحُقَ ماله فتأتيه آفاتٌ، أو يبيعون على أناسٍ فيفلسون وتضيعُ أموالهم.

أما الفقرُ المعنويُّ: فهو ألا تشبعَ قلوبُهم من الدنيا، فعندَهم الأموالُ المقدسةُ ولكن قلوبُهم فقراءٌ من الغنى -والعياذُ بالله- وهذا فقرٌ أشدُّ من الفقرِ الحسيِّ، فالفقيرُ فقراً حسيّاً مستريحُ القلبِ، أما هذا فغيرُ مستريحِ القلبِ -والعياذُ بالله-.

وأما موكلُ الربا فإنه أيضاً خسرانٌ في الدنيا؛ لأن الغالبَ أن الذي يَسْتَمِرُّ الربا وَيَسْتَهِينُ به إذا حلَّ عليه الدينُ وليس عنده شيءٌ ذهبَ لِيَأْخُذَ ديناً آخرَ بالربا، ثم تتركُم عليه الديونُ حتى تمحَقَ ماله وهذا شيءٌ مجربٌ، ومشاهدٌ.

❁ ثم قال: «والواشمةُ والمستوشمةُ». والشاهدُ من هذا الحديثِ قوله:

«الواشمةُ» وقد سبقَ لنا تبينُ معنى الواشمةِ والمستوشمةِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٧- بَابُ الْمُسْتَوْشِمَةِ.

٥٩٤٦- حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أُنِّي عَمْرُ بْنُ مَرْوَةَ تَشِيمُ، فَقَامَ فَقَالَ: أُنْشِدُكُمْ بِاللَّهِ مَنْ سَمِعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْوَشْمِ؟ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَقُمْتُ فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَنَا سَمِعْتُ. قَالَ: مَا سَمِعْتُ؟ قَالَ: سَمِعْتُ

النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَشْمَنْ وَلَا تَسْتَوْشِمَنَّ».

٥٩٤٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ: الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ، وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ^(١).

٥٩٤٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَعَنَ اللَّهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ، وَالْمُتَمَصِّمَاتِ، وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ، الْمُغَيِّرَاتِ خَلْقَ اللَّهِ، مَا لِي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟!^(٢)

❖ قوله: «مالي». سبق أنه جوابٌ للمرأة التي سماها أم يعقوب.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٨٨- باب التَّصَاوِيرِ.

٥٩٤٩- حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِي طَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا تَصَاوِيرُ»^(٢).

وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ، سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ، سَمِعْتُ أَبَا طَلْحَةَ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ.

❖ قوله: «لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ». الملائكة: هم عبادٌ مكرمون عالمٌ من الغيبِ، يَقُومُونَ بِأَمْرِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَهُمْ صَمَدٌ لَا يَأْكُلُونَ وَلَا يَشْرَبُونَ، وَإِنَّمَا يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ.

وقد وكلهم الله تعالى بوظائف كثيرة مع ما يقومون به من عباداتهم الخاصة، منها أنهم يسيحون في الأرض فيدخلون في البيوت ويحضرُونَ مجالسَ الذكرِ.

(١) أخرجه مسلم وقد تقدم.

(٢) أخرجه مسلم وقد تقدم.

(٢) أخرجه مسلم (٢١٠٦).

فهؤلاء الذين وُكِّلُوا بمثل هذه الأمور لا يَدْخُلُونَ البيوتَ التي فيها كلبٌ أو تصاوِيرٌ؛ يَعْنِي: أو صورةً.

والمرادُ بذلك الكلبُ الذي لا يَجُوزُ اقتناؤه؛ لأن ما يَجُوزُ اقتناؤه لا يُمكنُ أن يَكُونَ فيه الوعيدُ، إذ إنه من لازم الوعيدِ تحريمُ الاقتناء، ومن لازم جوازِ الاقتناء ارتفاعُ الوعيدِ، وعلى هذا فيُحْمَلُ على الكلب الذي لا يجوز اقتناؤه.

كذلك بالنسبة للصورة يُحْمَلُ على الصورة التي لا يَجُوزُ اقتناؤها، أما ما يَجُوزُ اقتناؤه كالصور التي تُمتَنُّ على رأي جمهور أهل العلم الذين قالوا بالجواز، وكالصور التي يُضْطَرُّ الإنسانُ عليها كصورة جواز السفرِ ورخصة السيارة والصور التي في الدراهم، فالظاهر أن الملائكة لا تَمْتَنِعُ من دخول البيتِ بسببها؛ لأن هذه الصورُ أمرٌ لا يُمكنُ للإنسان أن يَنْفَكَ عنه ولو أُلْزِمَ الناسُ بإخراجها عن بيوتهم لكان في ذلك حرجٌ شديدٌ، ولا يُمكنُ أن يَقُومَ أمرُ الناسِ بذلك.

وعليه فتُحْمَلُ التصاوِيرُ أيضًا على ما يَحْرُمُ اقتناؤه، واقتناء الصورِ كُلِّها محرمٌ إلا ما دعتِ الضرورةُ إليه وشقَّ التحرُّزُ منه.

وعليه فيَحْرُمُ اقتناء الصور التي تُعَرَفُ باسمِ التذكاري أو الذكري؛ لأنها داخلةٌ في العموم فهي صورةٌ حتى وإن لم تَكُنْ تصويرًا؛ لأنها تُسَمَّى صورةً.

وإنما قلتُ: وإن لم تَكُنْ تصويرًا. لأجل الأَيْقَالِ: إن التصويرَ الفوتوغرافي لا يَدْخُلُ في التصوير الذي لعن الرسول ﷺ فاعلَه؛ لأن هذا المصورَ للصورِ الفوتوغرافية لا يُسَمَّى مصورًا في الواقع، فليس مصورًا في الحقيقة، فإن المصور هو الذي يَعْمَلُ عملاً يُضَاهِي به خلقَ الله، أو يُضَاهِي به ما يُريدُ أن يُصَوِّرَ عليه، ولهذا نجدُ الفرقَ بين رجلٍ جاءه كتابٌ من شخصٍ بقلمِ الكاتبِ فقام ووضعه في الآلةِ الفوتوغرافية -آلة التصوير- ثم صَوَّرَه، وبين رجلٍ أخذَ هذا الكتابَ الذي جاءه من كاتبه وقام وصَوَّرَ عليه بيده.

فالأول لا يَتَنَبَّه عليه ولا يُقَالُ فيه: هذا جيدٌ أو مبدعٌ يَسْتَطِيعُ أن يُضَاهِي به يُقَالُ: هذا هو خطُّ الكاتبِ الأولِ ولهذا يُمكنُ للأعمى أن يُحَرِّكَ الآلةَ فَتَخْرُجُ الصورةُ أما الثاني فإنه إذا قَدَّرَ أن يُصَوِّرَ بيده على خطِّ الكاتبِ الأولِ فإنه يُقَالُ: ما شاء الله، هذا

رجل مبدع، لا تَسْتَطِيعُ أن تُفَرِّقَ بين ما فَعَلَ وبين الكتابة الأولى الأصلية. فحيثُ يَكُونُ هذا الثاني مضاهياً للصانع الأول ومتشبهاً به. أقول: حتَّى التصويرُ الفوتوغرافيُّ الذي لا يَدْخُلُ في التصويرِ الذي نُهي عنه - لا يَجُوزُ أيضاً اقتناءُ الصورةِ الناتجة منه؛ لأنها تُسمَّى صورةً بلا شك. فالصورةُ أعمُّ من التصويرِ، ولهذا لو نظرتَ في المرأةَ ورأيتَ صورتَكَ فيها قلتَ: هذه صورتي.

مع أنها ليست بتصوير، فالصورةُ أعمُّ من التصويرِ، ولذلك فَهَمَّ بعضُ الناسِ من قولنا: إن التصويرَ بالآلةِ الفوتوغرافيةِ الفوريةِ ليس تصويراً، ولا يَدْخُلُ في اللعنِ. ظنُّوا أنه يَلْزَمُ من ذلك جوازُ الاقتناءِ للصورةِ الفوتوغرافيةِ وهذا ليس بصحيح، ونحن لا نَلْتَزِمُ به، بل نقولُ: هناك فرقٌ بين التصويرِ وبين استعمالِ الصورِ، والفقهاءُ رَحِمَهُمُ اللهُ نصوا على ذلك كما قال صاحبُ «زادِ المُستَفْنِيعِ»: وَيَحْرُمُ التصويرُ واستعماله. فجعلَ التصويرَ شيئاً واستعماله شيئاً آخرَ.

إذن فالصورةُ التي يَحْرُمُ اقتناؤها - سواءً كانت فوتوغرافيةً، أو غير فوتوغرافية - لا تَدْخُلُ الملائكةُ بيتاً فيه هذه الصورةُ، إلا ما اضْطَرَّ الإنسانُ إليه. وأقبحُ من ذلك أن تكونَ هذه الصورةُ صورةً رجلٍ كافرٍ معلقةً مبروزةً منمقةً، فإن في هذا محظورين عظيمين: المحظورُ الأولُ: الصورةُ.

والثاني: تعظيمُ من يُحَادُّ اللهَ ورسوله.

فبعضُ الناسِ تَجِدُ عندهم صورةَ الرئيسِ الفلاني، أو اللاعبِ الفلاني، من الكفرةِ أو الملحدين المعروفين بحقدِهِم على الإسلام، ومضاديتِهِم له، وحتى وإن لم يُعرَفوا بالحقِّ والمضادةِ فما داموا كافرينَ فهم أعداءُ للمسلمين والإسلام، فيزدادُ الاقتناءُ لهذا الأمرِ قبحاً إلى قبحه.

وفي هذا الحديث: دليلٌ على أن العقوبة قد تَكُونُ بفواتِ المحبوبِ، كما تَكُونُ بحصولِ المكروه؛ وجهه: عدمُ دخولِ الملائكةِ البيتِ فإن هذا فواتٌ محبوبٌ، ونظيره من اقتنى كلباً - إلا كلباً يَجُوزُ اقتناؤه - فإنه يُنْقَضُ من أجرِهِ كلُّ يومٍ قيراطٌ أو

قيراطان، فهذا أيضًا فواتٌ محبوبٌ.

فإن قيل: ما الحكمُ بالنسبة للحيواناتِ المحنطةِ؟

فالجوابُ: أن الحيواناتِ المحنطةِ ليس فيها شيءٌ لأنها من خلقِ الله ﷻ، أما إن كانت من صنعِ آدميٍّ فهي حرامٌ لا تجوزُ ولا شكٌ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨٩- باب عَذَابِ الْمَصُورِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

٥٩٥٠- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ مُسْلِمٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ مَسْرُوقٍ فِي دَارِ يَسَارِ بْنِ نُمَيْرٍ فَرَأَى فِي صُفْتِهِ تَمَائِيلَ فَقَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَصُورُونَ»^(١).

٥٩٥١- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الَّذِينَ يَصْنَعُونَ هَذِهِ الصُّورَ يُعَذَّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُقَالُ لَهُمْ أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ»^(٢).

قَوْلُهُ: «بَابُ عَذَابِ الْمَصُورِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». ذَكَرَ فِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَوْعَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ: النَّوْعُ الْأَوَّلُ: شِدَّةُ الْعَذَابِ، وَقَالَ: «إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَصُورُونَ».

وَالثَّانِي: نَوْعُ الْعَذَابِ، وَأَنَّهُمْ يُعَذَّبُونَ فَيُقَالُ لَهُمْ: «أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ». فَيُؤْمَرُونَ بِمَا لَا يَسْتَطِيعُونَ، وَهَذَا يُدُلُّ عَلَى اسْتِمْرَارِ عَذَابِهِمْ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ-.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ إِشْكَالٌ، وَهُوَ أَنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّ عَذَابَ الْمَصُورِينَ أَشَدُّ مِنْ عَذَابِ الْمُشْرِكِينَ.

وَقَدْ أَجَابَ عَنْهُ الْعُلَمَاءُ بَعْدَ أَجْوِبَةٍ، مِنْهَا: أَنَّ الْكَلَامَ عَلَى تَقْدِيرِ «مِنْ»؛ أَي: إِنْ مِنْ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا. وَقَالُوا: قَدْ وَرَدَ فِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ: «إِنْ مِنْ أَشَدَّ النَّاسِ».

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢١٠٩).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢١٠٨).

ومنها: أن المراد بالناسِ الخصوصُ، لا العمومُ، وأن المراد بالناسِ في الحديث: الذين ليسوا كفاراً؛ أي: أن من دون الكفارِ أشدُّهم عذاباً هم المصورون. وقد استنبط بعضُ العلماءِ من قوله: «أحيوا ما خلقتم». أن المراد بالصورِ المحرمةِ ما فيه روحٌ كالإنسانِ والحيوانِ، وأما ما لا روحَ فيه فليس فيه تحريمٌ. والحقيقةُ أن المقامَ هنا على أربعةِ أوجهٍ:

الوجه الأول: ما فيه روحٌ.

والثاني: ما فيه حياةٌ بلا روحٍ.

والثالث: الجماذُ.

والرابع: المصنوعُ بيدِ الآدمي.

أما الأول: -وهو الذي فيه روحٌ- فلا شكَّ في تحريمِ تصويره، وذلك مثل: الآدميِّ، والبعيرِ، والأسدِ، والحمارِ، وما أشبه ذلك.

والثاني: ما فيه حياةٌ بلا روحٍ، وذلك مثل: الشجرِ، والنباتِ، فهذا فيه خلافٌ، فجمهورُ أهلِ العلمِ على جوازِ تصويره. وذهب مجاهدٌ رَحِمَهُ اللهُ إِلَى أن تصويره حرامٌ؛ لأنه يَنْمُو؛ ولأن الله تعالى قال: «فَلْيَخْلُقُوا حَبَّةً أَوْ ذَرَّةً أَوْ شَعِيرَةً»^(١). وهذا يدلُّ على تحريمِ تصويرِ هذا الشيءِ.

الثالث: ما كان جماداً وهو من خلقِ الله وذلك مثلُ الجبالِ، والأنهارِ والشمسِ، والقمرِ والنجومِ فهذه جائزةٌ ولا إشكالَ في جوازها.

الرابع: ما كان من صنعِ الآدميِّ وذلك مثلُ: السيارةِ، والطيارةِ، وما أشبه ذلك فهذا أيضاً لا شكَّ في جوازه، فلو صوِّرَ الإنسانُ صورةً طيارةً بيده سواءً كانت تمثالاً أو بالتلوين فلا بأسَ به.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتْحِ» (١٠/٣٨٣-٣٨٤):

❦ قوله: «إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا عِنْدَ اللَّهِ الْمَصُورُونَ». وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْحَمِيدِيِّ فِي «مُسْنَدِهِ» عَنْ سَفْيَانَ «يَوْمَ الْقِيَامَةِ» بَدَلَ قَوْلِهِ: «عِنْدَ اللَّهِ» وَكَذَا هُوَ فِي مُسْنَدِ ابْنِ أَبِي عَمْرٍ

(١) أخرجه البخاري (٧٥٥٩)، ومسلم (٢١١١) من حديث أبي هريرة رَحِمَهُ اللهُ.

عن سفيان، وأخرجه الإسماعيليُّ من طريقه، فلعلَّ الحميديَّ حدَّث به على الوجهين بدليل ما وقع في الترجمة. أو لَمَّا حدَّث به البخاريُّ حدَّث به بلفظ «عند الله» والترجمة مطابقة للفظ الذي في حديث ابن عمر ثاني حديثي الباب.

والمراد بقوله: «عند الله» حكمُ الله، ووقع عند مسلمٍ من طريق أبي معاوية، عن الأعمش «إن من أشدَّ الناس» واختلَفَتْ نُسخُهُ ففي بعضها: «المصورين» وهي الأكثر وفي بعضها: «المصورون» وهي لأحمد عن أبي معاوية أيضًا، ووَجَّهَتْ بأن: «من» زائدة واسمُ إن أشدَّ، ووَجَّهَهَا ابنُ مالكٍ على حذفِ ضميرِ الشأنِ والتقدير: أنه من أشدَّ الناس... إلخ.

وقد استشكل كون المصور أشدَّ الناس عذابًا مع قوله تعالى: ﴿أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [٢٦]، فإنه يقتضي أن يكون المصور أشدَّ عذابًا من آلِ فرعون، وأجاب الطبريُّ بأن المراد هنا من يُصوِّر ما يُعبَدُ من دونِ الله وهو عارفٌ بذلك قاصدًا له فإنه يكفرُ بذلك، فلا يَبْعُدُ أن يَدْخُلَ مَدْخَلَ آلِ فرعون، وأما من لا يَقْصِدُ ذلك فإنه يَكُونُ عاصيًا بتصويره فقط.

وأجاب غيره بأن الرواية بإثبات «من» ثابتة وبحذفها محمولةٌ عليها، وإذا كان من يفعلُ التصوير من أشدَّ الناس عذابًا كان مشتركًا مع غيره، وليس في الآية ما يقتضي اختصاص آلِ فرعون بأشدَّ العذاب، بل هم في العذابِ الأشدَّ، فكَذلك غيرُهم يجوزُ أن يَكُونُوا في العذابِ الأشدَّ.

وقوى الطحاويُّ ذلك بما أخرجه من وجهٍ آخر عن ابن مسعودٍ رفعه: «أن أشدَّ الناس عذابًا يومَ القيامةِ رجلٌ قتلَ نبيًّا أو قتلَه نبيٌّ، وإمامٌ ضلالةً، ومثُلٌ من الممثلين»، وكذا أخرجه أحمدٌ وقد وقع بعضُ هذه الزيادة في رواية ابن أبي عمر التي أشرتُ إليها فاقصر على المصور وعلى من قتلَه نبيٌّ.

وأخرج الطحاويُّ أيضًا من حديث عائشة مرفوعًا: «وأشدُّ الناس عذابًا يومَ القيامةِ رجلٌ هجا رجلًا فهجا القبيلةَ بأسرها». قال الطحاويُّ: فكلُّ واحدٍ من هؤلاء يشترك مع الآخر في شدة العذاب.

وقال أبو الوليد بن رشدٍ في «مختصر مشكل الطحاوي» ما حاصله: إن الوعيد

بهذه الصيغة إن ورد في حقِّ كافرٍ فلا إشكال فيه؛ لأنه يَكُونُ مشتركاً في ذلك مع آلِ فرعونَ وَيَكُونُ فيه دلالةٌ على عظمِ كفرِ المذكورِ، وإن ورد في حقِّ عاصٍ فيَكُونُ أشدَّ عذاباً من غيره من العصاة وَيَكُونُ ذلك دالاً على عظمِ المعصية المذكورة.

وأجاب القرطبي في «المُفَهِّم» بأن الناس الذين أُضِيفَ إليهم، «أشد» لا يرادُّ بهم كلُّ الناسِ، بل بعضهم وهم من يُشَارِكُ في المعنى المتوَعَّدِ عليه بالعذابِ، ففرعونُ أشدُّ الناسِ الذين ادعوا الإلهيةَ عذاباً، ومن يَقْتَدِي به في ضلالةِ كفرِه أشدُّ عذاباً ممن يَقْتَدِي به في ضلالةِ فسقِه، ومن صوَّرَ صورةَ ذاتِ روحٍ للعبادةِ أشدُّ عذاباً ممن يَصوِّرُها لا للعبادةِ.

واستشكل ظاهرُ الحديثِ أيضاً بإبليسَ وبابنِ آدَمَ الذي سنَّ القتلَ، وأجيب بأنه في إبليسَ واضحٌ، ويُجَابُ بأن المرادَ بالناسِ من يُنسَبُ إلى آدَمَ.

وأما في ابنِ آدَمَ فأجيب بأن الثابتَ في حقِّه أن عليه مثلَ أوزارٍ من يَقْتُلُ ظُلماً، ولا يَمْتَنِعُ أن يُشَارِكَه في مثلِ تعذيبِه من ابتداءِ الزنا مثلاً، فإن عليه مثلَ أوزارٍ من يَزْنِي بعده، لأنه أوَّلُ من سنَّ ذلك، ولعلَّ عددَ الزناةِ أكثرُ من القاتلين.

قال النووي: قال العلماء: تصويرُ صورةِ الحيوانِ حرامٌ شديدُ التحريمِ وهو من الكبائرِ؛ لأنه متوَعَّدٌ عليه بهذا الوعيدِ الشديدِ، وسواءٌ صنعه لما يُمْتَهَنُ أو لغيرِه فصنعه حرامٌ بكلِّ حالٍ.

[قوله: سواءٌ صنعه لما يُمْتَهَنُ أم لغيرِه. مفيدٌ جداً فإن أصلَ الصنعِ حرامٌ، وبهذا يتبيَّن ما ذكرنا من الفرقِ بين التصويرِ واقتناءِ الصورةِ أو استعمالِها].

وسواءٌ كان في ثوبٍ أو بساطٍ، أو درهمٍ، أو دينارٍ، أو فلسٍ، أو إناءٍ، أو حائطٍ، أو غيرها فأمَّا تصويرُ ما ليس فيه صورةُ حيوانٍ فليس بحرامٍ.

[قوله: أو إناءٍ يُفْهَمُ منه أن الإناءَ لا يُعْتَبَرُ مِمْتَهَنًا؛ يعني: بما يُوجَدُ من صورٍ في بعضِ الصحونِ والبوادي أنه ليس بمِمْتَهَنٍ على كلامِ النووي].

قلتُ: ويؤيدُ التعميمَ فيما له ظلٌ وفيما لا ظلَ له ما أخرجه أحمدٌ من حديثِ عليٍّ أن النبي ﷺ قال: «أَيْكُمْ يَنْطَلِقُ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلَا يَدْعُ بِهَا وَثِناً إِلَّا كَسَرَهُ، وَلَا صُورَةً إِلَّا لَطَخَهَا؛ أَي: طَمَسَهَا... الحديث، وفيه: «من عاد إلى صنعةٍ شيءٍ من هذا فقد كفرَ بما أنزلَ على محمدٍ».

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: إِنَّمَا عَظُمَتْ عَقُوبَةُ الْمَصُورِ؛ لِأَنَّ الصُّورَ كَانَتْ تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَلِأَنَّ النَّظَرَ إِلَيْهَا يَفْتِنُ، وَبَعْضُ النَّفُوسِ إِلَيْهَا تَمِيلُ. قَالَ: وَالْمَرَادُ بِالصُّورِ هُنَا التَّمَاثِيلُ الَّتِي لَهَا رُوحٌ.

وَقِيلَ: يُفَرَّقُ بَيْنَ الْعَذَابِ وَالْعِقَابِ. فَالْعَذَابُ يُطْلَقُ عَلَى مَا يُؤْلَمُ مِنْ قَوْلٍ، أَوْ فِعْلٍ كَالْعَنْبِ وَالْإِنْكَارِ، وَالْعِقَابُ يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الْمَصُورِ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا أَنْ يَكُونَ أَشَدَّ النَّاسِ عَقُوبَةً. هَكَذَا ذَكَرَهُ الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى فِي «الْغُرَرِ» وَتُعَقَّبُ بِالْآيَةِ الْمَشَارِ إِلَيْهَا وَعَلَيْهَا أَنْبَى الْإِشْكَالِ، وَلَمْ يَكُنْ هُوَ عَرَجَ عَلَيْهَا، فَلِهَذَا ارْتَضَى التَّفَرُّقَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَاسْتَدَلَّ بِهِ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ فِي «التَّذَكُّرَةِ» عَلَى تَكْفِيرِ الْمَشْبَهَةِ، فَحَمَلَ الْحَدِيثَ عَلَيْهِمْ وَأَنَّهُم الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ: «الْمَصُورُونَ»؛ أَيِ: الَّذِينَ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ اللَّهَ صُورَةٌ. وَتُعَقَّبُ بِالْحَدِيثِ الَّذِي بَعْدَهُ فِي الْبَابِ بِلَفْظٍ: «إِنَّ الَّذِينَ يَصْنَعُونَ هَذِهِ الصُّورَ يُعَذَّبُونَ». وَبِحَدِيثِ عَائِشَةَ الْآتِي بَعْدَ بَابَيْنِ بِلَفْظٍ: «إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّورِ يُعَذَّبُونَ». وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَلَوْ سُلِّمَ لَهُ اسْتِدْلَالُهُ لَمْ يَرِدْ عَلَيْهِ الْإِشْكَالُ الْمَقْدَمُ ذَكَرَهُ.

وَخَصَّ بَعْضُهُمُ الْوَعِيدَ الشَّدِيدَ بِمَنْ صَوَّرَ قَاصِدًا أَنْ يُضَاهِيَ، فَإِنَّهُ يَصِيرُ بِذَلِكَ الْقَصْدِ كَافِرًا وَسَيِّئًا فِي «بَابِ مَا وُطِئَ مِنَ التَّصَاوِيرِ» بِلَفْظٍ: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا الَّذِينَ يُضَاهَوْنَ بِخَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى». وَأَمَّا مِنْ عَدَاهُ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ وَيَأْتُمُّ، لَكِنْ إِيَّاهُ دُونَ إِيَّامِ الْمُضَاهِي. قُلْتُ: وَأَشَدُّ مِنْهُ مَنْ يُصَوِّرُ مَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَذَكَرَ الْقُرْطُبِيُّ أَنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَعْمَلُونَ الْأَصْنَامَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِنْ بَعْضُهُمْ عَمِلَ صَنْمَهُ مِنْ عَجُوزَةٍ ثُمَّ جَاعَ فَأَكَلَهُ. انْتَهَى كَلَامُ ابْنِ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ. فَتَحَصَّلَ لَدَيْنَا الْآنَ عِدَّةُ أَقْوَالٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ الْحَدِيثَ عَلَى تَقْدِيرِ «مِنْ»؛ أَيِ: مِنْ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا وَلَيْسَ أَشَدَّهُمْ، وَلَا مَانِعٌ مِنْ أَنْ يُشَارَكَ آلُ فِرْعَوْنَ فِي الْأَشْدِيَّةِ، وَلَكِنْ تَخْتَلَفُ، وَإِنْ كَانَا مُشَارِكِينَ فِي الْأَشْدِيَّةِ. الثَّانِي: أَنَّ يَكُونُ الْحَدِيثُ عَامًّا يُرَادُّ بِهِ الْخَاصُّ. وَهَذَا أَحْسَنُ مَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ.

وَيُقَالُ: إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ الَّذِينَ يَصْنَعُونَ الْأَشْيَاءَ الْمَحْرَمَةَ عَذَابًا هُمُ الْمَصُورُونَ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَصْنَعُ الشَّيْءَ لِمَعْصِيَةٍ؛ كَأَنْ يَصْنَعَهَا مِثْلًا لَتَكُونَ دَعَايَةً لِمَنْكَرٍ فَهَذَا لَا

شك أنه آثم، لكن الذين يَصْنَعُونَ صورًا على خلقِ الله هم أشدُّ الناسِ عذابًا فمثلاً: لو صنع أبواباً مزخرفةً جميلةً وجيدةً لِتَكُونَ دعايةً لحضورِ الناسِ إلى الميسرِ والقمارِ. نقولُ: هذا لا شك أنه آثم، لكن الذي يَصْنَعُ صورةً أشدَّ عذاباً منه. وبهذا لا يَبْقَى فيه إشكالٌ إطلاقاً.

الثالثُ: أن المراد بقوله: أشدُّ الناسِ عذاباً المصورون الذين يُصَوِّرُونَهَا لِتُعْبَدَ من دونِ الله، ولكنَّ هذا فيه إشكالٌ؛ لأن الذي يَصْنَعُهَا لِتُعْبَدَ ليس أشدَّ عقوبةً من الذي يُعْبُدُهَا؛ لأنَّ صنعةَ هذا الصانعِ وسيلةٌ، وعبادةُ هذا الشيءِ غايةٌ.

الرابعُ: أن المراد بقوله: «أشدُّ الناسِ عذاباً»: الذين يَقْصِدُونَ مضاهاةَ خلقِ الله لِيشَارِكُوا الله تعالى في الربوبية والإبداع والخلق.

وأقوى هذه الأوجه الأربعة وأحسنها عندي أن المراد بقوله: أشدُّ الناسِ عذاباً الذين يَصْنَعُونَ ما يَكُونُ حراماً هم المصورون؛ لأنَّ هذا المعنى واضحٌ ولا يَرُدُّ عليه شيءٌ.

فإن قيل: هل الصورُ الموجودةُ في الكتبِ العلميةِ للتوضيحِ تَدْخُلُ في الحديثِ أم لا؟ فالجوابُ: أن الظاهرَ لي أنه لا بأسَ بها، لا سيما إذا كانت خفيةً بباطنِ الكتابِ؛ يعني لا تُوضَعُ على الغلافِ أو شبه ذلك، وإن تيسَّرَ أن تُطَمَسَ وجهُها فطيب.

❖ وفي قوله: «أحيوا ما خلقتم». دليلٌ على أن الخلقَ يُطْلَقُ على غيرِ الله ويدلُّ لذلك قوله تعالى: ﴿قَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ (١١) ﴿الْمُؤْتَفِكِينَ﴾ [١٤: ١٤]. ولكن لا شك أن الخلقَ الذي يَنْفَرِدُ اللهُ به هو خلقُ الإيجادِ بعدَ العدمِ، أما خلقٌ من سواه فهو عبارةٌ عن تحويلِ الشيءِ من صفةٍ إلى صفةٍ، أو من هيئةٍ إلى هيئةٍ، وأما أن يُوجَدَ من عدمٍ فلا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٩٠- بابُ نَقْضِ الصُّورِ.

٥٩٥٢- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حِطَّانٍ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا حَدَّثَتْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَتْرُكُ فِي بَيْتِهِ شَيْئاً فِيهِ تَصَالِيْبٌ إِلَّا نَقَضَهُ.

❖ قوله: «تصاليب»؛ أي: صورُ الصُّلْبَانِ.

❖ قوله: «نَقَضَهُ». يَعْنِي: أزاله، ونَقَضَ كُلَّ شَيْءٍ بِحَسَبِهِ، فإذا كانتِ الصُّلْبَانُ صورةً بالتلوينِ فنَقَضُهَا أَنْ تُطْمَسَ، وإذا كانَ تَمَثُّلاً فَنَقَضُهَا أَنْ يُكْسَرَ. وفي هذا: دَلِيلٌ عَلَى وَجوبِ بُعْدِ الْمُسْلِمِ عَنِ شِعَارِ الْكُفَّارِ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَجْعَلَ عِنْدَهُ شَيْئاً يَكُونُ شِعَاراً لِلْكَفَّارِ. والشُّعَارُ نَوْعَانِ: شِعَارٌ دِينِيٌّ، وشِعَارٌ دَوْلِيٌّ.

فالشُّعَارُ الدِّينِيُّ لَا شَكَّ فِي تَحْرِيمِهِ.

وأما الشُّعَارُ الدَّوْلِيُّ فَهُوَ مَحَلُّ تَرَدُّدٍ وَنَظَرٍ، فَمَثَلًا يُقَالُ: إِنَّ النُّجْمَةَ السِّدَّاسِيَّةَ شِعَارٌ لِلْيَهُودِ، لَكِنْ هَلْ هُوَ شِعَارٌ دِينِيٌّ أَوْ دَوْلِيٌّ؟ يَعْنِي: هَلْ هُوَ شِعَارُ الدَّوْلَةِ بِاعْتِبَارِهَا دَوْلَةً، أَوْ شِعَارُ الدَّوْلَةِ بِاعْتِبَارِهَا تَدِينٌ بِالْيَهُودِيَّةِ؟

نَقُولُ: الظَّاهِرُ الْأَوَّلُ، وَعَلَى هَذَا فَقَدْ تَحْرِيمُهُ نَظَرٌ، أَوْ فِي وَجوبِ نَقْضِهِ نَظَرٌ.

أما الصُّلْبُ فَإِنَّ النِّصَارِيَّ يَتَّخِذُونَهُ شِعَاراً دِينِيّاً، وَلِهَذَا يَتَبَرَّكُونَ بِهِ وَيَجْعَلُونَهُ عَلَى كَنَائِسِهِمْ، وَيُعَلِّقُونَهُ عَلَى صُدُورِهِمْ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ يَتَّخِذُونَهُ دِيناً.

وَنَظِيرُ ذَلِكَ تَهْنِئَةُ الْكُفَّارِ، فَإِنْ كَانَتْ تَهْنِئَةً بِعِيدٍ دِينِيٍّ فَهِيَ حَرَامٌ بِلَا شَكٍّ، وَهَذَا رُبَّمَا يَصِلُ بِالْإِنْسَانِ إِلَى دَرَجَةِ الْكُفْرِ؛ لِأَنَّ الَّذِي يُهْنِئُ عَلَى شِعَارٍ دِينِيٍّ فَإِنَّ مَقْتَضَى تَهْنِئَتِهِ أَنَّهُ قَدْ رَضِيَ بِهَذَا الدِّينِ، وَالرِّضَا بِغَيْرِ دِينِ الْإِسْلَامِ كُفْرٌ بِالْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهُ تَكْذِيبٌ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [التَّوْبَةُ: ٣٠]. وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا﴾ [التَّوْبَةُ: ١٨٥].

أما إذا كانتِ التَّهْنِئَةُ بِمُنَاسَبَةٍ غَيْرِ دِينِيَّةٍ فَهَذِهِ مَحَلُّ نَظَرٍ أَيْضًا هَلْ يَحْرُمُ أَمْ لَا؟ مِثْلُ لَوْ وُلِدَ لِكَاْفِرٍ مِنْ جِيرَانِكَ، أَوْ مِمَّنْ تَعْرِفُهُ وَلَدٌ وَهَنَاتُهُ بِالْوَلَدِ، فَهَلْ يَجُوزُ هَذَا أَوْ لَا؟ نَقُولُ: هَذَا مَحَلُّ نَظَرٍ. فبَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَقُولُ: يَجُوزُ؛ لِأَنَّكَ تُهْنِئُهُ بِشَخْصٍ يَكْثُرُ بِهِ مَوْرَدُ الْمُسْلِمِينَ؛ أَيْ: الْجَزِيَّةِ. وَقَالُوا: يَجُوزُ أَنْ تَدْعُو لَهُ بِأَنْ يُكْثِرَ اللَّهُ لَهُ أَوْلَادَهُ؛ لِأَجْلِ أَنْ تَكْثُرَ الدَّرَاهِمُ لِلْمُسْلِمِينَ.

وَلَكِنَّ هَذِهِ نَظَرَةٌ غَرِيبَةٌ مِنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ فَإِنَّهُ إِذَا كَثُرَ أَوْلَادُهُ كَثُرَ الْبَلَاءُ فَإِنَّهُ إِذَا جَاءَنَا مِنْهُ مَالٌ عَلَى سَبِيلِ الْجَزِيَّةِ فَإِنَّهُ قَدْ يَجِئُنَا عِدَاوَةٌ مِنْ شَخْصٍ قَدْ يَكُونُ شَخْصًا شَجَاعًا دَاعِيَةً إِلَى الْكُفْرِ، فَتَنْخَسِرُ أَكْثَرُ مَا جَاءَنَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ.

فَتَبَيَّنَ الْآنَ أَنَّ الشُّعَارَاتِ الْكُفْرِيَّةَ تَنْقَسِمُ إِلَى قَسَمَيْنِ:

دِينِيَّةٌ: فَتَجِبُ نَقْضُهَا وَلَا يَجُوزُ اقْتِنَاؤُهَا بِأَيِّ حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ.
ودوليةٌ: وهذه عندي محلٌّ نظرٍ، ولكن لا شكَّ أنك إذا اتخذتها على سبيلِ التعظيمِ
لهذه الدولة فإنه حرامٌ.
وأما التهنةُ فإنها إذا كانت على أمرٍ دينيٍّ للكفار فهذا حرامٌ، بل قد يكونُ كفرًا؛
لأنه رَضِيَ بالكفرِ وتهنئةٌ به.
وإن كانت لأمرٍ دنيويٍّ أو دوليٍّ فهذا محلٌّ نظرٍ، وقد يُقالُ: إن فعلوا هذا بنا فعلناه
بهم، وإن لم يفعلوه بنا لم نفعله بهم؛ أي: أنه يكونُ من بابِ المكافأة.

ثُمَّ قَالَ الْبُحَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٩٥٣- حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا عُمَارَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ قَالَ: دَخَلْتُ
مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ دَارًا بِالْمَدِينَةِ فَرَأَى أَعْلَاهَا مُصَوَّرًا يُصَوِّرُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:
«وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي، فَلْيَخْلُقُوا حَبَّةً وَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً». ثُمَّ دَعَا بِتَوْرٍ مِنْ مَاءٍ
فَغَسَلَ يَدَيْهِ حَتَّى بَلَغَ إِبْطَهُ، فَقُلْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَشْيَاءٌ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مُتَّهَى
الْجَلِيَّةِ.

[الحديث ٥٩٥٣ - طرفه في: ٧٥٥٩].

٩١- بَابُ مَا وَطِئَ مِنَ التَّصَاوِيرِ.

٥٩٥٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ -
وَمَا بِالْمَدِينَةِ يَوْمَئِذٍ أَفْضَلُ مِنْهُ- قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ مِنْ سَفَرٍ وَقَدْ سَتَرَتْ بِقِرَامٍ لِي عَلَى سَهْوَةٍ لِي فِيهَا تَمَائِيلٌ، فَلَمَّا رَأَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَتَكَهُ
وَقَالَ: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُضَاهَوْنَ بِخَلْقِ اللَّهِ». قَالَتْ: فَجَعَلْنَاهُ وَسَادَةً أَوْ
وَسَادَتَيْنِ.

٥٩٥٥- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ:
قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ سَفَرٍ، وَعَلَّقْتُ دُرُنُوكًا فِيهِ تَمَائِيلٌ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَنْزِعَهُ فَنَزَعْتُهُ.
٥٩٥٦- وَكُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ.

٩٢- باب مَنْ كَرِهَ الْقُعُودَ عَلَى الصُّورَةِ.

٥٩٥٧- حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا اشْتَرَتْ نُمْرُقَةً فِيهَا تَصَاوِيرُ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْبَابِ فَلَمْ يَدْخُلْ، فَقُلْتُ: أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ، مَاذَا أَذْنَبْتُ؟ قَالَ: «مَا هَذِهِ النُّمْرُقَةُ؟». قُلْتُ: لَتَجْلِسَ عَلَيْهَا وَتَوَسَّدَهَا. قَالَ: «إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّوَرِ يُعَذِّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُقَالُ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ، وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ الصُّورَةُ».

٥٩٥٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي طَلْحَةَ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ الصُّورَةُ». قَالَ بُسْرٌ: ثُمَّ اشْتَكَى زَيْدٌ فَعُدْنَاهُ فَإِذَا عَلَى بَابِهِ سِتْرٌ فِيهِ صُورَةٌ، فَقُلْتُ لَعِبِيدِ اللَّهِ رَيْبٌ مِمَّنْوَنَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَلَمْ يُخْبِرْنَا زَيْدٌ عَنِ الصُّورِ يَوْمَ الْأَوَّلِ؟ فَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: أَلَمْ تَسْمَعْنِي حِينَ قَالَ: إِلَّا رَفَأَ فِي ثَوْبٍ؟ وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَهُ بُكَيْرٌ، حَدَّثَهُ بُسْرٌ، حَدَّثَهُ زَيْدٌ، حَدَّثَهُ أَبُو طَلْحَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٩٣- باب كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ فِي التَّصَاوِيرِ.

٥٩٥٩- حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ قِرَامٌ لِعَائِشَةَ سَتَرَتْ بِهِ جَانِبَ بَيْتِهَا، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «أَمِيطِي عَنِّي فَإِنَّهُ لَا تَزَالُ تَصَاوِيرُهُ تَعْرِضُ لِي فِي صَلَاتِي».

٩٤- باب لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ.

٥٩٦٠- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: وَعَدَ النَّبِيُّ ﷺ جَبْرِيلُ فَرَاثَ عَلَيْهِ حَتَّى اشْتَدَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَقِيَهُ فَشَكَا إِلَيْهِ مَا وَجَدَ فَقَالَ لَهُ: «إِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ وَلَا كَلْبٌ».

٩٥- باب مَنْ لَمْ يَدْخُلْ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ.

٥٩٦١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا اشْتَرَتْ نُمْرُقَةً فِيهَا تَصَاوِيرُ، فَلَمَّا رَأَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَى الْبَابِ فَلَمْ يَدْخُلْ، فَعَرَفَتْ فِي وَجْهِهِ الْكَرَاهِيَةَ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ

اللَّهُ وَإِلَى رَسُولِهِ، مَاذَا أَذْنَبْتُ؟ قَالَ: «مَا بَالُ هَذِهِ النُّمْرُقَةِ؟». فَقَالَتْ: اشْتَرَيْتُهَا لِتَقْعُدَ عَلَيْهَا وَتَوَسَّدَهَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّورِ يُعَذِّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيُقَالُ لَهُمْ: أَخِيُوا مَا خَلَقْتُمْ». وَقَالَ: «إِنَّ الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ الصُّورُ لَا تَدْخُلُهُ الْمَلَائِكَةُ».

ثُمَّ قَالَ الْبَحَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٦- بَابُ مَنْ لَعَنَ الْمُصَوِّرَ.

٥٩٦٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنِي غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ اشْتَرَى غُلَامًا حَجَّامًا فَقَالَ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الدِّمِّ وَثَمَنِ الْكَلْبِ وَكَسْبِ الْبَغِيِّ وَلَعَنَ أَكْلَ الرِّبَا وَمُوكِلَهُ وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ وَالْمُصَوِّرَ. الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَوْلُهُ: «وَالْمُصَوِّرَ».

❁ وقوله: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الدِّمِّ». كَانَ أَبُو جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَعَلَ مِنْ ثَمَنِ الدِّمِّ الْأَجْرَةَ عَلَى اسْتِخْرَاجِهِ وَلَكِنْ يُقَالُ: إِنَّ الْحَجَّامَ لَا يَأْكُلُ الدِّمَّ وَلَا يَشْرِبُهُ، وَإِنَّمَا يَسْتَخْرِجُهُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَا فَسَّرَهُ بِهِ أَبُو جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خِلَافُ ظَاهِرِ اللَّفْظِ، فَإِنْ ظَاهَرَ اللَّفْظُ أَنَّ الْكَلْبَ أَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ عَوَضًا عَنِ الدِّمِّ.

وَالدِّمُّ رُبَّمَا يُشْتَرَى بِالثَّمَنِ، فَإِنَّ الدِّمَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ يُؤْكَلُ كَمَا يُؤْكَلُ اللَّحْمُ، فَيُشْتَرَى كَمَا يُشْتَرَى اللَّحْمُ.

وَمَا ذَكَرَهُ أَبُو جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ يُخَالِفُ مَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ وَأَعْطَى الْحَجَّامَ أَجْرَةَ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لَوْ كَانَ حَرَامًا لَمْ يُعْطِهِ^(١). وَحِينَئِذٍ يَكُونُ الْحَدِيثُ مُقَدِّمًا عَلَى مَا فَهِمَهُ أَبُو جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَوْ يُقَالُ: إِنَّ الْمَرَادَ بِالنَّهْيِ هُنَا: نَهْيُ الْكِرَاهَةِ، لَا نَهْيُ التَّحْرِيمِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يُقَرُّ عَلَى مُحَرَّمٍ، وَإِعْطَاؤُهُ الْحَجَّامَ أَجْرَةَ إِقْرَارٌ لَهُ عَلَى اخْتِارِ الْأَجْرَةِ. وَأَمَّا بَقِيَّةُ الْحَدِيثِ فَقَدْ مَرَّ عَلَيْنَا فِي «بَلُوغِ الْمَرَامِ»^(٢)، وَمَرَّ عَلَيْنَا فِي هَذَا الشَّرْحِ فِي

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٢٢٧٨)، وَمُسْلِمٌ (١٢٠٢).

(٢) انْظُرْ «فَتْحُ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ بِشَرْحِ بَلُوغِ الْمَرَامِ» لِلشَّيْخِ ابْنِ عَثِيمِينَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ (٣/ ٤٨١) ط: الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ.

شرح قوله: «أَكَلَ الرَّبَا وَمُوكَلَهُ» قريباً.

وقوله: «والمصوّر». هل المراد به المصوّر بعينه، أو المراد وصفه؟ أي: هل نقول: إذا رأيت شخصاً مصوراً فلا بأس أن تقول له: أنت ملعون إذا رأيته يصوّر، أم تأتي به على سبيل الخبر، بأن تقول: فلان ملعون؟

نقول: بل تأتي بالعموم، فكل مصوّر ملعون، أما حين مباشرته للفعل فلا بد أن ينطبق عليه الوصف، وهو اللعن، لكن مع هذا فالأحسن عدم ذلك؛ لأنك ربما لو قلت له: أنت ملعون، أو لعنك الله. ربما تنفره، فلا يسمع منك موعظة، وكل شيء ينفر ويؤمن العدو له عنه فتركه أحسن.

وحينئذ يمكن أن تقول له: إن النبي ﷺ لعن المصورين، وإنك إذا صوّرت انطبقت عليك هذه العقوبة، فاتق الله في نفسك، واحذر هذا العمل، وما أشبه ذلك. فإن قال قائل: هل يجوز أن أدخل بيتاً فيه صور، يرى صاحب البيت جوازها، مثل التي تكون في الوسائد والمسانيد؟

فالجواب: نعم يجوز أن تدخل؛ لأن هذا الرجل لا يعتقد أنها حرام.

فإن قال: لكن أنا أعتقد أنها حرام؟

فالجواب: أنه إذا اعتقدت أن هذا حرام بالنسبة لي أنا فلا أفعلها، وأما بالنسبة لغيري إذا كان لا يعتقد أنه حرام فلا.

فمثلاً: هذا الرجل أراه يأكل لحم الإبل، ويقوم ويصلي، وأفتدي به، وأنا أرى أن صلاته بالنسبة لرأيي باطلة وهذا أعظم شيء، فأنا أرى الآن أنه يفعل محرماً؛ لأنه يصلي بغير وضوء، ومع هذا أفتدي به.

فإن قال قائل: وإذا اجتمعت بشخص يشرب الدخان ويرى أنه حلال وهو عالم فهل يجوز؟

نقول: يجوز، لكن إذا كان في ذلك ضرر صحي فلا تجلس.

أما إذا جئت إلى شخص عنده خادمة، وهو يرى أنه يجوز أن تكشف وجهها وكفيها، وأنا أرى أنه لا يجوز، فهذا نقول فيه: لا يجوز الجلوس عنده؛ لأنني أنا الذي أنظر الآن فالعمل عملي.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٧ - بَابُ مَنْ صَوَّرَ صُورَةَ كُلِّفَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ يَنْفَخَ فِيهَا الرُّوحَ وَلَيْسَ

بِنَافِخٍ.

٥٩٦٣ - حَدَّثَنَا عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ قَالَ: سَمِعْتُ النَّضْرَ بْنَ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ يُحَدِّثُ قَتَادَةَ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُمْ يَسْأَلُونَهُ وَلَا يَذْكُرُ النَّبِيَّ ﷺ حَتَّى سُئِلَ فَقَالَ سَمِعْتُ مُحَمَّدًا ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَوَّرَ صُورَةَ فِي الدُّنْيَا كُلِّفَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ يَنْفَخَ فِيهَا الرُّوحَ وَلَيْسَ بِنَافِخٍ»^(١).

❦ قَوْلُهُ: «كُلِّفَ»؛ أَي: أُلْزِمَ وَشُقَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ التَّكْلِيفَ فِي اللُّغَةِ: الْإِزَامُ مَا فِيهِ مَشَقَّةٌ. بِخِلَافِ التَّكْلِيفِ فِي الشَّرْعِ، فَهُوَ: الْإِزَامُ مُقْتَضِي خُطَابِ الشَّرْعِ. فَهَذَا الَّذِي صَوَّرَ صُورَةَ يُلْزَمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ يَنْفَخَ فِيهَا الرُّوحَ، وَلَيْسَ بِنَافِخٍ، فَإِنْ هَذَا مُسْتَحِيلٌ فَمَعْنَاهُ أَنَّ الْعَذَابَ سَيَسْتَمِرُّ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يَرْحَمَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ، أَوْ بِشَفَاعَةِ أَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ، فَيَرْفَعَهُ عَنْ الْعَذَابِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ إِفْتَاءِ الْعَالِمِ بِدُونِ ذِكْرِ الدَّلِيلِ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يُسْأَلُ، فَيُجِيبُ وَلَا يَذْكُرُ النَّبِيَّ ﷺ فَيَقُولُ مِثْلًا: هَذَا حَلَالٌ، وَهَذَا حَرَامٌ، هَذَا مَكْرُوهٌ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَلَكِنْ لَهَا ذِكْرُ هَذَا الْأَمْرِ -الصُّورَةِ- شَرْعٌ يَذْكُرُ الدَّلِيلَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَأَنَّهُ هُنَاكَ فَعَلَ ذَلِكَ: إِمَّا اسْتِعْظَامًا لِلْأَمْرِ، وَإِمَّا قُوَّةً فِي الرَّجْرِ؛ لِأَنَّ التَّصَاوِيرَ فِي زَمَانِهِ انْتَشَرَتْ، فَأَرَادَ أَنْ يَذْكُرَ الْحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ قَاطِعًا لِلنِّزَاعِ وَالْخُصُومَةِ، وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ.

وَفِيهِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَفْتِيَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَّخِذَ أَقْوَى سَبِيلٍ يَحْصُلُ بِهَا اسْتِقَامَةُ الْخَلْقِ، إِيْجَابًا أَوْ تَحْرِيمًا. فَمِثْلًا: إِذَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ قَدْ يَكُونُ لِلْجَدَلِ فِيهِ مَدْخَلٌ، فَحِينَئِذٍ يَعْمِدُ إِلَى النَّصِّ مُبَاشَرَةً، مَعَ أَنَّ الْإِنْسَانَ فِي وَقْتِنَا الْحَاضِرِ لَوْ عَمِدَ إِلَى النَّصِّ أحيانًا يُجَادِلُ أَيْضًا حَتَّى فِي النَّصِّ، فَتَجِدُ الْإِنْسَانَ يَقُولُ لَكَ: رُبَّمَا كَانَ الْمَرَادُ كَذَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَهَذَا مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّ الْإِحْتِمَالَاتِ الْعَقْلِيَّةَ لَا تَرُدُّ عَلَى الْأَدَلَةِ السَّمْعِيَّةِ، فَلَوْ أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ: يُحْتَمَلُ، وَتُدْخِلُ الْإِحْتِمَالَاتِ الْعَقْلِيَّةَ فِي الْأُمُورِ السَّمْعِيَّةِ مَا اسْتِقَامَ لَكَ

دَلِيلٌ أَبَدًا فَكُلُّ شَيْءٍ يُمَكِّنُ، حَتَّى لَوْ جَاءَ الْحَدِيثُ مِنْ عِدَّةٍ أَوْجِهٍ فَإِنَّهُ قَدْ يَقُولُ لَكَ: يُحْتَمَلُ الْغَلَطُ وَالنِّسْيَانُ؟ ثُمَّ أَلَا يُحْتَمَلُ أَنَّ الرَّسُولَ قَالَهُ لِسَبَبٍ غَيْرِ مَذْكُورٍ؟ وَأَلَا يُحْتَمَلُ أَنَّ الرَّسُولَ أَرَادَ كَذَا وَكَذَا؟ وَكَيْمَا قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا لَا يُمَكِّنُ. فَاِلْحَتِمَالَاتُ الْعَقْلِيَّةُ لَا مَدْخَلَ لَهَا فِي الْأُمُورِ السَّمْعِيَّةِ، بَلِ الْأُمُورُ السَّمْعِيَّةُ تَجِبُ أَنْ تُؤْخَذَ عَلَى ظَاهِرِهَا، وَأَنْتَ لَا تُكَلِّفُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، نَعَمْ إِذَا وَجَدْتَ أَدْلَةً أُخْرَى تُوجِبُ أَنْ يُصْرَفَ هَذَا الدَّلِيلُ عَنْ ظَاهِرِهِ، فَهَذَا مَتَعَيَّنٌ؛ لِأَنَّ الْأَدْلَةَ وَاحِدَةً، فَالْأَدْلَةُ مَدْلُوهَا وَاحِدٌ، وَالْمَتَكَلِّمُ بِهَا وَاحِدٌ، وَالْمُلْزِمُ بِهَا وَاحِدٌ.

فَمَثَلًا: إِذَا قَالَ لَكَ إِنْسَانٌ فِي مَسْأَلَةٍ مِنَ الْمَسَائِلِ: لَحْمُ الْإِبِلِ لَا يُنْقِصُ الْوُضُوءَ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ مَفْرَدَاتِ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ فَكَيْفَ تَدْعُ الْأُمَّةَ عَلَى جَانِبٍ وَتَأْخُذُ بِمَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ؟

فَهَذَا تَقُولُ لَهُ: يَا أَخِي، دَعَكَ مِنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، مَاذَا تَقُولُ أَنْتَ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حِينَ قَالَ: «تَوَضَّؤْا مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ»^(١). وَسُئِلَ: أَتَتَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ». فَقِيلَ لَهُ: وَمِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ؟ فَقَالَ: «إِنْ شِئْتَ»^(٢). وَدَعَكَ مِنَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَكُلِّ النَّاسِ، فَهَذَا كَلَامُ الرَّسُولِ ﷺ.

فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُجَاوَلَ فَقُلْ لَهُ: أَنَا أَبْلَغْتُكَ مَا أُمِرْتُ بِإِبْلَاغِهِ، وَحَسَابُكَ عَلَى اللَّهِ، إِنْ شِئْتَ فَخُذْ، وَإِنْ شِئْتَ فَدَعْ.

وَبِهَذَا نَقْطَعُ عَلَى أَبْوَابِ الْمُتَعَصِّبَةِ الْحَبْلِ، وَنُسَدُّ الْأَبْوَابَ؛ لِأَنَّ الْبَعْضَ يُجَادِلُكَ وَيَقُولُ: كَيْفَ يَكُونُ الْأُتَمَةُ الثَّلَاثَةُ مَا قَالُوا بِهِذَا، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ يَقُولُ بِهِ؟ فَالْجَوَابُ: كَمَا قُلْتُ إِنَّهُ مَا دَامَ عِنْدُنَا حَدِيثٌ فَلَيْسَ لَنَا حَقٌّ أَنْ نُعَارِضَ الْأَحَادِيثَ بِأَيِّ قَوْلٍ مِنَ أَقْوَالِ النَّاسِ. وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٥٢/٤) مِنْ حَدِيثِ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ، وَأَبُو دَاوُدَ (١٨٤) مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣٦٠) مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٨- باب الارتدافِ عَلَى الدَّابَّةِ.

٥٩٦٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ عَلَى حِمَارٍ عَلَى إِكَافٍ عَلَيْهِ قُطِيفَةٌ فَذَكِيَّةٌ وَأَزْدَفَ أَسَامَةُ وَرَاءَهُ^(١).

❦ قَوْلُهُ: «بَابُ الْارْتِدَافِ عَلَى الدَّابَّةِ»؛ أَي: أَنَّهُ جَائِزٌ، وَلَكِنْ يُشْتَرَطُ لَذَلِكَ أَلَّا يَشُقَّ عَلَى الدَّابَّةِ، فَإِنْ شَقَّ عَلَيْهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُكَلَّفَ الْإِنْسَانُ الْحَيَوَانَ مَا لَا يَطِيقُ، فَإِنَّهُ رَاعٍ عَلَيْهِ، وَالرَّاعِي يَجِبُ عَلَيْهِ إِحْسَانُ الرُّعَايَةِ. وَفِيهِ هَذَا الْحَدِيثُ: دَلِيلٌ عَلَى تَوَاضُعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِرُكُوبِ الْحِمَارِ. وَفِيهِ أَيْضًا: جَوَازُ اسْتِعْمَالِ مَا يُرِيحُ الرَّكَّابَ؛ لِأَنَّهُ رَكِبَ عَلَى حِمَارٍ عَلَى إِكَافٍ، وَالْإِكَافُ: هِيَ مَا يُسَمَّى بِالْبَرْدَعَةِ، وَيُسَمَّى عِنْدَ الْعَامَّةِ: وَثَارَةُ الْحِمَارِ، وَهُوَ شَيْءٌ مِثْلُ الْوِسَادَةِ يُوضَعُ عَلَى ظَهْرِهِ وَيُرْبَطُ، وَيَرْكَبُ عَلَيْهِ الرَّكَّابُ.

فَإِنْ قِيلَ: مَا مَنَاسِبَةٌ إِيْرَادُ هَذَا الْبَابِ وَهَذَا الْحَدِيثُ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ؟ فَالْجَوَابُ: أَنَّ مَسْأَلَةَ الْارْتِدَافِ لَا أَرَى لَذِكْرِهَا وَجْهًا، لَلْهَمَّ إِلَّا إِنْ كَانَ قَصْدُهُ أَنْ مَا يَوْضَعُ عَلَى ظَهْرِ هَذِهِ الْبَهَائِمِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ اللَّبَاسِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣٩٥/١٠):

❦ قَوْلُهُ: «بَابُ الْارْتِدَافِ عَلَى الدَّابَّةِ»؛ أَي: إِرْكَابِ رَاكِبِ الدَّابَّةِ خَلْفَهُ غَيْرَهُ، وَقَدْ كُنْتُ اسْتَشْكَلْتُ إِدْخَالَ هَذِهِ التَّرَاجِمِ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ، ثُمَّ ظَهَرَ لِي أَنَّ وَجْهَهُ: أَنَّ الَّذِي يَرْتَدِفُ لَا يَأْمَنُ مِنَ السَّقُوطِ فَيُنْكَشِفُ، فَأَشَارَ إِلَى أَنَّ احْتِمَالَ السَّقُوطِ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْارْتِدَافِ، إِذْ الْأَصْلُ: عَدْمُهُ، فَيَتَحَفَّظُ الْمَرْتَدِفُ إِذَا ارْتَدَفَ مِنَ السَّقُوطِ، وَإِذَا سَقَطَ فَلْيَبَادِرْ إِلَى السَّتْرِ، وَتَلَقَّيْتُ فَهَمَّ ذَلِكَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ فِي قِصَّةِ صَفِيَّةَ الْآتِي فِي بَابِ إِرْدَافِ الْمَرْأَةِ خَلْفَ الرَّجُلِ.

وَقَالَ الْكُزْمَانِيُّ: الْغَرَضُ الْجُلُوسُ عَلَى لِبَاسِ الدَّابَّةِ، وَإِنْ تَعَدَّدَ أَشْخَاصُ الرَّاكِبِينَ

عليها، والتصريحُ بلفظِ القطيفةِ في الحديثِ الثامنِ مُشعرٌ بذلك. انتهى كلامه رَحِمَهُ اللهُ.
وما قاله الكِرْمَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ هذا هو الأقربُ، أما الأولُ فبعيدٌ، فإن المنفرد قد يسقط أيضًا.
فإن قيل: لماذا بَوَّبَ البخاريُّ بلفظِ الارتدافِ على الدَّابَّةِ، وكان يُمكنُ أن يُبَوَّبَ
بقوله: بابُ القطيفةِ على الجِمارِ مثلاً؟

فالجوابُ: أن هذا صحيحٌ، وهو مُلاحظٌ، لكن قد يُقالُ: إنه أرادَ أن يَحْكِيَ
الواقعَ، وأن هذا أنسبُ ما يَكُونُ للترجمةِ، وعلى كُلِّ حالٍ فهو بَشَرٌ يُمكنُ أن يَرَى
مناسباتٍ لا نَدْرِي عنها، وقد تَكُونُ صحيحةً، وقد تَكُونُ غيرَ صحيحةٍ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٩٩- بابُ الثَّلَاثَةِ عَلَى الدَّابَّةِ.

٥٩٦٥- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرْعٍ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا
قَالَ: لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ اسْتَقْبَلَهُ أُغَيْلِمَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَحَمَلَ وَاحِدًا بَيْنَ يَدَيْهِ وَالْآخَرَ خَلْفَهُ.
قَوْلُهُ: «بابُ الثَّلَاثَةِ عَلَى الدَّابَّةِ»؛ أي: لا بَأْسَ أن يَكُونَ الثَّلَاثَةُ عَلَى الدَّابَّةِ، لكن
الحديثُ الذي أوردَه إنما هو في الصَّغَارِ فإن الصَّغَارَ لَا يُتَعَبُونَ الدَّابَّةَ، وَلَا يُكَلَّفُونَهَا، أما
الكِبَارُ فيُخْشَى أن يُتَعَبَوْهَا وَيُكَلَّفُوهَا، فالمدارُ كُلُّهُ على المشقةِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

١٠٠- بابُ حَمَلِ صَاحِبِ الدَّابَّةِ غَيْرَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: صَاحِبُ الدَّابَّةِ أَحَقُّ بِصَدْرِ الدَّابَّةِ، إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ.

٥٩٦٦- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، ذَكَرَ شَرُّ الثَّلَاثَةِ عِنْدَ
عِكْرِمَةَ فَقَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ حَمَلَ قُتَيْبٌ بَيْنَ يَدَيْهِ وَالْفَضْلُ خَلْفَهُ - أَوْ
قُتَيْبٌ خَلْفَهُ وَالْفَضْلُ بَيْنَ يَدَيْهِ - فَأَيُّهُمُ شَرٌّ أَوْ أَيُّهُمُ خَيْرٌ؟

قَوْلُهُ: «حَمَلَ قُتَيْبٌ بَيْنَ يَدَيْهِ وَالْفَضْلُ خَلْفَهُ». هما من أولادِ العَبَّاسِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

وقَوْلُهُ: «ذَكَرَ شَرُّ الثَّلَاثَةِ عِنْدَ عِكْرِمَةَ». قَالَ رَحِمَهُ اللهُ: قَوْلُهُ: الْأَشْرُّ بِالْتَعْرِيفِ مَعَ

الإضافة فحكمه حكم الحسن الوجه والضارب الرجل وفي الفرع التثيت عليها ولأبي ذرٌ عند الكُشْمِيهَنِيِّ: أشرُّ بإثباتِ الهمزة، وحذفِ اللام وهي لغةٌ فصيحةٌ كما في حديثِ عبدِ الله بنِ سلام. فقال ابنُ عباسٍ: أتى رسولُ الله ﷺ وقد حَمَلَ قُثَمٌ -بضمِّ الضادِ وفتحِ المثلثةِ بعدها ميمٌ- ابنُ عباسٍ بينَ يديه وأخاه الفضلَ خلفه، أو حَمَلَ قُثَمٌ خلفه والفضلَ بينَ يديه على ناقته. قال عكرمةٌ يَرُدُّ على مَنْ ذَكَرَ شَرَّ الثلاثةِ: فأَيُّهم شرُّ أو أَيُّهم خيرٌ بالشكِّ مِنَ الراوي، ولأبي ذرٍّ: أشرُّ أو أخيرٌ بزيادةِ همزةٍ فيها.

وحاصلُ المعنى: أنهم ذَكَرُوا عندَ عكرمةٍ أن ركوبَ الثلاثةِ على الدابةِ شرٌّ وظلمٌ، وأن المقدَّم شرٌّ والمؤخَّر، فأنكر عكرمةٌ ذلك مستدلاً بفعله ﷺ، إذ لا يجوزُ نسبةُ الظلمِ إلى أحدهما؛ لأنها ركبا بحمليه ﷺ إياهما. انتهى كلامه رحمه الله. يَتَبَيَّنُ بذلك أن السياقَ الذي ذَكَره البخاريُّ مختصراً جداً، والمعنى: كأن عكرمةً نُوْقِشَ إذا رَكِبَ ثلاثةٌ على دابةٍ: فأَيُّهم أشرُّ؟ فأجاب ﷺ بهذه القصة، وهذا يدلُّ على أنه ليس فيهم أحدٌ فيه شرٌّ؛ لأن الرسولَ ﷺ فَعَلَ ذلك بنفسِهِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

١٠١- بَابُ إِزْدَافِ الرَّجُلِ خَلْفَ الرَّجُلِ.

٥٩٦٧- حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هَمَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رحمه الله قَالَ: بَيْنَا أَنَا رَدِيفُ النَّبِيِّ ﷺ لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ إِلَّا آخِرَةُ الرَّحْلِ فَقَالَ: «يَا مُعَاذُ». قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، ثُمَّ سَارَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: «يَا مُعَاذُ». قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، ثُمَّ سَارَ سَاعَةً ثُمَّ قَالَ: «يَا مُعَاذُ». قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ. قَالَ: «هَلْ تَدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ؟». قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «حَقُّ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا». ثُمَّ سَارَ سَاعَةً ثُمَّ قَالَ: «يَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ». قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ. فَقَالَ: «هَلْ تَدْرِي مَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ إِذَا فَعَلُوهُ؟». قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يُعَذِّبَهُمْ»^(١).

في هذا الحديث: دليلٌ على جواز الارتدادِ على الدَّابَّةِ.

وفيه أيضًا: دليلٌ على استعمالِ ما يُوجِبُ التَّنبُّهُ والتَّشَوُّقَ للحديثِ، وَوَجْهُهُ: أن الرسولَ لم يُخْبِرْ مُعَاذًا مِنْ أَوَّلِ مَرَّةٍ، بل قَالَ: «يا مُعَاذُ». ثم سار ساعةً ثم قَالَ: «يا مُعَاذُ». ثم سار ساعةً؛ لِأَجْلِ أَنْ يَتَهَيَّأَ وَيُشَوِّقَ.

وفيه أيضًا: دليلٌ على أن مَنْ عبدَ اللهَ ولم يُشْرِكْ به شيئًا فإنَّ اللهَ لا يُعَذِّبُهُ.

وفيه أيضًا: دليلٌ على أن اللهَ تعالى حقًّا علينا، وهو أن نَعْبُدَهُ ولا نُشْرِكَ به شيئًا، والعجيبُ أن هذا الحقَّ إذا تكلَّم كثيرٌ من الناسِ اليومَ على التوحيدِ فإنهم لا يذكُرُونَهُ، فأكثرُ ما يَتَكَلَّمُ الناسُ عليه اليومَ هو توحيدُ الربوبيةِ، وذلك لِتَأْثَرِهِمْ بِمَذْهَبِ المتكلمينَ الذين قالوا في التوحيدِ: إن أقسامَه: ثلاثةٌ، فإنَّ اللهَ تعالى واحدٌ في ذاته لا يَتَجَرَّأُ، وواحدٌ في صفاته لا مثيلَ له، وواحدٌ في أفعاله لا شريكَ له وهذا التوحيدُ الذي ادَّعَوْا أنه هو التوحيدُ لا يَغْدُو توحيدَ الرُّبُوبِيَّةِ. وفيه شيءٌ خلافَ التوحيدِ؛ لأنهم يريدون بقولهم: واحدٌ في صفاته لا شبيهَ له نفْيَ الصفاتِ؛ إذ لا يَثْبُتُونَ مِنَ الصفاتِ ما يدَّعُونَ أن إثباته يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ، فهذا التوحيدُ عند هؤلاء المتكلمينَ هو الذي سادَ عند كثيرٍ من المتعلمينَ في العالمِ الإسلاميِّ؛ ولذلك تَجَدَّدَ كلامُهم في توحيدِ العبادةِ قليلًا جدًا، مع أن توحيدَ العبادةِ هو الكثيرُ في القرآنِ وهو الذي بُعِثَتِ الرُّسُلُ مِنْ أَجْلِ تَحْقِيقِهِ.

وعبادةُ اللهِ س هي: أن يَقُومَ الإنسانُ بِطَاعَتِهِ، امْتِثَالًا لِلأَمْرِ واجْتِنَابًا لِلنَّهْيِ، مُخْلِصًا للهَ لا يُشْرِكُ به شيئًا، ولا يُمكنُ أن تَحَقِّقَ العبادةُ إلَّا بِاتِّبَاعِ الرِّسْلِ الَّذِينَ بَعَثَهُمُ اللهُ ﷺ سِوَاءَ مَنْ نُوْحَ إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ.

وقد قَالَ مُعَاذُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَفَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ؟ قَالَ: «لَا تُبَشِّرْهُمْ فَيَتَكَبَّرُوا»^(١). واستشكل العلماءُ إخبارَ مُعَاذٍ ﷺ بهذا الحديثِ مع أن الرسولَ ﷺ قَالَ له: «لَا تُبَشِّرْهُمْ فَيَتَكَبَّرُوا»؛ ولكن قد جاءَ في نفسِ الحديثِ: أن مُعَاذًا أَخْبَرَ به عِنْدَ مَوْتِهِ تَائِمًا؛ يعني: خوفًا من إثمِ الكِتْمَانِ، وكأنه ﷺ فَهِمَ أن العلةَ التي خافها رسولُ اللهِ ﷺ قد زالت، وهي: الاتِّكَالُ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ إِذَا سَمِعُوا مِثْلَ هَذَا الْكَلَامِ اكْتَفَى بِمَجَرَّدِ

قَوْلٍ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. والحديث لا يدلُّ على هذا عند التأمل؛ لأنه يَقُولُ: «أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا».

لذا فقد قَالَ الرسول ﷺ: «لَا تُبَشِّرْهُمْ فَيَتَكَلَّبُوا»؛ لأنهم قد يَفْهَمُونَ الحديثَ على خلافِ المقصودِ، فَيَتَكَلَّبُوا أَوْ يَظُنُّوا أَنْ مَجَرَّدَ التَّوْحِيدِ تَحْصُلُ بِهِ الْعِبَادَةُ، وليس كذلك فهو يَقُولُ: أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، فكأنَّ مُعَاذًا ﷺ بعدَ أَنْ عَرَفَ النَّاسُ الإسلامَ، وَعَرَفُوا مَصَادِرَ الْكَلَامِ وَمَوَارِدَهُ رَأَى أَنَّهُ قَدْ زَالَتِ الْعِلَّةُ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا مَنَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْبُشْرَى بِهِ.

ثم هناك شيءٌ آخرٌ وهو أَنَّهُ فِهُم أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَنْ يَخْصَّه بِعِلْمٍ دُونَ النَّاسِ، فَإِذَا قُدِّرَ أَنَّهُ كَتَمَهُ صَارَ لَازِمٌ ذَلِكَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَدْ خَصَّه بِعِلْمٍ دُونَ النَّاسِ، وَهَذَا خِلَافٌ مَا جَاءَتْ بِهِ الشَّرِيعَةُ، فَلَيْسَ هُنَاكَ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ خَصَّه النَّبِيُّ ﷺ بِعِلْمٍ دُونَ النَّاسِ بِعِلْمٍ يَخْتِاجُ النَّاسُ إِلَيْهِ أَبَدًا.

نعم قد خَصَّ حَذِيفَةَ ﷺ بِأَسْمَاءِ الْمُنَافِقِينَ وَلَمْ يُطْلَعْ عَلَيْهَا أَحَدًا وَأَمَّا أَنْ يَخْصَّه بِحُكْمٍ شَرْعِيٍّ يَخْتِاجُهُ النَّاسُ، فَهَذَا لَا يُوجَدُ، لَا سِيَّيَا أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «أَنْذِرِي مَا حَقَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ؟». عَمُومًا: «مَا حَقَّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ؟» فَفِهُم مُعَاذٌ ﷺ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا بَدَّ أَنْ يَعْلَمَ الْعِبَادُ بِحَقِّ اللَّهِ الَّذِي لَهُ عَلَيْهِمْ، وَبِحَقِّهِمُ الَّذِي لَهُمْ عَلَى اللَّهِ ﷻ. فَلَا يَقَالُ: إِنَّ مُعَاذًا ﷺ قَدْ عَصَى الرَّسُولَ صِبَاخْبَارِهِ؛ لَهُذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ. أَوَّلًا: اعْتِقَادُهُ أَنَّ الْعِلَّةَ الَّتِي خَافَهَا النَّبِيُّ ﷺ قَدْ زَالَتْ.

ثَانِيًا: أَنَّهُ فِهُم مِنْ عَمُومِ قَوْلِهِ: «حَقُّ الْعِبَادِ» وَ«حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ» أَنَّهُ لَا بَدَّ أَنْ يَعْلَمَ الْعِبَادُ بِهَذَا الْحَقِّ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُخْصَّ بِهِ وَاحِدٌ. وَهُوَ لِعَمُومِ النَّاسِ. وَذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ النَّهْيَ فِي قَوْلِهِ: «لَا تُبَشِّرْهُمْ». لَيْسَ لِلتَّحْرِيمِ؛ بَلْ لِلْكَرَاهَةِ، قَالُوا: دَارَ فِي قَلْبِ مُعَاذٍ الْأَمْرُ بَيْنَ أَنْ يَكْتُمَ عِلْمًا، وَكِتْمَانَهُ حَرَامٌ، أَوْ أَنْ يَفْعَلَ مَكْرُوهًا، وَفَعَلَ الْمَكْرُوهَ مِنْ أَجْلِ اتِّقَاءِ الْحَرَامِ أَوَّلَى، فَهُوَ ﷺ فِهُم أَنَّ النَّهْيَ لِلْكَرَاهَةِ، وَأَنْ إِبْلَاحَ الْعِلْمِ وَاجِبٌ، وَكِتْمَانُهُ حَرَامٌ، وَقَالَ: لَا تَعَارِضَ بَيْنَ حَرَامٍ وَمَكْرُوهٍ، فَأَخْبَرَ النَّاسَ بِذَلِكَ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقُولَ فِيهَا لَا يَعْلَمُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ

أَعْلَمُ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ يُخَاطَبُ الرَّسُولَ ﷺ وَبَيْنَ مَنْ يُخَاطَبُ غَيْرَ الرَّسُولِ، فَلَوْ سَأَلْتُكَ سَائِلٌ عَنْ حُكْمِ مَسْأَلَةٍ شَرْعِيَّةٍ، فَإِنَّكَ تَقُولُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. أَمَّا الْأُمُورُ الْكُونِيَّةُ فَلَا يُقَالُ فِيهَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ؛ بَلْ يُقَالُ: اللَّهُ أَعْلَمُ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَدْ لَا يَعْلَمُهَا، فَالرَّسُولُ ﷺ لَمْ يُطْلَعْهُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ أَرَادَ أَنْ يَفْعَلَهُ ﷺ، فَهَلْ يَعْلَمُ الرَّسُولُ مِثْلًا مَا فِي غَدٍ؟ لَا.

فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: مَاذَا سَيَكُونُ فِي غَدٍ؟

لَقُلْنَا: اللَّهُ أَعْلَمُ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ نَقُولَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ لَا يَعْلَمُ بِمِثْلِ هَذِهِ الْأُمُورِ.

فَإِنْ قِيلَ: يَرُدُّ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَمَا سَأَلَ بَعْضَ الصَّحَابَةِ عَنْ شَيْءٍ، قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، أَوْ قَالُوا: اللَّهُ أَعْلَمُ فُغْضِبَ، وَقَالَ: قُولُوا: نَعْلَمُ أَوْ لَا نَعْلَمُ،^(١) فَمَا تَفْسِيرُ هَذَا؟

فَالْجَوَابُ: لَعَلَّهُ فِيهِمْ أَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَكْتُمُوا عِلْمًا، أَوْ خَافُوا مِنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

١٠٢ - بَابُ إِرْدَافِ الْمَرْأَةِ خَلْفَ الرَّجُلِ ذَا مُحَرَّمٍ.

٥٩٦٨ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ صَبَّاحٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عُبَادٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَقْبَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ خَيْبَرٍ وَإِنِّي لَرَدِيفُ أَبِي طَلْحَةَ وَهُوَ يَسِيرُ وَبَعْضُ نِسَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَدِيفُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ عَثَرَتِ النَّاقَةُ فَقُلْتُ: الْمَرْأَةُ. فَتَزَلْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهَا أُمُّكُمْ». فَشَدَدْتُ الرَّحْلَ وَرَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا دَنَا - أَوْ رَأَى الْمَدِينَةَ - قَالَ: «أَيُّونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ لِرَبَّنَا حَامِدُونَ»^(٢).

(١) أخرجه البخاري (٤٥٣٨) من حديث ابن عباس.

(٢) أخرجه مسلم (١٣٤٥).

❦ قوله: «بَابُ إِرْدَافِ الْمَرْأَةِ خَلْفَ الرَّجُلِ ذَا مَحْرَمٍ». وفي بعض النسخ: بدون قوله: ذَا مَحْرَمٍ. وليس بصحيح، بل الصحيح إثباتُ قوله: ذَا مَحْرَمٍ؛ لأنه لَا يَجُوزُ أَنْ تَرْكَبَ امْرَأَةٌ مَعَ شَخْصٍ لَيْسَ مَحْرَمًا لَهَا وَتَكُونَ رَدِيفَةً لَهُ؛ لَهَا فِي ذَلِكَ مِنَ الشَّرِّ وَالْفِتْنَةِ، أَمَا إِذَا كَانَتْ مَحْرَمًا لَهُ فَلَا بَأْسَ.

وفي هذا الحديث المذكور: دليلٌ على أنه لَا عَيْبَ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَرْكَبَ هُوَ وَزَوْجَتُهُ فِي السَّيَارَةِ، فَإِنْ بَعْضُ النَّاسِ يَسْتَحِي أَنْ يَرْكَبَ هُوَ وَزَوْجَتُهُ فِي السَّيَارَةِ وَهَذَا خَطَأٌ، فَلَا حِيَاءَ فِي ذَلِكَ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ خَلْفَكَ، وَبَيْنَ أَنْ تَكُونَ عَنْ يَمِينِكَ، أَوْ عَنْ يَسَارِكَ.

وفيه: دليلٌ على أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَغَيْرِهِ مِنَ الْبَشَرِ يَعْتَرِيهِ مَا يَعْتَرِي الْبَشَرَ فَهَذَا يَقُولُ: إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ مَعَهُ بَعْضُ نِسَائِهِ، فَعَثَرَتِ الدَّابَّةُ فَدَابَّتْهُ الرُّسُولُ ﷺ كَغَيْرِهَا يُمَكِّنُ أَنْ تَعَثُرَ، وَيُمَكِّنُ أَنْ تَحْرَنَ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ نَقْصٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وفيه: دليلٌ على أَنَّ زَوَاجَاتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُمَّهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ لِقَوْلِهِ: «إِنَّهَا أُمَّكُمْ». ولكنهن أُمَّهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحُرْمَةِ وَالتَّعْظِيمِ، لَا فِي الْمِيرَاثِ وَغَيْرِهِ، وَلَا فِي الْمَحْرَمِيَّةِ أَيْضًا، فَإِنَّهُنَّ لَسُنَّ مُحَارِمَ، وَلِهَذَا يُلَغِزُ بِهَا فَيَقَالُ: لَنَا نِسَاءٌ مُحَرَّمَاتٌ إِلَى الْأَبَدِ وَلَسُنَّ مُحَارِمَ؟! فَيَقَالُ: هُنَّ زَوَاجَاتُ الرُّسُولِ ﷺ وَهَذَا إِنَّمَا يُلَغِزُ إِذَا كَانَ السَّبَبُ مَبَاحًا، أَمَا السَّبَبُ الْمَحْرَمُ، فَهَنَّاكَ مُحَرَّمَاتٍ وَهُنَّ غَيْرُ مُحَارِمٍ مِثْلُ: بِنْتُ الرَّجُلِ مِنَ الزَّانَا؛ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ مَحْرَمًا مَعَ أَنَّهَا حَرَامٌ عَلَيْهِ.

وفيه: دليلٌ على اسْتِحْبَابِ هَذَا الذِّكْرِ: آيُونَ، تَائِبُونَ إِلَى آخِرِهِ. وفي «صحيح مسلم»^(١) لما ذَكَرَ دَعَاءَ السَّفَرِ قَالَ: وَإِذَا رَجَعَ قَالَ هَذَا الذِّكْرَ: آيُونَ، تَائِبُونَ إِلَى آخِرِهِ. فَالظَّاهِرُ: أَنَّ قَوْلَهُ: فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» إِذَا رَجَعَ؛ يَعْنِي: إِذَا أَرَادَ الرَّجُوعَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ الْمَعْنَى إِذَا وَصَلَ إِلَى الْمَدِينَةِ أَوْ رَأَى الْمَدِينَةَ أَنْ يَقُولَ: اللَّهُمَّ زَوِّدْنَا فِي سَفَرِنَا هَذَا الْبِرَّ وَالتَّقْوَى، اللَّهُمَّ هَوِّنْ عَلَيْنَا سَفَرَنَا. وَلَكِنْ إِذَا قَفَلَ رَاجِعًا قَالَ: ذَكَرَ السَّفَرَ، وَإِذَا أَقْبَلَ قَالَ: آيُونَ تَائِبُونَ. وَلَا حَرَجَ أَنْ يَقُولَهَا عِنْدَ ابْتِدَاءِ السَّفَرِ، وَعِنْدَ الْوُصُولِ إِلَى بَلَدِهِ.

(١) أخرجه مسلم (١٣٤٢).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠٣- بَابُ الاسْتِلْقَاءِ، وَوَضْعُ الرَّجْلِ عَلَى الْأُخْرَى.

٥٩٦٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ أَنَّهُ أَبْصَرَ النَّبِيَّ ﷺ يَضْطَجِعُ فِي الْمَسْجِدِ رَافِعًا إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى^(١).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣٩٩/١٠):

❦ قَوْلُهُ: «بَابُ الاسْتِلْقَاءِ وَوَضْعُ الرَّجْلِ عَلَى الْأُخْرَى». وَجَهُ دُخُولِ هَذِهِ التَّرْجُمَةِ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الَّذِي يَفْعَلُ ذَلِكَ لَا يَأْمَنُ مِنَ الْانْكَشَافِ، وَلَا سِيَّيَا الاسْتِلْقَاءِ يَسْتَدْعِي النُّومَ، وَالنَّائِمُ لَا يَتَحَفَّظُ، فَكَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى أَنَّ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَحَفَّظَ؛ لِئَلَّا يَنْكَشِفَ.

وَذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ، وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ، وَفِيهِ ثُبُوتُ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ، وَزَادَ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ فِي رَوَاتِهِ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: «وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ» وَكَأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُ النَّهْيُ عَنْ ذَلِكَ، وَهُوَ فِيمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَفَعَهُ: «لَا يَسْتَلْقِينَ أَحَدُكُمَا ثُمَّ يَضَعُ إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى». أَوْ ثَبَتَ لَكِنَّهُ رَأَى مَنْسُوخًا، وَسَيَأْتِي شَرْحُهُ مُسْتَوْفَى فِي كِتَابِ الاسْتِثْنَانِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. انْتَهَى كَلَامُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا تَعَارُضَ بَيْنَ هَذَا الْحَدِيثِ وَبَيْنَ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ، فَإِنَّهُ يُحْمَلُ الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَلَى مَا إِذَا رَفَعَ الرَّجْلَ كَمَا يَفْعَلُ بَعْضُ النَّاسِ الْآنَ مِنْ أَنَّهُ إِذَا اسْتَلْقَى وَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى رِجْلَيْهِ، فَهَذَا هُوَ الَّذِي يُنْهَى عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ، وَلَا سِيَّيَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ سِرْوَالٌ، فَإِنْ عَوَّرَتْهُ تَنَكَّشَفَتْ، أَمَا إِذَا وَضَعَ إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى مِنْ غَيْرِ رَفَعٍ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ. وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ فِعْلُ الرَّسُولِ ﷺ.

وَبِنَاءً عَلَى هَذَا نَقُولُ: إِذَا كَانَ عَلَى الْإِنْسَانِ سِرَاوِيلٌ فَهَلْ يُنْهَى عَنِ الاسْتِلْقَاءِ مَعَ رَفْعِ إِحْدَى الرَّجْلَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى؟

الجواب: لا؛ لأنه إذا عُلِمَتِ العلة ولو بَعَلْبَةِ الظنِّ، فإنه إذا انتَفَت انتفى الحكم، ومن ذلك: نهى النبي ﷺ الرجل أن يَتَتَعَلَ وهو قائم. فإن بعض الناس فهم من هذا الحديث العموم، حتى إنه إذا أراد أن يلبس النعل المعروف جلوساً، فتجدهم جلوساً عند أبواب المساجد؛ لأجل أن يلبس النعل وهذا ليس بصحيح، إن النعال التي تحتاج إلى جلوس هي التي لها سُيُور، فإنها تحتاج إلى أن يُدْخَلَ الإنسانُ السُيُورَ بعضها لتثبت على الرجل، وهذه إذا فعلها الإنسان وهو قائم، فربما يقع على الأرض ويتألم أو تنكشف عورته، أما مثل نعالنا هذه، فهي لا تحتاج إلى شيء، فإنك تستطيع أن تدخل رجلك في النعل وأنت تمشي، لا وأنت قائم فقط، ولا تتأثر ولا تحتاج إلى أي عمل.

وهذه من الأمور التي تكلمت عليها في خطبة جمعة وهي: أن يفهم الإنسان مقاصد الشريعة والمعاني، ولا يعتز بظاهر اللفظ.

ومن ذلك أنه قد كتب إلي بعض الناس - جزاه الله خيراً - يقول: أرى الناس إذا خرجت من المسجد يتبعونك، وهذا قد ورد فيه النهي، وذكر أثرًا عن ابن مسعود وعن بعض التابعين أن الإنسان إذا احتفى به الناس فهو مذلة للتابع، وفتنة للمتبع^(١)؛ أي: يريد مني إذا جاء أحد يريد أن يسألني أن أقول له: ارجع لا تتبعني ولا تسألني. وهو قد استدلل بأثر لكنه لم يفهم الأثر؛ لأن المنهي عنه إنما هو الرجل الذي يتبع وكان أتباعه حاشية الأمير يتبعونه تفخيماً وتعظيماً، كما يفعل الأمراء الآن، أما رجل يتبعه ناس ليسألوه، فمن الذي يقول بأي كتاب، أو بأي سنة أن العالم ينبغي أن يقول للناس إذا تبعوه ليسألوه: افرقوا عني ولا تمشوا معي؟! إذا

فها هو الرسول ﷺ جعل الأعراب يتبعونه ويسألونه المال، فكيف بمن يسألون العلم. وهذا من البلاء أن الإنسان لا يفهم النصوص على المراد بها فتجده يضل ويضل. والناس - والحمد لله - عندهم إقبال على العلم وحرص على التطبيق، لكن يحتاجون إلى تفهم، وأكثر من يضل في هذه المسائل الذين يأخذون العلم من بطون الكتب ولا يجلسون على العلماء لا يناقشونهم، ولا يعرفون الأصول والقواعد والضوابط فتجدهم مساكين يتيهون.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» برقم (٢٦٣١٤).

شَيْخ
صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ

كِتَابُ الْأَسْتِثْنَانِ

٦٢٢٩-٦٢٢٧

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الاسْتِئْذَانِ

١ - بَابُ بَدْءِ السَّلَامِ.

❖ قوله: «كِتَابُ الاسْتِئْذَانِ». الاستِئْذَانُ: طَلْبُ الْإِذْنِ، والمرادُ أَنْ يَسْتَأْذِنَ الْإِنْسَانُ فِي

الدُّخُولِ إِلَى بَيْتٍ غَيْرِهِ، بَلْ أحيانًا فِي الدُّخُولِ إِلَى بَيْتِهِ.

وَبَدَأَ الْمُؤَلِّفُ بِالسَّلَامِ؛ لِأَنَّ السَّلَامَ اسْتِئْذَانٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا

بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا﴾ [النُّور: ٢٧]. ثُمَّ قَالَ بَعْدَهَا: ﴿وَتَسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا﴾.

❖ قوله: «بَابُ بَدْءِ السَّلَامِ». وَفِي نَسْخَةٍ: «بَابُ بَدْءِ السَّلَامِ». وَبَدُو بِالْوَاوِ، وَهَذَا إِمَّا أَنْ

يَكُونَ مِنْ بَابِ التَّخْفِيفِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ مِنْ بَدَا يَبْدُو؛ فَبَدَا يَبْدُو مُصَدَّرُهَا بَدُؤًا، كَغَدَا

يَغْدُو غَدُؤًا. لَكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهَا مِنْ بَابِ التَّخْفِيفِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٢٢٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ، طَوْلُهُ سِتُونَ ذِرَاعًا، فَلَمَّا خَلَقَهُ قَالَ: اذْهَبْ فَسَلِّمْ عَلَى أَوْلَئِكَ النَّفَرِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، جُلُوسٌ، فَاسْتَمِعَ مَا يُحْيَوْنَكَ، فَإِنَّهَا تَحْيِيكَ وَنَحْيَةُ ذَرِيَّتِكَ. فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ. فَقَالُوا: السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ. فزَادُوهُ: وَرَحْمَةُ اللَّهِ، فَكُلُّ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ آدَمَ، فَلَمْ يَزَلِ الْخَلْقُ يَنْقُصُ بَعْدُ حَتَّى الْآنَ»^(١).

هذا الحديث فيه أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ، ومن المعلوم أَنَّ آدَمَ خُلِقَ مِنْ طِينٍ، وَأَنَّهُ حَادِثٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، وَأَنَّ الْحَادِثَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ كَالْوَاجِبِ وَجُودُهُ؛ لِأَنَّ الْحَادِثَ جَائِزُ الْوُجُودِ، وَلَيْسَ وَاجِبُ الْوُجُودِ.

وقد اختلفَ النَّاسُ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»^(١). فَمِنْهُمْ مَنْ طَعَنَ فِي الْحَدِيثِ وَرَدَّهُ، وَقَالَ: هَذَا خَبَرُ أَحَادٍ مُخَالَفٌ لِلْقُرْآنِ فَلَا عِبْرَةَ بِهِ. وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ تَوَهَّمُوا أَنَّ قَوْلَهُ ﷺ: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ». أَنَّ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ التَّمثِيلَ، فَإِذَا لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ التَّمثِيلُ صَارَ مُعَارِضًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. وَلِغَيْرِهِ مِنَ النُّصُوصِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ لَا مُثَائِلَ لَهُ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَا كَانَ هَذَا شَأْنُهُ فَإِنَّهُ بَاطِلٌ، لَكِنَّ الشَّأْنَ كُلَّ الشَّأْنِ هَلِ الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى مَا تَوَهَّمُوهُ؟

هَذَا هُوَ مَوْضِعُ الْخِلَافِ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ ظَنُّوا أَنَّ الْحَدِيثَ يَسْتَلْزِمُ التَّمثِيلَ، وَالتَّمثِيلُ مُعَارِضٌ لِصَرِيحِ الْقُرْآنِ، وَلَمَّا يَقْتَضِيهِ الْعَقْلُ، فَوَجَبَ رَدُّهُ، وَقَالُوا: هَذَا خَطَأٌ مِنَ النَّاقلِ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: إِنَّ الْحَدِيثَ صَحِيحٌ، وَلَكِنَّ مَعْنَاهُ: أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ؛ أَيِ: عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ: «طَوْلُهُ سِتُونَ ذِرَاعًا». فَجَعَلُوا هَذِهِ الْجُمْلَةَ مَبْنِيَّةً لِلصُّورَةِ الْمُبْهَمَةِ، أَوْ الْمَجْمَلَةِ فِي قَوْلِهِ: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»؛ يَعْنِي: خَلَقَهُ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ، فَتَكُونُ جُمْلَةً: «طَوْلُهُ سِتُونَ ذِرَاعًا». مَبْنِيَّةً لِلْمُجْمَلِ فِي قَوْلِهِ: «صُورَتِهِ». وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ الضَّمِيرُ عَائِدًا عَلَى

(١) رواه مسلم (٢٨٤١) (٢٨).

(٢) انظر: «مشكل الحديث وبيانه» (١/ ٤٨-٦٨)، و«فتح الباري» (٥/ ١٨٣).

آدَمَ بِاعْتِبَارِ أَنَّ طَوْلَهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا، وَعَلَى هَذَا لَا يَكُونُ الْكَلَامُ تَحْصِيلَ حَاصِلٍ؛ لِأَنَّ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ رَدَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ الضَّمِيرَ يَعُودُ عَلَى آدَمَ، بِأَنَّهُ تَحْصِيلُ حَاصِلٍ، فَكُلُّ شَيْءٍ مَخْلُوقٌ عَلَى صُورَتِهِ حَتَّى الْكَلْبُ مَخْلُوقٌ عَلَى صُورَتِهِ، وَالذُّبَابُ مَخْلُوقٌ عَلَى صُورَتِهِ، وَهَكَذَا. لَكِنْ إِذَا قِيلَ: إِنَّ الصُّورَةَ مَجْمُوعَةٌ يُنْسَبُ بِقَوْلِهِ: «طَوْلُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا». زَالَ الْإِشْكَالُ، وَصَارَ لِلْإِضَافَةِ مَعْنَى.

وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ: إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ؛ أَي: عَلَى صُورَةِ الرَّبِّ ﷻ، بِمَعْنَى: أَنَّهُ عَلَى صُورَةٍ اخْتَارَهَا أَحْسَنَ الصُّوَرِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التِّينَةُ: ٤]. وَقَالَ: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ﴾ [التِّينَةُ: ٤]؛ أَي: فِي عُلُوٍّ؛ لِأَنَّ الْكَبَدَ مِنَ الْأَرْضِ الشَّيْءُ الْعَالِي عَلَى أَحَدِ التَّفْسِيرَاتِ.

❖ فَيَكُونُ قَوْلُهُ: «عَلَى صُورَتِهِ». أَي: صُورَةِ اللَّهِ، وَالْإِضَافَةُ هُنَا مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الْمَخْلُوقِ إِلَى خَالِقِهِ، كَمَا قَالَ: نَاقَةُ اللَّهِ، وَبَيْتُ اللَّهِ، وَمَسْجِدُ اللَّهِ. وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، مَعَ أَنَّ النَّاقَةَ وَالْبَيْتَ وَالْمَسْجِدَ مَخْلُوقٌ، لَكِنْ إِضَافَتُهُ إِلَى نَفْسِهِ تَشْرِيفًا وَتَعْظِيمًا.

فَكَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَضَافَ هَذِهِ الصُّورَةَ -أَي: صُورَةَ آدَمَ إِلَى نَفْسِهِ- تَشْرِيفًا وَتَعْظِيمًا؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُضْرَبَ الْوَجْهُ، وَأَنْ يُقَبَّحَ^(١)؛ لِأَنَّهُ إِذَا ضُرِبَ عَيْبٌ حَسًّا، وَإِذَا قُبِّحَ عَيْبٌ مَعْنَى.

وَشَيْءٌ اخْتَصَّهُ اللَّهُ، وَصَوْرَهُ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ حِكْمَتُهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَقْبَحَ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُضْرَبَ، فَيَلْحَقَهُ الْعَيْبُ حَسًّا أَوْ مَعْنَى.

وَالْقَوْلُ الرَّابِعُ: أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّبِّ ﷻ الَّتِي هِيَ صُورَةُ اللَّهِ وَصِفَةُ اللَّهِ، وَلَكِنْ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ عَلَى صُورَتِهِ أَنْ يَكُونَ مِمَّاثِلًا لَهُ؛ فَإِنَّ الشَّيْءَ قَدْ يَكُونُ عَلَى صُورَةِ الشَّيْءِ مِنْ حَيْثُ الْجَمْلَةُ، لَا مِنْ حَيْثُ التَّفْصِيلُ.

(١) رَوَى أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٢/ ٢٥١) (٧٤٢٠)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٧١٠)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا ضُرِبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ، وَلَا يَقُلْ: قُبِّحَ اللَّهُ وَجْهَكَ وَوَجْهَ مَنْ أَشْبَهَ وَجْهَكَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ». وَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ (٢٥٥٩)، وَمُسْلِمٌ (٢٦١٢) (١١٢)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ».

وَضَرَبُوا لَذَلِكَ مَثَلًا بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخْبَرَ أَنَّ أَوَّلَ زَمْرَةٍ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ وَجُوهُهُمْ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ^(١)، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُمْ لَمْ يَمِثْلُوا الْقَمَرَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، فَالْقَمَرُ لَيْسَ فِيهِ أَنْفٌ، وَلَا أَعْيُنٌ وَلَا فَمٌ، وَهُمْ فِيهِمْ هَذَا الشَّيْءُ.

❦ لَكِنْ قَوْلُهُ: «عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ»؛ يَعْنِي: مِنْ حَيْثُ الْجَمْلَةُ، وَحَيْثُذِ نَأْخُذُ بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ، وَنَأْخُذُ بِالنَّفْيِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الزُّمَرُ: ١١]. فَنَقُولُ: آدَمُ عَلَى صُورَةِ اللَّهِ بِدُونِ مِمَّاثِلَةٍ، وَنَكُونُ بِذَلِكَ قَدْ عَمِلْنَا بِالنُّصُوصِ كُلِّهَا، وَهَذَا - كَمَا تَرَوْنَ - قَوِيٌّ جَدًّا.

وَيَبْقَى النَّظَرُ: مَا مَحَلُّ الْجَمْلَةِ - وَهِيَ قَوْلُهُ: «طَوْلُهُ سِتُونَ ذِرَاعًا» مِمَّا قَبْلَهَا؟
نَقُولُ: مَحَلُّهَا اسْتِثْنَائِيَّةٌ، لَا لِلْبَيَانِ، وَلَكِنَّهَا لِإِيجَادِ مَعْنَى مُسْتَقْلَلَةٍ؛ أَيْ: مُسْتَقِلَّةٌ عَنِ الصُّورَةِ، فَأَخْبَرَ الرَّسُولُ ﷺ: «أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ» ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّ طَوْلَهُ سِتُونَ ذِرَاعًا.
وَكَوْنُ طَوْلِ آدَمَ سِتِينَ ذِرَاعًا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا، وَلَكِنْ مَا الْعَرَضُ؟
جَاءَ فِي السُّنَنِ أَنَّ عَرَضَهُ سَبْعَةُ أَذْرُعٍ، وَأَنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ؛ طَوْلُهُمْ سِتُونَ ذِرَاعًا، وَعَرَضُ الْوَاحِدِ مِنْهُمْ سَبْعَةُ أَذْرُعٍ^(٢).

وَهَذَا لَا يُسْتَنْكَرُ وَلَا يُسْتَعْرَبُ إِذَا كَانَ النَّاسُ كُلُّهُمْ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ، بَلْ لَوْ كَانُوا أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ لَا يُسْتَنْكَرُ وَاسْتَعْرَبَ وَتَفَرَّقَ مِنْهُمْ، وَلِذَلِكَ لَوْ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَنَا عَلَى النِّصْفِ مِمَّا نَحْنُ عَلَيْهِ الْآنَ فَإِنَّهُ لَا يُسْتَعْرَبُ، لَكِنْ لَوْ جَاءَ الْآنَ وَاحِدٌ مِنَ النَّاسِ بِالْبَلْغِ كَبِيرٍ عَلَى النِّصْفِ مِمَّا اسْتَعْرَبْنَاهُ، فَالْمُهْمُّ أَنَّهُ لَا غَرَابَةَ أَنَّ يَكُونَ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ.
وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ. أَنَّ اللَّهَ قَالَ لَهُ: «إِذْهَبْ فَسَلِّمْ عَلَى أَوْلَئِكَ - نَفَرٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ - فَإِنَّهَا تَحِيَّتُكَ وَتَحِيَّةُ ذُرِّيَّتِكَ. فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، فَقَالُوا: السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، فَزَادُوا: وَرَحْمَةُ اللَّهِ».

فَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّكَ إِذَا سَلَّمْتَ عَلَى جَمَاعَةٍ تَقُولُ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ. بِالْجَمْعِ، وَإِذَا رَدُّوا عَلَيْكَ، وَأَنْتَ وَاحِدٌ قَالُوا: عَلَيْكَ السَّلَامُ. بِالْأَفْرَادِ، وَيَجُوزُ الْجَمْعُ.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (٢/ ٢٩٥) (٧٩٣٣)، والطبراني في «الصغير» (٨٠٨).

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣٩٩/ ١٠): «رواه الطبراني في «الصغير» و«الأوسط»، وإسناده حسن».

وإذا سلَّمتَ على واحدٍ تقول: السلامُ عليك. ويجوز أن تجمَعَ، فتقول: السلامُ عليكم.
 ﴿قوله: «فقالوا: السلامُ عليك ورحمةُ الله».

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ فِي «الفتح» (١١ / ٦):

كذا للأكثر في البخاري هُنا، وكذا للجميع في بدء الخلق، ولأحمد ومسلم من هذا الوجه من رواية عبد الرزاق، ووقع هنا للكُشْمِينِي. فقالوا: وعليك السلام ورحمةُ الله. وعليها شرح الخطابي، واستدل برواية الأكثر لمن يقول: يجزئ في الرد أن يَقَعَ باللفظ الذي يُبتدأ به، كما تقدَّم.

قيل: ويكفي أيضًا الردُّ بلفظ الإفراد، وسيأتي البحث في ذلك في باب: مَنْ ردَّ فقال: عليك السلام. اهـ

فإن قيل: هل هذا الحديث يدلُّ على أن الملائكة يتكلمون باللغة العربية؛ وذلك لأنهم قالوا: السلامُ عليك ورحمةُ الله؟

نقول: لا، ليس فيه دليل، ولا تجزئ أنهم تكلموا بالعربية أو غيرها.

فإن قيل: هل هي مترجمة للعربية؟

نقول: نعم، هي مترجمة، وكلُّ الذي نُقِلَ في القرآن أو في السُّنَّة عن غير العرب فهو مترجمٌ.

﴿قوله: «فلم يزل الخلق ينقص بعد حتى الآن».

هل هذا الأمر واقعٌ حتى الآن؟ الظاهر أنه بعد الآن لا ينقص؛ لأنَّ هذه الأمة هي آخر الأمم، وعلى هذا فلا يمكن أن يكون الصحابة عندهم طولٌ شاهقٌ أطولُ منَّا، بل هم من جنسنا، ومع هذا فإنَّ الناس يختلفون بحسب البيئَةِ، فتجدُ مثلاً قومًا من الناس كبار الأجسام، وقومًا من الناس صغار الأجسام، لا باعتبار الأفراد، بل باعتبار الأمة كلها.

وهذا - الله أعلم - يرجع إلى الأبِّ الأوَّل لهؤلاء، أو إلى طبيعة المكان الذي هم فيه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (٧) فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ تَرْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَعْمَلُونَ عَلَيْهِ (٨) لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ (٩) [التخريج: ٢٧-٢٩].

وقال سعيد بن أبي الحسن للحسن: إِنَّ نِسَاءَ الْعَجَمِ يَكْشِفْنَ صُدُورَهُنَّ وَرُؤُوسَهُنَّ. قال: اصْرَفْ بَصْرَكَ عَنْهُنَّ، قَوْلُ اللَّهِ ﷻ: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾ [التخريج: ٣٠].

وقال قتادة: عَمَّا لَا يَحِلُّ لَهُمْ: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ﴾ [التخريج: ٣١]. خاتمة الأعين من النظر إلى ما نهى عنه.

وقال الزهري في النظر إلى التي لم تحض من النساء: لَا يَصْلُحُ النَّظَرُ إِلَى شَيْءٍ مِنْهُنَّ مَنْ يُشْتَهَى النَّظَرُ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً (١).

وَكَرِهَ عَطَاءُ النَّظَرَ إِلَى الْجَوَارِي اللَّاتِي يُعْنِ بِمَكَةٍ إِلَّا أَنْ يَرِيدَ أَنْ يَشْتَرِيَ (٢).

المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ تَرَجَّمَ بِآيَاتٍ فَقَالَ: «بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا﴾». يَغْنِي: حَتَّى تَزُولَ عَنْكُمْ الْوَحْشَةُ بِالْأُنْثَى. وَذَلِكَ بِالْأَسْتِذَانِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اسْتَأْذَنَ الْإِنْسَانُ، وَأَمَرَ بِالْدُخُولِ أَوْ أُذِنَ لَهُ بِالْدُخُولِ زَالَتِ الْوَحْشَةُ الَّتِي تَكُونُ عِنْدَ دُخُولِ بَيْتٍ لَيْسَ لَهُ.

(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، بصيغة الجزم، ووصله ابن أبي حاتم قال: حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا العباس بن الوليد، حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا سعيد، عن قتادة، قوله: ﴿وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾ [التخريج: ٣٠]. عَمَّا لَا يَحِلُّ لَهُمْ. تغليق التعليق (١٢٠/٥).

وعزه السيوطي في «الدر المنثور» (٦/ ١٧٦) إلى عبد بن حميد.

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، ولم يذكر الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ من وصله. وانظر: «الفتح» (١١/ ٩)، و«التغليق» (١٢٠/ ٥).

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، ووصله بن أبي شيبه في «مصنفه» (٤/ ٢٨٩) قال: حدثنا ابن المبارك، عن الأوزاعي، سمعت عطاء، وسئل عن الجواري التي يعن بمكة، فكره النظر إليهن إلا لمن يريد أن يشتري. قال الحافظ في «التغليق» (١٢١/ ٥): «إسناده صحيح».

والقراءة التي ساقها المؤلفُ أعمُّ من القراءة التي فيها: (حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا)^(١)، وذلك لأنَّ الاستئناسَ قد يكونُ بالإذن، وقد يكونُ بغيرِ الإذن، فقد يكونُ الاستئناسُ بخبرٍ مُسَبِّقٍ بينَ الداخل، وصاحبِ البيت، مثلُ أن يقولَ له: ائمتني في الساعةِ الفلانيةِ تجدُ البابَ مفتوحًا. فهنا إذا أتى يدخلُ ولا يَسْتَأْذِنُ؛ لأنَّه مستأنسٌ.

ولذلك كانت قراءة ﴿حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا﴾ أعمَّ.

❖ وقوله: ﴿وَسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا﴾، يعني: قبلَ الدخولِ؛ لأنَّه قال: لا تدخلوا ﴿حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا﴾. فمثلاً تَقْرَعُ البابَ، وتقولُ: السلامُ عليكم.

ويُمكنُ أن نقولَ: لا بأسَ أنْ تَدْخُلَ وتسلمَ قبلَ أنْ تَصِلَ إلى مجلسِ المقرِّ.

❖ وقوله: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾. ﴿ذَلِكَ﴾؛ أي: عدمُ الدخولِ إلَّا باستئناسٍ وتسليمٍ.

❖ وقوله: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾. مطلقٌ، فيكونُ عامًّا، فهو خيرٌ في الدينِ، لئلاَّ تَطْلُعَ على عوراتِ النَّاسِ.

وخيرٌ في الدنيا؛ لئلاَّ تُتَّهَمَ فيما لو دَخَلْتَ بدونِ استئذانٍ - في عِرْضِكَ، وتُتَّهَمَ في أَمَانَتِكَ. فربما تُتَّهَمُ في عِرْضِكَ، ويقالُ: هذا دَخَلَ بغيرِ استئذانٍ، يريدُ غِرَّةَ أهلِ البيتِ حتى يَفْجُرَ بهم، أو يريدُ غِرَّتَهُم حتى يَسْرِقَ مالَهُم.

❖ وقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾. هذا تعليلٌ للأمرِ.

❖ وقوله: ﴿حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾؛ يعني: يُؤْذَنَ لَكُمْ مِنْ قَبْلِ، بحيثُ يقولُ لك فلانُ: اذْهَبْ إلى بيتي وائتني بكذا. فهنا قد أُذِنَ له.

❖ ثم قالَ: ﴿وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا﴾؛ يعني: لو استأذنتَ على شخصٍ في وقتٍ غيرِ مناسبٍ، فقال لك: ارجعْ. فارْجِعْ، لكنْ ما أكبرُ هذه الكلمةَ عندَ بعضِ النَّاسِ، أنْ تقولَ له: ارجعْ، فيظنُّ أنْ في ذلك إهانةٌ له، وغَضاضةٌ عليه.

ولكن استمعْ إلى قوله سبحانه: ﴿هُوَ أَزْكَى لَكُمْ﴾. فلمَّا كانَ الإنسانُ قد يَتَوَهَّمُ النِّقْصَ

(١) انظر: «تفسير الثوري» (١/ ٢٢٤)، و«الطبري» (١٨/ ١٠٩، ١١٠)، و«الدر المنثور» (٦/ ١٧١)، و«تفسير الثعالبي» (٣/ ١١٥)، و«تفسير البغوي» (٣/ ٣٣٦)، و«تفسير ابن كثير» (٣/ ٢٨٠، ٢٨١)، و«فتح القدیر» (٤/ ٢١-١٩).

على نفسه في قولِ صاحبِ البيتِ له ارجع. جبرَ اللهَ هذا الوهمَ، فقال: ﴿هُوَ أَزْكَى لَكُمْ﴾ وهل أحدٌ من الناسِ لا يريدُ الأزكى؟! قال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ [البقرة: ١٩]. فكلُّ واحدٍ من الناسِ يحبُّ أن يكونَ زكياً.

فإذا قالَ لك صاحبُ البيتِ: ارجع، فأنا الآن مشغولٌ. فلا شك أن النفسَ تنكسرُ، وتظنُّ أن هذا الرجلَ قد أهانَكَ، فإذا تذكَّرت الآيةَ: ﴿هُوَ أَزْكَى لَكُمْ﴾ برَدَّ عليك ما احتَمَى في نفسك، وقلتَ: الحمدُ لله، فما دَامَ هذا أَزْكَى لي فأنا لا أريدُ إلا الزَّكَاةَ.

❖ ثم قالَ: ﴿وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾؛ أي: عليمٌ بكلِّ ما نعملُ من أعمالِ القلوبِ، وأعمالِ اللسانِ، وأعمالِ الجوارحِ الظاهرةِ والخفيةِ.

وقد أخذنا هذه العموماتِ الخمسةَ مِنَ الاسمِ الموصولِ «ما»، فإنَّه يفيدُ العمومَ، فكلُّ ما نعملُ بقلوبنا، أو بالسنتينا، أو بجوارحنا، ظاهراً للناسِ أو خفياً عنهم، فاللهُ عليمٌ به. وهنا في هذه الآيةِ إشكالٌ وهو: أَنَّهُ مِنَ الْمَقْرَّرِ أَنْ تَقْدِيمَ الْمَعْمُولِ يَفِيدُ الْحَصْرَ، وَالْمَعْمُولُ هُنَا مَقْدَمٌ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿يَمَّا تَعْمَلُونَ﴾. وَالْعَامِلُ مُؤَخَّرٌ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿عَلِيمٌ﴾؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ: وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا تَعْمَلُونَ. وَإِذَا كَانَ يَفِيدُ الْحَصْرَ فَإِنَّهُ مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّهُ يَحْصُرُ عِلْمَ اللَّهِ فِيمَا نَعْمَلُ فَقَطْ.

ولكنَّ الجوابَ على هذا: أَنَّ الْمَقْصُودَ بِهَذَا الْحَصْرِ تَهْدِيدُ الْمُخَاطَبِ؛ يَغْنِي: لَوْ خَفِيَ عَلَى اللَّهِ - وَحَاشَاهُ أَنْ يَخْفَى عَلَيْهِ - شَيْءٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ لَكَانَ عَلِيماً بِعَمَلِكَ، فَالْحَصْرُ هُنَا فَائِدَتُهُ التَّهْدِيدُ، لَا الْقَصْرُ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا عَلِمَ هَذَا الشَّيْءَ فَلَا شَكَّ أَنَّهُ سَيَخْشَى اللَّهَ ﷻ.

❖ ثم قالَ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَعٌ لَكُمْ﴾. وذلك لأنَّ هذا الدخولَ لحاجةٍ.

❖ ﴿بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَعٌ﴾. كالمخازنِ، والمُسْتَوْدَعَاتِ، وما أشبه ذلك، فليس علينا جناحٌ أَنْ نَدْخُلَ بِدُونِ اسْتِئْذَانٍ، وَلَا سَلَامٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَمْكُونَهُ، وَلَنَا فِيهَا مَصْلَحَةٌ. وأما لو كانت غيرَ مسكونةٍ، وليس لنا فيها مصلحةٌ فلا ندخلُ حتَّى يُؤْذَنَ لَنَا. وفي الآيةِ من حمايةِ الأموالِ ما هو ظاهرٌ معلومٌ، وألَّا يتجرأ الإنسانُ على شيءٍ لغيره، حتَّى البيوتِ التي ليس فيها أحدٌ حتَّى يُؤْذَنَ له.

❖ وقوله: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾. فكلُّ ما نُبْدي، وما نَكْتُمُ فاللهُ عالمٌ به، وَخَتَمَ هَذِهِ الْآيَاتِ بِهَذَا الْعِلْمِ الْمُحِيطِ فِيهِ الْإِشَارَةُ الْبَالِغَةُ إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ

يَخْشَى اللَّهَ، وَالْأَقُولُ: وَاللَّهُ لَنْ يَرَانِي أَحَدٌ، إِذَا دَخَلْتُ هَذَا الْبَيْتَ.
نَقُولُ: إِذَا لَمْ يَكُنْ حَوْلَكَ أَحَدٌ، وَلَا يَرَاكَ أَحَدٌ، فَفَوْقَكَ الْوَاحِدُ الْأَحَدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، الَّذِي يَعْلَمُ
كُلَّ شَيْءٍ فَأَحْذَرُهُ.

وَأَمَّا أَثَرُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ فِي نِسَاءِ الْعَجَمِ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا رَأَى الْمُنْكَرَ
فِي أَمْرٍ لَا بَدَّ لَهُ مِنْهُ فَإِنَّ عَلَيْهِ أَنْ يُصْلِحَ نَفْسَهُ بِصَرْفِ بَصَرِهِ.

وَهَذَا الْأَثَرُ يَنْطَبِقُ عَلَى حَالَتِنَا الْيَوْمَ، فِي بَعْضِ بِلَادِ تَدْخُلُ السُّوقَ فَتَجِدُ مَا تَكْرَهُ.
❖ وَقَوْلُهُ: «مِنْ نِسَاءِ الْعَجَمِ». وَالْمُرَادُ بِالْعَجَمِ مَا سِوَى الْعَرَبِ، وَذَلِكَ مِثْلُ الْأَمْرِيكَانِ
وَالْإِنْجِلِيزِ وَالْفَرَنْسِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ، وَفِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ الْآنَ مِنْ هَؤُلَاءِ النِّسَاءِ مَنْ يُظْهِرُ الْمُنْكَرَ
الْعَظِيمَ الَّذِي لَا يُقَرُّهُ الْإِسْلَامُ، بَلْ وَلَا الْعَقْلُ، فَمَاذَا تَصْنَعُ: هَلْ تَقُولُ: أَتْرُكُ حَاجَتِي فِي
السُّوقِ، أَوْ أَتْرُكُ دُكَّانِي، أَوْ أَتْرُكُ شِرَاءَ مَتَاعِي، أَوْ أَتْرُكُ الْعُبُورَ إِلَى الْمَسَاجِدِ؛ لِأَنَّ فِي الْأَسْوَاقِ
هَذِهِ الْمُنْكَرَاتِ؟

الْجَوَابُ: لَا فَإِنَّا إِذَا رَأَيْتُ هَذَا الشَّيْءَ الَّذِي لَا أُطِيقُ تَغْيِيرَهُ فَعَلِيَّ بِخَاصَّةٍ نَفْسِي أَنْ
أَصْرِفَ بَصَرِي، وَلَا أَنْظُرَ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: صَرَفْتُ بَصَرِي عَنِ الَّذِي أَمَامِي، لَكِنِ الَّذِي عَنْ يَمِينِي فِيهِ نِسَاءٌ، نَقُولُ:
أَصْرِفْ إِلَى الْيَسَارِ، فَإِذَا قَالَ: الْيَسَارُ فِيهِ نِسَاءٌ، نَقُولُ لَهُ: انْظُرْ إِلَى الْأَرْضِ، فَهَذَا مِنْ صَرْفِ
الْبَصَرِ، وَلَكِ الْأَوَّلَى، وَلَيْسَ لَكَ الثَّانِيَةُ، فَلَوْ بَاغَتْكَ إِحْدَى النِّسَاءِ فِي هَذِهِ الْحَالِ فَلَيْسَ
عَلَيْكَ إِثْمٌ، لَكِنِ لَا تُعِيدُ النَّظَرَ.

كَذَلِكَ أَيْضًا قَالَ اللَّهُ: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾. قَرَنَ حِفْظَ
الْفَرْجِ بِغَضِّ الْبَصَرِ حِكْمَتُهُ وَاضِحَةٌ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ الْبَصَرِ سَبَبٌ لِهَتْكَ الْفَرْجِ، وَعَدَمُ حِفْظِهِ؛
فَإِنَّ بَرِيدَ الزَّنا هُوَ النَّظَرُ فَهُوَ مُوصِلٌ إِلَى الزَّنا، -وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ-.

وَسَوَاءٌ كَانَ النَّظَرُ إِلَى الْمَرْأَةِ مُبَاشَرَةً، أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ مَصَوَّرَةٍ؛ لِأَنَّ تَصْوِيرَ النِّسَاءِ أَيْضًا فِتْنَةٌ
عَظِيمَةٌ، فَرُبَّمَا يَتَأَمَّلُ الْإِنْسَانُ فِي هَذِهِ الْمَرْأَةِ الْمَصَوَّرَةِ، وَيَطْلُبُ الْوَصُولَ إِلَيْهَا بِأَيِّ وَسِيلَةٍ.

وَبِهَذَا نَعْرِفُ خَطَأَ مَا يَسْلُكُهُ بَعْضُ النَّاسِ الَّذِي يَخْطُبُ امْرَأَةً، فَيَقُولُ لِأَهْلِهَا: أُرُونِي
صُورَتَهَا. فَهَذَا حَرَامٌ، وَلَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الصُّورَةَ تَبْقَى مَعَ الرَّجُلِ.

وَكَذَلِكَ الصُّورَةُ لَا تُعْطِي الْحَقِيقَةَ، فَكَمْ مِنْ إِنْسَانٍ نَرَى صُورَتَهُ، فَنَقُولُ: مَا شَاءَ اللَّهُ، مَا

أَجْمَلَهُ، وَإِذَا قَابَلَتْهُ تَجِدُهُ أَشْوَهَ مِمَّنْ هُوَ دُونَهُ.

وبالعكس فكم من إنسان ترى صورته، فتقول: سبحان الله، ما هذا الرجل المشوه؟! وقد تذهب المرأة المخطوبة التي تُعطي الرجل صورته تتجمل وتكتحل وتورس وتنفخ أشداقها ثم تصوّر نفسها، فيغتر الرجل بها. فالمهم: أَنَّ النَّظَرَ لِلصُّورَةِ لَا يُفِيدُ، وَخَطَرٌ جَدًّا أَنْ تَبْقَى نِسَاءُ الْمُؤْمِنِينَ كَالسَّلَعِ؛ كُلُّ وَاحِدٍ يَرَاهَا.

❖ وقوله: «قال قتادة: عَمَّا لَا يَحِلُّ لَهُمْ»؛ أي: يَغْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ عَمَّا لَا يَحِلُّ لَهُمْ، وَأَمَّا مَا يَحِلُّ لَهُمْ فَلَا يَلْزُمُهُمْ أَنْ يَغْضُوا الْبَصَرَ عَنْهُ؛ كَنَظَرِ الرَّجُلِ إِلَى مَخْطُوبَتِهِ مَثَلًا، وَنَظَرِ الطَّبِيبِ إِلَى الْمَرْأَةِ عِنْدَ الْحَاجَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ^(١).

❖ ثُمَّ قَالَ: «﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ﴾». نَقُولُ فِيهَا مَا قُلْنَا فِي الرِّجَالِ، وَ«مِنْ» فِي الْمَوْضِعَيْنِ لِلتَّبْعِيضِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ بَصَرٍ يَجِبُ أَنْ يَغْضَى، وَلَكِنْ غَضُّ الرَّجُلِ عَنِ الْمَرْأَةِ أَشَدُّ؛ يَعْنِي: أَضْيَقُ، فَيَجِبُ أَنْ يَغْضَى النَّظَرَ عَنِ النِّسَاءِ. أَمَّا النِّسَاءُ فَلَا يَجِبُ أَنْ يَغْضُضْنَ أَبْصَارَهُنَّ عَنِ الرِّجَالِ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عَنْ تَمَتُّعٍ أَوْ تَلَذُّذٍ، فَالْمَرْأَةُ لَهَا أَنْ تَنْظُرَ إِلَى الرَّجُلِ بِشَرْطٍ أَلَّا يَكُونَ ذَلِكَ بِتَمَتُّعٍ أَوْ تَلَذُّذٍ. وَالْفَرْقُ بَيْنَ التَّمَتُّعِ وَالتَّلَذُّذِ: أَنَّ التَّمَتُّعَ هُوَ أَنْ يَسْتَأْنِسَ الْإِنْسَانُ بِمَا يَرَى، كَمَا لَوْ تَمَتَّعَ بِالنَّظَرِ إِلَى الْأَشْجَارِ، وَإِلَى الْأَنْهَارِ، وَإِلَى الْجِبَالِ، وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ.

وَأَمَّا التَّلَذُّذُ فَهُوَ: تَلَذُّذُ الشَّهْوَةِ الَّتِي تَتَحَرَّكُ بِهِ شَهْوَتُهُ، فَلَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَنْظُرَ لِلرَّجُلِ، لَا نَظَرَ تَمَتُّعٍ، وَلَا نَظَرَ تَلَذُّذٍ، وَأَمَّا فِيهَا عِدَا ذَلِكَ فَيَجُوزُ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا: أَنَّ اللَّهَ قَالَ: «﴿مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾». وَ«مِنْ» لِلتَّبْعِيضِ، وَكُلُّ بَعْضٍ فَهُوَ مُبْهَمٌ، فَلَوْ قُلْتُ: وَهَبْتُكَ بَعْضَ هَذَا الْبَيْتِ. فَإِنَّهُ لَا يُدْرِي هَلْ هُوَ نِصْفُهُ أَوْ ثُلُثُهُ، أَوْ رُبُعُهُ، فَقَوْلُهُ: «﴿مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾». مُبْهَمٌ، وَلَا نَدْرِي مَا الَّذِي يَجِبُ غَضُّهُ؟ وَلَكِنَّ السُّنَّةَ بَيَّنَّتْ ذَلِكَ^(٢).

(١) انظر: «المغني» (٩/ ٤٩٨)، و«كشاف القناع» (٥/ ١٣)، وانظر «في أحكام النظر» لابن القطان (ص ١٧٦)، وما بعدها، و«الفتح» (١٠/ ١٤٢)، والمصنف لابن أبي شيبة (٥/ ٦٤)، و«الآداب الشرعية» لابن مفلح (٢/ ٤٤٢، ٤٤٣)، ومجموع الفتاوى (٥/ ٤١٩).

(٢) سيذكر الشيخ رحمه الله بعد قليل الأدلة من السنة على ذلك.

ولهذا يحتج علينا بعض الناس، فيقول: إذا منعتم الرجل من رؤية وجه المرأة؛ فامنعوا المرأة من رؤية وجه الرجل؛ لأن صيغة الأمر في الآيتين واحدة؟
والحقيقة أن هذا لا شك أنه حجة، فلا يمكن أن نفرق بين الصيغتين بدون دليل، وإلا كان تحكماً، لكن نقول: لدينا أدلة تدل على وجوب ستر وجه المرأة، منفصلة عن الآية، مبيّنة للتبعية المبهمة، ففي حديث فاطمة بنت قيس الثابت في الصحيح أن النبي ﷺ قال لها: «اعتدي في بيت ابن أم مكتوم؛ فإنه رجل أعمى تضع ثيابك عنده»^(١).
ومعلوم أنها لا يمكن أن تضع ثيابها كلها حتى تبقى عريانة، لكن تضع الثياب التي يجب أن تلبسها عند الرجال.

وكانت في الأول تريد أن تعتد في بيت أم شريك، فقال ﷺ: «تلك امرأة يغشاها أصحابي»^(٢)، يعني: يدخلون عليها كثيراً، ثم قال لها: «اعتدي في بيت ابن أم مكتوم؛ فإنه رجل أعمى تضع ثيابك عنده».

ودليل آخر، وهو: أنه ﷺ كان يستر عائشة، وهي تنظر إلى الحبشة، وهم يلعبون في المسجد، وهم رجال^(٣)، ولو كان نظر المرأة إلى الرجل محرماً ما أقرها الرسول ﷺ على النظر إلى هؤلاء.

وقد قال أهل العلم أيضاً: ولو كان يحرم عليها النظر إلى الرجل لوجب على الرجل أن يَحْتَجِبَ عنها، كما يجب عليها أن تَحْتَجِبَ عنه، فكل واحد منا يخرج إلى السوق فلا بد أن يَغطِّي وجهه بغترته؛ لأنه يحرم على المرأة أن تنظر إلى الرجل، ولا وسيلة لمنع نظرها إليه إلا بهذا.

وعلى كل حال: فالقول الراجح في هذه المسألة هو ما ذهب إليه الإمام أحمد رحمه الله: من أن المرأة يجوز لها أن تنظر إلى الرجل، لكن بالشروط الذي ذكرت، وهو ألا يكون ذلك مقروناً بتمتع أو تلذذ، فإن كان مقروناً بتمتع أو تلذذ صار حراماً^(٤).

(١) رواه مسلم (١٤٨٠) (٣٦).

(٢) المصدر السابق.

(٣) رواه البخاري (٩٥٠)، ومسلم (٨٩٢) (١٨، ١٩).

(٤) انظر: «المغني» (٩/ ٥٠٦، ٥٠٧)، و«الكافي في فقه الإمام أحمد» (٣/ ٩)، و«كشف القناع» (٥/ ١٤-١٥).

والقاعدة: أَنَّ كُلَّ مَبَاحٍ يُمْكِنُ أَنْ تَعْجِرِي فِيهِ الْأَحْكَامُ الْخَمْسَةُ؛ أَي: أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا أَوْ حَرَامًا أَوْ مَسْنُونًا أَوْ مَكْرُوهًا أَوْ عَلَى الْأَصْلِ وَهُوَ الْإِبَاحَةُ، وَذَلِكَ بِحَسَبِ مَا يَكُونُ وَسِيلَةً إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْوَسَائِلَ لَهَا أَحْكَامُ الْمَقَاصِدِ.

❖ ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «خَائِنَةُ الْأَعْيُنِ النَّظْرُ إِلَى مَا نُهِي عَنْهُ». «خَائِنَةُ» صِفَةٌ مُضَافَةٌ إِلَى الْمُوصُوفِ؛ يَعْنِي: الْأَعْيُنَ الْخَائِنَةَ، وَالْأَعْيُنُ الْخَائِنَةُ هِيَ النَّاطِرَةُ إِلَى مَا يَحْرُمُ عَلَيْهَا النَّظْرُ إِلَيْهِ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ مَعْنَى خَائِنَةِ الْأَعْيُنِ: مَسَارَقَةُ النَّظْرِ. وَهَذَا أَصَحُّ؛ لِأَنَّ مَسَارَقَةَ النَّظْرِ هِيَ الَّتِي تَخْفَى عَلَى النَّاسِ، وَلَنْفِرَضَ أَنَّ رَجُلًا -وَالْعِبَادُ بِاللَّهِ- مُبْتَلَى بِالنَّظْرِ إِلَى الْمَحْرَمِ، وَلَكِنَّ النَّاسَ لَا يَذَرُونَهُ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَغْفِلُ النَّاسَ، فَإِذَا غَفَلُوا عَنْهُ نَظَرَ، فَإِذَا رَأَى امْرَأَةً، وَهُوَ يَخَاطِبُ جُلَسَاءَهُ فَإِنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا حِينَ يَغْفِلُونَ عَنْهُ، فَهَذِهِ هِيَ خِيَانَةُ الْأَعْيُنِ ^(١).

وَأحيانًا يُوْجَّهُ الْإِنْسَانُ وَجْهَهُ إِلَى شَخْصٍ، وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَى شَخْصٍ آخَرَ، وَهَذَا كَثِيرًا مَا يَحْدُثُ، وَهُوَ مِنْ خِيَانَةِ الْأَعْيُنِ، وَهَذَا الْمَعْنَى أَصَحُّ، وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ ﷻ هَدَدَنَا بِأَلَّا نَخُونُ، وَلَوْ بِالنَّظَرِ وَالْبَصَرِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ ﷻ يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ، وَإِنْ خَفِيََتْ عَلَى الْجُلَسَاءِ وَالْحَاضِرِينَ، نَسَأَلُ اللَّهَ أَنْ يَحْمِيَنَا وَإِيَّاكُمْ.

❖ ثُمَّ قَالَ: «وَقَالَ الزَّهْرِيُّ فِي النَّظْرِ إِلَى الَّتِي لَمْ تَحْضَ مِنَ النِّسَاءِ: لَا يَصْلُحُ النَّظْرُ إِلَى شَيْءٍ مِنْهُنَّ مِمَّنْ يُشْتَهَى النَّظْرُ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً». وَهَذَا صَحِيحٌ، وَهُوَ غَايَةُ الْفَقْهِ فِي جَعْلِ الْحُكْمِ مَتَوَطًّا بِالشَّهْوَةِ، فَمَنْ تُشْتَهَى لَا يَجُزِّ النَّظْرُ إِلَيْهَا، وَلَوْ كَانَتْ صَغِيرَةً، وَمَنْ لَا تُشْتَهَى وَلَا تَتَعَلَّقُ بِهَا النَّفْسُ، وَإِنْ كَبُرَتْ وَقَارَبَتْ الْبُلُوغَ فَلَا حَرَجَ مِنَ النَّظْرِ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ يَدُورُ مَعَ عِلَّتِهِ وَجُودًا وَعَدَمًا.

فَإِذَا وَجَدْنَا طِفْلَةً نُمُوها ضَعِيفٌ، وَلَهَا اثْنَتَا عَشْرَةَ سَنَةً، لَكِنَّ النَّفْسَ لَا تَتَعَلَّقُ بِهَا إِطْلَاقًا لِصِغَرِهَا، وَرَبَّمَا تَكُونُ غَيْرَ ذَاتِ جَمَالٍ فَهَذِهِ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تَحْتَجِبَ، وَرَبَّمَا تَكُونُ طِفْلَةً لَهَا تِسْعُ سَنَوَاتٍ، لَكِنَّ نُمُوها جَيِّدٌ، وَأَعْطَاهَا اللَّهُ تَعَالَى شَيْئًا مِنَ الْجَمَالِ فَهَذِهِ يَجِبُ أَنْ تَحْتَجِبَ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ تَتَعَلَّقُ بِهَا.

وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ

(١) انظر: «تفسير القرطبي» (١٥ / ٣٠٣).

عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعُوا ثِيَابَهُمْ عَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ ﴿٦٠﴾. والقاعدة بالغة كبيرة لا ترجو النكاح؛ لأنها عجزوا لا يطلبها أحد، فهذه لا بأس أن تضع ثوبها بشرط أيضًا، وهو ألا تبرج بالزينة، فإن كانت عجزًا تتقي أحسن الثياب، وتلبسها لعل الله أن يهيئ لها أحدًا، فهذه ترجو النكاح فلا يجوز لها أن تفعل مثل ذلك.

لكن لو فرضنا أن لباسها عادي، وهي كبيرة لا ترجو النكاح، فليس عليها جناح أن

تضع ثيابها، كما قال الله ﷻ.

إذا: يظهر لنا أن العلة في وجوب الحجاب هي الشهوة وتعلق النفس بها، فلا تحدّد بتسع، وقال بعض العلماء: بل تحدّد بتسع، وإن من بلغت تسعًا وجب عليها أن تحجب، كما قلنا: إن التمييز معلق بتمام سبع سنين، ومن الناس من يميز قبل ذلك، ومن الناس من لا يميز إلا بعد، فقالوا: الأولى أن تحدّد شيئًا معيّنًا؛ لأن ذلك أضبط، لأن مسألة تعلق النفس بها أيضًا أمر غير منضبط لسبب؛ إذ إن الناس يختلفون؛ فبعض الناس تتعلق نفسه، ولو بالصغيرة التي لا تتعلق بها نفس الآخر، فإذا ضبطنا المسألة بسنوات معينة محدّدة، وقلنا: النادر لا حكم له. يعني: كونه يوجد امرأة تبلغ ثنتي عشرة سنة، ولا تتعلق النفس بها فهذا أمر نادر، ولا عبرة به. فهذا لا شك أنه أقرب إلى الانضباط، والأول أقرب إلى المعنى.

وبناء على ذلك يبقى النظر في نفس الإنسان المعين إذا رأى امرأة صغيرة لم تبلغ، ولم تتعلّق بها نفسه إطلاقًا، فهذا قد نقول له: إنه لا يجب عليك أن تنكّر عليها، وأن تعرض عنها، وإذا رأيت من نفسك أنها تتعلّق بها، ولو كانت دون العاشرة فأنكّر عليها وغضّ بصرك عنها، ما دامت المسألة غير منضبطة^(١).

ثم قال البخاري رحمه الله: «وكره عطاء النظر إلى الجوارح اللاتي يُبغَن بمكة، إلا أن يريد أن يشتري». قوله: يُبغَن بمكة. هذا بيان للواقع؛ لأن عطاء الله هو عالم مكة؛ ولهذا كانت اختياراته في المناسك من أقوى الاختيارات.

يقول: لا ينظر إليهن إلا أن يريد أن يشتري. وبشرط آخر أيضًا، وهو أن يأمن الفتنة، فإذا كان يريد أن يشتري الجارية، وأمن الفتنة فلا بأس أن ينظر إليها.

(١) انظر: «المغني» (٩/٥٠١-٥٠٢).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٢٢٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَلِيحُ بْنُ يَسَارٍ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أُرْدَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ يَوْمَ النَّحْرِ خَلْفَهُ عَلَى عَجْزِ رَاحِلَتِهِ، وَكَانَ الْفَضْلُ رَجُلًا وَضِيئًا، فَوَقَفَ النَّبِيُّ ﷺ لِلنَّاسِ يُفْتِيهِمْ، وَأَقْبَلَتِ امْرَأَةٌ مِنْ خَثَمٍ وَضِيئَةٌ تَسْتَفْتِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَطَفِقَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا، وَأَعْجَبَهُ حُسْنُهَا، فَالْتَفَتَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَالْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا، فَأَخْلَفَ بِيَدِهِ، فَأَخَذَ بِذَقَنِ الْفَضْلِ، فَعَدَلَ وَجْهَهُ عَنِ النَّظَرِ إِلَيْهَا، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ فِي الْحَجِّ عَلَى عِبَادِهِ أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، فَهَلْ يَقْضِي عَنْهُ أَنْ أُحْجَّ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ»^(١).

هذا الحديث في حَجَّةِ الْوَدَاعِ فِي آخِرِ حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّ حَجَّةَ الْوَدَاعِ كَانَتْ فِي السَّنَةِ الْعَاشِرَةِ، وَكَانَ ﷺ قَدْ أُرْدَفَ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ خَلْفَهُ فِي دَفْعِهِ مِنْ عُرْفَةٍ إِلَى مَزْدَلِفَةٍ، وَأُرْدَفَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ خَلْفَهُ فِي دَفْعِهِ مِنْ مَزْدَلِفَةٍ إِلَى مَنًى^(٢).

وَجَاءَتْ هَذِهِ الْمَرْأَةُ تَسْأَلُ النَّبِيَّ ﷺ، وَكَانَتْ وَضِيئَةً، وَكَانَ الْفَضْلُ وَضِيئًا أَيْضًا، فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا، وَهِيَ تَنْظُرُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أَعْجَبَهُ حُسْنُهَا، فَلَمَّا رَأَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَفْعَلُ ذَلِكَ صَرَفَ وَجْهَهُ.

قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى الْمَرْأَةِ، لَا سِيَّيَا إِذَا كَانَ نَظْرُهُ نَظَرُ تَمَتُّعٍ وَشَهْوَةٍ^(٣).

وَقَدْ تَكُونُ الشَّهْوَةُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بَعِيدَةً عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ، فَإِنَّهُ كَانَ رَدِيفَ النَّبِيِّ ﷺ وَكَانَ مُخْرِمًا، لَكِنْ قَدْ يَتَمَتَّعُ الْإِنْسَانُ بِالنَّظَرِ إِلَى الْمَرْأَةِ الْجَمِيلَةِ بَدُونِ أَنْ تَشُورَ شَهْوَتُهُ، لَكِنْ يُعْجِبُهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهَا، وَنَظَرُ الْفَضْلِ كَانَ مِنْ هَذَا النَّوْعِ، وَمَعَ هَذَا لَمْ يُقَرَّهِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ، بَلْ صَرَفَ وَجْهَهُ.

قَالَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ نَظَرِ الرَّجُلِ إِلَى الْمَرْأَةِ^(٤). وَأَقْرَاهُ عَلَى ذَلِكَ

(١) رواه مسلم (١٣٣٤) (٤٠٧).

(٢) رواه البخاري (١٦٨٦، ١٦٨٧)، ومسلم (١٢٨٠) (٢٦٦).

(٣) انظر: «المغني» (٩/ ٤٩٨-٥٠٠).

(٤) «شرح مسلم للنووي» (٤/ ٤٤٩).

الحافظ ابن حجر في «الفتح»^(١)، وهو كذلك.

فإن قال قائل: في هذا الحديث إشكال، وهو: أن المرأة كانت قد كَشَفَتْ وجهها، والناس حولها.

فقد يقال في الجواب على هذا: إنَّ المشروع في حقِّ النساءِ كَشَفُ وجوههنَّ في الإحرام، وهذه المرأة كَشَفَتْ وجهها، ولعلَّها لم يَلُغْها وجوبُ السَّترِ إذا كان حولها رجال، فلهذا بَقِيَتْ كاشفةً وجهها.

ولكنَّ هذا الجواب فيه شيءٌ من الضَّعف؛ لأنَّه يقال: إذا كانت جاهلةً فإنَّ الرسولَ ﷺ سوف يُخْبِرُها، ويقولُ لها: غَطِّ وجهك. ولم يقل ذلك رسولُ الله ﷺ.

ولكنَّ الجواب على هذا أن يقال: إنَّا نعلِّمُ أنَّ من هدي النبي ﷺ أنَّه كان لا يُبَاغِتُ الرجلُ أو المرأةَ بالإنكارِ، وإنَّا يعلمُهم رويًا وريداً، ففعلَ النبي ﷺ أعلَمَها بعد ذلك، وأوجِبَ عليها، أو أمرَها أن تسترَ وجهها، ولهذا قالت عائشةُ رضي الله عنها: تصِفُ حالَ النساءِ في الإحرام: أنَّه إذا مرَّ الرُّكبانُ من حولهم سدَّكَتْ خمارها، وإذا فارَّقوهنَّ كَشَفَتِ الخمارَ^(٢).

وعلى كلِّ حالٍ: فأعلى ما يقال في هذا الحديث أنه من المشكلاتِ المُشْتَبِهَاتِ؛ لأنَّ الإنسانَ قد يَعْجِزُ عن الإجابةِ عنه إجابةً مُقْنَعَةً، والمعروفُ، بل والواجبُ على أهلِ العلم أن يَرُدُّوا المتشابهةَ إلى المحكِّم، وإذا رُدَّ المتشابهةُ للمحكِّمِ فالنصوصُ من كتابِ الله وسنةِ رسوله ﷺ كُلُّها تدلُّ على أنَّ المرأةَ لا يحلُّ لها أن تُبْدِيَ وجهها للرجالِ الأجانبِ، فيَجِبُ أن تَرُدَّ هذا المتشابهةَ وأمثاله إلى المحكِّم.

ثم على فَرَضِ أننا لم نَصِلْ إلى نهاية في هذا الأمر؛ أي: لم نصل إلى اطمئنانٍ في وجوبِ تغطيةِ الوجه فإننا نجعلُه من قِسْمِ المباح، ومن المعلوم أنَّ المباح إذا كان ذريعةً إلى المحرِّم صارَ حرامًا، وذريعةُ كَشَفِ الوجهِ إلى كَشَفِ ما وراءه في وقتنا الحاضرِ قربةٌ جدًّا.

وإذا أردت أن تعرفَ هذا الأمرَ فانظرُ إلى البلادِ التي سمحتْ لنفسِها أن تأذَنَ للنساءِ

(١) «فتح الباري» (٤/ ٧٠).

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (٣٠/ ٦) (٢٤٠٢١)، وأبو داود (١٨٣٣)، وابن ماجه (٢٩٣٥).

قال الحافظ في «الدراية» (٢/ ٣٢): في إسنادِه يزيد بن أبي زياد، وهو ضعيف، وقد قال فيه مرة عن مجاهد عن عائشة، ومرة عن أم سلمة، كذا في الدارقطني والطبراني.

بكشف الوجه، هل اقتصرَت النساء على كشف الوجه فقط؟ الجواب: لا ما اقتصرَت، بل أخرجَت الوجوه والرؤوس والرقاب والنحور، وما شاء الله.

ومعلوم أن الشريعة الإسلامية سَدَّت الذرائع؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزَّيْفَ﴾ [النساء: 32]. ولا شك أن كشف المرأة وجهها، ولا سيما إن كانت جميلة شابة من أقوى ما يدعو إلى الزنا. فلذلك لا نشك في أن المرأة يجب عليها أن تستر وجهها، وأن تحمل النصوص التي فيها اشتباه على النصوص المحكمة، وماذا يضُرُّ المرأة إذا سترت الوجه؟ لا يضُرُّها في الواقع، وباتفاق المسلمين أن ذلك أولى لها، فإذا كان هذا أولى لها، وكشفه فيه خطرٌ وذريعةٌ للبلاء والفتنة كان كلُّ عاقل لا يختار إلا ستر الوجه.

فإن قال قائل: الظاهر من نساء الصحابة أنهم كُنَّ يَتَّقِبْنَ، بدليل قوله ﷺ حين تكلمَ عما يلبس المحرم من الثياب: «ولا تتقَّب المرأة»^(١) وهذا يدلُّ على أن النقاب كان معروفًا عندهم، فهل تأذنون للنساء بالانتقاب؟

قلنا: لو نعلم أن النقاب^(٢) ستقتصر النساء فيه على الحاجة لأذنًا لهنَّ بذلك، ولكننا نعلم -وبدليل من الواقع- أن النساء لن يقتصرن على قدر الحاجة في النقاب، فتجدها اليوم تفتح نقابًا يبدو منه سواد العين فقط، وفي اليوم الثاني يئدو مع السواد البياض، وفي اليوم الثالث الأُجفان، وفي اليوم الرابع: الحواجب، وفي اليوم الخامس الوجه، وفي اليوم السادس نصف الخد، فما تنتهي عشرة أيام إلا والوجه سافر، وهذا هو المعروف من تدهور النساء؛ ولذلك لا نرى أن نفتي للنساء بالانتقاب في عصرنا الحاضر لما في ذلك من الشر والفتنة، ثم مع هذا ليتها تقتصر على النقاب المشروع بل هي تُكحل العين، وتحمرُّ الأُجفان أو تصفرُّها حتى يكون شعرها كالذهب ولا تكتفي بذلك أيضًا بل تجعل النقاب كالبرقع أي: أنه يكون مطرًا يفتن، وإن لم يكن على وجه امرأة وهذا مُشْكِلٌ.

فلذلك يجب على طالب العلم أن يكون عنده علم نظري، وطريق تربوي يُرَبِّي الناس

(١) تقدم تخريجه.

(٢) مراد الشيخ رحمه الله من ذلك ما يفعله عدد من النسوة من ارتداء ما يستر الوجه ويظهر العينين بما يحدث فتنة، وإنما مراد الشيخ رحمه الله أن تستر المرأة وجهها دون إظهار العينين، وإلا فمن المعروف والثابت عن الشيخ رحمه الله أنه يوجب على المرأة أن تستر وجهها.

به، وينظر ما هي النتائج، فكشف الوجه ليس بواجب بالاتفاق، وليس بسنة بالاتفاق، غاية ما هنالك أنه مباح، فإذا وجدنا أنه يترتب عليه مفسد فإن القاعدة الشرعية في المباح: أنه إذا عدا طوره صار إما واجباً أو حراماً أو مكروهاً أو مستحباً.

والإنسان العاقل يسوس الناس بما يصلحهم، فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يرى تبعاً لصاحبيه أن الطلاق الثلاث واحدة؛ يعني: إذا طلق الإنسان زوجته ثلاثاً فهي واحدة، كان ذلك هو الحال في عهد النبي ﷺ وأبي بكر وستين من خلافته، فلما كثرت طلاق الثلاث في الناس - والطلاق الثلاث محرم - رأى بحكمته رضي الله عنه أن يمنع الناس من مراجعة نسائهم وقال: أرى الناس قد تتابعوا في أمر كانت لهم فيه أناة فلو أمضيته عليهم ^(١). فمنع الناس من حق قد يكون عظيمًا، فربما تكون المرأة هذه أم أولاده، ويكون هو فقيرًا كبير السن أعمى أصم، فإذا ذهب عنه هذه المرأة التي قد حاشته وأولاده بقي أعزب إن خطب لم يُعط، ومع ذلك كان عمر يمتعه هذا الحق خوفًا من أن يتتابع الناس في أمر محرم.

وخذ مثلاً آخر من سيّد المرسلين ﷺ إذ قال لعائشة: «لولا أن قومك حديث عهد بكفر لهدمت الكعبة وبنيتها على قواعد إبراهيم، وجعلت لها باباً يدخل الناس منه، وباباً يخرجون منه» ^(٢) لكن نظرًا لخوف الفتنة ترك هذا الأمر، ولهذا فالجانب الشمالي من الكعبة الآن ليس على قواعد إبراهيم؛ لأن قريشاً لما أرادوا بناءها وجمعوا لها ما جمعوا من المال قصرت بهم النفقة ^(٣) فقطعوها من جهة الشمال، ووضعوا هذا الجدار، ولهذا يسمى الحجر، والعامّة يقولون: هذا حجر إسماعيل، وإسماعيل مدفون فيه. فسبحان الله إسماعيل ﷺ ما يعرف الحجر ولا أدركه، لكنه يُسمى حجرًا؛ لأنه حُجّر على باقي الكعبة مساحة الأرض، ولكن أكثر العلماء يقولون: إن الذي من الكعبة ستة أذرع ونصف تقريباً وليس هو كل المحوطة؛ يعني: متنها - والله أعلم - من مبتدأ التقويس.

المهم: أن الشاهد من هذا الحديث أن الرسول ﷺ ترك ما يحب خوفًا من الفتنة. فهذه المسائل يجب على طلبة العلم أن يعلموها، وأن يلاحظوا ما يصلح الناس، فإن

(١) رواه مسلم (١٤٧٢) (١٥).

(٢) رواه البخاري (١٢٦)، ومسلم (١٣٣٣) (٤٠٢).

(٣) رواه البخاري (١٥٨٤)، ومسلم (١٣٣٣) (٤٠٥).

العلم ليس نظرياً فقط، بل العلمُ نظريٌّ وتربويٌّ، والشرعةُ الإسلاميةُ ما جاءتْ إلّا مِنْ أَجْلِ إصلاحِ الناسِ وتقويمهم، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ»^(١)، وَمَا ظَنُّكُمْ لَوْ جَاءَتْ امْرَأَةٌ جَمِيلَةٌ فَاتَنَّةٌ كَاشِفَةٌ وَجْهَهَا لَوَجَدَتْ هَؤُلَاءِ الشَّبَابَ كَأَنَّهُمْ نَحْلٌ خَلْفَ الْيَعْسُوبِ^(٢) يَتَّبِعُونَهَا، وَهَذَا أَمْرٌ مُشَاهِدٌ نَسْمَعُ عَنْهُ كَثِيرًا، فَتَجِدُ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ يَقِفُ إِذَا وَقَفَتْ عِنْدَ صَاحِبِ الدُّكَّانِ أَوْ غَيْرِهِ مَا لَهُ شُغْلٌ وَيُكَلِّمُ صَاحِبَ الدُّكَّانِ وَيَمْرُجُ مَعَهُ، مِنْ أَجْلِ أَنْ تَرَى مَرْحَةً، وَتَرَى ضَحِكَةً، وَتَرَاهُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْعَاجِزُ عَنِ الْحَجِّ لَا يُرْجَى زَوَالُ عَجْزِهِ فَإِنَّهُ يُحَجُّ عَنْهُ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَحُجَّ الْمَرْأَةُ عَنِ الرَّجُلِ.

وَفِيهِ أَيْضًا: أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يُعْلِمَ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ، وَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يَقُلْ لَهَا: هَلِ اسْتَأْذَنْتِ مِنْهُ، وَلَمْ يَقُلْ لَهَا: نَعَمْ إِنْ أَذِنَ لَكَ؛ وَلِأَنَّ الدِّينَ لَوْ قُضِيَ عَنْ شَخْصٍ بِدُونِ أَنْ يَأْذَنَ لَبَرِثَ ذِمَّتُهُ، فَهَكَذَا أَيْضًا دِينَ اللَّهِ ﷻ.

وَمِنْ فَوَائِدِهِ: أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي وَجوبِ الْحَجِّ الْقُدْرَةُ الْبَدَنِيَّةُ؛ لِقَوْلِهَا: إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ فِي الْحَجِّ عَلَى عِبَادِهِ. وَلَمْ يَقُلْ لَهَا: إِنَّ أَبَاكَ لَا فَرَضَ عَلَيْهِ، فَإِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ قَادِرًا بِإِلَهِ لَكِنْ عَاجِزًا بَبَدْنِهِ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٢٢٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنِّي أَكُمْ وَالْجُلُوسَ فِي الطَّرَاقِ» فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَنَا مِنْ مَجَالِسِنَا بُدُّ نَتَحَدَّثُ فِيهَا. فَقَالَ: «إِذَا أَبَيْتُمْ إِلَّا

(١) رواه البزار (٢٧٤٠/ كشف الستار) قال الهيثمي في «المجمع» (٩/ ١٥): «ورجاله رجال الصحيح غير محمد بن رزق الله الكلواتاني وهو ثقة». اهـ

ورواه أحمد في «مسنده» (٢/ ٣٨١) (٨٩٥٢) بلفظ: «إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ صَالِحَ الْأَخْلَاقِ». قال الهيثمي في «المجمع» (٩/ ١٥): «ورجاله رجال الصحيح».

(٢) اليعسوب: ملكة النحل، وهي أنثى، وكان العرب يظنوها ذكراً لضخامتها- ويقال: هو قومه: رئيسهم وكبيرهم ومقدمهم. اهـ

وانظر: «المعجم الوسيط» مادة (ع س ب).

المجلس فأعطوا الطريقَ حقَّه». قالوا: وما حقُّ الطريقِ يا رسولَ الله؟ قال: «غَضُّ البصرِ، وكفُّ الأذى، وردُّ السلام، والأمرُ بالمعروفِ، والنهيُ عن المنكرِ»^(١).

هذا الحديثُ فيه: أن الرسولَ ﷺ حذَّرَ من الجلوسِ في الطرقاتِ؛ لما فيها من إحراجِ المارة، والكشفِ عن أحوالهم، والكلامِ عَقِبَ ذهابهم، فيترتبُ عليها أشياءٌ غيرُ مرضيةٍ، ولكنَّ الصحابةَ رضيَ الله عنهم يَتَنَوَّاهُ أنه لا بُدَّ لهم من المجالسِ، فقال: «إنَّ أبيتم، فأعطوا الطريقَ حقَّه». فقالوا: وما حقُّ الطريقِ؟ إلى آخره.

وفي هذا: دليلٌ على أنَّ المُجْمَلَ لا يجبُ امتثاله حتى يُبَيَّنَ، وأنَّ المَجْمَلَ في النصوصِ لا بدَّ أن يُبَيَّنَ بأيِّ وسيلةٍ، ولو بأن يسألَ الصحابةَ رضيَ الله عنهم عن هذا المَجْمَلَ، وقد بيَّنَ النبيُّ ﷺ المَجْمَلَ هنا بعدَ السؤالِ، فقال: «غَضُّ البصرِ، وكفُّ الأذى، وردُّ السلام، والأمرُ بالمعروفِ، والنهيُ عن المنكرِ».

فهذه خمسةُ أمورٍ، وغَضُّ البصرِ يكونُ حتى عن الشيءِ المباحِ، فلو جاء شخصٌ حامِلٌ معه باقةً من الزهورِ، أو شيئاً من الفواكِه، فغَضَّ بصرَكَ عنه؛ لأنَّ ذلك يُؤْذِيهِ.

والثاني من آدابِ الجلوسِ في الطرقاتِ: كَفُّ الأذى القوليِّ والفعلِيِّ، فالأذى القوليُّ مثلُ: إذا جاء الرجلُ من على الطريقِ قال الجالسُ: انظُرْ ماذا معه، وما هذا.

ومثالُ الأذى الفعليِّ: أن يَمُدُّوا أرجلهم في الطريقِ حتى يُضَيِّقُوا الطريقَ.

والثالثُ: ردُّ السلامِ على مَنْ سَلَّمَ. وَسَبَقَ لَنَا أَنَّهُ لا بدَّ في ردِّ السلامِ أن تقولَ: عليكم السلام. كما حُيِّتَ بِهِ.

الرابعُ: الأمرُ بالمعروفِ؛ وهو كُلُّ ما أَمَرَ بِهِ الشَّرْعُ.

الخامسُ: النهيُ عن المنكرِ، وهو كُلُّ ما نَهَى عَنْهُ الشَّرْعُ.

فإن قيل: هل تَدْخُلُ الأرصفةُ في الطرقاتِ؟

الجوابُ: الظاهرُ أنَّ الأرصفةَ الموضوعَةَ للجلوسِ عليها ليست من الطرقاتِ.

فإذا قال قائلٌ: ألا يُمكنُ أن نقولَ في هذا الحديثِ وغيره: إنَّ النهيَ إذا أتى في بابِ

الآدابِ فَإِنَّهُ يكونُ للكرَاهَةِ، لا للتحريمِ؟

نقول: القول بأن الأمر في باب الآداب يفيد الاستحباب، والنهي يفيد الكراهة، قول جيد، لكن قد يكون الأمر في باب الآداب للوجوب؛ مثل: الأمر بالتسمية على الطعام^(١)، فالصحيح أنه واجب.

وكذلك قد يكون النهي في باب الآداب للتحريم؛ مثل: النهي عن الأكل بالشمال^(٢). لكن لا شك أن القول بأن النهي في الآداب للكراهة، والأمر للاستحباب قريب. فإن قال قائل: قوله ﷺ: «فإذ أبيتم» هل يفهم منه أن الصحابة يخالفون أمر النبي ﷺ؟ نقول: ليس المراد هنا هو الإباء الشرعي، ولكن المراد: إن أبيتم من حيث حاجتكم، وإلا فإنهم لا يابون أمر الشرع.



(١) روى البخاري (٥٣٧٨)، ومسلم (٢٠٢٢) (١٠٨)، عن عمر بن أبي سلمة رضي الله عنه قال: كنت في حجر رسول الله ﷺ، وكانت يدي تطيش في الصفحة، فقال لي: «يا غلام سم الله، وكل بيمينك، وكل مما يليك» واللفظ لمسلم.

(٢) روى مسلم (٢٠٢١) (١٠٧)، عن إياس بن سلمة بن الأكوع أن أباه حدثه: أن رجلاً أكل عند رسول الله ﷺ بشاله، فقال: «كل بيمينك» قال: لا أستطيع. قال: «لا استطعت» ما منعه إلا الكبر. فما رفعها إلى فيه.

شَيْخ
صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ

الْفَهْرَسْتُ

الفهرست

رقم الصفحة

الموضوع

- كتاب الأطعمة ٣
- باب قول الله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ ٥
- باب التسمية على الطعام والأكل باليمين ١٢
- باب الأكل مما يليه ١٣
- باب من تتبع حوالي القصعة مع صاحبه إذا لم يعرف منه كراهية ١٤
- باب التيمن في الأكل وغيره ١٥
- باب من أكل حتى شبع ١٦
- باب ليس على الأعمى حرج ١٨
- باب الخبز المرقق والأكل على الخوان والسفرة ٢١
- باب السويق ٢٤
- باب ما كان النبي ﷺ لا يأكل حتى يسمى له، فيعلم ما هو ٢٤
- باب طعام الواحد يكفي الاثنين ٢٥
- باب المؤمن يأكل في معنى واحد ٢٦
- باب الأكل معكفا ٣٤
- باب الشواء وقول الله تعالى: ﴿جَاءَ بِعِجْلٍ خَنِيذٍ﴾ ٣٧

- ٣٧..... باب الخزيرة ○
- ٤٢..... باب الأقط..... ○
- ٤٣..... باب السلق والشعير..... ○
- ٤٤..... باب النهش وانتشال اللحم..... ○
- ٤٥..... باب تعرّق العضد..... ○
- ٤٧..... باب قطع اللحم بالسكين..... ○
- ٤٨..... باب ما عاب النبي ﷺ طعامًا..... ○
- ٤٩..... باب النفخ في الشعير..... ○
- ٥٠..... باب ما كان النبي ﷺ وأصحابه يأكلون..... ○
- ٥٤..... باب التليينة..... ○
- ٥٥..... باب الثريد..... ○
- ٥٦..... باب شاة مسموطة والكتف والجنب..... ○
- باب ما كان السلف يدخرون في بيوتهم وأسفارهم من الطعام
- ٥٧..... واللحم وغيره..... ○
- ٥٨..... باب الحيس..... ○
- ٦٢..... باب الأكل في إناء مفضض..... ○
- ٦٣..... باب ذكر الطعام..... ○
- ٦٥..... باب الأدم..... ○
- ٦٥..... باب الحلوى والعسل..... ○
- ٦٦..... باب الدباء..... ○
- ٦٧..... باب الرجل يتكلف الطعام لأخوانه..... ○
- ٦٧..... باب من أضاف رجلا إلى طعام وأقبل هو على عمله..... ○
- ٦٨..... باب المرق..... ○

- ٦٨..... باب القديد ○
- ٦٩..... باب من ناول أو قدم إلى صاحبه على المائدة شيئاً ○
- ٧٠..... باب القثاء بالرطب ○
- ٧١..... باب ○
- باب الرطب والتمر وقوله تعالى ﴿وَهَزَىٰ بِإِذِكَ يَمْنَعُ النَّخْلَ نَسُفَطَ
عَلَيْكَ رُطْبًا جَنِيًّا﴾ ٧٢
- ٨٠..... باب أكل الجمار ○
- ٨١..... باب العجوة ○
- ٨٣..... باب القران في التمر ○
- ٨٤..... باب القثاء ○
- ٨٤..... باب بركة النخل ○
- ٨٤..... باب جمع اللونين أو الطعامين بمرّة ○
- ٨٤..... باب عشرة عشرة ○
- ٨٥..... باب ما يكره من الثوم والبقول ○
- ٨٦..... باب الكبث وهو ورق الأراك ○
- ٨٧..... باب المضمضة بعد الطعام ○
- ٨٨..... باب لعق الأصابع ومصها قبل أن تمسح بالمنديل ○
- ٨٨..... باب المنديل ○
- ٨٨..... باب ما يقول إذا فرغ من طعامه ○
- ٩٢..... باب الأكل مع الخادم ○
- ٩٢..... باب الطاعم الشاكر مثل الصائم الصابر ○
- ٩٤..... باب الرجل يدعى إلى طعام فيقول وهذا معي ○
- ٩٥..... باب إذا حضر العشاء فلا يعجل عن عشائه ○

- باب قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا﴾ ٩٦
- كتاب العقيقة ٩٧
- باب تسمية المولود غداة يولد لمن لم يعق عنه وتحنيكه ٩٩
- باب إماطة الأذى عن الصبي في العقيقة ١٠٢
- باب الفرع ١٠٨
- باب العتيرة ١٠٨
- كتاب الذبائح والصيد ١١١
- باب التسمية على الصيد ١١٣
- باب صيد المعراض ١٣١
- باب ما أصاب المعراض بعرضه ١٣٣
- باب صيد القوس ١٣٤
- باب الخذف والبندقة ١٣٦
- باب من اقتنى كلبًا ليس بكلب صيد أو ماشية ١٣٧
- باب إذا أكل الكلب ١٣٩
- باب الصيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة ١٤٢
- باب إذا وجد مع الصيد كلبًا آخر ١٤٣
- باب ما جاء في التصيد ١٤٤
- باب التصيد على الجبال ١٤٦
- باب قول الله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ ١٤٧
- باب أكل الجراد ١٥١
- باب آنية المجوس والميتة ١٥١
- باب التسمية على الذبيحة، ومن ترك متعمدا ١٥٣
- باب ما ذبح على النصب والأصنام ١٦١

- باب قول النبي ﷺ فليذبح على اسم الله ١٦٢
- باب ما أنهر الدم من القصب والمروة والحديد ١٦٤
- باب ذبيحة المرأة والأمة ١٦٤
- باب لا يذكر بالسن والعظم والظفر ١٦٨
- باب ذبيحة الأعراب ونحوهم ١٦٨
- باب ذبائح أهل الكتاب وشحومها من أهل الحرب وغيرهم ١٦٩
- باب ما ند من البهائم فهو بمنزلة الوحش ١٧٢
- باب النحر والذبح ١٧٤
- باب ما يكره من المثلة والمصبورة والمجثمة ١٧٧
- باب لحم الدجاج ١٨٠
- باب لحوم الخيل ١٨٢
- باب لحوم الحمر الإنسية ١٨٣
- باب أكل كل ذي ناب من السباع ١٨٤
- باب جلود الميتة ١٨٥
- باب المسك ١٨٨
- باب الأرنب ١٩٠
- باب الضب ١٩١
- باب إذا وقعت الفارة في السمن الجامد أو الدائب ١٩٢
- باب الوسم والعلم في الصورة ١٩٣
- باب إذا أصاب قوم غنيمة فذبح بعضهم غنمًا أو إبلاً بغير أمر أصحابهم لم تؤكل ١٩٤
- باب إذا ند بعير لقوم فرماه بعضهم فقتله ١٩٦
- باب إذا أكل المضطر ١٩٧

• كتاب الأضاحي ٢٠٥

○ باب سنة الأضحية ٢٠٧

○ باب قسمة الإمام الأضاحي بين الناس ٢١٤

○ باب الأضحية للمسافر والنساء ٢١٥

○ باب ما يشتهى من اللحم يوم النحر ٢١٦

○ باب من قال الأضحى يوم النحر ٢١٧

○ باب الأضحى والنحر بالمصلّى ٢٢٧

○ باب أضحية النبي ﷺ بكبشين أقرنين ٢٢٨

○ باب قوله ﷺ لأبي بردة: ضح بالجدع من المعز ولن تجزي

عن أحد بعدك ٢٢٩

○ باب من ذبح الأضاحي بيده ٢٣٠

○ باب من ذبح ضحية غيره ٢٣١

○ باب الذبح بعد الصلاة ٢٣٢

○ باب من ذبح قبل الصلاة أعاد ٢٣٢

○ باب وضع القدم على صفح الديحة ٢٣٣

○ باب التكبير عند الذبح ٢٣٣

○ باب إذا بعث بهدية ليذبح لم يحرم عليه شيء ٢٣٣

○ باب ما يؤكل من لحوم الأضاحي وما يتزود منها ٢٣٦

• كتاب الأشربة ٢٤١

○ باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ

الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ﴾ ٢٤٣

○ باب الخمر من العنب ٢٥٤

○ باب نزل تحريم الخمر وهي من البسر والتمر ٢٥٧

- باب الخمر من العسل وهو البتع ٢٥٨
- باب ما جاء في أن الخمر ما خامر العقل من الشراب ٢٦٠
- باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه ٢٦٣
- باب الانتباز في الأوعية والتور ٢٦٨
- باب ترخيص النبي ﷺ في الأوعية والظروف بعد النهي ٢٦٩
- باب نقيع التمر ما لم يسكر ٢٧١
- باب الباذق ومن نهى عن كل مسكر من الأشربة ٢٧١
- باب من رأى أن لا يخلط البسر والتمر إذا كان مسكرًا وأن لا
يجعل إدامين في إدام ٢٧٣
- باب شرب اللبن وقول الله تعالى: ﴿مَنْ بَيْنَ قَوْمٍ وَدَمٍ لَبْنَاخًا لَصَاسًا يَغَا
لِلشَّرِبِينَ﴾ ٢٧٤
- باب استعذاب الماء ٢٧٩
- باب شرب اللبن بالماء ٢٨٠
- باب شراب الحلواء والعسل ٢٨١
- باب الشرب قائمًا ٢٨١
- باب من شرب وهو واقف على بعيره ٢٨٦
- باب الأيمن فالأيمن في الشرب ٢٨٧
- باب هل يستأذن الرجل من عن يمينه في الشرب ليعطي الأكبر ٢٨٧
- باب الكرع في الحوض ٢٨٧
- باب خدمة الصغار الكبار ٢٨٨
- باب تغطية الإناء ٢٨٨
- باب اختناث الأسقية ٢٩٠
- باب الشرب من فم السقاء ٢٩٠

- باب النهي عن التنفس في الإناء ٢٩١
- باب الشرب بنفسين أو ثلاثة ٢٩٢
- باب الشرب في آنية الذهب ٢٩٢
- باب آنية الفضة ٢٩٣
- باب الشرب في الأقداح ٢٩٩
- باب الشرب من قدح النبي ﷺ وآنيته ٢٩٩
- باب شرب البركة والماء المبارك ٣٠٠
- كتاب المرضى ٣٠٣
- باب ما جاء في كفارة المرض ٣٠٥
- باب شدة المرض ٣١١
- باب أشد الناس بلاء الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل ٣١٢
- باب وجوب عيادة المريض ٣١٢
- باب عيادة المغمى عليه ٣١٥
- باب فضل من يصرع من الريح ٣١٦
- باب فضل من ذهب بصره ٣١٨
- باب عيادة النساء الرجال ٣١٩
- باب عيادة الصبيان ٣٢٠
- باب عيادة الأعراب ٣٢٥
- باب عيادة المشرك ٣٢٧
- باب إذا عاد مريضًا فحضرت الصلاة فصلى بهم جماعة ٣٢٨
- باب وضع اليد على المريض ٣٢٩
- باب ما يُقال للمريض وما يجيب ٣٣١
- باب عيادة المريض راكبًا وماشيًا وردفا على الحمار ٣٣٢

- باب ما رخص للمريض أن يقول: إني وجع أو وارساه أو اشتد
بي الوجع ٣٣٣
- باب قول المريض قوموا عني ٣٣٦
- باب من ذهب بالصبي المريض ليدعى له ٣٣٩
- باب تمنى المريض الموت ٣٣٩
- باب دعاء العائد للمريض ٣٤٩
- باب وضوء العائد للمريض ٣٥٠
- باب من دعا برفع الرءاء والحمى ٣٥١
- كتاب الطب ٣٥٣
- باب ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء ٣٥٥
- باب هل يداوي الرجل المرأة أو المرأة الرجل؟ ٣٥٧
- باب الشفاء في ثلاث ٣٥٩
- باب الدواء بالعسل ٣٥٩
- باب الدواء باللبان الإبل ٣٦٣
- باب الدواء بأبوال الإبل ٣٦٤
- باب الحبة السوداء ٣٦٦
- باب التليينة للمريض ٣٦٧
- باب السعوط ٣٦٩
- باب السعوط بالقسط الهندي البحري ٣٦٩
- باب أي ساعة يحتجم ٣٧٢
- باب الحجيم في السفر والإحرام ٣٧٢
- باب الحجامة من الداء ٣٧٢
- باب الحجامة على الرأس ٣٧٤

- باب الحجامه من الشقيقة والصداع ٣٧٤
- باب الحلق من الأذى ٣٧٥
- باب من اكتوى أو كوى غيره وفضل من لم يكتوي ٣٧٦
- باب الإثم والكحل من الرمذ ٣٨٠
- باب الجذام ٣٨١
- باب المن شفاء للعين ٣٨٢
- باب اللدود ٣٨٤
- باب ٣٨٦
- باب العذرة ٣٨٨
- باب دواء المبطون ٣٨٨
- باب لا صفر وهو داء يأخذ بالبطن ٣٩١
- باب ذات الجنب ٣٩٢
- باب حرق الحصير ليسد به الدم ٣٩٤
- باب الحمى من فيح جهنم ٣٩٦
- باب من خرج من أرض لا تلايمه ٣٩٨
- باب ما يذكر في الطاعون ٣٩٨
- باب لأجر الصابر في الطاعون ٤٠٧
- باب الرقى بالقرآن والمعوذات ٤٠٨
- باب الرقى بفتحة الكتاب ٤٠٩
- باب الشرط في الرقية بقطيع من الغنم ٤١٠
- باب رقية العين ٤١٢
- باب العين حق ٤١٥
- باب رقية الحية والعقرب ٤١٦

- باب رقية النبي ﷺ ٤١٦
- باب النفث في الرقية ٤١٩
- باب مسح الراقي الوجود بيده اليمنى ٤٢٣
- باب في المرأة ترقى الرجل ٤٢٣
- باب من لم يرق ٤٢٣
- باب الطيرة ٤٢٦
- باب الفأل ٤٢٨
- باب لا هامة ٤٢٨
- باب الكهانة ٤٢٩
- باب السحر وقول الله تعالى ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ
النَّاسَ السِّحْرَ﴾ ٤٣٣
- باب الشرك والسحر من الموبقات ٤٣٨
- باب هل يستخرج السحر ٤٣٩
- كتاب اللباس ٤٤٣
- باب قول الله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ﴾ ٤٤٥
- باب من جر إزاره من غير خيلاء ٤٤٧
- باب التشمير في الثياب ٤٤٨
- باب ما أسفل من الكعبين فهو في النار ٤٥٠
- باب من جر ثوبه من الخيلاء ٤٥٠
- باب الإزار المهدب ٤٥٣
- باب الأردية ٤٥٤
- باب لبس القميص، وقول الله تعالى حكاية عن يوسف
﴿أَذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَذَا فَاَلْقُوهُ عَلَى وَجْهِ أَبِي يَأْتِ بَصِيرًا﴾ ٤٥٦

- ٤٦٤..... باب جيب القميص من عند الصدر وغيره
- ٤٦٦..... باب من لبس جبة ضيقة الكمين في السفر
- ٤٦٨..... باب جبة الصوف في الغزو
- ٤٧٠..... باب القباء وفروج حرير وهو القباء
- ٤٧٥..... باب البرانس
- ٤٧٥..... باب السراويل
- ٤٧٦..... باب العمائم
- ٤٧٦..... باب التقنع
- ٤٧٩..... باب المغفر
- ٤٨٠..... باب البرود والحبر والشملة
- ٤٨٥..... باب الأكسية والخمائنص
- ٤٨٦..... باب اشتمال الصماء
- ٤٨٩..... باب الاحتباء في ثوب واحد
- ٤٨٩..... باب الخميصة السوداء
- ٤٩٢..... باب الثياب الخضضر
- ٤٩٤..... باب الثياب البيض
- ٤٩٥..... باب لبس الحرير وافتراشه للرجال وقدر ما يجوز منه
- ٥٠٢..... باب مس الحرير من غير لبس
- ٥٠٤..... باب افتراش الحرير
- ٥٠٤..... باب لبس القسي
- ٥٠٦..... باب ما يرخص للرجال من الحرير للحكة
- ٥٠٧..... باب الحرير للنساء
- ٥٠٩..... باب ما كان النبي ﷺ يتجاوز من اللباس والبسط

- باب ما يدعى لمن لبس ثوبا جديداً ٥١٥
- باب النهي عن التزعفر للرجال ٥١٦
- باب الثوب المزعفر ٥١٧
- باب الثوب الأحمر ٥١٨
- باب الميثره الحمراء ٥٢٠
- باب النعال السبتية وغيرها ٥٢٤
- باب يبدأ بالنعل اليمنى ٥٢٦
- باب لا يمشي في نعل واحدة ٥٢٧
- باب ينزع نعله اليسرى ٥٢٧
- باب قبالة نعل ٥٢٨
- باب القبة الحمراء من آدم ٥٢٨
- باب الجلوس على الحصير ونحوه ٥٢٩
- باب المزور بالذهب ٥٣٢
- باب خواتيم الذهب ٥٣٣
- باب خاتم الفضة ٥٣٥
- باب ٥٣٦
- باب فص الخاتم ٥٤٠
- باب خاتم الحديد ٥٤١
- باب نقش الخاتم ٥٤٤
- باب الخاتم في الخنصر ٥٤٥
- باب اتخاذ الخاتم ليختم به الشيء أو ليكتب به إلى أهل الكتاب وغيرهم ٥٤٥
- باب من جعل فص الخاتم في بطن كفه ٥٤٦
- باب قول النبي ﷺ: "لا يتقش على نقش خاتمه" ٥٤٦

- باب هل يجعل نقش الخاتم ثلاثة أسطر؟..... ٥٤٧
- باب الخاتم للنساء..... ٥٤٨
- باب القلائد والسخاب للنساء..... ٥٥٠
- باب استعارة القلائد..... ٥٥٠
- باب القرط للنساء..... ٥٥١
- باب السخاب للصبيان..... ٥٥١
- باب المتشبهون بالنساء والمتشبهات بالرجال..... ٥٥٣
- باب إخراج المتشبهين بالنساء من البيوت..... ٥٥٤
- باب قص الشارب..... ٥٥٧
- باب تقليل الأظفار..... ٥٥٧
- باب إعفاء اللحى..... ٥٥٨
- باب ما يذكر في الشيب..... ٥٦٥
- باب الخضاب..... ٥٦٦
- باب الجعد..... ٥٦٧
- باب التليد..... ٥٧٣
- باب الفرق..... ٥٧٤
- باب الدوائب..... ٥٨٠
- باب القرع..... ٥٨٠
- باب تطيب المرأة زوجها يديها..... ٥٨٢
- باب الطيب في الرأس واللحية..... ٥٨٤
- باب الامتشاط..... ٥٨٦
- باب ترجيل الحائض زوجها..... ٥٨٧
- باب الترجيل والتمن فيه..... ٥٨٨

- باب ما يذكر في المسك ٥٨٩
- باب ما يستحب من الطيب ٥٩٠
- باب من لم يرد الطيب ٥٩٠
- باب الدزيرة ٥٩١
- باب المتفلجات للحسن ٥٩٢
- باب وصل الشعر ٥٩٦
- باب المتمصات ٦٠١
- باب الموصولة ٦٠٣
- باب الواشمة ٦٠٤
- باب المستوشمة ٦١٤
- باب التصاوير ٦١٥
- باب عذاب المصورين يوم القيامة ٦١٨
- باب نقض الصور ٦٢٣
- باب ما وطئ من التصاوير ٦٢٥
- باب من كره القعود على الصورة ٦٢٦
- باب كراهية الصلاة في التصاوير ٦٢٦
- باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه صورة ٦٢٦
- باب من لم يدخل بيتا فيه صورة ٦٢٦
- باب من لعن المصور ٦٢٧
- باب من صور صورة كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح
- وليس بنافخ ٦٢٩
- باب الارتداف على الدابة ٦٣١
- باب الثلاثة على الدابة ٦٣٢

- ٦٣٢..... ○ باب حمل صاحب الدابة غيره بين يديه
- ٦٣٣..... ○ باب إرداف الرجل خلف الرجل
- ٦٣٦..... ○ باب إرداف المرأة خلف الرجل
- ٦٣٨..... ○ باب الاستلقاء ووضع الرجل على الأخرى
- ٦٤١..... • كتاب الاستئذان
- ٦٤٣..... ○ باب بدء السلام
- ○ باب قول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ
- ٦٤٨..... بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا﴾
- ٦٦٥..... • الفهرس



شَيْخُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ

لِفَضِيلَةِ شَيْخِ الْعَلَامَةِ
مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثْمَيْنِ

طَبَقَةُ مُسْكُولَةٍ مُحَقَّقَةٌ بِمُخَرَّجِ الْأَهَارِيِّ،
مُفَرَّدَةٌ الْأَطْرَافِ وَالْفَوَائِدِ، زَائِلٌ هَوَاسُ عُلَيَّةِ نَفْسِهِ

تَقْلِيدًا
لِلْعَلَامَةِ لَبَّاسِ بْنِ بَازٍ

بِمُخَرَّجَاتِ
الْعَلَامَةِ لَلْبَابِيِّ

فَتَحُّلٌ لِلتَّحْقِيقِ وَاللِّحْجَةِ الْعِلْمِيَّةِ
بِالْمَكْتَبَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

لِلْمَكْتَبَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ
لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ - الْقَاهِرَةُ

الْبَيْتُ الْأَعْلَى لِلتَّكْوِينِ
مَسَارِكُشْ - الْقَاهِرَةُ

حقوق الطبع محفوظة

I.S.B.N.

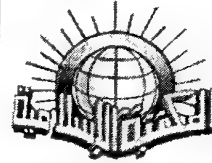
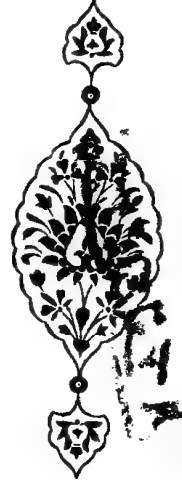
978-977-6241-49-7

البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن
المغيرة، ٨١٠-٨٧٠
شرح صحيح البخاري
الشارح/ محمد بن صالح العثيمين
ط١ - القاهرة
المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع ٢٠٠٨
٦٥٦ ص ٢٤×١٧ سم
تدمك: ٩٧/٨٩٧٧٦٢٤١٤٩٧

الطبعة: الأولى

رقم الإيداع: ٢٠٠٨/٢١٥٧

التاريخ: ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م



للنشر والتوزيع

الإدارة والفرع الرئيسي:

٢٢ ش صبح صالح - عين شمس (الشرقية) - (القاهرة) - جمهورية مصر العربية

ت وناقص: ٢٤٩٩١٢٥٤ / ٢٤٩٠٠٦٠٦ / ٢٤٩٠٠٨٠٨

فرع الأزهر: ١٢ ش البيطار خلف جامع الأزهر - ورب (الأثرية) ت: ٢٥١٠٨٠٠٤

E-mail: islamya2005@hotmail.com

مَشْرِعُ
صَحِيحِ الْجَمَاهِرِ

كِتَابُ الاسْتِئْذَانِ

٦٢٣-٦٢٠٣

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣- باب: السلام اسم من أسماء الله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِحِجَّةٍ فَحَيَّوْا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ

رُدُّوْهَا﴾ [النِّسَاءُ: ٨٦].

٦٢٣٠- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: حَدَّثَنِي شَقِيقٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ قَبْلَ عِبَادِهِ، السَّلَامُ عَلَى جَبْرِيلَ، السَّلَامُ عَلَى ميكائيلَ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ، فَلَمَّا انصَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ، فَإِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا، وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ - فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ ذَلِكَ أَصَابَ كُلَّ عَبْدٍ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ - أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ يَتَخَيَّرُ بَعْدَ مِنَ الْكَلَامِ مَا شَاءَ»^(١).

في هذا: دليل واضح على أَنَّ السَّلَامَ من أسماء الله، ولكن هل إذا قال القائل: السلام عليك أَيُّهَا النَّبِيُّ. فهل يَعْنِي: الله عليك؟

الجواب: نقول: ظاهرُ صَنِيعِ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ هَذَا هُوَ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ قَالَ: السَّلَامُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ. ثُمَّ قَالَ: ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِحِجَّةٍ فَحَيَّوْا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوْهَا﴾. وعلى هذا القول يكون معنى: الله عليك: أَنَّ اللَّهَ ﷻ يُشْفِقُ عَلَيْكَ، وَيَرَأْفُ بِكَ وَيَرْحَمُكَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهُوَ يَقْتَضِي عنايةً خاصةً بهذا الشخص الذي سَلَّمَ عليه.

والقول الثاني في معنى: السلام عليك. في السلام أَنَّ معناه: السلامة من الآفات والنقائص عليك. وهذا هو الأقرب، والدليل على هذا أن الصحابة لما قالوا: السلام على الله قبل عبادِهِ. قال لهم النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ» يعني: السَّلَامُ مِنْ كُلِّ نَقْصٍ وَمِنْ كُلِّ عَيْبٍ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ: السَّلَامُ عَلَيْكَ، وَالسَّلَامُ عَلَيْنَا. يعني: السلامة مِنْ كُلِّ نَقْصٍ.

وفي هذا: دليل على أَنَّ الْأَسْمَ الذي يُوهَمُ نَقْصًا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ. أَوْ هَمَّ ذَلِكَ أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُتَصَوَّرَ فِيهِ النَقْصُ، فَتَدْعُو اللَّهَ بِالسَّلَامَةِ لَهُ مِنْ ذَلِكَ، وَاللَّهُ ﷻ لَا تَكُونُ أَسْمَاؤُهُ إِلَّا حُسْنًا.

وَمِنْ ثَمَّ نَقُولُ: إِنَّ مَا يُضَافُ لِلَّهِ مِنْ هَذَا: اسْمٌ وَخَبْرٌ، وَالْخَبْرُ مِنْهُ مَا يَجُوزُ، وَمِنْهُ مَا لَا يَجُوزُ.
فَالِاسْمُ كُلُّهُ خَيْرٌ، وَكُلُّهُ حُسْنٌ، وَلَا يُوجَدُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ لَيْسَ مُشْتَمِلًا عَلَى مَعْنَى
أَحْسَنَ، لَيْسَ حَسَنًا فَقَطْ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الأنعام: ١٨٠]. وَمِنْ ثَمَّ لَا يَصِحُّ
أَنْ يُسَمَّى سُبْحَانَهُ بِالذَّهْرِ؛ لِأَنَّ الذَّهْرَ لَا يَحْمِلُ مَعْنَى حَسَنًا وَلَا أَحْسَنَ، فَالذَّهْرُ زَمْنٌ وَوَقْتُ.
وَالثَّانِي: الْخَبْرُ. وَالْخَبْرُ مِنْهُ مَا يَجُوزُ الْإِخْبَارُ بِهِ عَنِ اللَّهِ، وَمِنْهُ مَا لَا يَجُوزُ، فَإِذَا كَانَ صِفَةً
كَمَا لَكِنْ قَدْ يَكُونُ مُتَعَلِّقُهُ نَقْصًا صَحَّ أَنْ يُخْبَرَ بِهِ عَنِ اللَّهِ لَكِنْ لَا يُسَمَّى بِهِ؛ لِأَنَّ مُتَعَلِّقَهُ قَدْ
يَكُونُ نَقْصًا، وَإِذَا كَانَ مُتَعَلِّقُهُ قَدْ يَكُونُ نَقْصًا لَمْ يَكُنْ مُشْتَمِلًا عَلَى الْمَعْنَى الْأَحْسَنِ.

وَالثَّانِي مِنَ الْخَبَرِ: مَا يَحْمِلُ مَعْنَى نَاقِصًا. فَهَذَا لَا يُخْبَرُ بِهِ عَنِ اللَّهِ مُطْلَقًا.
مِثَالُ الْخَبَرِ الَّذِي قَدْ يَكُونُ مُتَعَلِّقُهُ نَقْصًا: الْمُتَكَلِّمُ الْمُرِيدُ فَإِنَّهُ يَجُوزُ الْإِخْبَارُ بِهِمَا عَنِ اللَّهِ،
وَلَا يَجُوزُ تَسْمِيَتُهُ بِهِمَا؛ لِأَنَّ مَوْضُوعَ الْكَلَامِ قَدْ يَكُونُ نَقْصًا، وَمَوْضُوعُ الْإِرَادَةِ قَدْ يَكُونُ نَقْصًا
كَذَلِكَ، لَكِنْ مِنْ حَيْثُ الْكَلَامُ وَمِنْ حَيْثُ الْإِرَادَةُ لَا شَكَّ أَنَّهَا صِفَةٌ كَمَا لَكِنْ؛ لِأَنَّ مَنْ يَتَكَلَّمُ
أَكْمَلُ مِمَّنْ لَا يَتَكَلَّمُ، وَمَنْ لَهُ إِرَادَةٌ وَاخْتِيَارٌ أَكْمَلُ مِمَّنْ لَيْسَ لَهُ إِرَادَةٌ وَلَا اخْتِيَارٌ، وَهَذَا لَا
إِشْكَالَ فِيهِ، فَيَجُوزُ الْإِخْبَارُ بِهِ عَنْهُ لَكِنْ لَا يُسَمَّى بِهِ.

وَمِثَالُ مَا يَحْمِلُ مَعْنَى نَاقِصًا: الْأَعْمَى، الْأَصَمُّ، النَّاقِصُ، الْعَاجِزُ. فَهَذَا لَا يُمْكِنُ أَنْ
يُخْبَرَ بِهَا عَنِ اللَّهِ أَبَدًا؛ لِأَنَّهَا لَا تَحْمِلُ إِلَّا مَعْنَى نَاقِصًا كُلَّهُ نَقْصٌ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَنْ
يَقُولُوا السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ لِأَنَّ الدَّعْوَةَ لَهُ بِالسَّلَامِ تَتَضَمَّنُ أَنَّ النَقْصَ عَلَيْهِ جَائِزٌ، وَلِهَذَا نَهَى
النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الدَّعَاءِ بِالسَّلَامِ عَلَى اللَّهِ وَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ ﷻ؛ أَيِ: السَّالِمُ مِنْ كُلِّ نَقْصٍ
وَعَيْبٍ، فَالسَّلَامُ صِفَةٌ لَازِمَةٌ لَهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤- بَابُ تَسْلِيمِ الْقَلِيلِ عَلَى الْكَثِيرِ.

٦٢٣١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ أَبُو الْحَسَنِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامِ بْنِ
مَنْبِيهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يُسَلِّمُ الصَّغِيرُ عَلَى الْكَبِيرِ، وَالْمَاءُ عَلَى الْقَاعِدِ،
وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ».

هَذَا وَاضِحٌ، وَالْخَبْرُ هُنَا: «يُسَلِّمُ» بِمَعْنَى الْأَمْرِ، وَلَكِنَّ الصَّغِيرَ هَلْ هُوَ الصَّغِيرُ سِنًا أَوْ

الصغيرُ مرتبةً؟

الجواب: الظاهرُ أنَّه الصغيرُ سنًّا؛ لأنَّ صِغَرَ السِّنِّ علامةٌ ظاهرةٌ بخلافِ المرتبةِ فإنَّه لا يُدْرَى مثلاً: أن هذا الرجلُ له مرتبةٌ وشرفٌ وجاءَ وعِلْمٌ، أو ما شابهَ ذلك، وأما الصَّغَرُ بالسِّنِّ فهو علامةٌ ظاهرةٌ.

❦ وقوله ﷺ: «والهَارُ عَلَى الْقَاعِدِ»؛ يَعْنِي: الهاشي على القاعدِ: «والقليلُ على الكثيرِ» فإن لم يَفْعَلْ سَلَّمَ العكسُ، فَيَسَلِّمُ الكَبِيرُ عَلَى الصَّغِيرِ، والكثيرُ عَلَى القَلِيلِ. لكن القاعدَ عَلَى الهاشي هل يَسَلِّمُ أو لا يَسَلِّمُ؛ لأنَّه متجاوزٌ، أو يقولُ عَلَى الأقلِّ مثلاً: صَبَّحَكَ اللهُ بِالْخَيْرِ يَا أبا فلانٍ، أو مرحباً بابي فلانٍ؟

الجواب: فالظاهرُ أنَّه ينبغي إِزَالَةُ اللِّجْفَةِ وَالْقَطِيعَةِ أَنَّ الْقَاعِدَ إِذَا مَرَّ بِهِ الْهَارُ وَلَمْ يَسَلِّمْ أَنَّ يَقُولَ لَهُ: كَيْفَ أَنْتَ يَا أبا فلانٍ.

فإذا قيل: إِذَا مَرَّ شَخْصَانِ، وَلَمْ يَسَلِّمْ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ فَهَلْ هُنَاكَ إِثْمٌ؟
فالجواب: إِذَا لَمْ يَكُنْ هَجْرٌ فَلَا إِثْمٌ؛ لِأَنَّ تَرْكَ السَّلَامِ هَجْرٌ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ»^(١) فدلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ مَا دُونَ الثَّلَاثِ جَائِزٌ.
وَأَمَّا الْأَمْرُ الَّذِي فِي الْحَدِيثِ الَّذِي مَعْنَاهُ فَإِنَّهُ لِلِاسْتِحْبَابِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٥- بَابُ يُسَلِّمُ الرَّاکِبُ عَلَى الْهَاشِي.

٦٢٣٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي زِيَادٌ، أَنَّهُ سَمِعَ ثَابِتًا مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يُسَلِّمُ الرَّاکِبُ عَلَى الْهَاشِي، وَالْهَاشِي عَلَى الْقَاعِدِ، وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ»^(٢).

٦- بَابُ يُسَلِّمُ الْهَاشِي عَلَى الْقَاعِدِ.

٦٢٣٣- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عِبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي

(١) رواه البخاري (٦٢٣٧)، ومسلم (٢٥٦٠) (٢٥).

(٢) ورواه مسلم (٢١٦٠) (١).

زياد، أَنَّ ثَابِتًا أَخْبَرَهُ، وَهُوَ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يُسَلِّمُ الرَّاَكِبُ عَلَى الْمَاشِي، وَالْمَاشِي عَلَى الْقَاعِدِ، وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ» ^(١).
فَإِذَا قِيلَ: إِذَا مَرَّ رَجُلٌ عَلَى نِسَاءٍ جَالِسَاتٍ فَهَلْ يُسَلِّمُ عَلَيْهِنَّ؟
الْجَوَابُ: نَقُولُ: لَا، لَا يُسَلِّمُ، اللَّهُمَّ إِلَّا إِذَا كُنَّ مِنْ مَعَارِفِهِ؛ لِأَنَّ الْفِتْنَةَ هُنَا مَفْقُودَةٌ، وَكَذَلِكَ إِذَا مَرَّتْ عَلَيْكَ امْرَأَةٌ وَسَلَّمَتْ هِيَ فَلَا تُرَدُّ.
فَإِذَا قِيلَ: بَعْضُ النَّاسِ إِذَا مَرَّ قَالَ: السَّلَامُ. فَقَطْ، وَلَا يَقُولُ: عَلَيْكُمْ. فَبِإِذَا تُرَدُّ عَلَيْهِ؟
فَالْجَوَابُ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ، وَيُرَدُّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الرُّسْلَ لَمَّا جَاءَتْ إِلَى إِبْرَاهِيمَ: «قَالُوا سَلِّمْنَا قَال سَلِّمْنَا» [ص: ٦٩].

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٧- بَابُ: يُسَلِّمُ الصَّغِيرُ عَلَى الْكَبِيرِ.

٦٢٣٤- وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عَقَبَةَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُسَلِّمُ الصَّغِيرُ عَلَى الْكَبِيرِ، وَالْمَارُّ عَلَى الْقَاعِدِ، وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ» ^(١).

٨- بَابُ إِفْشَاءِ السَّلَامِ.

٦٢٣٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ، عَنْ معاوية بن سويد بن مقرن، عن البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَبْعٍ: بِعِبَادَةِ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ، وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ، وَنَصْرِ الضَّعِيفِ، وَعَوْنِ الْمَظْلُومِ، وَإِفْشَاءِ السَّلَامِ، وَإِبْرَارِ الْمُقْسِمِ، وَنَهَى عَنِ الشُّرْبِ فِي الْفِضَةِ، وَنَهَى عَنِ تَخْتِمِ الذَّهَبِ، وَعَنِ رُكُوبِ الْمِيَاثِرِ، وَعَنِ لُبْسِ الْحَرِيرِ وَالذَّبْيَاجِ، وَالْقَسِيِّ وَالِاسْتَبْرِقِ ^(٢).
الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَوْلُهُ: «وَإِفْشَاءُ السَّلَامِ». إِفْشَاؤُهُ يَعْنِي: إِظْهَارُهُ، وَإِظْهَارُ السَّلَامِ

(١) ورواه مسلم (٢١٦٠) (١).

(٢) علقه البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١٦/١١)، وقد وصله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «الأدب المفرد» (١٠٠١) قال: حدثنا أحمد بن أبي عمرو، حدثنا أبي، حدثنا إبراهيم بهذا. «تغليق التعليق» (١٢١/٥).

(٢) ورواه مسلم (٢٠٦٦) (٣).

يكونُ بوجهين:

الوجهُ الأوَّلُ: أن يُكثِرَه كَلِمًا وَجَدَ سببُه سَلَمَ.

والوجهُ الثاني: أن يُعَلِنَه ويظهرَه بحيثُ يُسَلِّمُ بصوتٍ مسموعٍ حيَّ، خلافًا لما يفعله بعضُ النَّاسِ إذا سَلَّمَ، فإذا هو يُسَلِّمُ بأنْفِه وعلى وجهٍ مُتَماوٍتٍ تكادُ لا تسمعه، فهذا خلافُ إفشاءِ السلام، فالمرادُ أن يكونَ بصوتٍ مرتفعٍ حتَّى وليس المرادُ بصوتٍ مرتفعٍ مزعجٍ، لكن صوتًا يُعرَفُ مِنه أَنَّهُ سَلَّمَ عن طيبِ نَفْسٍ، وعن قُوَّةٍ ونشاطٍ، وهذا شاملٌ للرَّدِّ والابتداءِ فالمبتدئُ يرفعُ الصوتَ، والمُجيبُ كذلك.

فرجلٌ سَلَّمَ بصوتٍ مرتفعٍ حيَّ نشيطٍ فردَّ عليه الآخرُ بصوتٍ منخفضٍ وبأطرافِ أنْفِه، فإنَّ هذا الثاني لا يكونُ قائمًا بالواجبِ؛ لأنَّ الله قال: ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِحَيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ [النساء: ٨٦]. وهذا ما ردَّ لا مثل ولا أحسنَ.



ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٩- باب: السلام للمعرفة وغير المعرفة.

٦٢٣٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «تُطْعِمُ الطَّعَامَ، وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ، وَعَلَى مَنْ لَمْ تَعْرِفْ»^(١).

٦٢٣٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ، يَلْتَقِيَانِ فَيَصُدُّ هَذَا، وَيَصُدُّ هَذَا، وَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ» وذكر سُفْيَانُ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ^(٢).

❦ قوله: «باب: السلام للمعرفة وغير المعرفة». اللام في قوله: للمعرفة للتعليل، يعنِي:

سواء كان السلام من أجل معرفتك لهذا الذي تُسَلِّمُ عليه أو لغير المعرفة؛ لأنَّكَ تسَلِّمُ للسلام نفسه، لا للمُسَلِّم عليه.

(١) ورواه مسلم (٣٩) (٦٣).

(٢) ورواه مسلم (٢٥٦٠) (٢٥).

❖ ثم ذكر الحديث: «أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ؟ قَالَ: تُطْعِمُ الطَّعَامَ». ويشمل هذا إطعام الطعام حَتَّى لِلأَهْلِ؛ لِأَنَّ إِطْعَامَ الطَّعَامِ لِلأَهْلِ صَدَقَةٌ.

❖ والثاني: «تَقْرَأُ السَّلَامَ». يَعْنِي: تَقُولُ: السَّلَامُ عَلَيْكَ، عَلَى مَنْ عَرَفْتَ، وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ، وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ الْيَوْمَ لَا يَسَلِّمُ إِلَّا عَلَى مَنْ عَرَفَ فَقَطْ، وَالَّذِي لَا يَسَلِّمُ إِلَّا عَلَى مَنْ عَرَفَ سَلَّمَ لِلْمَعْرِفَةِ لَا لِأَجْلِ السَّلَامِ نَفْسِهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَوْ مَرَرْتُ بِالسُّوقِ فَهَلْ أَسَلِّمُ عَلَى كُلِّ مَنْ أَمُرُّ بِهِ وَهَمَ كَثِيرُونَ؟
فَالْجَوَابُ: نَعَمْ سَلِّمْ؛ لِأَنَّ هَذِهِ هِيَ السُّنَّةُ، وَلَوْ قِيلَ لَكَ: إِنْ كُلَّ رَجُلٍ سَتَمَرَّ عَلَيْهِ سَيُعْطِيكَ عَشْرَةَ دِرَاهِمٍ، تَمَلُّ أَوْ لَا تَمَلُّ؟

فَالْجَوَابُ: لَا تَمَلُّ، فَكَذَلِكَ السَّلَامُ لَكَ بِهِ عَشْرَ حَسَنَاتٍ، وَذَلِكَ بِكُلِّ رَجُلٍ تَسَلِّمُ عَلَيْهِ.
❖ أَمَّا الْحَدِيثُ الثَّانِي فَقَالَ: «لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ، يَلْتَقِيَانِ فَيُصَدُّ هَذَا وَيُصَدُّ هَذَا» فَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُسَلِّمَ الْإِنْسَانُ حَتَّى عَلَى الرَّجُلِ الْفَاسِقِ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ الْفَاسِقَ أَخٌ لَكَ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي آيَةِ الْقِصَاصِ: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَتْبَاعُ الْفَاسِقِ الَّذِينَ هَدَوْا لَا يُؤْخَذُ بِهِمْ لِيُحْمَلُوا بِأَنفُسِهِمْ فِي السُّبُلِ﴾ [النساء: ١٧٨]. وَقَالَ تَعَالَى فِي الْمُؤْمِنِينَ يَقْتَتِلُونَ قَالَ: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [النساء: ١٠]. فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَهْجُرَ الْعَاصِيَ إِلَّا إِذَا كَانَ فِي هَجْرِهِ مَصْلَحَةٌ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ فِي هَجْرِهِ تَخْفِيفٌ لِلْمَعْصِيَةِ، أَوْ تَوْبَةٌ مِنْهَا، فَحِينَئِذٍ يَتَعَيَّنُ الْهَجْرُ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَصْلَحَةٌ فَهُوَ أَخْوَكُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَهْجُرَهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْفَسَاقِ إِذَا هُجِرُوا أَزْدَادُوا فِسْقًا وَبُعْدًا عَنْ أَهْلِ الْخَيْرِ، وَإِذَا سَلَّمَ عَلَيْهِمْ صَارَ فِيهِمْ لِينًا، وَرَبِمَا يَقْبَلُونَ الْمَوْعِظَةَ وَالتَّوَجُّهَ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ ابْتِدَاءَ السَّلَامِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ قَوْلُهُ ﷺ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتٌّ» وَذَكَرَ مِنْهَا: «إِذَا لَقِيَتهُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ» ^(١) أَنَّ هَذَا الْحَقَّ لَيْسَ بِوَاجِبٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ وَاجِبًا مَا رُخِّصَ فِي الْهَجْرِ لِمَدَّةِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.

وَيَسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ الْهَجْرَ يَزُولُ بِالسَّلَامِ؛ لِقَوْلِهِ: «وَاخِيَرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ» وَهُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ فَقَدْ خَاطَبْتَهُ، وَبِهَذَا يَزُولُ الْهَجْرُ.
فَإِنْ قِيلَ: قَدْ ذَكَرَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْهَجْرَ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِالثَّلَاثَةِ إِذَا كَانَ لِلْمَصْلَحَةِ، وَاسْتَدُلُّوا

بقصة عائشة مع عبد الله بن الزبير رضي الله عنه ^(١) فهل هذا صحيح؟
فالجواب: نعم هذا صحيح إذا كان للمصلحة.

فإن قيل: كيف نجتمع بين قصة هجر عائشة لعبد الله بن الزبير، وبين حديث: «لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث»؟

فالجواب: نقول: إذا كان الهجر لمصلحة، ومن المصلحة أن يكون هذا تعزيراً للمهجور تصلاح به حاله، وقد هجر النبي ﷺ كعب بن مالك، وصاحبه خمسين ليلة وأمر المسلمين بهجرهم ^(٢).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

١٠ - بَابُ آيَةِ الْحِجَابِ.

٦٢٣٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَلْيَانَ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّهُ كَانَ ابْنُ عَشْرٍ سَنِينَ مَقَدَّمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، فَخَدَمْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَشْرًا حَيَاتِهِ، وَكُنْتُ أَعْلَمُ النَّاسِ بِشَأْنِ الْحِجَابِ حِينَ أَنْزَلَ، وَقَدْ كَانَ أَبِي بْنُ كَعْبٍ يَسْأَلُنِي عَنْهُ، وَكَانَ أَوَّلُ مَا نَزَلَ فِي مُبْتَنَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَزِينَةُ ابْنَةُ جَحْشٍ، أَصْبَحَ النَّبِيُّ ﷺ بِهَا عَرُوسًا، فَدَعَا الْقَوْمَ، فَأَصَابُوا مِنَ الطَّعَامِ ثُمَّ خَرَجُوا، وَبَقِيَ مِنْهُمْ رَهْطٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَطَالُوا الْمُكُثَ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَخَرَجَ، وَخَرَجْتُ مَعَهُ. كَيْ يَخْرُجُوا، فَمَشَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَشِيَتْ مَعَهُ، حَتَّى جَاءَ عَتَبَةُ حُجْرَةَ عَائِشَةَ، ثُمَّ ظَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُمْ خَرَجُوا، فَرَجَعَ وَرَجَعْتُ مَعَهُ حَتَّى دَخَلَ عَلَى زَيْنَبَ، فَإِذَا هُمْ جُلُوسٌ لَمْ يَتَفَرَّقُوا، فَرَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ وَرَجَعْتُ مَعَهُ، حَتَّى بَلَغَ عَتَبَةُ حُجْرَةَ عَائِشَةَ فَظَنَّ أَنَّ قَدْ خَرَجُوا فَرَجَعَ وَرَجَعْتُ مَعَهُ، فَإِذَا هُمْ قَدْ خَرَجُوا، فَأَنْزَلَ آيَةَ الْحِجَابِ، فَضَرَبَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ سِتْرًا ^(٣).

❖ قوله: «آية الحجاب». يعني: احتجاب زوجات رسول الله ﷺ عن الناس، وهو حجاب أخص من الحجاب العام الذي يكون به ستر الوجه والكفين وبقية الجسم، فهو

(١) رواه البخاري (٦٠٧٣، ٦٠٧٤، ٦٠٧٥).

(٢) رواه البخاري (٤٤١٨).

(٣) رواه مسلم (١٤٢٨) (٩٣).

حِجَابٌ يَمْنَعُ مِنْ رُؤْيَا زَوَاجَاتِ النَّبِيِّ ﷺ مَنَعًا تَامًا كَالسِّتْرِ، وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٥٣]. يَعْنِي: أَنْ يَكُونَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُنَّ سِتْرٌ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ حَدِيثُ عَائِشَةَ فِي قِصَّتِهَا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه ^(١) فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ نِسَاءَ النَّبِيِّ ﷺ لَهُنَّ حِجَابٌ خَاصٌّ بِهِنَّ، حَتَّى لَا يَرَى النَّاسُ أَشْخَاصَهُنَّ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ:

شِدَّةُ حَيَاءِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُحِبُّ أَنْ يَقُومَ هَؤُلَاءِ الرَّهْطُ، وَلَكِنَّهُمْ لَمْ يَقُومُوا أَنْسَاءَ بِيَعَاتِهِمْ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ نَبَّهَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَقْنِسِينَ لِحَدِيثٍ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٥٣]. يَعْنِي: لَا تَقْعُدُوا مُسْتَنْسِقِينَ لِحَدِيثِ: ﴿إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ فَيَسْتَعِجُ مِنْكُمْ وَاللَّهُ لَا يَسْتَعِجُ مِنَ الْحَقِّ﴾ فَاَنْظُرُوا إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ، فَارْجِعْ النَّبِيُّ ﷺ عِدَّةً مَرَاتٍ، وَخَرَجَ لَعَلَّهُمْ يَخْرُجُونَ.

وَفِي هَذَا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مِنَ اللَّبَاقَةِ، وَحُسْنِ الْخُلُقِ أَنْ يَفْعَلَ الْإِنْسَانُ الْفِعْلَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مُرَادِهِ بِدُونِ أَنْ يُصْرِّحَ بِالْقَوْلِ، وَلِذَلِكَ خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ بَيْتِ زَيْنَبَ، وَمَشَى حَتَّى وَصَلَ إِلَى بَيْتِ عَائِشَةَ، وَرَجَعَ لَعَلَّهُمْ يَقُومُوا.

وَفِي هَذَا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَكُونَ نَبِيهَا، فَإِذَا شَعَرَ بِأَنَّ صَاحِبَهُ لَا يُرِيدُ هَذَا الشَّيْءَ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُخْرِجَهُ وَيُلْجِئَهُ إِلَى أَنْ يَصْرِّحَ بِالْكَلَامِ الَّذِي قَدْ لَا يَكُونُ مَرْغُوبًا فِيهِ، لَا مِنْ جِهَتِهِ وَلَا مِنْ جِهَتِهِمْ.

وَفِيهِ أَيْضًا: مَشْرُوعِيَّةُ الْوَلِيمَةِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ دَعَا الْقَوْمَ فَأَصَابُوا مِنَ الطَّعَامِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٢٣٩ - حَدَّثَنَا أَبُو التُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، قَالَ أَبِي: حَدَّثَنَا أَبُو مَخْلَزٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، قَالَ: لَمَّا تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ زَيْنَبَ دَخَلَ الْقَوْمُ فَطَعِمُوا، ثُمَّ جَلَسُوا بِتَحَدُّثُونَ، فَأَخَذَ كَأَنَّهُ يَتَهَيَّأُ لِلْقِيَامِ فَلَمْ يَقُومُوا، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَامَ، فَلَمَّا قَامَ قَامَ مِنْ الْقَوْمِ وَقَعَدَ بَقِيَّةُ الْقَوْمِ، وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَ لِيَدْخُلَ، فَإِذَا الْقَوْمُ جُلُوسٌ، ثُمَّ إِنَّهُمْ قَامُوا فَاَنْطَلَقُوا فَأَخْبَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَجَاءَ

حَتَّى دَخَلَ، فَذَهَبْتُ أَدْخُلُ، فَأَلْقَى الْحِجَابَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ﴾ [الاحزاب: ٥٣] الآية (١).

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: فِيهِ مِنَ الْفَقْهِ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَأْذِنَهُمْ حِينَ قَامَ وَخَرَجَ، وَفِيهِ: أَنَّهُ تَهَيَّأَ لِلْقِيَامِ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَقُومُوا.

٦٢٤٠ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَقُولُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: احْجُبْ نِسَاءَكَ. قَالَتْ: فَلَمْ يَفْعَلْ، وَكَانَ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ يَخْرُجْنَ لَيْلًا إِلَى لَيْلٍ قِبَلَ الْمَنَاصِعِ (١)، فَخَرَجَتْ سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ، وَكَانَتْ امْرَأَةً طَوِيلَةً، فَرَأَاهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَهُوَ فِي الْمَجْلِسِ، فَقَالَ: عَرَفْتُكَ يَا سَوْدَةُ. حِرْصًا عَلَى أَنْ يُنْزَلَ الْحِجَابُ، قَالَتْ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ آيَةَ الْحِجَابِ (٢).

هَذَا الْحَدِيثُ أَيْضًا سَبَبٌ آخَرٌ لِنَزُولِ آيَةِ الْحِجَابِ، وَلَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يَتَعَدَّدَ السَّبَبُ كَمَا قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ، فَإِنَّ آيَةَ الْقَدِّحِ لَهَا سَبَبَانِ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّ قَوْلَ أَنَسٍ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ: فَأَنْزَلَتْ آيَةَ الْحِجَابِ. يَعْنِي: ظَهَرَتْ أَحْكَامُهَا وَبَانَ، وَلَكِنَّهُ خِلَافُ ظَاهِرِ اللَّفْظِ، وَعَلَيْهِ فَنَقُولُ: إِنَّ حَدِيثَ عَائِشَةَ، وَحَدِيثَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ آيَةُ لَهَا سَبَبَانِ، قَالَ الْقِسْطَلَانِيُّ: وَاسْتَشْكَلَ بَأَنَّهُ ثَبَتَ أَنَّ قِصَّةَ زَيْنَبَ كَانَتْ سَبَبًا لِنَزُولِ آيَةِ الْحِجَابِ فَتَعَارَضَا وَأُجِيبُ: بِأَنَّ عُمَرَ حَرَّصَ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى قَالَ لِسَوْدَةَ مَا قَالَ فَوَقَّعَتِ الْقِصَّةُ الْمُتَعَلِّقَةَ بِزَيْنَبَ فَتَزَلَّتِ الْآيَةُ فَكَانَ كُلُّ مِنَ الْأَمْرَيْنِ سَبَبًا لِنَزُولِهَا.

أَوْ أَنَّ عُمَرَ تَكَرَّرَ مِنْهُ هَذَا الْقَوْلُ قَبْلَ الْحِجَابِ وَبَعْدَهُ، أَوْ أَنَّ بَعْضَ الرِّوَاةِ ضَمَّ قِصَّةً إِلَى أُخْرَى، وَقَدْ سَبَقَ مُوَافَقَاتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي سُورَةِ الْأَحْزَابِ. اهـ.

فَإِنْ قِيلَ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: احْجُبْ نِسَاءَكَ. فَلَمْ يَفْعَلْ ﷺ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اتَّعَجِبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ؟ وَاللَّهِ إِنِّي لِأَغِيرُ مِنْهُ، وَاللَّهِ أَغِيرُ مِنِّْي» (٣) فَكَيْفَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا؟

(١) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٤٢٨) (٩٢).

(٢) الْمَنَاصِعُ هِيَ: الْمَوَاضِعُ الَّتِي يَتَخَلَّى فِيهَا لِقْضَاءِ الْحَاجَةِ، وَاحِدُهَا: مَنْصَعٌ، لِأَنَّهُ يُنْزَرُّ إِلَيْهَا وَيُظْهَرُ. وَانْظُرْ: «الْتَّهْيِاتُ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ن ص ع).

(٣) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢١٧٠) (١٨).

(٤) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٨٤٦)، وَمُسْلِمٌ (١٤٩٩) (١٧).

فالجواب: أنه لم يكن في خروج نساء النبي ﷺ كما تخرج النساء محظور في الأصل، لكن من كمال إكرام الصحابة للرسول ﷺ أحبوا أن نساءه يكن محتجبات حتى عن الناس فلا يرون.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١- بَابُ الاسْتِثْنَانِ مِنْ أَجْلِ الْبَصَرِ.

٦٢٤١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ الزُّهْرِيُّ حَفِظْتُهُ كَمَا أَنَّكَ هَاهُنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: أَطَّلَعَ رَجُلٌ مِنْ جُحْرِ فِي حُجْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِدْرَى يَحْكُ بِهَا رَأْسَهُ فَقَالَ: «لَوْ أَعْلَمُ أَنَّكَ تَنْظُرُ لَطَعْتُ بِهِ فِي عَيْنِكَ، إِنَّمَا جُعِلَ الْاسْتِثْنَانُ مِنْ أَجْلِ الْبَصَرِ»^(١).

٦٢٤٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَجُلًا أَطَّلَعَ مِنْ بَعْضِ حُجْرِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَامَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ بِمَشْقَصٍ أَوْ بِمَشَاقِصَ فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ يَخْتِلُ الرَّجُلُ لِيَطْعَنَهُ^(٢).

[الحديث ٦٢٤٢- طرفاه في: ٦٨٨٩، ٦٩٠٠].

هذا الحديث فيه دليل على أنه لا يجوز للإنسان أن يطلع على بيت غيره، وأنه إذا أطلع على بيت غيره فقد أهدر حُرمة عينه، وأنه يجوز لصاحب البيت أن يفتح عينه برُمح أو مِدرٍ أو أي شيء أراد، وليس هذا من باب دفع الصائل، ولكنه من باب عقوبة الجاني، والدليل على أنه ليس من دفع الصائل: أن النبي ﷺ كان يَخْتِلُ هذا الرجل من أجل أن يفتح عينه، ولو كان من باب دفع الصائل لنبهه أولاً، ثم إذا أصرَّ على النظر ولم يندفع إلا يفتح عينه ففتحاً عينه، ولكنه لما لم يفعل ﷺ وجعل يَخْتِلُهُ دَلَّ هذا على أن فقه عين الناظر من باب عقوبة الجاني، وليس من باب دفع الصائل، وعلى هذا فيجوز أن تتخلف حتى تضرب عينه بمسارٍ أو غيره.

فإن قيل: هل مثل ذلك الأذن؟ يعني: لو أن أحداً تسمع إليك من خلف الباب فهل لك أن تخرج أذنه؟

فالجواب: قال أهل العلم: لا، ليس كذلك؛ لأن الإدراك بالبصر والاطلاع على

(١) رواه مسلم (٢١٥٦) (٤٠).

(٢) رواه مسلم (٢١٥٧) (٤٢).

العوراتِ أعظمُ من الاستماعِ، وأيضاً الاستماعُ لا يكونُ إلا بعدَ رفعِ صوتٍ، وإذا رفعَ أهلُ البيتِ أصواتَهُمْ حتى خرَجَ للشوقِ فهُمُ الذين رفعوا أصواتَهُمْ، ولهذا لو أن البابَ كان مفتوحاً ووقفَ رجلٌ أمامَ البابِ يَنْظُرُ فَإِنَّهُ لَا تُفْقَأُ عَيْنُهُ؛ لأنَ التفریطَ من أهلِ البيتِ فهُمُ الذين لم يُوصِدُوا البابَ^(١)، لكن إذا كان البابُ موصداً وجاءَ إنسانٌ يَنْظُرُ فَإِنَّ هَذَا جَزَاؤُهُ.

وفي هذا: دليلٌ على أن الاستئذانَ له حِكْمَةٌ وهو النَّظَرُ، وقد قال اللهُ تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا﴾ [النَّحْل: ٢٢٧]. ولهذا قال بعضُ العلماءِ: مِنَ الأدبِ أَنَّكَ إِذَا وَقَفْتَ عِنْدَ الْبَابِ تَجْعَلُ الْبَابَ عَلَى يَمِينِكَ أَوْ عَلَى يَسَارِكَ، حتى إذا جَاءَ مَنْ يُرِيدُ أَنْ يَفْتَحَ الْبَابَ لَمْ تَكُنْ تَنْظُرُ إِلَى الْبَيْتِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَفْتَحَ. فمثلاً إذا كان البابُ على اليسارِ فَقِفْ أُنْتَ عَلَى الْيَمِينِ، وإذا كان على الْيَمِينِ فَقِفْ عَلَى الْيَسَارِ، وهذا لا شكَّ أَنَّهُ أدبٌ حَسَنٌ لاسِيَّما عِنْدَ الْأَبْوَابِ الْقَدِيمَةِ الَّتِي يَكُونُ فِيهَا فَتَحَاتُ بَيْنَ الْجِدَارِ وَالْبَابِ، فَإِنَّهُ مِنَ الْمُسْتَحْسَنِ أَنْ تَكُونَ عَلَى الْيَمِينِ أَوْ الشَّالِ، حتى إذا جَاءَ أَحَدٌ يُرِيدُ أَنْ يَفْتَحَ الْبَابَ وَلَا سِيَّما إِذَا كَانَ مِنَ النِّسَاءِ فَلَا تَنْظُرُ إِلَيْهَا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

١٢- بَابُ زِنَا الْجَوَارِحِ دُونَ الْفَرْجِ.

٦٢٤٣- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمْ أَرْ شَيْئاً أَشْبَهَ بِاللَّمَمِ مِنْ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَحَدَّثَنِي عُمُودٌ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَا رَأَيْتُ شَيْئاً أَشْبَهَ بِاللَّمَمِ مِمَّا قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ حَظَّهُ مِنَ الزِّنَا أَذْرَكَ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ، فَرْنَا الْعَيْنَ النَّظَرَ، وَزَنَا اللِّسَانَ الْمَنْطِقَ، وَالنَّفْسُ تَتَمَنَّى وَتَشْتَهِي، وَالْفَرْجُ يُصَدِّقُ ذَلِكَ كُلَّهُ وَيَكْذِبُهُ»^(١).

[الحديث ٦٢٤٣- طرفه في: ٦٦١٢].

المؤلفُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ذَكَرَ زِنَا الْجَوَارِحِ دُونَ الْفَرْجِ، وَذَكَرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: مَا

(١) انظر: «المغني» (١٢/ ٥٣٩-٥٤١).

(٢) رواه مسلم (٢٦٥٧) (٢٠).

رَأَيْتُ أَشْبَهَ بِاللَّمَمِ مَا قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. يَعْنِي أَنَّ الزَّنا بِنَاءٌ دُونَ الْفَرْجِ مِنَ اللَّمَمِ الَّذِي قَالَ اللَّهُ عَنْهُ: ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]. وَبِنَاءٌ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ يَكُونُ الْاِسْتِثْنَاءُ فِي الْآيَةِ مُنْقَطِعًا؛ لِأَنَّ اللَّمَمَ مِنْ غَيْرِ جَنْسِ كَبَائِرِ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ، فَإِنَّ اللَّمَمَ هُوَ: الصَّغَائِرُ، وَالصَّغَائِرُ تُنَمَحَى بِالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا نُهَوْنَ عَنْهُ تُكْفِرْ عَنْكُمْ سَخِيحَاتِكُمْ وَتُدْخِلَنَّكُمْ مَدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [البقرة: ٢٢١].

فَمَنْ الزَّنا زِنَا الْعَيْنِ وَذَلِكَ يَكُونُ بِنَظَرِ الْإِنْسَانِ إِلَى مَا لَا يَحِلُّ النَّظَرُ إِلَيْهِ مِنَ النِّسَاءِ، إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ فِي بَلَدٍ كُلِّ النِّسَاءِ فِيهِ قَدْ كَشَفْنَ وَجُوهَهُنَّ وَأَتَيْنَ بِأَسْبَابِ الْفِتْنَةِ فَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَغْضُضَ الْبَصَرَ، وَالنَّظَرُ الْأَوَّلَى مَغْفُورٌ عَنْهَا؛ يَعْنِي: النَّظَرُ الَّذِي تَأْتِي بَعْدَهُ لَا يَحْسُ بِهَا الْإِنْسَانُ فِيهِ مَغْفُورٌ عَنْهَا وَمَا بَقِيَ فَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ التَّحَرُّزُ.

وَمِنْهُ زِنَا اللِّسَانِ وَيَكُونُ بِالْمَنْطِقِ فَرَبِمَا يَتَكَلَّمُ الْإِنْسَانُ مَعَ امْرَأَةٍ وَيَتَمَتَّعُ بِالْحَدِيثِ مَعَهَا إِمَّا تَمَتُّعٌ بِالْمَنْطِقِ وَحُسْنِهِ، وَإِمَّا تَمَتُّعٌ بِالشَّهْوَةِ وَكِلَاهُمَا حَرَامٌ.

وَزِنَا النَّفْسِ يَكُونُ بِالْتَّمَنِّيِّ وَالتَّشَهِّيِّ؛ يَعْنِي: يَتَمَنَّى وَيَشْتَهِي أَنْ يَزْنِيَ بِالْمَرْأَةِ نَسْأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ.

ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ الْفَرْجُ يُصَدَّقُ هَذِهِ الْأُمُورُ أَوْ يُكَذَّبُهَا.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: التَّحْذِيرُ مِنْ هَذِهِ الْمُقَدِّمَاتِ: النَّظَرُ وَالْحَدِيثُ وَالْمِيلُ، فَإِنَّ هَذِهِ تَحْمِلُ الْإِنْسَانَ عَلَى أَنْ يَزْنِيَ الزَّنا الْأَكْبَرَ، وَهُوَ فِعْلُ الْفَاحِشَةِ نَسْأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلِ النَّظَرُ إِلَى الْأَمْرِ بِشَهْوَةٍ يَدْخُلُ فِي الْحَدِيثِ؟

الْجَوَابُ: نَقُولُ: نَعَمْ النَّظَرُ إِلَى الْأَمْرِ بِشَهْوَةٍ أَخْبَثُ مِنَ النَّظَرِ إِلَى الْمَرْأَةِ، كَمَا أَنَّ اللَّوَاطِ أَخْبَثُ مِنَ الزَّنا، وَلِهَذَا كَانَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ فِي اللَّوَاطِ أَنَّ حَذَّهٗ أَعْظَمُ مِنْ حَذِّ الزَّنا، وَأَنَّ الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ يُقْتَلَانِ بِكُلِّ حَالٍ وَإِنْ لَمْ يَكُونَا مُحْصَنَيْنِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ فَاحِشَةٌ عَظِيمَةٌ وَالتَّحَرُّزُ مِنْهَا صَعْبٌ فَيُقْتَلُ الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ بِهِ، وَقَدْ حَكَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ عَلَى ذَلِكَ؛ أَيْ: عَلَى قَتْلِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُونَا مُحْصَنَيْنِ لَكِنْ يَقُولُ: اخْتَلَفُوا كَيْفَ يُقْتَلَانِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُحْرَقَانِ بِالنَّارِ، وَقَالَ آخَرُونَ: يُرْجَمَانِ بِالْحِجَارَةِ، وَقَالَ آخَرُونَ: يُلْقَيَانِ مِنْ أَعْلَى مَكَانٍ فِي الْبَلَدِ وَيُدْفَعَانِ بِالْحِجَارَةِ ^(١). الْمُهْمُ أَنَّ الصَّحَابَةَ أَجْمَعُوا عَلَى قَتْلِ الْفَاعِلِ

(١) انظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ»: (٢٨ / ٣٣٤، ٣٣٥، ١٥ / ٤١٢، ٢١ / ٢٤٥).

والمفعول به؛ لأنَّ فسَادَ هذا عَظِيمٌ. فَيُصْبِحُ الرَّجُلُ، بَلْ يُصْبِحُ الرَّجَالُ كُلُّهُمْ كَالنِّسَاءِ. وَاَعْلَمُ أَنَّ الْمَفْعُولَ بِهِ تَنَكُّسُ نَفْسِهِ حَتَّى يَنْظُرَ إِلَى الرَّجَالِ، كَمَا تَنْظُرُ الْمَرْأَةُ إِلَى الرَّجُلِ، نَسْأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ رَجَالُ الْأُمَةِ كِنْسَائِهَا، وَلِذَلِكَ كَانَ جُزْمُهُ عَظِيمًا أَعْظَمَ مِنَ الزَّنا. فَمَنْ نَظَرَ إِلَى الْأَمْرِ بِشَهْوَةٍ فَهُوَ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ، نَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَحْمِيَنَا وَإِيَّاكُمْ- كَالَّذِي يَنْظُرُ إِلَى النِّسَاءِ، بَلْ أَشَدُّ، وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: اتَّقُوا الْمُرَدَّ؛ فَإِنَّهُمْ أَشَدُّ فِتْنَةً مِنَ الْعَذَارَى^(١). يَعْنِي: مِنَ النِّسَاءِ الْأَبْكَارِ، وَلَكِنَّ هَذَا عِنْدَ بَعْضِ النَّاسِ، وَأَمَّا بَعْضُ النَّاسِ -وَالْحَمْدُ لِلَّهِ- فَإِنَّهُ يَنْظُرُ إِلَى هَؤُلَاءِ كَمَا يَنْظُرُ إِلَى أَيِّ إِنْسَانٍ عَادِيٍّ.

فَإِنْ قِيلَ: مَا وَجْهُ الْإِتْيَانِ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي بَابِ الْاسْتِثْنَانِ؟ قُلْنَا: وَجْهُهُ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْاسْتِثْنَانِ إِنَّمَا جُعِلَ مِنْ أَجْلِ النَّظَرِ، وَالنَّظَرُ إِلَى النِّسَاءِ دَاخِلٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا كَانَ فِي الْبَلَدِ نِسَاءٌ كَاشِفَاتٌ، وَيَنْظُرُ إِلَيْهِنَّ الرَّجُلُ، وَلَا تَتَحَرَّكُ شَهْوَتُهُ، فَهَلْ يَدْخُلُ فِي هَذَا، أَوْ لَا يَدْخُلُ إِلَّا إِذَا تَحَرَّكَتْ شَهْوَتُهُ؟ نَقُولُ: ظَاهِرُ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ الْعُمُومُ^(٢)، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَغُصَّ بِبَصْرِكَ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «النَّظَرَةُ الْأُولَى لَكَ وَلَيْسَتْ لَكَ الْآخِرَةُ»^(٣). وَالْإِنْسَانُ رَبِّهَا إِنَّهُ مَا يَشْتَهِي، وَرَبِّهَا إِنَّهُ يَكْرَهُ فِعْلَ هَذَا وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ مَعَ الْكَرَاهَةِ لَا يُوجَدُ تَشَهُّيٌّ، لَكِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ، وَلِهَذَا انْظُرْ إِلَى التَّعْبِيرِ الْقَرَأَنِيِّ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّوْجَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٣٢]. فَهِيَ عَنْ قُرْبِهِ؛ لِأَنَّ مَنْ قَرَّبَ وَلَجَ.

(١) رَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (٥٣٩٦)، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ ذَكْوَانَ قَالَ: لَا تَجَالِسُوا أَوْلَادَ الْأَغْنِيَاءِ؛ فَإِنْ لَهُمْ صُورًا كَصُورِ النِّسَاءِ، وَهُمْ أَشَدُّ فِتْنَةً مِنَ الْعَذَارَى.

(٢) يُشِيرُ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُصُّوا مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [النَّحْلُ: ٣٠].

(٣) رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (١٥٩ / ١) (١٣٦٩)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٢ / ٢١٢) عَنْ سَلَمَةَ بْنِ أَبِي الطَّفِيلِ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ.

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٥٢، ٣٥١ / ٥) (٢٢٩٧٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٧٧٧)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢١٤٩)، عَنْ بَرِيدَةَ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفِي إِسْنَادِهِ شَرِيكَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيُّ، وَهُوَ سَيِّءُ الْحِفْظِ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ شَرِيكَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣ - بَابُ التَّسْلِيمِ وَالِاسْتِثْنَانِ ثَلَاثًا.

٦٢٤٤ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ

اللَّهِ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا سَلَّمَ سَلَّمَ ثَلَاثًا، وَإِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا.

❦ قَوْلُهُ: «كَانَ». فِي هَذَا الْحَدِيثِ لَا تُفِيدُ الْاسْتِمْرَارَ وَالِدَوَامَ، بَلْ هِيَ لَا تُفِيدُهُ مُطْلَقًا،

فَ«كَانَ» لَيْسَتْ لِلْاسْتِمْرَارِ، بَلْ هِيَ لِلاتِّصَافِ بِالصِّفَةِ، وَلِهَذَا تَجَدُّ فِي الْحَدِيثِ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْجُمُعَةِ بَسْبِجَ وَالْغَاشِيَةِ ^(١). وَكَانَ يَقْرَأُ بِالْجُمُعَةِ وَالْمَنَافِقُونَ ^(٢). فَلَوْ قُلْنَا: «كَانَ» لِلْاسْتِمْرَارِ لَحُصِّلَ بِذَلِكَ تَعَارُضٌ، لَكِنَّهَا لَا تُفِيدُ الْاسْتِمْرَارَ إِنَّمَا قَدْ تُفِيدُ الْاسْتِمْرَارَ بِقَرِينَةٍ خَارِجِيَّةٍ.

❦ فَقَوْلُهُ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا سَلَّمَ سَلَّمَ ثَلَاثًا». مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَا يُكْرَرُ السَّلَامُ لَكِنَّ الْحَدَّثَ

الْأَقْصَى لِسَلَامِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ؛ يَعْنِي: يُسَلِّمُ، وَإِذَا لَمْ يَسْمَعْ الْمُسَلَّمُ عَلَيْهِ أَعَادَ حَتَّى يَسْمَعَ، كَذَلِكَ أَيْضًا الْاسْتِثْنَانُ فَإِنَّهُ كَانَ يَسْتَأْذِنُ ثَلَاثًا؛ يَعْنِي: إِذَا جَاءَ إِلَى بَيْتِ الشَّخْصِ اسْتَأْذَنَ مَرَّةً، فَإِنْ لَمْ يُؤْذَنَ لَهُ أَعَادَ ثَانِيَةً وَثَالِثَةً كَمَا سَيَأْتِي فِي الْحَدِيثِ الَّذِي بَعْدَهُ.

وَكَذَلِكَ كَانَ إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ، أَعَادَهَا ثَلَاثًا، وَلَكِنْ هَلْ كَلَّمَا يَتَكَلَّمُ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا؟

الْجَوَابُ: لَا، لَكِنْ إِذَا لَمْ يُفْهَمَ أَعَادَهَا ثَلَاثًا، وَلَكِنْ بَعْدَ الثَّلَاثِ هَلْ يُعِيدُهَا؟

الْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَكَلَّمَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَلَمْ يَفْهَمْ الْمُخَاطَبُ دَلَّ هَذَا عَلَى أَحَدِ أَمْرَيْنِ:

إِمَّا بِلَادَةٍ لَا مُنْتَهَى لَهَا، وَإِمَّا غَفْلَةً فَلَيْسَ أَهْلًا لِأَنْ يُكْرَرَ، وَهَذَا أَيْضًا فِي غَيْرِ مَقَامِ التَّعْلِيمِ، أَمَّا فِي مَقَامِ التَّعْلِيمِ فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَهُ أَنْ يُعَلَّمَ وَيُكْرَرَ حَتَّى يُفْهَمَ عَنْهُ، لَكِنْ فِي الْكَلَامِ السَّائِرِ فَإِنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَى ثَلَاثٍ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٢٤٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ خُصَيْفَةَ، عَنْ بُسْرِ بْنِ

سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: كُنْتُ فِي مَجْلِسٍ مِنَ الْمَجَالِسِ الْأَنْصَارِ إِذْ جَاءَ أَبُو مُوسَى

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٧٨) (٦٢).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٧٧) (٦١).

كَأَنَّهُ مَدْعُورٌ فَقَالَ: اسْتَأذَنْتُ عَلَى عُمَرَ ثَلَاثًا، فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي، فَرَجَعْتُ، فَقَالَ: مَا مَنَعَكَ؟ قُلْتُ: اسْتَأذَنْتُ ثَلَاثًا، فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي فَرَجَعْتُ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اسْتَأذَنْ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا، فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فَلْيَرْجِعْ»، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَتُقِيمَنَّ عَلَيْهِ بَيْتِي. أَمِنْكُمْ أَحَدٌ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَقَالَ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ: وَاللَّهِ لَا يَقُومُ مَعَكَ إِلَّا أَصْغَرُ الْقَوْمِ. فَكُنْتُ أَصْغَرُ الْقَوْمِ. فَقُمْتُ مَعَهُ فَأَخْبَرْتُ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ذَلِكَ^(١).

وقال ابن المبارك أخبرني بن عيينة قال: حدثني يزيد عن بسرٍ سمعت أبا سعيد بهذا^(٢). هذا الحديث أيضًا فيه: أنه إذا استأذن الإنسان ثلثًا، ولم يؤذن له فليرجع؛ لأن هذا يعني: أنه إذا استأذن ثلثًا فلم يؤذن له فإنه لا يخلو هذا من أحد أمرين: إما أن يكون صاحب البيت غير موجود، وإما أن يكون موجودًا، لكن لا يحب أن يأذن لأحد، فأرجع.

بل لو فرض أنه فتح لك الباب، وقال لك: ارجع. فلترجع، وهذا أذكى لك، كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ائْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ﴾ [النور: ٢٨].

وهذه القصة مع عمر رضي الله عنه فيها إشكال؛ لأن أبا موسى روى حديثًا، ومعلوم أن الحديث يُقبل، ولو من راوٍ واحد ثقة، فكيف طلب عمر بيعة لأبي موسى، وأبو موسى ثقة؟ ولو قلنا: إننا لا نقبل الحديث إلا مع شاهد لضاعَتْ كُلُّ الأحاديث التي لا يرويه إلا صحابي واحد، فماذا نقول؟

نقول: إنه لما كان المقام مقام دفاع عن النفس، ونحن لا نشك في صدق أبي موسى رضي الله عنه، لكن قد يأتي إنسان آخر فيضع حديثًا من عنده دفاعًا عن نفسه، فمن أجل سد هذا الباب طلب عمر من أبي موسى البيعة؛ لئلا يأتي واحد غير أبي موسى، فإذا أراد عمر أن يُعَاتِبَهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ كَذَا؛ لِأَجْلِ أَنْ يَنْجُو بِنَفْسِهِ، فَأَرَادَ عُمَرُ أَنْ يَسُدَّ الْبَابَ حَتَّى فِي وَجْهِهِ

(١) ورواه مسلم (٢١٥٣) (٣٣).

(٢) علقه البخاري رحمته الله، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٢٧ / ١١)، وأراد رحمته الله بهذا التعليق بيان سماع بسر له من أبي سعيد، وقد وصله أبو نعيم في «المستخرج» من طريق الحسن بن سفيان حدثنا حبان بن موسى حدثنا عبد الله بن المبارك، وكذا وقع التصريح به عند مسلم عن عمرو الناقد. انظر: «فتح الباري» (١١ / ٢٩)، و«تغليق التعليق» (٥ / ١٢٢).

هذا الرَّجُلُ الصَّادِقُ أَبِي مُوسَى عليه السلام. هذا هو أَقْرَبُ مَا يُقَالُ.

فَعَمَرُ لَمْ يَتَّهَمُ أَبَا مُوسَى، وَلَمْ يُرِدِ الْأَسْتِثْنَاتِ، أَوْ زِيَادَةَ الْأَسْتِثْنَاتِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ عِنْدَهُ ثَابِتٌ، وَلَكِنَّهُ خَافَ أَنْ يَأْتِيَ لُكْعُ بَنٍ لُكْعَ فَيُتَّهَمُ بِشَيْءٍ أَوْ يُوجَّهَ إِلَيْهِ أَمْرٌ فَيَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ كَذَا؛ لِأَجْلِ أَنْ يُدَافِعَ عَنْ نَفْسِهِ، فَيُقَالُ مَثَلًا: إِذَا كَانَ عَمْرٌ طَلَبَ مِنْ أَبِي مُوسَى، وَهُوَ مَنْ هُوَ فِي الثِّقَةِ وَالْعَدَالَةِ فَكَيْفَ بغيره؟!

هذا أَقْرَبُ مَا يَكُونُ؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ الْأَسْتِثْنَاتِ هَذِهِ لَوْ كَانَ هُنَاكَ مُعَارِضٌ كَانَتْ مُمَكِّنَةً، كَمَا اسْتَبْتَّ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي قِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ ^(١)، أَمَّا وَلَيْسَ هُنَاكَ مُعَارِضٌ فَلَا وَجْهَ؛ لِثَلَا يَقُولُ قَائِلٌ: كُلَّمَا جَاءَهُ حَدِيثٌ مِنْ طَرِيقِ رَاوٍ وَاحِدٍ: اثْبِتْ بِزِيَادَةِ بَيِّنَةٍ.

لَكِنْ لَمَّا كَانَ الْمَقَامُ مَقَامَ دِفَاعٍ عَنِ النَّفْسِ، وَقَدْ يَأْتِي أَحَدٌ مِنْ غَيْرِ الصَّحَابَةِ، إِذَا أَرَادَ الْإِمَامُ أَنْ يُؤَاحِذَهُ بِشَيْءٍ مَثَلًا فَيَكْذِبُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَكَمَا يُوجَدُ الْآنَ فِي أَهْلِ الْبِدْعِ فَيُتَّهَمُ يَتَكَلَّمُونَ بِأَحَادِيثَ مَوْضُوعَةٍ، وَقَدْ قَالَ أَحَدُ الْمُتَعَصِّبِينَ لِمَذْهَبٍ مِنَ الْمَذَاهِبِ: حَدَّثَنِي فَلَانٌ، عَنْ فَلَانٍ، عَنْ فَلَانٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَكُونُ فِي أُمَّتِي رَجُلٌ أَصْرُ عَلَيْهِمَا مِنْ إِبْلِيسَ، يُقَالُ لَهُ: مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ» ^(٢).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

١٤ - بَابُ: إِذَا دُعِيَ الرَّجُلُ فَجَاءَ هَلْ يَسْتَأْذِنُ؟

وَقَالَ سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «هُوَ إِذْنُهُ» ^(١).
٦٢٤٦ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ ذَرٍّ، وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ،

(١) رواه البخاري (٧١٤)، ومسلم (٥٧٣) (٩٧).

(٢) هذا حديث موضوع، حدث به مأمون بن أحمد السلمي، وهو خبيث وضاع، عن أحمد الجوباري الكذاب، عن عبد الله بن معدان الأزدي، عن أنس مسندًا. وانظر: «المجروحين» لابن أبي حاتم (٤٦ / ٣)، و«الضعفاء» لأبي نعيم (١ / ١٥٠)، و«كشف الخفاء» (١ / ٣٣).

(٢) علقه البخاري رحمته الله، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١١ / ٣١)، ووصله رحمته الله في «الأدب المفرد» (١٠٧٥)، قال: حدثنا عياش بن الوليد، حدثنا عبد الأعلى، أنبأنا سعيد، عن قتادة، عن أبي رافع، عن أبي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَجَاءَ مَعَ الرَّسُولِ فَهُوَ إِذْنُهُ» وكذا رواه أبو داود في «سننه» (٥١٩٠) وقال في آخره: وهو منقطع، ولم يسمع قتادة من أبي رافع. اهـ.

وقد ثبت سماعه منه في صحيح البخاري. «تغليق التعليق» (١٢٣ / ٥).

أخبرنا عُمَرُ بْنُ ذَرٍّ، أَخْبَرَنَا مُجَاهِدٌ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَوَجَدَ لَبَنًا فِي قَدَحٍ فَقَالَ: «أَبَا هُرَيْرَةَ أَهْلَ الصُّفَّةِ فَادْعُهُمْ إِلَيَّ» قَالَ: فَأَتَيْتُهُمْ فَدَعَوْتُهُمْ فَأَقْبَلُوا فَاسْتَأْذَنُوا فَأَذِنَ لَهُمْ، فَدَخَلُوا.

وهنا مسألة وهي: إِذَا دُعِيَ الرَّجُلُ فَجَاءَ فَهَلْ يَسْتَأْذِنُ؟ أَوْ نَقُولُ: إِنَّ دَعْوَتَهُ إِذْنٌ؟
الجوابُ: فِي هَذَا خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: هُوَ إِذْنُهُ؛ يَعْنِي: دَعْوَتُهُ إِذْنُهُ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى أَنْ يَسْتَأْذِنَ.

وَمَنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: بَلْ يَسْتَأْذِنُ. وَلَعَلَّ هَذَا يَرْجِعُ إِلَى الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ، فَإِذَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَنْ دَعْوَتُهُ إِذْنٌ فَهُوَ إِذْنٌ، كَمَا لَوْ حَضَرَ إِلَى الْبَيْتِ، وَوَجَدَ الْبَابَ مَفْتُوحًا وَالنَّاسَ يَدْخُلُونَ فَهَذَا إِذْنٌ وَلَا يَحْتَاجُ أَنْ يَسْتَأْذِنَ، أَمَّا لَوْ وَجَدَهُ مُغْلَقًا فَإِنَّهُ يَسْتَأْذِنُ وَإِنْ كَانَ قَدْ دُعِيَ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ رُبَّمَا يَكُونُ قَدْ دَخَلَ الْبَيْتَ وَأَغْلَقَ الْبَابَ وَحَيْثُ لَا يَنْبَغِي أَنْ تَدْخُلَ إِلَّا بِاسْتِئْذَانٍ. فَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا تَفْصِيلٌ.

وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه فِي قِصَّةِ أَهْلِ الصُّفَّةِ، وَهِيَ قِصَّةٌ مَشْهُورَةٌ وَفِيهَا أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه شَرِبَ حَتَّى رَوَى فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اشْرَبْ أَبَا هُرَيْرَةَ» فَقَالَ: لَا أَجِدُ لَهُ مَسْلَكًا^(١). فَيُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَمْلَأَ الْإِنْسَانُ بَطْنَهُ أحيانًا لَكِنْ مِنَ الشَّيْءِ الْخَفِيفِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ اللَّبَنَ خَفِيفٌ، فَلَيْسَ مِنَ الطَّعَامِ الثَّقِيلِ، وَلِهَذَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام رحمته الله: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَأْكُلَ طَعَامًا يَتَأَذَّى بِهِ، أَوْ يَحْصُلَ لَهُ مِنْهُ تَخَمُّعٌ تُغَيِّرُ الْبَطْنَ وَالْمَعِدَةَ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنَ الْإِضْرَارِ بِالْبَدَنِ^(٢) وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»^(٣).



(١) رواه البخاري (٦٤٥٢).

(٢) أخرجه الدارقطني (٧٧/٣)، والحاكم (٥٨/٢)، ورواه مالك في الموطأ (٧٤٥/٢) عن يحيى بن عمار مرسلًا، وانظر «الإرواء» (٨٩٦).

(٣) رواه أحمد في «مسنده» (٣٢٦، ٣٢٧) (٢٢٧٧٨)، وابن ماجه (٢٣٤٠)، عن عبادة بن الصامت. وقال الشيخ الألباني رحمته الله في تعليقه على «سنن ابن ماجه»: صحيح.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥- بَابُ التَّسْلِيمِ عَلَى الصَّبِيَّانِ.

٦٢٤٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَيَّارٍ عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ مَرَّ عَلَى صَبِيَّانٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ وَقَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْعَلُهُ^(١).

هَذَا أَيْضًا مِنْ هَذِي النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يُسَلِّمُ عَلَى الصَّغَارِ إِذَا مَرَّ بِهِمْ، وَهَذَا مِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ، وَمِنْ تَعْلِيمِ الصَّبِيَّانِ أَيْضًا، فِيهِ فَائِدَتَانِ:
أَوَّلًا: التَّوَاضُّعُ وَكَرَمُ الْخُلُقِ.

وَالثَّانِي: تَعْلِيمُ الصَّبِيَّانِ لِلْآدَابِ وَالْأَخْلَاقِ الْفَاضِلَةِ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ يَجِبُ عَلَى الصَّبِيَّانِ رَدُّ السَّلَامِ؟

فَالْجَوَابُ: قَدْ يُقَالُ بِالْوُجُوبِ؛ لِأَنَّ هَذَا يَتَضَمَّنُ حَقَّ آدَمِيٍّ، وَقَدْ يُقَالُ بَعْدَمِهِ؛ لِأَنَّهُمْ غَيْرُ مُكَلَّفِينَ، لَكِنْ لَا شَكَّ أَنَّهُمْ يُعَلِّمُوا حَتَّى وَلَوْ قُلْنَا بَأَنَّهُ لَا يَجِبُ فَيَنْبَغِي أَنْ يُعَلِّمُوا وَأَنْ يُؤْمَرُوا بِالرَّدِّ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦- بَابُ تَسْلِيمِ الرِّجَالِ عَلَى النِّسَاءِ، وَالنِّسَاءِ عَلَى الرِّجَالِ.

٦٢٤٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ قَالَ: كُنَّا نَفْرَحُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ. قُلْتُ: وَلِمَ؟ قَالَ: كَانَتْ لَنَا عَجُوزٌ تُرْسِلُ إِلَى بُضَاعَةَ قَالَ ابْنُ سَلَمَةَ -نَخْلُ بِالْمَدِينَةِ- فَتَأْخُذُ مِنْ أَصُولِ السَّلَقِ فَتَطْرَحُهُ فِي قَدْرٍ وَتُكْرِكُ حَبَّاتٍ مِنْ شَعِيرٍ، فَإِذَا صَلَّيْنَا الْجُمُعَةَ انْصَرَفْنَا وَنُسَلِّمُ عَلَيْهَا فَتُقَدِّمُهُ إِلَيْنَا فَتَفْرَحُ مِنْ أَجْلِهِ، وَمَا كُنَّا نَقِيلُ وَلَا نَتَغَدَّى إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ.

اللَّهُ أَكْبَرُ هَذَا الْحَدِيثُ يُؤْخَذُ مِنْهُ حَالُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَشِدَّةُ فَاقَتِهِمْ، فَهَذَا هُمْ يَفْرَحُونَ بِيَوْمِ الْجُمُعَةِ مِنْ أَجْلِ هَذَا الطَّعَامِ الَّذِي تُقَدِّمُهُ إِلَيْهِمْ هَذِهِ الْعَجُوزُ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الرِّجَالَ يُسَلِّمُونَ عَلَى الْمَرْأَةِ، وَإِذَا كَانَتِ الْمَسْأَلَةُ مِثْلَ هَذِهِ الْقِصَّةِ فَلَا بَأْسَ بِتَسْلِيمِ الرِّجَالِ عَلَى الْمَرْأَةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ فِتْنَةٌ، فَلَيْسَتْ هُنَاكَ خَلْوَةٌ، وَلَيْسَ هُنَاكَ مَخْظُورٌ، فَالرِّجَالُ جَاعَةٌ وَالْمَرْأَةُ عَجُوزٌ، وَأَمَّا إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ شَابَةً وَالرَّجُلُ

(١) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢١٦٨) (١٤، ١٥).

واحداً، فإن السلام هنا يُوقَعُ في الفتنة، ولذلك لا نقول بِمَشْرُوعِيَةِ السلام هنا؛ لِمَا في هذا من الفِتْنَةِ بالنِّسْبَةِ لِلرَّجُلِ وبالنِّسْبَةِ لِلْمَرْأَةِ، ولو قلنا إن الشَّابَّ إذا مرَّ بالشَّابَّةِ يُسَلِّمُ عليها لحَصَلَ في هذا شرٌّ كبيرٌ، ولصارَ كُلُّ الشَّبابِ الَّذِينَ لَيْسَ بِهِمْ خَيْرٌ يُجِبُونَ أَنْ يَتَرَدَّدُوا عَلَى الشَّابَّاتِ، وَكَلَّمَا وَجَدَ شَابَّةً أَسْرَعَ إِلَيْهَا قَائِلاً: السَّلَامُ عَلَيْكَ. وَحَصَلَ فِي هَذَا فِتْنَةٌ عَظِيمَةٌ. لذلِكَ نَقُولُ: إِذَا كَانَتِ الْمَسْأَلَةُ كَمَسْأَلَةِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ هَذِهِ وَالْفِتْنَةُ مَأْمُونَةٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ.

كَذلِكَ إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ مَعَارِفِهِ وَمِمَّنْ يَتَرَدَّدُ إِلَيْهِ كَثِيرًا بِالْبَيْتِ فَمَرَّ بِهَا فِي بَيْتِهِ عِنْدَ أَهْلِهِ فَيُسَلِّمُ، وَلَا خَرَجَ فِي هَذَا. الْمُهِّمُّ: أَنَّ الْأَصْلَ هُوَ الْجَوَازُ، لَكِنْ إِذَا كَانَ هُنَاكَ مُحْظُورًا فَإِنَّهُ يَجِبُ الْمَنْعُ مِنْهُ. قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

أَشَارَ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ إِلَى رَدِّ مَا أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: بَلَّغَنِي أَنَّهُ يُكْرَهُ أَنْ يُسَلِّمَ الرَّجَالُ عَلَى النِّسَاءِ وَالنِّسَاءُ عَلَى الرَّجَالِ. وَهُوَ مَقْطُوعٌ أَوْ مُعْضَلٌ وَالْمَرَادُ بِجَوَازِهِ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ أَمْنِ الْفِتْنَةِ.

وَذَكَرَ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ يُؤْخَذُ الْجَوَازُ مِنْهُمَا، وَوَرَدَ فِيهِ حَدِيثٌ لَيْسَ عَلَى شَرْطِهِ، وَهُوَ حَدِيثُ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ: مَرَّ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ فِي نِسْوَةٍ فَسَلَّمَ عَلَيْنَا. حَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَلَيْسَ عَلَى شَرْطِ الْبَخَارِيِّ فَانْكَفَى بِمَا هُوَ عَلَى شَرْطِهِ، وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ عِنْدَ أَحْمَدَ.

وَقَالَ الْحَلِيمِيُّ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْعِصْمَةِ مَأْمُونًا مِنَ الْفِتْنَةِ، فَمَنْ وَثَّقَ مِنْ نَفْسِهِ بِالسَّلَامَةِ فَلَيْسَ لَهُ، وَإِلَّا فَالصَّمْتُ أَسْلَمٌ.

وَأَخْرَجَ أَبُو نُعَيْمٍ فِي عَمَلِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ مِنْ حَدِيثِ وَاثِلَةَ مَرْفُوعًا: يُسَلِّمُ الرَّجَالُ عَلَى النِّسَاءِ، وَلَا يُسَلِّمُ النِّسَاءُ عَلَى الرَّجَالِ. وَسَنَدُهُ وَاهٍ، وَمِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ خُرَيْثٍ مِثْلُهُ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ وَسَنَدُهُ جَيِّدٌ، وَثَبَّتَ فِي مُسْلِمٍ حَدِيثُ أُمِّ هَانِيٍّ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَغْتَسِلُ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ^(١). اهـ. عَلَى كُلِّ حَالٍ: كَلَامُ الْمُؤَلِّفِ وَاضِحٌ فَإِنَّ الْمَسْأَلَةَ إِذَا كَانَ فِيهَا فِتْنَةٌ فَهِيَ مَمْنُوعَةٌ، وَإِذَا أَمِنَتِ الْفِتْنَةُ فَلَا بَأْسَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٢٤٩ - حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَائِشَةُ هَذَا جَبْرِيلُ يَقْرَأُ عَلَيْكَ السَّلَامَ» قَالَتْ: قُلْتُ: وَعَلَيْهِ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، تَرَى مَا لَا تَرَى، تُرِيدُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ^(١).
تَابِعَهُ شُعَيْبٌ. وَقَالَ يُونُسُ، وَالنَّعْمَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ وَبَرَكَاتُهُ^(٢).

هذا الحديث فيه: سلام الملائكة على النساء، ولكن هذه القضية في الاستدلال بها بُعد؛ لأسباب:
أولاً: هل يجوز أن نَصِفَ الملائكة بالرجولة، أو نقول الملائكة ملائكة فقط؟ ولا شك أننا لا نَصِفُهُم بِالْإِنَاثِ لِأَنَّ اللَّهَ أَنْكَرَ هَذَا.
وثانياً: أَنَّ عَالَمَ الْمَلَائِكَةِ لَيْسَ كَعَالَمِ الْبَشَرِ.
فالذي أراه أن الاستدلال بهذا الحديث فيه بُعد واضح.
قال الحافظ في «الفتح»: «وَحَكَى ابْنُ التَّيْنِ أَنَّ الدَّوْدِيَّ اعْتَرَضَ فَقَالَ: لَا يُقَالُ لِلْمَلَائِكَةِ رِجَالٌ، وَلَكِنَّ اللَّهَ ذَكَرَهُمُ بِالذِّكْرِ.

والجواب: أَنَّ جَبْرِيلَ كَانَ يَأْتِي النَّبِيَّ ﷺ عَلَى صُورَةِ الرَّجُلِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَدْءِ الْوَحْيِ.
وقال ابنُ بَطَّالٍ عَنِ الْمُهَلَّبِ: سَلَامُ الرِّجَالِ عَلَى النِّسَاءِ وَالنِّسَاءِ عَلَى الرِّجَالِ جَائِزٌ إِذَا أَمِنَتِ الْفِتْنَةُ، وَفَرَّقَ الْمَالِكِيَّةُ بَيْنَ الشَّابَّةِ وَالْعَجُوزِ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ، وَمَنْعَ مِنْهُ رِبْعَةٌ مُطْلَقًا.
وقال الكوفيون: لَا يُشْرَعُ لِلنِّسَاءِ ابْتِدَاءُ السَّلَامِ عَلَى الرِّجَالِ؛ لِأَنَّهُنَّ مُنْعَنَ مِنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ وَالْجَهْرِ بِالْقِرَاءَةِ، قَالُوا: وَيُسْتَنَى الْمَحْرَمُ فَيَجُوزُ لَهَا السَّلَامُ عَلَى مَحْرَمِهَا.
قال المهلب: وَحُجَّةُ مَالِكٍ حَدِيثُ سَهْلِ فِي الْبَابِ فَإِنَّ الرِّجَالَ الَّذِينَ كَانُوا يَزُورُونَهَا وَتُطْعِمُهُمْ لَمْ يَكُونُوا مِنْ مَحَارِمِهَا. انْتَهَى

(١) ورواه مسلم (٢٤٤٧) (٩٠، ٩١).

(٢) قال الحافظ بن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: أما حديث شعيب، فأسنده المؤلف في «الرقاق».

وأما حديث يونس، فأسنده المؤلف في «فضل عائشة» (٣٧٦٨).

وأما متابعة النعمان وهو بن راشد، فوصلها الطبراني في الكبير، قال: حدثنا إبراهيم بن قاتلة، حدثنا محمد بن أبي بكر، حدثنا وهب بن جرير، حدثنا أبي، عن النعمان بن راشد، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة، قالت: قال لي رسول الله ﷺ: «يَا عَائِشَةُ هَذَا جَبْرِيلُ يَقْرَأُ عَلَيْكَ السَّلَامَ» فقلت: وعليه السلام ورحمة الله وبركاته... الحديث.
«تغليق التعليق» (٥/ ١٢٣، ١٢٤)، و«الفتح» (١١/ ٣٥).

وقال المتولي: إن كانت للرجل زوجة أو مخرم أو أمة فكالرجل مع الرجل، وإن كانت أجنبية نظر إن كانت جميلة يخاف الافتتان بها لم يشرع السلام لا ابتداء ولا جواباً، فلو ابتداء أحدهما كرهه للآخر الرد، وإن كانت عجزاً لا يُفتتن بها جاز.

وحاصل الفرق بين هذا وبين المالكية التفصيل في الشابة بين الجمال وعدمه، فإن الجمال مظنة الافتتان بخلاف مطلق الشابة، فلو اجتمع في المجلس رجال ونساء جاز السلام من الجانبين عند أمن الفتنة^(١). اهـ

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧ - باب إذا قال: مَنْ ذَا؟ فَقَالَ: أَنَا.

٦٢٥٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُكَدِّرِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي دِينَ كَانَ عَلَى أَبِي، فَدَقَّقْتُ الْبَابَ، فَقَالَ: «مَنْ ذَا؟» فَقُلْتُ: أَنَا. فَقَالَ: «أَنَا أَنَا» كَأَنَّهُ كَرِهَهَا^(٢).

في هذا الحديث: دليل على أنه يكره للإنسان إذا استأذن ف قيل له: مَنْ هذا؟ أن يقول: أنا؛ لأن هذا لا يدل على تعيين الرجل، بل يقول: فلان بن فلان.

ولكن هل هذه الكراهة مطلقة أو أن هذه الكراهة ما لم يعلم صوته بأنه فلان؟

يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ بِالْكَرَاهَةِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ تَقْلِيدَ الصَّوْتِ، وَلِأَجْلِ سَدِّ الْبَابِ نَهَائِيًا، وَلِأَنَّهُ أَشَدُّ طَمَآنِينَةً لِصَاحِبِ الْبَيْتِ إِذَا قَالَ الْمُسْتَأْذِنُ: أَنَا فَلَانُ بْنُ فَلَانٍ، فَلَا وَلَى إِذَا اسْتَأْذَنْتَ وَقِيلَ: مَنْ عِنْدَ الْبَابِ؟ أَلَا تَقُولُ: أَنَا فَقَطْ بَلْ قُلْ: فَلَانُ بْنُ فَلَانٍ، أَوْ قُلْ: أَنَا فَلَانُ ابْنُ فَلَانٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ يُكْرِرها وَيَقُولُ: «أَنَا أَنَا» وَمَعْنَى هَذَا: مَنْ أَنْتَ.

(١) «فتح الباري» (١١/ ٣٤، ٣٥).

(٢) ورواه مسلم (٢١٥٥) (٣٩).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨ - بَابُ مَنْ رَدَّ فَقَالَ: عَلَيْكَ السَّلَامُ.

وَقَالَتْ عَائِشَةُ: وَعَلَيْهِ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ^(١) وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: رَدَّ الْمَلَائِكَةُ عَلَى آدَمَ:

السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ^(٢).

٦٢٥١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدِ

بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ فَصَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَعَلَيْكَ السَّلَامُ ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» فَرَجَعَ فَصَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ. فَقَالَ: «وَعَلَيْكَ السَّلَامُ فَارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» فَقَالَ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الَّتِي بَعْدَهَا: عَلَّمَنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَسْبِغِ الْوُضُوءَ، ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ بِمَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَسْتَوِيَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا»^(٣).

وَقَالَ أَبُو أُسَامَةَ فِي الْآخِرِ: «حَتَّى تَسْتَوِيَ قَائِمًا»^(٤).

٦٢٥٢ - حَدَّثَنَا بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنِي سَعِيدٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي

هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ جَالِسًا».

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (٣٦/١١) (٣٧):

❖ قَوْلُهُ: «بَابُ مَنْ رَدَّ فَقَالَ: عَلَيْكَ السَّلَامُ». يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ إِشَارَةً إِلَى مَنْ قَالَ: لَا

يُقَدَّمُ عَلَى لَفْظِ السَّلَامِ شَيْءٌ، بَلْ يَقُولُ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَالرَّدِّ: السَّلَامُ عَلَيْكَ.

أَوْ مَنْ قَالَ: لَا يَقْتَصِرُ عَلَى الْإِفْرَادِ، بَلْ يَأْتِي بِصِغَةِ الْجَمْعِ.

(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، بصيغة الجزم، وقد سبق في الفصل الذي قبله. «التعليق» (١٢٤ / ٥).

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، بصيغة الجزم، وقد أسنده رَحِمَهُ اللَّهُ في أول كتاب الاستثنان (٦٢٢٧)، من حديث همام، عن أبي هريرة. «التعليق» (١٢٤ / ٥) (١٢٥).

(٣) ورواه مسلم (٣٩٧) (٤٥).

(٤) قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في «التعليق» (١٢٥ / ٥): حديث أبي أسامة، عن عبيد الله، في هذه القصة، أسنده المؤلف بتمامه في «الآيمان والنذور» (٦٦٦٧).

أَوْ مَنْ قَالَ: لَا يَحْذِفُ الْوَآءُ، بَلْ يُجِيبُ بِوَآءٍ الْعُطْفَ فَيَقُولُ: وَعَلَيْكَ السَّلَامُ.
 أَوْ مَنْ قَالَ: يَكْفِي فِي الْجَوَابِ أَنْ يَفْتَصِرَ عَلَى: «عَلَيْكَ» بِغَيْرِ لَفْظِ السَّلَامِ.
 أَوْ مَنْ قَالَ: لَا يَفْتَصِرُ عَلَى «عَلَيْكَ السَّلَامُ» بَلْ يَزِيدُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ.
 وَهَذِهِ خَمْسَةُ مَوَاضِعَ جَاءَتْ فِيهَا آثَارُ تَذَلُّ عَلَيْهَا:

فَأَمَّا الْأَوَّلُ: فَيُؤْخَذُ مِنَ الْحَدِيثِ الْهَاضِي أَنَّ السَّلَامَ اسْمُ اللَّهِ فَيَنْبَغِي أَلَّا يُقَدَّمَ عَلَى اسْمِ اللَّهِ شَيْءٌ،
 نَبَّهَ عَلَيْهِ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ، وَنَقَلَ عَنْ بَعْضِ الشَّافِعِيَةِ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ لَوْ قَالَ: عَلَيْكَ السَّلَامُ لَمْ يُجْزِئْ.
 وَذَكَرَ النَّوَوِيُّ عَنِ الْمَتَوَلِيِّ أَنَّ مَنْ قَالَ فِي الْإِبْتِدَاءِ: وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ. لَا يَكُونُ سَلَامًا وَلَا
 يَسْتَحِقُّ جَوَابًا. وَتَعَقُّبُهُ بِالرَّدِّ فَإِنَّهُ يُشْرَعُ بِتَقْدِيمِ لَفْظِ عَلَيْكُمْ. قَالَ النَّوَوِيُّ: فَلَوْ أَسْقَطَ الْوَآءَ فَقَالَ:
 عَلَيْكُمْ السَّلَامُ. قَالَ الْوَاحِدِيُّ: فَهُوَ سَلَامٌ وَيَسْتَحِقُّ الْجَوَابَ، وَإِنْ كَانَ قَلْبُ اللَّفْظِ الْمَعْتَادِ.
 هَكَذَا جَعَلَ النَّوَوِيُّ الْخِلَافَ فِي إِسْقَاطِ الْوَآءِ وَإِثْبَاتِهَا، وَالْمُتَبَادَّرُ أَنَّ الْخِلَافَ فِي تَقْدِيمِ
 عَلَيْكُمْ عَلَى السَّلَامِ كَمَا يُشْعِرُ بِهِ كَلَامُ الْوَاحِدِيِّ. قَالَ النَّوَوِيُّ: وَيَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ كَالْوَجْهَيْنِ فِي
 التَّحَلُّلِ بِلَفْظِ: «عَلَيْكُمْ السَّلَامُ» وَالْأَصَحُّ الْحَصُولُ.

ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي جَرِيحٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ^(١). أَهـ
 فَالْأَفْضَلُ أَنْ يَبْدَأَ بِالسَّلَامِ فَيَقُولُ: السَّلَامُ عَلَيْكَ. وَفِي الرَّدِّ أَنْ يَقُولَ: عَلَيْكَ السَّلَامُ؛
 لِيَتَبَيَّنَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْإِبْتِدَاءِ وَبَيْنَ الْجَوَابِ.
 ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَأَمَّا الثَّانِي: فَأَخْرَجَ الْبَخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمَفْرَدِ» مِنْ طَرِيقِ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةٍ قَالَ: قَالَ لِي
 أَبِي قُرَّةُ بْنُ إِيَّاسٍ الْمَزْنِيُّ الصَّحَابِيُّ: إِذَا مَرَّ بِكَ الرَّجُلُ فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، فَلَا تَقُلْ وَعَلَيْكَ
 السَّلَامُ فَتَخْصُصَهُ وَحْدَهُ فَإِنَّهُ لَيْسَ وَحْدَهُ. وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَمِنْ فُرُوعِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ^(٢): لَوْ وَقَعَ الْإِبْتِدَاءُ بِصِيغَةِ الْجَمْعِ فَإِنَّهُ لَا يَكْفِي الرَّدُّ بِصِيغَةِ
 الْإِفْرَادِ؛ لِأَنَّ صِيغَةَ الْجَمْعِ تَقْتَضِي التَّعْظِيمَ فَلَا يَكُونُ امْتَثَلُ الرَّدِّ بِالْمِثْلِ فَضْلًا عَنِ الْإِحْسَنِ.
 نَبَّهَ عَلَيْهِ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ.

(١) «فتح الباري» (١١/٣٦-٣٧).

(٢) علق الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى قَوْلِ الْحَافِظِ هَذَا قَائِلًا: بَلْ هِيَ الْمَسْأَلَةُ.

[يعني: إذا قَالَ: السَّلَامُ عليكم، فلا تقل: وعليك السلام؛ فإنه نهي أن تردّ بالافراد مع أنه سَلَّمَ بالجمع^(١)]

وأما الثالث: فقال النووي: اتفق أصحابنا أن المجيب لو قال: عليك. بغير واو لم يُجزئ، وإن قال بالواو فوجهان^(٢).

[ووجه ذلك أنه إذا قَالَ وعليك، معناه: وعليك به السلام الذي بدأت به، وأما إذا قَالَ: عليك. لم تكن هذه الجملة مبنية على الجملة السابقة، فما الذي عليه؟ هل هو السَّلَام أو عليك كذا وكذا من الأشياء الأخرى^(٣)].

وأما الرابع: فأخرج البخاري في «الأدب المفرد» بسند صحيح عن ابن عباس أنه كان إذا سَلَّمَ عليه يَقُولُ: وعليك ورحمة الله. وقد ورد مثل ذلك في أحاديث مرفوعة سأذكرها في باب كيف الرد على أهل الذمّة^(٤). اهـ
وقال الحافظ أيضاً في «الفتح» (٦/١١):

فيه: مشروعية الزيادة في الرد على الابتداء، وهو مُستحبٌ بالاتفاق؛ لوقوع التحية في ذلك في قوله تعالى: ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ [النساء: ٨٦]. فلو زاد المبتدئ: ورحمة الله، استحب أن يُزاد: وبركاته، فلو زاد وبركاته، فهل تُشرع الزيادة في الرد؟ وكذا لو زاد المبتدئ على: وبركاته هل يُشرع له ذلك؟

أخرج مالك في «الموطأ» عن ابن عباس قال: انتهى السَّلَام إلى البركة. وأخرج البيهقي في «الشَّعَبِ» من طريق عبد الله بن بابيه قال: جاء رجل إلى ابن عمر فقال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ومغفرته، فقال: حسبك إلى وبركاته، انتهى إلى وبركاته. ومن طريق زهرة بن معبد قال: قال عمر: انتهى السَّلَام إلى وبركاته. ورجاله ثقات.

(١) ما بين المعقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ.

(٢) علق الشيخ الشارح على هذا قائلًا: وجه ذلك أنهم اتفقوا على أنه إذا قال: عليك لم يجزئ.

وفي قوله: «وعليك» وجهان؛ لأنه إذا قال: وعليك. فهو معطوف على قوله: السلام عليك. فإنه يعني: وعليك السلام الذي بدأت به، أما إذا قال: عليك. لم تكن هذه الجملة مبنية على الجملة السابقة؛ إذ أنه لا يُعلم ما الذي عليه، هل هو السلام، أو عليه كذا من الأشياء الأخرى.

(٣) ما بين المعقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ.

(٤) «فتح الباري» (٣٧/١١).

وجاء عن ابن عمر الجواز. فأخرج مالك أيضًا في «الموطأ» عنه أنه زاد في الجواب: والغاديات والرائحات.

وأخرج البخاري في «الأدب المفرد» من طريق عمرو بن شعيب، عن سالم مولى ابن عمر قال: كان ابن عمر يزيد إذا رد السلام، فأتيته مرة فقلت: السلام عليكم. فقال: السلام عليكم ورحمة الله. ثم أتيته فردت: وبركاته. فردّ وزاد: وطيب صلواته.

ومن طريق زيد بن ثابت أنه كتب إلى معاوية: السلام عليكم يا أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته ومغفرته وطيب صلواته.

ونقل ابن دقيق العيد عن أبي الوليد بن رشد: أنه يؤخذ من قوله تعالى: ﴿فَحَيَّوْا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾ الجواز في الزيادة على البركة إذا انتهت إليها المبتدئ.

وأخرج أبو داود والترمذي والنسائي بسند قوي، عن عمران بن حصين قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: السلام عليكم. فردّ عليه وقال: «عشر». ثم جاء آخر فقال: السلام عليكم ورحمة الله. فردّ عليه. وقال: «عشرون». ثم جاء آخر فزاد وبركاته. فردّ وقال: «ثلاثون».

وأخرج البخاري في «الأدب المفرد» من حديث أبي هريرة، وصححه ابن حبان، وقال: ثلاثون حسنة، وكذا فيما قبلها صرح بالمعدود. وعند أبي نعيم في «عمل يوم وليلة» من حديث علي؛ أنه هو الذي وقع له مع النبي ﷺ ذلك.

وأخرج الطبراني من حديث سهل بن حنيف بسند ضعيف رفعه: «من قال السلام عليكم، كتبت له عشر حسنات، ومن زاد: ورحمة الله. كتبت له عشرون حسنة، ومن زاد: وبركاته. كتبت له ثلاثون حسنة».

وأخرج أبو داود من حديث سهل بن معاذ بن أنس الجهني عن أبيه بسند ضعيف نحو حديث عمران وزاد في آخره: «ثم جاء آخر فزاد: ومغفرته. فقال: أربعون. وقال: هكذا تكون الفضائل».

وأخرج ابن السني في كتابه بسند واه؛ من حديث أنس قال: كان رجل يمر فيقول: السلام عليك يا رسول الله فيقول له: «وعليك السلام ورحمة الله وبركاته ومغفرته ورضوانه».

وأخرج البيهقي في «الشعب» بسند ضعيف أيضًا من حديث زيد بن أرقم: كنا إذا سلم علينا النبي ﷺ قلنا: وعليك السلام ورحمة الله وبركاته ومغفرته.

وهذه الأحاديث الضعيفة إذا انضمت قَوِي ما اجتمعت عَلَيْهِ من مشروعية الزيادة على: «وبركاته».

وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الرَّدَّ وَاجِبٌ عَلَى الْكِفَايَةِ؛ وَجَاءَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ قَالَ: يَجِبُ الرَّدُّ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ فَرْدًا.

الَّذِي يَظْهَرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَنَّهُ يُكْتَفَى بِالْبَرَكَةِ وَأَنَّهَا آخِرُ شَيْءٍ، إِلَّا إِذَا اقْتَضَتْ الْحَالُ الْمُوَاسَاةَ مَعَ مَنْ تُسَلِّمُ عَلَيْهِ أَوْ يَرُدُّ عَلَيْكَ فَلَا بَأْسَ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ قَوْلَكَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، فِيهِ الْخَيْرُ وَالْبَرَكَةُ، وَأَنْ مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ قَدْ يَكُونُ مُمِلًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَنَّ وَاحِدًا سَلَّمَ عَلَيْكَ وَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ وَمَغْفِرَتُهُ وَمَرْضَاتُهُ وَطِيبُ صَلَوَاتِهِ فَهَذِهِ سِتَّةٌ تَطُولُ، وَبَعْضُ النَّاسِ يَمَلُّ، فَيُكْتَفَى بِالثَّلَاثِ إِلَّا إِذَا دَعَتْ حَاجَةً إِلَى ذَلِكَ وَمِنْهُ زِيَادَةُ «مَرْحَبًا بِكَ وَأَهْلًا»، وَقَدْ كَانَ الرَّسُولُ ﷺ إِذَا سَلَّمَ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ فِي لَيْلَةِ الْمَعْرَاجِ يَرُدُّونَ السَّلَامَ وَيَقُولُونَ: مَرْحَبًا بِالْأَخِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ، وَقَالَ آدَمُ وَإِبْرَاهِيمُ: بِالْأَبْنِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ ^(١).

❖ قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ الْبَابِ: «سَلِّمْ عَلَيْهِ». لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ صِيغَةَ السَّلَامِ فَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ قَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ قَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ.

فَمَنْ نَظَرَ إِلَى قَوْلِهِ: سَلِّمْ عَلَيْهِ رَجَّحَ أَنْ يَكُونَ السَّلَامُ بِالْأَفْرَادِ. وَمَنْ نَظَرَ إِلَى قَرِينَةِ الْحَالِ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَالِسٌ وَعِنْدَهُ أَصْحَابُهُ رَجَّحَ أَنْ يَكُونَ قَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ.

❖ لَكِنَّ قَوْلَهُ ﷺ: «وَعَلَيْكَ السَّلَامُ». قَدْ يُرَجَّحُ أَيْضًا أَنَّهُ قَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ مَفْرَدٌ مُقَابِلٌ بِمَفْرَدٍ.

وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ هَذَا لَيْسَ بِمُرْجَّحٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الرَّجُلَ سَلَّمَ عَلَى جَمَاعَةٍ فَاقْتَضَى أَنْ يَقُولَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ. هَذَا إِنْ كَانَ هَذَا الْاِحْتِمَالُ هُوَ الْمَتَعَيْنُ، بِخِلَافِ الرَّدِّ فَهُوَ عَلَى وَاحِدٍ فَيَقُولُ: وَعَلَيْكَ.

❖ قَوْلُهُ: «فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ». نَفَى بِهِ أَنْ يَكُونَ صَلًى؛ لِأَنَّ صَلَاتَهُ هَذِهِ غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهَا شَرْعًا، وَمِنْهُ تَأْخُذُ أَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي لَا يُعْتَدُّ بِهِ شَرْعًا يَصِحُّ أَنْ يُنْفَى وَإِنْ كَانَ قَدْ وَجَدَ.

❖ وقوله: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاسْبِغْ الوُضُوءَ، ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ بِمَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ». هذا مُجْمَلٌ بِمَا تيسَّرَ لَكِنْ دَلَّتِ الْأَحَادِيثُ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَقْرَأَ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ^(١).

❖ ثم قال: «ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمِئَنَ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَسْتَوِيَ قَائِمًا». وفي لَفْظٍ: «حَتَّى تَطْمِئَنَ قَائِمًا»^(٢) وَلَا مُنَافَاةَ؛ لِأَنَّ الْإِسْتَوَاءَ بِمَعْنَى الْإِسْتِقْرَارِ، وَالْإِسْتِقْرَارُ وَالطَّمَأْنِينَةُ شَيْءٌ وَاحِدٌ.

❖ ثُمَّ قَالَ: «ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئَنَ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمِئَنَ جَالِسًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئَنَ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمِئَنَ جَالِسًا». وقوله: «ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمِئَنَ جَالِسًا» أَي: بَعْدَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ.

❖ ثُمَّ قَالَ: «ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا». وقال أَبُو أُسَامَةَ فِي الْآخِرِ: «حَتَّى تَسْتَوِيَ قَائِمًا» وَكَأَنَّ الْبَخَارِيَّ عَارِضَ اللَّفْظَ الَّذِي سَاقَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ بِاللَّفْظِ الَّذِي سَاقَهُ أَبُو أُسَامَةَ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُرْجَحُ مَا رَوَاهُ أَبُو أُسَامَةَ، وَبِهِ نَعْرِفُ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَيْسَ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ جَلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ صَحَّ هَذَا اللَّفْظُ «حَتَّى تَطْمِئَنَ جَالِسًا»، لَكَانَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ جَلْسَةَ الْإِسْتِرَاحَةِ رَكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «لَمْ تُصَلِّ» ثُمَّ أَمَرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ أَخْلَى بِمَا يَجِبُ وَمِنْهُ أَنْ يَرْفَعَ مِنَ السَّجُودِ الثَّانِي حَتَّى يَطْمِئَنَ جَالِسًا، لَكِنَّ جَمِيعَ الْأَلْفَاظِ لَيْسَ فِيهَا: «حَتَّى تَطْمِئَنَ جَالِسًا» إِلَّا هَذَا السِّيَاقُ الَّذِي ذَكَرَهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، وَأَمَّا بَقِيَّةُ الرِّوَاةِ فَمِنْهُمْ مَنْ حَدَّثَهُ وَهُمْ الْأَكْثَرُ فَلَمْ يَقُلْ لَا جَالِسًا وَلَا قَائِمًا وَهُوَ أَكْثَرُ الرِّوَايَاتِ، وَعَلَى هَذَا يُمَكِّنُ مِنَ النَّاحِيَةِ الْإِسْطِلَاحِيَةِ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ شَاذَةٌ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ الَّذِينَ رَوَوْهَا لَمْ يَأْتُوا بِهَا، وَمَعْرُوفٌ أَنَّهُ إِذَا خَالَفَ الثَّقَةُ مَنْ هُوَ أَرْجَحُ مِنْهُ فِي الْعَدَدِ أَوْ فِي الْأَوْثَقِيَّةِ، صَارَ حَدِيثُهُ شَاذًا.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١١ / ٣٧):

❖ قوله: «وقال أبو أسامة في الأخير: حَتَّى تَسْتَوِيَ قَائِمًا». وَصَلَ الْمُصَنِّفُ رِوَايَةَ أَبِي أُسَامَةَ هَذِهِ فِي كِتَابِ الْأَيْمَانِ وَالنَّذُورِ كَمَا سَيَأْتِي، وَقَدْ بَيَّنْتُ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ النُّكْتَةَ فِي اقْتِصَارِ

(١) وَمِنْ ذَلِكَ: مَا رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ (٧٥٦)، وَمُسْلِمٌ (٣٩٤) (٣٤)، عَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ».

(٢) رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٤ / ٣٤٠) (١٨٩٩٧)، وَابْنُ مَاجَهَ (١٠٦٠). وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى «سُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ»: صَحِيحٌ.

البخاري على هذه اللفظة من هذا الحديث. وحاصله أنه وقع هنا في الأخير: «ثم ارفع حتى تَطْمَنَّنَ جالسًا».

فأراد البخاري أن يبين أن زاوية حورفَ فذكر رواية أبي أسامة مُشيرًا إلى ترجيحها. وأجاب الداودي عن أصل الإشكال بأنَّ الجالس قد يُسمى قائمًا لقوله تعالى: ﴿مَادُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾ [التكوير: ٧٥] ^(١).

وتعقبه ابن التين بأن التعليم إنما وقع لبيان ركعة واحدة والذي يليها هو القيام؛ يعني: فيكون قوله: «حتى تستوي قائمًا». هو المُعْتَمَدُ. وفيه نظر؛ لأن الداودي عرف ذلك وجعل القيام محمولًا على الجلوس، واستدل بالآية، والإشكال إنما وقع في قوله في الرواية الأخرى: «حتى تَطْمَنَّنَ جالسًا» وجلسة الاستراحة على تقدير أن تكون مرادة لا تُشْرِعُ الطمأنينة، فيها فلذلك احتاج الداودي إلى تأويله، لكنَّ الشاهد الذي أتى به عكس المراد، والمحتاج إليه هنا أن يأتي بشاهد يدل على أن القيام قد يُسمى جلوسًا ^(٢).

وفي الجملة المعتمد الترجيح كما أشار إليه البخاري وصرح به البيهقي، وجوز بعضهم أن يكون المراد به التشهد، والله أعلم.

❖ قوله في الطريق الأخيرة: «قال النبي ﷺ: ثم ارفع حتى تَطْمَنَّنَ جالسًا». هكذا اقتصر على هذا القدر من الحديث وساقه في كتاب الصلاة بتمامه ^(٣). اهـ
ومن فوائد هذا الحديث: أن الإنسان إذا فارق القوم، ثم رجع إليهم فإنه يُسَلِّمُ مرةً ثانية؛ لأن الرجل لما فارقهم وصلى ثم عاد سلّم.

ومن فوائده أيضًا: حكمة النبي ﷺ في تعليمه، حيث جعله يذهبُ فيصلي، ويذهبُ فيصلي، ولم يُعلِّمه في أول مرة؛ من أجل أن يكون مُتَشَوِّفًا للعلم والمعرفة حتى يأتيه العلم ونفسه قابلة له ومُتَطَلِّعةً له.

فلا يُقال: كيف أمره النبي ﷺ أن يصلي هذه الصلاة الباطلة وهذا أمرٌ بالباطل. بل

(١) قال الشيخ الشارح رحمه الله، معلقًا على كلام الداودي: هذا عكس للمعنى.

(٢) قال الشيخ الشارح رحمه الله، معلقًا على كلام الحافظ هذا: كلام ابن حجر صحيح واضح، ومعناه: أننا لسنا نريد أن يكون القيام بمعنى الجلوس، بل نريد أن يكون الجلوس بمعنى القيام.

(٣) «فتح الباري» (١١/٣٧-٣٨).

يُقَالُ: إِنْ الرِّسُولَ ﷺ لَمْ يَأْمُرْهُ أَنْ يُصَلِّيَ الصَّلَاةَ الْبَاطِلَةَ، بَلْ أَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ مَرَّةً ثَانِيَةً لَعَلَّهُ يُوَافِقُ الصَّوَابَ، وَفِي النِّهَايَةِ سَوْفَ يُعَلِّمُهُ النَّبِيُّ ﷺ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِي هَذَا. وَيُشَبِّهُ هَذَا مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ حَدِيثَ بَرِيرَةَ رضي الله عنها، حَيْثُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَائِشَةَ: «خُذِيهَا وَاشْتَرِي لِي لَهْمَ الْوَلَاءِ» ^(١) مَعَ أَنَّ هَذَا الشَّرْطَ شَرْطٌ فَاسِدٌ، لَكِنْ لِيُبَيِّنَ الرِّسُولُ ﷺ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا عَقَدَ عَقْدًا فَاسِدًا فَإِنَّهُ يَجِبُ إِبْطَالُهُ وَإِنْ تَمَّ الْعَقْدُ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ؛ لِأَنَّ الرِّسُولَ ﷺ قَالَ لِلرَّجُلِ: «ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»؟

نَقُولُ: قَدْ قِيلَ بِهَذَا، وَقَدْ قِيلَ: بَلْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الْإِنْسَانَ يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَأْمُرْهُ بِإِعَادَةِ مَا مَضَى مَعَ أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ الَّتِي هُوَ مُطَالِبٌ بِهَا الْآنَ، فَلَا تَبَرُّأَ ذِمَّتُهُ مَا دَامَ فِي الْوَقْتِ إِلَّا بِصَلَاةٍ صَحِيحَةٍ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: فَهَذِهِ النِّقْطَةُ نَقْطَةٌ مُهِمَّةٌ وَهِيَ: أَنَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ مَا لَمْ يُمْكِنْ تَدَارُكُهُ، فَإِنْ أُمْكِنَ تَدَارُكُهُ بَأَنْ كَانَ مُطَالِبًا بِهِ الْآنَ فَلَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ عَلَى وَجْهِ صَحِيحٍ، وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: هَذَا مَا لَمْ يَكُنْ مُفَرِّطًا.

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ يَجِبُ أَنْ يُتَبَّهَ لَهَا؛ لِأَنَّهَا مُهِمَّةٌ وَيَقَعُ فِيهَا مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ، وَأَكْثَرُ مَا يَقَعُ فِيهَا الْمَرْأَةُ إِذَا حَاضَتْ، وَهِيَ صَغِيرَةٌ وَلَمْ تَصُمْ، فَإِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ لَمْ يُفَرِّطْ، يَعْنِي: مَا قِيلَ لَهُ إِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْكَ كَذَا. لَكِنْ بَعْضُ النَّاسِ إِذَا قِيلَ لَهُ: هَذَا وَاجِبٌ فَلْتَسْأَلْ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ قَالَ: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدِّ لَكُمْ فَسْأَلُكُمْ﴾ الطَّهَرَةُ: ١٠١. فَإِنْ هَذَا مُفَرِّطٌ، لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ لَهُ: إِنَّكَ لَا تَقْضِي مَا قَاتَ، أَمَا إِذَا كَانَ غَيْرَ مُفَرِّطٍ مِثْلَ أَنْ يَكُونَ نَاشِئًا فِي بَادِيَةٍ بَعِيدَةٍ عَنِ الْعُلَمَاءِ وَعَنِ التَّعْلِيمِ، أَوْ كَانَ الْأَمْرُ مِمَّا لَا يَطْرَأُ عَلَى الْبَالِ أَنَّهُ شَيْءٌ وَاجِبٌ فَذَلِكَ أَيْضًا يُعْذَرُ، وَمِثَالُهُ:

شَخْصٌ كَانَ يَخْتَلِمُ وَلَكِنْ مَا كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ الْإِحْتِلَامَ مُوجِبٌ لِلْغُسْلِ، وَلَا طَرَأَ عَلَى بَالِهِ وَيَقُولُ: أَحْسَبُ أَنَّ هَذَا مِنْ جِنْسِ الْبَوْلِ أَغْسِلُهُ وَأَتَوَضَّأُ وَأُصَلِّي. وَلَمْ يُفَرِّطْ، فَهَذَا أَيْضًا لَا نَأْمُرُهُ بِالْقَضَاءِ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْأَدْلَةَ بَعْمُومِهَا تَدُلُّ عَلَى: أَنَّ مَنْ تَرَكَ الْوَاجِبَ لِعَدَمِ عِلْمِهِ بِوُجُوبِهِ، فَإِنَّهُ

(١) رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ (٢١٦٨)، وَمُسْلِمٌ (١٥٠٤) (٨).

لَا يَلْزَمُهُ قِضَاؤُهُ، إِلَّا مَا كَانَ مُطَالِبًا بِهِ الْآنَ فَلَا بَدَّ مِنْهُ، وَلَكِنْ إِذَا كَانَ مَقْرُطًا فَهَذَا نُلْزِمُهُ الْقِضَاءَ مِنْ أَجْلِ التَّفْرِيطِ.

بَقِيَ أَنْ يُقَالَ: وَإِذَا كَانَ الْوَاجِبُ لَهُ بَدَلٌ فَهَلْ تُسْقِطُونَ عَنْهُ الْبَدَلَ أَوْ تُلْزِمُونَهُ بِهِ؟ مِثْلُ لَوْ تَرَكَ وَاجِبًا مِنْ وَاجِبَاتِ الْحَجِّ جَهْلًا مِنْهُ، مِثْلًا: تَرَكَ الْمَيْتَ بِمُزْدَلِفَةَ أَوْ تَرَكَ الْجُمَرَاتِ جَهْلًا مِنْهُ؟
نَقُولُ: هَذَا لَيْسَ عَلَيْهِ إِثْمٌ بَلَا شَكَّ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُقْرُطًا فِي السُّؤَالِ؛ يَعْنِي: لَمْ يَسْأَلْ، لَكِنْ هَلْ نَقُولُ: يَجِبُ عَلَيْكَ الْبَدَلُ. أَوْ نَقُولُ: إِذَا سَقَطَ الْأَصْلُ سَقَطَ الْبَدَلُ؟
هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ كُنْتُ أَذْهَبُ فِيهَا إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْبَدَلُ، وَلَكِنِّي تَوَقَّفْتُ الْآنَ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: إِذَا سَقَطَ الْأَصْلُ فَالْبَدَلُ فَرُعٌ عَنْهُ. وَوَجْهُ التَّوَقُّفِ أَنْ نَقُولَ: إِنْ الْأَصْلُ مُوقَّتٌ بَوَقْتٍ أَوْ مُقَيَّدٌ بِحَالٍ، وَالْبَدَلُ لَيْسَ كَذَلِكَ.

يَعْنِي: مِثْلًا الْمَيْتَ فِي مُزْدَلِفَةَ مُوقَّتٌ بِوَقْتٍ مُعَيَّنٍ وَزَالَ، وَلَكِنْ ذَبَحَ الْفَدْيَةَ لِتَرْكِ الْوَاجِبِ غَيْرِ مُقَيَّدٍ لَذَا فَهِيَ مُحَلٌّ تَرَدُّدٍ عِنْدِي.

أَمَّا فِعْلُ الْمُحَرَّمَ إِذَا وَقَعَ عَنْ جَهْلٍ فَلَا إِثْمَ فِيهِ وَلَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَثَرُهُ، لَا كَفَارَةً وَلَا غَيْرَهَا
أَيًّا كَانَ هَذَا الْمُحَرَّمُ، وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ سَبَقَ أَنْ نَقَرَّهَا كَثِيرًا وَمَرَارًا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٩ - بَابُ إِذَا قَالَ: فَلَانُ يُقْرِئُكَ السَّلَامَ.

٦٢٥٣ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ قَالَ: سَمِعْتُ عَامِرًا يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدَّثَتْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: «إِنْ جَبْرِيلُ يَقْرَأُ عَلَيْكَ السَّلَامَ» قَالَتْ: وَعَلَيْهِ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ ^(١).

فِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَلَائِكَةَ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مُحْتَاجُونَ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ ﷻ، وَإِلَى أَنْ يُسَلِّمَهُمُ اللَّهُ مِنَ الْآفَاتِ، وَلِهَذَا قَالَتْ: وَعَلَيْهِ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ.
وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ أَنْ تَقُولَ لِمَنْ نَقَلَ السَّلَامَ إِلَيْكَ: عَلَيْكَ وَعَلَيْهِ السَّلَامُ. فَلَيْسَ شَرْطًا؛ لِأَنَّ هَذَا مُبْلَغٌ، وَالَّذِي دَعَا لَكَ بِالسَّلَامِ الْمُرْسَلُ، وَلِهَذَا قَالَتْ: وَعَلَيْهِ السَّلَامُ.

(١) رواه مسلم (٢٤٤٧) (٩٠).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٠- بَابُ التَّسْلِيمِ فِي مَجْلِسٍ فِيهِ أَخْلَاطٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمَشْرِكِينَ.

٦٢٥٤- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ

الزُّبَيْرِ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَكِبَ حِمَارًا عَلَيْهِ إِكَافٌ ^(١) تَحْتَهُ قُطِيفَةٌ فَذَكِيَّةٌ وَأَرْدَفَ وَرَاءَهُ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَهُوَ يَعُودُ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ فِي بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ وَذَلِكَ قَبْلَ وَقْعَةِ بَدْرٍ، حَتَّى مَرَّ فِي مَجْلِسٍ فِيهِ أَخْلَاطٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمَشْرِكِينَ عَبْدَةُ الْأَوْثَانِ وَالْيَهُودُ، وَفِيهِمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي إِبْنِ سُلُولٍ وَفِي الْمَجْلِسِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ، فَلَمَّا غَشِيَتِ الْمَجْلِسَ عَجَاجَةُ الدَّابَّةِ خَمَّرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَنْفَهَ بَرْدَائِهِ ثُمَّ قَالَ: لَا تُغَبِّرُوا عَلَيْنَا. فَسَلَّمَ عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ وَقَفَ فَنَزَلَ فَدَعَاهُمْ إِلَى اللَّهِ وَقَرَأَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي إِبْنِ سُلُولٍ: أَيُّهَا الْمَرْءُ لَا أَحْسَنَ مِنْ هَذَا إِنْ كَانَ مَا تَقُولُ حَقًّا، فَلَا تُؤْذِنَا فِي مَجَالِسِنَا وَارْجِعْ إِلَى رَحْلِكَ، فَمَنْ جَاءَكَ مِنَّا فَاقْصُصْ عَلَيْهِ. قَالَ ابْنُ رَوَاحَةَ: اغْشَيْنَا فِي مَجَالِسِنَا فَإِنَّا نَحِبُ ذَلِكَ. فَاسْتَبَّ الْمُسْلِمُونَ وَالْمَشْرِكُونَ وَالْيَهُودُ حَتَّى هَمُّوا أَنْ يَتَوَاتَبُوا، فَلَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ يُخَفِّضُهُمْ، ثُمَّ رَكِبَ دَابَّتَهُ حَتَّى دَخَلَ عَلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، قَالَ: «أَيُّ سَعْدٌ أَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالَ أَبُو حُبَابٍ؟» يَرِيدُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَالَ: كَذَا وَكَذَا. قَالَ: اغْفُ عَنْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَاصْفَحْ، فَوَاللَّهِ لَقَدْ أَعْطَاكَ اللَّهُ الَّذِي أَعْطَاكَ وَلَقَدْ اصْطَلَحَ أَهْلُ هَذِهِ الْبَحْرَةِ عَلَى أَنْ يُتَوَجَّهَ فَيُعْصَبُوهُ بِالْعَصَابَةِ، فَلَمَّا رَدَّ اللَّهُ ذَلِكَ بِالْحَقِّ الَّذِي أَعْطَاكَ شَرِقَ بِذَلِكَ، فَذَلِكَ فَعَلَ بِهِ مَا رَأَيْتَ، فَعَفَا عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ ^(٢).

هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا مَرَّ بِالْمَجْلِسِ فِيهِ كُفَرَاءٌ وَمُسْلِمُونَ فَإِنَّهُ يُسَلِّمُ، لَكِنْ قَالَ الْعُلَمَاءُ: يَنْبَغِي أَنْ يَنْوِي بِذَلِكَ السَّلَامَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ دُونَ مَنْ مَعَهُمُ مِنَ الْمَشْرِكِينَ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ:

تَوَاضَعَ النَّبِيُّ ﷺ بِرُكُوبِهِ الْحِمَارَ، وَإِرْدَافِهِ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْكِبَرِ لَا يَرْكَبُونَ مِثْلَ الْحَمِيرِ إِنَّمَا يَرْكَبُونَ الْخَيْلَ الْمَسُومَةَ، وَأَيْضًا لَا يَزْدِفُونَ أَحَدًا مَعَهُمْ، بَلْ يَخْتَصُّونَ فِي الْمَرْكَبِ، وَلَكِنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ أَشَدَّ النَّاسِ تَوَاضَعًا.

(١) قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْإِكَافُ شَيْءٌ مِثْلُ الْمَخْدَةِ يَرْبُطُ عَلَى ظَهْرِ الدَّابَّةِ.

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٧٩٨) (١١٦).

وفيه: الركوبُ لعيادة المريض؛ أي: أن المريض يُعادُ ولو من مكانٍ بعيدٍ، فلو ركب الإنسانُ السيارةَ ليعودَ المريضُ في مكانٍ بعيدٍ فلا بأسَ.

وفيه: بيانُ ما عليه المنافقونَ من شدةِ العداوةِ للإسلامِ ومن يَحْمِلُ الإسلامَ. وفيه: الكبرياءُ والغطرسةُ من عبدِ الله بنِ أبي؛ وذلك أنه خَرَّ أَنْفَهُ بِرِدَائِهِ تَكْبَرًا واحتقارًا لرسولِ الله ﷺ، ولهذا قال: لا تُعْبَرُوا عَلَيْنَا.

وفيه أيضًا: أن الرسولَ ﷺ لا يَدْعُ فرصةً يَدْعُو الناسَ فيها إلى الله إلا انتَهَزاها، ولهذا وَقَفَ ﷺ ودَعَاهُمْ إلى الله ﷻ.

وفيه أيضًا: أنه يَنْبَغِي للداعية أن لا يَدْعُو الناسَ، وكأنَّه لا يُريدُ أن يَطْمَنَ؛ يعني: أنه إذا كان على مركوبٍ فإنه يَنْزِلُ لِيُرِيَهُمْ أنه مطمئنٌ في ذلك، وَلِيُبَيِّنَ لَهُمْ أنه متواضعٌ حالة ما نَزَلَ من مركوبِهِ لِيَدْعُوهُمْ.

وفيه: أن أَفْضَلَ ما يُدْعَى به الناسُ كلامُ الله ﷻ، ولهذا قرأَ عليهم القرآنَ، ولا شكَّ أنَّ القرآنَ يُؤَثِّرُ تَأثيرًا بالغًا، خُصُوصًا إذا قرأه شخصٌ من قلبه، ووقَفَ في مواقفه، فإنه يَتَبَيَّنُ من معانيه ما لا يَتَبَيَّنُ لو قرأه الإنسانُ بلسانه، ولم يَقِفْ في المواقِفِ التي يَنْبَغِي أن يَقِفَ عليها.

وفيه: أن المنافقَ لا يَرُدُّ الْحَقَّ رَدًّا قاطعًا ولكنه يُشَكِّكُ، ولهذا قال عبدُ الله بنُ أبي: لا أحسنَ مِنْ هذا إن كان ما تَقُولُ حقًّا. ولم يَقُلْ: هذا كلامٌ باطلٌ، أو كلامٌ أساطيرُ الأولين، أو ما أشبهَ ذلك، لكن وَضَعَ هذه النقطةَ السوداءَ، وهي قوله: إن كان ما تَقُولُ حقًّا. لأنَّ المنافقينَ من عاداتِهِم المِراوغةَ وعدمَ الصراحةِ والبيانِ.

وفيه أيضًا: دليلٌ على أن المنافقينَ يَتَأَدُّونَ بالدعوةِ إلى الله وَيَضِيقُونَ بها ذُرْعًا، ولهذا قال: لا تُؤْذِنَا في مجالِسِنَا. ولكنَّ المؤمنَ عبدَ الله بنِ رُوَاحَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: اغْشَيْنَا في مجالِسِنَا فَإِنَّا نُحِبُّ ذَلِكَ. فانظُرِ الفرقَ بينَ هذينِ الرجلينِ مع أنهم كلُّهم من بني آدمَ، لكن هذا والعياذُ بالله منافقٌ وهذا مؤمنٌ.

وفيه أيضًا: دليلٌ على أن عبدَ الله بنَ أبي غَمَزَ هذا القرآنَ حيث قال: فَمَنْ جَاءَكَ مِنَّا فاقْصُصْ عليه. فجعلَ القرآنَ قَصَصًا كأنه أساطيرُ الأولين، وجعلَ النبيَّ ﷺ مثلَ الْقُصَّاصِ الذينَ يَمْشُونَ إلى الناسِ، وَيَقْصُونَ عليهم الْقِصَصَ حقًّا كانت أم باطلاً.

وفيه: أن من هَدَى النبيُّ ﷺ أن لا يَثُورَ حَتَّى لا تَحْصُلَ الْفِتْنَةُ في مثلِ هذه الأمورِ، فإذا

حَدَّثَ قَوْلٌ أَوْ سَبٌّ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَنْتَازِعَ النَّاسُ إِلَى حَدِّ تَكُونُ فِيهِ الْفِتْنَةُ، وَلِهَذَا لِمَا تَوَاتَبُوا أَوْ هَمُّوا أَنْ يَتَوَاتَبُوا جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يُخَفِّضُهُمْ، وَيُسَكِّنُ ثَائِرَتَهُمْ عَلَيْهِ ﷺ؛ لِأَنَّ الْمَقَامَ يَقْتَضِي هَذَا. وفيه أيضًا: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الشَّكَايَةِ إِلَى كَبِيرِ الْقَوْمِ وَزَعِيمِ الْقَوْمِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَكََا عَبْدَ اللَّهِ بْنِ أَبِيٍّ إِلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ وَهُوَ سَيِّدُ الْخَزَرَجِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِيٍّ مِنَ الْخَزَرَجِ. وفيه أيضًا: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ تَكْنِيَةِ الْكَافِرِ أَوْ الْمُنَافِقِ، وَلِهَذَا قَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «أَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالَ أَبُو حُبَابٍ» وَلَمْ يَقُلْ: مَا قَالَ ابْنُ أَبِيٍّ، أَوْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِيٍّ، بَلْ كَنَاهُ، وَالتَّكْنِيَةُ عِنْدَ الْعَرَبِ رَفْعَةٌ، وَلِهَذَا قَالَ الشَّاعِرُ:

أَكْنَيْهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَلْقَبُهُ وَالسَّوْأَةُ لِلْقَبِّ^(١)

وفيهِ أيضًا: أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَرُدُّ الْحَقَّ إِذَا فَاتَ مَقْصُودُهُ بِالْجَاهِ وَالرَّئِاسَةِ؛ لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِيٍّ كَانَ هُوَ زَعِيمُ الْقَوْمِ، حَتَّى أَنَّهُمْ كَانُوا يُرِيدُونَ أَنْ يُتَوَجَّوهُ وَيُلْبِسُوهُ عِصَابَةَ الْإِمَارَةِ، وَلَكِنْ لَمَّا جَاءَ الرَّسُولُ ﷺ بَطُلٌ مَا كَانَ النَّاسُ يُرِيدُونَهُ، وَاتَّجَهَ النَّاسُ إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى الْإِسْلَامِ، فَغَارَ مِنْ ذَلِكَ -وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ- حَتَّى وَصَلَ بِهِ الْحَالُ إِلَى النِّفَاقِ.

وفيهِ: دَلِيلٌ أَيْضًا عَلَى جَوَازِ الشَّفَاعَةِ فِي حَقِّ الْكَافِرِ، لِأَسْمِيًّا إِذَا عَلِمَ أَنَّ مَا حَصَلَ مِنْهُ بِسَبَبِ الْغِيَرَةِ، وَلِهَذَا ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّ السَّبَّ وَالشَّتْمَ حَتَّى الْقَذْفَ إِذَا كَانَ عَلَى سَبِيلِ الْغِيَرَةِ، فَإِنَّهُ لَا حَكْمَ لَهُ^(٢)؛ لِأَنَّ الْغِيَرَةَ أَمْرٌ لَا يُمَكِّنُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَضْبِطَ نَفْسَهُ فِيهَا، حَتَّى أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهَا سَلَامٌ تَفْعَلُ أَشْيَاءَ فِي الْغِيَرَةِ، وَالرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَعْفُو عَنْهَا^(٣)؛ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ

(١) البيت لرجل من بني فزارة، وهو موجود في: «خزانة الأدب» للبغدادى (٩/ ١٤٢)، و«محاضرات الأدباء»

(٢/ ٣٧١)، و«الحامسة البصرية» (٧/ ٢).

(٢) انظر: «المبدع» (٩/ ٨٦، ٨٧)، و«الفروع» (٦/ ٨٧)، و«الإنصاف» (١٠/ ٢٠٢).

(٢) ومن ذلك:

١- ما رواه البخاري (٣٨٢١)، ومسلم (٢٤٣٧) (٧٨)، عن عائشة رضي الله عنها قالت: استأذنت هالة بنت خويلد، أخت خديجة على رسول الله ﷺ فعرف استئذان خديجة فارتاح لذلك فقال: «اللهم هالة بنت خويلد». فغرت فقلت: وما تذكر من عجز من عجاتر قريش، حمراء الشدقين، هلك في الدهر، فأبدلك الله خيرا منها.

٢- ما رواه النسائي (٣٩٥٦) عن أم سلمة رضي الله عنها أنها أتت بطعام في صحفة لها إلى رسول الله ﷺ وأصحابه، فجاءت عائشة رضي الله عنها متزرة بكساء ومعها فُهر، فقلقت به الصُحُفَة، فجمع النبي ﷺ بين فلقتي الصحيفة، ويقول: «كلوا، غارت أكمم -مرتين-»، ثم أخذ رسول الله ﷺ صحفة عائشة، فبعث بها إلى أم سلمة، وأعطى صحفة أم سلمة عائشة. والحديث رواه البخاري (٥٢٢٥) عن أنس رضي الله عنه، بدون ذكر عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما.

أَنَّ الْغَيْرَةَ شَيْءٌ يُصِيبُ الْإِنْسَانَ لَا يَسْتَطِيعُ التَّخْلَصُ مِنْهُ، فَإِذَا شَفِعَ أَحَدٌ فِي كَافِرٍ نَظَرًا إِلَى أَنَّ مَا فَعَلَهُ مِنْ أَجْلِ أَمْرِ كَانَ يُرِيدُهُ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ فَإِنْ هَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، وَلِهَذَا قَبِلَ النَّبِيُّ ﷺ شَفَاعَةَ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ وَعَفَا عَنْهُ ﷺ.

وفيه أيضًا: دَلِيلٌ عَلَى حُسْنِ خُلُقِ الرَّسُولِ ﷺ حَيْثُ عَفَا عَنْهُ، مَعَ أَنَّهُ بَاسْتَطَاعَتِهِ أَنْ يُعَزِّرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي عَلَى أَقْلٍ تَقْدِيرٍ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ عِدَّةَ أَشْيَاءَ تُعْتَبَرُ مَعْصِيَةً:

أَوَّلًا: تَخْمِيرُ أَنْفِهِ، وَقَوْلُهُ: لَا تُغَيِّرُوا عَلَيْنَا.

ثَانِيًا: قَوْلُهُ: إِنْ كَانَ مَا تَقُولُهُ حَقًّا.

ثَالِثًا: قَوْلُهُ: لَا تُؤْذِنَا فِي مَجَالِسِنَا. رَابِعًا: قَوْلُهُ: فَاقْصُصْ عَلَيَّ.

فَكُلُّ هَذَا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعَزَّرَ عَلَيْهِ أُبْلَغَ تَعْزِيرٍ، وَلَكِنْ عَفَا عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ، لِمَا كَانَ مِنْ حَالِهِ.

وَرَبِمَا يُؤْخَذُ مِنْهُ جَوَازُ الشَّفَاعَةِ فِي التَّعْزِيرِ، أَيْ: فِي الْعُقُوبَةِ أَوْ فِي الْمَعْصِيَةِ الَّتِي تُوجِبُ التَّعْزِيرَ بِخِلَافِ الْحَدِّ، فَإِنَّ الْحَدَّ لَا تَجُوزُ الشَّفَاعَةُ فِيهِ، وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ حَالَتْ شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ فَقَدْ ضَادَّ اللَّهَ فِي أَمْرِهِ»^(١)، وَغَضِبَ عَلَى أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ لِمَا شَفَعَ فِي الْمَرْأَةِ الْمَخْزُومِيَّةِ وَقَالَ لَهُ: «اتَّشَفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ»^(٢) أَمَا التَّعْزِيرُ فَإِنَّهُ تَجُوزُ الشَّفَاعَةُ فِيهِ، وَلَوْ بَلَغَتْ الْمَعْصِيَةُ إِلَى السُّلْطَانِ؛ لِأَنَّ السُّلْطَانَ أَوْ الْحَاكِمَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُقِيمَ التَّعْزِيرَ وَيَجُوزُ أَلَّا يُقِيمَهُ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْفُقَهَاءِ أَنَّ التَّعْزِيرَ وَاجِبٌ وَلَا يَجُوزُ سُقُوطُهُ، لَكِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا رَأَى الْمَصْلَحَةَ فِي إِسْقَاطِ التَّعْزِيرِ، فَإِنَّ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ.

فَإِنْ قِيلَ: مَا هُوَ حَدُّ التَّعْزِيرِ؟

قُلْنَا: لَيْسَ لَهُ حَدٌّ لَا فِي نَوْعِهِ، وَلَا فِي كَيْفِيَّتِهِ، وَلَا فِي كَمِّيَّتِهِ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي مَعْصِيَةٍ وَرَدَ الْحَدُّ فِي جَنْسِهَا فَإِنَّهُ لَا يَبْلُغُ بِهِ الْحَدَّ، فَمِنْ الْمُمْكِنِ أَنْ تُعَزَّرَ هَذِهِ الشَّخْصَ بِأَخْذِ شَيْءٍ مِنْ مَالِهِ. وَالْآنَ عِنْدَنَا بَعْضُ الْمَخَالَفَاتِ خُصُوصًا الْمَخَالَفَاتِ الْمُرُورِيَّةِ يُؤْخَذُ عَلَيْهَا دَرَاهِمٌ، فَهَذَا تَعْزِيرٌ بِالْمَالِ.

(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْتَدْرَكِهِ» (٧٠ / ٢) (٥٣٨٥)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥٩٧)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٣٢ / ٢) وَقَالَ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يَخْرُجْ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ.

وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ»: صَحِيحٌ.

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ فِي الْأَنْبِيَاءِ.

وربما يَكُونُ التعزيرُ بالتوبيخِ، فيؤْتَى بالرجل الشريفِ ذي الجاه الذي تَكُونُ كلمةُ التوبيخِ عنده أشدَّ عليه من كلِّ الدنيا، ويُوَبِّخُ أَمَامَ النَّاسِ، فهذا تعزيرٌ. وربما يَكُونُ بالحَسَسِ، وربما يَكُونُ بالجلدِ، لكنْ إذا كَانَ بالجلدِ فإنه إن كَانَ في معصيةٍ في جنسها حَدٌّ فإنه لَا يَبْلُغُ الحدَّ.

مثلاً: رجلٌ قَبِلَ امرأةً أجنبيةً منه، فإننا نُعَزِّرُهُ لَكُنَّا لَا نَجْلِدُهُ مائةَ جَلْدَةٍ؛ لأنَّ الزَّنا فيه مائةُ جَلْدَةٍ، فلو وصلنا إلى مائةِ جَلْدَةٍ في التَّجِيلِ فمعناه أننا ساوينا التَّجِيلَ بالزَّنا، وبينهما فرقٌ عظيمٌ. وفي الحديثِ مسألةٌ تَتَعَلَّقُ بالسَّلامِ وهي: أنه قد يَقُولُ قائلٌ: قد سَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ في هذا الحديثِ على المسلمينَ والكفارِ، وهم في مجلسٍ واحدٍ، فهل يَجُوزُ إذا مررتُ بمجلسٍ فيه نَصَارَى ومسلمونَ أن أَخُصَّ المسلمينَ بالسَّلامِ فأقولُ: السَّلامُ عليكم قوماً مؤمنين؟ فالجوابُ: لا؛ لأنَّه إذا أُلْقِيَ السَّلامُ على المؤمنينَ فقط فقد يُثِيرُ ذلكَ شيئاً من الفتنَةِ، فَلْيَقُلْ: السَّلامُ عَلَيْكُمْ، والأعمالُ بالنياتِ.

وربما نأخذُ منها فائدةٌ؛ وهي أنَّ النيةَ تُخَصِّصُ العامَّ وهو كذلك، فإنَّ الإنسانَ إذا ذَكَرَ لفظاً عاماً ونوى به الخاصَّ فإنه حسبَ نيته، حتى لو حَلَفَ على شيءٍ، وجاءَ بلفظٍ عامٍّ لكنه يُريدُ الخاصَّ فإنه على نيته، فلو قال: واللَّهِ لَا أَكُلُ الطَّعامَ. ونيتهُ ألا يَأْكُلَ الطَّعامَ الذي فيه الدَّسَمَ مثلاً فإنه على نيته، فيَخْتَصُّ بما نوى. ولكنَّ لِيَعْلَمَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أنْ يَبْدَأَ الكَفَّارَ بالسَّلامِ؛ لأنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «لَا تَبْدَءُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بالسَّلامِ»^(١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢١- بَابُ مَنْ لَمْ يُسَلِّمْ عَلَى مَنْ اقْتَرَفَ ذَنْبًا، وَلَمْ يَرُدَّ سَلَامَهُ حَتَّى تَبَيَّنَ تَوْبَتُهُ، وَإِلَى مَتَى تَبَيَّنَ تَوْبَةُ الْعَاصِي.
وقال عبدُ اللَّهِ بنُ عمرو: لَا تُسَلِّمُوا عَلَى شَرِيَةِ الْخَمْرِ^(١).

(١) رواه مسلم (٢١٦٧) (١٣).

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، بصيغة الجزم، وقد وصله رَحِمَهُ اللَّهُ في «الأدب المفرد» (١٠١٧) قال: حدثنا سعيد بن أبي مريم، حدثنا بكر بن مضر، سمع عبيد اللَّهِ بن زحر، عن حبان بن أبي جبلة، عن عبد اللَّهِ بن عمرو بن

٦٢٥٥ - حَدَّثَنَا ابْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ كَعْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ يُحَدِّثُ حِينَ تَخَلَّفَ عَنْ تَبُوكَ: وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كَلَامِنَا، وَآتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَسْلَمَ عَلَيْهِ فَأَقُولُ فِي نَفْسِي: هَلْ حَرَكَ شَفْتَيْهِ بِرَدِّ السَّلَامِ أَمْ لَا؟ حَتَّى كَمَلْتُ خَمْسُونَ لَيْلَةً، وَأَذَنَ النَّبِيُّ ﷺ بِتَوْبَةِ اللَّهِ عَلَيْنَا حِينَ صَلَّى الْفَجْرَ ^(١).

❖ قوله: «بَابُ مَنْ لَمْ يُسَلِّمْ وَمَنْ لَمْ يَرُدِّ السَّلَامَ». فالترجمة فيها مسألتان:
المسألة الأولى: مَنْ لَمْ يُسَلِّمْ.

والثانية: مَنْ لَمْ يَرُدِّ السَّلَامَ. ومعلوم أن ابتداء السلام سنة ورده واجب.
❖ وقوله: «مَنْ لَمْ يُسَلِّمْ». يُشِيرُ بِأَنَّ هُنَاكَ قَوْلًا آخَرَ وَهُوَ السَّلَامُ عَلَى مَنْ اقْتَرَفَ الذَّنْبَ رَدًّا وَابْتِدَاءً، وَالْمَسْأَلَةُ هَذِهِ فِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَتَحْتَاجُ إِلَى تَفْصِيلٍ فَقُولُ:
مَنْ اقْتَرَفَ ذَنْبًا سِرًّا وَلَمْ يُعْلِنْ بِهِ فَإِنَّهُ يُسَلِّمُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَمْ يُبَيِّنْ مُخَالَفَةً، وَالْأَصْلُ ابْتِدَاءُ السَّلَامِ وَرَدُّ السَّلَامِ عَلَى الْمُسْلِمِ، فَإِذَا كَانَ هَذَا الرَّجُلُ يُذْنِبُ لَكِنَّهُ لَا يُجَاهِرُ بِذَنْبِهِ فَإِنَّهُ يُسَلِّمُ عَلَيْهِ ابْتِدَاءً وَرَدًّا.

وإن كان يُجَاهِرُ بِذَنْبِهِ فَلَا يَخْلُو مَنْ أَنْ يَكُونَ مُقْتَضِي السَّلَامِ حِينَ تَلَبَّسَ بِالذَّنْبِ أَوْ بَعْدَ مَفَارِقَتِهِ، فَمَثَلًا: إِنْسَانٌ يَشْرَبُ الْخَمْرَ. فَإِنْ حَالَتْهُ حِينَ يَشْرَبُ الْخَمْرَ غَيْرَ حَالَتِهِ بَعْدَ أَنْ يَشْرَبَ وَيَنْتَهِيَ فَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ، فَقُولُ: إِذَا كَانَ حِينَ تَلَبَّسَ بِالْمَعْصِيَةِ فَعَدَمُ السَّلَامِ عَلَيْهِ مُتَوَجِّهٌ، اللَّهُمَّ إِلَّا إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ يُرِيدُ أَنْ يُسَلِّمَ عَلَيْهِ مِنْ أَجْلِ دَعْوَتِهِ وَنَهْيِهِ عَنِ الْمُنْكَرِ فَهَذَا يَتَوَجَّهُ السَّلَامُ؛ لِأَنَّهُ: أَيُّ السَّلَامِ أَقْرَبُ إِلَى حَصُولِ الْمَقْصُودِ، فَإِنَّ السَّلَامَ فِي هَذِهِ الْحَالِ أَحْسَنُ مِمَّا لَوْ هَاجَمْتُهُ بِالْكَلَامِ قَبْلَ أَنْ تُسَلِّمَ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ بَعْدَ مَفَارِقَةِ الذَّنْبِ وَلَمْ يَتَلَبَّسْ بِهِ فَإِنَّهُ يُسَلِّمُ عَلَيْهِ وَهَذَا فِيمَنْ لَمْ يُجَاهِرْ، أَمَّا مَنْ جَاهَرَ فَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ وَأَنَّهُ لَا يُسَلِّمُ عَلَيْهِ إِلَّا إِذَا كَانَ فِي ذَلِكَ مَصْلَحَةٌ.
هذا هو التفصيل في هذه المسألة.

العاص، قال: «لا تسلموا على شُرَّابِ الْخَمْرِ». «تغليق التعليق» (٥/ ١٢٦).

(١) ورواه مسلم مطوّلًا (٢٧٦٩) (٥٣).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١١ / ٤٠ - ٤١):

❦ قَوْلُهُ: «بَابُ مَنْ لَمْ يُسَلِّمْ عَلَى مَنْ اقْتَرَفَ ذَنْبًا، وَمَنْ لَمْ يَزِدْ سَلَامَهُ حَتَّى تَتَبَيَّنَ تَوْبَتُهُ وَإِلَى مَتَى تَتَبَيَّنَ تَوْبَةُ الْعَاصِي». أَمَّا الْحُكْمُ الْأَوَّلُ فَأَشَارَ إِلَى الْخِلَافِ فِيهِ، وَقَدْ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ لَا يُسَلِّمُ عَلَى الْفَاسِقِ وَلَا الْمُبْتَدِعِ، قَالَ النُّوويُّ: فَإِنْ اضْطُرَّ إِلَى السَّلَامِ بِأَنْ خَافَ تَرْتُّبَ مَفْسَدَةٍ فِي دِينٍ أَوْ دُنْيَا إِنْ لَمْ يُسَلِّمْ سَلَامًا. وَكَذَا قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ وَزَادَ: وَيَنْوِي أَنْ السَّلَامَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى فَكَأَنَّهُ قَالَ: اللَّهُ رَقِيبٌ عَلَيْكُمْ.

[هَذَا لَيْسَ بِشَرْطٍ بَلْ تَقُولُ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَتَنْوِي أَنْ اللَّهُ يُسَلِّمُهُمْ مِنَ الذُّنُوبِ الَّتِي هُمْ عَلَيْهَا]^(١)
وَقَالَ الْمُتَهَلِّبُ: تَرَكُ السَّلَامَ عَلَى أَهْلِ الْمَعَاصِي سُنَّةٌ مَاضِيَةٌ. وَبِهِ قَالَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَهْلِ الْبِدْعِ، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ جَمَاعَةٌ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْبَابِ قَبْلَهُ.
وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ: يَجُوزُ ابْتِدَاءُ السَّلَامِ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ وَلَوْ كَانَ كَافِرًا، وَاحْتَجَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [النِّسَاءُ: ٨٣]. وَتُعَقَّبُ بِأَنَّ الدَّلِيلَ أَعْمٌ مِنَ الدَّعْوَى.

[قَوْلُهُ بِأَنَّ الدَّلِيلَ أَعْمٌ مِنَ الدَّعْوَى هَذَا لَيْسَ بِرَدٍّ إِلَّا حَيْثُ وَجِدَ تَخْصِيصٌ؛ لِأَنَّ الْمَمْنُوعَ هُوَ أَنْ يَكُونَ الدَّلِيلُ أَخْصَ مِنَ الدَّعْوَى، أَمَّا إِذَا كَانَ أَعْمٌ فَلِلْمُدَّعِي أَنْ يَقُولَ: اللَّفْظُ عَامٌّ يَشْمَلُ هَذِهِ الصُّورَةَ الْخَاصَّةَ. فَهَذَا الْكَلَامُ مِنَ الرَّادِّ لَيْسَ بِوَجْهِهِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: الدَّلِيلُ إِذَا كَانَ أَعْمٌ مِنَ الدَّعْوَى فَهُوَ صَحِيحٌ، لَكِنْ إِذَا وَجِدَ تَخْصِيصٌ لِهَذَا الْعُمُومِ بَطْلٌ، وَهَذَا التَّخْصِيصُ يُخَصِّصُهُ قَوْلُهُ ﷺ: «لَا تَبْدُؤُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ»^(٢)].^(٣)

وَأَلْحَقَ بَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ بِأَهْلِ الْمَعَاصِي مَنْ يَتَعَاطَى خَوَارِمَ الْمَرْوَةِ ككَثْرَةِ الْمَزَاحِ وَاللَّهْوِ، وَفَحْشِ الْقَوْلِ، وَالْجُلُوسِ فِي الْأَسْوَاقِ لِرُؤْيَا مَنْ يَمُرُّ مِنَ النِّسَاءِ وَنَحْوِ ذَلِكَ. [النَّظَرُ إِلَى النِّسَاءِ مَعْصِيَةٌ وَلَيْسَ تَرَكُ مَرْوَةٌ، أَمَّا كَثْرَةُ الْمَزَاحِ فَصَحِيحٌ رُبَّمَا نَقُولُ إِنَّهُ لَيْسَ بِمَعْصِيَةٍ، لَكِنَّهُ مُخَالَفٌ لِلْمَرْوَةِ]^(٤).

وَحَكَى ابْنُ رَشِيدٍ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: لَا يُسَلِّمُ عَلَى أَهْلِ الْأَهْوَاءِ. قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ:

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ قَرِيبًا.

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّأْدِيبِ لَهُمْ وَالتَّبَرِّي مِنْهُمْ.

وَأَمَّا الْحُكْمُ الثَّانِي فَاخْتَلَفَ فِيهِ أَيْضًا فَقِيلَ: يُسْتَبْرَأُ حَالُهُ سَنَةً. وَقِيلَ: سِتَّةَ أَشْهُرٍ. وَقِيلَ: خَمْسِينَ يَوْمًا كَمَا فِي قِصَّةِ كَعْبٍ. وَقِيلَ: لَيْسَ لَذَلِكَ حَدٌّ مُحَدَّدٌ، بَلِ الْمَدَارُ عَلَى وَجُودِ الْقِرَائِنِ الدَّالَّةِ عَلَى صِدْقِ مَدْعَاهُ فِي تَوْبَتِهِ.

[إِذَا: الْحُكْمُ الثَّانِي هُوَ إِلَى مَتَى تَتَبَيَّنُ حَالُهُ، لَكِنَّ الْحُكْمَ الْأَوَّلَ يَتَضَمَّنُ حُكْمَيْنِ وَهُمَا: ابْتِدَاءُ السَّلَامِ وَالرَّدُّ. وَلَا شَكَّ أَنَّ عَدَمَ الرَّدِّ أَضْطَرُّ مِنْ ابْتِدَاءِ السَّلَامِ، فَلَوْ قِيلَ: إِنَّمَا لَا تَبْتَدِئُ الْعَاصِيَ وَمَنْ اقْتَرَفَ ذَنْبًا بِالسَّلَامِ. فَلَا نَقُولُ: وَكَذَلِكَ لَا نَرُدُّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي ابْتَدَأَ وَهُوَ الَّذِي تَلَطَّفَ إِلَيْنَا. لَكِنْ كَمَا قُلْتُ إِذَا كَانَ فِي ذَلِكَ مَصْلَحَةٌ فَإِنَّمَا لَا تَبْدَأُ وَلَا تَرُدُّ].^(١)

وَلَكِنْ لَا يَكْفِي ذَلِكَ فِي سَاعَةٍ وَلَا يَوْمٍ، وَيَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ الْجَنَائِةِ وَالْجَانِي. وَقَدْ اعْتَرَضَ الدَّأُوْدِيُّ عَلَى مَنْ حَدَّثَهُ بِخَمْسِينَ لَيْلَةً أَخَذًا مِنْ قِصَّةِ كَعْبٍ فَقَالَ: لَمْ يَحْدِثْهُ النَّبِيُّ ﷺ بِخَمْسِينَ، وَإِنَّمَا أَخَّرَ كَلَامَهُمْ إِلَى أَنْ أَذِنَ اللَّهُ فِيهِ. يَعْني: فَتَكُونُ وَاقِعَةً حَالًا لَا عُمُومَ فِيهَا. وَقَالَ النُّوَوِيُّ: وَأَمَّا الْمُبْتَدِعُ وَمَنْ اقْتَرَفَ ذَنْبًا عَظِيمًا وَلَمْ يَتُبْ مِنْهُ فَلَا يُسَلِّمُ عَلَيْهِمْ وَلَا يُرَدُّ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ كَمَا قَالَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَاحْتِجَّ الْبُخَارِيُّ لِذَلِكَ بِقِصَّةِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ. انْتَهَى

والتَّقْيِيدُ بِمَنْ لَمْ يَتُبْ جَيِّدٌ، لَكِنْ فِي الْاِسْتِدْلَالِ لِذَلِكَ بِقِصَّةِ كَعْبٍ نَظَرٌ، فَإِنَّهُ نَدِمَ عَلَى مَا صَدَرَ مِنْهُ وَتَابَ، وَلَكِنْ أَخَّرَ الْكَلَامَ مَعَهُ حَتَّى قَبِلَ اللَّهُ تَوْبَتَهُ، وَقَضَيْتُهُ أَنْ لَا يُكَلِّمَ حَتَّى تُقْبَلَ تَوْبَتُهُ، وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ: بِأَنَّ الْاطْلَاعَ عَلَى الْقَبُولِ فِي قِصَّةِ كَعْبٍ كَانَ مُمَكِّنًا، وَأَمَّا بَعْدَهُ فَيَكْفِي ظَهُورُ عِلَامَةِ النَّدَمِ وَالْإِقْلَاعِ، وَأَمَارَةُ صِدْقِ ذَلِكَ.

❖ قَوْلُهُ: «اقْتَرَفَ». أَي: اِكْتَسَبَ. وَهُوَ تَفْسِيرُ الْأَكْثَرِ. وَقَالَ أَبُو عِيْدَةَ: الْاِقْتِرَافُ التُّهْمَةُ. ❖ قَوْلُهُ: «وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو: لَا تُسَلِّمُوا عَلَى شَرِبَةِ الْخَمْرِ». بِفَتْحِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَالرَّاءِ بَعْدَهَا مُوَحَّدَةً، جَمْعُ شَارِبٍ. قَالَ ابْنُ التِّينِ: لَمْ يَجْمَعْهُ اللَّغَوِيُّونَ كَذَلِكَ وَإِنَّمَا قَالُوا: «شَارِبٌ وَشَرِبٌ» مِثْلَ «صَاحِبٍ وَصَحْبٍ» انْتَهَى. وَقَدْ قَالُوا: فَسَقَةٌ وَكَذِبَةٌ فِي جَمْعِ فَاسِقٍ وَكَاذِبٍ. وَهَذَا الْأَثَرُ وَصَلَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمَفْرَدِ» مِنْ طَرِيقِ حَيَّانَ بْنِ أَبِي جَبَلَةَ بِفَتْحِ الْجِيمِ

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ يَحْتَلِفُ.

والموحدة عن عبد الله بن عمرو بن العاص: «لا تُسَلِّمُوا على شُرَّابِ الخمرِ». وبه إليه قال: لا تَعُودُوا شُرَّابِ الخمرِ إذا مَرَضُوا. وأخرج الطبري عن عليٍّ موقوفاً نحوه.

وفي بعض النسخ من الصحيح: وقال عبد الله بن عمر. بضم العين وكذا ذكره الإسماعيلي، وأخرج سعيد بن منصور بسند ضعيف عن ابن عمر: لا تُسَلِّمُوا على من شرب الخمر، ولا تَعُودُوهم إذا مَرَضُوا، ولا تُصَلُّوا عليهم إذا ماتوا. وأخرج ابن عدي بسند أضعف منه عن ابن عمر مرفوعاً. اهـ

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٢- بَابُ كَيْفِ الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ بِالسَّلَامِ؟

٦٢٥٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ رَهْطٌ مِنَ الْيَهُودِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: السَّلَامُ عَلَيْكَ. فَفَهَّمْتُهَا فَقُلْتُ: عَلَيْكُمُ السَّلَامُ وَاللَّعْنَةُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَهْلًا يَا عَائِشَةُ. فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْ لَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَقَدْ قُلْتُ وَعَلَيْكُمْ»^(١).

٦٢٥٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمُ الْيَهُودُ فَإِنَّمَا يَقُولُ أَحَدُهُمْ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ. فَقُلْ: وَعَلَيْكُمْ»^(٢).

٦٢٥٨- حَدَّثَنَا عِثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا عبيدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَنَسٍ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ»^(٣).

[الحديث ٦٢٥٨ - طرفه في: ٦٩٢٦].

❖ هذا الباب كما قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: كَيْفَ الرَّدُّ عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ إِذَا سَلَّمَ؟ وَآتَى بِهِ الْمُؤَلِّفُ بَصِیغَةَ الاستفهامِ إِحَالَةً عَلَى مَا يُفْهَمُ مِنَ الْأَحَادِيثِ، فَذَكَرَ حَدِيثَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهُ دَخَلَ رَهْطٌ عَلَى

(١) رواه مسلم (٢١٦٥) (١٠).

(٢) رواه مسلم (٢١٦٤) (٨).

(٣) رواه مسلم (٢١٦٣) (٦).

رسول الله ﷺ من اليهود فقالوا: السَّامُ عليك. والسَّامُ يعني: الموتُ فقولك: السَّامُ عليك. بإزاء قولك: الموتُ عليك. ففهمتها عائشة رضي الله عنها، فقالت: عليكم السَّامُ واللعنة.

ففقولها: «عليكم السَّامُ»؛ يعني: الموتُ والهلاك، وقولها: اللعنة؛ يعني: الطرد والإبعاد عن رحمة الله، فهي قابلتُهم بأسوأ مما قالوا، واليهودُ لا شك أنهم أهلٌ لذلك، وقد قال النبي ﷺ فيهم: «لعنة الله على اليهود والنصارى اتَّخذوا قبورَ أنبيائهم مساجدَ» ^(١).

لكنَّ المقام لا يقتضي هذا، ولهذا قال لها النبي ﷺ: «مَهْلًا يَا عَائِشَةُ، فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ». فقال لها هذه الكلمة العظيمة، فالله ﷻ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ، لا في العبادات، ولا في المعاملات فقط، ولا في المخاطبات، ولا في الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر فقط، فالله ﷻ يُحِبُّ الرِّفْقَ.

فخذُ هذه القاعدة واستعملها في كلِّ أحوالك، وكُنْ رَفِيقًا، ولو لم يأتِكَ من الرِّفْقِ إِلَّا أَنْ ذَلِكَ مَحْبُوبٌ إِلَى اللَّهِ ﷻ لَكَانَ كَافِيًا، وَإِذَا أَتَيْتَ إِلَى اللَّهِ ﷻ مَا يُحِبُّ أَعْطَاكَ مَا تُحِبُّ.

وقد أَخْبَرَ النبي ﷺ في لَفْظٍ آخَرَ: «إِنَّ اللَّهَ يُعْطِي بِالرِّفْقِ مَا لَا يُعْطِي عَلَى الْعُنْفِ» ^(٢). وهذه فائدة عاجلة، فَإِذَا رَفَقْتَ فِي الْأَمْرِ أَعْطَاكَ مَا لَا يُعْطِيكَ فِي الْعُنْفِ.

وهنا لما قال: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ» واليهودُ يَسْمَعُونَ كَلَامَ الرِّسُولِ لَهَا قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْ لَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟ قَالَ: «قَدْ قُلْتُ: وَعَلَيْكُمْ» أَي: عَلَيْكُمْ السَّامُ. فَأَعْطَاهُمْ ﷺ كَمَا أَعْطَوْهُ مَعَ الرِّفْقِ وَالْهَدْوِ ﴿وَإِنْ عَاقِبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [النَّحْلُ: ١٢٦].

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يُسْتَفَادُ مِنْ فِعْلِ عَائِشَةَ هَذَا مَعَ الْيَهُودِ جَوَازٌ لَعِنَ الْمَعِينِ عَلَى سَبِيلِ الْخُصُوصِ؟

فالجواب: قد استدلَّ بعضُ العلماءِ بهذا على جَوَازِ لَعْنِ الْمَعِينِ حَالِ تَلَبُّسِهِ بِمَا يَقْتَضِي اللَّعْنَ، فَلَيْسَ عَلَى سَبِيلِ الْإِطْلَاقِ.

وبعضُهم قال: لا، إِنْ عَائِشَةُ أَرَادَتْ بِهَذَا الْخَبَرَ؛ لِأَنَّ الرِّسُولَ قَالَ: «لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» ^(٣).

(١) رواه البخاري (١٣٩٠)، ومسلم (٥٢٩) (١٩).

(٢) رواه مسلم (٢٥٩٣) (٧٧).

(٣) تقدم تخريجه قريباً.

ولكن كلا الأمرين فيهما نظر؛ لأنَّ ظاهر الحديث أن عائشة أرادت الدعاء، ولكن يُحْمَلُ على أن هذا من باب الغيرة، فلشدة غيبتها عليها السلام لم تملك نفسها، ولهذا أمرها النبي ﷺ بالرفق. وأما الحديث الثاني: فقال: «إذا سلم عليكم اليهود فإنما يقول أحدهم: السَّامُ عليك. فقل: وعليك». فأخبر النبي ﷺ أن اليهود يُلَوُّونَ السَّتْهُمْ، فيقول أحدهم: السَّامُ عليك. من غير أن يُبَيِّنَ، فقال ﷺ: «قل: وعليك».

وعُلم من قوله: «فإنما يقول أحدهم: السَّامُ عليك». أننا لو عَلِمْنَا أن الكافر قال: السَّلامُ. فإنما نقول: عليكم السلام. ولا حرج؛ لأنَّ الرسول ﷺ إنما قال: «قل: وعليك» لأنهم يقولون: السَّامُ عليك.

ثم إننا نقول: لا حرج أن نقول: عليك السَّلام. إذا صرَّح بالسلام؛ لأنَّ قولك: وعليك. إذا كانوا قد قالوا: السَّلام. فإن الذي يكون عليهم هو السَّلام.

وأما الحديث الثالث: فقال ﷺ: «إذا سلم عليكم أهل الكتاب وهذا أعم من الذي قبله؛ لأن الحديث الأول الذي قبله: «إذا سلم عليكم اليهود» وهذا يعم اليهود والنصارى، ولكن هل لنا أن نعمم ونقول: حتَّى المشركون؟ الجواب: نعم؛ لأن العلة واحدة.

فإذا قال قائل: هل يجوز أن نسلم على النصارى لترغيبهم في الإسلام؟ فالجواب أن نقول: هل أنت تظن أن النصارى الآن عندهم من اللين - ولاسيما نصارى العرب - ما يجعلهم يميلون إلى الإسلام إذا سلَّمت عليهم؟

فالجواب: أبدًا بل بالعكس، فهؤلاء إذا سلَّمت عليهم قالوا: هذا قد ذلَّ لنا. أمَّا غير العرب فقد يكونون أقرب إلى الإسلام من العرب، المهم أننا لا نسلم عليهم أبدًا، وإذا كنا نريد أن ندعوهم إلى الإسلام فمن الممكن أن نقول: مرحبًا أهلاً. فهذا يكفي في تليين قلوبهم.

فإن قيل: هل يؤخذ من هذا الحديث الردُّ على من شتمني؟ فالجواب: أن الأفضل أن نقول: عليك مثل ما قلت لي. مثل ما قال الرسول ﷺ: «قولوا: وعليكم». وإلا فإنه يجوز أصلاً من قوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الزُّنُّ: ٤٠]. يجوز لكن الرسول ﷺ دعا إلى الرفق، ولكل مقام مقال، ولا تظن أن الحكم في مسألة يكون كالحكم في كل المسائل؛ إذ قد يختلف الأمر.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٣- بَابٌ مِّنْ نَّظَرٍ فِي كِتَابٍ مِّنْ يُحَذِّرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ لِيَسْتَبِينَ أَمْرُهُ.

٦٢٥٩- حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ بَهْلُولٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ قَالَ: حَدَّثَنِي حُصَيْنُ بْنُ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالزَّيْبِرُ بْنُ الْعَوَامِ، وَأَبَا مَرْثِدَ الْغَنَوِيِّ - وَكُنَّا فَارِسَ - فَقَالَ: «انْطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَةَ خَاحٍ، فَإِنَّ بِهَا امْرَأَةً مِنَ الْمُشْرِكِينَ مَعَهَا صَحِيفَةٌ مِّنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ إِلَى الْمُشْرِكِينَ» قَالَ: فَأَذَرْنَا تَسِيرُ عَلَى جَمَلٍ لَهَا، حَيْثُ قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: قُلْنَا أَيْنَ الْكِتَابُ الَّذِي مَعَكَ؟ قَالَتْ: مَا مَعِيَ كِتَابٌ. فَأَنَخْنَا بِهَا فَأَبْتَغَيْنَا فِي رَحْلِهَا، فَمَا وَجَدْنَا شَيْئًا، قَالَ صَاحِبَايَ: مَا نَرَى كِتَابًا. قَالَ: قُلْتُ: لَقَدْ عَلِمْتُ مَا كَذَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَالَّذِي يُخْلَفُ بِهِ لَتُخْرِجَنَّ الْكِتَابَ أَوْ لَأُجَرِّدَنَّكَ. قَالَ: فَلَمَّا رَأَتْ الْحَدَّ مِنِّي أَهَوَتْ بِيَدِهَا إِلَى حُجْرَتِهَا - وَهِيَ مُحْتَجِزَةٌ بِكِسَاءٍ - فَأَخْرَجَتِ الْكِتَابَ. قَالَ: فَانْطَلَقْنَا بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «مَا حَمَلَكَ يَا حَاطِبُ عَلَى مَا صَنَعْتَ؟» قَالَ: مَا بِي إِلَّا أَنْ أَكُونَ مُؤْمِنًا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَا غَيَّرْتُ وَلَا بَدَّلْتُ، أَرَدْتُ أَنْ تَكُونَ لِي عِنْدَ الْقَوْمِ يَدٌ يَدْفَعُ اللَّهُ بِهَا عَنْ أَهْلِي وَمَالِي، وَلَيْسَ مِنْ أَصْحَابِكَ هُنَاكَ إِلَّا وَلَهُ مِنْ يَدْفَعُ اللَّهُ بِهِ عَنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ، قَالَ: «صَدَقَ، فَلَا تَقُولُوا لَهُ إِلَّا خَيْرًا». قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: إِنَّهُ قَدْ خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، فَدَعْنِي فَأَضْرِبْ عُنُقَهُ، قَالَ: فَقَالَ: «يَا عُمَرُ، وَمَا يُذِيرُكَ لَعَلَّ اللَّهَ قَدْ أَطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ، فَقَالَ: ااعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ وَجَبَتْ لَكُمْ الْجَنَّةُ» قَالَ: فَدَمَعْتُ عَيْنَا عُمَرَ وَقَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ.

❦ قَالَ الْمُؤَلَّفُ: «بَابٌ مِّنْ نَّظَرٍ فِي كِتَابٍ مِّنْ يُحَذِّرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ لِيَسْتَبِينَ أَمْرُهُ». وَهَذَا مِّنَ الْأُمُورِ الَّتِي يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَتَّبِعُوهَا لَهَا؛ لِأَنَّ أَعْدَاءَ الْإِسْلَامِ يَكِيدُونَ لِلْإِسْلَامِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَيَدُسُّونَ السُّمَّ فِي الدَّسَمِ، فَيُؤَلَّفُونَ الْكُتُبَ وَيَكُونُونَ كَالْكُفَّانِ يَأْتُونَ بِأَتُونِ كَلِمَةٍ لَا تُسْتَكْرَرُ، وَيَأْتُونَ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ تَهْدِمُ مَا كُتِبُوا، وَلِذَلِكَ إِيَّاكُمْ أَنْ تَتَّقُوا بِكُتُبِ أَعْدَاءِ الْإِسْلَامِ، سِوَاهُ مَنْ يَتَّظَاهَرُ بِالْمَعَادَاةِ أَوْ مَنْ لَا يَتَّظَاهَرُ، وَسِوَاهُ كَانُوا مِمَّنْ يَتَكَلَّمُونَ فِي الْعَقَائِدِ، أَوْ مِمَّنْ يَتَكَلَّمُونَ فِي غَيْرِ الْعَقَائِدِ، فَيَجِبُ الْحَذَرُ؛ حَتَّى لَا تَقَعَ فِي الشَّرِّ.

ثُمَّ ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ الَّذِي فِيهِ آيَاتٌ مِّنْ آيَاتِ اللَّهِ ﷻ، وَفِيهِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ بَعَثَ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةَ: عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، وَالزَّيْبِرَ بْنَ الْعَوَامِ، وَأَبَا مَرْثِدَ وَكُلَّهُمْ فَارِسٌ؛ يَغْنِي: كُلُّ وَاحِدٍ

منهم فارسٌ، يُجيدُ الركوبَ على الفَرَسِ، ومعلومٌ أنَّ مثلَ هذه الحالِ تَقْتَضِي ألا يُرْسَلَ إلا قومٌ فوارس حتى يُدْرِكُوا هذه المرأةَ.

❦ في قوله: «كلُّنا فارسٌ إشكالٌ». حيثُ إنَّ الخبرَ لم يُطابقِ المبتدأ؛ إذ أنَّ قوله: كلُّنا يَقْتَضِي أن يكونَ الخبرُ جمعاً، ولكنه قال: فارسٌ، فإما أن يُقالَ: إن كلمةَ فارسٍ تُطْلَقُ على الواحدِ والجمعِ.

وإما أن يُقالَ: إن قوله: كلُّنا بمنزلةِ كلٍّ واحدٍ منا، كقوله تعالى: ﴿وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [النَّبَا: ٤٧]. أي: اجعلْ كلَّ واحدٍ منا للمُتَّقِينَ إِمَامًا.

ففي الحديثِ مِنَ الفوائدِ العظيمةِ: آيةٌ مِنَ آياتِ النَّبِيِّ ﷺ حيثُ أَخْبَرَ عنها عَنْ طريقِ الوحيِ. وفيه: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ إِذَا عَلِمَ بِالْحَقِّ أَنْ لَا يَلِينَ أَمَامَ الْبَاطِلِ، بَلْ يَكُونُ قَوِيًّا، وَعَازِمًا فِيهِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا عَزَمَ عَلَى الشَّيْءِ فَإِنَّ قَبِيلَهُ سَوْفَ يَنْهَزُهُ، لَكِنْ إِذَا انْهَزَمَ وَلَوْ كَانَ الْحَقُّ مَعَهُ فَإِنَّهُ يُهْزَمُ؛ لِأَنَّ السَّيْفَ كَمَا يَقُولُونَ: بِضَارِيهِ. فَقَدْ يَكُونُ مَعَ شَخْصٍ جَبَانٍ سَيْفٌ بَتَّارٌ فَإِذَا رَأَى الشُّجَاعَ انْتَفَضَ وَسَقَطَ السَّيْفُ مِنْ يَدِهِ، وَقَدْ يَكُونُ مَعَ الشُّجَاعِ سَيْفٌ دُونَهُ وَلَكِنَّهُ يَفْلِقُ بِهِ الْهَامَ، فَالسَّيْفُ بِضَارِيهِ، فَإِذَا كَانَ الْحَقُّ مَعَكَ فَاعْزِمْ وَلَا تَلِنْ وَلَا تَتَهَاوَنَ، وَلِهَذَا لَمَّا عَزَمَ عَلَيَّ بَنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهَا أَخْرَجَتِ الْكِتَابَ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ يَجُوزُ قَتْلُ الْجَاسُوسِ الْمُسْلِمِ، فَإِذَا عَلِمْنَا أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ جَاسُوسٌ لِعَدُوِّنَا، فَإِنَّهُ يَجُوزُ قَتْلُهُ، بَلْ قَدْ يَجِبُ أَنْ يُقْتَلَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَذْكُرْ مَانِعًا مِنْ قَتْلِ حَاطِبٍ إِلَّا أَنَّهُ شَهِدَ بَدْرًا، وَشَهَادَةُ بَدْرٍ أَحْصُ مِنْ كَوْنِهِ مُسْلِمًا، فَالنَّبِيُّ ﷺ لَمْ يُعَلِّلْ بِأَنَّهُ مُسْلِمٌ، بَلْ عَلَّلَ بِأَنَّهُ شَهِدَ بَدْرًا، وَهَذِهِ الْمِيزَةُ لَا تَحْصُلُ لغيرِ مَنْ شَهِدَ بَدْرًا، وَعَلَى هَذَا فَإِذَا عَلِمْنَا أَنَّ هَذَا الشَّخْصَ يَتَجَسَّسُ لِلْأَعْدَاءِ وَجَبَ عَلَيْنَا أَنْ نَقْتُلَهُ، إِلَّا إِذَا رَأَى وَلِيُّ الْأَمْرِ أَنَّ الْمَصْلَحَةَ فِي عَدَمِ قَتْلِهِ فَلَا بَأْسَ. لَكِنَّ قَتْلَهُ جَائِزٌ، وَقَدْ يَجِبُ إِذَا تَعَيَّنَتِ الْمَصْلَحَةُ فِي قَتْلِهِ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: بَيَانُ قُوَّةِ عَمْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ حَيْثُ طَلَبَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِي قَتْلِهِ. وفيه: كَمَالُ أَدَبِهِ - أي: عَمْرٍ - لِأَنَّهُ لَمْ يَتَجَرَّأْ فَيَقْتُلْهُ، وَمِنْ هُنَا نَأْخُذُ أَنَّهُ يَنْبَغِي لَنَا أَلَّا نَتَجَرَّأَ فِي الْأُمُورِ الَّتِي لَيْسَتْ مِنْ شُؤْنِنَا فَقَدْ مَّ عَلِيَّهَا، مِثْلُ أَنْ نَرَى بَعْضَ الْمُنْكَرَاتِ فَتُكْسِرُهَا أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَنَحْنُ لَيْسَ لَنَا وِلَايَةٌ عَلَيْهَا خَاصَّةٌ وَلَا عَامَّةٌ، نَعَمْ إِذَا رَأَيْتَ مُنْكَرًا فِي مَكَانٍ لَكَ عَلَيْهِ وِلَايَةٌ خَاصَّةٌ فَانْكُسِرْهُ، لَكِنْ مَا وَلايَتُهُ عَامَّةٌ فَلَا مُرُ لغيرِكَ فَاسْتَأْذِنْ وَقَدْ يُؤْذَنُ لَكَ، أَوْ لَا

يُؤَذِّنُ لَكَ، الْمَهْمُ أَنَّهُ لَيْسَ الْأَمْرُ إِلَيْكَ، وَقَدْ كَانَ تَجَسَّسُ حَاطِبٍ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُوجِبًا لِلْقَتْلِ، لَكِنْ مَعَ هَذَا اسْتَأْذَنَ عُمَرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ الْمَانِعَ.

وَمِنْ فَوَائِدِهِ أَيْضًا: فَضِيلَةُ أَهْلِ بَدْرٍ حَيْثُ قَالَ اللَّهُ: «اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ وَجِبَتْ لَكُمْ الْجَنَّةُ». وَفِي رَوَايَةٍ: «فَقَدْ غُفِرَتْ لَكُمْ»^(١). وَفِي هَذَا إِشْكَالٌ، وَهُوَ أَنَّ قَوْلَهُ: اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ. هَلِ الْأَمْرُ فِيهِ لِلإِبَاحَةِ وَأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ يَجُوزُ لِأَهْلِ بَدْرٍ أَنْ يَكْفُرُوا أَمْ مَاذَا؟

الْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ لِلْإِمْتِنَانِ لَيْسَ لِلإِبَاحَةِ وَلَا لِلإِلْزَامِ، كَمَا لَوْ مَنَّ عَلَيْكَ شَخْصٌ بِشَيْءٍ، فَقُلْتَ لَهُ بَعْدَ هَذَا: أَفْعَلِ الَّذِي تَبَغِيهِ، يَعْني: أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ الَّذِي فَعَلْتَ يُكْفِّرُ عَنْكَ كُلَّ مَا تَفْعَلُ، فَالْحَسَنَةُ الْعَظِيمَةُ الَّتِي حَصَلَتْ لِأَهْلِ بَدْرٍ كَانَتْ مُكْفِّرَةً لِكُلِّ مَا يَعْمَلُونَ، لَكِنَّ فِيهِ بَشَارَةٌ مِنْ وَجْهِ آخَرَ بِأَنَّ أَهْلَ بَدْرٍ لَنْ يُشْرِكُوا وَلَنْ يَزْتَدُّوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ ارْتَدُّوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ لَحِطَّتْ أَعْمَالُهُمْ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَزْتَدِدْ ذَنْبًا مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَيَكُنْ فَاؤُكُلِكَ حِطَّةً آَعْمَلْتُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٢٤٧]. وَحِينَئِذٍ تَكُونُ بُشْرَى لِأَهْلِ بَدْرٍ بِأَنَّهُمْ مَهْمَا عَمِلُوا مِنَ الْمَعَاصِي فَإِنَّهَا سَتَكُونُ دُونَ الشُّرْكِ، وَحِينَئِذٍ تَقَعُ مُكْفِّرَةً وَلَا تَمْنَعُهُمْ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ عَمِلُوا هَذِهِ الْحَسَنَةَ الْعَظِيمَةَ الَّتِي كَانَتْ مُوجِبَةً لِمَحْوِ جَمِيعِ مَا يَعْمَلُونَ مِنَ السَّيِّئَاتِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى رِقَّةِ قَلْبِ عُمَرَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ شِدَّتِهِ فِي الْحَقِّ، فَفِيهِ ثَلَاثُ أُمُورٍ: شِدَّتُهُ فِي الْحَقِّ، وَأَدْبُهُ مَعَ الرَّسُولِ ﷺ، وَرِقَّةُ قَلْبِهِ عِنْدَ تَبَيُّنِ الْحَقِّ لَهُ، حَيْثُ دَمَعَتْ عَيْنَاهُ، وَقَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَوَكَّلَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْأَمْرَ إِلَى عَالِمِهِ.

وَفِيهِ: دَلِيلٌ أَيْضًا عَلَى أَنَّ التَّجَسَّسَ لِلْكَافِرِينَ خِيَانَةٌ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَرَّ عُمَرَ عَلَى قَوْلِهِ: فَقَدْ خَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ. لَكِنْ بَيَّنَّ الْمَانِعَ مِنْ قَتْلِهِ بِأَنَّهُ شَهِيدٌ بِدْرًا.

وَفِيهِ: إِثْبَاتُ كَلَامِ اللَّهِ؛ لِقَوْلِهِ: اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غُفِرَتْ لَكُمْ.

وَفِيهِ أَيْضًا: أَنَّ حُكْمَ الْخِطَابِ يَثْبُتُ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ الْمَخَاطَبُ؛ لِأَنَّ أَهْلَ بَدْرٍ مَا سَمِعُوا قَوْلَ اللَّهِ ﷻ: «اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ». وَلَكِنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَخْبَرَ عَنْ ذَلِكَ.

وَيَتَفَرَّغُ مِنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ: أَنَّ الرَّجُلَ لَوْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ غَائِبَةٌ فَإِنَّهَا تُطَلَّقُ، وَإِنْ لَمْ تَسْمَعْ؛ لِأَنَّ هَذَا الْحُكْمَ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ. ثَبَتَ لِأَهْلِ بَدْرٍ مَعَهُمْ أَنَّهُمْ لَمْ يَسْمَعُوهُ.

(١) رواه البخاري (٣٠٠٧)، ومسلم (٢٤٩٤) (١٦١).

وفيه أيضًا: إثباتُ المشيئة للعبد، فيكون فيه ردُّ على الجبرية الذين يقولون: إنَّ الإنسانَ لا مشيئةَ له، وأنه مجبرٌ على عمله.

فإن قيل: هل يفهم من ترجمة البخاري جواز مطالعة كتب الكفار والتحذير منها؟
فالجواب: أنه يمكن القول بهذا، حتى لو لم نفهم هذا من الترجمة، فهو واجبٌ يجبُ على من كان عنده ثقةٌ من نفسه، وعلمٌ، إذا وجد كتابًا مثلاً منتشرًا من كتب الفلاسفة أو الملاحة أو غيرهم، من الذي حدث أخيرًا؛ لأن الإلحاد أصله واحدٌ، لكنه يتصور ويتلون حسب الوقت، فالإلحاد من أول الدنيا إلى آخرها واحدٌ؛ لكنه يأتي بصور حسب ما تقتضيه الحال، ويغلب بغلاف لا يستنكره أهل الوقت، وإلا فهو هو، لكن مثلاً: إذا كان في وقت يُكرَّم الأدب فيه أو ما أشبه ذلك، ويغتنى به، جاء الإلحاد بصورة أدب ظاهره رحمةٌ وباطنه عذابٌ، وإذا كان في زمنٍ أو في مكانٍ يُعظَّم فيه المنطق، جاء بصورة المنطق وهكذا، لكن أصله شيء واحدٌ.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٤ - باب: كيف يكتب الكتاب إلى أهل الكتاب.

٢٢٦٠ - حدثنا محمد بن مقاتل أبو الحسن، أخبرنا عبد الله، أخبرنا يونس، عن الزهري، قال: أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، أن ابن عباس أخبره: أن أبا سفيان بن حرب أخبره: أن هرقل أرسل إليه في نفر من قريش وكانوا تجارًا بالشام فاتوه - فذكر الحديث - قال: ثم دعا بكتاب رسول الله ﷺ فقرأ فإذا فيه: «بسم الله الرحمن الرحيم من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم. السلام على من اتبع الهدى. أما بعد...»^(١).

إذا: فإذا أردنا أن نكتب الكتاب إلى أهل الكتاب، فإننا نصنع كما صنع الرسول ﷺ، فمثلاً إذا أراد أن يكتب السلطان فإنه يقول: من فلان إلى فلان ويصفه بما يوصف به هناك يعني: فلا يحط من قدره، كما قال النبي ﷺ: «من محمد عبد الله ورسوله - صلوات الله وسلامه عليه - إلى هرقل عظيم الروم». ولم يقل: العظيم؛ لأنه عظيم على قومه فقط. وليس له العظمة المطلقة.

(١) ورواه مسلم مطولاً (١٧٧٣) (٧٤).

❖ ثم قال: «السلام على من أتبع الهدى». ولم يقل: السلام عليك؛ لأن اليهود والنصارى لا يُبدؤون بالسلام.

❖ وفي قوله: «السلام على من أتبع الهدى». ما يُسمّى في البلاغة ببراعة الاستيهال، ومعناها: أن يؤتى في مُستهل الكلام بما يُناسب المقام، فكانه يقول: أتبع الهدى ليكون السلام عليك.

ثم إنه قد يكون عَلَيْهِ السَّلَامُ لَاحِظَ أَمْرِ اللَّهِ ﷻ فِي قَوْلِهِ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَقْتَدَ﴾ [الأنعام: ٩٠]. وقد قال موسى ﷺ لفرعون: ﴿قَدْ جَنَّكَ يَافَاةٍ مِّن رَّبِّكَ وَالسَّلَامُ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَى﴾ [طه: ٤٧]. وكذا قال إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ [الأنعام: ٦٣]. فيكون الرسول ﷺ ممثلاً بهذه العبارة أمر الله في قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَقْتَدَ﴾.

وفيه: دليل على أنه ينبغي أن يُبدَأَ بالبسملة حتى في الكتاب إلى أهل الكتاب؛ لأن البسملة بركة وخير، والعجيب أن البسملة تَقْلِبُ الخبيث طيباً، والطيب خبيثاً، فإذا ذبحت الذبيحة، فإن سَمِيَتْ صارت طيبة حلالاً، وإن لم تُسَمَّ صارت خبيثة حراماً، كذلك الطعام إن سَمِيَتْ حُرِمَ منه الشيطان، وإن لم تُسَمَّ شَارَكَكَ الشيطانُ فانتفع وضيق عليك؛ ولهذا جاء في الحديث: «كلُّ أمرٍ لا يُبدَأُ فيه بسم الله فهو أبتَرُ»^(١) أي: ناقص البركة.

وفيه أيضاً: أنه يُقدَّم اسم الكاتب على المكتوب إليه؛ لأن هذا هو الترتيب الطبيعي، فأنا كاتب من ابتداء، وأنت مكتوب إليك إلى انتهاء، فكان تقديم الكاتب هو المناسب للترتيب الطبيعي، فتقول: من فلان إلى فلان. هذا هو الأفضل، لكن تغيّرت الأحوال الآن وصاروا يكتبون: جناب، حضرة، سعادة، ويذكرون من هذه الألقاب، وفي النهاية يكتب الاسم وهذا خلاف المشروع، فالمشروع أن تبدأ بالاسم كما هو موافق للطبيعة، لكن رأيت شيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله يكتب إلى فلان بن فلان من فلان^(٢) فقدّم المكتوب إليه، وكأنه رحمه الله ورضي عنه يريد بذلك التأليف؛ لأن بعض الناس في عهده وفي غير عهده عقولهم في أيديهم

(١) رواه الخطيب في «الجامع» (١٢١٠). وضعفه السيوطي رحمه الله في «الجامع الصغير». وكذا الشيخ الألباني رحمه الله كما في «الإرواء» (١/ ٢٩-٣٠).

(٢) وذلك كما في رسالته رحمه الله، إلى الإمام شمس الدين، كما في «مجموع الفتاوى» (٦/ ٣٥١).

كما يَقُولُونَ، فإذا رَأَوْا الشخصَ يَقُولُ: من فلانٍ إلى فلانٍ، قالوا: هذا يَعُدُّ نفسه أعظمَ مني، وأعلمَ مني أثرُكوه وكتابه. لكن إذا رَأَاهُ يَقُولُ: إلى فلانٍ بنِ فلانٍ من فلانٍ. فربما يَلْسِنُ وَيَقْبَلُ، فإذا تَرَكَ الإنسانُ هذه السُّنةَ لما يَرْجُو مما هو أنفعُ، فهذا لا بأسَ به، وإلا فالأفضلُ أن يَبْدَأَ باسمه هو أولاً.

فإن قيل: ما تَقُولُونَ في شخصٍ كَتَبَ، وقال: من فلانٍ إلى السيدِ فلانٍ مِنَ الْكَفَرَةِ؟ قلنا: لا يجوزُ هذا، لما يلي:

أولاً: لأنك أعطيتَه السيادةَ المطلقةَ. فإذا قال: أنا أَرَدْتُ الخصوصَ، واستعمالَ العامِّ مراداً به الخاصَّ جائزٌ في اللغةِ العربية، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ [التوبة: ١٧٣]. والقائلُ واحدٌ والجامعُ واحدٌ^(١). نَقُولُ: سبحانه اللهُ الظاهرُ خلافُ ذلك، ثم إن المرسلَ إليه لا يَفْهَمُ أَنَّكَ أَرَدْتَ الخصوصَ، بل يَفْهَمُ أنك أَرَدْتَ العمومَ، وأردتَ تعظيمَه على وجهِ الإطلاقِ.

ذكرنا أن الرسولَ ﷺ له قدوة في قوله: «السلام على من اتبع الهدى» هل ممكن أن نقول: «عظيم الروم» له قدوة فيه؟

فالجوابُ: نعم، قال إبراهيم: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ [الأنعام: ٦٣]. ولم يقل: الكبير، والصنم الكبير كبيرٌ لمن؟ للأصنام، لا لكل أحد، ولهذا احترزَ ﷺ عن وصفه بالكبير المطلق.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٢٥- بَابُ بِمَنْ يُبْدَأُ فِي الْكِتَابِ.

٦٢٦١- وقال الليثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزَ، عَنْ أَبِي

هَرِيرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ: أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَخَذَ خَشْبَةً فَتَقَرَّهَا فَأَدْخَلَ فِيهَا أَلْفَ دِينَارٍ وَصَحِيفَةً مِنْهُ إِلَى صَاحِبِهِ^(١).

(١) انظر: «الفتح» (٢٢٩ / ٨).

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللهُ، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٤٨ / ١١)، وقد بَيَّنَّ رَحِمَهُ اللهُ وصله لهذا الحديث بقوله: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بِهِ. عقب تعليقه له في البيوع برقم (٢٠٦٣). وانظر: «الفتح»

وقال عمرُ بنُ أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة قال النبي ﷺ: «نَجَرَ خَشْبَةً فَجَعَلَ
الْهَالَ فِي جَوْفِهَا وَكَتَبَ إِلَيْهِ صَحِيفَةً: مِنْ فُلَانٍ إِلَى فُلَانٍ»^(١).

هذا الحديثُ مثْلُ الأولِ: أي يَنْدُ بِالْكَاتِبِ إِلَى الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ.

وفيه: دليلٌ على أن الإنسان إذا كَتَبَ صَحِيفَةً فِي وَدِيعَةٍ عِنْدَهُ لِشَخْصٍ فَإِنَّهُ يَكْتَفِي بِذَلِكَ؛
يَعْنِي: لو أن شخصاً أعطاك دراهم، وقال: خُذْ هَذِهِ عِنْدَكَ. فَاكْتُبْ رَقَةً فِيهَا: هَذِهِ لِفُلَانٍ كَمَا
جَاءَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٦- بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ».

٦٢٦٢- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلِ بْنِ
حَنِيفٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: أَنَّ أَهْلَ قُرَيْظَةَ نَزَلُوا عَلَى حُكْمِ سَعْدٍ، فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهِ فَجَاءَ، فَقَالَ:
«قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ». أَوْ قَالَ: «خَيْرِكُمْ». فَقَعَدَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «هَؤُلَاءِ نَزَلُوا عَلَى حُكْمِكَ».
قَالَ: فَإِنِّي أَحْكُمُ أَنْ تُقْتَلَ مُقَاتِلَتُهُمْ، وَتُسَبَّى ذُرَارِيُّهُمْ، فَقَالَ: «لَقَدْ حَكَمْتَ بِمَا حَكَمَ بِهِ الْمَلِكُ»^(١).
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: أَفْهَمَنِي بَعْضُ أَصْحَابِي، عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ مِنْ قَوْلِ أَبِي سَعِيدٍ: إِلَى حُكْمِكَ.

× قَوْلُهُ: «بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ». كَانَ الْمُؤَلِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ
هَنَّاكَ فَرْقًا بَيْنَ: قُومُوا لِسَيِّدِكُمْ وَإِلَى سَيِّدِكُمْ. وَقَدْ ذَكَرَ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ يَعْنِي: الْقِيَامَ
يَتَعَدَّى بِإِلَى أَوْ بَعْلَى أَوْ بِاللَّامِ، فَإِنْ تَعَدَّى بِإِلَى، فَلَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «قُومُوا إِلَى
سَيِّدِكُمْ» وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ امْشُوا إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ «إِلَى» لِلْغَايَةِ فَلَا بَدَّ مِنْ مَغْيًى، فَإِذَا قُلْتَ: قُمْ
إِلَى فُلَانٍ. فَمَعْنَاهُ: أَنْ فَلَانًا بَعِيدٌ عَنْكَ يَحْتَاجُ إِلَى مَشْيٍ حَتَّى يَنْتَهِيَ قِيَامُكَ إِلَيْهِ، فَهَذَا لَا بَأْسَ
بِهِ، فَلَوْ أَنَّ شَخْصًا دَخَلَ الْبَابَ وَقَمْنَا وَمَشِينَا إِلَيْهِ، فَإِنْ هَذَا جَائِزٌ وَلَا بَأْسَ بِهِ، وَإِذَا كَانَ أَهْلًا
لِلْإِكْرَامِ كَانَ إِكْرَامُنَا إِيَّاهُ مِنَ الْأُمُورِ الْمَشْرُوعَةِ الْمَسْنُونَةِ، وَلَنَا أَنْ نَسْتَقْبِلَهُ عِنْدَ الْبَابِ إِذَا

(١/٤/٣٠٠)، و«التغليق» (٥/١٢٦).

(١) علقة البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١١/٤٨)، وقد وصله رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الآدَبِ الْمَفْرَدِ» (١١٢٨)
قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي سَلَمَةَ بِهِ. «التغليق» (٥/١٢٦).

(٢) ورواه مسلم (١٧٦٨) (٦٤).

رَأَيْنَاهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ». وَكَانَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ أَصَابَهُ سَهْمٌ فِي أَكْحَلِهِ فِي غَزْوَةِ الْخَنْدِقِ، وَلِمَحَبَةِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ، وَلَشَرَفِ مَنْزِلَتِهِ عِنْدَهُ، أَمَرَ أَنْ يُضْرَبَ لَهُ خِجَاءٌ فِي الْمَسْجِدِ - مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ - مِنْ أَجْلِ أَنْ يَعُودَهُ مِنْ قَرِيبٍ^(١)؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ يُحِبُّهُ، وَهُوَ أَهْلٌ لَذَلِكَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَدَعَا اللَّهَ، وَقَالَ: اللَّهُمَّ لَا تُمْنِنِي حَتَّى تَقَرَّ عَيْنِي بِنَبِيِّ قُرَيْظَةَ^(٢). يَقُولُهُ فِي غَزْوَةِ الْأَحْزَابِ، فَأَقَرَّ اللَّهُ عَيْنَهُ وَأَنْزَلَهُمْ عَلَى حُكْمِهِ. وَهُمْ الَّذِينَ اخْتَارُوا سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ أَنْ يَحْكُمَ فِيهِمْ، وَإِنَّمَا اخْتَارُوهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ حَلِيفَهُمْ، فَظَنُّوا أَنَّهُ سَوْفَ يَجْعَلُ يَدًا دُونَهُمْ، وَسَوْفَ يَشْفَعُ لَهُمْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَكِنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ تَأْخُذْهُ فِي اللَّهِ لَوْمَةٌ فَلَمَّا جَاءَ، قَالَ: حُكْمِي نَافِذٌ فِيهِمْ. قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: وَعَلَى مَنْ هَا هُنَا؟ يُشِيرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ احْتِرَامًا لَهُ. فَقَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «نَعَمْ»^(٣).

فَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: هُوَ قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ: «قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ».

الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ: أَنْ تَتَعَدَّى يِعْلَى فَيَقَالَ: قَامَ عَلَى فُلَانٍ. فَهَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ نَهَى عَنْهُ الرَّسُولُ ﷺ إِلَّا فِي مَقَامٍ يُغَاطُ فِيهِ الْأَعْدَاءُ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُوا كَمَا تَقُومُ الْأَعَاجِمُ يُعْظَمُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا»^(٤) حَتَّى إِنَّهُ فِي الصَّلَاةِ لِمَا صَلَّى جَالِسًا وَكَانُوا قِيَامًا أَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ يَجْلِسُوا؛ حَتَّى لَا يَقُومُوا عَلَى رَأْسِهِ فَيَضَعُوا كَمَا تَضَعُ الْأَعَاجِمُ فِي مَلُوكِهَا^(٥)، لَكِنْ فِي غَزْوَةِ الْحُدَيْبِيَّةِ، وَهِيَ فِي السَّنَةِ السَّادِسَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ كَانَ الْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَائِمًا عَلَى رَأْسِ النَّبِيِّ ﷺ وَبِيَدِهِ السِّيفُ^(٦) مِنْ أَجْلِ إِغَاظَةِ الْمُشْرِكِينَ؛ لِأَنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا يُرْسِلُونَ إِلَيْهِ الرِّسْلَ لِلْمُفَاوِضَةِ، فَكَانَ الصَّحَابَةُ يَفْعَلُونَ شَيْئًا لَمْ يَكُونُوا يَفْعَلُونَهُ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْحَالِ، فَكَانَ الرَّسُولُ إِذَا تَنَحَّمَ نُخَامَةً تَلَقَّوْهَا بِأَيْدِيهِمْ فَجَعَلُوا يُدْلِكُونَ بِهَا صُدُورَهُمْ وَوُجُوهَهُمْ، وَإِذَا تَوَضَّأَ كَادُوا يَقْتَتِلُونَ عَلَى وَضُوئِهِ، وَمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ هَذَا لَكِنْ فَعَلُوهُ مِنْ أَجْلِ إِغَاظَةِ

(١) رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ (٤١٢٢)، وَمُسْلِمٌ (١٧٦٩) (٦٥).

(٢) رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٣/ ٣٥٠) (١٤٧٧٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٥٨٢) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(٣) ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَانَ فِي «الثَّقَاتِ» (١/ ٢٧٧).

(٤) رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٥/ ٢٥٣) (٢٢١٨١)، وَأَبُو دَاوُدَ (٥٢٣٠). وَضَعَفَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَمَا فِي

تَعْلِيْقِهِ عَلَى «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ».

(٥) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤١٣) (٨٤).

(٦) رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ (٢٧٣١، ٢٧٣٢).

المشركين؛ لأجل أن يَزْجِعُوا وَيَقُولُوا لِقَوْمِهِمْ: رأينا ورأينا ولهذا لما رَجَعَ إليهم رسولهم قال: والله لقد دَخَلْتُ على الملوك وكسرى وقيصَرَ والنجاشي فلم أرَ أحداً يُعَظِّمُهُ أصحابه مثل ما يُعَظِّمُ أصحابُ محمدٍ محمدًا^(١).

فالحاصل: أنه إذا كان فيه إغاطة الأعداء فلا بأس به، كما فعل المغيرة بنُ شعبة مع رسولِ الله ﷺ، وفي هذا دليلٌ على أن إغاطة أعداءِ الله محبوبةٌ إلى الله.

ويجوزُ للإنسان أيضًا أن يَمْشِيَ الْخِيَلَاءَ أمامَ أعداءِ الله، مع أن الخِيَلَاءَ من كبائرِ الذنوبِ، ويجوزُ أن تَلْبَسَ الحريرَ وأنت رجلٌ إغاطةً لأعداءِ الله إذا كانوا حاضرين، أما نحن الآن فما نَقْدِرُ على فعلِ هذه الأمور، بل الآن كاد أن يَكُونَ أعداءُ الله أولياءَ لنا نَسْأَلُ الله أن يُعَامِلَنَا بِعَفْوِهِ، مع أن أعداءَ الله كفارٌ يَجِبُ علينا إغاطتهم وجوبًا قال ﷺ: ﴿يَتَأَيَّهَا النَّيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٩٠].

وأما الأمرُ الثالثُ: وهو القيامُ للشخصِ فهذا لا شك أن الأفضل تركه، وأن الناسَ لو اعتادوا عدمَ القيامِ للشخصِ لكان أولى؛ لأن هذا فعلُ الصحابةِ مع النبي ﷺ، لأنهم يَعْلَمُونَ أنه يَكْرَهُ ذلك، لكنه لا بأس به للإكرامِ فإن النبي ﷺ لما قَدِمَ وفدٌ ثَقِيفٍ إليه وهو في الجعرانةِ قام لهم^(٢).

وقال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية: إذا اعتَادَ الناسُ قيامَ بعضهم لبعضٍ فلا بأس به^(٣). فإذا قام الإنسانُ لشخصٍ دَخَلَ كما جَرَتْ به العادةُ إكرامًا له فلا حرجَ، لكن يُمكنُ أن يَتَلَفَى هذا بأن يَقُومَ إليه وَيَتَقَدَّمَ بَدَلًا من أن يَقِفَ مكانه وَيَكُونُ حِينَئِذٍ قد قامَ إليه لكن مع ذلك لا بأس، ولا يُعَارِضُ هذا قوله ﷺ: «من أَحَبَّ أن يَتَمَثَّلَ له الناسُ قيامًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(٤)؛ لأنَّ

(١) نفس التخريج السابق.

(٢) قال ياقوت بن عبد الله الحموي في «معجم البلدان» (٢/ ١٤٢): الجعرانة: بكسر أوله إجماعًا، ثم إن أصحاب الحديث يكسرون عينه، ويشددون راءه، وأهل الإتيقان والأدب يخطئونهم، ويسكنون العين، ويخففون الراء، وقد حكى عن الشافعي أنه قال: المحدثون يخطئون في تشديد الجعرانة وتخفيف الحديبية.

والذي عندنا أنها روايتان جيدتان، حكى إسماعيل بن القاضي، عن علي بن المديني أنه، قال: أهل العراق يخففونها، ومذهب الشافعي تخفيف الجعرانة، وسمع من العرب من قد يثقلها، وبالتخفيف قيدها الخطابي، وهي ماء بين الطائف ومكة، وهي إلى مكة أقرب، نزلها النبي ﷺ لما قَسَمَ غنائم هوزان، مرجعه من غزاة حنين، وأحرم منها، وله فيها مسجد. اهـ

(٣) «مجموع الفتاوى» (١/ ٣٧٤-٣٧٥).

(٤) رواه أحمد في «مسنده» (٩١/ ٤)، وأبو داود (٥٢٢٩) ورجال الشيخين. ورواه الترمذي (٢٧٥٥)

هذا بالنسبة للداخل، فالداخل إذا أحبَّ أن يَمَثَلَ الناسُ له قيامًا فلا شكَّ أن عنده إعجابًا بنفسه وكبرياء، فَصَارَ القيامُ ثلاثةَ أقسامٍ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٧- بَابُ الْمَصَافِحَةِ.

وقال ابنُ مسعودٍ: عَلَّمَنِي النَّبِيُّ ﷺ التَّشَهُّدَ وَكَفِّي بَيْنَ كَفَيْهِ ^(١). وقال كعبُ بنُ مالكٍ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ فَإِذَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَامَ إِلَيَّ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهُ يُهْرَوُلُ حَتَّى صَافَحَنِي وَهَنَانِي ^(٢).

٦٢٦٣- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا هَمَامٌ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: قُلْتُ لِأَنْسٍ: أَكَانَتْ الْمَصَافِحَةُ فِي أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ.

٦٢٦٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي حَيَوَةُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَقِيلٍ زَهْرَةُ بْنُ مَعْبُدٍ سَمِعَ جَدَّهُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ هِشَامٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ آخِذٌ بِيَدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ. قَوْلُهُ: «بَابُ الْمَصَافِحَةِ». الْمَصَافِحَةُ مَعْنَاهَا: الْمَلَاقَاةُ بَيْنَ الْيَدَيْنِ، وَمُرَادُهُ أَنْ يَقُولَ:

مَا حَكْمُهَا: هَلْ هِيَ جَائِزَةٌ، أَمْ سُنَّةٌ أَوْ مَاذَا؟

وَذَكَرَ حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَهُ التَّشَهُّدَ، وَكَفَّهُ بَيْنَ كَفَيْهِ؛ أَي: أَنَّ كَفَّ ابْنَ مَسْعُودٍ كَانَتْ بَيْنَ كَفَيْهِ الرَّسُولِ ﷺ، إِذَا فَالرَّسُولُ ﷺ آخِذٌ بِيَدَيْهِ جَمِيعًا، وَالْحِكْمَةُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مُتَبَهًا لِمَا يُلْقِي إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ.

ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ، يَقُولُ: فَقَامَ إِلَيَّ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهُ يُهْرَوُلُ حَتَّى صَافَحَنِي وَهَنَانِي. وَمَعْلُومٌ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ يَرَاهُ؛ لِأَنَّهُ حَاضِرٌ، وَفِيهِ الْمَصَافِحَةُ وَالتَّهْنِئَةُ بِالْأَمْرِ السَّارِّ، وَلَا يُحْتَاجُ فِي هَذَا إِلَى تَوْقِيفٍ.

فَلَوْ أَنَّ أَحَدًا أَتَاهُ مَا يَسْرُهُ فَهَنَّنَاهُ فَلَا يُحْتَاجُ أَنْ يُقَالَ: هَلْ هُنَا الصَّحَابَةُ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ أَوْ

وقال: حديث حسن. وقال الشيخ الألباني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ: صَحِيح.

(١) علقه البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِصِيْغَةِ الْجَزْمِ، وَأَسْنَدَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ بِرَقْمِ (٦٢٦٥). «التغليق» (١٢٩/٥).

(٢) علقه البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِصِيْغَةِ الْجَزْمِ، وَهُوَ مُخْتَصَرٌ مِنْ قِصَّةِ تَوْبَةِ كَعْبٍ، وَقَدْ أَسْنَدَهُ فِي «الْمَغَازِي» (٤٤١٨) وَغَيْرِهَا. «التغليق» (١٢٩/٥).

لا؟ لأنه إذا وُجد أصل المسألة، فلا حاجة إلى أن يُنصَّ على كلِّ فردٍ منها؛ لأن الاعتبار بالجنس، ولهذا قلنا: إن إهداء القُربِ والعباداتِ إلى الأمواتِ جائزٌ، وإن كان ذلك لم يرد إلا في الصدقة والحج والصوم، لكن ما دام هذا الجنس وقع وهي قضايا أعيانٍ إنما تَخَصَّصَتْ بهذا اتفاقاً، فلو وُجد شيء آخر فهل يُمَانِعُ الرسول ﷺ من ذلك مثلاً؟ وهذه مسألة قلَّ من يَتَنَبَّه لها، وهي: أن العبرة بالجنس لا بالنوع أو بالفرد، خصوصاً في قضايا الأعيان التي ليست قولاً، أما القول فنعم، فإذا جاء القول مَخَصَّصاً بشيء تَخَصَّصَ به، لكن إذا جاءت قضايا أعيانٍ وَقَعَتْ مِنْ جنسٍ، فإنه لا يُحتاجُ إلى أن يُنصَّ على كلِّ فردٍ من أفرادِ هذا الجنس، أو كلِّ نوعٍ منه، فإذا كان الرسول ﷺ أَقَرَّ إهداء القُربِ من صدقةٍ وحجٍّ وصومٍ^(١)؛ لأنها وَقَعَتْ في عَهْدِهِ فإننا نقول: غيرها مثلاً؛ لأن الكلَّ عبادة، لكن لم يَقَعْ في عَهْدِ الرسول ﷺ إلا هذا الأمر، وما وَقَعَ اتفاقاً فَمَعْلُومٌ أنه لا يَكُونُ شرعاً؛ بمعنى: أنه لا يَتَخَصَّصُ به، كذلك لما هُتِيَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ، بتوبة الله عليه، لا يُقَالُ: أننا لا نُهْنِي أحداً إلا بالتوبة. بل هُتِيَ الإنسان بكلِّ ما يَسْرُهُ من أمور دينه وأمر دُنْيَاهُ، حتى لو فُرِضَ أنه رِيحٌ في بَيْعَةٍ رِيحاً غَيْرَ مَعْتَادٍ فإننا نُهْنِيهِ؛ لأنه يَسْرُ بذلك، لكن لا يُهْنَأُ بشيء يَسْرُهُ وهو معصية؛ لأن التهنئة بالمعصية رَضاً بها، ولهذا نقول: لا يَجُوزُ أن يَهْنَأَ المشركون بأعيادهم مطلقاً باتفاق العلماء^(٢)؛ لأن تَهْنِئَتَهُمْ بذلك، معناه: التهنئة بالشرك والكفر والإقرار على دينه.

ثم ذَكَرَ عن قتادة، أنه قَالَ: قلتُ لأنسٍ: أَكَانَتْ المصافحةُ في أصحابِ النبي ﷺ؟ قال: نعم. فأَقْرَها أنسٌ، ولكن هل تكونُ المصافحةُ في كلِّ وقتٍ وفي كلِّ حينٍ، فمثلاً لو كَانُوا جُلُوساً أجمعين، ثم بَدَأَ لهم أن يَتَصَافَحُوا فهل لهم ذلك؟ فالجوابُ: لا، بل هي تكونُ عند الملاقاة.

(١) أما في الصدقة فروى البخاري (١٣٨٨)، ومسلم (١٠٠٤) (٥١)، عن عائشة رضي الله عنها أن رجلاً قال للنبي ﷺ: إن أُمِّي أَقْلَتَتْ نَفْسَهَا، وأظنها لو تكلمت تصدقت، فهل لها أجر إن تصدقت عنها؟ قال: «نعم».

وأما في الحج، فروى البخاري (٧٣١٥)، عن ابن عباس أن امرأة جاءت إلى النبي ﷺ فقالت: إن أُمِّي نَذَرَتْ أن تحج فماتت قبل أن تحج أفأحج عنها؟ قال: «نعم حجي عنها...».

وأما في الصوم، فروى البخاري (١٩٥٢)، ومسلم (١١٤٧) (١٥٣)، عن عائشة رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ قال: «من مات وعليه صيام، صام عنه وليه».

(٢) «أحكام أهل الذمة» لابن القيم (١/ ٤٤١).

ثم ها هنا مسألة: هل الإنسان إذا دخل إلى مجلس، فهل يُصافِحُ أهل المجلسِ واحدًا واحدًا؟ هذا لا أظنُّه مِنَ السُّنَّةِ، وإن كان بعضُ الناسِ الآنَ يَفْعَلُهُ، فإذا دخل استقبل المجلس من أول شخصٍ إلى آخر شخصٍ يُصافِحُهُ، فهذا ليس من هدي النبي ﷺ، وكعب بن مالك في قصته هذه، جاء وجلس ولم يُصافِحْ كُلَّ واحدٍ، وإن كان المجلس مجلس ذكرٍ. وقد يُقال: إنه ترك المصافحة؛ لئلا يُشغَلهم عن الذكر. لكن نقول: ما كنا نَعْلَمُ أن الرسول ﷺ إذا دخل مجلساً أمسك بيد الناسِ يُصافِحُهُم واحدًا واحدًا، ولا كان الصحابةُ يَفْعَلُونَهُ، كما أنهم لا يُسَلِّمُونَ على كُلِّ واحدٍ واحدٍ، وإنما إذا دخل أحدُ المجلس سَلَّمَ على الجميع، وليس على كُلِّ واحدٍ، فكذلك المصافحةُ.

ثم إنه ذكر حديث عبد الله بن هشام قال: كنا مع النبي ﷺ، وهو أخذ بيد عمر بن الخطاب. لكن لا نَدْرِي هل هو أخذُ بها؟ يعني: مُمَسِّكُ بها، أو مصافِحٌ؟ وظاهرُ صنيع البخاري أنه مصافِحٌ، لكن هذا يَحْتَاجُ إلى بينة.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتْحِ» (١١ / ٥٥):

ووجه إدخال هذا الحديث في المصافحة أن الأخذ باليد يَسْتَلْزِمُ التقاءَ صفحة اليد بصفحة اليد غالباً، ومن ثم أفردها بترجمة تلي هذه؛ لجواز وقوع الأخذ باليد من غير حصول المصافحة. قال ابن عبد البر: روى ابن وهب، عن مالك أنه كره المصافحة والمعانقة، وذهب إلى هذا سُخْنُونُ وجماعة، وقد جاء عن مالك جوازُ المصافحة، وهو الذي يدلُّ عليه صنيعه في «الموطأ»، وعلى جوازه جماعة العلماء سلفاً وخلفاً. والله أعلم. اهـ.

وعلى كُلِّ حالٍ: فإن الأخذ بيد عمر هنا لا يَقْتَضِي المصافحة؛ لأنه من الممكن أن يُمَسِّكَ بيده لغرض من الأغراض، فقد يأخذُ بيده، وهو يَمْشِي معه، فالظاهر -والله أعلم- أن النبي ﷺ أخذَ بيده يَحْدِثُهُ من أجل أن يَنْتَبِهَ، والعادة أن الإنسان يأخذُ بالكفِّ، ويأخذُ بالذراع، فليس هذا الأخذ من باب المصافحة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٢٨- بَابُ الْأَخْذِ بِالْيَدَيْنِ. وَصَافِحَ حَمَادُ بْنُ زَيْدِ ابْنِ الْمُبَارَكِ بِيَدَيْهِ.

في هذا الأثر ردُّ لقول من كره ذلك؛ لأن بعض العلماء كرهه إذا قابلت أحداً وصافحته أن

تَجْعَلَ يَدَكَ الْيَسْرَى عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ غَيْرُ مَكْرُوهٍ، وَأَنَّ هَذَا زِيَادَةٌ فِي الْإِكْرَامِ وَالْمَحَبَّةِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٦٥- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سَيْفٌ، قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ سَخْبَرَةَ أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَكَفَى بَيْنَ كَفَيْهِ التَّشْهَدَ، كَمَا يُعَلِّمُنِي السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ: «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ». وَهُوَ بَيْنَ ظَهْرَانَيْنَا، فَلَمَّا قُبِضَ قُلْنَا: السَّلَامُ؛ يَعْنِي: عَلَى النَّبِيِّ ﷺ^(١).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (١١ / ٥٦، ٥٧):

هَكَذَا جَاءَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى حَدِيثِ التَّشْهَدِ هَذَا فِي أَوَاخِرِ صِفَةِ الصَّلَاةِ قُبَيْلَ كِتَابِ الْجُمُعَةِ مِنْ رِوَايَةِ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَلَيْسَتْ فِيهِ هَذِهِ الزِّيَادَةُ، وَتَقَدَّمَ شَرْحُهُ مُسْتَوْفٍ.

وَأَمَّا هَذِهِ الزِّيَادَةُ فَظَاهِرٌ أَنَّهَا كَانُوا يَقُولُونَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ. بِكَافِ الْخَطَابِ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا مَاتَ النَّبِيُّ ﷺ تَرَكَوا الْخَطَابَ، وَذَكَرُوهُ بِلَفْظِ الْغَيْبَةِ، فَصَارُوا يَقُولُونَ: السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي آخِرِهِ: يَعْنِي: عَلَى النَّبِيِّ. فَالْقَائِلُ «يَعْنِي» هُوَ الْبُخَارِيُّ، وَإِلَّا فَقَدْ أَخْرَجَهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُسْنَدِهِ» وَ«مُصَنَّفِهِ»، عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ شَيْخِ الْبُخَارِيِّ فِيهِ فَقَالَ فِي آخِرِهِ: فَلَمَّا قُبِضَ ﷺ قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ. وَهَكَذَا أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَأَبُو نُعَيْمٍ، مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرِ، وَقَدْ أَشْبَعْتُ الْقَوْلَ فِي هَذَا عِنْدَ شَرْحِ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: الْأَخْذُ بِالْيَدِ هُوَ مَبَالِغَةُ الْمَصَافَحَةِ، وَذَلِكَ مُسْتَحَبٌّ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي تَقْبِيلِ الْيَدِ: فَأَنْكَرَهُ مَالِكٌ وَأَنْكَرَ مَا رُوِيَ فِيهِ، وَأَجَازَهُ آخَرُونَ، وَاحْتَجَّوْا بِمَا رُوِيَ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي حَفْصَةَ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَخُوضُ فِي يَدَيْهِ، وَنَحْنُ الْفَرَّارُونَ. قَالَ: بَلْ أَنْتُمْ الْعُكَّارُونَ،

(١) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٠٢) (٥٩).

أنا فئة المؤمنين. قال: فقبّلنا يده.

قال: وقبّل أبو لبابة وكعب بن مالك وصاحبا يد النبي ﷺ حين تاب الله عليهم. ذكره الأبهري.

وقبّل أبو عبيدة يد عمر حين قدم، وقبّل زيد بن ثابت يد ابن عباس حين أخذ ابن عباس بركابه.

قال الأبهري: وإنما كرهها مالك إذا كانت على وجه التكبر والتعظيم، وأما إذا كانت على وجه القرية إلى الله لدينه أو لعلمه أو لشرفه فإن ذلك جائز. اهـ.
ذكر المؤلف احتمالين:

الأول: إذا قبلها على سبيل التكبر والتعظيم وهذا باعتبار المقبل، كما يفعل بعض الناس إذا سلم الناس عليه قدّم يده فهذا لا شك أنه مذموم.

والثاني: أن يكون على سبيل التعبد لله والتقرب إليه بتعظيم ذلك الرجل. وهذا في النفس منه شيء. وهناك احتمال ثالث لم يذكره المؤلف: وهو أن يكون على سبيل الاحترام والتعظيم لهذا الرجل من الفاعل، مع كون الرجل المقبل لا يتالي قبل أم لم يقبل ولا يهتّم، بل ربما يكره ذلك، فهذا لا بأس فيه، ولا شك فيه أنه جائز، ولكن الغريب أن المؤلف ما ذكر هذا الوجه الثالث مع أنه هو الأكثر.

والفرق: أن الثاني يقبله ويتعبد لله بذلك، والثالث يقبله تعظيماً واحتراماً لهذا الشخص نفسه، وقد لا يشعر بأنه يتقرب إلى الله بذلك.

❖ قوله: «يعني». سبق لنا أن قلنا في هذه الرواية التي ذكرها المؤلف، أن هذا التفسير ليس من عبد الله بن مسعود لكنه كما قال ابن حجر من البخاري، والبخاري لعله اعتمد على رواية الإسماعيلي وغيره في أنه من كلام ابن مسعود، ولكنه تقدّم لنا أن هذا تفقه من عبد الله بن مسعود، لكنه ليس بصواب، وبيننا أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعد أن كان خليفة خطب الناس، وعلمهم التشهد على المنبر، وفيه أنه قال: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ^(١). وعمر أفقه من عبد الله بن مسعود، وهو قد قال هذا بحضرة الصحابة ولم ينكر ذلك أحد.

(١) رواه مالك في «الموطأ» (١/ ١٠٠) (٥٣). وقال الزيلعي في «نصب الراية» (١/ ٤٢٢): وهذا إسناده صحيح.

ثم إن الصحابة رضي الله عنهم حين يقولون: السلام عليك أيها النبي. لا يقصدون مخاطبة النبي ﷺ أبدًا؛ لأنهم لا يسمعون ذلك.

وفي الصحابة أيضًا من لم يصل وراءه بل كان يصل بأطراف المدينة، أو يصل بمكة، أو يصل بالطائف، أو يصل في البر، فالمسألة ليست خطابًا حتى نقول: إن المخاطب قد توفي وزال.

الثالث: أن الرسول ﷺ علم عبد الله بن عباس وعلم عبد الله بن مسعود هذا التشهد على وجه الإطلاق، ولم يقل: ما دمت حيًا فإذا ميت فقولوا: السلام على النبي.

ومعلوم أن خطاب الرسول ﷺ صالح للأمة إلى يوم القيامة.

وبذلك يتبين أن هذا القول قول ضعيف مرجوح، وأن الصواب أن يقول الإنسان: السلام عليك أيها النبي إلى يومنا هذا. بل إلى يوم القيامة.

وبقي أن يقال: كيف يقول: السلام عليك. وهو لا يسمع؟

فالجواب: عن هذا من وجهين:

الوجه الأول: أن من سلم على الرسول ﷺ فإن عنده من ينقل سلامه إلى الرسول ﷺ.

ثانيًا: أنه يحتمل أن الرسول ﷺ يسمعه؛ هكذا لأنه إذا كان من صنع البشر ما يسمعون به الكلام من بعيد بلفظه، فما بالك بالملائكة، فربما تحمّل الملائكة الكلام على صورته بصوت الإنسان فيسمعه الرسول ﷺ أو ينقلوه، فيقولون: فلان يسلم عليك والله أعلم. لكن الأول ليس بغريب، فهذا الهاتف الآن تسلم به على من في أمريكا، وتقول: السلام عليك.

الوجه الثاني: أن نقول كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية، في اقتضاء الصراط المستقيم: إنما جاء بصيغة الخطاب لقوة استحضر العبد، وكان الرسول ﷺ أمامه يخاطبه ^(١).



(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/٤١٦).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٩- بَابُ الْمَعَانِقَةِ وَقَوْلِ الرَّجُلِ كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟

٦٢٦٦- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا بِشْرُ بْنُ شُعَيْبٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَعْبٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّ عَلِيًّا -يَعْنِي ابْنَ أَبِي طَالِبٍ- خَرَجَ مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ. وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا عَنَسَةُ، حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَرَجَ مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ فِي وَجَعِهِ الَّذِي تُوَفِّي فِيهِ فَقَالَ النَّاسُ: يَا أَبَا حَسَنِ كَيْفَ أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: «أَصْبَحَ بِحَمْدِ اللَّهِ بَارِتًا». فَأَخَذَ بِيَدِ الْعَبَّاسِ، فَقَالَ: أَلَا تَرَاهُ؟ أَنْتَ وَاللَّهُ بَعْدَ الثَّلَاثِ عَبْدُ الْعَصَا، وَاللَّهُ إِنِّي لَأَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَيَتَوَفَّى فِي وَجَعِهِ، وَإِنِّي لَأَعْرِفُ فِي وَجْهِهِ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ الْمَوْتَ، فَاذْهَبْ بِنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَهُ فِيمَنْ يَكُونُ الْأَمْرُ؟ فَإِنْ كَانَ فِينَا عَلِمْنَا ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِنَا، أَمَرْنَا فَاوْصَى بِنَا. قَالَ عَلِيٌّ: وَاللَّهُ لَتَن سَأَلْنَاهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَمَنَعْنَاهَا لَا يُعْطِينَاهَا النَّاسُ أَبَدًا، وَإِنِّي لَا أَسْأَلُهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَبَدًا.

هذا الحديث استدلل به المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ على قول الإنسان: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ والواقع أنه لا يُطَابِقُ الترجمة؛ لأنَّ النَّاسَ لَمْ يَسْأَلُوا عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ: كَيْفَ أَصْبَحَ النَّبِيُّ ﷺ؟ على سبيل التحية، والنَّاسُ يَقُولُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ على سبيل التحية، وَإِنَّمَا سَأَلُوا عَلِيًّا لِلْاِسْتِخْبَارِ عَنْ حَالِ الرَّسُولِ ﷺ، وَكَيْفَ أَصْبَحَ، هَلْ هُوَ طَيِّبٌ أَوْ اشْتَدَّ بِهِ الْمَرَضُ؟ أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ، فَالاستدلال بهذا الحديث على الترجمة فيه شيءٌ مِنَ النَّظَرِ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ أَنْ أَقُولَ: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ لِإِنْسَانٍ مَرِيضٍ، وَبَيْنَ قَوْلِي: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ لِإِنْسَانٍ قَابِلَنِي، فَالْأَوَّلُ اسْتِخْبَارٌ وَلَيْسَتْ تَحِيَّةً، وَالثَّانِيَّةُ تَحِيَّةٌ.

ولكن على كُلِّ حَالٍ: لَا بَأْسَ أَنْ تَقُولَ: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمَخَاطَبَاتِ بَيْنَ النَّاسِ الْحِلُّ، إِلَّا مَا قُصِدَ بِهِ التَّعَبُّدُ، فَإِنَّهُ يَخْتِاجُ إِلَى دَلِيلٍ، أَمَا مَا لَمْ يُقْصَدَ بِهِ التَّعَبُّدُ، فَالْأَصْلُ فِيهِ الْحِلُّ، وَعَلَى هَذَا الْقَاعِدَةُ الْمَعْرُوفَةُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالَ النَّاظِمُ:

وَالْأَصْلُ فِي الْأَشْيَاءِ حِلٌّ وَامْتَنَعَ عِبَادَةٌ إِلَّا بِإِذْنِ الشَّارِعِ^(١)

(١) «المنظومة الفقهية» للشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ، البيت رقم (٢٢).

فلا حاجة إلى أن نقول: ما الدليل على أن هذا جائز؟ بل نقول لمن منع: ما الدليل على أن هذا ممنوع؟ فأنا لا أقصد بذلك التعبد إلى الله، لكن جرت العادة أن الناس يقولون هذا الكلام فأقول، فإذا قال: مرحباً أهلاً، حيّك الله وبيّك، وأوسع منازلك، وما أشبه ذلك، فلا يقال: هذا حرام، ولا يقال: لا بد من دليل على أن الصحابة فعلوه وقالوه؛ لأن الأصل الحل. وليعلم أن الاتباع معناه: أن تسير على سنتهم، وهم عليهم السلام يوجد عندهم من التوسع ما لا يوجد عند كثير من الذين يدعون الآن أنهم سلفيون، فتحجدهم قد ضيقوا كل شيء، ويقولون: انت بدليل على هذه المسألة المعينة؟ حتى قال بعض الناس: السنة أن تفك أزاريرك؛ لأن معاوية بن حيدة رأى النبي صلى الله عليه وسلم وقد فك أزاره ^(١)؟ والجواب عن هذا أن يقال: إن هذه قضية عين، فقد يحتمل أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الوقت مُحترّاً، أو في صدره حرارة، ففتح لذلك.

وأما أن أقول في أمر محتمل: هذا عبادة ومشروع؛ فإن كل إنسان قد يرُد عليك بكل سهولة، ويقول: لماذا تجعل الأزره لأجل أن يُزر، فإذا كان كذلك فمعناه أننا نحمل فتح الرسول صلى الله عليه وسلم أزاره في ملاقة معاوية له لسبب، ما هذا السبب؟ الله أعلم. ونحن نقول إذا كان عندك سبب، وكان عندك فيه غم فيك شيء في جسمك افتح ما فيه مانع هذا من باب الراحة. فأنا أقول: إنه ينبغي لطالب العلم أنه يتبصر في الأمور تبصراً كاملاً؛ لأجل أن يُعطى الشريعة حقها.

إذا نقول: إن قولة: كيف أصبحت؟ سواء قلنا: إن قول الناس لعل بن أبي طالب: كيف أصبح النبي صلى الله عليه وسلم من هذا الباب أم لم نقل؟، فالأصل فيها الحل، وأن هذا لا بأس به، حتى يقوم دليل على المنع.

وفي هذا الحديث من الفوائد: أنه قد يوجد ما يُسمى بالوراثية، حتى في الأحوال العارضة من مرض أو غيره، ولهذا قال العباس عليه السلام: إني لأعرف في وجوه بني عبد المطلب الموت. وكان هذا شيء خاص بهم، يُعرفون بقرب آجالهم إذا بلغوا إلى حد معين، فيكون هذا وراثية، وقد يكون هذا وراثية في الإنسان أنه عند مرضه يحصل له حالة معينة تميزه عن الناس.

(١) تقدم تخريجه.

فإذا قال قائلٌ: في هذا الحديث إشكالٌ، وهو: حرصُ العباسِ على الخلافةِ؟
 فالجوابُ عن ذلك، أن نقولَ: إذا دارَ الأمرُ بينَ سوءِ الظنِّ وحسنِ الظنِّ في صحابيٍّ منَ
 الصحابةِ، فالواجبُ حسنُ الظنِّ، حتَّى في غيرِ الصحابةِ، ولهذا قال العلماءُ: يَحْرُمُ ظَنُّ السُّوءِ
 بمسلمٍ ظاهره العدالةُ. فالذي ظاهره العدالةُ، لا يجوزُ أن تُسَى الظنُّ به، فكيف بالصحابةِ.
 فحرصُ العباسِ على هذا - والعلمُ عندَ الله - من أجل أن لا يَتَنَارَعَ الناسُ؛ لأن بني
 هاشمٍ معروَفُونَ في العربِ أنهم هم أشرفُ العربِ، فخشي إذا خرج الأمرُ من بين أيديهم أن
 يَكُونَ هناك اختلافٌ واضطرابٌ وتمزقٌ للكلمةِ، فرأى أن تَكُونَ الخلافةُ في بني العباسِ أو
 بني هاشمٍ، حتَّى لا يَحْصُلَ بذلك تمزقُ الأُمَّةِ، فهذا هو الذي يُحْمَلُ عليه كلامه.

وفي هذا الحديثِ أيضًا: دليلٌ على بُعْدِ نظرِ عليٍّ بنِ أبي طالبٍ عليه السلام وذكاؤه، ولهذا يُضْرَبُ به
 المثلُ في الذكاءِ والفقه، حتَّى إن النُحَويِّينَ قالوا في «لا» النافية للجنسِ: قضيةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها.
 يعني: هذه قضيةٌ داهيةٌ عظيمةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها، يَقْصِدُونَ عليَّ بنَ أبي طالبٍ فهو معروفٌ
 بالذكاءِ، فَالنُّحَويُّونَ يَقُولُونَ: قضيةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها. والفَرَضِيُّونَ يَقُولُونَ: دَخَلَ رَجُلٌ فَسَأَلَ عليَّ
 بنَ أبي طالبٍ، وهو يَخْطُبُ فقال: ما تَقُولُ في بنتينِ وأبوينِ وزوجةٍ؟ فقال: الحمدُ لله الذي
 يَقْضِي بالحقِّ قطعًا، وَيَجْزِي كُلَّ نَفْسٍ بما تَسْعَى، صارُ ثَمْنُ الْمَرْأَةِ ثُسْعًا. فقال: صارَ ثَمْنُ الْمَرْأَةِ
 ثُسْعًا لأنَّ الْمَسْأَلَةَ عِلَتْ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعَشْرِينَ، إِلَى سَبْعَةٍ وَعَشْرِينَ، فَصارَ الثَّمْنُ الذي هو ثَلَاثَةٌ مِنْ
 أَرْبَعَةٍ وَعَشْرِينَ ثَلَاثَةً مِنْ سَبْعَةٍ وَعَشْرِينَ، أي: ثُسْعًا.

على كُلِّ حالٍ: هذا الحديثُ يَدُلُّ وغيره على أن الرجلَ ذكِيٌّ وعَاقِلٌ عليه السلام. قال: لو أن
 الرسولَ ﷺ مَنَعَنَا إِيَّاهَا. وهناك احتمالٌ قوِيٌّ أَنَّهُ يَمْنَعُهَا؛ لأنَّ عليَّ بنَ أبي طالبٍ يَعْلَمُ أن
 الرسولَ ﷺ خَلَفَ أبا بكرٍ في الناسِ في الْحَجِّ^(١)، وخَلَفَهُ في الصَّلَاةِ^(٢)، وقال: «لَوْ اتَّخَذْتُ مِنْ
 أُمْتِي خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أبا بكرٍ، لَا يَبْقَى في الْمَسْجِدِ بَابٌ إِلَّا سُدَّ إِلَّا بَابَ أَبِي بَكْرٍ»^(٣). فكلُّ هذا
 يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ سَيُخَلَفُ أبا بكرٍ عليه السلام، وقال ﷺ أيضًا لِلْمَرْأَةِ: «إِنْ لَمْ تَجِدِينِي فَاتَّبِعِي

(١) رواه البخاري (٤٦٥٧)، ومسلم (١٣٤٧) (٤٣٥).

(٢) رواه البخاري (٦٧٨، ٦٧٩)، ومسلم (٤١٨) (٩٠).

(٣) رواه البخاري (٣٦٥٤)، ومسلم (٢٣٨٢) (٢).

أَبَا بَكْرٍ^(١). وَقَالَ ﷺ: «يَأْبَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ»^(٢) وَأَشْيَاءٌ كَثِيرَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الْخَلِيفَةُ، فَخَافَ ﷺ أَنَّهُ إِذَا ذَهَبَ يَطْلُبُ الْخِلَافَةَ مِنْهُ الرَّسُولُ ﷺ فَقَالَ: فَإِذَا مَنَعْنَا فَلِلنَّاسِ مِنْ بَعْدِهِ سَوْفَ يَتَّخِذُونَ هَذَا الْمَنَعَ عَامًّا شَامِلًا ثُمَّ لَا تَرْجِعُ إِلَيْنَا، وَلِهَذَا قَالَ: وَاللَّهِ لَنَنْ سَأَلْنَاهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَمَنَعْنَاهَا أَوْ فَيَمْنَعُنَا^(٣) لَا يُعْطِينَاهَا النَّاسُ أَبَدًا، وَإِنِّي لَا أَسْأَلُهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَبَدًا. وَفِي هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْوَلَايَةَ تَكُونُ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: لَا يُعْطِينَاهَا النَّاسُ أَبَدًا. يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا: أَيُّ: الْخِلَافَةُ تَثْبُتُ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَالْخِلَافَةُ تَثْبُتُ بِأُمُورٍ مُتَعَدِّدَةٍ مِنْهَا: النَّصُّ، وَمِنْهَا الْإِجْمَاعُ، وَمِنْهَا الْغَلْبَةُ، فَإِذَا نَصَّ الْخَلِيفَةُ السَّابِقُ عَلَى أَنَّ الْخَلِيفَةَ مِنْ بَعْدِهِ فَلَانُ تَعَيَّنَ، وَحَرُمَ الْخُرُوجُ عَلَيْهِ، وَوَجِبَ عَلَى النَّاسِ اتِّخَاذُهُ خَلِيفَةً.

وَإِذَا أَجْمَعَ أَهْلُ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ عَلَيْهِ، فَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْخَلِيفَةُ وَلَا مُعَارِضَ لَهُ. **الثالث:** الْعَلْبَةُ وَالْقَهْرُ، مِثْلُ مَا حَصَلَ فِي صَدْرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ حِينَ قُتِلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ ﷺ، وَاسْتَوْلَى عَبْدُ الْمَلِكِ عَلَى الْحِجَازِ وَغَيْرِهِ وَدَانَ النَّاسُ لَهُ^(٤). فَهَذَا يَجِبُ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ لِهَذَا الْخَلِيفَةِ الَّذِي غَلَبَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ إِذَا رَأَى مِنْ نَفْسِهِ الْكَفَاءَةَ، وَخَافَ أَنْ يَتَوَلَّى الْإِمَارَةَ مِنْ لَا خَيْرَ فِيهِ، هَلْ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُلَمِّحَ، أَوْ يَقَالَ: يَخْشَى أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ إِذَا سَأَلَهَا وَكُلَّ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ: «لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ فَإِنَّكَ إِنْ أَوْتَيْتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكِلْتَا إِلَيْهَا، وَإِنْ أَوْتَيْتَهَا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أَعْنَتْ عَلَيْهَا»^(٥).

الجواب: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَحْتَاجُ إِلَى نَظَرٍ فِي الْقَضِيَّةِ الْمَعِينَةِ، أَحْيَانًا تَعْرِفُ أَنَّ النَّاسَ يَبَايَعُونَ رَجُلًا لَا خَيْرَ فِيهِ يَحْمِلُهُمْ عَلَى الشَّرِّ وَالْمَعَاصِي، فَهَذَا قَدْ يَتَعَيَّنُ عَلَيْكَ أَنْ تَطْلُبَ الْإِمَارَةَ، لَكِنْ لَا تَصْرَحَ، وَتَقُولَ: أَرِيدُ أَنْ أَكُونَ أَنَا الْأَمِيرُ، وَلَكِنْ تَوْصِي جَمَاعَةٌ مِنَ النَّاسِ أَنْ يَطْلُبُوا الْإِمَارَةَ لَكَ،

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٦٥٩)، وَمُسْلِمٌ (٢٣٨٦) (١٠).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٣٨٧) (١١).

(٣) انْظُرْ: طَبْعَةُ الشَّعْبِ (٣ / ٧٤).

(٤) انْظُرْ: «سِيرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» (٤ / ٢٤٧)، وَ«الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» (٨ / ٢٦٠).

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧١٤٦)، وَمُسْلِمٌ (١٦٥٢).

فهذا خير من أن تترك من لا خير فيه أن يتولى الإمارة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٠- بَابُ مَنْ أَجَابَ بَلِيَّكَ وَسَعْدِيكَ.

٦٢٦٧- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا هَمَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ مَعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَنَا رَدِيفُ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «يَا مَعَاذُ». قُلْتُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدِيكَ. ثُمَّ قَالَ مِثْلَهُ ثَلَاثًا: «هَلْ تَدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ؟». قُلْتُ: لَا. قَالَ: «حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ، أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا». ثُمَّ سَارَ سَاعَةً، فَقَالَ: «يَا مَعَاذُ». قُلْتُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدِيكَ، قَالَ: «هَلْ تَدْرِي مَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ؟ أَنْ لَا يُعَذِّبَهُمْ»^(١).

حَدَّثَنَا هُدْبَةُ، حَدَّثَنَا هَمَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ مَعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِهَذَا. هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ إِرْدَافِ الْإِنْسَانِ عَلَى الدَّابَّةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَدَفَ مَعَاذَ بْنَ جَبَلٍ، وَلَكِنْ بَشَرَطِ الْأَيْشَقُّ ذَلِكَ عَلَيْهَا، فَإِنْ شَقَّ عَلَيْهَا، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ ظَلَمٌ لَهَا وَعُدْوَانٌ عَلَيْهَا.

وفيه: عَرَضُ الْمَسْأَلَةِ عَلَى طَالِبِ الْعِلْمِ لِيَخْتَبِرَهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَرَضَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، لِيَخْتَبِرَهُ هَلْ يَفْهَمُ أَمْ لَا؟

وفيه أيضًا: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْإِجَابَةِ بِلَبَّيْكَ وَسَعْدِيكَ، وَمَعْنَى لَبَّيْكَ؛ أَي: إِجَابَةٌ بَعْدَ إِجَابَةٍ، وَسَعْدِيكَ؛ أَي: إِسْعَادًا بَعْدَ إِسْعَادٍ؛ فَكَأَنَّكَ تَقُولُ: أَنَا أُجِيبُكَ وَأَسْأَلُ اللَّهَ لَكَ السَّعَادَةَ.

وفيه: دَلِيلٌ عَلَى ثُبُوتِ حَقِّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ، وَحَقِّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ، أَمَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ، فَلَا إِشْكَالَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي خَلَقَهُمْ وَأَمَدَّهُمْ وَرَزَقَهُمْ، فَلَا جَرَمَ أَنْ يَكُونَ لَهُ حَقٌّ عَلَيْهِمْ، لَكِنْ هَلِ الْمَخْلُوقُ يُوجِبُ عَلَى الْخَالِقِ شَيْئًا؟

الجواب: لَا. وَلَكِنَّ الْخَالِقَ هُوَ الَّذِي أَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ تَفَضُّلاً مِنْهُ وَكَرَمًا، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ لِمَنْ مَافِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ كُنْتُ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ﴾ [الأنعام: ١٧]. فَهُوَ الَّذِي هُوَ الَّذِي أَوْجَبَ، وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ:

ما للعبادِ عليه حقٌّ واجبٌ هو أوجبُ الأجرِ العظيمِ الشانِ
كلا ولا عملٌ لديه ضائعٌ إن كان بالإخلاصِ والإحسانِ^(١)

وفيه أيضًا: دليلٌ على أن التوحيدَ الخالصَ مع العبادة، موجبٌ لانتفاءِ العذابِ عن العبدِ؛ لقوله: «حقُّ العبادِ على الله إذا فعلوا ذلك أن لا يُعَذَّبَهُمْ». يَعْنِي: إذا عَبَدُوهُ لا شَرِيكَ لَهُ. والعبادةُ هي: التَّعَبُّدُ لِلَّهِ ﷻ بِشِرْعِهِ فَعَلًا لِلْمَأْمُورِ، وَتَرْكًا لِلْمَحْظُورِ، وَتَصَدِيقًا بِالْخَبَرِ. قال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ ٥٠ ﴿وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى﴾ ٥١ ﴿فَسَيَرْزُقُهُ رِزْقًا وَسِعًا﴾ ٥٢ ﴿لَا يَمَسُّهُ فِيهَا هَافٍ وَلَا يَتُومٍ﴾ ٥٣ ﴿وَلَا يَنْصَبُ عَلَيْهِ سَيْفٌ وَلَا ذِرَاعٌ﴾ ٥٤ ﴿فَأُولَٰئِكَ رِزْقُكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ ٥٥. فَقَوْلُهُ: ﴿أَعْطَى﴾. أَي: فَعَلَ مَا أَمَرَ بِهِ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَاتَّقَى﴾. أَي: اتَّقَى مَا نَهَى عَنْهُ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى﴾، أَي: الْخَبَرِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنْ فَاعَلَ الْكَبِيرَةَ تَحْتَ الْمَشِئَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَذَّبَهُ وَإِنْ شَاءَ رَحِمَهُ، وَالْحَدِيثُ فِيهِ أَنَّ مَنْ عَبَدَ اللَّهَ كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَلَا يَعَذِّبُهُ فَكَيْفَ الْجَمْعُ؟ فَالْجَوَابُ أَنْ يَقَالَ: الْحَدِيثُ فِيهِ: «أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا». وَفَاعَلَ الْكَبِيرَةَ مَا عَبَدَ اللَّهُ؛ لِأَنَّهُ عَصَى اللَّهَ تَعَالَى بِكَبِيرَتِهِ، فَهَذَا شَرْطٌ ثَقِيلٌ لَيْسَ بِالْأَمْرِ الْهَيِّنِ؛ أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٢٦٨ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ وَهَبٍ، حَدَّثَنَا وَالله - أَبُو ذَرٍّ بِالرَّبَذَةِ، قَالَ: كُنْتُ أَمْشِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَرَّةِ الْمَدِينَةِ عِشَاءً اسْتَقْبَلْنَا أُحَدُّ، فَقَالَ: يَا أَبَا ذَرٍّ مَا أَحَبُّ أَنْ أُحَدَّا لِي ذَهَبًا يَأْتِي عَلَيَّ لَيْلَةً أَوْ ثَلَاثَ عِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ، إِلَّا أَرْصُدُهُ لِدَيْنٍ، إِلَّا أَنْ أَقُولَ بِهِ فِي عِبَادِ اللَّهِ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا. - وَأَرَانَا بِيَدِهِ - ثُمَّ قَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ قُلْتُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «الْأَكْثَرُونَ هُمْ الْأَقْلَوْنَ إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا وَهَكَذَا». ثُمَّ قَالَ لِي: «مَكَانُكَ لَا تَبْرَحْ يَا أَبَا ذَرٍّ حَتَّى أَرْجِعَ»، فَاَنْطَلَقَ حَتَّى غَابَ عَنِّي، فَسَمِعْتُ صَوْتًا فَخَشِيتُ أَنْ يَكُونَ عُرْضٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَذْهَبَ، ثُمَّ ذَكَرْتُ قَوْلَ

رسول الله ﷺ: لا تبرح. فمكثت، قلت: يا رسول الله سمعت صوتاً خسيثاً أن يكون عرض لك، ثم ذكرت قولك فقمْتُ. فقال النبي ﷺ: «ذاك جبريل أتاني فأخبرني أنه من مات من أمتي لا يُشرك بالله شيئاً دخل الجنة». قلت: يا رسول الله، وإن زنى وإن سرق؟ قال: «وإن زنى وإن سرق».

قلت لزيد^(١): إنه بلغني أنه أبو الدرداء. فقال: أشهد لحديثيه أبو ذرٍّ بالربذة^(٢).

قال الأعمش: وحدثني أبو صالح، عن أبي الدرداء نحوه.

وقال أبو شهاب، عن الأعمش: يَمْكُثُ عندي فوق ثلاث^(٣).

هذا الحديث أيضاً فيه: الإجابة بليِّك وسَعْدِيكَ، وفي الحديث أيضاً فوائد منها:

أنه يجوزُ الإقسامُ على الشيء دون أن يُستقسمَ للتأكيد؛ لقول ابن وهب: حدثنا -والله- أبو ذرٍّ. وأكد هذا أيضاً بقوله بالربذة. فأقسم وذكر المكان إزالةً للشبهة التي أشار إليها في آخر الحديث، وهي أن المحدث بذلك أبو الدرداء، مع أن أبا الدرداء قد روى نحوه عن النبي ﷺ^(٤).

وفي هذا الحديث أيضاً: دليلٌ على جواز المشي ليلاً؛ لأن أبا ذرٍّ مشي هو والنبي ﷺ عشاء، ولكن ما حاجتهما؟ نقول: الله أعلم، فيُحتملُ أنها فعلاً كما يفعل بعض الناس في أيام الصيف من الخروج إلى خارج البلد للتبريد والتمشي، وقد كان الناس يفعلونه من قبل، أما الآن فقد انشغل أكثر الناس بالبيوت.

وفيه أيضاً: دليلٌ على خطرِ الحال، وهذا الخطرُ يكمنُ فيما إذا كنزَ الإنسان، أما إذا أنفقَها هنا وهناك في مرضاة الله ﷻ، فنعيمُ الحال الصالح عند الرجل الصالح.

وفي الحديث: دليلٌ على حُسْنِ امْتثالِ الصحابة رضي الله عنهم، وعدمِ تسرعهم، وإلا فإن مقتضى الحال أن يسارع أبو ذرٍّ لإنقاذ النبي ﷺ؛ لأنه ذهب عنه ليلاً، وسمع صوتاً، وخاف

(١) قال الحافظ في «الفتح» (٦١ / ١): القائل هو الأعمش، وهو موصول بالإسناد المذكور. اهـ.

(٢) الربذة: بفتح أوله وثانيه وبالدال المعجمة، هي التي جعلها عمر رضي الله عنه لآبل الصدقة انظر: «معجم ما استعجم» (٢ / ٦٣٣).

(٣) قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «التخليق» (٥ / ١٣٠): حديث أبي شهاب أسنده المؤلف في «الاستقراض» (٢٣٨٨)، وسيأتي الكلام على حديث أبي صالح في «الرقاق».

(٤) رواه أحمد في «مسنده» (٦ / ٤٤٢) (٢٧٥٦١)، وإسناده ضعيف؛ لأن فيه ابن لهيعة، ولانقطاعه بين راويه وأهب بن عبد الله -وهو المعافري- وأبي الدرداء.

على النبي ﷺ؛ لأن النبي ﷺ مقصودٌ، ففي المدينة مُتَأَفِقُونَ أعداءُ للرسول ﷺ، لكن لحسنِ امتثالهم لأمرِ الرسول ﷺ لم يَبْرَحْ مكانه وبقي. وفيه: دليلٌ على مدح الثباتِ وعدمِ التسرع، وأن يَنْظُرَ الإنسانُ إلى العواقبِ والغاياتِ لا إلى البداياتِ، وإلا فلو فَرَضَ أن الرسول ﷺ عَرِضَ له عَارِضٌ فهل يُقَالُ: إن أبا ذَرٍّ ملومٌ على عدمِ فزعِهِ أو لا؟

نقولُ: لا؛ لأنه يَنْبَغِي للإنسانِ أن يَكُونَ ثابتًا في أمورِهِ، غيرَ متسرعٍ. وفيه أيضًا: دليلٌ على فضيلةِ التوحيدِ وحسنِ عاقِبَتِهِ، وهو أن مَاتَ مِنْ أُمَّةِ الرسولِ ﷺ لا يَشْرِكُ باللهِ شيئًا دخلَ الجنةَ.

وهذا الحديثُ: مقيدٌ بكونِهِ يَعْبُدُ اللهَ لا يُشْرِكُ بِهِ شيئًا، فإن شئتَ فَقُلْ: إنه مطلقٌ محمولٌ على المقيدِ. وإن شئتَ فَقُلْ: إن نفيَ الشريكِ يَدُلُّ على أصلِ العملِ؛ لأنه لو لم يَكُنْ عملاً لكانَ عدمًا، والعدمُ ليس بشيءٍ حتى يُقَالَ: إنه أَشْرَكَ فِيهِ أَمَّ لم يُشْرِكْ. ولْيَتَبَهَّهْ لهذه النكتَةِ؛ لأن كثيرًا مِنَ الناسِ، يَظُنُّ أَنَّهُ يَدْخُلُ الجنةَ ولو لم يَعْمَلْ شيئًا، وهذا خطأٌ عظيمٌ في الفهم؛ لأننا نَقُولُ: الجوابُ عن هذا الحديثِ يَكُونُ مِنْ أَحَدٍ وَجْهَيْنِ: الأولُ: إما أن يُحْمَلَ على المقيدِ، وهو حديثُ معاذِ بْنِ جَبَلٍ: «حَقُّ العِبَادِ عَلَى اللَّهِ أَلَّا يُعَذَّبَ مَنْ يَعْبُدُهُ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا»^(١).

وإما أن يُقَالَ: أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى الْحَمْلِ؛ لأن هذا الحديثُ يَتَضَمَّنُ الْعَمَلَ، وَفَهْمُنَا هَذَا مِنْ قَوْلِهِ: «لَا يُشْرِكُ»؛ لأنه لولا أن هناكَ عملاً، ما صَحَّ أَنْ يُقَالَ: «لَا يُشْرِكُ»؛ لأنَّ عَدَمَ الْعَمَلِ عَدَمٌ، والعدمُ ليس بشيءٍ، حتى يُشْرِكَ بِهِ أَوْ لَا يُشْرِكُ، وَحَيْثُ لَا يَكُونُ هَذَا الْحَدِيثُ دَالًّا عَلَى أَنَّهُ هُنَاكَ عَمَلٌ، لَكِنْ بَدْوَنِ إِشْرَاكٍ.

ثم إن قَوْلَهُ ﷺ: «دَخَلَ الْجَنَّةَ». لَا يَمْنَعُ مِنْ أَنْ يُعَذَّبَ بِقَدْرِ ذَنْبِهِ إِنْ كَانَ مُسْتَحِقًّا لِلْعَذَابِ؛ لِأَنَّ مَنْ مَأَلَهُ الْجَنَّةَ قَدْ يُعَذَّبُ قَبْلَ الدَّخُولِ، وَعَلَى هَذَا فَلَوْ كَانَ هُنَاكَ صَاحِبُ كِبَائِرٍ وَلَمْ يُحْدِثْ سَبَبًا يَقْتَضِي الْعَفْوَ عَنْهَا، لَدَخَلَ النَّارَ بِهَا ثُمَّ خَرَجَ مِنْهَا، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ

والجماعة، ودَخَلَ الجنة^(١).

وفيه: دليلٌ على زهدِ النبي ﷺ في الدنيا، وأنه ﷺ ليس جماعاً للمال، بل إنه كان يَبِيتُ طَوَّيًّا، وَيُعْطِي عَطَاءً مَنْ لَا يَخْشَى الْفَقْرَ^(٢) صلواتُ الله وسلامُهُ عليه، فليس هو من الذين يُرِيدُونَ الْمَالَ، وإنما يُريدُ أَنْ يَنْفَعَ الْأُمَّةَ بِهِ.

وفيه: ردٌّ على النَّصَارَى عليهم لعنةُ الله إلى يوم القيامة، الذين يَقُولُونَ: إن مُحَمَّدًا يُريدُ الْمُلْكَ وأنه رجلٌ شَهْوَانِي لَا يُريدُ إِلَّا النِّسَاءَ. فنَقُولُ لَهُمْ: قَاتِلْكُمْ اللهُ وَأَعْمَى أَبْصَارَكُمْ، لو كان شَهْوَانِيًّا لَكَانَ يَتَزَوَّجُ الْأَبْكَارَ الْحَسَنَاءِ، وما الذي يَمْنَعُهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْأَبْكَارَ الْحَسَنَاءِ، وَأَصْحَابُهُ لو أَمَرَهُمْ أَنْ يَجْزُوا رُؤُوسَهُمْ عَنْ رِقَابِهِمْ لَفَعَلُوا؟ ما الذي يَمْنَعُهُ، وَكُلُّ فَتَاةٍ وَكُلُّ إِنْسَانٍ يَتَمَنَّى أَنْ يَتَزَوَّجَ مِنْ بَنَاتِهِ؟! ولكنه لم يَأْخُذْ هَؤُلَاءِ، بل أَخَذَ النِّسَاءَ اللَّاتِي قَدْ تَزَوَّجْنَ، ولم يَتَزَوَّجْ بَكَرًا إِلَّا عَائِشَةَ رضي الله عنها؛ مِنْ أَجْلِ الصَّلَةِ بِأَيِّهَا أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه، وقد تَزَوَّجَ ﷺ النِّسَاءَ أَيْضًا لِيَكُونَ لَهُ فِي كُلِّ قَبِيلَةٍ مِنْ قِبَائِلِ الْعَرَبِ صَلَةٌ؛ لَأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ الْمَصَاهِرَةَ أَحَدُ أَسْبَابِ الصَّلَةِ بَيْنَ الْخَلْقِ، كما قال اللهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا﴾ [النساء: ٥٤]. فكان يَنْتَقِي ﷺ مِنَ كُلِّ قَبِيلَةٍ صِلَةً بِوَاسِطَةِ النِّكَاحِ، وأحيانًا يَتَزَوَّجُ مِنْ أَجْلِ جَبْرِ الْقَلْبِ، فَصَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ رضي الله عنها، كان أبوها سيدَ بني النضير، وأَخَذَتْ سَبِيًّا مَعَ السَّبِيِّ، وما ظَنُّكُمْ بِأَمْرٍ أَنْ تَكُونَ بِنْتُ لَسِيدِ قَبِيلَةٍ ثُمَّ تَكُونَ سَبِيًّا تُبَاعُ وَتُشْتَرَى، لَا شَكَّ يَنْكَسِرُ قَلْبُهَا، فَجَبَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَاصْطَفَاهَا لِنَفْسِهِ^(٣)، وهي مَعَ ذَلِكَ كَانَتْ ظَرِيفَةً لَا شَكَّ، وَعَلَى شَيْءٍ

(١) سئل الشيخ رحمته الله: قد ورد في الحديث أن الله ﷻ يخرج قبضة من النار ما عملوا خيرا قط، أليس هذا فيه إشكال، وهو أنهم كيف يُسَمَّونَ مسلمين، وهم مع ذلك ما عملوا خيرا قط؟

فأجاب رحمته الله بقوله: نعم، هم مسلمون، لكنهم ما عملوا خيرا قط إما لعدم علمهم بالإسلام، وإما لكونهم ماتوا قبل أن يتمكنوا من العمل، وإما لكونهم لم يعملوا خيرا قط مما لا يخرج من الإسلام، وأما ما يخرج من الإسلام تركه كالصلاة مثلا فهذا فيه دليل خاص فيقضي على هذا العام.

(٢) روى البخاري (٤١٠١)، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، قال: إنا يوم الخندق نحفر، فعرضت كُدْيَةٌ شَدِيدَةٌ، فَجَاءَ وَالنَّبِيُّ ﷺ فَقَالُوا: هَذِهِ كُدْيَةٌ عَرَضَتْ فِي الْخَنْدَقِ، فَقَالَ: «أَنَا نَازِلٌ» ثُمَّ قَامَ وَبَطْنُهُ مَعْصُوبٌ بِحَجَرٍ، وَلَبِثْنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لَا نَذُوقُ ذَوَاقًا... الْحَدِيثُ.

وروى مسلم (٢٣١٢) (٥٧)، عن أنس رضي الله عنه قال: ما سئل رسول الله ﷺ على الإسلام شيئا إلا أعطاه، قال: فجاءه رجل فأعطاه غنما بين جبلين، فرجع إلى قومه فقال: يا قوم أسلموا؛ فإن محمداً يعطي عطاء لا يخشى الفاقة.

(٣) تقدم تخريجه في النكاح.

مِنَ الْجَمَالِ، لَكِنْ كَانَ أَهَمُّ شَيْءٍ، هُوَ أَنْ يَجْبُرَ مَا حَصَلَ لَهَا مِنْ كَسْرِ الْقَلْبِ بِاسْتِرْقَاقِهَا، وَهِيَ بِنْتُ سَيِّدِ بَنِي النَّضِيرِ.

فَهَلْ يُقَالُ: إِنْ الرَّسُولُ ﷺ كَانَ رَجُلًا شَهَوَانِيًّا يُرِيدُ أَنْ يَتَمَتَّعَ بِالنِّسَاءِ؟
كَلَّا وَاللَّهِ أَبَدًا، لَكِنَّ النَّصَارَى عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا يُرِيدُونَ إِلَّا أَنْ يُشَوَّهُوا
الْحَقَاقِقَ، كَمَا شَوَّهُوا الْحَقِيقَةَ فِي عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ، وَقَالُوا: إِنَّهُ ابْنُ اللَّهِ، وَإِنَّهُ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ. وَعِيسَى
نَفْسُهُ يَقُولُ: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ آعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا
تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الْرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ (الأنعام: ١١٧).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣١- بَابُ لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ مِنْ مَجْلِسِهِ.

٦٢٦٩- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ
النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ مِنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ يَجْلِسُ فِيهِ»^(١).

قَوْلُهُ ﷺ: «يَجْلِسُ». يَجُوزُ فِيهِ الْفَتْحُ وَالرَّفْعُ؛ يَعْنِي: «ثُمَّ هُوَ يَجْلِسُ». عَلَى
الِاسْتِثْنَاءِ، أَوْ: «ثُمَّ يَجْلِسُ»^(٢) عَلَى أَنَّهَا بِمَعْنَى وَإِ الْمَعِيَةِ، يَعْنِي: لَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، فَهَذَا
أَشَدُّ، وَلَكِنْ عَلَى رَوَايَةِ الرِّفْعِ يَكُونُ النَّهْيُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ بَانْفِرَادِهِ؛ يَعْنِي: لَا يُقِيمُ الْإِنْسَانُ غَيْرَهُ
مُطْلَقًا سِوَاءَ جَلَسَ أَوْ لَمْ يَجْلِسْ، وَلَا يَجْلِسُ فِي مَكَانٍ غَيْرِهِ.

وَهَذَا مَسْأَلَةٌ يُسْأَلُ عَنْهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَيَقُولُ: أَنَا إِذَا جِئْتُ إِلَى يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَجَدْتُ
نِصْفَ الصَّفِّ الْأَوَّلِ كُلَّهُ مُحَرَّمًا، فَأَجِدُ فِيهِ عَصَا، أَوْ مِندِيلًا، أَوْ كُرْسِيًّا، أَوْ مَصْحَفًا، أَوْ
مِسْوَاكًا، أَوْ مِفْتَاحًا، فَهَلْ أُزِيلُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ؟

نَقُولُ: نَعَمْ أُزِيلُهَا، مَا لَمْ أَخْشَ فِتْنَةً، فَإِنْ خَشِيتُ فِتْنَةً بَيْنِي وَبَيْنَ وَاضِعِهَا، أَوْ عِدَاوَةً، أَوْ
بَغْضَاءً، أَوْ مُسَابَهَةً، فَتَرَكْتُ الشَّرَّ أَوَّلَى مِنْ جَلْبِ النِّفْعِ، وَأَنَا إِذَا عَلِمْتُ أَنَّ اللَّهَ مِنْ نِيَّتِي أَنِّي أُرِيدُ الصَّفَّ
الْأَوَّلَ، وَلَكِنْ مَنَعَنِي مِنْهُ خَوْفُ الْفِتْنَةِ، فَإِنَّهُ سَوْفَ يَكْتُبُ لِي الْأَجْرَ، هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ دَخَلَ

(١) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢١٧٧) (٢٧).

(٢) وَمِنْهُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٢٣٩)، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَبُولُنْ أَحَدُكُمْ فِي الْبَاءِ الدَّائِمِ
الَّذِي لَا يَجْرِي ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ». عَلَى رَوَايَةِ النَّصْبِ.

وَوَجَدَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ.

أما بالنسبة لمن وضعها، فقد مرَّ علينا مراتٍ كثيرةً بأن وضعها حرامٌ، وأنه لا عبرةً بمن قال من أهل العلم: إن وضعها حلالٌ، فإن هذا القول ضعيفٌ جدًّا، إلا أننا استثنينا: ما إذا كان الرجلُ في المسجد، ولكنه وضع هذا في مكانه في الصفِّ الأول، وذهب إلى مكانٍ بعيدٍ ليتمكَّنَ من القراءة، أو من الحفظ، أو من مراجعة شيءٍ من المسائل، أو أردت أن تذهب إلى المرحاض، أو عطشت فخرجت لتشرب؛ يعني: لغرضٍ، لكن اشترطنا في هذه المسألة ألا يتخطى الرقاب؛ يعني: أنه يلاحظ ويُراقب مكانه، فإذا وجد الصفَّ الثاني مثلاً قد بلغه، فإنه يتقدَّم إليه ولا يتأخَّرُ.

وهذه مسألةٌ يجب أن يتنبَّه لها الناسُ عامَّةً، وطلبةُ العلمِ خاصَّةً؛ وألا يَقَعُوا فيها؛ لأنَّ الناسَ إذا كانوا ينظرون إلى بعضهم البعض في عينيْن، فإنهم ينظرون إلى طلبةِ العلمِ في أربعةِ عيُونٍ. بقيَ علينا أن نذكر مسألةً وهي: مسألة الإيثارِ بالقُرب، فالإيثارُ بما ليس بقُربةٍ خَصْلَةٌ محمودَةٌ، امتدَحَ اللهُ بها الأنصارَ، فقال: ﴿وَيُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [التوبة: ٩]. أما الإيثارُ بالقُربِ غيرِ الواجبةِ، فقد اختلف فيه العلماءُ، فمنهم من قال: إنه محمودٌ. ومنهم من قال: إنه مكروهٌ.

والمشهورُ من مذهبِ الحنابلةِ أنه مكروهٌ، فيُكرَهُ إذا رأيتَ إنسانًا وأنت في الصفِّ الأولِ أن تتأخَّرَ، وتقولَ له: تفضَّلْ هنا، وعلَّلوا ذلك بأن الإيثارَ بالقُربِ عنوانٌ على رغبةِ الإنسانِ عنها، واللهُ تعالى يقولُ: ﴿فَاسْتَيْقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ [التوبة: ١٤٨]. فكيف تُؤثرُه وأنت مأمورٌ بالمسابقةِ والمسارعةِ.

والصحيحُ: أن في ذلك تفصيلٌ: فإذا رأى أنه من المصلحة أن يُؤثرَ غيره بمكانه الفاضل، فإنَّ من المعلوم أن تركَ المندوبِ لا يستلزمُ المكروهَ، هذه هي القاعدةُ عندَ أهلِ العلمِ، فلو أن إنسانًا تركَ المندوبَ، فهل نقولُ: إنك فعلتَ مكروهاً؟ فالجوابُ: لا، بل يُقالُ له: قد تركتَ فضلًا، لكن لم تفعلْ مكروهاً.

فإذا كان من المصلحة أن يُؤثرَ غيره بذلك، فلا بأسَ، مثلَ لو أن والدك جاء، وأنت تعرفُ أنه يُحبُّ أن تُكرِّمه بمكانك، وأنت لو لم تتأخَّرَ عن مكانك الفاضل، وتؤثره به، لصارَ في نفسه شيءٌ، فهذا نقولُ فيه: الأفضلُ الإيثارُ؛ لأنَّ هذا من البرِّ، وغايةُ ما هنالك أنك

تَنَازَلَتْ عَنْ فِعْلٍ مُسْتَحَبٍّ، لِمَا هُوَ أَفْضَلُ مِنْهُ.

كَذَلِكَ لَوْ فُرِضَ أَنْ جَاءَ وَلِيُّ أَمْرٍ، وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّكَ لَوْ لَمْ تُؤْثِرْهُ لِفَاتَكَ خَيْرٌ كَثِيرٌ مِمَّا تُرِيدُ مِنْهُ، وَلَوْ أَثَرَتْهُ لِحَصَلَ لَكَ خَيْرٌ كَثِيرٌ؛ لِأَنَّ النَّاسَ نَفُوسُهُمْ تَخْتَلِفُ، فَبَعْضُ النَّاسِ إِذَا أَثَرَتْهُ بِالْمَكَانِ رَأَى هَذَا شَيْئًا كَبِيرًا، وَنَلَتْ مِنْهُ مَا تُرِيدُ، وَإِذَا لَمْ تَفْعَلْ، رَأَى هَذَا شَيْئًا كَبِيرًا، وَأَنَّكَ مُحْتَقِرٌ لَهُ، وَفَاتَكَ: شَيْءٌ كَثِيرٌ مِمَّا تُرِيدُ مِنَ الْمَصَالِحِ، فَهَذَا الْإِثَارُ أَفْضَلُ.

الْقِسْمُ الثَّالِثُ: الْإِثَارُ بِالْوَاجِبِ، وَالْإِثَارُ بِالْوَاجِبِ حَرَامٌ، مِثَالُ ذَلِكَ: رَجُلٌ مَعَهُ مَاءٌ قَلِيلٌ إِنْ تَوَضَّأَ بِهِ لَمْ يَتَسَّعْ لَزَمِيلِهِ، وَإِنْ تَوَضَّأَ زَمِيلُهُ لَمْ يَتَسَّعْ لَهُ، فَهَلْ يُؤْثِرُهُ بِهِ وَيَتَيَمَّمُ؟ فَالْجَوَابُ: لَا. بَلْ يَجِبُ أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ هُوَ، وَلَا يَتَيَمَّمُ، وَزَمِيلُهُ يَتَيَمَّمُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٢- بَابُ: ﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ﴾ ^(١) فَافْسَحُوا يَفْسَحَ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ أَنْشُرُوا

فَأَنْشُرُوا ﴿[الْمَجَالِسُ: ١١].﴾

❖ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحَ اللَّهُ لَكُمْ﴾. تَفَسَّحُوا؛ يَعْنِي: اجْعَلُوا فُسْحَةً وَمَتَسَّعًا، وَ﴿يَفْسَحَ اللَّهُ لَكُمْ﴾. يَعْنِي: يُوسِعُ الْمَجَالِسَ الَّتِي تَفَسَّحْتُمْ فِيهَا، فَإِذَا ظَنَنْتُمْ أَنَّ هَذَا الْمَكَانَ لَا يَأْخُذُ هَذَا الدَّخْلَ وَتَفَسَّحْتُمْ، فَإِنَّهُ يَأْخُذُهُ وَلَا يَكُونُ هُنَاكَ ضِيقٌ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِ﴿يَفْسَحَ اللَّهُ لَكُمْ﴾. مَا هُوَ أَعْمُ؛ يَعْنِي: يَفْسَحَ اللَّهُ لَكُمْ، فِي صُدُورِكُمْ، وَفِي أَمْوَالِكُمْ، وَفِي أَوْلَادِكُمْ، وَيَكُونُ الْجَزَاءُ أَكْثَرَ مِنَ الْعَمَلِ ﴿وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾ ﴿[الْمَجَالِسُ: ٢٠].﴾

❖ قَوْلُهُ: ﴿وَإِذَا قِيلَ أَنْشُرُوا فَأَنْشُرُوا﴾. يَعْنِي: ارْتَفِعُوا وَقُومُوا، سِوَاءَ مَا قَالَتْ لَكَ: قُمْ وَاخْرُجْ مِنَ الْبَيْتِ. أَوْ قَالَ لَكَ: قُمْ مِنْ هَذَا الْمَكَانِ إِلَى هَذَا الْمَكَانِ؛ لِأَنَّ مِنَ الْأَدَبِ أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ فِي حُكْمِ الْمُضْئِفِ، وَعِنْدَ الْعَامَةِ مِثْلُ صَحِيحٍ، وَهُوَ: الضَّيْفُ فِي حُكْمِ الْمُضْئِفِ. فَإِذَا

(١) قَالَ فِي حِجَةِ الْقِرَاءَاتِ: (١ / ٧٠٤): قَرَأَ عَاصِمٌ ﴿فِي الْمَجَالِسِ﴾ بِالْأَلْفِ، جَعَلَهُ عَامًّا أَي: إِذَا قِيلَ بِكُمْ تَوْسَعُوا فِي الْمَجَالِسِ، أَي: مَجَالِسِ الْعُلَمَاءِ وَالْعِلْمِ، فَتَفَسَّحُوا. وَقَرَأَ الْبَاقُونَ (فِي الْمَجْلِسِ) عَلَى التَّوْحِيدِ، أَي: فِي مَجْلِسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَاصَّةً. اهـ. وَانْظُرْ: «كِتَابُ السَّبْعَةِ فِي الْقِرَاءَاتِ» (١ / ٦٢٨-٦٢٩).

قال لك المضيفُ: قُم عن هذا المكان، واجلس في غيره. فلا تأنف ولتقم. وبعض الناس قيل له: قُم عن هذا المكان واذهب إلى غيره. فخرج من البيت كله، وقال: هذا طرد. فنقول له: لا يا أخي، هذا ليس بطرد، بل قد يكون من تنظيم المجلس، فقد تكون صغيراً، وجاء من هو أحق بهذا المكان منك، ﴿وَإِذَا قِيلَ أَنْشُرُوا فَأَنْشُرُوا﴾، وإذا قيل لك: أنشُر عن البيت كله. فخرج عن البيت كله.

وكذلك إذا قيل لك عند قرعك للباب: ارجع. فارجع؛ لأن الله قال: ﴿هُوَ أَزْكَى لَكُمْ﴾ [التوبة: ٢٨]. ففي هذا الرجوع زكاة له، ورفعته ونمو.

فالحاصل: أن الآداب الإسلامية تجعل الإنسان دائماً في سرور؛ لأنه إذا قيل له: ارجع، أو: قم. فلا شك أنه سيخزن، ولكن إذا رجع وقام ممتثلاً لأمر الله، ومحتسباً للأجر، فلا شك أن هذا الاكتئاب سوف ينقلب سروراً وانشراحاً.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٢٧٠ - حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُقَامَ الرَّجُلُ مِنْ مَجْلِسِهِ وَيَجْلِسَ فِيهِ آخَرُ، وَلَكِنْ تَفَسَّحُوا وَتَوَسَّعُوا. وكان ابن عمر رضي الله عنهما يكره أن يقوم الرجل من مجلسه ثم يجلس مكانه^(١). هذا الحديث لفظه يُعَايِرُ الأول، لكن الأول هو المراد، وهو أن يُقَامَ الرجلُ وَيَجْلِسَ في مكانه المقيم.

أما لو كان كما قلنا أولاً في مسألة صاحب البيت الذي أقام الصغير؛ لأنه قد أعد هذا المكان للأكابر، فهذا لا يدخل في الحديث، وإن كان ظاهر اللفظ الثاني يشملُه، لكن اللفظ الثاني يجب أن يُحمَلَ على اللفظ الأول؛ وذلك لأنَّ الحديث واحدٌ، والراوي واحدٌ، وهذا من تصرف الرواة

قوله: «وكان ابن عمر يكره أن يقوم الرجل، ويجلس هو في مكانه». وذلك خوفاً منه أن يكون الإنسان قام له حياءً وخجلاً، فإذا علمت أنه قام حياءً وخجلاً، فلا تقبل، ولهذا

(١) رواه مسلم (٢١٧٧) (٢٨، ٢٩).

قال أهل العلم: يَحْرُمُ على الرجل أن يَقْبَلَ الهديةَ أو الهبةَ إذا عَلِمَ أن الواهبَ قد وهبها خجلاً وحياءً.

ومن ذلك: لو أنك رَأَيْتَ مع أخيكَ قَلَمًا طيبًا، فَقُلْتَ: ما شَاءَ اللهُ هذا قَلَمٌ طيبٌ، مِن أين اشْتَرَيْتَهُ؟ أَخْبِرْنِي لَكِي أَشْتَرِيَهُ. فقال الرجلُ: هو لك: فهل تَقْبَلُهُ أو لا تَقْبَلُهُ؟
الجوابُ: لا تَقْبَلُهُ؛ لَأنَّهُ لو كان يُرِيدُ أن يُهْدِيكَ إياه، لأهداكَ بدونَ أن تَقُولَ هذا الكلامَ، فهذا لا تَقْبَلُهُ؛ لِأنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّهُ إِنما وَهَبَكَ إياه خَجلاً.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٣٣- بَابُ مَنْ قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ أَوْ بَيْتِهِ وَلَمْ يَسْتَأْذِنْ أَصْحَابَهُ، أَوْ تَهَيَّأَ لِلْقِيَامِ لِيَقُومَ النَّاسُ
٦٢٧١- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، سَمِعْتُ أَبِي يَذْكُرُ، عَنْ أَبِي جَحْشٍ، عَنْ
أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا تَزَوَّجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ، دَعَا النَّاسَ طَعِمُوا ثُمَّ
جَلَسُوا يَتَحَدَّثُونَ، قَالَ: فَأَخَذَ كَأَنَّهُ يَتَهَيَّأُ لِلْقِيَامِ، فَلَمْ يَقُومُوا، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَامَ، فَلَمَّا قَامَ، قَامَ
مَنْ قَامَ مَعَهُ مِنَ النَّاسِ وَبَقِيَ ثَلَاثَةٌ، وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَ لِيَدْخُلَ، فَإِذَا الْقَوْمُ جُلُوسٌ، ثُمَّ إِنَّهُمْ
قَامُوا فَانْطَلَقُوا، قَالَ: فَجِئْتُ، فَأَخْبَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّهُمْ قَدْ انْطَلَقُوا، فَجَاءَ حَتَّى دَخَلَ، فَذَهَبْتُ
أَدْخُلُ فَأَرَخَى الْحِجَابَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ، وَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّمُ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ
إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾. إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ ذَلِكَ كُنْ كَانَ عِنْدَ اللهِ عَظِيمًا﴾ [الاحزاب: ٥٣].^(١)

المؤلفُ ترجمَ رَحِمَهُ اللهُ لثَلَاثِ مَسَائِلٍ هِيَ: مَنْ قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ أَوْ بَيْتِهِ، وَلَمْ يَسْتَأْذِنْ
أَصْحَابَهُ، أَوْ تَهَيَّأَ لِلْقِيَامِ لِيَقُومَ النَّاسُ، مَنْ قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ وَلَوْ فِي غَيْرِ بَيْتِهِ، أَوْ قَامَ مِنْ بَيْتِهِ؛
يَعْنِي: بِأَن كَانُوا جَالِسِينَ عِنْدَهُ، فَقَامَ وَلَمْ يَسْتَأْذِنْ، أَوْ تَهَيَّأَ لِلْقِيَامِ لِيَقُومَ النَّاسُ، فَهَلْ هَذَا جَائِزٌ
أَوْ لَيْسَ بِجَائِزٍ؟

والجوابُ: أَن هَذَا جَائِزٌ، فَيَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَقُومَ مِنَ الْمَجْلِسِ بِدُونِ اسْتِزْدَانٍ، سِوَاءٍ
كَانَ فِي بَيْتِهِ، أَوْ فِي غَيْرِ بَيْتِهِ.

وَيَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَتَهَيَّأَ لِلْقِيَامِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَقُومَ النَّاسُ، وَالتَّهَيُّؤُ لِلْقِيَامِ، إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يُحِبُّ

أن يقوموا، ويجوزُ أن يُشعرَ الحاضرين بأنه يُحبُّ أن يقوموا بغير التهيؤ للقيام مثل أن يغسلَ فناجينَ القهوة، أو يُريقَ القهوة، أو يُغلقَ أكثرَ لمباتِ الكهرباء أو ما أشبه ذلك، المهمُّ أن يُشعرَ الناسَ بأنه يُحبُّ أن يقوموا.

وأنا أذكرُ أن بعضَ الناسِ فيما سبقَ لما كانوا يَسْتَعْمِلُونَ السَّراجَ، إذا أرادَ من إخوانه أن يقوموا قَصَرَ السَّراجَ؛ لأنَّ السَّراجَ كان يطوّلُ ويَقْصُرُ، فإذا لم يَنْفَعْ أَطْفَأَ السَّراجَ.

فالمهمُّ: أن يُشعرَهُمْ بأنه يُحبُّ أن يقوموا، وإذا كان النبي ﷺ وهو أحسنُ الناسِ خُلُقًا قد فعل ذلك بنفسه فَمَنْ دُونَهُ من بابِ أولى. لكن لو أنه استأذَنَ عندما أرادَ أن يَخْرُجَ وقال: استأذِنَ يا جماعة. فهل يجوزُ هذا أم لا؟

الجوابُ: نعم يجوزُ، ولا حرجَ، بل إنه إذا كان مع كبيرِ القوم، وكانوا على أمرٍ جامع، فإنه لا يجوزُ أن يذهبَ بلا استئذانٍ؛ لقولِ الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ﴾ [التَّحَّة: ٦٢]. لأنه إذا ذهبَ في الأمرِ الجامعِ الذي يكونُ من مصلحةِ الجميع، بدونِ استئذانٍ، لأفسدَ على هذا المجتمعِ اجتماعه، وصارَ شبيهاً بَمَنْ يَتَوَلَّى من الجهادِ يومَ الزحفِ، أما في الدَّعَوَاتِ العامَّةِ العاديةِ فلا بأسَ أن يقومَ بدونِ استئذانٍ.

❖ قوله في الحديث: «وأنزلَ اللهُ تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿إِنْ ذَلِكُمْ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا﴾ [الاحزاب: ٥٣]. ستتكلمُ يسيراً إن شاء اللهُ على هذه الآيات:

❖ قوله تعالى: ﴿بُيُوتَ النَّبِيِّ﴾. أضافَ فيه البيوتَ إلى النبي ﷺ، وتأتي أحياناً البيوتُ مضافةً إلى عائشة، أو إلى حفصة، أو إلى أمِّ سلمة، أو إلى زينب، أو إلى إحدى النساءِ، والجمعُ بين الإضاقتين ظاهرٌ، فإضافةُ البيوتِ إلى رسولِ الله ﷺ إضافةٌ مِلْكٍ، وإضافةُ البيوتِ إلى النساءِ إضافةٌ اختصاصٍ، وليست إضافةً مِلْكٍ، فالملكُ للرسولِ ﷺ والاختصاصُ لأزواجه، فكلُّ واحدةٍ لها بيتٌ يَخْصُها.

❖ وقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ إلى طعامٍ غيرِ نَظِيرِينِ إِنَّهُ. يعني: إلا إذا أُذِنَ لكم إلى طعامٍ، وهذا بيانٌ للواقع، وإلا فلو أُذِنَ لهم إلى غيرِ طعامٍ، فلا حرجَ أن يَدْخُلُوا بيته ﷺ كما شاء. ثم قال: ﴿وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَأَدْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَعْسِفِينَ لِحَدِيثٍ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَأَدْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا﴾. فعندنا الآن أمرٌ ونهيٌ، قال: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ﴾.

ثُمَّ قَالَ: ﴿إِذَا دُعِيتُمْ فَأَدْخُلُوا﴾. فكَأَنَّهُ أَكَّدَ هَذَا النَّهْيَ بِقَوْلِهِ: ﴿إِذَا دُعِيتُمْ فَأَدْخُلُوا﴾. أَمَا قَبْلَ هَذَا فَلَا تَدْخُلُوا.

وَهَلِ الْأَمْرُ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَأَدْخُلُوا﴾. لِلإِبَاحَةِ أَوْ لِلطَّلَبِ؟

نَقُولُ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِلإِبَاحَةِ؛ لِأَنَّهُ وَرَدَ بَعْدَ النَّهْيِ الَّذِي فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ﴾. فَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [النَّاس: ٢٢]. ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا﴾. وَهَذَا أَمْرٌ بِأَنْ الْإِنْسَانَ إِذَا طَعِمَ فَقَدْ انْتَهَتْ الدَّعْوَةُ فَلْيَنْتَشِرْ وَلْيَذْهَبْ وَلْيَتَفَرَّقْ.

ثُمَّ قَالَ: ﴿وَلَا مُسْتَنْسِينَ لِحَدِيثٍ﴾. يَعْنِي: وَلَا تَقْعُدُوا مُسْتَنْسِينَ لِحَدِيثٍ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا قَعَدَ مُسْتَأْنَسًا لِحَدِيثٍ، فَسَوْفَ يُطِيلُ الْجُلُوسَ.

ثُمَّ عَلَّلَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَكُمْ كَانَ يُؤْذَى النَّبِيُّ فَيَسْتَعِجْ مِنْكُمْ﴾. ﷺ، لِأَنَّهُ مَا قَالَ لَهُمْ: قُومُوا. لَكِنَّهُ يَتَأَذَى بِهَذَا وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، وَانْتِشَارُكُمْ بَعْدَ الطَّعَامِ حَقٌّ، وَلِهَذَا أَمَرَنَا اللَّهُ بِهِ.

وفي قَوْلِهِ: ﴿وَاللَّهُ لَا يَسْتَعِجْ مِنْ الْحَقِّ﴾. دَلِيلٌ عَلَى وَصْفِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْحَيَاءِ، وَهُوَ عَلَى قَاعِدَةِ السَّلَفِ، حَيَاءٌ يَلِيْقُ بِجَلَالِ اللَّهِ ﷻ، لَيْسَ فِيهِ انْكَسَارٌ كَحَيَاءِ الْآدَمِيِّ، لَكِنَّهُ حَيَاءٌ لَا تَقُوتُ بِجَلَالِ اللَّهِ تَعَالَى وَعَظَمَتِهِ.

ثُمَّ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسَأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾. وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ﴾. يَعُودُ عَلَى النِّسَاءِ، وَلَكِنْ هَلْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ النِّسَاءِ حَتَّى نَقُولَ إِنَّهُ عَائِدٌ إِلَيْهِنَّ؟ نَقُولُ: لَا. لَكِنْ عَلِمَ ذَلِكَ مِنَ السِّيَاقِ.

ثُمَّ قَالَ ﷻ: ﴿ذَلِكَ لَكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ﴾. يَعْنِي: سَأَلُوكُمُ إِيَّاهُنَّ مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ دُونَ الْمَوَاجَهَةِ، أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ، وَأَطْهَرُ هُنَا اسْمُ تَفْضِيلٍ، فَإِذَا كَانَ هَذَا الْخِطَابُ لِلصَّحَابَةِ مَعَ زَوْجَاتِ الرَّسُولِ ﷺ وَهُوَ: أَنْ سَأَلَ الْهَنَ مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ أَطْهَرُ لِلْقُلُوبِ، فَمَا بِالْكَ بِلِقُوبِ ذُنُوبِ الْيَوْمِ، أَلَا يَكُونُ وَجُوبُ الْحِجَابِ فِي عَصْرِنا هَذَا أَمْرًا وَاضِحًا؟ الْجَوَابُ: بَلَى، وَجُوبُ الْحِجَابِ فِي هَذَا الْعَصْرِ أَمْرٌ ظَاهِرٌ، حَتَّى لَوْ فُرِضَ أَنَّ الشَّرِيعَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ أَبَاحَتْ كَشْفَ الْوَجْهِ، فَإِنَّهُ فِي هَذَا الْعَصْرِ يَجِبُ أَنْ يُمْنَعَ النِّسَاءُ مِنْهُ سَدًّا لِلذَّرَائِعِ، فَكَيْفَ وَالشَّرِيعَةُ قَدْ جَاءَتْ بِوَجُوبِ الْحِجَابِ، وَالتَّحْذِيرِ مِنَ الْكَشْفِ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْوَسَائِلَ وَالذَّرَائِعَ لَهَا أَحْكَامُ الْغَايَاتِ، وَقَدْ ذَكَرَ الشُّوكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، عَنْ ابْنِ رِسْلَانَ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّهُ

- أي الحجاب - واجبٌ باتفاق المسلمين في هذه العصور؛ وذلك لفساد الناس من الذكور ومن الإناث^(١).

﴿قَالَ ﷺ: «ذَلِكَكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ»﴾. وفي هذه الآية: دليل على أن العمدة على طهارة القلب، وأن الميل إلى الفاحشة من أرجاس القلوب ونجاساتها وأقذارها؛ لأن الطهر إنما يكون عن شيء مضاد.

﴿ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: «وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا»﴾. الله أكبر هذه حماية عظيمة، أولاً في المسألة التي في نفس الآية وهي الجلوس مُسْتَأْنِسِينَ لحديث بعد الطعام، وكذلك أن تسألوا زوجاته مقابلة بدون حجاب؛ لأنه يتأذى بذلك، ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبداً؛ يعني: وما كان لكم أن تنكحوا أزواجه من بعده أبداً، احتراماً له ﷺ. ولهذا كان بعض الناس في عهد النبي ﷺ لا يتزوج مطلقاً الإنسان المعروف بالغيرة وهو حي، احتراماً له^(٢)، فكان من حقوق النبي ﷺ على أمته، ألا يتزوجوا أزواجه من بعده أبداً، وهذا تحريم مؤبد سببه الزوجية لرسول الله ﷺ، لكنهن حرام غير محارم؛ ولهذا قال: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسَأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾. ولو كنَّ محارم لم يجب الحجاب لكنهن حرام، وكُنَّ - رضي الله عنهن - من شدة الإعلان على عدم الرغبة في الزواج، يَقْضُضْنَ رؤوسهن حتى تكون كالوفرة^(٣)؛ يعني: إلى حد المنكبين أو أنزل قليلاً، من أجل أن يظهر للناس أنهم أبعد النساء عن طلب الزواج؛ لأنه من المعروف أن المرأة تتجمل برأسها، وأن رأسها نصف جمالها، فلذلك كُنَّ - رضي الله عنهن - يَقْضُضْنَ رؤوسهن.

وانظر إلى حكمة الله ﷻ لما كان رأس المرأة من جمالها، لم يوجب عليها في الحج إلا قدر أنملة؛ يعني قدر فص إصبع من أجل أن تبقى زينتها غير متغيرة.

ولكن لما استعمر الكفار ديارنا وأفكارنا، صار النساء الآن يرغبن في قص الرؤوس،

(١) «نيل الأوطار» (٦/ ٢٤٥).

(٢) روى أحمد في «مسنده» (١/ ٢٣٨) (٢١٣١) عن ابن عباس حديثاً وفيه: فقال رسول الله ﷺ: «يا معشر الأنصار، ألا تسمعون إلى ما يقول سيدكم؟» - يقصد سعد بن عباد - قالوا: يا رسول الله لا تلمه، فإنه رجل غيور، والله ما تزوج امرأة قط إلا بكراً، وما طلق امرأة له قط فاجترأ رجل منا على أن يتزوجها من شدة غيرته... الحديث. قال الهيثمي في «المجمع» (٤/ ٣٢٩): رجال أحمد ثقات.

(٣) رواه مسلم (٣٢٠) (٤٢).

وصار شعرُ المرأةِ يَصِلُ إلى الرقبةِ فقط، حتَّى تَكَادَ تَغْلِطُ في رأسِها ورأسِ الرجلِ، ومعلومٌ أنها إذا وصلت إلى هذا الحدِّ حُرِّمَ عليها من أجل التشبه بالرجالِ، وكلُّ هذا في الحقيقةِ في غفلةٍ من الرجالِ، والنساءُ لا شكَّ أنهن قاصراتُ العقولِ، ضعيفاتُ الدينِ، وإذا تُركَ لهنَّ الحبُّ على الغاربِ، فعَلْنَ أشياءَ لا تُحَمَدُ عُقْبَاهَا، فلو أنَّ الرجالَ اتَّبَعُوا لهذه الأمورِ، وعلموا أن تَلْقَى النساءُ لكلِّ ما يَرِدُ علينا من الخارجِ له خطرُه العظيمُ، لو ضَعُوا حدًّا لانطلاقِ النساءِ وانزلاقِهِنَّ في هذه الأمورِ.

❖ ثُمَّ قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿إِنَّ ذَلِكَ كَمُ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا﴾. المشارُ إليه ما سبق من إيذاء الرسول ﷺ، أو نكاحِ زوجاته من بعده.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٤- بَابُ الْإِحْتِبَاءِ الْيَدِ، وَهُوَ الْقَرْفُصَاءُ.

٦٢٧٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي غَالِبٍ، أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْحِزَامِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْنَاءُ الْكَعْبَةَ مُحْتَبِيًا بِيَدِهِ هَكَذَا.

الاحتباءُ يَكُونُ بِالْيَدِ، وَيَكُونُ بغيرِ اليَدِ، فَيَكُونُ بِالْيَدِ بضمِّ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى وَيَجْلِسُ الْقَرْفُصَاءُ، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ يَقُولُ: لَا جِلْسَةَ أَخْشَعُ مِنْهَا^(١).

وَيَكُونُ الْقَرْفُصَاءُ بغيرِ اليَدِ، بِسَيْرٍ يَرْبِطُ بِهِ الْإِنْسَانُ بَيْنَ سَاقَيْهِ وَظَهْرِهِ، وَالْقَرْفُصَاءُ فِي الْحَقِيقَةِ تَكُونُ كَأَنَّ الْإِنْسَانَ مَعْتَمِدًا كَأَنَّهُ عَلَى جِدَارٍ، وَفِيهَا رَاحَةٌ عَظِيمَةٌ.

وكلُّ هذا جائزٌ وليس فيه شيءٌ مِنَ الْكَرَاهَةِ، سَوَاءٌ كَانَ بِحَضْرَةِ النَّاسِ، أَوْ بِغَيْرِ حَضْرَةِ النَّاسِ.

(١) قَالَ ابْنُ مِفْلَحٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفُرُوعِ» (٢/ ٩٥): وَكَانَ أَحْمَدُ يَقْصِدُ فِي جُلُوسِهِ هَذِهِ الْجِلْسَةَ، وَهِيَ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى أَلْيَتَيْهِ، رَافِعًا رِكَبَتَيْهِ إِلَى صَدْرِهِ، مَقْضِيًا بِأَخْمَصِ قَدَمَيْهِ إِلَى الْأَرْضِ، وَرَبِّهَا احْتَبَى، وَلَا جِلْسَةَ أَخْشَعُ مِنْهَا. اهـ. وانظر: «كشاف القناع» (٢/ ٣٧).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٥- بَابُ مِنْ اتِّكَاءِ بَيْنَ يَدَيْ أَصْحَابِهِ.

قَالَ خَبَابٌ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ مُتَوَسِّدٌ بُرْدَةً، قُلْتُ: أَلَا تَدْعُو اللَّهَ؟ فَقَعَدَ^(١).

٦٢٧٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، حَدَّثَنَا الْجَرِيرِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِأكْبَرِ الْكِبَائِرِ؟» قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «الإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ».

٦٢٧٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا بِشْرٌ مِثْلَهُ: وَكَانَ مُتَكِنًا فَجَلَسَ، فَقَالَ: «أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ» فَمَا زَالَ يُكْرِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا لَيْتَهُ سَكَتَ^(٢).

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَوْلُهُ: «كَانَ مُتَكِنًا فَجَلَسَ». وَالْمُتَكِنُ هُوَ الْمَعْتَمِدُ عَلَى إِحْدَى يَدَيْهِ، وَكَذَلِكَ الْمَعْتَمِدُ عَلَى ظَهْرِهِ يُسَمَّى مُتَكِنًا، لَكِنْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْمَرَادُ: مُتَكِنًا عَلَى إِحْدَى يَدَيْهِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: فَجَلَسَ. يَعْنِي: فَاسْتَقَامَ فِي جُلُوسِهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ: «أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ». فَمَا زَالَ يُكْرِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا: لَيْتَهُ سَكَتَ؛ لِأَن قَوْلَ الزُّورِ وَأَعْظَمُهُ شَهَادَةُ الزُّورِ خَطَرُهُ عَظِيمٌ، فَالْكَذِبُ قَوْلُ زُورٍ، وَالشَّهَادَةُ بِالزُّورِ قَوْلُ زُورٍ، فَظَلَّ النَّبِيُّ ﷺ يُكْرِّرُهَا، حَتَّى قَالَ الصَّحَابَةُ: لَيْتَهُ سَكَتَ، مِنْ كَثَرَةِ تَكَرُّرِهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ.

إِذَا: يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ، جَوَازُ اتِّكَاءِ الرَّجُلِ بَيْنَ يَدَيْ أَصْحَابِهِ، وَلَكِنْ هَذَا فِي مَقَامِ تَسْقُطِ فِيهِ الْكُلْفَةُ، أَمَّا مَعَ النَّاسِ الْأَجْلَاءِ الَّذِينَ تَخْشَى أَنْ تُرْمَى بِسُوءِ الْأَدَبِ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ تَجْلِسَ هَكَذَا؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْأَدَبِ، وَلَكِنْ لَوْ جَلَسَ كَبِيرُ الْقَوْمِ بَيْنَ أَصْحَابِهِ، فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَرَوْنَ فِي هَذَا سُوءَ أَدَبٍ، لَكِنْ لَوْ حَضَرَتْ مِثْلًا لِعَالَمٍ كَبِيرٍ فِي مَجْلِسِ عُلَمَاءٍ، وَجَلَسْتَ مُتَكِنًا فَإِنَّ كُلَّ النَّاسِ سَوْفَ يَرْمُونَكَ بِسُوءِ الْأَدَبِ، لَكِنْ لَوْ كَانَ الْكَبِيرُ مِنْ هَؤُلَاءِ الْجَمَاعَةِ مُتَكِنًا، لَرَأَوْا أَنَّ ذَلِكَ أَهْوَنُ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١١ / ٦٦، ٦٧):

❖ قَوْلُهُ: «بَابُ مِنْ اتِّكَاءِ بَيْنَ يَدَيْ أَصْحَابِهِ». قِيلَ: الْإِتِّكَاءُ: الْاضْطِجَاعُ. وَقَدْ مَضَى فِي

(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، بصيغة الجزم، وقد أسنده رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «علامات النبوة» (٣٦١٢)، وَفِي «مناقب الأنصار» (٣٨٥٢)، مِنْ حَدِيثِ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ خَبَابِ بْنِ الْأَرْتِ، «التغليق» (٥ / ١٣٠).

(٢) ورواه مسلم (٨٧) (١٤٣).

حديث عمر في كتاب الطلاق، وهو متكى على سرير؛ أي: مُضْطَجِعٌ، بدليل قوله: قد أثار السرير في جنبه. كذا قال عياض، وفيه نظر؛ لأنه يصح مع عدم تمام الاضطجاع، وقد قال الخطابي: كل معتمد على شيء متمكن منه فهو متكى.

وإيراد البخاري حديث خباب المعلق، يُشِيرُ به إلى أن الاضطجاع اتكاء وزيادة، وقد أخرج الدارمي، والترمذي وصححه هو وأبو عوَّانة وابن حبان، عن جابر بن سمرة: رأيت النبي ﷺ متكئاً على وسادة.

ونقل ابن العربي عن بعض الأطباء أنه كره الاتكاء، وتعبه بأن فيه راحة كالاستناد والاحتباء. قوله: «وقال خباب». بفتح المعجمة، وتشديد الموحدة، وآخره موحدة أيضاً، هو ابن الأرت الصحابي، وهذا القدر المعلق طُرف من حديث له تقدّم موصولاً في علامات النبوة. ثم ذكر حديث أبي بكرة في أكبر الكبائر، وأوردته من طريقين؛ لقوله فيه: وكان متكئاً فجلس، وقد تقدّمت الإشارة إليه في أوائل كتاب الأدب، وورد في مثل ذلك حديث أنس في قصة ضمام بن ثعلبة، لما قال: أيكم ابن عبد المطلب؟ فقالوا: ذلك الأبيض المتكى. قال المهلب: يجوز للعالم والمفتي والإمام الاتكاء في مجلسه بحضرة الناس؛ لالم يجدّه في بعض أعضائه، أو لراحة تزفّق بذلك، ولا يكون ذلك في عامّة جلوسه. اهـ

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٦- بَابُ مَنْ أَسْرَعَ فِي مَشْيِهِ لِحَاجَةٍ أَوْ قَصْدٍ.

٦٢٧٥- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّ عُقْبَةَ ابْنَ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الْعَصْرَ فَأَسْرَعَ ثُمَّ دَخَلَ الْبَيْتَ.

قال المؤلف: «بَابُ مَنْ أَسْرَعَ فِي مَشْيِهِ لِحَاجَةٍ أَوْ قَصْدٍ». وذلك لأن الأصل أن الإنسان يَنْبَغِي له أن يَكُونَ في مَشْيِهِ مَتَمَهَّلاً غَيْرَ مُسْرِعٍ لَكِنْ إِذَا كَانَ هُنَاكَ شَيْءٌ يَدْعُو إِلَى ذَلِكَ فَلَا حَرَجَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ حَاجَةً فَأَسْرَعَ الْمَشْيَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٧- بَابُ السَّرِيرِ.

٦٢٧٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَسَطَ السَّرِيرِ، وَأَنَا مُضْطَجِعَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقَبْلَةِ، تَكُونُ لِي الْحَاجَةُ فَأُكْرَهُ أَنْ أَقُومَ فَأَسْتَقْبِلَهُ، فَأَنْسَلُ أَنْسِلًا لَا.

❦ قَوْلُهَا: «فَأَنْسَلُ أَنْسِلًا»^(١): أَي: تَنْزِلُ بَتَانٌ وَتَنْدْرِجُ، وَفِي هَذَا بَيَانٌ لِكَمَالِ أَدَبِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَالْمُرَادُ بِوَسَطِ السَّرِيرِ: أَي: بِمَحَاذَةِ وَسَطِ السَّرِيرِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ فَوْقَ السَّرِيرِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٨- بَابُ مَنْ أَلْقَى لَهُ وَسَادَةٌ.

٦٢٧٧- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ. ح. وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الْمَلِيحِ، قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ أَبِيكَ زَيْدَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، فَحَدَّثَنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ لَهُ صَوْمِي، فَدَخَلَ عَلَيَّ، فَأَلْقَيْتُ لَهُ وَسَادَةً مِنْ أَدَمَ، حَشَوَهَا لَيْفٌ، فَجَلَسَ عَلَى الْأَرْضِ، وَصَارَتِ الْوَسَادَةُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ، فَقَالَ لِي: أَمَا يَكْفِيكَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ؟ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: خَمْسًا. قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: سَبْعًا. قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: تِسْعًا. قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: إِحْدَى عَشْرَةَ. قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «لَا صَوْمَ فَوْقَ صَوْمِ دَاوُدَ، شَطْرُ الدَّهْرِ، صِيَامُ يَوْمٍ وَإِفْطَارُ يَوْمٍ»^(٢).

الَّذِي جَاءَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّهُ قَالَ: لِأَصُومَنَّ النَّهَارَ، وَلَأَقُومَنَّ اللَّيْلَ مَا عِشْتُ. فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَرَاغَهُ وَقَالَ لَهُ: «إِنْ لِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنْ لِرَبِّكَ عَلَيْكَ حَقًّا». فَمَا زَالَ يُحَاوِرُهُ حَتَّى وَصَلَ بِهِ الْحَالُ أَنْ رَخَّصَ لَهُ أَنْ يَصُومَ يَوْمًا وَيُفْطِرَ يَوْمًا، وَيَتَأَمَّ نِصْفَ اللَّيْلِ، وَيَقُومَ ثُلُثَهُ، وَيَتَأَمَّ سُدُسَهُ، وَقَالَ: «إِنَّ هَذَا قِيَامُ دَاوُدَ، وَهَذَا صَوْمُ دَاوُدَ» لَكِنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَمَنَّى بَعْدَ أَنْ كَبَّرَ أَنَّهُ قَبْلَ رَخْصَةِ النَّبِيِّ ﷺ، لِأَنَّهُ صَارَ يَشُقُّ عَلَيْهِ أَنْ يَصُومَ يَوْمًا وَيَدْعَ يَوْمًا، فَصَارَ يَصُومُ خَمْسَةَ عَشَرَ

(١) انظر: «النهاية» لابن الأثير (س ل ل).

(٢) رواه مسلم (١١٥٩) (١٩١).

يَوْمًا تَبَاعًا، وَيُفْطِرُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا تَبَاعًا^(١).

والشاهد من هذا الحديث: أنه وَضَعَ له وسادة. فدل ذلك على جواز وضع الوسادة لِيَتَكَيَّ عليها الإنسان، وأن هذا لا يُعَدُّ من الترف الممنوع، بل هذا من إعطاء النفس حقها بالراحة والطمأنينة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٢٧٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، أَنَّهُ قَدِمَ الشَّامَ. ح. وَحَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: ذَهَبَ عَلْقَمَةُ إِلَى الشَّامِ، فَاتَى الْمَسْجِدَ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي جَلِيسًا. فَقَعَدَ إِلَى أَبِي الدَّرْدَاءِ، فَقَالَ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ. قَالَ: أَلَيْسَ فِيكُمْ صَاحِبُ السَّرِّ الَّذِي كَانَ لَا يَعْلَمُهُ غَيْرُهُ - يَعْنِي: حَذِيفَةَ - أَلَيْسَ فِيكُمْ أَوْ كَانَ فِيكُمْ الَّذِي أَجَارَهُ اللَّهُ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ مِنَ الشَّيْطَانِ - يَعْنِي: عَمَارًا - أَوَلَيْسَ فِيكُمْ صَاحِبُ السَّوَالِكِ وَالْوَسَادِ - يَعْنِي: ابْنَ مَسْعُودٍ - كَيْفَ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَقْرَأُ: وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى. قَالَ: ﴿وَالذِّكْرُ وَالْأُنْثَى﴾. فَقَالَ: مَا زَالَ هَؤُلَاءِ حَتَّى كَادُوا يُشَكِّكُونِي، وَقَدْ سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

هذا الحديث فيه: دليل على أنه يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ ﷻ الْجَلِيسَ الصَّالِحَ؛ لِأَنَّ الْجَلِيسَ الصَّالِحَ كَمَا وَصَفَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَحَامِلِ الْمَسْكِ إِمَّا أَنْ يُحَذِّبَكَ يَعْنِي: يُهْدِي إِلَيْكَ، وَإِمَّا أَنْ يَبْعَثَكَ، وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ مِنْهُ رَائِحَةً طَيِّبَةً، بِخِلَافِ الْجَلِيسِ السَّوِّءِ فَهُوَ كَنَافِخِ الْكَبِيرِ إِمَّا أَنْ يُخْرِقَ ثِيَابَكَ، وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ مِنْهُ رَائِحَةً كَرِيهَةً^(٢).

وفيه: دليل على فضيلة عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَإِنَّهُ كَانَ صَاحِبَ السَّوَالِكِ وَالْوَسَادَةِ، وَهَذَا هُوَ الشَّاهِدُ مِنَ الْحَدِيثِ سَوَالِكِ النَّبِيِّ ﷺ وَوَسَادَتُهُ.

والرسول ﷺ من حكمته أنه كَانَ يُرْتَّبُ أَصْحَابُهُ وَيَجْعَلُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ خَصِيصَةً^(٣)؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ عَدَمِ الْمَشَقَّةِ؛ لِأَنَّ الْأَعْمَالَ الْمَرْكَزِيَّةَ فِي الْحَقِيقَةِ تُضَيِّعُ الْأَعْمَالَ،

(١) رواه البخاري (١٩٧٤، ١٩٨٠)، ومسلم (١١٥٩) (١٨١، ١٨٢، ١٨٩).

(٢) رواه البخاري (٥٥٣٤)، ومسلم (٢٦٢٨) (١٤٦).

(٣) انظر في ذلك: «زاد المعاد» (١١٦/١ - ١١٧).

وَتَشُقُّ عَلَى النَّاسِ، لَكِنْ إِذَا وُزِّعَتِ الْأَعْمَالُ صَارَ فِي هَذَا رَاحَةً لِلنَّاسِ مِنْ وَجْهِ، وَرَاحَةً لِلْعَامِلِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ الْخَلْلُ أَنْ تَجْعَلَ الْأَعْمَالَ مَرَكِزِيَّةً؛ بِمَعْنَى: أَنْ تُرَكِّزَ عَلَى شَخْصٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ بَشَرٌ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَقُومَ بِكُلِّ شَيْءٍ، فَكَانَ الرَّسُولُ ﷺ يُورِّعُ أَصْحَابَهُ.

❖ وَقَوْلُهُ هُنَا: «أَلَيْسَ فِيكُمْ صَاحِبُ السَّرِّ؟». يَعْني: حُذِيفَةُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخْبَرَهُ بِأَسَاءَةِ أَنَاسٍ مُنَافِقِينَ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهِمْ أَحَدٌ غَيْرُهُ ^(١)، حَتَّى كَانَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَقُولُ لِحُذِيفَةَ: «أُنْشِدْكَ اللَّهُ هَلْ سَمَّيْتُ لَكَ الرَّسُولَ ﷺ مَعَ مَنْ سَمَى مِنَ الْمُنَافِقِينَ ^(٢)، اللَّهُ أَكْبَرُ! عَمْرُ يَخَافُ النِّفَاقَ عَلَى نَفْسِهِ، وَالْوَاحِدُ مِنَ النَّاسِ الْيَوْمَ يَرَى أَنَّهُ مُؤْمِنٌ كَأَيَّامِ أَبِي بَكْرٍ أَوْ أَشَدَّ، لَا يَخَافُ النِّفَاقَ عَلَى نَفْسِهِ، مَعَ أَنَّ النِّفَاقَ سَرٌّ لَطِيفٌ، يَدْخُلُ الْقَلْبَ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُ بِهِ، وَالنِّفَاقُ يَكُونُ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى فِي الْإِعْتِقَادِ، فَقَدْ يَكُونُ فِي الْإِنْسَانِ نِفَاقٌ اعْتِقَادِيٌّ كَالرِّيَاءِ مِثْلًا وَهُوَ لَا يَشْعُرُ، وَلِهَذَا كَانَ الرَّسُولُ يَقُولُ: «أَخَوْفُ مَا أَخَافَ عَلَيْكُمْ الشَّرْكَ الْخَفِيُّ: أَنْ يَقُومَ الرَّجُلُ فَيُصَلِّيَ فَيُزَيِّنُ صَلَاتَهُ لِمَا يَرَى مِنْ نَظَرِ رَجُلٍ» ^(٣).

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ حُذِيفَةَ يُسَمِّي صَاحِبَ السَّرِّ.

❖ وَقَوْلُهُ: «أَلَيْسَ كَانَ فِيكُمْ الَّذِي أَجَارَهُ اللَّهُ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ مِنَ الشَّيْطَانِ؟». يَعْني: عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ رضي الله عنه وَهَذَا مِنْ مَنَقِبَتِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَجْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٩٢ / ٧):

❖ قَوْلُهُ: «الَّذِي أَجَارَهُ اللَّهُ مِنَ الشَّيْطَانِ». يَعْني: عَلَى لِسَانِ نَبِيٍّ. فِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ: أَجَارَهُ اللَّهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيٍّ؛ يَعْني: مِنَ الشَّيْطَانِ. وَزَادَ فِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ: يَعْني: عَمَّارًا. وَزَعَمَ أَبُو التَّيْنِ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: عَلَى لِسَانِ نَبِيٍّ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «وَيْحَ عَمَّارٍ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَيَدْعُوهُمْ إِلَى النَّارِ» وَهُوَ مُحْتَمَلٌ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِذَلِكَ حَدِيثَ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا: «مَا خَيْرَ عَمَّارٍ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا اخْتَارَ أَرشدهما». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَلِأَحْمَدَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ مِثْلُهُ، أَخْرَجَهُمَا الْحَاكِمُ، كَوْنُهُ يَخْتَارُ أَرشَدَ الْأَمْرَيْنِ دَائِمًا يَقْتَضِي أَنَّهُ قَدْ أُجِيرَ مِنَ الشَّيْطَانِ الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ الْأَمْرُ بِالْغَيِّ،

(١) انظر: «صحيح مسلم» (٢٧٧٩) (٩).

(٢) ذكره الربيع في «مسنده» (٣٦١ / ١) (٩٢٩).

(٣) رواه أحمد في «مسنده» (٣٠ / ٣) (١٢٥٢)، وابن ماجه (٤٢٠٤). قال الهيثمي في «المجمع» (٣١٥ / ١): رواه أحمد ورجاله موثقون. وحسنه الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ، كما في تعليقه على «سنن ابن ماجه».

وَرَوَى الْبَزَّازُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مُلِيَ إِيْمَانًا إِلَى مُشَاشِهِ». يَعْنِي عَمَّارًا. وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَابْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَاتِ مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ، قَالَ: قَالَ عَمَّارٌ نَزَلْنَا مَنْزِلًا فَأَخَذْتُ قَرْبَتِي وَذَلَوِي لِأَسْتَقِي فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «سَيَأْتِيكَ مَنْ يَمْنَعُكَ مِنَ الْمَاءِ» فَلَمَّا كُنْتُ عَلَى رَأْسِ الْمَاءِ إِذَا رَجُلٌ أَسْوَدُ كَأَنَّهُ مَرَسٌ فَصَرَعْتُهُ. فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «ذَاكَ الشَّيْطَانُ». فَلَعَلَّ ابْنَ مَسْعُودٍ أَشَارَ إِلَى هَذِهِ الْقِصَّةِ.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْإِشَارَةُ بِالْإِجَارَةِ الْمَذْكُورَةِ إِلَى ثَبَاتِهِ عَلَى الْإِيْمَانِ لِمَا أَكْرَهَهُ الْمُشْرِكُونَ عَلَى النَّطْقِ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ، فَزَلَّتْ فِيهِ: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْثَرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيْمَانِ﴾ [الْبَقَرَةُ: ١٠٦]. وَقَدْ جَاءَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ أَنَّ عَمَّارًا مَلِيَ إِيْمَانًا إِلَى مُشَاشِهِ، أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ. وَالْمُشَاشُ بَضْمُ الْمِيمِ وَمُعْجَمَتَيْنِ الْأُولَى خَفِيفَةٌ، وَهَذِهِ الصِّفَةُ لَا تَقَعُ إِلَّا مِمَّنْ أَجَارَهُ اللَّهُ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُ الْحَدِيثِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ التَّيْنِ فِي بَابِ التَّعَاوُنِ فِي بِنَاءِ الْمَسْجِدِ مُسْتَوْفَى وَلِلَّهِ الْحَمْدُ. اهـ.

❖ وَقَوْلُهُ: «أَوَلَيْسَ فِيكُمْ صَاحِبُ السَّوَالِكِ وَالْوَسَادَةِ؟». يَعْنِي: ابْنَ مَسْعُودٍ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ حَثَّ عَلَى تَلْقَى الْقُرْآنِ مِنْهُ فَقَالَ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًّا كَمَا أُنْزِلَ فَلْيَقْرَأْ بِقِرَاءَةِ ابْنِ أُمِّ عَبْدِ» ^(١) يَعْنِي: ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقْرَأُ: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى، وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى، وَالذِّكْرَ وَالْأُنْثَى﴾. هَكَذَا سَمِعَهَا مِنْ فَمِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْقِرَاءَةُ الْمَعْرُوفَةُ الْمُتَوَاتِرَةُ: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى﴾ يَعْنِي: وَالَّذِي خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى، أَوْ وَخَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى، فَيَكُونُ إِقْسَامًا بِاللَّهِ، أَوْ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ، فَإِذَا جَعَلْنَا «مَا» اسْمًا مُوَصُولًا صَارَتْ قَسَمًا بِاللَّهِ، وَإِذَا جَعَلْنَاهَا مُصَدْرِيَّةً صَارَتْ قَسَمًا بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ؛ أَي: وَخَلَقَ اللَّهُ. وَقِرَاءَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ تَنَاسَبُ مَعَ سِيَاقِ الْآيَاتِ، فَاللَّهُ أَقْسَمَ بِمَخْلُوقَاتِهِ فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ۚ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى ۚ﴾ وَهَذَانِ زَوْجَانِ مُتَقَابِلَانِ ﴿وَالذِّكْرَ وَالْأُنْثَى﴾ زَوْجَانِ مُتَقَابِلَانِ فَتَكُونُ الْآيَاتُ الثَّلَاثُ مُتَنَاسِقَةً، وَكُلُّهَا إِقْسَامٌ بِمَخْلُوقَاتِ اللَّهِ الْمُتَقَابِلَةِ عَلَى شَيْءٍ مُتَقَابِلٍ أَيْضًا وَهُوَ: ﴿إِنْ سَأَلْتُمْ لَشَيْءٌ﴾ [الْبَقَرَةُ: ٢٤٤]. فَالْمَقْسَمُ بِهِ أَشْيَاءٌ مُتَقَابِلَةٌ، وَالْمَقْسَمُ عَلَيْهِ أَيْضًا أَشْيَاءٌ مُتَقَابِلَةٌ.

(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (١/ ٧) (٣٥)، وَابْنُ مَاجَهَ (١٣٨)، وَالحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٣/ ٣٥٨) وَقَالَ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يَخْرُجْ. وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَمَا فِي تَلْقِيهِ عَلَى «سُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ».

لكن مع ذلك فإن القراءة السبعية معروفة، وهي إقسامٌ بالله ﷻ، أو إقسامٌ بصفةٍ من صفاته. ولكن يَبْقَى علينا إشكالٌ إذا جعلنا «ما» اسمًا موصولًا، والمعروف أنه إذا عَبَّرَ عن العالمِ باسمِ موصولٍ فإنه يُقَالُ: «مَنْ» فلماذا عَبَّرَ بـ«ما»؟

فالجواب: أنه إذا كان المقصودُ هو الوصفُ أتي بـ«ما» دون «مَنْ» ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَنكِسُوا طَابَ لَكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٣]. ولم يقل: مَنْ طاب؛ لأن التركيز هنا على وصفِ المرأة لا على شخصِها، فإذا كان المقصودُ هو الوصفُ فإنه يُؤْتَى بـ«ما».

وهنا لا شك أن المقصودُ هو الوصفُ؛ يَعْنِي: الإقسامُ بالله ﷻ بوصفه خالقًا، فيقول: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ ولكن هل يَجُوزُ لنا أن نقرأ بقراءة ابن مسعود: ﴿والذكر والأنثى﴾. هذه؟
الجواب: نعم، يجوزُ، وهذا هو الصحيح أنه يجوزُ القراءةُ بما صحَّ عن النبي ﷺ وإن لم يَكُنْ مُتَوَاتِرًا، وهذا صحَّ عن النبي ﷺ.

لكن سبق لنا أن قلنا: إن القراءةَ بغيرِ ما يَعْرِفُهُ العوامُ لا تَبْنِغِي؛ لأنها تُوجِبُ الفتنةَ والشكَّ في القرآن، وقد تَخْرُجُ العامةُ وتقول: بدأ الناسُ يَلْعَبُونَ حتَّى بالقرآن، وهذه فتنةٌ عظيمةٌ، لكن الإنسانَ بينه وبين نفسه، أو مع طلبية العلم الذين يَعْرِفُونَ الحَقَّ يَبْنِغِي له أن يقرأ بهذا مرةً وبهذا مرةً.

وفي هذا الحديث: دليلٌ على أن أبا الدرداء رضي الله عنه سَمِعَ القراءةَ من النبي ﷺ يقرأها: ﴿والذكر والأنثى﴾ فيكون قد رواها عن النبي ﷺ عبدُ الله بنُ مسعود وأبو الدرداء رضي الله عنه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٣٩- بَابُ الْقَائِلَةِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ.

٦٢٧٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه، قَالَ: كُنَّا نَقِيلُ وَنَتَغَدَّى بَعْدَ الْجُمُعَةِ ^(١).

٤٠- بَابُ الْقَائِلَةِ فِي الْمَسْجِدِ.

٦٢٨٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ

سهل بن سعيد، قال: ما كان لعلِّي اسمُّ أحبَّ إليه من أبي ترابٍ، وإن كان ليفرحُ به إذا دُعِيَ بها، جاء رسولُ الله ﷺ بيتَ فاطمةَ عليها السلامُ فلم يجدْ عليًّا في البيتِ، فقال: أين ابنُ عمِّك؟ فقالت: كان بيني وبينه شيءٌ فغاضبني فخرج فلم يقلْ عندي. فقال رسولُ الله ﷺ لإنسان: انظرْ أين هو؟ فجاء، فقال: يا رسولَ الله هو في المسجدِ راقدٌ، فجاء رسولُ الله ﷺ وهو مضطجعٌ قد سقطَ رداؤه عن شقه فأصابه ترابٌ، فجعل رسولُ الله ﷺ يمسحه عنه وهو يقولُ: «قُمْ أبا ترابٍ، قُمْ أبا ترابٍ».

ذكر المؤلف رحمه الله زمانَ القائلةِ ومكانها، والقائلةُ هي النومُ وسطَ النهارِ وكانت معروفةً من قبلُ، لاسيَّما في أيامِ الصيفِ الطويلةِ فإنَّ الجسدَ يحتاجُ فيها إلى النومِ، أما في أيامِ الشتاءِ فالأمرُ فيه واسعٌ.

❦ قوله: «عن سعيد، قال: كُنَّا نَقِيلُ وَنَتَغَدَّى بَعْدَ الْجُمُعَةِ؛ لَأَنَّهُمْ كَانُوا يُيَكَّرُونَ إِلَى الْجُمُعَةِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «(من راحَ في الساعةِ الأولى بعدَ أَنْ يَغْتَسِلَ فكَأَنَّا قَرَّبَ بَدَنَةً، وفي الثانيةِ بقرةً، وفي الثالثةِ كبشاً أقرنً، وفي الرابعةِ دجاجةً، وفي الخامسةِ بيضةً)»^(١). فكَانُوا يَقِيلُونَ وَيَتَغَدَّوْنَ بَعْدَ الْجُمُعَةِ، أما في غيرِ الْجُمُعَةِ فَيَتَغَدَّوْنَ قَبْلَ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الْغَدَاءَ هُوَ الطَّعَامُ الَّذِي يَكُونُ فِي الْغَدَاةِ؛ أَي: فِي أَوَّلِ النَّهَارِ.

واستدلَّ بعضُ العلماءِ بهذا الحديثِ على جوازِ صلاةِ الجمعةِ قَبْلَ الزَّوَالِ، بناءً على أن القيلولةَ هي النومُ وسطَ النهارِ، فإذا كانوا لا يَقِيلُونَ بَعْدَ الْجُمُعَةِ إِلَّا بَعْدَ الصَّلَاةِ وَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُمْ يُؤَدُّونَ الصَّلَاةَ قَبْلَ وَقْتِ الْقَائِلَةِ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللهُ، وَقَالَ: إِنْ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ تَجَوُّزُ، وَلَوْ قَبْلَ الزَّوَالِ، بَلْ قَالَ: إِنْ وَقَّتْهَا يَدْخُلُ بِدُخُولِ وَقْتِ صَلَاةِ الْعِيدِ^(٢)؛ يَعْنِي: مِنْ حِينَ أَنْ تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ قَبْدَ رَمَحٍ إِلَى الْعَصْرِ.

وعلى هذا فيكونُ وَقْتُ الْجُمُعَةِ أَطْوَلَ أَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ؛ لِأَنَّ وَقْتَ الْعِشَاءِ مِنْ مَغِيبِ الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ إِلَى نَصْفِ اللَّيْلِ فَقَطْ، وَلَا يُمْتَدُّ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَلَوْ اِمْتَدَّ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ لَكَانَ أَطْوَلَ مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، لَكِنَّهُ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ إِلَى نَصْفِ اللَّيْلِ فَقَطْ، وَعَلَى هَذَا

(١) تقدم تخريجه في «الجمعة».

(٢) انظر: «الكافي في فقه الإمام أحمد» (١/ ٢١٥)، و«المبدع» (١/ ٣٤٠)، و«الفرع» (٢/ ٧٢)،

و«شرح العمدة» (٤/ ٢٠١-٢٠٢)، و«الإنصاف» (٢/ ٣٦٤).

فَتَكُونُ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ أَطْوَلَ أَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ.

لَكِنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَمِنْهُمْ الْأُئِمَّةُ الثَّلَاثَةُ عَلَى أَنَّ وَقْتَ الْجُمُعَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالزَّوَالِ ^(١).
وَتَوَسَّطَ قَوْمٌ فَقَالُوا: إِنَّهُ يَجُوزُ قَبْلَ الزَّوَالِ بِنَحْوِ سَاعَةٍ، وَلَا يَجُوزُ قَبْلَ الزَّوَالِ بِزَمْنٍ طَوِيلٍ،
وَقَالُوا: إِنْ تَنَصَّيْصَ سَهْلٌ ^{هَلِيفَةٌ} عَلَى أَنَّهُمْ لَا يَقِيلُونَ وَلَا يَتَغَدَّوْنَ إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا
خِلَافُ الْعَادَةِ... وَأَنَّهُمْ يَتَأَخَّرُونَ فِي الْقِيلُولَةِ وَالْغَدَاءِ مِنْ أَجْلِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، وَهَذَا أَقْرَبُ.
أَمَّا الْمَكَانُ فَلْأَصْلُ فِي الْقِيلُولَةِ أَنْ تَكُونَ فِي الْبَيْتِ، وَالْأَصْلُ فِي النَّوْمِ أَنْ يَكُونَ فِي الْبَيْتِ،
قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: وَلَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَّخِذَ الْمَسْجِدَ مَقِيلًا وَمَنَامًا دَائِمًا؛ لِأَنَّ الْمَسْجِدَ لَمْ
يُبْنَ لَهُذَا إِنَّمَا بُنِيَ لِلصَّلَاةِ، وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَالذِّكْرِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ^(٢). لَكِنْ لَا بَأْسَ أَنْ يَتَّخِذَهُ عِنْدَ
الْحَاجَةِ أَوْ عِنْدَ الْعَارِضِ، مِثْلَ اتِّخَاذِهِ مَقِيلًا أَيَّامَ رَمَضَانَ، فَإِنَّ النَّاسَ يُصَلُّونَ الظُّهْرَ وَيَنَامُونَ.
أَوْ عِنْدَ الْحَاجَةِ كإِنْسَانٍ مِثْلًا مَرَّ بِالْبَلَدِ، وَقَالَ فِيهِ، أَوْ نَامَ فِيهِ، أَوْ إِنْسَانٍ عَزَبَ لَهُ أَهْلٌ
فَهَذِهِ حَاجَةٌ، وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَكُنْ حَاجَةً وَلَا عَارِضًا فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَذَا.

وَأَمَّا مَا حَصَلَ مِنْ عَلِيٍّ ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ} فَإِنَّهُ كَانَ لِعَارِضٍ، فَإِنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ هَذَا إِلَّا حِينَذَا غَاضَبَ فَاطِمَةَ ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا}.
وَفِي فِعْلِ الرَّسُولِ ﷺ مَعَ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ دَلِيلٌ عَلَى مَلَاطِفَةِ الصَّهْرِ لَصْهَرِهِ؛ لِأَنَّ
الرَّسُولَ ﷺ جَاءَ إِلَى عَلِيٍّ وَوَجَدَهُ نَائِمًا فَجَعَلَ يَنْفُضُ التَّرَابَ عَنْ ظَهْرِهِ، وَيَقُولُ: «قُمْ أَبَا
تَرَابٍ، قُمْ أَبَا تَرَابٍ». وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ مِنَ الْمَلَاطِفَةِ بِالْقَوْلِ وَبِالْفِعْلِ، وَلَا شَكَّ أَيْضًا أَنَّ هَذَا
مِنَ الْأَخْلَاقِ الْفَاضِلَةِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٤١ - بَابُ مَنْ زَارَ قَوْمًا فَقَالَ عِنْدَهُمْ.

٦٢٨١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي،
عَنْ ثُمَامَةَ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ كَانَتْ تَبْسُطُ لِلنَّبِيِّ ﷺ نَظْعًا فَيَقِيلُ عِنْدَهَا عَلَى ذَلِكَ النَّظْعِ،
قَالَ: فَإِذَا نَامَ النَّبِيُّ ﷺ أَخَذَتْ مِنْ عَرَقِهِ، وَشَعْرِهِ فَجَمَعَتْهُ فِي قَارُورَةٍ، ثُمَّ جَمَعَتْهُ فِي سَكٍّ «وَهُوَ

(١) انظر: «الأم» (١/ ١٩٤)، و«التمهيد» (٨/ ٧١)، و«المجموع» (٤/ ٤٣٠)، و«المبسوط» للسرخسي (٢/ ٢٤).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٢٢/ ١٩٥-١٩٦).

نائم» قال: فلما حضر أنس بن مالك الوفاة أوصى إلي أن يجعل في حنوطه من ذلك السك، قال: فجعل في حنوطه.

٦٢٨٢، ٦٢٨٣ - حدثنا إسماعيل، قال: حدثني مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه سمعه يقول: كان رسول الله ﷺ إذا ذهب إلى قُبَاءٍ يَدْخُلُ على أم حرام بنت ملحان فَيُطْعِمُهُ، وكانت تحت عبادة بن الصامت، فدخل يوماً فأطعمته، فنام رسول الله ﷺ، ثم استيقظ يضحك، قالت: فقلت: ما يضحكك يا رسول الله؟ فقال: «ناس من أمتي عرضوا علي غزاة في سبيل الله يركبون ثبج هذا البحر مملوكاً على الأسيرة» - أو قال: «على الأسيرة» - شك إسحاق، قلت: ادع الله أن يجعلني منهم. فدعا ثم وضع رأسه فنام، ثم استيقظ يضحك، فقلت: ما يضحكك يا رسول الله؟ قال: «ناس من أمتي عرضوا علي غزاة في سبيل الله يركبون ثبج هذا البحر مملوكاً على الأسيرة» - أو مثل المملوك على الأسيرة - . فقلت: ادع الله أن يجعلني منهم. قال: «أنت من الأولين». فركبت البحر في زمان معاوية فصرعت عن دابتيها حين خرجت من البحر فهلكت ^(١).

قال ابن حجر رحمته الله في «الفتح» (١١/ ٧٢):

قوله: «في سك». بضم المهملة وتشديد الكاف؛ هو طيب مركب، وفي النهاية: طيب معروف يضاف إلى غيره من الطيب، ويستعمل.

وفي رواية الحسن بن سفيان المذكورة: ثم تجعله في سكها. وفي رواية ثابت المذكورة عند مسلم: دخل علينا النبي ﷺ فقال عندنا، فعرق، وجاءت أمي بقارورة فجعلت تسلك العرق فيها، فاستيقظ فقال: «يا أم سليم ما هذا الذي تصنعين؟» قالت: هذا عرقك تجعله في طيبنا، وهو من أطيب الطيب.

وفي رواية إسحاق بن أبي طلحة المذكورة: عرق فاستنقع عرقه على قطعة أديم، ففتحت عتيدها فجعلت تنشف ذلك العرق، فتعصره في قواريرها، فأفاق، فقال: «ما تصنعين؟» قالت: نرجو بركته لصبياننا، فقال: «أصبت».

والعتيدة بمهملة ثم مثناة وزن عزيمة: السلة أو الحق، وهي مأخوذة من العتاد، وهو

الشيء المُعَدُّ للأمرِ المُهمِّ.

وفي رواية أبي قلابَةَ المذكورة: فكانت تَجْمَعُ عَرَقَهُ فتَجْعَلُهُ فِي الطَّيْبِ والقَوَارِيرِ، فقال: «ما هذا؟» قالت: عَرَقُكَ أَذُوفُ به طيبي، وأذُوفُ بمعجمة مضمومة، ثم فاء، أي: أَخْلَطُ، ويستفادُ مِنْ هذه الرواياتِ إطلاَعُ النَّبِيِّ ﷺ على فِعْلِ أُمِّ سَلِيمٍ، وتصويبه، ولا مُعَارَضَةَ بَيْنَ قولها: إنها كانت تَجْمَعُهُ لأجلِ طيبِهِ وبين قولها: للبرَكَةِ. بل يُحْمَلُ على أَنَّها كانت تَفْعَلُ ذلكَ للأمْرَيْنِ معاً.

قال المهلبُ: في هذا الحديثِ مشروعيةُ القائلةِ للكبيرِ في بيوتِ مَعَارِفِهِ، لما في ذلك من ثُبُوتِ المَوَدَّةِ، وتأكُّدِ المحبَّةِ، قال: وفيه طَهَارَةٌ شَعْرِ الأَدَمِيِّ وعَرَقُهُ. وقال غيره: لا دَلَالَةٌ فِيهِ؛ لَأَنَّهُ من خِصَائِصِ النَّبِيِّ ﷺ، ودليلُ ذلكِ مَتَمَكَّنٌ فِي القُوَّةِ، ولا سِيماً إِنْ ثَبَتَ الدَّلِيلُ على عَدَمِ طَهَارَةِ كُلِّ مِنْهُمَا. اهـ. والصحيحُ بلا شَكٍّ أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ تَخْصِيصٌ لِلرَّسُولِ ﷺ فِي الفَضَلَاتِ، وَأَنَّ فَضْلَاتِ النَّبِيِّ ﷺ كغَيْرِهِ؛ النَّجِسُ مِنْهَا نَجِسٌ، والطَّاهِرُ مِنْهَا طَاهِرٌ. ولولا ذلكِ ما اسْتَطَعْنَا أَنْ نَسْتَدِلَّ على طَهَارَةِ المَنِيِّ مثلاً؛ لَأَنَّهُ فِي إِمْكَانِ كُلِّ إِنْسَانٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ هَذَا مِنْ خِصَائِصِ الرَّسُولِ ﷺ.

فالصوابُ: أَنَّ الطَّاهِرَ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ طَاهِرٌ مِنْكَ، والنَّجِسُ مِنْكَ نَجِسٌ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ؛ لَأَنَّهُ هُوَ مُقْتَضَى الطَّبِيعَةِ البَشَرِيَّةِ.

وفي هذا الحديثِ: دليلٌ - كما في رواية مسلم - على أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ خِصَائِصِهِ - فَيَا يَتَعَلَّقُ بِالنِّسَاءِ - أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ على المَرْأَةِ أَنْ تُبَاشِرَهُ؛ يَعْني: تَلْمِسُ جِلْدَهُ^(١).

وفيه أيضاً: دليلٌ على جَوَازِ خَلْوَةِ الرَّسُولِ ﷺ بِالمَرْأَةِ، وهذا أيضاً مِنْ خِصَائِصِهِ. كما أَنَّ مِنْ خِصَائِصِهِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ على المَرْأَةِ أَنْ تَحْتَجِبَ عَنْهُ، وهذا له أدلةٌ مُتَعَدِّدةٌ^(٢).

(١) انظر: المصدر السابق.

(٢) من ذلك ما رواه أبو داود (٢٤٩٢)، عن عطاء بن يسار، عن أخت أم سليم الرُّمَيْضَاءِ، قالت: نام النبي ﷺ فاستيقظ، وكانت تغسل رأسها، فاستيقظ وهو يضحك، فقالت: يا رسول الله أتضحك من رأسي؟ قال: «لا». وصححه الشيخ الألباني بِتَحْلِيلِهِ، كما في تعليقه على «سنن أبي داود». وانظر: كلام الحافظ الآتي قريباً إن شاء الله.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١١ / ٧٢ - ٧٨):

الْحَدِيثُ الثَّانِي قِصَّةُ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ، أُخْتِ أُمِّ سُلَيْمٍ.

❖ قَوْلُهُ: «حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ». هُوَ ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ.

❖ قَوْلُهُ: «إِذَا ذَهَبَ إِلَى قِبَاءٍ». لَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْ رِوَاةِ الْمَوْطَأِ هَذِهِ الزِّيَادَةَ إِلَّا ابْنُ وَهْبٍ.

قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ. قَالَ: وَتَابَعَ إِسْمَاعِيلُ عَلَيْهَا عَتِيقُ بْنُ يَعْقُوبَ، عَنْ مَالِكٍ.

❖ قَوْلُهُ: «أُمُّ حَرَامٍ». بَفَتْحِ الْمُهِمْلَتَيْنِ؛ وَهِيَ خَالَةُ أَنَسٍ، وَكَانَ يُقَالُ لَهَا: الرُّمَيْصَاءُ.

وَلَا مَّ سُلَيْمٍ: الرُّمَيْصَاءُ. بِالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ، وَالْبَاقِي مِثْلُهُ، قَالَ عِيَّاضٌ: وَقِيلَ بِالْعَكْسِ. وَقَالَ

ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: الرُّمَيْصَاءُ وَالرُّمَيْصَاءُ هِيَ أُمُّ سُلَيْمٍ. وَيُرَدُّ مَا أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ، عَنْ

عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ الرُّمَيْصَاءِ أُخْتِ أُمِّ سُلَيْمٍ. وَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ الْبَابِ.

وَلَا بِي عَوَانَةَ مِنْ طَرِيقِ الدَّارُورِدِيِّ، عَنْ أَبِي طَوَالَةَ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَضَعَ رَأْسَهُ

فِي بَيْتِ بِنْتِ مِلْحَانَ، إِخْدَى خَالَاتِ أَنَسٍ.

وَمَعْنَى الْعَمَصِ مُتْقَارِبٌ، وَهُوَ اجْتِمَاعُ الْقَدَى فِي مُؤَخَّرِ الْعَيْنِ، وَفِي هَدْيِهَا وَقِيلَ:

اسْتَرْخَاؤُهَا وَانْكَسَارُ الْجَفْنِ.

وَقَدْ سَبَقَ حَدِيثُ الْبَابِ فِي أَوَّلِ الْجِهَادِ فِي عِدَّةٍ مُوَاضِعَ مِنْهُ، وَاخْتَلَفَ فِيهِ عَنْ أَنَسٍ،

فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ مِنْ مُسْنَدِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ مِنْ مُسْنَدِ أُمِّ حَرَامٍ، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ أَوَّلَهُ مِنْ مُسْنَدِ

أَنَسٍ، وَقِصَّةُ الْمَنَامِ مِنْ مُسْنَدِ أُمِّ حَرَامٍ، فَإِنَّ أَنَسًا إِنَّمَا حَمَلَ قِصَّةَ الْمَنَامِ عَنْهَا، وَقَدْ وَقَعَ فِي أَثْنَاءِ

هَذِهِ الرِّوَايَةِ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا يُضْحِكُكَ؟ وَتَقَدَّمَ بَيَانُ مَنْ قَالَ فِيهِ: عَنْ أَنَسٍ،

عَنْ أُمِّ حَرَامٍ، فِي بَابِ «الدَّعَاءِ بِالْجِهَادِ»، لَكِنَّهُ حَذَفَ مَا فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ وَابْتَدَأَ بِقَوْلِهِ:

اسْتَيْقِظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ نَوْمِهِ... إِلَى آخِرِهِ.

وَتَقَدَّمَ فِي بَابِ رُكُوبِ الْبَحْرِ، مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ -بَفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ-

وَتَشْدِيدِ الْمَوْحَدَةِ- عَنْ أَنَسٍ حَدَّثَنِي أُمُّ حَرَامٍ بِنْتُ مِلْحَانَ أُخْتُ أُمِّ سُلَيْمٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ

يَوْمًا فِي بَيْتِهَا، فَاسْتَيْقِظَ... الْحَدِيثُ.

❖ قَوْلُهُ: «وَكَاثَتْ تَحْتَ عِبَادَةِ بْنِ الصَّامِتِ». هَذَا ظَاهِرُهُ أَنَّهَا كَانَتْ حِينَئِذٍ زَوْجَ عِبَادَةَ،

وَتَقَدَّمَ فِي بَابِ غَزْوِ الْمَرْأَةِ لِلْبَحْرِ، مِنْ رِوَايَةِ أَبِي طَوَالَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى

ابْنَةِ مِلْحَانَ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ إِلَى أَنْ قَالَ: فَتَزَوَّجَتْ عِبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ.

وتقدّم أيضًا في «باب ركوب البحر» من طريق محمد بن يحيى بن حبان، عن أنس: فتزوج بها عبادة، فخرج بها إلى الغزو.

وفي رواية مسلم من هذا الوجه. فتزوج بها عبادة بعد.

وقد تقدّم بيان الجمع في باب غزو المرأة في البحر، وأن المراد بقوله هنا: وكانت تحت عبادة. الإخبار عما آل إليه الحال بعد ذلك، وهو الذي اعتمده النووي وغيره تبعًا لعياض. لكن وقع في ترجمة أم حرام من طبقات ابن سعد، أنها كانت تحت عبادة فولدت له محمدًا، ثم خلف عليها عمرو بن قيس بن زيد الأنصاري النجاري، فولدت له قيسًا، وعبد الله، وعمرو بن قيس هذا اتفق أهل المغازي أنه استشهد بأحد، وكذا ذكره ابن إسحاق أن ابنه قيس بن عمرو بن قيس استشهد بأحد، فلو كان الأمر كما وقع عند ابن سعد لكان محمدًا صحابيًّا؛ لكونه ولدًا لعبادة قبل أن يفارق أم حرام، ثم اتصلت بمن ولدت له قيسًا فاستشهد في أحد، فيكون محمدًا أكبر من قيس بن عمرو، إلا أن يقال: إن عبادة سمى ابنه محمدًا في الجاهلية، كما سمي بهذا الاسم غير واحد، ومات محمد قبل إسلام الأنصار؛ فلهذا لم يذكروه في الصحابة، ويعكّر عليه أنهم لم يعدوا محمد بن عبادة فيمن سمي بهذا الاسم قبل الإسلام ويمكن الجواب.

وعلى هذا فيكون عبادة تزوجها أولًا، ثم فارقتها فتزوجت عمرو بن قيس، ثم استشهد فرجعت إلى عبادة، والذي يظهر لي أن الأمر بعكس ما وقع في الطبقات، وأن عمرو بن قيس تزوجها أولًا، فولدت له ثم استشهد هو وولده قيس منها، وتزوجت بعده بعبادة.

وقد تقدّم في باب ما قيل في قتال الروم، بيان المكان الذي نزلت به أم حرام مع عبادة في الغزو، ولفظه من طريق عمير بن الأسود: أنه أتى عبادة بن الصامت، وهو نازل بساحل حمص، ومعه أم حرام، قال عمير: حدثتنا أم حرام فذكر المنام.

❦ قوله: «فدخل يومًا». زاد القعنبي، عن مالك: «عليها» أخرجه أبو داود.

❦ قوله: «فاطعته». لم أوف على تعيين ما أطعته يومئذ، زاد في «باب الدعاء إلى الجهاد». وجعلت تفلي رأسه، وتفلي بفتح المثناة، وسكون الفاء، وكسر اللام؛ أي تفتش ما فيه. تقدّم بيانه في الأدب.

❦ قوله: «فنام رسول الله ﷺ». زاد في رواية الليث، عن يحيى بن سعيد، في الجهاد:

«فنام قريباً مني»، وفي رواية أبي طوالة في الجهاد: فاتكأ، ولم يَقْعْ في روايته، ولا في رواية مالك بيان وقت النوم المذكور، وقد زاد غيره: أنه كان وقت القائلة.

ففي رواية حماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد، في الجهاد أن النبي ﷺ قال يوماً في بيتها. ولمسلم من هذا الوجه: «أتانا النبي ﷺ فقال عندنا». ولأحمد، وابن سعد من طريق حماد بن سلمة، عن يحيى: بينا رسول الله ﷺ قائلاً في بيتي، ولأحمد من رواية عبد الوارث بن سعيد، عن يحيى «فنام عندها. أو قال» بالشك، وقد أشار البخاري في الترجمة إلى رواية يحيى بن سعيد. قوله: «ثم استيقظ يضحك». تقدم في الجهاد من هذا الوجه، بلفظ: «وهو يضحك» وكذا هو في معظم الروايات التي ذكرتها.

قوله: «فقلت: ما يضحك؟». في رواية حماد بن زيد عند مسلم: بأبي أنت وأمي. وفي رواية أبي طوالة: «لم تضحك؟». ولأحمد من طريقه: «مِمَّ تضحك؟». وفي رواية عطاء بن يسار، عن الرَّمِيصاء: ثم استيقظ وهو يضحك، وكانت تغسل رأسها فقالت: يا رسول الله تضحك من رأسي؟ قال: «لا». أخرجه أبو داود، ولم يسق المتن بل أحال به على رواية حماد بن زيد، وقال: يزيد وينقص.

وقد أخرجه عبد الرزاق من الوجه الذي أخرجه منه أبو داود، فقال: عن عطاء بن يسار أن امرأة حدثته، وساق المتن، ولفظه يدل على أنه في قصة أخرى غير قصة أم حرام. فالله أعلم. قوله: «ناس من أمتي عرضوا عليّ غزاة». في رواية حماد بن زيد، قال: «عجبت من قوم من أمتي»، ولمسلم من هذا الوجه: «أريت قوماً من أمتي». وهذا يشعر بأن ضحكه كان إعجاباً بهم، وفرحاً لما رأى لهم من المنزلة الرفيعة.

قوله: «يركبون نبح هذا البحر». في رواية الليث: «يركبون هذا البحر الأخضر». وفي رواية حماد بن زيد: «يركبون البحر». ولمسلم من طريقه: «يركبون ظهر البحر». وفي رواية أبي طوالة: «يركبون البحر الأخضر في سبيل الله».

والنبح بفتح المثلثة والموحدة ثم جيم: ظهر الشيء، هكذا فسره جماعة، وقال الخطابي: متن البحر، وظهره. وقال الأصمعي: نبح كل شيء، وسطه.

قوله: «ملوكاً على الأسرة». كذا للأكثر، ولأبي ذر: «ملوك». بالرفع.

قوله: «أو قال: مثل الملوك على الأسرة - يشك إسحاق -». يعني: رواية عن أنس.

ووقع في رواية الليث، وحماد المشار إليهما قبل: «كالمملوك على الأسيرة». من غير شك، وفي رواية أبي طوالة: «مثل المملوك على الأسيرة». بغير شك أيضًا، ولأحمد من طريقه: «مثلهم كممثل المملوك على الأسيرة».

قال ابن عبد البر: أراد - والله أعلم - أنه رأى الغزاة في البحر من أمته مملوكًا على الأسيرة في الجنة، ورؤياه وحيي، وقد قال الله تعالى في صفة أهل الجنة: ﴿عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ﴾ [الأنعام: ٤٤]، وقال: ﴿عَلَى الْأَرَائِكِ مُتَكُونَ﴾ [البقرة: ٥٦]. والأرائك: السُرُر في الحجال.

وقال عياض: هذا محتمل، ويحتمل أيضًا أن يكون خبراً عن حالهم في الغزو، من سعة أحوالهم، وقوام أمرهم، وكثرة عددهم، وجودة عددهم، فكانهم المملوك على الأسيرة.

قلت: وفي هذا الاحتمال بُعد، والأول أظهر، لكن الإتيان بالتمثيل في معظم طرقه يدل على أنه رأى ما يؤول إليه أمرهم، لا أنهم نالوا ذلك في تلك الحالة، أو موقع التشبيه أنهم فيما هم من النعيم الذي أُتيوا به على جهادهم، مثل مملوك الدنيا على أسرته، والتشبيه بالمحسوسات أبلغ في نفس السامع.

قوله: «فقلت: ادع الله أن يجعلني منهم، فدعا». تقدم في أوائل الجهاد بلفظ: «فدعا لها». ومثله في رواية الليث.

قوله: «ثم وضع رأسه، فنام». في رواية الليث: ثم قام ثانية ففعل مثلها، فقالت مثل قولها، فأجابها مثلها، وفي رواية حماد بن زيد، فقال ذلك مرتين أو ثلاثة.

قوله: «أنت من الأولين». زاد في رواية الداروردي، عن أبي طوالة: «ولست من الآخرين». وفي رواية عمير بن الأسود الثانية، فقلت: يا رسول الله أنا منهم؟ قال: «لا». قلت: وظاهر قوله: «فقال مثلها». أن الفرقة الثانية يركبون البحر أيضًا، ولكن رواية عمير بن الأسود تدل على أن الثانية إنما غزت في البر؛ لقوله: «يغزون مدينة قيصر». وقد حكى ابن التين: أن الثانية وردت في غزاة البر وأقره.

وعلى هذا يحتاج إلى حمل المثلية في الخبر على معظم ما اشتركت فيه الطائفتان، لا خصوص ركوب البحر، ويحتمل أن يكون بعض العسكر الذين غزوا مدينة قيصر، ركبوا البحر إليها، وعلى تقدير أن يكون المراد ما حكى ابن التين، فتكون الأولية مع كونها في البر مقيدة، بقصد مدينة قيصر، ولأفقد غزوا قبل ذلك في البر مرارًا.

وقال القرطبي: الأولى في أول من غزا البحر من الصحابة، والثانية في أول من غزا البحر من التابعين، قلت: بل كان في كل منهما من الفريقين، لكن معظم الأولى من الصحابة، والثانية بالعكس.

قال عياض والقرطبي: في السياق دليل على أن رؤياه الثانية غير رؤياه الأولى، وأن في كل نومة، عُرِضَتْ طائفة من الغزاة.

وأما قول أم حرام: ادع الله أن يجعلني منهم. في الثانية؛ فلظنها أن الثانية تساوي الأولى في المرتبة، فسألت ثانياً ليتضاعف لها الأجر، لا أنها شككت في إجابة دعاء النبي ﷺ لها في المرة الأولى، وفي جزمه بذلك.

قلت: لا تنافي بين إجابة دعائه، وجزمه بأنها من الأولين، وبين سؤالها أن تكون من الآخرين؛ لأنه لم يقع التصريح لها أنها تموت قبل زمان الغزوة الثانية، فجوزت أنها تدرجها فتغزو معهم، ويحصل لها أجر الفريقين، فأعلمها أنها لا تدرج زمان الغزوة الثانية، فكان كما قال ﷺ.

❦ قوله: «فركبت البحر في زمان معاوية». في رواية الليث: فخرجت مع زوجها عبادة بن الصامت غازياً، أول ما ركب المسلمون البحر مع معاوية. وفي رواية حماد: فتزوج بها عبادة، فخرج بها إلى الغزو. وفي رواية أبي طوالة: فتزوجت عبادة، فركبت البحر مع بنت قرظة، وقد تقدم اسمها في باب غزو المرأة في البحر.

وتقدم في باب «فضل من يصرع في سبيل الله». بيان الوقت الذي ركب فيه المسلمون البحر للغزو أولاً، وأنه كان في سنة ثمان وعشرين، وكان ذلك في خلافة عثمان، ومعاوية يومئذ أمير الشام.

وظاهر سياق الخبر يوهم أن ذلك كان في خلافته، وليس كذلك، وقد اغتر بظاهره بعض الناس فوهم، فإن القصة إنما وردت في حق أول من يغزو في البحر، وكان عمر ينهاى عن ركوب البحر، فلما ولّى عثمان استأذنه معاوية في الغزو في البحر، فأذن له، ونقله أبو جعفر الطبري، عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، ويكفي في الرد عليه التصريح في الصحيح بأن ذلك كان أول ما غزا المسلمون في البحر، ونقل أيضاً من طريق خالد بن معدان، قال: أول من غزا البحر معاوية في زمن عثمان، وكان استأذن عمر فلم يأذن له، فلم يزل بعثمان حتى أذن له، وقال: لا تتخبط أحداً، بل من اختار الغزو فيه طائعاً فأعنه، ففعل.

وقال خليفة بن خياط في تاريخه في حوادث سنة ثمان وعشرين: وفيها غَزَا معاوية البحر، ومعه امرأته فاخْتَهُ بِنْتُ قَرْظَةَ، وَمَعَ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ امرأته أُمُّ حَرَامٍ، وَأَرْخَهَا فِي سَنَةِ ثَمَانٍ وَعَشْرِينَ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَبِهِ جَزَمَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَأَرْخَهَا يَعْقُوبُ بْنُ سَفْيَانَ فِي الْمَحْرَمِ سَنَةَ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ، قَالَ: كَانَتْ فِيهِ غَزَاةٌ قَبْرَصَ الْأُولَى.

وَأَخْرَجَ الطَّبْرِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْوَاقِدِيِّ: أَنَّ مُعَاوِيَةَ غَزَا الرُّومَ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ، فَصَالَحَ أَهْلَ قَبْرَصَ، وَسَمَّى امْرَأَتَهُ كَبْرَةَ بَفَتْحِ الْكَافِ، وَسَكُونِ الْمُوَحَّدَةِ، وَقِيلَ: فَاخْتَهُ بِنْتُ قَرْظَةَ، وَهَمَا أُخْتَانِ كَانَ مُعَاوِيَةُ تَزَوَّجَهُمَا وَاحِدَةً بَعْدَ أُخْرَى.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ، عَنْ ابْنِ لَهْيَعَةَ: أَنَّ مُعَاوِيَةَ غَزَا بِامْرَأَتِهِ إِلَى قَبْرَصَ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ، فَصَالَحَهُمْ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي مَعْشَرٍ الْمَدَنِيِّ. أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي سَنَةِ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِينَ. فَتَحَصَّلْنَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ: وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ، وَكُلُّهَا فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ قُتِلَ فِي آخِرِ سَنَةِ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ.

❦ قَوْلُهُ: «فَصُرِّعَتْ عَنْ دَائِيَّتِهَا، حِينَ خَرَجَتْ مِنَ الْبَحْرِ، فَهَلَكَتْ». فِي رِوَايَةِ اللَّيْثِ: فَلَمَّا انْصَرَفُوا مِنْ غَزْوِهِمْ قَافِلِينَ إِلَى الشَّامِ قُرِبَتْ إِلَيْهَا دَابَّةٌ لَتَرَكْبُهَا، فَصُرِّعَتْ فَمَاتَتْ. وَفِي رِوَايَةِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عِنْدَ أَحْمَدَ: فَوَقَصْنَهَا بَغْلَةً لَهَا شَهْبَاءٌ فَوَقَعَتْ، فَمَاتَتْ. وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ مَضَتْ فِي: «بَابِ رُكُوبِ الْبَحْرِ»: فَوَقَعَتْ فَاَنْدَقَّتْ عَنْقُهَا. وَقَدْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا فِي بَابِ فَضْلِ مَنْ يُصْرِعُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْبَغْلَةَ الشَّهْبَاءَ قُرِبَتْ إِلَيْهَا لَتَرَكْبُهَا، فَصُرِّعَتْ لَتَرَكْبِ، فَسَقَطَتْ فَاَنْدَقَّتْ عَنْقُهَا، فَمَاتَتْ، وَظَاهِرُ رِوَايَةِ اللَّيْثِ أَنَّ وَقَعَتْهَا كَانَتْ بِسَاحِلِ الشَّامِ، لَهَا خَرَجَتْ مِنَ الْبَحْرِ بَعْدَ رُجُوعِهِمْ مِنْ غَزَاةِ قَبْرَصَ، لَكِنْ أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ حَمْزَةَ بِالسَّنَدِ الْبَاضِي لِقِصَّةِ أُمِّ حَرَامٍ، فِي بَابِ مَا قِيلَ فِي قِتَالِ الرُّومِ، وَفِيهِ: وَعِبَادَةُ نَازِلٌ بِسَاحِلِ حِمَاصَ. قَالَ هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ: رَأَيْتُ قَبْرَهَا بِسَاحِلِ حِمَاصَ، وَجَزَمَ جَمَاعَةٌ بِأَنَّ قَبْرَهَا بِجَزِيرَةِ قَبْرَصَ.

قَالَ ابْنُ حَبَّانَ بَعْدَ أَنْ أَخْرَجَ الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، بِسَنَدِهِ: قَبْرُ أُمِّ حَرَامٍ بِجَزِيرَةِ فِي بَحْرِ الرُّومِ يُقَالُ لَهَا: قَبْرَصَ، بَيْنَ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ وَبَيْنَهَا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ. وَجَزَمَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، بِأَنَّهَا

حِينَ خَرَجَتْ مِنَ الْبَحْرِ إِلَى جَزِيرَةِ قَبْرَصَ، قُرِبَتْ إِلَيْهَا دَابَّتُهَا فَصَرَ عَتَهَا.

وَأَخْرَجَ الطَّبْرِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْوَاقِدِيِّ: أَنَّ مَعَاوِيَةَ صَالَحَهُمْ بَعْدَ فَتْحِهَا عَلَى سَبْعَةِ آلَافٍ دِينَارٍ فِي كُلِّ سَنَةٍ، فَلَمَّا أَرَادُوا الْخُرُوجَ مِنْهَا قُرِبَتْ لَأُمِّ حَرَامٍ دَابَّةٌ لَتَرَكَبَهَا فَسَقَطَتْ. فَمَاتَتْ، فَقَبَّرُهَا هُنَاكَ يَسْتَسْقُونَ بِهِ، وَيَقُولُونَ: قَبْرُ الْمَرْأَةِ الصَّالِحَةِ.

فَعَلَى هَذَا فَلَعَلَّ مَرَادَ هِشَامِ بْنِ عَمَّارٍ بِقَوْلِهِ: رَأَيْتُ قَبْرَهَا بِالسَّاحِلِ، أَيِ: سَاحِلِ جَزِيرَةِ قَبْرَصَ، فَكَأَنَّهُ تَوَجَّهَ إِلَى قَبْرَصَ لِمَا غَزَاهَا الرَّشِيدُ فِي خِلَافَتِهِ.

وَيُجْمَعُ بِأَنَّهُمْ لَمَّا وَصَلُوا إِلَى الْجَزِيرَةِ بَادَرَتْهُ الْمَقَاتِلَةُ، وَتَأَخَّرَتِ الضُّعَفَاءُ كَالنِّسَاءِ، فَلَمَّا غَلَبَ الْمُسْلِمُونَ وَصَالِحُوهُمْ، طَلَعَتْ أُمُّ حَرَامٍ مِنَ السَّفِينَةِ قَاصِدَةً الْبَلَدَ؛ لِتَرَاهَا وَتَعُودَ رَاجِعَةً لِلشَّامِ، فَوَقَعَتْ حِينَئِذٍ، وَيُحْمَلُ قَوْلُ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ فِي رَوَايَتِهِ: «فَلَمَّا رَجَعَتْ». وَقَوْلُ أَبِي طَوَالَةَ: «فَلَمَّا قَفَلَتْ». أَيِ: أَرَادَتْ الرُّجُوعَ، وَكَذَا قَوْلُ اللَّيْثِ فِي رَوَايَتِهِ: «فَلَمَّا انْصَرَفُوا مِنْ غَزْوِهِمْ قَافِلِينَ». أَيِ: أَرَادُوا الْإِنْصِرَافَ.

ثُمَّ وَقَفْتُ عَلَى شَيْءٍ يَزُولُ بِهِ الْإِشْكَالُ مِنْ أَصْلِهِ؛ وَهُوَ مَا أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ امْرَأَةً حَدَّثَتْهُ، قَالَتْ: نَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ، فَقُلْتُ: تَضْحَكُ مِنِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ مِنْ قَوْمٍ مِنْ أُمَّتِي يَخْرَجُونَ غَزَاةً فِي الْبَحْرِ، مِثْلُهُمْ كَمِثْلِ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَسْرِ». ثُمَّ نَامَ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ سِوَاءً، لَكِنْ قَالَ: فَيَرْجِعُونَ قَلِيلَةً غَنَائِمُهُمْ، مَغْفُورًا لَهُمْ. قَالَتْ: فَادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لَنِي مِنْهُمْ. فَدَعَا لَهَا. قَالَ عَطَاءٌ: فَرَأَيْتُهَا فِي غَزَاةٍ غَزَاهَا الْمُنْذِرُ ابْنُ الزُّبَيْرِ إِلَى أَرْضِ الرُّومِ، فَمَاتَتْ بِأَرْضِ الرُّومِ، وَهَذَا إِسْنَادٌ عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ.

وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ يَوْسَفَ، عَنْ مَعْمَرٍ، فَقَالَ فِي رَوَايَتِهِ: عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ الرُّمَيْصَاءِ أَخْتِ أُمِّ سُلَيْمٍ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، فَقَالَ فِي رَوَايَتِهِ: عَنْ أُمِّ حَرَامٍ، وَكَذَا قَالَ زَهَيْرُ بْنُ عَبَّادٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ. وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ قَوْلَ مَنْ قَالَ فِي حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ هَذَا: عَنْ أُمِّ حَرَامٍ وَهْمٌ، وَإِنَّمَا هِيَ الرُّمَيْصَاءُ، وَلَيْسَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ، وَإِنْ كَانَتْ يَقَالُ لَهَا أَيْضًا: الرُّمَيْصَاءُ. كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْمَنَاقِبِ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ: لِأَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ لَمْ تَمُتْ بِأَرْضِ الرُّومِ، وَلَعَلَّهَا أَخْتُهَا أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مِلْحَانَ فَقَدْ ذَكَرَهَا ابْنُ سَعْدٍ فِي الصَّحَابِيَّاتِ، وَقَالَ: إِنَّهَا أَسْلَمَتْ وَبَايَعَتْ. وَلَمْ أَقِفْ عَلَى شَيْءٍ مِنْ خَبَرِهَا

إلا ما ذكره ابنُ سَعْدٍ، فيحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ هِيَ صَاحِبَةُ الْقِصَّةِ الَّتِي ذَكَرَهَا عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ، وَتَكُونُ تَأْخَرَتْ حَتَّى أَدْرَكَهَا عَطَاءٌ، وَقَصَّهَا مَغَايِرَةً لِقِصَّةِ أُمِّ حَرَامٍ مِنْ أَوْجُهٍ:

الأولُ: أَنَّ فِي حَدِيثٍ أُمِّ حَرَامٍ أَنَّهُ ﷺ لَمَّا نَامَ كَانَتْ تَقْلِبِي رَأْسَهُ، وَفِي حَدِيثٍ الْآخَرِ أَنَّهَا كَانَتْ تَغْسِلُ رَأْسَهَا، كَمَا قَدَّمْتُ ذِكْرَهُ مِنْ رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ.

الثاني: ظَاهِرُ رَوَايَةِ أُمِّ حَرَامٍ أَنَّ الْفِرْقَةَ الثَّانِيَةَ تَغْزُو فِي الْبَرِّ، وَظَاهِرُ الرِّوَايَةِ الْآخَرِ أَنَّهَا تَغْزُو فِي الْبَحْرِ.

الثالثُ: أَنَّ فِي رَوَايَةِ أُمِّ حَرَامٍ أَنَّهَا مِنْ أَهْلِ الْفِرْقَةِ الْأُولَى، وَفِي الرِّوَايَةِ الْآخَرِ أَنَّهَا مِنْ أَهْلِ الْفِرْقَةِ الثَّانِيَةِ.

الرابعُ: أَنَّ فِي حَدِيثٍ أُمِّ حَرَامٍ أَنَّ أَمِيرَ الْغَزْوَةِ كَانَ مُعَاوِيَةَ، وَفِي الرِّوَايَةِ الْآخَرِ أَنَّ أَمِيرَهَا كَانَ الْمُنْذِرُ بْنُ الزَّبِيرِ.

الخامسُ: أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ ذَكَرَ أَنَّهَا حَدَّثَتْهُ، وَهُوَ يَصْغُرُ عَنْ إِدْرَاكِ أُمِّ حَرَامٍ، وَعَنْ أَنَّ يَغْزُو فِي سَنَةِ ثَمَانٍ وَعَشْرِينَ، بَلْ وَفِي سَنَةِ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِينَ؛ لِأَنَّ مَوْلَدَهُ عَلَى مَا جَزَمَ بِهِ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ وَغَيْرُهُ كَانَ فِي سَنَةِ تِسْعٍ عَشْرَةَ.

وعَلَى هَذَا فَقَدْ تَعَدَّدَتِ الْقِصَّةُ مِنْ أُمِّ حَرَامٍ، وَلِأَخْتِهَا أُمِّ عَبْدِ اللَّهِ، فَلَعَلَّ إِحْدَاهُمَا دُفِنَتْ بِسَاحِلِ قَبْرِصَ، وَالْآخَرَى بِسَاحِلِ حِمَاصٍ، وَلَمْ أَرْ مَنْ حَرَّرَ ذَلِكَ - وَاللَّهُ الْحَمْدُ عَلَى جَزِيلِ نِعَمِهِ - وَفِي الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ غَيْرُ مَا تَقَدَّمَ: التَّرغِيبُ فِي الْجِهَادِ وَالْحَضُّ عَلَيْهِ، وَبَيَانُ فَضِيلَةِ الْمَجَاهِدِ. وَفِيهِ: جَوَازُ رُكُوبِ الْبَحْرِ الْمَلْحِ لِلْغَزْوِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ الْاِخْتِلَافِ فِيهِ، وَأَنَّ عَمَرَ كَانَ يَمْنَعُ مِنْهُ، ثُمَّ أُذِنَ فِيهِ عُثْمَانُ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ: ثُمَّ مَنَعَ مِنْهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، ثُمَّ أُذِنَ فِيهِ مَنْ بَعْدَهُ، وَاسْتَقَرَّ الْأَمْرُ عَلَيْهِ، وَنُقِلَ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ إِنَّمَا مَنَعَ رُكُوبَهُ لِغَيْرِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَنُقِلَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: أَنَّهُ يَحْرُمُ رُكُوبَهُ عِنْدَ ارْتِجَاجِهِ اتِّفَاقًا، وَكَرِهَ مَالِكُ رُكُوبَ النِّسَاءِ مُطْلَقًا الْبَحْرَ، لِمَا يُخْشَى مِنْ أَطْلَاعِهِنَّ عَلَى عَوَارِثِ الرِّجَالِ فِيهِ، إِذْ يَتَعَسَّرُ الْاِحْتِرَازُ مِنْ ذَلِكَ، وَخَصَّ أَصْحَابَهُ ذَلِكَ بِالسُّفُنِ الصَّغَارِ، وَأَمَّا الْكِبَارُ الَّتِي يُمْكِنُهُنَّ فِيهِنَّ الْاِسْتِتَارُ بِأَمَاكِنَ تَخْصُهُنَّ فَلَا حَرَجَ فِيهِ.

وَفِي الْحَدِيثِ: جَوَازُ تَمَتِّيِ الشَّهَادَةِ، وَأَنَّ مَنْ يَمُوتُ غَازِيًا يَلْحَقُ بِمَنْ يُقْتَلُ فِي الْغَزْوِ، كَذَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْقِصَّةِ، لَكِنْ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْاِسْتِثْنَاءِ فِي أَصْلِ الْفَضْلِ الْاِسْتِثْنَاءُ فِي الدَّرَجَاتِ، وَقَدْ

ذَكَرْتُ فِي بَابِ الشُّهَدَاءِ مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ كَثِيرًا مِمَّنْ يُطَلَّقُ عَلَيْهِ الشَّهِيدُ، وَإِنْ لَمْ يُقْتَلْ.
وفيه: مشروعية القائلة لها فيه مِنَ الْإِعَانَةِ عَلَى قِيَامِ اللَّيْلِ، وَجَوَازُ إِخْرَاجِ مَا يُؤْذِي الْبَدَنَ
مِنْ قَمَلٍ وَنَحْوِهِ عَنْهُ.
وَمَشْرُوعِيَّةُ الْجِهَادِ مَعَ كُلِّ إِمَامٍ؛ لِتَضَمُّنِهِ الشَّأْنِ عَلَى مَنْ غَزَا مَدِينَةَ قَيْصَرَ، وَكَانَ أَمِيرُ تِلْكَ
الْغَزْوَةِ يَزِيدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ.

وَبُثِيَ فَضْلُ الْغَازِي إِذَا صَلَحَتْ نِيَّتُهُ.
وَقَالَ بَعْضُ الشُّرَاحِ: فِيهِ فَضْلُ الْمَجَاهِدِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ؛ لِقَوْلِهِ فِيهِ: «وَلَسْتُ مِنَ الْآخِرِينَ».
وَلَا نِهَآيَةَ لِلْآخِرِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْمَرَادَ بِالْآخِرِينَ فِي الْحَدِيثِ الْفِرْقَةُ الثَّانِيَّةُ، نَعَمْ
يُؤْخَذُ مِنْهُ فَضْلُ الْمَجَاهِدِينَ فِي الْجُمْلَةِ، لَا خُصُوصُ الْفَضْلِ الْوَاردِ فِي حَقِّ الْمَذْكُورِينَ.
وفيه: ضَرْبٌ مِنْ إِبْخَارِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَا سَيَقَعُ، فَوْقَ كَمَا قَالَ، وَذَلِكَ مَعْدُودٌ مِنْ عِلَامَاتِ
نُبُوَّتِهِ؛ مِنْهَا إِعْلَامُهُ بِبَقَاءِ أُمَّتِهِ بَعْدَهُ، وَأَنَّ فِيهِمْ أَصْحَابَ قُوَّةٍ، وَشَوْكَةٍ، وَنَكَايَةَ فِي الْعَدُوِّ، وَأَنَّهُمْ
يَتِمَكَّنُونَ مِنَ الْبِلَادِ، حَتَّى يَغْزُوا الْبَحْرَ، وَأَنَّ أَمَّ حَرَامٍ تَعِيشُ إِلَى ذَلِكَ الزَّمَانِ، وَأَنَّهَا تَكُونُ مَعَ
مَنْ يَغْزُوا الْبَحْرَ، وَأَنَّهَا لَا تَذُرُّكَ زَمَانَ الْغَزْوَةِ الثَّانِيَةِ.
وفيه: جَوَازُ الْفَرَحِ بِمَا يَحْدُثُ مِنَ النَّعَمِ، وَالصَّحْحُ عِنْدَ حَصُولِ الشُّرُورِ؛ لِصَحْحِهِ ﷺ
إِعْجَابًا بِمَا رَأَى مِنْ امْتِثَالِ أُمَّتِهِ أَمْرَهُ لَهُمْ بِجِهَادِ الْعَدُوِّ، وَمَا أَثَابَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى ذَلِكَ، وَمَا وَرَدَ
فِي بَعْضِ طُرُقِهِ بِلَفْظِ التَّعَجُّبِ مَحْمُولٌ عَلَى ذَلِكَ.

وفيه: جَوَازُ قَائِلَةِ الضَّيْفِ فِي غَيْرِ بَيْتِهِ بِشَرْطِهِ، كَالْإِذْنِ، وَأَمِنْ الْفِتْنَةِ.
وَجَوَازُ خِدْمَةِ الْمَرْأَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ الضَّيْفَ بِإِطَاعَتِهِ، وَالتَّمْهِيدِ لَهُ وَنَحْوِ ذَلِكَ، [هَذَا قَدْ يُقَالُ:
إِنَّ فِيهِ نَظْرًا، وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يَسَاوِي غَيْرَهُ فِي هَذَا الْبَابِ؛ لِأَنَّ الْفِتْنَةَ بِالنِّسْبَةِ
لِلرَّسُولِ ﷺ مَأْمُونَةٌ جَدًّا بِخِلَافِ غَيْرِهِ، وَقَدْ سَبَقَ لَنَا أَنَّ مِنْ خَصَائِصِ الرَّسُولِ ﷺ
جَوَازُ النَّظَرِ إِلَى الْمَرْأَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ، وَجَوَازُ الْخُلُوعِ بِهَا، وَجَوَازُ مَكَالَمَتِهَا، وَجَوَازُ أَنْ تَقْلِبَ رَأْسَهُ،
وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَهَذِهِ الْفَائِدَةُ فِيهَا نَظَرٌ، وَلَوْ سُلِمَ الْاسْتِدْلَالُ بِهَا، لَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ
بِحَضْرَةِ الْمُحَرَّمِ، وَالسَّلَامَةِ مِنَ الْفِتْنَةِ] ^(١).

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مِنْ كَلَامِ الْعَلَامَةِ ابْنِ عَثِيمِينَ.

وإباحة ما قدَّمته المرأة للضيف من مال زوجها؛ لأنَّ الأغلب أنَّ الذي في بيت المرأة هو من مال الرَّجُل، كذا قال ابنُ بَطَّالٍ، قال: وفيه أنَّ الوكيلَ والمؤتمَنَ إذا عَلِمَا أَنَّهُ يَسْرِ صَاحِبَهُ ما يَفْعَلُهُ مِن ذَلِكَ جَازَ لَهُ فَعْلُهُ، ولا شَكَّ أَنَّ عُبَادَةَ كَانَ يَسْرُهُ أَكُلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَهَا قَدَّمَتْهُ لَهُ امْرَأَتُهُ، ولو كان بغيرِ إِذْنٍ خَاصٍّ مِنْهُ، وتَعَقَّبَهُ الْقُرْطُبِيُّ بِأَنَّ عُبَادَةَ حِينَئِذٍ لَمْ يَكُنْ زَوْجَهَا كَمَا تَقَدَّمَ. قُلْتُ: لكن ليس في الحديث ما يَنْفِي أَنَّهَا كَانَتْ حِينَئِذٍ ذَاتَ زَوْجٍ، إِلَّا أَنَّ فِي كَلَامِ ابْنِ سَعِيدٍ مَا يَقْتَضِي أَنَّهَا كَانَتْ حِينَئِذٍ عَزَبًا.

وفيه: خدَمَةُ الْمَرْأَةِ الضَّيْفَ بِتَقْلِيَةِ رَأْسِهِ، وَقَدْ أَشْكَلَ هَذَا عَلَى جَمَاعَةٍ، فَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: أَظُنُّ أَنَّ أُمَّ حَرَامٍ أَرْضَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، أَوْ أَخْتَهَا أُمَّ سَلِيمٍ، فَصَارَتْ كُلُّ مِنْهُمَا أُمًّا، أَوْ خَالَتَهُ مِنَ الرِّضَاعَةِ؛ فَلِذَلِكَ كَانَ يَنَامُ عِنْدَهَا، وَتَنَالُ مِنْهُ مَا يَجُوزُ لِلْمَحْرَمِ أَنْ يَنَالَهُ مِنْ مُحَارِمِهِ، ثُمَّ سَأَلَ بِسَنَدِهِ إِلَى يَحْيَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَزِينٍ، قَالَ: إِنَّمَا اسْتَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَقْلِيَ أُمَّ حَرَامٍ رَأْسَهُ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ مِنْهُ ذَاتَ مُحْرَمٍ مِنْ قَبْلِ خَالَاتِهِ، لِأَنَّ أُمَّ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؛ جَدُّهُ، كَانَتْ مِنْ بَنِي النَّجَّارِ، وَمِنْ طَرِيقِ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ: قَالَ لَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أُمُّ حَرَامٍ إِحْدَى خَالَاتِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الرِّضَاعَةِ؛ فَلِذَلِكَ كَانَ يَقْبَلُ عِنْدَهَا وَيَنَامُ فِي حَجْرِهَا، وَتَقْلِي رَأْسَهُ. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: وَابْتِهَامُهَا كَانَ فِيهِ مُحْرَمٌ لَهُ، وَجَزَمَ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ الْجَوْهَرِيِّ وَالْداودِيُّ، وَالْمَهْلُبُ فِيمَا حَكَاهُ ابْنُ بَطَّالٍ عَنْهُ بِمَا قَالَ ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: وَقَالَ غَيْرُهُ: إِنَّمَا كَانَتْ خَالََةً لِأَبِيهِ، أَوْ جَدَّةَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ. وَقَالَ ابْنُ الْعَجُوزِيِّ: سَمِعْتُ بَعْضَ الْحَفَظِ يَقُولُ: كَانَتْ أُمُّ سَلِيمٍ أَخْتِ أَمْنَةَ بِنْتِ وَهْبٍ أُمَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الرِّضَاعَةِ. وَحَكَى ابْنُ الْعَرَبِيِّ مَا قَالَ ابْنُ وَهْبٍ، ثُمَّ قَالَ: وَقَالَ غَيْرُهُ: بَلْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مَعْصُومًا؛ يَمْلِكُ إِزْبَهُ^(١) عَنْ زَوْجَتِهِ، فَكَيْفَ عَنْ غَيْرِهَا مِمَّا هُوَ الْمُتَزَّعُ عَنْهُ؟ وَهُوَ الْمُتَبَرِّأُ عَنْ كُلِّ فِعْلٍ قَبِيحٍ، وَقَوْلِ رَفِثٍ، فَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ خَصَائِصِهِ، ثُمَّ قَالَ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ قَبْلَ الْحِجَابِ.

(١) قَالَ النَّوَوِيُّ تَحْقِيقًا فِي شَرْحِهِ لَصَحِيحِ مُسْلِمٍ (٤ / ٢٣٤): هَذِهِ اللَّفْظَةُ رَوَاهَا عَلَى وَجْهَيْنِ: أَشْهَرُهَا رِوَايَةُ الْأَكْثَرِينَ:

إِزْبَهُ بِكَسْرِ الِهْمْزَةِ وَإِسْكَانِ الرَّاءِ، وَكَذَا نَقَلَهُ الْخَطَّابِيُّ وَالْقَاضِي عَنْ رِوَايَةِ الْأَكْثَرِينَ.

وَالثَّانِي: بِفَتْحِ الِهْمْزَةِ وَالرَّاءِ، وَمَعْنَاهُ بِالْكَسْرِ الْوَطْرُ وَالْحَاجَةُ، وَكَذَا بِالْفَتْحِ، وَلَكِنَّهُ يَطْلُقُ الْمَفْتُوحُ أَيْضًا عَلَى الْعَضْوِ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي مَعَالِمِ السَّنَنِ (٢ / ٩٨): هَذِهِ اللَّفْظَةُ تَرَوَى عَلَى الْوَجْهَيْنِ: الْفَتْحُ، وَالْكَسْرُ وَمَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ، وَهُوَ حَاجَةُ النَّفْسِ وَوَطَرُهَا. اهـ

وَرَدُّ بَأْنٍ ذَلِكَ كَانَ بَعْدَ الْحَجَابِ جَزْماً، وَقَدْ قَدَّمْتُ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ عَلَى شَرْحِهِ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ بَعْدَ حَجَّةِ الْوُدَاعِ.

وَرَدَّ عِيَاضُ الْأَوَّلِ بَأْنُ الْخَصَائِصِ لَا تَثْبُتُ بِالْإِحْتِمَالِ، وَثُبُوتُ الْعِصْمَةِ مُسَلِّمٌ، لَكِنْ الْأَضْلُ عَدَمُ الْخُصُوصِيَّةِ، وَجَوَازُ الْإِقْتِدَاءِ بِهِ فِي أَفْعَالِهِ، حَتَّى يَقُومَ عَلَى الْخُصُوصِيَّةِ دَلِيلٌ. وَيَبَالِغُ الدِّمِيَاطِيُّ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ ادَّعَى الْمَحْرَمِيَّةَ، فَقَالَ: ذَهَلَ كُلُّ مَنْ زَعَمَ أَنَّ أُمَّ حَرَامٍ إِحْدَى خَالَاتِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الرِّضَاعَةِ، أَوْ مِنَ النَّسَبِ، وَكُلُّ مَنْ أَثْبَتَ لَهَا خَوْوَلَةً تَقْتَضِي الْمَحْرَمِيَّةَ؛ لِأَنَّ أُمَهَاتَهُ مِنَ النَّسَبِ وَاللَّاتِي أَرْضَعْنَهُ مَعْلُومَاتٌ لَيْسَ فِيهِنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْصَارِ الْبَتَّةِ سِوَى أُمِّ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَهِيَ سَلْمَى بِنْتُ عَمْرِو بْنِ زَيْدٍ بْنِ لَيْبٍ بْنِ خِرَاشٍ بْنِ عَامِرٍ بْنِ غَنَمٍ بْنِ عَدِيِّ بْنِ النَّجَّارِ، وَأُمُّ حَرَامٍ هِيَ بِنْتُ مِلْحَانَ بْنِ خَالِدٍ بْنِ زَيْدٍ بْنِ حَرَامٍ بْنِ جَنْدَبٍ بْنِ عَامِرٍ الْمَذْكُورِ، فَلَا تَجْتَمِعُ أُمُّ حَرَامٍ وَسَلْمَى إِلَّا فِي عَامِرٍ بْنِ غَنَمٍ جَدَّهُمَا الْأَعْلَى، وَهَذِهِ خَوْوَلَةٌ لَا تَثْبُتُ بِهَا مَحْرَمِيَّةٌ؛ لِأَنَّهَا خَوْوَلَةٌ مُجَازِيَّةٌ وَهِيَ كَقَوْلِهِ ﷺ لِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ: «هَذَا خَالِي». لَكُونَهُ مِنْ بَنِي زُهْرَةَ، وَهُمْ أَقَارِبُ أُمِّهِ آمَنَةَ، وَلَيْسَ سَعْدٌ أَخاً لَأَمَنَةَ، لَا مِنَ النَّسَبِ وَلَا مِنَ الرِّضَاعَةِ.

ثُمَّ قَالَ: وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا، فَقَدْ ثَبِتَ فِي الصَّحِيحِ أَنَّهُ ﷺ كَانَ لَا يَدْخُلُ عَلَى أَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِ إِلَّا عَلَى أُمِّ سُلَيْمٍ، فَقِيلَ لَهُ: فَقَالَ: «أَرْحَمُهَا، قُتِلَ أَخُوها مَعِي». يَعْنِي: حَرَامُ بْنُ مِلْحَانَ، وَكَانَ قَدْ قُتِلَ يَوْمَ بَيْتِ مَعُونَةَ.

قُلْتُ: وَقَدْ تَقَدَّمَتْ قِصَّتُهُ فِي الْجِهَادِ، فِي بَابِ فَضْلِ مَنْ جَهَّزَ غَازِيَا، وَأَوْصَحْتُ هُنَاكَ وَجْهَ الْجَمْعِ بَيْنَ مَا أَفْهَمَهُ هَذَا الْحَصْرُ، وَبَيْنَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ الْبَابِ فِي أُمِّ حَرَامٍ، بِمَا حَاصِلُهُ أَنَّهُمَا أُخْتَانِ كَانَتَا فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ، كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فِي بَيْتٍ مِنْ تِلْكَ الدَّارِ، وَحَرَامُ بْنُ مِلْحَانَ أَخُوهُمَا مَعًا، فَالْعَلَّةُ مُشْرَكَةٌ فِيهِمَا، وَإِنْ ثَبِتَ قِصَّةُ أُمِّ عَبْدِ اللَّهِ بِنْتِ مِلْحَانَ الَّتِي أَشْرَتْ إِلَيْهَا قَرِيبًا فَالْقَوْلُ فِيهَا كَالْقَوْلِ فِي أُمِّ حَرَامٍ، وَقَدْ انْصَافَ إِلَى الْعَلَّةِ الْمَذْكُورَةِ كَوْنِ أَنْسِ خَادِمٍ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِمُخَالَطَةِ الْمُخْدُومِ خَادِمَهُ، وَأَهْلَ خَادِمِهِ، وَرَفَعَ الْجِسْمَةَ الَّتِي تَقَعُ بَيْنَ الْأَجَانِبِ عَنْهُ.

ثُمَّ قَالَ الدِّمِيَاطِيُّ: عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْخُلُوءِ بِأُمِّ حَرَامٍ، وَلَعَلَّ ذَلِكَ كَانَ مَعَ وَلَدٍ، أَوْ خَادِمٍ أَوْ زَوْجٍ، أَوْ تَابِعٍ.

قُلْتُ: وَهُوَ إِحْتِمَالٌ قَوِيٌّ، لَكِنَّهُ لَا يَدْفَعُ الْإِشْكَالَ مِنْ أَضْلِهِ لِبَقَاءِ الْمَلَامَسَةِ فِي تَقْلِيدِهِ

الرَّأْسِ، وكذا النَّوْمُ فِي الْحِجْرِ.
وَأَحْسَنُ الْأَجْوِبَةِ دَعْوَى الْخُصُوصِيَّةِ، وَلَا يَرُدُّهَا كَوْنُهَا لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِدَلِيلٍ؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ
عَلَى ذَلِكَ وَاضِحٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. انْتَهَى كَلَامُ الْحَافِظِ.
الظَّاهِرُ الْأَخِيرُ، وَهُوَ الْمَعْتَمَدُ أَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ الْخُصُوصِيَّةِ؛ لِأَنَّ إِثْبَاتَ الْخَوْلَةِ وَالرِّضَاعَةِ
الْأَصْلَ فِيهَا الْعَدَمُ، فَلَا ظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْخُصُوصِيَّةِ، كَمَا اخْتَصَّ النَّبِيُّ ﷺ: أَنَّهُ يَحِلُّ لَهُ أَنْ
يَتَزَوَّجَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعٍ، فَلَهُ ﷺ خَصَائِصٌ فِيهَا يَتَعَلَّقُ بِالنِّكَاحِ وَالْمَحْرَمِيَّةِ لَا تَثْبُتُ لِغَيْرِهِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٢ - بَابُ الْجُلُوسِ كَيْفَمَا تَيْسَّرُ.

٦٢٨٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ،
عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ لِسْتَيْنِ، وَعَنْ بَيْعَتَيْنِ: اشْتِهَالِ الصَّمَاءِ،
وَالِاحْتِبَاءِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ لَيْسَ عَلَى فَرْجِ الْإِنْسَانِ مِنْهُ شَيْءٌ، وَالْمَلَامَسَةِ، وَالْمُنَابَذَةِ^(١).
تَابِعَهُ مَعْمَرٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُدَيْلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ^(٢).
قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ الْجُلُوسِ كَيْفَمَا تَيْسَّرُ». يَحْتَمِلُ هَذَا أَنْ يَكُونَ فِي الْمَكَانِ، وَأَنْ
يَكُونَ فِي الْهَيْئَةِ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ.

أَمَّا فِي الْمَكَانِ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ يَجْلِسُ كَيْفَمَا تَيْسَّرُ، إِمَّا فِي آخِرِ النَّاسِ، أَوْ فِي وَسْطِهِمْ، أَوْ فِي
أَوَّلِهِمْ، كَيْفَمَا تَيْسَّرُ لَا يَكْلُفُ نَفْسَهُ وَلَا غَيْرَهُ.
وَفِي الْهَيْئَةِ كَذَلِكَ يَجْلِسُ كَيْفَمَا تَيْسَّرُ لَا يَشُقُّ عَلَى نَفْسِهِ، فَإِذَا كَانَ لَا يَرْتَاحُ إِلَّا مُتَرَبِّعًا
تَرَبَّعَ، أَوْ مُفْتَرِّشًا افْتَرَشَ، فَكَيْفَمَا تَيْسَّرُ جَلَسَ؛ لِأَنَّهُ سَبَقَ لَنَا قَاعِدَةٌ، وَهِيَ: أَنَّ الْإِنْسَانَ يَنْبَغِي لَهُ
أَنْ يُسَهِّلَ عَلَى نَفْسِهِ مَا اسْتَطَاعَ فِي كُلِّ شَيْءٍ، إِلَّا فِي مَا حَرَّمَ اللَّهُ ﷻ.

(١) وَبَنَحُوهُ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥١٢) (٣).

(٢) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَمَّا حَدِيثُ مَعْمَرٍ، فَاسْنَدُهُ الْمَوْلَفُ فِي «الْبَيْعِ» (٢١٤٧). وَأَمَّا مُتَابَعَةُ مُحَمَّدَ بْنِ
أَبِي حَفْصٍ، فَهِيَ عِنْدَ أَبِي أَحْمَدَ بْنِ عَدِيٍّ فِي نَسْخَةِ أَحْمَدَ بْنِ حَفْصٍ النِّسَابُورِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ
طَهْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي حَفْصٍ.

وَأَمَّا مُتَابَعَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُدَيْلٍ، فَظَنُّهَا فِي «الزُّهْرِيَّاتِ». جَمَعَ الزُّهْرِيُّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. «الْفَتْحُ» (١١ / ٧٩)،
وَالْتَّغْلِيْقُ» (٥ / ١٣١)، وَانْظُرْ: «هَدْيُ السَّارِيِّ» (ص ٦٤).

ثم ذكر حديث أبي سعيد، أن الرسول ﷺ نهى عن لبستين، وعن بيعتين: اشتغال الصّماء، والاحتباء في ثوب واحد.

اشتغال الصّماء معناه: أن الإنسان يَلْتَفُ بثوب، ولا يُخْرِجُ يَدَيْهِ. فإن هذا، قال فيه أهل العلم: إنه يؤدي إلى أنه لا يستطيع الدفاع عن نفسه فيما لو هاجمه شيء.

وكذلك الاحتباء في الثوب الواحد أيضا، فإنه يُنْهَى عنه؛ وذلك لأنه إذا احتبى وليس عليه إلا ثوب واحد فإن عورته من فوق تَبْدُو؛ لأن الاحتباء معناه أن الإنسان يَلْتَفُ بثوب يكون على ظهره وعلى ساقيه، فإذا فعل ذلك فإن عورته من فوق سوف تَبْدُو، وربما يسقط على ظهره فينكشف، ولهذا قال: «ليس على فرج الإنسان منه شيء». أما لو فرض أن هذا الثوب الواحد مثلاً قطعة أو جزءاً منه ملفوفة على الفرج خاصة فإن هذا لا بأس به؛ لزوال المحذور.

❖ وأما البيعتين، فقال: «الملازمة والمنازمة». فالملازمة من اللّمس، والمنازمة من التّبذ، وهو: الطّرح، والملازمة، أن يقول: أي ثوب لَمَسْتَهُ فهو عليك بكذا. وهي حرام؛ لأجل الغرر؛ لأنه قد يلمس ثوباً فيكون عليه بمائة، وهو لا يساوي إلا ريالاً واحداً، فيكون مجهولاً، كذلك أيضاً قد يلمس الثوب الأبيض، أو الأحمر، أو الأخضر، فيكون مجهول العين، فهو إما مجهول القيمة، وإما مجهول العين.

أما المنازمة، فإن يقول: أي ثوب أنبذته إليك فهو بعشرة مثلاً. فهذا أيضاً لا يجوز؛ لأنه مجهول العين، ومجهول الثمن، فقد ينبذ إلي شيئاً لا يساوي درهماً، وهو قد باعه على بعشرة، والتزمت بها، وقد ينبذ إلي ثوباً يساوي مائة، ففيه جهالة، وقد ينبذ إلي ثوباً أسود، وقد ينبذ إلي ثوباً أبيض، فيكون أيضاً فيه جهالة العين.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٣ - باب من ناجى بين يدي الناس، ومن لم يُخْبِرَ بِسِرِّ صاحبه، فإذا مات أخبر به.

٦٢٨٥، ٦٢٨٦ - حدثنا موسى، عن أبي عوانة، حدثنا فراس، عن عامر، عن مسروق، حدثني عائشة أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: إنا كنّا أزواج النبي ﷺ عنده جميعاً لم تغادر منا واحدة، فأقبلت فاطمة عليها السلام تمشي ولا والله ما تخفى مشيتها من مشية رسول الله ﷺ، فلما رآها رَحَبَ قَالَ: «مَرَحَباً يا بنتي». ثم أجلسها عن يمينه، أو عن شماله، ثم

سَارَّهَا، فَبَكَتْ بُكَاءً شَدِيدًا، فَلَمَّا رَأَى حُزْنَهَا سَارَّهَا الثَّانِيَةَ، فَإِذَا هِيَ تَضْحَكُ، فَقُلْتُ لَهَا أَنَا مِنْ بَيْنِ نِسَائِهِ: خَصَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالسَّرِّ مِنْ بَيْنِنَا، ثُمَّ أَنْتِ تَبْكِينَ، فَلَمَّا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَأَلْتُهَا، عَمَّا سَارَّكَ؟ قَالَتْ: مَا كُنْتُ لَأُفْشِيَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ سِرَّهُ. فَلَمَّا تُوفِّي، قُلْتُ لَهَا: عَزَمْتُ عَلَيْكَ بِمَا لِي عَلَيْكَ مِنَ الْحَقِّ لَمَّا أَخْبَرْتَنِي. قَالَتْ: أَمَّا الْآنَ فَنَعَمْ. فَأَخْبَرْتَنِي، قَالَتْ: أَمَّا حِينَ سَارَّتَنِي فِي الْأَمْرِ الْأَوَّلِ، فَإِنَّهُ أَخْبَرَنِي «أَنَّ جَبْرِيلَ كَانَ يَعَارِضُهُ بِالْقُرْآنِ كُلَّ سَنَةٍ مَرَّةً، وَإِنَّهُ قَدْ عَارَضَنِي بِهِ الْعَامَ مَرَّتَيْنِ، وَلَا أَرَى الْأَجَلَ إِلَّا قَدْ اقْتَرَبَ، فَاتَّقِي اللَّهَ وَاصْبِرْ، فَإِنِّي نَعَمَ السَّلَفُ أَنَا لَكَ». قَالَتْ: فَبَكَتُ بِكَائِي الَّذِي رَأَيْتِ، فَلَمَّا رَأَى جَزْعِي سَارَّتَنِي الثَّانِيَةَ، قَالَ: «يَا فَاطِمَةُ أَلَا تَرْضَيْنَ أَنْ تَكُونِي سَيِّدَةَ نِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ أَوْ سَيِّدَةَ نِسَاءِ هَذِهِ الْأُمَّةِ؟»^(١).

اللَّهُ أَكْبَرُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عِدَّةُ فَوَائِدَ:

أولاً: اجتماع زوجات الرسول ﷺ إليه، مما يدلُّ على أَنَّ الغيرة التي تكونُ في نفوسهن تزولُ عند الاجتماع على ما فيه المصلحة، وأن هذا هو ما ينبغي للزوجات المتعددات، وأن يُذهبن ما في قلوبهن من الغيرة بقدر الإمكان.

ومنها: أن الولد يُشبه أباه، إما في الصفة، وإما في الهيئة، وإما في المشية، وإما في الصوت، أو غير ذلك؛ لأنها تقول: إن مِشْيَةَ فَاطِمَةَ كَمِشْيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

ومنها: حسنُ خلقِ الرسول ﷺ ومعامَلته أولاده وترحيبه بهم صلواتُ اللَّهِ وسلامه عليه، وهكذا ينبغي أن يكونَ الوالدُّ مع أولاده، فلا ينبغي أن ينظرَ إليهم نظرةَ علوٍّ؛ لأنه أبوهم مثلاً، ولكن ينظرُ إليهم نظرةَ رحمة وإشفاق، ولهذا لما أقبلت فاطمة وراها النبي ﷺ رَحَّبَ، وقال: «مرحباً بابنتي». والمرحَّبُ مِنَ الرَّحْبِ وهو السَّعةُ؛ يعني: أنك حللت مكاناً واسعاً. وهذا يَحْتَمِلُ معنيين:

المعنى الأول: أن يكونَ المرادُ به سعةُ صدري لك.

والثاني: سعة المكان بمعنى أنك لن تُضَيِّقِي عليَّ.

ثم أجلسها عن يمينه أو عن شماله والشكُّ من الراوي، ثم سارَّها فبَكَتْ، وفي هذا دليلٌ على جوازِ المسارَّةِ إذا كان مع المُتَسَارِّينَ أكثرُ من واحدٍ، بخلاف ما إذا كان ليس معها إلا

واحدٌ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً أَنْ يَتَنَاجَى اثْنَانِ مِنْ أَجْلِ أَنْ ذَلِكَ يُخْزِنُهُ ^(١). أَمَّا إِذَا كَانَ الْمَجْلِسُ كَثِيرًا فَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَسَارَّ اثْنَانِ، وَلَا حَرَجَ فِي هَذَا.

ومنها: أَنَّ اللَّهَ ﷻ جَعَلَ الْإِنْسَانَ يَتَقَلَّبُ فِي لَحْظَةٍ وَاحِدَةٍ، فَكَانَتْ بِالْأَوَّلِ تَبْكِي، ثُمَّ فِي نَفْسِ اللَّحْظَةِ بَعْدَ أَنْ سَارَّهَا النَّبِيُّ ﷺ ضَحِكَتْ.

وفيه: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَمْسَحَ مَا أَخَذَتْهُ كَلَامُهُ مِنَ الْحَزَنِ وَالْغَمِّ بِشَيْءٍ يَطْرُدُ ذَلِكَ وَيَمْحُوهُ؛ لِأَنَّهَا لَهَا حَزْنٌ وَيَكْتُ ^{عَلَيْهَا} سَارَّهَا النَّبِيُّ ﷺ بِمَا أَفْرَحَهَا حَتَّى ضَحِكَتْ. وَمِنْ فَوَائِدِ الْحَدِيثِ: جَرَاءُ عَائِشَةَ ^{عَلَيْهَا}؛ لِأَنَّهَا وَاثِقَةٌ مِنْ نَفْسِهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْأَلْهَا أَحَدٌ مِنْ نِسَائِهِ إِلَّا عَائِشَةَ ^{عَلَيْهَا}.

ومنها: جَوَازُ سُؤَالِ الْإِنْسَانِ عَمَّا وَقَعَ مِنَ السَّرِّ بَيْنَ اثْنَيْنِ؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ سَأَلَتْ فَاطِمَةَ ^{عَلَيْهَا}، وَلَكِنْ بَشَرِطَ أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ مَصْلَحَةٌ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَصْلَحَةٌ فَإِنْ مِنْ حَسَنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرَكَّهُ مَا لَا يَغْنِيهِ، وَلَوْ كَانَ الْمَتَسَارِّانِ يُرِيدَانِ أَنْ يَعْلَمَ بِهِ الْحَاضِرُونَ لَا فُسُوهُ وَلَمْ يُسْرُوهُ. ومنها أيضًا: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِفْشَاءُ السَّرِّ؛ لِقَوْلِ فَاطِمَةَ: مَا كُنْتُ لِأُقْشِيَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَرَّهُ. وَلَكِنْ كَيْفَ نَعْلَمُ أَنَّ هَذَا سَرٌّ؟

نَقُولُ: طَرُقُ الْعِلْمِ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا: إِذَا دَعَانِي إِلَى جَنْبِهِ وَتَكَلَّمَ مَعِيَ هِمْسًا، فَإِنْ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ سَرٌّ، وَمِنْهَا إِذَا كَتَبَ إِلَيَّ بَوْرَقَةً وَأَنَا جَالِسٌ مَعَ النَّاسِ وَأَعْطَانِيهَا يُرِيدُ الْجَوَابَ فَأَجَبْتُهُ، فَهَذَا سَرٌّ أَيْضًا، وَمِنْهَا: أَنْ يَطْلُبَ الْإِتِّصَالَ مَعَهُ فِي مَكَانٍ خَاصٍّ، فَيَتَّصِلُ مَعَهُ وَيُكَلِّمُهُ، فَهَذَا أَيْضًا سَرٌّ، فَإِذَا وَجِدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ سَرٌّ فَإِنَّهُ سَرٌّ، حَتَّى إِنْ بَعْضَ السَّلَفِ، قَالَ: إِذَا حَدَّثَكَ الْإِنْسَانُ وَهُوَ يَلْتَفِتُ فَإِنَّ هَذَا سَرٌّ ^(٢)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَّا خَشْيَةً أَنْ يَسْمَعَ أَحَدٌ، فَإِذَا حَصَلَ هَذَا فَهُوَ سَرٌّ، فَلَا تُفْشِيهِ.

ومنها أيضًا: أَنَّهُ إِذَا زَالَ الْمَحْظُورُ فَإِنَّهُ يَجُوزُ إِفْشَاءُ هَذَا السَّرِّ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ فَاطِمَةَ ^{عَلَيْهَا} بَعْدَ أَنْ تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرَتْ بِمَا سَارَّهَا بِهِ، وَلَيْسَ كَمَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ ^{رَحِمَهُ اللَّهُ}: أَنَّ مَنْ تَنَاجَى

(١) سَيِّئَاتِي تَخْرِيجُهُ قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي الْبَابِ بَعْدَ الْقَادِمِ.

(٢) وَيَدُلُّ لِذَلِكَ مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ (٣٢٤ / ٣) (١٤٤٧٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٨٦٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٩٥٩)، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ} قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا حَدَّثَ الرَّجُلُ بِالْحَدِيثِ، ثُمَّ التَفَتَ فِيهِ أَمَانَةٌ». قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ ^{رَحِمَهُ اللَّهُ} فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى السَّنَنِ: حَسَنٌ. اهـ.

بَيْنَ يَدَيِ النَّاسِ وَمَنْ لَمْ يُخْبِرْ بِسَرِّ صَاحِبِهِ فَإِذَا مَاتَ أَخْبَرَ بِهِ، أَيْ أَنَّهُ إِذَا مَاتَ أَخْبَرَ بِالسَّرِّ مطلقاً، بَلْ نَقُولُ: أَخْبَرَ بِالسَّرِّ إِذَا كَانَ فِي ذَلِكَ مَصْلَحَةٌ، وَإِلَّا فَلَا تُخْبِرُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُفْضَى إِلَيْهِ بِسَرٍّ يَخْتَصُّ بِهِ نَفْسَهُ وَلَا يَحِبُّ أَنْ يَطْلُعَ عَلَيْهِ أَحَدٌ.

فَهَلْ نَقُولُ: إِذَا مَاتَ لَا بَأْسَ أَنْ تُفْشِيَ السَّرَّ؟

الْجَوَابُ: لَا، مَا نَقُولُ هَذَا، فَيُطْلَقُ التَّرْجِمَةُ فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ فِيهَا نَظَرٌ، وَالْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ لَا يَدُلُّ عَلَيْهَا عَلَى سَبِيلِ الْإِطْلَاقِ.

وَلِأَنَّهُ لَا يُسْتَدَلُّ بِالْأَخْصِ عَلَى الْأَعْمِ، وَإِنَّمَا يُسْتَدَلُّ بِالْأَعْمِ عَلَى الْأَخْصِ؛ يَعْنِي: إِذَا جَاءَ الدَّلِيلُ عَامًّا امْكِنَّا أَنْ نَسْتَدِلَّ بِهَذَا الْعَمُومِ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ هَذَا الْعَمُومِ، لَكِنْ إِذَا جَاءَ الْحَدِيثُ خَاصًّا، فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ نَسْتَدِلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَمُومِ.

فَالَّذِي يَظْهَرُ لَنَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِإِنْسَانٍ أَسَرَ إِلَيْهِ شَخْصٌ مَا شِئْنَا، ثُمَّ مَاتَ أَنْ يُفْشِيَ هَذَا السَّرَّ، إِلَّا إِذَا كَانَتِ الْعِلَّةُ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا أَسَرَ قَدْ زَالَتْ، فَمَثَلًا لَوْ أَسَرَ إِنْسَانٌ شَيْئًا إِلَى شَخْصٍ خَوْفٌ أَنْ يَبْدُوَ مِنْهُ فَيُقْتَلَ أَوْ يُؤْذَى صَاحِبُهُ، ثُمَّ مَاتَ هَذَا الرَّجُلُ، فَيَحِينُ ذَلِكَ يَجُوزُ إِفْشَاؤُهُ؛ لِأَنَّ الْمَحْذُورَ الَّذِي خَافَهُ قَدْ زَالَ، أَمَا إِذَا كَانَ الشَّيْءُ الَّذِي أَسَرَّهُ شَيْئًا يَتَعَلَّقُ بِشَخْصِهِ؛ بِمَعْنَى: أَنَّهُ لَوْ أُفْشِيَ بَعْدَ مَوْتِهِ لَكَانَ فِي ذَلِكَ قَدْحٌ فِيهِ، فَإِنَّ هَذَا لَا يَجُوزُ إِفْشَاؤُهُ.

وَفَاطِمَةُ رضي الله عنها أَفْشَتْ السَّرَّ الَّذِي أَسَرَّهُ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا أَسَرَ قَدْ زَالَ، فَهُوَ ﷺ سَارَهَا بِمَا يَقْتَضِي نَعْيَ نَفْسِهِ وَهَذَا يَزُولُ بِمَوْتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَخْبَرَتْ بِهِ فِي حَيَاتِهِ عَلِمَ النَّاسُ بِقَرْبِ أَجَلِهِ، وَلَوْ لَا أَنَّهُ ﷺ لَا يُحِبُّ أَنْ يَعْلَمَ النَّاسُ وَلَا سِيَّامًا زَوْجَاتُهُ بِقَرْبِ أَجَلِهِ مَا أَسَرَّهُ، فَإِذَا مَاتَ زَالَ هَذَا الْمَحْذُورُ، وَكَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لَهَا حِينَ قَالَ لَهَا: «أَنْتِ سَيِّدَةُ نِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ». فَهَذَا مِنَ التَّحَدِثِ بِنِعْمَةِ اللَّهِ ﷻ، وَالْغَيْرَةُ الَّتِي يُمَكِّنُ أَنْ يُخْطَرَ مِنْهَا زَالَتْ بِمَوْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَكُنْ فِي إِفْشَاءِ هَذَا السَّرِّ مُحْظُورٌ.

فَعَلَى هَذَا نَقُولُ: إِفْشَاءُ سَرِّ الْإِنْسَانِ بَعْدَ مَوْتِهِ فِيهِ تَفْصِيلٌ: فَإِنْ كَانَ سَبَبُ السَّرِّ بَاقِيًا، فَإِفْشَاؤُهُ حَرَامٌ، وَإِنْ كَانَ زَائِلًا، فَإِفْشَاؤُهُ لَا بَأْسَ بِهِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى فَضِيلَةِ فَاطِمَةَ رضي الله عنها، وَأَنَّهَا سَيِّدَةُ نِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ، أَوْ نِسَاءِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَالْخِلَافُ فِي اللَّفْظِ فَقَطْ؛ لِأَنَّ أَفْضَلَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْذُ خُلِقَ آدَمُ ﷺ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مُؤْمِنُو هَذِهِ الْأُمَّةِ، فَإِذَا كَانَتْ سَيِّدَةُ نِسَاءِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، لَزِمَ أَنْ تَكُونَ سَيِّدَةَ نِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْذُ

خَلَقَ آدَمَ ﷺ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

وفيه أيضًا: الْأَخْذُ بِالْقَرِينَةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ بِقَرِينَةٍ مَعَارِضَتِهِ لِلْقُرْآنِ مَرَّتَيْنِ؛ بِأَنَّ أَجْلَهُ قَرَبَ، وَالْعَمَلُ بِالْقُرْآنِ ثَابِتٌ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ مِنَ الْبَيِّنَاتِ، فَإِنَّ الْبَيِّنَةَ كُلُّ مَا بَانَ بِهِ الْحَقُّ، وَلِهَذَا اسْتَدَلَّ الْحَاكِمُ الَّذِي حَكَمَ بَيْنَ يَوْسُفَ وَامْرَأَةِ الْعَزِيزِ بِقَدِّ الثَّوْبِ، قَالَ: ﴿إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَذَّابِينَ ۝ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ ۝﴾ [يوسف: ٢٦-٢٧]. وَوَجْهُهُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ قَدْ مِنْ قُبُلٍ فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي أَقْبَلَ عَلَيْهَا، فَأَرَادَتْ التَّخْلَصَ مِنْهُ، فَقَدَّتْ قَمِيصَهُ، وَإِذَا كَانَ قَدْ مِنْ دُبُرٍ فَهِيَ الَّتِي لِحَقَّتْهُ، وَأَمْسَكَتْ بِقَمِيصِهِ حَتَّى قَدَّتْهُ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: فَإِنَّ الْقُرْآنَ مَعْمُولٌ بِهَا، وَقَدْ مَرَّ عَلَيْنَا كَثِيرًا نَهَاجُ مِنْ هَذَا، مِنْهَا: لَوْ أَنَّ شَخْصًا لَيْسَ عَلَيْهِ غُتْرَةٌ، وَآخَرُ عَلَيْهِ غُتْرَةٌ وَمَعَهُ غُتْرَةٌ، وَقَدْ هَرَبَ، وَالْأَوَّلُ يَلْحَقُهُ وَيَقُولُ: أَعْطِنِي غُتْرَتِي. فَهَلْ يُقْبَلُ قَوْلُ الْآخَرِ؟

نَقُولُ: نَعَمْ يُقْبَلُ، مَعَ أَنَّ الْغُتْرَةَ بَيِّنَةُ هَذَا الرَّجُلِ الْهَارِبِ، لَكِنْ نَقُولُ: لَدَيْنَا قَرِينَةٌ وَهِيَ جُودُ هَذَا لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَهَذَا مَعَهُ اثْنَتَانِ، فَهَذِهِ قَرِينَةٌ يُحَكِّمُ بِهَا لِهَذَا الْمُدَّعِي.

وكَذَلِكَ لَوْ تَنَازَعَ الزَّوْجَانِ فِي أَغْرَاضِ الْبَيْتِ، فَإِنَّا نَقُولُ: مَا يَصْلُحُ لِلْمَرْأَةِ فَهُوَ لِلزَّوْجَةِ، وَمَا يَصْلُحُ لِلرَّجُلِ فَهُوَ لِلزَّوْجِ. وَهَنَّا أَشْيَاءُ كَثِيرَةٌ مِنْ هَذَا النُّوعِ، فَالْمَهْمُ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ عَمِلَ بِالْقَرِينَةِ.

وفيه أيضًا: مَشْرُوعِيَّةُ نَصِيحَةِ الْإِنْسَانِ بِتَقْوَى اللَّهِ تَعَالَى وَالصَّبْرِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ لِفَاطِمَةَ: «فَاتَّقِي اللَّهَ وَاصْبِرِي». وَهَذَا أَمْرٌ لَهَا بِالصَّبْرِ عَلَى مَا أُخِيرَتْ بِهِ، وَالصَّبْرُ عَلَى الْمَصِيبَةِ الَّتِي أُخِيرَتْ بِهَا؛ لِأَنَّ فَاطِمَةَ سَوْفَ يَنَالُهَا الْحُزَنُ بِالْخَبَرِ وَبِالْمَخْبَرِ بِهِ، فَأَمْرُهَا أَنْ تَتَّقِيَ اللَّهَ وَتَصْبِرَ عَلَى هَذَا وَهَذَا.

وفيه أيضًا: جَوَازُ ثَنَاءِ الْإِنْسَانِ عَلَى نَفْسِهِ بِمَا هُوَ فِيهِ لِلْمَصْلَحَةِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «فِيَّ نِعَمَ السَّلَفُ أَنَا لَكَ». نَعَمْ وَاللَّهِ هُوَ نِعَمُ السَّلَفُ لَهَا؛ لِأَنَّ مِنْ أَوَّلِ مَنْ يَدْخُلُ فِي شَفَاعَتِهِ فَاطِمَةُ ؑ، وَهُوَ سَلَفُ الْأُمَّةِ كُلِّهَا صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ، فَهُوَ نِعَمُ السَّلَفُ لَهَا وَلِعِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ، لَكِنْ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ الثَّنَاءِ مَصْلَحَةٌ، فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُزَكِّي نَفْسَهُ لَهَا يُخْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْعُجْبِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٤ - بَابُ الاسْتَلْقَاءِ.

٦٢٨٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عِبَادُ بْنُ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ مُسْتَلْقِيًا، وَاضِعًا إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى ^(١).
فِي هَذَا: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الاسْتَلْقَاءِ، وَهُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَغْدُو أَنْ يَكُونَ هَيْئَةً مِنْ هَيْئَاتِ الْاضْطِجَاعِ، لَكِنْ لَا بَدَأَ أَنْ يَأْمَنَ الْإِنْسَانُ مِنَ انْكَشَافِ الْعُورَةِ، فَإِنْ كَانَ يَخْشَى مِنْ انْكَشَافِ عُورَتِهِ فَلَا يَفْعَلْ؛ لِأَنَّهُ بَعْضُ النَّاسِ رُبَّمَا إِذَا نَامَ مُسْتَلْقِيًا يَرْفَعُ إِحْدَى رِجْلَيْهِ، فَإِذَا رَفَعَهَا وَلَيْسَ عَلَيْهِ سُرَاوِيلٌ انْكَشَفَتْ عُورَتُهُ.

كَذَلِكَ يُشْتَرَطُ أَنْ يَأْمَنَ مِنَ الْفِتْنَةِ فَلَا تَسْتَلْقِي امْرَأَةً فِي مَكَانٍ قَدْ يَكُونُ فِيهِ رِجَالٌ غَيْرُ زَوْجِهَا، وَهَذَا يَحْدُثُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فِي أَيَّامِ رَمَضَانَ وَغَيْرِ رَمَضَانَ أَيْضًا، فَإِنْ بَعْضُ النِّسَاءِ تَقَرَّبْنَ مَنْ يَمُرُّ بِهَا إِذَا كَانَتْ مُسْتَلْقِيَةً. فَلَا بَدَأَ مِنْ هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ، فَإِذَا انْتَقَى هَذَانِ الشَّرْطَانِ، فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِكَ كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١١ / ٨١):

❦ قَوْلُهُ: «بَابُ الاسْتَلْقَاءِ». هُوَ الْاضْطِجَاعُ عَلَى الْقَفَا، سَوَاءً كَانَ مَعَهُ نَوْمٌ أَمْ لَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذِهِ التَّرْجُمَةُ، وَحَدِيثُهَا فِي آخِرِ كِتَابِ اللِّبَاسِ قَبِيلِ كِتَابِ الْأَدَبِ. وَتَقَدَّمَ بَيَانُ الْحُكْمِ فِي أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ، وَذَكَرْتُ هُنَاكَ قَوْلَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ النَّهْيَ عَنْ ذَلِكَ مَنْسُوخٌ وَأَنَّ الْجَمْعَ أَوَّلَى وَأَنَّ مُحَلَّ النَّهْيِ حَيْثُ تَبْدُو الْعُورَةُ، وَالْجَوَازُ حَيْثُ لَا تَبْدُو، وَهُوَ جَوَابُ الْخَطَابِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ.

وَنَقَلْتُ قَوْلَ مَنْ ضَعَّفَ الْحَدِيثَ الْوَارِدَ فِي ذَلِكَ، وَزَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يُخَرَّجْ فِي الصَّحِيحِ، وَأُورِدَتْ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ غَفَلَ عَمَّا فِي كِتَابِ اللِّبَاسِ مِنَ الصَّحِيحِ، وَالْمُرَادُ بِذَلِكَ صَحِيحُ مُسْلِمٍ، وَسَبَقَ الْقَلَمُ هُنَاكَ فَكُتِبَتْ صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، وَقَدْ أَصْلَحَتْهُ فِي أَصْلِي.

وَلِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ فِي الْبَابِ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ صَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانَ. أَهـ
جَزَى اللَّهُ ابْنَ حَجَرٍ خَيْرًا، فَهَذَا تَنْبِيهُ طَيِّبٌ. يَقُولُ: إِذَا وَجَدَ الشَّرْطَانِ اللَّذَانِ أَشْرَنَا إِلَيْهِمَا

صار الحديثُ في النهي^(١) إنما هو فيمن يخافُ انكشافَ العورة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٥ - بَابُ لَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ الثَّالِثِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَنَجَّيْتُمْ فَلَا تَنَاجُوا بِالْإِنْمِرِ وَالْعُدُونِ وَمَعْصِيَةِ الرَّسُولِ وَتَنْجُوا بِالرِّبِّ وَالْقَوَىٰ وَأَنْقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ (١) إِنَّمَا التَّجَوُّي مِنَ الشَّيْطَانِ لِيَحْزُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَيْسَ بِضَارِّهِمْ شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ (٢) ﴿١٠﴾ [الْحَجَّاتُ: ٩-١٠]، وَقَوْلُهُ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَنَجَّيْتُمْ الرَّسُولَ فَقَدِمُوا بَيْنَ يَدَيْ جَعُونَكُمْ صَدَقَهُ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطَهَرُ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (٣) [الْحَجَّاتُ: ١٢]، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (٤) [الْحَجَّاتُ: ١٣].

٦٢٨٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ. ح. وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً فَلَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ الثَّالِثِ»^(١).

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ لَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ الثَّالِثِ». أوردَ فِيهِ الْحَدِيثَ الْمَطَابِقَ لِلترجمةِ تَامًا، لَكِن فِي بَعْضِ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ: «مِنْ أَجْلِ أَنْ ذَلِكَ يُحْزِنُهُ»^(٢). فِيهِ بَيَانُ الْعِلَّةِ. وَالتَّجَاوِي هُوَ التَّخَاطُبُ سِرًّا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَنَدَيْنَهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا﴾ (٣) [الْحَجَّاتُ: ٥٢]. فَالنداءُ يَكُونُ بِصَوْتٍ عَالٍ، وَالنَّجَاءُ يَكُونُ بِصَوْتٍ خَفِيٍّ.

وَقَدْ أَتَى الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَنَجَّيْتُمْ فَلَا تَنَاجُوا بِالْإِنْمِرِ وَالْعُدُونِ وَمَعْصِيَةِ الرَّسُولِ وَتَنْجُوا بِالرِّبِّ وَالْقَوَىٰ﴾ (٤) [الْحَجَّاتُ: ٩]. لِيُشِيرَ أَنَّ الْمُنَاجَاةَ نَوْعَانِ: نَوْعٌ مَأْذُونٌ فِيهِ، وَنَوْعٌ مَنْهِيٌّ عَنْهُ.

الْمَأْذُونُ فِيهَا مَا كَانَتْ بَرًّا وَتَقْوَى، وَالْمَنْهِيٌّ عَنْهَا مَا كَانَتْ إِثْمًا، وَعُدْوَانًا، وَمَعْصِيَةً لِلرَّسُولِ ﷺ، فَالْإِثْمُ أَنْ يَتَنَاجَى اثْنَانِ لِفَعْلِهِمْ مَنكَرًا، كَأَنْ يَتَنَاجِيَانِ عَلَى شَرْبِ الْخَمْرِ أَوْ

(١) يُشِيرُ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٠٩٩) (٧٤) عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَسْتَلْقِينَ أَحَدُكُمَا ثُمَّ يَضَعُ أَحَدُهُمَا رِجْلَهُ عَلَى الْآخَرِ».

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢١٨٣) (٣٦).

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٢٩٠)، وَمُسْلِمٌ (٢١٨٤) (٣٧).

ما أشبه ذلك، والعدوان أن يتناجيا على منكر متعد للغير، كأن يتناجيان على سرقة مال، ومعصية الرسول أن يتناجيا في مخالفة أمر النبي ﷺ في تنظيم الأمور كالجهاد أو غيره، وربما نقول: من يتوب مناب الرسول ﷺ فإنه يقوم مقامه في هذا الباب، فلا يتناجى اثنان في معصية من ولي الأمر إذا كان أمره هذا مما تجب طاعته فيه.

ثم قال: ﴿وَتَنَجَّوْا بِالْبِرِّ وَالْتَّقْوَى﴾. البر: معناه الخير والإحسان، كأن يتناجى اثنان على القيام بطاعة الله ﷻ، والتقوى كأن يتناجيان على ترك المحرم. لكن بقي قسم ثالث لأن القسمة العقلية تقتضي أن تكون المناجاة ثلاثة أقسام: آثمة، وبارّة، والثالث لا آثمة ولا بارّة. فالتى ليس فيها إثم ولا برّ فهذه مباحة، لا يؤمر بها ولا ينهى عنها، لكن إن تضمنت براّ عرضا صارت من البر، وإن تضمنت إثما عرضا صارت من الإثم.

ثم قال: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾. فأمرونا ﷻ بتقواه، وأشار إلى أنه لا بد أن نلاقه فيسألنا عما التزمنا به من هذا الأمر؛ ولهذا قال: ﴿الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾.

ثم قال: ﴿إِنَّمَا التَّجَوُّى مِنَ الشَّيْطَانِ لِيَحْزُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾. وهذا كان يفعله كثير من المنافقين في عهد الرسول ﷺ، فكانوا يتناجون، ويشي بعضهم إلى بعض، وكلما ناجى أحدهما أصحابه نظر إلى واحد من المؤمنين، يخيفه كأنه يتوعدّه، ويقول: نحن نتأمر عليك^(١) فقال الله ﷻ: ﴿لِيَحْزُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ أي: ليلقي الحزن في قلوبهم، وقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ بِضَارٍّ لَهُمْ شَيْءٌ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾. يعني: هذا التناجى حتى وإن كان مؤامرة على المؤمنين فلن يضرهم إلا بإذن الله، وإذا كان بإذن الله، فالمؤمن يرضى بما أذن الله به ﷻ.

ثم قال سبحانه: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾. فأمرونا سبحانه بأن نتوكل على الله، وأن لا يهملنا تأمر هؤلاء وتناجيهم لإحزاننا.

ويؤخذ من هذه الآية الكريمة أن كل ما يحزن الإنسان فإنه من الشيطان حتى لو كان من تقدير الله، فإن بعث الحزن على ما قدر الله حزنا يضحبه السخط فهذا من الشيطان، أما الحزن الطبيعي الذي لا يضحبه السخط فهذا ليس من الشيطان، فإن الرسول ﷺ لما رفع إليه ابنه إبراهيم وهو في النزاع قال: «العين تدمع والقلب يحزن، ولا نقول إلا ما يرضي

(١) انظر: «تفسير الطبري» (٢٨/ ١٥-١٦)، و«تفسير الصنعاني» (٣/ ٢٧٩).

الرَّبِّ، وَإِنَّا بِفِرَاقِكَ يَا إِبْرَاهِيمَ لَمَحْزُونُونَ»^(١).

فالحاصل: أَنَّ الشَّيْطَانَ يَفْعَلُ مِثْلَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، أَوْ يَأْمُرُ بِهَا أَوْلِيَاءَهُ مِنْ أَجْلِ إِحْزَانِ الْمُؤْمِنِينَ، وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا مَا يُرِيهِ الشَّيْطَانُ النَّائِمَ مِنَ الْمَرَاتِمِ الْمَكْرُوهَةِ الَّتِي تُمَرِّضُ الْإِنْسَانَ، وَلِهَذَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَفْعَلَ مَا أَمَرَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ إِذَا رَأَى مَا يَكْرَهُ أَنْ يَتَّقَلَ عَنْ يَسَارِهِ ثَلَاثًا، وَيَقُولُ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ الشَّيْطَانِ. وَمِنْ شَرِّ مَا رَأَيْتُ»، وَأَنْ لَا يُحَدِّثَ بِهَا أَحَدًا، وَأَنْ يَتَّقَلَ مِنْ الْجَنْبِ الَّذِي كَانَ نَائِمًا عَلَيْهِ إِلَى الْجَنْبِ الْآخَرِ، وَإِذَا عَادَتْ إِلَيْهِ فَلْيَقُمْ وَلْيَتَوَضَّأْ وَلْيُصَلِّ^(٢)، فَإِذَا فَعَلَ هَذَا فَإِنَّهَا لَا تَضُرُّهُ مَهْمَا كَانَتْ، وَمَهْمَا تَكَرَّرَتْ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْمَرَاتِمِ الْمُحْزَنَةِ تُكَرِّرُ عَلَى الْإِنْسَانِ، حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ: هَذِهِ لَيْسَتْ حِلْمًا مِنَ الشَّيْطَانِ، بَلْ هَذِهِ رُؤْيَا، وَإِلَّا فَلِمَ إِذَا كُرِّرَتْ؟ فَإِذَا حَصَلَ هَذَا فَدَوِّهِ مَا أَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ تَزَوَّلْ وَلَا تَعُودُ.

❖ ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ: «وَقَوْلُهُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَجَّيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ جُنُودِكُمْ صَدَقَةٌ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَطْهَرُ﴾». قَوْلُهُ: ﴿إِذَا نَجَّيْتُمُ الرَّسُولَ﴾. أَي: أَرَدْتُمْ مَنَاجَاةَ وَالِدَيْهِ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ جُنُودِكُمْ صَدَقَةٌ﴾. وَلَوْ كَانَتْ الْمَنَاجَاةُ قَدْ مَضَتْ لَمْ يَصِحَّ وَقَوْلُهُ: ﴿فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ جُنُودِكُمْ﴾. يَعْنِي: إِذَا أَرَدْتُمْ مَنَاجَاةَ الرَّسُولِ ﷺ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاهُمْ صَدَقَةً، وَهَذَا كَانَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَثُرَتْ مَنَاجَاةُ الرَّسُولِ ﷺ، حَتَّى جَاءَ مَنْ يُنَاجِي الرَّسُولَ ﷺ بِصَدَقٍ؛ يَعْنِي: أَنَّهُ مَحْتَاجٌ لِمَنَاجَاةِهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، لَكِنْ لِمَحَبَّتِهِمُ لِلرَّسُولِ ﷺ كَانُوا يُحِبُّونَ أَنْ يُنَاجُوهُ دَائِمًا، مَعْلُومٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ حَيًّا كَرِيمًا يَسْتَجِي أَنْ يَمْنَعَهُمْ، فَأَرَادَ اللَّهُ ﷻ أَنْ يَخْتَبِرَ الْمُؤْمِنِينَ لِيَنْظُرَ الصَّادِقَ مِنْ غَيْرِهِ، فَأَمَرَهُمْ إِذَا أَرَادُوا الْمَنَاجَاةَ أَنْ يُقَدِّمُوا صَدَقَةً^(٣)، وَ﴿صَدَقَةٌ﴾. جَاءَتْ مُطْلَقَةً لَمْ تُبَيِّنْ فَتَشْمَلُ الْقَلِيلَ وَالكَثِيرَ.

❖ ثُمَّ قَالَ: «﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَطْهَرُ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾». يَعْنِي: فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَلَا حَرَجَ عَلَيْكُمْ؛ لِأَنَّ الْجَزَاءَ هُنَا مَغْفِرَةٌ وَرَحْمَةٌ، وَكَلِمَا كَانَ الْجَزَاءُ مَغْفِرَةً وَرَحْمَةً فَمَعْنَاهُ سَقُوطُ الْمَوَاضِيحِ، وَيَدُلُّ لِهَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى فِي الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٤). أَي:

(١) تقدم تخريجه في الجنائز.

(٢) انظر: البخاري (٣٢٩٢)، ومسلم (٢٢٦١)، (٢٢٦٢)، (٥)، (٢٢٦٣)، (٦).

(٣) انظر: «تفسير الصنعاني» (٢٨٠/٣)، و«الطبري» (٢٨/١٩-٢١)، و«ابن كثير» (٣٢٨/٤)، و«الدر المنثور» (٨٤/٨).

ولمغفرته ورحمته؛ أسقط عنهم المؤاخذه، فهنا قال: ﴿فَإِنْ لَمْ يَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾. وهذا الحكم لا غرابة فيه؛ أعني: سقوط وجوب تقديم الصدقة لمن لم يجد؛ لأنه مبني على قاعدة أصيلة في الشريعة، وهي: أنه لا واجب مع العجز، وأن جميع الواجبات تسقط بالعجز.

ثم قال: ﴿أَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ جُنُودِكُمْ صَدَقَاتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (١٣). يعني: أخفتم أن تقدموا بين يدي نجواكم صدقات؛ فيكون ذلك شاقاً عليكم؟ لأنه قد يكون الإنسان محتاجاً إلى المناجاة، وإن كانت ليست بالحاجة الضرورية، وإلا فإن المحتاج الذي يقدر على الصدقة يتصدق، والذي ما يقدر معفو عنه، لكن مع ذلك شق عليهم، فقد لا يكون عند الإنسان شيء حاضر عند إرادة مناجاة النبي ﷺ فعفى الله عنه؛ ولهذا قال: ﴿فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾. يعني: فقد عفونا عنكم، وسقط هذا الوجوب، لكننا أمرنا بما نؤمر به من تحقيق إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة، ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾.

وهاتان الآيتان ليس فيهما ما تتضمنه الترجمة إلا اسم المناجاة.

ثم ذكر المؤلف حديث عبد الله بن عمر رضيهما عن رسول الله ﷺ قال: «إذا كانوا ثلاثة فلا يتناجي اثنان دون الثالث». يعني: لا يساره، والثالث حاضر، وفي معنى هذا أن يكلمه بلغة لا يفهمها الثالث؛ فإن هذا بمعنى التناجي؛ لأن العلة واحدة، وهي إحزانه.

فلو اجتمع اثنان يتكلمان بلغة غير عربية، وعندهما ثالث لا يعرف إلا العربية، فصار أحدهما يحدث الآخر باللغة التي لا يعرفها الثالث كان هذا بمنزلة المناجاة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٦ - بَابُ حِفْظِ السِّرِّ.

٦٢٨٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَبَّاحٍ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي قَالَ:

سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ أَسْرَأَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ سَرًّا، فَمَا أَخْبَرْتُ بِهِ أَحَدًا بَعْدَهُ، وَلَقَدْ سَأَلْتَنِي أُمُّ سُلَيْمٍ فَمَا أَخْبَرْتُهَا بِهِ ^(١).

أُمُّ سُلَيْمٍ هِيَ أُمُّهُ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ أَبَى أَنْ يُخْبِرَهَا ^{عَنْ} حِفْظِ السِّرِّ، وَحِفْظِ السِّرِّ وَاجِبٌ كَمَا قُلْنَا فِيمَا سَبَقَ، فَيَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ إِذَا أُسِّرَ إِلَيْهِ حَدِيثٌ أَنْ يَحْفَظَهُ، وَأَلَّا يُفْشِيَهُ.

وَسَبَقَ أَنَّهُ إِذَا مَاتَ الْمُسِرُّ فَلَا بَأْسَ بِإِفْشَائِهِ بِشَرَطٍ أَنْ تَكُونَ الْعِلَّةُ الَّتِي اقْتَضَتْ سِرَّهُ فِي الْأَوَّلِ قَدْ زَالَتْ، وَإِلَّا فَإِنَّهُ يَجِبُ حِفْظُ السِّرِّ، لَكِنْ بَعْضُ النَّاسِ - نَسَأَلَ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ الْهَدَايَةَ - يَفْخَرُ إِذَا أُسِّرَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْكُبَرَاءِ شَيْئًا، وَيُحَدِّثُ النَّاسَ قَائِلًا: قَالَ لِي فُلَانٌ كَذَا وَقَالَ لِي فُلَانٌ كَذَا. لِيُظْهِرَ أَنَّهُ مَرَجِعُ الْكُبَرَاءِ، أَوْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُظْهِرَ أَنَّهُ صَدِيقٌ لِشَخْصٍ مَا، قَالَ: قَالَ لِي فُلَانٌ، وَقَالَ لِي فُلَانٌ. مَعَ أَنَّهُ سِرٌّ، فَهَذَا حَرَامٌ.

وَأَنَا أَقُولُ لَكُمْ: أَخْفِ نَفْسَكَ تَبْنِ لِلنَّاسِ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ تُظْهِرُهُ أَعْمَالُهُ وَأَقْوَالُهُ لَا مَا يَدَّعِيهِ، فَكَلِمَا كَانَ الْإِنْسَانُ مُخْفِيًا لِأَمْرِهِ كَانَ أَشَدَّ ظُهُورًا لِلنَّاسِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَكْتُمُ الْإِنْسَانُ فَاللَّهُ يَعْلَمُهُ، وَإِذَا عَلِمَ اللَّهُ مِنْ شَخْصٍ أَنَّهُ أَخْفَى عَمَلَهُ اللَّهُ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُظْهِرُهُ وَيُبَيِّنُهُ، قَالَ الشَّاعِرُ:

وَمِمَّا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تُخْفِي عَلَى النَّاسِ تُعْلَمُ^(١)

فَالْمَهْمُ: أَنْ بَعْضُ النَّاسِ - هَذَا اللَّهُ وَإِيَاهُمْ - إِذَا أُسِّرَ إِلَيْهِمْ حَدِيثٌ صَارُوا يَتَحَدَّثُونَ بِهِ؛ لِيُظْهِرُوا لِلنَّاسِ أَنَّهُمْ مَرَجِعٌ وَمَحَلُّ شُورَى وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَهَذَا خَطَأٌ إِلَّا إِذَا أُذِنَ لَهُمْ الَّذِي أُسِّرَ فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّهُ أحيانًا قَدْ يَأْذُنُ بِذَلِكَ لِدَفْعِ مَذْمَةٍ عَنْهُ أَوْ جَلْبِ مَصْلَحَةٍ، لَكِنْ لَا يُجِبُ أَنْ تَكُونَ مِنْهُ مَبَاشَرَةً؛ يَعْنِي: بَعْضُ النَّاسِ مِثْلًا يَكُونُ مَتَّهَمًا بِشَيْءٍ فَيُسِرُّ إِلَيْكَ بِهِ، وَيَقُولُ: لَا حَرَجَ عَلَيْكَ أَنْ تُبَيِّنَ مَا سَمِعْتَ مِنِّي؛ لِأَنَّهُ لَا يُرِيدُ أَنْ يَدْفَعَ الْمَذْمَةَ عَنْ نَفْسِهِ بِنَفْسِهِ، وَلَكِنْ بِوَاسِطَةٍ فَيَأْتِي لِشَخْصٍ يَثِقُ بِهِ، وَيُبَيِّنُ لَهُ، وَيَقُولُ: إِذَا شِئْتَ انْشُرْ عَنِّي هَذَا. أَمَّا إِذَا لَمْ يَأْذُنْ لَنَا صَاحِبُ السِّرِّ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَقُومَ بِالْوَاجِبِ حَتَّى مَعَ أَقْرَبِ النَّاسِ إِلَيْهِ، وَأَحَقُّهُمْ بِرَّهٖ، وَهِيَ الْأُمُّ.



(١) البيت لزهير، وهو موجود في: «معاهد التنصيص» (٣٢٩/١)، (١١٢/٢)، و«خزانة الأدب» للحموي (٤٩٢/٢)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٢٨/٩)، و«الكامل في الأدب» (١٦/٢).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٧- بَابُ إِذَا كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةٍ فَلَا بَأْسَ بِالْمُسَارَّةِ وَالْمَنَاجَاةِ.

٦٢٩٠- حَدَّثَنِي عُمَانُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً فَلَا يَتَنَاجَى رَجُلَانِ دُونَ الْآخِرِ حَتَّى تَخْتَلِطُوا بِالنَّاسِ؛ أَجَلَ أَنْ ذَلِكَ يُحْزِنُهُ»^(١).

❖ قَوْلُهُ: «أَجَلَ». كَذَا بِالنَّصْبِ: وَهَذَا مِثَالٌ نَادِرٌ يَنْبَغِي لِأَهْلِ النُّحُوِّ أَنْ يَحْتَفِظُوا بِهِ، وَمَا

الَّذِي نَصَبَهَا؟

الْجَوَابُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ النَّصْبُ بِنَزْعِ الْخَافِضِ، وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: مِنْ أَجْلِ،

وَالنَّصْبُ بِنَزْعِ الْخَافِضِ فِي غَيْرِ أَنْ وَأَنْ غَيْرُ مَطْرُودٍ كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ:

* فِي أَنْ وَأَنْ يَطْرُدُ^(٢) *

وَلَكِنْ فِي غَيْرِهِمَا مَبْنِيٌّ عَلَى السَّمَاعِ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُعْرَبَ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ فَلَا يَخْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرٍ^(٣).

❖ الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ، قَوْلُهُ: «حَتَّى تَخْتَلِطُوا بِالنَّاسِ». لِأَنَّهُمْ إِذَا اخْتَلَطُوا بِالنَّاسِ

صَارُوا أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةٍ، وَعَلَى هَذَا فَالْحَدِيثُ مُطَابِقٌ تَامًّا لِلتَّرْجِمَةِ، فَإِذَا كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَنَاجَى اثْنَانِ، فَإِنْ تَنَاجَى ثَلَاثَةٌ وَبَقِيَ وَاحِدٌ، أَوْ تَنَاجَى ثَلَاثَةٌ دُونَ الرَّابِعِ فَالْحَكْمُ وَاحِدٌ، مِثْلُ اثْنَيْنِ دُونَ الثَّالِثِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٢٩١- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَسَمَ

النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا قِسْمَةً، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: إِنَّ هَذِهِ لِقِسْمَةٌ مَا أُريدُ بِهَا وَجْهُ اللَّهِ. قُلْتُ: أَمَا

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢١٨٤) (٣٧).

قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٨٢/١١): قَوْلُهُ: «فَلَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ الثَّالِثِ». كَذَا لِلْأَكْثَرِ بِأَلْفِ مَقْصُورَةٍ ثَابِتَةٍ فِي الْخَطِّ صَوْرَةً يَاءً، وَتَسْقُطُ فِي اللَّفْظِ لالتقاء ساكنين، وَهُوَ بِلَفْظِ الْخَبَرِ وَمَعْنَاهُ النَّهْيُ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ بِجِيمٍ فَقَطْ بِلَفْظِ النَّهْيِ وَبِمَعْنَاهُ اهـ.

(٢) «الْأَلْفِيَّةُ»، بَابُ تَعْدِي الْفِعْلِ وَلِزُومِهِ، الْبَيْتُ رَقْمُ (٢٧٣)، وَتِمَامُهُ: مَعَ أَمْنٍ لَيْسَ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا.

(٣) وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ؛ الْأَصْلُ عَدَمُ التَّقْدِيرِ.

والله لَا تَيْنَ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَتَيْتُهُ وَهُوَ فِي مَلَأٍ فَسَارَزْتُهُ فغَضِبَ حَتَّى احْمَرَّ وَجْهُهُ، ثُمَّ قَالَ: «رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَى مُوسَى أَوْذِي بِأَكْثَرٍ مِنْ هَذَا فَصَبْرٌ»^(١).

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَوْلُهُ: «فَأَتَيْتُهُ وَهُوَ فِي مَلَأٍ فَسَارَزْتُهُ». وَلَمْ يَنْهَهُ النَّبِيُّ ﷺ؛ لِأَنَّهُ فِي مَلَأٍ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ، فَهَذَا رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَ هَذِهِ الْكَلِمَةُ الْعَظِيمَةُ: إِنَّ هَذِهِ لِقِسْمَةٌ مَا أُرِيدُ بِهَا وَجْهُ اللَّهِ. فَالشَّيْطَانُ قَدْ يَحْمِلُ الْإِنْسَانَ عَلَى قَوْلِ الْفَرِيَةِ الْعَظِيمَةِ، فَإِذَا كَانَ الرَّسُولُ ﷺ قَسَمَ قِسْمَةً مَا يُرِيدُ بِهَا وَجْهُ اللَّهِ فَمَنْ الَّذِي يُرِيدُ بِهَا وَجْهُ اللَّهِ بَعْدَ ذَلِكَ؟

الْجَوَابُ: لَا أَحَدٌ، وَهَذَا نَظِيرُ قَوْلِ الْأَنْصَارِيِّ حِينَ حَكَّمَ النَّبِيُّ ﷺ لِلزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَامِ فِي مَسْأَلَةِ شِرَاجِ الْحَرَّةِ^(٢)، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ لِلزُّبَيْرِ حَائِطٌ، وَلِجَارِهِ الْأَنْصَارِيِّ حَائِطٌ، وَيَمُرُّ السَّيْلُ بِحَائِطِ الزُّبَيْرِ قَبْلَ أَنْ يَمُرَّ بِحَائِطِ الْأَنْصَارِيِّ، وَالْأَحَقُّ مِنْهُمَا الْأَعْلَى وَهُوَ الزُّبَيْرُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «اسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ أَرْسِلْ إِلَى جَارِكَ». فَقَوْلُهُ: «اسْقِ». مَطْلُوقٌ، يَصْدُقُ عَلَى مَا يَخْصُلُ بِهِ السَّقْيُ وَلَوْ كَانَ قَلِيلًا، فغَضِبَ الْأَنْصَارِيُّ، وَقَالَ: أَنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ لَأَنَّ الزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَامِ أُمُّهُ صَفِيَّةُ بِنْتُ عَبْدِ الْمَطْلَبِ، فغَضِبَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَالَ: «اسْقِ يَا زُبَيْرُ حَتَّى يَصِلَ الْجَدْرُ ثُمَّ أَرْسِلْهُ إِلَى جَارِكَ»^(٣). فَاحْتَفَظَ النَّبِيُّ ﷺ لِلزُّبَيْرِ بِحَقِّهِ. وَالْجَدْرُ: هُوَ الْحُدُودُ الْفَاصِلَةُ بَيْنَ أَحْوَاضِ الْمَاءِ فِي الْمَزْرَعَةِ.

هَذَا وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ قَدْ أَعْطَى الزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَامِ بَعْضَ حَقِّهِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ تَخَصَّلَ بِهِ الْكَفَايَةُ، وَيَخْصُلُ بِالْبَاقِي نَفْعُ جَارِهِ، فَيَكُونُ فِي ذَلِكَ مَصْلَحَتَانِ مَصْلَحَةُ الزُّبَيْرِ بِالسَّقْيِ وَلَوْ قَلِيلًا، وَمَصْلَحَةُ الْجَارِ حَيْثُ لَا يُحْرَمُ مِنَ السَّقْيِ، فَلَمَّا تَكَلَّمَ بِهِذِهِ الْكَلِمَةُ الْعَظِيمَةُ احْتَفَظَ النَّبِيُّ ﷺ لِلزُّبَيْرِ بِحَقِّهِ كَامِلًا، وَأَمَرَهُ أَنْ يَسْقِيَ إِلَى الْجَدْرِ ثُمَّ يُرْسِلَهُ إِلَى جَارِهِ.

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠٦٢) (١٤١).

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣٦/٥): شِرَاجُ الْحَرَّةِ: بِكَسْرِ الْمَعْجَمَةِ وَالْجِيمِ جَمْعُ شَرْجٍ يَفْتَحُ أَوَّلَهُ وَسُكُونُ الرَّاءِ، مِثْلُ: بَحْرٍ وَبَحَارٍ، وَيَجْمَعُ عَلَى شُرُوحٍ أَيْضًا، وَحَكَى ابْنُ دَرِيدٍ شَرْجٌ: يَفْتَحُ الرَّاءَ، وَحَكَى الْقُرْطُبِيُّ: شَرْجَةٌ وَالْمُرَادُ بِهَا هُنَا مَسِيلُ الْمَاءِ، وَإِنَّمَا أَضِيفَتْ إِلَى الْحَرَّةِ لِكُونِهَا فِيهَا، وَالْحَرَّةُ: مَوْضِعٌ مَعْرُوفٌ بِالْمَدِينَةِ. اهـ.

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٥٨٥)، وَمُسْلِمٌ (٢٣٥٧) (١٢٩).

وفي هذا الحديثِ غَضِبَ النَّبِيُّ ﷺ، وقال: «رَحِمَهُ اللهُ عَلَى مُوسَى، أَوْذَى بِأَكْثَرِ مَنْ هَذَا فَصَبَرَ». ولهذا قال اللهُ تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَكَبَّرُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى فَبَرَّاهُ اللهُ مِمَّا قَالُوا﴾ [الأنعام: ٦٩]. يعني: لا تُؤذُوا محمداً كما أُوذِيَ موسى، فموسى ﷺ قد أُوذِيَ حَسًّا ومعنى؛ أُوذِيَ في دينه، وفي خِلَقَتِهِ، حتى قالوا: أنه آذَرُ، يعني: كبير الخُصِيَّةِ، وهو عيبٌ، فبرَّاهُ اللهُ ﷻ مما قالوا، حيثُ اغْتَسَلَ ذاتَ يومٍ فَوَضَعَ ثوبَهُ على الحجرِ، ففَرَّ الحجرُ بثوبِهِ حتى وصلَ إلى بني إسرائيلَ، وكان موسى قد لَحِقَهُ غُريانا، يَقُولُ: ثُوبِي حَجَرٌ، ثُوبِي حَجَرٌ. حتى وصلَ للملأِ مِنْ بني إسرائيلَ، وشاهدُوا موسى ليس به عيبٌ، فبرَّاهُ اللهُ ﷻ مما قالوا ^(١).



ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٤٨- بَابُ طُولِ النَّجْوَى.

وقوله: ﴿وَإِذْهُمْ نَجْوَى﴾ [الأعراف: ٤٧]. مصدرٌ مِنْ نَاجَيْتُ، فوصَفَهُم بها، والمعنى: يَتَنَاجَوْنَ.

❦ قوله رَحِمَهُ اللهُ: «بَابُ طُولِ النَّجْوَى»؛ يعني: هل يُطِيلُ الإنسانُ المناجاةَ مع صاحبه أو لا؟ ومعلومٌ أننا إذا رَجَعْنَا إلى قولِ رسولِ الله ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ» ^(١) عَرَفْنَا فيها سَبَقَ أنه إذا كانتِ النَّجْوَى في خيرٍ فإنَّ طُولَها لا بأسَ به، ولا حَرَجَ فيه، وإذا كانتِ النَّجْوَى ليس فيه خيرٌ فعدمُ طُولِها أولى.

❦ وقولُ البخاري: «﴿وَإِذْهُمْ نَجْوَى﴾ مصدرٌ مِنْ نَاجَيْتُ، فوصَفَهُم بها». «هم» ضميرُ جمعٍ، و«نجوى» مفردٌ كَدَعْوَى، فوصَفَهُم وهم جمعٌ بالنَّجْوَى؛ لأنَّ الوصفَ بالمصدرِ يُلتَزَمُ فيه بالإفرادِ والتذكيرِ قَالَ ابنُ مالك:

ونعتوا بمصدر كثيرًا فالتزموا الإفرادَ والتذكيرَ ^(٢)

وكذلك إذا أُخْبِرَ بالمصدرِ فإنه يُخْبَرُ به مفردًا مذكَّرًا، فتَقُولُ: زَيْدٌ عَدْلٌ، والزيدانِ عَدْلٌ، والزيدونَ عَدْلٌ. فلا تُغَيِّرُهُ.

(١) رواه البخاري (٢٧٨)، ومسلم (٣٣٩) (٧٥).

(٢) تقدم تخريجه في الأدب.

(٣) «الألفية» البيت رقم (٥١٣)، باب «النعت».

❦ وقوله: «فوصفهم بها، والمعنى: يَتَنَاجُونَ»؛ أي: وإذ هم مُتَنَاجُونَ يُنَاجِي بعضهم بعضًا. وفي تفسير البخاري رَحِمَهُ اللهُ، أو في شرحه لهذه الكلمة دليل على أن المحدث يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ عِلْمٌ فِي النُّحُو؛ لِأَن مِّنْ أَقْوَى مَا يُعِينُكَ عَلَى مَعْرِفَةِ الْمَعْنَى أَنْ يَكُونَ لَدَيْكَ عِلْمٌ بِالنُّحُو وَالصَّرَفِ؛ إِذ إِنَّ الْأَلْفَاظَ قَوَالِبَ لِلْمَعَانِي، تَدُلُّ عَلَيْهَا، وَتُعَبِّرُ عَنْهَا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٦٢٩٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، وَرَجُلٌ يُنَاجِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَمَا زَالَ يُنَاجِيهِ حَتَّى نَامَ أَصْحَابُهُ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى^(١).

في هذا الحديث: دليل على جواز مُنَاجَاةِ الْإِمَامِ بَعْدَ الْإِقَامَةِ، وَأَنَّ طَوَلَ الْمُنَاجَاةِ أَيْضًا لَا يَضُرُّ، وَأَنَّهُ لَا تُشْتَرَطُ الْمَوَالَاةُ بَيْنَ الْإِقَامَةِ وَالصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ نَامُوا، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ طَوَلَ الْفَصْلِ بَيْنَ الْإِقَامَةِ وَالصَّلَاةِ لَا بَأْسَ بِهِ، لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَقَامَ عِنْدَ إِرَادَةِ الصَّلَاةِ؛ يَعْنِي: أَنَّهُ لَا يَقِيمُ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَنْ يُصَلِّيَ إِلَّا بَعْدَ مَدَّةٍ، وَلَكِنْ يَقِيمُ ثُمَّ إِذَا حَصَلَ مَا يَمْنَعُ أَوْ مَا يَفْصِلُ بَيْنَ الْإِقَامَةِ وَالصَّلَاةِ - فِهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ - وَلَوْ طَالَ الْفَصْلُ.

وفيه أيضًا: دليل على أَنَّ النَّوْمَ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّوْمَ نَفْسَهُ لَيْسَ حَدَثًا إِنَّمَا هُوَ مَظْنَةُ الْحَدِيثِ؛ يَعْنِي: أَنَّ مَنْ نَامَ فَإِنَّهُ يُظَنُّ فِيهِ أَنْ يُحْدِثَ؛ لِأَنَّهُ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «الْعَيْنُ وَكَاءُ السَّهِّ فَإِذَا نَامَتِ الْعَيْنَانِ اسْتَطْلَقَ الْوُكَاءُ»^(٢) وَهَذَا فِيمَا إِذَا نَامَ نَوْمًا عَمِيقًا بَحِثُ لَا يَشْعُرُ بِنَفْسِهِ لَوْ أَحْدَثَ انْتَقَضَ وَضُوءُهُ، أَمَا النَّوْمُ الْيَسِيرُ الَّذِي لَوْ أَحْدَثَ فِيهِ الْإِنْسَانُ لَأَحْسَ بِنَفْسِهِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا

(١) رواه مسلم (٣٧٦) (١٢٤).

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (٩٧ / ٤) (١٦٨٧٩) من حديث معاوية، وقال الزيلعي في «نصب الراية» (٤٦ / ١): وأعل بوجهين: أحدهما: الكلام في أبي بكر بن أبي مريم. والثاني: أن مروان بن جناح قد رواه عن عطية بن قيس عن معاوية موقوفًا. اهـ. ورواه أحمد (١١١ / ١) (٨٨٧)، وأبو داود (٢٠٣)، وابن ماجه (٤٧٧) عن علي بلفظ: «العين وكاء السَّهِّ فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ».

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (١٠٦): هذا الحديث والذي بعده ليسا بقويين. وقال ابن حجر في «التلخيص» (١٥٩): وحسن المنذري، وابن الصلاح، والنووي حديث علي.

يَنْقُضُ الْوُضُوءَ وَلَوْ طَالَ، وَلَوْ كَانَ الْإِنْسَانُ مُضْطَجِعًا، أَوْ مُتَبِعًا، أَوْ مُسْتَنَدًا؛ إِذِ الْعَبْرَةُ بِالْوَعْيِ، فَإِذَا كَانَ يَعْيِي نَفْسَهُ بِحَيْثُ لَوْ أَحْدَثَ لِأَحْسَ، فَإِنْ وَضِئَهُ لَا يَنْقُضُ، أَمَّا إِذَا كَانَ لَا يُحِسُّ لَوْ أَحْدَثَ فَإِنْ وَضِئَهُ لَا يَنْقُضُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٩ - بَابُ: لَا تُتْرَكُ النَّارُ فِي الْبَيْتِ عِنْدَ النَّوْمِ.

٦٢٩٣ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُتْرَكُوا النَّارَ فِي بُيُوتِكُمْ حِينَ تَنَامُونَ»^(١).

٦٢٩٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بَرِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: احْتَرَقَ بَيْتٌ بِالْمَدِينَةِ عَلَى أَهْلِهِ مِنَ اللَّيْلِ، فَحَدَّثَ بِشَأْنِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ النَّارَ إِنَّمَا هِيَ عَدُوٌّ لَكُمْ، فَإِذَا نَمْتُمْ فَأُطْفِئُوهَا عَنْكُمْ»^(٢).

٦٢٩٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ عَنْ كَثِيرٍ - هُوَ ابْنُ شَنْظِيرٍ - عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَرُّوا الْآيَةَ، وَأَجِيفُوا الْأَبْوَابَ، وَأُطْفِئُوا الْمَصَابِيحَ؛ فَإِنَّ الْفُؤَيْسَقَةَ رُبَّمَا جَرَّتِ الْفَتِيلَةَ فَأَحْرَقَتْ أَهْلَ الْبَيْتِ»^(٣).

هذا البابُ كما قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَا تُتْرَكُ النَّارُ فِي الْبَيْتِ عِنْدَ النَّوْمِ»؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يُخْشَى مِنْهَا الْإِحْتِرَاقُ.

وفيه: دليلٌ على الْوَقَايَةِ مِنَ الشَّيْءِ قَبْلَ نَزْوِلِهِ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الْوَقَايَةَ خَيْرٌ مِنَ الْعِلَاجِ.

وفيه: جَوَازُ تَرْكِ النَّارِ فِي الْبَيْتِ إِذَا كَانَ أَهْلُهُ فِي يَقْظَةٍ؛ لِقَوْلِهِ: «حِينَ تَنَامُونَ».

وفيه: دليلٌ على أَنَّهُ إِذَا أَمِنَ مِنْ هَذِهِ النَّارِ فَلَا بَأْسَ بِبَقَائِهَا، وَعَلَى هَذَا فَتَقُولُ: إِذَا أَمِنَ الْآنَ مِنَ إِبْقَاءِ اللَّمْبَةِ فِي الْمَكَانِ مُشْتَعِلَةً، أَوْ الْمَدْفَاقَةِ مَثَلًا، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُونٌ.

وفيه أيضًا: دليلٌ على أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ لَا تَكُونَ الْمَدْفَاقَةُ فِي أَيَّامِ الشِّتَاءِ قَرِيبَةً مِنَ الْفَرَشِ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَنْقَلِبُ النَّائِمُ عَلَيْهَا فَتُخْرِقُهُ، فَالْعَلَّةُ الَّتِي ذَكَرَهَا الرَّسُولُ ﷺ إِذَا وَجِدْتَ ثَبْتَ الْحَكْمِ، وَإِلَّا فَلَا.

(١) رواه مسلم (٢٠١٥) (١٠٠).

(٢) رواه مسلم (٢٠١٦) (١٠١).

(٣) وينحوه رواه مسلم (٢٠١٢) (٩٦).

وفيه: حُتَّ عَلَى قَتْلِ الْفَأْرَةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَصَفَهَا بِالْفُؤَيْسِقَةِ فَقَالَ: «إِنَّ الْفُؤَيْسِقَةَ رَبُّهَا جَرَّتِ الْفَتِيلَةَ فَأَحْرَقَتْ أَهْلَ الْبَيْتِ». وَهُوَ كَذَلِكَ، فَلَا أَكْثَرَ مِنْ عِبِثِ الْفَأْرَةِ، وَهِيَ أَيْضًا تَرْغَبُ بِالذَّهَبِ، فَإِذَا رَأَتْ الذَّهَبَ اخْتَطَفَتْهُ وَذَهَبَتْ بِهِ إِلَى بَيْتِهَا تَلْعَبُ بِهِ، وَلَكِنهَا لَا تَحْتَلِي بِهِ.

وَقَدْ حَدَّثَنَا شَيْخُنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعْدِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ كَانَ جَالِسًا يَكْتُبُ كِتَابًا، فَجَاءَتْهُ فُؤَيْسِقَةٌ فَوَضَعَ عَلَيْهَا شَيْئًا، فَجَاءَتْ أَخْتَهَا تُرِيدُهَا، فَلَمْ تَتَمَكَّنْ، يَقُولُ: فَصَعِدَتْ إِلَى السَّقْفِ، وَأَتَتْ بَدِينَارٍ فَأَلْقَتْهُ عَنْدَهُ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يُطْلِقِ الْمَحْبُوسَةَ، فَذَهَبَتْ وَجَاءَتْ بَدِينَارٍ آخَرَ، وَثَالِثٍ وَرَابِعٍ إِلَى عَشْرَةِ دَنَانِيرَ، ثُمَّ جَاءَتْ أَخِيرًا بِكَيْسَةِ الدَّنَانِيرِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ عَنْدهَا شَيْءٌ، وَلَا أَذْكَرُ مَا حَدَّثَ فِي النِّهَايَةِ وَالظَّاهِرِ لِي أَنَّهُ قَتَلَهَا وَقَتْلَ أَخْتَهَا.

وَقَدْ وَقَعَ لِي أَنْ أَخَذْتُ خَاتَمًا، وَصَعِدْتُ بِهِ إِلَى السَّقْفِ، وَأَدْخَلْتُهُ فِي جُحْرِهَا.

❖ وَفِي الْحَدِيثِ الثَّانِي قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّمَا هِيَ عَدُوٌّ لَكُمْ فَإِذَا نِمْتُمْ فَأُطْفِئُوهَا عَنْكُمْ» وَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّ الْعَاقِلَ يَحْذَرُ مِنْ عَدُوِّهِ أَنْ يُصِيبَهُ بِسُوءٍ، وَمَعَ ذَلِكَ فَهِيَ عَدُوٌّ لَنَا وَمَتَاعٌ لَنَا فَتَنْتَفِعُ بِهَا، وَلِهَذَا عَدَّهَا اللَّهُ تَعَالَى مِنْ أَصُولِ النِّعَمِ فِي سُورَةِ الْوَاقِعَةِ الَّتِي فِيهَا إِمْدَادُ الْخَلْقِ بِمَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ ﴿٧١﴾ أَأَنْتُمْ أَنْشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنْشِئُونَ ﴿٧٢﴾ نَحْنُ جَعَلْنَاهَا تَذْكَرَةً وَنَمَتًا لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٧٣﴾﴾ [الوَاقِعَةُ: ٧١-٧٣]. فَهِيَ فِيهَا خَيْرٌ، وَفِيهَا شَرٌّ، فَيَجِبُ أَنْ نَحْذَرَهَا حِينَ نَخَافُ شَرَّهَا، وَأَنْ نَنْتَفِعَ بِهَا حِينَ تَرَجَوْا خَيْرَهَا.

❖ وَفِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ أَمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ، فَقَالَ: «خَمَرُوا الْآنِيَةَ، وَأَجِيفُوا الْأَبْوَابَ، وَأُطْفِئُوا الْمَصَابِيحَ». وَتَخْمِيرُ الْآنِيَةِ؛ يَعْنِي: تَغْطِئْتُهَا؛ لِأَنَّ فِي السَّنَةِ لَيْلَةً يَنْزِلُ فِيهَا الْبَلَاءُ، فَلَا يَصِيبُ إِنَاءً لَمْ يُخَمَّرْ إِلَّا نَزَلَ فِيهِ ^(١)، وَهَذِهِ اللَّيْلَةُ غَيْرُ مَعْلُومَةٍ فَكُلُّ لَيْلَةٍ يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ هِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي فِيهَا هَذَا الْبَلَاءُ؛ فَلِهَذَا أُمِرَ بِالتَّحَرُّزِ مِنْهُ بِتَخْمِيرِ الْأَوَانِي.

❖ وَقَوْلُهُ: «أَجِيفُوا الْأَبْوَابَ». يَعْنِي: أَغْلِقُوهَا؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ زِيَادَةَ أَمْنٍ وَطُمَأْنِينَةٍ، وَحَمَاةً لَكَ مِمَّنْ أَرَادَ الشُّوَاءَ بِكَ.

❖ وَقَوْلُهُ: «أُطْفِئُوا الْمَصَابِيحَ». سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ.

فَإِنْ قِيلَ: هَذِهِ الْأَوَامِرُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ لِلْوَجُوبِ أَمْ لِلإِرْشَادِ؟

نقول: هذه للإرشاد، لكن لا ينبغي تركها؛ لأنه ﷺ أرشد إلى ما فيه الخير فهي مطلوبة لها فيها من الخير، بالإضافة إلى إرشاد النبي ﷺ لها.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٠- بَابُ غَلْقِ الْأَبْوَابِ بِاللَّيْلِ.

٦٢٩٦- حَدَّثَنَا حَسَانُ بْنُ أَبِي عَبَادٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَطْفِقُوا الْمَصَابِيحَ بِاللَّيْلِ إِذَا رَقَدْتُمْ، وَأَغْلِقُوا الْأَبْوَابَ، وَأَوْكُوا الْأَسْقِيَةَ، وَخَمَّرُوا الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ». قَالَ هَمَّامٌ: وَأَحْسَبُهُ قَالَ: «وَلَوْ بَعُودُ يَغْرُضُهُ». هذا الحديث فيه زيادة على ما سبق، وهي قوله: «أَوْكُوا الْأَسْقِيَةَ»؛ يَعْنِي: ارْبُطُوا أَفْوَاهَهَا، وَالْأَسْقِيَةُ مِثْلُ الْقَرَبِ؛ وَذَلِكَ لِثَلَا يَدْخُلُ فِيهَا الْبَلَاءُ وَالْهَوَامُّ وَغَيْرُ ذَلِكَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥١- بَابُ الْخِتَانِ بَعْدَ الْكِبَرِ وَتَنْفِ الْإِبْطِ.

٦٢٩٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قُرَعَةَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْفِطْرَةُ خَمْسٌ: الْخِتَانُ، وَالِاسْتِحْدَادُ، وَتَنْفِ الْإِبْطِ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ»^(١).

٦٢٩٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَزْمَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اخْتَنَ إِبْرَاهِيمُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعْدَ ثَمَانِينَ سَنَةً، وَاخْتَنَ بِالْقُدُومِ»^(٢) مَخْفَفَةً.

قال أبو عبد الله: حَدَّثَنَا قَتِيبَةُ، حَدَّثَنَا الْمَغِيرَةُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ وَقَالَ: «بِالْقُدُومِ» وَهُوَ مَوْضِعٌ مُشَدَّدٌ.

٦٢٩٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، أَخْبَرَنَا عَبَادُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ،

(١) رواه مسلم (٢٥٧) (٤٩).

(٢) رواه مسلم (٢٣٧٠) (١٥٢).

عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن جبير قال: سئل ابن عباس رضي الله عنه مثل من أنت حين قبض النبي ﷺ؟ قال: أنا يومئذ مختون. قال: وكانوا لا يختنون الرجل حتى يذرك.

٦٣٠٠ - وقال ابن إدريس، عن أبيه، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنه: قبض النبي ﷺ وأنا ختين^(١).

❖ قال المؤلف: «باب الختان بعد الكبر وتنف الإبط». ثم ذكر حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «الفطرة خمس». والفطرة نوعان: فطرة باطنة، وفطرة ظاهرة، والفطرة الباطنة هي طهارة القلب من الشرك، ويدل عليها قوله تعالى: ﴿فَأَقْمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الزمر: ٢٠]. وقول النبي ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه، أو ينصرانه أو يمجسانه»^(٢) فهذه الطهارة مفطور عليها كل أحد، فكل مولود يولد على الفطرة، ولا يتغير عنها إلا بسبب البيئة التي يعيش فيها، فأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه.

❖ والنوع الثاني: الفطرة الظاهرة، وهي طهارة الظاهر، ومنها هذه الخمس، وإنما قلنا: منها. لأنه قد ثبت في صحيح مسلم أنها عشرة^(٣).

❖ قال: «الختان». والختان يكون للذكر، ويكون للأنثى، أما الذكر فإن ختانه بقطع الجلد التي فوق الحشفة، وتسمى: القلفة، وأما في المرأة فبقطع جلدة تكون بين مخرجي البول والغائط، وهي معروفة عند النساء.

واختلف أهل العلم في الختان هل هو واجب، أو سنة، أو واجب في حق الرجال، سنة في حق النساء^(٤)، فالمشهور من مذهب الإمام أحمد رحمته الله أن الختان واجب في حق الرجال والنساء^(٥)، وأنه يجب أن يختن الرجل، وأن تختن المرأة.

(١) علقه البخاري رحمته الله بصيغة الجزم، ووصله الإسماعيلي من طريق عبد الله بن إدريس. «تغليق التعليق» (١٣٢/٥)، و«الفتح» (٩١/١١).

(٢) رواه البخاري (٤٧٧٥)، ومسلم (٢٦٥٨) (٢٢).

(٣) رواه مسلم (٢٦١) (٥٦).

(٤) انظر: «روضة الطالبين» (١٨٠/١٠)، و«المجموع» (٣٦٥/١)، و«الشهيد» (٥٩/٢١)، و«مغني المحتاج»

(٤/٢٠٣-٢٠٤)، و«المبدع» (١٠٤/١)، و«الفروع» (١٠٥/١)، و«مجموع الفتاوى» (١١٣/٢١)،

و«تحفة المودود» (ص ١٠٧).

(٥) انظر: «المغني» (١١٥-١١٦)، و«الإنصاف» (١٢٣/١)، و«الكافي في فقه الإمام أحمد» (٢٢/١)، و«شرح

العمدة» (٢٤٣/١).

وقيل: بل هو سنة في حق الرجال والنساء كالاستحداد، وقص الأظفار.

وقيل: واجب في حق الرجال، سنة في حق النساء، وهذا هو الأقرب؛ وذلك أن الرجال يَسْتَفِيدُونَ منه ما لا تَسْتَفِيدُ منه النساء، فإن الرجل لو بقيت قُلْفَتُهُ لتلَوَّثت بالنجاسة، فإن البول يَدْخُلُ بينها وبين الحَشْفَةِ ويُفْسِدُ المكانَ، وربما يُؤَدِّي إلى الجروح والتقرح، بخلاف المرأة، فصار في حق الرجال واجباً وفي حق النساء سنة، وهذا هو القولُ الراجح الذي استقرَّ عليه علماء أهل نجد في الزمن الأخير، على أنه ليس واجباً في حق النساء.

❖ أما الثاني: «فالاستحداد». الاستحداد مأخوذٌ مِنَ الحديد وهو إزالة الشعر بالموسى، ويَكُونُ في العانة، والعانة: هي الشعرُ الحَشيْنُ الذي يَنْبُتُ حَوْلَ القُبُلِ عند البلوغ. وفي قوله: «الاستحداد». إشارة إلى أنه يَنْبَغِي فيه الحلقُ دون غيره؛ يعني: دون التفت، ودون الإزالة بالدهونات، وإنما تُزالُ العانة بالحديد بالحلق.

ومن فوائده: أنه أشدُّ وأقوى للمثانة، فإن الحلق يُقَوِّي أصولَ الشعر، وكلما قوِيَ هذا المحلُّ صارَ أسلمَ للمثانة مِنَ الصدماتِ وغيرها.

❖ وأما «تف الإبط» فظاهر؛ لأنَّ الإبط يَنْبُتُ فيه الشعرُ وإذا تَرَكَ فإنه يَتَلَوَّثُ هذا الشعرُ بالعرق، ويَحْضُلُ فيه رائحةٌ كريهةٌ، فاستُحِبَّ فيه التف؛ لأن التف يَضَعُفُ أصولَ الشعر، وإذا ضَعُفَتِ الأصولُ فإنه في النهاية سوف يُقْضَى عليه نهائياً، والناس يَخْتَلِفُونَ في هذا اختلافاً عظيماً، فمنهم مَنْ يَكُونُ شعرُ إبطه كثيراً حتى إنه يَشُقُّ عليه التف لكثرة، وقوته، وصلابته، ومنهم مَنْ يَكُونُ قليلاً، ومنهم يَكُونُ قليلاً جداً، وعلى كُلِّ حالٍ فالمشروعُ في الإبط التف، ولكن لو أن الإنسانَ يَعْجُزُ عن هذا ويؤَلِّمُهُ ألماً شديداً فلا حرج أن يُزِيلَهُ بغير ذلك.

❖ الرابع: «قص الشارب». والشارب معروفٌ وهو خاصٌّ بالرجال، فينبغي للإنسان أن يَقْصَهُ؛ لأنَّ قَصَّهُ مِنَ الفطرة، ووجه ذلك ظاهرٌ جداً؛ لأنَّه إذا طَالَ فإن الشعرَ يَجْمَعُ الوَسَخَ، ولهذا فإنه يَنْبَغِي للإنسان أن يَتَعَاهَدَ شعره بالتنظيف، وإذا طَالَ الشارب صارَ عرضةً لأن يَسْقُطَ الشعرُ في الشراب فيَتَلَوَّثَ الماءُ أو اللبنُ أو ما أشبه ذلك، ثم كذلك أيضاً إذا ما شرب لبناً أو نحوه مِنَ الدسمِ علِقَ فيه هذا الشعرُ، وصعبَ تنظيفُهُ، ثم إن ما يَخْرُجُ مِنَ الأنفِ مِنَ الأذى والقذرِ يعلِقُ بهذا الشعرِ، ويُسَوِّهُ المنظرَ، فكان من الفطرة أن يَقْصَ وَيُضَعَّفَ.

❁ أما الخامسُ فقال: «تَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ». وتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ أَيْضًا مِنَ الْفِطْرَةِ؛ لِأَنَّ الْأَظْفَارَ كَمَا نَعْلَمُ خَلَقَهَا اللَّهُ ﷻ وَقَايَةً لِأَطْرَافِ الْأَصَابِعِ، وَلِهَذَا إِذَا قَصَّهَا الْإِنْسَانُ صَارَتْ مُقَابِلَةُ الْأَصَابِعِ لِلْأَشْيَاءِ ضَعِيفَةً، وَتَتَأَلَّمُ رُؤُوسُ الْأَصَابِعِ إِذَا قَصَّهَا وَجَارَ عَلَيْهَا، فَخَلَقَهَا اللَّهُ ﷻ لِأَجْلِ أَنْ تَشُدَّ أَطْرَافَ الْأَصَابِعِ، لَكِنْ إِذَا طَالَتْ صَارَتْ مَفْسُودَةً، فَإِنَّ الْأَوْسَاحَ تَتَجَمَّعُ فِيهَا، فَإِذَا قُصَّتْ هَذِهِ الْأَظْفَارُ حُصِّلَ الْمَقْصُودُ، وَزَالَتْ هَذِهِ الْأَوْسَاحُ، وَلِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا قَصَّهَا تَمَيَّزَ بِبَشَرِيَّتِهِ عَنِ الْبَهَائِمِ؛ لِأَنَّ الْبَهَائِمَ ذَاتُ أَظْفَارٍ طَوِيلَةٍ، وَلِهَذَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ^(١)؛ يَعْنِي: كُلَّ ذِي ظَفَرٍ مِنَ الطَّيْرِ يَخْلُبُ بِهِ وَيَصِيدُ بِهِ.

فهذه خمسةُ أَشْيَاءَ مِنَ الْفِطْرَةِ، وَالنَّاسُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ يَمْشُونَ عَلَيْهَا إِلَّا أَنَّ الشَّيَاطِينَ اسْتَهْوَتْ بَعْضَهُمْ وَصَارُوا يُخَالِفُونَ هَذِهِ الْفِطْرَةَ فِيهَا يَأْتِي: أَوَّلًا: فِي الْإِسْتِحْدَادِ فَإِنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ لَا يَسْتَحِدُّ أَبَدًا، وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَسْتَحِدُّ فِي السَّنَةِ مَرَّةً.

وكذلك أَيْضًا فِي قَصِّ الشَّارِبِ، فَإِنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ لَا يَقْصُ شَارِبَهُ، وَتَجِدُ لِحْيَتَهُ مَحْلُوقَةً، وَأَيُّ شَعْرَةٍ تَخْرُجُ فِي هَذِهِ اللَّحْيَةِ فَوَيْلٌ لَهَا مِنْ هَذَا الْإِنْسَانِ، لَكِنَّ شَارِبَهُ يَنْقَى كَثِيفًا، يَتَنَاسَلُ وَيَتَنَامَى، حَتَّى إِنْ بَعْضُهُمْ يَفْخَرُ بِطُولِ شَارِبِهِ، وَيَتَمَثَّلُ بِقَوْلِ الْجَاهِلِ: الرَّجَالُ طَوَالُ الشَّوَارِبِ. وَلَكِنَّ الْحَقِيقَةَ أَنَّ الرَّجَالَ هُمُ الَّذِينَ يَمْتَثِلُونَ مَا أَمَرَهُ الرَّسُولُ ﷺ مِنْ قَصِّ الشَّارِبِ.

وكذلك أَيْضًا تَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ، فَمِنَ النَّاسِ مَنْ اجْتَالَته الشَّيَاطِينُ فَصَارَ لَا يَقْلِمُ أَظْفَارَهُ، وَيُتَّقِيهَا حَتَّى تَكُونَ كَالْحِرَابِ، وَحَتَّى يَكُونَ كَالْحَبْشَةِ، فَإِنَّ الظَّفَرَ مَدَى الْحَبْشَةِ، وَالْغَرِيبُ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ لَعِبَ بِهِمُ الشَّيْطَانُ فَصَارُوا يَقْلُدُونَ غَيْرَ الْمُسْلِمِينَ، وَصَارَ بَعْضُهُمْ يُتَّقِي ظَفَرَ السَّبَابَةِ وَالْبَاقِي يَقْصُهُ، وَبَعْضُهُمْ يُتَّقِي الْخَنْصَرَ وَالْبَاقِي يَقْصُهُ، وَفِي هَذَا مُخَالَفَةٌ لِلشَّرِيعَةِ، وَتَشَبُّهُ بِالْكَفَّارِ، وَإِخْلَالٌ بِالْعَدْلِ، إِذْ كَيْفَ تَحْرِمُ هَذَا الْأَصْبَعَ مِنَ الْفِطْرَةِ، وَبَقِيَّةُ الْأَصَابِعِ تُجْرِيهَا عَلَى الْفِطْرَةِ، وَلَكِنْ كَمْ تَوَقَّتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ؟

الْجَوَابُ: تَوَقَّتْ بِأَرْبَعِينَ يَوْمًا، قَالَ أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَقَّتْ لَنَا فِي ذَلِكَ أَلَّا نَتْرَكَ أَوْ أَلَّا تَتْرَكَ فَوْقَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا^(٢). فَيَحْسُنُ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَرْتَبُ لِنَفْسِهِ فَيَجْعَلُ مِثْلًا كُلَّ جُمُعَةٍ أَوَّلَى فِي الشَّهْرِ هِيَ

(١) رواه مسلم (١٩٣٤) (١٦).

(٢) رواه مسلم (٢٥٨) (٥١).

وقتُ إزالةِ هذه الأشياءِ، حتى لا يَنْسَى؛ لأنَّ الإنسانَ إذا لم يُوقَّتْ فالأيامُ تَمْضِي سريعاَ فقد يَمْضِي أربعونَ يوماً أو خمسونَ يوماً ولا يَشْعُرُ، لكن إذا رَتَّبَ نفسه على أنْ أوَّلَ جمعةٍ مِنْ كُلِّ شهرٍ، حُصِّلَ له خيرٌ كثيرٌ، وصارَ يَتَعَاهَدُ نفسه.

ثم ذكرَ الحديثَ الثاني، وفيه: «اخْتَنَنَ إبراهيمُ بعدَ ثمانينَ سنةً». وفي هذا دليلٌ على أن الختانَ مِنْ مِلَّةِ إبراهيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وأنه يَجُوزُ الختانُ بعدَ الكِبَرِ، لكن هذا بعد أن ثَبَتَ وجوبُه، لا يَكُونُ إلا في شخصٍ أَسْلَمَ متأخراً، وإلا فإذا كان مسلماً من الأصل، فإنه يَجِبُ أن يَخْتَنَ مِنْ حينِ تَجِبُ عليه الصلاة؛ لأنه لا بدَّ مِنَ التَّنْظِيفِ، ولهذا يَجِبُ الختانُ قَبْلَ البلوغِ فإن أخره حتى بلغ، كان أثماً.

وقوله: «واختَنَنَ بالقُدُومِ، مخففةً». القُدُومُ معروفٌ آلهُ يُقَطَّعُ بها، ولكنه بلا شكٍّ أَنَّهُ تحرَّى وضبطَ نفسه حتى اخْتَنَنَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وليس المعنى أَنه ضَرَبَ ضربةً كما تُضْرَبُ الخشبةُ مثلاً؛ لأنَّ هذا لا شكَّ أَنه قد يُخْطِئُ، ومثلُ هذه الأشياءِ يَجِبُ التحريُّ فيها، والآنِ والحمدُ لله يَسَّرَ اللهُ لَنَا الاختتانَ بالمستشفياتِ على وجهٍ منضبطٍ مأمونٍ.

ثم ذكرَ الحديثَ الثالثَ وفيه: «سُئِلَ ابنُ عباسٍ رضي الله عنه؛ مثلُ من أنتَ حينَ قبَضَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم؟ قال: أنا يومئذٍ مَحْتُونٌ، قَالَ: وكانوا لا يَحْتَنُونَ الرَّجُلَ حَتَّى يُذْرِكَ».

يُذْرِكُ؛ يَعْنِي: يَبْلُغُ أو يُقَارِبُ البلوغَ، ولهذا قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: إِنَّهُ يَجِبُ الْاِخْتِنَانُ قَبْلَ البلوغِ، لثَلَاثِ بَلَوَغٍ وهو غيرُ مُخْتَنٍ، فَيَتَلَوَّثُ بِالنَّجَاسَةِ.

وَالْعُلَمَاءُ يَقُولُونَ: إِنْ الْخِتَانُ فِي زَمَنِ الصَّغَرِ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّ الْخِتَانَ فِي زَمَنِ الصَّغَرِ فِيهِ فَائِدَتَانِ:

الفائدةُ الأولى: سرعةُ البرءِ.

وَالْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: عَدَمُ الْاهْتِمَامِ وَالْقَلَقِ النَّفْسِيِّ؛ لِأَنَّ الصَّغِيرَ لَيْسَ عِنْدَهُ قَلَقٌ نَفْسِيٌّ، وَغَايَةُ مَا هُنَاكَ إِنْ أَحَسَّ بِالْأَلَمِ صَاحٍ، وَإِلَّا فَلَيْسَ عِنْدَهُ تَفَكُّيرٌ أَوْ أَلَمٌ نَفْسِيٌّ، فَلِهَذَا كَانَ فِي زَمَنِ الصَّغَرِ أَفْضَلَ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا: يُكْرَهُ أَنْ يُبَادَرَ بِهِ قَبْلَ الْيَوْمِ السَّابِعِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ فِي الْيَوْمِ السَّابِعِ فَمَا بَعْدَهُ، وَبَعْضُهُمْ كَرِهَهُ حَتَّى فِي الْيَوْمِ السَّابِعِ، وَلَكِنَّ الظَّاهِرَ عَدَمُ الْكَرَاهَةِ، وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ أَحَبُّتُ أَنْ أُتْبَهَ عَلَيْهَا.

وفيه: دليلٌ على توقُّعِ الشَّيْءِ بِمَا هُوَ مَعْلُومٌ وَإِنْ لَمْ يُذَكَّرْ، فَيُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّهُ يَجُوزُ تَوْقِيتُ

الْأَجَالِ إِلَى وَقْتِ الْحَصَادِ، وَإِلَى وَقْتِ الْجَذَازِ^(١)، وَمَا أَشْبَهَهَا مِنَ الْأَوْقَاتِ الْمَعْلُومَةِ لِلنَّاسِ جَمِيعًا؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَانَ مَعْلُومًا فَلَا حَاجَةَ إِلَى أَنْ يُعَيَّنَ، اكْتِفَاءً بِمَا هُوَ مَشْهُورٌ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٢- بَابُ كُلِّ لَهْوٍ بَاطِلٍ إِذَا شَغَلَهُ عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ، وَمَنْ قَالَ لِمُصَاحِبِهِ: تَعَالَ أَقَامِرُكَ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النَّبَأُ: ٦٠].

٦٣٠١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ مِنْكُمْ فَقَالَ فِي حَلْفِهِ: بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى. فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَمَنْ قَالَ لِمُصَاحِبِهِ: تَعَالَ أَقَامِرُكَ فَلْيَتَصَدَّقْ»^(٢).

هَذَا الْبَابُ بَابٌ مَهْمٌ بَابٌ كُلِّ لَهْوٍ إِذَا شَغَلَهُ عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ؛ يَعْنِي فَمَا حَكَمُهُ؟ اللَّهُ يُنْقَسِمُ إِلَى قَسَمَيْنِ: لَهْوٌ بَاطِلٌ مَمْنُوعٌ مُطْلَقًا، وَلَهْوٌ بَاطِلٌ غَيْرُ مَمْنُوعٍ مَا لَمْ يَتَضَمَّنْ مُحْظُورًا.

أَمَّا اللَّهُوُ الْبَاطِلُ الْمَمْنُوعُ فَهُوَ: الْأَشْيَاءُ الَّتِي فِيهَا إِلَهَاءٌ كَثِيرٌ عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ؛ مِثْلُ النَّزْدِ وَالشُّطْرَنْجِ، وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَلْعَابِ الَّتِي تُلْهِي كَثِيرًا، وَتَقْتُلُ الْوَقْتَ وَأَنْتَ لَا تُحِسُّ، وَفَائِدَتُهَا قَلِيلَةٌ، فَهَذِهِ حَرَامٌ؛ لِأَنَّهَا تُذْهَبُ أَعَزُّ مَا عَلَى الْإِنْسَانِ، فَإِنَّ أَعَزَّ مَا عَلَى الْإِنْسَانِ عَمْرُهُ، وَالْعَجَبُ أَنْ أَعَزَّ مَا عَلَى الْإِنْسَانِ عَمْرُهُ، وَهُوَ أَرْخَصُ مَا عَلَى الْإِنْسَانِ يَذْهَبُ، فَتَجِدُ الْإِنْسَانَ يَنْخَلُ بِالْدِرْهَمِ وَالْدِينَارِ، لَكِنَّهُ لَا يَنْخَلُ بِالسَّاعَاتِ الْكَثِيرَةِ الَّتِي تَذْهَبُ مِنْ عَمْرِهِ بِلا فائدة، مَعَ أَنَّ الْعَمْرَ أَعْلَى، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿حَقًّا إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾^(٣) لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ. وَلَمْ يَقُلْ: لَعَلِّي أَتَجَرُّ فِيمَا تَرَكْتُ حَتَّى أَرْبَحَ، بَلْ قَالَ: ﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾. حَتَّى لَا يَضِيعَ عَلَيَّ بِلَا فائدة، فَهَذَا النُّوعُ مِنَ اللَّهُوِ - أَعْنِي الَّذِي يُلْهِي كَثِيرًا وَلَيْسَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ - مُحَرَّمٌ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِضَاعَةِ الْوَقْتِ الَّذِي هُوَ أَعْلَى مِنَ الْمَالِ، وَإِذَا كَانَ الرَّسُولُ ﷺ نَهَى عَنِ إِضَاعَةِ الْمَالِ^(٤). فِإِضَاعَةُ الْوَقْتِ مِنْ بَابِ أَوَّلَى.

(١) جَذَّهُ يَجْذُهُ جَذًّا: كَسَرَهُ، أَوْ قَطَعَهُ. فَهُوَ جَذِيدٌ، وَمَجْذُودٌ فِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزُ ﴿عطاء غير مجدوذ﴾. وَيُقَالُ:

جَذَّ الْحَبْلَ، وَجَذَّ الشَّيْءَ عَنِ الشَّيْءِ. وَالنَّخْلُ جَذٌّ، وَجِذَادًا: قَطَعَ ثَمَرَهُ وَجَنَاهُ. اهـ.

انظر: «المعجم الوسيط» مادة (ج ذ).

(٢) رواه مسلم (١٦٤٧) (٥).

(٣) تقدم تخريجه في الزكاة.

الثاني لهوٌ باطلٌ؛ يعني: ليس فيه نفعٌ ولا خيرٌ، فهذا جائزٌ للترويح عن النفس، ولكن بشرط ألا يتضمَّن محرماً أو ترك واجب، مثل المسابقة على الأقدام، والمصارعة، واللعب بكرة القدم، وما أشبه ذلك من الأشياء التي فيها مصلحةٌ، وفيها إلهاءٌ، وفيها إجمامٌ^(١) للنفس، ولا تُلهي كثيراً، فهذه نقول بجوازها بشرط ألا تُلهي عن واجب أو توقع في محرم؛ فإن ألَّهت عن واجبٍ صارت حراماً، كما لو عكف أصحابها عليها في وقت الصلاة، وتركوا بذلك واجب الصلاة مع الجماعة، أو في الوقت، أو أضاعوا صلاةً رحم، أو برّاً والدين، أو أضاعوا تشييع جنازةٍ يجب عليهم تشييعها، أو ما أشبه ذلك فهذا حرامٌ؛ لأنه ألَّهى عن واجب، كذلك لو أوقع في محرم، بأن كان هذا سبباً للسبِّ، والشتيم، والعداوة، والبغضاء، وفي لعب الكرة كما لو أدى إلى كشف الأفخاذ، فإن هذا يكون حراماً لا لذاته ولكن لما صحبه من الشيء المحرم، وقد رأينا بعض صور اللاعبين نسأل الله لنا ولهم الهداية صوراً فظيعةً والعياذ بالله، ليس على الواحد إلا ما يستتر السوءة فقط، بحيث لو أراد الإنسان البصير أن يدقق لرأى شيئاً ما، فهذا لا شك أنه حرامٌ، وأنه لا يليق بالمسلم أن يتدنَّى ويتدلَّى إلى هذا الحد من اللباس، مصانعةً لكافرٍ، أو لفاسقٍ، أو ما أشبه ذلك، ويجب علينا إذا رأينا من الشباب من هو بهذه الحال أن ننصحه ونخوفه بالله، ونقول: يا أخي لا تداهن في دين الله، دين الله ليس فيه مداينة، فلو أن أعظم شخص في العالم وأعظم سلطة في العالم أمراك بمعصية الله فقل لها: لا سمع ولا طاعة، فإن طاعة الله واجبة علينا وعليكم، وإذا أمرت بمعصية الله فلن نمثِّل هذا الأمر.

والإنسان يجب أن يحافظ على شخصيته الإسلامية قبل كل شيء، والكفار إذا رأوا الإنسان قوياً في دينه صاروا أذل من أذل المخلوقات، وأرذل المخلوقات، وإذا رأوا الإنسان ضعيفاً في دينه، ضعيف الشخصية ركبوه، وصاروا يُمْلُون عليه ما يحطم دينه، نعم قد لا يقولون له: أشرك بالله، أو أنكِر رسالة رسول الله محمد ﷺ. ولكنهم يُدْخِلُون عليه من الأشياء ما يهُون الدين في قلبه، حتى يضمحل الدين عن قلبه، لكن إذا كانوا يجدون من المسلم قوة، فإنهم سيضعفون أمامه.

(١) أجم الإنسان والفرس ونحوهما: استراح فذهب إعياءه، وانظر المعجم الوسيط مادة (ج م م).

ونحنُ نقولُ واللهُ الحمدُ: يوجد من الذين يَلْعَبُونَ هذه الرياضة مَنْ استقاموا ورجعوا، وصار لهم ذكرى حسنةٌ في أوساطِ اللاعبين، ويُرجى إن شاء الله أن هذا الخيرَ يَسْتَمِرُّ وَيَتَّسِرُّ، حتى يَكُونَ لشبابنا من الشخصية المسلمة ما يجعلُه فوقَ المداهنة، أو المداراة لأعداءِ الله من الكفرة والفاسقين.

فهذا النوعُ من اللعبِ حكمه الإباحةُ ما لم يَشْتَمِلْ على تركٍ واجبٍ أو فعلٍ محرمٍ. فصار اللهو يَنْقَسِمُ إلى قسمين: باطلٌ محرمٌ، وباطلٌ غيرُ محرم. وأعلم أن المراد بالباطل هنا ما لا خيرَ فيه، وليس المعنى ما فيه الإثم؛ لأنَّ الشيءَ الباطلَ في اللغة هو الضائعُ سدًى، الذي ليس يُنْتَفَعُ به وليس يُحْتَضُّ بالمحرم.

❖ ثم قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: «إذا شغله عن طاعةِ الله». وطاعةُ الله عَمَلٌ إما في شيءٍ واجبٍ، وإما في شيءٍ مستحبٍ، فإن كانت في شيءٍ مستحبٍ فالشغلُ عنه مكروهٌ، وإن كانت في شيءٍ واجبٍ فالشغلُ عنه حرامٌ.

ثم أعلم أنه في هذا البابِ يُرَخَّصُ للصغارُ ما لا يُرَخَّصُ للكبارِ، كما قاله شيخُ الإسلام ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللهُ^(١)؛ يعني: أن هذا اللهو قد نُقِلَ فيه: هذا حرامٌ على الكبارِ، لكنه غيرُ حرامٍ على الصغارِ، ولهذا رَخَّصَ أو أذن الرسول ﷺ لعائشة أن تَلْعَبَ بالبناتِ^(٢)؛ لما في ذلك من السرورِ للصبيِّ، وإزالةِ الانطواءِ عليه؛ لأنَّ الصبيَّ إذا مُنِعَ من كثيرٍ مِنَ الألعابِ فإنه يَنْزَوِي وَيَنْطَوِي وَيَتَحَجَّرُ، ويَكُونُ في نفسه عُقْدٌ، فإذا أُطْلِقَتْ له الحريةُ في بعضِ الشيء الذي لا يَحِلُّ للكبيرِ البالغِ الذي يُقَدَّرُ الأمورَ ويعرِفُ قدرَ الزمنِ، صار في هذا مصلحةٌ، وأنتم تذكرونَ لما كنتم صغارا، كنتم تَلْعَبُونَ ألعابا لا تَلْعَبُونَهَا اليومَ، ولو لَعِبْتُمُوهَا اليومَ لقالوا: هذا إما مجنونٌ، وإما فيه بَلَةٌ، لكن الصغارَ يُرَخَّصُ لهم ما لا يُرَخَّصُ للكبارِ.

❖ ثم قال: «ومن قال لصاحبه تعال أقامرك». يعني: فماذا يَصْنَعُ؟ وقد بيَّنه في الحديث. ❖ ثم قال: «وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَتَوَخُّذٍ هُزُوا﴾». لهو الحديث؛ يعني: ما يُلْهُو به المرءُ مِنَ الحديثِ وهو أقسامٌ في

(١) «مجموع الفتاوى» (٣٠ / ٢١٤)، و«الفتاوى الكبرى» (٤ / ٤٩٧).

(٢) تقدم تخريجه في الأدب.

الواقع فقد يُلْهُو المرءُ بحديثٍ واجبٍ، وقد يُلْهُو بحديثٍ مستحبٍ، وقد يُلْهُو بحديثٍ مباحٍ، وقد يُلْهُو بحديثٍ محرمٍ، وقد يُلْهُو بحديثٍ محرمٍ لذاته أو محرمٍ لغيره، فالإنسانُ الذي يَتَكَلَّمُ مع الناسِ وَيَعْظُمُ يُلْهُو بالحديثِ، لكنَّه لاهٍ في الحقيقة عن شيءٍ مشغولٍ بشيءٍ آخرٍ نافعٍ، فهذا لا يُدَمُّ، وكذلك اللاهِي عن شيءٍ بشيءٍ آخرٍ مستحبٍ، لا يُدَمُّ.

أما اللاهِي بالمباح فهذا هو محلُّ التفصيل، فإذا كان هذا اللهُو في المباح يُلْهِي عن واجبٍ أو عن مستحبٍ، صار مذمومًا، فإن آلَهِي عن واجبٍ فهو محرمٌ، وإن آلَهِي عن مستحبٍ فهو مكروهٌ، وإذا كان يُفَصِّدُ به الإضلالُ عن سبيلِ الله؛ كأن يُلْهُو بحديثٍ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُضِلَّ عن سبيلِ الله، فهذا حرامٌ بلا شكٍّ، وقد يَصِلُ إلى الكفرِ، أرأيتَ الجماعةَ الذين كانوا يَقُولُونَ: ما رأينا مثلَ قُرَّائِنَا هؤلاءِ أرغَبُ بطونًا، ولا أكْذَبُ ألسُنًا، ولا أَجْبُنُ عِنْدَ اللِّقَاءِ، يَغْنُونُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وأصحابه القُرَّاءُ، قالوا: إِنَّا نَتَحَدَّثُ حَدِيثَ الرِّكْبِ لِنَقْطَعَ بِهِ عَنَاءَ الطَّرِيقِ، وقالوا: إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ^(١). فكان هذا الخوضُ واللعبُ كفرًا: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٦]. فالذي يُلْهُو لِيُضِلَّ النَّاسَ عن سبيلِ الله داخلٌ في هذا الحديثِ، حتى لو كنتَ في مجلسٍ وأُذِّنُ للصلاة، فقام أحدُ الحاضرينَ لِيُصَلِّيَ، فقلتُ: اجلسْ اجلسْ نَتَحَدَّثُ فما زال في الوقتِ سَعَةً. تُرِيدُ أَنْ تُلْهِيَهُ عن الصلاة، فأنت داخلٌ في هذه الآية؛ لأنَّكَ تَضِلُّ عن سبيلِ الله.

وقوله: ﴿لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾. هل اللامُ فيه للتعليلِ أو للعاقبةِ أو صالحةٌ لهما؟ نقولُ: يُحْتَمَلُ، لكن إن كانت للتعليلِ ففعلُ هذا الذي له الحديثُ أقبحُ، وإن كانت للعاقبةِ فغايتها قبيحةٌ.

ومثالُ اللامِ التي للعاقبةِ، اللامُ التي في قوله تعالى: ﴿فَالنَّكَاتُ إِعَاءٌ لِّفِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [الشعراء: ١٨]. فاللامُ هنا للعاقبةِ، ولا تَصْلَحُ أَنْ تَكُونَ هنا للتعليلِ؛ لأنهم لم يَلْتَقِطُوهُ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا، وإنما صارت عاقبتهُ فيما بعدُ، عندما صارَ رسولًا، وكَفَر به، أن صار له عدوًّا وحزنًا، ولأنَّهم لو كانوا يَعْلَمُونَ أَنَّهُ سَيَكُونُ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا لما تَلَقَّطُوهُ، فاللامُ في هذه الآية: ﴿لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾. يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ للتعليلِ، يَعْنِي: يَشْتَرِي لَهُوَ الْحَدِيثِ مِنْ أَجْلِ

(١) رواه ابن جرير في «تفسيره» (١٧٢ / ١٠)، وعزاه صاحب «الدر المنثور» (٢٣٠ / ٤) إلى ابن جرير وابن أبي حاتم وأبي الشيخ وابن مردويه.

هذا الغرض، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لِلْعَاقِبَةِ؛ يَعْنِي: أَنَّهُ إِذَا تَلَهَّى بِالْحَدِيثِ أَضَلَّ النَّاسَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ. قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١١/ ٩١-٩٢):

❦ قَوْلُهُ: «بَابُ: كُلُّ لَهْوٍ بَاطِلٌ إِذَا شَغَلَهُ». أَي: شَغَلَ الْإِلَهِيَّ بِهِ، «عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ». أَي: كَمَنْ التَّهَى بِشَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ مُطْلَقًا، سَوَاءٌ كَانَ مَأْذُونًا فِي فِعْلِهِ، أَوْ مِنْهِيًا عَنْهُ؛ كَمَنْ اشْتَغَلَ بِصَلَاةٍ نَافِلَةٍ، أَوْ بِتِلَاوَةٍ، أَوْ ذِكْرٍ، أَوْ تَفَكُّرٍ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ مِثْلًا حَتَّى خَرَجَ وَقْتُ الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ عَمْدًا، فَإِنَّهُ يَدْخُلُ تَحْتَ هَذَا الضَّابِطِ، وَإِذَا كَانَ هَذَا فِي الْأَشْيَاءِ الْمَرْغَبِ فِيهَا الْمَطْلُوبِ فِعْلُهَا، فَكَيْفَ حَالُ مَا دُونَهَا، وَأَوَّلُ هَذِهِ التَّرْجِمَةِ لَفْظُ حَدِيثٍ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَالْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ. وَالْحَاكِمُ، مِنْ حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَفَعَهُ: «كُلُّ مَا يُلْهَوُ بِهِ الْمَرْءُ الْمُسْلِمُ بَاطِلٌ إِلَّا رَمِيَهُ بِقَوْمِهِ، وَتَأْدِيهِ فَرَسَهُ، وَمَلَاعِبَتِهِ أَهْلَهُ». الْحَدِيثُ، وَكَانَهُ لِمَا لَمْ يَكُنْ عَلَى شَرْطِ الْمَصْنُفِ اسْتَعْمَلَهُ لَفْظَ تَرْجِمَةٍ، وَاسْتَنْبَطَ مِنَ الْمَعْنَى مَا قَيَّدَ بِهِ الْحَكَمَ الْمَذْكُورَ، وَإِنَّمَا أَطْلَقَ عَلَى الرَّمْيِ أَنَّهُ لَهْوٌ؛ لِإِمَالَةِ الرِّغَابِ إِلَى تَعْلِيمِهِ، لِمَا فِيهِ مِنْ صُورَةِ اللَّهِ، لَكِنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ تَعْلِيمِهِ الْإِعَانَةُ عَلَى الْجِهَادِ، وَتَأْدِيبُ الْفَرَسِ إِشَارَةً إِلَى الْمَسَابَقَةِ عَلَيْهَا، وَمَلَاعِبَةُ الْأَهْلِ، لِلتَّانِسِ وَنَحْوِهِ، وَإِنَّمَا أَطْلَقَ عَلَى مَا عَدَاهَا الْبَطْلَانُ مِنْ طَرِيقِ الْمَقَابَلَةِ؛ لِأَنَّهُ جَمِيعُهَا مِنَ الْبَاطِلِ الْمَحْرَمِ.

[قَوْلُهُ: لَا أَنْ جَمِيعُهَا مِنَ الْبَاطِلِ الْمَحْرَمِ. صَحِيحٌ، لَكِنْ هِيَ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الْبَاطِلَ هُوَ كُلُّ مَا لَا نَفْعَ فِيهِ] ^(١).

❦ قَوْلُهُ: «وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ: تَعَالَ أَقَامِرَكَ». أَي: مَا يَكُونُ حَكْمُهُ.

❦ قَوْلُهُ: «وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾ الْآيَةُ». كَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَالْأَكْثَرِ، وَفِي رِوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ وَكَرِيمَةَ: ﴿يُضِلُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ الْآيَةُ، وَذَكَرَ ابْنُ بَطَالٍ أَنَّ الْبَخَارِيِّ اسْتَنْبَطَ تَقْيِيدَ اللَّهِ فِي التَّرْجِمَةِ بِمَفْهُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُضِلُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾. فَإِنَّ مَفْهُومَهُ أَنَّهُ إِذَا اشْتَرَاهُ لَا يُضِلُّ، لَا يَكُونُ مَذْمُومًا، وَكَذَا مَفْهُومُ التَّرْجِمَةِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَشْغَلْهُ اللَّهُ عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ، لَا يَكُونُ بَاطِلًا، لَكِنَّ عَمُومَ هَذَا الْمَفْهُومِ يُخَصُّ بِالْمَنْطُوقِ، فَكُلُّ شَيْءٍ نُصِّصَ عَلَى تَحْرِيمِهِ مِمَّا يُلْهِي يَكُونُ بَاطِلًا، سَوَاءٌ شَغَلَ، أَوْ لَمْ يَشْغَلْ، وَكَانَهُ رَمَزَ إِلَى ضَعْفِ مَا وَرَدَ فِي

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ ابْنِ عَثِيمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

تفسير الله في هذه الآية بالغناء.

وقد أخرج الترمذي من حديث أبي أمامة رفعه: «لَا يَحِلُّ بَيْعُ الْمُغَنِّيَّاتِ، وَلَا شُرَاؤُهُنَّ». الحديث، وفيه، وفيه أنزل الله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾. الآية وسنده ضعيف. وأخرج الطبراني، عن ابن مسعود موقوفاً، أنه فسر الله في هذه الآية بالغناء، وفي سنده ضعف أيضاً.

ثم أورد حديث أبي هريرة، وفيه: «وَمَنْ قَالَ لصاحبه: تَعَالَ أَقَامِرَكَ... الحديث». وأشار بذلك إلى أن القمار من جملة الله، ومن دعا إليه دعا إلى المعصية، فلذلك أمر بالتصدق؛ ليكفر عنه تلك المعصية؛ لأن من دعا إلى معصية وقع بدعائه إليها في معصية. وقال الكرماني: وجه تعلق هذا الحديث، والترجمة بالاستئذان أن الداعي إلى القمار لا ينبغي أن يؤذن له في دخول المنزل، ثم لكونه يتضمّن اجتماع الناس، ومناسبة بقية حديث الباب للترجمة أن الحلف باللات لهو يشغل عن الحق بالخلق، فهو باطل انتهى.

ويحتمل أن يكون لما قدم ترجمة ترك السلام على من اقترف ذنباً أشار إلى ترك الإذن لمن يشتغل بالله عن الطاعة، وقد تقدّم شرح حديث الباب في تفسير سورة «والنجم».

قال مسلم في «صحيحه». بعد أن أخرج هذا الحديث: هذا الحرف: «تَعَالَ أَقَامِرَكَ». لا يرويه أحد إلا الزهري، وللزهري نحو تسعين حرفاً لا يُشارِكُه فيها غيره، عن النبي ﷺ، بأسانيد جياد.

قلت: وإنما قيّد التفرد بقوله: «تَعَالَ أَقَامِرَكَ»؛ لأن لبقية الحديث شاهداً من حديث سعد بن أبي وقاص، يُستفاد منه سبب حديث أبي هريرة، أخرجه النسائي بسند قوي، قال: كنا حديثي عهد بجاهلية فحلّفت باللات والعزى، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «قل: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، وانفث عن شمالك، وتعوذ بالله، ثم لا تعد».

فيمكن أن يكون المراد بقوله في حديث أبي هريرة: «فليقل: لا إله إلا الله...». إلى آخر الذكر المذكور إلى قوله: «قدير». ويحتمل الاكتفاء بـ «لا إله إلا الله»؛ لأنها كلمة التوحيد، والزيادة المذكورة في حديث سعد تأكيد. انتهى كلام الحافظ رحمه الله.

قوله ﷺ: «مَنْ حَلَفَ مِنْكُمْ فَقَالَ فِي حَلْفِهِ: بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى، فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

اللات والعزى: هذان صنمان كانت تعبدهما قريش، قال الله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ ۖ (١٩) وَمَنْزُةً ثَلَاثَةً الْأُخْرَىٰ ۖ (٢٠)﴾ [البقرة: ١٩-٢٠]. يعني: ما شأنها، وما عظمتها بالنسبة إلى عظمة الله ﷻ، وأنتم تعبدونها مع الله.

فإذا قال الإنسان: باللات والعزى. فقد أقسم بهذه الأصنام، والحلف بغير الله شرك، قد يكون أكبر، وقد يكون أصغر، وإذا كان بوثني أو صنم يُعبد صار أقبح وأقبح، لكن هذا الشرك أمر النبي ﷺ بمداواته بضده، فقال: «فليقل: لا إله إلا الله». وهكذا الأدواء إنما تعالج بضدها الحسية والمعنوية، فالشرك دواءه التوحيد؛ ولهذا قال: «فليقل: لا إله إلا الله». فهو إذا قال: لا إله إلا الله فلن يخلف باللات والعزى؛ لأن الحلف تعظيم للمحلف به، ولهذا كان شركاً.

قوله: «ومن قال: تعال أقامرك فليتصدق». فليتصدق؛ لأن المقامرة أكل للمال بالباطل، والصدقة ضدها، ولهذا أمره أن يتصدق ليُدَوي هذه السيئة بضدها، وهذا يُشبه قول الله تعالى: ﴿وَمَا أَتَيْنَا مِنْ رَبٍّ إِلَّا بِبُحْرٍ مِمَّا نَفَعُ النَّاسَ فَلَآ يُرَوُّا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٣٩]. لأنه لا يُقبل ﴿وَمَا أَتَيْنَا مِنْ زَكْوَةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾. أي: الفاعلون لما به التضعيف. فالحاصل: أن الإنسان يُدَوي المعصية بضدها، فيُدَوي الشرك بالتوحيد، ويُدَوي القمار بالصدقة.

والقمار هو: كل معاملة مبنية على المغالبة، بحيث يكون الإنسان فيها إما غانماً، وإما غارماً، وكلها حرام داخلية في الميسر، والناس اليوم وقَعُوا في الربا كثيراً، وصاروا يَقْعُونَ في الميسر بهذه المسابقات والتأمينات، وما أشبهها.

ولست أعني كل مسابقة أو كل تأمين، لكن المراد المسابقة والتأمين المبنيان على: إما غانم وإما غارم، فهذا من الميسر، واستحلاله كاستحلال الخمر؛ لأن الله تعالى جعل الحكم فيها واحداً، قال: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٢١٩]. ولما نزلت هذه الآية، قال النبي ﷺ لأصحابه: «إن الله تعالى عَرَضَ بالخمر والميسر فمن كان عنده شيء منها فَلْيَتَّبِعْ به أو لِيَبِعْهُ»^(١). ثم أنزل الله الآية في سورة المائدة: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَصْنَامُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٩٠].

فالحاصل: أن القمار هو كل معاملة مبنية على المغالبة يَكُونُ فيها المتعاملان إما غانِمًا وإما غارِمًا، وَيُسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ ما مصلحته أعظم من مضرته وهو المسابقة على الخيل والإبل والسهام، فإن المغالبة فيها جائزة ولو بدون مُحَلَّلٍ فإذا كان عند شخصين فرسان، وتَسَابَقًا عليهما بعوض يَكُونُ للغالب منهما على صاحبه فهذا جائز، وكذلك في السهام بالرمي؛ لأن الرمي قوة كما قال النبي ﷺ: «أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمِيَّ»^(١)، «والخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة»^(٢)، والإبل تحمِلُ الأثقال: «وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِنْ بَلَغَتْهُ تَكُونُوا بِكَلْبِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ» [البقرة: ١٧]. وَيَحْمِلُ عليها المجاهدون أمتعتهم وغير ذلك، وفي وقتنا الحاضر ليس هناك إبل أو خيل أو سهام كما في الزمن السابق، ولكن يُقَالُ: ما حلَّ محلّها فله حكمها، فسيارات النقل للجيش حكمها حكم الإبل، والطائرات حكمها حكم الخيل، والصواريخ حكمها حكم السهام، وألحق بعض أهل العلم بذلك سهام العلم وهي المغالبة في المسائل الشرعية فأجاز فيها العوض، ومن هؤلاء شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وقال: إن العلم جهاد، وإذا كان النبي ﷺ أجاز المغالبة في وسائل الجهاد، فكذلك تجوز المغالبة في وسائل العلم^(٣). فإذا تنازع شخصان في مسألة علمية وتَسَابَقًا فيها، فإن هذا جائز وظاهر النصوص سواء قصّد الإنسان مطلق المغالبة أو قصّد الفائدة المرجوة، بمعنى أنه إذا تسابق اثنان على فرسين فسواء قصّدا المغالبة، أو قصّدا التمرّن على ركوب الخيل، هذا ظاهر الحديث؛ وذلك لأن الخير حاصل سواء أُرذت هذا أو أُرذت هذا، وكذلك مسائل العلم لو تسابق فيها رجلان على عوض، وقصّدا العوض، فالظاهر لي أن هذا جائز، وإن كان هذا لا يُساوي مَنْ قصّدا بتسابقهما العثور على حكم المسألة من أدلتها الشرعية، لأن هذا الثاني هو القصد الصحيح.

فإن قال قائل: هل يُشترطُ المُحَلِّلُ؟

فالجواب: لا، ومعنى المحلل أن يَدْخُلَ معها ثالث لا يَضَعُ شيئاً مِنَ السَّبِقِ؛ يَعْنِي: يُسَابِقُهَا مجاناً، والذين اشترطوا المحلل، قالوا: من أجل أن تَخْرُجَ المسألة عن شبه القمار،

(١) رواه مسلم (١٩١٧) (١٦٧).

(٢) تقدم تخريجه في الجهاد والسير.

(٣) «الفتاوى الكبرى» (٤/ ٤٩٨). وانظر: «الفروسية» لابن القيم (ص ٩٧).

ولكنَّ الصحيح أن المحلل ليس بشرط، وأن هذه المسألة مستثناة من القمار.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْبِنَاءِ.

وقال أبو هريرة، عن النبي ﷺ: «مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ: إِذَا تَطَاوَلَ رِعَاءُ الْبَنِيَانِ»^(١).

٦٣٠٢- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا،

قَالَ: رَأَيْتُنِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بَنَيْتُ بَيْتًا يُكْتَنَى مِنَ الْمَطَرِ وَيُظْلَنِي مِنَ الشَّمْسِ مَا أَعَانَنِي عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنَ خَلْقِ اللَّهِ.

٦٣٠٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، قَالَ عُمَرُو: قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: وَاللَّهِ مَا

وَضَعْتُ لَبَنَةً عَلَى لَبَنَةٍ، وَلَا غَرَسْتُ نَخْلَةً، مِنْذُ قُبِضَ النَّبِيُّ ﷺ. قَالَ سَفِيَانُ: فَذَكَرْتَهُ لِبَعْضِ أَهْلِهِ، قَالَ: وَاللَّهِ لَقَدْ بَنَى بَيْتًا. قَالَ سَفِيَانُ: قُلْتُ: فَلَعَلَّهُ قَالَ قَبْلَ أَنْ يَنْبِي.

❦ قوله: «مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ». أي من علاماتها، والأشراطُ جمعُ شرطٍ، وهو في اللغة:

العلامة، والساعة لها علاماتٌ تدلُّ على قُرْبِهَا، منها رسولُ اللَّهِ ﷺ فإنه قال: «بُعِثْتُ أَنَا

وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ»، وقال بأصبعه الوسطى والسبابة^(٢). وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مِنْ أَشْرَاطِهَا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ

بَعْدَهُ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ، لَكِنْ هُنَاكَ أَشْرَاطٌ تَدُلُّ عَلَى قُرْبِهَا، مِنْهَا: كَثْرَةُ الْمَالِ

وَفَيْضُهُ^(٣) وَإِذَا كَثُرَ الْمَالُ تَطَاوَلَ النَّاسُ فِي الْبِنْيَانِ فَيَتَطَاوَلُ رِعَاءُ الْبَنِيَانِ، كَمَا قَالَ

النَّبِيُّ ﷺ لَجَبْرِيلَ: «وَأَنْ تَرَى الْحَفَاةَ الْعُرَاةَ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبِنْيَانِ»^(٤)؛ يَعْنِي:

الْبَادِيَةُ تَأْتِي لِلْحَاضِرَةِ بِكَثْرَةِ الْمَالِ، وَاسْتِغْنَائِهِمْ عَنِ الْمَوَاشِيِّ، وَتَطَاوُلِهِمْ فَيَتَطَاوَلُونَ فِي

الْبِنْيَانِ، وَهَلْ وَقَعَ هَذَا أَمْ لَا؟

الجواب: أَنَّهُ وَقَعَ، وَرَبِّمَا سَيَأْتِي شَيْءٌ أَشَدُّ مِنْ هَذَا.

(١) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١١ / ٩٢)، وقد أسنده رحمه الله في الإيمان مطولاً، من

حديث أبي زرعة، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِرَقْم (٥٠).

وانظر: «التغليق» (١٣٢ / ٥).

(٢) تقدم تخريجه في التفسير.

(٣) تقدم تخريجه في البيوع.

(٤) تقدم تخريجه.

ثم ذكر أثر ابن عمر - رضي الله عنه وعن أبيه - قال: بنيت بيدي بيتاً يُكنى من المطر ^{هَيْئَةً} ما ساعده عليه أحد فهو بنفسه يأتي باللبن وبالطين وبالماء، ثم سقفه وحده، وهذه من معونة الله، والإنسان إذا استعان بالله وعزَمَ على الشيء تيسر له، فابن عمر ^{رضي الله عنه} ما أعانه أحد على هذا البيت الذي أكنَّه من المطر، وأظله من الشمس.

أما الأثر الثاني، فقال: والله ما وضعت لبنة على لبنة، ولا غرست نخلة منذ قبض النبي ^ﷺ. قال سفيان: فذكرته لبعض أهله، فقال: والله لقد بنى. فابن عمر أقسم إنه ما وضع لبنة على لبنة وبعض أهله، قال: والله لقد بنى. وهذا تعارض: فبعض أهله حلف أنه بنى، وهو قال ما بنيت، فأيهما نصدق؟

الجواب: نقول كل منهما أقسم على نقيض ما قال الآخر، فلا بد من تأويل وقد أولها سفيان فقال: لعله قال قبل أن يبنى وهذا لا شك تأويل جيد وصحيح، واعتذار منه ^ﷺ عن ابن عمر؛ يعني: كان إقسام ابن عمر قبل أن يبنى، فيكون ابن عمر صادقاً في يمينه وبعض أهله صادقاً أيضاً؛ لأنه هو قال: والله ما وضعت لبنة على لبنة. ولم يقل: ولن أبني، فالمستقبل له الله ما يدرى عنه وما يعلم عنه، فهذا جمع من سفيان بلا شك وهو المتعين؛ لأن ابن عمر ^{رضي الله عنه} صادق وبعض أهله أيضاً صادق.

فإن قال قائل: هل هذا يدل على كراهة البناء أو لا؟

فالجواب: نعم يدل على أن البناء إذا استلزم أن يشغل الإنسان، ويكون هو همه حتى لا يهتم إلا بدار الدنيا دون دار الآخرة فلا شك أنه يذم، أما إذا كان الإنسان يريد أن يبنى ما يسائر به أمثاله فإن هذا لا بأس به، بشرط أن لا يفضي إلى احتياج إلى الخلق، فإن أفضى إلى احتياج إلى الخلق صار خطأ وسفهاً، فإن من الناس من يكون فقيراً ما عنده شيء وبيته من طين، وجارُه قد هدم بيته وبناء مسلحاً فقال: بيتي الآن كأنه فقير إلى جوار غني ولا يمكن أن أقبل بهذا، سوف أستقرض، أو أقع في الربا، أو الحيلة على الربا، من أجل أن أهدم بيتي هذا وأبني بيتاً مسلحاً كجاري.

نقول: هذا خطأ يذم عليه الإنسان؛ لأنه يشغل ذمته، ويُرهبه بالديون، وهو في غنى عنه، وإذا كان الله تعالى قال: ﴿وَلَسْتَ تَصْفِيهِ الَّذِينَ لَا يُحَدِّثُونَ كَلِمًا حَتَّىٰ يَغْنِبُهمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [التكوير: ٣٣] وحاجة الإنسان إلى النكاح قد تكون أعظم من حاجته إلى تجديد بنائه، فما بالك بمن يجدد بناءه؟!

بل أسفة من هذا من يذهب يستقرض، أو يتدين بالربا، أو بالحيلة عليه، من أجل أن
يقرش الدرج؛ لأنها تبرد في الشتاء فيستدين ويترهق نفسه بالديون، من أجل هذه المقاصد
التي تعتبر بالنسبة له سفها.
فالبناء إذا شغل عما هو أهم، وصار هم الإنسان فلا شك أنه يدم.



شَيْخ
صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ

كِتَابُ الدَّعَوَاتِ

٦٤١١-٦٣٠٤

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

كِتَابُ الدَّعَوَاتِ

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ادْعُوهُ اسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ ﴿٦٠﴾ [تفسير: ٦٠].

١ - بَابُ لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ.

٦٣٠٤ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ يَدْعُو بِهَا، وَأُرِيدُ أَنْ أَخْتَبِيَ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي فِي الْآخِرَةِ» ^(١).

[الحديث ٦٣٠٤ - طرفه في: ٧٤٧٤].

٦٣٠٥ - وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ: قَالَ مُعْتَمِرٌ: سَمِعْتُ أَبِي، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ سَأَلَ سُؤلاً - أَوْ قَالَ: لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ قَدْ دَعَا بِهَا - فَاسْتُجِيبَ فَجَعَلْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ» ^(٢).

❖ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كِتَابُ الدَّعَوَاتِ». الدَّعَوَاتُ جَمْعُ دَعْوَةٍ، وَالْمُرَادُ بِهَا دَعْوَةُ اللَّهِ ﷻ وَهُوَ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى مَفْعُولِهِ؛ يَغْنِي: دَعَاءُ الْإِنْسَانِ رَبَّهُ. ودَعَاءُ اللَّهِ تَعَالَى يَنْقَسِمُ إِلَى قَسَمَيْنِ: دَعَاءُ مَسْأَلَةٍ، وَدَعَاءُ عِبَادَةٍ، فَدَعَاءُ الْمَسْأَلَةِ سُؤَالُ الْإِنْسَانِ رَبَّهُ مَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ فِي دِينِهِ، وَدُنْيَاهُ، وَدَعَاءُ الْعِبَادَةِ أَنْ يَتَعَبَّدَ الْإِنْسَانُ لِرَبِّهِ بِامْتِثَالِ أَمْرِهِ وَاجْتِنَابِ نَهْيِهِ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٩٨).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٠٠).

ووجه كون العبادَةِ دعاءً أن المتعبّد يدعو بلسان الحال؛ لأنك لو سألتَه: لم تعبّد الله؟ لقال رجاء ثوابه وخوف عقابه، إذن فهو وإن لم يسأل بلسان المقال فهو سائل بلسان الحال. ولهذا قسّم العلماء الدعاء إلى قسمين: دعاء مسألة ودعاء عبادة وكلاهما من العبادَةِ لقوله تعالى كما في الآية التي ذكرها البخاري رحمه الله: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [١٠]. ﴿ادْعُونِي﴾. قوله تعالى: ﴿ادْعُونِي﴾. هذا فعل أمر، وجوابه: ﴿أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾. ولهذا جُزِمَتْ: أَسْتَجِبْ لَكُمْ.

والدعاء هنا يشمّل دعاء المسألة، ودعاء العبادَةِ، وإن كان في دعاء العبادَةِ أظهر؛ لأن الاستجابة إنما تكون لمن دعا بالطلب.

وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾. يدلّ على أن الدعاء من العبادَةِ، فالذي يستكبر عن دعاء الله ﷻ، ولا يرى نفسه محتاجاً إلى ربّه، ولا يهتمُّ أن يلجأ إلى الله [فإن] هذا مستكبر، وجزاؤه أن يدخل جهنم داخراً؛ أي: صاغراً -والعياذ بالله-، ولهذا نقول في كل صلاة: ﴿يَا كَافِرُ تَبَدُّدَ إِيمَانِكَ فَتَسْمِعُ﴾ [٥].

ثم قال المؤلف: «باب: لكلّ نبيّ دعوة مستجابة». وذكر الحديثين. والمعنى: أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام دعوا الله بدعاء فاستجاب لهم، قال تعالى: ﴿وَنُوحًا إِذْ نَادَى مِنْ قَبْلُ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ﴾ [الأنبياء: ٧٦]. وغير ذلك مما ذكر الله ﷻ من دعاء الرسل واستجابته تعالى لدعائهم.

أما النبي ﷺ فجعل الدعوة العظيمة التي يهتمُّ بها، ويعتني بها، جعلها مدخراً يوم القيامة في الشفاعة لأمتِه، وذلك فيمن استحق النار ألا يدخلها، وفيمن دخلها أن يخرج منها.

ولا يعني هذا أن النبي ﷺ لم يدع بدعاء فيستجاب له، بل قد دعا بدعوات كثيرة واستجاب له، لكن الدعوة التي لها شأن عند الرسول ﷺ والامة للأمة أدخرها ليوم القيامة.

والشفاعة سبق الكلام عليها، وأنها قسمان: عامة وخاصة، وأن الخاص بالرسول ﷺ ثلاثة شفاعات: شفاعته في أهل الموقف أن يقضى بينهم، وشفاعته في أهل الجنة أن يدخلوا الجنة، وشفاعته في عمّه أبي طالب أن يخفف عنه من العذاب، فخفف عنه حتى كان في

ضحضاح من نارٍ، وعليه نعلانٍ يَغْلِي منها دماغه، وإنه لأهونُ أهلِ النارِ عذاباً^(١)، ومع ذلك لا يرى أن أحداً أعظمُ منه؛ لأنه لو رأى أن أحداً أعظمُ منه لهان عليه الأمرُ، لكنَّه لا يرى ذلك، فكان ذلك زيادةً في عذابه.

وإنما قلنا: إن الثالثةَ خاصةٌ بالرسول ﷺ؛ لأنه لا أحدٌ يُشْفَعُ في كافرٍ أبداً إلا الرسول ﷺ شُفِعَ في أبي طالبٍ، وسبقَ لنا السببُ في ذلك، وهو أن لأبي طالبٍ من نُصرةِ الإسلامِ، ونُصرةِ النبي ﷺ ما لم يكن لأحدٍ من الكافرين، فلذلك خُصَّ بهذه الشفاعة.

ثم اعلَمْ أن الدعاءَ لا بدَّ فيه من أمورٍ:

الأمرُ الأولُ: صدقُ الالتجاءِ إلى الله بحيثُ يسألُ الإنسانُ ربَّه سؤالَ مضطرٍّ، لا سؤالَ مستغني عن الله؛ لأنك إذا سألتَ سؤالَ المستغني عن الله وأنت لا تبالي أُجِيبَ دعوتُك أم لم تُجَبْ؟ فإنه حَرِيٌّ ألا تُجَابَ دعوتُك، فلا بدَّ أن تسألَ وأنت مظهرُ الحاجةِ والفقرِ إلى الله ﷻ.

ثانياً: أن تدعوَ الله تعالى وأنت تؤمِّلُ الإجابةَ، غيرَ مُجَرَّبٍ ولا مستبعدٍ للإجابةِ، فمن دعا الله على سبيلِ التجربةِ، أو دعا الله مستبعداً إجابته فهو حَرِيٌّ ألا يُجَابَ؛ ولهذا جاء في الحديث: «ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة»^(٢).

الثالثُ: ألا يَعْتَدِي في الدعاءِ، فإن اعتدى في الدعاءِ بأن سألَ ما لا يكونُ شرعاً، أو ما لا يكونُ قدراً، فإن ذلك عدوانٌ في الدعاءِ، فلا يحِلُّ له أن يَعْتَدِي، ولا يُجَابَ، فإذا قال: اللهم إني أسألك أن تَضَعَ عني فرضَ صلاةِ الظهرِ. فهذا عدوانٌ في الدعاءِ، ولو قال: اللهم اجعلني نبياً من أنبيائك. فهذا عدوانٌ في الدعاءِ، لا يحِلُّ ولا يُجَابُ.

ومن العدوانِ في الدعاءِ أن يدعُوَ على شخصٍ بغيرِ حقٍّ، فإذا دعا على شخصٍ بغيرِ حقٍّ فإنه لا يُسْتَجَابُ له؛ ولهذا قال النبي ﷺ في أهلِ الكتابِ: «يُسْتَجَابُ لنا فيهم، ولا يُسْتَجَابُ لهم فينا»^(٣)؛ لأنهم ظلمةٌ، ونحن على حقٍّ، فلا يجوزُ أن يدعُوَ على شخصٍ بغيرِ حقٍّ؛ لأن هذا من العدوانِ في الدعاءِ.

الرابعُ: أن يَجْتَنِبَ التَّغْذِيَّ بالحرامِ، فإن تغذى بالحرامِ فبعيدٌ أن يُسْتَجَابَ له؛ لأن

(١) أخرجه البخاري (٦٥٦٤)، ومسلم (٢١٠).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٤٧٩)، وأحمد (٦٦٥٥).

(٣) أخرجه البخاري (٦٤٠١)، وانظر: «فتح الباري» (١٠٧/٦).

النَّبِيِّ ﷺ ذَكَرَ الرَّجُلَ يَطِيلُ السَّفَرَ، أَشْعَثَ أَغْبَرَ، يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ: يَا رَبَّ يَا رَبَّ. وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَغُذِّيَ بِالْحَرَامِ، ثُمَّ قَالَ ﷺ: «فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لَذَلِكَ»^(١). فَذَكَرَ الرَّسُولُ ﷺ لِهَذَا الرَّجُلِ أَرْبَعَةَ أُمُورٍ مِنْ أَسْبَابِ إِجَابَةِ الدَّعَاءِ، وَهِيَ:

أَوَّلًا: أَنَّهُ مَسَافِرٌ مُطِيلٌ لِلسَّفَرِ.

وِثَانِيًا: أَنَّهُ أَشْعَثُ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ أَغْبَرُ، وَهَذِهِ مِنْ أَسْبَابِ الْإِجَابَةِ.

وَالرَّابِعُ: أَنَّهُ يَقُولُ يَا رَبَّ يَا رَبَّ. وَهَذَا مِنْ بَابِ التَّوَسُّلِ بِرَبوبِيَةِ اللَّهِ.

وَلَكِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَطْعَمُهُ حَرَامٌ وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ وَغُذِّيَ بِالْحَرَامِ فَأَنَّى يُسْتَجَابُ

لَذَلِكَ»؛ يَعْنِي: بَعِيدٌ أَنْ يُسْتَجَابَ لَذَلِكَ مِنْ أَجْلِ هَذِهِ الْمَوَانِعِ.

وَلَا حَظُّوا أَنْ اسْتِبْعَادَ الْاسْتِجَابَةِ لَا يَعْنِي أَنَّهَا مَمْتَنَةٌ، فَلَوْ فَرَضْنَا أَنْ شَخْصًا مَا يَتَغَذَّى بِالْحَرَامِ،

وَدَعَا اللَّهَ فَاسْتَجَابَ لَهُ فَإِنْ هَذَا لَا يَخَالِفُ الْحَدِيثَ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ اسْتَبْعَدَ وَلَمْ يَذْكُرِ الْامْتِنَاعَ.

ثُمَّ لَاحَظُوا أَيْضًا أَنَّ الْمَضْطَرَّ أَوْ الْمَظْلُومَ يُجِيبُ اللَّهَ دَعَاءَهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، هَذَا شَيْءٌ قَالَ اللَّهُ

تَعَالَى فِيهِ: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ [البقرة: ٦٢]. فَهُوَ الَّذِي يُجِيبُ الْمَضْطَرَّ، حَتَّى الْكَفَّارَ

يُجِيبُ اللَّهُ دَعْوَتَهُمْ فِي الْبَحْرِ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُمْ إِذَا نَجَّوْا سَوْفَ يُشْرِكُونَ؛ لَكِنْ لِأَنَّهُمْ مَضْطَرُونَ.

كَذَلِكَ الْمَظْلُومُ، وَإِنْ أَكَلَ الْحَرَامَ، وَفَعَلَ أَشْيَاءَ مِنْ مَوَانِعِ الْإِجَابَةِ، فَإِنَّهُ يُسْتَجَابُ لَهُ؛

لِأَنَّ إِزَالََةَ الظُّلْمِ، أَوْ الْإِنتِقَامَ مِنَ الظَّالِمِ مِنَ الْعَدْلِ الَّذِي هُوَ مُقْتَضَى عَدْلِ اللَّهِ ﷻ.

فَعِنْدَنَا الْآنَ ثَلَاثَةُ أُمُورٍ:

أَوَّلًا: هَلِ الْحَدِيثُ دَلٌّ عَلَى أَنَّ مَنْ يَتَغَذَّى بِالْحَرَامِ لَا يُسْتَجَابُ لَهُ قَطْعًا؟

الْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ قَالَ: «فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لَذَلِكَ». وَلَمْ يَقُلْ فَلَا يُسْتَجَابُ.

ثَانِيًا: إِذَا كَانَ مَضْطَرًّا فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُجِيبُ دَعَاءَهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَدَحَ نَفْسَهُ بِإِجَابَةِ

الْمَضْطَرِّ، فَقَالَ: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُ لَكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ ۖ إِنَّهُ

مَعَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٦٢].

ثَالِثًا: إِذَا كَانَ مَظْلُومًا، فَإِنَّهُ يُسْتَجَابُ دَعَاؤُهُ فِيمَنْ ظَلَمَهُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِمَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ:

«اتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب»^(١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- باب أَفْضَلِ الْإِسْتِغْفَارِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ۖ يُرْسِلَ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ۖ وَيُرْسِلُ دُحُرًا ۖ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مَائِدًا مِّنَ السَّمَاءِ ۖ وَلِيُدْخِلَ فِي ذُلِّكُمْ أَنفُسَهُم مِّنَ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ ۚ لَئِيْلَ الْكَافِرِينَ﴾ [١٠-١٢]. ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [٣٠-١٣٥].

٦٣٠٦- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي بُشَيْرُ بْنُ كَعْبٍ الْعَدَوِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي شَدَّادُ بْنُ أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «سَيِّدُ الْإِسْتِغْفَارِ أَنْ يَقُولَ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، خَلَقْتَنِي وَأَنَا عَبْدُكَ، وَأَنَا عَلَىٰ عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ، أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ، وَأَبُوءُ لَكَ بِذَنْبِي، فَاغْفِرْ لِي فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ». قَالَ: «وَمَنْ قَالَهَا مِنَ النَّهَارِ مَوْقِفًا بِهَا فَمَاتَ مِنْ يَوْمِهِ قَبْلَ أَنْ يُمْسِيَ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَمَنْ قَالَهَا مِنَ اللَّيْلِ وَهُوَ مُوقِفٌ بِهَا فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يُصْبِحَ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ».

قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ أَفْضَلِ الْإِسْتِغْفَارِ». الْإِسْتِغْفَارُ هُوَ: طَلَبُ الْمَغْفِرَةِ، وَالْمَغْفِرَةُ تَتَضَمَّنُ شَيْئَيْنِ: سِتْرَ الذَّنْبِ، وَالتَّجَاوُزَ عَنْهُ؛ لِأَنَّهَا مَأْخُوذَةٌ مِنَ الْمَغْفَرِ، وَهُوَ مَا يُوضَعُ عَلَى الرَّأْسِ عِنْدَ الْقِتَالِ فَيَحْصُلُ بِهِ السِّرُّ وَالْوَقَايَةُ، فَإِذَا قُلْتَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي. فَأَنْتَ تَسْأَلُ اللَّهَ شَيْئَيْنِ: أَنْ يَسْتُرَ ذُنُوبَكَ عَنِ النَّاسِ، وَأَنْ يَغْفُوَ عَنْكَ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ آيَتَيْنِ:

الآيَةُ الْأُولَى فِي سُورَةِ نُوحٍ وَهِيَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ﴾. وَهَذَا نَقْلٌ عَنْ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ۖ يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ۖ﴾. وَهَذَا أَضَافَ اللَّهُ الْقَوْلَ إِلَى نُوحٍ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَقُلْهُ بِلَفْظِهِ؛ لِأَنَّ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ حَادِثَةٌ بَعْدَ نُوحٍ، فَلَغَةُ نُوحٍ

(١) أخرجه البخاري (١٤٩٦)، ومسلم (١٩).

لِسِتْ عَرَبِيَّةٌ، وَمَعَ ذَلِكَ يُضِيفُ اللَّهُ الْقَوْلَ إِلَى قَائِلِهِ، كَذَلِكَ عِنْدَ ذِكْرِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ وَكَذَلِكَ قَالَ فِرْعَوْنُ. وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَبِهَذَا نَعْرِفُ أَنَّ الْقَوْلَ قَدْ يُضَافُ إِلَى مَنْ لَمْ يَقُلْهُ بِلَفْظِهِ، بَلْ قَالَهُ بِمَعْنَاهُ.

❖ وَقَوْلُ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿أَسْتَغْفِرُكُمْ﴾. أَي: أَنَّهُ أَمَرَهُمْ أَنْ يَسْتَغْفِرُوا اللَّهَ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ مَرِغْبًا إِيَّاهُمْ فِي الْإِسْتِغْفَارِ ﴿إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾.

❖ وَ«غَفَّارٌ» صِيغَةُ مَبَالِغَةٍ، وَصَبِغُ الْمَبَالِغَةِ تَأْتِي عَلَى أَوْزَانٍ عَدِيدَةٍ، مِثْلُ: فَعُولٍ، وَمِفْعَالٍ، وَفَعَّالٍ، وَفَعِيلٍ، وَفَعِلٍ.

وَقَوْلُنَا: «إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفَّارًا». هَلْ نَقُولُ: إِنَّ هَذِهِ صِيغَةُ مَبَالِغَةٍ، أَوْ نَسْبَةٍ؟
الْجَوَابُ: يَحْتَمِلُ هَذَا وَهَذَا، وَالنَّسْبَةُ مَعْنَاهَا أَنَّهَا صِفَةٌ لَازِمَةٌ؛ كَمَا نَقُولُ مِثْلًا: نَجَّارٌ، حَدَّادٌ. فَهَذِهِ صِفَةٌ لَازِمَةٌ لَهَا.

أَمَّا صِيغَةُ الْمَبَالِغَةِ فَهِيَ صِفَةٌ فِعْلِيَّةٌ، وَاللَّهُ تَعَالَى مُتَّصِفٌ بِالْمَغْفَرَةِ أَرْلًا وَأَبَدًا، وَهُوَ كَثِيرُ الْمَغْفَرَةِ.
❖ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُرْسِلُ السَّمَاءَ﴾. يُرْسِلُ بِالْجَرِّ مَعَ أَنَّ الْجَرَّ لَا يَدْخُلُ فِي الْأَفْعَالِ؛ لِأَنَّ الْجَرَّ مِنْ عَلَامَاتِ الْأَسْمِ، وَلَكِنْ الْكُسْرُ هُنَا لَيْسَ عَلَامَةً لِإِعْرَابٍ فَكَلِمَةُ «يُرْسِلُ» مُجْزُومَةٌ بِالسُّكُونِ؛ لِأَنَّهَا فِعْلٌ وَقَعَ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ، وَلَكِنَّا حَرَكْتُمُ الْكُسْرَ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ.
❖ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا﴾. الْمُرَادُ بِالسَّاءِ هُنَا: الْمَطَرُ؛ يَعْنِي: أَنَّ الْمَطَرَ يَنْزِلُ بِكَثْرَةٍ.

❖ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيُتَذَكَّرُ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلُ لَكُمْ جَنَّتٍ وَيَجْعَلُ لَكُمْ أَنْهَارًا﴾. وَهَذِهِ أُمُورٌ دُنْيَوِيَّةٌ، فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ رَغَّبَهُمْ فِي أُمُورٍ دُنْيَوِيَّةٍ مِنْ أَجْلِ عَمَلٍ صَالِحٍ؟
فَالْجَوَابُ: أَنَّ الظَّاهِرَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -: أَنَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ يَمِيلُونَ إِلَى الدُّنْيَا أَكْثَرَ مِمَّا يَمِيلُونَ إِلَى الْآخِرَةِ؛ وَلِهَذَا رَغَّبَهُمْ فِي الدُّنْيَا، وَلَمْ يَقُلْ هُنَا يَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ، وَلَكِنْ قَالَهُ فِي مَقَامٍ آخَرَ، لَكِنْ ذَكَرَ لَهُمْ ذَلِكَ هُنَا مِنْ أَجْلِ التَّرْغِيبِ؛ لِأَنَّهُمْ قَوْمٌ مَادِّيُونَ يُرِيدُونَ الدُّنْيَا؛ فَرَغَّبَهُمْ فِيهَا.
وَلَكِنْ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَقْطَعَ عَنْ هَذَا، وَأَنْ يَكُونَ قَصْدُهُ بِاسْتِغْفَارِ اللَّهِ مَغْفَرَةَ ذُنُوبِهِ، وَأَنْ يَجْعَلَ هَذِهِ الْأُمُورَ تَأْتِي تَبَعًا.

وَأَمَّا الْآيَةُ الثَّانِيَّةُ: الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُؤَلِّفُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَرْظَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ [الأنعام: ١١٣٥]. الْفَاحِشَةُ هِيَ: مَا عَظُمَ مِنَ الذُّنُوبِ؛ وَمِنْهُ: الزُّنَا،

واللواط، ونكاح ذوات المحارم، فكلُّ هذه فواحشٌ نصَّ اللهُ عليها في القرآن فقال تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٢٢]. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٣٢]. وبالنظر إلى هاتين الآيتين يتَّضح لنا أن نكاح ما نكح الآباءُ أعظمُ من الزنا؛ لأنَّ الله تعالى قال عن الزنا: ﴿إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً﴾. أما عن نكاح ما نكح الآباءُ فإنه قال: ﴿إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾. فزاد المقت، وأما اللواطُ فقد قال لوطٌ لقومه: ﴿أَتَأْتُونَ النِّفَحَةَ﴾ [النساء: ٨٠].

❖ وقوله تعالى: ﴿أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾. يعني: بما دون الفواحش.

❖ وقوله تعالى: ﴿ذَكِّرُوا اللَّهَ﴾. هل المراد ذكروا الله بألسنتهم، فقالوا: لا إله إلا الله مثلاً، أو ذكروه بقلوبهم؛ فخافوه؟

الجواب: الثاني أقربُ فيذكرون الله ﷻ بذكر عظمته وانتقامه؛ فيستغفرون لذنوبهم؛ أي: ويسألون الله أن يغفرَ لهم الذنوب.

❖ وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾. «من» استفهامية، ولا تصحُّ أن تكون اسمَ شرطٍ؛ لأنَّ الفعلَ بعدها مرفوعٌ، وهو استفهامٌ بمعنى النفي، والدليلُ على أنه كذلك الاستثناءُ الواقعُ بعده ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾.

ووضعُ الاستفهامِ موضعَ النفي فيه فائدةٌ زائدةٌ عن النفي وهي أنه إذا وقع الاستفهامُ موقعَ النفي كان مشرباً بالتحدي؛ لأنَّ النفي المجرد ليس فيه تحدٍ، فإذا قلت: لم يَقُمْ أحدٌ. فهو ليس كقولك: مَنْ يَقُمْ سوى زيد. وإذا قلت: لم يَقُمْ أحدٌ إلا زيدٌ فهو ليس كقولك: مَنْ يَقُمْ سوى زيد. فالثانيةُ أعظمُ.

كذلك: ﴿وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾. أبلغ من قولك: لا يَغْفِرُ الذنوبَ إلا الله.

❖ وقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [النساء: ٣٥]. يعني: وقد يُصِرُّون على ما فعلوا إذا كانوا لا يعلمون، ومن فعل الذنبَ غيرَ عالم به فإن إصراره على ذنبه لا يُكسبه إثمًا؛ لأنه جاهلٌ، وقد قال الله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

أما الحديثُ الذي ذكره المؤلفُ، ففيه أن سيدَ الاستغفارِ أن يقولَ الإنسانُ هذا الدعاءَ المذكورَ.

﴿وقوله: «وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت». على عهدك؛ أي: على ما عاهدتُك عليه من الطاعة؛ لأن الله تعالى عاهد بني آدم على الطاعة.

﴿وقوله: «ووعدك». أي: الإيمان بما وعدت، فالإنسان عند فعل الطاعات يَشْتَعِرُ شيئين: الشيء الأول: أنه قائم بالعهد، والشيء الثاني: أنه مصدق بالوعد؛ ولهذا قال: «أنا على عهدك ووعدك». لأنه إذا قام بالعهد، وصدق بالوعد، صار منطبقاً عليه أنه فعل الشيء إيماناً واحتساباً، وقد قال النبي ﷺ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا...» الحديث^(١).

﴿وقوله: «ما استطعت». لأن ما لا يَسْتَطَاعُ لا يُكَلِّفُ الإنسان به؛ كما قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

﴿وقوله: «أعوذ بك من شرٍّ ما صنعتُ». وليس ما صنعت، ولا شك أننا أيضاً نستعيذ من شرٍّ ما خلق الله؛ كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ ① مِنْ شَرِّ مَا ② ﴿[البقرة: ١-٢]. لكن هنا من شرٍّ ما صنعتُ أنا.

و«ما» هنا إما موصولة وإما مصدرية، فإن كانت موصولة فتقدير الكلام: من شرٍّ الذي صنعتُهُ، ويكونُ العائدُ محذوفاً، وإن كانت مصدرية صار تقديرُ الكلام: من شرٍّ صنعتُ. وعلى كُلِّ حال: فإن المعنى لا يَخْتَلِفُ وهو أنك تستعيذ بالله من شرٍّ ما صنعت من الأعمال السيئة.

﴿وقوله: «أبوء لك بنعمتك عليّ وأبوء بذنبي». (أبوء)؛ بمعنى: أترف بنعمتك عليّ، والنعمة هنا مفردٌ مضافٌ فيشملُ جميع النعم؛ الدينية، والدنيوية، وأبوء بذنبي. أي: أترف به، وما من إنسانٍ إلا وله ذنبٌ، قال النبي ﷺ: «كُلُّ بَنِي آدَمَ خَطَاءٌ وَخَيْرُ الْخَطَّائِينَ التَّوَابُونَ»^(١). وما أكثرُ ذنوبنا، ولو قلنا: إن ذنوبنا أكثرُ من طاعاتنا لكننا صادقون؛ لأن طاعاتنا مخلوطةٌ بالذنوب، فمن الذي يُنْقِئُ طاعته على الوجه المطلوب، إلا نادراً، ففي كُلِّ طاعةٍ ذنبٌ، لكن صحيح -والحمد لله- أن الطاعات حسناتٌ، وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ أَلْسِفَاتِ﴾ [البقرة: ١١٤]. فأخطأنا كثيراً؛ ولهذا قال: «أبوء بذنبي، فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت».

(١) أخرجه البخاري (٣٧)، ومسلم (٧٥٩).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٤٩٩)، وابن ماجه (٤٢٥١)، وأحمد (١٣٠٧٢).

والشاهد من هذا الحديث: قوله: «فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت». وإنما كان هذا سيد الاستغفار لما فيه من التوحيد، والاعتراف بالذنب، وتقرير الإيمان، والاعتراف بالنعم، فهو أبلغ مما لو قال الإنسان: اللهم اغفر لي. ولهذا كان سيد الاستغفار. أما ثواب هذا فيقول النبي ﷺ: «مَنْ قَالَهَا مِنَ النَّهَارِ مُوقِنًا بِهَا فَمَاتَ مِنْ يَوْمِهِ قَبْلَ أَنْ يُمَسِّيَ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَمَنْ قَالَهَا مِنَ اللَّيْلِ وَهُوَ مُوقِنٌ بِهَا فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يُصْبِحَ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ». إذن فينبغي لنا أن نحفظ هذا الحديث، وأن نحرص على أن نقوله ليلاً ونهاراً.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣- باب استغفار النبي ﷺ في اليوم والليلة.

٦٣٠٧- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «وَاللَّهِ إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مَرَّةً».

❖ قوله: «باب استغفار النبي ﷺ في اليوم والليلة». يعني: كم هو؟ فين الرسول ﷺ أنه يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، ويتوب إليه في اليوم أكثر من سبعين مرة، وهذا العدد قد يصل إلى المئة أو أكثر، لكن في حديث آخر أنه كان يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مائة مرة^(١)، يفعل هذا وهو النبي ﷺ الذي قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، فلم يعتمد على ما وعده به، فإن الله قال: ﴿إِنَّمَا فَتَنَّكَ فَتَنًا مِثْلًا ۖ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [التوبة: ١-٢]. وقال: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ۖ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ۖ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ﴾ [التوبة: ١-٣]. ولا مانع من أن يكون من أسباب المغفرة لرسول الله ﷺ أنه يَسْتَغْفِرُ؛ لأن حق الله عظيم وليس بالأمر الهين، فالنبي ﷺ ومن دونه كلهم عبيد لله، وكلهم محتاجون إلى مغفرة الله، وكلهم يمكن أن يقع منهم خطأ، لكن الأنبياء خطوهم لا يُقَرُّون عليه، بل يَسْتَعْتَبُونَ منه، أما غيرهم فلا.

فعلى كل حال: إذا كان الرسول ﷺ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ سبعين مرة، ويتوب إليه فما بالك بنا

(١) أخرجه مسلم (٢٧٠٢).

نَحْنُ فَلَوْ أَحْصَيْنَا مَا اسْتَغْفَرْنَا فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ لَبَلَغَ الْمُؤَكَّدَ خَمْسَةَ عَشَرَ، وَهُوَ مَا نَقُولُهُ أَدْبَارَ الصَّلَوَاتِ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ. وَالْبَاقِي نَحْنُ فِي غَفْلَةٍ عَنْهُ مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا اسْتَغْفَرَ بِقَلْبِهِ، وَلِسَانِهِ يَجِدُ رَاحَةً، وَطَمَائِينَةً، وَصَلَةَ بِاللَّهِ ﷻ، وَيَجِدُ لَذَّةً لَا تُوصَفُ وَلَا تَقَارَنُ لَا بِأَكْلِ الْحَلْوَى، وَلَا الْعَسَلِ، وَلَا أَيِّ شَيْءٍ، وَكَلِمَا اسْتَغْفَرَ اللَّهُ وَجَدَ -سُبْحَانَ اللَّهِ- سَعَةً، وَطَمَائِينَةً، وَرَاحَةً، لَكِنْ بِشَرَطٍ أَنْ يَكُونَ الْاسْتِغْفَارُ بِالْقَلْبِ وَبِاللِّسَانِ مَعًا، نَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَنَتُوبُ إِلَيْهِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤- بَابُ التَّوْبَةِ.

قَالَ قَتَادَةُ: تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا. الصَّادِقَةُ: النَّاصِحَةُ.

٦٣٠٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا أَبُو شَهَابٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ حَدِيثَيْنِ: أَحَدُهُمَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وَالْآخَرُ عَنْ نَفْسِهِ، قَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَرَى ذُنُوبَهُ كَأَنَّهُ قَاعِدٌ تَحْتَ جَبَلٍ يَخَافُ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ، وَإِنَّ الْفَاجِرَ يَرَى ذُنُوبَهُ كَذُبَابٍ مَرَّ عَلَى أَنْفِهِ فَقَالَ بِهِ هَكَذَا -قَالَ أَبُو شَهَابٍ بِيَدِهِ فَوْقَ أَنْفِهِ-». ثُمَّ قَالَ: «لِلَّهِ أَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ مِنْ رَجُلٍ نَزَلَ مَنْزِلًا وَبِهِ مَهْلَكَةٌ وَمَعَهُ رَاحِلَتُهُ عَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ، فَوَضَعَ رَأْسَهُ فَنَامَ نَوْمَةً، فَاسْتَيْقَظَ وَقَدْ ذَهَبَتْ رَاحِلَتُهُ، حَتَّى إِذَا اشْتَدَّ عَلَيْهِ الْحَرُّ، وَالْعَطَشُ، أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ، قَالَ: أَرْجِعْ إِلَى مَكَانِي، فَرَجَعَ فَنَامَ نَوْمَةً، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَإِذَا رَاحِلَتُهُ عِنْدَهُ»^(١).

تَابَعَهُ أَبُو عَوَانَةَ وَجَرِيرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ.

وَقَالَ أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا عُمَارَةُ، سَمِعْتُ الْحَارِثَ بْنَ سُوَيْدٍ. وَقَالَ شُعْبَةُ، وَأَبُو مُسْلِمٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ، وَقَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

قَالَ الْمُؤَلَّفُ رحمته الله: «بَابُ التَّوْبَةِ». والتوبة هي: الرجوعُ إلى الله ﷻ من معصيته إلى طاعته، ولها شروطٌ خمسةٌ:

الأول: الإخلاصُ لله ﷻ بأن لا يَحْمِلَ الإنسانُ على التوبة خوفَ مخلوقٍ أو رجاءَ مخلوقٍ.

والثاني: الندمُ على ما فعل من المعصية بحيثُ يَحْزَنُ وَيَسُوؤُهُ ما جرى منه.

والثالث: الإقلاعُ عن الذنبِ في الحال.

والرابع: العزمُ على ألا يعودَ في المستقبل.

والخامس: أن تكونَ في الوقتِ المقبولةِ فيه، وذلك بأن يكونَ بالنسبةِ لكلِّ إنسانٍ قَبْلَ حضورِ الأجلِ ^(١)، وبالنسبةِ لعمومِ الناسِ قَبْلَ طلوعِ الشمسِ من مغربها ^(٢)، وذلك لأنَّ الإنسانَ إذا حَضَرَه الأجلُ فلا توبةَ له؛ كما قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي بُتْتُ أَنْتَ يَا رَبِّ﴾ [الأنعام: ١٨]. وكذلك من تابَ بعد أن تَطَلَّعَ الشَّمْسُ من مغربها فإنه لا توبةَ له؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَنْقُطُ التَّوْبَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ من مغربها»، فهذه شروطٌ خمسةٌ لكونِ التوبةِ مقبولةً.

والتوبةُ واجبةٌ لأمرِ الله تعالى بها، ولأنَّ الإنسانَ إذا أَصَرَ على المعصية صارتِ الصغيرةُ كبيرةً.

واختلف العلماءُ رحمهم الله هل تَصِحُّ التوبةُ من ذنبٍ مع الإصرارِ على غيره.

ومنهم من قَالَ: إنها لا تَصِحُّ من ذنبٍ مع الإصرارِ على غيره إذا كان من جنسِهِ، فلو تابَ مثلاً من نظَرِ النساءِ المحرَّمِ إلى مكالمتهن، أو من مكالمتهن إلى النظرِ إليهن، فإن التوبةَ لا تُقْبَلُ؛ لأنَّ الذَّنْبَيْنِ من جنسٍ واحدٍ، بخلافِ ما لو تابَ من الكذبِ، ولكنه تعاملَ بالربا، فإن التوبةَ من الكذبِ تَصِحُّ؛ لأنَّ الذَّنْبَ ليس من جنسِ الذَّنْبِ الآخرِ.

ولكنَّ الصحيحَ: أن من تابَ من ذنبٍ فإن الله تعالى يتوبُ عليه لعمومِ الأدلةِ الدالةِ على ذلك، حتَّى وإن أَصَرَ على جنسِهِ فإن الله تعالى يتوبُ عليه.

وابنُ القيمِ رحمته الله لما تكلم على هذه المسألةِ في «مدارك السالكين» فَقَالَ: إن المسألةَ

(١) والدليل على ذلك ما أخرجه الترمذي (٣٥٣٧) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ ﷻ يَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ مَا لَمْ يُغْرِغْ».

(٢) والدليل على ذلك ما أخرجه مسلم (٢٧٠٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَابَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ».

لها غورٌ. يَعْنِي: لها عمقٌ، ولكنَّ التحقيقَ في هذه المسألة أن يقال: أمَّا التوبةُ المطلقةُ التي يستحقُّ بها الإنسانُ الثناءَ ويُجْعَلُ من التوابين فهذه لا تَصِحُّ من ذنبٍ مع الإصرارِ على غيره؛ لأنه لا يَصِحُّ أن نَصِفَ هذا بالتوابِ وهو يَفْعَلُ المعاصي، وأما مطلقُ التوبةِ فإن الصحيح أنها تَصِحُّ من ذنبٍ مع الإصرارِ على غيره، لكن لا يَصِحُّ لهذا الرجل أن يُوصَفَ بأنه من التوابين؛ فيقال: هو تائبٌ. ولا يقال: توابٌ.

ثم ذكر المؤلف حديثين عن ابن مسعود رضي الله عنه يقول: إن أحدهما عن النبي ﷺ، والآخر عن نفسه.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله في «الفتح» (١١/١٠٥):

❦ قوله: «حديثين أحدهما عن النبي ﷺ، والآخر عن نفسه». قَالَ: إن المؤمنَ. فذكره إلى قوله: «فوق أنفه». ثم قَالَ: «الله أفرح بتوبة عبده». هكذا وَقَعَ في هذه الرواية غير مصرحٍ برفع أحد الحديثين إلى النبي ﷺ.

قَالَ النووي: قالوا: المرفوعُ: «الله أفرح... إلخ». والأول قولُ ابن مسعودٍ، وكذا جزم ابنُ بطالٍ بأن الأول هو الموقوفُ، والثاني هو المرفوعُ. وهو كذلك.

ولم يقف ابنُ التين على تحقيق ذلك، فقال: أحدُ الحديثين عن ابن مسعودٍ، والآخر عن النبي ﷺ فلم يَزِدْ في الشرح على الأصل شيئاً، وأغرب الشيخ أبو محمد بن أبي جمرة في مختصره، فأفرد أحدَ الحديثين من الآخرِ وعبرَ في كلِّ منهما بقوله: عن ابن مسعودٍ، عن النبي ﷺ، وليس ذلك في شيءٍ من نسخ البخاريِّ. اهـ

على كلِّ حالٍ: فإنه في الحقيقة لم يبين المرفوعُ من الموقوفِ؛ لأنه قَالَ: حديثين: أحدهما عن النبي ﷺ، والآخر عن نفسه. يَعْنِي: عن ابن مسعودٍ رضي الله عنه، قَالَ: إن المؤمنَ يرى ذنوبه. فلم ندرِ أيهما عن ابن مسعودٍ، وأيها عن النبي ﷺ.

ولكن إذا نظرنا إلى الثاني: «الله أفرح» وجدنا أن له أصلاً عن النبي ﷺ؛ كما في حديث أنسٍ ^(١)، وهذا هو السرُّ في أن البخاريَّ رحمته الله يأتي بحديث أنسٍ بعدَ حديث ابن مسعودٍ. إذاً: فإن الموقوفَ قوله: إن المؤمنَ يرى ذنوبه كأنه قاعدٌ تحت جبلٍ يخافُ أن يقعَ

عليه. فهذا من كلام ابن مسعود رضي الله عنه وليس من كلام النبي ﷺ وذلك أن المؤمنَ يخافُ من ذنوبه؛ لأن الذنوبَ مخوفةٌ، فالذنوبُ كشررةِ الجمرِ ربما تُؤلِّدُ السعيرَ؛ لأن الإنسانَ إذا استهانَ بمعصيةِ استهانَ بالصغيرةِ، ثم بأخرى، ثم بثالثةٍ، ثم برابعةٍ حتَّى يَنْدَرِّجَ إلى الكبائرِ، وربما يَصِلُ إلى الكفرِ؛ ولهذا قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: إن المعاصيَ يريدُ الكفرَ. يَعْنِي: يَنْزِلُهَا الْإِنْسَانُ مرحلةً مرحلةً حتَّى يَصِلَ إلى الكفرِ.

فالمؤمنُ يخافُ من الذنوبِ كما يخافُ الإنسانُ الذي تحتَ جبلٍ أن يَقَعَ عليه هذا الجبلُ، وإن الفاجرَ يرى ذنوبه كذبابٍ مرَّ على أنفه، فقال به هكذا. كأنه شيءٌ سَهْلٌ؛ يَعْنِي: الفاجرُ يُذْنِبُ، وَيُذْنِبُ، وَيُذْنِبُ، ولا يبالي كأنه ذبابٌ مرَّ على أنفه فقال به هكذا وهذا معناه التساهلُ.

فإذا رأيتَ من نفسك أنك تتساهلُ بالذنوبِ، ولا تتعاطفُها، فاعلم أن بك مرضاً، فصَحِّحِ الْخَطَأَ، وَصَحِّحِ الْقَلْبَ.

وأما الحديثُ الثاني فهو قوله: «اللَّهُ أَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ... إلى آخره». هذا هو الحديثُ المرفوعُ.

وقوله: «اللَّهُ أَفْرَحُ». يَعْنِي: أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ الْإِنْسَانِ من رجلٍ نَزَلَ مِنْزَلًا وبه مهلكةٌ، ومعه راحلته عليها طعامه وشرابه، فوَضَعَ رَأْسَهُ فَنَامَ نَوْمَةً، فَاسْتَيْقَظَ وَقَدْ ذَهَبَتْ رَاحِلَتُهُ، حَتَّى اشْتَدَّ عَلَيْهِ الْحَرُّ وَالْعَطَشُ، أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ، قَالَ: أَرْجِعْ إِلَى مَكَانِي؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ لَمَّا اسْتَيْقَظَ وَلَمْ يَجِدِ الرَّاحِلَةَ، ذَهَبَ يَنْحَثُ عَنْهَا فَلَمَّا أَدْرَكَهُ الْعَطَشُ قَالَ: أَرْجِعْ إِلَى مَكَانِي؛ لِأَنَّهُ كَانَ نَائِمًا تَحْتَ ظِلِّ شَجَرَةٍ، فَرَجَعَ فَنَامَ نَوْمَةً، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَإِذَا رَاحِلَتُهُ عِنْدَهُ.

من يُقَدِّرُ هذا الْفَرَحَ! فنحن لا نَتَصَوَّرُهُ ولا نَتَخَيَّلُهُ؛ لِأَنَّهُ أَعْظَمُ مِمَّا نَتَخَيَّلُ إِذْ إِنَّهُ حَيَاةٌ بَعْدَ مَوْتٍ، فَهَذَا الْفَرَحُ لَا يُوجَدُ لَهُ نَظِيرٌ إِطْلَاقًا وَلِهَذَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ أَمْسَكَ بِزِمَامِ النَّاقَةِ، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ، أَخْطَأُ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ». فَعَجَزَ عَنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ، وَلَمْ يَضْبِطِ الْكَلَامَ.

فَاللَّهُ ﷻ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ مِنْ هَذَا بِنَاقَتِهِ.

وفي هذا الحديثِ: إثباتُ الْفَرَحِ لِلَّهِ ﷻ، وهو حقٌّ على حقيقته، ولا يَصِحُّ أَنْ يُفَسَّرَ بِالْمُبَادَرَةِ بِالثَّوَابِ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ تَحْرِيفِ الْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَالْقَاعِدَةُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَنِ وَالْجَمَاعَةِ أَنَّ يُوصَفَ اللَّهُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ، وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ ﷺ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ، وَلَا تَعْطِيلٍ، وَلَا تَكْيِيفٍ وَلَا تَمَثِيلٍ، فَنُؤْمِنُ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ عَلَى أَنَّهَا حَقٌّ، لَكِنْ بَدُونِ تَمَثِيلٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الأنعام: ١١].

والذين حَرَّفُوا النُّصُوصَ فِي صِفَاتِ اللَّهِ ﷻ ظَنُّوا أَنَّهُا تَقْتَضِي الْمِثَالَةَ، فَحَمَلُوهَا أَوَّلًا عَلَى التَّمثِيلِ، ثُمَّ حَرَّفُوا الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ، فَقَالُوا مِثْلًا: الْفَرْحُ يَقْتَضِي أَنْ شَيْئًا مَحْبُوبًا إِلَى الْفَارِحِ حَصَلَ لَهُ فَرْحٌ بِهِ؛ لِانْتِفَاعِهِ بِهِ. فَيُقَالُ لَهُمْ: هَذَا الْفَرْحُ فَرْحُ الْآدَمِيِّ؛ فَرْحُ الْمَخْلُوقِ، أَمَّا فَرْحُ الْخَالِقِ فَفَرْحٌ يَخْتَصُّ بِهِ وَلَا يِمَاطِلُ فَرْحَ الْمَخْلُوقِينَ.

وهكذا بَقِيَةُ الصِّفَاتِ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَوْمَنَ بِهَا كَمَا وَصَفَ اللَّهُ بِهَا نَفْسَهُ، وَكَمَا وَصَفَهُ بِهَا رَسُولُهُ ﷺ، لَكِنْ بَدُونِ تَمَثِيلٍ.

وفيه أيضًا: دَلِيلٌ عَلَى فَضْلِ اللَّهِ ﷻ؛ حَيْثُ يَقْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ هَذَا الْفَرْحُ الْعَظِيمَ، مَعَ أَنَّ اللَّهَ ﷻ غَنِيٌّ عَنِ الْعَبْدِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ﴾ [التكوير: ٧]. ويقول ﷻ: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ١٧]. ويقول سبحانه في الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ: «يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّتُمْ كَانُوا عَلَى أَفْجَرِ قَلْبٍ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ مَا نَقَصَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا»^(١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٣٠٩- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا حَبَّانُ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. ح. وَحَدَّثَنَا هُدْبَةُ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُ أَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ مِنْ أَحَدِكُمْ سَقَطَ عَلَى بَعِيرِهِ وَقَدْ أَضَلَّهُ فِي أَرْضٍ فَلَاةٍ»^(١).

٥- بَابُ الضُّجْعِ عَلَى الشُّقِّ الْأَيْمَنِ.

٦٣١٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، فَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، ثُمَّ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ حَتَّى يَجِيءَ الْمُؤَذِّنُ فَيُؤَذِّنُهُ»^(٢).

(١) أخرجه مسلم (٢٥٧٧).

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٠٢). مطولاً.

(٢) أخرجه مسلم (٧٣٦).

وهذه الضجعة التي تكونُ بعدَ سنةِ الفجرِ، قيل: إنها سنةٌ في كلِّ حالٍ لمن يُصلي في بيته. وقيل: إنها ليست بسنةٍ، وإنما فعلها النبي ﷺ للراحةِ فقط. وفصل بعضُ العلماء، فقال: إن كان الإنسانُ ذا قِيَامٍ من الليلِ يحتاجُ أن يَنَامَ؛ لِيَسْتَرِيحَ فَيَنْشَطُ لصلاةِ الفجرِ فَعَلَّ، وإلا فلا، ولكنَّ هذا أيضًا مشروطٌ بالآيَاحِشَى أن يَنَامَ عن صلاةِ الفجرِ، فإن خَشِيَ أن يَنَامَ عن صلاةِ الفجرِ لم تكن هذه الضجعةُ سنةً، بل قد نقول: لا يجوزُ أن يضطجعَ.

وبالغِ ابنُ حزمٍ رَحِمَهُ اللهُ فقال: إن هذه الضجعةُ شرطٌ لصحةِ صلاةِ الفجرِ، فمن لم يضطجعَ بعدَ سنةِ الفجرِ على جنبِهِ الأيمنِ فصلاته باطلةٌ. وهذا من غرائبِ العلم؛ لأن أقصى ما وُردَ فيها أنها من فِعْلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ المجردِ لا يدلُّ على الوجوبِ، وأما الأمرُ بها: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ رَكَعَتِي الْفَجْرِ فَلْيُضْطَجِعْ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ»^(١). فهذا لا يَصِحُّ، إنما صحَّ أنها من فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ فقط.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٦- بَابُ إِذَا بَاتَ طَاهِرًا.

٦٣١١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ: سَمِعْتُ مَنْصُورًا، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ فَتَوَضَّأْ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الْأَيْمَنِ، وَقُلْ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ، رَهْبَةً وَرَغْبَةً إِلَيْكَ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنَاجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ، فَإِنْ مِتُّ مِتَّ عَلَى الْفِطْرَةِ، وَاجْعَلْهُمْ آخِرَ مَا تَقُولُ». فَقُلْتُ أَسْتَذَكِّرُهُمْ: وَبِرَسُولِكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ. قَالَ: لَا، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ»^(٢).

❦ قوله: «فَقُلْتُ أَسْتَذَكِّرُهُمْ». تَفْسِيرُ «قُلْتُ»؛ يَعْنِي: فَأَعِدْتُهُمْ.

وهذا الحديثُ أيضًا فيه: ما سبقَ وهو أنه ينبغي للإنسانِ أن يَنَامَ على طَهِيرٍ لقوله ﷺ:

(١) أخرجه أبو داود (١٢٦١).

(٢) أخرجه مسلم (٧١٠).

«توضاً وضوءاً للصلاة».

وفيه أيضاً: أنه يضطجعُ على الشقِّ الأيمنِ دونَ الأيسرِ ولو كانتِ القبلةُ خلفَ ظهره، أو عندَ رجليه، أو عندَ رأسه، فالمهمُّ أن يضطجعَ على الجنبِ الأيمنِ.

وفيه: الدعاءُ الذي ذكره النَّبِيُّ ﷺ وعلمه البراء رضي الله عنه.

وفيه أيضاً: المحافظةُ على لفظِ الحديث؛ لأنه لمَّا قال: وبرسولِكَ الذي أرسلت. قال: «لا، وبنبيِّكَ الذي أرسلت». هكذا قالَ بعضهم.

ولكنَّ في هذا نظراً؛ لأن اختلاف اللفظين ليس اختلافاً لفظياً فقط حتَّى نقول: إن هذا من بابِ المحافظةِ على روايةِ الحديثِ باللفظ. بل الخلافُ خلافٌ معنويٌّ؛ وذلك أنه إذا قالَ: برسولِ الذي أرسلت. فقد يكونُ من الألفاظِ المجملة؛ لأن من الرسل من لم يكن بشراً، فالملائكةُ رسلٌ، وجبريلُ رسولٌ من الله؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٢١﴾ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٢﴾﴾ [الزَّكَّارِيُّ: ١٩-٢٠]. فإذا قالَ: برسولِكَ الذي أرسلت. لم يَمْنَعْ إرادةَ الرسولِ الملكيِّ، أما إذا قالَ: وبنبيِّكَ الذي أرسلت. فإنه يَمْنَعُ إرادةَ الرسولِ الملكيِّ؛ لأن الملائكةَ ليس منهم نبيٌّ، فيتعيَّنُ أن يكونَ المرادُ بالرسولِ هنا الرسولَ البشريَّ وهو محمدٌ ﷺ هذا من وجه.

الوجهُ الثاني: أنه إذا قالَ: برسولِكَ الذي أرسلت. دخلتِ النبوةُ من بابِ دلالةِ التضمن؛ لأن كلَّ رسولٍ نبيٌّ، فإذا قالَ: بنبيِّكَ الذي أرسلت. دخلتِ النبوةُ بدلالةِ النطقِ الصريحِ، لا التضمنِ، فيكونُ هذا أولى، لذلك كانت المحافظةُ على قوله: بنبيِّكَ الذي أرسلت. ليس من أجل المحافظةِ على اللفظِ فقط، بل لأنه يَخْتَلِفُ المعنى، والدلالةُ.

وفيه أيضاً: أن القرآنَ كلامُ الله ﷻ لقوله: بكتابِكَ الذي أنزلت. وهذا أمرٌ معروفٌ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧- باب مَا يَقُولُ إِذَا نَامَ.

٦٣١٢- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ جَرَّاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ قَالَ: «بِاسْمِكَ أَمُوتُ وَأَحْيَا». وَإِذَا قَامَ قَالَ:

«الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْيَانَا بَعْدَ مَا أَمَاتَنَا وَإِلَيْهِ النُّشُورُ»^(١). تُنَشِّرُهَا: تُخْرِجُهَا.

هذا أيضًا من الدعاء عند النوم، إذا أويتَ إلى فراشِكَ تقول: بِاسْمِكَ أَمُوتُ وَأَحْيَا. لأنَّ الله تعالى هو المحيي والمميت، وإذا قمتَ تقول: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْيَانَا بَعْدَ مَا أَمَاتَنَا وَإِلَيْهِ النُّشُورُ. وذلك لأنَّ النِّوْمَ مِيتَةٌ صَغْرَى؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ﴾ [الأنعام: ٦٠].

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٣١٣ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَرَفَةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، سَمِعَ النَّبْرَاءَ بْنَ عَازِبٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ رَجُلًا ح. وَحَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ، عَنْ النَّبْرَاءِ بْنِ عَازِبٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْصَى رَجُلًا فَقَالَ: «إِذَا أَرَدْتَ مَضْجَعَكَ فَقُلْ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَوَجَّهْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَالْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنْجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ، فَإِنْ مِتُّ مِتَّ عَلَى الْفِطْرَةِ»^(١).

٨ - بَابُ وَضْعِ الْيَدِ الْيُمْنَى تَحْتَ الْخَدِّ الْيُمْنَى.

٦٣١٤ - حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ مِنَ اللَّيْلِ وَضَعَ يَدَهُ تَحْتَ خَدِّهِ، ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ بِاسْمِكَ أَمُوتُ وَأَحْيَا». وَإِذَا اسْتَيْقَظَ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْيَانَا بَعْدَ مَا أَمَاتَنَا وَإِلَيْهِ النُّشُورُ»^(٢).

هذا الحديث: يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ يُشْرَعُ فِي نَوْمِ اللَّيْلِ؛ لِقَوْلِهِ: كَانَ إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ مِنَ اللَّيْلِ. فظَاهِرُهُ أَنَّهُ إِذَا نَامَ فِي النَّهَارِ لَا يَفْعَلُ هَذَا الْفِعْلَ، وَبِمَا يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ: «بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ أَمُوتُ وَأَحْيَا». وَقَوْلُهُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْيَانَا بَعْدَ مَا أَمَاتَنَا وَإِلَيْهِ النُّشُورُ». لِأَنَّ هَذَا إِنَّمَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ فِي نَوْمِ اللَّيْلِ: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ﴾

(١) أخرجه مسلم (٢٧١١) من حديث البراء رضي الله عنه.

(٢) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

لِيَقْضَى أَجَلٌ مُّسَمًّى ﴿الأنعام: ٦٠﴾. وإن كان ظاهرُ قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ ﴿الأنعام: ٤٢﴾. أن النومَ وفاةٌ سواءً كان في الليلِ، أو في النهارِ، لكنْ على كلِّ حالٍ نأخذُ بما أماننا، وهو أن هذا إنما يُسرَّعُ في نومِ الليلِ فقط.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٩ - باب النَّوْمِ عَلَى الشَّقِّ الْأَيْمَنِ

٦٣١٥ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا الْعَلَاءُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، قَالَ حَدَّثَنِي

أَبِي، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ نَامَ عَلَى شَقِّهِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ أَسَلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ وَوَجَّهْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ وَأَلْبَسْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنَاجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ أَمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ» وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَهُنَّ ثُمَّ مَاتَ تَحْتَ لَيْلَتِهِ مَاتَ عَلَى الْفِطْرَةِ»^(١).

هذا الحديث من غرائب الأحاديث، فمرة قال: إن الرسول ﷺ أمرَ البراءَ بنَ عازبٍ ومرة قال: إنه أوصى رجلاً، ومرة رواه من فعل النبي ﷺ، فكيف نجمُ بين هذه الوجوه، وهل هذا اضطرابٌ في الحديث يوجب ضَعْفَهُ أم ماذا؟

نقول: أمَّا الجمع بين قوله: إن النبي ﷺ أمره، وأوصى رجلاً، فواضحٌ، لأن أمره إِيَّاه وصيةٌ لرجلٍ، لكنه مرةً بينَ نفسه ومرةً أبهم نفسه. لكن كونه يرويه من فعل الرسول ﷺ هذا هو الذي محلُّ إشكالٍ. وإن كان يمكنُ الجمعُ لكن ننظر إلى قولِ الشارح.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (١١ / ١١٠):

«تنبيه: هكذا وقع.. اللهم أنت ربي ومليكي وإلهي لا إله إلا أنت، إليك وجهت

وجْهِي» الحديث. اهـ

على كلِّ حالٍ: يُمكن أن يقال: إن الرسول ﷺ أمره بما كان هو يفعلُه ﷺ، وإن

كان هذا الحديث الأخير ليس فيه ذكرُ الوضوء.

والنوم على الشقِّ الأيمن من الناحية الطِّبِّية أنفعُ؛ لأن فَمَ المعدة من اليمين فيكون هذا

أسهل في الهضم، وهو بالنسبة للقلب أنفع أيضاً؛ لأن القلب معلق بالجانب الأيسر، فإذا نام على الجانب الأيسر فإنه يأخذه النوم ويستغرق وربما لا يصحو، بخلاف إذا ما كان على الجانب الأيمن.

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٠ - باب الدعاء إذا انتبه بالليل.

٦٣١٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سَلَمَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: «بِتْ عِنْدَ مِمُّونَةَ فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ وَسَلَّم فَاتَى حَاجَتَهُ فغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ نَامَ ثُمَّ قَامَ، فَاتَى الْقُرْبَةَ فَأَطْلَقَ شِنَاقَهَا، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءًا بَيْنَ وَضُوءَيْنِ لَمْ يُكْثِرْ وَقَدْ أَبْلَغَ فَصَلَّى، فَقُمْتُ فَتَمَطَّيْتُ كَرَاهِيَةً أَنْ يَرَى أَنِّي كُنْتُ أَتَقِيهِ، فَتَوَضَّأْتُ، فَقَامَ يُصَلِّي فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَ بِأُذُنِي فَأَدَارَنِي عَنْ يَمِينِهِ، فَتَنَامْتُ صَلَاتُهُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، ثُمَّ اضْطَجَعَ فَنَامَ حَتَّى نَفَخَ - وَكَانَ إِذَا نَامَ نَفَخَ - فَأَذَنَهُ بِلَالٌ بِالصَّلَاةِ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ وَكَانَ يَقُولُ فِي دُعَائِهِ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا وَفِي بَصَرِي نُورًا وَفِي سَمْعِي نُورًا وَعَنْ يَمِينِي نُورًا وَعَنْ يَسَارِي نُورًا وَفَوْقِي نُورًا وَتَحْتِي نُورًا وَأَمَامِي نُورًا وَخَلْفِي نُورًا وَاجْعَلْ لِي نُورًا» قَالَ: كُرَيْبٌ وَسَبْعٌ فِي الثَّابُوتِ فَلَقِيتُ رَجُلًا مِنْ وَلَدِ الْعَبَّاسِ فَحَدَّثَنِي بِهِنَّ فَذَكَرَ «عَصِيٍّ وَلَحْمِي وَدَمِي وَشَعْرِي وَبَشْرِي» وَذَكَرَ خَصْلَتَيْنِ^(١).

هذا الحديث فيه: الدعاء إذا انتبه من الليل، وكان النبي ﷺ إذا انتبه من الليل يقرأ العشر آيات التي في آخر سورة آل عمران: ﴿إِن فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ آل عمران: ١٩٠ وفيهن دعاء، وكذلك يقول ما قاله ابن عباس.

وفيه: دليل على بساطة ما كان عليه النبي ﷺ وزهده، فكأنك ترى الآن بيته ﷺ القربة فيها الماء للوضوء والشرب؛ لأنه كان يتوضأ بالمُدِّ ويغتسل بالصَّاع.

وفي هذا الحديث أيضاً: دليل على التورية فابن عباس رضي الله عنه يقول: «فَتَمَطَّيْتُ كَرَاهِيَةً أَنْ

(١) أخرجه مسلم (٧٦٣).

(٢) أخرجه البخاري (٤٥٦٩)، ومسلم (٢٥٦).

يَرَى أَنِّي كُنْتُ أَتَقِيهِ « وفي نسخة «أرتقبه» يعني: ليتين، يعني كأنه قام الآن من نومه؛ لأن عادة بعض الناس إذا قام من النوم يتمغط.

وفيه أيضاً: دليل على جواز نية الإمامة في أثناء الصلاة؛ لأن ابن عباس رضي الله عنه دخل مع النبي ﷺ في أثناء صلاته مأموماً.

وفيه أيضاً: دليل على أن موقف المأموم الواحد عن يمين الإمام؛ لأنه قال فقمْتُ عن يساره، فأخذ بأذني فأدارني عن يمينه.

وفيه: دليل على جواز الحركة لمصلحة الصلاة، وقد سبق لنا أن الحركة في الصلاة تنقسم إلى خمسة أقسام.

وفيه: دليل على أن اليسار ليس موقفاً للمأموم الواحد؛ لأن اليمين أفضل، لكن هل هو على سبيل الوجوب، يعني: أنه يجب أن يكون عن يمينه أو على سبيل الاستحباب؟

فيه قولان لأهل العلم: ورجح شيخنا عبد الرحمن السعدي رحمته الله: أن ذلك للاستحباب وليس للوجوب، وعلمه بأن هذا الذي حصل من الرسول ﷺ مجرد فعل، ومجرد الفعل لا يدل على الوجوب؛ ولأنه لو كان الوقوف عن يمين الإمام واجباً، لنبهه بعد سلامه، لقال له: لاتفعل، كما نبه الصحابة رضي الله عنهم حين صلوا قياماً خلفه، ثم أمرهم فجلسوا فلما سلم أخبرهم بأنه إنما جعل الإمام ليؤتم به، فلما لم يُخبر ابن عباس بأن هذا ليس بجائز - أي الوقوف عن اليسار - دلَّ على أن كون المأموم الواحد عن يمين الإمام أفضل من كونه عن يساره وليس ذلك على سبيل الوجوب - ولا شك أن هذا تعليل قوي وحجة ظاهرة؛ لأن القاعدة عند أهل العلم: أن مجرد فعل الرسول ﷺ لا يدلُّ على الوجوب، وإنما يدلُّ على الاستحباب.

لكن لقائل أن يقول: إنَّ الحركة في الصلاة الأصل فيها المنع، فلما تحرك الرسول ﷺ من أجل تعديله دلَّ هذا على أن بقاءه في اليسار مُحَرَّم.

والجوابُ على هذا أن يقال: إن الحركة في الصلاة جائزة لأدنى سبب، حتى في تسكيت الصبي عن الصياح جائز كما كان الرسول ﷺ يحمل أمانة بنت زينب وهو في الصلاة ^(١)، وهذا يؤدي إلى حركة، والأقرب ما ذهب إليه شيخنا رحمته الله أن وقوف المأموم الواحد عن

(١) أخرجه البخاري (٥١٦)، ومسلم (٥٤٣).

يمين الإمام سنة وليس بواجب، وأنه لو صَلَّى عن يساره مع خلو يمينه فصلاته صحيحة لكن هذا خلاف الأولى.

وفيه أيضًا: أن صلاة الرسول ﷺ ثلاث عشرة ركعة في الليل، والجمع بينه وبين حديث عائشة رضي الله عنها أنه مازاد على إحدى عشرة ركعة ^(١)؛ أنها حكّت ما رأت، على أنه قد روي عنها أيضًا بوجه صحيح: أنه كان يصلي ثلاث عشرة ركعة ^(٢)، وعلى هذا فيكون الرسول ﷺ يصلي مرة إحدى عشرة، ومرة ثلاثة عشرة.

وفيه أيضًا: دليل على أن النوم لا ينقض الوضوء؛ لأن الرسول ﷺ نام حتى نفخ وسمع له صوت، صوت النائم، وصلى ولم يتوضأ، فبدل ذلك: على أن النوم لا ينقض الوضوء، ولكن قد يقول قائل: إن هذا من خصائص الرسول ﷺ: أن نومه لا ينقض الوضوء؛ لأنه ﷺ تنام عيناه ولا ينام قلبه ^(٣)، ولهذا كان من خصائصه أنه لا يتنقض وضوؤه بنومه، وقد يقال: الأصل عدم الخصوصية، وأن مرادة ﷺ بقوله: «تنام عيناه ولا ينام قلبه» في الذكر، وأنه لا يغفل عن ذكر الله وكأنه يقظان، لكن الأول أظهر وأن الرسول ﷺ تنام عيناه ولا ينام قلبه.

فإن قال قائل: أليس النبي ﷺ قد نام هو وأصحابه في سفر في آخر الليل وطلع الفجر وطلعت الشمس ولم يوقظهم إلا حرّ الشمس ^(٤)، فكيف تقولون: إنه لا ينام؟ قلنا: لا، نقول: إنه لا ينام جسده، الذي لا ينام هو قلبه، فإحساسه الباطن معه، أما الحواس الظاهرة فإنه ينام، ولهذا قال: «تنام عيناه ولا ينام قلبه».

وفيه: هذا الدعاء العظيم الذي دعا به الرسول ﷺ: «اللهم اجعل في قلبي نورًا» نورًا معنويًا يُبصر به الحق، «وفي بصري نورًا» أيضًا معنويًا حتى يرى المنكر منكراً والمعروف معروفاً، وكذلك قال: «وفي سمعي نورًا»، ولما سأل الله: أن يجعل النور في هذه الثلاثة التي هي مدارك العلوم والعقل ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْفُورًا﴾ ^(٥) [الأنعام: ٣٦]. فسأل الله أن يجعل النور في هذه الثلاثة.

(١) أخرجه البخاري (٩٩٤، ١١٢٣، ١١٤٧)، ومسلم (٧٣٦).

(٢) أخرجه البخاري (١١٤٠)، ومسلم (٧٣٨).

(٣) أخرجه البخاري (١١٤٧)، ومسلم (٧٣٨).

(٤) أخرجه البخاري (٣٤٤)، ومسلم (٦٨٢م).

ذكر الأمر الخارجي قال: «واجعل عن يميني نورًا وعن يساري نورًا وفوقي نورًا وتحتي نورًا وأمامي نورًا وخلفي نورًا» يميني، يساري، فوقي، تحتي، أمامي، خلفي، هذه ست جهات، سأل الله أن يجعله محاطًا بالنور من كل جهة؛ وقال في آخرها: «واجعلي لي نورًا» وفي بعض الروايات: «واجعلني نورًا»^(١) بالنون، أي منارة يهتدي به غيري. ففي هذا دليل على أهمية النور، وأنه ينبغي للإنسان أن يسأل الله هذا السؤال.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ فِي «الفتح» (١١٧/١١-١١٩):

❦ قوله: «قال كريب: وسبع في التابوت». قلت: حاصل ما في هذه الرواية عشرة، وقد أخرجه مسلم من طريق عقيل عن سلمة بن كهيل فدعا رسول الله ﷺ بتسع عشرة كلمة حدثنيها كريب، فحفظت منها ثنتي عشرة ونسيت ما بقي، فذكر ما في رواية الثوري هذه وزاد: «وفي لساني نورًا» بعد قوله: «في قلبي» وقال في آخره: «واجعل لي في نفسي نورًا وأعظم لي نورًا» وهاتان ثنتان من السبع التي ذكر كريب أنها في التابوت مما حدثه بعض ولد العباس. وقد اختلف في مراده بقوله: «التابوت» فجزم الدمياطي في حاشيته بأن المراد به الصدر الذي هو وعاء القلب، وسبق ابن بطلال والداودي إلى أن المراد «بالتابوت» الصدر، وزاد ابن بطال: كما يقال لمن يحفظ العلم: علمه في «التابوت» مستودع.

وقال النووي تبعًا لغيره: المراد «بالتابوت» الأضلاع وما تحويه من القلب وغيره تشبيهًا بالتابوت الذي يحرز فيه المتاع، يعني: سبع كلمات في قلبي ولكن نسيتها، قال: وقيل: المراد سبعة أنوار كانت مكتوبة في التابوت الذي كان لبني إسرائيل فيه السكينة. وقال ابن الجوزي يريد بالتابوت الصندوق؛ أي: سبع مكتوبة في صندوق عنده لم يحفظها في ذلك الوقت. قلت: ويؤيده ما وقع عند أبي عوانة من طريق أبي حذيفة عن الثوري بسند حديث الباب: «قال كريب وستة عندي مكتوبات في التابوت» وجزم القرطبي في «المفهم» وغير واحد بأن المراد بالتابوت الجسد؛ أي أن السبع المذكورة تتعلق بجسد الإنسان بخلاف أكثر ما تقدم فإنه يتعلق بالمعاني كالجهات الست، وإن كان السمع والبصر من الجسد، وحكى ابن التين عن الداودي أن معنى قوله: «في التابوت» أي في صحيفة في تابوت عند

(١) أخرجه مسلم (٧٦٣).

بعض ولد العباس، قال: والخصلتان العظم والمخ. وقال الكِرْمَانِيُّ: لعلهما الشحم والعظم، كذا قالوا وفيه نظر، سأوضحه.

❖ قوله: «فلقيت رجلاً من ولد العباس» قال ابنُ بَطَّال: ليس كريبُ هو القائل «فلقيت رجلاً من ولد العباس» وإنما قاله سلمةُ بن كهيل الراوي عن كريب. قلت: هو محتمل، وظاهرُ رواية أبي حذيفة أن القائل: هو كريب، قال ابنُ بَطَّال: وقد وجدتُ الحديثَ من رواية علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه قال فذكر الحديث مطولاً، وظهرت منه معرفة الخصلتين اللتين نسيهما فإن فيه: «اللهم اجعل في عظامي نوراً وفي قبري نوراً».

قلت: بل الأظهر أن المرادَ بهما اللسانُ والنفسُ وهما اللذان زادهما عقيل في روايته عند مسلم وهما من جملة الجسد، وينطبق عليه التأويلُ الأخير للتأبوت، وبذلك جزم القرطبيُّ في «المفهم» ولا ينافيه ما عداه، والحديث الذي أشار إليه أخرجه الترمذيُّ من طريق داود بن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن جده «سمعت نبي الله ﷺ ليلة حين فرغ من صلاته يقول: اللهم إني أسألك رحمة من عندك» فساق الدعاء بطوله وفيه: «اللهم اجعل لي نوراً في قبري» ثم ذكر القلب ثم الجهات الست والسمع والبصر ثم الشعر والبشر، ثم اللحم والدم والعظام، ثم قال في آخره: «اللهم أعظم لي نوراً وأعطني نوراً واجعلني نوراً» قال الترمذيُّ غريب. وقد روى شعبة وسفيان عن سلمة عن كريب بعض هذا الحديث ولم يذكروه بطوله. انتهى

وأخرج الطبريُّ من وجه آخر عن علي بن عبد الله بن عباس، عن أبيه في آخره: «وزدني نوراً. قالها ثلاثاً» وعند ابن أبي عاصم في كتاب الدعاء من طريق عبد الحميد بن عبد الرحمن عن كريب في آخر الحديث: «وهب لي نوراً على نور» ويجمع من اختلاف الروايات كما قال ابنُ العربيِّ خمس وعشرون خصلة.

❖ قوله: «فذكر عصبي». بفتح المهملتين وبعدهما موحدة قال ابن التين هي أطناب المفاصل.

❖ وقوله: «وبشري». بفتح الموحدة والمعجمة: ظاهر الجسد.

❖ قوله: «وذكر خصلتين». أي: تكملة السبعة، قال القرطبيُّ: هذه الأنوار التي دعا بها رسول الله ﷺ يمكن حملها على ظاهرها، فيكون سأل الله تعالى أن يجعل له في كلِّ عضوٍ من أعضائه نوراً يستضيء به يوم القيامة في تلك الظلم هو ومن تبعه أو من شاء الله منهم، قال والأولى أن يقال: هي مستعارة للعلم والهداية كما قال تعالى: ﴿فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِّن رَّبِّهِ﴾ [الحج: ٢٢].

❦ وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي يَدُوهُ فِي النَّاسِ﴾ [الأنعام: ١٢٢].

ثم قال: والتحقيق في معناه أن النورَ مظهرٌ ما نسب إليه، وهو يختلف بحسبه: فنورُ السمع مظهرٌ للمسموعات، ونورُ البصرِ كاشفٌ للمبصرات، ونورُ القلبِ كاشفٌ عن المعلومات، ونورُ الجوارحِ ما يدو عليها من أعمال الطاعات. قال الطيبي: معنى طلب النورِ للأعضاءِ عضواً عضواً أن يتحلّى بأنوارِ المعرفة والطاعات ويتعزى عما عداها، فإن الشياطينَ تحيطُ بالجهاتِ الست، بالوساوس فكان التخلُّصُ منها بالأنوارِ السادة لتلك الجهات. قال: وكلُّ هذه الأمور راجعةٌ إلى الهداية والبيانِ وضياء الحق، وإلى ذلك يرشد قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كِشْكُوفُهُهَا مِصْبَاحُ الْمِصْبَاحِ فِي زُجَاجَةٍ زُجَاجَةٌ كَانَتْهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [النور: ٣٥]. انتهى ملخصاً

وكان في بعض ألفاظه ما لا يليقُ بالمقام فحذفته. وقال الطيبي أيضاً: خصَّ السمع والبصرَ والقلبَ بلفظ: «لي»؛ لأن القلبَ مقرُّ الفكرة في آلاءِ الله، والسمع والبصرَ مسارحُ آياتِ الله المصونة، قال: وخصَّ اليمينَ والشمالَ «بعن» إيذاناً بتجاوزِ الأنوارِ عن قلبه وسمعه وبصره إلى من عن يمينه وشماله من أتباعه وعن بقية الجهاتِ «بمن» يشمل استنارته وإنارته من الله الخالق

❦ وقوله في آخره: «واجعل لي نوراً» هي فذلِكَ لذلك وتأكيد له.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٣١٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ أَبِي مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَتَهَجَّدُ قَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ قَيِّمُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ الْحَقُّ وَوَعْدُكَ حَقٌّ وَقَوْلُكَ حَقٌّ وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ وَالْجَنَّةُ حَقٌّ وَالنَّارُ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ حَقٌّ، وَالنَّبِيُّونَ حَقٌّ وَمُحَمَّدٌ حَقٌّ اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ وَبِكَ آمَنْتُ وَإِلَيْكَ أُنَبِّتُ وَبِكَ خَاصَمْتُ وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ فَاعْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ

أَنْتَ الْمُقَدَّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخَّرُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ - أَوْ لَا إِلَهَ غَيْرُكَ - ^(١).

هذه أيضًا من الكلمات التي كان الرسول ﷺ يدعو بها إذا قام يتهجد من الليل: «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ» وهذا يطابق قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾. فمن أوصافِ الله ﷻ أنه نورٌ، نورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، ولم يردِ النورُ مفردًا غير مضاف منسوبًا لله ﷻ، بل هو مضاف فيقال: الله نورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ.

وأما ما نسمعه من بعض المطوفين: يا نور النور، فهذا لا نعلمه واردًا عن النبي ﷺ ولا يجوز أن يقال هكذا، فما معنى: نور النور؟! النور له نور!! لكن هذه يأتون بها من أجل السجع، كما يأتون بأشياء كثيرة منها لم يرد.

﴿قوله: «وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ قِيَمُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ» وهذا كقوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وكقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

فالله تعالى هو القيوم وهو القائم على كل نفس بما كسبت ﴿وَمِنْ مَآيَتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

﴿قوله: «وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ الْحَقُّ» الحق معناه: الثابت الذي ليس فيه باطلٌ، وهذا كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنْتَ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ [البقرة: ٢٦٢]؛ فهو حق ﷻ في ذاته وفي أسمائه وصفاته وأحكامه وأفعاله، وكل ما يصدر منه.

﴿«وَوَعْدُكَ حَقٌّ» لا يُخْلَفُ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَخْلَفُ الْعِوَادَ﴾ [البقرة: ١٩٤]. لمن؟ للمؤمنين.

﴿قوله: «قَوْلُكَ حَقٌّ» كما قال الله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [البقرة: ١١٥].

فقوله حق في الأخبارِ وحق في الأحكام، ومعنى كونه حقًا في الأخبار، أنه صدق، ومعنى كونه حقًا في الأحكام: أنه عدل متضمن للمصالح مبتعدًا عن المفاسد.

﴿قوله: «وَلَقَاؤُكَ حَقٌّ» كما قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَكَ الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدًّا

فَلْيَقِمْ ^(١) [الانشقاق: ٦].

فَأَنْتَ أَيُّهَا الْإِنْسَانُ سَتَلَاقي رَبَّكَ ﷻ، فَانْظُرْ مَاذَا أَعَدَدْتَ لِهَذَا اللَّقَاءِ، هَلْ أَعَدَدْتَ عَمَلًا يَرْضَى اللَّهُ عَنْكَ ﷻ، أَوْ أَعَدَدْتَ عَمَلًا يُخْجَلُّكَ أَمَامَ اللَّهِ، هَذَا اللَّقَاءُ لَا بَدَّ مِنْهُ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيَكْلُمُهُ رَبُّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تَرْجُمانٌ» لَا يَوْجَدُ مُتَرْجِمٌ يُكَلِّمُكَ ﷻ بِدُونِ وَاسِطَةٍ، فَكُلْ إِنْسَانٌ يَكْلِمُهُ اللَّهُ، فَأَنْتَ يَا أَخِي تَصَوَّرَ هَذَا اللَّقَاءَ، تَصَوَّرَ هَذِهِ الْمَكَالِمَةَ، إِذَا وَقَفْتَ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَهَذَا شَيْءٌ لَيْسَ بِبَعِيدٍ، لَيْسَ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ إِلَّا أَنْ تَخْرُجَ رَوْحُكَ مِنْ بَدَنِكَ ثُمَّ يَنْتَهِيَ كُلُّ شَيْءٍ، مَا يَبْقَى إِلَّا أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ ثُمَّ تَلَاقي رَبَّكَ ﷻ، فَلِقَاءُ اللَّهِ حَقٌّ. كَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ: «وَالْجَنَّةُ حَقٌّ» الْجَنَّةُ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ الَّتِي فِيهَا مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا أَذُنٌ سَمِعَتْ وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ^(١)، نَوْرٌ يَتَلَأَلُ، هَذِهِ «الْجَنَّةُ حَقٌّ»، وَكَذَلِكَ «النَّارُ حَقٌّ» ثَابِتٌ لَا بَدَّ مِنْهُ، وَهُمَا الْآنَ مَوْجُودَتَانِ، وَبَيِّقَانِ أَبَدَ الْآبِدِينَ لَا يَفْنِيَانِ أَبَدًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْجَنَّةِ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ فِي أَهْلِهَا: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [النَّازِعَاتِ: ١٢٢].

وَقَالَ فِي النَّارِ أَيْضًا فِي أَهْلِهَا ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾. فِي ثَلَاثِ آيَاتٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ: فِي سُورَةِ النَّسَاءِ وَسُورَةِ الْأَحْزَابِ وَسُورَةِ الْجَنِّ، فَفِي سُورَةِ النَّسَاءِ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴿١٠٠﴾ إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ﴿١٠١﴾﴾ [النَّسَاءِ: ١٦٨-١٦٩].

وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّهُمْ إِذَا كَانُوا خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا أَنَّهُمَا سَبَقُوا أَبَدًا، كَذَلِكَ قَالَ فِي سُورَةِ الْأَحْزَابِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكَافِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا ﴿٥٠﴾ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَا يَجِدُونَ وَلَا يَنْصِرُونَ ﴿٥١﴾﴾ [الْأَحْزَابِ: ٦٤-٦٥]. وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْجَنِّ: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا ﴿٢٣﴾﴾ [الْجَنِّ: ٢٣]. وَمَا يُذَكَّرُ عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ أَنَّهَا سَتَفْنِي، فَهُوَ قَوْلٌ ضَعِيفٌ جَدًّا، وَلَا قَوْلٌ لِأَحَدٍ مَعَ وَجُودِ كَلَامِ اللَّهِ ﷻ، وَلَوْ لَا أَنَّهُ قِيلَ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ السَّنَةِ لَقُلْنَا: هَذَا مِنْ قَوْلِ أَهْلِ الْبِدْعِ الَّذِينَ يَرَوْنَ أَنَّ تَسْلُسَلَ الْحَوَادِثِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ مِمْتَنَعٌ، وَأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَوْجَدَ شَيْءٌ يَبْقَى أَبَدَ الْآبِدِينَ إِلَّا اللَّهُ ﷻ، وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ: أَنَّ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ يَبْقِيَانِ أَبَدَ الْآبِدِينَ بِمَا فِيهِمَا. قَوْلُهُ: «النَّبِيُّونَ حَقٌّ» مِنْهُمْ مَنْ قَصَّصَهُمُ اللَّهُ عَلَيْنَا وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَقْصِصْهُمْ عَلَيْنَا، لَكِنْ

(١) يُشِيرُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٢٤٤)، وَمُسْلِمٌ (٢٨٢٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَعَدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أَذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ» وَاقْرَأُوا وَإِنْ شِئْتُمْ: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [الْجَنَّةِ: ١٧].

كلهم حق، كلهم جاءوا بالحق، ولكن منهم مَنْ اندثرت آثارهم ولم يبقَ لهم كتب، ومنهم مَنْ بقيت كتبهم على أنها مُحَرَّفَةٌ ومُبَدَّلَةٌ قال الله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهَدًى لِلنَّاسِ يَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ يُبَدُّونَهَا وَيُخْفُونَ كَثِيرًا﴾ [الأنعام: ٩١].

❖ قوله: «وَمُحَمَّدٌ حَقٌّ» ﷺ وهو آخرُ الأنبياء، يقول ﷺ عن نفسه: «محمد حق» لأنه يجب عليه أن يشهد أنه هو رسولُ الله إلى الناس جميعاً، وهو أوَّلُ مَنْ يشهدُ بأنه رسولُ الله ﷺ.

❖ قوله: «لَكَ أَسْلَمْتُ وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ وَبِكَ آمَنْتُ»: «لَكَ أَسْلَمْتُ» انقاد لك ظاهري «وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ» اعتمد عليك قلبي، «وَبِكَ آمَنْتُ» أقررت إقراراً موجِباً للقبول والإذعان ❖ قوله: «وَالَيْكَ أَنْبَتُ» أي رجعت «وَبِكَ خَاصَمْتُ» أي: استعينك، والباء هنا للاستعانة على المخاصمة، مخاصمة الأعداء.

❖ قوله: «وَالَيْكَ حَاكَمْتُ» المحاكمة، قال: إليك، المخاصمة قال: بك؛ لأن المخاصمة يكون له فيها خصمٌ فهو يحتاج إلى معونة واستعانة بالله، والمحاكمة لها غاية، غايتها إلى الله ﷻ ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكِّمُوهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠]. ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [النساء: ٥٩]. ولهذا قال: «وَالَيْكَ حَاكَمْتُ».

❖ قوله: «فَاغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ» أربعة أنواع، لو قال: اللهم اغفر لي ذنبي، كفى؟ يكفي فهو يشمل ما قَدَّمَ وما أَرَّخَ وما أَعْلَنَ وما أَسْرَرَ، ولو قال: هكذا لكفى لو قال: اللهم اغفر لي ذنبي لكفى، لكنَّ مقام الدعاء ينبغي في البَسْطِ، لفوائد ثلاث أو أكثر:

الفائدة الأولى: أن يستحضر الإنسان الذنوبَ كلها على أنواعها؛ لأنه إذا قال: اللهم اغفر لي ذنبي، هذا عامٌ صحيحٌ لكنه مُجْمَلٌ، أما إذا فَصَّلَ، فهو يستحضر الذنب كله بأنواعه.

الثانية: أن مقام الدعاء مقامُ عبادةٍ، وكلما زادت الكلمات زادت العبادة.

الثالثة: أن مقام الدعاء مناجاةٌ مع الله ﷻ، والإنسان يحب طولَ المناجاة مع حبيبه، وأحب شيء إلينا هو الله ﷻ، فيحب الإنسان أن يطيلَ المناجاة مع حبيبه ﷻ.

الرابعة: أنه إذا فَصَّلَ: يَشْعُرُ في كُلِّ كلمةٍ يقولها تفصيلاً أنه في هذه الحال مُفْتَقِرٌ إلى الله ﷻ، فيزداد بذلك ضراعةً إلى الله ﷻ، فلهذا كان في مقام الدعاء ينبغي البَسْطُ، وكان الرسول ﷺ يبسط في الدعاء ويكرِّرُ في الدعاء أيضاً.

كان إذا دعا أحياناً يدعو ثلاثاً، وقد سَمِعَهُ حذيفةً في صلاةِ الليلِ يقول: «اللهم اغفر لي، اللهم اغفر لي، اللهم اغفر لي»^(١).

❖ قوله: «أَنْتَ الْمَقْدَّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخَّرُ» وَمَنْ قَدَّمَهُ اللَّهُ فَلَا مُؤَخَّرَ لَهُ، وَمَنْ آخَرَهُ اللَّهُ فَلَا مُقَدَّمَ لَهُ، لَوْ اجْتَمَعَتِ الْأُمَّةُ كُلُّهَا عَلَى أَنْ يُؤَخَّرُوا مَا قَدَّمَ اللَّهُ مَا اسْتَطَاعُوا إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا، وَلَوْ اجْتَمَعُوا كُلُّهُمْ عَلَى أَنْ يُؤَخَّرُوا مَا قَدَّمَ اللَّهُ مَا اسْتَطَاعُوا إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا، وَأَنْتَ إِذَا آمَنْتَ بِهَذَا اعْتَمَدْتَ عَلَى اللَّهِ وَصَارَ النَّاسُ كُلُّهُمْ خَلْفَ ظَهْرِكَ وَالَّذِي أَمَامَكَ هُوَ اللَّهُ ﷻ. الْمَقْدَّمُ وَالْمُؤَخَّرُ فِي الْأَحْوَالِ وَالْأَزْمَانِ وَالْأَمَاكِنِ فِي كُلِّ شَيْءٍ.

❖ قوله: «لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ» خَتَمَهَا بِالتَّوْحِيدِ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، هَذِهِ الْكَلِمَةُ الَّتِي لَوْ وَزَنْتَ بَهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ لَرَجَحَتْ بِالسَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ؛ لِأَنَّهَا كَلِمَةُ الْإِخْلَاصِ، كَلِمَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى أَمْرَيْنِ، عَلَى رَكْنَيْنِ لَا بَدَ مِنْهُمَا، هُمَا:

النَّفْيُ وَالْإِثْبَاتُ؛ لِأَنَّ التَّوْحِيدَ مَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِالنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ؛ لِأَنَّ النَّفْيَ الْمُحَضَّزَ تَعْطِيلٌ، وَالْإِثْبَاتَ بَدُونِ نَفْيٍ لَا يَمْنَعُ الْمَشَارَكَةَ، فَإِذَا لَا بَدَّ مِنْ نَفْيٍ وَإِثْبَاتٍ.

لَوْ قُلْتُ: لَا قَائِمَ فِي الْبَيْتِ، هَذَا نَفْيٌ، لَا يَوْجَدُ أَحَدٌ قَائِمٌ، إِذَا عَطَلْنَا الْقِيَامَ مَرَّةً، لَا يَوْجَدُ قِيَامٌ. لَوْ قُلْنَا: مُحَمَّدٌ قَائِمٌ فِي الْبَيْتِ، أَثْبَتْنَا الْقِيَامَ، لَكِنْ مَا أَثْبَتْنَا التَّوْحِيدَ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَحَدٌ قَائِمًا أَيْضًا مِثْلَكَ لَهُ فِي الْقِيَامِ.

إِذَا قُلْنَا: لَا قَائِمَ فِي الْبَيْتِ إِلَّا مُحَمَّدٌ حَيْثُ وَحَدَّنَا مُحَمَّدًا بِالْقِيَامِ، نَفَيْنَا الْقِيَامَ عَمَّا سِوَاهُ وَأَثْبَتْنَاهُ لَهُ، إِذَا لَا بَدَ فِي التَّوْحِيدِ مِنْ رَكْنَيْنِ: النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا، يَعْنِي: قَدْ لَا يَوْجَدُ نَفْيٌ وَإِثْبَاتٌ، لَكِنْ يَوْجَدُ مَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ كُفْرٌ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [الأنعام: ١٦٣]. كَلِمَةُ وَاحِدٌ، هَذِهِ تَغْنِي عَنِ النَّفْيِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى وَاحِدٍ يَعْنِي: لَا ثَانِي مَعَهُ، أَوْ لَا شَرِيكَ مَعَهُ.

❖ قوله: «لَا إِلَهَ غَيْرُكَ» «أَوْ» هُنَا شَكٌّ مِنَ الرَّائِي، وَهَذَا الشَّكُّ لَا يَضُرُّ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى وَاحِدٌ. فِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى صِدْقِ التَّجَاءِ الرَّسُولِ ﷺ إِلَى رَبِّهِ، وَعَلَى ثَنَائِهِ عَلَى رَبِّهِ ﷻ، وَالشَّنَاءُ عَلَى اللَّهِ دَعَاءٌ بِلِسَانِ الْحَالِ؛ لِأَنَّ الْمَشْنِيَّ عَلَى اللَّهِ لَوْ سَأَلْتَهُ: لِمَ إِذَا أَثْنَيْتُ؟ يَقُولُ: رَجَاءٌ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٨٧٤)، وَالسَّيْتِيُّ (١٠٦٨، ١١٤٤)، وَابْنُ مَاجَةَ (٨٩٧) وَغَيْرُهُمْ بِلَفْظٍ: «رَبِّ اغْفِرْ لِي، رَبِّ اغْفِرْ لِي»، وَانْظُرْ «صَحِيحُ ابْنِ مَاجَةَ» (٧٣١).

الثواب وخوف العقاب، فالثناء على الله يُعْتَبَرُ دعاءً في الحقيقة، ولهذا جاء في الحديث: «مَنْ شَغَلَهُ ذِكْرِي عَنْ مَسْأَلَتِي أُعْطِيَتْهُ أَفْضَلُ مَا أُعْطِيَ السَّائِلِينَ»^(١) وإن كان هذا الحديث فيه نظر لكن يدل على أن الثناء يقوم مقام الدعاء، وفيه قال الشاعر.

* إِذَا أَتْنِي عَلَيْكَ الْمَرْءُ يَوْمًا كَفَّاهُ مِنْ تَعَرُّضِهِ الثَّنَاءُ *

يعني معناه: أنه يكفيهِ الثناء؛ لأن الثناء عند الكريم طلبٌ وسؤالٌ وحاجةٌ.

وفيه أيضًا: أن الرسول ﷺ قد يقعُ منه الذنب؛ لقوله: «اغفر لي ما قدمت» ووقوع الذنب إذا تاب منه العبد لا يضرُّ، بل قد يكون الإنسان بعد التوبة من الذنب خيرًا منه قبل وقوع الذنب، خيرًا منه حالًا؛ لأن التوبة تجب ما قبلها، والإنسان بعد الذنب والانكسار إلى الله ﷻ والرجوع إليه يعرف قدر نفسه، لكن قبل أن يُذنب قد يرى نفسه أنه ليس عنده شيء يستغفر الله منه أو يتوب إلى الله منه، فيربوا بنفسه ويتعالى على نفسه أو يتعالى بنفسه، فإذا أذنب ثم تاب انكسر بين يدي الله ﷻ، ولهذا قال الله تعالى في حق آدم: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾^(٢) ثُمَّ أَجْبَنَهُ رَبُّهُ فَقَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى^(٣) [البقرة: ١٢١-١٢٢].

حصل أمرين، بل ثلاثة: التوبة، والاجتناء، والهداية، هذه ما حصلت له قبل أن يُذنب فالحاصل: أن الرسول ﷺ وغيره من إخوانه الكرام الرسل ليسوا ممنوعين من الذنب، قد يذنبون، لكن يتوبون إلى الله لا يَقْرُون على الذنب، هذا هو الفرق بينه وبين سائر الناس، أن سائر الناس ربما يستمرُّ في ذنبه ولا يعود، لكن الرسل لا، معصومون من الإقرار على الذنوب.

ثانيًا: يظهر لي -والله أعلم- أنه هناك فرقًا آخر، أن معصية الأنبياء ليست عن تشة وهوى، بخلاف معصية غيره فهي عن تشة وهوى، أما معصية الأنبياء فهي قد تكون عن اجتهدٍ أخطأوا فيه، لكن حصل منهم بعض الشيء الذي يجعل هذا الاجتهاد نوعًا من الذنب، مثل قوله تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَذِبِينَ﴾^(٤) [البقرة: ٢٣٠]، وتأمل هذا العتاب اللطيف، قدَّم الله العفو على التائب، ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ﴾، خطابٌ لطيفٌ؛ يعني: ما أنبه الله ووبَّخه، بل عفا عنه قبل أن يبدي ما وبَّخه به، فهنا الرسول ﷺ أذن لهم، لا شك أنه يظن أن المصلحة في ذلك، كذلك

(١) أخرجه ابن شعبة في «المصنف» (٦/ ٣٤)، وإسناده ضعيف.

قال الله له: ﴿يَأْتِيَا النَّبِيَّ لِمَنْحَرَمٍ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبَغَّى مَرْضَاتِ أَرْوَاجِكَ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ ۝١﴾ [التَّحْقِيقُ: ١٦].

إِذَا: هو حَرَّمَ ما أَحَلَّ اللهُ له من أَجْلِ مَرْضَاتِ الزَّوْجَاتِ وَالإِصْلَاحِ وَالتَّالِيفِ، وَعَدَمِ التَّشْوِيشِ، فَهَذَا مُجْتَهِدٌ، لَكِنْ أَتَبَّهَ اللهُ عَلَى ذَلِكَ: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى ۝١ أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى ۝٢﴾ [التَّحْقِيقُ: ١-٢].
لَمْ يَقُلْ: عَبَسَتْ وَتَوَلَّيْتُ، فِيهِ نَوْعٌ لَطَافَةٍ فِي الْخُطَابِ.

الْفَرْقُ الثَّانِي: أَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ حَالِ الْأَنْبِيَاءِ - صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ - أَنَّهُمْ لَمْ يَصْدُرْ مِنْهُمْ الذَّنْبُ عَلَى سَبِيلِ الْهَوَى وَالشَّهْوَةِ، وَلَكِنْ عَلَى سَبِيلِ الْجَهْدِ، وَفِيهِ نَوْعٌ مِنَ الْقُصُورِ أَدَّى إِلَى أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الشَّيْءُ ذَنْبًا.

ثَلَاثًا: الْأَنْبِيَاءُ - عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - مُعْصُومُونَ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ يُخْلُ بِالْأَخْلَاقِ مِثْلُ: الزُّنَا وَاللُّوَاطِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، هَذَا شَيْءٌ مَمْنُوعٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، لِأَنَّ ذَلِكَ هَدْمٌ لِأَصْلِ الرِّسَالَةِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ». فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَأْتِيَ بِمَا يَنَاقِضُ ذَلِكَ فَهُوَ مُعْصُومٌ مِنْ هَذَا.

رَابِعًا: مُعْصُومُونَ أَيْضًا مِنَ الْكَذِبِ وَالْخِيَانَةِ، فَالنَّبِيُّ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكْذِبَ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَخُونَ؛ لِأَنَّ هَذَا طَعَنٌ فِي الرِّسَالَةِ، وَإِذَا كَانَ يَكْذِبُ مَا يُؤْمِنُ أَنْ يَكْذِبَ بِالْوَحْيِ، إِذَا كَانَ يَخُونُ مَا يُؤْتَمِنُ عَلَى الْوَحْيِ أَبَدًا.

وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ خَائِنَةٌ الْأَعْيُنُ» ^(١)، فَكَيْفَ بِخَائِنَةِ اللِّسَانِ؟! فَهُمْ مُعْصُومُونَ مِنْ هَذَا؛ لِأَنَّهُ يُخْلُ بِأَصْلِ الرِّسَالَةِ.

خَامِسًا: مُعْصُومُونَ مِنَ الشَّرْكِ، لَا يُمْكِنُ أَنْ يَشْرَكُوا؛ لِأَنَّ الشَّرْكَ يُنَاقِضُ مَا جَاءَ وَابَهُ، هُمْ جَاءُوا بِالتَّوْحِيدِ، فَالشَّرْكَ يُنَاقِضُ حَتَّى وَإِنْ كَانَ أَصْغَرَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ مِنْهُمْ.

وَلِهَذَا نَرَى أَنَّ الرِّوَايَةَ الَّتِي رَوَيْتَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا فِي قِصَّةِ آدَمَ وَحَوَّاءَ وَتَسْمِيَتِهِمَا ابْنَهُمَا عَبْدِ الْحَارِثِ أَنَّ هَذِهِ مَوْضُوعَةٌ، لَيْسَتْ صَحِيحَةً، وَالْقِصَّةُ مَعْرُوفَةٌ جَاءَ هُمَا الشَّيْطَانُ، قَالَ سَمِيًّا وَلَدَكُمَا عَبْدِ الْحَارِثِ، فَإِنْ لَمْ تُسَمِّياهُ عَبْدِ الْحَارِثِ، فَأَنَا أَجْعَلُ لَهُ قَرْنِي أَيْلَ، فَيُسَمَّى بَطْنُكَ فَيُخْرِجُ مِنْهُ ^(٢).

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٦٨٣)، وَالنَّسَائِيُّ (٤٠٧٨)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «الْكَبَرِيِّ» (٢١٢/٩).

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٠٧٧)، وَقَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا، إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ قَتَادَةَ، وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ، عُمَرَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ: شَيْخٌ بَصْرِيٌّ». اهـ.

وقد قال لهما لما جاء، قال: أنا صاحبكما الذي أخرجتكما من الجنة. هذا مما يدل على أن القصة موضوعة، إذا كان يُريد أن يطعاه فيما أمر، هل يتوسل إليهما بكونه أخرجهما من الجنة؟ لا، هذا ممتنع، لو كان هو الذي أمرهما لتوسل إليهما بشيء ينسيهما أنه أخرجهما من الجنة.

على كل حال: لا يمكن لأحد من الأنبياء أو الرسل -عليهم الصلاة والسلام- أن يُشرك، فهم معصومون من الشرك خفيته وجلية، صغيره وكبيره، فإن قلت: ما الجواب عما ثبت في الصحيح أن الرسول ﷺ قال: «أفلح وأبيه إن صدق»^(١).

ومن المعلوم: أن الحلف بغير الله شرك، لكنه شرك أصغر ما لم يُعظم المحلوف به كتعظيم الله، فإن عظمه كتعظيم الله صار أكبر، فأحسن ما يُقال في ذلك: أن هذا مما جرى على لسانه بغير قصد، كقول الرسول ﷺ: «ثكلتك أمك»^(٢)، معنى ثكلتك يعني: فقدتك، والرسول ﷺ: لا يمكن أن يدعو على مُعاذ بن جبل وهو يريد أن يعلمه فيقول: «ثكلتك أمك» فهذا مما يجري على اللسان بلا قصد.

فالحاصل: أن هذا الحديث يدل على أنه يقع الذنب من الرسول ﷺ ولكن كما قلت لكم: لا بد أن تعرف الفروق بينه وبين غيره من الناس.

وأما من زعم من أن الأنبياء لا يذنبون، فهذا قول يردّه الكتاب والسنة، قال الله تعالى: ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [التوبة: ١٩].

وبه يبطل تأويل من قال: إن قوله تعالى: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [البقرة: ٢٠٠] يعني: من ذنب أمك وما تأخر من ذنوبها، فإن هذا لا داعي له، خلاف ظاهر اللفظ ولا حاجة إليه.

(١) أخرجه مسلم (١١).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٦١٦)، وابن ماجه (٣٩٧٣)، والبيهقي في «الكبرى» (٨٣/٤)، (٢٦٩)، والحاكم (٤١٣/٢).

ثم قال البخاري رحمه الله:

١١ - باب التَّكْبِيرِ وَالتَّسْبِيحِ عِنْدَ الْمَنَامِ

٦٣١٨ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ، أَنَّ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ شَكَتْ مَا تَلْقَى فِي يَدِهَا مِنَ الرَّحَى فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ تَسْأَلُهُ خَادِمًا، فَلَمْ تَجِدْهُ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ، فَلَمَّا جَاءَ أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ: فَجَاءَنَا وَقَدْ أَخَذْنَا مَضَاجِعَنَا فَذَهَبْتُ أَقُومُ فَقَالَ: «مَكَانِكَ فَجَلَسَ بَيْنَنَا حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ قَدَمَيْهِ عَلَى صَدْرِي، فَقَالَ: أَلَا أَذْلُكُمْ عَلَى مَا هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ خَادِمٍ؟ إِذَا أَوَيْتُمَا إِلَى فِرَاشِكُمَا أَوْ أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا فَكَبِّرَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَسَبِّحَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَاحْمَدَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ فَهَذَا خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ خَادِمٍ»^(١) وَعَنْ شُعْبَةَ عَنْ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: التَّسْبِيحُ أَرْبَعٌ وَثَلَاثُونَ.

هذا الحديث أيضًا يدلُّ على أنه ينبغي للإنسان عند النوم أن يُكَبِّرَ ويسبِّحَ، ويحمد كما جاء في الحديث تقول: «سبحان الله ثلاثًا وثلاثين والحمد لله ثلاثًا وثلاثين والتَّكْبِيرُ ثلاثًا وثلاثين فإن هذا خيرٌ لكم من خَادِمٍ». يعني: أنه يُعين الإنسان على أشغال البيت ويقويه.

وفي هذا الحديث: دليل على أن المرأة - أي الزوجة - تخدم زوجها في مثل هذه الأمور، يعني: في الطَّحْنِ والعَجْنِ والخَبْزِ وما أشبه ذلك، حتى إن زوجة الزبير بن العوام رضي الله عنه كانت تحمل النوى من المدينة إلى بستانه خارج المدينة^(٢)، ففيه ردٌّ على هؤلاء الذين يقولون: إن المرأة لا تخدم الزوج في شيء من حوائج البيت وإنما هو الذي يأتي بالطعام لها ناضجًا، ولا يلزمها أن تعمل له طعامًا أو شرابًا ولا أن تغسل الثوب.

فهذا لا شك أنه خلافُ هدي النبي ﷺ وأصحابه، وأن هدي النبي ﷺ وأصحابه أن الزوجة تخدم زوجها في مثل هذه الأمور، ولهذا لما شَكَتْ ما تَلْقَى في يدها من الرَّحَى ما قال: إنه لا يجب عليك، ما قال: دعيه يأتي لك بخادم أو دعيه مثلًا يطحنُ هو، بل عليها السلام أقرَّ ما حصل لها من هذا.

وفيه دليل: على ما بين عائشة وفاطمة رضي الله عنهما من الائتلاف وحسن الصُّحبة حتى إنها تُطلع

(١) أخرجه مسلم (٢٧٢٧).

(٢) أخرجه البخاري (٣١٥١)، ومسلم (٢١٨٢).

عائشة رضي الله عنها على مثل هذا الأمر الدقيق.

وفيه أيضًا: دليلٌ على حظوة عائشة عند رسول الله ﷺ وأنها من أحبِّ النساءِ إليه.

وفيه: دليل على جواز مجيء الصُّهْرِ إلى ابنته وزوجها حتى في فراشِ المنام؛ لأن النبي ﷺ فعل ذلك ولا شك أنه أحسنُ الناسِ خلقًا وأشدُّهم حياءً، ومع ذلك حضر.

وفيه: دليلٌ على أن الرسولَ ﷺ كان لا يحبُّ أن تأتي بالخدام؛ لأن عدوله عن إجابة الطلبِ إلى هذا يدل على أن هذا أفضلُ، وأن الإنسانَ كلما صبر عن الخادمِ كان أفضلَ وأولى، وهذا هو الواقعُ وهو الحق، أنه كلما صبر الإنسانُ عن الخادمِ فهو أولى لاسيما في مثل هذا الوقتِ الذي ضعف فيه الإيمانُ وقلتُ فيه مراقبة الرحمن ﻋَظِيمًا، وصارت الخادمة على خطرٍ ولاسيما إذا كان البيتُ فيه شباب فإن الخطرَ عظيمٌ.

وعلى كُلِّ حالٍ: كلما حصل الاستغناء عن الخادمِ فإنه أولى، وإذا كانت الخادِمُ كافرةً صار ذلك أقبحَ وأقبح؛ لأن وجودَ الكافرِ في الحقيقة في البيتِ أمرٌ عظيم، الكافرةُ عدوةٌ لله ولرسوله وللمؤمنين، فكيف يليقُ بك أن تجعلَ عدوةَ الله ولرسوله وللمؤمنين موجودة في بيتك؟!.

كان الإمامُ أحمد رحمته الله إذا رأى النصراني يُغْمَضُ عينيه، قال: أنا أكره أن أرى مَنْ هو عدو لله ورسوله، والمسألة خطيرةٌ جدًا. أعني: وجود غير المسلمين في بيوت المسلمين - ولو ذهبنا نقص ما نسمع من القصصِ العظيمة من هؤلاء الخدم الذين هم غير مسلمين لطال بنا الكلام لكن بعضها معروفٌ ومشهورٌ، ما يحصل من هؤلاء الخدم، لهذا ينبغي لكم أنتم طلبة العلم أن تُحذِّروا ما استطعتم من وجود الخدم إطلاقًا، وشددوا على وجود الخدم غير المسلمين وتحذروا منهم، وليُعلم أن العداوة ليست بالأمر الهين، قال الله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ١٩٨].

كُلُّ كَافِرٍ فَاللَّهُ عَدُوٌّ لَهُ، وقال ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الممتحنة: ١]. بدأ بعداوتِهِ أولاً وهو يوجه الخطابَ لنا، ما قال عدوكم. قال: عدوي، لأجل أن يكون بُعدنا عن هؤلاء من أجل عداوتهم لله قبل أن يكونوا أعداءَ لنا؛ لأنهم قد يتظاهرون بالولاية لنا وأنهم ليسوا بأعداء. ولكن هم حقيقة أعداءٌ مهما كان الأمر.

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله «الفتح» (١١/١٢٢):

﴿فكبرا أربعةً وثلاثين وسبعا ثلاثا وثلاثين واحدا ثلاثا وثلاثين﴾ كذا هتأبصيغة

الأمر والجزم بأربع في التكبير. وفي رواية بدل مثله ولفظه: «فكبر الله» ومثله للقطن لكن قدّم التسبيح وآخر التكبير ولم يذكر الجلالة. وفي رواية عمرو بن مرة عن ابن أبي ليلى وفي رواية السائب كلاهما مثله، وكذا في رواية هبيرة عن علي وزاد في آخره: «فتلك مائة باللسان وألف في الميزان» وهذه الزيادة ثبتت أيضًا في رواية هبيرة وعمارة بن عبد معًا عن علي عند الطبراني.

وفي رواية السائب كما مضى، وفي حديث أبي هريرة عند مسلم كالأول، لكن قال تسحين بصيغة المضارع. وفي رواية عبيدة بن عمرو «فأمرنا عند منامنا بثلاث وثلاثين وثلاث وثلاثين وأربع وثلاثين من تسبيح وتحميد وتكبير» وفي رواية غندر للكشميهني مثل الأول، وعن غير الكشميهني: «تكبران» بصيغة المضارع وثبوت النون، وحذفت في نسخة وهي إما على أن إذا تعمل عمل الشرط وإما حذفت تخفيفًا.

وفي رواية مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى في النفقات بلفظ: «تسبحين الله عند منامك» وقال في الجميع «ثلاثا وثلاثين» ثم قال في آخره قال سفيان رواية «إحداهن أربع» وفي رواية النسائي عن قتيبة عن سفيان «لا أدري أيها أربع وثلاثون» وفي رواية الطبري من طريق أبي أمامة الباهلي عن علي في الجميع «ثلاثا وثلاثين». واختارها بلا إله إلا الله» وله من طريق محمد بن الحنفية عن علي «وكبراه وهلاه أربعا وثلاثين» وله من طريق أبي مريم عن علي «احدا أربعا وثلاثين» وكذا له في حديث أم سلمة، وله من طريق هبيرة أن التهليل أربع وثلاثون ولم يذكر التحميد، وقد أخرجه أحمد من طريق هبيرة كالجماعة وما عدا ذلك شاذ. وفي رواية عطاء عن مجاهد عند جعفر وأصله عند مسلم: «أشك أيها أربع وثلاثون غير أني أظنه التكبير» وزاد في آخره: «قال علي فما تركتها بعد فقالوا له: ولا ليلة صفين؟ فقال: ولا ليلة صفين». انتهى كلام الحافظ

وعلى كل حال: فإن ابن حجر رحمه الله قد طَوَّلَ لكن عندي قال: اتفاق الرواة على أن أربعًا للتكبير أرجح من كون التسبيح أربعًا وثلاثين. إذا: يعتمد؛ لأن التكبير أربعًا وثلاثين والتسبيح والتحميد على ثلاثا وثلاثين. فالجميع مائة.

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٢ - باب التَّعَوُّذِ وَالْقِرَاءَةِ عِنْدَ الْمَنَامِ.

٦٣١٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، قَالَ حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «كَانَ إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ نَفَثَ فِي يَدَيْهِ، وَقَرَأَ بِالْمُعَوَّذَاتِ، وَمَسَحَ بِهِمَا جَسَدَهُ» ^(١).

قوله: «بالمعوذات» يعني: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ^(١) و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ ^(٢). و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ ^(٣). وأطلق على الثلاثة اسم معوذات من باب التغليب؛ لأن قول ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ^(١) ليس فيها تعويد.

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٣ - باب.

٦٣٢٠ - بَابُ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَوَى أَحَدُكُمْ إِلَى فِرَاشِهِ فَلْيَنْفُضْ فِرَاشَهُ بِدَاخِلَةِ إِزَارِهِ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي مَا خَلْفَهُ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُ بِاسْمِكَ رَبِّ وَضَعْتُ جَنِيَّ وَبِكَ أَرْفَعُهُ إِنْ أَمْسَكَتْ نَفْسِي فَأَرْحَمَهَا وَإِنْ أَرْسَلْتَهَا فَأَحْفَظْهَا بِمَا تَحْفَظُ بِهِ عِبَادَكَ الصَّالِحِينَ» تَابَعَهُ أَبُو ضَمْرَةَ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَاءَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَيَشْرُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وَرَوَاهُ مَالِكٌ وَابْنُ عَجَلَانَ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ^(١).

[الحديث: ٦٣٢٠ - طرفه في: ٧٣٩٣]

هذا الحديث واضح في معناه: أن الرسول ﷺ أمر الإنسان إذا أوى إلى فراشه أن ينفضه بداخله إزاره، وعَلَّل ذلك بأنه لا يدري ما خلفه عليه.

(١) أخرجه مسلم (٢١٩٢).

(٢) أخرجه مسلم (٢٧١٤).

قال الحافظ بن حجر رَحِمَهُ اللهُ «الفتح»: (١١/١٢٦):

قوله: «فَلْيَنْفُضْ فِرَاشَهُ بِدَاخِلَةِ إِزَارِهِ» كَذَا لِلْأَكْثَرِ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي زَيْدٍ الْمُرَوِّزِيِّ «بِدَاخِلِ» بِلا هاء، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ مَالِكٍ الْآيَةِ فِي التَّوْحِيدِ «بِصِنْفَةِ ثَوْبِهِ» وَكَذَا لِلطَّبْرَانِيِّ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ، وَهِيَ بِفَتْحِ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ وَكَسْرِ النَّونِ بَعْدَهَا فَاءُ هِيَ الْحَاشِيَةُ الَّتِي تَلِي الْجِلْدَ، وَالْمُرَادُ بِالدَّاخِلَةِ طَرَفُ الْإِزَارِ الَّذِي يَلِي الْجَسَدَ، قَالَ مَالِكٌ: دَاخِلَةُ الْإِزَارِ مَا يَلِي دَاخِلَ الْجَسَدِ مِنْهُ. وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ عِنْدَ مُسْلِمٍ «فَلْيَحُلْ دَاخِلَةَ إِزَارِهِ فَلْيَنْفُضْ بِهَا فِرَاشَهُ» وَفِي رِوَايَةِ يَحْيَى الْقَطَّانِ كَمَا سَأَلَنِي «فَلْيَنْزِعْ» وَقَالَ عِيَاضُ: دَاخِلَةُ الْإِزَارِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ طَرَفُهُ، وَدَاخِلَةُ الْإِزَارِ فِي حَدِيثِ الَّذِي أُصِيبَ بِالْعَيْنِ مَا يَلِيهَا مِنَ الْجَسَدِ، وَقِيلَ: كُنِيَ بِهَا عَنْ الذَّكَرِ وَقِيلَ عَنْ الْوَرِكِ، وَحَكَى بَعْضُهُمْ أَنَّهُ عَلَى ظَاهِرِهِ وَأَنَّهُ أَمْرٌ يَغْسَلُ طَرَفَ ثَوْبِهِ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّوَابُ.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي «الْمُفْهِمِ»: حِكْمَةُ هَذَا النِّفْضِ قَدْ ذُكِرَتْ فِي الْحَدِيثِ، وَأَمَّا اخْتِصَاصُ النِّفْضِ بِدَاخِلَةِ الْإِزَارِ فَلَمْ يَظْهَرْ لَنَا، وَيَقَعُ لِي أَنَّ فِي ذَلِكَ خَاصِيَّةً طَبِيعِيَّةً تَمْنَعُ مِنْ قُرْبِ بَعْضِ الْحَيَوَانَاتِ كَمَا أَمَرَ بِذَلِكَ الْعَاتِنُ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا وَقَعَ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ «فَلْيَنْفُضْ بِهَا ثَلَاثًا» فَحَذَا بِهَا حَذُو الرُّقَى فِي التَّكْرِيرِ انْتَهَى.

وَقَدْ أَبْدَى غَيْرُهُ حِكْمَةَ ذَلِكَ، وَأَشَارَ الدَّأودِيُّ فِيمَا نَقَلَهُ ابْنُ التَّيْنِ إِلَى أَنَّ الْحِكْمَةَ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْإِزَارَ يُسْتَرُ بِالثِّيَابِ فَيَتَوَارَى بِمَا يَنَالُهُ مِنَ الْوَسْخِ، فَلَوْ نَالَ ذَلِكَ بِكُمِّهِ صَارَ غَيْرَ لَدُنِ الثَّوبِ، وَاللَّهُ يُحِبُّ إِذَا عَمِلَ الْعَبْدُ عَمَلًا أَنْ يُحْسِنَهُ. وَقَالَ صَاحِبُ النِّهَايَةِ: إِنَّمَا أَمَرَ بِدَاخِلَتِهِ دُونَ خَارِجَتِهِ؛ لِأَنَّ الْمُؤْتَزِرَ يَأْخُذُ طَرَفِي إِزَارِهِ بِيَمِينِهِ وَشِمَالِهِ وَيُلْصِقُ مَا بِشِمَالِهِ وَهُوَ الطَّرَفُ الدَّاخِلِيُّ عَلَى جَسَدِهِ وَيَضَعُ مَا بِيَمِينِهِ فَوْقَ الْآخَرَى، فَمَتَى عَاجَلَهُ أَمْرٌ أَوْ خَشِيَ سُقُوطَ إِزَارِهِ أَمْسَكَهُ بِشِمَالِهِ وَدَفَعَ عَنْ نَفْسِهِ بِيَمِينِهِ، فَإِذَا صَارَ إِلَى فِرَاشِهِ فَحَلَّ إِزَارَهُ فَإِنَّهُ يَحُلُّ بِيَمِينِهِ خَارِجَ الْإِزَارِ وَتَبَقَى الدَّاخِلَةُ مُعَلَّقَةً وَبِهَا يَقَعُ النِّفْضُ.

وَقَالَ الْبَيْضاوِيُّ: إِنَّمَا أَمَرَ بِالنِّفْضِ بِهَا؛ لِأَنَّ الَّذِي يُرِيدُ النَّوْمَ يَحُلُّ بِيَمِينِهِ خَارِجَ الْإِزَارِ وَتَبَقَى الدَّاخِلَةُ مُعَلَّقَةً فَيَنْفُضُ بِهَا، وَأَشَارَ الْكَرْمَانِيُّ إِلَى أَنَّ الْحِكْمَةَ فِيهِ أَنْ تَكُونَ يَدُهُ جِوْنِ النِّفْضِ مَسْتَوْرَةً لِكَلَّا يَكُونَ هُنَاكَ شَيْءٌ فَيَحْصُلُ فِي يَدِهِ مَا يَكْرَهُ انْتَهَى. وَهِيَ حِكْمَةُ النِّفْضِ بِطَرَفِ الثَّوبِ دُونَ الْيَدِ لَا خُصُوصَ الدَّاخِلَةِ. اهـ

على كلِّ حال: كما سمعتم، العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ كُلُّ يَرى حكمةً في أنه ينفضه بداخلية الإزار، ولكن الذي يَظْهَرُ والله أعلم أنه خَصَّتْ الداخلة دون الخارجة من أجل أنه إذا كان فيه وسخ يكون من الداخل حتى لا يَتَسَخَّ ظاهره، هذا إذا نفَضَ من غير حَلٍّ، أما إذا حَلَّه فالأمر واضح؛ لأنه إذا حَلَّه وأمسك به فيكون النفَضُ بالداخل ضرورة المَسْكِ باليد. وقد وردَ كما قال المؤلف: في بعض طرق الحديث أنه يفعل ذلك ثلاثاً، ثم هل هذا خاصٌّ بالإزار؟

يَحْتَمِلُ الخصوصية ويَحْتَمِلُ أنه إنما خُصَّ بالإزار؛ لأن الناس في عهد الرسول ﷺ كان من عادتهم في الأكثر أن يلبس الإنسان رداءً وإزاراً، وكون الوسخ يكون في الإزار أهون من كونه يكون في الرداء؛ لأن الرداء في أعلى الجسد يكون ظاهراً بيننا بخلاف الإزار، وبناءً على ذلك فإذا كان الإنسان قد أعدَّ لنومه ثوباً خاصاً فلا حرج أن يمسح به ولو كان غير إزار كالقميص مثلاً أو السراويل أو ما أشبه ذلك.

وفي هذا الحديث: دليلٌ على أن الرسول ﷺ يتبع الأحكام العَلَل، وهذا كثيرٌ حتى في القرآن -أي أن الحكم يُذكر مع علته، وفائدة ذكر العلة مع الحكم معلومة لكم سبق التنبيه عليها، ومنها:

الفائدة الأولى: أن يعرف العبدُ بالعلَّة وجهَ ذلك الحكم حتى يستقرَّ في نفسه.

والفائدة الثانية: زيادة الطمأنينة لهذا الحكم.

والفائدة الثالثة: أن يقاس على الحكم ما يشاركه في العِلَّة.

والفائدة الرابعة: بيانُ سُمو الشريعة، وأنها لا تأمر ولا تنهى إلا لحكمةٍ وغايةٍ محمودةٍ.

ثم قال البخاري رَحِمَهُمُ اللَّهُ:

١٤ - باب الدعاءِ نِصفَ اللَّيْلِ.

٦٣٢١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ

الْأَعْرَبِيِّ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَتَنَزَّلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ، فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي

فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأَعْطِيهِ، مَنْ يَسْتَفِرُّنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟»^(١).

هذا الحديث حديث عظيم ذكر بعض أهل العلم أنه بلغ حدَّ التواتر عن النبي ﷺ ولا شك أنه حديث مستفيض مشهور. شرحه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي كِتَابِ مُسْتَقْلَلِهَا فِيهِ مِنَ الْفَوَائِدِ الْعَظِيمَةِ.

ففيه: ثبوت النزول ﷻ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا» والنزول من صفات الله الفعلية؛ لأنه فعل، وهذا النزول حقيقة؛ لأن الرسول ﷺ أضافه إلى الله «يَنْزِلُ رَبُّنَا» ونحن نعلم جميعاً أن رسول الله ﷺ أعلم الناس بالله، ونعلم كذلك أن الرسول ﷺ أفصح الخلق كما قال الشاعر:

وَأَفْصَحُ الْخَلْقِ عَلَى الْإِطْلَاقِ نَبِيُّنَا قَوْلَ عَنِ الشَّقَاقِ

ونعلم كذلك أن رسول الله ﷻ أنصح الخلق، وأنه ﷻ لا يساويه أحد من الخلق في النصيحة للخلق، هذه ثلاثة أمور، ونعلم كذلك أنه ﷻ لا يُريد من العباد إلا الهداية، من تمام نصحه أنه لا يريد منهم أن يضلُّوا، فهو ﷻ أعلم الخلق بالله وأنصح الخلق للخلق، وأفصح الخلق فيما ينطق به، وكذلك لا يُريد إلا الهداية للخلق فإذا قال: «يَنْزِلُ رَبُّنَا»، فإن أيَّ إنسانٍ يقول خلاف ظاهر هذا اللفظ قد اتَّهم النبي ﷻ، إما بأنه غير عالم، فمثلاً إذا قال المراد: ينزل أمره.

نقول: كيف! هل أنت أعلم من الرسول ﷻ؟ الرسول يقول: «يَنْزِلُ رَبُّنَا»، وأنت تقول: ينزل أمره، أنت أعلم أم رسول الله؟! أو أنه اتهمه بأنه لا يريد النصح للخلق، حيث عمَّ عليهم فخاطبهم بما يُريد خلافه، ولا شك أن الإنسان الذي يخاطب الناس بما يريد خلافه غير ناصح لهم، أو نقول: أنت الآن اتَّهمت الرسول ﷻ بأنه غير فصيح، عيٍّ، يريد شيئاً لكن لا ينطق به، يريد ينزل أمر ربنا ولكن يقول: «يَنْزِلُ رَبُّنَا» لأنه لا يفرق بين هذا وهذا، فأنت كلامك هذا لا يخلو من وصمة الرسول ﷻ، فعليك أن تتقي الله، وأن تؤمن بما قال الرسول ﷻ من أن الله تعالى ينزل حقيقةً.

وهذا النزول هل يستلزم أن الله ﷻ يخلو منه العرش أو لا؟
الجواب: نقول: أولاً: أصل هذا السؤال بدعة، وإيراده غير مشكور عليه مورده،

لَا يُشْكِرُ عَلَيْهِ مَنْ أوردَهُ، لَأَنَّا نَسْأَلُ هَلْ أَنْتِ أَحْرَصُ مِنَ الصَّحَابَةِ عَلَى فَهْمِ صِفَاتِ اللَّهِ؟ إِنْ قَالَ: نَعَمْ فَقَدْ كَذَبَ، وَإِنْ قَالَ: لَا، قُلْنَا: فَلْيَسْعَكَ مَا وَسَعَهُمْ، مَا سَأَلُوا الرَّسُولَ ﷺ، وَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا نَزَلَ هَلْ يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ؟

وَمَالِكٌ وَلِهَذَا السُّؤَالُ؟! قُلْ: يَنْزِلُ وَاسْكُتْ. يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ أَوْ مَا يَخْلُو، هَذَا لَيْسَ إِلَيْكَ، وَأَنْتِ مَأْمُورَةٌ بِأَنْ تَصَدَّقِي الْخَيْرَ، وَلَا سِيَّما مَا يَتَعَلَّقُ بِذَاتِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ فَوْقَ الْعُقُولِ. فإِذَا نَقُولُ: هَذَا السُّؤَالُ بَدْعٌ أَصْلًا لَا يَرِدُ، كُلُّ إِنْسَانٍ يُرِيدُ الْأَدَبَ كَمَا تَأْدِبُ الصَّحَابَةُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّهُ لَا يوردُهُ.

ثَانِيًا: إِذَا قُدِّرَ أَنَّ شَخْصًا ابْتُلِيَ بِأَنْ وَجَدَ الْعُلَمَاءُ بَحْثُوا فِي هَذَا وَاخْتَلَفُوا فِيهِ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: يَخْلُو، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: لَا يَخْلُو، وَمِنْهُمْ مَنْ تَوَقَّفَ، فَالْسَّبِيلُ الْأَقْوَمُ فِي هَذَا هُوَ التَّوَقُّفُ، ثُمَّ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ وَأَضْعَفُ الْأَقْوَالِ أَنَّهُ يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ، التَّوَقُّفُ أَسْلَمُهَا، وَلَيْسَ هَذَا مِمَّا يَجِبُ عَلَيْنَا الْقَوْلُ بِهِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يَبَيِّنْهُ وَالصَّحَابَةُ لَمْ يَسْتَفْسِرُوا عَنْهُ، وَلَوْ كَانَ هَذَا مِمَّا يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَعْتَقِدَهُ لَبَيَّنَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ بِأَيِّ طَرِيقٍ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ أَحْيَانًا يَبَيِّنُ الرَّسُولُ ﷺ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِهِ، وَأَحْيَانًا يَتَوَقَّفُ فَيَنْزِلُ الْوَحْيُ، وَأَحْيَانًا يَأْتِي أَعْرَابِيٌّ فَيَسْأَلُ عَنْ شَيْءٍ، وَأَحْيَانًا يَسْأَلُ الصَّحَابَةُ أَنْفُسَهُمْ عَنِ الشَّيْءِ، كُلُّ هَذَا لَمْ يَرِدْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَإِذَا لَوْ تَوَقَّفْنَا وَقُلْنَا: اللَّهُ أَعْلَمُ، فَلَيْسَ عَلَيْنَا سَبِيلٌ، لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْوَاقِعُ.

ثَالِثًا: هَلْ إِذَا نَزَلَ ثَقُلَ السَّمَاءُ وَتَكُونُ السَّمَاءُ الثَّانِيَةَ فَمَا فَوْقَهَا فَوْقَ اللَّهِ؟ الْجَوَابُ: هَذَا لَا يَكُونُ، لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: إِنْ السَّمَاءُ ثَقُلَتْ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مَحْتَاجًا إِلَيْهَا، كَمَا تَكُونُ أَنْتِ مَحْتَاجًا إِلَى السَّقْفِ إِذَا أَقْلَكَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ وَأَنْ كُلَّ شَيْءٍ مَحْتَاجٌ إِلَى اللَّهِ.

إِذَا: نَجْزِمُ بِأَنَّ السَّمَاءَ لَا ثَقُلَتْ، لِأَنَّهُ لَوْ أَقْلَتْهُ لَكَانَ مَحْتَاجًا إِلَيْهَا، وَهَذَا مُسْتَحِيلٌ عَلَى اللَّهِ ﷻ. هَلِ السَّمَاءُ الثَّانِيَةَ فَمَا فَوْقَهَا تَكُونُ فَوْقَهُ؟

الْجَوَابُ: لَا نَجْزِمُ بِهَذَا؛ لَأَنَّا لَوْ قُلْنَا: بِإِمْكَانِ ذَلِكَ لَبَطَلَتْ صِفَةُ الْعُلُوِّ وَصِفَةُ الْعُلُوِّ صِفَةٌ لَازِمَةٌ لِلَّهِ، صِفَةٌ ذَاتِيَّةٌ وَأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ فَوْقَهُ. حِينَئِذٍ يَبْقَى الْإِنْسَانُ حَائِرًا، كَيْفَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا وَلَا ثَقُلَتْ وَلَا تَكُونُ السَّمَوَاتُ الْآخَرَى فَوْقَهُ، كَيْفَ هَذَا؟ هَلْ يُمْكِنُ؟

الجواب: إذا كنت حائراً من هذا، فإنما تتحير إذا قست صفات الخالق بصفات المخلوق، صحيح أن المخلوق إذا نزل إلى المصباح صار السطح فوقه، وصار سطح المصباح يُقلُّه، لكن الخالق، لا يمكن أن يقاس بخلقه، لا تقل: كيف ولها، فإذا هذان سؤالان:

السؤال لأول: هل السماء ثقله؟

الجواب: لا، لأنك لو فرضت هذا لزم أن يكون الله محتاجاً للسماء، والله تعالى غني عن كل شيء وكل شيء محتاج إليه.

السؤال الثاني: هل تكون السماوات فوقه ما عدا الدنيا؟

الجواب: لا، لأنك لو فرضت ذلك لزم سقوط صفة العلو لله مع أن العلو من صفاته الذاتية التي لا ينفك عنها.

السؤال هذا من أصله، إذا قدرنا أننا سُئلنا، هل يصح أن نقول للسائل: هذا السؤال بدعة؟
الجواب: نعم، يصح أن نقول: هذا السؤال بدعة، كما قال الإمام مالك للذي سأله عن الاستواء كيف استوى؟ قال: هذا السؤال بدعة، ما سأله الصحابة عنه، فأنت الآن ابتدعت في دين الله، حيث سألت عن أمر ديني ما سأل عنه الصحابة وهم أفضل منك وأحرص منك على العلم بصفات الله، لكن مع ذلك لو قال: أنا يا جماعة يساورني القلق، أنا أخشى أن أعتقد في الله ما لا يجوز، فبينوا لي جزاكم الله خيراً، وأنقذوني، حيثئذ نبين له؛ لأن الإنسان قد يستل بمثل هذه الأمور ويأتيه الشيطان ويوسوس له، ويقول: كيف وكيف حتى يؤدي به إلى أحد محظورين: إما التمثيل وإما التعطيل، فإذا جاءنا إنسان يسأل، ويقول: أنقذوني: أنا عجزت، أنا مازال هذا يتردد في خاطري، فبين له، إذا قال: ما يكفيني أن تقولوا بدعة، كيف أذهب ما في خاطري وما في قلبي، نبين له.

الرابع: من المعلوم أن ثلث الليل ينتقل من مكان إلى آخر، فثلث الليل مثلاً في الشرق ينتقل حتى يكون في الغرب، ويختلف الزمن، فكيف نوفق بين هذا وبين تقييد نزول الله ﷻ في ثلث الليل؟

نقول: هذا والحمد لله أولاً السؤال عنه بدعة، كف عن هذا، إذا كنت في أرض وفي ثلث الليل فهذا وقت نزل الله ﷻ في أرض وأنت في النهار فهذا ليس وقت النزول واسترح، استرح من التقديرات ولا تسأل، فالسؤال هذا بدعة من أصله، فإذا قال: أريد أن تبينوا لي

حتى أطمئن، نقول: إن الله ﷻ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، فيكون في الجهة التي فيها ثلث الليل نازلًا إلى السماء الدنيا، وفي الجهة الأخرى التي طلع فيها الصبح أو التي لم يأتها ثلث الليل بعد غير نازل، وانتهينا.

ولا تقل: لِمَ أو كيف، هذه غير واردة علينا في صفات الله.

الخامس: هل الذي ينزل هو الله ﷻ أو لا؟

ذكرنا قبل قليل بل في أوّل الكلام: أن الذي ينزل هو الله نفسه هكذا قال رسول الله ﷺ وهو أعلم الخلق به وأنصحهم وأفصحهم مقالًا وأصدقهم فيما يقول، أعلم وأنصح وأفصح وأصدق، كل هذه الصفات الأربع في كلامه ﷺ، فوالله ما كذب في قوله: «يَنْزِلُ رَبُّنَا»، ولا غش الأمة ولا نطق بعِي ولا نطق عن جهل، ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ﴾ [الشعراء: ٢٠٣]. بل هو الصادق المصدوق ﷺ.

نقول: «يَنْزِلُ رَبُّنَا»، لكن قال بعض الناس: إن الذي ينزل أمر الله، وقال آخرون: رحمة الله، وقال آخرون: ملك من ملائكة الله ﷻ، الرسول ﷺ ما يعرف أن يُعبر هذا التعبير لا يعرف أن يقول: نزل رحمة الله، أو ينزل أمر الله، أو ينزل ملك من ملائكة الله، ما يعرف أن يُعبر؟
الجواب: يعرف يُعبر، ولو كان المراد ينزل أمره أو رحمته أو ملكه، لكان الرسول ﷺ مُلبسًا على الأمة وحاشاه من ذلك ولم يكن مُبينًا للأمة، بل ملبسًا عليهم، لأن الذي يقول: «يَنْزِلُ رَبُّنَا» وهو يريد ينزل أمره، فهذا قد غشك ولبس عليك.
فإذا: الذي ينزل هو الرب ﷻ، وفساد هذا التحريف ولا نقول: تأويل في الحقيقة، القول بأن مثل هذا التحريف تأويل تلطيف للمسألة، وكلُّ تأويل لا يدلُّ عليه دليل فهو تحريف.
نقول: هذا التحريف لا شك أنه باطل.

إذا قلنا: أن الذي ينزل أمر الله في ثلث الليل، معناه: غير ثلث الليل ما ينزل أمر الله، وأمر الله نازل في كُلِّ لحظة ﴿يُدِيرُ الْأُمُورَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ٥٥].

ثانيًا: أمر الله ما ينتهي بالسماء الدنيا ﴿يُدِيرُ الْأُمُورَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ﴾ ليس إلى السماء الدنيا فقط، فبطل هذا التأويل، من جهة أن الأمر لا يختص بهذا الجزء من الليل، وأن الأمر لا ينتهي إلى السماء بل ينزل إلى الأرض.

ورحمة الله ﷻ -أيضًا- نفس الشيء نقول: تنزل كل لحظة ولو فقدت رحمة الله من العالم

لحظة واحدة لهلكنا، كل لحظة تنزل الرحمة، وتنزل إلى الأرض، ما الفائدة لنا بنزول رحمته إلى السماء فقط ما الفائدة من هذا؟ ليس لنا منها فائدة، إذا لم تصلنا الرحمة، فلا فائدة لنا فيها. فيظل تفسيرها بالرحمة، بل ما يترتب على تفسيرها بالأمر أو بالرحمة أعظم مما يتوهمه من المفاسد من صرف اللفظ إلى الأمر والرحمة كما رأيتم الآن.

ثالثاً: هل يمكن للأمر أو للرحمة أن تقول: مَنْ يدعوني فأستجب له؟

الجواب: ما يُمكن، ما تقول رحمة الله: مَنْ يدعوني، ولا أمر الله: مَنْ يدعوني الذي يقوله هو الله ﷻ.

كذلك إذا قلنا: ملكٌ من ملائكته، الملك إذا نزل إلى السماء الدنيا: لا يمكن أن يقول: مَنْ يدعوني؟! أبداً، يعني: لو قال الملك: مَنْ يدعوني صار مشركاً، لأن الذي يُجيب المضطر إذا دعاه هو الله ﷻ، فلا يُمكن للملك أن يقول هكذا حتى لو فرض أن الله أمره أن يقول، لقال: مَنْ يدعو الله فيستجب له؟ ما يقول: مَنْ يدعوني، ولا يمكن لملك من الملائكة وهم لا يعصون الله أن يقول للخلق: مَنْ يدعوني فأستجب له، وبهذا بطل تحريف هذا الحديث إلى هذا المعنى، أن يكون النازل ملكاً، وتحريف نصوص الصفات من القرآن والسنة يُجرى فيها هذا المجرى، يعني: أنها كلها، كل التحريفات إذا تأملتها وجدت أنه يترتب على تحريفاتهم من المفاسد أضعاف ما يترتب على المفاسد التي توهموها لو أجروا اللفظ على ظاهره، ولهذا نجد الصحابة رضي الله عنهم وسلموا من هذا، لم يرد عنهم حرف واحد في نصوص الصفات؛ لأنه لا يوجد إشكال عندهم، يجرونها على ظاهرها كما يجرون آيات الأحكام على ظاهرها، والغريب أن هؤلاء الذي يحرفون في نصوص الصفات وهم لا يستطيعون أن يعقلوها، لو حرّف أحد في نصوص الأحكام مع أن الأحكام مَربوطة بالمصالح، والمصالح للعقول فيها مدخل، لو حرّف أحد في نصوص الأحكام لأقاموا عليه الدنيا وقالوا له: ما يمكن أن تُحرّف، ما يمكن أن تخرج اللفظ عن ظاهره، مع أن الأحكام مَربوطة بالمصالح، والمصالح معقولة؛ يعني: للعقل فيها مجال، لكن صفات الله غير مَربوطة بهذا، صفات الله طريقها الخبر المجرد، يعني: لا يوجد تلقي لصفات الله نفيًا أو إثباتًا إلا الكتاب والسنة، ومع ذلك نجد مَنْ يلعب بنصوص الكتاب والسنة فيما يتعلّق بصفات الله، ويحرفها حيثما يرى أن العقل يقتضي ذلك، مع أن العقل الذي يدّعي أنه

يقتضي هذا، عقل من؟ عقل زيد، عقل عمرو، بكر، كل واحد منهم له عقلٌ يقول: هذا الحق، ولهذا نجدهم يتناقضون، بل إن الواحد منهم ينقض كلامه بعضه بعضاً، يؤلف كتاباً فينقض ما في الكتاب الأول وهكذا.

حَجَّجْ تَهَاوَتْ كَالزَّجَاجِ تَخَالُهَا حَقًّا وَكُلُّ كَاسِرٍ مُكْسُورٌ

ما عندهم دليل، يتناقضون؛ لأنهم على غير برهان وعلى غير أساس، فلهذا الطريق السليم والمنهج الحكيم ما درج عليه السلف من إجراء هذه النصوص على ظاهرها.

فإذا قال قائل: ظاهرها التمثيل، قلنا له: كذبت، ليس ظاهرها التمثيل، كيف يكون ظاهرها التمثيل وهي مضافة إلى الله، مثلاً: ﴿وَبَقِيَ وَجْهٌ رَبِّكَ﴾ [البقرة: ٢٧].

إذا قال: أنا لا أثبت الوجه حقيقة؛ لأن ظاهره التمثيل، ماذا نقول له؟ نقول له: أنت كاذب، ليس ظاهره التمثيل؛ لأن الله تعالى لم يذكر وجهاً مطلقاً حتى يُحمل على المعهود وإنما ذكر وجهاً مضافاً إلى ذاته ﴿وَبَقِيَ وَجْهٌ رَبِّكَ﴾، فإذا كان مضافاً إلى ذاته وأنت تؤمن بأن ذاته لا تماثل ذوات المخلوقين وجب أن يكون وجهه لا يماثل أوجه المخلوقين والله أكبر عليك، لو قيل يد الفيل ما فهمت أنها كيد الهرة، أليس كذلك؟ وذلك لأنها أضيفت إلى الفيل، فهي ليست يدًا مطلقة حتى نقول: تشترك مع غيرها، فهي مضافة إلى الفيل، فلا يمكن أن تفهم من قول القائل: يد فيل أنها كقول القائل: يد هرأبداً، فكيف تفهم إذا قيل يد الله بأنها كيد زيد وعمرو، ما يمكن أبداً.

فكل من قال: إن ظاهر نصوص الصفات التمثيل فإنه كاذب، سواء تعمد الكذب أم لم يتعمد الكذب، حتى الذي يقول عن تأويل خاطئ يسمى كاذباً، أليس الرسول ﷺ قد قال لأبي السنابل لما أخبر بأن أبي السنابل قال لسبيعة الأسلمية: لن تنكحي حتى يمضي عليك أربعة أشهر وعشراً، فقال الرسول ﷺ: «كذب أبو السنابل»^(١) مع أنه لم يتعمد الكذب، لكنه قال قولاً خاطئاً فنحن نقول: هذا كاذب سواء كان قد تعمّد أم لم يتعمّد، فليس في نصوص الصفات - والله الحمد - ما يقتضي التمثيل. لا عقلاً ولا سمعاً، ثم إن لدينا آية من كتاب

(١) أخرجه أحمد (٤٢٧٣)، والبيهقي في «الكبرى» (٤٢٩/٧)، وأصله عند البخاري (٣٩٩١)، ومسلم (١٤٨٤) دون قوله: «كذب أبو السنابل».

الله ﷻ تمحو كل ما ادعى أن فيه تمثيلاً ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.

فأنت إذا جاءك نصُّ إثباتٍ فاقرنه بنصِّ هذا النفي، لا تؤمن ببعض الكتاب وتكفر ببعض، اقرنه به ﴿وَيَقْنِي وَجْهَ رَبِّكَ﴾ تقول: ليس كمثل وجه الله شيء؛ لأن الله يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وعلى هذا فقس، والأمر والله الحمد ظاهرٌ جدًّا، ولولا أن الناس الذين سلكوا هذا المسلك -أعني: مسألة التأويل في قولهم والتحريف فيما نرى- لولا كثرتهم لكان الأمر غير مشكل على أحدٍ إطلاقاً؛ لأنه واضح، ما فيه إشكال، فلهذا نقول: يجب علينا أن نؤمن بأن الله ﷻ ينزلُ إلى السماء الدنيا هو نفسه، كما نؤمن بأنه هو نفسه الذي يخلق، هو الذي خلق السموات، وأضاف الخلق إليه، وهو الذي ينزلُ من السماء؛ لأن الإضافة في (ينزل) كالإضافة في (خلق) أو (يخلق) لا فرق، فالنازل هو الله، والخالق هو الله، والرازق هو الله، والباسط هو الله وهكذا، لا فرق بينها، والإنسان المؤمن الذي يتقي الله ﷻ لا يمكن أن يُحرّف ما أضافه الله إلى نفسه ويضيفه إلى أمرٍ آخر، وإذا أدّاه اجتهاده إلى ذلك فإنه يكون معذوراً لا مشكوراً؛ لأن هناك فرقاً بين السعي المشكور وهو ما وافق الحق، وبين العمل المَعذُور وهو ما خالف الحق لكن نعلم من صاحبه النصح، إلا أنه التبس عليه الحق، فإن في هؤلاء المؤولة والذين نرى أن أعمالهم تحريفٌ فيهم مَنْ يُعلم منه النصيحة لله ولكتابه ولرسوله وللمسلمين، لكن التبس عليهم الحق، فضلُّوا الطريق في هذه المسألة.

﴿قوله: «فيقول: مَنْ يدعوني فَأَسْتَجِيبَ لَهُ» في هذا إثباتُ القولِ لله وأنه بحرفِ وَصَوْتٍ «مَنْ يَدْعُونِي» حروف وهي بصوت؛ لأن أصلَ القول لا بد أن يكونَ بصوتٍ، وإلا قُيدَ، لو كان قولٌ بالنفس لقيده الله كما قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ﴾. فإذا أُطلقَ القولُ فلا بد أن يكونَ بصوتٍ، ثم إن كان من بُعدٍ سُمي نداءً، وإن كان من قُربٍ سُمي نداءً.

فإذا قال قائل: يقول: «مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ» ونحن لا نسمعُ هذا القول، فنقول: أخبرنا به مَنْ قوله عندنا أشدُّ يقيناً من لو سمعنا، وهو الرسول ﷺ، نعلم علم اليقين بأن الله يقول بخبرِ أصدق الخلق ﷺ ونحن لو سمعنا قولاً لظننا أنه وجبةٌ شيء سقط، أو حفيفُ أشجارٍ من رياح، فنقول فيما نسمع، لكن ما قاله رسول الله ﷺ لا نتوهم فيه، فيكون

خبر الرسول ﷺ عندنا بمنزلة ما سمعناه بأذاننا، بل أشد يقيناً إذا صحَّ عنه، وهذا الحديث قد صحَّ عنه فهو متواتر أو مشهورٌ مستفيضٌ عند أهل السنة وقد رواه أكثر من ستين صحابياً عن الرسول ﷺ، فلذلك نقول: إن الله يقول هذا فينبغي لك وأنت تتعبدُ لله في هذا الزمن من الليل أن تشعر بأن الله ينادي، فيقول: مَنْ يدعوني فأستجيب له، فتدعو الله تعالى وأنت موقن بهذا الدعاء، أن تقول: (يا رب).

❖ قوله: «مَنْ يَسْأَلُنِي» أن تقول: يا رب أسألك الجنة، الأول يا رب نداء، ويا رب أسألك الجنة: سؤال، وإذا اجتمع في قول القائل: يا رب أسألك الجنة، الدعاء والسؤال.

❖ قوله: «فَاغْفِرْ لَهُ» يا رب اغفر لي، هذا استغفار.

إذا قال القائل: اللهم إني أسألك الجنة، ففيه سؤال ودعاء، فالدعاء في (اللهم)، لأن اللهم أصلها يا الله، فإذا فيها دعاء، (أسألك الجنة) هذا سؤال.

وفي حديث أبي بكر الذي علّمه إياه النبي ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ وَارْحَمْنِي إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ»^(١) فهذا متضمن للثلاثة، الدعاء «اللهم» والاستغفار: «فاغفر لي». الدعاء «ارحمني».

❖ قوله: «مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ» «مَنْ» اسم استفهام والمراد به: التشويق، ليس المراد به الاستخبار؛ لأن الله يعلم ﷻ، لكن المراد به التشويق، يشوق ﷻ عباده أن يسألوه وأن يدعوه، وأن يستغفروه، وفي هذا غاية الكرم والجود من الله ﷻ، أنه هو الذي يشوق عباده إلى سؤاله ودعائه ومغفرته، كقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَجْرٍ مُّسْتَرِجٍ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ ۖ﴾ [التكوير: ١٠]. انظر إلى هذا الخطاب الرفيق الرقيق، كقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَجْرٍ مُّسْتَرِجٍ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ ۖ﴾.

ففيه التشويق والرفق والركة، ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَجْرٍ مُّسْتَرِجٍ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ ۖ﴾، ولم يقل: يا أيها الذين آمَنُوا آمِنُوا بالله ما قال هكذا، وإن كان قالها في آية أخرى، لكن في هذه الآية ما قالها؛ لأن المقام يقتضي ذلك، فالصورُ كُلُّها صورة جهادٍ من أولها إلى آخرها، ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا﴾ [التكوير: ٤]. وآخرها ﴿فَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَىٰ عِدْوِمِ فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ﴾ [التكوير: ١٤].

المهم: أن في هذا الحديث وأمثاله من كرم الله ﷻ ما هو ظاهرٌ لمن تأمله، وأهم شيء فيها

تكلّمنا عليه في مسألة الصفات، فأنا أكرّر أن تلتزموا فيها ما التزمه السلف، وألا تحيدوا يمينًا ولا شمالًا، ولا تسألوا عما لم يسأله السلف، أما ما لم يسأل عنه السلف فهذا من التنطع والتكلف والابتداع في دين الله، وإنّي أقول لكم: إن الإنسان كلما تعمق في مثل هذه الأمور فأخشى أن ينقص في قلبه من إجلال الله وتعظيمه بقدر ما نقص من هذا التعمق في البحث في هذه الأمور. واسأل العامي: إذا ذكر الله عنده اقشعر جلده، وإذا ذكرت نزوله إلى السماء الدنيا يقشعر جلده، لكن أولئك الذين يتعمقون في الصفات ويحاولون أن يسألوا حتى عن الأظافر نسأل الله لنا ولهم الهداية.

هؤلاء بلا شك سينقص من إجلال الله ﷻ في قلوبهم بقدر ما حاولوا التعمق في هذه الأمور، وليس إجلالنا لله ﷻ كإجلال الصحابة، ولا قريبًا منه ولا حرصنا على العلم بصفات الله كحرص الصحابة، وهم ما سألوا هذه الأسئلة، ولذلك أنصحكم الله وأرجو منكم ألا تتعمقوا في هذه الأمور، خذوا ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ واتركوا ما عدا ذلك؛ لئلا يوقعكم الشيطان في أمر تعجزون عن التخلص منه، قد يوقعكم في التمثيل ويلزمكم إلزامًا بأن تعتقدوا ذلك نسأل أن يحمينا وإياكم من ذلك؛ لأن الإنسان الذي يتعمق إلى هذا الحد يخشى عليه، خذوا ما جاء في الكتاب وفي صحيح السنة واحمدوا الله على العافية واسلكوا سبيل السابقين.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥ - باب الدعاء عند الخلاء

٦٣٢٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَزْمَةَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ»^(١).

❦ قوله: «باب الدعاء عند الخلاء» أي عند إرادة الدخول. ذكر فيه حديث أنس وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة، وفيه ذكر من رواه بلفظ: «إذا أراد أن يدخل».

❦ قوله: «إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ» قال العلماء معناه: إذا أراد دخوله وأن الرسول ﷺ يقول

(١) أخرجه مسلم (٣٧٥).

هذا الذكر قبل أن يدخل والخبث: الشر، والخبائث: النفوس الشريرة، جمع خبيثة، ومناسبة التَعَوُّذِ بِاللَّهِ مِنَ الْخَبْثِ والخبائث هنا؛ لأن المكان مكان خبيث، معدٌّ لقضاء الحاجة. قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: وَإِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ فِي الْبَرِّ فَيَقُولُ هَذَا الذِّكْرَ إِذَا أَرَادَ الْجُلُوسَ؛ يَعْنِي: عِنْدَ الْمَكَانِ الَّذِي يَرِيدُ أَنْ يَقْضِيَ حَاجَتَهُ فِيهِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦ - بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا أَصْبَحَ.

٦٣٢٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «سَيِّدُ الْإِسْتِغْفَارِ اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، خَلَقْتَنِي وَأَنَا عَبْدُكَ، وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ، أُبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ، وَأُبُوءُ لَكَ بِذُنُوبِي فَاغْفِرْ لِي؛ فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ. إِذَا قَالَ حِينَ يُنْسِي فَمَاتَ؛ دَخَلَ الْجَنَّةَ - أَوْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ - وَإِذَا قَالَ حِينَ يُصْبِحُ فَمَاتَ مِنْ يَوْمِهِ مِثْلُهُ».

٦٣٢٤- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ جَرَّاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ قَالَ: «بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ أَمُوتُ وَأَحْيَا، وَإِذَا اسْتَيْقَظَ مِنْ مَنَامِهِ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْيَانَا بَعْدَ مَا أَمَاتَنَا وَإِلَيْهِ النُّشُورُ».

٦٣٢٥- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ جَرَّاشٍ، عَنْ خَرِشَةَ ابْنِ الْحَرِّ، عَنْ أَبِي دَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ مِنَ اللَّيْلِ قَالَ: «اللَّهُمَّ بِاسْمِكَ أَمُوتُ وَأَحْيَا، فَإِذَا اسْتَيْقَظَ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْيَانَا بَعْدَ مَا أَمَاتَنَا وَإِلَيْهِ النُّشُورُ»^(١).

[٦٢٢٥ - طرفه في: ٧٣٩٥]



(١) أخرجه مسلم (٢٧١١) من حديث البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بنحوه.

١٧ - بَابُ الدُّعَاءِ فِي الصَّلَاةِ

٦٣٢٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: عَلَّمَنِي دُعَاءَ أَدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي، قَالَ: «قُلِ اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ؛ فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ، وَارْحَمْنِي إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ»^(١).

وَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ: عَنْ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو قَالَ أَبُو بَكْرٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ.

٦٣٢٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ سَعِيرٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها «وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تَخَافَتْ بِهَا» أَنْزَلَتْ فِي الدُّعَاءِ.

٦٣٢٨ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: كُنَّا نَقُولُ فِي الصَّلَاةِ: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ؛ فَقَالَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ؛ فَإِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَقُلْ: «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ» إِلَى قَوْلِهِ: «الصَّالِحِينَ. فَإِذَا قَالَهَا؛ أَصَابَ كُلَّ عَبْدٍ لِلَّهِ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ صَالِحٍ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ يَتَخَيَّرُ مِنَ الشَّيْءِ مَا شَاءَ»^(٢).

هذه الأحاديث في الدعاء في الصلاة، منها أحاديث أبي بكر عليه السلام حين سأل النبي ﷺ أن يعلمه دعاء يدعو به في صلاته، ويتبين لنا فضيلة هذا الدعاء في أنه وقع السؤال عنه من أبي بكر عليه السلام والجواب من النبي ﷺ لأبي بكر، وإذا كان النبي ﷺ قال لمعاذ: «إني أحبك، فقل في دبر كل صلاة»^(٣) فإن محبة النبي ﷺ لأبي بكر أشد من محبته لمعاذ بن جبل؛ لأن أحب الرجال إلى الرسول ﷺ أبو بكر، فيدل هذا على عظمة هذا الدعاء.

وصيغة الدعاء أيضًا تدل على عظمته؛ فإن فيه أشياء متنوعة من الوسيلة.

❦ قوله: أو لا قوله: «اللهم إني ظلمت نفسي ظلمًا كثيرًا» هذا توسل إلى الله بحال

الداعي، وهو من أنواع التوسل المشروع.

(١) أخرجه مسلم (٢٧٠٥).

(٢) أخرجه مسلم (٤٠٢).

(٣) أخرجه أبو داود (١٥٢٢)، وانظر: «صحيح أبي داود» (١٣٤٧).

❖ قوله: «ولا يغفرُ الذنوبَ إلا أنت» هذا توسُّلٌ بصفاتِ الله ﷻ وأفعاله، وهو أيضًا أحد أنواع التوسُّل المشروعة.

❖ قوله: «فاغفر لي مغفرةً من عندك»، هذا هو المتوسِّل إليه؛ يعني الذي توسل الإنسان إلى الله بصفاته من أجل حصول المطلوب، يعني: هذا هو الثمرة المطلوبة، وفي إضافة المغفرة إلى الله دليل على عظمة هذه المغفرة وأنها مغفرة من عند صاحب المغفرة الذي لا يغفرُ الذنوبَ إلا هو ﷻ.

❖ قوله: «إنك أنت الغفور الرحيم» فيها أيضًا: توسل إلى الله تعالى بأسمائه وقد مرَّ علينا أن التوسُّل المشروع أنواع:

أولاً: التوسل بحال الداعي. ثانيًا: التوسل إلى الله بأسمائه.

ثالثًا: التوسل إلى الله بصفاته. رابعًا: التوسل إلى الله بأفعاله.

خامسًا: التوسل إلى الله ﷻ بدعاء الصالحين، يعني: أن تتوسَّل بدعاء الصالح، تسأله أن يدعو الله لك.

سادسًا: التوسل إلى الله تعالى بالعمل الصالح.

التوسل إلى الله بحال الداعي مثل: «اللهم: إني ظلمت نفسي ظلمًا كثيرًا»، ومثل قول موسى: ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص: ٢٤]. ومن قول أيوب: ﴿إِنِّي مَسْفِيءٌ﴾ [الأنبياء: ٨٣]. وأشبه ذلك كثير.

التوسل إلى الله بأسمائه؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأسماء: ١٨٠]. ومنها هذا الحديث: «إنك أنت الغفور الرحيم».

التوسل إلى الله بأفعاله: «اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم»^(١).

التوسل إلى الله تعالى بصفاته: «اللهم بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق أحيني إذا علمت الحياة خيرًا لي»^(٢)، فإن علم الغيب والقدرة وخلق هذه من باب الصفات.

التوسل إلى الله تعالى بدعاء الصالحين: كقول عمر: «اللهم إنا نتوسل إليك بنبينا

(١) أخرجه البخاري (٦٣٥٧)، ومسلم (٤٠٦).

(٢) أخرجه النسائي (١٣٠٥) وفي «الكبرى» (١٢٢٩)، وأحمد (٢٦٤/٤).

فتسقيناً، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا»^(١)، فيقوم العباسُ فيدعو الله، هذه من أنواع التوسل الجائز.

التوسل إلى الله تعالى بالعمل الصالح: بأن يذكر الإنسان عمله فيتوسل إلى الله به مثل قول عباد الله: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَنِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا﴾ [التوبة: ١١٣]. ثم قال: ﴿رَبَّنَا فَاعْرِفْنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا﴾. وكذلك أصحاب الغار الثلاثة الذين انطبق عليهم الغار فتوسلوا إلى الله تعالى بصالح أعمالهم^(٢).

أما التوسل إلى الله بالذوات مثل أن نقول: اللهم أتوسل إليك بمحمد، فإن هذا لا يُفيد، لأن ذات البشر ليست مما يُقرب الإنسان إلى الله، ولا تُغنيك شيئاً. كذلك التوسل إلى الله بأوصاف البشر مثل: أسألك بخلق محمد كذا وكذا، أسألك بجاه محمد كذا وكذا، فخلق وجاه محمد ماذا يُفيد، هذا يُفيد صاحبه، وما يفيدك أنت، نعم لو قلت: اللهم كما مننت على محمد بالخلق العظيم فارزقني خلقاً حسناً، فهذا يصح؛ لأنه توسل إلى الله بنعمة الله على رسوله بهذا الخلق، وهي من التوسل إلى الله بأفعاله.

وفي حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن الصحابة كانوا يقولون في الصلاة: السلام على الله، السلام على فلان فقال الرسول ﷺ: «إن الله هو السلام»^(٣)، فليس بحاجة أن تقولوا: السلام على الله تدعون الله بالسلامة، ليس بحاجة، لماذا؟ لأنه سلام، سالم من كل عيب ونقص السلام على فلان لم ينههم الرسول عنه لكنه أعلمهم ﷺ بدعاء أعم، فقال: «إنكم إذا قلتم عباد الله الصالحين أصاب كل عبد صالح في السماء والأرض»^(٤).

وفي هذا الحديث: دليل على أن الجمع إذا أُضيف يكون للعموم وأن للعموم صيغة خلافاً لمن خالف بذلك من الأصوليين.

وفي قوله: «ثم يتخير من الثناء ما شاء» وفي لفظ «من الدعاء» وهذا نقل للحديث بالمعنى: لأن الدعاء ثناء على الله بلا شك، لأنه يتضمن حاجتك واعترافك بقدرة الله ﷻ.

(١) أخرج البخاري (١٠١٠).

(٢) أخرجه البخاري (٢٢١٥)، ومسلم (٢٧٤٣).

(٣) أخرجه البخاري (٨٣١)، ومسلم (٤٠٢).

(٤) انظر التعليق السابق.

وغناه فهو ثناء، فالدعاء متضمن للثناء.

❦ وفي قوله: «ما شاء» دليل على أنه يجوز للإنسان أن يدعو الله تعالى في صلاته بما يعود إلى أمر الدنيا. فيقول: اللهم ارزقني سيارة قوية، اللهم ارزقني بيتاً واسعاً، ولا حرج في ذلك. وأما قول من قال من أهل العلم: إنه إذا دعا بما يتعلق بأمور الدنيا بطلت صلاته فقول لا وجه له، ما الذي يُبطله؟! هو يخاطب الله، والصلاة يفسدها خطابُ الآدميين، أما دعاء الله فلا يفسدها والحديث عام.

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٨ - باب الدعاء بعد الصلاة

٦٣٢٩ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ، أَخْبَرَنَا وَرْقَاءُ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ ذَهَبَ أَهْلُ الدُّنْيَةِ بِالدَّرَجَاتِ وَالنَّعِيمِ الْمُقِيمِ قَالَ: كَيْفَ ذَاكَ قَالُوا: صَلَّوْا كَمَا صَلَّيْنَا وَجَاهَدُوا كَمَا جَاهَدْنَا وَأَنْفَقُوا مِنْ فُضُولِ أَمْوَالِهِمْ وَلَكَيْسَتْ لَنَا أَمْوَالٌ قَالَ: أَفَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَمْرٍ تُدْرِكُونَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ وَتَسْقُونَ مِنْ جَاءَ بَعْدَكُمْ، وَلَا يَأْتِي أَحَدٌ بِمِثْلِ مَا جِئْتُمْ بِهِ إِلَّا مَنْ جَاءَ بِمِثْلِهِ تُسَبِّحُونَ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ عَشْرًا وَتَحْمَدُونَ عَشْرًا وَتُكَبِّرُونَ عَشْرًا تَابِعَهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ سُمَيٍّ وَرَوَاهُ ابْنُ عَجْلَانَ عَنْ سُمَيٍّ وَرَجَاءُ بْنُ حَيَّوَةَ وَرَوَاهُ جَرِيرٌ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَرَوَاهُ سُهَيْلٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(١).

٦٣٣٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ وَرَادِ مَوْلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: «كَتَبَ الْمُغِيرَةُ إِلَى مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ إِذَا سَلَّمَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ وَقَالَ شُعْبَةُ عَنْ مَنْصُورٍ قَالَ سَمِعْتُ الْمُسَيَّبَ»^(١).

(١) أخرجه مسلم (٥٩٥).

(٢) أخرجه مسلم (٥٩٣).

قوله: «باب الدعاء بعد الصلاة» ولم يذكر حديثاً يدلُّ على ذلك بصريح الدعاء، فإما أن يكونَ قد أشار إلى حديثٍ ليس على شرطه كما يفعل ذلك كثيرًا، ويكتب الترجمة، ويسوق الأحاديثَ وليس فيها شيءٌ يدلُّ على الترجمة، لكنه يُشير إلى أحاديثٍ وردت بما تدلُّ عليه الترجمة لكنها ليست على شرطه، وهذا من فقهه رَحِمَهُ اللهُ وَمِنْ نَصَحِهِ أَيْضًا.

من فقهه من أجل أن الإنسان يبحث عن الأحاديث التي أشارت إليها هذه الترجمة. ومن نصحه: لئلاَّ يُغفلَ ما تدل عليه هذه الأحاديث وإن كانت على خلاف شرطه أو وإن لم تكن على شرطه.

ويحتمل أن المؤلف رَحِمَهُ اللهُ جعل الذكرَ دُعاءً؛ لأن الدَّاعِرَ إنما يرجو بذكره ثوابَ اللهِ والنَّجاةَ من عقابه وحيثُ قد يكونُ الذكرُ دُعاءً من باب دلالة اللزوم دون المطابقة والتضمن؛ لأن من لازم الذكر الدعاء، إذ أن الدَّاعِرَ لو سأله ماذا دعوت لقال: أرجو ثوابَ اللهِ وأخشى عقابه فهذان احتمالان.

وفي هذا الحديث: دليلٌ على أن من صفات الذكر الواردة بعد الصلاة: أن يُسبِّحَ عشرًا ويُكَبِّرَ عشرًا ويحمد عشرًا، وقد ثبت ذلك في صحيح مسلم.

وأما هذا الحديث فاختلف فيه الرواة، ولهذا بعض العلماء لم يُصحح هذه الرواية، ولكن قد صحَّت روايةٌ مستقلةٌ عن النبي ﷺ في مسلمٍ بالتسبيح عشرًا، والتحميد عشرًا، والتكبير عشرًا، وهذه إحدى الصفات الواردة في الذكر.

وفي هذا الحديث: دليلٌ على حرص الصحابة رَحِمَهُمُ اللهُ على المسابقة إلى الخير.

وفيه: دليلٌ على الغبطة في الأعمال الصالحة وأن هذا ليس من باب الحسد لكن من باب الغبطة حيث سبق الأغنياء الفقراء.

وفي الحديث الثاني: كان الرسول ﷺ يقول دُبِرَ كل صلاة إذا سلم: «لا إله إلا الله وخَدَه لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قديرٌ» وهذا سبق الكلام على معناه.

قوله: «اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد» هذا ثناءٌ على الله ﷻ بتأم سلطانه وأنه لا مانع لما أعطى. ولا مُعطي لما منع. وتأم قهره بأنه لا ينفع ذا الجد منه الجد، يمنع هنا ضُمَّنت معنى يمنع، يعني لا يمنَعُ صاحبُ الجد منك جدّه، والجدُّ هو الغنى والحظ، فصاحبُ الغنى والحظ لا يمنعه حظه ولا غناه من الله شيئًا،

إذا أراد الله به سوءاً فلا مردّ له.

هذا الشَّاءُ على الله يتضمَّنُ دعاءً، كأنك تقول: اللهم لا مانع لما أعطيت ولا مُعطي لما منعت، فأعطني ولا تحرمني «ولا ينفع ذا الجِدم منك الجِدم» فلا تجعل لأحدٍ عليَّ سلطاناً من ذوي الحِطوطِ والغنى.

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٩- باب قولِ الله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٠٣]. وَمَنْ خَصَّ أَخَاهُ بِالْدُّعَاءِ دُونَ نَفْسِهِ

وَقَالَ أَبُو مُوسَى قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِعَبِيدِ أَبِي عَامِرٍ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ ذَنْبَهُ»

«باب قولِ الله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾» [البقرة: ١٠٣]. يعني: ادع لهم.

فإذا قال قائل: لماذا حملتم الصلاة هنا على الدعاء والمعروف أن الألفاظ الشرعية تُحمل

على الحقائق الشرعية؟

فالجوابُ على هذا: أن الرسول ﷺ بيَّن ذلك بفعله؛ لأن الله قال: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً

تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ فكان إذا جاءه قومٌ بزيارتهم، قال: «اللهم

صلِّ عليهم»^(١)، فدلَّ هذا على أن المراد بالصلاة هنا الدعاء.

وقوله: «ومن خصَّ أخاه بالدعاء دون نفسه» يعني: هل يجوز أو لا يجوز؟

واستدل المؤلف بقوله ﷺ «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِعَبِيدِ أَبِي عَامِرٍ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ»

بجواز تخصيص أخيه بالدعاء دون نفسه، يعني: يجوز أن تدعو لشخص ولا تدعو لنفسك.

٦٣٣١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ

الْأَكْوَعِ قَالَ: «خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ أَبَا عَامِرٍ لَوْ أَسْمَعْتَنَا مِنْ

هُنِيهَاتِكَ، فَزَلَّ يَحْدُو بِهِمْ يُذَكِّرُ «تَاللَّهِ لَوْ لَا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنَا» وَذَكَرَ شِعْرًا غَيْرَ هَذَا وَلَكِنِّي لَمْ

أَحْفَظْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ هَذَا السَّائِقُ قَالُوا عَامِرُ بْنُ الْأَكْوَعِ قَالَ: يَرْحَمُهُ اللَّهُ فَقَالَ رَجُلٌ

مِنَ الْقَوْمِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ لَا مَتَعْتَابِيهِ فَلَمَّا صَافَّ الْقَوْمُ قَاتَلُوهُمْ، فَأَصِيبَ عَامِرٌ بِقَائِمَةٍ سَيْفٍ

نَفْسِهِ فَمَاتَ، فَلَمَّا أَمْسُوا أَوْقَدُوا نَارًا كَثِيرَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا هَذِهِ النَّارُ عَلَى أَيْ شَيْءٍ

(١) أخرجه البخاري (٤١٦٦)، ومسلم (١٠٧٨).

تَوْقِدُونَ قَالُوا: عَلَى حُمْرٍ إِنْسِيَّةٍ، فَقَالَ: أَهْرِيقُوا مَا فِيهَا وَكَسِّرُوهَا، قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا نَهْرِيقُ مَا فِيهَا وَنَغْسِلُهَا قَالَ: «أَوْ ذَاكَ»^(١).

الشاهد من هذا قوله: «يَرْحَمُهُ اللَّهُ» وقولهم: «لَوْلَا مَتَّعْتَابِيهِ»، لأنه لما دعا له الرسول ﷺ بهذه الدعوة، فهموا أن الرجل سيموت -لما دعا له بالرحمة- لأنه كان إذا دعا لأحد بمثل هذا، فهو علامة أجليه.

وفي هذا الحديث: دليل على أن من قتل نفسه خطأ فإنه لا إثم عليه؛ لأن الناس صاروا يقولون: بَطَلٌ أَجْرٌ عامر بَطَلٌ أَجْرٌ عامر، لأنه قتل نفسه فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: كذبوا، بل له الأجر مرتين. إنه لجاهد مجاهد، فأبطل قولهم ﷺ.

وفي هذا الحديث: دليل على أن الحُمْرَ الإنسية حرام وعلى أنها نجسة؛ لأن النبي ﷺ أمر بغسل الأواني منها، وكان أول ما أمر أن أمر بكسر الأواني وذلك والله أعلم تعزيراً لهم؛ لأن الحمر كانت حُرِّمَتْ ولكنهم لعلهم لما رأوا ما بهم من الفاقة والجوع أقدموا على ذلك فقال لهم النبي ﷺ «أَهْرِيقُوا مَا فِيهَا وَكَسِّرُوهَا» فسألوه أن يقتصروا على الغسل فأذن لهم في ذلك فقال: «أَوْ ذَاكَ».

ثم قال البخاري رحمه الله:

٦٣٣٢- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَتَاهُ رَجُلٌ بِصَدَقَتِهِ قَالَ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ فُلَانٍ فَأَتَاهُ أَبِي فَقَالَ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى»^(١).

٦٣٣٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَرِيرًا قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا تُرِيحُنِي مِنْ ذِي الْخَلَصَةِ -وَهُوَ نُصْبٌ كَانُوا يَعْبُدُونَهُ يُسَمَّى الْكَعْبَةَ الْبَيَانِيَّةَ- قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي رَجُلٌ لَا أَتُبْتُ عَلَى الْخَيْلِ فَصَكَّ فِي صَدْرِي فَقَالَ: اللَّهُمَّ ثَبِّتْهُ وَاجْعَلْهُ هَادِيًا مَهْدِيًا قَالَ: فَخَرَجْتُ فِي خَمْسِينَ مِنْ أَحْمَسَ مِنْ قَوْمِي -وَرُبَّمَا

(١) أخرجه مسلم (١٨٠٢).

(٢) أخرجه مسلم (١٠٧٩م).

قَالَ سُفْيَانُ: فَانْطَلَقْتُ فِي عَصِيَةٍ مِنْ قَوْمِي - فَأَتَيْتُهَا فَأَحْرَقْتُهَا، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ مَا أَتَيْتُكَ حَتَّى تَرَكْتُهَا مِثْلَ الْجَمَلِ الْأَجْرَبِ فَدَعَا لِأَحْمَسَ وَخَيْلِهَا»^(١).

هذا فيه أيضًا: الدعاء للشخص بدون أن يدعو الإنسان لنفسه، حيث قال الرسول ﷺ: «اللَّهُمَّ بَنِّتْهُ وَاجْعَلْهُ هَادِيًا مَهْدِيًا» هاديًا للناس مهديًا من قبلك؛ لأنه ليس كل هادي يكون مهديًا، قد يكون الإنسان هاديًا لكنه ضالٌّ والعياذ بالله كما قال: تعالى: ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ فَاهْتَدَوْهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْحَنِيمِ﴾ [الأنفال: ٢٣]. وقال تعالى ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَكْذِبُونَ إِلَى الْكَارِ﴾ [التكوير: ٤١]. فالهادي إذا لم يكن مهديًا، فقد تكون هدايته شرًّا عليه وعلى غيره.

وفي هذا أيضًا: دليل على أن الإنسان قد يكون مباركًا على قومه يؤخذ من قوله: «فَدَعَا لِأَحْمَسَ وَخَيْلِهَا» وهو كذلك، فإن الله تعالى قد يرفع القبيلة بشخص واحد منها، يكون مشهورًا بالكرم أو مشهورًا بالشجاعة أو مشهورًا بالعلم أو ما أشبه ذلك فيرفع الله به قبيلته.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٦٣٣٤ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: «سَمِعْتُ أَنَسًا قَالَ: قَالَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَنْسُ خَادِمُكَ قَالَ: اللَّهُمَّ أَكْثِرْ مَالَهُ وَوَلَدَهُ وَبَارِكْ لَهُ فِيمَا أَعْطَيْتَهُ»^(١).
٦٣٣٥ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يَقْرَأُ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ: رَحِمَ اللَّهُ لَقَدْ أَذْكَرَنِي كَذَا وَكَذَا آيَةً أَسْقَطْتُهَا فِي سُورَةٍ كَذَا وَكَذَا»^(٢).

هذا أيضًا فيه: الدعاء للشخص.

وفيه أيضًا: مكافأة الإنسان الذي يُحسن إليك بالدعاء.

وفيه: أن الإنسان قد يثاب على العمل الصالح وإن لم يقصد ذلك؛ لأن هذا الرجل الذي كان يقرأ ما كان يريد أن يُذكر النبي ﷺ بما أسقط من الآيات ولكن حصل هذا الشيء بفعله، فيكون الإنسان مأجورًا بعمله الذي انتفع به غيره وإن يكن قاصدًا ذلك، وعليه يقول العامة:

(١) أخرجه مسلم (٢٤٧٥).

(٢) أخرجه مسلم (٦٦٠).

(٣) أخرجه مسلم (٧٨٨).

إن الإنسان يؤجر غضبًا عليه، يعني: أن الإنسان قد لا يكون في باله هذا الشيء، ثم ينتفع به الناس فيحصل له الأجر.

٦٣٣٦- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ قَسَمًا فَقَالَ رَجُلٌ: إِنَّ هَذِهِ لِقِسْمَةٌ مَا أُرِيدُ بِهَا وَجْهَ اللَّهِ، فَأَخْبَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَغَضِبَ حَتَّى رَأَيْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ وَقَالَ: يَرْحَمُ اللَّهُ مُوسَى لَقَدْ أُوذِيَ بِأَكْثَرٍ مِنْ هَذَا فَصَبْرٌ»^(١).
الشاهد قوله: «يَرْحَمُ اللَّهُ مُوسَى لَقَدْ أُوذِيَ بِأَكْثَرٍ مِنْ هَذَا فَصَبْرٌ» و«يَرْحَمُ» هنا جملة خبرية لفظًا لكنها إنشائية المعنى، إذ أن المراد بها الدعاء ومن هنا نأخذ أنه لا بأس أن تقول: يرحم الله فلانًا، أو رحم الله فلانًا، أو فلانًا مرحوم، يعني: أن الذي يُرجى أن يكون الله رحمه، وليس هذا بابُ الخبرِ المجزوم؛ به لأن الإنسان ما يدري لكنه من بابِ الخبرِ الذي يُرادُ به الإنشاء والرجاء.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٠- باب ما يُكره من السَّجْعِ فِي الدُّعَاءِ

٦٣٣٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ السَّكَنِ، حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ هَلَالٍ أَبُو حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا هَارُونُ الْمُقْرِي، حَدَّثَنَا الزُّبَيْرُ بْنُ الْخَرِيتِ، عَنْ عِكْرِمَةَ «عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: حَدَّثَ النَّاسَ كُلَّ جُمُعَةٍ مَرَّةً فَإِنْ آيَتْ فَمَرَّتَيْنِ فَإِنْ أَكْثَرَتْ فَثَلَاثَ مَرَاتٍ وَلَا تَمْلِ النَّاسَ هَذَا الْقُرْآنَ وَلَا أَلْفِينَكَ تَأْتِي الْقَوْمَ وَهُمْ فِي حَدِيثٍ مِنْ حَدِيثِهِمْ فَتَقْصُ عَلَيْهِمْ، فَتَقْطَعُ عَلَيْهِمْ حَدِيثَهُمْ فْتَمْلِكُهُمْ، وَلَكِنْ أَنْصِتْ فَإِذَا أَمْرُوكَ فَحَدِّثْهُمْ وَهُمْ يَشْتَهُونَهُ، فَانْظُرِ السَّجْعَ مِنَ الدُّعَاءِ فَاجْتَنِبْهُ، فَإِنِّي عَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابَهُ لَا يَفْعَلُونَ إِلَّا ذَلِكَ الْاجْتِنَابَ».

هذه وصايا من ابن عباس رضي الله عنهما، وصايا مهمة.

❖ أولاً قوله: «حَدَّثَ النَّاسَ كُلَّ جُمُعَةٍ مَرَّةً» - هذه واحدة - فَإِنْ آيَتْ فَمَرَّتَيْنِ فَإِنْ أَكْثَرَتْ فَثَلَاثَ مَرَاتٍ، ولكن المراد بهذا حديث الموعظة الذي يقصد به تحريك القلوب والوعظ، أما العلم فيكون كل وقت، ولهذا كان الرسول ﷺ يجلس لأصحابه دائماً، لكن يتخولهم بالموعظة التي يُرادُ بها تريق القلب والحث على الإقبال.

❦ قوله: «وَلَا تُمَلِّ النَّاسَ هَذَا الْقُرْآنَ» ومن هذا النوع أن تقرأ في مجالس وتري الناس لا يريدون هذا، ولا تتهم الناس بالنفاق وإذا رأيتهم لا يريدون القراءة؛ لأن النفوس تختلف، لها إقبال ولها إدبار، فإذا رأيت أن الناس يريدون أن يتحدثوا بأحاديثهم العادية المباحة، وإنك لو قرأت عليهم شيئاً من القرآن أو شيئاً من الحديث لملؤا وضجروا.

❦ قوله: «وَلَا أَلْفَيْتَكَ» - يعني: لا أجدنك - تأتي القوم وهم في حديث من حديثهم فنقص عليهم فتقطع عليهم حديثهم فتملهم، ولكن أنصت، فإذا أمروك فحدّثهم، هذا أيضاً من الآداب، تأتي إلى أناس يتحدثون فيما بينهم أحاديث مباحة، ثم تأتي فتقول: يا جماعة استمعوا: أريد أن أعظكم، هذا لا ينبغي؛ يعني: قد لا يكونون على استعداد لقبول الموعظة وأيضاً تقطع عليهم أحاديثهم، ولكن أنصت فإن أمروك وقالوا: حدّثنا، عظنا جزاك الله خيراً وما أشبه ذلك فحدّث؛ لأن الأمر جاء منهم، وكذلك لو رأينا شيئاً محرّماً، لأبد من التنبيه عليه، فحدّثهم، وأما أن ترى شيئاً مباحاً والناس مشغولون، كلّ يتحدث بما يختص به، وربما لا يحصل لهم تقابل إلا في هذه المناسبة، فيحدث بعضهم بعضاً ويسأله عن حاله، فتأتي أنت وتقوم وتقص عليهم، فتقطع أحاديثهم وتملهم، هذا لا ينبغي، لكن إذا طلبوا منك قالوا: حدّثنا، حدّثهم، أو إذا رأيت أمراً منكراً فلا يجوز السكوت عليه، حدّثهم وحدّثهم منه، وهذا لا شك أنه من التربية، التربية العظيمة، لأن الإنسان يجب عليه أن يكون مربياً كما يكون عالماً، ليس العلم كلّ شيء، العلم يحتاج إلى تربية وإلى أن يعرف الإنسان استعداد الناس للقبول وعدمه، فلا يثقل عليهم ولا يملهم؛ لأنه إذا حصل شيء فيه ملل صاروا يكرهون هذا الشخص نفسه حتى إنهم إذا جاءوا إلى مجلس أو اجتماع وجاء فلان قالوا: أعاننا الله عليه، مع أنه يقول لهم كلاماً طيباً موعظة، ولكنهم ليسوا على استعداد لهذا الشيء، وقد يسمع منهم كلام مكره في نفس المكان وربما يتشاغلون بأحاديث يضايقون هذا الذي يتحدث، يضحكون وما أشبه ذلك؛ إغاطة له، فالإنسان ينبغي أن يكون عنده حكمة، يختار الموضوع المناسب والوقت المناسب ليتحدّث فيه.

❦ قوله: «وَهُمْ يَشْتَهُونَهُ فَاَنْظُرِ السَّجْعَ مِنَ الدُّعَاءِ فَاجْتَنِبْهُ» هذا أيضاً من توجيهات ابن عباس رضي الله عنه وقال إن الرسول ﷺ وأصحابه لا يفعلون إلا ذلك، ولكن الحقيقة أن السجع ينقسم إلى قسمين:

*سَجْعٌ مُتَكَلِّفٌ رُبَّمَا يَتَغَيَّرُ بِهِ الْمَعْنَى فَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا مَذْمُومٌ.

*وسَجْعٌ تَأْتِي بِهِ الطَّبِيعَةُ غَيْرُ مُتَكَلِّفٍ وَلَا يَخْتَلُّ بِهِ الْمَعْنَى فَهَذَا جَائِزٌ.

وكان الرسول ﷺ يقول: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي كُلَّهُ دَقَّهُ وَجَلَّهُ عَلَانِيَتَهُ وَسِرَّهُ وَأَوَّلَهُ وَآخِرَهُ»^(١) هذا فيه سَجْعٌ لكنه ليس مُتَكَلِّفًا. ومن هنا نأخذُ أن ما يكون في بعضِ الختباتِ التي يختمون بها القرآن - بعض الأئمة - من الأسجاعِ العجيبةِ الطويلةِ الغريبةِ التي تحملُ أحيانًا معانٍ غيرَ صحيحةٍ، نعرفُ أن هذا أمرٌ على خلافِ ما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه، هذا فضلًا عن أن أصلَ الختمةِ في الصلاة ليست بمشروعةٍ وليس لها أصلٌ، وكلُّ شيءٍ يأتي في الصلاة لا بد أن يكونَ له أصلٌ، فهو يحتاجُ إلى دليلٍ؛ لأن الصلاة أذكراها معروفةٌ معلومةٌ ومعينةٌ من قبل الشرع، والقيام له ذكر، والركوعُ له ذِكْرٌ، والسجود له ذِكْرٌ، والقعودُ له ذِكْرٌ فأَيُّ ذكرٍ يُدخل في الصلاة بدون دليل فإنه يُعْتَبَرُ غيرَ مشروعٍ.

قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتْحِ» (١٣٩/١١):

قوله: «لا يفعلون إلا ذلك». أي: ترك السجع. ووقع عند الإسماعيليِّ، عن القاسم بن زكريا، عن يحيى بن محمد شيخ البخاريِّ بسنده فيه «لا يفعلون ذلك» بإسقاطِ إلا، وهو واضحٌ، وكذا أخرجه البزارُ في «مسنده» عن يحيى والطبرانيُّ عن البزارِ، ولا يَرِدُ على ذلك ما وقع في الأحاديثِ الصحيحة؛ لأن ذلك كان يَصْدُرُ من غير قصدٍ إليه، ولأجل هذا يَجِيءُ في غاية الانسجام، كقوله ﷺ في الجهاد: «اللَّهُمَّ مَنْزِلَ الْكِتَابِ، سَرِيعَ الْحِسَابِ، هَازِمَ الْأَحْزَابِ»، وكقوله ﷺ: «صدق وعده، وأعزَّ جنده». الحديث، وكقوله: «أعوذُ بك من عين لا تَدْمَعُ، ونفسٍ لا تَشْبَعُ، وقلبٍ لا يَخْشَعُ». وكلُّها صحيحةٌ، قال الغزاليُّ: المكروه من السجع هو المتكلفُ؛ لأنه لا يُلَاقِ الضَّرَاعَةَ والذَّلَّةَ، وإلا ففي الأدعية كلماتٌ متوازيةٌ لكنها غيرُ متكلفةٍ، قال الأزهريُّ: وإنما كرهه ﷺ لمشاكلته كلام الكهنة كما في قصة المرأة من هذيل. وقال أبو زيد وغيره: أصلُ السجعِ القصدُ المستوي، سواء كان في الكلام أم غيره. اهـ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢١- باب لِيَعْزِمَ الْمَسْأَلَةَ فَإِنَّهُ لَا مُكْرَهَ لَهُ.

٦٣٣٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ فَلْيَعْزِمِ الْمَسْأَلَةَ وَلَا يَقُولَنَّ: اللَّهُمَّ إِنِّ شِئْتُ فَأَعْطِنِي. فَإِنَّهُ لَا مُسْتَكْرَهَ لَهُ»^(١).

[الحديث ٦٣٣٨ - طرفه في: ٧٤٦٤].

٦٣٣٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتُ. لِيَعْزِمَ الْمَسْأَلَةَ فَإِنَّهُ لَا مُسْتَكْرَهَ لَهُ»^(٢).

[الحديث ٦٣٣٩ - طرفه في: ٧٤٧٧].

يقول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: بَابُ لِيَعْزِمَ الْمَسْأَلَةَ. يعني: لِيَعْزِمَ الدُّعَاءَ؛ فالمسألة يعني: سؤال الله ودعاءه، يعني: يَعْزِمُ فِيهِ وَلَا يَقِيدُهُ، فيقول مثلاً: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي، اللَّهُمَّ عافني، اللَّهُمَّ اجْبُرْنِي، وهكذا، وَلَا يَقُلْ: إِنْ شِئْتُ؛ لأن قوله: إِنْ شِئْتُ. يَتَضَمَّنُ ثَلَاثَةَ مُحَاذِيرٍ: أَوَّلًا: يُؤْهِمُ بَأَنَ اللَّهِ لَهُ مِنْ يُكْرِهُهُ عَلَى الشَّيْءِ، كَمَا أَقُولُ: إِنْ شِئْتُ فَافْعَلْ وَإِنْ شِئْتُ فَلَا تَفْعَلْ إِذَا أَكْرَهْتَ؛ ولهذا قَالَ ﷺ فِي الْحَدِيثِ: «فَإِنَّ اللَّهَ لَا مُكْرَهَ لَهُ». وَلَا يُقَالُ: إِنْ شِئْتُ. إِلَّا لِإِنْسَانٍ لَهُ أَحَدٌ فَوْقَهُ يُكْرِهُهُ.

ثَانِيًا: أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ يَتَعَاطَمُ هَذَا الشَّيْءَ أَن يُعْطِيَهُ اللَّهُ إِيَّاهُ؛ ولهذا جَاءَ فِي لَفْظٍ آخَرَ: «فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَتَعَاطَمُهُ شَيْءٌ أَعْطَاهُ»^(٣). وَأَنْتَ إِذَا قُلْتَ: إِنْ شِئْتُ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّكَ تَتَعَاطَمُ هَذَا الشَّيْءَ، وَأَنَّ هَذَا قَدْ يَكُونُ عَظِيمًا عَلَى اللَّهِ فَلَا يُعْطِيكَ إِيَّاهُ.

الثالثُ مِنَ الْمُحْظُورَاتِ: أَنَّهُ يُنْبِئُ عَنْ اسْتِغْنَاءِ الْإِنْسَانِ وَعَدَمِ مَبَالَاةٍ إِنْ حَصَلَ أَمْ لَمْ يَحْصُلْ، كَمَا تَقُولُ مَثَلًا لِشَخْصٍ مِنَ النَّاسِ: إِنْ كَانَ وَدَّكَ تُعْطِينِي كَذَا وَكَذَا، يَعْنِي وَإِلَّا فَأَنَا فِي

(١) أخرجه مسلم (٢٦٧٨).

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٧٨).

(٣) انظر التعليق السابق.

غَنَى عَنْهُ. فَأَنْتَ تَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ؛ يَعْنِي: إِنْ شِئْتَ اغْفِرْ لِي فَذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ تَشَأْ فَلَا يَهْمُ. وَهَذَا نَقُولُ: فِي هَذَا ثَلَاثَةُ مُحَاذِيرَ، إِثْنَانِ دَلَّ عَلَيْهَا الْحَدِيثُ، وَثَالِثٌ يُؤْخَذُ مِنَ الْمَعْنَى. وَإِذَا كَانَ فِيهِ هَذِهِ الْمَحْظُورَاتُ الثَّلَاثَةُ فَإِنَّهُ يَكُونُ حَرَامًا، فَيَكُونُ الْأَمْرُ قَوْلَهُ: فَلْيَعِزِّمْ لِلْجَوَابِ، وَالنَّهْيُ فِي قَوْلِهِ: «لَا يَقُولَنَّ». لِلتَّحْرِيمِ.

فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي رَقِيَّةِ الْمَرِيضِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ يَقُولُ لِلْمَرِيضِ: «لَا بَأْسَ طَهُورٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»^(١). فَهَلْ يُعَارِضُ هَذَا الْحَدِيثَ؟

فَالْجَوَابُ: لَا يُعَارِضُهُ؛ وَذَلِكَ بِأَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَحَدِ وَجْهَيْنِ: إِمَّا أَنْ يُقَالَ: إِنْ الْمَرَادَ بِقَوْلِهِ: «لَا بَأْسَ طَهُورٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ». أَنْ يُرَادَ بِهِ الْخَبَرُ؛ يَعْنِي: أَقُولُ: طَهُورٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَجْزِمَ بِشَيْءٍ مِنْ فِعْلِ غَيْرِهِ إِلَّا مُقِيدًا بِالْمَشِيشَةِ، هَذِهِ وَاحِدَةٌ. ثَانِيًا: أَوْ نَقُولُ: إِنْ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ». التَّبَرُّكُ، وَلَيْسَ الْمَرَادُ التَّعْلِيقَ.

ثَالِثًا: أَنْ نَقُولَ أَيْضًا: صَوْرَةُ قَوْلِ الْقَائِلِ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. لَيْسَتْ كَصَوْرَةِ قَوْلِهِ: إِنْ شِئْتَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «إِنْ شِئْتَ». صَرِيحٌ فِي الْمَخَاطَبَةِ، فَفِيهِ نَوْعٌ مِنْ سُوءِ الْأَدَبِ بِخِلَافِ قَوْلِهِ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. فَإِنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ فَيَكُونُ الْجَوَابُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٢- بَابُ يُسْتَجَابُ لِلْعَبْدِ مَا لَمْ يَعْجَلْ.

٦٣٤٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُسْتَجَابُ لِأَحَدِكُمْ مَا لَمْ يَعْجَلْ يَقُولُ: دَعَوْتُ فَلَمْ يُسْتَجَبْ لِي»^(١).

قَوْلُهُ ﷺ: «يُسْتَجَابُ لِأَحَدِكُمْ». هَلِ الْمَرَادُ أَنَّهُ يُعْطَى مَا سَأَلَ، أَوْ أَنَّ الْمَرَادَ يُعْطَى أَحَدُ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ؟

الْجَوَابُ: الثَّانِي؛ بِمَعْنَى: أَنَّ الدَّاعِيَ إِذَا دَعَا بِإِخْلَاصٍ، وَعَلَى حَسَبِ الشَّرْطِ الْأَرْبَعَةِ

(١) أخرجه البخاري (٣٦١٦).

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٣٥).

السَّابِقَةِ حَصَلَ لَهُ وَاحِدٌ مِنْ أُمُورِ ثَلَاثَةٍ: إِمَّا أَنْ يُعْطَى مَا سَأَلَ بَعِيْنَهُ، وَإِمَّا أَنْ يُصْرَفَ عَنْهُ مِنَ السُّوْءِ مَا هُوَ أَعْظَمُ، وَإِمَّا أَنْ تُدَخَّرَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا بَدَّ.

فَإِذَا عَجَلَ فَإِنَّهُ لَا يُسْتَجَابُ لَهُ؛ يَغْنِي: يَقُولُ: دَعَوْتُ فَلَمْ يُسْتَجَبْ لِي. فَإِذَا قَالَ دَعَوْتُ فَلَمْ يُسْتَجَبْ لِي. فَإِنَّهُ سَوْفَ يَسْتَحْسِرُ وَيَدْعُ الدَّعَاءَ، وَحِينَئِذٍ لَا يَحْصُلُ لَهُ مَطْلُوبٌ، وَهَذَا يَقَعُ كَثِيرًا مِنْ بَعْضِ النَّاسِ، وَيَقُولُ: أَنَا مِثْلًا فِي كَذَا وَكَذَا فَتَقُولُ لَهُ: ادْعُ اللَّهَ. يَقُولُ: يَا أَخِي دَعَوْتُ كَثِيرًا. هَذَا غَلَطٌ، هَذَا حَرَمَانٌ مِنَ الْإِجَابَةِ، فَنَقُولُ: ادْعُ اللَّهَ، وَادْعُ اللَّهَ رَبِّمَا يَكُونُ عَدَمُ سُرْعَةِ الْإِجَابَةِ مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْكَ مِنْ أَجْلِ أَنْ تُكْثِرَ مِنَ الدَّعَاءِ، وَكَلِمَا أَكْثَرَتْ مِنَ الدَّعَاءِ أَزْدَدَتْ رِفْعَةً عِنْدَ اللَّهِ، لِأَنَّ الدَّعَاءَ عِبَادَةً وَفِي النِّهَايَةِ سَوْفَ يَسْتَجِيبُ اللَّهُ لَكَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٣- بَابُ رَفْعِ الْأَيْدِي فِي الدَّعَاءِ.

وَقَالَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ: دَعَا النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ وَرَأَيْتُ بَيَاضَ إِبْطِيهِ. وَقَالَ ابْنُ عَمَرَ رَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَيْهِ وَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ بِمَا صَنَعَ خَالِدٌ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَالَ الْأَوْسِيُّ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَشَرِيكَ سَمِعَا أَنَسًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْتُ بَيَاضَ إِبْطِيهِ^(١).

قَالَ الْمُؤَلَّفُ: بَابُ رَفْعِ الْأَيْدِي فِي الدَّعَاءِ. وَلَمْ يَجْزِمَ بِحُكْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ فِيهَا مُخْتَلَفٌ، فَأَوَّلًا نَقُولُ: الْأَصْلُ أَنَّ رَفْعَ الْيَدَيْنِ فِي الدَّعَاءِ مِنْ آدَابِ الدَّعَاءِ، وَمِنْ أَسْبَابِ الْإِجَابَةِ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ حَمِيمٌ كَرِيمٌ يَسْتَحْيِي مِنْ عَبْدِهِ إِذَا رَفَعَ إِلَيْهِ يَدَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْرًا»^(٢).

ثَانِيًا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ، يَقُولُ: يَا رَبِّ يَا رَبِّ^(٣).

(١) أخرجه مسلم (٨٩٥).

(٢) أخرجه أبو داود (١٤٨٨)، والترمذي (٣٥٥٦)، وابن حبان (٨٧٦).

(٣) أخرجه مسلم (١٠١٥).

ثالثاً: أن هذه الهيئة تدلُّ على قوَّة التضرع إلى الله ﷻ، وأن الداعي يمدُّ يديه إليه مدَّ المتضرع المستقيم الذي يزجو من ربِّه ﷻ أن يملأ هذه الأيدي بالخير والقبول، فهذه أدلة ثلاثة، دليلان أثريان، ودليل نظريُّ على أن الأصل في رفع اليدين في الدعاء هو المشروع. لكن أحياناً يكون الأصل، أو يكون المشروع خلاف ذلك؛ أي: عدم رفع الأيدي في الدعاء، وبالتبع لهذه المسألة وجدنا أن المسألة لها أربع حالات:

الحالة الأولى: ما ثبت فيه الرفع عن النبي ﷺ وهذا يكون مشروعاً من وجهين: الوجه الأول: أن الأصل في الدعاء مشروعية رفع اليدين، والوجه الثاني: المشروعية الخاصة بهذا الدعاء، وذلك كرفع النبي ﷺ يديه في الاستسقاء والاستصحاء في خطبة الجمعة، فأما الاستسقاء فقد ثبت أنه ﷺ رفع يديه وقال: «اللَّهُمَّ اغْنِنَا»^(١). وأما في الاستصحاء فقد ثبت أنه رفع يديه وقال: «اللَّهُمَّ حَوِّلْنَا»^(٢) وكرفع النبي ﷺ يديه على الصفا وعلى المروة^(٣)، وكرفع النبي ﷺ يديه في موقف عرفة، وفي موقف مزدلفة، وفي موقف الجمرات^(٤)، وهذا كثير، قد ذكر المؤلف منها شيئاً.

إذاً هذه الحالة الأولى: وهي ما ثبت فيها الرفع فيكون الرفع فيها مشروعاً من وجهين: الوجه الأول: العموم، والوجه الثاني: الخصوص.

الثاني: ما ثبت فيه عدم الرفع، وذلك في الدعاء يوم الجمعة في الخطبة في غير الاستسقاء والاستصحاء، ودليل ذلك أن الصحابة رضي الله عنهم أنكروا على بشر بن مروان لما رفع يديه في الدعاء في الخطبة يوم الجمعة وقالوا: إن الرسول ﷺ لم يزد على الإشارة؛ يُشير بأصبعه هكذا^(٥)، ولكنه لا يرفع يديه في الدعاء، فهنا نقول: رفع الأيدي في الدعاء غير مشروع بل منهى عنه؛ لأن الصحابة أنكروا على بشر بن مروان رفع يديه في حال الدعاء في خطبة الجمعة.

الحالة الثالثة: الذي يكون الظاهر فيه عدم الرفع؛ يعني لا تجزئ بعدم الرفع ولا بالرفع، لكن

(١) أخرجه البخاري (١٠١٣)، ومسلم (٨٩٧).

(٢) التعليق السابق.

(٣) أخرجه مسلم (١٢١٨).

(٤) انظر التعليق السابق.

(٥) أخرجه مسلم (٨٧٤).

الظاهر عدمُ الرفع وقد يَقْوَى إلى أن يَصِلَ إلى قَرِبِ اليقين، وقد يَضَعُفُ وذلك مثلُ الدعاءِ في الصلاة، فالصلاةُ فيها دعاءٌ في مواضع كثيرة، ففي الاستفتاح: اللهم باعدْ بيني وبين خطاياي...^(١)، وفيها دعاءُ بين السجدةِين: رَبِّ اغْفِرْ لِي وارْحَمْنِي^(٢)، وفيها دعاءٌ في التشهُد: اللهم صلِّ على محمدٍ...^(٣)، ولم يَرِدْ عن النبي ﷺ أنه كان يَرْفَعُ يديه، وهذا كاليقين إلا أنه وَرَدَ عنه الرفعُ في القنوتِ في النوازلِ وصَحَّ عن عمرَ أيضًا أنه رَفَعَ يديه في قنوتِ الوترِ، وَيَكُونُ هذا مستثنى من الدعاءِ في الصلاة، فإنها تُرْفَعُ فيه الأيدي، ومن ذلك؛ أي: من الذي الظاهرُ فيه عدمُ الرفع: الدعاءُ بعدَ السلام مثل الاستغفار: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ^(٤). ومثل: رَبِّ أَجِرْنِي مِنَ النَّارِ. سبعَ مراتٍ بعدَ المغربِ والفجرِ^(٥)، فإن الظاهرَ فيها عدمُ الرفع. إذن هذا لا يُشْرَعُ فيه الرفع.

القسمُ الرابعُ: ما لم يَظْهَرْ فيه شيءٌ من ذلك لا الرَّفْعُ، ولا عدمُ الرَّفْعِ فالأصلُ فيه أن يرفعَ للدليلِ العامِّ وهو الرفعُ فالأصلُ فيه الرفعُ؛ لأنه من آدابِ الدعاءِ وهذا كسائرِ الأدعية، فمثلاً انتهى المؤذنُ من الأذانِ وأنتِ سألتِ اللَّهَ الوسيلةَ للرسولِ ﷺ^(٦) ودعوتِ اللَّهَ بها شئتَ هنا يُسَنُّ رفعُ اليدين؛ لأن الأصلَ في الدعاءِ مشروعِيَّةُ رفعِ اليدين.

فهذه أقسامٌ أربعةٌ فيما يَتَعَلَّقُ برفعِ اليدين، ثم هذا الرفعُ هل يَكُونُ رفعًا مبالغًا فيه، أو رفعًا يسيرًا إلى الصَّدرِ أم ماذا؟

الجوابُ: يقولُ أصلُ العلم: إنه إذا بالغَ الإنسانُ في الابتهاالِ فَيَنْبَغِي أن يَزِيدَ في الرفع، وَيَكُونُ رَفْعُ اليدينِ هنا مطابقًا لرفعِ القلبِ، والإنسانُ كلما اشتدَّ في الابتهاالِ إلى اللَّهَ اشتدَّ ارتفاعُ قلبِهِ إلى اللَّهَ وتعلقه بِاللَّهِ، فإذا اشتدَّ الابتهاالُ إلى اللَّهَ اشتدَّ الرفعُ، وهذا كما أنه هو الموافق للشرعِ فيما يَظْهَرُ فهو الموافقُ أيضًا للفطرة، فإن الإنسانَ من شدةِ الابتهاالِ أحيانًا يَخْرِصُ وكأنه يُريدُ أن يَنْتَزِعَ شيئًا من السماءِ فيكونُ في هذا رَفْعٌ مبالغٌ.

(١) أخرجه البخاري (٧٤٤)، ومسلم (٥٩٨).

(٢) انظر «صحيح أبي داود» (٨٥٠).

(٣) أخرجه البخاري (٦٣٥٧)، ومسلم (٤٠٦).

(٤) أخرجه مسلم (٥٩١).

(٥) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠٥٢)، وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠٩/١٠): «فيه محمد بن محض

العكاشي وهو متروك». اهـ.

(٦) أخرجه مسلم (٣٨٤) من حيث أن عمرو رضي الله عنه

وهل ما ثبت في «صحيح مسلم» من أن النبي ﷺ استسقى فرقع يديه وجعل ظهورهما نحو السماء^(١)، هل هذا من باب المبالغة، أو هو صفة لوضع اليدين، أو صفة لحال اليدين؟
الجواب: في هذا خلاف بين أهل العلم؛ فمن العلماء من قال: إن هذا من باب المبالغة في الرفع، وكأنه لما اشتد رفعه ﷺ كأن ظهورهما صارت إلى السماء، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وقال: إنه لا يشرع أن الإنسان يقلب يديه عند الدعاء؛ لأن الإنسان مستجدي، والمستجدي ليس يقلب يديه على الظهر، وإنما يجعل يديه على البطن، لكن مع شدة الرفع يتخيل للرائي أن ظهورهما نحو السماء.

وقال بعض العلماء بظاهر الحديث، وأنه في الاستسقاء ينبغي أن يجعل ظهورهما نحو السماء، ثم عداه بعضهم إلى أوسع من ذلك، وقال: إن كان الدعاء بطلب حصول محبوب فبالبطون، وإن كان بدفع مكروه فبالظهور، ولكن من يقول بهذه القاعدة؟! إلا إذا ثبت.
فالحاصل: أن الصحيح في هذه المسألة: أن الدعاء ببطون الأكف، لكن يبالغ فيهما عند الابتهاال وشدة التضرع إلى الله ﷻ.

ثم قال المؤلف رحمه الله: وقال أبو موسى الأشعري: دعا النبي ﷺ ثم رفع يديه ورأيت بياض إبطيه. ولماذا يقول: ورأيت بياض إبطيه؟
الجواب: أنه من المعلوم أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يلبسون الأزر والأردية، فغالبًا لا تظهر أيديهم، والذي يظهر من الجلد للشمس والهواء يكون أسود، والداخل يكون أبيض، والنبي ﷺ في ذلك كغيره بشر، يعتريه ما يعتري البشر من الأحوال الجسدية، فكان يرفع يديه حتى يرى بياض إبطيه.

وقال أيضًا: قال ابن عمر: رفع النبي ﷺ يديه وقال: «اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد». وذلك لأن خالدًا رضي الله عنه بعثه النبي ﷺ في سرية فلما نزل بالقوم جعلوا يقولون: صبانًا صبانًا. ففهم خالد رضي الله عنه أنهم يقولون كلمة الكفر فقتلهم، وهم يقولون: صبانًا صبانًا. يعني: دخلنا في الإسلام؛ لأن الصابئ في لغة العرب من خالف دين قومه، وقد كانوا على الكفر فإذا صباؤا من الكفر إلى الإسلام صاروا مسلمين، لكنهم لم يحسنوا التعبير، فلما بلغ ذلك

النَّبِيُّ ﷺ رفع يديه وقال: «اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد»^(١). وهنا لم يَقُلْ: من خالد. بل قَالَ: «مما صنع». لأن الإنسان قد يُخْطِئُ في قضية من القضايا ولا يُوجِبُ ذلك سبَّهُ والبراءة منه على كُلِّ حالٍ.

وفيه أيضًا: قَالَ أبو عبد الله: وقال الأوسي: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ إِلَى أَنْ قَالَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْتُ بَيَاضَ إِبْطِيهِ. وهذا كالحديث الأول المروي عن أبي موسى الأشعري. وكان قد قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِ «الْمَغَازِي»:

- بَابُ بَعْثِ النَّبِيِّ ﷺ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى بَنِي جَذِيمَةَ

- حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ح. وَحَدَّثَنِي نُعَيْمٌ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى بَنِي جَذِيمَةَ فَدَعَاهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَلَمْ يُحْسِنُوا أَنْ يَقُولُوا: أَسْلَمْنَا، فَجَعَلُوا يَقُولُونَ: صَبَّأْنَا، فَجَعَلَ خَالِدٌ يَقْتُلُ مِنْهُمْ وَيَأْسِرُ، وَدَفَعَ إِلَى كُلِّ رَجُلٍ مِّنَّا أُسِيرَةً. حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمٌ أَمَرَ خَالِدٌ أَنْ يَقْتُلَ كُلَّ رَجُلٍ مِّنَّا أُسِيرَةً، فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَا أَقْتُلُ أُسِيرِي وَلَا يَقْتُلُ رَجُلٌ مِّنْ أَصْحَابِي أُسِيرَةً. حَتَّى قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرْنَاهُ، فَرَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَيْهِ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أBRَأُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ خَالِدٌ، مَرَّتَيْنِ»^(٢).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٨/ ٥٧-٥٨):

❦ قَوْلُهُ: «بَابُ بَعْثِ النَّبِيِّ ﷺ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى بَنِي جَذِيمَةَ». بَفَتْحِ الْجِيمِ وَكسْرِ الْمَعْجَمَةِ ثُمَّ تَحْتَانِيَّةٍ سَاكِنَةٍ؛ أَي: ابْنِ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ صَفَاءَ بْنِ كِنَانَةَ. وَوَهُمُ الْكِرْمَانِيُّ فَظَنَّ أَنَّهُ مِنْ بَنِي جَذِيمَةَ بْنِ عَوْفٍ بْنِ بَكْرِ بْنِ عَوْفٍ قَبِيلَةٌ مِنْ عَبْدِ قَيْسٍ، وَهَذَا الْبَعْثُ كَانَ عَقِبَ فَتْحِ مَكَّةَ فِي شَوَالٍ قَبْلَ الْخُرُوجِ إِلَى حَنِينٍ عِنْدَ جَمِيعِ أَهْلِ الْمَغَازِي، وَكَانُوا بِأَسْفَلِ مَكَّةَ مِنْ نَاحِيَةِ يَلْمَلَمَ.

قَالَ ابْنُ سَعْدٍ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهِمْ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ فِي ثَلَاثِئَةِ وَخَمْسِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ دَاعِيًا إِلَى الْإِسْلَامِ لَا مَقَاتِلًا.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٣٣٩).

(٢) انْظُرِ التَّعْلِيلَ السَّابِقَ.

❖ قوله: «حَدَّثَنَا محمودٌ». هو ابنُ غِيلَانَ، وقوله: «وَحَدَّثَنِي نعيمٌ». هو ابنُ حمادٍ، وعبدُ الله هو ابنُ المبارك، وعندَ الإسماعيليِّ ما يَدُلُّ على أن السياقَ الذي هنا لفظُ ابنِ المبارك.

❖ قوله: «بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ». قَالَ ابنُ إِسْحَاقَ: «حَدَّثَنِي حَكِيمُ بْنُ عِبَادٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ - يَعْنِي الْبَاقِرَ - قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ حِينَ افْتَتَحَ مَكَّةَ إِلَى بَنِي جَذِيمَةَ دَاعِيًا، وَلَمْ يَبْعَثْهُ مَقَاتِلًا.

❖ قوله: «فَلَمْ يُخْسِنُوا أَنْ يَقُولُوا أَسْلَمْنَا، فَجَعَلُوا يَقُولُونَ: صَبَأْنَا، صَبَأْنَا». هذا من ابنِ عمرَ راوي الحديثِ يَدُلُّ على أنه فهم أنهم أرادوا الإسلامَ حقيقةً. وَيُؤَيِّدُهُ فهمُهُ أن قريشًا كانوا يقولون لكلِّ من أسلم: صَبَأَ. حتى اشتهرت هذه اللفظةُ وصاروا يُطْلَقُونَهَا في مقامِ الذمِّ. ومن ثمَّ لما أسلم ثَمَامَةُ بْنُ أَثَالٍ، وَقَدِيمَ مَكَّةَ مُسْتَمِرًّا، قالوا له: صَبَأْتَ؟ قَالَ: لَا، بَلْ أَسْلَمْتُ. فلما اشتهرت هذه اللفظةُ بينهم في موضعِ أسلمتُ استعملوها هؤلاء، وأما خَالِدٌ فَحَمَلَ هذه اللفظةَ على ظاهرها؛ لِأَن قَوْلَهُمْ: صَبَأْنَا. أي: خرجنا من دينٍ إلى دينٍ، ولم يكتفِ خَالِدٌ بِذَلِكَ حَتَّى يُصَرِّحُوا بِالْإِسْلَامِ.

وقال الخطابيُّ: يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ خَالِدٌ نَقِمَ عَلَيْهِمُ الْعَدُولَ عَنْ لَفْظِ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهُ فِهِمُ عَنْهُمْ أَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ مِنْهُمْ عَلَى سَبِيلِ الْأَنْفَةِ وَلَمْ يَنْقَادُوا إِلَى الدِّينِ فَقَتَلَهُمْ مَتَأَوَّلًا قَوْلَهُمْ.

❖ قوله: «فَجَعَلَ خَالِدٌ يَقْتُلُ مِنْهُمْ وَيَأْسِرُ». في كلامِ ابنِ سَعْدٍ أَنَّهُ أَمَرَهُمْ أَنْ يَسْتَأْسِرُوا فَاسْتَأْسَرُوا فَكَتَفَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَفَرَّقَهُمْ فِي أَصْحَابِهِ، فَيَجْمَعُ بَأَنَّهُمْ أَعْطَوْا بِأَيْدِيهِمْ بَعْدَ الْمُحَارَبَةِ.

❖ قوله: «وَدَفَعَ إِلَى كُلِّ رَجُلٍ مَنَا أَسِيرَهُ». أي: من أَصْحَابِهِ الَّذِينَ كَانُوا مَعَهُ فِي السَّرِيَّةِ، وَفِي رِوَايَةِ الْبَاقِرِ: فَقَالَ لَهُمْ خَالِدٌ: ضَعُوا السِّلَاحَ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ أَسْلَمُوا، فَوَضَعُوا السِّلَاحَ، فَأَمَرَ بِهِمْ فَكَبُّوا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى السَّيْفِ.

❖ قوله: «حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمٌ». كَذَا بِالتَّنْوِينِ، أي: من الْأَيَّامِ، وَكَانَ تَامَةً، وَعِنْدَ أَبِي سَعْدٍ: «فَلَمَّا كَانَ السَّحَرُ نَادَى خَالِدٌ: مَنْ كَانَ مَعَهُ أَسِيرٌ فَلْيَضْرِبْ عُنُقَهُ».

❖ قوله: «أَنْ يَقْتُلَ كُلُّ رَجُلٍ مَنَا أَسِيرَهُ». في رِوَايَةِ الْكُشَمِيهَنِيِّ «كُلُّ إِنْسَانٍ».

❖ قوله: «فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَا أَقْتُلُ أَسِيرِي، وَلَا يَقْتُلُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِي أَسِيرَهُ». وَعِنْدَ ابْنِ سَعْدٍ «فَأَمَّا بَنُو سُلَيْمٍ فَقَتَلُوا مَنْ كَانَ فِي أَيْدِيهِمْ، وَأَمَّا الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ فَارْسَلُوا أَسْرَاهُمْ» وَفِيهِ جَوَازُ الْحَلْفِ عَلَى نَفْيِ فِعْلِ الْغَيْرِ إِذَا وَثِقَ بِطَوَاعِيَّتِهِ.

❖ قوله: «اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد». قَالَ الخطابي: أنكر عليه العجلة وترك التثبت في أمرهم قبل أن يَعْلَمَ المراد من قولهم: صَبَأْنَا.

❖ قوله: «مرتين». زاد ابنُ عسكِر عن عبدِ الرزاق «أو ثلاثة» أخرجه الإسماعيلي، وفي رواية الباقرين «ثلاث مرات» وزاد الباقر في روايته «ثم دعا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ علياً فقال: أَخْرِجْ إلى هؤلاء القومِ واجعلْ أمرَ الجاهلية تحت قدميك، فخرجَ حتى جاءهم ومعه مالٌ فلم يَبَقْ لهم أحدٌ إلا وَدَاهُ» وذكر ابنُ هشامٍ في زيادته أنه انفلت منهم رجلٌ فأتى النَّبِيَّ ﷺ بالخبر، فقال: هل أنكرَ عليه أحدٌ؟ فوصفَ له صفَةَ ابنِ عمرَ وسالمَ مولي أبي حذيفة. وذكر ابنُ إسحاقٍ من حديثِ ابنِ أبي حدودَ الأسلميَّ قَالَ: «كنتُ في خيلِ خالدٍ فقال لي فتى من بني جذيمة قد جُمِعَتْ يدهُ في عنقه برمة: يا فتى هل أنتَ آخذٌ بهذه الرمة فقائدي إلى هؤلاء النسوة؟ فقلت: نعم، فقدتُهُ بها فقال: أسلمي حبيش. قبلَ نفاذِ العيش.

أُرِيْتُكَ إِنْ طَالَبْتُكُمْ فوجدتكم بحيلةٍ أو أدركتكم بالخوانق

الآيات، قَالَ: فقالت له امرأةٌ منهن: وأنت نجيتَ عشرًا وتسعًا ووترًا وثمانيا تقري. قَالَ: ثم ضربتُ عنقَ الفتى، فأكبْتُ عليه فما زالت تُقَبِّلُهُ حتى ماتت.

وقد روى النسائي والبيهقي في «الدلائل» بإسنادٍ صحيحٍ من حديثِ ابنِ عباسٍ نحوَ هذه القصة، وقال فيه: «فقال إني لستُ منهم، إني عشقتُ امرأةً منهم فدعوني أنظرَ إليها نظرة» - قَالَ فيه - فَضَرَبُوا عُنُقَهُ، فجاءتِ المرأةُ ووقعتْ عليه فشهِقَتْ شهقةً أو شرقت ثم ماتت، فذكروا ذلك للنبي ﷺ فقال: «أما كان فيكم رجلٌ رحيمٌ؟». وأخرجه البيهقي من طريق ابنِ عاصمٍ عن أبيه نحوَ هذه القصة وقال في آخرها: فأنحدرتُ إليه من هودجها فحنت عليه حتى ماتت. اهـ

المهم: أن في هذا الحديث: أن من فعل الشيء متأولاً فإنه لا يُؤْخَذُ به، ولكنَّ الرسول ﷺ وداهم من عنده؛ لأنهم قُتِلُوا بغيرِ حقٍّ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٤- بَابُ الدُّعَاءِ غَيْرِ مُسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةِ.

٦٣٤٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَسْقِيَنَا. فَتَغَيَّمَتِ السَّمَاءُ وَمُطِرْنَا حَتَّى مَا كَادَ الرَّجُلُ يَصِلُ إِلَى مَنْزِلِهِ، فَلَمْ تَزَلْ تُمَطِّرُ إِلَى الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ، فَقَامَ ذَلِكَ الرَّجُلُ أَوْ غَيْرُهُ فَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَصْرِفَهُ عَنَّا فَقَدْ غَرِقْنَا. فَقَالَ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا». فَجَعَلَ السَّحَابُ يَتَقَطَّعُ حَوْلَ الْمَدِينَةِ وَلَا يُمَطِّرُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ^(١).

هذا دعاء غير مستقبل القبلة؛ لأن الخطيب يوم الجمعة يكون مستدبر القبلة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٥- بَابُ الدُّعَاءِ مُسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةِ.

٦٣٤٣- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى هَذَا الْمُصَلَّى يَسْتَسْقِي، فَدَعَا وَاسْتَسْقَى، ثُمَّ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَقَلْبُ رِداءه^(٢).

هذا واضح

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٦- بَابُ دَعْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ لِخَادِمِهِ بِطُولِ الْعُمُرِ، وَبِكَثْرَةِ مَالِهِ.

٦٣٤٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ، حَدَّثَنَا حَرَمِيُّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَتْ أُمِّي: يَا رَسُولَ اللَّهِ، خَادِمُكَ أَنَسٌ ادْعُ اللَّهَ لَهُ. قَالَ: «اللَّهُمَّ أَكْثِرْ مَالَهُ وَوَلَدَهُ، وَبَارِكْ لَهُ فِيمَا أَعْطَيْتَهُ»^(١).

(١) أخرجه مسلم (٨٩٧).

(٢) أخرجه مسلم (٩٨٤).

(٢) أخرجه مسلم (٢٤٨٠).

قوله: «بطول العمر». مرَّ علينا في بعض الطرق أنه كبير فعلاً.
 قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (١١/ ١٤٤-١٤٥):

قال بعضُ الشراح: مطابقةُ الحديثِ للترجمة أن الدعاءَ بكثرةِ الولدِ يستلزمُ حصولَ طولِ العمرِ، وتُعقَّبُ بأنه لا ملازمةَ بينهما إلا بنوعٍ من المجازِ بأن يُرادَ أن كثرةَ الولدِ في العادةِ تستدعي بقاءَ ذكرِ الوالدِ ما بقي أولاده، فكانه حيٌّ، والأولي في الجوابِ أنه أشارَ كعادته إلى ما وردَ في بعضِ طرقه، فأخرج في «الأدبِ المفرد» من وجهٍ آخرَ عن أنسٍ قال: «قالت أمُّ سُلَيْمٍ -وهي أمُّ أنسٍ- حُويِدُ مَكْ ألا تَدْعُو لَهُ؟ فقال: «اللَّهُمَّ أَكْثِرْ مَالَهُ وَوَلَدَهُ وَأَطْلُ حَيَاتَهُ وَاغْفِرْ لَهُ». فأما كثرةُ ولدِ أنسٍ وماله فوقعَ عندَ مسلمٍ في آخرِ هذا الحديثِ من طريقِ إسحاقِ ابنِ عبدِ اللَّهِ بنِ أَبِي طَلْحَةَ عن أنسٍ قال أنسٌ: فوالله إن مالي لكثيرٌ، وإن ولدي وولدَ ولدي ليتعادون على نحوِ المائةِ اليومَ. وتقدَّم في حديثٍ: «الطَّاعُونَ شَهِادَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ». في كتابِ الطبِّ قولُ أنسٍ: أخبرتني ابنتي أمينةُ أنه دُفِنَ من صُلبي إلى يومِ مقدَمِ الحجاجِ البصرةَ مائةٌ وعشرون. وقال النَوَوِيُّ في ترجمته: كان أكثرُ الصحابةِ أولادًا. وقد قال ابنُ قتيبة في «المعارف»: كان بالبصرة ثلاثة ما ماتوا حتَّى رأى كل واحدٍ منهم من ولده مائةَ ذكرٍ لصلبه: أبو بكرة، وأنسٌ وخليفةُ بنُ بدرٍ، وزادَ غيره رابعًا وهو المهلبُ بنُ أَبِي صَفْرَةَ وأخرج الترمذِيُّ عن أَبِي الْعَالِيَةِ في ذكرِ أنسٍ: وكان له بستانٌ يأتي في كُلِّ سَنَةٍ الْفَاكْهَةُ مرتين، وكان فيه ريحانٌ يجيءُ منه ريحُ المسكِ. ورجاله ثقات. وأما طولُ عمرِ أنسٍ فقد ثبتَ في الصحيح أنه كان في الهجرةِ ابنَ تسعِ سنينَ وكانت وفاته سنةَ إحدى وتسعينَ فيما قيل، وقيل: سنةَ ثلاثٍ وله مائةٌ وثلاثُ سنين. قاله خليفةٌ وهو المعتمدُ، وأكثرُ ما قيلَ في سنِّه أنه بلغَ مائةَ وسبعِ سنين، وأقلُّ ما قيلَ فيه: تسعًا وتسعينَ سنةً. اهـ

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٧- بَابُ الدَّعَاءِ عِنْدَ الْكَرْبِ

٦٣٤٥- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدْعُو عِنْدَ الْكَرْبِ يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَظِيمُ الْحَلِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ»^(١).

[الحديث ٦٣٤٥- أطرافه في: ٦٣٤٦، ٧٤٢١، ٧٤٣١]

٦٣٤٦- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ الْكَرْبِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَظِيمُ الْحَلِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَرَبُّ الْأَرْضِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ»^(٢). وَقَالَ وَهْبٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ مِثْلَهُ.

هذا الحديث أوفى من الذي قبله، ومعناه: أن الإنسان إذا أصيب بمكروه فإنه يذكر الله ﷻ بهذا الذكر.

❖ وقوله: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَظِيمُ الْحَلِيمُ». أي: أنه يتوسَّل إلى الله بعظمته وحلمه إلى إزالة هذا الكرب؛ لأن هذا ذكرٌ وثناءٌ يَتَضَمَّنُ الدعاء.

❖ وقوله: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ». وقد وصف الله العرش بالعظمة في القرآن الكريم؛ لأنه أعظمُ المخلوقات، فإن السموات السبع والأرضين بالنسبة إلى الكرسي كحلقه أُلْقِيَتْ في فلاةٍ من الأرض^(٣)، وفضل العرش على الكرسي كفضل الفلاة على هذه الحلقة، إذن لا يُقَدَّرُ قدره إلا الله ﷻ.

❖ وقوله: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَرَبُّ الْأَرْضِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ». هكذا أيضًا وصف الله العرش بالكرم في القرآن، والكرم في كل شيء بحسبه فمعناه هنا: ذو الحسن والبهاء، ومنه قول الرسول ﷺ: «إِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ»^(٤). فالكرامة من المال هي الحسنة

(١) أخرجه مسلم (٢٧٣٠).

(٢) انظر التعليق السابق.

(٣) أخرجه ابن حبان (٣٦١).

(٤) أخرجه البخاري (١٣٩٥)، ومسلم (١٩).

الجميلة المرغوب فيها، والكريم من بني آدم هو الجواد الكريم الذي يئذل الهال في محله.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٨ - باب التَّعَوُّذِ مِنْ جَهْدِ الْبَلَاءِ.

٦٣٤٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنِي سُمَيُّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَعَوَّذُ مِنْ جَهْدِ الْبَلَاءِ وَدَرَكِ الشَّقَاءِ وَسُوءِ الْقَضَاءِ وَشَهَاتَةِ الْأَعْدَاءِ»^(١). قَالَ سُفْيَانُ: الْحَدِيثُ ثَلَاثٌ، زِدْتُ أَنَا وَاحِدَةً لَا أَذْرِي أَيَّتُهُنَّ هِيَ.

[الحديث ٦٣٤٧ - طرفه في ٦٦١٦].

كان الرسول ﷺ يَتَعَوَّذُ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ الْأَرْبَعَةِ:

الأول: «جَهْدُ الْبَلَاءِ». يَعْنِي: أَنْ يُبْتَلَى حَتَّى يَبْلُغَ بِهِ الْجَهْدُ؛ يَعْنِي: الْمَشَقَّةُ؛ لِأَنَّ الْبَلَاءَ قَدْ يَبْلُغُ بِالْإِنْسَانِ الْجَهْدَ، وَقَدْ يَكُونُ دُونَ ذَلِكَ.

الثاني: «دَرَكُ الشَّقَاءِ». يَعْنِي: أَنْ يُذْرَكَ الشَّقَاءُ، وَالشَّقَاءُ ضِدُّ السَّعَادَةِ.

والثالث: «سُوءُ الْقَضَاءِ». وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ سُوءُ الْقَضَاءِ؛ أَي: الْقَضَاءُ مِنَ اللَّهِ ﷻ؛

لأن ما أصابنا من حسنة أو سيئة فمن الله، وإن كانت السيئة أسبابها نحن لكن كلُّها بتقدير الله، ويكون المراد بالقضاء قضاء الله، ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِسُوءِ الْقَضَاءِ؛ أَي: قَضَائِي أَنَا. أَي: مِنْ سُوءِ مَا أَقْضِي بِهِ، فَيَكُونُ كَقَوْلِهِ: نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا.

والرابع: «شَهَاتَةُ الْأَعْدَاءِ». وَمَعْنَاهُ أَنْ يَفْرَحُوا عَلَيْنَا وَيُسْرِوْا بِمَا يَسُوؤُنَا، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْأَعْدَاءَ يَسُوؤُهُمْ كُلُّ مَا يَسُرُّ عَدُوَّهُمْ وَيُفْرِحُهُمْ كُلُّ مَا يَسُوءُ عَدُوَّهُمْ، وَلِهَذَا كَانَتْ قَرِيشُ لَهَا قَدِيمُ النَّبِيِّ ﷺ فِي عَمْرَةِ الْقَضَاءِ وَوَصَلَ إِلَى الْبَيْتِ وَجَعَلَ يَطُوفُ جَلَسُوا مِنْ وَرَاءِ الْحِجْرِ يَتَسَمَّتُونَ بِالصَّحَابَةِ؛ يَقُولُونَ: إِنَّهُ يَقْدُمُ عَلَيْكُمْ قَوْمٌ وَهَنَتْهُمْ حُمَى يَثْرِبَ. فَلَمَّا عَلِمَ النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِكَ أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَزْمُلُوا مِنَ الْحِجْرِ الْأَسْوَدِ إِلَى الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ، وَأَنْ يَمْشُوا مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ^(٢)، فَيَكُونَ الرَّمْلُ لَيْسَ فِي كُلِّ الشَّوْطِ، بَلْ مِنْ الْحِجْرِ الْأَسْوَدِ إِلَى الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ فَقَطْ،

(١) أخرجه مسلم (٢٧٠٧).

(٢) أخرجه البخاري (١٦٠٢)، ومسلم (١٢٦٦).

لكن في حجة الوداع رَمَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ كُلَّهَا مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ .^(١)

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٩- بَابُ دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ الرَّفِيقَ الْأَعْلَى».

٦٣٤٨- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ فِي رَجَالٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ وَهُوَ صَاحِبٌ: «لَنْ يُقْبَضَ نَبِيٌّ قَطُّ حَتَّى يَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ الْجَنَّةِ، ثُمَّ يُخَيَّرُ». فَلَمَّا نَزَلَ بِهِ وَرَأْسُهُ عَلَى فَخِذِي، غُشِيَ عَلَيْهِ سَاعَةٌ، ثُمَّ أَفَاقَ فَأَشْخَصَ بَصَرَهُ إِلَى السَّقْفِ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ الرَّفِيقَ الْأَعْلَى». قُلْتُ: إِذَا لَا يَخْتَارُنَا، وَعَلِمْتُ أَنَّهُ الْحَدِيثُ الَّذِي كَانَ يُحَدِّثُنَا وَهُوَ صَاحِبٌ قَالَتْ: فَكَانَتْ تِلْكَ آخِرَ كَلِمَةٍ تَكَلَّمَ بِهَا: «اللَّهُمَّ الرَّفِيقَ الْأَعْلَى»^(١).

قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: بَابُ دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ الرَّفِيقَ الْأَعْلَى». وَلَمْ يَقُلْ: بَابُ الدَّعَاءِ بِالرَّفِيقِ الْأَعْلَى. فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يَرَى رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ مِثْلَ هَذَا الدَّعَاءِ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلنَّبِيِّ ﷺ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَعْلَى اسْمٌ تَفْضِيلٌ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ غَايَةُ الْعُلُوِّ، وَغَايَةُ الْعُلُوِّ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلرَّسُولِ - عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -، وَأَوَّلُوا الْعَزَمَ مِنْهُمْ خَاصَّةً، فَإِذَا دَعَا الْإِنْسَانُ بِشَيْءٍ لَا يَتَأَلَّهُ إِلَّا الرَّسُولُ صَارَ فِي هَذَا نَوْعٌ مِنَ الْإِعْتِدَاءِ فِي الدَّعَاءِ، لِأَنَّا ذَكَرْنَا أَنَّ الْإِعْتِدَاءَ فِي الدَّعَاءِ هُوَ طَلِبٌ مَا لَا يَجُوزُ، إِمَّا لَتَعْذِرُهُ شَرْعًا أَوْ قَدْرًا.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُؤَلَّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يُرِيدُ هَذَا، وَلَكِنْ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ أَوَّلَ مَنْ دَعَا بِهَا مِنْ هَذِهِ الْأُمَمِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَعَلَى هَذَا فَيَجِبُ أَنْ يُؤَوَّلَ الرَّفِيقُ الْأَعْلَى بِأَهْلِ الْجَنَّةِ عَمُومًا إِذَا دَعَا بِهِ إِنْسَانٌ غَيْرُ الرَّسُولِ ﷺ.

قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (١١/١٤٩-١٥٠):

قَوْلُهُ: «بَابُ» كَذَا لِلْأَكْثَرِ بِغَيْرِ تَرْجُمَةٍ، ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ عَائِشَةَ فِي الْوَفَاةِ النَّبَوِيَّةِ، وَفِيهِ قَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «الرَّفِيقُ الْأَعْلَى». وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي أَوَاخِرِ الْمَغَازِي، وَتَعَلَّقَهُ بِمَا قَبْلَهُ مِنْ

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) أخرجه مسلم (٢٤٤٤).

جهة أن فيه إشارة إلى حديث عائشة أنه كان إذا اشتكى نَفَثَ على نفسه بالمعوذات، وقضية سياقها هنا أنه لم يتعوذ في مرض موته بذلك، بل تقدم في الوفاة النبوية من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة: فذهبتُ أُعوّذهُ فَرَفَعَ رأسه إلى السماء وقال: «في الرفيق الأعلى». اهـ.

على كل حال: «الرفيق الأعلى» كما وصفتُ لكم إذا قُصِدَ اسمُ التفضيل فهذه منزلةُ الرسل، ولا شك أن منزلةَ الرسل هي أعلى ما في الجنة، لكن ينالها أيضًا غيرُهم، ولهذا لما قَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «إِنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ لَيَتَرَاءَوْنَ أَهْلَ الْغُرَفِ كَمَا تَتَرَاءَوْنَ الْكُوكَبَ الْغَابِرَ الدَّرِيَّ فِي الْأَفْقِ». قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ تِلْكَ مَنَازِلُ الْأَنْبِيَاءِ لَا يَنَالُهَا غَيْرُهُمْ. قَالَ: «لَا، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ رَجَالٌ آمَنُوا بِاللَّهِ وَصَدَّقُوا الْمُرْسَلِينَ»^(١). وهذا أيضًا قد لا يَدُلُّ على أن هؤلاء في منزلة الأنبياء، بل يَدُلُّ على أن الرسول ﷺ بَيْنَ أن هذه ليست منازل الأنبياء. بل منازل رجال آمنوا بالله وصدقوا المرسلين، وتكونُ منازل الأنبياء أعلى منها.

على كل حال: فإن الأعلى العلو المطلق في الجنة لا يَكُونُ إلا للرسل.

وفي هذا الحديث: دليلٌ على ما أصابَ النَّبِيَّ ﷺ عند موته من الشدة؛ لأنه غشي عليه ﷺ ووجد شدة في الموت حتى إن عائشة رضي الله عنها قالت: لَا أَغِيطُ أَحَدًا بَعْدَهُ، وَالْحِكْمَةُ من ذلك أن أجل أن ينالَ النَّبِيُّ ﷺ أعلى درجات الصبر؛ لأن النَّبِيَّ ﷺ أَصْبَرُ الصَّابِرِينَ؛ صَبَرَ على طاعةِ اللَّهِ فَكَانَ يَقُومُ مِنَ اللَّيْلِ حَتَّى تَتَوَرَّمَ قَدَمَاهُ^(٢)، وَصَبَرَ عن معصيةِ اللَّهِ ﷻ، وَصَبَرَ على أقدارِ اللَّهِ الْمُؤَلِّمَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالرَّسَالَةِ وَغَيْرِهَا؛ فَصَبَرَ على أذية قريش وما ينالُه منهم، وَصَبَرَ على الأقدارِ التي لَا تَتَعَلَّقُ بِالدَّعْوَةِ، فَكَانَ يُوعَكُ كَمَا يُوعَكُ الرِّجَالانِ مَنَّا^(٣)، وَشَدَّدَ عَلَيْهِ فِي الْمَوْتِ كُلِّ هَذَا مِنْ أَجْلِ أَنْ يَنَالَ أَعْلَى دَرَجَاتِ الصَّابِرِينَ.

فهو ﷺ سَيِّدُ الْخَلْقِ فِي هَذَا وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الصَّبَرَ دَرَجَةٌ عَالِيَةٌ لَا تُنَالُ بِالسَّهُولَةِ، لَا تُنَالُ إِلَّا بِشَيْءٍ يُضَيَّرُ عَلَيْهِ، وَلِهَذَا يُشَدَّدُ الْبَلَاءُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ، ثُمَّ الصَّالِحِينَ الْأَمْثَلِ فَلَا أَمْثَلَ^(٤)

(١) أخرجه البخاري (٣٢٥٦)، ومسلم (٢٨٣١).

(٢) أخرجه البخاري (١١٣٠)، ومسلم (٢٨١٩).

(٣) أخرجه البخاري (٥٦٤٨)، ومسلم (٢٥٧١).

(٤) أخرجه الترمذي (٢٤٠٦)، وابن ماجه (٤٠٢٣)، والنسائي في «الكبرى» (٧٤٨١)، وابن حبان (٢٩١٠)،

وأحمد (١٧٢/١).

من أجل أن يتألوا من درجة الصبر بقدر ما نالهم من البلاء.

وهذه مسألة إذا تأملها الإنسان هانت عليه المصائب وسهل عليه البلاء؛ لأنه يعلم أنه يتأل بذلك درجة أعلى.

ومعنى: «اللهم الرفيق الأعلى». أي: أنزلي الرفيق الأعلى، والمراد بالرفيق الأعلى مجتمع الأنبياء، أو الأنبياء أنفسهم كما قال تعالى: ﴿وَحَسِّنْ أَوْلِيَّكَ رَفِيقًا﴾ [الشعراء: ٦٩].

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٠- باب الدعاء بالموت والحياة.

٦٣٤٩- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ قَالَ: أَتَيْتُ خَبَابًا وَقَدْ اِكْتَوَى سَبْعًا قَالَ: لَوْلَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَانَا أَنْ نَدْعُو بِالْمَوْتِ لَدَعَوْتُ بِهِ^(١).

٦٣٥٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنِي قَيْسٌ قَالَ: أَتَيْتُ خَبَابًا وَقَدْ اِكْتَوَى سَبْعًا فِي بَطْنِهِ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: لَوْلَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَانَا أَنْ نَدْعُو بِالْمَوْتِ لَدَعَوْتُ بِهِ^(١).

٦٣٥١- حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ الْمَوْتَ لِضُرِّ نَزَلَ بِهِ، فَإِنْ كَانَ لَا بَدَّ مُتَمَنِّيًا لِلْمَوْتِ فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتْ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي»^(١).

هذا أيضًا باب الدعاء بالموت والحياة؛ يعني أنه لا يجوز لك للإنسان أن يدعوا بالموت لضرر نزل به، فإذا كان لا بد فليقل: اللهم أحيني ما كانت الحياة خيرًا لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خيرًا لي؛ وذلك لأن الإنسان لا يدري فهذا الضر الذي نزل به ربا يزول، وربما يكتسب به درجات لا يتألفها إلا به، وإذا زال وبقي في الحياة ووفق للعمل الصالح كان بقاءه خيرًا، فلهذا قال: «أحيني ما كانت الحياة خيرًا لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خيرًا لي». ففي الأول

(١) أخرجه مسلم (٢٦٨١).

(٢) انظر التعليق السابق.

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٠٨).

قَالَ: «ما كانت الحياة» فأتى بـ«ما» المصدرية الظرفية؛ أي: مدة كون الحياة خيرًا لي، وأما في الوفاة فقال: «إذا» فأتى بـ«إذا» الشرطية؛ لأن الغالب أن الحياة للمؤمن خيرٌ من الوفاة، فلهذا اختلف التعبير، ولا يُتَنَافَى هذا قوله ﷺ عن يوسف: ﴿أَنْتَ وَلِيٌّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾ [١٠١]. وذلك لأنه لم يسأل وفاة مطلقة، بل سأل وفاة على الإسلام؛ يَعْنِي: وإن تأخرت، ولا يُتَنَافَى ذلك أيضًا قوله تعالى عن مريم: ﴿رَبِّ انْتِنِي مِثُّ قَبَلِ هَذَا وَكُنْتُ نَسِيًّا مَنْسِيًّا﴾ [٢٣]. فإنها لم تتمن موتًا عاجلاً، لكنها تمنّت موتًا قبل هذه الفتنة؛ يَعْنِي: يا ليتني مِتُّ ولم أفتن هذه الفتنة فهو تمنٌ لموتٍ مقيّد: ﴿مِثُّ قَبَلِ هَذَا﴾. يَعْنِي: قبل أن أفتن، فلذلك نقول: لا منافاة بين هذا وبين ما نهى عنه الرسول ﷺ، وكذلك لا منافاة بينه وبين قوله ﷺ في الحديث الذي لم يذكره المؤلف: «وإن أردت بعبادك فتنة فاقبضني إليك غير مفتون»^(١). فإن هذا ليس دعاءً بالموت، لكنه دعاءٌ بأن يموتَ على غير فتنة؛ يَعْنِي: وإن تأخر موتي فاقبضني إليك غير مفتون.

والحاصل: أن الإنسان لا ينبغي له أن يتمنى الموت مطلقًا، حتّى وإن كان في أمرٍ نزل به في دينه، ولكن إذا نزل به أمرٌ في دينه يفتنه فليقل: اقبضني إليك غير مفتون. هكذا ينبغي أن يقول؛ لأن الغالب أن البقاء للمؤمن خيرٌ من الموت، ولهذا جاء في الحديث: أن خير الناس من طال عمره وحسن عمله^(٢). اللهم اجعلنا منهم.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣١- باب الدَّعَاءِ لِلصَّبِيَّانِ بِالْبَرَكَةِ وَمَسْحِ رُءُوسِهِمَا.

وَقَالَ أَبُو مُوسَى: وَلَدَ لِي غُلَامٌ، وَدَعَا لَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْبَرَكَةِ.

٦٣٥٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ، عَنْ الْجَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: سَمِعْتُ

السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ: ذَهَبَتْ بِي خَالَتِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ابْنَ أُخْتِي وَجَعَ، فَمَسَحَ رَأْسِي، وَدَعَا لِي بِالْبَرَكَةِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ، فَشَرِبْتُ مِنْ وُضُوئِهِ، ثُمَّ قُمْتُ خَلْفَ

(١) أخرجه الترمذي (٣٢٣٣)، وأحمد (٣٤٨٤).

(٢) أخرجه ابن حبان (٢٩٨١)، وانظر «الترغيب والترهيب» (٤/٤٨، ١١٧).

ظَهَرُوا، فَظَنَرْتُ إِلَى خَاتَمِهِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ مِثْلَ زُرِّ الْحَجَلَةِ^(١).

هذا بابُ الدعاءِ للصبيانِ بالبركةِ ومسحِ رؤوسهم، والدعاءُ لهم بالبركةِ؛ أي: بأن يُنَزَّلَ اللهُ عليهم البركةَ، وإذا نزلت البركةُ على الشخصِ بارك اللهُ له في قوله وفعله وماله وولده وجميع أحواله.

ومسحُ رؤوسهم؛ لأن مسحَ الرأسِ يَسْتَنْزِلُ الرحمةُ والبركةُ كما هو مشاهدٌ معلومٌ، والإنسانُ يُتَبَغَّى له أن يُعَامَلَ الصبيانَ بالبركةِ واللينِ؛ لأن هذا يُرَقِّقُ القلبَ، وربما يُدْمِعُ العينَ أحياناً ففي ملاطفتهم سرٌّ عجيبٌ في تليينِ القلوبِ وترقيقها، وإذا بَعُدَ بالإنسانِ التأملُ، وتأملَ حكمةَ اللهِ ﷻ وكيف اختلافُ هذه المخلوقاتِ؛ فهذا شيخٌ كبيرٌ، وهذا كهلٌ، وهذا شابٌ، وهذا صغيرٌ، وكيف يَجْمَعُ اللهُ في هذا الكونِ بين هذه الأصنافِ كُلِّها من أجل أن تبقى الحياةُ، فإذا تأملَ الإنسانُ مثلَ هذه الأمورِ ومسحَ رأسَ الصبيِّ حصلَ في هذا خيرٌ كثيرٌ ورقةٌ في القلبِ والإنسانُ يُتَبَغَّى له أن يَكُونَ رقيقَ القلبِ، لأنه إذا كان رقيقَ القلبِ لكلِّ ذي قربي ومسلمٍ صار من أصحابِ الجنةِ الذين ذَكَرَهُم الرسولُ ﷺ^(٢).

وفي هذا الحديثِ: دليلٌ أيضاً على أن الصبيَّ الصغيرَ لن يَنْسَى ما يَفْعَلُهُ به غيره، فتجدُ هذا الصبيَّ إذا عَمِلَتْ فيه مثلُ هذا العملِ؛ مسحتَ على رأسِهِ وبركتَ عليه وما أشبه ذلك لا يَنْسَى هذا أبداً، بل يَذْكُرُهُ وهو كبيرٌ ويقولُ: فلان تلك السنة وأنا صغيرٌ فعلَ بي كذا وكذا، وإذا عَقِلَ ربما يَكُونُ في ذلك سببٌ لأن يَدْعُوَ اللهُ لك على ما فعلتَ فيه.

وفي هذا الحديثِ: دليلٌ على أن رسولَ اللهِ ﷺ يَذْهَبُ النَّاسُ إِلَيْهِ للدعاءِ لهم لا أن يُغَيِّثَهُمْ؛ لأنه لا يُغَيِّثُ إِلَّا اللهُ.

وفيه: دليلٌ على جوازِ التبركِ بفضلِ ماءِ الرسولِ ﷺ؛ أي: بفضلِ وضوئه؛ لأنه قَالَ: فَشَرِبْتُ مِنْ وَضُوئِهِ. أي: من الماءِ الذي فَضَّلَ بَعْدَ وضوئه، ولكن لا أَحَدٌ سِوَى الرسولِ ﷺ يَتَبَرَّكُ بِفَضْلِ مَائِهِ، أو بعرقه، أو بثوبه، أو ما أشبه ذلك، بل هذا خاصٌّ برسولِ اللهِ ﷺ.

(١) أخرجه مسلم (٢٣٤٥).

(٢) أخرجه مسلم (٢٨٦٥).

فإذا قَالَ قائلٌ: ما الدليل على الخصوصية ولماذا لا نقول: إذا كان الناس يَتَّبِعُونَ بالرسول ﷺ فَأَجِزُوا للناس أن يَتَّبِعُوا بخلفاء الرسول وهم العلماء؛ لأن العلة وهي الدعوة إلى الله على بصيرة موجودة في غير الرسول ﷺ؟

الجواب أن نقول: الدليل على هذا أن الصحابة لم يفعلوا بعضهم في بعض فما كانوا يَتَّبِعُونَ بأبي بكر، ولا عمر، ولا عثمان، ولا علي، ولا غيرهم من الصحابة، ولو كان هذا من الأمور الجائزة أو المشروعة لكان الصحابة أول من يفعل هذا الشيء، فلما لم يفعلوه عُلِمَ أنه ليس بمشروع، وأنه لا يَتَّبِعُ به الإنسان، وأظن أننا ذكرنا أن كل سبب لم يثبت نفعه شرعاً ولا حساً فإن اتخذه سبباً نوع من الشرك؛ لأن الإنسان يُثَبِّت حكماً أو أثراً في شيء لم يجعله الله تعالى فيه، فيكون مشاركاً لله تعالى في هذا الأمر الذي أثبت في هذا الشيء.

وفيه أيضاً: إثبات خاتم الرسول ﷺ خاتم النبوة وهو مثل زر الحجلة، والحجلة هي عبارة عن خباء صغير يكون في البيت يدخله الإنسان ويَزُرُّ على نفسه، والزار معروف، وهو عبارة عن شيء ناتئ أسود عليه شعرات بين كتفيه، وكان من صفته ﷺ المعروفة أن خاتم النبوة بين كتفيه.

ويذكر أن سلمان الفارسي رحمه الله لما ذُكر له وصف النبي ﷺ وكان من بين ذلك أنه يرى خاتم النبوة بين كتفيه، فجلس ذات يوم وراء النبي ﷺ وعرف النبي ﷺ أنه يحب أن يرى هذا، فنزل رداءه ﷺ من أجل أن يراه^(١).

فَيُسْتَفَادُ من هذا الحديث -إن صح- فائدة عظيمة وهي: أنك إذا رأيت من أخيك تطلعاً لشيء، وأنت لا يضرُّك أن تُبَيِّنَ له فإن الأفضل أن تطلع عليه لاسيما إذا كان يَتَّبِعُ به لكن بعض الناس على العكس من هذا؛ إذا رأى الإنسان يَتَطَّلَعُ لشيء قال هذا بلوغ. يعني: يحب الاطلاع على كل شيء هذا يدخل بين الظفر واللحم لا تحبزه، اكتم عنه، لا تعلمه. وهذا لا ينبغي، فإذا لم يكن عليك ضرر ورأيت أخاك يَتَطَّلَعُ إلى معرفة الشيء فأطلع عليه؛ لأن هذا من هدي الرسول ﷺ، وفيه تطبيق لخاطر أخيك، وفيه سباحة، أما إذا خشيت الضرر فإنه لا يلزمك أن تطلع، بل اكتم عنه إذا خشيت. يعني: إذا أطلع عليك في حاجة ضرر فهذا

(١) أخرجه ابن حبان (٧١٢٤).

لَا تُطْلِعُهُ، وَاحْرِضْ أَنْ تَكْتُمَ عَنْهُ كُلَّ شَيْءٍ، وَإِذَا دَنَا مِنْكَ فَقُلْ: لَا مِسَاسَ، ابْعُدْ. لِأَنَّهُ يُخْشَى مِنْهُ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ يُخْشَى مِنْهُ الضَّرَرَ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَوَقَّعَ ضَرَرَهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٣٥٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي عَقِيلٍ أَنَّهُ كَانَ يَخْرُجُ بِهِ جَدُّهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هِشَامٍ مِنَ السُّوقِ أَوْ إِلَى السُّوقِ، فَيَشْتَرِي الطَّعَامَ، فَيَلْقَاهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ، وَابْنُ عُمَرَ فَيَقُولَانِ: أَشْرِكْنَا فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ دَعَا لَكَ بِالْبَرَكَةِ، فَيُشْرِكُهُمْ فَرَبَّمَا أَصَابَ الرَّاحِلَةَ كَمَا هِيَ فَيَنْبَغُ بِهَا إِلَى الْمَنْزِلِ.

قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (١٣٦/٥-١٣٧):

❖ قَوْلُهُ: «عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِشَامٍ»؛ أَي: ابْنِ زَهْرَةَ التِّيمِيِّ مِنْ بَنِي عَمْرِو بْنِ كَعْبٍ بْنِ سَعْدِ بْنِ تَيْمٍ بِنِ مَرَّةَ رَهْطُ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ، وَهُوَ جَدُّ زَهْرَةَ لِأَبِيهِ.

❖ قَوْلُهُ: «وَكَانَ قَدْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ». ذَكَرَ ابْنُ مَنْدَةَ أَنَّهُ أَدْرَكَ مِنْ حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ سِتِّ سِنِينَ، وَرَوَى أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» أَنَّهُ احْتَلَمَ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَكِنْ فِي إِسْنَادِهِ ابْنُ لَهِيْعَةَ، وَحَدِيثُ الْبَابِ يَدُلُّ عَلَى خَطَا رِوَايَتِهِ هَذِهِ فَإِنْ ذَهَبُ أُمُّهُ بِهِ كَانَ فِي الْفَتْحِ وَوُصِفَ بِالصَّغَرِ إِذَا ذَاكَ، فَإِنْ كَانَ ابْنُ لَهِيْعَةَ ضَبَطَهُ فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ بَلَغَ فِي أَوَائِلِ سَنِّ الْاِحْتِلَامِ.

❖ قَوْلُهُ: «وَذَهَبَتْ بِهِ أُمُّهُ زَيْنَبُ بِنْتُ حُمَيْدٍ»؛ أَي: ابْنِ زَهِيرٍ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزَى وَهِيَ مَعْدُودَةٌ فِي الصَّحَابَةِ، وَأَبُوهُ هِشَامٌ مَاتَ قَبْلَ الْفَتْحِ كَافِرًا، وَقَدْ شَهِدَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هِشَامٍ فَتَحَ مِصْرَ وَاخْتَطَّ بِهَا فِيمَا ذَكَرَهُ ابْنُ يُونُسَ وَغَيْرُهُ، وَعَاشَ إِلَى خِلَافَةِ مَعَاوِيَةَ.

❖ قَوْلُهُ: «وَدَعَا لَهُ». زَادَ الْمُصَنِّفُ فِي الْأَحْكَامِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ «عَنْ زَهْرَةَ» وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» مِنْ حَدِيثِ ابْنِ وَهْبٍ بِتَمَامِهِ فَوَهِمَ.

❖ قَوْلُهُ: «وَعَنْ زَهْرَةَ بْنِ مَعْبِدٍ». هُوَ مُوَصَّلٌ بِالْإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ.

❖ قَوْلُهُ: «فَيَلْقَاهُ ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ الزُّبَيْرِ». قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ: رَوَاهُ الْخَلْقُ فَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ هَذِهِ الزِّيَادَةَ إِلَى آخِرِهَا إِلَّا ابْنُ وَهْبٍ.

قُلْتُ: وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْمُصَنِّفُ فِي الدَّعَوَاتِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَكَذَلِكَ

أخرجه أبو نعيم من وجهين عن ابن وهب، وقال الإسماعيلي: تفرد به ابن وهب.
 ﴿قوله: «فيقولان له: أشركنا». هو شاهد الترجمة لكونهما طلباً منه الاشتراك في الطعام الذي اشتراه فأجابهما إلى ذلك وهُم من الصحابة، ولم يُنقل عن غيرهم ما يُخالف ذلك فيكون حجة، وفي الحديث مسحُ رأس الصغير، وتركُ مبيعة من لم يبلُغ، والدخولُ في السوق لطلب المعاش، وطلبُ البركة حيث كانت، والردُّ على من زعم أن السعة من الحلال مذمومة، وتوفُّر دواعي الصحابة على إحضار أولادهم عند النَّبِيِّ ﷺ لالتماس بركته، وعلم من أعلام نبوته ﷺ لإجابة دعائه في عبد الله بن هشام.

تنبيهان: أحدهما: وقع في رواية الإسماعيلي «وكان -يعني: عبد الله بن هشام- يُصْحِي بالشاء الواحدة عن جميع أهله». فعزا بعض المتأخرين هذه الزيادة للبخاري فأخطأ. ثانيهما: وقع في نسخة الصغاني زيادة لم أرها في شيء من النسخ غيرها، ولفظه: «قال أبو عبد الله: كان عروة البارقي يَدْخُلُ السُّوقَ وقد ربح أربعين ألفاً ببركة دعوة رسول الله ﷺ بالبركة حيث أعطاه ديناراً يَشْتَرِي به أضحية، فاشترى شاتين فباع إحداها بدينار وشاء، فبرك له رسول الله ﷺ. اهـ

قال القسطلاني: «يقول عن أبي عقیل، قوله إنه كان يأخذ به جده عبد الله بن هشام التميمي من بني تميم بن مرة من السوق أو إلى السوق قال الكرمانی: من السوق؟ أي: من جهة دخول السوق والمعانة فيه بالشك من الراوي وفي باب الشركة فيه بالطعام من السوق بالجزم من غير شك فيشتري الطعام فيلقاه ابن الزبير عبد الله وابن عمر عبد الله فيقولان له: أشركنا إضافة لهمزة مفتوحة وكسر الراء.

[أشركنا تقف عليها إضافة الهمزة وكسر الراء^(١) في الطعام الذي اشتريته فإن النَّبِيَّ ﷺ قد دعا لك بالبركة وذلك أن أمه زينب بنت حميد ذهبت به إلى رسول الله ﷺ فمسح رأسه ودعا له كما في رواية الباب المذكورة فيشرحهم. لأبي ذر وبالصم ثم كسر لغيره و عبر بالجمع باعتبار أن أقل الجمع اثنان وربما أصابه بدون شاة الراحلة كما هي أي: بتمامه فيبعث بها إلى المنزل ببركة دعوة النَّبِيِّ ﷺ له، وفي الحديث فأمرهم له من الدعاء للصبيان بالبركة

(١) ما بين المعقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رحمه الله.

ومسح رؤوسهم كما في رواية ابن أبي شريك المذكورة وإجابة دعائه ﷺ. اهـ
فإذن عرفنا قوله: فربما أصاب الراحلة كما هي فَيَبْعَثُ بها إلى المنزل يَغْنِي بِرَبْحُهَا؛ يَرْبِحُ
الراحلة كُلُّهَا بما عليها فَيَبْعَثُ بها إلى المنزل وذلك بركة دعوة النَّبِيِّ ﷺ حين دعا له بالبركة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٣٥٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ،
عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ، وَهُوَ الَّذِي مَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي وَجْهِهِ وَهُوَ
غُلَامٌ مِنْ بَنِيهِمْ^(١).

وكان له خمس سنين في ذلك الوقت، وأخذ منه علماء المصطلح أنه يَجُوزُ أَنْ يَتَحَمَّلَ
الإنسان الحديث وهو صغير وله خمس سنين.

وفيه أيضًا: دليل على أن التمييز ليس مقيداً بسبع سنين فقط، ولكن الغالب أنه يَكُونُ في سبع
سنين، وإلا فقد يُمَيِّزُ الإنسان قبل السبع، وقد يَبْلُغُ السبعة وهو لا يُمَيِّزُ، والناس يَخْتَلِفُونَ، لكنَّ
الغالب أن سنَّ التمييز سبع سنين، ولهذا قَالَ الرسول ﷺ: «مُرُوا أَبْنَاءَكُمْ بِالصَّلَاةِ لِسَبْعٍ»^(٢).
لأنها في الغالب، وإلا فإن التمييز قد يَحْضُلُ قبلها، وقد يَتَأَخَّرُ عنها، كما هو معروف.

وفي هذا الحديث: جوازُ مَجِّ الماءِ في وجهِ الصبي، ولكن بشرط أن تَأْمَنَ العاقبة؛ لأن
الرسول ﷺ ليس كغيره فريقيه بركةٌ وخيرٌ، وأما غيره فليس كذلك، لكن لو رَشَقَ عليه من
مائه تودداً له وتَعْطُفاً عليه فهذا لا بَأْسَ به بشرط أن لا يُؤَدِّيَ إلى فزعه أيضاً، فإن أدى إلى
فزعه لأن بعض الصبيان لو تَرَشَّقُوا عليه الماء فزع وصاح فهذا لا تَفْعَلُ، لكن إذا عرفنا أنه
عنده شيء من الفهم ورشقته بالماء من باب التودد إليه فهذا يُشْبِهُ مَجَّ النَّبِيِّ ﷺ بالماء في وجه
محمود بن الربيع رَحِمَهُ اللَّهُ.

(١) أخرجه مسلم (٣٣).

(٢) أخرجه أحمد (٦٧٥٦)، والطبراني في «الأوسط» (٤١٢٩)، والدارقطني (٢٣١/١)، وقال الهيثمي في
«مجمع الزوائد» (٢٩٤/١): «رواه الطبراني، وفيه داود بن المحبر، ضعفه أحمد والبخاري، وجماعة، وثقة

ابن معين اهـ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٣٥٥- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُؤْتِي بِالصَّبِيَّانِ فَيَدْعُو لَهُمْ، فَأَتِي بِصَبِيٍّ فَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ، فَدَعَا بِهَاءٍ، فَاتَّبَعَهُ إِيَّاهُ، وَلَمْ يَغْسِلْهُ ^(١).

هذا أيضًا من لطفِ الرسول ﷺ وتواضعِهِ أن الناس يأتون بالصَّبِيَّانِ فَيَدْعُو لَهُمْ صلواتُ اللَّهِ وسلامُهُ عليه فَأَتِي بِصَبِيٍّ فَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ فَدَعَا بِهَاءٍ فَاتَّبَعَهُ إِيَّاهُ وَلَمْ يَغْسِلْهُ. الصَّبِيُّ بَالٌ عَلَى ثَوْبِهِ وَهُوَ مَعْدُورٌ؛ لِأَنَّهُ صَبِيٌّ لَا يَغْفُلُ وَلَمْ يَدْعُ الرُّسُولُ ﷺ عَلَيْهِ: وَلَمْ يَقُلْ: اللَّهُمَّ يُنَجِّسْكَ كَمَا نَجَّسْتَنَا. وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْكَلِمَاتِ الَّتِي يَقُولُهَا الْعَامَّةُ عِنْدَنَا إِذَا بَالَ الصَّبِيُّ عَلَى ثَوْبِهِ قَامَ يَدْعُو عَلَيْهِ، وَالرُّسُولُ ﷺ لَمْ يَدْعُ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى أَوْلِيَائِهِ الَّذِينَ أَتَوْا بِهِ، وَلَكِنْ هَذِهِ الْمَفْسَدَةُ أَزَالَهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِأَن دَعَا بِهَاءٍ فَاتَّبَعَهُ إِيَّاهُ؛ يَعْنِي: صَبَّهُ عَلَيْهِ حَتَّى عَمَّ جَمِيعَ الْمَكَانِ الَّذِي فِيهِ الْبَوْلُ وَلَكِنَّهُ لَمْ يَغْسِلْهُ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: لَمْ يَغْسِلْهُ يَعْنِي مَا عَصَرَهُ وَلَا فَرَكَهُ؛ لِأَنَّهُ صَبَّهُ وَبَوَّلُ الصَّبِيِّ الَّذِي لَمْ يَتَغَدَّ بِالطَّعَامِ يَكْفِي فِيهِ الْإِتْبَاعُ؛ فَإِذَا أَتْبَعْتَهُ الْهَاءُ كَفَى، أَمَّا إِذَا صَارَ يَتَغَدَّى بِالطَّعَامِ فَإِنَّهُ كَغَيْرِهِ لَا بَدَّ أَنْ يُغْسَلَ، وَكَذَلِكَ غَائِطُهُ لَا بَدَّ أَنْ يُغْسَلَ، وَكَذَلِكَ بَوْلُ الْأُنْثَى لَا بَدَّ أَنْ يُغْسَلَ، فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: بَوْلُ الصَّبِيِّ، بَوْلُ الْأُنْثَى، وَغَائِطُ الصَّبِيِّ، وَغَائِطُ الْأُنْثَى، ثَلَاثَةٌ مِنْهَا لَا بَدَّ فِيهَا مِنَ الْغَسْلِ وَهِيَ: بَوْلُ الْأُنْثَى، وَغَائِطُ الصَّبِيِّ، وَغَائِطُ الْأُنْثَى، وَأَمَّا بَوْلُ الصَّبِيِّ يَكْفِي فِيهِ الْإِتْبَاعُ؛ أَنْ يُتَّبَعَ بِهَاءٍ حَتَّى يَغْمَّ مَكَانَ النِّجَاسَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٦٣٥٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَعْلَبَةَ ابْنُ صُعَيْرٍ -وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ مَسَحَ عَيْنَهُ- أَنَّهُ رَأَى سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ يُوتِرُ بِرُكْعَةٍ. الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: «قَدْ مَسَحَ عَيْنَهُ».

٣٢- بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ.

٦٣٥٧- حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا الْحَكَمُ، قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى قَالَ: «لَقِيتُ كَعْبُ بْنَ عُجْرَةَ، فَقَالَ: أَلَا أَهْدِي لَكَ هَدِيَّةً إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ عَلَيْنَا فَقُلْنَا:

يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ عَلِمْنَا كَيْفَ نُسَلِّمُ عَلَيْكَ فَكَيْفَ نُصَلِّيْ عَلَيْكَ؟ قَالَ: قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ^(١).

٦٣٥٨ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْرَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَالدَّرَاوَرْدِيُّ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَبَّابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: «قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا السَّلَامُ عَلَيْكَ فَكَيْفَ نُصَلِّي؟ قَالَ: قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ؟ وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ»^(٢).

قوله: «باب الصلاة على النبي ﷺ» يعني: كيفيتها، والصلاة على النبي ﷺ إذا سألها الإنسان ربّه، فهو يعني أنه يسأل الله أن يُثني على رسوله ﷺ في الملاء الأعلى، فإذا قلت: اللهم صلّ عليه يعني: أثني عليه في الملاء الأعلى من الملائكة.

وفي حديث كعب بن عُجرة دليلٌ على أن العلم إذا بلغه الإنسان أحدًا، فهذا هديةٌ ولعمرُ الله إنه لمن أفضل الهدايا لأن العلم أفضل من المالِ ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [البقرة: ١٧٧].

ولم يذكر المال، فهذه العلم أفضل من هدية المال ولهذا قال: «أهدي لك هدية».

وفي قوله ﷺ: «قولوا: اللهم صلّ على محمدٍ» دليلٌ على أن هذه الكيفية هي المطلوبة؛ لأن الرسول ﷺ لما سأله: كيف نصلي؟ قال: قولوا: كذا، وليس هذا أمرًا دالًّا على الوجوب، وذلك لأنه ليس أمرًا مُبتدأً وإنما هو أمرٌ بكيفية سئله الرسول ﷺ، فعلى هذا يكون فيه دليلٌ على وجوب الصلاة على النبي ﷺ؛ لأنك لو سألت شخصًا وقلت: كيف أفعل؟ فقال: افعل كذا وكذا، فهو أمرٌ بالكيفية، وهو أمرٌ إرشاد؛ لأن السائل يسترشد.

وفيه أيضًا دليلٌ على أن هذه الكيفية وردت بأكثر من لفظ، منها ما ورد في هذا الحديث: «اللهم صلّ على محمدٍ وعلى آلِ محمدٍ كما صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ» فليس فيها ذكرُ

(١) أخرجه مسلم (٤٠٦).

(٢) أخرجه مسلم (٤٠٥) من حديث أبي مسعود.

إبراهيم، ولكن في بعض الروايات: «على إبراهيم وعلى آل إبراهيم»^(١)، وهي ثابتة في صحيح البخاري، ولكن على ذلك إذا فرض أنها لم تثبت، فإنه إذا قيل: آل فلان دخل فيهم فلان، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾^(٢) [٤٦: ٤٦]. فإن فرعون منهم كما قال تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَيَنْسُ الْوَرْدَ الْمَوْزُودُ﴾^(٣) [٩٨: ٩٨]. وفي حديث أبي سعيد الخدري صفة ثانية للصلاة على النبي ﷺ وعلى هذا فتكون الصلاة على النبي ﷺ واردة على وجهين: حديث كعب بن عجرة وحديث أبي سعيد. والقاعدة الصحيحة: أنه إذا جاءت العبادات على وجهين فأكثر فالسنة أن يتعبد الإنسان لله بوجهين أو أكثر؛ لأن هذا أولى فإن الإنسان إذا أتى بالعبادات على وجوهها المتنوعة استفاد ثلاث فوائد:

الأولى: أنه يأتي بجميع السنن.

الثانية: دفع الملل وأن يكون فعله تعبداً لا يكون حركة عادية.

الثالثة: تحقيق متابعة الرسول ﷺ حيث يأتي بالسنة على وجوهها وإحياء السنة، فكل هذه الفوائد تحصل فيما إذا أتينا بالسنن الواردة كلها.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٣٣ - باب هل يُصَلَّى عَلَى غَيْرِ النَّبِيِّ ﷺ؟ وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ

لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣].

٦٣٥٩ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: كَانَ إِذَا أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ بِصَدَقَتِهِ قَالَ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ أَبِي بِصَدَقَتِهِ فَقَالَ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى^(١).

٦٣٦٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرْقِيِّ قَالَ: «أَخْبَرَنِي أَبُو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ أَنَّهُمْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ

(١) أخرجه البخاري (٣٣٧٠) من حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (١٠٧٨ م).

نُصَلِّي عَلَيْكَ؟ قَالَ: قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ»^(١).

أورد المؤلف رحمه الله في هذا الباب حديث عبد الله بن أبي أوفى، وحديث أبي حميد الساعدي، أما حديث عبد الله بن أبي أوفى ففيه الصلاة على غير النبي على وجه الانفراد.

وأما حديث أبي حميد ففيه الصلاة على غير النبي على وجه التبع، فأما الصلاة على غير النبي ﷺ على وجه التبع فمجمع على جوازه، كل المسلمين يقولون: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ» من غير تكبير، وأما الصلاة على وجه الاستقلال على غير النبي ﷺ فهذه موضع خلاف، والصحيح أنه إذا كان لها سبب ولم تتخذ شعاراً لهذا الشخص المعين فإنه لا بأس بها، فلا بُدَّ من شرطين:

الشرط الأول: إذا كان لها سبب.

والثاني: إذا لم تتخذ شعاراً، فمثلاً إذا جاءنا رجلٌ بركاة، أو رأيناها تقدّم في عملٍ خيرٍ أو ما أشبه ذلك، قلنا: لنا أن نقول: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ، ولا حرج في هذا، أما إذا كان لغير سبب لكن لمجرد ذكره فهذا فيه نظرٌ وكذلك إذا جعل شعاراً لهذا الشخص المعين، بحيث كلما ذكر قيل: ﷺ، فهذا لا يجوز؛ لأنه يلحقه بمرتبة النبي، فمثلاً لو قلت: زرتُ محمداً ﷺ فأكرمني محمدٌ ﷺ وخرج بي محمدٌ ﷺ إلى بستانه ﷺ هذا لا يجوز؛ لأنك ألحقته بالأنبياء.

وفي حديث أبي حميد دليلٌ على اختلاف صفة صلاة النبي ﷺ فتكون صفةً ثالثة، حديث كعب بن عجرة، حديث أبي سعيد، وحديث أبي حميد، تكون صفة ثالثة: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ».

وفي هذا الحديث دليل: على أن زوجات الرسول ﷺ من آله كما هو القول الصحيح الذي اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية وعلى هذا فتحرم عليهن الصدقة؛ يعني: الزكاة.

والمسألة هنا نظريةٌ أما عملياً فغير واقعة؛ لأن أزواجه قد توفين لكن هذا يدلُّ على أن أزواجه من آله؛ لأنها جاءت في اللفظ الثاني «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ»

إذا قال قائل: هل يجب أننا إذا سلمنا على النبي أن نصلي عليه أو يستحب ذلك؟

الجواب: الصحيح أنه لا يجب ولا يكره الأفراد؛ يعني: الصحيح أنه لا يجب أن نجمع بين الصلاة، والتسليم، ولا يكره أن نفرّد أحدهما وإن كان بعض العلماء ذهب إلى وجوب الجمع؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ٥٦﴾ [الاحزاب: ٥٦]. لكنّ الصحيح عدم وجوب الجمع وعدم كراهة الأفراد، ودليل ذلك أن النبي ﷺ لما ذكر إجابة المؤذن أن نقول مثل ما يقول، ثم قال: «ثم صلّوا عليّ»^(١) ولم يذكر التسليم، ولو كان الجمع واجباً لقال: صلّوا وسلموا عليّ.



٣٤ - باب قول النبي ﷺ: «مَنْ آذَيْتَهُ فَاجْعَلْ لَهُ زَكَاةً وَرَحْمَةً»

٦٣٦١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ فَأَيُّمَا مُؤْمِنٍ سَبَيْتُهُ فَاجْعَلْ ذَلِكَ لَهُ قُرْبَةً إِلَيْكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١).

الترجمة لا تتطابق مع الحديث الذي ساقه المؤلف، وكما أسلفنا أن البخاري رحمه الله قد يشير بالترجمة إلى حديث ليس على شرطه، فلعله يشير إلى حديث ليس على شرطه لكن ما ذكره من الأحاديث قريب منه «فَأَيُّمَا مُؤْمِنٍ سَبَيْتُهُ» سببته، يعني: ذكرته بما يسوءه في حضرته؛ لأن ذكر الإنسان بما يسوءه وهو غائب يُسمى غيبة وذكره بما يسوءه وهو حاضر يُسمى سباً.

قوله: «فَاجْعَلْ ذَلِكَ لَهُ قُرْبَةً إِلَيْكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» قرينة إليك بالنسبة لهذا الذي وقع عليه السبب يوم القيامة، وإنه ادعى رسول الله ﷺ بهذا؛ لأن سب النبي ﷺ للرجل ليس كسب غيره، إذ إن سب النبي ﷺ للرجل عظيم، وينال الرجل من المعرفة أكثر مما يناله فيما لو سبّه غير النبي ﷺ.



(١) أخرجه مسلم (٣٨٤).

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٠٠).

ثم قال البخاري رحمه الله:

٣٥ - باب التَّعَوُّذِ مِنَ الْفِتَنِ

٦٣٦٢ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَحْفَوْهُ الْمَسْأَلَةَ فَغَضِبَ، فَصَعِدَ الْمِنْبَرَ فَقَالَ: «لَا تَسْأَلُونِي الْيَوْمَ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا بَيَّنَّتُهُ لَكُمْ، فَجَعَلْتُ أَنْظُرَ يَمِينًا وَشِمَالًا فَإِذَا كُلُّ رَجُلٍ لَأَفَّ رَأْسُهُ فِي ثَوْبِهِ يَبْكِي فَإِذَا رَجُلٌ كَانَ إِذَا لَاحَى الرَّجَالَ يُدْعَى لِغَيْرِ أَبِيهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ أَبِي قَالَ: «حُدَافَةُ» ثُمَّ أَنْشَأَ عُمَرُ فَقَالَ: رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ رَسُولًا نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْفِتَنِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا رَأَيْتُ فِي الْخَيْرِ وَالْشَّرِّ كَالْيَوْمِ قَطُّ إِنَّهُ صُورَتْ لِي الْجَنَّةُ وَالنَّارُ حَتَّى رَأَيْتُهُمَا وَرَاءَ الْحَائِطِ» وَكَانَ قَتَادَةُ يَذْكُرُ عِنْدَ هَذَا الْحَدِيثِ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿يَتَأْتِيهَا الذِّبْتُ مَأْمُونًا لَا تَسْتَلْوَعَنَّ أَشْيَاءَهُ إِنْ بُدِّلَ لَكُمْ سَوْؤُكُمْ﴾ [التَّائِبَةُ: ١٠١] ^(١).

بقوله: «باب التعوذ من الفتن» يعني: أنه ينبغي للإنسان أن يستعيذ بالله من الفتن، وقد أمرنا أن نستعيذ بالله من الفتن في كل صلاة، قال النبي ﷺ إذا تشهد أحدكم التشهد الأخير، فليقل «اللهم إني أعوذ من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح الدجال» والفتنة تكون فتنة لشحه تعرض للإنسان، فيلتبس عليه الحق ولا يعرفه، أو تكون لشهوة أي: لهوى يعصف بالإنسان ويخطئ وهو يعلم أنه مخطئ:

فالأول: شبهة في العلم. والثانية: شبهة في القصد.

والإنسان دائم بين الأمرين، لا يفتن في دينه إلا لهذين السببين، إمّا جهل وإمّا هوى فتجد مثلاً في الجهل يفعل الخطأ وهو لا يدري أنه خطأ، وتجد في الهوى يفعل الخطأ وهو يعلم أنه خطأ، وكلا الأمرين إن لم يعصمك الله منها فإنك تهلك.

وفي هذا الحديث: دليل على أنه لا ينبغي للإنسان أن يحلف في المسألة. لاسيما في عهد الرسول ﷺ فإن النبي ﷺ مُشَرَّعٌ قد تحرّم المسألة من أجل سؤال السائل فيكون أعظم الناس جرماً. أما بعد وفاته فكذلك لا ينبغي للإنسان أن يلحِفَ إلا رجلاً وقعت به نازلة فيسأل عنها، أو يتوقع أن تنزل به نازلة فيسأل عنها، ورجلاً يتعلّم العلم فيبحث ويسأل من

أجل تعلّم العلم، فالأول الذي نزلت به النازلة أو صار يتوقعها محتاج إليها بنفسه، والثاني محتاج إليها لغيره.

وفي هذا: دليل على أن الرسول ﷺ لما ألحقوه في المسألة كأنه ﷺ خاف أن يكون هذا الذي وقع منهم عن شك، فغضب عليهم ﷺ وصعد المنبر وقال: «لَا تَسْأَلُونِي الْيَوْمَ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا بَيِّنْتُهُ لَكُمْ» وهذا شبه تحدّ لهم، حيث ألحقوه وأتبعوه في المسألة فقال هذا الكلام، ولهذا انتقدوا على أنفسهم ووبخوا أنفسهم توبيخاً فعلياً صار كل واحد لف رأسه في ثوبه، تغطّى، وجعلوا يبكون ﷺ فندموا على ما فعلوا مع الرسول ﷺ هذا الندم، يقول أنس، جعلت أنظر يميناً وشمالاً، فإذا كل رجل لاف رأسه في ثوبه ييكي.

ولما قال ﷺ «لَا تَسْأَلُونِي الْيَوْمَ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا بَيِّنْتُهُ» استغلّ رجل هذا الكلام، رجل كان الناس يدعونه لغير أبيه، يعني يقولون: ابن فلان وهو ليس أباً له، فاستغلّ هذا الكلام من الرسول ﷺ فقال: مَنْ أَبِي؟ قال: أبوك حذافة، أخبره بأبيه عن طريق الوحي؛ لأن الرسول ﷺ قد لا يكون عليم هذا؟ ثم أنشأ عمر هذا الكلام الذي لا يمكن أن ينازعه فيه أحد، قال: رضينا بالله ربّاً وبالإسلام ديناً وبمحمد ﷺ رسولاً؛ يعني: فلا نسأل بل نحن راضون بالله ربّاً هو الذي يحكم فينا، وبالإسلام ديناً لا نتجاوز، وبمحمد رسولاً فقرر ﷺ ما يجب على كل مسلم، وهو الرضا بالله ربّاً وبالإسلام ديناً وبمحمد ﷺ رسولاً. وقال تعوذ بالله من الفتن خاف أن تكون هذه الأسئلة التي ألحقوا رسول الله بها أن تكون من الفتن.

ربما ينزل أشياء ما كانوا يتوقعونها بسبب هذه الأسئلة، فقال رسول الله ﷺ ما رأيت في الخير والشر كالיום قط؛ لأنه رأى شيئاً عظيماً كما رآه حين كان في صلاة الكسوف، لكنه في صلاة الكسوف رأى الجنة والنار بين يديه، حتى أنه تأخر خوفاً من لفح النار، وتقدّم ليأخذ من العنب الذي رآه في الجنة^(١).

أما هذا فيقول: «صُورَتْ لِي الْجَنَّةُ وَالنَّارُ حَتَّى رَأَيْتُهُمَا وَرَاءَ الْحَاطِطِ»، يعني: ما كانت بين يديه كما كانت في صلاة الكسوف.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٣٦ - باب التَّعَوُّذِ مِنْ غَلْبَةِ الرِّجَالِ

٦٣٦٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرِو مَوْلَى الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِأَبِي طَلْحَةَ: التَّمَسَّ لَنَا غُلَامًا مِنْ غِلْمَانِكُمْ يَخْدُمُنِي، فَخَرَجَ بِي أَبُو طَلْحَةَ يُرْدِفُنِي وَرَاءَهُ، فَكُنْتُ أَخْدُمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كُلَّمَا نَزَلَ، فَكُنْتُ أَسْمَعُهُ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ وَالْحَزَنِ وَالْعَجْزِ وَالْكَسَلِ وَالْبُخْلِ وَالْجُبْنِ وَضَلَعِ الدِّينِ وَغَلْبَةِ الرِّجَالِ، فَلَمْ أَزَلْ أَخْدُمُهُ حَتَّى أَقْبَلْنَا مِنْ خَيْرٍ وَأَقْبَلَ بِصَفِيَّةَ بِنْتُ حَيٍّ قَدْ حَاذَاهَا فَكُنْتُ أَرَاهُ يُحَوِّي وَرَاءَهُ بَعَاءَةً - أَوْ كِسَاءً - ثُمَّ يُرْدِفُهَا وَرَاءَهُ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالصَّهْبَاءِ صَنَعَ خَيْسًا فِي نِطْعٍ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَدَعَوْتُ رَجُلًا فَأَكَلُوا، وَكَانَ ذَلِكَ بِنَاءَهُ بِهَا، ثُمَّ أَقْبَلَ حَتَّى إِذَا بَدَأَ لَهُ أَحَدٌ قَالَ: هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ فَلَمَّا أَشْرَفَ عَلَى الْمَدِينَةِ قَالَ اللَّهُمَّ إِنِّي أَحْرَمُ مَا بَيْنَ جَبَلَيْهَا مِثْلَ مَا حَرَّمَ بِهِ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي مَدْهَمٍ وَصَاعِهِمْ^(١).

يقوله: «بابُ التعوذِ من غلبة الرجال». وغلبة الرجال؛ يعني: أن يغلبوه لأن غلبة الرجال قهرٌ للإنسان سواءً غلبوا بحقٍّ أو بغير حقٍّ، لكن إذا غلبوا بغير حق صار ذلك أشدَّ وأعظم؛ لأنهم أثروا على هذا المغلوب من وجهين:

من وجه الغلبة ومن وجه الظلم، وإذا كان بحقٍّ فالغلبة لا يريدُها أحدٌ. فكان من المشروع أن يتعوذ الإنسان من الغلبة

ثم ذكر هذا الحديث: أن الرسول ﷺ قال لأبي طلحة «التَّمَسَّ لَنَا غُلَامًا مِنْ غِلْمَانِكُمْ يَخْدُمُنِي» يعني: أنس بن مالك، وقد سبق أن أمَّ سليم جاءت به إلى النبي ﷺ ليعلمه^(٢) ولا منافاة، فإنه يمكن أن يكون أبو طلحة جاء به ويمكن أن تكون أم سليم جاءت به من باب التأكيد أو لم تعلم بأن أبا طلحة فعل ذلك.

وفيه دليل: على أنه ينبغي للإنسان أن يستعيذ بالله من هذا الشيء «اللهم إني أعوذ بك من الهمِّ

(١) أخرجه مسلم (٢٧٠٦).

(٢) سبق تخريجه.

والحزن والعجز والكسل»، اللهم للمستقبل والحزن للماضي، والإنسان فيما يسوءه في زمن، بين زمنين، إما زمنٌ لاحقٌ، وإما زمنٌ سابقٌ، فالذي يسوءه في الزمن السابق يحدث له حزنًا، والذي يسوءه في الزمن المستقبل ويخاف منه يحدث له همًّا، فجمع النبي ﷺ بين الأمرين.

أما العجز والكسل، فالعجز: هو عدم القدرة، والكسل: عدم العزيمة، والإنسان لا يفعل الشيء إلا بأمرين بعزيمة صادقة وقدرة كاملة، فإن لم يكن لديه عزيمة لم يفعل، وإن كان لديه عزيمة ولكنه عاجز لم يفعل، فجمع النبي ﷺ بينهما.

❖ وقوله: «والبخل والجبن». الجبن: شحٌ بالنفس، والبخل شحٌ بالمال. الجبن شحٌ بالنفس بمعنى أنه لا يُقدِّم بالإنسان على الجهاد مثلاً؛ لأن نفسه عنده غالية، والبخل شحٌ بالمال فلا يَبْذُل الإنسان شيئاً من ماله؛ لأنه يخشى أن ينقص ماله.

❖ وقوله: «وَضَلَعُ الدِّينِ». ضلعُ الدين: يعني: غلبة الدين وذلك بكثرة حتى يُصيب الإنسان على وجهٍ قويٍّ.

❖ وقوله: «وغلبة الرجال». هذا هو الشاهد من الحديث.

وفي هذا الحديث: دليلٌ على أنه يَنْبَغِي الحذر من الدين؛ لأن الدين في الحقيقة رُقُ الحرِّ، وذُلُّ العزيز، ولهذا لم يُرشد الرسول ﷺ إليه الرجل الذي طلب منه أن يُزوِّجَه المرأة التي وهبت نفسها للنبي فلما سأله وقال: «ماذا تُصدِّقُها؟» قال: إزاري. قال: «إن أصدقتُها الإزار بقيت بلا إزار، وإن لم تأخذْه هي وبقي عليك فلا فائدة لها منه». ثم طلب منه أن يَلْتَمِسَ ولو خاتماً من حديد، فلم يجد، ثم قال ﷺ: «زوجتك بما معك من القرآن»^(١). ولا أرشده إلى أن يَقْتَرِضَ، أو يَسْتَدِينَ؛ لأن القرض، أو الدين، ذُلُّ للعزيز، وأسرٌ للحرِّ الطليق، فأنت يا أخي الكريم احرض بقدر ما تَسْتَطِيعُ على تجنب الدين، وإنك لتعجب من بعض الناس يَسْتَدِينُ الديونَ من أجل أن يَسْتَرِيدَ من المال؛ يعني: يَسْتَدِينُ ديوناً كثيرة ليتكسَّب بها وأحياناً تكون النتيجة عكسية فيخسر وتكون الخسارة عليه مضاعفة.

تجد بعض الناس أيضاً يَسْتَدِينُ من أجل أن يصل إلى مستوى الأغنياء، فمثلاً تكون عنده سيارة قد كفته وقامت بحاجته، لكنه قال أنا أريد سيارة فخمة، السيارة التي عنده

تساوي عشرين ألفاً وحالتها جيدة لكنه يقول: لا أريدها، أنا أريد سيارةً تساوي ثمانين ألفاً، ثم يذهبُ يَسْتَدِينُ هذا سفةً، إنسانٌ آخرُ عنده بيتٌ وعنده فراشٌ للحجرة التي يجلسُ فيها، والحجرة التي ينامُ فيها، لكنه قال لا هذا لا يكفي فأنابني فراشاً للصالة وفراشاً للدرج وأريدُ كذا وكذا من الأشياء التي على مستوى الأغنياء فهذا غلطٌ عظيمٌ وسفةٌ في العقل، اجعلْ ما تَحْتَاجُهُ على قدرِ حاجتك فقط وإلا فَتَصَبَّرْ حتَّى لو قَدَّرَ أنكَ لا تَأْكُلُ في اليومِ إلا مرةً واحدةً فافعلْ ولا تَسْتَدِنْ؛ ولهذا قَالَ ﷺ: «وَضَلَّ الدِّينَ، وَغَلَبَتِ الرِّجَالُ»؛ لأنَّ الغالبَ أن غلبةَ الرجالِ إنما تأتي من ضلعِ الدِّينِ، لأنَّهُ إذا استدان وحلَّ الأجلُ ضيقٌ عليه الرجالُ ضيقوا عليه وغلبوه ولهذا جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ بينهما.

وفي هذا الحديثِ أيضاً: دليلٌ على مراعاةِ النَّبِيِّ ﷺ لأهله وقيامه بشؤونهم ولهذا يَقُولُ: فكنْتُ أراه يُحَوِّي وراءه بعباءةً أو كساءً ثم يُرْدِفُهَا وراءه. والمعنى أَنَّهُ ﷺ يَجْعَلُ كِسَاءً أو عباءةً حاويةً للمرأةَ لِيَحْجِبَهَا مِنَ النَّاسِ ثم أَرْدَفَهَا خَلْفَهُ ﷺ.

وفيه أيضاً: دليلٌ على استحبابِ الوليمةِ وأنها تَكُونُ بِالْحَنِيسِ وهو تمرٌ يُخْلَطُ مع دقيقٍ، وأحياناً مع الأقطِ وَيَكُونُ بِسَمْنٍ، وعندنا نحنُ يَخْلِطُونَهُ مع الدقيقِ، لكنهم يَطْبُخُونَ الدقيقَ أولاً بالسمنِ حتَّى يَنْضَجَ ثم يَخْلِطُونَهُ بالتمرِ.

وفيه أيضاً: دليلٌ على استحبابِ الدعوةِ إلى الوليمةِ وأنه يجوزُ أن يُوكَّلَ من يَدْعُو النَّاسَ ولو لم يُعَيَّنْ ولهذا قَالَ: فدعوتُ رجلاً.

وفيه: دليلٌ على إثباتِ المحبةِ من الجهادِ وذلك في قوله ﷺ حين رأى أحداً: «هذا جبلٌ يُحِبُّنا ونُحِبُّه»^(١). وهذه المحبةُ محبةٌ حقيقيةٌ؛ يَعْنِي: أن هذا الجبلَ يُحِبُّ النَّبِيَّ ﷺ محبةً حقيقيةً لكنها ليست كمحبةِ البشرِ للبشرِ؛ لأنَّ المحبةَ إذا أُضِيفَتْ إلى شيءٍ اختصت به.

وَيَتَفَرَّغُ على ذلك فائدةٌ وهي أن قوله تعالى: ﴿جَدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾ [الأنعام: ٧٧]. أن هذه الإرادةَ إرادةٌ حقيقيةٌ أيضاً وليست مجازاً كما يدَّعيه أهلُ المجازِ، بل هي إرادةٌ حقيقيةٌ لكنَّ إرادةَ كُلِّ شيءٍ بحسبه.

وإنما كنا نحبّه -أي: أأخذ- لما حصل فيه من البلاءِ والتمحيصِ على أصحابِ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) أخرجه البخاري (٣٧١، ٢٨٨٩)، ومسلم (١٣٦٥).

فإنه كما هو معلوم فقد استشهد منهم سبعون رجلاً منهم حمزة بن عبد المطلب عم النبي ﷺ وأسد الله وأسد رسوله ﷺ.

وفيه أيضاً: الدعاء لأهل المدينة في مدّهم وصاعهم والمداد فيما يُكأل قليلاً كان أو كثيراً فأشار إلى القليل بقوله: «مدّ». وإلى الكثير بقوله: «صاع». والمراد أن الرسول ﷺ دعا لهم بالبركة في طعامهم.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٣٧ - باب التَّعَوُّذِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ.

٦٣٦٤ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أُمَّ خَالِدٍ بِنْتَ خَالِدٍ، قَالَ: وَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا سَمِعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَعَوَّذُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ.

٦٣٦٥ - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ، عَنْ مُضْعَبٍ كَانَ سَعْدٌ يَأْمُرُ بِخَمْسٍ وَيَذْكُرُهُنَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِهِنَّ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبُخْلِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُبْنِ، وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ أُرَدَّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا يَعْنِي فِتْنَةَ الدَّجَالِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ»^(١).

٦٣٦٦ - حَدَّثَنَا عُمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى عَجُوزَانِ مِنْ عَجُزِ يَهُودِ الْمَدِينَةِ فَقَالَتَا لِي: إِنَّ أَهْلَ الْقُبُورِ يُعَذَّبُونَ فِي قُبُورِهِمْ، فَكَذَّبْتُهُمَا وَلَمْ أُنْعِمَ أَنْ أَصَدَّقَهُمَا، فَخَرَجَتَا وَدَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ عَجُوزَيْنِ وَذَكَرْتُ لَهُ. فَقَالَ: «صَدَقَتَا، إِنَّهُنَّ يُعَذَّبُونَ عَذَابًا تَسْمَعُهُ الْبَهَائِمُ كُلُّهَا». فَمَا رَأَيْتُهُ بَعْدُ فِي صَلَاةٍ إِلَّا تَعَوَّذَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ^(٢).

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «بَابُ التَّعَوُّذِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ»، عَذَابُ الْقَبْرِ ثَابِتٌ بِالْقُرْآنِ، وَبِالسُّنَنِ، وَبِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ:

(١) أخرجه مسلم (٢٧٠٦) من حديث أنس رَحِمَهُ اللهُ.

(٢) أخرجه مسلم (٥٨٦).

أما القرآن: فقد قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَرَهُمْ﴾ [الشُّعَرَاءُ: ٥٠]. وقال تَعَالَى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ أُلْقِلْمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ﴾ يَعْنِي: سَكَرَاتِهِ. ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ﴾ أَخْرَجُوهَا مِنْ أَجْسَادِكُمْ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ أَنْفُسَ الْكَفَّارِ إِذَا بُشِّرَتْ بِالْعَذَابِ وَالْغَضَبِ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - أَشْمَازَتْ وَنَكِصَتْ وَتَفَرَّقَتْ فِي الْبَدَنِ خَوْفًا وَهَرَبًا وَلِهَذَا يَكُونُ الْإِنْسَانُ شَحِيحًا بِهَا فَيُطَالَبُ مُطَالَبَةً: ﴿أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ﴾ ﴿الْيَوْمَ﴾ «أَلْ» هُنَا لِلْعَهْدِ الْحَضُورِيِّ؛ يَعْنِي: هَذَا الْيَوْمَ الَّذِي هُوَ يَوْمٌ وَفَاتِهِمْ. ﴿تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنْتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الشُّعَرَاءُ: ٩٣]. هَاتَانِ آيَاتَانِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، أَمَّا الْآيَةُ الثَّلَاثَةُ فَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي آلِ فِرْعَوْنَ: ﴿الَّذِينَ يَعْزُوبُونَ عَلَيْهَا عُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ ﴿٦﴾ [طه: ٤٦]. فَقَوْلُهُ: ﴿يَعْزُوبُونَ عَلَيْهَا عُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ وَاضِحٌ أَنَّهُمُ الْآنَ يَعْزُوبُونَ وَأَمَّا يَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ فَإِنَّهُمْ يَدْخُلُونَ أَشَدَّ الْعَذَابِ - نَسَأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ -.

وَأَمَّا السَّنَةُ: فَتَكَادُ تَكُونُ مُتَوَاتِرَةً فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخْبَرَ أَصْحَابَهُ أَنَّ الْإِنْسَانَ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ، وَذَلِكَ إِذَا سَأَلَهُ الْمَلَكَانِ عَنْ رَبِّهِ وَدِينِهِ فَلَمْ يُجِبْ فَإِنَّهُ يُضْرَبُ بِمِرْزَبَةٍ مِنْ حَدِيدٍ، فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الْإِنْسَانَ وَلَوْ سَمِعَهَا الْإِنْسَانُ لَهْلَكَ وَصُيِقَ ^(١).

وَبُثِّتَ عَنْهُ كَذَلِكَ أَنَّهُ مَرَّ بِقَبْرَيْنِ، فَقَالَ: «إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ - أَي: فِي أَمْرٍ شَاقٍّ عَلَيْهِمَا - أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ لَا يَسْتَنْزِعُهُ مِنَ الْبَوْلِ» ^(٢).

وَكَذَلِكَ فَقَدْ أَمَرَ ﷺ أُمَّتَهُ أَنْ يَتَعَوَّدُوا بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ.

وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ: فَإِنَّ جَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ يَقُولُونَ فِي صَلَاتِهِمْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ عَامَتِهِمْ وَخَاصَتِهِمْ.

فَإِذَا كَانَ عَذَابُ الْقَبْرِ ثَابِتًا بِالْقُرْآنِ وَالسَّنَةِ وَإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ.

وَلَكِنْ هَلْ عَذَابُ الْقَبْرِ عَلَى الْبَدَنِ أَوْ عَلَى الرُّوحِ؟

الْجَوَابُ: ظَاهِرُ النُّصُوصِ أَنَّهُ عَلَى الْبَدَنِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ الْيَوْمَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٣٨).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢١٦)، وَمُسْلِمٌ (٢٩٢).

تُجَزَوْنَ ﴿١﴾. ولم يَقُلْ: يُجَزَى أَنْفُسُكُمْ. بل قَالَ: ﴿تُجَزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ﴾. وكذلك قوله تعالى: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾. أي: يُعْرَضُونَ هُمْ دُونَ أَنْفُسِهِمْ فظاهرُ النصوص أن العذابَ على البدنِ والروحِ سَتَّاءٌ بذلك، ولكنَّ هذا العذابَ الذي يَنَالُ البدنَ لا يَظْهَرُ أثرُه ظهورًا حسيًّا كما في الدنيا يَعْنِي مثلاً لا نرى عليه أثرَ الضربِ بِالْمِرْزَبَةِ أو أثرَ الضيقِ حَتَّى تَخْتَلِفَ أَضْلَاعُهُ، لا نرى هذا؛ لأنَّ عذابَ القبرِ عذابٌ غَيْبِيٌّ وليس كعذابِ الدنيا، كما أن نعيمَ القبرِ نعيمٌ غَيْبِيٌّ وليس كنعيمِ الدنيا، وحياةُ الشهداءِ والأنبياءِ حياةٌ برزخيةٌ وليست كحياةِ الدنيا، فهذا العذابُ ظاهرُ النصوصِ أنه على البدنِ.

وقال بعضُ أهلِ العلمِ: بل هو على الروحِ، أما البدنُ فلا يَنَالُهُ من هذا العذابِ شيءٌ. وقال آخرون: بل العذابُ في الأصلِ على الروحِ ولكنَّ بها اتصالاً بالبدنِ. والأقربُ عندي القولُ الأولُ.

فإذا أوردَ موردٌ علينا أننا لو حَفَرْنَا القبرَ من غَدِهِ لوجدنا الميتَ بحالِهِ. فالجوابُ: أن هذا من الأمورِ الغيبيةِ التي لا يُمكنُ أن تَظْهَرَ في المشاهدةِ، اللهمَّ إلا على وجهِ الآيةِ لِيُرِيَ اللَّهُ عِبَادَهُ هذا الشيءَ فَيُمْكِنُ، إنما الأصلُ أنه عذابٌ غَيْبِيٌّ وكذلك النعيمُ نعيمٌ غَيْبِيٌّ.

البحثُ الثالثُ في عذابِ القبرِ؛ هل هو دائمٌ، أو منقطعٌ؟
فالجوابُ: أما عذابُ الكفارِ فدائمٌ، قَالَ تعالى: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾. أي: كُلَّ يَوْمٍ، في الصباحِ والمساءِ -نعوذُ بِاللَّهِ من النارِ-.
وأما عذابُ العصاةِ من المؤمنين فهذا حَسَبُ المعصيةِ، فقد تَكُونُ المعصيةُ كبيرةً يَسْتَحِقُّ الإنسانُ أن يُعَذَّبَ عليها إلى يومِ القيامةِ، وقد تَكُونُ دُونَ ذلك، فَيُعَذَّبُ بِقَدْرِهَا.
المهمُّ: أن قواعدَ الشرعِ تَقْتَضِي أن يُعَذَّبَ بِقَدْرِ ذَنْبِهِ، قد يَطُولُ، وقد يَقْصُرُ.
ثم ذَكَرَ المؤلِّفُ حديثَ أمِّ خَالِدِ بِنْتِ خَالِدٍ وذكرَ قولَ موسى بنِ عَقَبَةَ: سَمِعْتُ أمَّ خَالِدِ بِنْتَ خَالِدٍ قَالَتْ: ولم أسمعَ أحداً سَمِعَ من النَّبِيِّ ﷺ غيرَها قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَعَوَّذُ مِنْ عَذَابِ القبرِ.
موسى بنُ عَقَبَةَ صاحبُ المغازي المشهورِ قَالَ هذه الكلمةُ -جزاهُ اللَّهُ خيراً- من أجلِ أن يُبَيِّنَ أن كُلَّ حديثٍ يُسَنِّدُهُ إلى الرسولِ ﷺ غيرَ هذا الحديثِ فإنه يُعْتَبَرُ مرسلاً؛ لأنه هو صَرَّحَ بأنه ما سَمِعَ من أحدٍ سَمِعَ من النَّبِيِّ ﷺ إلا من هذه المرأةِ.

قولها: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَعَوَّذُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ». يَفْعَلُ هَذَا النَّبِيُّ ﷺ، يَتَعَوَّذُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، فَمَا بِالكَ بَمَنْ سِوَاهُ؟ كَانَ جَدِيرًا أَنْ يَتَعَوَّذَ أَكْثَرَ.

ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِخَمْسٍ وَيَذْكُرُهُنَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبَخْلِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجَبَنِ»، وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِمَا وَذَكَرْنَا أَنَّ الْجَبْنَ هُوَ الشُّحُّ بِالنَّفْسِ، وَالْبَخْلُ هُوَ الشُّحُّ بِالْمَالِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَأَعُوذُ بِكَ أَوْ أُرَدُّ إِلَى أَرْدَلِ الْعَمْرِ». أَرْدَلُ الْعَمْرِ؛ يَعْنِي: أَنْقَصَهُ وَأَرْدَاهُ، وَهَذَا يَشْمَلُ أَنْ يَبْلُغَ الْإِنْسَانُ مَبْلَغًا فِي الْكِبَرِ يَزُولُ مِنْهُ تَمَيُّزُهُ، أَوْ أَنْ يُصَابَ بِمَرَضٍ يَزُولُ مِنْهُ تَمَيُّزُهُ، فَأَرْدَلُ الْعَمْرِ يَشْمَلُ هَذَا وَهَذَا؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا سَقَطَ تَمَيُّزُهُ بَعْدَ الْكِبَرِ سَوَاءٌ لِسَبَبٍ، أَوْ مِنْ أَجْلِ كَثَرَةِ السِّنِّ مَلَّ أَهْلُهُ، وَتَعَبُوا مِنْهُ، وَصَارَ عِنْدَهُمْ بِمَنْزِلَةِ السَّخْرِيَةِ يَلْعَبُونَ بِهِ وَيَهْزَأُونَ بِهِ، وَالْإِنْسَانُ لَا شَكَّ أَنَّهُ لَا يُرِيدُ هَذَا، لَوْ خُيِّرَ الْإِنْسَانُ بَيْنَ أَنْ يَمُوتَ أَوْ أَنْ يَكُونَ أَلْعُوبَةً بَيْنَ الصِّبْيَانِ فِي بَيْتِهِ لَاخْتَارَ أَنْ يَمُوتَ؛ وَلِهَذَا تَعَوَّذَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ أَنْ يُرَدَّ إِلَى أَرْدَلِ الْعَمْرِ.

وَقَوْلُهُ: «وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا». يَعْنِي فِتْنَةَ الدِّجَالِ.

وَقَوْلُهُ: «وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ». هَذَا هُوَ الشَّاهِدُ.

قَالَ الْقُسْطَلَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا. يَعْنِي بِفِتْنَةِ الدُّنْيَا: فِتْنَةَ الدِّجَالِ. قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: إِنْ قَوْلُهُ:

يَعْنِي: فِتْنَةَ الدِّجَالِ. مِنْ زِيَادَاتِ شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ وَرَدَّهُ فِي فَتْحِ الْبَارِي فِي بَابِ التَّعَوُّذِ مِنَ الْبَخْلِ، وَيَبَيِّنُ أَنَّ فِي رَوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمِيرٍ^(١). اهـ.

إِذَنْ هَذَا التَّفْسِيرُ تَفْسِيرٌ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ وَلَيْسَ مِنْ سَعْدِ الَّذِي هُوَ الصَّحَابِيُّ، بَلْ مِنْ دُونِهِ سِوَاهُ كَانَ شُعْبَةً، أَوْ غَيْرَهُ، لَكِنَّ هَذَا التَّفْسِيرَ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ تَخْصِيصٌ لِلنَّصِّ بِدُونِ دَلِيلٍ، بَلْ إِنْ الدَّلِيلُ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِهِ، فَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ أَنْ يَتَعَوَّذَ الْإِنْسَانُ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ^(٢)، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فِتْنَةَ الدُّنْيَا أَعْمٌ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ، وَلَعَلَّ مَنْ فَسَّرَ هَذَا بِفِتْنَةِ الدَّجَالِ يُرِيدُ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ أَكْبَرَ فِتْنَةٍ فِي الدُّنْيَا هُوَ فِتْنَةُ الدِّجَالِ،

(١) انظر: «فتح الباري» (١١/١٧٩).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٧٧)، ومسلم (١٣١).

كما أخبر بذلك النَّبِيُّ ﷺ، أما أن تَكُونَ فِتْنَةُ الدُّنْيَا هي فِتْنَةُ الدِّجَالِ فقط فهذا ليس بصحيح، إذن فِتْنَةُ الدُّنْيَا تعمُّ كُلَّ فِتْنَةٍ ومنها فِتْنَةُ الدِّجَالِ.

❦ وقوله: «وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ». هذا هو الشاهد.

أما الحديث الثالث حديث عائشة رضي الله عنها في قصة العجوزين من اليهود، ففيه وجوبُ قَبُولِ الْحَقِّ مِمَّنْ جَاءَ بِهِ مِنْ أَيِّ جَنْسٍ كَانَ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَدَّقَ الْيَهُودِيَّيْنَ مَعَ أَنَّهُمَا شَبَنَّا وَشَابَتَا عَلَى الْيَهُودِيَّةِ، لَكِنْ لَمَّا جَاءَتَا بِالْحَقِّ صَدَّقَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ: «صَدَقْنَا». وَلَنَا فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْوَةٌ حَسَنَةٌ وَهُوَ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا جَاءَ بِالْحَقِّ أَيَّا كَانَ جَنْسُهُ، حَتَّى لَوْ كَانَ مِنَ الْفَسَقَةِ، أَوْ مِنَ الْفَجْرَةِ، أَوْ مِنَ الْكُفَّارِ وَجِبَ عَلَيْنَا قَبُولُهُ، لَا لِأَنَّهُ جَاءَ بِهِ، وَلَكِنْ لِأَنَّهُ حَقٌّ.

وكذلك بالعكس لو جاء باطلٌ من شخصٍ ولو كان من أصدقِ النَّاسِ وَجِبَ عَلَيْنَا رَدُّهُ؛ وَلِهَذَا فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا أَخْبَرَتْهُ سَبِيعَةُ الْأَسْلَمِيَّةُ أَنَّ أَبَا السَّنَابِلِ قَالَ لَهَا: إِنَّكَ لَنْ تَنْكِحِي حَتَّى تَمُرَّ بِكَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ. قَالَ ﷺ: «كَذَبَ أَبُو السَّنَابِلِ» ^(١). فَكَذَّبَهُ، وَكَذَلِكَ لَمَّا قَالُوا فِي عَامِرِ بْنِ الْأَكْوَعِ رضي الله عنه الَّذِي عَادَ سَيْفُهُ عَلَيْهِ فَمَاتَ، قَالُوا: بَطَلٌ أَجْرُ عَامِرٍ. قَالَ ﷺ: «كَذَّبُوا، مَا بَطَلٌ أَجْرُ عَامِرٍ، بَلْ لَهُ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ» ^(٢).

أَقُولُ: إِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَقْبَلَ الْحَقَّ مِنْ أَيِّ إِنْسَانٍ جَاءَ بِهِ، بَلْ إِنْ الرَّسُولَ ﷺ قَبِلَ الْحَقَّ مِنْ قَائِدِ كُفَّارِ بَنِي آدَمَ، وَهُوَ الشَّيْطَانُ وَذَلِكَ حِينَ قَالَ الشَّيْطَانُ لِأَبِي هَرِيرَةَ: أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِذَا قَرَأْتَهَا لَمْ يَزَلْ عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ، وَلَا يَقْرُبُكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ: آيَةُ الْكَرْسِيِّ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَبِي هَرِيرَةَ: «صَدَقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ» ^(٣). مَا مَعْنَى صَدَقَكَ؟ أَيُّ: أَخْبَرَكَ بِالصِّدْقِ. وَهُوَ الشَّيْطَانُ، أَمَا اسْتِنكَافُ بَعْضِ النَّاسِ مِنَ الْحَقِّ إِذَا جَاءَ بِهِ شَخْصٌ فَاسِقٌ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَهَذَا خَطَأٌ عَظِيمٌ، وَأَشَدُّ مِنْهُ خَطَأٌ إِذَا جَاءَ بِهَذَا الْحَقِّ شَخْصٌ آخَرُ عَدْلٌ لَكِنَّهُ عِنْدَهُ عِلْمٌ وَذَلِكَ يُرِيدُ أَنْ لَا يَكُونَ هُوَ الَّذِي عَثَرَ عَلَى هَذَا الْحُكْمِ فَتَجِدُهُ يَرُدُّهُ لِأَنَّهُ جَاءَ بِهِ، وَلَوْ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي جَاءَ بِهَذَا الرَّأْيِ لَاعْتَبَرَ ذَلِكَ مَفْخَرَةً لَهُ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْحَقَّ يَجِبُ أَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَيِّ أَحَدٍ.

(١) أخرجه أحمد (٤٢٧٣).

(٢) أخرجه البخاري (٦١٤٨).

(٣) أخرجه البخاري (٢٣١١) معلقاً.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٨- باب التَّعَوُّذِ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ.

٦٣٦٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ وَالْكَسَلِ، وَالْجُبْنِ وَالْبُخْلِ وَالْهَرَمِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ»^(١).

٣٩- باب التَّعَوُّذِ مِنَ الْمَأْثِمِ وَالْمَغْرَمِ.

٦٣٦٨- حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكَسَلِ وَالْهَرَمِ، وَالْمَأْثِمِ وَالْمَغْرَمِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ وَعَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ النَّارِ وَعَذَابِ النَّارِ، وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْغَنَى، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْفَقْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْ عَنِّي خَطَايَايَ بِمَاءِ الثَّلَجِ وَالْبَرْدِ، وَنَقِّ قَلْبِي مِنَ الْخَطَايَا كَمَا نَقَّيْتَ الثَّوْبَ الْأَبْيَضَ مِنَ الدَّنَسِ، وَبَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ»^(٢).

هذا الحديث فيه ألفاظٌ مرت علينا مثل الكسل والهَرَمِ.

❖ أما قوله: «المأثم». أي: الإثم.

❖ وقوله: «المغرم». أي: الغرم، وهذا يُشَبِّه غلبة الدين.

❖ وقوله: «ومن فِتْنَةِ الْقَبْرِ». فِتْنَةُ الْقَبْرِ هي سؤال الميت عن ربِّه ودينه ونبيِّه وهي -أي:

هذه الفِتْنَةُ- اختبارٌ يُخْتَبَرُ بها الإنسانُ فإنه إذا دُفِنَ وتولَّى عنه أصحابه أتاه ملكان فيسألانه: من ربُّك، وما دينك، ومن نبيُّك؟ فيُجِيبُ الله الذين آمنوا بالقول الثابت -نسأل الله أن يجعلنا وإياكم منهم- ويُضِلُّ الله الظالمين.

❖ قوله: «وعذاب القبر». قد مرَّ.

❖ وقوله: «وفِتْنَةِ النَّارِ». يَعْنِي: الفِتْنَةُ التي تَكُونُ سبباً لدخول النار، وهي فِتْنَةُ الْإِنْسَانِ

بالشهوات، أو بالشبهات.

(١) أخرجه مسلم (٢٧٠٦).

(٢) أخرجه مسلم (٦١٤٨) مختصراً.

❦ وقوله: «وعذاب النار». واضح، وهو أن يُعَذَّبَ الإنسانُ في نارِ جهنم.

❦ وقوله: «ومن شرِّ فتنَةِ الغنى، وأعوذُ بك من فتنَةِ الفقرِ». الغنى فتنَةٌ، والفقرُ فتنَةٌ، فَيَسْتَعِيدُ الإنسانُ بالله من شرِّ فتنَةِ الغنى، ومن فتنَةِ الفقرِ؛ وذلك لأن الغنى قد يَحْمِلُ الإنسانُ على الشرِّ والبَطَرِ، والكِبَرِيَاءِ، والخِيَلَاءِ، والغرورِ، والإِعْرَاضِ عن الآخِرَةِ؛ ولهذا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «والله ما الفقرَ أَخْشَى عليكم، وإنما أَخْشَى أَنْ تَفْتَحَ عليكم الدُّنْيَا فتنَافُسوها كما تنافسها من قبلكم، فَتُهْلِكَكُم كما أَهْلَكْتَهُمْ»^(١). وَصَدَقَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّ الَّذِي أَفْسَدَ هَذِهِ الْأُمَّةَ هُوَ كَثْرَةُ الْمَالِ، فَفِتْنَةُ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَتْ فِي النِّسَاءِ، وَفِتْنَةُ هَذِهِ الْأُمَّةِ فِي الْمَالِ، فَقَدْ أَفْسَدَ النَّاسَ وَصَارُوا كَأَنَّمَا خُلِقُوا لَهُ، مَعَ أَنَّ الْمَالَ خُلِقَ لَهُمْ، لَكِنَّمَا هُمْ اشْتَغَلُوا بِمَا خُلِقَ لَهُمْ عَمَّا خُلِقُوا لَهُ، وَهُوَ عِبَادَةُ اللَّهِ. كَذَلِكَ الْفَقْرُ فِتْنَةٌ، فَإِنَّ لَهُ فِتْنَةً عَظِيمَةً يَصُدُّ الْإِنْسَانَ عَنْ عِبَادَةِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا جَاعَ يَطْلُبُ مَا يُشْبِعُ بَطْنَهُ، وَرَبِمَا يَغْتَدِي عَلَى النَّاسِ بِالنَّهْبِ وَالسَّرِقَةِ، وَرَبِمَا يَكْذِبُ وَيَغْشَى، وَرَبِمَا يَبِيعُ عِرْضَهُ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - فَإِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا اضْطُرَّتْ رَبِّهَا تَبِيعُ عَرْضَهَا وَلَا يَتَعَدُّ عَنْ بَالِكُم قِصَّةُ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ انْطَبَقَ عَلَيْهِمُ الْغَارُ وَتَوَسَّلُوا إِلَى اللَّهِ بِصَالِحِ الْأَعْمَالِ، فَإِنْ أَحَدُهُمْ تَوَسَّلَ بِالْعَفَافِ الثَّامِ وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ لَهُ بِنْتُ عَمٍّ يُحِبُّهَا حُبًّا شَدِيدًا فَأَلَمَتْ بِهَا سَنَةٌ مِنَ السِّنِينَ وَاحْتَاجَتْ إِلَيْهِ، فَجَاءَتْ تَطْلُبُ مِنْهُ الْمُسَاعَدَةَ فَأَبَى إِلَّا أَنْ تُمَكِّنَهُ مِنْ نَفْسِهَا فَأَبَتْ، فَاضْطُرَّتْ ذَاتَ يَوْمٍ، فَجَاءَتْ إِلَيْهِ، وَطَلَبَتْ مِنْهُ الْمُسَاعَدَةَ وَأَبَى إِلَّا أَنْ تُمَكِّنَهُ مِنْ نَفْسِهَا فَمِنْ أَجْلِ الضَّرُورَةِ مَكَّنَتْهُ مِنْ نَفْسِهَا، فَلَمَّا جَلَسَ مِنْهَا مَجْلِسَ الرَّجُلِ مِنْ امْرَأَتِهِ قَالَتْ لَهُ: يَا هَذَا أَتَى اللَّهُ وَلَا تَقْضِ الْخَاتِمَ إِلَّا بِحَقِّهِ، فَقَامَ عَنْهَا وَهِيَ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيْهِ، يَعْنِي مَا كَرِهَهَا بَلْ لَا زَالَتَ رَغْبَتُهُ فِيهَا، لَكِنَّهُ قَامَ عَنْهَا تَقْوَى اللَّهِ ﷻ لِأَنَّهُ ذَكَرْتُهُ بِاللَّهِ، قَالَ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِكَ فَفَرِّجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ^(٢).

وإنما أُتِيَتْ بهذا الحديثِ استشهادًا على أن الفقرَ قد يَحْمِلُ الإنسانَ على بيعِ عِرْضِهِ، بَلْ إِنَّمَا نَسَمِعُ أَنَّهُ فِي بَعْضِ الْجِهَاتِ يَبِيعُونَ أَوْلَادَهُمُ الذُّكُورَ وَالْإِنَاثَ لِيَأْخُذُوا الدَّرَاهِمَ وَيَأْكُلُونَ بِهَا خَوْفًا مِنَ الْهَلَاكِ، كُلُّ ذَلِكَ مِنَ الْفَقْرِ، وَلِهَذَا اسْتَعَاذَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ فِتْنَةِ الْفَقْرِ.

(١) أخرجه البخاري (٦٤٢٥)، ومسلم (٢٩٦١).

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٦٥)، ومسلم (٢٧٤٣).

❖ قوله: «وأعوذُ بك من فتنة المسيح الدجال». وسبق الكلام عليه.
❖ وقوله: «اللهم اغسل عين خطايي بماء الثلج والبرد ونق قلبي من الخطايا كما نقيت الثوب الأبيض من الدنس، وباعد بيني وبين خطايي كما باعدت بين المشرق والمغرب». أيضًا سبق الكلام عليه في دعاء الاستفتاح.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٠ - باب الاستعاذة من الجبن والكسل. كَسَالِي وَكَسَالِي وَاحِدٌ.

٦٣٦٩ - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ وَالْحَزَنِ، وَالْعَجْزِ وَالْكَسَلِ، وَالْجُبْنِ وَالْبُخْلِ، وَضَلَعِ الدِّينِ وَغَلَبَةِ الرِّجَالِ»^(١).

٤١ - باب التَّعَوُّذِ مِنَ الْبُخْلِ. الْبُخْلُ وَالْبَخْلُ وَاحِدٌ، مِثْلُ الْحُزَنِ وَالْحَزَنِ.

٦٣٧٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنِي غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ مُضْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَأْمُرُ بِهِؤُلَاءِ الْخَمْسِ وَيُحَدِّثُهُنَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبُخْلِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُبْنِ، وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ أُرَدَّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمُرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ».

٤٢ - باب التَّعَوُّذِ مِنْ أَرْدَلِ الْعُمُرِ. أَرَادَلْنَا: سُقَّطْنَا.

٦٣٧١ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَعَوَّذُ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكَسَلِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُبْنِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَرَمِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبُخْلِ»^(٢).

٤٣ - باب الدُّعَاءِ بِرَفْعِ الْوَبَاءِ وَالْوَجَعِ.

٦٣٧٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا الْمَدِينَةَ كَمَا حَبَبْتَ إِلَيْنَا مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ، وَانْقُلْ حُمَاهَا إِلَيَّ الْجُحْفَةَ، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي مَدَنَّا وَصَاعِنَا»^(١).

٦٣٧٣ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: عَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ مِنْ شَكْوَى أَشْفَيْتُ مِنْهُ عَلَى الْمَوْتِ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَلَغَ بِي مَا تَرَى مِنَ الْوَجَعِ، وَأَنَا ذُو مَالٍ، وَلَا يَرْتُنِّي إِلَّا ابْنَةٌ لِي وَاحِدَةٌ، أَفَاتَصَدَّقُ بِثُلثِي مَالِي؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: فَيَسْطُرُهُ؟ قَالَ: «الثَّلَاثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ، وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أُجِرْتَ، حَتَّى مَا تَجْعَلَ فِي فِيْ أَمْرَاتِكَ». قُلْتُ: أَأَخْلَفُ بَعْدَ أَصْحَابِي؟ قَالَ: «إِنَّكَ لَنْ تُخْلَفَ فَتَعْمَلَ عَمَلًا تَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا ازْدَدْتَ دَرَجَةً وَرِفْعَةً، وَلَعَلَّكَ تُخْلَفُ حَتَّى يَنْتَفِعَ بِكَ أَقْوَامٌ، وَيُضَرَّرَ بِكَ آخَرُونَ، اللَّهُمَّ أَمْضِ لِأَصْحَابِي هِجْرَتَهُمْ، وَلَا تَرُدَّهُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ، لَكِنَّ الْبَائِسَ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ». قَالَ سَعْدٌ: رَأَيْتُ لَهُ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ أَنْ تُوفِّيَ بِمَكَّةَ^(٢).

هذا الحديث أيضًا فيه الدعاء برفع الوباء والوجع، وهذا يشمل رفعه عن المكان ورفعته

عن المصاب.

أما رفعه عن المكان فكما دعا النبي ﷺ رَبَّهُ ﻋَﻠَﻴْهِ السَّلَامُ أَنْ يَنْقُلَ حَمِي الْمَدِينَةِ إِلَى الْجُحْفَةِ فَإِنْ

هذا دعاء برفع الوباء عن المكان عامة.

أما الرفع عن المصاب، فمثل قول الرسول ﷺ فِي حَدِيثِ سَعْدٍ: «اللَّهُمَّ أَمْضِ لِأَصْحَابِي هِجْرَتَهُمْ». فَإِنْ هَذَا الدُّعَاءُ يَتَضَمَّنُ أَنْ يَشْفِيَ اللَّهُ سَعْدًا حَتَّى لَا يَمُوتَ فِي مَكَّةَ، وَمِثْلُهَا الدُّعَاءُ لِلْمَرِيضِ: «اللَّهُمَّ اشْفِهِ. اللَّهُمَّ عَافِهِ. وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. فَهَذَا دُعَاءُ بَرَفِ الْوَبَاءِ عَنِ الْمَصَابِ، لَا عَنِ الْمَكَانِ كُلِّهِ.

فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا الْمَدِينَةَ كَمَا حَبَبْتَ إِلَيْنَا مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ». لَا شَكَّ أَنَّ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ أَخْرَجُوا مِنْ أَحَبِّ الْبَقَاعِ إِلَيْهِمْ، لَا سِيَّمَا وَأَنْ فِيهَا بَيْتُ اللَّهِ ﻋَﻠَﻴْهِ السَّلَامُ، وَأَنَّهَا أُمُّ الْقُرَى، وَأَفْضَلُ بِلَادِ اللَّهِ، وَأَحَبُّ بِلَادِ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ

(١) أخرجه مسلم (١٣٧٦).

(٢) أخرجه مسلم (١٦٢٨).

سوف يَشُقُّ عليهم، الإنسان لو أخرج من بلده وهي هَدَمَ إلى بلدٍ كُلِّ بنائها قصورٌ مشيدةٌ لكان ذلك عزيزاً عليه وشاقاً عليه، فكيف بهؤلاء المهاجرين رضي الله عنهم الذين أُخرجوا من ديارهم وهي أحبُّ شيءٍ إليهم، وفيها بيتُ الله، ومكةُ مأوى الناسِ ومثابةُ الناسِ، والمدينةُ كانت في ذلك الوقتِ سَبْحَةً وبيتةً كُلُّها من نقاعاتِ الماءِ وفضلاتِ الماءِ التي تُولَّدُ البعوضُ والأوبئةُ، وكانت ذاتُ حمى فدعا النبي ﷺ رَبَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَنْقُلَهَا إِلَى الْجَحْفَةِ؛ لأنَّ الجحفةَ في ذلك الوقتِ كانت بلادَ كفرٍ، وإذا نُقِلَت الحمى إليهم فهذا عونٌ للمسلمين على القضاء على الكفرِ.

وفي هذا الحديث: دليلٌ على أن الإنسان قد يُحِبُّ الأماكنَ؛ لقوله: «حُبُّ إلينا المدينة كما حُببت إلينا مكة أو أشدَّ».

وفيه أيضاً: أن الحبَّ يَخْتَلِفُ قوَّةً وضعفاً، وشدةً وخِفَةً.

أما حديثُ سعدٍ ففيه مسائلُ:

أولاً: فيه دليلٌ على جوازِ الإخبارِ عما بلغَ الإنسانُ من المرضِ؛ لقوله: يا رَسُولَ اللَّهِ بلغْ بي ما ترى من الوجعِ. ولم يُكَيِّزْ عليه النبي ﷺ.

والإخبارُ بما أصابَ الإنسانَ من المرضِ يَنْقَسِمُ إلى أقسامٍ في الواقعِ:

القسمُ الأولُ: أن يَقُولَ ذلك على سبيلِ التوجعِ والتشكِّي، فهذا يُنافي الصبرَ؛ لأنَّ الصبرَ الجميلَ صبرٌ بلا شكوى، وأنت إذا شكوتَ إلى ابنِ آدمَ فإنه من سفهِك كما قالَ الشاعرُ:

وَإِذَا شَكَوْتَ إِلَى ابْنِ آدَمَ إِنَّمَا تَشْكُو الرَّحِيمَ إِلَى الَّذِي لَا يَرْحَمُ

إذا أردتَ أن تَشْكُوَ فَاشْكُ إِلَى اللَّهِ الَّذِي يَرْحَمُكَ، أما أن تَشْكُوَ إِلَى الْخَلْقِ فَإِنَّ الْخَلْقَ إِمَّا أَنْ يَرْحَمُوكَ، وَإِمَّا أَنْ يَشْمَتُوا بِكَ.

والقسمُ الثاني: أن يَكُونَ المرادُ بالإخبارِ: الإخبارُ بالواقعِ من أجلِ أن يَطْمَئِنَّ المخبرُ وَيَعْرِفَ الأمرَ على حقيقته، وهذا كما يُخْبِرُ به الإنسانُ أَقْرَبِيهَ وَأَصْحَابِيهَ وَأَصْدِقَاءَهُ.

والقسمُ الثالثُ: أن يُخْبِرَ بالمرضِ الذي أصابهَ للحاجةِ كما لو وَصَفَ نَفْسَهُ للطبيبِ من أجلِ تشخيصِ المرضِ؛ لأنَّ الطبيبَ إذا لم يُخْبَرَ بأعراضِ المرضِ لَا يُمَكِّنُ أن يَعْرِفَ المرضَ ثُمَّ يَنْتَقِلَ إِلَى مَعَالِجَتِهِ وَدَوَائِهِ، وَمِنْ الْحَاجَةِ مَا ذَكَرَهُ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ لِرَسُولِ

الله ﷺ؛ لأنه أخبره بهذا لِيَسْتَشِيرَهُ فِيهَا فَعَلَّ، ولهذا قَالَ له: وأنا ذو مالٍ.

❦ وقوله: «وأنا ذو مالٍ». التنكيرُ هنا للتكثير؛ أي: للعمومِ يَعْنِي ذو مالٍ كثير. ولا يرثني إلا ابنةٌ لي واحدة. يَعْنِي: لا يرثني من الأولادِ إلا ابنةٌ واحدةٌ فقط، فهو في ذلك الوقت ليس له إلا بنتٌ واحدةٌ، وبالتالي فإن بقيةَ المالِ سوفَ يَكُونُ للعصبة.

❦ وقوله: «أفأصدقُ بثلثي مالي». يَعْنِي: اثنين من ثلاثة. قَالَ: «لا». قلت: فبشطره. قَالَ: «الثُلُثُ كثيرٌ». لكن في بعض ألفاظِ الحديثِ قلت: بِشْطَرِهِ. قَالَ: «لا». قلت: بثلثه. قَالَ: «الثُلُثُ، والثُلُثُ كثيرٌ». فذكر الثلثين، ثم النصفَ، ثم الثُلُثَ.

ومع هذا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الثُلُثُ كثيرٌ». وفي هذا إشارةٌ إلى أن الأولى أن يَنْقُصَ عن الثُلُثِ؛ ولهذا اختارَ أبو بكرٍ رضي الله عنه أن يُوصِيَ بالخمسةِ، وسلكَ فقهاءُ الحنابلةِ هذا المسلكَ، وقالوا: يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أن يُوصِيَ بالخمسةِ. والعجبُ أن جميعَ كُتَابِ الوصايا التي اطلعتُ عليها كُلُّهُمْ يَكْتُبُونَ الثُلُثَ، الثُلُثَ، وَيَنْدُرُ أن تَمُرَّ بِكَ وصيةٌ يَكُونُ الإنسانُ قد أوصى فيها بالخمسةِ.

والحقيقةُ: أن على أهلِ العلمِ مسئوليةً في هذه المسألة؛ لأن العاميَ عاميٌّ، والإنسانَ إذا أدبر على الدنيا صارَ بخيلاً بها، كما قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لا تُمْهَلْ حَتَّى إِذَا بَلَغْتَ الْحُلُقُومَ قُلْتَ لِفُلَانٍ كَذَا وَلِفُلَانٍ كَذَا وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ»^(١). ولو أن طلبةَ العلمِ الذين يَكْتُبُونَ الوصايا يُنَبِّهُونَ الموصيَ فيقولون: يا أخي، أنتَ تَريدُ الأفضَلَ فاجعلِ الوصيةَ بالخمسةِ؛ لأن النَّبِيَّ ﷺ ما رَخَّصَ في الثُلُثِ إلا على مضضٍ، ولهذا أشارَ إلى أن الأفضَلَ أن يَنْقُصَ، فقال: «الثُلُثُ، والثُلُثُ كثيرٌ». وكان ابنُ عباسٍ رضي الله عنه يقول: لو أن الناسَ غَضُّوا من الثُلُثِ إلى الربعِ؛ لأن النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: الثُلُثُ، والثُلُثُ كثيرٌ، لكنَّ أبا بكرٍ اختارَ الخمسةَ، وقال: اختارَ ما اختاره اللهُ لنفسِهِ: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ [الأنفال: ٤١].

❦ قوله: «إنك أن تَذَرَ ورثتك أغنياءَ خيرٌ من أن تَذَرَهُمَ عالةً». «أن» بالفتحِ أو بالكسرِ؟ قَالَ بعضهم: إن فيها روايتين؛ الفتحُ، والكسرُ؛ أما الفتحُ فعلى أنها بدلٌ من الضميرِ في قوله: «إنك». وهذا البدلُ يُسمى بدلَ الاشتغالِ، قَالَ ابنُ مالكٍ في البدلِ:

مطابقاً أو بعضاً أو ما يَشْتَمِلُ عليه يلفى أو كمعطوفٍ ييل

فهو بدل اشتغال.

الوجه الثاني: «إن تَذَرُ». تكون «إن» شرطية، وإذا جعلنا «إن» شرطية أشكل علينا جواب إن الشرطية أين هو؟ «خير»، لكن على تقدير محذوف: إنك إن تذر ورثتك أغنياء فهو خير فيكون المبتدأ في جملة الجواب محذوف.

❖ وقوله: «إنك لن تُنفق نفقةً تَبْتَغِي بها وجه الله إلا أُجِرْتَ عليها». «نفقة» عامة لأنها جاءت في سياق النفي، وهي نكرة فتفيد العموم، ولكنه اشترط ﷺ أن يكون يَبْتَغِي لها وجه الله؛ أي: يَبْتَغِي بها الوصول إلى الجنة الذي يَحْصُلُ به النظر إلى الله ﷻ؛ لأن المؤمنين يَرَوْنَ رَبَّهُمْ في الجنة.

❖ وقوله: «إلا أُجِرْتَ عليها». أي: أُعْطِيَتْ عليها أجرًا، ومعروف أن الحسنة بعشر أمثالها إلى سبع مائة ضعف، إلى أضعاف كثيرة.

❖ وقوله: «حَتَّى ما تَجْعَلَ في في امرأتك». «في» الثانية اسم وليست حرف جر، لكنها من الأسماء الخمسة فتجرُ بالياء، والأسماء الخمسة هي «أبوك، أخوك، حموك، فوك، ذو». قوله هي «في» لكنها جُرَتْ بالياء، وفيها لغة: إبدال الياء ميماً، يَعْنِي: في فم امرأتك، وهي لغة عربية صحيحة.

❖ وفي قوله: «وحتى ما تَجْعَلَ». حتى هذه للغاية. والمعنى: في أدنى شيء؛ يَعْنِي: حتى الشيء الذي تَفَعَّلَهُ معاوضةً وهو الإنفاق على الزوجة، فإنك تُؤَجِّرُ عليه، مع أن الإنفاق على الزوجة واجب في مقابل الاستمتاع بها.

❖ وقوله: «قُلْتُ: أَخْلَفُ بعد أصحابي؟» هذا استفهام يُقْصَدُ به الخوف؛ يَعْنِي: خاف أن يُخْلَفَ بعد أصحابه، ومعنى التخليف هنا: أن يموت في مكة، وكانوا يَكْرَهُونَ أن يموت المهاجر من مكة في مكة؛ لأنها بلادٌ خرجوا منها لله فكريها أن يعودوا فيها، ولهذا يحُرِّمُ على المهاجر من مكة أن يَبْقَى فيها أكثر من ثلاثة أيام لغير النسك. وكان معنى قوله: أَخْلَفُ بعد أصحابي. يَعْنِي: أَخْلَفُ في مكة فأموت فيها وقد خرجت منها مهاجرًا. فقال له النبي ﷺ مطمئنًا إياه: «إنك لن تُخْلَفَ»؛ يَعْنِي: لن تَبْقَى في مكة، «فَتَعْمَلُ عملًا تَبْتَغِي به وجه الله إلا ازددت به درجة ورفعة»؛ يَعْنِي: حتى لو فُرِضَ أنك خُلِفْتَ ولم تَمُكِّنْ من الخروج من مكة، ولكنك تَعْمَلُ عملًا تَبْتَغِي به وجه الله إلا ازددت به درجة ورفعة يَعْنِي أن

ذلك لا يَعُوقُكَ عن رفع الدرجاتِ.

ثم قَالَ له ﷺ: «ولعلك تُخَلِّفُ»، ومعنى «تُخَلِّفُ» الثانيةُ غير معنى «تُخَلِّفُ» الأولى تُخَلِّفُ؛ أي: تَبْقَى ولا تَمُوتُ في مكة. «حَتَّى يَنْتَفِعَ بك أَقْوَامٌ وَيُضَرَّ بِك آخَرُونَ». وصدق ما توقعه النَّبِيُّ ﷺ فَإِنْ سَعَدَ بَنَ أَبِي وقاصٍ بَقِيَ، خُلِّفَ وَعُمِّرَ وأجرى اللهُ على يديه من الفتوحاتِ في المشرقِ ما هو معلومٌ في التَّاريخ فَضَرَّ اللهُ به أَقْوَامًا وَنَفَعَ به آخَرِينَ؛ ضَرَّ به الكفارَ، وَنَفَعَ به المسلمين، وهذا من آيَاتِ النَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّهُ صدق ما توقعه فَخُلِّفَ سَعَدٌ، وَانْتَفَعَ به أَقْوَامٌ، وَضَرَّ به آخَرُونَ، وَخُلِّفَ أولادًا كَثِيرِينَ يَزِيدُونَ على العَشْرَةِ وَكَانَ في الأولِ ما عنده إِلَّا بَنَتْ.

ثم قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ أَمْضِ لِأَصْحَابِي هِجْرَتَهُمْ، وَلَا تُرَدِّهِمْ على أَعْقَابِهِمْ». دعا اللهُ ﷻ أَنْ يُمَضِّيَ لِأَصْحَابِهِ هِجْرَتَهُمْ، وَأَنْ لَا يَرُدَّهُمْ على أَعْقَابِهِمْ فَيَبْقَوْا في البلادِ التي هاجروا منها وَيَحْتَمِلُ ما هو أَعْمُ من ذلك أَنْ لَا يَرُدَّهُمْ على أَعْقَابِهِمْ أي: إلى الكفرِ بعدَ الإيمانِ، كما قَالَ اللهُ تعالى: ﴿أَفَأَيْنَ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَإِنَّ

يُضَرَّ اللَّهُ شَيْئًا﴾ [التوبة: ١٤٤].

ثم قَالَ: «لكن البائسُ سَعَدُ بْنُ خَوْلَةَ». يَرِثِي له رَسُولُ اللهِ ﷺ من أَنْ تُوفِّيَ بِمكةَ، البائسُ يَعْنِي: الذي لم يَنْلُ ما يُرِيدُ.

سَعَدُ بْنُ خَوْلَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَحَدُ الْمُهَاجِرِينَ، قَضَى اللهُ أَنْ يَمُوتَ في مكةَ فَرُثِيَ له النَّبِيُّ ﷺ يَعْنِي تَوَجَّعَ له؛ لأنهم كانوا - كما قلتُ - يُحِبُّونَ أَنْ لَا يَمُوتَ أَحَدٌ من المهاجرينَ في مكةَ، ولكن هذا الأمرُ بيدَ اللهِ ﷻ ليس إلى الشخصِ نفسه، قَالَ اللهُ تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [التكوير: ٣٤]. يُوجَدُ بعضُ الناسِ يَكْرَهُ أَنْ يُسَافِرَ إلى بلدٍ ما، ثم يُقَدِّرُ اللهُ له أَنْ يَمُوتَ فيها.

ومن كانت منيته بأرضٍ فليس يَمُوتُ في أرضٍ سواها

ولكن مع ذلك لا مانعَ أَنْ نَقُولَ لشخصٍ ابتلي بأمرٍ من اللهِ ليس له به طاقة: إنه بائسٌ.

قَالَ اللهُ تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا أَلْبَاسَ الْفَقِيرِ﴾ ﴿١٨﴾ [٢٨: ١٨]. والإنسانُ لَا يَخْتَارُ الفقرَ وإنما الفقرُ بيدَ مَنْ بيده كُلُّ شيءٍ وهو اللهُ ﷻ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٤ - باب الاستِعَاذَةِ مِنْ أَرَذَلِ الْعُمُرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا، وَفِتْنَةِ النَّارِ.

٦٣٧٤ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ مُضْعَبٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: تَعَوَّذُوا بِكَلِمَاتِ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَعَوَّذُ بِهِنَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُبْنِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبُخْلِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أُرَدَّ إِلَى أَرَذَلِ الْعُمُرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا وَعَذَابِ الْقَبْرِ».

سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى هَذِهِ، وَالْجُبْنُ هُوَ الشُّحُّ بِالنَّفْسِ، وَضِدُّهُ الشَّجَاعَةُ، وَالْبُخْلُ هُوَ الشُّحُّ بِالْمَالِ، وَضِدُّهُ الْكَرَمُ.

❖ وَقَوْلُهُ: «مَنْ أَنْ أُرَدَّ إِلَى أَرَذَلِ الْعُمُرِ؟» أَي: أَنْقِصَهُ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، وَالْإِحْسَاسُ، وَالْعَقْلُ، مِثْلُ أَنْ يَبْلُغَ الْإِنْسَانُ مِنَ الْعُمُرِ أَرَذَلَهُ وَيَضِيعُ فِكْرُهُ، وَقَلْنَا رَبِّمَا يُحْمَلُ أَيْضًا عَلَى مَا لَوْ حَدَّثَ لَهُ حَدَثٌ فَأَضَاعَ فِكْرَهُ فَإِنْ هَذَا أَيْضًا مِنْ أَرَذَلِ الْعُمُرِ.

❖ وَقَوْلُهُ: «فِتْنَةُ الدُّنْيَا، وَعَذَابُ الْقَبْرِ». سَبَقَ أَنْ فِتْنَةُ الدُّنْيَا مَدَارُهَا عَلَى الشَّبْهَةِ، أَوْ الشَّهْوَةِ، وَالشَّهْوَةُ بِمَعْنَى الْهَوَى، وَالْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: فِتْنَةُ النَّارِ فَهَلْ لِلنَّارِ فِتْنَةٌ؟ الْجَوَابُ: الْمَرَادُ الْفِتْنَةُ الَّتِي يَدْخُلُ بِهَا أَهْلُ النَّارِ النَّارَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٣٧٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكَسَلِ وَالْهَرَمِ وَالْمَغْرَمِ وَالْمَأْتَمِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ النَّارِ وَفِتْنَةِ النَّارِ وَفِتْنَةِ الْقَبْرِ وَعَذَابِ الْقَبْرِ، وَشَرِّ فِتْنَةِ الْغِنَى وَشَرِّ فِتْنَةِ الْفَقْرِ، وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْ خَطَايَايَ بِمَاءِ الثَّلَجِ وَالْبَرْدِ، وَنَقِّ قَلْبِي مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يَنْقَى الثُّوبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، وَبَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ»^(١).

سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا إِلَّا فِتْنَةَ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ فَذَكَرْنَا أَنَّا تَكَلَّمْنَا عَلَيْهَا فِي «شرح زاد المستقنع».

(١) سبق تخريجُه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٥ - باب الاستعاذة من فِتْنَةِ الْغِنَى.

٦٣٧٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا سَلَامُ بْنُ أَبِي مُطِيعٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَالَتِهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَعَوَّذُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ النَّارِ وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْغِنَى، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْفَقْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ»^(١).

٤٦ - باب التَّعَوُّذِ مِنْ فِتْنَةِ الْفَقْرِ.

٦٣٧٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ النَّارِ، وَعَذَابِ النَّارِ، وَفِتْنَةِ الْقَبْرِ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ، وَشَرِّ فِتْنَةِ الْغِنَى، وَشَرِّ فِتْنَةِ الْفَقْرِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْ قَلْبِي بِمَاءِ الثَّلْجِ وَالْبَرْدِ، وَنَقِّ قَلْبِي مِنَ الْخَطَايَا كَمَا نَقَّيْتَ الثُّوبَ الْأَبْيَضَ مِنَ الدَّنَسِ، وَبَاعِذْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكَسَلِ وَالْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ»^(٢).

لِنَنْظُرَ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ مِنَ النَّاخِيَةِ الْحَدِيثِيَّةِ: حَدِيثُ عَائِشَةَ أَظْنَهُ بَدْءٌ مِنْ بَابِ التَّعَوُّذِ مِنَ الْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ، وَمَدَارُهُ عَلَى هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، وَكُلُّ هَذِهِ الْاِخْتِلَافَاتِ مِنْ بَعْدِ هِشَامٍ فَمَثَلًا وَهَيْبٌ عَنْ هِشَامٍ فِي بَابِ التَّعَوُّذِ مِنَ الْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ وَفِي بَابِ الْاِسْتِعَاذَةِ مِنْ أَرْذَلِ الْعَمْرِ وَكَيْفٌ حَدَّثَنَا هِشَامٌ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ فِي بَابِ التَّعَوُّذِ مِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرِّوَاةَ كَانُوا يَرَوْنَ الْأَحَادِيثَ بِالْمَعْنَى، إِلَّا فَالظَّاهِرُ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْ بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ، هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، وَمَنْ بَعْدَهَا لَعَلَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ يَحْكُونَهَا، وَيَحْتَمِلُ أَيْضًا أَنَّ مَنْ بَعْدَ هِشَامٍ هُمُ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا؛ لِأَنَّ هِشَامَ اتَّفَقَ الرِّوَاةُ عَلَى أَنَّهُمْ يُخْرِجُونَهُ عَنْهُ، فَيَكُونُ الْخِلَافُ مِمَّنْ بَعْدَ هِشَامٍ؛ لِأَنَّهُ يَبْعُدُ أَنَّ هِشَامَ يُحَدِّثُ بِهِ تَارَةً كَذَا، وَتَارَةً كَذَا، وَهُوَ مِنَ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ، فَالظَّاهِرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّهُ مِمَّنْ بَعْدَهُ، لَكِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَحْدَّثِينَ يَرَوْنَ الْأَحَادِيثَ بِالْمَعْنَى.

(١) أخرجه مسلم (٥٨٩).

(٢) سبق تخريجه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٧- باب الدُّعَاءِ بِكَثْرَةِ السَّالِ مَعَ الْبَرَكَةِ.

٦٣٧٨، ٦٣٧٩- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أُمِّ سُلَيْمٍ أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَسُ خَادِمُكَ ادْعُ اللَّهَ لَهُ قَالَ: «اللَّهُمَّ أَكْثِرْ مَالَهُ وَوَلَدَهُ، وَبَارِكْ لَهُ فِيمَا أُعْطِيَهُ»^(١). وَعَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ مِثْلَهُ.

٦٣٨٠، ٦٣٨١- حَدَّثَنَا أَبُو زَيْدٍ سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ: أَنَسُ خَادِمُكَ قَالَ: «اللَّهُمَّ أَكْثِرْ مَالَهُ وَوَلَدَهُ، وَبَارِكْ لَهُ فِيمَا أُعْطِيَهُ»^(٢).

الرواية الثانية فيها فائدة مهمة بالنسبة للسند، وهي تصريح قَتَادَةَ بالسَّاعِ؛ لأن قَتَادَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ التَّدْلِيلِ، لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْهُ بِلَفْظِ الْعِنْعِنَةِ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى السَّاعِ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ مُقْتَضَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، فَمَا رَوَى فِي الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ عَنْ قَتَادَةَ بِلَفْظِ الْعِنْعِنَةِ فَإِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى السَّاعِ فَلَا يُطْعَنُ فِيهِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٨- باب الدُّعَاءِ عِنْدَ الْإِسْتِخَارَةِ.

٦٣٨٢- حَدَّثَنَا مُطَرِّفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو مُضْعَبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي السَّمَوَالِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعَلِّمُنَا الْإِسْتِخَارَةَ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا كَالسُّورَةِ مِنَ الْقُرْآنِ: «إِذَا هَمَّ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَامُ الْغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أُمْرِي - أَوْ قَالَ: فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَاقْدِرْهُ لِي، وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أُمْرِي - أَوْ قَالَ: فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَاصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْنِي عَنْهُ، وَاقْدِرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ، ثُمَّ رَضِّنِي بِهِ وَيُسَمِّي حَاجَتَهُ».

(١) أخرجه مسلم (٢٤٨٠).

(٢) انظر التعليق السابق.

هذا بابُ الدعاءِ عند الاستخارة، والاستخارةُ هي طلبُ خيرِ الأمرين، والإنسانُ في أفعاله إما أن يتبينَ له خيرُ الأمرين فيفعله ولا يحتاجُ إلى استخارة، وإما أن يترددَ، ويشكَلَ عليه الأمرُ فحينئذٍ يحتاجُ إلى استخارة؛ لأنه لا يدري ما خيرُ الأمرين، وإنما العالمُ بذلك هو الله ﷻ؛ ولهذا قال: كان النبي ﷺ يعلمُنا الاستخارةَ في الأمورِ كلها كالسورةِ من القرآن... إلى آخره.

❖ قوله: «في الأمورِ كلها». يعني: التي نطلبُ فيها خيرَ الأمرين، أما التي يتبينُ لنا فيها خيرُ الأمرين فلا حاجةَ للاستخارة؛ ولهذا لا شكَّ أننا كلُّنا نهتمُّ بالعشاءِ أو الفجرِ فهل نطلبُ منا أن نستخير؟

الجوابُ: لا، لأننا قد عرفنا الخيرَ، وكذلك يُطلبُ منا أن نتصدقَ، وهل نحن إذا أردنا الصدقةَ نستخير؟! لما أمر النبي ﷺ النساءَ بالصدقةِ تصدقن فوراً^(١)، ومعلومٌ أنهن لم يتصدقن إلا بعدَ ألهمٍ بها، والإرادةُ لها فقوله في الأمورِ كلها. أي: في الأمورِ التي نطلبُ فيها خيرَ الأمرين، ويشكَلُ علينا فيها الأمرُ، فكما نستشير الخلقَ نستخيرُ الخالقَ، والخلقُ نستشيرُهُ، والخالقُ نستخيرُهُ.

يقول: «إذا هم بالأمْرِ فليركع ركعتين». أنا ليس عندي من غير الفريضة^(٢).
قال القسطلاني رحمه الله:

أي: من غير الفريضة في غير وقت الكراهة.

ولا ذكرها رواية؟

قال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (١١/١٨٥):

❖ قوله: «من غير الفريضة». فيه احترازٌ عن صلاة الصبح مثلاً... إلخ. اهـ.

معناه أنها موجودةٌ في نسخة ابن حجر.

على كلِّ حالٍ: هي وإن لم تذكرْ فواضحٌ أن المرادَ من غير الفريضة؛ لأن قوله: فليركع ركعتين. أمرٌ بركعتين من أجل الاستخارة، والفرائضُ ثابتةٌ بلا سببٍ؛ يعني: فيكونُ قوله: «من

(١) أخرجه البخاري (٩٧٨)، ومسلم (٨٨٥).

(٢) أخرج هذه الرواية البخاري برقم (٧٣٩٠).

غير الفريضة». من باب التوكيد، وإلا فإن كل صلاة سببها طلبُ الخيرة لابد أن تكون من غير الفريضة؛ لأن الفريضة ليس لها سببٌ فهي واجبةٌ بدون سببٍ، سببها دخول الوقت فقط.

✽ وقوله: «ثم يقول». وظاهره أنه يقول ذلك بعد السلام؛ لقوله: ثم يقول.

✽ وقوله: «اللهم إني أستخيرك بعلمك». أي: أطلبُ منك خيرَ الأمرين بحسبِ علمك به.

✽ وقوله: «بعلمك». أي: فيما تعلمه، والله تعالى يعلم قطعاً خيرَ الأمرين للإنسان.

✽ وقوله: «وأستقدرُك بقدرتك». أي: أطلبُ منك القدرةَ على خيرِ الأمرين إذا قدرته لي بقدرتك.

✽ وقوله: «وأسألك من فضلك العظيم». لأن المقام مقام حاجة وتضرع إلى الله ﷻ.

✽ وقوله: «فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم». فيها لفٌّ ونشْرٌ غير مرتب؛ لأنه قال: أستخيرك بعلمك. فقدّم العلم، وهنا قال: فتقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم.

✽ وقوله: «وأنت علام الغيوب». أي: ما غاب عنا في المستقبل، وكذلك في الحاضر.

✽ وقوله: «اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خيرٌ لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري». لا يقول: «هذا الأمر»، وإنما يُسمي حاجته.

✽ وقوله: «أو قال». شكٌ. «في عاجلِ أمري وآجله، فاقدّره لي». وأيهما أعم؟ هل خيرٌ لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري، أو في عاجلِ أمري وآجله؟

الأولى فيها تفصيلٌ: في ديني ومعاشي الذي هو الدنيا فإنها محلُّ المعاش، وعاقبة أمري؛ أي: الآخرة، وعاجلِ أمري وعاجله إذا قلنا: أمري مفردٌ مضافٌ يعمُّ كلَّ الأمور صار الأول أكثر تفصيلاً من الثاني، ولكن إن قلتَ هذا أو هذا أجزأ؛ لأن الراوي شكَّ أيهما سمع.

لو قال قائلٌ: أو أقول الاثنين جميعاً فأقول: في ديني ومعاشي وعاقبة أمري وعاجلِ أمري وآجله.

نقول: لا، لا يجمع؛ لأن الراوي جزم بأن الذي جاء به النصُّ هذا أو هذا، فلا يُمكن أن تأتيَ بالأمرين جميعاً.

✽ وقوله: «وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شرٌّ لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري» - أو قال: عاجلِ أمري آجله - فاصرفه عني واصرفني عنه، واقدر لي الخيرَ حيث كان، ثم رضني به». هكذا يقول.

بعد هذا الدعاء كيف نعلم أيَّ الأمرين خيرٌ؟

الجواب: نَعْلَمُ ذَلِكَ بِأُمُورٍ:

الأمر الأول: أَنْ يَنْشَرِحَ صَدْرُهُ لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ فَيَشْرَحُ فِيهِمَا انْشَرَحَ لَهُ صَدْرُهُ.

الأمر الثاني: أَنْ يَرَى رُؤْيَا تُؤَيِّدُ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ.

الأمر الثالث: أَنْ يُشِيرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ النَّصِيحِ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ فَتَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى

اسْتَخَارَ لَهُ ذَلِكَ.

الأمر الرابع: أَنْ يَتَقَاعَلَ بِأَنْ يَسْمَعَ شَيْئًا يُؤَيِّدُ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ فَهَذَا يَأْخُذُ بِهِ.

الأمر الخامس: أَنْ يُفْتَحَ عَلَيْهِ التَّفَكُّرُ وَالتَّأَمُّلُ فَيَتَأَمَّلُ مِنْ وَقَعَ لَهُ مِثْلُ هَذَا فَأَقْدَمَ عَلَى هَذَا

فَغْنِمَ، أَوْ أَقْبَلَ عَلَى الثَّانِي فَنَدِمَ، فَيَأْخُذُ بِمَا فِيهِ الْغَنَمُ مِنْ بَابِ الْإِعْتِبَارِ، كُلُّ هَذِهِ الْأَسْبَابِ تُرْجِّحُ

لِلْمُسْتَخِيرِ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ.

فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مَرْجِحٌ فَإِنَّهُ يُعِيدُ الاسْتِخَارَةَ مَرَّةً ثَانِيَةً حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُ الْأَمْرُ، وَهَذَا لَا يَضُرُّهُ؛

لَأَنَّهُ إِذَا أَعَادَهَا فَإِنَّمَا يَزِدُّهُ عَمَلًا صَالِحًا وَدُعَاءً، وَالدُّعَاءُ مِنَ الْعِبَادَةِ، وَافْتِقَارًا إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ

وَتَعَالَى، كَمَا قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: إِذَا اسْتَسْقَى النَّاسُ فَسُقُوا فَقَدْ حَصَلَ الْمَطْلُوبُ، وَإِنْ لَمْ يُسْقَوْا

أَعَادُوا الاسْتِسْقَاءَ مَرَّةً، وَمَرَّةً، وَمَرَّةً، إِلَى إِنْ يُسْقَوْا، فَالاسْتِخَارَةُ أَيْضًا نَقُولُ فِيهَا كَذَلِكَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٩ - بَابُ الدُّعَاءِ عِنْدَ الْوُضُوءِ.

٦٣٨٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ،

عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: دَعَا النَّبِيُّ ﷺ بِأَعْيَانِ فَتَوَضَّأَ بِهِ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِعَبِيدِ أَبِي

عَامِرٍ، وَرَأَيْتُ بَيَاضَ إِبْطِيهِ فَقَالَ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَوْقَ كَثِيرٍ مِنْ خَلْقِكَ مِنَ النَّاسِ»^(١).

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ الدُّعَاءِ عِنْدَ الْوُضُوءِ». يَعْنِي: لَيْسَ الْمُرَادُ بِذَلِكَ الدُّعَاءُ لِلْوُضُوءِ،

فَالدُّعَاءُ لِلْوُضُوءِ أَنْ تَقُولَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ

وَرَسُولُهُ^(٢). لَكِنَّ الدُّعَاءَ عِنْدَ الْوُضُوءِ يَعْنِي: إِذَا فَرَعَ الْإِنْسَانُ مِنْ وَضُوئِهِ، ثُمَّ دَعَا.

(١) أخرجه مسلم (٢٤٩٨).

(٢) أخرجه مسلم (٢٣٤).

وظاهرُ كلامِ المؤلفِ أن النَّبِيَّ ﷺ لم يَتَوَضَّأْ للدَّعَاءِ، وإنما تَوَضَّأَ وضوءاً عادياً، ثم دعا، وَيَحْتَمِلُ أن الرسول ﷺ تَوَضَّأَ أولاً، ثم دعا؛ لأنه قَالَ: لمن سلم عليه فلم يردَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّى تَوَضَّأَ أو تيمم قَالَ: «كَرِهْتُ أَنْ أَذْكُرَ اللَّهَ عَلَى غَيْرِ طَهْرٍ»^(١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٠- باب الدَّعَاءِ إِذَا عَلَا عَقَبَةٌ.

٦٣٨٤- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَكُنَّا إِذَا عَلَوْنَا كَبَّرْنَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَيُّهَا النَّاسُ ارْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا، وَلَكِنْ تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا». ثُمَّ أَتَى عَلِيٌّ، وَأَنَا أَقُولُ فِي نَفْسِي: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. فَقَالَ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ قُلْ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، فَإِنَّهَا كُنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ». أَوْ قَالَ: «أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَلِمَةٍ هِيَ كُنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»^(٢).

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: بَابُ الدَّعَاءِ إِذَا عَلَا عَقَبَةٌ. ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُمْ كَانُوا فِي السَّفَرِ إِذَا عَلَوْ شَيْئًا مَرْتَفَعًا مِنْ جَبَلٍ، أَوْ رَمَلٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ يُكَبِّرُونَ؛ أَي: يَقُولُونَ: اللَّهُ أَكْبَرُ. وَإِذَا هَبَطُوا سَبَّحُوا. وَالْمُنَاسِبَةُ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا عَلَا قَدْ يَكُونُ فِي نَفْسِهِ تَكَبُّرٌ وَارْتِفَاعٌ فَيَذْكُرُ نَفْسَهُ فَيَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ. وَإِذَا نَزَلَ فَهُوَ انْحِطَاطٌ وَسُقُوفٌ فَيُتَذَكَّرُ اللَّهُ عَنْ هَذَا النِّقْصِ، وَيَقُولُ: سُبْحَانَ اللَّهِ. فَعِنْدَ النُّزُولِ تَسْبِيحٌ، وَعِنْدَ الْعُلُوِّ تَكْبِيرٌ.

ثُمَّ قَالَ ﷺ: «ارْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا، وَلَكِنْ تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا». ثُمَّ قَوْلُهُ: «لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ». أَي: لَا يَسْمَعُ، وَلَا غَائِبًا. أَي: لَا يَعْلَمُ وَلَا يَرَى، وَإِنَّمَا تَدْعُونَ «سَمِيعًا» ضِدَّ «أَصَمَّ»، «بَصِيرًا» ضِدَّ «غَائِبًا»، فَأَفَادَ النَّبِيُّ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ لَا يَشُقَّ عَلَى نَفْسِهِ فِي الدَّعَاءِ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «ارْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ». يَعْنِي:

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٧)، وَالنَّسَائِيُّ (٣٨)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٥٠)، وَأَحْمَدُ (٨/٥)، وَابْنُ حِبَانَ (١٨٩)، وَالْحَاكِمُ (١٦٧/١)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٩٠/١).
(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٧٠٤).

خَفُّوا عَلَيْهَا وَلَا تَزْعُجُوهَا، وَيَبْنَ أَنَّهُمْ يَدْعُونَ اللَّهَ ﷻ، وَهُوَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ، قَرِيبٌ مِنْ عِبَادِهِ وَلِهَذَا جَاءَ فِي اللَّفْظِ الثَّانِي: «إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عَنقِ رَاحِلَتِهِ»^(١). فَهُوَ ﷻ أَقْرَبُ إِلَيْنَا مِنْ عَنقِ الرَّوَاحِلِ، وَلَكِنَّ هَذَا الْقَرَبَ لَا يُتَأْفِي عَلَيْهِ ﷻ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فِي جَمِيعِ صِفَاتِهِ، فَتَوْمِنُ بِقَرَبِهِ مَنَّا وَتَوْمِنُ بِعَلَوِّهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَوَاتٍ، كَمَا قُلْنَا فِي حَدِيثِ النَّزُولِ^(٢): «إِنْ نَزَلَ اللَّهُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا لَا يُتَأْفِي عَلَيْهِ ﷻ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فِي جَمِيعِ صِفَاتِهِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عَنقِ رَاحِلَتِهِ». وَهَذَا لَا يَلْزَمُ مِنْهُ مَنَافَاةُ عُلُوِّ اللَّهِ ﷻ.

قَوْلُهُ: «لَا تَدْعُونَ أَصَمًّا وَلَا غَائِبًا». هَذَا مِنْ صِفَاتِ السَّلْبِ، وَإِنَّمَا نَفَى عَنْهُ الصَّمَمَ وَالْغَيْبَةَ لِكَمَالِ سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ؛ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ عِنْدَنَا فِي الصِّفَاتِ الْمُنْفِيَةِ أَنْ الْمَرَادُ بِهَا إِثْبَاتُ كَمَالِ الضَّدِّ، فَإِذَا قُلْتُ: لَيْسَ اللَّهُ بِأَصَمٍّ. فَالْمَعْنَى أَنَّهُ كَامِلُ السَّمْعِ، فَلَيْسَ فِي سَمْعِهِ صَمَمٌ، إِذَا قُلْتُ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ. فَالْمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ كَامِلُ الْعَدْلِ فَلَا ظِلْمَ عِنْدَهُ، وَهَكَذَا.

ثُمَّ أَتَى عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ، وَهُوَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ قُلْ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، فَإِنَّهَا كُنْتُ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ».

لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. مَا مَعْنَاهَا؟ قَالَ الْعُلَمَاءُ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ؛ أَيُّ: لَا تَحَوَّلَ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، وَلَا قُوَّةَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا بِاللَّهِ؛ يَعْنِي: إِلَّا بِأَنْ يُعِينَكَ اللَّهُ ﷻ، فَالْبَاءُ هُنَا لِلِاسْتِعَانَةِ، وَلِهَذَا تَقُولُ: إِنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ كَلِمَةُ اسْتِعَانَةٍ، وَلَيْسَتْ كَلِمَةً اسْتِرْجَاعٍ فَإِذَا حَاوَلْتَ شَيْئًا صَعِبًا فَقُلْ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. يَسْهُلُ عَلَيْكَ.

كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ الْآنَ إِذَا أُصِيبُوا بِمُصِيبَةٍ قَالُوا: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. وَلَكِنْ هَذَا خِلَافُ الْأَوَّلَى، الْأَوَّلَى إِذَا أُصِيبَتْ بِمُصِيبَةٍ أَنْ تَقُولَ: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ. فَإِنَّ هَذِهِ مَقَالَةُ الصَّابِرِينَ. لَكِنْ يُمَكِّنُ أَنْ يُوجَّهَ كَلَامُ النَّاسِ؛ أَعْنِي: قَوْلُهُمْ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ يَسْتَعِينُ بِاللَّهِ عَلَى تَحْمِيلِ هَذِهِ الْمُصِيبَةِ، وَهَذَا تَوْجِيهٌ لَا بِأَسَ بِهِ، لَكِنْ الْأَوَّلَى الْمَحَافَظَةُ عَلَى مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ.

(١) أَخْرَجَ الشَّيْخَانِيُّ فِي «الْكَبَرَى» (٧٦٨٠)، وَاحِدَ (٢٤٧/٤).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٣٢١)، وَمُسْلِمٌ (٧٥٨).

❦ وقوله: «كُنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ». يَعْنِي: أَنَّهَا مِنْ أَفْضَلِ الدَّعَاءِ الَّتِي يَسْتَعِينُ بِهَا الْإِنْسَانُ عَلَى الْوُصُولِ إِلَى الْجَنَّةِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا اسْتَعَانَ بِاللَّهِ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ سَهَّلَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْأَعْمَالَ وَتَيَسَّرَتْ حَتَّى يَصِلَ بِذَلِكَ إِلَى الْجَنَّةِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥١- بَابُ الدَّعَاءِ إِذَا هَبَطَ وَادِيًا. فِيهِ حَدِيثُ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١١٨/١١):

❦ قوله: «بَابُ الدَّعَاءِ إِذَا هَبَطَ وَادِيًا». فِيهِ حَدِيثُ جَابِرٍ. كَذَا ثَبَتَ عِنْدَ الْمُسْتَمَلِّ وَالْكُشْمِينِيِّ وَسَقَطَ لغيرهما، وَالْمُرَادُ بِحَدِيثِ جَابِرٍ مَا تَقَدَّمَ فِي الْجِهَادِ فِي «بَابِ التَّسْبِيحِ إِذَا هَبَطَ وَادِيًا» مِنْ حَدِيثِهِ بَلْفَظٍ «كُنَّا إِذَا صَعِدْنَا كَبَرْنَا وَإِذَا نَزَلْنَا سَبَّحْنَا». وَقَالَ بَعْدَهُ «بَابُ التَّكْبِيرِ إِذَا عَلَا شَرْفًا» وَأُورِدَ فِيهِ حَدِيثُ جَابِرٍ أَيْضًا لَكِنْ بَلْفَظٍ «وَإِذَا تَصَوَّبْنَا» بَدَلُ «نَزَلْنَا» وَالتَّصَوُّبُ الْإِنْحِدَارُ. وَقَدْ وَرَدَ بَلْفَظُ «هَبَطْنَا» فِي هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ النَّسَائِيِّ وَابْنِ خَزِيمَةَ وَأُشْرَتْ إِلَى شَرْحِهِ هُنَاكَ، وَمُنَاسِبَةُ التَّكْبِيرِ عِنْدَ الصُّعُودِ إِلَى الْمَكَانِ الْمُرْتَفِعِ أَنَّ الِاسْتِعْلَاءَ وَالِارْتِفَاعَ مُحِبُّونَ لِلنَّفُوسِ لِمَا فِيهِ مِنْ اسْتِشْعَارِ الْكِبَرِيَاءِ، فَشَرَعَ لِمَنْ تَلَبَّسَ بِهِ أَنْ يَذْكُرَ كِبَرِيَاءَ اللَّهِ تَعَالَى وَأَنَّهُ أَكْبَرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ فَيُكَبِّرُهُ لِيَشْكُرَ لَهُ ذَلِكَ فَيَزِيدَهُ مِنْ فَضْلِهِ، وَمُنَاسِبَةُ التَّسْبِيحِ عِنْدَ الْهَبُوطِ لِكُونِ الْمَكَانِ الْمُنْخَفِضِ مُحَلًّا ضَيْقٍ فَيُشْرَعُ فِيهِ التَّسْبِيحُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَسْبَابِ الْفَرَجِ، كَمَا وَقَعَ فِي قِصَّةِ يُونُسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ سَبَّحَ فِي الظُّلُمَاتِ فَنُجِّيَ مِنَ الْغَمِّ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٢- بَابُ الدَّعَاءِ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَوْ رَجَعَ. فِيهِ يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَنَسٍ.

٦٣٨٥- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَفَلَ مِنْ غَزْوٍ أَوْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ يُكَبِّرُ عَلَى كُلِّ شَرْفٍ مِنَ الْأَرْضِ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ، ثُمَّ يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، آمِينَ، تَائِبُونَ، عَابِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ، صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ

الْأَحْزَابَ وَحَدَّهُ»^(١).

هذا أيضًا من الدعاء إذا أراد سفرًا ولكن المؤلف يقول: فيه يحيى بن أبي إسحاق عن أنسٍ ولم يذكر الحديث ولكنه أشار إليه إشارة، ويمكن أن تقرأ الشرح. قال الحافظ رحمه الله في «الفتح» (١١/١٨٩):

❦ قوله: «باب الدعاء إذا أراد سفرًا أو رجع، فيه يحيى بن أبي إسحاق عن أنس». كذا وقع في رواية الحَمَوِيِّ عن الفَرَيْرِيِّ، ومثله في رواية أبي زيد المروزي عنه، لكن بالواو العاطفة بدل لفظ «باب». والمراد بحديث يحيى بن أبي إسحاق فيما أظن الحديث الذي أوله: «أن النبي ﷺ أقبل من خيبر وقد أردف صفيّة، فلما كان ببعض الطريق عثرت الناقة». فإن في آخره «فلما أشرفنا على المدينة قال: آيئون تائبون عابدون لربنا حامدون. فلم يزل يقولها حتى دخل المدينة». وقد تقدّم موصولاً في أواخر الجهاد وفي الأدب وفي أواخر اللباس وشرحته هناك. إلا الكلام الأخير هنا فوعدتُ بشرحه هنا. وإسماعيل في الحديث الموصول هو ابن أبي أُوَيْسٍ. اهـ

أما إذا أراد سفرًا فهو معروف أنه ﷺ يقول فيها يقول: «اللهم هُونْ علينا سفرنا هذا، واطْوِ عَنَّا بُعْدَهُ...»^(٢) إلى آخر الحديث المشهور، وأما إذا رجع فإنه يقول إذا قفل ما ذكره المؤلف هنا، ويقولها أيضًا إذا أشرف على المدينة حتى يدخلها.

أما معنى الحديث فقد سبق أكثره، لكن قوله: «آيئون». أي: راجعون، ومنه قوله تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ الْعِبَادَةَ لَهُ وَأَوَّابُونَ﴾ [آل عمران: ٣٠]. أي: رجّاع إلى الله ﷻ.

❦ وقوله: «تائبون». من التوبة، وهو الرجوع إلى الله ﷻ من معصيته إلى طاعته.

❦ وقوله: «عابدون». اسم فاعل من العبادة؛ أي: متذللون له بالطاعة محبة وتعظيمًا.

❦ وقوله: «لربنا حامدون». من الحمد، وهو وصفُ المحمودِ بالكمال، وقدم قوله:

«لربنا». من أجل الاختصاص.

❦ وقوله: «صدق الله وعده». لأن الله وعد بأن ينصّر رسله والذين آمنوا في الحياة

(١) أخرجه مسلم (١٣٤٢).

(٢) أخرجه مسلم (١٣٤٢).

الدنيا، وصدق الله وعده ونصر نبيه ﷺ؛ ولهذا قَالَ: «ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده». وهذه الجملُ الثلاثُ تناسبُ فيما إذا قَدِمَ من الغزو، لكن قد يَقُولُهَا الرسولُ ﷺ تذكيرًا بنعمةِ الله ﷻ بهذا النصرِ، كما قاله حين صعد الصفا في الحجِّ فقال: «لا إله إلا الله وحده، أنجز وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده»^(١). فيكونُ هذا من بابِ التذكيرِ بهذه النعمة إذا قَفَلَ من الحجِّ أو العمرة، أما إذا قَفَلَ من الغزو فالمناسبةُ فيه ظاهرةٌ.

ثُمَّ قَالَ الْبُحَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٥٣ - باب الدعاء للمتزوج.

٦٣٨٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: رَأَى النَّبِيَّ ﷺ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَتَرَ صُفْرَةَ فَقَالَ: «مَهَيْمٌ أَوْ مَهْ». قَالَ: قَالَ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَآةٍ مِنْ ذَهَبٍ. فَقَالَ: «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ أَوْلَمَ وَلَوْ بِشَاةٍ»^(١).

٦٣٨٧ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: هَلَكَ أَبِي وَتَرَكَ سَبْعَ أَوْ تِسْعَ بَنَاتٍ، فَتَزَوَّجْتُ امْرَأَةً فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَزَوَّجْتَ يَا جَابِرُ». قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «يَكْرَأُ أُمٌ ثَيِّبًا». قُلْتُ: ثَيِّبًا. قَالَ: «هَلَا جَارِيَةٌ تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ، أَوْ تُضَاحِكُهَا وَتُضَاحِكُكَ». قُلْتُ: هَلَكَ أَبِي فَتَرَكَ سَبْعَ أَوْ تِسْعَ بَنَاتٍ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَجِثَهُنَّ بِمِثْلِهِنَّ، فَتَزَوَّجْتُ امْرَأَةً تَقُومُ عَلَيْهِنَّ. قَالَ: «فَبَارَكَ اللَّهُ عَلَيْكَ»^(٢). لَمْ يَقُلْ ابْنُ عُيَيْنَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ عَمْرِو: «بَارَكَ اللَّهُ عَلَيْكَ».

هذا أيضًا بابُ الدعاء للمتزوج وذلك بأن يقولَ له: بارك الله لك، وعليك، أو يقول: بارك الله لكما وعليكما، وجمع بينكما في خير^(٣). وقد سبق الكلامُ على هذا، وبيننا أن الله أبدل تهنئةَ الجاهليةِ بهذا الدعاء المبارك، فالجاهليةُ يَقُولُونَ: بالرفاء والبنين. يَعْنِي: بالرفاهية، والترف، والنعمة، والبنين؛ يَعْنِي: أن الله يَرْزُقُكَ البنين؛ لأنهم كانوا يَكْرَهُونَ النبات، وقد

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه مسلم (١٤٢٧).

(٣) أخرجه مسلم (٧١٥).

(٤) أخرجه أبو داود (٢١٣٠)، وابن ماجه (١٩٠٥)، وأحمد (٨٩٤٤).

سَمِعْنَا أَنَّ بَعْضَ الْجَاهِلِينَ السُّفَهَاءِ الْآنَ يَقُولُونَ ذَلِكَ لِلْمُتَزَوِّجِينَ؛ يَقُولُونَ: بِالرِّفَاءِ وَالْبَنِينَ. وَيُعَدِّلُونَ عَنْ سُنَّةِ الرَّسُولِ ﷺ، وَعَنْ هَذَا الدُّعَاءِ الْمُبَارِكِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُعِيدُوا الْجَاهِلِيَّةَ الْأُولَى، وَذَلِكَ لَجَهْلِهِمْ، وَسُفْهِهِمْ، وَعَدَمِ رَغَبَتِهِمْ بِالسُّنَّةِ، وَإِلَّا فَإِنَّ الْمُؤْمِنَ حَقِيقَةً لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُعَدِّلَ بِمَا جَاءَ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ شَيْئًا أَبَدًا، فَإِنْ مَا جَاءَ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ هُوَ الْخَيْرُ، لَا سِيَّامَا وَأَنْ يُبَدِّلَ النَّبِيُّ ﷺ التَّهْنِئَةَ الْجَاهِلِيَّةَ بِهَ يَدُلُّ عَلَى كِرَاهِيَّتِهِ لَهَا.

وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ دَلِيلٌ عَلَى مَرَاعَةِ تَأْدِيبِ الْبَنَاتِ وَأَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُرَاعِيَ مِنْ عِنْدِهِ مِنَ الْبَنَاتِ مِنْ أَجْلِ تَأْدِيبِهِنَّ. وَفِيهِ: أَنَّ الْأُولَى لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَزَوَّجَ بَكْرًا إِلَّا لِسَبَبٍ، وَلِهَذَا أَرْشَدَ النَّبِيُّ ﷺ جَابِرًا إِلَى ذَلِكَ حَتَّى بَيَّنَّ لَهُ السَّبَبَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٤- بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ.

٦٣٨٨- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ قَالَ: بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا. فَإِنَّهُ إِنْ قُدِّرَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ فِي ذَلِكَ لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا»^(١).

هَذَا أَيْضًا مِنَ الدُّعَاءِ الَّذِي يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَقُولَهُ عِنْدَ جَمَاعِ أَهْلِهِ: بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا.

وَفِيهِ هَذِهِ الْفَائِدَةُ الْعَظِيمَةُ: أَنَّهُ إِذَا قُدِّرَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا.

وَهَلِ الْمَنْفِي هَذَا الضَّرَرُ الْبَدَنِي أَوِ الضَّرَرُ الْمَعْنَوِي؟

ظَاهِرُ الْحَدِيثِ الْعَمُومُ؛ أَنَّهُ لَا يَضُرُّهُ لَا بَدَنِيًّا، وَلَا مَعْنَوِيًّا، وَلَا يَرُدُّ عَلَى هَذَا أَنَّهُ قَدْ يَقُولُ الْإِنْسَانُ هَذَا الذِّكْرَ كُلَّمَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ، وَمَعَ ذَلِكَ يَكُونُ فِي أَوْلَادِهِ الْفُسْقَةُ الَّذِينَ أَغْوَاهُمُ الشَّيْطَانُ.

لَأَنَّنَا نَقُولُ فِي الْجَوَابِ عَنْ ذَلِكَ: أَنَّ هَذَا الدُّعَاءَ مِنْ بَابِ السَّبَبِ، وَالسَّبَبُ قَدْ يَعْتَرِضُهُ مَانِعٌ يَمْنَعُ مِنْ نَفْوِذِهِ، فَأَنْتَ أَفْعَلِ السَّبَبَ، وَإِذَا جَاءَ الْأَمْرُ عَلَى خِلَافِ هَذَا السَّبَبِ، فَلَا يَعْنِي

ذلك بطلان هذا السبب، وقد سبق أن النبي ﷺ قَالَ: «أَحْرَضَ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعَذَّ بِاللَّهِ، وَلَا تَعْجِزْ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا لَكَانَ كَذَا»^(١). فَإِنَّ إِنْسَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ السَّبَبَ فَإِنْ تَخَلَّفَ الْمُسَبَّبُ لِمَانِعٍ، فَلَيْسَ ذَلِكَ مَعْنَاهُ أَوْ مَقْتَضَاهُ تَعْطِيلُ السَّبَبِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٥- بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً».

٦٣٨٩- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ أَكْثَرُ دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً، وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ»^(٢).

❖ قَوْلُهُ: «رَبَّنَا آتِنَا». يَعْنِي: أَعْطِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً.

❖ قَوْلُهُ: «فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً». وَلَمْ يُبَيِّنْ هَذِهِ الْحَسَنَةَ، فَتَشْمَلُ حَسَنَةَ الْأَوْلَادِ، وَالْهَالِ، وَالْجَاهِ، وَالْعِلْمِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

❖ وَقَوْلُهُ: «وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً». أَيْضًا تَشْمَلُ كُلَّ مَا فِي الْآخِرَةِ مِنْ حَسَنَاتٍ، وَإِنْ كَانَ لَفْظُهَا لَيْسَ لَفْظَ الْعُمُومِ، لَكِنْ لَهَا جَاءَتْ فِي سِيَاقِ الدَّعَاءِ، فَإِنَّ الظَّاهِرَ فِيهَا الْعُمُومُ، وَهَذَا كَانَ أَكْثَرَ دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ، وَغَالِبًا مَا يَخْتِمُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ دُعَاءَهُ، كَمَا يَخْتِمُ بِهِ كُلُّ شَوْطٍ، فَكَانَ يَقُولُ بَيْنَ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ وَالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ: «رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً»^(٣)، وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ.

وَفِي هَذَا الدَّعَاءِ حَصُولُ الْمَطْلُوبِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَزَوَالُ الْمَرْهُوبِ فِي قَوْلِهِ: «وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ».

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٦- بَابُ التَّعَوُّذِ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا.

٦٣٩٠- حَدَّثَنَا فَرُّوخُ بْنُ أَبِي الْمَغْرَاءِ، حَدَّثَنَا عَيْبَةُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٦٦٤).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٦٨٨).

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٨٩٢)، وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «صَحِيحِ أَبِي دَاوُدَ» (١٦٦٦): حَسَنٌ.

عُمَيْرٍ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ رحمته الله قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعَلِّمُنَا هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ كَمَا تَعَلَّمُ الْكِتَابَةُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبُخْلِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجَبْنِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ نُرَدَّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا وَعَذَابِ الْقَبْرِ».

هذا سبق الكلام عليه.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رحمته الله:

٥٧- باب تَكَرِيرِ الدُّعَاءِ.

٦٣٩١- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُنْذِرٍ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَبَّ حَتَّى إِنَّهُ لَيُخِيلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ قَدْ صَنَعَ الشَّيْءَ وَمَا صَنَعَهُ، وَإِنَّهُ دَعَا رَبَّهُ ثُمَّ قَالَ: «أَشْعَرْتُ أَنْ اللَّهَ قَدْ أَفْتَانِي فِيمَا اسْتَفْتَيْتُهُ فِيهِ». فَقَالَتْ عَائِشَةُ: فَمَا ذَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «جَاءَنِي رَجُلَانِ فَجَلَسَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي وَالْآخَرُ عِنْدَ رِجْلِي فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: مَا وَجَعُ الرَّجُلِ؟ قَالَ: مَطْبُوبٌ. قَالَ: مَنْ طَبَّهُ؟ قَالَ: لَيْدُ بْنُ الْأَعْصَمِ. قَالَ: فِيمَاذَا؟ قَالَ: فِي مُشْطٍ وَمُشَاطَةٍ، وَجُفٍّ طُلْعَةٍ. قَالَ: فَأَيْنَ هُوَ؟ قَالَ: فِي ذُرْوَانَ. وَذُرْوَانُ بَثْرٌ فِي بَنِي زُرَيْقٍ». قَالَتْ: فَأَتَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى عَائِشَةَ فَقَالَ: «وَاللَّهِ لَكَأَنَّ مَاءَهَا نُقَاعَةُ الْجِنِّاءِ، وَلَكَأَنَّ نَخْلَهَا رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ». قَالَتْ: فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهَا عَنِ الْبِثْرِ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَهَلَّا أَخْرَجْتَهُ؟ قَالَ: «أَمَّا أَنَا فَقَدْ شَفَانِي اللَّهُ، وَكَرِهْتُ أَنْ أُثِيرَ عَلَى النَّاسِ شَرًّا»^(١).

زَادَ عِيسَى بْنُ يُونُسَ، وَاللِّثِيُّ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سُحِرَ النَّبِيُّ ﷺ فَدَعَا وَدَعَا. وَسَاقَ الْحَدِيثَ.

هذا الحديثُ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ عِدَّةِ أَوْجِهٍ، وَهُوَ ثَابِتٌ بِلَا شَكٍّ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ سُحِرَ، وَلَا يُسْتَعْرَبُ هَذَا عَلَى أَعْدَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَخُصُوصًا الْيَهُودَ الَّذِينَ اشتهروا بِقَتْلِ الْأَنْبِيَاءِ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَاشتهروا بِالْقَدْحِ بِاللَّهِ عز وجل، فَقَالُوا: يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ. وَقَالُوا: إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ثُمَّ تَعَبَ، فَاسْتَرَحَ يَوْمَ السَّبْتِ. وَقَالُوا: إِنَّ اللَّهَ افْتَقَرَ فَقَالَ: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٤٥]. إِلَى آخِرِ مَا رُوِيَ عَنْهُمْ مِنَ الْمَعَائِبِ، وَالْمَصَائِبِ، لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ.

ومن جملة ما صنعوا أنهم سَحَرُوا النَّبِيَّ ﷺ، وَسَمُّوا النَّبِيَّ ﷺ، حَتَّى إِنَّهُ قَالَ فِي مَرَضِي مَوْتَهُ ﷺ: «مَا زَالَتْ أَكْلَةُ خَيْرِ تَعَاوُدُنِي وَهَذَا أَوَانُ انْقِطَاعِ الْأَبْهَرِ مِنِّي»^(١). وانقطاع الأبهر يُعْنُون به الموت، حَتَّى قَالَ الزَّهْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَتَلَهُ الْيَهُودُ. لَكِنَّهُ لَيْسَ قَتْلًا مُبَاشِرًا مُنَاجِرًا، وَإِنَّمَا قَتَلَ بِطِيءٍ؛ لِأَن خَيْرَ كَانَتْ فِي السَّنَةِ السَّادِسَةِ، أَو السَّابِعَةِ، وَهُوَ لَمْ يُتَوَفَّ إِلَّا فِي السَّنَةِ الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ.

أَقُولُ: مِنْ جَمَلَةٍ مَا فَعَلُوا هَذَا السَّحْرَ، وَلَكِنْ غَايَةُ مَا حَصَلَ لَهُ مِنْ هَذَا السَّحَرِ مَعَ الْفَتُورِ الْبَدَنِيِّ وَالضَّعْفِ أَنَّهُ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ قَدْ صَنَعَ الشَّيْءَ وَمَا صَنَعَهُ، أَمَّا الشَّرِيعَةُ فَمَحْرُوسَةٌ وَمَحْفُوظَةٌ لَمْ يَتَغَيَّرْ مِنْهَا شَيْءٌ، لَا بِزِيَادَةٍ، وَلَا بِنَقْصٍ.

وَقَدْ أَنْكَرَ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَحَرَ وَقَالُوا: لَا يُمْكِنُ أَنْ نُصَدِّقَ بِأَنَّهُ سَحَرَ؛ لِأَنَّا لَوْ صَدَّقْنَا بِهَذَا لَوَافَقْنَا قَوْلَ الظَّالِمِينَ: ﴿إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا﴾ [الزَّحْرُفُ: ٤٧]. وَلَوْ صَدَّقْنَا بِأَنَّهُ سَحَرَ لَاخْتَلَتْ الثَّقَةُ بِالشَّرِيعَةِ، وَلَكِنَّ هَذَا عَقْلٌ مُقَدَّمٌ عَلَى النَّصِّ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَحَرَ وَلَا شَكَّ، وَالْحَدِيثُ فِي ذَلِكَ إِمَّا مُتَوَاتِرٌ، أَوْ مُسْتَفِضٌّ مَشْهُورٌ وَثَابِتٌ فِي الصَّحِيحِينَ وَغَيْرِهِمَا، لَكِنَّا نَعْلَمُ عِلْمَ الْيَقِينِ أَنَّ الْقُرْآنَ مَحْفُوظٌ، وَأَنَّ الشَّرِيعَةَ مَحْفُوظَةٌ ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحَقَّة: ٩]. وَلَيْسَ قَوْلُنَا: إِنَّهُ سَحَرَ. كَقَوْلِ الظَّالِمِينَ: ﴿إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا﴾. لِأَنَّ الظَّالِمِينَ يَقُولُونَ: ﴿إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا﴾ يَعْنِي: أَنَّ مَا جَاءَ بِهِ سَحَرٌ لَيْسَ حَقًّا وَلَا شَرِيعَةً هَذَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ، أَمَّا نَحْنُ فَنَقُولُ: إِنَّ مَا جَاءَ بِهِ حَقٌّ وَشَرِيعَةٌ، لَكِنَّهُ اعْتَدَى عَلَيْهِ ﷺ بِهَذَا السَّحَرِ، وَمَعَ ذَلِكَ كَانَ هَذَا الْأَمْرُ غَيْرَ ضَارٍّ بِهِ مِنْ حَيْثُ الشَّرِيعَةُ.

تَقُولُ: وَإِنَّهُ دَعَا رَبَّهُ. وَفِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى: دَعَا ثُمَّ دَعَا. يَعْنِي: كَرَّرَ الدَّعَاءَ ﷺ، وَهَكَذَا يَتَّبَعِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُكْرِّرَ دَعَاءَ اللَّهِ ﷻ، وَأَنْ لَا يَتَّكِلَ، وَأَنْ لَا يَتَّكِلَ، وَأَنْ لَا يَسْتَحْسِرَ؛ لِأَنَّ الدَّعَاءَ كُلَّهُ خَيْرٌ وَبَرَكَةٌ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ إِلَّا شُعُورُ الْإِنْسَانِ بِأَنَّهُ مُفْتَقِرٌ إِلَى رَبِّهِ دَائِمًا لَكَانَ ذَلِكَ كَافِيًا فِي تَكَرُّرِهِ، كَلِمَا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ أَوْ حَاجَةٌ فَكَّرَ الدَّعَاءَ وَاللَّهُ تَعَالَى يُجِيبُكَ.

ثُمَّ قَالَ: «أَشْعَرْتُ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَفْتَانِي فِيهَا اسْتَفْتَيْتُهُ فِيهِ». وَذَكَرَ الْقِصَّةَ، جَاءَ رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِهِ، وَالثَّانِي عِنْدَ رِجْلِهِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: مَا وَجَّعَ الرَّجُلُ؟ قَالَ: مَطْبُوبٌ.

مَطْبُوبٌ؛ يَعْنِي: مَسْحُورًا، وَأَصْلُ الطَّبِّ مَعَالِجَةُ الْمَرِيضِ لَشَفَائِهِ فَسُمِيَ الْمَسْحُورُ مَطْبُوبًا مِنْ بَابِ التَّفَاوُلِ، كَمَا سُمِيَ الْكَسِيرُ جَبِيرًا، وَسُمِيَ اللَّدِيعُ سَلِيمًا.

ثُمَّ قَالَ: «مَنْ طَبَّهُ؟ قَالَ: لِبَيْدِ بْنِ الْأَعْصَمِ». لِبَيْدُ بْنُ الْأَعْصَمِ هَذَا رَجُلٌ يَهُودِيٌّ، وَسَحَرَهُ فِي مُشْطٍ وَمُشَاطَةٍ، وَجُفَّ طَلْعَةٌ. جَعَلَ السَّحَرُ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ وَوَضَعَهُ فِي الْبَشْرِ، وَالْمُشْطُ الَّذِي يُنَشِّطُ بِهِ الرَّأْسَ، وَالْمُشَاطَةُ: الشَّعْرُ الَّذِي يَحْمِلُهُ الْمُشْطُ، وَجُفَّ الطَّلْعَةُ: الْكَافُورُ الَّذِي يَكُونُ فِي طَلْعِ الْفَحْلِ مِنَ النَّخْلِ، وَهَذَا الطَّلْعُ هُوَ الَّذِي يُؤْخَذُ مِنَ الْفَحْلِ وَيُوضَعُ فِي النَّخْلَةِ، وَهَذَا الْفَعْلُ هُوَ الَّذِي يُسَمَّى التَّابِيرُ، وَهَذَا الطَّلْعُ يَكُونُ كَبِيرًا فِي الْعَادَةِ، فَإِنَّ الْقِنُوَ كَبِيرٌ جَدًّا، وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْ قِنُوِ النَّخْلَةِ الْأَثْنَى، فَهَذَا الْخَبِيثُ جَعَلَ السَّحَرُ فِي ذَلِكَ وَجَعَلَهُ فِي بَثْرِ ذَرَوَانَ فِي بَنِي زُرَيْقٍ.

يَقُولُ: فَاتَاهَا الرَّسُولُ ﷺ فَأَرَى مَاءَهَا نُقَاعَةَ الْحِنَاءِ يَعْنِي: مِثْلَ نُقَاعَةِ الْحِنَاءِ، وَالْحِنَاءُ مَعْرُوفَةٌ وَنُقَاعُهَا تَكُونُ صَفْرَاءَ فِي سَوَادٍ.

وَإِذَا نَخَلَهَا رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ. يَعْنِي: كَأَنهَا رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ، وَالظَّاهِرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ التَّخِيلِ؛ أَيْ: أَنَّهُ مِنْ شِدَّةِ تَأْثِيرِ السَّحَرِ فَإِنَّهُ لَمَّا قَرَّبَ مِنْهُ الرَّسُولُ ﷺ رَأَى نَخْلَهَا رُؤُوسَ الشَّيَاطِينِ، وَرَأَى مَاءَهَا نُقَاعَةَ الْحِنَاءِ. كَمَا خُيِّلَ لِمُوسَى أَنْ عَصِيَّ السَّحَرَةِ وَحِبَالَهُمْ تَسْعَى إِلَيْهِ.

وَعَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ لَهُ: فَهَلَّا أَخْرَجْتَهُ. وَفِي رَوَايَةٍ: هَلَّا تَنْشَرْتَ. وَلَكِنَّ النَّبِيَّ ﷺ الْمَحَبُّ لِلْهُدُوءِ وَالسَّكِينَةِ وَعَدِمَ إِثَارَةَ الْفِتْنَةِ امْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: أَمَا أَنَا فَقَدْ شَفَانِي اللَّهُ، وَكَرِهْتُ أَنْ أُثِيرَ عَلَى النَّاسِ شَرًّا اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ حَصَلَ، وَهُوَ زَوَالُ السَّحَرِ بِالشِّفَاءِ وَكَوْنُهُ يُخْرَجُ وَيُنْشَأُ يَفْضَحُ هَذَا الْخَبِيثُ لِبَيْدِ بْنِ الْأَعْصَمِ هَذَا يُثِيرُ شَرًّا عَلَى النَّاسِ فَتَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ هَذَا خَوْفًا مِنَ الشَّرِّ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى حِكْمَتِهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى أَنَّهُ قَدْ يَتَنَازَلُ عَنْ حَقِّهِ خَوْفًا مِنَ الشَّرِّ وَالْفِتْنَةِ، كَمَا فَعَلَ ﷺ حِينَ تَنَازَلَ فِي قِصَةِ الْإِفْكِ^(١) الَّتِي هِيَ مِنْ أَعْظَمِ مَا رُمِيَ بِهِ حَيْثُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ أَرَادُوا أَنْ يُدْنَسُوا فَرَأَاهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ وَكَانُوا يَتَحَيَّيْنُونِ الْفُرْصَةَ لِيُوقِعُوهُ، فَوَجَدُوا هَذِهِ الْفُرْصَةَ، هَذِهِ الْفُرْصَةُ كَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَذَلِكَ أَنَّهَا فِي إِحْدَى غَزَوَاتِ الرَّسُولِ ﷺ كَانَتْ فِي هَوْدَجِهَا، فَخَرَجَتْ لَتَقْضِي

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٦٦١)، وَمُسْلِمٌ (٢٧٧٠).

حاجتها فأذن النبي ﷺ بالرحيل، فجاء الناس وأخذوا هودجها، وربطوه على البعير ولم يُحسُّوا بفقدِها؛ لأنها كانت في ذلك الوقت صغيرة لم يأخذها اللحم، وقد ظنوا أنها موجودة، ولا سيما كما هو معروف أن حالة الناس عند الرحيل يكون معهم قوة على التحميل وسرعة، ما يتأثرون ويكون الشيء عندهم خفيفاً، لكنها ﷺ لم تكن موجودة وإنما ذهبت لتفضي حاجتها، فلما جاءت وجدت القوم قد رحلوا، وانظر إلى ذكائها على صغرها قالت: إن ذهبت أطلبهم ضعت وضيعوني لكن أبقى في المكان حتى يرجعوا إليّ وهذا من ذكائها ﷺ فبقيت، وإذا صفوان بن المَعَطَّل ﷺ وهو من قوم إذا ناموا لا يمكن أن يستيقظوا إلا إذا شبعوا من النوم، وكان في أخريات القوم فلما استيقظ وأقبل وإذا هذا السواد فلما وصل إليه وإذا عائشة أم المؤمنين ﷺ ولكن انظروا ماذا فعل؟ أناخ البعير ووطئ على ركبته البعير ولم يكلمها بكلمة قط احتراماً لفراش رسول الله ﷺ حتى ركب فجاء يقود بها ضحى، والمريب هل يمكن أن يعرض ريبته على الناس ضحى؟ أبداً ما يمكن، ثم انتهت القضية.

اتخذ المنافقون من هذا سلاحاً ليطلعنوا لا في أم المؤمنين ولا في محمد بن عبد الله ﷺ ولكن في الرسالة التي جاء بها؛ لأنه إذا أصبح هذا الرجل قد دُتس فراشه هذا الدنس ومن أصحابه أيضاً ما بقي ثقة بالشرعية أبداً وهم يريدون هذا -والعياد بالله- فصاروا يفسون هذا الأمر بين الناس حتى انزعج من المسلمين ثلاثة من المؤمنين حقاً وقالوا ما قالوا، ومنهم حسان بن ثابت ﷺ فقد حصل منه هذا الشيء، ثم شاع الخبر، ولما وصلت المدينة مرضت ﷺ وذلك لحكمة أرادها الله ﷻ مرضت نحواً من شهر، وكان الرسول ﷺ يأتي إليها ويعودها، ولكنها لا تجد منه الرقة واللين الذي كانت تعهدهما منه، إنها تأتي ويقول: «كيف تيكم». ثم ينصرف وقد استغربت ﷺ هذا الأمر.

والنبي ﷺ في هذه المدة -كما يقول المتأخرون- قد عاش على أعصابه يتكلم، ويسأل، ويشاور، ولكنه ﷺ واثق بالله ﷻ وبأن الله تعالى لن يهينه إلى هذا الحد حتى يجعل فراشه دنساً بهذه التهمة الكاذبة.

فخرجت ﷺ ذات يوم مع أم مسطح بن أثانة ﷺ للخلاء لقضاء الحاجة فعثرت أم مسطح فقالت: تعس مسطح. فقالت عائشة: كيف تقولين تعس مسطح ومسطح من أهل بدر. قالت: أما سمعت كذا وكذا وذكرت ما قيل، قالت لا ما سمعت ثم رجعت إلى بيتها

وجعلت لا تتألم أبداً، لا يرقأ لها دمع ولا تهناً بنوم لأن المقام مقام عظيم فليس هو تدنيس عائشة بنت أبي بكر، بل تدنيس الرسالة كلها، وعرض عليها الرسول ﷺ أنه إذا كان ما قيل حقاً أن تستغفر وتوب إلى الله فطلبت من أبيها وأُمها أن يجيبا رسول الله ﷺ ولكن ما ردوا لكن هي ردت ردّاً عجيباً قالت: إن كنت بريئة فسيئرتني الله، وإن لم أكن بريئة فمهما قلت لكم فلن تصدقوني. ولكن جاء الفرج من الله ﷻ، وجاءت براءتها من الله ﷻ في آيات تتلى إلى يوم القيامة آيات عظيمة ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ مَا أَكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ﴾ [النور: ١١] ^(١). إلى آخره وسبق أن شرحناها في التفسير وبيننا ما فيها من الفوائد العظيمة.

فالحاصل: أن النبي ﷺ لا يحب أن يثير الشر على أصحابه، لكنه حدّ الصحابة الثلاثة الذين حصل منهم هذا الأمر، وهم مسطح، وحسان وحمنة بنت جحش، وأما الذي تولى كبره منهم، وهو عبد الله بن أبي، وغيره من المنافقين فلم يحذهم.

واختلف العلماء رحمهم الله لماذا لم يحذ هؤلاء؟

فقال بعضهم: لم يحذهم لأنهم ليسوا أهلاً للتطهير؛ لأنهم رجس، والحدّ تطهير للمحدود.

وقال بعضهم: لم يحذهم خوفاً من الفتنة.

وقال آخرون: لم يحذهم؛ لأنهم ما كانوا يصرّحون بالقذف، ولكن يثيرون إلى ذلك إشارة، يقولون: قال الناس كذا. قيل كذا. أما سمعت هذا القول؟ وما أشبه هذا، لا يصرّحون، فلذلك درأ عنهم الحدّ.

وقيل: بل لهذه الأسباب كلها وغيرها فربما هناك أشياء لا نعلم عنها؛ لأن هذه قضايا أعيان مرهونة بوقتها، وما يحيط بها من الأمور.

وعلى كل حال فأننا أردت من هذا البسط أن أقول: إن أعداء المسلمين من اليهود والنصارى والمنافقين ما زالوا يتربصون بالمسلمين الدوائر كما أخبرنا الله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِ رَبُّنَا السَّمَوْنَ﴾ [الأنعام: ٢٠] أي: اصبروا عليه، فهذا شاعرٌ يجيء، ويموت، ويذهب. فقال الله ﷻ لرسوله ﷺ: ﴿قُلْ تَرَبَّصُوا فَإِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُرَاصِينِ﴾ [الأنعام: ٢١].

يقول: زاد عيسى بن يونس والليث بن سعد، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة قالت: سحر النبي ﷺ فدعا ودعا. وساق الحديث.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٢٣٠ / ١٠، ٢٣١):

«قوله: «كأن ماءها» في رواية ابن نمير «والله لكأن ماءها» أي: البئر «نقاعة الحناء» بضم النون وتخفيف القاف، والحناء معروف وهو بالمد: أي: أن لون ماء البئر لون الماء الذي يُنقع فيه الحناء. قال ابن التين: يعني: أحمر. وقال الداودي: المراد الماء الذي يكون من غسالة الإناء الذي تُعجن فيه الحناء. قلت: ووقع في حديث زيد بن أرقم عند ابن سعد وصححه الحاكم «فوجد الماء وقد اخضر» وهذا يقوي قول الداودي.

قال القرطبي: كان ماء البئر قد تغير إما لرداءته بطول إقامته، وإما لما خالطه من الأشياء التي أُلقيت في البئر.

قلت: ويرد الأول أن عند ابن سعد في مرسل عبد الرحمن بن كعب أن الحارث بن قيس هور البئر المذكورة وكان يستعذب منها وحفر بئراً أخرى فأعانه رسول الله ﷺ في حفرها.

«قوله: «وكان رءوس نخلها رءوس الشياطين» كذا هنا، وفي الرواية التي في بدء الخلق «نخلها كأنه رءوس الشياطين» وفي رواية ابن عينة وأكثر الروايات عن هشام «كأن نخلها» بغير ذكر «رءوس» أولاً، والتشبيه إنما وقع على رءوس النخل فلذلك أفصح به في رواية الباب وهو مقدر في غيرها. ووقع في رواية عمرة عن عائشة «فإذا نخلها الذي يشرب من مائها قد التوى سَعْفُه كأنه رءوس الشياطين» وقد وقع تشبيه طلع شجرة الزقوم في القرآن برءوس الشياطين.

قال الفراء وغيره: يحتمل أن يكون شبه طلعها في قبحه برءوس الشياطين؛ لأنها موصوفة بالقبح، وقد تقرر في اللسان أن من قال: فلان شيطان. أراد أنه خبيث أو قبيح، وإذا قبحوا مذكراً قالوا: شيطان، أو مؤنثاً قالوا: غول، ويحتمل أن يكون المراد بالشياطين الحيات، والعرب تسمي بعض الحيات شيطانا وهو ثعبان قبيح الوجه، ويحتمل أن يكون المراد نبات قبيح، قيل: إنه يوجد باليمن. اهـ

على كل حال: العلماء هؤلاء حملوا المسألة على الحقيقة، وأن الماء متغير لطول مكثه،

لكن ابن حجر رد على هذا، وقال: إنها قد حُفرت وهُوِّرت، يعني نُظِّفَتْ، وصارت تُستعذب. ومثل هذه لا تكون كذلك، كذلك النخل، قالوا: إنه قد يس وتلوى سَعْفُه، وصار

كأنه رؤوس الشياطين. فحملوا هذا أيضًا على الحقيقة.

وعندي أنا - والله أعلم - أن هذا على سبيل التخيّل؛ يعني أن الرسول ﷺ تخيّل أن هذه كأنها رؤوس الشياطين، وأن البئر متغيّر الماء كأنه نُقَاعَةُ الحناء، والمسألة تحتاج إلى زيادة بحثٍ ونظرٍ في شرح الحديث إن شاء الله.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٨ - باب الدعاء على المُشْرِكِينَ.

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَيْهِمْ بِسَبْعِ كَسْبَعِ يُوسُفَ». وَقَالَ: «اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِأَبِي جَهْلٍ». وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ دَعَا النَّبِيُّ ﷺ فِي الصَّلَاةِ: «اللَّهُمَّ الْعَنُ فُلَانًا وَفُلَانًا». حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [التَّوْبَةُ: ١٢٨].

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: بَابُ الدَّعَاءِ عَلَى الْمُشْرِكِينَ. وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَيْهِمْ بِسَبْعِ كَسْبَعِ يُوسُفَ»^(١).

قَوْلُهُ: «سَبْعِ يُوسُفَ». يَعْنِي بِهَا: السَّبْعَ الشَّدَادَ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ رَأَى فِي الْمَنَامِ سَبْعَ بَقَرَاتٍ سَمَانٍ يَأْكُلْنَ سَبْعَ عَجَافٍ، وَسَبْعَ سَنَبَلَاتٍ خَضِرٍ وَآخَرَ يَابَسَاتٍ، وَانزَعَجَ لَهُذِهِ الرُّؤْيَا فَطَلَبَ مِنْ يَعْزُبُهَا لَهُ، فَذُلَّ عَلَى يُوسُفَ، فَقَالَ لَهُمْ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا﴾. يَعْنِي: مُتَتَابِعَةً؛ لِأَنَّ الْخَصْبَ وَالْغَيْثَ سَيَنْزِلُ، ثُمَّ أَرْشَدَهُمْ فَقَالَ: ﴿فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ﴾ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ ﴿٧﴾ [يُوسُفَ: ٤٧]. لِأَنَّ الْحَبَّ إِذَا بَقِيَ فِي السَّنْبُلِ لَا تَأْتِيهِ الْأَكَلَةُ وَيَسْلَمُ، ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعُ شِدَادٍ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَحْصِتُونَ ﴿٨﴾ [يُوسُفَ: ٤٨]. فَهَذِهِ هِيَ السَّبْعُ الَّتِي دَعَا بِهَا الرَّسُولُ ﷺ عَلَى قَرِيشٍ، فَقَبِلَ اللَّهُ دَعْوَتَهُ فَأَصَابُوا بِجَدَبٍ عَظِيمٍ جَدًّا أَهْلَكَ الْحَرثَ وَالنَّسْلَ، حَتَّى كَانَ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ يَنْظُرُ إِلَى السَّمَاءِ وَكَأَنهَا دُخَانٌ، مَا يَكَادُ يُبْصِرُهَا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٣٩٢- حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْأَحْزَابِ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الْكِتَابِ، سَرِيعَ الْحِسَابِ، اهْزِمِ الْأَحْزَابَ اهْزِمْهُمْ وَزَلِّزْلِهِمْ» ^(١).

سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ وَبَيَّنَّا أَنْ فِيهِ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ؛ لَأَنَّهُ قَالَ: «مُنْزِلَ الْكِتَابِ». وَالْكِتَابُ كَلَامٌ، وَإِذَا كَانَ كَلَامًا مُنْزَلًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَإِنَّهُ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ كَلَامَهُ؛ لِأَنَّ الْمُنْزَلَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَيْنًا، أَوْ مَعْنَى.

إِنْ كَانَ عَيْنًا فَهُوَ مَخْلُوقٌ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [الزُّمَرُ: ٤٨]. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الْحَدِيدُ: ٢٥]. ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمِينَةَ أَوْجَحٍ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٦٠]. فَهَذِهِ أَعْيَانٌ فَتَكُونُ مَخْلُوقَةً.

وَأَمَّا أَنْ تَكُونَ صِفَاتٍ وَمَعَانِي فَتَكُونُ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ ﷻ وَذَلِكَ مِثْلُ الْكَلَامِ، فَإِنَّ الْكَلَامَ لَا يَقُومُ إِلَّا بِمَتَكَلِّمٍ، فَإِذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى إِنَّهُ مُنْزَلٌ مِنْهُ. دَلٌّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ. وَقَوْلُهُ: «سَرِيعَ الْحِسَابِ» وَذَلِكَ لِأَنَّهُ ﷻ يُحَاسِبُ عِبَادَهُ كُلَّهُمْ فِي نَصْفِ يَوْمٍ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَ ذَلِكَ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الزُّمَرُ: ٢٤].

وَقَوْلُهُ: «اهْزِمِ الْأَحْزَابَ». يَغْنِي الَّذِينَ تَحَزَّبُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، اهْزِمْهُمْ وَزَلِّزْلِهِمْ حَتَّى لَا تَطْمَئِنَّ قُلُوبُهُمْ، وَلَا تَسْتَقَرَّ وَصَارَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَقَدْ أَرْسَلَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ رِيحًا شَدِيدَةً الْبُرُودَةِ عَاصِفَةً فَلَمْ يَقْرَأْ لَهُمْ قَرَارٌ، حَتَّى صَاحُوا بِالرَّحِيلِ مِنْ لَيْلَتِهِمْ وَغَادَرُوا.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ السَّجْعِ فِي الدَّعَاءِ، وَكَذَلِكَ السَّجْعُ فِي الْكَلَامِ جَائِزٌ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ مَتَكَلِّفًا، بَلْ تَأْتِي بِهِ الطَّبِيعَةُ، أَمَّا الْمَتَكَلِّفُ الَّذِي يَسْتَلْزِمُ الْإِتْيَانَ بِالْفَافِ غَرِيبَةٍ، أَوْ بِتَقْدِيمِ، أَوْ تَأْخِيرِ لَا يَسُوغُ فِي اللُّغَةِ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ النَّدْرِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي، وَكَذَلِكَ السَّجْعُ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ إِبْطَالُ الْحَقِّ، وَإِحْقَاقُ الْبَاطِلِ فَإِنَّهُ يُنْهَى عَنْهُ، وَلِهَذَا لَمَّا قَامَ حَمَلُ بْنُ النَّابِغَةِ يَعَارِضُ فِي قِضَاءِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْجَنِينِ بَغْرَةً، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ أُعْرِمُ مَنْ لَا شَرِبَ، وَلَا أَكَلَ، وَلَا نَطَقَ، وَلَا اسْتَهَلَّ، فَمِثْلُ ذَلِكَ يُطْلَى. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا هُوَ مِنْ

إِخْوَانِ الْكُفَّانِ^(١)؛ مِنْ أَجْلِ سَجْعِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا السَّجْعَ يُرَادُ بِهِ إِبْطَالُ الْحَقِّ، فَلِذَلِكَ ذَمَّهُ النَّبِيُّ ﷺ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٣٩٣- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فِي الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ مِنْ صَلَاةِ الْعِشَاءِ قَتَّ اللَّهُمَّ أَنْجَ عِيَّاشَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ، اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ، اللَّهُمَّ أَنْجِ سَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ، اللَّهُمَّ أَنْجِ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأَتَكَ عَلَى مُضَرَ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسَنِي يَوْسُفَ»^(٢).

فِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْقَنُوتَ بَعْدَ الرُّكُوعِ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ كَانَ إِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ. وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ تَعْيِينِ الْمَدْعُوِّ عَلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ، وَكَذَلِكَ الْمَدْعُوُّ لَهُ، فَتَقُولُ وَأَنْتَ تَصَلِي: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِفُلَانٍ.

وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ اسْمِ الْوَلِيدِ خِلَافًا لِمَنْ كَرِهَهُ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ». وَلَمْ يُغَيِّرْهُ مَعَ أَنَّهُ غَيَّرَ اسْمَ «بَرَّةَ» إِلَى «زَيْنَبَ»^(٣) فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَتَّسَمَى الْإِنْسَانُ بِ«الْوَلِيدِ».

وَفِيهِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الدُّعَاءِ عَلَى الْمَشْرُوكِينَ عَمُومًا، وَالدُّعَاءِ لِلْمُسْلِمِينَ عَمُومًا؛ لِقَوْلِهِ: «اللَّهُمَّ أَنْجِ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأَتَكَ عَلَى مُضَرَ».

وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْقَنُوتِ فِي الْفَرَاغِ، لَكِنِ الْعُلَمَاءُ قَيَّدُوا ذَلِكَ بِمَا إِذَا نَزَلَ بِالْمُسْلِمِينَ نَازِلَةٌ كَأَنَّ تَحْدُثَ حَادِثَةٌ فِيهَا إِزْعَاجٌ لِلْمُسْلِمِينَ فَإِنَّهُ يُقَتُّ فِي الْفَرَاغِ كُلِّهَا وَلَيْسَ فِي الْفَجْرِ فَقَطْ^(٤).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٧٦٠)، وَمُسْلِمٌ (١٦٨١).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٦٧٥).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦١٩٢)، وَمُسْلِمٌ (٢١٤١).

(٤) وَفِي ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٤٠٢)، وَغَيْرُهُ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي «يَا أَبَتِ: إِنَّكَ صَلَّيْتَ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ هَهُنَا بِالْكُوفَةِ نَحْوًا مِنْ خَمْسِ سِنِينَ، أَكَانُوا

واختلف العلماء من الذي يقنت؟

ف قيل: الذي يَقْنُتُ الإمام فقط دون بقية الناس. واستدلوا لذلك بأن القنوت إنما كان من رسول الله ﷺ دون غيره من أئمة مساجد المدينة ولو كان هذا مشروعاً على سبيل العموم لقنت جميع الناس، وكذلك لأن الإمام هو المسئول عن الأمة في حربها وسلمها فكان هو المسئول في القنوت لها عند النوازل.

وقال بعض أهل العلم: بل يَقْنُتُ كل إمام مسجد. واستدلوا بقوله ﷺ: «صلُّوا كما رأيتموني أصلي»^(١). وأما من صلَّى منفرداً فلا يَقْنُتُ.

وذهب آخرون إلى أن القنوت مشروع لكل مصلٍّ حتَّى المنفرد، وحتى النساء؛ لأن هذا أمرٌ يَتَعَلَّقُ بعموم المسلمين فكان مشروعاً لجميع المسلمين أن يَقْتُوا، لأنه لا يَدْعُو أن يَكُونَ دعاءً. والأقرب عندي: أنه لا يَقْنُتُ إلا الإمام، أو الأئمة لكن بإذن الإمام؛ لأن ذلك أضبطٌ للأمة الإسلامية ولثلاث تفرق الأمة ويكون بعضهم يتكلم في بعض، ويُقال: فلان قنت، وفلان ما قنت. ثم يُقال هذا يُحبُّ الجهاد وهذا لا يُحبُّ الجهاد، وهذا يدعُو للمستضعفين، وهذا لا يَهْتَمُّ بهم، هذا يدعُو على الكافرين، وهذا راضٍ بفعالهم. وما أشبه ذلك، فإذا ضُبِطَت المسألة وقيل إنها موكولة إلى الإمام، أو إلى إذنه كان في ذلك خيرٌ.

ومع هذا من أراد أن يَقْنُتَ سراً فيما بينه وبين نفسه فهذا لا يُمنَعُ ولو كان منفرداً في بيته، لأن هذا دعاءٌ ولا يُمنَعُ منه والرسول ﷺ قال في حديث ابن مسعود: «ثم لِيَتَخَيَّرَ من الدعاء ما شاء»^(٢). ولكن الكلام السابق على الدعاء الظاهر الذي يُجْهَرُ فيه، فالذي أرى أنه لا يَكُونُ إلا من الإمام أو بإذن الإمام لأن الإمام هو المسئول عن المسلمين؛ عن ضعفائهم، وعن جهاد أعدائهم، فإذا فعل، أو أذن فعلنا، وإلا فلا نَجْهَرُ بشيءٍ يَخْتَلِفُ الناسُ فيه، ويَكُونُ فيه، ويَكُونُ فيه مثارٌ للفتنة ويُقال: وهذا كذا، وهذا كذا، هذا هو أقرب الأقوال في هذه المسألة.

يقنتون الصبح، قال: أي بُني مُخَدَّث، وإسناده صحيح.

(١) أخرجه البخاري (٦٣١).

(٢) أخرجه البخاري (٦٢٦٥)، ومسلم (٤٠٢).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٣٩٤ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ سَرِيَّةً يُقَالُ لَهُمُ الْقُرَاءُ، فَأُصِيبُوا فَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَجَدَ عَلَى شَيْءٍ مَا وَجَدَ عَلَيْهِمْ، فَقَنَتَ شَهْرًا فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَيَقُولُ: «إِنَّ عَصِيَّةَ عَصَوْا اللَّهَ وَرَسُولَهُ»^(١).

وهذه نكبة عظيمة، القراء حملة القرآن أُصِيبُوا، وقُتِلَ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ كَبِيرَةٌ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فَوَجَدَ عَلَيْهِمُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ يَعْنِي: حَزَنَ حَزْنًا عَظِيمًا، وَصَارَ يَقْنُتُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى الَّذِينَ قَتَلُوهُمْ، وَقَالَ: «إِنَّ عَصِيَّةَ عَصَوْا اللَّهَ وَرَسُولَهُ».

وفي هذا: دليلٌ على أن الاسم قد يكون له أثرٌ في العمل؛ يَعْنِي: أن يكونَ عملُ الإنسان كاسِمِهِ، وقد قيل في ذلك.

وَقُلْ أَنْ أَبْصَرْتُ عَيْنَاكَ ذَا الْقَبْرِ إِلَّا وَمَعْنَاهُ إِنْ فَكَرْتُ فِي لِقَائِهِ

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٣٩٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ الْيَهُودُ يُسَلِّمُونَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُونَ: السَّامُ عَلَيْكَ. فَفَطِنْتُ عَائِشَةَ إِلَى قَوْلِهِمْ فَقَالَتْ: عَلَيْكُمُ السَّامُ وَاللَّعْنَةُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَهْلًا يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ». فَقَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَوَلَمْ تَسْمَعْ مَا يَقُولُونَ. قَالَ: «أَوَلَمْ تَسْمَعِي أَنِّي أَرَدْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَقُولُ: وَعَلَيْكُمْ»^(١).

هذا الحديث فيه الدعاء على المشركين لقولها: عليكم السام واللعة. ولكن النبي ﷺ أمر بالرفق، وقال: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ». وقال في حديث آخر: «إِنَّ اللَّهَ يُعْطِي بِالرِّفْقِ مَا لَا يُعْطِي عَلَى الْعَنْفِ»^(٢). وهذا شيءٌ مجربٌ، فإن العنف قد يُثْمِرُ ثمراتٍ، لكن الرِّفْقَ يُثْمِرُ أَكْثَرَ، وَلَا نَعْنِي بِالرِّفْقِ الْمَدَاهَنَةَ بَأَنْ يُوَافِقَ الْإِنْسَانُ غَيْرَهُ فِي رَأْيِهِ وَلَوْ كَانَ بَاطِلًا

(١) أخرجه مسلم (٦٦٧).

(٢) أخرجه مسلم (٢١٦٥).

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٩٣).

لِيُدَاهِنَهُ، وَلَكِنْ نَقُولُ لِيَرُدُّ عَلَيْهِ بَرْقِي، وَيُبَيِّنُ لَهُ بَرْقِي، وَيُدَارِيهِ، وَالْمَدَارَاةُ مَعْنَاهَا أَنْ يَتَمَهَّلَ حَتَّى يَجِدَ الْفُرْصَةَ فِي مَخَاطِبَتِهِ وَمَكَالِمَتِهِ.

فَعِنْدَنَا الْآنَ أَرْبَعَةُ أُمُورٍ: عُنْفٌ، وَرَفْقٌ، وَمَدَارَاةٌ، وَمِدَاهِنَةٌ.

فَالْأَوَّلُ: الْعُنْفُ، وَهَذَا مُلَغِيٌّ شَرْعًا وَلَا يَخْصُلُ مِنْهُ - إِنْ حَصَلَ - شَيْءٌ مِنَ الْمُنْفَعَةِ إِلَّا قَلِيلٌ. وَالثَّانِي: الرَّفْقُ، فَهُوَ الَّذِي يَخْصُلُ بِهِ الْخَيْرُ كُلُّهُ، وَاللَّهُ يُعْطِي بِالرَّفْقِ مَا لَا يُعْطِي عَلَى الْعُنْفِ، وَذَلِكَ بِأَنْ يُحَاوَلَ الْإِنْسَانُ الرَّدَّ عَلَى الْبَاطِلِ، لَكِنْ بَرْقِي.

وَالثَّالِثُ: الْمَدَارَاةُ، فَمَعْنَاهَا أَنْ يُدَارِيَ الْإِنْسَانُ هَذَا الشَّخْصَ وَيَعْزِمَ عَلَى أَنَّهُ سَيَرُدُّ عَلَيْهِ، لَكِنَّهُ يَدْعُهُ إِلَى وَقْتٍ آخَرَ يَكُونُ أَنْسَبَ وَأَقْرَبَ إِلَى حَصُولِ الْمَقْصُودِ.

وَالرَّابِعُ: الْمِدَاهِنَةُ، وَهَذَا مُحْظُورٌ وَذَلِكَ بِأَنْ يُوَافِقَ الْإِنْسَانُ غَيْرَهُ عَلَى رَأْيِهِ، وَيَأْخُذُ بِمَا يَقُولُ مِدَاهِنَةً لَهُ، وَيَعْزِمُ فِي نَفْسِهِ أَلَّا يَتَكَلَّمَ مَعَهُ بِشَيْءٍ، وَإِنْ كَانَ عَلَى بَاطِلٍ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّا نَقُولُ لِمَنْ سَلَّمَ عَلَيْنَا مِنَ الْيَهُودِ: وَعَلَيْكُمْ. وَأَنَّا إِذَا قُلْنَا: وَعَلَيْكُمْ. فَقَدْ رَدَدْنَا عَلَيْهِمْ، إِنْ كَانُوا قَالُوا: السَّلَامُ. فَالَّذِي يَكُونُ عَلَيْهِمْ هُوَ السَّلَامُ، وَإِنْ كَانُوا قَالُوا السَّلَامُ كَانَ عَلَيْهِمْ السَّلَامُ؛ وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي أَحْكَامِ أَهْلِ الذِّمَّةِ: إِذَا صَرَّحَ أَهْلُ الْكِتَابِ بِقَوْلِهِمْ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ. فَلَمَّا نَصَّرُحْ فَنَقُولُ: عَلَيْكُمْ السَّلَامُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٣٩٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، حَدَّثَنَا عَبِيدَةُ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْخَنْدَقِ فَقَالَ: «مَلَأَ اللَّهُ قُبُورَهُمْ وَبَيُوتَهُمْ نَارًا كَمَا شَغَلُونَا عَنْ صَلَاةِ الْوُسْطَى حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ، وَهِيَ صَلَاةُ الْعَصْرِ»^(١).

هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ: الدَّعَاءُ عَلَى الْمَشْرِكِينَ حَيْثُ قَالَ: «مَلَأَ اللَّهُ قُبُورَهُمْ وَبَيُوتَهُمْ». وَفِيهِ: الدَّعَاءُ بِلَفْظِ الْخَبَرِ؛ لِقَوْلِهِ: «مَلَأَ». وَفِي السَّنَدِ التَّسْلُسُ بِالْأَدَاءِ؛ حَيْثُ قَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ: حَدَّثَنَا؛ مِنَ الْبُخَارِيِّ إِلَى عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحٌ قَالَ: حَدَّثَنَا

هشامٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عبيدةٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عليُّ بْنُ أَبِي طالبٍ، فهذا مسلسلٌ بالسند.

وفيه أيضًا: دليلٌ على أن الصلاة الوسطى هي صلاةُ العصر، وقد اختلف العلماء فيها اختلافًا كثيرًا، ولكن ما دام رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قد فسرها فإنه لا عبرة بما خالف هذا القول، وأن الصحيح أن الصلاة الوسطى هي صلاةُ العصر.

وفي هذا الحديث أيضًا: دليلٌ على أنه ينبغي للإنسان أن يذكرَ علةَ ما قال؛ لقوله: «كما شغلونا». فإن «الكاف» هنا للتعليل، فهي كقولك: كما صليت على إبراهيم، وكقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨].

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٩- بَابُ الدُّعَاءِ لِلْمُشْرِكِينَ.

٦٣٩٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدِمَ الطُّفَيْلُ بْنُ عَمْرِو عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ دَوْسًا قَدْ عَصَتْ وَأَبَتْ، فَادْعُ اللَّهَ عَلَيْهَا، فَظَنَّ النَّاسُ أَنَّهُ يَدْعُو عَلَيْهِمْ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اهْدِ دَوْسًا وَأْتِ بِهِمْ»^(١).

قوله: «ظَنَّ النَّاسُ أَنَّهُ يَدْعُو عَلَيْهِمْ». يَحْتَمِلُ أن الرسول ﷺ رفع يديه فظنَّ الناسُ أنه يدعو عليهم، ويَحْتَمِلُ أنهم ظنُّوا هذا الظنَّ؛ لأن الطُّفَيْلَ بنَ عمرو سأل النبي ﷺ أن يدعوا عليها، وظنُّوا أن يُجيبه، وأن يدعوا عليهم.

وفيه: دليلٌ على الدعاء للمشركين بالهداية، وأما الدعاء لهم بالمغفرة فهذا لا يجوز؛ لقولِ اللَّهِ تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: ١١٣]. وكذلك الدعاء بالرحمة وبالجنة وما أشبه ذلك، لكن بالهداية لا بأس.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٠- بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ».

٦٣٩٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ صَبَّاحٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءِ: «رَبِّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي وَجَهْلِي، وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي كُلِّهِ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطَايَايَ وَعَمْدِي وَجَهْلِي وَهَزْلِي، وَكُلَّ ذَلِكَ عِنْدِي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»^(١).

وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، وَحَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِهِ.

[الحديث ٦٣٩٨ - طرفه في: ٦٣٩٩].

٦٣٩٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي مُوسَى، وَأَبِي بُرْدَةَ أَحْسَبُهُ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَدْعُو: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي وَجَهْلِي، وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي هَزْلِي وَجِدِّي وَخَطَايَايَ وَعَمْدِي، وَكُلَّ ذَلِكَ عِنْدِي»^(٢).

قَالَ الْقُسْطَلَانِيُّ: وَقَعَ فِي مُسْلِمٍ: «هَزْلِي وَجِدِّي». وَهُوَ أَنْسَبُ، وَقَالَ أَيْضًا: «رَبِّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي». أَيُّ: ذَنْبِي، وَجَهْلِي: ضِدُّ الْعِلْمِ، وَإِسْرَافِي: مُجَاوِزَةُ الْحَدِّ، فِي أَمْرِي كُلِّهِ وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطَايَايَ: جَمْعُ خَطِيئَةٍ، وَعَمْدِي: ضِدُّ السُّهْوِ. وَجَهْلِي: ضِدُّ الْعِلْمِ، كَمَا مَرَّ، وَهَزْلِي: ضِدُّ الْجِدِّ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (١٩٨/١١):

❖ قَوْلُهُ: «وَجَهْلِي». الْجَهْلُ: ضِدُّ الْعِلْمِ.

❖ قَوْلُهُ: «وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي كُلِّهِ». الْإِسْرَافُ: مُجَاوِزَةُ الْحَدِّ فِي كُلِّ شَيْءٍ، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: يَحْتَمَلُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِجَمِيعِ مَا ذَكَرَهُ.

(١) أخرجه مسلم (٢٧١٩).

(٢) انظر التعليق السابق.

❦ قوله: «اغفر لي خطاياي وعمدي». وَقَعَ فِي رَوَايَةِ الْكُشْمِيهَنِيِّ فِي طَرِيقِ إِسْرَائِيلَ: «خَطِيئِي» وَكَذَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمَفْرَدِ» بِالسَّنَدِ الَّذِي فِي الصَّحِيحِ، وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِذِكْرِ الْعَمْدِ، وَلَكِنَّ جُمْهُورَ الرُّوَاةِ عَلَى الْأَوَّلِ، وَالْخَطَايَا: جَمْعُ خَطِيئَةٍ، وَعَطَفَ الْعَمْدَ عَلَيْهَا مِنْ عَطَفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ، فَإِنَّ الْخَطِيئَةَ أَعَمُّ مِنْ أَنْ تَكُونَ عَنْ خَطِيئَةٍ وَعَنْ عَمْدٍ، أَوْ هُوَ مِنْ عَطَفِ أَحَدِ الْعَامِّينَ عَلَى الْآخَرِ.

❦ قوله: «وجهلي وجدي». وَقَعَ فِي مُسْلِمٍ «اغفر لي هزلي وجدي». وَهُوَ أَنْسَبُ، وَالْجِدُّ بِكَسْرِ الْجِيمِ ضِدُّ الْهَزْلِ. اهـ

خَالَفَهُ مُسْلِمٌ فِي أَمْرَيْنِ فِي ذِكْرِ الْجِدِّ بَدَلِ الْجَهْلِ، وَفِي تَقْدِيمِ الْهَزْلِ عَلَى الْجِدِّ، وَلَا شَكَّ أَنَّ رَوَايَةَ مُسْلِمٍ أَحْسَنُ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ كَالْأَوَّلِ وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَا يَمْلِكُ لِنَفْسِهِ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا؛ لِأَنَّهُ سَأَلَ اللَّهَ أَنْ يَغْفِرَ لَهُ.

وفيه: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ إِذَا اسْتَغْفَرَ فَإِنَّمَا يَسْتَغْفِرُ لِنَفْسِهِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَغْفِرُ لِأَمْتِهِ، وَادَّعَى أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَا يُذْنِبُ، وَقَدْ مَرَّ عَلَيْنَا الذُّنُوبَ الَّتِي يُعْصَمُ مِنْهَا الْأَنْبِيَاءُ، وَأَنَّهُمْ لَوْ فَعَلُوا ذَنْبًا فَإِنَّهُمْ لَا يَقْرَءُونَ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَفْعَلُوا الذَّنْبَ وَهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّهُ ذَنْبٌ، لَكِنْ قَدْ يَفْعَلُونَهُ وَيَعْتَقِدُونَ أَنَّ ذَلِكَ صَوَابًا، هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ أَوْ يَحْمِلُهُمْ عَلَى ذَلِكَ غَيْرُهُ، أَوْ مَا أَشَبَهُ ذَلِكَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦١- بَابُ الدُّعَاءِ فِي السَّاعَةِ الَّتِي فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ.

٦٤٠٠- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي

هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا مُسْلِمٌ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي يَسْأَلُ اللَّهَ خَيْرًا إِلَّا أَعْطَاهُ». وَقَالَ بِيَدِهِ. قُلْنَا يُقَلِّلُهَا يُزِيدُهَا^(١).

سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَبَيَّنَّا أَنَّ أَرْجَى سَاعَةٍ هِيَ مَا بَيْنَ أَنْ يَأْتِيَ الْإِمَامُ إِلَى أَنْ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٨٥٢).

تَقْضَى الصَّلَاةُ، أَوْ مَا بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٢- بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يُسْتَجَابُ لَنَا فِي الْيَهُودِ، وَلَا يُسْتَجَابُ لَهُمْ فِينَا».

٦٤٠١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ الْيَهُودَ اتُّوا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالُوا: السَّأْمُ عَلَيْكَ. قَالَ: «وَعَلَيْكُمْ». فَقَالَتْ عَائِشَةُ: السَّأْمُ عَلَيْكُمْ وَلَعَنَكُمْ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْكُمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَهْلًا يَا عَائِشَةُ، عَلَيْكَ بِالرَّفْقِ، وَإِيَّاكَ وَالْعُنْفَ أَوْ الْفُحْشَ». قَالَتْ: أَوَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟ قَالَ: «أَوَلَمْ تَسْمَعِي مَا قُلْتُ؟ رَدَدْتُ عَلَيْهِمْ فَيُسْتَجَابُ لِي فِيهِمْ وَلَا يُسْتَجَابُ لَهُمْ فِيَّ»^(١).

هذا الحديث أيضًا سبق الكلام عليه وبيننا أن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت ذلك من شدة غيبتها على النبي ﷺ ومحبتها له فعجزت أن تملك نفسها فقالت هذا الدعاء عليهم.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٣- بَابُ التَّأْمِينِ.

٦٤٠٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ الزُّهْرِيُّ: حَدَّثَنَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمَّنَ الْقَارِئُ فَأَمَّنُوا، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تُؤْمِنُ، فَمَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»^(٢).

قوله: «إِذَا أَمَّنَ الْقَارِئُ». يَعْنِي: فِي الصَّلَاةِ الْجَهْرِيَّةِ، وَيُرَادُ بِالْقَارِئِ هُنَا الْإِمَامُ، وَمَعْنَى: أَمَّنَ. أَي: شَرَعَ فِي التَّأْمِينِ، أَوْ بَلَغَ مَكَانَ التَّأْمِينِ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّا نَنْتَظِرُ حَتَّى يَقُولَ الْإِمَامُ: آمِينَ. ثُمَّ نَقُولُ بَعْدَهُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا قَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِلَفْظٍ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: وَلَا الضَّالِّينَ. فَقُولُوا: آمِينَ»^(٣). وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّا نُوْمِنُ مَعَهُ، وَلَا نُؤْمِنُ بَعْدَهُ.

(١) أخرجه مسلم (٢١٦٦).

(٢) أخرجه مسلم (٤١٠).

(٣) أخرجه مسلم (٤١٥).

وفيه أيضًا: أن الملائكة تؤمن، وكان هؤلاء الملائكة -والله أعلم- وكلهم الله ﷻ أن يصلُّوا مع الجماعة فيؤمنوا، ويحتمل أنهم يؤمنون وإن لم يكونوا يصلُّون فيؤمنون فإذا وافق تأمين الإنسان تأمين الملائكة غفر الله له تقدَّم من ذنبه.

فإن قال قائل: كيف يعلِّق الرسول ﷺ هذا الحكم على أمر مجهول لأننا لا ندرى هل نوافق تأمين الملائكة أم لا؟

قلنا: إذا أمنا حين تأمين الإمام فقد علمنا أننا وافقنا تأمين الملائكة؛ لأن الرسول ﷺ أتى بهذه العلة لهذا الحكم، وهو أن تؤمن إذا آمن الإمام، فدل ذلك على أن من آمن مع الإمام فقد وافق تأمينه تأمين الملائكة، والتأمين هو أن يقول الإنسان: آمين وهي اسم فعل بمعنى: استجب يا الله.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤- باب فضل التهليل.

٦٤٠٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ فِي يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ كَانَتْ لَهُ عِدَّةُ عَشْرِ رِقَابٍ، وَكُتِبَ لَهُ مِائَةُ حَسَنَةٍ، وَمُحِيتَ عَنْهُ مِائَةُ سَيِّئَةٍ، وَكَانَتْ لَهُ حِرْزًا مِنَ الشَّيْطَانِ يَوْمَهُ ذَلِكَ حَتَّى يُمْسِيَ، وَلَمْ يَأْتِ أَحَدٌ بِأَفْضَلِ مِمَّا جَاءَ إِلَّا رَجُلٌ عَمِلَ أَكْثَرَ مِنْهُ»^(١).

هذا الحديث فيه: فضل هذا الذكر، وذلك أن من قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير مائة مرة حصل له هذه الخصال الخمس: كانت له عِدَّةُ عَشْرِ رِقَابٍ، وُكْتُبَ لَهُ مِائَةُ حَسَنَةٍ، وَمُحِيتَ عَنْهُ مِائَةُ سَيِّئَةٍ، وَكَانَتْ لَهُ حِرْزًا مِنَ الشَّيْطَانِ يَوْمَهُ ذَلِكَ حَتَّى يُمْسِيَ، وَلَمْ يَأْتِ أَحَدٌ بِأَفْضَلِ مِمَّا جَاءَ، إِلَّا رَجُلٌ عَمِلَ أَكْثَرَ مِنْهُ.

ولهذا قَالَ العلماءُ يَبْغِي أَنْ تَقُولَ هَذَا الذِّكْرَ مِائَةَ مَرَّةً فِي أَوَّلِ النَّهَارِ لِأَجْلِ أَنْ تَبْقَى جَمِيعَ نَهَارِكَ مُحَرَّوسًا مِنَ الشَّيْطَانِ.

ومعنى: لا إله إلا الله؛ أي: لا معبود حق إلا الله، وما عبد من دون الله فليس بحق ومعنى: وحده لا شريك له. تأكيداً للنفي والإثبات، فـ«وحده» تأكيدٌ للإثبات، و«لا شريك له». تأكيدٌ للنفي، و«له الملك وله الحمد» فيه إثبات الربوبية والأسماء والصفات، الربوبية في قوله: له الملك. والأسماء والصفات في قوله: له الحمد؛ لأنه يُحمد على كمال صفاته. وقوله: «وهو على كل شيء قدير». فيه إثبات عموم قدرته على كل شيء؛ ولهذا كان هذا الذكر فيه هذا الثواب العظيم.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ:

٦٤٠٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّمِكِ بْنِ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ: مَنْ قَالَ عَشْرًا كَانَ كَمَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ. قَالَ عُمَرُ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي السَّفَرِ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ خُثَيْمٍ مِثْلَهُ. فَقُلْتُ لِلرَّبِيعِ: مِمَّنْ سَمِعْتَهُ؟ فَقَالَ: مِنْ عَمْرٍو بْنِ مَيْمُونٍ. فَاتَيْتُ عَمْرٍو بْنَ مَيْمُونٍ فَقُلْتُ: مِمَّنْ سَمِعْتَهُ؟ فَقَالَ: مِنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى. فَاتَيْتُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى فَقُلْتُ: مِمَّنْ سَمِعْتَهُ؟ فَقَالَ: مِنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ يُحَدِّثُهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي عَمْرٍو بْنُ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ قَوْلَهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَالَ مُوسَى: حَدَّثَنَا وَهْبٌ، عَنْ دَاوُدَ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ رَبِيعِ قَوْلَهُ. وَقَالَ آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّمِكِ بْنُ مَيْسَرَةَ، سَمِعْتُ هَلَالَ بْنَ يَسَافٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ خُثَيْمٍ، وَعَمْرٍو ابْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَوْلَهُ. وَقَالَ الْأَعْمَشُ، وَحُصَيْنٌ، عَنْ هَلَالَ، عَنْ رَبِيعِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَوْلَهُ. وَرَوَاهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَضْرَمِيُّ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «كَانَ كَمَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ»^(١).

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَالصَّحِيحُ قَوْلُ عَمْرٍو.

قال الحافظ أبو ذرَّ الهروي: صوابه عمرو، وهو ابن زائدة.

قال اليونانيُّ: قلت: وعلى الصوابِ ذكره أبو عبد الله البخاري في الأصل كما تراه لا عمرو.
عندي يقول: كذا بهامشِ الفروع التي في أيدينا تبعًا لليونينية. وهذه الزيادة قد تكونُ
موجودةً في بعضِ النسخِ دون البعضِ الآخرِ.
والحديثُ هذا ورَدَ عن النَّبِيِّ ﷺ في «صحيحِ مسلم» أن من قاله عشرَ مراتٍ كان كمن
أعتقَ أربعةَ أنفسٍ من ولدِ إسماعيل^(١). من قاله عشرَ مراتٍ وليس مرةً واحدةً.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥- باب فضل التَّسْبِيحِ.

٦٤٠٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ فِي يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ حُطَّتْ
خَطَايَاهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ»^(١).

وهذا أيضًا يَشْمَلُ من قالها في أولِ النهارِ وآخره، لكن قال العلماء: يَنْبَغِي أن يَقُولَهَا في
آخره من أجل أن تَكُونَ خطاياها في النهارِ محسوبةً بهذا الذكرِ، فصار مائةً مرةً لا إله إلا الله
وحده لا شريك له تُقَالُ في أولِ النهارِ، وسبحانَ الله وبِحَمْدِهِ مائةً مرةً تُقَالُ في آخرِ النهارِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤٠٦- حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ، حَسْبَتَانِ إِلَى
الرَّحْمَنِ: سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ، سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ»^(١).

ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ أَنَّهُمَا: خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ؛ أَيْ: لَيْسَ فِيهَا تَعَبٌ.
ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ. وهذا من بابِ المقابلةِ.

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٩١).

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٩٤).

حبیبتان إلى الرحمن. یَعْنِي: إلى الله ﷻ فیهما هذه الفوائد الثلاث.
وهاتان الكلمتان هما: سبحانَ اللهَ العظیم، سبحانَ اللهَ وبِحمْدِهِ، وهناك لفظٌ بتقديم
«سبحانَ اللهَ وبِحمْدِهِ» على «سبحانَ اللهَ العظیم» والمعنى لا یُخْتَلَفُ.
إذن یَنْبَغِي لنا أن نُكْثِرَ من هاتینِ الكلمتینِ لما فیهما من الفوائد؛ الثَّقُلُ فی المیزانِ،
والمحبةُ إلى الرحمنِ ﷻ، مع أنها لیس فیها مشقةٌ، بل هما خفیفتانِ علی اللسانِ فتَسْتَطِيعُ مثلاً
وأنتَ تمشی من المسجدِ إلى بیتک أن تقولَها کثیراً.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٦٦- باب فَضْلِ ذِكْرِ اللهِ ﷻ.

٦٤٠٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ،
عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَثَلُ الَّذِي يَذْكُرُ رَبَّهُ وَالَّذِي لَا يَذْكُرُ رَبَّهُ مَثَلُ
الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ»^(١).

وهذا تباينٌ عظیم، فالحيُّ والميتُ بينهما فرقٌ عظیم، فهذا مَثَلُ الَّذِي يَذْكُرُ اللهَ والذي لا
يَذْكُرُهُ، الذي لا يَذْكُرُهُ مَثَلُهُ مَثَلُ المَيِّتِ، والذي يَذْكُرُ اللهَ مَثَلُهُ مَثَلُ الْحَيِّ.
ووجهُ المشابهةِ أن من يَذْكُرُ اللهَ ﷻ یَحْيَا قلبُهُ بالذكرِ فإن الذكرَ بمنزلةِ الروحِ، والذي
لا يَذْكُرُهُ یَكُونُ قلبُهُ خالياً من الله ﷻ فیکُونُ كالجسدِ الخالي من الروحِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٦٤٠٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً يَطُوفُونَ فِي الطُّرُقِ، يَلْتَمِسُونَ أَهْلَ الذِّكْرِ، فَإِذَا
وَجَدُوا قَوْمًا يَذْكُرُونَ اللهَ تَنَادَوْا: هَلُمُّوا إِلَيْنَا حَاجَتُكُمْ. قَالَ: فَيُحْفَوْنَهُمْ بِأَجْنِحَتِهِمْ إِلَى السَّمَاءِ
الدُّنْيَا. قَالَ: فَيَسْأَلُهُمْ رَبُّهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ مِنْهُمْ مَا يَقُولُ عِبَادِي؟ قَالُوا: يَقُولُونَ يُسَبِّحُونَكَ

(١) أخرجه مسلم (٧٧٩) بلفظ: «مَثَلُ الْيَتِّ الَّذِي يُذَكِّرُ اللهَ فِيهِ، وَالْيَتِّ الَّذِي لَا يَذْكُرُ اللهَ فِيهِ، وَالْيَتِّ الَّذِي لَا يَذْكُرُ اللهَ فِيهِ، وَالْيَتِّ الَّذِي لَا يَذْكُرُ اللهَ فِيهِ».

وَيُكَبِّرُونَكَ وَيَحْمَدُونَكَ وَيُمَجِّدُونَكَ. قَالَ: فَيَقُولُ: هَلْ رَأَوْنِي؟ قَالَ: فَيَقُولُونَ: لَا وَاللَّهِ مَا رَأَوْكَ. قَالَ: فَيَقُولُ: وَكَيْفَ لَوْ رَأَوْنِي؟ قَالَ: يَقُولُونَ: لَوْ رَأَوْكَ كَانُوا أَشَدَّ لَكَ عِبَادَةً وَأَشَدَّ لَكَ تَمْجِيدًا وَأَكْثَرَ لَكَ تَسْبِيحًا. قَالَ: يَقُولُ: فَمَا يَسْأَلُونِي؟ قَالَ: يَسْأَلُونَكَ الْجَنَّةَ. قَالَ: يَقُولُ: وَهَلْ رَأَوْهَا؟ قَالَ: يَقُولُونَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَبِّ مَا رَأَوْهَا. قَالَ: يَقُولُ: فَكَيْفَ لَوْ أَنَّهُمْ رَأَوْهَا؟ قَالَ: يَقُولُونَ: لَوْ أَنَّهُمْ رَأَوْهَا كَانُوا أَشَدَّ عَلَيْهَا حِرْصًا وَأَشَدَّ لَهَا طَلَبًا وَأَعْظَمَ فِيهَا رَغْبَةً. قَالَ: فَمِمَّ يَتَعَوَّدُونَ؟ قَالَ: يَقُولُونَ: مِنَ النَّارِ. قَالَ: يَقُولُ: وَهَلْ رَأَوْهَا؟ قَالَ: يَقُولُونَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَبِّ مَا رَأَوْهَا. قَالَ: يَقُولُ: فَكَيْفَ لَوْ رَأَوْهَا؟ قَالَ: يَقُولُونَ: لَوْ رَأَوْهَا كَانُوا أَشَدَّ مِنْهَا فِرَارًا وَأَشَدَّ لَهَا خَافَةً. قَالَ: فَيَقُولُ: فَأُشْهِدُكُمْ أَنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُمْ. قَالَ: يَقُولُ مَلَكٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ: فِيهِمْ فَلَانٌ لَيْسَ مِنْهُمْ، إِنَّمَا جَاءَ لِحَاجَةٍ. قَالَ: هُمْ الْجُلَسَاءُ لَا يَشْقَى بِهِمْ جَلِيسُهُمْ^(١). رَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنْ الْأَعْمَشِ وَلَمْ يَرْفَعْهُ. وَرَوَاهُ سَهِيلٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ الْقُسْطَلَانِيُّ: «فَيَحْفُوفُهُمْ». بفتح التحتية، وضم الحاء المهملة: يَطُوفُونَ وَيُدَوِّرُونَ حَوْلَهُمْ بِأَجْنَحَتِهِمْ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا.

قَالَ الْمُظْهَرِيُّ: الْبَاءُ لِلتَّعْدِيدِ. يَغْنِي: يُدِيرُونَ أَجْنَحَتَهُمْ حَوْلَ الذَّاكِرِينَ، وَقَالَ الطَّبِيبِيُّ: الظَّاهِرُ أَنَّهَا لِلِاسْتِعَانَةِ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ؛ لِأَنَّ حَفَّهُمُ الَّذِي يَنْتَهِي إِلَى السَّمَاءِ إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ بِوَسْطَةِ الْأَجْنَحَةِ. وَلَا بِي ذَرٌّ عَنِ الْكُشْمِيهَنِيِّ: إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا. قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (١١/٢١٢):

❦ قَوْلُهُ: «فَيَحْفُوفُهُمْ بِأَجْنَحَتِهِمْ». أَي: يَذْنُونَ بِأَجْنَحَتِهِمْ حَوْلَ الذَّاكِرِينَ، وَالْبَاءُ لِلتَّعْدِيدِ، وَقِيلَ لِلِاسْتِعَانَةِ.

❦ قَوْلُهُ: «إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا». فِي رَوَايَةِ الْكُشْمِيهَنِيِّ: إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا. وَفِي رَوَايَةِ سَهِيلٍ: قَعَدُوا مَعَهُمْ وَحَفَّ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ بِأَجْنَحَتِهِمْ حَتَّى يَمْلَأُوا مَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ سَمَاءِ الدُّنْيَا. اهـ. هَذِهِ فِيهَا إِشْكَالٌ. وَوَجْهُ الإِشْكَالِ أَنَّ ظَاهَرَ الْحَدِيثِ أَنَّهُمْ يَرْفَعُونَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا؛ لِأَنَّهُ قَالَ: يَحْفُوفُهُمْ بِأَجْنَحَتِهِمْ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا. وَمَعْلُومٌ أَنَّ الذَّاكِرِينَ فِي الْأَرْضِ مَا رُفِعُوا، فِيمَا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ اللَّهَ ﷻ يَخْلُقُ أَشْبَاحًا لَهُؤُلَاءِ الذَّاكِرِينَ تَحْمِلُهَا الْمَلَائِكَةُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا.

وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: إِنَّهُمْ يَحْمِلُونَ أَرْوَاحَهُمْ؛ لِأَنَّ أَرْوَاحَهُمْ بَاقِيَةٌ، وَلَمْ يَنَامُوا حَتَّى تَقُولَ لَعَلَّهَا رُفِعَتْ فِي حَالِ النَّوْمِ، فَالظَّاهِرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّهُمْ يَرْفَعُونَ أَشْبَاحَ هَؤُلَاءِ الذَّاكِرِينَ الْجَالِسِينَ لِلذِّكْرِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٧- بَابُ قَوْلٍ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

قَوْلُهُ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ». الْحَوْلُ بِمَعْنَى التَّحَوُّلِ، وَالْقُوَّةُ مَعْرُوفَةٌ ضِدُّ الضَّعْفِ؛ يَعْنِي: لَا تَحَوُّلَ وَلَا قُوَّةَ عَلَى التَّحَوُّلِ إِلَّا بِاللَّهِ ﷻ، وَ«الْبَاءُ» هُنَا، هَلْ هِيَ بِمَعْنَى «فِي»؛ يَعْنِي لَا قُوَّةَ إِلَّا فِي اللَّهِ هُوَ الْقَوِيُّ وَهُوَ الْمُحَوَّلُ لِلْأَشْيَاءِ، أَوْ «الْبَاءُ» لِلْإِسْتِعَانَةِ؛ يَعْنِي: لَا أَمْلِكُ أَنْ أَتَحَوَّلَ إِلَّا بِاللَّهِ ﷻ؟

نَقُولُ: إِنَّ الْمَعْنِينَ صَحِيحَانِ، فَالَّذِي يُحَوَّلُ الْأُمُورَ، وَيُغَيِّرُ الْأُمُورَ هُوَ اللَّهُ، وَالَّذِي يَقْوَى عَلَى ذَلِكَ هُوَ اللَّهُ ﷻ، وَكَذَلِكَ أَنَا لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَتَحَوَّلَ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، وَلَا أَقْوَى عَلَى ذَلِكَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَلِهَذَا فَإِنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ كَلِمَةُ إِسْتِعَانَةٍ، وَلَيْسَتْ كَلِمَةً اسْتِرْجَاعٍ؛ فَإِذَا قُلْتَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ فَهِيَ بِمَعْنَى قَوْلِكَ: اللَّهُمَّ اعْنِي؛ لِأَنَّهَا تَبَرُّؤٌ مِنَ الْحَوْلِ وَالْقُوَّةِ إِلَّا بِاللَّهِ. وَأَمَّا اسْتِعَاةُ النَّاسِ لَهَا فِي مَوْضِعِ الْإِسْتِرْجَاعِ فَهَذَا لَا وَجْهَ لَهُ، فَالنَّاسُ إِذَا أَخْبَرَ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ بِمُصِيبَةٍ قَالُوا: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. وَالْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: إِنْ أَلَّ اللَّهُ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤٠٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، عَنْ أَبِي عَثْمَانَ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: أَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ فِي عَقَبَةٍ - أَوْ قَالَ: فِي ثِيْبَةٍ - قَالَ: فَلَمَّا عَلَا عَلَيْهَا رَجُلٌ نَادَى فَرَفَعَ صَوْتَهُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ. قَالَ: وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَغْلَتِهِ قَالَ: «فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا». ثُمَّ قَالَ: «يَا أَبَا مُوسَى أَوْ يَا عَبْدَ اللَّهِ أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَلِمَةٍ مِنْ كَنْزِ الْجَنَّةِ؟» قُلْتُ: بَلَى. قَالَ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»^(١).

الشاهد من هذا الحديث قوله ﷺ: «ألا أدلك على كلمة من كنز الجنة». فهذه الكلمة هي من كنز الجنة، وهي أيضًا كلمة استعانة يُستعان بها تقول: لا حول ولا قوة إلا بالله، ومعنى كونها من كنز الجنة أنها سبب لأن يُتاب عليها الإنسان ثوابًا يدخل به الجنة.

❦ وأما قوله: «فإنكم لا تدعون أصمَّ، ولا غائبًا». ففيه نفْي الصَّمِّ والغَيْبِ عن الله، وقد مرَّ علينا قاعدة في باب العقيدة: أن الصفات المنفية عن الله لا يُراد بها مجردُ النفي، وإنما يُراد بها إثبات كمال ضدها. يعني: فهو ﷻ سميعٌ سمعًا لا صمم فيه، فنفي الصَّمِّ لكمال السَّمْع؛ لأننا نحن نسمع، لكن سمعنا فيه صمم؛ بمعنى أننا لا نسمع كلَّ شيء، وأيضًا يَعتَرِينَا الصَّمْمُ فقد يُصاب الإنسان بصمم ولا يسمع، أما الله ﷻ فإنه ليس بأصمَّ لكمال سمعه، ولا غائبًا لكمال حضوره؛ لأنه قال في آخر الحديث: «إن الذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته»^(١).

لكنَّ هذا القرب لا يعني أن الله تعالى في الأرض؛ لأن هذا مستحيل، فالله ﷻ له العلوُّ المطلق الثابت أزلاً وأبدًا، ولكن لكمال إحاطته ﷻ صار أقرب إلى الإنسان من عنق راحلته. ❦ وفي قوله: «إن الذي تدعونه أقرب». دليل على أن القرب خاصٌّ بالدَّاعي وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦].

وهذه المسألة اختلف فيها علماء السلف وهي: هل القرب من صفات الله العامة، أو من صفاته الخاصة؟ يعني هل إن الله ﷻ قريبٌ من كلِّ أحدٍ، حتى من الكافر والفاجر والفاسيق، أو هو قريبٌ ممن يعبده ويدعوه فقط؟

ذهب بعض العلماء إلى أن القرب من صفات الله العامة، ومنهم ابن القيم رحمه الله، وذهب آخرون إلى أنه من صفاته الخاصة، ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وقال: إن القرب ليس عامًّا كالمعية، فالمعية عامةٌ وخاصةٌ، لكن القرب أخصُّ من المعية، ولم يرد القرب لله على سبيل الإطلاق، إنما ورد مقيَّدًا فقال الله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾. يعني: في حال دعائهم إليَّ. ﴿أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَاكَ﴾ [البقرة: ١٨٦].

وقد قال النبي ﷺ: «إن الذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته»^(٢). فهذا

(١) أخرجه مسلم (٢٧٠٤).

(٢) انظر التعليق السابق.

قَرُبُ الدَّعَاءِ؛ يَعْني: هَذَا الْقَرُبُ فِي حَالِ كَوْنِ الْإِنْسَانِ فِي دَعَاءٍ، أَمَا فِي حَالِ كَوْنِهِ فِي عِبَادَةٍ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ»^(١). وَهَذَا الْقَرُبُ فِي حَالِ كَوْنِ الْإِنْسَانِ فِي عِبَادَةٍ، لَكِنْ مَا وَرَدَ أَنَّ اللَّهَ قَرِيبٌ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ؛ لِأَنَّ الْقَرَبَ كَمَا قُلْتُ أَخْصُصُ مِنَ الْمَعِيَةِ، فَإِنَّ الْمَعِيَةَ تَصِحُّ وَلَوْ مَعَ بُعْدِ الْإِنْسَانِ عَنْهُ هُوَ مَعَهُ، وَلِهَذَا يُقَالُ: الْمَرْأَةُ مَعَ الزَّوْجِ. وَهِيَ فِي الْمَشْرِقِ، وَهُوَ فِي الْمَغْرِبِ، وَلَا يُقَالُ: الْمَرْأَةُ قَرِيبَةٌ مِنَ الزَّوْجِ. وَهِيَ فِي الْمَشْرِقِ، وَهُوَ فِي الْمَغْرِبِ، فَلَا يُقَالُ: قَرِيبَةٌ. إِلَّا إِذَا كَانَتْ قَرِيبَةً حَقًّا.

الْمَهْمُ: أَنْ قَوْلَهُ: «أَصَمٌّ». يُرَادُ بِهَا إِبْطَاتُ كِمَالِ السَّمْعِ وَلَيْسَ فَقَطْ نَفْيُ الصَّمَمِ. يَعْني: نَفْيُ الصَّمَمِ عَنْهُ لِكِمَالِ سَمْعِهِ، لَا لِعَدَمِ قَبُولِهِ لِلسَّمْعِ أَوْ لِعَدَمِ قَبُولِهِ لِلصَّمَمِ كَمَا قَالَ ذَلِكَ أَهْلُ التَّعْطِيلِ، فَإِنَّ أَهْلَ التَّعْطِيلِ يَقُولُونَ: إِنْ اللَّهَ لَيْسَ بِأَصَمٍّ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ قَابِلٍ لِلسَّمْعِ وَالصَّمَمِ، وَلَكِنْ هَذَا قَوْلٌ مَنْكُرٌ، وَالصَّوَابُ أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِأَصَمٍّ لِكِمَالِ سَمْعِهِ، لَا لِعَدَمِ قَبُولِهِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَلَا غَائِبًا». فَقُلْتُ لَكُمْ: إِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَاضِرٌ، وَأَنَّهُ قَرِيبٌ مِمَّنْ يَدْعُوهُ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: عَرَضُ الْعَالَمِ الْعِلْمَ خِلَافًا لِمَنْ يَقُولُ: إِنْ سَأَلُونِي عِلْمَهُمْ وَإِلَّا فَلَا أَعْرِضُ الْعِلْمَ عَلَيْهِمْ. بَلْ يَنْبَغِي لِلْعَالَمِ أَنْ يَعْرِضَ الْعِلْمَ عَلَى النَّاسِ وَيَحْتُثَّهُمْ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: أَلَا أَخْبِرُكُمْ، أَلَا أَعْلَمُكُمْ. مَتَى وَجَدَ لَذَلِكَ مَسَاعًا وَفُرْصَةً فَلَا يَدْخِرُ وَقْتًا لِنَفْسِهِ يَحْرِمُ النَّاسَ فِيهِ مِنَ الْعِلْمِ.

وَفِيهِ أَيْضًا: أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَرْفَعَ صَوْتَهُ بِالذِّكْرِ وَالِدَّعَاءِ رَفْعًا يَشُقُّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ فِي نَفْسِ الْحَدِيثِ: «أَيُّهَا النَّاسُ ارْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ». يَعْني: هَوِّنُوا عَلَيْهَا، أَمَا أَنْ تَصْرُخَ صُرَاخًا يُزْعِجُ غَيْرَكَ وَيَشُقُّ عَلَيْكَ فَهَذَا غَيْرُ مَطْلُوبٍ مِنْكَ.

وَمِنَ الْعَجَبِ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ اسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي رَفْعُ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ عَقِبَ الصَّلَاةِ، وَهَذَا لَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ.

أَوَّلًا: هَذَا الْحَدِيثُ مَا وَرَدَ فِي الصَّلَاةِ.

وِثَانِيًا: لَوْ فَرَضْنَا أَنَّهُ وَرَدَ فِي الصَّلَاةِ فَالنَّبِيُّ ﷺ لَمْ يَنْهَ عَنْ رَفْعِ الصَّوْتِ مطلقًا، إِنَّمَا نَهَى عَنِ الْمَشَقَّةِ فَقَالَ: «ارْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ». وَالْإِنْسَانُ إِذَا رَفَعَ صَوْتَهُ رَفْعًا مَعْتَادًا فَإِنَّهُ لَا

يَشُقُّ عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ إِنْ رَفَعَ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ وَرَدَ فِيهِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ^(١)، فَمَا مَوْقِفُنَا أَمَامَ اللَّهِ أَنْ نَذْهَبَ لِنُؤَوِّلَ هَذَا الْحَدِيثَ تَأْوِيلًا بَعِيدًا؛ لِأَنَّا نَعْتَقِدُ أَنَّهُ غَيْرُ مُشْرُوعٍ.

وهذا من مَضَرَّةِ التَّقْلِيدِ واعتقادُ الإنسانِ الشَّيْءَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَدِلَّ عَلَيْهِ لِأَنَّكَ إِذَا اعْتَقَدْتَ شَيْئًا، ثُمَّ وَجَدْتَ نَصًّا يُخَالِفُ مَا تَعْتَقِدُهُ مَاذَا تَفْعَلُ؟ تُحَاوِلُ أَنْ تُنْزِلَ النِّصَّ عَلَى مَا تَعْتَقِدُهُ وَلَوْ بَلَى عِنَقَهُ، بَلْ وَلَوْ بِكُسْرِ عِنَقِهِ فَلَا يَهْمُ، الْمَهْمُ أَلَا يُخَالِفُ مَا تَعْتَقِدُهُ، وَهَذَا خَطَأٌ عَظِيمٌ جَدًّا، وَالصَّوَابُ أَنْ تَجْعَلَ نَفْسَكَ تَابِعًا لِلنُّصُوصِ لَا مُتَبَوِّعًا لَهَا، هَذَا إِنْ كُنْتَ عَابِدًا لِلَّهِ حَقًّا، وَمُتَبَوِّعًا لِلرَّسُولِ ﷺ حَقًّا.

أَحْيَانًا يَمُرُّ بِنَا أَحَادِيثُ نَعْلَمُ عِلْمَ الْيَقِينِ أَنَّ هُنَاكَ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْأَجْلَاءِ مِنْ حَرْفِهَا تَحْرِيفًا وَاضِحًا، لِمَاذَا؟ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ خِلَافَهَا مَعَ أَنَّهُمْ أَجْلَاءُ، لَكِنَّ مَشْكَالَةَ النَّفْسِ أَنَّهَا يَضْعُبُ عَلَيْهَا أَنْ تَتَحَوَّلَ عَمَّا تَعْتَقِدُهُ، وَيَسْهَلُ عَلَيْهَا أَنْ تُؤَوِّلَ مَا تَسْتَدِلُّ بِهِ، وَهَذَا لَيْسَ بِجَيِّدٍ.

وَمِثَالُ ذَلِكَ: قَوْلُ بَعْضِ النَّاسِ إِنْ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ يَجْهَرُ بِالذِّكْرِ عَقِبَ الصَّلَاةِ لِيُعَلِّمَ النَّاسَ. فنَقُولُ لَهُمْ: أَنْتُمْ الْآنَ تَعْتَقِدُونَ أَنَّهُ غَيْرُ مُشْرُوعٍ، وَأَنَّهُ بَدْعَةٌ، فَكَيْفَ يَفْعَلُ الرَّسُولُ ﷺ الْبَدْعَةَ لِيُعَلِّمَ النَّاسَ مَعَ أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُعَلِّمَهُمْ بِغَيْرِ هَذَا الطَّرِيقِ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: «قُولُوا كَذَا وَكَذَا». مِثْلَ مِثْلِمَا قَالَهُمْ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِشَيْءٍ تُذَرِّكُونَ بِهِ مِنْ سَبْقِكُمْ، وَتُسَبِّقُونَ بِهِ مِنْ بَعْدِكُمْ؟ تُسَبِّحُونَ، وَتَحْمَدُونَ، وَتُكَبِّرُونَ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ». وَقَدْ عَلَّمَهُمْ وَانْتَهَى، وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ إِنَّهُ يُكْرَرُ هَذَا كُلُّ صَلَاةٍ لِيُعَلِّمَ النَّاسَ وَهُوَ عِنْدَكُمْ غَيْرُ مُشْرُوعٍ، وَلَيْسَ مِنْ شَرِيعَةِ اللَّهِ فَهَلْ هَذَا مَعْقُولٌ، ثُمَّ نَقُولُ: تَنْزَّلْنَا مَعَكُمْ أَنَّهُ يُعَلِّمُ النَّاسَ، فَهُوَ يُعَلِّمُ النَّاسَ الذِّكْرَ وَصِفَةَ الذِّكْرِ، كَأَنَّا يَقُولُ: اذْكُرُوا اللَّهَ بِمَا أَقُولُ، وَاجْهَرُوا كَمَا جَهِرْتُ. نَحْنُ نَقْبَلُ إِنَّهُ لِلتَّعْلِيمِ، لَكِنْ لَتَعْلِيمِ أَصْلِ الذِّكْرِ وَتَعْلِيمِ صِفَةِ الذِّكْرِ كَذَلِكَ.

جَاءُوا مِنْ جِهَةٍ ثَانِيَةٍ فَقَالُوا: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَصْحَابِهِ وَهُمْ يُصَلُّونَ فِي اللَّيْلِ وَيَرْفَعُ بَعْضُهُمْ صَوْتَهُ بِالْقِرَاءَةِ، فَقَالَ: «لَا يَجْهَرُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الْقِرَاءَةِ»^(٢).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٨٤٢)، وَمُسْلِمٌ (٥٨٣).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٣٣٢)، وَأَحْمَدُ (٩٤/٣)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ (٢/١٩٠).

نقول: هذا اعتراض جيد، لكن لماذا كان يرفع صوته بعد الصلاة، فهذا شيء وهذا شيء آخر، وأيضاً فالقراءة مختلفة، فهذا يقرأ في أول القرآن، وهذا في وسطه، وهذا في آخره فيحصل التصادم والتشويش، لكن الذكر الناس فيه سواء، فلا يحصل تشويش، إلا إذا كان أحد يقضي صلاته بجانبك فحينئذ نقول: لا ترفع صوتك؛ لأنك إن رفعت صوتك وهو بجانبك سوف تشوش عليه قطعاً. وحينئذ نقول عرض للفاضل ما جعله مفضولاً؛ وذلك لمراعاة هذا المصلي حتى لا أشوش عليه.

أما إذا كان الناس كلهم ليس فيهم أحد يقضي أو أن هناك أناس يقضون وراءنا ولا يشوشون منا، فلماذا نعارض السنة بشيء غير الحقيقة.

فَلْتَعَلِّمِ الْآنَ الْأَدَبَ فِي تَلْقِي النُّصُوصِ وَلَا نَقُولُ وَاللَّهُ الْعَالَمُ الْفَلَانِي قَالَ: كَذَا وَكَذَا، وَالْعَالَمُ الْفَلَانِي قَالَ كَذَا وَكَذَا. وَلَكِنْ لِنَنْظُرْ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [التوبة: ٦٥]. فهذا في الرسالة ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [٦٦]. هذا في التوحيد فيسأل الإنسان عن هذين الأمرين: من كان يعبد من دون الله، والثاني: من كان يتبع من غير رسول الله ﴿مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾. فالإنسان يسأل يوم القيامة ماذا أجاب المرسلين، لا ماذا أجاب فلاناً وفلاناً.

ولننظر إلى شيخ الإسلام رحمه الله فمذهبه حنبلي لا شك ومع ذلك يخرج كثيراً عن مذهب الحنابلة إلى المذاهب الأخرى، بل إنه أحياناً يخرج عن المذاهب الأربعة كلها اتباعاً للدليل، وله مسائل متعددة انفرد بها عن المذاهب الأربعة، لا عن إجماع الأمة لأنه رجل يتبع الدليل، وإن كان على مذهب الحنابلة.

فالحاصل أني أقول: إن الواجب أن نتبع النص وإذا رأينا بعض أهل العلم تأوله ندعو له بالمغفرة ولا نجعل خطأه خطأ لنا؛ لأننا لن نحاسب عن فهمه، وإنما سنحاسب عن فهمنا نحن وعلمنا نحن.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٨ - باب لله مائة اسم غير واحد.

٦٤٠٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَفِظْنَاهُ مِنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ،

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَوَايَةً قَالَ: اللَّهُ تِسْعَةٌ وَتَسْعُونَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا لَا يَحْفَظُهَا أَحَدٌ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَهُوَ وَثَرٌ يُجِبُ الْوَثْرَ^(١).

هذا الحديث فيه: فيما يَتَعَلَّقُ بالإِسْنَادِ، أو بعلم المصطلح قوله: عن أبي هريرة رواية فإن هذا ليس مرفوعاً صريحاً، ولكنه مرفوعٌ حكماً فمن لديه شرحنا في المصطلح فينبغي أن يُلْحَقَ هذا المثال به إذا لم يكن موجوداً بالفعل.

وأما قوله ﷺ: «لِلَّهِ تِسْعَةٌ وَتَسْعُونَ اسْمًا، مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا لَا يَحْفَظُهَا أَحَدٌ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ». فهذا أحد ألفاظ الحديث واللفظ الآخر: «من أحصاها دخل الجنة»^(٢).

ومعنى الحديث أن من أسماء الله تِسْعَةٌ وَتَسْعِينَ اسْمًا من أحصاها دخل الجنة، وليس المعنى أن أسماء الله محصورة في هذا العدد، بل إن أسماء الله أكثر من ذلك، لكن المحصور أن من أحصى هذا العدد دخل الجنة.

وهذه الأسماء لم يُبَيِّنْهَا النَّبِيُّ ﷺ، والحديث الذي ورد فيه سرد هذه الأسماء ضعيف^(٣) لأن هناك أسماء لم تُذَكَّرْ في هذا الحديث مثل الربِّ والشافي، وفيه أشياء ليست من أسماء الله وذُكِرَتْ مثل المنتقم والمعز، فإن المنتقم ليس من أسماء الله لأن الله تعالى لم يَذْكُرْهُ بلفظ «أل» ولم يَذْكُرْهُ أيضاً إلا مقيداً، فقال: ﴿إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْقِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]. فسردها الذي أخرجه الترمذي لا يصحُّ عن النَّبِيِّ ﷺ.

فإذا قال قائل: إذن كيف نتوصل إليها؟

فيقال: إن هذا من الحكمة أن الله لم يُبَيِّنْهَا في القرآن ولم يُبَيِّنْهَا الرسول ﷺ، وذلك كما أخفى عنا ساعة الإجابة في يوم الجمعة، وأخفى ليلة القدر في عشر رمضان، والحكمة في ذلك من أجل أن يَجْتَهِدَ الإنسان في تتبع الكتاب والسنة حتى يُخَصِّيَ منها تِسْعَةً وَتَسْعِينَ اسْمًا.

فإن قال قائل: هذا يوجب اختلاف الأمة في تعيينها؟

قلنا: هذا لا يضر، فمن أتى بتِسْعَةٍ وَتَسْعِينَ اسْمًا وإن لم يوافق عليها جميعاً فقد أدرك ما

(١) أخرجه مسلم (٢٦٧٧).

(٢) أخرجه البخاري (٧٣٩٢)، ومسلم (٢٦٧٧).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٥٠٧)، وفي إسناده: الوليد بن مسلم، وهو يدلّس تدليس التسوية، ولم يصرح بالسماع في طبقات الإسناد.

فيه هذا الثواب والأجر؛ يَغْنِي: لا يَلْزَمُ أَنْ يَتَّفَقَ النَّاسُ عَلَيْهَا فَقَدْ يُذْرِكُ مِنْهَا فَلَانْ شَيْئًا، والثاني لا يُذْرِكُ، أو بالعكس.

المهم: أَنْ تُذْرِكَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ تِسْعَةٌ وَتَسْعِينَ اسْمًا. وقوله: «مَنْ أَحْصَاهَا». ليس المرادُ أَنْ تَحْفَظَهَا وَتَقْرَأَهَا أَمَانِيَّ فَقَطْ بَدُونِ مَعْرِفَةٍ، وَلَكِنْ إِحْصَاءَهَا يَتَضَمَّنُ ثَلَاثَةَ أُمُورٍ: حَفْظَهَا لَفْظًا، وَفَهْمُهَا مَعْنَى، وَالتَّعَبُّدُ لِلَّهِ بِمَقْتَضَاهَا، فَالرَّحْمَنُ مِثْلًا عَلِيٍّ أَنْ أَعْرِفَ هَذَا اللَّفْظَ «الرَّحْمَنُ»، وَأَعْرِفَ مَعْنَاهُ وَأَفْهَمُهُ أَنَّهُ «ذُو الرَّحْمَةِ الْوَاسِعَةِ»، وَأَتَعَبَّدَ لِلَّهِ بِمَقْتَضَى هَذَا الْاسْمِ فَاتَعَرَّضَ لِرَحْمَتِهِ بِالْعِبَادَةِ وَبِالدَّعَاءِ؛ بِالْعِبَادَةِ بِأَنْ أَقُومَ بِمَا يَكُونُ سَبِيلًا لِلرَّحْمَةِ مِنَ الْعِبَادَةِ، وَبِالدَّعَاءِ أَنْ أَسْأَلَ اللَّهَ الرَّحْمَةَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩ - بَابُ الْمَوْعِظَةِ سَاعَةً بَعْدَ سَاعَةٍ.

٦٤١١ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنِي شَقِيقٌ قَالَ: كُنَّا نَنْتَظِرُ عَبْدَ اللَّهِ إِذْ جَاءَ يَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ فَقُلْنَا: أَلَا تَجْلِسُ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ أَدْخُلُ فَأُخْرِجُ إِلَيْكُمْ صَاحِبَكُمْ وَإِلَّا جِئْتُ أَنَا فَجَلَسْتُ فَخَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ وَهُوَ آخِذٌ بِيَدِهِ فَقَامَ عَلَيْنَا فَقَالَ: أَمَا إِنِّي أَخْبَرْتُ بِمَكَانِكُمْ، وَلَكِنَّهُ يَمْنَعُنِي مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْكُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَخَوَّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ فِي الْأَيَّامِ كَرَاهِيَةَ السَّامَةِ عَلَيْنَا^(١).

وقوله: «أخبر». فيها نسختين: «أخبر»، و«أخبر».

وما قاله عبدُ اللَّهِ بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هُوَ مِنْ تَرْبِيَةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَوْعِظَةِ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُكْثِرَ مِنَ الْمَوْعِظَةِ فَيَسَامَ النَّاسُ وَيَمْلُوا وَيَكْرَهُوا الْمَوْعِظَةَ مِنْ أَجْلِ سَوْءِ تَصَرُّفِ الْوَاعِظِ، بَلْ يَتَخَوَّلُ النَّاسَ، وَكَلِمَا وَجَدَ النَّاسَ إِلَى الْمَوْعِظَةِ أَشَوْقَ وَعَظْهُمْ، وَقَدْ سَبَقَ لَنَا أَثَرُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي قَالَ فِيهِ: إِذَا رَأَيْتَ النَّاسَ يَتَحَدَّثُونَ لَا تَقْطَعْ عَلَيْهِمْ حَدِيثَهُمْ فَتَعْظِهِمْ، دَعِهِمْ يَتَحَدَّثُونَ فِي أُمُورِهِمْ وَلِلْمَوْعِظَةِ مَكَانٌ آخَرٌ وَهَكَذَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ تَرْبِيَةٌ نَفْسِيَّةٌ فَإِذَا وَجَدَ النَّاسَ نَفْسَهُمْ مُسْتَعْدَةً فَحِينَئِذٍ يَحْسُنُ الْكَلَامُ.

شَيْخ
صَحِيحُ الْبَخَارِيِّ

كِتَابُ الرِّفَاقِ

٦٥٩٣-٦٤١٢

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الرِّقَاقِ

١- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرِّقَاقِ وَأَنْ لَا عِيشَ إِلَّا عِيشُ الْآخِرَةِ.

قَوْلُهُ: «الرِّقَاقُ». يَعْنِي: مَا يُرَقَّقُ الْقَلْبَ وَيُثَبِّتُهُ ذَلِكَ أَنْ الْقَلْبَ قَدْ يَقْسُو بِالْمَعَاصِي وَكَثْرَةِ الْغَفْلَةِ فَيَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ يُرَفِّقُهُ، وَالنَّصُوصُ الَّتِي تُوجِبُ رَقَّةَ الْقَلْبِ يُسَمِّيهِ الْعُلَمَاءُ الرِّقَاقَ؛ لِأَنَّهَا تُرَفِّقُ الْقَلْبَ وَتُثَبِّتُهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤١٢- حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ -هُوَ ابْنُ أَبِي هِنْدٍ-، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «نِعْمَتَانِ مَغْبُونٌ فِيهِمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، الصَّحَّةُ وَالْفَرَاغُ».

وَقَالَ عَبَّاسُ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ عِيسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

اللَّهُ أَكْبَرُ، صَدَقَ الرَّسُولُ ﷺ، إِنَّ هَاتَيْنِ النِّعْمَتَيْنِ لَمَغْبُونٌ فِيهِمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فَإِنْ كَثُرَا مِنَ النَّاسِ قَدْ أَضَاعَهُمَا، تَمْضِي عَلَيْهِ الْأَيَّامُ الطَّوِيلَةُ، وَهُوَ صَحِيحُ الْبَدَنِ فَارْعُ، وَتَضَيِّعُ عَلَيْهِ، وَهَذَا غِبْنٌ بِلَا شَكٍّ، وَلَا يَعْرِفُ هَذَا الْغِبْنَ إِلَّا إِذَا مَرَضَ فَيَقُولُ: كَيْفَ لَمْ أَفْعَلْ كَذَا فِي أَيَّامِ صِحَّتِي؟ كَيْفَ رَاحَتَ عَلَيَّ هَذِهِ الْأَيَّامُ وَتَبَيَّنَ لِي الْغِبْنُ.

كذلك الفراغ، فترى الإنسان فارغاً ليس عنده ما يشغله، ويأتيه رزقه عند عتبة داره، ولا يحتاج إلى طلبه، ثم إذا به ينشغل في طلب الرزق، أو في غيره، فحينئذ يذكر أنه مغبون فيما سبق؛ حيث لم يعمل في وقت ذلك الفراغ، ولهذا قال الرسول ﷺ: «مغبون فيها كثير من الناس».

وأفاد الحديث: أن من الناس من لا يُغْنِي فيهما، وهؤلاء هم أهل الحزم والعزم، الذين يُقدِّرون الأمور ويعرفونها، ويعرفون أن الوقت أسرع مما يتصورون، فكم من إنسان يستبطئ الأجل فإذا به حل، وكم من إنسان يستبطئ زوال النعمة فإذا بها قد زالت، فمثلاً يكون صحيح البدن فيقول: متى أكون شيخاً أعجز عن العمل؟ فإذا هو به يُصاب بأفة تمنعه من العمل، وهكذا الدنيا لا تأمنها، لذلك يجب على الإنسان أن يكون حازماً، كما قال الرسول ﷺ: «خذ من صحتك لمرضك، ومن حياتك لموتك»^(١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٦٤١٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ، فَأَصْلِحِ الْأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَةَ»^(١).

٦٤١٤- حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ الْمُقْدَامِ، حَدَّثَنَا الْفَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ، حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ، كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْخَنْدَقِ وَهُوَ يَحْفَرُ وَنَحْنُ نَنْقُلُ التُّرَابَ وَبَصَرَ بَنَّا فَقَالَ: «اللَّهُمَّ لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ، فَأَغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ». تَابَعَهُ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ^(٢).

الخندق كان في سنة خمس من الهجرة، حين تألب الأحزاب على رسول الله ﷺ وحاصروه في المدينة، وخاف ﷺ أن يدخلوا المدينة، فاستشار سلمان الفارسي رضي الله عنه ماذا يصنع، فأشار عليه بحفر الخندق، فحفر النبي ﷺ ما بين الحرتين، لأن الحرة يمكن أن يأتوا منها؛ لأنها صعبة على الإبل وعلى الأقدام، فحفر ما بين الحرتين خندقاً لا يتجاوزه العدو، وجعل النبي ﷺ يحفر الخندق ويبشره بنفسه للدفاع عن أصحابه، وكان شعره كثيراً ﷺ

(١) أخرجه البخاري (٦٤١٦) من قول ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه مسلم (١٨٠٥).

(٢) أخرجه مسلم (١٨٠٤).

حتى رُئي التراب على شعره ﷺ وهو ينقل التراب، أحياناً يخفر وأحياناً ينقل، ويقول ﷺ: «اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة» وصدق ﷺ فعيش الدنيا يزول، إما أن يزول عنك وإما أن تزول عنه، لكن عيش الآخرة باقٍ لا يزول ﴿يَلْ تَوْفِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ١٧﴾ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴿١٨﴾ [البقرة: ١٧-١٨]. خيرٌ في هذا النعيم وأبقى في الدوام، لهذا ينبغي للإنسان أن ينظر ماذا عمل لهذا العيش لا للعيش الزائل، نسأل الله أن يعنتنا على أنفسنا، فإن أكثر الناس ينظر ماذا يعمل للعيش الزائل، ولكن الحازم هو الذي يعمل للعيش الباقي فلا عيش إلا عيش الآخرة، ولهذا ما ينبغي أن نأسف على ما فاتنا من أمر الدنيا؛ لأن هذا الزوال هو النتيجة الحتمية فإما أن تزول عنه، وأنت أشد ما تكون به تعلقاً، وإما أن يزول عنك، لا بد من هذا.

وكان ﷺ إذا رأي ما يعجبه من الدنيا يقول: «ليكن إن العيش عيش الآخرة»^(١) وهذه تربية نفسية عجيبة، لأن النفس إذا رأت ما يعجبها في الدنيا ربما تنصرف إلى ما رأت والذي يصرفها عن ذلك هو ذمام وخطأ، «ليكن» كأن هذا الإعراض يقابل بالتلبية؛ يعني أجبتك ورجعت إليك، ثم يوطن هذه النفس ويُرْهدها فيما رأت مما يعجبها من هذه الدنيا، فيقول: «إن العيش عيش الآخرة» وانظر إلى الذين عاشوا في الدنيا أعظم وأنعم عيش أين هم؟ قد زالوا تحت الثرى هم وغيرهم سواء، وربما يكونون أسوأ من غيرهم، وانظر إلى من طلب عيش الآخرة -نسأل الله أن يعينني وإياكم على طلبه- كيف صارت لهم الذكرى الحسنة في الدنيا، والجزاء الأحسن في الآخرة، فهذا أبو هريرة رضي الله عنه كان في عهده خلفاء نعموا في الدنيا، وأتتهم الدنيا وهي راغمة، ولكن هل بقي ذكرهم كما بقي ذكر أبي هريرة؟

الجواب: لا، ما بقي، أما أبو هريرة فيذكر في كل مجلس علم، وفي كل مسجد، وفي كل خطبة كلما جاء حديثه، وهؤلاء نسوا عيش الآخرة وهذا النعيم، اللهم اجعلنا ممن يكذله.

ثم قال ﷺ: «فاغفر للأنصار والمهاجرة». هذا فيه جواز مراعاة الروي أو القافية، أو السجع؛ لأن من المعلوم أن المهاجرة أفضل من الأنصار، فالمهاجرون جمعوا بين بين الهجرة وترك الأوطان والديار -ولاسيما أنهم تركوا أفضل بلاد الله- وبين النصر، والأنصار أخذوا بالنصرة وقال تعالى: ﴿وَالسَّيْفُورُ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهِجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾

[الأنعام: ١٠٠]. لكن لا مانعَ عندما تُراعى سجعاً أو رويّاً أن تُقدّم المفضّل على الفاضل، أرايتم في سورة طه قدّم هارون على موسى، مع أن موسى أفضلُ منه، ويُقدّم عليه في بقية القرآن لكن من أجل الرويِّ ومن أجل مراعاة الفواصل ورؤوس الآيات، كذلك إبراهيم مقدّم على موسى كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى (٥) صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى (٦)﴾ [الأنعام: ١٨-١٩]. وفي سورة النجم قدم موسى ﴿أَمْ لَمْ يَنْتَهِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى (٣) وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى (٤)﴾ [النجم: ٣٦-٣٧].

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- بابُ مثل الدنيا في الآخرة.

وقوله تعالى: ﴿أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُوَ زِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ يَبْتَغِيهِمُ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَمًا وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٌ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْعُرُورِ (٢٠)﴾ [الأنعام: ٢٠].

في هذه الآيات يبيّن الله ﷻ أن الحياة الدنيا لعبٌ ولهوٌ، لعبٌ في البدن، ولهوٌ في القلب وزينةٌ في الظاهر، وتفاخُرٌ في اللسان وفي القول فكلُّ يَفْخَرُ على الآخرِ وَيَعْلُو عليه، وتكاثُرٌ في الأموال والأولادِ فكلُّ يَقُولُ: أنا أكثرُ منك مالاً، وأنا أكثرُ منك ولداً، أو أعزُّ نفراً. ومثلُها كمثل غيثٍ أعجبَ الكفارَ نباتُهُ ثم يَهِيجُ.

غيثٌ أي: مطرٌ أعجبَ الكفارَ نباتُهُ؛ أي: ما نبتَ منه، قيل: هم الكفارُ الذين كفّروا بالله، لأنه لا يُعْجِبُهُم من الدنيا إلا مثل هذه المناظر. وقيل: إن الكافر هو الزارعُ.

وقوله: ﴿ثُمَّ يَهِيجُ﴾ أي: يذوبُ بعد أن كان غصّاً نشطاً طريّاً فتراهُ مصفراً، أي: يَصْفَرُّ ثم يكون حُطاماً يُخْطَمُ بالأيدي والأرجل فهذا مثل الدنيا فإنها ترتفع وتزهو وتزدهر، وإذا بها متكسفة قد زالت عن آخرها، أو زال الإنسان عنها، ولهذا ما في يدك من الدنيا إما أن تزول عنه، وإما أن يزول عنك، ولا ثالثَ لهما، قال الله تعالى: ﴿وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٌ﴾ [الأنعام: ٢٠]. عذابٌ شديدٌ لمن آثر هذه الحياة التي هي لعبٌ ولهوٌ وزينةٌ وتفاخُرٌ، ورضوانٌ من الله لمن آثر الآخرة على الدنيا، قال الله تعالى: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا (١٧) وَالْآخِرَةَ خَيْرٌ فَأَبْقِ (١٨)﴾ [الأنعام: ١٦-١٧]. ثم ختمَ سبحانه تمثيله للدنيا بقوله: ﴿وَمَا الْحَيَاةُ

الدُّنْيَا. ﴿وَمَا﴾ تفيدُ الحياة الدنيا كُلُّهَا إِلَّا متاعُ الغرورِ، يَغْتَرُّ بِهَا صاحبُهَا وقتًا من الزمن ثم تَزُولُ، فهي غرورٌ تَغَرُّ صاحبَهَا، وَيَغْتَرُّ بِهَا، وإذا هو خالٍ منها.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤١٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَوْضِعُ سَوَاطِئِ الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَلَغَدْوَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»^(١).

❦ قَوْلُهُ: «سَوَاطِئُ». هذا هو المشهور، وفي رواية «موضع صوت». وإذا صحَّت هذه الرواية فالمرادُ به - والله أعلم - مَدَى الصوت، يعني: ما يَصِلُ إِلَيْهِ الصوتُ، لكن لا بدَّ أَنْ تُحَرَّرَ. أما السَوَاطِئُ فموضعُ السَوَاطِئِ مثلُ العصا مترٌ تقريبًا خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، الدنيا كُلُّهَا، فليست دنياكَ التي تَعِيشُهَا، ولا الدنيا التي يَعْيشُهَا النَّاسُ فِي وَقْتِكَ، بل الدنيا من أولِهَا إِلَى آخِرِهَا بِمَا فِيهَا مِنَ الْأَمْوَالِ، وَالْبَنِينَ، وَالْقُصُورِ، وَالْمَرَاقِبِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَإِنْ مَوْضِعَ سَوَاطِئِ الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ:

فَإِنْ قَدَرَ السَّوْطُ مِنَ الْجَنَّةِ إِذَا كَانَ خَيْرًا مِنَ الدُّنْيَا فَيَكُونُ الَّذِي يُسَاوِيهَا مَا فِي الْجَنَّةِ دُونَ قَدْرِ السَّوْطِ^(٢). اهـ.

❦ أَمَّا قَوْلُهُ: «لَغَدْوَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَرَوْحَةٌ». الغَدْوَةُ؛ يعني: المَكْتُ أَوَّلَ النَّهَارِ، وَالرَّوْحَةُ المَكْتُ آخِرَ النَّهَارِ.

❦ وَقَوْلُهُ: «فِي سَبِيلِ اللَّهِ». يَعْنِي: فِي الْجِهَادِ، فَهِيَ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا كَمَا سَبَقَ.

(١) أخرجه مسلم (١٨٨١).

(٢) انظر: «الفتح» (٢٣٢/١١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٣- بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ، أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ».

٦٤١٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو الْمُؤَذَّرِ الطُّفَاوِيُّ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَعْمَشِ قَالَ: حَدَّثَنِي مُجَاهِدٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَنْكِبِي فَقَالَ: «كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ، أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ». وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ إِذَا أَمْسَيْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الصَّبَاحَ، وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الْمَسَاءَ، وَخُذْ مِنْ صِحَّتِكَ لِمَرْضِكَ، وَمِنْ حَيَاتِكَ لِمَوْتِكَ.

أَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ بِمَنْكِبِهِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَنْتَبِهَ لَهَا يَقُولُ.

❦ وقوله: «كأنك غريبٌ أو عابرٌ سبيلٍ». الفرقُ بينهما: أن الغريبَ هو المقيمُ في البلدِ الذي ليس وطنًا له، وعابرُ السبيلِ هو الذي مرَّ بالبلدِ، وهو سائرٌ؛ أي: أنك لا تتخذُ الدنيا وطنًا، لأنَّ الناسَ ثلاثةَ أقسامٍ: مستوطنٌ، وعابرٌ سبيلٍ، والثالثُ مقيمٌ لكنه غريبٌ، فقوله: «كن في الدنيا كأنك غريبٌ». أي: مقيمٌ في غيرِ وطنك، «أو عابرٌ سبيلٍ»؛ أي: كالمسافرِ الذي مرَّ ببلدٍ، فأخذَ منها حاجةً، ثم ذهبَ وتركها فلا تكن مستوطنًا في هذه الدنيا؛ لأنها ليست دارَ وطنٍ، ولهذا تأثر ابنُ عمرَ بهذه الوصية فكان يقولُ: إذا أمسيتَ فلا تنتظرِ الصَّبَاحَ، وإذا أصبحتَ فلا تنتظرِ المساءَ؛ يعني: اعملْ ولا تقل: أتركُ عملَ الصَّبَاحِ لآخرِ النهارِ، أو عملَ آخرِ النهارِ لعملِ الصَّبَاحِ. بل اعملْ لا تنتظرِ؛ لأنك لا تدري هل تُدركُ الصَّبَاحَ إذا أمسيتَ، أو المساءَ إذا أصبحتَ، وخُذْ مِنْ صِحَّتِكَ لِمَرْضِكَ؛ لأنَّ الإنسانَ ليس دائماً صحيحًا، فقد يَمَرُضُ فيعجزُ عن الوظائفِ الدِّينيةِ التي كان يفعلُها في حالِ صحته، فخذْ مِنْ صِحَّتِكَ لِمَرْضِكَ، وَمِنْ حَيَاتِكَ لِمَوْتِكَ، واعلمْ أن موتَكَ أطوال من حياتكَ بكثيرٍ، فإنك إذا عمُرت ستعمُرُ مثلاً مائةَ وخمسينَ سنةً، لكن كم من الناس ماتوا منذ آلاف السنين، فخذْ مِنْ حَيَاتِكَ لِمَوْتِكَ، وهذه وصيةٌ من ابنِ عمرَ رضي الله عنه وصيةٌ نافعةٌ، تُزهِدُ في الدنيا.

بعضُ الناس يزوي حديثاً عن الرسول ﷺ يقولُ: «اعملْ لدنياك كأنك تعيش أبداً، واعمَلْ لِآخِرَتِكَ كأنك تموتُ غداً»^(١). أولاً هذا ليس بحديثٍ، وثانياً معناه ليس على ما يظنُّه

(١) انظر: «فيض القدير» (١٢/٢).

بَعْضُ النَّاسِ؛ لِأَن مَعْنَى قَوْلِهِ: اَعْمَلْ لِدُنْيَاكَ كَأَنَّكَ تَعِيشُ أَبَدًا؛ يَعْنِي: لَا تَهْتَمَّ فَمَا لَمْ تَفْعَلْهُ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا الْيَوْمَ، فافْعَلْهُ غَدًا، وَاَعْمَلْ لِآخِرَتِكَ كَأَنَّكَ تَمُوتُ غَدًا؛ يَعْنِي: لَا تُؤَخِّرْ عَمَلَ الْآخِرَةِ كَأَنَّكَ تَمُوتُ غَدًا فَاَعْمَلِ الْيَوْمَ، أَمَّا الدُّنْيَا فَاخْذُهَا عَلَى التَّرَاخِي. وَلَيْسَ كَمَا يَظُنُّهُ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّ الْمَعْنَى! أَحْكِمْ عَمَلَ الدُّنْيَا، وَلَا تَهْتَمَّ بِعَمَلِ الْآخِرَةِ؛ لِأَنَّ عَمَلَ الْآخِرَةِ لَا تَذَرُ ثَمَرَتَهُ إِلَّا بَعْدَ الْمَوْتِ، بَلْ مَعْنَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ فِي أُمُورِ الدُّنْيَا أَلَّا يَهْتَمَّ بِهَا، فَمَا لَا يَكُونُ الْيَوْمَ يَكُونُ غَدًا وَكَأَنَّهُ يَعِيشُ أَبَدًا، أَمَّا الْآخِرَةُ فَاهْتَمَّ بِهَا وَلَا تَضْيَعُهَا، وَلَا تُؤَخِّرْ عَمَلَ الْيَوْمِ لَغَدٍ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤- بَابٌ فِي الْأَمَلِ وَطَوِيلِهِ. وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿فَمَنْ ذُخِرَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْفُرُورِ﴾ (٣٨) ﴿الْقَوْلُ: ١٨٥﴾. ﴿ذَرَهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِمُ الْأَمَلُ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ (٢) ﴿الْمَقَرَّة: ٣﴾.

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: ارْتَحَلَتِ الدُّنْيَا مَدْبَرَةً، وَارْتَحَلَتِ الْآخِرَةُ مُقْبَلَةً، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بَنُونَ، فَكُونُوا مِنْ أَبْنَاءِ الْآخِرَةِ، وَلَا تَكُونُوا مِنْ أَبْنَاءِ الدُّنْيَا، فَإِنَّ الْيَوْمَ عَمَلٌ وَلَا حِسَابٌ وَغَدًا حِسَابٌ وَلَا عَمَلٌ^(١).
بِمَزْخَرَجِهِ: بِمِبَاعِدَةٍ.

هَذَا هُنَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ ذُخِرَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾. صَدَقَ اللَّهُ ﷻ فَبِهَذَا هُوَ الْفَوْزُ فَلَيْسَ الْفَوْزُ أَنْ تَفُوزَ بِشَيْءٍ مِنَ الدُّنْيَا، بَلِ الْفَوْزُ أَنْ تُزَحَّزَحَ عَنِ النَّارِ وَتَدْخُلَ الْجَنَّةَ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُزَحَّزَحَ عَنِ النَّارِ وَيَدْخُلَ الْجَنَّةَ فَلْتَأْتِهِ مَنِيَّتُهُ وَهُوَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَلَيَأْتِ إِلَى النَّاسِ مَا يُحِبُّ أَنْ يُؤْتَى إِلَيْهِ»^(٢). فَهَذِهِ مِنْ أَسْبَابِ حَصُولِ الزَّحْزَحَةِ عَنِ النَّارِ وَدُخُولِ الْجَنَّةِ.

وَقَوْلُهُ: «وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْفُرُورِ﴾. سَبَقَ نَظِيرُهُ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مَعْلَقًا (الرَّقَاقُ / بَاب ٤)، وَهُوَ عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (٧ / ١٠٠).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٨٤٤).

﴿ وَقَوْلُهُ: ﴿ ذَرَهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِمُ الْأَمَلُ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ ﴾. هذا تهديدٌ لهم؛
يعني: ذَرْ هؤلاء المُكذِّبين يَأْكُلُوا من نعم الله، وَيَتَمَتَّعُوا بها، وَيُلْهِمُ الْأَمَلُ، وَيَقُولُ قائلُهم: غَدًا
أَتُوبُ غَدًا أَتُوبُ. وإذا بالأجل قد حَضَرَ، فسوف يَعْلَمُونَ، قال الله تعالى في سورة المؤمنون:
﴿ اِيْحْسَبُونَ أَنَّمَا يُنذِرُكُمْ بِهِمْ مِّنْ مَّالٍ وَبَنِينَ ﴾ ﴿ ٥٥ ﴾ شَارِحُكُمْ فِي الْخَبَرِ بَلْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿ ٥٦ ﴾ [المؤمنون: ٥٥-٥٦].
أما أثرٌ على ~~الخط~~ فهو معلقٌ، والمعلقُ حكمُه الضعفُ، لكن البخاريُّ إذا جَزَمَ بالمعلقِ
فهو عنده صحيحٌ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤١٧- حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي، أَبِي،
عَنْ مُنْذِرٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَطَّ النَّبِيُّ ﷺ خَطًّا مُرَبَّعًا، وَخَطَّ
خَطًّا فِي الْوَسْطِ خَارِجًا مِنْهُ، وَخَطَّ خُطُّطًا صِغَارًا إِلَى هَذَا الَّذِي فِي الْوَسْطِ، مِنْ جَانِبِهِ الَّذِي فِي
الْوَسْطِ وَقَالَ: «هَذَا الْإِنْسَانُ، وَهَذَا أَجَلُهُ مُحِيطٌ بِهِ - أَوْ قَدْ أَحَاطَ بِهِ - وَهَذَا الَّذِي هُوَ خَارِجٌ أَمَلُهُ،
وَهَذِهِ الْخُطُطُ الصِّغَارُ الْأَعْرَاضُ، فَإِنْ أَخْطَأَ هَذَا نَهَشَهُ هَذَا، وَإِنْ أَخْطَأَ هَذَا نَهَشَهُ هَذَا».

٦٤١٨- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ:
خَطَّ النَّبِيُّ ﷺ خُطُوطًا فَقَالَ: «هَذَا الْأَمَلُ وَهَذَا أَجَلُهُ، فَبَيْنَمَا هُوَ كَذَلِكَ إِذْ جَاءَهُ الْخَطُّ الْأَقْرَبُ».

الله أكبرُ هذا ضربٌ مثلٌ من النبي ﷺ بالشكل، فإنه ﷺ خطَّ خطًّا مُرَبَّعًا؛ يعني:
ذو خطوطٍ أربعةٍ متصلٍ بعضُها ببعضٍ، وخطٌّ في الوسطِ خطًّا خارجًا منه بارزًا، وخطٌّ حوله
خطوطًا؛ أي: أن أَمَلَ الْإِنْسَانِ زَائِدٌ عَلَى مَا قَدَّرَ لَهُ، فَالْخُطُوطُ الْأَرْبَعُ مُحِيطَةٌ بِهِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ
يُخْرَجَ عَنْهَا^(١)، لكن أَمَلَهُ بعيدٌ، فقد يَأْمَلُ الْإِنْسَانُ أَنْ يَعِيشَ عَشْرِينَ سَنَةً وَلَا يَعِيشَ شَهْرًا

(١) ناقش العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الموطن الأشكال التي أوردتها الشُّرَاحُ لهذا الرسم، واستبعد ما ورد في
«الفتح»، وقال: إن رسم العيني رَحِمَهُ اللَّهُ أقرب، وصفة رسم العين هكذا:

أجل

إِنْسَان ١١١١١١

أمل

١١١١١١

واحداً، فالأمل خارجٌ عن الحدِّ، والأجلُ محيطٌ به من كلِّ جانبٍ، والأعراضُ التي تُؤدِّي إلى حلولِ الأجلِ، على اليمين واليسار، فإن سَلِمَ من شيءٍ نَهَشَهُ الآخرُ، حتى يَقْضِي عليه، فيتبدَّدَ الأملُ ويضَيِّعَ. إذن علينا أن نبادرَ الأجلَ قبلَ أن يَحِلَّ بنا، أما الأملُ فإنه يَكُونُ بعيداً وبعيداً، لا يَدْرِي الإنسانُ أَيَدْرِكُهُ أم لا، فكم من إنسانٍ آمَلَ أن يَأْتِيَ أَهْلُهُ ويتَغَدَّى، أو يَتَعَشَّى، فإذا به لا يتغَدَّى، ولا يتعَشَّى والله المستعان.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥- بَابُ مَنْ بَلَغَ سِتِينَ سَنَةً فَقَدْ أَعَذَرَ اللَّهُ إِلَيْهِ فِي الْعَمْرِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوَّلُ نَعْمَتِكُمْ مَا يَنْذِكُرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمْ النَّذِيرُ﴾ [طه: ٣٧].

﴿أَوَّلُ نَعْمَتِكُمْ مَا يَنْذِكُرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمْ النَّذِيرُ﴾. توبيخٌ لأهل النار، فتقامُ عليهم الحجةُ من وجهين: الوجهُ الأول: كَوْنِي، والثاني شرعيٌّ.

أما الكونيُّ: فإنَّ اللهَ أَمَدَّهُم في العمرِ، حتى بَلَغُوا عَمراً يَتَذَكَّرُ فِيهِ الْمَتَذَكَّرُ؛ يعني: لم يُعَاجِلْهُمْ بِالْمَوْتِ حَتَّى يَقُولُوا: وَاللَّهِ إِنَّا لَمْ نُعْطَ فَسْحَةً تَتَذَكَّرُ فِيهَا. بَلْ أُعْطُوا مَهْلَةً يَتَذَكَّرُونَ فِيهَا، وَيَشْمَلُ هَذَا طَوْلَ الْعَمْرِ وَالْحَوَادِثُ الَّتِي تَجَدُّ عَلَى الْإِنْسَانِ وَالْمَصَائِبُ فَيَتَعَطَّ بِهَا؛ لِأَنَّ الْمَصَائِبَ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مَوْعِظَةً لِلْقُلُوبِ، يَتَعَطَّ بِهَا النَّاسُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ مَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الأنعام: ٤١].

أما الشرعيُّ فقولُهُ: ﴿وَجَاءَكُمْ النَّذِيرُ﴾ وهو الرِّسُولُ وَالْخَطَابُ لِكُلِّ أُمَّةٍ بِحَسْبِهَا، فَالنَّذِيرُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ هُوَ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلِبِ الْقُرَشِيُّ الْهَاشِمِيُّ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، وَغَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنَ الْأُمَمِ نَذِيرُهُمْ رَسُولُهُمْ، فَكُلُّ أُمَّةٍ خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ وَقَامَتْ عَلَيْهَا الْحُجَّةُ، فَهَمَّ إِذَا وَبَخُوا هَذَا التَّوْبِيخَ اازدادوا حَسْرَةً - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - وَقَالُوا: يَا أَسَفًا، يَا حَسْرَتًا، كَيْفَ لَمْ نَعْظَ؟! فَقَدْ جَاءَنَا النَّذِيرُ، وَعُمْرُنَا عَمراً تَمَكَّنُ فِيهِ مِنَ الْإِتْعَاطِ وَالْمَوْعِظَةِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤١٩- حَدَّثَنِي عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ مُطَهَّرٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ مَعْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغِفَارِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَعَذَرَ اللَّهُ إِلَى أَمْرِي أَخْرَجَ أَجَلَهُ حَتَّى بَلَغَهُ سِتِينَ سَنَةً». تَابَعَهُ أَبُو حَارِثٍ وَابْنُ عَجَلَانَ عَنِ الْمَقْبُرِيِّ.

❦ قوله: «أَعَذَرَ اللَّهُ». يعني: أعطاه عمراً يكون فيه العذر؛ يعني: أن الله أقام عليه الحجة، فلم يكن له عذر عند الله ﷻ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤٢٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَزَالُ قَلْبُ الْكَبِيرِ شَابًّا فِي اثْنَتَيْنِ فِي حُبِّ الدُّنْيَا، وَطُولِ الْأَمَلِ»^(١). قَالَ لَيْثٌ، عَنْ يُونُسَ، - وَابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ -، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدٌ وَأَبُو سَلَمَةَ.

٦٤٢١- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَكْبُرُ ابْنُ آدَمَ وَيَكْبُرُ مَعَهُ اثْنَانِ حُبُّ الْمَالِ، وَطُولُ الْعُمُرِ». رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ^(٢).

صدق رسول الله ﷺ: فكلما كبر الإنسان ازداد حبا في الدنيا، وازداد أمله، فتجد العمر غالبا جدًّا عند الكبير، وتجدّه عند الصغير رخيصا، فالصغير يُبْذَلُ نفسه ولا يهتم، ولكن الكبير يَشُحُّ بالعمر، فكلما طال عمره ازداد قوة في الأمل.

والحديث الأول يَقُولُ: «حُبُّ الدُّنْيَا» والثاني: «حُبُّ الْمَالِ» والأول أشمل وأعم، لأنه يَشْمَلُ حُبَّ الدُّنْيَا فِي الْقُصُورِ، وَالْفَخْرِ، وَالْمَالِ، وَالْجَاهِ، وَالرَّاسَةِ، وَالنِّسَاءِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَالثَّانِي يَقُولُ: «حُبُّ الْمَالِ» فَهُوَ أَخْصَصُ، فَالْأَوَّلُ أَعْمُ، وَهَذَا هُوَ الْوَاقِعُ، وَلِهَذَا يُذَكَّرُ أَنَّ رَجُلًا

(١) أخرجه مسلم (١٠٤٦).

(٢) أخرجه مسلم (١٠٤٧).

قيل له: يا أبا فلانٍ بَلَغْتَ ثلاثًا وستينَ سنةً وهي عمرُ النبي ﷺ وفيها بركةٌ: فقال: نعم في عمرِ النبي ﷺ بركةٌ، ولكن أبدأ من اليوم؛ يعني: أنه يُريدُ أن يكونَ له مائةٌ وسنةٌ وعشرونَ سنةً.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦ - بَابُ الْعَمَلِ الَّذِي يَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ. فِيهِ سَعْدٌ.

❦ قوله: «فيه سعدٌ». يُشيرُ إلى حديثِ سعدِ بنِ أبي وقَّاصٍ الطويلِ المشهورِ أنه مريضٌ في مكة، وجاءه النبي ﷺ يَعُودُهُ، فقال: يا رسولَ اللَّهِ إني ذو مالٍ يَغْنِي: ذو مالٍ كثيرٍ. ولا يَرِثُنِي إلا ابنةٌ لي؛ يعني: لا يَرِثُهُ من الأولادِ إلا بنتٌ فقط، والباقي بنو عمِّي أَفَاتَصَدَّقُ بِثُلثِي مالي. ثُلثِي؛ يعني: اثنين من ثلاثة فقال: «لا» قال: فَالْشَطْرُ؛ يعني: النصف. فقال: «لا» قال: فَالْثُلْثُ. فقال: «الثلثُ والثلثُ كثيرٌ إنك إن تَذَرَ ورثتك أغنياءَ خيرٌ من أن تَذَرَهُمَ عالةً يتكفَّفونَ النَّاسَ» ثم قال: يا رسولَ اللَّهِ أُخَلِّفُ بعد أصحابي؛ يعني: أموتُ في مكة وأنا مهاجرٌ منها. فقال النبي ﷺ: «إنك لم تُخَلِّفْ فتعملَ عملًا تبتغي به وجهَ اللَّهِ إلا ازدادت به رفعةٌ ودرجةٌ، ولعلك أن تُخَلِّفَ حتى يبتغَ بك أقوامٌ، ويضرَّ بك آخرونَ»^(١).

وقوله: «أن تُخَلِّفَ»؛ يعني: تَبْقَى في الدنيا وتُعَمَّرَ، حتى يَبْتَغِ بك أقوامٌ، ويضرَّ بك آخرونَ، فكان الأمرُ كما توقعَ النبي ﷺ فقد تخلفَ سعدٌ وعمرٌ، وحصلَ على يديه هِبَةٌ فتوحاتٌ كثيرةٌ في فارسٍ، ومات عن سبعةٍ عشرَ ابنًا واثنِي عشرةَ بنتًا، وكان في ذلك الوقتِ ليس عنده إلا واحدةٌ، فصار عنده سبعةٌ عشرَ ابنًا واثنِي عشرةَ بنتًا وعمرٌ، والشاهدُ أن الرسولَ ﷺ قال: «إنك لن تُخَلِّفَ فتعملَ عملًا تبتغي به وجهَ اللَّهِ إلا ازدادت به رفعةٌ ودرجةٌ» وقال له: «إنك لن تُنْفَقَ نفقةٌ تبتغي بها وجهَ اللَّهِ إلا أُجِرتَ عليها، حتى ما تَجَعَلَ في فمِ امرأتك»^(٢).

وفي هذا: دليلٌ على أنه يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ إِخْلَاصُ النِّيَّةِ وَأَنْ يَسْتَحْضِرَ دائِمًا أنه يُريدُ بعملِهِ وجهَ اللَّهِ، والنَّاسُ في الْحَقِيقَةِ يَنْقَسِمُونَ في هذا البابِ إلى ثلاثةِ أَقسامٍ: قَسَمٌ: غَفَلُوا عَنِ النِّيَّةِ فصارت عباداتهم عاداتٍ.

(١) أخرجه البخاري (١٢٩٥)، ومسلم (١٦٢٨).

(٢) انظر التعليق السابق.

وقسم: تذكروا فصارت عاداتهم عبادات.

وقسم: بين هؤلاء وهؤلاء فصارت عباداتهم عبادات وعباداتهم عادات.

والكَمَلُ هم الذين تذكروا حتى صارت عاداتهم عبادات، فالأكل، والنوم، الشرب، والنكاح، وما أشبه ذلك، كل هذا عادات، فإذا نَوَى الإنسانُ بفعلها التقربَ إلى الله ﷻ صارت عبادةً وانتفع بها، فصار إن تغذى أو تعشى سَمَى الله عند الأكل، وحمد الله عند الانتهاء، وكذلك في الشرب، ونَوَى بأكله التقوي على طاعة الله، ونَوَى بذلك التمتع بكرم الله ﷻ وجوده وفضله، صار أكله عبادةً.

أما القسم الثاني: فتجده يأتي ويُصَلِّي ويتوضأ على عادته ولا يستحضر أنه جاء إلى المسجد ليعبد الله، ويقف بين يديه، ويناجيه بكلامه، ودعائه، فيكون عنده غفلة كبيرة فتقلب عباداته عادات.

أما الوسط فهم الذين يفعلون العبادة للعبادة، والعادة للعادة، فهؤلاء لا شك أنهم أتوا بالواجب وقاموا به، لكن الأولون هم الكَمَل.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤٢٢ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ أَسَدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ

بْنُ الرَّبِيعِ وَزَعَمَ مُحَمَّدٌ أَنَّهُ عَقَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: وَعَقَلَ حَجَّةَ بَجَّهَا مِنْ دَلْوٍ كَانَتْ فِي دَارِهِمْ^(١).

٦٤٢٣ - قَالَ: سَمِعْتُ عِثْبَانَ بْنَ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيَّ ثُمَّ أَحَدَ بَنِي سَالِمٍ قَالَ: غَدَا عَلَى

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «لَنْ يُوَافِيَ عَبْدٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَقُولُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. يَتَغَيُّ بِهَا وَجْهَ اللَّهِ، إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ النَّارَ».

الله أكبرُ أما حديثُ محمود بن الربيع فإنه عَقَلَ حَجَّةَ بَجَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ في وجهه من دلوٍ من دارهم، وكان له خمسُ سنواتٍ كما في صحيح البخاري وقد مرَّ علينا سابقاً، فأخذ العلماء من ذلك أنه يُمكن أن يكون التمييزُ لأقل من سبعِ سنواتٍ؛ لأن محموداً عَقَلَ النَّبِيَّ ﷺ، وعَقَلَ هذه الحَجَّةَ، وأنها من دلوٍ، وأنها كانت في دارهم، ولهذا كان الصحيحُ أن

(١) أخرجه مسلم (١٦٢٨).

التمييز هو معرفة الخطأ، وردَّ الجواب، ولكن الغالب أنه يكون بعد سبع سنين.

ثم ذكر البخاري رحمه الله حديث عثمان بن مالك الأنصاري رضي الله عنه أنه قال: غداً على رسول الله، يعني: أتاني غدوة، وكان قد طلب من النبي ﷺ أن يحضر إلى داره ليُصلي في مكان يتخذة عثمان مصلياً له؛ لأن عثمان كُفَّ بصره، وصار لا يستطيع المجيء إلى المسجد، فغداً عليه النبي ﷺ وما أن دخل حتى قال: «أين تريد أصلي لك؟». وذلك قبل أن يقدم إليه طعام الضيافة، وقد استنبطنا من ذلك أنه ينبغي للإنسان إذا أراد عملاً أن يبدأ به قبل كل شيء؛ لأنه هو المقصود، ثم يأتي ما بعده نافلة.

ثم ذكر هذا الحديث العظيم البشري -نسأل الله أن يحققه لنا ولكم- يقول: «لن يوافي عبد يوم القيامة»؛ يعني: لن يوافي الله ويقابله، يقول: لا إله إلا الله. يتغني به وجه الله إلا حرم الله عليه النار. الله أكبر فلا يكفي القول، بل لابد من الإخلاص؛ لقوله: «يتغني به وجه الله». أما مجرد القول فإنه يقع حتى من المنافق، قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالًا يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [١٢٢] فالمنافقون يذكرون الله ﴿وَإِذَا رَأَتْهُمْ تَعَبُّكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ﴾ [١٢٣]؛ فكلهم كلام جيد فصيح بين إذا سمعه الإنسان قال: ما شاء الله هذا هو المؤمن البالغ في الإيمان غايته. فإنهم إن يقولوا تسمع لقولهم، من شدة ما يقولون وبيانه وفصاحته، حتى يأتوا للرسول ﷺ يقولون: نشهد أنك لرسول الله، فيشهدون ويؤكدون الشهادة بقسم إنك لرسول الله، وما أحلى هذه الكلمة لكن إذا سمعت قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ كَذِبُونَ﴾ [١٢٤] شهادة بشهادة أقواهما بلا شك شهادة الله، ونحن نشهد والله إن المنافقين لكاذبون، فلوا حلفوا ألف مرة بأن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله. فهم منافقون -نسأل الله العافية-.

فإذا قال لا إله إلا الله يتغني به وجه الله حرم الله عليه النار، فلا تأكله النار، حتى لو فرض أنه دخل النار بذنوبه فإنها لن تؤثر عليه النار شيئاً، إن فرض ذلك مع أن ظاهر الحديث أنه لا يدخلها، ولكن لابد من هذا الشرط وهو أن يتغني بذلك وجه الله وما أشد هذا الشرط، فإن هذا لشرط عظيم شديد جداً، قال بعض السلف: ما جاهدت نفسي على شيء مجاهدتها على الإخلاص. وصدق رحمه الله فالأعمال البدنية سهلة فالكل يستطيع أن يتوضأ ويصلي، ويصوم، ويحج، ويتصدق، لكن الأعمال القلبية هي الصعبة -نسأل الله أن يعيننا عليها- فهي الصعبة التي

لَا يَكَادُ أَحَدٌ يَقْوَى عَلَيْهَا، وَلِهَذَا كَانَ الرَّجُلُ مِنَ السَّلَفِ يَقُولُ: مَا جَاهَدْتُ نَفْسِي عَلَى شَيْءٍ مُجَاهَدَتِهَا عَلَى الْإِخْلَاصِ. وَهَذَا هُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: «يَتَنَغَّى وَجْهَ اللَّهِ».

وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ مَنْ يَقُولُ: إِنْ تَارَكَ الصَّلَاةَ لَا يَكْفُرُ؛ لِأَنَّهُ اقْتَصَرَ عَلَى لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. فَقَالَ: إِذَا كَانَ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَوَافَى اللَّهَ بِذَلِكَ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ النَّارَ، فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ تَارَكَ الصَّلَاةَ لَا يَكْفُرُ.

وَلَنَا عَنْ ذَلِكَ جَوَابَانِ:

الْجَوَابُ الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذَا الْقَيْدَ يَمْنَعُ أَنْ يَتَرَكَ الصَّلَاةَ، بَلْ يَمْنَعُ أَنْ يَتَرَكَ الزَّكَاةَ، وَالصَّوْمَ، وَالْحَجَّ؛ لِأَنَّ كُلَّ أَحَدٍ يَتَنَغَّى شَيْئًا لَا بَدَّ أَنْ يَطْلُبَ الْوُصُولَ إِلَيْهِ بِكُلِّ وَسِيلَةٍ فَهَلْ مِنْ طَرِيقِ الْوُصُولِ إِلَى اللَّهِ أَنْ تَدَعَ الصَّلَاةَ؟

الْجَوَابُ: كَلَّا. أَنْتَ إِذَا كُنْتَ مِثْلًا تَتَنَغَّى مَا لَا فَهَلْ تَعْمَلُ لِلْحَصُولِ عَلَى هَذَا الْمَالِ أَوْ لَا تَعْمَلُ؟ الْجَوَابُ: يَجِبُ أَنْ نَعْمَلَ، كَذَلِكَ فَإِنَّ الَّذِي يَتَنَغَّى وَجْهَ اللَّهِ لَا بَدَّ أَنْ يَعْمَلَ لِلْوُصُولِ إِلَيْهِ، وَلِهَذَا فَإِنَّ هَذَا الْقَيْدَ يَخْرِجُ مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ؛ لِأَنَّ مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ وَادَّعَى أَنَّهُ يَتَنَغَّى بِقَوْلِهِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وَجْهَ اللَّهِ قُلْنَا لَهُ: كَذَبْتَ، لَوْ كُنْتَ تَتَنَغَّى وَجْهَ اللَّهِ لَعَمِلْتَ لَهُ.

الْجَوَابُ الثَّانِي أَنْ تَقُولَ: هَذَا عَامٌّ وَنُصُوصُ تَرْكِ الصَّلَاةِ خَاصَّةٌ؛ يَعْنِي: لَمْ يَقُلْ هَذَا وَلَوْ تَرَكَ الصَّلَاةَ بَلْ لَوْ قَالَ: وَلَوْ تَرَكَ الصَّلَاةَ. لَقُلْنَا: نَعَمْ، لَكِنْ هَذَا عَامٌّ يَشْتَمِلُ مَنْ تَرَكَ جَمِيعَ الْأَعْمَالِ، فَيَخْرِجُ مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ بِالنُّصُوصِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ تَرْكَهَا كُفْرٌ، وَالَّذِي يَسْتَدِلُّ بِهَذَا الْحَدِيثِ بَلِيَّتُهُ كِبَلِيَّةٌ غَيْرُهُ، وَهِيَ أَنَّهُ اعْتَقَدَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَدِلَّ، وَهَذِهِ الْبَلِيَّةُ بَلِيَّةٌ عَظِيمَةٌ - نَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يُنَجِّينَا مِنْهَا - أَنْكَ تَعْتَقِدُ ثُمَّ تَسْتَدِلُّ، ثِقُّ أَنْكَ إِذَا اعْتَقَدْتَ ثُمَّ اسْتَدَلَلْتَ فَسُوفَ تَلْوِي أَعْنَاقَ النُّصُوصِ إِلَى مَا اعْتَقَدْتَ؛ لَكِنْ اجْعَلْ نَفْسَكَ بَيْنَ النُّصُوصِ كَالْمَيْتِ بَيْنَ يَدَيِ الْمَغْسِلِ لَا تُحَرِّكُ شَيْئًا، كَأَنَّكَ خُلِقْتَ الْآنَ مِنْ أَجْلِ أَنْ تَتَكَيَّفَ مَعَ النُّصُوصِ، فَلَا تَحْمِلُ مَعْنَى، وَلَا تَحْمِلُ عَقِيدَةً، فَإِنَّ حَمْلَ الْعَقِيدَةِ قَدْ يُوْدِّي بِالْإِنْسَانِ إِلَى الْهَوَى، كَمَا يُوجَدُ مِنْ تَصَرُّفَاتِ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ وَهُمْ فُقَهَاءُ أَجْلَاءَ وَعُلَمَاءُ أَجْلَاءَ، تَجِدُهُمْ مِنْ أَجْلِ اتِّبَاعِ مَذْهَبٍ مِنَ الْمَذَاهِبِ يَلُوُونَ أَعْنَاقَ النُّصُوصِ لِتَوَافِقِ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ، وَمَنْ أَقْرَبُ الْأَمْثَلَةِ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ مِنَ الْفُقَهَاءِ مَنْ قَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ لَوْ تَطَهَّرَ بِفَضْلِ طَهُورِ الْمَرَأَةِ كَانَ ذَلِكَ حَرَامًا عَلَيْهِ، وَلَمْ يَرْتَفَعْ حَدُّهُ يَعْنِي: مِثْلًا امْرَأَةٌ تَوَضَّأَتْ مِنْ قَدْرِ، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ بَعْدَ أَنْ تَوَضَّأَتْ وَأَرَادَ أَنْ يَتَوَضَّأَ مِنْهُ، قَالُوا: لَا يَجُوزُ أَنْ

يَتَوَضَّأُ، وَلَوْ تَوَضَّأَ مَا صَحَّ الْوُضُوءُ، وَلَوْ تَوَضَّأَ رَجُلٌ فَجَاءَتْ امْرَأَةٌ فَتَوَضَّأَتْ بِفَضْلِ وَضُوئِهِ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ، وَيَرْتَفِعُ الْحَدُثُ، قَالُوا: وَالِدَلِيلُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَتَوَضَّأُ الرَّجُلُ بِفَضْلِ طَهْوَرِ الْمَرْأَةِ، وَلَا الْمَرْأَةُ بِفَضْلِ طَهْوَرِ الرَّجُلِ»^(١)، فَهِيَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ يَتَوَضَّأُ الرَّجُلُ بِفَضْلِ طَهْوَرِ الْمَرْأَةِ، وَكَذَلِكَ نَقُولُ: نَهَى أَيْضًا أَنَّ الْمَرْأَةَ تَتَوَضَّأَ بِفَضْلِ طَهْوَرِ الرَّجُلِ، فِيهِ الْحَالَتَيْنِ إِمَّا أَنْ تَقُولَ بِهَذَا وَهَذَا يَعْنِي: يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تُسَوِّيَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، وَالْعَجِيبُ أَنْ تَوْضُوَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ طَهْوَرِ الْمَرْأَةِ قَدْ وَرَدَتِ السُّنَّةُ بِجَوَازِهِ، وَلَمْ تَرِدِ السُّنَّةُ بِالْهَيْ عَنْ تَوْضُوِ الْمَرْأَةِ بِفَضْلِ طَهْوَرِ الرَّجُلِ فَقَدْ وَرَدَ فِي السُّنَّةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَتَوَضَّأَ مِنْ جَفْنَةٍ؛ يَعْنِي: إِنَاءٍ كَبِيرٍ، وَكَانَتْ قَدْ اغْتَسَلَتْ مِنْهُ بَعْضُ نِسَائِهِ، فَأَرَادَ أَنْ يَغْتَسِلَ مِنْهُ فَقَالَتْ لَهُ بَعْضُ نِسَائِهِ: إِنِّي كُنْتُ جَنْبًا وَاغْتَسَلْتُ مِنْهُ. فَقَالَ: «إِنَّ الْمَاءَ لَا يُجْنِبُ»^(٢). وَاغْتَسَلَ مِنْهُ، إِذَنْ فَقَدْ اغْتَسَلَ ﷺ بِفَضْلِ طَهْوَرِ الْمَرْأَةِ وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى الْجَوَازِ، وَرَبَّمَا نَقُولُ: إِنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ تَوْضُأِ الرَّجُلِ بِفَضْلِ طَهْوَرِ الْمَرْأَةِ وَالْعَكْسِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «إِنَّ الْمَاءَ لَا يُجْنِبُ». عِلَّةٌ تَشْمَلُ هَذَا وَهَذَا.

عَلَى كُلِّ حَالٍ: أَنَا أَرَدْتُ أَنْ أَضْرِبَ مَثَلًا، وَالْأَمْثَلَةُ كَثِيرَةٌ عَلَى أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ إِذَا ذَهَبَ مَذْهَبًا مِنَ الْمَذَاهِبِ، وَأَتَى عَلَى النُّصُوصِ حَاوَلَ أَنْ يُغَيِّرَ النُّصُوصَ مِنْ أَجْلِ مُوَافَقَةِ الْمَذْهَبِ، وَهَذِهِ عِلَّةٌ نَسَأَلُ اللَّهَ السَّلَامَةَ مِنْهَا، وَالْوَاجِبُ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَكُونُ أَمَامَ النُّصُوصِ سَاجِدًا كَأَنَّهُ وَلَدَ الْآنَ، حَتَّى يَكُونَ مُتَّبِعًا لِلنُّصُوصِ وَلَا تَكُونَ النُّصُوصُ مُتَّبِعَةً لَهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤٢٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى مَا لِعِبْدِي الْمُؤْمِنِ عِنْدِي جَزَاءٌ، إِذَا قَبِضْتُ صَفِيَّهُ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا، ثُمَّ احْتَسَبَهُ إِلَّا الْجَنَّةَ».

الشَّاهِدُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ هُوَ قَوْلُهُ: «ثُمَّ احْتَسَبَهُ». وَمَعْنَى احْتَسَبَهُ؛ أَي: قَصَدَ ثَوَابَ

الْآخِرَةِ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا»^(١)؛ لِأَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنْ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٨١)، وَالنَّسَائِيُّ (٢٣٨).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٦٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٦٥)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٧٠)، وَانْظُرْ: «صَحِيحُ الْجَامِعِ» (١٩٢٧).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٨)، وَمُسْلِمٌ (٧٦٠).

الحساب، فمعني احتسب؛ يعني: أراد ثواب الآخرة والصفى يعني: من صفوة الناس عنده، كالابن، والبنت، والأب، والأم، وما أشبه ذلك.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧- بَابُ مَا يَحْذَرُ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا وَالتَّنَافُسِ فِيهَا.

٦٤٢٥- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ قَالَ: ابْنُ شِهَابٍ حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ الْمِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَمْرَو بْنَ عَوْفٍ وَهُوَ حَلِيفُ لِبْنَى عَامِرِ بْنِ لُؤَى كَانَ شَهِيدًا بَدْرًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ إِلَى الْبَحْرَيْنِ يَأْتِي بِعِزَّتَيْهَا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هُوَ صَالِحَ أَهْلِ الْبَحْرَيْنِ، وَأَمَرَ عَلَيْهِمُ الْعَلَاءَ بْنَ الْحَضْرَمِيِّ، فَقَدِمَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِأَيٍّ مِنَ الْبَحْرَيْنِ، فَسَمِعَتِ الْأَنْصَارُ بِقُدُومِهِ فَوَافَقَتْ صَلَاةَ الصُّبْحِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا انْصَرَفَ تَعَرَّضُوا لَهُ فَنَبَسَمَ حِينَ رَأَاهُمْ وَقَالَ: «أَظَنُّكُمْ سَمِعْتُمْ بِقُدُومِ أَبِي عُبَيْدَةَ، وَأَنَّهُ جَاءَ بِشَيْءٍ؟». قَالُوا: أَجَلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «فَابْشِرُوا وَأَمَلُوا مَا يَسُرُّكُمْ، فَوَاللَّهِ مَا الْفَقْرُ أَخْشَى عَلَيْكُمْ، وَلَكِنْ أَخْشَى عَلَيْكُمْ أَنْ تُبْسِطَ عَلَيْكُمُ الدُّنْيَا، كَمَا بُسِطَتْ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَتَنَافَسُوهَا كَمَا تَنَافَسُوهَا وَتُلْهِيَكُمْ كَمَا أَلْهَتْهُمْ»^(١).

هذا الحديث فيه شاهد للترجمة وهي: ما يُحَذَرُ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا وَالتَّنَافُسِ فِيهَا. والتي أَصْبَحَتِ الْيَوْمَ هي شَأْنُ النَّاسِ كُلِّهِمْ، وَصَارَ النَّاسُ لَا يَهْتَمُّونَ إِلَّا بِزَهْرَةِ الدُّنْيَا، وَالتَّنَعُّمِ وَالتَّرَفِ فِيهَا، وَالرَّفَاهِيَةِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَلَا تَكَادُ تَجِدُ مَنْ يَتَحَدَّثُ بِالنَّشَاطِ الدِّينِيِّ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ، لَكِنْ يَتَشَدَّقُونَ وَيَتَحَدَّثُونَ بِمَا يَحْصُلُ مِنَ الرَّفَاهِيَةِ فِي الْبِلَادِ، وَفِي أَنْفُسِهِمْ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي خَشِيَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ ﷺ: «مَا الْفَقْرُ أَخْشَى عَلَيْكُمْ؟»؛ لِأَنَّ الْفَقْرَ لَا يَحْصُلُ مِنْهُ تَطَاوُلٌ وَغُرُورٌ وَإِعْرَاضٌ عَنِ اللَّهِ ﷻ، وَإِنْ كَانَ الْفَقْرُ لَا شَكَّ أَنَّهُ يُلْهِيُ أَحْيَانًا بَطْلِبَ الرِّزْقِ وَالمَعِيشَةِ، لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ طَلَبُ الرِّزْقِ وَالمَعِيشَةِ إِذَا كَانَ بَنِيَّةً صَالِحَةً صَارَ عِبَادَةً، ثُمَّ قَالَ ﷺ: «وَلَكِنْ أَخْشَى عَلَيْكُمْ أَنْ تُبْسِطَ عَلَيْكُمُ الدُّنْيَا كَمَا بُسِطَتْ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ؟»؛ يَعْنِي: تُوسَّعُ وَتَكْثُرُ «فَتَنَافَسُوهَا - أَوْ تَنَافَسُوهَا - كَمَا تَنَافَسُوهَا» أَي: مَنْ قَبْلَكُمْ

«وَتُلهِيكُمْ كَمَا أَلْهَتْهُمْ» والذي خشيه النبي ﷺ وَقَعَ، وَأَصْبَحْنَا الْآنَ نَتَنَافَسُ الدُّنْيَا كَمَا تَنَافَسَهَا الْكُفَّارُ، وَنَسَعَى لَهَا كَمَا يَسَعَى لَهَا الْكُفَّارُ، وَأَصْبَحَ الْكَثِيرُ مِنَّا لَا يَهْتَمُّونَ إِلَّا بِمَنَازِلِهِمْ، وَمَرَاجِبِهِمْ، وَثِيَابِهِمْ، وَبَسَاتِينِهِمْ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وفي هذا الحديث: إثباتُ الجزية على الكفار إذا كانوا تحت ولايتنا وحكمنا؛ لأن الكفار يَنْقَسِمُونَ إلى ثلاثة أقسام:

أَصْحَابُ جَزْيَةٍ، وَأَصْحَابُ عَهْدٍ، وَأَصْحَابُ حَرْبٍ.

فأَصْحَابُ الْجَزْيَةِ: هم الذين يُقِيمُونَ فِي أَرْضِنَا، وَتَحْتَ وَلايَتِنَا، نَحْمِيهِمْ وَنَذُبُ عَنْهُمْ، وَنَمْنَعُ مِنَ الْاِعْتِدَاءِ عَلَيْهِمْ، لَكِنْ بِجَزْيَةٍ يَبْذُلُونَهَا لَنَا.

وَأَصْحَابُ الْعَهْدِ: هم الذين بيننا وبينهم عهد لا نُقَاتِلُهُمْ وَلَا يُقَاتِلُونَنَا، وَهُمْ فِي دِيَارِهِمْ وَلَهُمْ سُلْطَةٌ فِي بِلَادِهِمْ، لَا تَتَعَرَّضُ لَهُمْ فِي بِلَادِهِمْ، وَلَا يَتَعَرَّضُونَ لَنَا فِي بِلَادِنَا.

وَالثَّالِثُ أَصْحَابُ حَرْبٍ؛ يَعْنِي: بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ حَرْبٌ نُحَارِبُهُمْ وَيُحَارِبُونَنَا، فَأَمَّا مِنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ حَرْبٌ فَهُمْ بِالنِّسْبَةِ لَنَا مُبَاحُوا الدِّمِّ وَالْمَالِ؛ يَعْنِي: مَتَى قَدَرْنَا عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَلْنَا قَتْلَهُ.

وَأَمَّا أَصْحَابُ الْعَهْدِ فَيَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَفِيَّ لَهُمْ بِعَهْدِهِمْ، وَأَنْ نَسْتَقِيمَ لَهُمْ مَا اسْتَقَامُوا لَنَا، وَهُمْ بِالنِّسْبَةِ لَنَا؛ أَي: أَصْحَابُ الْعَهْدِ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ أَيْضًا:

قِسْمٌ: وَفِي بَعْدِهِ فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَمَا اسْتَقْتُمُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾ [الأنفال: ٧٥].

وَقِسْمٌ: غَدَرَ فَانْتَقَضَ عَهْدُهُمْ، فَلَنَا أَنْ نَبَاغِتَهُمْ بِالْحَرْبِ.

وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ: مَنْ نَخْشَى مِنْهُمْ الْغَدَرَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾

[الأنفال: ٥٨]. يَعْنِي: مَنْ قَوْمٌ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُمْ عَهْدٌ ﴿فَأَنذِرْ لَهُمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾. يَعْنِي: أَرْسَلْ إِلَيْهِمْ

وَقُلْ إِنْ الْعَهْدَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ مَنبُودٌ، حَتَّى يَكُونُوا عَلَى بَصِيرَةٍ مِنْ أَمْرِهِمْ.

أَمَّا مَنْ غَدَرَ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرْنَا أَنْ نُقَاتِلَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ أَصْبَحُوا أَصْحَابَ حَرْبٍ، وَلِهَذَا غَزَى النَّبِيُّ ﷺ قَرِيشًا حِينَما نَقَضَتِ الْعَهْدَ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ فِي صَلَاحِ الْحُدُودِ، وَبَاغَتْهُمْ فِي دِيَارِهِمْ، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ عَمِّي عَنْهُمْ الْأَخْبَارَ حَتَّى نَبْغِتَهُمْ فِي بِلَادِهِمْ».

إِذَنْ فَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ هُوَ أَصْحَابُ الْحَرْبِ وَهُوَ لَاءُ مَبَاحُوا الدِّمِّ وَالْمَالِ، وَلَيْسَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ عَهْدٌ، فَمَتَى قَدَرْنَا عَلَيْهِمْ قَتَلْنَاهُمْ.

والقسم الثاني: المعاهدون فهؤلاء يجب علينا أن نفي بعهدهم ما وأفوا بعهدنا، وذكرنا أنهم ثلاثة أقسام.

القسم الثالث: هم أهل الذمة الذين تحت ولايتنا، فهؤلاء نلزمهم بحكم الإسلام، ولا يتعدون علينا وإذا نقض أحد منهم العهد صاروا بمنزلة الحرى.

ومن فوائد هذا الحديث:

حسن خلق الرسول ﷺ حينما تبسم حين رآهم جاءوا يتشوقون إلى الهال، وهذا لا شك أنه من أحسن الأخلاق، فبعض الناس إذا رأى شخصاً يتشوق بطلب شيء تجده يثمرو ويعبس ويقول في نفسه: هذا يريد أن يزرأنا بنفسه، أما الرسول ﷺ فإنه لما رآهم جعل يتبسم ﷺ.

وفيه أيضاً: أنه ينبغي للإنسان أن يلقي البشرى للناس، لما في ذلك من إدخال السرور عليهم، وكل شيء تدخل به السرور على أخيك - وأنت محتسب - فإن لك فيه أجراً، وذلك لقوله: «أبشروا، وأملوا ما يسركم».

وفيه أيضاً: جواز الحلف بدون استحلاف؛ لقوله: «فو الله ما الفقر أخشى عليكم». وفيه: التحذير من الدنيا؛ لقوله ﷺ: «ولكن أخشى عليكم أن تبسط عليكم الدنيا، كما بسطت على من كان قبلكم».

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤٢٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ يَوْمًا فَصَلَّى عَلَى أَهْلِ أَحَدٍ صَلَاتَهُ عَلَى الْمَيِّتِ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمِنْبَرِ فَقَالَ: «إِنِّي فَرَطُكُمْ وَأَنَا شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ، وَإِنِّي وَاللَّهِ لَا أَنْظِرُ إِلَى حَوْضِي الْآنَ، وَإِنِّي قَدْ أُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ خَزَائِنِ الْأَرْضِ - أَوْ مَفَاتِيحَ الْأَرْضِ - وَإِنِّي وَاللَّهِ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تُشْرِكُوا بَعْدِي، وَلَكِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنَافَسُوا فِيهَا»^(١).

هذا الحديث أيضاً فيه دليل على أن الرسول ﷺ كان يزور شهداء أحد وهو كذلك،

وهذه الصلاة التي صلاها عليهم صلاة الميت ليست هي الصلاة التي تُشْرَعُ عند موت الإنسان، فإن الشهداء لا يُصَلِّي عليهم، ولكن هذه الصلاة قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ فيها: إن هذه صلاة توديع لهم؛ يَعْنِي: صَلَّى عليهم صلاة الجنائز كالمودع لهم رَحِمَهُ اللهُ.

وفي هذا الحديث: دليل على أن حوضه الآن موجود؛ لقوله: «إني والله لأنظرُ إلى حوضي الآن» وقد كشفه الله له حتى شاهده رَحِمَهُ اللهُ.

وفيه: أن الله أعطاه مفاتيح الأرض، أو مفاتيح خزائنها، ولم يُدْرِكِ النبي رَحِمَهُ اللهُ منها شيئاً كثيراً، ولكن أدرك ذلك خلفاؤه من بعده.

وفيه أيضاً: أن الرسول رَحِمَهُ اللهُ لم يَخَفْ على أصحابه أن يُشْرِكُوا بعده، وذلك لما وقر في قلوبهم من الإيمان، ولا يَرِدُ على هذا أصحاب الردة الذين ارتدوا بعد النبي رَحِمَهُ اللهُ؛ لأنه لم يَكُنْ يُخَاطِبُهُمْ حين ذاك؛ وأهل الردة الذين ارتدوا لم يَكُنْ الإيمان قد وقر في قلوبهم، فارتدوا بعد موت النبي رَحِمَهُ اللهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٦٤٢٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَكْثَرَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ مَا يُخْرِجُ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ بَرَكَاتِ الْأَرْضِ». قِيلَ وَمَا بَرَكَاتُ الْأَرْضِ قَالَ: «زَهْرَةُ الدُّنْيَا». فَقَالَ: لَهُ رَجُلٌ هَلْ يَأْتِي الْخَيْرُ بِالشَّرِّ فَصَمَتِ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ يُنْزَلُ عَلَيْهِ، ثُمَّ جَعَلَ يَمْسَحُ عَنْ جَبِينِهِ فَقَالَ: «أَيُّنَ السَّائِلُ». قَالَ: أَنَا. أَبُو سَعِيدٍ لَقَدْ حَمِدْنَاهُ حِينَ طَلَعَ لَذَلِكَ. قَالَ: «لَا يَأْتِي الْخَيْرُ إِلَّا بِالْخَيْرِ، إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ، وَإِنْ كُلَّ مَا أَنْبَتَ الرَّيْعُ يَقْتُلُ حَبْطًا أَوْ يُلِمُّ، إِلَّا أَكَلَتْهُ الْخَضِرَةُ، أَكَلْتُ حَتَّى إِذَا امْتَدَّتْ خَاصِرَتَاهَا اسْتَقْبَلَتِ الشَّمْسُ، فَاجْتَرَتْ وَثَلَطَتْ وَبَالَتْ، ثُمَّ عَادَتْ فَأَكَلَتْ، وَإِنْ هَذَا الْمَالَ حُلْوَةٌ، مَنْ أَخَذَهُ بِحَقِّهِ وَوَضَعَهُ فِي حَقِّهِ، فَنِعَمَ الْمَعُونَةُ هُوَ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِغَيْرِ حَقِّهِ، كَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ»^(١).

٦٤٢٨ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عُمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَمْرَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي زَهْدَمُ بْنُ مُضَرَّبٍ قَالَ: سَمِعْتُ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ». قَالَ: عِمْرَانُ فَمَا أَدْرَى قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: بَعْدَ قَوْلِهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا «ثُمَّ يَكُونُ بَعْدَهُمْ قَوْمٌ يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ، وَيَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ، وَيَنْذِرُونَ وَلَا يُؤْفُونَ وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السَّمَنُ»^(١).

هذا الحديث فيه: آيات من آيات الرسول ﷺ، يقول إن أكثر ما يخاف علينا ما يخرجُ الله لنا من بركات الأرض، وهي زهرة الدنيا، لأن الرسول ﷺ فسرها بنفسه لما قيل له: ما بركات الأرض؟ قال: «زهرة الدنيا». فقال له رجل: «هل يأتي الخير بالشر؟» لأن زهرة الدنيا وسعة الرزق خير، كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ (٨) [الأنعام: ٨]. فصمت النبي ﷺ حتى ظنوا أنه ينزل عليه، ثم جعل يمسخ عن جبينه، وهذا يحتمل أنه ينزل عليه كما كان عليه السلام إذا نزل عليه الوحي يتصبب عرقاً، ولو في وسط الشتاء، ويحتمل أنه لم ينزل عليه ولكن كان هذا السؤال له وقع عظيم في نفسه، والشيء إذا ورد على النفس وله وقع عظيم فإن الإنسان يتأثر ويعرق، كما حصل لما لك بن أنس رَحِمَهُ اللَّهُ لما قال له رجل: يا أبا عبد الله ﷺ ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (٥٠) [طه: ٥٠]. كيف استوى؟ فأطرق برأسه حتى علاه الرضاء، يعني: العرق ثم رفع رأسه وقال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، والرواية المسندة عنه: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة. لكن الأول هو المشهور عنه، وهذا هو المسند عنه.

على كل حال أقول: إن الرسول ﷺ يحتمل أنه أنزل عليه كما ظن الصحابة، ويحتمل أنه لشدة وقع هذا السؤال حصل له ما يحصل لغيره من البشر، المهم أنه قال: أين السائل؟ قال: أنا. قال أبو سعيد: لقد حمدناه حين طلع؛ يعني لم يخف نفسه؛ لأن كون الرسول ﷺ صمت، وجعل يمسخ عن جبينه، فربما يهاب بعض الناس أن يقول: أنا السائل؛ خوفاً من أن يكون نزل في شأنه ما يقضحه، أو يؤبّخه، ولهذا قال أبو سعيد: حمدناه حين طلع لذلك؛ يعني: حين قال هذا القول حمدناه.

❖ فقال النبي ﷺ: «لا يأتي الخير إلا بالخير». الله أكبرُ فالوسائلُ لها أحكامٌ والمقاصدُ، والخيرُ لا يأتي إلا بالخير، وصدق النبي ﷺ فهذه قاعدةٌ مطردةٌ قَعَدَها الرسولُ ﷺ: «إن الخيرَ لا يأتي إلا بالخير» والشرُّ لا يأتي إلا بالشرِّ.

❖ ثم قال: «إن هذا المَالُ خضرةٌ حلوةٌ»؛ «خضرةٌ» يعني: حيٌّ رطبٌ، كلُّ النفوسِ تَسْتَهِيهِ، مثلُ ما تَسْتَهِيهِ الزَّرْعُ الأخضرُ، «حلوةٌ» أي: في المذاق، فهو جميلٌ في النظرِ لكونه أخضرَ، حلوٌّ في المذاق، فإذا كان جميلاً في النظرِ حلوٌّ في المذاق فإنه سوف تَنَكَّبُ عليه النفوسُ.

❖ ثم قال: «وإن كلَّ ما أنبتَ الربيعُ يَقْتُلُ حبَطاً أو يُلِمُّ». وفي بعضِ الرواياتِ: «وإن مما أنبتَ الربيعُ ما يَقْتُلُ حبَطاً أو يُلِمُّ»؛ يعني: بعضُ ما يُنْبِتُهُ الربيعُ يَقْتُلُ؛ أي: تأكله البهيمةُ فيقتُلُها؛ يعني: مثلاً يحصلُ فيها انتفاخٌ في البطنِ حتى يَنْتَفِخَ بطنُها وتموتُ، وهي يُقالُ: إنها أَكَلَتِ العشبَ، لكن أَكَلَتِ فماتت.

❖ ثم قال: «إلا أَكَلَةَ الخَضِرَةِ». يعني: التي تأكلُ في هدوءٍ ولا تأكلُ كلَّ ما أمامها، لأن التي تأكلُ ما أمامها ربما تأكلُ شيئاً يَمُوتُ، لكن أَكَلَةَ الخَضِرَةِ التي تأكلُ ما تَنْتَفِخُ به فقط، والخضرةُ لينةٌ، ليس فيها قسوةٌ، فهذه تأكلُ حتى إذا امتدَّتْ خَاصِرَتَاها؛ أي: توسَّعتْ، والخاصرةُ أسفلُ البطنِ، يعني: إذا شَبِعَتْ شَبْعاً كاملاً من الخضرةِ وليس من كلِّها هَبٌّ ودَبٌّ استقبلتِ الشمسُ، فاجترت وتلطت وبالت وهذا الاجترارُ بإذنِ الله يسهِّلُ الهضمَ، ثم ثلُطَّتْ وبالت، إذن خَرَجَ ما يَصْرُ من هذا الأكلِ الذي أَكَلْتَ بالبولِ والثلطِ، بقي النافعُ فإذا خلا جَسْمُها من الخضرةِ تَعُوذُ، ولهذا قال: «ثم عادت فأكلت». وهَلُمَّ جَرّاً تأكلُ باحتياطٍ، ولا تأكلُ إلا ما يَنْفَعُ، ثم ترمي البقيةَ التي ليس فيها نفعٌ، ثم تَعُوذُ فتأكلُ، فصارت تَنْتَفِعُ انتفاعاً تاماً بالربيعِ.

أما الثانيةُ التي تأكلُ كلَّ ما رأت، فإن مما تأكلُ ما يَقْتُلُ حبَطاً أو يُلِمُّ؛ أي: يُقَارِبُ أن يَقْتُلَ.

❖ يقولُ ﷺ: «وإن هذا المَالُ حلوةٌ». اللهم صلِّ وسلم عليه. حلوةٌ؛ يعني: وخضرةٌ، لكن ربما أن الراوي نسي، أو تَكُونُ في الروايةِ الأخرى؛ لأن في أولِ الحديثِ يَقُولُ: «إن هذا المَالُ خضرةٌ حلوةٌ، من أخذه بحقِّه، ووضَّعه في حقَّةٍ، فَنِعِمَّ المَعُونَةُ هُوَ» الله أكبرُ فالمالُ مصدرٌ وموردٌ، فلا بدَّ أن يَكُونُ مصدره بحقٍّ، ومورده بحقٍّ، فإن أخذته بغيرِ حقٍّ لم يَنْفَعَكَ، ولو صرفته في حقٍّ، وإن أخذته بحقٍّ وصرفته في غيرِ حقٍّ لم يَنْفَعَكَ، وإن أخذته بباطلٍ، وصرفته في باطلٍ صار أضرَّ وأشدَّ، وإن أخذته بحقٍّ ووضَّعته في حقٍّ صار خيراً.

فَالْهَالُ يَنْقَسِمُ النَّاسُ فِيهِ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:

قِسْمٌ: يَأْخُذُهُ بِحَقِّهِ وَيَضَعُهُ فِي حَقِّهِ.

وَقِسْمٌ: يَأْخُذُهُ بِبَاطِلٍ، وَيَضَعُهُ فِي بَاطِلٍ.

وَقِسْمٌ: يَأْخُذُهُ بِبَاطِلٍ، وَيَضَعُهُ فِي حَقٍّ.

وَقِسْمٌ: يَأْخُذُهُ بِحَقٍّ، وَيَضَعُهُ فِي بَاطِلٍ.

وَالسَّالِمُ مِنْهُمْ هُوَ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ الَّذِي يَأْخُذُهُ بِحَقِّهِ وَيَضَعُهُ فِي حَقِّهِ، فَعَلَيْكَ يَا أَخِي أَنْ تَقْتَصِدَ فِي تَحْصِيلِ الْهَالِ، وَأَنْ تَقْتَصِدَ فِي تَصْرِيفِ الْهَالِ، فَإِذَا قَدَّرْنَا أَنْ شَخْصًا مِنَ النَّاسِ أَخَذَ الْهَالَ بِحَقٍّ، وَلِنَقُلْ إِنَّهُ مَوْظَفٌ يُوَدِّي الْوُظَيْفَةَ الْكَامِلَةَ، فَلَا يَنْقُصُهَا لَا مِنَ السَّاعَاتِ، وَلَا مِنَ الْعَمَلِ، فَأَخَذَ الْهَالَ هَذَا أَخَذَ بِحَقٍّ، لَكِنْ صَارَ يَضْرِفُهُ فِي بَاطِلٍ، فِي أُمُورٍ مُحَرَّمَةٍ، وَرَبِّهَا يَضْرِفُهُ فِي أُمُورٍ غَيْرِ مُحَرَّمَةٍ لَكِنْ يُسْرِفُ فِي الْإِنْفَاقِ.

فَنَقُولُ: هَذَا أَخَذَهُ بِحَقٍّ وَوَضَعَهُ فِي غَيْرِ حَقٍّ، وَيَنْقُصُ مِنَ الْحَقِّ بِقَدْرِ مَا نَقُصُّ؛ يَعْنِي: جَزَاءً وَفَاقًا.

إِذَنْ لَا بَدَّ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُرْتَبَ أُمُورُهُ فِي الْهَالِ تَحْصِيلًا، وَتَصْرِيفًا، وَتَمْوِيلًا، وَبِهَذَا نَعْرِفُ أَنَّ مَنْ أَعْطَى فَوَائِدَ رِبَوِيَّةٍ وَأَخَذَهَا فَإِنَّمَا لَا تَنْفَعُهُ، لِأَنَّهُ أَخَذَهَا بِغَيْرِ حَقٍّ، وَالرَّبَا كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ أَمْرُهُ عَظِيمٌ، فَإِذَا أَخَذَ فَوَائِدَ رِبَوِيَّةٍ وَلَوْ وَضَعَهَا فِي صَدَقَاتٍ، أَوْ فِي صَلَاحٍ مُسَاجِدَ، أَوْ فِي صَلَاحٍ طَرِيقٍ، فَإِنَّمَا لَا تَنْفَعُهُ، بَلْ يَكُونُ قَدْ عَصَى اللَّهَ ﷻ فِي أَخْذِهَا، وَإِذَا قُدِّرَ أَنَّهُ تَخَلَّصَ مِنْهَا، بِاتِّفَاقِهَا فِي مَشَارِيعَ عَامِيَّةٍ، صَارَ كَالَّذِي يَتَلَوَّثُ بِالنَّجَاسَةِ، ثُمَّ يُحَاوِلُ أَنْ يَطَهَّرَ يَدَهُ مِنْهَا لَكِنْ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ أَنْ نَقُولَ لَا تَأْتِيَ النَّجَاسَةُ أَصْلًا وَلِهَذَا تَأْخُذُهَا؟ وَهَذَا فِيهِ مُضِيعَةٌ وَقْتٍ، وَفِيهِ أَيْضًا مَفَاسِدُ كَثِيرَةٌ تَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنْهَا: أَنْ مَنْ رَأَاهُ يَأْخُذُ سَوْفَ يَقُولُ: هَذَا حَلَالٌ فَقَدْ أَخَذَ فَلَانٌ، وَأَخَذَ فَلَانٌ، وَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّهُ يَضْرِفُهُ فِي أُمُورٍ أُخْرَى.

عَلَى كُلِّ حَالٍ: لَيْسَ هَذَا مَوْضِعٌ بَسِطِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّهَا رَبِّهَا تَأْتِينَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي وَقْتٍ آخَرَ، لَكِنْ قَصْدِي أَنَّ الْإِنْسَانَ الَّذِي يَأْخُذُ الْهَالَ بِغَيْرِ حَقٍّ لَا يَنْفَعُهُ إِذَا صَرَفَهُ فِي حَقٍّ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ إِنَّمَا أَتْنِي عَلَى مَنْ أَخَذَهُ بِحَقِّهِ، وَوَضَعَهُ بِحَقِّهِ.

وَمَنْ أَخَذَهُ بِغَيْرِ حَقِّهِ كَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ - سَبْحَانَ اللَّهِ - وَهَذِهِ مَجْرِبَةٌ، فَإِذَا تَعَوَّدَ الْإِنْسَانُ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - عَلَى أَنْ يَأْخُذَ الْهَالَ بِغَيْرِ حَقٍّ صَارَ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - مِنْهُومًا فِي طَلَبِ

الِهَالِ، وَلَوْ تَأْتِيهِ الْمَلَائِكَةُ فَقَلْبُهُ فَقِيرٌ، حَتَّى لَوْ أَخَذَ كُلُّ أَمْوَالِ النَّاسِ؛ لِأَنَّهُ كَمَا قَالَ الرَّسُولُ: «كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ».

وَأَمَّا هَذَا الْحَدِيثُ الْأَخِيرُ فَيَحْدُثُ فِيهِ الرَّسُولُ ﷺ عَنْ خَيْرِ الْقُرُونِ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَيَقُولُ: «خَيْرُكُمْ قُرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ» إِلَى آخِرِهِ، وَإِذَا كَانَ قُرْنُهُ خَيْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ فَهُوَ خَيْرُ النَّاسِ جَمِيعًا لِأَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ خَيْرُ الْأُمَمِ وَأَكْرَمُهَا عِنْدَ اللَّهِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [التوبة: ١١٠]. وَقُرْنُهُ؛ يَعْنِي: الصَّحَابَةَ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمُ التَّابِعِينَ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ تَابِعُوا التَّابِعِينَ، وَهَذِهِ الْقُرُونُ الثَّلَاثَةُ تَسْمَى عِنْدَ الْعُلَمَاءِ: الْقُرُونُ الثَّلَاثَةُ الْمَفْضَلَةُ. وَهُمْ خَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَالْمَرَادُ بِالْخَيْرِيَّةِ فِيهَا بَعْدَ الصَّحَابَةِ الْخَيْرِيَّةِ فِي الْجُمْلَةِ لَا فِي كُلِّ فَرْدٍ، إِذْ قَدْ يُوجَدُ مِنْ تَابِعِي التَّابِعِينَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ التَّابِعِينَ، لَكِنْ الْمَرَادُ فِي الْجُمْلَةِ، كَمَا تَقُولُ الرِّجَالُ خَيْرٌ مِنَ النِّسَاءِ، وَقَدْ يُوجَدُ فِي النِّسَاءِ مَنْ هِيَ خَيْرٌ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الرِّجَالِ أَمَّا الصَّحَابَةُ فَلَا حَدَّ يُسَاوِيهِمْ، أَوْ يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِمْ فِي الْخَيْرِيَّةِ، لِأَنَّهُمْ يَمْتَّازُونَ بِشَيْءٍ لَا يُشَارِكُهُمْ فِيهِ أَحَدٌ وَهُوَ صَحْبَةُ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصَّحْبَةَ لَا تَخْصُلُ لِأَحَدٍ سِوَاهُمْ.

ثُمَّ ذَكَرَ الرَّسُولُ ﷺ بَعْدَ هَذِهِ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ: قَوْمًا يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ؛ يَعْنِي: يُوَدَّوْنَ الشَّهَادَةَ لَكِنْ لَا يَسْتَشْهَدُونَ لِعَدَمِ الثِّقَةِ بِهِمْ فَهُمْ خَوَنَةٌ لَا يَسْتَشْهَدُهُمُ النَّاسُ، لَكِنْ هُمْ يَشْهَدُونَ هَذِهِ الْوَاحِدَةَ، وَالثَّانِي: «يَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمِنُونَ» فَإِذَا اثْتَمَنُوا عَلَى شَيْءٍ خَانُوا -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- سِوَاءَ كَانَ هَذَا الشَّيْءُ مَالًا، أَوْ كَلَامًا، أَوْ أَمْرًا سَرِيًّا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤٢٩ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ النَّاسِ قُرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَجِيءُ مِنْ بَعْدِهِمْ قَوْمٌ تَسْبِقُ شَهَادَتُهُمْ آيَاتُهُمْ وَأَيَّانُهُمْ شَهَادَتُهُمْ»^(١).
هَذَا سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى أَوَّلِهِ.

❦ أما قوله: «يحيى من بعدهم قومٌ تسبقُ شهادتهمُ أيمانهم، وأيمانهم شهادتهم». فالمعنى أنهم يشهدون. ولكن لعدم ثقة الناس بهم يقربون الشهادة باليمين، فينتهكون شيئين: أولاً الشهادة بغير الحق، والثاني: اليمين الكاذبة، فنجده يقول: والله إني لأشهد بكذا، أو يقول: أشهد بالله والله إنه كذا وكذا. فلعدم ثقة الناس به يحلف على ما يشهد به، فأحياناً تسبق اليمين الشهادة، وأحياناً تسبق الشهادة اليمين والله المستعان.

فإذا كان الأمر بعد الثلاثة قرون هو أن تتغير الأمة، وتنزل الأمانة إلى خيانة، فقد مضى على الثلاثة قرون هذه أحد عشر قرناً، فإذا كان التغير في صدر الأمة يصل إلى هذا الحد فما بالك بالتغير في هذا الوقت، وهذا يوجب الحذر والخوف، وأن يحصر الإنسان على أداء الأمانة، وأداء الشهادة.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤٣٠- حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ قَيْسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ خَبَابًا وَقَدْ اِكْتَوَى يَوْمَئِذٍ سَبْعًا فِي بَطْنِهِ وَقَالَ: لَوْلَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَانَا أَنْ نَدْعُو بِالْمَوْتِ لَدَعَوْتُ بِالْمَوْتِ، إِنَّ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ مَضَوْا وَلَمْ تَنْقُصْهُمْ الدُّنْيَا شَيْئًا، وَإِنَّا أَصَبْنَا مِنَ الدُّنْيَا مَا لَا نَجِدُ لَهُ مَوْضِعًا إِلَّا التُّرَابَ^(١).

٦٤٣١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنِي قَيْسٌ، قَالَ: أَتَيْتُ خَبَابًا وَهُوَ يَنْبِي حَائِطًا لَهُ فَقَالَ: إِنَّ أَصْحَابَنَا الَّذِينَ مَضَوْا لَمْ تَنْقُصْهُمْ الدُّنْيَا شَيْئًا، وَإِنَّا أَصَبْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ شَيْئًا، لَا نَجِدُ لَهُ مَوْضِعًا إِلَّا فِي التُّرَابِ^(٢).

٦٤٣٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ خَبَابٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: هَاجَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. الحديث^(٣).

هذا الحديث أيضاً فيه: الحذر من الدنيا والانشغال بها، كما فعل خباب رضي الله عنه، وفيه: أن النبي ﷺ نهى عن الدعاء بالموت، بل قد نهى عن تمنّي الموت وإن لم يدعُ به الإنسان لضرّ نزل به.

(١) أخرجه مسلم (٢٦٨١).

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٨١).

(٣) أخرجه مسلم (٦٤٠).

❖ وأما قوله ﷺ: «إِن أردت بعبادك فتنة فاقبضني إليك غير مفتون». فالمعني: أنه يسأل الله أن يقبضه قبل أن يفتن. لا أن يعجل بقبضه، ومنه أيضًا قول مريم: ﴿وَنَلِّتُنِي مَتَّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسِيًّا مِّنْ سَيِّئَاتِي﴾ [٢٣: ٢٣]. فإنها لم تدع على نفسها بتعجيل الموت، ولكنها تمنّت أنها لم يحصل لها هذا الشيء قبل موتها، مثل ما يقول القائل: يا ليتني متّ ولم أشاهد هذا الشيء. فليس المعني تعجيل الموت، ولكن المعني أنه يُحبّ أنه مات سالماً منه، وكذلك قول يوسف: ﴿أَنْتَ وَلِيِّيَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا﴾ [١٠١: ١٠١]. فهذا دعاء بأن يتوفاه الله على الإسلام.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيَا النَّاسَ إِنْ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا فَلَا تَعْرِضُكُمْ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَلَا يَفْرَقُكُمْ بِاللَّهِ الْغُرُورُ﴾ [٥: ٥] إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا إِنَّمَا يَدْعُوا حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴿٦﴾ [٥: ٦-٥].
جمعه: سُعُرٌ. قال مجاهد: الغرورُ الشيطان.

❖ قوله تعالى: ﴿يَأْتِيَا النَّاسَ إِنْ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا﴾. هو توجية لعموم الناس حتى الكافر يُدخل في هذا التوجيه من الله؛ لأن الدنيا تغرُّ الكافر وتغرُّ المؤمن.

❖ وقوله: ﴿إِنْ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا﴾. يشمل وعده ووعيدَه، وعده لأهل العمل الصالح بالثواب الجزيل وبالجنة، ووعيدَه لأهل العمل السيئ بالعقوبة والنار.
❖ وقوله: ﴿حَقًّا﴾. يعني: ثابتاً واقعاً لا بدّ منه.

❖ ثم قال سبحانه: ﴿فَلَا تَعْرِضُكُمْ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾. وهذا هو الشاهد، ومعني قوله: ﴿فَلَا تَعْرِضُكُمْ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾؛ أي: لا تخدعكم الحياة الدنيا؛ لأن الدنيا خداعة غرارة، تغرُّ الإنسان وتخدعه، والمراد بالدنيا ما أشار الله إليه في قوله: ﴿زَيْنٌ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثُ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [١٤: ١٤]. فكل ما في الدنيا أجمله الله تعالى في هذه الآية، وذلك متاع الحياة الدنيا، فالإنسان قد يغرُّه المال، وقد يغرُّه النساء، وقد يغرُّه الجاه، وقد يغرُّه المركوب، وقد يغرُّه المسكون، المهم أن الجوانب كثيرة في الغرور في الدنيا.

وهذه الآية ﴿فَلَا تَعْرِضُكُمْ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَلَا يَفْرَقُكُمْ بِاللَّهِ الْغُرُورُ﴾. عامة، والغرور هو الشيطان بدليل قوله بعدها: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾ فالغرور أيضًا، هو الذي يغرُّ ويخدع، لعله يشمل

شيطانَ الإنسِ، وشيطانَ الجنِّ؛ فشيطانُ الجنِّ هو ذلك العالمُ الغيبيُّ الذي لا تُشاهدُهُ، لكن تُعرَفُهُ بآثارِهِ، وشيطانُ الإنسِ ظاهرٌ دُعَاةٌ على أبوابِ جهنَّمَ، كما في حديثِ حذيفة رضي الله عنه: «دُعَاةٌ على أبوابِ جهنَّمَ من أجابهم قَذَفُوهُ فِيهَا». وما أَكْثَرَ دُعَاةَ جهنَّمَ لاسيَّما في زمننا هذا.

وقوله: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا﴾. خبرٌ وأمرٌ: هذا الخبرُ مفرعٌ على هذا الخبرِ، وهو قوله: ﴿فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا﴾ يعني: اجعلوه عَدُوًّا حَقِيقِيًّا، وإذا اتَّخَذْنَاهُ عَدُوًّا فَلْنِ نَتَّخِذْهُ بِهِ، فإذا أَمَرْنَا عَصِيانَهُ، وإذا نَهَيْنَا خَالَفْنَاهُ؛ لأنَّ عَدُوَّكَ لَا يَمَكِّنُ أَنْ يَأْمُرَكَ بِمَا فِيهِ مَصْلَحَتُكَ أَبَدًا، وَلَا يَنْهَاكَ عَمَّا فِيهِ مَضَرَّتُكَ، إِنَّمَا يَنْهَاكَ عَمَّا فِيهِ مَصْلَحَتُكَ، ولهذا قال: ﴿إِنَّمَا يَدْعُوا حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ ١ أي: يدعُوهم لهذا لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ؛ أي: مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ.

وبهذا التَّحْدِيدِ يُمْكِنُنَا أَنْ نَعْرِفَ أَوَامِرَ الشَّيْطَانِ، فَكُلُّ مَا يُوجِبُ الْإِثْمَ وَالْعُقُوبَةَ فَهُوَ مِنْ أَوَامِرِ الشَّيْطَانِ؛ لِأَنَّهُ يَدْعُو حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ، إِذَنْ فَكُلُّ دَعْوَةٍ تَقَعُ فِي نَفْسِكَ لتركِ واجبٍ، أو فعلِ محرمٍ، فاعْلَمْ أَنَّهَا مِنَ الشَّيْطَانِ، وَحَيْثُ تَجَنَّبَهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ يَقُولُ: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا﴾ وهذه قاعدةٌ أَظْهَرُ لَا تُخْفَى عَلَى أَحَدٍ.

فلو قَالَ قَائِلٌ: أَنَا لَا أَشَاهِدُ الشَّيْطَانَ.

قلنا: هذا المِيزَانُ بَيْنَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ فِي كِتَابِهِ فَقَالَ: أَنْتَ مَتَى أَحْسَسْتَ مِنْ نَفْسِكَ مِيلًا إِلَى مَعْصِيَةٍ، فاعْلَمْ أَنَّ هَذَا مِنْ أَمْرِ الشَّيْطَانِ فَخَالَفْهُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ أَمْرِ الشَّيْطَانِ وَأَمْرِ النَّفْسِ الْأَمَّارَةِ بِالسُّوءِ، فَكَيْفَ نَعْلَمُ أَنَّ هَذَا مِنَ النَّفْسِ وَهَذَا مِنَ الشَّيْطَانِ؟

قلنا: الْأَصْلُ أَنَّ النَّفْسَ الْأَمَّارَةَ بِالسُّوءِ مُؤْتَمِرَةٌ بِأَمْرِ الشَّيْطَانِ؛ لِأَنَّهَا تَأْمُرُ بِمَا يَأْمُرُ بِهِ الشَّيْطَانُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٦٤٣٣ - حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْقُرَشِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي، مُعَاذُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ ابْنَ أَبَانَ أَخْبَرَهُ، قَالَ: أَتَيْتُ عُثْمَانَ بِطَهْوَرٍ وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى الْمَقَاعِدِ، فَتَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ وَهُوَ فِي

هَذَا الْمَجْلِسِ، فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ مِثْلَ هَذَا الْوُضُوءِ، ثُمَّ أَتَى الْمَسْجِدَ فَرَكَعَ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ جَلَسَ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». قَالَ: وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَغْتَرُّوا»^(١).
 ❖ الشاهد من هذا الحديث قوله: «لَا تَغْتَرُّوا». يَعْنِي: لَا تَغْتَرُّوا بِالشَّيْطَانِ، وَبِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

❖ وقوله: «بَطْهُورٍ». كلمة طهور، ووضوء، تأتي مفتوحة مرة، ومضمومة مرة فنقول: طَهُورٌ وَطْهُورٌ، وَضُوءٌ وَوُضُوءٌ، والفرق بينهما: أَنَّ الطَّهْورَ وَالْوُضُوءَ بِالضَّمِّ هُوَ الْفِعْلُ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الطَّهْورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ»^(٢).
 أما بالفتح طَهُور، وَضُوء، فهو ما يَتَطَهَّرُ بِهِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ (١٨) [الأنعام: ٤٨]. طَهُورًا؛ يَعْنِي: مَطْهَرًا، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا».

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩- بَابُ ذَهَابِ الصَّالِحِينَ، وَيُقَالُ: الذَّهَابُ الْمَطْرُ.

٦٤٣٤- حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ بَيَانَ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ مِرْدَاسِ الْأَسْلَمِيِّ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَذْهَبُ الصَّالِحُونَ الْأَوَّلُ فَالْأَوَّلُ، وَيَبْقَى حُفَالَةُ كَحُفَالَةِ الشَّعِيرِ أَوْ التَّمْرِ، لَا يُبَالِيهِمُ اللَّهُ بِالَّةَ». قَالَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: يُقَالُ حُفَالَةٌ وَحُثَالَةٌ. هَذَا كَمَا سَبَقَ فِي قَوْلِهِ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ». فَالصَّالِحُونَ يَذْهَبُونَ الْأَوَّلُ فَالْأَوَّلُ، وَيَبْقَى حُفَالَةُ كَحُفَالَةِ الشَّعِيرِ لَا يُبَالِيهِمُ اللَّهُ بِالَّةَ؛ يَعْنِي: لَا يُبَالِي بِمَنْ يُعَاقِبُهُمْ وَيُعَذِّبُهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا أَهْلًا لِأَن يَعْتَنِي اللَّهُ بِهِمْ.

(١) أخرجه مسلم (٢٢٦).

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٣).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠- بَابُ مَا يَبْقَى مِنْ فِتْنَةِ الْهَالِ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا آمَنَ لَكُمْ وَأَوْلَدُكُمْ فَفِتْنَةٌ﴾ [النَّحْلُ: ١٥].

❦ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا آمَنَ لَكُمْ وَأَوْلَدُكُمْ فَفِتْنَةٌ﴾. هَذِهِ الصِّغَةُ فِيهَا حَصْرٌ، وَطَرِيقَةٌ ﴿إِنَّمَا﴾ يَعْني: مَا أَمْوَالُكُمْ، وَلَا أَوْلَادُكُمْ، إِلَّا فِتْنَةٌ، لَكِنْ هَلْ هِيَ فِتْنَةٌ خَيْرٌ، أَوْ فِتْنَةٌ شَرٌّ؟ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَبَلَّوْكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهْرِ فِتْنَةً﴾ [الْأَنْعَامُ: ٣٥]. قَدْ تَكُونُ فِتْنَةٌ بِخَيْرٍ، وَقَدْ تَكُونُ فِتْنَةٌ بِشَرٍّ، وَكَذَلِكَ الْأَمْوَالُ وَالْأَوْلَادُ، فَقَدْ يَكُونُ الْوَلَدُ صَالِحًا فَيَكُونُ عَوْنًا لِأَبِيهِ فِي حَيَاتِهِ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ، وَيَنْفَعُهُ بَعْدَ مَمَاتِهِ بِالِدَّعَاءِ، وَكَذَلِكَ الْهَالُ فَيَنْعَمُ الْهَالُ الصَّالِحُ، فَالْفِتْنَةُ هُنَا تَشْمَلُ هَذَا وَهَذَا، وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى بَعْدَهُ: ﴿وَاللَّهُ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ يَعْني: فَاجْعَلُوا هَذَا فِتْنَةً فِي الْخَيْرِ لِنَتَأَلَّوْا الْأَجْرَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤٣٥- حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَوْسُفَ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ وَالْدَّرْهَمِ وَالْقُطَيْفَةِ وَالْخَمِصَةِ، إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ لَمْ يَرْضَ».

❦ قَوْلُهُ: «تَعَسَّ». بِمَعْنَى: خَابَ وَخَسِرَ عَبْدُ الدِّينَارِ، وَالْدَّرْهَمِ، وَالْقُطَيْفَةِ، وَالْخَمِصَةِ.

وَالدِّينَارُ وَالْدَّرْهَمُ مَعْرُوفَانِ، وَأَمَّا الْقُطَيْفَةُ فَهِيَ مَا يَجْلِسُ عَلَيْهِ، وَالْخَمِصَةُ مَا يُلْبَسُ، فَالْإِنْسَانُ يَعْتَنِي بِدَرْهَمِهِ وَدِينَارِهِ، وَيَعْتَنِي بِمَجْلِسِهِ وَمَلْبَسِهِ، فَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَعْتَنِي بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ لَتَكُونَ عَوْنًا لَهُ عَلَى طَاعَتِهِ بِهَا نِعْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَشْتَغِلُ بِهَا عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ، حَتَّى يَكُونَ عَبْدًا لَهَا، كَأَنَّمَا خُلِقَ لَهَا، فَلَيْسَ لَهُ هُمْ إِلَّا تَحْصِيلُ الدِّينَارِ وَالْدَّرْهَمِ، وَالْخَمِصَةِ وَالْقُطَيْفَةِ. وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَسْجُدُ لِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَا أَحَدٌ يَسْجُدُ لِلدَّرَاهِمِ وَالْدِنَانِيرِ، وَالْقُطَائِفِ وَالْخَمَائِصِ، وَلَكِنَّ الْمَعْنَى أَنَّهُ يَشْتَغِلُ بِهَا عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ.

❦ ثُمَّ قَالَ ﷺ: «إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ لَمْ يَرْضَ». وَيَكُونُ رِضَاهُ عَلَى الْمَعْطَى، حَتَّى إِذَا أُعْطَاهُ اللَّهُ رَضِيَ عَنِ اللَّهِ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخِطَ عَنِ اللَّهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾ [الْبَقَرَةُ: ٥٨].

فِيهِ: التَّحْذِيرُ أَنَّ تَكُونَ عَبْدًا لِهَذِهِ الْأُمُورِ بَلْ كُنْ عَبْدًا لِلَّهِ، وَاسْتَغْنِ بِهَذِهِ الْأُمُورِ عَلَى عِبَادَةِ اللَّهِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤٣٦- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ لَا يَبْتَغِي ثَالِثًا، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ، وَيَتَوَبُّ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ»^(١).

٦٤٣٧- حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَوْ أَنَّ لِابْنِ آدَمَ مِائَةً وَادٍ مَالًا لِأَحَبِّ أَنْ لَهُ إِلَيْهِ مِثْلُهُ، وَلَا يَمْلَأُ عَيْنَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ، وَيَتَوَبُّ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ». قَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ فَلَا أَدْرِي مِنَ الْقُرْآنِ هُوَ أَمْ لَا. قَالَ: وَسَمِعْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ يَقُولُ ذَلِكَ عَلَى الْمِنْبَرِ^(٢).

٦٤٣٨- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ الْغَسِيلِ، عَنْ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ عَلَى الْمِنْبَرِ بِمَكَّةَ فِي خُطْبَتِهِ يَقُولُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ، كَانَ يَقُولُ: «لَوْ أَنَّ ابْنَ آدَمَ أُعْطِيَ وَادِيًا مَلَأَ مِنْ ذَهَبٍ إِلَيْهِ ثَانِيًا، وَلَوْ أُعْطِيَ ثَانِيًا أَحَبَّ إِلَيْهِ ثَالِثًا، وَلَا يَسُدُّ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ، وَيَتَوَبُّ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ».

٦٤٣٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ أَنَّ لِابْنِ آدَمَ وَادِيًا مِنْ ذَهَبٍ أَحَبَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَادِيَانِ، وَلَنْ يَمْلَأَ فَاهُ إِلَّا التُّرَابُ، وَيَتَوَبُّ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ»^(٣).

٦٤٤٠- وَقَالَ: لَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي قَالَ:

كُنَّا نَرَى هَذَا مِنَ الْقُرْآنِ حَتَّى نَزَلَتْ ﴿الْهَمَّكُمُ التَّكَاثُرُ﴾ ﴿١﴾ [التكاثر: ١].

هذه الأحاديث كلها معناها واحدٌ، وهو أن الإنسان لا ينتهي له طمعٌ في المال، فلو كان له واديانٍ من مالٍ لا يَبْتَغِي لهما ثَالِثًا، ولو كان له ثلاثة لا يَبْتَغِي رَابِعًا، وهكذا، ولا يَمْلَأُ بطنه إلا التراب؛ يعني: إلا أن يَمُوتَ فَيُدفَنَ في التراب، وليس، المعني: أنه يأكلُ الترابَ حتى يَشْبَعَ.

❖ قَالَ: «وَيَتَوَبُّ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ». هذا ترشيحٌ لما سبقَ بمعنى أن الإنسان وإن كان

عنده جشعٌ فإنه إن أخطأ في ذلك وتابَ بابَ اللَّهِ عليه.

(١) أخرجه مسلم (١٠٤٩).

(٢) انظر التعليق السابق.

(٣) أخرجه مسلم (١٠٤٨).

❖ وأما قوله: «كنا نرى هذا من القرآن، حتى نزلت: ﴿أَلَمْ نَكُثِّرْكُمْ﴾». فهذا ظنٌ من الصحابة الذي سمِعوا هذا القولُ أنه من القرآن، ولكنه ليس من القرآن؛ لأنه لو كان من القرآن لَبَقِيَ؛ لقولِ الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (١) [المعجم: ٩].

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١ - بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «هَذَا الْمَالُ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ».

وقال الله تعالى: ﴿زَيْنٌ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثُ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [التوبة: ١٤]. قال عمر: اللهم إنا لا نستطيع إلا أن نفرح بما زينت لنا، اللهم إني أسألك أن أنفقَه في حقِّه. ❖ يقول البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «هَذَا الْمَالُ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ». وقد سبق هذا في حديث متصل، قَالَ: وقال الله تعالى: ﴿زَيْنٌ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ﴾.

❖ قوله: ﴿زَيْنٌ﴾. المُرِينُ هو الله ﷻ، ولكن أحيانا يذكر الله الفعل الذي يكونُ منه ﷻ على سبيل المبنى لما لم يُسمَّ فاعله كراهةً نسبته إلى الله ﷻ، ومن ذلك قولُ الجَنِّ: ﴿وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشْرَ أُرِيدُ يَمَنَ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [البقرة: ١٠]. فلما ذكروا الشرَّ قالوا: ﴿أُرِيدُ﴾ مع أن الله هو الذي يُريدُ، ولما ذكروا الخيرَ والرشدَ قالوا: ﴿أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ﴾.

❖ قوله: ﴿النِّسَاءُ﴾. يعني: من الزوجاتِ، ﴿وَالْبَنِينَ﴾ معروفٌ، ﴿وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ﴾ يعني: الآلاف المؤلفة من الذهبِ والفضة، ﴿وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ﴾ أي: المعلمة التي وُضِعَ لها علامةٌ تدلُّ على جودتها، وشدةِ عذوبها، ﴿وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ﴾ فكلُّ هذه الأصنافِ يقولُ الله عنها: ﴿ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَتَابِ﴾ (١١) ﴿قُلْ أَوْفَيْتُكُمْ بِحَيْثُ دَلَّيْتُكُمْ﴾ أي: من كلِّ هذا: ﴿لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾ (١٥) الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّا أَكْثَرُ نَاسًا فَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ (١٦) الصَّادِقِينَ وَالْمُسْتَقِيمِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ (١٧) - أسألُ الله أن يجعلني وإياكم منهم - هذا هو الخيرُ، خيرٌ من هذا كله.

مع أن الإنسان ربما يُدرك هذا مع إدراك ما زين الله له في الدنيا، كما قال عمر رضي الله عنه: اللهم إنا لا نستطيع إلا أن نفرح بما زينته لنا، اللهم إني أسألك أن أنفقه في حقه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٦٤٤١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ، يَقُولُ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ هَذَا الْمَالُ - وَرَبِّمَا قَالَ: سُفْيَانُ قَالَ لِي: يَا حَكِيمُ - إِنَّ هَذَا الْمَالُ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ، فَمَنْ أَخَذَهُ بِطِيبِ نَفْسٍ بُورِكَ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِإِشْرَافٍ نَفْسٍ لَمْ يُبَارَكْ لَهُ فِيهِ، وَكَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ، وَالْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى»^(١).

هذا الحديث فيه دليل: على كرم النبي ﷺ، وكان من كرمه أنه لا يُسأل شيئاً على الإسلام إلا أعطاه ﷺ.

وفيه أيضاً: دليل على التحذير من الاستشراف للمال، وأن الإنسان إذا أخذه بإشراف نفس لم يُبارك له فيه، ومعني إشراف نفس؛ يعني: تطلع له فضلاً عن أن يسأل، أما من أتاه بدون استشراف نفس، ولا سؤال، فإنه يُبارك له فيه، وقد قال النبي ﷺ لعمر بن الخطاب: «ما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرف ولا سائل فخذ»^(٢). يعني: بعد انتفاء الأمرين: الإشراف وهو التطلع، والسؤال، فخذ ثم قال ﷺ: «وما لا فلا تتبعه نفسك». وصدق النبي ﷺ فإن الذي يُشرف للمال، ويسأله كالذي يأكل ولا يشبع.

ثم بين الرسول ﷺ أن هذا يده سفلى فقال: «واليد العليا خيرٌ من اليد السفلى» واليد العليا هي يد المعطي، واليد السفلى هي يد الأخذ، لأن يد المعطي تأتي من فوق ليضع الدرهم والدينار في يد الأخذ، فالأخذ يده سفلى، والمعطي يده عليا.

(١) أخرجه مسلم (١٠٣٥).

(٢) أخرجه البخاري (١٤٧٣)، ومسلم (١٠٤٥).

ثُمَّ قَالَ الْبُحَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢- بَابٌ مِنْ قَدِيمٍ مِنْ مَالٍ فَهُوَ لَهُ.

٦٤٤٢- حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ قَالَ: قَالَ: عَبْدُ اللَّهِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَيُّكُمْ مَالٌ وَارِثُهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ مَالِهِ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا مِنَّا أَحَدٌ إِلَّا مَالُهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ. قَالَ: «فَإِنْ مَالُهُ مَا قَدَّمَ، وَمَالٌ وَارِثُهُ مَا آخَرَ».

قَوْلُهُ: «أَيُّكُمْ مَالٌ وَارِثُهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ مَالِهِ؟». والمتبادرُ أن ماله أحبُّ إليه، ولهذا قالوا: يا رسولَ اللَّهِ ما مِنَّا أحدٌ إلا ماله أحبُّ إليه قال: «فَإِنْ مَالُهُ مَا قَدَّمَ، وَمَالٌ وَارِثُهُ مَا آخَرَ». وصدقَ الرسولُ ﷺ فإن الذي تُقدِّمه نفسك في الدنيا مالك؛ لأنك ستجده أمامك يوم القيامة، والذي تخلف لورثتك.

ولهذا ينبغي للإنسانٍ بقدرِ ما يُمكنُ -نسألُ الله أن يُعيننا على أنفسنا- أن يكونَ باذلاً للمالِ في حقِّه، وفي وجهه، وفي كُلِّ فرصةٍ تعرض له، وعلى كُلِّ حالٍ يقولُ الرسولُ ﷺ: «أَبْدَأْ بِنَفْسِكَ ثُمَّ بَمَنْ تَعُولُ»^(١). فلا نريدُ من الإنسانِ أن ينفقَ مالهَ كُلَّهُ ويبقى فقيراً، لاسيَّما إذا كانَ ضعيفَ التوكلِ على الله، ولكن نقولُ: أنفقْ يُنفقْ عليك، والله ﷻ وعَدَ وهو أصدقُ القائلين، وأقدرُ الفاعلين، فقال: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ﴾ [سورة البقرة: ٢٦٩]. فلا بد أن يُخلفَ الله عليك وهو خيرُ الرازقين، فلو أننا كنا على يقينٍ ورجو الله أن يجعلنا على يقينٍ من هذا الوعدِ الصادقِ ما تخلفَ أحدنا عن الإنفاقِ في وجهه، لكن أحياناً يعترى الإنسانَ غفلةٌ وشكٌ فيقولُ في نفسه: أنا أخشى أن أخرجَ رِيالاً من هذه المائة، فتصبحُ تسعةً وتسعين، وإذا أخرجتَ رِيالاً آخرَ من الغدِ، صارَ عندي ثمانٍ وتسعين، فهذا نقصٌ، لكن الله يقولُ: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ﴾ ولا يلزمُ أن الشيء الذي يأتي خلفاً أن يأتي فوراً، فقد يأتي بعدَ زمنٍ، ولا يلزمُ أن يكونَ بالكمِّ أيضاً، فقد يكونُ بالكيفِ وبالبركةِ فيُباركُ الله للعبدِ في ماله حتى يُنفقَ وكأنه لا يُنفقُ، فلا يجدُ نقصاً في ماله.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣ - بَابُ الْمَكْثُورُونَ هُمُ الْمُقْلُونَ.

وقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾ (١٥) أُولَئِكَ

الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبِطُلَّ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾ [١٦-١٥].

٦٤٤٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ خَرَجْتُ لَيْلَةً مِنَ اللَّيَالِي فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي وَحْدَهُ، وَلَيْسَ مَعَهُ إِنْسَانٌ. قَالَ: فَظَنَنْتُ أَنَّهُ يَكْرَهُ أَنْ يَمْشِيَ مَعَهُ أَحَدٌ. قَالَ: فَجَعَلْتُ أَمْشِي فِي ظِلِّ الْقَمَرِ فَالْتَفَتَ فَرَأَنِي، فَقَالَ: «مَنْ هَذَا؟». قُلْتُ: أَبُو ذَرٍّ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ. قَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ تَعَالِ». قَالَ: فَامْشَيْتُ مَعَهُ سَاعَةً فَقَالَ: «إِنَّ الْمُكْثَرِينَ هُمُ الْمُقْلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِلَّا مَنْ أَعْطَاهُ اللَّهُ خَيْرًا، فَفَنَحَّ فِيهِ يَمِينَهُ وَشِمَالَهُ، وَبَيْنَ يَدَيْهِ وَوَرَاءَهُ، وَعَمِلَ فِيهِ خَيْرًا». قَالَ: فَامْشَيْتُ مَعَهُ سَاعَةً فَقَالَ لِي: «اجْلِسْ هَا هُنَا». قَالَ: فَأَجْلَسَنِي فِي قَاعِ حَوْلِهِ حِجَارَةٌ، فَقَالَ لِي: «اجْلِسْ هَا هُنَا حَتَّى أَرْجِعَ إِلَيْكَ». قَالَ: فَانْطَلَقَ فِي الْحَرَّةِ حَتَّى لَا أَرَاهُ فَلَبِثَ عَنِّي فَأَطَالَ اللَّبْثَ، ثُمَّ إِنِّي سَمِعْتُهُ وَهُوَ مُقْبِلٌ وَهُوَ يَقُولُ: «وَأِنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنَى». قَالَ: فَلَمَّا جَاءَ لَمْ أَصْبِرْ حَتَّى قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ مَنْ تَكَلَّمُ فِي جَانِبِ الْحَرَّةِ مَا سَمِعْتُ أَحَدًا يَرْجِعُ إِلَيْكَ شَيْئًا. قَالَ: «ذَلِكَ جَبْرِيلُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَرَضَ لِي فِي جَانِبِ الْحَرَّةِ؟ قَالَ: بَشَّرُ أَمَتِكَ أَنَّهُ مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، قُلْتُ: يَا جَبْرِيلُ وَإِنْ سَرَقَ، وَإِنْ زَنَى، قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: قُلْتُ: وَإِنْ سَرَقَ، وَإِنْ زَنَى، قَالَ: نَعَمْ قُلْتُ: وَإِنْ سَرَقَ، وَإِنْ زَنَى؟ قَالَ: نَعَمْ» (١). قال النضر: أَخْبَرْنَا شُعْبَةَ، وَحَدَّثَنَا

حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ، وَالْأَعْمَشُ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ رُفَيْعٍ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ وَهْبٍ بِهَذَا.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: حَدِيثُ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ مَرْسَلٌ لَا يَصِحُّ، وَإِنَّمَا أَرَدْنَا لِلْمَعْرِفَةِ، وَالصَّحِيحُ حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ.

قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: حَدِيثُ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ؟ قَالَ: مَرْسَلٌ أَيْضًا لَا يَصِحُّ، وَالصَّحِيحُ حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ.

قَالَ: اضْرِبُوا عَلَى حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ هَذَا: «إِذَا مَاتَ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عِنْدَ الْمَوْتِ».

❖ هذا الباب يَقُولُ فيه: «بابُ المكثرون هم المقلون». المكثرون؛ يَعْنِي: من الهالِ إذا لم يُنْفِقُوهُ في سبيلِ اللَّهِ صاروا مقلِّين يومَ القيامةِ، لأنهم لم يُقَدِّمُوا شَيْئًا، فصاروا مقلِّين، وقد يكونُ الإنسانُ قَلِيلَ الهالِ وغيره أَقَلُّ منه مالًا، لكن أكثر منه عملًا وإنفاقًا، فيكونُ هذا الثاني يومَ القيامةِ هو المكثُر، والأوَّل هو المقلُّ.

❖ وقولُ اللَّهِ تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾. قوله: «مَنْ» شرطيةٌ تُفِيدُ العمومَ؛ يَعْنِي: أيُّ إنسانٍ يُريدُ الحياةَ الدنيا وزينتها، والبقاءَ فيها، والمكثَ فيها، طولَ البقاء، وما فيها من الزينةِ، من النساءِ، والبنينِ، والقناطيرِ المقنطرةِ، وغير ذلك ﴿نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَلَهُمْ﴾ يَعْنِي: أعمالهم فيها وافيةً، ويثابونَ على أعمالهم في الدنيا قال تعالى: ﴿وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾ ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّكَارُ﴾ ولذلك يُعْطِي الكافرُ ثوابَ أعماله في الدنيا سيادةً في الدنيا وتكونُ الدنيا في حَقِّه جنةً ونعيمًا ورفاهيةً، ولهذا لا تُغِطِ الإنسانَ على رفاهيته، بل اغْطِطه على عمله الصالح، أما الرفاهيةُ في الدنيا فالأصلُ أنها للكفار، كما قَالَ اللَّهُ تعالى في سورة الواقعة: ﴿وَأَصْحَابُ السَّمَالِ مَا أَصْحَابُ السَّمَالِ﴾ ﴿فِي سَمُورٍ وَحَمِيرٍ﴾ ﴿وَطَلِيٍّ مِّنْ حَمِيمٍ﴾ ﴿لَّا بَارِدٌ وَلَا كَرِيمٍ﴾ ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ﴾ ﴿وَكَانُوا يُصِرُّونَ عَلَى لَغْوِ الْعَظِيمِ﴾ ﴿الْعَظِيمُ﴾ [٤١-٤٦]. ولهذا من الشقاء والبلاء أن يَسِيرَ المسلمون اليومَ إلى هذا الاتجاهِ المِعْجُوجِ المرتدِّ عن الصراطِ المستقيمِ، وليس ردةَ الكفرِ، لكن ردةً استقاميةً، بحيث يُريدُونَ من كُلِّ أمورِهِم أن يَنَالُوا شَرَفَ الترفِ، ولكنه تَلَفَ الترفِ؛ لأن الرسولَ ﷺ بَيَّنَ لَنَا في الحديثِ الصحيح الذي يَقُولُ فيه: «إذا تبايعتم بالعينة، وأخذتم بأذنابِ البقرِ، ورضيتم بالزرعِ، وتركتم الجهادَ، سلَّطَ اللَّهُ عليكم ذُلًّا لا يَنْزَعُهُ مِنْكُمْ - أَوْ قَالَ: مِنْ قُلُوبِكُمْ - حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ»^(١). فإن سَيرنا خَلَفَ الدنيا يُحْدِثُ الذَّلَّ، الذي لا يُنْزَعُ، حتى نَرْجِعَ إلى الدينِ.

ونَحْرِضُ على الدينِ مثلَ ما نَحْرِضُ على الدنيا، والآن مع الأسفِ الشديدِ نجدُ أن التوجيهاتِ العامةَ في الصحفِ، وغير الصحفِ، كُلُّها للترفِ والتنعيمِ في هذه الدنيا، وهذا لا شَكَّ أنه خطأ، لأن هذا الحياةَ الدنيا ليست حياةً في الواقعِ، بل الحياةُ هي الحياةُ الآخرةُ قال اللَّهُ

(١) أخرجه أبو داود (٣٤٦٠).

تعالى: ﴿قُولُوا بَلَيْتَ الَّذِي قَدَّمْتُ لِحَاثِي﴾ [التَّحِيَّاتُ: ٢٤]. ﴿وَلَا تَدَارُ الْآخِرَةَ لِهَيْمِ الْحَيَّوَانِ﴾ [التَّحِيَّاتُ: ٦٤].
فهذا هو الذي ينبغي أن نعتني به ونعمل له والله الموفق.

❦ قوله: «قَالَ النضر».

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ»:

وقوله: «وقال النضر بن شميل: أنبأنا شعبة عن حبيب بن أبي ثابت، والأعمش، وعبد العزيز بن رفيع، قالوا: حدثنا زيد بن وهب بهذا». الغرض بهذا التعليق تصريحُ الشيوخ الثلاثة المذكورين بأن زيد بن وهب حدثهم، والأولان نُسبا إلى التدليس، مع أنه لو ورد من رواية شعبة بغير تصريح لأمن فيه التدليس؛ لأنه كان لا يُحدث عن شيوخه إلا بما لا تدليس فيه، وقد ظهرت فائدة ذلك في رواية جرير بن حازم عن الأعمش فإنه زاد فيه بين الأعمش وزيد بن وهب رجلاً مبهماً، ذكر ذلك الدارقطني في العلل، فأفادت هذه الرواية المصروفة أنه من المزيدي متصل الأسانيد، وقد اعترض الإسماعيليُّ على قول البخاري في هذا السند بهذا.

[هو من المزيدي متصل الأسانيد؛ لأن شعبة صرح بالتحديث، وقال: حدثني الحبيب وهذه مرّت في المصطلح بأنه مثلاً إذا روي الحديث بسنتين، وذكر المحدث أن فلاناً حدثه، وسار السند الآخر فيه بين فلانٍ والذي حدثه رجلٌ زائدٌ فإن هذا يُسمّى المزيدي متصل الأسانيد؛ لأنه لما صرح بالتحديث علمنا أنه متصل، لكن لو لم يُصرّح وقال: فلانٌ عن فلانٍ، ثم جاء بسندٍ آخر فيه رجلٌ بينه وبين فلانٍ الذي عننَ عنه فهنا لا نحكم بالمزيدي متصل الأسانيد لاحتمال أن يكون السند الأول ساقطاً، فقد يكون فيه التدليس؛ لأن المدلس إذا قال: عن، ولم يُصرّح بالتحديث فهو مدلسٌ واضحٌ، ولكن هل يؤثّر المزيدي متصل الأسانيد في السند الذي لا زيادة فيه؟ بمعنى: هل نحكم بأن السند الذي ليس فيه زيادة منقطع إذا صرح بالتحديث؛ لأننا لا نحكم بالزيادة إلا بعد التصريح بالتحديث، فهل نحكم بأن السند الذي فيه النقض يكون منقطعاً؟

الجواب: لا؛ لأنه صرح بالتحديث^(١). فأشار إلى رواية عبد العزيز بن رفيع واقتضى ذلك أن رواية شعبة هذه نظير روايته، فقال: ليس في حديث شعبة قصة المقلّين والمكثرين إنما فيه قصة من مات لا يُشرك بالله شيئاً، قال: والعجب من البخاري كيف أطلق ذلك ثم ساقه

(١) ما بين المعقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ.

موصولاً من طريق حميد بن زنجوريه: حَدَّثَنَا النُّصْرُ بْنُ شَمِيلٍ عَنْ شُعْبَةَ وَلَفْظُهُ: «أَنَّ جَبْرِيلَ بَشَّرَنِي أَنَّ مِنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ. قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ» قِيلَ لِسُلَيْمَانَ يَعْنِي الْأَعْمَشَ: إِنَّمَا رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ. فَقَالَ: إِنَّمَا سَمِعْتُهُ عَنْ أَبِي ذَرٍّ، ثُمَّ أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقٍ مَعَاذٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، وَبِلَالٍ وَالْأَعْمَشُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ رَفِيعٍ سَمِعُوا زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ زَادَ فِيهِ، رَاوِيًا وَهُوَ بِلَالٌ وَهُوَ ابْنُ مُرْدَاسٍ الْفَزَارِيُّ شَيْخٌ كُوفِيٌّ أَخْرَجَ لَهُ أَبُو دَاوُدَ وَهُوَ صَدُوقٌ لَا بَأْسَ بِهِ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ عَنْ شُعْبَةَ كِرْوَايَةِ النَّضْرِ لَيْسَ فِيهِ بِلَالٌ، وَقَدْ تَبَعَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ عَلَى اعْتِرَاضِهِ الْمَذْكُورِ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ مُغْلَطَايَ، وَمِنْ بَعْدِ وَالْجَوَابُ عَنِ الْبُخَارِيِّ وَاضِحٌ عَلَى طَرِيقَةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، لِأَنَّ مَرَادَهُ أَصْلَ الْحَدِيثِ، فَإِنَّ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ فِي الْأَصْلِ قَدْ اشْتَمَلَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءٍ، فَيَجُوزُ إِطْلَاقُ الْحَدِيثِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِذَا أُريدَ بِقَوْلِ الْبُخَارِيِّ بِهَذَا أَيُّ بِأَصْلِ الْحَدِيثِ لَا خُصُوصَ اللَّفْظِ الْمَسَاقِ فَالْأَوَّلُ مِنَ الثَّلَاثَةِ: مَا يَسْرُتُنِي أَنَّ لِي أَحَدًا ذَهَبًا. وَقَدْ رَوَاهُ عَنْ أَبِي ذَرٍّ أَيْضًا بِنَحْوِهِ الْأَحْنَفُ بْنُ قَيْسٍ وَتَقَدَّمَ فِي الزَّكَاةِ، وَالنَّعْمَانُ الْغِفَارِيُّ وَسَلَامُ ابْنِ الْجَعْدِ وَسُوَيْدُ بْنُ الْحَارِثِ كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي ذَرٍّ، وَرَوَايَاتُهُمْ عِنْدَ أَحَدٍ، وَرَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَيْضًا أَبُو هُرَيْرَةَ، وَهُوَ فِي آخِرِ الْبَابِ مِنْ طَرِيقِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ عَنْهُ، وَسَيَأْتِي فِي كِتَابِ التَّمَنِّيِّ مِنْ طَرِيقِ هَمَامٍ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، وَهُوَ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ طَرِيقِ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، كَمَا سَأَيِّتُهُ.

الثاني حديث: الْمُكْثَرِينَ وَالْمَقْلِينَ. وَقَدْ رَوَاهُ عَنْ أَبِي ذَرٍّ أَيْضًا الْمَعْرُورُ بْنُ سُوَيْدٍ كَمَا تَقَدَّمَ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ، وَالنَّعْمَانُ الْغِفَارِيُّ وَهُوَ عِنْدَ أَحَدٍ أَيْضًا.

الثالث حديث: «مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ». وَفِي بَعْضِ طَرَقِهِ: «وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ». وَقَدْ رَوَاهُ عَنْ أَبِي ذَرٍّ أَيْضًا أَبُو الْأَسْوَدِ الدُّوَلِيُّ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي اللَّبَاسِ، وَرَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَيْضًا أَبُو هُرَيْرَةَ كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ، لَكِنْ لَيْسَ فِيهِ بَيَانٌ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ. وَأَبُو الدَّرْدَاءِ كَمَا تَقَدَّمَ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ مِنْ رَوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ.

وفيه أَيْضًا فَائِدَةٌ أُخْرَى وَهُوَ: أَنَّ بَعْضَ الرِّوَاةِ قَالَ: عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ. فَلِذَلِكَ قَالَ الْأَعْمَشُ لَزِيدٍ مَا تَقَدَّمَ فِي رَوَايَةِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ عَنْهُ قُلْتُ لَزَيْدٍ: بَلَّغْنِي أَنَّهُ أَبُو

الدرداء. فأفادت روايةً شعبةً أن حبيباً وعبدَ العزيزِ وافقاً الأعمشَ على أنه زيدُ بنُ وهبٍ عن أبي ذرٍّ لا عن أبي الدرداء.

وممن رواه عن زيد بن وهبٍ عن أبي الدرداء محمد بن إسحاق فقال: عن عيسى بن مالك عن زيد بن وهبٍ عن أبي الدرداء أخرجه النسائي، والحسن بن عبيد الله النخعي أخرجه الطبراني من طريقه عن زيد بن وهبٍ عن أبي الدرداء بلفظ: من مات لا يُشركُ بالله شيئاً دخل الجنة. فقال أبو الدرداء: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق. فكررها ثلاثاً وفي الثالثي: وإن رَغِمَ أنفُ أبي الدرداء.

وسأذكرُ بقيةَ طريقه عن أبي الدرداء في آخر الباب الذي يليه، وذكره الدراقطني في العلل فقال: يُشبهُ أن يكونَ القولانِ صحيحين. قلت: وفي حديثٍ كلُّ منهما في بعض الطرق ما ليس في الآخر. اهـ

هذا الشرحُ يدلُّنا على اعتناء علماء الحديث بالأحاديثِ سنداً وممتناً، ويدلُّنا أيضاً على أن الله ﷺ يسرُّ لسانه الرسول ﷺ من يحفظها حفظاً تاماً، فهذه المناقشة الطويلة التي ساقها ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ كُلُّهَا تدلُّ على تحرِّي أهل العلم بالحديث في الأسانيد، وأنهم يحِرِّصُونَ جداً على تحريرها؛ حتى لا يقع إشكال، أو طعن في الرواة، والطعن في الرواة يؤدي إلى الطعن في المرويِّ كما هو ظاهر.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

١٤ - بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَا يَسُرُّنِي أَنْ عِنْدِي مِثْلُ أَحَدٍ هَذَا ذَهَبًا».

٦٤٤٤ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ قَالَ: قَالَ: أَبُو ذَرٍّ كُنْتُ أَمْشِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَرَّةِ الْمَدِينَةِ فَاسْتَقْبَلَنَا أَحَدٌ فَقَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ. قُلْتُ: لَبَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «مَا يَسُرُّنِي أَنْ عِنْدِي مِثْلُ أَحَدٍ هَذَا ذَهَبًا، تَمْضِي عَلَيَّ ثَالِثَةً وَعِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ، إِلَّا شَيْئًا أَرْضَدُهُ لِذَيْنِ، إِلَّا أَنْ أَقُولَ بِهِ فِي عِبَادِ اللَّهِ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا». عَنْ يَمِينِهِ، وَعَنْ شِمَالِهِ، وَمِنْ خَلْفِهِ - ثُمَّ مَشَى ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الْأَكْثَرِينَ هُمْ الْمَقْتُلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا مَنْ قَالَ: هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا - عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ وَمِنْ خَلْفِهِ - وَقَلِيلٌ مَا هُمْ». ثُمَّ قَالَ لِي: «مَكَانَكَ لَا تَبْرَحَ حَتَّى آتِيكَ». ثُمَّ انْطَلَقَ فِي سَوَادِ اللَّيْلِ حَتَّى تَوَارَى فَسَمِعْتُ

صَوْتًا قَدْ اِرْتَفَعَ، فَتَخَوَّفْتُ أَنْ يَكُونَ أَحَدٌ قَدْ عَرَضَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَأَرَدْتُ أَنْ آتِيَهُ فَذَكَرْتُ قَوْلَهُ لِي: «لَا تَبْرَحْ حَتَّى آتِيَكَ» فَلَمْ أَبْرَحْ حَتَّى آتَانِي، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَقَدْ سَمِعْتُ صَوْتًا تَخَوَّفْتُ، فَذَكَرْتُ لَهُ فَقَالَ: «وَهَلْ سَمِعْتَهُ». قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «ذَاكَ جِبْرِيلُ آتَانِي فَقَالَ: مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِكَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ». قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: «وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ»^(١).

٦٤٤٥- حَدَّثَنِي، أَحْمَدُ بْنُ شَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ يُونُسَ. وَقَالَ: اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ قَالَ: أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ كَانَ لِي مِثْلُ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا يَسُرُّنِي أَنْ لَا تَمُرَّ عَلَيَّ ثَلَاثَ لَيَالٍ وَعِنْدِي مِنْهُ شَيْءٌ، إِلَّا شَيْئًا أَرُصُّهُ لِدِينِي»^(٢).

هذان الحديثان حديث أبي ذرٍّ وحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أتى بهما المؤلف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لمطابقة الترجمة، وهي قول النبي ﷺ: «ما أحبُّ أن لي مثل أُحُدٍ ذَهَبًا». يَعْنِي: أَنَّهُ لَا يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ مَالٌ وَلَا يَنْفَقَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَمُرُّ عَلَيْهِ ثَلَاثَ لَيَالٍ.

قَوْلُهُ: «تَمُرُّ عَلَيْهِ ثَلَاثَ لَيَالٍ». الثَّلَاثُ دَائِمًا يُعْلَقُ الشَّارِعُ بِهَا أَحْكَامًا، مِثْلَ هَذَا الْحَدِيثِ فَالْثَلَاثُ لَهَا اعْتِبَارٌ فِي الشَّرْعِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

١٥- الْغَنِي غَنِي النَّفْسِ.

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَيْنَ ﴿٥٥﴾﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِنْ دُونِ ذَلِكَ هُمْ لَهَا عَمَلُونَ ﴿٦٣﴾﴾﴾. قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: لَمْ يَعْمَلُوهَا، لَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَعْمَلُوهَا.

هَذِهِ آيَاتٌ عَظِيمَةٌ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَيْنَ ﴿٥٥﴾﴾ شَارِعُكُمْ فِي الْخَيْرَاتِ ﴿٥٦﴾﴾. وَهَذَا قَدْ كَتَبْتُ ﴿أَنْ﴾ وَحَدَّثَهَا، وَ﴿مَا﴾ وَحَدَّثَهَا وَذَلِكَ لِأَنَّ مَا هُنَا اسْمُ مَوْصُولٍ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ هُنَا «أَنَّمَا» الدَّالَّةُ عَلَى الْحَصْرِ، فَ«أَنَّمَا» الدَّالَّةُ عَلَى الْحَصْرِ تُكْتَبُ جَمِيعًا، وَأَمَّا أَنْ مَا

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٩٤).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٩٩١).

اسمُ الموصولِ فإنها تُفَرِّدُ كُلَّ واحدةٍ عن الأخرى، ولكنَّ بعضَ الكتَّابِ الذين لا يَعْرِفُونَ الإِملَاءَ يَكْتُبُونَ أن ما الموصولةُ كأنها التي للحصرِ، كما يكتبون إن شاء الله فيُقرِّنونَ النونَ بالشين فتكون: إنشاء، وهذا خطأ عظيمٌ؛ لأنَّ إنشاءَ الله هكذا ليس لها بخبر.

فلهذا يجبُ على الإنسان أن يعرف القاعدةَ الإِملائيةَ في هذا.

❦ يقولُ اللهُ ﷻ: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِرِيشٍ مِّن مَّالٍ وَبَيْنَ ﴿٥٥﴾ نَسَارِعُ لَهُمْ فِي الْفِتْرَةِ﴾. يعزِّي: يظنُّون أن ما أمددناهم به من الأموالِ والبنينَ نَسَارِعُ لهم في الخيراتِ؛ يعني: ليس الأمرُ كذلك، بل إذا أمدَّ اللهُ الإنسانَ بالمالِ والبنينَ وهو مقيمٌ على معصيته فذلك استدراجٌ، وليس هذا من المسارعةِ بالخيراتِ، ولهذا قال: ﴿بَلْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ ﴿٥٦﴾ وذلك لغفلتهم عن الله ﷻ، وعن استدراجه، يظنُّون أن ذلك مسارعةٌ من الله تعالى لهم في الخيراتِ، قال تعالى: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ﴿٥٧﴾ وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيِّدِي مَتِينٌ ﴿٥٨﴾ [النمل: ٤٤-٤٥].

❦ ثم قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُّشْفِقُونَ﴾ ﴿٥٩﴾. أي: من خوفه المبنيُّ على العلم؛ لأنَّ الخشيةَ خوفٌ مبنيٌّ على العلم، بخلافِ الخوفِ، ولأنَّ الخشيةَ تكونُ بسببِ قوةِ المخشيِّ، والخوفُ يكونُ بسببِ ضعفِ الخائفِ، ولهذا كانت الخشيةُ أعلى مرتبةً من الخوفِ، فالخشيةُ خوفٌ عن علمٍ، والدليلُ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [طه: ٢٨]. خلافِ الخوفِ، فقد يدعُرُ الإنسانُ ويخاف من الشبح، فقد يرى سواداً بعيداً ويحسبُ أنه سبعٌ فيخافُ، فالخوفُ ذعرٌ وهلعٌ في القلبِ، غيرُ مبنيٍّ على العلم، وأيضاً الخوفُ يكونُ من ضعفِ الخائفِ، والخشيةُ تكونُ من قوةِ المخشيِّ، وعلى هذا فقد يخشي القويُّ من هو أقوى منه، أما الخوفُ فسببهُ الضعفُ، يقولُ اللهُ ﷻ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُّشْفِقُونَ﴾ أي: خائفون على أنفسهم، كما قال تعالى في سورة الطور: ﴿قَالُوا إِنَّا كُنَّا قَبْلُ فِي أَهْلِنَا مُّشْفِقِينَ﴾ [الطور: ٢٦]. قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُّشْفِقُونَ﴾ ﴿٦٠﴾ وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّائِهِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴿٦١﴾ [الأنعام: ٥٧-٥٨]. بالآياتِ الكونيةِ والآياتِ الشرعيةِ فيؤمنون بأن الله وحده هو الذي خلقها، وهو الذي يُدبِّرُها، ويُسخِّرُها، والآياتِ الشرعيةِ فيؤمنون بها، ويُذعنون لها، ويقبلونها.

❦ ثم قال: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾ ﴿٦٢﴾. لا يُشركونَ في ربوبيته، ولا ألوهيته ولا أسمائه وصفاته. ثم قال: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَاءً آتَاوْا قُلُوبُهُمْ وَجِلَّةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ﴾ ﴿٦٣﴾ [الأنعام: ٦٠]. يعني: يفعلون ما أمروا أن يفعلوه، فيؤتون ما آتوا من طاعةِ الله ببذلِ المالِ، والنفسِ، والبدنِ، وقلوبهم وجِلَّةٌ؛

أي: خائفة من أن لا يتقبل منها، لا سوء ظن بالله، ولكن سوء ظن بأنفسهم فيخشون من التفریط، أو الإفراط فلا يقبل منهم ثم قال: ﴿أَتَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ﴾ (وأن) جاءت هنا بالفتح، وجاءت مفتوحة لأنها جاءت على تقدير الله، فالجملَةُ هنا تعليلية؛ أي: لأنهم راجعون إلى الله: ﴿أَوَلَيْكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَاقُونَ﴾ (النحل: ٦١). أي: يسارعون إليها، وفي تنفيذها إذا دخلوا فيها، ولهذا جاءت (في) في مكان يظن أن اللائق فيه (إلى) وليس كذلك بل (في) أليق من (إلى)؛ لأن المسارعة إلى الشيء تنتهي بوصوله، لكن المسارعة فيه تكون بالسعي إليه حتى يصل إليه الإنسان، وبالسعي فيه؛ أي: في أثناء العمل، فصار ﴿يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾ أبلغ من: يسارعون إلى الخيرات.

ثم قال: ﴿وَهُمْ لَهَا سَاقُونَ﴾ (١١). فهم يسارعون، ويحققون المسارعة بالسبق، فلا يكلون ولا يملون.

ثم قال: ﴿وَلَا تُكَلِّفُ نَفْسًا وِزْرًا﴾. الجملة هذه صلتها بما قبلها ظاهرة جدًا؛ لأنه لما أثنى عليهم بالمسارعة والسبق، بين أن هذه المسارعة والسبق مبنية على القدرة، وأن الله لا يكلفهم إلا ما يستطيعون، فإذا سارعوا في عمل، وقصروا عن غيره، من أجل عدم قدرتهم على ذلك فهم في عداد المسارعين السابقين، ولهذا أعقبه بقوله: ﴿وَلَا تُكَلِّفُ نَفْسًا وِزْرًا﴾.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ﴾ (١٧). قوله: «هم مشفقون» مبتدأ وخبر؛ أي: من شدة خوفهم لله الخوف المبنى على العلم مشفقون من عذاب الله خائفون منه؛ وذلك لإيمانهم بالإيمان التام بأن ما وعد الله أو أوعده به سيكون، فهم مشفقون من خشية الله، و(من) هنا للتعليل؛ أي: من أجل الخشية خائفون من عذاب الله.

والخشية هي: الخوف مع العلم. والخوف بلا علم خوف مجرد فهذا فرق بين الخوف والخشية. فرق آخر: أن الخشية تكون من عظم المخشي، وإن كان الخاشي عظيمًا أيضًا، والخوف يكون من ضعف الخائف، وإن كان المخوف ضعيفًا.

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يَأْتِيَتْ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾ (١٨). وأتي بـ «يؤمنون»؛ لن هذه الآيات تتجدد، فالذين في وقت نزول القرآن تنزل عليهم الآيات يومًا فيوما، فكلما نزلت آية ازدادوا إيمانًا قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَا أَنْزَلْنَا سُورَةً فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَرَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ (النحل: ١٧٤). وكذلك الآيات الكونية تتجدد، فكلما جاءت آية مطابقة لما

أخبر الله به ورسوله زادتِ المؤمنَ إيماناً، ولهذا قال: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يَأْتِيَتْ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾ ولم يقل: مؤمنون كما قال: ﴿مُشْفِقُونَ﴾ لأن الإيمان يتكرر فهم كلما أتتهم آية زادتهم إيماناً.

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يَرْجُونَ﴾ لا يُشْرِكُونَ ﴿٥٥﴾. وقوله: ﴿هُم يَرْجُونَ﴾ لا يُشْرِكُونَ، أتى فيه بالجملة الفعلية ولم يقل غير مشركين؛ وذلك لأنهم لا يُشْرِكُونَ في أي فعل يفعلونه لله، فلا رياء عندهم ولا سمعة، ولا يريدون الدنيا بعملهم، إنما يريدون الله تعالى.

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا﴾. أي: يعطون ما أعطوا، ويبدلون ما بدّلوا من الأعمال البدنية والأموال ﴿وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَّةٌ﴾؛ أي: خائفة من أن لا يُقبَل منهم، ومن أن يردّ عليهم العمل، لا سوء ظن بالله، ولكن احتقاراً لأنفسهم، وخوفاً من التقصير، فهم يؤتون ما آتوا، ويفعلون العمل الصالح، لكن يخشون ألا يُقبَل منهم، فيصومون مثلاً ويخافون ألا يُقبَل منهم، وكذلك بقية الأعمال.

قال تعالى: ﴿وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَّةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَجِعُونَ﴾؛ يعني: يعطون ما أعطوا؛ لأنهم يؤمنون برجوعهم إلى الله، وأن الله تعالى سوف يجازيهم.

ثم قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ﴾ ﴿١١﴾. يسارعون فيها؛ أي: في الوصول إليها، وفي إتقانها، وهم مدركون لها، ولها سابقون.

ثم قال تعالى: ﴿وَلَا تُكَلِّفُ نَفْسًا وِزْرًا وَلَا وِزْرًا نَفْسًا وَلَا وِزْرًا﴾. لما كانت المسارعة قد يتوهم منها وإهم أنهم لو عجزوا عن المسارعة لم ينالوها قال: ﴿وَلَا تُكَلِّفُ نَفْسًا وِزْرًا وَلَا وِزْرًا نَفْسًا﴾ فهم يسارعون حتى لو صلّى الإنسان منهم قاعداً؛ لعجزه عن القيام فهو مسارع؛ لأن الله قال: ﴿وَلَا تُكَلِّفُ نَفْسًا وِزْرًا وَلَا وِزْرًا نَفْسًا﴾.

ثم قال: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ ﴿١٢﴾. وهذا الكتاب هو ما كتبه الملائكة من أعمال بني آدم، فهو ينطق بالحق يوم القيامة، ويُقال للإنسان ﴿أَقْرَأَ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ ﴿١٣﴾. قال الحسن: «لقد أنصفك من جعلك حسيباً على نفسك». وأنت إن حاسبت نفسك ستجد أن الأمر كما كتب.

ثم قال تعالى: ﴿بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمَرٍ مِّنْ هَذَا﴾. هذا قوله في أول الآيات: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ﴾ ﴿٥٥﴾ سارع لهم في الخيرات بل لا يشعرون ﴿٥٨﴾. قال: ﴿بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمَرٍ مِّنْ هَذَا﴾؛ يعني: قد حل بها ما غمرها ولم يتفطنوا له ﴿وَلَهُمْ أَعْمَالٌ مِّنْ دُونِ ذَلِكَ هُمْ لَهَا عَامِلُونَ﴾ ﴿١٦﴾.

[البخاري: ٦٣]. وهذه هي أعمال الدنيا، ولهذا قال: ﴿مِنْ دُونِ ذَلِكَ﴾ إشارة لانخفاض رتبته، ثم قال تعالى: ﴿هُمْ لَهَا عَمِلُونَ﴾ الجملة هذه أسمية؛ يعني: متقنون للعمل لها، وقدم المفعول (لها) للدلالة على أنهم قد حصروا أنفسهم، وأفكارهم، وعقولهم، في هذه الأعمال الدنيوية.

ثم قال البخاري: «قال ابن عيينة: لم يعملوها لا بد من أن يعملوها». يعني: هم ما عملوها بعد، لكن لا بد أن يعملوها؛ يعني أنهم مصرّون على عملها.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤٤٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ، حَدَّثَنَا أَبُو حَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ الْغِنَى عَنْ كَثْرَةِ الْعَرَضِ، وَلَكِنَّ الْغِنَى غِنَى النَّفْسِ»^(١).

قوله: «ليس الغني عن كثرة العرض»؛ أي: ليس عن كثرة المال، ولكنه غني النفس وغني القلب، فكم من إنسانٍ عنده ملايين الملايين ومع ذلك يعمل عمل الفقير، من شدة الحرص على المال وطلبه له، وكم من إنسانٍ عنده دون ذلك بكثير تجده لا يهتم، وتجده كريماً يعطي أكثر مما يعطي ذلك الرجل الذي عنده الأموال الكثيرة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦ - بَابُ فَضْلِ الْفَقْرِ.

٦٤٤٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: مَرَّ رَجُلٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لِرَجُلٍ عِنْدَهُ جَالِسٍ: «مَا رَأَيْكَ فِي هَذَا؟». فَقَالَ: رَجُلٌ مِنْ أَشْرَافِ النَّاسِ، هَذَا وَاللَّهِ حَرِيٌّ إِنْ خُطِبَ أَنْ يُنْكَحَ، وَإِنْ شَفَعَ أَنْ يُشَفَّعَ. قَالَ: فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ مَرَّ رَجُلٌ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا رَأَيْكَ فِي هَذَا؟». فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا رَجُلٌ مِنْ فُقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ، هَذَا حَرِيٌّ إِنْ خُطِبَ أَنْ لَا يُنْكَحَ، وَإِنْ شَفَعَ أَنْ لَا يُشَفَّعَ، وَإِنْ قَالَ أَنْ لَا يُسْمَعَ لِقَوْلِهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا خَيْرٌ مِنْ مِلْءِ الْأَرْضِ مِثْلَ هَذَا».

الواقعُ أن الحديثَ الذي استدَلَّ به البخاريُّ رَحِمَهُ اللهُ لَا يُطَابِقُ الترجمةَ؛ لأنَّ قولَ الرسولِ ﷺ: «هذا خيرٌ من ملءِ الأرضِ مثلِ هذا» لَا يَدُلُّ على أنَّ هذا بسببِ الفقرِ، فقد يَكُونُ خيراً منه لأعمالٍ أخرى يَعْلَمُهَا النَّبِيُّ ﷺ، وكم من غنيٍّ هو خيرٌ من ألفِ فقيرٍ، وكم من فقيرٍ خيرٌ من ألفِ غنيٍّ.

فالواقعُ أنَّ الفقرَ والغنيَّ لو نظرنا إليهما من حيثَ هما لكان الغنيُّ أحسنَ وأفضلَ، لأنَّ الغنيَّ يَحْصُلُ به من النفعِ الخاصِّ والعامِّ ما لَا يَحْصُلُ بالفقرِ، ولهذا اختلفَ العلماءُ رَحِمَهُمُ اللهُ أَيُّهما أَفضلُ: الغنيُّ الشاكرُ، أم الفقيرُ الصابرُ؟

فقال بعضهم: الغنيُّ الشاكرُ أَفضلُ؛ لأنَّه يَحْصُلُ منه من الخيرِ ونفعِ الأمةِ النفعُ العامُّ الكثيرُ ما لَا يَحْصُلُ بفقيرٍ الفقيرِ.

وقال بعضهم: بل الفقيرُ الصابرُ أَفضلُ؛ لأنَّه قد صبرَ على البلاءِ وكان من الصابرينَ. وقد ذكرَ ابنُ القيمِ رَحِمَهُ اللهُ في كتابه «بدائعِ الفوائدِ» هذه المناظرةَ في أَيُّهما أَفضلُ الغنيُّ الشاكرُ أم الفقيرُ الصابرُ.

ولكن إذا نظرنا من حيثِ الإطلاقِ فإنَّ الغنيَّ الشاكرَ أَفضلُ؛ لأنَّ البلويَ بالمالِ ليست هينةً؛ لأنَّ إذا ابتليَ الإنسانُ بالمالِ وشكرَ فإنَّ معاناتهَ للشكرِ قد تَكُونُ أشدَّ من معاناةِ الفقيرِ للصبرِ؛ لأنَّ كثيراً من الأغنياءِ إذا أغناهم اللهُ أخذهم الغنيُّ بالأشرِ والبطرِ ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الشُّكْرُ: ١٣].

قَالَ ابنُ حجرٍ رَحِمَهُ اللهُ:

❖ قوله: «ثم مرَّ رجلٌ». زاد إبراهيمُ: من فقراءِ المسلمينَ وفي روايةِ ابنِ حبانَ: مسكينٌ من أهلِ الصُّفَّةِ.

❖ قوله: «هذا خيرٌ من ملءِ الأرضِ». من ملءِ بكسرِ الميمِ وسكونِ اللامِ مهموزٌ.

❖ قوله: «ملءٌ». بكسرِ اللامِ ويجوزُ فتحُها.

قَالَ الطَّبِيُّ: وَقَعَ التفضيلُ بينهما باعتبارِ مميزٍ وهو قوله بعد هذا لأنَّ البيانَ والمبينَ شيءٌ واحدٌ زادَ أحمدُ وابنُ حبانَ: «عندَ اللهِ يومَ القيامةِ» وفي روايةِ ابنِ حبانَ الأخرى: «خيرٌ من طلاعِ الأرضِ من الآخرِ» و«طَلَعَ»: بكسرِ المهملةِ، وتخفيفِ اللامِ، وآخرُه مهملةٌ؛ أي: ما طَلَعَتْ عليه الشمسُ من الأرضِ كذا قال عياضٌ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: الْمَرَادُ مَا فَوْقَ الْأَرْضِ، وَزَادَ فِي آخِرِ هَذِهِ الرَّوَايَةِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا يُعْطَى هَذَا كَمَا يُعْطَى الْآخَرُ؟ قَالَ: «إِذَا أُعْطِيَ خَيْرًا فَهُوَ أَهْلُهُ، وَإِذَا صُرِفَ عَنْهُ فَقَدْ أُعْطِيَ حَسَنَةً». [قَوْلُهُ: «إِذَا أُعْطِيَ خَيْرًا فَهُوَ أَهْلُهُ». هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قَضَى لِلْغَنِيِّ بِصِفَاتٍ أُخْرَى^(١).
وَفِي رَوَايَةِ أَبِي سَالِمٍ الْجَيْشَانِيِّ عَنْ أَبِي ذَرٍّ فِيهِ أَخْرَجَهُ مُحَمَّدُ بْنُ هَارُونَ الرُّوْيَانِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ»، وَابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ فِي «فَتْوحِ مِصْرَ» وَمُحَمَّدُ بْنُ رَيْبَعٍ الْجِزْيِيُّ فِي «مُسْنَدِ الصَّحَابَةِ» الَّذِينَ نَزَلُوا مِصْرًا مَا يُؤْخَذُ مِنْهُ تَسْمِيَةُ الْهَارِ الثَّانِي وَلَفْظَةً: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كَيْفَ تَرَى جُعِيلًا؟ قُلْتُ: مُسْكِينًا كَشْكَلِهِ مِنَ النَّاسِ. قَالَ: فَكَيْفَ تَرَى فَلَانًا؟ قُلْتُ: سَيِّدًا مِنَ السَّادَاتِ. قَالَ: «فَجُعِيلٌ خَيْرٌ مِنْ مَلَأِ الْأَرْضِ مِنْ مِثْلِ هَذَا». قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَفَلَانٌ هَكَذَا وَتَصْنَعُ بِهِ مَا تَصْنَعُ؟ قَالَ: «إِنَّهُ رَأْسُ قَوْمِهِ فَأَتَأَلَّفُهُمْ».

وَذَكَرَ ابْنُ إِسْحَاقَ فِي الْمَغَازِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التِّيمِّيِّ مَرْسَلًا أَوْ مَعْضَلًا قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أُعْطِيتَ عُسَيْنَةً وَالْأَقْرَعُ مَائَةَ الْهَائَةِ وَتَرَكْتُ جُعِيلًا؟ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَجُعِيلُ بْنُ سَرَاقَةَ خَيْرٌ مِنْ طَلَاعِ الْأَرْضِ مِثْلِ عُسَيْنَةَ وَالْأَقْرَعِ، وَلَكِنِّي أَتَأَلَّفُهُمَا وَأَكُلُ جُعِيلًا إِلَى إِيْمَانِهِ».
وَلَجُعِيلُ الْمَذْكُورُ ذَكَرَ فِي حَدِيثِ أَخِيهِ عَوْفِ بْنِ سَرَاقَةَ فِي غَزْوَةِ بَنِي قُرَيْظَةَ، وَفِي حَدِيثِ الْعَرَبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، وَقِيلَ فِيهِ: جِعَالٌ بِكُسْرِ أَوَّلِهِ وَتَخْفِيفِ ثَانِيهِ، وَلَعَلَّهُ صُغْرٌ، وَقِيلَ: بَلْ هُمَا أَخَوَانِ.

وَفِي الْحَدِيثِ: بَيَانُ فَضْلِ جُعِيلِ الْمَذْكُورِ، وَأَنَّ السِّيَادَةَ بِمَجْرَدِ الدُّنْيَا لَا آثَرَ لَهَا، وَإِنَّمَا الْإِعْتِبَارُ فِي ذَلِكَ بِالْآخِرَةِ كَمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ، وَأَنَّ الَّذِي يَفُوتُهُ الْحِظُّ مِنَ الدُّنْيَا يُعَاضُ عَنْهُ بِحَسَنَةِ الْآخِرَةِ، فَفِيهِ فَضِيلَةُ الْفَقْرِ كَمَا تَرَجَّمَ بِهِ، لَكِنْ لَا حِجَّةَ فِيهِ لِتَفْضِيلِ الْفَقِيرِ عَلَى الْغَنِيِّ، كَمَا قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: بَأَنَّهُ إِنْ كَانَ فَضَّلَ عَلَيْهِ لِفَقْرِهِ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: خَيْرٌ مِنْ مَلَأِ الْأَرْضِ مِثْلَهُ لَا فَقِيرَ فِيهِمْ، وَأَنْ كَانَ لِفَضْلِهِ فَلَا حِجَّةَ فِيهِ.

قُلْتُ: يُمْكِنُهُمْ أَنْ يَلْتَزِمُوا الْأَوَّلَ وَالْحَيْثِيَّةَ مَرْعِيَّةً، لَكِنْ تَبَيَّنَ مِنْ سِيَاقِ طَرِيقِ الْقِصَّةِ أَنَّ جِهَةَ تَفْضِيلِهِ إِنَّمَا هِيَ لِفَضْلِهِ بِالتَّقْوَى وَلَيْسَتْ الْمَسْأَلَةُ مَفْرُوضَةً فِي فَقِيرٍ مَتَّقٍ وَغَيْرِ مَتَّقٍ، بَلْ لَا بَدَّ مِنْ اسْتَوَائِهِمَا أَوَّلًا فِي التَّقْوَى.

(١) مَا بَيْنَ الْمُعَقُّوفِينَ مِنْ كَلَامِ الْعَلَّامَةِ ابْنِ عَثِيمِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وأيضاً فما في الترجمة تصريحٌ بتفضيل الفقير على الغني، إذ لا يلزم من ثبوت فضيلة الفقير أفضليته، وكذلك لا يلزم من ثبوت أفضلية فقيرٍ على غني، أفضلية كل فقيرٍ على كل غني^(١). اهـ

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤٤٨ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ قَالَ: عُدْنَا خَبَابًا فَقَالَ: هَاجَرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ نُرِيدُ وَجْهَ اللَّهِ، فَوَقَعَ أَجْرُنَا عَلَى اللَّهِ، فَمِنَّا مَنْ مَضَى لَمْ يَأْخُذْ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئًا، مِنْهُمْ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ، وَتَرَكَ نَمْرَةً فَإِذَا غَطَيْنَا رَأْسَهُ بَدَتْ رِجْلَاهُ، وَإِذَا غَطَيْنَا رِجْلَيْهِ بَدَا رَأْسُهُ، فَأَمَرْنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نُعْطِيَ رَأْسَهُ، وَنَجْعَلَ عَلَى رِجْلَيْهِ مِنْ الْإِذْخِرِ، وَمِنَّا مَنْ آيَنَعَتْ لَهُ ثَمَرَتُهُ فَهُوَ يَهْدُبُهَا^(١).

اللَّهُ أكبر هذا هو حال الصحابة رضي الله عنهم هاجروا مع النبي ﷺ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ.

منهم من مضى ولم يأخذ من أجره شيئاً؛ يعني: لم يأخذ من الغنائم شيئاً وعوضاً عن هجرته، مثل: مصعب بن عمير رضي الله عنه، وكان صاحب الراية في غزوة أُحُدٍ، وكان شاباً مدللاً بين أبويه في مكة، فلما أسلم طرده أبواه، فهاجر مع النبي ﷺ، وكان يلبس قميصاً مرقعاً، مع أنه كان في مكة يلبس أحسن الثياب التي يلبسها الناس، وذلك قبل أن يُسَلِّمَ، ففُضِّلَ رضي الله عنه ترك أهله، ودلّه، وبلده، هجرةً إلى الله ورسوله، وكان جزاءه أن الله ﷻ اختار له الشهادة، فقتل في أُحُدٍ شهيداً، وأنزل الله: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ (٣) فَرَحِمَ بِمَاءِ أَنْفُسِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ. وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٧﴾ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةِ اللَّهِ وَفَضْلِهِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ [التوبة: ١٦٩-١٧١].

ومن الصحابة من عُمِّرَ. وأدرك المال ووفرته وصار يهدب هذه الثمرة؛ أي: يُجنيها. والله أعلم بالحال هل الأفضل فيهم من لم يأخذ من أجره الدنيوي شيئاً مثل مصعب بن عمير، أو الآخر.

(١) انظر: «الفتح» (١١/ ٢٧٧-٢٧٨).

(٢) أخرجه مسلم (٩٤٠).

وهذا الحديث أيضًا لا يدلُّ على فضلِ الفقر؛ لأنَّ الفقرَ شيءٌ يبتلي به الله العبدَ، ولكن الصبرَ على الفقرِ هو الذي فيه الفضل؛ لأنه من كسبِ العبدِ، وكم من إنسانٍ حرص حرصًا عظيمًا على المالِ ولم يُدرِكْهُ، وكم من إنسانٍ تسبَّبَ بأسبابٍ ضئيلةٍ فأدركَ المالَ، وكم من إنسانٍ لم يتسبَّبَ فجاءه المالُ.

وهذا شيءٌ مشاهدٌ، فمن الناسِ من يكونُ ذكيًا جيدًا في اكتسابِ المالِ، ولكنه لا يربحُ بل كلما اشترى شيئًا خسر.

ومن الناسِ من يكونُ سببه ضعيفًا ولكنه يحصلُ على خيرٍ كثيرٍ، وكلما اشترى سلعةً ارتفعت قيمتها فباع ما اشتراه بأضعافه مثلًا، فهذا يغتنى في وقتٍ قصيرٍ. ومن الناسِ من يأتيه المالُ بلا سببٍ؛ مثل أن يموتَ له قريبٌ غنيٌّ، فيرثَ المالَ من بعده فيصبحَ غنيًّا.

فالفقرُ ليس من كسبِ العبدِ حتى يُقالَ: إن الإنسانَ يُثَابُ عليه، بل هو يُثَابُ على الصبرِ على الفقرِ، وحيثُ تأتى المسألةُ: هل الأفضلُ الفقيرُ الصابرُ أم الغنيُّ الشاكرُ؟

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤٤٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا سَلْمُ بْنُ زَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اطْلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْفُقَرَاءَ، وَاطْلَعْتُ فِي النَّارِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ» ^(١). تَابَعَهُ أَيُّوبُ وَعَوْفٌ، وَقَالَ صَخْرُ وَحَمَّادُ بْنُ نَجِيحٍ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

في هذا الحديث من الفوائد:

أن الجنة والنار موجودتان الآن، وهو كذلك، كما دلَّ عليه القرآن في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [التوبة: ١٣]. وقال تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ١٣٣].

❖ وقوله: «رَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْفُقَرَاءَ». لَأَنَّ الْفُقَرَاءَ أَكْثَرُ انْقِيَادًا مِنَ الْأَغْنِيَاءِ إِلَى الْحَقِّ، وَلَيْسَ هَذَا لِفَقْرِهِمْ، فَإِنَّ الْغَنَى الشَّاكِرَ قَدْ يَكُونُ أَفْضَلَ مِنَ الْفَقِيرِ الصَّابِرِ، لَكِنْ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْفُقَرَاءَ أَكْثَرُ انْقِيَادًا لِلْحَقِّ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ وَلِهَذَا تَجَدُّ فِي الْقُرْآنِ أَنَّ الَّذِينَ يُكَذِّبُونَ الرِّسْلَ هُمُ الْمَلَأُ قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ﴾ [الأنعام: ٦٦]. وَ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا﴾ [الأنعام: ٧٥]. وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهَذَا هُوَ وَجْهُ كَوْنِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْجَنَّةِ الْفُقَرَاءَ.

أَمَّا السَّبَبُ فِي أَنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ النِّسَاءُ فَبَيْنَهُ الرِّسُولُ ﷺ فِي حَدِيثٍ آخَرَ: «بَأْنَهُنَّ يُكْثِرْنَ اللَّعْنَ، وَيَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ»^(١). وَ«أَنْهِنَّ نَاقِصَاتُ عَقْلِ»^(٢). وَهُنَّ أَسْبَابُ الْفِتْنَةِ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا تَرَكْتُ بَعْدِي فِتْنَةً أَضُرَّ عَلَى الرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ»^(٣). فَلهَذَا كُنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ رَأَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَهُمْ مَا دَخَلُوهَا بَعْدَ؟ فَالْجَوَابُ: مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ يُقَالَ: كُشِفَ لَهُ ﷺ عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤٥٠ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمْ يَأْكُلِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى خِوَانٍ حَتَّى مَاتَ، وَمَا أَكَلَ خُبْزًا مُرَقَّقًا حَتَّى مَاتَ.

٦٤٥١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَقَدْ تَوَفَّى النَّبِيُّ ﷺ وَمَا فِي رَفِيٍّ مِنْ شَيْءٍ يَأْكُلُهُ ذُو كَبِدٍ، إِلَّا شَطْرُ شَعِيرٍ فِي رَفِّي لِي، فَأَكَلْتُ مِنْهُ حَتَّى طَالَ عَلَيَّ، فَكَلَيْتُهُ، فَفَنِيَّ^(٤).

❖ قوله: «لَمْ يَأْكُلِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى خِوَانٍ حَتَّى مَاتَ». الْخِوَانُ هُوَ شَيْءٌ مُرْتَفَعٌ يُوَضَّعُ عَلَيْهِ الطَّعَامُ؛ حَتَّى لَا يُطَاطَى الْأَكْلُ رَأْسُهُ عِنْدَ الْأَكْلِ، وَالْمَعْنَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَأْكُلُ الْأَكْلَ الْمُرْتَفِعِينَ، وَأَنَّهُ لَمْ تَفْتَحْ لَهُ الدُّنْيَا حَتَّى وَصَلَ إِلَى هَذَا الْحَالِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٩)، وَمُسْلِمٌ (٩٠٧).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٠٤)، وَمُسْلِمٌ (٧٩).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٠٩٦)، وَمُسْلِمٌ (٢٧٤٠).

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٩٧٣).

❖ وقوله: «وَمَا أَكَلَ خُبْزًا مُرَقَّقًا حَتَّى مَاتَ». الخبزُ المرقَّقُ هو الذي يُجعلُ فيه الإدامُ من اللحم وغيره، من الأشياءِ التي تُرَفِّقُهُ حتى يَكُونَ لِينًا، أو أنه خبزٌ مرقَّقٌ بسببِ كَيْفِيَةِ خَبْزِهِ؛ لأنه قد يَكُونُ الخبزُ جافًا، وقد يَكُونُ لِينًا، فإِذَا أُنْ يَكُونُ مَرَقَّقًا بِمَا يَجْعَلُ مَعَهُ مِنَ الْأَدَمِ، أو مَرَقَّقًا بِمَا هُوَ فِي كَيْفِيَةِ صَنْعِهِ، فَإِنَّ الْخَبْزَ يَكُونُ لِينًا رَطْبًا كَأَنَّهُ الْقَطَنُ.

❖ وأما قول عائشة: «فَكِلْتُهُ فَنِي». ففيه دليلٌ على أن الإنسانَ إِذَا كَالَ الشَّيْءَ، وَصَارَ يُبْلَظُ هَلْ نَقَصَ أَوْ زَادَ، فَإِنَّهُ بَرَكَتُهُ تُنَزَّعُ، وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَائِشَةَ: «لَا تُؤْعِي فَيُؤْعِي اللَّهُ عَلَيْكَ»؛ أَي: لَا تَقْدِرِي الْأَشْيَاءَ فَإِنَّ اللَّهَ يُؤْعِي عَلَيْكَ؛ أَي: أَنَّهُ يُعَايِلُكَ بِحَسَبِ مَا تُقَدِّرِينَ. فَإِذَا جَعَلَ الْإِنْسَانُ الشَّيْءَ مُوَكُولًا إِلَى اللَّهِ ﷻ، وَصَارَ يَأْكُلُ مِنْهُ حَتَّى يَفْنَى صَارَ هَذَا أَبْرَكَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧ - بَابُ كَيْفَ كَانَ عَيْشُ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ وَتَخْلِيهِمْ عَنِ الدُّنْيَا.

٦٤٥٢ - حَدَّثَنِي أَبُو نُعَيْمٍ يَنْحُو مِنْ نِصْفِ هَذَا الْحَدِيثِ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ ذَرٍّ، حَدَّثَنَا مُجَاهِدٌ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَقُولُ: اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِنْ كُنْتُ لِأَعْتَمِدَ بِكَبِدِي عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْجُوعِ، وَإِنْ كُنْتُ لِأَشُدَّ الْحَجَرَ عَلَى بَطْنِي مِنَ الْجُوعِ، وَلَقَدْ قَعَدْتُ يَوْمًا عَلَى طَرِيقِهِمُ الَّذِي يَخْرُجُونَ مِنْهُ، فَمَرَّ أَبُو بَكْرٍ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، مَا سَأَلْتُهُ إِلَّا لِشِبْعِي، فَمَرَّ وَلَمْ يَفْعَلْ، ثُمَّ مَرَّ بِي عُمَرُ فَسَأَلْتُهُ عَنْ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، مَا سَأَلْتُهُ إِلَّا لِشِبْعِي، فَمَرَّ فَلَمْ يَفْعَلْ، ثُمَّ مَرَّ بِي أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ فَتَبَسَّمَ حِينَ رَأَى، وَعَرَفَ، مَا فِي نَفْسِي وَمَا فِي وَجْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَبَا هُرَّ». قُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «الْحَقُّ». وَمَضَى فَتَبِعْتُهُ، فَدَخَلَ فَاسْتَأْذَنَ، فَأَذِنَ لِي، فَدَخَلَ فَوَجَدَ لَبَنًا فِي قَدَحٍ، فَقَالَ: «مِنْ أَيْنَ هَذَا اللَّبَنُ». قَالُوا: أَهْدَاهُ لَكَ فُلَانٌ أَوْ فُلَانَةٌ. قَالَ: «أَبَا هُرَّ». قُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «الْحَقُّ إِلَى أَهْلِ الصُّفَّةِ فَادْعُهُمْ لِي». قَالَ: وَأَهْلُ الصُّفَّةِ أَضْيَافُ الْإِسْلَامِ، لَا يَأْوُونَ إِلَى أَهْلِ وَلَا مَالٍ، وَلَا عَلَى أَحَدٍ، إِذَا أَتَتْهُ صَدَقَةٌ بَعَثَ بِهَا إِلَيْهِمْ، وَلَمْ يَتَنَاوَلْ مِنْهَا شَيْئًا، وَإِذَا أَتَتْهُ هَدِيَّةٌ أَرْسَلَ إِلَيْهِمْ، وَأَصَابَ مِنْهَا وَأَشْرَكَهُمْ فِيهَا، فَسَأَلَنِي ذَلِكَ فَقُلْتُ: وَمَا هَذَا اللَّبَنُ فِي أَهْلِ الصُّفَّةِ كُنْتُ أَحَقُّ أَنْ أُصِيبَ مِنْ هَذَا اللَّبَنِ شَرْبَةً أَتَقَوَّى بِهَا، فَإِذَا جَاءَ أَمْرُنِي فَكُنْتُ أَنَا أُعْطِيهِمْ، وَمَا عَسَى أَنْ يَبْلُغَنِي مِنْ هَذَا اللَّبَنِ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ وَطَاعَةِ رَسُولِهِ ﷺ، فَاتَيْتُهُمْ فَدَعَوْتُهُمْ فَأَقْبَلُوا، فَاسْتَأْذَنُوا فَأَذِنَ لَهُمْ، وَأَخَذُوا

مَجَالِسَهُمْ مِنَ الْبَيْتِ قَالَ: «يَا أَبَا هُرٍّ». قُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «خُذْ فَأَعْطِهِمْ». قَالَ: فَأَخَذْتُ الْقَدَحَ فَجَعَلْتُ أُعْطِيهِ الرَّجُلَ فَيَشْرَبُ حَتَّى يَرَوْى، ثُمَّ يَرُدُّ عَلَى الْقَدَحِ، فَأُعْطِيهِ الرَّجُلَ فَيَشْرَبُ حَتَّى يَرَوْى، ثُمَّ يَرُدُّ عَلَى الْقَدَحِ، حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ رَوِيَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ، فَأَخَذْتُ الْقَدَحَ فَوَضَعُهُ عَلَى يَدِهِ فَنَظَرَ إِلَيَّ فَبَسَّمَ فَقَالَ: «أَبَا هُرٍّ». قُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «بَقِيتُ أَنَا وَأَنْتَ». قُلْتُ: صَدَقْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «اقْعُدْ فَاشْرَبْ». فَقَعَدْتُ فَشَرِبْتُ. فَقَالَ: «اشْرَبْ». فَشَرِبْتُ، فَمَا زَالَ يَقُولُ: «اشْرَبْ». حَتَّى قُلْتُ: لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، مَا أَجِدُ لَهُ مَسْلَكًا. قَالَ: «فَارِنِي». فَأَعْطَيْتُهُ الْقَدَحَ فَحَمِدَ اللَّهُ وَاسْمَى، وَشَرِبَ الْفَضْلَةَ.

اللهم صلي وسلم على سيدنا محمد، حديث أبي هريرة هذا فيه فوائد عظيمة:
 أولاً: قوله: «اللَّهُ». هذا قسمٌ، فالهمزة الممدودة بدلٌ عن الواو، كما أن حرف القسم يُبدلُ أحياناً بهاء، فيقال: هَالله. فحروف القسم الأصلية ثلاثة: الواو، والباء، والتاء، لكن قد يُبدلُ عنها حروفٌ فرعيةٌ وهي: هاءٌ، والهمزة الممدودة، فيقول: آله. وهذا غيرُ همزة الاستفهام.
 ❖ فقولُه هنا: «اللَّهُ الذي لا إله إلا هو إن كنت لأَعْتِمِدُ». هذا قسمٌ، والمقسمُ عليه قوله: «إن كنت لأَعْتِمِدُ». و«إن» هنا مخففةٌ من الثقلية، واسمُها محذوفٌ ضميرُ الشأن، وجملةُ كنتُ خبرُها، واللامُ في قوله: لأَعْتِمِدُ. لامُ التوكيد، وهي في هذا الموضع لازمةٌ؛ لأنها فارقةٌ بين إن النافية وإن المؤكدة، إذ لو حذفت لا لتبسَّت «إن» النافية بـ«إن» المؤكدة، فلو قال: إن كنت أَعْتِمِدُ. لأشبه أن تكون: ما كنت أَعْتِمِدُ فاللام هذه للتوكيد، وهي لام واجبةٌ؛ لأنها فارقةٌ بين: «إن» المؤكدة و«إن» النافية، وهي لازمةٌ إلا ظهر المعنى بدونها فتكون غير لازمة.
 ❖ قوله: «إن كنت لأَعْتِمِدُ بكبدي على الأرض من الجوع». يعنِي: ينبطِخُ من الجوع ليخفَّ عليه.

❖ وقولُه: «وأشدُّ الحجرَ على بطني من الجوع». ذلك لأنه إذا شدَّ الحجرَ على بطنه اعتمد واستقام أكثر.

❖ وقولُه: «ولقد قعدت يوماً على طريقهم»؛ أي: على طريق الصحابة رضي الله عنهم، أو على طريق الناس الذي يخرجون منه.

❦ قَالَ: «فمرَّ أبو بكرٍ، فسألته عن آية من كتاب الله، ما سألتُهُ إلا لِيُسَبِّعَنِي». وفي لفظٍ: لِيَسْتَبْعِنِي؛ يعني: لأجل أن يُضَيِّقَهُ لكنَّ أبا بكرٍ لم يُفَكِّرْ في هذا الأمرِ، وما ظنَّ أنه يُريدُ هذا.

❦ قَالَ: «ثم مرَّ عمر رضي الله عنه، فسألته عن آية من كتاب الله، ما سألتُهُ إلا لِيُسَبِّعَنِي أو لِيَسْتَبْعِنِي، فمرَّ فلم يفعل».

فإن قال قائلٌ: في هذا إشكالٌ وهو: إن أبا هريرة سألهم عن آية من كتاب الله، وهذا يؤهم أنه يُريدُ حفظَ كتاب الله، وهو لا يريدُ إلا الأكلَ، فهل يكونُ هذا من بابِ إرادة الدنيا بعمل الآخرة؟

فالجوابُ: لا؛ لأن الرجلَ ما قرأ، فلو قرأ من أجل أن يُقالَ له: تفضَّلْ ويَضَيِّفْ، كما يفعلُ بعضُ القراء في المسجد الحرام -وقد قلُّوا الآن والحمد لله- يقرأون القرآن بأصواتٍ عالية، من أجل أن يستمع الناسُ إليهم فيعطونهم مالاً، فهؤلاء ليس لهم في الآخرة من خلاقٍ، لكنَّ أبا هريرة رضي الله عنه ما قرأ شيئاً بل قال مثلاً: أخبرني عن آية كذا، أخبروني عن آية كذا فيخبره المسئول ظناً منه أنه قد نسيها ويحتاجُ إلى تذكُّرها.

❦ يقولُ: «ثم مرَّ بي أبو القاسم عليه السلام». وقوله: أبو القاسم فيها إشكالٌ أيضاً وهو: أن الله نهى أن يُدعى الرسولُ عليه السلام كما يُدعى الناسُ، بل يُقالُ: «يا رسول الله»، يا نبي الله». وهنا قال: مرَّ بي أبو القاسم.

والجوابُ على هذا أن يُقالَ: إنَّ الخبرَ غيرُ الطلبِ، والمنهَى عنه هو أن تقولَ: يا أبا القاسم، يا محمد. وأمَّا الخبرُ فلا بأسَ به.

وفي هذا الحديثُ: دليلٌ على ما أشارَ إليه البخاري رحمته الله في بيان كيف كان عيشُ النبي ﷺ وأصحابِهِ، وتخليهم عن الدنيا.

وفيه من الفوائد:

بيانُ حالِ أبي هريرة رضي الله عنه، وما كان عليه من قلة ذات اليد، وأنه بلغَ به الفقرُ إلى هذا الحدِّ.

وفيه: دليلٌ على جوازِ التعريضِ، يؤخذُ ذلك من جلوسه في الطريق، وطلبه أن يُفتحَ عليه في الآياتِ، مع أنه لا يجهلُ الآيةَ، لكن من أجل أن يَسْتَبْعِنَهُ حتَّى يُسَبِّعَهُ.

وفيه: بيانُ فِرَاسَةِ النبي ﷺ، وذلك أنه من حين رأى أبا هريرة فعرفَ ما في نفسه وما في

وفيه: دليلٌ على مشروعية الاستئذان، حتى وإن كان الإنسان مع الشخص، يعنني: لو أنك أتيت أنت وصاحبك إلى بيته ودخل إلى البيت، ولم يقل لك: ادخل. فإنك لا تدخل عليه إلا بعد استئذان، ولهذا قال: فدخل فاستأذنت، وفي النسخة التي معي: فاستأذن ولكن هذه الظاهر أنها غلط؛ لأن فاستأذن وفي نسخة ثالثة فاستأذنت وهاتان النسختان أقرب إلى الصواب؛ لأن هناك نسخة كون الرسول ﷺ يستأذن مع أن البيت بيته فيه بُعد، وإن كان الإنسان ينبغي له أن يستأذن فربما يكون أهله على حال لا يحبون أن يطالع عليها، لكن الأقرب أنها: فاستأذن. أو فاستأذنت.

وفيه: دليلٌ على بركة الطعام عند رسول الله ﷺ. حيث بارك الله في هذا اللبن. وفيه: الإشارة إلى حال أهل الصفة، وأنهم قومٌ هاجروا إلى المدينة، ولم يكن لهم أحد يأوون إليه، فجعل لهم النبي ﷺ صفة في المسجد أو قريباً منه، يأوون إليها ويهدى إليهم الطعام واللبن وغير ذلك. وقد زعم بعض الناس أن الصوفية نسبة إليهم، فقالوا: الصوفية نسبة إلى أهل الصفة الجامع بينهما الزهد.

ولكن هذا ليس بصحيح، والصحيح أن الصوفية نسبة إلى الصوف؛ لأنهم كانوا يلبسون الصوف تزهداً، ولو كان ذلك نسبة إلى الصفة لقال: الصفة. لا الصوفية. في هذا الحديث: دليلٌ على إطلاق القول على ما في النفس، حيث قال أبو هريرة: فقلت وما هذا اللبن. فإن الظاهر أنه قال هذا في نفسه، ولكن المعروف في اللغة أنه إذا أريد بالقول حديث النفس قيد، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ﴾ [الحجرات: ٢٨]. مع أن فيه احتمالاً أن أبا هريرة قالها نطقاً، وإن لم يسمع النبي ﷺ.

وفيه: ما كان عليه الصحابة من طاعة الله ورسوله، حيث إن أبا هريرة سمع وأطاع بدعوة أهل الصفة، مع أن اللبن كان قليلاً وكان في نظره لا يكفي.

وفيه أيضاً: دليلٌ على جواز ملء الإنسان بطنه؛ لقول أبي هريرة: ما أجد له مسلماً. ولكن هذا لا ينبغي دائماً فالشَّرهون كلما أكلوا قالوا: إن أبا هريرة قال: لا أجد له مسلماً. وجعلوا هذه حالاً دائمة. ويقولون: عندنا حديثاً أقره النبي ﷺ ولكن نقول إن الصحة والعافية والنشاط تكمن فيما أرشد إليه النبي ﷺ في قوله: «حسب ابن آدم

لُقِيَاتٍ يُقَمِّنَ صُلْبَهُ، فَإِنْ كَانَ لَا تَحَالَةَ فَنُلُكُ لِبَطَائِمِهِ، وَنُلُكُ لَشَرَابِهِ، وَنُلُكُ لِنَفْسِهِ^(١). وهذا هو الذي يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ حَالُ الْمَرْءِ عَلَيْهِ الدَّائِمُ أَوْ الْغَالِبُ، لَكِنْ لَا بَأْسَ أَنْ يَمْلَأَ بَطْنُهُ أَحْيَانًا، كَمَا فَعَلَ أَبُو هُرَيْرَةَ، وَأَقْرَبَهَا النَّبِيُّ ﷺ.

وفيه: دليلٌ على تواضع النبي ﷺ؛ حيثُ كَانَ آخِرَ الْقَوْمِ شُرْبًا، حَتَّى بَعْدَ أَبِي هُرَيْرَةَ ~~هـ~~. وفي الحديث: فَحَمِدَ اللَّهُ وَسَمَّى وَشَرِبَ الْفَضْلَةَ. وهذا الحمدُ لَيْسَ حَمْدًا عَلَى شَرِبِهِ بَلْ هُوَ حَمْدٌ عَلَى مَا حَصَلَ مِنَ الْبَرَكَةِ لِهَذَا اللَّبَنِ، حَيْثُ أَزَوَى أَهْلَ الصُّفَّةِ وَأَبَا هُرَيْرَةَ، وَبَقِيَ مِنْهُ بَقِيَّةٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَمْدَ عَلَى الْأَكْلِ أَوْ الشَّرْبِ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَهُ.

وفيه: دليلٌ على مشروعية التسمية. أي: أَنْ يَقُولَ: بِاسْمِ اللَّهِ. وَإِنْ زَادَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمَ. فَلَا حَرَجَ، وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى: بِاسْمِ اللَّهِ. حَصَلَتْ بِذَلِكَ السُّنَّةُ، وَالتَّسْمِيَةُ عَلَى الْأَكْلِ مَشْرُوعَةٌ بِالِاتِّفَاقِ؛ إِنَّمَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلْ هِيَ وَاجِبَةٌ أَمْ لَا؟

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهَا وَاجِبَةٌ وَأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا تَعَمَّدَ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عَلَى الْأَكْلِ فَهُوَ آثِمٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعَمْرِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ: «يَا غُلَامُ سَمِّ اللَّهَ». وَقَالَ لِلْقَوْمِ الَّذِينَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ قَوْمًا يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ لَا نَدْرِي أَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟ قَالَ: «سَمُّوا أَنْتُمْ وَكُلُّوا»، وَأَخْبَرَ أَنَّ مَنْ لَمْ يُسَمِّ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يُشَارِكُهُ فِي طَعَامِهِ وَشَرَابِهِ، فَكُلْ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّسْمِيَةَ عَلَى الْأَكْلِ وَاجِبَةٌ. وَلَكِنْ إِذَا كَانُوا جَمَاعَةً فَهَلْ تَكْفِي تَسْمِيَةُ أَحَدِهِمْ، أَوْ لَا بَدَّ أَنْ يُسَمِّيَ كُلُّ وَاحِدٍ؟

نَقُولُ: إِذَا سَمِعُوا تَسْمِيَتَهُ وَاسْتَمَعُوا لَهَا فَإِنَّ ذَلِكَ كَافٍ، حَتَّى وَإِنْ لَمْ يَنْوُهَا هُوَ عَنِ الْجَمِيعِ، وَإِلَّا إِذَا لَمْ يَسْمَعُوهَا، أَوْ لَمْ يَسْتَمِعُوهَا؛ أَي: لَمْ يَعْتَقِدُوا أَنَّهَا عَنْهُمْ جَمِيعًا، أَوْ جَاءَ أَحَدٌ بَعْدَ أَنْ سَمَّى الْأَوَّلُ، فَإِنَّهُ لَا بَدَّ أَنْ يُسَمِّيَ^(٢)، وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى طَعَامٍ، فَجَاءَتْ جَارِيَةٌ تَجْرِي كَأَنَّمَا تُدْفَعُ دَفْعًا، حَتَّى وَضَعَتْ يَدَهَا فِي الْإِنَاءِ، فَأَمْسَكَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهَا، وَأَمَرَهَا أَنْ تُسَمِّيَ اللَّهَ، وَأَخْبَرَ أَنَّ يَدَ الشَّيْطَانِ مَعَ يَدِهَا فِي يَدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ

(١) أخرجه النسائي في «الكبرى» (٦٧٦٩)، وابن ماجه (٣٣٤٩)، وابن حبان (٥٢٣٦).

(٢) قال الشيخ رحمه الله: وإن قال قائل: إن النبي ﷺ أمر عمر بن أبي سلمة بقوله: «يا غلام سَمِّ»، وهذا مع أنه سَمَّى في أول أكله، فما وجه الرد على هذا مع القول بأن التسمية من الواحد تكفي عن الجماعة؟ فالجواب: ربما أنه لم يسمع، والدليل على أن الواحد يكفي عن الجماعة قد جاءت به السنة، ولا يحضرني الآن، وقد يقال: إن هذا كإلقاء السلام، فإن فيه أن الواحد يكفي عن الجماعة.

قَدْ دَفَعَهَا مِنْ أَجْلِ أَنْ تَأْكُلَ فِي هَذَا الطَّعَامِ بِلَا تَسْمِيَةٍ حَتَّى يُشَارِكَ فِيهِ.
فَالصَّحِيحُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ التَّسْمِيَةَ عَلَى الْأَكْلِ وَاجِبَةٌ، وَإِنْ نَسِيَ أَنْ يُسَمِّيَ فِي أَوَّلِهِ ثُمَّ
ذَكَرَ فِي أَثْنَائِهِ فَلْيَقُلْ: بِاسْمِ اللَّهِ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ^(١). وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿رَبَّنَا لَا
تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤٥٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا قَيْسٌ قَالَ: سَمِعْتُ سَعْدًا
يَقُولُ: إِنِّي لِأَوَّلِ الْعَرَبِ رَمَى بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَرَأَيْتُنَا نَغْزُو، وَمَا لَنَا طَعَامٌ إِلَّا وَرَقُ الْحَبْلَةِ
وَهَذَا السَّمُرُ، وَإِنَّ أَحَدَنَا لَيَضَعُ كَمَا تَضَعُ الشَّاةُ، مَا لَهُ خِلْطٌ، ثُمَّ أَصْبَحَتْ بَنُو أُسَيْدٍ تُعَزِّرُنِي عَلَى
الْإِسْلَامِ، خَبْتُ إِذَا وَضِلَّ سَعْيِي^(١).

هَذَا الْحَدِيثُ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمْ كَانُوا فِي شِدَّةٍ وَفِي ضَيْقٍ مِنَ الْعَيْشِ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ
طَعَامٌ إِلَّا وَرَقُ الْحَبْلَةِ، وَأُظْهِرُ أَنَّ الْحَبْلَةَ نَوْعٌ مِنَ الْأَشْجَارِ الْبَرِّيَّةِ وَهَذَا السَّمُرُ.

❖ يَقُولُ: «وَأَنَّ أَحَدَنَا لَيَضَعُ كَمَا تَضَعُ الشَّاةُ». الْمَعْنَى: أَنَّ الْبَرَارَ الَّذِي كَانَ يَخْرُجُ مِنْهُ
كَانَ كِبَرَارَ الشَّاةِ أَخْضَرَ لَيْسَ فِيهِ خِلْطٌ مِنَ الطَّعَامِ.

❖ قَوْلُهُ: «ثُمَّ أَصْبَحَتْ بَنُو أُسَيْدٍ تُعَزِّرُنِي عَلَى الْإِسْلَامِ».

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ»:

❖ قَوْلُهُ: «ثُمَّ أَصْبَحَتْ بَنُو أُسَيْدٍ». أَي: ابْنُ خَزِيمَةَ بْنِ مَدْرَكَةَ بْنِ إِلْيَاسِ بْنِ مَضَرَ، وَبَنُو
أُسَيْدٍ هُمْ إِخْوَةُ كِنَانَةَ بْنِ خُزَيْمَةَ جَدِّ قَرِيشٍ، وَبَنُو أُسَيْدٍ كَانُوا فِي مَنَازِلٍ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَتَبِعُوا
طَلْحَةَ بْنَ خُوَيْلِدٍ الْأَسَدِيَّ لَمَّا ادَّعَى النَّبُوَّةَ ثُمَّ قَتَلَهُمْ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ فِي عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ
وَكَسَرَهُمْ، وَرَجَعَ بَقِيَّتُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَتَابَ طَلْحَةُ وَحَسَنَ إِسْلَامُهُ، وَسَكَنَ مَعْظَمُهُمْ
الْكُوفَةَ بَعْدَ ذَلِكَ، ثُمَّ كَانُوا مِنْ شُكَا سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَهُوَ أَمِيرُ الْكُوفَةِ إِلَى عَمَرٍ حَتَّى
عَزَلَهُ، وَقَالُوا فِي جُمْلَةٍ مَا شَكَّوْهُ إِنَّهُ لَا يُحْسِنُ الصَّلَاةَ. وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ ذَلِكَ وَاضْطِحَ فِي بَابِ

(١) أخرجه أبو داود (٣٧٦٧)، والنسائي في «الكبرى» (٦٧٥٨).

(٢) أخرجه مسلم (٢٩٦٦).

وجوب القراءة على الإمام والمأموم من أبواب صفة الصلاة، وبيّنت أسماء من كان منهم من بني أسيد المذكورين.

وأغرب النووي فنقل عن بعض العلماء أن مراد سعيد بقوله: فأصبحت بنو أسيد بنو الزبير بن العوام بن خويلد بن أسيد بن عبد العزى بن قصي. وفيه نظر؛ لأن القصّة إن كانت هي التي وقعت في عهد عمر فلم يكن للزبير إذ ذاك بنون يصفهم سعد بذلك، ولا يشكّونهم، فإن آباهم الزبير كان إذ ذاك موجوداً وهو صديق سعيد، وإن كانت بعد ذلك فيحتاج إلى بيان^(١). اهـ

❦ قوله: «تعزرنى على الإسلام». أي: في الإسلام، وتعزيرهم إياه هو إتهامهم له أنه لا يحسن الصلاة، ولا يقسم بالسوية، ولا يخرج بالسرية.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤٥٤ - حَدَّثَنِي عُمَانُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَا شَبِعَ آلَ مُحَمَّدٍ ﷺ مِنْذُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ مِنْ طَعَامٍ بَرٍّ ثَلَاثَ لَيَالٍ تَبَاعًا حَتَّى قُبِضَ^(١).

٦٤٥٥ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ - هُوَ الْأَزْرَقُ -، عَنْ مِسْعَرِ بْنِ كِدَامٍ، عَنْ هِلَالِ الْوَزَانِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا أَكَلَ آلُ مُحَمَّدٍ ﷺ أَكْلَتَيْنِ فِي يَوْمٍ، إِلَّا إِحْدَاهُمَا تَمَرٌ.

❦ قوله: «ما شبع آل محمد منذ قدم المدينة من طعام برٍّ». فيه دليل على أن البرّ في ذلك الوقت عزيز، وأنه من الأطعمة التي يندّر الحصول عليها، وهو كذلك، فإن البرّ في عهد النبي ﷺ كان قليلاً ولم يكثر إلا بعد الفتوحات في زمن معاوية ومن بعده؛ يعنّي: لم يكثر في المدينة إلا بعد ذلك.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤٥٦ - حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ، عَنْ هِشَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ

(١) انظر: «الفتح» (١١/ ٢٩٠).

(٢) أخرجه مسلم (٢٩٧٠).

عَائِشَةُ قَالَتْ: كَانَ فِرَاشُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَدَمَ، وَحَشْوُهُ مِنْ لَيْفٍ^(١).

الآدم: الجلود.

وقولها: «وحشوه من ليف». اليف وإن كان ألين من الأرض إلا أنه لا شك فيه خشونة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤٥٧ - حَدَّثَنَا هُدَيْبُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هَمَامُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ: كُنَّا نَأْتِي أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ وَخَبَّازَهُ قَائِمًا وَقَالَ: كُلُوا فَمَا أَعْلَمُ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَغِيفًا مَرْقَقًا، حَتَّى لَحِقَ بِاللَّهِ، وَلَا رَأَى شَاءَ سَمِيطًا بِعَيْنِهِ قَطُّ.

٦٤٥٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ يَأْتِي عَلَيْنَا الشَّهْرُ مَا نَوْقِدُ فِيهِ نَارًا، إِنَّمَا هُوَ التَّمْرُ وَالْمَاءُ، إِلَّا أَنْ نُؤْتَى بِاللُّحِيمِ^(٢).

٦٤٥٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْسِيُّ، حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُوْمَانَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ لِعُرْوَةَ: ابْنُ أُخْتِي إِنْ كُنَّا لَنَنْظُرُ إِلَى الْهَلَالِ ثَلَاثَةَ أَهْلَةٍ فِي شَهْرَيْنِ، وَمَا أُوقِدَتْ فِي آيَاتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَارٌ. فَقُلْتُ: مَا كَانَ يُعِيشُكُمْ قَالَتْ: الْأَسْوَدَانِ التَّمْرُ وَالْمَاءُ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ جِرَانٌ مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَ لَهُمْ مَنَائِحُ، وَكَانُوا يَمْنَحُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ آيَاتِهِمْ، فَيَسْقِيْنَاهُ^(٣).

٦٤٦٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ ارْزُقْ آلَ مُحَمَّدٍ قُوتًا»^(٤).

وقوله ﷺ في الحديث الأخير: «اللَّهُمَّ ارْزُقْ آلَ مُحَمَّدٍ قُوتًا».

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

وقوله: «اللَّهُمَّ ارْزُقْ آلَ مُحَمَّدٍ قُوتًا». هكذا وقع هنا، وفي رواية الأعمش عن عمارَةَ عند مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجة: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ رِزْقَ آلَ مُحَمَّدٍ قُوتًا» وهو المعتمد، فإنَّ

(١) أخرجه مسلم (٢٠٨٢).

(٢) انظر: «صحيح مسلم» (٢٩٧٢).

(٣) انظر التعليق السابق.

(٤) أخرجه مسلم (١٠٥٥).

اللفظ الأول صالحًا لأن يكون دعاءً بطلبِ القوتِ في ذلك اليوم، وأن يكونَ طلبَ لهم القوتَ، بخلافِ اللفظِ الثاني فإنه يعينُ الاحتمالَ الثاني وهو الدال على الكفافِ.

وقد تقدم تقرير ذلك في الباب الذي قبله، وعلى ذلك شرح ابن بطالٍ وقال: فيه دليلٌ على فضل الكفافِ، وأخذ البلغة من الدنيا والزهد فيها فوق ذلك، رغبةً في توفير نعيم الآخرة، وإيثارًا لما يبقى على ما يفنى، فينبغي أن تقتضي به أمته في ذلك.

وقال القرطبي: معنى الحديث أنه طلب الكفافِ، فإنَّ القوتَ ما يقوتَ البدنَ ويكفُّ عن الحاجة، وفي هذه الحالة سلامة من آفات الغنى والفقر جميعًا والله أعلم. اهـ

صحيح أنه إذا كان الرزق قوتًا يكفي، يعني: لا يحتاج الإنسان فيه إلى أحدٍ، وليس عنده مالٌ كثيرٌ ينسيه الآخرة، فإنه يسلم من طغيان الغنى وذل الفقر، ولهذا دعى النبي ﷺ ربّه أن يجعل رزق آل محمد قوتًا؛ يعني لا ينقص عن الحاجة، ولا يزيد عليها.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨ - بابُ القصدِ والمداومةِ على العملِ.

٦٤٦١ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَشْعَثَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي قَالَ سَمِعْتُ مَسْرُوقًا قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَيُّ الْعَمَلِ كَانَ أَحَبَّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: الدَّائِمُ. قَالَ: قُلْتُ فَأَيَّ حِينٍ كَانَ يَقُومُ قَالَتْ: كَانَ يَقُومُ إِذَا سَمِعَ الصَّارِخَ ^(١).

❦ قولها: «الصارخ». يعني: الديك، وغالبُ الديكة يكون لها توقيت منفصل، فإذا أقبل نصف الليل الآخر بدأت تؤذّنُ شتاءً وصيفًا، حتى إنّ الناس فيما سبق حين كانت الساعات قليلة ونادرة كانوا يستغنون بها عن الساعات وكانت توقّت توقيتًا منضبطًا، فكان النبي ﷺ إذا سمع الصارخ قام ﷺ؛ لأنّه لم يكن هناك ساعات في ذلك الوقت.

وفي هذا الحديث: دليلٌ على استحباب الإدامة على العمل الصالح؛ لأنّ ذلك يدلُّ على رغبة الإنسان في العمل، أما الإنسان الذي لا يُدأّم فإن هذا يدلُّ على قُتوره وكسله.

لكن إذا انتقل من عملٍ إلى عملٍ يرى أنّه أفضل فإن هذا من المداومة؛ يعني: إذا كان

من عادته أن يصوم يوماً بعد يوم ثم طرأ عليه ما يقتضي أن يفطر هذا اليوم لغرض شرعي، فإن هذا لا يقال: إنه ترك المداومة؛ لأنه انتقل إلى عمل أفضل منه، ولهذا كان النبي ﷺ نفسه وهو الذي يحب أن يداوم العمل - حتى إنه لما قضى سنة الظهر الراتبية بعد العصر استمر عليها - ومع ذلك نجده أحياناً يصوم حتى يقال: لا يفطر، ويفطر حتى يقال: لا يصوم. وكذلك في القيام يقوم حتى يقال: لا ينام. وينام حتى يقال: لا يقوم. وهكذا؛ أي: أنه يتبع ما هو أصلح.

فلا تظن أن معني المداومة أن تداوم على العمل بعينه - هذا صحيح أنه نوع من المداومة - لكن إذا تركت هذا العمل بعينه لعمل آخر مثله، أو فضل منه، فإنك تعتبر مداوماً.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤٦٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ أَحَبَّ الْعَمَلِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي يَدُومُ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ ^(١).

❦ قوله: «أحب العمل إلى رسول الله ﷺ»؛ يعني: من جنسه، وأنه لمن المعلوم أن الإنسان لو داوم على النافلة ما صارت أحب إلى الله من الفريضة، كما جاء في الحديث القدسي أن الله قال: «ما تقرب إلى عبدي بشيء أحب إلى مما افترضه عليه» ^(٢). فقصدوا العمل من هذا الجنس. فمثلاً: رجل يصلي الضحى ويتركها، وآخر يصلّيها ويداوم عليها بمقتضى النصوص عنده، نقول: الثاني أحب إلى الله.

وكذلك إنسان يداوم على راتبية الظهر، وآخر لا يداوم عليها نقول: الأول أحب إلى الله.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤٦٣ - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَنْ يُنْجِيَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ». قَالُوا: وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «وَلَا أَنَا،

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) أخرجه البخاري (٦٥٠٢).

إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ بِرَحْمَةٍ، سَدُّدُوا وَقَارِبُوا، وَاغْدُوا وَرُوحُوا، وَشَيْءٌ مِنَ الدَّلْجَةِ. وَالْقَصْدُ الْقَصْدُ تَبْلُغُوا^(١).

هذا الحديث فيه: أن العمل لا ينجي من النار، ولكن يشكّل عليه نصوص أخرى تدلّ على أن العمل سببٌ للنجاة من النار، والجمع بينهما أن نقول:

❖ إن قوله: «لا ينجي أحدًا منكم عمله». على سبيل المعاوضة، وأما قوله: «جزّاه بما كانوا يعملون» وما أشبه ذلك من الآيات الدالة على أن العمل سببٌ، فإن العمل مجرد سبب لا أنه عوض؛ لأنه لو وجدت المعاوضة لكانت نعمة واحدة من الله على الإنسان في الدنيا تُعادل جميع الأعمال، فلو أننا أردنا المعاوضة وأتينّا بإنسانٍ وقلنا له: كم عملت؟ قال: عملت كذا. وكذا، وكذا، لقلنا: كم الله عليك من نعم لا تُحصى؟ فلو أريد المعاوضة لكانت نعمة واحدة في الدنيا تُعادل جميع العمل. لكن نقول: إن العمل سببٌ، والسبب لا يُشترط فيه أن يكون مكافئًا للمسبب، فعمل الإنسان سببٌ للنجاة من النار ودخول الجنة، ولكنه ليس هو العوض.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤٦٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «سَدُّدُوا وَقَارِبُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ لَنْ يُدْخَلَ أَحَدُكُمْ عَمَلُهُ الْجَنَّةَ، وَأَنَّ أَحَبَّ الْأَعْمَالِ أَدْوَمُهَا إِلَى اللَّهِ، وَإِنْ قَلَّ»^(٢).

هذا الحديث في لفظه بعض الركاكز، وهذا بلا شك أنه من الراوي.

❖ قوله: «سَدُّدُوا وَقَارِبُوا». التسديدُ معناه الإصابة؛ والمقاربة؛ أي: المقاربة من الصواب؛ يعني: اتوا بالعمل على أكمله إذا أمكن، أو قاربوا إذا لم يُمكن؛ لأن الله تعالى يقول: «فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ» [التكوير: ١٦]. وقوله: «وَاعْلَمُوا أَنَّ لَنْ يُدْخَلَ أَحَدُكُمْ عَمَلُهُ الْجَنَّةَ، وَأَنَّ أَحَبَّ الْأَعْمَالِ أَدْوَمُهَا إِلَى اللَّهِ وَإِنْ قَلَّ» صواب اللفظ: وأن أحب الأعمال إلى الله أدومها

(١) أخرجه مسلم (٢٨١٦).

(٢) أخرجه مسلم (٢٨١٨).

وإن قلَّ، ولكنه هنا فصل بين العامل والمعمول، ولكن الألفاظ الأخرى تُبين أن هذا اللفظ فيه شيءٌ من الاضطراب، لكنه لا يضرُّ ما دام المخرج واحدًا، فإنه يُحمل على اللفظ الذي ليس فيه إشكالٌ.

والحديث الأول فيه فائدة، وهي قوله ﷺ: «الْقَصْدُ الْقَصْدُ تَلْعُغُوا الْقَصْدَ». معناه: ألا يتكلَّف الإنسان في الشيء؛ لأن الإنسان إذا تكلف في الشيء تعب ومَلَّ وترك، أما إذا أتى بالشيء قصدًا بدون كلفة فإنه يستمر عليه ولا يتأثر، ولا يملُّ، ولهذا قال: «اغدوا وروحوا، وشيءٌ من الدَّلجة». الغدوة هي السير صباحًا، والروحة هي السير مساءً، وكلُّ هذا يُبين أن منهج الإنسان في حياته، وفي عبادته، ينبغي ألا يكون مُشَقًّا؛ لأن الإنسان إذا أرهاق بعمله تعب ومَلَّ وترك في النهاية.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤٦٥ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَزْرَةَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ أَيُّ الْأَعْمَالِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ قَالَ: «أَذْوَمُهَا وَإِنْ قُلَّ». وَقَالَ: «اكْلَفُوا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ»^(١).

قوله: «اكْلَفُوا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ»؛ أي: تكلفوا من العمل ما تطيقون، ولا تتعبوا أنفسكم.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤٦٦ - حَدَّثَنِي عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ قُلْتُ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ كَيْفَ كَانَ عَمَلُ النَّبِيِّ ﷺ هَلْ كَانَ يَخْصُ شَيْئًا مِنَ الْأَيَّامِ؟ قَالَتْ: لَا، كَانَ عَمَلُهُ دِيمَةً، وَأَيْكُمْ يَسْتَطِيعُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَطِيعُ^(٢).

قوله: «هَلْ كَانَ يَخْصُ شَيْئًا مِنَ الْأَيَّامِ؟». يعني: يعمل فيه ولا يعمل في غيره، فبيّنت أن عمله كان ديمة؛ يعني: يُديم العمل، حتى إنه ﷺ لما شغل عن ركعتي الظهر قضاها

(١) أخرجه مسلم (٧٨٣).

(٢) انظر التعليق السابق.

بعدَ العصرِ وأدامَ ذلكَ، فصارَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ بعدَ العصرِ، وإلا فإنه كان يَخْصُ بعضَ الأيامِ، فكانَ يَصُومُ يَوْمَ الاثْنَيْنِ والخميسِ، ويقولُ: إِنَّهَا تُعَرَّضُ فِيهَا الأَعْمَالُ عَلَى اللَّهِ فَأُحِبُّ أَنْ يُعَرَّضَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ^(١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤٦٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الزُّبَيْرِ قَانٍ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «سَدُّوا وَقَارِبُوا، وَأَبْشِرُوا، فَإِنَّهُ لَا يُدْخِلُ أَحَدًا الْجَنَّةَ عَمَلُهُ». قَالُوا: وَلَا، أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَلَا أَنَا إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ بِمَغْفِرَةٍ وَرَحْمَةٍ»^(٢).

قَالَ: أَظَنُّهُ عَنْ، أَبِي النَّضْرِ عَنْ، أَبِي سَلَمَةَ عَنْ، عَائِشَةَ.

وقال عفان: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «سَدُّوا وَأَبْشِرُوا».

وقال مجاهد: سَدَادًا سَدِيدًا صَدَقًا.

يعني أنه يقول: وقولاً سديداً والأصلح أن يُقَالَ: القولُ السديدُ الصوابُ. فإن كان خيراً فصوابه الصدق، وإن كان حكماً فصوابه العدل.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤٦٨ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى لَنَا يَوْمًا الصَّلَاةَ، ثُمَّ رَفَعَ الْمِنْبَرَ فَأَشَارَ بِيَدِهِ قَبْلَ قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: «قَدْ أَرَيْتُ الْآنَ - مُنْذُ صَلَّيْتُ لَكُمْ الصَّلَاةَ - الْجَنَّةَ وَالنَّارَ مُتَمَلِّتَيْنِ فِي قَبْلِ هَذَا الْجِدَارِ، فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ».

(١) أخرجه النسائي (٢٣٥٧)، وأحمد (٢٠١/٥)، والبيهقي في «الشعب» (٣٨٢١).

(٢) سبق تخريجه.

في هذا الحديث: إثباتُ أن الجنة والنار موجودتان الآن، وقد دلَّ على ذلك القرآن كما في قوله في الجنة: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ١٣٣]. وفي النار: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [التوبة: ١٣١]. وفيه أيضًا: أن الرسول ﷺ قد يكشفُ له عن أمور الغيب، وهذا مصداقُ قوله تعالى: ﴿عَلِمُ الْغَيْبُ فَلَا يَظْهَرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ [النمل: ٢٦]. إلا من أَرَضَى من رَسولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا﴾ [النمل: ٢٧].

قوله: «فلم أر كالיום في الخير». هذا باعتبار رؤية الجنة، والشرُّ باعتبار رؤية النار، وهذا الحديث سياقُه في صلاة الكسوف.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٩ - بَابُ الرَّجَاءِ مَعَ الْخَوْفِ. وقال سفيان: ما في القرآن آيةٌ أشدُّ عليَّ من: ﴿لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْبَةَ وَالْإِيمَانَ وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [التوبة: ٦٨]. قوله: «بابُ الرجاء مع الخوف». الرجاء هو الأملُ في رحمةِ اللَّهِ ﷻ، والخوفُ هو الخوفُ من نارِ اللَّهِ وعقابه. والعلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ يَقُولُونَ: ينبغي أن يكونَ الخوفُ والرجاءُ واحدًا في حالِ سيرِ الإنسانِ إلى ربِّه، قالوا: لأنه إذا غلبَ الرجاءُ دخلَ في الأمنِ من مكرِ اللَّهِ، وإذا غلبَ الخوفُ خيفَ عليه القنوطُ من رحمةِ اللَّهِ. مثال ذلك:

إنسانٌ صَلَّى صلاةً فهو بَيْنَ أمرين: إما أن يخافَ ألا تقبلَ، أو يرجو أن تُقبلَ. كذلك: إنسانٌ فعَلَ المعاصي، فهو بين أمرين خائفٌ من هذه المعاصي، وراجٍ لرحمةِ اللَّهِ. والعامَّةُ دفعًا لِلْوَمِ يُغْلِبُونَ الرجاءَ، فإذا قيل: لماذا تفعلُ هذا؟ قال: إن اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ. فهذا نقولُ له: نعم يا أخي. اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ولكن تجبُ عليك أن تفعلَ أسبابَ المغفرة والرحمة. وأما أهلُ الغيرةِ والتمسكِ فيغلبُونَ جانبَ الخوفِ، فتجدُهم يخافُونَ على الإنسانِ، وربما يقنطُونَ من رحمةِ اللَّهِ أن يهديه إلى الحقِّ. وفي هذا قالَ بعضُ العلماء: بل ينبغي أن يُغلبَ الرجاءُ؛ لأنَّ اللَّهَ تعالى قال في الحديثِ

الْقُدْسِي: «أنا عند ظنِّ عبيدي بي، وأنا معه إذا ذكرني»^(١). فإذا كان الله عند ظنِّك به فاطنن به خيراً وغلب جانب الرجاء، قالوا: ويدلُّ لهذا أن الله قال لنيِّه ﷺ: ﴿بَنِيَّ عِبَادِي أَتَى أَنَا الْعَفْوَ الرَّجِيءُ﴾^(٢) وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ^(٣) [المائدة: ٤٩-٥٠]. فبدأ بالرجاء ثم ثني بالتخويف. وقال بعض العلماء: ينبغي له في جانب الطاعة أن يغلب جانب الرجاء من أجل أن يتقبل الله منه، وفي جانب المعصية -إذا هم بها- أن يغلب جانب الخوف؛ من أجل أن يتعدَّ عنها ولا يفعلها، ولا يغلب جانب الرجاء حيثئذ؛ لأنه إن غلب جانب الرجاء هنا أقدمَ على فعل المعصية. وقال بعض العلماء: أنه ينبغي في حال المرض أن يغلب جانب الرجاء، وفي حال الصحة أن يغلب جانب الخوف؛ لأنه جاء في الحديث: «لا يموتنَّ أحدكم إلا وهو يحسنُ الظنَّ بالله»^(٤). والإنسان المريض أقربُ إلى الموت من الإنسان الصحيح، وإن كانت الآجال بيد الله ﷻ لكن هذا هو الغالب.

أقول: والذي ينبغي أن يكون الإنسان طيبَ نفسه، فإن رأي من نفسه جنوحاً إلى الشر فلبغلب جانب الخوف، وإن رأي من نفسه قوة على الطاعة وترك المعاصي فليغلب جانب الرجاء، وأن الله ﷻ يُثَبِّتَهُ وَيُثَبِّتْهُ عَلَى عَمَلِهِ.

أما الإمام أحمد رحمه الله فقال: إن الخوف والرجاء كجناحي الطائر، إن انخفض أحدهما سقط الطائر، وإن تساوى استمسك الطائر، فينبغي أن يكون خوفه ورجاؤه واحداً، فأيهما غلب على الآخر هلك صاحبه.

قوله: «وقال سفيان». أظنه سفيان بن عيينة؛ لأنَّ الغالب أنه إذا أطلق سفيان في باب الفقه والأحكام فهو سفيان الثوري، وإذا أطلق في باب الزهد والورع والرقائق فهو سفيان بن عيينة؛ لأن الثاني يميل إلى العبادة أكثر.

قَالَ: «وقال سفيان: ما في القرآن آية أشدَّ عليَّ مِن ﴿لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ مِنْ رَّبِّكُمْ﴾». الخطاب في هذه الآية لبني إسرائيل قَالَ تعالى: ﴿قُلْ يَٰأَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ يقول ﷻ: إن ما خاطب الله به

(١) أخرجه البخاري (٧٤٠٥)، ومسلم (٢٦٧٥).

(٢) أخرجه مسلم (٢٨٧٧).

بني إسرائيل خطاباً لنا، فكأنه يقول: إذن نحن كذلك لسنا على شيء حتى نُقِيمَ الكتاب والسنة، وما أنزل إلينا، وإقامتهما صعبةٌ صعبةٌ، فمن الذي يستطيع أن يُقِيمَ القرآن والسنة في كلِّ أمرٍ، وفي كلِّ نهيٍ، وفي كلِّ خبرٍ، بحيثُ يفعلُ كلَّ مأمورٍ، ويدعُ كلَّ منهيٍّ عنه، ويصدقُ تصديقاً لا شكَّ معه في كلِّ خبرٍ؟ هذا من أصعبِ ما يكونُ، وهذا هو معني إقامة الكتاب المنزل، أو السنة التي جاء بها النبي ﷺ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤٦٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الرَّحْمَةَ يَوْمَ خَلَقَهَا مِائَةَ رَحْمَةٍ، فَأَمْسَكَ عَنْدَهُ تِسْعًا وَتِسْعِينَ رَحْمَةً، وَأَرْسَلَ فِي خَلْقِهِ كُلَّهُمْ رَحْمَةً وَاحِدَةً، فَلَوْ يَعْلَمُ الْكَافِرُ بِكُلِّ الَّذِي عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الرَّحْمَةِ لَمْ يَنَاسُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَلَوْ يَعْلَمُ الْمُؤْمِنُ بِكُلِّ الَّذِي عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْعَذَابِ لَمْ يَأْمَنْ مِنَ النَّارِ»^(١).

قوله: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الرَّحْمَةَ يَوْمَ خَلَقَهَا». يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ هَذِهِ الرَّحْمَةَ لَيْسَتْ رَحْمَةً اللَّهِ الَّتِي هِيَ صِفَتُهُ؛ لِأَنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ الَّتِي هِيَ صِفَتُهُ لَيْسَتْ مَخْلُوقَةً؛ لَكِنْ هَذِهِ رَحْمَةٌ عَظِيمَةٌ خَلَقَهَا اللَّهُ وَجَعَلَهَا مِائَةَ قِسْمٍ، أَمْسَكَ عَنْدَهُ تِسْعًا وَتِسْعِينَ، وَأَرْسَلَ وَاحِدَةً، فَهَذِهِ الْوَاحِدَةُ مَخْلُوقَةٌ يُتَرَاخَمُ بِهَا الْخَلْقُ حَتَّى إِنْ الْبَعِيرَ، أَوِ النَّاقَةَ، أَوِ الْفَرَسَ، لَتَرْفَعُ حَافِرَهَا عَنْ وَلَدِهَا خَشْيَةً أَنْ تُصِيبَهُ^(٢).

وهذا الشيءُ مشاهدٌ فانظر إلى رحمة الآدميين مثلاً وكيف يرحمُ الوالدانِ ولدهما، فقد ثَبَتَ أَنَّ أُمَّرَأَةً جَاءَتْ تَطْلُبُ وَلَدَهَا فِي السَّبْيِ، فَلَمَّا رَأَتْهُ أَخَذَتْهُ وَضَمَّتْهُ إِلَى صَدْرِهَا بِشَدَّةٍ وَشَوْقٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَتَرَوْنَ أَنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ تَقْذِفُ وَلَدَهَا فِي النَّارِ؟» قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «اللَّهُ أَرْحَمُ بِخَلْقِهِ أَوْ بِعِبَادِهِ مِنْ هَذِهِ الْوَالِدَةِ بَوْلَدِهَا»^(٣).

(١) أخرجه مسلم (٢٧٥٢).

(٢) انظر التعليق السابق.

(٣) أخرجه البخاري (٥٩٩٩)، ومسلم (٢٧٥٤).

وكذلك الرحمة الموجودة في الخلق مخلوقة أم لا؟ مخلوقة؛ لأنها من صفاتهم، والمخلوق هو وصفاته مخلوق لله ﷻ، أما الرحمة الأخرى - التسعة وتسعون - فهذه علمها عند الله لكنها مخلوقة - كما صرح النبي ﷺ -، الله خلقها، وحينئذ فليست هي رحمة التي هي صفته؛ لأن صفات الله سبحانه وتعالى ليست بمخلوقة.

قال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (١٠ / ٤٣٢ - ٤٣٣) عند شرحه لهذا الحديث في «الأدب»:

❖ قوله: «جعل الله الرحمة في مائة جزء». قال الكرمانى: كان المعنى يتم بدون الظرف فلعل «في» زائدة أو متعلقة بمحذوف، وفيه نوع مبالغة إذ جعلها مظهراً لها معنى بحيث لا يفوت منها شيء.

وقال ابن أبي جرة: يُحتمل أن يكون ﷻ لما من على خلقه بالرحمة جعلها في مائة وعاء فأهبط منها واحداً للأرض.

قلت: حلت أكثر الطرق عن الظرف كرواية سعيد المقبري، عن أبي هريرة الآتية في الرقاق: «إن الله خلق الرحمة يوم خلقها مائة رحمة». ولمسلم من رواية عطاء عن أبي هريرة: «إن الله مائة رحمة» وله من حديث سلمان: «إن الله خلق مائة رحمة يوم خلق السموات والأرض كل رحمة طباق ما بين السماء والأرض».

وقال القرطبي: يجوز أن يكون معنى خلق اخترع وأوجد، ويجوز أن يكون بمعنى قدر، وقد ورد خلق بمعنى قدر في لغة العرب فيكون المعنى أن الله أظهر تقديره لذلك يوم أظهر تقدير السموات والأرض.

❖ وقوله: «كل رحمة تسع طباق الأرض». المراد بها التعظيم والتكثير، وقد ورد التعظيم بهذا اللفظ في اللغة والشرع كثيراً.

❖ قوله: «فأمسك عنده تسعة وتسعين جزءاً». في رواية عطاء: «وأخر عنده تسعة وتسعين رحمة» وفي رواية العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة عند مسلم: «وخبأ عنده مائة إلا واحدة».

❖ قوله: «وأنزل في الأرض جزءاً واحداً». في رواية المقبري: «وأرسل في خلقه كلهم رحمة» وفي رواية عطاء: «أنزل منها رحمة واحدة بين الجن والإنس والبهائم». وفي حديث

سلمان: «فجعل منها في الأرض واحدة» قال القرطبي هذا نص في أن الرحمة يُرادُ بها متعلق الإرادة لا نفس الإرادة، وأنها راجعة إلى المنافع والنعم.

وقوله: «فمن ذلك الجزء تَرَاخَمُ الخلق حتى تَرْفَعُ الفرس حافرَها عن ولدها خشية أن تُصيبه». في رواية عطاء: «فبها يتعاطفون، وبها يتراخمون، وبها تعطف الوحش على ولدها». وفي حديث سلمان: «فبها تعطف الوالدَةُ على ولدها، والوحش والطير بعضها على بعض». قَالَ ابنُ أبي جرة: خصَّ الفرس بالذكر؛ لأنها أشدُّ الحيوان المألوفة الذي يُعاینُ المخاطبونَ حركته مع ولده، ولما في الفرس من الخفة والسرعة في التنفل، ومع ذلك تتجنب أن يصل الضرر منها إلى ولدها، ووقع في حديث سلمان عند مسلم في آخره من الزيادة: «فإذا كان يوم القيامة أكملها بهذه الرحمة مائة».

وفيه إشارة إلى أن الرحمة التي في الدنيا بين الخلق تكون فيهم يوم القيامة يتراخمون بها أيضًا، وصرح بذلك المهلب فقال: الرحمة التي خلقها الله لعباده وجعلها في نفوسهم في الدنيا هي التي يتغافرون بها يوم القيامة التبعات بينهم، ويجوز أن يستعمل الله تلك الرحمة فيهم بها سوي رحمته التي وسعت كل شيء، وهي التي من صفة ذاته ولم يزل موصوفًا بها، فهي التي يرحمهم بها زائدًا على الرحمة التي خلقها لهم.

قال: ويجوز أن تكون الرحمة التي أمسكها عند نفسه هي التي عند ملائكته المستغفرين لمن في الأرض؛ لأن استغفارهم لهم دالٌّ على أن في نفوسهم الرحمة لأهل الأرض.

قلت: وحاصل كلامه أن الرحمة رحمتان: رحمة من صفة الذات وهي لا تعدد، ورحمة من صفة الفعل وهي المشار إليها هنا، ولكن ليس في شيء من طرق الحديث أن التي عند الله رحمة، بل اتفقت جميع الطرق على أن عنده تسعة وتسعين رحمةً وزاد في حديث سلمان: «أنه يكملها يوم القيامة مائة بالرحمة التي في الدنيا» فتعدد الرحمة بالنسبة للخلق.

وقال القرطبي: مقتضي هذا الحديث أن الله عليم أن أنواع النعم التي يُنعم بها على خلقه مائة نوع [تفسير الرحمة بالنعمة فيه نظر؛ لأن الرحمة التي في الخلق غير النعمة]^(١). فأنعم عليهم في هذه الدنيا بنوع واحد انتظمت به مصالحهم، وحصلت به مراقبتهم، فإذا كان يوم القيامة كمل

(١) ما بين المعقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رحمه الله.

لعباده المؤمنين ما بقي فبلغت مائة، وكلُّها للمؤمنين، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ۝٤٣﴾ [الأنعام: ٤٣]. فإن ﴿رَحِيمًا﴾ من أبنية المبالغة التي لا شيء فوقها، ويفهم من هذا أن الكفار لا يبقى لهم حظٌّ من الرحمة، لا من جنسِ رحمة الدنيا، ولا من غيرها، إذا كمل كلُّ ما كان في علم الله من الرحمة للمؤمنين وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٦]. الآية.

وقال الكرمانى: الرحمة هنا عبارة عن القدرة المتعلقة بإيصال الخير، والقدرة في نفسها غير متناهية والتعلق غير متناه، لكن حصره في مائة على سبيل التمثيل تسهيلًا للفهم، وتقليلاً لما عند الخلق، وتكثيراً لما عند الله ﷻ.

وأما مناسبة هذا العدد الخاص فحكى القرطبي عن بعض الشراح: أن هذا العدد الخاص أطلق لإرادة التكثير والمبالغة فيه. وتعبه بأنه لم تجر عادة العرب بذلك في المائة، وإنما جرى في السبعين كذا قال.

وقال ابن أبي جمرة: ثبت أن نار الآخرة تفضل نار الدنيا بتسع وستين جزءاً، فإذا قُوبِل كلُّ جزءٍ برحمة زادت الرحمتان ثلاثين جزءاً، فيؤخذ منه أن الرحمة في الآخرة أكثر من النعمة فيها، ويؤيده قوله: غلبت رحمتي غضبي.

قلت: لكن تبقى مناسبة خصوص هذا العدد فيحتمل أن تكون مناسبة هذا العدد الخاص لكونه مثل عدد درج الجنة، والجنة هي محل الرحمة فكان كل رحمة بإزاء درجة، وقد ثبت أنه لا يدخل أحد الجنة إلا برحمة الله تعالى فمن نالته منها رحمة واحدة كان أدنى أهل الجنة منزلةً، وأعلامهم منزلةً من حصلت له جميع الأنواع من الرحمة.

وقال ابن أبي جمرة: في الحديث إدخال السرور على المؤمنين؛ لأن العادة أن النفس يكمل فرحها بما وهب لها إذا كان معلوماً مما يكون موعوداً.

وفيه: الحث على الإيمان، واتساع الرجاء في رحمة الله تعالى المدخرة.

قلت: وقد وقع في آخر حديث سعيد المقبري في «الرقاق»: «فلو يعلم الكافر بكل ما عند الله من الرحمة لم يئأس من الجنة»، وأفرده مسلم من حديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة، ويأتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى. انتهى كلام الحافظ.

وقوله: «لو يعلم المؤمن». و«لو يعلم الكافر». هذا يؤيد ما ذهب إليه بعض العلماء من أن الذي ينبغي أن يكون خوفه ورجاؤه واحداً؛ حتى لا يأمن من مكر الله، ولا يقنط من رحمة الله.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٠ - بَابُ الصَّبْرِ عَنْ مُحَارِمِ اللَّهِ: ﴿إِنَّمَا يُوفَى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [البقرة: ٢١٧]. وقال

عمر: وجدنا خير عيشنا بالصبر.

وقوله: «الصبر عن محارم الله». الصبر هو حبس النفس، ومنه قولهم: قتل صبراً؛ أي: حبساً، فيُحبس ويُقتل.

وإنما قيد المؤلف الصبر بالصبر عن محارم الله؛ لأن الصبر كما قال العلماء: ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

○ صبرٌ على طاعة الله.

○ وصبرٌ عن معصية الله.

○ وصبرٌ على أقدار الله سواء كانت مؤلمة أو مفرحة.

أما الصبر على طاعة الله فمعناه أن يصبر الإنسان على طاعة ربه، حتى يؤديها كما أمر، ولا شك أن الطاعة تحتاج إلى صبر، ولا سيما الطاعات الشاقة، كالصيام مثلاً، فإن الصيام بلا شك شاق على النفوس، ولهذا سمي شهر رمضان شهر الصبر.

كذلك أيضاً الجهاد فإنه شاق على النفوس ويحتاج إلى صبر عظيم، ولهذا أمر الله بالثبات عند ملاقات العدو.

ومن ذلك أيضاً الحج، فإنه فيه مشقة مالية وبدنية، لاسيما مع بعد الإنسان عن مكة منه. والصبر على الطاعة يحتاج إلى معانيتين: الأولى: معاناة بدنية؛ لأنها إما فعل يحتاج إلى حركة، أو قول يحتاج إلى حركة، ومعاناة نفسية يرغم الإنسان نفسه على فعلها.

أما الصبر عن المعصية فهو حبس النفس عن فعل المعاصي.

فمثلاً: إنسان حدثته نفسه أن يزني فأمسك، أو حدثته أن يؤخر الصلاة عن وقتها فأمسك، أو أن يسرق فأمسك عن المعصية، أو أن يشرب الخمر فأمسك عن المعصية فهذا صبر عن المعصية.

وهذا الصبرُ فيه معاناةٌ لكنها معاناةٌ نفسيةٌ؛ لأنه لم يفعل ولم يقل، بل كفَّ نفسه، والكفُّ ليس فيه إلا معاناةٌ واحدةٌ وهي المعاناةُ النفسيةُ.

ولهذا قال العلماءُ: إن الصبرَ على الطاعةِ أفضلُ من الصبرِ عن المعصيةِ؛ لأن الصبرَ على الطاعةِ فيه معاناةٌ نفسيةٌ ومعاناةٌ بدنيةٌ أما الصبرُ عن المعصيةِ معاناةٌ نفسيةٌ فقط.

أما الصبرُ على الأقدارِ. فالمعروفُ أن أهل العلمِ يَقُولُونَ فيه إنه الصبرُ على أقدارِ الله المؤلمةِ، والحقيقةُ أنه ينبغي أن يُقالَ: المؤلمةُ والملائمةُ؛ لأنه وإن كانت الأقدارُ المؤلمةُ؛ كالمرضِ، والفقرِ، وموتِ القريبِ، وما أشبه ذلك، لا شك أنها تحتاجُ إلى معاناةٍ وإلى صبرٍ فلكذلك الأقدارِ الملائمةُ تحتاجُ إلى صبرٍ، ومعناه في الحقيقة أن يَمْنَعَ نفسه عن الأشرِ والبطْرِ، وهو من هذا الوجه تُلَحَقُ بالصبرِ عن المعصيةِ، وأما بالنسبةِ لشكرِها وهي من هذا الوجه تُلَحَقُ بالصبرِ على الطاعةِ.

وهذا هو وجهُ كونِ العلماءِ رَضُوا قِيْدَها بالصبرِ على الأقدارِ المؤلمةِ فالصبرُ على الأقدارِ الملائمةِ إن كان بكبحِ النفسِ عن الأشرِ والبطْرِ فهو من الصبرِ عن المعصيةِ، وإن كان يحِمِلُ النفسَ على الشكرِ فهو من الصبرِ على الطاعةِ، ولذلك تُرْجَحُ أن نَبْقَى على قيدِ أهلِ العلمِ، فنقولُ: الصبرُ على الأقدارِ المؤلمةِ، أما الملائمةُ فلا شك أنها تحتاجُ إلى صبرٍ قال سليمانُ: ﴿هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ﴾ [النمل: ٤٠].

ولكن أيها أفضلُ، الصبرُ على الأقدارِ المؤلمةِ، أو عن معصيةِ الله، أو على طاعةِ الله؟
نقولُ: الصبرُ على الطاعةِ أفضلُ، ثم الصبرُ عن معصيةِ الله، ثم الصبرُ على أقدارِ الله، وقد جعلنا الصبرَ أقدارِ الله في المرتبةِ الأخيرةِ؛ لأن هذا صبرٌ على شيءٍ ليس من فعلك، فكبحُ النفسِ عن المحرمِ من فعلك، لكن القدرِ المؤلمِ والمصيبةِ التي أصابتك ليست من فعلك، ولهذا كان الصبرُ عليها أقلَّ مرتبةٍ من الصبرِ عن معصيةِ الله وعلى طاعةِ الله، وهذا من حيث الجنسِ، لكن قد يحصلُ للإنسانِ من العانةِ النفسيةِ في الصبرِ عن المعصيةِ أكثرُ مما يحصلُ في الصبرِ على الطاعةِ.

فمثلاً: يسهلُ على إنسانٍ أن يَقُومَ فيصلي ركعتين وهذا صبرٌ على الطاعةِ، لكن قد يصعبُ على شابٍّ شديدِ الشهوةِ أن يصبرَ عن الزنى أو ما دونه من التمتعِ المحرمِ فيكونُ هذا أصعبُ عليه وأشقَّ.

وكذلك قد يصعبُ على الإنسانِ الفقيرِ أن يمتنعَ عن أخذِ مالِ الغيرِ الذي يسهلُ عليه أخذه، أشدَّ مما يصعبُ على شخصٍ قامَ فصلًى ركعتين.

فالتفضيلُ الذي ذكرته هو تفضيلُ الجنسِ على الجنسِ، أما بالنسبة لتفضيلِ الفردِ على الفردِ فقد يكونُ فضلُ الصبرِ عن المعصية أكثرَ من فضلِ الصبرِ على الطاعة، أو يكونُ الصبرُ على الأقدارِ المؤلمة أشدَّ من الصبرِ عن المعصية أو على فعلِ الطاعة.

وهذا النوعُ من التفضيلِ يُشكّلُ على كثيرٍ من الطلبة، فيصعبُ عليه أن يُفرّقَ بين التفضيلِ الجنسي الذي يُفضّلُ فيه الجنس على الجنس، وبين التفضيلِ الفردي الذي يُفضّلُ فيه الفردُ على الفرد.

فمثلاً: نحن نقولُ الصحابةُ أفضلُ من التابعين، والتابعون أفضلُ من تابعي التابعين، كما قال الرسول ﷺ: «خيرُ الناسِ قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»^(١). لكن يوجدُ في تابعي التابعين من هو أفضلُ من التابعين بكثيرٍ؛ لأننا نعتبرُ الجنس.

كذلك نقولُ: الرجالُ خيرٌ من النساء. وذلك باعتبارِ الجنس، لكن يوجدُ من النساءِ من هو خيرٌ من كثيرٍ من الرجال.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُؤْتِي الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾؛ أي: يُعطى الصابرون أجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ يعني: أنه ليس كغيره من الأعمالِ الصالحةِ الحسنةِ بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعفٍ، بل هذا أجرٌ أكثرُ من أن يُحصى، فهو بغيرِ حساب.

وقولُ عمر: «وجدنا خيرَ عيشنا بالصبر». هذه حكمةٌ بالغة، أن الإنسانَ إذا صبرَ فإنه يعيشُ عيشةً راضيةً؛ لأنه لا ينظرُ إلى من فوقه فيستقل ما أعطاه الله، بل ينظرُ إلى من تحته حتى يعرفَ أن الله أعطاه أكثرَ منه، وقد جاء في الحديث: «لا تنظروا إلى من هو فوقكم، ولكن انظروا إلى من هو أسفلُ منكم؛ فإنه أجدرُّ ألا تزدروا نعمةَ الله عليكم»^(٢)؛ يعني: ألا تحقروها؛ لأن الإنسانَ لو نظرَ إلى من هو أعلى منه لقال: ليس عندي شيءٌ، فإذا نظرَ إلى من دونه عرفَ قدرَ نعمةِ الله.

(١) أخرجه البخاري (٢٦٥١)، ومسلم (٢٥٣٣).

(٢) أخرجه مسلم (٢٩٦٣).

فمثلاً: إذا كان الإنسانُ ضعيفَ البدنِ، فلا يَنْظُرُ إلى قوَى البدنِ؛ لأنه إذا نظرَ إلى قوَى البدنِ استقلَّ ما أعطاه الله، ولكن لِيَنْظُرَ إلى من هو أضعفُ منه.

كذلك إذا كان قليلَ ذاتِ اليدِ وليس عنده مالٌ، فلا يَنْظُرُ إلى من هو أغنى منه؛ لأنه لو نظرَ إلى من هو أغنى منه لاستقلَّ ما أعطاه الله، ولكن لِيَنْظُرَ إلى من هو أفقرُ منه، وهلمَّ جراً. حتَّى في مسائل الدين لا تَنْظُرُ إلى من هو أعلى منك؛ لأنك إذا نظرتَ إلى من هو أعلى منك احتقرتَ نعمةَ الله عليك، ولكن سَابِقُ غيرك في دين الله؛ حتَّى تَنَالَ ما يَنَالُ.

فالنظرُ إلى من هو فوقك في الدين إن كنت تُريدُ منه أن تُسَابِقَهُ حتَّى تَصِلَ إلى ما وصل إليه فهذا خيرٌ، وإن كان نظركَ إلى من هو أعلى منك في الدين يَسْتَلْزِمُ احتقاركَ لنعمةِ الله عليك لما أنعم به، فإنك لا تَنْظُرُ.

فقد يَنْظُرُ الإنسانُ مثلاً إلى رجلٍ صائمٍ، قائمٍ، مجاهدٍ، باذلٍ، عالمٍ، معلمٍ، فيَجِدُ نفسه ليس في هذه المنزلة، فيَحْتَقِرُ ما أنعم الله عليه من الدين، أما إذا نظرَ إلى من تحته من الفساق والكفار، عَرَفَ قدرَ نعمةِ الله عليه، فهنا يَنْظُرُ إلى من هو دونه.

ثُمَّ قَالَ الْبُحَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤٧٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَنَاسًا مِنَ الْأَنْصَارِ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَسْأَلْهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِلَّا أَعْطَاهُ، حَتَّى نَفِدَ مَا عِنْدَهُ، فَقَالَ لَهُمْ حِينَ نَفِدَ كُلُّ شَيْءٍ أَنْفَقَ بِيَدَيْهِ: «مَا يَكُونُ عِنْدِي مِنْ خَيْرٍ لَا أَدْخِرُهُ عَنْكُمْ، وَإِنَّهُ مَنْ يَسْتَعِفَّ يُعْفَهُ اللَّهُ، وَمَنْ يَتَصَبَّرْ يُصْبِرْهُ اللَّهُ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللَّهُ، وَلَنْ تُعْطُوا عَطَاءَ خَيْرٍ وَأَوْسَعَ مِنَ الصَّبْرِ».

الشاهد من هذا الحديث قوله: «ولن تُعْطُوا عطاءَ خيرٍ وأوسع من الصبر». وذلك لأن الصابرَ يَتَحَمَّلُ أشياء كثيرة، ولا يَتَأَثَّرُ منها، ولا يَضْجَرُ منها، وهذا لا شك أنه خيرٌ، بخلاف غير الصابر فإنه لا يَتَحَمَّلُ، إن أصابه مرضٌ تعب، وإن أصابته حاجةٌ تعب، وإن هلك له صديقٌ تعب، وإن فقد ما لا تعب، وهكذا، لكن إذا كان صابراً تَجِدُهُ دائماً مطمئناً في سرورٍ، لا يَهْتَمُّ بهذه المصائب؛ لأنه يَصْبِرُ عليها.

وقوله: «ما يَكُنْ عِنْدِي مِنْ خَيْرٍ لَا أَدْخِرُهُ عَنْكُمْ». يعني: مهما يَكُنْ عِنْدِي مِنْ خَيْرٍ فلاني

لَا أَدَّخِرُهُ عَنْكُمْ، وَلَا أَسْتَأْذِرُ بِهِ وَأَخْتَصُّ بِهِ دُونَكُمْ، وَهَكَذَا كَانَتْ حَالُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَدْ كَانَ يُعْطِي الْعَطَاءَ وَيَبِيتُ طَاوِيًا ﷺ، وَكَانَ يُعْطِي عَطَاءً مَنْ لَا يَخْشَى الْفَاقَةَ.

وقوله: «وإنه من يَسْتَعِفَّ». وفي نسخة: «من يَسْتَعْفِفُ». وهذه لا إشكال فيها؛ لأن الفرق بينهما هو الإدغام وفك الإدغام، وفك الإدغام هنا جائز، لكن المشكل هنا قوله: «يُعِفُّهُ اللَّهُ». فإنه قال: «يُعِفُّهُ». بالضم، والمعروف أن الفعل الْمُضَعَفَ يُخَفَّفُ بِالْفَتْحَةِ، فيقال: يُعِفُّهُ اللَّهُ. إلا إذا كان مضمومًا، فإنه يَجُوزُ أَنْ يُخَفَّفَ بِالضَمِّ، فيقال مثلاً: مَنْ شَدَّ يَشُدُّه. وَيَجُوزُ يَشُدُّه. وهو الأصل، لكن الإشكال هنا؛ أن ما قبل الفاء مكسور ولو كان مضمومًا لقلنا يَجُوزُ فِيهِ الضَّمُّ إِتْبَاعًا.

وقوله: «يُعِفُّهُ اللَّهُ». معناه: أن من يَسْلُكُ سَبِيلَ الْعِفَّةِ فَإِنَّ اللَّهَ يُعِفُّهُ، إما بإعطائه ما يَسْتَعْنِي بِهِ عَنِ الْغَيْرِ، وإما بإغناء قلبه بحيث لَا يَتَطَلَّعُ إِلَى شَيْءٍ أَكْثَرَ مِمَّا أُعْطِيَ.

وقوله: «وَمَنْ يَتَصَبَّرْ»؛ يَعْنِي: عَلَى الْمَصَائِبِ «يُصَبِّرْهُ اللَّهُ». وأما من يَتَشَكَّى فَإِنَّهُ يُحَرِّمُ الصَّبْرَ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ: لَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَذْكُرَ مَصَائِبَهُ عِنْدَ النَّاسِ شِكَايَةً؛ لِأَنَّكَ إِذَا شَكَوْتَ لِلَّهِ إِلَى الْمَخْلُوقِ، فَقَدْ شَكَوْتَ الرَّحِيمَ إِلَى مَنْ لَا يَرْحَمُ.

وَإِذَا شَكَوْتَ إِلَى ابْنِ آدَمَ إِنَّمَا تَشْكُو الرَّحِيمَ إِلَى الَّذِي لَا يَرْحَمُ

أما الإخبارُ بِالشَّيْءِ لَا عَلَى سَبِيلِ التَّشَكِّي فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَضُرُّ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعَائِشَةَ: «بَلْ أَنَا وَارَأْسَاهُ»^(١). وَأَخْبَرَ بِأَن رَأْسَهُ يُؤْلِمُهُ وَلَا حَرَجَ فِي هَذَا، وَقَالَ: «إِنَّمَا أَوْعَكَ كَمَا يُوعَكَ الرَّجُلَانِ مِنْكُمْ»^(٢).

فَفَرَّقَ بَيْنَ شَخْصٍ يُخْبِرُ عَمَّا فِيهِ مِنَ الْمَرَضِ مَثَلًا أَوْ الْفَقْرِ أَوْ غَيْرِهِ تَشَكِّيًّا وَبَيْنَ مَنْ يَقُولُ ذَلِكَ إِخْبَارًا، فَالْأَوَّلُ مَذْمُومٌ، وَالثَّانِي لَا بَأْسَ بِهِ.

وقوله: «مَنْ يَسْتَعْنِي يُعِفُّهُ اللَّهُ»؛ يَعْنِي: مَنْ اسْتَعْنَى عَنْ غَيْرِهِ أَغْنَاهُ اللَّهُ، وَهَذَا خَلَقَ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُحَافِظَ عَلَيْهِ بِأَنْ يَسْتَعْنِي عَنِ كُلِّ النَّاسِ، وَقَدْ بَايَعَ الصَّحَابَةُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَنْ لَا يَسْأَلُوا النَّاسَ شَيْئًا^(٣)، فَكَانَ الرَّجُلُ يَسْقُطُ مِنْهُ سَوَاطِئُهُ وَهُوَ عَلَى بَعِيرِهِ، فَيَنْزِلُ

(١) أخرجه البخاري (٥٦٦٦).

(٢) أخرجه البخاري (٥٦٦٧)، ومسلم (٢٥٧١).

(٣) أخرجه مسلم (١٠٤٣).

وَيَأْخُذْهُ، وَلَا يَقُولُ: يَا فَلَانُ تَأَوَّلْنِي السُّوْطَ؛ لِأَنَّ السُّوْأَلَ مَذْلَةٌ، فَإِذَا اسْتَغْنَيْتَ بِمَا أَعْطَاكَ اللَّهُ عَنْ غَيْرِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ يُغْنِيكَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤٧١- حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عَلَاقَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي حَتَّى تَرِمَ أَوْ تَنْتَفِخَ قَدَمَاهُ فَيَقَالَ لَهُ، فَيَقُولُ: «أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا»^(١).

هذا الحديث فيه: الصبر على الطاعة، والباب هنا: الصبر عن محارم الله. وكان البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ لما كَتَبَ الْعُنْوَانَ ذَكَرَ أَنَّ هُنَاكَ نَوْعًا آخَرَ مِنَ الصَّبْرِ، وَهُوَ الصَّبْرُ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ أَدَاءِ شُكْرِهِ، فَالنَّبِيُّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي فِي اللَّيْلِ حَتَّى تَرِمَ أَوْ تَنْتَفِخَ قَدَمَاهُ، فَيَقَالَ لَهُ؛ يَعْنِي: كَيْفَ تَفْعَلُ هَذَا وَقَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ؟ فَيَقُولُ: «أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا». فَتَكُونُ طَاعَتُهُ هَذِهِ مِنْ بَابِ الشُّكْرِ ﷻ.

وَفِي الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الطَّاعَةَ مِنَ الشُّكْرِ؛ وَلِهَذَا عَرَّفَ بَعْضُهُمُ الشُّكْرَ بِأَنَّهُ: الْقِيَامُ بِطَاعَةِ الْمُنْعَمِ.

وَفِي الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اخْتَارَ مَقَامَ الْعِبَادِيَّةِ عَلَى مَقَامِ الْمَلِكِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ خَيْرٌ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا نَبِيًّا أَوْ يَكُونَ مَلِكًا، فَاخْتَارَ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا^(٢).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢١- بَاب: «وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ» [الْقُلَّة: ٣].

وَقَالَ الرَّبِيعُ بْنُ خُثَيْمٍ: مِنْ كُلِّ مَا ضَاقَ عَلَى النَّاسِ.

٦٤٧٢- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: سَمِعْتُ حُصَيْنَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: كُنْتُ قَاعِدًا عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، فَقَالَ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

(١) أخرجه مسلم (٢٨١٩).

(٢) انظر: «التمهيد» (١٩/٦٥).

«يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ، هُمْ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ وَلَا يَتَطَيَّرُونَ وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ»^(١).

قوله: «وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ»^(٢). التوكل هو: صدق الاعتماد على الله في جلب المنافع ودفع المضار، مع الثقة، وفعل الأسباب المأذون فيها. والمعنى: أن تعتمد اعتماد صدق على الله ﷻ في جلب المنافع؛ يعني: في إعطاء المنافع التي يجلبها الله لك، ودفع المضار، ويكون هذا الاعتماد مصحوباً بثقة؛ أي: أن تكون واثقاً من أن الله ﷻ سيكفيك، ويكون أيضاً مصحوباً بفعل الأسباب المأذون فيها.

فمن لم يصدق في اعتماده على الله فليس بمتوكل، ومن صدق في اعتماده على الله، وكان عنده شيء من القلق وعدم الطمأنينة، يعني: ليس واثقاً، فإنه لم يتوكل، ومن صدق الاعتماد على الله، ووثق به، ولكنه لم يفعل الأسباب المأذون فيها فليس بمتوكل؛ لأن هذا تواكل وإنكاراً لحكمة الله ﷻ، فإن من لم يفعل الأسباب وقال: إني متوكل. فقد طعن في حكمة الله؛ لأن الله ﷻ حكيم يُنَزِّلُ الْأَشْيَاءَ فِي مَوَاضِعِهَا، فإذا لم تفعل السبب، فكيف تقول إني متوكل على الله.

فلو أن رجلاً قال: أنا متوكل على الله بأن الله يرزقني. ولكنه نائم في فراشه، فهل هذا صادق في توكله؟

نقول: لا، بل يجب فعل السبب، صحيح أن الله قد يرزقك بلا سبب، فقد يموت لك قريب غني ويحصل لك رزق، لكن هذا خلاف الأصل.

كذلك أيضاً لو أن رجلاً يقول: أنا متوكل على الله بأن الله سوف يأتي لي بولد صالح ولم يتزوج، فهل هذا صادق في اعتماده؟

الجواب: لا؛ لأنه لم يفعل السبب، ولا بد له أن يفعل السبب.

كذلك أيضاً إنسان قال: أنا متوكل على الله بأنني سأكون عالماً. ولكنه يمضي الوقت

باللعب. فهل هذا صحيح في توكله؟

الجواب: لا؛ إذ لا بد من فعل الأسباب المأذون فيها.

فإذا تمت هذه القيود الثلاثة:

١- صدقُ الاعتمادِ على الله.

٢- الثقةُ بالله.

٣- فعلُ الأسبابِ المأذونِ فيها.

فإن الله يقول: ﴿فَهُوَ حَسْبُهُ﴾. أي: فهو ﷻ كافيك؛ يعني: كل ما ضاق على الناس، فإن الله تعالى يكفيك إياه، وهذا شيءٌ مشاهدٌ، فإن الله سبحانه إذا توكل الإنسان عليه توكلًا حقيقياً كفاه ﷻ، وقد قال سبحانه لنبيه ﷺ: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٤]. فالله حسبُ النبي وحسبٌ من اتبعه من المؤمنين، والمؤمنون متوكلون كما قال تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ١٦٠].

قوله في الحديث: «يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفاً بغير حساب». قوله: «أمتي»؛ أي: أمة الإجابة. وقوله: «بغير حساب». أي: لا يحاسبون يوم القيامة، وقد ورد في «مسند الإمام أحمد» بإسنادٍ جيد جداً: «أن مع كل واحدٍ سبعين ألفاً» ^(١). فيكون الجميع أربع مليارات وتسعمائة مليون، والحمد لله على هذه النعمة.

قوله: «هم الذين لا يسترقون»؛ أي: لا يطلبون من غيرهم أن يرقّيه، وأما ما جاء في «صحيح مسلم» من أنهم: «لا يرقون» ^(٢). فهذه الرواية منكّرة لا تعتمد؛ لأن الرسول ﷺ كان يرقّي أصحابه، وكان يرقّي نفسه، وقال: «إذا استطاع أحدكم أن ينفع أخاه فلينفعه» ^(٣). والرقية من الإحسان، فكيف يكون التخلّي عنها سبباً لدخول الجنة بغير حساب؟!

أما قوله: «لا يسترقون». فمعناه: أنهم لا يطلبون من غيرهم أن يرقّيه؛ أي: أن يقرأ عليهم، وذلك اعتماداً على الله؛ لأن الذي يطلب من غيره أن يرقّيه ربما يتعلّق قلبه به، خصوصاً إذا شفي على يديه؛ فإنه قد يحصل في قلبه الاعتراف بفضل هذا القارئ دون الاعتراف بفضل الله؛ لأن كثيراً من ضعيفي الإيمان يعتمدون على الأسباب أكثر مما يعتمدون على المسبّب، وهو الله ﷻ.

ثم قال: «ولا يتطيرون». التطير: هو التشاؤم بمعلوم، إما مرئي، أو مسموع، أو زمان،

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٢).

(٢) انظر: «صحيح مسلم» (٢٢٠).

(٣) أخرجه مسلم (٢١٩٩).

أو مكان، وأصله من الطير؛ لأن العرب كانت تتشائم بالطيور، فإذا رأت الطير حينها نهض في الطيران ذهب يميناً تفاعلت، وإذا ذهب يساراً تشاءمت، وإذا ذهب إلى الإمام فلها عندهم اعتقاد آخر، وإذا ذهب للخلف فلها اعتقاد آخر؛ فلهذا سميت: الطيرة.

وقد يتشائم الإنسان بمسموع، كأن يسمع صراخاً وهو ذاهب إلى عملٍ ما، فيتشائم ويقول: إن الصارخ لا يأتي إلا بمصيبة ويترك العمل.

مثاله أيضاً: أن يسمع البومة تصرخ على بيته، فيتشائم ويقول: قد انتهى أجلي أو أجل أهلي؛ لأن البومة لا تصرخ على البيت إلا وهي تنعى صاحب البيت، أو أهله.

والبومة -على حسب اعتقادهم- يقولون: إنها إذا صرخت ليلاً، وكان لأهل الدار قتيل، قالوا: هذه روح القتيل خرجت من قبره تنعى القتيل، وتقول لأهله: خذوا بالثأر. وإذا لم يكن هناك قتيل، قالوا: هذه تنعانا.

وقد يتشائم الإنسان بمرئي، مثاله:

خرج لعمل وكان أول من لاقاه شخص مريض؛ فقال: إذن هذا العمل باطل؛ لأن الذي لاقاني شخص مريض.

كذلك إذا لاقاه رجل أعور، قال: هذا اليوم ليس فيه خير؛ لأن أول من قابلني رجل أعور. حتى إنهم كانوا في بعض البلاد إذا كان أول من يأتي إلى الدكان رجل أعور أعطاه البائع الشيء بدون مقابل، وقال له: خذه بشرط ألا أراك بعدها.

وعلى كل حال: فالعرب عندهم جهل عظيم؛ حيث يتشائمون بهذه الأشياء.

وكذلك بالزمان فقد كانوا يتشائمون بشهر صفر، وكانوا يتشائمون بشهر شوال بالنسبة للنكاح ويقولون: إن الذي يتزوج في شوال لا يوفق، وكانوا يتشائمون أيضاً بيوم الأربعاء، وكل هذا من الجاهلية.

وكانوا يتشائمون بالأنواء ويقولون: إذا ولدت في نوء كذا وبرج كذا، وتقابل هذا مع ذاك وتناطحا هلك.

وعلى هذا فقس؛ ولهذا يوجد مع الأسف في بعض الجرائد التي تخرج الآن جداول هذه الأبراج وكل هذا من التطير بالزمان.

وبعض الناس يتطير بالمكان فإذا دخل من عند الباب وحدث له أدنى مكروه قال: هذا

مكانٌ مشنومٌ لا أَدْخُلُ فيه.

وكلُّ هذا خلافُ الشرعِ، حتَّى إنَّ الرسولَ ﷺ قَالَ: «ليس منا من تطيَّر»^(١). وهذا يَدُلُّنا على أنَّ دينَ الإسلامِ - واللهُ الحمدُ - يُريدُ من الإنسانِ أنْ يَكُونَ دائماً في سرورٍ ولا يَتَسَاءَمُ بمثل هذه الأمورِ، ولا يَتَّبِعْ نفسَه إياها، بل يَكُونَ دائماً مطمئناً لا يَقَعُ في التشاؤمِ، فإنَّ الذين لا يَتَطَيَّرُونَ من الذين يَدْخُلُونَ الجنةَ بلا حسابٍ.

ثمَّ قَالَ: «وعلى ربِّهم يَتَوَكَّلُونَ». هذا هو الشاهدُ من الحديثِ، فهم يتوكلون على ربِّهم لا على غيره، وهذا الجملةُ فيها حصرٌ: طريقُه تقديمُ ما حقُّه التأخيرُ، فهي من جنسِ قولِه تعالى: ﴿وَإِيَّاكَ تَسْتَعِينُ﴾ [التَّوْبَةُ: ٥]. حيثُ قَدَّمَ لها المعمولَ الذي هو: «وعلى ربِّهم يَتَوَكَّلُونَ»؛ يَعْنِي: لا على غيره.

وهذا السياقُ الذي ساقه المؤلفُ رَحِمَهُ اللهُ مختصراً؛ فإنَّ الرسولَ لما أخبر بهذا جعل الصحابةُ يَنَحْثُونَ في هؤلاء، حتَّى خَرَجَ عليهم النَّبِيُّ ﷺ فأخبروه، فقال: «هم الذين... الحديث».

وفيه أيضاً: اختصارٌ، لأنَّه بقي وصفٌ رابعٌ للذين يَدْخُلُونَ الجنةَ بلا حسابٍ وهو: «أنهم لا يَكْتُونُونَ»؛ يَعْنِي: لا يَطْلُبُونَ من أحدٍ أنْ يَكُونِيَهُمْ؛ لأنَّهم لا يُريدُونَ أنْ يَسْتَدِلُّوا لأحدٍ، لا بالرقية، ولا بالكِيِّ؛ لأنَّ الكِيَّ أيضاً فيه إحسانٌ مِنَ الذي يَكُونِي، فقد كَوَى النَّبِيُّ ﷺ سعدَ بنَ معاذٍ في أَكْحَلِهِ، فهناك فرقٌ بين الذي يَكُونِي والذي يَكْتَوِي، فالذي يَكْتَوِي هو الذي يَطْلُبُ الكِيَّ، وأما الذي يَكُونِي فهو الذي يَفْعَلُهُ بغيره.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٢٢- باب ما يُكْرَهُ مِنْ قِيلٍ وَقَالَ.

٦٤٧٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مُغِيرَةُ وَفُلَانٌ وَرَجُلٌ ثَالِثٌ أَيْضاً عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ وَرَادٍ كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ مُعَاوِيَةَ كَتَبَ إِلَى

(١) قال المهيمني رَحِمَهُ اللهُ في «مجمع الزوائد» (٥/١٠٣): رواه الطبراني، وفيه: إسحاق بن الربيع العطار، وثقه أبو حاتم وضعفه عمرو بن علي، وبقي رجاله ثقات. اهـ

الْمُغِيرَةُ: أَنْ أَكْتُبَ إِلَيَّ بِحَدِيثِ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: فَكَتَبَ إِلَيْهِ الْمُغِيرَةُ: إِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ عِنْدَ انْصِرَافِهِ مِنَ الصَّلَاةِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ». قَالَ: وَكَانَ يَنْهَى عَنْ قِيلٍ وَقَالَ، وَكَثْرَةِ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةِ الْهَلِ، وَمَنْعِ وَهَاتٍ، وَعُقُوقِ الْأُمَهَاتِ، وَوَادِ الْبَنَاتِ ^(١).

وَعَنْ هُشَيْمٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ وَرَادًا يُحَدِّثُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

❖ قوله: «بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنْ قِيلٍ وَقَالَ». المرادُ بذلك: نقلُ الحديثِ من غيرِ تثبيتٍ؛ ولهذا يُقَالُ: قِيلَ، أَوْ: قَالَ فلانٌ. ولم يَتَّبِعْ فَإِنْ هَذَا مِمَّا يُنْهَى عَنْهُ؛ وذلك لأنَّ الإنسانَ لَا يَخْلُو فِيهِ مِنْ زَلٍّ، وَإِذَا زَلَّ فَإِنَّهُ يَبْقَى قَلِيلُ الثِّقَةِ لِمَا يُحَدِّثُ بِهِ، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ يُؤَثِّرُ عَلَى الْمَرْءِ لَاسِيَا إِذَا كَانَ الْمَرْءُ إِمَامًا فِي الْعِلْمِ، أَوْ فِي أُمُورِ الدُّنْيَا، وَهَذَا يَتَضَمَّنُ أَنَّهُ يَجِبُ التَّثَبُّتُ فِيمَا يَقُولُهُ الْإِنْسَانُ.

وَقَدْ يَكُونُ قَوْلُهُ: قِيلَ وَقَالَ. كُنَايَةً عَنْ كَثْرَةِ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ كَثَرِ كَلَامِهِ كَثُرَ زَلُّهُ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ» ^(٢). فَالصَّمْتُ أَوْلَى مِنَ الْكَلَامِ إِلَّا إِذَا تَرَجَّحَتْ كِفَّةُ الْكَلَامِ.

أَمَّا الْحَدِيثُ: فَإِنْ مَعَاوِيَةَ رضي الله عنه كَتَبَ إِلَى الْمُغِيرَةِ يَسْأَلُهُ عَنْ حَدِيثٍ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِنَّمَا سَأَلَهُ عَنْ حَدِيثٍ يَتَعَلَّقُ بِأَذْكَارِ الصَّلَاةِ، لِأَنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ رضي الله عنه رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَادِيثَ كَثِيرَةً فِي مَوَاضِعَ مُتَعَدِّدَةٍ، وَلَكِنْ قَرِينَةُ الْحَالِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا سَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ يَتَعَلَّقُ بِالصَّلَاةِ.

❖ قوله: «سَمِعْتُهُ يَقُولُ عِنْدَ انْصِرَافِهِ مِنَ الصَّلَاةِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ». فَأَمَّا الْجُمْلَةُ الْأُولَى فَهِيَ كَلِمَةُ التَّوْحِيدِ الَّتِي هِيَ مِفْتَاحُ الْجَنَّةِ، بَلْ وَمِفْتَاحُ الْإِسْلَامِ أَيْضًا، فَإِنْ مِنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. عُصِمَ دَمُهُ كَمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ حَدِيثُ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ فِي قِصَّةِ الرَّجُلِ الْمُشْرِكِ الَّذِي أَدْرَكَهُ أُسَامَةُ فَلَمَّا أَدْرَكَهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. فَظَنَّ أُسَامَةُ أَنَّهُ إِنَّمَا قَالَهَا مَتَعَوِّذًا بِهَا مِنَ الْقَتْلِ فَقَتَلَهُ، ثُمَّ أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِكَ فَقَالَ لَهُ:

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٨٤٤)، وَمُسْلِمٌ (٥٩٣).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٦٠١٨)، وَمُسْلِمٌ (٤٧).

«أَقْتَلْتَهُ بَعْدَ أَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا قَالَهَا مَتَعُودًا. قَالَ: «أَقْتَلْتَهُ بَعْدَ أَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا قَالَهَا مَتَعُودًا. قَالَ: «أَشَقَقْتُ عَنْ قَلْبِهِ، أَقْتَلْتَهُ بَعْدَ أَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟» قَالَ: إِنَّمَا قَالَهَا مَتَعُودًا. حَتَّى قَالَ لَهُ: «مَا تَصْنَعُ بِ-لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» إِذَا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟^(١) حَتَّى قَالَ ﷺ: تَمَنَيْتُ أَنْ نِي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ؛ يَعْنِي: مِنْ أَجْلِ أَنْ تَقَعَ هَذِهِ الْخَطِيئَةُ فِي حَالِ الْكُفْرِ؛ ذَلِكَ لِأَنَّهَا إِذَا وَقَعَتْ فِي حَالِ الْكُفْرِ ثُمَّ أَسْلَمَ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [التَّوْبَةُ: ٣٨].

وقوله: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ هل معناها: لَا يُوجَدُ إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ، أم المراد: لَا يُوجَدُ إِلَهٌ حَقٌّ إِلَّا اللَّهُ؟ نقول: الثاني هو المتعين؛ لأنه تُوْجَدُ آلِهَةٌ تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [التَّوْبَةُ: ١٨٨]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [يُونُسَ: ١٠١]. لَكِنْ هَذِهِ الْأُلُوهِيَّةُ مَجْرُودُ اسْمٍ فَقَطْ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيَتْهُمَا﴾ [التَّوْبَةُ: ٢٣]. أَمَّا حَقِيقَةُ فَلَا، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ الْخَبَرُ مَحْذُوفًا تَقْدِيرُهُ: «حَقٌّ» أَي: لَا إِلَهَ حَقٌّ إِلَّا اللَّهُ - كَمَا تَقُولُ: لَا أَحَدٌ قَائِمٌ إِلَّا فَلَانٌ.

فَإِنْ قِيلَ: مَا هُوَ الْمَقْصُودُ بِالْحَكْمِ هَلْ هُوَ الْمَحْذُوفُ أَوْ الْمَوْجُودُ؟ نَقُولُ: فِي مِثْلِ هَذَا التَّرْكِيبِ يَكُونُ مَا بَعْدَ «إِلَّا» بَدَلًا مِمَّا قَبْلَهَا، وَالبَدَلُ كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ هُوَ: النَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحَكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلًا وَعَلَى هَذَا فَنَقُولُ: «اللَّهُ» بَدَلٌ مِنْ «حَقٌّ» الَّذِي هُوَ الْخَبَرُ، وَهُوَ الْمَقْصُودُ بِالْحَكْمِ؛ أَي: لَا يُوجَدُ إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ ﷻ، وَكُلُّ مَا سِوَاهُ مِنَ الْأَلِهَةِ فَهِيَ بَاطِلَةٌ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ». فَهِيَ كَلِمَتَانِ مُؤَكَّدَتَانِ فِي «وَحْدَهُ»، مُؤَكَّدَةٌ لِلْإِثْبَاتِ، «وَلَا شَرِيكَ لَهُ». لِلنَّفْيِ.

وقوله: «لَهُ الْمُلْكُ». أَي: لَهُ الْمُلْكُ كُلُّهُ؛ مَلِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ فِيهَا حَصْرٌ وَهُوَ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: وَلَهُ الْحَمْدُ، وَقَدْ قَرَنَ الْحَمْدَ بِالْمَلِكِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحَمِّدُ عَلَى كُلِّ مَا يَفْعَلُهُ فِي مَلِكِهِ، حَتَّى أُمُورَ الشَّرِّ الَّتِي يَفْعَلُهَا اللَّهُ ﷻ وَيَقْدُرُهَا يُحَمِّدُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ أُمُورَ الشَّرِّ الَّتِي يَقْدُرُهَا اللَّهُ فِيهَا خَيْرٌ عَظِيمٌ، فَهِيَ مِنْ تِمَامِ حِكْمَتِهِ؛ وَلِهَذَا نَقُولُ:

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٢٦٩)، وَمُسْلِمٌ (٩٦، ٩٧) اللَّفْظَ لَهُ.

قرن الحمد بالملك؛ لأن جميع ملكه متضمن الحمد الذي يُحمد عليه.

❖ وقوله: «وهو على كل شيء قدير». قوله: «كل شيء». عامٌ وصيغة العموم فيها «كل» فهو سبحانه على كل شيء قدير من الموجودات والمعدومات، وتعلق القدرة في الموجودات يكون بأن يُعْذِمُها أو يُعَيِّرُها، وفي المعدومات بأن يُوجِدُها، فما من شيء إلا والله سبحانه قادرٌ عليه.

❖ ثم قال: «وكان ينهى عن قيل وقال - هذا هو الشاهد - وكثرة السؤال». والسؤال هل

المراد هنا هو: سؤال الاستجداء أم سؤال الاستفهام؟

نقول: أما سؤال الاستجداء فإنه يُنْهَى عنه سواءً كثر أم قل، كما قال النبي ﷺ: «من سأل الناس أموالهم تكثرأ فإنما يسأل جرة»^(١). وأخبر أن المسألة يُكَبُّ بها وجه الرجل^(٢)، وأخبر أن الإنسان لا يزال يسأل حتى يأتي يوم القيامة وليس في وجهه مزرعة لحم^(٣).

ولكن الظاهر أن المراد بذلك هنا: كثرة السؤال عن العلم؛ بدليل قوله ﷺ: «إنما أهلك من كان قبلكم كثرة مسائلهم، واختلافهم على أنبيائهم»^(٤).

وكثرة السؤال في العلم تنقسم إلى قسمين:

الأول: أن يسأل عما لم يقع ولا يتوقع.

والسؤال عما لا يتوقع أشد من الأول؛ لأنه من باب التنطع في العلم.

فالأشياء ثلاثة: شيء واقع، وشيء لم يقع لكنه متوقع، وشيء لم يقع ولا يتوقع.

فالسؤال عن الواقع غير مذموم، والسؤال عن غير الواقع الذي يتوقع وقوعه جائز استعداداً له، والسؤال عن غير الواقع الذي لا يتوقع مكروه؛ لأنه من باب التنطع، وإضاعة الوقت فيه إضاعة بلا فائدة.

أما القسم الثاني من كثرة السؤال فهو: كثرة التعنت والمجادلات، وذلك بإيراد

الاحتمالات العقلية على الظواهر اللفظية، فهذا من باب التعنت، مثاله:

(١) أخرجه مسلم (١٠٤١).

(٢) أخرجه النسائي (٢٦٠٠)، وأبو داود (١٦٣٩)، وأحمد (١٩/٥).

(٣) أخرجه البخاري (١٤٧٤)، ومسلم (١٠٤٠).

(٤) أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧).

أَنْ يَأْتِيَ حَدِيثٌ ظَاهِرُهُ كَذَا فَيَأْتِي إِنْسَانٌ فَيَقُولُ: أَلَيْسَ يَحْتَمِلُ كَذَا؟ نَقُولُ: هَذَا مِنْ بَابِ التَّعَنُّتِ، وَقَدْ نَصَّ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّا لَوْ أَدْخَلْنَا الاحْتِمَالَاتِ الْعَقْلِيَّةِ فِي الدَّلَالَاتِ اللَّفْظِيَّةِ مَا بَقِيَ لَفْظٌ إِلَّا وَيَحْتَمِلُ مَعْنَى عَقْلِيًّا سِوَى ظَاهِرِهِ، وَحَيْثُ يَضِيعُ النَّاسُ وَتَبْقَى عُلُومُهُمْ كُلُّهَا احْتِمَالَاتٍ، وَقَدْ امْتَدَحَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه الصَّحَابَةَ بِأَنَّهُمْ أَعَمُّ النَّاسِ عُلُومًا وَأَقْلَهُمْ تَكَلُّفًا، فَهُمْ عُلُومُهُمْ عَمِيقَةٌ كَبِيرٌ لَا قَاعَ لَهُ، وَأَقْلَهُمْ تَكَلُّفًا.

فَالْتَكَلُّفُ، وَكَثْرَةُ الْأَسْئَلَةِ، وَإِيرَادُ الاحْتِمَالَاتِ عَلَى النُّصُوصِ، لَا شَكَّ أَنَّهُ خِلَافُ جَادَةِ السَّلَفِ؛ إِذْ إِنْ السَّلَفُ كَانُوا يَأْخُذُونَ الْأُمُورَ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ وَلَا يَتَكَلَّفُونَ الْأَسْئَلَةَ؛ وَلِهَذَا قَالَ مَالِكٌ لِلَّذِي قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ طه: ٥. كَيْفَ اسْتَوَى؟ قَالَ لَهُ: السُّؤَالُ عَنْهُ بَدْعٌ؛ لِأَنَّهُ مِنَ التَّكَلُّفِ، بَلْ دَعَّ الْأُمُورَ عَلَى ظَاهِرِهَا وَلَا تَتَعَمَّقُ، وَلَا تُورِدُ الاحْتِمَالَاتِ.

وَيُوجَدُ أَنَاثُ الْآنَ يُورِدُونَ مِثْلَ هَذِهِ الاحْتِمَالَاتِ عَلَى قَوْلِ الرَّسُولِ صلی الله علیه و آله: «يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ» ^(١). فَيَقُولُ هَذَا الْمُورِدُ: ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ لَا يَزَالُ مَوْجُودًا عَلَى الْكُرَةِ الْأَرْضِيَّةِ، فَإِنَّهُ إِذَا انْتَقَلَ مِنْ جِهَةٍ حَلٍّ فِي جِهَةٍ أُخْرَى فَعَلَى هَذَا يَكُونُ اللَّهُ تَعَالَى دَائِمًا نَازِلًا.

نَقُولُ: مَنْ قَالَ بِهَذَا، بَلْ نَقُولُ: سَلَّمْ لظَاهِرِ النَّصِّ وَقُلْ: يَنْزِلُ ثُلُثُ اللَّيْلِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ فَقَطْ، وَبَعْدَ ذَلِكَ لَا يَكُونُ نَزُولٌ بِالنِّسْبَةِ لِهَذِهِ الْجِهَةِ الَّتِي طَلَعَ الْفَجْرُ عَلَيْهَا، فَالرَّبُّ صلی الله علیه و آله لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ حَتَّى يُقَاسَ بِخَلْقِهِ.

وَقَدْ امْتَدَحَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه الصَّحَابَةَ بِأَنَّهُمْ أَعَمُّ النَّاسِ عُلُومًا وَأَقْلَهُمْ تَكَلُّفًا، فَعُلُومُهُمْ عَمِيقَةٌ بَحْرٌ لَا قَاعَ لَهُ، وَأَقْلَهُمْ تَكَلُّفًا، فَالْتَكَلُّفُ وَإِيرَادُ الْأَسْئَلَةِ وَكَثْرَةُ الاحْتِمَالَاتِ عَلَى النُّصُوصِ هَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ خِلَافُ جَادَةِ السَّلَفِ، السَّلَفُ يَأْخُذُونَ الْأُمُورَ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ وَلَا يَتَكَلَّفُونَ كَثِيرًا، وَلِهَذَا قَالَ مَالِكٌ لِلَّذِي قَالَ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ طه: ٥ كَيْفَ اسْتَوَى؟ قَالَ لَهُ: «السُّؤَالُ عَنْهُ بَدْعٌ»؛ لِأَنَّهُ تَكَلُّفٌ، أَتَرَكَ الْأُمُورَ عَلَى ظَاهِرِهَا وَلَا تَتَعَمَّقُ، وَلَا تُورِدُ احْتِمَالَاتٍ، كَذَلِكَ يَوْجَدُ الْآنَ أَنَاثُ يُورِدُونَ مِثْلَ هَذِهِ الاحْتِمَالَاتِ عَلَى قَوْلِ الرَّسُولِ صلی الله علیه و آله: «يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ» ^(١). فَيَقُولُ هَذَا الْمُورِدُ:

(١) أخرجه البخاري (١١٤٥)، ومسلم (٧٥٨).

(٢) أخرجه البخاري (١١٤٥، ٦٣٢١، ٧٤٩٤)، ومسلم (٧٥٨).

ثلث الليل الآخر لا يزال موجودًا على الكرة الأرضية إذا انتقل من جهة حلّ في جهة أخرى، إذا يكونُ اللهُ دائماً نازلاً.

نقول له: من قال لك أوردَ هذا الإيراد، ابقى على ظاهر اللفظ، ينزل ثلث الليل إلى طلوع الفجر فقط، بعد ذلك ما يكون نزول لتلك الجهة التي طَلَعَ الفجرُ عليها، والربُّ يَكِلُ ليس كمثلِه شيءٌ حتّى يُقاسَ بخلقِه، فأقول: إن هذه المسائل ما يكره، فصار كثرة السؤال الآن قسماً: القسم الأول: ثلاثة أنواع، والثاني: نوعٌ واحدٌ.

القسم الأول: أن يسأل عما وقع؛ وكثرة السؤال عما لم يقع، وأشدُّ من ذلك ما لا يتوقع. الثاني: كثرة الإيرادات على ظواهر النصوص، فإن هذا يوجب للإنسان الدخول في متاهاتٍ وعدم استقرارٍ علمه، وأن يكون دائماً في شكٍّ: يُحتملُ كذا، يُحتملُ كذا، هذا مما يُنهى عنه. أما قوله: «إضاعة المال». فظاهراً إضاعة المال صرفه فيما لا فائدة فيه في الدنيا والآخرة. مثل إنسان يشتري مثلاً بألف ريال زفتاً وهو ما يُوقد به، ثم يشعله ليرى لون اشتعال النار به. هذا إضاعة مالٍ.

وإضاعة المال تختلف باختلاف حال الإنسان، فلو أن رجلاً من الناس كان بالغاً عاقلاً اشترى أشياء ما تصلح إلا للصبيان، اشترى مثلاً جرافة صغيرة يلعب بها باليد، أو عروسة إذا كانت امرأة أو ما أشبه ذلك، أو مفرقات، فهذا بالنسبة لهذا الرجل البالغ يعتبر إضاعة مالٍ بلا شك، لكنه لو اشتراه لصبيّ يلعبُ به ويدخل السرور على نفسه وهو من الأشياء المباحة صار ذلك غير إضاعة المال، ولهذا يُرخص للصغار من الألعاب ما لا يُرخص للكبار، ويرخص في الشراء لهم ما لا يُرخص للكبار. وإذا أنفق ماله في أمرٍ مضرٍّ، هل هو إضاعة مالٍ؟

الجواب: نعم بطريق الأولى؛ لأنّه إذا كان أنفقه في شيء لا ينفع فهو إضاعة مال، فما بالك إذا أنفق في شيء ضارٍّ! ومن هنا نأخذُ تحريم الدخان؛ لأنه بلا شكٍّ مُضِرٌّ، حتّى الذين يشربونه يُقرّون بضرره.

فنقول: إذا صرفَ المال فيه فهذا من إضاعة المال المنهي عنه.

قوله: «ومنعاً وهات». أي: منعاً فيما يبذل وهاتٍ فيما يسأل، يكون جموعاً منوعاً، الذي عنده يمسكه فلا يصرفه، والذي عند غيره يأخذه ويقول: هات. أعطاه عشرة يقول:

هات عشرين. وإذا أعطاه عشرين قَالَ: هات ثلاثين.

إِذَا: المنع والهات عبارة عن: منع ما يبذل وطلب ما ليس عنده.

❦ قوله: «وعقوق الأمهات». العقُ بمعنى: القطعُ؛ يَعْنِي: مَنَعَ حَقَّ الْأُمِّ.

ونصَّ على الأمِّ؛ لأنها أحمقُّ بحُسْنِ الصُّحْبَةِ من الأبِّ؛ ولأنَّ الأمَّ لضعفها لا تأخذ بحقها غالبًا بخلاف الأبِّ؛ لأنَّ الأبَّ لو أن ابنه قطعه مثلاً لأخذ حقه بيده بخلافِ الأمِّ؛ لأنها لضعفها ورقتها وحنانها لا تأخذ بحقها، فلهذا قَالَ: «وعقوق الأمهات». وإلا فعقوقُ الآباءِ حرامٌ منهِّي عنه.

❦ قوله: «وواد البنات». الوادُ: هو دَفَنُ الحيِّ، وكان الناس في الجاهلية لسفهِهم

وجَهْلِهِمْ يدفنُ الرجلُ ابنته -أعوذ بالله- يَعْنِي: أغلظ من الحيوان، يحفر لها حفرةً وهي تشهد ويدفنها وهي حيَّةٌ، لماذا؟ خوفاً من العارِ ❦ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٥٨﴾ يَنْزَوِي مِنَ الْقَوِيِّ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ ❦ يَخْتَفِي. ﴿أَيْسَكَّهُ عَلَى هَوِيٍّ﴾؛ يَعْنِي: على ذُلٍّ وهوان.

﴿أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ﴾ [النَّحْلَةُ: ٥٨-٥٩]؛ يَعْنِي: يتردّد هل يُمَسِّكُ هذه البنت على هون أو يدسُّها في التراب؟ وأكثرهم يدسُّها في التراب -نسأل الله العافية- حتّى ذكروا أن الواحد منهم يحفرُ الحفرةَ لابنته فإذا طَارَ الغبارُ على لحيته نَفَضَتْ هي لحيته عَنِ الْغُبَارِ ثُمَّ يدفنها -والعياذ بالله-، وربما يدفن ابنته وهي تستغيثُ به وتقول: يا أباي، يا أباي وهو يدفنها -والعياذ بالله- جبروت وغلظة -نسأل الله العافية- ولهذا قَالَ: «وواد البنات».

ولم يذكر وأد البنات بناءً على الغالب، فالغالبُ أَنَّ البنات هي التي تُوَادُّ ولهذا قَالَ:

«وواد البنات».

الشاهد من الحديث: هو كان يَنْهَى عن «قيل وقال». ولذلك يعتبرُ الرَّجُلُ الصَّمُوتَ محترماً، لكن لاحظ أَنَّ الصَّمْتَ في غيرِ موضِعِهِ جفاءٌ؛ لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ صَمُوتٌ يَجْلِسُ في المكانِ ساعةً أو أكثر أو أقل ما يتكلم، هذا جفاءٌ، لكن لا تكن كثيرَ الكلام، ولا تكن ساكناً في موضعٍ لا ينبغي فيه السكوتُ، خيرُ الأمور الوسط.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٣- بَابُ حِفْظِ اللِّسَانِ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ

لِيَصْمُتْ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [١٨: ١٨].

هذا من أهم ما يكون -نسأل الله أن يعيننا وإياكم على حفظه- حفظ اللسان من أهم ما يكون؛ لأن النبي ﷺ أخذ بلسان نفسه وقال لمعاذ: «كُفَّ عَلَيْكَ هَذَا». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَإِنَّا لَمُؤَاخِذُونَ بِمَا نَتَكَلَّمُ بِهِ -يعني: هل علينا إنتم في الكلام- قَالَ: «تَكَلَّمْتَ أَمَّا يَا مُعَاذُ، وَهَلْ يَكُفُّ النَّاسَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ -أَوْ قَالَ: عَلَى مَنَاخِيرِهِمْ- إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ»^(١). فحصاد اللسان من أخطر ما يكون على الإنسان ريبا يتكلم الإنسان بكلمة واحدة لا يلقي إليها بالاً وهي من غضب الله تهوى به في النار^(٢) -نسأل الله العافية- ولذلك يجب أن نحفظ ألسنتنا عما حرم الله، ويندب ندباً بالغاً أن نحفظها عما لا ينفع «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت»^(٣). أما ما كان خيراً في ذاته أو خيراً لغيره فلتتكلم به، فالخير لذاته مثل الذكر والقرآن، والخير لغيره أن يكون كلاماً مباحاً لكن به إدخال السرور على جلسائك فهذا لا بأس به هذا خير؛ يعني: لو كان إنسان يريد أن يتكلم بشيء مباح لكن فيه إدخال السرور على الغير، فهذا من الخير لكن ليس خيراً لذاته، بل خيراً لغيره، فإن اجتمع في ذلك أن يكون خيراً في ذاته وخيراً في غيره مثل أن يتكلم بمسائل علم تنفع الحاضرين كان هذا أطيب وأفضل.

واللسان له آفات كثيرة تتعلق بحق الله وتعلق بحق عباد الله، ففي حق الله: أن يتكلم بكلام يعترض به على حكم الله القدري أو حكم الله الشرعي أو يصف الله بما لا يليق به، هذا يتعلق بحق الله. مثال الأول: القدح في حكم الله القدري: أن يقدح فيما يقدر الله تعالى على عباده من قحط المطر وجذب الأرض أو أمراض تحدث أو فتن أو حروب وغيرها، هذا لا يجوز أن تعترض على الله في هذا، الله عز وجل له حكمة فيما يقدر، واعلم أنه لم يقدر هذا الشيء إلا لحكمة عظيمة قد تخفى عليك، فلا يجوز أن تعترض على الله فيها، ولهذا قال النبي ﷺ: «إِنَّ لَوْ

(١) أخرجه الترمذي (٢٦١٦)، وابن ماجه (٣٩٧٣)، والبيهقي في «الكبرى» (٤/ ٨٣، ٢٦٩).

(٢) سيأتي عند الحديث رقم (٦٤٧٨).

(٣) أخرجه البخاري (٥١٨٥، ٦١٣٦)، ومسلم (٤٧).

تَفْتَحْ عَمَلَ الشَّيْطَانِ^(١). هذا فيما يتعلَّق بحقِّ الله.

أما فيما يتعلَّق بحقِّ المخلوق: كالغيبة أو السَّبِّ أو الشتم أو اللَّعنِ كُلُّ هذا يجبُ حفظُ اللسانِ منه، وأن يبتعدَ اللسانُ منه غايةَ الابتعاد.

❖ وقوله: «من كان يؤمنُ بالله واليوم الآخر فليقلْ خيراً أو ليصمتْ»^(٢). تكلمنا عليه.

❖ وقوله تعالى: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾^(٣).

❖ من ﴿حرفُ جرٍّ زائدٍ، و﴿قَوْلٍ﴾ مفعولٌ به منصوبٌ بفتحةٍ مُقدَّرةٍ على آخره مَنعَ مِنْ ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ حرفِ الجرِّ الزائدِ، فكلمة «قول» إذا دخلَ عليها حرفُ جرٍّ زائدٍ إعراباً لكنه ليس زائداً معنًى، بل يزيدها معنًى.

و﴿قَوْلٍ﴾. نكرةٌ، والمعروفُ عند علماءِ البلاغة أن الحروفَ الزائدةَ كُلَّها تفيدهُ التوكيدُ، وعلى هذا فهي مؤكدةٌ لعمومِ كلمةِ «قول» لأنَّ «قول» نكرةٌ في سياقِ النفي فتكونُ عامَّةً، وتكونُ «من» مؤكدةٌ لهذا العموم، وأنا أريدُ أن أتوصَّلَ بهذا التقريرِ إلى أن أي قولٍ يقوله الإنسانُ فإن لديه ذلك الرقيبُ العتيدُ، كُلُّ قولٍ سواءٌ خيرٌ أو شرٌّ أو لغوٌ - لا خيرٌ ولا شرٌّ - فلديكَ رقيبٌ يراقبُ، وعتيدٌ حاضرٌ، حتَّى إنَّ الإمامَ أحمدَ دخلَ عليه رجلٌ وهو يئنُّ من المرضِ فقال له: إن طاموساً يقول: أن الملكَ يكتبُ أنينَ المريضِ، فأمسك رَحْمَةً عن الأنينِ؛ خوفاً من أن يكتبَ عليه.

إذا: ما من قولٍ تقوله إلا يُكْتَبُ - سبحانه الله - ما أكثرَ الأقوالِ المكتوبة، نحن الآن في هذا المكان لو سجلنا كلامنا قبلَ عشرِ ليالٍ فقط في جلستنا هذه، كم يكون من أشرطة؟
الجوابُ: أشرطة كثيرة، كُلُّ هذا المكتوب سوف يُنْشَرُ لك يومَ القيامة كتاباً تَلْقَاهُ منشوراً ويُقالُ: اقرأ كتابك.

فأنا أقول: والله إن إنساناً يُكْتَبُ عليه كُلُّ ما يقولُ لحريٍّ به أن يُقلَّ من القول؛ لأنه سوف يجدُ هذا الكتابَ منشوراً يومَ القيامة، لأن هذا الرقيبُ العتيدُ يكتبُ الخيرَ والشرَّ، الخيرُ لك والشرُّ عليك، قد يتكافأ، وقد يزيدهما أحدهما، لكن من نعمة الله أن الحسنَةَ بعشرة

(١) أخرجه مسلم (٢٦٦٤).

(٢) سبق ترجمته.

أمثالها والسيئة بمثلها فقط.

وفي هذه الآية تحذيرًا من إطلاق اللسان؛ لأنَّ كلَّ شيء سوف يُكتب.

و

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤٧٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ سَمِعَ أَبَا حَازِمٍ، عَنْ سَهْلٍ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ يَضْمَنْ لِي مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ أَضْمَنْ لَهُ الْجَنَّةَ».

[الحديث ٦٤٧٤ - طرفه في: ٦٨٠٧].

الرسول ﷺ يخاطبُ المؤمنين، فإذا ضَمَّنَ المؤمنُ ما بين لحييه وما بين رجليه ضَمَّنَ الرسولُ له الجنة.

وَالضَّامِنُ هُنَا إِنَّمَا يَضْمَنْ عَلَى أَنَّهُ وَكِيلٌ يَعْنِي: عَنِ اللَّهِ، أَمَا الرَّسُولُ ﷺ فَلا يَقْدِرُ أَنْ يُعْطِيَ الْجَنَّةَ أَبَدًا، لَكِنَّهُ ضَامِنٌ بِمَا أَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ فَهُوَ كَالرَّسُولِ عَنِ اللَّهِ ﷻ أَنَّهُ ضَامِنٌ لِمَنْ حَفِظَ مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ - وَهُوَ اللَّسَانُ - وَمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ - وَهُوَ الْفَرْجُ - فَإِنَّ الْجَنَّةَ مُضْمُونَةٌ لَهُ، وَفِي هَذَا التَّرغِيبِ عَلَى حِفْظِ اللِّسَانِ.

وَأَمَّا مَا وَرَدَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ الْمَلِكَ يَكْتُبُ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ دُونَ اللَّغْوِ، فَهَذَا خِلَافٌ لظَاهِرِ الْآيَةِ؛ لَكِنْ لَعَلَّ ابْنَ عَبَّاسٍ إِنْ صَحَّ عَنْهُ النُّقْلُ يَرِيدُ مَا يَثَابُ عَلَيْهِ أَوْ يَعَاقِبُ؛ بِمَعْنَى: أَنَّهُ لَا يَكْتُبُ كِتَابًا يَثَابُ عَلَيْهِ الْعَبْدُ أَوْ يَعَاقِبُ إِلَّا الْخَيْرَ وَالشَّرَّ، أَمَا الْكِتَابُ الثَّانِي يُكْتُبُ، وَلَكِنْ لَا يُوَاحِذُ بِهِ الْإِنْسَانُ.

وَأَمَّا قَوْلُ الْبَعْضِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَا يُحْمَدُ عَلَى مَكْرُوهِ سِوَاهُ، فَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ، بَلْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَصَابَهُ مَا يَكْرَهُ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ»^(١). لِأَنَّ نِسْبَةَ الْمَكْرُوهِ إِلَى اللَّهِ كَأَنَّهُ يُعْطِي التَّرْجِعَ، وَلِذَلِكَ يَقُولُ الْعُلَمَاءُ: إِنْ مِنْ سُوءِ الْأَدَبِ أَنْ تَقُولَ: اللَّهُ خَالِقُ الْحَمِيرِ وَخَالِقُ الْكِلَابِ وَخَالِقُ الْأَقْدَارِ. لَكِنْ تَقُولَ: اللَّهُ هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، أَوْ تَجِيبَ مَنْ سَأَلَكَ، شَخْصٌ يَسْأَلُ مِنْ خَلْقِ الْحِمَارِ؟ تَقُولَ: اللَّهُ، أَمَا أَنْ تَنْصَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْمُسْتَقْبَحِ ذَكَرَهَا تَنْسِبُهُ إِلَى اللَّهِ فَهَذَا فِيهِ شَيْءٌ مِنْ سُوءِ الْأَدَبِ، فَإِذَا قُلْتَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَا يَحْمَدُ عَلَى

(١) أخرجه ابن ماجه (٣٨٠٣، ٣٨٠٤)، وابن حبان (٧٧٦)، والحاكم (٤٣١/١).

مكروه سواه، صار المعنى أنك ضجر من تقدير الله ﷻ، قل كما قال الرسول ﷺ: «الحمد لله على كلِّ حالٍ». وإذا أصابه ما يُسرُّ به يقول: «الحمد لله الذي تتمُّ بنعمته الصَّالحات»^(١). هذا هدي النبي ﷺ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٦٤٧٥- حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصُمْتُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ»^(٢).

❦ قوله: «فَلَا يُؤْذِ جَارَهُ». ومن ذلك إذا كان عنده راديو أو مسجل فيه أغاني، فإنه لا يحلُّ له أن يرفع صوته بحيث يؤذي جاره، بل لو كان عنده مسجل فيه قرآن ولكن جاره يتأذى بذلك؛ لأنه يريد أن ينام فإنه لا يحلُّ له أن يرفع صوته؛ لأن ذلك يؤذي الجار. فلو قال أحد الناس: أنا في سطحي أحبُّ أن أقرأ القرآن -وهو رجلٌ قوي الصوت- وصار إذا طاب المنام عند النَّاسِ رفعَ صوته بالقرآن، وجيرانه يريدون النَّوْمَ ولا يحصل لهم، وربما يكونون مَرْضَى فماذا نقول لهذا؟ الجوابُ: نقولُ له: لا يجوز أن ترفعَ صوتك، لكن بعض النَّاسِ لو قلتَ لها هذا الكلام، قَالَ: وهل أنا أغني؟

نقولُ له: أنت ما تغني، أنت تقرأ كلام الله، لكن لا تؤذي بكلام الله النَّاسَ، لا تجعل النَّاسَ يكرهون القرآنَ من أجلك؛ لأن النفوسَ ضعيفةٌ ربما يكره القرآنَ من أجل عمل هذا القارئ الذي شوش به عليه وآذاه.

وهل يدخل في ذلك الضَّرَرُ لا يؤذي جاره؟ من باب أولى إذا كان يضُرُّ جاره من باب أولى، مثل أن يكون عنده شجرة إلى جدار جاره إذا سقاها تسرَّب الماءُ إلى بيت جاره فتضرَّرَ

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) أخرجه مسلم (٤٧).

به ماذا نقول؟ حرام؛ لأنه يؤذي جاره، أو مثلاً عنده آلة يدقُّ بها على الأرض فتتهز أرض جاره، هذا أيضًا يكون ضررًا أو إيذاءً.

فإذا قَالَ قائلٌ: ما حَدُّ الجارِ؟

الجوابُ: الجارُ وردت أحاديث فيها ضَعْفٌ أن حَدَّهُ أربعون بيتًا^(١)، ولكن لا شك أن الجارَ الملاصق ليس كالجار الآخر، ولكن يظهر إذا لم تصح هذه الأحاديث أنه يرجعُ في ذلك إلى العُرفِ.

❦ قوله: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ». الضيفُ هو المسافر الذي ينزلُ بك، أما صاحب البلد فليس بضيفٍ، فلو جاءك شخصٌ من أهل البلد ففرغ الباب فأذنتَ له بالدخول، فقال: أنا ضيفٌ عندك، ماذا تقول؟ أقول: لست بضيفٍ، إن قُلْتَ أنك ضيفٌ في مجيئك هذا لا بأس أن نكرمه، لكن ضيف يريد أن يبقى عندي يوم وليلة؛ لأن يوم وليلة واجب للضيف، ثلاثة أيام سُنَّةٌ^(٢)، فهذا لا أمكنه، وإلا سيأتي كل يوم عشرة أشخاص أو خمسة عشر من أهل البلد يقولون: نحن ضيوفٌ.

على كل حالٍ: الضيفُ هو المسافرُ النَّازلُ بصاحب القرية، ويجب إكرامه بما يكرم به عادة، وهذا يختلف باختلاف الناس، مثل لو جاءك إنسانٌ كبيرٌ في علمه أو ماله أو جاهه، فليس كالإنسانِ الصَّغيرِ، حتَّى الإنسان الصَّغير ما يرى أن واجباً عليك أن تُكرمه كما تكرم الكبير، بل ربما إن أكرمته كما تُكرمُ الكبيرَ لعدَّ ذلك سخريه واستهزاءً.

ثُمَّ قَالَ الْبُحَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤٧٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْخَزَاعِيِّ قَالَ: سَمِعَ أُذُنَايَ وَوَعَاهُ قَلْبِي النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «الضَّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ جَائِزَتُهُ». قِيلَ: مَا جَائِزَتُهُ؟ قَالَ: «يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لَيْسَ كُنْتُ»^(٣).

(١) انظر: «كشف الخفاء» (١٠٥٤)، عزاه العجلوني إلى أبي يعلى وابن حبان في «الضعفاء».

(٢) سيأتي تحريجه قريباً.

(٣) أخرجه مسلم (٤٨).

فما سبق ذكر من وجوب إكرام الضيف ومن وجوب السُّكوتِ إلا عن خير، وفيها أيضًا أن الضيافة التامة ثلاثة أيام والضيافة التي لا بدَّ منها يومًا وليلة.

فإن قال قائل: الذي ورد في الحديث: الأمر بالسُّكوتِ وعدم الكلام إلا في خير، والصَّحابة رضي الله عنهم لا شك أنهم كانوا يتكلمون كلامًا عاديًا مع بعضهم البعض، ولم تقتصر أحاديثهم على الكلام في الخير فحسب؟

فالجواب: أن ما ورد في الحديث يشمل الخير للنفس والغير، فالكلام مع الزوجة هذا خيرٌ لغيره تحصلُ به الألفة وعدم الوحشة، وكذلك مع أصدقائه؛ لكن النهي في الحديث عن مثل لو كان الإنسان يتكلم بكلام لغو بدون فائدة أو يتكلم بكلام حرام، مع أنه قد يقال أن قوله فليقل خيرًا؛ يعني: فلا يقل شرًا وحينئذ يكون المحرم الكلام في الشر فقط.

❦ قوله: «جائزته»؛ يعني: جائزة الضيافة التي لا بدَّ منها، الضيافة ثلاثة أيام هذه الكاملة، ثم جائزته؛ يعني: التي لا بدَّ منها يوم وليلة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤٧٧ - حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ، حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مَا يَتَّبِعُن فِيهَا يَزُلُّ بِهَا فِي النَّارِ أَبَعَدَ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ»^(١).

[الحديث ٦٤٧٧ - طرفه في ٦٤٧٨].

هذا فيه أيضًا: وجوب حفظ اللسان، وأن الإنسان يتكلم بالكلمة لا يتبين ما فيها؛ يعني: لا يتثبت ولا ينظر ما فيها من مصلحة أو مفسدة فيزل بها في النار أبعد ما بين المشرق؛ يعني: ما بين المشرق والمغرب، فحذف الثاني لدلالة الأول عليه، وهذا كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾ [الحج: ٨١]. يعني: الحرَّ والبرد، فقد يُحذف أحد المتقابلين لدلالة الثاني عليه.

وهل السلامة دائمًا في السكوت؟

نقول: قد تكون السَّلامة في الكلام، ولهذا مثلاً لو سَكَتَ عن الأمرِ بالمعروف والنهي عن المنكر ما صار سالماً، كذلك لو سَكَتَ سكوتاً يعتبره الجلوس جفاءً قد لا يكون سالماً؛ لأن إدخال الشُّرور على المسلم وتنشيطه وتبسيطه هذا من الأمور المطلوبة، فلو تركه فهو جفاء بدون شك؛ يَعْنِي: يأتي يجلس هو وآخر نصف ساعة، ساعة ما يتكلم، هذا خجلٌ وجفاءٌ والمراد بـ«ال» في الكلمة: الجنس، وأيضاً يجب أن نعلم -وهذه فائدة- أن الكلمة في لسان الشارع غير الكلمة في لسان النحويين.

الكلمة هي الجملة المفيدة كما في قوله تعالى: ﴿حَقًّا إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ (١) لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا ﴿[البقرة: ٩٩-١٠٠]﴾ وهي جملٌ، وقال النبي ﷺ: «أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد: ألا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهُ بَاطِلٌ» (٢). قَالَ ﷺ «كلمة». مع أنها شطرٌ بيتٍ مستقلٍ، فالكلمة في اصطلاح النحويين غيرها في لسان الشرع وقول مالك:

* وكلمة بها كلام قد يعم *

وقوله: «ما يَتَبَيَّنُ». هذا باعتبار اصطلاح النحويين لا باعتبار اللغة، وإلا فالأصل في اللغة أن الكلمة هي الجملة المفيدة.

ومعنى «ما يَتَبَيَّنُ فيها»، يَعْنِي: ما يثبت، وليس معناها: ما يكون فصيحاً، المراد ما يتبين فيها ما يثبت لا يعلم هذه حرام أو حلال؟ هل هي غيبة أو غير غيبة؟ مثلاً هل هي صدق أو كذب؟ وهكذا لا يثبت فيها ما يدري عنها خرجت من لسانه هكذا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤٧٨ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ سَمِعَ أَبَا النَّضْرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - يَعْنِي: ابْنَ دِينَارٍ - عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ رِضْوَانِ اللَّهِ لَا يُلْقِي لَهَا بَأْسًا لَا يَرْفَعُهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَاتٍ، وَإِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ لَا يُلْقِي لَهَا بَأْسًا يَهْوِي بِهَا فِي جَهَنَّمَ».

كُلُّ هَذَا فِيهِ تَحْذِيرٌ مِنْ إِطْلَاقِ اللِّسَانِ وَأَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَحْفَظَ لِسَانَهُ، فَقَدْ يَقُولُ كَلِمَةً يَهْوِي بِهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - وَذَلِكَ بِأَن يَتَكَلَّمَ بِسُخْرِيَةٍ فِي ذَاتِ اللَّهِ أَوْ فِي الدِّينِ مَثَلًا، أَوْ فِي أَهْلِ الْخَيْرِ وَمَا يَهْتَمُّ بِهَا، وَتَكُونُ كُفْرًا، فَيَهْوِي بِهَا فِي النَّارِ وَهَذَا كَثِيرًا مَا يَقَعُ لِأَسْيَاءِ مِنَ النَّاسِ الَّذِينَ عِنْدَهُمْ كَثْرَةُ الْمَزَاحِ، تَجِدُهُ يَتَكَلَّمَ وَلَا يِيَالِي تَأْتِي مِنْهُ كَلِمَةٌ تَحْبِطُ عَمَلَهُ وَهُوَ لَا يَدْرِي.

كَذَلِكَ بِالْعَكْسِ الْكَلِمَةُ مِنْ رِضْوَانِ اللَّهِ قَدْ يَتَكَلَّمَ الْإِنْسَانُ بِكَلِمَةٍ لَا يُلْقِي لَهَا بَأَلًا فَيَسْمَعُهَا شَخْصٌ فَيَنْتَفِعُ بِهَا، وَتَكُونُ كَلِمَةٌ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ مَثَلًا تَكَلَّمَ كَلِمَةً لَمْ يَعْطِ لَهَا بَأَلًا فَيَرْفَعُهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَاتٍ مَعَ أَنَّهُ لَا يُلْقِي لَهَا بَأَلًا، لَكِنْ أَثَارُهَا الطَّيِّبَةُ يَثَابُ عَلَيْهَا وَإِلَّا فَقَدْ يَقَالُ إِنَّ الْإِنْسَانَ الَّذِي لَا يُلْقِي الْبَالُ كَيْفَ يَكُونُ لَهُ أَجْرٌ، وَهُوَ لَمْ يَرِدْ؟

نَقُولُ: هَذَا مِنْ بَابِ الثَّمَرَاتِ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ فَرْقًا بَيْنَ ثَمَرَاتِ الشَّيْءِ وَبَيْنَ نَفْسِ الشَّيْءِ، قَدْ يَكُونُ لِلشَّيْءِ ثَمَرَاتٌ جَلِيلَةٌ يَنْتَفِعُ بِهَا الْإِنْسَانُ وَهِيَ كَلِمَةٌ مَا أُلْقِيَ لَهَا بَالٌ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٤ - بَابُ الْبُكَاءِ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ.

قَوْلُهُ: «مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ». «مِنْ» هَذِهِ لِلْسَّبَبِ؛ أَي: بِسَبَبِ خَشْيَةِ اللَّهِ، وَالْخَشْيَةُ هِيَ: الْخَوْفُ الْمَبْنِيُّ عَلَى الْعِلْمِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [٢٨: ٢٨]. وَهِيَ أَيْضًا مَبْنِيَّةٌ عَلَى عَظَمِ الْمَخْشَى، فَأَمَّا الْخَوْفُ الَّذِي لَا يَنْبَنِي عَلَى عِلْمٍ فَإِنَّهُ يَسْمَى خَوْفًا وَلَا يَسْمَى خَشْيَةً، ثُمَّ إِنْ الْخَوْفُ قَدْ لَا يَكُونُ مِنْ بَابِ تَعْظِيمِ الْمَخْشَى، وَلَكِنْ مِنْ بَابِ ضَعْفِ الْخَائِفِ، فَمَثَلًا يَخَافُ الصَّبِيُّ مِنْ صَبِيٍّ أَكْبَرُ مِنْهُ سِنًا، هَذَا الْخَوْفُ لَيْسَ مِنَ الْخَشْيَةِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا حَصَلَ لَهُ الْخَوْفُ مِنْ أَجْلِ ضَعْفِهِ أَمَامَ هَذَا، وَإِلَّا فَهَذَا الْمَخَوْفُ ضَعِيفٌ، فَالْخَشْيَةُ نَقُولُ: هِيَ الْخَوْفُ الْمَبْنِيُّ عَلَى الْعِلْمِ وَتَكُونُ مِنْ عَظَمِ الْمَخْشَى.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَرَدَّ فِي حَدِيثِ بَدِءِ الْوَحْيِ لَمَّا جَاءَ جَبْرِيلُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَوَّلَ مَرَّةٍ، وَرَدَّ فِيهِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «... لَقَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي»^(١). فَقَالَ: «خَشِيتُ» مَعَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَعْرِفُ مِنْ يَخْشَاهُ؟

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٣)، وَمُسْلِمٌ (١٦٠).

فالجواب: أَنَّ هذا شيءٌ عظيمٌ ماله مُقابلٌ، لا يستطيعُ أن يقابله، فإذا جاءك شيءٌ تخشاه من عظمتِهِ، وليس لك فيه قِبَل، فهذا تعظيمٌ، وكذا قولُ هارونَ عليه السلام: ﴿خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي﴾ [طه: ٩٤]؛ لأنَّ موقفَ موسى عليه السلام من هارونَ عليه السلام موقف العزة فهو أخذ برأسه وأخذ بلحيته أيضًا، فيجوزُ أن يقولَ الإنسانُ خَشِيتُ على الشيء الذي يخشاه لعظمته.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٦٤٧٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبيدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي خُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ رَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ فَقَاضَتْ عَيْنَاهُ»^(١).

❦ قوله: «سبعة». هذه لا تدُلُّ على الحَضَر؛ لأنَّه قد وردت أحاديثٌ صحيحة في أناسٍ يُظِلُّهمُ اللهُ في ظِلِّهِ ليسوا من هؤلاء السبعة، لكن الرسول صلى الله عليه وسلم أحيانًا يذكر أشياء محصورة في سياق واحد، ولكنها لا تدُلُّ على أن ما سواها لا يدخلُ في هذا الحكم.

❦ قوله: «ثلاثة لا يَكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ». هل لا يوجد إلا هؤلاء الثلاثة؟

الجواب: لا، فمثلاً لما حَدَّثَ بهذا قَالَ أَبُو ذَرٍّ: من هم يا رسول الله؟ خَابُوا وخسروا. قَالَ: «الْمُسْبِلُ وَالْمَنَانُ وَالْمُنْفِقُ سَلَعَتَهُ بِالْحَلِفِ الْكَاذِبِ»^(٢).

هذا حديث آخر: «ثلاثة لا يَكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: أَشْمِيطُ رَانَ، وَعَائِلٌ مُسْتَكْبِرٌ، وَرَجُلٌ جَعَلَ اللَّهُ بِضَاعَتَهُ، لَا يَشْتَرِي إِلَّا بِبَيْمِينِهِ، وَلَا يَبِيعُ إِلَّا بِبَيْمِينِهِ»^(٣). هذا ذِكْرٌ فيه ثلاثة، وفي الآخر ثلاثة، فدَلَّ ذلك على أن مثل هذا التعبير لا يدل على الحَضَر وهو كذلك.

(١) أخرجه مسلم (١٠٣١).

(٢) أخرجه مسلم (١٠٦).

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٤٦/٦)، وفي «الأوسط» (٥٥٧٧)، وانظر: «الترغيب والترهيب» (٢٦٦٤).

لكن هؤلاء السبعة ذكروا على وجه التمام في سياق آخر غير ما ذكره المؤلف: «إمام عادل، وشاب نشأ في طاعة الله، ورجل قلبه معلق بالمساجد، ورجلان تحابا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه، ورجل دعته امرأة ذات منصب وجمال فقالت: إني أخاف الله، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه، ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه»^(١). هؤلاء سبعة يظلهم الله في ظله.

والشاهد من هذا الحديث: ما ذكره المؤلف في هذا السياق: وهو قوله: «رجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه»، واعلم أن قول الرسول ﷺ: «في ظله». هذا من باب إضافة المخلوق إلى خالقه؛ يعني: في ظل يخلقه الله لا يبينه آدميئون بالسقوف والعروش وما أشبه ذلك، فالدنيا يبني الناس فيها ما يظلهم لكن في الآخرة ما فيها ظل إلا ظل الله ﷻ الذي خلقه، فهو ظل مخلوق وليس ظل الخالق ﷻ.

وقد توهم بعض الناس من باب التمسك بظاهر السنة فيما يضيفه الله إلى نفسه وادعى أننا إذا قلنا: إنه ظل مخلوق أن ذلك تحريف للكلم عن مواضعه، ولكن هذا من جهله، وذلك لأن الظل يكون تحت المظلل عنه، الظلال دون الشيء لا بد أن يكون تحته وإلا لم يكن ظلاً.

وهل يمكن أن يكون هناك شيء ذو نور يكون فوق الله ﷻ يكون الله مظللاً عنه، يمكن أو لا يمكن؟

الجواب: لا يمكن قطعاً، لو أن أحداً قال هذا؛ لهوى إلى الهاوية لصار كالذي ينكر علو الله. الله ﷻ لا يمكن أن يكون شيء فوقه، ومعلوم أن الناس بالحشر على الأرض، فلو قدر أن هذا ظل الله نفسه لزم من هذا أن يكون هناك شيء فوقه يكون الله تعالى ظلاً لا دونه ودون الخلائق وهذا لا شك أنه معنى منكر، فالحديث لا يدل على هذا أصلاً حتى يقال: إنه مُحَرَّف عن موضعه نقول: «في ظله». أضافه الله إلى نفسه؛ لأنه في ذلك الوقت لا يستطيع أحد أن يأتي بظلال، في الدنيا نستطيع أن نبني أبنية نستظل بها، مع ما خلق الله تعالى من الظلال من الكهوف وغيرها، لكن في الآخرة ما فيها إلا ظل الله الذي خلقه إما ظل العرش أو غيره مما يظل، ولهذا

(١) أخرجه البخاري (٦٦٠)، ومسلم (١٠٣١).

جاء في الحديث: «كُلُّ امرئٍ في ظِلِّ صدقته يَوْمَ القيامةِ»^(١). الصَّدَقَاتُ تأتي يومَ القيامةِ تُظَلِّلُ صاحبَها، وحكى لنا بعض الناس من كبار السن أن رجلاً كان قد منع أهله أن يتصدقوا من ماله بشيء وقال: لا تتصدقوا بشيء، ولكن كانت العائلة في البيت عائلةً كريمة إذا جاء المحتاج أعطوه، فجاءهم فقيرٌ محتاجٌ إلى لباسٍ، فأعطوه كِسوةً، ثم جاءهم فقيرٌ آخر محتاجٌ إلى طعام فأعطوه ثلاث رطب فقط صاحب البيت رأى في المنام أن القيامة قامت، وأن النَّاسَ في كربٍ وشموس، فرأى على رأسه كساءً يظللُّه إلا أن فيه ثلاثة خروقي فجاءت ثلاث تمراتٍ فَسَدَّتْ هذه الخروقي، فجاء إلى أهله مذعورًا، وقال: رأيت كذا وكذا وكذا، فما الذي حدث. قالوا: لم يحدث شيء، قال: لا، لابد أن تخبروني فأخبروه بأن هذا هو الحاصل، تصدقوا بكساءٍ، ثم تصدقوا بتمرّات، فقال لهم: أنتم في حلٍّ تصدقوا بما شئتم.

الله أكبر، صارت فاتحة خير له.

فالحاصل: أن الرسول أخبر بأن كلَّ امرئٍ في ظِلِّ صدقته يَوْمَ القيامةِ، فالظِّلُّ الذي قال فيه الرسول ﷺ: «في ظله». هذا ظِلٌّ يخلقه الله ﷻ، وإن صحَّ الحديثُ بلفظ: «يُظِلُّهُمُ اللهُ في ظِلِّ عَرْشِهِ»^(٢). فقد بيّن هذا المبهم وإن لم يصح، فنقول: هذا ظِلٌّ يخلقه الله، والله أعلم به.

ولكن العرش يكون فوق الخلائق، فكيف يكون حائلاً بين الشمس والخلائق، وهذا الذي جعلني أقول إن صحت الكلمة: «في ظل عرشه»؛ يَعْنِي: أن العرش فوق كل شيء فكيف يكون حائلاً بين الشمس وبين الخلائق يوم القيامة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٢٥- باب الْخَوْفِ مِنَ اللهِ.

٦٤٨٠- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَجُلٌ يَمُنُّ كَانَ قَبْلَكُمْ يُسِيءُ الظَّنَّ بِعَمَلِهِ، فَقَالَ لِأَهْلِهِ: إِذَا أَنَا مِتُّ

(١) أخرجه أحمد (١٤٧/٤)، وابن خزيمة (٢٤٣١)، وابن حبان (٣٣١٠)، والحاكم (٥٧٦/١)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١١٠/٣): «رجال أحمد ثقات...».

(٢) أخرج هذه الزيادة سعيد بن منصور في «سننه» كما في «الفتح» (١٤٤/٢)، وأخرج الترمذي (١٣٠٦)، وابن حبان (٧٣٣٧) هذا اللفظ في أحاديث أخرى.

فَحَذُّونِي فَذَرُونِي فِي الْبَحْرِ فِي يَوْمٍ صَائِفٍ، فَفَعَلُوا بِهِ فَجَمَعَهُ اللَّهُ ثُمَّ قَالَ: مَا حَمَلَكَ عَلَى الَّذِي صَنَعْتَ؟ قَالَ: مَا حَمَلَنِي إِلَّا خَافَتُكَ. فَغَفَرَ لَهُ.

٦٤٨١- حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ سَمِعْتُ أَبِي، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَبْدِ الْغَافِرِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «ذَكَرَ رَجُلًا فِيمَنْ كَانَ سَلَفَ - أَوْ قَبْلَكُمْ - أَنَّهُ اللَّهُ مَا لَا وَلَدًا؛ يَعْنِي: أَعْطَاهُ. قَالَ: فَلَمَّا حُضِرَ قَالَ لِنَبِيِّهِ: أَيُّ أَبٍ كُنْتُ لَكُمْ؟ قَالُوا: خَيْرَ أَبٍ. قَالَ: فَإِنَّهُ لَمْ يَنْتَبِرْ عِنْدَ اللَّهِ خَيْرًا - فَسَرَّهَا قَتَادَةُ: لَمْ يَدَّخِرْ - وَإِنْ يَقْدَمُ عَلَى اللَّهِ يُعَذِّبُهُ، فَاَنْظُرُوا فَإِذَا مِتُّ فَأَحْرِقُونِي حَتَّى إِذَا صِرْتُ فَخِمًا فَاسْحَقُونِي - أَوْ قَالَ: فَاسْهَكُونِي - ثُمَّ إِذَا كَانَ رِيحٌ عَاصِفٌ فَادْزُونِي فِيهَا. فَأَخَذَ مَوَائِقَهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَرَبِّي فَفَعَلُوا، فَقَالَ اللَّهُ: كُنْ. فَإِذَا رَجُلٌ قَائِمٌ، ثُمَّ قَالَ: أَيُّ عَبْدِي مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا فَعَلْتَ؟ قَالَ: خَافَتُكَ - أَوْ فَرَّقَ مِنْكَ - فَمَا تَلَفَاهُ أَنْ رَحِمَهُ اللَّهُ»^(١).

فَحَدَّثْتُ أَبَا عُمَانَ فَقَالَ: سَمِعْتُ سَلْمَانَ غَيْرَ أَنَّهُ زَادَ: «فَادْزُونِي فِي الْبَحْرِ» أَوْ كَمَا حَدَّثَ. وَقَالَ مُعَاذٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
هذا الحديث كالذي مضى من قبل فيه: أن هذا الرجل لشدة خوفه من الله وصلى أن يحرق، ثم يذرى في اليمِّ خوفًا من الله ﷻ، وهذا الرجل يقال إنه فعل ذلك ظانًا أن الله لا يقدر عليه وأنه إذا فعل هذا نجا من العذاب، فبعثه الله ﷻ وسأله لما فعلت ذلك؟ فأخبره أنه فعل هذا خوفًا منه فغفر الله له.

ووجه أهل العلم هذا بأنه متأوّل ما قصّد الشكّ في قدرة الله، لكن ظنّ أن هذا ينجي من عذاب الله، وبنوا على ذلك أن كلمة الكفر إذا قالها الإنسان غير مريد لها فإنه لا يكفر بهذا، وأيدوا قولهم بما ثبت في الصحيح أن الله ﷻ يفرح بتوبة عبده أشدّ فرحًا من رجل ضلّت راحلته عنه فلما آيس منها اضطجع تحت شجرة ينتظر الموت، فإذا بخطام ناقته متعلقًا بغصن الشجرة، فأخذ بخطامها وقال: «اللَّهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ. أَخْطَأَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ»^(٢). فلم يعاقبه الله على هذا الأمر، وينبغي على ذلك أن كلمة الكفر لا بدّ أن يكون القائل

(١) أخرجه مسلم (٢٧٥٧).

(٢) أخرجه البخاري (٦٣٠٩)، ومسلم (٢٧٤٧).

لها قاصداً، وإذا قصدَها كَفَرَ سواء كان جاداً أم لا عباً؛ لأنَّه لا فرق في كلمة الكُفْرِ بين المستهزئ وبين الجادِّ، الكلامُ على أنه يقصدُ معناها بخلاف المتأول.

ووجهُ الجمعِ بين الحديثِ وبين حديث: «أَنَا عِنْدَ حُسْنِ ظَنِّ عَبْدِ بِي...»^(١) أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ ظَنَّ أَنَّ اللَّهَ لَنْ يَغْفِرَ لَهُ وَمَعَ ذَلِكَ غَفَرَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ ظَنَّ ذَلِكَ لَتَهْمَتِهِ نَفْسَهُ، وَأَمَّا الْحَدِيثُ الْآخَرُ فَفِيهِ عَدَمُ الْمَغْفِرَةِ؛ لِأَنَّهُ ظَنَّ سُوءًا بِاللَّهِ ﷻ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ: عَلَى أَنَّ الْخَوْفَ يُنْجِي مِنَ عَذَابِ اللَّهِ وَهُوَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ الْخَوْفَ مِنَ اللَّهِ يَنْجِي مِنَ عَذَابِ اللَّهِ، وَلَكِنْ قَدْ يَرُدُّ عَلَى هَذَا مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَشَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِنْكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾^(٢) فَكَانَ عَقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ^(٣) [الْبَقَرَةُ: ١٦-١٧]. فَهَذَا قَالَ: ﴿إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾.

وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ: أَنَّ الشَّيْطَانَ لَمْ يَخَفْ خَوْفَ تَعْظِيمٍ وَإِجْلَالٍ وَإِنَّمَا هُوَ خَوْفُ هَلَاكِ؛ يَعْنِي: خَافَ أَنْ يَهْلِكَ اللَّهُ لَا إِجْلَالَ لِلَّهِ ﷻ وَلَا تَقَرُّبًا إِلَيْهِ بِالْخَوْفِ وَلِهَذَا لَمْ يَنْفَعُهُ، فَخَوْفُ الشَّيْطَانِ مِنَ اللَّهِ كَخَوْفِ الْإِنْسَانِ مِنَ الْأَسَدِ، وَخَوْفِ الْإِنْسَانِ مِنَ الْأَسَدِ لَيْسَ خَوْفَ عِبَادَةٍ وَلَا تَعْظِيمٍ وَلَا إِجْلَالٍ.

وَهَذَا الرَّجُلُ مَا فَعَلَ هَذَا إِلَّا لِإِيْمَانِهِ بِاللَّهِ وَإِقْيَانِهِ بِأَنَّ اللَّهَ سَيُعَذِّبُهُ، لَكِنْ ظَنَّ أَنَّ هَذَا سِيَحْمِيهِ لَكِنْ أَخْطَأَ فِي هَذَا الظَّنِّ، وَلَا يَقَالُ: إِنَّ فِي شَكِّهِ فِي الْقُدْرَةِ يَنَافِي الْإِيْمَانَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَكُونُ فِي ذَهْنِهِ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ الشَّكُّ فِي الْقُدْرَةِ لَكِنْ ظَنَّ أَنَّ هَذَا يَنْجِيهِ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَا فَعَلَ هَذَا إِلَّا خَوْفًا مِنَ اللَّهِ.

عَلَى كُلِّ حَالٍ: الْمَسْأَلَةُ مُحْتَمَلَةٌ أَنَّهُ شَاكٌّ فِي قُدْرَةِ اللَّهِ، لَكِنْ لَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ شَاكٌّ مِنْ الْأَصْلِ، عَقِيدَتُهُ سَلِيمَةٌ لَكِنْ ظَنَّ أَنَّ هَذَا يَنْجِيهِ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ ﷻ لَنْ يَفْعَلَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٦- باب الْإِنْتِهَاءِ عَنِ الْمَعَاصِي.

٦٤٨٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٤٠٥)، وَمُسْلِمٌ (٢٦٧٥).

بُرْدَةً، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلِي وَمَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ كَمَثَلِ رَجُلٍ أَتَى قَوْمًا فَقَالَ: رَأَيْتُ الْجَيْشَ بِعَيْنِي وَإِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْعُرْيَانُ فَالْنَجَا النَّجَاءَ. فَأَطَاعَتْهُ طَائِفَةٌ فَأَذْلَجُوا عَلَى مَهْلِهِمْ فَتَجَّوْا، وَكَذَّبَتْهُ طَائِفَةٌ فَصَبَّحَهُمُ الْجَيْشُ فَاجْتَاَحَهُمْ»^(١).

[الحديث ٦٤٨٢ - طرفه في: ٧٢٨٣].

هذا فيه النهي عن المعاصي وأن الإنسان يجب عليه أن يبادر، والمعاصي جمع معصية، وهي مخالفة الأمر إما بترك المأمور، وإما بفعل المحظور، والواجب على العبد أن يكون مستقيمًا في هذا وهذا فيقوم بالأوامر ويدع النواهي، وضرب النبي ﷺ مثلاً لما جاء به ولنفسه بمثل رجل أتى قوماً فقال: «رأيت الجيش بعيني وإنني أنا النذير العريان».

❖ قوله: «رأيت بعيني». هذا من باب التوكيد؛ لأنه إذا قال: «رأيت» فقط فقد يحتمل أن المعنى عَلِمْتُ من طريق لم أشاهد بعيني، لكن إذا قال: «بعيني» صار هذا من باب التوكيد مثل: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرَاطِينَ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [الأنعام: ٧].

❖ وقوله: «أنا النذير العريان»؛ لأنه كلما اشتدت النذارة حَصَلَ هذا الأمر؛ يعني: من عادتهم عند العرب أن النذير إذا جاء يُنذِرُ بقومٍ أحياناً يصيحُ بهم ويقول: العدو العدو، وأحياناً مع الصياح والاستصراخ، يتعرى يخلع ثيابه؛ لأنه يرى أن هذا أشدُّ في استنهاضهم وطلب النجاة.

❖ وقوله: «فَالنَّجَا النَّجَاءَ»؛ يعني: الزموا النجاة يقول: «فَأَطَاعَتْهُ طَائِفَةٌ فَأَذْلَجُوا عَلَى مَهْلِهِمْ فَتَجَّوْا، وَكَذَّبَتْهُ طَائِفَةٌ فَصَبَّحَهُمُ الْجَيْشُ فَاجْتَاَحَهُمْ». الذين أطاعوه وصدَّقوه مشوا على مهلٍ وسَلِمُوا، والآخرون بقوا واجتاحتهم العدو.

ففي هذا: دليل على أنه تجب المبادرة في طاعة الله ورسوله وأن من تأخر فإنه على خطر.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤٨٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا مَثَلِي وَمَثَلُ النَّاسِ كَمَثَلِ رَجُلٍ

اَسْتَوْقَدَ نَارًا، فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ جَعَلَ الْفَرَاشُ وَهَذِهِ الدَّوَابُّ الَّتِي تَقَعُ فِي النَّارِ يَقَعْنَ فِيهَا، فَجَعَلَ يَنْزِعُهُنَّ وَيَغْلِبْنَهُ فَيَقْتَحِمْنَ فِيهَا، فَأَنَا أَخَذُ بِحُجَزِكُمْ عَنِ النَّارِ وَهُمْ يَقْتَحِمُونَ فِيهَا»^(١).
 هذا أيضًا مَثَلٌ ضَرَبَهُ النَّبِيُّ ﷺ له مع أمته، رجلٌ استوقد نَارًا فلما أضاءت ما حوله جعل الفرّاش وهذا الدَّوَابُّ التي تقتحم النَّارَ يقعن فيها كما تشاهدون في البرِّ إذا أوقدت نَارًا صار الفرّاش وغيره من الحشرات يأتي ويقع، يقول النَّبِيُّ ﷺ: «فَجَعَلَ يَنْزِعُهُنَّ». يَعْنِي: يطردهن لكن أبينَ إلا أن يقعن في النار، فهذه حال الأُمَّة بالنسبة لأوامرِ الرسول ﷺ، يقول: «فَأَنَا أَخَذُ بِحُجَزِكُمْ - أي ما يحجزكم عن النار - وهم يقتحمون فيها».

هذا أيضًا فيه: أنه يجبُ على الإنسان أن يعرفَ قَدْرَ ما أَنْعَمَ اللهُ به عليه من رسالةِ النَّبِيِّ ﷺ، وأنها منجاةٌ، لكن لمن نجا بها؛ يَعْنِي: ابتعدَ عمَّا حَرَّمَ اللهُ وأتى بما أوجب اللهُ.
 وفي هذا والذي قبله: دليلٌ على استعمالِ الأمثالِ الحسيَّةِ لتقريبِ الأمورِ المعنويَّةِ، وهذا كما هو طريقُ السُّنَّةِ فهو طريقُ القرآنِ أيضًا، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَمْثَلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَاكِفُونَ﴾^(٢) [التكوير: ٤٣]. وما أكثرَ الأمثالِ الواردة في القرآن الكريم؛ لأنها تقرب المعنى فإن إدراك الإنسان للأمور المحسوسة أقرب من إدراكه للأمور المعقولة فتضربُ الأمثال لتقريب المعنى المعقول.

وفيه أيضًا - في هذين الحديثين وما شابههم -: دليلٌ على ثبوت القياس، وأنه دليلٌ معتبرٌ، وكلُّ مثلٍ ضربه اللهُ وكلُّ مثلٍ ضربه النَّبِيُّ ﷺ فهو دليلٌ على ثبوت القياس؛ لأن المقصودَ في المثل إلحاقَ المعقولِ بالمحسوسِ وهذا هو القياس، القياس: إلحاقُ غيرِ المنصوصِ عليه بالمنصوصِ عليه لعلَّةٍ جامعة.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٦٤٨٤ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا، عَنْ عَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو يَقُولُ: قَالَ:

النَّبِيُّ ﷺ: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللهُ عَنْهُ»^(١).

(١) أخرجه مسلم (٢٢٨٤).

(٢) أخرجه مسلم (٤٠).

❖ قوله: «المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ... إلى آخره»، «والمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ». هذا ليس على سبيل الحَضَرِ، لكن المسلم في حقوق العباد، فهو عامٌّ أُرِيدَ به الخاصُّ، أما المسلم على سبيل الإطلاق فهو من استسلم لله ظاهرًا وباطنًا، لكن هنا المسلم باعتبار حقوق الأديمين من سلم المُسْلِمُونَ من لسانه ويده فذلك المُسْلِمُ.

❖ وقوله: «مِنْ لِسَانِهِ». فلا يغتاب الناس ولا يسبهم ولا ينم ببعضهم إلى بعض، ويده فلا يعتدي عليهم بضرب، أو قتل أو جرح، أو أخذ مال، أو ما أشبه ذلك.

❖ وقوله: «المُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ». هذا أيضًا عامٌّ أُرِيدَ به الخاصُّ؛ يَغْنِي: المُهَاجِرُ إِلَى اللَّهِ ﷻ لا الهجرة التي هي الانتقال من بلد الشُّرْكِ إلى بلد الإسلام، لكنَّ المهاجر إلى الله بعمله لا ببذنه هو مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ، سواء كان هذا المنهي عنه قولًا أو فعلًا وبهذا الحديث نَعْرِفُ أن الإسلام وأن الهجرة تنوعُ ولها معانٍ متعددة يُبَيِّنُهَا السِّيَاقُ.

❖ وقوله: «مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ». إذا قَالَ قائلٌ: لم يَذْكُرْ ما نَهَى عنه الرَّسُولُ ﷺ؟
فالجواب: نقول: إن ما نَهَى عنه الرَّسُولُ ﷺ كالذي نَهَى عنه الله؛ لأن الرسولَ رسولُ الله، ولهذا قَالَ الله تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النِّسَاءُ: ٨٠].

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٧- باب قول النَّبِيِّ ﷺ: «لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا».
٦٤٨٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا».

[الحديث ٦٤٨٥ - طرفه في: ٦٦٣٧].

٦٤٨٦- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا»^(١).
هذا الحديث أيضًا فيه التخويفُ، تخويفُ الإنسان من العذاب.

وقوله ﷺ: «لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ». يَعْنِي: مِنْ عِظَمَةِ اللَّهِ ﷻ لَا مِنْ أَحْكَامِهِ؛ لِأَنَّ أَحْكَامَهُ الَّتِي عَلَّمَهَا بَيْنَهَا النَّبِيُّ ﷺ لِلنَّاسِ، وَلَمْ يَجْعَدْ شَيْئًا مِنْهَا، لَكِنْ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ مِنْ عِظَمَةِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ الَّتِي لَا يَصِلُ إِلَيْهَا إِلَّا مَنْ كَانَ عَلَى جَانِبٍ كَبِيرٍ مِنَ الْعِلْمِ بِالشَّرْعِ «الضَّحَكُ مِنْ قَلِيلًا وَلِبَكَيْتُمْ كَثِيرًا»، وَذَلِكَ لِهَوْلِ مَا يَعْلَمُهُ ﷺ مِنْ عِظَمَةِ اللَّهِ ﷻ وَمَا يَخَافُهُ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَلِهَذَا يَقُولُونَ: مَنْ كَانَ بِاللَّهِ أَعْرَفُ كَانَ مِنْهُ أَخَوْفُ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَشَدَّ النَّاسِ خَوْفًا مِنَ اللَّهِ، كَانَ ﷺ يَقُومُ حَتَّى تَتَوَرَّمَ قَدَمَاهُ^(١)؛ لِيَكُونَ عَبْدًا شُكْرًا يُؤَدِّي شُكْرَ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ، كُلُّ هَذَا خَوْفًا مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الشُّكْرِ، وَأَمَّا الْأَحْكَامُ فَلَا يَدَّ أَنْهُ أَخْبَرَنَا بِهَا. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: ثَبِتَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ رَأَى الْجَنَّةَ وَالنَّارَ^(٢)، فَمَا وَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَ هَذَا، وَبَيْنَ حَدِيثٍ: «فِيهَا مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ...»^(٣)؟

وَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا أَنْ نَقُولَ:

أَوَّلًا: أَنَّ النُّصُوصَ الشَّرْعِيَّةَ مِنْهَا عَامٌّ يَدْخُلُهَا التَّخْصِصُ، مُمْكِنٌ أَنْ نَقُولَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ إِلَّا مَا رَأَاهُ النَّبِيُّ ﷺ. ثَانِيًا: هَلِ الرَّسُولُ ﷺ لَهَا رَأَى الْجَنَّةَ وَالنَّارَ، هَلِ رَأَى كُلَّ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، أَوْ رَأَى شَيْءَ مِنْهَا، رَأَى مِثْلًا امْرَأَةً تَعَذِّبُ، وَرَأَى صَاحِبَ الْمَحْجَنِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٨- بَابُ حُجْبَتِ النَّارِ بِالشَّهَوَاتِ.

٦٤٨٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «حُجِبَتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ، وَحُجِبَتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ»^(٤).

حُجِبَتْ هُنَا بِمَعْنَى: أُحِيطَتْ؛ يَعْنِي: النَّارُ مَحَلُّ ذَوِي الشَّهَوَاتِ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ هَمٌّ إِلَّا إِتْبَاعُ شَهَوَاتِهِمْ وَمِنْ ذَلِكَ شَهْوَةُ الزَّوْنِ، اللَّوْاطِ، شَرْبُ الْخَمْرِ، السَّرْقَةُ، الْعُلُوفُ فِي الْأَرْضِ،

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١١٣٠)، وَمُسْلِمٌ (٢٨١٩).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٤٨)، وَمُسْلِمٌ (٢٤٥٧).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٢٤٤)، وَمُسْلِمٌ (٢٨٢٤).

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٨٢٢) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِلَفْظٍ: «حُفَّتْ».

والفساد فيها كل هذه شهوات، فهذه التي أحيط بها النار، ولذلك أكثر من يدخل النار المترفون كما قال الله تعالى: ﴿وَأَصْحَابُ الشِّمَالِ مِمَّا أَحْبَبُوا الشِّمَالِ ۖ فِي سُمْرٍ وَجِيمٍ ۖ وَظِلٍّ مِّنْ يَحْمُومٍ ۖ لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ ۖ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ ۖ﴾ [التكوير: ٤١-٤٥].

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا ۖ﴾ [الأنعام: ١٦].

فأصحاب الشهوات هم الذين اقتحموا ما حُجبت به النار حتى دخلوها -والعياذ بالله- أما الجنة فبالعكس حُجبت بالمكاره؛ لأنَّ عمل الخير مكروه للنفس الأمارة بالسوء، فتجد الكثير من الناس عند عمل الخير يُرغم نفسه ويكرهها على ذلك ولكن هذا يوصله إلى الجنة، ومع هذا إذا تجاوز الإنسان هذه المكاره صارت بالنسبة له محاباً، وصار لا يأنس إلا بهذه الأعمال، كما قال النبي ﷺ: «جُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ»^(١). وقال بعض السلف: لو يعلم الملوك وأبناء الملوك ما نحن فيه لجالدونا عليه بالسيوف، فالإنسان إذا اعتاد فعل الطاعة مع الإخلاص والمتابعة صارت الطاعة أحب شيء إليه، لكنها في الأصل -لا باعتبار كل شخص بعينه- الأصل أنها مكاره، من ذلك مثلاً ما قاله النبي ﷺ فيما يرفع الله به الدرجات، ويحطُّ به الخطايا قال: «إسباغُ الوضوء على المكاره»^(٢). يعنِي: في السُّبُرَات، في البرد يسبغ الإنسان الوضوء، مع أنه يكره إيذاءه بهذا الماء البارد، لكنه يفعله ابتغاء وجه الله، هذا من أسباب دخول الجنة، وكذلك الإنسان عندما يسافر للحج للجهاد يجد هذا مكروهاً عنده، لكنه وكما قال تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ﴾ [البقرة: ٢١٦].



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٩- باب الْجَنَّةِ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ، وَالنَّارُ مِثْلُ ذَلِكَ.

٦٤٨٨- حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ مَسْعُودٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ وَالْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْجَنَّةُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ، وَالنَّارُ مِثْلُ ذَلِكَ».

(١) أخرجه النسائي (٣٩٥٠)، والحاكم (١٦٠/٢).

(٢) أخرجه مسلم (٢٥١).

لما ذكر المؤلف رحمته الله في الباب السابق أن الجنة حُقَّتْ بالِمَكَارِهِ، والنَّارُ حُقَّتْ بالشَّهَوَاتِ، بَيَّنَّ أنها مع ذلك قريبة فهي أقربُ لِلْإِنْسَانِ مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ، وهذا يضربُ مثلاً لِلشَّيْءِ الْقَرِيبِ مِنَ الْإِنْسَانِ، والنَّارُ مِثْلُ ذَلِكَ، والغَرَضُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ التَّرْغِيبُ وَالتَّزْهِيْبُ، التَّرْغِيبُ فِي الْجَنَّةِ وَأَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَدْرِكُهَا بِأَدْنَى عَمَلٍ، وَالتَّزْهِيْبُ مِنَ النَّارِ وَهُوَ أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَسْتَحِقُّهَا بِأَدْنَى عَمَلٍ، رُبَّ كَلِمَةٍ يَصُلُّ بِهَا الْإِنْسَانُ إِلَى عِلْيَيْنِ وَكَلِمَةٍ يَنْزِلُ بِهَا إِلَى أَسْفَلِ السَّافِلِينَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٦٤٨٩- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَصْدَقُ بَيْتٍ قَالَهُ الشَّاعِرُ: أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ»^(١).

هَذَا أَصْدَقُ شَيْءٍ، أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِرُ، وَفِي لَفْظٍ كَمَا هُنَا بَيْتٌ:

* أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ *

كُلُّ شَيْءٍ بَاطِلٌ سِوَى اللَّهِ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٢٨]. وَالْمُرَادُ بِالْبَطْلَانِ هُنَا: الذَّهَابُ الشَّيْءِ الذَّاهِبِ الضَّائِعِ الَّذِي لَا فَائِدَةَ مِنْهُ إِلَّا اللَّهُ ﷻ، فَإِنَّهُ حَقٌّ وَكَذَلِكَ مَا عُمِلَ لَهُ فَهُوَ حَقٌّ يَبْقَى فَإِنَّهُ ثَوَابُ الْآخِرَةِ وَهُوَ بَاقٍ.

وَفِي هَذَا: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْاسْتِشْهَادِ بِالشَّعْرِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَشْهَدَ بِهِ.

وَفِيهِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى قَبُولِ الْحَقِّ مِمَّنْ جَاءَ بِهِ حَتَّى وَإِنْ كَانَ شَاعِرًا أَوْ كَانَ فَاسِقًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ وَهُوَ وَاضِحٌ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَكْفُرُ بِهِ الَّذِينَ آمَنُوا وَإِنْ جَاءَكَ فَاسِقُ بَنِي فَتَيَّنُوا﴾ [المائدة: ٦٦]. فَإِذَا بَانَ لَنَا أَنَّ خَبْرَهُ صَحِيحٌ وَجَبَ عَلَيْنَا قَبُولُهُ.

❦ قَوْلُهُ: «أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ». أَي: كُلُّ شَيْءٍ بَاطِلٌ سِوَى اللَّهِ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٢٨]. وَالْمُرَادُ بِالْبَطْلَانِ هُنَا: الذَّهَابُ؛ أَي: الشَّيْءُ الذَّاهِبُ الضَّائِعُ الَّذِي لَا فَائِدَةَ مِنْهُ إِلَّا اللَّهُ ﷻ، فَإِنَّهُ حَقٌّ، وَكَذَلِكَ مَا عُمِلَ لَهُ فَهُوَ حَقٌّ يَبْقَى

وهو ثواب الآخرة فإنه باقٍ.

وفي هذا الحديث دليل على جواز الاستشهاد بالشعر؛ لأن النبي ﷺ استشهد به.
وفيه أيضًا دليل على قبول الحق ممن جاء به، حتى وإن كان شاعرًا، أو كان فاسقًا، أو غير ذلك - وهو واضح - وقد قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهِمُ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَهُمْ فَاسِقٌ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَوَلَمْ يُحْيِ اللَّهَ لِلنَّاسِ حَيَاتًا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٥٠]. فإذا بان لنا أن خبره صحيح وجب علينا قبوله.

ومناسبة هذا الحديث للترجمة خفيفة، قال الحافظ في «الفتح» (٣٢٢ / ١١):

تنبيه: مناسبة هذا الحديث الثاني للترجمة خفيفة، وكان الترجمة لما تَصَمَّنْتَ ما في الحديث الأول من التحريض على الطاعة ولو قلت، والزجر عن المعصية ولو قلت، فيفهم أن من خالف ذلك إنما يخالفه لرغبة في أمر من أمور الدنيا، وكل ما في الدنيا باطل كما صرح به الحديث الثاني، فلا ينبغي للعاقل أن يؤثر الفاني على الباقي. اهـ

قال القسطلاني: ومطابقة الحديث للترجمة من حيث أن كل شيء ما خلا الله في الدنيا الذي لا يؤول إلى طاعة الله، ولا يقرب منه، إذا كان باطلاً يكون الاشتغال به مبعداً من الجنة، مع كونها أقرب إليه من شرك نعله. والاشتغال بالأمور التي هي داخلية في أمر الله تعالى يكون مبعداً من النار، مع كونها أقرب إليه من شرك نعله. قاله في «عمدة القاري» وقال: إنه من الفيض الإلهي الذي وقع في خاطره. اهـ

على كل حال: لا يستبعد أنه لما ذكر ما يرغب في الجنة، وما يرهّب ويحذر من النار، ذكر أن الذي يوصل إلى الجنة هو قصد الله ﷻ، وأن الذي يوصل إلى النار هو قصد ما سوى الله وهو الباطل، فلا يستبعد أن يكون البخاري رحمه الله قد فهم هذا الفهم، ويكون المعنى أنه لما ذكر ما يرغب في الجنة ويرهّب من النار ذكر السبب، فما قصد به الله فهو مما يقرب إلى الجنة، وما قصد به الدنيا فهو مما يقرب إلى النار.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٠- باب لِيَنْظُرَ إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْهُ وَلَا يَنْظُرَ إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقَهُ.

٦٤٩٠- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي

هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا نَظَرَ أَحَدُكُمْ إِلَى مَنْ فَضَّلَ عَلَيْهِ فِي الْمَالِ وَالْخَلْقِ فَلْيَنْظُرْ

إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْهُ مَنْ فَضَّلَ عَلَيْهِ»^(١).

سبق الكلام على معنى هذا الحديث، وفي هذا فائدة تربوية وهي: أن الإنسان ينبغي له إذا نظر إلى الشيء أن ينظر إلى ضده ومقابله؛ حتى يقابل هذا بهذا، ولهذا شواهد كثيرة في السنة، ومنها: قول النبي ﷺ: «لا يفرُّك مؤمنٌ مؤمنةً، إن كره منها خلقًا، رضي منها خلقًا آخر»^(٢). فهكذا إذا رأيت من هو أعلى منك في المال والخلق؛ فإنه يحبُّ عليك أن تنظر إلى المقابل، وهو من دونك؛ حتى تعرفَ بذلك قدرَ نعمة الله ﷻ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣١- بَابُ مَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ أَوْ بِسَيِّئَةٍ.

٦٤٩١- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا جَعْدُ أَبُو عُمَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ الطُّعَارِيُّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِيمَا يَرْوِي عَنْ رَبِّهِ ﷺ قَالَ: «قَالَ: إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ، ثُمَّ بَيَّنَ ذَلِكَ، فَمَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ، فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، فَإِنْ هُوَ هَمَّ بِهَا فَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ عِنْدَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ إِلَى سَبْعِ مِائَةِ ضِعْفٍ، إِلَى أَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ، وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، فَإِنْ هُوَ هَمَّ بِهَا فَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ سَيِّئَةً وَاحِدَةً»^(٣).

❦ قوله: «من همَّ». الهمُّ: يُطْلَقُ عَلَى مِبَادِيِ التَّفَكِيرِ، وَيُطْلَقُ -أَيْضًا- عَلَى مَنَهِىِ التَّفَكِيرِ؛ أَي: مُنْتَهَاهُ، وَهَذَا الْأَخِيرُ: هُوَ الْمَرَادُ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ لَيْسَ فِيهِ فِعْلٌ مِنَ الْعَبْدِ، وَلَيْسَ فِيهِ عَزْمٌ عَلَى شَيْءٍ، لَكِنِ الْمَرَادُ: أَوَاخِرُ الْهَمِّ، وَهُوَ الْعَزْمُ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَتَنَزَّلُ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ. ❦ قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ، ثُمَّ بَيَّنَ ذَلِكَ». قوله: «كتب». يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: بَيْنَهَا، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ: كَتَبَ ثَوَابَهَا، وَيُوَيِّدُ هَذَا الْإِحْتِمَالُ الثَّانِي: آخِرُ الْحَدِيثِ؛ حَيْثُ قَالَ: «ثُمَّ بَيَّنَ ذَلِكَ، فَمَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ».

❦ وقوله: «من همَّ بحسنة، فلم يعملها كتبها الله عنده حسنة كاملة»؛ ذَلِكَ لِأَنَّ مُجَرَّدَ الْهَمِّ

(١) أخرجه مسلم (٢٩٦٣).

(٢) أخرجه مسلم (١٤٦٩).

(٣) أخرجه مسلم (١٣١).

بالحسنة الذي هو العَزْمُ يُعْتَبَرُ حسنة؛ لأنك إن لم تَهَمَّ بها هَمَمْتَ بسيئة، أو بشيء لهو لا فائدة منه.
 ثم قال: «فإن هَمَّ بها فَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللهُ عِنْدَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ، إلى سَبْعِمِائَةٍ ضِعْفٍ، إلى أضعاف كثيرة».

إذن فالحسنة لها مرتبتان:

المرتبة الأولى: أن يَهَمَّ بها.

والثانية: أن يَهَمَّ بها، وَيَعْمَلَهَا.

وهناك مرتبة ثالثة: لم تُذَكَّرْ هنا، وهي: إذا هَمَّ بها وعَزَمَ عليها، لكن عَجَزَ عنها، أو فَعَلَهَا ولم يُذِرْهَا، فهذا يُكْتَبُ له الأجر كاملاً: أجرُ النية، وأجرُ الفعل، إذا كان قد شَرَعَ في العمل؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْوُتُّ فَقَدْ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [التوبة: ١٠٠]. ولأن النبي ﷺ أَخْبَرَ عن الرجل الفقير الذي ليس عنده مالٌ، حين قال لرجل صالح يُنْفِقُ المالَ في مَراضِي اللَّهِ: «لو أن لي مالَ فلانٍ، لَعَمِلْتُ فيه عملَ فلانٍ». قال: «فهو بِنِيَّتِهِ، فَهَا فِي الْأَجْرِ سَوَاءٌ»، فصَارَ لَهُمُ الْمُجَرَّدُ يُعْطَى الْإِنْسَانُ عَلَيْهِ حَسَنَةٌ كَامِلَةٌ، فَإِنْ هَمَّ وَلَكِنَّهُ عَجَزَ، وَلَا سِيَّامَا بَعْدَ أَنْ شَرَعَ فِي الْعَمَلِ، فَهَذَا يُعْطَى الْأَجْرَ كَامِلًا، فَإِذَا لَمْ يَشْرَعْ وَلَكِنَّهُ تَمَنَّى مَعَ الْعَجْزِ، فَإِنَّهُ يُعْطَى أَجْرَ النيةِ كَامِلًا، فَإِذَا هَمَّ وَعَمِلَ أُعْطِيَ الْأَجْرَ كَامِلًا، فهذه ثلاثُ مراتب.

ثم قال: «وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، فَإِنْ هُوَ هَمَّ بِهَا فَعَمِلَهَا، كَتَبَهَا اللهُ لَهُ سَيِّئَةً وَاحِدَةً». وتَأَمَّلْ هذا الفرقَ، فإنه في الحسنة قال: «كاملة». وفي السيئة قال: «واحدة». حتى لا يَتَوَهَّم أَحَدُ الزيادة.

وإذا هَمَّ الْإِنْسَانُ بِالسَيِّئَةِ وَلَمْ يَعْمَلْهَا، فَلَا يَخْلُو مِنْ أَحْوَالٍ:

الحالة الأولى: أن يَعْجَزَ عنها، فهذا يُكْتَبُ له وَزْرُهَا، فإن شَرَعَ فيها، ثم عَجَزَ صَارَ أَشَدَّ وَأَشَدَّ.

الحالة الثانية: أن يَتْرُكَهَا لِلَّهِ، فهذه هي التي يُؤَجَّرُ عَلَيْهَا.

الحالة الثالثة: أن يَتْرُكَهَا؛ لِعَدَمِ رَغْبَتِهِ فِيهَا، فهذا لَا يَأْتُمُّ فِيهَا، وَلَا يُؤَجَّرُ.

وهذا التقسيم مأخوذٌ مِنْ أدلةٍ أُخْرَى غير المذكورة هنا؛ لأن قوله: «هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً». وفي بعض ألفاظ الحديث في غير الصحيح: «لأنه إنما تَرَكَهَا مِنْ جَرَّائِي»^(١). أي: مِنْ أَجْلِي.

(١) أخرجه مسلم (١٢٩).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٢- باب مَا يُتَّقَى مِنَ مُحَقَّرَاتِ الذُّنُوبِ.

٦٤٩٢- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ، عَنْ غِيلَانَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّكُمْ لَتَعْمَلُونَ أَعْمَالًا لَا هِيَ أَدَقُّ فِي أَعْيُنِكُمْ مِنَ الشَّعْرِ، إِنْ كُنَّا لَتَعُدُّهَا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْمُؤَبَّاتِ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: يَعْني بِذَلِكَ: الْمُهْلِكَاتِ.

❦ قوله: «مَا يُتَّقَى مِنَ مُحَقَّرَاتِ الذُّنُوبِ»؛ أي: مَا يَجِبُ أَنْ يَتَّقَهُ الْإِنْسَانُ مِنَ الذُّنُوبِ الَّتِي يُحَقِّرُهَا، وَيَقُولُ فِيهَا: هَذِهِ صَغِيرَةٌ، وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ، وَلَكِنْ نَقُولُ: إِيَّاكَ أَنْ تَعُودَ نَفْسَكَ عَلَى هَذَا؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْمُحَقَّرَاتِ إِذَا اجْتَمَعَتْ صَارَتْ عَظِيمَةً، فَإِنَّ الْجِبَالَ مِنَ الْحَصَى، ثُمَّ إِنْ هَذِهِ الْمُحَقَّرَاتِ إِذَا عَوَّدَ الْإِنْسَانُ نَفْسَهُ عَلَيْهَا سَهَّلَتْ عَلَيْهِ الْكِبَائِرُ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنْ الصَّغَائِرُ بَرِيْدُ الْكِبَائِرِ، وَإِنْ الْكِبَائِرُ بَرِيْدُ الْكُفْرِ؛ إِذْ إِنْ الْإِنْسَانُ يَزِيْقِي -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- مَرَحَلَةً مَرَحَلَةً، حَتَّى يَصِلَ إِلَى غَايَةِ الْمَعْصِيَةِ، فَلَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُحَقِّرَ الذُّنُوبَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَضُرُّهُ فِي الْحَاضِرِ وَالْمُسْتَقْبَلِ.

ثُمَّ ذَكَرَ أَثَرُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّاسَ فِي عَهْدِهِ كَانُوا يَعْمَلُونَ أَعْمَالًا لَا يُحَقِّرُونَهَا، وَكَانَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَعُدُّونَهَا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْمُؤَبَّاتِ؛ أَي: أَنَّهُمْ يَسْتَعْظِمُونَهَا، وَيَرَوْنَ أَنَّهُ مُهْلِكَةٌ، أَمَا فِي الْعَصْرِ الَّذِي بَلَغَهُ أَنَسٌ -وَقَدْ بَلَغَ إِلَى حَوَالِي التَّسْعِينَ- فَقَدْ تَغَيَّرَ النَّاسُ، حَتَّى صَارَتِ الْكَلِمَاتُ عِنْدَهُمْ لَيْسَتْ بِشَيْءٍ، فَصَارَ الْإِنْسَانُ يَغْتَابُ وَيَنْتُمُ، وَلَا يَهْتُمُّ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَرَبِّمَا أَشْعَلَ فِتِيلَ الْفِتْنَةِ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ لَا يَرَاهَا شَيْئًا؛ فَلِذَلِكَ حَذَّرَ أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ هَذِهِ الْمُحَقَّرَاتِ ^(١).

(١) قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «... وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ غِيْبَةَ وَلَاةِ الْأَمْرِ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي يُحَقِّرُهَا الْإِنْسَانُ وَهِيَ مِنَ الْمُهْلِكَاتِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ غِيْبَةَ وَلَاةِ الْأَمْرِ مِنَ الْأُمَرَاءِ الْعُلَمَاءِ أَشَدُّ مِنْ غِيْبَةِ غَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّ غِيْبَةَ الْأُمَرَاءِ وَالْعُلَمَاءِ تَوْجِبُ أَنْ يَخْفَ وَزْنُهُمْ عِنْدَ النَّاسِ، وَيَسْهَلُ التَّمَرُّدُ عَلَيْهِمْ، وَإِذَا عَمِلُوا أَيْ عَمِلَ وَلَوْ كَانَ خَيْرًا مِثْلَ الشَّمْسِ لَمْ يَرِ النَّاسُ فِيهِ فَضْلًا لَوْلَاةِ الْأُمُورِ.

وَالْعُلَمَاءُ أَشَدُّ -أَيْضًا- فِي ذَاكَ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْعِلْمِ يُؤَدِّي -أَيْضًا- إِلَى حَطِّ رَتَبَتِهِمْ، وَعَدَمِ قَبُولِ مَا جَاءَهُ مِنْ الشَّرْعِ، فَيَكُونُ هَذَا الرَّجُلُ مُتَسَبِّبًا فِي رَدِّ الشَّرْعِ الَّذِي جَاءَ بِهِ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءِ، فَالْمَسْأَلَةُ خَطِيرَةٌ جَدًّا؛ يَعْنِي: التَّعَرُّضُ لِلْعُلَمَاءِ وَالْأُمَرَاءِ أَعْظَمُ بِكَثِيرٍ مِنَ التَّعَرُّضِ لِعَامَةِ النَّاسِ.

فَلِنْ قَالَ قَائِلُ: الشَّخْصُ أَحْيَانًا يَكُونُ مُضْطَرًّا لِبَيَانِ مَا عِنْدَهُمْ مِنْ مَخَالَفَاتٍ وَأَخْطَاءٍ؟
فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَا وَجْهَ لِلْاضْطِرَارِّ، وَإِذَا رَأَيْتَ شَيْئًا مِنَ الْعُلَمَاءِ أَوْ الْأُمَرَاءِ مُخَالَفًا لَشَرْعِ اللَّهِ فِي نَظَرِكَ، فَلَيْسَ بِمَّا

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٣- باب الأَعْمَالِ بِالْخَوَاتِيمِ وَمَا يُخَافُ مِنْهَا.

٦٤٩٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ الْأَلْهَانِيُّ الْحُمْصِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَسَّانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: نَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى رَجُلٍ يُقَاتِلُ الْمُشْرِكِينَ - وَكَانَ مِنْ أَكْثَرِ الْمُسْلِمِينَ غَنَاءَ عَنْهُمْ - فَقَالَ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا». فَبِعَهُ رَجُلٌ، فَلَمْ يَزَلْ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى جُرِحَ، فَاسْتَعَجَلَ الْمَوْتُ، فَقَالَ بِذُبَابَةٍ سَيِّفِهِ، فَوَضَعَهُ بَيْنَ ثَدْيَيْهِ فَتَحَامَلَ عَلَيْهِ حَتَّى خَرَجَ مِنْ بَيْنِ كَتِفَيْهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَعْمَلُ - فِيمَا يَرَى النَّاسُ - عَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَإِنَّهُ لَمِنْ أَهْلِ النَّارِ وَيَعْمَلُ - فِيمَا يَرَى النَّاسُ - عَمَلِ أَهْلِ النَّارِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَإِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِخَوَاتِيمِهَا»^(١).

❦ قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «الْأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِيمِ وَمَا يُخَافُ مِنْهَا»؛ أَي: مِنَ الْخَوَاتِيمِ،

=

يُرَادُ بِهِ أَنْ تَتَكَلَّمَ فِيهِمُ الْمَجَالِسُ، وَالَّذِي يُزِيلُهُ أَنْ تَتَصَلَّ بِهِمْ وَتُرَاسَلَهُمْ. وَأَنْ قِيلَ: إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَا يَمْلِكُهُ كُلُّ أَحَدٍ.

قُلْنَا: عَلَيْكَ أَنْ تَكْتُبَ كِتَابًا، وَأَنْ تَتَصَلَّ بِمَنْ عَلَى صِلَةٍ بِهِمْ لِإِبْلَاغِهِمْ، وَأَمَّا أَنْ تَتَكَلَّمَ فِيهِمْ: وَكَأَنَّمَا وَكَلَّتْ أَنْ تَنْتَشِرَ مَعَايِهِمْ، فَهَذَا خَطَأٌ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَذَا لَيْسَ سَهْلًا فِي كُلِّ بَلَدٍ، وَفِي بَعْضِ الْبُلْدَانِ الْإِتِّصَالُ بِأَوْلِيَاءِ الْأُمُورِ يُعْتَبَرُ عِبَسًا وَأَنْ تُتَّصَلَ بِمَنْ عَلَى صِلَةٍ بِهِمْ تَقْفُ عَنْهُ الشُّكُوى أَوْ الرِّسَالَةُ، وَرَبِّمَا عَرَّضَ مَنْ يَسْعَى فِي ذَلِكَ إِلَى الْمَخَاطِرِ.

فَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ تَكَلُّمَنَا فِي الْمَجَالِسِ، وَجَعَلْنَاهُمْ فَاكِهَةً الْمَجَالِسِ، فَمَا الَّذِي يُسْتَفَادُّ مِنْ ذَلِكَ؟! لَا شَيْءَ.

وَأَنْ قِيلَ: إِنَّ الْكَلَامَ فِيهِمْ يَسُوغُ لِبَعْضِ الدُّعَاةِ.

فَأَقُولُ: أَنَا لَا أَرَى هَذَا، وَالَّذِي أَرَاهُ أَنَّ لِلدُّعَاةِ أَنْ يَتَكَلَّمُوا عَنِ الْأَشْيَاءِ الْمُنْكَرَةِ الْمُنْتَشِرَةِ بَيْنَ النَّاسِ وَيَحْذَرُوا مِنْهَا، وَأَمَّا الْكَلَامُ فِي نَفْسِ وَلِي الْأَمْرِ فَهُوَ غَيْرُ مَشْرُوعٍ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ بَعْضَ وَلَاءِ الْأُمُورِ يَكُونُ حَرْبًا عَلَى الْإِسْلَامِ.

نَقُولُ: نَعَمْ، هَذَا لَهُ عِتْبَارٌ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ يُجِدِّي وَيُثْمِرُ، وَلَكِنَّ الْغَالِبَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ تَأْتِي بِالْعَكْسِ، وَأَنْ حُكُومَةَ هَذَا الْحَاكِمِ تَقْبُضُ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ وَتَضَعُ عَلَى الْحَيَّةِ عَشْرَ حَبَابٍ.

وَأَقُولُ: لَا يَحْشَى أَحَدٌ مِنْ خِفَاءِ الْحَقِّ، فَالْحَقُّ لَا يُدْفَنُ، وَالَّذِي عَلَيَّ أَنْ أُبَيِّنَ وَأُرْشِدَ.

فَمَثَلًا يَقُولُ: لَا يَجُوزُ أَنْ نَشَاهِدَ مَا فِي التِّلْفُزِيُونِ مَثَلًا، أَوْ نَقْرَأَ مَا فِي الصُّحُفِ يَمَّا يَخَالِفُ الْإِسْلَامَ أَوْ مَا يَوْجِبُ هَذَا الْأَخْلَاقِي، فَلَا بَأْسَ بِهَذَا.

أَمَّا أَنْ يَأْتِيَ وَزِيرُ الْإِعْلَامِ - مَثَلًا -، وَأَقُولُ: هَذَا الرَّجُلُ الْغَاشُّ الْمَجْرُمُ الْخَائِنُ لِأَمَانَتِهِ، فَهَذَا لَيْسَ فِيهِ فَائِدَةٌ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا سَبَبًا لِإِبْعَادِهِ، فَلَا بَأْسَ حِينَئِذٍ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١١٢).

فالأعمال في الحقيقة بالخواتيم، كما قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ؛ وذلك أن الإنسان ربما يَعْمَلُ العملَ من عمل أهل الجنة، ولكنه من أهل النار، أو بالعكس؛ فلهذا يَجِبُ أن يَحْدَرَ الإنسانُ من هذا، وأن يَخَافَ.

ثم ذكر قصة هذا الرجل، وكان شجاعاً مقداماً، لا يدعُ شاذةً ولا فاذةً للعدوِّ إلا قَصَى عليها، فقال النَّبِيُّ ﷺ ذاتَ يومٍ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا». فشقَّ هذا على الصحابة، وعظمَ عليهم، وقالوا: كيف يَكُونُ هذا من أهل النار، وهو بهذه المثابة، فقال رجلٌ: والله لَأَكْزَمَنَّهُ. أي: سأَتَّبِعُهُ، حتَّى أَنْظُرَ ما خاتمتُهُ، فحصل ما ذكر هنا، من أنه لما جُرِحَ استعجلَ الموتَ، وكأنه لشجاعته وإقدامه قال: لِمَاذَا أُجْرِحُ وأنا بهذه المثابة فأنا شجاعٌ مقدامٌ، فاستعجلَ الموتَ -والعبادُ بالله- قَهْرًا، فأخذَ بِذُبَابَةٍ سِيفِهِ فوضَعَه بَيْنَ ثَدْيَيْهِ، فَتَحَامَلَ عليه، حتَّى خَرَجَ مِنْ بَيْنِ كَتِفَيْهِ وماتَ، فقال النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَعْمَلُ -فِيمَا يَرَى النَّاسُ- عَمَلُ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وإنه لمن أهل النارِ». نَعُوذُ بِاللَّهِ.

❦ قوله: «فِيمَا يَرَى النَّاسُ». وَيَكُونُ ما في باطنه مخالفًا لظاهره، وكذلك قد يَعْمَلُ فِيمَا يَرَى النَّاسُ عَمَلُ أَهْلِ النَّارِ، وهو من أهل الجنة، وإنما الأعمال بالخواتيم، فقد يَكُونُ هذا الرجلُ يَعْمَلُ بعمل أهل النارِ فِيمَا يَرَى النَّاسُ، ثم يَمُنُّ اللهُ عليه بالهداية فيَهْتَدِي، وَيُخْتَمُ له بِحُسْنِ الْخَاتِمَةِ، نَسْأَلُ اللهَ أَنْ يُحَسِّنَ لَنَا جَمِيعًا الْخَاتِمَةَ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٣٤- باب الْعَزْلَةُ رَاحَةً مِنْ خُلَاطِ السُّوءِ.

٦٤٩٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ حَدَّثَهُ قَالَ: قِيلَ يَا رَسُولَ اللهِ. ح، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنِ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «رَجُلٌ جَاهَدَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، وَرَجُلٌ فِي شُغْبٍ مِنَ الشُّعَابِ يَعْبُدُ رَبَّهُ وَيَدْعُ النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ»^(١).

تَابَعَهُ الزُّبَيْدِيُّ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ، وَالنُّعْمَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ.
وَقَالَ مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءٍ أَوْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
وَقَالَ يُونُسُ، وَابْنُ مُسَافِيرٍ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ بَعْضِ
أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

❦ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «الْعُزْلَةُ رَاحَةٌ مِنْ خُلَاطِ السُّوءِ». وَصَدَقَ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَإِنَّ الْعُزْلَةَ
رَاحَةٌ، إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا اخْتِلَاطٌ مَعَ أَهْلِ السُّوءِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الرَّاحَةَ خَيْرٌ مِنَ التَّعَبِ، لِأَسِيًّا
التَّعَبُ فِيهَا لَا يُرْضِي اللَّهَ ﷻ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: أَيُّهُمَا أَفْضَلُ: الْعُزْلَةُ أَوْ الْاِخْتِلَاطُ بِالنَّاسِ؟
فَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ الْعُزْلَةَ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهَا أَسْلَمٌ لِدِينِ الْمَرْءِ.
وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: بَلِ الْاِخْتِلَاطُ بِالنَّاسِ أَفْضَلُ؛ لِمَا يَتَوَقَّعُ مِنْ أَمْرِ بِمَعْرُوفٍ، وَنَهْيٍ عَنِ
مَنْكَرٍ، وَدَعْوَةٍ إِلَى الْخَيْرِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّ الْاِخْتِلَاطَ بِالنَّاسِ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ الَّذِي يُخَالِطُ
النَّاسَ، وَيَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ خَيْرٌ مِنَ الْمُؤْمِنِ الَّذِي لَا يُخَالِطُ النَّاسَ، وَلَا يَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ»^(١)،
إِلَّا إِذَا كَانَ فِي الْاِخْتِلَاطِ شَرٌّ عَلَى الْمَرْءِ فِي دِينِهِ، فَحِينَئِذٍ تَكُونُ الْعُزْلَةُ خَيْرًا، لَكِنِّهَا مُوقَّتَةٌ،
بِمَعْنَى: أَنَّهُ إِذَا زَالَتِ الْمَوَانِعُ اخْتَلَطَ بِالنَّاسِ؛ لِأَنَّ الْاِخْتِلَاطَ بِالنَّاسِ فِيهِ خَيْرٌ مِنْ دَعْوَةٍ لِلْخَيْرِ،
وَأَمْرِ بِمَعْرُوفٍ، وَنَهْيٍ عَنِ مَنْكَرٍ، وَمَعْرِفَةٍ لِأَحْوَالِ النَّاسِ، وَاتِّسَاسٍ بِهِمْ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ
الْمَصَالِحِ الْكَثِيرَةِ.

وَالْعُزْلَةُ يَنْطَوِي الْإِنْسَانُ فِيهَا عَلَى نَفْسِهِ، وَرَبَّمَا يَنْفَتِحُ عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الْعُزْلَةِ أَبْوَابٌ لَا
يَسْتَطِيعُ سَدُّهَا مِنَ الْوَسَاوِسِ وَالتَّفَكِيرَاتِ السَّيِّئَةِ، حَتَّى يَذْهَبَ بِذَلِكَ دِينُهُ وَدُنْيَاهُ؛ وَلِهَذَا
قَيَّدَهَا الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فَقَالَ: رَاحَةٌ مِنْ خُلَاطِ السُّوءِ؛ يَعْنِي: لَا مَظْلَقًا.

وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْعُزْلَةَ أَسْلَمٌ، فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْكَثِيرَ مِنَ النَّاسِ يَتَّبِعُونَ السَّلَامَةَ عَلَى
التَّخَلِّيِّ عَنِ الشَّيْءِ، وَهَذَا خَطَأٌ، فَالتَّخَلِّيُّ عَنِ الشَّيْءِ قَدْ لَا يَكُونُ سَلَامَةً؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَجَبَ
عَلَيْكَ الْخُرُوجُ لِلنَّاسِ، وَالدَّعْوَةُ إِلَى الْخَيْرِ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمَنْكَرِ، لَمْ تَكُنْ

الْعُزْلَةُ سَلَامَةً، بَلْ تَكُونُ الْعُزْلَةُ نَدَامَةً، وَمَسْئُولِيَّةً وَإِضَاعَةً، فَالتَّحَلِّيُّ عَنِ الشَّيْءِ لَيْسَ سَلَامَةً عَلَى كُلِّ حَالٍ، بَلْ قَدْ يَكُونُ فِيهِ النَّدَامَةُ وَالْمَلَامَةُ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا الْحَدِيثَ وَاضْطِرَابَ إِسْنَادِهِ، لَكِنَّهُ اضْطِرَابٌ لَا يَضُرُّ. وَفِيهِ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ؟ فَقَالَ: «رَجُلٌ جَاهَدَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ». فَهَذَا خَيْرُ النَّاسِ؛ لِأَنَّهُ رَكِبَ ذِرْوَةَ سَنَامِ الْإِسْلَامِ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ذِرْوَةُ سَنَامِهِ: الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(١). وَالثَّانِي: «رَجُلٌ فِي شُعْبٍ مِنَ الشُّعَابِ يَعْبُدُ رَبَّهُ، وَيَدْعُ النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ». وَهَذَا فِي حَالِ الْفِتَنِ وَحَالِ الشَّرِّ بِاخْتِلَاطِ النَّاسِ، فَتَكُونُ الْعُزْلَةُ فِي شُعْبٍ مِنَ الشُّعَابِ خَيْرًا مِنَ الْاخْتِلَاطِ بِالنَّاسِ؛ لَهَا فِي الْاخْتِلَاطِ مِنَ الْفِتْنَةِ وَالشَّرِّ.

فَالْجِهَادُ فِي حَالٍ مَشْرُوعِيَّتُهُ وَجُوبُهَا أَوْ اسْتِحْبَابُهَا خَيْرٌ مِنَ الْعُزْلَةِ، وَالْعُزْلَةُ فِي حَالِ الْفِتْنَةِ خَيْرٌ مِنَ الْاخْتِلَاطِ.

وَعَلَى هَذَا يَكُونُ إِطْلَاقُ قَوْلِهِ: «رَجُلٌ فِي شُعْبٍ مِنَ الشُّعَابِ يَعْبُدُ رَبَّهُ وَيَدْعُ النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ». مُقَيَّدًا بِمَا إِذَا كَثُرَتِ الْفِتَنُ، وَلَعَلَّهُ يُفَسِّرُهُ: مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ: «إِذَا رَأَيْتَ شُحًا مُطَاعًا، وَهَوًى مُتَّبَعًا، وَدُنْيَا مُؤَثَّرَةً، وَإِعْجَابَ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ، فَعَلَيْكَ بِخَاصَّةِ نَفْسِكَ، وَدَعْ عَنْكَ أَمْرَ الْعَوَامِّ»^(٢).

وَأَيْضًا فَإِنَّ النَّاسَ يَخْتَلِفُونَ فِي تَأْثِيرِهِمْ، فَإِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ لَا يُؤَثِّرُ عَلَى الْمَجْتَمَعِ بِالتَّوْجِيهِ السَّلِيمِ، فَقَدْ يَكُونُ اعْتِرَاضُهُ خَيْرًا، أَمَّا إِذَا كَانَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يُؤَثِّرَ، فَاخْتِلَاطُهُ بِالنَّاسِ وَبَيَانُ الْحَقِّ أَوْلَى؛ لِأَنَّ النَّاسَ فِي أَحْوَالِ الْفِتَنِ يَمُوجُونَ كَأَمْوَاجِ الْبَحْرِ.



ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤٩٥ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا الْمَاجِشُونُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعَصَعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ خَيْرٌ مَالِ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ الْفَتَنُ يَتَّبِعُ بِهَا شَعَفَ الْجِبَالِ وَمَوَاقِعَ الْقَطْرِ يَفْرُ بِدِينِهِ مِنَ الْفِتَنِ».

(١) أخرجه الترمذي (٢٦١٦)، وابن ماجه (٣٨٧٣)، وأحمد (٢٤٨/٥).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٣٤١)، والترمذي (٣٠٥٨)، وابن ماجه (٤٠١٤).

ما أخبر به النبي ﷺ في هذا الحديث يدل على أنه سيأتي على الناس زمان يكون خير مال الرجل المسلم الغنم، «يَتَّبِعُ بِهَا شَعَفَ الْجِبَالِ وَمَوَاقِعَ الْقَطْرِ»؛ يعني: مواقع الأمطار كالأودية، «يَقْرُؤُ بِدِينِهِ مِنَ الْفِتَنِ»؛ أي: يكون خير مال الإنسان أن يسلم دينه من الفتن.

وهذا الحديث وأمثاله من الأحاديث لا ينبغي أن نطبقه على قضية معينة حتى تتم هذه القضية وتكون مطابقة تماماً لما جاء في الحديث، ثم إذا وقعت القضية مطابقة تماماً لما جاء بالحديث فهل نقول: إنها انتهت ولن تعود؟ أو نقول: ربما تعود؟ ففي صدر الإسلام حصل فتن عظيمة من الخوارج وغير الخوارج، وفي ذلك الوقت قد يكون خير مال المسلم غنماً يتبع بها شعف الجبال، فهل نقول: انقضت؟ أو نقول: ربما تعود؟

نقول: ربما تعود، فربما يأتي على الناس زمان يكون فيه ما ذكره الرسول ﷺ وينقطع، ثم يعود وينقطع.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٥- بَابُ رَفْعِ الْأَمَانَةِ.

٦٤٩٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ، حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا هَلَالُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا ضَيَّعَتِ الْأَمَانَةُ فَاَنْتَظِرِ السَّاعَةَ». قَالَ: كَيْفَ إِضَاعَتُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «إِذَا أُسْنِدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَاَنْتَظِرِ السَّاعَةَ». المراد بالساعة هنا: يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ سَاعَةُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ سَاعَةُ الْهَلَاكِ؛ يعني: أن الأمة تهلك إذا ضيَّعت الأمانة. وإن كانت الساعة لم تأت بعد، فلاحتمالان واردان. والمهم: أن في الحديث دليلاً على أن الأمة في آخر الزمان سوف تفسد بتضييع الأمانة، وذلك إذا وسد الأمر؛ يعني: إذا أسند إلى غير أهله؛ وذلك في الولاية العامة والخاصة.

فمثلاً: إذا أسندت الإمرة إلى شخص بعيد عن الدين، لا يقيم الحدود، ويحابي القريب، ويحابي الغني، ويضعط على الضعيف، وما أشبه ذلك، فهذا ليس أهلاً للإمارة، فإذا أسندت إليه فانتظر الساعة.

كذلك: إذا أسندت الوزارة إلى وزير يقود الأمة إلى الشر، وفساد الأخلاق، وانحلال الأمة فانتظر الساعة.

كذلك: رئيس لا يَحْكُمُ بكتابِ الله، ولا بسنةِ رَسوله ﷺ، فإذا أُسْنِدَ الأمرُ إليه فانتظرِ الساعة. كذلك: مديرٌ مثلاً أُسْنِدَ إليه الأمرُ، لكنه لا يُحَسِّنُ الإدارةَ لا فنياً ولا تربوياً، لكنه قريبٌ للوزير، أو معرفةٌ للوزير، أو ما أشبه ذلك، فأُسْنِدَ إليه الإدارةُ، نقولُ: هذا أيضاً من إضاعةِ الأمانةِ، بل إن النبي ﷺ أخبر أن الرجلَ إذا وَلَّى شخصاً على أحدٍ وفيهم مَنْ هو خيرٌ منه، فقد خان الله ورسوله والمؤمنين، يعني: إذا وَلَّيتَ أحداً على جماعةٍ وفيهم خيرٌ منه لهذه الولاية، فهذه خيانةُ الله ورسوله والمؤمنين، وإذا طَبَّقْتَ هذا الأمرَ على واقعنا اليومَ وجدتَ أن الأمانةَ قد ضُيِّعَتْ تماماً إلا أن يشاءَ الله، وأن الأمرَ مُسْنَدٌ إلى غيرِ أهله، أو يُسْنَدُ إلى غيرِ أهله، فيُحابيَ القريبَ، ويُحابيَ الصديقَ، ويُحابيَ الوجيهُ. وهذه مشكلةٌ، ولهذا نقولُ: الآن نحن منتظرون للساعة: إما ساعةُ الهلاكِ، وإما ساعةُ القيامةِ التي تقومُ؛ لأن الرسول ﷺ جعلَ شرطاً ومشروطاً، فالشرطُ: تضييعُ الأمانةِ. والمشروطُ: الساعةُ.

قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٣٣٤ / ١١):

❖ قوله: «إِذَا ضُيِّعَتِ الْأَمَانَةُ». هذا جوابُ الأعرابيِّ الذي سَأَلَ عن قيامِ الساعةِ، وهو القائلُ: كيف إضاعتُها؟ قوله: «إِذَا أُسْنِدَ». قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: أَجَابَ عَنْ كَيْفِيَةِ الْإِضَاعَةِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ؛ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ الْجَوَابَ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ بَيَانُ أَنَّ كَيْفِيَّتَهَا هِيَ الْإِسْنَادُ الْمَذْكُورُ. وَقَدْ تَقَدَّمَ هُنَاكَ بِلَفْظِ «وُسْدَ» مَعَ شَرْحِهِ. وَالْمَرَادُ مِنَ الْأَمْرِ: جَنْسُ الْأُمُورِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالدِّينِ، كَالْخِلَافَةِ وَالْإِمَارَةِ، وَالْقَضَاءِ وَالْإِفْتَاءِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَقَوْلُهُ: «إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ». قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: أَتَى بِكَلِمَةِ «إِلَى» بَدَلَ اللَّامِ؛ لِيَدُلَّ عَلَى تَضَمُّينِ مَعْنَى الْإِسْنَادِ. قَوْلُهُ: «فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ»: الْفَاءُ لِلتَّفْرِيعِ، أَوْ جَوَابُ شَرْطٍ مَحذُوفٍ؛ أَي: إِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فانتظر.

[هذا الإعرابُ خطأٌ وغلطٌ؛ إذ لِمَاذَا نَقْدَرُ جَوَابَ الْبَشَرِ مَعَ وَجُودِهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ»^(١)].

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: مَعْنَى «أُسْنِدَ الْأَمْرَ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ»: أَنَّ الْأُئِمَّةَ قَدْ ائْتَمَنَهُمُ اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ، وَفَرَضَ عَلَيْهِمُ النَّصِيحَةَ لَهُمْ، فَيَنْبَغِي لَهُمْ تَوَلِيَةُ أَهْلِ الدِّينِ، فَإِذَا قَلَّدُوا غَيْرَ أَهْلِ الدِّينِ فَقَدْ ضَيَّعُوا الْأَمَانَةَ الَّتِي قَلَّدَهُمُ اللَّهُ - تَعَالَى - إِيَّاهَا. اهـ.

(١) ما بين المعقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رحمه الله.

قَالَ الْقِسْطَلَانِي:

«فانتظر الساعة». الفاء للتفريع أو جواب شرط؟ أي: إذا كان الأمر كذلك فانتظر الساعة وحديثه سبق في أول العلم.

❁ قوله: «إذا وسد»، أي: أسند وأصله من الوسادة وكان من شأن الأمير عندهم إذا جلس أن تثنى تحته وسادة، فقوله: وسد، أي: جعل له غير أهله فتكون «إلى» بمعنى: «اللام» وأتى بها؛ ليدل على تضمين معنى أسند، ولفظ محمد بن سنان في الرقاق إذا أسند وكذا رواه يونس بن محمد وغيره عن فليح ومناسبة هذا المتن لكتاب العلم أن إسناد الأمر إلى غير أهله عند غلبة الجهل ورفع العلم، وذلك من جملة الأشراف ومقتضاه أن العلم ما دام قائماً ففي الأمر فسحة، وكان المصنف أشار إلى أن العلم إنما يؤخذ عن الأكابر تلميحاً لما روي عن أبي أمية الجمحي أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «من أشراف الساعة أن يلتبس العلم عند الأصاغر»^(١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤٩٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، حَدَّثَنَا حُذَيْفَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدِيثَيْنِ رَأَيْتُ أَحَدَهُمَا وَأَنَا أَنْتَظِرُ الْآخَرَ؛ حَدَّثَنَا أَنَّ الْأَمَانَةَ نَزَلَتْ فِي جَذْرِ قُلُوبِ الرِّجَالِ، ثُمَّ عَلِمُوا مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ عَلِمُوا مِنَ السُّنَّةِ. وَحَدَّثَنَا عَنْ رَفِيعِهَا قَالَ: «يَنَامُ الرَّجُلُ النَّوْمَةَ فَتَقْبِضُ الْأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ فَيَظِلُّ أَثَرُهَا مِثْلَ أَثَرِ الْوَكْتِ، ثُمَّ يَنَامُ النَّوْمَةَ فَتَقْبِضُ فَيَنْقُضُ أَثَرُهَا مِثْلَ الْمَجَلِ، كَجَمْرٍ دَخَرَجْتَهُ عَلَى رِجْلِكَ فَتَقْطَعُ فَتَرَاهُ مُتَبَسِّراً وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ، فَيُصْبِحُ النَّاسُ يَتَبَايَعُونَ فَلَا يَكَادُ أَحَدٌ يُؤَدِّي الْأَمَانَةَ، فَيَقَالُ: إِنَّ فِي بَنِي فُلَانٍ رَجُلًا أَمِينًا، وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ مَا أَغْلَقَهُ! وَمَا أَظْرَفَهُ! وَمَا أَجْلَدَهُ! وَمَا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ خَرَدَلٍ مِنْ إِيَابَانٍ». وَلَقَدْ أَتَى عَلَيَّ زَمَانٌ وَمَا أَبَالِي أَيْكُم بَايَعْتُ، لَئِنْ كَانَ مُسْلِمًا رَدَّ عَلَيَّ الْإِسْلَامَ، وَإِنْ كَانَ نَصْرَانِيًّا رَدَّ عَلَيَّ سَاعِيهِ. فَأَمَّا الْيَوْمَ فَمَا كُنْتُ أَبَايَعُ إِلَّا فُلَانًا وَفُلَانًا»^(٢).

قَالَ الْفِرْبَرِيُّ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ حَدَّثْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أَحْمَدَ بْنَ عَاصِمٍ يَقُولُ:

(١) قَالَ الْهَيْثَمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ»: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» وَ«الْكَبِيرِ»، وَفِيهِ ابْنُ لُحْيَةَ: وَهُوَ ضَعِيفٌ. اهـ.
(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٤٣).

سَمِعْتُ أَبَا عُبَيْدٍ يَقُولُ: قَالَ الْأَصْمَعِيُّ وَأَبُو عَمْرٍو وَغَيْرُهُمَا: جَذَرُ قُلُوبِ الرِّجَالِ. الْجَذَرُ: الْأَصْلُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ. وَالْوَكْتُ: أَثَرُ الشَّيْءِ الْيَسِيرِ مِنْهُ. وَالْمَجْلُ: أَثَرُ الْعَمَلِ فِي الْكَفِّ إِذَا غَلِظُ. هَذَا أَيْضًا مِنْ جَنْسِ الْأَوَّلِ، فَحَذِيفَةُ يَقُولُ: إِنَّ الرِّسُولَ ﷺ حَدَّثَهُمْ حَدِيثَيْنِ، رَأَيْتُ أَحَدَهُمَا وَأَنَا أَنْتَظِرُ الْآخَرَ. الْأَوَّلُ: أَنَّ الْأَمَانَةَ نَزَلَتْ فِي جَذَرِ قُلُوبِ الرِّجَالِ، وَالْجَذَرُ وَالْجِذْمُ أَيْضًا؛ يَعْنِي: الْأَصْلُ، أَصْلُ الشَّيْءِ.

وَنَزَلَتْ الْأَمَانَةُ بِنَاءً عَلَى الْفِطْرَةِ الَّتِي فَطَرَ اللَّهُ النَّاسَ عَلَيْهَا. «ثُمَّ عَلِمُوا مِنَ الْقُرْآنِ». وَهَذَا تَغْذِيَةٌ لِلْفِطْرَةِ. «ثُمَّ عَلِمُوا مِنَ السَّنَةِ»، وَفِي هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ التَّعَلُّمَ مِنَ الْقُرْآنِ مَقْدَمٌ عَلَى التَّعَلُّمِ مِنَ السَّنَةِ خِلَافًا لِمَا سَلَكَه بَعْضُ النَّاسِ الْيَوْمَ مِنَ الْعَنَاءِ التَّامَةِ بِالسَّنَةِ، وَهَمَّ لَا يَعْرِفُونَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا، حَتَّى إِنَّكَ تَسْأَلُهُمْ عَنْ أَذْنَى آيَةٍ مِنَ كِتَابِ اللَّهِ فَلَا يَعْرِفُونَهَا، بَيْنَمَا هُمْ فِي الْحَدِيثِ أَجَلَاءُ وَعُلَمَاءُ، لَكِنْهُمْ فِي عِلْمِ التَّفْسِيرِ وَعِلْمِ الْقُرْآنِ ضِعَافٌ. وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ نَقْصٌ، وَالْوَاجِبُ: تَقْدِيمُ الْقُرْآنِ ثُمَّ السَّنَةِ، وَلَكِنْ لَيْسَ مَعْنَى قَوْلِنَا: إِنَّ الْوَاجِبَ تَقْدِيمُ الْقُرْآنِ أَنَّ تَدْعَ السَّنَةَ، وَلَكِنْ تَجْعَلُ اهْتِمَامَكَ أَكْثَرَ فِي تَعَلُّمِ الْقُرْآنِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ فِي تَعَلُّمِ السَّنَةِ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «عَلِمُوا مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ عَلِمُوا مِنَ السَّنَةِ». يَقُولُ: «وَحَدَّثَنَا عَنْ رَفْعِهَا». يَعْنِي: الرِّسُولَ ﷺ قَالَ: «يَنَامُ الرَّجُلُ النُّومَةَ فَتُقْبَضُ الْأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ». نَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يُبَيِّنَنَا وَإِيَّاكُمْ، يَنَامُ الرَّجُلُ النُّومَةَ فِي لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ عَلَى أَنَّهُ أَمِينٌ، فَإِذَا اسْتَيْقَظَ إِذَا الْأَمَانَةُ مَنْزُوعَةٌ مِنْ قَلْبِهِ؛ وَلِهَذَا شَرَعَ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَنَامَ عَلَى ذِكْرٍ، وَأَنْ يَسْتَيْقِظَ عَلَى ذِكْرٍ، وَمَا أَجْدَرَ بِنَا أَنْ نَعْلَمَ أَذْكَارَ النَّوْمِ وَأَذْكَارَ الْاسْتَيْقَظِ، حَتَّى نَنَامَ عَلَى ذِكْرٍ وَنَقُومَ عَلَى ذِكْرٍ، لَكِنَّ الَّذِي لَا يَنَامُ عَلَى ذِكْرٍ يُخْشَى أَنْ تُنْرَعَ الْأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ إِذَا اسْتَيْقَظَ، وَإِذَا هِيَ غَيْرُ مَوْجُودَةٍ، وَالْإِنْسَانُ يُحْمَدُ اللَّهَ عَلَى نِعْمَتِهِ. وَيَسْأَلُهُ الثَّبَاتَ؛ لِأَنَّ الْقَلْبَ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ اللَّهِ ﷻ يُصَرِّفُهُ وَيُقَلِّبُهُ كَيْفَ يَشَاءُ، «فَيَظْلُ أَثَرُهَا مِثْلُ أَثَرِ الْوَكْتِ»، الْوَكْتُ: الْأَثَرُ الْيَسِيرُ؛ يَعْنِي: مِثْلُ لَوْ أَنَّ شَرَارَةً سَقَطَتْ عَلَى جِلْدِكَ فَصَارَ لَهَا أَثَرٌ، لَكِنْ لَيْسَ بِذَاتِ الْأَثَرِ الْقَوِي، ثُمَّ يَنَامُ النُّومَةَ فَتُقْبَضُ الْأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ فَيَنْقَى أَثَرُهَا مِثْلَ الْمَجْلِ، فَفَسَّرَهُ بِقَوْلِهِ: «كَجَمْرِ دَخَرَجْتَهُ عَلَى رِجْلِكَ فَتَفْطُ فَرَاهُ مُتَبَيِّرًا وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ» هَذَا أَيْضًا أَشَدُّ مِنَ الْأَوَّلِ أَنْ يَنَامَ ثُمَّ تُقْبَضُ مِنْ قَلْبِهِ وَيَنْقَى أَثَرُهَا مِثْلَ الْمَجْلِ، كَجَمْرِ دَخَرَجْتَهُ عَلَى رِجْلِكَ فَتَفْطُ. يَقُولُ: «فَرَاهُ مُتَبَيِّرًا وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ»، وَهَذَا شَيْءٌ تَفْهَمُونَهُ أَنْتُمْ، إِذَا سَقَطَتْ جَمْرَةٌ عَلَى رِجْلِكَ انْتَبَرَتْ، وَلَكِنْ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ، هَكَذَا إِذَا نُزِعَتِ الْأَمَانَةُ النَّزْعَةُ الثَّانِيَّةُ.

❦ يَقُولُ: «فَيُضِيحُ النَّاسُ يَتَّبِعُونَ فَلَا يَكَادُ أَحَدٌ يُؤَدِّي الْأَمَانَةَ»؛ أَي: حَتَّى فِي الْبَيْعِ الَّذِي هُوَ جَارٍ فِي حَيَاتِهِمْ صَبَاحًا وَمَسَاءً لَا تَكَادُ تَجِدُ أَحَدًا يَقُومُ فِيهِ الْأَمَانَةُ، فَهَنَّاكَ غِشٌّ وَكَذِبٌ وَخِدَاعٌ وَمَكْرٌ، وَهَلَمْ جَرًّا. فَهَذَا إِذَا طَبَّقْتَهُ عَلَى حَاضِرِنَا الْيَوْمَ وَجَدْتَ أَنَّهُ مُنْطَبِقٌ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْبَاعَةِ، فَكَثِيرٌ مِنَ الْبَاعَةِ يَلْعَبُ وَيَغِشُّ وَيَكْذِبُ، وَيَخْدَعُ وَيَخُونُ؛ لِأَنَّ الْمَهْمَّ أَنْ يَجِدَ كَسْبًا وَلَوْ عَنْ طَرِيقٍ مُحَرَّمٍ، «فَلَا يَكَادُ أَحَدٌ يُؤَدِّي الْأَمَانَةَ، فَيَقَالُ: إِنْ فِي بَنِي فَلَانٍ رَجُلًا أَمِينًا» أَي: قَبِيلَةٍ لَيْسَ فِيهَا إِلَّا رَجُلٌ وَاحِدٌ أَمِينٌ، ثُمَّ قَالَ: وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ: مَا أَعْقَلَهُ! مَا أَظْرَفَهُ! مَا أَجْلَدَهُ! وَمَا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ. يَعْنِي: هُوَ فِيهَا يَبْدُو لِلنَّاسِ فِي الْمَعَامَلَةِ جَيِّدًا، لَكِنْ لَيْسَ عِنْدَهُ إِيْمَانٌ -أَعُوذُ بِاللَّهِ- مِثْقَالُ حَبَّةٍ خَرْدَلٍ، وَهَذَا مِمَّا يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ فِي الْقِلَّةِ.

❦ ثُمَّ قَالَ رحمته: «وَلَقَدْ أَتَى عَلَيَّ زَمَانٌ وَمَا أَبَالِي أَيْكُمُ بَايَعْتُ، لَشَنْ كَانَ مُسْلِمًا رَدَّهُ عَلَيَّ الْإِسْلَامَ، وَإِنْ كَانَ نَصْرَانِيًّا رَدَّهُ عَلَيَّ سَاعِيهِ، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَمَا كُنْتُ أَبَايَعُ إِلَّا فَلَانًا وَفَلَانًا». وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ يَقُولُ: إِنْ الْيَوْمَ نَزَعَتِ الْأَمَانَةُ، فَلَا أَكَادُ أَرَى أَحَدًا يَصْلُحُ لِلْمَبَايَعَةِ إِلَّا فَلَانًا وَفَلَانًا.

قَالَ الْحَافِظُ رحمته فِي «الْفَتْحِ» (١١ / ٣٣٤):

❦ يَقُولُهُ: «وَإِنْ كَانَ نَصْرَانِيًّا رَدَّهُ عَلَيَّ سَاعِيهِ». أَي: وَالِيهِ الَّذِي أَقِيمَ عَلَيْهِ؛ لِيُنْصِفَ مِنْهُ. وَأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ السَّاعِي فِي وِلَايَةِ الصَّدَقَةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ هُنَا: الَّذِي يَتَوَلَّى قَبْضَ الْحِزْبَةِ.

❦ يَقُولُهُ: «إِلَّا فَلَانًا وَفَلَانًا». يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَكَرَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ سَمَّى اثْنَيْنِ مِنَ الْمَشْهُورِينَ بِالْأَمَانَةِ؛ إِذْ ذَاكَ فَأَبْهَمَهُمَا الرَّاوِي، وَالْمَعْنَى: لَسْتُ أَثِقُ بِأَحَدٍ أَتَمُّهُ عَلَى بَيْعٍ وَلَا شِرَاءٍ إِلَّا فَلَانًا وَفَلَانًا. اهـ.

لَيْسَ هَذَا مُشْكَلَةً وَإِنَّمَا الْمَشْكَلَةُ أَنَّهُ يَقُولُ: وَإِنْ كَانَ نَصْرَانِيًّا. كَيْفَ يُبَايَعُ النَّصْرَانِي؟ يَعْنِي: «أَنَّهُ كَانَ يُعَامِلُ مَنْ شَاءَ غَيْرَ بَاحِثٍ عَنْ حَالِهِ وَثَوَقًا بِأَمَانَتِهِ، فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا فَدِينُهُ يَمْنَعُهُ مِنَ الْخِيَانَةِ، وَيَحْتَمِلُهُ عَلَى أَدَاءِ الْأَمَانَةِ». اهـ.

إِذَنْ: الْمَبَايَعَةُ هُنَا لَيْسَتْ مَبَايَعَةُ الْوِلَايَةِ؛ وَإِنَّمَا الْمَبَايَعَةُ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ، وَالْمُسْلِمُ يُبَايَعُ الْمُسْلِمَ، وَيُبَايَعُ النَّصْرَانِيَّ، وَيُبَايَعُ الْيَهُودِيَّ، وَيُعَامِلُ كُلًّا مِنْهُمْ.

❦ يَقُولُهُ: «رَدَّهُ عَلَى سَاعِيهِ». وَاضِحٌ؛ يَعْنِي: لَوْ بَايَعْتَ نَصْرَانِيًّا، فَإِنَّ الَّذِي يَتَوَلَّى أُمُورَهُ سَوْفَ يَرُدُّهُ عَلَيَّ، بِمَعْنَى: أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ مِنَ الْخِيَانَةِ فَيَرُدُّ الْأَمَانَةَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٤٩٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا النَّاسُ كَالْإِبِلِ الرَّائِيَةِ لَا تَكَادُ تَجِدُ فِيهَا رَاحِلَةً» ^(١).

هذا الحديثُ شَرَحَهُ شَيْخُنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعْدِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْأَحَادِيثِ التَّسْعِ وَالتَّسْعِينَ الَّتِي جَمَعَهَا، وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ الْوَاقِعَ يَشْهَدُ لَهُ فَالنَّاسُ كَالْإِبِلِ الرَّائِيَةِ، فَهَذَا رَجُلٌ عِنْدَهُ مَائَةٌ بَعِيرٍ، يَرِيدُ مِنْهَا رَاحِلَةً هَيئَةً لَيْسَ سَهْلَةً الْمَشْيِ، فَيَرْكَبُ وَاحِدَةً، فَإِذَا هِيَ تُغَيِّرُ بِهِ، وَيَرْكَبُ الثَّانِيَةَ فَيَجِدُهَا صَعْبَةً، وَيَرْكَبُ الثَّالِثَةَ فَيَجِدُهَا حَرُونًا، وَيَرْكَبُ الرَّابِعَةَ فَيَجِدُهَا رَغَاءَةً وَهَكَذَا فَتَجِدُهُ يَحُومُ عَلَى الرَّائِيَةِ، فَلَا يَكَادُ يَجِدُ فِيهَا رَاحِلَةً وَاحِدَةً، لِأَنَّهَا كُلُّهَا لَا تَصْلُحُ لِلرَّكُوبِ. فَهَكَذَا النَّاسُ أَيْضًا، لَوْ أَنَّ وَاحِدًا شَغَرَ مَنْصِبَهُ وَلَا سَيِّمًا الْمَنَاصِبِ الدِّينِيَّةَ لَبَقِيَتْ مَدَّةً تَطْلُبُ أَحَدًا، فَلَا تَجِدُ أَحَدًا يَقُومُ بِالْكَفَايَةِ، فَهَذَا الْمَثَلُ مُنْطَبِقٌ تَمَامًا عَلَى الْأُمَّةِ فِي هَذَا الْعَصْرِ، لَا تَكَادُ تَجِدُ رَاحِلَةً فِي مَائَةٍ، فَلَوْ قَدَرْنَا مَثَلًا هَذَا الشَّعْبَ عَشْرِينَ مَلِيُونًا فَمَا تَجِدُ فِيهِمْ مَائَتِي رَجُلٍ عَلَى مَا تُرِيدُ مِنَ الصَّلَاحِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٦ - بَابُ الرِّيَاءِ وَالسُّمْعَةِ.

٦٤٩٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ. ح. وَحَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَلَمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ جُنْدَبًا يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ. وَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ غَيْرُهُ، فَدَنَوْتُ مِنْهُ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ سَمِعَ سَمْعَ اللَّهِ بِهِ، وَمَنْ يَرَانِي يَرَانِي اللَّهَ بِهِ» ^(١).

[الحديث ٦٤٩٩ - طرفه في: ٧١٥٢].

فهذان السندان المَحْوُولُ عنه، والمَحْوُولُ إليه لكلٍّ منهما مَزِيَّةٌ، فَالثَّانِي أَعْلَى مِنَ الْأَوَّلِ،

(١) أخرجه مسلم (٢٥٤٧).

(٢) أخرجه مسلم (٢٩٨٦) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ولكن يمتاز الأول بالتصريح بالتحديث من سفيان بن عيينة، وسفيان من الذين يدلسون أحياناً، فالثاني أعلى إسناداً لكن فيه عنعنة سفيان، وهذا في الحقيقة مما يدل على أن البخاري رحمه الله إمام في علم الحديث؛ يعني: لما رأى أن السند ليس فيه أي ضعف من حيث الإسناد دعمه بكونه عاليًا في الطريق الأخرى.

❦ الشاهد من هذا قوله: «مَنْ سَمِعَ سَمِعَ اللَّهُ بِهِ، وَمَنْ يُرَائِي يُرَائِي اللَّهُ بِهِ». «مَنْ سَمِعَ»؛ يعني: مَنْ قَالَ قَوْلًا يَتَقَرَّبُ بِمِثْلِهِ إِلَى اللَّهِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَسْمَعَهُ النَّاسُ فَيَمْدَحُوهُ عَلَيْهِ. «سَمِعَ اللَّهُ بِهِ»؛ يعني: أَظْهَرَ اللَّهُ حَالَهُ لِلنَّاسِ حَتَّى أَسْمَعَ النَّاسُ بَعْضَهُمْ بَعْضًا بِحَالِهِ، فَصَارَ النَّاسُ يَتَحَدَّثُونَ بِهِ. «وَمَنْ يُرَائِي» بَأَنْ فَعَلَ؛ لِأَنَّ الرُّوْيَةَ تَكُونُ لِلْفِعْلِ، وَالسَّمْعُ يَكُونُ لِلْقَوْلِ. وَالْإِنْسَانُ: إِمَّا قَائِلٌ وَإِمَّا فَاعِلٌ، فَمَنْ قَالَ قَوْلًا يُرَائِي بِهِ لِيَسْمَعَهُ النَّاسُ سَمِعَ اللَّهُ بِهِ، وَمَنْ فَعَلَ فَعَلًا يُرَائِي بِهِ لِيَرَاهُ النَّاسُ رَائِي اللَّهُ بِهِ وَأَظْهَرَ أَمْرَهُ.

ففي هذا: التحذير من الرياء والسُّمعة.

فإِذَا قَالَ قَائِلٌ: قَدْ يَغْرِضُ لِلْإِنْسَانِ الرِّيَاءُ فَلَا يَسْتَطِيعُ دَفْعَهُ.

قلنا: هذا صحيح، لكن له دواء، إذ عَرَضَ الشَّيْطَانُ عَلَيْكَ الرِّيَاءَ فَأَعْرِضْ عَنْهُ، وَحَدِّثْ نَفْسَكَ بِأَنَّكَ قُلْتَ هَذَا لِيُقْتَدَى بِكَ، لَا مِنْ أَجْلِ أَنْ تُمدَحَ بِأَنَّكَ فَاعِلٌ، فَإِذَا أَشْعَرْتَ نَفْسَكَ بِأَنَّكَ فَعَلْتَهُ لِيُقْتَدَى بِكَ زَالَ عَنْكَ الرِّيَاءُ مِنْ وَجْهِهِ، وَشَعَرْتَ بِالمَسْئُولِيَّةِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، أَنَّكَ إِمَامٌ تَرِيدُ أَنْ يُقْتَدَى النَّاسُ بِكَ؛ لِأَنَّكَ لَوْ أَطْعَمَ الشَّيْطَانُ فِي قَوْلِهِ: إِنَّكَ مُرَاءٍ. مَا فَعَلْتَ فَعْلَةً، وَكَذَلِكَ لَوْ أَطْعَمَ الشَّيْطَانُ فِي قَوْلِكَ: إِنَّكَ مُسَمِّعٌ مَا قُلْتَ قَوْلًا تَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

٣٧- بَابُ مَنْ جَاهَدَ نَفْسَهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ.

٦٥٠٠- حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هِمَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ

رضي الله عنه قَالَ: بَيْنَا أَنَا وَرَدِيفُ النَّبِيِّ ﷺ لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ إِلَّا آخِرَةُ الرَّحْلِ فَقَالَ: «يَا مُعَاذُ». قُلْتُ: لَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ. ثُمَّ سَارَ سَاعَةً ثُمَّ قَالَ: «يَا مُعَاذُ». قُلْتُ: لَيْكَ رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ. ثُمَّ سَارَ سَاعَةً ثُمَّ قَالَ: «يَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ». قُلْتُ: لَيْكَ رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ. قَالَ: «هَلْ تَذَرِي مَا حَقَّ اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ؟» قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «حَقَّ اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا». ثُمَّ سَارَ

سَاعَةً ثُمَّ قَالَ: «يَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ». قُلْتُ: لَيْكَ رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ. قَالَ: «هَلْ تَذَرِي مَا حَقَّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ إِذَا فَعَلُوهُ؟» قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «حَقَّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يُعَذِّبَهُمْ»^(١).

❦ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «بَابُ مَنْ جَاهَدَ نَفْسَهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ». جَاهَدَ عَلَى وَزْنِ فَاعِلٍ. وَجَاهَدَ فِي الْأَصْلِ تَكُونُ مِنْ طَرَفَيْنِ؛ يَعْني: بَيْنَ شَيْئَيْنِ، كَقَاتِلٍ. وَقَدْ تَأْتِي عَلَى غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ، مِثْلُ قَوْلِهِمْ: سَافَر. فَالْمُجَاهِدَةُ مَعْنَاهَا: بَذْلُ الْجُهْدِ، وَالْإِنْسَانُ مَعَ نَفْسِهِ فِي جِهَادٍ دَائِمًا، فَالنَفْسُ أَمَارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي. وَالْإِنْسَانُ لَهُ نَفْسٌ أُخْرَى تَرِيدُ الْخَيْرَ وَهِيَ النَفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ، وَنَفْسٌ أَمَارَةٌ، وَنَفْسٌ لَوَامَةٌ. فَالْمُطْمَئِنَّةُ تَرِيدُ الْخَيْرَ، وَالْأَمَارَةُ بِالسُّوءِ تَرِيدُ الشَّرَّ، وَاللَّوَامَةُ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا. فَلِلْإِنْسَانِ لَا بُدَّ أَنْ يُجَاهِدَ نَفْسَهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي الَّذِي يُجَاهِدُ نَفْسَهُ عَلَى الطَّاعَةِ: هَلْ هُوَ أَفْضَلُ، أَمْ الَّذِي يَفْعَلُ الطَّاعَةَ بِدُونِ مَشَقَّةٍ وَجِهَادٍ.

فَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: إِنْ الْأَوَّلُ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْزَعُوهُ عَلَى الطَّاعَةِ، وَلِأَنَّهُ يَحْمِلُ نَفْسَهُ وَيُصَبِّرُهَا، وَالثَّانِي لَيْسَ فِيهِ هَذَا الْأَمْرُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنْ الثَّانِي أَفْضَلُ؛ لِأَنَّ الطَّاعَةَ صَارَتْ كَأَنَّهَا غَرِيزَةٌ فِي نَفْسِهِ مِنْ مَحَبَّتِهِ لَهُ وَدَوَامِهِ عَلَيْهَا.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّ الثَّانِي الَّذِي لَا يَحْتَاجُ إِلَى مُجَاهَدَةٍ أَكْمَلُ حَالًا مِنَ الْأَوَّلِ، وَالْأَوَّلُ رُبَّمَا يُعْطَى أَجْرًا أَكْثَرَ فِيمَا يَتَكَلَّفُهُ مِنَ الْعِبَادَاتِ، وَكَمَالِ الْحَالِ أَفْضَلُ مِنَ مُجَاهَدَةِ الْأَعْمَالِ؛ وَلِهَذَا كَانَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَكْمَلُ حَالًا مِمَّنْ بَعْدَهُمْ مَعَ أَنَّ مَنْ بَعْدَهُمْ، وَلَا سِيَّما فِي غَرِيبَةِ الدِّينِ يَتَكَلَّفُونَ لِلْعِبَادَةِ أَكْثَرَ مِمَّا يَتَكَلَّفُ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْمُؤَلَّفُ حَدِيثَ مُعَاذٍ، وَفِيهِ مِنَ الْفَوَائِدِ وَالنُّكْتِ: تَكَرُّارُ النِّدَاءِ لِلشَّخْصِ مِنْ أَجْلِ زِيَادَةِ الْإِتْبَاهِ، وَبَيَانِ الْعَنَاءِ؛ وَلِهَذَا نَادَاهُ الرَّسُولُ ﷺ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ: «يَا مُعَاذٌ». قُلْتُ: لَيْكَ. إِلَى آخِرِهِ.

وَفِيهِ أَيْضًا: بَيَانُ مَا يُؤَكِّدُ الْخَبَرَ مِنْ ذِكْرِ الْحَالِ، فَإِنَّ مُعَاذًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَكَرَ أَنَّهُ كَانَ رَدِيفَ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ إِلَّا مَوْخَرَةُ الرَّحْلِ.

وفيه أيضًا: أن حقَّ الله على العباد: أن يَعْبُدُوهُ ولا يُشْرِكُوا به شيئًا. وهذا حق لا يشاركه فيه أحد. والعبادة هي: القيام بطاعة الله على وجه المحبة والتعظيم. فلا بدَّ فيها من ذلٍّ، واعتقاد أن الإنسان عبدٌ لله، مُسَخَّرٌ باذِلٌ نفسه فيما يُرْضِي رَبَّهُ، لا أن يَفْعَلَ العبادة على وجه العادة، ولا أن يَفْعَلَ العبادة وهو يشعُرُ بأنه مُسْتَعْنٍ عن رَبِّه، بل لا بدَّ من التذللِ التامِّ لله ﷻ، والقيام بطاعته محبةً له وتعظيمًا له. ومتى كان الإنسان على هذا الوجه فلا بدَّ أن يقومَ بالأعمالِ الصالحة؛ ولهذا لا تَظُنُّ أن هذا الأمر الذي قاله النَّبِيُّ ﷺ «أمرٌ سهلٌ، بل هو أمرٌ صعبٌ» ولهذا قال: «حقُّ الله على العباد: أن يَعْبُدُوهُ ولا يُشْرِكُوا به شيئًا»، ولا يَجُوزُ أن تُشْرِكَ أحدًا مع الله في هذا الحقِّ الخاصِّ، أما حقُّهم عليه ﷻ: ألا يُعَذِّبَهُمْ إذا عبدوه ولم يُشْرِكُوا به شيئًا.

ومن الفوائد في هذا الحديث: إسنادُ العلمِ إلى الله ورسوله بدونِ الإتيانِ بـ«ثم»، حيثُ قالَ معاذٌ: الله ورسوله أعلمُ. وأقرَّه النَّبِيُّ ﷺ على ذلك، ووجهه: أن مسائلَ الشرعِ عِلْمُ الرسولِ ﷺ فيها من عِلْمِ الله، فيصحُّ أن تنسبَ العلمَ فيها إلى الله ورسوله بواوِ العطفِ الدالةِ على الاشتراكِ؛ لأن ما قاله الرسولُ فهو شرعُ الله، أما المسائلُ القدريَّةُ الكونيةُ فلا يجوزُ أن تَقَرَّنَ الرسولَ ﷺ مع الله بواوِ العطفِ، بل لا بدَّ من «ثم» التي تدلُّ على التأخُّرِ والتراخي في حقِّ الرسولِ ﷺ بالنسبةِ إلى حقِّ الله. فالأمورُ الكونيةُ لا يُمكنُ أن تُشْرِكَ الرسولَ مع الله بالواوِ، مثلُ ما أنكرَ الرسولُ ﷺ على الرجل الذي قالَ له: ما شاء الله وشئت. فقال: «أجعلتني لله ندا، قل: ما شاء الله وحده»^(١). لكن لما قالَ معاذٌ: الله ورسوله أعلمُ، ولما قالَ الصحابةُ في غزوةِ الحديبية لما أصبحوا وقد أمْطِرَتِ السماءُ، قالَ لهم الرسولُ ﷺ: «أتدرون ماذا قالَ ربُّكم؟» قالوا: الله ورسوله أعلمُ^(٢). لم يُنكَرْ عليهم؛ لأن المسائلَ الشرعيةَ كما قلتُ لكم: عِلْمُ الرسولِ فيها من عِلْمِ الله، وما قاله الرسولُ فيها تشريعًا، فهو شرعُ الله. فصَحَّ أن يُقَرَّنَ الحُكْمُ بينَ الله ورسوله بالواوِ، ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٥٩]. لأن الإتيانَ هنا: إتيانٌ شرعيٌّ.

فإن قالَ قائلٌ: ما وجه إنكارِ النَّبِيِّ ﷺ وقوله: «بِئْسَ خَطِيبُ الْقَوْمِ أَنْتَ» لمن قالَ: «مَنْ

(١) أخرجه النسائي في «الكبرى» (١٠٨٢٥).

(٢) أخرجه البخاري (٤١٤٧)، ومسلم (٧١).

يُطِيعُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رُشِدَ، وَمَنْ يَعِصِهَا فَقَدْ غَوَى^(١) ؟

والجواب: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ رَأَى مِنْ هَذَا الْخَطِيبِ مَا يوجبُ الْقَدَحَ فِي خُطْبَتِهِ؛ لِأَنَّ الْمَقَامَ - يَعْنِي: مَقَامَ الْخُطْبَةِ - يَقْتَضِي الْبَسْطَ وَالْإِضْاحَ؛ لِأَنَّ السَّامِعَ الَّذِي لَا يَدْرِي رُبَّمَا يَظُنُّ أَنَّهُ لَا يَحْصُلُ الْغَيُّ إِلَّا إِذَا اجْتَمَعَ فِيهِ مَعْصِيَةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَهَذَا يَتَضَمَّنُ أَنَّهُ لَا يَحْصُلُ الْغَيُّ إِلَّا إِذَا وَرَدَ نَصُّ كِتَابٍ وَنَصُّ سُنَّةٍ ثُمَّ خُولِفَ، فَالْخُطْبَةُ لَهُ لَا لِأَنَّهُ جَمَعَهُمَا، وَلَكِنْ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَمْ يُقْصَلْ، وَإِلَّا فَقَدْ جَمَعَهُمَا اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي الْقُرْآنِ: ﴿وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [البقرة: ٢٣].

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ لِلْعِبَادِ حَقًّا عَلَى اللَّهِ وَاجِبًا أَوْجَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ هُوَ عَمَلٌ تَكْرُمًا مِنْهُ وَفَضْلًا، وَإِلَّا فَهُوَ رَبُّنَا يَفْعَلُ مَا شَاءَ، لَكِنْ مِنْ كَرَمِهِ أَنْ أَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ لَنَا حَقُوقًا، وَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ تَرَكَبَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤]. كَتَبَ بِمَعْنَى: فَرَضَ، وَأَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ. أَمَا نَحْنُ فَلَا نُوجِبُ عَلَى اللَّهِ شَيْئًا، لَكِنْ إِذَا أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَى نَفْسِهِ تَكْرُمًا مِنْهُ فَلَهُ الْحَمْدُ وَالْفَضْلُ؛ وَلِهَذَا قَيَّدَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَوْلَ الشَّاعِرِ:

مَا لِلْعِبَادِ عَلَيْهِ حَقٌّ وَاجِبٌ كَلَّا وَلَا عَمَلٌ لَدَيْهِ ضَائِعٌ
إِنْ عُدُّوا فَبَعْدَ لَيْلِهِ أَوْ نَعْمُوا فَيَفْضِلُهُ وَهُوَ الْكَرِيمُ الْوَاسِعُ

قَيَّدَ هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ، فَقَالَ:

مَا لِلْعِبَادِ عَلَيْهِ حَقٌّ وَاجِبٌ هُوَ أَوْجَبَ الْأَجَرَ الْعَظِيمَ الشَّانِ
كَلَّا وَلَا عَمَلٌ لَدَيْهِ ضَائِعٌ إِنْ كَانَ بِالْإِخْلَاصِ وَالْإِحْسَانِ

«مَا لِلْعِبَادِ عَلَيْهِ حَقٌّ وَاجِبٌ». فَقَيَّدَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِالْوَاجِبِ الَّذِي أَوْجَبَهُ هُوَ عَلَى نَفْسِهِ، كَالْأَجْرِ

الْعَظِيمِ الشَّانِ.

وَقَوْلُهُ: «كَلَّا وَلَا عَمَلٌ لَدَيْهِ ضَائِعٌ». فَقَيَّدَ هَذَا بِأَنَّ الْعَمَلَ لَا بَدَّ فِيهِ مِنَ الْإِخْلَاصِ وَالْإِحْسَانِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِخْلَاصٌ وَلَا إِحْسَانٌ؛ أَي: عَلَى شَرِيعَةِ الرَّسُولِ ﷺ يَكُونُ ضَائِعًا.

وفيه أيضًا: دليل على تواضع الرسول ﷺ حيث أردف خلفه معاذًا وجواز الإراداف على الدابة لكن بشرط ألا يكون ذلك شاقًا عليها.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٨- بَابُ التَّوَاضُّعِ.

٦٥٠١- حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ نَاقَةٌ... ح. وحدثني عماد، أخبرنا الفزاري وأبو خالد الأحمر، عن حميد الطويل، عن أنس قال: كانت ناقة لرسول الله ﷺ تُسَمَّى الْعُضْبَاءُ وكانت لَا تُسَبِّقُ فَجَاءَ أَغْرَابِيٌّ عَلَى قَعْدٍ فَسَبَقَهَا، فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَقَالُوا: سُبِّحَتِ الْعُضْبَاءُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ حَقَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يَرْفَعَ شَيْئًا مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا وَضَعَهُ».

قال المؤلف: «باب التواضع». التواضع؛ يعني: التظامن والتنازل، وعدم الترفع. وهو نوعان: تواضع للحق. وتواضع للخلق.

التواضع للحق: يكون في جانب الله وجانب رسوله ﷺ؛ يعني: في حق الله وحق العباد، فالتواضع في حق الله ﷻ أن الإنسان متى علم بالشرع في أي مسألة من المسائل أخذ بها وإن خالفت هواه، وإن خالفت ما كان يقوله. أما قولنا: «وإن خالفت هواه» فإن بعض الناس لا يقبل من الحق إلا ما وافق الهوى، كما قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ (٥٨) وَإِنْ يَكُنْ لَكُمْ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْنَا مُذْعِنِينَ ﴿[النحل: ٤٨-٤٩]. هؤلاء أهل الأهواء وقد يمنع الإنسان القول بالحق أو التواضع للحق قد يمنعه أنه قال قولاً بخلافه؛ يعني: مثلاً قال بالأمس للناس: إن هذا حرام ثم اطلع على أن هذا الشيء حلال في حكم الله، فتجدّه يضعب عليه أن يقول غداً: إن هذا حلال، أو يقول للناس اليوم: أن هذا حلال ثم يطلع على أن حكم الله فيه أنه حرام، فيضعب عليه أن يقول للناس: إنه حرام. هذا إذن غير تواضع، والواجب إذا بان لك الحق: أن تتواضع، حتى وإن كان الذي أبانه لك أدنى منك سناً ومرتبة وجاهاً؛ لأن الحق متبوع فلو جاء نصراني أو يهودي، أو وثني أو ملحد تتواضع له وتقبله، ولو جاء بالباطل مسلم مؤمن ما قبلته.

والتواضع للخلق: هو لين الجانب وعدم العنف، ولكن لين الجانب وعدم العنف إذا

اقتضتِ الحكمةُ ذلك، فإنَّ العُنفَ أحياناً والشدةَ والغِلظةَ تقتضيهما الحكمةُ، وانظر إلى قولِ الله تعالى في وَصْفِ الصَّحَابَةِ: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٩]. بل قال الله تعالى لِلنَّبِيِّ ﷺ: ﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٧٣]. بل دونَ ذلك، قال في الزاني والزانية: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٢٠]. فالأحوالُ ثلاثةٌ: ما تقتضي الحالُ فيه اللين، فهذا يكونُ استعمالُ اللين فيه هو الحكمةُ.

وما تقتضي فيه الشدة؛ فهنا نأخذُ بالحكمة ونستعملُ الشدة.

وما لا تقتضي الحالُ فيه هذا ولا هذا، فهل الأحسنُ الشدة؛ ليكونَ الإنسانُ مُهَابَ

الجانبِ أو اللين؛ ليكونَ محبوباً مألوفاً؟

الجوابُ: اللينُ هو الأحسنُ؛ ولهذا يُذَكَّرُ أن الرسولَ ﷺ قال لأبي بكرٍ: أنت كإبراهيمَ.

وقال -أظنه لعمر-: أنت كنوحٌ قال: ﴿رَبِّ لَا تَذَرْنِي عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾ [هود: ٢٦]. وإبراهيمَ

قال: ﴿وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَافِرٌ رَجِيمٌ﴾ [البقرة: ٣٦].

فالحاصلُ: أن هذه الأحوالُ الثلاثة: ما اقتضتِ الحالُ فيه اللين فلا شك أن اللينَ هو

الخيرُ، وهو الموافقُ للحكمة، وما اقتضت فيه الشدة فاللينُ غيرُ مناسبٍ، وما لا تقتضي

الحكمةُ هذا ولا هذا فلا شك أن اللينَ أولى وأطيبُ، حتى إنه أطيبُ لقلبِ اللينِ، فإن

الإنسانَ إذا لَانَ يَجِدُ مِنْ نَفْسِهِ انشراحاً، وإذا غُلُظَ رِيباً يَنْدُمُ يَقُولُ: كيف فعلتُ كذا ليتني ما

فعلته، لكن إذا استعملَ اللينَ ما يَنْدُمُ في الغالبِ، والنبِيُّ ﷺ أخبرَ بأن الله يُعْطِي بالرفقِ ما لا

يُعْطِي على العُنفِ^(١)؛ ولذلك متى تعارضَ عندك الأمرانِ فوَجُلْ إلى اللينِ.

أما الحديثُ الذي ذكره يقولُ: «كانت ناقةُ رسولِ الله ﷺ تُسَمَّى الْعُضْبَاءَ، وكانت لا تُسَبِّحُ فِجَاءً

أعرابيٍّ على قَعودٍ له»؛ قَعود: الذي ليس هو بكبيرٍ «فسبَّها، فاشتدَّ ذلك على المسلمين» إنها ناقةُ

الرسولِ غَلِبَتْ، وقالوا: «سَبَقَتِ الْعُضْبَاءُ» مستنكرين لهذا الأمرِ، فقال النبي ﷺ: «إِنْ حَقَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ

لَا يَرْفَعَ شَيْئاً مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا وَضَعَهُ»، أما مِنَ الدِّينِ فَمَنْ رَفَعَهُ اللَّهُ فَإِنَّهُ لَا ضَعْفَ لَهُ، لكن إذا ركنَ الإنسانُ

إِلَى الدُّنْيَا فَهَذَا يُوضَعُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ إِيَّاكُمْ فَأَنْسَلَخْ مِنْهَا فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ

فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [١٧٠] وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ ﴿[البقرة: ١٧٥-١٧٦]. نعوذُ بالله

صار همه الدنيا ﴿أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوْنَهُ﴾ فلم يَرَفَعَهُ اللهُ فكان مثله ﴿كَمَثِلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحَمَلَ عَلَيْهِ يَلْهَثُ أَوْ تَنَزَّكَهُ يُلْهَثُ﴾ [الاصحاح: ١٧٦].

يُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ لَا حَرَجَ عَلَى الْإِنْسَانِ إِذَا اشْتَدَّ عَلَيْهِ الْأَمْرُ إِذَا غَلِبَ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ طَبِيعَةِ الْبَشَرِ، صَحِيحٌ أَنَّهُ لَا بَدَّ أَنْ يَرْضَى بِالْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ، لَكِنْ لَا بَدَّ أَنْ يَشْتَدَّ عَلَيْهِ الْأَمْرُ، وَإِنَّمَا عَلَيْهِ الصَّبْرُ، وَأَمَّا أَنْ نَقُولَ: اجْعَلْ نَفْسَكَ لَا تَهْتَمُّ بِشَيْءٍ أَبَدًا، فَهَذَا لَا يُمَكِّنُ.

وَهَلْ يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ اشْتَدَّ عَلَيْهِ رِسْوُ ابْنِهِ فِي الْإِخْتِبَارِ أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ؟

الظَّاهِرُ: أَنَّهُ إِذَا اشْتَدَّ عَلَيْهِ فَلَا حَرَجَ؛ لِأَنَّ الْإِمْتِحَانَاتِ عِبَارَةٌ عَنْ مَسَابِقَةٍ، وَإِذَا نَجَحَ وَفَرِحَ بِهَذَا فَمَا عَلَيْهِ شَيْءٌ وَلَا يَلَامُ، وَمَرَّ عَلَيْكُمْ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَمَنَّى أَنْ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ أَجَابَ بِهَا فِي نَفْسِهِ لَهَا سَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ الصَّحَابَةَ، قَالَ: «إِنْ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةٌ مِثْلُهَا مِثْلُ الْمُؤْمِنِ» ^(١). يَقُولُ: فَخَاضَ النَّاسُ فِي أَشْجَارِ الْبُوَادِي. يَقُولُ ابْنُ عُمَرَ: فَوَقَعَ فِي قَلْبِي أَنَّهَا النَّخْلَةُ وَلَكِنِّي كُنْتُ أَصْغَرَ الْقَوْمِ فَلَمْ أَتَكَلَّمْ، فَتَمَنَّى عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ تَكَلَّمَ، وَهَذَا مَعْرُوفٌ أَنَّهُ تَقَدَّمَ وَنَجَّاحٌ.

ثُمَّ قَالَ الْبُحَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٦٥٠٢ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ كَرَامَةَ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ حَدَّثَنِي شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ اللَّهَ قَالَ: «مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالتَّوَافُلِ حَتَّى أَجِبَهُ، فَإِذَا أَجَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعُهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرُهُ الَّذِي يَبْصُرُ بِهِ وَيَدُهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا وَرِجْلُهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَإِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيدَنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ».

هَذَا الْحَدِيثُ حَدِيثٌ عَظِيمٌ ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْأَرْبَعِينَ النَّوَوِيَّةِ».

يَقُولُ اللَّهُ ﷻ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ رَبِّهِ: «مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ». الْوَلِيُّ لِلَّهِ هُوَ: الْمُؤْمِنُ التَّقِيُّ. هَكَذَا فَسَّرَهُ اللَّهُ ﷻ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا

خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١٦﴾ الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴿١٧﴾ [التَّائِمْنَ: ١٦-١٧]. فهم طاهرون في ظواهرهم وبواطنهم، طاهرون في بواطنهم بالإيمان؛ لأن الإيمان محلّه القلب، وظواهرهم بالتقوى فهو لاء هم أولياء الله.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ -: «مَنْ كَانَ مُؤْمِنًا تَقِيًّا كَانَ لِلَّهِ وَلِيًّا». والمعاداة ضدّ الموالاة، والمعنى: أن يكون لهذا الذي يُعَادِي الوليَّ حربًا عليه، مُبْغِضًا له، كَارِهًا له، وبهذا يكون قد آذَنَ اللَّهُ بالحرب.

❦ وَقَوْلُهُ: «فَقَدْ آذَنَتْهُ بِالْحَرْبِ». يَعْنِي: أَعْلَمْتُهُ أَنِّي مُحَارِبٌ لَهُ، وَمَنْ كَانَ اللَّهُ مُحَارِبَهُ فَهُوَ مَخْذُولٌ وَلَا بَدَّ.

❦ ثُمَّ قَالَ ﷺ: «وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُهُ عَلَيْهِ». والعبادات التي يَتَقَرَّبُ الْإِنْسَانُ بِهَا إِلَى اللَّهِ: بَعْضُهَا فَرِيضَةٌ وَبَعْضُهَا نَافِلَةٌ، وَكُلُّ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ الْعَمَلِيَّةِ فِيهَا فَرِيضَةٌ وَنَافِلَةٌ، فَالصَّلَاةُ فَرِيضَةٌ وَنَافِلَةٌ، وَالزَّكَاةُ فَرِيضَةٌ وَنَافِلَةٌ، وَالصَّوْمُ فَرِيضَةٌ وَنَافِلَةٌ، وَالْحَجُّ فَرِيضَةٌ وَنَافِلَةٌ، وَغَالِبُ الْعِبَادَاتِ هَكَذَا الْبِرُّ فَرِيضَةٌ وَنَافِلَةٌ، الصَّلَاةُ فَرِيضَةٌ وَنَافِلَةٌ، لَكِنِ الْفَرَائِضُ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ النَّوَافِلِ، فَإِذَا صَلَّى الْإِنْسَانُ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ نَفَلًا وَصَلَاةَ الظُّهْرِ، كَانَتْ صَلَاةَ الظُّهْرِ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ ﷻ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعِ النَّوَافِلِ.

وَيَدُلُّ لَذَلِكَ مِنَ النَّاحِيَةِ الْعَقْلِيَّةِ: أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ هَذِهِ الْفَرَائِضَ وَالزَّمَ الْعِبَادَةَ بِهَا، فَلَوْلَا أَنَّ مُحِبَّتَهُ إِيَّاهَا أَقْوَى مِنْ مُحِبَّتِهِ لِلنَّوَافِلِ لَمْ يَفْرِضْهَا عَلَيْهِمْ.

❦ ثُمَّ يَقُولُ ﷺ: «وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُهُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ»؛ الَّتِي هِيَ زِيَادَةٌ عَلَى الْفَرَائِضِ «حَتَّى أُحِبَّهُ»، إِذْنِ فَالتَّقَرُّبُ بِالنَّوَافِلِ سَبَبٌ لِمُحِبَّةِ اللَّهِ.

وَأَسْبَابُ مُحِبَّةِ اللَّهِ كَثِيرَةٌ مُتَعَدِّدَةٌ:

مِنْهَا: اتِّبَاعُ الرَّسُولِ ﷺ ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [التَّائِمْنَ: ٣١].

فَإِذَا أَكْثَرَ الْإِنْسَانُ مِنَ النَّوَافِلِ أَحَبَّهُ اللَّهُ ﷻ؛ «فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا». «كُنْتُ سَمْعَهُ»: لَا رَيْبَ أَنَّ الْمُرَادَ: تَسْدِيدُ اللَّهِ تَعَالَى لِهَذَا الرَّجُلِ فِي سَمْعِهِ، بَحِثُ يُوَفَّقُ فَلَا يَسْمَعُ إِلَّا خَيْرًا ﴿وَإِذَا سَكِمُوا أَلْغَوْا أَعْرَضُوا عَنْهُ﴾ [التَّائِمْنَ: ٥٥]. «وَكُنْتُ بَصَرَهُ» يُسَدِّدُ فِي نَظَرِهِ وَرُؤْيِيهِ، بَحِثُ لَا يَرَى

إِلَّا الْخَيْرَ، وَإِذَا رَأَى الشَّرَّ وَاللَّغْوَ أَعْرَضَ عَنْهُ، وَمِنْ ذَلِكَ مَثَلًا: الَّذِي يُطَالِعُ فِي الْكِتَابِ الَّتِي لَيْسَ لَهَا فَائِدَةٌ، فَهَذَا لَمْ يُسَدِّدْ بِبَصَرِهِ؛ لِأَنَّهُ رَأَى شَيْئًا لَا خَيْرَ لَهُ فِيهِ، وَكَذَلِكَ الَّذِي يَسْمَعُ أَقْوَالَ لَا تَنْفَعُهُ فِي دِينِهِ لَمْ يُسَدِّدْ فِي سَمْعِهِ.

❖ «وَيْدَهُ الَّتِي يَنْطِشُ بِهَا» يَعْنِي: أَنَّ اللَّهَ يُوَفِّقُهُ حَتَّى لَا يَعْمَلَ بِيَدِهِ شَيْئًا إِلَّا وَفِيهِ الْخَيْرُ لَهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَانَ يَدَهُ الَّتِي يَنْطِشُ بِهَا فَسَدَّدَهُ.

❖ «وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا». كَذَلِكَ نَقُولُ فِيهَا: يُسَدِّدُ بِحَيْثُ لَا يَمْشِي إِلَّا إِلَى مَا فِيهِ الْخَيْرُ وَالصَّلَاحُ.

وَلَا يُمْكِنُ أَبَدًا أَنْ يَتَوَهَّمُوا وَاهِمٌ ذُو عَقْلٍ أَنَّ اللَّهَ يَكُونُ نَفْسَ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْيَدِ وَالرِّجْلِ، حَاشَا مِنْ ذَلِكَ! وَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَالَ: «كُنْتُ سَمْعَهُ» وَالسَّمْعُ صِفَةٌ فِي السَّمَاعِ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى صِفَةً فِي غَيْرِهِ، وَالْبَصَرُ كَذَلِكَ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ بَصَرًا فِي غَيْرِهِ، ثُمَّ إِنَّ سَمْعَ الْإِنْسَانِ وَبَصَرَهُ وَيَدَهُ وَرِجْلَهُ حَادِثٌ لَيْسَ بِقَدِيمٍ ﴿هَذَا آيٌ عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا ❶﴾ [الأنفال: ١٦]. وَأَنْتَ مَثَلًا: إِذَا كَانَ لَكَ الْآنَ عَشْرُونَ سَنَةً، لَمْ تَكُنْ قَبْلَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ سَنَةً شَيْئًا مَذْكُورًا، وَلَا مَوْجُودًا، وَلَا يُدْرَى عَنْهُ شَيْءٌ، فَكَيْفَ يَكُونُ الْخَالِقُ عَيْنَ صِفَةٍ أَوْ جُزْءًا مِنْ هَذَا الرَّجُلِ، فَلَا يُمْكِنُ هَذَا؛ وَلِذَلِكَ لَهَا احْتِجَ أَهْلُ التَّعْطِيلِ عَلَى أَهْلِ السَّنَةِ: بِأَنَّهُمْ أَوَّلُوا فِي هَذَا الْحَدِيثِ، قَالُوا: نَحْنُ مَا أَوَّلْنَا؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ الَّذِي ظَنَنْتُمُوهُ لَيْسَ بِظَاهِرٍ أَصْلًا، حَتَّى نَقُولَ: خَرَجْنَا عَنْ الظَّاهِرِ. ثُمَّ إِنَّا - نَحْنُ مَعْشَرَ أَهْلِ السَّنَةِ - لَا تُنَكِّرُ التَّأْوِيلَ مُطْلَقًا، بَلْ نَقُولُ: إِنَّ التَّأْوِيلَ بِدَلِيلٍ هُوَ الدَّلِيلُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا دَلَّتِ النُّصُوصُ عَلَى التَّأْوِيلِ صَارَ مُقْتَضًى هَذَا النَّصِّ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ النُّصُوصُ الْآخَرَى؛ لِأَنَّ النُّصُوصَ لَا تَتَنَاقُضُ، فَإِذَا كَانَ التَّأْوِيلُ بِدَلِيلٍ فَلَيْسَ هُنَاكَ إِشْكَالٌ ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ❷﴾ [البقرة: ١٠٨]. فَنَقُولُ: «إِذَا قَرَأْتَ»؛ أَيُّ: إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَقْرَأَ، وَهُوَ إِخْرَاجُ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ، لَكِنْ عِنْدَنَا دَلِيلٌ، وَحِينَئِذٍ لَمْ نَكُنْ خَرَجْنَا عَمَّا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِذِهِ لَآيَةٍ؛ لِأَنَّ لَدَيْنَا دَلِيلًا مِنْ فِعْلِ الرَّسُولِ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَقْرَأَ اسْتَعَاذَ.

ثُمَّ قَالَ فِي هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي تَقَرَّبَ إِلَى اللَّهِ بِالنَّوَافِلِ يَقُولُ: «إِنْ سَأَلَنِي لِأَعْظِيَّتِهِ»، قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: هَلْ هَذَا عَلَى إِطْلَاقِهِ؟

نَقُولُ: فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّهُ لَوْ سَأَلَ اللَّهَ - تَعَالَى - مَا فِيهِ اعْتِدَاءٌ لِأَعْطَاءِهِ، وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ: أَنْ يَقَالَ: مِثْلُ هَذَا الرَّجُلِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ مَا فِيهِ اعْتِدَاءٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ سَأَلَ مَا فِيهِ

اعتداء لما صار من أولياء الله، ولا صار أهلاً لمحبة الله، فلا بد أن يكون السؤال هنا سؤالاً فيا يسوغ سؤاله.

❖ «ولئن استعاذني لأُعِيدَنَّهُ». استعاذني: يعني استجار بي من مكروه، لأُعِيدَنَّهُ، فجمع الله له بين حصول المطلوب في قوله: «ولئن سألتني لأُعْطِيَنَّهُ» وزوال المكروه في قوله: «لئن استعاذني لأُعِيدَنَّهُ».

❖ ثم قال: «وما ترددتُ عن شيء أنا فاعله ترددي عن نفس المؤمن». عن نفسه؛ يعني: عن قبض نفسه، بدليل قوله: «يكره الموت وأنا أكره مساءته» يعني: أن الله ﻋَﻠَﻴْهِ السَّلَامُ فقال لما يُريدُ ﴿١٦﴾ [البقرة: ١٦٠]. وهذا لا شك فيه، لكنه ﻋَﻠَﻴْهِ السَّلَامُ لمحبة المؤمن - وأسأل الله أن يجعلني وإياكم منهم - يتردد في قبض نفس المؤمن؛ لأن المؤمن يكره الموت، والله تعالى يكره إساءته، والموت يسوؤه بلا شك؛ لأنه يحب أن يبقى في الدنيا فيزداد عملاً صالحاً، وغير المؤمن يكره الموت؛ لأنه يريد أن يبقى في الدنيا ليتمتع فيها على كل حال.

❖ قوله: «يكره الموت وأكره مساءته». فمن كراهة المؤمن للموت؛ يكره الله أن يقبض روحه؛ لأن ذلك يسوؤه، ولكن في لفظ آخر: «يكره الموت وأنا أكره مساءته ولا بد له منه» أي: إن لم يمّت اليوم مات غداً، فإذا كان كذلك فإن الله تعالى يفعل ما تقتضيه حكمته فيقبض نفسه؛ يعني: هذا هو الذي تقتضيه الحكمة.

وقد أشكل على بعض الناس وصف الله تعالى بالتردد، ولكنه ليس فيه إشكال - والله الحمد -؛ لأن التردد منشؤه أحد أمرين: إما شيء يتعلّق بالفاعل؛ لجهله بعواقب الأمور، وإما شيء يتعلّق بالغير؛ لمصلحتهم. فإن كان لشيء يتعلّق بالفاعل؛ لكونه يخفى عليه عواقب الأمور، فهذا نقص وهو ممتنع على الله، فلا يمكن أن يكون منشؤ التردد في حق الله هذا السبب. والثاني منشؤه يتعلّق بالغير، وإلا فالله تعالى أعلم بما تقتضيه الحكمة. فهذا يقع من الله، ومنشؤ هذا في الحقيقة: الرحمة بالغير؛ ولهذا قال: «يكره الموت وأكره مساءته» إذن يكون هذا التردد صفة كمال^(١).



(١) يشير الشيخ رحمته الله إلى قوله تعالى في الحديث: «وما ترددتُ في شيء أنا فاعله ترددي عن نفس المؤمن» البخاري (٦٥٠٢).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٩- بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ».

﴿وَمَا أَمُرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٧٧﴾ [البقرة: ٧٧].

قوله: «بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ». ويجوزُ والسَّاعَةُ على أنها معطوفة على التاء في قوله: «بُعِثْتُ» وذلك لوجود الفاصل بين الضمير المتصل وبين المعطوف، أما لو لم يوجد الفاصل فإن الأرجح يكون النصب. قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي الْأَلْفِيَةِ:

وإن على ضمير رَفَعَ مَتَّصِلٍ عطفَ فافِصِلٍ بالضمير المنفصلِ

أو فاصِلٍ ما، وبلا فِصْلٍ يَرِدُ في النظم فاشيًّا، وضعفه اعتقد

﴿أما قوله: «والسَّاعَةُ». فالمرادُ بها: ساعةُ القيامةِ، وسميت ساعة؛ لأنه لا ساعة أعظم منها؛ ولهذا جاءت (بأل) الدالة على العهد الذهني المفهوم لكلِّ أحدٍ؛ لأنها ليست معهودًا ذكرًا ولا معهودًا حضورًا، بل هي معهودٌ ذهنيٌّ متقررٌ في أذهانِ كلِّ أحدٍ، فهي أعظمُ شيءٍ يمرُّ على الإنسانِ.

﴿وقوله: «وَمَا أَمُرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾. «أَمُرُ السَّاعَةِ»؛ أي: شأنها؛ أي: قيامها.

﴿إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ﴾ لمحُ البصرِ يُضْرَبُ به المثل في السرعة.

﴿أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾؛ أي: بل هو أقربُ من لمحِ البصرِ؛ لأن الذي يأمرُ بها من يقولُ للشيءِ كن فيكونُ، من حين ما تُستَكْمَلُ (النون) في (كن) وإذا الشيءُ قد كان، وهذا ليس شأن الساعة وحدها، بل كلُّ أمرٍ من أمورِ الله ﷻ. قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحِ بِالْبَصَرِ﴾ [التيسير: ٥٠]. ثم قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ومن تمام قدرته: قيامُ الساعةِ الذي يكونُ كلمحِ البصرِ أو هو أقربُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥٠٣- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ، حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ هَكَذَا» وَيُسِيرُ بِإِصْبَعَيْهِ فِيمُدُّهُمَا^(١).

قوله: «هاتين». يعني: مقترنتين؛ لأن الرسول ﷺ آخر الأنبياء، وقد خطب الناس ذات يوم، والشمس على رءوس النخل، فقال: «إنه لم يبق في دنياكم إلا كما بقي في هذا اليوم»^(٢). وإذا كان اليوم يومًا صائفًا، فمعناه: أن الذي مضى مدة طويلة، خصوصًا وأننا نحن الآن في القرن الخامس عشر من الهجرة، ومع ذلك لم تقم الساعة. إذن فالذي مضى يكون كثيرًا، ولا يعلم به إلا الله، ومع هذا فإن الرسول ﷺ مبعوث هو والساعة كما بين إصبعيه: السبابة والوسطى؛ يعني: أن أمر الساعة قريب جدًا.

والغرض من هذا الحديث: حث الناس على العمل الصالح قبل أن تأتيهم الساعة بغتة وهم لا يشعرون.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥٠٤ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ - هُوَ الْجُعْفِيُّ - حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ وَأَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ»^(٣).

٦٥٠٥ - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَوْسُفَ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ»؛ يعني: إصبعين تابعه إسرائيل عن أبي حَصِينٍ.

رواة هذا الحديث عن الرسول ثلاثة: سهل، وأنس، وأبو هريرة، فيكون هذا الحديث على قاعدة المحدثين ليس متواترًا، وإنما هو مشهورًا إلا إذا كان قد جاء في غير البخاري برواية أخرى، فهنا قد يُحكَّم له بالتواتر.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٠ - بَابٌ.

وفي نسخة بابُ طلوع الشمس من مغربها.

(١) أخرجه البخاري (٦٥٠٤)، ومسلم (٢٩٥١).

(٢) أخرجه الترمذي (٢١٩١).

(٣) أخرجه مسلم (٢٩٥١).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

قَوْلُهُ: «بَابٌ» كَذَا لِلْأَكْثَرِ بِغَيْرِ تَرْجُمَةٍ وَلِلْكَسْمِيهِنِ: «بَابٌ طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا»^(١). اهـ
وَسَبَقَ لَنَا أَنَّ الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا قَالَ: «بَابٌ» وَلَمْ يَذْكُرِ التَّرْجُمَةَ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْفَصْلِ عِنْدَ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُهُ مِثْلًا يَقُولُ: «كِتَابُ الطَّهَارَةِ» وَ«أَبْوَابُ الطَّهَارَةِ» ثُمَّ يَذْكُرُ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنْ مَسَائِلَ، ثُمَّ يَقُولُ: «فَصْلٌ» وَالْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مَا فِي كِتَابِهِ شَيْءٌ يُسَمَّى «فَصْلًا» لَكِنْ فِيهِ «بَابٌ» فَإِذَا ذَكَرَ بَابًا بِدُونِ تَرْجُمَةٍ فَهُوَ بِمَعْنَى «فَصْلٍ».

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥٠٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا، فَإِذَا طَلَعَتْ فَرَأَاهَا النَّاسُ آمَنُوا أَجْمَعُونَ، فَذَلِكَ حِينَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِسْتِنَاءُ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلِ أَنْ أَوْكَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا» [الأنفال: ١٥٨]. وَلَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ وَقَدْ نَشَرَ الرَّجُلَانِ ثَوْبَهُمَا بَيْنَهُمَا فَلَا يَتَبَايَعَانِهِ وَلَا يَطْوِيَانِهِ، وَلَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ وَقَدْ انْصَرَفَ الرَّجُلُ بِلَبَنِ لِقَحْتِهِ فَلَا يَطْعُمُهُ، وَلَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ وَهُوَ يَلِيطُ حَوْضَهُ فَلَا يَسْقِي فِيهِ، وَلَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ وَقَدْ رَفَعَ أَحَدُكُمْ أَكْلَتَهُ إِلَى فِيهِ فَلَا يَطْعُمُهَا^(٢).

❖ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا». وَالشَّمْسُ الْآنَ تَطْلُعُ مِنَ الْمَشْرِقِ وَتَغْرُبُ فِي الْمَغْرِبِ ❖ وَسَخَّرَ لَكُمْ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ دَائِيَيْنِ ❖ [البقرة: ٣٣]. وَهَذَا شَأْنُهَا دَائِمًا وَلَكِنَّ اللَّهَ ﷻ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنْهَاءَ الدُّنْيَا رَدَّهَا إِلَى حَيْثُ جَاءَتْ؛ لِأَنَّهَا الْآنَ تَذْهَبُ وَتَسْجُدُ تَحْتَ الْعَرْشِ وَتَسْتَأْذِنُ مِنَ اللَّهِ، فَإِنْ أَذِنَ لَهَا وَإِلَّا قِيلَ لَهَا ارْجِعِي مِنْ حَيْثُ جِئْتِ، فَتَرْجِعُ مِنَ الْمَغْرِبِ، فَيَرَاهَا النَّاسُ شَارِقَةً مِنَ الْمَغْرِبِ، فَإِذَا رَأَاهَا النَّاسُ هَكَذَا آمَنُوا؛ لِأَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ قُدْرَةٌ تَرُدُّهَا مِنْ مَغْرِبِهَا إِلَّا اللَّهُ ﷻ، وَلَكِنْ حِينَئِذٍ ❖ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِسْتِنَاءُ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلِ أَنْ أَوْكَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا ❖ حَتَّى الْمُسْلِمُ الْعَاصِي إِذَا تَابَ مِنْ مَعْصِيَتِهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ؛ لِأَنَّهَا تَوْبَةٌ بَعْدَ نَزُولِ الْآيَاتِ، فَلَا تَنْفَعُهُ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَنْقَطِعُ الْهَجْرَةُ حَتَّى

(١) انظر: «الفتح» (١١/ ٣٥٢).

(٢) أخرجه مسلم (١٥٧).

تَنْقَطِعَ التَّوْبَةُ، وَلَا تَنْقَطِعَ التَّوْبَةُ حَتَّى تَخْرُجَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا»^(١).
وفي هذا الحديث أيضًا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا تَأْتِي بَغْتَةً، قَالَ ﷺ ضَارِبًا الْمَثَالَ الْأَوَّلَ لِذَلِكَ:
«وَلَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ وَقَدْ نَشَرَ الرَّجُلَانِ ثَوْبَهُمَا بَيْنَهُمَا، فَلَا يَتَبَايَعَانِهِ وَلَا يَطْوِيَانِهِ».
والمثال الثاني: «لَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ وَقَدْ انْصَرَفَ الرَّجُلُ بِلْبَنِ لِقَحْتِهِ فَلَا يَطْعُمُهُ». رَجُلٌ
حَلَبَ لِقَحْتَهُ، ثُمَّ ذَهَبَ بِالْإِنَاءِ لِيَشْرَبَ فَلَا يُمَكِّنُهُ ذَلِكَ، فَتَقُومُ الْقِيَامَةُ.
«وَلَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ وَهُوَ يَلِيطُ حَوْضَهُ فَلَا يَسْقِي فِيهِ». يَلِيطُ، أَي: يُصْلِحُهُ؛ لِيَصُبَّ السَّاءُ
فَتَشْرَبَ الْإِبِلُ، وَلَكِنَّ السَّاعَةَ تَقُومُ قَبْلَ أَنْ يَسْقِيَهُمْ.
«وَأَشَدُّ مِنْ هَذَا: «وَلَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ وَقَدْ رَفَعَ أَكْلَتَهُ إِلَى فِيهِ فَلَا يَطْعُمُهَا»، أَي: أَنَّ الطَّعَامَ
بَيْنَ يَدَيْهِ، قَدْ رَفَعَ أَكْلَتَهُ، فَتَقُومُ السَّاعَةُ وَهُوَ رَافِعٌ يَدَهُ، وَحِينَئِذٍ يَمُوتُ كُلُّ الْعَالَمِ وَلَيْسَ هَذَا
الرَّجُلُ فَقَطْ بَلْ كُلُّ الْعَالَمِ يَمُوتُ مَرَّةً وَاحِدَةً.
وهَذَا يُفَسِّرُ قَوْلَ اللَّهِ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- عَنِ السَّاعَةِ: ﴿لَا تَأْتِيكَ إِلَّا بَغْتَةً﴾ [الْجُلَّة: ١٨٧]. لَكِنْ
لَهَا أَشْرَاطٌ مُتَقَدِّمَةٌ، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَسْتَبْعِدُّهَا النَّاسُ فَإِذَا هِيَ قَدْ بَغَتْهُمْ -نَسَأَلُ اللَّهَ أَنْ
يُخَسِّنَ لَنَا وَلَكُمْ الْخَاتِمَةَ-.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤١ - بَابُ مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ.

٦٥٠٧ - حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ عَنْ
النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ كَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ» قَالَتْ
عَائِشَةُ -أَوْ بَعْضُ أَزْوَاجِهِ- إِنَّا لَنَكْرَهُ الْمَوْتَ قَالَ: «لَيْسَ ذَلِكَ وَلَكِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا حَضَرَهُ
الْمَوْتُ بُشِّرَ بِرِضْوَانِ اللَّهِ وَكَرَامَتِهِ، فَلَيْسَ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ أَمَامَتِهِ، فَأَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ وَأَحَبَّ اللَّهُ
لِقَاءَهُ، وَإِنَّ الْكَافِرَ إِذَا حَضَرَ بِشْرَ بَعْدَابِ اللَّهِ وَعُقُوبَتِهِ، فَلَيْسَ شَيْءٌ أَكْرَهَ إِلَيْهِ مِنْ أَمَامَتِهِ، فَكَرِهَ
لِقَاءَ اللَّهِ وَكَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ»^(١).

(١) أخرجه أبو داود (٢٤٧٩)، والنسائي في «الكبرى» (٨٧١١).

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٨٣).

اَخْتَصَرَهُ أَبُو دَاوُدَ وَعَمَرُو عَنْ شُعْبَةَ وَقَالَ سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ سَعْدِ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٦٥٠٨- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بَرِيدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ كَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ»^(١).

هذا الحديثُ يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الْحَدِيثِ السَّابِقِ: «مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا؛ لِقَوْلِهِ: «يَكْفُرُهُ الْمَوْتُ وَأَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ، وَلَا بَدَّ لَهُ مِنْهُ» فَهَذَا يَقُولُ ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ». وَلَا يُحِبُّ أَحَدٌ لِقَاءَ اللَّهِ إِلَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَوْلِيَائِهِ، لِمَا يُوقِنُ بِهِ مِنَ الثَّوَابِ الْجَزِيلِ عِنْدَ رَبِّهِ ﷻ. فَكَيْفَ يَقُولُ فِيهَا سَبَقُ: «يَكْفُرُهُ الْمَوْتُ» وَهَذَا يَقُولُ: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ» هَذَا الْإِيرَادُ أَوْرَدَتْهُ عَائِشَةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: «إِنَّا لَنَكْرَهُ الْمَوْتَ»، فَقَالَ: «لَيْسَ ذَلِكَ وَلَكِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا حَضَرَهُ الْمَوْتُ بُشِّرَ بِرِضْوَانِ اللَّهِ وَكَرَامَتِهِ، فَلَيْسَ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا أَمَامَهُ». إِذْنًا عِنْدَمَا يُبَشِّرُ الْمُؤْمِنُ بِرَحْمَةِ اللَّهِ وَرِضْوَانِهِ عِنْدَ الْإِحْتِضَارِ يَفْرَحُ، وَيُحِبُّ لِقَاءَ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ بُشِّرَ بِمَا هُوَ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا كُلِّهَا، وَغَيْرُ الْمُؤْمِنِ يَحْضُرُهُ مَلَائِكَةُ الْعَذَابِ فَيُسْأَلُ -سَأَلَ اللَّهُ الْعَافِيَةَ- بِعَذَابِ اللَّهِ وَعَقُوبَتِهِ، فَيَكْرَهُ ذَلِكَ، وَحَيْثُ لَا يَكُونُ هُنَاكَ تَعَارُضٌ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ، فَالْحَدِيثُ الْأَوَّلُ فِيهِ كَرَاهَةُ الْمَوْتِ وَهُوَ أَمْرٌ طَبِيعِيٌّ جَبَلَتْ عَلَيْهِ النُّفُوسُ حَتَّى الْبَهَائِمُ وَالْحَشَرَاتُ كُلُّهَا تَهْرَبُ مِنَ الْمَوْتِ، لَكِنَّ الْمَدَارَ عَلَى لِقَاءِ اللَّهِ، فَالْمُؤْمِنُ يُحِبُّهُ؛ لِأَنَّهُ يُبَشِّرُ عِنْدَ الْمَوْتِ بِالرَّحْمَةِ وَالْمَغْفِرَةِ وَالرِّضْوَانِ وَالثَّوَابِ وَالْكَافِرُ بِالْعَكْسِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥٠٩- حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ فِي رَجَالٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ وَهُوَ صَحِيحٌ: «إِنَّهُ لَمْ يُقْبَضْ نَبِيٌّ قَطُّ حَتَّى يَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ الْجَنَّةِ ثُمَّ يُخَيَّرُ» فَلَمَّا نَزَلَ بِهِ وَرَأْسُهُ عَلَى فَخِذِي غَشِيَتْ عَلَيْهِ سَاعَةٌ، ثُمَّ أَفَاقَ فَأَشْخَصَ بَصَرَهُ إِلَى السَّقْفِ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ الرَّفِيقَ الْأَعْلَى» قُلْتُ: إِذَا لَا يَخْتَارُنَا وَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَدِيثُ الَّذِي كَانَ يُحَدِّثُنَا بِهِ. قَالَتْ: فَكَانَتْ تِلْكَ آخِرَ كَلِمَةٍ تَكَلَّمَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ^(١).

(١) أخرجه مسلم (٢٦٨٦).

(٢) أخرجه مسلم (٢١٩١).

قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (١١/ ٣٦١):

❦ قَوْلُهُ: «أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ فِي رِجَالٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ» كَذَا فِي رِوَايَةِ عُقَيْلٍ، وَمَضَى فِي «الْوَفَاةِ النَّبَوِيَّةِ» مِنْ طَرِيقِ شُعَيْبٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَعَهُ أَحَدًا. وَمِنْ طَرِيقِ يُونُسَ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ فِي رِجَالٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَلَمْ يَذْكُرْ عُرْوَةَ، وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي «كِتَابِ الدَّعَوَاتِ» تَسْمِيَةَ بَعْضِ مَنْ أَهْبَمَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ مِنْ شِبُوحِ الزَّهْرِيِّ، وَتَقَدَّمَ شَرْحُ الْحَدِيثِ مُسْتَوْفَى فِي «الْوَفَاةِ النَّبَوِيَّةِ». اهـ

يَقْصِدُ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ قَوْلَ الْبَخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: بَابُ دَعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ الرَّفِيقَ الْأَعْلَى».

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ فِي رِجَالٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: «أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا» الْحَدِيثُ ^(١).
قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (١١/ ١٤٩-١٥٠):

❦ قَوْلُهُ: «أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ فِي رِجَالٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمْ أَقِفْ عَلَى تَعْيِينِ أَحَدٍ مِنْهُمْ صَرِيحًا، وَقَدْ رَوَى أَصْلَ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ عَنْ عَائِشَةَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ وَذُكْوَانُ -مَوْلَى عَائِشَةَ- وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الزَّهْرِيُّ عَنْهُمْ أَوْ بَعْضُهُمْ. اهـ

هَذَا الْحَدِيثُ وَاضِحٌ أَنْ فِيهِ شَاهِدًا لِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ، وَهُوَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ الرَّفِيقَ الْأَعْلَى» الرَّفِيقُ: اسْمُ جَنْسٍ يَصْدُقُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْمُتَعَدِّدِ؛ يَعْنِي: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ سَأَلَ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَهُ مَعَ الرَّفِيقِ الْأَعْلَى، وَهَذَا هُوَ مَعْنَى الْحَدِيثِ.

وَقَوْلُهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَمْ يُقْبَضْ نَبِيٌّ حَتَّى يَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ الْجَنَّةِ ثُمَّ يُخَيَّرُ»، يَعْنِي: يُخَيَّرُ بَيْنَ أَنْ يَمُوتَ وَيُقْبَضَ وَبَيْنَ أَنْ يُعَمَّرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يُعَمَّرَهُ، وَيَذَلُّ لِهَذَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ فَقَالَ: «إِنْ عَبْدًا مِنْ عِبَادِ اللَّهِ خَيْرُهُ اللَّهُ بَيْنَ أَنْ يَعِيشَ فِي الدُّنْيَا مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَعِيشَ وَبَيْنَ مَا عِنْدَ اللَّهِ، فَاخْتَارَ مَا عِنْدَ اللَّهِ». فَلَمَّا خَطَبَ هَذِهِ الْخُطْبَةَ بَكَى أَبُو بَكْرٍ، وَتَعَجَّبَ النَّاسُ مِنْ بَكَاءِ أَبِي بَكْرٍ كَيْفَ يُحَدِّثُ الرَّسُولُ بِهَذَا الْحَدِيثِ ثُمَّ يَبْكِي؟! لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ عَرَفَ بِهَذَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَيِّتٌ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ أَعْلَمَ النَّاسِ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ وَحَدِيثِهِ،

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٦٣٤٨) وَقَدْ سَبَقَ تَخْرِيجهُ.

والباقون ما عَلِمُوا ولا شَعَرُوا أَنَّهُ يَرِيدُ هَذَا، فَالْمَهْمُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ اللَّهَ أَنْ يَكُونَ فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى، وَذَلِكَ آخِرُ مَا تَكَلَّمَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ.

وَأَمَّا مَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ وَيُوصِي فِي آخِرِ حَيَاتِهِ: «الصَّلَاةُ وَالصَّلَاةُ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ، حَتَّى جَعَلَ يُغْرِغُ بِهَا»^(١). فَهَذَا الْمُرَادُ بِهِ الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ؛ أَي: آخِرُ مَا تَكَلَّمَ بِهِ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْوَصِيَّةُ بِالصَّلَاةِ، وَأَمَّا الدَّعَاءُ فَآخِرُ مَا قَالَ: «اللَّهُمَّ فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى». حَتَّى إِنْ يَدَهُ مَالَتْ ﷺ وَقُبِضَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٢ - بَابُ سَكَرَاتِ الْمَوْتِ.

٦٥١٠ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُيَيْدٍ بْنُ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَنَّ أَبَا عَمْرٍو ذَكَوَانَ مَوْلَى عَائِشَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ تَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ رَكُوعَةٌ أَوْ عُلْبَةٌ فِيهَا مَاءٌ، -يَشْكُ عُمَرُ- فَجَعَلَ يُدْخِلُ يَدَيْهِ فِي الْمَاءِ فَيَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ وَيَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ إِنَّ لِلْمَوْتِ سَكَرَاتٍ» ثُمَّ نَصَبَ يَدَهُ فَجَعَلَ يَقُولُ: فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى حَتَّى قُبِضَ وَمَالَتْ يَدُهُ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: الْعُلْبَةُ مِنَ الْخَشَبِ، وَالرَّكُوعَةُ مِنَ الْأَدَمِ^(٢).

«الرَّكُوعَةُ مِنَ الْأَدَمِ» يَعْنِي: مِنَ الْجِلْدِ وَالْخَشَبِ وَهُوَ مَعْرُوفٌ.

فِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شُدِّدَ عَلَيْهِ فِي الْمَوْتِ، وَهُوَ كَذَلِكَ: فَالنَّبِيُّ ﷺ شُدِّدَ عَلَيْهِ فِي مَقَامِ الدَّعْوَةِ وَأَذَى إِيْذَاءٍ عَظِيمًا، وَشُدِّدَ عَلَيْهِ فِي الْمَرَضِ، فَيُوعَكُ كَمَا يُوعَكُ الرَّجُلَانِ، وَشُدِّدَ عَلَيْهِ فِي الْمَوْتِ حَتَّى كَادَ لَا يُغْبِطُ أَحَدٌ بِسَهُولَةِ الْمَوْتِ بَعْدَ الرَّسُولِ ﷺ، لِأَجْلِ أَنْ يَنَالَ أَعْلَى دَرَجَةِ الصَّابِرِينَ ﷺ؛ لِأَنَّ الصَّبْرَ مَنَزَلَةٌ عَالِيَةٌ لَا تَأْتِي بِسَهُولَةٍ، فَالرَّسُولُ ﷺ امْتَحَنَهُ مَوْلَاهُ -وَنَعِمَ الْمَوْلَى وَنَعِمَ النَّصِيرُ- بِمِثْلِ هَذِهِ الْأُمُورِ فَصَبَرَ إِلَى آخِرِ مَا فَارَقَ الدُّنْيَا، وَهُوَ مَبْتَلَى بِهَذَا ﷺ، لَكِنَّهُ صَبَرَ وَخَتَمَ حَيَاتَهُ بِالتَّوْحِيدِ، فَكَانَ يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا

(١) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٤٣٨٨)، وَانْظُرْ «مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ» (١/٢٩٣).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٤٤٤).

الله، إن للموتِ سكراتٍ».

انظر إلى النصيح من الرسول ﷺ في هذه الحال، فإنه يُوطَّن العباد أن للموتِ سكراتٍ، فمن أصابته سكراتُ الموتِ فلا يتعجب؛ لأن هذا أمرٌ لا بد منه، فهو يُسَلِّي ﷺ أمته بمثل هذه الجملة: «إن للموتِ سكراتٍ». وهذا يدلُّ على كمالِ نُصْحِهِ - صلواتُ الله وسلامُهُ عليه - وأنه أنصحُ الخلقِ للخلقِ، وإلا فالإنسانُ في مثلِ هذه الحالِ مشغولٌ بنفسِهِ، لكنه لم ينشغل عن أمته، فجزاه الله عنها خيراً.

وكان يقول: «الصلاة الصلاة وما ملكت أيمانكم»^(١). وكان يقول: «إن للموتِ سكراتٍ» فيُوطَّن العباد على الأحكام الشرعية، والأحكام القدريّة التي لا بدّ منها، وفي هذا دليلٌ على أنه ينبغي للإنسان أن يستشعرَ عندما تحضُّلُ مثل هذه النوائب. الذِّكْرُ؛ يعني: أن يجعلَ أهمَّ شيءٍ عنده أن يذكُرَ الله عندَ الحوادث؛ لأن بعضَ الناسِ عندما يُصابُ بحادثٍ يذكُرُ أهله، فيقول: أمي، وأبي، وإخواني، وأولادي، كلُّ هؤلاءِ ماذا يفعلون مِن بعدي؟! وإن كان هذا على كلِّ حالٍ مجبولا عليه الإنسان، لكنَّ أهمَّ من ذلك أن تذكُرَ نفسك بأن تذكُرَ الشهادةَ وفي مثل هذه الأمور، وإلا فالشيطانُ يأتيك ويَجْعَلُكَ تُفَكِّرُ فيما وراءك، وهذا مِن وساوسِ الشيطان، ففكِّرْ فيما أمامك والذي يضلُّكَ لك، وهو أن تختمَ حياتك بشهادة أن لا إله إلا الله؛ ولهذا ينبغي للإنسان أن يجعلَ شهادة أن لا إله إلا الله على باله كُلِّها أُصِيبَ بحادثٍ حتى يُختمَ له بها - نسألُ الله أن يختمَ لنا ولكم بها حياتنا، إنه جوادٌ كريمٌ!

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٦٥١١ - حَدَّثَنِي صَدَقَةُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُهُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَعْرَابِ جُفَاءً يَأْتُونَ النَّبِيَّ ﷺ فَيَسْأَلُونَهُ: مَتَى السَّاعَةُ؟ فَكَانَ يَنْظُرُ إِلَى أَصْغَرِهِمْ فَيَقُولُ: «إِنْ يَعْشَ هَذَا لَا يُدْرِكُهُ الْهَرَمُ حَتَّى تَقُومَ عَلَيْكُمْ سَاعَتُكُمْ»^(٢). قَالَ هِشَامٌ يَعْنِي: مَوْتُهُمْ.

هذا الحديثُ يَسْأَلُ فِيهِ الْأَعْرَابُ عَنِ السَّاعَةِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ لَهُمْ شَيْئًا يَكُونُ هُوَ السَّاعَةُ

(١) أخرجه أبو داود (٥١٥٦)، وابن ماجه (٢٦٩٨)، وأحمد (٧٨/١)، والبيهقي في «الكبرى» (١١/٨).

(٢) أخرجه مسلم (٢٩٥٢).

بالنسبة إليهم، وهو الموت؛ لأنه لا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ، الَّتِي هِيَ الْقِيَامَةُ الْكُبْرَى، وَبَيْنَ مَوْتِ الْإِنْسَانِ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا مَاتَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ؛ وَلِهَذَا يَقُولُ الْعُلَمَاءُ: كُلُّ مَنْ مَاتَ فَقَدْ قَامَتْ قِيَامَتُهُ، فَكَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَنْظُرُ إِلَى أَصْغَرِهِمْ فَيَقُولُ: «إِنْ يَعْشُ هَذَا لَا يُدْرِكُهُ الْهَرَمُ، حَتَّى تَقُومَ عَلَيْكُمْ سَاعَتُكُمْ».

إِذَنْ نَقُولُ: سَاعَةُ كُلِّ إِنْسَانٍ: مَوْتُهُ.

لَكِنْ مَا مَنَاسِبَتُهُ لِلْبَابِ؟

قَالَ الْقَسْطَلَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ غَيْرُ ظَاهِرَةٍ؛ نَعَمْ قِيلَ: يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ مِنْ قَوْلِهِ «يَعْنِي: مَوْتَهُمْ»؛ لِأَنَّ كُلَّ مَوْتٍ فِيهِ سَكْرَةٌ. اهـ

وَهَذَا بَعِيدٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ كُلُّ حَدِيثٍ فِيهِ ذِكْرُ الْمَوْتِ دَاخِلًا فِي التَّرْجُمَةِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ شَيْئًا.

وَقَوْلُهُ: «كَانَ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ جُفَاءً». جُفَاءً بِالْجِيمِ، وَأَنَا عِنْدِي نَسْخَةُ حُفَاءَ بِالْحَاءِ، وَهِيَ نَسْخَةٌ وَلَيْسَتْ رَوَايَةً.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥١٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَلْحَلَةَ عَنْ مَعْبُدِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ بْنِ رَبِيعٍ الْأَنْصَارِيِّ: أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَيْهِ بِجَنَازَةٍ فَقَالَ: «مُسْتَرِيحٌ وَمُسْتَرَاخٌ مِنْهُ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْمُسْتَرِيحُ وَالْمُسْتَرَاخُ مِنْهُ؟ قَالَ: «الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ يَسْتَرِيحُ مِنْ نَصَبِ الدُّنْيَا وَأَذَاهَا إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ، وَالْعَبْدُ الْفَاجِرُ يَسْتَرِيحُ مِنْهُ الْعِبَادُ وَالْبِلَادُ وَالشَّجَرُ وَالْدَّوَابُّ»^(١).

٦٥١٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَلْحَلَةَ، حَدَّثَنِي ابْنُ كَعْبٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مُسْتَرِيحٌ وَمُسْتَرَاخٌ مِنْهُ الْمُؤْمِنُ يَسْتَرِيحُ»^(٢).

(١) أخرجه مسلم (٩٥٠).

(٢) التعليق السابق.

قوله ﷺ: «مُسْتَرِيحٌ وَمُسْتَرَاخٌ مِنْهُ». الظاهر: أن «الواو» هنا بمعنى: «أو»؛ يعني: أن الميت: إما مُسْتَرِيحٌ، وإما مُسْتَرَاخٌ مِنْهُ، فالمؤمنُ مُسْتَرِيحٌ مِنْ نَصَبِ الدُّنْيَا، وَنَكْدِهَا، إِلَى نَعِيمِ الْآخِرَةِ، وَالْكَافِرُ أَوْ الْفَاجِرُ مُسْتَرَاخٌ مِنْهُ؛ يعني: أن النَّاسَ يَسْتَرِيحُونَ مِنْ أَذَاهُ، وَمِنْ تَعْبِهِ، وَهَذَا أَيْضًا فِيهِ خَفَاءٌ بِالنِّسْبَةِ لِمُطَابَقَتِهِ لِلتَّرْجُمَةِ.

قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٣٦٥/١١):

تَنْبِيهُ: مَنَاسِبَةُ دُخُولِ هَذَا الْحَدِيثِ فِي التَّرْجُمَةِ: أَنَّ الْمَيِّتَ لَا يَعْدُو أَحَدَ الْقَسَمَيْنِ: إِمَّا مُسْتَرِيحٌ وَإِمَّا مُسْتَرَاخٌ مِنْهُ، وَكُلٌّ مِنْهُمَا يَجُوزُ أَنْ يُشَدَّدَ عَلَيْهِ عِنْدَ الْمَوْتِ، وَأَنْ يُخَفَّفَ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الَّذِي يَخْصُلُ لَهُ سَكَرَاتُ الْمَوْتِ، وَلَا يَتَعَلَّقُ ذَلِكَ بِتَقْوَاهُ وَلَا بِفُجُورِهِ، بَلْ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ التَّقْوَى إِذَا دَادَ ثَوَابًا، وَإِلَّا فَيُكَفَّرُ عَنْهُ بِقَدْرِ ذَلِكَ، ثُمَّ يَسْتَرِيحُ مِنْ أَذَى الدُّنْيَا الَّذِي هَذَا خَاتَمَتُهُ، وَيُؤَيَّدُ ذَلِكَ: مَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِ عَائِشَةَ فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ، وَقَدْ قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: «مَا أَحَبُّ أَنْ يَهْوَنَ عَلَيَّ سَكَرَاتُ الْمَوْتِ؛ إِنَّهُ لَأَخْرُ مَا يُكَفَّرُ بِهِ عَنِ الْمُؤْمِنِ»، وَمَعَ ذَلِكَ فَالَّذِي يَخْصُلُ لِلْمُؤْمِنِ مِنْ بُشْرَى وَمَسْرَّةِ الْمَلَائِكَةِ بِلِقَائِهِ، وَرَفَقِهِمْ بِهِ وَفَرَحِهِ بِلِقَاءِ رَبِّهِ يَهْوَنُ عَلَيْهِ كُلُّ مَا يَخْصُلُ لَهُ مِنَ أَلَمِ الْمَوْتِ، حَتَّى يَصِيرَ كَأَنَّهُ لَا يُحِسُّ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ. اهـ.

وَقَالَ أَيْضًا (٣٦٥/١١):

قوله: «مُسْتَرِيحٌ وَمُسْتَرَاخٌ مِنْهُ، الْمُؤْمِنُ يَسْتَرِيحُ». كَذَا أَوْرَدَهُ بَدْوَنُ السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ مُقْتَصِرًا عَلَى بَعْضِهِ، وَأَوْرَدَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِ بِنْدَارٍ، وَأَبِي مُوسَى، عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ، وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَاقِ قَالَ: «حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ تَامًّا، وَلَفْظُهُ: «مَرَّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِجِنَازَةٍ فَذَكَرَ مِثْلَ سِيَاقِ مَالِكٍ، لَكِنْ قَالَ: «فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا مُسْتَرِيحٌ» الْخ. اهـ.

وَقَالَ فِي «النِّهَايَةِ»: «يُقَالُ أَرَاخَ الرَّجُلُ وَاسْتَرَاخَ: إِذَا رَجَعَتْ إِلَيْهِ نَفْسُهُ بَعْدَ الْإِعْيَاءِ»، «وَالْوَاوُ» فِي قَوْلِهِ: «وَمُسْتَرَاخٌ» بِمَعْنَى: «أَوْ»، فَهِيَ تَنْوِيعِيَّةٌ: أَي: لَا يَخْلُوا ابْنُ آدَمَ عَنْ هَذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ، فَلَا يَخْتَصُّ بِصَاحِبِ الْجِنَازَةِ. اهـ.

وَالْمَعْنَى عَلَى كُلِّ حَالٍ وَاضِحٌ، لَكِنْ إِذَا قَالَ قَائِلٌ: مَا هُوَ الدَّلِيلُ؟

قُلْنَا: لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ جَعَلَ كُلَّ مَعْنَى مِنْهُمَا مُقَابِلًا لِلْآخَرِ، وَإِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُقَابِلًا لِلْآخَرِ مَا صَحَّ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ بِمَعْنَى الْجَمْعِ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ يُفِيدُ الْإِشْتِرَاكَ، وَهَذَا يَعْنِي -حَتَّى لَوْ فَرَضْنَا أَنَّ الْعُلَمَاءَ السَّابِقِينَ مَا ذَكَرُوا هَذَا- أَنَّ هَذَا وَاضِحٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ

الواو بمعنى الجمع، وكل واحد يُقابل الآخر.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥١٤ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَتَّبِعُ الْمَيِّتَ ثَلَاثَةٌ فَيَرْجِعُ اثْنَانِ وَيَبْقَى مَعَهُ وَاحِدٌ، يَتَّبِعُهُ أَهْلُهُ وَمَالُهُ وَعَمَلُهُ، فَيَرْجِعُ أَهْلُهُ وَمَالُهُ وَيَبْقَى عَمَلُهُ»^(١).

إذن: فالأجدد بنا أن نَعْتَنِي بالصاحب الذي يَبْقَى، وهو: العمل؛ لأنه يَتَّبِعُ المَيِّتَ ثلاثة: أهله؛ لتشيعه، وماله؛ كالرقيق الذين يَمْلِكُهُمْ، فإنهم يَتَّبِعُونَ سَيِّدَهُمْ عند موته، وهم مَالٌ له، وعمله واضح، يَرْجِعُ اثْنَانِ، وهم: الأهل والمال، وَيَبْقَى واحد وهو: العمل.

ولو قيل: إن المال هو ما يَكُونُ على المَيِّتِ مِنَ السَّتْرِ على نَعْشِهِ، ونحو ذلك، أو ما يُكْرَمُ به المَرْءُ مِنْ أَجْلِ مَالِهِ؛ يعني: الذين يُسَيِّعُونَهُ لَ لِلْقَرَابَةِ، ولكن للمال، نعم لو قيل ذلك لكان له وَجْهٌ، فَيَكُونُ الْمَالُ مُحْتَمِلًا لِأُمُورٍ ثَلَاثَةٍ، وهي:

الأول: هذا الرقيق، وهو مَالٌ حَقِيقَةٌ.

الثاني: أن يَكُونَ المرادُ بِالمَالِ: مَنْ يَتَّبِعُهُ؛ لِأَجْلِ الْمَالِ.

الثالث: ما قد يَكُونُ على نَعْشِ المَيِّتِ مِنَ السَّتْرِ ونحوه.

وهذا أيضًا يُشْكَلُ مناسبتُهُ للترجمة جدًا ولكن على كل حالٍ نمشي، والبخاري أعلم بما عنده.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥١٥ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ عُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ غُدُوَّةً وَعَشِيًّا، إِمَّا النَّارُ وَإِمَّا الْجَنَّةُ فَيُقَالُ: هَذَا مَقْعَدُكَ حَتَّى تُبْعَثَ إِلَيْهِ»^(٢).

قوله: «عُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ». هذا يَكُونُ وهو في قبره، كما قال الله تعالى في آلِ فرعون: ﴿النَّارُ

(١) أخرجه مسلم (٢٩٦٠).

(٢) أخرجه مسلم (٢٨٦٦).

يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴿٦﴾ [النَّازِعَاتِ: ٤٦]. وهذا أحد الأدلة التي يُسْتَدَلُّ بها على عذاب القبر ونعيمه، وهي أدلة كثيرة من كتاب الله، ومن سنة رسول الله ﷺ، فقد قال الله تعالى في القرآن: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَذْهَبْنَاهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ ﴿٥٠﴾﴾ [النَّازِعَاتِ: ٥٠]. وقال: ﴿فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَذْهَبْنَاهُمْ ﴿٧٧﴾﴾ [النَّازِعَاتِ: ٧٧]. وقال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ ﴿٩٣﴾﴾ [النَّازِعَاتِ: ٩٣]. اليوم تجزون عذاب الهون؛ أي: هذا في عذاب القبر، وفي نعيم القبر قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ تَوْفَّيْنَاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمُ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٣١﴾﴾ [النَّازِعَاتِ: ٣١].

ففي القرآن أدلة على إثبات نعيم القبر وعذابه. وأما في السنة: فهي متواترة، فكل المسلمين يقولون في صلواتهم: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ». والأحاديث في هذا كثيرة لا تُحصى. وقوله: «هذا مقعدك حتى تُبعث»؛ يعني: أنه مقعدك تبقى في قبرك حتى تُبعث إلى هذا المقعد الذي في الجنة أو في النار.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥١٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تُسَبُّوا الْأَمْوَاتَ فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضُوا إِلَى مَا قَدَّمُوا»^(١).

في هذا الحديث: دليل على أن الغيبة تُسمى سبًّا؛ لأن الميت لا يمكن أن تُسبَّ وهو أَمَامَك. وقوله: «فإنهم أفضوا إلى ما قَدَّمُوا»، يعني: وإذا كانوا أفضوا إلى ما قَدَّمُوا فلا فائدة من سبِّهم، وفي لفظ آخر: «فَتَوَدُّوا الْأَحْيَاءَ»^(٢). أي: الذي يتأذى هم أقاربهم وأصدقائه وما أشبه ذلك، فسبُّ الأموات ليس فيه فائدة إطلاقاً، وأما الأحياء فيُنظر: فإذا كانوا أهل بدع وأهل شرٍّ، وتكلَّم الإنسان فيهم من أجل التحذير منهم، فلا بأس، وأما أن يتكلَّم فيهم

(١) أخرجه البخاري (١٣٩٣) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه الترمذي (١٩٨٢)، وابن حبان (٣٠٢٢)، وغيرهما من حديث المغيرة بن شعبه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لمجرد غيرة في نفسه، وبغضاء لهم، فهذا لا يجوز، لكنه إذا كان قصده المصلحة بأن يحذر الناس منهم، ولا يغتربون بهم، فهذا لا بأس، ويكون هذا من باب النصيحة.
قال الحافظ في «الفتح» (٣٦٣/١١)^(١):

وفي الحديث: أن شدة الموت لا تدل على نقص المرتبة، بل هي للمؤمن: إما زيادة في حسناته، وإما تكفير لسيئاته، وبهذا التقرير تظهر مناسبة أحاديث الباب للترجمة. اهـ
لا تظهر؛ لأن الحديث سواء شدد عليه عند الموت أو لم يشدد.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٤٣ - باب نفخ الصور.

قال مجاهد: الصور كهية البوق. زجرة: صيحة.

وقال ابن عباس: الناقور: الصور. الرافعة: النفخة الأولى. والرافعة: النفخة الثانية.

وقوله: «باب نفخ الصور». ذكر نفخ الصور في القرآن في عدة آيات، وذكره الله ﷻ مفصلاً في قوله: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ فِيهَا يُنْظَرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨]. وقال: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٨٧]. فاختلف العلماء رحمه الله: هل النفخ في الصور مرتان أو ثلاث مرات؟

فمنهم من قال: إنه ثلاث مرات، وجعلوا قوله: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ النفخة الأولى، والنفخة الثانية: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾، والثالثة: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ فِيهَا يُنْظَرُونَ﴾، فقالوا: نفخة فزع، ونفخة صعق، ونفخة بعث.

وقال بعض العلماء: بل هما نفختان، لكن النفخة الأولى يحصل فيها فزع عظيم يؤدي إلى الموت، ولعلها تطول؛ يعني: لا يُنفخ مرة وتقف فوراً، بل يكون لها عويل يقطع القلوب، ويموت الناس؛ فتكون نفخة واحدة يفزع فيها الناس أولاً، ثم يصعقون ثانياً؛ أي: يموتون

(١) قاله الحافظ ابن حجر عند تعليقه على حديث: «كان رسول الله ﷺ بين يديه ركوة أو علبه فيها ماء فجعل يدخل يده...».

﴿فَصَبَقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾؛ أي: كُلُّ أَحَدٍ ﴿إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾، ثم بعد ذلك يُنْفَخُ فيه النَّفْخَةُ الثَّانِيَةُ، ﴿فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ﴾؛ أي: يَنْظُرُونَ ما الذي أَخْرَجَهُمْ مِنَ الْقُبُورِ ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(١) ﴿الطَّافِينَ﴾. يقومون كما وصفهم النبي ﷺ: «يُحْشَرُونَ حُفَاةَ عُرَاةٍ غُرْلًا بَعْهًا»^(٢)، فالحفاة، يعني: الذين ليس عليهم نعالٌ. عُرَاةٌ: الذين ليس عليهم ثيابٌ. غُرْلًا: الذين ليسوا مَحْتُونِينَ. بَعْهًا: الذين ليس معهم أموالٌ وَحْشَمٌ، وَخَدَمٌ، فَكُلُّ مُبْهَمٍ، فلا يُعْرِفُ الْمَلِكُ مِنَ الْمَمْلُوكِ؛ لأن المسألة مُبْهَمَةٌ فَإِن التَّمْيِيزَ إِنَّمَا هُوَ فِي الدُّنْيَا، هَذَا غَنِيٌّ وَهَذَا فَقِيرٌ، وَهَذَا مَلِكٌ وَهَذَا مَمْلُوكٌ، لَكِن فِي الْآخِرَةِ هُمْ بَعْهٌ يُحْشَرُونَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

ثم انظر على ماذا سألت عائشةؓ فَإِن الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَانُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ، وَلَا يَسْأَلُونَ عَنِ الْأُمُورِ الْكُونِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْأُمُورَ الْكُونِيَّةَ يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَلَا مَنَاقِشَةَ عِنْدَهُمْ فِي ذَلِكَ.

قالت عائشة: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ، تَعْنِي: يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ. قَالَ: «الْأَمْرُ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يَهْمَهُمْ ذَلِكَ»، أي: لَيْسَتْ الْمَسْأَلَةُ مَسْأَلَةً نَظَرٍ، بَلْ ﴿يَوْمَ يَقْرَأُ الرَّءُفُ مِنْ أَخِيهِ﴾^(٣) وَأُمِّيَّةٌ وَأَبِيهِ^(٤) وَصَحْبِيَّةٌ وَبَنِيَّةٌ^(٥) لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ يَوْمَ يُبْذَرُ شَأْنُ يَوْمِيهِ^(٦) ﴿يَسْأَلُونَ﴾^(٧) ٣٤-٣٧. ﴿فَإِذَا تُفْخَعُ فِي الْأُصُورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ﴾^(٨) ﴿الَّذِينَ﴾^(٩) ١٠١. أي: لَا يَعْرِفُ أَحَدٌ أَحَدًا، بَلْ إِنْ الْإِنْسَانَ يَفْقَرُ. قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: لِأَنَّ هَؤُلَاءِ الْأَقَارِبَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَخَافُ أَنْ يَكُونَ لِقَرِيبِهِ عَلَيْهِ حَقٌّ، فَيَفْقَرُ مِنْهُ، فَهِيَ ﴿سُئِلَ﴾ مَا سَأَلْتُ: كَيْفَ يَقُومُونَ، وَمَتَى يَقُومُونَ؟ وَهَكَذَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

ولما حَدَّثَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الدَّجَالِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ يَبْقَى فِي الْأَرْضِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا؛ يَوْمٌ كَسَنَةٍ، وَيَوْمٌ كَشْهَرٍ، وَيَوْمٌ كَأُسْبُوعٍ، وَسَائِرُ أَيَّامِهِ كَأَيَّامِكُمْ»^(١٠). فَمَا قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ يَوْمٌ كَسَنَةٍ، أَلَيْسَتْ الشَّمْسُ مَجْرَاهَا وَاحِدٌ، فَكَيْفَ تَتَأَخَّرُ حَتَّى تَكُونَ سَنَةً، لَكِن لَوْ حَدَّثَ بِهَذَا فِي أَيَّامِنَا لَظَلَّ النَّاسُ يَتَسَاءَلُونَ مِثْلَ مَا يَنَاقِشُونَ كَيْفَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فِي ثَلَاثِ اللَّيْلِ، أَيْ: يَذْهَبُ الثَّلَاثَانِ الْآخِرَانِ، وَمَا الَّذِي سَأَلُوا عَنْهُ؟ سَأَلُوا عَنِ الصَّلَاةِ الَّتِي مَكْلَفُهَا الْإِنْسَانُ قَالُوا هَذَا الْيَوْمَ الَّذِي كَسَنَةُ هَلْ تَكْفِينَا فِيهِ صَلَاةَ يَوْمٍ وَاحِدٍ، انْظُرِ الْفَرْقَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ لَوْ أَنَّهُ حَدَّثَ بِهَذَا الْحَدِيثِ لَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ

(١) أخرجه البخاري (٣٤٤٧)، ومسلم (٢٨٦٠).

(٢) أخرجه مسلم (٢١٣٧).

يقول: كيف الشمس؟ ولماذا تتغير؟ وكيف تتغير؟ يمكن كان ما تقطع الأفق وهي بالعادة بأربعة وعشرين ساعة، لكن هذا لا يرد على الصحابة؛ لأنهم يعلمون أن مسائل الكون فوق وسعنا وتصورنا، هذه الروح التي بين جنبينا ما ندري ما هي؟

﴿فَأَمَّا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الزَّكَاةُ: ١٣]. يوم القيامة ﴿فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ﴾ [الزَّكَاةُ: ١٤]. نحن في الدنيا نشاهد النبات إذا أراد أن ينبت ينهض الأرض قليلاً فلقى، ثم رويداً رويداً حتى ينبت، لكن في ذلك اليوم كلمة واحدة تُخرجهم من القبور، لو كان عمق القبر سبعين ذراع يخرجون مرة واحدة، الصحابة ما سألوا عن هذا؛ لأن مسائل الكون، والتقدير، والقدرة، ليست في وسع الإنسان، وهذا هو الذي أُحِبُّ أَنْ نَفْهَمَهُ، وَأَنْ نَقِفَ أَمَامَهُ مُسْتَسْلِمِينَ، بخلاف مسائل الشرع، فلا بأس أن نَسْأَلَ عنها؛ لأنها التي تَهْمُنَا، والتي نحن مُكَلَّفُونَ بها، وهذا هو ما فَعَلَ الصحابةُ رضي الله عنهم.

المهم: نحن ذكرنا أن العلماء اختلفوا في النَّفْخِ في الصُّورِ: هل هو مَرَّتَانِ، أو ثلاث مَرَّاتٍ؟ والذي يَظْهَرُ لي: أنه مَرَّتَانِ فقط:
المرَّةُ الأولى: فيها فَرْعٌ وَصَقٌّ.

والمرَّةُ الثانيةُ: فيها بَعْثٌ؛ لأن هذا هو الذي جاء مُفَصَّلًا في سورة الزُّمَرِ، ولا منافاةَ بَيْنَ الْفَرْعِ، وَبَيْنَ الصَّعْقِ؛ فالإنسان يَفْزَعُ، وقد يَكُونُ الْفَرْعُ شَدِيدًا، يُقَطِّعُ الْقُلُوبَ.

❖ وقوله: «الصُّورُ كَهَيْئَةِ الْبُوقِ». البوق: مثلُ الْقَرْنِ يُنْفَخُ فيه. ولهذا وَرَدَ في بعضِ الْآثَارِ: إن الصُّورَ قَرْنٌ عَظِيمٌ مَسَاحَتُهُ مِثْلُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ؛ لأن كُلَّ الْأَرْوَاحِ بِإِذْنِ اللَّهِ تَجْتَمِعُ فيه: أرواحُ السَّعْدَاءِ وَالْأَشْقِيَاءِ، تَجْتَمِعُ في هذا، فإذا نُفِخَ فيه خَرَجَتْ الْأَرْوَاحُ منه.

وفي بعضِ الْآثَارِ: أن أرواحَ الْمُؤْمِنِينَ تَتَلَأَلُ نُورًا، وَأرواحَ الْكَافِرِينَ تَكُونُ ظُلُمَةً -والعياذُ بِاللَّهِ- حَتَّى تَذْهَبَ كُلُّ رُوحٍ إِلَى جَسَدِهَا الَّتِي كَانَتْ تَعْمُرُهُ فِي الدُّنْيَا، لَا تُخْطِئُهُ أَبَدًا عَلَى كَثْرَةِ النَّاسِ الَّذِينَ لَا يُخَصِّصُهُمْ إِلَّا الَّذِي خَلَقَهُمْ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ، مِنْ هَذَا الْبُوقِ تَخْرُجُ.

❖ وقوله: «زَجْرَةٌ» يَعْنِي: صِيحَةٌ؛ أَي: يُصَاحُ بِالنَّاسِ، حَتَّى يَخْرُجُوا مَرَّةً وَاحِدَةً.

❖ وقوله: قال ابنُ عَبَّاسٍ: النَّاقُورُ: الصُّورُ، قال تعالى: ﴿فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ عَسِيرٌ﴾ ① عَلَى

الْكَافِرِينَ غَيْرِ عَسِيرٍ ② [الزَّكَاةُ: ٩-١٠]. فاليومُ نَفْسُهُ عَسِيرٌ، لَكِنَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِ يَسِيرٌ؛ لِأَنَّهُ قَالَ:

﴿عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرِ يَسِيرٍ﴾ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ يَوْمًا عَلَى الْكَافِرِينَ عَسِيرًا﴾

﴿النَّبَا: ٢٦﴾ [١] فهذا اليوم من حيث هو يوم: يومٌ عسيرٌ وصعبٌ وعظيمٌ لا شك في ذلك، حتى قال الله عنه: ﴿وَيَوْمَ كَانَ مَقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [٢] لكنه على المؤمن سهلٌ، حتى إنه ورد في بعض الآثار: أنه كهيئة صلاة مفروضة؛ يعني: كما يؤدِّي المؤمن الصلاة المفروضة - جعلنا الله وإياكم منهم -.

❦ وقوله: «الراجعة». النفخة الأولى، والرادفة: النفخة الثانية، قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ ۖ تَتْبَعُهَا الرَّادِفَةُ﴾ [النَّبَا: ٦-٧].



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥١٧- حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ أَنَّهُمَا حَدَّثَاهُ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: اسْتَبَّ رَجُلَانِ، رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَرَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ، فَقَالَ الْمُسْلِمُ وَالَّذِي اضْطَفَى مُحَمَّدًا عَلَى الْعَالَمِينَ، فَقَالَ الْيَهُودِيُّ وَالَّذِي اضْطَفَى مُوسَى عَلَى الْعَالَمِينَ، قَالَ: فَغَضِبَ الْمُسْلِمُ عِنْدَ ذَلِكَ فَلَطَمَ وَجْهَ الْيَهُودِيِّ، فَذَهَبَ الْيَهُودِيُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ بِمَا كَانَ مِنْ أَمْرِهِ وَأَمْرِ الْمُسْلِمِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُخَيِّرُونِي عَلَى مُوسَى؛ فَإِنَّ النَّاسَ يَضَعُقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ فَإِذَا مُوسَى بَاطِشٌ بِجَانِبِ الْعَرْشِ، فَلَا أَدْرِي أَكَانَ مُوسَى فِيمَنْ صَعِقَ فَأَفَاقَ قَبْلِي أَوْ كَانَ مِنْ أَسْتَشْنَى اللَّهِ ﷻ»^(١).

٦٥١٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَضَعُقُ النَّاسُ حِينَ يَضَعُقُونَ فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ قَامَ، فَإِذَا مُوسَى آخِذٌ بِالْعَرْشِ فَمَا أَدْرِي أَكَانَ فِيمَنْ صَعِقَ» رَوَاهُ أَبُو سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(٢).

هذا الحديث فيه: أنه استَبَّ رجلان: رجلٌ مسلمٌ، ورجلٌ يهوديٌّ. والصراع بين المسلمين واليهود ما زال قائماً منذ جاء الإسلام، وبين المسلمين والنصارى أيضاً، ما زال قائماً منذ جاء الإسلام، وبين المسلمين والمشرّكين، ما زال قائماً منذ جاء الإسلام، فكلُّ أصنافِ الكفرةِ أعداءٌ للمسلمين، ويدلُّ لهذا قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾

(١) أخرجه مسلم (٢٣٧٣).

(٢) انظر التعليق السابق.

[الأنعام: ٧٣]. فكلُّ الكافرين أعداءٌ للمسلمين، ولولا أن الله يَلْطُفُ بالمسلمين، ويُؤَيِّدُ الإسلامَ، لكان قد ذهبَ ذهاباً أَمْسى الدابر، ولكنَّ الله تعالى قال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ الذِّكْرُ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الفتح: ٩]. فإِنَّا عَشَرُ أَلْفًا مِنَ المسلمين، بل مِنَ المؤمنين لَن يَغْلِبَهُم أَحَدٌ، إِذَا آمَنُوا إِيمَانًا حَقِيقِيًّا، وقاموا بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ وسائلِ الانتصارِ المعنويَّةِ والماديَّةِ، فلن يَغْلِبَهُم أَحَدٌ، ولكنَّ المسلمين اليومَ أَلْفُ مليونٍ، ولكنَّهُمْ غَنَاءُ كَغَنَاءِ السَّيْلِ، بعضُهُم لبعضٍ أَعَدَى مِنَ اليهود والنصارى - نَسَأَلُ الله العافية - وهم كُلُّهُمْ يَقُولُونَ: نحنُ نَشْهَدُ أَن لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، وأن محمداً رسولُ الله.

فاليهوديُّ اسْتَبَّ والمسلمُ، فقال المسلمُ: والذي اصْطَفَى محمداً على العالمين، وقال اليهوديُّ: والذي اصْطَفَى موسى على العالمين؛ يعني: أن موسى أَفْضَلُ مِنْ محمدٍ، فغار المسلمُ مِنْ هذا؛ لأنَّ هذا القولَ مِنَ اليهوديِّ هَضْمٌ للحقِّ، وإلاَّ فَإِنَّهُ لا شَكَّ أَنَّ محمداً ﷺ أَفْضَلُ مِنْ موسى ﷺ، فلما غار هذا المسلمُ انتَصَرَ للحقِّ، فطَمَّ اليهوديُّ؛ لأنَّ اليهوديَّ قال القولَ الباطلَ، ولكن لا شَكَّ أَنَّ موسى اصْطَفَاهُ اللهُ على العالمين في زمانه، ولكن بعدَ أن بُعِثَ الرسولُ ﷺ فهو المصطفى ﷺ، فذهب اليهودي إلى الرسول ﷺ؛ لأنَّه يَعْلَمُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ الحقَّ، وَيَقْضِي بِالْعَدْلِ، فما ذهب إلى فلانٍ وفلانٍ، لا إلى عبدِ الله بنِ أُبَيٍّ، ولا غيره مِنَ الرؤساءِ، بل ذهب للرسول ﷺ، فأخبره، فقال ﷺ: « لا تُخَيِّرُونِي على موسى »؛ يَعْني: لا تَقُولُوا: أنا خَيْرٌ مِنْ موسى، ثم ذكر التعليلَ.

وهذا مِنْ تواضعِ الرسول ﷺ، ولا سِيَّما في حالِ المُخَاصَمةِ والمُفاضلةِ التي تُؤَدِّي إلى مَفْسَدَةٍ، وإلاَّ فلا شَكَّ أَنَّ الرسولَ ﷺ خَيْرٌ مِنْ موسى ﷺ، بل قَالَ: «أنا سيِّدٌ وَلِدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، لكن في مقامِ المُخَاصَمةِ والمُغَالِبَةِ لا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ قائلٌ: محمدٌ خَيْرٌ مِنْ موسى، لكن عندما نُخْبِرُ خَبِراً مَجَرَّداً، فَإِنَّا نَقُولُ: محمدٌ خَيْرٌ مِنْ موسى، ومن جميعِ الأنبياءِ - عليهم الصلاة والسلام -، مع أن في كُلِّهِمْ خَيْرًا، وَيَدُلُّ لِهَذَا: قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. وقوله: ﴿ وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ ﴾ [الأنعام: ٥٥]. وقوله في آيةٍ عاميةٍ: ﴿ هُمْ دَرَجَتٌ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ [الأنعام: ١٦٣]. وقوله في آيةٍ أُخْرَى خاصيةٍ: ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أَوْلِيكَ أَعْظَمَ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلِهِ ﴾ [الأنعام: ١١٠].

فالتَّيَّبُونَ، والصَّادِقُونَ، والشَّهَدَاءُ، والصَّالِحُونَ، كُلُّهُمْ يَتَفَاضَلُونَ، ولكنَّ المقاماتِ

تَخْتَلِفُ، فعلى هذا نقول: إن هذا النهي ليس على الإطلاق، بل إنما يكون في حالِ المُخاصمة والمغالبة؛ لأن ذلك يؤدّي إلى مفسّدة، ويؤدّي مع الغيرة والشحناء إلى أن يكون في نفس المُفَضَّل تهوينٌ لسانِ المُفَضَّل عليه؛ لأنه يُغالب ويُخاصم.

وفي هذا الحديث أيضًا: أن الناس يصعقون يوم القيامة، والظاهر: أن هذا الصّعق ليس هو صَعَقُ النَّفْخِ في الصور، ولكنه صَعَقٌ آخر يكون في نفس اليوم: يوم القيامة.

وفيه: أن النبي ﷺ لا يعلم الغيب لا في الدنيا ولا في الآخرة، حتّى في يوم القيامة الذي يظهر فيه من مشاهد الغيب ما كان خفيًا من قبل؛ ولهذا يقول: «لا أدري أكان فيمن صُعِقَ فأفاق قبلي، أو كان ممن استثنى الله»، وهذا الاستثناء في قوله: ﴿فَصَعَقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨]. وفي آية النمل: ﴿فَفَزَعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [النمل: ٨٧]. فما هذا المستثنى؟

أولاً: ما أهبه الله ورسوله ولم يبين بنص؛ فإن الواجب أن تأخذه على إبهامه، فنقول: إلا من شاء الله، الله أعلم، ولكن مع ذلك فإن هناك أشياء قد يكون لدينا منها علم، فمثلاً: الحور في الجنة ممن استثنى الله؛ لأن الحور في الجنة لا يموتن ولا يصعقن، فهذا مما علمنا، وكذلك حملة العرش، قيل: إنهم كذلك لا يصعقون، ولكن يجب أن نتوقف في التعيين حتى يتبين بنص؛ لأن ذلك ليس من مجال الاجتهادات.

وفي هذا الحديث: العمل بالاستثناء، وأنه معتبرٌ مخرج للمستثنى من عموم المستثنى منه؛ ولهذا قال: «أو كان ممن استثنى الله»، والحديث الذي بعده مثله.

فهل يؤخذ من الحديث جواز لطم الوجه؟

هذا الحديث ليس فيه الإنكار؛ فإما أن يكون هذا قبل النهي، وإما أن يقال: إن السكوت عنه لا يدل على جوازه؛ لأن هناك أحاديث صريحة في النهي عن الضرب على الوجه^(١).

قال الحافظ في «الفتح» (٣٧٠ / ١١):

تنبيه: إذا تقرر أن النفخ في الخروج من القبور، فكيف تسمعها الموتى؟
والجواب: يجوز أن تكون نفخة البعث تطول إلى أن يتكامل أحيائهم شيئاً بعد شيء،

(١) أخرجه البخاري (٢٥٥٩)، ومسلم (٢٦١٢).

وتقدّم الإلهام في قصة موسى بشيء مما ورد في تعيين مَنْ اسْتَشْنَى الله - تعالى - في قوله تعالى: ﴿فَصَعَوْ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَن شَاءَ اللَّهُ﴾ وحاصل ما جاء في ذلك: عشرة أقوال:

الأول: أنهم موتى كلهم؛ لكونهم لا إحساس لهم، فلا يصعقون، وإلى هذا جنح القرطبي في «المفهم»، وفيه ما فيه، ومستنده: أنه لم يرد في تعيينهم خبر صحيح، وتعقبه صاحبه القرطبي في «التذكرة»، فقال: قد صحَّ فيه حديث أبي هريرة، وفي الزهد لهناد بن السري، عن سعيد بن جبيرة موقوفاً: «هم الشهداء». وسنده إلى سعيد صحيح، وسأذكر حديث أبي هريرة في الذي بعده.

وهذا هو القول الثاني.

الثالث: الأنبياء، وإلى ذلك جنح البيهقي في تأويل الحديث في تجويزه أن يكون موسى ممن استشنى الله، قال: ووجهه عندي أنهم أحياء عند ربهم، كالشهداء، فإذا انفخ في الصور النفخة الأولى صعقوا، ثم لا يكون ذلك موتاً في جميع معانيه إلا في ذهاب الاستشعار، وقد جوز النبي ﷺ أن يكون موسى ممن استشنى الله، فإن كان منهم، فإنه لا يذهب استشعاره في تلك الحالة بسبب ما وقع له في صعقة الطور، ثم ذكر أن سعيد بن جبيرة في الشهداء، وحديث أبي هريرة، عن النبي ﷺ: أنه سأل جبريل عن هذه الآية: مَنْ الَّذِينَ لَمْ يَسْأَلِ اللَّهُ أَنْ يَصْعَقُوا؟ قَالَ: هم شهداء الله ﷻ. صححه الحاكم، ورواه ثقات، ورجحه الطبري.

الرابع: قال يحيى بن سلام في تفسيره: بلغني أن آخر مَنْ يَبْقَى: جبريل، وميكائيل، وإسرافيل، وملئك الموت، ثم يموت الثلاثة، ثم يقول الله لملك الموت: مُتْ، فَيَمُوتُ، قلت: وجاء نحو هذا مُسْتَنَدًا في حديث أنسٍ أَخْرَجَهُ البيهقي وابن مردويه بلفظ: فكان ممن استشنى الله ثلاثة: جبريل، وميكائيل، وملئك الموت. الحديث، وسنده ضعيف، وله طريق أخرى عن أنسٍ ضعيفة أيضاً عند الطبري، وابن مردويه، وسياقه أتم، وأخرج الطبري بسند صحيح، عن إسماعيل السدي، ووصله إسماعيل بن أبي زياد الشامي في «تفسيره»، عن ابن عباسٍ مثله يخفى بن سلام، ونحوه عن سعيد بن المسيب، أَخْرَجَهُ الطبري وزاد: «ليس فيهم حملة العرش؛ لأنهم فوق السموات».

الخامس: يُمكن أن يأخذ مما في الرابع، السادس: إلا الأربعة المذكورون.

السادس: الأربعة المذكورون، وحملة العرش، ووقع ذلك في حديث أبي هريرة الطويل

المعروف بحديث الصور، وقد تقدّمت الإشارة إليه، وأن سنده ضعيفٌ مضطربٌ، وعن كعب الأخبار نحوه، وقال: هم اثنا عشر، أخرجه ابن أبي حاتم، وأخرجه البيهقي من طريق زيد بن أسلم مقطوعاً، ورجاله ثقات، وجمع في حديث الصور بين هذا القول وبين القول: «أنهم الشهداء»، ففيه فقال أبو هريرة: يا رسول الله، فمن استثنى حين الفرع؟ قال: الشهداء، ثم ذكر نفخة الصّعق على ما تقدّم.

السابع: موسى وحده، أخرجه الطبري بسندٍ ضعيفٍ، عن أنس، وعن قتادة، وذكره الثعلبي، عن جابر.

الثامن: الولدان الذين في الجنة والحور العين.

التاسع: هم وخزان الجنة والنار وما فيها من الحيات والعقارب، حكاه الثعلبي، عن الضحاك بن مزاحم.

العاشر: الملائكة كلّهم، جزم به أبو محمد بن حزم في «الملل والنحل»، فقال: الملائكة أرواح لا أرواح فيها^(١)، فلا يموتون أصلاً وأما ما وقع عند الطبري بسندٍ صحيح، عن قتادة قال: قال الحسن: يستثنى الله وما يدع أحداً إلا أذاقه الموت، فيمكن أن يعدّ قولاً آخر، قال البيهقي: استضعف بعض أهل النظر أكثر هذه الأقوال؛ لأن الاستثناء وقع من سُكَّانِ السموات والأرض، وهؤلاء ليسوا من سُكَّانِها؛ لأن العرش فوق السموات، فحملته ليسوا من سُكَّانِها، وجبريل وميكائيل من الصّافين حول العرش؛ ولأن الجنة فوق السموات، والجنة والنار عالمان بانفرادهما، خلقتا للبقاء، ويدل على أن المُستثنى غير الملائكة. ما أخرجه عبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» وصحّحه الحاكم من حديث لقيط بن عامر مطوّلاً، وفيه: «يلبثون ما لبثتم، ثم تبعث الصائحة، فلعمرك ما تدع على ظهرها من أحد إلا مات، حتى الملائكة الذين مع ربك». اهـ.

إذا: فكل هذه الأقوال ضعيفة، والأولى أن تُبهم ما أبهم الله، حتى إن النبي ﷺ ما علم أن موسى كان ممن استثنى الله أو لا؟ وفي حديث آخر: «أو جوزي بصعقة الطور»^(٢).

(١) كذا أورده الحافظ في «الفتح»، واعترض العلامة ابن عثيمين رحمه الله على ذلك قائلاً: «لعل الصواب أجساد لا أرواح فيها. وعلى كل فهذا ليس بصواب». اهـ.

(٢) أخرجه البخاري (٤٦٣٨).

جوزي بصعقة الطور يعني: معناها أن الله لن يكرر عليه الصعقة مرتين، وهذا مما يوحى أن هذا الصعق -والله أعلم- يكون حيث ينزل الرب ﷻ للفصل بين القضاء، فإن الناس يصعقون ثم يفيقون.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٤ - بَابُ: يَقْبِضُ اللَّهُ الْأَرْضَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. رواه نافع، عن ابن عمر عن النبي ﷺ. هذا الباب أشار الله إليه في قوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الأنعام: ٦٧]. أي: عظموه حق تعظيمه ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ﴾، والأرض: الجملة هنا حالية، ويحتمل أنها استثنائية؛ لبيان عظمة الله ﷻ، فعلى القول بأنها حالية يكون التقدير: «وما قدروا الله حق قدره»، والحال أن الأرض جميعاً قبضته، ومن المعلوم: أن هذه الحال غير مُصاحبة؛ لأن قدرهم الله حق قدره في الدنيا ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ﴾، أي: يوم القيامة في الآخرة، فتكون الحالة مرتبة، أما القول بأنها استثنائية، فيكون معنى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ وكان الله الأرض قبضته يوم القيامة، وقبضة اليد، خلافاً لمن أنكّر هذا وقال: إن المراد بقبضته: أنها في تصرفه وتحت أمره، كما يقال: الهال في قبضة فلان، ولا شك أن هذا تحريف مخالف للنصوص، والتنظير غير صحيح؛ لأن هناك فرقاً بين أن يقال: الأرض قبضته، والهال في قبضته؛ لأنه إذا دخلت «في» صار المعنى: أنه في تصرفه، أما إذا قال: قبضته؛ يعني: أنها في القبضة؛ أي: المقبوضة. فالأرض جميعاً قبضة الله يوم القيامة، وقد جاء ذلك مصرحاً به في حديث ابن مسعود وغيره^(١)، وأما ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الأنعام: ٦٧]. فالسماوات على عظيمها وسعتها وكبرها مطويةٌ بيمين الله ﷻ؛ أي: بيده، وكلتا يديه يمين، وأما القول بأن المراد باليمين: القوة، كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّا كُنْهٌ تَأْتُونَا عَنِ الْيَمِينِ﴾ [الصافات: ٢٨]. فهو تحريف؛ فإن الله يقول: ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ﴾ [الأنعام: ١٠٤]. أي: مثل ما يطوي السجل الذي فيه الموائيق، وعندنا الآن يُسمى الصُكُوك، فالله يطوي السموات يوم القيامة كطي السجل للكتب والإنسان إذا طوى الورقة؛ فإنها تكون سهلة عليه، لكن طي الله للسموات أسهل وأسهل بكثير ﴿كَطَيِّ السِّجِلِّ﴾

(١) أخرجه البخاري (٤٨١١)، ومسلم (٢٧٨٦).

لِلْكِتَابِ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نَعِيدُهُ. ﴿الْأَنْبِيَاءُ: ١٠٤﴾.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥١٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَقْبِضُ اللَّهُ الْأَرْضَ وَيَطْوِي السَّمَاءَ بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ أَيْنَ مُلُوكُ الْأَرْضِ»^(١).
قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٣٧٢ / ١١):

قوله: عن أبي سلمة كذا قال يونس، وخالفه عبد الرحمن بن خالد فقال: عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، كما تقدم في تفسير «سورة الزمر»، وهذا الاختلاف لم يتعرض له الدارقطني في «العلل»، وقد أخرج ابن خزيمة في كتاب «التوحيد» الطريقتين، وقال: هما محفوظان عن الزهري، وسأشبع القول فيه إن شاء الله - تعالى - في كتاب «التوحيد» مع شرح الحديث، إن شاء الله تعالى، وأقتصر هنا على ما يتعلق بتبديل الأرض بمناسبة الحال. اهـ

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥٢٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَكُونُ الْأَرْضُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خُبْزَةً وَاحِدَةً تَتَكَفَّوْهَا الْجَبَّارُ بِيَدِهِ كَمَا يَكْفَأُ أَحَدُكُمْ خُبْزَتَهُ فِي السَّفَرِ نَزْلًا لِأَهْلِ الْجَنَّةِ» فَأَتَى رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ فَقَالَ: بَارَكَ الرَّحْمَنُ عَلَيْكَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ أَلَا أُخْبِرُكَ بِنَزْلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، قَالَ: بَلَى. قَالَ تَكُونُ الْأَرْضُ خُبْزَةً وَاحِدَةً، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: فَنَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْنَا ثُمَّ ضَحَكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ ثُمَّ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكَ بِإِدَامِهِمْ» قَالَ: «إِدَامُهُمْ بِالْأَمِّ وَتُونٌ»، قَالُوا: وَمَا هَذَا قَالَ: «تُونٌ وَتُونٌ، يَأْكُلُ مِنْ زَائِدَةٍ كَبِدِهِمَا سَبْعُونَ أَلْفًا»^(٢).

قوله: «تَكُونُ الْأَرْضُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خُبْزَةً وَاحِدَةً»؛ لأنها في الدنيا كُرَّةً واحدةً، ففي الآخرة

(١) أخرجه مسلم (٢٧٨٧).

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٩٢).

تَكُونُ خُبْزَةً وَاحِدَةً؛ يَعْنِي: مَبْسُوطَةٌ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ۖ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَخِفَتْ ۖ وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ ۖ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَخَجَلَتْ ۖ﴾ [الانشقاق: ١-٤]. إِذَا الْأَرْضُ مَدَّتْ: يَعْنِي: أَنْ الْأَرْضَ تُمَدُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهِيَ الْآنَ مَسْطُوحَةٌ، وَلَيْسَتْ مَمْدُودَةً؛ لِأَنَّهَا لَكَبِيرُهَا لَا تُحْسُّ بِاسْتِدَارَتِهَا؛ لِذَلِكَ يَرَاهَا الْإِنْسَانُ وَكَأَنَّهَا سَطْحٌ، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ مُكَوَّرَةٌ، لَكِنَّا يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُمَدُّ فَتَكُونُ كَالْخُبْزَةِ يَتَكَفَّوْهَا الْجَبَّارُ ﷺ، وَهُوَ اللَّهُ ﷻ، وَفِي رَوَايَةٍ: «كَمَا يَكْفَأُ أَحَدُكُمْ خُبْزَتَهُ فِي السَّفَرِ نَزْلًا لِأَهْلِ الْجَنَّةِ»؛ يَعْنِي: ضِيَافَةً تَكُونُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ، وَهَذِهِ مِنْ قُدْرَةِ اللَّهِ ﷻ، فَهَذِهِ الْأَرْضُ الَّتِي هِيَ الْآنَ طِينٌ وَرَمْلٌ وَغَيْرُهُمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَكُونُ مِنْ أَحْسَنِ الْأَطْعِمَةِ، بَلْ مِنْ الْأَطْعِمَةِ الَّتِي لَمْ تَرِ مِثْلَهَا، فِيهَا مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ، تَكُونُ هَذِهِ نَزْلًا لِأَهْلِ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

❖ قَوْلُهُ: «فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ، فَقَالَ: بَارَكَ الرَّحْمَنُ عَلَيْكَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ». وَلَا أَذْرِي لِمَاذَا لَمْ يَقُلْ: السَّلَامُ عَلَيْكَ إِلَّا إِذَا كَانَ هَذَا الْيَهُودِيُّ حَاضِرًا وَيَسْمَعُ، فَاللَّهُ أَعْلَمُ.

❖ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكَ بِتَزُلُّ أَهْلَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: تَكُونُ الْأَرْضُ خُبْزَةً وَاحِدَةً كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ، فَنَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْنَا، ثُمَّ ضَحِكَ، حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ»؛ أَي: ضَحِكَ سُورَرًا بِمَا شَهِدَ بِهِ هَذَا الرَّجُلُ الْيَهُودِيُّ، وَلَيْسَ هُوَ بِحَاجَةٍ إِلَى أَنْ يَشْهَدَ لَهُ هَذَا الْيَهُودِيُّ، وَلَكِنْ لَا شَكَّ أَنَّهُ إِذَا جَاءَ رَجُلٌ مِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ يُحَدِّثُ بِمَا حَدَّثَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ لَا شَكَّ أَنْ فِي هَذَا تَقْوِيَةً لَهُ؛ وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ لَهُ: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَتَسَلِّ الْأَلْبَانِ يَفْرُقُونَ أَلْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٩٤].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ ۝﴾ [البقرة: ١٤٣]. وَالْإِنْسَانُ لَا شَكَّ أَنَّهُ يَفْرَحُ بِمَا شَهِدَ بِهِ لَهُ غَيْرُهُ، وَلَا سِيَّامَا إِذَا كَانَ خَصَمَهُ، كَالْيَهُودِيِّ، فَإِنَّهُ يَقَالُ: الْحَقُّ مَا شَهِدْتُ بِهِ الْأَعْدَاءُ، فَإِذَا جَاءَ هَذَا الْيَهُودِيُّ وَتَحَدَّثَ بِمَا حَدَّثَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ ذَلِكَ تَأْيِيدًا لِلرَّسُولِ ﷺ، وَشَهَادَةً لَهُ بِأَنْ مَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْ عِلْمِ الْغَيْبِ حَقٌّ.

وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الضَّحِكِ لِمَا يَسُرُّ، وَأَنَّهُ لَوْ ضَحِكَ الْإِنْسَانُ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ فَلَا بَأْسَ، أَمَا التَّبَسُّمُ، وَانْشِرَاحُ الصَّدْرِ، وَنَضْرَةُ الرَّجُلِ عِنْدَ وُجُودِ مَا يُؤِيدُ الْإِنْسَانَ، فَهَذَا كَثِيرٌ، لَكِنِ الضَّحْكُ قَدْ يَكُونُ قَلِيلًا، لَكِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ أَيْضًا.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ إِدَامَ هَذِهِ الْخُبْزَةِ (تَوْرَ وَنُون) الشُّورُ: مَعْرُوفٌ: ذَكَرُ الْبَقَرِ، وَالنُّونُ: الْحَوْتُ، وَلَكِنْ لَاحِظُوا أَنَّ التَّوْرَ الَّذِي ذُكِرَ هُنَا لَيْسَ كَالْتَّوْرِ الَّذِي نُشَاهِدُهُ؛ لِأَنَّ مَا فِي الْجَنَّةِ يَتَّفِقُ مَعَ مَا فِي الدُّنْيَا فِي الْأَسْمِ فَقَطْ، أَمَا فِي الْحَقِيقَةِ فَبَيْنَهُمَا تَبَاطُحٌ عَظِيمٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مِمَّا

أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٧﴾ [البقرة: ١٧]. وقال الله تعالى في الحديث القدسي: «أَعَدَدْتُ لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر»، ولو كان ما في الجنة يُمَاتِلُ في حقيقته ما في الدنيا، لكانت النفوس تَعْلَمُ ما أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ، فهذا الثَّوْرُ اسمه: ثَوْرٌ، لكنه ليست حقيقته كحقيقة الثيران في الدنيا، وكذلك الحوت.

❖ قوله: «يَأْكُلُ مِنْ زَائِدَةٍ كَبِدُهَا سَبْعُونَ أَلْفًا». ومع هذا فإنه يَكُونُ لأهل الجنة نُزُلًا، ولا تَقُلْ: إذا كان يَأْكُلُ مِنْ زَائِدَةٍ كَبِدُهَا سَبْعُونَ أَلْفًا فالباقي سَيَكُونُ قَرِيبًا مِنْ هَذَا. نقول: لا، قد يُبَارِكُ اللَّهُ في الباقي، حتى يَأْكُلَ مِنْهُ الملائكة، وقد يَكُونُ المرادُ بقوله سَبْعُونَ أَلْفًا: المبالغة في الكثرة، كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [البقرة: ٨٠]. وكما جاء في الحديث: «سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الجنةَ بِلا حسابٍ ولا عذابٍ»^(١). ومع ذلك صَحَّتِ الأحاديثُ بأن مع كُلِّ واحدٍ سَبْعِينَ أَلْفًا^(٢).

فالحاصل: أن هذه المسائل -مسائل الغيب- على الإنسان أن يُسَلِّمَ فيها، ولا يُعَارِضُها بعقل؛ لأنَّ العُقُولَ أَقْصَرُ مِنْ أَنْ تُدْرِكَ ذَلِكَ، وقد قال الله ﷻ: ﴿لَمَنْ سَأَلُوا عَنْ الرُّوحِ: ﴿وَسْتَلْزَمْنَاكَ مِنَ الرُّوحِ فَلَ الرُّوحِ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾﴾ [البقرة: ٨٥]. يعني: ما بَقِيَ عليكم ما تَعْرِفُونَ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا الرُّوحُ، فهناك أشياء كثيرةٌ مِنَ الْعِلْمِ ما أُوتِينَا عِلْمَهَا ولا نَعْرِفُهَا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥٢١- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى أَرْضٍ بَيْضَاءَ عَفْرَاءَ كَقُرْصَةِ النَّفْيِ». قَالَ سَهْلٌ -أَوْ غَيْرُهُ-: لَيْسَ فِيهَا مَعْلَمٌ لِأَحَدٍ^(١).

❖ قوله: «على أرض بيضاء عَفْرَاءَ كَقُرْصَةِ النَّفْيِ». النَّفْيُ: البُرُّ الذي ليس فيه قُشُورٌ.

❖ وقوله: «قال سهل -أو غيره- ليس فيها مَعْلَمٌ لِأَحَدٍ»؛ يَعْنِي: ليس فيها جبلٌ، ولا

(١) أخرجه البخاري (٦٥٤١)، ومسلم (٢٢٠).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٢).

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٩٠).

أشجاراً، ولا قصوراً، ولا أوديةً، ولا شيء أبداً، بل بيضاء عفراء، ليس فيها شيء من هذه المعالم إطلاقاً، وقد ذكر الله ﷻ هذا في قوله: ﴿يَوْمَ تَبْدُلُ الْأَرْضَ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتِ﴾ [التكوير: ٤٨]. والتبديل هنا: تبدل صفة، لا تبدل عين؛ لأن الناس يخرجون من الأرض ويحشرون عليها أنفسهم، فالمعنى: أنها لا تتغير بأن تأتي أرض جديدة، لكنها تبدل بالصفة، فأرضنا الآن فيها أودية، وجبال، ورمال، وأشجار، وأحجار، وقصور، ومبانٍ، وآبار، وغيرها، كل هذا يوم القيامة يزول، فتكون كما قال تعالى: ﴿لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا﴾ [طه: ١٠٧].

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٥ - بَابُ الْحَشْرِ.

٦٥٢٢ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى ثَلَاثِ طَرَائِقَ: رَاغِبِينَ وَرَاهِبِينَ، وَاثْنَانِ عَلَى بَعِيرٍ، وَثَلَاثَةً عَلَى بَعِيرٍ، وَأَرْبَعَةً عَلَى بَعِيرٍ، وَعَشْرَةً عَلَى بَعِيرٍ، وَيُحْشَرُ بَقِيَّتُهُمُ النَّارُ تَقِيلُ مَعَهُمْ حَيْثُ قَالُوا، وَتَبَيَّتْ مَعَهُمْ حَيْثُ بَاتُوا، وَتُصْبِحُ مَعَهُمْ حَيْثُ أَصْبَحُوا، وَتُمْسِي مَعَهُمْ حَيْثُ أَمْسَوْا»^(١).

❖ قوله ﷺ: «يُحْشَرُ النَّاسُ». يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا هُوَ الْحَشْرُ الَّذِي يَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ يَعْنِي: بَعْدَ أَنْ يُخْرَجُوا مِنْ قُبُورِهِمْ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ الْحَشْرُ الَّذِي يُحْشَرُ النَّاسُ فِيهِ إِلَى أَرْضِ الشَّامِ، وَهَذَا هُوَ ظَاهِرُ آخِرِ الْحَدِيثِ، حَيْثُ قَالَ: «وَتُحْشَرُ بَقِيَّتُهُمُ النَّارُ، تَقِيلُ مَعَهُمْ حَيْثُ قَالُوا». إِلَى آخِرِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ أَرْضَ الْحَشْرِ، هِيَ أَرْضُ الشَّامِ، وَيُحْشَرُ النَّاسُ إِلَيْهَا عِنْدَ قِيَامِ السَّاعَةِ، حَتَّى يَكُونَ هُنَاكَ الْمَوْتُ، وَهُنَاكَ الصَّعْقُ، ثُمَّ الْحَشْرُ الْأَكْبَرُ الَّذِي يُحْشَرُ فِيهِ النَّاسُ إِلَى الْحِسَابِ وَالْفَضْلِ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

❖ قوله: «رَاغِبِينَ وَرَاهِبِينَ». الْفَرْقُ بَيْنَ الرَّاغِبِ وَالرَّاهِبِ: أَنَّ الرَّاغِبَ طَالِبٌ، وَالرَّاهِبَ هَارِبٌ، وَالطَّالِبُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ مُشْفِقٌ عَلَى الشَّيْءِ؛ لِأَنَّهُ يُحِبُّهُ وَيَطْلُبُهُ، وَأَمَّا الرَّاهِبُ فَهُوَ خَائِفٌ مِنْهُ، نَافِرٌ مِنْهُ.

قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (١١/٣٧٨-٣٧٩):

❖ قَوْلُهُ: «بَابُ الْحَشْرِ». قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: الْحَشْرُ: الْجَمْعُ، وَهُوَ أَرْبَعُ؛ حَشْرَانِ فِي الدُّنْيَا، وَحَشْرَانِ فِي الْآخِرَةِ، فَالَّذِي فِي الدُّنْيَا: أَحَدُهُمَا: الْمَذْكُورُ فِي سُورَةِ الْحَشْرِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ﴾ [الْبَقَرَةُ: ٢٠٦]. وَالثَّانِي: الْحَشْرُ الْمَذْكُورُ فِي أَشْرَاطِ السَّاعَةِ، الَّذِي أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ رَفَعَهُ: «أَنَّ السَّاعَةَ لَنْ تَقُومَ حَتَّى تَرَوْا قَبْلَهَا عَشْرَ آيَاتٍ» فَذَكَرَهُ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ عِنْدَ أَحْمَدَ، وَأَبِي يَعْلَى مَرْفُوعًا: «تَخْرُجُ نَارٌ قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مِنْ حَضْرَمَوْتَ، فَتَسُوقُ النَّاسَ» الْحَدِيثُ، وَفِيهِ: «فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: عَلَيْكُمْ بِالشَّامِ»، وَفِي لَفْظٍ آخَرَ: «ذَلِكَ نَارٌ تَخْرُجُ مِنْ قَعْرِ عَذْنٍ تُرَحَّلُ النَّاسُ إِلَى الْمَحْشَرِ»، قُلْتُ: وَفِي حَدِيثِ أَنَسٍ فِي مَسَائِلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ لَهَا أَسْلَمَ: «أَمَّا أَوَّلُ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ: فَنَارٌ تَحْشُرُ النَّاسَ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ». وَقَدْ قَدِّمْتُ الْإِشَارَةَ إِلَيْهِ فِي بَابِ طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَأَنَّهُ مَذْكُورٌ فِي بَدِئِ الْخَلْقِ، وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عِنْدَ الْحَاكِمِ رَفَعَهُ: «تُبْعَثُ نَارٌ عَلَى أَهْلِ الْمَشْرِقِ، فَتَحْشُرُهُمْ إِلَى الْمَغْرِبِ تَبِيتُ مَعَهُمْ حَيْثُ بَاتُوا، وَتَقِيلُ مَعَهُمْ حَيْثُ قَالُوا، وَيَكُونُ لَهَا مَا سَقَطَ مِنْهُمْ وَتَخْلَفُ تَسُوقُهُ سَوْقَ الْجَمَلِ الْكَسِيرِ».

❖ قَوْلُهُ: «عَلَى ثَلَاثِ طَرَائِقَ» فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: «ثَلَاثَةٌ». وَالطَّرَائِقُ: جَمْعُ طَرِيقٍ، وَهِيَ تُذَكَّرُ وَتُؤَنَّثُ.

❖ قَوْلُهُ: «رَاغِبِينَ وَرَاهِبِينَ». فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: «رَاهِبِينَ». بَغِيرِ وَاوٍ، وَعَلَى الرِّوَايَتَيْنِ، فَهِيَ الطَّرِيقَةُ الْأُولَى. قَوْلُهُ: «وَإِثْنَانِ عَلَى بَعِيرٍ، ثَلَاثَةٌ عَلَى بَعِيرٍ، أَرْبَعَةٌ عَلَى بَعِيرٍ، عَشْرَةٌ عَلَى بَعِيرٍ». كَذَا فِيهِ بِالْوَاوِ فِي الْأَوَّلِ فَقَطْ، وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ وَالْإِسْمَاعِيلِيِّ بِالْوَاوِ فِي الْجَمِيعِ، وَعَلَى الرِّوَايَتَيْنِ، فَهِيَ الطَّرِيقَةُ الثَّانِيَّةُ، قَوْلُهُ: وَتَحْشُرُ بَقِيَّتَهُمُ النَّارُ، هَذِهِ النَّارُ الْمَذْكُورَةُ فِي حَدِيثِ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ -بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ- وَعِنْدَ مُسْلِمٍ فِي حَدِيثٍ فِيهِ ذِكْرُ الْآيَاتِ الْكَائِنَةِ قَبْلَ قِيَامِ السَّاعَةِ، كَطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، فِيهِ: «وَأَخْرُ ذَلِكَ نَارٌ تَخْرُجُ مِنْ قَعْرِ عَذْنٍ تُرَحَّلُ النَّاسُ»، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «تَطْرُدُ النَّاسَ إِلَى حَشْرِهِمْ». قَوْلُهُ: «تَقِيلُ مَعَهُمْ حَيْثُ قَالُوا... إِلَى آخِرِهِ» فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى مَلَاذِمَةِ النَّارِ لَهُمْ إِلَى أَنْ يَصِلُوا إِلَى مَكَانِ الْحَشْرِ، وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ الثَّالِثَةُ. قَالَ الْخَطَّابِيُّ: هَذَا الْحَشْرُ يَكُونُ قَبْلَ قِيَامِ السَّاعَةِ، تَحْشُرُ النَّاسَ أَحْيَاءً إِلَى الشَّامِ، وَأَمَّا الْحَشْرُ مِنَ الْقُبُورِ إِلَى الْمَوْقِفِ، فَهُوَ عَلَى خِلَافِ هَذِهِ الصُّورَةِ مِنَ الرُّكُوبِ عَلَى الْإِبِلِ وَالتَّعَاقُبِ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى مَا وَرَدَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْبَابِ: «حُقَاةٌ، عُرَاةٌ، مُشَاةٌ»،

قال: وقوله: «واثنان على بعير، وثلاثة على بعير» إلى آخره، يُريدُ أنهم يَعْتَقِبُونَ البعيرَ الواحدَ، يَرْكَبُ بعضهم، وَيَمْشِي بعضٌ. قلتُ: إنما لم يَذْكُرِ الخمسةَ والستةَ إلى العشرةِ إيجازًا واكتفاءً بما ذَكَرَ مِنَ الأعدادِ، معَ أن الاعتقَابَ ليس مجزومًا به، ولا مانعٌ أن يَجْعَلَ اللهُ في البعيرِ ما يَقْوَى به على حملِ العشرةِ، ومالِ الحليميُّ إلى أن هذا الحشرُ يَكُونُ عندَ الخروجِ مِنَ القُبُورِ، وجَزَمَ به الغزاليُّ، وقال الإسماعيليُّ: ظاهرُ حديثِ أبي هريرةَ يَخَالِفُ حديثَ ابنِ عباسٍ المذكورَ بعدُ: «أنهم يُحْشَرُونَ حُفَاةً، عُرَاءً، مُشَاةً». قال: وَيُجْمَعُ بينهما: بأن الحشرَ يُعَبَّرُ به عن النَّشْرِ لاتصاله به، وهو إخراجُ الخلقِ مِنَ القُبُورِ حُفَاةً، عُرَاءً، فَيُسَاقُونَ وَيُجْمَعُونَ إلى الموقفِ للحسابِ، فحينئذٍ يُحْشَرُ الْمُتَّقُونَ رُكْبَانًا على الإبلِ، وجمعُ غيره: بأنهم يَخْرُجُونَ مِنَ القُبُورِ بالوصفِ الذي في حديثِ ابنِ عباسٍ، ثم يَفْتَرِقُ حَالُهُمْ مِنْ ثَمَّ إلى الموقفِ على ما في حديثِ أبي هريرةَ، ويُؤَيِّدُهُ ما أخرجه أحمدٌ، والنسائيُّ، والبيهقيُّ من حديثِ أبي ذرٍّ: حَدَّثَنِي الصَّادِقُ المصدوقُ: «أن النَّاسَ يُحْشَرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ على ثلاثةِ أَفْوَاجٍ: فَوْجٌ طَاعِمِينَ كَاسِينَ رَاكِبِينَ، وفَوْجٌ يَمْشُونَ، وفَوْجٌ تَسْحَبُهُمُ الْمَلَائِكَةُ على وُجُوهِهِمْ» الحديث. وصَوَّبَ عِيَاضُ ما ذهب إليه الخطابيُّ، وقَوَّاهُ بحديثِ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ بقوله في آخرِ حديثِ البابِ: «تَقِيلُ مَعَهُمْ، وَتَبِيتُ، وَتُصْبِحُ، وَتُمْسِي»؛ فإن هذه الأوصافَ مختصةٌ بالدنيا، وقال بعضُ شُرَاحِ «المصابيح» حَمَلُهُ على الحشرِ مِنَ القُبُورِ أَقْوَى مِنْ أَوْجِهٍ:

أحدها: أن الحشرَ إِذَا أُطْلِقَ في عُرْفِ الشَّرْعِ إِنَّمَا يُرَادُ به الحشرُ مِنَ القُبُورِ ما لم يَخْصُه دليلٌ.

ثانيها: أن هذا التقسيمَ المذكورَ في الخبرِ لا يَسْتَقِيمُ في الحشرِ إلى أرضِ الشَّامِ؛ لأنَّ المهاجرَ لا بد أن يَكُونَ رَاغِبًا، أو رَاهِبًا، أو جَامِعًا بين الصفتين: فإما أن يَكُونَ رَاغِبًا رَاهِبًا فقط، وتَكُونُ هذه طريقةً واحدةً لا ثانيَ لها مِنْ جنسِها.

[هذا الوجه ضعيفٌ جدًّا، والذين صاروا راغبين وراهبين ظهر فيهِ التقسيم، وحتى لو

قَالَ: راغبين راهبين بدونِ واو ما يظهر هذا القولُ] ^(١).

ثالثها: حشرُ البقيَّةِ على ما ذَكَرَ، وإِلْجَاءُ النَّارِ لَهُمْ إلى تلكِ الجهةِ، وملازمتُها حتى لا تَفَارِقَهُمْ قولٌ لم يَرِدْ به التوقيفُ، وليس لنا أن نَحْكُمَ بتسليطِ النَّارِ في الدنيا على أَهْلِ الشَّقْوَةِ

(١) ما بين المعقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رحمه الله.

مِنْ غَيْرِ تَوْقِيفٍ. [هذا غلطٌ لأن الله قد يُسلطُ النارَ على هذا، مثل ما سلطَ الله النارَ التي خرَجَتْ مِنْ الْحِجَارِ فِي عَامِ (٦٥٦ هـ)، فَيُمْكِنُ ذَلِكَ، فنَقُولُ فُهنا أَيْضًا سلطَ الله النارَ تَخْرُجُ مِنْ عَدْنٍ وَتُمْشِي مَعَ النَّاسِ، وَهَذَا أَقْرَبُ مِنْ يَوْمِ الْقِيَامَةِ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ: «تَقِيلُ مَعَهُمْ، وَتُمْسِي مَعَهُمْ، وَتُصْبِحُ مَعَهُمْ»، فَيَوْمُ الْقِيَامَةِ لَيْسَ هُنَاكَ مَسَاءٌ، وَلَا صَبَاحٌ^(١).

رَابِعُهَا: أَنَّ الْحَدِيثَ يُفَسِّرُ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَقَدْ وَقَعَ فِي الْحِجْسَانِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَوْسِ بْنِ أَبِي نَوَاسٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظٍ: «ثَلَاثًا عَلَى دَوَابٍ، وَثَلَاثًا يَنْسَلُونَ عَلَى أَقْدَامِهِمْ، وَثَلَاثًا عَلَى وُجُوهِهِمْ»، قَالَ: وَنَرَى التَّقْسِيمَ الَّذِي وَقَعَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ نَظِيرَ التَّقْسِيمِ الَّذِي وَقَعَ فِي تَفْسِيرِ الْوَاقِعَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ [الطَّهَرَةُ: ٧]. الْآيَاتِ، فَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ: رَاغِبِينَ رَاهِبِينَ. يُرِيدُ بِهِ عَوَامَ الْمُؤْمِنِينَ، وَهُمْ مَنْ خَلَطَ عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا، فَيَتَرَدَّدُونَ بَيْنَ الْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ، يَخَافُونَ عَاقِبَةَ سَيِّئَاتِهِمْ، وَيَرْجُونَ رَحْمَةَ اللَّهِ بِإِيمَانِهِمْ، وَهَؤُلَاءِ أَصْحَابُ الْمِيمَنَةِ.

❖ وَقَوْلُهُ: «وَاثْنَانِ عَلَى بَعِيرٍ... إِلَى آخِرِهِ»: السَّابِقِينَ، وَهُمْ أَفْضَلُ الْمُؤْمِنِينَ، يُحْشَرُونَ رُكْبَانًا.

❖ وَقَوْلُهُ: «وَتَحْشَرُ بَقِيَّتُهُمُ النَّارَ». يُرِيدُ بِهِ أَصْحَابَ الْمَشْئَمَةِ، وَرُكُوبُ السَّابِقِينَ فِي الْحَدِيثِ يَحْتَمِلُ الْحَمْلَ دَفْعَةً وَاحِدَةً تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّ الْبَعِيرَ الْمَذْكُورَ يَكُونُ مِنْ بَدَائِعِ فَطْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى، حَتَّى يَقْوَى عَلَى مَا لَا يَقْوَى عَلَيْهِ غَيْرُهُ مِنَ الْبُعْرَانِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ التَّعَاقُبُ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَإِنَّا سَكَتَ عَنِ الْوَاحِدِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ يَكُونُ لِمَنْ فَوْقَهُمْ فِي الْمَرْتَبَةِ، كَالْأَنْبِيَاءِ؛ لِيَقَعَ الْاِمْتِيَاْزُ بَيْنَ النَّبِيِّ، وَمَنْ دُونَهُ مِنَ السَّابِقِينَ فِي الْمَرَائِبِ، كَمَا وَقَعَ فِي الْمَرَائِبِ. انْتَهَى مُلَخَّصًا، وَتَعَقَّبَهُ الطَّبِيبِيُّ وَرَجَّحَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْخَطَّابِيُّ، وَأَجَابَ عَنِ الْأَوَّلِ: بِأَنَّ الدَّلِيلَ ثَابِتٌ، فَقَدْ وَرَدَ فِي عِدَّةِ أَحَادِيثٍ وَقُوعُ الْحَشْرِ فِي الدُّنْيَا إِلَى جِهَةِ الشَّامِ، وَذَكَرَ حَدِيثَ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ الَّذِي تَبَهَّتْ عَلَيْهِ قَبْلُ، وَحَدِيثَ مَعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ -جَدُّ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ- رَفَعَهُ: «إِنَّكُمْ تَحْشَرُونَ، وَنَحْنُ بِيَدِهِ نَحْوُ الشَّامِ، رِجَالًا وَرُكْبَانًا، وَتَجْرُونَ عَلَى وُجُوْهِكُمْ» أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ، وَسَنَدُهُ قَوِيٌّ، وَحَدِيثُ: «سَتَكُونُ هِجْرَةٌ بَعْدَ هِجْرَةٍ، وَتَنْحَازُ النَّاسُ إِلَى مُهَاجِرِ إِبْرَاهِيمَ وَلَا يَنْقَى فِي الْأَرْضِ إِلَّا شَرُّهَا تَلْفِظُهُمْ أَرْضُوْهُمْ، وَتَحْشَرُهُمُ النَّارُ مَعَ الْقِرَدَةِ وَالْخَنَازِيرِ». انْتَهَى كَلَامُ الْحَافِظِ.

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مِنْ كَلَامِ الْعَلَّامَةِ ابْنِ عَثِيمٍ تَحْلِيلُهُ.

ما زال عندي إشكالٌ، وهو أن التقسيم ليس ظاهرًا في أن هذا قسمٌ هذا، مثلًا راغبين راهبين هذا الأول، الثاني على بعيرٍ، (وبقيتهم) تحشُرهم النار، فالذين على بعيرٍ قد يَكُونُونَ راغبين راهبين، ولو كان الحديث: راغبين وراهبين، وراغبين راهبين؛ يعني: أن منهم راغبًا، ومنهم راهبٌ، ومنهم جامعٌ بين الأمرين. هذا هو التقسيم المتبادرُ، لكن الله أعلم بما أراد الرسول ﷺ، إنما لا شكٌ عندي في أن هذا الحشر في الدنيا، وليس في الآخرة؛ لأن كونهم على إبلٍ، وكون النار تُطَارِدُهُمْ، وتُضَيِّعُ، وتُثْمِسِي معهم، وتَقِيلُ معهم. فكلُّ هذا لا يَكُونُ إِلَّا في الدنيا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥٢٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَغْدَادِيُّ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ قَتَادَةَ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ كَيْفَ يُحْشَرُ الْكَافِرُ عَلَى وَجْهِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: «الْأَنَسُ الَّذِي أَمْسَاهُ عَلَى الرَّجْلَيْنِ فِي الدُّنْيَا قَادِرًا عَلَى أَنْ يُمَشِيَهُ عَلَى وَجْهِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟» قَالَ قَتَادَةُ: بَلَى وَعِزَّةُ رَبِّنَا^(١).

في هذا الحديث: تفسيرٌ لقوله تعالى: ﴿وَيُحْشَرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى وَجْهِهِمْ عُمَا وَبُكَا وَصَنَاءَ﴾ [الأنعام: ٩٧]. فهذا الرجل استشكل كيف يُحْشَرُ الكافر على وجهه، فبين له النبي ﷺ أن الذي أَمْسَاهُ في الدنيا على رجلين قادرٌ على أن يُمَشِيَهُ على وجهه يوم القيامة، وهذا جوابٌ واضحٌ. وفي قول قَتَادَةَ: بلى، وعِزَّةُ رَبِّنَا. دليلٌ على جواز الحلف بالصفة من صفات الله؛ لأن العِزَّةَ صفةٌ كما قال تعالى: ﴿سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الشورى: ١٨] وقال تعالى: ﴿فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا﴾ [الحج: ١٠].

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥٢٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَفْصَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ عَمْرُو بْنُ سَعِيدٍ سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّكُمْ مُلَاقُوا اللَّهِ حُفَاةَ عُرَاةٍ مُشَاةَ غُرْلَا»^(١)، قَالَ سُفْيَانُ: هَذَا

(١) أخرجه مسلم (٢٨٠٦).

(٢) أخرجه مسلم (٢٨٠٦).

مِمَّا نَعُدُّ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ.

❖ قوله: «قال سفيان: إنما هذا مما نَعُدُّ... إلى آخره». إنما قال سفيان هذا؛ لأن ابن عباس رضي الله عنهما كما هو معلوم كان صغيراً، وقد روى أحاديث كثيرة جداً عن الرسول ﷺ، وقد ذكر بعض العلماء أنه لم يحفظ عن الرسول إلا نحو أربعين حديثاً فقط. أما بقية الأحاديث التي لم يسمِعها فهو إنما قد سمِعها من الصحابة، لكنه هو لم يرسل، ومرسل الصحابي - كما مر علينا في المصطلح - حكمه حكم المتصل، لاسيما مثل مراسيل ابن عباس؛ لأنه كان كبيراً يحفظ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

٦٥٢٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: «إِنَّكُمْ مَلَاقُوا اللَّهَ حُفَاةَ عُرَاةٍ غُرْلًا»^(١).

٦٥٢٦ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَامَ فِينَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ فَقَالَ إِنَّكُمْ تَحْشُرُونَ حُفَاةَ عُرَاةٍ غُرْلًا ﴿كَأَبْدَانَا أَوَّلَ خَلْقٍ تُعِيدُهُ﴾ [الْبَقَرَةُ: ١٠٤]. الْآيَةُ وَإِنَّ أَوَّلَ الْخَلَائِقِ يُكْسَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلَ، وَإِنَّهُ سَيَجَاءُ بِرَجَالٍ مِنْ أُمَّتِي فَيُؤْخَذُ بِهِمْ ذَاتَ الشَّمَالِ فَأَقُولُ يَا رَبِّ أَصِيحَابِي فَيَقُولُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ، فَأَقُولُ، كَمَا قَالَ الْعَبْدُ الصَّالِحُ: ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿الْحَكِيمُ﴾ [الْبَقَرَةُ: ١١٧-١١٨]. قَالَ: فَيَقَالُ: إِنَّهُمْ لَمْ يَزَالُوا مُرْتَدِّينَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ^(٢).

هذا الحديث فيه: شاهد لقول سفيان السابق: إن هذا مما سمِعَه مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؛ لأنه قال هنا - أي: ابن عباس - : قام فِينَا يَخْطُبُ، فَيَدُلُّ على أنه سمِعَه مِنَ النَّبِيِّ ﷺ.

❖ وقوله: ﴿كَأَبْدَانَا أَوَّلَ خَلْقٍ تُعِيدُهُ﴾ هذا استشهاد بالآية؛ يعني: كما قال الله تعالى: ﴿كَأَبْدَانَا أَوَّلَ خَلْقٍ تُعِيدُهُ﴾.

وفي هذا: دليل على أنه يجوزُ لِلْمُسْتَشْهِدِ بِالآيَةِ أَنْ لَا يَقُولَ: لقوله تعالى، أو قال الله تعالى؛

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) أخرجه مسلم (٢٨٠٦).

لأن النبي ﷺ أَدْمَجَ الآيةَ في الحديثِ، ولم يَقُلْ: كما قال تعالى، أو لقوله تعالى.

وفيه دليلٌ على أن الناسَ يُكْسَوْنَ يومَ القيامةِ، وأن أولَ مَنْ يُكْسَى إبراهيمُ عليه السلامُ، وهذه ميزةٌ له، وقد ذَكَرْنَا في رسالةٍ: «عقيدة أهل السنة والجماعة» أن مَنْ حَصَلَتْ له ميزةٌ وخصيصةٌ عن غيره، فلا يَقْتَضِي ذلك تفضيله على غيره تفضيلاً مطلقاً، بل إنه يَمْتَّازُ بهذه الخصيصة، وَيَكُونُ الفَضْلُ المطلقُ لِمَنْ يُفْضَلُهُ.

فمثلاً عليُّ بنُ أبي طالبٍ قَالَ له النبي ﷺ: «أنت مني بمنزلة هارونَ من موسى، غيرَ أنه لا نبيَّ بعدي»^(١). فهذا لا يَقْتَضِي أن يَكُونَ أَفْضَلُ من أبي بكرٍ؛ لأن أبا بكرٍ له فضائلُ أخرى جَعَلَتْه أَفْضَلُ من عليٍّ مطلقاً.

فهنا قد بَيَّنَّ النبي ﷺ أن إبراهيمَ يُكْسَى أولَ الخلائقِ، فهل يَلْزَمُ من هذا أن يَكُونَ أَفْضَلُ من محمدٍ ﷺ؟

الجوابُ: لا؛ لأنه وإن امتازَ بهذه الخصيصة فإنه لا يَلْزَمُ أن يَكُونَ له الفَضْلُ المطلق.

وفي هذا الحديثِ أيضاً: دليلٌ على أنه سَيَرْتَدُّ أَحَدٌ من الصحابةِ، لكنهم قَلَّةٌ؛ ولهذا قال ﷺ: «أصبحابي». وأصبحابي هذه تصغيرٌ يَدُلُّ على التقليلِ، وأما رواية: «أصحابي» فيَكُونُ المرادُ بها الجنسُ الذي يَشْمَلُ القليلَ والكثيرَ، وإذا كان المرادُ بها الجنسُ الذي يَشْمَلُ القليلَ والكثيرَ، ثم جاء مُفسِّراً بأنه قليلٌ، حُوِّلَ الجنسُ على القليلِ.

وبهذا التقريرِ يَنْدَفِعُ ما ادَّعاه الرافضةُ من أن الصحابةَ كُلَّهُم وعلى رأسِهِم: أبو بكرٍ وعمرُ قد ارتدُّوا بعدَ النبي ﷺ كَفَّارًا إِلَّا نَفَرًا قَلِيلاً؛ لأنهم يَقُولُونَ: هذا الحديثُ في «البخاري»، الذي هو عندكم أَصَحُّ الكُتُبِ يَقُولُ الرسولُ ﷺ فيه: «ياربِّ أصحابي» فيَقُولُ: إنك لا تدري ما أَحَدَثُوا بعدَكَ»، فنَقُولُ: قوله: «أصحابي» جنسٌ يَشْمَلُ القليلَ والكثيرَ، وقوله: «أصبحابي»: يَخْتَصُّ بالقليلِ.

وأيضاً كلمةُ «أصبحابي» كما أنها تَدُلُّ على قَلَّةِ العددِ، فهي تَدُلُّ أيضاً على قَلَّةِ الكيفيةِ، يعني: تَدُلُّ على صَغْفِ الصَّحْبَةِ فيهم، أي: أنهم ليسوا من الصحابةِ المُلازمينَ؛ لأنه لا يُمْكِنُ أن يَكُونَ رجلاً صاحبَ النبي ﷺ مُدَّةَ طويلةٍ، ثم يَرْتَدُّ بعدَ ذلك على عَقِبِهِ.

فصار التصغيرُ هنا للتقليل والتحقيق، وليس معنى قولي للتحقيق أن الصحابةَ فيهم أحدٌ حقيرٌ، لكن المعنى: أن هؤلاءَ كانت صحبتُهُم للرسول ﷺ قليلةً، فيكونُ المرادُ: قِلَّةُ العددِ وقِلَّةُ الصُّحْبَةِ والمُلازِمَةِ؛ ولهذا قال: «أصحابي». فإن قال قائلٌ: ألا ينقض هذا الحديثُ القاعدةَ المتقررةَ بأنَّ الصحابةَ كلَّهم عدولٌ، وأنه لا يُنَحَّثُ عن عدالتهم؟

فالجوابُ: أنَّ الذين ارتدوا بعد النَّبِيِّ ﷺ قد زالت صحبتُهُم بالردة، وهم مُعَيَّنُونَ معروفون، وبهذا يزولُ الإشكالُ، والله أعلمُ. وفيه أيضًا: دليلٌ على أن الرسول ﷺ يزودُ عن أُمَّتِهِ ﷺ؛ لأنه دافع عن هؤلاء، ولكنه لا يعلمُ الغَيْبَ لا حيًّا ولا ميتًا، وهو بعد الموتِ أبعدُ من العلمِ عما كان قبل الموتِ. وقوله: «إنهم لم يزألوا مُرتدِّينَ على أعقابِهِم». هذا في الذين ارتدُّوا مِنَ الصحابةِ، ولم يَرْجِعُوا إلى الإسلامِ، وقاتلَهُم الصحابةُ؛ أبو بكرٍ وغيره، ومنهم من قُتِلَ، ومنهم مَنْ سلم وأمن، ومنهم مَنْ سلم ومات على الرِّدَّةِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥٢٧- حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ أَبِي صَغِيرَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تُحْشَرُونَ حُفَاةَ عُرَاةٍ غُرُلَا قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ؟ فَقَالَ: «الْأَمْرُ أَشَدُّ مِنْ أَنْ يُبْهَمَهُمْ ذَلِكَ»^(١).

٦٥٢٨- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ فِي قُبَّةٍ فَقَالَ: «أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُبْعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟». قُلْنَا: نَعَمْ. قَالَ: «أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟». قُلْنَا: نَعَمْ. قَالَ: «أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا شَطْرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟». قُلْنَا: نَعَمْ. قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَكُونُوا شَطْرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْجَنَّةَ لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ، وَمَا أَنْتُمْ فِي أَهْلِ الشَّرِّ إِلَّا

كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَحْمَرِ^(١).
[الحديث ٦٥٢٨ - طرفه في: ٦٦٤٢].

٦٥٢٩ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ ثَوْرٍ، عَنْ أَبِي الْغَيْثِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَوَّلُ مَنْ يُدْعَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ آدَمُ، فَتَرَاءَى ذُرِّيَّتُهُ، فَيَقَالُ: هَذَا أَبُوكُمْ آدَمُ. فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ. فَيَقُولُ: أَخْرِجْ بَعَثْ جَهَنَّمَ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ. فَيَقُولُ: يَا رَبِّ كَمْ أَخْرِجُ؟ فَيَقُولُ: أَخْرِجْ مِنْ كُلِّ مِائَةِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ». فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِذَا أُخِذَ مِنَّا مِنْ كُلِّ مِائَةٍ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ فَمَاذَا يَبْقَى مِنَّا؟ قَالَ: «إِنَّ أُمَّتِي فِي الْأُمَمِ كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ».

هذان الحديثان فيهما: دليل على أن هذه الأمة ستكون نصف أهل الجنة، وقد ورد في «السنن»: أن الجنة مائة وعشرون صفًا، وأن منها ثمانين من هذه الأمة^(٢)، فتكون هذه الأمة ثلثي أهل الجنة؛ لأن النبي ﷺ أكثر الأنبياء أتباعًا؛ إذ أن مُتَّبِعِيهِ مِنْذُ بُعِثَ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ، بخلاف غيره من الأنبياء، فإن الأنبياء الذين قبله يأتون يوم القيامة فيكون مع النبي الرجل والرجلان، والنبي ومعه الرهط، والنبي وليس معه أحد^(٣)، أما محمد ﷺ، فإن معه أمما لا يخصهم إلا الله؛ لهذا كانت أُمَّتُهُ نصف أهل الجنة على ما ثبت في «الصحيحين»، أو ثلثي أهل الجنة على ما جاء في «السنن».

وعلى هذا: فيكون في ذلك فضلٌ لرسول الله ﷺ؛ حيث كانت أُمَّتُهُ أَكْثَرَ الْأُمَمِ أَتْبَاعًا لِلْأَنْبِيَاءِ. وقد بينَ ﷺ في هذين الحديثين: أننا مع كثرتنا فلسنا في أهل الشرك إلا كالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَحْمَرِ.

وقوله: «كالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَحْمَرِ». يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا تَرْدِيدًا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَعْنِي: أَنَّهُ قَالَ هَذَا أَوْ هَذَا، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ شَكٌّ مِنَ الرَّوَايِ، وَأَيًّا كَانَ فَالْمَعْنَى لَا يَخْتَلَفُ.

أما الحديث الثاني ففيه: إثبات أن الله ﷻ يُنَادِي وَيُخَاطِبُ، وَيَقُولُ وَيُجَابُ؛ لقوله: «فَيَقُولُ: يَا آدَمُ. فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ». كما سيأتي أن القائل هو الله ﷻ.

(١) أخرجه مسلم (٢٢١).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٥٤٦)، وهو ابن ماجه (٤٢٨٩)، وابن حبان (٧٤٥٩).

(٣) أخرجه البخاري (٥٧٥٢)، ومسلم (٢٢٠).

❦ وقوله: «فَيَقُولُ: أَخْرِجْ مِنْ كُلِّ مِائَةِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ». وفي الحديث الآتي: «من كُلِّ أَلْفِ تِسْعِمِائَةٍ وَتِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ»؛ ومعلوم: أن النسبة في الحديث الثاني أَقْلُ بكثيرٍ مِنَ النسبة في هذا الحديث، وسندُكُـرُ الجمعِ بينهما بعدَ الكلامِ على الحديثِ القادمِ -إن شاءَ اللهُ-.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٤٦ - بَابُ قَوْلِهِ ﷺ: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ١٠١]. ﴿أُزِفَتْ

الْآزِفَةُ﴾ [البقرة: ١٥٧]. ﴿أَقْرَبَتِ السَّاعَةُ﴾ [البقرة: ١٠١].

❦ قوله ﷺ: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾. هذا بقيةُ آيةٍ قَالَ اللهُ فيها: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَتَقُولُوا رَبِّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ ① يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٠١-٢٠٢].

وقد اختلف العلماء في هذه الزلزلة: هل هي يومَ القيامة، أو هي الزلزلة التي تَكُونُ قُبَيْلَ النَّفْخِ فِي الصُّورِ؟

فمنهم مَنْ قَالَ بالأول، وقال: إن هذه الزَّلْزَلَةُ تَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وأنها عبارةٌ عن زلزلةِ

الأفئدة والقلوب، واضطرابها.

ومنهم مَنْ قَالَ: أنها في الدنيا، وإنها زلزلةٌ حَسِيَّةٌ تُزَلِّزُ الْأَرْضَ بِهِمْ، وحينئذٍ يَتَعَقَّدُونَ أو يُوَقِّنُونَ بأنها هي الساعة، ثُمَّ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَيَقْرَعُونَ وَيَمُوتُونَ.

وهؤلاء أَيْدُوا رأيهم بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾.

فقال: «كل مرضعة». والتاء إذا جاءت في «مَرْضِعٍ» فهي للفعل لا للوصف، بخلاف ما إذا نُزِعَتِ التاء فإنها تَكُونُ للوصف، فتقول: امرأةٌ مَرْضِعٌ، وامرأةٌ مَرْضِعَةٌ. والفرق بينهما: أن الأولَ وصفٌ، والثاني فعلٌ، يَعْنِي: الآن صَبِيْهَا يُرْضِعُهَا، بخلافِ الأولى. أما لو كان الصبيُّ في فراشه فهي مَرْضِعٌ؛ لأنه وصفٌ حينئذٍ.

قالوا: فقوله تعالى: ﴿كُلُّ مُرْضِعَةٍ﴾. يَدُلُّ على أن هناك مَنْ تَرْضَعُ فعلاً.

❦ وقوله: ﴿وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا﴾. يَدُلُّ على أن هناك حَمَلاً فعلاً يُوضَعُ،

وهذا لا يُوجَدُ في الآخرة، ولا شك أن هذا يُؤَيِّدُ أنها زَلْزَلَةٌ تَكُونُ فِي آخِرِ الدُّنْيَا.

❖ وقوله: ﴿أَزِفَتِ الْأَزْفَةُ﴾. ﴿أَقْرَبَتِ السَّاعَةُ﴾. «أزفت الأزفة» يعني: قربت القربة، وهي الساعة، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَزِفَتِ الْأَزْفَةُ﴾ ﴿لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾ [البقرة: ٥٧-٥٨]. وقال تَعَالَى: ﴿وَمَا يَذُرُكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الزمر: ١٧]. وقال في الآية التي ساقها المؤلف: ﴿أَقْرَبَتِ السَّاعَةُ﴾. فعلى هذا تكونُ الْأَزْفَةُ هي الساعة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥٣٠- حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ: يَا آدَمُ. فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ». قَالَ: «يَقُولُ: أَخْرِجْ بَعَثَ النَّارِ. قَالَ: وَمَا بَعَثَ النَّارِ؟ قَالَ: مِنْ كُلِّ أَلْفٍ تِسْعِمِائَةٍ وَتِسْعَةٌ وَتِسْعِينَ. فَذَلِكَ حِينَ يَشِيبُ الصَّغِيرُ، وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمَلٍ حَمْلَهَا، وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَى وَمَا هُمْ بِسُكَرَى، وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ». فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا ذَلِكَ الرَّجُلُ؟ قَالَ: «أَبْشِرُوا فَإِنَّ مِنْ بَاجُوجٍ وَمَاجُوجٍ أَلْفًا وَمِنْكُمْ رَجُلًا». ثُمَّ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَأَطْمَعُ أَنْ تَكُونُوا ثُلُثُ أَهْلِ الْجَنَّةِ». قَالَ: فَحَمِدْنَا اللَّهَ وَكَبَّرْنَا. ثُمَّ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَأَطْمَعُ أَنْ تَكُونُوا شَطْرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ، إِنَّ مَلَائِكُمْ فِي الْأُمَمِ كَمَثَلِ الشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ، أَوْ الرَّقْمَةِ فِي ذِرَاعِ الْحِمَارِ»^(١).

هذا الحديث أَوْفَى مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ السَّابِقِ فِيهِ: أَنْ اللَّهَ يَقُولُ: يَا آدَمُ. فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ. وفي هذا: نصٌّ واضحٌ على أن كلامَ اللَّهِ تَعَالَى بصوتٍ مسموعٍ، وأنه بحروفٍ؛ لأن قوله: يَا آدَمُ، كلمةٌ، بل كلماتٌ مكوَّنةٌ مِنْ حُرُوفٍ وبصوتٍ؛ لأنَّ آدَمَ سَمِعَ؛ ولهذا قَالَ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ.

ومعنى قوله: «لبيك». أي: إجابةٌ لك بعد إجابة. وليس المقصودُ به التَّشْيِيعَ، بل المقصودُ به مطلقُ التَّكْرَارِ، فهو كقوله: ﴿ثُمَّ أَتِجَّ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ [الملك: ٤]. فقوله: «كرتين» ليس معناه مرَّتين فقط، بل المرادُ كَرَّةً بعدَ كَرَّةٍ.

❖ وقوله: «لبيك». مفعولٌ مطلقٌ، لكن حُذِفَتْ زَوَائِدُهُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ: أَلَبَّ بِالْمَكَانِ إِذَا أَقَامَ

به. ولو كان مصدرًا لقال: إلبابًا إلبابين؛ لأن: أَلَبَّ. رباعي، ومصدرُ الرباعي يكونُ على وزن: إفعالٍ. فـ«أَلَبَّ» مصدرُهُ: إلبابٌ. إلا إنه حُذِفَتْ زوائده فصار: لَبَّيْكَ. فهو مفعولٌ مطلقٌ منصوبٌ على مفعوله المطلق.

❖ وقوله: «وَسَعْدَيْكَ». يَعْني: إِسْعَادًا بَعْدَ إِسْعَادٍ، وَأَصْلُ الْإِسْعَادِ: الْمَعَاوَنَةُ وَالْمُسَاعَدَةُ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ إِظْهَارِ الْإِنْسَانِ وَلَايَتَهُ لِلَّهِ ﷻ، وَنَصْرَتَهُ لِدِينِهِ.

❖ وأما قوله: «الْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ». فمعناه واضحٌ، وهو: أَنَّ الْخَيْرَ كُلَّهُ بِيَدِ اللَّهِ ﷻ، وَهُوَ الَّذِي يُعْطِيهِ مَنْ يَشَاءُ.

❖ وقوله: «أَخْرِجْ بَعَثَ النَّارِ». «بَعَثَ» مصدرٌ بمعنى اسْمُ الْمَفْعُولِ؛ أَي: مَبْعُوثِ النَّارِ؛ أَي: الَّذِينَ يُبْعَثُونَ إِلَى النَّارِ.

❖ وقوله: «قَالَ: وَمَا بَعَثَ النَّارِ؟ قَالَ: مِنْ كُلِّ أَلْفٍ تِسْعِمِائَةٍ وَتِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ». أَي: أَنَّهُ سَيَبْقَى وَاحِدٌ مِنَ الْأَلْفِ.

❖ وقوله: «فَذَلِكَ حِينَ يَشِيبُ الصَّغِيرُ، وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمَلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى وَلَكِنْ عَذَابُ اللَّهِ شَدِيدٌ». وقوله تعالى: ﴿سُكْرَى﴾. قرئ: ﴿سَكْرَى﴾: ﴿تَرَى النَّاسَ سَكْرَى﴾. وذلك لِاضْطِرَابِ تَصَرُّفَاتِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ، كَأَنَّهُمْ يَتَصَرَّفُونَ بِلا عَقُولٍ مِنْ شِدَّةِ الْهَوْلِ ﴿وَمَا هُمْ بِسُكْرَى﴾ يَعْني: لَيْسَ فِيهِ سَكْرٌ حَقِيقَةٌ، وَلَكِنْ تَصَرَّفَهُمْ تَصَرُّفُ السُّكْرَانِ.

❖ وقوله: «فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ». يَعْني: عَلَى الصَّحَابَةِ.

❖ وقوله: فقالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْنَا ذَلِكَ الرَّجُلُ؟ قَالَ: «أَبَشِرُوا؛ فَإِنْ مِنْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ أَلْفٌ». وَفِي نَسَخَةٍ: «أَلْفًا». وَهَذِهِ هِيَ الْمَوَافِقَةُ لِقَوَاعِدِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَعْرُوفَةِ؛ لِأَنَّ «مِنْكُمْ» خَبَرٌ «إِنْ» مَقْدَمٌ، وَ«أَلْفًا» اسْمُهَا مُؤَخَّرٌ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّا لَنَعْلَمَنَّ مِنْكُمْ مُكْذِبِينَ﴾ [الأنعام: ٤٩]. فَقَالَ: ﴿مُكْذِبِينَ﴾. وَلَمْ يَقُلْ: مُكَذِّبُونَ. فَهَذِهِ الْآيَةُ مِثْلُ قَوْلِهِ: «مِنْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ أَلْفًا».

لَكِنْ إِنْ صَحَّتْ رَوَايَةُ: «أَلْفٌ». فَإِنَّهَا تَأَوَّلُ عَلَى أَنَّ اسْمَ «إِنْ» ضَمِيرُ الشَّأْنِ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا خَبَرٌ؛

❖ وقوله: «يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ». هُمَا قَبِيلَتَانِ عَظِيمَتَانِ كَبِيرَتَانِ، قَالَ عَنْهَا النَّبِيُّ ﷺ:

«ما كانتا في شيء إلا كثرتاه»^(١)

وفي هذا الحديث دليل على أن يأجوج ومأجوج من بني آدم، وهو كذلك؛ لأن الخلق ثلاثة أصناف: ملائكة، وجن، وبني آدم، فالملائكة خلُقوا من نور، والجن من نار، وبني آدم من طين، ومنهم يأجوج ومأجوج.

فيأجوج ومأجوج من بني آدم، وأشكالهم كأشكال بني آدم، وأما ما ذُكر في بعض الكتب التي تتكلم عن أشرار الساعة من أنهم أصناف بعضهم طوله مفرط يأخذ السمكة من قاع البحر ويشويها بالشمس، وبعضهم قصير جداً حتى إن العشرة يركب بعضهم بعضاً فلا يملأون المد، ثم ينظرون إلى المد فيقولون: ما أبعد قعر البئر. وبعضهم له آذان طويلة يفتش أذنا ويلتحف أخرى. إلى غير ذلك من الخرافات، وهو شيء عجيب.

وهذا كله ليس بصحيح، فهم من بني آدم تماماً، شكلهم كشكل بني آدم، ويختلفون باختلاف البيئات، كما تختلف البينات الآن فتجد مثلاً بعض الناس في الشمال تكون أجسامهم كبيرة، وفي محل آخر تكون صغيرة، كما في شرق آسيا.

وقوله ﷺ: «منكم رجل، ومنهم ألف». استدلل به شيخنا عبد الرحمن بن سعد بن سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن يأجوج ومأجوج تشمل جميع الكفار وليسوا قبيلة معينة، قال: لأن الرسول ﷺ حصر بني آدم بألف، من المسلمين واحد، والباقي من يأجوج ومأجوج، إذن فكل الكفار يصدق عليهم أنهم يأجوج ومأجوج. وأيد قوله ذلك بأن أجيح النار عند التهايبها يكون مضطرباً مختلفاً، وهكذا الكفار تقلب أفئدتهم وأبصارهم، كما قال تعالى: ﴿وَتَقَلَّبُ أَفئِدَتُهُمْ وَابْصَرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ١١٠]. وقال: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَهُمْ فِي أَمْرٍ مَرِيجٍ﴾ [نور: ٥٥]. قال: فليس المراد: يأجوج ومأجوج قبيلة معينة، أو قبيلتين معينتين، بل إن كل الكفار يأجوج ومأجوج. وجعل الأجيح أجيحاً معنوياً؛ وذلك لفساد أفكارهم واضطراب عقولهم وعدم ثباتهم.

وقال: هذا الحديث يدل على هذا؛ لأنه إذا كان من يأجوج ومأجوج من بني آدم تسعمائة وتسعة وتسعين، وواحد مسلم فهو لاء هم بنو آدم، ونحن لا نعلم بني آدم إلا مسلم أو كافر،

(١) أخرجه النسائي في «الكبرى» (١١٣٤٠)، والترمذي (٣١٦٩)، وأحمد (٤/ ٤٣٥)، وابن حبان (٧٣٥٤).

فهذا يَدُلُّ على أن المراد بَيَّأُجُوجَ ومَأْجُوجَ في هذا الحديث جميع الكفار.

❦ قوله: «والذي نفسي بيده إني لأطمعُ أن تكونوا ثلث أهل الجنة». قَالَ: فَحَمِدْنَا اللَّهَ وَكَبَّرْنَا. ثُمَّ قَالَ: «والذي نفسي بيده إني لأطمعُ أن تكونوا شَطْرَ أهل الجنة، إن مثلكم في الأُمَمِ كَمِثْلِ الشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ، أَوْ كَالرَّقْمَةِ فِي ذِرَاعِ الْحِمَارِ». فَأَقْسَمَ النَّبِيُّ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِدُونِ أَنْ يُسْتَقْسَمَ، ففیه: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْإِقْسَامِ عَلَى الشَّيْءِ بِدُونِ أَنْ يُسْتَقْسَمَ الْإِنْسَانُ، إِذَا دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَى ذَلِكَ، وَالْحَاجَةُ هُنَا دَاعِيَةٌ إِلَى ذَلِكَ، وَهِيَ: أَنْ يَطْمَئِنَّ الصَّحَابَةُ رَضًا، وَأَلَّا يَتَأَسَّوْا مِنْ أَنْ يَكُونُوا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، بِنَاءً عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ. قَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَجْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

❦ قوله: «بَابُ إِنْ زَلَزَلَتِ السَّاعَةُ شَيْءٌ عَظِيمٌ». أَشَارَ بِهِذِهِ التَّرْجُمَةُ إِلَى مَا وَقَعَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ أَنَّهُ ﷺ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ عِنْدَ ذِكْرِ الْحَدِيثِ، وَالزَّلْزَلَةُ: الْاضْطِرَابُ، وَأَصْلُهُ: مِنَ الزَّلَلِ، وَفِي تَكَرُّرِ الزَّاي فِيهِ تَنْبِيْهُ عَلَى ذَلِكَ.

وَالسَّاعَةُ فِي الْأَصْلِ: جُزْءٌ مِنَ الزَّمَانِ، وَاسْتُعِيرَتْ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ سَكَرَاتِ الْمَوْتِ. وَقَالَ الزَّجَّاجُ: مَعْنَى السَّاعَةِ: الْوَقْتُ الَّذِي تَقُومُ فِيهِ الْقِيَامَةُ، إِشَارَةً إِلَى أَنَّهَا سَاعَةٌ خَفِيفَةٌ يَنَقَعُ فِيهَا أَمْرٌ عَظِيمٌ.

وَقِيلَ: سُمِّيَتْ سَاعَةً؛ لَوْقُوعِهَا بَغْتَةً، أَوْ لَطُولِهَا، أَوْ لِسُرْعَةِ الْحِسَابِ فِيهَا، أَوْ لِأَنَّهَا عِنْدَ اللَّهِ خَفِيفَةٌ مَعَ طُولِهَا عَلَى النَّاسِ.

❦ قوله: «أَزَفَتْ الْأَرْفَةُ». «أَقْرَبَتْ السَّاعَةُ». هُوَ مِنَ الْأَرْفِ -بِفَتْحِ الزَّاي- وَهُوَ الْقُرْبُ، يُقَالُ: أَزَفَ كَذَا؛ أَي: قَرَّبَ. وَسُمِّيَتْ السَّاعَةُ أَرْفَةً؛ لِقُرْبِهَا، أَوْ لَضَيْقِ وَقْتِهَا. وَاتَّفَقَ الْمُفَسِّرُونَ عَلَى أَنَّ مَعْنَى «أَزَفَتْ»: اقْتَرَبَتْ أَوْ دَنَتْ.

❦ قوله: «جَرِيرٌ». هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ.

❦ قوله: «عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ». فِي رِوَايَةِ أَبِي أُسَامَةَ فِي بَدْءِ الْخَلْقِ، وَحِفْصِ بْنِ غِيَاثٍ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْحَجِّ كِلَاهُمَا، عَنْ الْأَعْمَشِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ وَهُوَ ذُكْوَانُ وَأَبُو سَعِيدٍ هُوَ الْخُدْرِيُّ.

❦ قوله: «يَقُولُ اللَّهُ». كَذَا وَقَعَ لِلْأَكْثَرِ غَيْرِ مَرْفُوعٍ، وَبِهِ جُزْمُ أَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ»، وَفِي

رواية كريمة بإثبات قوله: قال رسول الله ﷺ، وكذا وقع لمسلم، عن عثمان بن أبي شيبة، عن جرير، بسند البخاري فيه، ونحوه في رواية أبي أسامة وحفص.

وقد ظهر من حديث أبي هريرة الذي قبله: أن خطاب آدم بذلك أول شيء يقع يوم القيامة، ولفظه: «أول من يدعى يوم القيامة: آدم ﷺ»، فتراءى ذريته. بمشاة واحدة، ومد، ثم همزة مفتوحة مماله، وأصله: فتراءى. فحذفت إحدى التائين، وتراءى الشخصان تقابلا، بحيث صار كل منهما يتمكن من رؤية الآخر.

ووقع في رواية الإسماعيلي من طريق الداروردي عن ثور: «فتراءى له ذريته» على الأصل، وفي حديث أبي هريرة: فيقال: هذا أبوكم. وفي رواية الداروردي: «فيقولون: هذا أبوكم».

❖ قوله: «فيقول: ليبيك وسعديك، والخير في يدك». في الاختصار على الخير نوع

تعطيف ورعاية للأدب، وإلا فالشر أيضا بتقدير الله كالخير.

❖ ولله: «أخرج بعث النار». في حديث أبي هريرة: «بعث جهنم من ذريتك». وفي رواية

أحمد: «نصيب». بدل: «بعث». والبعث بمعنى المبعوث، وأصلها في السرايا التي يبعثها الأمير إلى جهة من الجهات للحرب وغيرها، ومعناها هنا: مئز أهل النار من غيرهم، وإنما خص بذلك آدم؛ لكونه والد الجميع، ولكونه كان قد عرف أهل السعادة من أهل الشقاء، فقد رآه النبي ﷺ ليلة الإسراء وعن يمينه أسودة، وعن شماله أسودة. الحديث، كما تقدم في حديث الإسراء.

وقد أخرج ابن أبي الدنيا من مرسل الحسن قال: يقول الله لأدم: يا أدم، أنت اليوم عدل بيني وبين ذريتك، قم فانظر ما يرفع إليك من أعمالهم.

❖ قوله: «قال: وما بعث النار؟». الواو عاطفة على شيء محذوف تقديره: سمعت

وأطعنت، وما بعث النار؟ أي: وما مقدار مبعوث النار؟ وفي حديث أبي هريرة: «فيقول: يا رب، كم أخرج؟».

❖ قوله: «من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين». وفي حديث أبي هريرة: «من كل مائة

تسعة وتسعين». قال الإسماعيلي: في حديث أبي سعيد: «من كل ألف واحد». وكذا في حديث غيره، ويشبه أن يكون حديث ثور يعني: راويه عن أبي الغيث، عن أبي هريرة وهما.

قلت: ولعله يريد بقوله: غيره. ما أخرجه الترمذي من وجهين، عن الحسن البصري، عن

عمران بن حصين نحوه، وفي أوله زيادة قال: كنا مع النبي ﷺ في سفر، فرفع صوته بهاتين الآيتين: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَتَقُورِيكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَأْنٌ عَظِيمٌ ۝﴾ إلى ﴿شَدِيدٌ﴾. فحث أصحابه المطي فقال: «هل تدرون أي يوم ذاك؟» قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «ذاك يوم يُنادي الله آدم». فذكر نحو حديث أبي سعيد وصححه، وكذا الحاكم، وهذا سياق قتادة، عن الحسن من رواية هشام الدستوائي عنه.

ورواه معمر، عن قتادة فقال: عن أنس. أخرجه الحاكم أيضًا. ونقل عن الذهلي: أن الرواية الأولى هي المحفوظة. وأخرجه البزار، والحاكم أيضًا، من طريق هلال بن خباب - بمعجمة وموحدتين الأولى ثقيلة - عن عكرمة، عن ابن عباس قال: تلا رسول الله ﷺ هذه الآية ثم قال: «هل تدرون؟» فذكر نحوه. وكذا وقع في حديث عبد الله بن عمر، وعند مسلم رفعه: «يُخْرِجُ الدَّجَالَ» - إلى أن قال: - ثم يُنْفَخُ فِي الصُّورِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ، ثم يُقَالُ: أَخْرِجُوا بَعَثَ النَّارِ. وفيه: «فَيُقَالُ: مِنْ كُلِّ أَلْفٍ تِسْعَمِائَةٍ وَتِسْعَةٍ وَتِسْعُونَ، فِذَاكَ يَوْمٌ يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا».

وكذا رأيت هذا الحديث في مسند أبي الدرداء بمثل العدد المذكور، رؤيناه في «فوائد طلحة بن الصقر» وأخرجه ابن مردويه من حديث أبي موسى نحوه. فاتفق هؤلاء على هذا العدد، ولم يستخضر الإساعلي لحديث أبي هريرة متابعًا، وقد ظفرت به في مسند أحمد، فإنه أخرج من طريق أبي إسحاق الهجري - وفيه مقال - عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود نحوه.

وأجاب الكرماني بأن مفهوم العدد لا اعتبار له، فالتخصيص بعدد لا يدل على نفي الزائد، والمقصود من العددين واحد وهو تقليل عدد المؤمنين، وتكثير عدد الكافرين.

قلت: ومقتضى كلامه الأول: تقديم حديث أبي هريرة على حديث أبي سعيد، فإنه يشتمل على زيادة، فإن حديث أبي سعيد يدل على أن نصيب أهل الجنة من كل ألف واحد، وحديث أبي هريرة يدل على عشرة فالحكم للزائد، فإذا زاد هنا نقص هنا [هذا غير ظاهر، فإنه لا يمكن أن نعين أن واحدًا هو الزائد؛ لأنه سيقى عندنا العدد الصريح^(١)، ومقتضى

(١) ما بين المعوفين من كلام العالم ابن عثيمين رحمه الله.

كلامه الأخير أن لا يُنظرَ إلى العددِ أصلاً، بل القدرُ المشتركُ بينهما ما ذكره من تقليل العدد. وقد فتح الله - تعالى - في ذلك بأجوبةٍ آخر، وهو: حَمَلُ حديثِ أبي سعيدٍ ومَن وافقه على جميعِ ذريةِ آدمَ، فيكونُ من كلِّ ألفٍ واحدٌ.

وحَمَلُ حديثِ أبي هريرةَ ومَن وافقه على مَن عدا يأجوجَ ومأجوجَ، فيكونُ من كلِّ ألفٍ عشرةً، ويُقَرَّبُ ذلك أن يأجوجَ ومأجوجَ ذكروا في حديثِ أبي سعيدٍ دون حديثِ أبي هريرةَ [ليس هذا الحَمَلُ بصحيح] ^(١).

ويُحتمَلُ أن يكونَ الأولُ يَتعلَّقُ بالخلْقِ أجمعينَ، والثاني بخصوصِ هذه الأمةِ، ويُقَرَّبُ قوله في حديثِ أبي هريرةَ: إذ أخذ منا. لكن في حديثِ ابنِ عباسٍ: «وإنما أمتي جزءٌ من ألفٍ جزءٍ». ويُحتمَلُ أن تقعَ القِسْمَةُ مرتينِ: مرةً من جميعِ الأممِ قبلَ هذه الأمةِ، فيكونُ من كلِّ ألفٍ واحدٌ، ومرةً من هذه الأمةِ فقط فيكونُ من كلِّ ألفٍ عشرةً.

ويُحتمَلُ أن يكونَ المرادُ بيعتِ النارِ الكفارَ، ومَن يَدْخلُها من العصاةِ، فيكونُ من كلِّ ألفٍ تسعمائةٌ وتسعةٌ وتسعونَ كافراً؛ ومن كلِّ مائةٍ تسعةٌ وتسعونَ عاصياً. والعلمُ عندَ الله تعالى.

[أقول: الجمعُ بينَ هذينِ الحديثينِ بسيطٌ، وهو: أن نقولَ: إن الراوي قد وَهَمَ ولا نأتي

بهذه التعليقاتِ المُستَبَعْدَةِ، كما تَوَهَّمُوا مثلاً في عددِ دراهمِ جملِ جابرٍ رحمته الله، وفي عددِ دراهمِ بَريرةَ، وفي عددِ الدنانيرِ في حديثِ فضالةَ بنِ عبيدٍ وغيرِها، وعلى هذا فنقولُ: ما دام الحديثُ قد جاءَ من عدةٍ أوجهٍ بلفظٍ: «من كلِّ ألفٍ» يكونُ هذا اللفظُ هو المعتمدُ] ^(٢).

يقوله: «فذاك حينَ يَشيبُ الصغيرُ وتَضَعُ». وساقَ إلى قوله: «شديد». ظاهره: أن ذلك يَقَعُ في المَوْقِفِ، وقد استَشْكَلَ: بأن ذلك الوقتَ لا حَمَلُ فيه، ولا وَضْعَ، ولا شَيْبَ، ومن ثَمَّ قالَ بعضُ المُفسِّرينَ: إن ذلك قبلَ يومِ القيامةِ. لكنَّ الحديثَ يَرُدُّ عليه.

وأجاب الكرمانيُّ بأن ذلك وَقَعَ على سبيلِ التمثيلِ والتهويلِ، وسبَقَ إلى ذلك النوويُّ، فقال: فيه وجهانِ للعلماءِ فذكرهما وقال: التقديرُ: أن الحالَ يَنْتَهِي إلى أنه لو كانتِ النساءُ حيثنَّ حواملَ لَوَضَعْنَ، كما تقولُ العربُ: أصابنا أمرٌ يَشيبُ منه الوليدُ.

(١) ما بين المعقوفين من كلامِ العَلَّامِ ابنِ عثيمين رحمته الله.

(٢) ما بين المعقوفين من كلامِ العَلَّامةِ ابنِ عثيمين رحمته الله.

وَأَقُولُ: يُحْتَمَلُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى حَقِيقَتِهِ، فَإِنْ كُلُّ أَحَدٍ يُبْعَثُ عَلَى مَا مَاتَ عَلَيْهِ، فَتُبْعَثُ الْحَامِلُ حَامِلًا، وَالْمُرْضِعُ مُرْضِعَةً، وَالطِفْلُ طِفْلًا، فَإِذَا وَقَعَتْ زَلْزَلَةُ السَّاعَةِ، وَقِيلَ ذَلِكَ لِآدَمَ، وَرَأَى النَّاسُ آدَمَ، وَسَمِعُوا مَا قِيلَ لَهُ، وَقَعَ بِهِمْ مِنَ الْوَجَلِ مَا يَسْقُطُ مَعَهُ الْحَمْلُ، وَيَشِيبُ لَهُ الطِفْلُ، وَتَذْهَلُ بِهِ الْمَرْضِعَةُ.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بَعْدَ النَّفْخَةِ الْأُولَى وَقَبْلَ النَّفْخَةِ الثَّانِيَةِ، وَيَكُونُ خَاصًّا بِالْمَوْجُودِينَ حِينَئِذٍ، وَتَكُونُ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «فَذَلِكَ» إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي الْآيَةِ، وَلَا يَمْنَعُ مِنْ هَذَا الْحَمْلِ مَا يُتَخَيَّلُ مِنْ طُولِ الْمَسَافَةِ بَيْنَ قِيَامِ السَّاعَةِ، وَاسْتِقْرَارِ النَّاسِ فِي الْمَوْقِفِ، وَنَدَاءِ آدَمَ لَتَمْيِيزِ أَهْلِ الْمَوْقِفِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ أَنَّ ذَلِكَ يَقَعُ مُتْقَارِبًا كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ ﴿١٣﴾ فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ ﴿١٤﴾﴾ [الزَّلْزَلَةُ: ١٣-١٤]. يَعْنِي: أَرْضَ الْمَوْقِفِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا ﴿١٧﴾ أَلَسَمَاءٌ مُنْقَطِرُوءَ ﴿١٨﴾﴾ [الزَّلْزَلَةُ: ١٧-١٨].

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُطْلَقُ عَلَى مَا بَعْدَ نَفْخَةِ الْبَعْثِ مِنَ أَهْوَالٍ، وَزَلْزَلَةٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، إِلَى آخِرِ الْاسْتِقْرَارِ فِي الْجَنَّةِ أَوْ النَّارِ.

وَقَرِيبٌ مِنْهُ: مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فِي أَشْرَاطِ السَّاعَةِ إِلَى أَنَّ ذَكَرَ النَّفْخَ فِي الصُّورِ، إِلَى أَنْ قَالَ: ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ. ثُمَّ يُقَالُ: أَخْرِجُوا بَعَثَ النَّارَ، فَذَكَرَهُ، قَالَ: فَذَلِكَ يَوْمٌ يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا.

وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ الصُّورِ الطَّوِيلِ عِنْدَ عَلِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ وَغَيْرِهِ، مَا يُؤَيِّدُ الْإِحْتِمَالَ الثَّانِي، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ فِي بَابِ النَّفْخِ فِي الصُّورِ، وَفِيهِ بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَتَضَعُ الْحَوَامِلُ مَا فِي بَطُونِهَا، وَتَشِيبُ الْوِلْدَانُ، وَتَتَطَايَرُ الشَّيَاطِينُ، فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ تَصَدَّعَتِ الْأَرْضُ، فَيَأْخُذُهُمْ لَذَلِكَ الْكَرْبُ وَاهْوُولُ، ثُمَّ تَلَا الْآيَتَيْنِ مِنْ أَوَّلِ الْحَجِّ.. الْحَدِيثَ». قَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي «التَّذَكُّرَةِ»: هَذَا الْحَدِيثُ صَحَّحَهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فَقَالَ: يَوْمُ الزَّلْزَلَةِ يَكُونُ عِنْدَ النَّفْخَةِ الْأُولَى، وَفِيهِ مَا يَكُونُ فِيهِ مِنَ الْأَهْوَالِ الْعَظِيمَةِ، وَمِنْ جُمْلَتِهَا: مَا يُقَالُ لِآدَمَ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ يَكُونَ ذَلِكَ مُتَّصِلًا بِالنَّفْخَةِ الْأُولَى، بَلْ لَهُ مَخْمَلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ آخِرُ الْكَلَامِ مَنْوُطًا بِأَوَّلِهِ، وَالتَّقْدِيرُ: يُقَالُ لِآدَمَ ذَلِكَ فِي أَثْنَاءِ الْيَوْمِ الَّذِي يَشِيبُ فِيهِ الْوِلْدَانُ، وَغَيْرُ ذَلِكَ.

وِثَانِيهَا: أَنْ يَكُونَ شِيبُ الْوِلْدَانِ عِنْدَ النَّفْخَةِ الْأُولَى حَقِيقَةً، وَالْقَوْلُ لِآدَمَ يَكُونُ وَصْفُهُ

بذلك إخباراً عن شدته وإن لم يوجد عين ذلك الشيء.

وقال القرطبي: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: أَنَّ ذَلِكَ حِينَ يَقَعُ لَا يَهُمُّ كُلُّ أَحَدٍ إِلَّا نَفْسُهُ، حَتَّى إِنْ الْحَامِلُ تَسْقَطُ مِنْ مِثْلِهِ، وَالْمُرْضِعَةُ إِلَى آخِرِهِ.

وَنُقِلَ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: الْمَعْنَى أَنَّ لَوْ كَانَ هُنَاكَ مُرْضِعَةٌ لَذَهَلَتْ.

وَذَكَرَ الْحَلِيمِيُّ - وَاسْتَحْسَنَهُ الْقُرْطُبِيُّ -: أَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يُخْبِيَ اللَّهُ حَيْثُ كُلَّ حَمَلٍ كَانَ قَدْ تَمَّ خَلْقُهُ، وَنُفِخَتْ فِيهِ الرُّوحُ، فَتَذْهَلُ الْأُمُّ حَيْثُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهَا لَا تَقْدِرُ عَلَى إِرْضَاعِهِ، إِذْ لَا غِذَاءَ هُنَاكَ وَلَا لَبَنَ، وَأَمَّا الْحَمْلُ الَّذِي لَمْ يُنْفَخْ فِيهِ الرُّوحُ، فَإِنَّهُ إِذَا سَقَطَ لَمْ يُخْبِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَوْمُ الْإِعَادَةِ، فَمَنْ لَمْ يَمُتْ فِي الدُّنْيَا لَمْ يُخْبِ فِي الْآخِرَةِ. انْتَهَى كَلَامُ الْحَافِظِ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: الْخِلَافُ فِي هَذَا هُوَ: هَلْ هَذَا الْفَرْعُ الَّذِي يَخْصُلُ لِلنَّاسِ، فَيَشِيبُ بِسَبَبِهِ الصَّغِيرُ، وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتٍ حَمْلَ حَمْلَهَا، وَتَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ، يَكُونُ حِينَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ أَوَّلَ مَرَّةٍ عِنْدَ قِيَامِ السَّاعَةِ أَوْ أَنَّهُ يَكُونُ فِي الْآخِرَةِ بَعْدَ قِيَامِ النَّاسِ مِنْ قُبُورِهِمْ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ؟

الْجَوَابُ: هَذَا الثَّانِي هُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ، وَلَا مَانِعَ مِنْ كَوْنِ الرَّسُولِ ﷺ يَذْكُرُ شَيْئًا يَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بَعْدَ قِيَامِ النَّاسِ مِنْ قُبُورِهِمْ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ يُشَبِّهُ مَا كَانَ عِنْدَ انْتِهَاءِ الدُّنْيَا، وَيَكُونُ قَوْلُهُ: «تَضَعُ كُلُّ ذَاتٍ حَمْلَ حَمْلَهَا، وَتَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ» عَلَى حَقِيقَتِهِ فِيمَا كَانَ بَعْدَ النَّفْخَةِ الْأُولَى عِنْدَ الْفَرْعِ، وَيَكُونُ عَلَى تَقْدِيرٍ: أَنَّ الْمَرْأَةَ تُرْضِعُ، أَوْ أَنَّ الْمَرْأَةَ حَامِلٌ فِيمَا إِذَا كَانَ بَعْدَ قِيَامِ النَّاسِ مِنْ قُبُورِهِمْ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٧ - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ ۖ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ۝ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ۝﴾ [الطَّه: ٤-٦]. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ ۝» [الطَّه: ١٦٦]. قَالَ: الْوُصُلَاتُ فِي الدُّنْيَا.

قَوْلُهُ ﷻ: «بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ ۖ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ۝ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ۝﴾». هَاتَانِ الْآيَتَانِ فِي سِيَاقِ جَزَاءِ الْمُطَفِّفِينَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝﴾ [الطَّه: ٢]. وَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ؛ أَي: إِنَّهُمْ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ لَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ حَقُّهُمْ ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۝﴾ [الطَّه: ٣]. يَغْنِي: إِذَا كَالُوا

لهم، أو وَزَنُوا لَهُمْ يُخْسِرُونَ؛ يَعْنِي: يَنْقُصُونَ، فَهَمَّ يُطَالِيُونَ بِحَقْوِقِهِمْ، وَيَهْضُمُونَ حَقَّوْقَ النَّاسِ، وَهَذَا غَايَةُ الْجَوْرِ، فَلَوْ أَنَّهُمْ لَا يُطَالِيُونَ لَا يَهْذَا وَلَا يَهْذَا لَكَانَ أَهْوَنَ، وَلَوْ كَانُوا يَعْدِلُونَ يَهْذَا وَهَذَا لَكَانَ حَقًّا، أَمَا كَوْنُهُمْ يُرِيدُونَ حَقَّهُمْ كَامِلًا وَيَنْقُصُونَ حَقَّ غَيْرِهِمْ فَهَؤُلَاءِ هُمُ الْمُطَفِّفُونَ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِمْ: ﴿أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ﴾. وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ -أَعْنِي: ذِكْرُ الْكَئِيلِ وَالْوَزْنِ- وَلَا فَكْلٌ مَن كَانَ يُنْقِصُ حَقَّ غَيْرِهِ وَيُطَالِبُ بِحَقِّهِ كَامِلًا فَهُوَ مِنَ الْمُطَفِّفِينَ، حَتَّى فِي مَسَائِلِ الْعِلْمِ، فَلَوْ أَنَّ شَخْصًا أَرَادَ أَنْ يُقَارَنَ بَيْنَ قَوْلَيْنِ، وَصَارَ يَنْصُرُ قَوْلَهُ وَيَأْتِي بِالترجيحاتِ الكثيرة لقوله، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ يَهْضُمُ قَوْلَ غَيْرِهِ، وَلَا يَغْرِضُهُ كَمَا يَغْرِضُ قَوْلَ نَفْسِهِ، فَهُوَ مِنَ الْمُطَفِّفِينَ.

كَذَلِكَ الْمُوظَّفُ الَّذِي يَبْخُسُ الْوُظَيْفَةَ حَقَّهَا فَيَتَأَخَّرُ فِي الْحَضُورِ، أَوْ يَتَعَجَّلُ فِي الْانْصِرَافِ، أَوْ لَا يُعْطِي الْعَمَلَ حَقَّهُ فِي حَالِ تَكَلُّبِهِ بِالْعَمَلِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ لَوْ نَقَصَ دِرْهَمٌ وَاحِدٌ مِنْ رَاتِبِهِ لَطَالَبَ بِهِ، فَهَذَا أَيْضًا مِنَ الْمُطَفِّفِينَ.

فَالضَّابِطُ: أَنَّ الْمُطَفِّفَ هُوَ: مَن يُرِيدُ حَقَّهُ كَامِلًا، وَيَهْضُمُ حَقَّ غَيْرِهِ.

❖ وَقَوْلُهُ ﷻ: ﴿أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ﴾. يَظُنُّ بِمَعْنَى: يُوقِنُ؛ لِأَنَّ الظَّنَّ لَا يَكْفِي فِي بَابِ الْإِيمَانِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الْيَقِينِ، فَكَلَّمَا جَاءَتْكَ كَلِمَةُ «ظَنَ» فِي أَمْرٍ يُطَلَّبُ فِيهِ الْيَقِينُ فَالْمَرَادُ بِالظَّنِّ فِيهَا هُوَ الْيَقِينُ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾ [التكوير: ٤٦]. ❖ وَرَوَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاعِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصَرَفًا ﴿٥٧﴾ [التكوير: ٥٧]. فَالظَّنُّ هُنَا بِمَعْنَى: الْيَقِينُ.

فَقَوْلُهُ: ﴿أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ﴾. إِلَى آخِرِهِ؛ يَعْنِي: أَلَا يُوقِنُ هَؤُلَاءِ.

وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ عَرَضَ بِمَعْنَى: التَّوْبِيخِ فِي «أَلَا» أَدَاءَ عَرَضٍ، لَكِنَّا هُنَا بِمَعْنَى: التَّوْبِيخِ.

❖ وَقَوْلُهُ: ﴿أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ﴾ ① لِیَوْمٍ عَظِيمٍ. هُوَ یَوْمُ الْقِيَامَةِ، وَ«مَبْعُوثُونَ» مِنَ الْبَعْثِ، وَهُوَ

الْإِخْرَاجُ وَالْإِرْسَالُ، وَلَهُ عِدَّةُ مَعَانٍ.

❖ وَقَوْلُهُ: ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. هَذَا هُوَ الْیَوْمُ الْعَظِيمُ، وَهُوَ یَوْمُ الْبَعْثِ، یَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ كُلُّهُمْ مَوْمِنُهُمْ وَكَافِرُهُمْ، صَغِيرُهُمْ وَكَبِيرُهُمْ، بَرُّهُمْ وَفَاجِرُهُمْ، لِرَبِّ الْعَالَمِينَ الَّذِي خَلَقَهُمْ وَأَمَاتَهُمْ، ثُمَّ أَحْيَاهُمْ.

وَهَذَا فِيهِ: التَّحْذِيرُ مِنَ التَّطْفِيفِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْیَوْمَ الْعَظِيمَ يَلْقَى الْمُطَفِّفُ فِيهِ جَزَاءَهُ.

❖ وَقَوْلُهُ: ﴿وَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾. هَذَا فِي سِيَاقِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا

مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوْا الْكَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ ﴿٣٨﴾ [البقرة: ١٦٦]. الَّذِينَ اتَّبَعُوا هُمُ السَّادَةُ وَالْكِبَرَاءُ، الَّذِينَ يَتَّبِعُهُمْ أَتْبَاعُهُمْ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، ثُمَّ إِنَّهُمْ يَتَّبِرُونَ مِنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمِنْهُمْ الْمَعْبُودُونَ مَعَ الْعَابِدِينَ، فَإِنَّهُمْ يَتَّبِرُونَ مِنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَرَأَوْا الْكَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾. وَهَذَا يَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

❦ رَقُولُهُ: «قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الرُّصُلَاتُ فِي الدُّنْيَا». وَفِي رَوَايَةٍ عَنْهُ: الْمَوْدَةُ. يَعْنِي: الْمَحَبَّةَ بَيْنَهُمْ فِي الدُّنْيَا، وَالصُّلَاتُ تَتَقَطَّعُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ وَلَا يَتَّبِعُونَ بِهَا؛ إِذْ إِنَّهُ لَا يَتَّبِعُ بِالتَّوَاصُلِ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا الْمُتَّقُونَ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الْأَخْلَاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٦٧].



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥٣١- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ، حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ قَالَ: «يَقُومُ أَحَدُهُمْ فِي رَشْحِهِ إِلَى أَنْصَافِ أَذُنَيْهِ»^(١).

٦٥٣٢- حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي الْغَيْثِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَعْرِقُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَذْهَبَ عَرْقُهُمْ فِي الْأَرْضِ سَبْعِينَ ذِرَاعًا وَيُلْجِمُهُمْ حَتَّى يَبْلُغَ آذَانَهُمْ»^(٢).

❦ رَقُولُهُ: «يَعْرِقُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَذْهَبَ عَرْقُهُمْ فِي الْأَرْضِ سَبْعِينَ ذِرَاعًا» إِلَى آخِرِهِ. هَذِهِ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ؛ أَي: أَنْ يَخْرُجَ الْعَرَقُ مِنَ النَّاسِ بِهَذِهِ الْكَمِّيَّةِ الْكَبِيرَةِ، فَهُمْ يَعْرِقُونَ حَتَّى يَصِلَ عَلَى أَنْصَافِ الْأُذُنَيْنِ، وَحَتَّى يُلْجِمُهُمْ؛ يَعْنِي: يَصِلُ إِلَى أَفْوَاهِهِمْ؛ لِأَنَّ الْإِلْجَامَ هُوَ مَكَانُ اللَّجَامِ مِنَ الْفَرَسِ، وَهُوَ الْقَمُّ.

وَلَكِنَّ الرَّسُولَ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ذَكَرَ أَعْلَى مَا يَكُونُ، وَإِلَّا فَمِنْهُمْ مَنْ يَصِلُ الْعَرَقُ إِلَى كَعْبَيْهِ، وَإِلَى رُكْبَتَيْهِ، وَإِلَى حَقْوَيْهِ، وَيَخْتَلِفُ النَّاسُ فِي الْعَرَقِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ بِحَسَبِ أَعْمَالِهِمْ،

(١) أخرجه مسلم (٢٨٦٢).

(٢) أخرجه مسلم (٢٨٦٣).

وَمِنْهُمْ مَنْ يُظْلِمُ اللَّهَ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ.

وَلَا تَتَعَجَّبْ كَيْفَ يَكُونُ النَّاسُ فِي مَوْقِفٍ وَاحِدٍ؛ أَي: مِنْ كَوْنِ بَعْضِهِمْ يَصِلُ الْعَرَقُ إِلَى أَذْنِيهِ، وَبَعْضُهُمْ إِلَى كَعْبِيهِ؛ لِأَنَّ أَحْوَالَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا تُقَاسُ بِأَحْوَالِ الدُّنْيَا، فَهِيَ شَيْءٌ فَوْقَ التَّصَوُّرِ، وَإِذَا كُنَّا فِي الدُّنْيَا مِثْلًا يُمَكِّنُ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعَةٌ، أَوْ خَمْسَةٌ، أَوْ عَشْرَةٌ، عَلَى مُدْرَجٍ فِي مَاءٍ، فَالَّذِي فِي أَعْلَى الْمَاءِ يَصِلُ إِلَى كَعْبِيهِ، وَالَّذِي فِي أَسْفَلِ الْمُدْرَجِ يُمَكِّنُ أَنْ يُلْجِمَهُ الْمَاءُ وَيُغَطِّيَهُ.

فَهَذَا مِثْلٌ يُقَرِّبُ لَكَ الْمَسْأَلَةَ، مَعَ أَنَّا لَا نَحْتَاجُ إِلَى التَّقْرِيبِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأُمُورِ؛ يَعْنِي: لَيْسَ بِنَا حَاجَةً تُلْحِقُ إِلَى أَنْ نَعْرِفَ أَنَّ هَذَا شَيْءٌ مُمَكِّنٌ؛ لِأَنَّ أَحْوَالَ الْآخِرَةِ لَا تُقَاسُ بِأَحْوَالِ الدُّنْيَا، وَلَكِنْ ضَرَبَ الْمَثَلَ لِلتَّقْرِيبِ لَا بِأَسْ بِهِ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ»^(١).

قَوْلُهُ: «يَنْهَبُ عَرَقُهُمْ فِي الْأَرْضِ سَبْعِينَ ذِرَاعًا». الذِّرَاعُ هُوَ: مِنْ رَأْسِ الْمِرْفَقِ إِلَى رَأْسِ الْأُصْبُعِ الْوُسْطَى، وَمَعْلُومٌ أَنَّ النَّاسَ يَخْتَلِفُونَ فِي الْأَحْجَامِ، وَلَكِنْ الْمَرَادُ هُنَا: الْوَسْطُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٨ - بَابُ الْقِصَاصِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهِيَ الْحَاقَّةُ؛ لِأَنَّ فِيهَا الثَّوَابَ وَحَوَاقِ الْأُمُورِ، الْحَقَّةُ وَالْحَاقَّةُ وَاحِدٌ، وَالْقَارِعَةُ وَالْغَاشِيَةُ وَالصَّاخَّةُ، وَالتَّغَابُنُ: غَبُنُ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَهْلَ النَّارِ. قَوْلُهُ: «بَابُ الْقِصَاصِ». الْقِصَاصُ هُوَ: أَخْذُ الْحَقِّ مِنَ الْغَيْرِ عَلَى وَجْهِ الْمُقَاصَّةِ، وَيَكُونُ فِي الدِّمَاءِ، وَيَكُونُ فِي الْأَمْوَالِ، وَيَكُونُ فِي الْأَعْرَاضِ، قَالَ ﷺ: «إِنْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ، وَأَعْرَاضَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ»^(٢).

بَلْ يَكُونُ - أَي: الْقِصَاصُ - حَتَّى بَيْنَ الْبَهَائِمِ الْعُجْمِ؛ فَإِنَّهُ يُقْتَصَّ لِلشَّاةِ الْجَلْحَاءِ مِنَ الشَّاةِ الْقَرْنَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَهُوَ يَوْمُ الْقِصَاصِ وَيَوْمُ الْعَدْلِ.

قَوْلُهُ: «يَوْمَ الْقِيَامَةِ». لِأَنَّهُ يَقُومُ فِيهِ النَّاسُ مِنْ قُبُورِهِمْ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ، وَيَقُومُ فِيهِ الْأَشْهَادُ وَيَقَامُ فِيهِ الْعَدْلُ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٤٣٤)، وَمُسْلِمٌ (٦٣٣).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٧٤١)، وَمُسْلِمٌ (١٦٧٩).

❖ وقوله: «الحاقة»؛ لأن فيها الثواب، وحواق الأمور. الحاقة؛ أي: إنها تحقُّ فيها الأشياء، ويذهب كلُّ باطل، فليس في الآخرة إلا الشيء الثابت الحق، فليس فيها لعبٌ، ولا هزءٌ. ويَحْتَمَلُ أَنْ الْحَاقَّةُ أَي: التي تحقُّ على الناس؛ يعني: أنها تأتيهم على وجه حقيقي ليس فيه مِرْيَةٌ ولا كَذِبٌ.

❖ وقوله: «والقارعة»؛ لأنها تفرِّعُ الناس، والقارعة هي: كل ما يُصِيبُ الإنسان من مصيبة. وأما الغاشية فهي التي تغشى الناس، يعني: تغطيهم، والمراد: أنها تغطيهم على وجه الفرع. وأما الصاخة فهي: التي يكون فيها الصوت العظيم الذي يُصِيبُ الآذان ويصخبها.

❖ وقوله: «التَّغَابُنُ». عَنِ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَهْلَ النَّارِ. ذَلِكَ لِأَنَّ التَّغَابُنَ مِنَ الْغَيْبِ، فَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ يَوْمُ التَّغَابُنِ، أَمَّا الدُّنْيَا فَلَيْسَ فِيهَا غَيْبٌ إِلَّا فِي مَسْأَلَتَيْنِ فَقَطْ ذَكَرَهُمَا النَّبِيُّ ﷺ وهما: صاحبٌ علمٍ يَنْشُرُ عِلْمَهُ وَيَدْعُو بِهِ النَّاسَ، وَصَاحِبٌ مَالٍ يُنْفِقُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. أَمَّا الْقُصُورُ الْمُشِيدَةُ، وَالْمَرَائِبُ الْفَخْمَةُ، وَالنِّسَاءُ الْجَمِيلَاتُ، وَالْأَوْلَادُ النَّبَهَاءُ وَالْأَذْكِيَاءُ، فَهَذَا لَيْسَ غَيْبًا أَبَدًا، بَلِ الْغَيْبُ هُوَ الَّذِي يَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِينَ يَغِيْبُ أَهْلُ الْجَنَّةِ أَهْلَ النَّارِ، قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿أَنْظِرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَلِلْآخِرَةِ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا﴾ [الأنعام: ٢١].

فَنَحْنُ نَعْرِفُ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ رَجُلٍ مُتَرَفٍّ مُنْعَمٍ، عِنْدَهُ مِنْ أَصْنَافِ التَّرَفِ مَا لَا يُحْصَى، وَبَيْنَ شَخْصٍ آخَرَ مُعَذَّبٍ، إِلَّا إِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ أَكْبَرُ وَأَعْظَمُ: ﴿وَلِلْآخِرَةِ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا﴾. فَأَهْلُ الْجَنَّةِ يَتَرَاءَوْنَ أَصْحَابَ الْغُرَفِ مِثْلَ مَا يَتَرَاءَوْنَ الْكَوْكَبُ الدُّرِّيُّ الْغَائِبُ فِي الْأَفْقِ؛ يَعْنِي: أَنَّ لَهُمْ مَنَازِلَ عَالِيَةً مِثْلَ مَا تَرَى الْكَوْكَبُ الدُّرِّيُّ الْمُضِيءُ الْغَائِبُ فِي الْأَفْقِ، فَإِنَّكَ تَرَاهُ شَيْئًا عَظِيمًا وَرَفِيعًا فِيهِ دَرَجَاتٌ عَظِيمَةٌ، وَلِهَذَا قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تِلْكَ دَرَجَاتُ الْأَنْبِيَاءِ لَا يَنَالُهَا غَيْرُهُمْ؟ قَالَ: «لَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ رَجَالٌ آمَنُوا بِاللَّهِ، وَصَدَّقُوا الْمُرْسَلِينَ»^(١). يَعْنِي: يَنَالُونَ هَذِهِ الدَّرَجَاتِ، فَلَيْسَتْ خَاصَّةً بِالْأَنْبِيَاءِ.

قَالَ الْقَسْطَلَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شَرْحِ هَذِهِ التَّرْجُمَةِ:

❖ قوله: «بَابُ كَيْفِيَةِ الْقَضَائِصِ». بِكَسْرِ الْقَافِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. وَهِيَ أَي: يَوْمُ الْقِيَامَةِ

(١) أخرجه البخاري (٣٢٥٦)، ومسلم (٢٨٣١).

الحاقَّة؛ لأن فيها ثواب وحواق الأمور.

الحَقَّةُ والحاقَّةُ بفتح الحاءِ المهملة وتشديد القافِ بالكلِّ، واحدٌ في المعنى، قاله الفراءُ في معاني القرآن.

وقال غيره: الحاقَّةُ: التي يَحِقُّ وُقُوعُها، أو التي تَحِقُّ فيها الأمور؛ أي: تُعَرَفُ حقيقتها، أو تقع حواقي الأمور من الحسابِ والجَزَاءِ مجازًا.

والقارعةُ من أساء يومِ القيامةِ أيضًا؛ لأنها تَقْرَعُ القُلُوبَ بأهوالها.

وكذا من أساءتها: الغاشية؛ لأنها تَغْشَى الناسَ بشدائدها.

والصاخةُ مأخوذةٌ من قوله: صَخَّ فلانٌ فلانًا إذا أصَمَّه. وسُمِّيَتْ بذلك؛ لأن صَيحَةً

القيامةِ مُسَمَّعةٌ لأُمُورِ الآخرةِ، ومُصَمِّمةٌ عن أُمُورِ الدنيا. اهـ

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥٣٣- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنِي شَقِيقٌ، سَمِعْتُ

عَبْدَ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فِي الدِّمَاءِ»^(١).

[الحديث ٦٥٣٣- طرفه في: ٦٨٦٤].

❦ قوله: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فِي الدِّمَاءِ». وذلك لأن الدِّمَاءَ هي أعظمُ العُدُوانِ،

فَقَتْلُ النَّفْسِ أعظمُ ما يَكُونُ فهو أعظمُ مِنَ الزَّنا؛ يَعْنِي: أعظمُ مِنَ الاعتداءِ على العِرْضِ، وإن كان الزَّنا أعظمُ مِنَ القَتْلِ مِنْ جِهَةِ أُخْرَى.

فمثلاً: القَتْلُ يَثْبُتُ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ، وَالزَّنا لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ.

كذلك القَذْفُ بِالزَّنا مُوجِبٌ لِلْحَدِّ، فَلَوْ قُلْتُ لِشَخْصٍ: يَا زَانِي. فإِذَا أَنْ تَقِيمَ بَيِّنَةً، أَوْ يُقَرَّرَ

الْمَقْدُوفُ، أَوْ تُجْلَدَ ثَمَانِينَ جَلْدَةً.

ولو قَذَفْتَ إِنْسَانًا بِالْقَتْلِ فَقُلْتَ لَهُ: يَا قَاتِلُ، فَإِنَّكَ لَا تُحَدُّ.

فكلُّ واحدٍ مِنْهَا أعظمُ مِنْ وَجْهِه، لَكِنَّ الْحِكْمَةَ فِي أَنَّهُ لَا بَدَّ فِي شَهَادَةِ الزَّنا مِنْ أَرْبَعَةِ

رِجَالٍ هِيَ: الْحِفَاظُ عَلَى الْأَعْرَاضِ مِنَ التَّدْنِيسِ.

وكذلك الحِكْمَةُ مِنْ كَوْنِ الْقَازِفِ بِالزُّنَا يُجْلَدُ، وَالْقَازِفِ بِالْقَتْلِ وَشَبْهِهِ، وَغَيْرِهِ مِنْ
الْمَعَاصِي لَا يُجْلَدُ: أَنَّ الْقَذْفَ بِالزُّنَا مُفْسِدٌ لِلسُّمْعَةِ وَالسُّلُوكِ بَيْنَ النَّاسِ بِخِلَافِ الْقَذْفِ بِالْقَتْلِ.
❖ وقوله: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فِي الدِّمَاءِ». هذا فِي حُقُوقِ الْعِبَادِ، أَمَا فِي حُقُوقِ اللَّهِ
فَإِنْ أَوَّلُ شَيْءٍ يُقْضَى فِيهِ مِنْهَا هُوَ الصَّلَاةُ^(١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥٣٤- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ مَظْلَمَةٌ لِأَخِيهِ فَلْيَتَحَلَّلْهُ مِنْهَا، فَإِنَّهُ لَيْسَ تَمَّ دِينَارٌ وَلَا
دِرْهَمٌ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُؤْخَذَ لِأَخِيهِ مِنْ حَسَنَاتِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ أَخَذَ مِنْ سَيِّئَاتِ أَخِيهِ
فَطَرَحَتْ عَلَيْهِ».

❖ قوله: «مظلمة». يَعْنِي الْمَظْلَمَةَ فِي الدِّمِ وَفِي الْمَالِ وَفِي الْعَرَضِ.

والتَّحَلُّلُ يَكُونُ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ:

إِمَّا أَنْ يُبَيِّحَهُ الْمَظْلُومُ وَيُسْقِطَ حَقَّهُ.

وَأَمَّا أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِ مَظْلَمَتَهُ.

فَمَثَلًا: لَوْ أَنَّ شَخْصًا سَرَقَ مِنْ إِنْسَانٍ دِرَاهِمَ، ثُمَّ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِ وَتَابَ، فَلَا بَدَّ أَنْ يُؤَدِّيَ هَذِهِ
الدِّرَاهِمَ إِلَى صَاحِبِهَا، وَلَكِنْ هَلْ يَقُولُ: هَذِهِ دِرَاهِمُ سَرَقْتُهَا مِنْكَ، وَأَنَا الْآنَ تَائِبٌ. أَوْ يَقُولُ:
هَذِهِ دَارَهُمْ فِي ذِمَّتِي لَكَ. أَوْ يُرْسِلُهَا مَعَ شَخْصٍ ثَقِيٍّ، وَلَا يُبَيِّنُ نَفْسَهُ.

نَقُولُ: لَا شَكَّ أَنَّ الصَّرَاحَةَ أَنْ يَقُولَ: أَنَا سَرَقْتُهَا وَقَدْ تَبْتُ؛ وَلِذَلِكَ رَبِّمَا يَقُولُ لَهُ صَاحِبُ الْحَقِّ:
مَادِمْتَ قَدْ تَبْتَ وَجِئْتَ مُعْتَذِرًا فَهِيَ لَكَ. وَرَبِّمَا يَسْجُنُهُ وَيَقُولُ لَهُ: أَنْتَ سَرَقْتَ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا.

فَنَقُولُ: إِذَا خَافَ الْإِنْسَانُ مِنْ تَعْذِيبٍ أَوْ سَجْنٍ، فَأَرْسَلَهَا مَعَ ثَقِيٍّ أَوْ أَرْسَلَهَا فِي الْبَرِيدِ
مَثَلًا، فَتَرَجُّو أَنْ تَبْرَأَ ذِمَّتُهُ بِهَذَا الشَّيْءِ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ قَدْ وَصَلَ إِلَى صَاحِبِهِ.

وَلَكِنْ أحيانًا يَنْسَى الْمَظْلُومُ فَمَاذَا يَصْنَعُ؟

نَقُولُ: يَتَصَدَّقُ بِهِ عَنْهُ، يَعْنِي: يَتَصَدَّقُ بِهِ عَنْ هَذَا الشَّخْصِ الْمَظْلُومِ وَتَبْرَأَ ذِمَّتُهُ، ثُمَّ إِنْ

جاء يوماً مِنَ الدَّهْرِ، أو وَجَدَهُ يوماً مِنَ الدَّهْرِ فعليه أن يُخَيَّرَهُ، فيَقُولَ له: إن في ذِمَّتِي لك دراهم، ولكنني عَجَزْتُ عن الوُصُولِ إليك وَتَصَدَّقْتُ بها عنك، فإن أَمْضَيْتَهَا فهي لك، وإن لم تَمْضِهَا فهي لي وهذا عَوْضُهَا.

ولِذَا كَانَ كَافِراً؛ أَي: أَنَّهُ سَرَقَ مِنْ كَافِرٍ فِي شَرَكَةٍ مِثْلًا، ثُمَّ ذَهَبَ هَذَا الْكَافِرُ وَلَا يَدْرِي مَحَلَّهُ، فَهَلْ يَتَصَدَّقُ بِهَا عَنْهُ؟

قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: يَتَصَدَّقُ بِهَا عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ رَبِّهَا يُسَلِّمُ فَتَنْفَعُهُ الصَّدَقَةُ، وَقَدْ يُعَارِضُ هَذَا بِأَنَّ الْأَصْلَ بِقَاؤُهُ عَلَى الْكُفْرِ، وَالْمُسْتَقْبَلُ لَا نَعْلَمُهُ، وَحِينَئِذٍ يَتَصَدَّقُ بِهَا بِغَيْرِ نِيَّةٍ أَنْ تَكُونَ لِصَاحِبِهَا، أَوْ نُعْطِيهَا الْحَاكِمَ الشَّرْعِيَّ أَوْ مَأْمُورَ بَيْتِ الْهَالِ، إِنْ كَانَ هُنَاكَ مَأْمُورٌ، وَنَسْلُمُ مِنْهَا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥٣٥- حَدَّثَنِي الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٤٣]. قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيِّ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَخْلُصُ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ فَيُحْبَسُونَ عَلَى قَنْطَرَةٍ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ فَيَقْصُ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ مَطَالِمٌ كَانَتْ بَيْنَهُمْ فِي الدُّنْيَا، حَتَّى إِذَا هُذِبُوا وَنُقُوا أَذِنَ لَهُمْ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَأَحْدَهُمْ أَهْدَى بِمَنْزِلِهِ فِي الْجَنَّةِ مِنْهُ بِمَنْزِلِهِ كَانَ فِي الدُّنْيَا».

هَذَا الْقِصَاصُ الْمَذْكُورُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ يُشْكِلُ عَلَيْهِ أَنَّ هُنَاكَ قِصَاصًا سَابِقًا قَبْلَ الْعُبُورِ عَلَى الصَّرَاطِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَخْلُصُونَ مِنَ النَّارِ وَيَنْجُونَ مِنْهَا بِعُبُورِهِمْ عَلَى الصَّرَاطِ، ثُمَّ يُوقَفُونَ عَلَى قَنْطَرَةٍ كَمَا قَالَ: «بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ». وَالْقَنْطَرَةُ: الْجِسْرُ. فَيَقْتَصُّ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ: فَهَلْ هَذَا الْقِصَاصُ تَكَرَّرَ لِلأَوَّلِ. أَوْ يُقَالُ: إِنْ الْمَرَادُ بِالْقِصَاصِ هُنَا تَنْقِيَةُ قُلُوبِهِمْ مِنَ الْغُلِّ؛ حَتَّى يَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَيْسَ فِي قُلُوبِ أَحَدِهِمْ غُلٌّ عَلَى أَحَدٍ؟ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْقِصَاصَ وَإِنْ تَمَّ فَإِنَّهُ سَيَبْقَى فِي الْقَلْبِ شَيْءٌ مِنْ أَجْلِ الْجِنَايَةِ الْأُولَى؛ يَعْنِي: أَنَّ الْمَجْنِيَّ عَلَيْهِ وَإِنْ اقْتَصَّ لَهُ فَسَيَظَلُّ فِي قَلْبِهِ شَيْءٌ عَلَى الْجَانِي. فَيَكُونُ الْمَقْصُودُ مِنْ هَذَا الْقِصَاصِ الَّذِي يَكُونُ بَعْدَ الْعُبُورِ عَلَى الصَّرَاطِ التَّنْقِيَةُ؛ حَتَّى يَدْخُلَ الْجَنَّةَ عَلَى أَكْمَلِ وَجْهِهِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ﴾.

وقوله: «لَأَحْدَهُمْ أَهْدَى بِمَنْزِلِهِ فِي الْجَنَّةِ مِنْهُ بِمَنْزِلِهِ كَانَ فِي الدُّنْيَا». هَذَا مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَلَيْسَ بِغَرِيبٍ، فَهَذَا الصَّبِيُّ يُؤَلِّدُ وَيَهْتَدِي إِلَى الثَّدْيِ بِدُونِ أَنْ يَدْلَهُ عَلَيْهِ أَحَدٌ، فَكَذَلِكَ

الإنسان في الجنة إذا دخل الجنة - نَسَأَلَ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَنَا وإياكم منهم - فإنه يَهْتَدِي إلى مَنْزِلِهِ بدون دَلَالَةٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله في «الفتح» (٣٩٩ / ١١):

❖ قوله: «فَيُحْبَسُونَ عَلَى قَنْطَرَةٍ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ». سَيَأْتِي أَنَّ الصِّرَاطَ جِسْرٌ مَوْضُوعٌ عَلَى مَتْنٍ جَهَنَّمِ، وَأَنَّ الْجَنَّةَ وَرَاءَ ذَلِكَ، فَيَمُرُّ عَلَيْهِ النَّاسُ بِحَسَبِ أَعْمَالِهِمْ، فَمِنْهُمْ النَّاجِي، وَهُوَ مَا رَأَتْ حَسَنَاتُهُ عَلَى سَيِّئَاتِهِ أَوْ اسْتَوَى أَوْ تَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُ، وَمِنْهُمْ السَّاقِطُ وَهُوَ مَنْ رَجَحَتْ سَيِّئَاتُهُ عَلَى حَسَنَاتِهِ إِلَّا مَنْ تَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُ، فَالسَّاقِطُ مِنَ الْمُؤَحَّدِينَ يُعَذَّبُ مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ يُخْرَجُ بِالشَّفَاعَةِ وَغَيْرِهَا، وَالنَّاجِي قَدْ يَكُونُ عَلَيْهِ تَبَعَاتٌ وَلَهُ حَسَنَاتٌ تُوَازِيهَا أَوْ تَزِيدُ عَلَيْهَا، فَيُؤْخَذُ مِنْ حَسَنَاتِهِ مَا يَغْدِلُ تَبَعَاتِهِ فَيَخْلُصُ مِنْهَا.

وَاخْتَلَفَ فِي الْقَنْطَرَةِ الْمَذْكُورَةِ.

فَقِيلَ: هِيَ مِنْ تَتَمَّةِ الصِّرَاطِ، وَهِيَ طَرَفُهُ الَّذِي يَلْبِي الْجَنَّةَ.

وَقِيلَ: إِنَّهَا صِرَاطَانِ.

وَبِهَذَا الثَّانِي جَزَمَ الْقُرْطُبِيُّ.

وَسَيَأْتِي صِفَةُ الصِّرَاطِ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْحَدِيثِ الَّذِي فِي «بَابِ: الصِّرَاطُ جِسْرُ جَهَنَّمِ» فِي آوَاخِرِ «كِتَابِ الرِّقَاقِ».

❖ قوله: «فَيَقْتَصُّ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ». بَضْمٌ أَوَّلُهُ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ لِلْأَكْثَرِ، وَفِي رَوَايَةِ الْكَشْمِينِي بَفَتْحٍ أَوَّلُهُ، فَتَكُونُ اللَّامُ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ زَائِدَةً، أَوِ الْفَاعِلُ مُحذُوفٌ وَهُوَ اللَّهُ، أَوْ مَنْ أَقَامَهُ فِي ذَلِكَ.

وَفِي رَوَايَةِ سَيِّبَانَ: «فَيَقْتَصُّ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ».

❖ قوله: «حَتَّى إِذَا هُذِبُوا وَنُقُّوا». بَضْمُ الْهَاءِ، وَبَضْمُ النُّونِ، وَهُمَا بِمَعْنَى التَّمْيِيزِ وَالتَّخْلِيسِ مِنَ التَّبَعَاتِ.

❖ قوله: «أُذِنَ لَهُمْ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ»، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ. هَذَا ظَاهِرُهُ أَنَّهُ مَرْفُوعُ كُلِّهِ، وَكَذَا فِي سَائِرِ الرِّوَايَاتِ، إِلَّا فِي رَوَايَةِ عَفَانَ عِنْدَ الطَّبْرِيِّ، فَإِنَّهُ جَعَلَ هَذَا مِنْ كَلَامِ قَتَادَةَ، فَقَالَ بَعْدَ قَوْلِهِ: «فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ». قَالَ: وَقَالَ قَتَادَةُ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَحْدُهُمْ أَهْدَى إِلَى آخِرِهِ.

وَفِي رَوَايَةِ شُعَيْبِ بْنِ إِسْحَاقَ بَعْدَ قَوْلِهِ: «فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ». قَالَ: فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِلَى

آخِرِهِ. فَأَبْهَمَ الْقَائِلَ.

فَعَلَى رَوَايَةِ عَفَّانَ يَكُونُ هُوَ قَتَادَةَ، وَعَلَى رَوَايَةِ غَيْرِهِ يَكُونُ هُوَ النَّبِيِّ ﷺ. أَهـ
يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يَضُرُّ، يَعْنِي: كَوْنُ الرَّوَايِ يَرْفَعُ الْحَدِيثَ أحيانًا وَيُوقِفُهُ أحيانًا
لَا يُعَدُّ هَذَا اضْطِرَّابًا فِي النَّقْلِ، وَلَا ضَعْفًا فِي الْحَدِيثِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الرَّوَايَ إِذَا تَأَكَّدَ مِنْ الْحَدِيثِ
فَقَدْ يَقُولُهُ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ، كَمَا لَوْ قُلْتُ لَكَ مِثْلًا: مَنْ عَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا مُرَاتِبًا بِذَلِكَ فَإِنَّهُ يُخْبِطُ
عَمَلُهُ، إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى. مَعَ أَنِّي رَبِّمَا أَسُوفُ هَذَا الْحَدِيثَ مُسْنَدًا إِلَى
الرَّسُولِ ﷺ مَرْفُوعًا، فَيَكُونُ قَوْلِي الْأَوَّلُ غَيْرَ مُعَارِضٍ لِإِسْنَادِي لِلْحَدِيثِ.

فَكُونُ قَتَادَةَ كَانَ أحيانًا يَذْكُرُهُ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ، وَأحيانًا يَذْكُرُهُ فِي الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ لَا يُؤَثِّرُ.
عَلَى كُلِّ حَالٍ: سَبَقَ لَنَا أَنَّ هَذَا الْاِقْتِصَاصَ اقْتِصَاصٌ يُرَادُ بِهِ التَّهْذِيبُ وَالتَّنْقِيَةُ، وَإِزَالَةُ مَا
فِي الْقُلُوبِ مِمَّا بَقِيَ مِنَ الْأَحْقَادِ وَالضَّغَائِنِ، أَمَا الْاِقْتِصَاصُ الَّذِي هُوَ الْمُجَازَاةُ فَإِنَّهُ يَسْبِقُ
الْعُبُورَ عَلَى الصِّرَاطِ.

أَمَا هَذِهِ الْقَنْطَرَةُ: فَهَلْ هِيَ مُسْتَقَلَّةٌ أَوْ هِيَ طَرَفُ الصِّرَاطِ؟
فَاللَّهُ أَعْلَمُ، لَكِنْ ظَاهِرُ التَّنْكِيرِ فِي قَوْلِهِ: «عَلَى قَنْطَرَةٍ» أَنَّهَا قَنْطَرَةٌ خَاصَّةٌ، وَإِذَا نَظَرْنَا إِلَى الْمَعْنَى
الْمَعْقُولِ فَإِنَّا نَقُولُ: هَذِهِ الْقَنْطَرَةُ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ تَكُونُ؟! فَالَّذِي يَرِجُّحُهُ الْعَقْلُ أَنَّهَا طَرَفُ الصِّرَاطِ؛
أَي: إِنَّهُ يَكُونُ مَمْتَدًّا مُتَجَاوِزًا لِمَحَاذَةِ النَّارِ، فَيُوقَفُونَ عِنْدَ طَرَفِهِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٩ - بَابُ مَنْ نُوْقِشَ الْحِسَابَ عُذَّبَ.

٦٥٣٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ
عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ نُوْقِشَ الْحِسَابَ عُذَّبَ». قَالَتْ: قُلْتُ: أَلَيْسَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى:
﴿سَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الْاِنْشِقَاطُ: ٨]. قَالَ: ذَلِكَ الْعَرَضُ ^(١).

حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْأَسْوَدِ، سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي
مُلَيْكَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ ... مِثْلَهُ.

وَتَابِعَهُ ابْنُ جُرَيْجٍ، وَ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمٍ، وَأَبُو بَرْزَاءٍ، وَصَالِحُ بْنُ رُسْتَمٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٦٥٣٧ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ أَبِي صَغِيرَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنِي عَائِشَةُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ أَحَدٌ يُحَاسَبُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا هَلَكَ». فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَيْسَ قَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَوْفَى كَيْفَهِ، يَمِينَهُ ۖ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾﴾ [الانشقاق: ٧-٨]. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا ذَلِكَ الْغَرَضُ، وَلَيْسَ أَحَدٌ يُنَاقَشُ الْحِسَابَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا عُذِّبَ»^(١).

هذا الحديث طَرَفُهُ تَدُلُّ عَلَى إِبْطَالِ الْحِسَابِ، وَأَنَّ اللَّهَ ﷻ يُحَاسِبُ الْخَلَائِقَ، لَكِنَّ الْحِسَابَ نَوْعَانِ:

○ حِسَابُ مَنَاقِشَةٍ.

○ وَحِسَابُ غَرَضٍ.

فَحِسَابُ الْغَرَضِ: أَن يُقَالَ: أَلَمْ تَعْمَلْ كَذَا فِي يَوْمٍ كَذَا؟ أَلَمْ تَعْمَلْ كَذَا فِي يَوْمٍ كَذَا؟ حَتَّى يُقَرَّرَ بِذُنُوبِهِ، ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ لَهُ: «إِنِّي قَدْ سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا، وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ»^(٢). فَهَذَا حِسَابُ الْغَرَضِ؛ أَيُّ أَنَّهُ يُعَرَّضُ عَلَيْهِ عَمَلُهُ فَقَطْ، وَلَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَغْفُو عَنْهُ، وَهَذَا هُوَ الْحِسَابُ الْيَسِيرُ.

أَمَّا النَّوْعُ الثَّانِي: فَهُوَ حِسَابُ الْمَنَاقِشَةِ؛ أَيُّ أَن يُنَاقَشَ الْإِنْسَانُ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا نُوْقِشَ فَسَوْفَ يُعَذَّبُ قَطْعًا؛ لِأَنَّكَ لَوْ أَرَدْتَ أَنْ تُقَابِلَ نِعْمَةً مِنْ نِعَمِ اللَّهِ ﷻ عَلَيْكَ بِجَمِيعِ أَعْمَالِكَ الصَّالِحَةِ لَرَجَحْتَ هَذِهِ النِّعْمَةَ وَبَقِيَتْ مُطَالِبًا؛ لِأَنَّ الْمَنَاقِشَةَ أَنَّ الْإِنْسَانَ يُحَاسَبُ بِمَا لَهُ وَمَا عَلَيْهِ، فَلَوْ نَاقَشْنَا اللَّهَ ﷻ الْحِسَابَ لَهَلَكْنَا؛ لِأَنَّ نِعْمَةً مِنْ نِعَمِهِ تُطِيحُ بِجَمِيعِ أَعْمَالِنَا، بَلْ إِنْ أَعْمَلْنَا الصَّالِحَةَ نَفْسَهَا مِنَ النِّعَمِ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى شُكْرِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا نَظَرْتَ إِلَى الْكُفَّارِ، ثُمَّ إِلَى الْفُسَّاقِ، ثُمَّ إِلَى الْعَصَاةِ، وَرَأَيْتَ أَنَّ اللَّهَ ﷻ قَدْ أَنْعَمَ عَلَيْكَ بِمَا لَيْسُوا عَلَيْهِ فَسَتَعَلَّمُ أَنَّ هَذِهِ نِعْمَةٌ تَحْتَاجُ إِلَى شُكْرِ؛ وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ:

إِذَا كَانَ شُكْرِي نِعْمَةَ اللَّهِ نِعْمَةً
عَلَيَّ لَهُ فِي مِثْلِهَا يَجِبُ الشُّكْرُ

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) أخرجه البخاري (٢٤٤١)، ومسلم (١٢٩).

فكيف بُلِّغَ الشُّكْرُ إِلَّا بِفَضْلِهِ
والشاهدُ مِنْ هَذَيْنِ الْبَيِّنَيْنِ قَوْلُهُ:
إِذَا كَانَ شُكْرِي نِعْمَةً اللَّهُ نِعْمَةً
عَلَيَّ لَهُ فِي مِثْلِهَا يَحِبُّ الشُّكْرُ

❖ فَقَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ: «مَنْ نُوْقِسَ الْحِسَابَ عُذِّبَ». هذا هو معناه.

وفي هذا الحديث: دليلٌ على أن النَّبِيَّ ﷺ كان يُنَاقِشُهُ الصَّحَابَةُ فِيمَا يُشْكِلُ عَلَيْهِمْ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ؛ لِأَن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا نَاقَشَتِ النَّبِيَّ ﷺ بِكِتَابِ اللَّهِ.

وهذه الفائدةُ يُفَرِّغُ عَنْهَا مَا هُوَ أَهَمُّ مِنْهَا، وَهُوَ: أَنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ يَدْعُوا شَيْئًا تَحْتَاجُ الْأُمَّةُ إِلَيْهِ إِلَّا تَبَيَّنُوا عَنْهُ، وَسَلَّوْا عَنْهُ، وَمَا لَمْ يَسْأَلُوا عَنْهُ فَهُوَ وَاضِحٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى سَوَالٍ، وَلَكِنْهُمْ -كَمَا قُلْتُ سَابِقًا- لِيَسْأَلُوا عَنْ الْأُمُورِ الْكُونِيَّةِ، اللَّهُمَّ إِلَّا نَادِرًا، وَإِنَّا يَسْأَلُونَ عَنِ الْأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ، وَمِثْلُنَا لَذَلِكَ بِحَدِيثِ الدَّجَالِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا ذَكَرَ الدَّجَالَ وَقَالَ: «إِنَّهُ يَمُكُّثُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا كَسَنَتِهِ، وَيَوْمٌ كَشَهْرِ، وَيَوْمٌ كَأَسْبُوعٍ»^(١). لَمْ يَسْأَلُوهُ: كَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ؟ وَإِنَّا سَأَلُوهُ عَنِ كَيْفِيَّةِ الصَّلَاةِ.

وبه نَعْرِفُ أَيْضًا ضَعْفَ الرِّوَايَةِ الَّتِي يَتَنَاقَلُهَا أَصْحَابُ الْبَلَاغَةِ تَحْتَ عُنْوَانٍ: أَسْلُوبُ الْحَكِيمِ. مِنْ أَنَّ الصَّحَابَةَ سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ: مَا بَالُ الْهَلَالِ يَنْدُو صَغِيرًا، ثُمَّ يَكْبُرُ، ثُمَّ يَعُودُ صَغِيرًا؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩]^(٢). فَالْبَلَاغِيُّونَ يَدْعُونَ أَنَّ الصَّحَابَةَ سَأَلُوا الرَّسُولَ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ﴾ يَعْنِي: عَنْ صِغَرِهَا وَكِبَرِهَا. ثُمَّ قَالَ: ﴿قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ﴾. فَعَدَّلَ اللَّهُ عَنْ جَوَابِ مَا سَأَلُوا إِلَى الْمَصْلَحَةِ الشَّرْعِيَّةِ؛ أَي: أَنَّهَا مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ.

قالوا: هذا جوابُ السَّائِلِ بِمَا لَا يَتَوَقَّعُ. وَسَمُّوا ذَلِكَ: أَسْلُوبَ الْحَكِيمِ. إِذْ لَوْ كَانَ الْجَوَابُ عَلَى وَفْقِ السَّوَالِ -إِنْ صَحَّ السَّوَالُ- لَكَانَ هُوَ: قُلْ هِيَ تَضَعُرُ كُلَّمَا دَنَتْ مِنَ الشَّمْسِ؛ لِأَنَّ الْهَلَالَ كُلَّمَا كَانَ أَقْرَبَ إِلَى الشَّمْسِ كَانَ نُورُهُ أَقْلَ، وَكُلَّمَا بَعُدَ صَارَ نُورُهُ أَكْبَرَ؛ وَلِهَذَا إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا بَعْدٌ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ صَارَ مَمْلُوءًا بِالنُّورِ، لَكِنْ هَذَا أَمْرٌ قَدَرِيٌّ لَيْسَ لَهُ دَخْلٌ فِي الشَّرْعِ.

(١) أخرجه مسلم (٢١٣٧).

(٢) انظر: «تفسير ابن كثير» (١/ ٢٥٤).

ولكن هذا الذي ادّعاه البلاغيون غير صحيح، فلم يصح أن هذا هو سبب النزول، إنما سبب النزول هو سؤال عن الحكمة منها. فبين الله الحكمة من السؤال.
المهم: أن هذا الحديث فيه دليل على أن الصحابة كانوا يناقشون الرسول ﷺ فيما يشكّل عليهم، سواء أشكل عليهم ابتداءً، أو أشكل عليهم بتنزيل آيات من القرآن عليهم.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥٣٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. ح. وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «يُجَاءُ بِالْكَافِرِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُقَالُ لَهُ: أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لَكَ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا أَكُنْتَ تَفْتَدِي بِهِ؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ. فَيُقَالُ لَهُ: قَدْ كُنْتَ سَأَلْتَ مَا هُوَ أَيْسَرُ مِنْ ذَلِكَ»^(١).

هذا الحديث من جملة المناقشة، وهذا الحديث فيه مناقشة، وفيه تنذير لهذا الكافر، فإنه يقال له: لو كان لك ملء الأرض ذهباً أكنت تفتدي به من هذا العذاب؟ فيقول: نعم. وهذا واقع فالكل يفتدي من عذاب يوم القيامة بما يستطيع.

وقوله: «فَيُقَالُ لَهُ: قَدْ كُنْتَ سَأَلْتَ مَا هُوَ أَيْسَرُ مِنْ ذَلِكَ». أي: أن تؤمن بالله ورُسُلِهِ، وتقيم الصلاة، وتأتي بسرائع الإسلام، وهي أمور سهلة، فحتى الزكاة التي هي حق المال لا تجب في كل مال، وإذا وجبت في مال فهو جزء يسير، والغالب أيضاً: أنها لا تجب إلا في الأموال النامية، وقد تجب في الأموال غير النامية كالذهب والفضة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥٣٩ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي الْأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنِي خَيْثَمَةُ، عَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَسَيُكَلِّمُهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لَيْسَ بَيْنَ اللَّهِ وَبَيْنَهُ تَرْجُمَانٌ، ثُمَّ يَنْظُرُ فَلَا يَرَى شَيْئًا قَدَّامَهُ، ثُمَّ يَنْظُرُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَتَسْتَقْبِلُهُ النَّارُ، فَمَنْ

(١) أخرجه مسلم (٢٨٠٥).

اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَّقِيَ النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ ^(١).

٦٥٤٠- قَالَ الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنِي عَمْرُو، عَنْ خَيْثَمَةَ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اتَّقُوا النَّارَ». ثُمَّ أَعْرَضَ وَأَشَاحَ، ثُمَّ قَالَ: «اتَّقُوا النَّارَ». ثُمَّ أَعْرَضَ وَأَشَاحَ ثَلَاثًا، حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا، ثُمَّ قَالَ: «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فِكَلِمَةً طَيِّبَةً».

هذا الحديث كالأول فيه الحساب، أن الله ﷻ يُكَلِّمُ الإنسانَ ليس بينه وبينه تَرْجُمَانُ أي: بدون مُترَجِّم.

فلو سألنا سأل فقال: بأيِّ لُغَةٍ يُكَلِّمُهُم سُبْحَانَهُ؟

قلنا له: لَيْسَ عَنَّا مَا وَسِعَ الصَّحَابَةُ، فَإِنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ يَسْأَلُوا بِأَيِّ لُغَةٍ إِلَّا أَنَّهُ لَا شَكَّ سَيُكَلِّمُهُ بِكَلَامٍ يَفْهَمُهُ، وَلِهَذَا قَالَ: «لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تَرْجُمَانٌ».

❖ وقوله: «ثُمَّ يَنْظُرُ فَلَا يَرَى شَيْئًا قَدَامَهُ». وفي رواية عند مسلم: «فَيَنْظُرُ أَيْمَنَ مِنْهُ، فَلَا يَرَى إِلَّا مَا قَدَّمَ، وَيَنْظُرُ أَشْأَمَ مِنْهُ فَلَا يَرَى إِلَّا مَا قَدَّمَ ثُمَّ يَنْظُرُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَتَسْتَقْبِلُهُ النَّارُ»؛ يَعْنِي: يَنْظُرُ أَمَامَ وَجْهِهِ فَيَرَى النَّارَ.

❖ وقوله: «فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَّقِيَ النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ»؛ يَعْنِي: فَلْيَفْعَلْ، وَشِقُّ التَّمْرَةِ، يَعْنِي: نَصْفُهَا.

وفي هذا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ شِقَّ التَّمْرَةِ قَدْ يُنْجِي مِنَ النَّارِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ ﷻ إِذَا تَصَدَّقَ الْإِنْسَانُ بِصَدَقَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ وَلَوْ بِأَيِّ عَادِلٍ التَّمْرَةِ الْوَاحِدَةِ أَخَذَهَا ﷻ بِيَمِينِهِ فَرَبَّاهَا ^(١) حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ الْعَظِيمِ، فَتَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّارِ.

❖ وقوله: «فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فِكَلِمَةً طَيِّبَةً». هل المرادُ طَيِّبَةً فِي ذَاتِهَا، أَوْ فِي كَيْفِيَةِ أَدَائِهَا، أَوْ فِي الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا؟

الجواب: فِي الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا، فَهِيَ كَلِمَةٌ طَيِّبَةٌ فِي ذَاتِهَا، طَيِّبَةٌ فِي أَدَائِهَا؛ أَي: تَوْذِيحُهَا بِرَفْقٍ وَلِينٍ، وَابْتِسَامَةٌ وَانْشِرَاحٌ، فَهَذِهِ أَيْضًا مِمَّا تَتَّقَى بِهِ النَّارَ.

وفي الحديث: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُكَلِّمُ عِبَادَهُ بِكَلَامٍ مَسْمُوعٍ، وَبَلُغَةٍ مَفْهُومَةٍ؛ لِقَوْلِهِ:

(١) أخرجه مسلم (١٠١٦).

(٢) أخرجه البخاري (١٤١٠)، ومسلم (١٠١٤).

«يُكَلِّمُهُ رَبُّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تُرْجُمَانٌ». والكلامُ هنا حَقِيقَتِي لا مجاز، وهذا ما ذهب إليه السَّلَفُ الصَّالِحُ، وأئمةُ المسلمين: أن الله يَتَكَلَّمُ بِكَلَامِ حَقِيقَتِي كما شاء.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٥٠- بَابُ: يَدْخُلُ الْجَنَّةَ سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ.

٦٥٤١- حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ قُضَيْلٍ، حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ. ح. وَحَدَّثَنِي أَسِيدُ

بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ حُصَيْنٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ فَقَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عُرِضَتْ عَلَى الْأُمَمِ، فَأَخَذَ النَّبِيُّ يَمْرُ مَعَهُ الْأُمَّةُ، وَالنَّبِيُّ يَمْرُ مَعَهُ النَّفَرُ، وَالنَّبِيُّ يَمْرُ مَعَهُ الْعَشْرَةُ، وَالنَّبِيُّ يَمْرُ مَعَهُ الْخَمْسَةُ، وَالنَّبِيُّ يَمْرُ وَحْدَهُ، فَتَنَظَرْتُ فَإِذَا سَوَادٌ كَثِيرٌ، قُلْتُ: يَا جَبْرِيلُ هَؤُلَاءِ أُمَّتِي؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ انْظُرِي إِلَى الْأَفْقِ. فَتَنَظَرْتُ فَإِذَا سَوَادٌ كَثِيرٌ. قَالَ: هَؤُلَاءِ أُمَّتُكَ، وَهَؤُلَاءِ سَبْعُونَ أَلْفًا قَدَامَهُمْ، لَا حِسَابَ عَلَيْهِمْ وَلَا عَذَابَ. قُلْتُ: وَلِمَ؟ قَالَ: كَانُوا لَا يَكْتُمُونَ، وَلَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَتَطَيَّرُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ». فَقَامَ إِلَيْهِ عُكَّاشَةُ بْنُ مَحْصَنٍ فَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَني مِنْهُمْ. قَالَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ». ثُمَّ قَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ آخَرُ قَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَني مِنْهُمْ. قَالَ: «سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ»^(١).

٦٥٤٢- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ أَسَدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يَدْخُلُ مِنْ أُمَّتِي زُمْرَةٌ هُمْ سَبْعُونَ أَلْفًا، تُضِيءُ وَجُوهُهُمْ إِضَاءَةُ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ». وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَقَامَ عُكَّاشَةُ بْنُ مَحْصَنٍ الْأَسَدِيُّ يَرْفَعُ نِمْرَةً عَلَيْهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَني مِنْهُمْ. قَالَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ». ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَني مِنْهُمْ. فَقَالَ: «سَبَقَكَ عُكَّاشَةُ»^(٢).

٦٥٤٣- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا أَوْ سَبْعُمِائَةِ أَلْفٍ - شَكٌّ فِي

(١) أخرجه مسلم (٢٢٠).

(٢) أخرجه مسلم (٢١٦).

أَحَدِهِمَا - مُتَمَسِّكِينَ، أَخَذَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ، حَتَّى يَدْخُلَ أَوَّلُهُمْ وَآخِرُهُمُ الْجَنَّةَ، وَوُجُوهُهُمْ عَلَى ضَوْءِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ^(١).

في حديث ابن عباس رضي الله عنهما الأول أَنَّ الرَسُولَ ﷺ عَرَضَتْ عَلَيْهِ الْأُمَمُ؛ يَعْنِي: مَعَ أَنْبِيَائِهِمْ، فَرَأَى مِنَ الْأَنْبِيَاءِ مَنْ مَعَهُ أُمَّةٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ مَعَهُ دُونَ ذَلِكَ، وَرَأَى مِنْ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ.

وفي هذا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلدَّاعِيَةِ إِلَى دِينِ اللَّهِ إِذَا لَمْ يَتَّبِعْهُ أَحَدٌ أَنْ يَتَّسَعَ أَوْ يَفْسُطَ، أَوْ يَظُنَّ أَنَّهُ ضَاعَ عَمَلُهُ سُدًى، بَلْ حَتَّى وَلَوْ لَمْ يَتَّبِعْ أَحَدٌ، فَأَنْتَ عَلَى خَيْرٍ، وَأَنْتَ مَا جُورُ، وَلَنْ يَضِيعَ عَمَلُكَ، بَلْ رُبَّمَا تَكْسِبُ أَجْرًا أَكْثَرَ مِنْ جَهَةِ مَشَقَّةِ الْعَمَلِ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ إِذَا دُعِيَ فَأَجِيبَ سَهْلَتَ عَلَيْهِ الدَّعْوَةُ، وَنَشَطَ، وَصَارَ الَّذِينَ يُحْيِيُونَهُ يُسَاعِدُونَهُ، أَمَا إِذَا كَانَ يَدْعُو وَلَا يُجَابُ، وَهُوَ عَلَى حَقٍّ، فَإِنَّهُ تَصَعَّبُ عَلَيْهِ الدَّعْوَةُ، فَإِذَا صَبَرَ نَالَ أَجْرَ الصَّابِرِينَ.

المهم: إِذَا كُنْتَ دَاعِيَةً وَلَمْ تَجِدِ اسْتِجَابَةً، فَلَا تَيَاسَسْ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ الْأَنْبِيَاءَ وَهُمْ أَفْضَلُ مِنْكَ رَأَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ وَلَيْسَ مَعَهُمْ أَحَدٌ.

وفيه: فَضِيلَةُ هَذِهِ الْأُمَّةِ؛ لِأَنَّ الرَسُولَ ﷺ رَأَى سَوَادًا كَثِيرًا فَسَأَلَ جَبْرِيلَ: «هَؤُلَاءِ أُمَّتِي؟ قَالَ: لَا». وفي روايةٍ أُخْرَى: «هَذَا مُوسَى وَقَوْمُهُ»^(٢)، فَمُوسَى ﷺ مِنْ أَكْثَرِ الْأَنْبِيَاءِ أَتْبَاعًا، ثُمَّ قَالَ: «وَلَكِنْ انْظُرْ إِلَى الْأَفْقِ. فَنَظَرْتُ فَإِذَا سَوَادٌ كَثِيرٌ». وفي لَفْظٍ آخَرَ: «فَإِذَا سَوَادٌ عَظِيمٌ قَدْ سَدَّ الْأَفْقَ. فَقِيلَ لِي: هَذِهِ أُمَّتُكَ». وفائدة هذا اللفظ: أَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ أَكْثَرُ الْأُمَمِ، وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ وَاللَّهُ الْحَمْدُ أَكْثَرُ الْأُمَمِ.

فإن قيل: كَيْفَ تَكُونُ أَكْثَرُ الْأُمَمِ وَالنَّصَارَى الْآنَ أَكْثَرُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ؟

فالجواب: أَنَّ هَؤُلَاءِ النَّصَارَى لَيْسُوا عَلَى دِينٍ، فَلَيْسُوا مِنْ أُمَّةِ عِيسَى، وَلَيْسُوا مِنْ أُمَّةِ مُوسَى، لِأَنَّ دِينَهُمُ الَّذِي هُمْ عَلَيْهِ الْآنَ دِينٌ بَاطِلٌ مَنسُوحٌ قَدْ نَسَخَهُ اللَّهُ؛ أَي: أَبْطَلَهُ نَفْسَ الَّذِي شَرَعَهُ بِرِسَالَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَعَلَى هَذَا لَا يَكُونُونَ مِنْ أَتْبَاعِ عِيسَى، وَعَلَى هَذَا أَيْضًا لَا يَكُونُ أَتْبَاعُ عِيسَى أَكْثَرُ مِنْ أَتْبَاعِ مُحَمَّدٍ ﷺ.

وفيه أَيْضًا: فَضِيلَةُ هَذِهِ الْأُمَّةِ؛ لِأَنَّ مِنْهُمْ سَبْعِينَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ مِنْ غَيْرِ حِسَابٍ وَلَا

(١) أخرجه مسلم (٢١٩).

(٢) أخرجه البخاري (٥٧٠٥).

عذاب، إذن فالحساب لا يَكُونُ عامًّا لجميع الناس بل في الناس مَنْ لا يُحاسب، ومنهم الأنبياء ومنهم هؤلاء الذين ذكّرهم الرسول ﷺ وهم الذين جَعَلُوا هذه الصفات وهي: أنهم لا يَكْتُونُونَ، ولا يَسْتَرْقُونَ، ولا يَتَطَيَّرُونَ.

❖ وقوله: «لا يَكْتُونُونَ». يَعْنِي: لا يَطْلُبُونَ مِنْ أَحَدٍ أَنْ يَكُوِيَهُمْ، وليس المعنى: لا يَكُونُونَ غَيْرَهُمْ، أو لا يَكُونُونَ أَنْفُسَهُمْ إِذَا كَانَ مِنْهُمْ مَنْ يُحْسِنُ الْكَيَّ، فَإِنْ مَنْ يُحْسِنُ الْكَيَّ قَدْ يَكُوِي نَفْسَهُ أَوْ يَكُوِي غَيْرَهُ، لكن المراد: أنهم لا يَكُونُونَ؛ يَعْنِي: لا يَطْلُبُونَ مِنْ أَحَدٍ أَنْ يَكُوِيَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْتَمِدُونَ عَلَى اللَّهِ، وَلَا يُجِبُونَ أَنْ يَسْأَلُوا النَّاسَ شَيْئًا، أَوْ أَنْ يُذِلُّوا أَنْفُسَهُمْ بِسُؤَالِ النَّاسِ.

❖ وقوله: «لا يَسْتَرْقُونَ». أَي: لا يَطْلُبُونَ أَحَدًا يَرْقِيَهُمْ، وليس المعنى: أنهم لا يَرْقُونَ غَيْرَهُمْ. ولهذا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنْ رَوَايَةَ مُسْلِمٍ: «لا يَرْقُونَ»^(١). رَوَايَةٌ غَيْرُ صَحِيحَةٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْقِي غَيْرَهُ، بَلْ مَعْنَى قَوْلِهِ: «لا يَسْتَرْقُونَ» أَي: لا يَطْلُبُونَ مِنْ غَيْرِهِمْ أَنْ يَرْقِيَ عَلَيْهِمْ.

وَلَكِنْ لَوْ مَكَّنَا مَنْ يَرْقَى عَلَيْهِمْ: فَهَلْ يَخْرُجُونَ مِنْ هَذَا الْوَصْفِ، كَأَنْ يَحْضُرَ رَجُلٌ إِلَى مَرِيضٍ وَيَقُولَ لَهُ: أُرِيدُ أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ فَمَكَّنَهُ الْمَرِيضُ فَهَلْ يَخْرُجُ مِنْ هَذَا الْوَصْفِ؟
الْجَوَابُ: لَا يَخْرُجُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَرْقِ وَلَمْ يَطْلُبِ الرِّقْيَةَ.

❖ وقوله: «ولا يَتَطَيَّرُونَ». يَعْنِي: لَا يَتَشَاءَمُونَ، وَإِنَّمَا عَبَّرَ عَنِ التَّشَاؤْمِ بِالتَّطَيَّرِ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ تَشَاؤُمِ الْعَرَبِ كَانَ بِالطَّيْرِ، وَإِلَّا فَهَمَّ يَتَشَاءَمُونَ بِكُلِّ مَعْلُومٍ مِنْ زَمَانٍ، أَوْ مَكَانٍ، أَوْ أَشْخَاصٍ، أَوْ صِفَاتٍ فَالْعَرَبُ كَانُوا جَهْلَةً يَتَطَيَّرُونَ بِكُلِّ شَيْءٍ إِنْ رَأَوْا طَيْرًا أَسْوَدَ قَالُوا: هَذَا الْيَوْمُ أَسْوَدٌ لَا سَعَادَةَ فِيهِ إِطْلَاقًا، إِذَا رَأَوْا طَيْرًا أَبْيَضَ قَالُوا: الْيَوْمُ يَوْمُ النُّورِ وَيَوْمُ الْبَيَاضِ. مَعَ أَنَّ هَذَا مَالَهُ أَصْلٌ، نَعَمْ التَّفَاوُلُ شَيْءٌ طَيِّبٌ، وَلَكِنَّ التَّفَاوُلَ بِمَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ وَهُمْ، فَتَقُولُ: أَنَّ التَّطَيَّرَ هُوَ: التَّشَاؤْمُ بِمَعْلُومٍ مِنْ مَرْتَبٍ أَوْ مَسْمُوعٍ، أَوْ زَمَانٍ، أَوْ مَكَانٍ. وَلِذَلِكَ نَجِدُ أَنَّ الْمُتَطَيِّرِينَ دَائِمًا فِي قَلْبٍ وَلِأَنَّ الْمُتَشَاءِمَ لَا يَرَى شَيْئًا إِلَّا تَشَاءَمَ بِهِ، أَمَّا الْمُعْتَمِدُونَ الْمُتَوَكِّلُونَ الْمُتَفَائِلُونَ فَجَدُّهُمْ دَائِمًا فِي سُرُورٍ وَسَعَادَةٍ.

❖ وقوله: «وعلى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ». يَعْنِي: أَنَّ تَوَكُّلَهُمْ إِنَّمَا هُوَ عَلَى رَبِّهِمْ لَا عَلَى غَيْرِهِ، وَقُلْنَا: لَا عَلَى غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: عَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ، وَأَخَذْنَا «لَا عَلَى غَيْرِهِ» مِنْ تَقْدِيمِ الْمَعْمُولِ؛

لأن المَعْمُولَ حَقُّهُ التَّأخيرُ فإذا قُدِّمَ أفادَ الحَضَرَ، يعني: على رَبِّهِم لا على غيره.
ولكن ليس مُقْتَضَى التَّوَكُّلِ أن تَدَعَ الأسبابَ، بل افْعَلِ الأسبابَ ولا تَعْتَمِدْ عليها بل
اعْتَمِدْ على مُسَبِّبِ الأسبابِ وَعَلَيْكَ، واتَّخِذِ الأسبابَ على أنها سَبَبٌ فقط.

❖ وقوله: «فقام عكاشةُ بْنُ مِخْصَنٍ فقال: ادْعُ اللهَ أن يَجْعَلَني منهم». قَالَ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ
منهم». وفي لَفْظٍ: «أَنْتَ مِنْهُمْ». وهذا مِنْ مَنَاقِبِهِ وَعَلَيْهِ السَّلَامُ، ومن تَوْفِيقِ اللَّهِ له أن سَبَقَ وبادَرَ
بَطَلَبِ أن يَكُونَ منهم فكانَ منهم.

❖ وقوله: «ثم قام إليه رجلٌ آخرُ قَالَ: ادْعُ اللهَ أن يَجْعَلَني منهم». قَالَ: سَبَقَكَ بها
عُكَّاشَةُ». وإِنما قَالَ له النَّبِيُّ وَعَلَيْهِ السَّلَامُ ذلك؛ لأنه أَرَادَ أن يَسُدَّ البابَ؛ لِثَلَا يَقُومَ مَنْ لا يَسْتَحِقُّ أن
يُشْهَدَ له بذلك.

❖ قوله: «سَبَقَكَ بها عُكَّاشَةُ». قد صَارَ مَثَلًا في كُلِّ مَنْ طَلَبَ شَيْئًا قد فاتَه فيُقَالُ له: سَبَقَكَ بها
عُكَّاشَةُ. وبناءً على هذا الحديثِ نَشْهَدُ لعُكَّاشَةَ بْنِ مِخْصَنٍ أنه مِنَ الَّذِينَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بلا حِسَابٍ ولا
عَذَابٍ، بدونِ أن نَسْأَلَ عن عَمَلِهِ لأنه قد شَهِدَ له الرَّسُولُ وَعَلَيْهِ السَّلَامُ بذلك.

❖ وقوله وَعَلَيْهِ السَّلَامُ في حديثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الثاني: «يَدْخُلُ مِنْ أُمَّتِي زُمْرَةٌ هُمْ سَبْعُونَ أَلْفًا،
تُضَيُّ وَجُوهُهُمْ إِضَاءَةُ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ». ففيه أَيْضًا مُنْقِبَةٌ لهؤلاءِ، وأنهم بالإِضَافَةِ إلى أَنَّهُمْ
يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بلا حِسَابٍ؛ فَإِنَّهُمْ تُضَيُّ وَجُوهُهُمْ إِضَاءَةُ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، وهذا يَدُلُّ على أَنَّهَا
مُضِيئَةٌ وَتُشِعُّ نَوْرًا كَالْقَمَرِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ في شرحِ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ في «الْفَتْحِ» (٤٠٨/١١):

❖ قوله: «هؤلاءِ أُمَّتُكَ وهؤلاءِ سَبْعُونَ أَلْفًا قَدَّامَهُمْ لا حِسَابَ عَلَيْهِمْ ولا عَذَابَ». وفي
روايةِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ: معهم بدلًا: «قَدَّامَهُمْ». وفي روايةِ حُصَيْنِ بْنِ ثَمِيرٍ: «ومَعَ هؤلاءِ».
وكذا في حديثِ ابْنِ مَسْعُودٍ.

والمرادُ بالمعِيَةِ: المعنَوِيَّةُ، فَإِنَّ السَّبْعِينَ أَلْفًا الْمَذْكُورِينَ مِنْ جَمَلَةِ أُمَّتِهِ، لَكِنْ لَمْ يَكُونُوا
في الَّذِينَ عُرِضُوا إِذْ ذَاكَ، فَأَرِيدَ الزِّيَادَةَ في تَكْثِيرِ أُمَّتِهِ بِإِضَافَةِ السَّبْعِينَ أَلْفًا إِلَيْهِمْ.

وقد وَقَعَ في روايةِ ابْنِ فَضِيلٍ: وَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ هؤلاءِ سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ.

وفي روايةِ عُبَيْرِ بْنِ الْقَاسِمِ: «هؤلاءِ أُمَّتُكَ، ومن هؤلاءِ مَنْ أَمَتَكَ سَبْعُونَ أَلْفًا».
وبالإِشارةِ بهؤلاءِ إلى الأُمَّةِ؛ لا إلى خُصُوصٍ مَنْ عُرِضَ، وَيَحْتَمِلُ أن تَكُونَ «مع» بمعنى

«مَنْ» فَتَأْتَلَفُ الرِّوَايَاتُ.

❖ قَوْلُهُ: «قُلْتُ وَلَمْ». يَكْسِرُ اللَّامَ وَفَتْحَ الْمِيمِ، وَيَجُوزُ إِسْكَانُهَا، يُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنِ السَّبَبِ. وَقَعَ فِي رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ وَشُرَيْحٍ عَنْ هُثَيْمٍ: ثُمَّ نَهَضَ النَّبِيُّ ﷺ فَدَخَلَ مَنْزِلَهُ، فَخَاضَ النَّاسَ فِي أَوْلَئِكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ صَحَّبُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ وُلِدُوا فِي الْإِسْلَامِ، فَلَمْ يُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا وَذَكَرُوا أَشْيَاءَ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرُوهُ، فَقَالَ: «هُمْ الَّذِينَ». وَفِي رِوَايَةِ عَشْرِ فَدْخُلٍ وَلَمْ يَسْأَلُوهُ وَلَمْ يَفْسِّرْ لَهُمُ وَالْبَاقِي نَحْوَهُ. وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ الْفُضَيْلِ: «فَأَفَاضَ الْقَوْمُ، فَقَالُوا: نَحْنُ الَّذِي آمَنَّا بِاللَّهِ، وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ، فَنَحْنُ هُمْ أَوْ أَوْلَادُنَا الَّذِينَ وَلِدُوا فِي الْإِسْلَامِ، فَإِنَّا وُلِدْنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَبِغَ النَّبِيُّ ﷺ فَخَرَجَ فَقَالَ...» وَفِي رِوَايَةِ حُسَيْنِ بْنِ نَمِيرٍ: «فَقَالُوا: أَمَا نَحْنُ فَوَلِدْنَا فِي الشَّرْكِ، وَلَكِنَّا آمَنَّا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَلَكِنْ هَؤُلَاءِ هُمْ أَبْنَانُنَا».

وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ: «قَالَ بَعْضُنَا: هُمُ الشَّهَدَاءُ». وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «مَنْ رَقَّ قَلْبُهُ لِلْإِسْلَامِ».

❖ وَقَوْلُهُ: «لَا يَكْتَوُونَ، وَلَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَتَطَيَّرُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ». اتَّفَقَ عَلَى ذِكْرِ هَذِهِ الْأَرْبَعِ مَعْظَمُ الرِّوَايَاتِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَإِنْ كَانَ عِنْدَ الْبَعْضِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ، وَكَذَا فِي حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ، وَفِي لَفْظٍ لَهُ سَقَطَ «وَلَا يَتَطَيَّرُونَ» هَكَذَا فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَفِي حَدِيثِ جَابِرِ الَّذِينَ أَشْرَتْ إِلَيْهِمَا بِنَحْوِ الْأَرْبَعِ.

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ: «وَلَا يَرْقُونَ» بَدَلًا مِنْ «وَلَا يَكْتَوُونَ». وَقَدْ أَنْكَرَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ هَذِهِ الرِّوَايَةَ وَزَعَمَ أَنَّهَا غَلَطٌ مِنْ رَاوِيهَا، وَاعْتَلَّ بِأَنَّ الرَّاقِيَ يَحْسِنُ إِلَى الَّذِي يَرْقِيهِ، فَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ مَطْلُوبًا بِالْتَّرْكِ وَأَيْضًا فَقَدْ رَقَى جَبْرِيلُ النَّبِيَّ ﷺ، وَرَقَى النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ، وَأَذَنَ لَهُمْ فِي الرِّقَى وَقَالَ: «مَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْفَعَ أَخَاهُ فَلْيَفْعَلْ» وَالنَّفْعُ مَطْلُوبٌ.

قَالَ: وَأَمَّا الْمُسْتَرْقِي فَإِنَّهُ يَسْأَلُ غَيْرَهُ، وَيَرْجُو نَفْعَهُ، وَتِمَامَ التَّوَكُّلِ يَنَافِي ذَلِكَ.

قَالَ: وَإِنَّمَا الْمَرَادُ وَصْفُ السَّبْعِينَ بِتِمَامِ التَّوَكُّلِ، فَلَا يَسْأَلُونَ غَيْرَهُمْ أَنْ يَرْقِيَهُمْ، وَلَا يَكُوبُهُمْ، وَلَا يَتَطَيَّرُونَ مِنْ شَيْءٍ.

وَأَجَابَ غَيْرُهُ بِأَنَّ الزِّيَادَةَ مِنَ الثِّقَةِ مَقْبُولَةٌ، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ حَافِظٌ، وَقَدْ اعْتَمَدَهُ الْبَخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، وَاعْتَمَدَ مُسْلِمٌ عَلَى رِوَايَتِهِ هَذِهِ وَبِأَنَّ تَغْلِيظَ الرِّوَايِ مَعَ إِمْكَانِ الزِّيَادَةِ لَا يَصَارُ إِلَيْهِ.

والمعنى الذي حمله على التغليب موجود في المسترقي؛ لأنه اعتلَّ بأن الذي لا يطلب من غيره أن يرقيه تام التوكل، فكذلك يقال له والذي يفعل غيره به ذلك ينبغي ألا يُمكنه منه؛ لأجل تمام التوكل، وليس في وقوع ذلك من جبريل دلالة على المُدَّعى، ولا في فعل النبي ﷺ له أيضًا دلالة؛ لأنه في مقام التشريع وتبيين الأحكام^(١).

ويمكن أن يقال: إنما ترك المذكورون الرُّقي والاسترقاء حسماً للمادة؛ لأن فاعل ذلك لا يأمن أن يكل نفسه إليه، وإلا فالرقية في ذاتها ليست ممنوعة، وإنما مُنعت منها ما كان شركاً، أو احتمله، ومن ثم قال ﷺ: «اعرضوا على رقاكم، ولا بأس بالرُّقي ما لم يكن شرك». ففيه: إشارة إلى علة النهي كما تقدم تقرير ذلك واضحاً في كتاب الطب.

وقد نقل القرطبي عن غيره أن استعمال الرقي والكي قاذح في التوكل، بخلاف سائر أنواع الطب وفرَّق بين قسمين بأن البرء فيهما أمر موهوم وما عداها محقق عادة كالأكْل والشرب فلا يقدح.

قال القرطبي وهذا فاسد من وجهين أحدهما أن أكثر أبواب الطب موهوم، والثاني أن الرقي بأسماء الله تعالى تقتضي التوكل عليه والاتجاء إليه والرغبة فيما عنده والتبرك بأسمائه فلو كان ذلك قاذحاً في التوكل لقدح الدعاء إذ لا الفرق بين الذكر والدعاء وقد رقى النبي ﷺ ورُقِيَ وفعله السلف والخلف فلو كان مانعاً من اللحاق بالسبعين أو قاذحاً في التوكل لم يقع من هؤلاء وفيهم من هو أعلم أفضل ممن عداهم وتعقب بأنه بنى كلامه على أن السبعين المذكورين أرفع رتبة من غيرهم مطلقاً، وليس كذلك لما سألينه، وجوز أبو طالب بن عطية في موازنة الأعمال أن السبعين المذكورين هم المراد بقوله تعالى: ﴿وَالسَّبْعُونَ﴾ (١) ﴿أُولَئِكَ الْمَعْرُوفُونَ﴾ (١١) فِي جَنَّتِ النَّعِيمِ ﴿١٢﴾ فَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُمْ مِنْ جَمَلَةِ السَّابِقِينَ فَمُسَلَّمٌ وإلا فلا وقد أخرج أحمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان من حديث رفاعة الجهني قَالَ:

(١) قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ عَثِيمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «هَذَا تَحَامُلٌ مِنَ الْحَافِظِ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا شَكَّ، وَكَلَامُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ حَقٌّ وَوَاضِحٌ، وَكَوْنُهُ يَقُولُ: إِنَّ الْمَرْقِيَ عَلَيْهِ يَضْعَفُ تَوَكُّلُهُ، هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ، فَإِنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقًا؛ بَيْنَ الَّذِي يَطْلُبُ الْإِنْسَانَ وَتَعَلُّقُ نَفْسِهِ بِهِ، وَتَعَلُّقُ بِالسَّبَبِ، بِخِلَافِ شَخْصٍ دَخَلَ عَلَيْهِ إِنْسَانٌ وَقَرَأَ عَلَيْهِ، وَلَوْ قَبْلَنَا هَذَا لَقُلْنَا إِذَا يَقِينُ الرَّسُولُ ضَعُفَ تَوَكُّلُهُ بِقِرَاءَةِ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ، لَكِنْ هُوَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَيْسَ بِذَلِكَ الْمَشِيدُ بِشَيْخِ الْإِسْلَامِ حَتَّى إِنِّي مَا سَمِعْتُهُ يَقُولُ: الشَّيْخُ تَقِيَ الدِّينَ إِلَّا فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ، أَكْثَرُ مَا يَقُولُ: قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ».

أقبلنا مع رسول الله ﷺ فذكر حديث وفيه: «وعندي ربي أن يُدْخَلَ الجنة من أمتي سبعين ألف بغير حساب وأي لأرجو ألا يدخلوها حتَّى تبوءوا أنتم ومن صلح من أزواجكم وذرياتكم مساكن في الجنة». فهذا يدلُّ على أن مزية السبعين بالدخول بغير حساب لا يستلزم أنهم أفضل من غيرهم بل فيمن يحاسب في الجملة من يكون أفضل منهم وفيمن يتأخر عن الدخول ممن تحققت نجاته وعرف مقامه من الجنة يشفع في غيره من هو أفضل منهم وسأذكر بعد قليل من حديث أم قيس بنت محصن أن السبعين ألفاً ممن يحشروا من مقبرة البقيع بالمدينة وهي خصوصية أخرى.

❖ قوله: «ولا يتطيرون». تقدّم بيان الطيرة في كتاب الطب والمراد أنهم لا يتشاءمون كما كانوا يفعلون في الجاهلية.

❖ قوله: «وعلى ربهم يتوكلون». يحتمل أن تكون هذه الجملة مفسرة لها تقدم من ترك الاسترقاء والاكْتِواء والطيرة ويحتمل أن تكون من العام بعد الخاص؛ لأن صفة كل واحدة منها صفة خاصة من التوكل، وهو أعم من ذلك وقد مضى القول في التوكل في باب من يتوكل على الله فهو حسبه قرية وقال القرطبي وغيره قال طائفة من الصوفية لا يستحق اسم التوكل إلا من لم يخالط قلبه خوف غير الله تعالى حتَّى لو هجم عليه الأسد لا يترعج وحتَّى لا يسعى في طلب الرزق لكون الله ضمنه له وأبي هذا الجمهور وقالوا: يحسن التوكل بأن يثق بوعده الله ويوقن بأن قضاءه واقع ولا يترك اتباع السنة وابتغاء الرزق مما لا بد له منه من مطعم ومشرب.

ثم قال ﷺ «في الفتح» (١١/٤١٣):

❖ قوله: «يدخل الجنة من أمتي زمرة». بضم الزاي وسكون الميم هي: الجماعة إذا كان بعضهم إثر بعض.

❖ قوله: «سبعون ألفاً». تقدم شرحه مستوفى في الذي قبله وعرف من مجموع الطرق التي ذكرتها أن أول من يدخل الجنة من هذه الأمة هؤلاء السبعون الذين بالصفة المذكورة ومعنى المعية في قوله في الروايات الماضية مع كل ألف سبعون ألفاً أو مع كل واحد منهم سبعون ألفاً.

ثم قال ﷺ «في الفتح» (١١/٤١٠):

ومع ذلك فلا يطمئن إلى الأسباب بقلبه بل يعتقد أنها لا تجلب بذاتها نفعاً ولا تدفع ضرراً بل السبب والمسبب فعل الله تعالى والكل بمشيئته فإذا وقع من المرء ركون إلى السبب

قدح في توكله وهم مع ذلك فيه على قسمين واصل سالك فالأول صفة الواصل وهو الذي لا يلتفت إلى الأسباب ولو تعاطاها وأما السالك فيقع له الالتفات إلى السبب أحياناً إلا أنه يدفع ذلك عن نفسه بالطرق العلمية والأذواق الحالية إلى أن يرتقى إلى مقام الواصل، وقال أبو القاسم القشيري التوكل محله القلب وأما الحركة الظاهرة فلا تنافيه إذا تحقق العبد أن الكل من قبل الله فإن تيسر شيء فبتيسيره وإن تعسر فبتقديره ومن الأدلة على مشروعية الاكتساب ما تقدم في البيوع من حديث أبي هريرة رفعه «أَفْضَلُ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ وَكَانَ دَاوُدُ يَأْكُلُ مِنْ كَسْبِهِ» فقد قال تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِنُخْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ﴾ [الأنبياء: ٨٠]. وقال تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَكُمْ﴾ [التوبة: ١٠٢].

وأما قول القائل: كيف تطلب ما لا تعرف مكانه، فجوابه أنه يفعل السبب المأمور به ويتوكل على الله فيما يخرج عن قدرته، فيشق الأرض مثلاً ويلقي الحب ويتوكل على الله في إنباته وإنزال غيثه له ويحصل السلعة مثلاً وينقلها ويتوكل على الله في إلقاء الرغبة في قلب من يطلبها منه، بل ربما كان التكسب واجباً كقادر على الكسب يحتاج عياله للنفقة فمتى ترك ذلك كان عاصياً وسلك الكرماني في الصفات المذكورة مسلك التأويل، فقال: لا يكتسبون معناه إلا عند الضرورة مع اعتقاده أن الشفاء من الله لا من مجرد الكي وقوله ولا يسترقون معناه الرقي التي ليست في القرآن والحديث الصحيح كرقى الجاهلية وما لا يؤمن أن يكون هي شرك وقوله ولا يتطيرون أي لا يتشاءون بشيء فكان المراد أنهم الذين يتركون أعمال الجاهلية في عقائدهم قال: فإن قيل إن المتصف بهذا أكثر من العدد المذكور فما وجه الحصر فيه وأجاب باحتمال أن يكون المراد به التكثير لا خصوص العدد قلت الظاهر أن العدد المذكور على ظاهره فقد وقع في حديث أبي هريرة ثاني حديث الباب وصفهم بأنهم تضيء وجوههم إضاءة القمر ليلة البدر ومضى في بدء الخلق من طريق عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة رفعه: «أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر والذين على آثارهم كأحسن كوكب دري في السماء إضاءة». وأخرجه مسلم من طرق عن أبي هريرة منها رواية أبي يونس وهمام عن أبي هريرة: «على صورة القمر». وله من حديث جابر: «فتنجو أول زمرة وجوههم كالقمر ليلة البدر سبعون ألفاً لا يحاسبون». وقد وقع في أحاديث أخرى أن مع السبعين ألفاً زيادة عليهم ففي حديث أبي هريرة عند أحمد والبيهقي في البعث من رواية

سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قَالَ: «سَأَلْتُ رَبِّي فَوَعَدَنِي أَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي...». فذكر الحديث نحو سياق حديث سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ثاني حديث الباب وزاد: «فاستزادت ربي فزادني مع كل ألف سبعين ألفًا». وسنده جيد، وفي الباب عن أبي أيوب عند الطبراني وعن حذيفة عند أحمد وعن أنس عند البزار وعن ثوبان عند ابن أبي عاصم فهذه طريق يقوى بعضها بعضًا وجاء في أحاديث أخرى أكثر من ذلك فأخرج الترمذي وحسنه والطبراني وابن حبان في صحيحه من حديث أبي أمامة رفعه: «وعدني ربي أن يدخل الجنة من أمتي سبعين ألفًا مع كل ألف سبعين ألفًا لا حساب عليهم ولا عذاب وثلاث حثيات من حثيات ربي». وفي صحيح ابن حبان أيضًا والطبراني بسند جيد من حديث عتبة بن عبد نحوه: «ثم يشفع كل ألف في سبعين ألفًا ثم يحثي ربي ثلاث حثيات بكفيه». وفيه: فكبر عمر فقال النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ السَّبْعِينَ أَلْفًا يَشْفَعُهُمُ اللَّهُ فِي آبَاءِهِمْ وَأُمَّهَاتِهِمْ وَعَشَائِرِهِمْ وَإِنِّي لأرجو أن يكون أدنى أمتي الحثيات». وأخرجه الحافظ الضياء وقال: لا أعلم له علة، قلت: علته لاختلاف في سنده فإن الطبراني أخرجه من رواية أبي سلام قَالَ: حدثني عامر بن زيد أنه سمع عتبة ثم أخرجه من طريق أبي سلام أيضًا فقال: حدثني عبد الله بن عامر أن قيس بن الحارث حدثه أن أبا سعيد الأنباري حدثه فذكره وزاد قَالَ قيس: فقلت لأبي سعيد سمعته من رسول الله ﷺ قَالَ: نعم، قَالَ: وقال رسول الله ﷺ: «وذلك يستوعب مهاجري أمتي ويؤفِّي الله بقيتهم من أعرابنا». وفي رواية لابن أبي عاصم قَالَ أبو سعيد: فحسبنا عند رسول الله ﷺ فبلغ أربعة آلاف ألف وتسعمائة ألف [أربعة آلاف ألف يعني: أربعة ملايين] ^(١) يعني: من عدا الحثيات. وقد وقع عند أحمد والطبراني من حديث أبي أيوب نحو حديث عتبة بن عبد وزاد: «والخيثة» بمعجمة ثم موحدة وهمزة وزن عظيمة عند ربي. وورد من وجه آخر ما يزيد على العدد الذي حسبه أبو سعيد الأنباري، فعند أحمد وأبي يعلى من حديث أبي بكر الصديق نحوه بلفظ: «أعطاني مع كل واحد من السبعين ألفًا سبعين ألفًا». في سنده راويان أحدهما ضعيف الحفظ، والآخر لم يسم. وأخرج البيهقي في البعث من حديث عمرو بن حزم مثله، وفيه راو ضعيف أيضًا، واختلف في سنده وفي سياق متنه، وعند البزار من حديث أنس بسند ضعيف نحوه، وعند الكلاباري في «معاني

(١) ما بين المعقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ.

الأخبار» بسند واه من حديث عائشة: فَقَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذات يوم فاتبعته فإذا هو من مشربة يَسْلِي، فرأيت على رأسه ثلاثة أنوار، فلما قضى صلاته قَالَ: «رَأَيْتِ الْأَنْوَارَ». قلت: نعم. قَالَ: «إِنْ أَتَيْتَا أَنَا مِنْ رَبِّي فَبَشِّرْنِي أَنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعِينَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ، ثُمَّ أَتَانِي فَبَشِّرْنِي أَنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ مِنْ أُمَّتِي مَكَانَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ السَّبْعِينَ أَلْفًا سَبْعِينَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ، ثُمَّ أَتَانِي فَبَشِّرْنِي أَنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ مِنْ أُمَّتِي مَكَانَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ السَّبْعِينَ أَلْفًا الْمَضَاعِفَةَ سَبْعِينَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ، فَقُلْتُ: يَا رَبِّ لَا يَبْلُغُ هَذَا أُمَّتِي. قَالَ: أَكْمِلْهُمْ لَكَ مِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ لَا يَصُومُ وَلَا يَصَلِّي». قَالَ الْكَلَابَارِيُّ: الْمُرَادُ بِالْأُمَّةِ أَوَّلًا: أُمَّةُ الْإِجَابَةِ، وَيَقُولُهُ آخَرًا أُمَّتِي: أُمَّةُ الْإِتْبَاعِ، فَإِنَّ أُمَّتَهُ ﷺ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، أَحَدُهَا أَخْصَ مِنْ الْآخَرِ: أُمَّةُ الْإِتْبَاعِ، ثُمَّ أُمَّةُ الْإِجَابَةِ، ثُمَّ أُمَّةُ الدَّعْوَةِ، فَلِأُولَى: أَهْلُ الْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَالثَّانِيَّةُ: مُطْلَقُ الْمُسْلِمِينَ، وَالثَّلَاثَةُ: مَنْ عَدَاهُمْ مِمَّنْ بُعِثَ إِلَيْهِمْ، وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بِأَنَّ الْقَدْرَ الزَّائِدَ عَلَى الَّذِي قَلْبُهُ هُوَ مَقْدَارُ الْحَثِيَّاتِ، فَقَدْ وَقَعَ عِنْدَ أَحْمَدَ مِنْ رِوَايَةِ قَتَادَةَ عَنِ النُّضْرِ بْنِ أَنَسٍ أَوْ غَيْرِهِ عَنْ أَنَسٍ رَفَعَهُ: «أَنَّ اللَّهَ وَعَدَنِي أَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي أَرْبَعُمِائَةِ أَلْفٍ». فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: زِدْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ: «وَهَكَذَا وَجَعَ كَفِيهِ». فَقَالَ: زَادْنَا. وَقَالَ: «هَكَذَا». فَقَالَ عُمَرُ: حَسْبُكَ أَنْ اللَّهَ إِنْ شَاءَ أَدْخَلَ خَلْقَهُ الْجَنَّةَ بِكَفٍ وَاحِدٍ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَدَقَ عُمَرُ». وَسَنَدُهُ جَيِّدٌ لَكِنْ اخْتَلَفَ عَلَى قَتَادَةَ فِي سَنَدِهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا. اهـ

لَا شَكَّ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ دَعَا لِعُكَّاشَةِ ﷺ لَعَلَّمَهُ أَنَّهُ أَهْلٌ، وَلِهَذَا ذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ الرَّجُلَ الْآخَرَ وَهُوَ مِنَ الْأَنْصَارِ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ عَنْ حَالِهِ شَيْئًا يُوجِبُ أَنْ يُخْبِرَهُ بِأَنَّهُ مِنْهُمْ فَلَوْلَا أَنَّهُ أَهْلٌ مَا دَعَى لَهُ الرَّسُولُ وَأَنْتَ مِنْهُمْ شَيْخٌ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥٤٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ، ثُمَّ يَقُومُ مُؤَدَّنٌ بَيْنَهُمْ: يَا أَهْلَ النَّارِ لَا مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ الْجَنَّةِ لَا مَوْتَ، خُلُودٌ»^(١).

٦٥٤٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ:

(١) أخرجه مسلم (٢٨٥٠).

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يُقَالُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ: خُلُودٌ لَمْ يَمُوتْ. وَلِأَهْلِ النَّارِ: نَارٌ خُلُودٌ لَمْ يَمُوتْ». ورد أنهم يُنادون: «يا أَهْلَ الْجَنَّةِ ويا أَهْلَ النَّارِ. فيُشْرَبونَ يَطْلَعُونَ فيُؤْتَى بِالْمَوْتِ عَلَى صُورَةِ كَبْشٍ أَظْنَهُ أَيْضٌ، فيُقَالُ لَهُمْ: هل تعرفون هذا؟ فيقولون: نعم هذا الموت فيذبح بين الجنة والنار ويقال يا أَهْلَ الْجَنَّةِ خُلُودٌ وَلَا مَوْتَ، ويا أَهْلَ النَّارِ خُلُودٌ وَلَا مَوْتَ»^(١)، وهذا من قدرة الله ﷻ أنه يجعل المعنى شيئاً محسوساً جسماً يُرى والحكمة من هذا زيادة الطمأنينة بأنهم لن يموتوا؛ لأنه ليس الخبر كالمُعَايَنَةِ^(٢)، فإذا شاهدوا الموت قد ذُبَحَ أمامهم اطمأنوا أكثر من الخبر، وهذا نظيرُ الأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ تُوْزَنُ يَوْمَ الْقِيَامِ بِالْمِيزَانِ، مع أن الأَعْمَالَ كَمَا نَعْلَمُ جَمِيعاً أَمْرٌ مَعْنَوِي انتهى، ولكن تُوزَنُ وتُجْعَلُ أَجْسَامًا فيزنها الله ﷻ موازنة بين الحسنات والسيئات.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٥١- باب صِفَةِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ .

وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوَّلُ طَعَامٍ يَأْكُلُهُ أَهْلُ الْجَنَّةِ زِيَادَةُ كَبِدِ حُوتٍ». عَدَنٌ خُلْدٌ، عَدَنَتْ بِأَرْضٍ: أَقَمَتْ، وَمِنْهُ الْمَعْدِنُ، (فِي مَعْدِنٍ صِدْقٍ)، فِي مَنَبِتٍ صِدْقٍ. فَسَّرَ الْعَدَنُ بِأَنَّهُ الْإِقَامَةُ، فَمَعْنَى جَنَاتِ عَدَنَ، أَي: جَنَاتُ إِقَامَةٍ لَا ظَعْنُ فِيهَا، وَإِذَا كَانَتْ إِقَامَةُ لَا ظَعْنَ فِيهَا، فَهِيَ إِقَامَةُ خُلْدٍ وَبِهَذَا جَعَلَ التَّفْسِيرِينَ، قَالَ: عَدَنُ خُلْدٌ، وَهَذَا الْمُرَادُ، وَعَدَنٌ بِالْأَرْضِ: أَقَامَ، هَذَا هُوَ التَّفْسِيرُ اللَّفْظِيُّ؛ لِأَنَّ التَّفْسِيرَ قَدْ يَكُونُ تَفْسِيرًا لَفْظِيًّا وَقَدْ يَكُونُ تَفْسِيرًا بِالْمُرَادِ، وَلِهَذَا نَقُولُ مَثَلًا الْإِقَامَةُ بِمَعْنَى كَذَا، وَالْمُرَادُ كَذَا، وَهَذَا يَقَعُ كَثِيرًا فِي التَّفْسِيرِ تَجَدُّدُ بَعْضِ الْمَفْسَرِينَ يَفْسِّرُ الْكَلِمَةَ بِلَفْظِهَا، ثُمَّ يَقُولُ: وَالْمُرَادُ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ هَذَا لَيْسَ مِنْ بَابِ التَّحْرِيفِ، لَكِنْ مِنْ بَابِ الْمَعْنَى الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ، وَالتَّفْسِيرُ اللَّفْظِيُّ هُوَ الَّذِي تَفْسَّرُ بِهِ الْكَلِمَةُ مِنْ حَيْثُ هِيَ كَلِمَةٌ بَقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ سِيَاقِهَا.



(١) أخرجه البخاري (٤٧٣٠)، ومسلم (٢٨٤٩).

(٢) أخرجه أحمد (٢٤٥/١)، وابن حبان (٦١٨٠، ٦١٨١)، والحاكم (٣٨٠/٢)، والطبراني في «الكبير» (٥٤/١٢)، وإسناده صحيح.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥٤٦- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ، حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ عِمْرَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اطْلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْفُقَرَاءَ، وَاطْلَعْتُ فِي النَّارِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ».

٦٥٤٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أُسَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قُمْتُ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ فَكَانَ حَامَةً مَنْ دَخَلَهَا الْمَسَاكِينُ، وَأَصْحَابُ الْجَدِّ مَجْبُوسُونَ، غَيْرَ أَنَّ أَصْحَابَ النَّارِ قَدْ أُمِرَ بِهِمْ إِلَى النَّارِ، وَقُمْتُ عَلَى بَابِ النَّارِ فَإِذَا حَامَةً مَنْ دَخَلَهَا النِّسَاءُ».

هذا كالأول فيه: دليل على أن الفقراء يسبقون الأغنياء في دخول الجنة، وذلك لأنهم ابتلوا بحرمان النعيم في الدنيا وصبروا على ذلك، فعوضوا عنه بسبق التنعيم في الآخرة، أما كون أكثر أهل النار هم النساء، فلما يحصل بهنَّ ومنهنَّ من الفتن العظيمة، ولهذا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ما تركتُ بعدي فتنةً أضرُّ على الرجالِ من النساءِ»^(١). قَالَ العلماء: وفي هذا إشارة إلى أَنَّ المواليد من النساء أكثر من المواليد من الرجال؛ لأنه إذا كان أهل النار من الآلف تسعمائة وتسعة وتسعون^(٢)، وأكثر أهل النار النساء لَزِمَ من ذلك أن يكون عدد النساء من بنات آدم أكثر من عدد الذكور.

٦٥٤٨- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ أَسَدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَارَ أَهْلُ الْجَنَّةِ إِلَى الْجَنَّةِ، وَأَهْلُ النَّارِ إِلَى النَّارِ، جِئَ بِالْمَوْتِ حَتَّى يُجْعَلَ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، ثُمَّ يُذْبَحُ، ثُمَّ يَتَادَى مُنَادٍ يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ لَا مَوْتَ، يَا أَهْلَ النَّارِ لَا مَوْتَ. فَبَزَادَ أَهْلَ الْجَنَّةِ فَرَحًا إِلَى فَرَحِهِمْ، وَبَزَادَ أَهْلَ النَّارِ حُزْنًا إِلَى حُزْنِهِمْ»^(٣).

هذا الحديث يقول: «ثم يُذْبَحُ»، البناء للمجهول ما ندرى من الذابح؟!

قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢٤١/١١):

قوله: «ثم يُذْبَحُ». لم يسم من ذبحه، ونقل القرطبي عن بعض الصوفية أن الذي

(١) أخرجه البخاري (٥٠٩٦)، ومسلم (٢٧٤٠).

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٤٨)، ومسلم (٢٢٢).

(٣) أخرجه مسلم (٢٨٥٠).

يذبحه يحيى بن زكريا بحضرة النبي ﷺ إشارة إلى دوام الحياة، وعن بعض التصانيف أنه جبريل. قلت: هو في تفسير إسماعيل بن أبي زياد الشامي أحد الضعفاء في آخر حديث الصور الطويل فقال فيه: «يُحْيِي اللهُ تَعَالَى مَلِكَ الْمَوْتِ وَجَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ وَيَجْعَلُ الْمَوْتَ فِي صُورَةِ كَبْشٍ أَمْلَحَ فَيَذْبَحُ جَبْرِيلُ الْكَبْشَ وَهُوَ الْمَوْتُ». اهـ
 عل كل حال: خيرٌ من هذا كله أن نقول: هذا لا صحّة له والله أعلم من ذبح.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٦٥٤٩ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ أَسَدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ، أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ. يَقُولُونَ: لَيْتَكَ رَبَّنَا وَسَعْدَنِكَ. فَيَقُولُ: هَلْ رَضِيتُمْ؟ فَيَقُولُونَ: وَمَا لَنَا لَا نَرْضَى وَقَدْ أَعْطَيْتَنَا مَا لَمْ تُعْطِ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ. فَيَقُولُ: أَنَا أُعْطِيكُمْ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ. قَالُوا: يَا رَبِّ وَأَيُّ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ؟ فَيَقُولُ: أَحُلُّ عَلَيْكُمْ رِضْوَانِي فَلَا أَسْخَطُ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ أَبَدًا»^(١).

وهذا مما يُعْطِي اللهُ ﷻ أَهْلَ الْجَنَّةِ أَنَّهُ يُعْطِيهِمْ أَكْثَرَ مَا يَظُنُّونَ مِنَ النِّعَمِ، وَهُوَ أَنَّهُ يَحُلُّ عَلَيْهِمْ رِضْوَانَهُ فَلَا يَسْخَطُ عَلَيْهِمْ بَعْدَهُ أَبَدًا.

وكذلك أيضًا ينظرون إلى الله ﷻ كما يرون القمر ليلة البدر، وهذه هي الزيادة المذكورة في قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِحُسْنٍ وَزِيَادَةٌ﴾.

وفي هذا الحديث دليلٌ على ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة من إثبات القول لله تعالى بالحروف والصوت المسموع، ولهذا يُخَاطَبُ اللهُ أَهْلَ الْجَنَّةِ فَيَجِيبُونَ وَيُخَاطَبُهُمْ مَرَّةً ثَانِيَةً. وفيه أيضًا إثباتُ الرِّضَا لله وأنه من الصفات الفعلية؛ لأنه قال: «أَحُلُّ عَلَيْكُمْ رِضْوَانِي وَلَا أَسْخَطُ». فدلّ هذا أنه قد يأتي السَّخَطُ بعد الرِّضَا، وهذا يدلُّ على أن الرِّضَا من الصفات الفعلية، والقاعدة عند أهل العلم أن ما كان متعلقًا بمشيئة الله فهو من الصفات الفعلية، وما كان لازماً لذات الله فهو من الصفات الذاتية.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥٥٠ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَسْمَا يَقُولُ: أُصِيبَ حَارِثَةُ يَوْمَ بَذْرِ وَهُوَ غُلَامٌ، فَجَاءَتْ أُمُّهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ عَرَفْتُ مَنْزِلَةَ حَارِثَةَ مِنِّي، فَإِنْ يَكُ فِي الْجَنَّةِ أَصْبِرُ وَأَحْتَسِبُ، وَإِنْ تَكُنِ الْأُخْرَى تَرَى مَا أَصْنَعُ. فَقَالَ: «وَيْحَكَ - أَوْهَيْلَتِ - أَوْجَنَّةٌ وَاحِدَةٌ هِيَ جَنَانٌ كَثِيرَةٌ، وَإِنَّهُ لَفِي جَنَّةِ الْفِرْدَوْسِ».

حارثة هذا من الأنصار، يعني: ليس هو أبا زيد بن حارثة، لكنه من الأنصار وكأنه صغير، فجاءت أمه تسأل النبي ﷺ فقال لها: «أَوْهَيْلَتِ» يعني: أصابك الهبال، والهبال هو الخبال والجنون، وهذا موجودٌ عندنا نحن هنا في اللغة العامية إذا تكلم أحدٌ بشيء مستبعد، قيل له: أنت مهبول يعني: فيك جنون.

فَقَالَ: «أَوْ جَنَّةٌ وَاحِدَةٌ». يعني: الجنان أكثر من واحدةٍ إنها جنان كثيرة وأنه لفي جنة الفردوس، والفرق بين الصبر والاحتساب، أن الصبر حبس النفس، والاحتساب رجاء الأجر، فالإنسان قد يصبر نفسه ويحبسها عن الجزع ويستغفر لكن لا يطيق انتظار الثواب، فإذا كان منتظرًا للثواب صار محتسبًا.

قَالَ الْقِسْطَلَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«أَوْهَيْلَتِ» بهمة الاستفهام وواو العطف على مقدرٍ وفتح الهاء وكسر الموحدة وسكون اللام، أي: أفقدت عقلك لما أصابك من الثقل بابنك حتى جنتني به؟ «أَوْ جَنَّةٌ وَاحِدَةٌ» بهمة وواو العطف على مقدرٍ أيضًا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥٥١ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ أَسَدٍ، أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ، عَنْ أَبِي جَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا بَيْنَ مَنْكِبَيْ الْكَافِرِ مِيسِرَةٌ ثَلَاثَةٌ أَيَّامٍ لِلرَّاكِبِ الْمُسْرِعِ»^(١).

٦٥٥٢- وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَشَجَرَةً يَسِيرُ الرَّاکِبُ فِي ظِلِّهَا مِائَةَ عَامٍ لَا يَقْطَعُهَا»^(١).

٦٥٥٣- قَالَ أَبُو حَازِمٍ: فَحَدَّثْتُ بِهِ النُّعْمَانُ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ فَقَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَشَجَرَةً يَسِيرُ الرَّاکِبُ الْجَوَادُ الْمُضْمَرُّ السَّرِيعُ مِائَةَ عَامٍ مَا يَقْطَعُهَا»^(٢).

أما الحديث الأول ففيه: دليلٌ على أن الكفار يكونون بهذه المثابة، ما بين منكبيه مسيرة ثلاثة أيام للراكب المُسرِع - ونسأل الله العافية - يعني أنها تكبر أجسامهم، قال بعض العلماء: من أجل أن تتوسع رقعة العذاب في البدن؛ لأن رقعة العذاب تتسع باتساع البدن. أمّا أهل الجنة، فقد سبق أنهم ستون ذراعاً في الطول، وورد أنهم سبعة أذرع في العرض^(٣)، فليسوا كأهل النار، أهل النار أعظم أجساماً وأضخم.

وعندي والله أعلم مناسبة ثانية وهي: أنه كما كُبرَتْ أجسامهم زاد ملوهم للنار، والله ﷻ قد وعد النار ملاءها، حتى أنها يُلقى فيها، فتقول: هل من مزيد، حتى يضع ربُّ العزة عليها قدمه، فينزوي بعضها إلى بعض وتقول: قط قط، يعني كفى أو حسبي حسبي^(٤).

أما الحديث الثاني: فَحَدَّثَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ شَجَرَةٍ فِي الْجَنَّةِ يَسِيرُ الرَّاکِبُ الْمُضْمَرُّ الْجَوَادُ. «المضمر» يعني: السريع مائة عام لا يقطعها، وهذا دليلٌ على كبرها وعظمتها، وهذه الشجرة قيل أنها طوبى، التي ترد كثيراً في القرآن والسنة، وقيل: إنها غيرها، والصحيح أن طوبى ليست شجرة بل إن معناها: الحياة الطيبة.

وبقى عندنا إشكال في قوله: «في ظلّها» فكيف يكون هناك ظلٌّ، وليس في الجنة شمسٌ؟ فيقال: إن هذا إما على تقدير أن هناك شمساً، أو يقال: إن الجنة لها جهة معينة تكون أشدَّ إضاءةً من الجهة الأخرى، وحيث يكون هناك ظلٌّ للأشجار والأول أقرب.

(١) أخرجه مسلم (٢٨٢٧).

(٢) أخرجه مسلم (٢٨٢٨م).

(٣) أخرجه أحمد (٢/٢٩٥)، والطبراني في «الصغير» (٨٠٨)، وانظر «الترغيب والترهيب» (٥٤٤٦).

(٤) أخرجه البخاري (٤٨٤٨)، ومسلم (٢٨٤٧).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥٥٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ - أَوْ سَبْعُمِائَةَ أَلْفٍ، لَا يَذِرُ أَبُو حَازِمٍ أَكُفَّهَا قَالَ - مُتَمَّا سَكُونُ، آخِذٌ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، لَا يَدْخُلُ أَوَّلُهُمْ حَتَّى يَدْخُلَ آخِرُهُمْ، وَجُوهُهُمْ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ»^(١).

وقوله: «لا يدخل أولهم حتى يدخل آخرهم». يدل على أن أبواب الجنة واسعة جدًا جدًا؛ لأنه إذا كان لا يدخل الأول حتى يدخل الآخر لابد أن يكونوا على صف واحد، وهذا يدل على سعة أبواب الجنة، وسبق الكلام عليه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥٥٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ لَيَتَرَاءَوْنَ الْغُرَفَ فِي الْجَنَّةِ كَمَا تَتَرَاءَوْنَ الْكُوكَبَ فِي السَّمَاءِ»^(٢).

٦٥٥٦- قَالَ أَبِي: فَحَدَّثْتُ النُّعْمَانَ بْنَ أَبِي عِيَّاشٍ فَقَالَ: أَشْهَدُ لَسَمِعتُ أَبَا سَعِيدٍ يُحَدِّثُ وَيَزِيدُ فِيهِ: «كَمَا تَتَرَاءَوْنَ الْكُوكَبَ الْغَارِبَ فِي الْأَفْقِ الشَّرْقِيِّ وَالْغَرْبِيِّ»^(٣).

٦٥٥٧- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عُندَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ قَالَ: سَمِعتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى لِأَهْلِ النَّارِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ: لَوْ أَنَّ لَكَ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ أَكُنْتَ تَفْتَدِي بِهِ. فَيَقُولُ: نَعَمْ. فَيَقُولُ: أَرَدْتُ مِنْكَ أَهْوَنَ مِنْ هَذَا وَأَنْتَ فِي صُلْبِ آدَمَ أَنْ لَا تُشْرِكَ بِي شَيْئًا، فَأَبَيْتَ إِلَّا أَنْ تُشْرِكَ بِي»^(٤).
مر علينا هذا الحديث دون قوله: «في صلب آدم»^(٥).

(١) أخرجه مسلم (٢١٩).

(٢) أخرجه مسلم (٢٨٣٠).

(٣) أخرجه مسلم (٢٨٣١).

(٤) أخرجه مسلم (٢٨٠٥).

(٥) انظر الحديث رقم (٦٥٣٨).

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ فِي الْفَتْحِ (١١/٤٠٣):

قَوْلُهُ: «قَدْ كُنْتُ سَأَلْتُ مَا هُوَ أَيْسَرُ مِنْ ذَلِكَ». فِي رِوَايَةِ أَبِي عِمْرَانَ يَقُولُ: «أَرَدْتُ مِنْكَ مَا هُوَ أَهْوَنُ مِنْ هَذَا وَأَنْتَ فِي صُلْبِ آدَمَ: أَنْ لَا تُشْرِكَ شَيْئًا، فَأَيُّتَ إِلَّا أَنْ تُشْرِكَ بِي» وَفِي رِوَايَةٍ ثَابِتٍ «قَدْ سَأَلْتُكَ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ فَلَمْ تَفْعَلْ فَيُؤْمَرُ بِهِ إِلَى النَّارِ». قَالَ عِيَّاضٌ: يُشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٧٧]. الْآيَةُ، فَهَذَا الْمِثَاقُ الَّذِي أُخِذَ عَلَيْهِمْ فِي صُلْبِ آدَمَ، فَمَنْ وَفَّى بِهِ بَعْدَ وُجُودِهِ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ لَمْ يُوَفِّ بِهِ فَهُوَ الْكَافِرُ، فَمُرَادُ الْحَدِيثِ أَرَدْتُ مِنْكَ حِينَ أَخَذْتُ الْمِثَاقَ فَأَيُّتَ إِذْ أَخْرَجْتُكَ إِلَى الدُّنْيَا إِلَّا الشُّرْكَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْإِرَادَةِ هُنَا الطَّلَبُ وَالْمَعْنَى: أَمَرْتُكَ فَلَمْ تَفْعَلْ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَكُونُ فِي مُلْكِهِ إِلَّا مَا يُرِيدُ. وَاعْتَرَضَ بَعْضُ الْمُعْتَزِلَةِ بِأَنَّهُ كَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَأْمُرَ بِمَا لَا يُرِيدُ؟ وَالْجَوَابُ: أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِمُتَمَنِّعٍ وَلَا مُسْتَحِيلٍ.

وَقَالَ الْمَازِرِيُّ: مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرَادَ إِيمَانَ الْمُؤْمِنِ وَكُفْرَ الْكَافِرِ، وَلَوْ أَرَادَ مِنَ الْكَافِرِ الْإِيمَانَ لَأَمَنَ، يَعْني: لَوْ قَدَرَهُ عَلَيْهِ لَوَقَعَ. وَقَالَ أَهْلُ الْإِعْزَالِ: بَلْ أَرَادَ مِنَ الْجَمِيعِ الْإِيمَانَ فَأَجَابَ الْمُؤْمِنُ وَامْتَنَعَ الْكَافِرُ، فَحَمَلُوا الْغَائِبَ عَلَى الشَّاهِدِ لِأَنَّهُمْ رَأَوْا أَنَّ مُرِيدَ الشَّرِّ شَرٌّ وَالْكَفَرُ شَرٌّ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُرِيدَهُ الْبَارِي. وَأَجَابَ أَهْلُ السُّنَّةِ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ الشَّرَّ شَرٌّ فِي حَقِّ الْمَخْلُوقِينَ، وَأَمَّا فِي حَقِّ الْخَالِقِ فَإِنَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، وَإِنَّمَا كَانَتْ إِرَادَةُ الشَّرِّ شَرًّا لِتَهْيِئَةِ اللَّهِ عَنْهُ، وَالْبَارِي سُبْحَانَهُ لَيْسَ قُوَّةُ أَحَدٍ يَأْمُرُهُ فَلَا يَصِحُّ أَنْ تُقَاسَ إِرَادَتُهُ عَلَى إِرَادَةِ الْمَخْلُوقِينَ، وَأَيْضًا فَالْمُرِيدُ لِفَعْلٍ مَا إِذَا لَمْ يَخْصُلْ مَا أَرَادَهُ أَذَنَ ذَلِكَ بِعَجْزِهِ وَضَعْفِهِ وَالْبَارِي تَعَالَى لَا يُوصَفُ بِالْعَجْزِ وَالضَّعْفِ فَلَوْ أَرَادَ الْإِيمَانَ مِنَ الْكَافِرِ وَلَمْ يُؤْمِنْ لَأَذَنَ ذَلِكَ بِعَجْزٍ وَضَعْفٍ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ.

وَقَدْ تَمَسَّكَ بَعْضُهُمْ بِهَذَا الْحَدِيثِ الْمُتَّفَقِ عَلَى صِحَّتِهِ، وَالْجَوَابُ عَنْهُ مَا تَقَدَّمَ، وَاحْتَجُّوا أَيْضًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٧]. وَأَجِيبُوا بِأَنَّهُ مِنَ الْعَامِّ الْمَخْصُوصِ بِمَنْ قَضَى اللَّهُ لَهُ الْإِيمَانَ، فَعِبَادَةُ عَلَى هَذَا الْمَلَائِكَةِ وَمُؤْمِنُو الْإِنْسِ وَالْجِنِّ وَقَالَ آخَرُونَ: الْإِرَادَةُ مَعْنَى الرِّضَا، وَمَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا يَرْضَى﴾؛ أَيُّ: لَا يَشْكُرُهُ لَهُمْ وَلَا يُشِيبُهُمْ عَلَيْهِ، فَعَلَى هَذَا فَهِيَ صِفَةُ فِعْلٍ.

وَقِيلَ: مَعْنَى (الرِّضَا) أَنَّهُ لَا يَرْضَاهُ دِينًا مَشْرُوعًا لَهُمْ، وَقِيلَ: (الرِّضَا) صِفَةٌ وَرَاءَ الْإِرَادَةِ، وَقِيلَ: الْإِرَادَةُ تُطْلَقُ بِإِرَاءِ شَيْئَيْنِ إِرَادَةَ تَقْدِيرٍ وَإِرَادَةَ رِضَا، وَالثَّانِيَةُ أَحْصَى مِنَ الْأُولَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَقِيلَ: الرِّضَا مِنَ اللَّهِ إِرَادَةُ الْخَيْرِ كَمَا أَنَّ السُّخْطَ إِرَادَةُ الشَّرِّ. وَقَالَ النَّوَوِيُّ: قَوْلُهُ: «فَيَقَالُ لَهُ كَذَبْتَ» مَعْنَاهُ لَوْ رَدَدْنَاكَ إِلَى الدُّنْيَا لَمَا افْتَدَيْتَ لَأَنَّكَ سَبَلْتَ أَيْسَرَ مِنْ ذَلِكَ فَأَيَّيْتَ، وَيَكُونُ مِنَ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُمَا لَوَلَّوْهُمَا وَمَا تَرْجُوهُمْ لِكَذِبُون﴾ (٣٨) ﴿[الأنعام: ٢٨]﴾. وَبِهَذَا يَجْتَمِعُ مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَيَفْتَدُوا بِهِ﴾ ﴿[الأنعام: ٣٦]﴾.

قَالَ: وَفِي الْحَدِيثِ مِنَ الْقَوَائِدِ: جَوَازُ قَوْلِ الْإِنْسَانِ: يَقُولُ اللَّهُ خِلَافًا لِمَنْ كَرِهَ ذَلِكَ، وَقَالَ: إِنَّمَا يَجُوزُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَهُوَ قَوْلٌ شَاذٌ مُخَالِفٌ لِأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ، وَقَدْ تَظَاهَرَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ. وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ ﴿[الأنعام: ٤٤]﴾.

حديث أخذ العهد والميثاق في صلب آدم تكلم فيه الناس كثيرًا، فمنهم من صححه، ومنهم من ضعفه، وقالوا: إن قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ ﴿[الأنعام: ١١٧]﴾. إن هذا هو ما ركز الله تعالى في الفطر والعقول من الوحدةانية والإيمان بالله ﷻ، ولهذا قَالَ: ﴿مِنْ بَنِي آدَمَ﴾. ولم يقل: من ظهورهم، ولم يقل: من ظهورهم. فالجمع يدل على أن المراد بنو آدم أنفسهم أن الله أخذ عليهم وهم في بطون أمهاتهم، وذلك بما ركز الله في قلوبهم من الفطرة، والمسألة مبسطة في شرح الطحاوية، وعلى كل حال: الشاهد من هذا أن أهل النار يودون أن يفتدوا بملء الأرض ذهبًا، ولكنه لا يحصل لهم ذلك.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥٥٨- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ بِالشَّفَاعَةِ كَانَتْهُمْ الشَّعَائِرُ». قُلْتُ: مَا الشَّعَائِرُ؟ قَالَ: «الضَّغَائِيسُ». وَكَانَ قَدْ سَقَطَ فَمُهُ فَقُلْتُ لِعَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ أَبَا مُحَمَّدٍ سَمِعْتَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يُخْرَجُ بِالشَّفَاعَةِ مِنَ النَّارِ»^(١).

❦ قوله: «يُخْرَجُ بِالشَّفَاعَةِ». الباء للسببية، والشَّفَاعَةُ هي التَّوَسُّطُ إِلَى الْغَيْرِ بِجَلْبِ مَنْفَعَةٍ أَوْ دَفْعِ مُضَرَّةٍ، وَقَدْ قَسَّمَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ الشَّفَاعَةَ إِلَى قَسْمَيْنِ: خَاصَّةً بِالرَّسُولِ ﷺ وَعَامَةً.

فَالْخَاصَّةُ بِالنَّبِيِّ ﷺ ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٌ:

النوع الأول: الشَّفَاعَةُ فِي هَذَا الْمَوْقِفِ أَنْ يَقْضَى بَيْنَهُمْ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّاسَ فِي مَوْقِفِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ يَلْحَقُهُمْ مِنَ الْغَمِّ وَالْكَرْبِ مَا لَا يُطِيقُونَ، فَيَقُولُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: أَلَا تَذْهَبُونَ إِلَى مَنْ يَشْفَعُ لَنَا عِنْدَ اللَّهِ فَيَأْتُونَ إِلَى آدَمَ وَيَذْكُرُونَ لَهُ مِنْ مَنَاقِبِهِ مَا يَرُونَ أَنَّهُ صَالِحٌ لِلشَّفَاعَةِ بِوَاسِطَتِهِ، وَلَكِنْ يَعْتَذِرُ؛ لِأَنَّهُ نُهِيَ مِنَ الْأَكْلِ مِنَ الشَّجَرَةِ فَأَكَلَ مِنْهَا ثُمَّ يَأْتُونَ إِلَى نُوحٍ وَيَذْكُرُونَ لَهُ مِنْ مَنَاقِبِهِ مَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مَقْبُولَ الشَّفَاعَةِ بِهِ وَلَكِنَّهُ يَعْتَذِرُ، ثُمَّ إِلَى إِبْرَاهِيمَ، ثُمَّ إِلَى مُوسَى، ثُمَّ إِلَى عِيسَى، ثُمَّ يَحِيلُهُمْ عِيسَى إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ فَيَشْفَعُ بِأَذْنِ اللَّهِ فَيَقْبَلُ اللَّهُ شَفَاعَتَهُ وَيَقْضِي بَيْنَ الْعِبَادِ ^(١)، فَهَذِهِ كَمَا تَرَوْنَ خَاصَّةً بِالرَّسُولِ ﷺ.

فكلهم يعتذرُ إلا عيسى، كلهم يعتذرُ بذنبٍ أَوْ بِعَمَلٍ يَرَى أَنَّهُ يَمْنَعُهُ مِنْ قَبُولِ الشَّفَاعَةِ إِلَّا عِيسَى، فَإِنَّ عِيسَى لَا يَعْتَرِفُ بِشَيْءٍ لَكِنْ يُحِيلُ الْفَضْلَ إِلَى أَهْلِهِ، وَهَذِهِ لَا شَكَّ أَنَّ فِيهَا فَضِيلَةً عَظِيمَةً لِلرَّسُولِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُقَالُ: إِنَّ الْأَرْبَعَ الْأَوَّلِينَ اعْتَذَرُوا بِشَيْءٍ يَرُونَ أَنَّهُ جَارِحٌ فِي الشَّهَادَةِ أَمَّا عِيسَى فَلَمْ يَذْكُرْ شَيْئًا لَكِنَّهُ يَعْرِفُ الْفَضْلَ لِأَهْلِهِ.

الثانية: شَفَاعَتُهُ فِي أَهْلِ الْجَنَّةِ أَنْ يَدْخُلُوا الْجَنَّةَ، وَذَلِكَ أَنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ إِذَا وَصَلُوا إِلَيْهَا وَجَدُوهَا مَغْلُقَةً الْأَبْوَابِ، فَيَشْفَعُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى اللَّهِ أَنْ يَفْتَحَ بَابَ الْجَنَّةِ لِأَهْلِهَا، فَيُشْفَعُ بِكَرَامَتِهِ.

الثالثة: شَفَاعَتُهُ فِي عَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ؛ لِأَنَّ أَبَا طَالِبٍ كَافِرٌ، وَالْكَافِرُونَ قَالُوا اللَّهُ تَعَالَى فِيهِمْ: ﴿فَمَا نَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ (١٨) [الأنعام: ٤٨]. إِلَّا النَّبِيُّ ﷺ فِي عَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ، فَهِيَ خَاصَّةٌ بِالنَّبِيِّ ﷺ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَبِالنَّبِيِّ ﷺ لِلْمُشْفُوعِ لَهُ، وَالْحِكْمَةُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ أَبَا طَالِبٍ حَصَلَ مِنْهُ مِنَ الدِّفَاعِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَنِ الْإِسْلَامِ مَا جَعَلَ ذَلِكَ مُسَهِّلًا لِلشَّفَاعَةِ لَهُ، وَلَكِنَّهُ شَفَعَ لَهُ بِدُونِ أَنْ يُخْرَجَ مِنَ النَّارِ إِلَّا أَنَّهُ جُعِلَ فِي ضَحَضٍ مِنْ نَارٍ وَعَلَيْهِ نَعْلَانٌ يَغْلِي مِنْهَا دِمَاغُهُ أَبَدَ الْأَبْدِينَ وَدَهْرَ الدَّاهِرِينَ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُخْرَجَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ ﷻ قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ (١٨).

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري (٣٨٨٥)، ومسلم (٢١٠).

[المختصر: ٤٨]. لكن هُوَ عليه العذاب، فهو أهونُ أهلِ الأرضِ عذاباً وهو كما سمعتم، نسألُ الله أن يُعيِّدَنَا وإياكم من النار.

هذه ثلاثة أنواع خاصة بالرسول ﷺ.

القسمُ الثاني: العامُّ للرسول ولغيره ﷺ وهي الشفاعةُ في أهلِ الكبائرِ وقد ذكروا لها نوعين.

النوع الأول: ألا يدخل النار.

النوع الثاني: أن يُخرجوا من النار.

فيشفع في أهلِ الكبائرِ المستحقين لدخولِ النارِ ألا يدخلوها، ولكنني لم يحضر لي دليلٌ لا سابقاً ولا لاحقاً لهذه المسألة إلا أن أهل العلم ذكروها وتكلموا عليها.

والثانية: فيمن دخلوا النارَ أن يُخرجَ منها وهذه تواترت بها الأحاديثُ وكَثُرَ نقلُها بين سلفِ الأمة، لأنَّ الخوارجَ والمعتزلة كانوا ينكرونها، فإن مذهبهم أنَّ فاعلَ الكبيرة مُخلَّدٌ في النارِ لا يمكنُ أن يُخرجَ منها، ومن أجل ذلك تواترت الأحاديثُ في هذا النوع من الشفاعة كما قال الناظم:

مَّا تَوَاتَرَ حَدِيثٌ مِّنْ كَذِبٍ وَمِنْ بَنَى لِلَّهِ بَيْتًا وَاحْتَسَبَ
وَرُويَّةُ شَفَاعَةِ وَالْحَوْضِ وَمَسْحُ خُفَّيْنِ وَهَذِي بَعْضُ

يوجد أنواع من الشفاعة غير هذه. مثل الصلاة على الميت كما قال النبي ﷺ: «مَا مِنْ رَجُلٍ مُّسْلِمٍ يَمُوتُ فَيَقُومُ عَلَى جَنَازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا لَا يُشْرِكُونَ بِاللَّهِ شَيْئًا إِلَّا شَفَعَهُمُ اللَّهُ فِيهِ»^(١).

وكذلك الصبيان الصغار إذا ماتوا للإنسان، إذا مات له ثلاثة لم يبلغوا الحلم أو اثنان كانوا حجاباً له أو سترًا له من النار^(٢)، لكن المشهورُ الأنواعُ التي سبقت - خمسة أنواع، ثلاثة خاصة بالرسول ﷺ، واثنان عامة له ولغيره، الشفاعةُ الموجودةُ هنا في الحديث هي الشفاعةُ في أهلِ الكبائرِ بعد دخولِ النارِ، وهي من القسم العام الذي يكونُ للنبي ﷺ ولغيره من المرسلين وللعلماء ولكلِّ أحدٍ.

(١) أخرجه مسلم (٩٤٨).

(٢) أخرجه البخاري (١٢٤٨).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١١/٤٢٩):

❖ قَوْلُهُ: «كَانَهُمُ الشَّاعِرُونَ». بِمَثَلَةِ مَفْتُوحَةٍ ثُمَّ مَهْمَلَةٍ وَاحِدَةً: ثَعْرُورٌ كَعَصْفُورٍ.

❖ قَوْلُهُ: «قَلَّتْ وَمَا الشَّاعِرُونَ». سَقَطَتْ الْوَائِلُ لَغَيْرِ الْكُشْمِيهَنِيِّ.

❖ قَوْلُهُ: «قَالَ الضَّغَايِيسُ» بِمَعْجَمَتَيْنِ ثُمَّ مَوْحِدَةٍ بَعْدَهَا مَهْمَلَةٌ.

أَمَّا الشَّاعِرُونَ: فَقَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: هِيَ قَشَاءٌ صَغَارٌ، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ مِثْلُهُ وَزَادَ وَيُقَالُ بِالشِّينِ الْمَعْجَمَةُ بَدَلُ الْمَثَلَةِ، وَكَأَنَّ هَذَا هُوَ السَّبَبُ فِي قَوْلِ الرَّائِي: وَكَانَ عَمْرُو ذَهَبَ فَمَهُ - أَيْ: سَقَطَتْ أَسْنَانُهُ - فَنَطَقَ بِهَا ثَاءً مِثْلَةً وَهِيَ شِينٌ مَعْجَمَةٌ.

قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: وَإِذَا لُقِبَ بِالْأَثَرِ بِالمَثَلَةِ وَفُتِحَ الرَّاءُ. اهـ

كَانَهُ نَطَقَ بِهَا الشَّاعِرُونَ فَقَالَ: الشَّاعِرُونَ، وَلِهَذَا أَشْكَلَ عَلَى الرَّائِي.

عَلَّ كُلِّ حَالٍ: صَارَتْ الْآنَ الضَّغَايِيسُ أَوْ الشَّاعِرُونَ أَوْ الشَّاعِرُونَ هِيَ إِمَّا صَغَارُ الْقَشَاءِ أَوْ رَعُوسُ الطَّرَائِثِ، وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِي الْبَرِّ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥٥٩ - حَدَّثَنَا هُذَيْفَةُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يُخْرِجُ قَوْمٌ مِنَ النَّارِ بَعْدَ مَا مَسَّهُمْ مِنْهَا سَفْعٌ، فَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ فَيَسْمِيهِمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَهَنْمِيِّينَ»^(١).

[الْحَدِيثُ ٦٥٥٩ - طَرَفُهُ فِي: ٧٤٥].

وَهَذَا اللَّقْبُ «الْجَهَنْمِيِّينَ» لَا يَرُونَ بِهِ بَأْسًا - بَلْ يَرُونَهُ مُنْقَبَةً وَمَفْخَرَةً لَهُمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَخْرَجَهُمْ مِنَ النَّارِ، وَلِهَذَا لَا يُقَالُ كَيْفَ يَلْقَبُونَهُمْ بِهَذَا اللَّقْبِ، وَالْجَنَّةُ لَيْسَ فِيهَا غُلٌّ وَلَيْسَ فِيهَا حَقْدٌ، وَهَذَا رُبَّمَا يَجْعَلُ فِي نَفْسِهِمْ شَيْئًا، نَقُولُ: لَا يَجْعَلُ؛ لِأَنَّهُمْ يَرُونَ هَذَا مِنْ مَنَاقِبِهِمْ أَنَّ اللَّهَ أَخْرَجَهُمْ مِنَ النَّارِ بَعْدَ أَنْ كَانُوا فِيهَا، وَلِهَذَا إِذَا وَقَعَ الْإِنْسَانُ فِي هَلَكَةٍ مِثْلَ لَوْ سَقَطَ فِي بئرٍ، ثُمَّ بَعْدَ مُدَّةٍ قِيلَ: هَذَا صَاحِبُ الْبئرِ يَفْرَحُ أَنَّهُ نَجَّى مِنْهَا، وَيَرَى أَنَّ هَذَا مِمَّا يَسْرُهُ.

❖ قَوْلُهُ: «وَسَفْعٌ»؛ يَعْنِي: لَفْحٌ، لَفَحَ مِنْهَا بَحِثٌ أَثَرَ عَلَى جُلُودِهِ وَمِنْهُ سَفْعَةُ الْخَدَيْنِ؛

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٩١) مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أي: أَنَّ مِنْ خَدَيْهَا خَضِرَةٌ - لِسَعَةِ خَضِرَاءَ -.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥٦٠ - حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ يَقُولُ اللَّهُ: مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خُرْدٍ لَمْ يَنْتَبِ فِيهَا حَبَّةٌ فَخَرَجُوهُ فَيَخْرُجُونَ قَدْ امْتَحَشُوا وَعَادُوا حُمَمًا، فَيُلْقَوْنَ فِي نَهْرِ الْحَيَاةِ فَيَنْتَبُونَ كَمَا تَنْتَبُ الْجَبَّةُ فِي حِمِلِ السَّيْلِ أَوْ قَالَ: حَمِيَّةِ السَّيْلِ. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَمْ تَرَوْا أَنَّهَا تَنْتَبُ صَفَرَاءُ مُلْتَوِيَةٌ؟»^(١).

٦٥٦١ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ النُّعْمَانَ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَهْوَنَ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَرَجُلٌ تَوَضَّعَ فِي أَحْمَصِ قَدَمَيْهِ جَمْرَةً يَغْلِي مِنْهَا دِمَاعُهُ»^(٢).

[الحديث ٦٥٦١ - طرفه في: ٦٥٦٢].

٦٥٦٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَهْوَنَ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَجُلٌ عَلَى أَحْمَصِ قَدَمَيْهِ جَمْرَتَانِ يَغْلِي مِنْهُمَا دِمَاعُهُ كَمَا يَغْلِي الْمَرْجُلُ بِالْقُمُقُمِ»^(٣).

هذا أبو طالب عمُّ النَّبِيِّ ﷺ وذلك أَنَّ اللَّهَ أَذِنَ لِنَبِيِّهِ ﷺ أَنْ يَشْفَعَ فِيهِ فَشَفَعَ حَتَّى كَانَ فِي ضَحَضَاحٍ مِنْ نَارٍ وَعَلَيْهِ نَعْلَانِ يَغْلِي مِنْهُمَا دِمَاعُهُ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَلَوْ لَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ»^(٤) نَعُوذُ بِاللَّهِ.

وفي هذا الحديث: دليلٌ على شدة عذابِ النَّارِ نَعُوذُ بِاللَّهِ.

وفيه أيضًا: دليلٌ على أَنَّ أحوالَ الآخرة ليست كأحوالِ الدنيا؛ لِأَنَّ المعروفَ فِي الدُّنْيَا أَنَّ مَنْ عَلَيْهِ نَعْلَانِ مِنْ نَارٍ لَا يَغْلِي مِنْهُمَا دِمَاعُهُ، إِنَّمَا تَقْطَعُ قَدَمَاهُ وَيَمُوتُ، لَكِنْ أحوالُ الآخرة

(١) أخرجه مسلم (١٨٤).

(٢) أخرجه مسلم (٢١٣).

(٣) انظر التعليق السابق.

(٤) أخرجه البخاري (٣٨٨٣)، ومسلم (٢٠٩).

ليست كأحوال الدنيا ولا يجوز للإنسان أن يقيس بينها.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥٦٣ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ خَيْثَمَةَ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ النَّارَ فَأَشَاحَ بِوَجْهِهِ فَتَعَوَّذَ مِنْهَا، ثُمَّ ذَكَرَ النَّارَ فَأَشَاحَ بِوَجْهِهِ فَتَعَوَّذَ مِنْهَا، ثُمَّ قَالَ: «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فِيكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ»^(١).

الإشاحة لها معنيان: إما الإعراض كأن الإنسان يتوقاها، أو أنه يعبس كاشرا وجهه، يعني: كراهة لها كأنه ينظر إليها.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥٦٤ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَارِثٍ وَالدَّرَّاورِدِيُّ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَبَابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَذَكَرَ عِنْدَهُ عُمَهُ أَبُو طَالِبٍ، فَقَالَ: «لَعَلَّهُ تَنْفَعُهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَجْعَلُ فِي ضَحْضَاحٍ مِنَ النَّارِ يَبْلُغُ كَعْبِيهِ يَغْلِي مِنْهُ أُمَّ دِمَاحِهِ»^(١).

٦٥٦٥ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُونَ: لَوْ اسْتَشْفَعْنَا عَلَى رَبِّنَا حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ: أَنْتَ الَّذِي خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ وَأَمَرَ الْمَلَائِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ فَأَشْفَعْ لَنَا عِنْدَ رَبِّنَا، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ وَيَقُولُ: ائْتُوا نُوحًا أَوَّلَ رَسُولٍ بَعَثَهُ اللَّهُ. فَيَأْتُونَهُ فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ، ائْتُوا إِبْرَاهِيمَ الَّذِي اتَّخَذَهُ اللَّهُ خَلِيلًا. فَيَأْتُونَهُ فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ، ائْتُوا مُوسَى الَّذِي كَلَّمَهُ اللَّهُ. فَيَأْتُونَهُ فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ فَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ، ائْتُوا عِيسَى. فَيَأْتُونَهُ فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، ائْتُوا مُحَمَّدًا ﷺ فَقَدْ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ. فَيَأْتُونِي فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي فَإِذَا رَأَيْتُهُ وَقَعْتُ سَاجِدًا،

(١) أخرجه مسلم (١٠١٦).

(٢) أخرجه مسلم (١٨٤).

فَيَدْعُنِي مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ يُقَالُ لِي: ازْفَعْ رَأْسَكَ وَسَلْ تُعْطَهُ وَقُلْ يُسْمَعُ وَاشْفَعْ تُشْفَعُ. فَأَزْفَعُ رَأْسِي فَأَحْمَدُ رَبِّي بِتَحْمِيدِ يَعْلَمُنِي، ثُمَّ أَشْفَعُ فَيَحْدُثُ لِي حَدًّا ثُمَّ أَخْرِجُهُمْ مِنَ النَّارِ وَأَدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ، ثُمَّ أَعُودُ فَأَقْعُ سَاجِدًا مِثْلَهُ فِي الثَّالِثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ حَتَّى مَا بَقِيَ فِي النَّارِ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ». وَكَانَ قِتَادَةً يَقُولُ عِنْدَ هَذَا: أَيُّ: وَجَبَ عَلَيْهِ الْخُلُودُ^(١).

هذا الحديث فيه فوائد كثيرة:

منها: جمع الناس يوم القيامة، وقد سمَّاهُ اللهُ تعالى: «يوم الجمع»، فقال ﷺ: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ ذَلِكَ يَوْمُ التَّلَافِي» [التكوير: ٩]. لأنَّ الله تعالى يجمعُ الناس الأولين والآخرين ومعهم الجن والملائكة والوحوش وجميع الدوابِّ كلها تُبْعَثُ يومَ القيامة، وفي هذا اليوم يحصلُ للناس من الكرب والغمِّ ما لا يطيقون حفاةً عراةً غُرلاً، الشمسُ فوق رؤوسهم بقدر ميل، كلُّ شاخصٍ بصره ﴿مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاءٌ﴾ [التكوير: ٤٣]. غيرُ مستقرة، طائرة فهم كما وصف اللهُ تعالى قلوبهم: ﴿لَدَى الْحَنَاجِرِ كَظِيمِينَ﴾ [التكوير: ١٨]. هم غمٌّ لا يمكن أن يوصفَ، فيطلبون أحداً يريحهم من هذا الموقف، إمَّا إلى الجنة وإمَّا إلى النار.

المهمُّ: أن يستريحوا من هذا الموقف، فيأتون إلى آدم فيذكِّرونه بنعمة الله عليه ويقولون له: «أَنْتَ الَّذِي خَلَقْتَ اللَّهُ بِيَدِهِ». وهذه مزية ليست لأحد من البشر، فلم يخلق اللهُ أحداً مِنَ البشرِ بيده إلا آدم، وردَّ أنه غرسَ جنةً عدنٍ بيده وأنه كتب التوراة بيده ﷺ.

فالمهمُّ: أنَّ الله لم يخلق أحداً من البشر بيده إلا آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ.

أمَّا قول تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدِي﴾ [الأنعام: ٤٧]. فـ«أيدٍ» هنا ليست جمع يد، بل هي

مصدر: أَدَى يَشِيدُ أَيْدًا. ونظيره: باع، وكال.

إذا: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدِي﴾. ليست جمع يد، ولا يجوز لأحد أن يفسرها بأن الله خلق السماء بيده؛ لأنَّ الله لم يُضِفْها لنفسه، ما قال: «بأيدينا» كما قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَمًا﴾ [يس: ٧١].

والمزِيَّةُ الثانيةُ: «وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ»؛ أي: الرُّوح التي خلقها وليست روح الله نفسه، بل هي روح مخلوقة من مخلوقات الله ﷻ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَذَا مِنْ بَابِ التَّأْوِيلِ؛ لِأَنَّ ظَاهَرَ الْآيَةِ أَنَّهَا رُوحُ اللَّهِ نَفْسِهِ.
 قلنا: نعم، وليس كُلُّ تَأْوِيلٍ يَكُونُ بَاطِلًا، التَّأْوِيلُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ جَائِزٌ، بَلْ هُوَ
 تَفْسِيرُ الْكَلَامِ، أَرَأَيْتَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿أَنَّى أَمُرُ اللَّهَ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [التَّحْقِيقُ: ١٦]. نَحْنُ نَقُولُ ﴿أَنَّى﴾ هُنَا
 بِمَعْنَى: يَأْتِي، مَعَ أَنَّ ظَاهَرَ اللَّفْظِ أَنَّهُ مَضَى، لَكِنْ قَوْلُهُ: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾. يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَا أَتَى.
 وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ»^(١). لَيْسَ الْمُرَادُ ظِلًّا
 نَفْسِهِ ﷺ لِأَنَّ هَذَا مَمْتَنَعٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ ظِلًّا نَفْسِهِ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ شَيْءٌ
 فَوْقَ اللَّهِ؛ لِأَنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْخَلْقَ فِي الْأَرْضِ، فَإِذَا كَانَ هُنَاكَ شَيْءٌ يَظْلِمُهُ مِنَ الشَّمْسِ لَزِمَ
 أَنْ تَكُونَ الشَّمْسُ فَوْقَ هَذَا الَّذِي أَظْلَمَهُ، وَهَذَا مُسْتَحِيلٌ.

إِذَا: «لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ»؛ يَعْنِي: إِلَّا الظِّلُّ الَّذِي يَخْلُقُهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ. لِأَنَّ فِي الدُّنْيَا يَوْجَدُ
 أَظْلَةً بَيْنَهَا النَّاسُ كَالَّتِي فِي الْقُصُورِ وَالْمَنَازِلِ، لَكِنْ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ لَا يَوْجَدُ ظِلًّا إِلَّا ظِلُّ
 اللَّهِ ﷻ الَّذِي يَنْشُئُهُ ﷻ كَمَا يَشَاءُ.

وَإِذَا: الرُّوحُ هُنَا لَيْسَتْ رُوحُ اللَّهِ نَفْسِهِ، وَالَّذِي يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ قُلْنَا بِهِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ جُزْءًا
 مِنَ اللَّهِ حَالًا فِي آدَمَ، وَهَذَا مَمْتَنَعٌ غَايَةُ الْامْتِنَاعِ وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَنْفَصَلَ شَيْءٌ مِنَ اللَّهِ لِيَحُلَّ فِي بَشَرٍ،
 فَالرُّوحُ إِذَا رُوحٌ مَخْلُوقَةٌ لَكِنَّا أُضِيفَتْ إِلَى اللَّهِ إِضَافَةً تَشْرِيفٍ وَتَكْرِيمٍ، كَمَا أُضِيفَتْ النَّاقَةُ إِلَى اللَّهِ
 فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾ [الصَّحَّاحُ: ١٧]. أُضِيفَتْ إِلَى اللَّهِ إِضَافَةً تَشْرِيفٍ وَتَعْظِيمٍ، وَكَمَا
 أُضِيفَتْ الْمَسَاجِدُ إِلَى اللَّهِ إِضَافَةً تَشْرِيفٍ وَتَعْظِيمٍ ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ﴾ [التَّحْقِيقُ: ١١٤].
 لَيْسَتْ مَسَاجِدُ اللَّهِ؛ أَي: أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ فِيهَا وَيُصَلِّي فِيهَا، لَا، أُضِيفَتْ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا بِيُوتِهِ.

وَكَمَا أُضِيفَتْ أَيْضًا الْبُيُوتُ -بُيُوتُ اللَّهِ- الَّتِي هِيَ الْمَسَاجِدُ إِلَى اللَّهِ، كُلُّ هَذَا مِنْ بَابِ
 إِضَافَةِ الْمَخْلُوقِ إِلَى خَالِقِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّشْرِيفِ وَالتَّعْظِيمِ.

الْصِّفَةُ الثَّلَاثَةُ: وَهِيَ الَّتِي تَخْتَصُّ بِآدَمَ، قَالَ: «وَأَمَرَ الْمَلَائِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ». وَلَمْ يَأْمُرِ اللَّهُ الْمَلَائِكَةَ
 أَنْ تَسْجُدَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِآدَمَ، ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ [التَّحْقِيقُ: ١٣٤].

وَهَذِهِ ثَلَاثُ مَنَاقِبَ كُلِّهَا تَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ آدَمُ أَهْلًا لِلشَّفَاعَةِ، لَكِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَعْتَذِرُ.

قَوْلُهُ: «اسْفَعْ لَنَا عِنْدَ رَبِّكَ»؛ أَي: اطْلُبْ مِنْ رَبِّكَ أَنْ يُزِيلَ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ مِنَ الشَّدَّةِ،

لأنَّ الشفاعةَ: هي التوسطُ للغيرِ بجلبِ الخيرِ أو دفعِ الضررِ، والضررُ هو الضرُّ، وهنا من بابِ دفعِ الضررِ.

❦ قوله: «لست هناكم»؛ يعني: لست في ذلك المحلِّ الذي أشفعُ فيه، ولست أهلاً للشفاعةِ، ويذكر خطيئته، فيذكرُ الحكمَ وسببَ الحكم، الحكم: أنه ليس أهلاً للشفاعةِ، سببه: الخطيئة، والخطيئةُ هي أكله من الشجرةِ مع أنَّ اللهَ نهاه أن يأكلَ منها، فأكلَ منها بغرورِ الشيطانِ ووساوسِ الشيطانِ، وبهذا نعرف كذبَ القصةِ التي تُذكر أنَّ الشيطانَ أتى إلى آدمَ بعد أن حملت امرأته حواءَ، وقالَ لهما: سَمِّيا ابنكما عبدَ الحارث، فأبيا أن يُسمياه، فخرجَ ميتاً، وقالَ: إما أن تسمياه عبدَ الحارث، أو أجعلَ له قرْنِي أَيْل -أي: غزال- فيخرجَ من بطنك فيشقُّه، فلما أشفقا على الولدِ سَمَّياه عبدَ الحارث، فذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَتْهُمَا صُلْحًا جَعَلَ لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [البقرة: ٢٢٠]. هذه كذبٌ باطلٌ، وقد ذكرنا في شرح التوحيدِ بطلانَها من عشرةِ أوجهٍ، فهي لا تصحُّ عن آدمَ ولو كان هذا الأمرُ وقعَ منه لكان يُقدِّمه في الاعتذارِ؛ لأنَّ الشركَ أبلغُ من الأكلِ من الشجرةِ. فلماذا ذكر الخطيئة؟!

وكأنه يقول: أنا بحاجةٌ إلى مَنْ يشفعُ لي من خطيئتي، فكيف أكون شافعاً؛ لأنَّ الشافعَ يجبُ ألا يكونَ منه خطيئةٌ، أمّا أن تفعلَ الخطيئةَ أمامَ مَنْ تشفعُ عنده، ثم تجئ تشفعَ فيقول: تعصي وتأتي تشفعَ، أنت الآن تُجرِّي عليك العقوبةَ.

ثم يأتون إلى نوحٍ بأمرِ آدمَ «اتنوا نوحاً». وهنا قد يتساءل السائل كيف يُعرف نوحٌ؟ فيقال: إنَّ الذي هدىَ الطفلَ إلى ثدي أمِّه بدون تعليمٍ يهدي الخلقَ إلى معرفةِ نوحٍ في ذلك الموقفِ، لا بدَّ أن يعرفوه فيأتون إلى نوحٍ - أول رسولٍ بعثه اللهُ. هذه ميزة، يقولون له: «أنت أول رسولٍ بعثه اللهُ إلى أهلِ الأرضِ». وهذه ميزةٌ له؛ لأنه يكونُ قدوةً لمن بعده من الرسلِ فيذكرونُ له هذه الميزةَ.

ويستفاد من هذا الحديث: أنه أوَّلُ رسولٍ فلا رسولَ قبله، لكن هل هناك نبيٌّ قبله؟ الجواب: نعم، وهو آدمَ، فإنَّ آدمَ نبيٌّ مُكَلِّمٌ لا شكَّ؛ لأنه لا يمكن للبشرِ أن يتعبَّدَ اللهُ بدون وحي - فلذلك أوحى اللهُ إلى آدمَ ما أوحى من العبادَةِ وصار يتعبَّدُ وصار أبناءُه يتبعونه؛ لأنَّ الناسَ لم يكتروا ولم يختلفوا، فهم يُعدون بالعشرات أو بالمئات فيتبعون أباهم، فلما كثروا واختلفوا أرسلَ اللهُ الرسلَ، وأوَّلَ مَنْ أُرْسِلَ نوحٌ، وفي هذا دليلٌ على كذبِ مَنْ قال أنَّ

إدريسَ قبل نوح هذا ليس بصحيح، هذا كذب ويدلُّ لهذا قوله تعالى في كتابه العزيز: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [الشورى: ١٦٣]. وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾ [المائدة: ٢٦]. فلا أحد من آباء نوح أو أجداده صار نبيًّا أو رسولًا هذه ميزة، فيعترف ويقول: «لست هناكم ويذكر خطيئته». وهذا أنه سأل ما ليس له به علم، حيث قال: ﴿رَبِّ إِنِّي مِنْ أَهْلِي﴾ [مريم: ٤٥]. لأنَّ نوحًا عَلَيْهِ السَّلَامُ وعده الله ﷻ أَنْ يُنَجِّيه وأهله إلا مَنْ سَبَقَ عليه القولُ منهم، فلما أراد الله ﷻ إغراق قومِهِ وركب نوحٌ وَمَنْ معه مِمَّنْ نجا في السَّفِينَةِ ورأى ابنه لم يكن في السفينة وإنما قال: ﴿سَأْوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ﴾ [مريم: ٤٣]. ولما رأى السماء قد غشاه قال: ﴿رَبِّ إِنِّي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ﴾ [مريم: ٤٥]. قال: ﴿يَنُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَتَّبِعْ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنْ أَعْطَاكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [مريم: ٤٦]. أَنُصَحُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الجاهِلين فهذه هي الخطيئة، اعتذر بها ونقول في ذكر الخطيئة هنا كما قلنا في ذكر الخطيئة في آدم: أَنْ مَنْ كَانَ مُخْطِئًا فَإِنَّهُ لَا يَرَى نَفْسَهُ أَهْلًا لِلشَّفَاعَةِ.

قوله: «اتَّوا إبراهيمَ الذي اتَّخذه الله خليلًا». فيأتون إبراهيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وقد اتَّخذه الله خليلًا، والخليل هو: البالغُ في المحبة أقصاها وغايتها، ولهذا قالوا: إن مراتب المحبة عشرة. أعلاها: الخلَّة دون الخلَّة، الخلَّة تعني: الاختلال والنقص، والخلَّة - بالضم - أعلى أنواع المحبة.

قوله: «اتَّخذه الله خليلًا». واتخذ نبينا ﷺ خليلًا، ولا نعلم أحدًا من الأنبياء اتَّخذه الله خليلًا سوى هذين، ولهذا قال النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا»^(١). ولم يذكر غيره من الأنبياء والرسل، فاتخذ الله إبراهيم خليلًا، ومن أكبر أسباب ذلك فيما نعلم ما جرى له في قصة ابنه إسماعيل، فإن ابنه إسماعيل أتاه على كبر، فلما بلغَ معه السَّعي وكان في سنٍّ أكثر ما يكون القلبُ به تعلُّقًا، أمره الله ﷻ بذبحه، فلما رأى هذه الرؤيا العظيمة التي لا يُقَدِّمُ عليها إلا مَنْ امتلأ قلبه بمحبة الله ﷻ قال: ﴿رَبِّنِي إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي

(١) أخرجه البخاري (٣٦٥٤)، ومسلم (٢٣٨٢) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأما اللفظ المذكور فهو عند مسلم (٥٣٢) من حديث جندب البجلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَذْبَحَكَ فَأَنْظُرْ مَاذَا تَرَى ﴿الْقِسْمَةُ: ١٠٢﴾. قَالَ لَهُ لَا عَلَى سَبِيلِ الْمَشَاوَرَةِ، لَكِنْ عَلَى سَبِيلِ
الْامْتِحَانِ وَالْإِخْتِبَارِ، اخْتِبَارُ الْوَلَدِ لِيَنْظُرَ مَا عِنْدَهُ، فَكَانَ الْوَلَدُ نَعِمَ الْمَعِينِ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ، قَالَ
لَهُ: ﴿أَفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ﴾ ﴿الْقِسْمَةُ: ١٠٢﴾. سَبَّحَانَ اللَّهَ! غُلَامٌ صَغِيرٌ
يَقُولُ هَذَا الْكَلَامَ، لَكِنْ فَضَّلَ اللَّهُ يُوْتِيهِ مِنْ يَشَاءُ، وَقَالَ: ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ﴾ وَلَمْ
يَعْزَمْ بَلْ وَكَّلَ الْأَمْرَ إِلَى مَشِيئَةِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ مَا لَا يَشَاءُهُ اللَّهُ لَا يَكُونُ، فَعَزَمَ عَلَى التَّنْفِيزِ ﴿فَلَمَّا
أَسْلَمَا﴾ ؛ أَي: الْأَبُ وَالْإِبْنُ ﴿وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾ ﴿الْقِسْمَةُ: ١٠٣﴾. تَلَّهُ عَلَى وَجْهِهِ، قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَلَمْ
يَتَلَّهُ عَلَى ظَهْرِهِ وَلَا عَلَى جَنْبِهِ؛ لِثَلَاثِ أَسْبَابٍ: أَوَّلُهَا أَنْ يَرَى ابْنَهُ فَيَتَأَلَّمُ كَثِيرًا أَنْ يَرَى وَجْهَ ابْنِهِ وَهُوَ يَذْبَحُهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا
تَلَّهُ عَلَى الْوَجْهِ صَارَ الَّذِي يَسْتَقْبِلُهُ الظَّهْرَ وَالْقَفَا، فِي هَذِهِ اللَّحْظَةِ الْعَصِيْبَةِ جَاءَ الْفَرْجُ مِنْ
اللَّهِ ﷻ: ﴿وَنَدَيْتُهُ أَنْ يَتَابَرَهِيضُ﴾ ﴿الْقِسْمَةُ: ١٠٤-١٠٥﴾. سَبَّحَانَ اللَّهَ! صَدَّقَ
الرُّؤْيَا؛ يَعْنِي: ذَبَحَ؛ يَعْنِي: آتَاهُ اللَّهُ أَجْرَ مَنْ ذَبَحَ؛ لِأَنَّهُ عَزَمَ وَنَفَّذَ وَفَعَلَ، لَكِنْ رَحْمَةً أَرْحَمَ
الرَّاحِمِينَ ﷻ بِالْإِبْنِ وَالْأَبِ أَدْرَكَتَهُ، فَقَالَ: ﴿قَدْ صَدَقْتَ الرَّؤْيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ ﴿الْقِسْمَةُ: ١٠٥-١٠٦﴾. هَذَا هُوَ الْبَلَاءُ الْكَبِيرُ

اللَّهُ أَكْبَرُ، صَحِيحٌ أَنَّهُ بَلَاءٌ مُبِينٌ، وَاخْتِبَارٌ عَظِيمٌ لِلْأَبِ وَالْإِبْنِ، مِنْ أَجْلِ هَذَا اتَّخَذَهُ اللَّهُ
تَعَالَى خَلِيلًا، لِأَنَّهُ قَدَّمَ مَحَبَّةَ اللَّهِ عَلَى مَحَبَّةِ هَذَا الْإِبْنِ الَّذِي بَلَغَ السَّعْيَ مَعَهُ، وَالَّذِي لَمْ يَكُنْ لَهُ
وَلَدٌ سِوَاهُ، وَالَّذِي أَنَاهُ عَلَى كِبَرٍ، وَمَعَ ذَلِكَ نَفَّذَ هَذَا الْأَمْرَ الْعَظِيمَ.
فَيَأْتُونَ إِلَيْهِ، فَيَقُولُ: «لَسْتُ هُنَاكُمْ وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ»؛ يَعْنِي: أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الشَّفَاعَةِ وَيَذْكُرُ
خَطِيئَتَهُ، وَهِيَ أَنَّهُ كَذَبَ فِي ذَاتِ اللَّهِ ثَلَاثَ كَذَبَاتٍ، قَالَ: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ ﴿الْقِسْمَةُ: ٨٩﴾. وَقَالَ: ﴿بَلْ
فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ ﴿الْآيَةُ: ٦٣﴾. وَقَالَ: «هَذِهِ أُخْتِي»؛ يَعْنِي: زَوْجَتَهُ، وَهَذِهِ كَذَبَاتٌ فِي
الظَّاهِرِ لَكِنْ فِيهَا يَرِيدُ حَقِيقَةً؛ لِأَنَّهَا تَوْرِيَّةٌ، وَالتَّوْرِيَّةُ لَيْسَتْ كَذِبًا فِي الْبَاطِنِ وَلَكِنَّهَا كَذِبٌ فِي
الظَّاهِرِ، فَمِنْ شِدَّةِ وَرَعِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﷺ خَافَ أَنْ تُكْتَبَ عَلَيْهِ وَاعْتَبَرَ ذَلِكَ خَطِيئَةً، أَيْنَ نَحْنُ مِنْهُ؟!
نَحْنُ نَكْذِبُ كَذِبَ كَذِبَةٍ أَكْبَرَ مِنَ الْجِبَالِ وَلَا نَرَى مِنْهَا كَذِبَةً، فَهُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﷺ يَجْعَلُ التَّأْوِيلَ كَذِبًا، وَمَعَ
ذَلِكَ هُوَ فِي ذَاتِ اللَّهِ.

قَوْلُهُ: «اتُّوْا مُوسَى» وَيَذْكُرُ لَهُ مَزِيَّةَ «كَلِمَةُ اللَّهِ»؛ يَعْنِي: يَأْتُونَ مُوسَى الَّذِي اصْطَفَاهُ

اللَّهُ ﷻ بكلامه، فكلمه وقد كلم غيره، لكن ليس في أصل الرسالة، بل كلم موسى في أصل الرسالة - أول ما أرسله كلمه - أما محمد وغيره من الأنبياء فتأتيهم الرسالة عن طريق الوحي من طريق الرسول جبريل عليه السلام.

يقول: «فيأتونه فيقول: لست هناكم فيذكر خطيئته». وهي: أنه قتل قبطيًا في قصته مع الإسرائيليين ذكره الله في سورة القصص ﴿وَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَةِ أَبِي إِبْرَاهِيمَ وَهَذَا مِنْ شِيعَةِ أَبِي إِبْرَاهِيمَ﴾؛ يعني: من بني إسرائيل ﴿وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَنْصَحَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ﴾؛ يعني: طلب النجدة والغوث فاستجاب لذلك ﴿فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾. وكان موسى عليه السلام قويا شديدا من أشد الرجال وأقواهم، ضربه مرة واحدة فقتله عليه. فقال: ﴿هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوُّ مُضِلٌ مُبِينٌ﴾ [القصص: ١٥]. ثم قال: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [القصص: ١٦]. فأقر بظلم نفسه واستغفر ربه وغفر الله له، فذهب أثر الذنب ﴿قَالَ رَبِّ إِنَّمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَاهِرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [القصص: ١٧]؛ يعني: لن أكون مساعدا لهم، فأصبح في المدينة خائفا يترقب. خائفا بقلبه، يترقب ببصره ويخشى؛ لأن الخبر شاع في المدينة بأن قبطيا وإسرائيليا تقاتلا وأن الإسرائيليين استفزع رجل من قومه، فوكل القبطي فقتله، ﴿فَإِذَا الَّذِي اسْتَنْصَرَهُ بِالْأَمْسِ يَسْتَصْرِحُهُ﴾ اليوم مع رجل آخر، يقول الله ﷻ ﴿فَإِذَا الَّذِي اسْتَنْصَرَهُ بِالْأَمْسِ يَسْتَصْرِحُهُ﴾ قال له موسى إِنَّكَ لَمَوِيٌّ مُبِينٌ ﴿[القصص: ١٨]﴾؛ يعني: ضال عن الحق غاوي بين الغواية ﴿فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ تَهَيَّأَ أَنْ يَبْطِشَ بِالَّذِي هُوَ عَدُوٌّ لَهُمَا﴾ ظن الإسرائيليين أنه سيقته لأنه وبخه قال: ﴿إِنَّكَ لَمَوِيٌّ مُبِينٌ﴾ ﴿فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَنْ يَبْطِشَ بِالَّذِي هُوَ عَدُوٌّ لَهُمَا﴾؛ أي: بالقبطي قال له الإسرائيلي: ﴿أَتُرِيدُ أَنْ تَقْتُلَنِي كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًا بِالْأَمْسِ﴾ [القصص: ١٩]. فعرف موسى وحصل ما حصل.

فهو يعتذر بأنه قتل نفسا لم يؤمر بقتلها مع أنه عليه السلام اعترف بالذنب واستغفر الله، وغفر الله له وزال أثر الذنب، لكن هؤلاء الأنبياء ليسوا كسائر الناس في معرفتهم ببرهم واستحيائهم منه وإنابتهم إليه، نسأل الله أن يجعلنا وإياكم من أتباعه.

قوله: «اثنوا عيسى». عيسى نفخ الله فيه من روحه مثل آدم، وخلقه بلا أب وأعطاه آيات يأتون إليه فيقول: «لست هناكم». ولا يذكر خطيئته، ثم يقول: «اثنوا محمدا ﷺ»، فقد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر.

قوله: «اثنوا محمدا» ولم يذكر ذنبا، وهذا من مناقب النبي ﷺ أن الأنبياء السابقين

ينقسمون إلى قسمين:

○ قسمٌ ذكر مانعاً من شفاعته وهو: الخطيئة.

○ وقسمٌ لم يذكر مانعاً لكنه أحال إلى مَنْ هو أعلى منه مرتبةً وهو عيسى، فإنه لم يذكر مانعاً، يَعْنِي: هو أهلٌ لأن يشفعَ لكنه تقاصر عن الشَّفاعَةِ؛ لأنه رأى مَنْ هو أعلى منه مرتبةً وأفضل وهو محمدٌ ﷺ، فيأتونَ إلى محمدٍ ﷺ.

✽ قوله: «فأستأذن على ربي». استأذن: أطلبُ منه الإذن؛ لأنَّ الربَّ ﷻ قد استوى على عرشه، فيدنو منه النَّبِيُّ ﷺ ويستأذنُ عليه، فإذا رأى الله وقع ساجداً؛ تعظيماً لله ربَّ العالمين ﷻ يقع ساجداً تعظيماً له.

✽ قوله: «فَيَدْعُنِي مَا شَاءَ اللَّهُ». ولم يبين النَّبِيُّ ﷺ كم يدعُه: سنةً أو ستتين، أو شهراً أو شهرين، أو يوماً أو يومين، أو ساعةً أو ساعتين، الله أعلم.

✽ قوله: «ثم يُقال: ازْعِ رَأْسَكَ وَسَلْ تُعْطَهُ». «ارفع رأسك» من السجود. «وسلْ تُعْطَهُ» تحتل على أن تكونَ الهاءُ للسكت كما هي مسكنةٌ عندي، وتحتل أن تكونَ ضميراً، فإذا كانت ضميراً فإنه يُقال: تُعْطُهُ؛ أي: تُعْطَى المسئولُ، «سلْ» بمعنى: اسأل.

✽ قوله: «قل يسمع»؛ يَعْنِي: يُسمع القول، قل ما شئتَ فإنه يُسمع؛ يَعْنِي: يُستجاب.

✽ قوله: «واشفعْ تُشَفَّعْ». هذا الشَّاهد؛ لأنَّه إنما جاء للشفاعة.

✽ قوله: «فأرفع رأسي فأحمد ربي بتحميدٍ يُعلمني»؛ يَعْنِي: تحميذاً جديداً غير ما كان النَّبِيُّ ﷺ يعرفه في الدنيا، يفتحُ الله عليه من المحامدِ في ذلك الوقتِ ما لم يكن يعرفه في الدنيا، ولهذا قال: «بتحميدٍ يُعلمني».

✽ قوله: «ثم أشفع فيحدُّ لي حداً ثم أُخرِجُهُم مِنَ النَّارِ وَأَدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ ثُمَّ أَعُودُ فَأَقْعُ سَاجِداً مثله في الثالثة أو الرابعة حَتَّى مَا يَبْقَى فِي النَّارِ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ». وهم الكفرة الذين لا يخرجونَ من النَّارِ.

ودلَّ هذا الحديث: على أنَّ النَّبِيَّ ﷺ يشفعُ في مَنْ دخلَ النَّارَ أن يُخرجَ منها.

✽ قوله: «وكان قتادة يقول عند هذا: أي وجب عليه الخلود»؛ يَعْنِي: قوله: «إلا مَنْ

حبسه القرآن»؛ أي: وَجَبَ عليه الخلودُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥٦٦- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ ذَكْوَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ، حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يُخْرَجُ قَوْمٌ مِنَ النَّارِ بِشَفَاعَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ فَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُسَمَّوْنَ الْجَهَنَّمِيِّينَ».

هذا الحديث سبق الكلام عليه، وبيّنا أنهم لا يهتّمون بهذا ولا يضجرون منه؛ لأنه يُذكّرهم بنعمة الله عليهم حيث أنجاهم من جهنّم، وصاحب الفتح ذكر في صحيح مسلم أنهم بعد ذلك يشكون من هذا الأمر، فترفع عنهم هذه التسمية^(١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥٦٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ أُمَّ حَارِثَةَ أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ هَلَكَ حَارِثَةُ يَوْمَ بَدْرٍ أَصَابَهُ غَرْبٌ سَهْمٌ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ عَلِمْتُ مَوْقِعَ حَارِثَةَ مِنْ قَلْبِي، فَإِنْ كَانَ فِي الْجَنَّةِ لَمْ أَبْكِ عَلَيْهِ وَإِلَّا سَوْفَ تَرَى مَا أَصْنَعُ، فَقَالَ لَهَا: «هَبْلَيْ أَجَنَّةٍ وَاحِدَةٍ هِيَ، إِنَّهَا جَنَّاتٌ كَثِيرَةٌ وَإِنَّهُ فِي الْفِرْدَوْسِ الْأَعْلَى».

٦٥٦٨- وَقَالَ: «غَدُوَّةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَلَقَابُ قَوْسٍ أَحَدِكُمْ أَوْ مَوْضِعُ قَدَمٍ مِنَ الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَلَوْ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ اطَّلَعَتْ إِلَى الْأَرْضِ لِأَصْغَاتٍ مَا بَيْنَهُمَا وَلَمَلَأَتْ مَا بَيْنَهُمَا رِيحًا، وَلَنَصِيفُهَا -يَعْنِي: الْخِمَارَ- خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا».

هذا فيه فضائل عظيمة وهما حديثان: حديث أم حارثة وقد سبق الكلام عليه.

❖ وقولها **«هَبْلَيْ»**: «وإلا سَوْفَ تَرَى ما أَصْنَعُ»؛ يَعْنِي: من شدة البكاء، لأنه إذا لم يكن في الجنة اجتمع عليها فَقَدْ وَلِدَهَا وأنه ليس في الجنة فيزدادُ حزنُها.

❖ وأما قوله: «وقال: غَدُوَّةٌ» هذا حديث آخر، «غَدُوَّةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ». الغدوة: أولُ النهار، والروحة: آخرُ النهار.

(١) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١١ / ٤٣٠): «... وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَزَادَ: فَيَدْعُونَ اللَّهَ فَيَذْهَبُ عَنْهُمْ هَذَا الْأِسْمُ». اهـ
وهذا الحديث عند مسلم (١٨٣) ولم نقف على اللفظ المذكور عنده.

❦ قوله: «خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا». مِنَ الدُّنْيَا كُلِّهَا وَمَا فِيهَا مِنَ النَّعِيمِ وَالتَّرَفِّ.

❦ قوله: «قَابُ قَوْسٍ أَحَدِكُمْ أَوْ مَوْضِعُ قَدَمٍ مِنَ الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»؛ يَعْنِي:

المَكَانُ الصَّغِيرُ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا؛ لِأَنَّ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا كُلُّهَا زَائِلَةٌ، وَكُلُّهَا مُنْغَصَةٌ لَا يَأْتِي يَوْمٌ إِلَّا يَخْلُفُهُ يَوْمٌ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

وَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرُّ

فَالْجَنَّةُ لَيْسَ فِيهَا هَذَا، فَمَوْضِعُ الْقَدَمِ أَوْ قَابُ الْقَوْسِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا؛ لِأَنَّهُ يَبْقَى.

❦ قوله ﷺ: «وَلَوْ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَطْلَعَتْ إِلَى الْأَرْضِ لِأَضَاءَتِ مَا

بَيْنَهُمَا» اللَّهُ أَكْبَرُ، أَضَاءَتِ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، إِذَا: فَهِيَ نُورٌ عَظِيمٌ مِثْلُ الشَّمْسِ تُضِيءُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ.

❦ قوله: «وَلَمَلَأَتْ مَا بَيْنَهُمَا رِيحًا»؛ يَعْنِي: مِنَ الرِّيحِ الطَّيِّبِ الَّذِي لَا تَدْرُكُهُ مِشَامُ النَّاسِ فِي

الدُّنْيَا كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَأْخِذٌ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (الْجَنَّةُ: ١٧).

❦ قوله: «وَلَنَصِيفُهَا»؛ يَعْنِي: خَارِهَا؛ يَعْنِي: الْخِمَارُ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَهَذِهِ

الْخَيْرِيَّةُ وَاضِحَةٌ ظَاهِرَةٌ، وَفَضْلُ اللَّهِ وَاسِعٌ، حَتَّى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «رَكَعَتَا الْفَجْرِ - يَعْنِي: سُنَّةُ الْفَجْرِ - خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»^(١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥٦٩- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ أَحَدُ الْجَنَّةِ إِلَّا أَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ لَوْ أَسَاءَ لِيَزْدَادَ شُكْرًا، وَلَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ إِلَّا أَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ الْجَنَّةِ لَوْ أَحْسَنَ لِيَكُونَ عَلَيْهِ حَسْرَةٌ».

هَذَا أَيْضًا مِنْ كِمَالِ النَّعِيمِ أَنَّ اللَّهَ ﷻ يُرِي أَهْلَ الْجَنَّةِ مَا زَالَ عَنْهُمْ مِنَ الْمَخَافِ وَالشَّقَاءِ

فَيَقُولُ: هَذَا مَكَانُكَ لَوْ أَسَأْتَ، وَمِنْ بؤْسِ أَهْلِ النَّارِ أَنَّهُ يُرَى مَكَانَهُ فِي الْجَنَّةِ فَيُقَالُ: هَذَا مَكَانُكَ لَوْ أَحْسَنْتَ، نَسَأَلَ اللَّهُ الْعَافِيَةَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥٧٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: «لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَنْ لَا يَسْأَلَنِي عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَحَدٌ أَوْلَ مِنْكَ لِمَا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ عَلَى الْحَدِيثِ، أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ خَالِصًا مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ».

هذا فيه أيضًا: إثباتُ شفاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ لأهل الكبائرِ من أُمَّتِهِ، وأن أسعدَ الناسِ بذلك مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ، فهو أسعدُ الناسِ بِشَفَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ.

وفيه: دليلٌ على منقبةٍ من مناقبِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو حرصُهُ على الحديثِ عن النَّبِيِّ ﷺ، ولهذا سألَ هذا السؤالَ الذي قَالَ فِيهِ الرَّسُولُ: «لَقَدْ ظَنَنْتُ أَلَّا يَسْأَلَنِي عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَحَدٌ أَوْلَ مِنْكَ». يَعْنِي: قَبْلَكَ.

وفيه أيضًا: أن التَّقَدُّمَ فِي السُّؤَالِ أَوْ التَّقَدُّمَ بِالسُّؤَالِ مِنْ مَنَاقِبِ الْإِنْسَانِ، وَلَكِنْ إِذَا كَانَ النَّاسُ يَحْتَاجُونَ إِلَى هَذَا السُّؤَالِ، أَمَا فَرَضُ مَسْأَلَةٍ بَعِيدَةِ الْوُقُوعِ وَالتَّعَنُّتُ فِيهَا، فَإِنْ هَذَا مِمَّا نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ: «إِنَّمَا أَهْلُكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَثْرَةُ مَسَائِلِهِمْ وَاخْتِلَافُهُمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ»^(١).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥٧١- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي لَا أَعْلَمُ آخِرَ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجًا مِنْهَا وَآخِرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولًا، رَجُلٌ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ حَبْوًا فَيَقُولُ اللَّهُ: أَذْهَبَ فَادْخُلِ الْجَنَّةَ فَيَأْتِيهَا فَيُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ مَلَأَى، فَيَرْجِعُ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ وَجَدْتُهَا مَلَأَى. فَيَقُولُ: أَذْهَبَ فَادْخُلِ الْجَنَّةَ فَيَأْتِيهَا فَيُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ مَلَأَى، فَيَرْجِعُ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ وَجَدْتُهَا مَلَأَى. فَيَقُولُ: أَذْهَبَ فَادْخُلِ الْجَنَّةَ فَيَلْزَمُكَ مِثْلَ الدُّنْيَا وَعَشْرَةَ أَمْثَالِهَا - أَوْ إِنَّ لَكَ مِثْلَ عَشْرَةِ أَمْثَالِ الدُّنْيَا - فَيَقُولُ: تَسْخَرُ مِنِّي - أَوْ تَضْحَكُ

مَنِي - وَأَنْتَ الْمَلِكُ». فَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ضَحِكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ، وَكَانَ يَقُولُ: «ذَاكَ أَذْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً»^(١).

[الحديث ٦٥٧١ - طرفه في: ٧٥١١].

هذا دليل على نعيم الجنة وأنه أعظم بكثير من الدنيا، يقول الله ﷻ: «إِنَّ لَكَ مِثْلَ الدُّنْيَا وَعَشْرَةَ أَمْثَالِهَا - أَوْ لَكَ مِثْلَ عَشْرَةِ أَمْثَالِ الدُّنْيَا». كلها وهو رجل واحد.

وقوله: «أَتَسْخَرُ مِنِّي وَأَنْتَ الْمَلِكُ». هذا بناء على ما تبادر إليه؛ لأنه هو آخر أهل النار، وجاء وخيّل له أنها ملئت فقال: أين الدنيا؟ الدنيا بسعتها ببساتينها بأشجارها بأنهارها بكل شيء له عشرة أمثالها، ولهذا جاء في الحديث: «أَنْ أَدْنَاهُمْ مَنْ يَنْظُرُ فِي مُلْكِهِ مَسِيرَةَ أَلْفِي عَامٍ وَيَرَى أَقْصَاهُ كَمَا يَرَى أَدْنَاهُ». وهذا يدل على كمال النعيم، أن النظر بامتداده لا يتأثر، نحن نرى الأقرب منا أكثر مما نرى الأبعد ونحيط به أكثر، لكن في الجنة كله سواء، حتى لا يغيب عنك شيء مما من الله به عليك من النعيم، نسأل الله أن يجعلنا وإياكم من أهلها.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥٧٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ الْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: هَلْ نَفَعَتْ أَبَا طَالِبٍ بِشَيْءٍ؟^(٢)

نعم نفعه، حتى كان في ضحضاح من نار وفي أحسن قدميه نعلان يغلي منها دماغه - والعياذ بالله - ولولاه لكان في الدرك الأسفل من النار، لكنه هل نفعه بإخراجه من النار؟ لا، لأن الله قال عن أهل النار: «وَمَا هُمْ مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ» (٨٨) [المعجزة: ٤٨]. لا يمكن أن يُخرج بأي وسيلة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٢ - بَابُ الصَّرَاطِ جَسْرُ جَهَنَّمَ.

٦٥٧٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي سَعِيدٌ وَعَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ،

(١) أخرجه مسلم (١٨٦).

(٢) أخرجه مسلم (٢٠٩).

أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ح.

وَحَدَّثَنِي عُمُودٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّثَّيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ فَقَالَ: «هَلْ تُضَارُونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟». قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «هَلْ تُضَارُونَ فِي الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ؟». قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ، يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ فَيَقُولُ: مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئًا فَلْيَتَّبِعْهُ، فَيَتَّبِعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الشَّمْسَ، وَيَتَّبِعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الْقَمَرَ، وَيَتَّبِعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الطَّوَاغِيتَ، وَتَبْقَى هَذِهِ الْأُمَّةُ فِيهَا مُتَأَفِّقُوهَا، فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي غَيْرِ الصُّورَةِ الَّتِي يَعْرِفُونَ فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ. فَيَقُولُونَ: نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، هَذَا مَكَانُنَا حَتَّى يَأْتِينَا رَبُّنَا، فَإِذَا أَنَا نَا رَبَّنَا عَرَفْنَاهُ، فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي الصُّورَةِ الَّتِي يَعْرِفُونَ فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ. فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا فَيَتَّبِعُونَهُ وَيُضْرَبُ جِسْرُ جَهَنَّمَ». قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُحْجِزُ، وَدَعَاءُ الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ، وَبِهِ كَلَاكِبُ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، أَمَا رَأَيْتُمْ شَوْكِ السَّعْدَانِ؟». قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «فَإِنَّهَا مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ غَيْرَ أَنَّهَا لَا يَعْلَمُ قَدْرَ عَظَمَتِهَا إِلَّا اللَّهُ، فَتَخْطَفُ النَّاسَ بِأَعْيُنِهِمْ، مِنْهُمْ الْمُؤَبَّقُ بِعَمَلِهِ وَمِنْهُمْ الْمُخْرَدُلُ، ثُمَّ يَنْجُو حَتَّى إِذَا فَرَّغَ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ عِبَادِهِ وَأَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ مِنَ النَّارِ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ يَمْنَنَ كَانَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوهُمْ فَيَعْرِفُونَهُمْ بِعَلَامَةِ آثَارِ السُّجُودِ، وَحَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ مِنْ ابْنِ آدَمَ أَثَرَ السُّجُودِ، فَيُخْرِجُونَهُمْ قَدْ امْتَحَشُوا، فَيُصَبُّ عَلَيْهِمْ مَاءٌ يُقَالُ لَهُ: مَاءُ الْحَيَاةِ، فَيَنْبُتُونَ نَبَاتَ الْحَبَّةِ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ، وَيَبْقَى رَجُلٌ مُقْبِلٌ بِوَجْهِهِ عَلَى النَّارِ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ قَدْ قَسَبَنِي رِيحُهَا وَأَخْرَقَنِي ذِكَاؤُهَا فَاصْرِفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ فَلَا يَزَالُ يَدْعُو اللَّهَ، فَيَقُولُ: لَعَلَّكَ إِنْ أَعْطَيْتَكَ أَنْ تَسْأَلَنِي غَيْرُهُ؟ فَيَقُولُ: لَا وَعِزَّتِكَ لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهُ. فَيَصْرِفُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ ثُمَّ يَقُولُ بَعْدَ ذَلِكَ: يَا رَبِّ قَرِّبْنِي إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ. فَيَقُولُ: أَلَيْسَ قَدْ زَعَمْتَ أَنْ لَا تَسْأَلَنِي غَيْرَهُ، وَبَلَّكَ يَا بَنَ آدَمَ مَا أَغْدَرْتُكَ! فَلَا يَزَالُ يَدْعُو فَيَقُولُ: لَعَلِّي إِنْ أَعْطَيْتَكَ ذَلِكَ تَسْأَلَنِي غَيْرُهُ؟ فَيَقُولُ: لَا وَعِزَّتِكَ لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهُ. فَيُعْطِي اللَّهُ مَا شَاءَ مِنْ عُهُودٍ وَمَوَائِقَ أَنْ لَا يَسْأَلَهُ غَيْرُهُ، فَيَقْرُبُهُ إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ فَإِذَا رَأَى مَا فِيهَا سَكَتَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ، ثُمَّ يَقُولُ: رَبِّ أَدْخِلْنِي الْجَنَّةَ. ثُمَّ يَقُولُ: أَوَلَيْسَ قَدْ زَعَمْتَ أَنْ لَا تَسْأَلَنِي غَيْرَهُ؟ وَبَلَّكَ يَا بَنَ آدَمَ مَا أَغْدَرْتُكَ! فَيَقُولُ: يَا رَبِّ لَا تَجْعَلْنِي أَشْقَى خَلْقِكَ. فَلَا يَزَالُ يَدْعُو حَتَّى

يَضْحَكُ، فَإِذَا ضَحِكَ مِنْهُ أَذِنَ لَهُ بِالْدُخُولِ فِيهَا، فَإِذَا دَخَلَ فِيهَا قِيلَ: تَمَنَّ مِنْ كَذَا. فَيَتَمَنَّى، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: تَمَنَّ مِنْ كَذَا. فَيَتَمَنَّى حَتَّى تَنْقَطِعَ بِهِ الْأَمَانِيُّ، فَيَقُولُ لَهُ: هَذَا لَكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَذَلِكَ الرَّجُلُ آخِرُ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولًا ^(١).

٦٥٧٤ - قَالَ عَطَاءٌ وَأَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ جَالِسٌ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ لَا يُغَيِّرُ عَلَيْهِ شَيْئًا مِنْ حَدِيثِهِ حَتَّى انْتَهَى إِلَى قَوْلِهِ: هَذَا لَكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ. قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «هَذَا لَكَ وَعَشْرَةُ أَمْثَالِهِ». قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: حَفِظْتُ: «مِثْلُهُ مَعَهُ» ^(٢).

هذا حديث طويل فيه عدة فوائد وعقائد:

أولاً: الصَّحَابَةُ رَضُوا سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ هل نرى ربنا يومَ القيامة؟ فقال: «هل تُضَارُونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟». قالوا: لا؛ يَعْنِي: هل يلحقكم ضررٌ في رؤيةِ الشمسِ ليس دونها سحابٌ، قالوا: لا. كُلُّ النَّاسِ يَرَوْنَهَا، يَرَاهَا كُلُّ إِنْسَانٍ وَهُوَ فِي مَكَانِهِ بَيِّنَةٌ وَاضِحَةٌ فَقَالَ: «هل تُضَارُونَ فِي الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ؟». فقالوا: لا يا رسول الله؛ لَأَنَّ رُؤْيَاهُ بَيِّنَةٌ وَاضِحَةٌ، كُلُّ إِنْسَانٍ يَرَاهُ فِي مَكَانِهِ، قَالَ: «فإنَّكُمْ ترونه يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ»؛ أَي: كَرُؤْيَيْكُمْ وَلَيْسَتْ الْإِشَارَةُ هُنَا عَائِدَةً إِلَى الْمَرْتَبَةِ، وَلَكِنَّهَا عَائِدَةٌ إِلَى الرُّؤْيَا الْمُسْتَفَادَةِ مِنْ قَوْلِهِ: «ترونه»؛ يَعْنِي: ترونه يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا ترون الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ، وَكَمَا تَرَوْنَ الشَّمْسَ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ، وَهَذَا الْحَدِيثُ كَمَا رَأَيْتُمْ وَاضِحٌ بِأَنَّهَا رُؤْيَةٌ بِصَرِيَّةٍ بِالْعَيْنِ يَرَاهَا الْإِنْسَانُ، رُؤْيَةٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَقَدْ تَوَاتَرَتِ الْأَحَادِيثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا، وَقَدْ أُنْشِدْتُمْ بَيِّنَتَيْنِ فِيهَا سَبَقَ كَانَ مِنْ بَيْنِهَا الرُّؤْيَا:

مِمَّا تَوَاتَرَ حَدِيثُ مَنْ كَذَبَ وَمَنْ بَنَى لِلَّهِ بَيْتًا وَاحْتَسَبَ
وَرُؤْيَا شَفَاعَةً وَالْحَوْضُ وَمَسُحُ خُفَّيْنِ وَهَذِي بَعْضُ

وَالشَّاهِدُ قَوْلُهُ: «رُؤْيَا». وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهَا كِتَابُ اللَّهِ ﷻ:

الآيَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَبُحُورُهُ بِمِيزَانٍ نَاضِرَةٍ ۖ إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ ۖ﴾ [الزُّمَرُ: ٢٢-٢٣].

(١) أخرجه مسلم (١٨٢).

(٢) أخرجه مسلم (١٨٣).

﴿وَجُوهٌ﴾ والنظرُ بالوجهِ يكونُ بالعينِ. ﴿نَاصِرَةٌ﴾ أي: حسنة. ﴿إِلَى رِبْعَانَاظِرَةٍ﴾ أي: تنظرُ إليه.
والآيةُ الثانية: قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِمُتَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [التَّوْبَةُ: ٢٦]. فَسَّرَهَا النَّبِيُّ ﷺ بِأَنَّهَا
بأنها النظرُ إلى وجهِ الله، وأعلمُ الناسَ في تفسيرِ كتابِ الله رَسُولُ الله ﷺ؛ لأنَّ الله قالَ له:
﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [البَقَرَةُ: ٤٤]. فهو الذي يُبَيِّنُ، فإذا جاءكَ التفسيرُ
عن رَسولِ الله ﷺ فلا تُعَدِّلْ به شيئاً.

والآيةُ الثالثة: قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ أَلْرَّاءِكِ يَنْظُرُونَ﴾ [الطَّافِيَةُ: ٢٣]. حُذِفَ المفعولُ به
لـ ﴿يَنْظُرُونَ﴾، فإذا حُذِفَ المفعولُ به كانَ عامّاً؛ لأنَّ حَذْفَ المفعولِ يُفيدُ العمومَ؛ لأنه إذا حُذِفَ
المفعولُ معناه أن الأمرَ مطلقٌ، ينظرونَ ماذا؟ ينظرونَ كلَّ ما أعدَّ الله لهم، ومن ذلك النظرُ إلى الله
تُفسِّرُهُ الآيةُ الأخرى التي في القيامةِ ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾ [الرَّحْمَةُ: ٢٢-٢٣].

الآيةُ الرابعة: قوله تعالى: ﴿لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [الْقُلُوبُ: ٣٥]. ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾؛
يَعْنِي: مزيدٌ على ما يشاءون؛ يَعْنِي: فوق ما يتمنون، فما هو المزيد؟ مما يدخلُ في المزيدِ
الزيادةُ ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِمُتَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [التَّوْبَةُ: ٢٦]. التي فَسَّرَهَا النَّبِيُّ ﷺ بِأَنَّهَا النظرُ إلى
وجهِ الله، فيكونُ في القرآنَ أربعُ آياتٍ تدلُّ على النظرِ إلى الله ﷻ بالعينِ رؤيةً حقيقةً، ولهذا
ذَهَبَ كثيرٌ من السلفِ - كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية - إلى كُفْرِ مَنْ أَنْكَرَ رؤيةَ الله يومَ
القيامةِ؛ لأنه لا عُذْرَ له، فهذا ما يحتملُ التأويلَ، النصوصُ فيها لا تحتملُ التأويلَ، فمن
أنكرها فقد وقعَ في التكذيبِ، وذلك لأننا ذكرنا سابقاً قاعدةً مفيدةً في هذا البابِ، وقلنا: مَنْ
أنكرَ صفةً من صفاتِ الله، إمَّا أن يكونَ إنكارُهُ تأويلاً أو تكذيباً، فإن كانَ تكذيباً فهو كافرٌ،
إذا أنكرَ صفةً من صفاتِ الله تكذيباً فهو كافرٌ، مثلاً لو قالَ: إن الله لم يستوِ على العرشِ. نقولُ:
هذا كافرٌ؛ لأنَّه كَذَّبَ قولَ الله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]. لكن لو قالَ: إن
الله استوى، لكن استوى بمعنى استولى، هذا أنكرها تأويلاً، فينظرُ إذا كانَ اللفظُ يحتملُ
التأويلَ في اللغةِ العربيةِ، فإننا لا نكفره، وإذا كانَ لا يحتملُ التأويلَ فإن تأويلَ ما لا يحتملُ
التأويلَ تكذيبٌ في الحقيقةِ، لو سمعتَ شخصاً يقولُ: اشتريت ثوباً فقال: أرادَ بالثوبِ
الحُبْزَةُ؛ لأنها تُشبهُ الثوبَ في انبساطها فقد أرادَ بالثوبِ الحُبْزَ، هذا كذبٌ ما يحتملُ التأويلَ،
هذا تكذيبٌ فلا يُقبلُ منه هذا. وقد رأيتُ في «جريدة المسلمين» كلاماً لشخص - نسألُ الله
أن يهديه - فسرَ أكلَ آدمَ وحواءَ من الشجرةِ بأنها الشهوةُ، وليس هناك شجرةٌ ولا أكلُ، هذا

تحريف - والعياذ بالله - لعبٌ بالقرآن، فإن الله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَقْرَأُ هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾ [التوبة: ٣٥]. فأكل منها، كيف تقول شهوة؟ أين الشهوة؟

على كل حال نقول: إنكار ما دلَّ عليه القرآن أو السنة، إما أن يكون تأويلًا أو تكذيبًا، إن كان تكذيبًا فهو كفر. وإن كان تأويلًا نظرنا إن كان اللفظ يحتمل فإنه لا يكفر صاحبه، وإن كان لا يحتمل فإنه يكون بمنزلة التكذيب، فروية الله ﷻ في الآخرة تواترت بها الأحاديث عن النبي ﷺ تواترًا لا خفاء فيه بمعنى واضح، لا يحتمل التأويل، وكذلك القرآن صريح عند الإنسان الذي ليس له هوى.

❖ قوله: ﴿فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ، يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ فَيَقُولُ: مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئًا فَلْيَتَّبِعْهُ، فَيَتَّبِعْ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الشَّمْسَ؛ يَغْنِي: تُصَوِّرُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَتَّبِعُونَهَا. وَيَتَّبِعْ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الْقَمَرَ. يَتَّبِعُ الْقَمَرَ. وَيَتَّبِعْ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الطَّوَاغِيتَ؛ يَغْنِي: الطَّوَاغِيتُ، إِلَى أَيْنَ؟ إِلَى النَّارِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]؛ أَي: مُحْصَوْبُونَ فِيهَا أَنْتُمْ وَالْهَتَكُم.

❖ قوله: ﴿وَبَقِيَ هَذِهِ الْأُمَّةُ فِيهَا مُنَافِقُوهَا﴾. المنافق: هو الذي يظهر الإسلام ويبطن الكفر، بل يظهر الإيمان ويبطن الكفر؛ لقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيَحِبُّونَ إِلَيْنَا وَإِن لَّمْ يَكُنِ اللَّهُ فِرَاقًا بَيْنَهُمْ فَلَا يُفَارِقُونَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [التوبة: ٨]. هؤلاء المنافقون يُسَخَّرُ بِهِمْ فِي الْآخِرَةِ، يُحْشَرُونَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ ثُمَّ يُضْرَبُ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهَرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ، فَيُنَادِي الْمُنَافِقُونَ الْمُؤْمِنِينَ: ﴿أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ﴾ [الحج: ١٤]. نَصَلِّيَ مَعَكُمْ وَنَغْشَاكُمْ فِي مَجَالِسِكُمْ. فيقولون: ﴿بَلَى وَلَكِنَّكُمْ فَتَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ وَتَرَبَّصْتُمْ وَغَرَّتْكُمُ الْأَمَانَةُ حَتَّى جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ وَعَزَّكَمُ بِاللَّهِ الْقُرُورُ﴾ [١١] فَأَلْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنْكُمْ فِدْيَةٌ وَلَا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مَاؤُنْكُمْ النَّارُ هِيَ مَوْلَانَكُمْ وَيَسَّ الْمَصِيرُ ﴿١٥﴾ [الحج: ١٥-١٤]. هؤلاء المنافقون يبقون مع هذه الأمة فيأتيهم الله في غير الصورة التي يعرفون، يأت الله هؤلاء المجتمعين من هذه الأمة من المؤمنين والمنافقين في غير الصورة التي يعرفون، بأي شيء يعرفونه؟ يعرفونه بما علموا مما وصف الله به نفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ.

وفيه: تحذير من البدعة التي تُنكر صفات الله ﷻ المرئية بالبصر مثل العين والوجه واليد والقدم؛ لأنَّ قوله: «يأتيهم الله في غير الصورة التي يعرفون». يأتيهم على صورة، لكن غير التي يعرفون اختبارًا لهم، «فيقول: أنا ربكم». فيقولون: نعوذ بالله منك. هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا.

يستعيذون بالله منه مع أنه الربُّ عَزَّ وَجَلَّ، لكن بناءً على ما تراءى لهم من أنه ليس إِيَّاهُ.
 وفيه فائدة: وهي أن حكمَ الإنسانِ على ما يَظُنُّ جائزٌ، حتَّى في هذه الأمور الخطيرة؛
 لأنهم أنكروا أن يكونَ اللهُ مع أنه هو اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بناءً على ما تراءى لهم، وقد مرَّ علينا مرارًا
 وتكرارًا بأن اليمينَ على ما يغلب الظن ماضيًا أو مستقبلًا ليس فيها حنثٌ ولا تحریمٌ، حتَّى
 وإن تضمنت أكلًا للمال بالباطل، حتَّى وإن تضمنت قتلًا مادام على غلبة الظنِّ فإن الإنسانَ لا
 يؤاخذُ بها، لكنها في مسألة القتل لا بدَّ من قرينة، ووجه ذلك: قصة عبد الله بن سهل وعبد
 الرحمن بن سهل الذي قُتل في خيبر وجاء أهله إلى النَّبِيِّ ﷺ وادَّعوا على اليهود أنهم قتلوا
 صاحبهم، فقال النَّبِيُّ ﷺ: «تحلفون خمسين يمينًا وتستحقون دمه -أي: دم من ادَّعيتُم
 عليه القتل- أو دمُ صاحبكم على من ادَّعيتُم عليه القتل». قالوا: كيف نحلفُ ولم نره ولم
 نشهده. فقال: «تحلفُ لكم اليهودُ خمسين يمينًا». قالوا: ما نرضى بأَيانِ اليهودِ وهم يهود؛
 لأنَّ اليهودَ يحلفون على الكذبِ وهم يعلمون ولا يُبالون، فوداه النَّبِيُّ ﷺ من عنده^(١).
 الشاهدُ أنَّ الرسولَ أباحَ لهم أن يحلفوا مع أنهم لم يروا، ومرَّ علينا أيضًا قصة المُجامع الذي
 قالَ: والله ما بينَ لابيتها أهل بيتٍ أفقرَ مني^(٢). مع أنه لم يمش على كلِّ بيتٍ، فالشاهد: أن
 العملَ بغلبة الظنِّ لا بأس به كما في هذا الحديث أيضًا.
 ﴿قَوْلُهُ: «إِذَا أَتَانَا رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ، فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي الصُّورَةِ الَّتِي يَعْرِفُونَ فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ».
 فهم يعرفونه بها وصف به نفسه في كتابه أو على لسانِ الرسولِ ﷺ.
 وفي هذا الحديث: شاهدٌ للحديث الآخر: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»^(٣). حيث دلَّ
 على أن اللهَ صورةً وأنَّ اللهَ خلقَ آدمَ عليها.
 ولكن هل يلزم من كونِ آدمَ على صورةِ الله أن يكونَ ماثلاً لله؟
 الجوابُ: لا يلزم لا شرعًا ولا عقلاً.
 أما لا شرعًا: فلأن النَّبِيَّ ﷺ أثبتَ أن اللهَ خلقَ آدمَ على صورته، وقد قال اللهُ تعالى:
 ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

(١) أخرجه البخاري (٦١٤٢، ٦١٤٣)، ومسلم (١٦٦٩).

(٢) أخرجه البخاري (١٩٣٦)، ومسلم (١١١١).

(٣) أخرجه البخاري (٦٢٢٧)، ومسلم (٢٦١٢).

فنقول: صورةٌ لكن ليست مثل صورة آدم، إنما على سبيل العموم، فقد خلق الله آدم على صورته لكن لا يلزم التماثل، مثل ما نقول: يدُ الله ويدُ للآدمي، لكن لا يلزم التماثل، ويجب علينا الإيمانُ بذلك لثبوت السُّنة به.

والرسول ﷺ هو أعلمُ الناسِ بربه، وأفصحُهم فيما يعبرُ به، وأصدقُ الخلقِ فيما يقول، وأفصحُهم فيما يريد.

وهذه الأوصافُ الأربعةُ في الكلامِ متى ثبتت فيه وجبَ القولُ بمدلوله ولم يجزِ العدولُ عنه وهي: كمالُ العلم، والصدق، والإرادة، والبلاغة.

فإذا عبرَ النبي ﷺ عن الله بأن له صورةً فلا ينبغي أن نأتي نحن لنقولَ بكذبِ هذا، أو أن الله لا صورةَ له، بل إن البعض - والعياذُ بالله - كَفَر من قال: إن الله صورة، وعلى قاعدته يكونُ النبي ﷺ كافرًا - والعياذُ بالله -.

فنحن نقول: إن الله صورةٌ كما قالَ نبينا ﷺ وهو إمامنا وأعلمنا بالله، لكننا نقولُ إلى جانب ذلك: لكنه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.

وإذا: فله صورةٌ لا تماثلها أي صورة؛ لأن الله ليس كمثله شيء.

فإن قالَ قائلٌ: إن الله خلقَ آدمَ على صورته هذا يقتضي المماثلة، أي: أن يكونَ ما كان على صورة الشيء مثل الشيء؟

نقول: إن أولَ زمرةٍ تدخلُ الجنةَ على صورةِ القمرِ ليلةَ البدرِ، ومع ذلك ليسوا مماثلين للبدرِ مماثلةً تنطبق؛ فهذا كان مذهبُ أهلِ السُّنة والجماعةِ في مثل هذه الأمور هو القولُ بمدلولِ النصوصِ كُلِّها، فيَجْمَعُونَ بين الإثباتِ وبين النفي - إثباتُ ما جاءت به ونفي التمثيل - ولا يجنبون عن ذلك ولا يتهيبونه، فالذي يجبُ أن نجبنَ منه ونهيهه هو أن نصرفَ النصوصَ عن ظاهرها إلى ما ندعي أن العقلَ يوجبُه، كما يفعلُ أهلُ البدع. ولا يمكنُ أن تهيبَ من شيءٍ لم يتهيبَ منه الرسولُ ﷺ وهو أشدُّ منّا تعظيمًا لله بلا شك.

فخلاصة القول: أن ثبتَ الله تعالى صورةً، لكنها ليست مثل صورة المخلوق، ولا يجوزُ أن تماثل؛ لأنَّ الله يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١١﴾.

وفي هذا الحديث أيضًا: إثباتُ القولِ لله والمحاضرة أو المناجاة معه ﷻ وهذا دليلٌ على أنه يتكلَّمُ بصوتٍ مسموعٍ وبحرفٍ يكونُ منه الكلامُ؛ لأنه يقول: أنا ربُّكم. وهذه الكلمة

إذا قيلت لابد أن تكون بصوت وأن تكون بحروف.

ومن فوائد هذا الحديث: ضربُ الجسرِ على جهنم ومعلوم: أن الذي يضربه هو الله ﷻ ولم يفصح بالفاعل للعلم به؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ (٢٨) [النشئة: ٢٨]. ولم يقل: وخلق الله الإنسان ضعيفاً؛ لأن الخالق معلوم وهو الله ﷻ.

فيضربُ الجسرُ بأمرِ الله ليُعبرَ عليه، وهذا الجسرُ اختلف العلماء رحمهم الله فيه هل هو جسرٌ كغيره من الجسور، يعني: أنه واسعٌ يعبرُ الناسُ منه عبوراً عادياً أو أنه ليس كذلك، ففي صحيح مسلم عن أبي سعيدٍ بلاغاً: «أنه أدقُّ من الشعرِ وأحدُّ من السيف»^(١)، فهو دقيق جداً.

ولكن يبقى النظر: كيف تعبرُ الأمةُ ويعبرُ كلُّ أهل الجنة عليه، بل العالم كله، فمن نظر إلى العقل قال: هذا لا يمكن؛ لأن الإنسان لا يستطيع ذلك، لكن قاله النبي ﷺ من باب ضرب المثل لمشقة العبور عليه؛ يعني: أنه في مشقة العبور عليها كالشعرة، فكما أن الإنسان يشقُّ عليه إن أمكنه أن يعبرَ على الشعرة أو على حدِّ السيف فكذلك هذا الجسرُ؛ لأنه منصوبٌ على حرِّ جهنم والعياذ بالله، فحرارتها لا تطاق، فشدة الحرِّ التي نجدُها يقول الرسول ﷺ: «هي من فيح جهنم»^(٢)، ويقول: «إن النارَ اشتكت إلى ربِّها، فأذن لها بنفسين: نفس في الشتاء ونفس في الصيف»^(٣).

إذاً: فهذا الجسرُ الذي على النارِ سيكون العبورُ عليه شديداً وصعباً كالذي يمشي على الشعرة أو حدِّ السيف، وهذه النظرةُ نظرةٌ من يُغلَّبُ العقلُ على التفويض.

وقال بعضُ العلماء: إن لدينا قرينةً تدلُّ على هذا الصِّرفِ عن ظاهره، وهو ما ذُكر في هذا الحديث، يقول: «إنَّ عليه كلاليبَ مثل شوكِ السَّعدانِ»^(٤)، وقد ورد في وصفه أيضاً أنه «دحض مَرَلَة»^(٥)، أي: طينٌ ووحلٌ؛ فلا بد أن يكون طريقاً واسعاً، والذي عليه الشوكُ مثل شوك السعدان لابد أن يكون طريقاً واسعاً.

(١) أخرجه مسلم (١٨٣) م.

(٢) أخرجه البخاري (٥٣٦)، ومسلم (٦١٥).

(٣) أخرجه البخاري (٣٢٦٠)، ومسلم (٦١٧).

(٤) أخرجه البخاري (٨٠٦)، ومسلم (١٨٢).

(٥) أخرجه مسلم (١٨٣).

وأما الذين غلبوا جانب التفويض فقالوا: إن الله على كل شيء قدير، والقادر على أن يحمل الإنسان في الهواء قادرٌ على أن يحمله على مثل هذا الطريق، وأما أن عليه كلاليب مثل شوك السعدان، فإنه لا يمنع أن يكون دقيقاً، وأما كونه دحَضٌ ومذلةٌ فنعم، فلعمرو الله إن طريقاً مثل هذا لدحَضٌ ومذلة، فالذي نرى: أن الأولى في هذا أن نفوَضَ ونقول: إنه مثل الشعر وأحد من السيف، وإن الله على كل شيء قدير، وهذا هو الأحسن.

ولكن مع ذلك: من خالف فإنه لا يكون خارجاً عن مذهب أهل السنة والجماعة، وهذا من المسائل الأصولية التي ثبت فيها اختلاف أهل السنة، وبه نعرف أن من قال: لا خلاف في الأصول، فإنما عني به أمهات الأصول، يعني: لم يختلف أهل السنة بأن هناك جسراً يكون على جهنم لكن صفته يختلفون فيها، ولا يختلف الناس مثلاً في أن هناك ميزاناً يوم القيامة، لكن هل الذي يوزن العمل، أو العامل، أو الصحف، هذا اختلاف فرعي، فما نقل كثير من العلماء من أن أهل السنة والجماعة لم يختلفوا في الأصول مرادهم أمهات الأصول. لكن بعض التفاصيل أو الصفات لهذه الأصول قد يختلفون فيها، وهذا لا يضر؛ لأن الله عليمٌ بما فات بين الخلق في أمور كثيرة كلها سببٌ للعلم، فإتفق بينهم في العلم وفي الفهم وفي الإيمان وفي الجد والاجتهاد. وليس أحد منهم حجة على الآخر، فالحجة فيما قال الله وقال الرسول ﷺ؛ ولهذا قال الله في كتابه: ﴿فَإِنْ نَزَعْنَاهُ مِنْ شَيْءٍ قُرْآنَهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النحل: ٥٩]، وهذا هو المقياس، وعليه فالذين يقولون: ردوه إلى الأكثر صوتاً مُخْطِئُونَ مُخَالَفُونَ للكتاب والسنة، والذي يقولون: ردوه للأكثر سنناً مُخْطِئُونَ مُخَالَفُونَ للكتاب والسنة، والذي يقولون: ردوه للأكثر علماً مُخْطِئُونَ مُخَالَفُونَ للكتاب والسنة، فالله تعالى قال: ﴿قُرْآنَهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾. لكن صحيح أنه كلما كثر القائلون بالقول كانوا أقرب إلى الإصابة، وكلما كثر علم الشخص كان أيضاً -إذا وفق لعلم وفهم- أقرب إلى الإصابة، وكلما كبر الإنسان في طلب العلم كان قوله أقرب إلى الإصابة، أما أن يكون قوله هو الصواب أو قول الأكثر هو الصواب، فلا، ولهذا لم يجعل الله مقياساً إلا الكتاب والسنة، قال تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكِّمُوهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠].

إذا: الخلاف أمر واقع لا بد منه، إلا فيما لا يتصور فيه الخلاف كوجوب الصلوات الخمس مثلاً، وما أشبه ذلك مما علم حكمه بالضرورة من الدين، فهذا شيء معروف ولا خلاف فيه.

وَإِذَا تَبَيَّنَ لِلإِنْسَانِ قَوْلٌ يَخَالِفُ مَا عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ فَلَا نَلُومَهُ، أَمَا إِذَا خَالَفَ الإِجْمَاعَ فَهَنَا نَلُومُهُ وَنَقُولُ لَهُ: خَرَجْتَ عَنْ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَلِهَذَا نَرَى أَنَّ مِنَ الْجَوْرِ أَنْ يَقُولَ الإِنْسَانُ لِمَنْ خَالَفَهُ فِي الرَّأْيِ: هَذَا خَارِجٌ عَنِ السَّبِيلِ، وَلِلْمَخَالَفِ لَكَ أَنْ يَقُولَ مِثْلَ هَذَا الْقَوْلِ لَكَ، وَهَذَا مِنْ أخطرِ مَا يَكُونُ عَلَى الإِنْسَانِ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى إِعْجَابِ الإِنْسَانِ بِنَفْسِهِ وَاحْتِقَارِهِ لغيرِهِ، وَرَبِمَا يَكُونُ الْحَقُّ مَعَ الْمَخَالَفِ، فَيَجْتَمِعُ فِي حَقِّ هَذَا نَوْعَانِ مِنَ الْكِبَرِ: بَطَرُ الْحَقِّ وَغَنَطُ النَّاسِ^(١)، وَهَذَا يُخْشَى عَلَيْهِ أَنْ يَطِيعَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى قَلْبِهِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [النَّحْل: ٢٣٥]. نَسْأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ مِنْ ذَلِكَ.

المهم: أَنَّ مَسْأَلَةَ الْخِلَافِ فِي الْأَصُولِ مُهِمَّةٌ جَدًّا، فنقول: إِنَّ الْأُمَهَاتِ لَا شَكَّ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِيهَا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَكِنْ فُرُوعُ هَذِهِ الْأُمَهَاتِ مِنْ صِفَاتِهَا أَوْ عِدِّهَا أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ رُبَّمَا يَقَعُ فِيهَا الْخِلَافُ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا: مَنْقِبَةٌ لِلرَّسُولِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ كَانَ أَوَّلَ مَنْ يَجِيزُ. وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الرِّسْلَ مُفْتَقِرُونَ إِلَى اللَّهِ؛ لِأَنَّهُمْ يَدْعُونَ فَقُولُونَ: «اللَّهُمَّ سَلِّمْ». وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى ثُبُوتِ الدُّعَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالدُّعَاءُ عِبَادَةٌ؛ وَعَلَى هَذَا نَقُولُ: لَا غَرَابَةَ أَنْ تَقَعَ الْعِبَادَةُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ الرُّسُلَ يَدْعُونَ، وَالدُّعَاءُ عِبَادَةٌ^(٢). وَأَقُولُ هَذَا لِثَلَاثِ أَسْبَابٍ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ يَخْتَبِرُ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ لَمْ تَبْلُغْهُمْ الدَّعْوَةُ مِثْلًا، فَيَمْتَحِنُهُمْ بِمَا شَاءَ، فَمَنْ أَطَاعَ دَخَلَ الْجَنَّةَ وَمَنْ عَصَى دَخَلَ النَّارَ^(٣).

قَوْلُهُ: «وَبِهِ كَلَالِبُ مِثْلِ شَوْكِ السَّعْدَانِ، أَمَا رَأَيْتُمْ شَوْكَ السَّعْدَانِ؟ قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: فَإِنَّهَا مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ غَيْرَ أَنَّهَا لَا يُعْلَمُ قَدْرَ عَظَمِهَا إِلَّا اللَّهُ». وَهَذِهِ الْكَلَالِبُ مَاذَا تَصْنَعُ؟ قَالَ: «تَخْطِفُ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ» يَعْنِي: إِذَا مَرَّ الرَّجُلُ الَّذِي عَلَيْهِ عَمَلٌ سَيِّئٌ - يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ لِمَدَّةٍ يَرِيدُهَا اللَّهُ ﷻ ثُمَّ يَخْرُجُ - خَطَفَتْهُ، «فَمِنْهُمْ الْمَوْبِقُ بِعَمَلِهِ»؛ يَعْنِي: الْمَهْلِكُ بِعَمَلِهِ الَّذِي تَخْطِفُهُ وَتُلْقِيهِ فِي النَّارِ «وَمِنْهُمْ الْمَخْرَدُ ثُمَّ يَنْجُو»

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٩١).

(٢) أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (١٤٧٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٣٧٢)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٨٢٨)، وَأَحْمَدُ (٢٧١ / ٤)، وَابْنُ حِبَانَ (٨٩٠) مِنْ حَدِيثِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ»، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ.

(٣) حَدِيثُ اخْتِبَارِ أَهْلِ الْفِتْرَةِ، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٤ / ٤).

المخردل: هو الذي - فيما يظهر - له عملٌ وعملٌ حتَّى ينجيَه اللهُ، فهو يمشي مشيًا بطيئًا متعثراً حتَّى ينجو

قَالَ الْقُسْطَلَانِي رَحِمَهُ اللهُ:

❦ قوله: «المخردل» بالخاء المعجمة والذال المهملة بينهما راء ساكنة: وهو المؤمن العاصي، قال في الفتح: ووقع في رواية الأصيلي هنا: «المجردل» بالجيم، والجردل: الإسقاط على الصخور، وواه القاضي عياض، ورجح ابنُ قرقول رواية الخاء المعجمة. قال الهروي: المعنى أَنَّ كلاليب النارِ تقطعه فيهوي في النارِ، أو من الخردل: أي: تجعل أعضاءه كالخردل، أو المخردل المصروع، رجحه السفاقي وقال: هو أنسب لسياق الخبر. اهـ

هذا هو الظاهر: أَنَّ المخردل: يعني: الذي يمشي مشيًا ليس معتدلاً مستقيماً ثم ينجو؛ لأنَّ الأول - الموبق بعمله - هو الذي سقط في النارِ وهلك بعمله أي: بسببه.

ومن فوائد الحديث: إطلاقُ الفراغِ على الله، قَالَ ﷺ: «حَتَّى إِذَا قَرَعَ اللهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ عِبَادِهِ» وقد دلَّ على ذلك القرآنُ في قوله تعالى: ﴿سَنَفَعُ لَكُمْ أَيَّهَ الثَّقَلَانِ﴾ (٢٦) [التكوير: ٢٦]. وليس معنى ذلك: أَنَّ الله يشغله شيءٌ عن شيءٍ؛ لأنه - كما تشاهدون - يُدَبِّرُ الأشياءَ المتضادةَ والمتناقضةَ والمتفقةَ في مكانٍ واحدٍ ووقتٍ واحدٍ. لكن المرادُ بهذا أنه ﷻ يجعل العنايةَ التامةَ في هذا الشيءِ وإن كان له شئونٌ أخرى.

ومن فوائد الحديث أيضاً: أَنَّ علامةَ السجودِ أو أعضاءَ السجودِ لا تأكلُها النارُ، وأعضاءُ السجودِ سبعة: الجبهة مع الأنف، والكفين، والركبتين، وأطراف القدمين (١).

ومن فوائد هذا الحديث: أنهم يخرجون قد امتحشوا وصاروا فحماً ويُلقَوْنَ في هذا الماءِ، فيكون لهؤلاء حالٌ غير حالِ أهلِ النارِ؛ لأنَّ أهلَ النارِ الذين هم أهلُها لا يموتون أبداً، كما قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى﴾ (١١) [الأنعام: ١١]. أما هؤلاء فيكونوا فحماً، فيُحْتَمَلُ أن يكونوا فحماً مع أنَّ أرواحهم باقية، ويحتمل أنهم تذهبُ أرواحُهم ويُصبُّ عليهم ماءٌ يقال له: ماءُ الحياة فيحيون (٢).

(١) أخرجه البخاري (٨٠٩، ٨١٠، ٨١٢، ٨١٥، ٨١٦)، ومسلم (٤٩٠).

(٢) انظر: «صحيح مسلم» (١٨٥).

وفيه أيضًا: إثباتُ كلامِ الله ﷻ لمن هو آخر أهل الجنة دخولا.
وفيه: بيانُ فضيلةِ الجنة، وأنه لا يمكنُ أن يكونَ شيءٌ من نعيمِ الدنيا مقارباَ لها؛ ولهذا
يعطى عشرة أمثال الدنيا وهو أدنى أهل الجنة منزلة.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٥٣ - باب في الحَوْضِ وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ (١) [الكوثر: ١].

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اضْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْضِ»
٦٥٧٥ - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ» (١).

[الحديث ٦٥٧٥ - طرفاه في ٦٥٧٦، ٧٠٤٩].

٦٥٧٦ - وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْمُغِيرَةِ قَالَ:
سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ وَلَيْزَ فَعَنَ مَعِيَ
رِجَالٌ مِنْكُمْ ثُمَّ لِيَخْتَلِجَنَّ دُونِي فَأَقُولُ يَا رَبِّ أَصْحَابِي فَيَقَالُ إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَخَذْتُوا بَعْدَكَ» (١).
تَابِعَهُ عَاصِمٌ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ وَقَالَ حُصَيْنٌ: عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: «باب في الحوض» «أل» فيه للعهد الذهني؛ لأن المراد به حوضُ النبي ﷺ،
وهو حوضٌ يكونُ في عرصاتِ القيامة، يصبُّ فيه ميزابان من الكوثر، والكوثر: نهر في الجنة
أعطيه النبي ﷺ وهذا الذي يصبُّ عليه من هذا الكوثر أشدُّ بياضاً من اللبنِ وأحلى من
العسل وأطيب من رائحةِ المسك، وجاء في الأحاديث: «أنَّ طولَه شهرٌ وعرضُه شهرٌ»، ومع
ذلك لا ينضبُ ماؤه؛ لأنه يصبُّ عليه ميزابان من نهرِ الجنة «الكوثر» فيشربُ الناسُ منه،
ومن شربَ منه لم يظمأ بعده أبداً.

واختلف العلماء: هل لغير النبي ﷺ حوض؟

فقال بعضهم: لا، الحوضُ للنبي ﷺ فقط.

(١) أخرجه مسلم (٢٢٩٧).

(٢) انظر التعليق السابق.

وقال الآخر: بل لهم أحواضٌ^(١)، لكن الحوض الكبير العظيم هو للنبي ﷺ؛ وذلك لأنَّ الأمم يومَ القيامة محتاجةٌ للشربِ كأمةِ محمد، فلا بد أن يكونَ هناك حوضٌ يردّه المؤمنون المبتعون لهذا الرسول الذي جعل الله له الحوض.

❦ وقوله: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ۝١﴾ [الكثرة: ١]. الخطابُ للنبي ﷺ، والكوثر: على وزن (فَوَعَلَ) من الكثرة، فهو فيه شيءٌ من صيغة المبالغة، والمراد به: الخير الكثير الذي منه هذا النهر الذي يكونُ في الجنة.

ثم ذكر المؤلفُ أحاديثَ فيها: أَنَّ النبي ﷺ بيَّن أنه فرط أمتَه - أي مقدّمهم - على الحوض، يصل إليه قبلهم ويتظروهم، وأنه يُزادُ أناسٌ من أمتِه بل من أصحابِه عن الحوض، فيقول: «أصحابي»، فيقال: إنَّكَ لا تَدْرِي ما أحدثوا بعدك.

وقد سبق الكلام على هذا وبينّا أَنَّ الرَّافِضَةَ اتَّخَذُوا منه وسيلةً إلى الطَّعنِ في الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وأجبنا عن ذلك، وقلنا: إِنَّ هَؤُلَاءِ الْأَصْحَابَ قَلِيلُونَ كما تَفِيدُ الرواياتُ الأخرى التي يقولُ فيها: «أصحابي»^(٢). وأنه قد حصلَ من بعضِ الصحابةِ ردةٌ، فمنهم من ماتَ على ردتِهِ ومنهم من رجَعَ وأسلمَ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

٦٥٧٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَمَامَكُمْ حَوْضٌ كَمَا بَيْنَ جَرَبَاءَ وَأَذْرَحَ».

قَالَ الْقُسْطَلَانِيُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

«كما بين جرباء وأذرح». «جرباء» بفتح الجيم والموحدة بينهما راء ساكنة آخره همز ممدود في الفرع، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْبَكْرِيُّ وَعِيَاضُ بِالْقَصْرِ، قال: وكذا رأيتُه في أثرٍ صحيحٍ

(١) أخرجه الترمذي (٢٤٤٢)، والطبراني في «الكبير» (٦٨٨١) من حديث سمرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوْضًا، وَإِنَّهُمْ يَتَبَاهَوْنَ أَهْلَهُمْ أَكْثَرُ وَارِدَةٍ، وَإِنِّي لأرجو أن أكون أَكْثَرَهُمْ وَارِدَةً». والصواب فيه أنه من رواية الحسن عن النبي ﷺ مرسلًا، وهو ما رجحه الترمذي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وكذا الحافظ ابن حجر فيما نسبته إليه المناوي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وانظر: «فيض القدير» (٥١٦/٢).

(٢) أخرجه البخاري (٤٦٢٥، ٦٥٢٦)، ومسلم (٢٣٠٤).

مقروء من رواية الحافظ أبي ذر، وصوبه النووي في شرح مسلم، وقال: إن المدَّ خطأ، وهو في البخاري بالمدِّ. وَقَالَ الرَّشَاطِيُّ: الجرباء على لفظ تأنيث أجرب: قرية بالشام.

و«أذرح»: بفتح الهمزة وسكون الذال المعجمة وضم الراء، بعدها حاء مهملة: قال ابن الأثير في نهايته: هما؛ يعني: جرباء وأذرح قريتان بالشام بينهما مسيرة ثلاث ليال وهذا الذي قاله ابن الأثير تعقبه ابن الصلاح العلاني، وقال هذا غلط، بل بينهما خلوة سَهْم، وهما معروفتان بين القدس والكرك. انتهى.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥٧٨ - حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ وَعَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: الْكَوْثَرُ الْخَيْرُ الْكَثِيرُ الَّذِي أَعْطَاهُ اللَّهُ إِيَّاهُ قَالَ أَبُو بَشِيرٍ: قُلْتُ لِسَعِيدٍ إِنْ أَنَا يَزْعُمُونَ أَنَّهُ نَهَرٌ فِي الْجَنَّةِ فَقَالَ سَعِيدٌ: النَّهْرُ الَّذِي فِي الْجَنَّةِ مِنْ الْخَيْرِ الَّذِي أَعْطَاهُ اللَّهُ إِيَّاهُ.

٦٥٧٩ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عَمَرَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ مَآؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ الْمِسْكِ وَكِيزَانُهُ كَنْجُومُ السَّمَاءِ مَنْ شَرِبَ مِنْهَا فَلَا يَظْمَأُ أَبَدًا»^(١). هذا سياق تام وواضح.

﴿قوله: «حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ». أي: طوله وعرضه، «ومآؤه أبيض من اللبن، وريحه أطيب من المسك، وكيزانه». جمع كوز وهو الكأس «كنجوم السماء» كثرة وحسنًا، ونجوم السماء - كما تعلمون - كثيرة جدًا، وهي - أيضًا - حسنة كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ﴾ [الملك: ٥]. ومن المعلوم أن كثرة الأواني تدلُّ على كثرة الشاربين، وقد سبق أن أمة محمد ﷺ تمثل شطرَ أهل الجنة^(٢)، بل ثلثي أهل الجنة^(٣).

(١) أخرجه مسلم (٢٢٩٢) ..

(٢) أخرجه البخاري (٤٧٤١)، ومسلم (٢٢١).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٥٤٦)، وابن ماجه (٤٢٨٩)، وأحمد (٣٤٧/٥)، والدارمي (٢٨٣٥)، وابن حبان (٧٤٥٩)، والحاكم (١٥٥/١).

❦ وقوله: «من شَرِبَ منها فلا يظمأ أبدا» هذه من آياتِ الله؛ فالإنسانُ إذا شَرِبَ من هذا الحوضِ، فإنَّه لا يظمأ أبداً لأنه سيكونُ من أهلِ الجنة، وسيكونُ في نعيمٍ لا ينفد.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥٨٠ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ قَدْرَ حَوْضِي كَمَا بَيْنَ أَيْلَةَ وَصَنْعَاءَ مِنَ الْيَمَنِ وَإِنَّ فِيهِ مِنَ الْأَبَارِيقِ كَعَدَدِ نُجُومِ السَّمَاءِ»^(١).

❦ قوله ﷺ: «كما بين أيلة وصنعاء» يحتاج لكي ينظركم تبلغ.

قَالَ الْقُسْطَلَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ:

«أيلة» بهززة مفتوحة وتحتية ساكنة ولا م مفتوحة وي بعدها هاء تأنيث: مدينة كانت عامرة بطرف بحر القلزم من طرفِ الشام، وهي الآن خرابٌ، يمرُّ بها الحاجُّ من مصرَ فتكونُ عن شماله، ويمرُّ بها الحجُّ من غزة وغيرها، فتكون أمامه، وإليها تنسب العقبة المشهورة عند أهل مصر.

«وصنعاء من اليمن» فتح الصاد والعين المهملتين بينهما نون ساكنة ممدودة، والتقييد باليمن يُخرجُ صنعاءَ الشام. اهـ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥٨١ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ح وَحَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «بَيْنَمَا أَنَا أُسِيرُ فِي الْجَنَّةِ إِذَا أَنَا بِنَهْرٍ حَافَتَاهُ قِيَابُ الدَّرِّ الْمُجَوَّفِ قُلْتُ مَا هَذَا يَا جِبْرِيلُ قَالَ هَذَا الْكَوْثَرُ الَّذِي أَعْطَاكَ رَبُّكَ فَإِذَا طِينُهُ أَوْ طَبِيبُهُ مِسْكٌ أَذْفَرُ». شَكَّ هُدْبَةُ.

تَقَدَّمَ لَنَا الْكَلَامُ عَلَى حَوْضِ النَّبِيِّ ﷺ.

❦ وقوله: «بينما أنا أسير في الجنة إذا أنا بنهر» هذا يجب أن يكون على حقيقته، ولعل

هذا كان حين عُرِجَ بِهِ ﷺ.

وقوله: «قَالَ: هَذَا الْكُوْثَرُ» يَعْنِي: أَنَّهُ مِنْهُ -أَي: مِنَ الْكُوْثَرِ- كَمَا سَبَقَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ الْكُوْثَرَ هُوَ الْخَيْرُ الْكَثِيرُ ^(١)، وَمِنْهُ هَذَا النَّهْرُ فِي الْجَنَّةِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٦٥٨٢- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيَرِدَنَّ عَلَيَّ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِي الْحَوْضِ حَتَّى عَرَفْتُهُمْ اخْتَلَجُوا دُونِي فَأَقُولُ: أَصْحَابِي فَيَقُولُ لَا تَذِرِي مَا أَحَدْتُوا بَعْدَكَ» ^(١).

هَذَا الْحَدِيثُ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ، وَالْأَصْلُ: «أَصْحَابِي». فِي نَسْخَةٍ أُخْرَى «أَصْحَابِي».

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٦٥٨٣- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ، حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ مَنْ مَرَّ عَلَيَّ شَرِبَ وَمَنْ شَرِبَ لَمْ يَظْمَأْ أَبَدًا لَيَرِدَنَّ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَغْرَفْتُهُمْ وَيَعْرِفُونِي ثُمَّ يُحَالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ» ^(١).

[الْحَدِيثُ ٦٥٨٣- طَرَفُهُ فِي: ٧٠٥٠].

٦٥٨٤- قَالَ أَبُو حَازِمٍ فَسَمِعَنِي النُّعْمَانُ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ فَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْتَ مِنْ سَهْلِ فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: أَشْهَدُ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ لَسَمِعْتُهُ وَهُوَ يَزِيدُ فِيهَا فَأَقُولُ إِنَّهُمْ مِنِّي، فَيَقَالُ: إِنَّكَ لَا تَذِرِي مَا أَحَدْتُوا بَعْدَكَ، فَأَقُولُ: «سُحْقًا سُحْقًا لِمَنْ غَيَّرَ بَعْدِي» ^(٢). وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ سُحْقًا بَعْدًا يُقَالُ: سَحِيقٌ بَعِيدٌ سَحَقَهُ وَأَسَحَقَهُ أَبَعَدَهُ.

[الْحَدِيثُ ٦٥٨٤- طَرَفُهُ فِي: ٧٠٥١].

هَذَا الْحَدِيثُ كَمَا سَبَقَ ذَكَرْنَا أَنَّ الرَّافِضَةَ اسْتَدَلُّوا بِهِ عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ مِنْ تَفْسِيقِ أَوْ تَكْفِيرِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إِلَّا نَفَرًا يَسِيرًا، وَتَقَدَّمَ الرَّدُّ عَلَيْهِمْ بِأَنَّهُ لَئِنْ هَؤُلَاءِ الْفَرَقُ قَلِيلٌ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «لَيَرِدَنَّ

(١) أخرجه البخاري (٦٥٧٨).

(٢) أخرجه مسلم (٢٣٠٤).

(٣) أخرجه مسلم (٢٢٩٠).

(٤) أخرجه مسلم (٢٢٩١).

عَلَى أَقْوَامٍ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي ثُمَّ يَحَالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ». وَقَالَ: «أَصْنَحَابِي». وَمَعْلُومٌ أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَثِيرُونَ جَدًّا، وَلَوْ أَخَذْنَا بظَاهِرِهِ لَكَانَ مِنْ يَمِيزُ هَؤُلَاءِ مِنْ هَؤُلَاءِ؟ لَا أَحَدٌ، فَكُلُّ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ هِيَ الْكَافِرَةُ أَوْ الْمَرْدُودَةُ عَنِ الْحَوْضِ مِنْ بَيْنِهِمْ آلُ الْبَيْتِ، فَمَا الَّذِي يَخْصُ آلَ الْبَيْتِ بِالْإِسْتِثْنَاءِ مِنْ هَؤُلَاءِ؟ وَالَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ: أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ حَصَلَ مِنْ بَعْضِهِمْ رَدٌّ عَنِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ رَجَعَ بَعْضُ مَنْ ارْتَدَّ، وَبَقِيَ بَعْضُ مَنْ ارْتَدَّ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَنْ مَاتَ عَلَى الْكُفْرِ فَهُوَ مِنْ غَيْرِ أَصْحَابِ الرَّسُولِ ﷺ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥٨٥ - وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ شَيْبٍ بْنِ سَعِيدٍ الْحَبْطِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَرُدُّ عَلَيَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَهْطٌ مِنْ أَصْحَابِي فَيَجْلُونَ عَنِ الْحَوْضِ فَأَقُولُ يَا رَبِّ أَصْحَابِي فَيَقُولُ: إِنَّكَ لَا عِلْمَ لَكَ بِمَا أَحَدْتُوا بَعْدَكَ إِنَّهُمْ ارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِمُ الْقَهْقَرَى».

[الحديث ٦٥٨٥ طرفه: ٦٥٨٦].

«الرَهْطُ»: مَا بَيْنَ ثَلَاثٍ إِلَى عَشْرَةٍ.

«الْقَهْقَرَى»: يَعْنِي: الْمَشْيَ إِلَى الْوَرَاءِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥٨٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ «عَنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَرُدُّ عَلَى الْحَوْضِ رِجَالٌ مِنْ أَصْحَابِي فَيَجْلُونَ عَنْهُ فَأَقُولُ يَا رَبِّ أَصْحَابِي، فَيَقُولُ: إِنَّكَ لَا عِلْمَ لَكَ بِمَا أَحَدْتُوا بَعْدَكَ إِنَّهُمْ ارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِمُ الْقَهْقَرَى».

وَقَالَ شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَيَجْلُونَ وَقَالَ: عَقِيلٌ فَيَجْلُونَ.

وَقَالَ: الزُّبَيْدِيُّ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٦٥٨٧- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْحَزَامِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي هِلَالُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ إِذَا زُمْرَةٌ حَتَّى إِذَا عَرَفْتُهُمْ خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ فَقَالَ هَلُمَّ فَقُلْتُ أَيْنَ قَالَ: إِلَى النَّارِ وَاللَّهِ قُلْتُ: وَمَا شَأْنُهُمْ، قَالَ: إِنَّهُمْ ارْتَدُّوا بَعْدَكَ عَلَى أَدْبَارِهِمُ الْقَهْقَرَى، ثُمَّ إِذَا زُمْرَةٌ حَتَّى إِذَا عَرَفْتُهُمْ خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ، فَقَالَ: هَلُمَّ قُلْتُ: أَيْنَ قَالَ: إِلَى النَّارِ وَاللَّهِ قُلْتُ: مَا شَأْنُهُمْ قَالَ: إِنَّهُمْ ارْتَدُّوا بَعْدَكَ عَلَى أَدْبَارِهِمُ الْقَهْقَرَى فَلَا أَرَاهُ يَخْلُصُ مِنْهُمْ إِلَّا مِثْلُ هَمَلِ النَّعَمِ».

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (١١ / ٤٧٤-٤٧٥):

❖ قوله: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ». كذا بالنونِ للأكثر وللکشميهني: «قائم» بالقاف وهو أوجه، والمرادُ به قيامه على الحوض يوم القيامة، وتوجُّهُ الأولى بأنه رأى في المنام في الدنيا ما سيقعُ له في الآخرة. قوله: «ثم إذا زمرة، حتى إذا عرفتهم خرج رجلٌ من بيني وبينهم فقال: هلم».

المرادُ بالرجل: الملكُ الموكلُ بذلك، ولم أقف على اسمه.

❖ قوله: «إنهم ارتدوا القهقري» أي: رجعوا إلى الخلف، ومعنى قولهم رجع القهقري: رجع الرجوعُ المسمَّى بهذا الاسم، وهو رجوعٌ مخصوصٌ وقيل معناه: العدو الشديد.

❖ قوله: «فلا أراه يخلص منهم إلا مثل هملِ النعم» يعني: من هؤلاء الذين دنوا من الحوض وكادوا يردونه فصدوا عنه، «والهمل» بفتح الحين الإبل بلا راع. وقال الخطابي: «الهمل» ما لا يُرعى ولا يُستعمل ويطلق على الضوال، والمعنى: أنه لا يرده منهم إلا القليل؛ لأن الهمل في الإبل قليلٌ بالنسبة لغيره. اهـ

❖ قوله: «يخلص منهم إلا مثل هملِ النعم». منهم أي: من هؤلاء الزمر، وليس المرادُ: لا يخلص من جميع الصحابة إلا مثل «هملِ النعم» لكن هؤلاء الزمرة تأتي ثم يقول لهم هذا الرجل: هلموا فيسأل الرسول: «إلى أين؟» فيقول: «إلى النار والله»، مثلاً شرد واحد منهم أو اثنان ليرد الحوض، ومعلومٌ أن هذا ليس في الدنيا، لن يشرّد إلا من أذن له بالشرب منه.

ثُمَّ قَالَ الْبُحَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥٨٨- حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ خُبَيْبٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمَنْبَرِي

رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ وَمَنْبَرِي عَلَى حَوْضِي»^(١).

هذا هو اللفظ الصحيح والمتعين «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمَنْبَرِي» وبعض الناس يرويه بلفظ: «مَا بَيْنَ قَبْرِي وَمَنْبَرِي»^(٢)، هذا خطأ؛ لأنه حين تكلّم به ليس هناك قبر، فلم يكن القبر إلا بعد وفاته ﷺ، لكنه ﷺ دُفِنَ في بيته، فما بينه وبين المنبر روضة من رياض الجنة. والمعنى، أنه: محلّ عمل صالح؛ لأن روضات الجنة محلّ عمل صالح؟ كما جاء في الحديث: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: اقْرَأْ أَمْتُكَ مِنِّي السَّلَامَ وَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ الْجَنَّةَ قِيعَانُ، وَأَنْ غَرَسَهَا: سَبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ»^(٣).

فالمعنى: أنه روضة من رياض الجنة؛ يعني: محلّ عمل صالح من الصلوة والذكر والقرآن وغير ذلك. وليس المعنى: أن من كان فيه فهو في روضة من رياض الجنة. وقوله ﷺ: «مَنْبَرِي عَلَى حَوْضِي» معناه: أن محلّ الحوض هناك، هذا وجه. الوجه الثاني: أن منبره يوم القيامة يُجعل على الحوض، ويكون الرسول ﷺ قائماً عليه، فيقوم على منبره هناك كما كان يقوم عليه للبلاغ في الدنيا، وقال ﷺ في حديث آخر: «وإِنِّي لَأَرَى حَوْضِي الْآنَ»^(٤). وعلى هذا يكون حوض النبي ﷺ موجوداً، لكنه مُعَيَّبٌ عن النظر. قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (٤٧٥/١١):

الحديث الرابع عشر حديث أبي هريرة أيضاً «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمَنْبَرِي» وفيه: «وَمَنْبَرِي عَلَى حَوْضِي» تقدم شرحه في أواخر الحج والمراد بتسمية ذلك الموضع روضة أن تلك البقعة تنقل إلى الجنة، فتكون روضة من رياضها، أو أنه على المجاز لكون العبادة فيه تشوّل إلى دخول العابد روضة الجنة، وهذا فيه نظر إذ لا اختصاص لذلك بتلك البقعة، والخبر مسوق لمزيد شرف تلك البقعة على غيرها، وقيل فيه تشبيه محذوف الأداة؛ أي: هو كروضة؛ لأن من يقعد فيها من الملائكة ومؤمني الإنس والجن يكثرون الذكر وسائر أنواع العبادة. وقال

(١) أخرجه مسلم (١٣٩١).

(٢) أخرجه النسائي في «الكبرى» (٤٢٩٠)، وأحمد (٦٤/٣)، والبيهقي في «الكبرى» (٢٤٦/٥).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٤٦٢)، والطبراني في «الكبير» (٢٤٠/٦)، وفي «الأوسط» (٤١٧٠)، وانظر: «الترغيب

والترهيب» (٢٢٩٤).

(٤) أخرجه البخاري (٣٥٩٦)، ومسلم (٢٢٩٦).

الخطابي المراد من هذا الحديث الترغيب في سكنى المدينة وأن من لازم ذكر الله في مسجدٍها آل به إلى روضة الجنة وسقي يوم القيامة من الحوض. اهـ
على كل حال: هذه أربعة أقوال، ولكن الذي يظهر لي - والعلم عند الله - هو الأول، أن الرسول ﷺ أراد الحث على العمل الصالح في هذا المكان، ولا مانع من أن يكون في هذا فضلٌ وغيره أيضًا، ولكن في هذا أفضل، أفضل من غيره.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥٨٩ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ: سَمِعْتُ جُنْدَبًا قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ»^(١).

٦٥٩٠ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمًا فَصَلَّى عَلَى أَهْلِ أُحُدٍ صَلَاتَهُ عَلَى الْمَيِّتِ، ثُمَّ انْصَرَفَ عَلَى الْمُنْبَرِ فَقَالَ: «إِنِّي فَرَطُ لَكُمْ وَأَنَا شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ، وَإِنِّي وَاللَّهِ لَأَنْظُرُ إِلَى حَوْضِي الْآنَ وَإِنِّي أُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ خَزَائِنِ الْأَرْضِ - أَوْ مَفَاتِيحَ الْأَرْضِ - وَإِنِّي وَاللَّهِ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تُشْرِكُوا بَعْدِي وَلَكِنْ أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنَافَسُوا فِيهَا»^(٢).

هذا كله من نصحِهِ ﷺ.

قوله: «فصل على أهل أُحُدٍ صَلَاتَهُ عَلَى الْمَيِّتِ». قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: إن هذه الصلاة

كالتوديع لهم، وليست هي الصلاة التي تصلى على المَيِّتِ؛ لأنَّ الشهداء إذا قتلوا في سبيلِ اللَّهِ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِمْ؛ وَجِهَ ذَلِكَ:

أولاً: لأن هذا هو الذي جاءت به السُّنَّةُ، أن شهداء أُحُدٍ لم يُعَسَّلُوا ولم يُكَفَّنُوا ولم يُصَلَّ عَلَيْهِمْ^(٣).

وثانياً: أن الصلاة على المَيِّتِ من أجل الشفاعة فيه؛ كما قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ فَيَقُومُ عَلَى جَنَازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا لَا يَشْرُكُونَ بِاللَّهِ شَيْئًا إِلَّا شَفَعَهُمُ اللَّهُ فِيهِ»^(٤). والمقتول

(١) أخرجه مسلم (٢٢٨٩).

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٩٦)، وعقبة هو ابن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري (١٣٤٣)، ومسلم في «المقدمة» (٨٢).

(٤) أخرجه مسلم (٩٤٨).

شهيداً في سبيل الله لا يحتاج إلى شفاعَةٍ؛ كما جاء في الحديث الذي أخرجه النسائي: «أنه لا يُفْتَنُ في قبره»^(١)؛ أي: لا يُسأل عن دينه وربه ونبيه، وقال: «كفى ببارقة السيوف على رأسه فتنة»^(٢)؛ يعني: اختباراً؛ لأن السؤال في القبر هو اختبار؛ للميت، هل هو صادق الإيثار أم لا؟ والذي قُتل شهيداً وهو يرى بارقة السيوف على رأسه وهو ثابت لتكون كلمة الله هي العليا، هذا أعظم دليل على أنه صادق مؤمن حقاً، ولهذا لا يُسأل في قبره اكتفاءً بهذا.

ولكن ما جاء في صلاته ﷺ على شهداء أُحُد في آخر حياته هذا كالمودع لهم؛ لأن الصلاة على الميت يجب أن تكون قبل الدفن.

❖ وقوله: «إني فرط لكم وأنا شهيد عليكم»؛ يشهد ﷺ بأنه بلغ الرسالة، ويشهد عليهم بما صنعوا مما شاهده؛ كما قال عيسى ابن مريم عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ عَبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُمْ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُمْ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ [التوبة: ١١٧].

❖ وفي قوله ﷺ: «واني والله لأنظر إلى حوضي الآن». دليل على أن الحوض موجود؛ لأن الأصل في قوله: «واني لأنظر» الحقيقة، يعني: لا يقول قائل: لعله أراد بذلك تأكيد وجوده ولكنه غير موجود.

❖ وقوله ﷺ: «إني أعطيت مفاتيح خزائن الأرض -أو مفاتيح الأرض-»: نعم أعطيتها لكنه ﷺ لم يدرك ذلك في حياته، وإنما أدركته أمته من بعده، وأمته إنما أدركته بشريعته ورسالته، فقد فتحت خزائن الأرض من الشام والعراق ومصر واليمن بالشريعة التي جاء بها، فصار كأنه أُعطي هذه الخزائن ﷺ.

ثم أقسم: أنه لا يخاف عليهم أن يشركوا بعده، «ولكن أخاف عليكم أن تنافسوا فيها»، وهذا الذي وقع فالصحابة لم يشركوا بعده ﷺ، ولكن تنافسوا الدنيا.

وليس المراد جميع الصحابة، فمنهم من ارتد كما عرفتم، لكن غالبهم تنافسوا فيها فحصل بينهم القتال، كالذي حصل بين علي ومعاوية والزبير وعائشة رضي الله عنهم كما هو معروف.

(١) أخرجه النسائي في «الكبرى» (٢١٨٠).

(٢) انظر التعليق السابق.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٥٩١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا حَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَعْبِدِ بْنِ خَالِدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ حَارِثَةَ بْنَ وَهَبٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَذَكَرَ الْحَوْضَ فَقَالَ: «كَمَا بَيْنَ الْمَدِينَةِ وَصَنْعَاءَ»^(١).

٦٥٩٢- وَزَادَ ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مَعْبِدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ حَارِثَةَ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَوْلَهُ: «حَوْضُهُ مَا بَيْنَ صَنْعَاءَ وَالْمَدِينَةِ فَقَالَ لَهُ الْمُسْتَوْدُ: أَلَمْ تَسْمَعْهُ قَالَ: الْأَوَانِي قَالَ: لَا، قَالَ الْمُسْتَوْدُ: تُرَى فِيهِ الْآيَةُ مِثْلَ الْكَوَاكِبِ»^(٢).

٦٥٩٣- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي عَلَى الْحَوْضِ حَتَّى أَنْظُرَ مَنْ يَرِدُ عَلَيَّ مِنْكُمْ، وَسَيُؤْخَذُ نَاسٌ دُونِي، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ مِنِّي وَمَنْ أُمَّتِي، فَيُقَالُ: هَلْ شَعَرْتَ مَا عَمِلُوا بِعَدْلِكَ؟ وَاللَّهِ مَا بَرَّحُوا يَرْجِعُونَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ فَكَانَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ أَنْ نَرْجِعَ عَلَى أَعْقَابِنَا أَوْ نُفْتَنَ عَنْ دِينِنَا»^(٣).

عَلَى أَعْقَابِكُمْ تَنْكِبُونَ تَرْجِعُونَ عَلَى الْعَقَبِ

[الحديث ٦٥٩٣ - طرفه في: ٧٠٤٨].

هذه الأحاديث كما ساقها البخاري رَوَاهُ بِإِثْبَاتِهَا بَيَانُ كَثْرَةِ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي الْحَوْضِ، وَذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ لَهُؤُلَاءِ الْقَوْمِ الَّذِينَ يَطْرُدُونَ عَنْ حَوْضِهِ إِنَّمَا أَرَادَ بِهِ ﷺ التَّحْذِيرَ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ سَيَحْذَرُ أَنْ يَكُونَ مِنْ هَؤُلَاءِ، فَلِذَلِكَ ذَكَرَهُ. وَالْحَوْضُ أَحَادِيثُهُ مَتَوَاتِرَةٌ كَمَا ذَكَرْنَا ذَلِكَ فِي الْبَيْتَيْنِ الْمَنْشُودَيْنِ:

مِمَّا تَوَاتَرَ حَدِيثُ مَنْ كَذَبَ وَمَنْ بَنَى لِلْبَيْتِ وَاحْتَسَبَ

وَرُيُوسُهُ شِفَاعَةٌ وَالْحَوْضُ وَمَسْحُ خُفَّيْنِ وَهَذَا بَعْضُ



(١) أخرجه مسلم (٢٢٩٨م).

(٢) انظر التعليق السابق.

(٣) أخرجه مسلم (٢٢٩٣م).

مَشْنَعُ
صَحِيحِ الْجَمَاهِرِ

كِتَابُ الْقَدَرِ

٦٥٩٤

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

كِتَابُ الْقَدَرِ

١- بَاب.

٦٥٩٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَنْبَأَنِي سُلَيْمَانُ الْأَعْمَشُ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ - قَالَ «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ عَلَقَةٌ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ مَلَكًا فَيُؤَمِّرُ بِأَرْبَعِ بَرَزِقِهِ وَأَجَلِهِ وَشَقِيٍّ أَوْ سَعِيدٍ، فَوَاللَّهِ إِنْ أَحَدَكُمْ - أَوِ الرَّجُلُ - لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا غَيْرُ بَاعٍ أَوْ ذِرَاعٍ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا غَيْرُ ذِرَاعٍ، أَوْ ذِرَاعَيْنِ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا قَالَ آدَمُ إِلَّا ذِرَاعٌ»^(١).

❦ قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ الْقَدَرِ». الْقَدَرُ أَمْرُهُ عَظِيمٌ جَدًّا، وَيَجِبُ عَلَى الْمُؤْمِنِ أَنْ يَعْنِيَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَرْكَانِ الْإِيمَانِ السَّتَةِ؛ وَلأن فِيهِ مَسَائِلُ تَشْكُلُ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ، وَقَدْ خَاصَّ فِيهَا الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِيمَا بَيْنَهُمْ وَنَاقَشُوا فِيهَا الرَّسُولَ ﷺ، وَبَيْنَهَا لَهُمْ. وَذَلِكَ أَنَّ الْإِيمَانَ بِالْقَدَرِ أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِيمَانِ السَّتَةِ؛ «أَنْ تَوْمَنَ بِالْقَدَرِ»^(٢)، وَالْقَدَرُ: تَقْدِيرُ اللَّهِ ﷻ لِمَا كَانَ، فَالْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ: أَنْ تَوْمَنَ بِأَنْ كُلَّ مَا كَانَ فَهُوَ بِتَقْدِيرِ اللَّهِ ﷻ، وَلَكِنْ هَذَا التَّقْدِيرُ أَمْرٌ مَكْتُومٌ لَا يَعْلَمُ إِلَّا بِمَا أَعْلَمَ اللَّهُ بِهِ عَنْ طَرِيقِ الْوَحْيِ، أَوْ بِمَا وَقَعَ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٦٤٣).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٠)، وَمُسْلِمٌ (٩)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٨) مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فما أعلم الله به: ما يكون من أشرار الساعة التي أخبر بها النبي ﷺ وكذلك الملاحم والفتن التي تكون قبل ذلك.

وأما ما علم بالوقوع: فهذا كثير، فكل شيء يقع نعلم أنه مقدر؛ كما قال تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ﴾ [الأنعام: ٨]. وقال النبي ﷺ: «كل شيء عنده بأجل مُسمى»؛ أي: معين، لا يتقدم أو يتأخر ولا يزيد ولا ينقص.

والإيمان بالقدر له ثمرات جليلة: أهمها: أنه من تمام الرضا بالله رباً؛ لأنك تسلم بالقضاء وتقول: قدر الله وما شاء فعل، فإذا علم الإنسان أن هذا القدر من الله سلم أمره لله، وعلم أنه لن يتغير عما وقع شيء مطلقاً، فلا يمكن رفعه، لكن يمكن الدعاء وفعل الأسباب التي تربي -أي: ترتب- على الشيء هذا ممكن.

ثم إن من فوائد الإيمان بالقدر: التوكل على الله؛ لأنك إذا علمت أن كل شيء بقدر اعتمدت على هذا القدر.

ومن فوائد الإيمان بالقدر: أن لا يستعين الإنسان إلا بربه، فلا يطلب من أحد عوناً، بل يكون طلبه العون من الله ﷻ، ولكن لا مانع من أن يستعين بغيره فيما يقدر عليه على وجه مشروع، وقد أمر النبي ﷺ بأن نعين من استعانا، أما أن يستعين بغيره فيما لا يقدر عليه؛ كما لو استعان بميت على قضاء حاجته، فهذا شرك.

ثم اعلم أن القدر، له مراحل: فالكتابة الأولى في اللوح المحفوظ قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة^(١)، فقد قال الله للقلَمِ لما خلقه: «اكتب» قال: ماذا أكتب؟ قال: «اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة»^(٢).

والعُمُرية تكون عند خلق الجنين كما في حديث ابن مسعود، وسيأتي -إن شاء الله- الكلام عليه.

والكتابة السنوية تكون في ليلة القدر كما قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَرَكَةٍ﴾ إِنَّا كُنَّا

(١) أخرجه مسلم (٢٦٥٣) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة».

(٢) أخرجه أبو داود (٤٧٠٠)، والطبراني في «مستند الشاميين» (٥٩)، والبيهقي في «الكبرى» (٢٠٤/١٠) من حديث عبادة رضي الله عنه، وكذا أخرجه من طريق آخر عنه أحمد في «المستند» (٣١٧/٥).

مُنْذِرِينَ ﴿٢﴾ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿١﴾ [الأنعام: ٣-٤]. أي؛ يُفَصَّلُ وَيُبَيَّنُ. وهناك تقديرٌ يوميٌّ وهو الذي سمع فيه النبي ﷺ صريفَ الأقلامِ لما عُرِجَ به، وإليه يشيرُ قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الحج: ٢٩]. هذا التقديرُ لا نعلمُها إلا عن طريقِ الوحي، وقد بين الله تعالى في كتابه وعلى لسانِ رسوله ما يتعلَّقُ بها.

وقد ذكر أهل العلم أن مراتب الإيمان بالقدر أربع:

الأولى: أن تؤمنَ بأن الله بكلِّ شيءٍ عليمٌ جملةً وتفصيلاً، بعلمه الأزلي الأبدي.

الثانية: أن تؤمنَ بأن الله تعالى كتب ما هو كائنٌ في اللوح المحفوظ، أي: المحفوظ عن التغيير.

ودليل هاتين المرتبتين: قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الأنعام: ٧٠].

فالأول: العلم: ﴿يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾.

الثاني: الكتابة في قوله ﴿إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ﴾.

أما الرتبة الثالثة: فإنها مرتبة المشيئة، أي: أن ما كان وما يكون فهو بمشيئة الله، لا من فعل نفسه ولا من فعل الخلق؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَقَلَّ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فَعِنْتُمْ مَنْ ءَامَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَقَلُوا﴾ [الأنعام: ٢٥٣]. هذا بالنسبة للعباد.

أما بالنسبة لفعله تعالى قال: ﴿وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [الأنعام: ٢٧]. فالمشيئة هي المرتبة الثالثة في مراتب الإيمان بالقدر.

أما المرتبة الرابعة: فهي أن كلَّ ما حدث في الكون مخلوقٌ لله ﷻ، فلا خالقٌ غيره سبحانه، سواء كان هذا جماداً أو ذا روح، حتَّى أعمال العباد -بهيمها وعافلها- كلها مخلوق لله؛ قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ٩٦]. وقوله ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾. يحتمل أن تكون «ما» موصولة؛ يعني: والذي تعملونه، أو أن تكون مصدرية، أي: وعملكم، وعلى كلا الوجهين فيها دليلٌ على أن أعمال العباد مخلوقة لله.

أما إذا قلنا: إن «ما» مصدرية، وأن التقدير: خلقكم وعملكم فالأمر ظاهر، وأما إذا قلنا: «ما» اسم موصول، وأن المعنى: خلقكم ومعمولكم فإن خالق المعمول خالق للعمل؛

فالإنسان مخلوقٌ وأفعاله مخلوقةٌ.

فهذه أربعةٌ مراتبٍ، وأهلُ السنة والجماعة يؤمنون بهذه المراتبِ الأربع: أما المعتزلة فإنهم لا يؤمنون بالمرتبتين الأخيرتين وهما: المشيئة والخلق؛ لأنهم يقولون: إنه لا عمومَ لمشيئةِ الله ولا عمومَ لخلقِ الله؛ لأن الإنسان مستقلٌّ، يفعل الشيء ويوجد به بنفسه وليس لله به علاقةٌ، فقد أعطاه الله عقلاً وفكراً وجعل له الحرية فهو يفعل بمشيئته، ويحدث الأفعال بمشيئته، وليس لله به علاقةٌ، ولهذا سُمُّوا: مجوس هذه الأمة؛ وذلك لأنهم جعلوا للحوادث الكونية خالقين، كل واحدٍ مستقلٌّ عن الآخر، فالآدمي خالقٌ لأفعاله مستقلٌّ بها، أما أفعال الله فهي خلقٌ لله، كإنزالِ المطر، والليل والنهار، وغير ذلك ^(١).



(١) إلى هنا ينتهي ما قام الشيخ رحمه الله بشرحه من كتاب «القدر».

شَيْخ
صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ

كِتَابُ الْإِيمَانِ وَالنُّذُورِ

٦٦٢١-٦٧٠٧

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

كِتَابُ الْإِيمَانِ وَالنَّذْرِ

١- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْ بِهِ: إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَرْتُمْ أَيْمَانَكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٨٩﴾﴾ [النَّحْلُ: ٨٩].

❖ قَوْلُ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «كِتَابُ الْإِيمَانِ وَالنَّذْرِ». الْإِيمَانُ: جَمْعُ يَمِينٍ، وَهُوَ الْحَلْفُ، وَالنَّذْرُ: جَمْعُ نَذِيرٍ، وَهُوَ الْإِتْرَامُ بِالشَّيْءِ، فَإِلْزَامُ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ بِالشَّيْءِ يُسَمَّى نَذْرًا. وَاعْلَمْ أَنَّ الْيَمِينَ إِمَّا أَنْ تَكُونَ عَلَى شَيْءٍ مَاضٍ، أَوْ عَلَى شَيْءٍ مُسْتَقْبَلٍ، فَإِنْ كَانَتْ عَلَى شَيْءٍ مَاضٍ فَلَيْسَ فِيهَا الْكَفَارَةُ إِطْلَاقًا، سِوَاءٍ كَانَتْ صَدَقًا أَوْ كَذِبًا، لَكِنْ إِنْ كَانَ صَادِقًا أَوْ ظَانًّا الصَّدَقَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ كَاذِبًا أَوْ ظَانًّا الْكَذِبَ فَهُوَ آثِمٌ. ثُمَّ إِنْ تَمَنَّى أَكُلَ مَالٍ مُسْلِمٍ صَارَ يَمِينًا غَمُوسًا.

أَمَّا الَّتِي تَكُونُ عَلَى شَيْءٍ مُسْتَقْبَلٍ فَهَذِهِ هِيَ الْيَمِينُ الْمُنْعَقِدَةُ، فَإِذَا حَلَفَ عَلَى شَيْءٍ مُسْتَقْبَلٍ فَإِنَّهُ إِنْ وَفَّى بِمَا حَلَفَ عَلَيْهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَفِ فَعَلَيْهِ أَنْ يُكَفِّرَ كَفَارَةَ يَمِينٍ. ثُمَّ هَلِ الْأَوَّلَى أَنْ يَخْنَثَ أَوْ لَا يَخْنَثُ؟

هَذَا تَجْرِي فِيهِ الْأَحْكَامُ الْخَمْسَةُ: الْوَاجِبُ، وَالْمَنْدُوبُ، وَالْمَكْرُوهُ، وَالْمُبَاحُ، وَالْحَرَامُ، بِحَسَبِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ، وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي الْأَحَادِيثِ.

أَمَّا النَّذْرُ فَقُلْنَا: إِنَّهُ التَّرَامُ الْإِنْسَانَ بِالشَّيْءِ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: اللَّهُ عَلَيَّ نَذْرٌ أَنْ أَصُومَ أَوْ أَنْ أَتَصَدَّقَ أَوْ أَنْ أَصَلِّيَ. وَسَيَأْتِي أَيْضًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي الْأَحَادِيثِ حُكْمُهُ.

❖ قوله: باب قول الله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمْ﴾ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّغْوَ هُوَ مَا لَمْ يُقْصَدْ عَقْدُهُ، وَدَلِيلُ هَذَا أَنَّهُ قُوبِلَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمْ الْأَيْمَانَ﴾ وَمِنَ الْقَوَاعِدِ الْمَقْرُورَةِ فِي عِلْمِ التَّفْسِيرِ أَنَّ الْكَلِمَةَ قَدْ يُعْرَفُ مَعْنَاهَا بِذِكْرِ مَا يُقَابِلُهَا، وَلِهَذَا لَوْ قِيلَ: مَا مَعْنَى ﴿ثَبَاتٍ﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَنْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا﴾ [التَّحَكُّمُ: ٧١]. قُلْنَا: مَعْنَى قَوْلِهِ: ثَبَاتٍ؛ أَي: مُتَفَرِّقِينَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿جَمِيعًا﴾ يُقَابِلُهُ الْإِنْفِرَادُ.

❖ فَقَوْلُهُ: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ الْمُرَادُ فِيهِ بِاللَّغْوِ فِي الْيَمِينِ هُوَ مَا لَمْ يُقْصَدْ عَقْدُهُ، فَكُلُّ يَمِينٍ لَا تُقْصَدُ عَقْدُهَا فَهِيَ لَغْوٌ، مِثْلُ مَا يَجْرِي عَلَى اللِّسَانِ، كَمَا يُقَالُ مِثْلًا لِلنَّاسِ: هَلْ تَرِيدُ أَنْ تَذْهَبَ لِفُلَانٍ، فَيَقُولُ: لَا وَاللَّهِ لَسْتُ بِذَاهِبٍ، أَوْ يُقَالُ لَهُ: هَلْ رَأَيْتَ فُلَانًا، فَيَقُولُ: لَا وَاللَّهِ مَا رَأَيْتُهُ، أَوْ يُقَالُ لَهُ: هَلْ تَرِيدُ أَنْ تُسَافِرَ غَدًا. فَيَقُولُ: لَا وَاللَّهِ لَسْتُ مُسَافِرًا. فَهَذَا لَوْ سَافَرَ وَخَالَفَ فِي يَمِينِهِ فَإِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ حِنْثٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُقْصَدْ.

كَذَلِكَ الْحَقُّ الْعُلَمَاءُ بِذَلِكَ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فِي الْمُسْتَقْبَلِ يَظُنُّ صَدَقَ نَفْسِهِ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: وَاللَّهِ لَيَقْدَمَنَّ فُلَانٌ غَدًا وَلَمْ يَقْدَمْ فُلَانٌ، فَهَذَا أَيْضًا لَيْسَ فِيهِ كَفَارَةٌ وَغَيْرُ مُوَاخِذٍ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُقْصَدْ بِهِ الْإِلْتِمَامُ وَلَا الْإِلْزَامُ، وَإِنَّمَا قَصَدَ بِهِ الْإِخْبَارَ عَمَّا فِي مِيرِهِ فَهُوَ يَقُولُ: وَاللَّهِ لَيَقْدَمَنَّ فُلَانٌ غَدًا. بِنَاءً عَلَى مَا فِي مِيرِهِ وَعَلَى ظَنِّهِ، فَإِذَا لَمْ يَقْدَمْ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، حَتَّى لَوْ غَابَتِ الشَّمْسُ غَدًا وَقِيلَ لَهُ: كَيْفَ حَلَفْتَ وَقُلْتَ: وَاللَّهِ لَيَقْدَمُ لِقَالَ: أَنَا إِنَّمَا قُلْتُ: وَاللَّهِ لَيَقْدَمُ بِحَسَبِ مَا فِي قَلْبِي، وَلَسْتُ أُرِيدُ الْإِلْتِمَامَ أَنْ آتِي بِهِ، وَلَا أَنْ أَلْزِمَهُ أَنْ يَحْضُرَ، إِنَّمَا أُرَدْتُ بِذَلِكَ الْإِخْبَارَ عَمَّا فِي نَفْسِي، وَهَذَا هُوَ مَا كُنْتُ أَظُنُّهُ.

❖ وَقَوْلُهُ ﷻ: ﴿فَكَفَّرْتُمُوهُ بِأَطْعَامٍ عَشْرَةَ مَسْكِينٍ﴾ كَفَارَتُهُ؛ أَي: كَفَارَةُ الْيَمِينِ إِذَا حَنِثَ فِيهَا وَلَيْسَ الْمُرَادُ كَفَارَةُ الْيَمِينِ إِذَا حَلَفْتَ؛ لِأَنَّ مَجْرَدَ الْحَلْفِ لَا يُوجِبُ الْكَفَارَةَ، بَلِ الَّذِي يُوجِبُ الْكَفَارَةَ هُوَ الْحِنْثُ؛ بِأَنْ يَفْعَلَ مَا حَلَفَ عَلَى تَرْكِهِ، أَوْ يَتْرَكَ مَا حَلَفَ عَلَى فِعْلِهِ.

وَلَا بَدَّ فِي الْحَنِثِ مِنْ شُرُوطٍ ثَلَاثَةٌ:

الأول: أَنْ يَكُونَ عَالِمًا.

الثاني: أَنْ يَكُونَ ذَاكِرًا.

الثالث: أَنْ يَكُونَ مُخْتَارًا.

وَضَدُّ الْعِلْمِ الْجَهْلُ، فَلَوْ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَلْبَسُ هَذَا الثَّوبَ. ثُمَّ لَبَسَهُ يَظُنُّهُ غَيْرَ الثَّوبِ الَّذِي

حَلَفَ عَلَيْهِ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ هُوَ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ جَاهِلٌ.
وَلَوْ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَكَلَمُ زَيْدًا، ثُمَّ كَلَّمَ شَخْصًا فَقِيلَ لَهُ: هَذَا زَيْدٌ الَّذِي حَلَفْتَ أَلَّا تُكَلِّمَهُ.
فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ جَاهِلٌ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ زَيْدٌ.

وَلَوْ حَلَفَ أَلَّا يَشْرَبَ مَاءً قَبْلَ الْعِشَاءِ، فَشَرِبَ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ ذَاكِرًا.
وَلَوْ حَلَفَ أَلَّا يَفْعَلَ شَيْئًا، فَجَاءَ إِنْسَانٌ فَأَكْرَهَهُ عَلَى فَعْلِهِ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُخْتَارٍ.
إِذَا: فَالْجَاهِلُ لَا يَحْنُثُ، وَالنَّاسِي لَا يَحْنُثُ، وَالْمُكْرَهُ لَا يَحْنُثُ.
فَإِذَا زَالَتْ هَذِهِ الْأَعْدَارُ ثَبَتَ حُكْمُ الْيَمِينِ.

فَمَثَلًا: إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ هُوَ الَّذِي حَلَفْتَ أَلَّا تُسَلِّمَ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تُسَلِّمَ.
وَلَوْ قُلْتَ: وَاللَّهِ لَا أَدْخُلُ هَذَا الْبَيْتَ، ثُمَّ دَخَلْتَهُ نَاسِيًا، ثُمَّ ذَكَرْتَ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ
تَخْرُجَ، وَإِنْ بَقِيَ بَعْدَ الذِّكْرِ وَجِبَتْ عَلَيْكَ الْكَفَّارَةُ.

كَذَلِكَ الْاِخْتِيَارُ: إِذَا أَكْرَهَنِي إِنْسَانٌ عَلَى شَيْءٍ، وَزَالَ الْإِكْرَاهُ عَنِّي، وَجِبَ عَلَيَّ أَنْ
أَتَخَلَّصَ مِمَّا أَنَا حَالِفٌ عَلَيْهِ، وَإِلَّا وَجِبَتْ عَلَيَّ الْكَفَّارَةُ.
مِثْلُ لَوْ قُلْتَ: وَاللَّهِ لَا أَبْقِي فِي هَذَا الْبَيْتِ سَاعَةً. فَجَاءَ رَجُلٌ فَأَكْرَهَنِي فَبَقَيْتُ، ثُمَّ تَوَلَّى
فَيَجِبُ عَلَيَّ أَنْ أَخْرُجَ.

❦ وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَكِنْ يُوَافِقُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ قَوْلُهُ: ﴿عَقَّدْتُمْ﴾ يَفْسِّرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى:
﴿بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الْبَقَرَةُ: ٢٢٥]. يَعْنِي: عَقَّدْتُمْ بِالْقَلْبِ وَنَوَيْتُمُوهُ، فَمَا لَمْ يُنَوِّ فَلَيْسَ فِيهِ كَفَّارَةٌ،
مِثْلُ أَنْ يَجْرِيَ عَلَى لِسَانِهِ قَوْلُهُ: وَاللَّهِ أَوْ أَكْرَهَ عَلَى أَنْ يَخْلِفَ فَيَخْلِفَ، فَإِنَّهُ لَا تَلَزُمُهُ الْكَفَّارَةُ؛
مِثْلُ: أَنْ يُمَسِّكَهُ شَخْصٌ وَيَقُولَ لَهُ: احْلِفْ أَلَّا تَدْخُلَ هَذَا الْبَيْتَ وَإِلَّا حَبَسْتُكَ. فَيَخْلِفُ، فَإِنَّهُ
لَا تَتَعَقَّدُ يَمِينُهُ؛ لِأَنَّهُ مُكْرَهُ لَمْ يَعْقِدِ الْيَمِينَ.

❦ وَقَوْلُهُ: ﴿فَكَفَّرْتُمُ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾ سَمَّى اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ كَفَّارَةً؛ لِأَنَّهُ مُقْتَضَى
تَعْظِيمِ اللَّهِ ﷻ إِذَا حَلَفْتَ بِهِ أَنْ تَلْزِمَ الْيَمِينَ فِي حِلِّ الْيَمِينِ أَوْ انْتِهَاكِهَا شَيْءٌ مِنَ الْإِثْمِ،
وَلِهَذَا سَمَّيْنَا مُخَالَفَةَ الْيَمِينِ: حِنْثًا، وَالْحِنْثُ فِي الْأَصْلِ: الْإِثْمُ، وَلِهَذَا أَوْجَبَ اللَّهُ فِيهِ الْكَفَّارَةَ.
وَمِنْ نِعْمَتِهِ ﷻ وَرَحْمَتِهِ بِالْخَلْقِ أَنْ أَبَاحَ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَحْنُثَ فِي يَمِينِهِ، وَإِنْ كَانَ يُسَمَّى
حِنْثًا وَلِهَذَا قَالَ فِي آخِرِ الْآيَةِ: ﴿وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾ فَلَوْ سَأَلْنَا سَائِلًا: لِمَاذَا سُمِّيَتْ كَفَّارَةً؟
فَالْجَوَابُ: لِأَنَّ الْأَصْلَ وَجُوبُ التَّزَامِ الْإِنْسَانِ بِمَا حَلَفَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ ذَلِكَ مِنْ تَعْظِيمِ اللَّهِ،

فإذا خالف صار فيه شيءٌ من عدم التعظيم، فصارت هذه الكفارة سترًا له.
ويَدُلُّ لهذا أننا نُسَمِّي من خالف يمينه حائثًا، والحِثُّ في الأصل: الإثم.
❖ وقوله: ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسَوْتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرِ رَقَبَةٍ﴾ «أو» هنا للتخيير ولكن هل هو تخيير اختياري، أو تخيير مصلحة؟
نقول: هو تخيير اختياري لا تخيير مصلحة، والقاعدة في ذلك: أن ما قُصِدَ به التخفيفُ
عن المكلف فهو تخيير اختياري - أو إن شئت فقل: تخيير تشه - وما قُصِدَ فيه مصلحة الغير
فهو تخيير مصلحة. فهنا المقصودُ بذلك التخفيفُ عن المكلف والتيسيرُ عليه، وعلى هذا
فيكون تخيير اختياري وتشه؛ يعني: افعل ما تشتهي.

❖ وقوله: ﴿إِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾ حُدِّدَ في الآية عشرة. فإذا قال قائل: لماذا كانت عشرة؟
قلنا: لماذا كانت الصلوات خمسة؟ أي: أننا لا نَدْرِي فهذا أمرٌ تعبدِي، جائزٌ أن يَقُولَ فيه:
عشرين، أو ثلاثين، أو خمسة. الله أعلم.

❖ وقوله: ﴿إِطْعَامِ﴾ كيف يكون هذا الإطعام؟ الصحيح: أن للإطعام صفتين:
الصفة الأولى: أن تَصْنَعَ طعامًا - غداءً أو عشاءً - وتَدْعُو إليه عشرة مساكين حتى يَشْبَعُوا.
والصفة الثانية: أن تُعْطِيَهُمْ تَمْلِيكًا من هذا الطعام، وإذا أُعْطِيَهُمْ تَمْلِيكًا فإنك تُعْطِيَهُمْ
مَدًّا من البرِّ، أو نصفَ صاعٍ من الشعيرِ.
وقال بعضُ العلماء: بل نصفَ صاعٍ من البرِّ أو الشعيرِ، إلا أن أكثرَ أهلِ العلمِ يُفَرِّقُونَ
بين الشعيرِ وغيره.

وبناءً على ذلك نقول: إن الأَرَرَ مثلُ البرِّ أو أحسن، فيكفي في الكفارة مدٌّ من الأَرَرِ.
ولكن بأي شيءٍ نُقَدِّرُ هذا المدَّ؟

نقول: نقدِّره بمدَّ صاعِ الرسول ﷺ وهو ربعُ الصاعِ النبويِّ، والصاعُ الموجودُ عندنا
الآن يَزِيدُ على الصاعِ النبويِّ بأن نضيفُ إليه ربعَ الصاعِ النبويِّ فيكون صاعًا لنا، وعلى هذا
فيكون الصاعُ الموجودُ عندنا خمسةَ أمدادٍ نبويةٍ، فالصاعانِ إذن يكفيان العشرةَ.

لكن إذا أُعْطِيَهُمْ على سبيلِ التمليكِ فيَحْسُنُ أن تَجْعَلَ معه ما يَأْدُمُهُ من لحم، أو وَدَك،
أو شبيهه؛ لِيَتِمَّ الإطعامُ؛ لأن الفقيرَ لَنْ يَأْخُذَ الحَبَّ فَيَلْتَهِمَهُ، بل يَأْخُذُ الحَبَّ فَيَطْبُخُهُ، وتِمَامُ
الإطعامِ أن يوجدَ فيه ما يَأْدُمُهُ.

❖ وقوله ﷺ: «مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ» هل هذا على سبيل الوجوب، أو لا؟
نقول: على سبيل الوجوب باعتبار ما تحته، وليس على سبيل الوجوب باعتبار ما فوقه؛
يعني: لو أعطيتهم من أردء ما تُطعمُ فهذا حرام لا يُجزئ، ولو أعطيتهم من أعلى ما تُطعمُ
لكان جائزًا بل هو خير.

فالله سبحانه قد ذكر الواجب، فما فوقه فضل، وما دونه ظلم، فيُعطى الوسط.
❖ وقوله سبحانه: «(أَوْكُسُوهُمْ)» «كسوة» هذه معطوفة على قوله: «(إِطْعَامُ)»؛ يعني:
أو تكون الكفارة هي كُسوتهم.

والكُسوة هنا مطلقة ولكن لا شك أنها من أوسط ما نكسوا أهلينا كالإطعام، فلا
نعطيهم من الكُسوة الفاخرة، ولا من الرديئة.

وليُعلم أن الكُسوة تختلف باختلاف الأمكنة، فمثلاً نحن في هذه البلاد الكُسوة عندنا
قميصٌ وخمارٌ بالنسبة للأنثى، وبالنسبة للرجل قميصٌ وغترة، فهذا أدنى شيء، وإذا أتم
فأعطى سراويلَ وغطاءً للرأس فهذا طيب.

❖ وقوله: «(أَوْتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ)» تحرير رقية؛ أي: تخليصها من الرق؛ يعني: أن تُحرَّرَ
عبدًا مملوكًا، سواء كان لك فتحرَّره، أو لغيرك فتشتره وتعتقه.

❖ وقوله: «(رَقَبَةٍ)» لم تقيَّد هنا هذه الرقبة بالإيمان، فهل نأخذها على إطلاقها ونقول
أي رقية ولو كانت كافرة، أو نقيدها بالإيمان؛ لأن الله ﷻ قيَّد الرقبة بالإيمان في كفارة القتل،
فقال: «(وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ)» [النسبة: ٩٢].

اختلف في هذا أهل العلم:

فقال بعضهم: نُطْلِقُ ما أطلق الله، ونُقيِّدُ ما قيَّده الله؛ لأن الله أطلق في موضعين، وقيَّد في
موضع، ففي كفارة الظَّهَارِ أطلق، فقال: «(فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا)»، وفي كفارة اليمين
أطلق، فقال: «(فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ)». وفي كفارة القتل قيدها بالإيمان، ولا يُقال: إن تقييد الرقبة
بالإيمان في كفارة القتل حصل؛ لأن المقتول مؤمن؛ لأن الله ذكر ذلك حتى في غير المؤمنين
حيث قال: «(وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فِدْيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ
رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ)» [النسبة: ٩٢]. ولهذا لا يظهر أن نحمل المطلق على المقيّد؛ لأن الله أطلق في
موضع وقيَّد في كفارة القتل؛ لأن الحنث في القتل أعظم من الحنث في اليمين وفي الظَّهَارِ.

ولكن يُمكنُ أن تُقَيَّدَ بالإيمان، من بابِ دلالة الإيساء في قصة معاوية بن الحكم رضي الله عنه حينَ لطمَ جاريةً له، وأراد أن يتخلَّصَ من هذا الإثم، فسألها النبي ﷺ: «أين الله؟». قالت: في السماء. فقال لها: «مَن أنا؟». قالت: أنتَ رسولُ الله. فقال: «أعْتَقْهَا فَإِنِهَا مُؤَمَّنَةٌ» ^(١) فأمرَ بإعتاقِها، وعلَّلَ ذلكَ بأنها مؤمنةٌ، فإذا كان الإيمانُ مُراعَى في عتقِ التطوعِ فمراعاهُ في عتقِ الواجبِ من بابِ أولى.

وعلى هذا فيمكنُ أن نقولَ: إنه لا بد من الإيمانِ بناءً على دلالة حديث معاوية بن الحكم، وهو أحوط؛ لأن الكافر إذا أُعْتِقَ ربما يَهْرَبُ إلى بلادِ الكفر؛ لأن أصلَ الرِّقِّ سببه الكفر، فربما إذا تحرَّرَ وعِتقَ ذهبَ إلى بلادِ الكفر وكان نذًا لنا.

وهذه الثلاثة يُخَيَّرُ بينها فاعلُ الكفارة، والغالبُ أن الانتقالَ فيها من الأدنى إلى الأعلى، إلا أنه أحيانًا يكونُ بالعكس، فقد يكونُ الإطعامُ خيرًا من الكسوة، فمثلاً: إنسانٌ كاد يَهْلِكُ من شدةِ الجوعِ وعنده ألفُ ثوبٍ فلا شكَّ أن الطعامَ أحبُّ إليه، وربما يكونُ هناك أرقاءُ كثيرون فيكونُ العبدُ بريالٍ، والثوبُ بعشرةِ ريالات.

ولذلك نقولُ في الانتقالِ هنا: الغالبُ أنه من بابِ الترقى من الأدنى إلى الأعلى.

وقوله: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ﴾ أي: من لم يجدْ هذه الأشياءَ، أو من لم يجدْ من يَصْرِفُ إليه هذه الأشياءَ فيشملُ هذا وهذا، فقد يجدُ دراهمَ ولا يجدُ ربةً أو لا يجدُ من يَكْسُوهُ أو لا يجدُ من يُطْعِمُهُ، ففي بعضِ البلادِ الغنية لا تجدُ فقيرًا تَكْسُوهُ أو تُطْعِمُهُ، ولهذا كان من بلاغةِ القرآنِ أنه حذفَ المفعولَ به، فقال: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ﴾ ولم يُعَيِّنْ، فيكونُ شاملاً لمن لم يجدْ ما يُطْعِمُ أو لم يجدْ من يُطْعِمُ أو يَكْسُو أو يُعْتِقُ.

وقوله: ﴿ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ ظاهرُ الآيةِ أنه لا يُشْتَرَطُ في هذه الثلاثةِ التتابعُ، وأنه يجوزُ أن تَصُومَ يوماً، وتُفْطِرَ يوماً، أو تَصُومَ يوماً، وتُفْطِرَ يومين؛ لأن الله لم يذكُرِ التتابعَ، ولو كان التتابعُ واجباً لذكره، كما ذكر ذلك في كفارةِ الظهارِ، وفي كفارةِ القتلِ، وكما ذكره النبي ﷺ في كفارةِ الوطءِ في نهارِ رمضان.

ولكن نقولُ: قد صحَّ عن ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه أنه قرأ: ﴿فصيامُ ثلاثةِ أيامٍ متتابعةٍ﴾. وقراءةُ

ابن مسعود إذا صحت عنه فهي حجة، فإن الرسول ﷺ قال: «من أراد أن يقرأ القرآن غصاً كما أنزل فليقرأ بقراءة ابن أم عبد»^(١)؛ يعني: عبد الله بن مسعود، وهذه القراءة الثانية - قراءة ابن مسعود - تدل على أنه لا بد من التابع في الأيام الثلاثة.

ثم قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ كَفَرَةٌ أَيَّمَنْكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾. قوله: ﴿إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ قد يقول قائل: يغني عنه قوله: ﴿كَفَرَةٌ أَيَّمَنْكُمْ﴾.

ولكن نقول: إن هذا من باب التأكيد، والمراد: إذا حلقتم وحشتم، ثم قال: ﴿وَاحْفَظُوا أَيَّمَنْكُمْ﴾. قوله ﷻ: ﴿وَاحْفَظُوا أَيَّمَنْكُمْ﴾ فيه للعلماء أقوال:

القول الأول: احفظوها فلا تحنثوا فيها، فإن هذا من حفظها؛ يعني: إذا حلقت على شيء فلا تحنث واستمر، فإذا قلت: والله لأفعلن كذا فافعل، وإذا قلت: والله لا أفعل فلا تفعل.

وقيل: المعنى لا تكثروا الأيمان؛ لأن كثرة اليمين بالله ﷻ ربما تشعر بهون اليمين عند المرء، فإذا تأنى الإنسان وصار لا يخلف إلا في محل الحلف فقد حفظ يمينه.

وعلى هذا فيكون المراد بقوله: ﴿وَاحْفَظُوا أَيَّمَنْكُمْ﴾؛ أي: احفظوا أيمانكم عن الحنث، أو عن الإكثار من اليمين.

ثم قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ يَمِينُ اللَّهِ لَكُمْ ءَايَتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾؛ أي: مثل هذا البيان يبين الله لكم آياته، والمراد هنا الآيات الشرعية لا الكونية.

ثم قال: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾؛ أي: لأجل أن تشكروا (لعل) هنا للتعليل؛ أي: لتشكروا الله، والشكر هو القيام بطاعة المنعم، ويكون بالقلب، واللسان، والجوارح.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦٢١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَكُنْ يَحْنُثُ فِي يَمِينٍ قَطُّ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ كُفَّارَةَ الْيَمِينِ، وَقَالَ: لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَيْتُ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي.

هذا الحديث فيه: من مناقب أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه كان يحفظ يمينه إذا حلف فلا يحنث،

(١) أخرجه النسائي في «الكبرى» (٨٢٥٥-٨٢٥٧)، وابن ماجه (١٣٨)، وأحمد (٣٥)، والطبراني في «الأوسط»

(٢٤٠٤)، وابن خزيمة (١١٥٦)، وابن حبان (٧٠٦٦).

حتى أنزل الله كفارة اليمينِ ووسَّعَ ﷺ على عباده، وصار من حلف، وأراد أن يفعل ما حلف عليه، أو يتركه، كفر عن يمينه، وفعل.

والكفارة إن كانت قبل الحنث تُسمى: تحلة. وإن كانت بعده فهي: كفارة. قال الله تعالى: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ [النحل: ١٥٦]. فإذا حلفت على شيءٍ ألا تفعله، ثم أردت أن تفعله فلا حرج أن تفعله إذا كان مما يجوز شرعاً، فإن كفرت قبل فعله فهذا تحلة؛ يعني: أنك قد حللت عقدة اليمين، وإن فعلت ثم كفرت فهي كفارة.

وقوله: «لا أحلف على يمينٍ فرأيت غيرها خيراً منها إلا أتيت الذي هو خيرٌ وكفرتُ عن يميني». إن كان ذلك بعد أن قال الرسول ﷺ لعبد الرحمن بن سمرّة ما قال^(١) فهو امتثالٌ لأمر الرسول ﷺ، وإن كان قاله قبل أن يقول النبي ﷺ هذا فإنه يُعْتَبَرُ من موافقات أبي بكرٍ رضي الله عنه لما جاءت به السنة.

ولنعلم أنه إذا كان المحلوف عليه شيئاً واحداً كفته كفارة واحدة ولو تعددت الأيمان، وإن كان المحلوف عليه متعددًا فإن كانت اليمين واحدة كفته كفارة واحدة، وإن كانت الأيمان متعددةً فلكل يمين كفارة.

فإذا قال: والله لا أدخل هذا البيت، ولا ألبس هذا الثوب، ولا أكلّم هذا الرجل، ثم حنث فهذا تكفي فيه كفارة واحدة.

أما إذا قال: والله لا أدخل هذا البيت، والله لا أكلّم فلاناً، والله لا ألبس هذا الثوب. فهذا فيه ثلاث كفارات.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦٢٢ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةَ، لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ؛ فَإِنَّكَ إِن أُوتِيَتْهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكُنْتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُتِيَتْهَا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا، وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَكُفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ، وَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ»^(٢).

(١) انظر التعليق التالي.

(٢) أخرجه مسلم (١٦٥٢).

الشاهد من هذا الحديث: قوله: «إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ، وَأَتَى الَّذِي هُوَ خَيْرٌ». فمثلاً لو قال: واللّٰه لا أَصَلِّيَ تَطَوُّعًا؛ فَإِنَّا نَقُولُ: صلاةُ التطَوُّعِ خَيْرٌ، فَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ وَصَلَّ.

وإذا قال: واللّٰه لا أَصِلُّ هذا الرجلَ، وهو من قِرابَتِهِ؛ فَإِنَّا نَقُولُ: الصلّةُ خَيْرٌ، فَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ وَصَلَّه.

وكذلك لو قال: واللّٰه لَأَهْجُرَنَّ زَيْدًا. وهو ممن يَحْرُمُ هَجْرُهُ، قلنا: الهَجْرُ حَرَامٌ فَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ وَكَلَّمَهُ، وهكذا.

وعلى هذا فنقول: إِنْ الْحِنْتُ تَجْرِي فِيهِ الْأَحْكَامُ الْخَمْسَةُ.

فإذا قال: واللّٰه لا أَصَلِّيَ مع الجماعةِ كان الحِنْتُ واجبًا.

وإذا قال: واللّٰه لا أَكَلِّمُ فُلَانًا، وهو ممن يَحْرُمُ هَجْرُهُ كان الحِنْتُ واجبًا.

وإذا قال: واللّٰه لأَصَلِّيَنَّ مع الجماعةِ. كان الحِنْتُ حَرَامًا.

وإذا قال: واللّٰه لا أَصَلِّيَ الرّابِتَّةَ. كان الحِنْتُ أَوَّلَى.

وإذا قال: واللّٰه لأَصَلِّيَنَّ الرّابِتَّةَ. كان عَدَمُ الحِنْتُ أَوَّلَى.

المهمُّ: أَنَّهُ عَلَى حَسَبِ الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ، وَظَاهِرُ قَوْلِهِ ﷺ: «كَفَّرَ وَأَتَى» أَنَّهُ لَا يَضُرُّ أَنْ يُقَدَّمَ الْكُفَّارَةُ أَوْ الْحِنْتُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْوَاوَ لَا تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ، فَإِنْ شِئْتَ فَكَفَّرْ أَوَّلًا وَيُسَمَّى ذَلِكَ: تَحِلَّةً، وَإِنْ شِئْتَ فَكَفَّرْ ثَانِيًا وَيُسَمَّى ذَلِكَ: كِفَارَةً.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦٢٣ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ أَسْتَحْمِلُهُ، فَقَالَ: «وَاللّٰه لَا أُحْمِلُكُمْ، وَمَا عِنْدِي مَا أُحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ». قَالَ: ثُمَّ لَبِثْنَا مَا شَاءَ اللّٰهُ أَنْ نَلْبِثَ، ثُمَّ أُتِيَ بِثَلَاثِ ذَوْدِ غُرِّ الدُّرَى فَحَمَلْنَا عَلَيْهَا، فَلَمَّا انْطَلَقْنَا قُلْنَا - أَوْ قَالَ بَعْضُنَا -: وَاللّٰه لَا يُبَارِكُ لَنَا؛ أَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ فَحَلَفَ أَنْ لَا يَحْمِلَنَا ثُمَّ حَمَلْنَا، فَارْجِعُوا بِنَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَنَذْكُرُهُ، فَأَتَيْنَاهُ فَقَالَ: «مَا أَنَا حَمَلْتُكُمْ، بَلِ اللّٰهُ حَمَلَكُمْ، وَإِنِّي وَاللّٰه - إِنْ شَاءَ اللّٰه - لَا أَخْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا كَفَّرْتُ عَنْ يَمِينِي، وَأَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، أَوْ أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَكَفَّرْتُ عَنْ يَمِينِي»^(١).

في هذا الحديث: دليلٌ على حرصِ الصحابةِ رضي الله عنهم على الجهادِ في سبيلِ الله والغزو. وفيه: بيانُ جوازِ الحلفِ لطمأنينةِ المخاطَبِ وإن لم يُستَحْلَفْ؛ لقولِ النبي ﷺ: «والله لا أُحْمِلُكُمْ».

وفيه أيضًا: دليلٌ على أن الإنسانَ إذا حَلَفَ على شيءٍ، فرأى غيرَه خيرًا منه، كَفَرَ عن يمينه، وأتى الذي هو خيرٌ، وهذه قاعدةٌ عامةٌ، ولهذا أقسمَ النبي ﷺ أنه لا يَحْلِفُ على يمينٍ، فيرى غيرَها خيرًا منها، إلا كَفَرَ عن يمينه، وأتى الذي هو خيرٌ. وفيه: دليلٌ على أن النبي ﷺ يَجُورُ عليه النسيانُ، ولهذا جَوَّزه عليه أعلمُ الناسِ به وبحالِهِ، وهم الصحابةُ رضي الله عنهم، لكن هذا في غيرِ أمورِ الشرع، فأما أمورُ الشرعِ فقد قال الله تعالى: ﴿سَفَرْتُكَ فَلَا تَنْسَى﴾ ① إِنْ لَمْ يَنْسَ اللَّهَ إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ وَمَا يَخْفَى ② ﴿[النحل: ٦٦-٧]. فلا يَنْسَى منها شيئًا إلا شيئًا نَسَاهُ الله إياه.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٦٦٢٤- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا بِهِ أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» ^(١). ٦٦٢٥- وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَاللَّهِ لَأَنْ يَلْجَأَ أَحَدُكُمْ بِيَمِينِهِ فِي أَهْلِهِ أَثَمٌ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ أَنْ يُعْطِيَ كَفَارَتَهُ الَّتِي افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِ» ^(٢).

٦٦٢٦- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ -يعني: ابنُ إبراهيم- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اسْتَلْجَعَ فِي أَهْلِهِ بِيَمِينٍ فَهُوَ أَعْظَمُ إِثْمًا، لِيَبْرَ»؛ يعني: الكفارة.

المرادُ من هذا الحديث: أن الإنسانَ إذا لَجَّ بيمينه في أهله؛ يعني: حَلَفَ حَلْفَ لِحْجٍ وَغَضَبٍ، فإن خيرًا له أن يُكْفَرَ عن يمينه وأن يَحْتَسِبَ؛ لقوله: «أَثَمٌ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ أَنْ يُعْطِيَ كَفَارَتَهُ الَّتِي افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِ». وهذا يَقَعُ كثيرًا، فقد يَكُونُ الإنسانُ مُخَاصِمًا أَهْلَهُ فَيَحْلِفُ،

(١) أخرجه مسلم (٨٥٥).

(٢) أخرجه مسلم (١٦٥٥).

إِلَّا أَنْ الْقَوَاعِدَ تَقْتَضِي أَنَّهُ إِذَا غَضِبَ غَضَبًا لَا يَمْلِكُ مَعَهُ نَفْسَهُ، أَوْ غَضِبَ غَضَبًا لَا يَذَرِي مَعَهُ مَا يَقُولُ فَإِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ كَفَارَةٌ؛ لِأَن يَمِينَهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ لَمْ تَتَعَقَّدْ.
وظَاهِرُ قَوْلِهِ: «أَنْتُمْ لَهُ». يَفْتَضِي التَّحْرِيمَ، وَأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُكْفَّرَ عَنْ يَمِينِهِ وَيَدَعَ هَذَا، وَلَكِنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى إِذَا مَا لَجَّ فِي أَمْرٍ مُحْرَمٍ، أَوْ لَجَّ فِي أَمْرٍ يُخْشَى مِنْهُ التَّفَرُّقُ وَالتَّمَرُّقُ بَيْنَ الْعَائِلَةِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ «وَأَيْمُ اللَّهِ».

٦٦٢٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْنًا وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، فَطَعَنَ بَعْضُ النَّاسِ فِي إِمْرَتِهِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنْ كُنْتُمْ تَطْعُنُونَ فِي إِمْرَتِهِ فَقَدْ كُنْتُمْ تَطْعُنُونَ فِي إِمْرَةِ أَبِيهِ مِنْ قَبْلُ، وَأَيْمُ اللَّهِ، إِنْ كَانَ لَخَلِيقًا لِلْإِمَارَةِ، وَإِنْ كَانَ لَمِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ، وَإِنْ هَذَا لَمِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ بَعْدَهُ»^(١).

فِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى فَضِيلَةِ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَابْنِهِ أَسَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَأَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَهْلٌ لِلْإِمَارَةِ؛ أَي: لِأَن يَكُونَ أَمِيرًا.

وَقَدْ سَبَقَ لَنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ فِي غَزْوَةِ مَوْتَةَ، ثُمَّ حَصَلَ أَنْ قُتِلَ مُحَمَّدٌ ﷺ، فَبَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْنًا وَأَمَرَ عَلَيْهِ أَسَامَةَ ابْنَهُ، فَتَكَلَّمَ النَّاسُ فِيهِ؛ لِأَن أَسَامَةَ كَانَ صَغِيرًا، ثُمَّ إِنَّهُ كَانَ ابْنًا لِمَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ مِنْ مَوَالِيهِ، وَلَكِنَّ الرَّسُولَ ﷺ بَيَّنَّ أَنَّهُ خَلِيقٌ بِالْإِمَارَةِ وَأَهْلٌ لَهَا.

وَفِيهِ: فَضِيلَةُ لَزِيدِ وَابْنِهِ حَيْثُ لَمْ يَكُنَا مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلِهَذَا يُطْلَقُ عَلَى زَيْدٍ لَقَبُ حَبِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى مَا بَوَّبَ لَهُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: «وَأَيْمُ اللَّهِ» وَقَوْلُهُ: «وَأَيْمُ اللَّهِ» مِثْلُ قَوْلِهِ: «وَاللَّهُ» فَهِيَ يَمِينٌ، فَإِذَا قَالَ الْإِنْسَانُ: وَأَيْمُ اللَّهِ لَا فَعَلَنْ كَذَا فَهُوَ كَقَوْلِهِ: وَاللَّهُ لَا فَعَلَنْ كَذَا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣- بَابُ كَيْفَ كَانَتْ يَمِينُ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ سَعْدٌ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ».

وَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا هَا إِلَّا إِذَا». يُقَالُ: وَاللَّهِ وَبِاللَّهِ وَتَالَهُ.

مَقُولُهُ: «يُقَالُ»: وَاللَّهُ، وَبِاللَّهِ، وَتَالَهُ. هَذِهِ أَيْضًا مِنْ حُرُوفِ الْقِسْمِ: الْوَاوُ، وَالْبَاءُ، وَالتَّاءُ، وَيُذَكَّرُ بَدَلًا عَنْهَا: (هَا) كَقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ: لَا هَا اللَّهُ.

وَالْبَاءُ: أَعْمُ حُرُوفِ الْقِسْمِ، وَلِهَذَا تَدْخُلُ عَلَى الظَّاهِرِ وَالْمُرْمَرِ مَعَ وَجُودِ الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ آيَتِنَاهُمْ﴾ فَهَذَا دَخَلَتْ عَلَى الْأَسْمِ الظَّاهِرِ مَقْرُونًا بِهَا فَعَلَّ الْقِسْمَ.

وَتَدْخُلُ عَلَى الْأَسْمِ الْمُرْمَرِ فَقَوْلُ: رَبِّي اللَّهُ بِهِ أَحْلَفُ. فَتَدْخُلُ عَلَى الضَّمِيرِ. وَتُذَكَّرُ مَجْرُودَةً عَنِ الْفِعْلِ، وَهُوَ كَثِيرٌ مِثْلُ: بِاللَّهِ لَا فَعَلَنْ.

أَمَّا التَّاءُ: فَإِنَّهَا خَاصَّةٌ بِلَفْظِ الْجَلَالَةِ وَرَبِّ، عَلَى أَنَّهَا قَلِيلَةٌ فِي رَبِّ، يُقَالُ: تَرَبَّ الكَعْبَةِ. كَمَا يُقَالُ: وَرَبَّ الكَعْبَةِ. وَلَا يُذَكَّرُ مَعَهَا فَعْلُ الْقِسْمِ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: أَقْسِمُ تَالَهُ.

وَأَمَّا الْوَاوُ: فَإِنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى كُلِّ مَا يُقْسَمُ بِهِ، لَكِنَّهَا لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الظَّاهِرِ، وَلَا يُذَكَّرُ مَعَهَا فَعْلُ الْقِسْمِ.

فَصَارَ أَعْمَهُنَّ الْبَاءُ، ثُمَّ الْوَاوُ، ثُمَّ التَّاءُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦٢٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ

عَمْرٍ، قَالَ: كَانَتْ يَمِينُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا وَمُقَلَّبِ الْقُلُوبِ».

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «كَانَتْ يَمِينُ النَّبِيِّ ﷺ». لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ

يَخْلِفُ بِذَلِكَ وَبِغَيْرِهِ.

وَقَدْ سَبَقَ لَنَا فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ أَنَّهُ قَالَ: «وَأَيْسَمُ اللَّهُ» وَكَثِيرًا مَا كَانَ يَخْلِفُ فَيَقُولُ:

«وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ» أَوْ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ». وَأَمَرَهُ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ: «قُلْ بَلَى وَرَبِّيَ أَشَدُّ»

[النَّجْم: ٧]. «قُلْ بَلَى وَرَبِّيَ لَأَتِيَنَّكُمْ» [الشُّعَرَاءُ: ٣]. «قُلْ إِي وَرَبِّيَ إِنَّهُ لَحَقٌّ» [الزُّمَرُ: ٥٣]. وَلَكِنْ إِمَّا أَنْ

يَكُونُ هَذَا بِاعْتِبَارِ سَاعِ عَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ؛ يَعْنِي: أَنَّ أَكْثَرَ مَا سَمِعَ مِنْ قَسَمِ النَّبِيِّ ﷺ هُوَ قَوْلُهُ: «لَا وَمَقْلَبُ الْقُلُوبِ». أَوْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَذْكُرُ هَذِهِ الصِّيغَةَ فِي الْحَالِ الْمُنَاسِبَةِ لَهَا، كَمَا لَوْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَخْلِفَ عَلَى أَمْرِ يَجُوزُ أَنْ يَتَغَيَّرَ.

الْمَهْمُ: أَنَّ قَوْلَهُ: كَانَتْ يَمِينُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا وَمَقْلَبُ الْقُلُوبِ» لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ.
 ❖ وَقَوْلُهُ: «مَقْلَبُ الْقُلُوبِ»؛ يَعْنِي: مَصْرُفُهَا، فَإِنَّهُ سَبْحَانَهُ يُقَلِّبُهَا مِنْ وَجْهَةٍ نَظَرٍ إِلَى وَجْهَةٍ نَظَرٍ أُخْرَى، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَوْ يُؤْمِنُ الَّذِينَ آمَنُوا وَنُدْرِهِمْ فِي طَفَنِينَ هُمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١١٠]. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا مِنْ قَلْبٍ مِنْ قُلُوبِ بَنِي آدَمَ إِلَّا وَهُوَ بَيْنَ أَضْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ، يُقَلِّبُهُ - أَوْ قَالَ: يُصَرِّفُهُ - كَيْفَ يَشَاءُ»^(١).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦٢٩ - حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا هَلَكَ قَيْصَرٌ فَلَا قَيْصَرَ بَعْدَهُ وَإِذَا هَلَكَ كَيْسَرِي فَلَا كَيْسَرِي بَعْدَهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَنْفَقَنَّ كُنُوزُهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(١).

٦٦٣٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا هَلَكَ كَيْسَرِي فَلَا كَيْسَرِي بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرٌ فَلَا قَيْصَرَ بَعْدَهُ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَتَنْفَقَنَّ كُنُوزُهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(٢).

❖ قَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا هَلَكَ قَيْصَرٌ فَلَا قَيْصَرَ بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ كَيْسَرِي فَلَا كَيْسَرِي بَعْدَهُ» ظَاهِرُهُ الْعَمُومُ، وَأَنَّهُ لَا تَقُومُ لِلْفَرَسِ دَوْلَةٌ عَلَيْهَا مَلِكٌ مِنْ مَلُوكِ الْفَرَسِ، وَلَا لِلرُّومِ دَوْلَةٌ عَلَيْهَا مَلِكٌ مِنْ مَلُوكِ الرُّومِ، وَلَكِنْ إِذَا نَظَرْنَا إِلَى الْوَاقِعِ وَجَدْنَا أَنَّ الْأَمْرَ بِخِلَافِهِ، فَيَحْمَلُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ ذَلِكَ حَالًا عَزَّ الْمُسْلِمِينَ فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقُومَ لِلدَّوْلَةِ الرُّومَانِيَّةِ، وَلَا لِلدَّوْلَةِ الْفَارِسِيَّةِ مَلِكٌ مِنَ الْمُلُوكِ؛ لِأَنَّهُمْ مَقْهُورُونَ بِعِزَّةِ الْإِسْلَامِ، أَمَا إِذَا انْخَذَلَ الْمُسْلِمُونَ وَذَلُّوا، فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ تُقَامَ الْمَلَكِيَّةُ فِي فَارَسَ، وَفِي الرُّومِ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٦٥٤).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٩١٩).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٩١٨).

قال الحافظ بن حجر رَحِمَهُ اللهُ فِي الْفَتْحِ (٦/ ٦٢٥، ٦٢٦):

❦ قَوْلُهُ: «كِسْرِي» بِكَسْرِ الْكَافِ، وَيَجُوزُ الْفَتْحُ، وَهُوَ لِقَبُّ لِكُلِّ مَنْ وَلِيَ مَمْلَكَةَ الْفَرَسِ، وَاقْصِرُ لِقَبُّ لِكُلِّ مَنْ وَلِيَ مَمْلَكَةَ الرُّومِ.

قال ابنُ الأَعرابي: الكسرُ أَفْصَحُ فِي «كِسْرِي»، وَكَانَ أَبُو حَاتِمٍ يَخْتَارُهُ. وَأَنْكَرَ الزَّجَّاجُ الْكِسْرَ عَلَى ثَعْلَبٍ، وَاحْتِجَ بِأَنَّ النِّسْبَةَ إِلَيْهِ «كَسْرَوِيٌّ» بِالْفَتْحِ، وَرَدَّ عَلَيْهِ ابْنُ فَارِسٍ: بِأَنَّ النِّسْبَةَ قَدْ يُفْتَحُ فِيهَا مَا هُوَ فِي الْأَصْلِ مَكْسُورٌ أَوْ مَمُومٌ، كَمَا قَالُوا فِي بَنِي ثَعْلَبٍ بِكَسْرِ اللَّامِ: ثَعْلَبِيٌّ بِفَتْحِهَا وَفِي سَلَمَةَ كَذَلِكَ، فَلَيْسَ فِيهِ حُجَّةٌ عَلَى تَخْطِئَةِ الْكِسْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ اسْتَشْكَلَ هَذَا مَعَ بَقَاءِ مَمْلَكَةِ الْفَرَسِ؛ لِأَنَّ آخِرَهُمْ قُتِلَ فِي زَمَانِ عِثَانَ وَاسْتَشْكَلَ أَيْضًا مَعَ بَقَاءِ مَمْلَكَةِ الرُّومِ.

وَأُجِيبَ عَنْ ذَلِكَ: بِأَنَّ الْمُرَادَ لَا يَبْقَى كِسْرِي بِالْعِرَاقِ، وَلَا قِصْرَ بِالشَّامِ، وَهَذَا مَنْقُولٌ عَنِ الشَّافِعِيِّ قَالَ: وَسَبَبُ الْحَدِيثِ أَنَّ قَرِيشًا كَانُوا يَأْتُونَ الشَّامَ وَالْعِرَاقَ تِجَارَةً، فَلَمَّا أَسْلَمُوا خَافُوا انْقِطَاعَ سَفَرِهِمْ إِلَيْهَا؛ لِدُخُولِهِمْ فِي الْإِسْلَامِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ لَهُمْ تَطْيِيبًا لِقُلُوبِهِمْ وَتَبَشِيرًا لَهُمْ؛ بِأَنَّ مَلَكَهُمَا سِيزُولُ عَنِ الْإِقْلِيمَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ.

وَقِيلَ: الْحِكْمَةُ فِي أَنَّ قِصْرَ بَقِيَ مَلَكُهُ، وَإِنَّمَا ارْتَفَعَ عَنِ الشَّامِ، وَمَا وَالَاهَا، وَكِسْرِي ذَهَبَ مَلَكُهُ أَصْلًا وَرَأْسًا، أَنَّ قِصْرَ لَهَا جَاءَهُ كِتَابُ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَهُ وَكَادَ أَنْ يُسَلِّمَ كَمَا مَضَى بَسْطُ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ، وَكِسْرِي لَهَا أَنَاهُ كِتَابُ النَّبِيِّ ﷺ مَرْقَهُ، فَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُمَزَّقَ مَلَكُهُ كُلُّ مَمَزَّقٍ، فَكَانَ كَذَلِكَ.

قال الخطابي: معناه فلا قيصر بعده يملك مثل ما يملك، وذلك أنه كان بالشام وبها بيت المقدس الذي لا يتم للنصارى نسك إلا به، ولا يملك على الروم أحد إلا كان قد دخله إما سرًا وإما جهراً، فأنجلي عنها قيصر، واستفتحت خزائنه، ولم يخلفه أحد من القياصرة في تلك البلاد.

وَوَقَعَ فِي الرِّوَايَةِ الَّتِي فِي بَابِ: الْحَرْبِ خُدْعَةٌ. مِنْ كِتَابِ «الْجِهَادِ»: «هَلَكَ كِسْرِي، ثُمَّ لَا يَكُونُ كِسْرِي بَعْدَهُ، وَلِيَهْلِكَنَّ قِصْرٌ». قِيلَ: وَالْحِكْمَةُ فِي أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ لَهَا هَلَكَ كِسْرِي بَنُ هُرْمَزٍ، كَمَا سَيَأْتِي فِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ فِي كِتَابِ «الْأَحْكَامِ»، قَالَ: بَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ أَهْلَ فَارَسَ مَلَكُوا عَلَيْهِمْ امْرَأَةً. الْحَدِيثُ، وَكَانَ ذَلِكَ لَهَا مَاتَ شِيرَوِيهِ بَنُ كِسْرِي، فَأَمَرُوا عَلَيْهِمْ بِنْتَهُ لُورَانَ، وَأَمَّا قِصْرُ فَعَاشَ إِلَى زَمَنِ عَمَرَ سَنَةً عَشْرِينَ عَلَى الصَّحِيحِ، وَقِيلَ: مَاتَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالَّذِي حَارَبَ الْمُسْلِمِينَ بِالشَّامِ وَلَدُهُ وَكَانَ يُلقَّبُ أَيْضًا قِصْرَ.

وعلى كلِّ تقديرٍ فالمرادُّ من الحديثِ وَقَعَ لا محالةً؛ لأنها لم تبقَ مملكتُهما على الوجه الذي كان في زمنِ النَّبِيِّ ﷺ كما قرَّرتهُ.

قال القرطبيُّ: في الكلام على الرواية التي لفظُها: «إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ» وعلى الرواية التي لفظُها: «هَلَكَ كِسْرَى ثُمَّ لَا يَكُونُ كِسْرَى بَعْدَهُ». بين اللفظين بونٌ ويُمْكِنُ الجمعُ بأن يَكُونُ أبو هريرةَ سَمِعَ أَحَدَ اللفظين قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ كِسْرَى، والآخَرُ بَعْدَ ذَلِكَ. قال: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَقَعَ التَّغَايُرُ بِالْمَوْتِ وَالْهَلَاكِ، فَقَوْلُهُ: «إِذَا هَلَكَ كِسْرَى»؛ أَي: هَلَكَ مَلِكُهُ وَارْتَفَعَ.

❦ وأما قَوْلُهُ: «مَاتَ كِسْرَى، ثُمَّ لَا يَكُونُ كِسْرَى بَعْدَهُ»، فالمرادُّ بَعْدَهُ كِسْرَى حَقِيقَةً. انتهى
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ المرادُّ بقَوْلِهِ: «هَلَكَ كِسْرَى» تَحَقُّقُ وَقُوعِ ذَلِكَ حَتَّى عَبَّرَ عَنْهُ بِلَفْظِ الْمَاضِي، وَإِنْ لَمْ يَقَعْ بَعْدُ لِلْمَبَالِغَةِ فِي ذَلِكَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَنَّهُ أَمْرٌ أَلَّهُ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [التَّكْوِيْنُ: ١]. وهذا الجمعُ أَوْلَى؛ لِأَن مَخْرَجَ الرَّوَايَتَيْنِ مُتَّحِدٌ، فَحَمَلُهُ عَلَى التَّعَدُّدِ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ فَلَا يُصَارُّ إِلَيْهِ مَعَ إِمْكَانِ هَذَا الْجَمْعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. انتهى كلامه رَحِمَهُ اللهُ.

وبهذا يَتَحَصَّلُ لَدَيْنَا فِي قَوْلِهِ: «فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ»، وَلَا قِصْرَ بَعْدَهُ ثَلَاثُ أَقْوَالٍ:
الأوَّلُ: أَنَّ المرادَّ: فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ فِي هَذَا الْمَكَانِ، وَلَكِنْ قَدْ يَكُونُ لَهُ مَلِكٌ فِي مَكَانٍ آخَرَ.
الثَّانِي: أَنَّ المرادَّ: لَا كِسْرَى بَعْدَهُ فِي قُوَّةِ مَلِكِهِ وَسُلْطَانِهِ؛ أَي: يَكُونُ الْمَلِكُ ضَعِيفًا مَهْزُورًا.
الثَّالِثُ: مَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ، وَهُوَ أَنَّهُ حِينَئِذَا تَكُونُ الْأُمَّةُ الْإِسْلَامِيَّةُ قَاهِرَةً عَزِيزَةً؛ فَإِنَّهُ لَا يَبْقَى لِأَحَدٍ مَلِكٌ حَوْلَهَا.

❦ وقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتُسْفَقَنَّ كَنُوزُهُمَا» قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: هَلْ فِي هَذَا مُخَالَفَةٌ لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا﴾ (٢٣) إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﷻ [التَّكْوِيْنُ: ٢٣-٢٤].
وَجَوَابُهُ: أَنْ يَقَالَ: لَيْسَ فِي هَذَا مُخَالَفَةٌ؛ لِأَنَّ الَّذِي نَهَى اللَّهُ عَنْهُ هُوَ أَنْ يَقُولَ الْإِنْسَانُ عَنْ فِعْلِهِ الشَّيْءَ لَا عَنِ الْخَبَرِ، فَإِنَّ الْإِخْبَارَ لَا يُعَارِضُ الْآيَةَ، وَالنَّبِيُّ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِنَّمَا أَخْبَرَ خَبَرًا.

وبناءً على ذلك نَقُولُ: إِذَا قَالَ الرَّجُلُ: وَاللَّهِ لَا فَعْلَنَ هَذَا غَدًا يَرِيدُ بِذَلِكَ أَنْ يُخْبِرَ عَمَّا فِي مِيزَانِهِ فَإِنَّهُ لَا يَأْتُمُّ بِذَلِكَ، أَمَا إِذَا قَالَ: وَاللَّهِ لَا فَعْلَنَ يَرِيدُ بِذَلِكَ أَنْ يُطَبِّقَ هَذَا بِالْفِعْلِ؛ فَهَذَا حَلْفٌ يَأْتُمُّ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَفْعَلْهُ إِلَّا أَنْ يَقُولَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وقوله: «لَتُنْفَقَنَّ كَنُوزُهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ» قد وقع الأمر كما أخبر النبي ﷺ، فقد غنمت أموال كِسْرَى وقيصرَ وأنفقت في سبيل الله.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦٣١- حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا عَبْدُهُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، وَاللَّهِ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمَ لَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا وَلَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا»^(١).
الشاهد من هذا الحديث: قوله: «والله» إذن فالذي مر علينا إلى الآن من يمين النبي ﷺ هو قوله: «وايم الله»، و«لا ومقلب القلوب». وقوله: «والذي نفس محمد بيده»، «والذي نفسي بيده»، «والله».

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦٣٢- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي حَيْوَةُ، حَدَّثَنِي أَبُو عَقِيلٍ زُهْرَةُ بْنُ مَعْبُدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ جَدَّهُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ هِشَامٍ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ آخِذٌ بِيَدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا مِنْ نَفْسِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْكَ مِنْ نَفْسِكَ»، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: فَإِنَّهُ الْآنَ وَاللَّهِ لَأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الآنَ يَا عُمَرُ».
الشاهد من هذا الحديث: قوله: «لا والذي نفسي بيده».

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦٣٣-٦٦٣٤- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَرَزِيدِ بْنِ خَالِدٍ، أَنَّهُمَا أَخْبَرَاهُ: أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ أَحَدُهُمَا: أَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَقَالَ الْآخَرُ: وَهُوَ أَفْقَهُهُمَا-: أَجَلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَاقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَأَذَنْ لِي أَنْ أَتَكَلَّمَ. قَالَ: «تَكَلَّمْ» قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ

عَسِيفًا عَلَى هَذَا - قَالَ مَالِكٌ: وَالْعَسِيفُ: الْأَجِيرُ - زَنَى بِامْرَأَتِهِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَافْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَجَارِيَةٍ لِي، ثُمَّ إِنِّي سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ مَا عَلَى ابْنِي جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَإِنَّمَا الرَّجْمُ عَلَى امْرَأَتِهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ، أَمَّا غَنَمُكَ وَجَارِيَتُكَ فَرُدُّ عَلَيْكَ»، وَجَلَدَ ابْنَهُ مِائَةً وَغَرَبَهُ عَامًا، وَأَمَرَ أُنَيْسًا الْأَسْلَمِيَّ أَنْ يَأْتِيَ امْرَأَةَ الْآخَرِ فَإِنْ اعْتَرَفَتْ رَجَمَهَا، فَاعْتَرَفَتْ فَرَجَمَهَا^(١).

هذا الحديث فيه: أن رجلاً كان له ابنٌ استأجره شخصٌ آخر، وكان للمستأجر امرأةً فزنا بها هذا الأجير، فقيل: إن عليه الرجم فافتداه أبوه بمائة شاةٍ وجاريةٍ مملوكةٍ، ثم إنه سأل أهل العلم، فقالوا: إن ابنك ليس عليه رجم، وإنما عليه جلدٌ وتغريبٌ، فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: «أَمَّا الْغَنَمُ وَالْجَارِيَةُ رُدُّ عَلَيْكَ»؛ يعني: مردودٌ عليك؛ لأنه أخذٌ بغير حقٍّ، وبين ﷺ أن على ابنه جلدٌ مائةٌ وتغريبٌ عامٍ، والتغريبُ هو: أن يُطْرَدَ عن البلدِ لمدةٍ سنَةٍ كاملةٍ، حتى ينسى المكانَ الذي زنى فيه، والمرأة التي زنى بها.

وأما المرأة - وهي زوجة الرجل - فكانت مُخَصَّنَةً، والمُخَصَّنُ إذا زنى يَجِبُ أَنْ يُرْجَمَ، فَوَكَّلَ النَّبِيُّ ﷺ أُنَيْسًا أَنْ يَذْهَبَ إِلَى الْمَرْأَةِ، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَلْيَرْجُمْهَا، فَذَهَبَ إِلَيْهَا فَاعْتَرَفَتْ فَرَجَمَهَا.

وهذا الحديث يُسْتَفَادُ مِنْهُ فَوَائِدُ:

أولاً: أن الناسَ يَتَفَاضِلُونَ فِي الْأَسْلُوبِ وَمَخَاطَبَةِ الْأَكَابِرِ، فَلأَوَّلُ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنَ الْعَنْفِ؛ حَيْثُ قَالَ: اقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَلَكِنَّهُ قَالَ قَبْلَ ذَلِكَ - كَمَا فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى -: أَنْشُدْكَ اللَّهَ إِلَّا مَا قَضَيْتَ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ. وَكَلِمَةُ: أَنْشُدْكَ: تَوْحِي بِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَنْ يَقْضِيَ بَيْنَنَا إِلَّا بِهَذَا الْإِنْشَادِ، وَهَذَا جَفَاءٌ، أَمَّا الثَّانِي فَإِنَّهُ كَانَ أَفْقَهُ مِنْهُ فَإِنَّهُ قَالَ بِأَسْلُوبٍ سَهْلٍ: اقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَأَذَّنَ لِي أَنْ أَتَكَلَّمَ. فَأَذِنَ لَهُ، فَأَخْبَرَهُ بِالْخَبَرِ.

وفيه: أن ما أخذَ بعقْدٍ فاسدٍ فإنه يَجِبُ رُدُّهُ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «الْغَنَمُ وَالْوَلِيدَةُ رُدُّ عَلَيْكَ». وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي قِصَةِ التَّمْرِ الطَّيِّبِ الَّذِي جِيءَ إِلَيْهِ بِهِ حِينَ قَالُوا لَهُ: إِنَّا نَشْتَرِي الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ مِنَ التَّمْرِ الرَّدِيِّ. فَقَالَ: «هَذَا عَيْنُ الرَّبَا،

رُدُّوهُ»^(١) أو قال: «رُدُّهُ» فأيد هذا الحديث ما يدلُّ عليه هذا الحديث الذي معنا من أن ما قُبِضَ بعقدٍ فاسدٍ وجب رُدُّه.

وفيه: الحذر من الفتيا بغير علم فإنها قد ترتب عليها هنا: تعطيلُ الحدِّ، وترتب عليها: تمينُ هذا الرجل ما لم يَمُنْه؛ لأن هذا الرجل لما أعطاه الشياه والوليدة لم يُحِدْه لظنه أنه لا يُقام عليه شيءٌ، ففي هذا تعطيلٌ للحدِّ، وفيه إلزامٌ للغير بما لا يلزمه شرعاً.

والفتيا بغير علم لا شك أنها تهدم أكثر مما تعمّر، مع ما فيها من الإثم الذي جعله الله تعالى مقروناً بإثم الشرك، فقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف: ٣٣].

وفيه: القسم بقوله: «والذي نفسي بيده».

وفيه: أن الرجم ثابت بكتاب الله؛ لقوله: «لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ» ثم أمر بالمرأة أن تُرجمَ.

وفيه: جوازُ التوكيل في إثبات الحدود، وجوازُ التوكيل في إقامة الحدود.

أما جوازُ التوكيل في إثباتها فلأن النبي ﷺ قال: «إِن اعترفت» وهذا إثبات.

وأما جوازُ التوكيل في تنفيذها فلقوله: «فارجعها».

وفي هذا الحديث: دليلٌ على أنه لا يُشترط في الإقرار بالزنا أن يتكرّر، وأنه إذا أقر به مرة واحدة ثبت عليه الحق وأقيم عليه الحدُّ، وهذا هو القولُ الراجحُ في هذه المسألة: أن من أقر بما يُوجبُ الحدَّ من زنا، أو سرقة، أو غيرهما، فإنه يكفي في إقراره أن يكون مرة واحدة.

وأما الشهادة؛ فلا بد في الشهادة في الزنى من أربعة رجال؛ وذلك لأن الشهادة هنا على أمرٍ عظيم فيه دنسٌ على المشهود عليه، وقد يكونُ الشاهدُ لهم هدفٌ في إلصاقِ العارِ بهذا المشهود عليه، وقد يكونون متوهمين، أما إذا أقر به على نفسه فإنه لا يُمكنُ أن يُتَّهمَ في حقِّ نفسه، ولهذا قلنا: إنه يكفي الإقرار مرة واحدة.

فإن قال قائلٌ: أليس النبي ﷺ قد ردّد ماعز بن مالك، حتى شهد على نفسه أربعة مراتٍ؟

فالجوابُ: بلى، لكن النبي ﷺ إنما ردّد ماعز بن مالك؛ لأنه اشتبه في أمره، ولهذا قال له:

«أبك جنونٌ؟»^(١) وأرسل إلى قومه يسألهم عن حاله، وأمر شخصاً أن يقومَ ويستنكره لعله

(١) أخرجه البخاري (٢٣١٢)، ومسلم (١٥٩٤).

(٢) أخرجه البخاري (٦٨١٥)، ومسلم (١٦٩١).

شَرِبَ خَمْرًا، فَكُلُّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ بِتَكَرُّرِ الْإِقْرَارِ أَنْ يَتَّبَعَ فِي أَمْرِهِ، فَلَمَّا ثَبِتَ الرَّجُلُ وَصَمَّمْ عَلَى الْإِقْرَارِ أَمَرَ بِرَجْمِهِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الرَّجْمِ وَالْجُلْدِ؛ لِقَوْلِهِ: «فَإِنْ اعْتَرَفْتَ فَارْجِعْهَا» وَلَمْ يَذْكُرِ الْجُلْدَ، وَذَكَرَ الْجُلْدَ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ فِي هَذَا الْمَقَامِ، وَمَا دَعَتْ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ فَلَمْ يُذَكِّرْ فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا أَثَرَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ. وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ مَعْرُوفَةٌ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦٣٥ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا وَهْبٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي يَعْقُوبَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ أَسْلَمٌ، وَغِفَارٌ، وَمُزَيْنَةُ، وَجُهَيْنَةُ خَيْرًا مِنْ تَمِيمٍ، وَعَامِرُ بْنُ صَعْصَعَةَ، وَغُفَفَانٌ، وَأَسَدٌ خَابُوا وَخَسِرُوا؟». قَالُوا: نَعَمْ، فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهُمْ خَيْرٌ مِنْهُمْ»^(١).

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: قَوْلُهُ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهُمْ خَيْرٌ مِنْهُمْ» فَأَقْسَمَ بِهَذَا الْقِسْمِ، وَأَحْيَانًا كَانَ يُقْسِمُ الرَّسُولُ ﷺ بِقَوْلِهِ: «وَاللَّهِ» مِثْلَ قَوْلِهِ ﷺ: «وَاللَّهِ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا وَلَبَكَيْتُمْ...».



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦٣٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُروَةُ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ عَامِلًا، فَجَاءَهُ الْعَامِلُ حِينَ فَرَغَ مِنْ عَمَلِهِ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا لَكُمْ، وَهَذَا أُهْدِيَ لِي. فَقَالَ لَهُ: «أَفَلَا قَعَدْتَ فِي بَيْتِ أَبِيكَ وَأُمِّكَ فَنَظَرْتَ أَيُّهُدَى لَكَ أَمْ لَا؟»، ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشِيَّةَ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَتَشَهَّدَ وَأَنْشَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَمَا بِأَلِ الْعَامِلِ نَسْتَعْمِلُهُ فَيَأْتِينَا فَيَقُولُ: هَذَا مِنْ عَمَلِكُمْ، وَهَذَا أُهْدِيَ لِي، أَفَلَا قَعَدَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ فَنَظَرَ هَلْ يُهْدَى لَهُ أَمْ لَا، فَوَالَّذِي نَفْسُ

مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا يَغُلُّ أَحَدُكُمْ مِنْهَا شَيْئًا إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى عُنُقِهِ، إِنْ كَانَ بَعِيرًا جَاءَ بِهِ لَهُ رُغَاءٌ، وَإِنْ كَانَتْ بَقَرَةً جَاءَ بِهَا لَهَا خَوَارٌ، وَإِنْ كَانَتْ شَاةً جَاءَ بِهَا تَيْعُرٌ، فَقَدْ بَلَغْتُ، فَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ: ثُمَّ رَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ حَتَّى إِنَّا لَنَنْظُرُ إِلَى عُفْرَةِ إِبْطِيهِ. ^(١) قَالَ: أَبُو حُمَيْدٍ: وَقَدْ سَمِعَ ذَلِكَ مَعِيَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فَسَلَوْهُ.

الشاهد من هذا الحديث: هو قول الرسول ﷺ: «فوالذي نفس محمد بيده» فأقسم بهذه الصيغة.

وفي هذا الحديث: التحذير من قبول العمال ما يُهْدَى إليهم؛ لأن النبي ﷺ قال له: «هلا قعدت في بيت أبيك وأمك».

وفيه: دليل على أنه لا يجوز للإنسان أن يستعمل سلطته في الوصول إلى غرضه، فإن بعض الناس يستعمل سلطته في الوصول إلى غرضه فيقول مثلاً: أنا فلان بن فلان. ويذكر ألقاباً كبيرة، أو يذكر عملاً كبيراً يوجب للمخاطب أن يخضع له، وإن كان على باطل، فإن هذا حرام، ولا يجوز.

والمهم: أن المقياس هو ما أشار إليه الرسول ﷺ: هل أنت لو قعدت في بيت أبيك وأمك يخلص لك هذا؟ إن كان كذلك فهو لك، وإلا فليس لك.

وهل مثل هذا الإهداء للمدرس، كما يفعل بعض الناس من أنه يُهدي للمدرس مالا، أو أعياناً؟ الظاهر: أنه مثله، بل قد يكون أخطر إذا كان يتولى التدريس لهذا المُهْدِي؛ لأن الهدية تجعل الإنسان يميل إلى من أهدى إليه، ولهذا جاء في الحديث: «تهادوا تحابوا» ^(٢) فربما يُحاييه عند التصحيح، أو أمام الطلبة في معاملته إياه، أو ما أشبه ذلك ولهذا نرى أن المدرس إذا أهدى له التلميذ الذي يقرأ عنده أنه لا يقبل، ولكن يُجبر خاطره، فيقول: يا بني هذا شيء حرام عليّ، ولا أستطيع قبوله.

أما إذا كان لا يُدرسه فلا بأس بذلك؛ لأن المحاباة هنا ممنوعة، وليس له سلطة عليه، ولا عمل عنده، فلا حرج، وكذلك لو تخرج من المدرسة فلا حرج أيضاً أن يُهدي لأستاذه مكافأة لهم على تعليمهم إياه.

(١) أخرجه مسلم (١٨٣٢).

(٢) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٥٩٤)، والبيهقي في «الكبرى» (١٦٩/٦)، وانظر: «تلخيص الحبير» (٧٠، ٦٩/٣).

وفي هذا: دليلٌ على حرصِ النبي ﷺ على تبليغِ الأمرِ العام الذي يُخشى الوقوعُ فيه، وإلا لاكتفى بأن يقولَ لهذا الرجل: أفلا قعدتَ في بيتِ أبيك وأمك. لكنه ﷺ أراد أن يبينَ هذا الحكمَ العظيمَ، فالعمالُ لا يجوزُ لهم أن يأخذوا شيئاً مما يُهدى إليهم، وقد روى الإمامُ أحمدُ في «مسنده» عن النبي ﷺ أنه قال: «هدايا العمالِ غُلُولٌ»^(١). وبَدُلَ لهذا الحديثِ قوله ﷺ هنا: «فوالذي نفسُ محمدٍ بيده لا يغلُّ أحدُكم منها شيئاً إلا جاء يومَ القيامةِ يحمله على عنقه».



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦٣٧ - حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ - هُوَ ابْنُ يُوسُفَ - عَنْ مُعْمَرٍ، عَنْ هَمَامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ لَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا وَلَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا»^(٢).

❖ قوله ﷺ: «قال أبو القاسم». المعروفُ أن الصحابة كانوا يقولون: قال رسولُ الله. لكن لما كان الرسول ﷺ لا يتكئى بكنتيه أحدٌ صار هذا كالعلمِ الخاصِّ، وأبو هريرة رضي الله عنه كان كثيراً ما يُعبرُّ بهذا، مثلُ قوله في الذي خرَّج من المسجد بعد الأذان: أما هذا فقد عصى أبا القاسمِ ﷺ^(٣)؛ لأنه لا يجوزُ للإنسان أن يخرج من المسجد بعد الأذان إلا في حالِ الضرورةِ والعذرِ، أو إذا كان يريدُ أن يصلِّي في مسجدٍ آخرَ يعلمُ أنه يلحقه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦٣٨ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ الْمَعْرُورِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: انْتَهَيْتُ إِلَيْهِ وَهُوَ يَقُولُ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ: «هُمُ الْأَخْسَرُونَ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ، هُمُ الْأَخْسَرُونَ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ». قُلْتُ: مَا شَأْنِي أَيْرَى فِي شَيْءٍ، مَا شَأْنِي؟ فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ وَهُوَ يَقُولُ - فَمَا اسْتَطَعْتُ أَنْ أَسْكُتَ - وَتَغَشَّانِي مَا شَاءَ اللَّهُ، فَقُلْتُ: مَنْ هُمُ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «الْأَكْثَرُونَ أَمْوَالًا إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا»^(٤).

(١) أخرجه أحمد (٤٢٤/٥).

(٢) أخرجه مسلم (٩٠١م).

(٣) أخرجه مسلم (٦٥٥).

(٤) أخرجه مسلم (٩٩٠).

الشاهد: قوله: «ورب الكعبة» فقد أقسم النبي ﷺ برب الكعبة، وهذه ربوبية خاصة، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمَرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ﴾ [التكْوِيْن: ١٩]. وربوبية الله إما عامة كما في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ وإما خاصة كما في قوله تعالى: ﴿رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ﴾، وقد اجتمعنا في قول السحرة: ﴿قَالُوا أَمَّا نَبَتْ أَلْعَلَيْنِ﴾ [التكْوِيْن: ١٣٧] ﴿رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ﴾ [التكْوِيْن: ١٣٧-١٣٨].

وفي هذا الحديث: الحذر من جمع المال، وأن المال خسارة على صاحبه، إلا من بذله في طاعة الله فإنه يكون ربحاً له في الدنيا والآخرة.

ولكن هل هذا على سبيل الوجوب، بمعنى: أنه يجب على الإنسان أن يوزع ماله فلا يبقى عنده ثروة، أو نقول: إن الإنسان إذا أدى الواجب من الزكاة، فما زاد عن ذلك فهو تطوع؟

نقول: الثاني؛ يعني: أنه لا يجب على الإنسان أن يبدل من ماله شيئاً زائداً عن الزكاة إلا ما كان له سبب؛ كإطعام الجائع، وكسوة العاري، وما أشبه ذلك. وفيه: تكرار الكلام عند الاهتمام به، ولهذا كرر النبي ﷺ هذا الكلام مرتين. فقال: «هم الأخسرون ورب الكعبة»، هم الأخسرون ورب الكعبة.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦٣٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ سُلَيْمَانُ: لَأُطَوِّفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً، كُلُّهُنَّ تَأْتِي بِفَارِسٍ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ: قُلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَلَمْ يَقُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَطَافَ عَلَيْهِنَّ جَمِيعًا، فَلَمْ يَحْمِلْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةً وَاحِدَةً جَاءَتْ بِشِقِّ رَجُلٍ، وَاسْمُ الَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فُرْسَانًا أَجْمَعُونَ»^(١).

الشاهد من هذا الحديث: قوله: «وايم الذي نفس محمد بيده».

وفي هذا الحديث: آية من آيات الله؛ حيث إن سليمان عليه السلام أقسم أن يطوف على

تسعين امرأة؛ يعني: يُجَامِعُهُنَّ، فتأتي كل واحدة بفارسٍ يُجَاهِدُ في سبيل الله، فقال له صاحبه. وفي لفظ آخر: قال له الملك: لا تَعَارِضْ؛ لأن الملك يُصَاحِبُ، وَيَحْتَمِلُ أنه صاحبه من الإنس، وأنه قال له الملك وصاحبه أيضًا: قل: إن شاء الله. فلم يَقُلْ، قال النبي ﷺ: «لو قالها لجاهدوا في سبيل الله فرسانًا أجمعون»، ولكنه لم يَقُلْ، فولدت واحدة منهن فقط شقَّ إنسان؛ أي نصف إنسان، ولم يَحْضُلْ له من مطلوبه شيء واحد.

وفي هذا: دليل على أن الإنسان يَنْبَغِي له إذا أراد أن تُقْضَى حاجته أن يُقَيِّدَ ذلك بمشيئة الله؛ لأنه إذا لم يُقَيِّدَ ذلك بمشيئة الله - أعني: القسم - صار فيه شائبة من التَّالِي على الله، والتَّالِي على الله قد يُخْطِئُ الله ﷻ.

إذا: فكلما حَلَفْتَ على شيءٍ مستقبل فقل: إن شاء الله؛ وذلك لفائدتين: الفائدة الأولى: أن هذا من أسباب تيسير ما حَلَفْتَ عليه وحصول مقصودك. والفائدة الثانية: أنك لو لم تَفْعَلْ ما حَلَفْتَ عليه لم يَكُنْ عليك كفارة؛ لأن من حَلَفَ على يمينٍ فقال: إن شاء الله. فإنه لا يَحْنُ؛ لأنه علَّق الأمر بمشيئة الله، ومشيئة الله فوق إرادته. فلو قال قائل: والله لأزورن فلانًا غدًا، إن شاء الله. ولم يَزُرْه فليس عليه حنث. ولكن لو قال: والله لأزورن غدًا. ولم يَزُرْه وجب عليه الكفارة، فإن قيل: كيف يحدث ذلك من النبي سليمان عليه السلام؟

فالجواب: أنه عليه السلام إنما أقسم بدون استثناء لقوة عزمته في هذا الأمر، وكان الغالب أنه كان كلما جامع امرأة حملت، فأقسم عليه بناءً على الغالب.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦٤٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: أَهْدَيْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ سَرَقَةً مِنْ حَرِيرٍ فَجَعَلَ النَّاسُ يَتَدَاوُلُونَهَا بَيْنَهُمْ وَيَعْجَبُونَ مِنْ حُسْنِهَا وَلِينِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَعْجَبُونَ مِنْهَا؟» قَالُوا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَمَنَادِيلُ سَعْدٍ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنْهَا» لَمْ يَقُلْ شُعْبَةُ وَإِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ»^(١).

الشاهد من هذا الحديث: قوله: «والذي نفسي بيده».

وفي هذا الحديث: بيان فضيلة سعد بن معاذ رضي الله عنه؛ مناديلُه في الجنة خير من هذه الحرية. وفيه: الشهادة لسعد بن معاذ أنه في الجنة؛ لأن كونه له مناديل في الجنة يستلزم أن يكون من أهلها.

وقد قررنا فيما سبق أن مذهب أهل السنة والجماعة أنهم لا يشهدون بالجنة إلا لمن شهد له النبي ﷺ عينا أو وصفاً.

فالوصف: كان تقول: أشهد لكل مؤمن بأنه في الجنة. وهذا لا ينطبق على كل واحد بعينه، أو تقول: أشهد على أن كل من قتل في سبيل الله فهو شهيد. وهذا حق، لكن لا تشهد بذلك لشخص بعينه.

أما الشهادة بالعين: فإن الذين شهد لهم الرسول ﷺ بالجنة كثيرون، منهم: العشرة الذين جمعهم الرسول ﷺ في حديث واحد ^(١)، ومنهم: عكاشة بن مخصن، حيث قال الرسول ﷺ له: إنك ممن يدخل الجنة بغير حساب، ولا عذاب ^(٢). ومنهم: سعد بن معاذ، وغيرهم كثيرون، فهو لا تشهد لهم بالجنة بالعين.

وفي هذا الحديث: دليل على أنه لا بأس أن ينقص الاستثناء والمستثنى منه، ويدل لهذا أيضاً قول العباس بن عبد المطلب لما خطب النبي ﷺ وبين أن مكة حرام حشيشها، وشجرها، فلما انتهى قال العباس: إلا الإذخر. فقال ﷺ: «إلا الإذخر» ^(٣).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٦٤١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: إِنَّ هِنْدَ بِنْتَ عُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا كَانَ يَمَّا عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَهْلُ أَخْبَاءٍ أَوْ خِبَاءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ يَذْلُوا مِنْ أَهْلِ أَخْبَائِكَ أَوْ خِبَائِكَ - شَكَّ يَحْيَى - ثُمَّ مَا أَصْبَحَ الْيَوْمَ أَهْلُ أَخْبَاءٍ أَوْ خِبَاءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَعِزُّوا مِنْ أَهْلِ أَخْبَائِكَ أَوْ

(١) أخرجه الترمذي (٣٧٨٤)، وابن ماجه (١٣٣)، والبيهقي في «الكبرى» (١٧/٢).

(٢) أخرجه البخاري (٦٥٤١)، ومسلم (٢٢٠).

(٣) أخرجه البخاري (١٨٣٣)، ومسلم (١٣٥٣).

خَبَائِكَ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَأَيْضًا وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ». قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ مَسِيكٌ فَهَلْ عَلَيَّ حَرْجٌ أَنْ أُطْعِمَ مِنَ الَّذِي لَهُ قَالَ: «لَا، إِلَّا بِالْمَعْرُوفِ»^(١).

الشاهد من هذا الحديث: قوله: «والذي نفس محمد بيده».

❖ وقوله ﷺ: «وأيضًا».

قَالَ الْقَسْطَلَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«ستزيدون من ذلك والذي نفس محمد بيده». اهـ

والمعنى: أنك سَتَزِدَادُ إِيْمَانُكَ ومحبتك لعز خباء رسول الله ﷺ وأهل بيته.

«وأيضًا» هذه مصدرُ أَضْ يَضُّضُ بمعنى: رجع، وهي دائماً منصوبة، وعاملها دائماً

محذوفٌ لا يُذكرُ معها، هكذا قال أهل الأعراب.

وفي هذا الحديث: دليلٌ على جواز ذكر الإنسان بما يكره إذا دعت الحاجة إليه كاستفتاء ونحوه؛ لأنها قالت: إن أبا سُفْيَانَ رَجُلٌ مَسِيكٌ؛ يعني: ممسكٌ لا يَنْدُلُ ولا يُنْفِقُ، وهذا من الغرائب أن يكونَ رأسُ قريشٍ قبلَ إسلامه وهو بخيلٌ؛ لأن العادة أن البخيلَ لا يكونَ رأسًا، لكن إرادة الله فوق كل عادة.

وفيه: دليلٌ - كما قال بعضهم - على جواز القضاء على الغائب؛ لأن النبي ﷺ أذن لها أن تأخذَ بالمعروف. ولكن هذا الاستدلال فيه نظر؛ لأن المسألة هنا ليست قضاء وإنما هي فتوى؛ لأنها لو كانت قضاءً لطلب النبي ﷺ منها البينة على دعواها؛ لقول النبي ﷺ: «البينة على المدعي»^(٢). ولكنها فتوى، والفتوى على الغائب لا بأس بها؛ لأنها ليست ملزمة.

وفيه: دليلٌ على اعتبار العرف؛ لقوله: «إلا بالمعروف». فالعرف له اعتبار في الشرع، والعرف هو: ما جرت به العادة عند الناس. إلا إذا كان العرف مخالفاً للشرع فإنه هدر؛ لأن الشرع إنما جاء بإصلاح الخلق، وكل ما خالفه فإنه فسادٌ وإفسادٌ.

وفيه: جواز القسم على المستقبل بدون ذكر المشيئة اعتماداً على حسن الظن؛ لقوله ﷺ: «وأيضًا والذي نفس محمد بيده» فإن هذا خبرٌ عن شيءٍ مستقبلٍ هو بيد الله، لكن لقوة الأمل أقسم النبي ﷺ على أنه سيكون.

(١) أخرجه مسلم (١٧١٤).

(٢) أخرجه الترمذي (١٣٤١) من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه البيهقي في «الكبرى» (١٠/٢٥٢)،

وانظر «تلخيص الخبير» (١٦٧/٤).

وفيه أيضًا: دليلٌ على جوازِ صدقةِ المرأةِ من مالِ زوجها فيما جرى به العرفُ، مثلُ التمرة، والتفاحة، والقبضةِ من الطعام، وما أشبه ذلك، ما لم يُنصَّ صاحبُ البيتِ على المنع، فإن نصَّ على المنعِ حرُمٌ ولو بالشيءِ القليل؛ لأنَّ الهالَ ماله، ولا يجوزُ أن يُنفَقَ شيءٌ من ماله إلا بإذنه، لكن ما جرى به العرفُ فلا بأس، فإن الشرطَ العرفيَّ كالشرطِ اللفظيِّ، فإذا جرت العادةُ عند الناسِ بالصدقةِ بالشيءِ اليسير، والثيابِ الخَلِقة، وما أشبه ذلك، وفعلتِ المرأةُ هذا بشيءٍ من مالِ زوجها فلا بأس ما لم يُنصَّ على المنع، فإن نصَّ على المنعِ لم يَجُزْ حتى وإن جرت به العادة؛ لأنَّ الهالَ ماله.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦٤٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ، حَدَّثَنَا شَرِيحُ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ مَيْمُونٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُضِيفٌ ظَهْرَهُ إِلَى قُبَّةٍ مِنْ أَدَمَ يَمَانِيٍّ إِذْ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: «أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُبْعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ». قَالُوا: بَلَى، قَالَ: «أَفَلَا تَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الْجَنَّةِ». قَالُوا: بَلَى، قَالَ: «فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَكُونُوا نِصْفَ أَهْلِ الْجَنَّةِ» ^(١).

الشاهدُ من هذا الحديث: قوله: «والذي نفسُ محمدٍ بيده» وهذا القسمُ كان يُكثَرُ منه الرسولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وبه نَعْرِفُ أن قولَ ابنِ عمر: أن الرسولَ كانت يمينُهُ: «لا ومقلبِ القلوب» ^(٢) ليس على إطلاقه.

وفيه: فضيلةُ هذه الأمةِ لكونها نصفَ أهلِ الجنة، وفضيلةُ الرسولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حيث كان إمامَ نصفِ أهلِ الجنة، ومع أن الأممِ السابقةَ عالمٌ لا يُخصِصُهم إلا الله، إلا أن هذه الأمةَ هي نصفُ أهلِ الجنة، وقد وردَ في «السنن»: أن الجنةَ مائةُ وعشرونَ صفًا، منها ثمانونَ من هذه الأمةِ ^(٣). وعلى هذا فتكونُ هذه الأمةُ ثلثي أهلِ الجنة، والحمدُ لله.



(١) أخرجه مسلم (٢٢١).

(٢) أخرجه البخاري (٦٦٢٨) وقد سبق قريبًا.

(٣) أخرجه أحمد (٤٥٣/١)، وابن حبان (٧٤٥٩)، والحاكم (١٥٥/١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦٤٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَجُلًا سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ يُرَدِّدُهَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ - وَكَانَ الرَّجُلُ يَتَقَالُّهَا - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهَا لَتَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ».

هذا الحديث فيه فائدة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وأنها تعدل ثلث القرآن، ولكن لا يلزم من المعادلة الإجزاء، لهذا لو قرأها الإنسان ألف مرة في الركعة لم تُجزئ عن قراءة الفاتحة، وقد ثبت عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. كَانَ ذَلِكَ كَمَنْ أَعْتَقَ أَرْبَعَ أَنْفُسٍ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ»^(١). ومع ذلك لا يُجزئ عن رقية واحدة، فإنه لا يلزم من المعادلة الإجزاء.

إنها كانت ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن؛ لأن القرآن خبرٌ عن الله، وخبرٌ عن المخلوقات، وأحكام، وهي قد تضمنت الخبر عن الله ﷻ، فكانت تعدل ثلث القرآن من هذا الوجه.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦٤٤ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا حَبَانُ، حَدَّثَنَا هَمَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «أَنْمُوا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَأَرَاكُمْ مِنْ بَعْدِ ظَهْرِي، إِذَا مَا رَكَعْتُمْ، وَإِذَا مَا سَجَدْتُمْ»^(١).

في هذا الحديث: بيان أن من جملة ما يُقسَّم به الرسول ﷺ قوله: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ». وهذا تكرر كثيراً، ومعنى وقوله: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ»؛ أي: وجودها، وبقاؤها، والتصرف فيها، كلها بيد الله، فوجود النفس في الإنسان من الله ﷻ، فهو الذي خلقها، وبقاؤها إلى أجلها المسمى أيضاً بيد الله، والتصرف فيها بيد الله ﷻ، فصار هذا القسم قسماً عظيماً.

(١) أخرجه مسلم (٢٦٩٣).

(٢) أخرجه مسلم (٤٢٥).

وفيه: آيةٌ من آياتِ الرسولِ ﷺ، وهي أنه كان يَراها إذا رَكَعوا وإذا سَجَدوا، ونحن لا نرى مَنْ وراءنا إذا رَكَعنا أو سَجَدنا، لكن هذا من آياتِ النبي ﷺ. وهذه الرؤية؛ أي: كونه يرى مَنْ وراءه خاصةً بحالِ الصلاة، أما في غيرها فليس يرى مَنْ وراءه، ودليلُ ذلك أن أبا هريرةً رضي الله عنه كان يَمشي معه في بعضِ أسواقِ المدينة، وكان على جنباية، فانحنس رضي الله عنه، واغتسل، ثم رجع، فقال له النبي ﷺ: «أين كنتَ يا أبا هريرة؟» قال: كنتُ جنبًا فكِرِهْتُ أن أُجَالِسَكَ على غيرِ طهارة. فقال: «سبحانَ الله، إن المؤمنَ لا يَنجُسُ»^(١). ولكن الله ﻋَلى جعلَ له هذه الآيةَ حالَ الصلاةِ من أجلِ أن يَرُقُبَ أصحابه ويتابعهم في إتمامِ صلاتهم.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٦٦٤٥ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ مَعَهَا أَوْلَادُهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّكُمْ لَأَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ» قَالَهَا ثَلَاثَ مَرَارٍ^(٢).

قوله ﷺ: «والذي نفسي بيده، إنكم لأحبُّ الناسِ إليَّ» هذا عامٌّ، وليس على إطلاقه؛ لأن المهاجرين - فيما يَظْهَرُ - أحبُّ إلى رسولِ الله ﷺ من الأنصار؛ لأنهم أفضلُ، وإن كان الأنصارُ لهم مَزِيَّةٌ ليست للمهاجرين، وهي إيواءُ الرسولِ ﷺ، ولهذا قال لهم حين قَسَمَ غنائمَ حُنينٍ: «النَّاسُ دِثَارٌ، وَالْأَنْصَارُ شِعَارٌ»^(٣). وقال: «أما تَرْضَوْنَ أن يَذْهَبَ النَّاسُ بِالشَّاةِ وَالْبَعِيرِ، وَتَمْذَهَبُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إلى رحالكم؟»^(٤) وقال: «لولا الهجرةُ لكانتُ امرأةً من الأنصارِ، ولو سَلَكَ النَّاسُ وادِيًا، وسَلَكَ الْأَنْصَارُ وادِيًا؛ لَسَلَكَتُ وادِيَ الْأَنْصَارِ وشِعْبَهَا»^(٥).

(١) أخرجه البخاري (٢٨٣)، ومسلم (٧١م).

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٠٨).

(٣) أخرجه البخاري (٤٣٣٠)، ومسلم (١٠٦١).

(٤) أخرجه البخاري (٣١٤٧)، ومسلم (١٠٥٩).

(٥) أخرجه البخاري (٤٣٣٠)، ومسلم (١٠٥٩، ١٠٦١).

ولكن الذي يَظْهَرُ لي - والله أعلم - أن هذا يُرَادُ به مَنْ سِوَى الْمُهَاجِرِينَ؛ أَي: أَنَّهُمْ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيْهِ مَا عَدَا الْمُهَاجِرِينَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لَيْسُوا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَأْتُونَ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ، وَيَأْخُذُونَ مِنْهُ دِينَهُمْ، ثُمَّ يَذْهَبُونَ إِلَى قَوْمِهِمْ. قَالَ الْقِسْطَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

الخطابُ في قوله: «إِنَّكُمْ» لجنسِ المرأةِ وأولادِها، يعني: الانصار وهو عامٌ مخصصٌ بدلائلٍ آخر فلا يَلْزَمُ منه أن يكون الأنصارُ أَفْضَلُ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ عَمُومًا. اهـ
 وقوله: «والذي نفسِي بيده» الحقيقةُ أن الرسولَ ﷺ كان يَخْتَارُ مِثْلَ هَذَا الْقِسْمِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَعْلَمَ النَّاسُ تَحْقِيقَ عِبُودِيَّتِهِ، وَأَنَّهُ مَرْبُوبٌ، وَأَنَّ اللَّهَ رَبُّهُ، فَحَتَّى نَفْسُهُ الَّتِي هِيَ نَفْسُهُ هِيَ بَيِّدُ اللَّهِ؛ لِثَلَا تَتَوَهَّمُ وَاهِمٌ أَنَّ لِلرَّسُولِ ﷺ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ، فَإِذَا كَانَتْ نَفْسُهُ بَيِّدُ اللَّهِ فَمَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ بَابٍ أَوْلَى، فَهَذَا - والله أعلم - هو السبب في أَنَّهُ ﷺ كان يَخْتَارُ أَنْ يَحْلِفَ بِهَذَا الْقِسْمِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤ - بَابٌ لَا تَحْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ.

٦٦٤٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَدْرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَهُوَ يَسِيرُ فِي رَكْبٍ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ، فَقَالَ: «أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ، أَنْ تَحْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ، مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ، أَوْ لِيَصُمْتُ»^(١).

هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْحَلْفِ بِالْأَبَاءِ؛ لِأَنَّهُ مَا يَنْهَى اللَّهُ عَنْهُ فَهُوَ مُحَرَّمٌ. وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ حَلَفَ فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ، أَوْ لِيَصُمْتُ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْلِفُ بِالطَّلَاقِ، وَلَا بِالتَّحْرِيمِ، وَلَا بِغَيْرِهِمَا مِنْ أَدْوَاتِ الْقِسْمِ، وَإِنَّمَا يَحْلِفُ بِاللَّهِ، أَوْ يَصُمْتُ. فَإِنْ قَالَ مِثْلًا: عَلِيٌّ الطَّلَاقُ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا. قُلْنَا: هَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّ هَذَا خِلَافٌ مَا أَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَإِنْ قَالَ: هَذَا حَرَامٌ عَلَيَّ. يُرِيدُ بِهِ الْيَمِينَ، قُلْنَا: هَذَا أَيْضًا خَطَأٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ لِمَنْحَرِمٍ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ لَتَبْلَغُنَّ مِنْكَ أُزُوجُكَ﴾ [النِّسَاءُ: ١].

❖ وقوله: «أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ» هل معناه أن لنا أن نَحْلِفَ بِأَخَوَانِنَا؟

الجواب: لا؛ لأن الرسول ﷺ قال: «مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ»، وأيضًا نقول: أنه ما كان سببًا لواقعة فإنه لا يَتَخَصَّصُ به، ولهذا أحيانًا يأتي في جواب العلماء تخصيص الكلام بناءً على السؤال، أو بناءً على الحادثة، فلا يعني هذا أن الحكم يَخْتَصُّ بهذه الواقعة بعينها.

فلو أن الرسول ﷺ سمع عمرَ يَحْلِفُ بأخيه لكان الحكم واحدًا. وليُعلم أن مَنْ حَلَفَ بصفةٍ من صفاتِ الله فهو حالفٌ بالله، فإذا قال: بعة الله أو وقدره الله، أو وعلم الله. فهذا حلفٌ بالله.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦٤٧ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: قَالَ سَالِمٌ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: سَمِعْتُ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ» قَالَ عُمَرُ: فَوَاللَّهِ مَا حَلَفْتُ بِهَا مُنْذُ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ ذَاكِرًا وَلَا آثِرًا. قَالَ مُجَاهِدٌ: أَوْ أَثَارَةً مِنْ عِلْمٍ يَأْتُرُ عِلْمًا^(١).

تَابِعَهُ عَقِيلٌ، وَالزُّبَيْدِيُّ، وَإِسْحَاقُ الْكَلْبِيُّ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ، وَمَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ عُمَرَ....». هذا الحديث كالأول.

❖ وقوله: ذَاكِرًا؛ أي: عامدًا.

❖ وقوله: «آثِرًا»؛ يعني: ناقلًا عن غيره، كما قال تعالى: ﴿أَوْ أَثَرُوا مِنْ عَلِيمٍ﴾ [الاحقاف: ٤].

أي: أنه لم يَحْلِفْ بها إطلاقًا ﷺ ذَاكِرًا، أو ناقلًا، بُعدًا عما نهى النبي ﷺ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦٤٨ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

دينار، قال: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ»^(١).
 ٦٦٤٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، وَالْقَاسِمِ التِّيمِيِّ،
 عَنْ زَهْدَمَ، قَالَ: كَانَ بَيْنَ هَذَا الْحَيِّ مِنْ جَرَمٍ وَبَيْنَ الْأَشْعَرِيِّينَ وَدُّوَاحَاءَ، فَكُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى
 الْأَشْعَرِيِّ، فَقَرَّبَ إِلَيْهِ طَعَامٌ فِيهِ لَحْمٌ دَجَاجٍ، وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمِ اللَّهِ أَحْمَرُ كَأَنَّهُ مِنْ
 السَّوَالِي، فَدَعَاهُ إِلَى الطَّعَامِ، فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُهُ يَأْكُلُ شَيْئًا فَقَذَرْتُهُ، فَحَلَفْتُ أَنْ لَا أَكُلَهُ. فَقَالَ:
 قُمْ فَلَا حَدَّثَنَكَ عَنْ ذَلِكَ، إِنِّي أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نَفَرٍ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ نَسَحِمِلُهُ فَقَالَ: «وَاللَّهِ
 لَا أَحْمِلُكُمْ، وَمَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ»، فَأَتَيْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَنَهَبَ إِبِلٍ فَسَأَلَ عَنَّا فَقَالَ: «أَيْنَ
 النَّفَرُ الْأَشْعَرِيُّونَ؟» فَأَمَرَ لَنَا بِخَمْسِ ذَوْدٍ عَرَّ الذُّرَى، فَلَمَّا انْطَلَقْنَا قُلْنَا: مَا صَنَعْنَا؟ حَلَفَ رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ لَا يَحْمِلُنَا، وَمَا عِنْدَهُ مَا يَحْمِلُنَا، ثُمَّ حَمَلْنَا، تَغَفَّلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمِينَهُ، وَاللَّهِ لَا نُفْلِحُ
 أَبَدًا. فَرَجَعْنَا إِلَيْهِ فَقُلْنَا لَهُ: إِنَّا أَتَيْنَاكَ لِتَحْمِلَنَا فَحَلَفْتَ أَنْ لَا تَحْمِلَنَا، وَمَا عِنْدَكَ مَا تَحْمِلُنَا.
 فَقَالَ: «إِنِّي لَسْتُ أَنَا حَمَلْتُكُمْ، وَلَكِنَّ اللَّهَ حَمَلَكُمْ، وَاللَّهِ لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا
 خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَتَحَلَّلْتُهَا»^(٢).

هذا الحديث سبق لنا أن تكلمنا عليه، وفيه هنا زيادةٌ فائدةٌ وهي: أن لحم الدجاج
 حلالٌ، ولو كان يأكلُ شَيْئًا مِنَ الْقَذَرِ، ولهذا استقدره هذا الرجلُ التيمِيُّ وقال: إِنِّي رَأَيْتُهُ يَأْكُلُ
 شَيْئًا فَقَذَرْتُهُ.

وقد اختلف العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي الْجَلَالَةِ، وَهِيَ الْبَهِيمَةُ تَأْكُلُ النِّجَاسَةَ، أَوْ تَكُونُ النِّجَاسَةُ
 أَكْثَرَ عِلْفِهَا هَلْ تَحِلُّ، أَوْ لَا تَحِلُّ حَتَّى تُحْبَسَ عَنِ النِّجَاسَةِ وَتُطْعَمَ الطَّاهِرَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ؟
 فَمِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهَا تَحِلُّ وَإِنْ لَمْ تُحْبَسْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ النِّجَاسَةَ إِذَا
 اسْتَحَالَتْ صَارَتْ طَاهِرَةً، وَهَذِهِ النِّجَاسَةُ الَّتِي أَكَلْتُهَا قَدْ اسْتَحَالَتْ فَصَارَتْ دَمًا فَتَغَيَّرَتْ.
 وَهَذِهِ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ عَنْهُ، وَهِيَ الْقَوْلُ الثَّانِي لِلْعُلَمَاءِ: أَنَّهَا لَا تَحِلُّ حَتَّى تُحْبَسَ وَتُطْعَمَ الطَّاهِرَ
 ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، هَذَا إِذَا كَانَتِ النِّجَاسَةُ عِلْفَهَا، أَوْ أَكْثَرَ عِلْفِهَا.

(١) أخرجه مسلم (١٦٤٦م).

(٢) أخرجه مسلم (١٦٤٩).

أما إذا كانت لا تأكل من النجاسة إلا شيئاً يسيراً فلا خلاف في حلّها، وأنها لا تحتاج إلى حبس.
وعلى هذا فإذا خلطَ طعامُ الدجاج الذي يذبحونه للأكل بدم نجس، ولكنه ليس أكثر علفها، فإنها لا تحرّم ولا إشكال في حلّها، أما إذا كان الدم أكثر علفها فهذا فيه الخلاف الذي عرضنا.

أما أنا فمتردد في تحريمها، فإن صحَّ حديثُ النهي عن الجَلَالَةِ فهو الفيصل^(١)، وإن لم يصحَّ فالقول بالإباحة أصح.

فإن قيل: وهل ما سُمِّدَ بالنجس من الأشجار والزهور حكمه كحكم الجَلَالَةِ؟
فالجواب: أن هذا أيضاً فيه خلاف، فبعض العلماء يقول: حكمه حكم الجَلَالَةِ، فلا يؤكل إلا إذا قُطِعَ عنه الماء النجس، وسقي الماء الطاهر.

ولكن الصحيح خلاف ذلك، فإن جمهور العلماء على أنه طاهر، حتى وإن سُمِّدَ بالعذرة -عذرة الإنسان- وكان الناس عندنا يُسمِّدون بأرواث الحمير فيما سبق؛ لأن الحمير كانت هي المركوبة عند الناس، وكانت أحواشها فيها سماً طيباً، فكان الناس يُسمِّدون بها، ويأكلونها؛ أي: يأكلون الثمر، وهذا هو الحق، حتى إن بعضهم قال: أعطِ الشجرة مِكتَل عذرة تُعطيك مِكتَلي ثمرة؛ يعني: الصاع بصاعين.

لكن إن ظهر طعم النجاسة على الثمرة فهنا يتوجّه المنع، وتحرّم؛ لظهور أثر النجاسة على الثمرة.

وقوله: «ولكن الله حكمكم». ليس فيه دليل لقول الجبرية الذين يقولون: إن فعل العبد هو فعل الله. ولكن لما كانت هذه الإبل قد جاءت بغير فعل الرسول ﷺ؛ حيث جاء الله بها غنيمَةً، أضافها النبي ﷺ إلى الله؛ لأنها ليست من كسب الرسول ﷺ، فليس هو الذي اشتراها، بل قد جاءت من الله ﷻ، فلا حجة فيه لقول الجبرية.

كما أنه لا حجة في قوله: «وَمَارَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى» [الأنفال: ١٧]. لقول الجبرية، بل هو حجة عليهم؛ لأن قوله: «وَمَارَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ» فيه إثبات للرمي، لكن

(١) أخرجه أبو داود (٣٧٨٥)، والترمذي (١٨٢٤)، وابن ماجه (٣١٨٩)، وانظر «الإرواء» (١٤٩/٨) حديث (٢٥٠٣).

الرَّمِيَّ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْقَذْفِ، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْإِصَابَةِ، فَلَا إِصَابَةَ مِنَ اللَّهِ، وَالْقَذْفُ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ، فَقَدْ قَذَفَ بِالْتَرَابِ، لَكِنْ إِصْبَالُ التَّرَابِ إِلَى كُلِّ عَيْنٍ مِنْ عَيُونِ الْمُشْرِكِينَ لَمْ يَكُنْ بِفِعْلِ الرَّسُولِ ﷺ، بَلْ كَانَ مِنَ اللَّهِ ﷻ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥- بَابُ لَا يُحْلَفُ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى وَلَا بِالطَّوَاغِيتِ.

٦٦٨٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ فَقَالَ فِي حَلْفِهِ وَاللَّاتِ وَالْعُزَّى فَلْيَقُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ تَعَالَ أَقَامِرَكَ فَلْيَتَصَدَّقْ»^(١).

اعْلَمْ أَنَّ الْحَلْفَ بِمَا عُيِدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أْبْلَغُ مِنَ الْحَلْفِ بِمَا لَيْسَ بِصَنْمٍ وَلَا مَعْبُودٍ، فَمَا لَيْسَ بِصَنْمٍ وَلَا مَعْبُودٍ فَإِنَّ الْحَلْفَ بِهِ مُحَرَّمٌ كَمَا سَبَقَ، لَكِنْ الْحَلْفُ بِالصَنْمِ وَالْمَعْبُودَاتِ مِنْ دُونِ اللَّهِ يَكُونُ مُحَرَّمًا مَعَ الشَّرِكِ، فَلَا يَجُوزُ الْحَلْفُ بِاللَّاتِ، وَالْعُزَّى، وَمَنَاةَ، وَهُبْلَ، وَغَيْرِهَا مِنْ الْمَعْبُودَاتِ الَّتِي عِبَدَهَا النَّاسُ مِنْ دُونِ اللَّهِ.

❖ وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَمَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» ذَلِكَ لِيُدَاوِيَ الشَّرِكَ بِالتَّوْحِيدِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَاضَ تَدَاوَى بِضِدِّهَا.

❖ وَقَوْلُهُ: «وَمَنْ قَالَ: تَعَالَ أَقَامِرَكَ فَلْيَتَصَدَّقْ» ذَلِكَ لِأَنَّ الْقِمَارَ كَسْبٌ مُحَرَّمٌ، وَالصَّدَقَةُ عَكْسُهُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَتَيْتُم مِّن رَّبِّكَ بِثَبَاتٍ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرَوْنَ أَنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ تَزْكُرُونَ تَرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْطَعِفُونَ﴾ [الزُّمَرُ: ٣٩]. فِدَاوَى الْمَعْصِيَةِ بِضِدِّهَا.

وهذا كما أَنَّ الْحَدِيثَ يَدُلُّ عَلَى ثَوْبَتِهِ شَرْعًا فَكَذَلِكَ قَدَرًا، فَإِنَّ الشَّيْءَ يَدَاوَى بِضِدِّهِ، فَمَرُضُ السُّكْرِيِّ يَدَاوَى بِتَنَاوُلِ الْأَشْيَاءِ الْمُرَّةِ، وَكَذَلِكَ الْحَمَى تَدَاوَى بِالْمَاءِ الْبَارِدِ، وَهَكَذَا جَمِيعُ الْأَدْوَاءِ تَدَاوَى بِضِدِّهَا؛ لِأَنَّ هَذَا يَكْسِرُ هَذَا، كَذَلِكَ الشَّرِكُ يَدَاوَى بِالتَّوْحِيدِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: وَاللَّاتِ وَالْعُزَّى. قلنا: قل: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

وَإِذَا قَالَ إِنْسَانٌ: تَعَالَ أَقَامِرَكَ. قلنا: تَصَدَّقْ؛ لِأَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَكْتَسِبَ الْمَالَ بِطَرِيقِ

محرم، فأخرج المال بطريق يُقربك إلى الله، وذلك بالصدقة.
وفي هذا: دليل على تحريم القمار، وهو الميسر، وضابط القمار أنه: كلُّ معاملة يكون فيها المتعاملان بين الريح والخسران؛ أي: أن يكون أحدهما غارماً والآخر غانماً. وصوره كثيرة لا تنحصر.

فإن قال قائل: قلتم: إن القمار هو كلُّ معاملة دائرة بين الريح والخسارة، والتجارة هكذا. قلنا: الريح والخسارة في التجارة ليس من مقتضى العقد، بل هو لأمر خارج، وليس بين المتعاقدين، أما العقد في القمار فهو نفسه عقد غرر.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦- باب الحلف على الشيء وإن لم يخلف.

٦٦٥١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اضْطَنَعَ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ، وَكَانَ يَلْبَسُهُ فَيَجْعَلُ فَصَّهُ فِي بَاطِنِ كَفِّهِ، فَصَنَعَ النَّاسُ خَوَاتِيمَ، ثُمَّ إِنَّهُ جَلَسَ عَلَى الْمُنْبَرِ، فَنَزَعَهُ، فَقَالَ: «إِنِّي كُنْتُ أَلْبَسُ هَذَا الْخَاتِمَ وَأَجْعَلُ فَصَّهُ مِنْ دَاخِلٍ» فَرَمَى بِهِ، ثُمَّ قَالَ: «وَاللَّهِ لَا أَلْبَسُهُ أَبَدًا. فَنَبَذَ النَّاسُ خَوَاتِيمَهُمْ»^(١).

قوله: «الحلف على الشيء وإن لم يخلف» هذا ثابت في مواضع كثيرة، وقد ذكرنا أن له أسباباً منها: غرابة الشيء، فيخلف؛ لإزالة الغرابة من النفوس.

ومنها: أن يكون المخاطب شاكاً في الأمر فيخلف من أجل أن يزول عنه الشك.

ومنها: أن يكون الأمر المحلوف عليه أمراً هاماً يحتاج إلى يقين، فيخلف عليه من أجل

إثبات هذا الأمر وتحقيق وقوعه، وهذا كثير في القرآن.

أما إذا استخلف فالأمر واضح، وقد أمر الله ﷻ أن يخلف في ثلاثة مواضع من القرآن:

الأول: قوله تعالى: ﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثَنَ﴾ [النعام: ٧].

الثاني: قول الله ﷻ: ﴿وَيَسْتَبْشِرُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قَوْلِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ [النعام: ٥٣].

الثالث: قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيََنَّكُمْ﴾ [الشعرا: ٣].

ولكن كما ذكرنا فيما سبق في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَحْفَظُوا أَيْمَنَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٩]. أن بعض المفسرين قال: إن المراد بحفظ اليمين: هو ألا يخلف إلا عند الحاجة إليه. وإذا قلنا: إن من أسباب اليمين هذه الأمور الثلاثة فإن اليمين في هذه الحال تكون محتاجاً إليها.

وفي هذا الحديث: دليل على تحريم لبس خاتم الذهب على الرجال. وفيه: دليل على صراحة النبي ﷺ، وأنه أول من يعمل بها أوجي إليه؛ لأنه ﷺ قال للناس: «إني لست بهذا الخاتم». ثم قال: «والله لا ألبسه أبداً».

وعلى هذا فإذا كان للإنسان رأي في مسألة من مسائل العلم، ثم تبين له خلاف ذلك الرأي، فإنه يحسن أن يقول: إني كنت أرى كذا، ولكن الآن أرى كذا، وهذا يَحْتَمِلُ أن يكون رجوعاً عن الفتوى الأولى، فيكون له في المسألة قول واحد؛ لأنه رجع عن الأول فلا يُحَسَّبُ عليه.

أما إذا صرح بالرجوع فقال: كنت أرى ذلك، ولكني رجعت عنه. فلا شك في أنه ليس له في المسألة إلا قولاً واحداً.

وأما إذا قال: كنت أقول بكذا، ولكني أقول الآن بكذا. فهذا ليس بصريح أنه رجع عن القول الأول، ولكنه صريح بأنه أفتى بخلافه.

وكذلك لو سكّت أي: أنه أفتى أولاً بقول، ثم أفتى بعد ذلك بقول آخر، ولم يتعرّض للأول، إما ناسياً، وإما قصداً، فهنا لا تكون فتواه الثانية مبطلّة لفتواه الأولى. وهل يصح في هذه الحال أن نقول: له فيها قولان، وأنه يجوز لمن يقلّده أن يأخذ بهذا، أو بهذا؟

نقول: نعم، ولا ضرر على الإنسان أن يكون له في المسألة قولان؛ لأنه غير معصوم، فقد يتبين له خطأ قوله الأول، وقد يتردد فيه، فيعدل عنه.

فلا يضُرُّ الإنسان أن يكون له في المسألة قولان أو ثلاثة، فهذا هو إمام أهل السنة أحمد بن حنبل رحمه الله أحياناً يكون عنه في المسألة الواحدة ستة أقوال، أو سبعة أقوال؛ لأن الإنسان الذي يتبع الأدلة لا يستغرب عليه أن تختلف أقواله؛ لأنه قد يظهر له علم بما لم يكن عالماً به من قبل، وقد يتجدد له فهم بما لم يكن يفهمه من قبل، وقد يتأطر الإنسان بالقول، فإذا نُظِرَ به بتغيير رأيه؛ لأن هناك فرقاً بين أن تأخذ بقول بدون أن يجادلِكَ فيه مجادل، وبين أن

يُجَادِلُكَ فِيهِ إِنْسَانٌ، فَقَدْ يُجَادِلُكَ إِنْسَانٌ وَيَتَبَيَّنُ لَكَ أَنَّ قَوْلَكَ خَطَأٌ، فَتَرْجِعُ إِلَيْهِ. الْمَهْمُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ بَابِ التَّنَاقُضِ؛ لِأَنَّ أَسْبَابَ الْاِخْتِلَافِ مُتَعَدِّدَةٌ وَكَثِيرَةٌ، وَالْأَثْمَةُ الْمُجْتَهِدُونَ كَمَا بَيْنَا يَكُونُ لَهُمْ أحيانًا أَقْوَالٌ كَثِيرَةٌ فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا: فَضِيلَةُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَشِدَّةُ اتِّبَاعِهِمْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ حَيْثُ إِنَّهُمْ نَبَذُوا خَوَاتِيمَهُمْ دُونَ أَنْ يَأْمُرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ، فَهَمُّ أَهْلِ الْاِتِّبَاعِ، وَانْظُرْ إِلَيْهِمْ حِينَما خَلَعَ النَّبِيُّ ﷺ نَعْلَيْهِ وَهُوَ يُصَلِّي فِيهِمَا، -وَكَانَ قَدْ أَمَرَهُمْ أَنْ يُصَلُّوا فِي نَعَالِهِمْ^(١)- خَلَعُوا نَعَالَهُمْ^(٢)؛ خَوْفًا مِنْ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ قَدْ نُسِخَ، فَلَشِدَّةُ اتِّبَاعِهِمْ لِلنَّبِيِّ ﷺ خَلَعُوا نَعَالَهُمْ، مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَمْرِ: أَنَّهُ بَاقٍ، لَكِنَّ الزَّمَنَ زَمَنُ تَشْرِيعٍ.

وَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُمْ كَانُوا يَعْلَمُونَ أَنَّ صَلَاةَ الظُّهْرِ أَرْبَعٌ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمَّا صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ خَمْسًا لَمْ يُبْهَوْهُ^(٣)، بَلْ تَابَعُوهُ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهَا زِيدَتْ، وَلَمَّا سَلَّمَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ لَمْ يُبْهَوْهُ؛ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ قَصُرَتِ الصَّلَاةُ^(٤).

فَأَقُولُ: إِنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ هُمْ أَشَدُّ النَّاسِ اتِّبَاعًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَنْ قَدَحَ فِيهِمْ فَالْقَدْحُ فِي نَفْسِهِ، وَهُوَ أَهْلُ الْقَدْحِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧- بَابُ مَنْ حَلَفَ بِمَلَّةٍ سِوَى مَلَّةِ الْإِسْلَامِ.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وَلَمْ يَنْسِبْهُ إِلَى الْكُفْرِ.

٦٦٥٢- حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا وَهْبٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ

الضَّحَّاكِ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ مَلَّةِ الْإِسْلَامِ فَهُوَ كَمَا قَالَ، قَالَ: وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عَذَّبَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، وَلَعَنُ الْمُؤْمِنُ كَقَتْلِهِ، وَمَنْ رَمَى مُؤْمِنًا بِكُفْرٍ فَهُوَ كَقَتْلِهِ»^(٥).

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٦٥٢)، وَابِيهَقِي (٤٣٢/٢)، وَالْحَاكِمُ (٢٦٠/١).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٦٥٠)، وَأَحْمَدُ (٢٠/٣، ٩٢)، وَالدِّرَامِيُّ (١٣٧٨)، وَابْنُ خَزِيمَةَ (١٠١٧).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٧٤).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٢٢٩)، وَمُسْلِمٌ (٥٧٣).

(٥) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١١٠).

❖ قَوْلُ الْبُخَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَلَمْ يَنْسِبْهُ إِلَى الْكُفْرِ» كَأَنَّهُ يُشِيرُ بِهِ إِلَى ضَعْفِ حَدِيثٍ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ»^(١) وَلَكِنَّهُ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَلَكِنَّ الْكُفْرَ: إِمَّا أَكْبَرُ وَإِمَّا أَصْغَرُ، وَكَوْنُ الرَّسُولِ ﷺ لَمْ يَنْسِبْهُ إِلَى الْكُفْرِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ لَا يَمْنَعُ أَنْ يَرِدَ حَدِيثٌ آخَرُ مُسْتَقِيلٌ يَنْسِبُهُ إِلَى الْكُفْرِ.

أَمَّا الْحَدِيثُ الْمُسْنَدُ فِي هَذَا الْبَابِ فَقَدْ ذَكَرَ فِيهِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ.

الأول: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ فَهُوَ كَمَا قَالَ»؛ يَعْنِي: مَنْ قَالَ: هُوَ يَهُودِيٌّ، إِنْ فَعَلَ كَذَا. أَوْ نَصْرَانِيٌّ إِنْ فَعَلَ كَذَا. وَفَعَلَهُ فَهُوَ كَمَا قَالَ؛ أَي: يَصِيرُ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا.

وعلى هذا: فِي الْحَدِيثِ حَذْفُ تَقْدِيرِهِ: مَنْ حَلَفَ وَحَنَثَ، فَهُوَ كَمَا قَالَ. وَلَيْسَ مَجْرَدُ الْيَمِينِ بِذَلِكَ تَجَعُّلُهُ كَمَا قَالَ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٨- بَابٌ: لَا يَقُولُ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَتَّ. وَهَلْ يَقُولُ: أَنَا بِاللَّهِ ثُمَّ بَكَ؟

٦٦٥٣- وَقَالَ عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ ثَلَاثَةً فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَبْتَلِيَهُمْ، فَبَعَثَ مَلَكًا فَأَتَى الْأَبْرَصَ فَقَالَ: تَقَطَّعْتَ بِي الْجِبَالَ، فَلَا بَلَاغَ لِي إِلَّا بِاللَّهِ، ثُمَّ بَكَ» فَذَكَرَ الْحَدِيثَ^(٢).

❖ قَوْلُهُ: لَا يَقُولُ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَتَّ؛ يَعْنِي: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَجْمَعَ الْإِنْسَانُ بَيْنَ مَشِيئَةِ اللَّهِ وَمَشِيئَةِ غَيْرِهِ بِالْوَاوِ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ تَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ، فَإِذَا قُلْتَ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَتَّ فَكَأَنَّكَ جَعَلْتَ مَشِيئَةَ الْعَبْدِ بِلِزَاءِ مَشِيئَةِ اللَّهِ، وَلِهَذَا حِينَمَا قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَتَّ. قَالَ: «أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ نِدًّا؟»؛ أَي: مُشَابِهًا وَنَظِيرًا، بَلْ قُلْ: «مَا شَاءَ اللَّهُ وَحْدَهُ»^(٣).

وَأَمَّا إِذَا قَالَ: مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ شَتَّ. فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ (ثُمَّ) تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٢٥١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٥٣٥)، وَأَحْمَدُ (١٢٤/٢)، وَابْنُ حِبَانَ (٣٥٨)، وَالْحَاكِمُ (١٨/١)،

وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٩٦٤).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمَقْرَدِ» (٧٨٣)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكَبَرِيِّ» (١٠٨٢٥)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢١١٧)، وَأَحْمَدُ (٢١٤/١).

بمُهْلَةٍ وتَرَاخٍ، وتَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَعْطُوفَهَا مُتَأَخَّرٌ فِي الْمَرْتَبَةِ عَنِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، فَهُوَ جَائِزٌ.
وكذلك إذا قال: مَا شِئْتَ فَقَط. وَهُوَ مِمَّا يُمَكِّنُ فِيهِ مَشِئَةُ الْخَلْقِ؛ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ؛ كَمَا قَالَ
النَّبِيُّ ﷺ لِرَجُلٍ سَأَلَهُ: أَتَوْضَأُ مِنْ لَحْمِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: «إِنْ شِئْتَ» ^(١) فَإِذَا كَانَتِ الْمَشِئَةُ
الَّتِي أُضِيفَتْ لِلْمَخْلُوقِ مِمَّا يُمَكِّنُهُ الْقِيَامُ بِهَا، وَلَمْ تُقَرَّنْ بِمَشِئَةِ اللَّهِ بِالْوَاوِ، فَلَا بَأْسَ؟
وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَهَلْ يَقُولُ: أَنَا بِاللَّهِ ثُمَّ بَكَ. جَزَمَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِالنَّفْيِ فِي الْأَوَّلِ، وَتَرَدَّدَ فِي
الثَّانِي؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَهُ: أَنَا بِاللَّهِ ثُمَّ بَكَ. يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ: أَنَا بِاللَّهِ وَجُودًا ثُمَّ بَكَ. وَهَذَا
لَا يَصِحُّ أَبَدًا؛ لِأَنَّهُ لَا إِيجَادَ مِنَ الْمَخْلُوقِ لشيءٍ؛ لِأَنَّ الْإِيجَادَ خَاصٌّ بِاللَّهِ ﷻ.
أَمَّا إِذَا كَانَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: أَنَا بِاللَّهِ ثُمَّ بَكَ اسْتِعَانَةً، فَهَذَا جَائِزٌ؛ لِأَنَّ الْاسْتِعَانَةَ بِالْمَخْلُوقِ
فِيمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ جَائِزَةٌ.

وإن كان المراد بقوله: أَنَا بِاللَّهِ ثُمَّ بَكَ عِيَادًا أَوْ لِيَادًا، فَهُوَ أَيْضًا جَائِزٌ؛ لِأَنَّ الْاسْتِعَانَةَ
بِالْمَخْلُوقِ فِيمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ جَائِزَةٌ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ وَجَدَ مُعَاذًا فَلْيَعِذْ بِهِ» ^(٢).
فلهذا تَرَدَّدَ الْبَخَارِيُّ: هَلْ يَقُولُهَا أَوَّلًا، وَذَلِكَ لِأَنَّ فِيهَا مَعْنَى وَاحِدًا لَا يَسْتَقِيمُ وَلَا يَتِمُّ
وَهُوَ: الْإِيجَادُ، فَإِنَّ الْمَخْلُوقَ لَا عِلَاقَةَ لَهُ بِإِيجَادِ.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١١ / ٥٤٠، ٥٤١):

قَوْلُهُ: بَابٌ: لَا يَقُولُ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ. وَهَلْ يَقُولُ: أَنَا بِاللَّهِ ثُمَّ بَكَ؟ هَكَذَا بَتَّ
الْحَكَمُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى وَتَوَقَّفَ فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ، وَالسَّبَبُ: أَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ وَقَعَتْ فِي
حَدِيثِ الْبَابِ الَّذِي أوردَهُ مُحْتَضَرًا وَسَاقَهُ مَطْوَلًا فِيمَا مَضَى، لَكِنْ إِنَّمَا وَقَعَ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ
الْمَلِكِ عَلَى سَبِيلِ الْامْتِحَانِ لِلْمَقُولِ لَهُ، فَتَطَرَّقَ إِلَيْهِ الْإِحْتِمَالُ... وَحَكَى ابْنُ التَّيْنِ، عَنْ أَبِي
جَعْفَرٍ الدَّائِدِيِّ قَالَ: لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرَهُ نَبِيًّا عَنِ الْقَوْلِ الْمَذْكُورِ فِي التَّرْجُمَةِ، وَقَدْ
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا نَقْمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [التَّوْبَةُ: ٧٤]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَاذِ
تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ...﴾ [الْأَنْعَامُ: ٣٧]. وَغَيْرُ ذَلِكَ.

وتعقبه بأن الذي قاله أبو جعفر ليس بظاهر؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «مَا شَاءَ وَشِئْتَ» تَشْرِيكَ فِي
مَشِئَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَمَّا الْآيَةُ فَإِنَّمَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ أَغْنَاهُمْ، وَأَنَّ رَسُولَهُ أَغْنَاهُمْ، وَهُوَ مِنَ اللَّهِ

(١) أخرجه مسلم (٣٦٠).

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٠١)، ومسلم (٢٨٨٦).

حقيقة؛ لأنه الذي قَدَّرَ ذلك، وَمِنَ الرُّسُولِ حَقِيقَةٌ؛ باعتبار تعاطي الفعل، وكذا الإِنْعَام: فَأَنْعَمَ اللهُ عَلَى زَيْدٍ بِالإِسْلَامِ، وَأَنْعَمَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ بِالْعِتْقِ، وهذا بخلافِ المُشَارَكَةِ فِي المَشِيتَةِ، فإنها مُنْصَرَفَةٌ لِّلَّهِ تَعَالَى فِي الحَقِيقَةِ، وَإِذَا نُسِبَتْ لغيره فبطريقِ المَجَازِ. وَقَالَ الْمُهَلَّبُ: إِنَّمَا أَرَادَ الْبَخَارِيُّ: أَنَّ قَوْلَهُ: مَا شَاءَ اللهُ ثُمَّ شِئْتُ جَائِزٌ، مُسْتَدَلٌّ بِقَوْلِهِ: أَنَا بِاللَّهِ ثُمَّ بِكَ. وَقَدْ جَاءَ هَذَا الْمَعْنَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنَّمَا جَازَ بِدُخُولِ (ثُمَّ)؛ لِأَنَّ مَشِيتَةَ اللهِ سَابِقَةٌ عَلَى مَشِيتَةِ خَلْقِهِ، وَلِهَا لَمْ يَكُنِ الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ عَلَى شَرْطِهِ اسْتَنْبَطَ مِنَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الَّذِي عَلَى شَرْطِهِ مَا يُؤَافِقُهُ.

وَأَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ: أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بِأَسَا أَنْ يَقُولَ: مَا شَاءَ اللهُ ثُمَّ شِئْتُ. وَكَانَ يَكْرَهُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ وَبِكَ. وَيُجِيزُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ ثُمَّ بِكَ. وَهُوَ مُطَابِقٌ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ مِمَّا أَشْرَتْ إِلَيْهِ.

تَنْبِيهِ: مَنَاسِبَةُ إِدْخَالِ هَذِهِ التَّرْجُمَةِ فِي كِتَابِ الْأَيَّانِ مِنْ جِهَةِ ذِكْرِ الْحَلْفِ فِي بَعْضِ طَرَقِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ كَمَا ذَكَرْتُ، وَمِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ قَدْ يَتَخَيَّلُ جَوَازُ الْيَمِينِ بِاللَّهِ، ثُمَّ بغيرِهِ عَلَى وَزَانٍ مَا وَقَعَ فِي قَوْلِهِ: أَنَا بِاللَّهِ ثُمَّ بِكَ. فَأَشَارَ إِلَى أَنَّ النَّهْيَ ثَبَتَ عَنِ التَّشْرِيكِ، وَوَرَدَ بِصُورَةِ التَّرْتِيبِ عَلَى لِسَانِ الْمَلِكِ، وَذَلِكَ فِيهَا عِدَا الْأَيَّانِ، أَمَا الْيَمِينُ بغيرِ ذَلِكَ، فَثَبَتَ النَّهْيُ عَنْهَا صَرِيحًا، فَلَا يُلْحَقُ بِهَا مَا وَرَدَ فِي غَيْرِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. انْتَهَى كَلَامُ الْحَافِظِ

عَلَى كُلِّ حَالٍ: قَوْلُهُ: أَنَا بِاللَّهِ ثُمَّ بِكَ. وَجَهٌ تَوَقَّفَ الْبَخَارِيُّ فِيهِ: هُوَ مَا أَشْرَتْ إِلَيْهِ مِنْ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْإِبْجَادُ، وَلَا مُشَارَكَةَ لِلْمَخْلُوقِ مَعَ اللهِ فِي الْإِبْجَادِ، لَا بِالتَّرْتِيبِ وَلَا بِالتَّشْرِيكِ. وَأَمَّا حَدِيثُ: لَا بِلَاغٍ لِي إِلَّا بِاللَّهِ ثُمَّ بِكَ. فَالْبَلَاغُ مَعْنَاهُ: الْوَصُولُ؛ يَعْنِي: لَا أَسْتَطِيعُ الْوَصُولَ إِلَى حَاجَتِي إِلَّا بِاللَّهِ ثُمَّ بِكَ. وَهَذَا خَصَّهُ؛ أَي: خَصَّهُ فِي الْبَلَاغِ، فَلَيْسَ كَقَوْلِهِ: أَنَا بِاللَّهِ ثُمَّ بِكَ. فَلَيْسَ مُحْتَمِلًا لِمَعْنَى فِيهِ كِرَاهَةً.

وَأَمَّا الْقِصَّةُ: فَقَدْ مَرَّتْ عَلَيْنَا، وَذَكَرْنَا مَا فِيهَا مِنَ الْفَوَائِدِ. وَلِيُعْلَمَ أَنَّ كُلَّ الْمَسَائِلِ الْكُونِيَّةِ لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ فِيهَا بَيْنَ اللهِ وَبَيْنَ الْمَخْلُوقِ إِلَّا بِ(ثُمَّ)، فَلَا يَجُوزُ: أَنَا أَعْتَمِدُ عَلَى اللهِ وَعَلَيْكَ.

أَمَّا الْمَسَائِلُ الشَّرْعِيَّةُ فَيَجُوزُ فِيهَا الْجَمْعُ بِالْوَاوِ مِثْلُ: (اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ) وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ [الزُّمَرُ: ٥٩]. فَهَذَا إِيْتَاءٌ شَرْعِيٌّ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَا نَقْمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [الزُّمَرُ: ٧٤]. فَهَذَا أَيْضًا: إِغْنَاءٌ شَرْعِيٌّ.

❖ وأما قوله: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ [الجن: ٣٧]. هذا الإنعام صحيح أنه كوني لكنَّ النعمتين مختلفتان فإن الله قد أنعم عليه بالإسلام، وأنعم عليه الرسول ﷺ بالعِتْق؛ لأن المراد به: زيد بن حارثة رضي الله عنه.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ﴾.

وقال ابن عباس: قال أبو بكر: والله يا رسول الله، لتحدثني بالذي أخطأت في الرؤيا. قال: لا تُقسِم.

❖ قوله: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ﴾ لا أدري هل أراد البخاري الآية التي في سورة النور وهي قوله: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾ [النور: ٥٣]. أو التي في سورة النحل وهي قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ﴾ [الحلقة: ٣٨].

فإن كانت الأولى: فإن الله ﷻ يقول: ﴿قُلْ لَا تُقْسِمُوا﴾ وهذه هي التي تطابق الأثر المعلق الذي ذكره المؤلف وهو قوله ﷺ لأبي بكر: «لا تُقسِم»؛ لأنهم كانوا يقولون: والله، لئن أَمَرْتَنَا لَنَخْرُجَنَّ. فقال الله تعالى: ﴿قُلْ لَا تُقْسِمُوا طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ﴾؛ يعني: عليكم طاعة معروفة بدون قَسَم.

وفي هذه الآية: إشارة إلى كراهة النذر؛ لأن النذر الزام العبد نفسه بما لم يجب عليه من العبادات.

❖ وقوله: قال أبو بكر: والله يا رسول الله، لتحدثني بالذي أخطأت في الرؤيا. قال: «لا تُقسِم». ظاهر الحديث: أن النبي ﷺ لم يُخبره، فإذا كان لم يخبره فهل يجب على أبي بكر أن يكفر؟ الجواب: نعم يجب عليه أن يكفر. فإذا قال قائل: إن الحديث لم يذكر فيه أنه كفر.

قلنا: هذا لا يمنع من وجوب كفارة؛ لأن السكوت عن شيء واجب لا يدل على سقوط الوجوب، بخلاف السكوت عن شيء لم يجب، فإن السكوت عن شيء لم يجب يدل على عدم الوجوب.

وهذه قاعدة قد تشبه على بعض الطلبة فيقول مثلاً: لم يذكر في هذا الحديث وجوب الكفارة، فنقول: لا حاجة لذكرها ما دام قد علم وجوبها من نصوص أخرى، فإن عدم ذكرها لا يدل على سقوط الوجوب بالاتفاق.

أما إذا لم يوجد إلا هذا الحديث الذي لم يُذكر فيه الوجوب فحينئذ نقول: عدم ذكر الوجوب دليل على عدم الوجوب.

وقوله: قال أبو بكر: والله يا رسول الله، لتحدثني بالذي أخطأت في الرؤيا. قال: «لا تقسم».

قال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (١١/٥٤٢):

هذا طرفٌ مختصرٌ من الحديث الطويل الآتي في كتاب التعبير: من طريق الزُّهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ فقال: إني رأيت الليلة في المنام ظلة تنطف من السمن والعسل. الحديث، وفيه: تعبير أبي بكر لها، وقوله للنبي ﷺ: فأخبرني يا رسول الله، أصبت أم أخطأت؟

قال: «أصبت بعضاً وأخطأت بعضاً»، قال: فوالله... إلى آخره، فقوله هنا: في (الرؤيا) من كلام المصنف؛ إشارة إلى ما اختصره من الحديث، وتقديره: في قصة الرؤيا التي رآها الرجل وقصّها على النبي ﷺ فعبرها... أبو بكر إلى آخره، وسيأتي شرحه هناك. والغرض من هنا: قوله: لا تقسم. موضع قوله: لا تحلف فأشار إلى الرد على من قال: إن من قال: أقسمت: انعقدت يمينه، ولو أنه قال بدل أقسمت: حلفت. لم تتعقد اتفاقاً إلا إن نوى اليمين أو قصد الإخبار بأنه سبق منه حلف.

وأيضاً فقد أمر ﷺ بإبرار القسم، ولو كان: أقسمت. يميناً لأبرأ أبو بكر حين قالها، ومن ثم أورد حديث البراء عقيب، ولهذا أورد حديث حارثة آخر الباب: «لو أقسم على الله لأبره». إشارة إلى أنها لو كانت يميناً لكان أبو بكر أحق بأن يبر قسمه؛ لأنه رأس أهل الجنة من هذه الأمة. انتهى كلام ابن حجر.

ولكن يرد عليه: أن أبا بكر قال للنبي ﷺ: فوالله لتحدثني بالذي أخطأت في الرؤيا. وهذا صريح في القسم.

فإن قيل: لماذا لم يبر النبي ﷺ قسم أبي بكر؟

فالجواب: أنه قد يكون من الخير عدم الإبرار بالقسم، فلعل هذه الرؤيا كان فيها شيئاً مكروهاً لو عبر لوقع، فلذلك لم يُخبر به النبي ﷺ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦٥٤- حَدَّثَنَا قَيْصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ سُؤَيْدٍ بْنِ مِقْرَنٍ، عَنْ الْبَرَاءِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ سُؤَيْدٍ بْنِ مِقْرَنٍ، عَنْ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِإِبْرَارِ الْمُقْسِمِ ^(١).

❦ قَوْلُهُ: «إِبْرَارُ الْمُقْسِمِ»؛ يعني: إذا أَقْسَمَ عَلَيْكَ أَخُوكَ، فَإِنْ مِنْ حَقِّهِ عَلَيْكَ أَنْ تَبَرَّ بِقَسَمِهِ، وَلَكِنْ هَذَا مُشْرُوطٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مُعْتَدِيًا، أَوْ كَانَ عَلَيْكَ ضَرَرٌ.

فَإِنْ كَانَ مُعْتَدِيًا، فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُكَ أَنْ تَبَرَّ بيمينِهِ، مِثْلُ: لَوْ قَالَ لَكَ: أَقْسِمُ عَلَيْكَ أَنْ تُخْبِرَنِي: كَيْفَ تَتَأَمَّعُ مَعَ أَهْلِكَ؟ وَمَاذَا تَأْكُلُ؟ وَكَمْ أَوْلَادِكَ؟ وَكَمْ مَالُكَ؟ فَهَذَا لَا يُبَرِّ، بَلْ هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُوَبَّحَ عَلَى هَذَا الْعَمَلِ، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ تَبَرَّ بيمينِهِ.

وكَذَلِكَ أَيْضًا: لَوْ كَانَ غَيْرَ مُعْتَدٍ وَلَكِنْ يَضُرُّنِي مَا أَخْبِرُهُ بِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُنِي أَنْ أَبَرَّ بيمينِهِ. أَمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، فَإِنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَمَرَ بِإِبْرَارِ الْمُقْسِمِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْقِيَامِ بِحَقِّ أَخِيكَ، وَانْتِفَاءِ تَعَرُّضِهِ لِلْكَفَارَةِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦٥٥- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنَا عَاصِمُ الْأَخْوَلُ، سَمِعْتُ أَبَا عُرْثَانَ يُحَدِّثُ عَنْ أُسَامَةَ: أَنَّ ابْنَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِ -وَمَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَسَعْدٌ، وَأَبِي أَوْابٍ- أَنَّ ابْنِي قَدْ احْتَضَرَ فَأَشْهَدْنَا، فَأَرْسَلَ يَقْرَأُ السَّلَامَ وَيَقُولُ: «إِنَّ لِلَّهِ مَا أَخَذَ وَمَا أَعْطَى، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ مُسَمًّى، فَلْتَصْبِرْ وَتَحْتَسِبْ». فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ تُقْسِمُ عَلَيْهِ فَقَامَ وَقُمْنَا مَعَهُ، فَلَمَّا قَعَدَ رُفِعَ إِلَيْهِ فَأَقْعَدَهُ فِي حِجْرِهِ وَنَفْسُ الصَّبِيِّ تَقَعَّقُ، فَقَاضَتْ عَيْنَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ سَعْدٌ: مَا هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «هَذِهِ رَحْمَةٌ يَضَعُهَا اللَّهُ فِي قُلُوبِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ، وَإِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ مَنْ عِبَادِهِ الرَّحِمَاءُ» ^(١).

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: قَوْلُهُ: «تُقْسِمُ عَلَيْهِ» فَأَبْرَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَحَضَرَ. وَهَلْ

الْإِبْرَارُ بِالْقَسَمِ وَاجِبٌ؟

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٠٦٦).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٩٢٣).

الجواب: لا، بل هو سنة مؤكدة. والصارف له عن الوجوب: أنه قد يكون فيه ضرر على الإنسان؛ إلا إن دعت الحاجة إلى الوجوب، مثل: لو حلف عليه أن يخبره مثلاً عن الذي يريد أن يعتدي على ماله، وما أشبه ذلك، فهنا ربما نقول بوجوب الإبرار. وإنما قلنا بعدم الوجوب؛ لأن في القول بالوجوب إلزاماً للغير بما لا يلزمه، ولسد الباب؛ لئلا يأتي الرجل إلى أخيه فيقول له: والله لتخبرني عن كذا. فيقع المَقْسَمُ عليه في الحرج. وقوله: «إنما يَرْحَمُ الله من عباده الرِّحَاءُ» هذه جملة فيها حَصْرٌ، وليس معنى ذلك: أن مَنْ لَا يَرْحَمُ لَا يَرْحَمُ، بل قد يَتَعَرَّضُ لِلرَّحْمَةِ مَنْ لَيْسَ عِنْدَهُ رَحْمَةٌ لِلخَلْقِ، لكن المعنى: أن رَحْمَةَ الخَلْقِ مِنْ أَسْبَابِ رَحْمَةِ الله، فالحصرُ هنا كأنه مَقْلُوبٌ، ومعناه: أن الرَّاخِمَ يَرْحَمُ، وَلَا يَقْتَضِي هَذَا: أَنَّ مَنْ لَا يَرْحَمُ النَّاسَ لَا يَرْحَمُهُ اللهُ مُطْلَقًا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٦٦٥٦- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَمُوتُ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ تَمَسُّهُ النَّارُ إِلَّا تَحِلَّةُ الْقَسَمِ»^(١).

٦٦٥٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنِي غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَعْبُدِ بْنِ خَالِدٍ، سَمِعْتُ حَارِثَةَ بْنَ وَهْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ كُلُّ ضَعِيفٍ مُتَضَعِّفٍ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللهِ لَا يَبْرُهُ، وَأَهْلُ النَّارِ كُلُّ جَوَاطِ عَتَلٍ مُسْتَكْبِرٍ»^(٢).

الحديث الأول بين النبي ﷺ وبين الناس فيه: أنه لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد ذكورا كانوا أو إناثا فتَمَسُّهُ النَّارُ إِلَّا تَحِلَّةُ الْقَسَمِ؛ يعني: أنهم يكونوا له حجابا من النار. وظاهر الحديث: أنه حتى لو كان هذا الذي مات له ثلاثة من الولد من أصحاب الكبار، ولكن قد يُقَالُ: إن موت الأولاد سبب من أسباب الجنة، والسبب قد يوجد له مانع غيره من الأسباب التي تكون سببا لدخول الجنة، ولكن يوجد مانع يمنع من الدخول.

(١) أخرجه مسلم (٢٦٣٢).

(٢) أخرجه مسلم (٢٨٥٣).

❖ وقوله: «إِلَّا تَحِلَّةَ الْقَسَمِ» المراد به: قوله تعالى: ﴿وَلَنْ نَكْفُرَ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ [٧١]. وقد اختلف العلماء في الورد المذكور في هذه الآية.

فمنهم من قال: إنه العبور على الصراط.

ومنهم من قال: إن المراد به أنهم يردونها فعلاً ويقعون فيها، ولكن لا يعدُّون فيها كما يعدُّ الكفار، بل هي نار خاصة.

والأصح: أن المراد به: العبور على الصراط، لكن ظاهر هذا الحديث: يرجح القول الثاني: وأنها تمسُّه فعلاً مباشرة.

❖ وقوله ﷺ: «لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَةٍ»؛ يعني: أنه له عند الله منزلة، لكنه عند الخلق لا منزلة له، فهو ضعيف متضعف، فهو بنفسه يرى نفسه ضعيفاً، وهو عند الناس أيضاً ضعيف، كما جاء في الحديث الآخر: «رُبَّ أَشْعَثَ أَغْبَرَ مدفوع بالأبواب لو أقسم على الله لأبره»^(١).

أما أهل النار، فإنهم العتاة كما قال ﷺ: كُلُّ جَوَّازٍ عَتَلٌ مستكبر - والعياذ بالله - فهو عات غليظ الطنح، كالعتلة وهي آلة يُحفر بها من الحديد صلبة.

والاستكبار: هو الاستعلاء على الخلق، فأهل الجنة تجدهم دائماً متضامنين متضاعفين لا يستكبرون، ولا يرفعون رؤوسهم، أما أهل النار فبالعكس. نسأل الله العافية.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠ - باب إِذَا قَالَ أَشْهَدُ بِاللَّهِ، أَوْ شَهِدْتُ بِاللَّهِ.

٦٦٥٨ - حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبِيدَةَ،

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «قَرْنِي»، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ، ثُمَّ يَحْيَى قَوْمٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ، وَيَمِينُهُ شَهَادَتُهُ»^(١). قَالَ إِبْرَاهِيمُ: وَكَانَ أَصْحَابُنَا يَنْهَوْنَ وَنَحْنُ غِلْمَانٌ أَنْ نَحْلِفَ بِالشَّهَادَةِ وَالْعَهْدِ.

❖ قوله: «يَنْهَوْنَ أَنْ نَحْلِفَ بِالشَّهَادَةِ وَالْعَهْدِ». الحلف بالشهادة أن يقول: أَشْهَدُ بِاللَّهِ،

(١) أخرجه مسلم (٢٦٢٢).

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٣٣).

ولهذا سَمَى النَّبِيُّ ﷺ الشَّهَادَةَ فِي اللَّعَانِ: أَيَانَا مَعَ أَنَّهَا شَهَادَةٌ. قَالَ تَعَالَى: ﴿شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [النِّسَاءُ: ٦٠]. ﴿وَيَذَرُوهَا الْعَذَابُ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [النِّسَاءُ: ٨٠]. فَإِذَا قَالَ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ. تَمَنَّى هَذَا شَهَادَةً وَيَمِينًا.

وعلى هذا حَمَلَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ: «تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ، وَيَمِينُهُ شَهَادَتَهُ». والوجهُ الثاني في الحديث: أَنَّهُمْ إِذَا شَهِدُوا أَكْثَرُوا الشَّهَادَةَ بِالْأَيَانِ، فَيَقُولُ مَثَلًا: أَشْهَدُ أَنْ فَلَانًا فِي ذِمَّتِهِ لِفَلَانٍ كَذَا، وَاللَّهُ إِنْ لَهُ كَذَا. فَهَمْ لَضَعْفِ أَمَانَتِهِمْ، وَعَدَمِ ثِقَتِهِمْ بَأَنْفُسِهِمْ، يَجْعَلُونَ مَعَ الشَّهَادَةِ يَمِينًا، فَأَحْيَانًا يَخْلِفُ ثُمَّ يَشْهَدُ، وَأَحْيَانًا يَشْهَدُ ثُمَّ يَخْلِفُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُؤْتَمِّنٍ، فَهُوَ ضَعِيفُ الْأَمَانَةِ عِنْدَ النَّاسِ، فَيُرِيدُ أَنْ يَقْوَى ذَلِكَ بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّهَادَةِ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١١ / ٥٤٤):

❖ قَوْلُهُ: «تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ». قَالَ الطَّحَاوِيُّ: أَيُّ: يُكْثِرُونَ الْإِيمَانَ فِي كُلِّ شَيْءٍ، حَتَّى يَصِيرَ لَهُمْ عَادَةٌ، فَيَخْلِفُ أَحَدُهُمْ حَيْثُ لَا يُرَادُّ مِنْهُ الْيَمِينُ، وَمِنْ قَبْلِ أَنْ يَسْتَحْلِفَ. وَقَالَ غَيْرُهُ: الْمُرَادُّ يَخْلِفُ عَلَى تَصْدِيقِ شَهَادَتِهِ قَبْلَ أَدَائِهَا أَوْ بَعْدَهُ، وَهَذَا إِذَا صَدَرَ مِنَ الشَّاهِدِ قَبْلَ الْحُكْمِ سَقَطَتْ شَهَادَتُهُ.

وَقِيلَ: الْمُرَادُّ التَّسَرُّعُ إِلَى الشَّهَادَةِ وَالْيَمِينِ وَالْحَرَصُ عَلَى ذَلِكَ، حَتَّى لَا يَذَرِي بَأَيِّهَا يَبْدَأُ لِقَلَّةِ مَبَالَتِهِ. انْتَهَى كَلَامُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ. وَالْقَوْلُ الثَّانِي: هُوَ الْأَصَحُّ، وَهُوَ أَنَّهُ يُؤَكِّدُ شَهَادَتَهُ بِيَمِينِهِ؛ لِعَدَمِ ثِقَتِهِ بِنَفْسِهِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١ - بَابُ عَهْدِ اللَّهِ ﷻ.

٦٦٥٩ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ وَمَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ كَاذِبَةٍ يَفْتَنُطَعُ بِهَا مَالَ رَجُلٍ مُسْلِمٍ - أَوْ قَالَ أَخِيهِ - لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ»، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَصْدِيقَهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ عَهْدَ اللَّهِ...﴾ [النِّسَاءُ: ٧٧].^(١)

٦٦٠- قَالَ سُلَيْمَانُ فِي حَدِيثِهِ: فَمَرَّ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ فَقَالَ: مَا يُحَدِّثُكُمْ عَبْدُ اللَّهِ؟ قَالُوا لَهُ: فَقَالَ الْأَشْعَثُ: نَزَلَتْ فِيَّ وَفِي صَاحِبٍ لِي فِي بَيْتٍ كَانَتْ بَيْنَنَا^(١).

❖ قَوْلُهُ: «بَابُ عَهْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ». عَهْدُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ هُوَ ذَكَرَهُ اللَّهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [التَّحْوِيلُ: ٧٧]. فَعَهْدُ اللَّهِ هُوَ مَا عَهِدَ بِهِ إِلَى عِبَادِهِ، وَمِنْهُ: بَيَانُ الْحَقِّ وَالْعِلْمِ الَّذِي أَعْطَاهُ اللَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْعَبْدَ، فَإِنْ إِعْطَاءُ اللَّهِ الْعَبْدَ عِلْمًا عَهْدٌ مِنَ اللَّهِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَبْدِ أَنْ يُبَيِّنَهُ لِلنَّاسِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [التَّحْوِيلُ: ١٨٧]. فَلَوْ سَأَلْتُ أَيَّ عَالَمٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ فَقُلْتُ: هَلْ بَيْنَكَ وَبَيْنَ اللَّهِ عَهْدٌ أَمَرْتَهُ، فَقُلْتَ: يَا رَبِّ أَعَاهِدُكَ أَنْ أُبَيِّنَ مَا عَلَّمْتَنِي إِلَى النَّاسِ؟ لَقَالَ: لَا بَلْ إِنْ إِعْطَاءُ اللَّهِ الْعِلْمَ لِلشَّخْصِ هُوَ نَفْسُهُ عَهْدٌ، لَكِنَّهُ عَهْدٌ بِالْفِعْلِ وَلَيْسَ عَهْدًا بِالْقَوْلِ.

❖ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ﴾؛ أَي: بِمَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ، سِوَاءٍ كَانَ هَذَا الْعَهْدُ بِاللَّفْظِ أَمْ بِالْفِعْلِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ فَعَهْدُهُ هُوَ الشَّاهِدُ مِنَ الْآيَةِ، وَذَلِكَ يَكُونُ فِي الْخُصُومَةِ، كَأَنْ يَقَعَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ خُصُومَةٌ فَيَدْعِي أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ أَنْ فِي ذِمَّتِهِ لَهُ كَذَا وَكَذَا، فَيَقُولُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ: لَيْسَ فِي ذِمَّتِي لَكَ شَيْءٌ، فَيُوجَّهُ الْقَاضِي إِلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمُدَّعَى بَيِّنَةٌ وَيَقُولُ لَهُ: أَتُخْلِفُ؟ فَيُخْلِفُ: وَاللَّهِ مَا فِي ذِمَّتِي لِفُلَانٍ شَيْءٌ. وَفِي هَذِهِ الْحَالِ يَحْكُمُ الْقَاضِي بِبَرَاءَةِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، فَيَكُونُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ الَّذِي حَلَفَ وَكَذَّبَ قَدْ اشْتَرَى بِيَمِينِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا، وَهُوَ مَا أَنْكَرَهُ مِنْ حَقِّ خَصْمِهِ، وَهُوَ قَلِيلٌ مِمَّا بَلَغَ مِنَ الْكَثْرَةِ؛ لِأَنَّ مَتَاعَ الدُّنْيَا كُلُّهَا قَلِيلٌ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ هَذِهِ الْيَمِينَ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ؛ أَي: الَّذِي يَخْلِفُ عَلَى يَمِينٍ كَاذِبَةٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ رَجُلٍ مُسْلِمٍ.

وَالْاِقْتِطَاعُ نَوْعَانِ؛ إِمَّا جَحْدُ مَا هُوَ لَهُ؛ يَعْنِي: مَا هُوَ لغيرِهِ. وَإِمَّا ادِّعَاءُ مَا لَيْسَ لَهُ؛ أَي: مَا لَيْسَ لِلْمُدَّعَى. فَإِذَا ادَّعَى عَلَى شَخْصٍ بَأَنَ فِي ذِمَّتِهِ لِفُلَانٍ كَذَا وَكَذَا، وَأَنْكَرَ، فَهَذَا اقْتِطَاعٌ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ. وَإِذَا ادَّعَى عَلَى شَخْصٍ بَأَنَ لَهُ فِي ذِمَّتِهِ كَذَا وَكَذَا ثُمَّ حَلَفَ عَلَى مَا ادَّعَى بِهِ فَهَذَا اقْتِطَاعٌ مَا عِنْدَ غَيْرِهِ.

❖ وقوله: «وهو عليه غضبان» جملةٌ حاليةٌ من لفظِ الجلالةِ في قوله: «لَقِيَ اللَّهَ» وفيه: إثباتُ الغضبِ لله ﷻ، والقاعدةُ عندَ السلفِ: أن الغضبَ صفةٌ حقيقيةٌ ثابتةٌ لله ﷻ، وأخطأ مَنْ فسرها بأنها الانتقامُ؛ لأن الانتقامَ فعلٌ وليس غضبًا، بل هو نتيجةُ الغضب، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَيْنَاهُ اسْقُونَا أَنْتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزَّحَرَةُ: ٥٥]. ﴿اسْقُونَا﴾؛ أي: أغضبونا، ومعلومٌ أن الجزاءَ غيرَ الشرطِ، و﴿اسْقُونَا﴾ هنا شرطٌ و﴿أَنْتَقَمْنَا﴾ جزاءٌ^(١).

وقد أنكر الأشاعرةُ وغيرُهم من أهلِ التعطيل وصفَ الله بالغضب، وقالوا: لأن الغضبَ هو غليانُ دم القلبِ لطلب الانتقام. وهذا لا يليقُ بالله. وجوابنا على هذا السَّفة: أن نقول: هذا الذي قلتم هو غضبُ المخلوق، أما غضبُ الخالقِ فإنه يليقُ به.

ونقولُ لهم: أنتم أثبتتم الإرادة، وصحَّحتم وصفَ الله بالإرادة، مع أن الإرادةَ هي: ميلُ المریدِ إلى ما يَنْفَعُه، أو يَدْفَعُ عنه مَضَرَّةً، ومعلومٌ: أن الله تعالى لا يَنْفَعُ بشيءٍ ولا يَضُرُّه شيءٌ. فإذا قالوا: هذه إرادةُ المخلوق. قلنا: قولوا أيضًا: هذا غضبُ المخلوق. وأثبتوا للمخلوقِ غضبًا يليقُ به كما أثبتتم له إرادةً تليقُ به، وإلا فأنتم مُتناقضون.



ثُمَّ قَالَ الْبَحَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢ - بَابُ الْحَلْفِ بِعِزَّةِ اللَّهِ، وَصِفَاتِهِ، وَكَلِمَاتِهِ.

وقال ابنُ عباس: كان النبي ﷺ يَقُولُ: أَعُوذُ بِعِزَّتِكَ.

وقال أبو هريرة، عن النبي ﷺ: «يَبْقَى رَجُلٌ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ اضْرِبْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ، لَا وَعِزَّتِكَ لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهَا».

وقال أبو سعيد: قال النبي ﷺ: «قال الله: لك ذلك وَعِشْرَةُ أَمْثَالِهِ». وقال أيوب: وَعِزَّتِكَ

لا غنى لي عن بركتك.

(١) سئل الشيخ رحمه الله: «الْمُسْتَقْمُ» هل هو صفة أم اسم؟
فأجاب رحمه الله: الْمُسْتَقْمُ صفة، ولكن ليست صفةً مطلقةً أيضًا، بل هي صفة فعلية مقيدة، فلا يجوز أن يطلق على الله ﷻ اسمُ «المستقم» أو صفةُ «المستقم»؛ لأن الله قَدِ ذَكَرَ، فقال: ﴿إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْقِمُونَ﴾ [الزَّحَرَةُ: ٢٢]. وقال: ﴿فَإِنَّمَا نَذْهَبُ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْقِمُونَ﴾ [الزَّحَرَةُ: ١٤]. أما قوله تعالى ﴿ذُو أَنْتِقَامٍ﴾ [التَّحْوِيمُ: ١٤]. أي: صَاحِبُ انتقام، وهذا لا يُعْطَى الوصفَ العام كما يُعْطَى وصفُ «المستقم»، ولهذا لا يصح أن نقول: «إن الله ذو انتقام» على سبيل الإطلاق، ولا يصح أن نقول: «إن الله هو الْمُسْتَقْمُ» على سبيل الإطلاق أيضًا.

٦٦٦١- حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ تَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ، حَتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعِزَّةِ فِيهَا قَدَمَهُ، فَتَقُولُ: قَطْ قَطْ، وَعِزَّتِكَ. وَيُزَوَّى بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ» ^(١) رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ.

❖ قوله: الحلف بعزة الله وصفاته وكلماته هو من باب عطف العام على الخاص؛ لأن العزة من الصفات، فيَجُوزُ للإنسان أن يَحْلِفَ بعزة الله فيقول: وعِزَّةُ اللَّهِ لَا أَفْعَلُ كَذَا. ويجوز كذلك أن يَحْلِفَ بأي صفة من صفات الله مثل أن يقول: وقدرة الله لَا فَعْلَنَ، وعلم الله لَا فَعْلَنَ، ورحمة الله لَا فَعْلَنَ.

إلا أن الصفات الخبرية غير الوجه مثل: اليد، والقدم، والعين في الحلف بها شيء من النظر أما، الوجه فيُحْلَفُ به؛ لأنه يُعْبَرُ به عن الذات، كقوله تعالى: ﴿وَبَعَثْنَا فِيهِ مِنْ رَبِّكَ آيَاتٍ﴾ [النمل: ٢٧]. فالصفات المعنوية يُحْلَفُ بها لا شك، سواء كانت هذه الصفات المعنوية ذاتية كاللازمة، أو فعلية. كالتى تَحْدُثُ تَبَعُ مشيئة الله ﷻ، مثل: النزول إلى السماء الدنيا. فإذا قلت: واستواء الله على عرشه: فالحلف جائز، وإذا قلت: ونزول الله إلى السماء الدنيا فهو جائز، وإن كان بصفة فعلية. وإذا قلت: ووجه الله لَا فَعْلَنَ فجائز. أما يدُ الله، وأُصْبُعُ الله، وما أشبه ذلك من الصفات الخبرية فهذه محل نظر.

❖ وقوله: «وكلماته»؛ أي: كلمات الله، وكلمات الله أيضًا يجوز الحلف بها، وهي من صفاته، وعطفها على الصفات من باب عطف الخاص على العام، ففي الترجمة عطف عام على خاص، وعطف خاص على عام.

فكلمات الله ﷻ يجوز الحلف بها، فتقول مثلاً: وكلمات الله التَّامَّاتِ لَا فَعْلَنَ كَذَا. ولا بأس؛ لأن الكلمات صفة من صفات الله ﷻ، فيَجُوزُ الحلف بها.

ثم استدلل البخاري رحمه الله بحديث ابن عباس: أن النبي ﷺ كان يقول: «أَعُوذُ بِعِزَّةِ اللَّهِ» فاستعاضَ ﷺ بعِزَّةِ اللَّهِ ﷻ، فاستنبط البخاري من ذلك جواز الحلف بالعِزَّة، وقد قال الله عن إبليس: ﴿فَاعْرِضْكَ لَعْنَتِهِمْ﴾ [الحج: ٨٢]. وهذه صيغة قسم؛ لأنها أُجِيبَتْ باللام التي هي جواب القسم.

(١) أخرجه مسلم (٢٨٤٧).

(٢) سبق تخريجه.

❖ وقوله: وقال أبو هريرة: يَنْقَى رجلٌ بين الجنة والنار فيقول: يا ربَّ اصْرِفْ وجهي عن النار، لا وعِزَّتِكَ لا أسألكَ غيرها^(١).

❖ قوله: «لا وعِزَّتِكَ» هذا للتأكيد والشاهد: قوله: «وعِزَّتِكَ».

❖ وقوله: وقال أيوب: وعِزَّتِكَ لا غنى بي عن بركتك^(٢). هذا حَلِفٌ من نبيٍّ، والأنبياء مُبرِّوون من الشرك، فلا يُمكنُ أن يحلفوا بيمينٍ لا يحلُّ القسمُ بها.

❖ وقوله: «فتقول: قَطْ قَطْ وعِزَّتِكَ». يعني: حَسْبِي حَسْبِي وعِزَّتِكَ.

❖ وقوله: «حتى يَضَعَ ربُّ العِزَّة». قد يُشكِّلُ على البعض: كيف أضاف «ربُّ» إلى «العِزَّة» وهي صفةٌ من صفاته غيرُ مخلوقة؟

فنقول: إن الربَّ هنا بمعنى صاحبٍ، وليست بمعنى خالقٍ، فربُّ العِزَّة؛ أي: صاحبُ العِزَّة. وفي هذا الحديث: إثباتُ القدمِ لله ﷻ، وهو قَدَمٌ حَقِيقِيٌّ يَلِيقُ به ﷻ، ولا يُشبهُ أقدامَ

المخلوقين.

وأنكر أهلُ التعطيل هذا، وقالوا: لا يُمكنُ أن يكونَ لله قَدَمٌ، وإنما المرادُ بقوله هنا: «حتى يَضَعَ ربُّ العِزَّة فيها قَدَمَه»؛ يعني: مَنْ قَدَّمَهم إلى النارِ.

ولا شكَّ أن هذا تحريفٌ للكلمِ عن مواضعه لما يلي:

أولاً: لأن هذا يكونُ في الآخرة، فالنارُ لا يَزَالُ يُلقَى فيها، وهي تقول: هل من مزيد.

وثانياً: أن قوله: «يُزَوَّى بعضها إلى بعض» لا يُناسبُه أن يُلقَى فيها أناسٌ؛ لأنه إذا ألقى

فيها أناس فإن هذا يقتضي أنها تتسع، بخلاف ما إذا وضع الله فيها القدم فإنها تنم وينزوي بعضها إلى بعض وتقول: قَطْ قَطْ.

فيستفاد من هذه الترجمة: جواز الحلف بكل صفة من صفات الله: كالعِزَّة، والكلماتِ،

والقدرة، والعلم، وكل صفة من صفات الله.



(١) أخرجه مسلم (١٨٢).

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٩١)، وأحمد (٣١٤/٢).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣ - بَابُ قَوْلِ الرَّجُلِ: لَعَمْرُ اللَّهِ.

قال ابن عباس: لَعَمْرُكَ: لَعِيشُكَ.

وقوله: قَوْلُ الرَّجُلِ: لَعَمْرُ اللَّهِ؛ يعني: هل هذا يمين أم لا؟ فنقول: إن صيغته ليست صيغة قَسَمٍ؛ لأن القَسَمَ يَكُونُ بِالْوَاوِ، والبَاءِ، والتَّاءِ، أو الهاءِ مثل: ها الله. لكنه بمعنى القَسَمِ. وعَمْرُ اللَّهِ؛ أي: حياة الله.

وقول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَعَمْرُكَ»، يعني: قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ﴾ [الفتح: ٧٢]. قال: لَعِيشُكَ؛ أي: لِحَيَاتِكَ، وليس المراد العيش الذي يُؤْكَلُ، فعاش، يَعِيشُ، عَيْشًا، يعني: حياة.

هذا من باب قَسَمِ اللَّهِ ﷻ بحياة النبي ﷺ، والله أن يُقَسَمَ بما شاء مِنْ خَلْقِهِ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثُ مَرْفُوعَةٌ وَمَوْقُوفَةٌ تَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْحَلْفِ بِقَوْلِهِ: «لَعَمْرُكَ»^(١)؛ أي: أن يَقُولَ الْإِنْسَانُ: لَعَمْرُكَ.

ولكن كما ذكرْتُ هذا ليس قَسَمًا صَرِيحًا، إنما هو بمعنى القَسَمِ، فهو كقول الرجل لزوجته: إن فعلت كذا فانت طالق يُريدُ بذلك الحَلْفَ.

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الفتح» (١١/٥٤٧):

وقوله: «بَابُ قَوْلِ الرَّجُلِ: لَعَمْرُ اللَّهِ»؛ أي: هل يَكُونُ يَمِينًا؟ وهو مبني على تفسيري: لَعَمْرُ، ولذلك ذكر أثر ابن عباس، وقد تقدّم في تفسير سورة الحجر، وأن ابن أبي حاتم وصله، وأخرج أيضًا عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس قوله في قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ﴾؛ أي: حياتك.

قال الراغب: العَمْرُ -بالم وبالفَتْحِ واحدٌ-، ولكن خُصَّ الحَلْفُ بالثاني، قال الشاعر:

عَمْرُكَ اللَّهُ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

أي: سألتُ اللَّهَ أن يُطِيلَ عَمْرُكَ.

وقال أبو القاسم الرَّجَّاجُ: العَمْرُ: الحَيَاةُ، فَمَنْ قَالَ: لَعَمْرُ اللَّهِ. كأنه حَلَفَ ببقاءِ اللَّهِ، واللامُ للتوكيد والخبرُ محذوفٌ؛ أي: ما أَقْسِمُ بِهِ، وَمَنْ ثَمَّ قَالَ هَالِكِيَّةً وَالحَنْفِيَّةُ: تَنَعَّدُ بِهَا

(١) انظر «صحيح مسلم» (١٧٦٩).

اليمين؛ لأن بقاء الله من صفة ذاته.

وعن مالك: لا يُعْجِبُنِي الْحَلِفُ بِذَلِكَ.

وقد أخرج إسحاق بن رَاهُوِيَه في «مُصَنَّفِهِ» عن عبد الرحمن بن أبي بكر قال: كانت يمين

عثمان بن أبي العاص: لعمرى.

وقال الشافعي وإسحاق: لا تكون يمينًا إلا بالنية، لأنه يُطْلَقُ عَلَى الْعِلْمِ وَعَلَى الْحَقِّ،

وقد يُرَادُ بِالْعِلْمِ، الْمَعْلُومُ، وبالحق: ما أَوْجَبَهُ اللَّهُ.

وعن أحمد كالْمَذْهَبَيْنِ، والراجحُ عنه: كالشافعي.

وأجابوا عن الآية: بأن الله أن يُقَسِّمَ مِنْ خَلْقِهِ بِمَا شَاءَ، وليس ذلك لهم؛ لِثُبُوتِ النَّهْيِ عَنِ الْحَلِفِ

بغير الله. وقد عدَّ الأئمة ذلك في فضائل النبي ﷺ، وأيضًا فإن اللام ليست من أدوات القَسَمِ؛ لأنها

محصورة في الواو، والباء، والتاء كما تقدَّم بيانه في: «باب كيف كانت يمين النبي ﷺ». اهـ



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦٦٢ - حَدَّثَنَا الْأُوَيْسِيُّ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ. ح وَحَدَّثَنَا حَجَّاجُ

بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ النُّمَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا يُونُسُ، قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ، قَالَ:

سَمِعْتُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ، وَسَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، وَعَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ، وَعُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ

حَدِيثِ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الْإِفْكِ مَا قَالُوا فَبَرَّاهَا اللَّهُ - وَكُلُّ حَدِيثِي

طَائِفَةٌ مِنَ الْحَدِيثِ - فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَاسْتَعْذَرَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِيٍّ، فَقَامَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ فَقَالَ

لِسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ: لَعَمْرُ اللَّهِ لَنَقْتُلَنَّه ^(١).

الشاهد من هذا الحديث: قوله: لَعَمْرُ اللَّهِ. فقد أقرهم النبي ﷺ على ذلك.

وعمرُ الله؛ يعني: حياته. وقصة الإفك لا تحفى؛ فإن المنافقين رَوَّجُوا: أن عائشة رضي الله عنها

حصل منها ما هي بريئة منه، حين تَخَلَّفَتْ عن الجيش في طلبِ عَقْدٍ لَهَا أو في قضاء حاجتها،

فوجدوها صفوان بن المُعْطَلِ رضي الله عنه فحملها على بغيره، فخاصَّ الناس في هذا خَوْصًا عَظِيمًا،

والقصة معروفة مشهورة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤ - بَابُ: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ عَفُورٌ

حَلِيمٌ ﴿٢٢٥﴾ [البقرة: ٢٢٥].

قَوْلُهُ: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ اللَّغْوُ مَعْنَاهُ الَّذِي لَا يُقْصَدُ؛ وَلِهَذَا قَالَ: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ وَفِي آيَةِ الْهَادِئَةِ قَالَ: ﴿يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [البقرة: ٨٩]. أَيْ: بِمَا أَنْفَقْتُمْ عَقْدَهُ، وَأَحْكَمْتُمْ عَقْدَهُ، أَمَا الشَّيْءُ الَّذِي لَا يُقْصَدُ فَهُوَ لَغْوٌ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦٦٣ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ﴾. قَالَ: قَالَتْ: أُنْزِلَتْ فِي قَوْلِهِ: لَا وَاللَّهِ، وَبَلَى وَاللَّهِ.

قَوْلُهَا: أُنْزِلَتْ فِي قَوْلِهِ: لَا وَاللَّهِ، وَبَلَى وَاللَّهِ؛ أَيْ: فِي عَرْضِ الْحَدِيثِ، فَالْإِنْسَانُ دَائِمًا يَتَحَدَّثُ، أَوْ تَحَدَّثُ النَّاسُ إِلَيْهِ، فَيَقُولُ مَثَلًا: لَا وَاللَّهِ لَا أَذْهَبُ، لَا وَاللَّهِ لَنْ آتِي، بَلَى وَاللَّهِ قَدْ رَأَيْتُ فُلَانًا، فَهَذِهِ الْكَلِمَاتُ تَعْدُ لَغْوًا لَا يُؤَاخِذُ عَلَيْهَا الْإِنْسَانُ لَا مِنْ جِهَةِ انْعِقَادِهَا وَإِلْزَامِهَا بِالْكَفَّارَةِ إِذَا حُنَتْ، وَلَا مِنْ جِهَةِ الْإِثْمِ بِهَا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ قَاصِدٍ لَهُ.

وَاسْتَدَلَّ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى أَنَّ كُلَّ كَلَامٍ لَا يُقْصَدُ فَلَا حُكْمَ لَهُ.

فَعَلَى هَذَا فَإِنْ بَعْضُ النَّاسِ يَكْتُمُ عَلَى أَلْسِنَتِهِمُ الطَّلَاقَ، يَقُولُ: عَلَيَّ الطَّلَاقُ مَا فَعَلْتُ كَذَا. عَلَيَّ الطَّلَاقُ لَا أَفْعَلُ كَذَا.

إِلَّا أَنَّهُ لَا يُقْصَدُ، فَيُجْعَلُ هَذَا كَحُكْمِ الْيَمِينِ لَغْوًا لَا يُؤَاخِذُ بِهِ الْإِنْسَانُ؛ ذَلِكَ لِأَنَّهُ هُنَاكَ فَرْقًا ظَاهِرًا بَيْنَ الشَّيْءِ الَّذِي تَقْصِدُهُ وَتَعْزِمُ عَلَيْهِ، وَبَيْنَ الشَّيْءِ الَّذِي يَأْتِي بِدُونِ قَصْدٍ، فَالثَّانِي: لَا حُكْمَ لَهُ، وَالْأَوَّلُ: هُوَ الَّذِي يُؤَاخِذُ بِهِ الْإِنْسَانُ.

وَهُنَا يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُثَبِّهَ عَلَى مَسْأَلَةٍ، وَهِيَ: أَنَّ الْحَلْفَ عَلَى الْمَاضِي لَيْسَ فِيهِ كَفَّارَةٌ، إِنَّمَا فِيهِ إِثْمٌ، أَوْ سَلَامَةٌ، ثُمَّ الْإِثْمُ قَدْ يَكُونُ مِنَ الْكِبَائِرِ، وَقَدْ يَكُونُ دُونَ ذَلِكَ.

فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: السَّلَامَةُ، إِثْمٌ دُونَ الْكِبَائِرِ، إِثْمٌ مِنَ الْكِبَائِرِ.

فَإِذَا قُلْتَ: وَاللَّهِ مَا فَعَلْتُ كَذَا. فَلَا تَخْلُو مِنْ ثَلَاثِ حَالَاتٍ: إِمَّا أَنْ تَكُونَ لَمْ تَفْعَلْ فَأَنْتَ سَالِمٌ، أَوْ أَنْكَ فَعَلْتَهُ وَلَكِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ اقْتِطَاعٌ مَالٍ مُسْلِمٍ، فَأَنْتَ أَثِمٌّ لَكِنَّهُ إِثْمٌ دُونَ الْكِبَائِرِ، أَوْ

يكون فيه اقتطاعُ مالٍ مسلمٍ فهذا من الكبائر.
أما الذي فيه الكفارةُ: فهو الحلفُ على شيءٍ في المستقبلِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥ - بَابُ: إِذَا حَنَثَ نَاسِيًا فِي الْأَيَّانِ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ

فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٥]. وَقَالَ: ﴿لَا تُؤَاخِذُنِي بِمَا نَسِيتُ﴾ [التَّوْبَةُ: ١٧٣].

قَوْلُهُ: إِذَا حَنَثَ نَاسِيًا فِي الْأَيَّانِ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ﴾، أَرَدَفَ التَّرْجُمَةَ بِالْأَيَّةِ؛ لِيُبَيِّنَ أَنَّ الْخَطَأَ كَالنَّسْيَانِ، وَالنَّسْيَانُ: هُوَ ذُهُولُ الْقَلْبِ عَنْ مَعْلُومٍ، وَالْخَطَأُ: هُوَ الْجَهْلُ بِالشَّيْءِ الْمَعْلُومِ، فَالْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يُفَصِّحْ فِي التَّرْجُمَةِ عَنْ حُكْمِ الْحِنْثِ نَاسِيًا؛ إِلَّا إِنْ إِرْدَافَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ﴾ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا حَنَثَ نَاسِيًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وَالْحِنْثُ: هُوَ أَنْ يَفْعَلَ مَا حَلَفَ عَلَى تَرْكِهِ، أَوْ يَتْرَكَ مَا حَلَفَ عَلَى فَعْلِهِ. فَلِذَا كَانَ نَاسِيًا فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ، وَإِذَا كَانَ جَاهِلًا - وَهُوَ الْمَخْطِئُ - فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ عَلَيْهِ أَنْ يَتَخَلَّصَ مِنْهُ إِذَا ذَكَرَ أَوْ عَلِمَ.

فَإِذَا قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَلْبَسُ هَذَا الثَّوبَ، ثُمَّ لَبِسَهُ نَاسِيًا، ثُمَّ ذَكَرَ وَجَبَ عَلَيْهِ خَلْعُهُ.

وَلَوْ قَالَ: لَا وَاللَّهِ لَا أَلْبَسُ هَذَا الثَّوبَ ثُمَّ لَبِسَهُ يَظُنُّهُ غَيْرَهُ، ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ هُوَ وَجَبَ عَلَيْهِ خَلْعُهُ.

وَلَوْ حَلَفَ أَلَّا يُكَلِّمَ فَلَانًا، فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَجَعَلَ يُكَلِّمُهُ وَهُوَ لَا يَذَرِي مَنْ هُوَ، ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ هُوَ. وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُمَسِكَ عَنْ كَلَامِهِ فَوْرًا، وَمَا سَبَقَ فُلَيْسَ عَلَيْهِ فِيهِ شَيْءٌ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦٦٤ - حَدَّثَنَا خَلَاذُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا زُرَّارَةُ بْنُ أَوْفَى، عَنْ

أَبِي هُرَيْرَةَ يَرْفَعُهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَمَّا وَسَوَسَتْ، أَوْ حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا، مَا لَكُمْ تَعْمَلُ بِهِ، أَوْ تَكَلَّمُ»^(١).

هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ: بَيَانُ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْنَا، وَهِيَ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا حَدَّثَتْهُ نَفْسُهُ بِشَيْءٍ وَلَمْ يَرْكَنْ

إليه، فإنه مَغْفُورٌ عنه أَيَا كَانَ هذا الشيءُ، حتى فيما يَتَعَلَّقُ بِالْخَالِقِ ﷻ، فَإِذَا حَدَّثْتُكَ نَفْسُكَ فِيما يَتَعَلَّقُ بِالْخَالِقِ ﷻ بِشَيْءٍ لَا يَلِيقُ بِهِ ﷻ، وَلَكِنَّكَ لَمْ تَرْكَنْ إِلَى هَذَا الشَّيْءِ، فَإِنْ هَذَا لَا يَضُرُّكَ، وَلَكِنْ عَلَيْكَ أَنْ تَسْتَعِيدَ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، وَأَنْ تَنْتَهِيَ عَنْهُ، فَإِنْ رَكَنتَ إِلَيْهِ صَارَ عَمَلًا قَلْبِيًّا تَوَّاهُ عَلَيْهِ.

فَإِنْ قِيلَ: مَا الْعَلَاقَةُ بَيْنَ الْبَابِ وَالْحَدِيثِ. فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْعَلَاقَةَ بَيْنَهُمَا: هِيَ أَنَّ حَدِيثَ النَّفْسِ لَا يُؤَاخِذُ الْإِنْسَانَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ أَحْيَانًا بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ، وَبِغَيْرِ إِرَادَتِهِ، فَكَذَلِكَ النِّسْيَانُ لَمْ يَخْتَرِ الْإِنْسَانُ فِيهِ الْحِنْثَ، وَكَذَلِكَ الْخَطَأُ لَمْ يَقْصِدْ فِيهِ الْإِنْسَانُ الْحِنْثَ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦٦٥- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ - أَوْ مُحَمَّدٌ عَنْهُ - عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ شِهَابٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ طَلْحَةَ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنَ الْعَاصِ حَدَّثَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَيْنَمَا هُوَ يَخْطُبُ يَوْمَ النَّحْرِ إِذْ قَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: كُنْتُ أَحْسِبُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَذَا وَكَذَا، ثُمَّ قَامَ آخَرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كُنْتُ أَحْسِبُ كَذَا وَكَذَا لِهُوَ لَاءِ الثَّلَاثِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «افْعَلْ وَلَا حَرَجَ»، لَهُنَّ كُلُّهُنَّ يَوْمَيْنِذٍ، فَمَا سُئِلَ يَوْمَيْنِذٍ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا قَالَ: «افْعَلْ افْعَلْ وَلَا حَرَجَ»^(١).

٦٦٦٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ زُرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ. قَالَ: «لَا حَرَجَ». قَالَ آخَرُ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ. قَالَ: «لَا حَرَجَ» قَالَ آخَرُ: ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ. قَالَ: «لَا حَرَجَ»^(٢).

فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْأَخِيرِ: بَيَانٌ لِلثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ، وَهِيَ الْمَسَائِلُ الَّتِي سُئِلَ عَنْهَا النَّبِيُّ ﷺ وَهِيَ:

الأولى: قَالَ: زُرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ؛ يَعْنِي: طُفْتُ طَوَافَ الزِّيَارَةِ قَبْلَ الرَّمْيِ؛ أَيْ: قَبْلَ رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ.

والثانية: قَالَ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ، وَالذَّبْحُ يَكُونُ قَبْلَ الْحَلْقِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٦].

(١) أخرجه مسلم (١٣٠٦).

(٢) أخرجه مسلم (١٣٠٧).

والثالثة: قال: ذبحت قبل أن أزمي.

❦ وقوله: «لا حَرَج»؛ يعني: ليس عليك إثم، وحديثُ عبد الله بن عمرو بن العاص مطلق، وأما حديثُ ابن عباسٍ فهو مقيدٌ.

❦ وقوله ﷺ: «افعل ولا حَرَج». من غير أن يقول: ولا تُعذ. يدلُّ على أن الترتيبَ بين هذه الأفعال ليس على سبيل الوجوب، وإنما هو على سبيل الاستحباب.

وكان البخاريّ كان يريد أن يبين الثلاث المذكورة في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص بحديث ابن عباس.



ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦٦٧- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يُصَلِّي وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ، فَجَاءَ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: «ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» فَرَجَعَ فَصَلَّى، ثُمَّ سَلَّمَ، فَقَالَ: «وَعَلَيْكَ، ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» قَالَ فِي الثَّالِثَةِ: فَأَعْلِمَنِي. قَالَ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَاسْبِغِ الْوُضُوءَ، ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ، فَكَبِّرْ وَاقْرَأْ بِمَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ رَأْسَكَ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَسْتَوِيَ وَتَطْمِئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَسْتَوِيَ قَائِمًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا»^(١).

الشاهد من هذا: أن الرسول لم يأمره بإعادة ما سبق من صلاته؛ لأنه كان جاهلاً.



ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦٦٨- حَدَّثَنَا فَرُوزَةُ بْنُ أَبِي الْمَغْرَاءِ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: هُزِمَ الْمُشْرِكُونَ يَوْمَ أُحُدٍ هَزِيمَةً تُعْرَفُ فِيهِمْ فَصْرَخَ إِبْلِيسُ: أَيَّ عِبَادِ اللَّهِ أَخْرَأَكُم، فَرَجَعَتْ أُولَاهُمْ فَاجْتَلَدَتْ هِيَ وَأَخْرَأَهُمْ، فَنَظَرَ حَدِيثُهُ بَنُ الْيَمَانِ فَإِذَا هُوَ

بِأَبِيهِ فَقَالَ: أَبِي أَبِي، قَالَتْ: فَوَاللَّهِ مَا أَنْحَجَزُوا حَتَّى قَتَلُوهُ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ: غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ. قَالَ عُرْوَةُ: فَوَاللَّهِ مَا زَالَتْ فِي حُذَيْفَةَ مِنْهَا بَقِيَّةٌ حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ.

الشاهد من هذا الحديث: أنهم قتلوا أبا حذيفة رضي الله عنه جهلاً؛ لأنهم مع شدة القتال لم يعرفوه.
 وقوله: «أبي أبي». ناداهم عليه السلام؛ لئلا يقتلوا أباه خطأ؛ إلا أنهم مع شدة القتال لم يتنبهوا له فقتلوه، ومع ذلك فقد تصدق عليه السلام بدينه على المسلمين.

وقوله: «فما زالت فيه بقية حتى لقي الله». وفي رواية: بقية خير حتى لقي الله.
 والمعنى يعني: أن هذه القضية اكتسب فيها حذيفة عليه السلام خيراً فصار فيه بقية خير، والإنسان قد يوفق في بعض القضايا، حتى يجعل الله فيه خيراً كثيراً بسببها.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٦٦٦٩ - حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَوْفٌ، عَنْ خَلَّاسٍ، وَمُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ نَاسِيًا وَهُوَ صَائِمٌ فَلَيْتِمَ صَوْمُهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ»^(١).

هذا الحديث أيضاً فيه: العفو عن النسيان في فريضة من فرائض الإسلام وهي الصيام، فكَذَلِكَ يَكُونُ الْعَفْوُ فِي الْحَنْثِ فِي الْيَمِينِ مِنْ بَابِ أَوَّلَى.

والصحيح أيضاً: أن النسيان أو الجهل مَعْفُوٌّ عَنْهَا حَتَّى فِي الطَّلَاقِ، فَلَوْ قَالَ لَزَوْجَتِهِ: إِنْ كَلَّمْتِ فَلَانَا فَانْتَ طَالِقٌ. فَكَلَّمْتَهُ نَاسِيَةً فَإِنَّمَا لَا تُطَلِّقُ، حَتَّى وَلَوْ أَرَادَ الطَّلَاقَ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَلَّمْتَهُ جَاهِلَةً، فَإِنَّمَا لَا تُطَلِّقُ وَلَوْ أَرَادَ الطَّلَاقَ، وَأَمَّا إِذَا أَرَادَ الْيَمِينَ فَهِيَ يَمِينٌ، كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٦٦٧٠ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ قَالَ: صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ فَقَامَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ فَمَضَى فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ أَنْتَظَرَ النَّاسَ تَسْلِيمَهُ، فَكَبَّرَ وَسَجَدَ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ،

ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَسَلَّمُ ^(١).

هذا الحديث أيضًا فيه: العَفْوُ عن النسيان، وذلك أنه ترك واجبًا من واجبات الصلاة، لكن لما كان نسيانًا جبره سجود السَّهْوِ.

وليعلم أن سجود السَّهْوِ إذا كان عن نقص فإنه يَكُونُ قَبْلَ السلام، وإذا كان عن زيادة فإنه يَكُونُ بَعْدَ السلام، وإذا كان عن شَكٍّ وكان هناك ترجيحٌ فإنه يَكُونُ بَعْدَ السلام، وإن لم يَكُنْ هناك ترجيحٌ فإنه يكون قبل السلام.

فالإنسان إذا نسي وترك واجبًا من واجبات الصلاة فإن صلاته لا تبطل، ولكن عليه سجود السَّهْوِ قبل السلام.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦٧١ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، سَمِعَ عَبْدَ الْعَزِيزِ بْنَ عَبْدِ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِهِمْ صَلَاةَ الظُّهْرِ فَرَادَ أَوْ نَقَصَ مِنْهَا - قَالَ مَنْصُورٌ: لَا أَدْرِي إِبْرَاهِيمُ وَهُمْ أَمْ عَلْقَمَةُ - قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقْصُرْتَ الصَّلَاةَ أَمْ نَسِيتَ؟ قَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالُوا: صَلَّيْتَ كَذَا وَكَذَا. قَالَ: فَسَجَدَ بِهِمْ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ قَالَ: «هَاتَانِ السَّجْدَتَانِ لِمَنْ لَا يَدْرِي زَادَ فِي صَلَاتِهِ أَمْ نَقَصَ، فَيَتَحَرَّى الصَّوَابَ فَيَتِمُّ مَا بَقِيَ ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ».

هذا الحديث أيضًا فيه: دليلٌ على أن مَنْ شَكَّ: أَصَلَّى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا، فإنه يَتَحَرَّى الصَّوَابَ، والصَّوَابُ هو ما تَرَجَّحَ عنده فَيَتِمُّ مَا بَقِيَ، ومنه السلام؛ يعني: وَيُسَلِّمُ، ثم بعد ذلك يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ.

على هذا: تَنْبِيْهِ قَاعِدَةٌ فِي بَابِ سَجُودِ السَّهْوِ وهي: أن الإنسان إذا شَكَّ في عدد الركعات، وَتَحَرَّى الصَّوَابَ وَبَنَى عَلَيْهِ، فإنه يَسْجُدُ بَعْدَ السلام.

أما موضوع الحديث: فإنه قد ثَبَتَ مِنْ غَيْرِ شَكٍّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى خَمْسًا، ولما سَلَّمَ قِيلَ لَهُ: أَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالُوا: صَلَّيْتَ خَمْسًا وَهُوَ صَرِيحٌ.

والشك هنا هو إما من إبراهيم أو من علقمة، لكن غيرهم لم يشك في أن الرسول صلى
خمساً، فسجد سجدتين بعد ما سلم.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦٧٢- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ
جُبَيْرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي بْنُ كَعْبٍ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:
﴿قَالَ لَا تَوَاضِعْ بِي مَا نَسِيتُ وَلَا تَرْهَقْنِي مِنْ أَمْرِ عُسْرٍ﴾ [٣٧] قَالَ: «كَانَتْ الْأُولَى مِنْ
مُوسَى نَسِيَانًا»^(١).

الشاهد من هذا الحديث: قوله: ﴿لَا تَوَاضِعْ بِي مَا نَسِيتُ﴾ فقد أقر النبي ﷺ ذلك وقال:
«كَانَتْ الْأُولَى مِنْ مُوسَى نَسِيَانًا».



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦٧٣- قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: كَتَبَ إِلَيَّ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ
عَوْنٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: قَالَ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ -وَكَانَ عِنْدَهُمْ ضَيْفٌ لَهُمْ-: فَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ
يَذْبَحُوا قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ؛ لِتَأْكُلَ ضَيْفُهُمْ، فَذَبَحُوا قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَأَمَرَهُ أَنْ
يُعِيدَ الذَّبْحَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عِنْدِي عَنَاقُ جَذَعٍ، عَنَاقُ لَبَنٍ هِيَ خَيْرٌ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ^(١).
فَكَانَ ابْنُ عَوْنٍ يَقِفُ فِي هَذَا الْمَكَانِ عَنْ حَدِيثِ الشَّعْبِيِّ، وَيُحَدِّثُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ
بِمِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَيَقِفُ فِي هَذَا الْمَكَانِ وَيَقُولُ: لَا أَذْرِي أَبْلَغَتِ الرُّخْصَةُ غَيْرُهُ أَمْ لَا. رَوَاهُ
أَبُو بَرْزَةَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٦٦٧٤- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ
جُنْدَبًا قَالَ: شَهِدْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى يَوْمَ عِيدٍ، ثُمَّ خَطَبَ، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ ذَبَحَ فَلْيَسِدْ لِمَكَانِهَا،
وَمَنْ لَمْ يَكُنْ ذَبَحَ فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ»^(٢).

(١) أخرجه مسلم (٢٣٨٠).

(٢) أخرجه مسلم (١٩٦١).

(٢) أخرجه مسلم (١٩٦٠).

كَأَنَّ الْبَخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ نَسْيَانِ الْمَأْمُورِ وَالْجَهْلِ بِهِ، وَبَيْنَ نَسْيَانِ الْمَحْذُورِ. وَنَسْيَانِ الْمَحْذُورِ سَبَقَ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ، فَإِذَا نُهِيتَ عَنْ شَيْءٍ فَعَمَلَتَهُ فَهَذَا يُسَمَّى: فَعَلٌ مَحْذُورٌ. فَإِذَا نَسِيتَ، فَقَدْ نَسِيتَ فِي فَعَلِ الْمَحْذُورِ.

وَإِذَا أَمَرْتَ بِشَيْءٍ فَتَرَكْتَهُ، فَهَذَا يُسَمَّى: تَرَكَ مَأْمُورٌ. وَهَذَا تُعَذَّرُ فِيهِ بِالنَّسْيَانِ مِنْ حَيْثُ الْإِثْمُ، أَمَا مِنْ حَيْثُ الْأَدَاءُ فَلَا تُعَذَّرُ، وَلِهَذَا لَوْ سَلَّمْتَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ نَاسِيًا فَلَا إِثْمَ عَلَيْكَ، وَلَكِنْ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَتَمَّمَ، كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ.

فَفِي قِصَّةِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ خَالَهُ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ جَاهِلًا؛ أَي: ذَبَحَ الْأُضْحِيَّةَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ صَلَاةَ الْعِيدِ جَاهِلًا، يَظُنُّ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَمَعَ هَذَا لَمْ يَعْذِرْهُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْجَهْلِ؛ لِأَنَّهُ جَهْلٌ فِي فَعَلِ مَأْمُورٍ، وَلِهَذَا أَمَرَهُ وَأَمَرَ غَيْرَهُ مِمَّنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَنْ يَذْبَحَ بِدَلَّهَا. وَنَظِيرُ ذَلِكَ: لَوْ صَلَّيْتَ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ جَاهِلًا، ثُمَّ تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّ الْوَقْتَ لَمْ يَدْخُلْ، وَجَبَ عَلَيْكَ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ.

❦ وَقَوْلُهُ: «عِنْدِي عَنَاقُ جَدْعٍ». وَالْعَنَاقُ: هِيَ الصَّغِيرَةُ مِنَ أَوْلَادِ الْهَامِزِ. وَقَدْ أَذِنَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي ذَبْحِهَا، كَمَا فِي غَيْرِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ، وَقَالَ لَهُ: «تُجْزِئُ عَنْكَ، وَلَا تُجْزِئُ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ» لِذَلِكَ فَإِنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ هَذَا مِنَ الْخَصِيصَةِ الشَّخْصِيَّةِ؛ يَعْنِي: أَنَّ إِجْزَاءَ الْعَنَاقِ خَاصٌّ بِهَذَا الرَّجُلِ شَخْصِيًّا، وَأَنْ غَيْرَهُ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَذْبَحَ عَنَاقًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ تُتِمَّ السَّنُّ الْوَاجِبَ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ:

إِنَّهُ لَيْسَ فِي الشَّرِيعَةِ تَخْصِيصُ شَخْصِيٍّ، بَلْ إِنَّمَا الْأَحْكَامُ تَتَّبِعُ الْمَعَانِيَ وَالْأَوْصَافَ، فَإِذَا وَجِدْتَ الْمَعَانِيَ وَالْأَوْصَافَ الْمَوْجِبَةَ لِهَذَا الْحُكْمِ ثَبَتَ الْحُكْمُ، حَتَّى خِصَائِصُ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ تَكُنْ خِصَائِصَ لَهُ شَخْصِيَّةً بَلْ هِيَ خِصَائِصُ مَعْنَوِيَّةٍ بِصِفَتِهِ رَسُولًا وَبِصِفَتِهِ نَبِيًّا ﷺ، فَخَصَّهُ اللَّهُ بِخِصَائِصٍ اقْتَضَاهَا هَذَا الْوَصْفُ، فَهَذَا الرَّجُلُ الَّذِي أَذِنَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِذَبْحِ الْعَنَاقِ، يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَوْ أَنَّ شَخْصًا حَصَلَ لَهُ مِثْلُ مَا حَصَلَ لِهَذَا الرَّجُلِ لَقُلْنَا: لَا بَأْسَ.

فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا جَاهِلًا ذَبَحَ أُضْحِيَّتَهُ قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَكَانَ عِنْدَهُ عَنَاقُ، فَأَرَادَ أَنْ يَذْبَحَهَا بِدَلَّا عَنْ الَّتِي ذَبَحَهَا؛ لَقُلْنَا لَهُ: إِنَّمَا تُجْزِئُ عَنْكَ.

ولو أراد أحد أن يذبح هذه العناق ابتداءً لقلنا: لا تُجزئ؛ لقول النبي ﷺ: «لا تذبحوا إلا مُسِنَّةً، إلا أن تعسر عليكم فتذبحوا جَذْعَةً مِنَ الضَّأْنِ»^(١).

والعناق ليست مُسِنَّةً فلا تُجزئ، لكن تُجزئ عن هذا الرجل الذي ذبح شاته المجزئة خطأً قبل الوقت، وأراد أن يُعيد الأضحية في وقتها، فأذن له الرسول ﷺ.

وما ذهب إليه شيخ الإسلام رحمه الله هو الصحيح؛ أي: أنه لا شيء في الشريعة يُعطى للشخص نفسه دون غيره لخصيصه فيه، بل لما حصل فيه من المعنى الذي أوجب هذا الحكم.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

١٦- بَابُ الْيَمِينِ الْغُمُوسِ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا نَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَرِلَ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا أَلْسُوهُ يَمَا صَدَدْتُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ٩٤].
دَخَلًا: مَكْرًا وَخِيَانَةً.

٦٦٧٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا فِرَاسٌ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْكَبَائِرُ: الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَالْيَمِينُ الْغُمُوسُ».

[الحديث ٦٦٧٥- طرفاه في ٦٨٧٠، ٦٩٢٠]

قَوْلُهُ رحمه الله: «بَابُ الْيَمِينِ الْغُمُوسِ». غُمُوسٌ فَعُولٌ، وَهِيَ صِغَةُ مَبَالِغَةٍ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْغَمْسِ، وَذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْيَمِينَ تَغْمِسُ صَاحِبَهَا فِي الْإِثْمِ، ثُمَّ فِي النَّارِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ هَلِ الْيَمِينُ الْغُمُوسُ فِي كُلِّ يَمِينٍ كَاذِبَةٍ، أَوْ أَنَّ الْيَمِينَ الْغُمُوسَ هِيَ مَا اقْتِطِعَ فِيهَا مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ فَقَطْ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ لِأَهْلِ الْعِلْمِ.

وَالرَّاجِحُ: أَنَّهَا الثَّانِيَّةُ؛ أَي: أَنَّهَا هِيَ الْيَمِينُ الَّتِي يُقْتَطَعُ بِهَا مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي وَرَدَ فِيهَا الْوَعْدُ، كَقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ يُقْتَطَعُ بِهَا مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ»^(٢).

(١) أخرجه مسلم (١٩٦٣).

(٢) أخرجه البخاري (٦٦٧٦)، ومسلم (١٣٨).

أما التي لا تتمن ذلك فلا شك أنها عظيمة؛ لأن الكذب من حيث هو كذبٌ محرّمٌ، وهو من كبائر الذنوب عند بعض أهل العلم وإحدى الروايتين عن أحمد رحمته، وإذا كان كذلك فإنه إذا اقترن باليمين الكاذبة صار أشدَّ إثمًا.

ثم استدلل المؤلف رحمته بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَخْذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ﴾ دَخَلًا؛ يعني: خيانةً ومكرًا؛ أي: أن يحلف للشخص بالله عز وجل وهو ماكرٌ فيه وخادعٌ له، يقول الله عز وجل في عقوبة هذا: ﴿فَنَزَلَ قَدَمُ بَعْدِ ثُبُوتِهَا﴾. قوله: ﴿قَدَمُ﴾ المراد به: قدمٌ هذا الذي اتخذ أيمانه دَخَلًا.

وقوله: ﴿وَتَذَوُقُوا الشَّوَّةَ يَمَّا صَدَدْتُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾؛ أي: بصدكم عن سبيل الله عز وجل **﴿وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾**. وهذا الذي ذكره الله عز وجل يكون فيما يجري بين الناس من المعاهدات المؤكدة بالآيان، فإن الإنسان إذا اتخذها دَخَلًا فخان عهده فلا شك أنه ينال هذا الوعيد. وقوله عز وجل: **﴿الْكِبَارُ: الإِشْرَاكُ بِاللَّهِ﴾**؛ أي: أن يتخذ الله شريكًا في ملكه، أو في عبادته، أو في أسماؤه وصفاته.

وقوله: **﴿وعقوقُ الوالدين﴾**؛ أي: قطع برهما، وهما الأمُّ والأب.

وقوله: **﴿قتل النفس﴾**؛ أي: التي حرم الله قتلها إلا بالحق.

وقوله: **﴿واليمين الغموسُ﴾** هذا هو الشاهد من الحديث، وقد بينا فيما سبق معنى اليمين الغموس عند أهل العلم.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته:

١٧ - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

وقوله -جل ذكره-: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٤].

وقوله -جل ذكره-: ﴿وَلَا تَشْرُوا بِعَهْدِ اللَّهِ فَمَا قَلِيلًا إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لِّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٩٥].

﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ

عَلَيْكُمْ كَيْفًا﴾ [البقرة: ٩١].

٦٦٧٦- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبْرٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ» فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ.

فَدَخَلَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ فَقَالَ: مَا حَدَّثَكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ فَقَالُوا: كَذَا وَكَذَا. قَالَ: فِيَّ أَنْزَلْتَ، كَأَنَّ لِي بَثْرٌ فِي أَرْضِ ابْنِ عَمٍّ لِي، فَاتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: بَيْتُكَ أَوْ يَمِينُهُ. قُلْتُ: إِذَا يَخْلِفُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبْرٍ وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ» ^(١).

قَوْلُهُ: ﴿يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾؛ أَي: يَأْخُذُونَ بِالْعَهْدِ وَالْأَيْمَانِ ثَمَنًا قَلِيلًا، فَيُعَاهِدُونَ وَيَعْدِرُونَ مِنْ أَجْلِ الدُّنْيَا، وَيَخْلِفُونَ وَيَخْتُونُ مِنْ أَجْلِ الدُّنْيَا. وَمِنْ ذَلِكَ: إِذَا حَلَفَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي ذِمَّتِهِ لِلْمُدْعَى شَيْءٌ وَهُوَ كَاذِبٌ، فَهَذَا قَدْ اشْتَرَى بِيَمِينِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا.

وقوله: ﴿أَوَلَيْكَ لَا خَلْقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ﴾؛ لَا خَلْقَ؛ أَي: لَا نَصِيبَ.

وقوله: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ﴾؛ يَعْنِي: تَكْلِيمٌ رَضًا، أَمَا تَكْلِيمُ الْغَضَبِ فَإِنَّهُ رَبًّا يُكَلِّمُهُمْ، وَلِهَذَا إِذَا قَالَ أَهْلُ النَّارِ: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فَإِنَّا ظَالِمُونَ﴾ (١٧) ﴿الْأَنْعَامُ: ١٠٧﴾. قَالَ اللَّهُ لَهُمْ: ﴿أَخْشَرُوا فِيهَا وَلَا تَكْلُمُوا﴾ فَيُكَلِّمُهُمْ.

وقوله: ﴿وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ﴾؛ أَي: نَظَرَ رَحْمَةٍ وَرَأْفَةٍ، وَلَيْسَ الْمَرَادُ نَفْيَ النَّظَرِ الْعَامِّ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ فَهُوَ يَنْظُرُ إِلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَالْمَرَادُ: لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ نَظَرَ رَحْمَةٍ وَرَأْفَةٍ.

وقوله: ﴿وَلَا يُزَكِّيهِمْ﴾؛ أَي: لَا يَجْعَلُهُمْ مِنَ الزَّاكِينَ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا أَهْلًا لِذَلِكَ، فَلَيْسَ عِنْدَهُمْ زَكَاةٌ.

وبعد أن نفى عنهم سبحانه الخلاق والكلام، والنظر، والتركية، أتى بعد ذلك بالأمر الثبوتي فقال: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ فهذا وعيدٌ -والعيادُ بالله- لمن اشترى بعهدِ الله ويمينه ثمنًا قليلًا.

وفي حديث أبي ذرٍّ المشهور: أن النبي ﷺ قال: «ثلاثة لا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ يومَ القيامةِ، ولا يَنْظُرُ إليهم، ولا يُزَكِّيهم، ولهم عذابٌ أليمٌ» قالها ثلاثاً، فقال أبو ذرٍّ خابوا وخسروا يا رسولَ الله، من هم؟ قال: «المُسْبِلُ، والمَنَّانُ، والمُنْفِقُ سِلْعَتَهُ بِالْحَلْفِ الكاذبِ»^(١). المُنْفِقُ؛ يعني: المُرَوِّج، أو الذي يَزِيدُ في ثَمَنِ سِلْعَتِهِ بِالْحَلْفِ الكاذبِ، فهذا ممن اشترى بآيانه ثمناً قليلاً.

❖ وقوله -جَلَّ ذِكْرُهُ-: «وَلَا تَجْعَلُوا اللهُ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا»؛ أي: لا تَجْعَلُوا الحَلْفَ بالله عُرْضَةً لِأَيَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا؛ يعني: إذا حَلَفْتُمْ على بِرٍّ فلا تَجْعَلُوا هذا اليمينَ مانعاً لكم مِنَ البرِّ والتَّقْوَى، والإصلاحِ بَيْنَ الناسِ.

مثاله: قال: والله لا أَصْلِي الضُّحَى اليومَ، ثم قيلَ له: صلِّ، فقال: قد حَلَفْتُ أَلَّا أَفْعَلَ، فنَقُولُ: لا تَجْعَلِ اللهُ عُرْضَةً لِأَيَانِكَ أَنْ تَبَرَّ بِلِ افْعَلِ البرِّ.

❖ وقوله: «وَتَتَّقُوا»؛ مثاله: قال: والله لا أَشْرَبَنَّ خمرًا، فقيلَ له: اتَّقِ الله لا تَشْرَبْهَا.

فقال: قد حَلَفْتُ أَنْ أَفْعَلَ، فنَقُولُ له: لا تَجْعَلِ اللهُ عُرْضَةً لِيَمِينِكَ أَنْ تَتَّقِيَ الله، بل اتَّقِ الله، ولا تَمْنَعَكَ اليمينُ مِنَ التَّقْوَى.

❖ وقوله: «وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ»؛ مثاله: جاء رجلٌ لآخرَ وقال له: سمعتُ أن بينك وبينَ فلانٍ حُصومةٌ، فلعلك تَتَصَالَحُ معَ الرجلِ، فالصَلَحُ خيرٌ، فقال له: ما شأنك بهذا، لا دَخَلَ لك بنا، فقال: والله لا أَصْلَحُ بينهما، ثم جيءَ لهذا الحالفِ، وقيلَ له: أما علمتَ يا فلانُ، أن بينَ فلانٍ وفلانٍ مُشاحنةً، قم وأصلح بينهما. فقال: لقد حَلَفْتُ على أَلَّا أَصْلَحَ بينهما. فنَقُولُ له: لا تَجْعَلِ اللهُ عُرْضَةً لِأَيَانِكَ أَنْ تُصْلِحَ بَيْنَ الناسِ.

هذا هو معنى الآية ولهذا قال النبي ﷺ: «إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا

خَيْرًا مِنْهَا فَكْفَرُ عَنْ يَمِينِكَ وَأَنْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ»^(٢).

❖ وقوله: «وَاللهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ»؛ أي: سَمِيعٌ لَأَقْوَالِكُمْ، عَلِيمٌ بِأَحْوَالِكُمْ.

❖ وقوله -جَلَّ ذِكْرُهُ-: «وَلَا تَشْتَرُوا بِعَهْدِ اللهِ ثَمَنًا قَلِيلًا»؛ المرادُ بالثمنِ القليل: ما كان

مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا، فإذا عَاهَدَ الإنسانُ ثم غَدَرَ مِنْ أَجْلِ الدُّنْيَا، فقد اشترى بِعَهْدِ اللهِ ثَمَنًا قَلِيلًا.

(١) أخرجه مسلم (١٠٦).

(٢) أخرجه البخاري (٦٦٢٢)، ومسلم (١٦٥٢).

❖ وقوله: ﴿إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، يعني: إذا وقَّيْتُمْ بالعَهْدِ، ولو على حسابِ ما يَفُوتُكُمْ مِنَ الدُّنْيَا، فَلَا يَهْمُنُكُمْ؛ لِأَن مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ.

❖ ثم قال: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ هذه جملةٌ شرطيةٌ؛ يعني: إِنْ كُنْتُمْ مِنْ ذَوِي الْعِلْمِ، فَإِنْ مَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ.

وهنا يَبْغِي أَنْ نَقْفَ فِي الْقِرَاءَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ لِأَنَّكَ لَوْ وَصَلْتَ لَكَانَتْ الْجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ شَرْطًا فِي الْخَيْرِيَّةِ؛ أَي: إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ فَهُوَ خَيْرٌ، وَإِنْ كُنْتَ لَا تَعْلَمُ فَلَيْسَ بِخَيْرٍ. مَعَ أَنَّهُ خَيْرٌ سَوَاءَ عَلِمْتَ أَمْ لَمْ تَعْلَمْ.

وهنا إشكالٌ وهو أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ مَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ تَكْتُبُ فِيهِ (مَا) وَحَدَّاهَا وَ(إِنْ) وَحَدَّاهَا، مَعَ أَنَّهُ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرًا مَا يُكْتَبُ جَمِيعًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فَتَنَةٌ﴾ [التَّحَاة: ١٥٠]. فلماذا فُصِّلَتْ (مَا) هُنَا عَنْ (إِنْ)؟ والجواب: أَنَّ (مَا) هُنَا مُوَصُولَةٌ وَ(مَا) فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فَتَنَةٌ﴾ مَقْرُونَةٌ بِ(إِنْ) فَإِذَا كَانَتْ (مَا) اسْمًا مُوَصُولًا، فَإِنَّهُ يَجِبُ فَصْلُهَا عَنْ (إِنْ) وَإِذَا كَانَتْ كَافَّةً، فَإِنَّهُ يَجِبُ وَصْلُهَا بِ(إِنْ).

فَإِذَا قُلْتَ: إِنَّمَا الْقَائِمُ زَيْدٌ. فَهِنَا تُكْتَبُ مُوَصُولَةٌ؛ لِأَنَّهَا أَدَاءُ حَضَرٍ.

وَإِذَا قُلْتَ: إِنْ مَا قَامَ زَيْدٌ. فَإِنَّهَا تَكْتُبُ مَفْصُولَةٌ؛ لِأَنَّهَا هُنَا مُوَصُولَةٌ، وَالْمَعْنَى: إِنْ الَّذِي قَامَ زَيْدٌ.

❖ وقوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾ [التَّحَاة: ٩١]. المرادُ: إِذَا عَاهَدْتُمْ أَحَدًا بِاللَّهِ فَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ.

❖ وقوله: ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْإِيمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ وَذَلِكَ حَيْثُ رَبَطْتُمُوهَا بِعَهْدِ اللَّهِ ﴿وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾.

مثاله: أَنْ تَقُولَ لِشَخْصٍ: أَعَاهِدُكَ بِاللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ كَذَا. فَهَذَا عَهْدٌ بِاللَّهِ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تُؤْفِيَ بِهِ، وَلَيْسَ كَقَوْلِكَ: أَعَاهِدُكَ أَنْ أَفْعَلَ. فَالْأَوَّلُ أَغْلَظُ، وَلِهَذَا قَالَ: ﴿وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: أَعَاهِدُكَ بِاللَّهِ. فَكَأَنَّكَ جَعَلْتَ اللَّهَ كَفِيلًا عَلَيْكَ، فَلَا تَخُونَنَّ وَلَا تَغْدِرَنَّ بِذِمَّةِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَعَهْدِهِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦٧٦- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ

عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبْرٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لِقِيَّ اللَّهِ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ» فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ ^(١).

٦٦٧٧- فَدَخَلَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ، فَقَالَ: مَا حَدَّثَكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ فَقَالُوا: كَذَا وَكَذَا. قَالَ: فِيَّ أَنْزَلْتَ، كَانَتْ لِي بَثْرٌ فِي أَرْضِ ابْنِ عَمٍّ لِي، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: بَيِّنْكَ أَوْ يَمِينَهُ، قُلْتُ: إِذَا يَخْلَفُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبْرٍ، وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ؛ لِقِيَّ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ» ^(٢).

هذا الحديث سبق الكلام على شيء منه وفيه دليل على وقوع الخصومة بين الأقارب وأنها لا تُنكَرُ؛ لأن النبي ﷺ لم يُنكَرْ على الأشعث بن قيس الخصومة مع ابن عمه.

وفيها أيضًا من الفقه: أنه ليس للمدعي إلا يمين المدعى عليه إذا لم يكن للمدعي بيّنة، حتى وإن كان مُتَّهَمًا بالكذب؛ لأن الأشعث لما قال: إذن يَخْلَفُ عليها. بيّن له النبي ﷺ أنه إذا حَلَفَ كاذبًا فعليه هذا الوعيد، ولم يقل: إذن لك ما ادَّعَيْتَ به. ومن فوائد هذا الحديث: أنه يُسأل المدعي أولاً: هل لك بيّنة أم لا؟ فإذا قال: لي بيّنة أقامها، وإلا حُلِفَ المدعى عليه.

واختلف العلماء: هل للقاضي أن يُحْلَفَ المدعى عليه من غير طلب المدعي، أو لا بد أن يطلب المدعي؟

فمن العلماء من قال: إن للقاضي أن يُحْلَفَ المدعى عليه وإن لم يسأل المدعي.

ومنهم من قال: لا يُحْلَفُ إلا إذا طلب المدعي ذلك.

فمثلاً: إذا قال للمدعي: هل لك بيّنة؟ فقال: لا. فهل يوجّه اليمين إلى المدعى عليه ويقول: احْلِفْ أن المدعي لا يستحق عليك شيئاً. أو ينتظر حتى يقول المدعي حلفه؟ من نظر إلى قرينة الحال قال: إنه لا يحتاج إلى طلب المدعي؛ لأن الحال تقتضي أن المدعي يطلب اليمين.

(١) أخرجه مسلم (١٣٨).

(٢) انظر التعليق السابق.

وَمَنْ نَظَرَ إِلَى ظَاهِرِ سِيَاقِ الْقَضِيَّةِ قَالَ: إِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَطْلُبَ الْمُدَّعِي الْيَمِينَ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُ. ثُمَّ إِذَا حَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ: فَهَلْ تَكُونُ الْيَمِينُ مَزِيلَةً لِلْحَقِّ، أَوْ هِيَ قَاطِعَةٌ لِلخُصُومَةِ؟
نَقُولُ: الثَّانِي، فَالْيَمِينُ تَقْطَعُ الْخُصُومَةَ، وَتُفَرِّقُ بَيْنَ الْمُتَخَاصِمِينَ وَتُنْهِي الْقَضِيَّةَ، فَلَوْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ بَعْدَ الْيَمِينِ بِصَحَّةِ مَا قَالَ الْمُدَّعِي، فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ بِالْبَيِّنَةِ وَيُحْكَمُ لِلْمُدَّعِي بِهَا.
فَإِذَا قَالَ الْمُدَّعِي: لَيْسَ لِي بَيِّنَةٌ. ثُمَّ أَقَامَ بَيِّنَةً بَعْدَ ذَلِكَ فَهَلْ تُقْبَلُ؟

قَالَ الْفُقَهَاءُ: لَا تُقْبَلُ؛ لِأَنَّ إِقَامَتَهَا بَعْدَ قَوْلِهِ: لَيْسَ لِي بَيِّنَةٌ. تَنَاقُضُ، فَإِنَّهُ نَفَى أَنْ يَكُونَ لَهُ بَيِّنَةٌ أَوْ لَا فَكَيْفَ يُقِيمُهَا الْآنَ؟ بَلْ نَقُولُ لَهُ: أَنْتَ قَدْ أَكْذَبْتَ نَفْسَكَ، لَكِنْ لَوْ كَانَ ذَكِّيًّا وَقَالَ: لَا أَعْلَمُ لِي بَيِّنَةٌ، ثُمَّ أَقَامَهَا بَعْدُ؛ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ؛ لِأَنَّ نَفْيَ الْعِلْمِ لَا يَقْتَضِي الْعَدَمَ، وَهُوَ يَقُولُ: لَا أَعْلَمُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ نَسِيَهَا، أَوْ قَدْ تَكُونُ الْبَيِّنَةُ شَهِدَتْ، وَهُوَ لَمْ يَذَرِهَا، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ: لَمْ يَكُنْ لِي بَيِّنَةٌ.

وَلَكِنْ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، قَالَ: إِنَّهُ إِذَا صَدَرَتْ كَلِمَةٌ: لَيْسَ لِي بَيِّنَةٌ مِنْ عَامِي ثُمَّ أَقَامَ الْبَيِّنَةَ بَعْدُ، فَإِنَّهُ يَحْكَمُ بِالْبَيِّنَةِ؛ لِأَنَّ الْعَامِّيَّ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ قَوْلِهِ: لَا أَعْلَمُ. وَبَيْنَ قَوْلِهِ: لَيْسَ لِي بَيِّنَةٌ. فَقَدْ يَقُولُ: لَيْسَ لِي بَيِّنَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ بِذَلِكَ.

وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الصَّحِيحُ: أَنَّهُ إِذَا قَالَ: لَيْسَ لِي بَيِّنَةٌ. وَعَلِمْنَا مِنْ قَرَائِنِ الْحَالِ أَنَّ مَرَادَهُ بِذَلِكَ: أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ لِنَفْسِهِ بَيِّنَةً ثُمَّ أَقَامَهَا بَعْدُ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ.

❖ وَقَوْلُهُ: «مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ» هَلْ يَخْرُجُ بِهِ مَالُ الْمُعَاهَدِ؟ أَوْ نَقُولُ: إِنْ هَذَا خَرَجَ بِنَاءً عَلَى الْأَغْلَبِ؟

نَقُولُ: الثَّانِي فِيمَا يَظْهَرُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَالُ الْمُعَاهَدِ مُحْتَرَمٌ كِمَالِ الْمُسْلِمِ، وَإِنْ كَانَ مَالُ الْمُسْلِمِ أَقْوَى حُرْمَةً، وَلَكِنَّ الْمُعَاهَدَ قَدْ عُوْهِدَ مِنْ قِبَلِ الْمُسْلِمِينَ بِأَنَّهُ مُؤَمَّنٌ عَلَى مَالِهِ وَنَفْسِهِ.
وَهَلْ يُقَاسُ عَلَى يَمِينِ الْكَافِرِ الشَّهَادَةُ؟

فَالْجَوَابُ: تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْكُفَّارِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُسْلِمِ فِي مَسْأَلَةٍ مَعِينَةٍ، ذَكَرَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ: ﴿أَوْ أَخْرَاجَ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَدْنَا...﴾ [الْمَائِدَةُ: ١٠٦].

فَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلْ هَذِهِ خَاصَّةٌ بِالْوَصِيَّةِ فِي حَالِ السَّفَرِ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ مُسْلِمٌ؟ أَوْ أَنَّ عَامًّا لِكُلِّ ضَرُورَةٍ؟ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ يَمِيلُ إِلَى هَذَا، إِلَى أَنَّ شَهَادَةَ الْكَافِرِ مَقْبُولَةٌ فِي كُلِّ مَكَانٍ تَعَلَّزَتْ

فيه شهادة المسلم، وهذا الآن يقع كثيراً، فقد تكون القضية في شركة كل من فيها كُفَّار، ويقع بين رجلين عقد، وليس عندهم إلا هؤلاء الكُفَّار، فمن عَمَمَ، قال: يشمل الوصية وغيرها، ومن خصَّها وقال: إن الأصل أن شهادة الكافر باطلة أي مردودة خصَّها بالوصية ^(١).

وفي الحديث: إثبات صفة من صفات الله ﷻ يُنْكِرُهَا أَهْلُ التَّعْطِيلِ، وهي: الغضب، فالغضب من صفات الله ﷻ، وهو دليل على القُوَّةِ والسُّلْطَةِ؛ لأن الغاضب إنما يَغْضَبُ لِقُدْرَتِهِ على الانتقام، بخلاف الحُزْنِ فإن الله لا يُوصَفُ بالحُزْنِ؛ لأن الحُزْنَ صفة نقص، فلا يُوصَفُ الله بها، أما الغضب فهو صفة قوة.

ولهذا لو ضربك شخص أقوى منك لحزنت، لكن لو كان مثلك، أو دونك، لغضبت، واحمرت عينك، ولربوت عليه حتى تصير فوقه مثل الجبل، ثم بطشت به. إذا: فالغضب صفة كمال في محله، ولذلك يُوصَفُ الله به إذا انتهكت حرُماته ﷻ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

١٨ - باب اليمين فيما لا يملك، وفي المعصية، وفي الغضب

هذه الترجمة فيها ثلاثة مسائل:

الأولى: اليمين فيما لا يملك وذلك مثل أن يقول: والله لأعتقن عبد فلان. أو: والله لأطلقن امرأة زيد. أو: والله لأبيعن مال فلان وهو لا يملك. فهل ينعقد هذا اليمين أو لا ينعقد؟

منهم من يقول: إن اليمين تنعقد، وأنه إذا لم يؤفَّ به فعليه الكفارة.

ومنهم من يقول: إنها لا تنعقد.

ويُنَبِّئني على ذلك: ما لو اشترى العبد الذي حلف على عتقه وهو لغيره ولم يعتقه، فهل يحنث في يمينه أو لا يحنث؟

(١) سئل الشيخ الشارح رحمه الله ما الراجح في هذا؟

فأجاب رحمه الله: إذا حكيت القولين، ولم أرجح بينهما، فهذا لأنني لم يترجح عندي شيء، وقد قلت لكم هذا قبل: أنا لن أبخل عليكم إذا رجحت شيئاً أن أقول: «هو الراجح»، ولكن إذا لم يترجح أذكر القولين، وأنتم - إن شاء الله - إذا كبرتم ترجحوا.

إِنْ قُلْنَا: إِنْ الِیْمِینَ مُنْعَقِدَةٌ وَلَمْ یَعْتِقْهُ حَنْثٌ.

وَإِنْ قُلْنَا: غَیْرُ مُنْعَقِدَةٍ، فَإِنَّهُ لَا یَحْنُثُ.

المسألة الثانية: الِیْمِینُ فی المعصية: هل تَنْعَقِدُ أَوْ لَا؟

مثاله: حَلَفَ شَخْصٌ أَنْ یَشْرَبَ خَمْرًا. فَهَلْ تَنْعَقِدُ یَمِینُهُ أَوْ لَا تَنْعَقِدُ؟

نَقُولُ: مِنَ الْمَعْلُومِ: أَنَّهُ لَا یُبَاحُ لَهُ أَنْ یَشْرَبَ الْخَمْرَ، وَالْحَرَامُ لَا یُبَاحُ بِالِیْمِینِ، وَلَوْ قُلْنَا بِإِبَاحَةِ الْحَرَامِ بِالِیْمِینِ لَكَانَ كُلُّ شَخْصٍ یُرِیدُ الْحَرَامَ یَحْلِفُ؛ لَیْسَتْ بِحَیْجَةٍ، فَنَقُولُ: لَا تَشْرَبُ الْخَمْرَ.

لَكِنْ هَلْ تَنْعَقِدُ یَمِینُهُ وَتَلْزُمُهُ كَفَّارَةٌ أَوْ لَا؟ فِی هَذَا خِلَافٌ بَیْنَ الْعُلَمَاءِ.

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنْ یَمِینُهُ تَنْعَقِدُ وَلَا یَجُوزُ أَنْ یَفْعَلَ الْمَعْصِیَةَ، وَعَلِیْهِ الْحَنْثُ. وَهَذَا هُوَ الصَّحِیحُ.

المسألة الثالثة: الِیْمِینُ فِی الْغَضَبِ؛ أَيْ: أَنْ یَحْلِفَ الْإِنْسَانُ عَلَى شَیْءٍ وَهُوَ غَضَبَانُ،

نَقُولُ لَهُ مَثَلًا: يَا فُلَانُ، اذْهَبْ إِلَى فُلَانٍ وَزُرْهُ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ طَیِّبٌ -وَكَانَ بَیْنَهُ وَبَیْنَهُ عَدَاوَةٌ-

فَغَضِبَ وَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَزُورُهُ، ثُمَّ زَارَهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَهَلْ یَحْنُثُ وَتَلْزُمُهُ الْكُفَّارَةُ أَوْ لَا؟

نَقُولُ: الْغَضَبُ لَهُ ثَلَاثُ دَرَجَاتٍ: أُولَى، وَوُسْطَى، وَغَايَةُ.

فَالْأُولَى: هِيَ الْغَضَبُ الْیَسِيرُ الَّذِی یَمْلِكُ الْإِنْسَانُ نَفْسَهُ فِیهِ.

وَالْغَايَةُ هِيَ: الْغَضَبُ الْكَثِیرُ الَّذِی لَا یَدْرِی الْإِنْسَانُ فِیهِ هَلْ هُوَ فِی السَّمَاءِ أَوْ فِی الْأَرْضِ،

وَهَلْ هُوَ ذَكَرٌ أَوْ أُنْثَى.

وَالْوَسْطَى: تَكُونُ بَیْنَ ذَلِكَ؛ أَيْ: أَنَّهُ یَعْقِلُ، لَكِنْ لَا یَسْتَطِيعُ أَنْ یَمْنَعَ نَفْسَهُ.

أَمَّا الْمَرْتَبَةُ الْأُولَى: فَلَا شَكَّ فِی اعْتِبَارِ الْقَوْلِ فِیْهَا؛ لِأَنَّهُ یَمْلِكُ نَفْسَهُ، وَالْغَضَبُ مِنَ طِبَاعِ ابْنِ آدَمَ.

وَأَمَّا الثَّانِيَةُ وَهِيَ الْغَايَةُ: فَإِنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِالْقَوْلِ فِیْهَا بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ، فَكُلُّ الْعُلَمَاءِ یَقُولُونَ:

هَذَا لَیْسَ لِقَوْلِهِ حَكْمٌ إِطْلَاقًا؛ لِأَنَّهُ یُشْبِهُ الْمَجْنُونَ، فَهُوَ لَمْ یُرِدِ اللَّفْظَ، وَلَمْ یُرِدِ الْمَعْنَى.

وَأَمَّا الْوَسْطَى: فَهَذِهِ مَحَلُّ خِلَافٍ بَیْنَ الْعُلَمَاءِ، وَالصَّحِیحُ: أَنْ مَا یَشْتَرِطُ فِیهِ الْإِخْتِيَارُ، فَإِنَّهُ لَا

عِبْرَةَ فِیهِ بِقَوْلِهِ فِی هَذِهِ الْحَالِ؛ أَيْ: أَنَّ الَّذِی لَا یَقَعُ حَالُ الْإِكْرَاهِ لَا یَقَعُ فِی حَالِ الْغَضَبِ هَذِهِ؛ لِأَنَّ

هَذَا لَهُ مُكْرَهُ دَاخِلٌ وَهُوَ نَفْسُهُ، وَقَدْ قَالَ النَّبِیُّ ﷺ: «لَا طَلَّاقَ فِی إِغْلَاقٍ»^(١). هَذَا هُوَ

التَفْصِيلُ فِی مَسْأَلَةِ الْغَضَبِ.

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١٩٣)، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٠٤٦)، وَأَحْمَدُ (٢٧٦/٦).

وعلى هذا: لو حَلَفَ في المِرتبة الأولى تَنَعَّدُ يَمِينَهُ.
وَإِذَا حَلَفَ في الوَسْطَى فَالصَّحِيحُ: أَنَهَا لَا تَنَعَّدُ يَمِينَهُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦٧٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: أَرْسَلَنِي أَصْحَابِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَسْأَلُهُ الْخُمْلَانَ، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَحْمِلُكُمْ عَلَى شَيْءٍ، وَوَأَفَقَّتْهُ وَهُوَ غَضَبَانُ، فَلَمَّا أَتَيْتُهُ قَالَ: انْطَلِقْ إِلَى أَصْحَابِكَ فَقُلْ: إِنَّ اللَّهَ - أَوْ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - يَحْمِلُكُمْ^(١).

هذا الحديث فيه: دليلٌ على أن اليمينَ تَنَعَّدُ في حالِ الغضبِ؛ لقوله: «والله لا أحملكم على شيءٍ» ولكن المراد بالغضبِ هنا غضبُ المِرتبة الأولى فيما يَظْهَرُ؛ لأنه يَبْعُدُ أن النبي ﷺ يَصِلُ إلى المِرتبة الثانية، أو الثالثة من الغضب.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦٧٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ. ح وَحَدَّثَنَا الْحَبَّاجُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ النُّمَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ الْأَيْلِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ، وَسَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، وَعَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ، وَعُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الْإِفْكِ مَا قَالُوا، فَبَرَّاهَا اللَّهُ بِمَا قَالُوا - كُلُّ حَدِيثِي طَائِفَةٌ مِنَ الْحَدِيثِ - فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ﴾ [النور: ١٧].
الْعَشْرَ الْآيَاتِ كُلَّهَا فِي بَرَاءَتِي، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ: - وَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى مِسْطَحٍ لِقَرَابَتِهِ مِنْهُ - وَاللَّهُ لَا أَنْفِقُ عَلَى مِسْطَحٍ شَيْئًا أَبَدًا بَعْدَ الَّذِي قَالَ لِعَائِشَةَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى﴾ [النور: ٢٢]. الْآيَةُ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: بَلَى وَاللَّهِ، إِنِّي لَأَحِبُّ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لِي، فَزَجَعَ إِلَى مِسْطَحٍ التَّفَقُّةَ الَّتِي كَانَ يُنْفِقُ عَلَيْهِ وَقَالَ: وَاللَّهُ لَا أَنْزِعُهَا عَنْهُ أَبَدًا^(٢).

(١) أخرجه مسلم (١٦٤٩).

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٧٠).

هذا الحديث أيضًا فيه: دليلٌ على انعقاد اليمين حال الغضب؛ لأن الله قال: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ﴾ فجعل لها اعتبارًا، ومن المعلوم: أن الغضب الذي أصاب أبا بكرٍ رضي الله عنه من المرتبة الأولى، فلا شك أنه غَضِبَ على مُسْطَحٍ بن أَثَاثَةَ رضي الله عنه حيث قال في ابنته عائشة ما قال مع قرابته؛ لأنه كان ابن خالته، وهذا القول لا شك أنه يُغَضِبُ، فحلف ألا يُنْفِقَ عليه، فلمَّا أنزل الله: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ﴾ ويَدْخُلُ في ذلك أبو بكرٍ رضي الله عنه ﴿أَنْ يُؤْتُوا أَزْوَاجَهُنَّ مِثْلَ مُسْطَحٍ، وَالْيَتَامَى، وَالْمَسَاكِينَ، وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا. قوله: ﴿وَلْيَعْفُوا﴾ أي: لا يُؤَاخِذُوا بِالذَّنْبِ ﴿وَلْيَصْفَحُوا﴾ أي: يُعْرِضُوا عَنْهُ وَهُوَ مأخوذٌ من صَفْحَةِ الْعُنُقِ؛ لأن الإنسان إذا وَلَّى عَنْكَ قَابِلَتَكَ صَفْحَةً عَنْقِهِ.

وإنما قرن سبحانه العفو بالصَّفْحِ في الآية؛ لأن العفو قد لا يكونُ فيه الصَّفْحُ، فقد يَعْفُو الإنسانُ عن المؤاخِذَةِ، لكن لا يَزَالُ يَذْكُرُ الذَّنْبَ، فإذا عفا وصفح لم يُؤَاخِذْ بِالذَّنْبِ، وكأنه ما حدث عليه.

ثم قال تعالى: ﴿أَلَا تَحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ الله أكبر! هذا عَرَضٌ مِنَ اللَّهِ عز وجل بهذا الرِّفْقِ وَاللِّينِ. والجواب: بلى، والله يُحِبُّ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَنَا، وَنَرْجُو اللَّهَ ذَلِكَ.

وقوله: ﴿قال أبو بكر: بلى، والله إني لأحِبُّ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لي﴾، فَرَجَعَ النَّفَقَةَ؛ يعني: رَدَّهَا. وقوله: ﴿رجع النفقة﴾ بالنصب؛ لأن (رجع) تُسْتَعْمَلُ لازِمًا وَمَتَعَدِيًا فَيُقَالُ: رَجَعْتُ مِنَ السَّفَرِ فَهَذِهِ لازِمَةٌ، وقال الله تعالى: ﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ﴾ [البقرة: ١٨٣]. أي: رَدَّكَ، وهذه متعديَّةٌ والكافُ في قوله: ﴿رَجَعَكَ﴾ مفعول به.

وقوله: والله لا أنزعها منه أبدًا. فعل ذلك رضي الله عنه؛ لأنه يُحِبُّ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦٨٠ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ زَهْدَمٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ. فَقَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نَفَرٍ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ، فَوَافَقْتُهُ وَهُوَ غَضَبَانُ، فَاسْتَحْمَلْنَاهُ فَحَلَفَ أَنْ لَا يَحْمِلَنَا، ثُمَّ قَالَ: «وَاللَّهِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَنَحَلْتُنَهَا». قد سبق الكلام على هذا الحديث.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٩ - بَابُ إِذَا قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَتَكَلَّمُ الْيَوْمَ، فَصَلَّى، أَوْ قَرَأَ، أَوْ سَبَّحَ، أَوْ كَبَّرَ، أَوْ حَمِدَ، أَوْ هَلَّلَ فَهُوَ عَلَى نِيَّتِهِ.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَفْضَلُ الْكَلَامِ أَرْبَعُ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ». قَالَ أَبُو سُفْيَانَ: كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى هِرَقْلَ: «تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَّاهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ» [الْبُخَارِيُّ: ٦٤]. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: كَلِمَةُ التَّقْوَى لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

٦٦٨١ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الْوَفَاةُ جَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ كَلِمَةً أُحَاجُّ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ»^(١).

٦٦٨٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ»^(٢).

٦٦٨٣ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كَلِمَةٌ وَقُلْتُ أُخْرَى قَالَ: «مَنْ مَاتَ يَجْعَلُ لِلَّهِ نِدَاً أَدْخَلَ النَّارَ»، وَقُلْتُ أُخْرَى: «مَنْ مَاتَ لَا يَجْعَلُ لِلَّهِ نِدَاً أَدْخَلَ الْجَنَّةَ».

هذا الباب أراد المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يَبَيِّنَ فِيهِ هَلِ الْكَلَامُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ يَشْمَلُ الذِّكْرَ أَوْ لَا يَشْمَلُهُ؟ فَبَيَّنَ أَنَّ ذَلِكَ عَلَى نِيَّةِ الْإِنْسَانِ، فَإِذَا قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَتَكَلَّمُ الْيَوْمَ. فَإِنْ كَانَ يُرِيدُ أَلَّا يَتَكَلَّمَ كَلَامَ إِنْسَانٍ لَمْ يَخْتِ بِالْقِرَآنِ، وَلَا بِالذِّكْرِ، وَلَا بِالصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يُسَمَّى كَلَامَ إِنْسَانٍ. وَإِنْ أَطْلَقَ أَوْ أَرَادَ التَّعْمِيمَ؛ يَعْنِي: أَرَادَ أَيَّ كَلِمَةٍ تَكُونُ مِنْ لِسَانِهِ، فَإِنَّهُ عَلَى نِيَّتِهِ.

ثُمَّ اسْتَشْهَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَفْضَلُ الْكَلَامِ أَرْبَعُ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ»؛ يَعْنِي: أَفْضَلُ مَا يَتَكَلَّمُ بِهِ النَّاسُ هُوَ هَذِهِ الْأَرْبَعُ، وَأَمَّا الْقِرَآنُ: فَإِنَّهُ أَفْضَلُ مِنْهَا؛ لِأَنَّ الْقِرَآنَ كَلَامُ اللَّهِ؛ أَي: تَكَلَّمَ بِهِ. فَسَمَّى النَّبِيُّ ﷺ هَذَا التَّسْبِيحَ، وَالتَّحْمِيدَ، وَالتَّهْلِيلَ، وَالتَّكْبِيرَ، كَلَامًا.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٤).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٦٩٤).

❖ وقوله: «وَكَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى هِرَقْلَ: ﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٌ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ﴾»، وهي: «أَلَا تَعْبُدُ إِلَّا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ».

❖ وقوله: «وَقَالَ مُجَاهِدٌ: كَلِمَةُ التَّقْوَى: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». وهذا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ الذِّكْرَ يُسَمَّى كَلَامًا. ثُمَّ اسْتَشْهَدَ بِالْأَحَادِيثِ الَّتِي وَصَلَهَا: وَهِيَ قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ لَهَا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبَ الْوَفَاءُ: «قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ كَلِمَةُ أَحَاجَّ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ»، «أَحَاجَّ» بِالْفَتْحِ، وَيُقَالُ بِالرَّفْعِ: «أَحَاجَّ» فَعِلَى الْفَتْحِ تَكُونُ جَوَابًا لِكَلِمَةٍ: «قُلْ» وَهِيَ مُجْزُومَةٌ، وَحُرِّكَتْ بِالْفَتْحِ لِلتَّخْفِيفِ، أَوْ لِلاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَعَلَى رَوَايَةِ الرَّفْعِ: «أَحَاجَّ» تَكُونُ صِفَةً لـ «كَلِمَةٍ».

وَالْمَعْنَى: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَمَرَ عَمَّهُ أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. لَعَلَّهَا تَنْفَعُهُ عِنْدَ اللَّهِ ﷻ، وَلَكِنْ هَذَا الْعَمُّ كَانَتْ قَدْ سَبَقَتْ لَهُ الشَّقَاوَةُ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - فَأَبَى أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ ذَلِكَ لِأَنَّهُ كَانَ عِنْدَهُ رَجُلَانِ مِنْ قُرَيْشٍ، فَلَمَّا رَأَاهُ قَدْ تَأَهَّبَ قَالَا لَهُ: أُرْعَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَهِيَ مِلَّةُ الشُّرْكِ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - فَكَانَ آخِرَ مَا قَالَ: هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ. فَمَاتَ عَلَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ، فَشَفَعَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ اللَّهِ ﷻ فَكَانَ فِي صَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ، وَعَلَيْهِ نَعْلَانِ يَغْلِي مِنْهَا دِمَاغُهُ، وَإِنَّهُ لَأَهْوَنُ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا، وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ أَشَدُّهُمْ عَذَابًا. الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ سَمَّى: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ كَلِمَةً.

ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ الَّذِي خَتَمَ بِهِ الْمُؤَلَّفُ كِتَابَهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ» مَا أَوْلَانَا أَنْ نَقُولَ هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ دَائِمًا؛ لِأَنَّهُمَا حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ جَعَلَا، فَالَّذِي يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَسْتَغْلِلَ الْفُرْصَةَ مَا دَامَ هَاتَانِ الْكَلِمَتَانِ يُحِبُّهُمَا اللَّهُ ﷻ فَنَجْعَلُهُمَا دَائِمًا عَلَى أَلْسِنَتِنَا، وَهَمَا كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ» وَكَأَنَّهُمَا شَطْرٌ مِنْ بَيْتِ رَجُلٍ مِنْ خَفِيفَتَيْهَا. فَأَكْثَرُ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ ﷻ.

وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: قَوْلُهُ: «كَلِمَتَانِ» حَيْثُ سَمَّى هَذَا التَّسْبِيحَ كَلَامًا.

❖ وقوله: «سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ». قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنَّ الْوَاوَ هُنَا لِلْحَالِ؛ يَعْنِي: أَسْبَحَ اللَّهُ، وَالْحَالُ أَنْ تَسْبِيحِي مَضْحُوبٌ بِالْحَمْدِ، وَالْبَاءُ يُقَالُ: إِنَّهَا لِلْمَصَاحِبَةِ، فَيَجْمَعُ الْإِنْسَانُ فِي قَوْلِهِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ بَيْنَ التَّنْزِيهِ وَالتَّمْجِيدِ وَالثَّنَاءِ، فَالتَّنْزِيهِ فِي قَوْلِهِ: «سُبْحَانَ» وَالتَّمْجِيدُ وَالثَّنَاءُ فِي قَوْلِهِ: «وَبِحَمْدِهِ»؛ لِأَنَّ اللَّهَ ﷻ مُنْزَعٌ عَنْ صِفَاتِ النِّقْصِ، ثَابِتٌ لَهُ صِفَاتُ الْكَمَالِ.

ثم ذكر المؤلف حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن الرسول ﷺ قال: كلمة، وهي: «مَنْ مَاتَ يَجْعَلُ اللَّهُ نِدًا أُدْخِلَ النَّارَ» وقال هو رضي الله عنه كلمة وهي: «مَنْ مَاتَ لَا يَجْعَلُ اللَّهُ نِدًا أُدْخِلَ الْجَنَّةَ». فابن مسعود رضي الله عنه أخذ من قوله ﷺ «مَنْ مَاتَ يَجْعَلُ اللَّهُ نِدًا أُدْخِلَ النَّارَ» المفهوم لهذا المنطوق وهو أن العكس بالعكس؛ أي: أن مَنْ مَاتَ لَا يَجْعَلُ اللَّهُ نِدًا أُدْخِلَ الْجَنَّةَ. فإن قال قائل: أليس هناك حالٌ وَسَطٌ بَيْنَ النَّارِ وَالْجَنَّةِ؟

فالجواب: لا؛ لأنه ليس ثَمَّ إِلَّا داران: إما نارٌ، وإما جنةٌ، فَمَنْ نَجَا مِنَ النَّارِ دَخَلَ الْجَنَّةَ. فهذه هي الأحاديث والآثار التي ذكرها المؤلف رحمته الله تدلُّ على أن التسبيح والتحميد كلامٌ، وأن الإنسان إذا قال: والله لَا أَتَكَلَّمُ الْيَوْمَ فَسَبِّحْ وَحَمِّدْ، ولم يكن له نيةٌ، فإنه يَكُونُ حائِثًا.

وفي هذا: دليلٌ على أن الكلمة في اللغة العربية هي الجملة المفيدة، وأن قول ابن مالك في الألفية:

* وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤْم *

هذا على اصطلاح النحويين، أما في اللغة: فالكلمة هي الجملة المفيدة، فقد تكونُ خُطْبَةً من صفحات تُسَمَّى كلمةً، وقال الله تعالى: ﴿حَقَّ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ (١١) ﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ﴾ (١٢) ﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾ (١٣) ﴿وَسَمَّاها اللَّهُ كَلِمَةً﴾ (١٤) لأن الكلمة في اللغة العربية غيرها في اصطلاح النحويين.

وفي هذا: دليلٌ على أن النية تُخَصِّصُ العام وهو كذلك، فمن نوى بالعام خاصًا فهو على نيته.

فلو قال رجل: زوجاتي طوائف وله أربع زوجات، وقال: نَوَيْتُ ثَلَاثًا مِنْهُنَّ فَقَطْ، فالرابعة لَا تُطَلَّقُ؛ لأنه خَصَّصَ العام بالنية.

ولو قال: والله لَا أَتَكَلَّمُ وهو يُرِيدُ إِلَّا يَتَكَلَّمُ في هذا المجلس فقط، فإنه لَا يَخْنَثُ إِذَا تَكَلَّمَ في مجلسٍ آخر؛ لأن النية تُقَيِّدُ الْمُطَلَّقَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٠ - بَابُ مَنْ حَلَفَ أَلَّا يَدْخُلَ عَلَى أَهْلِهِ شَهْرًا، وَكَانَ الشَّهْرُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ.

٦٦٨٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: آتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ، وَكَانَتْ انْفَكَّت رِجْلُهُ، فَأَقَامَ فِي مَشْرِئِهِ تِسْعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ نَزَلَ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، آلَيْتَ شَهْرًا، فَقَالَ: «إِنْ الشَّهْرُ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ»^(١).

قَوْلُهُ: «إِنْ الشَّهْرُ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ»، أَي: وَهَذَا الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الشَّهْرُ هَكَذَا، وَهَكَذَا، وَهَكَذَا» وَقَبِضَ إِبَاهِمَهُ فِي الثَّلَاثَةِ^(٢)؛ يَعْنِي: تِسْعَةً وَعِشْرِينَ، وَيَكُونُ أَيْضًا ثَلَاثِينَ، وَعِنْدَ الشَّكِّ يُكْمَلُ ثَلَاثِينَ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ»^(٣).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢١ - بَابُ إِذَا حَلَفَ أَنْ لَا يَشْرَبَ نَبِيذًا، فَشَرِبَ طِلَاءً، أَوْ سَكْرًا، أَوْ عَصِيرًا

لَمْ يَحْنُثْ فِي قَوْلِ بَعْضِ النَّاسِ وَلَيْسَتْ هَذِهِ بِأَبْدَةِ عِنْدَهُ.

قَوْلُهُ: «فِي قَوْلِ بَعْضِ النَّاسِ». الْغَالِبُ أَنَّ الْبُخَارِيَّ إِذَا قَالَ: بَعْضُ النَّاسِ فَإِنَّهُ يُكْنَى بِذَلِكَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦٨٥ - حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ سَمْعٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ،

أَنَّ أَبَا أُسَيْدٍ صَاحِبَ النَّبِيِّ ﷺ أَعْرَسَ، فَدَعَا النَّبِيَّ ﷺ لِعُرْسِهِ، فَكَانَتْ الْعُرُوسُ خَادِمَتُهُمْ، فَقَالَ سَهْلٌ لِلْقَوْمِ: هَلْ تَدْرُونَ مَا سَقَتُهُ؟ قَالَ: أَنْقَعَتْ لَهُ تَمْرًا فِي تَوْرِ مِنَ اللَّيْلِ، حَتَّى أَصْبَحَ عَلَيْهِ فَسَقَتُهُ إِيَّاهُ^(٤).

(١) أخرجه مسلم (٢٥١٣).

(٢) أخرجه البخاري (١٩٠٨)، ومسلم (١٠٨٠).

(٣) أخرجه البخاري (١٩٠٧) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومسلم (١٠٨١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه مسلم (٢٠٠٦).

وجه ذلك: أن النبيذ يكون من التمر، وهو كذلك فالنبيذ يكون من التمر، ويكون من الزبيب، وصورة ذلك أن ينبذ التمر في الماء ويبقى لمدة يوم، أو يوم وليلة، وربما يبقى أكثر في البلاد الباردة، وذلك من أجل أن يكتسب الماء من حلاوة هذا المنبوذ، ولأن الفضلات التي تكون في الماء يمتصها التمر فيخرج الماء نقياً حلواً.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦٨٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ سَوْدَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: مَاتَتْ لَنَا شَاةٌ فَدَبَغْنَا مَسَكَهَا^(١)، ثُمَّ مَا زِلْنَا نَنْبِذُ فِيهِ حَتَّى صَارَتْ شَنَاءً.

في هذا الحديث من الفوائد: أن جلد الميتة يطهر بالدبغ؛ لأنها صارت تنبذ فيه؛ يعني: صارت تجعل فيه الماء والتمر، حتى صار شناءً.

وفي هذا: دليل على ضعف القول بأن جلد الميتة لا يطهر بالدبغ، وإنما يسأح استعماله في اليابسات فقط، فإن هذا القول ضعيف، والصواب: أنه يطهر بالدبغ، وأنه يجوز استعماله في المائعات والجمادات.

وقد اختلف العلماء رحمهم الله في جلد ما لا يؤكل، كجلد الذئب، والسبع، وما أشبهها. فذهب بعض العلماء: إلى أنه يطهر بالدبغ أيضاً؛ قياساً على طهارة جلد الميتة بالدبغ؛ لأن جلد الميتة صار بموتها نجساً، فكذلك جلد ما لا يؤكل يكون نجساً، فإذا دبغ صار طاهراً. ولكن الراجح: أنه لا يطهر بالدبغ؛ لأنه قد جاء في بعض ألفاظ الحديث: «دباغ جلود الميتة ذكاتها»^(٢). والذكاة إنما تؤثر في مأكول اللحم.

وأيضاً: لا يصح القياس من جهة أن الأصل أقوى نجاسة من الفرع؛ لأن جلد المأكول إنما تنجس بالموت نجاسة طارئة، والأصل فيه الطهارة، أما جلد ما لا يؤكل فنجاسته أصلية فهو أقوى، ولا يمكن أن يقاس الأقوى على الأضعف، فإذا كان الأضعف مما يطهر بالدبغ، فإن هذا لا يطهر بالدبغ، هذا هو القول الراجح في المسألة.

(١) ورد في بعض النسخ «مسكها» بسكون السين المهملة، والصواب ما أثبتناه.

(٢) أخرجه النسائي (٤٢٥٦، ٤٢٥٧)، وأحمد (٤٧٦/٣)، وابن حبان (١٢٩٠)، والدارقطني (٤٤/١).

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ فِي «الفتح» (١١/٥٦٩، ٥٧٠):

❖ قوله: «بَابُ إِذَا حَلَفَ أَنْ لَا يَشْرَبَ نَبِيذًا فَشَرِبَ طَلَاءً». فِي رَوَايَةٍ: الطَّلَاءُ بَزِيَادَةِ لَامٍ.

❖ قوله: «أَوْ سَكَّرًا» بفتح المهملة وتخفيف الكاف.

❖ قوله: «أَوْ عَصِيرًا» لَمْ يَحْنَثْ فِي قَوْلِ بَعْضِ النَّاسِ وَلَيْسَتْ هَذِهِ بِأَنْبِذَةٍ عِنْدَهُ. فِي رَوَايَةٍ الْكُشْمِينِيُّ: (وَلَيْسَ).

وَقَدْ تَقَدَّمَ تَفْسِيرُ الطَّلَاءِ وَالسَّكْرِ وَالنَّبِيذِ فِي «كِتَابِ الْأَشْرِبَةِ».

قَالَ الْمُهَلَّبُ: الَّذِي عَلَيْهِ الْجَمْهُورُ أَنْ مَنْ حَلَفَ أَلَّا يَشْرَبَ النَّبِيذَ بَعِينَهُ لَا يَحْنَثُ بِشَرْبِ غَيْرِهِ، وَمَنْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ نَبِيذًا لِمَا يَخْشَى مِنَ السَّكْرِ بِهِ، فَإِنَّهُ يَحْنَثُ بِكُلِّ مَا يَشْرَبُهُ مِمَّا يَكُونُ فِيهِ الْمَعْنَى الْمَذْكُورُ، فَإِنْ سَاطَرَ الْأَشْرِبَةَ مِنَ الطَّبِيخِ وَالْعَصِيرِ تُسَمَّى نَبِيذًا؛ لِمُشَابَهَتِهَا لَهُ فِي الْمَعْنَى، فَهُوَ كَمَنْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ شَرَابًا وَأَطْلَقَ فَإِنَّهُ يَحْنَثُ بِكُلِّ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الشَّرَابِ.

قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: وَمَرَادُ الْبَخَارِيِّ بِبَعْضِ النَّاسِ: أَبُو حَنِيفَةَ وَمَنْ تَبِعَهُ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: إِنْ الطَّلَاءُ وَالْعَصِيرُ لَيْسَا بِنَبِيذٍ، لِأَنَّ النَّبِيذَ فِي الْحَقِيقَةِ مَا تُبَذُّ فِي الْمَاءِ وَتُقَعُّ فِيهِ، وَمِنْهُ سُمِّيَ الْمُنْبُذُ مَنْبُذًا؛ لِأَنَّهُ تُبَذُّ أَيُّ طَرَحَ.

فَأَرَادَ الْبَخَارِيُّ الرَّدَّ عَلَيْهِمْ، وَتَوَجَّيْهِهِمْ مِنْ حَدِيثِي الْبَابِ: أَنَّ حَدِيثَ سَهْلٍ يَقْتَضِي تَسْمِيَةَ مَا قَرَّبَ عَهْدُهُ بِالْإِتْبَازِ نَبِيذًا، وَإِنْ حُلَّ شُرْبُهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي «الْأَشْرِبَةِ» مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ: أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُبَذُّ لَهُ لَيْلًا فَيَشْرَبُهُ غُدْوَةً، وَيُبَذُّ لَهُ غُدْوَةً فَيَشْرَبُهُ عَشِيَّةً، وَحَدِيثَ سَوْدَةَ يُؤَيِّدُ ذَلِكَ، فَإِنَّهَا ذَكَرَتْ أَنَّهُمْ صَارُوا يَتَّبِعُونَ فِي جِلْدِ الشَّاةِ الَّتِي مَاتَتْ، وَمَا كَانُوا يَتَّبِعُونَ إِلَّا مَا يَحِلُّ شُرْبُهُ، وَمَعَ ذَلِكَ كَانَ يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ نَبِيذٍ، فَالْتَقِيعُ فِي حُكْمِ النَّبِيذِ الَّذِي لَمْ يَبْلُغْ حَدَّ السَّكْرِ، وَالْعَصِيرُ مِنَ الْعَنْبِ الَّذِي بَلَغَ حَدَّ السَّكْرِ فِي مَعْنَى النَّبِيذِ مِنَ التَّمْرِ الَّذِي بَلَغَ حَدَّ السَّكْرِ.

وَزَعَمَ ابْنُ مُنِيرٍ فِي الْحَاشِيَةِ: أَنَّ الشَّارَحَ بِمَعْزَلٍ عَنْ مَقْصُودِ الْبَخَارِيِّ هُنَا قَالَ: وَإِنَّمَا أَرَادَ تَصْوِيبَ قَوْلِ الْحَنْفِيَّةِ وَمَنْ ثَمَّ قَالَ: لَمْ يَحْنَثْ وَلَا يَضُرُّهُ قَوْلُهُ بَعْدَهُ: فِي قَوْلِ بَعْضِ النَّاسِ. فَإِنَّهُ لَوْ أَرَادَ خِلَافَهُ لَتَرَجَّمَ بَعْدَهُ، وَكَيْفَ يُتَرَجَّمُ عَلَى وَفْقِ مَذْهَبٍ ثُمَّ يُخَالِفُهُ. انْتَهَى

وَالَّذِي فَهَمَهُ ابْنُ بَطَالٍ أَوْجَهُ وَأَقْرَبُ إِلَى مَرَادِ الْبَخَارِيِّ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يُسَمَّى فِي الْعُرْفِ نَبِيذًا يَحْنَثُ بِهِ؛ إِلَّا إِنْ نَوَى شَيْئًا بَعِينَهُ فَيَخْتَصُّ بِهِ.

وَالطَّلَاءُ يُطْلَقُ عَلَى الْمَطْبُوخِ مِنْ عَصِيرِ الْعَنْبِ، وَهَذَا قَدْ يَتَعَقَّدُ فَيَكُونُ دَبْسًا وَرُبًّا فَلَا

يُسَمَّى نَبِيذًا أَصْلًا، وَقَدْ يَسْتَمِرُّ مَائِعًا وَيُسَكَّرُ كَثِيرُهُ، فَيُسَمَّى فِي الْعُرْفِ نَبِيذًا، بَلْ نَقَلَ ذَلِكَ ابْنُ التِّينِ عَنْ أَهْلِ اللُّغَةِ: أَنَّ الطَّلَاءَ جَنَسٌ مِنَ الشَّرَابِ.

وَعَنْ ابْنِ فَارِسٍ: أَنَّهُ مِنْ أَسْمَاءِ الْخَمْرِ، وَكَذَلِكَ السَّكَّرُ يُطْلَقُ عَلَى الْعَصِيرِ قَبْلَ أَنْ يَتَخَمَّرَ. وَقِيلَ: هُوَ مَا أَسَكَّرَ مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ.

وَنَقَلَ الْجَوْهَرِيُّ أَنَّ نَبِيذَ التَّمْرِ وَالْعَصِيرَ مَا يُعَصَّرُ مِنَ الْعِنَبِ فَيُسَمَّى بِذَلِكَ وَلَوْ تَخَمَّرَ. وَقَدْ مَضَى شَرْحُ حَدِيثِ سَهْلٍ فِي «الْوَلِيمَةِ» مِنْ كِتَابِ «النِّكَاحِ» وَعَلَى شَيْخِهِ هُوَ ابْنُ مَدِينَةَ. وَأَمَّا حَدِيثُ سَوْدَةَ فَهِيَ بِنْتُ زَمْعَةَ بْنِ قَيْسِ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ الْعَامِرِيَّةُ مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ الْقُرَشِيَّةِ، زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ، تَزَوَّجَهَا النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ مَوْتِ خَدِيجَةَ وَهُوَ بِمَكَّةَ، وَدَخَلَ بِهَا قَبْلَ الْهَجْرَةِ.

[الصَّحِيحُ: أَنَّ عَائِشَةَ هِيَ الَّتِي تَزَوَّجَ بِهَا بَعْدَ خَدِيجَةَ، لَكِنْ لَمَّا لَمْ يَدْخُلْ بِهَا خَفِيَ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ، فَظَنَّ أَنَّهُ تَزَوَّجَ سَوْدَةَ قَبْلَهَا، فَهَذَا هُوَ الرَّاجِحُ] ^(١).

❖ قَوْلُهُ: «أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ». هُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ.

❖ وَقَوْلُهُ: «فَدَبَغْنَا مَسَكَّهَا». بِفَتْحِ الْمِيمِ وَالْمَهْمَلَةِ؛ أَيِ: جِلْدَهَا.

❖ قَوْلُهُ: «حَتَّى صَارَ شَنًّا». بِفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ، وَتَشْدِيدِ النُّونِ؛ أَيِ: بِالْيَأِ، وَالشَّنَّةُ: الْقَرْبَةُ الْعَتِيقَةُ.

وَقَدْ أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ مُغِيرَةَ بْنِ مِقْسَمٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا فِي دِبَاغِ جِلْدِ الشَّاةِ الْمَيْتَةِ غَيْرَ هَذَا.

وَأَشَارَ الْمِزِّيُّ فِي «الْأَطْرَافِ» إِلَى أَنَّ ذَلِكَ عِلَّةٌ لِرَوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ الَّتِي فِي الْبَابِ، وَلَيْسَا كَذَلِكَ بَلْ هُمَا حَدِيثَانِ مُتَغَايِرَانِ فِي السِّيَاقِ، وَإِنْ كَانَ كُلُّهُمَا مِنْ رَوَايَةِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَرَوَايَةُ الْمُغِيرَةِ هَذِهِ تَوَافَقَتْ لَفْظًا رَوَايَةُ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ، وَهِيَ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَأَخْرَجَهَا الْبَخَارِيُّ مِنْ رَوَايَةِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِغَيْرِ ذِكْرِ مَيْمُونَةَ، وَلَا ذِكْرَ الدِّبَاغِ فِيهِ.

وَمَضَى الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ مُسْتَوْفَى فِي أَوَاخِرِ كِتَابِ «الْأَطْعَمَةِ».

قَالَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ: فِي حَدِيثِ سَوْدَةَ الرَّدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ الزُّهْدَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْخُرُوجِ عَنْ

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ مِنْ كَلَامِ الْعَلَّامَةِ ابْنِ عَثِيمِينَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

جميع ما يَتَمَلَّكُ؛ لأن موت الشاة تَمَن سَبَقَ مِلْكُهَا واقتنائُهَا.

وفيه: جوازُ تنمية المال، لأنهم أَخَذُوا جِلْدَ المِيتَةِ فَدَبَعُوهُ فانتَفَعُوا به بعد أن كان مطروحاً.

وفيه: جوازُ تناول ما يَهَم الطعام بها دَلَّ عليه الانتبَاضُ.

وفيه: إضافة الفعل للمالك وإن باشره غيره، كالخادم. انتهى ملخصاً اهـ



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٢ - بَابُ إِذَا حَلَفَ أَنْ لَا يَأْتِدَمَ فَأَكَلَ تَمْرًا بِخُبْزٍ، وَمَا يَكُونُ مِنَ الْأَدَمِ.

٦٦٨٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَابِسٍ، عَنْ أَبِيهِ،

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا شَيْعَ أَلْ مُحَمَّدٍ ﷺ مِنْ خُبْزٍ بَرٍّ مَادُومٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، حَتَّى لَحِقَ بِاللَّهِ.

وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ قَالَ لِعَائِشَةَ بِهَذَا ^(١).

مسألة الاتِّدَامِ يرجعُ فيها للعُزْفِ، فإذا لم يكن العُزْفُ، فإن اتِّدَامَ الْخُبْزِ بِاللَّحْمِ يُعْتَبَرُ

إِدَامًا؛ لأن أصل الإِدَامِ مِنَ الْإِلْتِمَامِ وَالْجَمْعِ، فإذا أَخَذَ الْإِنْسَانُ خُبْزَةً وَوَضَعَ فِيهَا تَمْرًا أَوْ

عَسَلًا أَوْ جُبْنًا، فَهَذَا إِدَامٌ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٦٨٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ

بْنَ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ أَبُو طَلْحَةَ لِأُمِّ سُلَيْمٍ: لَقَدْ سَمِعْتُ صَوْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ضَعِيفًا أَعْرَفُ فِيهِ

الْجُوعَ، فَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ، فَأَخْرَجَتْ أَقْرَابًا مِنْ شَعِيرٍ، ثُمَّ أَخَذَتْ خِمَارًا

لَهَا، فَلَقَّتْ الْخُبْزَ بِبَعْضِهِ، ثُمَّ أَرْسَلَتْنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَهَبْتُ فَوَجَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

فِي الْمَسْجِدِ وَمَعَهُ النَّاسُ، فَقُمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَأَرْسَلَكِ أَبُو طَلْحَةَ»، فَقُلْتُ:

نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمَنْ مَعَهُ: «قُومُوا فَانْطَلِقُوا» وَانْطَلَقْتُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ، حَتَّى جِئْتُ أَبَا

طَلْحَةَ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: يَا أُمَّ سُلَيْمٍ، قَدْ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ وَلَيْسَ عِنْدَنَا مِنَ

الطَّعَامِ مَا نَطْعِمُهُمْ فَقَالَتْ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَانْطَلَقَ أَبُو طَلْحَةَ حَتَّى لَقِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

ﷺ، فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو طَلْحَةَ مَعَهُ حَتَّى دَخَلَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلُمِّي يَا أُمَّ سُلَيْمٍ مَا عِنْدَكَ» فَأَتَتْ بِذَلِكَ الْخُبْزِ قَالَ: فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ الْخُبْزِ، فَفَتَتْ وَعَصَرَتْ أُمَّ سُلَيْمٍ عُكَّةً لَهَا فَأَدَمَتْهُ، ثُمَّ قَالَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، ثُمَّ قَالَ: «أَنْذَنَ لِعَشْرَةٍ»، فَأَذَنَ لَهُمْ، فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، ثُمَّ خَرَجُوا، ثُمَّ قَالَ: «أَنْذَنَ لِعَشْرَةٍ» فَأَذَنَ لَهُمْ فَأَكَلَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ وَشَبِعُوا وَالْقَوْمُ سَبْعُونَ أَوْ ثَمَانُونَ رَجُلًا^(١).

اللَّهُ أَكْبَرُ، هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ؛ حَيْثُ أَنْزَلَ اللَّهُ بَرَكَهَ فِي هَذَا الطَّعَامِ فَهَذَا خُبْزٌ يَسِيرٌ مِنْ شَعِيرٍ أَكَلُوا مِنْهُ حَتَّى شَبِعُوا، وَكَانُوا سَبْعِينَ أَوْ ثَمَانِينَ.

وَفِي هَذَا مِنَ الْفَوَائِدِ: أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمَدْعُوِّ أَنْ يَضْحَبَ مَعَهُ أَصْحَابَهُ، وَلَكِنْ عِنْدَ الْاسْتِثْنَاءِ يَقُولُ: «أَدْخُلْ وَمَنْ مَعِيَ». أَوْ أَتَاذَنُ لِمَنْ مَعِيَ؛ لِأَنَّ صَاحِبَ الْبَيْتِ قَدْ يَكُونُ لَهُ حَاجَةٌ خَاصَّةٌ فِي الْمَدْعُوِّ، فَلَا يُحِبُّ أَنْ يَدْخُلَ مَعَهُ أَحَدٌ، فَإِذَا اسْتَأْذَنَ لَهُ كَانَ عَلَى بَصِيرَةٍ مِنَ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّ مَنَعَهُمْ مِنَ الدُّخُولِ أَهْوَنُ مِنْ رَدِّهِمْ بَعْدَ الدُّخُولِ.

أَمَّا إِذَا كَانَ الْأَمْرُ وَاضِحًا فَلَا حَاجَةَ إِلَى أَنْ يَسْتَأْذِنَ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يَسْتَأْذِنْ لِمَنْ مَعَهُ. وَقَدْ يُقَالُ: إِنْ النَّبِيِّ ﷺ لَهَا كَانَ مُضْطَحِبًا لِأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ كَانَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ الْاسْتِثْنَاءِ.

وَفِيهِ: بَيَانُ كِمَالِ عَقْلِ أُمَّ سُلَيْمٍ؛ لِأَنَّ أَبَا طَلْحَةَ رضي الله عنه كَأَنَّهُ اسْتَعْرَبَ أَنْ يَأْتِيَ الرَّسُولَ ﷺ بِالْقَوْمِ جَمِيعًا، وَلَكِنَهَا قَالَتْ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ؛ يَعْنِي: لَوْلَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ عَلِمَ أَنَّ الطَّعَامَ سَيَكْفِيهِمْ مَا أَتَى بِهِمْ.

وَفِيهِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الشَّبَعِ أَحْيَانًا، وَإِلَّا فَإِنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يَكُونَ أَكَلَ الْإِنْسَانِ أَثَلَاثًا: ثُلُثٌ لِلطَّعَامِ، وَثُلُثٌ لِلشَّرَابِ، وَثُلُثٌ لِلنَّفْسِ، فَإِذَا جَاعَ أَكَلَ، هَذَا هُوَ الْأَحْسَنُ وَالْأَوْكَى. أَمَا أَنْ يَمَلَأَ الْإِنْسَانُ بَطْنَهُ حَتَّى يَكَادُ لَا يَقُومُ إِلَّا بِرَدِيفٍ يُسَاعِدُهُ، فَهَذَا لَا يَنْبَغِي، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يُقَلَّلَ الْإِنْسَانُ مِنَ الطَّعَامِ، لَكِنْ لَا بَأْسَ بِالشَّبَعِ أَحْيَانًا.

وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ هَذَا الْخُبْزَ، أَوْ الشَّعِيرَ أَدَمَ بِعُكَّةٍ مِنْ سَمْنٍ، فَالذَّهْنُ قَدْ يَكُونُ إِدَامًا؛ لِأَنَّ الْإِدَامَ اسْمٌ لِكُلِّ مَا يُؤْتَدَمُ بِهِ مِنْ أَيِّ نَوْعٍ كَانَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٣- بَابُ النِّيَّةِ فِي الْإِيمَانِ.

٦٦٨٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ سَمِعَ عَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَإِنَّمَا لِأَمْرِي مَا نَوَيْ، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَرَوَّجُهَا، فَهَجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ » (١).

❖ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «بَابُ النِّيَّةِ فِي الْإِيمَانِ»، ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ حَدِيثٌ عَظِيمٌ، يَدْخُلُ فِي جَمِيعِ أَبْوَابِ الْعِلْمِ مِنَ الْعَقَائِدِ، وَالْعَمَلِيَّاتِ، فَهُوَ يَدْخُلُ فِي: الطَّهَارَةِ، وَفِي الصَّلَاةِ، وَفِي الصَّدَقَةِ، وَفِي الْحَجِّ، وَفِي الْبَيْعِ، وَفِي الرِّهْنِ، وَفِي النُّدُورِ، وَفِي جَمِيعِ أَبْوَابِ الْعِلْمِ، فَلَيْسَ هُنَاكَ حَدِيثٌ فِيمَا نَعْلَمُ أَوْسَعَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِي الْعَادَاتِ، وَالْعِبَادَاتِ، وَفِي كُلِّ شَيْءٍ.

وَقَدْ بَيَّنَّ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ مَا يَدْخُلُ فِي الْإِيمَانِ، فَإِنَّ الْإِيمَانَ بِالنِّيَّةِ؛ أَي: حَسَبَ مَا نَوَى الْإِنْسَانُ بِإِيمَانِهِ.

وَقَدْ ذَكَرَ أَهْلُ الْعِلْمِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي تَرْتِيبِ مَا يُرْجَعُ إِلَيْهِ فِي الْإِيمَانِ: أَنَّهُ يُرْجَعُ أَوَّلًا إِلَى نِيَّةِ الْحَالِفِ، بِشَرَطِ أَنْ يَحْتَمِلَهَا اللَّفْظُ.

فَإِنْ عُدِمَتِ النِّيَّةُ رَجَعَ إِلَى سَبَبِ الْيَمِينِ؛ أَي: إِلَى السَّبَبِ الَّذِي جَعَلَ الْحَالِفَ يَخْلِفُ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَبَبٌ رَجَعَ إِلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ؛ يَعْنِي: إِلَى الْحَقِيقَةِ الَّتِي يَدُلُّ عَلَيْهَا اللَّفْظُ. وَالْحَقِيقَةُ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: عُرْفِيَّةٌ، وَشَرْعِيَّةٌ، وَلُغَوِيَّةٌ.

فَاللَّفْظُ قَدْ يَكُونُ لَهُ حَقِيقَةٌ فِي الشَّرْعِ، وَحَقِيقَةٌ فِي الْعُرْفِ، وَحَقِيقَةٌ فِي اللُّغَةِ، وَقَدْ تَتَّفَقُ الْحَقَائِقُ الثَّلَاثُ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَقَدْ تَنَفَّرَدُ إِحْدَاهَا فِي مَعْنَى عَنْ صَاحِبَتَيْهَا، وَقَدْ تَتَّفَقُ اثْنَانِ دُونَ الْأُخْرَى.

فَنَرْجِعُ أَوَّلًا: إِلَى النِّيةِ إِذَا احْتَمَلَهَا اللَّفْظُ، أَمَا إِذَا كَانَ لَا يَحْتَمِلُهَا فَإِنَّهُ لَا يُرْجَعُ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا لَعَوٌ.
مِثَالُ ذَلِكَ: رَجُلٌ قَالَ: وَاللَّهِ مَا أَنَا مِنَ اللَّيْلَةِ إِلَّا عَلَى فِرَاشٍ. وَنَوَى بِذَلِكَ الْأَرْضَ. ثُمَّ خَرَجَ
إِلَى الصَّحَرَاءِ فَنَامَ، فَقِيلَ لَهُ: كَيْفَ تَنَامُ عَلَى الْأَرْضِ وَأَنْتَ قَدْ حَلَفْتَ لَا تَنَامُ إِلَّا عَلَى فِرَاشٍ؟
فَقَالَ: نَوَيْتُ ذَلِكَ. فَهَلْ هَذَا اللَّفْظُ يَحْتَمِلُ هَذِهِ النِّيةَ؟ الْجَوَابُ: نَعَمْ، قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِي جَعَلَ

لَكُمْ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بَنَاءً﴾ [الْقَلَمُ: ٢٧].

مِثَالُ آخَرٍ: قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَبِيعُ الْخُبْزَ الْيَوْمَ. ثُمَّ أَخَذَ طَبَقًا مِنْ خُبْزٍ فَبَاعَهُ، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ،
فَقَالَ: أَرَدْتُ بِالْخُبْزِ اللَّحْمَ. فَإِنَّهُ يَخْنَثُ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ لَا يَحْتَمِلُ هَذِهِ النِّيةَ؛ لِأَنَّ الْخُبْزَ لَا يُمَكِّنُ
أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ اللَّحْمَ.

وَلَكِنْ لَوْ نَوَى خِلَافَ ظَاهِرِ اللَّفْظِ فَهَلْ نَرْجِعُ إِلَى نِيَّتِهِ؟

نَقُولُ: يُرْجَعُ إِلَى نِيَّةِ الْحَالِفِ وَلَوْ خَالَفَتْ ظَاهِرَ اللَّفْظِ إِذَا كَانَ اللَّفْظُ يَحْتَمِلُهَا.

فَلَوْ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَكُلُّمُ النَّاسَ الْيَوْمَ. ثُمَّ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ وَصَارَ يَقُولُ لِكُلِّ مَنْ يُقَابِلُهُ:
السَّلَامُ عَلَيْكُمْ. وَقَالَ: أَنَا أَرَدْتُ بِالنَّاسِ الْفَسَقَةَ. وَأَنَا مَا سَلَّمْتُ إِلَّا عَلَى عُدُولٍ. فَإِنْ ذَلِكَ
يُقْبَلُ؛ لِأَنَّ «النَّاسَ» صَيغَتُهَا الْعُمُومُ، وَاللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ تُبَيِّحُ أَنْ يُرِيدَ الْإِنْسَانُ بِالْعُمُومِ
الْخُصُوصَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ قَالُوا لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ [الْقُلُوبُ: ١٧٣]. وَهُمْ لَمْ
يَقُلْ لَهُمْ جَمِيعُ النَّاسِ، وَلَمْ يَجْمَعْ لَهُمْ جَمِيعُ النَّاسِ. إِذِنْ فَهَذَا الرَّجُلُ لَا يَخْنَثُ؛ بِنَاءً عَلَى نِيَّتِهِ مَعَ
أَنَّهَا قَدْ خَالَفَتْ الظَّاهِرَ.

وَإِذَا قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَكُلُّمُ النَّاسَ. ثُمَّ خَرَجَ إِلَى السُّوقِ وَصَارَ يُسَلِّمُ عَلَى الْفَسَقَةِ، وَالْعُدُولِ،
وَالصَّغَارِ، وَالْكِبَارِ، وَلَمْ يَمُرَّ بِأَحَدٍ إِلَّا سَلَّمَ عَلَيْهِ فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: أَرَدْتُ إِلَّا أَكُلُّمُ النَّاسَ
بِغَيْرِ السَّلَامِ. فَإِنَّهُ لَا يَخْنَثُ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ يَحْتَمِلُ هَذِهِ النِّيةَ.

إِذِنْ فَالنِّيةُ حَاكِمَةٌ عَلَى اللَّفْظِ، لَكِنْ بِشَرَطٍ أَنْ يَحْتَمِلَهَا اللَّفْظُ.

فَإِذَا لَمْ تَجِدْ نِيَّةً؛ يَعْنِي: إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ فَإِنَّهُ يُرْجَعُ إِلَى سَبَبِ الْيَمِينِ.

مِثَالُهُ: جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّ زَيْدًا يَسُبُّكَ، وَيَغْتَابُكَ، وَيُفْشِي عَنْكَ أَسْرَارًا. فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا
أَكُلُّمُ زَيْدًا مَا عَشْتُ. ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ الَّذِي قَالَ لَهُ ذَلِكَ قَالَ: أَنَا كُنْتُ أَحْسَبُهُ زَيْدًا فَإِذَا هُوَ
عَمْرُو. فَكَلَّمَ الرَّجُلَ زَيْدًا بَعْدَ أَنْ حَلَفَ إِلَّا يُكَلِّمَهُ. فَهَذَا لَا يَخْنَثُ؛ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ أَنَّ سَبَبَ الْيَمِينِ
لَيْسَ مَوْجُودًا؛ يَعْنِي: أَنَّهُ قَدْ عُدِمَ سَبَبُ الْيَمِينِ فَحَيْثُ لَا يَخْنَثُ.

فإذا لم يكن هذا ولا هذا، فإننا نرجع إلى مدلول اللفظ، ومدلول اللفظ إما: عُرفي، أو شرعي، أو لغوي.

فیرجعُ إلى العُرفي؛ لأنه أقربُ إلى مراد المتكلم، ولكن إذا كان للعُرفي معنى صحيح شرعاً، ومعنى فاسدٌ، فإنه يُحمَلُ على المعنى الصحيح شرعاً.

فمثلاً لو قال: والله لأشتريَنَّ اليومَ شاةً. ثم خرج إلى السوق واشترى مِعْزاً. فإنه على العُرفِ يَحْنُثُ؛ لأن العُرفَ عندنا أن الشاةَ هي الأنثى مِنَ الضَّأْنِ، وأما في الشرع واللغة؛ فالشاةُ تُطلقُ على الماعزِ وعلى الضَّأْنِ، ونحن نقولُ: إذا اختلفتِ اللغةُ والشرعُ والعُرفُ قَدَّمَ العُرفُ؛ لأنه أقربُ إلى مقصود المتكلم، لاسيما العامةُ، فالعامةُ لا يَعْرِفُونَ مِن مدلول الألفاظِ إلَّا ما كان في عُرْفِهِم.

فإذا قال: والله لا أبيعُ اليومَ شيئاً. ثم خرج وباع دُخَانًا، فهل يَحْنُثُ؟

الجوابُ: لا يَحْنُثُ؛ لأن هذا البيعُ غيرُ صحيح، بل هو فاسدٌ، وقد ذكرنا أنه إذا كان للفظ مدلولٌ عُرفيٌّ، وكان له في الشرع معنيان: صحيحٌ، وفاسدٌ، فإنه يُحمَلُ على الصحيح. ثم إذا لم يكن هناك حقيقة شرعية للفظ، ولا حقيقة عُرفية فإنه يرجع للحقيقة اللغوية. فإذا قال قائلٌ: والله لا أَصَلِّي اليومَ. ثم قام فصلَّى وقال: أرذتُ المعنى اللغوي للصلاة؛ يعني: أرذتُ ألا أدعو. قلنا: لا حِنْثَ عليك؛ لأن لفظك يَحْتَمِلُ المعنى الذي أرذتُ.

وهذه قاعدة مفيدة في الأيمان. ومن هنا ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ إلى أن الطَّلَاقَ يَجْري مَجْرى الأيمان، كما أن العِتَقَ يَجْري مَجْرى الأيمان.

فمثلاً لو قال إنسانٌ: إن دَخَلْتُ هذا البيتَ فزوجتي طالقٌ. وهو لا يريدُ أن يُطلقَ زوجته، لكن يريدُ أن يَمْتَنِعَ، فهذا عند جمهور العلماء، ومنهم الأئمة الأربعة أنه لو دخل البيت الذي علَّق الطلاق على دُخُولِهِ لَطُلُقَتِ المرأةُ، ولو كان يَنْوِي المنعَ.

إلا إن شيخ الإسلام قال: ما دام لا يريدُ طلاق امرأته، وإنما يريدُ منعَ نفسه، وجعل هذا من باب التعليق على نفسه فإن زوجته لا تُطلقُ، وعليه كفارة يمين. واستدل بقوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»^(١). وهذا الرجل لم يَنْوِ الطلاق.

(١) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧).

واستدلَّ أيضًا بالأثار التي جاءت عن الصحابة في العتق من أن الإنسان إذا نذر أن يعتق عبده نذرًا جاريًا مجرى اليمين، فإنه يُجزئه كفارة اليمين.

مثل أن يقول: إن كلمت زيدًا فعبدي حرٌّ. فقد ورد عن الصحابة: أنه لا يلزمه تحرير عبده، وعليه كفارة يمين، لكن لم يرد عنهم شيء في الطلاق، قال شيخ الإسلام جوابًا عن ذلك: إن الحلف بالطلاق لم يكن معهودًا في عهد الصحابة، ولذلك لم يرد عنهم في ذلك فتيا، كما أن الحلف بالعتق لم يكن معهودًا في عهد الرسول ﷺ، فلم يقع فيه فتيا من الرسول ﷺ. قال: وإذا كان الصحابة رضوا قد حكموا بأن العتق المعلق على الشرط الجاري مجرى اليمين حكمه حكم اليمين، مع تشوف الشارع للعتق وتغليبه في السريان، فالطلاق المكروه شرعًا من باب أولى لا يقع.

وما قاله رحمه الله لا شك أنه عين الصواب، وأن الطلاق المقصود به الحث، أو المنع، أو التصديق، أو التكذيب، جاري مجرى اليمين.

ويؤيده من حيث الدليل: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ١﴾ قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ﴿٢١﴾. فجعل التحريم يمينًا مع أنه لم يخلف بل قال: حرام علي أن أدخل هذا البيت. ثم دخل فنقول: عليك كفارة يمين.

والصحيح: أن هذا شامل حتى للزوجة.

فلو قال: حرام علي زوجتي إن دخلت هذا البيت. ثم دخله فإن الزوجة لا تحرم عليه، ولكن عليه كفارة يمين؛ لأن تحريم الزوجة وغيرها سواء؛ فالكل مما أباح الله، فإذا حرّمه على نفسه قاصدًا بذلك معنى اليمين كان له حكم اليمين.

بل حتى الظهار - على القول الراجح - إذا أجراه مجرى اليمين كان يمينًا. مثل أن يقول: إن فعلت كذا فزوجتي علي كظهر أمي، فهذا حكمه حكم اليمين إذا أراد به اليمين.

وكل هذا مأخوذ من قول الرسول ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى».

ثم ضرب الرسول ﷺ بعد قوله: «إنما الأعمال بالنيات». مثلاً بالهجرة، والهجرة هجرتان: هجرة بالبدن، وهجرة بالعمل، وقد أشار إلى ذلك النبي ﷺ في قوله: «المهاجر من هجر ما نهى الله عنه». فهذه هجرة عمل، وقوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ﴾

[المائدة: ٨]. أي: هجرة بدن.

وهجرة البدن: هي أن يَتَقَلَّ الإنسانُ من بلدٍ الشريكِ إلى بلدِ الإسلامِ، وبلدُ الشريكِ ليست هي التي يَحْكُمُ حَكَّامُهَا بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ، بل التي يُعْلَنُ أنها بلادُ الشريكِ؛ أي: ليس فيها شعائرُ الإسلامِ، فلا أذانَ، ولا جماعةَ، ولا جمعةَ، فهذه هي بلدُ الشريكِ، أما البلادُ التي يُعْلَنُ فيها بالأذانِ، وَيَحْضُرُ الناسُ فيها الجماعةَ والجمعاتِ فهي بلادُ إسلامٍ، حتى ولو كان حَكَّامُهَا يَحْكُمُونَ بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ؛ لأن الكفرَ هنا ليس في الدارِ بل في حَكَمِ الحاكمِ، أما الدارُ فهي دارُ إسلامٍ، ولذلك تَجِدُ أهلَهَا يَتَرَبَّصُونَ بهذا الحاكمِ رَبِّبِ المُنُونِ أن يَقْضِيَ اللهُ عليه، أو يَقْضِيَ اللهُ عليه بأيديهم؛ لأنها دارُ إسلامٍ.

ولو أننا جعلنا كلَّ بلدٍ يَحْكُمُ حَكَّامُهَا بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ بلادَ كفرٍ فلا أَظُنُّ أننا نَجِدُ الآنَ بلادَ إسلامٍ إلا نادرًا.

لذلك نَقُولُ: بلادُ الكفرِ: هي التي يُعْلَنُ فيها شعائرُ الكفرِ، وتُخَفَّقُ فيها شعائرُ الإسلامِ، فليس فيها أذانٌ، ولا جمعةٌ، ولا جماعةٌ، ولا شهرُ رمضانَ.

أما هجرةُ العملِ فهي: هجرةُ المعاصي، ويُمكنُ أن تكونَ لله، ويُمكنُ أن تكونَ لغيرِ الله كأن يَتَصَنَّعَ رجلٌ أمامَ شخصٍ يَرْجُوهُ بتركِ المحرَّماتِ.

فمثلاً: كان يَشْرَبُ الدُّخَانَ إلا أنه يَتَصَنَّعُ بتركِهِ عندَ من يَرْجُوهُ، أو كان يَخْلُقُ لحيتهُ لكن يَتَصَنَّعُ بإعفائها عندَ من يَرْجُوهُ.

وَحَدَّثْتُ أن جماعةً مِنَ المدرسينَ تَقَرَّرَ رَحِيلُهُمْ إلى بلادِهِمْ، وكانوا يُعْفِقُونَ لحاهم في البلادِ التي كانوا يَدْرُسُونَ فيها، فلما كانت ليلةُ اليومِ الذي يُسَافِرُونَ فيه قالوا: في الصباحِ سنُسَافِرُ، وسنَقْدُمُ على أهلِنَا، فلنَخْلُقِ اللَّحَى، فحَلَقُوا اللَّحَى تَمَامًا، ولكنَّ اللهَ فَضَحَهُمْ فَإِنَّ الرحلةَ تَأَخَّرَتْ، فلما رَأَاهُم الناسُ على هذه الحالِ قالوا: سبحانَ اللهَ أَنشَأَكُم اللهُ خَلْقًا آخَرَ؟ فوقعوا في حَجَلٍ عَظِيمٍ.

فهجرةُ حَلَقِ اللحيةِ في هذا هجرةُ عملٍ، لكن مِنَ الناسِ مَنْ يَهْجُرُ حَلَقَ اللحيةِ، وَيُعْفِي لحيتهُ لله، ومنهم مَنْ يَقْعُلُ ذلكَ تَصَنُّعًا لَدُنْيَا يُصَيِّهَا، أو امرأَةً يَتَرَوَّجُهَا.

كذلك الهجرةُ مِنَ البلدِ، فَمِنَ الناسِ مَنْ يَخْرُجُ مِنَ البلدِ مهاجرًا إلى الله ﷻ، ومنهم مَنْ يَخْرُجُ لَدُنْيَا يُصَيِّهَا، أو امرأَةً يَتَرَوَّجُهَا.

ثم انظرْ إلى قولِ النبيِّ صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليه: «فمن كانت هجرتهُ إلى الله ورسوله

فَهَجَرْتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ. كَيْفَ أَظْهَرَ وَلَمْ يَقُلْ: فَهَجَرْتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ. بَلْ قَالَ: «إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ»؛ لِأَنَّ هَذَا شَرَفٌ، وَتَعْظِيمٌ، وَتَكْرِيمٌ؛ يَعْنِي: أَنَّ هَجَرْتُهُ إِلَى أَمِيرٍ عَظِيمٍ شَرِيفٍ، وَهُوَ أَنَّهَا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ.

ثُمَّ قَالَ فِي الْآخِرِ: «وَمَنْ كَانَتْ هَجَرْتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهَجَرْتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ». وَلَمْ يَقُلْ: إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ حَقِيرٌ، فَلِحَقَارَتِهِ طَوَى ذِكْرَهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَهَذَا مِنْ بَلَاغَةِ كَلَامِ الرَّسُولِ ﷺ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٤ - بَابُ إِذَا أَهْدَى مَالَهُ عَلَى وَجْهِ النَّذْرِ وَالتَّوْبَةِ.

٦٦٩٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، - وَكَانَ قَائِدَ كَعْبٍ مِنْ بَنِيهِ حِينَ عَمِيَ - قَالَ: سَمِعْتُ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ فِي حَدِيثِهِ «وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا» [البقرة: ١١٨]. فَقَالَ فِي آخِرِ حَدِيثِهِ: إِنَّ مَنْ تَوَيْتِي أَنِّي أَنْخَلِعُ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ»^(١).

قِصَّةُ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا مَبْسُوطَةٌ فِي التَّارِيخِ، وَمَشَارٌ إِلَيْهَا فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: «وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا» [البقرة: ١١٨]. وَهَؤُلَاءِ قَوْمٌ خَلَفَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْحُكْمِ فِيهِمْ حِينَ رَجَعَ مِنْ تَبُوكَ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «خَلَفُوا». أَي: تَخَلَّفُوا عَنِ الْغَزْوَةِ وَلِهَذَا قَالَ: «خَلَفُوا». أَي: خَلَفَهُمْ غَيْرُهُمْ وَالَّذِي خَلَفَهُمْ هُوَ الرَّسُولُ ﷺ حِينَ جَاءَ النَّاسُ بَعْدَ رَجُوعِهِمْ مِنْ تَبُوكَ يَعْتَذِرُونَ، وَأَمَّا هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ ﷺ فَمَنْعَهُمْ إِيَّائِهِمْ أَنْ يَعْتَذِرُوا بِمَا لَيْسَ بِعُذْرٍ، وَأَخْبَرُوا بِالصَّدَقِ، وَقَالُوا: مَا لَنَا عُذْرٌ.

وَكَانَ أَصْرَحُهُمْ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ أَشْبَهُهُمْ فَأَخْبَرَ أَنَّهُ مَا كَانَ لَهُ عُذْرٌ، وَأَنَّهُ عِنْدَهُ رَاحِلَتَيْنِ، وَأَنَّهُ لَوْ جَلَسَ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ مَلُوكِ الدُّنْيَا لَخَرَجَ مِنْهُ بِعُذْرٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أُوْتِيَ جَدَلًا، وَلَكِنْ هُوَ الْآنَ يُخَاطَبُ النَّبِيُّ ﷺ، فَيَخْشَى أَنْ يُحَدِّثَهُ بِحَدِيثٍ يَعْذُرُهُ بِهِ، فَيَنْزِلُ الْوَحْيُ

فاضحاً له، كما قال تعالى: ﴿سَيَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لِعَرَضُوا عَنْهُمْ فَاعْرَضُوا عَنْهُمْ إِنَّهُمْ رَجَسٌ﴾ - والعياذُ بالله - ﴿وَمَا وَنُهُمْ جَهَنَّمَ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (٥٧) يَخْلِفُونَ لَكُمْ لِعَرَضُوا عَنْهُمْ فَإِنْ تَرَضُوا عَنْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ (٥٨) [البقرة: ٩٥-٩٦].
فهذه فضيحةٌ والعياذُ بالله.

لكن لما صدقَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ وصاحبه ﷺ أنزلَ اللهُ ﷻ فيهم آيةً تُعَادِلُ الآيةَ التي نَزَلَتْ في الرسولِ ﷺ وأصحابه؛ قال تعالى: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ (١١٧). فهذه في الرسولِ وأصحابه، وقال في كَعْبٍ وصاحبه: ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِفُوا حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ (١١٨). فالنبيُّ ﷺ وأصحابه كلُّهم نزلت فيهم آيةٌ، وفي هؤلاء الثلاثة آيةٌ، وهذه منقبةٌ عظيمةٌ، وفضلٌ عظيمٌ لهؤلاء ﷺ.

والذي يقرأ ما جاء في التاريخِ يَعْلَمُ ما حصلَ لهؤلاء الثلاثة من الأدبِ مع الله ورسوله، وعدمِ الضَّوْضَاءِ والقَوْضَى، وانصياحهم للأوامر، فليسوا كـبعض الناسِ الموجودين الآن إذا جاءهم شيءٌ قاموا يَتَكَلَّمُونَ، حتى إنهم -أي: هؤلاء الثلاثة- لما أتموا أربعين ليلةً جاءهم رسولُ رسولِ الله ﷺ وقال: إن الرسولَ ﷺ يأمرُكم أن تَعْتَزِلُوا نِسَاءَكُمْ. مع أن كلَّ الناسِ قد هجروهم، حتى أبو قتادة ابنُ عَمِّ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، وهو من أحبِّ الناسِ إليه، يأتيه كَعْبٌ في بستانه وَيُسَلِّمُ عليه فما يَرُدُّ عليه السلام؛ لأن الرسولَ قال: «اهْجُرُوهُمْ».

وكان الرسولُ ﷺ وهو أحسنُ الناسِ خُلُقاً، يأتي إليه كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ وَيُسَلِّمُ عليه فيقولُ كَعْبٌ: لا أدري أحرَّكَ شَفِيتِي بردَ السلام أم لا؟

ثم إن كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ ابتليَ ببلوى أخرى عظيمة، فقد جاءه كتابٌ من ملكِ غَسَّانٍ يقولُ: إنه قد بلغنا أن صاحبك قد قُلاكَ، فالحقُّ بنا نواسِكَ. يعني: نجعلك ملكاً. فما أَبْقَى الكتابُ في بيته بل ذهب به إلى التَّنَوُّرِ فأوقَدَ به ﷺ؛ لثلاثِ تأمره نفسه الأمانة بالسوءِ فيما بعدُ، فيذهبُ إلى ملكِ غَسَّانٍ بهذه الوثيقة.

فلما جاءه رسولُ رسولِ الله ﷺ يقولُ: اعتزِلِ امرأتَكَ. لم يتردَّدْ لحظةً ﷺ بل قال

لامرأته: الحقي بأهلك. فما بَقِيَتْ عنده طَرْفَةٌ عين، أما الاثنان الآخران فاستأذنا من الرسول ﷺ أَنْ تَبْقَى عندهما زوجتهما؛ لأنها كبير السن.

ومضى على هذا الحال خمسون ليلة؛ أي: شهرين إلا عشرة أيام، والناس قد هَجَرُواهم وتَكَرَّثَ لهم الأرض، وأنا أَعْتَقِدُ أن الإنسان منا لو بَقِيَ عشرة أيام يَخْرُجُ للسُّوقِ وَيُسَلِّمُ على الناس، وعلى أصدقائه، وأحبائه، وأقربائه، ولا يُرَدُّ عليه السلامُ فإنه سوف يَهْرَبُ إلى البر، وإن كان عنده نقصٌ إيمانٍ فربما يَنْتَحِرُ.

لكن هؤلاء صَبَرُوا والعاقبة للمتقين، فبعدَ خمسين ليلةً أنزَلَ اللهُ ﷻ على الرسول ﷺ فكانت بُشْرَى عظيمةً للرسول ﷺ، فخرج فارسٌ إلى ديار قوم كَعْبِ بْنِ مالك، لِيُبَشِّرَهُ، وذهب رجلٌ قويُّ الصوتِ إلى سَلْعٍ - جبل قريبٍ مِنَ المسجد النبوي - فنَادَى بأعلى صوته: يا كَعْبُ بْنُ مالكٍ أَبَشِّرْ بتوبةِ اللهِ عليك. فكان الصوتُ أَسْرَعَ مِنَ الفرس، فكانت البشارةُ لصاحب الصوت، فلما جاءَ البشيرُ إلى كَعْبٍ نَزَعَ ثوبه الإزارَ والرِّداءَ، وأعطاهما البشيرَ الذي هَنَأَ وبَشَّرَهُ.

ثم جاءَ إلى الرسول ﷺ، فلما جاءَ وَجَدَ هذه الرجلَ الذي كان بالأمس يُسَلِّمُ عليه ولا يَدْرِي أَحَرَكَ شَفِيتِهِ بردَ السلام أم لا؛ وَجَدَهُ مُتَهَلِّلًا وَجْهَهُ، فَرَحًا مَسْرُورًا يَقُولُ له: «أَبَشِّرْ بخير يومٍ مرَّ عليك منذ وَلَدْتُكَ أُمِّكَ». وقام الناسُ يُهَيِّئُونَهُ بتوبةِ اللهِ عليه. ففرحَ ﷺ بهذا فرحًا عظيمًا، وقال: إن من توبتي - أي: من تحقيقها وشُكْرِي نعمةِ اللهِ عليَّ - أن أَنخَلِعَ من مالي صدقةً إلى اللهِ تَقَرُّبًا، وإلى رسوله توزيعًا؛ لأنَّ الجهةَ مختلفةٌ فهو يَتَصَدَّقُ تَقَرُّبًا إلى اللهِ، وَيُعْطِيهَا الرسولَ ﷺ من أجل أن يُوزَّعَها وَيَتَصَرَّفَ فيها، ولكنَّ الرسولَ ﷺ قال له: «أَمْسِكْ عليك بعضَ مالكٍ فهو خيرٌ لك». وهذا من حُسْنِ تربيةِ الرسول ﷺ؛ لأنه يَعْرِفُ أن الإنسانَ عندَ النشوة، وفي أولِ أمره قد يَنْسَى مصالحه، وَيَنْسَى الواجباتِ التي عليه، ولهذا قال: أَنخَلِعُ من مالي كُلَّهُ صدقةً. ولكنَّ الرسولَ ﷺ المبعوث بالطمأنينةِ والثَّوْدَةِ قال: «أَمْسِكْ عليك بعضَ مالكٍ فهو خيرٌ لك». وهذا من حُسْنِ التربية، فالإنسانُ إذا جاءه شيءٌ يَفْرَحُ به نَسِيَ كُلَّ شيءٍ، لكن يَنْبَغِي لك عندَ حُدُوثِ مثل هذه الأمور أن تَكُونَ متأنياً، وألا تَنْجَرِفَ مع عاطفتك. فدلَّ هذا: على أنه يَجُوزُ لِلإنسانِ أن يَتَصَدَّقَ بِماله إذا مَنَّ اللهُ عليه بتوبة، كما فعلَ كَعْبُ بْنُ مالكٍ ﷺ.

وكذلك لو نذر أن يتصدق بماله، فإنه لا يلزمه أن يتصدق بكل ماله، بل يجزئه أن يتصدق بالثلث فقط، ولا كفارة عليه؛ وذلك لأن الصدقة بالمال كله ليست من الأمور المشروعة، لكنها من الأمور الجائزة كما أقر النبي ﷺ أبو بكر رضي الله عنه أن يتصدق بجميع ماله^(١)، ولكن الأفضل خلاف ذلك؛ أي: ألا تتصدق بجميع مالك؛ لأنك مأمور أن تبدأ بنفسك ثم تعمل^(٢)، والإنسان ربما يحتاج المال في المستقبل، لكنه يكون حين الفرح والنشوة ناسيا ما يستقبل، فكان من الأفضل ألا يتصدق بماله كله، وألا ينذر الصدقة بماله كله، وأنه لو نذر فإنه يكفيه ثلث المال، كما قال ذلك أهل العلم.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٥- باب إِذَا حَرَّمَ طَعَامًا.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ لِمَ تَحُرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ يَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (١) قَدْ فُرضَ اللَّهُ لَكُمْ حَيْلَةُ إِيْمَانِكُمْ ﴿[البقرة: ٢٠١-٢٠٢]﴾. وَقَوْلُهُ: ﴿لَا تَحْرَمُوا طَيِّبَاتٍ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٧].

٦٦٩١- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: زَعَمَ عَطَاءٌ أَنَّهُ سَمِعَ عُبَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَزْعُمُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمْكُثُ عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَيَشْرَبُ عِنْدَهَا عَسَلًا، فَتَوَاصَبْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ أَنَّ آيَتَنَا دَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ فَلْتَقُلْ: إِنِّي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ مَغَافِيرٍ، أَكَلْتُ مَغَافِيرَ. فَدَخَلَ عَلَى إِحْدَاهُمَا فَقَالَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «لَا بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ وَلَنْ أَعُودَ لَهُ». فَتَزَلَّتْ: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ لِمَ تَحُرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ [البقرة: ٢٠١]. ﴿إِنْ نُوْبًا إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٠٢]. لِعَائِشَةَ وَحَفْصَةَ. «وَإِذَا أَسْرَأَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا» [البقرة: ٢٠٣]. لِقَوْلِهِ: «بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا»^(٣).

وَقَالَ هَذَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، عَنْ هِشَامٍ: «وَلَنْ أَعُودَ لَهُ، وَقَدْ حَلَفْتُ فَلَا تُخْبِرِي بِهَذَا أَحَدًا».
قوله رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: بَابُ إِذَا حَرَّمَ طَعَامًا. يَعْنِي: مَاذَا يَكُونُ الْحُكْمُ؟

(١) أخرجه أبو داود (١٦٧٨)، والترمذي (٣٦٧٥)، والحاكم (٤١٤/١)، والبيهقي (١٨٠/٤).

(٢) حديث: «أَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ»، أخرجه البخاري (١٤٢٧)، ومسلم (١٠٣٤)، وأما قوله: «أَبْدَأُ بِنَفْسِكَ» فهو عند مسلم (٩٩٧) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم (١٤٧٤).

ومثل هذه الترجمة التي تأتي غير مجزوم بها تدل على أن المترجم الذي كتبها لم يتبين له الحكم فيها، فجعل الأمر موكولاً إلى القارئ.

وتحريم الطعام ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: أن يريد به الحكم الشرعي.

والقسم الثاني: أن يريد به الكذب.

والقسم الثالث: أن يريد به الامتناع.

أما الأول: فإن التحريم فيه يكون نوعاً من الشرك إذا حرم ما أحل الله؛ لأن الله ﷻ قال: ﴿اتَّخِذُوا أَسْوَءَ أَصْحَابِهِمْ وَزَهَبَتْ عَنْهُمْ أَرْكَابُكَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٧]. ولما سمع عدي بن حاتم هذه الآية قال: يا رسول الله، إنا لسنا نعبدهم. قال: «أليسوا يجلون ما حرم الله فجلونه، ويحرمون ما أحل الله فتحرمونه؟» قال: بلى. قال: «فتلك عبادتهم»^(١).

وذلك مثل صنع أهل الشرك في الجاهلية فإنهم كانوا يحرمون السائبة، والوصيلة، والحام، والبحيرة.

فإذا قصد به إثبات حكم التحريم صار هذا نوعاً من الشرك.

الثاني: أن يقصد به الكذب، كأن يقول: هذا حرام. وهو يعرف أنه حلال، كما يكذب الناس بعضهم على بعض، فهذا يعد كذباً، والكذب معروف أنه حرام.

القسم الثالث: أن يقصد به الامتناع، فإذا قال: هذا حرام علي. فيعني: أني ممتنع عنه،

فهذا حكمه حكم اليمين.

وربما يكون البخاري رحمه الله قد جعل الترجمة مطلقة من أجل هذا التقسيم الذي قسمناه.

فمثلاً: إذا قال رجل: هذه الخبزة حرام. قلنا له: كذبت. إذا كان قد قصد الكذب.

وإذا قال: هذه الخبزة حرام، لا أحد يأكلها، ومن أكلها فعليه التعزير فهذا نوع من

الشرك؛ لأنه تحريم ما أحل الله.

وإذا قال: هذه الخبزة حرام. بمعنى أنني لن أدوقها. فهذا حكمه حكم اليمين في كل

شيء، على القول الراجح حتى في المرأة.

(١) أخرجه الترمذي (٣٠٩٥)، والطبراني في «الكبير» (٩٢/١٧).

فَلَوْ قَالَ الرَّجُلُ لَزَوْجَتِهِ: هِيَ حَرَامٌ عَلَيَّ. وَلَمْ يَنْوَ الطَّلَاقَ فَإِنْ حَكَمَهُ حُكْمُ الْيَمِينِ، وَلَيْسَ بظَهَارٍ، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَالظَّهَارُ أَنْ يَقُولَ: هِيَ عَلَيَّ كَظَهَرِ أُمِّي، أَوْ أُخْتِي، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

أَمَّا إِذَا قَالَ: هِيَ حَرَامٌ. فَهُوَ أَخْفُ مِنْ قَوْلِهِ: هِيَ عَلَيَّ كَظَهَرِ أُمِّي؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ: هِيَ عَلَيَّ كَظَهَرِ أُمِّي فَقَدْ شَبَّهَ أَحَلَّ مَا يَكُونُ فِي النِّسَاءِ بِأَحْرَمَ مَا يَكُونُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ: هِيَ عَلَيَّ حَرَامٌ. فَقَدْ تَكُونُ حَرَامًا كَالْمَيْتَةِ، وَالْخَزِيرِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

الْمُهْمُ: أَنَّهُ إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا مِنَ الْحَلَالِ مِنْ زَوْجَةٍ، أَوْ أُمَةٍ، أَوْ طَعَامٍ، أَوْ لِبَاسٍ، أَوْ سَكَنِ، أَوْ مُكَالَمَةٍ أَحَدٍ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَحَكَمَهُ حُكْمُ الْيَمِينِ، وَدَلِيلُ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْلَغِي مَرْضَاتِ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ① قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ﴿التَّحِلَّةُ: ١٠-٢﴾. فَسَمَّى الْحَرَامَ يَمِينًا فَقَالَ: ﴿تَحِلَّةُ أَيْمَانِكُمْ﴾. وَ«تَحِلَّةٌ» تَفْصِيلَةٌ بِمَعْنَى التَّحْلِيلِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا حَلَفَ عَلَى الشَّيْءِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ تَحْرِيمِهِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَمْتَنِعَ مِنْ هَذَا، فَإِذَا كَفَّرَ قَبْلَ أَنْ يَخْنَثَ سُمِّيَ هَذَا: تَحِلَّةً، فَكَأَنَّهُ حَلَّ الْعُقْدَةَ الَّتِي هِيَ الْيَمِينُ.

أَمَّا إِذَا فَعَلَ الشَّيْءَ ثُمَّ كَفَّرَ فَهَذَا يُسَمَّى كَفَّارَةً.

فَهَذَا رَجُلٌ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَكْلُمُ فَلَانًا. ثُمَّ كَلَّمَهُ، فَعَلِيهِ أَنْ يُطْعِمَ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ وَهَذِهِ تُسَمَّى كَفَّارَةً.

أَمَّا لَوْ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَكْلُمُ فَلَانًا. ثُمَّ نَدِمَ فَأَطْعَمَ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ عَنْ هَذَا الْيَمِينِ قَبْلَ الْحَنْثِ فَهَذِهِ تَحِلَّةٌ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾. فَرَضَ هُنَا بِمَعْنَى: شَرَعَ، وَلَيْسَتْ

بِمَعْنَى أَوْجَبَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ بِمَعْنَى أَوْجَبَ لَعُدَّتْ بَعْلَى وَلِقَالَ: فُرِضَ عَلَيْكُمْ. وَلَكِنَّهَا بِمَعْنَى شَرَعَ.

وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: عِتَابٌ يَسِيرٌ مِنَ اللَّهِ ﷻ لِلنَّبِيِّ ﷺ، حَيْثُ حَرَّمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ أَزْوَاجِهِ.

وَفِي هَذَا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُرَاعِيَ الزَّوْجَاتِ إِلَى هَذَا الْحَدِّ؛ أَيَّ: إِلَى أَنْ يُحَرِّمَ عَلَى نَفْسِهِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَهُ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ رَجُلًا بِمَعْنَى الْكَلِمَةِ بِحَيْثُ يَكُونُ لَهُ الْقَوَامَةُ عَلَى زَوْجَتِهِ وَلَيْسَ الْعَكْسُ، وَهَذَا هُوَ مُقْتَضَى الْفِطْرَةِ، وَالْخُلُقَةِ الَّتِي خُلِقَ عَلَيْهَا

الذكرُ والأنثى؛ أن يكونَ الذَّكَرُ هو صاحبُ الشأنِ، وصاحبُ الإمرةِ، وصاحبُ الولايةِ، ولكن الذين انتكسَتْ قلوبُهُم مِنَ الكفارِ، والمُشركينَ، والملحدِينِ، وَمَنْ ضَاهَاَهُمْ، انتكسُوا فَجَعَلُوا الإمرةَ للمرأةَ، وقَدَّموها على الرجلِ.

ولكن يُقَالُ: إذا كان اللهُ قد نكس فطرَتَهُم في عبادةِ الخَلَّاقِ ﷻ فلا غرابة أن تَنكَسَ فطرُهُم بتقديم ما أخره اللهُ ﷻ وهنَّ النساءُ.

وفي قوله: ﴿عَفُوْرٌ رَّحِيْمٌ﴾. الإشارةُ إلى أن هذا نوعٌ مِنَ الذَّنْبِ، حيث خُتِمَتْ بالمَغْفرةِ والرحمةِ.

وهنا نقولُ: هل النَّبِيُّ ﷺ يُمكنُ أن يُذنبَ؟

فنقول: إن النَّبِيَّ ﷺ قد قَالَ كلمةَ عامَّةٍ وهي: «كُلُّ بني آدَمَ خطَّاءٌ وخيرُ الخطَّائينَ التَّوابونَ»^(١). وَقَالَ اللهُ لَهُ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ۖ لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَبِئْرَئَةً يُعْمَلُ عَلَيْكَ بِهِدْيِكَ مِرْمَاطًا مُسْتَقِيمًا ۚ وَيُضْرِكَ اللهُ نَصْرًا عَزِيزًا ۚ﴾ [التَّوْبَةُ: ١-٣]. وَقَالَ اللهُ تعالى لَهُ:

﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَاللهُ يَعْلَمُ مُتَقَلِّبَكُمْ وَمَتَوَلِّكُمْ ۚ﴾ [مُحَمَّدٌ: ١٩]. ولكن الرسولُ ﷺ مَعْصُومٌ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ يَخْدُشُ بِالرَّسَالَةِ بِالتَّفَاقُ، مثلُ: الكذبِ، والخيانةِ، وما أشبه ذلك، حتَّى إنه قَالَ ﷺ: «ما كان لَنبِيٍّ أن تَكُونَ لَهُ خائنةُ الأَعْيُنِ»^(٢). أي: أنه لا يُمكنُ أن يَأْتِيَ بشيءٍ يُعَدُّ خيانةً حتَّى بالإشارةِ.

أما ما لا يَخْدُشُ بِالرَّسَالَةِ فإنه قد يَقَعُ مِنَ البَشَرِ؛ لأنَّ البَشَرَ على اسمِهِ: بَشَرٌ. يَقَعُ مِنْهُ، لكن إذا تابَ عليه صارَ خيرًا مِنْهُ قَبْلَ التَّوْبَةِ، ولهذا لم يَحْصُلِ الاجْتِبَاءُ والهِدَايَةُ لِآدَمَ إِلَّا بَعْدَ أَنْ عَصَى ثُمَّ تابَ، قَالَ تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ، فَغَوَى ۚ ثُمَّ أَجْنَبَهُ رَبُّهُ، فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى ۚ﴾ [طه: ١٢١-١٢٢].

فهذا القولُ هو الصحيحُ في مسألةِ وَقُوعِ الذُّنُوبِ مِنَ الأنبياءِ، ولكنهم يَمْتَّازُونَ عَنْ غيرِهِم بِالإضافةِ إلى ما سَبَقَ مِنْ أَنَّهُمْ لا يُمكنُ أن يَقَعَ مِنْهُم مِنَ الذُّنُوبِ ما يَخْدُشُ بِالرَّسَالَةِ، معَ أَنَّهُمْ لا يَقْرُونَ على ذَنْبٍ، فلا يُمكنُ أن يَقْرُوا على ذَنْبٍ، بل لا بَدَّ أن يُنَبِّهُوا إِلَيْهِ حتَّى يَرْجِعُوا، بخلافِ غيرِهِم، فإنَّ الإنسانَ قد يَعْمَى عن الحقِّ، وَيَقْى على الذَّنْبِ إلى أن يَمُوتَ، أما الأنبياءُ فمَعْصُومُونَ مِنَ الاستمرارِ فِيهِ، بل لا بَدَّ أن يُهَيِّئَ اللهُ لَهُم ما يَتَوَبُّونَ بِهِ.

(١) أخرجه الترمذي (٢٤٩٩)، وابن ماجه (٤٢٥١)، وأحمد (١٩٨/٣)، والحاكم (٢٥١/٤)، والبيهقي (٣٦٩/٣).

(٢) أخرجه أبوداود (٢٦٨٣، ٤٣٥٩)، والنسائي (٤٠٧٨)، والبيهقي (٢١٢/٩).

وأما مَنْ مَنَعَ الذَّنْبَ مطلقاً مِنَ الْأَنْبِيَاءِ فَإِنَّ الْآيَاتِ تَرِدُ عَلَيْهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [البقرة: ٢٠٠]. فكيف يُجِيبُ عَنْ هَذَا؟

قَالَ: هَذَا مجازٌ والمعنى: لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذُنُوبِ أُمَّتِكَ وَمَا تَأَخَّرَ. وهذا مِنْ أَعْدٍ مَا يَكُونُ؛ لَأَنَا نَقُولُ: إِنْ قُلْتُمْ كَذَلِكَ فَكَيْفَ تُجِيبُونَ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكَ مِنْ أَيْدِيكَ صُرُطًا مُسْتَقِيمًا﴾ [٢] وَبَصُرَكَ اللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا ﴿٣﴾؟ وَإِنْ أَبَيْتُمْ إِلَّا أَنْ تَتَعَتَّبُوا فَكَيْفَ تُجِيبُونَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَسْتَغْفِرْ لَذُنُوبِكُمْ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾؟ وَكَيْفَ تُجِيبُونَ عَنْ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ نَفْسِهِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي كُلَّهُ، دَقَّهُ وَجَلَّهُ، عَلَانِيَتَهُ وَسِرَّهُ، وَأَوَّلَهُ وَآخِرَهُ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ»^(١). وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؟

وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تُجِيبُوا عَنْ ذَلِكَ: بِأَنَّ الرَّسُولَ إِنَّمَا قَصَدَ التَّعْلِيمَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَصَدَ التَّعْلِيمَ فَيُمْكِنُهُ أَنْ يُعَلِّمَ بِدُونِ أَنْ يُضِيفَ الذُّنُوبَ إِلَى نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَضَافَ الذُّنُوبَ إِلَى نَفْسِهِ وَهُوَ لَمْ يُذْنِبْ، كَانَ هَذَا جَنَائَةً عَلَى النَّفْسِ، وَهِيَ نَفْسٌ بَشَرِيَّةٌ مُتَصِفَةٌ بِالرَّسَالَةِ، فَكَانَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَقُولَ لِلنَّاسِ: اسْتَغْفِرُوا مِنْ ذُنُوبِكُمْ. كَمَا قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ، فَإِنِّي أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مَرَّةً»^(٢).

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْقَوْلَ الرَّاجِعَ الَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ الْأَدْلَةُ هُوَ: مَا أَسْلَفْنَا مِنْ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ مَعْصُومُونَ مِنَ الْإِصْرَارِ عَلَى الذُّنُوبِ مُطلقاً.

ثَانِيًا: مَعْصُومُونَ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ يَخْدُشُ بِالرَّسَالَةِ، مِنْ كَذِبٍ، وَخِيَانَةٍ، وَغَشٍّ، وَسُرْقَةٍ، وَزِنَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ كُلَّ هَذَا يُؤْثَرُ عَلَى الرَّسَالَةِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَحْزَمُوا طَيِّبَاتٍ مَّا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْسَدُوا﴾ [البقرة: ١٨٧]. هَذَا أَيْضًا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يُحْرِمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَهُ.

وَفِي هَذَا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ رَبَّنَا ﷻ أَرْحَمُ بِنَا مِنْ أَنْفُسِنَا؛ حَيْثُ نَهَانَا أَنْ نَمْنَعَ أَنْفُسَنَا مِمَّا أَحَلَّ لَنَا، وَقَدْ أَنْكَرَ اللَّهُ هَذَا غَايَةَ الْإِنْكَارِ فِي قَوْلِهِ: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [البقرة: ٣٢].

(١) أخرجه مسلم (٤٨٣).

(٢) أخرجه البخاري (٦٣٠٧).

❖ وقوله: ﴿طَيِّبَتْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾. هذا من باب إضافة الصفة إلى موصوفها؛ لأن كل ما أحلَّ الله لنا فهو طيبٌ، كما قال تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الأنعام: ١٥٧].

❖ وقوله -في الحديث-: «زَعَمَ عطاءٌ». وقوله: «سَمِعْتُ عائشةَ تَزْعُمُ». الزعمُ يُطلقُ على القولِ، وهو في الأكثرِ يطلقُ على القولِ الذي لا حقيقةَ له، كما قال تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ [النجم: ٧]. ولكنه يُطلقُ أيضًا أحيانًا على القولِ الصادقِ كما هنا.

وفي هذا الحديث: دليلٌ على أن الغيرةَ بين الضراتِ ثابتةٌ حتى بين أفضلِ ضراتٍ في هذه الأمة، وهن زوجاتُ النبي ﷺ، فإنهن تَقَعُ بينهم الغيرةُ كما تَقَعُ بين سائرِ النساءِ. وفيه أيضًا: دليلٌ على أن الغيرةَ إذا حَمَلَتِ الإنسانَ على ما يَكْرَهُ، فإنه لا يُؤَاخِذُ بذلك، حتى إن بعضَ أهلِ العلمِ يَقُولُ: إذا قَذَفَ شخصٌ شخصًا على سبيلِ الغيرةِ فإنه لا يُحَدُّ؛ لأن هذا شيءٌ يأتي رَغَمًا عن الإنسانِ فلا يَمْلِكُ نفسه عنده.

❖ وقوله: ﴿إِنْ تَوْبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [النجم: ٤]. يعني: عائشةٌ وحفصةٌ، وعائشةٌ هي بنتُ أبي بكرٍ، وحفصةٌ بنتُ عمرَ، فأبواهما وزيرَا رسولِ الله ﷺ، وهما من أحظَى النساءِ عندَ النبي ﷺ، ومع ذلك اتفقتا على هذا، وإنما قلن ذلك للرسولِ ﷺ غيرةً؛ لأجلِ ألا يَشْرَبَ مرةً ثانيةً عندَ زينبٍ إذ كيف تسقيه العسلَ، ونحن لا نَسْقِيهِ.

❖ وقوله: أَكَلْتُ مَغَافِيرَ. المغافيرُ نبتٌ كَرِيهُةُ الرائحةِ، إذا أَكَلَ منه النَّحْلُ، فإنه قد يَظْهَرُ ذلك في العسلِ الذي يَخْرُجُ مِنَ النَّحْلِ.

❖ وقوله: ﴿إِنْ تَوْبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾. إعرابُ هذه الآيةِ هكذا:

إن: حرفٌ شرطٍ، تتوبا: فعلٌ الشرطِ.

فقد صغت: جوابُ الشرطِ، واقترن بالفاء؛ لوجود «قد» في الجوابِ، قال الناظمُ:

اسمِيَّةٌ طَلِيَّةٌ وَبِجَامِدٍ وَبِهَا وَلَنْ وَقَدْ وَبِالتَّفْسِيفِ

هذا هو الإعرابُ على القواعدِ النَّحْوِيَّةِ الْمَقَرَّرَةِ، إِلَّا أن قوله: ﴿فَقَدْ صَغَتْ﴾. ليس هو جوابُ الشرطِ؛ لأن ميلَ القلوبِ كان قبلَ التوبةِ ولو كان جوابًا له لكان بعده، لكنَّ الجوابُ محذوفٌ. ﴿إِنْ تَوْبَا إِلَى اللَّهِ﴾. مثلاً: يَتَّبَعُ عليهما، أو ما أشبه ذلك، أو فواجبٌ عليهما التوبةُ.

أما قلوبٌ: فهي جمعٌ وهنا يُشكّل علينا: كيف جمع القلوب، مع أن الله يقول: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ﴾ [الأنعام: ٤]. وهما امرأتان؟

والجواب: أنه إذا أُضيفَ المتعدّي إلى جمع فالأفصح فيه: الجمع، ثم الإفراد، ثم التثنية، فإذا أُضيفَ إلى مثنى فإنه يُقال: ﴿قُلُوبُكُمْ﴾ أفضل، ولو كان في غير القرآن لقلنا: قَلْبًا كَمَا. وقلنا: قَلْبُكُمْ. لأن المفرد المضاف يُفيد العموم ما لم يكن في ذلك لبس، فإن كان فيه لبس فإنه يجب أن يُصاغ على ما يزول به اللبس. فإذا قلت وأنت تخاطب رجلين عندهما عشرة عبيد: أعتقا عبيدكما. وأنت تريد جميع العبيد، فلازم أن تأتي بالجمع؛ لأنك لو قلت: عبيداكما. لم تدل الجملة إلا على عبيدين من عشرة، ولو قلت: عبيدكما لم تدل إلا على عبيد واحد مشترك. فإذا كان يخشى اللبس من مخالفة الواقع وجب أن يُصاغ المراد على حسب الواقع، إن جمعا فجمع، وإن مثنى فمثنى، وإن مفردا فمفرد، وإلا فإن القاعدة: الجمع، ثم الإفراد، ثم التثنية.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٦- باب الْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يُؤْتُونَ بِالنَّذْرِ﴾ [الأنعام: ٧].

٦٦٩٢- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الْحَارِثِ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَا يَقُولُ: أَوْلَمْ يُنْهَوْا عَنِ النَّذْرِ، إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ النَّذْرَ لَا يُقَدَّمُ شَيْئًا وَلَا يُؤَخَّرُ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِالنَّذْرِ مِنَ الْبَخِيلِ»^(١).

٦٦٩٣- حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ النَّذْرِ وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْئًا وَلَكِنَّهُ يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ»^(٢).

٦٦٩٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَأْتِي ابْنَ آدَمَ النَّذْرُ بِشَيْءٍ لَمْ يَكُنْ قُدْرَ لَهُ، وَلَكِنْ يُلْقِيهِ النَّذْرُ إِلَى الْقَدْرِ قَدْ قُدِّرَ لَهُ فَيُسْتَخْرَجُ اللَّهُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ، فَيُؤْتِي عَلَيْهِ مَا لَمْ يَكُنْ يُؤْتِي عَلَيْهِ مِنْ قَبْلُ»^(٣).

(١) أخرجه مسلم (١٦٣٩).

(٢) انظر التعليق السابق.

(٣) أخرجه مسلم (١٦٤٠).

قَالَ الْبَخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: بَابُ الْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ. وَلَمْ يَقُلِ الْمُؤَلِّفُ: بَابُ النَّذْرِ. لِأَنَّ النَّذْرَ لَهُ جِهَتَانِ:

الْجِهَةُ الْأُولَى: إِنْشَاءُ النَّذْرِ.

وَالْجِهَةُ الثَّانِيَةُ: الْوَفَاءُ بِالنَّذْرِ.

أَمَّا إِنْشَاءُ النَّذْرِ: فَإِنَّهُ مَكْرُوهٌ بِكُلِّ حَالٍ.

وَأَمَّا الْإِيفَاءُ بِالنَّذْرِ، فَإِنَّهُ أَقْسَامٌ تَخْتَلِفُ فَإِنْشَاءُ النَّذْرِ مَكْرُوهٌ لِلْحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرَهُ

الْمُؤَلِّفُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأَمَّا الْإِيفَاءُ فَإِنَّ نَذْرَ طَاعَةٍ وَجَبَ عَلَيْهِ الْوَفَاءُ؛ لِأَنَّ الطَّاعَةَ بِالنَّذْرِ تَكُونُ فَرِيضَةً؛ لِقَوْلِ

النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ»^(١). سِوَاءَ مَا كَانَ النَّذْرُ مُطْلَقًا أَمْ مَعْلَقًا.

فَالْمُطْلَقُ مِثْلُ: أَنْ يَقُولَ: اللَّهُ عَلَيَّ نَذْرٌ أَنْ أُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ. فَهَذَا مُطْلَقٌ.

وَالْمَعْلَقُ مِثْلُ: أَنْ يَقُولَ: اللَّهُ عَلَيَّ نَذْرٌ إِنْ نَجَحْتُ أَنْ أَصُومَ يَوْمَيْنِ. فَهَذَا نَذْرٌ مَعْلَقٌ.

أَوْ: إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي فَللهِ عَلَيَّ نَذْرٌ أَنْ أَصُومَ شَهْرَيْنِ.

أَوْ مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ الْجُهَالِ بِقَوْلِهِ: إِنْ جَاءَ اللَّهُ لَوْلَدِي بَوْلِدٌ وَرَأَيْتُهُ يَمْشِي، فَللهِ عَلَيَّ نَذْرٌ أَنْ

أَصُومَ سِتِّينَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهَذَا نَذْرٌ مَعْلَقٌ يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ، كَمَا يَجِبُ الْوَفَاءُ بِالْمُطْلَقِ؛

لِعُمُومِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ»^(٢).

أَمَّا نَذْرُ الْمَعْصِيَةِ فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ»^(٣).

مِثَالُهُ: أَنْ يَقُولَ: اللَّهُ عَلَيَّ نَذْرٌ أَنْ أَصُومَ يَوْمَ الْعِيدِ. فَهَذَا لَا يَجُوزُ الْوَفَاءُ، لَكِنْ: هَلْ يُعْتَبَرُ

مَنْعَقْدًا أَوْ لَا؟

يَرَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: أَنَّهُ يَنْعَقِدُ، وَبِنَاءً عَلَى هَذَا يَقْضِي يَوْمًا وَيُكْفِّرُ.

وَيَرَى آخَرُونَ: أَنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ؛ لِأَنَّهُ نَذْرُ مَعْصِيَةٍ لَا حَكَمَ لَهُ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ

عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٤). وَعَلَى هَذَا فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ قِضَاءُ الْيَوْمِ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ

كَفَّارَةٌ؛ لِأَنَّهُ نَذْرٌ لَاغٍ. وَهَذَا قَوْلٌ قَوِيٌّ، لَكِنْ قَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثُ بِأَنَّهُ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ؛ يَعْنِي:

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٦٦٩٦).

(٢) انْظُرِ التَّعْلِيقَ السَّابِقَ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٦٦٩٦).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٢٥٥٠)، وَمُسْلِمٌ (١٧١٨) وَاللَّفْظُ لَهُ.

لَا يُؤْفَى وَلَكِنْ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ.

وَأَمَّا نَذْرُ الْمُبَاحِ فَيُخَيَّرُ بَيْنَ فِعْلِهِ وَبَيْنَ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ، وَفَعَلَهُ أَفْضَلُ.
مِثْلُ: أَنْ يَقُولَ: اللَّهُ عَلَيَّ نَذْرٌ أَنْ أَلْبَسَ ثَوْبِي هَذَا اللَّيْلَةَ. فَإِنْ شَاءَ لَبِسَهُ وَإِنْ شَاءَ كَفَّرَ كَفَّارَةَ يَمِينٍ؛ لِأَنَّ هَذَا النَّذَرَ حَكَمُهُ حَكْمُ الْيَمِينِ.

الرَّابِعُ: نَذْرُ اللَّجَاجِ وَالْغَضَبِ وَهُوَ: مَا يَخْصُلُ مِنَ الْإِنْسَانِ مِنَ النَّذْرِ لِقَصْدِ التَّصَدِيقِ بِمَا يَقُولُ، أَوْ تَكْذِيبِ مَا يَقُولُهُ خَصْمُهُ، أَوْ الْحَثُّ عَلَى الشَّيْءِ، أَوْ الْمَنْعُ مِنَ الشَّيْءِ. فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أَغْرَاضٍ لِنَذْرِ اللَّجَاجِ وَالْغَضَبِ.

مِثَالُهُ: حَدَّثَنَا رَجُلٌ بِحَدِيثٍ فَقُلْنَا: هَذَا كَذِبٌ. فَقَالَ: اللَّهُ عَلَيَّ نَذْرٌ إِنْ كَانَ كَذِبًا أَنْ أَصُومَ سِتِّينَ. وَالْغَرَضُ مِنْ هَذَا النَّذْرِ هُوَ تَصَدِيقُ قَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ هَذَا الْكَلَامَ فَقَدْ عَرَفْنَا أَنَّ الرَّجُلَ صَادِقٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ يُرِيدُ أَنْ يَصُومَ سِتِّينَ. وَالتَّكْذِيبُ عَكْسُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

مِثَالُهُ: رَجُلٌ حَدَّثَهُ آخَرُ بِحَدِيثٍ فَقَالَ: هَذَا كَذِبٌ، وَإِنْ كُنْتَ صَادِقًا فَلِلَّهِ عَلَيَّ نَذْرٌ أَنْ أَصُومَ سِتِّينَ. فَالْغَرَضُ مِنْ هَذَا تَكْذِيبُ الرَّجُلِ. وَالْمَنْعُ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: إِنْ كَلَّمْتُ فَلَاتًا فَلِلَّهِ عَلَيَّ نَذْرٌ أَنْ أَصُومَ سِتِّينَ. فَهَذَا النَّذْرُ الْغَرَضُ مِنْهُ الْمَنْعُ.

وَالْحَثُّ عَكْسُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: إِنْ لَمْ أَكَلِّمْ فَلَاتًا اللَّيْلَةَ فَعَلَيَّ نَذْرٌ أَنْ أَصُومَ سِتِّينَ. وَالْمَقْصُودُ مِنْ هَذَا النَّذْرِ هُوَ الْحَثُّ.

فَفِي هَذِهِ الْحَالِ نَقُولُ: أَنْتَ الْآنَ لَا يَلْزَمُكَ أَنْ تَقِي بِمَا نَذَرْتَ، وَلَكِنْ تَكُونُ تُخَيَّرُ بَيْنَ فِعْلِهِ وَبَيْنَ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ؛ لِأَنَّ هَذَا النَّذَرَ حَكَمُهُ حَكْمُ الْيَمِينِ.

الخَامِسُ مِنْ أَنْوَاعِ النَّذْرِ: النَّذْرُ الْمَطْلُوقُ. مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: اللَّهُ عَلَيَّ نَذْرٌ. وَيَسْكُتُ، فَهَذَا يَكْفِيهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ؛ لِحَدِيثِ أَخْرَجَهُ أَهْلُ السَّنَنِ: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ إِذَا لَمْ يُسَمَّ كَفَّارَةُ يَمِينٍ»^(١).

فَهَذِهِ أَنْوَاعُ النَّذْرِ الَّتِي ذَكَرَهَا أَهْلُ الْعِلْمِ، وَهِيَ مَعْلُومَةٌ بِالِاسْتِقْرَاءِ. إِذَا: فَلَيْسَ هُنَاكَ نَذْرٌ يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ إِلَّا نَذْرُ الطَّاعَةِ فَقَطْ بِشَرَطِ الْأَيْكُونِ مِنْ قِسْمِ اللَّجَاجِ وَالْغَضَبِ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٦٤٥) دُونَ قَوْلِهِ: «إِذَا لَمْ يُسَمَّ».

❖ وقوله: «أولم يُنْهَوْا عن النذر». الذي نهاهم هو رسول الله ﷺ.

❖ وقوله: «إن النذر لا يُقدَّم شيئاً ولا يؤخَّرُ، وإنما يُستخرجُ بالنذرِ من البخيل»؛ وذلك لأن كثيراً من الناس يظنون أن النذر يُقدَّم ويؤخَّرُ، فإذا ضاقت بهم الضوائق نذروا، ولكن هو كما قال النبي ﷺ: «يُستخرجُ به من البخيل». لأن الغالب أن الإنسان يَنْذِرُ مالا والبخيل لا يُخرجُ المالَ، لكن إذا كان نذراً أخرجَه غَضَباً عنه.

❖ وقوله: «لا يأتي ابن آدمَ النذرُ بشيءٍ لم يكنْ قُدْرَ له، ولكن يُلقِيه النذرُ إلى القدرِ قد قُدِّرَ له، فيستخرجُ الله من البخيلِ فيؤتى عليه - أي: على نذره - ما لم يكنْ يُؤتى عليه من قبل». هذا سياقٌ جيدٌ، أجودُ من حديثِ ابنِ عمرَ.

فعلى هذا لو قال المريضُ مثلاً: إن شفاني الله لأصومَنَّ شهرين. فإننا نقولُ له: هذا النذرُ لا يأتيك بشيءٍ، فإن كان الله قد قَدَّرَ لك الشفاءَ فسوفَ تُشْفَى بلا نذرٍ، وإن لم يُقدِّرْ لك الشفاءَ فإنه لا يَنْفَعُكَ هذا النذرُ بشيءٍ.

لكن إذا نذرَ فإن النذرَ يُلقِيه إلى القدرِ قد قُدِّرَ له، فيستخرجُ الله من البخيلِ. هذا إذا كان قد نذرَ مالا، وفي المثالِ الذي ذكرنا قد نذرَ صوماً، فهذا أتى عليه النذرُ بشيءٍ لم يكنْ يَفْعَلُهُ من قبلُ وهو الصومُ، ولهذا قال: «فيستخرجُ الله من البخيلِ فيؤتى عليه ما لم يكنْ يُؤتى قبلُ». وقد اختلف العلماءُ رَحِمَهُمُ اللهُ في النذرِ: هل هو مكروهٌ أو محرَّمٌ؟

والقولُ بالتحريمِ أقربُ إلى الصوابِ من القولِ بالكراهةِ، وذلك لأن الرسولَ ﷺ نهى عنه وقال: «إنه لا يأتي بخيرٍ»، وإذا كان لا يأتي بخيرٍ فهو يأتي بشرٍّ، وإلى هذا مال شيخ الإسلام ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللهُ؛ أي: إلى أن النذرَ حرامٌ، وهو قولٌ قويٌّ وجيهٌ من جهةِ الدليلِ. ومن جهةِ التعليلِ، فإن الإنسانَ يُلْزَمُ نفسه بشيءٍ هو في عافيةٍ منه، والإنسانُ لا يَنْبَغِي له أن يُلْزَمَ نفسه بما لم يُلْزَمْه الله به، بل يَحْمَدُ الله على العافيةِ، فإذا ألْزَمَ نفسه بشيءٍ لم يُلْزَمْه الله به كان في هذا شيءٌ من الجِنَايةِ على نفسه.

ويَدُلُّك لهذا أن الذين يَنْذِرُونَ يَنْدَمُونَ نداماً عظيماً، وأحياناً لا يَقْوَونَ بما نذروا، وحينئذٍ يُخْشَى عليهم من العقوبةِ العظيمةِ المذكورةِ في قوله تعالى: ﴿وَمَنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (٧٠). فهو لاءٌ نذروا بأن الله إن آتاهم من فضله تَصَدَّقُوا وصالِحُوا، فلما آتاهم من فضله بَخِلُوا به وتَوَلَّوْا وهم مُعْرِضُونَ،

فَكَانَتِ الْعُقُوبَةُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَاعْقِبْهُمْ نِقَافًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ (٧٧). فَمَا أَكْثَرَ الَّذِينَ يَنْذُمُونَ عَلَى مَا فَعَلُوا مِنَ النَّذْرِ، ثُمَّ يَتَهَاوُونَ وَلَا يُوفُونَ، فَيُخْشَى عَلَيْهِمْ أَنْ تَحِلَّ بِهِمْ هَذِهِ الْعُقُوبَةُ وَهِيَ: أَنْ يَعْقِبَهُمُ اللَّهُ نِقَافًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ.

ولهذا أَرَى مِنَ الْوَاجِبِ عَلَى طَلِبَةِ الْعِلْمِ أَنْ يُبَيِّنُوا كَثِيرًا لِلنَّاسِ أَنَّ النَّذْرَ أَقْلُ أَحْوَالِهِ الْكِرَاهَةُ، وَأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى النَّدَمِ، وَهَذَا وَاقِعٌ كَثِيرًا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٧- بَابُ إِنْ مَنَ لَا يَفِي بِالنَّذْرِ.

٦٦٩٥- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو جَمْرَةَ، حَدَّثَنَا زُهْدَمُ بْنُ مُضَرَّبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ» - قَالَ عِمْرَانُ: لَا أَذْرِي ذَكَرَ ثِنْتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا بَعْدَ قَرْنِهِ - ثُمَّ يَحِيءُ قَوْمٌ يَنْذُرُونَ وَلَا يُوفُونَ، وَيَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمِنُونَ، وَيَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ، وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السَّمَنُ^(١).

قَوْلُهُ: بَابُ إِنْ مَنَ لَا يَفِي بِالنَّذْرِ؛ لِأَنَّ الْوَفَاءَ بِالنَّذْرِ وَاجِبٌ، وَتَرْكُ الْوَاجِبِ يَسْتَلْزِمُ الْإِثْمَ، وَلَكِنْ يَجِبُ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ كُلَّ مَعْصِيَةٍ رُتِبَ عَلَيْهَا الْإِثْمُ مَا عَدَا الشَّرْكَ بِاللَّهِ فَإِنَّهَا تَحْتَ الْمَشِيئَةِ، وَلِهَذَا يُقَالُ مَثَلًا: الْوَاجِبُ يَسْتَحِقُّ تَارِكُهُ الْعِقَابَ، وَلَا يُقَالُ: يُعَاقَبُ. إِلَّا إِذَا أَرَادَ الْقَاتِلُ بِقَوْلِهِ: يُعَاقَبُ؛ أَي: حَكَمًا لَا عَيْنًا، فَهَذَا صَحِيحٌ، أَمَا عَيْنُ الشَّخْصِ فَلَا نَجْزِمُ بِأَنَّهُ يُعَاقَبُ كُلُّ مَنْ تَرَكَ وَاجِبًا، أَوْ كُلُّ مَنْ فَعَلَ مُحَرَّمًا؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النِّسَاءُ: ٤٨].

فَقَوْلُ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِنْ مَنَ لَا يَفِي بِالنَّذْرِ». يُرَادُ بِهِ الْجِنْسُ وَالْحَكْمُ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ الشَّخْصُ، فَالشَّخْصُ لَا نَجْزِمُ بِأَنَّهُ يَأْتِمُّ فَقَدْ يُعْفَى عَنْهُ.

وقَوْلُهُ: «مَنْ لَا يَفِي بِالنَّذْرِ». يَعْنِي: النَّذْرَ الَّذِي يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ، وَهُوَ نَذْرُ الطَّاعَةِ، وَقَدْ

سَبَقَ لَنَا أَنَا قَسَمْنَا النَّذَرَ إِلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ، وَبَيْنَا حَكَمَ كُلِّ قِسْمٍ.
 ❖ وَقَوْلُهُ: «خَيْرُكُمْ قَرْنِي..» إِلَى آخِرِهِ. قَوْلُهُ: «خَيْرُكُمْ» الْخَطَابُ فِيهِ لِلصَّحَابَةِ مُبَاشَرَةً،
 وَلِلْأُمَّةِ حُكْمًا، فَهُوَ لِلْأُمَّةِ جَمِيعًا.

❖ وَقَوْلُهُ: «خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ» - قَالَ عِمْرَانُ: لَا أَذْرِي ذَكَرَ ثَلَاثِينَ
 أَوْ ثَلَاثًا. الْمَعْرُوفُ أَنَّهُ ذَكَرَ اثْنَتَيْنِ بَعْدَ قَرْنِهِ، وَهُوَ الَّذِي يُعَبِّرُ عَنْهُ الْعُلَمَاءُ بِالْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ الْمُفَضَّلَةِ.

❖ وَقَوْلُهُ: «ثُمَّ يَحْيَى قَوْمٌ يَنْذِرُونَ وَلَا يَفُونَ». هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ وَهَذَا عَلَى
 سِيَاقِ الذَّمِّ؛ يَعْني: يَنْذِرُونَ وَلَا يُؤْفُونَ، وَالنَّذْرُ يُرَادُّ بِهِ هُنَا النَّذَرُ لِلَّهِ ﷻ، وَيَشْمَلُ مَا هُوَ أَعْمُ،
 فَيَشْمَلُ الْعَهْدَ بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَبَيْنَ غَيْرِهِ مِنَ النَّاسِ، فَتَجِدُهُ يُعَاهَدُ وَلَا يَفِي.

❖ وَقَوْلُهُ: «وَيَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمِنُونَ». قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إِنْ الْمَتَبَادَرُ أَنْ يَقُولَ: يُؤْتَمِنُونَ
 فَيَخُونُونَ. وَهَذَا قَدْ دَمَّ الْخِيَانَةَ فَقَالَ: «يَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمِنُونَ».

نَقُولُ: الْمَعْنَى يَخْتَلِفُ اخْتِلَافًا عَظِيمًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا قِيلَ: يُؤْتَمِنُونَ فَيَخُونُونَ. فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ تَقَعُ
 مِنْهُمْ الْخِيَانَةُ مَرَّةً وَاحِدَةً، أَمَا إِذَا قَالَ: «يَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمِنُونَ». فَمَعْنَاهُ: أَنَّ الْخِيَانَةَ سَجِيَّةٌ
 وَخُلِقَ لَهُوَ لَا، فَهُمْ يَخُونُونَ وَلَا يَأْتَمِنُهُمُ النَّاسُ؛ لِعِلْمِهِمْ بِأَنَّهُمْ خَوَنَةٌ.

❖ وَقَوْلُهُ: «وَيَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ». أَي: يَشْهَدُونَ بِالشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُطْلَبَ
 مِنْهُمْ الشَّهَادَةُ، وَلَكِنْ مَا مَعْنَى: مِنْ غَيْرِ أَنْ تُطْلَبَ مِنْهُمْ الشَّهَادَةُ؟ هَلِ الْمَعْنَى: مِنْ غَيْرِ أَنْ
 تُطْلَبَ مِنْهُمْ الشَّهَادَةُ أَدَاءً، أَوِ الْمَعْنَى: مِنْ غَيْرِ أَنْ تُطْلَبَ الشَّهَادَةُ تَحْمِيلًا؟ أَي: يَشْهَدُونَ
 بِشَيْءٍ لَا يَعْلَمُونَهُ؟

نَقُولُ: الْحَدِيثُ مُحْتَمِلٌ لِهَذَا وَهَذَا، فَعَلَى الْمَعْنَى الثَّانِي: لَا إِشْكَالَ فِي ذَمِّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ
 يَشْهَدُونَ بَدُونِ أَنْ يَتَحَمَّلُوا الشَّهَادَةَ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا شَهِدُوا بَدُونِ أَنْ يَتَحَمَّلُوا صَارُوا شُهَدَاءَ
 زُورٍ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ مِنَ أَكْبَرِ الْكِبَايَرِ.

أَمَّا عَلَى الْمَعْنَى الثَّانِي وَهُوَ الَّذِي صَدَرْنَا بِهِ الْكَلَامَ وَهُوَ: أَنْ يُؤَدُّوا الشَّهَادَةَ قَبْلَ أَنْ تُسْأَلَ
 مِنْهُمْ. فَهَذَا فِيهِ إِشْكَالٌ حَيْثُ إِنْ ظَاهِرُهُ يُعَارِضُ قَوْلَ الرَّسُولِ ﷺ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ
 الشُّهَدَاءِ؟ الَّذِي يَأْتِي بِالشَّهَادَةِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا»^(١).

وقد اختلف العلماء في الجمع بينهما:

ف قيل: إن معنى قوله: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَفْضَلِ الشَّهَدَاءِ؟» الذي يَأْتِي بِالشَّهَادَةِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَها». يُحْمَلُ عَلَى أَحَدٍ مَعْنَيْنِ:

المعنى الأول: أن هذا كناية عن سرعة المبادرة بالشهادة، بحيث يَكُونُ مِنْ شِدَّةِ مبادرته إذا احتجَّ إليه فكأنما يُؤدِّيها قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَها؛ أو أن يُحْمَلَ هذا على شخص له شهادة لآخر دون أن يَعْلَمَ المشهود له، ففي هذه الحال يُؤدِّيها قَبْلَ أَنْ يسألها لأن المشهود له لم يَعْلَمْ، وهذا يَقَعُ كَثِيرًا كَأَن يَسْمَعَ شَخْصٌ شَخْصًا مِنَ النَّاسِ يَقْرَأُ لآخر بحقٍّ، وهو لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ يَسْمَعُ.

ولنفرض أن رجلاً كان نائماً في المسجد، ويتحدَّثُ حوله رجلان، فقال أحدهما للثاني: أَتَذْكُرُ حِينَ أَقْرَضْتُكَ مائَةَ أَلْفِ رِيَالٍ. فقال: نعم أَذْكُرُ ذلك، وهي عندي لك. ثم بعد ذلك أنكر المُقْرِضَ - وهما يظنان أن هذا الرجل نائمٌ لم يَسْمَعْ -.

ففي هذه الحال يُؤدِّي الشهادة قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَها؛ لأن صاحب الحق لا يَعْلَمُ بأنه شاهدٌ بذلك، فهذا من خير الشَّهَدَاءِ.

إذا: فحديثُ عمرانَ إن أريدَ بقوله فيه: «يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ». أي: يَتَحَمَّلُونَ الشهادة بدون أن يَعْلَمُوا فلا معارضةَ بينه وبين قوله: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشَّهَدَاءِ».

وإن أريدَ به المعنى الثاني، فظاهرهما التعارض، إلّا أنه يُحْمَلُ حديثُ زيدِ بنِ خالدِ الجُهَنِيِّ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشَّهَدَاءِ». على أَحَدٍ مَعْنَيْنِ:

إما أنه كناية عن المبادرة بها بحيث لَا يَتَقَاعَسُ.

أو أنه في حقِّ مَنْ عنده شهادةٌ لَا يَعْلَمُ بها صاحبُ الحقِّ.

❖ أما قوله: «وَيُظْهَرُ فِيهِمُ السَّمَنُ». السَّمَنُ في الواقع مِنْ خَلْقِ اللَّهِ ﷻ، وَلَا تَصَرَّفَ لِلإِنْسَانِ فِيهِ، فَقَدْ يُحِبُّ الْإِنْسَانُ أَنْ يَكُونَ خَفِيفَ اللَّحْمِ وَلَكِنَّهُ يَسْمَنُ، وَقَدْ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ سَمِينًا وَلَكِنْ لَا يَتَأَلَّ السَّمَنُ، فَكَيْفَ يَلَامُ النَّاسَ عَلَى أَمْرِ لَا حِيلَةَ لَهُمْ بِهِ.

نقول: إن المراد بذلك أن هؤلاء القومَ يَعْتَنُونَ بِتَرْبِيَةِ أَبْدَانِهِمْ وَتَسْمِينِهَا، كَمَا تُسَمِّنُ الشَّاةُ في المراعي الجيدة، فَتَجِدُ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ لَيْسَ لَهُ هَمٌّ إِلَّا أَكْلُهُ، وَمَا يُتَرَفُّ بِدَنِّهِ، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ يَشْغَلُ الْقَلْبَ عَنْ مَا هُوَ أَهَمُّ وَهُوَ تَسْمِينُ الرُّوحِ بِالْعِلْمِ وَالْإِيَانِ.

فهؤلاء النَّاسُ لَا يَهْتَمُّونَ إِلَّا بِتَسْمِينِ أَبْدَانِهِمْ، وَإِتْرَافِ أَبْدَانِهِمْ، وَلَا يَهْتَمُّونَ بِغَيْرِ ذَلِكَ، فَيُظْهَرُ فِيهِمُ السَّمَنُ.

ولهذا نَجِدُ أَنَّهُ كَلَّمَ كَثْرَهُمُ الْإِنْسَانَ قَلَّ لَحْمُهُ فِي الْغَالِبِ.
وقد ذُكِرَ لَنَا وَنَحْنُ صَغَارُ أَنْ رَجُلًا ابْتُلِيَ بِكَثْرَةِ اللَّحْمِ وَصَارَ سَمِينًا جَدًّا، فَذَهَبَ إِلَى طَبِيبٍ،
فَجَعَلَ الطَّبِيبُ يَفْخَصُهُ، وَيَجْسُسُ جَمِيعَ بَدَنِهِ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: إِنَّكَ سَوْفَ تَمُوتُ بَعْدَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا - أَوْ
قَالَ: بَعْدَ عَشْرِينَ يَوْمًا، نَسِيتُ - فَأَخَذَهُ اللَّهُمَّ، فَصَارَ لَا يَنَامُ فِي اللَّيْلِ، وَلَا يَأْكُلُ فِي النَّهَارِ، فَمَا مَضَى
نِصْفُ الْمُدَّةِ إِلَّا وَقَدْ خَفَّ وَزْنُهُ كَثِيرًا، فَلَمَّا انْقَضَتِ الْمُدَّةُ لَمْ يَرِ مَوْتًا، فَذَهَبَ للطَّبِيبِ، وَقَالَ لَهُ:
أَيْنَ الْمَوْتُ؟ فَقَالَ لَهُ الطَّبِيبُ: أَحْمَدُ رَبِّكَ أَنَّ اللَّهَ أَحْيَاكَ، أَنَا أُرِيدُ مِنْكَ أَنْ تَصَابَ بِاللَّهْمِّ فَيَنْزِلَ
وَزْنُكَ، وَأَمَّا الْمَوْتُ فَعَلِمَهُ عِنْدَ اللَّهِ، وَهَذِهِ كَانُوا يَقْصُونَهَا عَلَيْنَا وَنَحْنُ صَغَارُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ
بصحتها، وَلَكِنْ يُخْشَى بَعْدَ مَا نَجَا مِنَ الْمَوْتِ أَنْ يَفْرَحَ فَيَعُودَ عَلَيْهِ اللَّحْمُ أَكْثَرَ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٨ - بَابُ النَّذْرِ فِي الطَّاعَةِ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ

نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ. وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ﴿٧٠﴾﴾ [البقرة: ٢٧٠].
٦٦٩٦ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ
عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَهُ فَلَا
يَعْصِيهِ».

[الحديث ٦٦٩٦ - طرفه في: ٦٧٠٠].

﴿قَوْلُهُ ﷺ: «وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ.»﴾. ﴿مِنْ﴾
هذه للبيان؛ لأنها جاءت بعد مبهم، فإن اسم الشرط من الأسماء المبهمة، فإذا جاء بعده
«مِنْ» صارت للبيان.

﴿و﴾ «نَفَقَةٍ» هنا نكرة في سياق الشرط فتكون عامة، فتشمل كل نفقة قليلة وكثيرة.
﴿أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ﴾ معطوف على الجملة الشرطية.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِالنَّذْرِ هُنَا مَا يُلْزِمُ الْإِنْسَانَ بِهِ نَفْسَهُ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ.
وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِهِ جَمِيعُ الْوَاجِبَاتِ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا تَلَبَّسَ بِالْوَاجِبِ صَارَ كَالنَّذْرِ فِي
وَجوبِ الْوَفَاءِ، وَلِهَذَا قَالَ الْفُقَهَاءُ: كُلُّ مَنْ دَخَلَ فِي وَاجِبٍ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ قَطْعُهُ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ.
فَإِذَا دَخَلَ فِي قِضَاءِ رَمْضَانَ مَثَلًا فَصَامَ حَرُمَ عَلَيْهِ أَنْ يُفْطِرَ.

فَإِذَا كَانَ عَلَيْهِ كِفَارُهُ يَمِينِ فِصَامٍ، حُرْمٍ عَلَيْهِ أَنْ يُفْطِرَ.

فَكُلُّ الْوَاجِبَاتِ إِذَا شَرَعَ الْإِنْسَانُ فِيهَا صَارَتْ نَذْرًا، وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْحَجِّ: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ⑤﴾ [٢٩: ٢٩].

وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الصَّحِيحُ: أَنَّ الْمَرَادَ بِالنَّذْرِ هُنَا مَا أَوْجَبَهُ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بِالْدُخُولِ فِيهِ، وَهَذَا هُوَ الشَّرْعُ فِي الْوَاجِبَاتِ.

أَمَّا النَّذْرُ الَّذِي يُلْزَمُ الْإِنْسَانُ بِهِ نَفْسَهُ فَهَذَا وَإِنْ كَانَ اللَّهُ يَعْلَمُهُ بِلا شَكٍّ وَيُحَاسِبُ عَلَيْهِ، لَكِنْ لَيْسَ هُوَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي تُحْمَدُ وَيُسَنُّ لِلْإِنْسَانِ فَعَلُهُ.

❦ وَقَوْلُهُ: ﴿فَاتَّكَ اللَّهُ يَعْلَمُهُ﴾. دَائِمًا يُعَبِّرُ اللَّهُ ﷻ عَنِ الْجَزَاءِ بِالْعِلْمِ؛ لِأَنَّهُ عِلْمُ اللَّهِ بِالشَّيْءِ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَثَرُهُ وَهُوَ الْمُجَازَاةُ، وَقَدْ يَكُونُ هُنَاكَ مُبْطِلٌ يُبْطِلُ هَذَا الْعَمَلَ فَلَا يَكُونُ هُنَاكَ ثَوَابٌ، فَالتَّعْبِيرُ بِالْعِلْمِ أَعَمُّ مِنَ التَّعْبِيرِ بِالثَّوَابِ؛ وَإِنْ كَانَتْ الْآيَاتُ فِي التَّعْبِيرِ بِالثَّوَابِ كَثِيرَةً.

وَهُنَاكَ أَيْضًا نَكْتَةٌ أُخْرَى فِي التَّعْبِيرِ عَنِ الْمَرَادِ بِالْعِلْمِ وَهِيَ: أَنَّ الْإِنْسَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَنْ يَضِيعَ مِنْ هَذَا الْعَمَلِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ.

وَأَحْيَانًا يَذْكُرُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ الثَّوَابَ بِالْإِنْبَاءِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لِّى وَفِى لَبْعَتَيْنِ ثُمَّ لَنَنْبُوَنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ ⑥﴾ [التَّكْوِينُ: ٧]. وَاللَّهُ إِذَا أَخْبَرَ بِالْعَمَلِ فَهُوَ: إِمَّا أَنْ يُجَازِيَ عَلَيْهِ، وَإِمَّا أَنْ يَغْفُو عَنْهُ إِنْ كَانَ إِثْمًا، وَإِنْ كَانَ خَيْرًا جَازَى عَلَيْهِ الْحَسَنَةَ بَعَثَ أَمْثَالَهَا كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ.

❦ وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ⑦﴾. «مِنْ»: حَرْفُ جَرٍّ زَائِدٌ. وَ«أَنْصَارٌ»: مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الْمَةُ الْمَقْدَرَةُ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا اشْتِغَالُ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ الْمُنَاسِبَةِ. «لِلظَّالِمِينَ» جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ. وَ«مِنْ» زَائِدَةٌ لَفْظًا زَائِدَةٌ مَعْنَى، فَهِيَ زَائِدَةٌ زَائِدَةٌ.

❦ وَقَوْلُهُ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ». أَيْ: أَنَّ نَذَرَ الطَّاعَةِ لَا بَدَّ مِنْ فَعْلِهِ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلِ الْإِنْسَانُ كَانَ مُعَرَّضًا نَفْسَهُ لِعُقُوبَةٍ عَظِيمَةٍ ذَكَرَهَا اللَّهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَئِنْ آتَيْنَاهُ مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ ⑧﴾ فَلَمَّا آتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ يَجْلُوا بِهِ ⑨ [الْبَقَرَةُ: ٧٥-٧٦]. وَذَلِكَ ضِدُّ الصَّدَقَةِ «وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ ⑩». وَذَلِكَ ضِدُّ الصَّلَاحِ الَّذِي التَّزَمُوا بِهِ «فَأَعَقَبْتُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ ⑪» وَهَذَا جَزَاءٌ مِنَ أَعْظَمِ الْجَزَاءِ: نِفَاقٌ فِي الْقَلْبِ، فَلَيْسَ نِفَاقًا عَمَلِيًّا كَنِفَاقِ اللِّسَانِ بِالْكَذِبِ، أَوْ بِالْخِيَانَةِ، وَمَا

أشبه ذلك، بل هو نفاقٌ قلبيٌّ إلى الموتِ - نَعُوذُ بِاللَّهِ - ﴿إِلَى يَوْمٍ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ ﴿٧٧﴾. فهم جَمَعُوا بَيْنَ إِخْلَافِ اللَّهِ مَا وَعَدُوهُ، وَالْكَذِبِ. فأما نذرُ المعصية فقال ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَهُ فَلَا يَعْصِيهِ». ولكن: هل يَلْزَمُهُ كَفَّارَةٌ أَوْ لَا؟ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهُ يَلْزَمُهُ الْكَفَّارَةُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٌ»^(١).

ومَنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا تَلْزَمُهُ الْكَفَّارَةُ. والقَوْلُ بِلِزُومِ الْكَفَّارَةِ أَحْوْطُ. فإذا قَالَ مَثَلًا: وَاللَّهِ لَا أَصَلِّيَ الْيَوْمَ مَعَ جَمَاعَةٍ. فهذا نَذَرُ مَعْصِيَةٍ، فعليه أَنْ يُصَلِّيَ مَعَ الْجَمَاعَةِ وَأَنْ يُكْفِّرَ كَفَّارَةَ يَمِينٍ. ولو قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَغُشِّنَ الْيَوْمَ فِي الْإِمْتِحَانِ. لَقُلْنَا: يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يُؤَفِّيَ؛ لِأَنَّهُ نَذَرُ مَعْصِيَةٍ، وَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: ٢٩ - بَابُ إِذَا نَذَرَ أَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يُكَلِّمَ إِنْسَانًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ ثُمَّ أَسْلَمَ. ٦٦٩٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ. قَالَ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ»^(١). قولُه: إِذَا نَذَرَ أَوْ حَلَفَ أَلَّا يُكَلِّمَ إِنْسَانًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ ثُمَّ أَسْلَمَ. يَعْنِي: هَلْ يَنْفَكُ الْيَمِينُ وَالنَّذْرُ أَوْ يَبْقَى؟

نَقُولُ: هُنَا شَيْئَانِ: تَعْيِينٌ، وَوَصْفٌ أَوْ سَبَبٌ. فَالتَّعْيِينُ أَنْ يَقُولَ: وَاللَّهِ لَا أَكَلِّمُ هَذَا الرَّجُلَ. وَالْوَصْفُ أَوْ السَّبَبُ: أَنَّهُ كَانَ جَاهِلِيًّا مُشْرِكًا، فَهَلْ تُقَدَّمُ التَّعْيِينُ، أَوْ تُقَدَّمُ الْمَعْنَى الَّذِي مِنْ أَجْلِ نَذَرٍ أَوْ حَلْفٍ؟

(١) أخرجه مسلم (١٦٤١، ١٦٤٥).

(٢) أخرجه مسلم (١٦٥٦).

نقول: إن كان هناك نية فإننا نأخذُ بنيتِه، فقد يقصدُ التعيينَ.

مثل: أن يكونَ بينَه وبينَ آخرٍ مُشاجرةً شخصيةً، فيخلفُ ألا يكلمه، ولم يكنْ في بالِه أنه مسلمٌ أو مشركٌ. فهذا إذا كَلَّمَه بعدَ الإسلامِ يَحْنُثُ؛ لأنه قصدَ عينَ الشخصِ بقطعِ النظرِ عن ديانته. وأحياناً يخلفُ أو يَنْذُرُ أنه لا يكلمه؛ لأنه على الجاهلية، فهذا إذا أسلمَ ثم كَلَّمَه فلا حِنْثَ عليه؛ لزوالِ المعنى الذي من أجلِه نذرَ أو حلفَ.

وقد سبقَ لنا: أن الأيمانَ يُرجعُ فيها إلى نيةِ الحالفِ أولاً، ثم إلى السببِ، ثم إلى ما يدلُّ عليه اللفظُ.

❖ وقوله: «أخبرنا عبيدُ الله بنُ عمر، عن نافع، عن ابنِ عمر. عبيدُ الله بنُ عمر هذا أخو عبدِ الله بنِ عمر، ونافعٌ هو مولى ابنِ عمر»، فانظر كيف يرفعُ الله بهذا العلمِ أقواماً، فهذا هو عبيدُ الله بنُ عمر يروي عن أخيه بواسطة نافع، وهو عبدٌ؛ لأن نافعاً قد لازمَ ابنَ عمر، لذلك فإن مروياته عنه كثيرة^(١).

❖ وقوله: «أن عمرَ قال: يا رسولَ الله، إني نذرتُ في الجاهلية أن أعتكفَ ليلةً في المسجدِ الحرامِ. قال: أوفِ بنذركَ». قوله: أن أعتكفَ. الاعتكافُ هو: لزومُ المسجدِ لطاعةِ الله.

وفي هذا الحديث: دليلٌ على أن النذرَ يصحُّ من الكافر؛ لأن عمرَ كان كافراً حينَ النذرِ، لكن بشرطٍ أن يعتقِدَ الكافرُ أن هذا النذرَ عبادةٌ؛ لأنهم في الجاهلية كانوا يتعبدونَ بالاعتكافِ في المسجدِ الحرامِ، كما يتعبدونَ بالطوافِ فيه.

وفيه: دليلٌ على أنه يجوزُ الاعتكافَ بغيرِ صومٍ؛ لأن الليلَ ليسَ محلاً للصومِ، ولكنَّ هذا الحديثُ قد وردَ بثلاثةِ ألفاظٍ: أن أعتكفَ يوماً. أن أعتكفَ ليلةً. أن أعتكفَ يوماً أو ليلةً. بالشكِّ.

فمن العلماءِ من قال: إن التعبيرَ بالليلةِ عن اليومِ وباليومِ عن الليلةِ سائغٌ، وأن أصلَ هذا النذرِ يومٌ وليلةٌ.

(١) يبدو أن الإمامَ العلامةَ ابنَ عثيمين رحمه الله قد التبسَ عليه الأمرُ هنا، فظنَّ رحمه الله أن عبيدَ الله بنَ عمر المذكور هو أخو الصحابيِّ الجليل عبدِ الله بنِ عمر رضي الله عنهما، بينما هو عبيدُ الله بنُ عمر بنِ حفص بنِ عاصم بنِ عمر بنِ الخطاب أحدُ أوثقِ الرواةِ عن نافع مولى ابنِ عمر، وهو الملقَّبُ بـ: «عبيدِ الله بنِ عمر العُمري»، وهذه قطرةٌ في بحرِ علمِ الإمامِ ابنِ عثيمين رحمه الله، والإحاطةُ لله وحده.

ولكن: هل هذا الاعتكاف من باب الأمور المشروعة، أو من باب الأمور الجائزة التي لا تحرم، لكن لا يُندب إليها؟

الذي نرى أنه من القسم الثاني؛ لأن بعض الأعمال يُقرها الشارع، لكن لا يشرعها للأمة على سبيل العموم، وأظن أنه قد مر علينا في هذا أمثلة منها:
الرجل الذي كان يَحْتِمُ صلاته كلما قرأ ب: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (١) [الخلاصة: ١] (٢). فأقره النبي ﷺ ولكن لم يشرعه للأمة لا بفعله ولا بقوله، فما قال: أيها الناس، اَحْتِمُوا صلاتكم بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾. ولا كان هو يفعلُه.

كذلك الوصالُ أقرهم على أن يُواصلوا إلى السَّحَرِ (٣)، لكنه نذبهم إلى أن يُعَجِّلُوا الفِطْرَ (٤). كذلك أيضاً: سأله رجل عن أمه قد افْتُلتْ نفسها، وأنه لو تكلمت لتصدَّقت. فقال: أَتَتَصَدَّقُ عنها؟ فقال: «نعم» (٥). ولكن لم يَقُلْ للناس: تصدَّقوا عن أموالكم، لا الذين مَاتُوا فَجَاءَةً، ولا الذين مَاتُوا بمرضٍ.

كذلك استأذنه سعد بن عبادَةَ أن يَقِفَ مَخْرَافَهُ -نَحْلٌ يُخْرِفُ في المدينة- على أمه بعد موتها فأذن له (٦)، ولكن لم يَقُلْ للناس: أَوْفِقُوا عقاراتكم لأموالكم. بل أَوْماً بإرشاده ﷺ إلى خلاف ذلك حيث قال: «إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية، أو علم يُتَّبَعُ به، أو ولد صالح يدعوه» (٧). ولم يَقُلْ: يُتَّبَعْ له بصدقة أو وَقِفْ مع أن صَيَغَ الحديث في العمل، فكان مقتضى هذا لو كان من الأمور المشروعة أن يَذْكُرَ عملاً يجعله الإنسان لوالديه.

على كل حال: نحن نقول: لا يُسنُّ للإنسان أن يَعْتَكِفَ يوماً أو ليلة، ولكن لو فعل لم نُنْكَرْ عليه.

مسألة أخرى: هل يُندب للإنسان كلما دخل المسجد أن ينوي الاعتكاف فيه؟

(١) أخرجه البخاري (٧٣٧٥)، ومسلم (٨١٣).

(٢) أخرجه البخاري (١٩٦٣).

(٣) أخرجه البخاري (١٩٥٧)، ومسلم (١٠٩٨).

(٤) أخرجه البخاري (١٣٨٨)، ومسلم (١٠٠٤).

(٥) أخرجه البخاري (٢٧٥٦).

(٦) أخرجه مسلم (٢٦٨٢).

يَرَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: أَنَّهُ يُنْدَبُ لَهُ ذَلِكَ، وَيَسْتَدِلُّونَ بِحَدِيثِ عُمَرَ.

وَلَكِنْ نَحْنُ نَقُولُ: لَا يُنْدَبُ لَهَا يَلِي:

أَوْ لَا: لِأَن فِعْلَ عُمَرَ لَيْسَ مَنْدُوبًا عَلَى مَا قَرَّرْنَاهُ.

وثَانِيًا: أَنَّهُ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارِقِ؛ لِأَن عُمَرَ نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ، فَهُوَ يُرِيدُ الْمَسْجِدَ لِلِاعْتِكَافِ،

أَمَّا هَذَا فَجَاءَ لِلصَّلَاةِ، وَلَمْ تَعْهَدْ وَلَمْ تَسْمَعْ أَنْ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَنْوِي

الاعْتِكَافَ فِيهِ، وَلَوْ كَانَ هَذَا مِنَ الْأُمُورِ الْمَشْرُوعَةِ لَكَانُوا هُمْ - أَعْنِي: الصَّحَابَةُ - أَسْبَقَ

النَّاسِ إِلَيْهِ، وَلَكَانَ الرَّسُولُ ﷺ يُبَلِّغُهُ لِلْأَمَةِ؛ لِأَنَّهُ مَفْرُوضٌ عَلَيْهِ أَنْ يُبَلِّغَ بَلَاءَ اللَّهِ ﷻ

الْبَلَاغَ الْمُبِينِ، وَقَدْ قَامَ بِهِ عَلَى الْوَجْهِ الْأَكْمَلِ، وَلَمْ يَدَعْ شَيْئًا يَقْرُبُ إِلَى اللَّهِ إِلَّا دَلَّ الْأَمَةَ عَلَيْهِ،

وَحَسْبُنَا أَنْ نَأْتِيَ إِلَى الْمَسْجِدِ كَمَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ مُبَكِّرِينَ، وَفِي غَيْرِهَا

إِذَا سَمِعْنَا النِّدَاءَ، وَلَا بَأْسَ أَيْضًا أَنْ نَتَقَدَّمَ إِلَى الْمَسْجِدِ إِذَا أَرَدْنَا زِيَادَةَ قِرَاءَةٍ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١١ / ٥٨٢):

❦ قَوْلُهُ: بَابُ: إِذَا نَذَرَ أَوْ حَلَفَ أَلَّا يُكَلِّمَ إِنْسَانًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ ثُمَّ أَسْلَمَ؛ أَي: هَلْ يَجِبُ

عَلَيْهِ الْوَفَاءُ أَوْ لَا؟ وَالْمَرَادُ بِالْجَاهِلِيَّةِ جَاهِلِيَّةُ الْمَذْكُورِ وَهُوَ حَالُهُ قَبْلَ إِسْلَامِهِ. وَأَصْلُ

الْجَاهِلِيَّةِ: مَا قَبْلَ الْبَعْثَةِ، وَقَدْ تَرَجَّمَ الطَّحَاوِيُّ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: مَنْ نَذَرَ وَهُوَ مُشْرِكٌ ثُمَّ أَسْلَمَ.

فَأَوْضَحَ الْمَرَادَ وَذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ فِي نَذْرِ عُمَرَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنَّهُ يَعْتَكِفُ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ:

«أَوْفَ بِنَذْرِكَ». قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: قَاسَ الْبَخَارِيُّ الْيَمِينَ عَلَى النَّذْرِ، وَتَرَكَ الْكَلَامَ عَلَى

الاعْتِكَافِ، فَمَنْ نَذَرَ أَوْ حَلَفَ قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ عَلَى شَيْءٍ يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ لَوْ كَانَ مُسْلِمًا، فَإِنَّهُ إِذَا

أَسْلَمَ يَجِبُ عَلَيْهِ عَلَى ظَاهِرِ قِصَةِ عُمَرَ.

قَالَ: وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ. كَذَا قَالَ، وَكَذَا نَقَلَهُ ابْنُ حَزْمٍ عَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ.

وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ: أَنَّهُ وَجْهٌ لِبَعْضِهِمْ، وَأَنَّ الشَّافِعِيَّ وَجَّلَ أَصْحَابَهُ عَلَى أَنَّهُ لَا

يَجِبُ بَلْ يُسْتَحَبُّ، وَكَذَا قَالَ الْمَالِكِيُّ، وَالْحَنْفِيَّةُ، وَعَنْ أَحْمَدَ فِي رِوَايَةٍ: يَجِبُ. وَبِهِ جَزَمَ

الطَّبْرِيُّ، وَالْمَغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ وَالْبَخَارِيُّ وَدَاوُدُ وَأَتْبَاعُهُ.

قُلْتُ: إِنْ وَجَدَ عَنِ الْبَخَارِيِّ التَّصْرِيحَ بِالْوُجُوبِ قَبْلَ، وَإِلَّا فَمَجْرَدُ تَرْجُمَتِهِ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ

يَقُولُ بِوُجُوبِهِ؛ لِأَنَّهُ مُخْتَمَلٌ لِأَن يَقُولَ بِالنَّذْرِ فَيَكُونُ تَقْدِيرُ جَوَابِ الاسْتِفْهَامِ: يُنْدَبُ لَهُ ذَلِكَ.

قَالَ الْقَاسِبِيُّ: لَمْ يَأْمُرْ عُمَرَ عَلَى جِهَةِ الْإِيجَابِ، بَلْ عَلَى جِهَةِ الْمَشُورَةِ. كَذَا قَالَ.

وقيل: أراد أن يُعَلِّمَهُمْ أن الوفاء بالنذر من أكيد الأمور، فغلَّظ أمره بأن أمر عمرَ بالوفاء. واحتجَّ الطحاويُّ بأن الذي يَجِبُ الوفاء به: ما يُتَقَرَّبُ به إلى الله، والكافر لا يَصِحُّ منه التقرُّبُ بالعبادة. وأجاب عن قصة عمرَ باحتِمَالِ أنه ﷺ فهُم من عمرَ أنه سمح بأن يفعل ما كان نذره فأمره به؛ لأن فعله حيثنَّ طاعةُ الله تعالى، فكان ذلك خلافَ ما أوجبَه على نفسه؛ لأن الإسلام يَهْدِمُ أمرَ الجاهلية.

قال ابنُ دقيق العيد: ظاهرُ الحديثِ يُخَالِفُ هذا، فإن دَلَّ دليلٌ أقوى منه على أنه لا يَصِحُّ من الكافر قَوِي هذا التأويلُ ولا فلا. انتهى كلامُ ابنِ حجر. وقوله: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ». يُحْتَمَلُ أن يَكُونَ للإباحة؛ لأن عمرَ سأل: هل يُؤْفِي أو لا يُؤْفِي فقال: «أَوْفِ». وجوابُ الاستفهام عن الفعل يَكُونُ للإباحة. لكن نظرًا إلى أنه سَمَّاهُ نَذْرًا فقال: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ». فقد يَمْنَعُ هذا أن يَكُونَ الأمرُ للإباحة بل يَكُونُ دائِرًا بينَ الوجوبِ أو الاستحبابِ، والأصلُ في الأمرِ: الوجوبُ.

وقد يؤخَذُ من الحديث: أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة، وذلك لقوله: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ». فإن قيل: لِمَ إذا أمرَ النبي ﷺ بالوفاء بالنذر الذي وَقَعَ في الجاهلية، ولم يَأْمُرْ بقضاء الصلاة؟ فالجوابُ: أن الفرقَ بينهما أن النذرَ مما أوجبَه الإنسان على نفسه فظَلَّ مُلتزِمًا به، وأما الصلاةُ فهي من حقِّ الله، وقد قال الله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨].



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٣٠- باب مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ نَذْرٌ.

وَأَمَرَ ابْنُ عُمَرَ امْرَأَةً جَعَلَتْ أُمُّهَا عَلَى نَفْسِهَا صَلَاةَ بِقْبَاءٍ فَقَالَ: صَلِّي عَنْهَا. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ نَحْوُهُ.

٦٦٩٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ الْأَنْصَارِيَّ اسْتَفْتَى النَّبِيَّ ﷺ فِي نَذْرِ كَانَ عَلَى أُمِّهِ فُتُوِّتٍ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ، فَأَتَاهُ أَنْ يَقْضِيَهُ عَنْهَا فَكَانَتْ سَنَةً بَعْدَ (١).

(١) أخرجه مسلم (١٦٣٨).

٦٦٩٩- حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ، سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ لَهُ: إِنَّ أُخْتِي نَذَرَتْ أَنْ تَحْجَّ، وَإِنَّهَا مَاتَتْ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ كَانَ عَلَيْهَا دِينَ أُكُنْتُ قَاضِيَهُ؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَاقْضِ اللَّهَ، فَهُوَ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ».

❖ قوله: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ نَذْرٌ؟ أَي: هَلْ يُقْضَى عَنْهُ؟ الْبَخَارِيُّ رحمته الله لَمْ يَجْزَمْ، وَلَكِنَّهُ اسْتَدَلَّ بِأَثَرَيْنِ عَنْ ابْنِ عَمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ امْرَأَةً جَعَلَتْ أَمُهَا عَلَى نَفْسِهَا صَلَاةً بَقْبَاءٍ فَقَالَ: صَلَّيْ عَنْهَا.

❖ وقوله: «صَلَّيْ عَنْهَا». لَوْ كَانَ الْمَخَاطَبُ ذَكَرًا لَقَالَ: صَلَّ عَنْهَا. بَدُونِ يَاءٍ.

❖ وقوله: «صَلَّيْ عَنْهَا؟ أَي: فِي نَفْسِ الْمَسْجِدِ.

وَفِي هَذَا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ نَذَرَ شَيْئًا مِنَ الْعِبَادَاتِ وَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَقْضِيَهُ فَإِنَّهُ يُقْضَى عَنْهُ، سِوَاءَ كَانَ صَلَاةً أَوْ غَيْرَهَا.

❖ وقوله: «أَنَّهَا نَذَرَتْ صَلَاةً بَقْبَاءٍ». هَلْ تَتَعَيَّنُ هُنَا الصَّلَاةُ بَقْبَاءٍ؟

نَقُولُ: إِذَا نَذَرَ الصَّلَاةَ فِي الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي الْمَكَانِ الَّذِي نَذَرَهُ، إِلَّا أَنَّهُ يَجِزُّ لَهُ أَنْ يَتَّقِلَ مِنَ الْمَفْضُولِ إِلَى الْأَفْضَلِ، أَمَا غَيْرُ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ» ^(١). فَلَا يَجُوزُ شَدُّ الرِّحَالِ إِلَى غَيْرِهَا، وَقَبَاءٌ لَا يُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَيْهِ مِنَ الْمَدِينَةِ؛ لِأَنَّ الرِّسُولَ ﷺ كَانَ يَأْتِيهِ كُلُّ سَبْتٍ مَاشِيًا فَلَا يَخْتَاجُ إِلَى شَدِّ رِجْلِ، وَقَبَاءٌ مِنَ الْمَسَاجِدِ الَّتِي تُقْصَدُ لِمَوَاقِفِهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ» [الْبَقَرَةُ: ١٠٨].

وَلَكِنْ لَوْ أَنَّ الْإِنْسَانَ الَّذِي نَذَرَ أَنْ يُصَلِّيَ بَقْبَاءٍ وَهُوَ بِالْمَدِينَةِ صَلَّيْ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ لَكَانَ ذَلِكَ مُجْزِئًا، بِدَلِيلِ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي فَتْحِ مَكَّةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكَ مَكَّةَ أَنْ أُصَلِّيَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ. قَالَ: «صَلِّ هَا هُنَا». فَأَعَادَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «صَلِّ هَا هُنَا». فَأَعَادَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «شَأْنُكَ إِذَنْ» ^(٢). يَعْنِي: الْأَمْرُ إِلَيْكَ، فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَّقِلَ مِنَ الْمَفْضُولِ إِلَى الْأَفْضَلِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (١١٨٩)، وَمُسْلِمٌ (١٣٩٧).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣/ ٣٦٣)، وَأَبُو يَعْلَى (٢٢٢٤)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُنْتَقَى» (٩٤٥)، وَأَبُو عَوَانَةَ (٥٨٨٣)، وَالْحَاكِمُ (٤/ ٣٣٨).

ومن جهة النظر فإنه إذا أتى بالأفضل فقد أتى بالمفضول؛ لأن الأفضل مُشْتَمِلٌ على أجرِ المفضول وزيادة.

فإن قيل: إن حديث ابن عباس الذي أورده البخاري في هذا الباب، قد ورد بعدة ألفاظٍ منها: أن السائل امرأة، ومنها: أن الناذرة أم. فهل هذا الخلاف يُعَدُّ اضطراباً في الحديث يوهن الحديث ويضعفه؟

فالجواب: يرى المحققون من أهل الحديث أن مثل هذا الاختلاف لا يُعَدُّ اضطراباً؛ وذلك لأنه لا يُؤَثِّرُ على أصل المعنى، فيَحْتَمَلُ أن الرواة اختلفوا فيه بناءً على أنه يجوز نقل الحديث بالمعنى، أو على أن الراوي منهم يَقُولُ: أنا إذا نسيت الشخص فلا يهَمُّ؛ لأن المقصود هو الحكم.

فلهذا لا يُعَدُّون مثل ذلك اضطراباً فصَحَّحوا مثل هذا الحديث، وصَحَّحوا مثل حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه في بيعته الجملة لرسول الله ﷺ، مع الاختلاف في ثمنه ^(١)، وصَحَّحوا حديث فضالة بن عبيد في القلادة التي باعها بدنانير وفيها خرز ^(٢)، فقد اختلف الرواة في مقدار الثمن؛ لأن هذا لا يُؤَثِّرُ في أصل الحديث، فلا يُعَدُّ اضطراباً موهناً للحديث.

وقوله: إن أختي نذرت أن تحجَّ وأنها ماتت. ظاهر الحديث أنه يَجِبُ قضاء النذر وإن لم يُدْرِكِ الناذر زمنه.

مثل لو قال: لله علي نذر أن أحجَّ هذا العام. ومات قبل أن يُدْرِكَه الحَجُّ: فهل يُقْضَى عنه؟ هذا يُبْنِي على خلافٍ عند العلماء في مسألة: هل التمكن من الأداء شرط أو ليس بشرط؟ من قال: إن التمكن من الأداء شرط قال: إنه لا يُقْضَى النذر في هذا الحال؛ لأنه لم يَتِمَّكَنْ من أدائه ومات قبله.

ومن قال: إنه ليس بشرط وإن النذر يَثْبُتُ بمجرد إلزام الإنسان نفسه به، سواءً تمكَّن من أدائه أم لم يَتِمَّكَنْ. قال: إنه في هذه الحالة يَجِبُ أن يُقْضَى عنه.



(١) أخرجه البخاري (٢٧١٨)، ومسلم (٧١٥).

(٢) أخرجه مسلم (١٥٩١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣١- بَابُ النَّذْرِ فِيمَا لَا يَمْلِكُ وَفِي مَعْصِيَةٍ.

٦٧٠٠- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعْهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَهُ فَلَا يَعْصِهِ».

٦٧٠١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَنْ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنِي ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنْ تَعْذِيبِ هَذَا نَفْسُهُ». وَرَأَاهُ يَمْشِي بَيْنَ ابْنَيْهِ ^(١).

وَقَالَ الْفَرَارِيُّ، عَنْ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنِي ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ.

٦٧٠٢- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَخْوَلِ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ بِرِمَامٍ أَوْ غَيْرِهِ فَقَطَعَهُ.

٦٧٠٣- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ الْأَخْوَلُ أَنَّ طَاوُسًا أَخْبَرَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ وَهُوَ يَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ بِإِنْسَانٍ يَقُودُ إِنْسَانًا بِخِزَامَةٍ فِي أَنْفِهِ، فَقَطَعَهَا النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ ثُمَّ أَمَرَهُ أَنْ يَقُودَهُ بِيَدِهِ.

٦٧٠٤- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا وَهْبٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ قَائِمٍ فَسَأَلَ عَنْهُ، فَقَالُوا أَبُو إِسْرَائِيلَ نَذَرَ أَنْ يَقُومَ وَلَا يَقْعُدَ، وَلَا يَسْتَظِلَّ، وَلَا يَتَكَلَّمَ، وَيَصُومَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مُرُهُ فَلْيَتَكَلَّمْ وَلْيَسْتَظِلَّ وَلْيَقْعُدْ وَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ».

قَالَ عَبْدُ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

مَقُولُهُ: «النَّذْرُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ وَفِي مَعْصِيَةٍ». فِيمَا لَا يَمْلِكُ؛ أَي: فِي شَيْءٍ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ مَلِكِهِ.

مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: اللَّهُ عَلَيَّ نَذْرٌ أَنْ أَعْتَقَ هَذَا الْعَبْدَ. وَهُوَ لغيره فَإِنَّ هَذَا النَّذْرَ لَا يَنْعَقِدُ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ إِعْتَاقَهُ، وَلَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ نَذْرِ عَقْدُهُ الْإِنْسَانُ وَلَمْ يُؤَفَّ بِهِ لِعَذْرِ حَسِيٍّ أَوْ شَرْعِيٍّ، فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُكْفَرَ عَنْهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ.

أَمَّا نَذْرُ الْمَعْصِيَةِ فَقَدْ سَبَقَ لَنَا أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ نَذَرَ الْإِنْسَانُ مَعْصِيَةً، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ الْمَرْأَةُ: اللَّهُ عَلَيَّ نَذْرٌ أَنْ أَصُومَ أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْ حَيْضَتِي. فَإِنَّ هَذَا النَّذْرَ لَا يَصِحُّ، وَلَا يَنْعَقِدُ، لِأَنَّهُ نَذْرٌ مُحَرَّمٌ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٦٤٢م).

أَوْ يَقُولُ قَائِلٌ: اللَّهُ عَلَيَّ نَذْرٌ أَنْ أَصُومَ يَوْمَ النَّحْرِ، أَوْ يَوْمَ الْفِطْرِ، أَوْ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ. فَكُلُّ هَذَا نَذْرٌ مَعْصِيَةٌ.

أَوْ يَقُولُ: اللَّهُ عَلَيَّ نَذْرٌ أَنْ أَصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ. فَهَذَا نَذْرٌ مَعْصِيَةٌ لَا يَجُوزُ الْوَفَاءُ بِهِ، وَلَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُكْفِّرَ كَفَّارَةً يَمِينٍ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ». وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَبَيَّنَّا أَنَّهُ إِذَا نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ وَجَبَ عَلَيْهِ طَاعَةُ اللَّهِ، سِوَاءَ كَانَ هَذَا النَّذْرُ مُعَلَّقًا مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي فَلِلَّهِ عَلَيَّ نَذْرٌ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِكَذَا. أَوْ كَانَ غَيْرَ مُعَلَّقٍ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: اللَّهُ عَلَيَّ نَذْرٌ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِكَذَا. فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُوفِيَ بِنَذْرِهِ.

وَإِذَا نَذَرَ نَذْرًا مُعَلَّقًا: فَهَلْ يَأْكُلُ مِنْهُ؟ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: اللَّهُ عَلَيَّ نَذْرٌ إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي أَنْ أَذْبَحَ شَاةً، أَوْ جَذُورًا.

فَالْجَوَابُ: نَسَأَلُهُ عَنْ نِيَّتِهِ: هَلْ قَصَدَهُ بِهَذَا أَنْ يَتَصَدَّقَ بِلَحْمِهَا شُكْرًا لِلَّهِ، فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ مَا أَخْرَجَهُ اللَّهُ لَا يَأْكُلُ مِنْهُ، أَوْ كَانَ يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنْ يَذْبَحَ هَذَا عَلَى سَبِيلِ الْفَرَحِ وَالِابْتِهَاجِ وَالسُّرُورِ، كَمَا يَفْعَلُ الْإِنْسَانُ إِذَا قَدِمَ لَهُ قَادِمٌ. فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهَا جَمِيعًا.

وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَهُوَ بِالْخِيَارِ: إِنْ شَاءَ نَفَذَ النَّذْرَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ تَنْفِيزَ النَّذْرِ، وَلَكِنْ يُطِيعُ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ؛ يَعْنِي: يُكْفِّرُ كَفَّارَةً يَمِينٍ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ نَذْرِ الْمَبَاحِ، وَقَدْ سَبَقَ لَنَا فِي أَقْسَامِ النَّذْرِ: أَنْ نَذَرَ الْمَبَاحِ يُخَيِّرُ فِيهِ الْإِنْسَانُ بَيْنَ فِعْلِهِ وَكَفَّارَةِ يَمِينٍ، وَإِنْ شَاءَ ذَبَحَ الشَّاةَ وَعَزَمَ عَلَيْهَا وَأَكَلَ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ هَذَا لَيْسَ مِنْ بَابِ نَذْرِ الطَّاعَةِ، وَلَكِنَّهُ مِنْ بَابِ نَذْرِ الْمَبَاحِ.

❦ وَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنْ تَعْذِيبِ هَذَا نَفْسِهِ» وَرَأَى يَمْشِي بَيْنَ ابْنَيْهِ. فَكَأَنَّ هَذَا الرَّجُلَ نَذَرَ أَنْ يَمْشِيَ مَشْيًا يَشُقُّ عَلَيْهِ، وَتَعَبَ فَصَارَ يَمْشِي بَيْنَ ابْنَيْهِ؛ يَعْنِي: مُتَمَسِّكًا بِهِمَا. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنْ تَعْذِيبِ هَذَا نَفْسِهِ». «تَعْذِيبٌ»: مُصَدَّرٌ مُضَافٌ إِلَى الْفَاعِلِ، وَ«نَفْسُهُ» مَفْعُولٌ بِهِ، وَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَعْرِفَ مِثْلَ هَذَا التَّرْكِيبِ فَحَوِّلِ الْمَصْدَرَ إِلَى فِعْلٍ، فَقُلْ: إِنْ اللَّهُ غَنِيٌّ عَنْ أَنْ يُعَذِّبَ هَذَا نَفْسَهُ. تَجِدُ أَنَّ «هَذَا» فَاعِلٌ وَ«نَفْسُهُ» مَفْعُولٌ بِهِ.

وَفِي هَذَا: إِشَارَةٌ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ إِلَى أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ لَا يَنْبَغِي، فَلَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَنْذِرَ

نَذْرًا يَشُقُّ عَلَيْهِ، فَإِنْ فَعَلَ، فَإِنَّ النَّذْرَ يَنْعَقِدُ، وَلَكِنْ لَا يَفْعَلُهُ وَيُكْفِّرُ كَفَّارَةً يَمِينٍ، بِنَاءً عَلَى الْقَاعِدَةِ. أَمَّا الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ فَهُوَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ بِزِمَامٍ أَوْ غَيْرِهِ فَقَطَعَهُ. وَكَانَ هَذَا الزِّمَامُ قَدْ عُلِقَ بِأَنْفِهِ وَصَاحِبُهُ يَقُودُهُ بِهِ، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ يُؤَثِّرُ عَلَى الطَّائِفِ وَيُؤَثِّرُ عَلَى الطَّائِفِينَ الْآخَرِينَ؛ لِأَنَّ هَذَا الْحَبْلَ الَّذِي رُبِطَ فِي أَنْفِهِ لَا بَدَّ أَنْ يُضَيَّقَ الْمَكَانَ عَلَى الطَّائِفِينَ؛ فَلِهَذَا قَطَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ أَمَرَهُ أَنْ يَقُودَهُ بِيَدِهِ.

وَفِي هَذَا: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ تَغْيِيرِ الْمَنْكَرِ بِالْيَدِ، وَهُوَ وَاجِبٌ لِمَنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مَنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ»^(١).

❖ وَقَوْلُهُ: «إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ». يَعْنِي: إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ حِسًّا أَوْ حُكْمًا.

حِسًّا مَثَلُ: أَنْ يَكُونَ الْمَنْكَرُ كَبِيرًا لَا يَسْتَطِيعُ وَلَا يَقْوَى أَنْ يُغَيِّرَهُ.

أَوْ حُكْمًا كَأَنْ يَكُونَ يُمَكِّنُهُ أَنْ يُغَيِّرَهُ وَعِنْدَهُ قُوَّةٌ، لَكِنْ يَخْشَى مِنْ مَفْسَدَةٍ أَكْبَرَ، فَفِي هَذِهِ الْحَالِ يَنْذَرُ هَذِهِ الْمَفْسَدَةَ الْكُبْرَى بِهَذِهِ الْمَفْسَدَةِ الصَّغْرَى.

❖ وَقَوْلُهُ: «رَأَى رَجُلًا قَائِمًا». وَفِي لَفْظٍ: أَنَّهُ كَانَ قَائِمًا فِي الشَّمْسِ. فَسَأَلَ عَنْهُ فَقَالُوا: أَبُو إِسْرَائِيلَ نَذَرَ أَنْ يَقُومَ وَلَا يَقْعُدَ، وَلَا يَسْتَظِلَّ وَلَا يَتَكَلَّمَ، وَيَصُومَ. وَهَذَا نَذْرٌ شَدِيدٌ - سُبْحَانَ اللَّهِ - كَيْفَ يَقَعُ مِنْ إِنْسَانٍ هَذَا النَّذْرَ: يَقُومَ وَلَا يَقْعُدُ، وَيَتَشَمْسُ وَلَا يَسْتَظِلُّ، وَيَصُومُ، وَلَا يَتَكَلَّمَ. وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ مُعَذِّبٌ لِنَفْسِهِ بِهَذَا النَّذْرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مُرْهُ فَلْيَتَكَلَّمْ». وَذَلِكَ ضِدُّ قَوْلِهِ: وَلَا يَتَكَلَّمَ. «وَلْيَسْتَظِلَّ». وَذَلِكَ ضِدُّ قَوْلِهِ: وَلَا يَسْتَظِلَّ. «وَلْيَقْعُدْ» وَهَذَا ضِدُّ قَوْلِهِ: يَقُومَ. «وَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ». فَأَمَرَهُ أَنْ يَتِمَّ صَوْمُهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَتَمَّ صَوْمَهُ فِي ظِلَالٍ، وَهُوَ قَاعِدٌ، لَمْ يَضُرَّهُ؛ وَلَأنَّ صَوْمَهُ طَاعَةٌ، وَأَمَّا كَوْنُهُ لَا يَسْتَظِلُّ فَهَذَا لَيْسَ بِطَاعَةٍ، وَكَوْنُهُ أَيْضًا يَقِفُ لَيْسَ بِطَاعَةٍ، وَكَوْنُهُ يَسْكُتُ لَيْسَ بِطَاعَةٍ، فَلِهَذَا أَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَدَعَ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ وَأَنْ يَتِمَّ صَوْمَهُ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ طَاعَةٌ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ»^(٢).

وَفِي هَذَا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ نَذْرَ الْمُبَاحِ، أَوْ الْمَكْرُوهِ، أَوْ الْمَحْرَمِ لَا يُؤْفَى، لَكِنَّ الْمُبَاحَ يَخِيرُ الْإِنْسَانَ فِيهِ بَيْنَ فِعْلِهِ وَبَيْنَ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ، بِخِلَافِ الْمَحْرَمِ وَالْمَكْرُوهِ، فَإِنَّهُ يُنْهَى عَنْهُ وَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ، فَكُلُّ نَذْرٍ لَا يُؤْفَى فِيهِ كَفَّارَةٌ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٩).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٦٩٦).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٢- بَابُ مَنْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ أَيَّامًا فَوَافَقَ النَّحْرَ أَوْ الْفِطْرَ.

٦٧٠٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، حَدَّثَنَا حَكِيمُ بْنُ أَبِي حُرَّةٍ الْأَسْلَمِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَيَّلَ عَنْ رَجُلٍ نَذَرَ أَنْ لَا يَأْتِيَ عَلَيْهِ يَوْمٌ إِلَّا صَامَ، فَوَافَقَ يَوْمٌ أَضْحَى أَوْ فِطْرٍ فَقَالَ: لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ، لَمْ يَكُنْ يَصُومُ يَوْمَ الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ وَلَا يَرَى صِيَامَهُمَا.

٦٧٠٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ فَسَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: نَذَرْتُ أَنْ أَصُومَ كُلَّ يَوْمٍ ثَلَاثَاءَ أَوْ أَرْبَعَاءَ مَا عِشْتُ فَوَافَقْتُ هَذَا الْيَوْمَ يَوْمَ النَّحْرِ. فَقَالَ: أَمَرَ اللَّهُ بِوَفَاءِ النَّذْرِ، وَنَهَيْنَا أَنْ نَصُومَ يَوْمَ النَّحْرِ. فَأَعَادَ عَلَيْهِ فَقَالَ مِثْلَهُ لَا يَزِيدُ عَلَيْهِ.

هذا الأثر عن ابنِ عمر: يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَصُومُ إِذَا وَافَقَ نَذْرَهُ يَوْمَ النَّحْرِ؛ لِأَنَّ صَوْمَ يَوْمِ النَّحْرِ حَرَامٌ، وَلَكِنَّ الْأَثَرَ الثَّانِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَصُومُ يَوْمًا بَدَلَهُ، وَلَكِنْ: هَلْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ لِفَوَاتِ الْمَحِلِّ أَوْ لَا؟

قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَصُومَ يَوْمًا بَدَلَهُ، وَيُكْفَرُ؛ لِأَنَّ الصِّيَامَ طَاعَةٌ وَكَوْنُهُ فِي هَذَا الْيَوْمِ مَعْصِيَةً، فَعَلَيْهِ: أَنْ يَأْتِيَ بِالطَّاعَةِ مُجْتَنِبًا الْمَعْصِيَةَ، وَهُوَ قَدْ عَيَّنَّ يَوْمًا وَتَرَكَهُ، فَعَلَيْهِ مِنْ أَجْلِ تَقْوِيَةِ هَذَا الْيَوْمِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْأَمْرِ أَنْ نَذَرَهُ: صَوْمٌ فِي يَوْمٍ مَمْنُوعٍ، فَالْصَّوْمُ يَلْزَمُ فِي يَوْمٍ غَيْرٍ مَمْنُوعٍ، وَهَذَا الْيَوْمُ الَّذِي عَيْنَهُ يُكْفَرُ عَنْهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ؛ لِأَنَّهُ فَوْتُهُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٣- بَابُ هَلْ يَدْخُلُ فِي الْإِيمَانِ وَالنُّذُورِ: الْأَرْضُ، وَالْغَنَمُ، وَالزُّرُوعُ وَالْأُمْتَعَةُ؟

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: قَالَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَصَبْتُ أَرْضًا لَمْ أُصِبْ مَا لَا قَطْ أَنْفَسَ مِنْهُ. قَالَ: «إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا».

وَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَحَبُّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرُ حَاءٍ لِحَائِطٍ لَهُ مُسْتَقْبَلَةُ الْمَسْجِدِ.

٦٧٠٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ الدَّبَلِيِّ، عَنْ أَبِي الْغَيْثِ مَوْلَى ابْنِ مُطِيعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ فَلَمْ نَغْنَمْ ذَهَبًا وَلَا فِضَّةً إِلَّا الْأَمْوَالَ وَالنِّيَابَ وَالْمَتَاعَ، فَأَهْدَى رَجُلٌ مِنْ بَنِي الضَّبِيبِ - يُقَالُ لَهُ رِفَاعَةُ بْنُ زَيْدٍ - لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَلَا مًا - يُقَالُ لَهُ مِدْعَمٌ -، فَوَجَّهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى وَادِي الْقُرَى حَتَّى إِذَا كَانَ بِوَادِي الْقُرَى بَيْنَمَا مِدْعَمٌ يَحُطُّ رَحْلاً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَهْمٌ عَائِرٌ فَقَتَلَهُ فَقَالَ النَّاسُ: هِنِيئًا لَهُ الْجَنَّةُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَلَّا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّ الشَّمْلَةَ الَّتِي أَخَذَهَا يَوْمَ خَيْبَرَ مِنَ الْمَغَانِمِ لَمْ تُصِبْهَا الْمَقَاسِمُ لَتَشْتَعِلْ عَلَيْهِ نَارًا». فَلَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ النَّاسُ جَاءَ رَجُلٌ بِشِرَاكِ أَوْ شِرَاكَيْنِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «شِرَاكٌ مِنْ نَارٍ أَوْ شِرَاكَانِ مِنْ نَارٍ»^(١).

❖ قول المؤلف: «بَابٌ هَلْ يَدْخُلُ فِي الْإِيمَانِ وَالنُّذُورِ: الْأَرْضُ، وَالْغَنَمُ، وَالزُّرُوعُ، وَالْأَمْتَعَةُ». يَعْنِي: إِذَا نَذَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهَا: فَهَلِ الْهَالُ خَاصٌّ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، أَوْ يَشْمَلُ حَتَّى هَذِهِ الْأَشْيَاءُ؟

نَقُولُ: إِنْ كَانَ هُنَاكَ نِيَّةٌ فَقَدْ سَبَقَ لَنَا أَنَّ النِّيَّةَ تُخَصِّصُ الْعَامَّ، وَأَنَّهُ يُرْجَعُ فِي الْإِيمَانِ وَالنُّذُورِ إِلَى النِّيَّةِ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نِيَّةٌ فَلَا شَكَّ: الْأَرْضُ، وَالْغَنَمُ، وَالزُّرُوعُ، وَالْأَمْتَعَةُ كُلُّهَا دَاخِلَةٌ فِي الْهَالِ.

فَإِذَا نَذَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهَا: وَأَطْلَقَ. وَلَمْ يَنْوِ ذَهَبًا وَلَا فِضَّةً، ثُمَّ تَصَدَّقَ بِمَتَاعٍ، أَوْ بِطَعَامٍ، أَوْ بِشَاؤٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَالصَّدَقَةُ صَحِيحَةٌ.

وكَذَلِكَ لَوْ نَذَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِثُلُثِ مَالِهِ. فَإِنْ هَذَا يَشْمَلُ كُلَّ مَا يَمْلِكُ مِنْ دِرَاهِمٍ، وَدَنَانِيرٍ، وَأَمْتَعَةٍ، وَأَرْضِيٍّ، وَغَيْرِهَا.

❖ وقوله: «قَالَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَصَبْتُ أَرْضًا لَمْ أَصِبْ مَا لَا قَطُ أَنْفَسَ مِنْهُ». فَسَمِيَ الْأَرْضُ مَا لَا، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ الْأَرْضَ تَدْخُلُ فِي الْهَالِ.

❖ وقوله: «أَنْفَسَ مِنْهُ». يَعْنِي: أَغْلَى مِنْهُ عِنْدِي فِي نَفْسِي.

❖ قوله: «إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا»^(٢). يَعْنِي: وَقَفْتَهَا، وَقَدْ فَعَلَ عُمَرُ ^{رضي الله عنه}، فَقَدْ وَقَفَهَا وَحَبَسَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقَ بِشَرِّهَا.

(١) أخرجه مسلم (١١٥م).

(٢) أخرجه البخاري (٢٧٣٧)، ومسلم (١٦٣٢).

❦ وقوله: «وَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَحَبُّ أَمْوَالِي إِلَى بَيْرُحَاءَ». وهي حائِطٌ كانت مستقبلَةً المسجد النبوي، وكان النَّبِيُّ ﷺ يَأْتِي إِلَيْهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طِيبٌ عَذْبٌ، وَلَمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَنْ نَأْثُرَ إِلَّا بِرَحْمَتِكَ تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [التَّوْبَةُ: ٩٢]. جَاءَ أَبُو طَلْحَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ هَذِهِ الْآيَةَ، وَإِنْ أَحَبَّ مَالِي إِلَى بَيْرُحَاءَ، وَإِنَّمَا صَدَقَةٌ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بَعْ بَعْ ذَاكَ مَالٌ رَابِعٌ ذَاكَ مَالٌ رَابِعٌ، أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ»^(١). فَجَعَلَهَا أَبُو طَلْحَةَ لِأَقْرَبِيهِ وَبَنِي عَمِّهِ. وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا: أَنَّهُ سَمَّى الْحَائِطَ مَالًا.

ثم ذكر حديث أبي هريرة: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ فَلَمْ نَغْنَمْ ذَهَبًا وَلَا فِضَّةً، إِلَّا الْأَمْوَالَ وَالثِّيَابَ وَالْمَتَاعَ. فَقَالَ: إِلَّا الْأَمْوَالَ؛ مَعَ أَنَّهُ يَقُولُ: لَمْ نَغْنَمْ ذَهَبًا وَلَا فِضَّةً، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ مَا سِوَى الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ يُسَمَّى مَالًا.



صحیح البخاری

کتاب کفّاراتِ الايمان

٦٧٢٢-٦٧٠٨

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

كِتَابُ كَفَّارَاتِ الْإِيمَانِ

١ - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾ [الثلاثة: ٨٩].

وَمَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ نَزَلَتْ: ﴿فِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [الثلاثة: ١٩٦].
وَيُذَكَّرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَطَاءٍ، وَعِكْرِمَةَ: مَا كَانَ فِي الْقُرْآنِ أَوْ. فَصَاحِبُهُ بِالْخِيَارِ.
وَقَدْ خَيَّرَ النَّبِيُّ ﷺ كَعَبًا فِي الْفِدْيَةِ.

٦٧٠٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا أَبُو شَهَابٍ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، قَالَ: أَتَيْتُهُ -يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ- فَقَالَ: «ادْنُ».
فَدَنَوْتُ، فَقَالَ: «أَيُّ ذِيكَ هُوَ أَمُّكَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «فِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ»^(١).
وَأَخْبَرَنِي ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ أَيُّوبَ، قَالَ: صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَالنُّسُكُ شَاةً وَالْمَسَاكِينَ سِتَّةً.

وقوله: كَفَّارَاتِ الْإِيمَانِ. يَعْنِي: مَا نَوْعُهَا؟ هَلْ هِيَ عَلَى التَّرْتِيبِ، أَوْ عَلَى التَّخْيِيرِ؟
نَقُولُ: قَدْ قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ
كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ [الثلاثة: ٨٩]. فَهَذِهِ الْآيَةُ قَدْ جَمَعَتْ تَخْيِيرًا
وَتَرْتِيبًا، تَخْيِيرًا فِي الْخِصَالِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى وَهِيَ: الْإِطْعَامُ وَالْكِسْوَةُ وَتَحْرِيرُ الرَّقَبَةِ.

وَالتَّرْتِيبُ بَيْنَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ وَبَيْنَ الصِّيَامِ، فَلَا يُجْزِئُ الصِّيَامُ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ.
أَمَّا هَذِهِ الثَّلَاثَةُ فَالْإِنْسَانُ مُخَيَّرٌ فِيهَا، وَبَدَأَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْإِطْعَامِ؛ لِأَنَّهُ أَيْسَرُ، ثُمَّ الْكِسْوَةُ، ثُمَّ الرَّقَبَةُ.

وقوله: وَمَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ نَزَلَتْ: ﴿فِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ يَعْنِي: حَيْثُ
خَيَّرَ النَّبِيُّ ﷺ كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ بَيْنَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ.

(١) أخرجه مسلم (١٢٠١).

❦ قوله: وَيُذَكِّرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَطَاءٍ، وَعَكْرَمَةَ - يُذَكِّرُ قَالَهَا بِصِيغَةِ التَّمْرِيسِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَى شَرْطِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَا كَانَ فِي الْقُرْآنِ: «أَوْ» فَصَاحِبُهُ بِالْخِيَارِ. يَعْنِي: إِذَا جَاءَتْ «أَوْ» فِي الْقُرْآنِ فَالْإِنْسَانُ مُخَيَّرٌ.

❦ فَيَكُونُ قَوْلُهُ: «فَكَفَّرْتُهُ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسَوْتُهُمْ أَوْ تَحَرَّيْتُ رَقَبَةً». فِيهِ التَّخْيِيرُ، وَهَذَا التَّخْيِيرُ لَيْسَ تَخْيِيرٌ مَصْلُحَةٌ؛ يَعْنِي: لَيْسَ وَاجِبًا عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَتَخَيَّرَ مَا فِيهِ الْمَصْلُحَةُ لِغَيْرِهِ، وَلَكِنَّهُ تَخْيِيرٌ تَشَهُ؛ يَعْنِي: أَفْعَلُ مَا تَشْتَهِي، فَهَذِهِ كَفَّارَةُ الْإِيمَانِ.

فِدْيَةُ الْأَدَاءِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾. فَبِنَاءٌ عَلَى الْقَاعِدَةِ الَّتِي ذَكَرْتُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ نَقُولُ: الْفِدْيَةُ عَلَى التَّخْيِيرِ: صِيَامٌ، أَوْ صَدَقَةٌ، أَوْ نُسْكَ. وَهَكَذَا كُلَّمَا جَاءَتْ «أَوْ»، مِثْلُ قَوْلِهِ أَيْضًا: ﴿وَمَنْ قَلَّ مِنْكُمْ مَتَعِدًا فَجِزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ [التَّوْبَةُ: ٩٠]. فَيَكُونُ هَذَا أَيْضًا عَلَى التَّخْيِيرِ.

أَمَّا إِطْعَامُ الْعَشْرَةِ فَقَدْ قَالَ ﷺ: «مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ» [التَّوْبَةُ: ٨٩]. يَعْنِي: مِنَ الْوَسْطِ، فَلَا يَلْزُمُكَ الْأَعْلَى وَلَا يَجُوزُ مِنْكَ الْأَدْنَى، بَلِ الْاَوْسَطُ، وَلَمْ يَقْدِرِ اللَّهُ ﷻ هَذَا الْإِطْعَامَ، فَيَكُونُ رَاجِعًا إِلَى الْعُرْفِ فَمَا صَارَ إِطْعَامًا فَهُوَ إِطْعَامٌ.

وَبِنَاءٌ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ نَقُولُ: إِنْ الْإِنْسَانُ لَوْ جَمَعَ عَشْرَةَ مَسَاكِينٍ وَغَدَّاهُمْ أَوْ عَشَّاهُمْ فَقَدْ أَجْزَأَ ذَلِكَ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ أَطْعَمَ عَشْرَةَ مَسَاكِينٍ.

فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: عَلَيْهِ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ غَيْرِ الْبُرِّ لِكُلِّ وَاحِدٍ وَرَبْعُ صَاعٍ مِنَ الْبُرِّ.

وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: إِنْ عَلَيْهِ مَا يَكْفِي لِإِطْعَامِ الْعَشْرَةِ بِدُونِ تَقْدِيرٍ؛ لِأَنَّ الْمُدَّ مِنَ الْبُرِّ مِثْلًا قَدْ يُطْعِمُ رَجُلَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً، فَعَلَيْهِ مَا يُطْعِمُ هَؤُلَاءِ الْعَشْرَةَ فِي بُيُوتِهِمْ.

أَمَّا الْكِسْوَةُ فَإِنَّ الْوَاجِبَ فِيهَا مَا يُسَمَّى كِسْوَةً، وَهَذَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ أَعْرَافِ النَّاسِ وَأَمَاكِينِهِمْ، فَمِثْلًا عِنْدَنَا لَا يَكُونُ كِسْوَةً إِلَّا بِالْقَمِيصِ وَالشَّاعِ أَوْ الْغَتْرَةِ فَادْنَى شَيْءٍ أَنْ يُعْطِيَهُ قَمِيصًا وَغَتْرَةً أَوْ شِمَاعًا، وَلَا شَكَّ أَنَّ كِمَالَهَا أَنْ يُعْطِيَهُ مَعَ الْقَمِيصِ سِرَاطِيلٌ أَوْ إِزَارًا وَفَانَلَةً أَيْضًا، وَلَا فَتَحْنَ نَتَكَلَّمُ عَنْ أَذْنَى مُجَزِي.

أما عِتْقُ الرِّقَبَةِ فَمَعْنَاهُ: تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنَ الرِّقْقِ، وَلَمْ يَذْكُرِ اللَّهُ ﷻ أَنَّهُ لَا بَدَّ أَنْ تَكُونَ مُؤْمِنَةً، فَقَالَ: ﴿إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾. يَعْنِي: تَخْلِيصُهَا مِنَ الرِّقْقِ، وَلَكِنَّ الْعُلَمَاءَ اشْتَرَطُوا أَنْ تَكُونَ مُؤْمِنَةً قِيَاسًا عَلَى كَفَّارَةِ الْقَتْلِ، حَيْثُ قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ [النِّسَاءُ: ٩٢]. وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَبَرَ أَمَّةَ مَعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ حِينَ أَرَادَ أَنْ يَغْتَقَهَا فَسَأَلَهَا: «أَيْنَ اللَّهُ؟» قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ. قَالَ: «مَنْ أَنَا؟» قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ. فَقَالَ: «أَغْتَقُهَا، فَإِنِهَا مُؤْمِنَةٌ». فَإِنْ قَوْلُهُ: «فَإِنِهَا مُؤْمِنَةٌ»^(١). فِيهِ إِمَارَةٌ إِلَى أَنْ عِتْقُ غَيْرِ الْمُؤْمِنِ لَيْسَ بِمَشْرُوعٍ.

وَلَأَنَّ غَيْرَ الْمُؤْمِنِ رَبِّمَا يَذْهَبُ إِلَى الْكُفَّارِ؛ لِأَنَّهُ كَافِرٌ، فَيَكُونُ عَوْنًا لَهُمْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ. الْمَهْمُ: أَنْ أَكْثَرَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَوْنَ أَنَّهُ لَا بَدَّ أَنْ تَكُونَ الرَقَبَةُ مُؤْمِنَةً. فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَعَلَيْهِ أَنْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

وَهَلْ يَشْتَرِطُ التَّابِعُ فِي صِيَامِ هَذِهِ الْأَيَّامِ؟

الصَّحِيحُ: أَنَّهُ يُشْتَرِطُ، فَلَا يَجُوزُ الْإِفْطَارُ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ؛ لِأَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رضي الله عنه كَانَ يَقْرَأُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَابَعَةً﴾. وَابْنُ مَسْعُودٍ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنَ الْقُرَّاءِ الَّذِينَ أَوْصَى النَّبِيُّ ﷺ بِاتِّبَاعِ قِرَاءَتِهِمْ، فَقَالَ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًّا طَرِيًّا كَمَا أَنْزَلَ فَلْيَقْرَأْ بِقِرَاءَةِ ابْنِ أُمِّ عَبْدِ^(١)». يَعْنِي بِهِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، وَأَحْيَانًا كَانَ يَطْلُبُ مِنْهُ الرِّسُولُ ﷺ أَنْ يُسَمِعَهُ الْقِرَاءَةَ، كَمَا قَالَ لَهُ ذَاتَ يَوْمٍ: «اقْرَأْ». فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقْرَأُ وَعَلَيْكَ أَنْزَلَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، فَإِنِّي أُحِبُّ أَنْ أَسْمَعَهُ مِنْ غَيْرِي». فَقَرَأَ سُورَةَ النِّسَاءِ، حَتَّى بَلَغَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا^(٢)﴾ [النِّسَاءُ: ٤١]. قَالَ: «حَسْبُكَ». قَالَ: فَتَنَظَّرْتُ فَإِذَا عَيْنَاهُ تَذَرِفَانِ عليهما السلام^(٢).

فَلَا بَدَّ مِنَ التَّابِعِ فِي صِيَامِ الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ.



(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٣٧).

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ (١٣٨)، وَاحِدٌ (٣٦، ١٧٦).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٠٤٩)، وَمُسْلِمٌ (٨٠٠).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- بَابُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ وَاللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ١٧٧].

مَتَى تَجِبُ الْكَفَّارَةُ عَلَى الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ؟

٦٧٠٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُهُ مِنْ فِيهِ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: هَلَكْتُ. قَالَ: «وَمَا شَأْنُكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ. قَالَ: «تَسْتَطِيعُ أَنْ تُعْتِقَ رَقَبَةً؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُطْعِمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «اجْلِسْ». فَجَلَسَ فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ - وَالْعَرَقُ: الْمِكْتَلُ الضَّنْخُمْ - . قَالَ: «خُذْ هَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ». قَالَ: أَعْلَى أَفْقَرٍ مِنَّا؟ فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ قَالَ: «أَطْعِمْهُ عِيَالَكَ»^(١).

فِي هَذَا الْحَدِيثِ: إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَانَ لَا يَسْتَطِيعُ فَعَلَ خِصَالِ الْكَفَّارَةِ فَإِنَّهُ يَنْتَقِلُ مِنَ الْأَعْلَى إِلَى الْأَدْنَى.

وَفِيهِ أَيْضًا: قَبُولُ قَوْلِ الْإِنْسَانِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْعِبَادَاتِ، فَهُنَا قَالَ الرَّجُلُ: لَا أَسْتَطِيعُ. وَلَمْ يَقُلِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْكَ بَيْنَةٌ عَلَى أَنَّكَ لَا تَجِدُ مَا تُعْتِقُ بِهِ الرَقَبَةَ، أَوْ عَلَى أَنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ. فَإِنَّ الْإِنْسَانَ مُؤْتَمَنٌ عَلَى عِبَادَتِهِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ.

وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ: لَوْ أُمْسِكَ إِنْسَانٌ وَقِيلَ لَهُ: صَلِّ. فَقَالَ: قَدْ صَلَّيْتُ. فَإِنَّهُ لَا يَتَعَرَّضُ الْمُحْتَسِبُ لَهُ، وَلَوْ أُمْسَكَ الْمُحْتَسِبُ شَخْصًا وَقَالَ لَهُ: أَذْكَاءُ مَالِكَ؟ فَقَالَ: قَدْ أَذَيْتُ زَكَاةً مَالِي. فَإِنَّهُ لَا يَتَعَرَّضُ الْمُحْتَسِبُ لَهُ.

اللَّهُمَّ إِلَّا إِذَا كَانَ غَنِيًّا كَبِيرًا بَحِيثٌ لَوْ كَانَ قَدْ أَخْرَجَ زَكَاتَهُ لَتَبَيَّنَ ذَلِكَ لِلنَّاسِ، فَهُنَا قَدْ لَا تُصَدَّقُ؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ يُكَذِّبُهُ، أَمَا إِذَا كَانَ مِنْ عَامَّةِ النَّاسِ، فَإِنَّا نَصَدِّقُهُ وَلَا نُزِرُّهُ.

وَلِهَذَا يَقُولُونَ: الْإِنْسَانُ مُؤْتَمَنٌ فِي عِبَادَتِهِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: حَسَنُ خُلُقِ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنَّهُ لَمْ يُؤَبِّخْ هَذَا الرَّجُلَ، مَعَ أَنَّهُ فَعَلَ

فعلاً عظيماً؛ لأن الرجل يَقُولُ: هلكْتُ. ولكن لحسنِ خُلُقِ النَّبِيِّ ﷺ لم يُوبَّخْهُ؛ وذلك لأن الرجل قد جاء تائباً يُريدُ المَخْلَصَ مما وَقَعَ فيه والمَخْرَجَ، بخلافِ الإنسانِ المُعَانِدِ، فلكلِّ مقامٍ مَقَالٌ، وكلُّ إنسانٍ يُعَامَلُ بِحَسَبِ حالِهِ.

وفيه: دَلِيلٌ على أن الكُفَّارَةَ تَسْقُطُ عن العاجزِ عنها. وهذا هو الصحيح؛ لأن النَّبِيَّ ﷺ لم يَذْكُرْ لهذا الرجل أن الكُفَّارَةَ قد بقيت في ذِمَّتِهِ.

وقال بعضُ العلماء: بل في هذا الحديث: دَلِيلٌ على أن الكُفَّارَةَ لَا تَسْقُطُ عن العاجزِ؛ وذلك لأن الرجلَ قَالَ: لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَطْعِمَ سَتِينَ مَسْكِينًا. فلما جِئَ بالتمرِ قَالَ: «خُذْهُ فَتَصَدَّقْ بِهِ».

ولكن في هذا نظراً؛ وذلك لأن هذا التمرَ جاء في نفسِ الحالِ؛ يَعْنِي: في نفسِ القضية، فلو أن إنساناً مثلاً حينما فَعَلَ شيئاً يُوجِبُ الهَالَّ ولم يَكُنْ عنده مالٌ حينَ فَعَلِهِ، لكنه في نفسِ الوقتِ جاءه الهَالُّ فهنا نَقُولُ: يَجِبُ عليك أن تَصَدَّقَ بما يَلْزُمُكَ.

فإذا قَالَ قائلٌ: هل تُحَدِّدُونَ هذا بيومٍ أو يومين، أو ثلاثة، أو شهرٍ أو شهرين؟

فالجوابُ على ذلك أن نَقُولَ: لَا نُحَدِّدُهُ؛ لأن التحديدَ يَحْتَاجُ إلى دليلٍ، ولكن نَقُولُ ما جَرَى به العُرْفُ، فإذا كان في نفسِ المكانِ فهذا يَلْزُمُهُ.

فالصحيحُ: أن هذا الحديثَ يدلُّ على أن العاجزَ عن الكُفَّارَةِ حينَ وُجُوبِهَا تَسْقُطُ عنه، ولا تَبْقَى في ذِمَّتِهِ. وهذا الذي قلناه لا شكَّ أنه ظاهرُ الحديثِ، ويؤيِّدُهُ العموماتُ الدالةُ على أنه لا واجبَ مع العجزِ.

وفي هذا: دليلٌ على جوازِ الضَّحِكِ مِنْ ذَوِي الهِئَاتِ والشَّرَفِ والسيادة، وأن الضَّحِكَ لَا يُعَدُّ مخالِفاً للمروءة، ولكن يَجِبُ أن يُعْلَمَ أن أَكْثَرَ ضَحِكِ الرِّسُولِ ﷺ كَانَ التَّبَسُّمَ^(١)، ولم يُحْفَظْ عنه أنه قَهَقَه.

أما ما يَفْعَلُهُ بعضُ الناسِ من أنه إذا ضَحِكَ قَهَقَه حتى تَكَادَ السُّقُوفُ التي فوقَه تَسْقُطُ منه، فهذا لا شكَّ أنه خلافُ المروءة، أما الضَّحِكُ المُعْتَادُ الذي يَدُلُّ على انبساطِ الإنسانِ وانسراحِ صَدْرِهِ فهذا أمرٌ يُحْمَدُ عليه الإنسان، ولهذا لما أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أن الله تعالى يَضْحَكُ كما في حديثِ أَبِي رَزِينِ الْعُقَيْلِيِّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْ يَضْحَكُ

رُبُّنَا؟ قَالَ: «نعم». قَالَ: لَنْ نَعْدَمَ مِنْ رَبِّ يَضْحَكُ خَيْرًا. يَغِي: أَنْ الَّذِي يَضْحَكُ هُوَ الَّذِي يُؤْمَلُ فِيهِ وَيُرْجَى فِيهِ الْخَيْرُ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١١/٥٩٦):

قَالَ أَبِي الْمُنِيرِ. مَقْصُودُهُ أَنْ يُنْبَهَ عَلَى أَنَّ الْكُفَّارَةَ إِنَّمَا تَجِبُ بِالْحِنْثِ، كَمَا أَنَّ كُفَّارَةَ الْمَوَاقِعِ إِنَّمَا تَجِبُ بِاقْتِحَامِ الذَّنْبِ وَأُشَارَ إِلَى أَنَّ الْفَقِيرَ لَا يَسْقُطُ عَنْهُ إِجْبَابُ الْكُفَّارَةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلِمَ فَقَرَهُ وَأَعْطَاهُ مَعَ ذَلِكَ مَا يُكْفِّرُ بِهِ كَمَا لَوْ أُعْطِيَ الْفَقِيرُ مَا يَقْضِي بِهِ دِينَهُ.

قَالَ: وَلَعَلَّهُ كَمَا نَبَّهَ عَلَى احتِجَاجِ الْكُوفِيِّينَ بِالْفِدْيَةِ نَبَّهَ هُنَا عَلَى مَا احتِجَّ بِهِ مَنْ خَالَفَهُمْ مِنَ الْحَاقَةِ بِكُفَّارَةِ الْمَوَاقِعِ، وَأَنَّهُ مُدٌّ لِكُلِّ مُسْكِينٍ. انْتَهَى كَلَامُ ابْنِ حَجَرٍ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَسْأَلَ الصَّدَقَةَ لِنَفْسِهِ؟
فَالْجَوَابُ: نَعَمْ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَانَ مُحْتَاجًا فَلَا بَأْسَ أَنْ يَسْأَلَ لِنَفْسِهِ.
وَلَا يَدُّ فِي هَذِهِ الْكُفَّارَةِ مِنْ إِطْعَامِ سَتِينَ مُسْكِينًا.

وَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: نَحْنُ لَا نَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ فِي بَيْتِهِ سَتُونَ مُسْكِينًا، قُلْنَا: وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرِّسُولَ أَعْطَاهُ عَلَى سَبِيلِ الصَّدَقَةِ لَهُ، لَا عَلَى سَبِيلِ الْكُفَّارَةِ، أَمَّا الْكُفَّارَةُ فَقَدْ سَكَتَ عَنْهَا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣- بَابُ مَنْ أَعَانَ الْمُعْسِرَ فِي الْكُفَّارَةِ.

٦٧١٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْبُونٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: هَلَكْتُ. فَقَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ بِأَهْلِي فِي رَمَضَانَ. قَالَ: «تَجِدُ رَقَبَةً؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَتَسْتَطِيعُ أَنْ تَطْعِمَ سَتِينَ مُسْكِينًا؟» قَالَ: لَا. قَالَ: فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بِعَرَقٍ - وَالْعَرَقُ الْمَكْتَلُ - فِيهِ تَمْرٌ، فَقَالَ: «أَذْهَبْ بِهَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ». قَالَ: أَعْلَى أَخُو جِ مَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَهْلُ بَيْتِ أَخُو جِ مَنَا. ثُمَّ قَالَ: «أَذْهَبْ فَأَطْعِمْهُ أَهْلَكَ»^(١).

هذا الحديث كالأول وهو يدلُّ على جواز إعانة المُعْسِرِ في الكفَّارة، وكذلك أيضًا في كفارة اليمين.

فلو أن أحدًا عَلِمَ أن شخصًا فقيرًا وَجَبَتْ عليه كفارة يمينٍ فَأَهْدَى إليه، أو بَعَثَ إليه بشيءٍ يُكْفِّرُ به فلا بأس ولا حرج.

وفيه أيضًا: جوازُ الحَلْفِ بدونِ استحلافٍ؛ لأن الرجلَ قَالَ: والذي بعثك بالحقِّ. وفيه أيضًا: دليلٌ على جوازِ الحَلْفِ على غَلَبَةِ الظَّنِّ؛ وذلك لأن هذا الرجلَ حَلَفَ على أنه لا يُوجَدُ أَهْلُ بَيْتِ أَفْقَرُ منه، ومِنَ المعلومِ أن هذا الرجلَ لم يَطْفُفْ بِالْبَيُوتِ حَتَّى يَنْظُرَ: هل هم أَفْقَرُ منه أم لا؟ فمن الجائزِ أن يَكُونَ هناك مَنْ هو أَفْقَرُ منه.

فإن قَالَ قائلٌ: إذا كان هذا الرجلُ ليس في بَيْتِهِ شيءٌ فَمَنْ ذا الذي يُمَكِّنُ أن يَكُونَ أَفْقَرُ منه؟ فالجوابُ: أنه يُمَكِّنُ أن يَكُونَ الذي هو أَفْقَرُ منه ليس عليه غيرُ لباسه، ففي قصَّةِ الرجلِ الذي قَالَ للرسولِ ﷺ في الواهبةِ نفسَهَا: رَوَّجْنِيهَا إن لم يَكُنْ له فيها حاجةٌ. فسأله عن صَدَاقِهَا قَالَ: إزارِي. وليس عليه إلَّا إزارٌ^(١)، وليس عنده طعامٌ، وليس عنده أي مالٍ.

وربما أيضًا يَكُونَ هناك أَفْقَرُ منه بأن لا يَكُونَ في بَيْتِهِ شيءٌ، وعليه دُيُونٌ. وعلى هذا فنَقُولُ: في هذا: دليلٌ على جوازِ اليمينِ على غَلَبَةِ الظَّنِّ، وأنه لا يَحْتَنُ لو كان على مستقبلٍ، كما هو القولُ الراجحُ.

فلو حَلَفَ على ظَنِّه: لَيَقْدُمَنَّ زَيْدٌ غَدًا. فلم يَقْدُمْ فليس عليه كفارةٌ؛ لأنه إنما حَلَفَ على ما يَغْلِبُ على ظَنِّه، ولم يَحْلِفْ على أنه سَيُلْزِمُهُ بالحضورِ، أما لو كانت نيَّتُهُ أن يُلْزِمَهُ بالحضورِ فإنه يَحْتَنُ إذا لم يُحْضِرْهُ.

فإن قيل: هل مَنْ عليه اليمينُ يَجِبُ عليه أن يَقْبَلَ الإعانة؟ فالجوابُ: لا يُلْزِمُهُ أن يَقْبَلَ الإعانة؛ لما فيها مِنَ المِنَّةِ، لكن إن أُعْطِيَ وَقَبِلَ فلا بأس.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٤ - باب يُعْطَى فِي الْكُفَّارَةِ عَشْرَةُ مَسَاكِينَ قَرِيبًا كَانَ أَوْ بَعِيدًا.

(١) أخرجه البخاري (٢٣١٠)، ومسلم (١٤٢٥).

٦٧١١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: هَلَكْتُ. قَالَ: «وَمَا شَأْنُكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى أَمْرَيْنِ فِي رَمَضَانَ. قَالَ: «هَلْ تَجِدُ مَا تُعْتَقُ رَقَبَةً؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُطْعِمَ سِتِينَ مَسْكِينًا؟» قَالَ: لَا أَجِدُ. فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ، فَقَالَ: «خُذْ هَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ». فَقَالَ: أَعْلَى أَفْقَرٍ مِنَّا، مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَفْقَرُ مِنَّا. ثُمَّ قَالَ: «خُذْهُ فَاطْعِمْهُ أَهْلَكَ»^(١).

الناظر في هذا الحديث يرى أن ألفاظه مختلفة، والراوي واحد وهو أبو هريرة رضي الله عنه، وسبب هذا الاختلاف: هو أن الرواة يروون الأحاديث بالمعنى، فيحصل هذا الاختلاف، ومن المعلوم أن الأحاديث الواردة عن الرسول ﷺ تُروى بالمعنى إلا ما كان متعبداً بلفظه. بمعنى أن يكون مشروعا على هذا الوجه، فإنهم يروونه بلفظه، مثل ألفاظ الشهادتين، والتعوذ من عذاب جهنم، وعذاب القبر على أنها فيها اختلاف في ألفاظها، لكن الغالب أن الأذكار التي يتعبد بها أنها تُروى بلفظها، أما ما يقصد به المعنى، فإنه يُروى بالمعنى؛ ولهذا تختلف الألفاظ فيه كثيرا.

فلو قال قائل: مثلاً حديث أبي هريرة هذا يُروى على عدة أوجه، ألا يمكن أن نعد هذا اضطراباً في الحديث يُوجب ضعفه؟

فالجواب: لا؛ لأن هذا الاختلاف لا يختلف به المعنى، فكلهم يروونه بالمعنى، ومعلوم أن الإنسان لا يمكن أن يضبط كل ما يسمعه من غيره إلى هذا الحد.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥- باب صَاعِ الْمَدِينَةِ، وَمُدِّ النَّبِيِّ ﷺ وَبَرَكَتِهِ، وَمَا تَوَارَثَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذَلِكَ قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ.

٦٧١٢- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مَالِكِ الْمُزْنِي، حَدَّثَنَا الْجَعْفَرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: كَانَ الصَّاعُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ مُدًّا وَثُلُثًا بِمُدِّكُمْ الْيَوْمَ، فَزَيْدٌ فِيهِ فِي زَمَنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ.

٦٧١٣- حَدَّثَنَا مُنْذِرُ بْنُ الْوَلِيدِ الْجَارُودِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو قُتَيْبَةَ وَهُوَ سَلَمٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُعْطِي زَكَاةَ رَمَضَانَ بِمُدِّ النَّبِيِّ ﷺ الْمُدَّ الْأَوَّلَ، وَفِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ بِمُدِّ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ أَبُو قُتَيْبَةَ: قَالَ لَنَا مَالِكٌ: مُدُّنَا أَكْثَرُ مِنْ مُدِّكُمْ، وَلَا تَرَى الْفَضْلَ إِلَّا فِي مُدِّ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَالَ لِي مَالِكٌ: لَوْ جَاءَكُمْ أَمِيرٌ فَضْرَبَ مُدًّا أَصْغَرَ مِنْ مُدِّ النَّبِيِّ ﷺ، بِأَيِّ شَيْءٍ كُنْتُمْ تُعْطُونَ؟ قُلْتُ: كُنَّا نُعْطِي بِمُدِّ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ: أَفَلَا تَرَى أَنَّ الْأَمْرَ إِنَّمَا يَعُودُ إِلَى مُدِّ النَّبِيِّ ﷺ.

٦٧١٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي مَكْيَالِهِمْ وَصَاعِهِمْ وَمُدِّهِمْ»^(١).

❖ قَوْلُهُ: بَابُ صَاعِ الْمَدِينَةِ، وَمُدِّ النَّبِيِّ ﷺ وَبِرَكَتِهِ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١١/٥٩٧، ٥٩٨):

أَشَارَ فِي التَّرْجُمَةِ إِلَى وَجُوبِ الْإِخْرَاجِ فِي الْوَاجِبَاتِ بِصَاعِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ؛ لِأَنَّ التَّشْرِيعَ وَقَعَ عَلَى ذَلِكَ أَوَّلًا، وَأَكَّدَ ذَلِكَ بِدَعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُمْ بِالْبَرَكَةِ فِي ذَلِكَ.

❖ قَوْلُهُ: «وَمَا تَوَارَثَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذَلِكَ قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ». أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّ مَقْدَارَ الْمُدِّ وَالصَّاعِ فِي الْمَدِينَةِ لَمْ يَتَغَيَّرْ؛ لِتَوَاتُرِهِ عَنْدهُمْ إِلَى زَمَنِهِ، وَبِهَذَا احْتَجَّ مَالِكٌ عَلَى أَبِي يُوسُفَ فِي الْقِصَّةِ الْمَشْهُورَةِ بَيْنَهُمَا، فَرَجَعَ أَبُو يُوسُفَ عَنْ قَوْلِ الْكُوفِيِّينَ فِي قَدْرِ الصَّاعِ إِلَى قَوْلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ.

ثُمَّ ذَكَرَ فِي الْبَابِ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ: الْأَوَّلُ: حَدِيثُ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَوْلُهُ: كَانَ الصَّاعُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ مُدًّا وَثُلُثًا بِمُدِّكُمْ الْيَوْمَ، فَرِيدَ فِيهِ فِي زَمَنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ. قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُدَّهُمْ حِينَ حَدَّثَ بِهِ السَّائِبُ كَانَ أَرْبَعَةَ أَرْطَالٍ، فَإِذَا زَيْدٌ عَلَيْهِ ثُلُثُهُ وَهُوَ رَطْلٌ وَثُلُثٌ قَامَ مِنْهُ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثٌ، وَهُوَ الصَّاعُ، بِدَلِيلِ أَنَّ مُدَّهُ ﷺ رَطْلٌ وَثُلُثٌ، وَصَاعُهُ أَرْبَعَةُ أُمْدَادٍ.

ثُمَّ قَالَ: مَقْدَارُ مَا زَيْدَ فِيهِ فِي زَمَنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ لَا تَعْلَمُهُ، وَإِنَّمَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُدَّهُمْ ثَلَاثَةُ أُمْدَادٍ بِمُدَّهُ. انْتَهَى

وَمِنْ لَازِمٍ مَا قَالَ أَنَّ يَكُونُ صَاعُهُمْ سِتَّةَ عَشَرَ رَطْلًا، لَكِنْ لَعَلَّهُ لَمْ يَعْلَمْ مَقْدَارَ الرُّطْلِ عَنْدهُمْ إِذَا ذَاكَ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْوُضُوءِ بِالْمُدِّ مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ بَيَانُ الْاِخْتِلَافِ فِي مَقْدَارِ الْمُدِّ

والصاعِ وَمَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْمَاءِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَكِيلَاتِ، فَخَصَّ صَاعَ الْمَاءِ بِكَوْنِهِ ثَمَانِيَةَ أَرْطَالٍ، وَمُدَّهُ بِرِطْلَيْنِ، فَقَصَرَ الْخِلَافَ عَلَى غَيْرِ الْمَاءِ مِنَ الْمَكِيلَاتِ.

❖ الْحَدِيثُ الثَّانِي: قَوْلُهُ: «حَدَّثَنَا أَبُو قُتَيْبَةَ وَهُوَ سَلَمٌ» -بِفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ اللَّامِ-، وَفِي رَوَايَةِ الدَّارَقُطْنِيِّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنِ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا أَبُو قُتَيْبَةَ سَلَمٌ بْنُ قُتَيْبَةَ. قُلْتُ: وَهُوَ الشَّعِيرِيُّ -بِفَتْحِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَكسْرِ الْمَهْمَلَةِ- بَصْرِيُّ أَصْلُهُ مِنْ خُرَاسَانَ، أَذْرَكَهُ الْبُخَارِيُّ بِالسُّنْدِ، وَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَلْقَاهُ، وَهُوَ غَيْرُ سَلَمِ بْنِ قُتَيْبَةَ الْبَاهِلِيِّ وَلِدِ امِيرِ خُرَاسَانَ قُتَيْبَةَ بْنِ مُسْلِمٍ، وَقَدْ وَلِيَ هُوَ إِمْرَةَ الْبَصْرَةِ، وَهُوَ أَكْبَرُ مِنَ الشَّعِيرِيِّ وَمَاتَ قَبْلَهُ بِأَكْثَرِ مِنْ خَمْسِينَ سَنَةً.

❖ قَوْلُهُ: «الْمُدُّ الْأَوَّلُ». هُوَ نَعْتُ مُدِّ النَّبِيِّ ﷺ، وَهِيَ صِفَةٌ لَزِمَتْ لَهُ، وَأَرَادَ نَافِعٌ بِذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ لَا يُعْطَى بِالْمُدِّ الَّذِي أَحَدَتْهُ هِشَامٌ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْ مُدِّ النَّبِيِّ ﷺ بِثُلَاثِي رِطْلٍ. وَهُوَ كَمَا قَالَ، فَإِنَّ الْمُدَّ الْهَشَامِيَّ رِطْلَانٍ وَالصَّاعُ مِنْهُ ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ.

❖ قَوْلُهُ: «قَالَ لَنَا مَالِكٌ». وَهُوَ مَقُولُ أَبِي قُتَيْبَةَ وَهُوَ مُوصُولٌ.

❖ قَوْلُهُ: «مُدُّنَا أَعْظَمُ مِنْ مُدِّكُمْ». يَعْْنِي: فِي الْبَرَكَةِ، أَيْ: مُدُّ الْمَدِينَةِ وَإِنْ كَانَ دُونَ مُدِّ هِشَامٍ فِي الْقَدْرِ، لَكِنْ مُدُّ الْمَدِينَةِ مَخْصُوصٌ بِالْبَرَكَةِ الْحَاصِلَةِ بِدَعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ لَهَا، فَهُوَ أَعْظَمُ مِنْ مُدِّ هِشَامٍ. ثُمَّ فُسِّرَ مَالِكٌ مُرَادَهُ بِقَوْلِهِ: وَلَا تَرَى الْفَضْلَ إِلَّا فِي مُدِّ النَّبِيِّ ﷺ.

❖ قَوْلُهُ: «وَقَالَ لِي مَالِكٌ»: لَوْ جَاءَكُمْ أَمِيرٌ.. إِلَى آخِرِهِ. أَرَادَ مَالِكٌ بِذَلِكَ إِلْزَامَ مُخَالَفِهِ إِذَا لَا فَرْقَ بَيْنَ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ فِي مَطْلَقِ الْمَخَالَفَةِ، فَلَوْ احْتَجَّ الَّذِي تَمَسَّكَ بِالْمُدِّ الْهَشَامِيِّ فِي إِخْرَاجِ زَكَاةِ الْفِطْرِ وَغَيْرِهَا مِمَّا شُرِعَ إِخْرَاجُهُ بِالْمُدِّ؛ كإِطْعَامِ الْمَسَاكِينِ فِي كِفَارَةِ الْيَمِينِ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَ بِالزَّائِدِ أَوَّلَى. قِيلَ: كَفَى بِاتِّبَاعِ مَا قَدَّرَهُ الشَّارِعُ بَرَكَةً، فَلَوْ جَاوَزَتِ الْمَخَالَفَةُ بِالزِّيَادَةِ لَجَاوَزَتْ مَخَالَفَتَهُ بِالنَّقْصِ، فَلَمَّا امْتَنَعَ الْمُخَالَفُ مِنَ الْأَخْذِ بِالنَّاقِصِ قَالَ لَهُ: أَفَلَا تَرَى أَنَّ الْأَمْرَ إِنَّمَا يَرْجَعُ إِلَى مُدِّ النَّبِيِّ ﷺ. لِأَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَتِ الْأُمْدَادُ الثَّلَاثَةُ، الْأَوَّلُ وَالْحَادِثُ وَهُوَ الْهَشَامِيُّ، وَهُوَ زَائِدٌ عَلَيْهِ، وَالثَّلَاثُ الْمَفْرُوضُ وَقُوعُهُ وَإِنْ لَمْ يَقَعْ وَهُوَ دُونَ الْأَوَّلِ كَانَ الرُّجُوعُ إِلَى الْأَوَّلِ أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ الَّذِي تَحَقَّقَتْ شَرْعِيَّتُهُ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: وَالْحُجَّةُ فِيهِ: نَقُلُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ لَهُ قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ وَجِيلًا بَعْدَ جِيلٍ. قَالَ: وَقَدْ رَجَعَ أَبُو يَوْسُفَ بِمِثْلِ هَذِهِ فِي تَقْدِيرِ الْمُدِّ وَالصَّاعِ إِلَى مَالِكٍ وَأَخَذَ بِقَوْلِهِ.

تنبيه: هذا الحديث غريبٌ لم يَرَوْه عن مالكٍ إلا أبو قُتيبة، ولا عنه إلا المُنذِرُ، وقد ضاق مَخْرَجُه على الإسماعيليِّ وعلى أبي نُعيمٍ فلم يَسْتَخْرِجَاهُ بل ذَكَرَاهُ مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ، وقد أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «غَرَائِبِ مَالِكٍ» مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا عَنْ ابْنِ عُقْدَةَ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْبَجَلِيِّ، عَنْ الْمُنْذِرِ بِهِ دُونَ كَلَامِ مَالِكٍ، وَقَالَ: صَحِيحٌ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ الْمُنْذِرِ بِهِ. انْتَهَى كَلَامُ الْحَافِظِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

كَانَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ يَرَى أَنَّهُ لَا يَزَادُ فِي الْمُدِّ وَلَا فِي الصَّاعِ عَنْ مُدِّ النَّبِيِّ ﷺ وَصَاعِهِ، حَتَّى فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ، فَلَوْ كَانَ الصَّاعُ فِي عُرْفِنَا أَكْثَرَ مِنْ صَاعِ النَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّهُ يَكْرَهُ أَنْ تُؤَدَّى زَكَاةُ الْفِطْرِ بِالصَّاعِ الْمَوْجُودِ، بَلْ تُؤَدَّى بِصَاعِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَصَاعُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَمَا قَالَ لَنَا شَيْخُنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعْدِيٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَزِنُ ثَمَانِينَ رِيَالًا فَرَنْسِيًّا وَالرِّيَالُ الْفَرَنْسِيُّ مَعْرُوفٌ، وَلَا يَزَالُ مَوْجُودًا حَتَّى الْآنَ، وَأَنْ صَاعَنَا فِي الْحَاضِرِ هُنَا فِي الْقَصِيمِ يَزِنُ مِائَةً وَأَرْبَعَةَ رِيَالَاتٍ فَرَنْسِيَّةٍ فَتَكُونُ الزِّيَادَةُ رُبْعٌ وَخُمْسُ الرُّبْعِ؛ يَعْنِي: أَنْ صَاعَنَا يَفْضُلُ صَاعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالرُّبْعِ وَخُمْسِ الرُّبْعِ؛ يَعْنِي: أَضِفْ إِلَى صَاعِ النَّبِيِّ ﷺ رُبْعَهُ وَخُمْسَ رُبْعِهِ فَهَذَا صَاعُنَا.

وَبِنَاءً عَلَى مَذْهَبِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يَكْرَهُ أَنْ تُؤَدَّى زَكَاةُ الْفِطْرِ بِصَاعِنَا، بَلْ لَا بَدَّ أَنْ تَرُدَّهَا إِلَى صَاعِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلِهَذَا يَقُولُ رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي مَنَازِلِهِ -: لَوْ جَاءَكُمْ أَمِيرٌ فَضْرَبَ مُدًّا أَصْغَرَ مِنْ مُدِّ النَّبِيِّ ﷺ: بِأَيِّ شَيْءٍ كُنتُمْ تُغْطُونَ؟

قَالُوا: بِمُدِّ النَّبِيِّ ﷺ وَصَاعِهِ، فَكَذَلِكَ إِذَا جَعَلَ مُدًّا أَكْبَرَ فَلَا تُغْطُونَ إِلَّا بِمُدِّ النَّبِيِّ ﷺ وَصَاعِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ وَأَيُّ الرِّقَابِ أَزْكَى؟

٦٧١٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُسَيْدٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي غَسَّانَ مُحَمَّدَ بْنَ مُطَرِّفٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَرْجَانَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُسْلِمَةً أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهُ عَضْوًا مِنَ النَّارِ حَتَّى فَرَجَهُ بِفَرَجِهِ»^(١).

هذا الباب أراد المؤلف رَحِمَهُ اللهُ أَنْ يُبَيِّنَ أَنْ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ فِي كَفَّارَةِ الْإِيمَانِ لَفْظٌ مُطْلَقٌ، وَاللَّفْظُ الْمَطْلُوقُ يَبْقَى عَلَى إِطْلَاقِهِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللهُ: هَلْ يُشْتَرَطُ الْإِيمَانُ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ أَوْ لَا؟ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يُشْتَرَطُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ.

فَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ يُشْتَرَطُ. قَالَ: يُحْمَلُ هَذَا الْمَطْلُوقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ؛ لِأَنَّ كَفَّارَةَ الْقَتْلِ قَالَ اللهُ فِيهَا: ﴿فَدِيَةٌ مُسْكَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ. وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النِّسَاءُ: ٩٢].

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَبْقَى الْقَيْدُ فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَيَبْقَى الْإِطْلَاقُ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ، وَفِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ، عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ وَعَلَّلُوا هَذَا بِأَنَّ كَفَّارَةَ الْقَتْلِ كَفَّارَةٌ فِي ذَنْبٍ أَشَدَّ وَأَعْظَمَ، فَإِنَّ قَتْلَ النَّفْسِ أَعْظَمُ مِنَ الْحَنْثِ فِي الْيَمِينِ، وَأَعْظَمُ مِنَ الظَّهَارِ.

وَلَكِنْ مَعَ ذَلِكَ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الرِّقَبَةَ الْمُؤْمِنَةَ أَفْضَلُ مِنَ غَيْرِ الْمُؤْمِنَةِ، وَأَنَّهُ كَلَّمَا كَانَتِ الرِّقَبَةُ أَزْكَى فَهِيَ أَفْضَلُ، كَمَا تَرَجَّمَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ حَيْثُ قَالَ: وَأَيُّ الرِّقَابِ أَزْكَى، فَالرِّقَابُ أَزْكَاهَا أَقْوَاهَا إِيثَانًا، أَنْفُسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا، وَأَغْلَاهَا ثَمَنًا؛ لِأَنَّ الْمُؤْمِنَةَ كَانَتْ أَزْكَى لَوْصِفَ قَامَ فِيهَا، وَهُوَ الْإِيمَانُ، وَالتِّي هِيَ أَعْلَى وَأَنْفُسُ عِنْدَ أَهْلِهَا كَانَتْ أَزْكَى لَوْصِفَ فِي غَيْرِهَا وَهُوَ الْمَالُ، فَإِنَّهُ كَلَّمَا كَانَتْ أَعْلَى كَانَ بَذْلُ الْمَالِ فِيهَا أَدْلً عَلَى الْإِيمَانِ بِالنِّسْبَةِ لِلْبَازِلِ، وَكَذَلِكَ كَلَّمَا كَانَتْ أَنْفُسُ عِنْدَ أَهْلِهَا.

وَفِي الْحَدِيثِ الَّذِي سَأَلَهُ الْمَوْلَفُ رَحِمَهُ اللهُ: فَضِيلَةُ الْعِتْقِ.

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَبْرٍ فِي «الْفَتْحِ» (٥٩٩/١١):

قَوْلُهُ: بَابُ قَوْلِ اللهِ ﷻ: ﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الرِّقَبَةَ فِي آيَةِ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ مُطْلَقَةٌ، بِخِلَافِ آيَةِ كَفَّارَةِ الْقَتْلِ، فَإِنَّهَا قَيَّدَتْ بِالْإِيمَانِ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: حَمَلَ الْجُمْهُورُ وَمِنْهُمْ: الْأَوَازِعِيُّ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، الْمَطْلُوقَ عَلَى الْمُقَيَّدِ كَمَا حَمَلُوا الْمَطْلُوقَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا نَبَأَ يَعْتَمِدُ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٨٢]. عَلَى الْمُقَيَّدِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ [الطَّلَاق: ٢].

وَخَالَفَ الْكُوفِيُّينَ فَقَالُوا: يَجُوزُ اعْتِنَاقُ الْكَافِرِ. وَوَافَقَهُمُ أَبُو ثَوْرٍ وَابْنُ الْمُثَنِّدِ وَاحْتَجَّ لَهُ فِي كِتَابِهِ «الْكَبِيرِ»: بِأَنَّ كَفَّارَةَ الْقَتْلِ مُغْلَظَةٌ بِخِلَافِ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ، وَمِنْ ثَمَّ اشْتَرَطَ التَّابِعُ فِي صِيَامِ الْقَتْلِ دُونَ الْيَمِينِ. اهـ

فإن قيل: ما مناسبة الحديث للترجمة؟

فالجواب: الظاهر والله أعلم: أنه إذا كان العتق سبباً للإعتاق من النار، فإنه يكون سبباً لإعتاق من الإثم المتوقع من فعل الذنب الذي فيه الكفارة. ويمكن أن يقال: إنه لما قال: أي الرقاب أركى ذكر الحديث الذي يدل على أن المسلمة أركى من غيرها. فهذا أيضاً من وجه آخر.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (١١/٥٩٩):

وقال ابن المنير: لم يثبت البخاري الحكم في ذلك، ولكنه ذكر الفضل في عتق المؤمنة ليسنه على مجال النظر، فلقال أن يقول: إذا وجب عتق الرقية في كفارة اليمين كان الأخذ بالأخوط، إلا كان المكفر بغير المؤمنة على شك في براءة الذمة.

قال: وهذا أقوى من الاستشهاد بحمل المطلق على المقيّد؛ لظهور الفرق بينهما. اهـ



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

٧ - باب عتق المُدَبَّرِ وَأُمِّ الْوَلَدِ وَالْمُكَاتَبِ فِي الْكُفَّارَةِ وَعَتَقِ وَلَدِ الزَّانَا.

وَقَالَ طَاوُسٌ: يُجْزَى الْمُدَبَّرُ وَأُمُّ الْوَلَدِ.

٦٧١٦ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، أَخْبَرَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ دَبَّرَ يَمْلُوكًا لَهُ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَلَغَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي» فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ النَّحَّاسِ بِثَمَانِيَةِ دِرْهَمٍ فَسَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: عَبْدًا قَبْطِيًّا مَاتَ عَامَ أَوَّلٍ^(١).

قَوْلُهُ رحمه الله: «بَابُ عَتَقِ الْمُدَبَّرِ، وَأُمِّ الْوَلَدِ، وَالْمُكَاتَبِ فِي الْكُفَّارَةِ، وَعَتَقِ وَلَدِ الزَّانَا».

هؤلاء أربعة:

﴿الْمُدَبَّرُ﴾: وهو من علق عتقه بالموت مثل أن يقول: إذا مت فعبدي حر. وسُمِّي

مُدَبَّرًا؛ لأن عتقه علق بدبر حياة الميت؛ أي: بعدها.

﴿وَالْمُكَاتَبُ﴾: هو الذي اشترى نفسه من سيده.

﴿وَأُمُّ الْوَلَدِ﴾: هو التي أتت من سيدها بولد قد تبين فيه خلق إنسان.

❖ «وُلِدَ الزَّنا»: هو وَلَدُ الْأُمَّةِ الَّتِي رُئِيَ بِهَا؛ لِأَن وَلَدَ الزَّنا لَيْسَ لَهُ أَبٌ.

ومراد البخاري: أَن يَقُولَ: هَلْ يَصِحُّ عِتْقُهُمْ؟

والجواب: أَنَّهُ يَصِحُّ، فَيَصِحُّ عِتْقُ الْمُدَبَّرِ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ تَعْجِيلٌ لِلْعِتْقِ، وَالْمُكَاتَبِ كَذَلِكَ، وَأُمُّ الْوَلَدِ وَوَلَدُ الزَّنا.

أما الحديث، ففيه: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الدَّيْنَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْعِتْقِ فِي التَّدْبِيرِ، وَأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا دَبَّرَ عَبْدَهُ وَكَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَإِنَّهُ يُبَاعُ الْعَبْدُ وَيُوفَّى الدَّيْنُ.

وَلَا يُقَالُ: إِنَّ الْعِتْقَ قُوَى السَّرَايَةِ وَالنَّفُوذِ. لِأَنَّ الْعِتْقَ تَطَوُّعٌ، وَوَفَاءُ الدَّيْنِ وَاجِبٌ.

ولهذا كَانَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ: أَنَّ مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَاجِبٌ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَبَرَّعَ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهِ، لَا صَدَقَةً، وَلَا هَدِيَّةً، وَلَا وَقْفًا، إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَقْضِيَ دَيْنَهُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الدَّيْنَ وَاجِبٌ، وَمَا سِوَاهُ تَطَوُّعٌ.

وربما يُقَالُ: إِنَّ الشَّيْءَ الْقَلِيلَ يُتَسَامَحُ فِيهِ؛ لِأَنَّ صَاحِبَ الدَّيْنِ يُتَسَامَحُ فِيهِ فِي الْغَالِبِ، وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّا إِذَا سَمَحْنَا بِالْقَلِيلِ وَتَصَدَّقَ الْيَوْمَ بَرِيَالٍ مِثْلًا وَقَالَ: إِنَّهُ قَلِيلٌ وَغَدًا بَرِيَالٍ صَارَ كَثِيرًا فَلَا وَلَى سُدَّ الْبَابِ، وَيُقَالُ: أَنْتَ إِذَا كُنْتَ تُرِيدُ التَّقَرُّبَ إِلَى اللَّهِ، فَإِنَّ وَفَاءَ الدَّيْنِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ ﷻ مِنْ الصَّدَقَةِ؛ لِأَنَّهُ مَا تَقَرَّبَ أَحَدٌ إِلَى اللَّهِ بِشَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِمَّا افْتَرَضَ عَلَيْهِ^(١). وَوَفَاءُ الدَّيْنِ وَاجِبٌ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

بَابُ: إِذَا أَعْتَقَ عَبْدًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرَ.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَاذَا أورد البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا الْبَابَ بَابُ: إِذَا أَعْتَقَ عَبْدًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرَ. بَلَا حَدِيثٌ؟

فَالْجَوَابُ: لَعَلَّ الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَجِدْ فِيهِ حَدِيثًا عَلَى شَرْطِهِ، فَأشارَ إِلَيْهِ إِشَارَةً.

قال الحافظُ بن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْفَتْحِ (١٠٦/١١):

❖ قَوْلُهُ: بَابُ إِذَا أَعْتَقَ عَبْدًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرَ؛ أَيُ: فِي الْكُفَّارَةِ، ثَبَّتَتْ هَذِهِ التَّرْجُمَةُ لِلْمُسْتَمْلِي

وَحَدَهُ بِغَيْرِ حَدِيثٍ، فَكَأَنَّ الْمُصَنِّفَ أَرَادَ أَنْ يُثَبِّتَ فِيهَا حَدِيثَ الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ

(١) يَشِيرُ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمَّا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٥٠٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُهُ عَلَيْهِ...».

فلم يَتَّفَقْ، أو تَرَدَّدَ في الترجمتين فاقْتَصَرَ الأكثرُ على الترجمة التي تلي هذه، وكتبَ المستملي الترجمتين احتياطاً، والحديثُ في البابِ الذي يليه صالحٌ لهما بضَرْبٍ من التأويلِ.

وجمع أبو نعيم الترجمتين في بابٍ واحدٍ. انتهى

وقال العيني رَحِمَهُ اللهُ:

إذا أَعْتَقَ عبداً بينه وبينَ آخرٍ. أي: هذا بابٌ في بيانِ حكمِ شخصٍ إذا أَعْتَقَ عبداً مشتركاً بينه وبينَ آخرٍ في الكفارة، هل يَجُوزُ؟ ولكن لم يَذْكُرْ فيه حديثاً. قال: الكرمانِيُّ: قالوا: إن البخاريَّ تَرَجَّمَ الأبوابَ بينَ ترجمةٍ وترجمةٍ، لِيُلْحَقَ الحديثُ بها، فلم يَجِدْ حديثاً بشرطه يُنَاسِبُها، أو لم يَفِ عُمُرُهُ بذلك.

وقيل: بل أشارَ به إلى أن ما نُقِلَ فيه من الأحاديثِ ليست بشرطه.

وقال بعضهم^(١): ثَبِتَتْ هذه الترجمةُ للمستملي وحدهَ بغيرِ حديثٍ، فكان المصنفُ أراد أن يَكْتُبَ حديثَ البابِ الذي بعده من وجهٍ آخرَ فلم يَتَّفَقْ له، أو تَرَدَّدَ في الترجمتين فاقْتَصَرَ الأكثرُ على الترجمةِ التي تلي هذه، وكتبَ المستملي الترجمتين احتياطاً، والحديثُ الذي في البابِ الذي يليه صالحٌ لهما بضَرْبٍ من التأويلِ. انتهى

قلتُ: هذا الذي ذَكَرَهُ كُلُّهُ تخمينٌ وحسبانٌ.

أما الوجهُ الأولُ: مما قاله الكرمانِيُّ فليس بسديدٍ؛ لأن الظاهرَ أنه كان لا يَكْتُبُ ترجمةً إلاَّ بعدَ وُقُوفِهِ على حديثٍ يُنَاسِبُها.

وأما الوجهُ الثاني: فكذلك.

وأما الوجهُ الثالثُ: فأبعدُ من الوجهين الأولين؛ لأن الإشارةَ تَكُونُ لحاضرٍ، فكيف يَطَّلِعُ الناظرُ فيها على أن ها هنا أحاديثٌ ليست بشرطه.

وأما الذي قال بعضهم: أن المستملي كَتَبَ الترجمتين احتياطاً. فأَيُّ احتياطٍ فيه، وما وجهُ هذا الاحتياطِ؟ يعني: لو تَرَكَ الترجمةَ التي هي بلا حديثٍ لكان يَرْتَكِبُ إثمًا حتى ذَكَرَهُ احتياطاً.

وأما قوله: «والحديثُ الذي في البابِ الذي يليه إلى آخرِهِ». فليس بموجبه أصلاً ولا

(١) قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ: «قوله: قال بعضهم، يريد به ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ؛ لأن هذا كلام ابن حجر بعينه». اهـ.

صالح لما ذكره؛ لأن الولاء لمن أعتق، فالعبد الذي أعتقه، له ولاؤه أيضًا له، فأين الاشتراك بين الاثنين في هذا؟

غاية ما في الباب: إذا أعتق بينه وبين آخر عن الكفارة فإنه إن كان مؤسرًا أجزأه، ويمن لشريكه حصته، وإن كان مؤسرًا لم يجزه. وهو قول أبي يوسف، ومحمد، والشافعي، وأبي ثور. وعند أبي حنيفة لا يجزيه عن الكفارة مطلقًا.

والصواب: أن يقال: إن هذه الترجمة ليس لها وضع من البخاري، ولهذا لم تثبت عند غير المستملي من الرواة، ومع هذا في ثبوتها عنده نظر والله أعلم بالصواب. اهـ وهذا هو الأقرب، فما دامت هذه الترجمة قد انفرد بها واحد ممن نقلوا الكتاب، فإنه تعتبر على قاعدة المحدثين شاذة؛ لاسيما وأنه لم يذكر فيها الحديث.

وأما العبد المشترك فهذا أيضًا فيه خلاف بين العلماء، فإذا كان عند الإنسان نصفًا عبدین، وعليه رقة: فهل يجزئ أن يعتق نصيبه من هذا العبد ونصيبه من هذا العبد؟ يرى بعض العلماء أنه لا يجزئ ويرى آخرون: التفصيل الذي أشار إليه العيني وهو: أنه إن كان غنيًا أجزأ؛ لأنه إذا أعتق ما يملكه من العبد، وهو غني سرى العتق إلى جميع العبد، وألزم بدفع قيمة نصيب شريكه، وعلى هذا فإذا أعتق نصفي عبيد فإنه يعتق عليه العبدان جميعًا. وهذا التفصيل جيد؛ لأنه إذا أعتق ما يملكه من هذا العبد، وما يملكه من هذا العبد، فقد أتم عتق رقة.

بل لو أعتق ما يملكه من هذا العبد وحده بنية أنه إذا سرى العتق إلى باقيه، فإنه ينوي به تمام الكفارة، فلا بأس. هذا هو الصحيح.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨ - باب إذا أعتق في الكفارة لمن يكون ولاؤه.

٦٧١٧ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ بَرَبْرَةَ فَاشْتَرَطُوا عَلَيْهَا الْوَلَاءَ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «اشْتَرِيهَا فَإِنَّا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»^(١).

❖ قوله: «إِذَا أَعْتَقَ فِي الْكِفَّارَةِ لِمَنْ يَكُونُ الْوَلَاءُ؟ أَي: هَلْ يَكُونُ لَهُ أَوْ يَكُونُ لِلْفُقَرَاءِ؛ لَأَنَّهُمْ هُمُ أَهْلُ الْكِفَّارَاتِ، أَوْ يَكُونُ وَلَاؤُهُ لِبَيْتِ الْهَالِ، وَالْمَسْأَلَةُ فِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ. فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ الَّذِي يُعْتَقُ فِي الْكِفَّارَةِ، وَالزَّكَاةِ، يَكُونُ وَلَاؤُهُ لِبَيْتِ الْهَالِ أَوْ لِمُسْتَحَقِّي هَذَا الشَّيْءِ، فَإِنْ كَانَ فِي زَكَاةٍ فَهُوَ لِمُسْتَحَقِّي الزَّكَاةِ، وَإِنْ كَانَ فِي كِفَّارَةٍ فَهُوَ لِلْفُقَرَاءِ. وَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَقُولُ: الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ مُطْلَقًا وَلَوْ فِي الْكِفَّارَةِ أَوْ فِي أَيِّ شَيْءٍ كَانَ، فَإِنَّهُ يَكُونُ وَلَاؤُهُ لِمَنْ أَعْتَقَهُ.

❖ و«الْوَلَاءُ»: هُوَ الْعُصُوبَةُ الَّتِي تَكُونُ عَلَى الْمُعْتَقِ، فَقَدْ يَكُونُ الْهَالُ الَّذِي يُخَلِّفُهُ هَذَا الْعَتِيقُ مَا لَا كَثِيرًا فَرُبَّمَا يَنْتَجِرُ هَذَا الْعَتِيقُ إِذَا عُتِقَ وَيَكْسِبُ أَمْوَالًا كَثِيرَةً تَبْلُغُ الْمَلَائِينَ. وَالْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: أَنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ مُطْلَقًا؛ لِعُمُومِ الْحَدِيثِ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

وَالْقَوْلُ الثَّانِي فِي الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ مَنْ أَعْتَقَ فِي الزَّكَاةِ يَكُونُ لَاؤُهُ لِأَهْلِ الزَّكَاةِ، وَمَا أُعْتِقَ فِي كِفَّارَةٍ يَكُونُ لَاؤُهُ لِأَهْلِ الْكِفَّارَاتِ وَهُمْ الْفُقَرَاءُ، وَمَا أُعْتِقَ تَطَوُّعًا، وَتَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ فَوَلَاؤُهُ لِمَنْ أَعْتَقَهُ.

فَإِنْ نَظَرْنَا إِلَى عُمُومِ الْحَدِيثِ؛ قُلْنَا: هَذَا الْحَدِيثُ عَامٌّ، وَأَكْثَرُ الَّذِينَ يُعْتَقُونَ إِنَّمَا يُعْتَقُونَ فِي كِفَّارَةٍ أَوْ زَكَاةٍ، وَإِذَا نَظَرْنَا إِلَى الْمَعْنَى وَأَنَّهُ كَيْفَ تَعُودُ ثَمَرَةُ زَكَاتِهِ وَكِفَّارَتِهِ عَلَيْهِ قُلْنَا: يَنْبَغِي أَنْ نَجْعَلَ الْوَلَاءَ فِيهَا أُعْتِقَ بِكِفَّارَةٍ لِلْفُقَرَاءِ، وَالْوَلَاءَ فِيهَا أُعْتِقَ بِزَكَاةٍ لِأَهْلِ الزَّكَاةِ. وَهَذَا أَحْوَضُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩ - بَابُ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْإِيمَانِ.

٦٧١٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ اسْتَحْمِلُهُ، فَقَالَ: «وَاللَّهِ لَا أَحْمِلُكُمْ؛ مَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ»، ثُمَّ لَبَّيْنَا مَا شَاءَ اللَّهُ. فَأَتَيْتُ بِإِسْلَافٍ، فَأَمَرَ لَنَا بِثَلَاثَةِ ذَوْدٍ، فَلَمَّا انْطَلَقْنَا، قَالَ: بَعْضُنَا لِبَعْضٍ: لَا يُبَارِكُ اللَّهُ لَنَا أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ فَحَلَفَ أَنْ لَا يَحْمِلَنَا فَحَمَلَنَا، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: فَأَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: «مَا أَنَا حَمَلْتُكُمْ بَلَّ اللَّهُ حَمَلْتُكُمْ إِنِّي وَاللَّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا

خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا كَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي وَأَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ»^(١).

❖ قوله: «الاستثناء في الإيمان له وجهان»:

الوجه الأول: أَنْ يَقُولَ: وَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ كَذَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَذَا. وهذا هو الاستثناء المعروف.

والوجه الثاني: أَنْ يَقُولَ: وَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ كَذَا. إِنْ شَاءَ اللَّهُ. فَيُعَلِّقُهَا بِالْمَشِيئَةِ، فَالتَّعْلِيقُ بِالْمَشِيئَةِ يُعْتَبَرُ اسْتِثْنَاءً.

ولهذا قال أهل العقائد: الاستثناء في الإيمان أَنْ يَقُولَ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. فَجَعَلُوا الشَّرْطَ اسْتِثْنَاءً.

أما الأول فهو يمينٌ مُنْعَقِدَةٌ غَيْرُ مُعَلَّقَةٍ بِالْمَشِيئَةِ.

إِذَا قَالَ مَثَلًا: وَاللَّهِ لَا أَكَلِّمُ زَيْدًا حَتَّى يَسْتَقِيمَ عَلَى أَمْرِ اللَّهِ فَهَذَا اسْتِثْنَاءٌ.

وَإِذَا قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَكَلِّمُ زَيْدًا إِلَّا أَنْ يَعْتَذِرَ عَمَّا جَنَى عَلَيَّ فِيهِ. فَهَذَا أَيْضًا اسْتِثْنَاءٌ.

وَأَمَّا الثَّانِي وَهُوَ تَعْلِيقُ الْيَمِينِ بِالْمَشِيئَةِ: فَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ أَيْضًا.

وَإِذَا عَلَّقَ إِنْسَانٌ يَمِينَهُ بِالْمَشِيئَةِ، فَإِنَّهُ لَا حِنْثَ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى

يَمِينٍ فَقَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَا حِنْثَ عَلَيْهِ»^(٢).

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيمَا إِذَا عَلَّقَ الْيَمِينُ بِالْمَشِيئَةِ عَلَى سَبِيلِ التَّبَرُّكِ، لَا عَلَى سَبِيلِ التَّعْلِيقِ:

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ إِذَا قَالَهُ عَلَى سَبِيلِ التَّبَرُّكِ، فَإِنَّهُ كَالْمَعْدُومِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ الشَّيْءَ مُعَلَّقًا

بِمَشِيئَةِ اللَّهِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْمَشِيئَةَ عَلَى سَبِيلِ التَّبَرُّكِ.

وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ: أَنَّ الْحَدِيثَ: عَامٌّ، وَأَنَّهُ إِذَا قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. فَلَا حِنْثَ عَلَيْهِ، سَوَاءً

قَالَهَا عَلَى سَبِيلِ التَّبَرُّكِ، أَوْ عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِثْنَاءِ؛ لِأَنَّ التَّبَرُّكَ لَا يَمْنَعُ التَّعْلِيقَ بِالْمَشِيئَةِ، وَإِنَّمَا

يَتَقَوَّى بِهِ عَلَى فِعْلِ الشَّيْءِ، وَحَدِيثُ سَلِيمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الَّذِي قَالَ لَهُ الْمَلِكُ فِيهِ: قُلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ^(٣).

يُقَصِّدُ بِهِ التَّبَرُّكَ لَا شَكَّ، وَمَعَ ذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. لَمْ يَحْنَثْ».

وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: قَوْلُهُ ﷺ: «إِنِّي وَاللَّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَا أَخْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى

(١) أخرجه مسلم (١٦٤٩).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٢٦١)، والترمذي (١٥٣١)، وابن ماجه (٢١٠٦)، وأحمد (١٠/٢).

(٣) أخرجه البخاري (٥٢٤٢)، ومسلم (١٦٥٤).

غيرها خيراً منها إلا كفرت عن يميني وأتيت الذي هو خير^(١). وهذا هو المشهور في الأيمان: أن الإنسان إذا حلف على يمين فرأى خيراً منها فليكفر عن يمينه وليأت الذي هو خير. مثل أن يقول: والله لا أتصدق اليوم بشيء. ثم يأتي سائل يسأل فهنا الأفضل أن يكفر عن يمينه ويتصدق، لأن الصدقة خير.

فإذا كان الشيء مستوي الطرفين؛ يعني: كان الحنث وعدمه سواء في الخيرية فالأولى أن يحفظ يمينه، وإذا كان حفظ اليمين هو الخير صار ذلك أوكد وأوكده أي: أن يحفظ يمينه ولا يحنث.

وقوله: إلا كفرت عن يميني، وأتيت الذي هو خير هل نقول: إن ظاهره أن يبدأ بالتكفير، فيكون التكفير تحلة، أو له أن يؤخر التكفير؟

نقول: هو بالخيار، فإن شاء فعل ما حلف عليه ثم كفر، وإن شاء كفر ثم حلف. وقد قلنا فيما سبق: إنه إذا قدم الكفارة صارت تحلة، وإذا أخرت فهي كفارة. وللاستثناء فائدتان:

الأولى: تسهيل أمره، وتحقيق يمينه.

والثانية: أن لو حنث فلا كفارة عليه.

ودليل الأول: ما جرى لسليمان عليه السلام فإنه قال: «والله لأطوفن الليلة على تسعين امرأة تلد كل واحدة منهن غلاماً يقتل في سبيل الله. فقل له: قل إن شاء الله. فلم يقل، فطاف عليهن فولدت واحدة منهن شق إنسان، قال النبي ﷺ: «لو قال: إن شاء الله لكان دركاً لحاجته»^(٢).

ودليل الثاني: قول النبي ﷺ: «من حلف على يمين فقال: إن شاء الله فلا حنث عليه»^(٣). ثم لا بد أن ينطق الاستثناء بلسانه، فلو نوى بقلبه فإنه لا ينفعه بل لا بد أن ينطق بلسانه. ولا يشترط أن يسمع صاحبه، فلو قال: والله لا أكلمك. ثم قال بلسانه: إن شاء الله. فإنه لا حنث عليه.

واختلف العلماء: هل يشترط أن ينوي الاستثناء قبل تمام الكلام أو لا يشترط؟

(١) أخرجه مسلم (١٦٥٤).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٢٦١)، والترمذي (١٥٣١)، وابن ماجه (٢١٠٦)، وأحمد (١٠/٢).

والصحيح: أنه لا يُشترط، فلو قال الإنسان: والله لأسافرن غدا. وليس بنيته أن يقول: إن شاء الله. ثم لما فرغ من قوله قال: إن شاء الله. فعلى القول باشتراط نيته لا بد أن يكون قد نوى قبل أن يتم الكلام الأول.

وعلى القول الثاني - وهو الراجح - أنه ليس بشرط، فإنه يصح أن يقول: إن شاء الله. ولو لم ينوها إلا بعد.

ودليل هذا: قصة سليمان فإن النبي ﷺ قال: «لو قال: إن شاء الله لكان دركا لحاجته، ولم يحنث». مع أنه لم يكن نوى، وإنما قيل له قل: إن شاء الله. ومع هذا لم يقل اعتمادا على عزيمته ﷺ فحصل ما حصل.

المهم: أن الصحيح: أنه لا يُشترط أن ينوي الاستثناء قبل تمام المُسْتَنَى منه. وهل يُشترط الاتصال؟

نقول: نعم يُشترط الاتصال عرفا، بأن يكون الكلام متصلا بعضه ببعض ولو جاء الاستثناء في آخر الكلام، بدليل ما ثبت في «الصحيحين»: أن النبي ﷺ خطب الناس يوم الفتح وبين حُرمة مكة، وأنه لا يعضد شوكتها. فلما انتهى من الخطبة قال العباس: إلا الإذخر. قال النبي ﷺ: «إلا الإذخر»^(١). مع أنه فصل بين المُسْتَنَى والمُسْتَنَى منه، لكن الكلام متصل وواحد.

وكذلك لو انفصل المُسْتَنَى عن المُسْتَنَى منه بعذر، كرجل قال: والله لأصومن غدا ثم أصابه سُعال - يعني: كحة أو عطاسا -، أو كان مُرهقا فنام، ثم لما زال العذر قال: إن شاء الله. فإنه ينفعه هذا الاستثناء؛ لأنه فصل بعذر.

فصار الاستثناء على القول الراجح: لا يُشترط فيه النية قبل تمام المُسْتَنَى منه، وإنما يُشترط فيه الاتصال، إذا انفصل بعذر أو انفصل بالكلام المُتَّبِعِ بعضه مع بعض، فإن ذلك لا يضر.

وليُعلم أن الكتابة مثل النطق، لو كتب اليمني كتابة واستثنى فهو مثل النطق.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٧١٩ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ وَقَالَ: «إِلَّا كَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي وَأَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ أَوْ أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَرْتُ»^(١).

في هذا الحديث: دليل على أن الإنسان إذا حلف على شيء ورأى غيره خيراً منه فإن الأفضل أن يكفر عن يمينه ويأتي الذي هو خير، إلا إذا كان الذي هو خير واجباً؛ فإنه يجب أن يحنث ويكفر عن يمينه.
مثل: أن يقول إنسان أحق: والله لا أصلي مع جماعة. فهنا يجب عليه أن يحنث ويصلي، ويكفر عن يمينه.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٧٢٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجَيْرٍ، عَنْ طَاوُسٍ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ: سُلَيْمَانُ لَأُطَوِّفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى نِسْعِينَ امْرَأَةً كُلُّ تَلْدٍ غُلَامًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ - قَالَ سُفْيَانُ: يَعْنِي: الْمَلِكُ - قُلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. فَنَسِيَ، فَطَافَ بِهِنَّ فَلَمْ تَأْتِ امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ بِوَلَدٍ، إِلَّا وَاحِدَةٌ بِشِقِّ غُلَامٍ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَزْوِيهِ قَالَ: «لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَحْنَثْ وَكَانَ دَرَكًا لَهُ فِي حَاجَتِهِ»^(٢).

وَقَالَ مَرَّةً: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ اسْتَشْنَى».

وَحَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وقوله: فقال أبو هريرة يزويه. هذا يُعَدُّ مِنَ الْمَرْفُوعِ حُكْمًا؛ لأنه لم يقل: يزويه عن النبي ﷺ. لكن من المعروف أن سند الصحابي غايته النبي ﷺ، ولهذا جعل العلماء في مصطلح الحديث قول الصحابي: يزويه، أو رواه، أو ما أشبه ذلك من المرفوع حكماً، وليس مرفوعاً صريحاً؛ لأنه لم يصريح بالرفع.



(١) أخرجه مسلم (١٦٤٩).

(٢) أخرجه مسلم (١٦٥٤).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠ - بَابُ الْكُفَّارَةِ قَبْلَ الْحِنثِ وَبَعْدَهُ.

٦٧٢١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَيُّوبَ عَنِ الْقَاسِمِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ زُهْدَمِ الْجَرْمِيِّ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى وَكَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ هَذَا الْحَيِّ مِنْ جَرَمِ إِخَاءٍ وَمَعْرُوفٍ، قَالَ: فَقُدِّمَ طَعَامٌ قَالَ: وَقُدِّمَ فِي طَعَامِهِ لَحْمٌ دَجَاجٍ قَالَ: وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمٍ اللَّهُ أَحْمَرُ كَأَنَّهُ مَوْلَى قَالَ فَلَمْ يَدْنُ فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى: اذْنُ فَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ مِنْهُ قَالَ: إِنِّي رَأَيْتُهُ يَأْكُلُ شَيْئًا قَدِزْتُهُ فَحَلَفْتُ أَنْ لَا أَطْعَمَهُ أَبَدًا فَقَالَ: اذْنُ أَخْبِرَكَ عَنْ ذَلِكَ، أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ اسْتَحْمَلُوهُ وَهُوَ يَقْسِمُ نَعْمًا مِنْ نَعَمِ الصَّدَقَةِ قَالَ أَيُّوبُ: أَحْسِبُهُ قَالَ وَهُوَ غَضْبَانٌ قَالَ: «وَاللَّهِ لَا أَحْمِلُكُمْ وَمَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ» قَالَ: فَانْطَلَقْنَا فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَبُ إِيْلَ قَبِيلٍ: أَيْنَ هَؤُلَاءِ الْأَشْعَرِيُّونَ أَيْنَ هَؤُلَاءِ الْأَشْعَرِيُّونَ؟ فَأَتَيْنَا فَاَمْرَ لَنَا بِخَمْسِ ذُودٍ غُرِّ الدَّرَى قَالَ: فَاَنْدَفَعْنَا فَقُلْتُ لِأَصْحَابِي: أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ فَحَلَفَ أَنْ لَا يَحْمِلَنَا ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَيْنَا فَحَمَلَنَا نَسِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمِينَهُ وَاللَّهُ لَئِنْ تَغَفَّلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمِينَهُ لَا نُفْلِحُ أَبَدًا اذْجِعُوا بِنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَنَذْكُرَهُ يَمِينَهُ فَرَجَعْنَا فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَيْنَاكَ نَسْتَحْمِلُكَ فَحَلَفْتَ أَنْ لَا تَحْمِلَنَا ثُمَّ حَمَلْتَنَا فَظَنْنَا أَوْ فَعَرَفْنَا أَنَّكَ نَسِيتَ يَمِينَكَ قَالَ: «انْطَلِقُوا فَإِنَّمَا حَمَلَكُمْ اللَّهُ إِنِّي وَاللَّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَا أَخْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَتَحَلَّلْتُهَا»^(١).

تَابِعَهُ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ وَالْقَاسِمِ بْنِ عَاصِمٍ الْكَلْبِيِّ، حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ وَالْقَاسِمِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ زُهْدَمِ بِهِذَا، حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ زُهْدَمِ بِهِذَا.

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ: «إِنِّي وَاللَّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَا أَخْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَتَحَلَّلْتُهَا». فَهَذَا يَقُولُ: «أَتَيْتُ وَتَحَلَّلْتُ» وَفِي السِّيَاقِ السَّابِقِ أَنَّهُ ذَكَرَ مَرَّةً أَنَّهُ كَفَرَ مِنْ قَبْلُ، أَوْ كَفَرَ مِنْ بَعْدُ.

وَالْحُكْمُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُكَفِّرَ ثُمَّ يَحْنَثَ، وَيُسَمَّى تَقْدِيمُ الْكُفَّارَةِ عَلَى الْحِنثِ تَحِلَّةً.

وَيَجُوزُ أَنْ يَخْنَثَ أَوْ لَا ثُمَّ يُكْفِّرُ، وَيُسَمَّى ذَلِكَ كَفَّارَةً.
وقد قال الله تعالى في الأول: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٨]. وفي الثاني: ﴿وَلَكِنْ يُوَاحِدُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّرَتْهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾ [البقرة: ٨٩]. فالأمر في هذا واسع.
فقد يَكُونُ الْإِنْسَانُ يَحِبُّ أَنْ يَفْعَلَ الْكُفَّارَةَ لوجودِ الْفُقَرَاءِ، وَيَخْشَى أَنْ لَا يَجِدَهُمْ بَعْدَ هَذَا، وَقَدْ يَكُونُ بِالْعَكْسِ.

❦ قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّمَا حَمَلَكَمُ اللَّهُ» يعني: أَنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي يَسِّرُ لَكُمْ هَذِهِ الْإِبْلَ حَتَّى تُسَهِّلَ حَمْلَكُمْ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا حَلَفَ أَلَّا يَحْمِلَهُمْ أَوْلَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَهُ شَيْءٌ فَقَالَ: «وَاللَّهِ لَا أَحْمِلُكُمْ». ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَسِّرُ اللَّهُ تَعَالَى إِبْلًا جَاءَتْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ الرَّسُولُ ﷺ قَدْ احْتَسَبَهَا فَقَالَ: «حَمَلَكَمُ اللَّهُ».



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٧٢٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ بْنِ فَارِسٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيَتْهَا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا وَإِنْ أُعْطِيَتْهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكِلْتَا إِلَيْهَا وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ»^(١).

تَابِعُهُ أَشْهَلُ بْنُ حَاتِمٍ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ.
وَتَابِعُهُ يُونُسُ، وَسَيْبُكُ بْنُ عَطِيَّةٍ، وَسَيْبُكُ بْنُ حَرْبٍ، وَحُمَيْدٌ، وَقَتَادَةُ، وَمَنْصُورٌ وَهَشَامٌ، وَالرَّبِيعُ.
الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: قَوْلُهُ: «فَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ». فَهَذَا الْكُفَّارَةُ صَارَتْ بَعْدَ الْجَنْثِ وَلَوْ قَدَّمَهَا لَكَانَتْ تَحِلَّةً.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: النَّهْيُ عَنْ سُؤْلِ الْإِمَارَةِ؛ أَيُّ: أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ أَمِيرًا، وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ الْحِكْمَةُ مِنْ ذَلِكَ بِأَنَّهُ إِنْ أُعْطِيََتْهَا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِينَ عَلَيْهَا، إِنْ أُعْطِيََتْهَا بِمَسْأَلَةٍ وَكِلَإِلَيْهَا. فَهَلْ يَلْحَقُ بِهَا سَائِرُ الْوِلَايَاتِ، كَالْقَضَاءِ مَثَلًا، وَحِفْظِ الْأَمْوَالِ، وَإِمَامَةِ الصَّلَاةِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ: أَوْ نَقُولُ: هُوَ خَاصٌّ بِالْإِمَارَةِ؟

(١) أخرجه مسلم (١٦٥٢).

نَقُولُ: قد ذَكَرَ اللهُ في قصة يوسف أَنه قال لِلْمَلِكِ: ﴿قَالَ أَجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْهَا﴾ [يوسف: ٥٥].

وهذا معناه: أَن يَكُونَ وزيراً على المال، وعثمانُ بْنُ أَبِي العاصِ قال للنبي ﷺ: اجْعَلْنِي إِمَامَ قَوْمِي، فقال: «أَنْتَ إِمَامُهُمْ»^(١) وسأله رجلٌ عَمَلًا مِنَ الْأَعْمَالِ فقال: «إِنَّا لَا نُؤَلِّي هَذَا الْأَمْرَ أَحَدًا سَأَلَهُ»^(٢).

والنصوصُ في هذا تَكَادُ تَكُونُ متعارضةً أو شبه متعارضة، فنَقُولُ: أما الإِمَارَةُ فلا يَسْأَلُهَا الإنسانُ أَبَدًا؛ لأنها على خطرٍ، فإن الأميرَ قد يَرَى في نَفْسِهِ عِزًّا وَسُلْطَةً على الغير، وَيَحْصُلُ منه ظِلْمٌ وَعُدْوَانٌ.

وأما غيرُها فإن كانت لمصلحة فلا بأس، مثلُ أَن يَكُونَ القائمُ على العملِ غيرَ أهلٍ له، إما لجهله، أو خيانتِه، أو ما أشبه ذلك، فلا بأسَ أَن يَسْأَلَ أَن يَكُونَ في هذا العملِ، وعليه تُحْمَلُ قصةُ يوسف؛ لأن يوسف ﷺ رأى أَن المالَ قد ضاعَ فقال: ﴿قَالَ أَجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْهَا﴾.

هذا هو الضابطُ، وقد يقال: إن هذا الضابطُ يَشْمَلُ الإِمَارَةَ، وَأَن النهيَ عن السؤالِ المجرَّد الذي لا يَشْتَمِلُ على مصلحة، فإن كَانَ سؤَالًا يَشْتَمِلُ على مصلحة، بحيث أَرَى أَن الأميرَ مُضَيِّعٌ لَأَمَانَتِهِ، ظالمٌ لِرِعِيَّتِهِ، فَأَسْأَلَ أَن أَكُونَ أميرًا بدلَه مِن أَجْلِ إِزَالَةِ ظُلْمِهِ وَغَشْمِهِ، فإن هذا لا بأسَ به.

وقد يَقُولُ قائلٌ: إن حديثَ النهيِ عن طلبِ الإِمَارَةِ يُحْمَلُ على ما إذا كان لغيرِ إِزَالَةِ الْمَفْسَدَةِ، أما إذا كان لإِزَالَةِ الْمَفْسَدَةِ فلا بأسَ به.

قال ابنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ في الفتح (١٣/١٢٤، ١٢٥):

وأما قولُه: «لَا تَسْأَلِ الإِمَارَةَ». فهو الذي في أَكْثَرِ طرقِ الحديثِ، ووقعَ في روايةِ يونسَ بنِ عُبيدٍ عن الحسنِ بلفظ: «لَا يَتَمَنَّيْنِ» بصيغةِ النهيِ عن التمنيِّ مُؤَكَّدًا بِالنونِ الثَقِيلَةِ، والنهيُّ عن التمنيِّ أَبْلَغُ مِنَ النهيِّ عن الطلبِ.

(١) أخرجه أبو داود (٥٣١)، والنسائي (٦٧١)، والترمذي (٢٠٩)، وابن ماجه (٧١٤)، وأحمد (٢١/٤)، والبيهقي في «الكبرى» (٤٢٩/١).

(٢) أخرجه البخاري (٧١٤٩)، ومسلم (١٧٣٣).

❖ قوله: «عن مسألة» أي: سؤال.

❖ قوله: «وَكَلْتُ إِلَيْهَا» بم الواو، وكسر الكاف مخفَّفًا ومشدَّدًا، وسكون اللام، ومعنى الْمُخَفَّفِ: أي: صُرف إليها، وَمَنْ وَكَلَ إِلَى نَفْسِهِ هَلَكًا، ومنه في الدعاء: «وَلَا تَكِلْنِي إِلَى نَفْسِي». ووكل أمره إلى فلانٍ صرَّفه إليه، ووكله بالتشديد: استخفَّظه.

ومعنى الحديث: أن مَنْ طَلَبَ الإِمَارَةَ فَأَعْطِيَهَا تَرَكْتَ إعانتَهُ عليها مِنْ أَجْلِ حِرْصِهِ. وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ: أن طَلَبَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْحَكْمِ مَكْرُوهٌ، فَيَدْخُلُ فِي الإِمَارَةِ: الْقَضَاءُ وَالْحِسْبَةُ، وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَأَنْ مَنْ حَرَصَ ذَلِكَ فَلَا يُعَانُ.

وَلَا يُعَارِضُهُ فِي الظَّاهِرِ مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ: «مَنْ طَلَبَ قَضَاءَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى يَنَالَهُ ثُمَّ غَلَبَ عَدْلُهُ جَوْرَهُ فَلَهُ الْجَنَّةُ، وَمَنْ غَلَبَ جَوْرُهُ عَدْلُهُ فَلَهُ النَّارُ». وَلَا جَمْعُ بَيْنَهُمَا: أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ لَا يُعَانُ بِسَبَبِ طَلَبِهِ: أَنَّهُ لَا يَحْصُلُ مِنْهُ الْعَدْلُ إِذَا وَلِيَ، أَوْ يُحْمَلُ الطَّلَبُ هُنَا عَلَى الْقَصْدِ، وَهَنَاكَ عَلَى التَّوَلِيَةِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى: «إِنَّا لَا نُؤَلِّي مَنْ حَرَصَ». وَلِذَلِكَ عَبَّرَ فِي مُقَابِلِهِ بِالْإِعَانَةِ، فَإِنْ مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنَ اللَّهِ عَوْنٌ عَلَى عَمَلِهِ لَا يَكُونُ فِيهِ الْكَفَايَةُ، لِذَلِكَ الْعَمَلِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُجَابَ سَوَالُهُ.

وَمِنَ الْمَعْلُومِ: أَنَّ كُلَّ وَلايَةٍ لَا تَخْلُوا مِنَ الْمَشَقَّةِ، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنَ اللَّهِ إِعَانَةٌ تَوَرَّطَ فِيهَا دَخَلَ فِيهِ، وَخَسِرَ دُنْيَاهُ وَعُقْبَاهُ، فَمَنْ كَانَ ذَا عَقْلٍ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِلطَّلَبِ أَصْلًا، بَلْ إِذَا كَانَ كَافِيًا وَأَعْطِيَهَا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ فَقَدْ وَعَدَهُ الصَّادِقُ بِالْإِعَانَةِ، وَلَا يَخْفَى مَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْفَضْلِ.

قَالَ الْمَهْلَبُ: جَاءَ تَفْسِيرُ الْإِعَانَةِ عَلَيْهَا فِي حَدِيثِ بَلَالِ بْنِ مَرْدَاسٍ، عَنْ خَيْثَمَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَفَعَهُ: «مَنْ طَلَبَ الْقَضَاءَ وَاسْتَعَانَ عَلَيْهِ بِالشَّفْعَاءِ وَكِلَإٍ إِلَى نَفْسِهِ، وَمَنْ أَكْرَهَ عَلَيْهِ أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ مَلَكًا يُسَدِّدُهُ». أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ.

قُلْتُ: وَكَذَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى الثَّعْلَبِيِّ.

وَأَخْرَجَهُ هُوَ وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ، مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَوَانَةَ، وَمِنْ طَرِيقِ إِسْرَائِيلَ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى، فَاسْقَطَ خَيْثَمَةَ مِنَ السَّنَدِ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَرَوَايَةُ أَبِي عَوَانَةَ أَصَحُّ. قَالَ وَفِي رَوَايَةِ أَبِي عَوَانَةَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ إِسْرَائِيلَ وَصَحَّحَهُ، وَتُعَقَّبُ بِأَنَّ ابْنَ مَعِينٍ لَيْسَ خَيْثَمَةَ

وضَعَفَ عَبْدُ الْأَعْلَى، وكذا قال الجمهورُ في عبدِ الأعلى: ليس بقويٍّ.
قال المهلبُ: وفي معنى الإكراهِ عليه أن يدعي إليه فلا يرى نفسه أهلاً لذلك هيبةً له،
وخوفاً من الوقوعِ في المحذورِ، فإنه يُعانُ عليه إذا دخل فيه ويُسدِّدُ.
والأصل فيه: أن مَنْ تَوَاضَعَ رَفَعَهُ اللهُ.

وقال ابنُ التَّيْنِ: هو محمودٌ على الغالبِ، وإلا فقد قال يوسفُ: ﴿أَجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ﴾ وقال سليمانُ: ﴿وَهَبْ لِي مَلَكًا﴾ [٣٥: ٣٥]. قال: ويُحْتَمَلُ أن يَكُونَ في غيرِ الأنبياء. اهـ
الظاهرُ - والعلمُ عندَ اللهِ - أن يُقَالَ: إن طَلَبَهَا مِنْ أَجْلِ السُّلْطَةِ والولايةِ على الخَلْقِ فهذا لا يُعَانُ عليها، ويُنتهى عن ذلك، وإن طَلَبَهَا مِنْ أَجْلِ الإِصْلَاحِ، وإزالةِ المفسدةِ، فإن هذا لا بأسَ به، بل قد يَتَعَيَّنُ عليه إذا كان أهلاً؛ لأن هذا هو مقتضى النُّصُوصِ.
والمسألةُ على خطرٍ حتى في المسألةِ الثانيةِ على خطرٍ؛ فإن الإنسانَ قد يَدْخُلُ على أنه يُريدُ الإِصْلَاحَ، ثم يَتَخَلَّفُ.

وهل يدخلُ في هذا طلبُ الوزاراتِ ورئاسةِ المجالسِ؟
فالجوابُ: نعم، يدخلُ في هذا، ولهذا هؤلاء الذين يرشحون أنفسهم هو طلبُ بالفعلِ.
فإن قيل: وهل مِنْ ذلك: طلبُ عُضُويَّةٍ في المجالسِ؟
فالجوابُ: أنه قد يُقَالَ: العُضُويَّةُ ليست مثلَ الرئاسةِ فالعُضُو لا يُعْتَبَرُ قوله فصلاً.



شَيْخ
صَاحِبُ الْبَحَارِ

الْفَهْرَسْتُمْ

الفهرس

رقم الصفحة

الموضوع

٣	• كتاب الاستئذان
٥	○ باب السلام اسم من أسماء الله تعالى
٦	○ باب تسليم القليل على الكثير
٧	○ باب تسليم الراكب على الماشي
٧	○ باب تسليم الماشي على القاعد
٨	○ باب تسليم الصغير على الكبير
٨	○ باب إفشاء السلام
٩	○ باب السلام للمعرفة وغير المعرفة
١١	○ باب آية الحجاب
١٤	○ باب الاستئذان من أجل البصر
١٥	○ باب زنا الجوارح دون الفرج
١٨	○ باب التسليم والاستئذان ثلاثاً
٢٠	○ باب إذا دعي الرجل فجاء هل يستأذن؟
٢٢	○ باب التسليم على الصبيان
٢٢	○ باب تسليم الرجال على النساء والنساء على الرجال
٢٥	○ باب إذا قال من ذا فقال أنا
٢٦	○ باب من رد فقال عليك السلام
٣٤	○ باب إذا قال فلان يقرئك السلام
٣٥	○ باب التسليم في مجلس فيه أخلاط من المسلمين والمشركون
٣٩	○ باب من لم يسلم على من اقترف ذنباً
٤٣	○ باب كيف يرد على أهل الذمة السلام؟
٤٦	○ باب من نظر في كتاب من يحذر على المسلمين ليستبين أمره
٤٩	○ باب كيف يكتب الكتاب إلى أهل الكتاب؟

- ٥١ باب بمن يبدأ في الكتاب؟
- ٥٢ باب قول النبي ﷺ قوموا إلى سيدكم
- ٥٥ باب المصافحة
- ٥٦ باب الأخذ باليدين
- ٦١ باب المعانقة
- ٦٥ باب من أجاب بلييك وسعديك
- ٧٠ باب لا يقيم الرجل الرجل من مجلسه
- ٧٢ باب ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فَيَفْسَحُوا لَكُمْ﴾
- باب من قام من مجلسه أو بيته ولم يستأذن أصحابه أو تهيأ للقيام
- ٧٤ ليقوم الناس
- ٧٨ باب الاحتباء باليد وهو القرفصاء
- ٧٩ باب من اتكأ بين يدي أصحابه
- ٨٠ باب من أسرع في مشيه لحاجة أو قصد
- ٨١ باب السرير
- ٨١ باب من ألقى له وسادة
- ٨٥ باب القائلة بعد الجمعة
- ٨٥ باب القائلة في المسجد
- ٨٧ باب من زار قومًا فقال عندهم
- ١٠١ باب الجلوس كيفما تيسر
- باب من ناجى بين يدي الناس ومن لم يخبر بسر صاحبه فإذا مات
- ١٠٢ أخبر به
- ١٠٧ باب الاستلقاء
- ١٠٨ باب لا يتناجي اثنان دون الثالث
- ١١١ باب حفظ السر
- ١١٣ باب إذا كانوا أكثر من ثلاثة فلا بأس بالمسارة والمناجاة
- ١١٥ باب طول النجوى
- ١١٧ باب لا تترك النار في البيت عند النوم
- ١١٩ باب غلق الأبواب بالليل
- ١١٩ باب الختان بعد الكبر وتنف الإبط
- ١٢٤ باب كل هو باطل إذا شغله عن طاعة الله

- ١٣٢ ○ باب ما جاء في البناء
- ١٣٥ ○ كتاب الدعوات
- ١٣٧ ○ باب لكل نبي دعوة مستجابة
- ١٤١ ○ باب أفضل الاستغفار
- ١٤٥ ○ باب استغفار النبي ﷺ في اليوم والليلة
- ١٤٦ ○ باب التوبة
- ١٥٠ ○ باب الضجع على الشق الأيمن
- ١٥١ ○ باب إذا بات طاهرًا
- ١٥٢ ○ باب ما يقول إذا نام
- ١٥٣ ○ باب وضع اليد اليمنى تحت الخد الأيمن
- ١٥٤ ○ باب النوم على الشق الأيمن
- ١٥٥ ○ باب الدعاء إذا انتبه بالليل
- ١٦٨ ○ باب التكبير والتسبيح عند المنام
- ١٧١ ○ باب التعوذ والقراءة عند المنام
- ١٧١ ○ باب
- ١٧٣ ○ باب الدعاء نصف الليل
- ١٨٢ ○ باب الدعاء عند الخلاء
- ١٨٣ ○ باب ما يقول إذا أصبح؟
- ١٨٤ ○ باب الدعاء في الصلاة
- ١٨٧ ○ باب الدعاء بعد الصلاة
- ١٨٩ ○ باب قول الله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾
- ١٩٢ ○ باب ما يكره من السجع في الدعاء
- ١٩٥ ○ باب ليعزم المسألة فإنه لا مكره له
- ١٩٦ ○ باب يستجاب للعبد ما لم يعجل
- ١٩٧ ○ باب رفع الأيدي في الدعاء
- ٢٠٤ ○ باب الدعاء غير مستقبل القبلة
- ٢٠٤ ○ باب الدعاء مستقبل القبلة
- ٢٠٤ ○ باب دعوة النبي ﷺ لخادمه بطول العمر ويكثر ماله
- ٢٠٦ ○ باب الدعاء عند الكرب
- ٢٠٧ ○ باب التعوذ من جهد البلاء

- ٢٠٨ باب دعاء النبي ﷺ اللهم الرفيق الأعلى
- ٢١٠ باب الدعاء بالموت والحياة
- ٢١١ باب الدعاء الصبيان بالبركة ومسح رءوسهم
- ٢١٧ باب الصلاة على النبي ﷺ
- ٢١٩ باب هل يصلى على غير النبي ﷺ؟
- ٢٢١ باب قوله ﷺ من أذيتة فاجعله له زكاة ورحمة
- ٢٢٢ باب التعوذ من الفتن
- ٢٢٤ باب التعوذ من غلبة الرجال
- ٢٢٧ باب التعوذ من عذاب القبر
- ٢٣٢ باب التعوذ من فتنة المحيا والممات
- ٢٣٢ باب التعوذ من المأثم والمغرم
- ٢٣٤ باب الاستعاذة من الجبن والكسل
- ٢٣٤ باب التعوذ من البخل
- ٢٣٤ باب التعوذ من أرذل العمر
- ٢٣٤ باب الدعاء برفع الوباء والوجع
- ٢٤٠ باب الاستعاذة من أرذل العمر ومن فتنة الدنيا وفتنة النار
- ٢٤١ باب الاستعاذة من فتنة الغنى
- ٢٤١ باب التعوذ من فتنة الفقر
- ٢٤٢ باب الدعاء بكثرة المال مع البركة
- ٢٤٢ باب الدعاء عند الاستخارة
- ٢٤٥ باب الدعاء عند الوضوء
- ٢٤٦ باب الدعاء إذا علا عقبه
- ٢٤٨ باب الدعاء إذا هبط وادياً
- ٢٤٨ باب الدعاء إذا أراد سفراً أو رجع
- ٢٥٠ باب الدعاء للمتزوج
- ٢٥١ باب ما يقول إذا أتى أهله
- ٢٥٢ باب قوله ﷺ ربنا آتنا في الدنيا حسنة
- ٢٥٢ باب التعوذ من فتنة الدنيا
- ٢٥٣ باب تكرير الدعاء
- ٢٥٩ باب الدعاء على المشركين

- باب: الدعاء للمشركين ٢٦٥
- باب قوله ﷺ اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت ٢٦٦
- باب الدعاء في الساعة التي في يوم الجمعة ٢٦٧
- باب قول النبي ﷺ يستجاب لنا في اليهود ولا يستجاب لهم فينا ٢٦٨
- باب التأمين ٢٦٨
- باب فضل التهليل ٢٦٩
- باب فضل التسبيح ٢٧١
- باب فضل ذكر الله ﷻ ٢٧٢
- باب قول لا حول ولا قوة إلا بالله ٢٧٤
- باب لله مائة اسم غير واحد ٢٧٨
- باب الموعدة ساعة بعد ساعة ٢٨٠
- كتاب الرقاق ٢٨١
- باب ما جاء في الرقاق وأن لا عيش إلا عيش الآخرة ٢٨٣
- باب مثل الدنيا في الآخرة ٢٨٦
- باب قول النبي ﷺ كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل ٢٨٨
- باب في الأمل وطوله ٢٨٩
- باب من بلغ ستين سنة فقد أعذر الله إليه في العمر ٢٩١
- باب العمل الذي يبتغى به وجه الله ٢٩٣
- باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها ٢٩٨
- باب ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَلَا تَغُرَّكُمْ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾ ٣٠٧
- باب ذهاب الصالحين ٣٠٩
- باب ما يتقى من فتنة المال ٣١٠
- باب قوله ﷺ هذا المال خضرة حلوة ٣١٢
- باب ما قدم من مال فهو له ٣١٤
- باب المكثرون هم المقلون ٣١٥
- باب ما يسرني أن عندي مثل أحد هذا ذهباً ٣١٩
- باب الغنى غنى النفس ٣٢٠
- باب فضل الفقر ٣٢٤
- باب كيف كان عيش النبي ﷺ وأصحابه وتخليهم عن الدنيا ٣٣٠
- باب القصد والمداومة على العمل ٣٣٨

- باب الرجاء مع الخوف ٣٤٣
- باب الصبر عن محارم الله ٣٤٩
- باب ومن يتوكل على الله فهو حسبه ٣٥٤
- باب ما يكره من قيل وقال ٣٥٨
- باب حفظ اللسان، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت ٣٦٥
- باب البكاء من خشية الله ٣٧٢
- باب الخوف من الله ٣٧٥
- باب الانتهاء عن المعاصي ٣٧٧
- باب قول النبي ﷺ لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً ٣٨٠
- باب حجب النار بالشهوات ٣٨١
- باب الجنة أقرب إلى أحدكم من شراك نعله والنار مثل ذلك ٣٨٢
- باب لينظر إلى من هو أسفل منه، ولا ينظر إلى من هو فوقه ٣٨٤
- باب من همّ بحسنة أو بسيئة ٣٨٥
- باب ما يتقى من محقرات الذنوب ٣٨٧
- باب الأعمال بالخواتيم وما يخاف منها ٣٨٨
- باب العزلة راحة من خلط السوء ٣٨٩
- باب رفع الأمانة ٣٩٢
- باب الرياء والسمعة ٣٩٧
- باب من جاهد نفسه في طاعة الله ٣٩٨
- باب التواضع ٤٠٢
- باب بعثت أنا والساعة كهاتين ﴿وَمَا أَمُرُ السَّاعَةَ إِلَّا كَأَنِّي أَعْبِرُ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ ٤٠٨
- باب ٤٠٩
- باب من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه ٤١١
- باب سكرات الموت ٤١٤
- باب نفخ الصور ٤٢٠
- باب يقبض الله الأرض ٤٢٨
- باب الحشر ٤٣٢
- باب قوله ﷺ: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ ٤٤١
- باب قول الله تعالى: ﴿أَلَا يَنْظُرُ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ﴾ (١) يَوْمَ عَظِيمٍ ٤٥٠
- باب القصاص يوم القيامة، وهي الحاقة لأن فيها الثواب وحواق الأمور ٤٥٣

- ٤٥٩ ○ باب من نوقش الحساب عذب
- ٤٦٤ ○ باب يدخل الجنة سبعون ألفاً بغير حساب
- ٤٧٤ ○ باب صفة الجنة والنار
- ٤٩٧ ○ باب الصراط جسر جهنم
- ٥٠٨ ○ باب في الخوض وقول الله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾
- ٥١٩ • كتاب القدر
- ٥٢١ ○ باب
- ٥٢٥ • كتاب الأيمان والندور
- ٥٢٧ ○ باب قول الله تعالى: ﴿لَا يُوَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾
- ٥٣٧ ○ باب قول النبي ﷺ وإيم الله
- ٥٣٨ ○ باب كيف كانت يمين النبي ﷺ؟
- ٥٥٥ ○ باب لا تحلفوا بأبائكم
- ٥٥٩ ○ باب لا يحلف باللات والعزى ولا بالطواغيت
- ٥٦٠ ○ باب من حلف على شيء وإن لم يحلف
- ٥٦٢ ○ باب من حلف بملة سوى ملة الإسلام
- ٥٦٣ ○ باب لا يقول ما شاء الله وشئت، وهل يقول أنا بالله ثم بك
- ٥٦٦ ○ باب قول الله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾
- ٥٧٠ ○ باب إذا قال أشهد بالله أو شهدت بالله
- ٥٧١ ○ باب عهد الله ﷻ
- ٥٧٣ ○ باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلماته
- ٥٧٦ ○ باب قول الرجل لعمر الله
- ٥٧٨ ○ باب لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم
- باب إذا حنث ناسياً في الأيمان، وقول الله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ
- ٥٧٩ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ﴾
- باب اليمين الغموس وقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلاً
- ٥٨٦ بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا﴾
- ٥٨٧ ○ باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَغِيلًا﴾
- ٥٩٣ ○ باب اليمين فيما لا يملك وفي المعصية وفي الغضب
- باب إذا قال والله لا أتكلم اليوم فصلي أو قرأ أو سبح أو كبر أو حمد
- ٥٩٧ ○ أو هلل فهو على نيته

- باب من حلف أن لا يدخل على أهله شهرًا ٦٠٠
- باب إن حلف أن لا يشرب نبيذا فشرب طلاء أو سكرًا أو عصيرًا ٦٠٠
- باب إذا حلف أن لا يأتدم فأكل تمرًا بخبز وما يكون من الأدم ٦٠٤
- باب النية في الأيمان ٦٠٧
- باب إذا أهدى ماله على وجه النذر والتوبة ٦١١
- باب إذا حرم طعامًا ٦١٤
- باب الوفاء بالنذر ٦٢٠
- باب إثم من لا يفي بالنذر ٦٢٤
- باب النذر في الطاعة وقول الله تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهَا﴾ ٦٢٧
- باب إذا نذر أو حلف أن لا يكلم إنسانًا في الجاهلية ثم أسلم ٦٢٩
- باب من مات وعليه نذر ٦٣٣
- باب النذر فيما لا يملك وفي معصية ٦٣٦
- باب من نذر أن يصوم أيامًا فوافق النحر أو الفطر ٦٣٩
- باب هل يدخل في الأيمان والنذور الأرض والغنم والزروع والأمتعة ٦٣٩
- كتاب كفارات الأيمان ٦٤٣
- باب قول الله تعالى: ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾ ٦٤٥
- باب قوله تعالى: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ ٦٤٨
- باب من أعان المعسر في الكفارة ٦٥٠
- باب يعطي في الكفارة عشرة مساكين قريبًا كان أو بعيدًا ٦٥١
- باب صاع المدينة ومد النبي ﷺ وبركته ٦٥٢
- باب قول الله تعالى ﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ وأي الرقاب أزكى؟ ٦٥٥
- باب عتق المدبر وأم الولد والمكاتب في الكفارة وعتق ولد الزنا ٦٥٧
- باب إذا أعتق عبدًا بينه وبين آخر ٦٥٨
- باب إذا أعتق في الكفارة لمن يكون ولاؤه؟ ٦٦٠
- باب الاستثناء في الأيمان ٦٦١
- باب الكفارة قبل الحنث وبعده ٦٦٦
- الفهرس ٦٧١

شرح صحيح البخاري

لفضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين

طبعة مشكولة، بمحققة، بمخرقة، الإهاريت،
مخرقة الأطراف والفوائد، زات هوائين على نية نية

تأليفات
العلامة ابن باز

مخرجات
العلامة اللباني

وتنزيل التحقيق والجمع والبيان
بالمكتبة الإسلامية

الجزء التاسع

المكتبة الإسلامية
للشؤون والنشر - القاهرة

الكتاب الإسلامي
مكتبة القديس

حقوق الطبع محفوظة

I.S.B.N.

978-977-6241-49-7

البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن
المغيرة، ٨١٠-٨٧٠
شرح صحيح البخاري
الشارح/ محمد بن صالح العثيمين
ط١ - القاهرة
المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع ٢٠٠٨
٦٥٦ ص ٢٤×١٧ سم
تدمك: ٩٧٨٩٧٧٦٢٤٤٩٧

الطبعة: الأولى

رقم الإيداع: ٢٠٠٨/٢١٥٧

التاريخ: ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م



النشر والتوزيع

الإدارة والفرع الرئيسي:

٢٢ ش صعب صالح - حيئ شمس الشرقية - القاهرة - جمهورية مصر العربية

ت وفانص: ٢٥٤/٢٤٩٩١٢٥٤/٦٠٦/٢٤٩٠٠٨٠٨

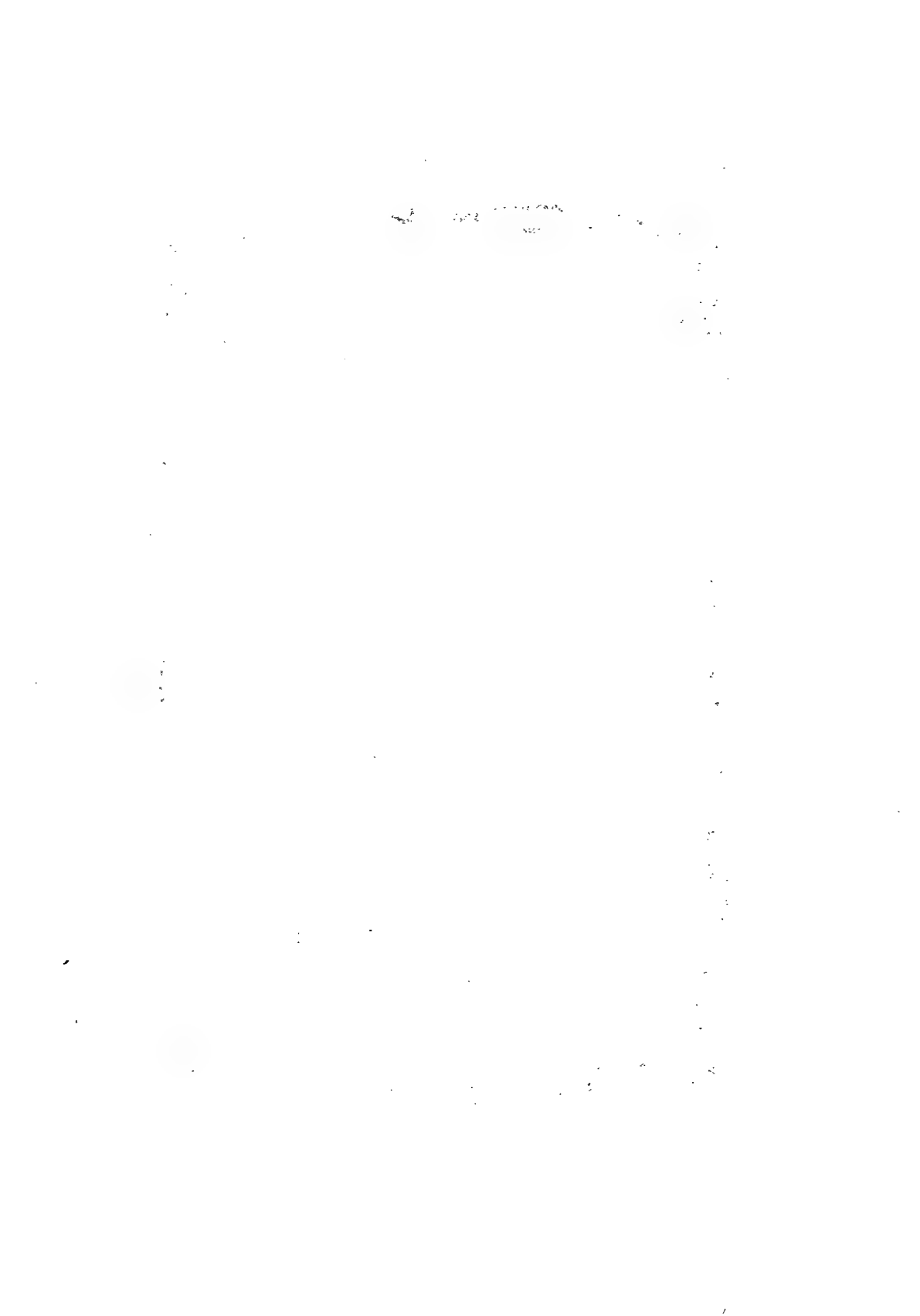
فروع الأفرع: ١٢ ش (البيطار خلف جامع الأزهر - ورب (الفرع). ت: ٢٥١٠٨٠٠٤

E-mail: islamya2005@hotmail.com

صَحِيحُ
الْبُخَارِيِّ

كِتَابُ الْفَرَائِضِ

٦٧٧١ - ٦٧٢٣



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْفَرَائِضِ

١ - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلَا يُورِثُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتْهُ أَبَوَاهُ فَلِلْمُتِّ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْأُمِّهِ الشُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِ يُوْصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ؕ أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝ ١١ ۝ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِ يُوْصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِ يُوْصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورِثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِ يُوْصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ۝ ١٢ ۝﴾ [النِّسَاءُ: ١١-١٢].

❦ قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «كِتَابُ الْفَرَائِضِ». الْفَرَائِضُ: جَمْعُ فَرِيضَةٍ؛ بِمَعْنَى: مَفْرُوضَةٍ، وَلَهَا اصْطِلَاحَاتٌ مُتَعَدِدَةٌ؛ فَالْفَرَائِضُ فِي التَّكْلِيفِ مَا أَمَرَ بِهِ عَلَى سَبِيلِ الْإِجْرَامِ، وَهِيَ مُرَادِفَةٌ لِلْوَاجِبَاتِ.

وَالْفَرَائِضُ فِي بَابِ الصَّدَقَةِ: النَّصِيبُ الْمَقْدَرُ إِخْرَاجُهُ فِي الْمَالِ.

وَالْفَرَائِضُ فِي بَابِ الْمَوَارِيثِ: النَّصِيبُ الْمَقْدَرُ شَرْعًا لِلْوَارِثِ، فَالنَّصِيبُ الْمَقْدَرُ شَرْعًا

لِلْوَارِثِ هَذَا فَرِيضَةٌ.

وَالْوَرَّةُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ، وَإِنْ شَتَّ فَقُلْ قِسْمَانِ: أَصْحَابُ فُرُوضٍ ^(١)، وَعَصَبَةٌ ^(٢)، وَذَوُو أَرْحَامٍ ^(٣) هذا على تقسيمٍ ثلاثٍ، وَإِنْ شَتَّ فَقُلْ: اثْنَانِ؛ لِأَنَّ ذَوِي الْأَرْحَامِ يُتَزَلُّونَ مَتَزَلَّةً مِنْ أَذْلَوْا بِهِ؛ فَإِنْ أَذْلَوْا بِذِي فَرَضٍ وَرَثُوا مِيرَاثَ فَرَضٍ، وَإِنْ أَذْلَوْا بِعَاصِبٍ وَرَثُوا مِيرَاثَ الْعَاصِبِ. وَلِهَذَا لَوْ قَالَ قَاتِلٌ: إِنَّ الْوَرَّةَ ذُو فَرَضٍ وَعَصَبَةٌ، وَجَعَلَ مِيرَاثَ الْأَرْحَامِ مَبْنِيًّا عَلَى هَذَا صَحَّ، لَكِنَّ الْعُلَمَاءَ قَالُوا: إِنَّهُمْ ثَلَاثَةٌ: ذُو فَرَضٍ وَرَحِمٍ وَعَصَبَةٌ؛ لِأَنَّ ذَوِي الْأَرْحَامِ لَمْ يُجْمَعِ الْعُلَمَاءُ عَلَى مِيرَاثِهِمْ ^(٤) بِخِلَافِ أَصْحَابِ الْفُرُوضِ وَالْعَصَبَةِ؛ فَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى.....

(١) قَالَ الشَّيْخُ الشَّارِحُ تَحْلِيلَةً فِي كِتَابِهِ «تَسْهِيلُ الْفَرَائِضِ» (ص ٢٢): فَأَصْحَابُ الْفُرُوضِ عَشْرَةٌ: الزَّوْجُ، وَالزَّوْجَةُ فَأَكْثَرُ، وَالْأُمُّ، وَالْأَبُ، وَالْجَدُّ، وَالْجَدَّةُ، فَأَكْثَرُ، وَالْبَنَاتُ، وَبَنَاتُ الْإِبْنِ، وَالْأَخَوَاتُ لِغَيْرِ أُمٍّ، وَأَوْلَادُ الْأُمِّ.

(٢) الْعَصَبَةُ: جَمْعُ عَاصِبٍ، وَهُوَ مَنْ يَرِثُ بِلَا تَقْدِيرٍ، فَإِذَا انْفَرَدَ أَخَذَ جَمِيعَ الْمَالِ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ صَاحِبُ فَرَضٍ أَخَذَ الْبَاقِيَ بَعْدَهُ، وَإِنْ اسْتَفْرَقَتْ الْفُرُوضُ التَّرَكَةَ سَقَطَ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْحَقُّوَا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. «تَسْهِيلُ الْفَرَائِضِ» لِلشَّيْخِ الشَّارِحِ (ص ٤١).
(٣) ذَوُو الْأَرْحَامِ: كُلُّ قَرِيبٍ لَيْسَ لَهُ فَرَضٌ وَلَا تَعْصِيبٌ، وَالْقَرَابَةُ: أَصُولٌ، وَفُرُوعٌ، وَحَوَاشِي: فَذَوُو الْأَرْحَامِ مِنَ الْأَصُولِ هُمْ:

- ١- كُلُّ جَدِّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَيِّتِ أَنْثَى كَأُمِّي الْأُمِّ وَأَبِي الْجَدَّةِ.
 - ٢- كُلُّ جَدَّةٍ أَدْلَتْ بِذِكْرِ بَيْنِهِ وَبَيْنَ الْمَيِّتِ أَنْثَى كَأُمِّي الْأُمِّ، وَأُمُّ أَبِي الْجَدَّةِ.
 - ٣- كُلُّ جَدَّةٍ أَدْلَتْ بِأَبٍ أَعْلَى مِنَ الْجَدِّ كَأُمِّي أَبِي الْجَدِّ، هَذَا الْمَذْهَبُ.
- وَالصَّوَابُ: أَنَّ هَذِهِ مِنَ ذَوَاتِ الْفُرُوضِ؛ لِأَنَّهَا مَدْلِيَّةٌ بِوَارِثٍ فَتَرِثُ كَأُمِّ الْجَدِّ وَذَوُو الْأَرْحَامِ مِنَ الْفُرُوعِ كُلٌّ مِنْ أَهْلِ بَأْنَى كَأَوْلَادِ الْبَنَاتِ، وَأَوْلَادِ بَنَاتِ الْإِبْنِ وَذَوُو الْأَرْحَامِ مِنَ الْحَوَاشِي هُمْ:
- ١- جَمِيعُ الْإِنَاثِ سِوَى الْأَخَوَاتِ كَالْعَمَّةِ وَالْخَالَاتِ، وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ وَبَنَاتُ الْعَمِّ.
 - ٢- كُلٌّ مِنْ أَهْلِ بَأْنَى سِوَى الْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ كَابْنُ الْأَخْتِ وَبَنَتُهُ وَالْعَمُّ لَأُمٍّ وَالْخَالَ.
 - ٣- فُرُوعُ الْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ كَابْنُ الْأَخِ لَأُمٍّ وَبَنَتُهُ.
- وَكُلٌّ مِنْ أَهْلِ بَأْحَدٍ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ فَهُوَ مِنْهُمْ. «تَسْهِيلُ الْفَرَائِضِ» (ص ٥١-٥٢).
- (٤) قَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي تَوْرِيثِ ذَوِي الْأَرْحَامِ:

فَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: لَا يَرِثُونَ، وَهُوَ قَوْلُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ: يَرِثُونَ بِشَرَطِ أَنْ لَا يَوْجَدَ عَاصِبٌ وَلَا ذُو فَرَضٍ يَرِدُ عَلَيْهِ، وَهَذَا مَرْوِيٌّ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَأَبِي عُبَيْدَةَ وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ

ميراثهم^(١)، فمن ثم احتاجوا إلى تقسيم الورثة إلى: ذي فرض وعصية ورحم.
ثم ساق المؤلف رحمه الله آيتي الموارث، وبقي عليه آية واحدة وهي التي في آخر سورة النساء.
﴿قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾. والوصية: هي العهد إلى الشخص في الموصى به على سبيل الاهتمام.

وفي قوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾، دليل على أن الله أرحم بنا من آبائنا؛ لأنه هو الذي أوصانا على أولادنا، إذا فهو أرحم بأولادنا منا.

ولفظ الأولاد يشمل الذكر والأنثى، ولهذا قال: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾. وهذا الحكم لكل من يرث من أصحاب الفروض، فكل من يرث من أصحاب الفروض إذا اجتمع الإناث والذكور في منزلة واحدة فللذكر مثل حظ الأنثيين.

فمثلاً: ابن وبنت فللابن الثلثان، وللبنات الثلث.

ابن ابن وبنت ابن فللذكر ثلثان وللبنات ثلث.

ابن ابن وبنت ابن وبنت ابن كذلك.

المهم: أن الحكم يشمل جميع من يرث من أصحاب الفروض إذا اجتمع الذكور والإناث في منزلة واحدة فللذكر مثل حظ الأنثيين.

﴿ثم قال: ﴿فَإِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾. إن كن، أي الوارثات نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك.

وقوله: ﴿فَإِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ يشمل الثلاث والأربع والخمس والعشر والمئة، فإذا زدن على اثنتين فلهن ثلثا ما ترك، ولا يزيد الفرض بزيادتهن فالثلاث والثلاثمائة سواء.

وقوله: ﴿فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ يفهم منه أنه إذا كن نساء اثنتين فليس لهما الثلثان؛ لأن الله قال: ﴿فَإِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ فليس لهن الثلثان إذا ما الذي لهن؟

غيرهم. ورجحه الشيخ الشارح رحمه الله كما في «تسهيل الفرائض» (ص ٥٢)، وانظر «المغني»

(٨٥/٩)، و«موسوعة فقه الإمام أحمد» (١٨/١٥٩-١٦٣)، و«المبسوط» للسرخسي (٢/٣٠).

(١) انظر: «مراتب الإجماع» لابن حزم (٩٧-١١٠)، و«الإقناع في مسائل الإجماع» لابن القطان

(٢/١١٠-١١٣)، و«موسوعة فقه الإمام أحمد» (١٨/١٢).

إِذَا قُلْنَا النِّصْفَ مَنَعَهُ قَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ فَإِنَّهُ قَيَّدَ فَرَضَ النِّصْفِ بِالوَاحِدَةِ، وَعَلَى هَذَا فَتَكُونُ الثَّانَتَانِ خَارِجَتَيْنِ مِنَ الْأَوَّلِ وَمِنَ الثَّانِي، وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ قَوْلَهُ ﴿فَوْقَ﴾ زَائِدٌ، وَإِنَّ تَقْدِيرَ الْآيَةِ: فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً اثْنَتَيْنِ فَمَا فَوْقَ.

وَلَكِنَّ هَذَا الْقَوْلَ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعْهَدْ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ زِيَادَةُ الْأِسْمِ، وَإِنَّمَا الزِّيَادَةُ تَكُونُ فِي الْحُرُوفِ، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ الْحَرْفَ مَعْنَاهُ فِي غَيْرِهِ، وَالْأِسْمُ مَعْنَاهُ فِي نَفْسِهِ، وَمَا كَانَ مَعْنَاهُ فِي نَفْسِهِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ زَائِدًا، بِخِلَافِ مَا كَانَ مَعْنَاهُ فِي غَيْرِهِ فَإِنَّهُ يَكُونُ زَائِدًا مِنْ أَجْلِ الْقَرِينَةِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: بَلْ إِنْ لَفْظَةُ ﴿فَوْقَ﴾ مَعْتَبَرَةٌ أَصْلِيَّةٌ غَيْرُ زَائِدَةٍ، وَأَمَّا الثَّانَتَانِ فَلَيْسَ لِهَمَا النِّصْفُ لَخُرُوجِهِمَا بِقَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ وَإِذَا كُنَّا لَا نَعْلَمُ مَا لِلنِّسَاءِ مِنَ الْفُرُوضِ إِلَّا النِّصْفَ أَوِ الثُّلُثَيْنِ، وَلَمْ يَذْكُرِ اللَّهُ فَرَضًا لِلْفُرُوعِ مِنَ الْإِنَاثِ إِلَّا النِّصْفَ أَوِ الثُّلُثَيْنِ، وَلَيْسَ هُنَاكَ شَيْءٌ وَسَطٌ بَيْنَ الثُّلُثَيْنِ وَالنِّصْفِ، فَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ يَخْرُجُ بِهِ الثَّانَتَانِ فَمَا زَادَ وَيَدُلُّ لِهَذَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى لِبَنَتَيْ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ الثُّلُثَيْنِ^(١) وَيَدُلُّ لِهَذَا أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى فِي الْأَخْوَاتِ فِي آخِرِ السُّورَةِ: ﴿إِنْ أَمْرُهُمَا هَكَذَا فَكَانَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِمَّا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهُمَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النِّسَاءُ: ١٧٦]. قَالُوا: وَإِذَا كَانَتِ الْأَخْتَانِ لِهَمَا الثُّلُثَانِ فَالْبَتَانِ أَوْلَى؛ لِأَنَّ صِلَةَ الْبَتَيْنِ بَأَبِيهِمَا أَقْوَى مِنْ صِلَةِ الْأَخْتَيْنِ بِأَخِيهِمَا، وَلِهَذَا أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْبَتَيْنِ لِهَمَا الثُّلُثَانِ^(٢).

فَتَكُونُ فَائِدَةُ كَلِمَةِ ﴿فَوْقَ﴾ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ فَرَضَهُنَّ لَا يَزِيدُ بِزِيَادَتِهِنَّ، وَأَنَّهُمْ مَعَهَا بَلَّغْنَ مِنْ رُقْيٍ فَلَيْسَ لَهُنَّ إِلَّا الثُّلُثَانِ، وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَعَلِمَ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَاحِدَةً﴾ أَنَّهُ لَيْسَ مَعَهَا ابْنٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَعَهَا ابْنٌ لَدَخَلَ فِي قَوْلِهِ: ﴿لِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾.

إِذَا: مِيرَاثُ الْفُرُوعِ تَمَّ كَامِلًا فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ الْقَصِيرَةِ، فَإِذَا اجْتَمَعَ الْفُرُوعُ؛ الْأَوْلَادُ ذَكَورًا وَإِنَاثًا فِي مَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ: فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ، وَإِنْ انْفَرَدَ النِّسَاءُ فَلِلْوَاحِدَةِ النِّصْفُ، وَلِلثَّانَتَيْنِ فَكَثْرُ الثُّلُثَانِ، فَهَذَا مِيرَاثُ الْفُرُوعِ.

(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٣٥٢) (١٤٧٩٨)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٨٩١، ٢٨٩٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٠٩٢)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٧٢٠). وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، وَابْنِ مَاجَةَ: حَسَنٌ.

(٢) «الْمَغْنِي» (٩/ ١١)، وَ«الْاِسْتِذْكَارُ» (١٥/ ٣٨٩) وَ«الْإِقْنَاعُ فِي مَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ» (٢/ ٩٨) (٢٦٩٩).

وقوله تعالى: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾. هذه الآية تدلُّ على أَنَّ الفروعَ إمَّا ذُكُورٌ وإناثٌ فميراثهم غيرُ مقدَّر؛ لأنَّه تعصيبٌ للذكرِ مثلُ حظِّ الأنثيين، وإذا كنَّ إناثًا فقط فالواحدةُ لها النصفُ، وما زادَ فلهنَّ الثلثانِ، وإذا كانوا ذُكُورًا خُلصًا فميراثهم غيرُ مقدَّرٍ لأنَّه تعصيبٌ؛ لأنَّه إذا شاركَ الذكرُ الأنثى جَعَلَهَا عاصبةً، فكيفَ إذا كانوا ذُكُورًا؟ فيكونُ التعصيبُ من بابِ أوَّلَى.

فصارَ الورثةُ الفروعُ ثلاثةُ أقسام:

ذكورٌ خُلصُ، والثاني: إناثٌ خُلصُ، والثالثُ: ذُكُورٌ وإناثٌ.

فالذكورُ الخُلصُ، والإناثُ مع الذُكُورِ يرثونَ بالتعصيبِ.

والإناثُ الخُلصُ بالقرضِ؛ للواحدةِ النصفُ، ولما زادَ الثلثانِ.

ولمَّا ذَكَرَ ميراثَ الفروعِ ذَكَرَ ميراثَ الأصولِ، وإِنَّمَا بدأ بميراثِ الفروعِ؛ لأنَّهم أَلصَقُ بالأبَاءِ مِنَ الآبَاءِ بِالْأَبْنَاءِ؛ لَأَنَّ الْفَرْعَ بِضْعَةٌ مِنْ أَصْلِهِ، وليسَ الْأَصْلُ بِضْعَةٌ مِنْ فَرْعِهِ، قالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَاطِمَةُ بِضْعَةٌ مِنِّي» ^(١) فلَهَذَا بدأ اللهُ بِذِكْرِ ميراثِ الفروعِ؛ لأنَّهم أَلصَقُ بِآبَائِهِمْ مِنَ الآبَاءِ بِالْأَبْنَاءِ.

ثُمَّ انتقلَ إلى ذِكْرِ ميراثِ الأصولِ فقالَ فيها: ﴿وَلِلْأَبَوَيْهِ﴾ أبويه يعني: أباه وأُمَّه، وإِنَّمَا أطلقَ عليهما الأبوينَ تغليبًا وتنوُّيها بفضلِ الذُكُورةِ على الأنوثةِ فغَلَّبَ جانبَ الأبوةِ؛ لأنَّه ذَكَرَ وهو أَقْوَى مِنَ الأنثى فقالَ: ﴿وَلِلْأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ هذا سهلٌ فميراثُ الأبوينَ؛ كُلٌّ واحدٍ منهما له السُّدُسُ مما تركَ الابنُ أو البنتُ إِنْ كانَ له وَلَدٌ.

فإذا هَلَكَ هالِكٌ عن أُمِّ وأبْنٍ؛ فَلِلْأُمِّ السُّدُسُ، وإذا هَلَكَ عن أبٍ وابنٍ فَلِلْأَبِ السُّدُسُ، وإذا هَلَكَ عن أبٍ وأُمٍّ وابنٍ فَلِلْأَبِ السُّدُسُ وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ فقط؛ لأنَّه قالَ: ﴿إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ قوله: ﴿لَهُ﴾ أي: لِلْمَيِّتِ وكَلِمَةُ ﴿وَلَدٌ﴾ يشملُ الذَكَرَ والأنثى، فإذا وَجَدَ لِلْمَيِّتِ ابْنٌ أو بنتٌ وأبوانِ فَلَيْسَ لِكُلِّ واحدٍ منهما إِلَّا السُّدُسُ.

والوَلَدُ الذي يكونُ مع أبوينِ يكونُ إمَّا ذُكُورًا خُلصًا، أو إناثًا خُلصًا، أو ذُكُورًا وإناثًا.

فإن كانوا ذُكُورًا خُلصًا فَلَيْسَ لِلْأَبوينِ إِلَّا السُّدُسُ لِكُلِّ واحدٍ.

وإذا كانوا ذكوراً وإناثاً فليس للأبوين إلا السُدُسُ لكل واحدٍ.
وإذا كن إناثاً فقط فإنَّ الإناثَ يأخذُن نصيبهن، والباقي إن بقي شيءٌ فللأب تعصياً،
ويُفَرَضُ له السُدُسُ أيضاً.

فإن هلك هالكٌ عن أمٍّ وأبٍ وبنْتٍ، فالبنْتُ لها النِّصْفُ، والأمُّ لها السُدُسُ، والأبُّ له
السُدُسُ، وبقي سهمٌ واحدٌ فهو للأبٍ تعصياً؛ لقولِ النبي ﷺ: «أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا
بَقِيَ فهو لأوْلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ»^(١).

مثال: هلك هالكٌ عن أبوين وبنْتين، الأبوانِ فرضُهما الآنَ السُدُسُ لكل واحدٍ وللبنْتين
الثُلثانِ ولم يبق شيءٌ.

إذا صارَ للأبِ والأمِّ مع الأولادِ ثلاث حالات:
الحالة الأولى: مع ذكورٍ خُلصَ فليسَ لهم إلا الفَرَضُ وهو لكل واحدٍ السُدُسُ.
الحالة الثانية: مع إناثٍ خُلصَ فلكل واحدٍ السُدُسُ، وإن بقي شيءٌ بعدَ فرضِ البناتِ
أَخَذَهُ الأبُّ بالتعصيبِ.

الحالة الثالثة: مع إناثٍ وذكورٍ فليسَ لها إلا السُدُسُ لكل واحدٍ.
قوله ﷺ: «فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتْهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ». فاشترطَ سبحانه لكي تَرث
الأمُّ الثُلثَ شرطين:
الأول: ألا يكونَ له ولدٌ.

- الثاني: أن يرثه أبواه.

فالشرطُ الأوَّلُ واضحٌ، والشرطُ الثاني مَعطوفٌ على الشرطِ الأوَّلِ.

مثاله: هلك عن أمٍّ وأبٍ، فللأمِّ الثُلثُ، والباقي للأبِ.

فإذا قالَ قائلٌ: كيف قُلتُم الباقي للأبِ؟

نقولُ: لأنَّه اجتمعَ شخصانِ في حقِّه وقُدِّرَ نصيبُ أحدهما فيكونُ الباقي للآخرِ قطعاً،

كما لو قلتَ مثلاً: أعطيتُ إنساناً مالاً مُضاربةً وقلتُ: يا فلانُ هذا المالُ مُضاربةً معكَ ولكَ

رُبْعُ الرِّبْحِ، فمعلومٌ أنَّ الباقي سيكونُ لصاحبِ هذا المالِ قطعاً.

(١) رواه البخاري (٦٧٣٢)، ومسلم (١٦١٥) (٢).

وهنا لما قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿فَلِأُمِّ الْوَدُودِ﴾. وسكتَ عن الأب علمنا أَنَّ له الباقي؛ وذلك لأنَّ الحقَّ المُشْتَرَكَ بين شخصين إذا قُدِّرَ نَصِيبُ أَحَدِهِمَا صَارَ لِلْآخِرِ الباقي. ولكن إن لم يكن له وَلَدٌ وورثته مع أبويه أَحَدٌ فَإِنَّ الْحَكَمَ يَخْتَلِفُ؛ لَأَنَّهُ فَاتَ الشَّرْطُ، وهذا إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْعُمَرِيَّتَيْنِ وهما:

زَوْجٌ وَأُمٌّ وَأَبٌ، وَزَوْجَةٌ وَأُمٌّ وَأَبٌ هاتان هما الْعُمَرِيَّتَانِ وَسُمِيتَا بهذا الاسم لأنَّ أَوَّلَ مَنْ قَضَى بهما هو عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ^(١).

فالمسألة الأولى هي: زوجٌ وأمٌّ وأبٌ: فللزوجة النصف، ويبقى معنا نصفٌ فهذا النصفُ نَصِيبُ الْأُمِّ وَالْأَبِ وقد علمنا أَنَّ الْأُمَّ وَالْأَبَ إذا اجتمعا في نَصِيبٍ صَارَ لِلْأُمِّ ثُلُثٌ وهذا النَصِيبُ، فنقول: لِلْأُمِّ الثُلُثُ والباقي للأب، وهذا في غاية ما يكون من القياس.

الْعُمَرِيَّةُ الثانية: هلك عن زوجة وأمٌّ وأبٌ: ميراث الزوجة الرُّبْعُ وبقي ثلاثة أرباعٍ مشتركة بين الْأُمِّ وَالْأَبِ فيكون لِلْأُمِّ الثُلُثُ بعد فرض الزوجة والباقي للأب، وهذه هي الحكمة - والله أعلم - في قولِ اللَّهِ تعالى: ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾.

وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾. يعني: إِنْ كَانَ لِلْمَيِّتِ إِخْوَةٌ، والفاءُ هنا تَوْضِيحٌ أَنَّ الْجُمْلَةَ التي بعدها مُفْرَعَةٌ على الجملة التي قبلها وعليه فيكون المعنى: فإذا وَرِثَهُ أَبَوَاهُ، وكان له إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ.

مثاله: هلك عن أمّه وأبيه وأخويه الشَّقِيقِينَ فَلِأُمِّ السُّدُسُ؛ لأنَّ له إِخْوَةً، والباقي للأب، والإخوة لا يرثون مع الأب؛ وهذا هو القولُ الرَّاجِحُ الْمُتَعَيَّنُ بِمُقْتَضَى ظَاهِرِ الْآيَةِ، وهو قولُ الْأُئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ ^(٢)، وخالف في ذلك شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وقال: إِنَّ الْأُمَّ في هذه المسألة تَرِثُ الثُّلُثَ ^(٣)، لأنَّ الإخوة محجوبون، والمحجوب لا يحجب.

ولكن في قوله رَحِمَهُ اللَّهُ نظرٌ؛ وذلك لأنَّ الْآيَةَ ظَاهِرَةٌ جَدًّا في أَنَّ هذه الْجُمْلَةَ مُفْرَعَةٌ على ما

(١) انظر: «الكافي في فقه الإمام أحمد» (٢/ ٥٢٨)، و«المبدع» (٦/ ١٢٨)، و«الإنصاف» (٧/ ٣٠٨)، و«الميراث في الشريعة الإسلامية» (ص ٣٤٤).

(٢) انظر: «المغني» (٩/ ١٨-١٩)، و«الاستذكار» (١٥/ ٤٠٨).

(٣) «الاختيارات» (ص ٢٨٤).

سَبَقَ فَلَوْ قَالَ **وَعَلَى**: وَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ، لَكَانَ هُنَاكَ احْتِمَالٌ لِمَا قَالَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ، لَكِنَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿فَإِنْ كَانَ﴾ فَالْجُمْلَةُ مَفْرَعَةٌ عَلَى مَا قَبْلَهَا.

وَعَلَى هَذَا فَنَقُولُ: إِنَّ الْقَوْلَ الرَّاجِحَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ عَامَةُ الْأُمَّةِ وَهُوَ: أَنَّ الْإِخْوَةَ يَحْجِبُونَ الْأُمَّ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى الشُّدُسِ وَإِنْ لَمْ يَرْتَوْا.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: الْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ لِلْمَيِّتِ إِخْوَةٌ سَيُنْفَقُ الْأَبُّ عَلَى هَؤُلَاءِ الْإِخْوَةَ لِأَنَّهُمْ أَبْنَاؤُهُ فَيَحْتَاجُ إِلَى مَالٍ أَكْثَرَ.

وَلَكِنْ نَقُولُ: هَذَا مَنْقُوصٌ بِمَا لَوْ كَانَ الْإِخْوَةُ مِنَ الْأُمَّ؛ فَلَوْ كَانَ الْإِخْوَةُ مِنَ الْأُمَّ فَإِنَّ الْأَبَّ لَا يُنْفَقُ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ أَوْلَادُ الْأَبَاعِدِ.

ثُمَّ هُوَ مَنْقُوصٌ أَيْضًا بِمَا إِذَا كَانَ الْإِخْوَةُ أَغْنِيَاءَ؛ فَإِنَّ الْأَبَّ لَنْ يُنْفَقَ عَلَيْهِمْ لَغْنَاهُمْ. لَكِنْ نَقُولُ: لَا حَاجَةَ إِلَى التَّعْلِيلِ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ إِذَا نُقِضَتْ فَقَدْ بَطُلَتْ.

بَلْ نَقُولُ: إِنَّ مَسَائِلَ الْمَوَارِيثِ قَطَعَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا دُخُولَ الْعَقْلِ فَقَالَ: ﴿وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةٌ مِنْ اللَّهِ﴾ وَقَالَ فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾ وَقَالَ فِي الثَّلَاثَةِ: ﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ [النِّسَاءُ: ١١٧٦]. فَنَحْنُ إِنْ وَجَدْنَا عِلَّةً ظَاهِرَةً فَذَلِكَ الْمَطْلُوبُ، وَإِنْ لَمْ نَجِدْ فَلَا حَاجَةَ أَنْ نُعَلِّلَ بِعِلَلٍ تَكُونُ مَنْقُوضَةً؛ لِأَنَّكَ إِذَا عَلَلْتَ بِعِلَّةٍ يَنْقُضُهَا الْخَصْمُ خَصِمْتَ، وَلِهَذَا يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ عِنْدَ الْمُنَازَعَةِ أَنْ يَتَجَنَّبَ التَّعْلِيلَ بِمَا يُمْكِنُ أَنْ يُنْقَضَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا نَقَضَ الْخَصْمُ عَلَيْكَ ضَعُفَ جَانِبُكَ.

إِذَا فَالْخِلَاصَةُ: أَنَّ الْأُمَّ صَارَ لَهَا الشُّدُسُ مَعَ وَجُودِ الْوَلَدِ، وَكَذَا مَعَ وَجُودِ جَمْعٍ مِنَ الْإِخْوَةِ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْأُمِّ الشُّدُسُ﴾ [النِّسَاءُ: ١١]. وَلَهَا الثَّلَاثُ بِشَرَطَيْنِ: الْأَوَّلُ: أَلَا يَكُونَ لَهُ إِخْوَةٌ.

وَالثَّانِي: أَلَا يَرْتَهُ سِوَى أَبِيهِ.

وَلِهَذَا قَالَ الْفَرَضِيُّونَ: إِنَّ الْأُمَّ تَرِثُ الثَّلَاثَ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ: أَلَا يَكُونَ هُنَاكَ فَرْعٌ وَارِثٌ، وَلَا عَدَدٌ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ، وَأَلَا تَكُونَ الْمَسْأَلَةُ إِحْدَى الْعُمَرِيَّتَيْنِ.

ثُمَّ قَالَ **وَعَلَى** بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْفَرَائِضَ وَمَا يَلْحَقُهَا مِنَ التَّعْصِيبِ: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النِّسَاءُ: ١١]. وَقَوْلُهُ: ﴿يُوصِي بِهَا﴾ أَيُّ: الْمَيِّتِ؛ يَعْنِي: أَنَّ هَذَا الْمِيرَاثَ يَكُونُ مِنْ بَعْدِ الْوَصِيَّةِ، وَعَلَى هَذَا فَإِذَا أَوْصَى الْمَيِّتُ بِشَيْءٍ فَإِنَّا نَقْدُرُهُ مَعْدُومًا مِنَ الْهَالِ، وَنَجْعَلُ الْقِسْمَةَ

بعدَ خُصْمِ الوصية، وظاهرُ الآيةِ عمومُ الوصية؛ أي: أَنَّ الوصية تُقدَّمُ على الميراثِ فَلْتَأْمُ كُثُرَتْ، ولكن هذا الإطلاَقُ قد قَيَّدَتْهُ السُّنَّةُ بقيدَين:

القيدُ الأوَّلُ: أَلَّا تَزِيدَ الوصيةُ على الثُلثِ ^(١).

والقيدُ الثاني: أَلَّا تَكُونَ لَوَارِثٍ ^(٢) ومعلومٌ أَنَّ السُّنَّةَ تَقْيِدُ القرآنَ، وتخصّصه، وتُبَيِّنُ مُجْمَلَهُ.

❖ قوله: «مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ» يُشْتَرَطُ في هذه الوصية شرطان: أَنْ تَكُونَ مِنَ الثُّلُثِ

فأقل، وأَلَّا تَكُونَ لَوَارِثٍ.

❖ قَالَ: «أَوْ دَيْنٍ»؛ أي دينٍ في ذِمَّةِ المَيِّتِ، والدَّيْنُ ليس هو المفهوم عند العامة،

وهو ما أَخَذَ على سبيلِ التَّوَرُّقِ فقط، بل الدَّيْنُ يشملُ كُلَّ ما ثَبَتَ في ذِمَّةِ المَيِّتِ من قرضٍ أو

ثمنٍ مَبِيعٍ، أو أَجْرَةِ بَيْتٍ، أو ضَمَانٍ مُتَلَفٍ، أو أي شيء يَثْبُتُ في ذِمَّتِهِ فهو دَيْنٌ.

إِذَا: الميراثُ مسبوقٌ بشيئين: الوصية والدَّيْنُ. ولكن يبقى النَّظَرُ في التَّرتيبِ بين الوصية

والدَّيْنِ، وإيهما يُقدَّمُ.

الذي يُقدَّمُ هو الدَّيْنُ للدليل والتعليل.

أما الدليل: فَإِنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالْأَيِّ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ ^(٣).

وأما التعليل: فَلَأَنَّ الدَّيْنَ واجبٌ، والوصية تبرُّعٌ؛ يعني: تطوُّعٌ، ومعلومٌ أَنَّ الواجبَ

أهمُّ مِنَ التَّبَرُّعِ، والتَّطَوُّعِ، فلذلك قُدِّمَ الدَّيْنُ على الوصية.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا قُدِّمَ اللهُ الوصيةَ على الدَّيْنِ؟

فالجوابُ: أَنَّ الوصيةَ قُدِّمَتْ على الدَّيْنِ في الذِّكْرِ لا في الحُكْمِ؛ لِأَنَّ «أَوْ» لا تقتضي

(١) يشير الشيخ رحمته الله إلى ما رواه البخاري (٤٤٠٩)، ومسلم (١٦٢٨) (٥)، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه. قال: عادي رسول الله ﷺ.... الحديث، وفيه: «أفأتصدق بثلثي مالي؟ قال: «لا» قال: قلت: أفأتصدق بشطره؟ قال: «لا، الثلث والثلث كثير».

(٢) يشير الشيخ رحمته الله إلى ما رواه أحمد (٢٦٧/٥) (٢٢٢٩٤)، وأبو داود (٢٨٧٠)، والترمذي (٢١٢٠)، وابن ماجه (٢٧١٣) عن أبي أمامة رضي الله عنه سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقِّ حَقَّهُ فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ»، قال الشيخ الألباني رحمته الله في تعليقه على سنن أبي داود: حسن صحيح.

(٣) رواه أحمد (١٣١/١) (١٠٩١)، والترمذي (٢٠٩٤)، وابن ماجه (٢٧١٥)، وقال الشيخ الألباني رحمته الله في تعليقه على سنن ابن ماجه: حسن.

الترتيب، فالظاهر من قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ﴾ إِنَّ كَانَ هُنَاكَ وَصِيَّةٌ، ﴿أَوْ دَيْنٍ﴾ إِنَّ كَانَ هُنَاكَ دَيْنٌ، فَلَا تَكُونُ الْآيَةُ دَالَّةً عَلَى اجْتِمَاعِهِمَا، وَلَيْسَ فِيهَا تَرْتِيبٌ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّ هَذَا يَرُدُّ عَلَى مَا قُلْنَا مِنْ أَنَّ الْمُقَدَّمَ الْوَصِيَّةُ.

وَلَكِنْ هَلْ هُنَاكَ فَائِدَةٌ مِنْ تَقْدِيمِهَا، وَلَوْ ذِكْرًا، لَا حُكْمًا؟

يَقُولُ الْعُلَمَاءُ: نَعَمْ، فِيهَا فَائِدَتَانِ:

الْأُولَى: أَنَّ الدَّيْنَ لَهُ مُطَالِبٌ، بِخِلَافِ الْوَصِيَّةِ فَإِنَّ الْمَوْصَى لَهُ قَدْ لَا يَعْلَمُ بِالْوَصِيَّةِ، وَلَا يُطَالِبُ بِهَا.

وَالثَّانِيَةُ: أَنَّ الدَّيْنَ وَاجِبٌ يَهُونُ عَلَى الْوَرِثَةِ أَنْ يَقُومُوا بِهِ، وَأَمَّا الْوَصِيَّةُ فَإِنَّهَا تَبْرَعُ فَرِيحًا يَتَبَاطَأُ الْوَرِثَةُ فِي تَنْفِيزِهَا فَلِهَذَا قُدِّمَتْ ذِكْرًا لَا حُكْمًا.

❖ ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا﴾. نَعَمْ الْأَبَاءُ لَا نَدْرِي أَيُّهُمْ أَقْرَبُ نَفْعًا، وَالْأَبْنَاؤُ كَذَلِكَ لَا نَدْرِي أَيُّهُمْ أَقْرَبُ نَفْعًا، فَلَا نَدْرِي هَلْ هُوَ الْإِبْنُ الْأَكْبَرُ أَوِ الْاَوْسَطُ أَوِ الْأَصْغَرُ، وَكَذَلِكَ الْأَبُّ مَعَ الْأَبْنَاؤِ لَا نَدْرِي أَيُّضًا أَيُّهُمْ أَقْرَبُ نَفْعًا. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى جَهْلِ الْإِنْسَانِ الْجَهْلَ السَّحِيقَ، فَإِذَا كَانَ لَا يَدْرِي عَنْ أَبِيهِ وَابْنِهِ أَيُّهُمَا أَقْرَبُ إِلَيْهِ نَفْعًا، أَوْ عَنْ أَبْنَائِهِ، أَوْ عَنْ آبَائِهِ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى جَهْلِهِ الْعَمِيقِ إِذْ كَيْفَ يَكُونُ أَقْرَبُ النَّاسِ إِلَيْكَ وَلَا تَدْرِي أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكَ نَفْعًا.

❖ ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَرِيضَتُكُمْ رَبِّكَ اللَّهُ﴾. يَعْني: أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ ذَلِكَ فَيَجِبُ إِصْلَاحُهَا إِلَى أَهْلِهَا، وَمِنْ هَذَا الْحُكْمِ أَخَذْنَا أَنَّ تَعَلَّمَ عِلْمَ الْفَرَائِضِ فَرِيضَةٌ وَلَكِنَّهُ فَرَضَ كِفَايَةً، وَوَجْهَ ذَلِكَ: أَنَّهُ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ، فَإِذَا كَانَ اللَّهُ فَرَضَ عَلَيْنَا أَنْ نُقَسِّمَ الْمَالَ كَمَا قَالَ فَإِنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْنَا أَنْ نَتَعَلَّمَ كَيْفِيَّةَ هَذِهِ الْقِسْمَةِ.

❖ ثُمَّ قَالَ ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ «عَلِيمًا»؛ يَعْلَمُ أَيُّهُمَا أَقْرَبُ نَفْعًا أَبَاؤُنَا أَمْ أَبْنَاؤُنَا، وَيَعْلَمُ الْمُنَاسِبَ فِي الْأَحْكَامِ. «حَكِيمًا»؛ يَضَعُ الْأَشْيَاءَ فِي مَوَاضِعِهَا، وَخَتَمَ هَذِهِ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ بِالْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ مِنْ أَنْسَبِ مَا يَكُونُ؛ لِأَنَّ الْمَقَامَ يَقْتَضِي عِلْمًا بِالْاِسْتِحْقَاقِ، وَيَقْتَضِي الْحِكْمَةَ فِي وَضْعِ الْحَقِّ فِي نِصَابِهِ، وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾.

وَهَذِهِ الْآيَةُ تَعْتَبَرُ بِأَبِ مِيرَاثِ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ.

❖ ثُمَّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾. اللَّامُ هُنَا لِلتَّمْلِيكِ؛

أي: لكم نصف ما ترك أزواجكم من كل ما يُمَوَّل، ومن كل اختصاص، ومن كل حق. فأما قولنا: من كل ما يُمَوَّل: فهو ما يقع عليه عقد الشراء والبيع. وأما قولنا: ومن كل اختصاص فكالذي يختص به صاحبه ولكن لا يقع عليه البيع والشراء كالكلاب المَعْلَمَة.

وأما قولنا: ومن كل حق فمحقق الشفعة مثلاً.

وقوله: ﴿أَزْوَاجُكُمْ﴾. أزواج جمع زوج، والمراد به: من النساء، والدليل: أن المراد به من النساء قوله: ﴿وَلَكُمْ﴾ فالخطاب هنا للذكور. ثم قال: ﴿إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ وَلَدٌ﴾ يعني: إن لم يوجدَ لهم ولد، والمراد بالولد هنا الذكر، أو الأنثى.

﴿فَإِنْ كَانَ لَهُمْ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَ﴾. وكلمة ولِد في الجملتين نكرة في سياق الشرط، فتكون عامة للواحد والاثنين، وتكون كذلك عامة لولِد الصُّلب، وولِد صُلب الصُّلب من أولاد الأبناء، وإن نزلوا. يقولون: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُمْ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يَوْصِيهِ بِهَا أَوْ ذَرِيَّتِهِ﴾. سبق الكلام على هذه الجملة.

ثم قال: ﴿وَلَهُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يَوْصِيهِ بِهَا أَوْ ذَرِيَّتِهِ﴾. وهذه الآية أيضاً نقول فيها كما سبق في إرث الأزواج من زوجاتهم، إلا أن الحال التي يكون فيها للزوج الربع يكون للزوجة الثمن، والحال التي يكون للزوج النصف يكون للزوجة الربع.

وعموماً قوله «ولد» في الموضعين تشمل الولد من نفس الميت، أو من غيره، فلو كان للزوجة التي ماتت ولدٌ من غير الزوج الذي يرثها فالحكم لا يختلف بين أن يكون من زوج سابق، أو يكون من الزوج الذي ماتت في حباله.

وكذلك الزوج إذا مات فلا فرق بين أن يكون الأولاد الذين خلف من هذه المرأة التي ورثته، أو من امرأة أخرى، فالولد يُعتبر بالميت؛ لأن الباقي المرأة فترث الزوج، فإذا مات الزوج وليس له أولاد، وللمرأة أولاد فإنها ترث الربع، فالمعتبر الميت، ولهذا قال تعالى: ﴿إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ﴾.

﴿ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَلِنْ كَاتِ رَجُلٍ يُوْرُثُ كَلَلَةً أَوْ أَمْرَةً»﴾. أي: إِنْ كَانَ رَجُلٌ أَوْ
 أَمْرَةً إِرْثُهُمَا كَلَلَةً، لَكِنْ قَدَّمَ الْخَبَرَ فَقَالَ: «وَلِنْ كَاتِ رَجُلٍ يُوْرُثُ كَلَلَةً» يَعْنِي: يَكُونُ
 إِرْثُهُ بِالْكَلَالَةِ، وَالْكَلَالَةُ هِيَ: الْحَوَاشِي؛ مَأْخُوْذَةٌ مِنَ الْإِكْلِيلِ، وَهُوَ: الشَّيْءُ الْمَحِيْطُ بِالشَّيْءِ.
 ﴿قَالَ تَعَالَى: «يُوْرُثُ كَلَلَةً أَوْ أَمْرَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَجِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ
 كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ»﴾. وَهَؤُلَاءِ هُمُ الْإِخْوَةُ مِنَ الْأُمِّ بِالتَّفَاقِ^(١)؛
 يَعْنِي: إِذَا مَاتَ إِنْسَانٌ عَنْ إِخْوَةٍ مِنَ الْأُمِّ، وَإِرْثُهُ كَلَالَةً؛ أَي: لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَا وَالِدٌ. يَعْنِي: لَيْسَ
 لَهُ أَبٌ وَلَا جَدٌّ، وَلَيْسَ لَهُ ابْنٌ وَلَا بِنْتُ وَلَا ابْنُ بِنْتٍ، وَلَا ابْنُ ابْنٍ وَلَا بِنْتُ ابْنٍ، فَهَذَا هُوَ الَّذِي
 يُوْرُثُ كَلَلَةً فَالْكَلَالَةُ مَنْ لَيْسَ يَرِثُهُ وَلَدٌ وَلَا وَالِدٌ لَهُ إِخْوَةٌ مِنَ الْأُمِّ فَلِلْوَاحِدِ السُّدُسُ،
 وَلِلْأُتْنَيْنِ فَالْأَكْثَرُ الثُّلُثُ، وَلِهَذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَلِكُلِّ وَجِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ
 ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ».

وَيَسْتَفَادُ مِنَ الْآيَةِ الْكَرِيْمَةِ أَنَّ الْأَخْتَ وَالْأَخَ مِنَ الْأُمِّ سَوَاءٌ فِي الْمِيرَاثِ، فَلَا يُفْضَلُ الْأَخُ
 عَلَى الْأَخْتِ، بِخِلَافِ الْأَشْقَاءِ، أَوْ لِأَبٍ؛ فَإِنَّ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حِظِّ الْأُنثِيَيْنِ؛ لِأَنَّ إِرْثَ الْإِخْوَةِ مِنَ
 غَيْرِ الْأُمِّ يَكُونُ بِالتَّعْصِيْبِ، وَإِرْثَ الْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ يَكُونُ بِالْفَرْضِ، فَلهَذَا كَانَ ذِكْرُهُمْ
 وَأَتْنَاهُمْ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ.

فَإِذَا هَلَكَ عَنْ أَخٍ مِنْ أُمٍّ وَعَمٍّ، صَارَ لِلْأَخِ مِنَ الْأُمِّ السُّدُسُ.

وَإِذَا هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ أَخَوَيْنِ وَعَمٍّ فَلِلْأَخَوَيْنِ الثُّلُثُ.

وَإِذَا هَلَكَ عَنْ أَخٍ مِنْ أُمٍّ وَأَخْتٍ مِنْ أُمٍّ وَعَمٍّ فَلَهُمَا الثُّلُثُ.

وَإِذَا هَلَكَ عَنْ أَرْبَعَةِ إِخْوَةٍ مِنْ أُمٍّ وَعَمٍّ فَلَهُمُ الثُّلُثُ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ
 ذَلِكَ» أَي: مِنْ أَتْنَيْنِ ﴿فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾.

﴿وَفِي قَوْلِهِ: «شُرَكَاءُ»﴾. دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الشَّرِيكََةَ الْمَطْلُوقَةَ تُحْمَلُ عَلَى التَّسَاوِي، فَلَوْ

وَهَبْتُ رَجُلًا وَأَمْرَةً شَيْئًا وَقُلْتُ: هَذَا لَكُمَا، أَتَمَّا شَرِيكَانِ فَإِنَّهُ يَكُونُ بَيْنَهُمَا نَصْفَيْنِ.

﴿ثُمَّ قَالَ: «مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِي يُوصِي بِهَا أَوْ دِيْنِي»﴾. يَعْنِي: أَنَّ هَذَا الْمِيرَاثَ يَكُونُ مِنْ بَعْدِ

الْوَصِيَّةِ أَوْ الدِّيْنِ، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ الدِّيْنَ مَقْدَّمٌ عَلَى الْوَصِيَّةِ، وَسَبَقَ بَيَانُ وَجْهِ ذِكْرِ الْوَصِيَّةِ قَبْلَ

(١) «الإجماع» لابن المنذر (ص ٨٢) (٢٩٥)، و«الإقناع في مسائل الإجماع» لابن القطان (٩٤/٢) (٢٦٨٠).

الدِّينِ فِي الْآيَاتِ.

﴿ثُمَّ قَالَ ﷺ﴾ «غَيْرَ مُضَارٍّ» . يَغْنِي: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْوَصِيَّةِ أَلَّا يَكُونَ فِيهَا مُضَارَّةٌ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا مُضَارَّةٌ؛ وَهِيَ الَّتِي تَزِيدُ عَلَى الثَّلَاثِ فَإِنَّهَا تُمْنَعُ. فُلُو أَوْصَى الْمَيِّتُ بِأَكْثَرِ مِنَ الثَّلَاثِ مَثَلًا، لَمْ يَنْفَذْ إِلَّا الثَّلَاثُ قَطْ، وَمَا زَادَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يَنْفَذُ. ﴿ثُمَّ قَالَ:﴾ «وَصِيَّةٌ مِنَ اللَّهِ» . قَوْلُهُ: ﴿وَصِيَّةٌ﴾ مُصَدِّرٌ حَذَفَ عَامِلَهُ، أَي: أَوْصِيَكُمْ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ، وَحَذَفُ عَامِلِ الْمَصْدَرِ أُبْلَغُ مِنْ ذِكْرِهِ. ﴿وَقَوْلُهُ:﴾ «مِنَ اللَّهِ» . يَغْنِي: أَنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي أَوْصَانَا بِهَذَا، وَبِهِ نَعْرِفُ أَنَّ اللَّهَ أَرْحَمُ بَنَاءٍ مِنْ أَقَارِبِنَا، كَمَا هُوَ أَرْحَمُ بَنَاءٍ مِنْ آبَائِنَا وَأُمَّهَاتِنَا، قَالَ فِي الْآيَةِ الْأُولَى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ . وَهَذَا يَقُولُ ﷺ وَتَبَارَكَ اسْمُهُ: ﴿وَصِيَّةٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ أَي: ذُو عِلْمٍ وَحِلْمٍ، وَمِنْ حِلْمِهِ ﷺ أَنَّهُ قَرَضَ لِكُلِّ أَحَدٍ مَا يَسْتَحِقُّهُ. ﴿وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى بَعْدَ تِلْكَ الْآيَةِ، وَلَكِنَّ الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَذْكُرْهَا، وَيَا لَيْتَهُ ذَكَرَهَا:﴾ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ ﴿.

الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: ﴿تِلْكَ﴾ هُوَ مَا سَبَقَ مِنْ قِسْمَةِ الْمَوَارِيثِ ﴿حُدُودُ اللَّهِ﴾ أَيِ الَّتِي حَدَّدَهَا.

﴿ثُمَّ قَالَ:﴾ «وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ» (١٣) وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ (١٤) . وَفِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَبَدًا أَنْ يُزَادَ الْوَارِثُ عَمَّا قَرَضَ اللَّهُ لَهُ، وَيُؤْخَذُ مِنْهَا تَحْرِيمُ الْوَصِيَّةِ لِلْوَارِثِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَوْصَى لِلْوَارِثِ لَتَعَدَّى الْحُدُودَ، وَقَدْ جَاءَتِ السُّنَّةُ مُصَرِّحَةً بِذَلِكَ، فِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ» (١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٧٢٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ قَالَ: سَمِعْتُ

جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: مَرَضْتُ فَعَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَهُمَا مَاشِيَانِ، فَأَتَيَانِي وَقَدْ أَغْمِيَ عَلَيَّ، فَتَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَبَّ عَلَيَّ وَضُوءَهُ، فَأَقْفُتُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ أَضْنَعُ فِي مَالِي؟ كَيْفَ أَقْضِي فِي مَالِي فَلَمْ يُجِبْنِي بِشَيْءٍ حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ الْمَوَارِيثِ ^(١).
هذا الحديث فيه: بيان مشروعية زيارة المريض، ولكن هل فيه دليل على أنه يُشْرَعُ أَنْ تكون العيادة ماشياً؟

الجواب: يُحْتَمَلُ هذا وهذا، ولكن لا شك أَنَّ الذي يعودُ المريضَ ماشياً أكثرُ احتساباً - فيما يبدو - من الذي يعودُ المريضَ راكباً.
وفيه: دليلٌ على بركة آثارِ النبي ﷺ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ لما تَوَضَّأَ وَصَبَّ عليه وَضُوءَهُ أَفَاقَ، ولكن هل يتأتَّى ذلك لِغَيْرِهِ؟

الجواب: لا؛ التبرُّكُ بالآثارِ مِنْ عَرَقٍ أَوْ ثَوْبٍ أَوْ فَضْلٍ وَضُوءٍ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ خَاصٌّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ لا يشاركه أَحَدٌ فيه، ودليلٌ هذا أَنَّ الصحابةَ لم يستعملوه مع بعضهم؛ فلم يتبركوا بآثارِ أَبِي بَكْرٍ وَلَا عُمَرَ وَلَا عُمَانَ وَلَا عَلِيٍّ، وَإِذَا لم يتبركوا مع قيامِ السببِ عُلِمَ أَنَّهُ ليسَ بمشروع.

وفي هذا الحديثِ دليلٌ على أَنَّ آيَاتِ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ مِنْهَا مَا يَكُونُ لَهُ سَبَبٌ، وَمِنْهَا مَا لَا يَكُونُ لَهُ سَبَبٌ، وَكُلُّ آيَةٍ فِيهَا: ﴿يَسْتَلُونَكَ﴾ فَإِنْ لَهَا سَبَبٌ؛ لِأَنَّ سَبَبَهَا سَوَالٌ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٢- بَابُ تَعْلِيمِ الْفَرَائِضِ.

وَقَالَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ: تَعَلَّمُوا قَبْلَ الظَّانِّينَ، يَغْنِي: الَّذِينَ يَتَكَلَّمُونَ بِالظَّنِّ ^(٢).
٦٧٢٤ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا وَهْبٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ، وَلَا تَحَسَّسُوا، وَلَا

(١) ورواه مسلم (١٦١٦) (٧).

(٢) علقه البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٤/١٢). قال الحافظ ابن حجر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «الفتح» (٤/١٢): هذا الأثر لم أظفر به موصولاً.

تَجَسَّسُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا»^(١).

❖ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي التَّرْجَمَةِ: «بَابُ تَعْلِيمِ الْفَرَانِضِ». ثُمَّ ذَكَرَ الْأَثَرُ عَنْ عُقْبَةَ أَنَّهُ قَالَ: «تَعَلَّمُوا قَبْلَ الظَّانِّينَ الَّذِينَ يَتَكَلَّمُونَ بِالظَّنِّ». ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ لَيْسَ عِنْدَهُمْ عِلْمٌ، فَهُمْ يَتَخَبَّطُونَ فِي دِينِ اللَّهِ، وَفِي هَذَا حُتٌّ عَلَى تَعَلُّمِ الْعِلْمِ وَلَا سِيَّامًا إِذَا كَثُرَ الظَّانُّونَ، كَمَا قَالَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَإِنَّ هَذَا يَطْلُبُ مِنَّا أَنْ نُرَازِكَ عَلَى تَعَلُّمِ الْعِلْمِ، حَتَّى تَرَسَّخَ الْعِلْمُ فِي أَذْهَانِنَا لِثَلَايَا دَوْرِ الظَّانِّينَ.

❖ ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثًا: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ». وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ». أَيُّ: أَحْذَرُكُمْ مِنَ الظَّنِّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ الظَّنَّ حَدِيثُ النَّفْسِ، يَقَالُ: يَظُنُّ فُلَانٌ فِي فُلَانٍ كَذَا فَهَذَا حَدِيثُ النَّفْسِ، فَهُوَ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ.

وَلْيُعَلِّمْ أَنَّ بَعْضَ الظَّنِّ يَكُونُ إِثْمًا إِذَا لَمْ يُتَيْنِ عَلَى قَرَائِنَ، وَأَمَّا مَا بُنِيَ عَلَى قَرَائِنَ ظَاهِرَةٍ فَلَيْسَ بِإِثْمٍ.

❖ وَقَالَ: «وَلَا تَحَسَّسُوا وَلَا تَجَسَّسُوا». التَّحَسُّسُ أَيْ بَلَّغَ مِنَ التَّحَسُّسِ لِأَنَّ فِيهِ زِيَادَةً أَلَّا وَهِيَ النِّقْطَةُ الَّتِي فِي الْجِيمِ، وَيُقَالُ: إِنَّ زِيَادَةَ الْمَبَانِي تَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْمَعَانِي.

❖ وَقَوْلُهُ: «وَلَا تَبَاغَضُوا». أَيُّ: لَا يَبْغِضُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا.

❖ وَقَوْلُهُ: «لَا تَدَابَرُوا». أَيُّ: لَا تَدَابَرُوا فِي الْقُلُوبِ، وَلَا فِي الْأَجْسَادِ أَيْضًا، وَلِهَذَا لَيْسَ مِنَ الْأَدَبِ أَنْ تَجْلِسَ وَالنَّاسُ وَرَاءَكَ، حَتَّى أَتَى جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ جَلَسَ وَسَطَ الْحَلْقَةِ»^(٢). وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَسْتَدْبِرُ النَّاسَ، فَلَيْسَ مِنَ الْأَدَبِ أَنْ تُلْقِيَ ظَهْرَكَ إِلَى النَّاسِ.

كَمَا أَنَّ الْحَدِيثَ يَشْمَلُ أَيْضًا تَدَابُرَ الْقَلْبِ بِحَيْثُ يَكُونُ قَلْبُ هَذَا إِلَى هَذَا، وَقَلْبُ هَذَا إِلَى هُنَاكَ: مُخْتَلِفًا. فَإِنَّ ذَلِكَ خِلَافُ الْأَدَبِ الْإِسْلَامِيَّةِ.

❖ قَوْلُهُ: «وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا». قَوْلُهُ: «عِبَادَ» يَجُوزُ أَنْ نُعَرِّبَهَا مَنَادَى وَيَكُونُ الْمُرَادُ كُونُوا: يَا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا، أَوْ كُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا يَعْنِي كُونُوا عِبَادًا لِلَّهِ إِخْوَانًا فِيمَا بَيْنَكُمْ فَالْوَجْهَانِ جَائِزَانِ، الْمَهْمُ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَمَرَنَا أَنْ نَكُونَ إِخْوَانًا.

(١) ورواه مسلم (٢٥٦٣) (٢٨).

(٢) رواه أحمد (٣٩٨/٥) (٢٣٣٧٦)، وأبو داود (٤٨٢٦)، والترمذي (٢٧٥٣). وقال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ

في تعليقه على سنن أبي داود: ضعيف.

❖ قوله: «ولا تحسّسوا». بالحاء المهملة، «ولا تجسّسوا» بالجيم، ما تطلبه لغيرك، والأول ما تطلبه لنفسك، أو بالجيم البحث عن بواطن الأمور، وأكثر ما يقال في الشرّ، أو بالجيم في الخير، وبالحاء في الشرّ، أو معناهما واحد وهو: تطلب الأخبار. اهـ.
قال الحافظ في «الفتح» (٤٨٢/١٠):

❖ قوله: «ولا تحسّسوا ولا تجسّسوا». إحدى الكلمتين بالجيم والأخرى بالحاء المهملة، وفي كل منهما حذف إحدى التاءين تخفيفاً وكذا في بقية المناهي التي في حديث الباب، والأصل: «تتجسّسوا» قال الخطابي: معناه: لا تبحثوا عن عيوب الناس، ولا تتبعوها، قال الله تعالى حاكياً عن يعقوب عليه السلام: ﴿أَذْهَبُوا فَتَحَسَّسُوا مِنْ يُوْثُفَ وَأَخِيهِ﴾ [يوسف: ٨٧]. وأصل هذه الكلمة التي بالمهملة من الحاسة، إحدى الحواس الخمس، والجيم من الجس بمعنى اختبار الشيء باليد وهي إحدى الحواس، فتكون التي بالحاء أعظم.

وقال إبراهيم الحربي: إنها بمعنى واحد.

وقال ابن الأنباري: ذكر الثاني للتأكيد كقولهم: بُعداً وسخطاً.

وقيل: بالجيم البحث عن عوراتهم، وبالحاء استماع حديث القوم، وهذا رواه الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير -أحد صغار التابعين-.

وقيل: بالجيم البحث عن بواطن الأمور. وأكثر ما يقال في الشرّ، وبالحاء البحث عما يدرك بحاسة العين والأذن. ورجح هذا القرطبي.

وقيل: بالجيم تتبع الشخص لأجل غيره، وبالحاء تتبعه لنفسه. وهذا اختيار ثعلب.

ويستثنى من النهي عن التجسس ما لو تعيّن طريقاً إلى إنقاذ نفس من الهلاك. اهـ.

والظاهر -والله أعلم-: أن التجسس أهون من التجسس، فالتعمق في البحث هذا هو التجسس، والبحث الخفيف هو التجسس. أو يقال: إن التجسس البحث عن الأخلاق الحسنة، والتجسس عن الأخلاق المعنوية؛ لأن التجسس من الحس. يعني مثلاً: تصنّت على حركاتهم، وما الذي يفعلونه.

أما الجس فهو البحث عن الأمور الباطنة يعني مثلاً: يبحث ما هي عقيدته وما هو فكره، وما أشبه ذلك.

فالظاهر -والله أعلم-: أن التجسس هو البحث عن الأشياء الظاهرة المدركة بالحس،

والتجسس يكون عن الأشياء الباطنة المدركة بالجس مثل جس النبض، وما أشبه ذلك.
وإذا قيل: معناهما واحد استرخنا ومناسبة الحديث للترجمة ظاهرة؛ لأن الظن خلاف العلم، وإذا وجد في الحديث أو الآية شاهد واحد فإنه يكفي.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٣- باب قول النبي ﷺ: «لا نورث ما تركنا صدقة».

٦٧٢٥، ٦٧٢٦- حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا هشام، أخبرنا معمر، عن الزهري، عن عروة عن عائشة أن فاطمة والعباس عليهما السلام أتيا أبا بكر يئتمسان ميراثهما من رسول الله ﷺ وهما حينئذ يطلبان أرضيهما من ذلك، وسههما من خير فقال لهما أبو بكر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا نورث ما تركنا صدقة، إنما يأكل آل محمد من هذا المال». قال أبو بكر: والله لا أدع أمراً رأيت رسول الله ﷺ يصنعه فيه إلا صنعته، قال: فهجرته فاطمة فلم تكلمه حتى مات^(١).

قال المؤلف: «باب قول النبي ﷺ: لا نورث، ما تركنا صدقة». قوله: «لا نورث». الضمير يعود إلى الأنبياء كما جاء في لفظ آخر: «إنا معاشر الأنبياء لا نورث»^(٢).

وقوله: «ما تركنا صدقة». ما: اسم موصول مبتدأ، وصدقة خبر المبتدأ، يعني: لا نورث كما يورث غيرنا، فما تركناه من المال فإنه صدقة، أما ما تركه غيرهم فإنه يكون للورثة قال تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾. وما أشبه ذلك.

والحكمة من قوله: «لا نورث ما تركنا صدقة» ظاهرة جداً؛ لأن الأنبياء لو ورثوا لكان يظن الناس أنهم ادعوا النبوة من أجل تكديس الأموال حتى تورث من بعدهم ولكن منع الله تعالى ذلك وجعل ما تركوه صدقة.

(١) ورواه مسلم (١٧٥٩) (٥٢)، (٥٣)، (٥٤).

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (٤٦٣/٢) (٩٩٧٢)، والنسائي في «الكبرى» (٦٣٠٩). وقال الحافظ رحمه الله:

في «تلخيص الحبير» (٣/١٠٠): رواه النسائي في أوائل الفرائض من «السنن الكبرى»، وإسناده

على شرط مسلم. اهـ.

وانظر: «الفتح» (٨/١٢).

وَأَمَّا تَحْرِيفُ الرَّافِضَةِ لِهَذَا الْحَدِيثِ؛ حَيْثُ قَالُوا: إِنَّ مَعْنَى الْحَدِيثِ: لَا نُورَثُ الَّذِي تَرَكَنَاهُ صَدَقَةً، فَحَرَفُوهُ لِفُظًّا لِيُحَرِّفَ مَعْنَى؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا قَالُوا: لَا نُورَثُ الَّذِي تَرَكَنَاهُ صَدَقَةً؛ يَعْزِي: لَا نُورَثُ فِي الَّذِي تَرَكَنَاهُ صَدَقَةً، بَلْ يُتَصَدَّقُ بِهِ، فَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَأَيْنَ خَصِيصَةُ الْأَنْبِيَاءِ. إِذْ أَنَّ كُلَّ مَا يَتْرُكُهُ الْإِنْسَانُ صَدَقَةً فَإِنَّهُ لَا يُورَثُ وَيُتَصَدَّقُ بِهِ إِذَا خَرَجَ مِنَ الثَّلَاثِ، فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهِمْ فَرْقٌ.

ثُمَّ إِنَّ هَذَا التَّحْرِيفَ مُخَالَفٌ لِمَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ رضي الله عنهم، وَلَا شَكَّ أَنَّ فَهْمَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِمْ أَسَدٌ مِنْ فَهْمٍ هَؤُلَاءِ، وَأَمَّا مَا جَرَى لِفَاطِمَةَ رضي الله عنها، فَإِنَّهُ مِنَ الْجِتْهَادِ الَّذِي نَرْجُو اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَعْفوَ عَنْهَا فِيهِ، حَيْثُ هَجَرَتْ أَبَا بَكْرٍ رضي الله عنه وَلَيْسَ أَهْلًا أَنْ يُهَجَرَ؛ لِأَنَّهُ خَلِيفَةُ أَبِيهَا، وَلَكِنْ هَذَا مِنَ الْجِتْهَادِ الَّذِي إِنْ أَصَابَتْ فِيهِ فَلَهَا أَجْرَانِ وَلَوْ أَخْطَأَتْ فَلَهَا أَجْرٌ وَاحِدٌ، وَنَحْنُ نُسْهِدُ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ وَجَمِيعَ خَلْقِهِ أَنَّ الصَّوَابَ مَعَ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه، وَمَعَ بَقِيَّةِ الصَّحَابَةِ.

وَأَتَى بِهِ الْمُؤَلَّفُ رحمته الله هُنَا فِي كِتَابِ الْفَرَائِضِ لِيُبَيِّنَ أَنَّ آيَاتِ الْفَرَائِضِ الْعَامَةِ مَخْصُوصَةٌ بِأَنَّ مَا تَرَكَهُ النَّبِيُّ ﷺ لَا يُورَثُ كَمَا يُورَثُ سَائِرُ النَّاسِ، فَيَكُونُ هَذَا مِنْ بَابِ تَخْصِيصِ الْكِتَابِ بِالسُّنَّةِ.

وَتَخْصِيصُ الْكِتَابِ بِالسُّنَّةِ كَثِيرٌ فَلَيْسَ غَرِيبًا أَنْ تَرِدَ النُّصُوصُ عَامَةً فِي الْقُرْآنِ ثُمَّ تُخَصِّصُهَا السُّنَّةُ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْمُؤَلَّفُ حَدِيثَ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ فَاطِمَةَ وَالْعَبَّاسَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَتَيَا أَبَا بَكْرٍ. وَقَوْلُهُ: «عَلَيْهَا السَّلَامُ». هَذَا لَعَلَّهُ مِنَ النُّسَاخِ، وَلَيْسَ مِنَ الْبُخَارِيِّ رحمته الله؛ لِأَنَّ قَوْلَ ﷺ أَفْضَلُ مِنْ قَوْلِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ؛ لِأَنَّ الرِّضَا فِيهِ سَلَامٌ وَزِيَادَةٌ، وَالسَّلَامُ فِيهِ نَفْيُ الْمَكْرُوهِ فَقَطْ، فَالرِّضَا يُنْبِئُ أَمْرًا زَائِدًا عَلَى السَّلَامِ.

قَالَ: «أَتَيَا أَبَا بَكْرٍ يَلْتَمِسَانِ مِيرَاثَهُمَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ لِأَنَّ فَاطِمَةَ بِتَنَّهُ، وَالْعَبَّاسَ عَمَّهُ، وَالْبَنْتُ لَهَا النِّصْفُ، وَالزَّوْجَاتُ - لَوْ فَرِضَ أَنَّهُ يُورَثُ - لَهِنَّ الثُّمْنُ وَالْبَاقِي لِلْعَصْبَةِ، فَالْعَبَّاسُ عَمُّ أَقْرَبُ مِنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَأَوْلَى بِالْمِيرَاثِ لَوْ كَانَ يُورَثُ.

قَوْلُهُ: «وَهُمَا حَيْثُ يَطْلُبَانِ أَرْضَيْهِمَا مِنْ فَدَكٍ وَسَهْمَهُمَا مِنْ خَيْرٍ فَقَالَ لَهَا أَبُو بَكْرٍ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: لَا نُورَثُ مَا تَرَكَنَا صَدَقَةً». يَعْزِي: يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا تَرَكَنَاهُ صَدَقَةً ﷺ.

ثُمَّ قَالَ: «إِنَّمَا يَأْكُلُ آلُ مُحَمَّدٍ مِنْ هَذَا الْهَالِ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَاللَّهِ لَا أَدْعُ أَمْرًا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُهُ فِيهِ إِلَّا صَنَعْتُهُ». فَشَهِدَ ﷺ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَا نَعَلِمُ أَنَّهُ صَادِقٌ فِيهِ بِأَنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَا يُورَثُونَ، وَأَنَّ مَا تَرَكَهُ صَدَقَةٌ، ثُمَّ أَقْسَمَ أَلَّا يَتَجَاوَزَ مَا مَشَى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ كَاتِنًا مِنْ كَانَ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ قَرَابَةَ الرَّسُولِ ﷺ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ أَحَبُّ مِنْ قَرَابَةِ أَبِي بَكْرٍ لِأَبِي بَكْرٍ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْحَدِيثِ هَذَا نَفْسِهِ ^(١)، وَلَكِنَّ مَحَبَّةَ الرَّسُولِ ﷺ وَمَحَبَّةَ آلِ الرَّسُولِ لَا تَقْتَضِي مَخَالَفَةَ مَا شَرَعَ الرَّسُولُ ﷺ، بَلْ كُلَّمَا زَادَ الْإِنْسَانُ مَحَبَّةً لِلرَّسُولِ وَلِآلِ الرَّسُولِ فَإِنَّهُ يَتَّبِعُ مِنْهُمْ وَيَحْذُو حَذْوَهُمْ، وَيَبْرَأُ مِنَ الْغُلُوِّ الَّذِي يَبْرءُونَ مِنْهُ، كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحَذِّرُ أَصْحَابَهُ مِنَ الْغُلُوِّ فِيهِ ^(٢).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٧٢٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ، أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا نُورُثُ مَا تَرَكَنَا صَدَقَةً» ^(١).
إِذَا: فَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ وَابْنَتِهِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَكُلَاهُمَا سَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ يَحْدُثُ بِهَذَا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٧٢٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَوْسٍ بْنُ الْحَدَثَانِ، وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ جُبَيْرٍ بْنُ مُطْعِمٍ ذَكَرَ لِي ذِكْرًا مِنْ حَدِيثِهِ ذَلِكَ، فَأَنْطَلَقْتُ حَتَّى دَخَلْتُ عَلَيْهِ فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: أَنْطَلَقْتُ حَتَّى أَذْخَلَ عَلَى عُمَرَ، فَأَتَاهُ حَاجِبُهُ يَرْفَأُ فَقَالَ: هَلْ لَكَ فِي عُثْمَانَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ وَالزُّبَيْرِ وَسَعْدٍ؟ قَالَ: نَعَمْ فَأَذِنَ لَهُمْ، ثُمَّ قَالَ: هَلْ لَكَ

(١) رواه البخاري (٣٧١٢)، ومسلم (١٧٥٩) (٥٢).

(٢) ومن ذلك ما رواه البخاري (٣٤٤٥) عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

«لَا تُظَرُّونِي كَمَا أَطَرَتِ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ، فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدُهُ فَقُولُوا: عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ».

(٢) ورواه مسلم مطولاً (١٧٥٩) (٥٢).

فِي عَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ؟ قَالَ نَعَمْ. قَالَ عَبَّاسٌ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَقْضِ بَيْنِي وَبَيْنَ هَذَا، قَالَ: أَنْشُدْكُمْ بِاللَّهِ الَّذِي بِإِذْنِهِ تَقُومُ السَّيِّئُ وَالْأَرْضُ هَلْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا نُورُثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً» يُرِيدُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَفْسَهُ فَقَالَ الرَّهْطُ: قَدْ قَالَ ذَلِكَ، فَأَقْبَلَ عَلَى عَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ فَقَالَ: هَلْ تَعْلَمَانِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ذَلِكَ؟ قَالَا: قَدْ قَالَ ذَلِكَ. قَالَ عُمَرُ: فَإِنِّي أَحَدُكُمْ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ كَانَ خَصَّ رَسُولَهُ ﷺ فِي هَذَا الْفَقِيءِ بِشَيْءٍ لَمْ يُعْطِهِ أَحَدًا غَيْرَهُ فَقَالَ ﷺ: ﴿مَا آفَأَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾ [البقرة: ٧] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٦] فَكَانَتْ خَالِصَةً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاللَّهُ مَا اخْتَارَهَا دُونَكُمْ، وَلَا اسْتَأْثَرَ بِهَا عَلَيْكُمْ لَقَدْ أَعْطَاكُمْوهَا وَبَنَهَا فِيكُمْ، حَتَّى بَقِيَ مِنْهَا هَذَا الْمَالُ، فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ مِنْ هَذَا الْمَالِ نَفَقَةً سَنَتِهِ ثُمَّ يَأْخُذُ مَا بَقِيَ فَيَجْعَلُهُ يَجْعَلُ مَالِ اللَّهِ فَعَمِلَ بِذَاكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَيَاتِهِ، أَنْشُدْكُمْ بِاللَّهِ هَلْ تَعْلَمُونَ ذَلِكَ؟ قَالُوا: نَعَمْ. ثُمَّ قَالَ لِعَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ: أَنْشُدْكُمْ بِاللَّهِ هَلْ تَعْلَمَانِ ذَلِكَ؟ قَالَا: نَعَمْ. فَتَوَفَّى اللَّهُ نَبِيَّهُ ﷺ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَنَا وَلِيُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَبَضَهَا فَعَمِلَ بِمَا عَمِلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ تَوَفَّى اللَّهُ أَبَا بَكْرٍ فَقُلْتُ: أَنَا وَلِيُّ وَلِيِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَبَضْتُهَا سَتَتَيْنِ أَعْمَلُ فِيهَا مَا عَمِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ جِئْتَنِي وَكَلِمَتُكُمَا وَاحِدَةٌ وَأَمْرُكُمَا جَمِيعٌ جِئْتَنِي تَسْأَلُنِي نَصِيبَكَ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ، وَأَتَانِي هَذَا يَسْأَلُنِي نَصِيبَ أَمْرَاتِهِ مِنْ أَبِيهَا، فَقُلْتُ: إِنَّ شَيْئًا دَفَعْتُهَا إِلَيْكُمَْا بِذَلِكَ، فَتَلْتَمَسَانِ مِنِّي قَضَاءَ غَيْرِ ذَلِكَ فَوَاللَّهِ الَّذِي بِإِذْنِهِ تَقُومُ السَّيِّئُ وَالْأَرْضُ لَا أَقْضِي فِيهَا قَضَاءَ غَيْرِ ذَلِكَ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، فَإِنْ عَجَزْتُهَا فَادْفَعَاها إِلَيَّ فَأَنَا أَكْفِيكُمْهَا^(١).

قَالَ الْقِسْطَلَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

﴿قَوْلُهُ: «فَقُلْتُ لَكُمَا إِنْ شَيْئًا دَفَعْتُهَا إِلَيْكُمَْا بِذَلِكَ». أَي: بَأَن تَعْمَلَا فِيهَا كَمَا عَمِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَبُو بَكْرٍ.

﴿قَوْلُهُ: «فَتَلْتَمَسَانِ». بِحَذْفِ آدَاءِ الْاسْتِفْهَامِ؛ أَي: أَتَنْطَلِبَانِ مِنِّي قَضَاءَ غَيْرِ ذَلِكَ؟» وَلَا بَيَّ ذَرٌّ عَنِ الْكُشْمِيهَنِيِّ: «فَوَالَّذِي بِإِذْنِهِ تَقُومُ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ لَا أَقْضِي فِيهَا قَضَاءَ غَيْرِ ذَلِكَ، حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، فَإِنْ عَجَزْتُهَا عَنْهَا فَادْفَعَاها إِلَيَّ «بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ»، «فَأَنَا أَكْفِيكُمْهَا» بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ.

فَإِنْ قُلْتَ إِذَا كَانَ عَلِيٌّ وَعَبَّاسٌ أَخَذَاهَا عَلَى الشَّيْءِ الْمَذْكُورِ فَكَيْفَ يَطْلُبَانِ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ عُمَرَ؟
أُجِيبَ بَأَنَّهُمَا اعْتَقَدَا بِأَنَّ عُمَرَ قَوْلُهُ: «لَا تُورَثُ» مَخْصُوصٌ بِبَعْضٍ مَا يُخْلَفُهُ.
وَأَمَّا مَخَاصِمُهُمَا فَلَمْ تَكُنْ فِي الْمِيرَاثِ، بَلْ طَلَبَا أَنْ يُقَسَّمَ بَيْنَهُمَا لِيَسْتَقِلَّ كُلُّ مَنِهَا
بِالتَّصَرُّفِ فِيمَا يَصِيرُ إِلَيْهِ، فَمَنْعَهُمَا عُمَرُ لِأَنَّ الْقِسْمَةَ إِنَّمَا تَقَعُ فِي الْأَمْوَالِ، وَرُبَّمَا إِذَا تَطَاوَلَ
الزَّمَانُ فَيُظَنُّ أَنَّهُ مِلْكُهُمَا.

قَالَ الْكَرْمَانِيُّ: وَسَبَقَ مَزِيدٌ لَذَلِكَ فِي فُرُوضِ الْخُمْسِ. اهـ

قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٦/ ٢٠٧-٢٠٨):

❦ قَالَ: «لَا تُورَثُ». فَإِنْ كَانَ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فَكَيْفَ يَطْلُبَانِهِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ؟ وَإِنْ
كَانَا إِنَّمَا سَمِعَاهُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ أَوْ فِي زَمَنِهِ بَحِثْ أَفَادَ عِنْدَهُمَا الْعِلْمُ بِذَلِكَ، فَكَيْفَ يَطْلُبَانِهِ بَعْدَ
ذَلِكَ مِنْ عُمَرَ؟ وَالَّذِي يَظْهَرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - حَمْلُ الْأَمْرِ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي
قَبْلَهُ فِي حَقِّ فَاطِمَةَ، وَأَنَّ كَلَامَ مِنْ عَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ وَالْعَبَّاسِ اعْتَقَدَا أَنَّ عُمَرَ قَوْلُهُ: «لَا تُورَثُ».
مَخْصُوصٌ بِبَعْضٍ مَا يُخْلَفُهُ دُونَ بَعْضٍ، وَلِذَلِكَ نَسَبَ عُمَرُ إِلَى عَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ أَنََّّهُمَا كَانَ
يَعْتَقِدَانِ ظُلْمَ مَنْ خَالَفَهُمَا فِي ذَلِكَ. وَأَمَّا مَخَاصِمُهُ عَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ بَعْدَ ذَلِكَ ثَانِيًا عِنْدَ عُمَرَ، فَقَالَ
إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي فِيمَا رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ مِنْ طَرِيقِهِ: لَمْ يَكُنْ فِي الْمِيرَاثِ، إِنَّمَا تَنَازَعَا فِي وَلايَةِ
الصَّدَقَةِ وَفِي صَرْفِهَا كَيْفَ تَصَرَّفُ، كَذَا قَالَ، لَكِنْ فِي رَوَايَةِ النَّسَائِيِّ وَعُمَرُ بْنُ شُبَّةٍ، مِنْ طَرِيقِ
أَبِي الْبَخْتَرِيِّ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا أَرَادَا أَنْ يُقَسَّمَ بَيْنَهُمَا عَلَى سَبِيلِ الْمِيرَاثِ، وَلَفْظُهُ فِي آخِرِهِ: «ثُمَّ
جِئْتُمَانِي الْآنَ تَخْتَصِمَانِ»: يَقُولُ هَذَا: أُرِيدُ نَصِييَ مِنْ ابْنِ أَخِي، وَيَقُولُ هَذَا: أُرِيدُ نَصِييَ مِنْ
امْرَأَتِي، وَاللَّهُ لَا أَقْضِي بَيْنَكُمَا إِلَّا بِذَلِكَ. أَي: إِلَّا بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ تَسْلِيمِهَا لَهَا عَلَى سَبِيلِ الْوِلايَةِ.
وَكَذَا وَقَعَ عِنْدَ النَّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ عِكْرَمَةَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ، نَحْوَهُ. وَفِي «السَّنَنِ»
لِأَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ، أَرَادَا أَنَّ عُمَرَ يُقَسِّمُهَا لِيَنْفَرِدَ كُلُّ مَنِهَا بِنَظَرٍ مَا يَتَوَلَّاهُ، فَاِمْتَنَعَ عُمَرُ مِنْ
ذَلِكَ، وَأَرَادَ أَنْ لَا يَقَعَ عَلَيْهَا اسْمُ قِسْمٍ، وَلِذَلِكَ أَقْسَمَ عَلَى ذَلِكَ» وَعَلَى هَذَا اقْتَصَرَ أَكْثَرُ
الشُّرَاحِ وَاسْتَحْسَنُوهُ، وَفِيهِ مِنَ النَّظَرِ مَا تَقَدَّمَ. وَأَعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ جَزْمُ ابْنِ الْجَوْزِيِّ ثُمَّ الشَّيْخِ
مُحْيِي الدِّينِ بِأَنَّ عَلِيًّا وَعَبَّاسًا لَمْ يَطْلُبَا مِنْ عُمَرَ إِلَّا ذَلِكَ، مَعَ أَنَّ السِّيَاقَ صَرِيحٌ فِي أَنَّهَا جَاءَهُ
مَرَّتَيْنِ فِي طَلَبِ شَيْءٍ وَاحِدٍ، لَكِنْ الْعَذْرُ لَابْنِ الْجَوْزِيِّ وَالنَّوَوِيِّ أَنَّهَا شَرَحَا اللَّفْظَ الْوَارِدَ فِي
مُسْلِمٍ دُونَ اللَّفْظِ الْوَارِدِ فِي الْبَخَارِيِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَأَمَّا قَوْلُ عُمَرَ: «جِئْتَنِي يَا عَبَّاسُ تَسْأَلْنِي

نصيبك من ابن أخيك» فإنما عبر بذلك لبيان قسمة الميراث كيف يُقسَّم أن لو كان هناك ميراث، لا أنه أراد الغصن منها بهذا الكلام. وزاد الإمامي عن ابن شهاب عند عمر ابن شبة في آخره. فأصلح أمرهما وإلا لم يرجع والله إليكما. فقاما وتركوا الخصومة وأمضيت صدقة، وزاد شعيب في آخره: قال ابن شهاب: فحدثت به عروة فقال: صدق مالك بن أوس، أنا سمعت عائشة تقول... فذكر حديثاً. قال: وكانت هذه الصدقة بيد علي منعها عباساً فعلم به عليها، ثم كانت بيد الحسن، ثم بيد الحسين، ثم بيد علي بن الحسين، والحسن بن الحسن، ثم بيد زيد بن الحسن، وهي صدقة رسول الله ﷺ حقاً. وروى عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري مثله، وزاد في آخره: قال معمر، ثم كانت بيد عبد الله بن حسن، حتى ولي هؤلاء - يعني: بني العباس - فقبضوها. وزاد أسماعيل القاضي أن إعراض العباس عنها كان في خلافة عثمان، قال عمر بن شبة: سمعت أبا غسان هو محمد بن يحيى المدني يقول: إن الصدقة المذكورة اليوم بيد الخليفة يكتب في عهده يولي عليها من قبله من يقبضها ويفرقها في أهل الحاجة من أهل المدينة.

قلت: كان ذلك على رأس المائتين، ثم تغيرت الأمور والله المستعان. اهـ
الظاهر: أن عمر سلمها للعباس وعلي، ثم تنازعا فيها فجاء إليه، فقال لهما: إذا تنازعتما أخذتها منكما.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٧٢٩ - حدثنا إسماعيل قال: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَقْتَسِمُ وَرَثَتِي دِينَارًا، مَا تَرَكْتُ بَعْدَ نَفْقَةِ نِسَائِي وَمُؤْنَةِ عَامِلِي فَهُوَ صَدَقَةٌ»^(١).
هذا الحديث كالأول يدل على أن النبي ﷺ لا يورث، ولكنه يُفيد معنى زائداً وهو أنه يصرف على زوجات النبي ﷺ مما ترك على سبيل الاستحقاق لا على سبيل الإزث.
والحكمة من أن هذا المال يُنفق منه على نساء النبي ﷺ أمران:
الأول: لقربهن من النبي ﷺ.

والثاني: أَنَّ اللَّهَ مَنَعَهُنَّ مِنْ أَنْ يَتَزَوَّجْنَ مِنْ بَعْدِهِ، وَالْمَرْأَةُ تَحْتَاجُ إِلَى نَفَقَةٍ. وَالْعَامِلُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ الْعَامِلُ عَلَى مَالِهِ، فَيُعْطَى بِقَدْرِ أَجْرَتِهِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ تَعَلَّقَتْ:

٦٧٣٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرَدْنَ أَنْ يَنْعَتْنَ عُثْمَانَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ بِسَأَلَنَّهُنَّ مِيرَاثَهُنَّ فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَلَيْسَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا نَوْرُثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً»^(١).

هَذَا الْحَدِيثُ كَالْأَوَّلِ وَفِيهِ فَضِيلَةُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَيْثُ رَوَتْ هَذَا الْحَدِيثَ الَّذِي يَحْرُمُهَا مِنَ الْمِيرَاثِ، وَأَنَّ الْأَمَانَةَ يَجِبُ مُرَاعَاتُهَا وَلَوْ عَلَى نَفْسِ الْإِنْسَانِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [النِّسَاءُ: ١٣٥].

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ تَعَلَّقَتْ:

٤ - بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِأَهْلِهِ»^(٢).

٦٧٣١ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ فَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ وَلَمْ يَتْرِكْ وَقَاءَ فَعَلَيْنَا قَضَاؤُهُ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ»^(٣).

هَذَا الْحَدِيثُ صَرِيحٌ فِي أَنَّ مَنْ تَرَكَ مَالًا فَهُوَ لَوَرَثَتِهِ، وَالْمَالُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ كُلِّ عَيْنٍ مَبَاحَةُ النَّفْعِ بِلَا حَاجَةٍ، فَمَا لَمْ يَكُنْ مَبَاحُ النَّفْعِ فَلَيْسَ بِمَالٍ، وَمَا كَانَ مَبَاحُ النَّفْعِ لِلْحَاجَةِ فَلَيْسَ بِمَالٍ أَيْضًا، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَبَاحُ النَّفْعِ بِغَيْرِ حَاجَةٍ.

وظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّ مَنْ تَرَكَ غَيْرَ مَالٍ فَلَيْسَ لَوَرَثَتِهِ، وَيُحْمَلُ هَذَا أَنَّهُ لَيْسَ لَوَرَثَتِهِ عَلَى

(١) ورواه مسلم (١٧٥٨) (٥١).

(٢) قال الحافظ تَعَلَّقَتْ فِي «الْفَتْحِ» (٩/١٢): هَذِهِ التَّرْجُمَةُ لَفْظُ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ مِنْ طَرِيقِ

أُخْرَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٠٩٠) فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْفَرَائِضِ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ

عَمْرٍو بْنِ عَلْقَمَةَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَبَعْدَهُ: «وَمِنْ ضِيَاعًا فَلِإِيٍّ». اهـ.

(٣) ورواه مسلم (١٦١٩) (١٤).

سَبِيلَ التَّمْلِكِ، أَمَّا عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِحْقَاقِ فَهُوَ لَهُمْ بَلَا شَكٍّ، مِثْلُ: أَنْ يَتْرَكَ الْمَيْتُ كَلْبَ صَيْدٍ فَإِنَّ كَلْبَ الصَّيْدِ لَيْسَ بِمَالٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُبَاعُ وَلَكِنْ مَنْ كَانَ بِيَدِهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ. فَيَكُونُ الْوَرَثَةُ أَحَقُّ بِهَذَا الْكَلْبِ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَإِنْ اسْتَعْنَوْا عَنْهُ تَرَكَوْهُ. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: حُسْنُ وَلايَةِ النَّبِيِّ ﷺ لِأُمَّتِهِ حَيْثُ قَالَ: «أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ» وَهَذَا يَطَابِقُ الْآيَةَ تَامًّا وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ أُولَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُمْ أَمْهَنُهُمْ﴾ [الاحزاب: ٦].

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥- بَابُ مِيرَاثِ الْوَلَدِ مِنْ أَبِيهِ وَأُمِّهِ.

وَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: إِذَا تَرَكَ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ بَنَاتًا فَلَهَا النِّصْفُ، وَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فَلَهُنَّ الثُّلَاثَانِ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُنَّ ذَكَرٌ بُدِيَ بِمَنْ شَرَكُهُمْ فَيُعْطَى فَرِيضَتُهُ، فَمَا بَقِيَ فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ^(١).

قَوْلُهُ: «بَابُ مِيرَاثِ الْوَلَدِ مِنْ أَبِيهِ وَأُمِّهِ». هَذَا مَذْكُورٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ قَالَ تَعَالَى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ هَذَا إِذَا اجْتَمَعَ ذُكُورٌ وَإِنَاثٌ، ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾. يَعْنِي وَلَيْسَ مَعَهُنَّ ذَكَرٌ. ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ لَكِنْ إِنْ كَانُوا ذُكُورًا فَإِنَّهُ يُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ بِالسَّوِيَّةِ.

فَالْأَوْلَادُ إِمَّا أَنْ يَكُونُوا ذُكُورًا خُلَصًا، أَوْ إِنَاثًا خُلَصًا أَوْ ذُكُورًا وَإِنَاثًا.

فَإِنْ كَانُوا ذُكُورًا خُلَصًا فَإِنَّهُمْ يَرْتُونَ بِالتَّعَصُّبِ سَوَاءً.

وَإِنْ كَانُوا إِنَاثًا خُلَصًا فَإِنَّهُنَّ يَرْتُنَّ بِالْفَرْضِ لِلوَاحِدَةِ النِّصْفُ وَلَمَنْ زَادَ الثُّلَاثَانِ، فَالْبَتَّانِ لِهِنَّ الثُّلَاثَانِ وَمِائَةُ بَنَاتٍ لِهِنَّ الثُّلَاثَانِ، فَلَا يَزِيدُ الْفَرْضُ بِزِيَادَتِهِنَّ. وَإِذَا كَانُوا ذُكُورًا وَإِنَاثًا فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ.

(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١٢/ ١٠)، وقد وصله سعيد بن منصور رَحِمَهُ اللَّهُ في «سننه» قال: حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد، حدثنا أبي، حدثنا خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه، نحوه. «تغليق التعليق» (٥/ ٢١٣-٢١٤).

وقول زيد بن ثابت إنها ذكره لأنه ~~من~~ أعلم الناس بالفرائض، وأمّا حديث «أفرضكم زيد»^(١) فإنه ضعيف لا يصح عن النبي ﷺ وعلى تقدير صحته فإنه يخاطب قومًا مخصورين، وليس يخاطب جميع الأمة، وعلى تقدير أنه يخاطب جميع الأمة فلا يعني هذا أن زيدًا معصومًا من الخطأ، وإن كان أفرض الأمة؛ لأنه لا معصوم من الخطأ إلا الرسول ﷺ، وإنما قلت ذلك لأن بعض العلماء قال: إن ما قاله زيد في الفرائض فإنه يجب المصير إليه؛ لأن النبي ﷺ قال: «أفرضكم زيد».

فالجواب على هذا القول من وجوه ثلاثة:
أولاً: ضعف الحديث وهذا مهم، يعني أن صحة النقل المثبت للحكم أو النافي له هذه مهمة جدًا.

الثاني: على تقدير صحته فهو يخاطب قومًا خاصة.

الثالث: على تقدير صحته وعمومه فإنه لا يستلزم أن يكون زيد معصومًا، وإن كان أفرض الأمة؛ لأنه لا معصوم إلا رسول الله ﷺ.

وبناء على هذا نقول: إن مذهب زيد ~~من~~ في ميراث الجد والإخوة ليس ملزمًا لنا وهو ضعيف، كما سيأتي إن شاء الله، والصحيح أن الجد وهو أب الأب بمنزلة الأب يخجّب جميع الإخوة، ولا يرث معه أحد.

أمّا المسألة التي ذكرها فهي ظاهرة وهي: إذا ترك رجل أو امرأة بنتًا فلها النصف، وإن كانتا اثنتين أو أكثر فلهن الثلثان، وإن كان معهن ذكر بُدئَ بمن شركهم فيؤتى فريضته، فما بقي فللذكر مثل حظ الأنثيين.



(١) رواه أحمد في «مسنده» (٣/ ١٨٤) (١٢٩٠٤)، والترمذي (٣٧٩٠، ٣٧٩١)، والنسائي في «الكبرى» (٨٢٨٧)، وابن ماجه (١٥٤). قال ابن حجر رحمته الله في «الدرية» (٢/ ٢٩٧): أخرجه أحمد وأصحاب السنن إلا أبا داود، وصححه الحاكم وابن حبان من حديث أنس، وهو معلول. اهـ وانظر: «الفتح» (٢٠/ ١٢)، و«تلخيص الحبير» (٣/ ٧٩)، و«الإصابة» (٢/ ٥٩٤).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٧٣٢ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ»^(١).

[الحديث: ٦٧٣٢ - أطرافه في: ٦٧٣٥، ٦٧٣٧، ٦٧٤٦].

هذا الحديث يكاد أن يكون نصف الفرائض؛ لأنه ذَكَرَ أصحاب الفروض والعصبَة، فأصحاب الفروض بين النبي ﷺ أَنَّهُ يجب إلحاق فرائضهم بهم، والعصبَة قَالَ فيهم: «فَمَا بَقِيَ فَلأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ».

وينبغي أن نَقِفَ عند هذا الحديث لنقول من هم أصحاب الفروض. أصحاب الفروض حدًا: من يَرِثُ بِتَقْدِيرٍ مَعْلُومٍ، وأصحاب الفروض عدًا عشرة: الزَّوْجُ، والزَّوْجَةُ، وَالْأُمُّ، وَالْأَبُ، وَالْجَدُّ، وَالْجَدَّةُ، وَالْبَنَاتُ، وَبَنَاتُ الْإِبْنِ، وَالْأَخَوَاتُ مطلقًا، وَالْإِخْوَةُ مِنَ الْأُمِّ، فهؤلاء هم أصحاب الفروض. أما فروضهم فسهلة:

الزَّوْجُ والزَّوْجَةُ إِنْ كَانَ لِلْمَيِّتِ مِنْهُمَا أَوْلَادٌ فَلَهُ نَصِيبٌ، وَإِنْ كَانَ لَيْسَ لَهُ أَوْلَادٌ فَلَهُ نَصِيبٌ، فَإِذَا مَاتَ الزَّوْجُ مَثَلًا عَنْ زَوْجَتِهَا وَكَانَ لَهَا وَلَدٌ ذَكَرٌ أَوْ أُنْثَى فَلِلزَّوْجِ الرُّبْعُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَلَهُ النِّصْفُ.

وَإِذَا مَاتَ الزَّوْجُ عَنْ زَوْجَتِهِ؛ فَإِنْ كَانَ لَهُ أَوْلَادٌ فَلِهَا الثُّمْنُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَوْلَادٌ فَلِهَا الرُّبْعُ. وكذا إِذَا تَوَفَّى عَنْ أَكْثَرِ مِنْ زَوْجَةٍ، فَقَدْ يَرِثُ مِنَ الرَّجُلِ ثَمَانُ زَوَاجٍ مِثَالُهُ:

رَجُلٌ مَرِيضٌ بِالْمَرَضِ الْمَخُوفِ، وَهُوَ مَرَضُ الْمَوْتِ وَعِنْدَهُ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ، وَفِي يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ غَضِبَ عَلَيْهِنَّ، وَكَانَ قَدْ طَلَّقَ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ مَرَّتَيْنِ وَبَقِيَ لَهَا طَلَقَةٌ وَاحِدَةٌ، فَقَالَ: أَرَبَعَتَكُنَّ طَوَالِي. فَطَلَّقَنَ طَلَاقًا بَاطِلًا.

وَلِنَفَرٍ أَنْ كُلَّ وَاحِدَةٍ حِينَ طَلَّقَهَا كَانَتْ فِي الْمَخَاضِ مَعَهَا الطَّلُقُ فَوَلَدَنَ جَمِيعًا، فَبَعْدَ نَصْفِ سَاعَةٍ خَرَجْنَ مِنَ الْعِدَّةِ وَبَعْدَ خُرُوجِهِنَّ مِنَ الْعِدَّةِ تَزَوَّجَ أَرْبَعَةً غَيْرَهُنَّ، ثُمَّ مَاتَ فِيرِثُهُ ثَمَانُ زَوَاجٍ، فَالزَّوْجَاتُ الْأَوَّلُ يَرِثْنَ؛ لِأَنَّهُ مُتَّهَمٌ بِقَصْدِ حَرَمَانِهِنَّ وَالزَّوْجَاتُ الْآخِرُ يَرِثْنَهُ؛

لأنهن زوجاته؛ مات وهن في جباله.

وعلى كل حال: فالزوجة الواحدة فأكثر إذا كان لزوجها ولد فإنها تترك الثمن، وإن لم يكن له ولد تترك الربع.

وأما الأب والأم: فالأم إما أن تترك الثلث أو السدس أو ثلث الباقي، ليس لها سوى ذلك، فهي تترك ثلث الباقي في العمريتين؛ وهما: زوج وأم وأب، أو زوجة وأم وأب، هاتان هما العمريتان وسميتا العمريتين نسبة إلى أمير المؤمنين عليه السلام؛ لأنه أول من قضى بهما. وكيف توزع الميراث؟

نقول: فيها إذا كانت المسألة زوج وأم وأب؛ فالمسألة من ستة يعني: نقسم ستة أسهم: للزوج النصف، ثلاثة، وللأم ثلث الباقي، واحد، وللأب الباقي، اثنان.

المسألة العمرية الثانية: إذا هلك رجل عن زوجته وأمه وأبيه، فالمسألة من أربعة للزوجة الربع واحد، وللأم ثلث الباقي، واحد، وللأب الباقي.

فإذا لم تكن المسألة إحدى العمريتين، وكان هناك فرع وارث، أو عدد من الإخوة، فللأم السدس، مثاله: هلك عن أم وأب وابن، فللأم السدس، وللأب السدس، والباقي للابن.

مثال آخر في جمع من الإخوة: إذا هلك شخص عن أم وأخوين من أم وعم شقيق فللأم السدس لوجود جمع من الإخوة، وللإخوة من الأم الثلث؛ اثنان والباقي للعم الشقيق، إذا لم تكن المسألة إحدى العمريتين وليس فيها فرع وارث، ولا عدد من الإخوة؛ فللأم الثلث.

إذا: الأم لها ثلاث حالات؛ إما أن تترك الثلث الباقي، أو السدس، أو ثلث الكل؛ أي: ثلث المال كله.

فأما الأب فإنه أسهل منها، فإما إن كان معه فرع وارث ذكر فليس للأب إلا السدس، وإن كان معه فرع وارث أنثى، فللأب السدس فرضا وإن بقي شيء أخذته تغصيبا، وإذا لم يكن معه فرع وارث فإن الأب يرث بالتعصيب، ليس له شيء مقدّر.

أما الجدة فليس لها إلا السدس؛ واحدة كانت أو متعددة، بشرط ألا يكون قبلها أم أو جدة أقرب منها، فإن كان قبلها أم أو جدة أقرب منها فليس لها شيء.

فلو هلك هالك عن أمه وأم أبيه، فليس لأم أبيه شيء لوجود الأم. ولو هلك هالك عن أم أبيه وأم جدّه فالتّي تأخذ هي أم أبيه؛ لأنها أقرب.

ولو هلك هالك عن أم أمه وأم أبيه فإنهما يشتركان في السدُسِ.
أما الجدُّ فكالأب.

والبناتُ كما في هذا الحديث؛ إذا كان معهنَّ ذكورٌ ورثنَ بالتَّعْصِيبِ للذكرِ مثلَ حَظِّ
الأنثيين، وإذا لم يكن معهنَّ ذكورٌ فللواحدةِ النِّصْفُ، وللثنتينِ فأكثرَ الثلثانِ.
والأخواتُ كالبناتِ لكن بشرطٍ ألا يوجدَ فرعٌ وارثٌ ولا ذكرٌ من الأصولِ؛ لأنَّ الفرعَ الوارثَ
يختلفُ به إرثُ الأخواتِ، والذكرُ من الأصولِ على القولِ الرَّاجِحِ يُسْقِطُ الأخواتِ مطلقاً.
الإخوةُ من الأمِّ؛ ميراثُ الواحدِ السدُسُ، وميراثُ اثنتينِ فأكثرَ الثلثُ بشرطٍ ألا يوجدَ
فرعٌ وارثٌ وأصلٌ وارثٌ من الذُّكورِ، والأخواتُ لأمٍّ يرثنَ مثلَ الإخوةِ من الأمِّ فقط؛ يعني:
للثنتينِ فأكثرَ الثلث، وللواحدةِ السدُسُ.

❦ بَقِيَ أَنْ يُقَالَ: قَوْلُهُ: «فَلأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ». كَلِمَةُ أَوَّلَى هَلْ الْمُرَادُ بِالْأَوَّلَوِيَّةِ مَنْ هُوَ
أَشَدُّ حَاجَةً، كَمَا تَقُولُ الْفَقِيرُ أَوَّلَى بِالْإِحْسَانِ مِنَ الْغَنِيِّ، أَوِ الْمُرَادُ بِالْأَوَّلَوِيَّةِ الْقَرَابَةُ؟
نَقُولُ: الْمُرَادُ هُوَ: الثَّانِي وَلِهَذَا لَوْ كَانَ الْمُسْتَحِقُّ بِالتَّعْصِيبِ غَنِيًّا جَدًّا، وَمَنْ دُونَهُ فَقِيرٌ
فإنَّه يُعْطَى الْأَوَّلُ، وَلَوْ كَانَ غَنِيًّا.

فِي هَذَا الْحَدِيثِ: يَقُولُ: «لأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ». وَلَيْسَ الرَّجُلُ إِلَّا ذَكَرًا.

فَلِمَاذَا لَمْ يَقُلْ فَلأَوَّلَى ذَكَرٍ؟

نَقُولُ: لِأَنَّ قَوْلَهُ «رَجُلٍ» فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الرِّجَالَ مَخْصَصُونَ بِالتَّعْصِيبِ لِرَجُولَتِهِمْ،
وَمَعْرُوفٌ أَنَّ الرِّجَالَ هُمُ الْقَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ، فَكَانَ كَلِمَةُ رَجُلٍ تَغْلِيلٌ لِلْحُكْمِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: إِذَا لِمَاذَا لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى قَوْلِهِ: «رَجُلٍ»، وَقَالَ: «فَلأَوَّلَى رَجُلٍ»؟

نَقُولُ: لِأَنَّهُ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ: «رَجُلٍ» لَظَنَّ مَنْ يَسْمَعُ الْخِطَابَ أَنَّهُ لَا تَغْصِيبَ لغيرِ
الْبَالِغِ؛ لِأَنَّ غيرَ الْبَالِغِ لَا يُسَمَّى رَجُلًا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦- بَابُ مِيرَاثِ الْبَنَاتِ.

٦٧٣٣- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدِ بْنِ

أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: مَرِضْتُ بِمَكَّةَ مَرَضًا فَأَشْفَيْتُ مِنْهُ عَلِيَّ الْمَوْتِ، فَأَتَانِي النَّبِيُّ ﷺ

يَعُودُنِي فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي مَالًا كَثِيرًا، وَلَيْسَ يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَتِي أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلُثِي مَالِي؟ قَالَ: «لا» قَالَ: قُلْتُ: فَالْشَّطْرُ؟ قَالَ: «لا» قُلْتُ: الثُّلُثُ؟ قَالَ: «الثُّلُثُ كَبِيرٌ، إِنَّكَ إِنْ تَرَكْتَ وَلَدَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَتْرُكَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ، وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً إِلَّا أُجِرْتَ عَلَيْهَا حَتَّى اللَّقْمَةِ تَرَفَعَهَا إِلَيَّ فِي امْرَأَتِكَ» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أُخْلَفُ عَنْ هِجْرَتِي؟ فَقَالَ: «لَنْ تُخْلَفَ بَعْدِي فَتَعْمَلْ عَمَلًا تُرِيدُ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أَزْدَدَتْ بِهِ رِفْعَةً وَدَرَجَةً، وَلَعَلَّكَ أَنْ تُخْلَفَ بَعْدِي حَتَّى يَنْتَفِعَ بِكَ أَقْوَامٌ، وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ» لَكِنَّ الْبَائِسَ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ يَرِثُنِي لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ^(١).

قَالَ سُفْيَانُ: وَسَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤْيٍ.

هذا الحديث سبق الكلام عليه، وفيه دليل على أَنَّ ابْنَتَ مِنَ الْوَرَثَةِ؛ لقوله: «وليس يرثني إلا ابنتي». ففيه إبطال لما كان عليه أهل الجاهلية؛ لأنَّ أهل الجاهلية كانوا يَمْنَعُونَ النِّسَاءَ مِنَ الْمِيرَاثِ ويقولون: لَا إِرْثَ إِلَّا لِلْأَبْطَالِ؛ الَّذِينَ يُدَافِعُونَ عَنِ الْبِلَادِ، وَيَحْمِلُونَ السِّلَاحَ، أَمَّا النِّسَاءُ فَلَيْسَ لَهُنَّ حَظٌّ مِنَ الْمِيرَاثِ. ولهذا قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ﴾ [النِّسَاءُ: ٧].



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٧٣٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ شَيْبَانُ عَنْ أَشْعَثَ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: أَتَانَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ بِالْيَمَنِ مُعَلِّمًا وَآمِيرًا، فَسَأَلْنَاهُ عَنْ رَجُلٍ تُوفِّيَ وَتَرَكَ ابْنَتَهُ وَأُخْتَهُ فَأَعْطَى الْإِبْنَةَ النِّصْفَ وَالْأُخْتَ النِّصْفَ.

[الحديث ٦٧٣٤ - طرفه في: ٦٧٤١].

قوله: «أَعْطَى الْإِبْنَةَ النِّصْفَ» فَرَضًا، وَالْأُخْتَ النِّصْفَ تَعْصِيًا، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يُعْبَرُ الْإِنْسَانُ عَنِ التَّعْصِيَةِ بِالْقَرَضِ؛ فَيَقُولُ مَثَلًا: لِلْأُمِّ الثُّلُثُ، وَلِلْأَبِ الثُّلُثَانِ. لَا سِيَّما إِذَا كُنْتَ تُعْبَرُ أَمَامَ عَامِّي، أَمَّا إِذَا كُنْتَ تُعْبَرُ فِي مَجْلِسٍ عِلْمٍ فَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ تَقُولَ: وَالباقِي فِي بَابِ

التَّعْصِيبُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ فَلْأُولَىٰ رَجُلٌ ذَكَرٌ^(١).
وفي هذه المسألة لو كان بَدَلُ الْأَخْتِ عَمَّةٌ فَالْمَالُ كُلُّهُ لِلْبِنْتِ قَرْضًا وَرَدًّا؛ لِأَنَّ الْعَمَّةَ مِنْ
ذَوِي الْأَرْحَامِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧- بَابُ مِيرَاثِ ابْنِ الْإِبْنِ إِذَا لَمْ يَكُنْ ابْنٌ.

وَقَالَ زَيْدٌ: وَلَدُ الْأَبْنَاءِ بِمَنْزِلَةِ الْوَلَدِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ دُونَهُمْ وَلَدٌ ذَكَرٌ، ذَكَرُهُمْ كَذَكَرِهِمْ، وَأُنْثَاهُمْ
كَأُنْثَاهُمْ، يَرِثُونَ كَمَا يَرِثُونَ، وَيَحْجِبُونَ كَمَا يَحْجِبُونَ، وَلَا يَرِثُ وَلَدُ الْإِبْنِ مَعَ الْإِبْنِ^(٢).

❖ قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَلَدُ الْأَبْنَاءِ بِمَنْزِلَةِ الْوَلَدِ». يَعْنِي: بِمَنْزِلَةِ الْأَبْنَاءِ، وَلَدُ
الْبَنَاتِ لَيْسَ لَهُمْ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ وَلَدَ الْبَنَاتِ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ.

❖ يَقُولُ: «إِذَا لَمْ يَكُنْ دُونَهُمْ وَلَدٌ، فَإِنْ كَانَ دُونَهُمْ وَلَدٌ». يَعْنِي: فَوْقَهُمْ؛ فَإِنْ كَانَ ذَكَرًا، لَمْ
يَرِثُوا شَيْئًا، وَإِنْ كَانَتْ أُنْثَى أَخَذَتْ قَرْضَهَا، وَالْبَاقِي لِأَبْنَاءِ الْإِبْنِ، وَبَنَاتِ الْإِبْنِ تَعْصِييًا.
وَإِذَا كَانَتْ اثْنَتَيْنِ فَأَكْثَرَ أَخَذْنَ قَرْضَهُنَّ الثَّلَاثِينَ، وَالْبَاقِي لِأَبْنَاءِ الْإِبْنِ وَبَنَاتِ الْإِبْنِ
تَعْصِييًا؛ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ.

❖ وَقَوْلُهُ: «ذَكَرُهُمْ كَذَكَرِهِمْ، وَأُنْثَاهُمْ كَأُنْثَاهُمْ». يَعْنِي: مَعَ التَّسَاوِي، فَإِذَا مَاتَ عَنْ ابْنٍ وَبِنْتٍ
فَلِلْبَنِّ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيْنِ، وَكَذَلِكَ إِذَا مَاتَ عَنْ ابْنِ ابْنٍ وَبِنْتِ ابْنِ فَلِلْبَنِّ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيْنِ.

❖ قَالَ: «وَلَا يَرِثُ وَلَدُ الْإِبْنِ مَعَ الْإِبْنِ»؛ لِأَنَّ كُلَّ ذَكَرٍ مِنَ الْفُرُوعِ يَحْجِبُ مَنْ تَحْتَهُ هَذِهِ
هِيَ الْقَاعِدَةُ فَلِلْبَنِّ يَحْجِبُ كُلُّ أَبْنَاءِ الْإِبْنِ، وَابْنُ الْإِبْنِ يَحْجِبُ مَنْ تَحْتَهُ مِنْ أَبْنَاءِ الْإِبْنِ وَهَكَذَا.

❖ وَقَوْلُهُ: «وَلَدُ الْأَبْنَاءِ بِمَنْزِلَةِ الْوَلَدِ». هَذَا مِمَّا احْتَجَّ بِهِ ابْنُ عَبَّاسٍ عَلَى زَيْدٍ، فَإِنَّ زَيْدًا
يَرَى أَنَّ الْجَدَّ لَيْسَ كَالْأَبِ، وَيَرَى أَنَّ ابْنَ الْإِبْنِ كَالْإِبْنِ، فَيَقُولُ لَهُ بَنُ عَبَّاسٍ: أَلَا يَتَقَيَّ اللَّهُ

(١) تقدم تخريجه قريبًا.

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة العجزم، كما في «الفتح» (١٦/١٢)، ووصله سعيد بن منصور في «السنن»
قال: حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد، حدثنا أبي، حدثنا خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه، بهذا.
«تغليق التعليق» (٢١٤/٥).

زَيْدٌ يَجْعَلُ ابْنَ ابْنٍ بِمَنْزِلَةِ ابْنِ، وَلَا يَجْعَلُ أَبَ الْأَبِ بِمَنْزِلَةِ الْأَبِ^(١)!!

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٧٣٥- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا وَهْبٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحِقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ»^(١).

٨- بَابُ مِيرَاثِ ابْنَةِ ابْنٍ مَعَ ابْنَةٍ.

٦٧٣٦- حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو قَيْسٍ سَمِعْتُ هُزَيْلَ بْنَ شُرَحْبِيلَ قَالَ: سُئِلَ أَبُو مُوسَى عَنْ ابْنَةٍ وَابْنَةِ ابْنٍ وَأُخْتٍ فَقَالَ: لِلْابْنَةِ النِّصْفُ وَلِلْأُخْتِ النِّصْفُ، وَأَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ فَسُئِلَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَأُخْبِرَ بِقَوْلِ أَبِي مُوسَى فَقَالَ: لَقَدْ ضَلَلْتُ إِذَا، وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ أَقْضِي فِيهَا بِمَا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ لِلْابْنَةِ النِّصْفُ، وَلِلْابْنَةِ ابْنِ السُّدُسِ تَكْمِلَةَ الثَّلَاثِينَ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأُخْتِ، فَأْتَيْنَا أَبَا مُوسَى فَأُخْبِرْنَا بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ فَقَالَ: لَا تَسْأَلُونِي مَا دَامَ هَذَا الْحَبْرُ فِيكُمْ.

[الحديث ٦٧٣٦ - طرفه في: ٦٧٤٢].

هذه المسألة مثالها: هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ بِنْتٍ وَبِنْتِ ابْنٍ وَأُخْتٍ شَقِيقَةٍ لِأَبٍ، وَلَيْسَتْ أُخْتًا لَأُمٍّ؛ لِأَنَّ الْأُخْتَ لَأُمٍّ لَا تَرِثُ مَعَ الْبَنَاتِ.

يقول: «سُئِلَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ؛ وَهُوَ مِنْ فُقَهَاءِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَمَعَ ذَلِكَ أَخْطَأَ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَيْسَ بِمَغْضُومٍ فَقَالَ لِلْابْنَةِ النِّصْفُ، وَلِلْأُخْتِ النِّصْفُ، وَأَسْقَطَ ابْنَةَ ابْنِ.

ثُمَّ قَالَ: «وَأَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ فَسُئِلَ ابْنُ مَسْعُودٍ عَلَى ذَلِكَ». كَأَنَّهُ هَلَفَ أَنْ يَقُولَ مَا أَقْتَضَى بِهِ، وَلِهَذَا قَالَ فَسُئِلَ ابْنُ مَسْعُودٍ عَلَى ذَلِكَ.

فسئل ابن مسعود، وأُخْبِرَ بِقَوْلِ أَبِي مُوسَى فَقَالَ: لَقَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ: «ضَلَلْتُ؛ أَي: إِنَّ تَابِعْتَهُ؛ لِأَنَّ هَذَا خِلَافُ الشَّرْعِ وَفِي هَذَا الْكَلَامِ مِنْ ابْنِ مَسْعُودٍ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ التَّضْلِيلَ يَكُونُ فِي فُرُوعِ الدِّينِ كَمَا يَكُونُ فِي أَصُولِ الدِّينِ؛ يَعْنِي: لَيْسَ الضَّلَالُ خَاصًّا

(١) ذكره ابن الملقن في «تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج» (١/ ٩٠)، والآمدي في «الأحكام»

(٤/ ٤٦)، وابن عبد الهادي الحنبلي في «تنقيح تحقيق أحاديث التعليل» (٣/ ١٣٨).

(٢) ورواه مسلم (١٦١٥) (٢).

بِالْبِدْعَةِ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» ^(١) بَلِ الضَّلَالُ مُخَالَفَةُ الشَّرْعِ مُطْلَقًا، سَوَاءَ بِشَيْءٍ مُبْتَدَعٍ أَوْ بِشَيْءٍ خَطِئٍ، فَهَذَا يَقُولُ: لَقَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ.

❖ ثُمَّ قَالَ: «أَقْضِي فِيهَا بِمَا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ»: لِلابْنَةِ النِّصْفُ. لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ وَلَا بِنَةَ الْإِبْنِ السُّدُسُ تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾.

وَلِهَذَا لَا بَدَّ أَنْ نَقُولَ: تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ.

إِذَا: إِذَا هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ بِنْتٍ وَبَنَاتِ ابْنٍ، فَلَبِنَتِ النِّصْفُ، وَلَبِنَتِ الْإِبْنِ السُّدُسُ، لَا بَدَّ أَنْ تَقُولَ: تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ؛ لِأَنَّهُ سَوْفَ يُقَالُ لَكَ: إِذَا قُلْتَ: السُّدُسُ: أَتَيْنَ الدَّلِيلُ؟ فَلَيْسَ عِنْدَنَا دَلِيلٌ إِلَّا أَنْ ذَلِكَ تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ.

وَلَوْ كَانَتْ بِنْتًا وَثَلَاثَ بَنَاتِ ابْنٍ، فَلَبِنَتِ النِّصْفُ، وَلِلثَّلَاثِ مِنْ بَنَاتِ الْإِبْنِ السُّدُسُ تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ.

إِذَا: الْوَاحِدَةُ وَمَا زَادَ سِوَاهَا.

وَهَذَا يَقِفُ لَتَبَيَّنَ مَنْ هُمُ الَّذِينَ يَسْتَوِي الْوَاحِدُ مِنْهُمْ وَالْجَمَاعَةُ مِنْ أَصْحَابِ الْفُرُوضِ نَقُولُ هُمْ:

بَنَاتُ الْإِبْنِ مَعَ الْبِنْتِ الْوَاحِدَةِ.

الْأَخَوَاتُ لِأَبٍ مَعَ الْأَخْتِ الشَّقِيقَةِ الْوَاحِدَةِ.

الزَّوْجَاتُ.

الْجَدَّاتُ.

فَهُؤُلَاءِ الْأَرْبَعَةُ لَا يَزِيدُ الْفَرَضُ بِزِيَادَتِهِمْ عَنِ الْوَاحِدِ.

فَالزَّوْجَةُ مِثْلًا لَهَا الرُّبْعُ، وَالزَّوْجَتَانِ لَهَا الرُّبْعُ، وَالثَّلَاثُ لَهَا الرُّبْعُ، وَالْأَرْبَعُ الرُّبْعُ.

❖ ثُمَّ قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «وَمَا يَمَيِّ فِلَاأَخْتِ». وَلَمْ يُقَيِّدِ الْأَخْتَ، لَكِنِ الْحُكْمُ يَبِينُ أَنَّهَا الشَّقِيقَةُ.

❖ يَقُولُ: «فَأَتَيْنَا أَبَا مُوسَى فَأَخْبَرَنَا بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ فَقَالَ: لَا تَسْأَلُونِي مَا دَامَ هَذَا

الْحَبَرُ فِيكُمْ». وَهَذَا مِنَ الْوَاجِبِ عَلَى الْإِنْسَانِ إِذَا كَانَ فِي الْبَلَدِ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ، فَإِنْ مِنْ

الوَاجِبِ الْأَدْبِيِّ أَنْ يَقُولَ لِلنَّاسِ: اسْأَلُوا فَلَنَا. إِذَا كَانَ أَعْلَمَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَفِيدُ مِنْ هَذَا التَّوَاضُّعِ، وَيَسْتَفِيدُ السَّلَامَةَ مِنَ الْخَطَا، لَوْ أَخْطَأَ فِي الْفُتْيَا، وَيَعْرِفُ الْفَضْلَ لِأَهْلِهِ فَإِذَا سُئِلَ الْإِنْسَانُ عَنْ مَسْأَلَةٍ، وَفِي الْبَلَدِ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ فَلَاوَلَى أَنْ يُحِيلَهَا عَلَيْهِ.

وَفِي هَذَا شَهَادَةٌ لِابْنِ مَسْعُودٍ بِأَنَّهُ حَبْرٌ، وَيُقَالُ: حَبْرٌ يَكْسِرُ الْحَاءَ، وَالْحَبْرُ وَالْحَبْرُ كَالْبَحْرِ

يَعْنِي: وَاسِعَ الْعِلْمِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩- بَابُ مِيرَاثِ الْجَدِّ مَعَ الْأَبِ وَالْإِخْوَةِ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ الزُّبَيْرِ: الْجَدُّ أَبٌ، وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿يَبْنِي آدَمَ﴾،
﴿وَأَتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [٣٨: ٥]، وَلَمْ يُذَكَّرْ أَنَّ أَحَدًا خَالَفَ أَبَا بَكْرٍ
فِي زَمَانِهِ، وَأَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ مُتَوَافِرُونَ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَرِثُنِي ابْنُ ابْنِي دُونَ إِخْوَتِي، وَلَا

(١) علق البخاري رحمه الله هذه الأقوال بصيغة الجزم كما في «الفتح» (١٢/ ١٨). فأما قول أبي بكر فوصله
البيهقي رحمه الله في «سننه الكبرى» (٦/ ٢٢٥)، قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو سعيد بن أبي
عمرو قالوا: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا يحيى بن أبي طالب، أنبأنا يزيد بن هارون،
أنبأنا الربيع بن صبيح، حدثنا عطاء قال: كان أبو بكر رحمه الله يقول: الجد أب ما لم يكن دون أب، كما
أن ابن الابن ابن ما لم يكن دونه ابن.

وأما قول الزبير، فوصله البخاري في «فضائل الصحابة» من «صحيحه» حديث رقم (٣٦٥٨).
وأما قول ابن عباس وقراءته فقال البيهقي في «سننه الكبرى» (٦/ ٢٤٦): أنبأنا أبو سعيد بن أبي
عمرو، أخبرنا عبد الله هو الآخر، أخبرنا محمد بن نصر، حدثنا محمد بن الصباح، حدثنا سفيان،
عن عمرو، عن عطاء، قال: قال ابن عباس: الجدُّ أبٌ.

وقال سعيد بن منصور في «سننه»: حدثنا سفيان عن عمرو، عن عطاء، قال: قال ابن عباس: الجد
أب، وقرأ: ﴿وَأَتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي...﴾ [٣٨: ٥].

وقال البيهقي في «سننه الكبرى» (٦/ ٢٤٦): أخبرنا أبو سعيد، أخبرنا أبو عبد الله، أخبرنا محمد بن
نصر، حدثنا إسحاق بن إبراهيم، حدثنا جرير، عن الأعمش، عن عبد الله بن خالد، عن عبد الرحمن
ابن معقل، قال: جاء رجل إلى ابن عباس، فقال له: كيف تقول في الجد؟ قال: إنه لا جد أي أب لك
أكبر؟ فسكت الرجل فلم يجبه، وكأنه عَمِيَ عن جوابه، فقلت أنا: آدم، قال: أفلا تسمع إلى قول
الله: ﴿يَبْنِي آدَمَ﴾ [٣٠: ٣٠]. «تغليق التعليق» (٥/ ٢١٤-٢١٥).

أَرْتُ أَنَا ابْنُ ابْنِي^(١)، وَيُذَكَّرُ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَزَيْدِ أَقَاوِيلَ مُخْتَلِفَةً^(٢).

(١) علقه البخاري رحمه الله بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١٨/١٢)، ووصله سعيد بن منصور في «سننه» قال: حدثنا خالد بن عبد الله، عن ليث عن عطاء، عن ابن عباس قال: يرثني ابن ابني دون إخوتي، ولا أرت أنا ابن ابني. «التعليق» (٢١٥/٥).

(٢) أما أقاويل عمر في الجدة، فقال الدارمي في «سننه» (٢/٤٥٥): حدثنا سعيد بن المغيرة، عن عيسى ابن يونس عن إسماعيل هو ابن أبي خالد، قال: قال عمر: خذ من أمر الجد ما اجتمع عليه الناس. وقال الدارمي أيضًا في «سننه» (٢/٤٥١): حدثنا محمد بن عيينة، عن علي بن مسهر، عن عاصم، عن الشعبي «أن أول جد ورت في الإسلام عمر».

وقال الدارمي أيضًا في «سننه» (٢/٤٥٢): حدثنا أبو نعيم، حدثنا حسين، عن عاصم، عن الشعبي، قال: أول جد ورت في الإسلام عمر، أخذ ماله فأتاه عليٌّ وزيد فقالا: ليس لك ذلك إنما أنت كأحد الأخوين. ومنه صحيح.

وقال الدارمي أيضًا في «سننه» (٢/٤٥٢): حدثنا عبيد الله بن موسى، عن عيسى الخياط، عن الشعبي، كان عمر يقاسم الجد مع الأخ والأخوين، فإذا زادوا أعطاه الثلث، وكان يعطيه مع الولد السدس. وقال ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٦/٢٦١): ثنا عبد الأعلى، عن داود عن شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن بن غنم، قال: إن أول جد ورت في الإسلام عمر، فأراد أن يحتاز المال، فقلت له: يا أمير المؤمنين إنهم شجرة دونك، يعني بني بنيه.

وقال الدارقطني في «سننه» (٤/٩٣، ٩٤): ثنا أبو بكر النيسابوري، ثنا بحر بن نصر، ثنا ابن وهب، أخبرني ابن لهيعة، ويحيى بن أيوب، عن عقيل بن خالد «أن سعيد بن سليمان بن زيد بن ثابت حدثه عن أبيه، عن جده زيد بن ثابت، أن عمر بن الخطاب استأذن عليه يومًا فأذن له فذكر القصة. قال: فكتبته في قطعة قتب، وضرب له مثلًا إنما مثله مثل شجرة تنبت على ساق واحد، فخرج فيها غصن، ثم خرج من الغصن غصن آخر، فالساق يسقي الغصن، فإن قطعت الغصن الأول رجع الماء إلى الغصن، يعني الثاني، وإن قطعت الثاني رجع الماء إلى الأول، فأتى به فخطب عمر به ثم قرأ عليهم القتب، وقال: إن زيد بن ثابت قد قال في الجد قولًا: وقد أمضيته، قال: فكان يعني عمر أول جد كان، فأراد أن يأخذ المال كله، ما كان ابن ابنته دون إخوته فقسمه بعد ذلك عمر بن الخطاب رحمه الله».

وقال سعيد بن منصور، وأبو بكر بن أبي شيبة جميعًا: ثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن عبيد بن نضلة قال: كان عمر وابن مسعود يقاسمان الجد مع الإخوة ما بينه وبين أن يكون السدس خيرًا من مقاسمة الإخوة.

وقال البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/٢٤٩): أنا أبو سعيد بن أبي عمرو، أنا أبو عبد الله أنا محمد ابن نصر، أنا يحيى بن يحيى، ثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن عبيد بن نضلة، قال: =

«كان عمر، وعبد الله يقاسمان الجد مع الإخوة، ما بينه وبين أن يكون السدس خيرًا له من مقاسمتهم، ثم إن عمر كتب إلى عبد الله، ما أراتنا إلا قد أجحفتنا بالجد، فإذا جاءك كتابي هذا فقسام به مع الإخوة، ما بينه وبين أن يكون الثلث خيرًا له من مقاسمتهم، فأخذ بذلك عبد الله.

وقال البيهقي في «سننه» (٢٤٧/٦): أنا أحمد بن علي الحافظ، أنا إبراهيم بن عبد الله ثنا إسماعيل بن إبراهيم بن الحارث، ثنا الحسن بن عيسى، ثنا ابن المبارك، أنا يونس، عن الزهري، حدثني سعيد ابن المسيب، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وقبيصة بن ذؤيب أن عمر بن الخطاب قضى أن الجد يقاسم الإخوة للأب والأم والإخوة للأب ما كانت المقاسمة خيرًا له من ثلث المال، فإن كثر الإخوة أعطي الجد الثلث وكان للأب ما بقي. قال الحافظ في «الفتح» (٢١/١٢): سنه صحيح.

وقال البيهقي أيضًا (٢٤٧/٦): أخبرنا أبو الحسن بن الفضل، أنا عبد الله بن جعفر ثنا يعقوب بن سفيان: حدثني أبو الطاهر بن السرح، ثنا ابن وهب، أخبرني عبد الرحمن بن أبي الزناد، قال: أخذ أبو الزناد هذه الرسالة من خارجة بن زيد بن ثابت ومن كبراء آل زيد بن ثابت، فذكر الحديث.... وفيه قال زيد: «وكان رأيي يومئذ أن الأخوة هم أولى بميراث أخيه من الجد، وعمر بن الخطاب يرى يومئذ أن الجد أولى بميراث ابن ابنه من أخويه» فهذه أقاويل مختلفة عن عمر في الجد، كما قال البخاري. وأما أقاويل علي عليه السلام في الجد فقد أخرج الدارمي في «سننه» (٤٥٢/٢) قال: أنا محمد بن عينة، عن علي بن مسهر، عن الشيباني، عن الشعبي، قال: «كتب ابن عباس إلى علي وابن عباس بالبصرة إني أتيت بجد وستة إخوة فكتب إليه علي: أن أعط الجد سدسًا، ولا تعط أحدًا بعده».

وقال الدارمي أيضًا في «سننه» (٤٥٢/٢): حدثنا سليمان بن حرب، ثنا شعبة، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلمة «أن عليًا كان يجعل الجد أخًا حتى يكون سادسًا». وقال الدارمي أيضًا (٤٥٣/٢): حدثنا أبو النعمان، ثنا وهيب، ثنا يونس، عن الحسن أن عليًا كان يشرك الجد مع الإخوة إلى السدس».

وقال الدارمي أيضًا (٤٥٣/٢): حدثنا محمد بن يوسف، ثنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم أن عليًا كان يشرك الجد مع الإخوة إلى ستة».

وقال ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٦٠/٦): ثنا وكيع، ثنا ابن أبي خالد، عن الشعبي عن علي «أنه أتى في ستة إخوة وجد فأعطى الجد السدس».

وقال البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٤٩/٦): أنا أبو سعيد، أنا أبو عبد الله، ثنا محمد بن نصر، ثنا محمد بن بشار، ثنا عبد الرحمن، ثنا سفيان، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن عبيد بن نضلة أن علي ابن أبي طالب كان يعطي الجد الثلث ثم تحول إلى السدس وأن عبد الله كان يعطيه السدس ثم تحول إلى الثلث.

قوله: «بَابُ مِيرَاثِ الْجَدِّ مَعَ الْأَبِّ وَالْإِخْوَةِ». أما ميراثُ الجدِّ مع الأبِّ فلا نصيبَ له، وهذا شيءٌ معروفٌ، إلَّا إذا قُصِدَ ميراثُ الجدِّ مَعَ الأبِّ، يَغْنِي: مِنَ الْأَبِّ، فإذا قُصِدَ هذا، فلا إشكال، لأجلِ أن يخرجَ الجدُّ مِنَ الْأُمِّ؛ لأنَّ الجدَّ مِنَ الْأُمِّ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ لَا

وقال البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٤٩/٦): أنا أبو سعيد، أنا أبو عبد الله ثنا محمد بن نصر، ثنا إسحاق، ثنا جرير، عن الأعمش، عن إبراهيم عن عبيدة السلماني، قال: «كان علي يعطي الجد مع الإخوة الثلث، وكان عمر يعطيه السدس، وكتب عمر إلى عبد الله: إنا نخاف أن نكون قد أجبنا بالجد فأعطه الثلث، فلما قدم علي ها هنا أعطاه السدس، فقال عبيدة، فرأيهما في الجماعة أحب إلي من رأي أحدهما في الفرقة».

وقال البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٤٩/٦) بسنده حدثنا يحيى بن يحيى، ثنا وكيع عن سفيان، عن فراس عن الشعبي، قال: كتب ابن عباس إلى علي يسأله عن ستة إخوة وجد فكتب إليه، اجعله كأحداهم وامسح كتابي.

وأما أقاويل عبد الله في الجد، فتقدم كثير منه في أقاويل عمر وقد أخرج الدارمي في «سننه» (٤٥٤/٢) قال: أنا أبو نعيم، ثنا زهير، عن أبي إسحاق، قال: «دخلت على شريح وعنده عامر، وإبراهيم وعبد الرحمن بن عبد الله في فريضة امرأة من العالية تركت زوجها وأمها وأخاها لأبيها وجدها، فقال لي: هل من أخت؟ قلت: لا. قال: للبعل الشطر. وللأم الثلث، قال: فجمدت على أن يجبني إلا بذلك. فقال إبراهيم وعامر وعبد الرحمن بن عبد الله: ما جاء أحد بفريضة أعضل من فريضة جئت بها، قال: فأتيت عبيدة السلماني وكان يقال: ليس بالكوفة أعلم بفريضة من عبيدة، والحاتر الأعور، وكان عبيدة يجلس في المسجد، فإذا وردت على شريح فريضة، فيها جد رفعهم إلى عبيدة، ففرض مسأله فقال: «إن شئتم نباتكم بفريضة عبد الله بن مسعود في هذا، جعل للزوج ثلاثة أسهم: النصف وللأم ثلث ما بقي السدس من رأس المال وللأخ سهم وللجد سهم قال أبو إسحاق الجد أب الأب».

وأما أقوال زيد في الجد فسبق كثير منها مع عمر وقد أخرج الدارمي في «سننه» (٤٥٥/٢) قال: ثنا سعيد بن عامر، ثنا همام عن قتادة، أن زيد بن ثابت قال: في أخت وأم وزوج، وجد قال: جعلها من سبع وعشرين للأم ستة، وللزوج تسعة، وللجد ثمانية، وللأخت أربعة».

وقال الدارقطني في «سننه» (٩٢/٤): ثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، ثنا عبيد الله بن عمر، ثنا عبد الوارث، ثنا عمر بن عامر، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن زيد بن ثابت «أنه كان يورث ثلاث جدات ثنتين من قبل الأم، وواحدة من قبل الأب. «تغليق التعليق» (٢٢٢-٢١٥/٥)، و«فتح الباري» (٢٢-١٩/١٢).

ميراث له، لكن الجد من الأب مع الإخوة... أي إخوة؟ الإخوة لغير الأم، أو هم الأشقاء، أو لأب؛ لأن الإخوة لأُم يسقطون بالجد بالإجماع^(١).

فعدنا الآن جد من قبل الأم، لا يرث مع الإخوة بالإجماع، وإخوة من الأم، لا يرثون مع الجد بالإجماع، ولكن النزاع الطويل العريض في الإخوة الأشقاء، أو لأب مع الجد لأب يعني: أبا أبيك مع إخوتك، فمثلاً لو مات الإنسان عن أبي أبيه، وإخوته، فكيف نصنع بالميراث؟

✽ البخاري رحمه الله يقول: «وقال أبو بكر وابن عباس وابن الزبير: الجد أب». فإذا كان الجد أبا سقط الإخوة به؛ لأن الإخوة يسقطون بالأب.

فإذا هلك هالك عن جد من قبل أبيه وعن إخوته الأشقاء، فالميراث للجد، كما أنه لو مات عن أبيه وإخوته الأشقاء، فإن الميراث يكون للأب.

✽ ثم قال: «وقرأ ابن عباس»: مُسْتَدَلًّا بقوله تعالى: ﴿يَتَبَنَّى آدَمَ﴾ فجعل الله تعالى الناس أبناء لآدم، وبينهم وبينه أجيال طويلة، وقال: ﴿وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ﴾ وهو جدّه فسماه أبا إبراهيم وإسحق ويعقوب. وقال تعالى: ﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾ [البقرة: 130].

وليس بلام على ابن عباس رحمته الله أن يسوق جميع الأدلة، لكن هذا من أصرح ما يكون؛ لأن الذي قال أبيكم هو الله ﷻ، ولم يقله إسحاق أو يعقوب أو يوسف، فقال ﷻ: ﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾ فسمى سبحانه إبراهيم أبا مع أنه بعيد عنا، وبيننا وبينه أجيال.

✽ ثم قال البخاري: «ولم يذكر أن أحدا خالف أبا بكر في زمانه، وأصحاب النبي ﷺ متوافرون». هذا كأن البخاري رحمه الله يريد أن يجعل هذا إجماعاً من الصحابة على أن الجد أب.

✽ «وقال ابن عباس: يرثني ابن ابني دون إخوتي». هذا صحيح؛ يعني لو هلك هالك عن ابن ابن وعن إخوة، يكون الميراث لابن الابن.

✽ قال: «ولا أرث أنا ابن ابني». يعني: مع أبناء ابني يقول ابن عباس: ولا أرث - وأنا الجد - ابن ابني مع أولاد ابني؛ يعني: لو هلك هالك عن إخوة، أولاد ابن الجد فكيف يكون الميراث في هذه المسألة؟

القياس أنه كما أن ابن الابن يسقط الإخوة، أن يكون أب الأب يسقط الإخوة أيضاً. هذا دليل.

(١) «الإجماع» لابن المنذر (ص ٦٧)، والإقناع في مسائل الإجماع (٢/ ٩٦).

وهناك دليلٌ واضحٌ جدًا أوضحُ من هذا وهو أن يقال: إن هذه التفصيلات التي جاءت في ميراث الجد والإخوة ما الدليل عليها؟ ما هو الدليل على أن الجد يرث الأخط من الثلث، أو المقاسمة، إذا لم يكن معه صاحب فرض، ويرث الأخط من سدس المال، أو الثلث الباقي، أو المقاسمة إذا كان معه صاحب فرض، وأين هذه الفروض في كتاب الله؟ وأين هي في سنة الرسول ﷺ؟ فلم يهمل الله ﷻ فرضًا واحدًا من الفروض إلا ذكره؛ حتى الزوجات، والأزواج إذا اختلفت فروضهم ذكره، فالأمر لما اختلف فرضها ذكره، والأخوات كذلك، فكيف يذكر الله هذه الفروض ويبينها لعباده، ولا يذكر هذه الفروض الدقيقة بالنسبة لفرض الجد؟

فنقول: إنكم بتقسيمكم هذا تقرُّون إقرارًا ضمنيًّا أن مرتبة الجد أقوى من مرتبة الإخوة، فإذا كانت أقوى فما هو الدليل الذي جعلها في المرتبة؟ فالمهم أن هذا القول - أعني ميراث الإخوة مع الجد على هذا التفصيل - من أضعف الأقوال.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٧٣٧ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا وَهْبٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ فَلأُولَى رَجُلٍ ذَكَرَ»^(١).

٦٧٣٨ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَمَّا الَّذِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُهُ، وَلَكِنْ خُلَّةَ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ» أَوْ قَالَ: «خَيْرٌ» فَإِنَّهُ أَنْزَلَهُ أَبَا، أَوْ قَالَ: قَضَاهُ أَبَا.

قوله: «وَلَكِنْ خُلَّةَ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ». معناه: أن المحبة العامة، التي تكون له ولغيره أفضل، وكأنه يشير ﷺ إلى أنه ينبغي للإنسان ألا يتخالف أحدًا إلا من أجل الإسلام، لا من أجل المن بالصحبة والمال.

ولا شك أن أبا بكر رضي الله عنه هو أقرب الصحابة إلى الصواب ولذلك تجده في المقامات الضيقة يكون أسعد الناس بالصواب؛ ففي صلح الحديبية حصل بينه وبين عمر ما هو معروف،

وكان الصَّوَابُ مع أَبِي بَكْرٍ^(١)، وفي أَسْرَى بَذَرَ كان الصَّوَابُ مع أَبِي بَكْرٍ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَبَعَهُ^(٢).
وفي مَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ الثَّبَاتُ لِأَبِي بَكْرٍ؛ لِأَنَّ عُمَرَ قَامَ عَلَى الْمِنْبَرِ وَقَالَ: مَنْ قَالَ إِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ مَاتَ، ضَرَبْتُ عُنُقَهُ. حَتَّى جَاءَ أَبُو بَكْرٍ وَثَبَّتَ النَّاسَ ﷺ^(٣)، وفي إِنْفَازِ جَيْشِ أَسَامَةَ بَعْدَ مَوْتِ الرَّسُولِ ﷺ كَانَ الصَّوَابُ مع أَبِي بَكْرٍ^(٤) وفي جَمْعِ الْقُرْآنِ كَانَ الصَّوَابُ مع أَبِي بَكْرٍ^(٥)، فَالْمِهْمُ أَنْ أَقْرَبَ الصَّحَابَةِ إِلَى الصَّوَابِ بِلَا شَكٍّ هُوَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ.
وَاسْتَدَلَّ ابْنُ عَبَّاسٍ ﷺ بِكَوْنِ قَوْلِهِ صَوَابًا بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُهُ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ عَلَى الْمِنْبَرِ، وَقَالَ: «إِنَّ أَمَّنَ النَّاسِ عَلَيَّ فِي مَالِهِ وَصُحْبَتِهِ أَبُو بَكْرٍ»^(٦). فَهُوَ أَمَّنُ النَّاسِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي مَالِهِ وَفِي صُحْبَتِهِ، وَقَالَ: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أَمْنِي خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ»^(٧) فَاسْتَدَلَّ بِمَحَبَّةِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ أَنَّهُ يَكُونُ أَقْرَبَ إِلَى الصَّوَابِ.
وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: فَلَا شَكَّ أَنَّ الْقَوْلَ الصَّوَابَ الْمُتَعَيَّنَ هُوَ أَنَّ الْجَدَّ بِمَنْزِلَةِ الْأَبِ، وَالْجَدُّ

(١) تقدم تخريجه في كتاب الجنائز.

(٢) رواه مسلم (١٧٦٣) (٥٨).

سئل الشيخ رحمه الله: كيف يكون الصواب مع أبي بكر مع أن الله سبحانه أنزل قرآنًا يوافق رأي عمر رحمه الله؟
فأجاب رحمه الله: اقرأ زاد المعاد يتبين لك. اهـ.

وإتمامًا للفائدة: نذكر كلام ابن القيم رحمه الله كما في «الزاد» (١١١/٣):

وقد تكلم الناس في أي الرايين كان أصوب، فرجحت طائفة قول عمر لهذا الحديث، ورجحت طائفة قول أبي بكر لاستقرار الأمر عليه، وموافقة الكتاب الذي سبق من الله بإحلال ذلك لهم، ولموافقة الرحمة التي غلبت الغضب، ولتشبيهه النبي ﷺ له في ذلك بإبراهيم وعيسى، وتشبيهه لعمر بنوح وموسى، ولحصول الخير العظيم الذي حصل بإسلام أكثر أولئك الأسرى، ولخروج من خرج من أصلاهم من المسلمين، ولحصول القوة التي حصلت للمسلمين بالفداء، ولموافقة رسول الله ﷺ لأبي بكر أولاً، ولموافقة الله له آخرًا حيث استقر الأمر على رأيه، ولكمال نظر الصديق، فإنه رأى ما يستقر عليه حكم الله آخرًا، وغلب جانب الرحمة على جانب العقوبة. اهـ.

(٢) تقدم تخريجه في كتاب الجنائز.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) رواه البخاري (٤٩٨٦).

(٦) رواه البخاري (٣٩٠٤)، ومسلم (٢٣٨٢) (٢).

(٧) ورواه مسلم (١٦٨١) (٣٥).

الَّذِي يَرِثُ هُنَا هُوَ مِنْ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَيِّتِ أُتِيَ، أَمَّا الْجَدُّ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَيِّتِ أُتِيَ؛
كَأَبِ الْأُمِّ فَهَذَا لَيْسَ مِنَ الْأَجْدَادِ الْوَارِثِينَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠ - بَابُ مِيرَاثِ الزَّوْجِ مَعَ الْوَلَدِ وَغَيْرِهِ.

٦٧٣٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ وَرْقَاءَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ الْهَالُ لِلْوَلَدِ، وَكَانَتِ الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ، فَنَسَخَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ مَا أَحَبَّ فَجَعَلَ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ، وَجَعَلَ الْأَبَوَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسَ، وَجَعَلَ لِلْمَرْأَةِ الثُّمْنَ وَالرُّبْعَ، وَلِلزَّوْجِ الشُّطْرَ وَالرُّبْعَ.

الْأَثَرُ وَاضِحٌ، وَفِيهِ إِبْطَاءُ النَّسْخِ، وَهُوَ ثَابِتٌ حَتَّى بِدَلَالَةِ الْقُرْآنِ، وَالسُّنَّةِ خَبَرًا وَوُقُوعًا. فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يُنْسَخُ الْحُكْمُ الثَّابِتُ؟ إِنْ كَانَ الْحُكْمُ الثَّابِتُ الْأَوَّلُ هُوَ الْمُوَافِقُ لِمَصْلَحَةِ الْأُمَّةِ فَلِمَاذَا يُنْسَخُ؟ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُوَافِقٍ فَلِمَاذَا يُثَبَّتُ؟ لِنَفْرِضَ أَنَّ الْحُكْمَ كَانَ حَلَالًا ثُمَّ صَارَ حَرَامًا فَهَذَا نَسْخٌ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: إِنْ كَانَ الْحَلَالُ هُوَ الْأَصْلَحُ لِلْأُمَّةِ فَلِمَاذَا حُرِّمَ؟ وَإِنْ كَانَ الْحَرَامُ هُوَ الْأَصْلَحُ لِلْأُمَّةِ فَلِمَاذَا أُجِلَّ؟

وَالْجَوَابُ عَلَى هَذَا: أَنَّ الْحَلَالَ فِيهِ وَقْتُهُ هُوَ الْأَصْلَحُ لِلْأُمَّةِ، وَالْحَرَامُ فِي وَقْتِهِ هُوَ الْأَصْلَحُ لِلْأُمَّةِ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ مَا قُلْنَا فِي أَفْعَالِ اللَّهِ الْاِخْتِيَارِيَّةِ؛ وَهُوَ أَنَّ الْفِعْلَ إِنْ كَانَ كَمَا لَا فَلِمَاذَا انْتَفَى عَنِ اللَّهِ قَبْلَ فِعْلِهِ، وَإِنْ كَانَ نَقْصًا فَلِمَاذَا فَعَلَهُ؟ فَقُلْنَا: إِنَّهُ كَمَا لَا حَالٌ فِعْلِهِ، وَلَيْسَ كَمَا لَا حَالٌ انْتِفَائِهِ؛ لِأَنَّ الْكَمَالَ وَالنَّقْصَ يَكُونُ حَسَبَ مَا تَقْتَضِيهِ الْمَصْلَحَةُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١ - بَابُ مِيرَاثِ الْمَرْأَةِ وَالزَّوْجِ مَعَ الْوَلَدِ وَغَيْرِهِ.

٦٧٤٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي جَنِينِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لَحْيَانَ سَقَطَ مَيِّتًا بِغُرَّةِ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ،

ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قَضَى لَهَا بِالْغُرَّةِ تُوُفِّيَتْ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَنَّ مِيرَاثَهَا لِبَنِيهَا وَزَوْجِهَا، وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى عَصَبَتِهَا^(١).

هذا حديث في امرأتين من هذيل، افْتَكَلْتَا، فقتلت إحداهما الأخرى، وما في بطنها، ضَرَبَتْهَا فَأَلْقَتْ مَا فِي بطنها ميتًا، ثم ماتت المَضْرُوبَةُ أيضًا بعد ذلك، فَقَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِغُرَّةِ عَبْدٍ أَوْ أُمَةٍ، دِيَّةً لِلْجَنِينِ، وَقَضَى بِأَنَّ دِيَّةَ الْمَقْتُولَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا^(٢)؛ أي: عَاقِلَةُ الْقَاتِلَةِ؛ لِأَنَّ شِبْهَ الْعَمْدِ كَالْخَطِإِ؛ تَكُونُ فِيهِ الدِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ.

فَالْقَتْلُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٍ: عَمْدٌ، وَشِبْهُ عَمْدٍ، وَخَطَأٌ، يَشْتَرِكُ شِبْهُ الْعَمْدِ وَالْعَمْدُ فِي الْقَصْدِ، وَيَخَالِفُهَا الْخَطَأُ فِي عَدَمِ الْقَصْدِ، وَيَفْتَرِقُ الْخَطَأُ عَنْ شِبْهِ الْعَمْدِ بِأَنَّ الْخَطَأَ بِمَا يَقْتُلُ غَالِبًا، وَشِبْهُ الْعَمْدِ بِمَا لَا يَقْتُلُ غَالِبًا، فَإِذَا ضَرَبَ الْإِنْسَانُ شَخْصًا بِخَشَبَةٍ كَثِيرَةٍ قَصْدًا فَهَذَا عَمْدٌ، وَإِذَا ضَرَبَهُ بِعَصَا صَغِيرَةٍ، لَا تَقْتُلُ فِي الْغَالِبِ فَشِبْهُ عَمْدٍ، وَإِذَا رَمَى حَجَرًا عَلَى كَلْبٍ فَأَصَابَ إِنْسَانًا فَهُوَ خَطَأٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْهُ، وَدِيَّةُ الْخَطِإِ وَشِبْهُ الْعَمْدِ عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَالْعَاقِلَةُ: هُمُ الْعَصْبَةُ الذَّكُورُ، وَسُمُّوا عَاقِلَةً؛ مِنْ عَقَلَ الْبَعِيرُ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَأْتُونَ بِالْدِّيَّةِ مِنَ الْإِبِلِ فَيَعْقِلُونَهَا عِنْدَ بَيْتِ أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ؛ فَلِهَذَا سُمُّوا عَاقِلَةً مِنْ عَقْلِ الْإِبِلِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢- بَابُ مِيرَاثِ الْأَخَوَاتِ مَعَ الْبَنَاتِ عَصَبَةً.

٦٧٤١- حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ

إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ أَنَّهُ قَالَ: قَضَى فِينَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ النِّصْفَ لِلْبَنَةِ، وَالنِّصْفَ لِلْأُخْتِ، ثُمَّ قَالَ سُلَيْمَانُ: قَضَى فِينَا، وَلَمْ يَذْكُرْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ الْمُؤَلِّفُ: «بَابُ مِيرَاثِ الْأَخَوَاتِ مَعَ الْبَنَاتِ عَصَبَةً». هَذِهِ فِي بَعْضِ النُّسخِ وَفِي

بَعْضِ النُّسخِ سَاقِطَةٌ.

الْأَخَوَاتُ مَعَ الْبَنَاتِ؛ إِنْ كُنَّ أَخَوَاتُ مِنَ الْأُمِّ فَلَا مِيرَاثَ لَهُنَّ؛ لِأَنَّ الْإِخْوَةَ مِنَ الْأُمِّ لَا

(١) رواه البخاري (٥٧٥٨، ٥٧٥٩)، ومسلم (١٦٨١) (٣٦).

(٢) «فتح الباري» (٢٥/١٢).

يَرْتُونَ مَعَ الْفَرْعِ الْوَارِثِ لَا الذُّكُورَ، وَلَا الْإِنَاثَ، وَلِهَذَا لَوْ مَاتَ مَيِّتٌ عَنْ بِنْتٍ وَأَخْتٍ مِنْ أُمِّ، وَابْنِ ابْنِ ابْنِ عَمٍّ، كَانَ لِلْبِنْتِ النِّصْفُ وَلِابْنِ ابْنِ ابْنِ الْعَمِّ الْبَاقِي، وَالْأَخْتُ مِنَ الْأُمِّ لَيْسَ لَهَا شَيْءٌ، وَلَوْ كَانَ بَدَا لَهَا أَخٌ مِنَ الْأُمِّ فَلَيْسَ لَهُ شَيْءٌ أَيْضًا.

إِذَا: الْأَخَوَاتُ مِنَ الْأُمِّ مَعَ الْبَنَاتِ سَاقِطَاتٌ، وَالْأَخَوَاتُ مِنْ غَيْرِ الْأُمِّ وَهِنَّ الشَّقِيقَاتُ أَوْ لِلْأَبِ مَعَ الْبَنَاتِ عَصَبَاتٌ، وَيُسَمَّى ذَلِكَ الْعَصْبُ مَعَ الْغَيْرِ، فَإِذَا وَجَدَ بَنَاتٌ، وَمَعَهُنَّ أَخَوَاتُ شَقِيقَاتُ أَوْ أَخَوَاتُ لِأَبٍ، فَلِلْبَنَاتِ مِيرَاثُهُنَّ بِالْفَرَضِ، فَلِلْوَحْدَةِ النِّصْفُ، وَلِلثَّانِيَيْنِ فَكَثْرُ الثَّلَاثَيْنِ، وَالباقِي لِلْأَخَوَاتِ؛ لِأَنَّهُنَّ فِي هَذِهِ الْحَالِ يَكُنَّ عَصَبَةً.

فَمَثَلًا بِنْتُ ابْنٍ، وَأَخْتُ لِأَبٍ، فَلَا أُخْتُ لِأَبٍ عَصَبَةٌ، وَبِنْتُ ابْنِ ابْنِ لَهَا النِّصْفُ، وَالباقِي لِلْأَخْتِ لِأَبٍ، بِنْتُ ابْنٍ وَبِنْتُ أُخْتٍ شَقِيقَةٌ؛ الثَّانِيَةُ لَا تَرِثُ لِأَنَّ لَدَيْنَا قَاعِدَةً وَهِيَ: أَنَّهُ لَا يَرِثُ مِنَ الْحَوَاشِي إِلَّا الْأَخَوَاتُ فَقَطْ فَبِنْتُ الْأَخِ وَبِنْتُ الْأَخْتِ لَا تَرِثَانِ.

ثُمَّ ذَكَرَ قَضَاءَ مَعَاذِ بْنِ جَبَل رضي الله عنه، وَالصَّوَابُ: حَذْفُ جُمْلَةٍ: عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ قَضَى فِي بِنْتٍ وَأَخْتٍ، لِلْبِنْتِ النِّصْفُ وَلِلْأَخْتِ النِّصْفُ.

ثُمَّ قَالَ سُلَيْمَانُ: «قَضَى فِينَا». وَلَمْ يَذْكُرْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ نَسِيَ مَا قَالَ أَوَّلًا، أَوْ تَذَكَّرَ أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ عَلَى عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ، وَإِذَا كَانَ قَوْلُهُ: «عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» هُوَ الثَّابِتُ فَالْحَدِيثُ يَكُونُ مَرْفُوعًا حُكْمًا.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: مُعَاذُ قَضَى فِي الْيَمَنِ وَالرَّسُولُ ﷺ فِي الْمَدِينَةِ، فَهَلْ يَكُونُ هَذَا مَرْفُوعًا حُكْمًا؟ فَالْجَوَابُ: نَعَمْ.

فَإِذَا قَالَ: وَإِذَا أَخْطَأَ الصَّحَابِيُّ وَلَمْ يَعْلَمْ الرَّسُولُ بِذَلِكَ؟ الْجَوَابُ: إِذَا أَخْطَأَ قَرَبُ الْعَرْشِ يَعْرِفُ. أَلَمْ نَذْكُرْ هَذَا؟ ذَكَرْنَا أَنْ تَقْدِيرَ اللَّهِ ﷻ لِلشَّيْءِ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ وَلَمْ يَعْلَمْهُ الرَّسُولُ يُعْتَبَرُ مَرْفُوعًا حُكْمًا وَحُجَّةً.

س: حَتَّى بِأَهْلِ الْمَدِينَةِ؟

ج: حَتَّى وَإِنْ كَانَ فِي أَهْلِ الْمَدِينَةِ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: فَالْقِسْمَةُ صَحِيحَةٌ بِنْتُ وَأَخْتُ، يَعْنِي: إِمَّا شَقِيقَةٌ أَوْ لِأَبٍ.

قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ (١٢ / ٢٥):

ثُمَّ قَالَ سُلَيْمَانُ: قَضَى فِينَا وَلَمْ يَذْكُرْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. الْقَائِلُ بِذَلِكَ

هو شعبة، وسليمان هو الأعمش، وهو موصول بالسند المذكور وحاصله أن الأعمش روى الحديث أولاً بإثبات قوله: على عهد رسول الله ﷺ، فيكون مرفوعاً على الراجح في المسألة، ومرة بدونها فيكون موقوفاً، وقد أخرجه الإسماعيلي، عن القاسم بن زكريا، عن بشر بن خالد، شيخ البخاري فيه مثله، لكن قال: قال سليمان. بعد. قال القاسم. وحدثنا محمد بن عبد الأعلى، حدثنا خالد بسنده بلفظ: قضى بذلك معاذ فينا.

قلت: وقد مضى في باب ميراث البنات، من وجه آخر، عن الأسود بن يزيد، قال: أنا معاذ بن جبل باليمن معلماً وأميراً فسألناه عن رجل.... فذكره وسيأفقه مشعر بأن ذلك كان في عهد النبي ﷺ، لأن النبي ﷺ هو الذي أمره على اليمن، كما مضى صريحاً في كتاب الزكاة وغيره، وأخرجه أبو داود، والدارقطني، من وجه ثالث عن الأسود أن معاذاً ورث. فذكره، وزاد: وهو باليمن، ونبي الله ﷺ يومئذ حي. وللدارقطني من وجه آخر، عن الأسود: قدم علينا معاذ حين بعثه رسول الله ﷺ فذكره باختصار وهذا أصرح مما وجدت في ذلك^(١). اهـ

كأن هذه الروايات يؤيد بعضها بعضاً، أن ذلك في عهد النبي ﷺ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٦٧٤٢- حدثنا عمرو بن عباس، قال: حدثنا عبد الرحمن، قال: حدثنا سفيان، عن أبي قيس، عن هزيل قال: قال عبد الله: لأقضيَن فيها بقضاء النبي ﷺ أو قال: قال النبي ﷺ: «للأبنة النصف ولأبنة الابن السدس، وما بقي فللأخت».

هذا تعبير عبد الله بن مسعود قال: وما بقي فللأخت، ولم يقل: والثُلث للأخت، وهذا هو الموافق لقول النبي ﷺ: «أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأُولَى رَجُلٍ ذَكَرٍ»^(١).

والخلاصة الآن: أن الأخوات مع البنات قسمان:

أخوات من أم فهن ساقطات لا ميراث لهن.

وأخوات شقيقات، أو لأب فهن عصبة؛ يعني: ينزلن منزلة الرجل، فإذا كان أخوهن لو

(١) تقدم تخريجه.

(٢) ورواه مسلم (١٦١٦) (٨).

كَانَ بَدَلَهُنَّ يَرِثُ بِالتَّعْصِيبِ فَهِنَّ يَرِثْنَ بِالتَّعْصِيبِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣ - بَابُ مِيرَاثِ الْأَخَوَاتِ وَالْإِخْوَةِ.

٦٧٤٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا مَرِيضٌ فَدَعَا بِوُضُوءٍ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ نَضَحَ عَلَيَّ مِنْ وَضُوئِهِ، فَأَفَقْتُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا لِي أَخَوَاتٌ، فَنَزَلَتْ آيَةُ الْفَرَائِضِ ^(١).
 قَوْلُهُ: «وُضُوءٌ». بِالْفَتْحِ، وَيُقَالُ: وَضُوءٌ بِالضَّمِّ فَقَوْلُ؛ لَهَا يُتَوَضَّأُ بِهِ فَيُقَالُ: وَضُوءٌ. وَوُضُوءٌ بِالضَّمِّ نَفْسُ الْفِعْلِ، وَكَذَلِكَ طَهُورٌ وَطُهورٌ، وَكَذَلِكَ سَحُورٌ وَسُحُورٌ، إِذَا فَضِطَّ الْحَدِيثُ هُوَ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَلُوا الْفِطْرَ وَأَخْرَوْا السُّحُورَ» ^(٢).
 وَقَوْلُهُ: «نَضَحَ عَلَيَّ مِنْ وَضُوئِهِ». يَعْنِي: مِنَ الْمَاءِ الَّذِي تَوَضَّأَ بِهِ، فَيُحْتَمَلُ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ نَضَحَ عَلَيْهِ لَمَّا غَسَلَ عُضْوًا مِنْ أَعْضَائِهِ نَضَحَ هَكَذَا بِيَدِهِ، يَعْنِي: نَفَضَ عَلَيْهِ وَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ عَرَفَ بِيَدِهِ مِنَ الْمَاءِ ثُمَّ نَضَحَهُ، وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤ - بَابُ «يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ» إِنْ أَمْرُهَا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا أُثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ يَكُلُّ شَيْءًا عَلَيْهِ ^(٣) [النِّسَاءُ: ١٧٦].
 ٦٧٤٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: آخِرُ آيَةِ نَزَلَتْ خَاتِمَةُ سُورَةِ النِّسَاءِ «يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ» ^(٤).

(١) رواه أحمد في «مسنده» (١٤٧/٥) (٢١٣١٣)، وفيه سليمان بن أبي عثمان، وعدي بن حاتم الجَنْصِي وَهُمَا مَجْهُولَانِ. انظر «مجمع الزوائد» (١٥٤/٣).

(٢) ورواه مسلم (١٦١٨) (١٠).

(٣) انظر: «تفسير الطبري» (٨٠، ٧٩/٦)، و«تفسير ابن كثير» (١٣-١٤) و«الدر المشور» (٢٠-١٩/٣).

﴿قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾﴾. الْخِطَابُ لِلرَّسُولِ ﷺ؛ يعني: يَطْلُبُونَ مِنْكَ الْفُتْيَا وَالرَّسُولُ ﷺ مُفْتٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى مُفْتٍ، وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ﴾.

وَالْكَلَالَةُ هِيَ: إِزْتُ الْحَوَاشِي؛ يعني: حَوَاشِي الْإِنْسَانِ هُمْ كَلَالَتُهُ، وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا أَنَّهَا مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْإِكْلِيلِ وَهُوَ: مَا أَحَاطَ بِالشَّيْءِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا أَيْضًا؛ الْقِسْمَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ ﷻ فَقَالَ: ﴿إِنْ أَمَرْتُكَ هَلَكَ﴾ إِعْرَابٌ ﴿أَمَرْتُكَ﴾ كَمَا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ - وَهُمْ الْمَتَشَدِّدُونَ مِنَ النَّحْوِيِّينَ - يَقُولُونَ: ﴿أَمَرْتُكَ﴾ فَاعِلٌ لِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ، وَالتَّقْدِيرُ: إِنْ هَلَكَ أَمْرُكَ؛ لِأَنَّ «إِنْ» شَرْطِيَّةٌ، وَ«إِنْ» الشَّرْطِيَّةُ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْفِعْلِ.

وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ - وَهُمْ الْمُسَهِّلُونَ الْمَيْسُرُونَ -: يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ ﴿أَمَرْتُكَ﴾ مُبْتَدَأً، وَجُمْلَةً هَلَكَ خَبَرٌ، وَيَجُوزُ أَنْ نَقُولَ أَمْرُكَ فَاعِلٌ لِهَلَكَ مُقَدَّمٌ، وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ.

إِذَا كَلَامُهُمْ أَسْهَلُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرٍ وَلَا شَيْءٍ.

﴿قوله: ﴿إِنْ أَمَرْتُكَ هَلَكَ﴾﴾. يَعْنِي: مَاتَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ.

نَنْظُرُ لِلْقِسْمَةِ ﴿وَلَهُ وَأُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ لَكِنْ لَوْ كَانَ لَهُ وَالِدٌ لَمْ تَرِثِ الْأُخْتُ شَيْئًا، أَمَّا إِذَا كَانَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَا وَالِدٌ ﴿وَلَهُ وَأُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ. نَفَى الْوَلَدُ فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ وَهُوَ يَرِثُهَا يَعْنِي: لَوْ مَاتَتْ عَنْ أُخِيهَا وَرِثَهَا - فِي كُلِّ الْهَالِ - إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ، أَمَّا إِذَا مَاتَ هُوَ عَنْ أُخْتِهِ فَلَهَا النِّصْفُ، وَالْبَاقِي لِلْعَصَبَةِ، وَإِذَا مَاتَتْ هِيَ عَنْهُ فَهُوَ الْعَاصِبُ فَيَكُونُ الْهَالُ لَهُ كُلَّهُ.

﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ﴾ يَعْنِي الْأَخَوَاتِ ﴿فَلَهُمَا الثَّلَاثَانِ بِمَا تَرَكَ﴾. يَعْنِي: إِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ، وَمَاتَ عَنْهُمَا أَخُوهُمَا، فَلَهُمَا الثَّلَاثَانِ مِمَّا تَرَكَ، وَالْبَاقِي لِلْعَاصِبِ.

﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً﴾ أَي: مُجْتَمِعِينَ ﴿فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ بِدُونِ فَرِيضَةٍ؛ لِأَنَّهُم الْآنَ عَصَبَةٌ، فَالذُّكَورُ عَصَبَةٌ بِالنَّفْسِ، وَالْإِنَاثُ عَصَبَةٌ بِالْغَيْرِ.

﴿يَسِّرُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ يَعْنِي: لِئَلَّا تَضِلُّوا، وَهَذَا مِنْ كَرَمِهِ ﷻ أَنَّهُ يُسِّرُ لِلْعِبَادِ الْحَقَّ حَتَّى لَا يَضِلُّوا عَنْهُ. ﴿وَاللَّهُ يَكُلُّ شَيْءًا عَلَيْهِمْ﴾.

أَمَّا قَوْلُ الْبَرَاءِ رضي الله عنه إِنَّهَا آخِرُ آيَةٍ نَزَلَتْ فَمُرَادُهُ أَنَّهَا آخِرُ آيَةٍ فِي الْمَوَارِيثِ، لَا مِنَ الْقُرْآنِ كُلِّهِ؛ لِأَنَّ الْآخِرِيَّةَ قَدْ تَكُونُ آخِرِيَّةً إِضَافِيَّةً، وَقَدْ تَكُونُ آخِرِيَّةً مُطْلَقَةً، فَالْآخِرِيَّةُ الْإِضَافِيَّةُ يَعْنِي: بِالْإِضَافَةِ إِلَى كَذَا، فَآيَةُ الْكَلَالَةِ الَّتِي فِي آخِرِ السُّورَةِ هِيَ آخِرُ آيَةٍ بِاعْتِبَارِ آيَاتِ الْفَرَائِضِ

والموارِيث، أما باعتبار القرآن كله فقد قال بعض العلماء: إِنَّ آخِرَ آيَةٍ نَزَلَتْ هِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [التوبة: ٣٠].

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥ - بَابُ ابْنِي عَمٍّ أَحَدُهُمَا أَخٌ لِلْأُمِّ وَالْآخَرُ زَوْجٌ.

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: لِلزَّوْجِ النِّصْفُ، وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ، وَمَا بَقِيَ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ (١).

هذه مسألة غريبة ابنا عمٍّ أحدهما أخٌ لأمٍّ، والثاني زوجٌ وصورتها ابنا عمٍّ أحدهما مُحَمَّدٌ والثاني عليٌّ، لهما بنتٌ عمٍّ اسمها زَيْنَبُ، فتزوج مُحَمَّدٌ زَيْنَبَ، ثم ماتت عنه.

نقول: يرثها بالزَّوْجِيَّةِ فله النِّصْفُ وَيَبْقَى لَهُ مَعَ أَخِيهِ الْبَاقِي بِاعْتِبَارِهِمَا عَصَبَةً.

إِذَا: يَكُونُ لِلزَّوْجِ ثَلَاثَةُ أَزْوَاجٍ؛ نِصْفٌ بِالزَّوْجِيَّةِ، وَرُبُعٌ بِالْعَصْبَةِ، وَلِأَخِيهِ الرُّبُعُ بِالْعَصْبَةِ.

الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ ابنا عمٍّ أَحَدُهُمَا أَخٌ مِنْ أُمٍّ يَعْنِي: رَجُلٌ لَهُ بِنْتُ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَخِيهِ فَأَنْتَ لَهُ بَوْلَدٍ، وَكَانَ أَخُوهُ لَهُ بِنْتُ مِنْ قَبْلُ، ثُمَّ مَاتَتْ هَذِهِ الْبِنْتُ عَنْ ابْنِي عَمِّهَا وَأَحَدُهُمَا أَخُوها مِنْ أُمِّهَا.

وصورتها رجلٌ اسمه مُحَمَّدٌ مات أخوه عَبْدُ اللَّهِ عَنْ ابْنَيْنِ، ثُمَّ إِنَّ مُحَمَّدًا هَذَا تَزَوَّجَ بِامْرَأَةِ أَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَأَتَتْ لَهُ بِنْتٌ، وَأَخُوهُ عَبْدُ اللَّهِ كَانَ لَهُ ابْنَانِ؛ أَحَدُهُمَا مِنْ هَذِهِ الْمَرْأَةِ، وَالثَّانِي مِنْ امْرَأَةٍ أُخْرَى، فَصَارَتْ هَذِهِ الْبِنْتُ أُخْتًا لِأَحَدِهِمَا، فَإِذَا مَاتَتْ عَنْهَا يَرِثُهَا ابْنُ عَمِّهَا الَّذِي هُوَ أَخُوها مِنْ أُمِّهَا؛ بِاعْتِبَارِهِ أَخًا مِنَ الْأُمِّ، وَيَرِثُ السُّدُسَ، وَالباقِي يَقْتَسِمُهُ

(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٢/٢٧) ووصله سعيد بن منصور في «السنن» قال: ثنا هشيم، عن أوس بن ثابت الأنصاري عن حكيم بن غفال قال: أتى شريح في امرأة تركت ابني عمها أحدهما زوجها والآخَرُ أَخُوها لأمها، فجعل للزوج النصف، والباقي للأخ من الأم، فأتوا عليًّا فذكروا له ذلك، فأرسل إلى شريح، فقال: ما قضيت أبكتاب الله أو سنة رسول الله؟ فقال شريح بكتاب الله، قال: أين؟ قال: ﴿وَأُولُوا الْأَرْزَاقِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٧٠]. قال: فهل قال: للزوج النصف ولهذا ما بقي، ثم أعطى الزوج النصف والأخ من الأم السدس، ثم قسّم ما بقي بينهما. انظر «تغليق التعليق» (٥/٢٢٢).

(٢) ورواه مسلم (١٦١٩) (١٦، ١٧).

هو وأخوه بالتَّعْصِيبِ.

والصُّورَةُ الثَّلَاثَةُ الْجَامِعَةُ الَّذِي يَكُونُ فِيهَا أَحَدُ الْإِبْنَيْنِ أَخًا مِنْ أُمٍّ وَالثَّانِي يَكُونُ زَوْجًا؛
يَعْنِي: ابْنِي عَمٍّ أَحَدُهُمَا زَوْجٌ وَالثَّانِي أَخٌ مِنْ أُمٍّ، فَمَاتَتْ عَنْهَا بِنْتُ عَمِّهَا.
وَصُورَتُهَا: رَجُلٌ لَهُ ابْنَانِ أَحَدُهُمَا مِنْ زَوْجَةٍ وَالثَّانِي مِنْ زَوْجَةٍ أُخْرَى، فَتَوَفَّيَ، ثُمَّ إِنَّ
أَخَاهُ تَزَوَّجَ زَوْجَتَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَأَتَتْ بِنْتِ، وَتَزَوَّجَهَا ابْنُ عَمِّهَا مِنَ الزَّوْجَةِ الْأُخْرَى، وَهُوَ ابْنُ
عَمِّهَا مِنْ أُمِّهَا، لَا ابْنُ عَمِّهَا مِنَ الزَّوْجَةِ الْأُخْرَى، فَصَارَ الْآنَ الرَّجُلَانِ؛ ابْنِي الْعَمِّ، أَحَدُهُمَا
زَوْجٌ وَالثَّانِي أَخًا مِنْ أُمٍّ، فَتَوَفَّيْتُ الْمَرْأَةَ عَنْ زَوْجِهَا وَأَخِيهَا مِنْ أُمِّهَا.
نَقُولُ: الْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ؛ لَزَوْجِهَا النِّصْفُ ثَلَاثَةٌ، وَلَأَخِيهَا مِنْ أُمِّهَا. وَابْنِ عَمِّهَا الثَّانِي
السُّدُسُ وَاحِدٌ، وَالبَاقِي لَهَا جَمِيعًا، يَفْتَسِمَانِهِ؛ لِأَنَّهَا عَصْبَةٌ، فَيَكُونُ لِلزَّوْجِ الْآنَ أَرْبَعَةٌ،
وَيَكُونُ لِلْأَخِ مِنَ الْأُمِّ اثْنَانِ، أَحَدُهُمَا بِالْفَرَضِ، وَالثَّانِي بِالتَّعْصِيبِ، وَالزَّوْجُ لَهُ أَرْبَعَةٌ؛ ثَلَاثَةٌ
بِالْفَرَضِ وَوَاحِدٌ بِالتَّعْصِيبِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٧٤٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ
أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا
فَمَالُهُ لِمَوَالِي الْعَصْبَةِ، وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا أَوْ ضَيَاعًا فَأَنَا وَلِيُّهُ فَلَا دُعَى لَهُ» ^(١) الْكَلُّ: الْعِيَالُ.

❖ قَوْلُهُ: «الْكَلُّ: الْعِيَالُ». وَقِيلَ: الْكَلُّ مَعْنَاهُ: الْمُتَعَبُّ. وَمِنْهُ قَوْلُ خَدِيجَةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ:
إِنَّكَ لَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتَحْمِلُ الْكَلَّ ^(٢).

عَلَى كُلِّ حَالٍ: فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ» كَمَا
قَالَ رَبُّهُ ﷺ ﴿الَّذِينَ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الاحزاب: ٦]. «فَمَنْ مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا فَمَالُهُ
لِمَوَالِي الْعَصْبَةِ وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا أَوْ ضَيَاعًا فَأَنَا وَلِيُّهُ فَلَا دُعَى لَهُ».
❖ قَوْلُهُ: «فَلَا دُعَى لَهُ». أَيُّ: لِأَسَدَدَ عَنْهُ، وَأَقْوَمَ بِكَفَايَتِهِمْ.

(١) تقدم تخريجه في بدء الوحي.

(٢) تقدم تخريجه.

❦ وَأَمَّا قَوْلُهُ: «فَالْهَلْ لِمَوَالِي الْعَصَبَةِ». أَي: لِأَوْلَاهُمْ فَهُوَ كَحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «فَمَا بَقِيَ فَلأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ»^(١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٧٤٦ - حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ رَوْحِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا تَرَكْتَ الْفَرَائِضَ فَلأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ»^(٢).

يَنْبَغِي عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ سُقُوطُ الْإِخْوَةِ الْأَشْقَاءِ فِي الْمُشْرَكَةِ، وَصُورَتُهَا: أَنَّ امْرَأَةً مَاتَتْ عَنْ زَوْجٍ وَأُمٍّ وَأَخَوَيْنِ مِنْ أُمٍّ وَأَخَوَيْنِ سَقِيقَيْنِ، فَاَلْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ؛ لِلزَّوْجِ النِّصْفُ؛ ثَلَاثَةٌ، وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ، وَاحِدٌ، وَلِلْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ الْاِثْنَيْنِ الثُّلُثُ اِثْنَانِ، وَلَمْ يَبْقَ شَيْءٌ فَيَسْقُطُ الْإِخْوَةُ الْأَشْقَاءُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا تَرَكْتَ الْفَرَائِضَ فَلأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ» وَهَذَا لَمْ تَتْرَكِ الْفَرَائِضَ شَيْئًا.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: بَلْ يَشْتَرِكُ الْإِخْوَةُ الْأَشْقَاءُ مَعَ الْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ وَيُورَثُونَ كَانْتَهُمْ عَصَبَةٌ. وَهَذَا بَاطِلٌ نَصًّا وَقِيَاسًا؛ أَمَّا النَّصُّ فَقَوْلُهُ: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَلأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ».

وَأَمَّا الْقِيَاسُ: فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَاسَ الْإِخْوَةُ الْأَشْقَاءُ عَلَى الْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ مَعَ كَثْرَةِ الْفُرُوقِ بَيْنَهُمْ؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ الْإِلْحَاقَ فَرِيعَ بِأَصْلٍ لِعِلَّةِ جَامِعَةٍ، وَالْإِخْوَةُ مِنَ الْأُمِّ يَخْتَلِفُونَ كَثِيرًا عَنِ الْإِخْوَةِ الْأَشْقَاءِ فَمَثَلًا.

مَعَ الْفَرَعِ الْوَارِثِ يَسْقُطُ الْإِخْوَةُ لِأَنَّ ذَكَرًا أَمْ أَنْثَى، وَالْإِخْوَةُ الْأَشْقَاءُ لِأَنَّ لَا يَسْقُطُونَ إِلَّا إِذَا كَانَ الْفَرَعُ ذَكَرًا، وَفِي أَصُولِ الذُّكُورِ يَسْقُطُ الْإِخْوَةُ لِأَنَّ بِالْإِجْمَاعِ^(٣)، وَأَمَّا الْأَشْقَاءُ لِأَنَّ فِيهِمْ إِزْثَمَ مَعَ الْجَدِّ خِلَافٌ.

(١) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٦١٥) (٢).

(٢) «الْإِجْمَاعُ» لابْنِ الْمُنْذَرِ ص (٨٢، ٨٣) (٢٩٦، ٢٩٧).

(٣) انْظُرْ: «تَلْخِصُ الْحَبِيرِ» (٨٦/٣).

ثالثاً: أنه لو فرض أن الأخ من الأم في مسألة المُشْرَكَةِ واحدٌ، والإخوةُ الأشقاءُ عشرةٌ، فليس للإخوةُ الأشقاءُ إلا ما أَبَقَتِ الفُرُوضُ، فللزَّوجِ النِّصْفُ، وللأمِّ السُّدُسُ، وللأخ من الأمِّ السُّدُسُ، والباقي هو سُدُسٌ واحدٌ بينَ عشرةٍ من الأشقاءِ.

إذاً: لا يَصِحُّ القياسُ لا أثراً ولا نظراً، والصوابُ أنهم يَنْقُطُونَ، وأمّا ما يُذَكَّرُ أنَ عُمَرَ بنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه أَسَقَطَهُمْ في الأوَّلِ وَشَرَكَهُمْ في الثَّاني بناءً على قولهم: يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، هَبْ أَبَانَا كَانَ حِمَارًا^(١) فلا أَظُنُّ أنَ هذا يَصِحُّ بهذا السِّيَاقِ عَنَ عُمَرَ رضي الله عنه؛ لأنَّ عُمَرَ مَهْنَبٌ، ولا يُمكنُ أنَ يَقُولَ الأوَّلَ: اجْعَلْ أَبَانَا حِمَارًا مِنْ أَجْلِ الْمَالِ، فلو قالوا ذلك أَمَامَ عُمَرَ لَوَجَّعَهُمْ ضَرْبًا، لكنَّ هذه الروايةُ يَذْكُرُهَا أَهْلُ الْفَرَائِضِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِصَحَّتِهَا، إِنَّمَا كُونُ عُمَرَ يَرْجِعُ عَنِ إِسْقَاطِهِمْ إِلَى تَشْرِيكِهِمْ فليس بغريبٍ، لكنَّ الذي تُنْكِرُهُ هو أنَ يَقُولَ الْوَرِثَةُ لَهُ: اجْعَلْ أَبَانَا حِمَارًا وَيَسْكُتُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

١٦ - باب ذَوِي الْأَرْحَامِ.

٦٧٤٧ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي أُسَامَةَ: حَدَّثَكُمُ إِدْرِيسُ، حَدَّثَنَا طَلْحَةُ، عَنَ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلَى... وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ٣٣]. قَالَ: كَانَ الْمَهَاجِرُونَ حِينَ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ يَرِثُ الْأَنْصَارِيُّ الْمَهَاجِرِيَّ دُونَ ذَوِي رَحِمِهِ، لِلْأُخُوَّةِ الَّتِي أَخَى النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمْ فَلَمَّا نَزَلَتْ ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلَى﴾ قَالَ: نَسَخْتَهَا (وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ).

❦ قوله: ﴿عَاقَدْتَ﴾. هذه قراءة.

وَذَوُّ الْأَرْحَامِ تَعْرِيفُهُمْ: كُلُّ قَرِيبٍ لَيْسَ بِذِي فَرْضٍ وَلَا عَصَبَةٍ. يَعْنِي: وَلَيْسَ عَصَبَةً، فَإِنَّهُ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ كَأَبِي الْأُمِّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَارِثٍ، فَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَيْتِ أَنْثَى، وَهُوَ قَرِيبٌ فَيَكُونُ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ، كَذَلِكَ ابْنُ الْأَخِ لِأُمِّ لَا يَرِثُ وَيَكُونُ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ، كَذَلِكَ ابْنُ

(١) انظر: «المبدع» (٦/ ١٩٢-١٩٣)، و«الفروع» (٥/ ٢٠)، و«الإنصاف» (٧/ ٣٢٣)، و«الكافي» (٢/ ٥٤٩)،

و«حاشية بن عابدين» (٦/ ٧٩١)، و«المبسوط للسرخسي» (٣٠/ ٢).

الْبِنْتُ مَا يَرِثُ، وَهُوَ قَرِيبٌ فَيَكُونُ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ.

فَكُلُّ قَرِيبٍ لَيْسَ بِذِي فَرَضٍ وَلَا عَصَبَةٍ فَهُوَ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي تَوْرِيثِهِمْ، فَمِنْهُمْ مَنْ وَرَّثَهُمْ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُورَثْهُمْ ^(١)،
وَالصَّحِيحُ أَنَّهُمْ يَرِثُونَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ
اللَّهِ﴾ [الاحزاب: ٦]. وَالْقِيَاسُ يَقْتَضِيهِ؛ لِأَنَّ كَوْنَنَا نُعْطِيهِ هَؤُلَاءِ الْقُرْبَى أَوْلَى مِنْ كَوْنِنَا نَجْعَلُهُ فِي
بَيْتِ الْمَالِ؛ لِأَنَّ بَيْتَ الْمَالِ عَامٌّ، وَإِعْطَاؤُهُ لِلْقُرْبَى خَاصٌّ، فَهُمْ أَوْلَى بِهِ مِنْ غَيْرِهِمْ.
وَاخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِالتَّوْرِيثِ هَلْ يُورَثُونَ بِالْقَرَابَةِ أَوْ يُورَثُونَ بِالتَّنْزِيلِ، فِيهِ خِلَافٌ وَسِيَّاتِي
إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ:

١٧ - بَابُ مِيرَاثِ الْمَلَاعِنَةِ.

٦٧٤٨ - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا لَاعَنَ

أَمْرَأَتَهُ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا، فَفَرَّقَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمَا، وَالْحَقُّ الْوَلَدُ بِالْمَرْأَةِ ^(١).

الْمَلَاعِنَةُ هِيَ الَّتِي قَذَفَهَا زَوْجُهَا بِالزَّنَا، وَلَمْ يَثْبُتْ عَلَيْهَا لَا بِإِقْرَارٍ وَلَا بِبَيِّنَةٍ فَهَذِهِ لَا يُقَامُ
حَدُّ الْقَذْفِ عَلَى زَوْجِهَا، وَلَوْ قَذَفَهَا أَجَنَبِيٌّ لَأُقِيمَ عَلَيْهِ حَدُّ الْقَذْفِ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ مِنَ الْبَعِيدِ
جَدًّا أَنْ يَقْذِفَهَا زَوْجُهَا بِالزَّنَا وَهِيَ فِرَاشُهُ أَسْقَطَ عَنْهُ الطَّلُبُ بِالْبَيِّنَةِ، إِنْ أَقَامَهَا فَقَدْ أَقَامَهَا،
لَكِنْ إِذَا قَالَ: مَا عِنْدِي بَيِّنَةٌ فَلَا يُقَامُ عَلَيْهِ حَدُّ الْقَذْفِ، وَنُحْضِرُهُمَا إِلَى الْقَاضِي، فَإِذَا حَضَرَا إِلَى
الْقَاضِي وَأَقْرَبَتِ الزَّوْجَةُ، أُقِيمَ عَلَيْهَا حَدُّ الزَّنَا، وَسَلِمَ الزَّوْجُ، وَإِنْ لَمْ تُقَرَّرْ قِيلَ لِلزَّوْجِ: إِمَّا أَنْ
تُجْلَدَ حَدُّ الْقَذْفِ، وَإِمَّا أَنْ تُلَاعِنَ، فَإِذَا اخْتَارَ الْمَلَاعِنَةَ فَإِنَّهُ يَشْهَدُ بِاللَّهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ إِنَّهُ لَصَادِقٌ
فِيمَا يَقُولُ بِالنِّسْبَةِ لَزَوْجَتِهِ، وَفِي الْخَامِسَةِ يَقُولُ: وَأَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ،
وَحِينَئِذٍ إِمَّا أَنْ تُلَاعِنَ الْمَرْأَةُ وَإِمَّا أَنْ تَنْكُلَ ^(٢) فَإِنْ نَكَلَتْ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُقَامُ عَلَيْهَا الْحَدُّ؛ لِأَنَّ

(١) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٤٩٤) (٨).

(٢) نَكَلٌ يَنْكُلُ إِذَا امْتَنَعَ، وَالنَّكُولُ فِي الْيَمِينِ هُوَ الْامْتِنَاعُ مِنْهَا، وَتَرَكَ الْإِقْدَامَ عَلَيْهَا. «النهاية» لابن الأثير (ن ك ل).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٧٤٧).

الله تعالى قال: ﴿وَيَذُرُهَا أَلْعَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ﴾ [النِّسَاء: ٨]. والعَذَابُ هُوَ عَذَابُ الزَّانِيَةِ، وَقِيلَ: إِنْ نَكَلْتَ فَإِنَّهَا تُحْبَسُ حَتَّى تَمُوتَ أَوْ تُلَاعِنَ. لَكِنَّ هَذَا الْقَوْلَ لَيْسَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ فَهُوَ ضَعِيفٌ، وَالصَّوَابُ أَنَّ الْعَذَابَ هُوَ حَدُّ الزَّانَا وَيَذُرُ الْحَدُّ عَنْهَا بِاللُّعَانِ فَتَقُولُ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ لَقَدْ كَذَبَ هَذَا الرَّجُلُ عَلَيَّ فِيمَا رَمَانِي بِهِ مِنَ الزَّانَا. وَتَقُولُ فِي الْخَامِسَةِ: وَأَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ.

وُخِصَّتْ بِالْغَضَبِ، وَهُوَ أَشَدُّ مِنَ اللَّعْنَةِ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ أَقْرَبُ إِلَى الصَّدَقِ مِنْهَا، إِذْ مِنَ الْمُسْتَبْعَدِ جَدًّا أَنْ يَدَّعِيَ الزَّوْجُ مَا يُدْنِسُ فِرَاشَهُ، وَمِنْ الْقَرِيبِ جَدًّا أَنْ تُنْكِرَ لَتَدْرَأَ عَنْ نَفْسِهَا عَارَ الزَّانَا، وَلِهَذَا قَالَتِ الْمَرْأَةُ الَّتِي أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُلَاعِنَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا قَالَتْ: «وَاللَّهِ لَا أَفْضَحُ قَوْمِي سَائِرَ الْيَوْمِ»^(١) أَي: تَفْضَحُهُمُ بِالزَّانَا، فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْبَعِيدِ أَنْ يَدَّعِيَ الزَّوْجُ تَدْنِيسَ فِرَاشِهِ خُصَّ بِاللَّعْنَةِ، وَهِيَ أَهْوَنُ مِنَ الْغَضَبِ، وَلَمَّا كَانَ مِنَ الْقَرِيبِ أَنْ تُنْكِرَ الزَّوْجَةَ لَتَدْرَأَ عَنْهَا عَارَ الزَّانَا خُصَّتْ بِالْغَضَبِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: إِذَا قَالَ الزَّوْجُ رَأَيْتُ فَلَانًا يَزْنِي بِهَا فَهَلْ يُؤْتَى بِهَذَا الَّذِي ادَّعَى عَلَيْهِ الزَّوْجُ إِلَى الْقَاضِي؟

فَالْجَوَابُ: لَا يُؤْتَى بِهِ؛ عَسَى أَنْ يَسْلَمَ الزَّوْجُ؛ لِأَنَّ ذَاكَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ رُبَّمَا يُقِيمُ عَلَى الزَّوْجِ دَعْوَى وَيَقُولُ: قَدْ فَنِي، وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ خِلَافِيَّةٌ أَيْضًا فَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَقُولُ: إِنَّهُ يُعْتَبَرُ قَدْ فَنِيَ لِلرَّجُلِ، وَإِنْ لِلرَّجُلِ أَنْ يُطَالِبَ بِحَقِّهِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ مَعَ الرَّجُلِ لَا لِعَانَ وَلَا يَوْجَدُ إِلَّا بَيِّنَةٌ أَوْ حَدٌّ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يَسْقُطُ حَقُّ الرَّجُلِ بِسُقُوطِ حَقِّ الْمَرْأَةِ.

فَلَوْ قِيلَ: لَوْ ادَّعَتِ الزَّوْجَةُ عَلَى زَوْجِهَا أَنَّهُ زَانَا هَلْ تُلَاعِنُهُ؟

فَالْجَوَابُ: لَا فَلَوْ قَالَتِ الزَّوْجَةُ: إِنَّهُ زَانَا. يَقَالُ لَهَا: أَقِيمِي الْبَيِّنَةَ وَإِلَّا حَدُّنَاكِ حَدَّ الْقَذْفِ وَلَيْسَ لَهَا لِعَانٌ.

وَهَلْ يَرِثُ الْوَلَدُ الْمَلَاعِنُ عَلَيْهِ أُمُّهُ؟

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ يَرِثُ بِالْإِجْمَاعِ، يَرِثُهَا مِيرَاثُ ابْنٍ، حَتَّى لَوْ كَانَ لَهَا أَوْلَادٌ مِنْ زَوْجِهَا فَرِثَهُمْ سِوَاءً؛ لِأَنَّهُ ابْنٌ وَلَا يَعْدُو أَنْ يَكُونَ ابْنًا.

(١) انظر: «المغني» (٩/ ١١٤-١١٨)، و«موسوعة فقه الإمام أحمد» (١٨/ ٤٤-٤٦).

وَإِذَا تَمَّ اللَّعَانُ، بَقِيَ الْوَلَدُ هَذَا إِنْ اعْتَرَفَ بِهِ الزَّوْجُ فَهُوَ لَهُ، وَإِنْ سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ لَهُ، وَإِنْ أَنْكَرَهُ فَلَيْسَ لَهُ، يَعْنِي إِذَا انْتَفَى مِنْهُ وَقَالَ: هَذَا الْوَلَدُ لَيْسَ مِنِّي؛ فَلَيْسَ لَهُ، وَلَكِنْ لِمَنْ يَكُونُ؟ قَالَ ابْنُ عُثْمَانَ: الْحَقُّ الْوَلَدُ بِالْمَرْأَةِ؛ يَعْنِي: جَعَلَ الْمَرْأَةُ لَهُ أُمًّا أَبًا، وَعَلَى هَذَا فَتَرْتُهُ مِيرَاثٌ أُمٌّ وَأَبٌ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الصَّحِيحُ، وَقِيلَ تَرْتُهُ مِيرَاثٌ أُمٌّ وَعَصَبَتُهُ عَصَبَتُهَا، وَيُظْهَرُ الْفَرْقُ بِالْمِثَالِ فَمِثْلًا: امْرَأَةٌ لَاعَنْتْ عَلَى وَلَدِهَا، وَانْتَفَى زَوْجُهَا مِنْ وَلَدِهَا، ثُمَّ مَاتَ وَقَدْ خَلَّفَ مَالًا كَثِيرًا، وَلَأُمُّهُ إِخْوَانٌ وَهُمْ بِالنِّسْبَةِ لِهَذَا الْوَلَدِ أَخَوَالُهُ، ثُمَّ مَاتَ الْوَلَدُ، فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ تَرْتُ الْأُمُّ الثَّلَاثَ، وَيَرِثُ إِخْوَانُهَا الْبَاقِي؛ لِأَنَّهُمْ عَصَبَتُهَا^(١).

وَعَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ: تَرْتُ الْأُمُّ الثَّلَاثَ بِاعْتِبَارِهَا أُمًّا، وَالْبَاقِي تَعْصِيًا بِاعْتِبَارِهَا أَبًا، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الصَّحِيحُ، وَعَلَيْهِ دَلُّ الْحَدِيثِ: «تَحْزُزُ الْمَرْأَةُ ثَلَاثَةَ مَوَارِيثَ؛ عَتِيقَهَا وَلَقِيطَهَا وَوَلَدَهَا الَّذِي لَاعَنْتْ عَلَيْهِ»^(٢) وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهَا أَقْرَبُ مِنْ إِخْوَانِهَا إِلَى هَذَا الْمَيِّتِ؛ لِأَنَّهَا أُمُّهُ، وَإِخْوَانُهَا يُدُلُّونَ بِهَا، وَهِيَ أَبٌّ وَأُمٌّ، وَلَوْ كَانَ أَبُوهَا حَيًّا عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ فَلِإِنَّهُ لَا يَرِثُ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ جَدٌّ، وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي تَرْتُ الْأُمُّ الثَّلَاثَ، وَالْبَاقِي لِلْجَدِّ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨ - بَابُ الْوَلَدِ لِلْفَرَّاشِ حُرَّةً كَانَتْ أَوْ أَمَةً.

٦٧٤٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ عُبَيْدُ بْنُ أَبِي رَافَةَ عَهْدَ إِلَى أَخِيهِ سَعْدُ بْنُ ابْنِ وَلِيدَةَ زَمَعَةَ مِنِّي فَأَقْبَضَهُ إِلَيْكَ، فَلَمَّا كَانَ عَامَ الْفَتْحِ أَخَذَهُ سَعْدٌ فَقَالَ: ابْنُ أَخِي عَهْدَ إِلَيَّ فِيهِ، فَقَامَ عَبْدُ بْنُ زَمَعَةَ فَقَالَ: أَخِي وَأَبْنُ وَلِيدَةَ أَبِي، وَلِدَ عَلَيَّ فَرَّاشِهِ، فَتَسَاوَقَا إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ابْنُ أَخِي قَدْ

(١) رواه أحمد في «مستدركه» (٤٩٠/٣) (١٦٠٠٤)، وأبو داود (٢٩٠٦)، والنسائي في «الكبرى» (٦٣٦١)، والترمذي (٢١١٥)، وابن ماجه (٢٧٤٢). وفيه عمر بن ربيعة، قال البخاري: فيه نظر. وقال أبو حاتم: صالح الحديث ولا تقوم به الحجة. وابن عدي: أنكره وأحاديثه عن عبد الواحد النصري. اهـ.
قلت: وهذا منها. وذكره العقيلي في «الضعفاء». وقال الذهبي في «الميزان» (١٩٦/٣): ليس بذلك.
والحديث ضعفه الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ كما في تعليقه على سنن أبي داود، وابن ماجه.
(٢) ورواه مسلم (١٤٥٧) (٣٦).

كَانَ عَهْدِي إِلَيْهِ فِيهِ، فَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: أَخِي وَأَبْنُ وَلِيدَةِ أَبِي، وَلِدَ عَلَيَّ فِرَاشِهِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ» ثُمَّ قَالَ لِسُودَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ: «اِخْتَجِبِي مِنْهُ» لِمَا رَأَى مِنْ شَبهِهِ بِعُتْبَةَ، فَمَا رَأَاهَا حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ ^(١).

هذه المسألة فِي عُتْبَةَ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ زَنَا بِوَلِيدَةِ لَزَمْعَةَ؛ يعني: مملوكة وأنت بولد، وكان هذا الولد يُشبه عُتْبَةَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ شَبَهَا بَيْنًا فَقَالَ عُتْبَةُ لِأَخِيهِ سَعْدٍ هَذَا ابْنِي، أَنْتَ وَصِيِّي عَلَيْهِ.

فلما كَانَ عَامَ الْفَتْحِ، وَبِجُوزِ عَامِ الْفَتْحِ، يعني لما كَانَ النَّاسُ عَامَ الْفَتْحِ، أَوْ لَمَّا وَجَدَ عَامُ الْفَتْحِ. تَخَاصَمَ فِيهِ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ، فَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ يَقُولُ: هَذَا أَخِي، وَلِدَ مِنْ وَلِيدَةِ أَبِي، وَهِيَ فِرَاشُهُ، وَسَعْدُ يَقُولُ: هَذَا ابْنُ أَخِي، وَأَنَا عُمُهُ، وَانْظُرْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَى شَبهِهِ؛ انْظُرْ إِلَى الشَّيْبَةِ الَّتِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ عُتْبَةَ فَانْظُرْ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الرَّجُلِ فَرَأَى شَبَهَا بَيْنًا بِعُتْبَةَ، وَلَكِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَلْعَى هَذَا الشَّيْبَةَ وَجَعَلَ الْحُكْمَ لِلْفِرَاشِ لِأَجْلِ أَنْ يَقْطَعَ الشُّكُوكُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لِلشَّيْبَةِ أَثَرٌ مُضَادٌّ لِحُكْمِ الشَّرْعِ لَحَصَلَتِ الشُّكُوكُ مِنَ الْأَزْوَاجِ مَعَ زَوْجَاتِهِمْ، وَلَكَانَ كُلُّ امْرَأَةٍ تَأْتِي بِوَلَدٍ لَا يُشَبِّهُ أَبَاهُ وَإِنَّمَا يُشَبِّهُ عُمَهُ مِثْلًا يَشْكُ الزَّوْجُ بِأَخِيهِ، فَلِهَذَا طُرِدَ الشَّيْبَةُ طَرْدًا لَا مَرَدَّ لَهُ، حَتَّى إِنْ أَعْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ. يعني: وَهِيَ بَيَاضٌ وَأَنَا أَبْيَضُ، فَمِنْ أَيْنَ جَاءَ هَذَا السَّوَادُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «مَا أَلْوَانُهَا؟» قَالَ: حُمْرٌ، قَالَ: «هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ؟» وَالْأَوْرَقُ: يَعْنِي: الرَّمَادِيُّ اللَّوْنُ؛ أَيِ: الْأَشْهَبُ؛ فِي بَيَاضِهِ سَوَادٌ، لَكِنَّ الْبَيَاضَ يَغْلِبُ السَّوَادَ، فَقَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «مِنْ أَيْنَ جَاءَ هَذَا الْأَوْرَقُ وَهِيَ حُمْرٌ؟» قَالَ: لَعَلَّهُ نَزَعَهُ عِرْقٌ، وَهَذَا يَقُولُهُ الْأَعْرَابِيُّ السَّائِلُ فَقَالَ ﷺ: «فَابْنِكَ هَذَا لَعَلَّهُ نَزَعَهُ عِرْقٌ» ^(٢) فَاطْمَأَنَّ الْأَعْرَابِيُّ؛ لِأَنَّ هَذَا قِيَاسٌ وَاضِحٌ.

فَأَقُولُ: مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ ﷻ أَنَّ اللَّهَ جَعَلَ الْفِرَاشَ حُجَّةً شَرْعِيَّةً لَا مَجَالَ لِلشَّكِّ فِيهَا.

فهذا الغلام لما رَأَى النَّبِيُّ ﷺ فِيهِ مِنَ الشَّيْبَةِ الْبَيِّنِ بَعْتَهُ، وَلَكِنَّ هَذَا الشَّيْبَةَ تَقَاوَمَهُ الْحُجَّةُ الشَّرْعِيَّةُ وَهِيَ الْفِرَاشُ، قُدِّمَتِ الْحُجَّةُ الشَّرْعِيَّةُ عَلَى الْحُجَّةِ الْحِسِّيَّةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ».

(١) رواه البخاري (٥٣٠٥)، ومسلم (١٥٠٠).

(٢) أخرجه البخاري (٥٣٠٥)، ومسلم (١٥٠٠).

❦ قوله: «هو لك يا عبدُ بنِ زَمْعَةَ». هل هو للتمليك؟

الجواب: لا، ليس للتمليك، لأنه حرٌّ؛ لأنَّ السَّيِّدَ إِذَا أَوْلَدَ أُمَّتَهُ، فَالْوَلَدُ حُرٌّ، وَأُمُّ السَّيِّدِ إِذَا أَوْلَدَهَا زَوْجٌ، فَالْوَلَدُ عَبْدٌ.

فَالْأُمُّ الْعَبْدَةُ إِنْ جَاءَتْ بِوَلَدٍ مِنْ سَيِّدِهَا فَهُوَ حُرٌّ، وَتَكُونُ أُمُّ وَلَدٍ وَتُعْتَقُ إِذَا مَاتَ السَّيِّدُ. وَإِنْ وَلَدَتْ مِنْ غَيْرِهِ فَهُوَ عَبْدٌ وَلَوْ كَانَ زَوْجُهَا حُرًّا.

❦ وأما قوله: «هو لك». فنقولُ فيه: اللامُ تأتي في اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ لِلتَّمْلِيكِ، وَتَأْتِي لِلْإِخْتِصَاصِ، وَاللَّامُ هُنَا لِلْإِخْتِصَاصِ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ مُدَّعٍ، وَمُدَّعَى عَلَيْهِ، فَهُوَ لَكَ يَعْنِي: خَاصًّا بِكَ، وَإِنْ كَانَ حُرًّا وَلَيْسَتْ لِلتَّمْلِيكِ.

وَلَمَّا كَانَ لِعَبْدِ بْنِ زَمْعَةَ صَارَ عَبْدَ أَخِيهِ، وَسَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ تَكُونُ أُخْتَهُ، وَلَوْ مَاتَتْ وَرَثَتُهَا، وَلَوْ مَاتَ وَرِثَتُهُ، وَلَكِنْ قَالَ لِسَوْدَةَ: احْتَجِي مِنْهُ. وَذَلِكَ لِمَا رَأَى مِنْ شَبْهِهِ بِعُتْبَةَ، وَهَذِهِ مِنْ مُعْضَلَاتِ الْمَسَائِلِ الْعِلْمِيَّةِ؛ فَلَقَدْ حَكَمَ الشَّرْعُ بِأَنَّهَا أُخْتُهُ، فَهِيَ لَا تَحْتَجِبُ مِنْهُ، فَلَمَّا قَالَ احْتَجِي؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَمَّا عَارَضَ هَذَا الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ أَمْرَ حِسِّيٍّ؛ وَهُوَ الْمُشَابَهَةُ فَأَوْجَدَ ذَلِكَ شَكًّا، وَمِنْ أَجْلِ هَذَا الشَّكِّ سَلَكَ النَّبِيُّ ﷺ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَسْلَكَ الْإِحْتِيَاظِ وَهُوَ: أَنْ تَحْتَجِبَ مِنْهُ مِنْ أَجْلِ هَذَا الشَّكِّ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: بَلْ إِنْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ أَعْمَلَ السَّبَبَيْنِ؛ السَّبَبَ الشَّرْعِيَّ وَالسَّبَبَ الْحِسِّيَّ، فَالسَّبَبُ الشَّرْعِيُّ لَمَّا أَلْحَقَهُ بِزَمْعَةَ، وَالسَّبَبُ الْحِسِّيُّ لَمَّا رَأَى الشَّكَّ. وَلَكِنْ هَذَا الْقَوْلُ ضَعِيفٌ.

أَوَّلًا: لِأَنَّا نَقُولُ: السَّبَبُ الْحِسِّيُّ لَا أَثَرَ لَهُ فِي مُقَاوَمَةِ السَّبَبِ الشَّرْعِيِّ.

ثَانِيًا: أَنَّ السَّبَبَ الْحِسِّيَّ وَالشَّرْعِيَّ مُتَضَادَّانِ حُكْمًا فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُعْمَلَ بِهِمَا، وَالضُّدَّانِ - كَمَا قَالَ الْعُلَمَاءُ - لَا يَجْتَمِعَانِ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَجْتَمِعَ حُكْمٌ مُضَادٌّ لِحُكْمٍ بِمُقْتَضَى دَلِيلٍ. وَالصَّوَابُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: إِنَّ هَذَا مِنْ بَابِ الْإِحْتِيَاظِ وَيُقَاسُ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْمَسْأَلَةِ

الرَّضَاعِ فِي الْمُصَاهَرَةِ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ بِهِ التَّحْرِيمُ وَهُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ ^(١) تَعَلَّقَ بِهِ، وَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ وَمِنْهُمْ الْمَذَاهِبُ الْأَرْبَعَةُ عَلَى أَنَّهُ يَثْبُتُ بِهِ التَّحْرِيمُ ^(٢) وَمَعْنَى الرِّضَاعِ بِالْمُصَاهَرَةِ: هُوَ أَنَّ أُمَّ الزَّوْجَةِ مِنَ الرِّضَاعِ هِيَ مَحْرَمٌ لِلزَّوْجِ؟ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ، فَأُمُّ الزَّوْجَةِ مِنَ النَّسَبِ مَحْرَمٌ ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾ لَكِنَّ أُمَّ الزَّوْجَةِ مِنَ الرِّضَاعِ هِيَ كَأُمِّهَا مِنَ النَّسَبِ أَمْ لَا؟

أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ وَمِنْهُمْ الْمَذَاهِبُ الْأَرْبَعَةُ عَلَى أَنَّهَا كَأُمُّهَا مِنَ النَّسَبِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ» ^(٣)، وَأُمُّ الزَّوْجَةِ مِنَ النَّسَبِ مُحْرَمَةٌ عَلَى الزَّوْجِ، إِذَا، فَأُمُّ الزَّوْجَةِ مِنَ الرِّضَاعِ مُحْرَمَةٌ، فَكَمَا أَنَّ نَسَبَ الْأُمِّ مَعَ ابْنَتِهَا حَرَّمَهَا عَلَى الزَّوْجِ، فَكَذَلِكَ رِضَاعَةُ الْأُمِّ لِلزَّوْجَةِ يُحَرِّمُهَا عَلَى الزَّوْجِ، هَذَا رَأْيُ الْجُمْهُورِ وَمِنْهُمْ الْأُتَمَّةُ الْأَرْبَعَةُ.

أَمَّا الْحَبْرُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ حَبْرُ آلِ تَيْمِيَّةٍ، بَلْ حَبْرُ الْأُمَّةِ فِي زَمَانِهِ، فَأَبَى ذَلِكَ، وَقَالَ: إِنَّ الْحَدِيثَ حُجَّةٌ عَلَيْكُمْ وَلَيْسَ لَكُمْ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ» وَنَحْنُ نَسْأَلُكُمْ الْآنَ هَلْ أُمُّ الزَّوْجَةِ حَرَامٌ مِنَ النَّسَبِ أَمْ حَرَامٌ مِنَ الْمُصَاهَرَةِ؟

فَالْجَوَابُ: حَرَامٌ عَلَى الزَّوْجِ مِنَ الْمُصَاهَرَةِ وَلَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الزَّوْجِ نَسَبٌ إِطْلَاقًا، إِذِ النَّسَبُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْوَاسِطَةِ الَّتِي هِيَ الزَّوْجَةُ، وَالتَّحْرِيمُ يَخْتَصُّ بِالْمُبَاشَرِ لَا بِالْوَاسِطَةِ وَالزَّوْجُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أُمِّ الزَّوْجَةِ نَسَبٌ، النَّسَبُ بَيْنَ أُمِّ الزَّوْجَةِ وَالزَّوْجَةِ، لَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الزَّوْجِ، وَهَذَا وَاضِحٌ، وَإِذَا كَانَتْ أُمُّ الزَّوْجَةِ - حَتَّى بِإِقْرَارِكُمْ - لَا تَدْخُلُ فِي التَّحْرِيمِ بِالنَّسَبِ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ» وَالْمُحْرَمَاتُ مِنَ النَّسَبِ سَبْعٌ، وَلَا تَدْخُلُ مِنْهَا الْمُحْرَمَاتُ بِالْمُصَاهَرَةِ لَكِنْ لَوْ سَلَكَ إِنْسَانٌ مَسْلَكَ الْإِحْتِيَاظِ وَقَالَ: نَقُولُ بِقَوْلِ الْجُمْهُورِ فِي مَنْعِهِ مِنَ التَّرْجُوحِ بِهَا؛ أَي: بِأُمِّ زَوْجَتِهِ مِنَ الرِّضَاعِ فَلَوْ طَلَّقَ الْبِنْتَ أَوْ مَاتَتْ نَقُولُ: لَا تَتَزَوَّجُ أُمُّهَا؛ مُرَاعَاةً لِقَوْلِ الْجُمْهُورِ، وَلَا تَكُنْ مُحْرَمًا لَهَا فَلَا تَخْلُو بِهَا وَلَا تُسَافِرْ

(١) انظر: «الإيضاح» (١١٤/٨)، و«الوسيط» (١٩٣/٦)، و«مغني المحتاج» (٤٢٠/٣)، و«بدائع الصنائع» (٢٦٢/٢).

(٢) رواه البخاري (٢٦٤٥)، ومسلم (١٤٤٧) (١٣).

(٣) ورواه مسلم (١٤٥٨) (٣٧).

بها؛ مراعاةً لقول شيخ الإسلام ابن تيمية فإن هذا الحديث الذي معنا الذي فيه قصة عبد بن زفعة أصل لمسلكه، ويكون بنى على أصل صحيح.

ولكنه إذا سلك هذا المسلك فإيا ويله من السنة العامة سيقولون: كيف لا يجوز أن يتزوجها وهي ليست محرماً؟ هذا تناقض، فنحن نقول لهم: نحن نفتيكم بأنه إذا لم يبق من بنات آدم إلا هذه المرأة، وكان في شدة شفه يعني: شهوة للزواج. فحينئذ تحل له، ونكون قد سلكنا سبيل الاحتياط.

فإن قيل: هل عموم الآية في قوله تعالى: ﴿وَأَمْتُهُنَّ نِسَائِكُمْ﴾ يخرم بها أم الزوجة من الرضاع؟

فالجواب: أن قوله تعالى: ﴿وَأَمْتُهُنَّ نِسَائِكُمْ﴾ لا يدخل فيها الأمهات من الرضاة عند العموم ولهذا قال الله ﷻ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ وفي نفس الآية قال: ﴿وَأَمْتُهُنَّ كُنَّ أَلْسِنِي أَرْضَعْتَكُمْ﴾ فدل هذا على أن مطلق الأم لا يدخل فيها أم الرضاع، ولما قال: ﴿وَلَا بَوْنِي لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ مِمَّا رَكَ إِذَا كَانَ لَهُ وَلَدٌ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ وأجمع العلماء على أن الأم من الرضاع لا تدخل في الأم هنا.

وقوله ﷺ: «وللعاهر الحجر». قال بعض العلماء: الحجر هو الذي يرجم به؛ لأن العاهر هو الزاني، وإذا زنى وهو مخصن رجم بالحجر.

ولكن هذا ليس بصحيح؛ لأنه على هذا التفسير يخرج منه الزاني البكر، فالزاني البكر لا يرجم، بل إن القول الصحيح في معنى هذا الحديث: أن له الحجر في فمه، وقد جرت عادة العرب أن كل مدع لما ليس له يلقم فمه حجراً، والعامة عندنا يقولون: إذا تكلم عليك فلان، فاملاً فمه تراباً.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٧٥٠ - حدثنا مسدد، عن يحيى، عن شعبة، عن محمد بن زياد أنه سمع أبا هريرة، عن

النبي ﷺ قال: «الولد لصاحب الفراش»^(١).

(١) «الإقناع في مسائل الإجماع» (٢/ ٧٠) (٢٥٤١).

قوله: «لصاحب الفراش». اتَّفَقَ العلماءُ على أَنَّهُ إِذَا حَدَّثَ نِزَاعٌ بَيْنَ صَاحِبِ الْفِرَاشِ وَبَيْنَ الرَّجُلِ الْعَاثِرِ، فَالْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ^(١).

فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِرَاشٌ، فَهَلْ يَكُونُ الْوَلَدُ لِلزَّانِي أَمْ لَا؟ أَي: إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَرْأَةِ فِرَاشٌ يَعْنِي: إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا زَوْجٌ فَهَلْ الْوَلَدُ لِلزَّانِي أَمْ مَاذَا؟

نقول: إِنْ لَمْ يَسْتَلْحَقْهُ فَلَيْسَ لَهُ، وَإِنْ اسْتَلْحَقْهُ فَجَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ، وَأُظْهِرَ حَكْيَ إِجْمَاعٍ أَنَّهُ لَا يُلْحَقُهُ وَلَوْ اسْتَلْحَقَهُ^(٢)؛ لِأَنَّهُ خُلِقَ مِنْ سِفَاحٍ، وَإِذَا خُلِقَ مِنْ سِفَاحٍ فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الزَّانِي أَبًا لَهُ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهُ إِذَا اسْتَلْحَقَهُ الْحَقُّ بِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ لَيْسَ لَهَا زَوْجٌ يُمْكِنُ أَنْ يُلْحَقَ بِهِ، وَلَا مُنَازَعٌ لَهُ فِيهِ، وَهُوَ كَوْنًا وَقَدَرًا مَخْلُوقٌ مِنْ مَائِهِ، فَإِذَا اسْتَلْحَقْهُ فَلِمَاذَا لَا تُلْحَقُ بِهِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ» فِي قَضِيَّةٍ فِيهَا زَوْجٌ، أَوْ فِيهَا وَاطِئٌ بِحَقٍّ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ وَاطِئٌ بِحَقٍّ، وَلَا زَوْجٌ، وَاسْتَلْحَقَهُ الزَّانِي فَلِلْحَاقِ بِهِ أَوَّلَى مِنْ صِبَاغِ نَسَبِهِ، وَالشَّارِعُ لَهُ تَشَوُّفٌ^(٣) إِلَى الْإِلْحَاقِ النَّسَبِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يُؤَيِّدُهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ^(٤) رَحِمَهُ اللَّهُ، وَابْنُ الْقَيِّمِ^(٥)، وَهُوَ قَوْلٌ قَوِيٌّ، لَكِنَّهُ يُخْشَى مِنَ الْفَتْوَى بِهِ أَنْ يَكْثُرَ أَوْلَادُ الزَّانِي فَيَزِنِي الْإِنْسَانُ بِالْمَرْأَةِ وَإِذَا حَمَلَتْ عَقَدَ عَلَيْهَا، ثُمَّ اسْتَلْحَقَ الْوَلَدَ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهَا إِذَا حَمَلَتْ مِنْهُ بِالزَّانِي فَإِنَّ أَهْلَهَا سَوْفَ يَخْضَعُونَ لِكُلِّ مَا يَقُولُ خَوْفًا مِنَ الْعَارِ وَالْفَضِيحَةِ، فَإِذَا أُفْتِيَ بِهَذَا الْقَوْلِ صَارَتْ فِيهِ هَذِهِ الْمَفْسَدَةُ.

وَالَّذِي يَنْبَغِي لَطَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا نَظَرًا، وَعَالِمًا تَرْبِيَّةً، يَعْنِي: لَا يُفْتِي بِكُلِّ مَا يَعْلَمُ إِذْ قَدْ يَكُونُ مِنَ الْمَصْلُحَةِ أَلَّا تُفْتِيَ بِمَا تَعْلَمُ، وَقَدْ يَكُونُ مِنَ الْمَصْلُحَةِ أَنْ تُفْتِيَ بِقَوْلٍ لَا

(١) انظر: «المغني» (١٢٣/٩).

(٢) تَشَوُّقٌ إِلَى الشَّيْءِ تَطَلُّعٌ. «مختار الصحاح» (ش و ف).

(٣) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِخْتِيَارَاتِ» (ص ٤٠٠): وَإِنْ اسْتَلْحَقَ وَلَدَهُ مِنَ الزَّانِي وَلَا فِرَاشَ، لِحَقِّهِ. اهـ.

وانظر: «مجموع الفتاوى» (١٣٩/٣٢).

(٤) انظر: «زاد المعاد» (٥/٤٢٨-٤٢٩).

(٥) رواه مسلم (١٤٧٢) (١٥).

تَعْتَقِدُهُ، لَكِنْ قَالَ بِهِ غَيْرُكَ، وَتَأْمَلْ فِي ذَلِكَ سِيَاسَةَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لِأَنَّهُ يَوْجَدُ بَعْضُ طَلَبَةِ الْعِلْمِ الْآنَ يَفْتِي بِمَا يَرَى، وَلَا يُبَالِي أَفْسَدَ النَّاسُ بِهِذِهِ الْفَتَوَى أَمْ لَمْ يَفْسُدُوا؟ وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، فَالْعَالِمُ الرَّبَّانِيُّ هُوَ الَّذِي يُرَبِّي النَّاسَ بِالْعِلْمِ، لَا يُضَيِّعُ النَّاسَ بِالْعِلْمِ، وَلَكِنْ انْظُرْ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ وَاحِدَةٌ، وَلَكِنْ لَمَّا كَثُرَ فِي عَهْدِهِ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ قَالَ: أَرَى النَّاسَ قَدْ اسْتَعَجَلُوا فِي أَمْرِ قَدْ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ آثَاءٌ فَلَوْ أَمَضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ، فَأَمَضَاهُ عَلَيْهِمْ ^(١) وَمَنَعَ الرَّجُلَ مِنْ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى زَوْجَتِهِ وَهُوَ حَقٌّ لَهُ مِنْ أَجْلِ تَرْبِيَةِ النَّاسِ، حَتَّى لَا يَنْهَمِكُوا فِي الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ الْمُحَرَّمِ.

فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا يَمْنَعُ عُمَرُ النَّاسَ مِنْ حَقِّ لَهُمْ؟

نَقُولُ: يَمْنَعُهُمْ لِأَجْلِ أَنْ يَمْنَعَهُمْ مِنَ الْمُحَرَّمِ، وَهُوَ: الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ.

وكَذَلِكَ أُمَهَاتُ الْأَوْلَادِ كَانَتْ تُبَاعُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا رَأَى عُمَرُ أَنَّ النَّاسَ لَا يَخَافُونَ اللَّهَ فِي هَذِهِ الْوَلَائِدِ مَنَعَ مِنْ بَيْعِ أُمَهَاتِ الْأَوْلَادِ ^(٢)، وَلَقَدْ كَانَ مِنَ الْمُمْكِنِ أَوْ لَا أَنْ تَبِيعَ أُمَّ وَلَدِكَ إِذَا جَاءَتْ مِنْكَ بِوَلَدٍ وَتَحَوَّلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ وَلَدِهَا، فَمَنَعَ ذَلِكَ عُمَرُ، وَإِنْ كَانَ بِذَلِكَ يَكُونُ قَدْ مَنَعَ النَّاسَ مِنْ حَقِّ لَهُمْ، وَلَكِنْ لِمَصْلَحَةٍ.

وكَذَلِكَ الْخَمْرُ عَقُوبَتُهُ لَيْسَتْ بِحَدٍّ مَخْدُودٍ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ، بَلْ كَانَ يَوْتَى بِالشَّارِبِ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ وَيُضْرَبُ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ وَأَطْرَافِ الثِّيَابِ نَحْوَ أَرْبَعِينَ جَلْدَةً، وَفِي عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ كَذَلِكَ؛ يُضْرَبُ أَرْبَعِينَ جَلْدَةً أَوْ نَحْوَهَا، وَفِي عَهْدِ عُمَرَ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، فَلَمَّا عَتَى النَّاسُ فِيهَا وَفَسَقُوا، وَأَكْثَرُوا مِنْ شُرْبِ الْخَمْرِ جَمَعَ الصَّحَابَةُ وَقَالَ: كَثُرَ شُرْبُ الْخَمْرِ فِي النَّاسِ، مَا تَقُولُونَ؟ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: أَخَفْتُ الْحُدُودَ ثَمَانِينَ يَعْنِي: أَرَفَعْتُ الْعُقُوبَةَ إِلَى أَخَفِّ الْحُدُودِ ثَمَانِينَ جَلْدَةً.

فَرَفَعَ عُمَرُ عُقُوبَةَ حَدِّ شَارِبِ الْخَمْرِ إِلَى ثَمَانِينَ ^(٣).

فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يَعْتَدِي عَلَى النَّاسِ وَيَزِيدُ الْعُقُوبَةَ عَلَيْهِمْ؟

(١) رواه أبو داود (٣٩٥٤). وصححه الشيخ الألباني رحمته الله كما في تعليقه على سنن أبي داود.

(٢) رواه البخاري (٦٧٧٩)، ومسلم (١٧٠٦) (٣٦)، واللفظ لمسلم.

(٣) رواه البخاري (٦٨٢٩)، ومسلم (١٦٩١) (١٥).

نقول: فعل ذلك تربية للناس عليه، وهذا ولا شك أنه من السياسة الحكيمة، وبهذا التقرير عرفنا أن شرب الخمر ليست عقوبته حدًا كما هو المشهور عند معظم أهل العلم بل عقوبته تعزير، ولكن لا تقل عن أربعين؛ لأنه لم يرد أنها أقل من أربعين أما الزيادة فلا بأس أن تزيد على أربعين ولا حرج، كما فعل عمر عليه.

على كل حال: نحن في الواقع خرجنا عن الموضوع لكن لعله فيه خيرًا إن شاء الله. ونرجع إلى مسألة استلحاق ولد الزنى فنقول: إن قيل: إذا استلحق الزاني ولده أفلا يُقام عليه حدُّ الزنى؟
فالجواب: لا؛ لأنَّ الزنى لا بُدَّ فيه من الإقرار أربع مرات، ولا بُدَّ إذا أقر أن يبقَى حتى يُقام عليه الحدُّ.

لكن ألا يقال: إن كونه يستلحق ولده كأنه يقول: أنا زنيْتُ؟
فالجواب: لا يلزم ولا أحد ألزم به، ولقد اختلف العلماء فيما إذا حملت امرأة ليس لها زوج ولا سيّد، ولم تدعي إكراهًا. قالوا: إن هذه لا يُقام عليها الحدُّ. فلو رأينا هذه المرأة كل سنة تحمل وتنجب ولدا، نحضر العقيقة وتذبح ننتين، ونقول: بارك الله فيها. هكذا قال العلماء، لكن هذا القول ضعيف؛ لأنَّ عمر بن الخطاب عليه قال على المنبر: إلا أن يكون الحبل أو الاعتراف^(١).

فالحاصل أني أقول: لا يجب على الزوج أن يُجلد؛ لأنه ربما أنه تاب، والزاني إذا زنى وتاب قبل أن يُقام عليه الحدُّ فإنه يُرفع عنه الحدُّ حتى لو شرعنا في الحدِّ، وهرب وتاب، فإننا لا نُكمل عليه، وفي قصة ماعز لما هرب لما هرب قال النبي ﷺ: «هلا تركتموه يتوب، فيتوب الله عليه»^(٢).

(١) رواه أحمد (٢١٧/٥) (٢١٨٩٠)، وأبو داود (٤٤١٩)، والترمذي (١٤٢٨)، والنسائي في «الكبرى»

(٧٢٠٥)، والحاكم في «المستدرک» (٤٠٤/٤)، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. اهـ

والحديث أصله في «الصحيحين».

(٢) ذكره البخاري رحمته معلقًا بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٣٩/١٢)، ووصله مالك في «الموطأ» كتاب الأفضية، باب: القضاء في المنبوذ (١٩): عن ابن شهاب، عن سنين أبي جميلة، رجل من بني سليم: أنه وجد منبوذًا في زمان عمر بن الخطاب، قال: فجننت به إلى عمر بن الخطاب، فقال: ما حملك على أخذ هذه النسمة؟ فقال: وجدتها ضائعة فأخذتها، فقال له عريفي: يا أمير المؤمنين، إنه

إِذَا تَأَمَّلْنَا النُّصُوصَ الشَّرْعِيَّةَ وَجَدْنَا أَنَّ الْأَمْرَ فِيهِ سُهولةٌ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ خِلَافًا لِمَا نَعْتَقُهُ
نَحْنُ الْآنَ مِنَ الشَّدَّةِ وَالْغَيْرَةِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:
١٩ - بَابُ الْوَلَاءِ لِمَنْ أَعْتَقَ وَمِيرَاثُ اللَّقِيطِ.
وَقَالَ عُمَرُ: اللَّقِيطُ حُرٌّ.

أَمَّا الْوَلَاءُ قَدْ سَبَقَ لَنَا فِي بَابِ الْفَرَائِضِ أَنَّهُ عُسُوبَةٌ، تَثْبُتُ لِلْمَعْتَقِ، وَعَصَبَتُهُ الْمَتَعَصِّبِينَ
بِأَنْفُسِهِمْ.

وَأَمَّا اللَّقِيطُ: فَهُوَ فَعِيلٌ بِمَعْنَى: مَفْعُولٌ، وَهُوَ: الطِّفْلُ الَّذِي يُوجَدُ وَلَا يُعْرَفُ لَهُ أَبٌ وَلَا
أُمٌّ وَلَا نَسَبٌ، فَهَذَا يُسَمَّى لَقِيطًا.
قَوْلُهُ: «وَقَالَ عُمَرُ: اللَّقِيطُ حُرٌّ». وَإِنْ احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَمَةٍ وَلَكِنَّهُ حُرٌّ عَلَى الْأَصْلِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:
٦٧٥١ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ
عَائِشَةَ قَالَتْ: اشْتَرَيْتُ بَرِيرَةَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اشْتَرَيْهَا، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ» وَأَهْدَيْ لَهَا شَاةً
فَقَالَ: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ، وَلَنَا هَدِيَّةٌ»^(١).

قَالَ الْحَكَمُ: وَكَانَ زَوْجُهَا حُرًّا، وَقَوْلُ الْحَكَمِ مُرْسَلٌ^(٢)، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: رَأَيْتُهُ عَبْدًا.
وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

=

رَجُلٌ صَالِحٌ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَكْذَلِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: أَذْهَبَ فَهُوَ حُرٌّ، وَلَكَ وَلَاؤُهُ
وَعَلَيْنَا نَفَقَتُهُ. وَرَوَاهُ مَعْمَرٌ وَغَيْرُهُ أَيْضًا عَنِ الزَّهْرِيِّ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ. «تَغْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ» (٣/ ٣٩١).
(١) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥٠٤) (١٠).

(٢) قَوْلُهُ: «وَقَوْلُ الْحَكَمِ مُرْسَلٌ». قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (١٢/ ٤٠): أَيُّ لَيْسَ بِمُسْنَدٍ إِلَى عَائِشَةَ رَاوِيَةٍ
الْخَبَرِ، فَيَكُونُ فِي حَكْمِ الْمُتَّصِلِ الْمَرْفُوعِ أَهـ.

(٣) عِلْقُهُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِصُغْيَةِ الْجُزْمِ، كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (١٢/ ٣٩)، وَقَدْ وَصَلَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الطَّلَاقِ»
(٥٢٨٠) مِنْ طَرِيقِ عِكْرَمَةَ، عَنْهُ فِي حَدِيثٍ. «تَغْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ» (٥/ ٢٢٣).

قَالَ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

أشار البخاري رحمه الله بهذا السِّيَاقِ المختصرِ إلى الثَّلاثِ سُنَنِ التي جاءت في بَرِيرَةَ؛ الأولى: قولُ النبي ﷺ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»، والثاني: أَنَّهُ تصدَّقَ عليها بلحم، فطلبَ النبي ﷺ منه، فقالوا: إِنَّهُ لَحْمٌ تُصَدَّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ. فقال: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ»، الثالثة: إِنَّهَا خَيْرَتْ عَلَى زَوْجِهَا حِينَ أَعْتَقَتْ وقد سبقَ لَنَا اختلافُ الرواياتِ فِيهِ هل هو كان حُرًّا أم كان عبدًا، وَأَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ كان عبدًا.

قال الحافظُ بنُ حجرٍ رحمه الله (١٢ / ٣٩):

«وقال عمر: اللَّقِيطُ حُرٌّ» هذه التَّرْجَمَةُ معقودةٌ لميراثِ اللَّقِيطِ، فأشارَ إلى ترجيحِ قولِ الجمهورِ، أَنَّ اللَّقِيطَ حُرٌّ، وولَّاهُ في بَيْتِ المَالِ. وإلى ما جاءَ عن النَّخَعِيِّ أَنَّ وِلَاةَ الَّذِي التَّقَطَّه، واحتجَّ بقولِ عمرَ لأبي جَمِيلَةَ في الَّذِي التَّقَطَّه: اذهبْ فهو حُرٌّ، وعلينا نَقْفَتُهُ، ولكِ ولأُوهُ، وتقدَّمَ هذا الأثرُ معلقًا بتمامِهِ في أوائلِ الشَّهادَاتِ وذكرتُ هناك مَنْ وَصَلَهُ، وأجبتُ عنه بأنَّ معنى قولِ عمر: لك ولأُوهُ أي: أنت الَّذي تتولى تَرْبِيَتَهُ، والقيامَ بأمرِهِ، فهي ولايةُ الإسلامِ، لا ولايةُ العتقِ، والحُجَّةُ لذلك صريحُ الحديثِ المرفوع: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» فاقْتَضَى أَنَّ مَنْ لم يُعْتَقْ لا وِلَاةَ لَهُ؛ لأنَّ العتقَ يستدعي سبقَ ملكٍ، واللَّقِيطُ مِن دَارِ الإسلامِ لا يملكُهُ المِلَّةُ؛ لأنَّ الأصلَ في الناسِ الحُرِّيَّةُ، إذ لا يخلو المنبوذُ أَنْ يكونَ ابنُ حُرَّةٍ فلا يُسْتَرَقُّ، أو ابنُ أُمَةٍ قومٍ فميراثُهُ لَهُمْ، فإذا جُهِلَ، وَضِعَ في بَيْتِ المَالِ، ولا رِقَّ عَلَيْهِ الَّذِي التَّقَطَّه.

وجاءَ عن عليٍّ: أَنَّ اللَّقِيطَ مَوْلَى مَنْ شَاءَ، وبه قالَ الحَنَفِيُّ إلى أَنْ يَعْقَلَ عَنْهُ، فلا يَنْتَقِلُ بعدَ ذلكَ عَمَّنْ عَقَلَ عَنْهُ، وقد خَفِيَ كُلُّ هَذَا عَلَى الإِسْمَاعِيلِيِّ فَقَالَ: ذَكَرَ مِيرَاثَ اللَّقِيطِ في تَرْجَمَةِ البابِ وليسَ لَهُ في الحديثِ ذِكْرٌ ولا عَلَيْهِ دَلَالَةٌ: يَزِيدُ أَنَّ حَدِيثَ عائِشَةَ وابنِ عمرَ مُطَابِقٌ لَتَرْجَمَةِ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»، وليسَ في حديثِهما ذِكْرُ مِيرَاثِ اللَّقِيطِ، وقد جرى الكَرَّمَانِي على ذَلِكَ فقال: فَإِنْ قُلْتَ فَأَيْنَ ذِكْرُ مِيرَاثِ اللَّقِيطِ؟ قُلْتُ: هو ما تَرَجَّمَ بِهِ ولم يَنْفَقْ لَهُ إِيرَاذُ الحديثِ فِيهِ.

قُلْتُ: وهذا كُلُّهُ إِنَّمَا هو بِحَسَبِ الظَّاهِرِ، وَأَمَّا بِحَسَبِ تَذْقِيقِ النَّظَرِ، وَمُنَاسِبَةِ إِيرَادِهِ في أَبْوَابِ المَوَارِيثِ فَبَيَانُهُ مَا قَدَّمْتُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا كَانَ هَذَا اللَّقِيطُ لَهُ أَوْلَادٌ فَهَلْ يَرِثُهُ مُلْتَقِطُهُ؟

نقول: إذا كانوا ذُكُورًا، أو ذُكُورًا وإناثًا، فَإِنَّ لَقِيْطَهُ لَا يَرِثُ لَوْ جُودَ الْعَاصِبِ، أَمَّا إِذَا كَانَ أَوْلَادُهُ إِنْثَاءً. فَإِنَّهُنَّ يَرِثْنَ بِالْفَرَضِ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ لَهُ زَوْجَةٌ تَرِثُهُ بِالْفَرَضِ، وَمَا بَقِيَ فَلِمَنْ التَّقَطُّ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٠- بَابُ مِيرَاثِ السَّائِيَةِ.

٦٧٥٣- حَدَّثَنَا قَيْصَةُ بْنُ عُبَيْدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ، عَنْ هُزَيْلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: إِنَّ أَهْلَ الْإِسْلَامِ لَا يُسَيِّوْنَ، وَإِنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يُسَيِّوْنَ.

٦٧٥٤- حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا اشْتَرَتْ بَرِيرَةَ لِتُعْتِقَهَا، وَاشْتَرَطَ أَهْلُهَا وَلَاءَهَا فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي اشْتَرَيْتُ بَرِيرَةَ لِأُعْتِقَهَا، وَإِنَّ أَهْلَهَا يَشْتَرِطُونَ وَلَاءَهَا فَقَالَ: «أُعْتِقِهَا فَإِنَّا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» أَوْ قَالَ: «أُعْطِيَ الثَّمَنُ» قَالَ: فَاشْتَرَيْتَهَا فَأُعْتَقْتُهَا، قَالَ وَخَيْرْتُ فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا، وَقَالَتْ: لَوْ أُعْطِيتُ كَذَا وَكَذَا مَا كُنْتُ مَعَهُ^(١)، قَالَ الْأَسْوَدُ: وَكَانَ زَوْجُهَا حُرًّا.

قَوْلُ الْأَسْوَدِ مُنْقَطِعٌ^(٢)، وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ: رَأَيْتُهُ عَبْدًا، أَصَحُّ^(٣).

قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (١٢ / ٤١):

قَوْلُهُ: «بَابُ مِيرَاثِ السَّائِيَةِ». بَوَازُنٌ فَاعِلَةٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهَا فِي تَفْسِيرِ الْهَائِدَةِ، وَالْمَرَادُ بِهَا فِي التَّرْجُمَةِ: الْعَبْدُ الَّذِي يَقُولُ لَهُ سَيِّدُهُ: لَا وَلَاءَ لِأَحَدٍ عَلَيْكَ. أَوْ: أَنْتَ سَائِيَةٌ، يَرِيدُ بِذَلِكَ عِتْقَهُ. وَأَنْ لَا وَلَاءَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ، وَقَدْ يَقُولُ لَهُ: أَعْتَقْتُكَ سَائِيَةً. أَوْ: أَنْتَ حُرٌّ سَائِيَةٌ، فَفِي الصَّيْغَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ يَفْتَقِرُ فِي عِتْقِهِ إِلَى نَيْسَةٍ، وَفِي الْأُخْرَيَيْنِ يُعْتَقُ، وَاخْتَلَفَ فِي الشَّرْطِ،

(١) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥٠٤).

(٢) قَالَ الْحَافِظُ فِي «تَغْلِيْقِ التَّعْلِيْقِ» (٥ / ٢٢٣): وَأَمَّا قَوْلُ الْأَسْوَدِ فَاسْتَدَه فِي «كَفَّارَةِ الْإِسْبَانِ» فِي حَدِيثِهِ عَنْ عَائِشَةَ فِي قِصَّةِ بَرِيرَةَ. اهـ

وَهَذَا الْمَوْضِعُ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ قَوْلِ الْأَسْوَدِ. وَقَدْ تَرَجَّمُ ابْنُ حِبَّانَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «صَحِيْحِهِ» (١٠ / ٩٣) بِأَبَا بَعْنَوَانَ «ذِكْرُ الْبَيَانِ بِأَنْ زَوْجَ بَرِيرَةَ كَانَ عَبْدًا لَا حُرًّا، وَأَنَّ الْأَسْوَدَ وَاهِمٌ فِي قَوْلِهِ: كَانَ حُرًّا».

(٣) تَقَدَّمَ وَصْلُهُ قَرِيبًا.

فالجُمهورُ على كراهيته، وشَدُّ مَنْ قال بإباحته.

واختُلِفَ في وِلايته، وسأَيُّنُهُ في الباب الذي بعده إن شاء الله تعالى.

السائبة هي: التي كان يُسَيِّبُونَهَا في الجاهلية، وهي: أَنَّ الناقةَ إِذَا بَلَغَتْ حَدًّا مُعَيَّنًا في الولادة سَيَّبُوهَا؛ يعني: لا يَرْكَبُونَهَا ولا يحلبونها ولا يذبحونها، فأَبْطَلَ الله تعالى ذلك في قوله: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ﴾ [التوبة: ١٠٣].

أَمَّا سَائِبَةُ الْعَبِيدِ فالمعنى: أَنَّهُ يُعْتَقَهُ. فيقول: سَيِّبْتُكَ؛ يعني: تَرَكَكَ فَأَنْتَ حُرٌّ، وليس لي عليك وِلاءٌ، وافْعَلْ ما شِئْتَ.

والسائبة في العبيد أَبْطَلَهَا الإسلامُ؛ لِأَنَّ الْوِلاءَ لُحْمَةٌ كُلُّحِمَةِ النَّسَبِ^(١)، فكما أَنَّ الْإِنْسَانَ لا يمكنُ أَنْ يَتَبَرَّأَ مِنْ نَسَبِهِ فَإِنَّهُ لا يمكنُ أَنْ يَتَبَرَّأَ مِنْ وِلاءِ عَتِيقِهِ هذا معنى الحديث.

أما حديث بَرِيرَةَ فقد مرَّ علينا كثيرًا، وَذَكَرْنَا أَنَّ فِيهِ سُنَنًا ثَلَاثٌ: الْأُولَى أَنَّهَا خُيِّرَتْ عَلَى زَوْجِهَا حِينَ أُعْتِقَتْ، والثانية: إِنَّ الْوِلاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ، والثالثة: أَنَّهُ تُصَدَّقُ عَلَيْهَا بِلَحْمٍ فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَطَلَبَ طَعَامًا فَأَتَيْتُ إِلَيْهِ أَظُنُّ بِتَمْرِ فَقَالَ: «أَلَمْ أَرِ الْبُرْمَةَ عَلَى النَّارِ؟!» وَكَأَنَّهُ ﷺ يَرِيدُ لَحْمًا. قالوا: هَذَا لَحْمٌ تُصَدَّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ. قال: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ»^(٢).

وأشار البخاري رحمه الله إلى أثر الأسود فإنه يقول: إِنَّ زَوْجَهَا كَانَ حُرًّا. وابنُ عباسٍ يقول: إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا.

والصحيح: أَنَّهُ كَانَ عَبْدًا، وَأَنَّهَا خُيِّرَتْ لِمَا أُعْتِقَتْ لِأَنَّهَا صَارَتْ أَعْلَى مِنْهُ، وَأَمَّا قَوْلُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ رحمه الله: إِنَّهَا إِذَا أُعْتِقَتْ تُخَيَّرُ عَلَى زَوْجِهَا، وَلَوْ كَانَ حُرًّا. وَعَلَّلَ ذَلِكَ

(١) هذا لفظ حديث أخرجه: الحاكم في «مستدرکه» (٤/٤٧٩) من حديث ابن عمر وقال: صحيح

الإسناد ولم يخرجاه، وابن حبان في «صحيحه» (٤٩٥٠)، والبيهقي في «الكبرى» (٦/٢٤٠) من حديث الحسن، و(١٠/٢٩٢) من حديث ابن عمر، وقال: وقد روي من أوجه أخر كلها ضعيفة.

والشافعي في «مسنده» (١/٣٣٨)، وفي «الأم» (٤/١٢٥) من حديث بن عمر.

قال ابن عبد البر في «التمهيد» (٣/٦٩): هذا الحديث ليس بالقوي من جهة الإسناد. اهـ

وانظر: «نصب الرأية» (٤/١٥٢)، و«خلاصة البدر المنير» (٢/٤٥٦)، و«مجمع الزوائد»

(٤/٢٣١) و«الدرایة في تخريج أحاديث الهداية» (٢/١٩٤).

(٢) تقدم تخريجه.

بأنَّ الْخِيَارَ إِنَّمَا كَانَ لِأَنَّهُا مَلَكَتْ نَفْسَهَا، لَا؛ لِأَنَّهُا صَارَتْ أَعْلَى مِنْ زَوْجِهَا^(١)، فَفِيهِ نَظَرٌ.
وَالصَّوَابُ: مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ؛ أَنَّهُ إِذَا أُعْتِقَتْ أَمَةٌ تَحْتَ جُرْفَانِهِ لَا خِيَارَ لَهَا، وَإِنْ
أُعْتِقَتْ تَحْتَ عِيدِ فَلَهَا الْخِيَارُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢١- بَابُ إِثْمٍ مَنْ تَبَرَّأَ مِنْ مَوَالِيهِ.

٦٧٥٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ:
قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَا عِنْدَنَا كِتَابٌ نَقْرُوهُ إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ، غَيْرَ هَذِهِ الصَّحِيفَةِ قَالَ: فَأَخْرَجَهَا فَإِذَا فِيهَا أَشْيَاءُ
مِنَ الْجَرَاحَاتِ، وَأَسْنَانِ الْإِبِلِ، قَالَ: وَفِيهَا: الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى ثَوْرٍ، فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا،
أَوْ آوَى مُحْدِثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ، وَمَنْ
وَالَى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفٌ
وَلَا عَدْلٌ، وَذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يُسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ
وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ^(١).

سُئِلَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هَلْ عَهْدٌ إِلَيْكُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِشَيْءٍ؟! وَكَانَ هَذَا السُّؤَالُ يُرَادُّ
مِنْهُ مَا زَعَمَتْهُ الرَّاغِبَةُ مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَهْدَ إِلَى عَلِيٍّ بِأَنَّهُ الْخَلِيفَةُ مِنْ بَعْدِهِ، فَقَالَ: وَالَّذِي بَرَأَ
النَّسَمَةَ وَفَلَقَ الْحَبَّةَ، مَا عَهْدٌ إِلَيْنَا بِشَيْءٍ إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ، وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ. وَالْأَلْفَاظُ
مُتَقَارِبَةٌ، فَهَذَا يَقُولُ: مَا عِنْدَنَا كِتَابٌ نَقْرُوهُ، يَعْنِي مِمَّا عَهْدَ إِلَيْنَا إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ غَيْرَ هَذِهِ
الصَّحِيفَةِ. قَالَ: فَأَخْرَجَهَا، فَإِذَا فِيهَا أَشْيَاءُ مِنَ الْجَرَاحَاتِ؛ أَي: صَفَاتِهَا وَالْوَاجِبُ فِيهَا،
فَالْجَرَاحَاتُ تَكُونُ فِي الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ وَتَكُونُ فِي بَقِيَةِ الْبَدَنِ؛ فَالْجَرَاحَاتُ الَّتِي تَكُونُ فِي
الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ عَشْرَةٌ أَنْوَاعٍ عِنْدَ الْعَرَبِ؛ خَمْسٌ مِنْهَا قَبْلَ الْمُوضِحَةِ، وَخَمْسٌ مِنَ الْمُوضِحَةِ
فَأَشَدُّ، وَالْمُوضِحَةُ هِيَ: الَّتِي تُوَضِّحُ الْعَظْمَ وَتُبْرِزُهُ وَتُظْهِرُهُ، فَمِنْ الْمُوضِحَةِ فَمَا بَعْدُ فِيهَا عَدَدٌ

(١) انظر: «الاختيارات» (ص ٣٠٢).

(٢) ورواه مسلم (١٣٧٠) (٤٦٧).

مُقَدَّرٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَمَا قَبْلَهَا فَإِنَّهُ أَرْضٌ^(١).

وَبَقِيَّةُ الْجِرَاحَاتِ الَّتِي فِي الْبَدَنِ كُلُّهَا أَرْضٌ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ مُقَدَّرٌ.

فَلَوْ جُرِحَ الْإِنْسَانُ مَعَ فَخْدِهِ أَوْ مَعَ سَاقِهِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مُقَدَّرٌ، بَلْ فِيهِ الْأَرْضُ. وَلَوْ جُرِحَ مَعَ رَأْسِهِ فَإِنَّهُ لَمْ يَبْرَزْ الْعَظْمُ فِيهِ أَرْضٌ، وَإِنْ بَرَزَ فِيهِ عِدَّةٌ مُقَدَّرَةٌ وَهُوَ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ. وَفِي الْهَاشِمَةِ^(٢) الَّتِي تَلِي الْمَوْضِجَةَ؛ أَيُّ: مَا يُوضِجُ الْعَظْمَ يَهْشِمُهُ فِيهَا عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ. وَفِي الْمُثْقَلَةِ^(٣) وَهِيَ الَّتِي تَهْشِمُ فَتَقْلُ عِظَامَهَا، يَعْنِي: يَنْخَفِسُ فِيهَا خَمْسَةٌ عَشَرَ مِنَ الْإِبِلِ. وَفِي الْمَأْمُومَةِ الَّتِي تَصِلُ إِلَى أُمِّ الدَّمَاعِ ثَلَاثُ الدِّيَةِ.

وَفِي الدَّامِغَةِ^(٤) أَيْضًا ثَلَاثُ الدِّيَةِ، وَالدَّامِغَةُ هِيَ الَّتِي تَشَقُّ جِلْدَ أُمِّ الدَّمَاعِ. عَلَى كُلِّ حَالٍ: الْجِرَاحَاتُ تَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِ الدِّيَاتِ مُبَيَّنَةً مُفَصَّلَةً. يَقُولُ: «وَأَسْنَانُ الْإِبِلِ». أَسْنَانُ الْإِبِلِ يَخْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِذَلِكَ أَسْنَانَهَا فِي الْأَصْحَاحِ، أَوْ أَسْنَانَهَا فِي الزَّكَاةِ، أَوْ أَسْنَانَهَا فِي الْعَقْلِ الدِّيَةِ يَعْنِي، وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ. قَالَ: «وَفِيهَا الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى ثَوْرٍ». وَهُمَا: جَبَلَانِ مَعْرُوفَانِ فِي الْمَدِينَةِ، وَقَدْ حَدَّدَهَا الْعُلَمَاءُ بِالمَسَافَةِ فَقَالُوا: حَرَمُهَا بَرِيدٌ فِي بَرِيدٍ. وَالبَرِيدُ أَرْبَعَةُ فَرَاسِخَ، فَهِيَ إِذَا: أَرْبَعَةُ فَرَاسِخَ فِي أَرْبَعَةِ فَرَاسِخَ.

يَقُولُ: «فَمَنْ أَخَذَتْ فِيهَا حَدَثًا أَوْ آوَى مُحَدِّثًا» الْمَرَادُ بِالْحَدَثِ هُنَا: الْحَدَثُ فِي الدِّينِ؛ سِوَاكَ كَانَ ذَلِكَ بِفِتْنَةٍ، أَوْ بَبَدْعَةٍ، أَوْ بِغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْحَدَثِ.

(١) «الْأَرْضُ» بوزن العرش: دية الجراحات. «مختار الصحاح» (أ. ر. ش.).

(٢) قال ابن قدامة رحمه الله في «المغني» (١٢/ ١٦٢ - ١٦٣): الهاشمة هي التي تتجاوز الموضحة، فتَهْشِمُ العظم، سُمِّيَتْ هَاشِمَةً لِهَشْمِهَا الْعَظْمَ، وَالهَاشِمَةُ تَكُونُ فِي الرَّأْسِ وَالْوَجْهَ خَاصَةً. اهـ.

(٣) قال ابن قدامة رحمه الله في «المغني» (١٢/ ١٦٤): الْمُثْقَلَةُ: زَائِدَةٌ عَلَى الْهَاشِمَةِ، وَهِيَ الَّتِي تَكْسِرُ الْعِظَامَ، وَتُزِيلُهَا عَنْ مَوَاضِعِهَا، فَتَحْتَاجُ إِلَى نَقْلِ الْعَظْمِ لِيَكْتَمَ، وَفِيهَا خَمْسُ عَشْرَةَ مِنَ الْإِبِلِ، بِإِجْمَاعٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، حَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ. اهـ.

(٤) قال ابن قدامة رحمه الله في «المغني» (١١/ ٥٣٩): الْمَأْمُومَةُ: شَجَاجُ الرَّأْسِ، وَهِيَ الَّتِي تَصِلُ إِلَى جِلْدَةِ الدَّمَاعِ، وَتَسْمَى تِلْكَ الْجِلْدَةُ أُمُّ الدَّمَاعِ؛ لِأَنَّهَا تَجْمَعُهُ، فَالشَّجَّةُ الْوَاصِلَةُ إِلَيْهَا تَسْمَى مَأْمُومَةً وَأَمَّةً؛ لَوْصُلِهَا إِلَى أُمِّ الدَّمَاعِ. اهـ.

❖ «أَوْ آوَى مُحْدِثًا فِي الْمَدِينَةِ فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ». صَرْفٌ يَعْنِي: أَنْ يُصْرَفَ عَنْهُ الْعَذَابُ، وَلَا عَدْلٌ، أَي: أَنْ يُؤْخَذَ مِنَ الْعَذَابِ مَا يُعَادِلُهُ، وَهِيَ: الْفُدْيَةُ، يَعْنِي: أَنَّهُ فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا يُصْرَفُ عَنْهُ الْعَذَابُ، وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهُ فُدْيَةٌ عَنِ الْعَذَابِ، وَخُصِّصَتِ الْمَدِينَةُ بِذَلِكَ لِأَنَّ الْحَدَّثَ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ أَوْ إِيَوَاءَ الْمُحْدِثِينَ لَهُ شَأْنٌ عَظِيمٌ.

❖ يَقُولُ: «وَمَنْ وَآلَى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ». هَذَا هُوَ الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ يَعْنِي مَنْ انْتَسَبَ إِلَى قَوْمٍ وَقَالَ: أَنَا مَوْلَى لَأَلِ فُلَانٍ. بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ «فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ».

❖ وَظَاهِرُ قَوْلِهِ: «بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ». أَنَّ الْمَوَالِي الَّذِينَ أَعْتَقُوهُ لَوْ أَذِنُوا لَصَحَّ، وَلَكِنْ هَذَا غَيْرُ مُرَادٍ؛ لِأَنَّ الْوَلَاءَ لُحْمَةٌ كُلُّحْمَةٍ النَّسَبُ لَا يُضَارُّ، وَلَا يُوَهَّبُ، وَلَكِنَّ الْمُرَادَ بِإِذْنِ الْمَوَالِي: مَا يُتَقَرَّغُ عَنِ الْإِذْنِ مِنَ الْبَيْعِ أَوْ الْهَبَةِ أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ.

❖ قَوْلُهُ: «ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ». مَعْنَى ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ يَعْنِي لَوْ أَنَّ وَاحِدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ دَخَلَ رَجُلٌ مِنَ الْكُفَّارِ فِي جَوَارِهِ، فَأَعْطَاهُ الْعَهْدَ، فَلَوْ أَتَى إِنْسَانٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَأَخْفَرَ عَهْدَ هَذَا الْمُسْلِمِ، وَقَتَلَ هَذَا الْكَافِرَ، أَوْ أَخَذَ مَالَهُ صَدَقَ عَلَيْهِ هَذَا الْوَعْدُ؛ فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ.

قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٤٢ / ١٢):

❖ قَوْلُهُ: «بَابُ إِثْمٍ مَنْ تَبَرَّأَ مِنْ مَوَالِيهِ». هَذِهِ التَّرْجُمَةُ لَفْظُ حَدِيثٍ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالطَّبْرَانِيُّ مِنْ طَرِيقِ سَهْلِ بْنِ مَعَاذٍ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ لِلَّهِ عِبَادًا لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ تَعَالَى» الْحَدِيثُ، وَفِيهِ: «وَرَجُلٌ أَنْعَمَ عَلَيْهِ قَوْمٌ فَكَفَرُوا نِعْمَتَهُمْ، وَتَبَرَّأُوا مِنْهُمْ» وَفِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَفَعَهُ عِنْدَ أَحْمَدَ: «كُفِّرَ بِاللَّهِ تَبَرُّؤُ مِنْ نَسَبٍ وَإِنْ دَقَّ»، وَلَهُ شَاهِدٌ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، وَأَمَّا حَدِيثُ الْبَابِ فَلَفْظُهُ: «مَنْ وَآلَى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ» وَمِثْلُهُ لِأَحْمَدَ وَابْنِ مَاجَهٍ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ، عَنْ عَبْدِ عِبَّاسٍ، وَلَأَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ: «فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ الْمُتَتَابِعَةُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» وَقَدْ مَضَى شَرْحُ حَدِيثِ الْبَابِ فِي فَضْلِ الْمَدِينَةِ وَفِي الْجَزْيَةِ وَيَأْتِي فِي الدِّيَّاتِ، وَفِي مَعْنَى حَدِيثِ عَلِيٍّ فِي هَذَا حَدِيثِ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا: «مَنْ تَوَلَّى إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» صَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ،

ووالد إبراهيم التيمي الراوي له عن عليٍّ اسمه يزيد بن شريك، وقد رواه عن عليٍّ جماعة منهم أبو جحيفة وهب بن عبد الله السوائي، ومضى في كتاب العلم، وذكرت هناك وفي فضائل المدينة اختلاف الرواة عن عليٍّ فيما في الصحيفة، وأن جميع ما رواه من ذلك كان فيها، وكان فيها أيضًا ما مضى في الخمس من حديث محمد بن الحنفية أن أباه علي بن أبي طالب أرسله إلى عثمان بصحيفة فيها فرائض الصدقة، فإن رواية طارق بن شهاب، عن عليٍّ في نحو حديث الباب عند أحمد: أنه كان في صحيفته فرائض الصدقة، وذكرت في العلم سبب تحديث علي بن أبي طالب بهذا الحديث، وإعراب قوله: «إلا كتاب الله» وتفسير الصحيفة، وتفسير العقل، ومما وقع فيه في العلم، لا يقتل مسلم بكافر، وأحلت بشرحه على كتاب الديات، والذي تضمنه حديث الباب مما في الصحيفة المذكورة أربعة أشياء: أحدها الجراحات وأسنان الإبل، وسيأتي شرحه في الديات، وهل المراد بأسنان الإبل المتعلقة بالخراج، أو المتعلقة بالزكاة، أو أعم من ذلك؟ ثانيها «المدينة حرم»، وقد مضى شرحه مستوفى في مكانه في فضل المدينة في أواخر الحج.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٧٥٦ - حدثنا أبو نعيم، حدثنا سفيان، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال:

نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَبْتِهِ ^(١).

بَيْعُ الْوَلَاءِ مِثْلُ لَوْ أَنَّ شَخْصًا لَهُ الْوَلَاءُ عَلَى عَبْدٍ، وَجَاءَ إِنْسَانٌ، وَقَالَ لَهُ: أَرِيدُ أَنْ تَبِيعَ وَلَا تَكُ عَلَى هَذَا الْعَبْدِ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ وَلَوْ بَاعَهُ فَلَا يَصَحُّ.

كَذَلِكَ هَبْتُهُ؛ فَلَوْ أَنَّ الْمَعْتَقَ قَالَ لِشَخْصٍ آخَرَ: وَهَبْتُكَ وَلَاءَ عَبْدِي، فَإِنَّ الْهَبَةَ لَا تَصَحُّ وَبَقِيَ الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ، وَلِهَذَا أَبْطَلَ النَّبِيُّ ﷺ شَرْطَ أَهْلِ بَرِيرَةَ أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ. وَكَذَلِكَ لَوْ أَمْضَى بِالْوَلَاءِ فَإِنَّهُ لَا يَصَحُّ أَيْضًا.

(١) الدأمة: هي التي تهشم الدماغ حتى لا تبقى شيئاً. «لسان العرب» (دمغ). وانظر «المغني» (١٢/١٦٥).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٢- بَابُ إِذَا أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ.

وَكَانَ الْحَسَنُ لَا يَرِي لَهُ وَلَايَةً^(١)، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»، وَيُذَكَّرُ عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ رَفَعَهُ قَالَ: «هُوَ أَوْلَى النَّاسِ بِمَحْيَاهُ وَنَكَاحِهِ»، وَاخْتَلَفُوا فِي صِحَّةِ هَذَا الْخَبَرِ^(٢).

٦٧٥٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً تُعْتِقُهَا، فَقَالَ أَهْلُهَا: نَبِيعُكَهَا عَلَيَّ أَنْ وَلَاءَهَا لَنَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

٦٧٥٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: اشْتَرَيْتُ بَرِيرَةَ، فَاشْتَرَطَ أَهْلُهَا وَلَاءَهَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «أَعْتَقِيهَا فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْطَى الْوَرَقَ» قَالَتْ: فَأَعْتَقْتُهَا قَالَتْ: فَدَعَاَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَخَبَّرَهَا مِنْ زَوْجِهَا. فَقَالَتْ: لَوْ أَعْطَانِي كَذَا وَكَذَا مَا بَتُّ عَنْدَهُ، فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا.

قَالَ الْمُؤَلِّفُ: «بَابُ إِذَا أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ». أَيُّ: فَهَلْ يَثْبُتُ لَهُ مِيرَاثُهُ أَمْ لَا؟ وَقَدْ سَبَقَ لَنَا أَنَّ الْأَسْبَابَ الَّتِي اتَّفَقَ عَلَيْهَا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ ثَلَاثَةٌ وَهِيَ: النَّسَبُ وَالنِّكَاحُ وَالْوَلَاءُ، وَاخْتَلَفُوا فِي أَشْيَاءَ: مِنْهَا اللَّقِيطُ هَلْ يَكُونُ مَوْلَى لِلْمُلْتَقِطِ إِذَا عَدِمَ الْأَسْبَابَ الثَّلَاثَةَ أَمْ لَا؟ وَمِنْ ذَلِكَ إِذَا أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ هَلْ يَكُونُ مَوْلَى لَهُ أَمْ لَا؟ وَفِي هَذَا خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ^(١)، وَكَانَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ

(١) ورواه مسلم (١٥٠٦) (١٦).

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٤٥/١٢).

وصله الدارمي في «سننه» (٤٧١/٢) قال: ثنا أبو نعيم، ثنا سفيان، عن مطرف، عن الشعبي، وعن يونس، عن الحسن «في الرجل يوالي الرجل، قال: هو بين المسلمين قال سفيان: وكذلك نقول». «تغليق التعليق» (٢٢٤/٥).

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بصيغة التمریض، كما في «الفتح» (٤٥/١٢) وصله الدارمي (٤٧١/٢) قال: أنا أبو نعيم، ثنا عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز، عن عبيد الله بن موهب، سمعت تميمًا الدارمي، يقول: سألت رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله ما السنة في الرجل من أهل الكفر، يسلم على يدي رجل من المسلمين؟ فقال رسول الله ﷺ: «هو أولى الناس بمحياه ومماته».

يَمِيلُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُوَلًى لَهُ؛ لِأَنَّهُ اسْتَدَلَّ لِذَلِكَ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ»^(١) يعني: وليس لأحدٍ ولاءٌ سِوَى الْمُغْتَقِ.

❖ قال: «وكان الحسنُ لا يرى له ولاية». الحسنُ هو البَصْرِيُّ مِنْ فُقَهَاءِ التَّابِعِينَ رَكَانَ لَا يَرَى أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا أَسْلَمَ عَلَى يَدِهِ أَحَدٌ يَكُونُ لَهُ عَلَيْهِ ولايةٌ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ ولايةٌ لَمْ يَرْتَهُ.

❖ وقال النبي ﷺ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ». وعلى هذا فلا ولاءَ لِمَنْ أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ.

❖ ويُذَكَّرُ عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ رَفَعَهُ قَالَ: «هُوَ أَوْلَى النَّاسِ بِمَحْيَاهُ وَمَمَاتِهِ». قَوْلُهُ رَفَعَهُ يعني: إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. وَهَذَا الْحَدِيثُ أَوْ هَذَا النُّقْلُ يَرَى الْبَخَارِيُّ أَنَّهُ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ عُلِّقَ بِصِغَةِ التَّمْرِضِ، وَالْبَخَارِيُّ إِذَا عُلِّقَ الْحَدِيثُ بِصِغَةِ التَّمْرِضِ فَهُوَ ضَعِيفٌ، وَلِهَذَا قَالَ: وَاخْتَلَفُوا فِي صِحَّةِ هَذَا الْخَبَرِ، فَإِنْ صَحَّ هَذَا الْخَبَرُ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ لَهُ ولاءٌ إِلَّا بَعْدَ الْأَسْبَابِ الثَّلَاثَةِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا وَهِيَ: النَّسَبُ، وَالنِّكَاحُ، وَوَلَاءُ الْعِتْقِ، وَإِنْ لَمْ يَصَحَّ الْخَبَرُ لَمْ يُعْمَلْ بِهِ، وَسَنَقُرَاهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي الشَّرْحِ، أَمَّا الْحَدِيثَانِ اللَّذَانِ ذَكَرْهُمَا فَهِيَ تَأْيِيدٌ لِمَا اسْتَدَلَّ بِهِ الْبَخَارِيُّ مِنْ أَنَّ

ورواه الإمام أحمد في «مسنده» (١٠٣/٤) عن أبي نعيم، وإسحاق الأزرق ووكيع، ورواه الترمذي (٢١١٢) من حديث ابن نمير، ووكيع، وأبي أسامة، وابن ماجه (٢٧٥٢) من حديث وكيعة، والنسائي في الكبرى (٦٤١١) (٦٤١٢).

وأما الترمذي فقال: هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن وهب ويقال ابن موهب عن تميم الداري، وقد أدخل بعضهم بين عبد الله بن وهب وتمام الداري قبيصة بن ذؤيب ولا يصح، رواه يحيى بن حمزة، عن عبد العزيز بن عمر وزاد فيه قبيصة بن ذؤيب والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم، وهو عندي ليس بمتصل.

وقال الشافعي رحمه الله في «الأم» (٧٨/٤) هذا الحديث ليس بثابت، إنما يرويه عبد العزيز بن عمر، عن ابن موهب، وابن موهب ليس بمعروف عندنا ولا نعلمه لقي تميمًا، ومثل هذا لا يثبت عندنا، من قبل أنه مجهول ولا نعلمه متصلًا.

وقال الخطابي رحمه الله: ضعف أحمد حديث تميم هذا، والله أعلم وقال البخاري رحمه الله في «التاريخ الكبير» (١٩٨/٥): قال بعضهم عن ابن موهب سمع تميمًا ولم يصح لقول النبي ﷺ: «الولاء لمن أعتق». انظر «تغليق التعليق» (٢٢٥-٢٢٧).

(١) انظر: «المغني» (٢٥٤-٢٥٥)، و«المحلى» (٥٩-٦٠)، و«المدونة الكبرى» (٣٦٥/٨) و«المبسوط للرخسي» (٩١/٨)، و«مختصر اختلاف العلماء» (٤٤٤/٤).

الْوَلَاءِ لِمَنْ أُعْتِقَ وَهَمَا فِي قِصَّةِ بَرِيرَةَ، وَقَدْ سَبَقَتْ مِرَارًا.
قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ (١٢/ ٤٥-٤٦) (١):

❖ قَوْلُهُ: «بَابُ إِذَا أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ». كَذَا لِلنَّسْفِيِّ وَزَادَ الْفَرَبَرِيُّ وَالْأَكْثَرُ «رَجُلٌ» وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْكُشْمِيهَنِيِّ «الرَّجُلُ» وَبِالتَّنْكِيرِ أَوَّلَى.

❖ قَوْلُهُ: «وَكَانَ الْحَسَنُ لَا يَرَى لَهُ وِلَايَةً». كَذَا لِلْأَكْثَرِ فِي رِوَايَةِ الْكُشْمِيهَنِيِّ: «وَلَاءٌ بِالْهَمْزِ بَدَلُ الْيَاءِ مِنَ الْوَلَاءِ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِالْوِلَايَةِ، وَأَثَرُ الْحَسَنِ هَذَا وَهُوَ الْبَصْرِيُّ وَصَلَهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ فِي جَامِعِهِ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَعَنْ يُونُسَ، وَهُوَ ابْنُ عُبَيْدٍ عَنِ الْحَسَنِ، قَالَا: فِي الرَّجُلِ يُوَالِي الرَّجُلَ قَالَا: هُوَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَقَالَ سُفْيَانُ: وَبِذَلِكَ أَقُولُ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ وَكَيْعٍ، عَنْ سُفْيَانَ، وَكَذَا رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ، عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ، عَنْ سُفْيَانَ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ: لَا يَرِثُهُ إِلَّا إِنْ شَاءَ أَوْصَى لَهُ بِهِالَهُ.

❖ قَوْلُهُ: «وَيُذَكَّرُ عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ رَفَعَهُ». هُوَ أَوَّلَى النَّاسِ بِمَحْيَاةٍ وَمَمَاتِهِ.
هَذَا الْحَدِيثُ أَغْفَلَهُ مَنْ صَنَّفَ فِي الْأَطْرَافِ، وَكَذَا مَنْ صَنَّفَ فِي رِجَالِ الْبُخَارِيِّ لَمْ يَذْكُرُوا تَمِيمًا الدَّارِيَّ فِيمَنْ أَخْرَجَ لَهُ، وَهُوَ ثَابِتٌ فِي جَمِيعِ النُّسخِ هُنَا، وَذَكَرَ الْبُخَارِيُّ مِنْ رِوَايَتِهِ حَدِيثًا فِي الْإِيمَانِ.

لَكِنْ جَعَلَهُ تَرْجَمَةً بَابٍ؛ وَهُوَ الدِّينُ النَّصِيحَةُ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِهِ، وَلَيْسَ لَهُ عِنْدَهُ غَيْرُهُ، وَقَدْ تَكَلَّمْتُ عَلَيْهِ هُنَاكَ، وَذَكَرْتُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَغَيْرِهِ أَيْضًا، فَلَمْ يَتَعَيَّنِ الْمُرَادُ فِي تَمِيمٍ وَهُوَ ابْنُ أَوْسَ بْنِ خَارِجَةَ بْنِ سَوَادِ اللَّخْمِيِّ ثُمَّ الدَّارِيُّ تُسَبَّ إِلَى بَنِي الدَّارِ ابْنِ لَخْمٍ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ وَيَتَعَاطَى التَّجَارَةَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ يُهْدِي لِلنَّبِيِّ ﷺ فَيَقْبَلُ مِنْهُ، وَكَانَ إِسْلَامُهُ سَنَةَ تِسْعٍ مِنَ الْهَجْرَةِ، وَقَدْ حَدَّثَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ عَنْ تَمِيمٍ بِقِصَّةِ الْجَسَاسَةِ وَالذَّجَالِ، وَعُدَّ ذَلِكَ فِي مَنَاقِبِهِ، وَفِي رِوَايَةِ الْأَكَابِرِ عَنِ الْأَصَاغِرِ، وَقَدْ وَجَدْتُ رِوَايَةَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ غَيْرِ تَمِيمٍ، وَذَلِكَ فِيمَا أَخْرَجَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بِنِ مَنَدَةَ فِي مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ فِي تَرْجَمَةِ زُرْعَةَ بْنِ سَيْفٍ بْنِ ذِي يَزَنَ، فَسَاقَ بِسَنَدِهِ إِلَى زُرْعَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَيْهِ كِتَابًا وَفِيهِ:

«وإنَّ مالِكَ بنَ مَرْزَدٍ الرَّهَافِيَّ قد حَدَّثَنِي أَنَّكَ أَسْلَمْتَ وَقَاتَلْتَ الْمَشْرِكِينَ فَأَبْشِرْ بِخَيْرٍ»
الحديث وكان تَمِيمُ الدَّارِيُّ مِنْ أَفَاضِلِ الصَّحَابَةِ، وَلَهُ مَنَاقِبٌ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ أَسْرَجَ
المساجِدَ، وَأَوَّلُ مَنْ قَضَى عَلَى النَّاسِ، أَخْرَجَهَا الطَّبْرَانِيُّ، وَسَكَنَ تَمِيمٌ بَيْتَ الْمُقَدَّسِ.

❦ وَقَوْلُهُ: «رَفَعَهُ». هُوَ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْوَهَا، وَقَدْ وَصَلَهُ الْبَخَارِيُّ فِي
تَارِيخِهِ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ، وَالتَّبْرَانِيُّ، وَالبَاغَنْدِيُّ، فِي مَسْنَدِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ،
بِالْعَنَنَةِ، كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: سَمِعْتُ عُيَيْدَ اللَّهِ بنَ مُوَهَّبٍ
يَحَدِّثُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ قَبِيصَةَ بنِ دُؤَيْبٍ، عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ، قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا
السُّنَّةُ فِي الرَّجُلِ يُسَلِّمُ عَلَى يَدَيِ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ؟ قَالَ: «هُوَ أَوَّلَى النَّاسِ بِمَحْيَاةٍ وَمَمَاتِهِ».

قَالَ الْبَخَارِيُّ: قَالَ بَعْضُهُمْ: عَنْ ابْنِ مُوَهَّبٍ أَنَّهُ سَمِعَ تَمِيمًا. وَلَا يَصِحُّ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ:
«الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: هَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ بِثَابِتٍ؛ إِنَّمَا يَرَوِيهِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ ابْنِ
مُوهَّبٍ، وَابْنُ مُوَهَّبٍ لَيْسَ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَا نَعْلَمُهُ لِقَيِّ تَمِيمًا، وَمِثْلُ هَذَا لَا يَثْبُتُ.
وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: ضَعَّفَ أَحْمَدُ هَذَا الْحَدِيثَ. وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالدَّارِمِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ
وَالنَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ وَكِيعٍ، وَغَيْرِهِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ ابْنِ مُوَهَّبٍ، عَنْ تَمِيمٍ، وَصَرَّحَ
بَعْضُهُمْ بِسَمَاعِ ابْنِ مُوَهَّبٍ مِنْ تَمِيمٍ.

وَأَمَّا التِّرْمِذِيُّ فَقَالَ: لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ، قَالَ: وَأَدْخَلَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ ابْنِ مُوَهَّبٍ وَبَيْنَ
تَمِيمٍ قَبِيصَةَ رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ.

قُلْتُ: وَمِنْ طَرِيقِهِ أَخْرَجَهُ مَنْ بَدَأْتُ بِذِكْرِهِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ تَفَرَّدَ فِيهِ بِذِكْرِ قَبِيصَةَ، وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو إِسْحَاقَ السَّبْعِيُّ، عَنْ ابْنِ
مُوهَّبٍ، بِدُونِ ذِكْرِ تَمِيمٍ، أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ أَيْضًا.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: هَذَا الْحَدِيثُ مُضْطَرَبٌّ؛ هَلْ هُوَ عَنْ ابْنِ مُوَهَّبٍ عَنْ تَمِيمٍ أَمْ بَيْنَهُمَا قَبِيصَةُ؟

وَقَالَ بَعْضُ الرُّوَاةِ فِيهِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ مُوَهَّبٍ. وَبَعْضُهُمْ ابْنَ مُوَهَّبٍ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ رَاوِيهِ

لَيْسَ بِالْحَافِظِ.

قُلْتُ: هُوَ مِنْ رِجَالِ الْبَخَارِيِّ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْأَشْرِيَّةِ وَلَكِنَّهُ لَيْسَ بِالْمُكْثِرِ.

وَأَمَّا ابْنُ مُوَهَّبٍ فَلَمْ يُدْرِكْ تَمِيمًا، وَقَدْ أَشَارَ النَّسَائِيُّ إِلَى أَنَّ الرِّوَايَةَ الَّتِي وَقَعَ التَّصْرِيحُ

فيها بسامعه من تميم خطأ، ولكن وثقه بعضهم، وكان عمر بن عبد العزيز ولاه القضاء. ونقل أبو زرعة الدمشقي في تاريخه بسند له صحيح، عن الأوزاعي، أنه كان يدفع هذا الحديث ولا يرى له وجهًا.

وصحح هذا الحديث أبو زرعة الدمشقي، وقال: هو حديث حسن المخرج متصل، وإلى ذلك أشار البخاري بقوله: واختلفوا في صحة هذا الخبر، وجزم في التاريخ بأنه لا يصح لمعارضته حديث: «إنما الولاء لمن أعتق» فيؤخذ منه أنه لو صحَّ سنده لما قاوم هذا الحديث. وعلى التزلُّلِ فتردد في الجمع هل يخصُّ عموم الحديث المتفق على صحته بهذا؟ فيستثنى منه من أسلم أو تؤول الأولوية في قوله: «أولى الناس» بمعنى: النصرة والمعاونة، وما أشبه ذلك، لا بالميراث، ويبقى الحديث المتفق على صحته على عمومه؟

جنح الجمهور إلى الثاني، ورجحانه ظاهر، وبه جزم ابن القصار فيما حكاه ابن بطال فقال: لو صحَّ الحديث لكان تأويله؛ أنه أحقُّ بموالاته في النصرة والإعانة، والصلاة عليه إذا مات ونحو ذلك، ولو جاء الحديث بلفظ: أحقُّ بميراثه لوجب تخصيص الأول والله أعلم. قال ابن المنذر: قال الجمهور بقول الحسن في ذلك، وقال حماد وأبو حنيفة وأصحابه، ورؤي عن النخعي أنه يستمر إن عقل عنه، وإن لم يعقل عنه فله أن يتحوَّلَ لغيره واستحقَّ الثاني وهلمَّ جرًّا، وعن النخعي قول آخر: ليس له أن يتحوَّلَ، وعنه: وإن استمرَّ إلى أن مات تحوَّلَ عنه، وبه قال أبو إسحاق وعمر بن عبد العزيز.

ووقع ذلك في طريق الباغندي التي أسلفتها، وفي غيرها: أنه أعطى رجلًا أسلم على يديه رجلًا، فمات وترك مالا وبتنا نصف المال الذي بقي بعد نصيب البنت.

ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في قصة بريرة من أجل قوله فيه: «فإن الولاء لمن أعتق»؛ لأن اللام فيه للاختصاص أي: الولاء مختص بمن أعتق وقد تقدَّم توجيهه^(١).

المهم: أن على تقدير صحة الخبر فإنه يأتي في الدرجة التي بعد ولائالعِتاق، والحقيقة أن له وجهًا من جهة النظر بل له وجهان:

الوجه الأول: أن الذي أنقذه من الكفر أعظم منه عليه من الذي أنقذه من الرق.

(١) «فتح الباري» (١٢/٤٥، ٤٦، ٤٧).

وثانيًا: أننا إذا أعطينا هذا الذي أسلم على يده فإنه أخصّ ما لو صرّفنا ماله إلى بيت المال؛ لأننا إذا قلنا: إنه لا يرثه فإن التركة تؤوّل إلى بيت المال، وإذا ألت إلى بيت المال صارت للعموم المسلمين، والذي من عليه وذلك على الإسلام، حتى دخل فيه أخصّ به من عامة المسلمين. فعلى هذا نقول: إذا صحّ الخبر فله حظ من النظر من وجهين هما، ما ذكرناهما.

أمّا إذا لم يصحّ الخبر فإننا قد كفيينا إياه، ولكن كما رأيتم قد اختلف العلماء فيه، وقد ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله إلى أنه يورث بهذا. أي بإسلامه على يده^(١). فإن قيل: هل الراجح صحة الخبر أم ضعفه؟

قلنا: الراجح: أن له أصلًا لكن يمكن تأويل قوله: «أحق الناس به في حياته وبعد مماته» كما أوله ابن بطال، وإذا رجعنا إلى النظر الذي أشرنا إليه فإنه يقوي معنى هذا الحديث.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

٢٣- باب ما يرث النساء من الولاء.

٦٧٥٩- حدثنا حفص بن عمر، حدثنا همام، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: أرادت عائشة أن تشتري بريرة، فقالت للنبي ﷺ: إنهم يشترون الولاء فقال النبي ﷺ: «اشترها فإنما الولاء لمن أعتق».

٦٧٦٠- حدثنا ابن سلام، أخبرنا وكيع، عن سفيان، ابن منصور، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «الولاء لمن أعطي الورق، وولي النعمة».

❖ قال المؤلف: «باب ما يرث النساء من الولاء». ولا يرث النساء من الولاء، بل لا يرث النساء بالولاء إلا من أعتقن؛ أي بأشركن عتقه، أو أعتقه من أعتقن، ولا يرثن الولاء بالنسب، ولهذا قال العلماء رحمه الله: إن الولاء عضوية تثبت للمعتق وعضوية وعصبة المتعصين بأنفسهم فقط، ولنضرب مثالًا يوضح ذلك:

لو أن رجلاً أعتق عبدًا اسمه سعيد، وكان لهذا الرجل ابن يسمى خالدًا وبنات تسمى فاطمة، ثم مات الأب فإن ولديه خالدًا وفاطمة يرثانه بالتعصيب؛ للذكر مثل حظ الأنثيين،

وَيَكُونُ تَعْصِيبُ نَسَبٍ وَقَرَابَةٍ، فَإِذَا مَاتَ الْعَبْدُ الَّذِي أَعْتَقَهُ أَبُوهُمَا فَإِنَّهُ لَا يَرِثُهُ إِلَّا خَالِدٌ فَقَطْ، وَأَمَّا فَاطِمَةُ الَّتِي هِيَ بِنْتُ الْمَعْتِقِ فَهِيَ لَا تَرِثُ.

فَالْقَاعِدَةُ إِذَا: أَنَّ النِّسَاءَ لَا يَرِثْنَ بِالْوَلَاءِ إِلَّا مَنْ أَعْتَقَنَ أَوْ أَعْتَقَهُ مَنْ أَعْتَقَنَ، وَمِثَالُ مَنْ أَعْتَقَنَ حَدِيثُ عَائِشَةَ؛ فَإِنَّ عَائِشَةَ ثَبَتَ لَهَا الْوَلَاءُ عَلَى بَرِيرَةَ؛ لِأَنَّهَا أَعْتَقَتْهَا، فَلَوْ أَنَّ بَرِيرَةَ اشْتَرَتْ عَبْدًا وَأَعْتَقَتْهُ صَارَ وَلَاؤُهُ لِعَائِشَةَ، أَعْنِي وَلَاءُ الْعِتَاقَةِ؛ لِأَنَّهُ أَعْتَقَهُ مَنْ أَعْتَقَتْهَا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٤- بَابُ مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَابْنُ الْأَخْتِ مِنْهُمْ.

٦٧٦١- حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةَ، وَقَتَادَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ» أَوْ كَمَا قَالَ.

٦٧٦٢- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ابْنُ

أَخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ، أَوْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ»^(١).

مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؛ لِأَنَّ الْوَلَاءَ لُحْمَةٌ كُلُّحْمَةِ النَّسَبِ^(٢)؛ وَلِهَذَا يَرِثُونَهُ وَيُقَالُ لَهُ:

الْمَوْلَى مِنْ أَسْفَلٍ.

فَيُقَالُ: نَافِعٌ مَوْلَى ابْنِ عَمَرَ، وَيُقَالُ: ابْنُ عَمَرَ مَوْلَى نَافِعٍ، فَايْنُ عُمَرَ مَوْلَى مِنْ أَعْلَى،

وَنَافِعٌ مَوْلَى مِنْ أَسْفَلٍ، وَالْمَوْلَى مِنْ أَعْلَى يَرِثُ؛ لِأَنَّهُ مُعْتِقٌ، وَأَمَّا الْمَوْلَى مِنْ أَسْفَلٍ فَفِيهِ

خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ هَلْ يَرِثُ أَمْ لَا؟ وَإِنْ كَانَ الْخِلَافُ ضَعِيفًا؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ الْعُلَمَاءِ يَرَوْنَ أَنَّهُ لَا

وِلَايَةَ مِنْ أَسْفَلٍ، وَلَكِنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ يَقُولُ: إِنَّ هُنَاكَ وِلَايَةً مِنْ أَسْفَلٍ، إِذَا لَمْ تَوْجِدِ الْوِلَايَةَ

الْعُلَيَّا فَبِالْوِلَايَةِ السُّفْلَى، وَلَعَلَّ هَذَا يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّ مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ، أَوْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ»

فَإِنَّهُمْ كَمَا أَنَّهُمْ يَرِثُونَهُ فَيَنْبَغِي أَنْ يَرِثَهُمْ إِذَا تَعَدَّرَتْ أَسْبَابُ الْمَوَارِيثِ الْأُخْرَى^(٣).

(١) ورواه مسلم (١٠٥٩) (١٣٣).

(٢) هذا لفظ حديث وقد تقدم تخريجه قريباً.

(٣) انظر: «المغني» (٢٥٣/٩)، و«المبدع» (٢٨١/٦)، و«الفروع» (٣/٥)، و«الإنصاف» (٣٠٤/٧)،

و«كشاف القناع» (٥/٢)، و«منار السبيل» (٥١/٢).

❖ وَأَمَّا قَوْلُهُ: «ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ». وَابْنُ الْأُخْتِ لَا يَرِثُ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْحَوَاشِي، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَيِّتِ أَثْنَى، وَكُلُّ شَخْصٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَيِّتِ أَثْنَى مِنَ الْحَوَاشِي فَإِنَّهُ لَا يَرِثُ، وَلَكِنَّهُ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ؛ لِأَنَّ الْوَرَثَةَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ ثَلَاثَةٌ: ذُو فَرْضٍ وَعَصَبَةٌ وَرَحِمٌ أَيْ: مَنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ، فَذَوِي الْأَرْحَامِ كُلُّ مَنْ لَيْسَ بِذِي فَرْضٍ وَلَا عَصَبَةٍ.

فَكَأَنَّ الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللهُ يَشِيرُ إِلَى الْقَوْلِ بِمِيرَاثِ ذَوِي الْأَرْحَامِ كَمَا هُوَ الصَّحِيحُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٢٥- بَابُ مِيرَاثِ الْأَسِيرِ.

قَالَ: وَكَانَ شُرَيْحٌ يُورِثُ الْأَسِيرَ فِي أَيْدِي الْعَدُوِّ وَيَقُولُ: هُوَ أَخَوْجُ إِلَيْهِ، وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: أَجْزَ وَصِيَّةِ الْأَسِيرِ وَعَتَاقَتُهُ، وَمَا صَنَعَ فِي مَالِهِ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ عَنْ دِينِهِ، فَإِنَّمَا هُوَ مَالُهُ يَصْنَعُ فِيهِ مَا يَشَاءُ^(١).

❖ قَوْلُهُ: «بَابُ مِيرَاثِ الْأَسِيرِ». هَذَا مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى فَاعِلٍ؛ يَعْنِي: هَلِ الْأَسِيرُ يَرِثُ أَمْ لَا يَرِثُ؟ وَكَأَنَّ فِيهِ خِلَافًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَكَأَنَّ الَّذِينَ قَالُوا لَا يَرِثُ قَالُوا: لِأَنَّ إِذَا وَرِثَ كَانَ خَطَرًا عَلَى مِيرَاثِهِ أَنْ يَأْخُذَهُ الْعَدُوُّ. الْمَهْمُ أَنَّ قَوْلَهُ: بَابُ مِيرَاثِ الْأَسِيرِ؛ يَعْنِي: بَابُ هَلِ يَرِثُ الْأَسِيرُ أَمْ لَا؟

وَلَا شَكَّ أَنَّ الْأَسِيرَ دَاخِلٌ فِي عُمُومَاتِ الْأَدَلَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى الْمِيرَاثِ فَيَرِثُ، وَلِهَذَا قَالَ شُرَيْحٌ:

(١) علقها البخاري رَحِمَهُ اللهُ بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (٤٩/١٢) فأما فعل شريح فقد وصله الدارمي في سننه (٤٨٠/٢) قال: أنا محمد بن يوسف، ثنا سفيان، عن داود، عن الشعبي، عن شريح قال: «يورث الأسير إذا كان في أيدي العدو».

وقال ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٨٦/٦): ثنا علي بن مسهر، ثنا داود عن الشعبي، عن شريح قال: أحوج ما يكون إلى ميراثه، وهو أسير».

وأما قول عمر بن عبد العزيز فقد وصله الدارمي أيضًا (٤٨٠/٢) قال: ثنا محمد بن الفضل، ثنا عبد الله بن المبارك، حدثني معمر، عن إسحاق بن راشد عن عمر بن عبد العزيز في الأسير يوصي قال: «أجيز له وصيته ما دام على دينه، لم يتغير عن دينه».

وروى عبد الرزاق في «مصنفه» (١٠٧/٦) قال: عن معمر، عن إسحاق بن راشد، وغيره من أهل الجزيرة أن عمر بن عبد العزيز «كتب أن أجز وصية الأسير». «تغليق التعليق» (٢٢٨/٥).

يُورَثُ الْأَسِيرُ فِي أَيْدِي الْعَدُوِّ. وَيَقُولُ: هُوَ أَخَوْجُ إِلَيْهِ؛ أَي: إِلَى الْمَالِ مِنَ الْإِنْسَانِ الطَّلِيقِ.
وكذلك أيضًا عمرُ بنُ عبد العزيز قال: أَجَزُ وَصِيَّةِ الْأَسِيرِ، وَعِتَاقُهُ وَمَا صَنَعَ فِي مَالِهِ مَا لَمْ
يَتَغَيَّرَ عَنْ دِينِهِ، فَإِنْ تَغَيَّرَ عَنْ دِينِهِ؛ يَعْنِي: ارْتَدَّ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ؛ فَالْمُرْتَدُّ لَا يَرِثُ لَكِنْ إِنْ بَقِيَ عَلَى
دِينِهِ فَإِنَّهُ يَرِثُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٧٦٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيِّ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ
النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ، وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا فَلِإِنَا» ^(١).

الشاهد من الحديث قوله: «فَلِوَرَثَتِهِ»؛ فَإِنَّهُ يَعُمُّ الْأَسْرَى وَغَيْرَ الْأَسْرَى.

قوله: «وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا». يَعْنِي: ضَعِيفًا لَا يَتَحَمَّلُ وَلَا يَقُومُ بِأَعْبَائِهِ، «فَلِإِنَا» وَهَذَا
مُضْداً قَوْلَهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿الَّذِينَ أُولُوا بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الْأَنْفَالُ: ٦٠]. وَلَكِنْ هَلْ يُعْطَى
الْأَسِيرُ مِيرَاثُهُ أَوْ يُحْفَظُ لَهُ؟

نَقُولُ: هَذَا يُنْظَرُ فِيهِ، لَكِنَّ الْمَهْمَ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ الْمِيرَاثَ، وَيُنْظَرُ إِذَا كَانَ يُمْكِنُ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ
بِسَلَامٍ، وَيَتِمَكَّنُ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ بِسَلَامٍ فَإِنَّهُ يَوْصَلُ إِلَيْهِ وَإِلَّا حُفِظَ لَهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٦ - بَابُ لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ.

وَإِذَا أَسْلَمَ قَبْلَ أَنْ يُقَسِّمَ الْمِيرَاثَ فَلَا مِيرَاثَ لَهُ.

٦٧٦٤ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ
عُثْمَانَ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ» ^(١).

قوله: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ». هَذَا عَامٌّ، وَالْوَاجِبُ الْأَخْذُ
بِعُمُومِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ صَرِيحٍ صَحِيحٍ، يَدُلُّ عَلَى التَّخْصِصِ، وَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ يَعْنِي

(١) ورواه مسلم (١٦١٩) (١٧).

(٢) ورواه مسلم (١٦١٤) (١).

البخاري؛ هي مسألة مختلف فيها، وهي أنه إذا أسلم قبل أن يُقسَم الميراث؛ فمن العلماء من قال: يُورَث ترغيباً له في الإسلام. واستدلوا بحديث فيه نظرٌ في دلالته وفي ثبوته^(١). ومنهم من قال: إنه لا يُورَث لعموم حديث أسامة رضي الله عنه: «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم». وقولهم: إننا نورثه ترغيباً له في الإسلام هي مصلحة، لكن يعارضها مفسدة أخرى، قد تكون أقوى منها وهي أن يُسلم لأجل أن يأخذ الميراث، ثم بعد ذلك يرتد، فتكون نكبة عظيمة على من معه من الورثة وعلى نفسه أيضاً؛ لأنه إذا ارتد صار كفره أعظم من الكفر الأصلي؛ لأنه لا يُقر على كفره بعد رده بل يُقال: أسلم وإلا قتلناك. فالصحيح ما ذهب إليه البخاري: أنه إذا أسلم قبل أن يُقسَم الميراث فلا ميراث له.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٢٧- باب ميراث العبد النصراني، والمكاتب النصراني.

وإنهم من انتفى من ولده.

لم يذكر البخاري رحمته الله تحت هذه الترجمة حديثاً.

قال الحافظ رحمته الله (١٢/٥٢):

قوله: «باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني». كذا للأكثر بغير حديث، ولأبي ذر عن المستملي والكشميهني: باب من ادعى أخاً أو ابن أخ. ولم يذكر فيه حديثاً، ثم قال عن الثلاثة: باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني، ولم يذكر أيضاً فيه حديثاً، ثم قال عنهم: باب إنهم من انتفى من ولده. وذكر قصة سعد وعبد بن زمعة، فجرى ابن بطال، وابن التين على حذف (باب من انتفى من ولده). وجعلوا قصة ابن زمعة لباب، من ادعى أخاً. ولم يذكروا في باب ميراث العبد حديثاً على ما وقع عند الأكثر. وأما الإسماعيلي فلم يقع عنده باب ميراث العبد النصراني. بل وقع عنده: باب إنهم من

(١) يشير الشيخ رحمته الله إلى ما رواه سعيد بن منصور في «سننه» (١/٧٦) أن النبي ﷺ قال: «من أسلم على شيء فهو له». انظر: «المغني» (٩/١٦٠)، و«مختصر الخرقى» (١/٨٩)، و«المبدع» (٦/٢٣١)، و«الكافي في فقه ابن حنبل» (٢/٥٥٦)، و«منار السبيل» (٢/٨٦).

انتفى من ولده. وقال: ذكره بلا حديث. ثم قال: باب من ادعى أخا أو ابن أخ. وذكر قصة عبد بن زمة.

ووقع عند أبي نعيم: باب ميراث النصراني، ومن انتفى من ولده، ومن ادعى أخا أو ابن أخ. وهذا كله راجع إلى رواية الفربري عن البخاري، وأما النسفي فوقع عنده: باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني. وقال: لم يكتب فيه حديثا. وفي عقبه: باب من انتفى من ولده، ومن ادعى أخا أو ابن أخ. وذكر فيه قصة ابن زمة.

فتلخص لنا من هذا كله أن الأكثر جعلوا قصة ابن زمة لترجمة: من ادعى أخا أو ابن أخ. ولا إشكال فيه، وأما الترجمتان فسقطت إحداها عند بعض، وثبتت عند بعض، قال ابن بطال: لم يَدْخُلِ البخاري تحت هذا الرّسم حديثا، ومذهب العلماء أن العبد النصراني إذا مات، فماله لسيده بالرق؛ لأن ملك العبد غير صحيح، ولا مستقر، فهو مال السيد يستحقه لا بطريق الميراث، وإنما يستحق بطريق الميراث ما يكون ملكا مستقرا لمن يورث عنه.

وعن ابن سيرين: ماله لبيت المال، وليس للسيد فيه شيء لاختلاف دينهما، وأما المكاتب فإن مات قبل أداء كتابته وكان في ماله وفاء لباقي كتابته أخذ ذلك في كتابته فما فضل فهو لبيت المال.

قلت: وفي مسألة المكاتب خلاف، ينشأ من الخلاف فيمن أدى بعض كتابته؛ هل يعتق منه بقدر ما أدى، أو يستمر على الرق ما بقي عليه شيء؟ وقد مضى الكلام على ذلك في كتاب العتق، وقال ابن المنير: يحتمل أن يكون البخاري أراد أن يدرج هذه الترجمة تحت الحديث الذي قبلها؛ لأن النظر فيه محتمل؛ كأن يقال: يأخذ المال؛ لأن العبد ملكه، وله انتزاعه منه حيا، فكيف لا يأخذه ميتا؟ ويحتمل أن يقال: لا يأخذه لعموم: «لا يرث المسلم الكافر». والأول أوجه.

قلت: وتوجيه ما تقدم.

وجرى الكرمانى على ما وقع عند أبي نعيم فقال: ها هنا ثلاث تراجم متوالية، والحديث ظاهر للثالثة؛ وهي من ادعى أخا أو ابن أخ. قال: وهذا يؤيد ما ذكرنا أن البخاري ترجم لأبواب، وأراد أن يلحق بها الأحاديث، فلم يتفق له إتمام ذلك، وكان أخلى بين كل ترجمتين بياضا، فضم، النقلة بعض ذلك إلى بعض.

قلت: ويحتمل أن يكون في الأصل: ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني. كان مضمومًا إلى: «لا يرث المسلم الكافر»... إلخ، وليس بعد ذلك ما يشكل إلا ترجمة من انتفى من ولده. ولا سيما على سياق أبي ذر وسأذكره في الباب الذي يليه.

لم يذكر البخاري ميراث النصراني إذا أعتقه المسلم، وقد حكى فيه ابن التين ثمانية أقوال: فقال عمر بن عبد العزيز والليث والشافعي: هو كالمولى المسلم إذا كانت له ورثة وإلا فإله لسيدته وقيل: يرثه الولد خاصة، وقيل: الولد والوالد خاصة، وقيل: هما والإخوة، وقيل: هم والعصبة، وقيل: ميراثه لذوي رحمه، وقيل: لبيت المال فيئًا، وقيل: يوقف؛ فمن ادّعه من النصارى كان له. انتهى ملخصًا وما نقله عن الشافعي لا يعرفه أصحابه، واختلف في عكسه؛ فالجمهور.

أن الكافر إذا أعتق مسلمًا لا يرثه بالولاء، وعن أحمد رواية أنه يرثه. ونقل مثله عن علي، وأما ما أخرج النسائي والحاكم من طريق أبي الزبير، عن جابر مرفوعًا: «لا يرث المسلم النصراني، إلا أن يكون عبده أو أمته». وأعله ابن حزم بتدليس أبي الزبير، وهو مردود؛ فقد أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عن أبي الزبير أنه سمع جابرًا فلا حجة فيه لكل من المسألتين؛ لأنه ظاهر في الموقوف^(١). اهـ

على كل حال: فالترجيح الثلاث؛ ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني، وإنهم من انتفى من ولده، وسيدكر المؤلف من ادّعى إلى غير أبيه، أما ميراث العبد النصراني فكما قال ابن حجر رحمه الله لا وجه له؛ لأن العبد وماله ملك لسيدته فإذا مات فالهال للسيد لا عن طريق الإرث ولكن لأنه ملكه.

وأما المكاتب فكما قال: إن أدى ما عليه صار ولاؤه للنصراني، ولكن لا إرث بين النصراني وبين المكاتب إذا كان المكاتب مسلمًا؛ لقول النبي ﷺ: «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم»^(٢). وإن كان المكاتب النصراني الذي أدى كتابته نصرانيًا فإنه يجري بينهما التوارث بينه وبين سيده؛ لأن الملة واحدة، هذا هو التحقيق في هذه المسألة.

(١) «فتح الباري» (١٢/٥٢-٥٣).

(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

والبخاري رحمه الله يترجم أحياناً ولا يذكر الحديث، ويظهر لي أن ذلك لأحد أمرين:
إمّا لأنّ هناك أحاديث في الباب ليست على شرطه، فيكون غرضه من الترجمة الإشارة
إلى هذه الأحاديث التي ليست على شرطه.
وإمّا أن يكون يريد أن يأتي بأحاديث على شرطه، وهو لا يعلم بأحاديث وإردّة على غير
شرطه، ولكنه لم يتيسر له ذلك، إمّا لأنّه لم يجد بعد البحث، أو أنّه توفي قبل أن يتمّ البحث.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

٢٨- باب مَنْ ادَّعَى أَخًا، أَوْ ابْنَ أَخٍ.

٦٧٦٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فِي غُلَامٍ فَقَالَ سَعْدٌ: هَذَا يَا
رَسُولَ اللَّهِ ابْنُ أَخِي عُتْبَةَ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَهْدَ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُهُ أَنْظُرْ إِلَيَّ شَبِيهِ، وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ
هَذَا أَخِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَدَ عَلِيٍّ فِرَاشٍ أَبِي مِنْ وَلِيدَتِهِ، فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيَّ شَبِيهِ فَرَأَى
شَبِيهَا بَيْنَا بَعْتَبَةَ، فَقَالَ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ، وَاخْتَجِجِي
مِنْهُ يَا سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ» قَالَتْ: فَلَمْ يَرِ سَوْدَةُ قَطُّ^(١).

٢٩- باب مَنْ ادَّعَى إِلَيَّ غَيْرَ أَبِيهِ.

٦٧٦٦- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ - هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ - حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي عُمَرَ، عَنْ
سَعْدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ ادَّعَى إِلَيَّ غَيْرَ أَبِيهِ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ أَبِيهِ
فَالْجَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ».

٦٧٦٧- فَذَكَرْتُهُ لِأَبِي بَكْرٍ فَقَالَ: وَأَنَا سَمِعْتُهُ أَذْنًا، وَوَعَاهُ قَلْبِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٢).

٦٧٦٨- حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عِرَالٍ،
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ أَبِيهِ فَهُوَ كُفْرٌ»^(٣).

(١) رواه مسلم (١٤٥٧) (٣٦).

(٢) رواه مسلم (٦٣) (١١٤).

(٣) رواه مسلم (٦٢) (١١٣).

هذا الباب فيمن ادعى غير أبيه ترفعاً عن أبيه. بهذا الذي ادعى أنه أبوه، وكانوا في الجاهلية يتمون إلى ذوي القبائل الكبيرة لأجل أن يتشرفوا ويفخروا بهم، وكان هناك أذعياء يُدعون إلى غير آبائهم، وقد أبطل الله ذلك في الكتاب بقوله: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَتٍ فِي جُوفِهِ وَمَا جَعَلَ أَرْوَاحَكُمْ الَّتِي تَظْهَرُونَ مِنْهُنَّ أَمْهَنَكُمْ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ﴾ [الأنعام: ٤٤]. وأبطل النبي، وفي هذين الحديثين تهديد ووعد؛ أما الأول: فالوعد الذي فيه تحريم الجنة عليه، ومعلوم أن من حرمت عليه الجنة، وجبت له النار؛ لأنه ليس في الآخرة إلا داران انتنان فقط؛ فإما في هذه وإما في هذه.

والثاني: في الحكم عليه بالكفر في قوله: «مَنْ رَغِبَ عَنْ أَبِيهِ فَهُوَ كُفْرٌ» فهو؛ أي: رغبته كفر وليس هو الكفر المطلق، ولهذا يجب أن نعرف الفرق بين الكفر المطلق الذي هو الخروج من الملة وبين الكفر المنكر، فإن الكفر المنكر معناه: أن هذه الخصلة كفر؛ مثل قوله ﷺ: «سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر»^(١)، أما الكفر المعروف بـ«أل» فهو الكفر الحقيقي المخرج عن الملة، وقد أشار إلى هذا الفرق شيخ الإسلام رحمه الله في كتابه «اقتضاء الصراط المستقيم»^(٢) وعلى هذا فقول النبي ﷺ: «بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة»^(٣). المراد به الكفر المطلق المخرج عن الملة، وقوله ﷺ: «انتنان في الناس هما بهم كفر»^(٤). هذا هو الكفر المقيد، كفر دون كفر؛ يعني: هذه الخصلة فقط خصلة كفر. فإن قيل: إذا ورد لفظ الكفر معرّفاً في رواية ومُنكراً في رواية أخرى مثل حديث بُرَيْدَةَ: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفر»^(٥)، وحديث جابر: «بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة» فما هو الحكم؟

(١) رواه البخاري (٧٠٧٦)، ومسلم (٦٤) (١١٦).

(٢) «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص ١٤٦-١٤٧).

(٣) رواه مسلم (٨٢) (١٣٤).

(٤) رواه مسلم (٦٧) (١٢١).

(٥) رواه أحمد (٣٤٦/٥) (٢٢٩٣٧)، والترمذي (٢٦٢١)، وقال: حديث حسن صحيح غريب. والنسائي

(٤٦٣)، وابن ماجه (١٠٧٩). والحاكم (٤٨/١)، وقال: صحيح الإسناد، ولا تعرف له علة بوجه من

الوجوه. والحديث صححه الشيخ الألباني رحمه الله كما في تعليقه على «سنن» النسائي وابن ماجه.

فالجواب: قوله: «فقد كفر» هذا مُطْلَقُ الْفِعْلِ يَدُلُّ عَلَى الْإِطْلَاقِ، فَيُحْمَلُ الْمَطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ الَّذِي هُوَ الْكُفْرُ الْمَطْلَقُ؛ يَعْنِي: لَا عَلَى مُطْلَقِ الْكُفْرِ؛ لِأَنَّ «كَفَرَ» فِعْلٌ مَاضٍ مَطْلَقٌ فَيُحْمَلُ عَلَى ذَلِكَ؛ يَعْنِي: فَقَدْ كَفَرَ الْكُفْرُ الْمَعْهُودُ فِي الشَّرْعِ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ قَوْلُهُ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ: «فَالْجَنَّةُ حَرَامٌ عَلَيْهِ». أَيَّ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُهَا أَبَدًا؟
فالجواب: أَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ الْأَحَادِيثِ الْمَطْلَقَةِ الَّتِي تُحْمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ وَيَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا بَعْدَ أَنْ يُعَذَّبَ عَلَى انْتِسَابِهِ لِغَيْرِ أَبِيهِ.

وَكِلَا الْحَدِيثَيْنِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْانْتِسَابَ إِلَى غَيْرِ الْأَبِ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ.

فَإِنْ قِيلَ: الَّذِي يَنْتَسِبُ إِلَى قَبِيلَةٍ غَيْرِ قَبِيلَتِهِ، وَهُوَ لَيْسَ لَهُ قَبِيلَةٌ مَا حُكِمَ؟

الجواب: الظاهر أَنَّهُ مِنْ جِنْسٍ هَذَا يَعْنِي: مَثَلًا يَنْتَسِبُ إِلَى أَبِيهِ لَكِنْ يَنْتَسِبُ إِلَى قَبِيلَةٍ أُخْرَى، فَالظاهر أَنَّهُ مِنْ جَنَسِهِ وَلَكِنَّهُ أَخَفُّ.

فَإِنْ قِيلَ: هُنَاكَ بَعْضُ النِّسَاءِ يَنْتَسِبْنَ إِلَى أَزْوَاجِهِنَّ فَهَلْ يَدْخُلْنَ فِي الْوَعِيدِ الْوَاردِ فِي الْحَدِيثِ؟

فالجواب: نَعَمْ يَدْخُلْنَ فِي الْوَعِيدِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٠- بَابُ إِذَا ادَّعَتِ الْمَرْأَةُ ابْنًا.

٦٧٦٩- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي

هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَانَتِ امْرَأَتَانِ مَعَهُمَا ابْنَاهُمَا، جَاءَ الذَّنْبُ فَذَهَبَ بِأَبْنِ

إِحْدَاهُمَا، فَقَالَتْ لِصَاحِبَتِهَا: إِنَّمَا ذَهَبَ بِابْنِكَ، وَقَالَتِ الْأُخْرَى: إِنَّمَا ذَهَبَ بِابْنِكَ، فَتَحَاكَمَتَا إِلَى

دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَضَى بِهِ لِلْكُبْرَى، فَخَرَجَتَا عَلَى سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فَأَخْبَرَتَاهُ، فَقَالَ: اثْنُونِي

بِالسَّكِينِ أَشَقُّهُ بَيْنَكُمَا، فَقَالَتِ الصَّغْرَى: لَا تَفْعَلْ يَرْحَمُكَ اللَّهُ هُوَ ابْنُهَا فَقَضَى بِهِ لِلصَّغْرَى.

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَاللَّهِ إِنْ سَمِعْتُ بِالسَّكِينِ قَطُّ إِلَّا يَوْمِيذٍ، وَمَا كُنَّا نَقُولُ إِلَّا الْمَدْيَةَ^(١).

هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا ادَّعَتِ الْإِبْنَ، وَلَمْ يَقُمْ أَحَدٌ بِرَدِّ دَعْوَاهَا فَهِيَ لَهَا.

وَهَذِهِ الْقِصَّةُ عَجِيبَةٌ، امْرَأَتَانِ إِحْدَاهُمَا صَغِيرَةٌ وَالْأُخْرَى كَبِيرَةٌ خَرَجَتَا، فَأَخَذَ الذَّنْبُ وَلَكَدَ

إحداهما، فقالت الكبرى: إِنَّ الذي أَخَذَ وَلَدُ الصُّغْرَى، وقالت الصُّغْرَى بالعكس، فتحاكما إلى داود عليه السلام فَقَضَى به للكبرى؛ كَأَنَّهُ والله أعلم قال: إِنَّ الكبرى كَبِيرَةٌ طَاعِنَةٌ فِي السَّنِّ. فهي أَحَقُّ بالولد، وهذه المرأة الصَّغِيرَةُ الشَّابَّةُ لها مُسْتَقْبَلٌ، يَأْتِيها أولادٌ كَثِيرُونَ، فَقَضَى به للكبرى، ثم خرجتا إلى سليمان، وكان سليمان عليه السلام عنده فَرَأَسَةٌ، ليست عند داود، وكلاهما منها آتاه الله حُكْمًا وَعِلْمًا، ولكنَّ الله قال: ﴿فَفَهَّمْنَهَا سُلَيْمَانَ﴾ [الأنبياء: ٧٩]. في قضية غير هذه، فخرجتا فمرتا به، فأخبرته الخبر، فقال: اتُّنُونِي بالسُّكَّينِ؛ لِأَشَقَّهُ بَيْنَكُمَا نَصْفَيْنِ، فالكبرى لا تَعَارِضُ؛ لِأَنَّهُ ليس ولدها فَإِنْ ولدها أَخَذَهُ الذُّبُّ، أَمَّا الصُّغْرَى فقالت: لا، هو ابنها يا رسول الله، أو يا نبي الله. قال: هو ابنها. فَقَضَى به للصُّغْرَى، فَعَرَفَ عليه السلام أَنَّ شَفَقَةَ هذه المرأة أَكْبَرُ قَرِينَةٍ عَلَى أَنَّهُ ولدها، ولهذا قَضَى به لها.

وفي هذا: دَلِيلٌ عَلَى الْعَمَلِ بِالْقَرَائِنِ؛ كَمَا عَمِلَ الشَّاهِدُ الذي حَكَمَ بَيْنَ يَوْسُفَ وامرأة العَزِيزِ قال: ﴿إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ قَبْلِ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَذِبِينَ﴾ (٦) وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ (٧) ﴿[البقرة: ٢١٦-٢١٧].

وفي هذا الحديث: التَّوَرِيَّةُ، وَأَنَّ الْقَاضِيَ لَهُ أَنْ يُورِّيَ لِأَجْلِ أَنْ يُظْهِرَ الْحُجَّةَ، وَإِلَّا فَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّ سُلَيْمَانَ عليه السلام لَا يُمْكِنُ أَنْ يَشَقَّهُ نَصْفَيْنِ، حَتَّى لَوْ جِئَءَ بِالسُّكَّينِ مَا شَقَّهُ، وَلَكِنْ مِنْ بَابِ التَّوَرِيَّةِ.

وهذا أَيْضًا مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْحَاكِمُ؛ أَنْ يَكُونَ عَنْده فَرَأَسَةٌ، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي كِتَابِهِ «الطَّرُقُ الْحُكْمِيَّةُ» عَنْ بَعْضِ الْقُضَاةِ؛ كَشَرِيحِ وَإِيَّاسٍ وَغَيْرِهِمَا، أَشْيَاءَ عَجِيبَةٍ مِنْ ذَكَائِهِمْ (٨)، فَكُلُّ إِنْسَانٍ قَاضٍ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى هَذِهِ الْقَضَايَا حَتَّى يَسْتَنْتِجَ مِنْهَا فَوَائِدَ.

❖ وَقَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ: «وَاللهُ إِنْ سَمِعْتُ». «إِنْ» هُنَا: نَافِيَةٌ بِمَعْنَى مَا سَمِعْتُ، بِالسُّكَّينِ قَطُّ إِلَّا يَوْمُئِذٍ وَمَا كُنَّا نَقُولُ إِلَّا الْمُدِّيَّةَ. لِأَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ مِنْ دَوْسٍ، وَلَهْجَاتُ الْعَرَبِ تَخْتَلِفُ؛ فَتُسَمَّى عِنْدَ قَوْمٍ مُدِّيَّةً، وَتُسَمَّى عِنْدَ قَوْمٍ آخَرِينَ السُّكَّينِ، وَالْغَالِبُ أَنَّ مَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ وَتَدَاوُلُهُ فَإِنَّهُ يَكُونُ لَهُ أَسْمَاءُ كَثِيرَةٌ، وَمِنْ أَكْثَرِ مَا يَكُونُ أَسْمَاءُ الْأَسَدِ؛ لِأَنَّهُ مُرْعَبٌ، وَالنَّاسُ يَتَحَدَّثُونَ بِهِ كَثِيرًا، وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا الْهَرُّ، فَالْهَرُّ لَهُ أَسْمَاءُ كَثِيرَةٌ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مُتَدَاوِلٌ بَيْنَ النَّاسِ،

(٨) «الطَّرُقُ الْحُكْمِيَّةُ فِي السِّيَاسَةِ الشَّرْعِيَّةِ» (ص ٢٨).

فَكُلُّ وَاحِدٍ يُسَمِّيهِ بِاسْمِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ حُكْمَ الْقَاضِي غَيْرُ مُلْزِمٍ؟

فَالْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّهُ لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ اسْتِفْتَاءٌ لَا قَضَاءَ مِنْ دَاوُدَ، وَإِنْ كَانَ قَوْلُهُ: «فَقَضَى بِهِ» يَحْتَمِلُ الْقَضَاءَ، وَإِلَّا فَالشَّرْعُ عِنْدَنَا أَنَّهُ إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَإِنَّهُ يَمْضِي حُكْمُهُ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُنْقَضَ، إِلَّا إِذَا خَالَفَ نَصًّا قَطْعِيًّا مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَوْ إِجْمَاعًا، فَإِذَا خَالَفَ نَصَّ الْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ أَوْ الْإِجْمَاعَ الْقَطْعِيَّ فَهَذَا يُنْقَضُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣١- بَابُ الْقَائِفِ.

٦٧٧٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيَّ مَسْرُورًا تَبَرَّقَ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ، فَقَالَ: «أَلَمْ تَرِي أَنَّ مُجَزَّزًا نَظَرَ أَنْفًا إِلَى زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ، وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، فَقَالَ إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ»^(١).

٦٧٧١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ وَهُوَ مَسْرُورٌ فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ أَلَمْ تَرِي أَنَّ مُجَزَّزًا الْمَذَلِجِيَّ دَخَلَ عَلَيَّ فَرَأَى أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، وَزَيْدًا وَعَلَيْهِمَا قَطِيفَةٌ قَدْ غَطَّيَا رُءُوسَهُمَا وَبَدَتْ أَقْدَامُهُمَا فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ»^(٢).

ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بَابَ الْقَائِفِ فِي كِتَابِ الْفَرَائِضِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَشْكَلَ نَسَبُ الْإِنْسَانِ، وَعُرِضَ عَلَى الْقَافَةِ وَالْحَقَقَةُ بِإِنْسَانٍ لِحَقِّ بِهِ، وَبُكِّتَ لَهُ جَمِيعُ مَا يَتَّبَعُ لِلابْنِ الْحَقِيقِيِّ، هَذَا هُوَ وَجْهُ إِدْخَالِ بَابِ الْقَائِفِ فِي كِتَابِ الْفَرَائِضِ.

أَمَّا هَذِهِ الْقِصَّةُ فَهِيَ أَنَّ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ أَسْوَدَ وَكَانَ أَبُوهُ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ أَبْيَضَ، وَكَانَتْ قَرِيشٌ تَغْمِزُ أَسَامَةَ بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَبِيهِ، وَكَانَ هَذَا يُحْزِنُ النَّبِيَّ ﷺ؛ لِأَنَّ زَيْدًا مَوْلَاهُ، وَأَسَامَةَ ابْنُ مَوْلَاهُ فَكَانَ يُحْزِنُهُ، فَلَمَّا مَرَّ مُجَزَّزُ الْمُذَلِجِيِّ، وَهُوَ مِنْ بَنِي مُذَلِجٍ، وَبَنُو مُذَلِجٍ

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٤٥٩) (٣٨).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٤٥٩) (٣٩).

معروفون بالقيافة، ونظر إليهما وقد غطيا أبدانها وظهرت أقدامها، فقال: إن هذه الأقدام بعضها من بعض، فسر بذلك النبي ﷺ؛ لأن هذا يؤيد الحقيقة فإن أسامة رضي الله عنه لا شك أنه ابن زيد بن حارثة، ولا إشكال في هذا، لكن الإشاعات قد تقلب الأشياء المظنونة حتى تكون كأنها حقيقة مع كثرة الإشاعات، فإذا جاء مثل هذا القائف المعروف بالقيافة والعلم فإنه يرفع هذا اللبس.

وفيه: دليل على حرص النبي ﷺ على الأنساب، وألا يجري فيها ما يكون فيه اشتباه؛ لأن الرسول ﷺ سر بذلك.

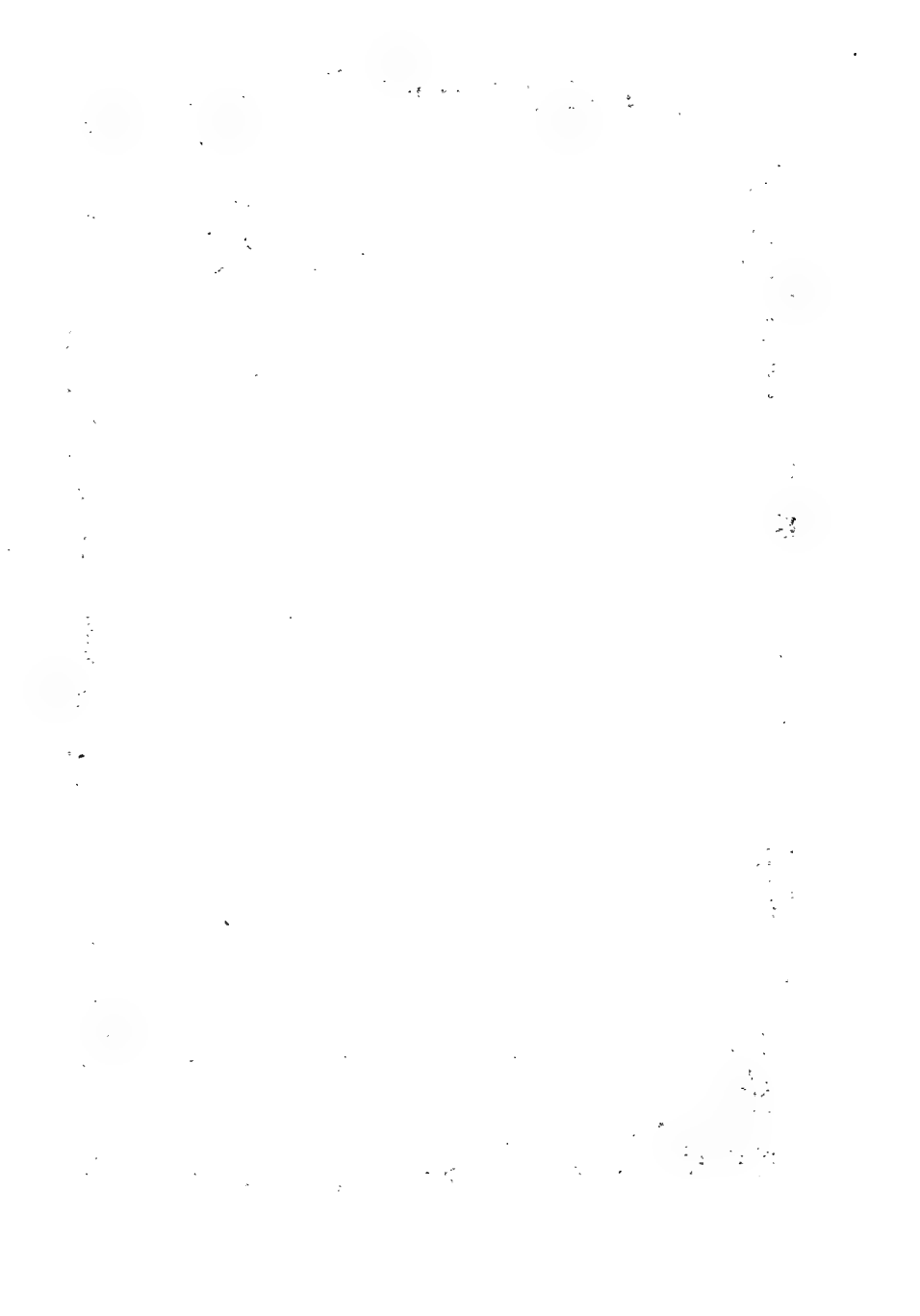
وفيه: دليل أيضا على العمل بالقيافة، والقيافة أمرها عجيب؛ فالقافة يعرفون بقيافتهم أشياء عجيبة جدا؛ فإنهم يعرفون الجمّل من الناقّة إذا رأوا الأثر، ويعرفون أحيانا الأهر من الأبيض في الإبل، ويعرفون الرّجل إذا رأوا قدمه، وإن لم يروه أبدا؛ متى شاهدوا وجهه عرفوا أن هذا هو صاحب الأثر، حتى إنه حدّثني بعضهم ممن عندنا وقال: إنني إذا رأيت الأثر فكأنما أرى وجه صاحبه، وأحيانا يستدلون بأثر الأصابع في الجدران، فإذا تسوّر أحد الجدار، وبانت أصابعه في الجدار يعرفون صاحب هذه الأصابع إذا وجدوه، وهذا شيء عجيب، وليس عن دراسة، بل هو عن فراسة ووراثة.



مكتبة
صالح البخاري

كتاب الحدود

٦٧٧٢-٦٨٦٠



ثم قال البخاري رحمه الله:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْحُدُودِ

١- بَابُ مَا يُحَذَّرُ مِنَ الْحُدُودِ.

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٥٨/١٢):

قوله: «بَابُ مَا يُحَذَّرُ مِنَ الْحُدُودِ» كَذَا للمستمل ولم يذكر فيه حديثاً، ولغيره: «ما يحذر» عطفاً على الحُدُودِ. وفي رواية النسفي جَعَلَ الْبَسْمَلَةَ بَيْنَ الْكِتَابِ وَالْبَابِ ثُمَّ قَالَ: «لَا يَشْرَبُ الْخَمْرُ». وقال ابن عباس... إلخ.

٢- بَابُ الزَّنا وَشَرْبِ الْخَمْرِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يُنْزَعُ مِنْهُ نُورُ الْإِيمَانِ فِي الزَّنا^(١).

أولاً: الحُدُودُ لها عِدَّةُ تعاريف؛ منها أنَّها: هي ما حَدَّدَهُ الشَّرْعُ مِنَ الْوَاجِبَاتِ وَالْمَحْرَمَاتِ وَالْعُقُوبَاتِ وَغَيْرِهَا، الْمَهْمُ أَنَّهُ شَيْءٌ لَهُ حَدٌّ، فَالْحُدُودُ مِنَ الْوَاجِبَاتِ يُقَالُ فِيهَا لَا تَعْتَدُوهَا؛ ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩].

ومِنَ الْمَحْرَمَاتِ يُقَالُ: لَا تَقْرُبُوهَا.

(١) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٥٨/١٢) وقد وصله ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٦/١٦٠) قال: ثنا عبد الله بن نمير، عن فضيل بن غزوان، ثنا عثمان بن أبي صفية الأنصاري، قال: «كان ابن عباس يدعو لغلثانه، يدعو غلاماً غلاماً، يقول: ألا أزوجك، ما من عبد يزني إلا نزع منه نور الإيمان». وقد أسنده البخاري في نفس الكتاب (٦٨٠٩) قال عكرمة: فقلت لابن عباس: كيف ينزع الإيمان منه؟ قال: هكذا فذكر القصة. «تغليق التعليق» (٥/٢٢٨).

وَأَمَّا حُدُودُ الْعُقُوبَاتِ فَإِنَّهُ يُقَالُ فِي تَعْرِيفِهَا: هِيَ كُلُّ عِقَابٍ مُقَدَّرَةٍ شَرْعًا فِي مَعْصِيَةٍ، لَتَمْنَعَ مِنَ الْوُقُوعِ فِيهَا، وَتُكْفَّرَ عَنْ صَاحِبِهَا.

وَقَوْلُنَا: «لَتَمْنَعَ» هَذَا تَعْلِيلٌ؛ أَيْ: بَيَانُ الْحِكْمَةِ مِنَ الْحُدُودِ، وَإِلَّا فَالتَّعْرِيفُ يَنْتَهِي عِنْدَ قَوْلِنَا: كُلُّ عِقَابٍ مُقَدَّرَةٍ شَرْعًا فِي مَعْصِيَةٍ، لَكِنَّ الْحِكْمَةَ مِنَ الْحُدُودِ أَنْ تَمْنَعَ مِنَ الْعَوْدَةِ إِلَيْهَا، وَتَرَدَّعَ صَاحِبُهَا، وَتَمْنَعَ غَيْرَهُ أَيْضًا، وَهِيَ أَيْضًا تَكْفِيرٌ لَصَاحِبِهَا فَلَا يُجْمَعُ عَلَيْهِ بَيْنَ عُقُوبَتَيْنِ؛ إِلَّا فِي قُطَاعِ الطَّرِيقِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزَاءٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ [التوبة: ٣٣-٣٤].

إِذَا: الْحُدُودُ تَعْرِيفُهَا: هِيَ عُقُوبَاتٌ مُقَدَّرَةٌ شَرْعًا فِي مَعْصِيَةٍ. وَقَوْلُنَا: فِي مَعْصِيَةٍ. يَعْنِي: لَا تَكُونُ فِي تَرْكِ الْوَاجِبِ؛ لِأَنَّ تَرْكَ الْوَاجِبِ يُعْزَرُ عَلَيْهِ وَيُؤَدَّبُ عَلَيْهِ حَتَّى يَفْعَلَهُ، وَلَيْسَ لَهُ نَهَايَةٌ، فَلَوْ ضَرَبْنَا شَخْصًا عَشْرَةَ أَسْوَاطٍ لِيَصِلَ مَعَ الْجَمَاعَةِ وَلَمْ يُصَلِّ، فَإِنَّا نَضْرِبُهُ مَرَّةً أُخْرَى، وَثَلَاثَةً وَرَابِعَةً حَتَّى يَصَلِّيَ، لَكِنَّ الْمَحْرَمَاتِ إِذَا فَعَلَهَا ضَرَبْنَاهُ مَرَّةً وَاحِدَةً فَقَطْ.

❖ وَقَوْلُهُ: «مَا يُحَذَّرُ مِنَ الْحُدُودِ»، أَيْ: مَا يُحَذَّرُ مِمَّا يُوجِبُ الْحَدَّ، فَالْحُدُودُ الثَّانِيَةُ يَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهَا الْمَحْرَمَاتُ؛ أَيْ: وَمَا يُحَذَّرُ مِنَ الْمُحْرَمَاتِ أَوْ مِنْ أَسْبَابِ الْحُدُودِ، أَيْ: مِنْ أَسْبَابِ الْعُقُوبَاتِ.

❖ ثُمَّ قَالَ: «بَابُ: لَا يُشْرَبُ الْخَمْرُ» الْخَمْرُ هُوَ: مَا خَامَرَ الْعَقْلَ؛ أَيْ: غَطَّاهُ عَلَى سَبِيلِ اللَّذَّةِ وَالطَّرَبِ.

وَقَوْلُنَا: عَلَى سَبِيلِ اللَّذَّةِ وَالطَّرَبِ، خَرَجَ بِهِ الْبَنْجُ وَالْبَزِينُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَيَخْرُجُ أَيْضًا مِنْهَا مَا يُشْفَطُ الْآنَ، وَإِذَا شَفَطَهَا الْإِنْسَانُ أَغْمِيَ عَلَيْهِ؛ فَهَذَا لَيْسَ بِسُكْرٍ، وَلَا يُسَمَّى خَمْرًا؛ لِأَنَّهُ لَا تَحْصُلُ بِهِ لَذَّةٌ وَلَا طَرَبٌ بَلْ يَحْصُلُ فِيهِ مَا يُسَمَّى بِالذُّوْخَةِ، فَيَدُخُّ الْإِنْسَانُ، وَيَفْقِدُ وَغْيَهُ، لَكِنْ لَيْسَ عَلَى وَجْهِ اللَّذَّةِ وَالطَّرَبِ.

أَمَّا الْخَمْرُ فَإِنَّ شَارِبَهَا وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ يَجِدُ نَفْسَهُ فِي أَهْطَةٍ كَبِيرَةٍ، وَعَظَمَةٍ وَتَعَالٍ عَلَى النَّاسِ، يَقُولُ الشَّاعِرُ فِيهَا:

* نَشْرِبُهَا فَتَرْكُنَا مُلُوكًا ^(١) *

(١) هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الْوَافِرِ التَّامِ، وَقَائِلُهُ حَسَانُ بْنُ ثَابِتٍ رضي الله عنه، وَعَجَزَهُ قَوْلُهُ: وَأَسَدًا مَا يُنْهِنُهَا الْإِقَاءُ.

وها هو حمزة بن عبد المطلب عليه السلام، لما جاءه النبي ﷺ وقد ثمل؛ يعني: سكر، وكلمه في ناضحي علي بن أبي طالب، وأصل القصة أن علي بن أبي طالب كان له ناضحان، مراً بحمزة وهو سكران، تغنيه جارية، فأخذ السيف وبقر بطونهما، وأكل من أكبادهما، فيما أظن، فجاء علي يشكو إلى النبي ﷺ عمه حمزة، فلما جاء الرسول ﷺ إلى حمزة وجده سكران، فقال له حمزة: هل أنتم إلا عبيد أبي. يقول هذا للرسول ﷺ ولو كان واعياً لما قال هذا الكلام أبداً، فرجع النبي ﷺ؛ لأنه علم أن الرجل لم يضح بعد^(١).

المهم: أن السكر يكون فيه لذة وطرب ونشوة وخفة، فهذا هو الخمر، أما ما عدا ذلك مما يذهب العقل فليس بخمر.

فإن قيل: إن البعض حينما يشم الصنغ والبتزين يجد لذة، فهل تكون كالخمر؟
فالجواب: ما أظنه يتلذذ، وعلى كل حال إذا ثبت أنه يجد لذة صار خمرًا، ولكن حتى وإن لم يكن خمرًا فإنه يكون محرماً من جهة أنه من المخدرات.

ثم قال البخاري رحمته الله:

٦٧٧٢ - حدثنا يحيى بن بكير، حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة يرفع الناس إليه فيها أبصارهم وهو مؤمن».

وعن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ بمثله إلا النهبة^(١).
هذا الباب فيه التحذير من هذه الأمور، وأن الإنسان حين فعلها يكون قد نزع الإيمان منه؛ ولهذا قال: «لا يزني حين يزني وهو مؤمن»، فإن الإنسان حين فعله للزنا، لا يكون عنده

=

انظر: «العقد الفريد» (٦/ ٣٧٧)، و«الكامل في الأدب» (١/ ٦٩)، و«ديوان المعاني» (١/ ٣١٤)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٩/ ٣٤)، و«منح المدح» (١/ ٧٣)، و«محاضرات الأدباء» (١/ ٧٨٩).
(١) رواه البخاري (٤٠٠٢)، ومسلم (١٩٧٩) (١).
(٢) ورواه مسلم (٥٧) (١٠٠).

إِيْمَانُ بِاللّٰهِ ﷻ؛ لِأَنَّهُ كَيْفَ يَعْلَمُ أَنَّ اللّٰهَ تَعَالَى حَرَّمَ الزَّنا فِي كِتَابِهِ، وَأَوْجَبَ فِيهِ الْعُقُوبَةَ ثُمَّ يَذْهَبُ يَزْنِي، فَأَنْتَ لَوْ فَتَشْتَ عَلَى قَلْبِهِ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ لَوْجَدْتَ أَنَّهُ لَا إِيْمَانَ عِنْدَهُ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ».

لَكِنْ لَا يَرْتَفِعُ عَنْهُ الْإِيْمَانُ ارْتِفَاعًا كَامِلًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا ذَهَبَتْ عَنْهُ نَشْوَةُ الشَّهْوَةِ. فَسَوْفَ يَرْوُبُ إِلَى رُشْدِهِ، وَيَعْرِفُ أَنَّهُ قَدْ أَخْطَأَ، فَلَيْسَ هُوَ بِالْكَفْرِ الَّذِي يَرْتَفِعُ بِهِ الْإِيْمَانُ ارْتِفَاعًا كَامِلًا. وَكَذَلِكَ شُرْبُ الْخَمْرِ، وَكَذَلِكَ السَّرَقَةُ، وَكَذَلِكَ النُّهْبَةُ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ السَّرَقَةِ وَالنُّهْبَةِ؛ أَنَّ السَّرَقَةَ يَأْخُذُهَا الرَّجُلُ عَلَى سَبِيلِ الْإِخْتِفَاءِ، وَالنُّهْبَةَ يَأْخُذُهَا عَلَى سَبِيلِ الْخُطْفِ؛ مِثْلُ أَنْ يَقِفَ مَعَكَ ثُمَّ يَتَغافلُكَ، وَيَأْخُذُ مَا مَعَكَ كَمَا يُذَكِّرُ عَنْ بَعْضِ السَّارِقِ أَنَّهُ يَتَلَاعَبُ بِالْإِنْسَانِ فِي تَفْكِيرِهِ، فَيُظَلُّ يَحْدُثُهُ وَيَحْدُثُهُ طَوِيلًا حَتَّى يَكَادُ يَغِيبُ، ثُمَّ يَأْخُذُ مَا مَعَهُ، وَذَكَرَ لِي أَحَدُ الثَّقَاتِ عِنْدِي: أَنَّ رَجُلًا مَرَّ بِالْعِرَاقِ قَدِيمًا، وَكَانَ مَعَهُ سَاعَةٌ يَدٍ، وَسَاعَةُ الْيَدِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لَا تَوْجَدُ، فَرَأَاهَا بَعْضُ السَّارِقِ فَحَاوَلَ أَنْ يَأْخُذَهَا، الْمَهْمُ أَنَّهُ اسْتَغْفَلَ الرَّجُلَ ثُمَّ أَخْرَجَهَا مِنْ يَدِهِ، وَهُوَ لَا يَشْعُرُ، وَهَذَا الرَّجُلُ كَانَ إِيْمَانَهُ تَسْلُطُ الْإِنْجِلِيزِ عَلَى الْعِرَاقِ، وَكَبُرَتْ عِنْدَهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مِنَ الْإِنْجِلِيزِ وَأَعْلَنُوا فِي الصُّحُفِ أَنَّ الَّذِي يَأْتِي بِهَا لَهُ كَذَا وَكَذَا مِنَ الْمَالِ، فَجَاءَ السَّارِقُ فَأَتَيْتُ بِهِ إِلَى الرَّجُلِ فَقَالَ لَهُ: كَيْفَ أَخَذْتَ السَّاعَةَ مِنْ يَدِي؟ قَالَ: أَنَا لَا أَخْبِرُكَ كَيْفَ أَخَذْتُهَا إِلَّا إِذَا أَرَدْتُ أَنْ تَكْتُبَ مَا أَقُولُ كِتَابَةً. وَكَانَ السَّارِقُ يَنْظُرُ إِلَى قَلَمِ الرَّجُلِ، فَقَالَ: نَعَمْ. أَكْتُبْ مَا تَقُولُ؛ لِأَنَّ هَذَا مَهْمٌ لِنَعْرِفَ كَيْفَ سَرَقْتَ لِنَتَحَرَّرَ مِنْكَ وَمِنْ أَمْثَالِكَ. فَقَالَ لَهُ السَّارِقُ إِذَا أَخْرَجَ الْقَلَمَ لَتَكْتُبَ، فَلَمَّا جَاءَ يَخْرِجُهُ مَا وَجَدَهُ وَوَجَدَ أَنَّهُ قَدْ سَرَقَهُ السَّارِقُ، فَاذْهَبْ وَتَعَجَّبَ فَقَالَ لَهُ: كَيْفَ أَخَذْتَهُ؟ فَقَالَ لَهُ: هَذِهِ مِهْنَةٌ لَنَا، لَا يُمَكِّنُ أَنْ نُطْلِعَ عَلَيْهَا أَحَدًا أَبَدًا؛ لِأَنَّا لَوْ أَطْلَعْنَا النَّاسَ عَلَيْهَا مَا تَمَكَّنَّا مِنْهَا.

فَأَقُولُ: إِنَّ بَعْضَ السَّارِقِ يَكُونُ جَيِّدًا جَدًّا، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ هَذِهِ مَا هِيَ سَرَقَةٌ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَى وَجْهِ الْإِخْتِفَاءِ، وَلَكِنَّهَا نُهْبَةٌ، وَالرَّسُولُ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَنْتَهَبُ نُهْبَةً يَرْفَعُ إِلَيْهِ النَّاسُ أَبْصَارَهُمْ فِيهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ».

فَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ الْأَرْبَعَةُ لَا يَكُونُ الْإِنْسَانُ مُؤْمِنًا حِينَ فَعَلَهَا، أَوْ حِينَ مَبَاشَرَةِ فَعْلِهَا، وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ الْخَوَارِجُ وَالْمَعْتَزِلَةُ؛ حَيْثُ قَالُوا: إِنَّ فَاعِلَ الْكَبِيرَةِ يَخْرُجُ مِنَ الْإِيْمَانِ،

فَالْخَوَارِجُ قَالُوا: يَكْفُرُ. وَالْمَعْتَزِلَةُ قَالُوا: فِي مَنْزِلَةٍ بَيْنَ مَنْزِلَتَيْنِ.
وَأَهْلُ السُّنَّةِ يُجِيبُونَ عَنْ هَذَا: بِأَنَّ الْإِيمَانَ يُنْفَى أَصْلُهُ، وَيُنْفَى كِهَالُهُ، وَالْمَرَادُ هُنَا نَفْيُ كِهَالِهِ.
وَلَكِنْ يَرُدُّ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ الْأَصْلَ فِي النَّفْيِ نَفْيُ الْوُجُودِ، ثُمَّ نَفْيُ الصَّحَةِ، وَهُوَ فِي
الْحَقِيقَةِ نَفْيٌ لِلْوُجُودِ، لَكِنَّهُ نَفْيٌ لِلْوُجُودِ الشَّرْعِيِّ، ثُمَّ نَفْيُ الْكَمَالِ، وَلَا نَعْدُلُ عَنِ الْأَوَّلِ إِلَى
الثَّانِي إِلَّا بِدَلِيلٍ.

فَأَجَابَ أَهْلُ السُّنَّةِ عَنْ هَذَا الْإِيرَادِ: بِأَنَّ الدَّلِيلَ عِنْدَنَا هُوَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَخْبَرَ فِي أَحَادِيثَ
كَثِيرَةٍ: أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْإِيمَانِ بِالزَّنَا وَالسَّرِيقَةِ، كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ؛ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ
قَالَ: «وَأَنْ زَنَا وَإِنْ سَرَقَ، وَإِنْ رَغِمَ أَنْفُ أَبِي ذَرٍّ»^(١).
وَبِهَذَا يَكُونُ الصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ مِنْ أَنَّ فَاعِلَ الْكَبِيرَةِ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْإِيمَانِ،
بَلْ هُوَ مُؤْمِنٌ نَاقِصُ الْإِيمَانِ، أَوْ نَقُولُ: مُؤْمِنٌ بِإِيْمَانِهِ فَاسِقٌ بِكَبِيرَتِهِ.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي ضَرْبِ شَارِبِ الْخَمْرِ.

٦٧٧٣- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ .ح. وَحَدَّثَنَا
أَدَمُ بْنُ أَبِي إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَرَبَ فِي
الْخَمْرِ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ^(٢).

[الْحَدِيثُ ٦٧٧٣ طَرَفُهُ فِي: ٦٧٧٦]

❦ قَوْلُهُ: «بَابُ مَا جَاءَ فِي ضَرْبِ شَارِبِ الْخَمْرِ» كَأَنَّ الْبَخَارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَجْزِمَ بِأَنَّ عُقُوبَةَ
شَارِبِ الْخَمْرِ حَدٌّ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ اخْتَلَفَ فِيهَا الْعُلَمَاءُ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ عُقُوبَةَ شَارِبِ
الْخَمْرِ حَدٌّ أَرْبَعِينَ جَلْدَةً بِلَا زِيَادَةٍ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: ثَمَانِينَ جَلْدَةً بِلَا نَقْصٍ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: مَا بَيْنَ الْأَرْبَعِينَ وَالثَّمَانِينَ إِلَى اجْتِهَادِ الْإِمَامِ، وَلَا يَنْقُصُ عَنْ أَرْبَعِينَ، وَلَا

(١) رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ (١٢٣٧)، وَمُسْلِمٌ (٩٤) (١٥٤).

(٢) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٧٠٦) (٣٥).

يُزَادُ عَلَى ثَمَانِينَ. فَهَذِهِ أَقْوَالُ ثَلَاثَةٍ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ عَقُوبَةَ شَارِبِ الْخَمْرِ لَيْسَتْ حَدًّا، بَلْ هِيَ عَقُوبَةٌ رَاجِعَةٌ إِلَى رَأْيِ الْإِمَامِ، لَكِنْ لَا تَنْقُصُ عَنْ أَرْبَعِينَ؛ لِأَنَّ هَذَا أَذْنَى مَا يُمْكِنُ أَنْ يَنْزَجَرَ بِهِ شَارِبُ الْخَمْرِ^(١)؛ وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الصَّحِيحُ: أَنَّهَا لَيْسَتْ بِحَدٍّ، بَلْ هِيَ رَاجِعَةٌ إِلَى رَأْيِ الْإِمَامِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُؤْتَى بِالْشَارِبِ فَيَضْرِبُهُ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ، وَهَذَا يَضْرِبُ بِشَوْبِهِ، وَهَذَا بِنَعْلِهِ، وَهَذَا بِيَدِهِ، وَهَذَا بِجَرِيدَتِهِ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يُمْكِنُ ضَبْطُهُ بَعْدَ مَعْيَنِ.

وَدَلِيلٌ آخَرُ: أَنَّ النَّاسَ لَمَّا كَثُرَ شُرْبُهُمُ لِلْخَمْرِ، فِي عَهْدِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَمَعَ النَّاسَ فَاسْتَشَارَهُمْ؛ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: أَخَفُّ الْحُدُودِ ثَمَانُونَ. فَجَعَلَهُ عُمَرُ ثَمَانِينَ^(٢). فَقَوْلُهُ: أَخَفُّ الْحُدُودِ. يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عَقُوبَةَ الْخَمْرِ لَيْسَتْ بِحَدٍّ؛ لِأَنَّ عَقُوبَةَ الْخَمْرِ كَمَا ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ ضَرَبَ فِي الْخَمْرِ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ.

الدَّلِيلُ الثَّلَاثُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ عَقُوبَةُ شَارِبِ الْخَمْرِ حَدًّا مَا تَجَاوَزَهَا عُمَرُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَجَاوَزَهَا لَكَانَ هَذَا مِنْ تَعْدِي حُدُودِ اللَّهِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [الطلاق: ١]. وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الزَّنَا لَوْ كَثُرَ فِي النَّاسِ لَمْ يَسْغُ لِعُمَرَ وَلَا لِغَيْرِهِ أَنْ يَزِيدَ عَلَى الْمِائَةِ جَلْدَةً، الَّتِي هِيَ حَدُّ الزَّانِي كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النساء: ٢٢]. وَهَذَا الْقَوْلُ كَمَا يَتَرَاءَى مِنْ أَدْلَتِهِ هُوَ الرَّاجِحُ.

فَإِذَا رَأَى وَلِيُّ الْأَمْرِ أَنَّ يَجْعَلَهَا تِسْعِينَ أَوْ مِائَةً أَوْ أَكْثَرَ فَلَهُ ذَلِكَ. ثُمَّ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلْ يُجْلَدُ الشَّارِبُ هَذَا الْجَلْدَ وَلَوْ تَكَرَّرَ لِمِئَةِ مَرَّةٍ؟ أَوْ أَنَّهُ إِذَا تَكَرَّرَ ثَلَاثًا قُتِلَ فِي الرَّابِعَةِ، عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ^(٣):

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ - قَوْلُ الْجُمْهُورِ -: وَهُوَ أَنَّهُ يُجْلَدُ هَذَا الْجَلْدَ، وَلَا يُقْتَلُ، وَلَوْ جُلِدَ أَلْفَ مَرَّةٍ.

(١) انظر: «المغني» (١٢ / ٤٩٨، ٤٩٩)، و«موسوعة فقه الإمام أحمد» (٢٦ / ٤٢٢ - ٤٢٥).

(٢) رواه مسلم (١٧٠٦) (٣٦).

(٣) انظر هذه الأقوال في: «المحلى» (١١ / ٣٦٩) وما بعدها، و«مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٣٤ / ٢١٧)، و«الإنصاف» (١٠ / ٢٣٠)، و«عون المعبود» (١٢ / ١٢٤)، و«حاشية ابن القيم» (١٢ / ٥٧)، و«فتح الباري» (١٢ / ٨٠)، و«نيل الأوطار» (٧ / ١٧٧، ١٧٦).

والقول الثاني: أَنَّهُ إِذَا جُلِدَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فِي الْخَمْرِ فَإِنَّهُ يُقْتَلُ فِي الرَّابِعَةِ؛ لقول النبي ﷺ: «إِذَا شَرِبَ فَاجْلُدُوهُ، ثُمَّ إِذَا شَرِبَ فَاجْلُدُوهُ، ثُمَّ إِنْ شَرِبَ فَاجْلُدُوهُ، ثُمَّ إِنْ شَرِبَ فَاقْتُلُوهُ» ^(١) وهذا هو قول الظاهرية ^(٢)، فهذان القولان متقابلان ففريقٌ قال: لَا يُقْتَلُ مطلقاً، وفريقٌ قال: إِذَا جُلِدَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ففي الرَّابِعَةِ يُقْتَلُ بكلِّ حال.

القول الثالثُ يُقْتَلُ إِذَا لَمْ يَنْتَهُ النَّاسُ بِدُونِهِ. وهذا اختيارُ شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ ^(٣).

فمثلاً: لو شَرِبَ وَجُلِدَ نَهْ، ثُمَّ شَرِبَ وَجُلِدَ نَهْ، ثُمَّ اسْتَمَرَّ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ لَا يَنْتَهِي هُوَ وَلَا النَّاسُ بِالْجُلْدِ، فَإِذَا لَمْ يَنْتَهُ النَّاسُ إِلَّا بِالْقَتْلِ قُتِلَ.

وهذا القول فيه جَمْعٌ بَيْنَ الْأَدِلَّةِ، وَرَفْعٌ لِدَعْوَى الْجُمْهُورِ أَنَّ الْحَدِيثَ مَنْسُوخٌ؛ لِأَنَّ الْجُمْهُورَ يَزَوْنَ أَنَّ قَتْلَ الشَّارِبِ فِي الرَّابِعَةِ مَنْسُوخٌ، وَلَكِنْ كَمَا يُعْلَمُ أَنَّ شَرْطَ النَّسخِ الْأَيْمُكِنَ الْجَمْعُ، وَأَنْ يُعْلَمَ تَارِيخُهُ، فَإِنْ أَمَكْنَ الْجَمْعُ فَلَا نَسْخَ، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمَ التَّارِيخُ فَلَا نَسْخَ أَيْضاً؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُعْلَمَ التَّارِيخُ مَعَ التَّعَارُضِ فَإِنَّا لَا نَدْرِي أَيُّهُمَا الْأَوَّلُ، فَلَيْسَ ادِّعَاءُ أَنَّ هَذَا نَاسَخٌ بِأَوَّلَى مِنْ ادِّعَاءِ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ، فَلَا بَدَّ فِي النَّسخِ مِنْ شَرْطَيْنِ هُمَا: عِلْمُ التَّارِيخِ، وَالْأَيْمُكِنَ الْجَمْعُ، وَرَأَيْ شَيْخَ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللهُ فِيهِ جَمْعٌ يَقُولُ: يُحْمَلُ أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ بِالْقَتْلِ فِي الرَّابِعَةِ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ؛ وَهِيَ إِذَا لَمْ يَنْتَهُ النَّاسُ بِدُونِهِ، وَقَوْلُهُ هُوَ الصَّحِيحُ، ثُمَّ يَلِيهِ قَوْلُ الظَّاهِرِيَّةِ إِنَّهُ يُقْتَلُ، وَالضَّعِيفُ قَوْلُ الْجُمْهُورِ.

ولو أَنَّ النَّاسَ عَمِلُوا بِهَذَا مَا رَأَيْتِ النَّاسَ يُكْثِرُونَ مِنْ شُرْبِهَا، كَمَا يَوْجَدُ فِي بَعْضِ الْبِلَادِ الْإِسْلَامِيَّةِ، فَإِنَّ شُرْبَ الْخَمْرِ عِنْدَهُمْ كَشُرْبِ الْمَاءِ يُوضَعُ فِي الثَّلَاجَاتِ، وَمَتَى شَاءَ الْإِنْسَانُ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - شَرِبَ، مَعَ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا، لَمْ يَشْرَبْهَا فِي الْآخِرَةِ» ^(٤) فَيُحْرَمُ دُخُولُ الْجَنَّةِ؛ عَلَى قَوْلٍ، أَوْ يُحْرَمُ التَّلَذُّذُ بِخَمْرِ الْجَنَّةِ وَإِنْ دَخَلَهَا، عَلَى قَوْلٍ آخَرَ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ، إِلَّا أَنْ يَتُوبَ مِنْهَا؛ فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٢٢].

(١) رواه أحمد (٢/ ٢٨٠) (٧٧٦٢)، وأبو داود (٤٤٨٤)، والنسائي (٥٦٦١)، وابن ماجه (٢٥٧٢) وقال الشيخ

الألباني رَحِمَهُ اللهُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى «سُنَنِ» أَبِي دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيِّ: صَحِيحٌ.

(٢) انظر: «المحل» (١١/ ٣٦٥ - ٣٧٠).

(٣) الاختيارات، (ص ٤٣٢).

(٤) رواه البخاري (٥٥٧٥)، ومسلم (٢٠٠٣) (٧٨).

ثم قال البخاري رحمه الله:

٣- باب مَنْ أَمَرَ بِضَرْبِ الْحَدِّ فِي الْبَيْتِ

٦٧٧٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: جِيءَ بِالنُّعْمَانِ أَوْ بِابْنِ النُّعْمَانِ شَارِبًا، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ كَانَ بِالْبَيْتِ أَنْ يَضْرِبُوهُ قَالَ: فَضْرَبُوهُ فَكُنْتُ أَنَا فِيمَنْ ضَرَبَهُ بِالنَّعَالِ.

الواضح في هذا الحديث: أَنَّ حَدَّ الْخَمْرِ، أَوْ عُقُوبَةُ الْخَمْرِ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ فِي مَلَأٍ مِنَ النَّاسِ، أَوْ فِي الْأَسْوَاقِ، فَلَوْ ضُرِبَ فِي الْبَيْتِ، أَوْ فِي الْمَحْكَمَةِ، أَوْ فِي مَكَانِ الْهَيْئَةِ فَلَا بَأْسَ، إِلَّا إِذَا رَأَى وَلِيُّ الْأَمْرِ أَنَّ مِنَ الْمَصْلَحَةِ أَنْ يُضْرَبَ فِي الْأَسْوَاقِ عَلَنًا، فَهِنَا تَتَعَيَّنُ الْمَصْلَحَةُ. وهذا الحديث ظاهره مُشْكِلٌ؛ وهو أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَمَرَ بِضَرْبِهِ مَعَ احْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ جَاهِلًا لِلْحُكْمِ، وَالْمَعْرُوفُ أَنَّهُ لَا حَدَّ وَلَا تَعْزِيرَ إِلَّا عَلَى عَالِمٍ بِالْحُكْمِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْجَاهِلَ مَرْفُوعٌ عَنْه الْإِثْمُ وَالْعُقُوبَةُ قَالَ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن شِئْنَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [٢٨٦: ٢٨٦].

فيقال: لَعَلَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلِمَ حَالَ هَذَا الرَّجُلِ أَنَّهُ عَالِمٌ بِالْحُكْمِ بِأَنَّ الْخَمْرَ حَرَامٌ، وَإِلَّا فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا لَمْ يَعِشْ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ وَأَسْلَمَ حَدِيثًا، وَشَرِبَ الْخَمْرَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ، ظَنًّا أَنَّ الْخَمْرَ لَيْسَ بِحَرَامٍ، فَإِنَّا لَا نَجْلِدُهُ وَلَا نَحْسِبُهُ؛ لِأَنَّ الْجَهْلَ عُدْرٌ يَتَنَفَّى بِهِ الْإِثْمُ فِي الْآخِرَةِ، وَتَتَنَفَّى بِهِ الْعُقُوبَةُ فِي الدُّنْيَا.

ولكن لو كان الإنسان عَالِمًا بِالْحُكْمِ جَاهِلًا بِالْعُقُوبَةِ فَهَلْ تَسْقُطُ عَنْهُ؟

الجواب: لَا تَسْقُطُ عَنْهُ، فَلَوْ قَالَ السَّارِقُ: لَوْ عَلِمْتُ أَنَّ يَدِي تُقَطَّعُ بِالسَّرِقَةِ مَا سَرَقْتُ.

وقال الزَّانِي الْمُحْصَنُ: لَوْ عَلِمْتُ أَنِّي أَرْجَمُ مَا زَنَيْتُ. فَإِنَّا نقول: هَذَا لَيْسَ لَكَ بِعُدْرٍ.

ومثله مَنْ قَالَ: لَوْ عَلِمْتُ أَنَّ الْجِمَاعَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ يَوْجِبُ الْعِتْقَ، ثُمَّ الصِّيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، ثُمَّ الْإِطْعَامَ مَا فَعَلْتُ، فَإِنَّا نقولُ له: لَيْسَ لَكَ عُدْرٌ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ الَّذِي جَامَعَ فِي رَمَضَانَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ لَا يَدْرِي مَا الْعُقُوبَةُ لَكُنْهُ يَدْرِي أَنَّهُ حَرَامٌ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: هَلَكْتُ. لَكِنْ لَا يَدْرِي الْعُقُوبَةُ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْكَفَّارَةِ^(١). وَلَمْ يَجْعَلْ جَهْلَهُ بِهَا مَانِعًا مِنَ الْإِزَامَةِ بِهَا.

إِذَا: يَجِبُ أَنْ نَعْرِفَ الْفَرْقَ بَيْنَ الْجَهْلِ بِالْحُكْمِ، وَالْجَهْلِ بِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ؛ فَالْجَهْلُ

بِالْحُكْمِ عُدْرٌ، وَالْجَهْلُ بِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ لَيْسَ بِعُذْرٍ.

ثُمَّ قَالَ الْبُحَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤ - بَابُ الضَّرْبِ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ

٦٧٧٥ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بُنْعِيانَ أَوْ بَابِنَ نُبْعِيانَ، وَهُوَ سَكْرَانٌ فَشَقَّ عَلَيْهِ وَأَمَرَ مَنْ فِي الْبَيْتِ أَنْ يَضْرِبُوهُ، فَضْرِبُوهُ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ، وَكُنْتُ فِيمَنْ ضَرَبَهُ.

❖ قَوْلُهُ: «فَشَقَّ عَلَيْهِ» أَي: عَلَى النَّبِيِّ ﷺ شَقَّ عَلَيْهِ أَنْ يَرَى رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ يُؤْتَى بِهِ سَكْرَانًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَشُقُّ عَلَيْهِ أَنْ يَرَى أُمَّتَهُ عَلَى مَعْصِيَةٍ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا كَبِهَ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾ [الْكَافَّة: ٦].

وَقَالَ سَبْحَانَهُ: ﴿لَمَّا كَبِهَ نَفْسَكَ لَا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [الشُّعَرَاء: ١٣].

وَمَعَ ذَلِكَ أَمَرَ مَنْ فِي الْبَيْتِ أَنْ يَضْرِبُوهُ، فَضْرِبُوهُ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ إلخ.

فَفِيهِ جَوَازُ الضَّرْبِ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ، مَعَ أَنَّ النَّاسَ عِنْدَنَا هُنَا فِي عُرْفِنَا يَرَوْنَ أَنَّ الضَّرْبَ بِالنَّعَالِ أَكْبَرُ جُرْمٍ، وَيَقُولُونَ: لَا يُضْرَبُ بِالنَّعَالِ إِلَّا الْكَافِرُ، أَوِ الْأَوْزَاعُ، مَعَ أَنَّ الرَّجُلَ الَّذِي شَرِبَ الْخَمْرَ مِنَ الصَّحَابَةِ ضُرِبَ بِالنَّعَالِ بِإِقْرَارِ النَّبِيِّ ﷺ.

❖ بَقِيَ عَلَيْنَا قَوْلُهُ: «وَهُوَ سَكْرَانٌ» فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: شَارِبًا فِي اللَّفْظِ الْأَوَّلِ حَالٌ مُقَارِنَةٌ لِمَجِيئِهِ.

وَهُنَا نَقُولُ: إِنَّ السَّكَرَانَ لَهُ حَالَتَانِ: حَالَةٌ لَا يُحَسُّ فِيهَا بِمَا فَعَلَ بِهِ، وَلَا يَتَأَلَّمُ بِهِ؛ لِقُوَّةِ سُكْرِهِ، فَهَذَا لَا يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤَثِّرُ فِيهِ شَيْئًا.

وَالْحَالَةُ الثَّانِيَةُ تَكُونُ فِي آخِرِ السُّكْرِ بَحِثُ يَتَأَلَّمُ وَيُحَسُّ بِالضَّرْبِ فَهَذَا يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ فِيهَا.

وَهَلْ يُقَاسُ عَلَى الْخَمْرِ غَيْرُهَا مِنَ الْمُسْكِرَاتِ وَالْمُخَدِّرَاتِ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ يُقَاسُ عَلَيْهَا مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ؛ فَمِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْخَمْرَ تَطْلُبُهُ النَّفْسُ،

وَتَدْعُو إِلَيْهِ فَيَكُونُ انْتِهَاكُهُ أَعْظَمَ مِنَ الْمُخَدِّرِ، وَمِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْمُخَدِّرَ أَعْظَمُ تَأْثِيرًا عَلَى الْبَدَنِ وَالْعَقْلِ وَالرُّوحِ يَكُونُ أَوَّلَى بِالْحُكْمِ، فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ يُلْحَقُ بِالْخَمْرِ.

فَإِنْ قِيلَ: الْبَعْضُ قَدْ لَا يَتَحَمَّلُ إِقَامَةَ الْحَدِّ أَوْ الْعُقُوبَةَ فِيهِلَكَ، وَذَلِكَ إِمَّا لِأَنَّهُ ضَعِيفٌ أَوْ مَرِيضٌ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَمَا هُوَ الْحُكْمُ فِيهِ؟
الْجَوَابُ: فِي جَمِيعِ الْحُدُودِ إِذَا كَانَ يُخْشَى عَلَيْهِ الْهَلَاكُ، وَالضَّرَرُ؛ فَإِنْ كَانَ يُرْجَى زَوَالُهُ أَجَلٌ، وَإِنْ كَانَ لَا يُرْجَى زَوَالُهُ ضُرِبَ بِشِمْرَاخٍ مِنَ النَّخْلِ فِيهِ مِثْلًا مِائَةُ شِمْرَاخٍ مَرَّةً وَاحِدَةً.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٧٧٦ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: جَلَدَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْخَمْرِ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ^(١).

٦٧٧٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ أَنَسٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَبَى النَّبِيُّ ﷺ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ قَالَ: «اضْرِبُوهُ» قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَمِمَّا الضَّارِبُ بِيَدِهِ، وَالضَّارِبُ بِنَعْلِهِ، وَالضَّارِبُ بِثَوْبِهِ، فَلَمَّا انصَرَفَ قَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: أَخْرَاكَ اللَّهُ. قَالَ: «لَا تَقُولُوا هَكَذَا، لَا تَعِينُوا عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ».

[الْحَدِيثُ ٦٧٧٧ طَرَفُهُ فِي: ٦٧٨١]

ذَكَرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الضَّرْبُ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: بِالْيَدِ، وَالنَّعْلِ، وَبِالثَّوْبِ، وَقَدْ ذَكَرَ الرَّابِعُ فِيهَا سَبَقَ وَهُوَ الْجَرِيدُ.

فَقَوْلُهُ: «وَقَالَ اضْرِبُوهُ» وَلَمْ يَحْدِثْ، وَهَذَا دَلِيلٌ يَكَادُ يَكُونُ كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّ شَارِبَ الْخَمْرِ لَيْسَتْ عَقُوبَتُهُ حَدًّا.

وَفِي هَذَا دَلِيلٌ: عَلَى أَنَّ مَنْ فَعَلَ مَعْصِيَةً لَا يَنْبَغِي أَنْ يُدْعَى عَلَيْهِ بِمَا يَزِيدُهَا كَانَ يَقَالَ: اللَّهُ يُخْزِيهِ، أَوْ: اللَّهُ يَلْعَنُهُ، مِثْلًا. وَمَا شَابَهُ ذَلِكَ، فَإِنَّ هَذَا مِمَّا يُعِينُ عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ، بَلِ ادْعُ اللَّهَ لَهُ بِالْهِدَايَةِ وَقُلْ: اللَّهُمَّ اجْعَلْ هَذَا مَوْعِظَةً لَهُ، اللَّهُمَّ انْفَعِهِ بِذَلِكَ. وَمَا أَشْبَهَ هَذَا، وَلَا شَكَّ أَنَّ الَّذِينَ قَالُوا: أَخْرَاهُ اللَّهُ، إِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ غَيْرَةً، لَكِنَّ الْغَيْرَةَ لَا بَدَّ أَنْ تُحْكَمَ بِالشَّرْعِ وَالْعَقْلِ، فَالْغَيْرَةُ إِذَا أُطْلِقَتْ، وَلَمْ تُقَيَّدَ بِالشَّرْعِ وَالْعَقْلِ صَارَ فِيهَا غَيْرَةً، فَالْغَيْرَةُ غَيْرَةٌ إِذَا لَمْ تُقَيَّدَ بِالشَّرْعِ وَالْعَقْلِ. وَفِي الْغَيْرَةِ: هِيَ التَّغْيِيرُ، وَهِيَ: تُطْلَقُ عِنْدَنَا عَلَى التُّخْمَةِ، وَالتُّخْمَةُ مَعْنَاهَا: أَنْ يَأْكُلَ الْإِنْسَانُ

كثيراً حتى يُتَخَمَّ وتَغَيَّرَ مَعِدَتُهُ، وإذا تَجَشَّأَ تَخَرَّجَ مِنْهُ رَائِحَةٌ كَرِيهَةٌ.
وقد صَرَّحَ شَيْخُ الْإِسْلَام رَحِمَهُ اللهُ بِأَنَّهُ يَخْرُجُ الْأَكْلُ إِذَا خَافَ الْإِنْسَانُ أَدَى أَوْ تُخَمَّةً،
وَالْأَدَى مَعْنَاهُ: أَنْ يَمْلَأَ بَطْنُهُ حَتَّى لَا يَكَادُ يَحْمِلُهُ.

ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

٦٧٧٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا أَبُو
حَصِينٍ، سَمِعْتُ عُمَيْرَ بْنَ سَعِيدٍ النَّخَعِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: مَا كُنْتُ
لَأُقِيمَ حَدًّا عَلَى أَحَدٍ فَيَمُوتَ فَأَجِدُ فِي نَفْسِي، إِلَّا صَاحِبَ الْخُمْرِ، فَإِنَّهُ لَوْ مَاتَ وَدَيْتُهُ، وَذَلِكَ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَسْنَهُ (١).

هذا الحديث أيضاً صريحٌ مِنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يَسْنَ فِيهِ حَدًّا،
وَأَنَّهُ يَقُولُ: لَا أُقِيمُ عَلَى أَحَدٍ حَدًّا فَيَمُوتُ، فَأَجِدُ فِي نَفْسِي يَعْنِي: لَا تُبْقِي قُتْلًا بِالْوَاجِبِ، فَإِذَا
أُقِيمَ الْحَدُّ عَلَى شَخْصٍ فِي حَالٍ تَجَوَّزُ فِيهِ إِقَامَتُهُ فَمَاتَ، فَلَيْسَ عَلَى الْإِمَامِ، وَلَا عَلَى الْقَاضِي،
وَلَا عَلَى الْمُبَاشِّرِ لِلْحَدِّ شَيْءٌ، لَا فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ.

❦ قَوْلُهُ: «قَالَ: إِلَّا شَارِبَ الْخُمْرِ فَإِنَّهُ لَوْ مَاتَ لَوْ دَيْتُهُ». وَدَيْتُهُ يَعْنِي: أَدَيْتُ دَيْتَهُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسْنَهُ. يَعْنِي: فَيُخْشَى أَنْ يَكُونَ قَدْ زَادَ كَمَا أَوْ كَيْفَا فَرَأَى أَنْ يَحْتَاطَ فَيَدِيهِ.

ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

٦٧٧٩ - حَدَّثَنَا مَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْجُعَيْدِ، عَنِ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ:
كُنَّا نُوْتِي بِالشَّارِبِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِمْرَةً أَبِي بَكْرٍ، وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ فَتَقُومُ إِلَيْهِ
بِأَيْدِينَا وَنَعَالِنَا وَأَرْدِيَتِنَا، حَتَّى كَانَ آخِرُ إِمْرَةٍ عُمَرَ فَجَلَدَ أَرْبَعِينَ، حَتَّى إِذَا عَتَوْا وَفَسَقُوا جَلَدَ ثَمَانِينَ.

يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الضَّرْبَ يَكُونُ عَلَى ظَهْرِهِ أَوْ عَلَى عَضِدِهِ، أَوْ عَلَى فَخْذِهِ أَيْ: فِي غَيْرِ
الْمَقَاتِلِ، فَالْوَجْهُ وَالْمَقَاتِلُ يَجِبُ اتِّقَاؤُهَا.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٥- باب مَا يُكْرَهُ مِنْ لَعْنِ شَارِبِ الْخَمْرِ وَأَنَّهُ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنَ الْمِلَّةِ

٦٧٨٠- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ رَجُلًا عَلَيَّ عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ اسْمُهُ عَبْدَ اللَّهِ، وَكَانَ يُلَقَّبُ حِمَارًا، وَكَانَ يُضْحِكُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ جَلَدَهُ فِي الشَّرَابِ، فَأَتَانِي بِهِ يَوْمًا فَأَمَرَ بِهِ فُجِّلِدَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ اللَّهُمَّ الْعَنَّهُ، مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتِي بِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَلْعَنُوهُ، فَوَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ أَنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ».

هذا الرَّجُلُ كَانَ اسْمُهُ عَبْدَ اللَّهِ، وَكَانَ يُلَقَّبُ حِمَارًا، يعني: كان يقال له: يا حِمَارُ. لكن هل يَرْضَى بهذا اللَّقَبِ أَوْ لَا يَرْضَى؟

إِنْ كَانَ يَرْضَى بِهِ فَلَا حَرَجَ، وَإِنْ كَانَ لَا يَرْضَى بِهِ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ؛ لِأَنَّ هَذَا مُقْتَضَى الْأَدِلَّةِ وَمَعْرُوفٌ أَنَّ كَلِمَةَ حِمَارٍ فِي ذَلِكَ الْعَهْدِ قَدْ يُسَمَّى بِهَا الرَّجُلُ، وَمِمَّنْ سُمِّيَ بِذَلِكَ عِيَاضُ بْنُ حِمَارٍ رحمته الله (١). قال: «وكان يضحك النبي ﷺ» فيؤخذ من هذا أنه لا بأس أن يكون الرَّجُلُ يَضْحَكُ إِذَا رَأَى شَخْصًا؛ إِمَّا لَخَفَّتِهِ أَوْ لِدُعَائِيَّتِهِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وكان هذا الرَّجُلُ يَشْرَبُ الْخَمْرَ فَأَتَى بِهِ يَوْمًا، فَأَمَرَ بِهِ فُجِّلِدَ، فقال رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: اللَّهُمَّ الْعَنَّهُ، مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتِي بِهِ. فدعا عليه باللعنة، فقال النبي ﷺ: «لَا تَلْعَنُوهُ» نَهْيٌ وَالنَّهْيُ هُنَا لِلتَّحْرِيمِ، كَمَا أَنَّهُ فِيمَا سَبَقَ نَهَى أَنْ يُقَالَ: أَخْرَاكَ اللَّهُ (٢). لِأَنَّكَ إِذَا لَعَنْتَهُ أَعَنْتَ عَلَيْهِ الشَّيْطَانَ فَاسْتَحْوَذَ عَلَيْهِ.

ثم قال: «فوالله ما علمتُ أَنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ»: يعني: الذي عَلِمْتُ، فما هنا ليست نافية بَلْ هِيَ مَوْضُوعَةٌ؛ يعني: إِنَّ الَّذِي أَعْلَمُ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ هُوَ أَنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَلَكِنْ نَفْسَهُ قَدْ تَغْلِبُهُ حَتَّى يَشْرَبَ الْخَمْرَ.

وفي هذا الحديث: إشارة إلى أَعْمَالِ الْقُلُوبِ، وَأَنَّ أَعْمَالَ الْقُلُوبِ أَعْظَمُ مِنْ أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ، فَمَا فِي قَلْبِ هَذَا الرَّجُلِ مِنْ مَحَبَّةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ بَلَغَتْ بِالنَّبِيِّ ﷺ إِلَى هَذَا الْحَالِ.

(١) هو عياض بن حمار التميمي المَجَاشِعِي، صحابي، سكن البصرة، وعاش إلى حدود الخمسين. «تقريب التهذيب» (ص ٣٧٣) (٥٢٧٤).

(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

وفيه أيضًا: أَنَّ الرَّجُلَ قَدْ يَفْعَلُ الْمَعْصِيَةَ مَعَ مَحَبَّةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ نَازِعٌ آخَرُ وَهُوَ الْهَوَى، وَالنَّفْسُ قَدْ تَغْلِبُ الْإِنْسَانَ مَعَ مَحَبَّةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَيَقَعُ فِي الْمَعْصِيَةِ، لَكِنَّهُ سُرْعَانَ مَا يُنْكِرُ هَذَا فِي نَفْسِهِ ثُمَّ يَوُوبُ إِلَى مَا يُرْضِي اللَّهَ ﷻ؛ لِأَنَّ مَنْ أَحَبَّ أَحَدًا فَلَا بُدَّ أَنْ يَسْعَى لِمَرْضَاتِهِ بِكُلِّ وَسِيلَةٍ، فَالْمُحِبُّ لِلَّهِ لَا بُدَّ أَنْ يَسْعَى فِيمَا يُرْضِي اللَّهَ ﷻ.

وفيه: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَلَةِ، وَوَجْهُهُ قَوْلُهُ: «إِنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ»، خِلَافًا لِلْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزَلَةِ؛ فَالْخَوَارِجُ مُتَشَدِّدُونَ يَقُولُونَ: إِنَّ شَارِبَ الْخَمْرِ كَافِرٌ، خَارِجٌ مِنَ الْإِسْلَامِ، دَاخِلٌ فِي الْكُفْرِ. وَالْمُعْتَزَلَةُ أَذْكِيَاءُ فَقَالُوا: لَيْسَ دَاخِلًا فِي الْكُفْرِ، وَلَا فِي الْإِيمَانِ؛ فَهُوَ خَارِجٌ مِنَ الْإِيمَانِ غَيْرُ دَاخِلٍ فِي الْكُفْرِ، فَأَثْبَتُوا مَنَزَلَةً بَيْنَ مَنَزَلَتَيْ الْإِيمَانِ وَالْكُفْرِ، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ قَوْلٌ مُبْتَدَعٌ مُخَالِفٌ لِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، بَلْ مُخَالِفٌ لِلْقُرْآنِ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَنَكْرُوكَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ﴾ [التَّحَاة: ٢٢]. فَلَيْسَ هُنَاكَ قِسْمٌ ثَالِثٌ.

وَأَمَّا الْمَنَافِقُ فَإِنَّهُ مِنْ قِسْمِ الْكُفَّارِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتِيهِمْ

الْآخِرُ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨].

فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ هَذَا الْحَدِيثُ دَلِيلًا لِلْجُمْهُورِ عَلَى أَنَّ شَارِبَ الْخَمْرِ لَا يُقْتَلُ، وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ: مَا أَكْثَرُ مَا يُؤْتَى بِهِ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ، لَكِنْ هَذَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُجْزَمَ بِهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: مَا أَكْثَرُ مَا يُؤْتَى بِهِ. يَحْتَمِلُ أَنَّهُ قَدْ يُؤْتَى بِهِ لَغَيْرِ الْخَمْرِ، وَقَدْ يَكُونُ هَذَا الْقَائِلُ رَأَى أَنْ تَكَرَّرَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ كَثِيرٌ، فَقَالَ: مَا أَكْثَرُ مَا يُؤْتَى بِهِ. فَفِيهِ احْتِمَالٌ، لَكِنْ قَوْلُهُ: «ثُمَّ إِذَا شَرِبَ فَاقْتُلُوهُ»^(١) لَيْسَ فِيهِ احْتِمَالٌ، وَالْقَاعِدَةُ: أَنْ يُحْمَلَ مَا يَشْتَبِهُ عَلَى الْمُحْكَمِ حَتَّى يَكُونَ الْجَمِيعُ مُحْكَمًا.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا فَعَلَ الْإِنْسَانُ مَعْصِيَتَيْنِ؛ كَأَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ، وَزَنَّا، فَهَلْ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ عَلَى الزَّانَا فَقَطُّ أَوْ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا؟

الْجَوَابُ: عَلَيْهِمَا جَمِيعًا إِلَّا إِذَا دَخَلَتْ أَحَدَاهُمَا فِي الْآخَرَى، مِثْلُ لَوْ كَانَتْ عَقُوبَتُهُ الْقَتْلُ فَإِنَّهُ يَكْتَفَى بِالْقَتْلِ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٦٧٨١- حدثنا علي بن عبد الله بن جعفر، حدثنا أنس بن عياض، حدثنا ابن الهادي، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: أتني النبي ﷺ بسكران فامر بضربه، فمنا من يضربه بيده، ومنا من يضربه بتعليه، ومنا من يضربه بثوبه، فلما انصرف قال رجل: ما له أخراه الله، فقال رسول الله ﷺ: «لا تكونوا عون الشيطان علي أخيك». »

٦- باب السارق حين يسرق

٦٧٨٢- حدثني عمرو بن علي، حدثنا عبد الله بن داود، حدثنا فضيل بن غزوان، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن»^(١).

السارق: هو الذي يأخذ المال من ماله، أو نائيه على وجه الاختفاء، فإن سرق سارق من سارق، فليس بسارق اصطلاحاً، لأنه لم يأخذ المال من ماله، ولا من نائيه، وبقاؤه في يد السارق بقاءً في غير حيز حقيقي؛ لأن السارق ليس مالكاً، ولا نائياً عن المالك، فالسارق من السارق لا يقطع، فالذي يقطع هو السارق الأول، وأما قول العامة: السارق من السارق كالوارث من أبيه، فهذا لا أصل له، وليس بصحيح.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٧- باب لعن السارق إذا لم يسَم

٦٧٨٣- حدثنا عمر بن حفص بن غياث، حدثني أبي، حدثنا الأعمش قال: سمعت أبا صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده، ويسرق الحبل فتقطع يده»^(٢). قال الأعمش: كانوا يرون أنه يبيض الحديد، والحبل كانوا يرون أنه منها ما يساوي دراهم. هذا الباب عقده المؤلف رحمه الله بعد نهى النبي ﷺ عن لعن الشارب فيما سبق ليبين أن اللعن العام لا بأس به، مثل أن تقول: لعن الله السراق، لعن الله الزناة، لعن الله كاتم العلم

(١) بورواه مسلم (٥٧) (١٠٠) من حديث أبي هريرة.

(٢) بورواه مسلم (١٦٨٧) (٧).

وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَإِذَا كَعَنْتَ عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ فَلَا بَأْسَ، فَالْلَعْنُ الْعَامُّ: هُوَ اللَّعْنُ الْمَعْلُوقُ بِأَوْصَافٍ وَالْخَاصُّ هُوَ الْمَعْلُوقُ بِأَشْخَاصٍ مُعَيَّنِينَ، وَالْأَوَّلُ جَائِزٌ إِذَا كَانَ الْوَصْفُ مِمَّا يُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ اللَّعْنُ، مِثْلُ: الظُّلْمُ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ (١٨) ﴿١٨:٥٨﴾.

وَالثَّانِي حَرَامٌ مَمْنُوعٌ، حَتَّى وَإِنْ كَانَ الْإِنْسَانُ كَافِرًا، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَعْنُ الْمُعَيَّنِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا جَعَلَ يَلْعَنُ أَنَاثًا مُعَيَّنِينَ، قَالَ اللَّهُ لَهُ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَأِنَّهُمْ غَالِمُونَ﴾ (١٩) [التَّوْبَةُ: ١٢٨]، وَمَا يُدْرِيكَ فَلَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى يَمُنُّ عَلَى هَذَا الْكَافِرِ الَّذِي أَنْتَ تَلْعَنُهُ فَيَسْلَمُ، وَيَكُونُ مِنْ خَيْرَةِ عِبَادِ اللَّهِ، أَمَّا إِذَا مَاتَ كَافِرًا فَإِنَّ لَعْنَهُ جَائِزٌ، وَلَكِنْ قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إِنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَسُبُّوا الْأَمْوَاتَ؛ فَإِنَّهُمْ أَفْضُوا إِلَى مَا قَدَّمُوا» (٢٠) وَاللَّعْنُ هُنَا لَا يُغْنِي شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا مَاتَ كَافِرًا فَإِنَّهُ مَلْعُونٌ، سِوَاءٍ دَعَوَتْ عَلَيْهِ بِاللَّعْنِ أَوْ لَمْ تَدْعُ عَلَيْهِ، فَلِذَلِكَ لَوْ أَنَّ الْإِنْسَانَ طَهَّرَ لِسَانَهُ حَتَّى مِنْ لَعْنِ كَافِرٍ مُعَيَّنٍ بَعْدَ مَوْتِهِ، لَكَانَ أَحْسَنَ وَأَوْلَى.

❖ وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ» هُوَ خَبَرٌ بِمَعْنَى الدُّعَاءِ.

❖ وَقَوْلُهُ: «يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ....» إِلَى آخِرِهِ، هَذِهِ جُمْلَةٌ بَيَانِيَّةٌ لِمَا يَسْرِقُهُ، وَالْبَيْضَةُ يَقُولُ الْأَعْمَشُ: كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّهُ يَبْيِضُ الْحَدِيدُ. يَعْنِي: لَا يَبْيِضُ الدَّجَاجُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ بَيْضَ الدَّجَاجِ لَا يَبْلُغُ النَّصَابَ الَّذِي تُقَطَّعُ فِيهِ يَدُ السَّارِقِ؛ إِذْ أَنَّهُ لَا قَطْعَ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا، وَالْبَيْضَةُ لَا تُقَطَّعُ بِهَا يَدُ الْإِنْسَانِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ لَعَنَ السَّارِقَ الَّذِي يُقَطَّعُ، أَمَّا الَّذِي لَا يُقَطَّعُ فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي اللَّعْنِ، وَلَكِنْ هَلْ مِنْ سَرَقَ بَيْضَةً تُقَطَّعُ يَدُهُ؟

نَقُولُ: أَمَّا بَيْضُ الدَّجَاجِ فَلَا؛ لِأَنَّ بَيْضَ الدَّجَاجِ لَا يُسَاوِي رُبْعَ دِينَارٍ، وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ بَيْضَةُ الْحَدِيدِ يَعْنِي: بَيْضَةُ السَّلَاحِ، الَّتِي تُوضَعُ عَلَى الرَّأْسِ فِي الْحَرْبِ، فَهَذِهِ رُبَّمَا تُسَاوِي أَكْثَرَ مِنْ رُبْعِ دِينَارٍ؛ وَلِهَذَا حَمَلُوهَا عَلَى ذَلِكَ.

أَمَّا الْحَبْلُ فَقَالَ الْأَعْمَشُ: كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ مِنْهَا مَا يُسَاوِي دَرَاهِمَ.

❖ قَوْلُهُ: «دَرَاهِمَ» يَعْنِي: ثَلَاثَةٌ فَأَكْثَرُ؛ لِأَنَّ مَا دُونَ الثَّلَاثَةِ لَا قَطْعَ فِيهِ.

(١) رواه البخاري (٤٠٦٩).

(٢) رواه البخاري (١٣٩٣).

وقيل: المراد بالحبل هو الحبل الذي تُرَبِّطُ به السفن؛ وهو حبلٌ عظيمٌ طويلٌ عريضٌ، يساوي ما تُقَطَّعُ به يدُ السارقِ.

وهناك رأيٌ آخرٌ في الحديث يقول: إنَّ معنى يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَيُقَطَّعُ يَدُهُ أَنَّهُ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ أَوَّلًا، ثُمَّ تَهُونُ عَلَيْهِ السَّرِقَةُ فَيَسْرِقُ مَرَّةً ثَانِيَةً، وَثَالِثَةً إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَى سَرِقَةٍ يُقَطَّعُ فِيهَا، وَكَذَلِكَ الْحَبْلُ. وعلى هذا فيكون قوله: «فَيُقَطَّعُ» مُرْتَبًا عَلَى السَّبَبِ الَّذِي يَتَدَرَّجُ مِنْهُ إِلَى سَرِقَةٍ مَا يُوجِبُ الْقَطْعَ. والقَطْعُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَضَاعِدًا؛ لحديث عائشة رضي الله عنها: «تُقَطَّعُ الْيَدُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَضَاعِدًا»^(١).

وُثِبَ عَنْهُ عليه السلام أَنَّهُ قَطَعَ فِي مَجْنٍ، قِيمَتُهُ ثَلَاثُ دَرَاهِمَ^(٢)، فَجَعَلَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ النَّصَابَ؛ إِمَّا رُبْعَ دِينَارٍ، وَإِمَّا ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ. وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: بَلِ النَّصَابُ رُبْعُ دِينَارٍ، وَلَكِنَّ الثَّلَاثَةَ دَرَاهِمَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ تَسَاوِي رُبْعَ دِينَارٍ^(٣). وَرُبْعُ الدِّينَارِ يَسَاوِي الْآنَ حَوَالِي اثْنِي عَشَرَ رِيَالًا سَعُودِيًّا وَنِصْفَ تَقْرِيًّا.



ثم قال البخاري رحمته الله:

٨- بَابُ الْحُدُودِ كَفَّارَةً

٦٧٨٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي مَجْلِسٍ فَقَالَ: «بَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُسْرِقُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تُسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَقَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ كُلَّهَا، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَتُهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَسَرَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ غَفَرَهُ، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ»^(٤).

الشاهد من ذلك قوله: «وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا».

(١) سيأتي تحريجه قريبًا إن شاء الله.

(٢) سيأتي تحريجه قريبًا إن شاء الله.

(٣) انظر: «المغني» (١٢/ ٤١٨ - ٤٢٠).

(٤) ورواه مسلم (١٧٠٩) (٤١).

❖ قوله: «ذلك» المشار إليه هنا هو: السرقة والزنا وسائر ما ذكر بالآية.

❖ قوله: «فعوقب به فهو كفارته» أخذ العلماء من ذلك؛ أن الحدود كفارة، وأن الله تعالى كن يضاعف عليه العقوبة كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ ۖ﴾ [البقرة: ٢٥٠]. إلا أنه يستثنى من ذلك قطاع الطريق؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ۚ ذَٰلِكَ لَهُمْ جِزَاءُ فِي الدُّنْيَا ۚ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۝﴾ [المائدة: ٣٣].

وذلك لشدة جرميتهم فلم تقوَ الحدود على تكفيرها، ولكن الحدود تردع، ويتنفع الناس بها في الدنيا فقط.

فإن قيل: هل الكفارة تختص فقط بحق الله، أم يدخل فيها أيضًا حق الآدمي؟
فالجواب: تختص بحق الله فقط؛ لأن حق الآدمي لا بد منه؛ فالسارق مثلاً لا بد أن يضمّن المال المسروق له إليه.

❖ وقوله: «وقرأ الآية كلها»، المراد قرأ آية المباشرة؛ وهي قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ إِذَا جَاءَهُ الْمُؤْمِنَاتُ بِيَاغِبَتِكَ عَلَيَّ أَنْ لَا يَنْفِرُ لَكَ اللَّهُ شَيْئًا وَلَا يَرْزِقَنِي﴾ [البقرة: ١٢]. الآية.

❖ قوله: «ومن أصاب من ذلك شيئاً فستره الله» إن قيل فيه: أيهما أولى إذا فعل الإنسان ما يوجب الحد: أن يتوب إلى الله، ويستتر على نفسه؛ أو يعترف ليقام عليه الحد؟
فالجواب: الأفضل للإنسان أن يستتر على نفسه، ويتوب فيما بينه وبين ربه، ولكن بعض الناس يريد أن يقيم الحد على نفسه، فيجب أن يطهرها بالحد، فيأتي ويصر أن يقام عليه الحد.
قال الحافظ: وقد استشكل ابن بطال قوله: «الحدود كفارة»، مع قوله في الحديث الآخر: «ما أذري الحدود كفارة لأهلها أم لا».

وأجاب بأن سنده حديث عبادة أصح، وأجيب بأن الثاني كان قبل أن يعلم بأن الحدود كفارة، ثم أعلم فقال الحديث الثاني، وبهذا جزم ابن التين وهو المعتمد.
وقد أجيب على من توقف في ذلك لأجل أن الأول من حديث أبي هريرة، وهو متأخر الإسلام عن بيعة العقبة، والثاني وهو التردد من حديث عبادة بن الصامت، وقد ذكر في

الْخَبَرِ أَنَّهُ مِمَّنْ بَايَعَ فِي لَيْلَةِ الْعَقَبَةِ، وَبَيْعَةُ الْعَقَبَةِ كَانَتْ قَبْلَ إِسْلَامِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِسِتِّ سِنِينَ.
وَحَاصِلُ الْجَوَابِ: أَنَّ الْبَيْعَةَ الْمَذْكُورَةَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ كَانَتْ مُتَأَخِّرَةً عَنِ إِسْلَامِ أَبِي
هُرَيْرَةَ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ الْآيَةَ الْمُشَارَإِلَيْهَا فِي قَوْلِهِ: وَقَرَأَ الْآيَةَ كُلَّهَا هِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَابِعُنَا النَّبِيُّ إِذَا
جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يَبَايِعُنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكَنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾ إِلَى آخِرِهَا، وَكَانَ نَزُولُهَا فِي فَتْحِ مَكَّةَ، وَذَلِكَ
بَعْدَ إِسْلَامِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِنَحْوِ سِتِّينَ، وَقَرَّرْتُ ذَلِكَ تَقْرِيرًا بَيِّنًا.

وَأَمَّا وَقَعُ الْإِشْكَالِ مِنْ قَوْلِهِ هُنَاكَ: إِنَّ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ كَانَ أَحَدَ النُّقَبَاءِ لَيْلَةَ الْعَقَبَةِ،
قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «بَايَعُونِي عَلَى الْأَثَرِ كُفُوا» فَإِنَّهُ يَوْمُهُمْ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ لَيْلَةَ الْعَقَبَةِ، وَلَيْسَ
كَذَلِكَ بَلِ الْبَيْعَةُ الَّتِي وَقَعَتْ لَيْلَةَ الْعَقَبَةِ كَانَتْ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ،
وَالْمَنْسَطِ وَالْمَكْرَهِ، إِلَى آخِرِهِ، وَهُوَ مِنْ حَدِيثِ عِبَادَةَ أَيْضًا، كَمَا أَوْضَحْتُهُ هُنَاكَ.

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: دَخَلَ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ الْمَشْرُكُ، أَوْ هُوَ مُسْتَشْنَى؛ فَإِنَّ الْمَشْرُكَ إِذَا عُوقِبَ
عَلَى شِرْكِهِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كَفَارَةً لَهُ، بَلْ زِيَادَةٌ فِي نِكَالِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ.

قَالَ: وَأَمَّا الْقَتْلُ فَهُوَ كَفَارَةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْوَلِيِّ الْمُسْتَوْفِي لِلْقِصَاصِ فِي حَقِّ الْمَقْتُولِ؛ لِأَنَّ
الْقِصَاصَ لَيْسَ بِحَقٍّ لَهُ، بَلْ يَبْقَى حَقُّ الْمَقْتُولِ فَيُطَالِبُهُ بِهِ فِي الْآخِرَةِ كَسَائِرِ الْحُقُوقِ.

قُلْتُ: وَالَّذِي قَالَهُ فِي مَقَامِ الْمَنْعِ^(١)، وَقَدْ نَقَلْتُ فِي الْكَلَامِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ
مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا﴾ [النِّسَاءُ: ٩٣]. قَوْلٌ مَنْ قَالَ: يَبْقَى لِلْمَقْتُولِ حَقُّ التَّشْفِي؛ وَهُوَ أَقْرَبُ مِنْ
إِطْلَاقِ ابْنِ الْعَرَبِيِّ هُنَا.

قَالَ: أَمَّا السَّرِقَةُ فَتَتَوَقَّفُ بَرَاءَةُ السَّارِقِ فِيهَا عَلَى رَدِّ الْمِسْرُوقِ لِمُسْتَحَقِّهِ، وَأَمَّا الزَّنا
فَأُطْلِقَ الْجُمْهُورُ أَنَّهُ حَقُّ اللَّهِ، وَهِيَ غَفْلَةٌ؛ لِأَنَّ لَالَ الْمَزْنِيَّ بِهَا فِي ذَلِكَ حَقًّا، لِمَا يَلْزَمُ فِيهِ مِنْ
دُخُولِ الْعَارِ عَلَى أَبِيهَا، وَزَوْجِهَا وَغَيْرِهِمَا، وَمُحْصَلُ ذَلِكَ أَنَّ الْكُفَارَةَ تَخْتَصُّ بِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى
دُونَ حَقِّ الْآدَمِيِّ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ^(٢). انْتَهَى كَلَامُ الْحَافِظِ

(١) فِي «الْفَتْحِ»: وَلَيْسَتْ الْمَنْعُ وَلَكِنْ الشَّيْخُ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: الصَّحِيحُ: فِي مَقَامِ الْمَنْعِ.

(٢) «فَتْحُ الْبَارِي» (١٢ / ٨٤، ٨٥).

ثم قال البخاري رحمه الله:

٩- باب ظَهَرُ الْمُؤْمِنِ حِمِّي إِلَّا فِي حَدٍّ أَوْ حَقٍّ

٦٧٨٥- حدثني مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ وَائِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ سَمِعْتُ أَبِي قَالَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «أَلَا أَيُّ شَهْرٍ تَعْلَمُونَهُ أَعْظَمُ حُرْمَةً؟» قَالُوا: أَلَا شَهْرُنَا هَذَا قَالَ: «أَلَا أَيُّ بَلَدٍ تَعْلَمُونَهُ أَعْظَمُ حُرْمَةً؟» قَالُوا: أَلَا بَلَدُنَا هَذَا، قَالَ: «أَلَا أَيُّ يَوْمٍ تَعْلَمُونَهُ أَعْظَمُ حُرْمَةً؟» قَالُوا: أَلَا يَوْمُنَا هَذَا. قَالَ: «فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدْ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، أَلَا هَلْ بَلَغْتُ ثَلَاثًا؟» كُلُّ ذَلِكَ يُحْيِيوْنَهُ أَلَا نَعَمْ. قَالَ: «وَيَحْكُمُ أَوْ وَيَلْكُمُ لَا تَرْجِعَنَّ بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»^(١).

ثم قال:

١٠- باب إِقَامَةِ الْحُدُودِ وَالْإِنْتِقَامِ لِحُرْمَاتِ اللَّهِ.

٦٧٨٦- حدثنا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ مَا خَيْرَ النَّبِيِّ ﷺ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا، مَا لَمْ يَأْتُمْ، فَإِذَا كَانَ الْإِثْمُ كَانَ أَبَعَدَهُمَا مِنْهُ، وَاللَّهُ مَا انْتَقَمَ لِنَفْسِهِ فِي شَيْءٍ يُؤْتِي إِلَيْهِ قَطُّ، حَتَّى تَنْتَهَكَ حُرْمَاتُ اللَّهِ فَيَنْتَقِمَ اللَّهُ^(٢).
❖ قولها: «مَا لَمْ يَأْتُمْ» أي: ما لم يقع في الإثم لو اختاره، وهذا فيما يرجع إلى خيار المرء، أمَّا ما يرجع إلى الشرع فإنه ليس للمؤمن ولا للمؤمنة أن يكون لهما الخيرة من أمرهما، فلا يمكن أن يقدم ما يختاره أو يقدم الأيسر على ما يختاره الله ﷻ.
فإن قيل: قد قالت أم المؤمنين عائشة هُنا: إِنَّهُ ﷺ مَا انْتَقَمَ لِنَفْسِهِ فِي شَيْءٍ يُؤْتِي إِلَيْهِ قَطُّ، وقد انتقم ﷺ لِنَفْسِهِ عندما لُدَّ فِي مَرَضِهِ فَقَالَ: «لَا يَبْقَى أَحَدٌ فِي الْبَيْتِ إِلَّا لُدَّ»^(٣) فكيف الجمع؟
فالجواب: إن هذا لم يكن انتقامًا، بل كان تعزيرًا للتعدي على حق الغير، وما قصد ﷺ الانتقام.

(١) ورواه مسلم (١٦٧٩) (٢٩) من حديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) ورواه مسلم (٢٣٢٧) (٧٧).

(٣) رواه البخاري (٥٧٠٩)، ومسلم (٢٢١٣) (٨٥). قال ابن الأثير في «النهاية» (ل د د): اللدود: من الأدوية،

ما يسقاه المريض في أحد شقي الفم، ولديد الفم: جانباه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١ - بَابُ إِقَامَةِ الْحُدُودِ عَلَى الشَّرِيفِ وَالْوَضِيعِ.

٦٧٨٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ أَسَامَةَ كَلَّمَ النَّبِيَّ ﷺ فِي امْرَأَةٍ فَقَالَ: «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا يُقِيمُونَ الْحَدَّ عَلَى الْوَضِيعِ، وَيَتْرَكُونَ الشَّرِيفَ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ فَعَلَتْ ذَلِكَ لَقَطَعْتُ يَدَهَا»^(١).

❖ قَوْلُهُ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ» يَعْنِي: الْحَيَاةَ وَالْمَوْتَ، وَالتَّدْبِيرَ وَالتَّصْرِيفَ، وَهَذَا مِنْ بَابِ الْقَسَمِ بِهَذِهِ الصَّيْغَةِ.

❖ قَوْلُهُ: «لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ فَعَلَتْ ذَلِكَ لَقَطَعْتُ يَدَهَا» وَفَاطِمَةُ أَفْضَلُ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ نِسَاءً، وَهَذَا كَانَتْ سَيِّدَةَ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ^(٢) هِيَ، وَهِيَ أَشْرَفُ بِلَا شَكٍّ مِنَ الْمَخْزُومِيَّةِ الَّتِي أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَطْعِ يَدِهَا.

وَقِصَّةُ هَذِهِ الْمَخْزُومِيَّةِ: أَنَّهَا كَانَتْ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ، وَمَعْنَى تَسْتَعِيرُ أَيُّ: تَأْخُذُهُ عَارِيَةً فَتَقُولُ مَثَلًا: أَعْرَظِي الْقَدْرَ، أَعْرَظِي الْإِنَاءَ، ثُمَّ تَجْعَلُهُ وَتَقُولُ: مَا أَعْرَظَنِي شَيْئًا، وَالَّذِي يُعِيرُهَا يُحَسِّنُ الظَّنَّ بِهَا وَلَا يُشْهَدُ عَلَيْهَا فِتْنَكِرٌ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُقَطَّعَ يَدُهَا، فَأَهَمَّ قَرِيبًا ذَلِكَ، وَاهْتَمُّوا لَهُ؛ أَنْ تُقَطَّعَ يَدُ امْرَأَةٍ مَخْزُومِيَّةٍ مِنْ أَعْزَ قَبَائِلِ الْعَرَبِ، فَقَالُوا: مَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا الرِّسُولَ ﷺ فَهَابَ النَّاسُ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالُوا: أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ حِبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَابْنُ حَبِّهِ؛ يَعْنِي: مَحْبُوبُهُ، وَابْنُ مَحْبُوبِهِ.

فَتَقَدَّمَ أَسَامَةُ لِلشَّفَاعَةِ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ» قَالَ ذَلِكَ تَوْبِيخًا وَإِنْكَارًا، مَعَ أَنَّهُ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيْهِ، لَكِنَّ الرِّسُولَ ﷺ لَا يَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمًا.

ثُمَّ قَامَ فَاحْتَضَبَ، فَحَمِدَ اللَّهَ، وَأَتْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكَوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الْوَضِيعُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، أَوْ قَالَ قَطَعُوهُ، وَابْنُ اللَّهِ، لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا»^(٣). اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَيْهِ، فَاطِمَةُ الَّتِي قَالَ عَنْهَا:

(١) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٦٨٨) (٨).

(٢) رَوَى الْبُخَارِيُّ (٣٦٢٣، ٣٦٢٤) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِفَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَمَا تَرْضَيْنَ أَنْ تَكُونِي

سَيِّدَةَ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ - أَوْ نِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ».

(٣) سَيِّئَاتِي تَحْرِيجُهُ قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

«هي بضعةٌ مِنِّي يُرِيبُهَا مَا رَأَيْتَنِي»^(١). لكنَّ الحقَّ لا بُدَّ مِنْهُ.

والآن نحنُ قد وَقَعْنَا فِي الْهَلَاكِ فِي هَذَا الْوَقْتِ؛ فَالشَّرِيفُ يُقَامُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِقَامَةِ الْحَدِّ أَلْفُ عُذْرٍ، حَتَّى لَا يُقَامَ عَلَيْهِ الْقَطْعُ أَوْ الْحَدُّ، ثُمَّ إِذَا وَجَبَ أَقِيمَ لَهُ أَلْفُ مَانِعٍ يَمْنَعُ مِنْ تَنْفِيزِ الْحَدِّ، هَذَا إِذَا كَانَ شَرِيفًا، أَمَّا إِذَا كَانَ وَضِيعًا فَإِنَّهُ عَلَى الْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ يُقَالُ: أَجْلَدُوهُ لَا تَرْحَمُوهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَاوِي فَلَسًا. وَلِلذَلِكَ هَلَكْنَا الْآنَ، وَضَاعَتِ الْأَمَانَةُ، وَهَفَّتِ الدِّمَمُ، وَتَجَرَّأَ الْفَاسِقُ، وَصَارَ الشَّرِيفُ فِي مَأْمَنٍ مِنْ أَنْ يُعَاقَبَ، فَصَارَ الشُّرَفَاءُ كَثِيرٌ مِنْهُمْ هُمُ الَّذِينَ يَقْدُمُونَ عَلَى سَفَاسِفِ الْأُمُورِ، نَسْأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ، وَلِلذَلِكَ لَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يُنَكِّرُوا عَلَى غَيْرِهِمْ. مِثْلُ هَذِهِ السَّفَاسِفِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ بِطَبِيعَتِهِ يَقُولُ: كَيْفَ أَنْكِرُ عَلَى أَحَدٍ مَا أَفْعَلُهُ أَنَا. وَهَذَا حَقِيقَةٌ وَرَبُّهَا إِذَا كَانَ يَفْعَلُهُ يَكُونُ قَدْ اسْتَمَرَّاهُ، وَهَانَ عَلَيْهِ، فَيَرَى أَنْ فَعَلَهُ مِنَ الْغَيْرِ هَيْنٌ فَلَا يَهْتَمُّ.

وَقَدْ أَنْكَرَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْأَخَذَ بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ؛ وَذَلِكَ لِمُخَالَفَةِ جَحْدِ الْعَارِيَةِ تَعْرِيفِ السَّرِقَةِ وَقَالُوا: إِنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ مُحَذُوفٍ: كَانَتْ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ، فَسَرَقَتْ، فَأَمَرَ بِقَطْعِ يَدِهَا. وَلَكِنَّ هَذَا قَوْلٌ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ كَيْفَ يُحْذَفُ مِنَ الْحَدِيثِ مَا لَهُ تَأْثِيرٌ فِي الْحُكْمِ؟ وَقَدْ أَجْمَعَ عُلَمَاءُ الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ اخْتِصَارُ الْحَدِيثِ إِلَّا لِعَالِمٍ بِمَعْنَاهُ بِشَرِطٍ أَلَّا يُخِلَّ مَا حَدَّثَ بِهِ حَدَّثٌ^(٢)، وَهَذَا إِذَا حُذِفَتْ «فَسَرَقَتْ» حُذِفَ شَيْءٌ لَهُ تَأْثِيرٌ بِالْغِ فِي الْحُكْمِ.

وَالصَّوَابُ: أَنْ نَقُولَ بِالْقَطْعِ فِي جَحْدِ الْعَارِيَةِ؛ سَوَاءٌ وَافَقَتْ تَعْرِيفَ السَّرِقَةِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ، أَوْ خَرَجَتْ مِنْهُ بِاسْتِثْنَاءٍ مِنْ نَصِّ الشَّارِعِ.

عَلَى أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ: إِنَّ مَنْ جَحَدَ الْعَارِيَةَ فَهُوَ سَارِقٌ سَرِقَةً خَفِيَّةً، وَلَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ إِذْ أَنَّ السَّارِقَ يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ بِإِعْلَاقِ الْأَبْوَابِ، وَإِحْكَامِ الْحُرُوزِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، لَكِنَّ الْمُسْتَعِيرَ الَّذِي جَاءَ مُحْتَاجًا إِلَيْكَ، فَأَحْسَنْتَ إِلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ أَبَدًا، وَلَا سِيَّما لِذَوِي النُّفُوسِ الشَّرِيفَةِ الَّذِينَ يُحِبُّونَ الْخَيْرَ لِلْغَيْرِ، فَإِذَا جَاءَ يَسْتَعِيرُ مِنْكَ، ثُمَّ أَعْطَيْتَهُ، فَيَكُونُ جِزَاءَ الْإِحْسَانِ عِنْدَهُ أَنْ يَجْحَدَ هَذِهِ الْعَارِيَةَ.

ثُمَّ إِنَّ فِي هَذَا قِطْعًا لِلْإِحْسَانِ مِنَ الْمُعِيرِ، فَيَقُومُ النَّاسُ بِمَنْعِ الْعَارِيَةِ؛ لِأَنَّ عَوَارِيَهُمْ

(١) رواه البخاري (٥٢٣٠)، ومسلم (٢٤٤٩) (٩٣).

(٢) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص ١٠٥).

تُجَحَدُ وَتُضَيِّعُ عَلَيْهِمْ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْقَوْلَ الرَّاجِحَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّهُ لَا حَذْفَ فِي الْحَدِيثِ، وَأَنَّ جَحْدَ الْعَارِيَةِ نَوْعٌ مِنَ السَّرْقَةِ، بَلْ هُوَ أَعْظَمُ مِنَ السَّرْقَةِ، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّرَ مِنْهُ بِخِلَافِ السَّرْقَةِ.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢- بَابُ كَرَاهِيَةِ الشَّفَاعَةِ فِي الْحَدِّ إِذَا رُفِعَ إِلَى السُّلْطَانِ.

٦٧٨٨- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّتَهُمُ الْمَرْأَةُ الْمَخْزُومِيَّةُ الَّتِي سَرَقَتْ فَقَالُوا: مَنْ يَكْلُمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أَسَامَةُ حِبِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَكَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ». ثُمَّ قَامَ فَخَطَبَ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا ضَلَّ مَنْ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ الضَّعِيفُ فِيهِمْ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَإِنَّمَا اللَّهُ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعَ مُحَمَّدٌ يَدَهَا».

فَقَوْلُهُ: «بَابُ كَرَاهِيَةِ الشَّفَاعَةِ فِي الْحَدِّ» الْكَرَاهِيَةُ هُنَا بِمَعْنَى التَّحْرِيمِ، أَيْ: كَرَاهَةُ التَّحْرِيمِ، وَالْكَرَاهَةُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ وَأَقْوَالِ السَّلَفِ تَعْنِي كَرَاهَةَ التَّحْرِيمِ، بِخِلَافِ الْكَرَاهَةِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ فَهِيَ كَرَاهَةُ تَنْزِيهِهِ وَهَذَا اصْطِلَاحٌ حَادِثٌ؛ أَنْ يَكُونَ الْمَكْرُوهَ يَعْنِي الْمَكْرُوهَ عَلَى سَبِيلِ التَّنْزِيهِ.

انْظُرْ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ﴾ [الأنعام: ٢٣]. إِلَى آخِرِهِ وَفِيهَا: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمَّا لَكُمْ﴾ [الأنعام: ٢٣١]. قَالَ: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الأنعام: ٢٨]. يَعْنِي: كَرَاهَةُ تَحْرِيمِ، بَلْ بَعْضُهَا مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ.

أَمَّا الشَّفَاعَةُ فَقَالَ الْعُلَمَاءُ فِيهَا: هِيَ التَّوَسُّطُ لِلْغَيْرِ فِي جَلْبِ مَنْفَعَةٍ، أَوْ دَفْعِ مَضَرَّةٍ. فَشَفَاعَةُ النَّبِيِّ ﷺ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ أَنْ يَدْخُلُوهَا ^(١)، شَفَاعَةُ فِي جَلْبِ مَنْفَعَةٍ. وَشَفَاعَتُهُ أَنْ يُقْضَىٰ بَيْنَهُمْ ^(٢)، وَفِي أَهْلِ النَّارِ أَنْ يَخْرَجَ مِنْهَا مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ الْخُلُودَ ^(٣)، شَفَاعَةُ فِي دَفْعِ مَضَرَّةٍ.

فَقَوْلُهُ: «إِذَا رُفِعَ إِلَى السُّلْطَانِ» مَفْهُومُهُ أَنَّهُ قَبْلَ رَفْعِهِ إِلَى السُّلْطَانِ فَلَا بَأْسَ بِالشَّفَاعَةِ، فَلَوْ رَأَيْتَ شَخْصًا مَسْرُوقًا مِنْهُ عَرَفَ السَّارِقَ، وَذَهَبَتْ إِلَى صَاحِبِ الْمَالِ، وَشَفَعَتْ، وَقُلْتَ:

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٩٦) (٣٣٠).

(٢) رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ (٤٧١٢)، وَمُسْلِمٌ (١٩٤) (٣٢٧).

(٣) رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ (٦٥٦٦).

لا تَرْفَعُهُ لِلسُّلْطَانِ، وَأَنَا أُعْطِيكَ مَالَكَ وَزِيَادَةً، فَاسْتُرْ عَلَى الرَّجُلِ؛ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِالشَّفَاعَةِ هُنَا؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَرْفَعْ لِلسُّلْطَانِ، أَمَّا إِذَا رُفِعَتْ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ الشَّفَاعَةُ فِيهَا. وَالظَّاهِرُ: أَنَّ السُّلْطَانَ هُوَ مَنْ يَحْكُمُ بِالْحَدِّ، لَا مَنْ يُحَقِّقُهُ وَلَا مَنْ يَنْفِذُهُ؛ لِأَنَّ الْمُنْفَذَ مُنْفَذٌ عَلَى مَا يَصِلُ إِلَيْهِ وَأَمَّا الْحَاكِمُ فَإِنَّهُ يَقُولُ: نَعَمْ ثَبَتَ عِنْدِي كَذَا وَكَذَا، فَأَمَرْتُ بِكَذَا. فَهَذَا هُوَ الَّذِي يُعْتَبَرُ سُلْطَانًا.

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٣ - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [التَّائِبَةُ: ٣٨].

وَفِي كَمْ يُقَطَّعُ، وَقَطَّعَ عَلَيَّ مِنَ الْكَفِّ^(١)

وَقَالَ قَتَادَةُ فِي امْرَأَةٍ سَرَقَتْ فَقَطَّعَتْ شِمَالَهَا: لَيْسَ إِلَّا ذَلِكَ^(٢).

٦٧٨٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ

عَائِشَةَ قَالَتِ النَّبِيُّ ﷺ: «تُقَطَّعُ الْيَدُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا»^(٣).

(١) علقه البخاري رحمه الله بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١٢ / ٩٦)، وقد وصله ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥ / ٥٢٢) قال: حدثنا وكيع، حدثنا غرة بن معبد أبو عبد الرحمن، قال: رأيت أبا خيرة مقطوعاً من المفصل، فقلت: من ففعل؟ فقال: الرجل الصالح علي، أما إنه لم يظلمني.

وقال سعيد بن منصور في «السنن» حدثنا هشيم، حدثنا عبيدة، قال: كان رجل منا في بني ضَبَّةَ، يقال له إسحاق فرأيته مقطوع اليد من الكف، فقلت له: من قطعك؟ قال: قطعني علي. «تغليق التغليق» (٥ / ٢٣٠).

(٢) علقه البخاري رحمه الله بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١٢ / ٩٦) وقد وصله الإمام أحمد في «تاريخه» قال: حدثنا محمد بن الحسن الواسطي، أخبرنا عوف، عن قتادة، نحوه.

وقال عبد الرزاق في «مصنفه» (١٠ / ١٩٠): أخبرنا معمر، عن قتادة، مثل قول الشعبي: لا يزداد على ذلك، قد أتم عليه الحد، وكان قد ساق عن الشعبي أنه سئل: سارق قُربَ لِيُقَطَّعَ فقدم شماله فقطعت، فقال: لا يزداد على ذلك. «التغليق» (٥ / ٢٣٠).

(٣) علقه البخاري رحمه الله بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١٢ / ٩٦) وقد وصله الإمام أحمد في «تاريخه» قال: حدثنا محمد بن الحسن الواسطي، أخبرنا عوف، عن قتادة، نحوه.

وقال عبد الرزاق في «مصنفه» (١٠ / ١٩٠): أخبرنا معمر، عن قتادة، مثل قول الشعبي: لا يزداد على ذلك، قد أتم عليه الحد، وكان قد ساق عن الشعبي أنه سئل: ما رُقَ قُربَ لِيُقَطَّعَ فقدم شماله فقطعت، فقال: لا يزداد على ذلك. «التغليق» (٥ / ٢٣٠).

(٢) ورواه مسلم (١٦٨٤) (١).

تَابَعَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ، وَمَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ ^(١).

٦٧٩٠- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ

بْنِ الزُّبَيْرِ، وَعَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ فِي رُبْعِ دِينَارٍ» ^(٢).

٦٧٩١- حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي

كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَتْهُ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدَّثَتْهُمْ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تُقَطَّعُ الْيَدُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ» ^(٣).

٦٧٩٢- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي

عَائِشَةُ أَنَّ يَدَ السَّارِقِ لَمْ تُقَطَّعْ عَلَيَّ عَهْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا فِي ثَمَنٍ مِجَنٍّ حَجَفَةٍ، أَوْ تُرْسٍ ^(٤).

حَدَّثَنَا عُثْمَانُ، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ... مِثْلَهُ ^(٥).

٦٧٩٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ

عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمْ تَكُنْ تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ فِي أَدْنَى مِنْ حَجَفَةٍ أَوْ تُرْسٍ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ذُو ثَمَنٍ ^(٦).

رَوَاهُ وَكِيعٌ وَابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ مُرْسَلًا ^(٧).

(١) قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «تغليق التعليق» (٥/ ٢٣١، ٢٣٢): أما حديث عبد الرحمن، وهو ابن خالد بن

مسافر، فقال الذهلي في الزهريات حدثنا عبد الله بن الصالح، ثنا الليث بن سعد، ثنا عبد الرحمن به.

وأما حديث بن أخي الزهري، فقال الذهلي أيضًا في الزهريات: ثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد، ثنا محمد بن

عبد الله بن مسلم، هو ابن أخي الزهري، به.

قال أبو عوانة في «مصنفه» (٤/ ١١٢): ثنا ابن الجنيدي، ثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد، ثنا ابن أخي شهاب،

عن عمه أخبرني عمرة، أن عائشة أخبرتها «أن النبي ﷺ كان يقطع السارق في ربع دينار فصاعدًا» وأما

حديث معمر، فقال الإمام أحمد في «مسنده» (٦/ ١٦٣): ثنا عبد الرزاق، ثنا معمر، عن الزهري، به.

وقال أبو عوانة في «مسنده»: ثنا ابن المنادي، ثنا عبد الوهاب بن عطاء، ثنا سعيد بن أبي عروبة، عن معمر،

بإسناده، مثله.

(٢) ورواه مسلم (١٦٨٤) (١).

(٣) ورواه مسلم (١٦٨٤).

(٤) ورواه مسلم (١٦٨٥) (٥).

(٥) ورواه مسلم (١٦٨٥) (٥).

(٦) ورواه مسلم (١٦٨٥) (٥).

(٧) قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «تغليق التعليق» (٥/ ٢٣٢): قال البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٥٥): أنا أبو عبد الله

الحافظ، ثنا علي بن عيسى، ثنا إبراهيم بن أبي طالب، ثنا يوسف بن موسى، ثنا جرير، ووكيع، وابن إدريس،

٦٧٩٤- حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ: أَخْبَرَنَا عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمْ تُقَطَّعْ يَدُ سَارِقٍ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فِي أُذُنِي مِنْ ثَمَنِ الْمِجَنِّ تُرْسٍ أَوْ جَحْفَةٍ، وَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ذَا ثَمَنِ ^(١).

٦٧٩٥- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ فِي مِجَنٍّ ثَمَنَهُ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمَ ^(١).

[الحديث: ٦٧٩٥ أطرافه في: ٦٧٩٦، ٦٧٩٧، ٦٧٩٨]

تَابِعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ: قِيمَتُهُ ^(٢).

٦٧٩٦- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَطَعَ النَّبِيُّ ﷺ فِي مِجَنٍّ ثَمَنَهُ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمَ ^(٤).

٦٧٩٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَطَعَ النَّبِيُّ ﷺ فِي مِجَنٍّ ثَمَنَهُ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمَ ^(٥).

٦٧٩٨- حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنَا أَبُو صَمْرَةَ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَطَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَ سَارِقٍ فِي مِجَنٍّ ثَمَنَهُ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمَ ^(١). تَابِعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ: قِيمَتُهُ.

عن هشام، عن أبيه، «أن يد السارق لم تقطع في عهد رسول الله ﷺ، في أدنى من ثمن جحفة أو ترس، وكل واحد منهما ذو ثمن، وإن يد السارق لم تقطع في عهد رسول الله ﷺ، في الشيء التافه». ورواه أبو بكر بن أبي شيبة في «مصنفه» (٤٧٦ / ٥) عن وكيع.

(١) ورواه مسلم (١٦٨٥) (٥).

(٢) ورواه مسلم (١٦٨٦) (٦).

(٢) قال الحافظ رحمته الله في «تغليق التعليق» (٢٣٣ / ٥): أما حديث محمد بن إسحاق، رواه الإسماعيلي في مستخرجه فقال: ثنا الحسن، ثنا حبان، أنا عبد الله هو ابن المبارك، عن مالك وعبيد الله بن عمرو، ومحمد بن إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ أنه قطع في مِجَنٍّ ثَمَنَهُ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمَ.

وأما حديث الليث، رواه مسلم (١٦٨٦) عن قتيبة ومحمد بن رمح.

(٤) ورواه مسلم (١٦٨٦) (٦).

(٥) ورواه مسلم (١٦٨٦).

(٦) ورواه مسلم (١٦٨٦) (٦).

٦٧٩٩- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ، وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ»^(١).

يقول المؤلف: «باب قول الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾» أَيْدِيَهُمَا: جمع، وإنما جُمِعَتْ لإضافتها إلى ما يفيد التعدد، وإلا فالمراد يداها، وهنا بدأ بالسارق، وفي باب الزَّنا بدأ بالزَّانية؛ لأنَّ الغالب أنَّ الاعتداء على الأموال من الرجال، وأنَّ انتهاك الأعراض يكون من النساء؛ حيث تكثر البغايا، فقال تعالى في سورة النور: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ [النور: ٢٠]. وهنا قال: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا﴾ [النور: ٣٨]. فبدأ بالرجال.

وهنا ذكر أهل النحو أنَّ «السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما» ليست من باب الاشتغال، وأنَّ المعنى مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة، وأنَّ الجملة الثانية منفصلة عما قبلها.

❖ وقوله: ﴿أَيْدِيَهُمَا﴾ لم يبيِّن في هذه القراءة ما المراد باليد، ولكنَّ فيها قراءة أخرى غير سبعية «فاقطعوا أيماهما»^(٢)، فالذي يُقَطَّع هي اليمنى، ولكن من أين يُقَطَّع؟

قال: «وقطع عليَّ من الكفِّ» أي: مفصل الكفِّ من الذراع؛ لأنَّ اليدَ عند الإطلاق لا تشمل ما زاد على الكفِّ، ولهذا لما قال الله تعالى في آية التيمم: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ لم يكن المسح في التيمم إلا في الكفِّ فقط، ولما أراد الله تعالى ما زاد عليه في الوضوء قال: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ إذا فاليد عند الإطلاق لا تتجاوز الكفِّ.

وخُصِّتْ باليمنى؛ لأنَّ اليمنى غالباً هي آلة الأخذ والإعطاء إلا من كان أعسر، فالأعسر يأخذ ويُعطي باليسرى.

ثم ذكر المؤلف رحمه الله أثر قتادة: أنَّ امرأة سَرَقَتْ فَقُطِعَتْ شِئْهَا؛ أي: خطأ، فقال: ليس إلا ذلك.

❖ وقوله: «ليس إلا ذلك» يعني: لا تُقَطَّعُ اليمنى مرَّةً أخرى؛ لأنَّ ذلك إجحافٌ فيها، فلو فرضنا أنَّ القاطع أخطأ فقطَعَ اليسرى؛ فإنَّ اليمنى لا تُقَطَّعُ، ويقال: هكذا أراد الله ﷻ.

(١) ورواه مسلم (١٦٨٧) (٧).

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (٦/ ٢٢٨).

وقال ابن كثير في «تفسيره» (٢/ ٥٦): وهذه قراءة شاذة وإن كان الحكم عند جميع العلماء موافقاً لها. اهـ

ثم ذكر في كم يُقَطَّعُ، فذكر أَنَّهُ يُقَطَّعُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ، وَالْدِينَارُ مِثْقَالٌ مِنَ الذَّهَبِ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ نَصَابُ السَّرْقَةِ الَّذِي يُقَطَّعُ بِهِ رُبْعُ مِثْقَالٍ.

وذكرَ أَيْضًا أَنَّهُ يُقَطَّعُ فِي الْمِجَنِّ^(١) وَذَكَرَ أَنَّهُ ﷺ قَطَعَ فِي مِجَنٍّ ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ، وَفِي لَفْظِهِ: قِيمَتُهُ، وَالْمَعْتَبَرُ هُوَ الْقِيَمَةُ دُونَ الثَّمَنِ وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْقِيَمَةِ وَالثَّمَنِ، أَنَّ الثَّمَنَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْعَقْدُ، وَأَنَّ الْقِيَمَةَ مَا تَعَارَفَهُ النَّاسُ، فَالثَّمَنُ مِنَ الْمُتَعَاقِدِينَ، وَالْقِيَمَةُ تَتَّبِعُ رَغْبَةَ النَّاسِ عُمُومًا، فَالثَّمَنُ رَغْبَةُ الْمُتَعَاقِدِينَ، وَالْقِيَمَةُ رَغْبَةُ عُمُومِ النَّاسِ فَقَدْ تَكُونُ قِيَمَةُ الشَّيْءِ فِي السُّوقِ عَشْرَةً، وَيَبِيعُهُ عَلَى صَاحِبِهِ بِخَمْسَةٍ، فَأَيُّهُمَا الثَّمَنُ؟ الثَّمَنُ الْخَمْسَةُ، وَالْقِيَمَةُ الْعَشْرَةُ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: أَيُّ الرُّوَايَتَيْنِ تُقَدِّمُ؟

نَقُولُ: لَيْسَ بَيْنَهُمَا تَعَارُضٌ؛ لِأَنَّ الثَّمَنَ كَانَ ثَمَنًا لِلتَّرْسِ؛ فَالثَّمَنُ كَانَ مُطَابِقًا لِلْقِيَمَةِ؛ فَمَنْ، قَالَ: ثَمَنٌ فَبَاعْتَابِرَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْعَقْدُ، وَمَنْ قَالَ: قِيَمَةٌ فَبَاعْتَابِرَ قِيمَتِهِ عِنْدَ عَامَةِ النَّاسِ وَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَهُمَا.

ثُمَّ عَقَّبَ الْمُؤَلِّفُ هَذَا الْبَابَ أَوْ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ بِحَدِيثٍ: «لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ؛ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتَقَطَّعُ يَدُهُ» وَقَدْ ذَكَرْنَا تَخْرِيجَ هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ السَّرْقَةَ يُقَطَّعُ بِهَا فِي كُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ، وَلَكِنَّ هَذَا ضَعِيفٌ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ هَذَا مِنْ بَابِ سَدِّ الدَّرَائِعِ؛ أَيُّ: أَنَّ السَّارِقَ يَسْرِقُ بَيْضَةً وَحَبْلًا ثُمَّ يَتَدَرَّجُ حَتَّى يَسْرِقَ مَا يُقَطَّعُ بِهِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْمُرَادَ بِالْبَيْضَةِ بَيْضَةُ السَّلَاحِ الَّتِي تُوَضَّعُ عَلَى الرَّأْسِ، وَهِيَ تُسَاوِي ثَلَاثَةَ دَرَاهِمَ، أَوْ أَكْثَرَ، وَالْحَبْلُ حَبْلُ السَّفِينَةِ الَّتِي تُرْبَطُ بِهِ وَهُوَ غَالِي الثَّمَنِ، وَهَذَا التَّأْوِيلُ الْأَخِيرُ وَالَّذِي قَبْلَهُ مُتَعَيْنَانِ؛ لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ السَّابِقَةَ صَرِيحَةٌ فِي أَنَّهُ لَا قَطْعَ فِي أَقَلِّ مِنْ رُبْعِ دِينَارٍ. فَإِنْ اخْتَلَفَ رُبْعُ الدِّينَارِ عَنْ ثَلَاثَةِ دَرَاهِمَ، وَصَارَ رُبْعُ الدِّينَارِ يَسَاوِي عَشْرَةَ دَرَاهِمَ، فَمَا الَّذِي تُقَدِّمُ؟

(١) الْمِجَنُّ: هُوَ التَّرْسُ وَالتَّرْسَةُ، وَالْمِجَمُ زَائِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْجَنَّةِ: الشُّرَّةُ. «النهاية» لابن الأثير (م ج ن).

نقول: ربع الدينار هو الأضل فلو قُدِّرَ أَنَّ رُبْعَ الدينارِ يساوي عَشْرَةَ دراهمَ، فالعِبرةُ برِيعِ الدينارِ، أو كان بالعكسِ وصارَ رُبْعُ الدينارِ لا يساوي ثلاثة دراهمَ، فالعِبرةُ برِيعِ الدينارِ. ولو قال قائلٌ: لماذا لا نَتَّبِعُ الأحوطَ ونقول: إنْ نقصت قيمةَ الذهبِ اعتبرنا الدرهمَ، والعكس بالعكس؟

نقول: لو قيل بهذا لكانَ له وَجْهٌ، لكنَّ القولَ الرَّاجِحَ هو أَنَّ الأضلَّ هو الذهبُ، وأنَّ المَجَنَّ صادَفَ أَنَّ قيمته ثلاثة دراهمَ، وأنَّ هذه الدراهمَ تساوي رُبْعَ دينارٍ. وننتقلُ إلى القطع، فإنَّ قالَ قائلٌ:

هل يُمكنُ إذا قَطَعْنَا يَدَ السَّارِقِ أَنْ نُعيدَها مرَّةً ثانية؟

نقول: لا، لا يجوزُ؛ لأنَّ قَصْدَ الشَّارِعِ مِنْ هذا إِتْلَافُها.

لكن هل نُبْنِجُها عندَ قَطْعِها حتى لا يُحسُّ بالألم؟

نقول: نَعَمْ؛ لأنَّ إِتْلَافَها يحصلُ بدونِ ألمٍ، ولكنَّ لو كانَ هذا قِصاصًا فإنه لا يُبْنِجُ؛ من أجلِ أنْ ينالَه من الألمِ مثلُ ما نالَ المَجْنِيَّ عليه.

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٤ - باب تَوْبَةِ السَّارِقِ.

٦٨٠٠ - حدثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَطَعَ يَدَ امْرَأَةٍ، قَالَتْ عَائِشَةُ: وَكَانَتْ تَأْتِي بَعْدَ ذَلِكَ فَأَرْفَعُ حَاجَتَهَا إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ فَتَابَتْ وَحَسَنْتُ تَوْبَتُهَا^(١).

٦٨٠١ - حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُعْفِيُّ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي رَهْطٍ فَقَالَ: «أَبَايِعُكُمْ عَلَيَّ أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا بِيَهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلَا تَعْصُونِي فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَيَّ

(١) وينحوه رواه مسلم (١٦٨٨) (٩).

اللَّهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَأَخَذَ بِهِ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَطَهُورٌ، وَمَنْ سَتَرَهُ اللَّهُ فَذَلِكَ إِلَيَّ اللَّهُ إِنْ شَاءَ عَذْبُهُ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَهُ لَهُ^(١).

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: إِذَا تَابَ السَّارِقُ بَعْدَ مَا قُطِعَ يَدُهُ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ، وَكُلُّ عُذُودٍ كَذَلِكَ، إِذَا تَابَ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ.

هذا حديثٌ معناه لا يختلفُ عما سَبَقَ، إلا قوله: «ولا تَعْصُونِي فِي مَعْرُوفٍ» فَقَوْلُهُ: «فِي مَعْرُوفٍ» لَيْسَ لَهَا مَفْهُومٌ بَلْ هُوَ لِبَيَانِ الْوَاقِعِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يَأْمُرُ إِلَّا بِمَعْرُوفٍ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٥ - باب الْمُحَارِبِينَ مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ وَالرَّدَّةِ.

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (النَّحْلُ: ٩٣).

وقوله: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ جزاء: مبتدأ ﴿أَنْ يُقَتَّلُوا﴾ (النَّحْلُ: ٩٣). أَنْ وما دخل عليها في تأويل مصدر خبر المبتدأ.

وفي الآية الكريمة أربعة جزاءات، ﴿أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ (النَّحْلُ: ٩٣). و«أَوْ» هنا: اختلف أهل العلم فيها هل هي للتنويع، أو للتخيير^(٢)؟ والفرق بينهما أننا إذا قلنا: إنها للتنويع صارت هذه جزاءات متنوعة بحسب الجرائم، ولا خيار للإمام فيها، وإذا جعلناها للتخيير وهو الرجوع صارت راجعة إلى اختيار الإمام، وإذا كانت راجعة إلى اختياره، فالاختيار الموكول للمكلف ينقسم إلى قسمين: اختيار تشبه؛ بمعنى: أَنَّ الأمر موكول إلى ما يشتهي الإنسان.

واختيار مصلحة؛ بمعنى: أَنَّهُ يجبُ على الإنسان أَنْ يتَّبَعَ ما فِيهِ المصلحةُ في اختيار

(١) ورواه مسلم (١٧٠٩) (٤١).

(٢) انظر: «المحلى» (١٠ / ٥٢١)، و«شرح العمدة» (٣ / ٣١٨).

المصلحة هو: إِنْ كَانَ الْإِنْسَانُ يَتَصَرَّفُ لغيره فتخيرُه تخييرٌ مصلحة، وَإِنْ كَانَ يَتَصَرَّفُ لِنَفْسِهِ فتخيرُه تخييرٌ تشه.

فإذا قلنا للمشتري: أَنْتَ بِالْخِيَارِ؛ إِمَّا أَنْ تُنْفِذَ الْبَيْعَ، أَوْ تَفْسَخَ الْبَيْعَ مَا دُمْتَ فِي الْمَجْلِسِ، فَالْخِيَارُ هُنَا تَشَه؛ لِأَنَّهُ يَتَصَرَّفُ لِنَفْسِهِ.

وإذا قلنا لوليِّ الْيَتِيمِ: أَنْتَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ بَيْعِ مَالِهِ حَاضِرًا أَوْ مُؤَجَّلًا، فَالْخِيَارُ لِلْمُضْلَحَةِ.

وإذا قلنا: إِنْ «أَوْ» فِي الْآيَةِ هُنَا لِلتَّخْيِيرِ، فَهَلْ هَذَا التَّخْيِيرُ تَخْيِيرٌ تَشَه أَوْ تَخْيِيرٌ مَصْلَحَةٍ؟

نقول: بَلْ تَخْيِيرٌ مَصْلَحَةٍ؛ لِأَنَّهُ يَتَصَرَّفُ لغيره، فَهُوَ يَتَصَرَّفُ لِصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ.

إِذَا كَانَ الْإِمَامُ عَدْلًا أَمِينًا بَصِيرًا خَبِيرًا فَإِنَّهُ سَوْفَ يَنْزِلُ هَذِهِ الْعُقُوبَاتِ عَلَى الْجَرَائِمِ عَلَى مُقْتَضَى الْجَرَائِمِ، فَالْجَرِيمَةُ الْكُبْرَى جَزَاؤُهَا الْقَتْلُ، وَإِذَا كَانَتْ أَكْبَرَ فَالْقَتْلُ مَعَ الصَّلْبِ؛ لِأَنَّ الصَّلْبَ لَا يَنْفَرِدُ، وَإِلَّا قُلْنَا: إِنْ هُنَاكَ صَلْبًا وَحْدَهُ، لَكِنَّ الصَّلْبَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الْقَتْلِ، وَعَلَى هَذَا فَإِمَّا أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى الْقَتْلِ وَحْدَهُ فَيُقْتَلُ الْمَجْرُمُ وَيُدْفَنُ، أَوْ يُقْتَلُ وَيُصَلَّبُ، عَلَى حَسَبِ قُوَّةِ الْجَرِيمَةِ وَعِظْمِهَا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ، فَتُقَطَّعَ الْيَدُ الْيُمْنَى وَالرَّجْلُ الْيُسْرَى، وَيَكُونُ قَطْعُ الْيَدِ مِنَ الْكَفِّ مِنَ الْمَفْصِلِ بَيْنَ الذَّرَاعِ وَالْكَفِّ، لَا بَيْنَ الذَّرَاعِ وَالْعَضْدِ؛ لِأَنَّ الْمَشْهُورَ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَةِ أَنَّ الْيَدَ إِذَا أُطْلِقَتْ فَهِيَ الْكَفُّ فَقَطْ.

وَالرَّجْلُ تُقَطَّعُ مِنَ مَفْصِلِ الْعَقَبِ؛ أَي: بَيْنَ الْعَقَبِ وَبَيْنَ الْقَدَمِ، وَيَبْقَى الْعَقَبُ لَا يُقَطَّعُ؛ لِأَنَّ قَطْعَ الْعَقَبِ يَضُرُّهُ عِنْدَ الْمَشْيِ؛ لِأَنَّ بَقْطَعَهُ تَقْصُرُ الرَّجْلُ عَنِ الْآخَرَى.

﴿أَوْ يُنْفَوْنَ مِنَ الْأَرْضِ﴾ قَوْلُهُ: ﴿يُنْفَوْنَ مِنَ الْأَرْضِ﴾ «ال» هُنَا هَلْ هِيَ لِلْعَهْدِ أَوْ لِلْجَنْسِ؟

الظَّاهِرُ: أَنَّهَا لِلْعَهْدِ؛ أَي: مِنْ أَرْضِهِمْ الَّتِي حَصَلَ فِيهَا الْإِفْسَادُ.

وَإِنْ قُلْنَا: لِلْجَنْسِ صَارَ الْمُرَادُ بِالنَّفْيِ حِسْمُهُمْ؛ أَي: أَنْ يُحْبَسُوا؛ لِأَنَّ الْمَحْبُوسَ كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي الْأَرْضِ. وَلِهَذَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلِ الْمُرَادُ بِالنَّفْيِ مِنَ الْأَرْضِ أَنْ يُطْرَدُوا عَنِ الْأَرْضِ الَّتِي سَعَوْا فِيهَا بِالْفَسَادِ؟ أَوْ أَنْ يُحْبَسُوا؟^(١)

فذهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالنَّفْيِ مِنَ الْأَرْضِ الْحَبْسُ، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّ

(١) انظر: «المغني» (١٢/ ٤٨٢، ٤٨٣)، و«المبدع» (٩/ ١٥١)، و«المبسوط» للسرخسي (٩/ ٤٥)، و«بدائع

الصنائع» (٧/ ٩٥)، و«المحل» (١١/ ١٨١).

المراد بالنفي من الأرض إبعادهم عن الأرض التي سَعَوْا فيها بالفساد.

ولو قال قائل: إنه ينبغي أو بل يجب أن ينظر إلى المصلحة؛ فإذا كان نفيهم من أرضهم يؤدي إلى شيء أكبر وتوسع رفعة فسادهم فهنا نُغَلِّبُ جانبَ الحَسَنِ ونقول: «ال» للجنس، وإذا كان الأمر بالعكس وأنا إذا طردناهم عن أرضهم ربما يستقيمون أو تكون الإمارة التي في الأرض التي طردناهم إليها أقوى، والسُّلطانُ أشدَّ حَزَمًا. فهنا يُفْضَلُ أَنَّ المراد بالنفي من الأرض إبعادهم عن الأرض التي سَعَوْا فيها فسادًا؛ لأنَّ كَوْنَ البَشَرِ يَنْقَى طَلِيقًا أَحْسَنَ بكثير مما إذا حُبِسَ.

على كُلِّ حالٍ هذا معنى الآية الكريمة، فالعلماء اختلفوا في معناها أولاً وفي إجزاء الجريمة ثانياً.

قال الحافظ رحمه الله:

يقوله: «كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة». كذا هذه الترجمة بُنِيَتْ للجميع هنا، وفي كونها في هذا الموضع إشكالاً، وأظنُّها مما انقلب على الذين نسخوا كتاب البخاري من المَسُوَدَّة، والذي يظهر لي أنَّ محلَّها بينَ كتابِ الدياتِ وبينَ استتابة المرتدين، وذلك أنها تخللت بين أبواب الحدود، فإنَّ المصنَّفَ ترجمَ كتابَ الحدودِ وصدَّره بحديث: «لا يَزْنِي الزَّانِي وهو مؤمن» وفيه ذُكِرَ السَّرَقَةُ وشُرْبُ الخمرِ، ثُمَّ بدأ بما يتعلَّقُ بحَدِّ الخمرِ في أبوابٍ، ثم بالسَّرَقَةِ كذلك. فالذي يليقُ أن يثُلَّثَ بأبوابِ الزَّنا على وَفْقِ ما جاء في الحديث الذي صدَّر به، ثم بعد ذلك إمَّا أن يقدِّمَ كتابَ المحاربينَ وإمَّا أن يؤخِّره، والأوَّلَى أن يؤخِّره ليعقبه بابُ استتابة المرتدين؛ فإنَّه يليقُ أن يكونَ من جُمْلَةِ أبوابِهِ، ولم أرَ مَنْ تَبَّه على ذلك إلا الكَرَمَانِي؛ فإنَّه تعرَّضَ لشيءٍ من ذلك في بابِ إثْمِ الزَّنا، ولم يَسْتَوْفِهِ كما سَأَبَّه عليه.

ووقع في رواية النَّسَفِيِّ زيادةٌ قد يرتفعُ بها الإشكالُ؛ وذلك أنَّه قال بعدَ قوله من أهل الكفر والردة فزاد: ومن يَجِبُ عليه الحَدُّ في الزَّنا، فإنَّ كانَ مُحْفُوظًا فكانَ صَمَّ حَدِّ الزَّنا إلى المحاربينَ لإفضائه إلى القتلِ في بعضِ صُورِهِ بخلافِ الشُّربِ والسَّرَقَةِ، وعلى هذا فالأوَّلَى أن يُبدَلَ لفظُ كتابِ بَيابٍ، وتكونَ الأبوابُ كُلُّها داخلَةً في كتابِ الحدودِ^(١) اهـ.

الْأَحْسَنُ أَنْ تَظْلَلَ كِتَابُ كَمَا هِيَ؛ لِأَنَّهُ نَبَّهَ عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ تُجْعَلَ «بَابٌ» فَإِذْنِ النُّسخَةِ الْأَصْلِيَّةِ كِتَابٌ.

ثُمَّ قَالَ الْبَحَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٦٨٠٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو قِلَابَةَ الْحَزْمِيُّ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَدِمَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ نَفَرٌ مِنْ عُكْلٍ فَاسْلَمُوا فَاجْتَوَوْا الْمَدِينَةَ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَأْتُوا إِلَيْ الصَّدَقَةِ فَيَشْرَبُوا مِنْ آبَوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا فَفَعَلُوا فَصَحُّوا، فَارْتَدُّوا وَقَتَلُوا رُعَاتَهَا وَاسْتَأْفَوْا الْإِبِلَ، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ فَأَتَيْ بِهِمْ فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ، ثُمَّ لَمْ يَحْسِمَهُمْ حَتَّى مَاتُوا^(١).

١٦- بَابُ لَمْ يَحْسِمِ النَّبِيُّ ﷺ الْمُحَارِبِينَ مِنْ أَهْلِ الرَّدَّةِ حَتَّى هَلَكُوا.

٦٨٠٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ أَبُو يَغْلَى، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، حَدَّثَنِي الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَطَعَ الْعُرَيْنَيْنِ، وَلَمْ يَحْسِمَهُمْ حَتَّى مَاتُوا^(٢).

١٧- بَابُ لَمْ يُسَقِ الْمُرْتَدُّونَ الْمُحَارِبُونَ حَتَّى مَاتُوا^(٣).

٦٨٠٤- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ وَهْبٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَدِمَ رَهْطٌ مِنْ عُكْلٍ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ كَانُوا فِي الصَّفَةِ، فَاجْتَوَوْا الْمَدِينَةَ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَبْنِئْنَا رِسْلًا فَقَالَ: «مَا أَجِدُ لَكُمْ إِلَّا أَنْ تَلْحَقُوا بِإِبِلِ رَسُولِ اللَّهِ» فَاتَوَّاهَا فَشَرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا حَتَّى صَحُّوا وَسَمِنُوا، وَقَتَلُوا الرَّاغِيَّ وَاسْتَأْفَوْا الدَّوْدَ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ الصَّرِيخُ، فَبَعَثَ الطَّلَبَ فِي آثَارِهِمْ، فَمَا تَرَجَّلَ النَّهَارُ حَتَّى أُتِيَ بِهِمْ، فَأَمَرَ بِمَسَامِيرَ فَأَحْمِيَتْ فَكَحَلَهُمْ، وَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَمَا حَسَمَهُمْ ثُمَّ أُلْقُوا فِي الْحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ فَمَا سَقُوا حَتَّى مَاتُوا. قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: سَرَقُوا وَقَتَلُوا وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ.

(١) ورواه مسلم (١٦٧١) (٩).

(٢) ورواه مسلم (١٦٧١).

(٣) ورواه مسلم (١٦٧١).

١٨ - باب سَمَرِ النَّبِيِّ ﷺ أَعْيَنَ الْمُحَارِبِينَ.

٦٨٠٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَهْطًا مِنْ عُكْلٍ - أَوْ قَالَ: عُرَيْنَةَ وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا قَالَ: مِنْ عُكْلٍ - قَدِمُوا الْمَدِينَةَ، فَأَمَرَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِلِقَاحٍ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَخْرُجُوا فَيَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَالْبَانِهَا، فَشَرَبُوا حَتَّى إِذَا بَرْتُوا، قَتَلُوا الرَّاعِيَ وَاسْتَأْفَوْا النَّعَمَ فَلَبَّغَ النَّبِيُّ ﷺ غَدَوَةً فَبَعَثَ الطَّلَبَ فِي إِيْرِهِمْ، فَمَا ارْتَفَعَ النَّهَارُ حَتَّى جِيءَ بِهِمْ فَأَمَرَ بِهِمْ فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَرَ أَعْيَنَهُمْ فَأَلْقَوْا بِالْحَرَّةِ، يَسْتَسْقُونَ فَلَا يُسْقَوْنَ^(١). قَالَ أَبُو قَلَابَةَ: هَؤُلَاءِ قَوْمٌ سَرَقُوا وَقَتَلُوا وَكَفَرُوا بَعْدَ إِيْمَانِهِمْ، وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ.

هذا الحديث بجميع أسانيده وسياقاته فيه قصة العُرَيْنِينَ، وخلاصتها أن قوماً سبعة أو ثمانية أو ستة، قَدِمُوا الْمَدِينَةَ فَاجْتَوَوْهَا؛ يعني: نَزَلُوا فِي جَوْهَا، وَمَرَضُوا فِيهَا، وَكَانَ مِنَ الْمَعْرُوفِ أَنَّ أَبْوَالَ الْإِبِلِ تُفِيدُ مِنْ هَذَا الْمَرَضِ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ فَلَحَقُوا بِأَيْلِ الصَّدَقَةِ وَشَرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَالْبَانِهَا حَتَّى صَحَّوْا، فَلَمَّا صَحَّوْا بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا؛ فَقَتَلُوا الرَّاعِيَ بَعْدَ أَنْ مَثَلُوا بِهِ، وَسَمَرُوا عَيْنَيْهِ، - وَسَمَرُ الْعَيْنِ مَعْنَاهُ أَنْ تُحْمَى الْمَسَامِيرُ بِالنَّارِ حَتَّى تَكُونَ كَالْجَمْرِ، ثُمَّ تُكْحَلُ بِهَا الْعَيْنُ حَتَّى تَنْفُضَ^(٢) - ثُمَّ أَخَذُوا الْإِبِلَ وَذَهَبُوا، فَلَبَّغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَرْسَلَ فِي طَلِبِهِمْ، فَمَا ارْتَفَعَ النَّهَارُ حَتَّى جِيءَ بِهِمْ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ، وَسَمَرَ أَعْيَنَهُمْ وَأَلْقَاهُمْ فِي الْحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ؛ يعني: يَطْلُبُونَ الْمَاءَ. وَلَا يُسْقَوْنَ حَتَّى مَاتُوا.

فهؤلاء القوم كما قال أبو قلابَةَ: ارْتَدُّوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ، وَقَتَلُوا الرَّاعِيَ وَمَثَلُوا بِهِ، وَسَمَرُوا عَيْنَيْهِ كَمَا جَاءَ ذَلِكَ فِي رَوَايَةٍ أُخْرَى فِي غَيْرِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ^(٣) ففعلَ النَّبِيُّ بِهِمْ مَا فَعَلَ؛ لِأَنَّ هَذَا مُقْتَضَى الْحَزْمِ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِنْ عَاقِبَتُهُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [التكْوِيْن: ١٢٦]. وَقَدْ وَقَعَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ يَهُودِيًّا رَضَّ رَأْسَ جَارِيَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى أَوْصَاحِ لَهَا، فَأَدْرَكُوهَا وَهِيَ فِي الرَّمْتِ الْأَخِيرِ، وَدَلَّتْ عَلَى الْيَهُودِيِّ، فَجِيءَ بِهِ فَاعْتَرَفَ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُرَضَّ رَأْسُهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ^(٤).

(١) ورواه مسلم (١٦٧١).

(٢) انْفَضَّتْ الْعَيْنُ: إِذَا انْفَقَّتْ. «لسان العرب» (ف ض خ).

(٣) رواه مسلم (١٦٧١) (١٤)، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: إِنَّمَا سَمَلَ النَّبِيُّ ﷺ أَعْيَنَ أَوْلَئِكَ؟ لِأَنَّهُمْ سَمَلُوا أَعْيَنَ الرِّعَاءِ.

(٤) رواه البخاري (٦٨٧٧)، ومسلم (١٦٧٢) (١٥) والأوضح: نَزَعَ مِنَ الْحِطِّيِّ يُعْمَلُ مِنَ الْفِضَّةِ، سَمِّيَتْ بِهَا

وهكذا يجبُ على وَلِيِّ الأمرِ فيمن اعتدى أن يُنكَلَ به؛ لأنَّ الناسَ لو تُرِكُوا وعدوانهم اعتدوا مِنَ الصَّغِيرِ إِلَى الْكَبِيرِ، وَمِنَ الْكَبِيرِ إِلَى الْأَكْبَرِ، فَإِذَا رُدُّعُوا صَارَ نَكَالًا لَهُمْ وَلِغَيْرِهِمْ. وَإِلَّا فَقَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: كَيْفَ يَكُونُ مِنَ الرَّحْمَةِ أَنْ قَوْمًا يُلْقَوْنَ فِي الْحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ وَلَا يُسْقَوْنَ حَتَّى يَمُوتُوا؟

نقول: نعم؛ لأنَّهم فعلوا ذلك بالراعي، فبدلوا نعمة الله كُفْرًا فهم جديرون بهذه النِّقْمَةِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي وَقَعَتْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وبأمره. والمؤلفُ رَحِمَهُ اللهُ أَتَى بهذا الحديثِ وحده كأنه يريد أن يقول: إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله هم الذين ارتدوا بعد إسلامهم وليسوا قُطَاعَ الطَّرِيقِ.

ثُمَّ قَالَ الْبَحَّارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

١٩ - بَابُ فَضْلِ مَنْ تَرَكَ الْفَوَاحِشَ.

٦٨٠٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ حُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي ظِلِّهِ، يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: إِمَامٌ عَادِلٌ، وَشَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ فِي خَلَاءٍ فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسْجِدِ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ، وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالَ إِلَيْهَا نَفْسُهَا قَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا صَنَعَتْ يَمِينُهُ»^(١).

بقوله: «مَنْ تَرَكَ الْفَوَاحِشَ» ظاهرٌ مِنَ الْحَدِيثِ وَهُوَ قَوْلُهُ: «رَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالَ إِلَيْهَا نَفْسُهَا فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ».

فهؤلاء السبعة ليسوا أشخاصاً، بل هم أجناسٌ، فقد يتَّصِفُ بِالصِّفَةِ الْوَاحِدَةِ مَلَائِينَ النَّاسِ، فَالْمُرَادُ: سَبْعَةُ أَصْنَافٍ.

بقوله رَحِمَهُ اللهُ: «يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ»؛ فَهَمَّ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ هَذَا

ليأصها. «النهاية» لابن الأثير (وض ح).

(١) برواه مسلم (١٠٣١) (٩١).

الحديث فهما خاطئا وقالوا: إن المراد بظله ظل نفسه ﷺ وهذا منكر عظيم، لو تدبره القائل به ما مشى حوله؛ لأنه من المعلوم أن الناس في الأرض، وأن من يظلك عن شيء إنما يظلك عن شيء فوقه، ويلزم من هذا التأويل الفاسد الخاطيء أن يكون الله فوقه شيء وتكون نفسه المقدسة حائلا بين هذا الشيء وبين الناس، وإذا قلنا: إن الظل من الشمس، والشمس تدنو من الخلائق قدر ميل صار الله على هذا التأويل نازلا جدا، أقرب إلى الناس من الميل، وهو يظلمهم كالسحابة بينهم وبين الشمس وهذا منكر، وهذا أخذ بالظاهر، والظاهر بطلانه، وأن المراد بالظل هنا ظله الذي يخلقه ﷺ فإنه سبحانه يخلق ظلا من أي مادة كانت ما نعرف؛ لأن ظل الدنيا نوعان: ظل من الله، وظل من الخلق، فإذا بنى الإنسان عريشا فالذي يستظل به هو ظل الآدمي الذي صنعه الآدمي، وظل السحاب ظل من ظل الله لا يصنعه الخلق.

ويوم القيامة ليس هناك ظل للبشر فلا يستطيع أحد أن يبنى ظلا، بل الظل ظل الله ﷺ، وقد ورد في حديث لكنه ضعيف يظله الله في ظل عرشه ^(١)، لكنه ضعيف أيضا؛ لأن الشمس تدنو من الخلائق بقدر ميل ^(٢) والعرش فوق جميع المخلوقات وليس فوقه شمس حتى يظل الناس منها. فالصواب: أن المراد بالظل هنا الظل الذي يخلقه الله ﷺ، لا يصنعه الناس.

قوله: «إمام عادل» بدأ به؛ لأنه أشدهم، وأشقهم عملا، وأنفعهم للخلق إذا اتصف بالعدالة، فهو عادل في شرع الله وعادل في عباد الله.

عادل في شرع الله فلا يحكم غيره، ولا يتنهج سواه، ويضرب بما خالفه عرض الحائط هذا عادل؛ لأن من أدخل شرعا غير شرع الله مزاحما لشرع الله، أو غالبا على شرع الله فإنه لم يعدل لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [التوبة: ٥٠].

وعادل في عباد الله فلا يحابي قريبا لقربه، ولا شريفا لشرفه، ولا ذا جاه لجاهه، فلو أن

(١) رواه الطبراني في «الأوسط» (٦٣ / ٩)، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٢٥٣ / ٩)، وروى أحمد في «مسنده» (٣٥٩ / ٢) (٨٧١١)، والترمذي (١٣٠٦) وقال: حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «من أنظر مسرًا، أو وضع له أظله الله في ظل عرشه يوم القيامة». ورجاله ثقات رجال الشيخين غير داود بن قيس - وهو الفراء - فمن رجال مسلم.

(٢) روى مسلم (٢٨٦٤) (٦٢) عن المقداد بن الأسود رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «تدني الشمس يوم القيامة من الخلق، حتى تكون منهم كمقدار ميل».

ابْتَهَ سَرَقَتْ لَقَطَعَ يَدَهَا.

فَإِذَا وَجِدَ هَذَا الْإِمَامُ الْعَادِلُ فِي شَرِيعَةِ اللَّهِ الْعَادِلُ فِي عِبَادِ اللَّهِ فَإِنَّ الْأُمُورَ سَتَسْتَقِيمُ.
وَأَضْرِبُ مَثَلًا بِعَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَإِنَّ مَنْ سَبَقَهُ كَانَ فِي وَقْتِهِمُ الْخَوْفَ وَالْفِتْنُ
وَالْقَلَاقِلُ؛ وَذَلِكَ لِعَدَمِ عَدْلِهِمْ؛ إِمَّا فِي شَرْعِ اللَّهِ، وَإِمَّا فِي عِبَادِ اللَّهِ، وَلَمَّا تَوَلَّى رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَمُكُثْ فِي
الْحُكْمِ إِلَّا سَتَيْنِ وَأَشْهُرًا، وَمَعَ ذَلِكَ حَصَلَ فِي وَقْتِهِ مِنَ الْأَمْنِ، وَرَجُوعِ كَثِيرٍ مِنَ الْخَوَارِجِ عَنْ
رَأْيِهِمْ مَا لَمْ يَحْصُلْ بِعَشْرَاتِ السِّنِينَ؛ لِأَنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِمَامًا عَادِلًا، حَتَّى إِنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ جَعَلَهُ أَحَدَ
الْخُلَفَاءِ وَقَالَ: إِنَّ الْخُلَفَاءَ الرَّاشِدِينَ خَمْسَةٌ فِيهِمُ الْأَرْبَعَةُ الْمَعْرُوفُونَ، وَعَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ.

فَالْإِمَامُ الْعَادِلُ تَتِمُّ لَهُ الْأُمُورُ وَتَسْتَقِيمُ، فَكَمَا يَدِينُ يُدَانُ، فَإِذَا انْحَرَفَ الْإِنْسَانُ عَنْ شَرْعِ
اللَّهِ أَوْ انْحَرَفَ فِي الْحُكْمِ بَيْنَ عِبَادِ اللَّهِ نَقَصَ مِنْ اسْتِقَامَةِ الْأُمُورِ لَهُ بِقَدْرِ مَا انْحَرَفَ جِزَاءً
وِفَاقًا، وَلَوْ أَنَّ حُكَّامَ الْمُسْلِمِينَ الْيَوْمَ اسْتَيْقَظُوا وَرَجَعُوا إِلَى الرُّشْدِ لَعِلِمُوا أَنَّهُمْ لَوْ حَكَمُوا
بِالْعَدْلِ عَلَى مَا قُلْنَا فِي شَرِيعَةِ اللَّهِ وَفِي عِبَادِ اللَّهِ لَاسْتَبَتَّ لَهُمُ الْأُمُورُ دَاخِلًا وَخَارِجًا، وَلَصَارُوا
فِي مَقَامِ الْهَيْبَةِ بِقُوَّةِ الْقُرْآنِ وَبِقُوَّةِ السُّلْطَانِ؛ بِقُوَّةِ الْقُرْآنِ بِمَا عِنْدَهُمْ مِنْ شَرِيعَةِ اللَّهِ، وَبِقُوَّةِ
السُّلْطَانِ؛ لِأَنَّهُمْ سَوْفَ يَمْتَلِكُونَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَعِزُّوهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾
[الأنفال: ٦٠]. وَلَيْسَ فِي الْمُسْلِمِينَ نَقْصٌ فِي الْعَدَدِ الْآنَ فَعَدُّهُمْ كَثِيرٌ، لَكِنَّهُمْ غَنَاءٌ كَغَنَاءِ السَّبِيلِ
وِغَالِبٌ وَلَا يَتَمَكَّنُونَ إِلَّا السَّيْطَرَةَ وَالْبَقَاءَ فِي رِئَاسَتِهِمْ، وَلَا يُهْمُّهُمْ شَيْءٌ وَرَاءَ ذَلِكَ،
وَشُعُوبُهُمْ كَذَلِكَ لَيْسُوا عَلَى الْمُسْتَوَى، بَلْ هُمْ كَمَا كَانُوا وَلَّى عَلَيْهِمْ جِزَاءً وَفَاقًا.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَدَأَ بِالْإِمَامِ الْعَادِلِ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَهُ تَسْتَقِيمُ الْأُمَّةُ جَمِيعًا.
ثم قال: «وَشَابَّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ» خَصَّ الشَّابَّ؛ لِأَنَّ الشَّبَابَ لَهُ نَزْوَةٌ بَلْ نَزَوَاتٌ،
وَلَا أَحَدٌ يَنْكُرُ مَا فِي الشَّبَابِ مِنَ النَّزَوَاتِ وَالْأَفْكَارِ، فَإِنَّهُ يَصْبِحُ عَلَى فِكْرٍ وَيُمْسِي عَلَى فِكْرٍ،
وَكُلُّ أَحَدٍ يُمْكِنُ أَنْ يَجْتَذِبَهُ إِمَّا بِصُورَتِهِ أَوْ بِصَوْتِهِ أَوْ بِبَيَانِهِ أَوْ بِأَعْمَالِهِ الظَّاهِرِيَّةِ.

وقولنا: إِمَّا بِصُورَتِهِ؛ يَعْنِي: هَيْئَتُهُ فَمَثَلًا يَجِدُ شَخْصًا مَظْهَرُهُ مَظْهَرُ الْمَتَدِينِ الْخَاشِعِ
فَيَغْتَرُّ بِهِ وَهُوَ السُّمُّ النَّاقِعُ، وَكَمَنْ مِنْ شَبَابٍ اغْتَرُّوا بِأَمْثَالِ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَتَظَاهَرُونَ بِالصَّلَاحِ
وَالْإِصْلَاحِ وَيَنُوحُونَ عَلَى الْعَصْرِ، وَعَلَى أَهْلِ الْعَصْرِ، وَعَلَى وِلَاةِ الْعَصْرِ، لِأَجْلِ إِفْسَادِ أَهْلِ
الْعَصْرِ، لَكِنَّ الشَّابَّ شَابٌّ لَيْسَ هُنَاكَ عَقْلٌ رَاسِخٌ حَتَّى يَعْرِفَ مَا يَضُرُّهُ وَيَنْفَعُهُ فَيَغْتَرُّ بِهِؤُلَاءِ.

وقولنا: يغيرُ بصورته؛ فتجدُه عندما يخطُبُ كأنَّه مُنذِرٌ جَبِيصٌ يقول: صَبَحَكُمُ وَمَسَاكُمُ، ارتفاعُ صوتٍ واهتزازُ بَدَنٍ وانفعالٌ، فيقولُ: هذا الرجلُ الذي لا تأخُذهُ في الله لومةٌ لائمٍ فيغيرُ به.

وقولنا: يغيرُ ببيانه؛ أي: فصاحته وأسلوبه لما يزخرُفه له مِنَ البيانِ، وتنسيقِ الكلامِ بعضُه مع بعضٍ، والإتيانِ بالمقدِّماتِ والتأنيجِ حتى يَظُنَّ أنَّ قولَه وحْيٌ ينزلُ عليه.

فالمهمُّ: أنَّ الشابَّ إذا تَخَلَّصَ مِنْ هذا كُلِّه، ونشأ في عبادَةِ الله، واتَّجَهَ إلى الله وصارَ يَمشي على هُدًى مِنَ الله فإنَّ هذا هو الشابُّ الذي يُظِلُّه الله في ظلِّه، يومَ لا ظِلَّ إلا ظِلُّه، والغالبُ أنَّ الله ﷻ لا يَخِيبُ سَعْيَه إذا نشأ مِنْ صِغَرِهِ في عبادَةِ الله، الغالبُ أنَّ الله يثبتُه ويُنقِيه على ما هو عليه؛ لأنَّه ﷻ أكرمُ مِنَ العَامِلِ فَمَنْ تَقَرَّبَ إِلَيْهِ شَبْرًا تَقَرَّبَ إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وَمَنْ تَقَرَّبَ إِلَيْهِ ذِرَاعًا تَقَرَّبَ إِلَيْهِ بَاعًا، وَمَنْ أَتَاهُ يَمشي أَتَاهُ هَرْوَلَةً^(١)، فهو بحكمته ورحمته يَبْعُدُ أَنَّ شَابًّا نشأ في عبادَةِ الله حقًّا ورسَخَ الإيَّانُ في قلبه أَنْ يُزِلَّهُ، أو يُزيغَه بعدَ إذْ هداه.

الثالث: «رجلٌ ذَكَرَ الله في خَلَاءٍ ففاضَتْ عيناه» وفي رواية: «خاليًا»^(٢)؛ فهل الخُلُوُّ هنا خُلُوُّ الْبَدَنِ أو خُلُوُّ الْفِكْرِ أو هُما جميعًا؟

خُلُوُّ الْبَدَنِ بمعنى: إنَّه ليس عنده أحدٌ مِنَ الناسِ حتى يُرائيه بالبُكاءِ، أو خُلُوُّ الْفِكْرِ بمعنى أنَّ قلبه متفرِّغٌ غايةَ التَّفَرُّغِ ﷻ، والغالبُ أنَّ الْعَيْنَ لا تَفِيضُ إلا إذا كانَ الإنسانُ خاليًا الْفِكْرِ؛ أي: في تلكَ السَّاعَةِ التي يَذْكُرُ الله ﷻ فيها وقلْبُه متفرِّغٌ تامًّا بذكرِ الله، فهذا هو الذي تَدُنُّو مِنْهُ أو يَدُنُّو مِنْهُ فَيَصْبَانُ الْعَيْنُ، أما الذي يَذْكُرُ الله بلسانه ولكنَّ قلبه في وادٍ آخرَ كما هي حالنا نسألُ الله أَنْ يعاملنا بعفوه - يَذْكُرُ الله وقلْبُه في وادٍ بعيدٍ عَن مَحَلِّ الذِّكْرِ، وعن زَمَنِه وعن حالِه، فهذا في الغالبِ لا تَفِيضُ عيناه.

وجرَّبَ نَفْسَكَ فَإِنَّه تَأْتِيكَ سَاعَاتٌ مِنَ السَّاعَاتِ تَكُونُ خَالِيًا تَقْرَأُ الْقُرْآنَ، فتَفِيضُ عَيْنُكَ ويخشَعُ بَدَنُكَ، وفي حالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ تَقْرَأُ نَفْسَ الْآيَاتِ وكأنَّها تمرُّ على صِفَةِ ما تَتَأَثَّرُ.

الرابعُ قال: «ورجلٌ قلبُه معلقٌ بالمساجِدِ»؛ يعني: متعلِّقًا بها، والمساجِدُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ المرادُ بها مَكَانَ السُّجُودِ التي هي المساجِدُ المعروفةُ، ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ المرادُ بالمساجِدِ

(١) هذا لفظ حديث قدسي، رواه البخاري (٧٤٠٥)، ومسلم (٢٦٧٥) (٢).

(٢) رواه البخاري (١٢٣)، ومسلم (١٠١٣) (٩١).

السجود؛ يعني الصلوات؛ وذلك لأنَّ كلمةَ مَسْجَدٍ قد تكونُ مصدرًا ميميًّا، وقد تكونُ اسمَ مكانٍ، وقد تكونُ اسمَ زمانٍ كما هو معروفٌ في اللغةِ العربيَّةِ، فالحديثُ يحتمِلُ هذا وهذا. ولكنْ قد يقولُ قائلٌ: إنَّ المتبادِرَ أنَّ المرادَ بهِ المساجدُ التي هي أُمُكِنَةُ الصلوات فيكونُ المعنى: أَنَّهُ مِنْ شِدَّةِ رَغْبَتِهِ بِالْخَيْرِ وَالصَّلَاةِ خُصُوصًا. يكونُ قلبُه متعلِّقًا بمكانِها.

وَأَمَّا الْخَامِسُ قَالَ: «رَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ»؛ تَحَابًّا: أَي تَبَادَلَا الْمَحَبَّةَ لَا لِهَالٍ وَلَا لِهَاءٍ وَلَا لِقَرَابَةٍ، وَلَكِنْ فِي اللَّهِ ﷻ؛ يَعْنِي: أَنَّ الَّذِي حَمَلَ هَذَا أَنْ يُحِبَّ هَذَا هُوَ مَا عِنْدَهُ مِنْ عِبَادَةِ اللَّهِ ﷻ، فَيُحِبُّهُ لِمَا عِنْدَهُ مِثْلًا مِنْ نَفْعِ الْخَلْقِ مِنْ مَالٍ أَوْ عِلْمٍ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَلَوْ سُئِلَ لِمَاذَا أَحْبَبْتَ فَلَانَا هَلْ لِهَالِهِ أَوْ لِحَسْبِهِ أَوْ لِقَرَابَتِهِ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؟ قَالَ: لَا، أَنَا لَا أَحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ.

فهذانِ المتحابَّانِ فِي اللَّهِ ﷻ يَظْلُمُهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ وَفِي بَعْضِ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ هَذَا: «اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ»^(١)؛ أَي: أَنَّ الْمَوَدَّةَ بَيْنَهُمَا كَانَتْ إِلَى الْمَوَاتِ مِنْ حِينَ اجْتَمَعَا إِلَى أَنْ مَاتَا.

السادسُ: «رَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ إِلَى نَفْسِهَا قَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ»، قَوْلُهُ: «دَعَتْهُ إِلَى نَفْسِهَا» أَي: دَعَتْهُ إِلَى جَمَاعِهَا وَهِيَ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ؛ أَي: أَنَّهَا جَمِيلَةُ الصُّورَةِ شَرِيفَةُ النَّسَبِ؛ لِأَنَّهَا ذَاتُ مَنْصِبٍ فَلْيَهَيْتُ مِنَ النِّسَاءِ السَّوْقَةِ أَوْ الْمَبْذُولَاتِ وَلَيْسَتْ مِنَ النِّسَاءِ الدَّمِيَّاتِ، بَلْ هِيَ امْرَأَةٌ جَمِيلَةٌ وَهِيَ بِمَعَ ذَلِكَ ذَاتُ شَرَفٍ، بِحَيْثُ لَا يُعَدُّ الْإِتِّصَالُ بِهَا سُفْلًا؛ لِأَنَّهَا شَرِيفَةٌ.

فَقَالَ: «إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ»؛ أَي: لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا خَوْفُ اللَّهِ، فَلَيْسَ هُنَاكَ أَحَدٌ مِنَ الْبَشَرِ يَخْشَى مِنْهُ أَنْ يَطَّلِعَ عَلَى فِعْلِهِ، وَلَيْسَ هُنَاكَ ضَعْفٌ فِي قُوَّتِهِ، بَلْ هُوَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنْفِذَ، لَكِنَّ الَّذِي مَنَعَهُ هُوَ خَوْفُ اللَّهِ ﷻ مَعَ قُوَّةِ الدَّاعِي الدَّاخِلِيِّ وَالْخَارِجِيِّ.

قُوَّةُ الدَّاعِي الْخَارِجِيِّ هُوَ كَوْنُ الْمَرْأَةِ ذَاتِ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ، وَالدَّاخِلِيُّ هُوَ كَوْنُ الرَّجُلِ عِنْدَهُ قُوَّةٌ وَقُدْرَةٌ عَلَى الْجَمَاعِ، وَمَعَ ذَلِكَ قَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ، فَلَمْ يَمْنَعْهُ إِلَّا الْخَوْفُ.

وَأَظْهَرَ مِثْلَ يَنْطَبِقُ عَلَى رَجُلٍ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ هُوَ يُوسِفُ ﷺ فَإِنَّهُ دَعَتْهُ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ، وَهِيَ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ، وَلَيْسَ عِنْدَهَا أَحَدٌ، وَمَعَ ذَلِكَ أَمْتَنَعَ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ يَوْءُ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنَّ رَجُلًا بُرْهَنَ رَبِّيَ﴾ ﴿٢٤﴾.

أي: أَنَّهُ لِقُوَّةِ الدَّاعِي حَصَلَ الْهَمُّ، وَلَكِنْ صَارَ الْمَانِعُ أَقْوَى؛ وَهُوَ أَنَّهُ رَأَى بُرْهَانَ اللَّهِ فَامْتَنَعَ، وَلِبَعْضِ الْمُفَسِّرِينَ هُنَا كَلَامٌ مَرْفُوضٌ، فَالْصَّوَابُ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ الْهَمَّ وَقَعَ وَلَكِنْ قُوَّةُ الْمَانِعِ صَارَتْ أَغْلَبَ مِنْ قُوَّةِ الْجَاذِبِ وَالِدَّافِعِ فَخَافَ اللَّهُ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا أَحَدُ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ أَخْبَرَ عَنْهُمْ النَّبِيُّ ﷺ الَّذِينَ انْطَبَقَ عَلَيْهِمُ الْغَارُ؛ فَإِنَّهُ لَمَّا جَلَسَ مِنْ ابْنَةِ عَمِّهِ مَجْلِسَ الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِهِ، قَالَتْ لَهُ: اتَّقِ اللَّهَ، وَلَا تَقْصُ الْخَاتَمَ إِلَّا بِحَقِّهِ، فَقَامَ وَهِيَ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيْهِ خَوْفًا مِنَ اللَّهِ ﷻ.

وَأَمَّا السَّابِعُ، فَقَالَ: «وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا صَنَعَتْ يَمِينُهُ» وَهَذَا لِكَمَالِ إِخْلَاصِهِ فَإِنَّهُ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَلَمْ يَطْلُعْ عَلَيْهَا أَحَدٌ، حَتَّى لَوْ كَانَتْ شِمَالُهُ ذَاتَ إِرَادَةٍ أَوْ عِلْمٍ مُسْتَقِلٍّ مَا عَلِمَتْ مَا أَنْفَقَتْ الْيَمِينُ، أَوْ مَا صَنَعَتْ الْيَمِينُ.

وَقِيلَ مَعْنَاهُ: حَتَّى لَا يَعْلَمَ مَنْ عَلَى شِمَالِهِ مَا أَنْفَقَتْ يَمِينُهُ، لَكِنَّ الْأَوَّلَ أَبْلَغُ؛ لِأَنَّ الشِّمَالَ جُزْءٌ مِنْ بَدَنِ الْمُتَصَدِّقِ وَمَعَ ذَلِكَ لَا تَعْلَمُ وَهَذَا أَشَدُّ وَأَبْلَغُ فِي الْإِخْفَاءِ.

وَإِذَا نَظَرْنَا إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ وَجَلَّنَاهُ يَشْتَمِلُ عَلَى مَعَانٍ، وَإِلَّا لِمَاذَا كَانَ هَؤُلَاءِ مِمَّنْ يَظْلُمُ اللَّهَ فِي ظِلِّهِ؟
نَقُولُ: أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِكَمَالِ عَدْلِهِ وَهُوَ الْإِمَامُ الْعَادِلُ، وَالثَّانِي: فَلِكَمَالِ عِبَادَتِهِ وَنَشَاتِهِ الصَّالِحَةِ، وَالثَّالِثُ فَلِكَمَالِ إِخْلَاصِهِ وَتَعَلُّقِهِ بِاللَّهِ ﷻ، وَالرَّابِعُ: فَلِكَمَالِ حُبِّهِ لِلْمَسَاجِدِ، وَمَا يَكُونُ فِيهَا مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ، وَالْخَامِسُ: فَلِكَمَالِ وِلَايَتِهِ فِي اللَّهِ ﷻ وَأَنَّهُ لَا يُوَالِي إِلَّا أَوْلِيَاءَ اللَّهِ، وَالسَّادِسُ: فَلِكَمَالِ عِفَّتِهِ، وَالسَّابِعُ: فَلِكَمَالِ إِخْلَاصِهِ وَتُبْعِدِهِ عَنِ الرِّيَاءِ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ تَشْمَلُ هَذِهِ الْأَجْنَاسُ السَّبْعَةُ الرِّجَالَ وَالنِّسَاءَ؟

فَالْجَوَابُ: أَمَّا الْإِمَامُ الْعَادِلُ فَلَا يَكُونُ إِلَّا ذَكَرًا، وَأَمَّا الشَّابُّ الَّذِي نَشَأَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ فَهُوَ شَامِلٌ حَتَّى الْمَرْأَةُ الَّتِي شَبَّتْ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ تَدْخُلُ فِي هَذَا وَكَثِيرًا مَا يُطْلَقُ أَوْصَافُ الرِّجَالِ وَيُرَادُ بِهَا النِّسَاءُ قَالَ تَعَالَى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ۝ ١ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ۝ ٢﴾ [المؤمنون: ١-٢].
وَالْمُؤْمِنَاتُ أَيْضًا، وَالْبَاقِي وَاضِحٌ، إِلَّا قَوْلُهُ: «رَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ» فَهَذَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ خَاصًّا بِالرِّجَالِ؛ لِأَنَّ قُوَّةَ الطَّلَبِ فِي الرَّجُلِ أَكْثَرُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٨٠٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ ح. وَحَدَّثَنِي خَلِيفَةُ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ تَوَكَّلَ لِي مَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ وَمَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ تَوَكَّلْتُ لَهُ بِالْجَنَّةِ».

معنى «توكل»: ضَمِنَ كَمَا يُفَسِّرُهُ اللَّفْظُ الْآخَرُ^(١).

❖ قَوْلُهُ: «مَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ»؛ يَعْنِي: الْفَرْجَ.

وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ» اللِّسَانَ؛ يَعْنِي: مَنْ حَفِظَ فَرْجَهُ وَلِسَانَهُ ضَمِنَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ الْجَنَّةَ. وَذَلِكَ أَنَّ الْفَرْجَ هُوَ مَدْعَاةُ الْفَوَاحِشِ، وَاللِّسَانَ مَدْعَاةُ الْأَقْوَالِ الْمُنْكَرَةِ، سِوَاءٍ فِي الْعَقَائِدِ أَوْ فِي الْأَخْلَاقِ، فَإِذَا ضَمِنَ الْإِنْسَانُ مَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ وَبَيْنَ لَحْيَيْهِ يَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ: «تَوَكَّلْتُ لَهُ بِالْجَنَّةِ».



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٠- بَابُ إِثْمِ الزُّنَاةِ.

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَزْنُونَ﴾ [النِّسَاءُ: ٦٨]، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ

سَبِيلًا﴾ [النِّسَاءُ: ٣٢].

الزُّنَا يَقُولُ الْعُلَمَاءُ فِيهِ هُوَ فِعْلُ الْفَاحِشَةِ فِي قَبْلِ أَوْ دُبُرِ هَذَا هُوَ الزُّنَا؛ يَعْنِي: جِمَاعُ مَنْ لَا يَحِلُّ جِمَاعُهُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَزْنُونَ﴾ هَذَا مِنْ أَوْصَافِ عِبَادِ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي

آخِرِ سُورَةِ الْفُرْقَانِ.

❖ وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ أَي: فَاحِشَةٌ فِي نَفْسِهِ وَسَاءَ

مِنْهَا جَا. وَطَرِيقًا يَمْشِي فِيهِ الْفَاعِلُ.

وَتَأْمَلْ هُنَا قَالَ فِي الزُّنَا: ﴿إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [النِّسَاءُ: ٣٢]. وَفِي نِكَاحِ نِسَاءِ

الْأَبَاءِ قَالَ: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً

وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ﴿٣١﴾ [النساء: ٢٢]. وفي اللواط قال لوط لقومه: ﴿أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ﴾ [النساء: ٥٤]. فهذه ثلاثة تعبيرات أما قوله: ﴿إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً﴾ فهو أذناها يعني فاحشة من الفواحش، وأما قوله: ﴿الْفَاحِشَةَ﴾ التي فيها «ال» فهو دليل على أن هذه الفعل بلغت أقصى ما يكون من الفحش والعياذ بالله أي: الفاحشة الكبرى، وأما قوله: ﴿إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا﴾ كان فاحشة من الفواحش، لكن زاد على هذا المقت ﴿وَمَقْتًا﴾ فدل هذا على أن نكاح ذوات المحارم أقبح من الزنا، ولهذا ذهب كثير من العلماء إلى أن الزنا بذوات المحارم موجب للقتل مطلقاً؛ سواء كان الزاني ثيباً أم غير ثيب^(١)؛ لأنه أعظم إذ أن ذوات المحارم لا تحل فروجهن بأي حال من الأحوال، والزنا بغير ذوات المحارم زنا بفرج قد يباح بعقد النكاح الصحيح، فصار زنا المحارم أقبح وأشنع.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٨٠٨ - حدثنا داود بن شبيب، حدثنا همام، عن قتادة، أخبرنا أنس قال: لأحدثنكم حديثاً لا يحدثكموه أحدٌ بعدي سمعته من النبي ﷺ سمعت النبي ﷺ يقول: «لا تقوم الساعة» وإما قال: «من أشراط الساعة أن يرفع العلم، ويظهر الجهل، ويشرب الخمر، ويظهر الزنا، ويقل الرجال، ويكثر النساء حتى يكون للخمسين امرأة القيم الواحد»^(١).
الشاهد قوله: «ويظهر الزنا» يعني يتشتر ويعلن ولا يبالى به.
وهذا واقع، فإذا نظرنا إلى هذا الذي حصل نجد أنه قد رفع العلم.

وليس المراد بالعلم أن يعلم الإنسان الشيء نظرياً؛ لأن هذا قد يقع من الكافر قريباً يقرأ الكافر مثل صحيح البخاري، ويستنتج منه من الأحكام ما لا يستنتجه المسلم، لكن المراد بالعلم هذا العلم المثمر لخشية الله كما تعالى: ﴿وَأَتِمَّا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [طه: ٢٨].

قال: «ويظهر الجهل» وهذا غير رفع العلم فمعنى يظهر؛ أي: يشيع في الناس الجهل المركب، فيظن الإنسان أنه عالم وهو جاهل، وليس المراد بالجهل هنا ضد العلم؛ لأن ضد

(١) انظر: «المغني» (٢/ ٣٤٢، ٣٤٣)، و«موسوعة فقه الإمام أحمد» (٢٦/ ٢٧٤، ٢٧٥).

(٢) ورواه مسلم (٢٦٧١) (٩).

الْعِلْمُ مَعْلُومٌ مِنْ قَوْلِهِ: «يُرْفَعُ الْعِلْمُ» لَكِنَّ الْمَرَادَ بِالْجَهْلِ الْجَهْلُ الْمَرْكَبُ الَّذِي يَظُنُّ الْإِنْسَانُ فِيهِ أَنَّهُ عَالِمٌ وَلَيْسَ بِعَالِمٍ.

وَرَفَعَ الْعِلْمُ يَكُونُ كَمَا أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا مِنْ صُدُورِ الرِّجَالِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُهُ بِمَوْتِ الْعُلَمَاءِ، فَإِذَا مَاتَ الْعُلَمَاءُ اتَّخَذَ النَّاسُ رِءُوسًا جُهَالًا فَأَقْتَنُوا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»^(١).

❖ وَقَوْلُهُ: «وَيُشْرَبُ الْخَمْرُ» هَذَا ظَاهِرٌ وَقَدْ شُرِبَ الْخَمْرُ لَيْسَ فِي بِلَادِ الْكُفَّارِ فَحَسَبَ بَلٍ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ أَيْضًا حَتَّى إِنَّا نَسْمَعُ أَنَّهُ فِي بَعْضِ الْبِلَادِ الْإِسْلَامِيَّةِ يُشْرَبُ الْخَمْرُ عَلَانِيَةً فِي الْمَقَاهِي، وَيُوضَعُ فِي الثَّلَاجَاتِ وَلَا أَحَدٌ يَنْكَرُهُ نَسَأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ.

وَالْخَمْرُ كُلُّ مَا حَاَمَرَ الْعَقْلَ؛ كَمَا قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٢). وَمَعْنَى خَاَمَرَهُ أَيُّ: غَطَّاهُ عَلَى وَجْهِ اللَّذَّةِ وَالطَّرِبِ، وَمِنْهُ خِمَارُ الْمَرْأَةِ؛ لِأَنَّهُ يُغَطِّي رَأْسَهَا، فِهَادَةُ خَمَرَ (الْخَاءُ وَالْمِيمُ وَالرَّاءُ) تَدُلُّ عَلَى التَّغْطِيَةِ.

❖ قَالَ: «وَيَظْهَرُ الزِّنَا» وَهَذَا أَيْضًا وَقَعَ فِي بَعْضِ الْبِلَادِ الْإِسْلَامِيَّةِ - وَهُوَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ قَلِيلٌ، لَكِنْ يَوْجَدُ بَغَايَا وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ تَدْعُو الْمَرْأَةَ إِلَى نَفْسِهَا وَإِلَى فِعْلِ الْفَاحِشَةِ، وَيُذَكِّرُ أَنَّ هَذِهِ الْبِلَادَ فِيهَا بَيُوتٌ مَعْرُوفَةٌ لِهَذَا الْأَمْرِ.

❖ قَالَ: «وَيَقِلُّ الرِّجَالُ» هَلِ الْمَرَادُ بِقِلَّةِ الرِّجَالِ أَنَّ اللَّهَ ﷻ يَجْعَلُ النِّسَاءَ الْمَوْلُودَاتِ أَكْثَرَ مِنْ الرِّجَالِ الْمَوْلُودِينَ، أَوْ أَنَّ هُنَاكَ حُرُوبًا تَقْضِي عَلَى الرِّجَالِ فَيَكْثُرُ النِّسَاءُ أَوْ الْأَمْرَانِ جَمِيعًا؟ نَقُولُ: يُمْكِنُ أَنَّ اللَّهَ ﷻ بِحُكْمَتِهِ يَقْلُلُ مِنَ الرِّجَالِ وَيُكْثِرُ مِنَ النِّسَاءِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ هَذَا بِسَبَبِ الْحُرُوبِ الطَّاحِنَةِ الَّتِي تَقْضِي عَلَى الرِّجَالِ.

❖ قَوْلُهُ: «حَتَّى يَكُونَ لِلْخَمْسِينَ امْرَأَةً الْفَقِيمُ الْوَاحِدُ» أَيُّ: أَنَّ نِسْبَةَ الرِّجَالِ إِلَى نِسْبَةِ النِّسَاءِ تَكُونُ اثْنَتَيْنِ مِنْ مِائَةٍ، اللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلِ إِخْبَارُ النَّبِيِّ ﷺ بِأَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ يُعَدُّ إِقْرَارًا لَهَا؟

فَالْجَوَابُ: لَا، بَلْ هَذَا مِنْ بَابِ التَّحْذِيرِ كَقَوْلِهِ ﷺ: «لَتَبْعَنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»^(٣).

(١) رواه البخاري (١٠٠)، ومسلم (٢٦٧٣) (١٣).

(٢) رواه البخاري (٥٥٨٨)، ومسلم (٣٠٣٢) (٣٢).

(٣) رواه البخاري (٣٤٥٦)، ومسلم (٢٦٦٩) (٦).

فهذا خبرٌ لا يُرادُ به الإقرارُ، بل هو للتحذيرِ، وكقوله ﷺ: «والله لَيُتِمَنَّ اللهُ هذا الأمرَ حتَّى تسيرَ الطَّعِينَةُ - يعني: المرأة - مِنْ كَذَا إلى كَذَا لا تخافُ»^(١). فهذا أيضًا ليس على سبيلِ الإقرارِ، لكنَّ على سبيلِ الإخبارِ، فلا يقولُ قائلٌ مثلاً: إنَّ هذا دليلٌ على أنَّ المرأةَ إذا أَمِنَتْ على نفسها فلها أنْ تسافرَ بلا مَحْرَمٍ؛ كما استدَلَّ به بعضُ العلماءِ، نقولُ: إنَّ الإخبارَ عن الواقعِ لا يَغْنِي إقراره، ولا يمكنُ أنْ تُهدَرَ الأدِلَّةُ الدَّالَّةُ على أنَّه لا يمكنُ للمرأةِ أنْ تسافرَ بلا مَحْرَمٍ^(٢) مِنْ أَجْلِ هذا الخبرِ الذي لا يريدُ مِنْهُ ﷺ أنْ المرأةُ تسافرَ وحدها.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٦٨٠٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ، أَخْبَرَنَا الْفَضِيلُ بْنُ غَزْوَانَ، عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَزْنِي الْعَبْدُ حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَقْتُلُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ» قَالَ عِكْرِمَةُ قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: كَيْفَ يُنْزَعُ الْإِيمَانُ مِنْهُ؟ قَالَ: هَكَذَا وَشَبَكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ ثُمَّ أَخْرَجَهَا، فَإِنْ تَابَ عَادَ إِلَيْهِ هَكَذَا، وَشَبَكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ.

هذا الحديث سبق الكلام عليه وبيَّنا أنَّ أهلَ السُّنَّةِ يَرَوْنَ في مثلِ هذه الأحاديثِ أنَّ معناها: لَا يَزْنِي حِينَ يَزْنِي وهو مؤمنٌ، كَامِلُ الْإِيمَانِ بل هو مؤمنٌ ناقصُ الْإِيمَانِ. فإن قيل: أَلَا يَدُلُّ هذا الحديثُ على أنَّ الْإِيمَانَ يَتَنَفَّى تَمَامًا لحظةً وقوعِ هذه الكبائرِ، خَاصَّةً أنَّ تَمَثُّلَ ابْنِ عَبَّاسٍ قد يدُلُّ على هذا حينَ شَبَكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، ثم أَخْرَجَهَا؟ نقولُ: هذا لَا يَنْطَبِقُ على مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ؛ بل مراده: تَخْرُجُ الْأَصَابِعُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ لَكِنْ لَيْسَ على سبيلِ الْانْفِصَالِ التَّامِّ.

فإن قيل: أَرَأَيْتَ إِنْ مَاتَ وَهُوَ يَزْنِي؟

قلنا: أَمَّا على القولِ بأنَّه لَيْسَ كَامِلُ الْإِيمَانِ فَالْأَمْرُ وَاضِحٌ أَنَّهُ يَمُوتُ على إِيْمَانٍ نَاقِصٍ. أَمَّا

(١) رواه البخاري (٣٥٩٥).

(٢) من ذلك ما رواه البخاري (١٠٨٧)، ومسلم (١٣٣٨) (٤١٣)، عن عبد الله بن عمر، عن النبي ﷺ قال: «لَا تسافر المرأة ثلاثاً إلا ومعهَا ذُو مَحْرَمٍ».

على القولِ بأنه يُتَزَعُ مِنْهُ فلا أَذْرِي هل هو في تلكِ السَّاعَةِ يَنْسَى كُلَّ شَيْءٍ، أو أَنَّهُ اسْتَحْلَ الزَّنا في تلكِ السَّاعَةِ؟ اللهُ أَعْلَمُ.

لَكِنَّهُ فِي الْأَصْلِ مُسْلِمٌ؛ يُغَسَّلُ وَيُكَفَّنُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ، وَيُذْفَنُ مَعَ الْمُسْلِمِينَ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٦٨١٠ - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ ذَكْوَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَالتَّوْبَةُ مَعْرُوضَةٌ بَعْدُ»^(١).

يقوله: «والتوبة معروضة بعد» يعني: أَنَّهُ إِذَا تَابَ، تَابَ اللهُ عَلَيْهِ، وَرَجَعَ إِلَيْهِ الْإِيمَانُ كَامِلًا.

٦٨١١ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْصُورٌ وَسُلَيْمَانُ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللهِ: أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدَاً وَهُوَ خَلْقَكَ». قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ» قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «أَنْ تُزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ»^(٢).

قَالَ يَحْيَى: وَحَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنِي وَائِلٌ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ... مِثْلُهُ. قَالَ عَمْرُو: فَذَكَرْتُهُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَكَانَ حَدَّثَنَا عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الْأَعْمَشِ وَمَنْصُورٍ وَوَائِلٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ قَالَ: دَعَاهُ دَعَاهُ.

الشاهد من هذا الحديث قوله: «أَنْ تُزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ» وفي نسخة: «أَنْ تُزْنِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ» أي: بزوجته؛ لأنها هي الحليلة، وهذا أعظم ما يكون من الزنا؛ لأنَّ الجار قد اتَّصَمَ جَارَهُ، فَإِذَا زَنَا بِحَلِيلَتِهِ - والعياذُ بالله - صارَ أعظمَ، ولا سِيَّما أيضًا إِذَا كَانَ الْجَارُ أَخَاكَ، وَامْرَأَتَهُ فِي الْبَيْتِ، وَزْنَيْتَ بِهَا فَإِنَّ هَذَا أَعْظَمُ.

ويقوله: «تَقْتُلُ وَلَدَكَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ» هذا ليس تعليلًا للقتل؛ لأنَّه إِذَا قَتَلَهُ لَنْ يَأْكُلَ مَعَهُ، لَكِنَّهُ تَعْلِيلٌ لِكُونِهِ فَعَلَ هَذَا الشَّيْءَ، يَعْنِي: أَنَّ الْقَتْلَ لَا يُوجِبُ أَنْ يَطْعَمَ، بَلْ عَدَمُ الْقَتْلِ

(١) ورواه مسلم (٥٧) (١٠٤).

(٢) ورواه مسلم (٨٦) (١٤١).

هو الذي يوجب أن يطعم معك، ويفسر هذا اللفظ الآخر: «خشية أن يأكل معك»^(١).

❦ قوله: «دعه دعه»، لننظر كلام الحافظ عليه، قال الحافظ رحمه الله:

❦ قوله: «فقال: دعه دعه» أي: اتركه، والصمير للطريق الذي اختلَف فيها وهي رواية

واصل، وقد زاد الهيثم بن خلف في روايته بعد قوله: دعه فلم يذكر فيه واصلًا بعد ذلك. فعرف أن معنى قوله: دعه أي: اترك السند الذي ليس فيه ذكر أبي ميسرة.

وقال الكرماني: حاصله أن أبا وائل وإن كان قد روى كثيرًا عن عبد الله، فإن هذا الحديث لم يروه عنه، قال: وليس المراد بذلك الطعن عليه لكن ظهر له ترجيح الرواية بإسقاط الواسطة لموافقة الأكثرين.

كذا قال، والذي يظهر ما قدمته أنه تركه من أجل التردد فيه لأن ذكر أبي ميسرة إن كان في أصل رواية واصل فتحديثه به بدونه يستلزم أنه طعن فيه بالتدليس، أو بقلّة الضبط، وإن لم يكن في روايته في الأصل فيكون زاد في السند ما لم يسمعه، فاكتمى برواية الحديث عن لا تردّد عنده فيه، وسكت عن غيره.

وقد كان عبد الرحمن حدث به مرة عن سفيان، عن واصل وخذه بزيادة أبي ميسرة، كذلك أخرجه الترمذي والنسائي، لكن الترمذي بعد أن ساقه بلفظ واصل، عطف عليه بالسند المذكور طريق سفيان، عن الأعمش ومنصور، قال بمثله، وكان ذلك كان في أول الأمر، وذكر الخطيب هذا السند مثالاً لنوع من أنواع مُدرج الإسناد، وذكر فيه: أن محمد بن كثير وافق عبد الرحمن على روايته الأولى، عن سفيان فيصير الحديث عن الثلاثة بغير تفصيل.

قلت: وقد أخرجه البخاري في الأدب عن محمد بن كثير لكن اقتصر من السند على منصور، وأخرجه أبو داود عن محمد بن كثير، فضم الأعمش إلى منصور، وأخرجه الخطيب من طريق الطبراني، عن أبي مسلم الليثي، عن معاذ بن المثنى، ويوسف القاضي، ومن طريق أبي العباس البرقي، ثلاثهم عن محمد بن كثير، عن سفيان عن الثلاثة، وكذا أخرجه أبو نعيم في «المستخرج»، عن الطبراني وفيه ما تقدّم، وذكر الخطيب الاختلاف فيه

(١) تقدم تخريجه في كتاب الأدب.

على منصورٍ وعلى الأعمشٍ في ذكر أبي ميسرة وحذفه، ولم يختلف فيه على واصلٍ في إسقاطه، في غير رواية سفيان قلت: وقد أخرجه الترمذي والنسائي من رواية شعبة، عن واصلٍ بحذف أبي ميسرة لكن قال الترمذي: رواية منصور أصح؛ يعني: بإثبات أبي ميسرة. وذكر الدارقطني الاختلاف فيه وقال: رواه الحسن بن عبيد الله، عن أبي وائل عن عبد الله كقول واصل، ونقل عن الحافظ أبي بكر النيسابوري أنه قال: يُشبه أن يكون الثوري جمع بين الثلاثة لما حدث به ابن مهدي ومحمد بن كثير، وفصله لما حدث به غيرهما. يعني: فيكون الإدراج من سفيان لا من عبد الرحمن، والعلم عند الله تعالى. وقد تقدم الكلام بشيء من هذا في تفسير سورة الفرقان^(١) اهـ. إذا: صار الخلاف في السند فقط.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٢١- باب رَجَمِ الْمُحْصَنِ.

وَقَالَ الْحَسَنُ: مَنْ رَنَى بِأُخْتِهِ فَحَدُّهُ حَدُّ الزَّانِي^(١).

٦٨١٢- حدثنا آدم، حدثنا شعبة، حدثنا سلمة بن كهيل قال: سمعت الشَّعْبِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام حِينَ رَجَمَ الْمَرْأَةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَقَالَ: قَدْ رَجَمْتُهَا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قوله: «باب رَجَمِ الْمُحْصَنِ» فالمُحْصَنُ هنا: غيرُ الْمُحْصَنِ في بابِ الْقَذْفِ، وغيرُ الْمُحْصَنِ في قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٤]. وغيرُ الْمُحْصَنِ في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحِ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٥]. فهنا أربع إطلاقات للمُحْصَنِ؛ ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ هؤلاء المتزوجات يعني: اللَّائِي مع أزواجٍ وهذه في السَّبَايَا، حرامٌ إلا ما ملكت أيمانكم،

(١) «فتح الباري» (١٢/ ١١٥، ١١٦).

(٢) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم كما في «الفتح» (١٢/ ١١٧) ووصله ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥/ ٥٤٩) قال: ثنا حفص هو ابن غياث ثنا عمرو أظنه ابن دينار، قال: سألت: ما كان الحسن يقول فيمن نكح ذات محرم منه وهو يعلم؟ قال: عليه الحد. «تغليق التعليق» (٥/ ٢٣٤).

والمحصنات في قوله: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ المراد بها الحرائر سواء كنَّ أبكاراً أم ثيبات، والمحصنات في قول تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْنُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَا يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَةٍ فَاجْزَيْوهُنَّ مِثْلَ بَعْثِ النَّفْسِ﴾ [النُّور: ٤]. العفيفات عن الزنا.

والمحصنات في باب الزنا والرجم به هنَّ المتزوجات، فالمحصن في هذا الباب هو من تزوج بنكاح صحيح، وجامع زوجته، وهو بالغ عاقل خُرْفِي هذا التعريف شروط:
الأول: مَنْ تَزَوَّجَ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ.
والثاني: جَامِعَ زَوْجَتَهُ.

والثالث: أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا بَالِغٌ عَاقِلٌ خُرْفِي، فَإِذَا تَمَّتْ هَذِهِ الشُّرُوطُ الْخَمْسَةُ فَهُوَ مُحْصَنٌ.
فإذا زنا مَنْ اتَّصَفَ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ الْخَمْسِ وَجَبَ رَجْمُهُ وَجَوْبُهُ؛ يُرْجَمُ بِالْحِجَارَةِ وَتَكُونُ لَا كَبِيرَةً وَلَا صَغِيرَةً وَتُنْتَقَى الْمَقَاتِلُ.

وقولنا: لَا صَغِيرَةً؛ لِأَنَّ الْحِجَارَةَ الصَّغِيرَةَ مِثْلَ النَّوَةِ مِثْلًا يَكُونُ فِيهَا تَغْذِيبٌ لَهُ؛ إِذَا أَنَّهُ سَبَأَ خُرْمُوهُ، وَلَا كَبِيرَةً؛ لِأَنَّ الْكَبِيرَةَ رَبِّهَا تَقْضِي عَلَيْهِ بِأَوَّلِ حَجَرٍ فَيَمُوتُ مَقْصُودُ الشَّرْعِ مِنَ الرَّجْمِ.
وقولنا: وَتُنْتَقَى الْمَقَاتِلُ، الْمَقَاتِلُ هِيَ الَّتِي إِذَا ضُرِبَتْ مَاتَ، وَتُنْتَقَى؛ لِأَنَّهُ لَوْ ضَرَبَتْهُ فِي مَقْتَلٍ هَلَكَ سَرِيعًا.

فَإِذَا قَالَ قَاتِلٌ: هَلْ هَذَا مَخْصُوصٌ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ»^(١).

أَوْ هُوَ مِنْ إِحْسَانِ الْقِتْلَةِ؟

نقول: قد يقال: أَنَّهُ مَخْصُوصٌ مِنْ قَوْلِهِ: «أَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ» لِأَنَّهُ لَا شَكَّ أَنَّنَا لَوْ قَتَلْنَاهُ بِالسَّيْفِ لَكَانَ أَحْسَنَ وَأَزْيَحَ.

وقد يقال: إِنَّ هَذَا مِنْ إِحْسَانِ الْقِتْلَةِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى إِحْسَانِ الْقِتْلَةِ أَنْ نَقْتُلَهُ عَلَى فِقِّ الشَّرْعِ، وَرَجْمُ الزَّانِي قَتْلًا عَلَى فِقِّ الشَّرْعِ فَيَكُونُ إِحْسَانًا.

وَإِذَا دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ دُخُولِ الْمَسْأَلَةِ فِي الْعُمُومِ أَوْ إِخْرَاجِهَا بِالْخُصُوصِ فَلِأَوَّلَى إِدْخَالُهَا فِي الْعُمُومِ؛ لِأَنَّ التَّخْصِصَ كَمَا عَرَفْتُمْ يُضْعِفُ الْعُمُومَ حَتَّى إِنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ يَقُولُ: إِنَّ الْعَامَّ

إِذَا خُصَّ سَقَطَ عَمُومُهُ وَلَمْ يَكُنْ حُجَّةً، وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ حُجَّةٌ فِيهَا عَدَا الْمَخْصُوصِ.
فَإِذَا زَنَّا مَنْ اتَّصَفَ بِالصِّفَاتِ الْخَمْسِ رُجِمَ، سِوَاءَ كَانَتْ زَوْجَتُهُ مَعَهُ أَوْ قَدْ مَاتَتْ عَنْهُ أَوْ فَارَقَهَا.
وَكَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَرْأَةِ إِذَا مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا، فَلَا يَشْتَرِطُ بَقَاءُ الزَّوْجَةِ مَعَ زَوْجِهَا،
وَدَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «الْثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَلْدُ مِائَةِ وَالرَّجْمُ»^(١). فَقَالَ: «الْثَّيْبُ بِالثَّيْبِ» فَجَعَلَ
الْحُكْمَ مَنْوِطًا بِالثَّبُوتِ وَهِيَ تَخْصُلُ بِالْجَمَاعِ مَرَّةً وَاحِدَةً. سِوَاءَ فِي الذَّكَرِ أَوْ فِي الْأُنْثَى، فَالذَّكَرُ
إِذَا جَامَعَ أَوَّلَ مَا يَتَزَوَّجُ مَرَّةً وَاحِدَةً صَارَ بَعْدَ الْبَكَارَةِ ثَيِّبًا، وَالْمَرْأَةُ كَذَلِكَ إِذَا تَزَوَّجَهَا أَوَّلَ
رَجُلٍ وَجَامَعَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ صَارَتْ ثَيِّبًا بَعْدَ أَنْ كَانَتْ بَكْرًا.

إِذَا: الْبَكَارَةُ تَكُونُ فِي الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ لِحَدِيثِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ: «الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ
مِائَةٍ، وَتَغْرِيْبُ عَامٍ، وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ»^(٢). فَالْبِكْرُ مَنْ لَمْ يَسْبِقْ لَهُ زَوَاجٌ.
فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: لَوْ تَزَوَّجَ امْرَأَةٌ وَخَلَا بِهَا وَلَمْ يَجَامِعْهَا، ثُمَّ طَلَّقَهَا أَوْ مَاتَتْ فَهَلْ يَكُونُ مُحْصَنًا؟
الْجَوَابُ: لَا؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَتِمَّ الشَّرْطُ الْخَمْسُ، وَلَوْ جَامَعَهَا وَهُوَ صَغِيرٌ قَبْلَ الْبُلُوغِ وَلَمْ
يَجَامِعْهَا بَعْدَ بُلُوغِهِ فَلَيْسَ بِمُحْصَنٍ، وَلَوْ جَامَعَهَا مُجَنَّبًا ثُمَّ عَقَلَ فَلَيْسَ بِمُحْصَنٍ مَا لَمْ
يَجَامِعْهَا بَعْدَ عَقْلِهِ.

وَلَا بُدَّ أَنْ تَتِمَّ الشَّرْطُ فِي الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ، فَلَوْ تَزَوَّجَ فِتَاءَ عَمُرِهَا عَشْرُ سِنَوَاتٍ وَلَمْ تَبْلُغْ،
وَجَامَعَهَا فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مُحْصَنًا، وَلَوْ زَنَّا فَإِنَّهُ يَقَامُ عَلَيْهِ حَدُّ الْبِكْرِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ جَامِعَ زَوْجَتَهُ
قَبْلَ أَنْ تَبْلُغَ، وَعَلَّلَ الْعُلَمَاءُ ذَلِكَ بِأَنَّهُ جَمَاعَ الصَّغِيرَةِ الَّتِي لَمْ تَبْلُغْ لَا يَحْصُلُ بِهِ كِهَالُ اللَّذَّةِ.
فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَا؛ أَعْنِي الزَّوْجَ وَالزَّوْجَةَ حَالِ الْجَمَاعِ الَّذِي يَثْبُتُ بِهِ الْإِحْصَانُ بِالْغَيْنِ
عَاقِلَيْنِ حُرَّيْنِ^(٣).

فَإِنْ قِيلَ: مَا حُكْمُ مَنْ يَنْكِحُ حَدَّ الرَّجْمِ بِحُجَّةٍ أَنَّهُ خَبَرُ أَحَادٍ؟
نَقُولُ: إِذَا كَانَ قَدْ صَحَّ عَنْهُ الْخَبَرُ فِي الرَّجْمِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَهُوَ مُرْتَدٌّ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ: لَا
سَمْعًا وَلَا طَاعَةً، وَإِنْ كَانَ الْخَبَرُ لَمْ يَصَحَّ عَنْهُ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مُرْتَدًّا.

(١) رواه مسلم (١٦٩٠) (١٢).

(٢) نفس التخریج السابق.

(٣) راجع شرح الشيخ رحمه الله عقب الحديث رقم (٦٨١٥، ٦٨١٦).

ولكن يجب أن يُعلم أن خبرَ الآحاد إذا صحَّ فهو كالمُتواتر ولا فَرْقٌ.
 ❁ قوله: «وقال الحسن: مَنْ زَنَا بِأَخْتِهِ فَحُدُّهُ حُدُّ الزَّانِي» هذا هو المشهورُ عند كثيرٍ من العلماء؛ أَنَّ الزَّنا بذواتِ المحارِمِ كالزَّنا بالأباعدِ، ولكنَّ الصحيحَ أَنَّ الزَّنا بذواتِ المحارِمِ يوجبُ الرَّجْمَ بكلِّ حالٍ^(١).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٦٨١٣- حدثني إسحاق، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنِ الشَّيْثَانِيِّ سَأَلْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى هَلْ رَجِمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: قَبْلَ سُورَةِ النُّورِ أَمْ بَعْدُ؟ قَالَ: لَا أَدْرِي^(٢).

[الحديث ٦٨١٣ طرفه في: ٦٨٤٠]

❁ قوله: «قلت: قَبْلَ سُورَةِ النُّورِ أَمْ بَعْدُ؟» يريدُ بذلك: أَنَّهُ إِذَا كَانَ رَجَمَ قَبْلَ سُورَةِ النُّورِ فَإِنَّ عَمُومَ سُورَةِ النُّورِ يَكُونُ نَاسِخًا، إِذَا كَانَتْ السُّورَةُ نَزَلَتْ بَعْدُ، وَالْمُرَادُ سُورَةُ النُّورِ قَوْلُهُ: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النُّور: ٢٠]. وهذا عام، فَإِذَا كَانَتْ نَزَلَتْ بَعْدَ رَجْمِ الرَّسُولِ ﷺ فَيُمْكِنُ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: إِنَّ هَذَا الْعَامَّ نَسَخَ الرَّجْمَ؛ لِأَنَّهُ عَامٌّ. وهذا أَخَذَ بِهِ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ الْأَصُولِيِّينَ وَقَالَ: إِنَّ الْعَامَّ إِذَا جَاءَ بَعْدَ الْخَاصِّ فَإِنَّهُ يَنْسَخُهُ. وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ خِلَافُ ذَلِكَ، وَلِذَلِكَ لَأَنَّ مَا سَبَقَ ثَبَتَ حُكْمُهُ، وَالْجَمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا بَعْدَهُ مُمْكِنٌ.

فإِذَا: لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَرِدَ الْخَاصُّ عَلَى الْعَامِّ، أَوْ يَرِدَ الْعَامُّ عَلَى الْخَاصِّ، وَحِينَئِذٍ يَبْقَى هَذَا السُّؤَالُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ الَّذِي رَجَّحْنَاهُ غَيْرَ وَارِدٍ.

❁ أما قوله: «لا أدري». ففيه أدبٌ مِنْ آدَابِ طَالِبِ الْعِلْمِ؛ أَنَّهُ إِذَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يَعْرِفْهُ فَلْيَقُلْ: لَا أَدْرِي. وَإِذَا قَالَ: لَا أَدْرِي فَإِنَّ الشَّيْطَانَ سَيَقُولُ لَهُ: إِنَّكَ سَتَكُونُ جَاهِلًا غَيْرَ عَالِمٍ عِنْدَ النَّاسِ، وَيَنْصَرِمُونَ عَنْكَ وَيَقُولُونَ: هَذَا لَيْسَ عِنْدَهُ إِلَّا لَا أَدْرِي.

(١) قال شيخ الإسلام رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (١٧٧ / ٣٤): وأما من زنا بأخته مع علمه بتحريم ذلك وجب قتله.

(٢) ورواه مسلم (١٧٠٢) (٢٩).

ولكن الحقيقة أن هذا غرور من الشيطان؛ لأنك إذا قلت: لا أدري ثقل ميزانك عند الناس، وعرفوا أنك لا تتكلم إلا عن علم، وحينئذ يتقون بك أكثر، ويتجهون إليك أكثر، فلا يغيرتك الشيطان أن تقولوا لا أدري أو لا أعلم لي، فإن بعض الناس ما شاء الله يجلس في المجلس ويقول: أنا من أنا، أنا بن جلا وطلاغ الثنايا، أسألوا ما شئتم؛ نحو، بلاغة، تفسير، حديث، فقه، كلام، كل شيء أنا الموسوعة التي تبلغ صفحاتها الملايين، وهذا ليس بصحيح فالإنسان يجب أن يعرف نفسه تمامًا، ومن عرف نفسه وقدر نفسه، وقدرها عرف الناس قدره، ومن ادعى ما ليس له فهو معتد.

والذي قال: لا أدري، هو عبد الله بن أبي أوفى أحد أصحاب النبي ﷺ قال: لا أدري، الله المستعان.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٦٨١٤ - حدثنا محمد بن مقاتل، أخبرنا عبد الله، أخبرنا يونس، عن ابن شهاب قال: حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن، عن جابر بن عبد الله الأنصاري أن رجلاً من أسلم أتى رسول الله ﷺ فحدثه أنه قد زني، فشهد علي نفسه أربع شهادات فأمر به رسول الله ﷺ فرجم، وكان قد أحصن^(١).
قوله: «قد أحصن» وفي نسخة: أحصن.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٢ - باب لا يُرْجَمُ الْمَجْنُونُ وَالْمَجْنُونَةُ.
وَقَالَ عَلِيُّ لِعُمَرَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْقَلَمَ رُفِعَ عَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يُدْرِكَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ^(٢)؟
إذا: المجنون لا يُرْجَمُ، بل ولا يُقَامُ عليه الحد؛ لأنه مرفوع عنه القلم.

(١) ورواه مسلم (١٦٩١) (١٦).

(٢) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١٢ / ١٢٠)، وقد تقدم ذكر من وصله في كتاب الطلاق، باب الطلاق في الإغلاق.

لكنَّ السَّكَرَانَ هل يُقَامُ عَلَيْهِ حَدُّ الرَّجْمِ أَوْ غَيْرِهِ، وهل يُقَامُ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ؟
 فهل السَّكَرَانُ إِذَا قُتِلَ عَمْدًا مَثَلًا يُقْتَضُّ مِنْهُ؟ وهل إِذَا زَنَّا يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ أَمْ لَا؟
 فِي هَذَا خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ^(١)؛ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ، وَيُقْتَلُ قِصَاصًا؛ لِأَنَّ
 فِعْلَ السَّكَرَانِ كَفِعْلِ الصَّاحِي، بِخِلَافِ أَقْوَالِهِ؛ فَفِيهَا خِلَافٌ.
 وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ قِصَاصٌ، وَإِنَّمَا عَلَيْهِ الدِّيَّةُ فِي الْقَتْلِ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ حَدٌّ؛ لِأَنَّهُ
 مَجْنُونٌ، وَلِهَذَا لَمْ يَعَاقِبِ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ لَمَّا قَالَ لَهُ: هَلْ أَنْتُمْ إِلَّا عِبِيدُ أَبِي، وَلَمْ يُوَاحِذْهُ بِشَيْءٍ،
 وَلَكِنَّ الْإِسْتِدْلَالَ بِحَدِيثِ حَمْرَةَ هَذَا أَنَّ الرَّسُولَ لَمْ يَعَاقِبْهُ، وَلَمْ يُوَاحِذْهُ بِشَيْءٍ أَنَّ هَذَا كَانَ قَبْلَ
 تَحْرِيمِ الْخَمْرِ، وَكَانَ تَنَاوُلُهَا مَبَاحًا لَكِنَّ الْكَلَامَ إِذَا كَانَ تَنَاوُلُهَا مُحَرَّمًا.

فَأَجَابَ الْآخَرُونَ: بِأَنَّهُ لَا أَثَرَ لَكَوْنِ الْقَوْلِ أَوْ الْفِعْلِ مَعْتَبَرًا بِالنِّسْبَةِ لِلتَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ،
 وَالْمَهْمُ أَنَّ السَّكَرَانَ لَا يَدْرِي مَا يَقُولُ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَقْرَأُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى
 تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النِّسَاءُ: ٤٣]. وَلِهَذَا نَقُولُ: إِنَّ الْقَوْلَ الْوَسْطَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ إِنْ سَكِرَ لِيَفْعَلَ
 فَحُكْمُهُ حُكْمُ الصَّاحِي، وَإِنْ سَكِرَ لَا لِيَفْعَلَ. وَلَكِنْ فَعَلَ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمَجْنُونِ فَمَا يُضْمَنُهُ
 الْمَجْنُونُ يُضْمَنُهُ السَّكَرَانُ، وَمَعْرُوفٌ أَنَّ الْمَجْنُونَ يُضْمَنُ حَقُوقَ الْآدَمِيِّينَ، كَمَا لَوْ أَتَلَفَ شَيْئًا
 أَوْ اعْتَدَى عَلَى شَيْءٍ فَإِنَّهُ يُضْمَنُ.

وَهَذَا الْقَوْلُ قَوْلٌ وَسْطٌ، وَلَهُ حَظٌّ مِنَ النَّظَرِ؛ لِأَنَّ مَنْ سَكِرَ لِيَفْعَلَ هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ قَدْ قَصَدَ
 الْفِعْلَ لَكِنَّهُ جَعَلَ السُّكْرَ وَسِيلَةً وَتَغْطِيَةً، فَيَعَاقَبُ بِنَقِيضِ قَصْدِهِ، بِخِلَافِ مَنْ سَكِرَ وَلَمْ يَطْرَأْ
 عَلَى بَالِهِ الْفِعْلُ، وَلَكِنْ فَعَلَ، فَهَذَا حُكْمُهُ حُكْمُ الْمَجْنُونِ؛ لَا يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ إِنْ فَعَلَ مَا فِيهِ
 الْحَدُّ، وَيُضْمَنُ مَا أَتَلَفَهُ عَلَى الْآدَمِيِّينَ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْآدَمِيِّ لَا يُشْتَرِطُ فِيهِ الْقَصْدُ.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٦٨١٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ
 وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَنَادَاهُ

(١) انظر هذا الخلاف في: «المغني» (١٢/ ٣٥٨، ٣٥٩)، و«موسوعة فقه الإمام أحمد» (٢٢/ ١٣٩ - ١٤٨، ٢٦/ ٢٩٨، ٢٩٩).

فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، حَتَّى رَدَدَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَيَّ نَفْسِي أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ دَعَاهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أَبُكَ جُنُونٌ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَهَلْ أَحْصَنْتَ؟» قَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ»^(١).

٦٨١٦- قَالَ ابْنُ شِهَابٍ^(٢): فَأَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: فَكُنْتُ فِي مَنْ رَجَمَهُ، فَرَجَمْنَاهُ بِالْمُصَلِّي فَلَمَّا أَذْلَقْتُهُ الْحِجَارَةَ هَرَبَ، فَأَذْرَكْنَاهُ بِالْحَرَّةِ فَرَجَمْنَاهُ^(٣).

هذا هو مَاعِزٌ هَاشِمِيٌّ، وَقَدْ جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ بِالْمَسْجِدِ، فَنَادَاهُ، وَالْمَنَادَةُ تَكُونُ بِصَوْتِ عَالٍ وَقَالَ: إِنِّي زَنَيْتُ. وَفِي قَوْلِهِ: إِنِّي زَنَيْتُ. التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُ زَنَى.

فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ وَلَمْ يَلْتَمِثْ إِلَى قَوْلِهِ، ثُمَّ جَاءَهُ مِنَ الْجَانِبِ الْآخِرِ لَمَّا أَعْرَضَ عَنْهُ وَقَالَ: إِنِّي زَنَيْتُ. فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَجَاءَهُ مِنَ الْجَانِبِ الْآخِرِ وَقَالَ: إِنِّي زَنَيْتُ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ. قَالَ لَهُ: «أَبُكَ جُنُونٌ؟» قَالَ لَا، وَفِي أَلْفَاظٍ أُخْرَى فِي نَفْسِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يَسْتَنْكِهَهُ^(٤) يَعْنِي: يَشُمُّ رَائِحَةَ فَمِهِ، لَعَلَّهُ سَكَرَانُ، وَالسَّكَرَانُ لَا يُؤْخَذُ بِقَوْلِهِ، فَإِذَا الرَّجُلُ لَمْ يَسْكُرْ، وَلَيْسَ بِهِ جُنُونٌ، فَقَالَ: هَلْ أَحْصَنْتَ؟ قَالَ: نَعَمْ فَأَمَرَ بِهِ فَقَالَ: اذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ، فَذْهَبُوا بِهِ فَرَجَمُوهُ، فَلَمَّا أَذْلَقْتُهُ الْحِجَارَةَ يَعْنِي: أَصَابْتُهُ، وَأَوْجَعْتُهُ هَرَبَ، وَلَكِنَّ الصَّحَابَةَ أَرَادُوا أَنْ يُنْفِذُوا قَوْلَ الرَّسُولِ ﷺ: «ارْجُمُوهُ» فَلَمَّا هَرَبَ لِحَقْوِهِ، حَتَّى أَذْرَكُوهُ عِنْدَ الْحَرَّةِ وَرَجَمُوهُ، فَلَمَّا جَاءُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَخْبَرُوهُ قَالَ: «هَلَا تَرَ كُتُمُوهُ يَتُوبُ فَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِ»^(٥) انْظُرْ إِلَى الرَّافَةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الرَّجُلَ جَاءَ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ، فَإِذَا هَرَبَ يَرِيدُ خُلَاصَ نَفْسِهِ وَيَتُوبُ إِلَى رَبِّهِ ﷻ. فَإِنَّ الْحِكْمَةَ تَقْتَضِي أَنْ تَتْرَكَهُ يَتُوبُ فَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ فَوَائِدُ، مِنْهَا: أَنَّهُ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ بِمَا يُوجِبُ الْحَدَّ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَرَّ هَذَا الرَّجُلَ، وَلَا يُقَرَّ عَلَى مُنْكَرٍ، وَلَكِنْ هَلِ الْأَفْضَلُ أَنْ يُقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ الْأَفْضَلُ أَنْ يَسْتَرَّ عَلَى نَفْسِهِ؟

(١) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٦٩١) (١٦).

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١٢ / ١٢٤): قَوْلُهُ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: هُوَ مُوَصُولٌ بِالسَّنَدِ الْمَذْكُورِ. اهـ.

(٣) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٦٩١) (١٦).

(٤) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٦٩٥) (٢٢).

(٥) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ.

نقول: الأَفْضَلُ أَنْ يَسْتُرَ لَا شَكَّ، لَكِنْ إِذَا أَقَرَّ فَقَدْ أَخَذَ بِالرَّخْصَةِ يَعْنِي: لَيْسَ حَرَامًا عَلَيْهِ، لَكِنَّ الأَفْضَلَ أَنْ يَسْتُرَ، وَرَبَّمَا يَشِيرُ إِلَى هَذَا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «هَلَا تَرَ كُتُمُوهُ يَتُوبُ فَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَيْهِ».

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: صِرَاحَةُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، حَيْثُ جَاءَ هَذَا يَكْلُمُ النَّبِيَّ بِصَوْتٍ عَالٍ فِي الْمَسْجِدِ وَالنَّاسُ حَاضِرُونَ بِأَنَّهُ زَنَا، وَلَمْ يَقُلْ: أَنَا أَسْتَحْيِي، أَوْ مَا أَشَبَهَ ذَلِكَ.

وَمِنْ فَوَائِدِهِ: أَنَّ إِقْرَارَ الْمَجْنُونِ لَا يُعْتَبَرُ؛ لِقَوْلِهِ: «إِبْنُكَ جُنُونٌ؟» وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ، فَلَوْ أَنَّ الْمَجْنُونِ قَالَ: فِي ذِمَّتِي لِفُلَانٍ عَشْرَةُ آلَافٍ رِيَالٍ، فَإِنَّهُ لَا يُؤَاخَذُ بِذَلِكَ، وَلَوْ قَالَ: أَتَلَفْتُ مَالَ فُلَانٍ، فَإِنَّهُ لَا يُؤَاخَذُ بِذَلِكَ، وَلَوْ قَالَ: طَلَقْتُ زَوْجَتِي، فَإِنَّهُ لَا يُؤَاخَذُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا عَقْلَ لَهُ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ يَتَعَدَّى إِلَى السَّكَرَانِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ السَّكَرَانَ لَا عَقْلَ لَهُ، إِذَا وَصَلَ إِلَى حَدٍّ فَقَدْ عَقِلَهُ، فَإِنَّهُ لَا عَقْلَ لَهُ، وَكَذَلِكَ عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ إِذَا غَضِبَ غَضَبًا شَدِيدًا أَفْقَدَهُ الصَّوَابَ فَإِنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِقَوْلِهِ، حَتَّى وَلَوْ كَانَ طَلَاقًا أَوْ ظِهَارًا أَوْ غَيْرَهُ فَلَا عِبْرَةَ بِهِ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ الزَّنا لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْإِقْرَارِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ فِيهِ: فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ. فَتَكُونُ كُلُّ مَرَّةٍ مِنَ الْإِقْرَارِ بِمَنْزِلَةِ شَهَادَةٍ، فَلَوْ أَقَرَّ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ لَمْ يُقَمَّ عَلَيْهِ الْحَدُّ حَتَّى يُقَرَّ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، وَلَوْ أَقَرَّ خَمْسَ مَرَّاتٍ فَمِنْ بَابِ أَوَّلَى، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ^(١)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ فِيهَا مُخْتَلِفَةٌ فَإِنَّ الرَّسُولَ ﷺ رَجَمَ الْغَامِذِيَّةَ^(٢) بِدُونِ تَكَرُّارٍ، وَرَجَمَ امْرَأَةَ الرَّجُلِ الَّذِي اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَزَنَى هَذَا الْأَجِيرُ بِامْرَأَتِهِ، وَلَمَّا زَنَى بِهَا قَالَ النَّاسُ لَوَالِدِ هَذَا الْأَجِيرِ: إِنَّ ابْنَكَ عَلَيْهِ الرَّجْمُ، فَاشْتَرَى ابْنَهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَوَلِيدَةً، وَالْوَلِيدَةُ يَعْنِي: جَارِيَةٌ مَمْلُوكَةٌ، ثُمَّ أَخْبَرَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ بِأَن ابْنَهُ لَيْسَ عَلَيْهِ الرَّجْمُ، إِنَّمَا عَلَيْهِ الْجَلْدُ مِائَةَ جَلْدَةٍ، وَتَغْرِيبُ عَامٍ، فَجَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «الْفَنَمُ وَالْوَلِيدَةُ رَدٌّ عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَاغْدُ يَا أُتَيْسُ - رَجُلٌ مِنْ أَسْلَمَ - إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا»^(٣). فَهَذَا قَالَ: «فَإِنْ اعْتَرَفَتْ» وَلَمْ يَقُلْ: إِنْ اعْتَرَفَتْ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، مَعَ أَنَّ الْمَقَامَ يَقْتَضِي هَذَا، فَالْمَقَامُ خَطِيرٌ، وَلَوْ كَانَ لَا بُدَّ مِنْ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ لَقَالَ: فَإِنْ اعْتَرَفَتْ أَرْبَعَ

(١) انظر هذا الخلاف في: «المغني» (١٢/ ٣٥٤ - ٣٥٧)، و«موسوعة فقه الإمام أحمد» (٢٦/ ٣٠٢ - ٣٠٧).

(٢) رواه مسلم (١٦٩٥) (٢٢).

(٣) رواه البخاري (٢٦٩٥، ٢٦٩٦)، ومسلم (١٦٩٧، ١٦٩٨) (٢٥).

مَرَّاتٍ فَارْجُمُهَا، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ تَكَرُّرُ الْإِقْرَارِ فِي الزَّنا، بَلْ إِذَا أَقَرَّ مَرَّةً وَاحِدَةً فَقَدْ شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِنَّمَا شَرَطَ اللَّهُ ﷻ فِي الشَّهَادَةِ أَرْبَعَةً لثَلَا تُنْتَهَكَ أَعْرَاضُ النَّاسِ، فَيَأْتِي وَاحِدٌ يَشْهَدُ يَقُولُ: فَلَانُ زَنَى. فَكَانَ لَا بُدَّ مِنْ أَرْبَعَةٍ، أَمَّا الْإِنْسَانُ نَفْسُهُ فَلَا أَحَدَ مِنَ النَّاسِ يُقَرُّ عَلَى نَفْسِهِ وَهُوَ كَاذِبٌ أَبَدًا، ثُمَّ إِنَّ قَضِيَّةَ مَاعِزٍ إِذَا تَامَلَّهَا الْإِنْسَانُ وَجَدَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَدْ اسْتَرَبَّ فِي أَمْرِهِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: «إِبْكَ جُنُونَ؟» وَأَنَّهُ أَمَرَ مِنْ يَسْتَنْكِيهِ، فَالصَّحِيحُ أَنَّ الْإِقْرَارَ مَرَّةً وَاحِدَةً كَافٍ.

أما شروط إقامة الحدود فهي:

الْبُلُوغُ، وَالْعَقْلُ، وَالْعِلْمُ بِالتَّحْرِيمِ، وَالِاتِّزَامُ يَعْنِي: أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مُلْتَزِمًا لِأَحْكَامِ الْمُسْلِمِينَ سِوَاءٍ كَانَ مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا ^(١).

فَلَا حَدَّ إِلَّا عَلَى بَالِغٍ عَاقِلٍ عَالِمٍ بِالتَّحْرِيمِ مُلْتَزِمٍ فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ.

فَالصَّغِيرُ لَيْسَ عَلَيْهِ حَدٌّ، وَالْمَجْنُونُ لَيْسَ عَلَيْهِ حَدٌّ، وَغَيْرُ الْمُلْتَزِمِ لَيْسَ عَلَيْهِ حَدٌّ؛ كَالْكَافِرِ الْحَرْبِيِّ مَثَلًا، وَالْجَاهِلُ بِالتَّحْرِيمِ لَيْسَ عَلَيْهِ حَدٌّ، وَلَكِنْ لَا تُقْبَلُ دَعْوَى الْجَهْلِ بِالتَّحْرِيمِ فِي ذَنْبٍ عَلِيمٍ أَنَّهُ حَرَامٌ مِمَّنْ عَاشَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ.

فَلَوْ ادَّعَى رَجُلٌ عَاشَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ أَنَّهُ جَاهِلٌ بِتَحْرِيمِ الزَّنا فَإِنَّهُ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ، لَكِنْ لَوْ كَانَ حَدِيثَ عَهْدٍ بِإِسْلَامِ قَبْلِنَا مِنْهُ.

وَقَدْ ذَكَرْتُ هَذَا لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ فِيمَا لَوْ زَنَى شَخْصٌ بَالِغٌ عَاقِلٌ مُخَصَّنٌ

بِصَغِيرَةٍ هَلْ يُرْجَمُ أَوْ لَا يُرْجَمُ؟

فَالْجَوَابُ: يُرْجَمُ وَهِيَ لَا يُقَامُ عَلَيْهَا الْحَدُّ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَبْلُغْ.

وَكَذَلِكَ لَوْ زَنَى رَجُلٌ نَيْبٌ: يَعْنِي قَدْ تَزَوَّجَ بِامْرَأَةٍ بِكْرٍ بِالِغَةِ فَإِنَّهُ يُرْجَمُ وَهِيَ تُجْلَدُ.

وَأَمَّا الشُّرُوطُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا مِنْ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بَالِغِينَ عَاقِلِينَ فَهَذِهِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُخَصَّنِ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مُخَصَّنًا حَتَّى يَتَزَوَّجَ امْرَأَةً، وَهِيَ بَالِغَانِ عَاقِلَانِ حُرَّانِ، فَهَذِهِ الْأَوْصَافُ لَيْسَتْ لِلزَّانِيَيْنِ

(١) وَسُئِلَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ حُكْمِ الْيَهُودِ إِذَا مَا وَقَعُوا فِي جَرِيْمَةِ تَقْضِي الْحَدِّ، وَهُمْ فِي هَذِهِ الْأَزْمَةِ مِنَ الْمُحَارِبِينَ،

فَهَلْ يُعْتَبَرُونَ مُلْتَزِمِينَ وَيُقَامُ عَلَيْهِمُ الْحَدُّ؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَائِلًا: نَعَمْ، مَا دَامُوا فِي بِلَادِنَا وَتَحْتَ حِمَايَتِنَا فَهُمْ مُلْتَزِمُونَ

بل هي للزَّوْجَيْنِ فَاَلْمُخَصَّنُ: مَنْ جَامَعَ زَوْجَتَهُ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ وَهِيَ بِالْغَانِ عَاقِلَانِ حُرَّانِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٣- بَابُ لِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ.

٦٨١٧- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: اخْتَصَمَ سَعْدٌ وَابْنُ زَمْعَةَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ، الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ، وَاخْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ»^(١). زَادَ لَنَا قُتَيْبَةُ عَنِ اللَّيْثِ: «وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ»^(٢).

٦٨١٨- حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيَْادٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ»^(٣).

❖ «الْعَاهِرُ» هُوَ الزَّانِي، وَقَوْلُهُ «الْحَجَرُ» فِيهِ قَوْلَانِ لِأَهْلِ الْعِلْمِ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: إِنَّ الْمَرَادَ بِالْحَجَرِ حَجَرُ الرَّجْمِ، وَإِلَى هَذَا يَمِيلُ الْبُخَارِيُّ؛ لِأَنَّهُ وَضَعَ هَذَا الْبَابَ فِي بَحْثِ رَجْمِ الزَّانِي.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: إِنَّ الْمَرَادَ بِالْحَجَرِ الْحَجَرُ الَّذِي يُلْقَمُ فَاهُ؛ لِأَنَّ الْعَاهِرَ يَدْعِي الْوَلَدَ فَيُلْقَمُ فَمُهَ حَجَرًا، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ لِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ لَا يَصِحُّ فِيمَا إِذَا كَانَ الْعَاهِرُ يَكْرَاهُ، فَالصَّوَابُ خِلَافُ مَا جَنَحَ إِلَيْهِ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَأَنَّ الْمَرَادَ بِالْحَجَرِ الْحَجَرُ الَّذِي يُلْقَمُ فِي فَمِهِ رَدًّا لِدَعْوَاهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٤- بَابُ الرَّجْمِ فِي الْبَلَاطِ.

٦٨١٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ كَرَامَةَ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

(١) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٤٥٧) (٣٦).

(٢) رَوَى الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذِهِ الزِّيَادَةَ مُتَّصِلَةً فِي «الْبَيْعِ» (٢٢١٨) قَالَ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، فَذَكَرَهُ بِتَمَامِهِ. «التَّغْلِيْقُ» (٥/ ٢٣٥).

(٣) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٤٥٨) (٣٧).

دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَهُودِيٌّ وَيَهُودِيَّةٌ قَدْ أَخَذَتَا جَمِيعًا. فَقَالَ: «لَهُمَا مَا تَعْدُونَ فِي كِتَابِكُمْ؟» قَالُوا: إِنَّ أَحْبَارَنَا أَخَذُوا تَحْمِيمَ الْوَجْهِ وَالتَّجْبِيَةَ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: اذْعُمُ يَا رَسُولَ اللَّهِ بِالتَّوْرَةِ. فَأَتَيْتُ بِهَا فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ، وَجَعَلَ يَقْرَأُ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا. فَقَالَ لَهُ ابْنُ سَلَامٍ: ارْفَعْ يَدَكَ، فَإِذَا آيَةُ الرَّجْمِ تَحْتَ يَدِهِ. فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَجَمَا. قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَرَجَمَا عِنْدَ الْبَلَاطِ، فَرَأَيْتُ الْيَهُودِيَّ أَجْنَأَ عَلَيْهَا ^(١).

❖ قول المؤلف: «بابُ الرَّجْمِ فِي الْبَلَاطِ» البلاطُ معروفٌ وهو الذي تُفْرَشُ به الأرضُ مِنَ الْحَجَرِ الْمَشْوِيِّ، وَإِلَى الْآنَ يَسْمَى بَلَاطًا عِنْدَنَا.

❖ وقوله: «الرَّجْمُ فِي الْبَلَاطِ» بعضهم قال المرادُ بذلك أَنَّهُ يُرْجَمُ بِحَصَى الْبَلَاطِ، وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: الرَّجْمُ فِي الْبَلَاطِ وَ«فِي» لِلظَّرْفِيَّةِ، وَلَيْسَتْ لِلتَّعْدِيَةِ، ثُمَّ إِنَّ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ هَذَا قَالَ: رُجِمَا عِنْدَ الْبَلَاطِ.

وهو صَرِيحٌ بِأَنَّ الْمَرَادَ بِالْبَلَاطِ الْحَجَرُ الَّذِي تُفْرَشُ بِهِ الْأَرْضُ، وَهُوَ إِمَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمَرْجُومَ لَا يُخَفَّرُ لَهُ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ أَنَّ الْبَلَاطَ لَا يُخَفَّرُ فِيهِ. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى رَدِّ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَى كِتَابِهِمْ تَحْدِيدًا لَهُمْ لَا حُكْمًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا تَعْدُونَ فِي كِتَابِكُمْ؟».

وفيه: دَلِيلٌ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْيَهُودُ مِنْ كِتْمَانِ الْحَقِّ وَلَبْسِهِ بِالْبَاطِلِ؛ حَيْثُ وَضَعَ هَذَا الرَّجُلُ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ.

وفيه: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ يَكُونَ عِنْدَنَا نَحْنُ الْمُسْلِمِينَ مَن يَعْرِفُ مَكَائِدَ الْأَعْدَاءِ حَتَّى نَكُونَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنَ الْأَمْرِ، بِمَعْنَى: أَنَّهُ يَذْرُسُ دِينَهُمْ وَيَذْرُسُ أَحْوَالَهُمِ الْاجْتِمَاعِيَّةَ، وَيَذْرُسُ أَحْوَالَهُمِ السِّيَاسِيَّةَ، حَتَّى نَكُونَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنَ الْأَمْرِ، وَأَمَّا أَنْ نَكُونَ قَابَعِينَ فِي بِلَادِنَا، وَلَا نَعْرِفُ عَنِ النَّاسِ شَيْئًا فَهَذَا قَدْ تُخَدَعُ، وَانْظُرْ إِلَى بَرَكََةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَيْثُ عَرَفَ الْأَمْرَ وَقَالَ لِلرَّجُلِ: ارْفَعْ يَدَكَ.

وفيه: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ هَذَا الزَّانِي - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - يُقَدِّمُ الْمَزْنِيَّ بِهَا عَلَى نَفْسِهِ، وَلِهَذَا فَدَاهَا

بنفسه، فكان يَجْنُو عليها؛ أي: يَنْحَنِي عليها لئلا يصيبها الحَصَى، قاتله الله فهو الآن يموتُ فما فائدته منها إذا سَلِمَتْ هي، مع إِنْهَا لَنْ تَسْلَمَ، فالرَّجْمُ لهما جميعاً.

وفي هذا: دليلٌ على أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ تُقَامُ عَلَيْهِمُ الْحُدُودُ فيما يَعْتَقِدُونَ تحريمه، أمَّا ما يَعْتَقِدُونَ حِلَّهُ فلا تُقَامُ عَلَيْهِمُ الْحُدُودُ، لكنَّهُمْ يُمْنَعُونَ مِنْ إظهاره كَالْخَمْرِ مثلاً، فإذا عَلِمْنَا أَنَّ هَذَا الْبَيْتَ يَأْتِي إِلَيْهِ أَهْلُ الذِّمَّةِ يَشْرِبُونَ الْخَمْرَ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَنَا أَنْ نَهْجُمَ عَلَيْهِمْ أَوْ أَنْ نَعَاتِبَهُمْ؛ لأنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ حِلَّهُ، لكنَّ إِنْ أَظْهَرُوهُ فِي السُّوقِ أَوْ فِي الْمَحَلَّاتِ الْعَامَّةِ أَوْ كَانُوا يَصْنَعُونَهُ وَيَبِيعُونَهُ فَهنا يُمْنَعُونَ، وأما إذا كَانُوا فِي بيوْتِهِمْ مُسْتَرِينَ فلا يَحِلُّ لَنَا أَنْ نَعَارِضَهُمْ فِي ذَلِكَ؛ لأنَّ هَذَا مِنْ مَقْتَضَى دِينِهِمْ.

ويؤخذُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ ذَمُّ تَتَبِيعِ الرُّخَصِ؛ لأنَّ الْيَهُودَ كَانَ عِنْدَهُمُ الرَّجْمُ، وَلِما كَثُرَ الزَّنَا فِي أَشْرَافِهِمْ قَالُوا: كَيْفَ تَرْجُمُ أَشْرَافَنَا؟ نحنُ إِنْ فَعَلْنَا فَسَوْفَ نُفْنِي الْأَشْرَافَ، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ خَطَأٌ فِي التَّفْكِيرِ؛ لأنَّهُمْ لو رَجَمُوا شَرِيفاً وَاحِداً لَامْتَنَعَ النَّاسُ، لكنَّ الشَّيْطَانَ يَقُولُ لِلنَّاسِ: إِنْ أَقَمْتُمُ الْحُدُودَ أَتَلَفْتُمُ النَّاسَ كما يَقُولُ الْآنَ الَّذِينَ يَسْتَغْرِبُونَ: إِذَا قَطَعْنَا يَدَ السَّارِقِ أَصْبَحَ نَصْفُ الشَّعْبِ أَشَلَّ وَنَحْنُ نَقُولُ: إِذَا قَطَعْنَا يَدَ السَّارِقِ امْتَنَعَ كُلُّ الشَّعْبِ عَنِ السَّرِقَةِ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]. فَالْيَهُودُ لَمَّا كَثُرَ الزَّنَا فِي أَشْرَافِهِمْ قَالُوا: لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَرْجُمَ، إِذَا: نَفَعَلُ التَّجْبِيَةَ وَتَحْمِيمَ الْوَجْهِ، وَتَحْمِيمُ الْوَجْهِ أَي: تَسْوِيْدُهُ مَأْخُودٌ مِنْ الْحِمَمِ وَهِيَ الْفَحْمَةُ فَيَسْوِدُونَ الْوَجْهَ.

والتَّجْبِيَةُ هِيَ أَنْ يُرَكِبُونَهُمْ عَلَى حِمَارٍ أَوْ زَائِيٍّ وَالزَّائِيَّةُ، وَيَجْعَلُونَ ظَهَرَ كُلِّ وَاحِدٍ لِلآخَرِ، وَيَطُوفُونَ بِهِمْ فِي الْأَسْوَاقِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ يَخْجَلُ تِلْكَ السَّاعَةَ وَلَكِنْ بَعْدَهَا يَذْهَبُ عَنْهُ الْحَيَاءُ وَالْخَجَلُ. وَقَدْ جَاءُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ؛ لأنَّهُمْ عَرَفُوا أَنَّهُمْ مُذْنِبُونَ فِي هَذَا الْعَمَلِ حَيْثُ لَا يُقِيمُونَ حُدُودَ اللَّهِ، فَقَالُوا: اذْهَبُوا إِلَى هَذَا النَّبِيِّ لَعَلَّكُمْ تَجِدُونَ رُخْصَةً فَلَمَّا أَتَوْا لِلنَّبِيِّ ﷺ حَصَلَ مَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ.

فهذا دليلٌ على أَنَّ تَتَبِيعَ الرُّخَصِ مِنْ شِيَمِ الْيَهُودِ وَأَنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ يَطْلُبُونَ التَّرْخِيصَ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ: مَنْ تَتَبَعَ الرُّخْصَ فَسَقَ، أَي: صَارَ فَاسِقاً؛ لِأَنَّهُ تَعَبَّدَ لِلَّهِ بِهَوَاهُ. أَمَّا الْمُتَعَبِّدُ لِلَّهِ بِشَرْعِ اللَّهِ فَإِنَّهُ يَقْبَلُ مَا جَاءَ بِهِ الشَّرْعُ، سِوَاهُ وَافَقَ هَوَاهُ أَوْ لَمْ يُوَافِقْهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٥- باب الرَّجْمِ بِالْمُصَلِّي.

٦٨٢٠- حدثني مُحَمَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ جَاءَ النَّبِيَّ ﷺ فَأَعْتَرَفَ بِالزَّنا، فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَبُكَ جُنُونٌ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «أَخْصَنْتَ؟» قَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَ بِهِ فُرِجِمَ بِالْمُصَلِّي، فَلَمَّا أَذْلَقَتْهُ الْحِجَارَةُ فَرَّ فَأَذْرَكَ فُرْجِمَ حَتَّى مَاتَ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ خَيْرًا، وَصَلَّى عَلَيْهِ ^(١). وَلَمْ يَقُلْ يُونُسُ وَابْنُ جُرَيْجٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ: فَصَلَّى عَلَيْهِ ^(٢).

هذا هو ما عَرَفَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى قِصَّتِهِ، وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا قَوْلُهُ: فُرِجِمَ بِالْمُصَلِّي، وَالْبَاءُ هُنَا بِمَعْنَى «فِي» فَهِيَ لِلظَّرْفِيَّةِ، وَالْبَاءُ تَأْتِي لِلظَّرْفِيَّةِ أحيانًا؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ ^(٣) وَبِالْأَيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ^(٤) [الْمَائِدَةُ: ١٣٧-١٣٨]. يَعْنِي فِي اللَّيْلِ. وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: بِالْمُصَلِّي، أَي: قَرِيبًا مِنْهُ وَلَيْسَ فِي نَفْسِ الْمُصَلِّي؛ لِأَنَّ الْمُصَلِّيَ مُسَجَّدٌ وَلِهَذَا مَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ دُخُولِ الْحَائِضِ لَهُ ^(٥)، إِلَّا إِذَا أَرَادَ بِالْمُصَلِّيِ مُصَلَّى الْجَنَائِزِ؛ لِأَنَّهُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ الْجَنَائِزُ لَهَا مُصَلَّى وَيَنْدُرُ أَنْ يُصَلَّوْا عَلَى الْمَيِّتِ بِالْمَسْجِدِ، فَإِنْ أُريدَ بِالْمُصَلِّيِ هُنَا مُصَلَّى الْجَنَائِزِ فَلَا إِشْكَالَ فِي الْمَسْأَلَةِ، إِنْ أُريدَ بِالْمُصَلِّيِ مُصَلَّى الْعِيدِ فَإِنَّهُ يَجِبُ تَأْوِيلُهُ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُصَلِّيِ أَي: قُرْبَ الْمُصَلِّيِ. وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَقَامَ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ ^(٦).

(١) ورواه مسلم (١٦٩١).

(٢) أما حديث يونس، فأسنده البخاري في كتاب «الحدود» (٦٨١٤).

وأما حديث ابن جريج فرواه مسلم (١٦٩١) (١٦) قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر وابن جريج، كلهم عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله، به. «تغليق التعليق» (٥/ ٢٣٥).

(٣) رواه البخاري (٣٢٤)، ومسلم (٨٩٠) (١٠).

(٤) رواه أحمد في «مسنده» (٤٣٤ / ٣)، وأبو داود (٤٤٩٠)، والحاكم (٤ / ٤١٩)، والبيهقي (٨ / ٣٢٨).

والدارقطني (٣ / ٨٦)، من حديث حكيم بن حزام.

قال الحافظ في «بلوغ المرام» (ص ٩٧): رواه أحمد وأبو داود بسند ضعيف. اهـ.

ورواه الترمذي (١٤٠١)، وابن ماجه (٢٥٩٩)، والحاكم (٤ / ٤١٠)، والدارقطني (٣ / ١٤١)، والبيهقي

(٨ / ٣٩)، والدارمي (٢٣٥٧)، من حديث بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وفيه: أن الإمام يصلي على من أقيم عليه حد؛ لقوله في الحديث: «وصلّى عليه»، وهي زيادة مقبولة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٦- بَابُ مَنْ أَصَابَ ذَنْبًا دُونَ الْحَدِّ، فَأَخْبَرَ الْإِمَامَ.

فَلَا عُقُوبَةَ عَلَيْهِ بَعْدَ التَّوْبَةِ، إِذَا جَاءَ مُسْتَفْتِيًا

قَالَ عَطَاءٌ: لَمْ يُعَاقِبْهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَلَمْ يُعَاقِبِ الَّذِي جَامَعَ فِي رَمَضَانَ، وَلَمْ يُعَاقِبْ عُمَرُ صَاحِبَ الظُّبَيْ، وَفِيهِ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(١).

❦ قَوْلُهُ: «مَنْ أَصَابَ ذَنْبًا دُونَ الْحَدِّ» فَأَخْبَرَ الْإِمَامَ بَعْدَ التَّوْبَةِ إِذَا جَاءَ مُسْتَفْتِيًا فَإِنَّهُ لَا

وقال الترمذي: هذا حديث لا نعرفه بهذا الإسناد مرفوعاً إلا من حديث إسماعيل بن مسلم، وإسماعيل بن مسلم المكي قد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه. اهـ
وقال الحافظ ابن حجر في «التلخيص» (٧٧ / ٤): رواه الترمذي وابن ماجه من حديث ابن عباس، وفيه إسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف. اهـ

ورواه ابن ماجه (٢٦٠٠) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وفيه ابن لهيعة.

ورواه الطبراني في «الكبير» (١٣٩ / ٢)، من حديث حبير بن مطعم.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٥ / ٢): رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه الواقدي، وهو ضعيف. اهـ
والحديث حسنه الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ، كما في تعليقه على سنن أبي داود، وابن ماجه.

وانظر: «المحلى» (١٢٣ / ١١)، و«فتح الباري» (١٥٧ / ١٣)، و«نصب الراية» (٣٤٠ / ٤).

(١) علق البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، هذه الآثار بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١٣١ / ١٢).

وقال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ في «تغليق التعليق» (٢٣٦ / ٥): أما قول ابن جريج: فرواه عبد الرزاق: في مصنفه عنه مثله في قصة.

وأما قصة عمر فأخبرنا أبو هريرة بن الذهبي إجازة أنا القاسم بن مظفر بن إسحاق أنا أبي أحمد هو أبو حامد بن بلال ثنا عبد الرحمن بن بشر ثنا سفيان عن غارق عن طارق أن رجلاً أوطأ ظلياً فقتله فأمره عمر أن يحكم فيه فقال ظبي جمع الماء والشجر.

وأما حديث أبي عثمان فيشير إلى حديث أبي عثمان النهدي عن ابن مسعود في قصة الرجل الذي جاء إلى النبي ﷺ فقال: وجدت امرأة فنلت منها ما يناله الرجل من زوجته، غير أني لم أجامعها، فأنزل الله: ﴿إِنَّهُ لَكَسَنٌ يَذَّبِنُ كَأَنَّهُ لَمَسَ نِجَاسٌ...﴾ الحديث.

وهو مسند عند المؤلف في الصلاة (٥٢٦) وفي التفسير (٤٦٨٧).

يُوبَّخُ بَلَّ إِذَا احتَاجَ إِلَى مَعُونَةٍ أَعْيُنَ؛ لِأَنَّهُ جَاءَ تَائِبًا نَادِمًا، فَلَوْ وَبَّخْنَاهُ أَوْ عَزَّزْنَاهُ، لَكَانَ فِي ذَلِكَ تَنْفِيرٌ عَنِ مِثْلِ هَذَا الْأَمْرِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٨٢١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا وَقَعَ بِأَمْرَائِهِ فِي رَمَضَانَ، فَاسْتَفْتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «هَلْ تَسْتَطِيعُ صِيَامَ شَهْرَيْنِ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَاطْعِمِ سِتِينَ مَسْكِينًا»^(١).

٦٨٢٢- وَقَالَ اللَّيْثُ: عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ قَالَ: اخْتَرَقْتُ قَالَ: «مِمَّ ذَاكَ» قَالَ: وَقَعْتُ بِأَمْرَائِي فِي رَمَضَانَ، قَالَ لَهُ: «تَصَدَّقْ» قَالَ: مَا عِنْدِي شَيْءٌ، فَجَلَسَ وَأَتَاهُ إِنْسَانٌ يَسُوقُ جِمَارًا وَمَعَهُ طَعَامٌ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: مَا أَذْرِي مَا هُوَ إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «أَيْنَ الْمُخْتَرَقُ؟» فَقَالَ: هَا أَنَا ذَا قَالَ: «خُذْ هَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ» قَالَ عَلِيٌّ أَخُو جِ مَنِّي مَا لِأَهْلِي طَعَامٌ؟ قَالَ: «فَكُلُوهُ»^(٢).

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ أَبِينُ قَوْلُهُ: «أَطْعِمِ أَهْلَكَ».

قَوْلُهُ: «أَبِينُ» لِأَنَّ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ ذُكِرَتْ فِيهِ خِصَالُ الْكُفَّارَةِ، فَقَالَ لَهُ: أَتَجِدُ رَقَبَةً؟ هَلْ تَسْتَطِيعُ صِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَابِعِينَ؟ ثُمَّ قَالَ: أَطْعِمِ سِتِينَ مَسْكِينًا. أَمَّا هَذَا السِّيَاقُ فَقَالَ فِيهِ: «تَصَدَّقْ» وَلَمْ يَذْكُرِ الصِّيَامَ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْعَتَقَ، فَكَانَ الْأَوَّلُ أَبِينًا. وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا السِّيَاقِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يُوبَّخْهُ وَلَمْ يُعَاقِبْهُ، وَإِنَّمَا أَخْبَرَهُ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِ لِحَقِّ اللَّهِ مِنَ الْكُفَّارَةِ.

(١) ورواه مسلم (١١١١) (٨١).

(٢) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١٢/ ١٣٢)، ووصله رَحِمَهُ اللَّهُ في «التاريخ الصغير» (١/ ٢٨٨)، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، فَذَكَرَهُ.

ورواه الإسماعيلي في «مستخرجه» من حديث أبي صالح أيضًا، ومن حديث ابن وهب عن عمرو بن الحارث، وساقه على لفظ ابن وهب.

انتظر: «تغليق التعليق» (٥/ ٢٣٧)، و«فتح الباري» (١٢/ ١٣٣).

وكفارة المجامع في نهارِ رَمَضَانَ هي هذه إذا كَانَ عَالِمًا ذَاكِرًا مُخْتَارًا، فإذا جَامَعَ بهذه الشروطِ الثلاثة فعليه عِتْقُ رَقَبَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فِصْيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامُ سِتِينَ مَسْكِينًا.

وهل يجوزُ أَنْ يَجَامِعَهَا قَبْلَ الْكُفَّارَةِ؟

الجواب: نعم، يجوزُ أَنْ يَجَامِعَهَا فِي اللَّيْلِ، بخلافِ الْمُظَاهِرِ فَإِنَّ الْمُظَاهِرَ لَا يُجَامِعُ إِلَّا بَعْدَ الْكُفَّارَةِ كَمَا فِي سُورَةِ الْمَجَادِلَةِ.

وهل على زوجةِ هذا الْمُجَامِعِ فِي رَمَضَانَ كُفَّارَةٌ؟

نقول: إذا كَانَتْ مُطَاوِعَةً لَهُ عَالِمَةً ذَاكِرَةً فَهِيَ مِثْلُ الرَّجُلِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٧- بَابُ إِذَا أَقَرَّ بِالْحَدِّ وَلَمْ يُبَيِّنْ، هَلْ لِلْإِمَامِ أَنْ يَسْتُرَ عَلَيْهِ؟.

٦٨٢٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقُدُّوسِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ الْكِلَابِيُّ، حَدَّثَنَا هَمَامُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَبَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمُّهُ عَلَيَّ، قَالَ: وَلَمْ يَسْأَلْهُ عَنْهُ قَالَ: وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ الصَّلَاةَ، قَامَ إِلَيَّ الرَّجُلُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمُّ فِي كِتَابِ اللَّهِ قَالَ: «الْبَيْسَ قَدْ صَلَّيْتَ مَعَنَا؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ ذَنْبَكَ» أَوْ قَالَ: «حَدَّكَ»^(١).

ذلك لِأَنَّ هَذَا لَمْ يُبَيِّنْ، أَمَا حَدِيثُ مَا عَزَّ فَقَدْ بَيَّنَّ وَقَالَ: إِنَّهُ زَنَى، وَهَذَا أَصَابَ حَدًّا وَلَمْ يَسْتَفْسِرِ الرَّسُولُ ﷺ مِنْهُ هَلْ هُوَ زِنَا أَوْ سَرِقَةٌ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ، وَالرَّجُلُ لَمْ يُعَيِّنْ، فَإِذَا جَاءَنَا رَجُلٌ تَائِبٌ وَقَالَ: إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا وَلَمْ يُبَيِّنْهُ فَإِنَّا لَا نَسْتَفْسِرُ وَنَقُولُ: مَا هُوَ؟ بَلْ نَسْتُرْ عَلَيْهِ، وَإِذَا عَمِلَ صَالِحًا قُلْنَا: ﴿إِنَّ أَحْسَنَتِ يَدَهِنِ السَّيِّئَاتِ﴾ [١١٤: ٢٤].

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٨- بَابُ هَلْ يَقُولُ الْإِمَامُ لِلْمُقَرَّرِ: لَعَلَّكَ لَمَسْتَ أَوْ غَمَزْتَ.

٦٨٢٤- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُعْفِيُّ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ يَعْلَى بْنَ حَكِيمٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا أَتَى مَا عِزُّ بْنُ مَالِكٍ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ لَهُ: «لَعَلَّكَ قَبَّلْتَ أَوْ غَمَزْتَ أَوْ نَظَرْتَ» قَالَ: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَنْكِهْتَهَا؟» لَا يَكْنِي قَالَ: فَعِنْدَ ذَلِكَ أَمَرَ بِرَجْمِهِ.

يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ إِذَا جَاءَنَا شَخْصٌ وَقَالَ: زَنَيْتُ. فَإِنَّا نَسْتَفْصِلُ عَنْ فِعْلِهِ بِدَقَّةٍ لِنَتَأَكَّدَ أَنَّهُ زَنَى؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ فَعَلَ ذَلِكَ مَعَ مَا عِزٍّ، فَقَدْ قَالَ لَهُ: «لَعَلَّكَ قَبَّلْتَ، أَوْ غَمَزْتَ» حَتَّى صَرَخَ ﷺ وَقَالَ لَهُ مِنْ غَيْرِ تَكْنِيَّةٍ: «أَنْكِهْتَهَا؟» لِنَتَأَكَّدَ مِنْهُ أَنَّهُ زَنَى. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ لَا يَشْرَعُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَسْأَلَ عَنِ الْمَرْأَةِ مِنْ هِيَ؟

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٩- بَابُ سُؤَالِ الْإِمَامِ الْمُقَرَّرَ هَلْ أَحْصَنْتَ؟.

٦٨٢٥- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، وَأَبِي سَلَمَةَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ مِنَ النَّاسِ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَنَادَاهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ - يُرِيدُ نَفْسَهُ - فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَتَنَحَّى لِشِقِّ وَجْهِهِ الَّذِي أَعْرَضَ قَبْلَهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَجَاءَ لِشِقِّ وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي أَعْرَضَ عَنْهُ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَيَّ نَفْسِيهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ دَعَاهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أَبَاكَ جُنُونٌ؟» قَالَ: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ: «أَحْصَنْتَ؟» قَالَ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «اذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ»^(١).

٦٨٢٦- قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرًا قَالَ: فَكُنْتُ فِيمَنْ رَجَمَهُ، فَرَجَمْنَاهُ بِالْمُصْلَى، فَلَمَّا أَذْلَقْتُهُ الْجَبَارَةَ جَمَزَ حَتَّى أَدْرَكْنَاهُ بِالْحَرَّةِ فَرَجَمْنَاهُ^(٢).

(١) ورواه مسلم (١٦٩١) (١٦).

(٢) نفس التخریج السابق.

قوله فيه: جمز، أي: أسرع هارباً من القتل. «النهاية» لابن الأثير (ج ٢ م ٢).

٣٠- باب الاعتِرَافِ بِالزَّانَا.

٦٨٢٧، ٦٨٢٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَفِظْنَاهُ مِنْ فِي الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَزَيْدَ بْنَ خَالِدٍ قَالَا: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: أَنْشُدْكَ اللَّهُ إِلَّا قَضَيْتَ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ. فَقَامَ خَصْمُهُ وَكَانَ أَفْقَهُ مِنْهُ فَقَالَ: أَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَذِّنْ لِي. قَالَ: «قُلْ» قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَيَّ هَذَا فَرَزَنِي بِامْرَأَتِهِ فَانْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ، وَخَادِمٍ، ثُمَّ سَأَلْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلِيَّ ابْنِي جَلَدَ مِائَةَ، وَتَغْرِيبَ عَامٍ، وَعَلَى امْرَأَتِهِ الرَّجْمَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: الْمِائَةُ شَاةٍ وَالْخَادِمُ رَدٌّ عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلَدٌ مِائَةَ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَاعْدُ يَا أُنَيْسُ عَلَيَّ امْرَأَةٌ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا». فَعَدَا عَلَيْهَا فَاعْتَرَفَتْ فَارْجَمَهَا^(١) قُلْتُ لِسُفْيَانَ: لَمْ يَقُلْ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلِيَّ ابْنِي الرَّجْمَ فَقَالَ الشُّكُّ فِيهَا مِنَ الزُّهْرِيِّ، فَرَبَّمَا قُلْتُهَا وَرَبَّمَا سَكَتُ.

الْقِصَّةُ هَذِهِ أَنَّ رَجُلًا كَانَ أَجِيرًا عِنْدَ شَخْصٍ، وَالرَّجُلُ شَابٌّ لَمْ يَتَزَوَّجْ فَرَزَنِي بِامْرَأَةٍ الْمُسْتَأْجِرِ، فَقِيلَ لَوَالِدِهِ: إِنَّ عَلَى ابْنِكَ الرَّجْمَ فَانْتَدَى مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَوَلِيدَةٍ.

الْوَلِيدَةُ يَعْنِي: الْخَادِمَ يَعْنِي أَنَّهُ دَفَعَ مِائَةَ شَاةٍ وَمَمْلُوكَةً لِأَجْلِ الْإِجْرَامِ ابْنَهُ، ثُمَّ سَأَلَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُوهُ بِأَنَّ عَلَى ابْنِهِ جَلَدَ مِائَةَ وَتَغْرِيبَ عَامٍ، وَعَلَى امْرَأَةِ الْمُسْتَأْجِرِ الرَّجْمُ؛ لِأَنَّ الزَّانِيَّ بَكَرٍّ وَالْمَزْنِيَّ بِهَا مُحْصَنَةً.

فَقَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ؛ الْمِائَةُ شَاةٍ وَالْخَادِمُ رَدٌّ أَيْ: رَدٌّ عَلَيْكَ؛ لِأَنَّهُ أُخِذَتْ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَمَا أُخِذَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَجَبَ رَدُّهُ عَلَى الْمَأْخُودِ مِنْهُ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلَدٌ مِائَةَ وَتَغْرِيبُ عَامٍ؛ جَلَدَ مِائَةَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدٍ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٠]. وَتَغْرِيبُ عَامٍ بِالسَّنَةِ؛ إِذْ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ التَّغْرِيبُ لَكِنْ بِالسَّنَةِ، وَمَعْنَى التَّغْرِيبِ أَنْ يُسَفَّرَ عَنْ بَلَدِهِ لِمَدَّةٍ عَامٍ، وَفَائِدَةُ هَذَا أَنَّهُ يَبْعُدُ عَنْ مَكَانِ الْمَزْنِيَّ بِهَا وَعَنِ الْمَزْنِيَّ بِهَا أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ قَرِيبًا قُرْبًا تُسَوَّلُ لَهُ نَفْسُهُ أَنْ يَعُودَ مَرَّةً أُخْرَى، وَأَيْضًا إِذَا ذَهَبَ وَاعْتَرَبَ فَالْغَرِيبُ لَا يَنْشَرِّحُ صَدْرَهُ، وَلَا تَنْبَسِطُ نَفْسُهُ، وَيَكُونُ هَمُّهُ نَفْسَهُ، فَيَبْعُدُ عَنِ الْأَحْوَالِ الَّتِي تُوجِبُ النَّشْوَةَ وَالْفَرَحَ وَحُبَّ الْجَمَاعِ، فَيَكُونُ فِي ذَلِكَ حِمَايَةً لَهُ عَنِ مُوَاقَعَةِ الْمَحْذُورِ مَرَّةً

أُخْرَى، وَبِنَاءٌ عَلَى ذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ نَنْفِيهِ إِلَى بَلَدٍ يَكْثُرُ فِيهَا الْفَسَادُ؛ لِأَنَّا إِذَا تَقَيْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ يَكْثُرُ فِيهَا الْفَسَادُ فَقَدْ زِدْنَا الطِّينَ بَلَّةً، وَلَكِنْ تُسَفَّرُهُ إِلَى بَلَدٍ نَزِيهٍ خَالٍ مِنْ هَذِهِ الشُّرُورِ.

وَلَوْ وَجِبَ تَغْرِيبُ الْمَرْأَةِ، فَإِنَّهَا تَغْرِبُ مَعَ مُحْرَمٍ إِنْ أَمَكْنَ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ فَمَعَ ثَقَّةً، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ تَحْبِيسُ لِمَدَّةٍ سَنَةٍ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ تَوْكِيلِ الْإِمَامِ فِي إِثْبَاتِ الْحَدِّ وَإِقَامَةِ الْحَدِّ؛ لِقَوْلِهِ: «فَإِنْ اعْتَرَفْتُ» فَهَذَا إِثْبَاتُ الْحَدِّ «فَارْجُمُهَا» فَهَذَا إِقَامَةُ الْحَدِّ وَتَنْفِيزُهُ.

وَفِيهِ: دَلِيلٌ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ تَكَرُّارُ الْإِقْرَارِ بِالزَّنَا؛ لِقَوْلِهِ: «فَإِنْ اعْتَرَفْتُ» وَلَمْ يَقُلْ أَرْبَعًا فَارْجُمُهَا، وَالْجَمْعُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ قِصَّةٍ مَاعِزٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَكَّ فِي قِصَّةِ مَاعِزٍ، وَوَجْهٌ آخَرُ أَنَّ هَذِهِ الْقِصَّةَ كَانَتْهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ اشْتَهَرَتْ وَبَانَتْ وَلِهَذَا كَانَ فِيهَا أَخْذٌ وَرَدٌّ بَيْنَ الْعَوَامِّ وَأَهْلِ الْعِلْمِ، بِخِلَافِ قِصَّةِ مَاعِزٍ؛ فَإِنَّمَا ثَبَتَتْ بِقَوْلِهِ وَإِقْرَارِهِ بَعْدَ التَّوْبَةِ.

وَفِيهِ: أَيْضًا أَنَّ التَّوَكِيلَ فِي الْأَمْرِ الْمُسْتَقْبَلِ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ نَقُولَ فِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لِقَوْلِهِ: «وَاعْدُ يَا أُنَيْسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا» وَهَذَا يُعَارِضُ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ عَدَا ۖ﴾ (٣) إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﷻ [الأنعام: ٢٣-٢٤].

وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَا يَنْبَغِي التَّنْبِيهُ لَهُ وَهُوَ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا قَالَ: سَأَفْعَلُ عَدَاً. فَإِنْ كَانَ قَصْدُهُ الْإِحْبَارُ عَمَّا فِي نَفْسِهِ لَمْ يَلْزَمْهُ الْاسْتِثْنَاءُ.

أَي: لَمْ يَلْزَمْهُ أَنْ يَقُولَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله تعالى:

٦٨٢٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ عُمَرُ: لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَطُولَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ حَتَّى يَقُولَ قَائِلٌ: لَا نَحْدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَيَضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةِ أَنْزَلَهَا اللَّهُ، أَلَا وَإِنَّ الرَّجْمَ حَقٌّ عَلَيَّ مَنْ زَنَى وَقَدْ أَحْصَنَ، إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ، أَوْ كَانَ الْحَبْلُ، أَوْ الْاعْتِرَافُ. قَالَ سُفْيَانُ: كَذَا حَفِظْتُ: أَلَا وَقَدْ رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ (١).

هذا الذي حُشِيه عمر قد وَقَعَ فقالوا: إِنَّ الرَّجْمَ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ؛ لَأَنَّ الَّذِي فِي كِتَابِ اللَّهِ هُوَ قَوْلُهُ: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النِّسَاء: ٢٠]. وفي لَفْظٍ آخَرَ أَطْوَلَ مِمَّا ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ قَالَ: وَإِنَّ الرَّجْمَ حَقٌّ فِي كِتَابِ اللَّهِ قَرَأْنَاهَا، وَحَفِظْنَاهَا وَوَعَيْنَاهَا، وَرَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ ^(١).

فَأَثَبَتْ عُمَرُ عَلَى الْمَنْبَرِ بِأَنَّهُمْ قَرَأُوا آيَةَ الرَّجْمِ وَحَفِظُوهَا وَوَعَوْهَا وَطَبَّقُوهَا، رَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَرَجَمُوا بَعْدَهُ.

وَيَدُلُّ لَذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ: «لَا تُفْضِئَنَّ بَيْنَكُمَا بَكْتَابِ اللَّهِ» ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجْمَ ^(٢).

وَلَكِنْ قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: أَيْنَ آيَةُ الرَّجْمِ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟

وَالْجَوَابُ عَلَى هَذَا أَنْ نَقُولَ: إِنَّهَا تُسَخَّتُ لَفْظًا وَبَقِيَ حُكْمُهَا؛ لَأَنَّ النَّسَخَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

أَحَدُهَا: مَا تُسَخَّ لَفْظًا لَا حُكْمًا، وَالثَّانِي: مَا تُسَخَّ حُكْمًا لَا لَفْظًا، وَالثَّالِثُ: مَا تُسَخَّ لَفْظًا وَحُكْمًا.

وَمِثَالُ مَا تُسَخَّ لَفْظًا لَا حُكْمًا؛ الرَّجْمُ فَإِنَّ حُكْمَهُ بَاقٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَلَكِنْ لَفْظُهُ مَنْسُوخٌ.

وَمِثَالُ مَا تُسَخَّ حُكْمًا لَا لَفْظًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَادِقُونَ يَقْبَلُوا مَائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَقْبَلُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ ﴿٥٠﴾ [الْأَنْعَام: ٦٥]. فَهَذِهِ الْآيَةُ تُسَخَّتُ حُكْمًا لَا لَفْظًا.

وَمِثَالُ مَا تُسَخَّ لَفْظًا وَحُكْمًا آيَةُ الرِّضَاعِ فَقَدْ كَانَ فِيهَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ، فَتُسَخَّنُ بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ، فَتُوفِّي النَّبِيُّ ﷺ وَهِيَ فِيهَا يُتْلَى مِنَ الْقُرْآنِ، هَكَذَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ^(٣) عَنْ عَائِشَةَ ^(٤) فَالْعَشْرُ رَضَعَاتٍ تُسَخَّتُ لَفْظًا وَحُكْمًا، وَالْخَمْسُ لَفْظًا لَا حُكْمًا ^(٥) لَأَنَّ الْخَمْسَ بَاقِيَةٌ.

وقوله: قال سفيان... هو موصول بالسند المذكور. «فتح الباري» (١٢ / ١٤٣).

(١) مياتي تخريجه قريباً إن شاء الله.

(٢) تقدم تخريجه قريباً.

(٣) رواه مسلم (١٤٥٢) (٢٤).

(٤) انظر: «شرح نظم الوراقات» في أصول الفقه للشيخ الشارح رحمه الله (ص ١٣١ - ١٣٩).

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: مَا الْفَائِدَةُ مِنْ نَسْخِ اللَّفْظِ دُونَ الْحُكْمِ؟

قلنا: الْفَائِدَةُ مِنْ ذَلِكَ امْتِحَانُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِقَبُولِهَا مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ وَلَوْ نُسِخَ لَفْظُهُ، عَلَى عَكْسِ الْيَهُودِ الَّذِينَ حَاوَلُوا أَنْ يَكْتُمُوا مَا جَاءَ فِي التَّوْرَةِ فِي الرَّجْمِ، فَأَيَّةُ الرَّجْمِ لَيْسَتْ فِي الْقُرْآنِ وَالْمُسْلِمُونَ يَنْفِذُونَهَا، وَأَيَّةُ الرَّجْمِ فِي التَّوْرَةِ وَالْيَهُودُ يَحَاوِلُونَ كِتْمَانَهَا، فَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ فَضِيلَةُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِتَنْفِيزِهَا حُكْمَ اللَّهِ ﷻ، حَتَّى وَإِنْ نُسِخَ لَفْظُهُ، فَهَذَا مِنْ فَوَائِدِ نَسْخِ اللَّفْظِ. وَفِي حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَذَا يَقُولُ: إِنَّ الرَّجْمَ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى وَقَدْ أُخْصِنَ. وَقَدْ بَيَّنَّا الْإِحْصَانَ فِي بَابِ حَدِّ الزَّنا.

يَقُولُ: إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ، وَالْبَيِّنَةُ فِي بَابِ الزَّنا أَغْلَظُ الْبَيِّنَاتِ فَلَا بُدَّ فِيهَا مِنْ أَرْبَعَةِ رِجَالٍ عُذُولٍ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَوْلَا جَمَاعُهُ عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ﴾ [النِّسَاءُ: ١٣]، فَلَا بُدَّ مِنْ أَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ، يَشْهَدُونَ شَهَادَةً صَرِيحَةً فِي الْجَمَاعِ فَيَقُولُونَ: رَأَيْنَا ذَكَرَهُ فِي فَرْجِهَا عَلَى فِعْلٍ وَاحِدٍ مِنْ شَخْصٍ وَاحِدٍ. يَعْنِي: أَنَّ الْمَشْهُودَ عَلَيْهِ وَاحِدٌ؛ الْمَرْأَةُ وَالرَّجُلُ وَالْفِعْلُ وَاحِدٌ وَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُصْرِّحَ. وَالشَّهَادَةُ عَلَى هَذَا الْوَصْفِ يَنْدُرُ وَجُودُهَا بَلْ يَتَعَذَّرُ حَتَّى إِنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: وَهُوَ فِي الْقَرْنِ الثَّامِنِ: لَمْ يَثْبُتِ الزَّنا عَنْ طَرِيقِ الشَّهَادَةِ مِنْ عَهْدِ الرَّسُولِ إِلَى يَوْمِنَا، وَمِنْ بَابِ أَوَّلَى مِنْ عَهْدِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا مَا سَمِعْنَا إِنَّهُ ثَبَتَ عَنْ طَرِيقِ الشَّهَادَةِ؛ لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ كَبِيرَةً، كَمَا قَالَ مَنْ أَتَاهُمْ بِهِ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَوْ كَانَ بَيْنَ أَفْخَاذِنَا مَا شَهِدْنَا هَذِهِ الشَّهَادَةَ أَيْ: لَوْ كَانَ بَيْنَ أَفْخَاذِ الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ مَا شَهِدَ هَذِهِ الشَّهَادَةَ، فَمَنْ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَرَى ذَكَرَ الرَّجُلِ فِي فَرْجِ الْمَرْأَةِ هَذَا صَعْبٌ جَدًّا.

وَكُلُّ هَذَا حِكْمَتُهُ التَّخَوُّرِي فِي حِفْظِ الْأَعْرَاضِ، وَلِهَذَا لَوْ شَهِدَ ثَلَاثَةُ رِجَالٍ عَلَى أَنَّهُمْ رَأَوْا شَخْصًا يَزْنِي بامرأة؛ ذَكَرَهُ فِي فَرْجِهَا جُلْدَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ثَمَانِينَ جُلْدَةً، وَلَمْ يَقُمْ الْحَدُّ عَلَى الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ، كُلُّ هَذَا حِمَاةٌ لِأَعْرَاضِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَنْ تُتْهَكَ وَيَأْتِيَ أَيُّ وَاحِدٍ يَشْهَدُ بَأَنَّ فَلَانًا زَنَى أَوْ فَلَانًا تَلَوَّطَ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - فَالْمَسْأَلَةُ خَطِيرَةٌ جَدًّا.

إِذَا: الْبَيِّنَةُ فِي بَابِ الزَّنا هِيَ أَرْبَعَةُ رِجَالٍ عُذُولٍ، فَلَوْ أَتَى أَرْبَعَاءُ امْرَأَةٍ يَشْهَدْنَ بِهِ لَمْ يَقْبَلْنَ إِذْ لَا بُدَّ مِنْ رِجَالٍ أَرْبَعَةٍ، وَلَوْ أَتَى ثَلَاثَةٌ مَا قُبِلَ.

فَلِنْ قِيلَ: لَوْ جَاءَ إِنْسَانٌ بِصُورَةٍ لِشَخْصَيْنِ يَزْنِيَانِ، فَهَلْ تُعْتَبَرُ هَذِهِ الصُّورَةُ فِي إِقَامَةِ الْحَدِّ

عليها؟ فالجواب: لا تُعْتَبَرُ؛ لِأَنَّ الصَّوْرَ مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ تُدْبَلَجَ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ قَدْ صَوَّرُوا صُورًا كَثِيرَةً خِلَافَ الْوَاقِعِ.

ولو جاء رجل إلى القاضي وشهد على رجل وامرأة بالزنا، ولكنه ليس معه ثلاثة شهود، ويقول: أنا لا أدري أنه يجب علي أن آتي بثلاثة شهود معي، فهل يقام عليه حد القذف؟
فالجواب: نعم يطبق.

❁ قال: «أَوْ كَانَ الْحَمْلُ أَوْ الْاعْتِرَافُ» الْحَمْلُ مِنَ الْبَيِّنَاتِ مَا لَمْ تَدَّعِي الْمَرْأَةُ شُبْهَةً، وَيَكُونُ مِنَ الْبَيِّنَاتِ إِذَا حَمَلَتْ امْرَأَةٌ لَيْسَ لَهَا زَوْجٌ وَلَا سَيِّدٌ فَإِنَّهُ يُقَامُ عَلَيْهَا الْحَدُّ^(١)؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَلِدَ امْرَأَةٌ بَدُونِ ذَكَرٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ آيَةً مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، كَمَا حَصَلَ لِمَرْيَمَ، فَإِذَا حَمَلَتْ امْرَأَةٌ وَلَيْسَ لَهَا زَوْجٌ وَلَا سَيِّدٌ وَجَبَ أَنْ تُرْجَمَ إِذَا كَانَتْ مُخَصَّنَةً مَا لَمْ تَدَّعِي شُبْهَةً، فَإِنْ ادَّعَتْ شُبْهَةً بَأَن قَالَتْ: إِنَّهَا مَكْرَهُةٌ أَوْ إِنَّهَا مَوْطُوءَةٌ بِشُبْهَةٍ، أَوْ إِنَّهَا تَحَمَلَتْ بِمَاءِ رَجُلٍ يَعْنِي أَخَذَتْ الْمَنِيَّ وَأَدْخَلَتْهُ فِي فَزْجِهَا حَتَّى حَمَلَتْ، فَإِنَّهَا لَا تُحَدُّ؛ لِأَنَّ هَذَا شُبْهَةٌ، وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ عُمَرُ وَأَعْلَنَهُ عَلَى مِنْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هُوَ الْحَقُّ. أَي: أَنَّ الزَّنا يَثْبُتُ بِحَمْلِ الْمَرْأَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا زَوْجٌ وَلَا سَيِّدٌ مَا لَمْ تَدَّعِي شُبْهَةً.

وَذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهَا لَا تُحَدُّ بِالْحَمْلِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا زَوْجٌ وَلَا سَيِّدٌ، قَالُوا: لَا احْتِمَالَ الشُّبْهَةِ^(٢).

ولكنَّ هَذَا الْقَوْلَ ضَعِيفٌ، وَلَا يَصْلُحُ لِإِقَامَةِ الْمَجْتَمَعِ؛ لِأَنَّا لَوْ قُلْنَا بِهَذَا الْقَوْلِ لِقَامَتِ الْبَغْيُ تَفْعُلُ مَا شَاءَتْ فَإِذَا حَمَلَتْ تُرِكَتْ لَا يَتَعَرَّضُ لَهَا، وَلَا يُقَالُ لَهَا: مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا الْحَمْلُ؟ فَالصَّحِيحُ مَا قَالَهُ عُمَرُ رضي الله عنه.



(١) وهذا هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله، كما في «الاختيارات» (ص ٤٢٦)، وانظر تمام البحث في:

«المغني» (١٢/ ٣٧٧، ٣٧٨)، و«موسوعة فقه الإمام أحمد» (٢٦٠٠/ ٣٤١-٣٤٣).

(٢) وهذا هو اختيار موفق الدين بن قدامة رحمته الله، كما في «المغني» (١٢/ ٣٧٧).

ثم قال البخاري رحمه الله:

٣١- باب رَجْمِ الحُبْلِيِّ مِنَ الزَّنا إِذَا أَحْصَنَتْ.

٦٨٣٠- حدثنا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كُنْتُ أَقْرَأُ رَجُلًا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ مِنْهُمْ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، فَبَيْنَمَا أَنَا فِي مَنْزِلِهِ بِمِثْيٍ وَهُوَ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي آخِرِ حَجَّةٍ حَجَّهَا، إِذْ رَجَعَ إِلَيَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَقَالَ لَوْ رَأَيْتَ رَجُلًا أَتَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ الْيَوْمَ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هَلْ لَكَ فِي فُلَانٍ يَقُولُ: لَوْ قَدْ مَاتَ عُمَرُ لَقَدْ بَايَعْتُ فُلَانًا. فَوَاللَّهِ مَا كَانَتْ بَيْعَةُ أَبِي بَكْرٍ إِلَّا فُلْتَةً، فَتَمَّتْ فَغَضِبَ عُمَرُ ثُمَّ قَالَ: إِنِّي إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَقَائِمُ الْعِشِيَّةِ فِي النَّاسِ، فَمُحَذَّرُهُمْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَغْضِبُوهُمْ أُمُورَهُمْ، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَقُلْتُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَا تَفْعَلْ، فَإِنَّ الْمَوْسِمَ يَجْمَعُ رِعَاعَ النَّاسِ وَغَوَافِئَهُمْ، فَإِنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ يَغْلِبُونَ عَلَيَّ قُرْبِكَ حِينَ تَقُومُ فِي النَّاسِ، وَأَنَا أَخْشَى أَنْ تَقُومَ فَتَقُولَ مَقَالَةً يُطَيِّرُهَا عَنْكَ كُلُّ مُطَيِّرٍ، وَأَنْ لَا يَعُوهَا وَأَنْ لَا يَضُمُوهَا عَلَيَّ مَوَاضِعِهَا، فَأَمْهَلْ حَتَّى تَقْدَمَ الْمَدِينَةَ، فَإِنَّهَا دَارُ الْهَجْرَةِ وَالسُّنَّةِ، فَتَخْلُصَ بِأَهْلِ الْفِقْهِ وَأَشْرَافِ النَّاسِ، فَتَقُولَ مَا قُلْتَ مُتَمَكِّنًا، فَيَعِيَ أَهْلُ الْعِلْمِ مَقَالَكَ وَيَضْعُونَهَا عَلَيَّ مَوَاضِعِهَا فَقَالَ عُمَرُ: أَمَا وَاللَّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَا قَوْمَ مِنْ بَذَلِكَ أَوَّلَ مَقَامٍ أَقُومُهُ بِالْمَدِينَةِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ فِي عَقَبِ ذِي الْحِجَّةِ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ عَجَلْتُ الرَّوَّاحَ حِينَ رَاغَتِ الشَّمْسُ، حَتَّى أَجِدَ سَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ بَنِي عَمْرٍو بْنَ نُفَيْلٍ جَالِسًا إِلَيَّ رُكْنِ الْمِنْبَرِ، فَجَلَسْتُ حَوْلَهُ تَمَسُّ رُكْبَتِي رُكْبَتَهُ، فَلَمَّ أَنْشَبَ أَنْ خَرَجَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَلَمَّا رَأَيْتُهُ مُقْبِلًا قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ بَنِي عَمْرٍو بْنَ نُفَيْلٍ: لَيَقُولَنَّ الْعِشِيَّةُ مَقَالَةً لَمْ يَقُلْهَا مِنْذُ اسْتُخْلِفَ، فَأَنْكَرَ عَلَيَّ وَقَالَ مَا عَسَيْتَ أَنْ يَقُولَ مَا لَمْ يَقُلْ قَبْلَهُ؟ فَجَلَسَ عُمَرُ عَلَيَّ الْمِنْبَرِ، فَلَمَّا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُونَ قَامَ فَأَنَّنِي عَلَيَّ اللَّهُ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: أَمَا بَعْدُ: فَإِنِّي قَائِلٌ لَكُمْ مَقَالَةً قَدْ قَدَّرَ لِي أَنْ أَقُولَهَا، لَا أَذْرِي لَعَلَّهَا بَيْنَ يَدَيَّ أَجْلِي، فَمَنْ عَقَلَهَا وَوَعَاَهَا فَلْيُحَدِّثْ بِهَا حَيْثُ انْتَهَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ، وَمَنْ خَشِيَ أَنْ لَا يَعْقِلَهَا فَلَا أُحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَكْذِبَ عَلَيَّ، إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ الرَّجْمِ، فَفَرَّأْنَاهَا وَعَقَلْنَاهَا وَوَعَيْنَاهَا، رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ، فَأَخْشَى إِنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: وَاللَّهِ مَا نَجِدُ آيَةَ الرَّجْمِ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَيَضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةِ أَنْزَلَهَا اللَّهُ، وَالرَّجْمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَيَّ مَنْ زَنَى إِذَا

أُحْصِنَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، إِذَا قَامَتِ الْبَيْتَةُ، أَوْ كَانَ الْحَبْلُ، أَوْ الْاعْتِرَافُ، ثُمَّ إِنَّا كُنَّا نَقْرَأُ فِيهَا نَقْرَأُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ: (أَنْ لَا تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ فَإِنَّهُ كَفُرٌ بِكُمْ أَنْ تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ) أَوْ (إِنْ كَفَرُوا بِكُمْ أَنْ تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ) أَلَا تُمْ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَطْرُونِي كَمَا أَطْرَى عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَقُولُوا: عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ». ثُمَّ إِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ قَائِلًا مِنْكُمْ يَقُولُ: وَاللَّهِ لَوْ قَدْ مَاتَ عُمَرُ بَايَعْتُ فُلَانًا فَلَا يَغْتَرَنَ أَمْرُو أَنْ يَقُولَ إِنَّمَا كَانَتْ بَيْعَةُ أَبِي بَكْرٍ فَلَنَّةٌ، وَتَمَّتْ أَلَا وَإِنَّهَا قَدْ كَانَتْ كَذَلِكَ، وَلَكِنَّ اللَّهَ وَفِي شَرِّهَا، وَلَيْسَ مِنْكُمْ مَنْ تَقْطَعُ الْأَعْنَاقَ إِلَيْهِ مِثْلَ أَبِي بَكْرٍ، مَنْ بَايَعَ رَجُلًا عَنْ غَيْرِ مَشُورَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَلَا يُبَايِعُ هُوَ، وَلَا الَّذِي بَايَعَهُ تَغَرَّةً أَنْ يُقْتَلَ وَإِنَّهُ قَدْ كَانَ مِنْ خَبَرِنَا حِينَ تَوَفَّى اللَّهُ نَبِيَّهُ ﷺ أَنَّ الْأَنْصَارَ خَالَفُونَا وَاجْتَمَعُوا بِأَسْرِهِمْ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ، وَخَالَفَ عَنَا عَلِيٌّ وَالزُّبَيْرُ وَمَنْ مَعَهُمَا وَاجْتَمَعَ الْمُهَاجِرُونَ إِلَيَّ أَبِي بَكْرٍ فَقُلْتُ لِأَبِي بَكْرٍ: يَا أَبَا بَكْرٍ انْطَلِقْ بِنَا إِلَيَّ إِخْوَانِنَا هَؤُلَاءِ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَاَنْطَلَقْنَا نُرِيدُهُمْ فَلَمَّا دَنَوْنَا مِنْهُمْ لَقِينَا مِنْهُمْ رَجُلَانِ صَالِحَانِ فَذَكَرَا مَا تَمَلَّأَ عَلَيْهِ الْقَوْمُ، فَقَالَا: أَيْنَ تُرِيدُونَ يَا مَعْشَرَ الْمُهَاجِرِينَ؟ فَقُلْنَا: نُرِيدُ إِخْوَانَنَا هَؤُلَاءِ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَا: لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَقْرُبُوهُمْ اقْضُوا أَمْرَكُمْ. فَقُلْتُ وَاللَّهِ لَأَتَيْنَهُمْ فَاَنْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَاهُمْ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ، فَإِذَا رَجُلٌ مُزْمَلٌ بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا فَقَالُوا هَذَا سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ فَقُلْتُ مَا لَهُ قَالُوا يُوعَكُ. فَلَمَّا جَلَسْنَا قَلِيلًا تَشَهَّدَ خَطِيبُهُمْ فَأَتَنِي عَلِيٌّ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ فَنَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ، وَكِتَابَةُ الْإِسْلَامِ وَأَنْتُمْ مَعْشَرَ الْمُهَاجِرِينَ رَهْطٌ، وَقَدْ دَفَّتْ دَافَّةٌ مِنْ قَوْمِكُمْ، فَإِذَا هُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يَخْتَرِلُونَا مِنْ أَصْلَانَا، وَأَنْ يَحْضُنُونَا مِنَ الْأَمْرِ، فَلَمَّا سَكَتَ أَرَدْتُ أَنْ أَتَكَلَّمَ وَكُنْتُ قَدْ زَوَرْتُ مَقَالَةَ أَعْجَبَنِي، أُرِيدُ أَنْ أَقْدِمَهَا بَيْنَ يَدَيَّ أَبِي بَكْرٍ، وَكُنْتُ أَدَارِي مِنْهُ بَعْضَ الْحَدِّ، فَلَمَّا أَرَدْتُ أَنْ أَتَكَلَّمَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: عَلَيَّ رِسْلِكَ، فَكَرِهْتُ أَنْ أُغْضِبَهُ، فَتَكَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ فَكَانَ هُوَ أَحْلَمَ مِنِّي وَأَوْقَرُ، وَاللَّهِ مَا تَرَكَ مِنْ كَلِمَةٍ أَعْجَبَنِي فِي تَرْوِيرِي إِلَّا قَالَ فِي بَدِيهِتهِ مِثْلَهَا، أَوْ أَفْضَلَ مِنْهَا، حَتَّى سَكَتَ فَقَالَ: مَا ذَكَرْتُمْ فِيكُمْ مِنْ خَيْرٍ فَأَنْتُمْ لَهُ أَهْلٌ، وَلَنْ يُعْرِفَ هَذَا الْأَمْرُ إِلَّا لِهَذَا الْحَيِّ مِنْ قُرَيْشٍ، هُمْ أَوْسَطُ الْعَرَبِ نَسَبًا وَدَارًا، وَقَدْ رَضِيتُ لَكُمْ أَحَدَ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ، فَبَايَعُوا إِلَيْهَا شِئْتُمْ فَأَخَذَ بِيَدِي، وَبَيَّدَ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ، وَهُوَ جَالِسٌ بَيْنَنَا فَلَمْ أَكْرَهُ بِمَا قَالَ غَيْرَهَا. كَانَ وَاللَّهِ أَنْ أَقْدَمَ فَتَضَرَّبَ عُنُقِي لَا يُقَرِّبُنِي ذَلِكَ مِنْ إِيَّاهُ، أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَأَمَّرَ عَلَيَّ قَوْمٌ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تَسْؤَلَ إِلَيَّ نَفْسِي عِنْدَ الْمَوْتِ شَيْئًا لَا أَجِدُهُ الْآنَ. فَقَالَ قَائِلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: أَنَا جُذِلْتُهَا

الْمُحَكِّكُ وَعَذِيقُهَا الْمُرَجَّبُ، مِنَّا أَمِيرٌ وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ، فَكَثُرَ اللَّغَطُ وَارْتَفَعَتِ الْأَصْوَاتُ حَتَّى فَرِقْتُ مِنَ الْاِخْتِلَافِ، فَقُلْتُ: ابْسُطْ يَدَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ فَبَسَطَ يَدَهُ فَبَايَعْتُهُ وَبَايَعَهُ الْمُهَاجِرُونَ، ثُمَّ بَايَعْتُهُ الْأَنْصَارُ، وَنَزَوْنَا عَلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، فَقَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: قَتَلْتُمْ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ؟ فَقُلْتُ: قَتَلَ اللَّهُ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ. قَالَ عُمَرُ: وَإِنَّا وَاللَّهِ مَا وَجَدْنَا فِيهَا حَضْرًا مِنْ أَمْرِ أَقْوَى مِنْ مُبَايَعَةِ أَبِي بَكْرٍ، خَشِينَا إِنْ فَارَقْنَا الْقَوْمَ وَلَمْ تَكُنْ بَيْعَةً أَنْ يُبَايِعُوا رَجُلًا مِنْهُمْ بَعْدَنَا، فَإِنَّمَا بَايَعْنَاهُمْ عَلَى مَا لَا نَرْضَى، وَإِنَّمَا نَخَالِفُهُمْ فَيَكُونُ فِسَادٌ، فَمَنْ بَايَعَ رَجُلًا عَلَى غَيْرِ مَشُورَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَلَا يَتَابِعْهُ هُوَ وَلَا الَّذِي بَايَعَهُ تَغَرَّةً أَنْ يُقْتَلَ.

هذا حديث طويل فيه فوائد عظيمة فنقول - وبالله التوفيق - قال البخاري رحمه الله: «باب رجم الحُبْلَى مِنَ الزَّنَا إِذَا أَحْصِنَتْ» وقد سبق الكلام على هذا وبيننا أَنَّ الْقَوْلَ الرَّاجِحَ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا حَمَلَتْ وَلَيْسَ لَهَا زَوْجٌ وَلَا سَيِّدٌ فَإِنَّهَا تُحَدُّ مَا لَمْ تَدَّعِي شُبُهَةً، وَالْبَخَارِيُّ رحمه الله صَرَّحَ فِي هَذِهِ التَّرْجِمَةِ بِمَا ذَكَرَ وَقَالَ: بَابُ رَجْمِ الْحُبْلَى مِنَ الزَّنَا إِذَا أَحْصِنَتْ وَجَزَمَ بِهَذَا جَزْمًا.

ثم ذَكَرَ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كُنْتُ أَقْرَأُ رَجُلًا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ مِنْهُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، مَعَ أَنَّهُ رضي الله عنه مِنْ أَصْغَرِ الْقَوْمِ لَكِنْ قَدْ دَعَا لَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمَهُ التَّوْبِيلَ»^(١) وَكَانَ رَجُلًا حَرِيصًا عَلَى الْعِلْمِ، كَانَ يُذَكِّرُ لَهُ الْحَدِيثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عِنْدَ رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ فَيَذْهَبُ إِلَيْهِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ وَيَتَوَسَّدُ رِءَاءَهُ فِي ظِلِّ جِدَارِهِ، حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى الصَّلَاةِ فَيَمْشِي مَعَهُ، وَيَسْأَلُهُ عَنِ الْحَدِيثِ، فَيَقُولُ لَهُ الرَّجُلُ: يَا ابْنَ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ، لِمَاذَا لَمْ تَسْتَأْذِنَ عَلَيَّ حَتَّى أَخْرُجَ إِلَيْكَ، وَتَأْخُذَ الْحَدِيثَ وَتَنْطَلِقَ؟ فَيَقُولُ لَهُ: إِنِّي مُتَعَلِّمٌ، وَإِنَّ الْحَاجَةَ لِي^(٢)، وَهَذَا مِنْهُ إِنْصَافٌ وَعَدْلٌ، ثُمَّ إِنَّهُ رضي الله عنه سُئِلَ بِمِ أَدْرَكَتَ الْعِلْمَ؟ فَقَالَ: أَدْرَكَتُ الْعِلْمَ بِلِسَانٍ سَتُولٍ، وَقَلْبٍ عَقُولٍ، وَبَدَنٍ غَيْرِ مَلُولٍ^(٣)، فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ، لِسَانٌ سَتُولٌ: يَعْنِي: يَسْأَلُ عَنْ كُلِّ مَا يَخْفَى عَلَيْهِ، وَقَلْبٌ عَقُولٌ: يَعْنِي: يَفْهَمُ وَيَحْفَظُ، وَبَدَنٌ غَيْرُ مَلُولٍ: يَعْنِي: مَا

(١) رواه البخاري (١٢٣)، ومسلم (٢٤٧٧) (١٣٨) واللفظ للبخاري.

(٢) رواه أحمد في «الفضائل» (٩٧٦ / ٢) (١٩٢٥)، والدارمي في «سننه» (١ / ١٤١ - ١٤٢، ٥٦٦)، والطبراني في «الكبير» (١٠ / ٢٤٤) (١٠٥٩٢)، وابن سعد في «الطبقات» (٢ / ٢ / ١٢١)، والحاكم في «المستدرک» (٣ / ٥٣٨) وقال: هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه.

(٢) رواه أحمد في «فضائل الصحابة» (٢ / ٩٧٠) (١٩٠٣) والبيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١ / ٢٩١).

يَمَلُّ، ولهذا صَارَ آيَةً فِي كُلِّ الْعُلُومِ فِي التَّفْسِيرِ وَفِي الْفِقْهِ فِي أَشْعَارِ الْعَرَبِ، وَفِي كُلِّ شَيْءٍ.
 يَقُولُ: كُنْتُ أَقْرَأُ رَجُلًا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ مِنْهُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، فَبَيْنَمَا أَنَا فِي مَنْزِلِهِ
 بِمَنْى وَهُوَ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي آخِرِ حَجَّةٍ حَجَّهَا إِذْ رَجَعَ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَقَالَ: لَوْ رَأَيْتَ
 رَجُلًا أَتَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ الْيَوْمَ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، هَلْ لَكَ فِي فَلَانٍ يَقُولُ: لَوْ قَدْ مَاتَ
 عُمَرُ لَقَدْ بَايَعْتُ فَلَانًا. يَعْنِي أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ يَتَحَدَّثُ عِنْدَ النَّاسِ يَقُولُ: لَوْ مَاتَ عُمَرُ بَايَعْتُ
 فَلَانًا وَكَأَنَّهُ مُعْجَبٌ بِهَذَا الرَّجُلِ، وَيَرَى أَنَّهُ صَالِحٌ لِأَنَّهُ يَكُونُ خَلِيفَةً لِلْمُسْلِمِينَ.
 قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

❖ قَوْلُهُ: «لَقَدْ بَايَعْتُ فَلَانًا» هُوَ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي مَعْشَرٍ عَنْ
 زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ، وَعَنْ عَمْرِ بْنِ مَوْلَى غُفْرَةَ بَضْمَ الْمَعْجَمَةِ وَسَكُونِ الْفَاءِ قَالَا: قَدِمَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ
 مَالٌ فَذَكَرَ قِصَّةَ طَوِيلَةٍ فِي قِسْمِ الْفِيءِ ثُمَّ قَالَ: حَتَّى إِذَا كَانَ مِنْ آخِرِ السَّنَةِ الَّتِي حَجَّ فِيهَا عُمَرُ قَالَ
 بَعْضُ النَّاسِ: لَوْ قَدْ مَاتَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ أَقْمَنَّا فَلَانًا يَعْنُونَ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ ^(١) اهـ.
 ثُمَّ قَالَ هَذَا الرَّجُلُ: فَوَ اللَّهِ مَا كَانَتْ بَيْنَهُ أَبِي بَكْرٍ إِلَّا فَلْتَةً فَتَمَّتْ. يَعْنِي: فَأَنَا سَابِغُ هَذَا
 الرَّجُلِ بَدُونِ مَشُورَةِ النَّاسِ وَسَتِيمُ بَيْعَتِهِ.

فَغَضِبَ عُمَرُ ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ} ثُمَّ قَالَ: إِنِّي إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَقَائِمُ الْعِشْيَةِ فِي النَّاسِ فَمُحَدِّثُهُمْ هَؤُلَاءِ
 الَّذِينَ يَرِيدُونَ أَنْ يَغْصِبُوهُمْ أُمُورَهُمْ.

❖ قَوْلُهُ: «إِنِّي لَقَائِمُ الْعِشْيَةِ» يَعْنِي آخِرَ النَّهَارِ؛ لِأَنَّ الْعِشْيَ مَا بَيْنَ الزَّوَالِ إِلَى غُرُوبِ
 الشَّمْسِ، يَقُولُ: فَمُحَدِّثُهُمْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَرِيدُونَ أَنْ يَغْصِبُوهُمْ أُمُورَهُمْ، أَيِ: يَغْصِبُونَهُمْ
 أُمُورَهُمْ بِمُبَايَعَةِ رَجُلٍ دُونَ مَشُورَةِ الْمُسْلِمِينَ.

وَكَانَ عُمَرُ ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ} يُحِبُّ الْمَشُورَةَ وَأَخَذَ الرَّأْيَ، وَالْأَيُّوْلَى عَلَى الْمُسْلِمِينَ إِلَّا مَنْ رَضَوْهُ
 حَتَّى لَا يَخْصُلَ الْاِخْتِلَافُ وَالتَّرَاغُ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ؛ مِنْ أَمِيرٍ أَوْ
 وَزِيرٍ أَوْ مُدِيرٍ، أَوْ وَلِيِّ أَمْرِ فِي الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ أَوْلِيَاءَ الْأُمُورِ قِسْمَانِ، أَوْ طَائِفَتَانِ مِنَ النَّاسِ: أَوْلِيَاءُ
 الْأُمُورِ فِي الْعِلْمِ وَالْيَبَانِ، وَأَوْلِيَاءُ الْأُمُورِ فِي السُّلْطَةِ وَالْقُدْرَةِ، فَيَجِبُ عَلَى أَوْلِيَاءِ الْأُمُورِ مِنْ

(١) «فتح الباري» (١٢/ ١٤٦، ١٤٧).

العلماء والأمرء أن يُحذِّروا أمثال هؤلاء الذين يندشون في المسلمين، لِيُفْسِدُوهُمْ وَيُفَرِّقُوهُمْ وَيَشِيرُوهُمْ عَلَى وُلَاتِهِمْ، وَإِنْ كَانُوا يَتَصَنَّعُونَ، وَيَأْتُونَ بِطَرِيقِ التُّضْحِ لَكُنْهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ هُمُ الْفَسَادُ وَهُمْ الشَّرُّ، وَلِهَذَا يَقُولُ: نُحَذِّرُهُمْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَرِيدُونَ أَنْ يَغْصِبُوهُمْ أُمُورَهُمْ. فالواجب التحذير من هؤلاء الذين يندشون بين الناس بصورة الناصح وهم في الحقيقة أهل الغش، ويأتون بصورة المصلح وهم أهل الفساد ويحاولون التفريق بين الناس وبين قاديتهم في العلم والدين، أو في السلطان والرعاية.

يقول: فقال عبد الرحمن: فقلت يا أمير المؤمنين لا تفعل. وعبد الرحمن واحد من الرعية يقول لأعظم خليفة بعد أبي بكر، وعمر عازم على أن يفعل وقد أكد ذلك بـ «إن» و«اللام» فيقول له واحد من رعيته: لا تفعل، لكن يقوله نصحا وبين السبب فقال: فإن الموصم يجمع رعاي الناس وغوغاءهم يعني يجمع العامة الذين لا يفهمون ولا يفقهون، والناس يقولون: «العوام هوام» تلذغك، تقرصك، تؤذيك.

قال: «يجمع رعاي الناس وغوغاءهم فإنهم هم الذين يغلبون على قريبك حين تقوم في الناس». هذا صحيح فإنه إذا قام ولي الأمر خطيبا فالذين يتزاحمون عنده هم الغوغاء، إذا لم تُحجز الأماكن للشرفاء والوجهاء فإن الغوغاء لا يستحيون ويجيثون ويتراكمون حتى يهجموا على الخطيب مثلا.

أما الشريف من الشرفاء فتجده بعيدا يستحي ويخجل.

ثم قال: «وأنا أخشى أن تقوم فتقول مقالة يطيرها عنك كل مطير، وألا يعوها وألا يصعوها على مواضعها، فأمنهل حتى تقدم المدينة». صدق عبد الرحمن، فهؤلاء العامة ليس عندهم وعي ولا فهم، يتلقفون الكلام ثم يطيرونه في مشارق الأرض ومغاربها دون فهم وهذا واقع.

ثم قال: «ولكن أمنهل حتى تقدم المدينة فإنها دار الهجرة والسنة». قوله: دار الهجرة واضح فهي مهاجر الرسول ﷺ، ودار السنة أي: العلم وسنة الرسول ﷺ؛ لأن الباقي إما من بادية أو من قرى بعيدة، لكن أهل المدينة هم أهل السنة.

قال: «فتخلص بأهل الفقه وأشراف الناس» أهل الفقه يعني: أهل العلم، وأشراف

النَّاسِ أَي: ذَوِي الْجَاهِ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ لَهُمْ شَرَفٌ يَعْلَمُهُمْ، وَأَهْلُ الْجَاهِ لَهُمْ شَرَفٌ بِجَاهِهِمْ، وَهَاتَانِ الطَّائِفَتَانِ هُمَا اللَّتَانِ يُمَثِّلَانِ الْمَجْتَمَعَ حَقِيقَةً.

❦ قَالَ: «فَتَقُولُ مَا قُلْتَ مُتَمَكِّنًا فَيُعَيِّ أَهْلُ الْعِلْمِ مَقَالَتَكَ وَيَضَعُونَهَا عَلَى مَوَاضِعِهَا، فَقَالَ عُمَرُ: أَمَّا وَاللَّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَا قَوْمَ بْنَ ذَلِكَ أَوَّلَ مَقَامِ أَقَوْمِهِ بِالْمَدِينَةِ» سُبْحَانَ اللَّهِ لَمْ يَنَاقِشْ عُمَرُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ وَاضِحٌ، وَكَلَامُهُ حَقٌّ وَاضِحٌ وَبَيِّنٌ، وَلِهَذَا مَا نَاقَشَهُ عُمَرُ وَلَا تَعَصَّبَ لِرَأْيِهِ، وَلَمْ يَقُلْ: لَا سَأَقُولُهَا الْآنَ؛ لِأَنَّ النَّاسَ أَكْثَرَ جَمْعًا مِمَّا إِذَا كُنْتُ فِي الْمَدِينَةِ فَدَعِ النَّاسَ كُلَّهُمْ يَفْهَمُونَ مَا أَقُولُ وَالْوَاقِعُ أَنَّ الْمَقَامَ يُمْكِنُ فِيهِ النِّقَاشُ لَكِنْ لَا شَكَّ أَنَّ الرَّاجِحَ مَا قَالَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رحمته وَلِهَذَا سَلَّمَ عُمَرُ لَهُ وَقَالَ: لَا قَوْمَ بْنَ هَذَا أَوَّلَ مَقَامِ أَقَوْمِهِ بِالْمَدِينَةِ.

قال ابن عباس: «فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ فِي عَقَبِ ذِي الْحِجَّةِ» أَي: إِمَّا فِي آخِرِهَا أَوْ فِي أَوَّلِ الْمُحَرَّمِ.

❦ يَقُولُ: «فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ جُمُعَةٍ عَجَلْتُ الرَّوَاحَ حِينَ زَاغَتِ الشَّمْسُ حَتَّى أَجِدَ سَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ بِنِ عَمْرِو بْنِ نَفِيلٍ». وَهُوَ أَحَدُ الْعَشْرَةِ الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ.

❦ قَالَ: «جَالِسًا إِلَى رُكْنِ الْمَنْبَرِ، فَجَلَسْتُ حَوْلَهُ تَمَسُّ رُكْبَتِي رُكْبَتَهُ، فَلَمْ أَنْشَبْ - أَي: لَمْ أَلْبَثْ إِلَّا قَلِيلًا - حَتَّى خَرَجَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رحمته، فَلَمَّا رَأَيْتُهُ مَقْبِلًا قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ بِنِ عَمْرِو بْنِ نَفِيلٍ: لِيَقُولَنَّ الْعَشِيَّةَ مَقَالَةً لَمْ يَقُلْهَا مِنْذُ اسْتُخْلِفَ».

فَهُمْ ذَلِكَ مَنْ قَوْلِ عُمَرَ: لَا قَوْمَ بْنَ ذَلِكَ أَوَّلَ مَقَامِ أَقَوْمِهِ فِي الْمَدِينَةِ.

❦ يَقُولُ: «فَأَنْكَرَ عَلَيَّ وَقَالَ: مَا عَسَيْتَ أَنْ يَقُولَ مَا لَمْ يَقُلْ قَبْلَهُ». يَعْنِي: مَا الَّذِي أَعْلَمَكَ، وَمَا الَّذِي جَعَلَكَ تَجْزِمُ بِهَذَا الشَّيْءِ، وَأَنَّهُ سَيَقُولُ شَيْئًا مَا لَمْ يَكُنْ قَالَهُ مِنْ قَبْلُ.

❦ «فَجَلَسَ عُمَرُ عَلَى الْمَنْبَرِ، فَلَمَّا سَكَتَ الْمُؤَدِّثُونَ قَامَ فَأَثْنَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ». قَوْلُهُ: (الْمُؤَدِّثُونَ): اسْتَدَّلَ بِهِ مَنْ قَالَ إِنَّ مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يَتَعَدَّدَ الْمُؤَدِّثُونَ فِي الْمَسْجِدِ الْوَاحِدِ، وَلَكِنْ هَذَا فِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ إِنْ كَانَتْ مَحْفُوظَةً فَالْمَرَادُ بِهَا الْجِنْسُ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَحْفُوظَةً، وَالصَّوَابُ: سَكَتَ الْمُؤَدِّثُونَ، فَلَا أَمْرَ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّهُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مُؤَدِّثٌ وَاحِدٌ فَقَطْ.

❦ قال: «قامَ فائِئتي على الله بما هو أهله ثم قال: أمّا بعدُ فإني قاتِلُ لَكُمْ مَقالةً قد قُدِّرَ لي أن أقولها، لا أدري لعلها بين يدي أجلي» رحمته وهذا التوقيع الذي توقعه صار مطابقاً للواقع فإنه قُتِلَ رحمته في آخر ذي الحجة، هكذا جاءت الأخبار أنه قُتِلَ في آخر ذي الحجة^(١) بعد رجوعه من مكة.

قال الحافظ رحمته في شأن موعد وفاة عمر رحمته:

وهو قائمٌ يُصَلِّي في المحراب صلاة الصبح، من يوم الأربعاء لأربع بقين من ذي الحجة، من هذه السنة، بخنجر ذات طرفين، ومات رحمته بعد ثلاث، ودُفِنَ في يوم الأحد، مستهلَّ المحرم من سنة أربع وعشرين، بالحجرة النبوية، إلى جانب الصديق، عن إذن أم المؤمنين عائشة رحمها في ذلك.

وفي ذلك اليوم حكّم أمير المؤمنين عثمان بن عفان رحمته. قال الواقدي رحمته: حدّثني أبو بكر بن إسماعيل بن محمد بن سعيد عن أبيه قال: طعن عمر يوم الأربعاء، لأربع ليالٍ بقين من ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين، ودُفِنَ يوم الأحد صباح هلال المحرم سنة أربع وعشرين، فكانت ولايته عشر سنين وخمسة أشهر وأحد وعشرين يوماً، وبُويع لعثمان يوم الاثنين لثلاث مضين من المحرم. قال: فذكرت ذلك لعثمان الأحنس فقال: ما أراك إلا وهنت، تُوفي عمر لأربع ليالٍ بقين من ذي الحجة، وبُويع لعثمان الليلة بقيت من ذي الحجة فاستقبل بخلافته المحرم سنة أربع وعشرين.

وقال أبو معشر: قُتِلَ عمر لأربع بقين من ذي الحجة تمام سنة ثلاث وعشرين، وكانت خلافته عشر سنين، وستة أشهر وأربعة أيام، وبُويع عثمان بن عفان. وقال ابن جرير: حدّثت عن هشام بن محمد قال: قُتِلَ عمر لثلاث بقين من ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين، فكانت خلافته عشر سنين وستة أشهر وأربعة أيام.

وقال سيفٌ عن خُلَيْد بن قُزُوءة ومجاهدٍ قالا: استخلف عثمان ثلاث من المحرم فخرج فصلّى بالناس صلاة العصر. وقال علي بن محمد المدائني عن شريك، عن الأعمش أو

(١) انظر: «تاريخ الطبري» (٢/ ٢٥٨٩) و«البدء والتاريخ» (٥/ ١٩٠)، و«البدية والنهاية» (٧/ ١٤٧)، و«شذرات الذهب» (١/ ١٠١).

جَابِرِ الْجُعْفِيِّ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ وَعَامِرُ بْنُ أَبِي مُحَمَّدٍ، عَنْ أَشْيَاحٍ مِنْ قَوْمِهِ، وَعَثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ الزَّهْرِيِّ قَالَ: طُعِنَ عَمْرُ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ لَسْبَعٍ بَقِيْنَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ هُوَ الْأَشْهُرُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ. اهـ

الظَّاهِرُ: أَنَّ الْقَوْلَ الْأَخِيرَ يَعْنِي فِي آخِرِ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ؛ لِأَنَّ عَمْرَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ وَخَطَبَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَهَذَا مَعْنَاهُ أَنَّهُ قَدِمَ فِي وَقْتٍ مُبَكَّرٍ وَإِنَّهُ تَأَخَّرَ قَتْلُهُ.

❖ ثُمَّ قَالَ: «فَمَنْ عَقَلَهَا وَوَعَاَهَا فَلْيُحَدِّثْ بِهَا حَيْثُ انْتَهَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ»، قَوْلُهُ: مَنْ عَقَلَهَا. الْعَقْلُ: الْفَهْمُ، وَالْوَعْيُ الْحِفْظُ وَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنَ الْوَعَاءِ؛ لِأَنَّ الْوَعَاءَ يَحْفَظُ مَا فِيهِ.

❖ قَوْلُهُ: «فَلْيُحَدِّثْ بِهَا حَيْثُ انْتَهَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ» مَعْنَاهُ يَحَدِّثْ بِهِ إِلَى أَقْصَى مَكَانٍ يَبْلُغُهُ، وَفِي وَقْتِنَا الْآنَ تَنْتَهِي الرَّاحِلَةُ فِي أَقْصَى الدُّنْيَا، أَمَّا فِي عَهْدِهِمْ فَرَوَّاحِلُهُمْ إِبِلٌ وَخَيْلٌ وَبِعَالٌ وَحَمِيرٌ لَا تَصِلُ إِلَى مَا تَصِلُ إِلَيْهِ الطَّائِرَاتُ فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ.

❖ قَالَ: «وَمَنْ خَشِيَ أَلَّا يَعْقِلَهَا فَلَا أُحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَكْذِبَ عَلَيَّ» هَلَفَهُ قَالَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَوْ تَحَدَّثَ عَنْهُ بِهَا وَهُوَ لَمْ يَعْقِلَهَا لَزِمَ مِنْ هَذَا أَنْ يَكْذِبَ عَلَيْهِ بِتَغْيِيرٍ، أَوْ تَقْدِيمٍ أَوْ تَأْخِيرٍ، أَوْ زِيَادَةٍ.

❖ ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ» يَعْنِي أَنَّهُ جَاءَ بِحَقٍّ، وَبِالْحَقِّ فَلَهَا مَعْنَانِ: الْمَعْنَى الْأَوَّلُ: إِنَّهُ جَاءَ بِالْحَقِّ. وَالْمَعْنَى الثَّانِي: أَنْ بَغَّثَهُ حَقٌّ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ.

❖ ثُمَّ قَالَ: «وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ آيَةُ^(١) الرَّجْمِ، فَقَرَأْنَاهَا وَعَقَلْنَاهَا وَوَعَيْنَاهَا؛ رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ» فَيَبِينُ هَلَفُهُ أَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ، وَأَنَّهَا قُرِئَتْ وَأَنَّهَا عُقِلَتْ وَأَنَّهَا وُعِيَتْ أَيُ: حُفِظَتْ. وَأَنَّهَا أُحْيِيَتْ بِالْعَمَلِ بِهَا فَقَدْ رَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ، وَأَنَّهَا لَمْ تُنْسَخْ لِقَوْلِهِ: وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ. وَإِذَا ثَبِتَ الْحُكْمُ إِلَى وَفَاةِ الرَّسُولِ ﷺ فَلَا تُنْسَخُ وَكُلُّ هَذَا مِنْ بَابِ التَّوَكُّيدِ مِنْهُ هَلَفُهُ وَجَزَاهُ عَنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ خَيْرًا.

❖ قَالَ: «فَأَخْشَى إِنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: وَاللَّهِ مَا نَجَدُ آيَةَ الرَّجْمِ فِي كِتَابِ اللَّهِ»، وَعَمْرٌ قَالَ هَذَا عَلَى الْمَنْبَرِ، وَالْمُسْلِمُونَ كُلُّهُمْ عِنْدَهُ، وَلَمْ يَعْتَرِضْ عَلَيْهِ أَحَدٌ، إِذَا: فَالْآيَةُ ثَابِتَةٌ وَلَفْظُ الْآيَةِ الَّتِي نَزَلَتْ: «الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنَيَا فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ نَكَالًا مِنَ اللَّهِ، وَاللَّهُ

عَزِيزٌ حَكِيمٌ»^(١). وَلَكِنَّ هَذَا اللَّفْظَ لَا يَطَابِقُ الْحُكْمَ لِأَنَّهُ عَلَّقَ الرَّجْمَ بِالشَّيْخُوخَةِ، وَالرَّجْمُ مُعَلَّقٌ بِالثُّيُوبَةِ، وَلَوْ كَانَ شَابًّا، فَالْثَّيْبُ يُرْجَمُ وَلَوْ كَانَ شَابًّا، وَالْبَكْرُ لَا يُرْجَمُ وَلَوْ كَانَ شَيْخًا إِذَنْ: لَا يَنْطَبِقُ هَذَا اللَّفْظُ مَعَ الْحُكْمِ، ثُمَّ إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي، فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهْنٌ سَبِيلًا»، يَشِيرُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَمْسِكُوا فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النِّسَاء: ١٥]. قَالَ: «فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهْنٌ سَبِيلًا؛ الْبَكْرُ بِالْبَكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِبُ عَامٍ، وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ»^(٢). فَعَلَّقَ الْحُكْمَ بِالثُّيُوبَةِ لَا بِالشَّيْخُوخَةِ، وَلِهَذَا نَحْنُ نَقُولُ: إِنَّ هَذَا اللَّفْظَ شَاذٌّ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ هَذِهِ هِيَ الْآيَةُ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ التَّوَاتُرِ، وَهَذَا مَعَ كَوْنِهِ أَحَادًا فَإِنَّهُ مُخَالَفٌ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، فَالْصَّوَابُ أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ لَيْسَ هُوَ الَّذِي نَزَلَ، بَلِ الَّذِي نَزَلَ لَفْظٌ آخَرُ مُطَابِقٌ لِلْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ لَكِنَّهُ غَيْرُ مَعْلُومٍ الْآنَ.

ثُمَّ قَالَ: «وَرَجَعْنَا بَعْدَهُ» لِيُبينَ أَنَّ الْحُكْمَ لَمْ يَزَلْ بَاقِيًا وَلَمْ يُنْسَخْ.

وَقَدْ تَعَرَّضْنَا لِلنَّسْخِ الْمَوْجُودِ فِي الْقُرْآنِ وَذَكَرْنَا أَنَّهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: نَسْخِ اللَّفْظِ فَقَطْ، وَالْحُكْمِ فَقَطْ، وَنَسْخِهَا جَمِيعًا، وَبَيَّنَّا الْحِكْمَةَ فِيهَا إِذَا نُسِخَ اللَّفْظُ فَقَطْ.

وَبَقِيَ عَلَيْنَا الْحِكْمَةُ فِيهَا إِذَا نُسِخَ الْحُكْمُ فَقَطْ، نَقُولُ: الْحِكْمَةُ فِيهَا إِذَا نُسِخَ الْحُكْمُ فَقَطْ وَبَقِيَ اللَّفْظُ: أَوَّلًا زِيَادَةُ الْأَجْرِ وَالثَّوَابِ بِمَا بَقِيَ مِنَ الْقُرْآنِ؛ فَإِنَّ فِي كُلِّ حَرْفٍ عَشَرَ حَسَنَاتٍ.

ثَانِيًا: تَذْكِيرُ الْمُسْلِمِينَ بِنِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِمُ بِالْتَّخْفِيفِ، أَوْ بِزِيَادَةِ الْأَجْرِ إِنْ كَانَ النَّسْخُ إِلَى أَشَقٍّ؛ لِأَنَّ النَّسْخَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ إِلَى أَشَقٍّ أَوْ إِلَى أَخَفٍّ، فَإِنْ كَانَ إِلَى أَخَفٍّ وَبَقِيَ اللَّفْظُ الَّذِي فِيهِ الْأَشَدُّ فَهُوَ تَذْكِيرُ الْمُسْلِمِينَ بِنِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِمُ بِالْتَّخْفِيفِ، مِثْلُ آيَةِ الْمَصَابِرَةِ فَقَدْ كَانَتْ الْأُولَى تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا بُدَّ أَنْ يَصَابِرَ عَشْرَةَ مِنَ الْمَشْرُكِينَ فَإِنْ لَمْ يَصَابِرْهُمْ فَلَيْسَ بِصَابِرٍ، وَالثَّانِيَةِ فِيهَا أَنْ يَصَابِرَ الْوَاحِدَ اثْنَيْنِ وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ.

وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ إِلَى أَشَدٍّ فَإِنَّهُ لَزِيَادَةُ الثَّوَابِ وَالْأَجْرِ، كَمَا فِي الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ فَقَدْ نُسِخَتْ مِنْ رَكْعَتَيْنِ إِلَى أَرْبَعِ رَكْعَاتٍ، وَهَذَا فِيهِ نَوْعٌ مِنَ الْمَشَقَّةِ لِأَنَّهُ زِيَادَةُ عَلَى الرُّكْعَتَيْنِ وَلَكِنْ لِأَجْلِ كَثْرَةِ الثَّوَابِ.

(١) رواه أحمد (١٨٣/٥) (٢١٥٩٦)، والنسائي في «الكبرى» (٧١٤٥) وابن ماجه (٢٥٥٣)، والدارمي (٢٣٢٣).

(٢) رواه مسلم (١٦٩٠) (١٢).

❖ يقول: «فَأَخْشَى إِنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: وَاللَّهِ مَا نَجِدُ آيَةَ الرَّجْمِ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَيَضْلُوا بِتَرْكِ فَرِيضَةٍ» وَالَّذِي خَشِيَهُ ~~هَلَفَهُ~~ وَقَعَ، وَضَلُّوا بِتَرْكِ هَذِهِ الْفَرِيضَةِ، وَقَالُوا: الرَّجْمُ إِنَّمَا ثَبَتَ بِخَبَرِ أَحَادٍ لَا بِالْقُرْآنِ وَالَّذِي فِي الْقُرْآنِ: ﴿الرَّأْيَةُ وَالرَّأْيُ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النَّحْلُ: ٢٢]. فَلَا قَبُولَ.

فَقُولُ: لَا شَكَّ أَنَّ مَا جَاءَ فِي السُّنَّةِ فَهُوَ كَمَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ، بَلْ إِنَّ هَذَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ لَكِنْ نُسِخَ. ❖ ثُمَّ قَالَ: «وَالرَّجْمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا أَحْصِنَ». قَوْلُهُ: فِي كِتَابِ اللَّهِ، سَبَقَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا فُضِيْنَ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ» ^(١).

❖ ثُمَّ قَالَ: «إِذَا أَحْصِنَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، إِذَا قَامَتِ الْبَيْتَةُ» أَحْصِنَ؛ يَعْنِي: تَزَوَّجَ بِالشَّرْوَطِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.

❖ قَالَ: «إِذَا قَامَتِ الْبَيْتَةُ» وَهِيَ أَرْبَعَةُ رِجَالٍ كَمَا سَبَقَ.

❖ ثُمَّ قَالَ: «أَوْ كَانَ الْحَبْلُ أَوْ الْاعْتِرَافُ» الْحَبْلُ يَعْنِي: الْحَمْلُ، وَسَبَقَ الْخِلَافُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَأَنَّ الصَّوَابَ مَا قَالَهُ عُمَرُ إِنَّهُ إِذَا حَمَلَتِ الْمَرْأَةُ وَجَبَ حَدُّهَا، مَا لَمْ تَدَّعِ شُبْهَةً. وَلَكِنْ هَلْ تُرْجَمُ وَهِيَ حَامِلٌ؟

الْجَوَابُ: لَا: يَجِبُ تَأْخِيرُ الرَّجْمِ حَتَّى تَضَعَ وَتَسْقِي وَلَدَهَا اللَّبَأَ، وَاللَّبَأُ هُوَ أَوَّلُ حَلِيبٍ يَكُونُ فِيهَا بَعْدَ الْوِلَادَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا اللَّبَأَ مَعَ كَوْنِهِ غِذَاءً فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الدَّبْغِ لِلْمَعِدَةِ وَلِهَذَا مَنْ لَمْ يَشْرَبْ هَذَا اللَّبَأَ، فَإِنَّهُ يَكُونُ دَائِمًا فِي مَرَضٍ، ثُمَّ إِذَا وَجَدَ مَنْ يُرْضِعُهُ بَعْدَ سَقْيِ اللَّبَأِ أُقِيمَ عَلَيْهَا الْحَدُّ، وَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ تَرَكْتَ حَتَّى تَقْطِمَهُ.

❖ ثُمَّ قَالَ: «إِنَّا كُنَّا نَقْرَأُ فِيمَا نَقْرَأُ فِي كِتَابِ اللَّهِ: أَلَا تَرَعِبُوا عَنْ آبَائِكُمْ فَإِنَّهُ كُفِّرَ بِكُمْ أَنْ تَرَعِبُوا عَنْ آبَائِكُمْ أَوْ إِنْ كُفِّرَا بِكُمْ أَنْ تَرَعِبُوا عَنْ آبَائِكُمْ» هَذَا أَيْضًا مِمَّا نُسِخَ لَفْظًا وَأَمَّا حُكْمًا فَهُوَ بَاقٍ، فَإِنَّ مِنَ الْكُفْرِ أَنْ يَرَعِبَ الْإِنْسَانُ عَنْ أَبِيهِ؛ يَعْنِي: يَزْهَدَ فِيهِ وَيَتَسَبَّبَ إِلَى غَيْرِهِ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ مِنْ غَيْرِ قَبِيلَةٍ مَعْرُوفَةٍ يَقُولُ: أَنَا فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ لِقَبِيلَةٍ مَعْرُوفَةٍ، أَوْ يَكُونَ كَمَا يَقُولُ الْعَامَّةُ عِنْدَنَا خُضَيْرِيًّا، وَالْخُضَيْرِيُّ هُوَ الَّذِي لَا يَتَسَبَّبُ إِلَى قَبِيلَةٍ مَعْرُوفَةٍ مِنَ الْعَرَبِ، فَيَتَسَبَّبُ إِلَى رَجُلٍ قَبِيلِيٍّ،

أَوْ يَكُونَ مِنَ الْقَبِيلَةِ وَلَكِنْ يَتَسَبَّبُ إِلَى مَنْ هُمْ أَشْرَفُ وَأَكْثَرُ اعْتِبَارًا عِنْدَ النَّاسِ.
المهم: أَنَّ أسباب الانتسابِ إِلَى غيرِ الأبِ كثيرةٌ، وقد يكونُ من جُمْلَةِ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ
فَقِيرًا، فَيَتَسَبَّبُ إِلَى أَبِي غَنِيٍّ.

❖ ثم قال: «الْأَنْتُمْ» أَلَا هَذِهِ لِلتَّنْبِيهِ، وَيُقَالُ: لِلْإِسْتِفْتَاكِ، وَهِيَ لَا سِفْتَاحَ مَا بَعْدَهَا، وَإِنْ كَانَتْ فِي
أَثْنَاءِ الْجُمْلَةِ، وَفَائِدَتُهَا تَنْبِيهُ الْمَخَاطَبِ. وَإِنَّمَا أَشَارَ إِلَيْهَا بِالتَّنْبِيهِ لِحُطُورِهَا وَعَظَمِهَا.

❖ قال: «الْأَنْتُمْ» إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُطْرُونِي كَمَا أُطْرِيَ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ، وَقُولُوا: عَبْدُ
اللَّهِ وَرَسُولُهُ» الْإِطْرَاءُ هُوَ الْمَبَالِغَةُ فِي الْمَدْحِ وَالْعُلُوُّ فِيهِ، وَعِيسَى بْنُ مَرْيَمَ أُطْرِيَ حَيْثُ جَعَلَهُ
النَّصَارَى إِلَهًا أَوْ بَعْضَ إِلَهٍ، أَوْ ابْنًا لِلَّهِ، فَقَالَ ﷺ: «لَا تُطْرُونِي كَمَا أُطْرِيَ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ».

وَهَلْ هَذَا التَّشْبِيهُ قِيْدٌ فَيَكُونُ الْمَعْنَى أُطْرُونِي لَكِنْ دُونَ ذَلِكَ، أَوْ هُوَ تَعْلِيلٌ، وَيَكُونُ
الْمَعْنَى: لَا تُطْرُونِي مُطْلَقًا؟

الظَّاهِرُ هُوَ الثَّانِي؛ لِأَنَّ الْإِطْرَاءَ هُوَ الْمَبَالِغَةُ فِي الْمَدْحِ وَالْعُلُوُّ فِيهِ، وَالرَّسُولُ ﷺ قَالَ:
«قُولُوا: عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُ اللَّهِ» وَأَشْرَفُ وَصْفٍ لِلرَّسُولِ ﷺ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَرَسُولًا لَهُ، وَمَا
زَالَ الْأَحْبَابُ يَجْعَلُونَ أَنْفُسَهُمْ عِبِيدًا لِلْمُحِبِّينَ فَقَدْ قَالَ الشَّاعِرُ يَعْزُضُ بِمَعشوقته:

لَا تَدْعُنِي إِلَّا بِعَبْدِهَا فَإِنَّهُ أَشْرَفُ أَسْمَائِي^(١)

أَي: قُلْ لِي يَا عَبْدَ فَلَانَةٍ فَهَذَا أَشْرَفُ أَسْمَائِي. فَالْعُبُودِيَّةُ لِلَّهِ لَا شَكَّ أَنَّهَا مِنْ أَشْرَفِ
أَوْصَافِ الْإِنْسَانِ.

وَهُوَ أَيْضًا رَسُولٌ فَيَجِبُ أَنْ يُصَدَّقَ؛ لِأَنَّهُ رَسُولُ رَبِّنَا ﷺ، وَقَدْ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدُ
بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ رَحِمَهُ اللَّهُ: عَبْدٌ لَا يُعْبَدُ، وَرَسُولٌ لَا يُكَذَّبُ. فَهَذَا تَفْسِيرٌ مُخْتَصَرٌ مَفِيدٌ فَهُوَ عَبْدٌ
لَا يُعْبَدُ، وَرَسُولٌ لَا يُكَذَّبُ يَعْنِي أَنَّ هَذَا هُوَ الْوَاجِبُ أَلَّا يُعْبَدَ لِكَوْنِهِ عَبْدًا وَالْعَبْدُ لَا يُعْبَدُ،
فَالْعَبْدُ مَرْبُوبٌ لَيْسَ رَبًّا حَتَّى يُعْبَدَ.

وَرَسُولٌ لَا يُكَذَّبُ بَلْ يُصَدَّقُ فَيَا أَخْبِرْ بِهِ، وَيُمَثَّلُ أَمْرُهُ فِيهَا أَمْرَ بِهِ.

(١) البيت في: «وفيات الأعيان» (١/ ٩٨)، و«نفخ الطيب» (٢/ ١٩٣)، و«خلاصة الأثر» (١/ ١٦١)، و«الوافي
بالوفيات» (٨/ ٧٧).

ثم قال عمر رضي الله عنه: «ثم إنه بلغني أن قائلاً منكم يقول: والله إلى آخره» هذا هو بيت القصيد، وحيث قد يقع سؤال وهو: لماذا أتى عمر رضي الله عنه بالأحكام الثلاثة السابقة مع أن الغرض من هذه الخطبة هو الرد على هذا القائل الذي قال: لو هلك عمر لبايعت فلاناً؟
فالجواب عندي -والله أعلم-: أن الحكمين الأولين وهما رَجُمُ الزَّانِي الْمُخْصَنِ، والرَّغْبَةُ عن الآباء من القرآن، فخشى رضي الله عنه أن طال بالناس زمانٌ أن يُنكروا كونها من القرآن، فهي من القرآن المنسوخ لفظه الباقي حكمه، وهذا أمرٌ مهمٌ بل هذا أمرٌ خطيرٌ أن يُنكر الإنسانُ حكماً ثابتاً في القرآن، وإن كان منسوخاً فحكمه باقٍ، أمّا الحكم الأخير وهو النهي عن الغلو في رسول الله ﷺ فظاهرٌ؛ لأنه يقرّر التوحيد رضي الله عنه وهذا من أهم الأشياء أن يُقرّر التوحيد، فقد قرّر عمر التوحيد في آخر خطبة في آخر حياته، كما قرّره أبو بكر في أول خطبته في أول خلافته، بل بعد موت النبي ﷺ، فقال: ألا من كان يعبدُ محمداً فإن محمداً قد مات، ومن كان يعبدُ الله فإن الله حي لا يموت. ثم قرأ ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَلَهُمْ مَيِّتُونَ ﴿٢٠﴾ ثُمَّ إِنَّكُمْ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ عِنْدَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ ﴿٢١﴾﴾ [البقرة: ٢٠-٢١]. أو قرأ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٤].^(١)

ثم انتقل عمر رضي الله عنه إلى بيت القصيد فقال: «بلغني أن قائلاً منكم يقول: والله لو مات عمر لبايعت فلاناً فلا يَغْتَرُ امرؤ أن يقول: إنما كانت بيعة أبي بكر فلتنة وتمت» معنى قوله: وتمت. أي: سلمت من التغيص والخروج عليه، وصارت بيعة صحيحة لازمة للمسلمين.
ثم قال: «ألا وإنها قد كانت كذلك» معنى قوله: كانت «كذلك أي»: كانت فلتنة.

«ولكن وقى الله شرها» قوله: وقى الله شرها ذلك بما جبل الله عليه أبا بكر من حُسن الرعاية والولاية، ولهذا خضع الأنصار لهذه البيعة بعد أن كانوا رافعي رؤوسهم يريدون أن تكون الإمرة لهم، ويقولون: أنتم قد أنتم علينا سبحانه الله العظيم - على الرغم من أنه حين قدم المهاجرون وأسوههم بالمال وبكل شيء، حتى إن الواحد من الأنصار يطلب من المهاجر أن يتنازل له عن زوجته فيتزوجها^(٢).

(١) رواه البخاري (١٢٤١، ١٢٤٢).

(٢) تقدم تخريجه في كتاب «النكاح».

لكن في النهاية لَعَبَ الشَّيْطَانُ بَعْضَهُمْ، وَأَرَادُوا أَنْ تَكُونَ الْإِمْرَةُ لَهُمْ، وَقَالُوا: أَنْتُمْ وَفَدْتُمْ إِلَيْنَا، وَنَحْنُ أَهْلُ الْبَلَدِ، فَدَخَلَتْ فِيهِمْ نَعْرَةُ الْجَاهِلِيَّةِ وَعَالِبُ ظَنِّي أَنَّ سَبَبَ ذَلِكَ مَا انْتَشَرَ بَيْنَهُمْ مِنَ الْمُنَافِقِينَ؛ لِأَنَّ الْمُنَافِقِينَ كَمَا تَعْرِفُونَ هُمُ الَّذِينَ يُوَلِّدُونَ هَذِهِ النُّعْرَةَ الْجَاهِلِيَّةَ كَمَا فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمُضْطَلِّقِ^(١) وَغَيْرِهَا.

فَهُؤُلَاءِ الْمُنَافِقُونَ أَفْسَدُوا مَا كَانَ عَلَيْهِ الْأَنْصَارُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِنَ الْإِيثارِ وَالْمَحَبَّةِ وَالْمَوَدَّةِ، وَلَكِنْ وَفَّى اللَّهُ شَرَّهَا.

ثُمَّ بَيَّنَّ السَّبَبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَقَالَ: «وَلَيْسَ مِنْكُمْ مَنْ تُقَطِّعُ الْأَعْنَاقَ إِلَيْهِ مِثْلَ أَبِي بَكْرٍ» هَذِهِ شَهَادَةٌ عَظِيمَةٌ؛ يَعْنِي: لَا يُوجَدُ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِثْلَ أَبِي بَكْرٍ، حَتَّى عَمُرُ لَيْسَ مِثْلَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَلِهَذَا أَذَلَّ اللَّهُ لَهُ الْقُلُوبَ لِأَبِي بَكْرٍ حَتَّى تَمَّتِ الْبَيْعَةُ تَامًا، وَلَمْ يَتَخَلَّفْ أَحَدٌ عَنْ بَيْعَتِهِ أَبَدًا، سِوَى مَا يُذَكِّرُ مِنْ قِصَّةِ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَلَكِنَّ فَاطِمَةَ لَمْ تَطُلْ مُدَّتَهَا بَلْ مَاتَتْ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ مَوْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقِصَّةُ فَاطِمَةَ هَذِهِ كَانَتْ لِمَسْأَلَةٍ دُنْيَوِيَّةٍ لَكِنَّا صَارَ فِي قَلْبِهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَى أَبِيهَا، فَظَنَّتْ أَنَّ مَا صَنَعَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِنْ بَابِ الْاجْتِهَادِ، فَصَارَ فِي نَفْسِهَا عَلَيْهِ شَيْءٌ مَعَ أَنَّ مَا فَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ مِنْ جَرَمَانِ الْإِزْثِ إِنَّمَا كَانَ بِالنَّصِّ، فَالرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ»^(٢).

أَمَّا عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَدْ بَايَعَ فَقِيلَ إِنَّهُ بَايَعَ سِرًّا قَبْلَ مَوْتِ فَاطِمَةَ مُرَاعَاةً لَهَا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَضِبَ عَلَى عَلِيٍّ حِينَ أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا بِنْتُ أَبِي جَهْلٍ، وَقَالَ: «فَاطِمَةُ بَضْعَةٌ مِنِّي يُرِيبُهَا مَا رَأَيْتُ»^(٣) فَلَمَّا رَأَى أَنَّهَا لَمْ تُبَايِعْ كَأَنَّهُ يَعْنِي ذَاهِنَهَا أَوْ وَافَقَهَا، وَقِيلَ: إِنَّهُ بَايَعَ سِرًّا، وَهَذَا هُوَ الْأَلَيُّ بِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَلَا يَخْرُجُ عَنِ الْجَمَاعَةِ.

عَلَى كُلِّ حَالٍ: فَأَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَفْضَلُ الْأُمَّةِ بِلَا شَكٍّ بَعْدَ نَبِيِّهَا، وَلِهَذَا سَخَّرَ اللَّهُ لَهُ الْخَلْقَ، وَأَذَلَّ لَهُ الْأَعْنَاقَ حَتَّى بَايَعُوا جَمِيعًا. وَلَمْ يَتَخَلَّفْ أَحَدٌ، وَتَمَّتْ لَهُ الْأُمُورُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

(١) يشير الشيخ رحمه الله، إلى حادثة الإفك، والتي أثارها عدو الله عبد الله بن أبي بن سلول في نهاية هذه الغزوة. وقد أخرج حديث الإفك بطوله: البخاري (٤٧٥٠)، ومسلم (٢٧٧٠) (٥٦).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

ثم قال: «مَنْ بَايَعَ رَجُلًا مِنْ غَيْرِ مَشُورَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَلَا يُبَايِعُ هُوَ وَلَا الَّذِي بَايَعَهُ» هذا معلوم؛ لأنَّ المِبايعةَ معناها: جَعَلَ هذا المِبايَعَ وَلِيًّا عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وهذا لَا يُمَكِّنُ فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ وَلِيًّا عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ غَيْرِ مَشُورَةِ الْمُسْلِمِينَ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْمَشُورَةِ، إِلَّا إِذَا عُهِدَ إِلَى الْوَلِيِّ الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلِ، فَإِذَا عُهِدَ إِلَى الْوَلِيِّ الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلِ تَمَّتِ الْبَيْعَةُ، مِثْلُ بَيْعَةِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ نَصَّ عَلَى عُمَرَ وَوَلَّاهُ، وَجَعَلَهُ وَلِيًّا لَهُ ^(١) فَحِينَئِذٍ لَا حَاجَةَ لِلْمِبايَعَةِ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمِينَ وَثِقُوا بِالْأَوَّلِ وَوَلَّوْهُ أُمُورَهُمْ، عَلَى سَبِيلِ الْإِطْلَاقِ، فَإِذَا اخْتَارَ لَهُمْ مَنْ يَرَى أَنَّهُ أَهْلٌ تَقَدَّتِ الْبَيْعَةُ بِدُونِ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ مُشَاوَرَةٌ، مَعَ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَرَى الْمَشَاوَرَةَ حَتَّى فِي خِلَافَتِهِ لِأَنَّهُ لَمَّا طُعِنَ قَالَ: لَوْ كَانَ أَبُو عُبَيْدَةَ حَيًّا - أَبُو عُبَيْدَةَ عَامِرُ بْنُ الْجَرَّاحِ - لَوَلَّيْتُهُ ^(٢)؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ عَنْهُ: «إِنَّهُ أَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ» ^(٣)، وَلَكِنَّهُ تُوُفِّيَ قَبْلَ وَفَاةِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَجَعَلَ الْمَسْأَلَةَ سُورَى بَيْنَ سِتَّةِ نَفَرٍ ثُمَّ قَالَ يَخْضَرُكُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَلَيْسَ لَهُ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ ^(٤) ابْنُهُ يَحْضُرُ لَكِنْ لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْوِلَايَةِ وَلَكِنْ يَحْضُرُ تَطْيِيبًا لِحَاظِرِهِ، فَهُوَ عُضْوٌ مُرَاقِبٌ - كَمَا يَقُولُونَ فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ، لَكِنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَرَادَ أَنْ يَجْبُرَ خَاطِرَهُ بِدُونِ أَنْ يَجْعَلَ لَهُ وَلايَةً.

قال: فلا يبايع هو ولا الذي بايعه تغرة أن يقتلا.

قال الحافظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

❦ قوله: تغرة أن يقتلا بمشاة مفتوحة وغين معجمة مكسورة، وراء ثقيلة، بعدها هاء تأنيث؛ أي: حذرًا من القتل، وهو مصدرٌ من أغررته تغريراً أو تغرةً، والمعنى أن مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ غَرَّرَ بِنَفْسِهِ، وَبصاحبه، وعرضهما للقتل ^(٥). - اهـ

المعنى إذاً واضحٌ وهو أن هذا العمل قد يكون سبباً لقتلها؛ لأنه إذا كان المسلمون لا يرضونها فإنهم لن يضربوا عليها.

(١) انظر: «تاريخ الطبري» (٢/ ٣٥٢، ٣٥٣)، و«الطبقات الكبرى» (٣/ ٢٠٠).

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (١٨ / ١٠٨).

(٣) رواه البخاري (٣٧٤٤)، ومسلم (٢٤١٩) (٥٣).

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) «فتح الباري» (١٢ / ١٥٠).

ولكن قد يقال: كيف قال عمرُ هذا مع أنَّ النبي ﷺ نَهَى عن الخروجِ على الأئمةِ، وإنَّ فَعَلُوا مَا فَعَلُوا مَا لَمْ تَرَ كَفَرًا بَوَاحًا عِنْدَنَا فِيهِ مِنَ اللَّهِ بَرَهَانٌ^(١).

قلنا: إنَّ هَٰذِينَ الرَّجُلِينَ لَمْ يَثْبُتْ كَوْنُهُمَا أئِمَّةً إِلَى الْآنَ لَمْ تَثْبُتْ إِمَامَةُ الْمُبَايَعِ لَكِنْ لَوْ ثَبَتَ إِمَامَةُ الْمُبَايَعِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ عَلَيْهَا، حَتَّى وَلَوْ شَرِبَ الْخَمْرَ، وَلَوْ زَنَى، وَلَوْ فَعَلَ مَا فَعَلَ، إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ كُفْرٌ صَرِيحٌ عِنْدَنَا فِيهِ مِنَ اللَّهِ بَرَهَانٌ، فَيَكُونُ قَوْلُ عُمَرَ هُنَا لَا يُعَارِضُ الْحَدِيثَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الصُّورَةَ الَّتِي ذَكَرَهَا عُمَرُ لَمْ تَثْبُتْ فِيهَا الْإِمَامَةُ حَتَّى نَقُولَ: إِنَّ هَذَا خُرُوجٌ عَلَى الْإِمَامِ.

ثم قال رحمه الله: «وإنَّه قد كَانَ مِنْ خَبَرِنَا حِينَ تَوَفَّى اللَّهُ نَبِيَّهٖ ﷺ أَنَّ الْأَنْصَارَ خَالَفُونَا وَاجْتَمَعُوا بِأَسْرِهِمْ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ» سَقِيفَةُ بَنِي سَاعِدَةَ فِي الْمَدِينَةِ. قَالَ: وَخَالَفَ عَنَّا عَلِيٌّ وَالزُّبَيْرُ وَمَنْ مَعَهُمَا. عَلِيٌّ هُوَ ابْنُ عَمِّ الرَّسُولِ ﷺ فَيَرَى أَنَّ لِنَفْسِهِ حَقًّا، وَالزُّبَيْرُ ابْنُ عَمَّةِ الرَّسُولِ ﷺ؛ لِأَنَّ أُمَّهُ صَفِيَّةُ بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَالرَّسُولُ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيٌّ، وَإِنَّ حَوَارِيَّ الزُّبَيْرِ»^(٢) فَرَأَى لِنَفْسِهِ حَقًّا.

يقول رحمه الله: «فَقَالَ قَائِلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: أَنَا جُذَيْلُهَا الْمُحَكَّمُ وَعُذَيْقُهَا الْمُرَجَّبُ»^(٣) الْمَعْنَى أَنَا الَّذِي عِنْدِي الْأَمْرُ وَعِنْدِي الرَّأْيُ. مَنَّا أَمِيرٌ، وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا رَأْيٌ خَاطِئٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ أَمِيرَانِ عَلَى أُمَّةٍ وَاحِدَةٍ، بَلْ لَا يَكُونُ عَلَى الْأُمَّةِ الْوَاحِدَةِ إِلَّا أَمِيرٌ وَاحِدٌ.

قال: «فَكَثُرَ اللَّغَطُ وَارْتَفَعَتِ الْأَصْوَاتُ حَتَّى فَرَّقْتُ مِنَ الْاِخْتِلَافِ فَقُلْتُ: ابْسُطْ يَدَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ، فَبَسَطَ يَدَهُ فَبَايَعْتُهُ، وَبَايَعَهُ الْمُهَاجِرُونَ، ثُمَّ بَايَعْتَهُ الْأَنْصَارُ، وَنَزَوْنَا عَلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ رحمه الله. يَعْنِي: اتَّجَهْنَا إِلَيْهِ بِقُوَّةٍ وَانْدِفَاعٍ، فَقَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: قَتَلْتُمْ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ، فَقُلْتُ: قَتَلَ اللَّهُ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ. الْقَائِلُ هُوَ عُمَرُ وَهَذَا مِنْ شِدَّةِ الْغَيْرَةِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ الْأَلْيَقُ بِسَعْدِ بْنِ

(١) رواه البخاري (٧٠٥٦)، ومسلم (٣/ ١٤٧٠، ١٧٠٩) (٤٢).

(٢) رواه البخاري (٤١١٣)، ومسلم (٢٤١٥) (٤٨).

(٣) قوله: أَنَا جُذَيْلُهَا الْمُحَكَّمُ. هُوَ: تَصْغِيرُ جِذْلٍ، وَهُوَ الْعُودُ الَّذِي يُنْصَبُ لِلإِبِلِ الْجَزْيِ لِتَحْتَكَّ بِهِ، وَهُوَ تَصْغِيرُ تَعْظِيمٍ، أَي: أَنَا مَن يُسْتَشْفَى بِرَأْيِهِ كَمَا تَسْتَشْفَى الْإِبِلُ الْجَزْيِ بِالِاخْتِكَاءِ بِهَذَا الْعُودِ، وَقَوْلُهُ: وَعُذَيْقُهَا الْمُرَجَّبُ. تَصْغِيرُ الْعَذْقِ: النَّخْلَةِ، وَهُوَ تَصْغِيرُ تَعْظِيمٍ. «الْنَهَايَةُ» لابن الأثير (ج ذل)، (ع ذق).

عِبَادَةَ ﷺ وَهُوَ مَنْ هُوَ مِنَ الْأَنْصَارِ أَنْ يَتَفَادَى هَذَا الْأَمْرَ، أَمَّا أَنْ يَأْتِيَ وَهُوَ مُزْمَلٌ مِنَ الْمَرَضِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُنْتَخَبَ لِيَكُونَ أَمِيرًا، فَيَحْصُلُ التَّفَرُّقُ فَهَذَا شَيْءٌ لَا يَنْبَغِي.

❖ ثُمَّ قَالَ عُمَرُ: «وَأَنَا وَاللَّهِ مَا وَجَدْنَا فِيهَا حَضْرَتًا مِنْ أَمْرِ أَقْوَى مِنْ مُبَايَعَةِ أَبِي بَكْرٍ» وَصَدَقَ ﷺ؛ لِأَنَّ الْقَوْمَ كَانُوا مُتَفَرِّقِينَ كُلُّ يَقُولٍ: تُرِيدُ الْإِمْرَةَ حَتَّى يَسِيرَ اللَّهُ ﷻ وَحَصَلَ مِنْ عُمَرَ ﷺ هَذِهِ الْعَزْمَةُ الْمُبَارَكَةُ فَبَايَعَ أَبَا بَكْرٍ.

❖ ثُمَّ قَالَ: «حَشِينَا إِنْ فَارَقْنَا الْقَوْمَ وَلَمْ تَكُنْ بَيْعَةٌ أَنْ يُبَايَعُوا رَجُلًا مِنْهُمْ بَعْدَنَا، فَإِمَّا بَايَعْتَاهُمْ عَلَى مَا لَا تَرْضَى، وَإِمَّا نَحَالِفُهُمْ فَيَكُونُ فُسَادٌ» نَعَمْ لَوْ بَايَعَ الْأَنْصَارُ أَحَدًا قَبْلَ بَيْعَةِ أَبِي بَكْرٍ ﷺ لَكَانَ أَحَدَ أَمْرَيْنِ.

إِمَّا أَنْ يُبَايَعَهُ الْمُهَاجِرُونَ عَلَى كُرْهِ مِنْهُمْ. وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْفُسَادُ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ بَيْعَةَ أَبِي بَكْرٍ كَانَتْ فَلْتَةً، وَلَكِنَّ اللَّهَ وَفَى شَرْهَا؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ كَمَا قَصَّ عَلَيْنَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ كَانَ حَتْمًا أَنْ يُبَايَعَ أَبَا بَكْرٍ لثَلَا يَحْصُلَ التَّفَرُّقُ وَالشَّرُّ.

❖ ثُمَّ قَالَ: «فَمَنْ بَايَعَ رَجُلًا عَلَى غَيْرِ مَشُورَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَلَا يُتَابَعُ هُوَ وَلَا الَّذِي بَايَعَهُ تَغَرَّةً أَنْ يُقْتَلَ» يَعْنِي: لِأَنَّهُمَا يَغَرَّرَانِ بَأَنْفُسِهِمَا فَيُقْتَلَانِ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْخُرُوجِ عَلَى الْإِمَامِ تِلَازَمٌ، مَعْنَى أَنَّهُ إِذَا كَفَرَ الْإِمَامُ وَجَبَ عَلَيْنَا الْخُرُوجُ عَلَيْهِ؟

فَالْجَوَابُ: مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ إِذَا رَأَيْنَا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَنَا فِيهِ مِنَ اللَّهِ بَرَهَانٌ فَهَذَا يَجِبُ أَنْ تَخْرُجَ بِشَرِطِ الْقُدْرَةِ، أَمَّا إِذَا كُنَّا لَا نَقْدِرُ بِحَيْثُ أَتَانَا لَوْ خَرَجْنَا لَكَانَ الضَّرَرُ أَكْثَرَ وَأَكْثَرُ، فَلَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَبَاحَ يَجِبُ أَنْ يُورَنَ بِمَوَازِينِ الْمَصْلَحَةِ وَالْفُسَادِ؛ لِأَنَّ الْمَبَاحَ هُوَ مُسْتَوِي الطَّرْفَيْنِ مَا لَمْ يُوجَدْ مُرَجِّحٌ، فَقَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ: «إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا» ^(١) هَذَا مَحَلُّ إِبَاحَةٍ، لَكِنَّهُ وَاجِبٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ نَجْعَلَ وَالِيًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ مَنْ كَفَرَهُ بَوَاحٌ.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٣٢- باب الْبُكَرَانِ يُجْلَدَانِ وَيُنْفَيَانِ.

﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَشَهِدَ عَدَايُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ٢٠﴾ [الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ٢١] ﴿[النِّسَاءُ: ٢٠-٢٣]. قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: ﴿رَأْفَةٌ﴾ فِي إِقَامَةِ الْحَدِّ ^(١).

يقول المؤلف رحمه الله: «باب الْبُكَرَانِ يُجْلَدَانِ وَيُنْفَيَانِ» أي: يُجْلَدَانِ مِائَةَ جَلْدَةٍ، ولهذا فَسَّرَهَا المؤلفُ بِالْآيَةِ، وَيُنْفَيَانِ عَنِ الْأَرْضِ؛ أي: عَنِ الْبَلَدِ الَّذِي حَصَلَ فِيهِ الزَّانَا، يُنْفَيَانِ لِمَدَّةٍ سَنَةٍ.

أَمَّا الرَّجُلُ فَظَاهِرٌ يُمْكِنُ أَنْ يُنْفَى وَلَا إِشْكَالَ، وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَإِذَا نُفِيَتْ فَهَلْ تُنْفَى بِدُونِ مَحْرَمٍ، أَوْ بِمَحْرَمٍ، وَهَلْ يَلْزَمُ الْمَحْرَمُ أَنْ يُسَافِرَ مَعَهَا أَوْ لَا يَلْزَمُهُ.

نَقُولُ: الْأَصْلُ أَنَّهَا لَا تُسَافِرُ إِلَّا مَعَ مَحْرَمٍ لَكِنْ إِذَا لَمْ تَجِدْ مَحْرَمًا فَإِنَّهَا تُسَافِرُ وَحْدَهَا بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ أَمَانٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَمَانٌ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تُسَفَّرَ؛ لِأَنَّهُ كَيْفَ تُسَفَّرُهَا إِلَى بَلَدَةٍ تَفْسُدُ فِيهِ.

وَأَمَّا الْآيَةُ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٠]. قَوْلُهُ: اجْلِدُوا الْخَطَابُ فِيهِ لِلْمُؤْمِنِينَ عَمُومًا، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الَّذِي يُقِيمُ هُوَ الْإِمَامُ، لَكِنْ وَجَّهَ الْخَطَابَ لِجَمِيعِ النَّاسِ؛ لِأَنَّهُمْ مُسْتَوْلُونَ عَنِ إِقَامَةِ الْحُدُودِ، فَإِنَّ إِقَامَةَ الْحُدُودِ قَرُصٌ كِفَايَةٌ.

ثُمَّ قَالَ: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٣] الرَّأْفَةُ: الرَّحْمَةُ بِرِقَّةٍ، وَقَوْلُهُ: ﴿فِي دِينِ اللَّهِ﴾ أي: فِي الْحَدِّ؛ لِأَنَّ إِقَامَةَ الْحُدُودِ مِنَ الدِّينِ، كَمَا صَرَّحَ عُمَرُ رضي الله عنه بِأَنَّ الرَّجْمَ فَرِيضَةٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ.

وقوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ هَذَا شَرْطٌ، فَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا فَلْيَفْعَلْ هَذَا، وَهُوَ مِنْ بَابِ مَا يَسْمُونَهُ بِالْإِغْرَاءِ، كَمَا تَقُولُ لِلْإِنْسَانِ: إِنْ كُنْتَ رَجُلًا فَافْعَلْ، إِنْ كُنْتَ كَرِيمًا فَافْعَلْ. وَالضَّيْفُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

(١) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١٢/ ١٥٦)، وقال الحافظ في «الفتح» (١٢/ ١٥٨): قد ذكر مغلطاي في شرحه أنه رآه في تفسير سفيان بن عيينة. قلت: ووقع نظيره عند ابن أبي شيبة عن مجاهد بسند صحيح. اهـ.

قال: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَدَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ اللامُ للأمر وهو للوجوب، ولا بُدَّ أَنْ يَشْهَدَ الْعَذَابَ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، والطائفةُ أقلُّها ثلاثة.

ثم قال: ﴿لَا يَنْكِحُ﴾ اختلف العلماءُ فيها: هل المرادُ لا يَنْكِحُ؛ أي: لا يَطْأُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً، فيكونُ المعنى: الزَّانِي لا يَزْنِي إِلَّا بِزَانِيَةٍ أَوْ مُشْرِكَةٍ؟ أو المرادُ بالنكاحِ عقدُ النكاحِ الحقيقي؟

الأخيرُ هو الصَّحيحُ، والمعنى: أَنَّهُ لا يَتَزَوَّجُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً؛ ذلك لَأَنَّهُ إِذَا كَانَ زَانِيًا حَرَّمَ عَلَى الْعَقِيفَةِ أَنْ تَتَزَوَّجَ بِهِ، فَإِذَا تَزَوَّجَتْ بِهِ فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ عَالِمَةً بِالْحُكْمِ رَاضِيَةً بِهِ، وَلَكِنِّهَا عَصَتْ فَتَكُونُ زَانِيَةً؛ لِأَنَّهَا أَبَاحَتْ فَرْجَهَا بِغَيْرِ عَقْدٍ صَحِيحٍ، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ غَيْرَ رَاضِيَةٍ بِالْحُكْمِ، بَلْ اخْتَارَتْ حُكْمًا غَيْرَ حُكْمِ اللَّهِ فَتَكُونُ مُشْرِكَةً. هذا هو توجيهُ الآيَةِ وهو توجيهُ وَاضِحٌ.

وكذلك الأخرى قال: ﴿وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ [النساء: ٣٠]. فَالزَّانِيَةُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَتَزَوَّجَ حَتَّى تَتُوبَ، فَإِنْ تَزَوَّجَهَا شَخْصٌ وَهُوَ رَاضٍ بِحُكْمِ اللَّهِ وَعَالِمٌ أَنَّهُ حَرَامٌ فَهُوَ زَانٍ، وَإِنْ تَزَوَّجَهَا غَيْرَ رَاضٍ بِحُكْمِ اللَّهِ فَهُوَ مُشْرِكٌ.

قال: ﴿وَحَرِّمَ ذَلِكَ﴾ أي: نِكَاحَ الزَّانِي، أَوْ نِكَاحَ الزَّانِيَةِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَالَّذِي حَرَّمَهُ هُوَ اللَّهُ ﷻ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ:

٦٨٣١- حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْمُرُ فِيمَنْ زَنَى وَلَمْ يُحْصَنْ جُلْدَ مِائَةٍ وَتَغْرِيبَ عَامٍ^(١).

٦٨٣٢- قَالَ ابْنُ شِهَابٍ^(٢): وَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ غَرَّبَ، ثُمَّ لَمْ تَزَلْ تِلْكَ السُّنَّةُ.

٦٨٣٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ

(١) ورواه مسلم (١٦٩٨) (٢٥).

(٢) قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (١٥٨ / ١٢): قوله: قال ابن شهاب هو موصول بالسند المذكور. اهـ

الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِيمَنْ زَنَى، وَلَمْ يُخَصَّنْ بِنَفْسِي عَامٍ، وَبِإِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ ^(١).

إِذَا: يُجْمَعُ لِمَنْ لَمْ يُخَصَّنْ بَيْنَ عُقُوبَتَيْنِ الْأُولَى الْجَلْدُ، وَالثَّانِيَةُ النَّفْيُ.
يُغْرَبُ يَعْنِي: يُسَفَّرُ إِلَى غَيْرِ بِلَدِهِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَيْفًا أَنَّ الْمَرَأَةَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا مُحَرَّمٌ فَإِنَّهَا تُغْرَبُ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ أَمَانٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَمَانٌ فَإِنَّهَا تَبْقَى فِي الْبَلَدِ وَلَكِنْ تُحْبَسُ.
وَلِلتَّغْرِيبِ فَائِدَتَانِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: الْإِبْعَادُ عَنْ مَحَلِّ الْفَاحِشَةِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَانَ قَرِيبًا مِنْ مَحَلِّ الْفَاحِشَةِ قُرْبًا يَتَذَكَّرُ وَيَعُودُ.

وَالْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: الْإِنْتِقَالُ مِنْ بَلَدِ الْإِسْطِطَانِ وَالِاسْتِقْرَارُ إِلَى بَلَدِ الْغُرْبَةِ فَيَنْشَغُلُ قَلْبُهُ حَتَّى لَا يَهْتَمَّ بِهَذِهِ الْفَوَاحِشِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنْ اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ فِي الْإِمَاءِ: ﴿فَإِنْ أَتَيْتَ بِمَنْحَشَةٍ فَلَعْنَتَيْنِ نِصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ ^[النِّسَاءُ: ٢٥]. فَهَلْ تُغْرَبُ الْأَمَةُ الْمَمْلُوكَةُ أَمْ لَا؟
نَقُولُ: إِنَّهَا لَا تُغْرَبُ، وَلَا الْمَمْلُوكُ أَيْضًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَكْثَرُ لِفَسَادِهِمَا، وَلِأَنَّ فِي ذَلِكَ ضَرَرًا عَلَى سَيِّدِهَا، فَالضَّرَرُ مُتَعَدٍّ.

وَأَيْضًا فَإِلَاءُهَا لَا يَهْتَمُّونَ بِالْأَخْلَاقِ قُرْبًا إِذَا غُرِبُوا عَنْ سَيِّدِهِمْ صَارُوا أَشَدَّ فَسَادًا، وَتَوْجِيهُ الْآيَةِ أَنَّ عَلَيْهَا نِصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْجَلْدِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٣٣- بَابُ نَفْيِ أَهْلِ الْمَعَاصِي وَالْمُخْتَلِثِينَ.

٦٨٣٤- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُخْتَلِثِينَ مِنَ الرِّجَالِ، وَالْمُتَرْجَلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ، وَقَالَ: «أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ» وَأَخْرَجَ فَلَانًا، وَأَخْرَجَ عُمَرُ فَلَانًا.

الْمُخْتَنُونَ مِنَ الرِّجَالِ هُمَ الَّذِينَ تَكُونُ طِبَاعُهُمْ كَطِبَاعِ النِّسَاءِ، يَعْنِي: أَنَّهُ يَتَطَبَّعُ بِطَبِيعَةِ الْمَرْأَةِ؛ فِي كَلَامِهِ وَهَيْئَتِهِ وَلِبَاسِهِ هَذَا هُوَ الْمُخْتَنُ.

وَالْمُتَرَجِّلَاتُ هُنَّ اللَّاتِي يُقْلَدْنَ الرِّجَالَ، وَكُلُّ مِنْهَا مَلْعُونٌ؛ لِأَنَّ كَلَامَ مِنْهَا أَرَادَ أَنْ يُضَادَّ اللَّهَ تَعَالَى فِي خَلْقِهِ، فَالْمَرْأَةُ تُرِيدُ أَنْ تَجْعَلَ نَفْسَهَا رَجُلًا، وَالرَّجُلُ يُرِيدُ أَنْ يَجْعَلَ نَفْسَهُ امْرَأَةً، فَهُوَ مِنْ بَابِ تَغْيِيرِ خَلْقِ اللَّهِ بِالْجِلَّةِ، وَقَدْ لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ وَالنَّامِصَةَ وَالْمُتَمَصِّصَةَ، وَالْوَاشِرَةَ وَالْمُسْتَوْشِرَةَ، وَلَعَنَ الْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسَيْنِ ^(١)؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ تَغْيِيرِ خَلْقِ اللَّهِ، وَتَرْجُلُ الْمَرْأَةُ أَوْ تَخْنُثُ الرَّجُلُ أَشَدُّ؛ لِأَنَّ الْفَسَادَ فِيهِ أَعْظَمُ.

وفيه: دليلٌ على أَنَّ الشَّرْعَ يُرِيدُ مِنَ الْأُمَّةِ أَنْ يَكُونَ فِيهَا فَرْقٌ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، بِعَكْسِ مَا يُرِيدُهُ الْجُهَالُ مِنَ الْكُفَّارِ وَغَيْرِهِمْ؛ الَّذِينَ يُرِيدُونَ أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ وَالرَّجُلُ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ، فَإِنَّ هَذَا خِلَافٌ مَا فَطَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْخَلْقَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٤- بَابُ مَنْ أَمَرَ غَيْرَ الْإِمَامِ بِإِقَامَةِ الْحَدِّ غَائِبًا عَنْهُ.

٦٨٣٦، ٦٨٣٥- حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقْضِ بِكِتَابِ اللَّهِ، فَقَامَ خَصَمُهُ فَقَالَ: صَدَقَ أَقْضِ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ بِكِتَابِ اللَّهِ، إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَيَّ هَذَا فَزَنَيْ بِامْرَأَتِهِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلِيَّ ابْنِي الرَّجْمِ، فَأَفْتَدَيْتُ بِمِائَةِ مِنَ الْغَنَمِ، وَوَلِيدَةٌ ثُمَّ سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَزَعَمُوا أَنَّ مَا عَلَيَّ ابْنِي جَلْدُ مِائَةٍ، وَتَغْرِيبُ عَامٍ، فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، أَمَّا الْغَنَمُ وَالْوَلِيدَةُ فَرَدُّ عَلَيْكَ، وَعَلَيَّ ابْنُكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ وَأَمَّا أَنْتَ يَا أُتَيْسُ فَأَعِدْ عَلَيَّ امْرَأَةً هَذَا فَارْجُمُهَا» فَعَدَا أُتَيْسُ فَرَجَمَهَا ^(١).

قَدْ مَرَّ عَلَيْنَا هَذَا الْحَدِيثُ، وَلَكِنْ لَوْ قَالَ قَائِلٌ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا رَزَى ابْنَهُ فَخَشِيَ مِنَ الْفُضِيحَةِ إِذَا رَفَعَهُ لِلسُّلْطَانِ، وَكَذَلِكَ خَشِيَ إِنْ تَرَكَهُ أَنْ يَتِمَّادَى فَجَلَدَهُ هُوَ، فَهَلْ يَصِحُّ هَذَا؟

(١) رواه البخاري (٥٩٣١)، ومسلم (٢١٢٥) (١٢٠).

(٢) ورواه مسلم (١٦٩٨).

نقول: هذا لا يجوزُ إلا بالنسبة للسَّيِّد مع مملوكه فقط، أمَّا غير ذلك فلا يُقيمُ الحدَّ فيه إلاَّ الإمامُ أو نائبه، لكن لهذا الوالد أن يَسْتَرَّ على ابنه، وإن عاد فإنه يُهدِّدُه بأنه سوف يرفع أمره إلى السلطان ويفضحه.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٣٥- باب.

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَعِنَ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَيْسَخِرْكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَانْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَءَاثُرِهِنَّ أَجُورُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرُ مُسَفُوحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنْ أَتَيْتُمْ بِفَحْشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرَ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٥٥﴾﴾ [النِّسَاءُ: ٢٥]، ﴿غَيْرُ مُسَفُوحَاتٍ﴾: زواني، ﴿وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ﴾: أخلاء.

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً﴾ أي: لم يجد طَوْلاً يعني: غنى يدفعه مهراً للحرَّة، ولهذا قال: ﴿أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٥]. الْمُحْصَنَاتُ هُنَا الْحَرَائِرُ بدليل قوله: ﴿فَعِنَ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾. يعني: من الأرقاء الإماء.

والخطابُ في قوله: ﴿فَعِنَ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ لغير المالكين؛ لأنَّ المالك لا يَنْكُحُ ما مَلَكَ وإنما يطؤها بحكم الملك، والوطءُ بحكم الملك أقوى من النكاح، ولهذا لا يردُّ النكاح على الملك، أي: أنَّ الرَّجُلَ لا يتزوَّج سريته؛ لأنَّ وطأه إياها بملك اليمين أقوى من وطئه إياها بعقد النكاح.

وقوله: ﴿مِنْ فَيَسَخِرْكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ يُستفاد منه أنَّه لا يجوزُ أن يَنْكُحَ أمةً كتابيةً، فلو أنَّ الإنسان لا يجد طَوْلاً حرَّة ولكن يجد طَوْلاً أمةً كتابيةً فإنه لا يجوزُ أن يتزوَّجها؛ لأنَّه يجتمع فيها نقص الدين، ونقص الحرية، أمَّا إذا كانت حرَّة فإنَّ له أن يتزوَّجها ثم قال ﷺ: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ يعني: الله أعلم بالإيمان، وأنتم ليس لكم إلا الظاهر، فإذا كانت هذه الفتاة مؤمنة فهي مؤمنة عندكم، وما عند الله فهو عنده ﷻ.

قوله: ﴿بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ يعني: كلُّكم من بني آدم، وإنَّما قال هذا لئلا يقول الرَّجُلُ:

هذه مملوكة بمنزلة البهيمة التي تُباع وتُشترى ثم قال: ﴿فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ ﴿أَهْلِهِنَّ هُمُ الْأَسْيَادُ، وَقَوْلُهُ: ﴿بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأُمَّةَ لَيْسَ لَهَا إِذْنٌ، وَأَنَّ السَّيِّدَ هُوَ الْمُطَالِبُ بِذَلِكَ، وَلَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَّتَكُمْ عَلَى الْإِغْلَاءِ إِنْ أَرَدْتُمْ نَحْصَتًا لِنَبْنَعُوا عَرْضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [النِّسَاءُ: ٣٣].

ثم قال ﷺ: ﴿وَأَتَوْهُنَّ أَجُورُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ المراد بالأجور المهور؛ لأنها تُدفعُ في مُقَابَلَةِ الاستمتاع بالمرأة.

﴿وَقَوْلُهُ: ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ أَي: بِمَا جَرَى بِهِ الْعُرْفُ، وَيَكُونُ قَبْضًا لَيْسَ فِيهِ مَهَاطَلَةٌ وَلَيْسَ فِيهِ تَنَاقُلٌ وَقَوْلُهُ: ﴿مُحْصَنَتٍ﴾ يَعْنِي: حَالُ كَوْنِهِنَّ مُحْصَنَاتٍ. ثُمَّ قَالَ: ﴿غَيْرَ مُسْتَفْحَتٍ وَلَا مُتَّخَذَاتِ أَخْدَانٍ﴾ إِذَا: اشْتَرَطَ اللَّهُ ﷻ لِنِكَاحِ الْأُمَّةِ ثَلَاثَةَ شُرُوطٍ: أَوَّلًا: أَنْ يَعْجَزَ عَنْ مَهْرِ الْحُرَّةِ. الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ مُؤْمِنَةً.

الثَّالِث: أَنْ تَكُونَ غَيْرَ مَسَافِحَةٍ وَلَا مُتَّخَذَةَ أَخْدَانٍ، وَإِنَّمَا قَيَّدَهُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ غَالِبَ الْإِمَاءِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ كُنَّ يَتَّخِذْنَ أَخْدَانًا.

ثم قال: ﴿فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنْ أَتَيْتَ بِفَحْشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ ﴿فَإِذَا أُحْصِنَ﴾ أَي: بِالْجَمَاعِ ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ وَالَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يُنْصَفَ هُوَ الْجَلْدُ، أَمَّا الرَّجْمُ فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُنْصَفَ، وَعَلَى هَذَا فَلَا رَجْمَ عَلَى الْأُمَّةِ، وَإِنْ أُحْصِنَتْ؛ لِأَنَّ الرَّجْمَ لَا يُنْصَفُ. وَلَكِنْ هَلْ تُعْرَبُ أَوْ لَا^(١)؟

قال بعض العلماء: تُعْرَبُ لِعُمُومِ الْأَحَادِيثِ فِي ذَلِكَ. وقال بعضهم: لَا تُعْرَبُ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ إِسْقَاطًا لِحَقِّ سَيِّدِهَا؛ وَلِأَنَّهُ يُخْشَى أَنْ يَفْتَحَ أَبْوَابًا لِلْمَمْلُوكَاتِ أَنَّهَا كُلَّمَا مَلَتْ مِنْ سَيِّدِهَا زَنَتْ لِتُعْرَبَ.

ومنها من قال: تُعْرَبُ نِصْفَ سَنَةٍ؛ لِأَنَّهُ كَمَا تَنْصَفُ الْجَلْدُ بَحِثٌ لَا تُجْلَدُ إِلَّا خَمْسِينَ جَلْدَةً؛ فَكَذَلِكَ يَنْصَفُ التَّغْرِيبُ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ تَنْصِفُهُ. وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ، وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْسَّيِّدِ

(١) انظر هذه المسألة في: «المغني» (١٢/ ٣٣٣، ٣٣٤)، و«موسوعة فقه الإمام أحمد» (٢٦/ ٢٦٤ - ٢٦٨).

فيقال: هذه من المصائب التي أصابته في مملوكته كما لو أصيبت بأمر قدري بحيث تمرض فإنه يكون خسارة عليه فهذه أصيبت بأمر شرعي.

قال: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾ المشار إليه نكاح الإمام؛ أي: ذلك الحكم في نكاح الإمام لمن خشي العنت منكم والعنت؛ أي المشقة بعدم الزواج، فإن كان يستطيع أن يضرب فإنه يضرب؛ لأنه لا حاجة إلى أن يتزوج أمة، ما دام قادراً على الصبر، ولهذا قال: ﴿وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ والحكمة من تحريم نكاح الإمام إلا بهذه الشروط الثلاثة وهي: ألا يجد طول حرة، وأن تكون مؤمنة والثالث: أن تكون غير مسافحة، وقد يلغى هذا الشرط الأخير؛ لأنه حتى في الحرائر لا بد أن تكون المرأة عفيفة عن الزنا، وشرط آخر وهو: أن يخشى العنت فإذا تمت هذه الشروط جاز نكاح الإمام.

والحكمة من ذلك هو: أن الرجل إذا تزوج أمة وهو حر صار أولاده أرقاء يباعون، إلا في حالين: أن يشترط حرّيتهم، أو أن يكون مغروراً بها.

إذا اشترط الحرية صار أولاده أحراراً، وإذا غرّبها بأن تزوجها على أنها حرة فبانت أمة؛ فإن أولاده أحراراً أيضاً، أما في غير هذين الحالين يكون أولاده أرقاء، ولهذا قال الإمام أحمد رحمه الله: إذا تزوج الحر أمة رقيق نصفه^(١). ذلك لأن أولاده جزء منه.

ولو أنه شرط على سيد الأمة أن يكون الأولاد أحراراً، فهل يجوز أن يتزوج أمة بدون هذه الشروط الثلاثة؟.

الصحيح: لا يجوز. وذهب شيخ الإسلام رحمه الله إلى جواز نكاح الأمة إذا شرط أن يكون الأولاد أحراراً، ولكن قوله ضعيف في هذه المسألة؛ لأن الله تعالى شرط شروطاً فلا بد أن نراعي هذه الشروط، وكوننا نقول: إن العلة أن يرق أولاده هذه علة مستنبطة قد تكون هذه العلة وقد تكون العلة أخرى غير هذه، فقد تكون العلة أن الرجل إذا تزوج أمة صار هذا خطأ من كرامته وشرفه وهذا ظلم لنفسه، والنبى ﷺ قال: «إن لنفسك عليك حقاً»^(٢) فقد يشار إليه بالبنان كلما مرّ قالوا: انظر هذا زوج الأمة، وربما يكون لقباً له يلزمه فيقول الواحد

(١) ذكره ابن القيم رحمه الله في «إعلام الموقعين» (٣/ ٢٦٦).

(٢) رواه البخاري (١٩٦٨).

لِلْآخِرِ هَلْ تَعْرِفُ فَلَانَا فَيَقُولُ الْآخِرُ تَعْنِي: زَوْجَ الْعَبْدَةِ فَيُعَيَّرُ بِهِ.
فَلَا يُمْكِنُ أَنْ نَقُولَ: الْعِلَّةُ هِيَ أَنْ يَكُونَ أَوْلَادُهُ أَرْقَاءً؛ لِهَذَا نَقُولُ: إِنَّ الْقَوْلَ الصَّوَابَ إِنَّهُ
إِذَا لَمْ تَتِمَّ الشَّرْطُ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ ﷻ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْأُمَّةَ.
وَلَكِنْ لِهَذَا سَأَلَ الْبُخَارِيُّ هَذِهِ الْآيَاتِ؟ نَقُولُ: لِقَوْلِهِ: ﴿فَإِذَا أَحْصَيْتَ فَإِنَّ آتِيكَ بِفَتْحِشَوْ
مَقْلَبَيْنِ نِصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾.

فَإِذَا لَمْ يُحْصَنْ، بِمَعْنَى: أَنَّهَا زَنَتْ وَهِيَ لَمْ تُحْصَنْ فَهَلْ عَلَيْهَا نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ.
اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذَا ^(١) فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ عَلَيْهَا نِصْفَ مَا عَلَى الْحُرَّةِ مِنَ الْعَذَابِ.
وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا لَيْسَ عَلَيْهَا إِلَّا التَّعْزِيرُ لِأَنَّ اللَّهَ اشْتَرَطَ فَقَالَ: ﴿فَإِذَا أَحْصَيْتَ﴾ وَ«إِذَا»
أَدَاءُ شَرْطٍ وَإِذَا كَانَ الْعَذَابُ يَخْتَلِفُ فِي الْحُرَّةِ مِنْ مُحْصَنَةٍ إِلَى غَيْرِ مُحْصَنَةٍ فَلْيَكُنِ الْأَمْرُ
كَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِلْأُمَّةِ. وَنَقُولُ: إِذَا لَمْ تُحْصَنْ فَإِنَّهَا تُعْزَرُ تَعْزِيرًا يَرُدُّهَا وَأَمْثَالَهَا.
وَهَلْ يُمْكِنُ أَنْ يُرْتَقَى بِالتَّعْزِيرِ إِلَى الْحَدِّ أَوْ لَا؟

الْجَوَابُ: لَا، لَا يُرْتَقَى بِالتَّعْزِيرِ إِلَى الْحَدِّ إِذَا كَانَتْ الْجَرِيمَةُ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ، فَمَنْ عَزَّرَ
عَلَى تَهْمَةٍ بِالزَّنا أَوْ عَلَى تَقْيِيلِ امْرَأَةٍ، أَوْ مَا أَشَبَّ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَتَلُغُ بِهِ مِائَةَ جَلْدَةٍ مِثْلًا، إِذَا كَانَ
حُرًّا، وَلَا خَمْسِينَ جَلْدَةٍ إِذَا كَانَ رَقِيقًا.

وَلَكِنْ إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ الزَّانِي رَقِيقًا فَهَلْ يَتَنَصَّفُ لَهُ الْحَدُّ؟
هَذَا فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ: فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا يَتَنَصَّفُ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الزَّانِيَةُ
وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾. وَهَذَا رَأْيُ الظَّاهِرِيَّةِ ^(١).

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَتَنَصَّفُ؛ فَإِذَا زَنَى الْعَبْدُ فَإِنَّهُ يُجْلَدُ خَمْسِينَ جَلْدَةً قِيَاسًا عَلَى الْأُمَّةِ.
وَلَمْ يَتَبَيَّنْ لِي أَيُّ الْقَوْلَيْنِ أَرْجَحُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْقِيَاسَ هُنَا فِي مُقَابَلَةِ عُمُومٍ، وَتَخْصِيصٍ
الْعُمُومِ بِالْقِيَاسِ أَمْرٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ بَيْنَ الْأَصُولِيِّينَ، ثُمَّ إِنَّ الْقِيَاسَ قَدْ يَمْنَعُ مِنْهُ فَيَقَالُ: إِنَّ الْأُمَّةَ
مَغْلُوبَةٌ عَلَى أَمْرِهَا، وَلَيْسَ عِنْدَهَا مِنَ الصَّبْرِ وَالتَّحَمُّلِ مِثْلُ مَا عِنْدَ الذَّكَرِ، فَالذَّكَرُ يَمْلِكُ مِنْ
نَفْسِهِ أَكْثَرَ مِمَّا تَمْلِكُ الْمَرْأَةُ مِنْ نَفْسِهَا، وَعِنْدَهُ مِنَ الصَّبْرِ وَالتَّحَمُّلِ مَا لَيْسَ عِنْدَ الْأُنْثَى، وَإِذَا

(١) انظر هذه المسألة في: «المغني» (١٢ / ٣٣١ - ٣٣٤)، و«موسوعة فقه الإمام أحمد» (٢٦ / ٢٦٤ - ٢٦٩).

(٢) انظر: «المحلى» (١١ / ٢٣٨ - ٢٤٢).

كان كذلك فإنَّ القِيَّاسَ يكونُ غيرَ صحيحٍ؛ لأنَّ من شَرَطِ القِيَّاسِ أَنْ يَتَسَاوَى الْفَرْعُ وَالْأَصْلُ فِي عِلَّةِ الْحُكْمِ فَإِنْ اخْتَلَفَا لَمْ يَصِحَّ الْقِيَّاسُ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

باب إِذَا زَنَتِ الْأُمَةُ.

٦٨٣٨ - حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْأُمَةِ إِذَا زَنَتْ وَلَمْ تُحْصَنْ قَالَ: «إِذَا زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ يَبْعُوهَا وَلَوْ بِضَفِيرٍ». قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: لَا أَدْرِي بَعْدَ الثَّالِثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ^(١).

❦ في هذا الحديث قال: «اجلدوها» وأطلق الجلد ولم يُحدِّدْ بهائة أو أكثر أو أقل، فيقال: اجلدوها جلداً يَرُدُّعُهَا عَمَّا فَعَلَتْ؛ لأنَّ المقصودَ من هذا الجلد هو الإصلاح، فإذا صَلَحَتْ بِأَيِّ عَدَدٍ كَانَ فهذا هو المطلوب.

وإن لَمْ تَصْلُحْ وَزَنَتْ مَرَّةً أُخْرَى تُجْلَدُ وفي الثَّالِثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ تَبَاعُ.

ولكن هل إذا بيعت يكون في هذا إصلاح لها؟

نقول: نعم يكون فيه إصلاح؛ لأنَّ تَغْيِيرَ الْأَسْيَادِ عَلَيْهَا لَا بُدَّ أَنْ يُغَيِّرَهَا، وَرُبَّمَا تَبَاعُ عَلَى سَيِّدٍ يَكُونُ أَقْوَى مِنْ سَيِّدِهَا الْأَوَّلِ؛ لأنَّ كونها تزني ثلاثَ مَرَّاتٍ وَتُجْلَدُ عِنْدَ السَّيِّدِ رُبَّمَا يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى ضَعْفِهِ، فَتَنْتَقِلُ إِلَى سَيِّدٍ جَدِيدٍ فَيَكُونُ فِي هَذَا إِصْلَاحٌ لَهَا.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٣٦- باب لَا يُثْرَبُ عَلَى الْأُمَةِ إِذَا زَنَتْ وَلَا تُنْفَى.

٦٨٣٩ - حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا زَنَتِ الْأُمَةُ فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا فَلْيُجْلِدْهَا وَلَا يُثْرَبْ، ثُمَّ إِنْ

زَنْتَ فَلْيَجْلِدْهَا، وَلَا يُثْرَبْ، ثُمَّ إِنْ زَنْتِ الثَّالِثَةَ فَلْيَبِيعْهَا وَلَوْ بِحَبْلٍ مِنْ شَعْرِ^(١).
تَابَعَهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(٢).
هذا كالأول إلا أنه به زيادة وهي ألا يُثْرَبْ، يعني: ألا يُعَيَّرَها بِزَنَاهَا، وَيُوبَّخَهَا عَلَيْهِ بَلْ
يَكْتَفَى بِالْجَلْدِ.

وَاسْتَنْبَطَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهَا لَا تُنْفَى؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَذْكُرِ النَّفْيَ،
وَهَذَا مَعْلُومٌ فِيهَا إِذَا كَانَتْ لَمْ تُحْصَنْ فَإِنَّهَا تُجْلَدُ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَهُ؛ أَيِ:
أَنَّهَا زَنْتَ وَلَمْ تُحْصَنْ فَتُجْلَدُ بِدُونِ تَثْرِبٍ، وَلَا تَغْرِيبٍ أَيْضًا.

ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٧- باب أَحْكَامِ أَهْلِ الذِّمَّةِ، وَإِحْصَانِهِمْ إِذَا زَنَوْا وَرَفَعُوا إِلَى الْإِمَامِ.

٦٨٤٠- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ
أَبِي أَوْفَى عَنِ الرَّجْمِ فَقَالَ: رَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ فَقُلْتُ: أَقْبَلَ النُّورَ أَمْ بَعْدَهُ؟ قَالَ: لَا أَذْرِي^(١).
تَابَعَهُ عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَالْمُحَارِبِيُّ، وَعَبِيدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ. وَقَالَ
بَعْضُهُمْ: الْمَائِدَةُ^(٢)، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ.

(١) ورواه مسلم (١٧٠٣) (٣٠).

(٢) قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتح» (١٢/ ١٦٦) ورواية إسماعيل وصلها النسائي في «الكبرى» (٤/ ٣٠٠) من طريق
بشر بن المفضل، عن إسماعيل بن أمية، ولفظه مثل الليث إلا أنه قال: فإن عادت فزنت فليبيعها والباقي سواء. اهـ
وقال في «تغليق التعليق» (٥/ ٢٣٨): هذه مخالفة لا متابعة. اهـ

(٢) ورواه مسلم (١٧٠٢) (٢٩).

(٤) أما حديث علي بن مسهر فرواه أبو بكر ابن أبي شيبة (٥/ ٥٣٩)، قال: حدثنا ابن مسهر، عن الشيباني، قال:
قلت لعبد الله بن أوفى: أرجم النبي ﷺ؟ قال: نعم. قلت: بعد سورة النور أو قبلها؟ قال: لا أدري. ورواه
مسلم (١٧٠٢) (٢٩) بنفس السند.

وأما حديث خالد، فأسنده المؤلف في باب رجم المحصن (٦٨١٣).

وأما حديث عبيدة بن حميد، فوصله الإسماعيلي من رواية أبي ثور وأحمد بن منيع قالوا: حدثنا عبيدة بن حميد
وجريروا ابن عبد الله عن الشيباني ولفظه: قلت: قبل النور أو بعدها؟

أما حديث من قال فيه: بعد المائدة، فهي رواية عبيدة بن حميد المتقدمة، كذلك بينه أحمد بن منيع في «مسنده»:
ثنا عبيدة، عن أبي إسحاق، عن ابن أبي أوفى، قال: «رجم رسول الله ﷺ فقالت: بعد سورة المائدة أم قبلها؟

ولكن لا بُدَّ أَنْ نَعْرِفَ مَنْ هُمْ أَهْلُ الذِّمَّةِ؟

الذِّمَّةُ فِي الْأَصْلِ الْعَهْدُ، وَالْمُرَادُ بِأَهْلِ الذِّمَّةِ مَنْ سَكَنُوا بِلَادَنَا عَلَى أَنْ يَدْفَعُوا الْجَزِيَّةَ إِلَيْنَا، فَهَؤُلَاءِ لَهُمْ عَهْدٌ أَلَّا نَعْتَدِيَ عَلَيْهِمْ، وَأَنْ نَمْنَعَ مَنْ اعْتَدَى عَلَيْهِمْ، وَلَنَا عَلَيْهِمْ أَنْ يَبْذُلُوا الْجَزِيَّةَ، وَأَنْ يَخْضَعُوا لِأَحْكَامِ الْإِسْلَامِ ظَاهِرًا، أَمَّا بَاطِنًا فِي بَيُوتِهِمْ فَهُمْ عَلَى أَحْكَامِهِمْ، لَكِنْ ظَاهِرًا فَإِنَّهُمْ يَخْضَعُونَ لِأَحْكَامِ الْإِسْلَامِ، وَأَلَّا يَعْتَدُوا عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ فَعَلُوا شَيْئًا مِمَّا يُنَاقِضُ الذِّمَّةَ انْتَقَضَ عَهْدُهُمْ، وَصَارُوا مُحَارِبِينَ، فَهَؤُلَاءِ هُمْ أَهْلُ الذِّمَّةِ.

ولكن هل أهل الذِّمَّة هم أهل الكتاب فقط، أو يدخل معهم غيرهم؟

الصَّحِيحُ: أَنَّهُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ وَغَيْرُ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ وَالْمَجُوسُ فَقَطْ^(١) ثَلَاثُ طَوَائِفَ، الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسُ، وَالصَّحِيحُ الْعُمُومُ.

قال البخاري رحمه الله:

٦٨٤١ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ الْيَهُودَ جَاءُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرُوا لَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنْهُمْ وَامْرَأَةً زَيْنًا، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَحْدِثُونَ فِي التَّوْرَةِ فِي شَأْنِ الرَّجْمِ؟» فَقَالُوا: تَفْضَحُهُمْ وَيَجْلِدُونَ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: كَذَبْتُمْ إِنَّ فِيهَا الرَّجْمَ، فَاتُوا بِالتَّوْرَةِ فَنَشَرُوهَا فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ، فَقَرَأَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: ازْفَعْ يَدَكَ فَرَفَعَ يَدَهُ فَإِذَا فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ، قَالُوا: صَدَقَ يَا مُحَمَّدُ فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ، فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَجِمَا، فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ يَخْنِي عَلَى الْمَرْأَةِ يَقِيهَا الْحِجَارَةَ^(٢).
هذا الحديث سبق الكلام عليه.

قال: لا أدري، وكان الإسماعيلي حمل روايته على رواية جرير.
وقد رواه هشيم عن الشيباني أيضًا، قال الإسماعيلي أيضًا: أنا القاسم، أنا إسماعيل بن حبان القطان بواسط، ثنا زكريا بن عدي، أنا هشيم عن الشيباني، قال: قلت لعبد الله بن أبي أوفى: هل رجم رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، يهوديًا ويهودية، قلت: أبعد سورة المائدة أو قبلها؟ قال: لا أدري. «تغليق التعليق» (٥/ ٢٣٩، ٢٤٠)، و«فتح الباري» (١٢/ ١٦٧).

(١) انظر: «الإنصاف» (٤/ ٢١٧)، و«الروض المربع» (٢/ ١٦)، و«الكافي في فقه الإمام أحمد» (٤/ ٣٤٦).

(٢) ورواه مسلم (١٦٩٩) (٢٦).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٨- بَابُ إِذَا رَمَى امْرَأَتَهُ، أَوْ امْرَأَةً غَيْرَهُ بِالزَّنا عِنْدَ الْحَاكِمِ وَالنَّاسِ.

هَلْ عَلَى الْحَاكِمِ أَنْ يَبْعَثَ إِلَيْهَا فَيَسْأَلَهَا عَمَّا رُمِيَتْ بِهِ؟

٦٨٤٣، ٦٨٤٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ أَنَّهُمَا أَخْبَرَاهُ أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ أَحَدُهُمَا: اقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَقَالَ الْآخَرُ وَهُوَ أَفْقَهُهُمَا: أَجَلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَاقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَأَذَنَ لِي أَنْ أَتَكَلَّمَ، قَالَ: «تَكَلَّمْ» قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَيَّ هَذَا- قَالَ مَالِكٌ: وَالْعَسِيفُ الْأَجِيرُ- فَرَزَنِي بِامْرَأَتِهِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلِيَّ ابْنِي الرَّجْمِ، فَأَفْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَبِجَارِيَةٍ لِي، ثُمَّ إِنِّي سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ مَا عَلَيَّ ابْنِي جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَإِنَّمَا الرَّجْمُ عَلَى امْرَأَتِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ أَمَّا غَنَمُكَ وَجَارِيَتُكَ فَرُدَّ عَلَيْكَ» وَجَلَدَ ابْنَهُ مِائَةً وَغَرَبَهُ عَامًا، وَأَمَرَ أُنَيْسًا الْأَسْلَمِيَّ أَنْ يَأْتِيَ امْرَأَةَ الْآخَرِ، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجُمَهَا فَاغْتَرَفَتْ فَارْجُمَهَا^(١).

هَذَا أَيْضًا سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ.

قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

❦ قوله: «بَابُ: إِذَا رَمَى امْرَأَتَهُ أَوْ امْرَأَةً غَيْرَهُ بِالزَّنا عِنْدَ الْحَاكِمِ وَالنَّاسِ، هَلْ عَلَى الْحَاكِمِ أَنْ يَبْعَثَ إِلَيْهَا فَيَسْأَلَهَا عَمَّا رُمِيَتْ بِهِ» ذَكَرَ فِيهِ قِصَّةُ الْعَسِيفِ وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهَا مُسْتَوْفَاةً.

وَالْحُكْمُ الْمَذْكُورُ ظَاهِرٌ فِيمَنْ قَذَفَ امْرَأَةً غَيْرَهُ، وَأَمَّا مَنْ قَذَفَ امْرَأَتَهُ فَكَأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ كَوْنِ زَوْجِ الْمَرْأَةِ كَانَ حَاضِرًا وَلَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ. وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ هَلْ عَلَى الْإِمَامِ إِلَى الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ، وَالْجَمْهُورُ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ بِحَسَبِ مَا يَرَاهُ الْإِمَامُ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: الْأَصَحُّ عِنْدَنَا وَجُوبُهُ، وَالْحُجَّةُ فِيهِ بَعَثُ أُنَيْسٍ إِلَى الْمَرْأَةِ. وَتُعَقَّبُ بِأَنَّهُ وَقَعَ فِي وَاقِعَةٍ حَالٍ لَا دَلَالَهَ فِيهِ عَلَى الْوُجُوبِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ سَبَبُ الْبَعْثِ مَا وَقَعَ بَيْنَ زَوْجِهَا وَبَيْنَ وَالِدِ الْعَسِيفِ مِنَ الْخِصَامِ وَالْمَصَالِحَةِ عَلَى الْحَدِّ، وَاشْتِهَارُ الْقِصَّةِ حَتَّى صَرَّحَ وَالِدُ الْعَسِيفِ بِمَا صَرَّحَ بِهِ وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ زَوْجُهَا، فَالْإِرْسَالُ إِلَى هَذِهِ يَخْتَصُّ بِمَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ

حالتها من التَّهْمَةِ القَوِيَّةِ بِالْفُجُورِ، وَإِنَّمَا عَلَّقَ عَلَى اعْتَرافِهَا لِأَنَّ حَدَّ الزَّنا لَا يَثْبُتُ فِي مِثْلِهَا إِلَّا بِالْإِقْرَارِ؛ لَتَعَذُّرِ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَى ذَلِكَ وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُ الْحَدِيثِ مُسْتَوْفَى وَذَكَرْتُ مَا قِيلَ مِنْ الْحِكْمَةِ فِي إِرسَالِ أَنَسٍ^(١). اهـ

الصَّحِيحُ: مَا ذَكَرَهُ أَخِيرًا أَنَّ هَذَا رَاجِعٌ إِلَى اجْتِهَادِ الْإِمَامِ، وَأَنَّ الْمَسْأَلَةَ إِذَا اشْتَهَرَتْ فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِرسَالِ إِلَيْهَا، أَمَّا إِذَا كَانَ سِرًّا وَلَمْ يَطْلُعْ عَلَى هَذَا أَحَدٌ فَقَدْ يَكُونُ السَّتْرُ أَوَّلَى، لَكِنْ إِذَا اشْتَهَرَ الْأَمْرُ فَلَا بُدَّ مِنَ الْبَيَانِ.



ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٣٩- بَابُ مَنْ أَذَبَ أَهْلَهُ أَوْ غَيْرَهُ دُونَ السُّلْطَانِ.

وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا صَلَّى فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يُمَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيُدْفَعْهُ، فَإِنْ أَبِي فَلْيُقَاتِلْهُ»، وَفَعَلَهُ أَبُو سَعِيدٍ^(٢).

٦٨٤٤- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاضِعَ رَأْسَهُ عَلَيَّ فَعِخِذِي فَقَالَ: حَبَسَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسَ وَلَيْسُوا عَلَيَّ مَاءٍ، فَعَاتَبَنِي وَجَعَلَ يَطْعُنُ بِيَدِهِ فِي خَاصِرَتَيَّ، وَلَا يَمْنَعُنِي مِنَ التَّحْرُكِ إِلَّا مَكَانُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ التِّيمُمِ^(٣).

٦٨٤٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ الْقَاسِمِ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ أَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ فَلَكَزَنِي لَكَزَةً شَدِيدَةً، وَقَالَ: حَبَسَتْ النَّاسَ فِي قِلَادَةٍ فِي الْمَوْتِ لِمَكَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ أَوْجَعَنِي... نَحْوُهُ. لَكَزَ وَوَكَزَ وَاحِدٌ.

قوله: «بَابُ: مَنْ أَذَبَ أَهْلَهُ أَوْ غَيْرَهُ» يعني: غَيْرَ أَهْلِهِ - دُونَ السُّلْطَانِ. يعني: ولم

(١) «فتح الباري» (١٢/ ١٧٢، ١٧٣).

(٢) علقه البخاري رحمه الله بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١٢/ ١٧٣)، وقد وصله رحمه الله في «الصلاة» (٥٠٩) من

حديث أبي صالح عن أبي سعيد. «تغليق التعليق» (٥/ ٢٤٠).

(٣) ورواه مسلم (٣٦٧)، (١٠٨).

يَصِلُ إِلَى السُّلْطَانِ هَذِهِ التَّرْجُمَةُ لَهَا أَضَلُّ مِنَ السُّنَّةِ، وَمِنْهَا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «مُرُوا أَبْنَاءَكُمْ بِالصَّلَاةِ لَسَبْعٍ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا عَشْرًا»^(١) فَإِنَّ هَذَا أَدَبٌ. قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: وَمَنْ لَهُ الْأَدَبُ إِذَا أَدَّبَ مَنْ يَتَأَدَّبُ بِالتَّأْدِيبِ وَقَدْ فَعَلَ مَا يُؤَدَّبُ عَلَيْهِ ثُمَّ تَلَفَ فَإِنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ. فَلَا بُدَّ مِنْ شُرُوطٍ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ لَهُ حَقُّ التَّأْدِيبِ، كَالْأَبِ وَالسُّلْطَانِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. الثَّانِي: أَنْ يَفْعَلَ الْمُؤَدَّبُ مَا يَسْتَحِقُّ التَّأْدِيبَ عَلَيْهِ. الثَّالِثُ: أَلَّا يُسْرِفَ فِي تَأْدِيبِهِ.

الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ الْمُؤَدَّبُ مِمَّنْ يَتَأَدَّبُ بِالْأَدَبِ، بِخِلَافِ الْمَجْنُونِ وَنَحْوِهِ. فَإِذَا تَمَّتْ هَذِهِ الشُّرُوطُ الْأَرْبَعَةُ وَتَلَفَ الْمُؤَدَّبُ فَإِنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَى الْمُؤَدِّبِ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا أَمَرَ بِهِ. فَإِنْ قِيلَ: مَا تَقُولُونَ فِي ضَرْبِ الطَّلَبَةِ فِي الْمَدَارِسِ لِتَأْدِيبِهِمْ؟ نَقُولُ: فِيهَا تَرَدُّدٌ، فَقَدْ نَقُولُ: إِنَّ وَلِيَّ الْأَمْرِ أَمْرُهُ مُطَاعٌ. وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ وَلِيَّ الْأَمْرِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَخْطَا؛ لِأَنَّ مَنَعَ تَأْدِيبِ الصَّبِيَّانِ فِي الْمَدَارِسِ لَا شَكَّ أَنَّهُ خَطَأٌ عَظِيمٌ، وَإِخْلَالٌ بِالتَّرْبِيَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، بَلْ وَإِخْلَالٌ بِالتَّرْبِيَةِ الْجَمَاعِيَّةِ.

أَمَّا الطَّلَبَةُ فِي الْمَسْتَوِيَّاتِ الْكَبِيرَةِ مِثْلَ الثَّانَوِيِّ وَالْكَلِيَّاتِ فَقَدْ نَقُولُ: إِنَّ ضَرْبَهُمْ لَيْسَ بِمُسْتَحْسَنٍ، أَمَّا الصَّغَارُ ذَوِي السَّبْعِ سَنِينَ وَالثَّمَانِ فَهُوَ لَا يَتَأَدَّبُونَ بِمَجَرَّدِ الْقَوْلِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الضَّرْبِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَنْفَعُهُمْ.

وَأَنَا أَذْكُرُ أَنَّنا وَنَحْنُ صِغَارٌ لَمَّا كُنَّا نَقْرَأُ كَانُوا يَضْرِبُونَنَا ضَرْبًا عَظِيمًا بِالْخَيْرِ زَانَ، حَتَّى أَنْ الْيَدَ تَكُونَ رَزَقَاءَ، وَلَا يَنْفَعُ بِنَا إِلَّا هَذَا. وَلَكِنْ كَمَا قُلْنَا لَا بُدَّ مِنَ الشُّرُوطِ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ قِصَّةَ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه مَعَ ابْنَتِهِ عَائِشَةَ رضي الله عنها حَيْثُ لَكَزَهَا لَكَزَةً شَدِيدَةً فِي خَاصِرَتَيْهَا، لَكِنْ لِاحْتِرَامِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ تَحْرُكْ.

(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٠٤ / ٣) (١٥٣٣٩)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٩٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٤٠٧) وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رحمته الله فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وهذا الذي حَصَلَ مِنْهَا كَانَ مِنْ بَرَكَتِهَا، ولهذا قَالَ أُسَيْدُ بْنُ الْحَضِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَا هَذِهِ أَوَّلُ بَرَكَتِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ ^(١)؛ لِأَنَّ هَذَا الْإِنْجَاسَ حَصَلَ فِيهِ نَزُولُ آيَةِ التَّيْمُمِ الَّتِي رَخَّصَ اللَّهُ فِيهَا لِلْعِبَادِ إِذَا لَمْ يَجِدُوا مَاءً أَنْ يَتَيَمَّمُوا، ثُمَّ لَمَّا نَزَلَتْ الْآيَةُ وَبَعَثُوا الْبَعِيرَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِ وَجَدُوا الْعِقْدَ تَحْتَهُ، وَهَذَا مِنْ آيَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّ اللَّهَ حَبَسَهُمْ عَلَى هَذَا الْعِقْدِ وَهُوَ عِقْدٌ لَهَا تَضَعُهُ فِي عُنُقِهَا، حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ التَّيْمُمِ.

وَفِي قَوْلِ أُسَيْدِ بْنِ الْحَضِرِ: مَا هَذِهِ أَوَّلُ بَرَكَتِكُمْ. دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَقُولَ لِلشَّخْصِ هَذِهِ مِنْ بَرَكَاتِكَ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ لَهَا أَثَرٌ حَقِيقِيٌّ، فَإِلَّا إِنْسَانٌ قَدْ يَكُونُ فِيهِ بَرَكَةٌ فِي مَجْلِسِهِ بِمَسْأَلَةٍ مِنَ الْعِلْمِ يُعَلِّمُهَا الْحَاضِرِينَ، وَقَدْ يَكُونُ فِيهِ بَرَكَةٌ يَبْذُلُ مَالَهُ لِلْمُحْتَاجِينَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

أَمَّا الْبَرَكَةُ الْحَسِيَّةُ الْهَادِيَةُ فَهَذِهِ لَا تَكُونُ إِلَّا لِلنَّبِيِّ ﷺ فَهُوَ الَّذِي يُتَبَرَّكُ بِأَثَارِهِ الْحَسِيَّةِ. وَفِي قَوْلِهَا: «فَبِی الْمَوْتِ لِمَكَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» مَعْنَاهُ: إِنَّ الْأَمْرَ شَدِيدٌ عَلَيَّ لِمَكَانِ الرَّسُولِ ﷺ وَإِلَّا فَقَدْ أَوْجَعَنِي الضَّرْبُ.

وَيُؤْخَذُ مِنَ الْحَدِيثِ: جَوَّازٌ وَضَعَ الرَّجُلُ رَأْسَهُ عَلَى فَخِذِ زَوْجَتِهِ، وَأَنْ يَنَامَ عَلَيْهِ وَيَسْتَرِيحَ، وَيَجْعَلُهُ لَهُ كَالْوِسَادَةِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٤٠ - بَابُ مَنْ رَأَى مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَقَتَلَهُ.

٦٨٤٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ، عَنْ وَرَادٍ كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ الْمُغِيرَةِ قَالَ: قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي لَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرَ مُصَفِّحٍ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ: «فَقَالَ أَتَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ، لَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللَّهِ أَغْيَرُ مِنِّي» ^(١).

[الْحَدِيثُ ٦٨٤٦ - طَرَفُهُ فِي: ٧٤١٦]

قَوْلُهُ ﷺ: «أَتَعْجَبُونَ؟» يَعْنِي: اعْجَبُوا مِنْهُ، فَالْإِسْتِفْهَامُ هُنَا بِمَعْنَى الْأَمْرِ، مِثْلُ تَعَالَى: «فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ». أَيِ فَاسْلِمُوا.

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٣٤)، وَمُسْلِمٌ (٣٦٧) (١٠٨).

(٢) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٤٩٩) (١٧).

قال: «لَا تَأْخُذْ مِنْهُ، وَاللَّهِ أَغْيَرُ مِنِّي» وصدق الرسول ﷺ فأشدُّ الناس غيرةً على المحارِمِ رسولُ الله ﷺ وأشدُّ منه ربُّه ﷻ؛ ولهذا حرَّم الفواحش ما ظهر منها وما بطن؛ لأنه ﷺ أغْيَرُ أَحَدٍ.

وفي هذا دليلٌ على أَنَّ الرَّجُلَ لو وَجَدَ مع امرأته رجلاً يزني بها فإنَّ له أن يقتله بدون إنذار؛ لأنَّ هذا ليس من باب دفع الصائل حتى تقول: أنذره أولاً، ولكنه من باب تأديب المعتدي. وقوله: «غَيْرُ مُصَفِّحٍ» يعني: أني أضربه بِحَدِّ السَّيْفِ، من أجل أن يبتزَّه ويقطعه، ولم يُنكر النبي ﷺ هذا من سعيد، بل جعلَ هذا من مناقبه؛ حيث قال: «أَتَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعِيدٍ؟».

وقد حصلَ هذا في عهدِ أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقد دخل رجلٌ على أهله فوجد عليها رجلاً يزني بها والعياذ بالله فأخذ الزوج السيفَ فقصَّ الرجلَ نصفين، ثم ترفعوا إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وأقروا بأنَّ الرجلَ زنى بامرأته، فأخذ عمر السيفَ وهزه، وقال: إن عادوا فعُدُّ^(١). فهذا تطيُّقٌ للحديث الذي ذكر.

أمَّا إن رآه على غير هذه الحال؛ مثل أن يراه مُختلياً بها، أو يُقبِّلُ، أو ما يُشبه ذلك فلا يحلُّ له القتل، ولكن له أن يرفعه إلى وليِّ الأمر، وإذا صال عليه فله أن يدافعَه، فإن لم يندفع إلا بالقتل فله أن يقتله.

فإن قيل: لو وجدَ مع امرأته رجلاً يُقبِّلُها، فلم يملك نفسه فقتله، فهل يقتل به؟ نقول: يحتمل أن يكون هذا شبهةً يُدْرَأُ بها القصاص، ويحتمل أن نقول: لا، القصاص مُحْتَمٌّ، وإذا كان معذوراً عند الله فهو في الآخرة يُعَذَّرُ، أمَّا في الدنيا فلا يُعَذَّرُ؛ لأنه لم يصل إلى حدِّ يبيح قتله.

فإن قيل: إن رأى زوجته تزني فهل يقتلها؟ نقول: لا. فقد تكون مكرهةً. فإن قيل: إذا قتل رجلٌ آخرَ وادَّعى أنَّه كان يزني بامرأته فهل ترفع عنه القصاص بمجرد دعواه؟ نقول: هذا الإشكال غير وارد إطلاقاً؛ لأنه لا يمكن أن ترفع القصاص عنه حتى يُثبِتَ ما ادَّعاه؛ إمَّا بإقرار أهل الرجل، كما فعلوا عند عمر بن الخطاب، أو مثلاً لما قتله خلاه، وقال للزوجة لا تقومي إن قمت سَأَقْتُلُكَ وأتى بشهود، أو يكون على القول الرَّاجح هناك

(١) ذكره ابن قدامة رحمه الله في: «المغني» (١١ / ٤٦٢)، وقال: رواه سعيد في «سننه» اهـ ولم نقف عليه فيما بين أيدينا من سنن سعيد. وكذا ذكره الشيخ الألباني رحمه الله في «إرواء الغليل» (٧ / ٢٧٤) وقال: رواه سعيد.

قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى صِدْقِ الزَّوْجِ، وَعَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ مَعْرُوفًا بِالشَّرِّ وَالْفَسَادِ فَهَذِهِ قَرِينَةٌ.
وَالْأَفْهَمُ مُشْكِلَةٌ حَتَّى لَوْ أَنَّ أَحَدًا اعْتَدَى عَلَيْكَ بِالْبَيْتِ ثُمَّ صَالَ عَلَيْكَ، ثُمَّ لَمْ يَنْدَفِعْ إِلَّا
بِالْقَتْلِ فَقَتَلْتَهُ وَادَّعَى أَوْلِيَاؤُهُ أَنَّكَ قَتَلْتَهُ عَمْدًا، وَأَنَّهُ لَمْ يَصُلِّ عَلَيْكَ فَأَنْتَ إِذَا لَمْ تَأْتِ بَبَيْتِهِ تُقْتَلُ،
إِلَّا عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ الَّذِي اخْتَارَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَنَّهُ يُرْجَعُ فِي هَذَا إِلَى الْقَرَائِنِ، فَإِنْ كَانَ
الْمَقْتُولُ مَعْرُوفًا بِالشَّرِّ وَالْفَسَادِ، وَالْقَاتِلُ مَعْرُوفًا بِالصَّلَاحِ فَإِنَّا نَقْبَلُ قَوْلَ الْقَاتِلِ مَعَ يَمِينِهِ ^(١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّعْرِيضِ.

٦٨٤٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَهُ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ
فَقَالَ: «هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «مَا أَلَوْنَاهَا؟» قَالَ: حُمْرٌ. قَالَ: «هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ؟»
قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَأَتَى كَانَ ذَلِكَ؟» قَالَ: «أَرَاهُ عِرْقٌ نَزَعَهُ» قَالَ: «فَلَعَلَّ ابْنَكَ هَذَا نَزَعَهُ عِرْقٌ» ^(١).

التعريضُ معناه: ألا يُصْرَحَ بِالْقَذْفِ، بَلْ يَأْتِي بِكَلَامٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ لَيْسَ بِصَرِيحٍ.

فهذا الأعرابيُّ قال: إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ، وَكَأَنَّهُ هُوَ وَالْمَرْأَةُ ابْنِصَانٍ، فَمِنْ أَيْنَ
جَاءَ الْأَسْوَدُ؟ كَأَنَّمَا يَقُولُ رَأَى بِهَا رَجُلٌ أَسْوَدَ.

وَلَكِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُعْطِهِ الْحُكْمَ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ، بَلْ أَعْطَاهُ مَقِيسًا عَلَيْهِ، حَتَّى تَقْتَنِعَ نَفْسُهُ،
وَلَمَّا كَانَ أَعْرَابِيًّا، وَالْأَعْرَابُ مَعْرُوفٌ أَنَّهُمْ يَقْتَنُونَ الْإِبِلَ قَالَ لَهُ: «هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟» قَالَ: نَعَمْ.
قَالَ: «مَا أَلَوْنَاهَا؟» قَالَ: حُمْرٌ. قَالَ: «هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ؟» وَالْأَوْرُقُ مَا يَكُونُ لَوْنُهُ بَيْنَ الْبَيَاضِ
وَالسَّوَادِ؛ يَعْنِي: أَشْهَبَ كَالْوَرِقِ أَيْ: الْفِضَّةِ، قَالَ: «فَأَتَى كَانَ ذَلِكَ؟» يَعْنِي: مِنْ أَيْنَ لَهَا
الْأَوْرُقُ، وَهِيَ حُمْرٌ؟ قَالَ: أَرَاهُ، يَعْنِي: أَظُنُّهُ عِرْقٌ نَزَعَهُ، وَفِي رِوَايَةٍ: لَعَلَّهُ نَزَعَهُ عِرْقٌ ^(١). فَقَالَ:
«فَلَعَلَّ ابْنَكَ هَذَا نَزَعَهُ عِرْقٌ». فَاقْتَنَعَ الْأَعْرَابِيُّ؛ يَعْنِي: رُبَّمَا يَكُونُ هَذَا الْجَمْلُ الْأَوْرُقُ لَهُ أَجْدَادٌ

(١) (الاختيارات) (ص ٤٢٠).

(٢) ورواه مسلم (١٥٠٠) (١٨).

(٢) ورواه البخاري (٥٣٠٥).

بَعِيدُونَ، كَانَ لَوْثُهُمْ أَوْرَقٌ، فَجَاءَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ: ابْنُكَ هَذَا أَيْضًا رُبَّمَا يَكُونُ لَهُ أَجْدَادٌ مِنْ قَبْلِ
أَبِيهِ، أَوْ أُمِّهِ كَانُوا سُودًا، فَتَزَعَهُ عِرْقٌ، فَاثْمَنَعَ الْأَعْرَابِيُّ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى إِثْبَاتِ الْقِيَاسِ وَأَنَّهُ دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ، وَالْأَدِلَّةُ عَلَى
الْقِيَاسِ كَثِيرَةٌ. بَلْ أَصْلُ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ يُمْكِنُ أَنْ نَقُولَ: كُلُّهُ قِيَاسٌ؛ لِأَنَّ مِنْ قَوَاعِدِ
الشَّرِيعَةِ الْأَسَاسِيَةِ الْأُتْفَرَّقُ بَيْنَ مُثَالَتَيْنِ، وَلَا تَجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقَيْنِ، وَكُلُّ الْأَمْثَالِ الَّتِي صَرَّحَ بِهَا
اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ هِيَ قِيَاسٌ، فَكُلَّمَا وَجَدْتَ مَثَلًا فَهُوَ قِيَاسٌ قَالَ تَعَالَى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ
فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ﴾ [البقرة: ٢٦١]. فَهَذَا قِيَاسٌ ﴿مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ
كَمَثَلِ الْفَصْحَانِ﴾ [الأنعام: ٤١]. هَذَا قِيَاسٌ، وَهَكَذَا كُلُّ مَثَلٍ فَهُوَ قِيَاسٌ، إِلَّا مَا كَانَ بِمَعْنَى
صِفَةٍ، فَمَا كَانَ بِمَعْنَى صِفَةٍ فَلَيْسَ قِيَاسًا؛ مَثَلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ
جَارِيَةٌ﴾ [البقرة: ١٥]. فَإِنْ مَثَلٌ هُنَا بِمَعْنَى صِفَةٍ، يَعْنِي: صِفَتُهَا كَذَا وَكَذَا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٢- بَابُ كَيْفِ التَّعْزِيرِ وَالْأَدَبِ.

٦٨٤٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:
كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرِ جَلَدَاتٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ»^(١).

[الْحَدِيثُ ٦٨٤٨ طَرَفَاهُ فِي: ٦٨٤٩، ٦٨٥٠].

﴿قَوْلُهُ: «بَابُ كَيْفِ التَّعْزِيرِ وَالْأَدَبِ؟» التَّعْزِيرُ: يُطْلَقُ بِمَعْنَى: النَّصْرَةِ، وَيُطْلَقُ بِمَعْنَى: التَّأْدِيبِ،
فَمِنْ إِطْلَاقِهِ بِمَعْنَى النَّصْرَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَتَرْمُوا بِأَلْفِ رُسُولِهِمْ وَتُزَيَّرُونَهُ﴾ [الأنعام: ٩٠]. أَيْ تَنْصُرُوهُ.
وَمِنْ الْإِطْلَاقِ بِمَعْنَى التَّأْدِيبِ وَقَدْ شَاعَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ التَّعْزِيرَ هُوَ التَّأْدِيبُ.
وَقَوْلُ الْمُؤَلِّفِ وَالْأَدَبِ، مِنْ بَابِ عَطَفِ الْمَثَلِ عَلَى مِثْلِهِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:
* لَقَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمِثْنًا *^(٢)

(١) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٧٠٨) (٤٠).

(٢) الْبَيْتُ لَعْدِي بْنِ زَيْدٍ، وَهُوَ مُوجُودٌ فِي: «طَبَقَاتُ فَحُولِ الشُّعْرَاءِ» (١/ ٧٦)، وَ«مَعَاهِدُ التَّنْصِيسِ» (١/ ٣١٠).

وَإِذَا كَانَ التَّعْزِيرُ بِمَعْنَى الْأَدَبِ فَهَلْ هُوَ وَاجِبٌ، أَوْ مُسْتَحَبٌّ، أَوْ يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى الْمَصْلَحَةِ؟
هذه فيها أقوال ثلاثة:

القول الأول: إِنَّهُ مُسْتَحَبٌّ.

والقول الثاني: إِنَّهُ وَاجِبٌ وَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ أَنَّهُ يُعَذِّرُ فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ لَيْسَ فِيهَا حَدٌّ وَلَا كَفَّارَةٌ.
والقول الثالث: إِنَّهُ يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى الْمَصْلَحَةِ وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الصَّحِيحُ، فَإِذَا اقْتَضَتِ
الْمَصْلَحَةُ أَنْ يُعْزَرَ وَجَبَ، وَإِنْ اقْتَضَتِ الْمَصْلَحَةُ الْأَيُّ يُعْزَرُ امْتَنَعَ التَّعْزِيرُ، وَإِذَا تَسَاوَى
الْأَمْرَانِ فَلَيْسَتْخِرَ اللَّهُ ﷻ هَلْ يُعْزَرُ أَوْ لَا.

وَإِذَا كَانَ التَّعْزِيرُ هُوَ الْأَدَبُ. فَقَدْ قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنَّهُ وَاجِبٌ فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ لَا حَدَّ فِيهَا وَلَا
كَفَّارَةَ، فَكُلُّ مَعْصِيَةٍ لَيْسَ فِيهَا حَدٌّ وَلَا كَفَّارَةٌ فَإِنَّهُ يُعْزَرُ عَلَيْهَا.
وَالْمَعْصِيَةُ إِمَّا تَرْكٌ وَاجِبٌ، وَإِمَّا فِعْلٌ مُحَرَّمٌ، فَتَرْكُ الْوَاجِبِ يُعْزَرُ، وَيَكْرَرُ التَّعْزِيرُ عَلَيْهِ
حَتَّى يَقُومَ الْإِنْسَانُ بِالْوَاجِبِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ إِصْلَاحَ الْحَالِ.
وَالْمُحَرَّمُ لَا يُكْرَرُ التَّعْزِيرُ عَلَيْهِ بَلْ يُكْتَفَى بِهَا حَصَلٌ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تَعُودَ الْمَعْصِيَةُ مَرَّةً أُخْرَى.
أَمَّا مَا فِيهِ الْكَفَّارَةُ فَإِنَّهُ لَا يُعْزَرُ عَلَيْهِ اكْتِفَاءً بِالْكَفَّارَةِ.

وَأَمَّا مَا فِيهِ الْحَدُّ فَإِنَّهُ لَا يُعْزَرُ عَلَيْهِ اكْتِفَاءً بِالْحَدِّ. وَكَذَلِكَ الْقِصَاصُ لَا يُعْزَرُ عَلَيْهِ اكْتِفَاءً بِالْقِصَاصِ.
ثُمَّ إِنَّ الْمَوْثِقَ ﷺ سَأَلَ حَدِيثَ أَبِي بُرْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرِ
جَلْدَاتٍ إِلَّا فِي حَدٍّ» قَوْلُهُ: «لَا يُجْلَدُ» خَبَرٌ بِمَعْنَى النَّهْيِ.

وَقَوْلُهُ: «إِلَّا فِي حَدٍّ» اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمُرَادِ بِالْحَدِّ، فَقِيلَ: إِنَّهُ الْعُقُوبَةُ؛ لِأَنَّ الْحَدَّ
يُطْلَقُ عَلَى الْعُقُوبَةِ كَمَا فِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فِي مَخْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ قَالَ: أَخَفُّ
الْحُدُودِ ثَمَانُونَ ^(١).

وقيل: المراد بالحدِّ محارمُ الله، يعني: لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي الْمَحَارِمِ، أَمَّا مَا
كَانَ لِلتَّأْدِيبِ، عَلَى أَمْرٍ عَادِيٍّ، فَإِنَّهُ لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ.

و«مغني اللبيب» (١/ ٤٦٧)، و«معجم الهوامع» (٢/ ٥٠٩، ٣/ ١٨٧).

(١) تقدم تخريجه.

والفرق بين القولين ظاهر، فلو أن رجلاً أمسك برجل، وضربه أو أخذ ماله أو ما أشبه ذلك، أو أمسك امرأة وقبلها، وفعل كل شيء إلا الجماع، فإذا قلنا: المراد بالحدود محارم الله جاز أن نُعزِّرَ هذا الرجل الذي فعل في المرأة ما فعل إلى ثمانين جلدًا وتسعين جلدًا؛ لأنه أتى مُحَرَّمًا مِنْ مَحَارِمِ اللَّهِ.

أما إذا قلنا: إن الحدود هي العقوبات فإن هذا الرجل الذي فعل في المرأة ما فعل لا نُجلِّدُه إلا تسع جلدات أو عشر جلدات.

والصحيح: أن المراد بالحدود محارم الله، فما كان من مخالقات عادية فإنه لا يتجاوز فيه عشر جلدات، وما كان من مخالقات شرعية فإنه لا بُدَّ أن يُجلَّدَ جلدًا يحصل به التعزير. ومن المعلوم أننا لو عززنا الرجل الذي فعل في المرأة ما فعل بالجلد عشر مرات فإن هذا لا يحصل به التأديب بل سيخرج ويفعل بامرأة أخرى؛ لأنَّ عشر جلدات خفيفة عليه.

أما الأمور العادية: فإنه يُجلَّدُ عليها إلى تسع جلدات وإلى عشر جلدات ولا يُزَادُ. فلو أن إنسانًا قال لابنه: يا بُنَيَّ اجلس في المجلس وإذا استأذن أحد فائذن له. فسمع الابن جلبة في السوق وصبيانًا يلعبون فخرج إليهم وترك المجلس، ثم جاء والدُه ليضربه فإننا نقول له لا تتعدَّ عشرة أسواط.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٨٤٩- حدثنا عمرو بن علي، حدثنا فضيل بن سليمان، حدثنا مسلم بن أبي مريم، حدثني عبد الرحمن بن جابر عن سمع النبي ﷺ قَالَ: «لَا عُقُوبَةَ فَوْقَ عَشْرِ ضَرْبَاتٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ».

٦٨٥٠- حدثنا يحيى بن سليمان، حدثني ابن وهب، أخبرني عمرو أن بكيرًا حدثه قال: بينما أنا جالس عند سليمان بن يسار إذ جاء عبد الرحمن بن جابر، فحدث سليمان ابن يسار، ثم أقبل علينا سليمان بن يسار فقال: حدثني عبد الرحمن بن جابر، أن أباه حدثه أنه سمع أبا بردة الأنصاري قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: لَا تَجْلِدُوا فَوْقَ عَشْرِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ^(١).

فإن قيل: هل يسوغ لنا أن نغير حدود الله بحيث إذا رأينا شخصا لا يهتم بخصال الكفارة عدلنا عما أوجب الله عليه إلى المرتبة الثانية.

مثال ذلك: ما يُذكر أن بعض العلماء استفتاه ملك من الملوك عن كفارة يجب فيها العتق أولا، ثم صيام شهرين متتابعين، ثم إطعام ستين مسكينا، فقال هذا الرجل العالم برأيه: لو قلت للملك أعتق رقبة لكان إعتاق مائة رقبة أهون من أن يصوم يوما واحدا - وهذا صحيح؛ لأنه عنده الممالك والصوم شاق عليه - فأفتاه بأن يصوم شهرين متتابعين، وترك المرتبة الأولى^(١).

فهل نقول: إن هذا الاجتهاد صحيح؟ لا: بل نقول: هذا الاجتهاد باطل؛ لأن هذا الاجتهاد في مقابلة النص، فلا يؤخذ به، بل يُردُّ عليه، لأنه يقال له: أأنت أعلم أم الله؟ أأنت أحكم أم الله؟ أأنت أرحم أم الله؟

الخلاصة: أن التعزير لا يختص بشيء معين والمقصود به الإصلاح، وتأديب الفاعل، وردع غيره، فبأي وسيلة حصل فإنه جائز، اللهم إلا ما كان مخرما، فالمحرم لا يجوز أن يعزر به، مثل ما يُذكر عن بعض الجبابرة أنهم يعزرون الناس بفعل الفاحشة بهم والعياد بالله، فهذا حرام لا يجوز بأي حال من الأحوال.

إنما الشيء المباح من أي نوع من أنواع التعزير فافعله ولا حرج.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٨٥١ - حدثنا يحيى بن بكير، حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، حدثنا أبو سلمة أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: نهي رسول الله ﷺ عن الوصال، فقال له رجال من المسلمين: فإنك يا رسول الله تواصل فقال رسول الله ﷺ: «أيكم مثلي؟ إني أبيت يطعمني ربي ويسقين» فلما أبوا أن يبتئوها عن الوصال وأصل بهم يوما، ثم يوما، ثم رأوا الهلال فقال: «لو تأخر لزدتكم» كالمُنْكَلِ بهم حين أبوا^(٢).

(١) تقدم تخريج هذه القصة.

(٢) ورواه مسلم (١١٠٣) (٥٧).

تَابَعَهُ شُعَيْبٌ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَيُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ^(١)، وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ: عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(٢).

فِي هَذَا الْحَدِيثِ نَهَاَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْوِصَالِ، ثُمَّ أَقْرَهُمْ عَلَيْهِ لَمَّا فَعَلُوهُ، فَقَدْ يَقَالُ: كَيْفَ يَقْرَهُهُمْ عَلَى شَيْءٍ قَدْ نَهَاَهُمْ عَنْهُ؟

نَقُولُ: قَدْ وَضَحَ الرَّاوي أَنَّ هَذَا كَانَ تَنْكِيلًا بِهِمْ لِمَصْلَحَةٍ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي يُوجِبُ لَهُمْ أَنْ يَنْتَهُوْا؛ لِأَنَّ النَّفْسَ قَدْ تَتَأَوَّلُ الشَّيْءَ وَتَقُولُ: إِنَّ الرِّسُولَ ﷺ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ نَهَانَا عَنْ الْوِصَالِ رَحْمَةً بِنَا وَشَفَقَةً، لِأَنَّهُ غَيْرُ مَشْرُوعٍ.

فَنَقُولُ: هُنَا اسْتَمَرَّ بِهِمْ فِيمَا نَهَى عَنْهُ مِنْ أَجْلِ الْمَصْلَحَةِ الْمُرْتَبَةِ عَلَى ذَلِكَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٨٥٢ - حَدَّثَنِي عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ أَنَّهُمْ كَانُوا يُضْرَبُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا اشْتَرَوْا طَعَامًا جِزَافًا أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَانِهِمْ، حَتَّى يُوْوَهُ إِلَيْ رِحَالِهِمْ^(٣).

ذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ تُبَاعَ السَّلْعُ فِي مَكَانٍ شَرَاهَا حَتَّى تُنْقَلَ إِلَى الرَّحْلِ^(٤).

فَمِثْلًا: إِذَا اشْتَرَيْتَ سَيَّارَةً مِنَ الْمَعْرُضِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَبِيعَهَا فِي الْمَعْرُضِ، بَلْ انْقُلْهَا إِلَى بَيْتِكَ أَوْ إِلَى جَرَاكِ أَوْ إِلَى مَحَلٍّ آخَرَ ثُمَّ بَعْهَا، وَكَذَلِكَ غَيْرُهَا.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّغْلِيْقِ» (٥ / ٢٤١): أَمَّا حَدِيثُ شُعَيْبٍ، فَاسْتَدَّ الْمُؤَلَّفُ فِي «الصُّومِ» (١٩٦٥). وَأَمَّا حَدِيثُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، فَقَالَ الذَّهَلِيُّ فِي «الزُّهْرِيَّاتِ»: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، بِهِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ يُونُسَ، فَرواهُ مُسْلِمٌ (١١٠٣) (٥٧)، عَنْ حَرْمَلَةَ.

(٢) عُلِقَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، بِصَيْغَةِ الْجُزْمِ، كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (١٢ / ١٧٦)، قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١٢ / ١٧٩).

وَأَمَّا رِوَايَةُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدٍ، فَنِسْبَتُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا فِي كِتَابِ الْأَحْكَامِ، وَذَكَرَ الْإِسْعَاقِيُّ أَنَّ أَبَا صَالِحٍ رَوَاهُ عَنِ اللَّيْثِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَذْكُورِ، فَجَمَعَ فِيهِ بَيْنَ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: وَكَذَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نُمَيْرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِسَنَدِهِ إِلَيْهِ كَذَلِكَ. انْتَهَى.

(٣) وَرواهُ مُسْلِمٌ (١٥٢٧) (٣٧، ٣٨).

(٤) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢١٣٦، ٢١٣٧)، وَمُسْلِمٌ (١٥٢٥) (٢٩).

﴿وَقَوْلُهُ: يُضَرَّبُونَ إِذَا اشْتَرَوْا طَعَامًا جِزَاقًا، هَذَا لِبَيَانِ الْوَاقِعِ، وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: وَلَا أُخْسَبُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا مِثْلَهُ. أَيْ: مِثْلُ الطَّعَامِ.

وَالْحِكْمَةُ مِنْ ذَلِكَ: أَنَّ الْإِنْسَانَ فِي الْغَالِبِ لَا يَبِيعُ الشَّيْءَ إِلَّا إِذَا رِيحَ فِيهِ، فَإِذَا بَاعَهُ وَرِيحَ فِيهِ فِي مَكَانِ الْبَائِعِ فَإِنَّ الْبَائِعَ قَدْ يَغَارُ مِنْ هَذَا وَيَغْتَاظُ، وَرُبَّمَا يَحَاوِلُ أَنْ يَضْطَنِعَ شَيْئًا يُفْسِدُ بِهِ الْبَيْعَةَ الْأَوَّلَى، وَيَحْصُلُ بِذَلِكَ شِقَاقٌ وَنِزَاعٌ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذِهِ الشَّرِيعَةَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى التَّأَلُّفِ فِي مُعَامَلَةِ النَّاسِ وَعَلَى إِزَالَةِ الْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا، الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ» ^(١).

وَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ الْخَمْرَ وَالْمَيْسِرَ؛ لِأَنَّهُ يُصَدُّ بِهِمَا عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَيُوقِعُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ بَيْنَ النَّاسِ، وَلِهَذَا حَرَّمَ الشَّرْعُ كُلَّ مَا يُؤَدِّي إِلَى الْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ، وَمَعَ الْأَسْفِ فَإِنَّ مِنَ النَّاسِ الْيَوْمَ مَنْ يَخْمِلُ رَايَةَ الْعِلْمِ، وَرَايَةَ السُّنَّةِ، وَرَايَةَ الْغَيْرَةِ، وَهُوَ يَبْغِي الْعَدَاوَةَ بَيْنَ النَّاسِ - وَالْعِبَادُ بِاللَّهِ - وَلَيْسَتْ عَدَاوَةٌ بَيْنَ عَامَّةِ النَّاسِ، بَلْ عَدَاوَةٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ وَطَلِبَةِ الْعِلْمِ، يَأْتِي لِهَذَا وَيَقُولُ: قَالَ فَلَانٌ كَذَا، أَوْ تَحَدَّثَ فِيكَ بِكَذَا، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَالْعَاقِلُ إِذَا نَقَلَ إِلَيْهِ أَحَدُ شَيْئًا عَنْ شَخْصٍ فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْتَحْضِرَ آيَةَ مِنَ الْقُرْآنِ تَكْفِيهِهِ وَهِيَ: ﴿وَلَا تَطْعَمْ كُلَّ حَلَالٍ مَهِينٍ ^(٢) هَذَا مَثَلُهُ بِنَبِيِّهِ ^(٣)﴾ [التَّكْوِينُ: ١٠-١١]. فَلَا تَطْعَمُهُ وَاعْلَمْ أَنَّ مَنْ نَمَّ إِلَيْكَ نَمًّا مِنْكَ إِذَا لَا فَرْقَ، وَرُبَّمَا يَأْتِي إِنْسَانٌ يَقُولُ: قَالَ فَلَانٌ فِيكَ كَذَا لِأَجْلِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْكَ كَلِمَةً يَطِيرُ بِهَا طَيْرَانًا إِلَى الثَّانِي، وَلِهَذَا فَاحْذَرِ مِنَ النَّمَامِ، وَإِذَا نَمَّ إِلَيْكُمْ أَحَدٌ فَقُلْ لَهُ: اتَّقِ اللَّهَ لَا تُلْقِ الْعَدَاوَةَ بَيْنَ النَّاسِ إِنَّ النَّبِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَاتٌ» ^(٤) يَعْنِي نَمَامٌ.

إِذَا الْخِلَاصَةُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ السَّلْعِ فِي الْمَكَانِ الَّذِي بِيَعَتْ فِيهِ حَتَّى تُنْقَلَ إِلَى الرَّحْلِ. ﴿وَقَوْلُهُ: «إِلَى رِحَالِهِم» الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا أَيْضًا قَيْدٌ أَغْلَبِي، وَأَنَّ الْمُرَادَ: تُنْقَلُ عَنْ مَكَانِ الْبَيْعِ إِلَى رَحْلِهِ، أَوْ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ كَمُغْرَضٍ آخَرَ مَثَلًا، وَمِنْ الْمُؤَسِّفِ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْآنَ يَبِيعُونَ سِلْعَهُمْ فِي مَكَانٍ بَيْعِهَا، وَلَا يَهْتَمُّونَ بِذَلِكَ. وَلَكِنْ يَبْقَى لَدَيَّ إِشْكَالٌ: إِذَا كَانَ هَذَا السُّوقُ لَيْسَ خَاصًّا بِالْبَائِعِ، بَلْ هُوَ سَوْقٌ عَامٌّ يَأْتِي

(١) رواه مسلم (٢٥٦٤) (٣٢).

(٢) رواه مسلم (٢٥٦٤) (٣٢).

إليه البائعُ وَيُنْزَلُ الحمولَةُ، ثم يَنْصَرِفُ، ثم إنَّ المشتري يبيعُها واحدةً واحدةً، وهذا يُوجَدُ في سُوقِ الخَضِرَاوَاتِ؛ تأتي السيارةُ مُحَمَّلَةً بالبضائعِ وتُباعُ، ثم تنزَلُ، وَيَنْصَرِفُ البائعُ، ثم إنَّ المشتري يبيعُها واحدةً واحدةً، فهل نقولُ: إنَّ هذا داخلٌ في الحديثِ، أو نقولُ: إنَّ هذا المكانَ عامٌّ، بدليل أن البائعَ انصرفَ عنه؟

إن قلنا بالثاني فالحديثُ يقولُ في السُّوقِ لكنَّ في غيرِ هذا اللَّفْظِ يقولُ: في أعلى السُّوقِ^(١)، والظاهرُ لي أنَّه لا حَرَجَ في بيعِها في هذا المكانِ؛ لأنَّ هذا المكانَ لا يختصُّ به البائعُ، بل هو مكانٌ عامٌّ، والبائعُ أيضًا قد تَخَلَّى منه نهائيًا وانصَرَفَ، إلَّا إذا كان البائعُ حاضِرًا يرى ما اشترىته منه بعشرةً تبيعه بعشرين فإنَّه يَغَارُ، أمَّا إذا كان يَنْصَرِفُ ولا يَهْتَمُّ بهذا الشيءِ فالظاهرُ لي أنَّ هذا لا بأسَ به إن شاء الله، وهو الذي عليه عَمَلُ الناسِ الآنَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٨٥٣- حدثنا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا انْتَقَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِنَفْسِهِ فِي شَيْءٍ يُؤْتِي إِلَيْهِ، حَتَّى يُنْتَهَكَ مِنْ حُرْمَاتِ اللَّهِ، فَيَنْتَقِمَ اللَّهُ^(١).

وهذا خيرُ الحديثِ، وهذا دليلٌ على الإخلاصِ؛ أنَّكَ لا تَنْتَقِمُ لِنَفْسِكَ، ولكن انتَقِمَ لِرَبِّكَ، لأنَّ اللَّهَ قال: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ﴾ [القصص: ١٢٥]. فإذا رَأَيْتَ رجُلًا مثلاً يَسُبُّكَ فَأَنْتَ مَأْمُورٌ بِالصَّبْرِ والتَّحَمُّلِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يَنْتَقِمَ لِنَفْسِهِ، مع أنَّ حَقَّ الرَّسُولِ ليس بحَقِّه فإنَّ سَبَّ الرَّسُولِ كُفْرٌ، لكنَّه في حَيَاتِهِ مِنْ حَقِّهِ إن شاء عَفَى، فَسَبَّ غيرَ الرَّسُولِ ليس كَسَبِّ الرَّسُولِ ﷺ.

فلو أنَّ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ سَبَّ رجُلًا لوجدت أوداجه تَتَفَخَّخُ، وعيناه تَحْمَرُ، وشعره يَقِفُ، وجسمه يَهْتَزُّ، ولكن لو يُسَبُّ اللَّهَ لقال: هذا أعوذُ بِاللَّهِ يَسُبُّ اللَّهَ. بكلُّ بُرُودَةٍ، فهل هذا مُخْلِصٌ لِلَّهِ؟ نقولُ: لا، المخلصُ لِلَّهِ هو الذي يَغَارُ على حَقِّ اللَّهِ أكثرَ مما يَغَارُ على حَقِّ نَفْسِهِ، ويرى أنَّ النَّاسَ إذا انتهكوا حُرْمَاتِ اللَّهِ فإنَّه أشدُّ مِنْ أن يَتِهَكُوا عِرْضَهُ كما كان الرَّسُولُ ﷺ يفعلُ.

(١) رواه البخاري (٢١٦٧).

(٢) ورواه مسلم (٢٣٢٧) (٧٧).

نَسَأَلُ اللّٰهَ أَنْ يُعِينَنَا وَإِيَّاكُمْ عَلَى التَّخَلُّقِ بِهَذَا الْخُلُقِ لِأَنَّهُ خُلِقَ صَعْبٌ.
لَكِنْ لِيُعْلَمَ أَنَّهُ أَحْيَانًا يَكُونُ تَرْكُ السَّبِّ وَالْمُقَابَلَةُ أَحْسَنَ، وَأَحْيَانًا يَكُونُ أَسْوَأَ، فَإِذَا كَانَ
هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي سَبَّكَ مَعْرُوفًا بِالشَّرِّ، وَأَنَّهُ إِذَا سَكَتَ رَاحَ يَسُبُّكَ مَرَّةً أُخْرَى فَلَا بَأْسَ بِأَنْ تَرُدَّ
عَلَيْهِ السَّبَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [النور: ١٩٤].

ثم قال البخاري رحمه الله:

٤٣- بَابُ مَنْ أَظْهَرَ الْفَاحِشَةَ، وَاللَّطْخَ، وَالتُّهْمَةَ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ.

٦٨٥٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ الزُّهْرِيُّ: عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ:
شَهِدْتُ الْمُتَلَاعِنِينَ، وَأَنَا ابْنُ خَمْسٍ عَشْرَةَ سَنَةً فَرَّقَ بَيْنَهُمَا فَقَالَ زَوْجُهَا: كَذَبْتُ عَلَيْهَا إِنْ
أَمْسَكْتُهَا، قَالَ: فَحَفِظْتُ ذَلِكَ مِنَ الزُّهْرِيِّ، إِنْ جَاءَتْ بِهِ كَذًا وَكَذَا، فَهُوَ وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ كَذًا وَكَذَا
كَأَنَّهُ وَحَرَّةٌ، فَهُوَ... وَسَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ: جَاءَتْ بِهِ لِلَّذِي يُكْرَهُ.

٦٨٥٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ:
ذَكَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ الْمُتَلَاعِنِينَ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَادٍ: هِيَ الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ رَاجِعًا
امْرَأَةً عَنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ» قَالَ: لَا تِلْكَ امْرَأَةٌ أَعْلَنْتُ^(١).

٦٨٥٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
بِْنِ الْقَاسِمِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ذَكَرَ الْمُتَلَاعِنِينَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ عَاصِمُ بْنُ
عَدِيٍّ فِي ذَلِكَ قَوْلًا، ثُمَّ انْصَرَفَ وَأَتَاهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ يَشْكُو أَنَّهُ وَجَدَ مَعَ أَهْلِهِ رَجُلًا فَقَالَ عَاصِمٌ: مَا
ابْتَلَيْتُ بِهِذَا إِلَّا لِقَوْلِي، فَذَهَبَ بِهِ إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ بِالَّذِي وَجَدَ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ، وَكَانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ
مُضْفَرًا، قَلِيلَ اللَّحْمِ سَبِطَ الشَّعْرِ، وَكَانَ الَّذِي ادَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ وَجَدَهُ عِنْدَ أَهْلِهِ: آدَمَ خَدِلًا كَثِيرَ اللَّحْمِ
فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ بَيْنَ» فَوَضَعَتْ شِبْهًا بِالرَّجُلِ الَّذِي ذَكَرَ زَوْجُهَا، أَنَّهُ وَجَدَهُ عِنْدَهَا فَلَا عَنَ النَّبِيِّ
ﷺ بَيْنَهُمَا فَقَالَ رَجُلٌ لَابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْمَجْلِسِ: هِيَ الَّتِي قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ رَجَمْتُ أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ
رَجَمْتُ هَذِهِ» فَقَالَ: لَا تِلْكَ امْرَأَةٌ كَانَتْ تُظْهِرُ فِي الْإِسْلَامِ الشُّوْءَ^(٢).

(١) ورواه مسلم (١٤٩٧) (١٣).

(٢) ورواه مسلم (١٤٩٧) (١٢).

اللَّعَانُ: مصدرٌ لَاعَنَ يُلَاعِنُ مُلَاعَنَةً، وَسَبَّهَ أَنْ الرَّجُلَ يَقْدِفُ زَوْجَتَهُ بِالزَّوْنِ - والعياذُ بالله - فيقول: زوجتي زَنْتٌ. والغالبُ أَنَّ الرَّجُلَ لَا يَقْدِفُ زَوْجَتَهُ بهذا إلاَّ وهو صادق؛ لأنَّ في هذا إفسادًا لفراشه وإرباكًا لنسليه، فلا يُمكنُ أَنْ يُقدِّمَ زَوْجٌ على هذه التُّهْمَةِ إلاَّ وهو صادق، وحينئذٍ إمَّا أَنْ يُقيمَ بَيِّنَةٌ أو تُقَرَّ المرأةُ.

إِنْ أَقَامَ بَيِّنَةٌ أو أَقَرَّتِ المرأةُ وَجَبَ الحَدُّ على المرأةِ، وإنْ لم يُقمِ بَيِّنَةٌ ولم تُقَرَّ المرأةُ وَجَبَ أَنْ يُجلَدَ هو ثمانينَ جلدةً؛ لِأَنَّهُ قَذَفَ مُحْصَنَةً، إِلاَّ إِذَا اخْتَارَ الْمُلَاعَنَةَ.

فصارَ عِنْدَنَا الآنَ إِذَا قَذَفَ زَوْجَتَهُ بِالزَّوْنِ نقولُ: اثبتِ بَيِّنَةً. فإذا قال: ما عِنْدِي بَيِّنَةٌ فَإِنَّا نَسْأَلُ المرأةَ فَإِنْ أَقَرَّتْ سَلِمَ وأُقيمَ الحدُّ عليها، وإنْ أَنْكَرَتْ قلنا له: الحدُّ في ظَهْرِكَ أو اللَّعَانُ. واللَّعَانُ أَنْ يَقولَ: أَشْهَدُ باللهِ أَنَّ زوجتي هذه زَنْتٌ. أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، والخامسةُ يقولُ: وَأَنْ لَعَنَهُ اللهُ عليه إِنْ كَانَ مِنَ الكاذِبِينَ.

ثم إِذَا لَاعَنَ فإمَّا أَنْ زوجتَهُ تَمْتَنِعُ عن اللَّعَانِ، وحينئذٍ يَقامُ عليها الحدُّ على القولِ الصَّحيحِ، وإمَّا أَنْ تُلاعِنَ وتَرُدَّ اللَّعَانَ ﴿وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَلَابُ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَذَّابِينَ﴾ ⑧ وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ⑨ ﴿[التَّحْقِيقُ: ٨-٩]﴾. فَتَشْهَدُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ: إِنَّهُ كاذِبٌ فيما رَمَانِي به من الزَّوْنِ وتقولُ في الخَامِسَةِ وَأَنْ غَضِبَ اللهُ عليها إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ. فَطَلِبَ مِنْهَا أَنْ تدْعُوَ على نَفْسِهَا بِالْغَضَبِ، وهو بِاللَّعْنَةِ، والغَضَبُ أَشدُّ مِنَ اللَّعْنَةِ؛ لِأَنَّ قولَهُ أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ.

وفي هذه الحالِ: إِذَا لَاعَنَ الزَّوْجُ يَجِبُ أَنْ يُسْتَحَبَّ للقاضي أَنْ يَقولَ: اتقِ اللهُ، وَيَعْظُمُهَا، وَيُبينُ أَنَّ هذا خطيرٌ، فإذا أَقْدَمَا على هذا فَقَدْ أَقْدَمَا عليه.

فإذا حَصَلَ اللَّعَانُ فَإِنَّهُ يَتَرْتَّبُ عليه ما يلي:

أولاً: التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا، فلا تَحِلُّ لَهُ أَبَدًا، وتكونُ مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ عليه على التَّأْيِيدِ، ولا يكونُ مُحَرَّمًا لَهَا؛ لِأَنَّ سَبَبَ التَّحْرِيمِ هُنَا غيرُ مباحٍ، فلا تكونُ مُحَرَّمًا له وهي حَرَامٌ عليه على التَّأْيِيدِ.

ثانيًا: ارتفاعُ حَدِّ القَذْفِ عَنِ الزَّوْجِ. ثالثًا: ارتفاعُ حَدِّ الزَّوْنِ عَنْهَا.

وأما الْوَلَدُ فَإِنَّهُ يكونُ لِلزَّوْجِ؛ لِأَنَّهُ لِلْفَرَّاشِ ما لم يَنْتَفِ مِنْهُ فيقولُ: إِنْ حَمَلَهَا لَيْسَ لِي، فَإِنْ قَالَ ذَلِكَ انْتَهَى ولم يَكُنْ وَلَدًا لَهُ.

وفي هذا الحديث: أن عاصمًا سأل النبي ﷺ عن رجلٍ وجدَّ مع امرأته رجلًا ماذا يصنع؟ فسكت عنه النبي ﷺ ثم جاءه مرةً أخرى فقال: إنَّ الذي قلتُ ابتليتُ به، يعني: حصل، فقال: ما ابتليتُ بهذا إلا لقولي، يُبين أن السؤال الأول كان أمرًا فرضيًا، يعني كأنه يقول: لو فرضنا كذا. ثم وقع هذا الذي فرضه؛ لأنه الإنسان قد يبتلى بما يقول.

مثال ذلك: قال رجلٌ: هذا أبي قد جاء وسيضرُّني، وكان أبوه قد عتبَّ عليه في شيء، فهنا يقع الضرب؛ لأنَّه تفاءل على نفسه بوقوع ما يكرهه، وقد روي عن النبي ﷺ حديثٌ ضعيفٌ أنه قال: «إنَّ البلاءَ مُوَكَّلٌ بالمنطق»^(١) لكنه لم يصحَّ عن النبي ﷺ، إنَّما التجاربُ تدلُّ على هذا؛ لأنَّ الإنسان إذا تفاءل على نفسه بالشيء فقد يقع، وفي هذا يقول الشاعر:

احذر لسانك أن تقول فتبتلى إنَّ البلاءَ مُوَكَّلٌ بالمنطق

ويروى:

احذر لسانك لا تقول فتبتلى إنَّ البلاءَ مُوَكَّلٌ بالمنطق

وفي الأحاديث التي ساقها المؤلفُ إشارةً إلى قضيتين: القضية الأولى: امرأةٌ مفسدةٌ ظهرت بين الناس أنها بغي، ولكنَّ النبي ﷺ لم يُقم عليها الحدَّ ولم يَرجمها؛ لأنها لم تثبت البيعة عليها. والمسألة الثانية: مسألة اللعان، وقد قال النبي ﷺ: «انظروا» يعني: انتظروا إن جاءت بالولد على صفةٍ كذا وكذا فهو وكذا الزوج، وإن جاءت به على صفةٍ كذا وكذا فهو لمن رُميت به. فجاءت به على الوصف المَكروه ليس شبيهًا بالزوج، بل شبيهًا بمن رُميت به، ولكنَّ الرسول ﷺ لم يُقم عليها الحدَّ؛ لأنَّه تمَّ بمقتضى الشرع انتفاء الحدِّ عنها ولهذا قال ﷺ: «لولا ما مضى من كتاب الله» يعني: من إجراء اللعان وانتهاء القضية «لكان لي ولها شأن»^(٢).



(١) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤ / ٢٤٤)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١ / ١٦١).

(٢) رواه البخاري (٤٧٤٧).

ثم قال البخاري رحمه الله:

٤٤ - باب رَمِي الْمُحْصَنَاتِ.

﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَادَةٍ فَلْيَلِدُوهُنَّ ثَمَنَيْنِ جَلْدَةٍ وَلَا يَقْبَلُوا لَهُنَّ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ①﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ② ﴿[النِّسَاءُ: ٤-٥]، ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْفَاسِقَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لَأُنْفِقَنَّ فِي أَلْبَانِ الْوَلَدِ وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ③﴾ [النِّسَاءُ: ٢٣].

❦ قوله: «رَمِي الْمُحْصَنَاتِ» يعني: الْعَفِيفَاتِ عَنِ الزَّانَا.

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَادَةٍ﴾ يعني: مِنَ الرِّجَالِ ﴿فَلْيَلِدُوهُنَّ ثَمَنَيْنِ جَلْدَةٍ﴾ وهذا حُكْمٌ، وَالْحُكْمُ الثَّانِي ﴿وَلَا يَقْبَلُوا لَهُنَّ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ وَالْحُكْمُ الثَّلَاثُ ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾. ثُمَّ اسْتَشْنَى سَبْحَانَهُ فَقَالَ: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ②﴾ [النِّسَاءُ: ٨٩].
والاستثناء هنا يعودُ إلى الْجُمْلَةِ الْآخِرَةِ بِالْإِجْمَاعِ، وَلَا يعودُ إلى الْجُمْلَةِ الْأُولَى بِالْإِجْمَاعِ ④.

والجملة الأولى هي: ﴿فَلْيَلِدُوهُنَّ ثَمَنَيْنِ جَلْدَةٍ﴾ وَاخْتَلَفُوا هل يعودُ إلى الجملة الثانية، أَوْ لَا على قولين ⑤:
فمنهم من قال: إِنْ الْقَاضِئُ لَا يَقْبَلُ شَهَادَتَهُ أَبَدًا وَلَوْ تَابَ؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَقْبَلُوا لَهُنَّ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ فيكونُ مَرْدُودَ الشَّهَادَةِ وَلَوْ تَابَ.

ومنهم من قال: إِنَّهُ إِذَا تَابَ قَبِلَتْ شَهَادَتُهُ. وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ يُفِيدُ أَنَّهُ بِالتَّوْبَةِ يَسْقُطُ عَنْهُمْ الْإِثْمُ؛ لِأَنَّ خَتَمَ الْآيَةِ بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَؤُلَاءِ قَدْ غُفِرَ لَهُمْ وَرُحِمُوا.

ونستفيدُ مِنْ هَذَا: أَنَّ الْآيَةَ إِذَا خُتِمَتْ بِمِثْلِ هَذَا فَإِنَّهَا تَقْتَضِي الْعَفْوَ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي الَّذِينَ يَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا: ﴿أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ﴾ [النِّسَاءُ: ٣٣]. إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ أَنْ تَقَدَّرَ عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ②﴾ [النِّسَاءُ: ٣٤]. فَتَأْخُذُ مِنْ هَذَا أَنَّ تَابَ مِنْ قَطْعِ الطَّرِيقِ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يُغْفَرُ لَهُ.

والاستنباطُ مِنْ خِتَامِ الْآيَاتِ يَعْرِفُهُ الْفُصَحَاءُ، وَإِنْ كَانُوا لَيْسُوا بِطَلَبَةِ عِلْمٍ كَمَا ذَكَرَ السَّيُوطِيُّ فِي: «الْإِتْقَانِ» عَنْ رَجُلٍ قَرَأَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا

(١) «المغني» (١٤ / ١٨٨، ١٩٠)، و«الإقناع في مسائل الإجماع» (٢ / ٢٥١).

(٢) انظر: «المغني» (١٤ / ١٨٨ - ١٩١)، و«موسوعة فقه الإمام أحمد» (٢٩ / ٣٩٠ - ٣٩٦).

جَزَاءٍ بِمَا كَسَبَا وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ، فَقَالَ لَهُ أَعْرَابِيٌّ حَوْلَهُ: أَعِدِ الْآيَةَ فَأَعَادَهَا وَقَالَ: نَكَالًا مِنْ اللَّهِ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ. قَالَ: أَعِدْهَا. فَأَعَادَهَا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً ثُمَّ قَالَ: ﴿تَكْلَأُ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (٣٨: ٢٣٨). قَالَ الْأَعْرَابِيُّ: الْآنَ ^(١) عَزَّ وَحَكَمَ فَقَطَعَ، وَلَوْ غَفَرَ وَرَجِمَ مَا قَطَعَ.

❖ وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْفَاضِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النِّسَاء: ٢٣]. الْغَافِلَاتُ؛ أَيِ: الْعَفِيفَاتِ الْبَعِيدَاتِ عَنِ التَّهَمَةِ؛ لِأَنَّهَا غَافِلَةٌ مَا تَتَعَرَّضُ لِمَوَاقِعِ الْفِتَنِ.

❖ وَقَوْلُهُ: ﴿لِمَنْوَا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَمْ يُعَذَّبْ عَظِيمٌ﴾ قَوْلُهُ: ﴿لِمَنْوَا﴾ هَذَا خَبَرٌ إِنَّ، وَلَمْ يُبَيِّنِ اللَّهُ ﷻ مَنْ لَعَنَهُمْ لِلْعُمُومِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ عَلِمَ بِحَالِهِمْ يَلْعَنُهُمْ وَيَمَقُّتُهُمْ وَيَسُبُّهُمْ.

❖ وَقَوْلُهُ: ﴿لِمَنْوَا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَمْ يُعَذَّبْ عَظِيمٌ﴾ يُشْكِلُ وَيَتَعَارَضُ مَعَ حَدِيثِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ السَّابِقِ الدَّالِّ عَلَى أَنَّ مَنْ أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ ^(٢).

فَنَقُولُ: إِنَّ حَدِيثَ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ السَّابِقِ عَامٌّ، فَإِذَا جَاءَتْ أَحَادِيثُ ظَاهِرُهَا مَعَارَضَتُهُ فَإِنَّهَا تُحْمَلُ عَلَى التَّخْصِصِ، مِثْلُ مَا مَرَّ عَلَيْنَا فِي قُطَاعِ الطَّرِيقِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النِّسَاء: ٣٣]. فَنَقُولُ: الْأَصْلُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ عُبَادَةَ مِنْ أَنَّ الْحُدُودَ كَفَّارَاتٌ، فَإِذَا وَرَدَتْ نصوصٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ يُحَدُّ فِي الدُّنْيَا وَيُعَذَّبُ فِي الْآخِرَةِ صَارَتْ مَخْصُصَةً لِعُمُومِ حَدِيثِ عُبَادَةَ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٨٥٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي الْغَيْثِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُؤْبَقَاتِ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: «الشُّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسَّحَرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الرَّحْفِ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْغَافِلَاتِ» ^(١).

الشَّاهِدُ هُوَ آخِرُ الْحَدِيثِ: «قَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْغَافِلَاتِ».

(١) ذَكَرَهَا السَّيُوطِيُّ فِي «الِإِتْقَانِ» (٢/ ٢٧١)، وَلَكِنْ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ زَكَتُمْ مِنْكُمْ بَدِئًا جَاءَتْكُمْ الْبَلَاءُ﴾.

(٢) تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ.

(٣) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٩) (١٤٥).

❖ وقوله: «الموبقات» يعني: المهلكات.

❖ وقوله: «الشرك بالله» هو أعظمها كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ (١٧) ❖ [الفتاوى: ١٣]. وقد سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ: أَيُّ الذَّنْبِ أَكْبَرُ؟ فَقَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ» (١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٥ - باب قَذْفِ الْعَبِيدِ.

٦٨٥٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ غَزْوَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: «مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ وَهُوَ بَرِيءٌ بِمَا قَالَ جُلِدَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ» (٢).

في هذا الحديث: دليل على أن المملوك إذا قَذَفَهُ سيِّدُهُ فَإِنَّهُ لَا يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ، وَلَكِنَّ اللَّهَ يُقِيمُهُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ السَّيِّدَ لَا يَقْذِفُ مَمْلُوكَهُ بِالزَّنَا إِلَّا وَهُوَ وَاقِعٌ حَقًّا؛ لِأَنَّ ضَرَرَ زِنَا الْعَبْدِ يَعُودُ عَلَى السَّيِّدِ، فَإِنَّهُ يَبْقَى لَا قِيمَةَ لَهُ، فَالْغَالِبُ أَنَّ السَّيِّدَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَقْذِفَ عَبْدَهُ وَمَمْلُوكَهُ بِالزَّنَا إِلَّا وَهُوَ مُتَأَكِّدٌ، فَلهَذَا لَا يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ، لَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَأْخُذُ مِنْهُ ذَلِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ.

والتَّرْجِمَةُ كَمَا يَظْهَرُ أَعْمٌ مِنَ الدَّلِيلِ، وَالْقَاعِدَةُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ لَا يُسْتَدَلُّ بِالْأَخْصِ عَلَى الْأَعْمِ، وَإِنَّمَا يُسْتَدَلُّ بِالْأَعْمِ عَلَى الْأَخْصِ؛ لِأَنَّ الْأَعْمَ يَشْمَلُ جَمِيعَ أَفْرَادِ مَدْلُولِهِ، وَالْأَخْصُ لَا يَشْمَلُ إِلَّا الصُّورَةَ الْخَاصَّةَ.

❖ قول البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: «قَذْفِ الْعَبِيدِ». يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْإِضَافَةُ فِيهِ إِلَى الْفَاعِلِ، فَيَكُونَ الْعَبْدُ هُوَ الْقَاذِفُ، وَيُحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْإِضَافَةُ إِلَى الْمَفْعُولِ فَيَكُونَ الْعَبْدُ هُوَ الْمَقْدُوفُ.

فَإِذَا قَذَفَ الْعَبْدُ شَخْصًا فَإِنَّهُ يُجْلَدُ ثَانِينَ جَلْدَةً.

وَإِذَا قَذَفَ الْعَبْدُ فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا هَلْ يُجْلَدُ قَاضِيهِ ثَانِينَ جَلْدَةً أَوْ لَا يُجْلَدُ إِلَّا أَرْبَعِينَ؟ وَظَاهِرُ الْآيَةِ الْعُمُومُ.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) ورواه مسلم (١٦٦٠) (٣٧).

وكذلك لو قَذَفَ هو؛ لأنَّ المعروف أنَّ العَبْدَ ليس عليه إلَّا نِصْفُ الحَدِّ، ولكنَّ الأَخَذَ بالعمومِ أوَّلَى ما لم يُوجَدْ نَفْيٌ يَدُلُّ على التَّخْصِصِ.

قال الحافظُ رَحِمَهُ اللهُ «الفتح» (١٢ / ١٨٥):

❖ قوله: «مَنْ قَذَفَ مملوكَه» في رواية الإسماعيلي: «مَنْ قَذَفَ عَبْدَه بشيءٍ».

❖ قوله: «وهو بريء مما قال» جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ.

❖ وقوله: «إلا أن يكونَ كما قال» أي: فلا يُجْلَدُ، وفي رواية النَّسَائِيِّ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ:

«أقام عليه الحَدَّ يومَ القِيَامَةِ».

وأُخْرِجَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ: «مَنْ قَذَفَ مملوكَه كانَ لله في ظَهْرِهِ حَدٌّ يَوْمَ القِيَامَةِ، إِنْ شَاءَ

أَخَذَهُ، وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ».

قال المهلبُ: أَجْمَعُوا على أَنَّ الحُرَّ إِذَا قَذَفَ عَبْدًا لم يَجِبْ عليه الحَدُّ، ودَلَّ هذا

الحديثُ على ذلك؛ لأنَّه لو وَجَبَ على السَّيِّدِ أَنْ يُجْلَدَ في قَذْفِ عَبْدِهِ في الدُّنْيَا لَذَكَرَهُ كما ذَكَرَهُ

في الآخِرَةِ، وَإِنَّمَا خَصَّ ذَلِكَ بِالْآخِرَةِ تَمْيِيزًا لِلْأَخْرَارِ مِنَ المَمْلُوكِينَ، فَأَمَّا في الآخِرَةِ فَإِنَّ

مُلْكَهُمْ يَزُولُ عَنْهُمْ وَيَتَكَافَوْنَ في الحُدُودِ، وَيُقْتَصَّرُ لِكُلِّ مِنْهُمْ، إِلَّا أَنْ يَغْفُونَ، لَا مُفَاصَلَةَ

حَيْثُ إِلَّا بِالتَّقْوَى.

قلتُ: في نَقْلِهِ الإجماعَ نَظَرٌ، فَقَدْ أَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَاقِ، عن مَعْمَرٍ، عن أَيُّوبَ، عن نَافِعٍ سُئِلَ

ابْنُ عَمَرَ عَمَّنْ قَذَفَ أُمَّ وَلَدٍ بَاخَرَ فقال: يُضْرَبُ الحَدَّ صَاعِرًا. وهذا بِسَنَدٍ صَحِيحٍ، وبه قال

الحَسَنُ وَأَهْلُ الظَّاهِرِ.

وقال ابْنُ الْمُنْذِرِ اخْتَلَفُوا فِيمَنْ قَذَفَ أُمَّ وَلَدٍ؛ فقال مالِكٌ وجماعَةٌ؛ يَجِبُ فِيهِ الحَدُّ. وهو

قياسُ قولِ الشَّافِعِيِّ بعدَ موتِ السَّيِّدِ، وكذا كُلُّ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهَا عَتَقَتْ بِمَوْتِ السَّيِّدِ.

وعن الحَسَنِ البَصْرِيِّ أَنَّهُ كانَ لا يَرى الحَدَّ على قَاضٍ أُمَّ الْوَلَدِ.

وقال مالِكٌ والشَّافِعِيُّ: مَنْ قَذَفَ حُرًّا يَظُنُّه عَبْدًا وَجَبَ عَلَيْهِ الحَدُّ^(١). اهـ

من قذف حُرًّا فالراجح أنه يجلد ثمانين جلدة لعموم الآية، وأما من كان حُرًّا فقذف

(١) «فتح الباري» (١٢ / ١٨٥).

مملوكًا فالراجع أنه لا يحد، وأما استدلال الظاهرية بحديث ابن عمر، فالرد عليه أن هذا مملوكه، وأمّا هذه فهي أم ولد غيره.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٦ - باب هَلْ يَأْمُرُ الْإِمَامُ رَجُلًا فَيَضْرِبُ الْحَدَّ غَائِبًا عَنْهُ.

وَقَدْ فَعَلَهُ عُمَرُ^(١).

٦٨٥٩، ٦٨٦٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ قَالَا: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: أُنْشِدُكَ اللَّهَ إِلَّا قَضَيْتَ بَيْنَنَا بَكْتَابِ اللَّهِ، فَقَامَ خَصْمُهُ وَكَانَ أَفْقَهُ مِنْهُ فَقَالَ: صَدَقَ، أَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَأَذَنْ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قُلْ» فَقَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا فِي أَهْلِ هَذَا فَزَنَيْ بِأَمْرَاتِهِ، فَافْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَخَادِمٍ، وَإِنِّي سَأَلْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلِيَّ ابْنِي جَلَدَ مِائَةَ وَتَغْرِيبَ عَامٍ، وَأَنَّ عَلِيَّ امْرَأَةً هَذَا الرَّجْمُ فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ: الْمِائَةُ وَالْخَادِمُ رَدٌّ عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَيَا أُنَيْسُ اغْدُ عَلَيَّ امْرَأَةً هَذَا فَسَلِّهَا فَإِنِ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمَهَا» فَاعْتَرَفَتْ فَارْجَمَهَا^(٢).

سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَفِيهِ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْإِمَامِ أَنْ يُوَكَّلَ عَنْهُ مَنْ يُقِيمُ الْحَدَّ. وَفِي قَوْلِهِ: «إِنِ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمَهَا» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ أَنْ يَقَالَ: إِنَّهُ إِذَا أَقْرَأَ يَقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ مَا لَمْ يَرْجَعْ عَنْهُ، كَمَا يُوجَدُ فِي بَعْضِ الْجِهَاتِ أَنَّهُمْ يَكْتُبُونَ: يَقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ مَا لَمْ يَرْجَعْ عَنْ إِقْرَارِهِ، فَإِنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ لَا حَاجَةَ لَهَا، وَلَيْسَ هَؤُلَاءِ أَعْلَمَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَنْ مَنْ رَجَعَ عَنْ إِقْرَارِهِ فَإِنَّهُ يَرْفَعُ عَنْهُ الْحَدُّ، وَالْمَسْأَلَةُ خِلَافِيَّةٌ^(٣)، وَالَّذِي يَرِيدُ اتِّبَاعَ السُّنَّةِ حَقِيقَةً لَا يَحْتَاجُ أَنْ

(١) علقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١٢ / ١٨٥)، وقد ورد ذلك عن عمر في عدة آثار منها: ما أخرجه سعيد بن منصور بسند صحيح، قال: حَدَّثَنَا هَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ: أَنَّ رَجُلًا تَضَيَّفَ قَوْمًا بِالْيَمَنِ، أَوْ بِالشَّامِ فَأَصْبَحَ يَحْدُثُ الْقَوْمَ أَنَّهُ قَدْ زَنَى بِرَبِّةِ الْمَنْزِلِ، فَرَفَعَ إِلَى أَمِيرِهِمْ، فَقَالَ الرَّجُلُ: وَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الزَّانِيَ، وَمَا رَأَيْتُ أَبْشَاءَ، فَكُتِبَ إِلَى عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ، فَكُتِبَ عَمْرٍاءُ إِلَيْهِ: إِنَّ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ ﷻ حَرَّمَ الزَّانِيَ فَحُدُّوهُ، وَإِنْ كَانَ لَا يَعْلَمُ فَعَلِمُوهُ، فَإِنْ عَادَ فَحُدُّوهُ.

(٢) ورواه مسلم (١٦٩٧، ١٦٩٨) (٢٥).

(٣) انظر «المغني» (١٢ / ٣٦١، ٣٦٢)، و«مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (١٦ / ٣١، ٣٢).

يقول في قضائه: يُقام عليه الحدُّ ما لم يرجع عن إقراره، لأنَّ هذا في الحقيقة مع كونه مخالفاً للسنة فإنَّ فيه فتح باب لأهل الباطل الذين يُقرُّون اليوم، وينكروُن غداً، لئلاً تقام عليهم الحدود، وقد قال شيخ الإسلام رحمه الله: لو قبل رجوع المقرِّ فيما يُوجب الحدَّ ما أقيم حدٌّ في الدنيا^(١). لأنَّ كلَّ إنسانٍ يرى حصى الرِّجم حوله، أو يرى الأسواط مجمعة حوله فإنه يقول: أنا رجعتُ عن إقرارِي. حتى يُرفع عنه الحدُّ، وفي هذا من الفساد ما لا يعلمه إلا ربُّ العباد، ولا يصحُّ أن نقول: إنَّ قضية ماعِزٍ^(٢) تدلُّ على قبول رجوع المقرِّ؛ لأنَّ ماعِزاً ~~هبط~~ ما رجع عن إقراره لكنَّه تاب، وفرق بين رجوع المقرِّ المتلاعب، وبين الرُّجل الذي تاب في أثناء إقامة الحدِّ عليه، أو قبل أن يُقام عليه الحدُّ، بينهما فرقٌ عظيم، فالأوَّل الرَّاجعُ عن إقراره متلاعبٌ لا شك؛ فبالأمس جاء وشهد على نفسه، واليوم يرجع فهذا تلاعبٌ واضحٌ.



(١) «مجموع الفتاوى» (١٦ / ٣٢).

(٢) تقدم تخريجها.

مَشْرِعُ
صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ

كِتَابُ الدِّيَّاتِ

٦٨٦١ - ٦٩١٧

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

كِتَابُ الدِّيَّاتِ

١- باب قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ [النساء: ٩٣].

٦٨٦١- حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَرْحِبِيلٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الذَّنْبِ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَنْ تَدْعُو اللَّهَ نِدَاً وَهُوَ خَلَقَكَ»، قَالَ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «ثُمَّ أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَشْيَةً أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ»، قَالَ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «ثُمَّ أَنْ تُزَانِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ» فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ تَصْدِيقَهَا ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ ﴿٨﴾ [النساء: ٦٨].^(١)

❖ قوله: «كِتَابُ الدِّيَّاتِ» الدِّيَّاتُ جَمْعُ دِيَّةٍ، وهي المَالُ الْمَدْفُوعُ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ فِي النَّفْسِ فَمَا دُونَهَا.

ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ الدِّيَّةَ مَقْدَرَةٌ وَقَدْ تَكُونُ غَيْرَ مَقْدَرَةٍ كَمَا سَيَتَبَيَّنُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

فهذا الحديث ظاهر المعنى إلا قوله: «أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَشْيَةً أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ» فإن هذا الْقَيْدَ أَغْلَبِيٍّ، وليس قيدًا مُخْرِجًا لَهَا سِوَاهُ، وعلى هذا فلو قُتِلَ وَلَدُهُ لغيرِ هذا السَّبَبِ فَالْحُكْمُ وَاحِدٌ، لكن هذا كقوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ أَمَلْتُمْ﴾ [النساء: ١٥١]. لأنه ليس معنى الآية أَقْتُلُوهُمْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ، لكنه لما كَانَ هذا الغَالِبُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ذَكَرَهُ اللَّهُ ﷻ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٦٨٦٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَنْ يَزَالَ الْمُؤْمِنُ فِي فُسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ مَا لَمْ يُصَبْ دَمًا حَرَامًا».

[الحديث: ٦٨٦٢ طرفه في: ٦٨٦٣].

في هذا تحذير شديد، وأن الإنسان لا يزال في فُسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ؛ يعني: أن الله يحفظه به ويحفظه عليه ما لم يُصَبْ دَمًا حَرَامًا. فَإِنْ أَصَابَ دَمًا حَرَامًا فَهُوَ عَلَى خَطَرٍ عَظِيمٍ.

وعلى هذا يزول بعض الإشكالات في قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣].

فإن هذا الذي قَتَلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا يُخْشَى أَنْ يُسَلَبَ الْإِيمَانَ كُلِّيًّا، ثم يكون هذا جزاءه.

ثم قال البخاري:

٦٨٦٣- حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدٍ، سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: إِنَّ مِنْ وَرَطَاتِ الْأُمُورِ الَّتِي لَا تَخْرُجُ لِمَنْ أَوْقَعَ نَفْسَهُ فِيهَا، سَفْكَ الدَّمِ الْحَرَامِ بِغَيْرِ حِلٍّ.

❖ قول ابن عمر رضي الله عنه: «لَا مَخْرَجَ لِمَنْ أَوْقَعَ نَفْسَهُ فِيهَا» هذا ليس على عموميه، والصواب أن له مخرجًا؛ وذلك بالتَّوْبَةِ، وأداء ما يلزمه مِنْ قِصَاصٍ، أو دِيَّةٍ فهذا مَخْرَجٌ، فيكون كلام ابن عمر هنا إمَّا لَأَنَّهُ لَا يَرَى قَبُولَ تَوْبَةِ الْقَاتِلِ وَهُوَ قَوْلُ مَرْجُوحٍ، وإمَّا لَأَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّحْذِيرِ، وبَابِ التَّحْذِيرِ يَصُحُّ فِيهِ الْإِطْلَاقُ بِدُونِ تَقْيِيدٍ، ويكون التَّقْيِيدُ مَعْلُومًا مِنْ نُصُوصٍ أُخْرَى؛ ذَلِكَ لِأَنَّ بَابَ التَّحْذِيرِ يَنْبَغِي فِيهِ الْإِتْيَانُ بِأَشَدِّ مَا يُحَذَّرُ، حَتَّى يَحْذَرَ النَّاسُ فِيهِ، وعلى هذا جاءت بعض النصوص الْمُطْلَقَةُ فِي الْوَعِيدِ الَّتِي ظَاهِرُهَا مَعَارِضَةُ ^(١) النُّصُوصِ

(١) ومن ذلك:

١- قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣].

٢- ما رواه البخاري (٥٧٧٨)، ومسلم (١٠٩) (١٧٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَتَوَجَّأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا خَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ شَرَبَ سُمًّا فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَهُوَ بِتَسْمِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا خَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَهُوَ يَرَدَّى فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا».

٣- ما رواه البخاري (٦٠٥٦)، ومسلم (١٠٥) (١٦٩)، عن حذيفة رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «لَا

الْأُخْرَى الدَّالَّةُ عَلَى أَنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يُخَلَّدُ فِي النَّارِ^(١)، مِنْ أَجْلِ التَّحْذِيرِ، فِي بَابِ التَّحْذِيرِ يَصِحُّ إِطْلَاقُ الْوَعِيدِ، وَيَكُونُ تَقْيِيدُهُ بِالنُّصُوصِ الْآخَرَى.
ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٨٦٤- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فِي الدِّمَاءِ»^(٢).

هَذَا وَاضِحٌ فِي حُقُوقِ اللَّهِ أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ عَلَيْهِ الْعَبْدُ الصَّلَاةُ^(٣)، وَفِي حُقُوقِ الْآدَمِيِّينَ أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فِي الدِّمَاءِ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ هِيَ أَوْكَدُ وَأَعْظَمُ الْأَعْمَالِ الْبَدَنِيَّةِ، الَّتِي هِيَ مِنْ حَقِّ اللَّهِ، وَالدِّمَاءُ هِيَ أَعْظَمُ الْعُدُوانِ عَلَى الْخَلْقِ، فَيُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فِي الدِّمَاءِ قَبْلَ أَنْ يُقْضَى بَيْنَهُمْ فِي الْأَمْوَالِ؛ لِأَنَّ الدِّمَاءَ هِيَ أَشَدُّ مَا يَكُونُ فِي الْعُدُوانِ.

فَإِنْ قِيلَ: أَيُّهُمَا يُقَدَّمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الصَّلَاةُ الَّتِي هِيَ حَقُّ اللَّهِ، أَمْ الدِّمَاءُ الَّتِي هِيَ حَقُّ الْآدَمِيِّ؟
فَالْجَوَابُ: أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ حَقَّ اللَّهِ يُقَدَّمُ، وَلِهَذَا قِيلَ فَقَالَ: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فِي الدِّمَاءِ»، وَفِي الصَّلَاةِ قَالَ: «أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ عَلَيْهِ الْعَبْدُ».

يدخل الجنة قتات.

(١) ومن ذلك:

١- ما رواه البخاري (٢٢) عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَدْخُلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ، ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ....» الْحَدِيثُ.

٢- ما رواه مسلم (١١٦) (١٨٤)، عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفِيهِ: أَنَّ الطِّفْلَ بْنَ عَمْرٍو هَاجَرَ، وَهَاجَرَ مَعَهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ، فَاجْتَنَوْا الْمَدِينَةَ، فَمَرَضَ، فَجَزَعَ، فَأَخَذَ مِشَاقِصَ لَهُ، فَقَطَعَ بِهَا بَرَاذِمَهُ، فَشَحِبَتْ يَدَاهُ حَتَّى مَاتَ، فَرَأَاهُ الطِّفْلُ بْنُ عَمْرٍو فِي مَنَامِهِ، فَرَأَاهُ وَهَيْئَتَهُ حَسَنَةً، وَرَأَاهُ مَغْطِيًا يَدَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: مَا صَنَعْتَ بِكَ رَبِّكَ؟ فَقَالَ: غَفَرْتُ لِي بِهَجْرَتِي إِلَى نَبِيِّهِ ﷺ، فَقَالَ: مَا لِي أَرَاكَ مَغْطِيًا بِدَيْكَ؟ قَالَ: قِيلَ لِي: لَنْ نَصْلَحَ مِنْكَ مَا أَفْسَدْتَ. فَقَصَّهَا الطِّفْلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ وَلِيْدِيهِ فَاغْفِرْ».

(٢) ورواه مسلم (١٦٧٨) (٢٨).

(٢) هَذَا لَفْظُ حَدِيثٍ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٢/ ٤٢٥) (٩٤٩٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (٨٦٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٤١٣)، وَقَالَ:

حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَالنَّسَائِيُّ (٤٦٥ - ٤٦٧)، وَابْنُ مَاجَهَ (١٤٢٥)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (١/ ٣٩٤)، وَقَالَ: هَذَا صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يَخْرُجْ، وَلَهُ شَاهِدٌ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ. أَهـ
وَالْحَدِيثُ صَحِيحُهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى السَّنَنِ.

ثم قال:

٦٨٦٥- حدثنا عبدان، حدثنا عبد الله، حدثنا يونس، عن الزهري، حدثنا عطاء بن يزيد أن عبيد الله بن عدي حدثه: أن المقداد بن عمرو الكندي حليف بني زهرة حدثه - وكان شهيداً بذراً مع النبي ﷺ - أنه قال: يا رسول الله إني لقيت كافراً فافتلنا فضرب يدي بالسيف فقطعتها، ثم لاذ مني بشجرة وقال: أسلمت لله أقتله بعد أن قالها؟ قال رسول الله ﷺ: «لا تقتله» قال: يا رسول الله فإنه طرَحَ إحدَى يَدَيَّ ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ مَا قَطَعَهَا أَقْتَلُهُ؟ قَالَ: «لا تقتله فإن قتلته فإنه بمنزلة قبل أن تقتله، وأنت بمنزلة قبل أن تقول كلمته التي قال»^(١).

٦٨٦٦- وقال حبيب بن أبي عمرة: عن سعيد، عن ابن عباس قال قال النبي ﷺ للمقداد: «إذا كان رجل مؤمن يخفي إيمانه مع قوم كفار فأظهر إيمانه فقتلته، فكذلك كنت أنت تخفي إيمانك بمكة من قبل»^(٢).

(١) ورواه مسلم (٩٥) (١٥٥).

(٢) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١٢ / ١٨٧).

قال الحافظ رحمه الله في «تغليق التعليق» (٥ / ٢٤٢، ٢٤٤٠): وصله الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢ / ٣٠) قال: ثنا أحمد بن علي بن الجارود، ثنا الحكم بن ظبيان الهاماني، ثنا حفص بن سلمة الوراق، ثنا أبو بكر بن علي بن عطاء بن مقدم ثنا حبيب بن أبي عمرو، عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس قال: «بعث رسول الله ﷺ سرية فيها المقداد بن الأسود، فلما أتوا القوم وجدوهم قد تفرقوا، وبقي رجل له مال كثير، لم يبرح، فقال: أشهد أن لا إله إلا الله فأهوى إليه المقداد فقتله، فقال له رجل من أصحابه: أقتلت رجلاً قال: لا إله إلا الله، والله ليذكرن ذلك للنبي ﷺ فلما قدموا على النبي ﷺ قالوا: يا رسول الله إن رجلاً شهد أن لا إله إلا الله فقتله المقداد فقال: «ادعوا لي المقداد» فقال: «يا مقداد قتل رجلاً قال: لا إله إلا الله؟ فكيف بلا إله إلا الله، قال: فأنزل الله ﷻ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا ضَرَبْنَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَوَاقِدَ لَكُمْ لَتَقُولُوا لَمَن آتَىٰكُمْ إِلَيْكُمْ أَسَلَمْتُ لَكُمْ مَوَاقِدَ كَتَبْتُمْ عَرَضَ الْحَيَوةِ أَلَدَيْكُمْ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَرْجِعُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ»^(١).

فقال رسول الله ﷺ للمقداد: «كان رجلاً مؤمناً يخفي إيمانه مع قوم كفار فقتلته، وكذلك كنت أنت قبل تخفي إيمانك بمكة». ووصله الدارقطني في «الأفراد» قال: ثنا أبو عبد الله الحسين بن محمد بن سعيد البزار، ثنا محمد بن عبد الملك بن زنجويه أبو بكر، ثنا جعفر بن سلمة أبو سعيد مولى خزاعة بصري، ثنا أبو بكر بن علي بن عطاء بن مقدم، فذكره.

وقال الدارقطني: هذا حديث غريب من حديث سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس تفرد به حبيب بن أبي عمرة، وتفرد به أبو بكر بن علي بن مقدم وهو أخو عمر بن علي، وأبو بكر هذا والد محمد، وهو غريب الحديث. ورواه البزار في «مسنده»: عن أحمد بن علي بن البغدادى، عن جعفر بن سلمة، به وقال: لا نعلمه يروى عن ابن عباس إلا من هذا الوجه، ولا له عنه إلا هذا الطريق.

هذا أيضًا فيه الوعيدُ على مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مَعْصُومَةً؛ لأنَّ الرِّسُولَ ﷺ قال: «إِنْ قَتَلْتَهُ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ، وَأَنْتَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتَهُ الَّتِي قَالَهَا» يعني: إِنْ قَتَلْتَ إِيَّاهُ كُفْرًا، كما جاءَ في الحديث: «سَبَابُ الْمُؤْمِنِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ»^(١).
 فَإِنْ اسْتَحْلَ قَتَلَ الْمُسْلِمَ فَهُوَ كَافِرٌ كُفْرًا مُخْرِجًا عَنِ الْإِمْلَةِ.
 ❖ وقوله: «إِنْ لَقِيتُ كَافِرًا» وفي نسخة: إِنْ لَقِيتُ كَافِرًا.
 ❖ وقوله: «فَكَذَلِكَ كُنْتَ أَنْتَ» معناه: إِذَا كَانَ رَجُلٌ يُخْفِي إِيَّاهُ مَعَ قَوْمٍ كُفَّارٍ، خَوْفًا عَلَى نَفْسِهِ، فَاطْهَرَ إِيَّاهُ فَقَتَلْتَهُ، فَهَلْ تُعَدُّ هَذِهِ جِنَايَةً أَمْ لَا؟
 فَأَنْتَ كُنْتَ تُخْفِي إِيْمَانَكَ، فَلَوْ قَتَلْتَ أَحَدًا فِي مَكَّةَ حِينَما كُنْتَ تُخْفِي إِيْمَانَكَ، فَهَلْ تَرَى أَنَّ هَذِهِ جِنَايَةٌ؟ إِذَا: فَكَيْفَ تَقْتُلُ هَذَا بَعْدَ أَنْ أَظْهَرَ إِيْمَانَهُ.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٢- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا﴾ [البقرة: ٢٢٢].

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَنْ حَرَّمَ قَتْلَهَا إِلَّا بِحَقٍّ ﴿فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾^(١).

٦٨٦٧- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَقْتُلْ نَفْسًا إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْهَا»^(٢).

ورواه أسلم بن سهل في «تاريخ واسط» (١/ ١٦٠) في ترجمة أبي بكر بن علي بن عطاء بن مقدم، من هذا الوجه، وأبو بكر المذكور روى عنه أيضًا عبد الله بن المبارك وغيره ولم يذكره أحد بجرح، والراوي عنه وثقه أبو حاتم وغيره.

وقد روى الحديث المذكور عن وكيع، عن سفیان الثوري، عن حبيب بن أبي عمرة، عن سعيد بن جبیر مرسلًا لم يذكر ابن عباس وهي متابعة جيدة رويناه في تفسير أبي جعفر (٩/ ٨٠). وهكذا رواه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (١/ ١٤٩) من طريق أبي إسحاق الفزاري عن سفیان الثوري. وكذا رواه ابن أبي شيبه في «مصنفه» (٦/ ٤٨١) عن وكيع. اهـ.

(١) رواه البخاري (٤٨)، ومسلم (٦٤/ ١١٦).

(٢) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١٢/ ١٩١)، ووصله ابن أبي حاتم، فقال: حدثنا أبي، حدثنا أبو صالح، حدثنا معاوية، عن علي، عن ابن عباس، به.

انظر: «تغليق التعليق» (٤/ ٢٠٠، ٢٠١).

(٢) ورواه مسلم (١٦٧٧) (٢٧).

ابن آدم الأول هو قابيل الذي قتل هابيل، وقتله حسداً؛ لأن هابيل تقرب إلى الله ﷻ بقربانٍ فقبل منه، وقابيل لم يقبل منه فقال: ﴿لَأَقْتُلَنَّكَ﴾ كأنه يقول: لماذا يتقبل الله منك دوني؟ فقال له: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ (٢٧) (البقرة: ٢٧). وليس قصده أن يتعالى على أخيه بأنه متقٍ وأخوه معتدٍ، ولكن المقصود من هذا حثه على أن يتقي الله من أجل أن يتقبل منه. فكل من قتل نفساً بغير حق كان على قابيل كفل ونصيب من عذابها، والعياذ بالله؛ لأنه أول من سنّ القتل، وهكذا كل من سنّ جريمة في الإسلام، وتبعه الناس عليها فإن عليه من كل عمل واحد وزراً، نسأل الله العافية.

وفي هذا: دليل على أن الإنسان قد يكون إماماً في الشر، وهو كذلك قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ آيَةً يَدْعُونَ إِلَى الْكُفْرِ﴾ (البقرة: ٤١). وقال في فرعون: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ الْكُفْرَ﴾ (٢٨) (٢٨). فهو إمامهم في الدنيا، وإمامهم في الآخرة.

فإن قيل: من عمل سنة حسنة في الإسلام فهل له أجر فاعلها إلى يوم القيامة؟ نقول: نعم هذا أعظم، في الحديث: «وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا، وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» ^(١).

ثم قال البخاري رحمه الله:

٦٨٦٨ - حدثنا أبو الوليد، حدثنا شعبة. قَالَ وَقَدْ بُنِيَ عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي عَنْ أَبِيهِ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ» ^(١). قوله: «يَضْرِبُ» هذا بالرفع ولا يجوز الجزم؛ يعني: ليست جواباً للنهي، بل هي صفة للكفار؛ كقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ (١) (يونس: ٦٠-٦١). ولم يقل: يرثني؛ لأنها ليست جواباً للطلب، فهذه أيضاً ليست جواباً للطلب؛ لأنه لو كانت جواباً للطلب لفسد المعنى؛ أي: لكان المعنى: إن رجعتكم كفاراً ضرب بعضكم رقاب بعض، والمقصود خلاف ذلك، فالمقصود بيان ما يكون به الكفر لا الجزاء على الكفر، فكان الرسول ﷺ بين أن هذا

(١) تقدم تخريجه.

(٢) ورواه مسلم (٦٦) (١١٩).

الْكُفْرُ هُوَ أَنْ يَضْرِبَ بَعْضُنَا رِقَابَ بَعْضٍ وَهَذَا كَقَوْلِهِ: «سَبَابُ الْمُسْلِمِ فَسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ»^(١).



ثم قال البخاري رحمه الله:

٦٨٦٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُدْرِكٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ بْنَ عَمْرٍو بْنَ جَرِيرٍ، عَنْ جَرِيرٍ قَالَ: قَالَ لِيَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «اسْتَنْصِتِ النَّاسَ: لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»^(٢). رَوَاهُ أَبُو بَكْرَةَ^(٣) وَابْنُ عَبَّاسٍ^(٤)، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

في هذا الحديث: دليل على أنه ينبغي للخطيب أن يوصي من يستنصت الناس؛ أي: من يقول لهم: أنصتوا واستمعوا، وأنه لا ينبغي للناس أن يتكلموا حين يتكلم الخطيب حتى في غير خطبة الجمعة؛ ففي خطبة الجمعة حرام، وفي غيرها لا ينبغي؛ لأن الرسول ﷺ قال: «استنصت الناس». والمتكلم والخطيب يخطب يتضمن فعله أشياء:

الأول: أنه يظهر بمظهر غير المبالي؛ سواء كان لا يُبالي بالنصيحة، أو لا يُبالي بالناصح، والأول أقبح أن لا يُبالي بالنصيحة.

ثانياً: أنه يوغر صدر المتكلم، ويرى المتكلم أن هذه جناية عليه.

ثالثاً: أنه يوجب التشويش على الحاضرين بل وعلى المتكلم أيضاً؛ لأن المتكلم سوف يشغل قلبه ولا يترتب فكره.

رابعاً: أنه يجني على من يكلمه؛ لأن من الناس قد لا يكلم هذا الرجل إلا حياةً وخجلاً.

ولهذا ينبغي إذا سمعنا من يتكلم ولو في غير خطبة الجمعة أن ننصت؛ أقل ما في ذلك

أن يسلم الناس من شرنا.

(١) رواه البخاري (٤٨)، ومسلم (٦٤) (١١٦).

(٢) ورواه مسلم (٦٥)، (١١٨).

(٣) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١٢ / ١٩١) وأسندته رحمه الله في عدة مواضع، في «العلم» (٦٧)، و«الحج» (١٧٤١)، و«الفتن» (٧٠٧٨) من حديث عبد الرحمن بن أبي بكره عن أبيه في حديث أوله: إن النبي ﷺ خطب الناس فقال: «أتدرون أي يوم هذا؟... الحديث». «تغليق التعليق» (٥ / ٢٤٤).

(٤) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١٢ / ١٩١)، وأسندته رحمه الله في «الحج» (١٧٣٩) من طريق فضيل بن غزوان، عن عكرمة، عن ابن عباس. «تغليق التعليق» (٥ / ٢٤٥).

وفي هذا أيضًا: دليلٌ على أهميّة هذه الكلمة: «لا ترجعوا بعدي كفارًا يضربُ بعضكم رقابَ بعضٍ»، وأنّ قتالَ المسلمين بعضهم بعضًا من أعظم الكبائرِ والذنوبِ؛ لأنّ النبي ﷺ وصفَ ذلك بالكُفْرِ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٦٨٧٠ - حدثني مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ فِرَاسٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْكِبَائِرُ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ» أَوْ قَالَ: «الْيَمِينُ الْغَمُوسُ» شَكَّ شُعْبَةُ. وَقَالَ مُعَاذٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: «الْكِبَائِرُ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ وَالْيَمِينُ الْغَمُوسُ وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ» أَوْ قَالَ: «وَقَتْلُ النَّفْسِ»^(١).

٦٨٧١ - حدثنا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْكِبَائِرُ»... وَحَدَّثَنَا عَمْرُو، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَكْبَرُ الْكِبَائِرِ: الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَقَوْلُ الزُّورِ» أَوْ قَالَ: «وَشَهَادَةُ الزُّورِ»^(٢).

❖ قوله: «الإشراك بالله» واضح.

❖ وقوله: «عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ» يعني: قَطَعَ حقوقهما الواجبة.

❖ وقوله: «الْيَمِينُ الْغَمُوسُ» اختلف العلماء فيها هل هي كُلُّ يَمِينٍ كاذِبَةٍ، أو هي

الْيَمِينُ الَّتِي يَقْتَطِعُ بِهَا الرَّجُلُ مَالِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ أو يعتدي على حقِّ امرئٍ مسلمٍ؟

نقول: الثاني أصحُّ، فإنَّ اليمينَ الكاذِبَةَ لَا تَصِلُ إِلَى حَدِّ الْغَمُوسِ، وَالْغَمُوسُ هِيَ الَّتِي تَغْمِسُ صَاحِبَهَا فِي الْإِثْمِ، ثُمَّ تَغْمِسُهُ فِي النَّارِ، فَالمرادُ بِهَا الْيَمِينُ الَّتِي يَقْتَطِعُ بِهَا مَالِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، أَوْ حَقًّا مِنْ حَقِّهِ، فَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ.

(١) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١٢ / ١٩١)، وقد وصله الإسماعيلي قال: حدثنا يحيى

ابن محمد بن البحيري، حدثنا عبد الله بن معاذ، حدثنا أبي، به. «تغليق التعليق» (٥ / ٢٤٥).

(٢) ورواه مسلم (٨٨) (١٤٤).

❖ وقوله: «شهادة الزور، أو قول الزور» الأقرب أن المراد شهادة الزور يعني: الشهادة التي يشهد بها الإنسان كاذبًا، فإن هذه من أكبر الكبائر.

وأما مطلق الزور الذي في مثل قوله ﷺ: «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ»^(١) فليس كذلك وليس من أكبر الكبائر؛ لأن قول الزور يشمل كل قولٍ محرّمٍ، فإنه قول زور.

فإن قيل: قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]. هل المراد به شهادة الزور فقط؟

نقول: لا. فالآية عامة.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٦٨٧٢- حدثنا عمرو بن زُرَّارة، حدثنا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ، حَدَّثَنَا أَبُو ظَبْيَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُحَدِّثُ قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْحَرَقَةِ مِنْ جُهَيْنَةَ قَالَ: فَصَبَّحْنَا الْقَوْمَ فَهَزَمْنَاهُمْ، قَالَ: وَلَحِقْتُ أَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ رَجُلًا مِنْهُمْ قَالَ: فَلَمَّا غَشِيْنَاهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ قَالَ: فَكَفَّ عَنْهُ الْأَنْصَارِيُّ فَطَعَنَتْهُ بِرُحْمِي حَتَّى قَتَلْتُهُ قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا بَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فَقَالَ: «لِي يَا أُسَامَةُ: «أَقْتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ إِنَّمَا كَانَ مُتَعَوِّذًا قَالَ: «أَقْتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟» قَالَ: فَمَا زَالَ يُكْرِّرُهَا عَلَيَّ حَتَّى تَمَنَيْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ»^(١).

هذا مع أن أسامة رضي الله عنه من أقرب الصحابة إلى الرسول ﷺ فهو حب الرسول ﷺ وابن حبه؛ أي: حبيبه وابن حبيبه، ومع ذلك لم تأخذه ﷺ في الله لومة لائم فقام يُكرّر عليه: «أَقْتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟».

يقول أسامة رضي الله عنه: «حَتَّى تَمَنَيْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ»؛ لأنه لو وَقَعَ مِنْهُ ذَلِكَ حَالٌ كُفْرِهِ ثُمَّ أَسْلَمَ عَفِيَ عَنْهُ قَالَ ﷺ: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنعام: ٣٨].

(١) رواه البخاري (٦٠٥٧).

(٢) ورواه مسلم (٩٦) (١٥٩).

ففي هذا الحديث: دليل على أنه يجب علينا أن نأخذ الناس بظواهرهم، وأن من شهد أن لا إله إلا الله حرم قتله، ولكن هذا ليس على عموميه؛ لأنه إذا قال: لا إله إلا الله، وفعل ما يُكفر حل قتله. فلو قال: لا إله إلا الله ولم يصل حل قتله.

ولو قال: لا إله إلا الله، واستحل شرب الخمر حل قتله. ولو قال: لا إله إلا الله، وسجد للصنم حل قتله.

فهذه ليست على عمومها، لكن إذا قال: لا إله إلا الله، ولم يُبَدِّ لنا سوءاً يُوجب كفره وجب علينا الكف عنه.

وفي هذا الحديث: دليل على أن الأنصار قد يكون فيهم من هو أفقه من المهاجرين؛ وجهه: أن الأنصاري كف عن قتل الرجل بخلاف أسامة رضي الله عنه فإنه قتله.

وفيه: دليل على أن المجتهد لا ضمان عليه، لكن إذا اجتهد فيما الأصل بقاؤه لا فيما الأصل عدمه، فهنا الأصل أحل قتل هذا الرجل، فاجتهد أسامة رضي الله عنه على أنه قال هذه الكلمة تعوذاً؛ يعني: خوفاً من القتل، وحتى لا يُقتل فلم يُضْمِنه النبي ﷺ؛ لأنه مجتهد هذا في هذه القضية المعينة.

وكذلك أيضاً في الحاكم إذا حكم وأخطأ، فإنه لا ضمان عليه، وكذلك في ولي البيت إذا تصرف في مال هذا البيت على أنه هو الأحسن ثم تبين خطأه فإنه لا ضمان عليه.

المهم: كل من أذن له في فعل من الأفعال فتصرف باجتهاده فتبين الخطأ فإنه لا ضمان عليه. وهذا مما يوسع الصدر، فالإنسان قد يتصرف أحياناً في مال غيره الذي كان في يده بوكالة أو ولاية ثم يتبين الخطأ. فهنا نقول: لا عليك، ولنصور المسألة:

رجل عنده مال يتيم، فاشترى به أرضاً على أن العقار يرتفع، ثم إنه انخفض العقار فهل يقال: اضمن الخسارة؟

نقول: لا؛ لأنه ظن أن هذا هو الأفضل، وكان من الممكن أن ترتفع، فلا ضمان عليه.

ثم قال البخاري رحمته الله:

٦٨٧٣ - حدثنا عبد الله بن يوسف، حدثنا الليث، حدثنا يزيد، عن أبي الخير، عن

الصَّنَابِجِيُّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه، قَالَ: إِنِّي مِنَ الثَّقَبَاءِ الَّذِينَ بَايَعُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَايَعْنَاهُ عَلَيَّ أَنْ لَا نُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا نَسْرِقَ، وَلَا نَزْنِيَ، وَلَا نَقْتُلَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ، وَلَا نَنْتَهَبَ، وَلَا نَعْصِي، بِالْجَنَّةِ، إِنْ فَعَلْنَا ذَلِكَ فَإِنْ غَشِينَا مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا كَانَ قَضَاءُ ذَلِكَ إِلَيَّ اللَّهُ ^(١).
هذا الحديث سبق الكلام عليه، والشاهد منه قوله: «وَلَا نَقْتُلُ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ» وقد جاءت روايات كثيرة بلا استثناء، وهو قوله: «إِلَّا بِالْحَقِّ» والحقُّ إذا ثَبَتَ فَإِنَّ الْعِصْمَةَ الَّتِي كَانَتْ قَبْلَ وُجُودِ الْحَقِّ الْمَسِيحِ لِلدَّمِ تَرْتَفِعُ.

❖ وقوله: «فَإِنْ غَشِينَا مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا كَانَ قَضَاءُ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ» معناه: كان إلى الله إِنْ شَاءَ عَذَّبَ وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ فِي غَيْرِ الشُّرْكِ.

❖ وقوله: «بِالْجَنَّةِ» هذه مُتَعَلِّقَةٌ بقوله: «بَايَعْنَاهُ»؛ أَي: بَايَعْنَاهُ عَلَى الْجَنَّةِ بِكَذَا وَكَذَا. وكَانَ هَذَا اللَّفْظُ فِي هَذَا السِّيَاقِ لَمْ يَكُنْ مُحْفُوظًا تَمَامًا؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ وَرَدَ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ ^(٢)، بَلْ عَلَى وَجْهِ آيِّنٍ وَأَوْضَحَ.

ثم قال البخاري:

٦٨٧٤ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا» ^(١) رَوَاهُ أَبُو مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ^(٢).
[الحديث: ٦٨٧٤ طرفه في: ٧٠٧٠].

❖ قوله: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ» يعني: للقتال، أو للقتل وهو أشدُّ، قوله: «فَلَيْسَ مِنَّا» أَي: فِي هَذَا الْعَمَلِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْإِسْلَامِ، عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ أَنَّ فَاعِلَ الْكَبِيرَةِ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْإِيمَانِ، وَلَكِنْ لَيْسَ مِنَّا فِيمَا عَمِلَ؛ أَي: فِي هَذَا الْخَصْلَةِ.
قال أهل العلم: وإذا أُلْقِيَ السَّارِعُ الْبَرَاءَةِ مِنَ الشَّخْصِ فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ هَذَا الْعَمَلُ مِنَ

(١) ورواه مسلم (١٧٠٩) (٤١).

(٢) رواه البخاري (١٨).

(٣) ورواه مسلم (٩٨) (١٦١).

(٤) علقه البخاري رحمته الله، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١٢ / ١٩٢)، وقد أسنده رحمته الله في «الفتن» (٧٠٧١) من حديث أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه. «تغليق التعليق» (٥ / ٢٤٦).

كِبَائِرُ الذُّنُوبِ ^(١). وهو كذلك؛ لأنَّ البراءة منه وعيدٌ، ولا وعيدٌ إلا على كبيرة من كِبَائِرِ الذُّنُوبِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٨٧٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بَرٍّ وَيُونُسُ عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ الْأَخْنَفِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: ذَهَبْتُ لَأَنْصُرَ هَذَا الرَّجُلَ، فَلَقِيَنِي أَبُو بَكْرَةَ فَقَالَ: أَيْنَ تُرِيدُ؟ قُلْتُ: أَنْصُرُ هَذَا الرَّجُلَ، قَالَ: ارْجِعْ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا التَّقِيُّ الْمُسْلِمَانِ بَسَفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا الْقَاتِلُ فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ؟ قَالَ: «إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَيَّ قَتَلَ صَاحِبِهِ» ^(٢).

قَوْلُهُ: «لَأَنْصُرَ هَذَا الرَّجُلَ» هُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَكَانَ الْأَخْنَفُ تَخَلَّفَ عَنْهُ فِي

وَقَعَةِ الْجَمَلِ ^(٣). اهـ

هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ: أَنَّهُ إِذَا التَّقِيُّ الْمُسْلِمَانِ بَسَفَيْهِمَا لَيَقْتُلَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ؛ أَمَّا الْقَاتِلُ فَأَمْرُهُ وَاضِحٌ، وَأَمَّا الْمَقْتُولُ فَبَيَّنَ النَّبِيُّ ﷺ أَمْرَهُ بِأَنَّهُ: «كَانَ حَرِيصًا عَلَيَّ قَتَلَ صَاحِبِهِ».

وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا أَنَّ مَنْ أَرَادَ فِعْلَ الْمَعْصِيَةِ، وَعَمِلَ الْأَعْمَالَ لَهَا، وَلَمْ يَتِمَّكُنْ مِنْهَا فَإِنَّهُ يَكُونُ كِفَاعِلِهَا، وَلَيُعْلَمُ أَنَّ مَنْ هَمَّ بِالسَّيِّئَةِ وَلَمْ يَفْعَلْهَا فَإِنَّهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَدْعَهَا اللَّهُ فَهَذَا يُكْتَبُ لَهُ حَسَنَةٌ كَامِلَةٌ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَهَا لِلَّهِ ﷻ مُخْلِصًا بِذَلِكَ، فَيَكُونُ لَهُ الْأَجْرُ كَامِلًا وَتُكْتَبُ حَسَنَةٌ كَامِلَةٌ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ يَدْعَهَا لِأَنَّ نَفْسَهُ طَابَتْ عَنْ فِعْلِهَا لَا لِلَّهِ وَلَا عَجْزًا عَنْهَا، فَهَذَا لَا يُكْتَبُ لَهُ وَلَا عَلَيْهِ، لَكِنَّهُ يَكُونُ سَالِمًا نَاجِيًا.

الْوَجْهُ الثَّلَاثُ: أَنْ يَفْعَلَ لَهَا الْأَعْمَالَ وَلَكِنْ لَا يَسْتَطِيعُ الْحَصُولَ عَلَيْهَا، فَهَذَا يُكْتَبُ لَهُ

إِثْمُ الْفَاعِلِ.

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (١١ / ٦٥٧)، و«الفتاوى الكبرى» (٤ / ٢٩٦-٢٩٩) لشيخ الإسلام رحمه الله.

(٢) بورواه مسلم (٢٨٨٨) (١٤).

(٣) فتح الباري (١٢ / ١٩٧).

مثال ذلك: رجلٌ همَّ بسرقةٍ فذكر ما فيها من الإثم فتركها لله فله أجرٌ، فإذا همَّ بها ثم فكَّر وإذا هو ليس بحاجةٍ لها وقد أغناه الله فتركها، فهذا لا له ولا عليه، فإن همَّ بها ونَصَب السِّلْمَ لِيَسُوِّرَ الجِدَارَ ولكنه عَجَزَ أو رأى أحدًا فتركها فهذا يُكْتَبُ له الإثم؛ لأنه فَعَلَ الأسباب لكن عَجَزَ، كما في هذا الحديث ولأنه قال: «إنه كان حريصًا على قتلِ صاحبه».

فإن قيل: كأنَّ أبا بكره عليه السلام يرى أنَّ قتالَ علي عليه السلام في وقعةِ الجَمَلِ من هذا البابِ وأنَّ القاتِلَ والمقتولَ في النَّارِ. فهل هذا صحيح؟
نقول: هذا رأيُ أبي بكره عليه السلام، لأنَّ أبا بكره وكثيرًا من الصحابة رضي الله عنهم تخلَّفوا عن هذا القتالِ، وتركوا الفِتنَةَ.

ولا شكَّ أنَّ ما حصلَ في وقعةِ الجَمَلِ وصِفَيْنِ من الفِتنِ التي جَرَتْ بينَ الصحابةِ، والتي كان موقِفُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ منها السُّكوتَ عما شَجَرَ بينهم.



ثم قال البخاري رحمته الله:

٣- باب.

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأَنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَعَدَّى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٨].

لم يذكِر المؤلفُ حديثًا في هذا الباب لعله لم يجد حديثًا على شَرطِهِ.

أما الآيةُ فيقولُ الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٧٨]. كُتِبَ بمعنى فُرِضَ، فُرِضَ عليكم إن شِئْتُمْ، فإذا أَرَادَ أولياءُ المقتولِ أن يَقْتُلُوا ففُرِضَ على القاتِلِ أن يُسَلِّمَ نفسه، والدَّلِيلُ على هذا التَّأْوِيلِ بالآيةِ قوله فيها: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ إذ لو كان القصاصُ فَرْضًا على مَنْ له حَقُّ القصاصِ لم يَقُلْ: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ وقوله: ﴿الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ كقوله: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]. وأصلُ القصاص: من القَصَّ وهو تَبَّعَ الأثرَ، وكانَ هناك جُمْلَةٌ مشهورةٌ عِنْدَ الْعَرَبِ يَرَوْنَهَا مِنْ أَبْلَغِ الْجَمَلِ وهي قولهم: «الْقَتْلُ أَتْفَى لِلْقَتْلِ». ولكن نَحْنُ إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَنْظُرَ عَلَى بَلَاغَةِ الْقُرْآنِ بِدُونِ أَنْ نَجْعَلَ مُوَازِنَةً

تَبَيَّنَ لَنَا قُوَّةُ بَلَاغَةِ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّهُ هُنَا قَالَ: ﴿وَلَكُمْ﴾ وَهَذَا إِثْبَاتٌ، وَالْعِبَارَةُ الْمَشْهُورَةُ: أَتَفَى. وَهَذَا نَفْيٌ.

الثَّانِي: أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْآيَةِ ذِكْرُ الْقَتْلِ إِطْلَاقًا بَلْ فِيهَا قِصَاصٌ وَهُوَ عَذْلٌ، وَفِيهَا حَيَاةٌ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ لَيْسَ فِيهَا إِلَّا قَتْلٌ وَقَتْلٌ.

فَالْقِصَاصُ هُوَ تَتَبُّعُ الْأَثَرِ فِي الْأَصْلِ، وَلَكِنَّ الْمُرَادَ بِهِ هُنَا أَخْذُ الْجَانِي بِمِثْلِ جَنَائِيَّتِهِ. قَوْلُهُ: ﴿الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ هَلْ قَوْلُهُ ﴿فِي الْقَتْلِ﴾ بَيَانٌ لِلْوَاقِعِ، أَوْ أَنَّهُ عَامٌّ، بِمَعْنَى: أَنَّهُ لَا قِصَاصَ إِلَّا فِي الْقَتْلِ؟

وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ: أَنَّ هُنَاكَ قِصَاصًا فِي غَيْرِ الْقَتْلِ بِنَصِّ الْقُرْآنِ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَبَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [الشعراء: ٤٥]. هَذَا قَتْلٌ بَعْدَهُ ﴿وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ فَالْجَنَايَةُ عَلَى الْأَبْدَانِ تَبَتْ بِهَا الْقِصَاصُ كَمَا ذَكَرَ اللَّهُ. وَلَكِنْ هَلْ يُقْتَصُّ بِاللِّطْمَةِ وَاللِّكْرَةِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؟

هَذَا فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُقْتَصُّ مِنْهُ لِعُمُومِ قَوْلِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]. وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُسَوِّي الصَّفُوفَ فِي إِحْدَى الْغَزَوَاتِ وَإِذَا هُوَ بِرَجُلٍ قَدْ تَقَدَّمَ قَلِيلًا فَضْرَبَهُ فِي بَطْنِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: الْقِصَاصَ فَرَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَطْنِهِ وَقَالَ لَهُ: «أَقْتَصْ» فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْقِصَاصَ يَكُونُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ.

وَهَلْ يَكُونُ الْقِصَاصُ فِي الْأَمْوَالِ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ يَكُونُ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَقَدْ أَرْسَلَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ بِنَاءً فِيهِ طَعَامٌ، فَغَارَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَضْرَبَتْ الْقِصْعَةَ حَتَّى سَقَطَتْ وَفِيهَا الطَّعَامُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «طَعَامٌ بِطَعَامٍ وَإِنَاءٌ بِإِنَاءٍ»، وَأَخَذَ إِنَاءً عَائِشَةَ وَطَعَامَهَا وَأَعْطَاهَا لِلْخَادِمِ^(١).

فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ الْقِصَاصِ فِي الْمَالِ.

وَكَذَلِكَ لَوْ أَنَّ أَحَدًا شَقَّ ثَوْبَ شَخْصٍ فَلَهُ أَنْ يَشَقَّ ثَوْبَهُ، وَلَكِنْ هَلْ يُقَيَّدُ هَذَا بِأَنْ يَكُونَ الثَّوْبَانِ قِيمَتَهُمَا وَاحِدَةً أَوْ مُطْلَقًا؟

نَقُولُ: إِنْ نَظَرْنَا إِلَى النَّاحِيَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ قُلْنَا: إِنْ الْقِصَاصَ مُطْلَقٌ؛ لِأَنَّ أَهَمَّ شَيْءٍ هُوَ إِهَانَةُ

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٤٨١، ٥٢٢٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٥٩)، وَاللَّفْظُ لَهُ.

الرَّجُلُ، فَإِذَا شَقَّ ثَوْبَ إِنْسَانٍ يَسَاوِي الْمِثْرَ مِنْهُ مِثَّةَ رِيَالٍ ثُمَّ كَانَ عَلَى الْجَانِي ثَوْبٌ يَسَاوِي الْمِثْرَ عَشْرَةَ رِيَالَاتٍ فَهَذَا يُقْتَصُّ وَلَا إِشْكَالَ؛ لِأَنَّ ثَوْبَ الْجَانِي دُونَ ثَوْبِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ. لَكِنْ هَلْ يَأْخُذُ الْفَرْقُ؟

الجواب: لَا مَا دَامَ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ قَدْ اخْتَارَ أَنْ يُقْتَصَّ فَلَيْسَ لَهُ فَرْقٌ، وَبِالْعَكْسِ فَلَوْ كَانَ ثَوْبُ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ مِثْرُهُ وَعَشْرَةُ ثَوْبِ الْجَانِي مِثْرُهُ بِمِثَّةٍ فَهَلْ يُقْتَصُّ مِنْهُ؟
نَقُولُ: نَعَمْ يُقْتَصُّ. وَلَكِنْ هَلْ يَذْفَعُ الْفَرْقُ؟

نَقُولُ: لَا، لَا يَذْفَعُ الْفَرْقُ. وَلَكِنْ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَوْنَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ دَفْعِ الْفَرْقِ أَوْ يَتْرُكُ الْقِصَاصَ.
﴿وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ﴾﴾ [النِّسَاءُ: ١٧٨]. الْبَاءُ هُنَا لِلْعَوَضِ يَعْنِي: يُقْتَلُ الْحُرُّ بِالْحُرِّ ﴿وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾ يَعْنِي: يُقْتَلُ الْعَبْدُ بِالْعَبْدِ ﴿وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى﴾ يَعْنِي: تُقْتَلُ الْأُنْثَى بِالْأُنْثَى، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ تَامُّ الْقِصَاصِ أَنْ يُقْتَلَ الْحُرُّ بِالْحُرِّ، وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ، وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى، وَلَا إِشْكَالَ. فَإِذَا كَانَ الْمَقْتُولُ أَقْلَ رَتْبَةٍ مِنَ الْقَاتِلِ فَهَلْ يُقْتَلُ بِهِ الْقَاتِلُ؟ يَعْنِي: لَوْ قَتَلَ الْحُرُّ عَبْدًا فَهَلْ يُقْتَلُ الْحُرُّ؟

هَذَا فِيهِ خِلَافٌ^(١). فَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: يُقْتَلُ بِهِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا يُقْتَلُ بِهِ^(٢).

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ يُقْتَلُ بِهِ لِعُمُومِ الْأَدِلَّةِ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ قَالَ تَعَالَى: ﴿الْأَنْفُسُ بِالْأَنْفُسِ﴾ [النِّسَاءُ: ٤٥]. وَقَالَ ﷺ: «الْمُؤْمِنُونَ تَكَافَأُوا دِمَاؤُهُمْ، وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَذْنَاهُمْ»^(٣).

وَإِذَا قَتَلَ الْعَبْدُ حُرًّا فَهَلْ يُقْتَلُ بِهِ؟

نَقُولُ: نَعَمْ يُقْتَلُ بِهِ كَمَا يُقْتَلُ الْحُرُّ بِالْعَبْدِ.

وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى تُقْتَلُ.

(١) انظر هذا الخلاف في: «تفسير الطبري» (٢/ ١٠٥)، و«المحلى» (١٠/ ٤٦٢)، و«المبسوط» للسرخسي

(٢/ ٢٦)، و«مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٢٠/ ٣٨٢)، و«المبدع» (٨/ ٢٦٧ - ٢٦٩)،

و«الإنصاف» (٩/ ٤٦٩)، و«الكافي» في فقه الإمام أحمد (٤/ ٥)، و«فتح الباري» (١٢/ ٢٠٤).

(٢) وهذا هو المذهب. انظر «الإنصاف» (٩/ ٤٦٩).

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (١/ ١١٩) (٩٥٩)، وأبو داود (٢٧٥١)، والنسائي (٤٧٣٤، ٤٧٣٥، ٤٧٤٥)، وابن ماجه

(٢٦٨٣)، والحاكم في «المستدرک» (٢/ ١٥٣)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه.

وَأَمَّا الرَّجُلُ بِالْأُنْثَى قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: يُقْتَلُ لَكِنْ يُدْفَعُ نَصْفُ الدِّيَّةِ؛ لِأَنَّ دِيَّةَ الْمَرْأَةِ نَصْفُ دِيَّةِ الرَّجُلِ. لَكِنَّ هَذَا الْقَوْلَ ضَعِيفٌ جَدًّا؛ لِأَنَّ الْقِصَاصَ بَيْنَ الْبَشَرِ الْأَخْرَارِ لَا يَنْبَغِي عَلَى الْقِيَمَةِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُقْتَلُ الرَّجُلُ بِالْأُنْثَى؛ وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَضَّ رَأْسَ الْيَهُودِيِّ بَيْنَ حَجَرَيْنِ حِينَ رَضَّ رَأْسَ جَارِيَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ^(١) فَقَتَلَ رَجُلًا بِامْرَأَةٍ.

❦ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ عَفَى لَدُنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ عَفَى لَهُ: الضَّمِيرُ فِي «لَهُ» يَعُودُ عَلَى الْقَاتِلِ. ﴿مِنْ أَخِيهِ﴾ الْمَقْتُولِ، فَالْأَخُ هُوَ الْمَقْتُولُ وَقَوْلُهُ: ﴿شَيْءٌ﴾ نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ فَيَشْمَلُ الْقَلِيلَ وَالكَثِيرَ ﴿فَمَنْ عَفَى لَدُنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ فَلَا قِصَاصَ.

❦ وَقَوْلُهُ: ﴿فَأَنْبِئُوا بِالْمَعْرُوفِ وَأَدِئُوا إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ [النِّسَاءُ: ٥٨]. اتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ يَعْنِي: أَنَّ مَنْ لَهُ الدِّيَّةُ فَلْيَتَّبِعِ الْقَاتِلَ بِالْمَعْرُوفِ بِدُونِ أَذْيَةٍ، وَعَلَى الْقَاتِلِ الَّذِي طُلِبَتْ مِنْهُ الدِّيَّةُ أَنْ يُؤَدِّيَ بِإِحْسَانٍ، يَعْنِي: أَدَاءً كَامِلًا بِلَا مُمَاطَلَةٍ.

وَيُسْتَفَادُ مِنَ الْآيَةِ: أَنَّهُ لَوْ عَفَى أَحَدُ الْوَرَثَةِ عَنِ الْقِصَاصِ سَقَطَ الْقِصَاصُ وَلَوْ كَانَ نَصِيبُهُ قَلِيلًا. فَلَوْ قَرَضْنَا أَنَّ أَحَدَ الْوَرَثَةِ لَا يَرِثُ إِلَّا وَاحِدًا بِالْأَلْفِ ثُمَّ عَفَى فَإِنَّ الْقِصَاصَ يَسْقُطُ، يُؤْخَذُ هَذَا مِنْ قَوْلِهِ: ﴿شَيْءٌ﴾ لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ فَتَعْمُ، وَدَلِيلُهُ مِنَ النَّظَرِ أَنَّ هَذَا الْجُزْءَ الَّذِي حَصَلَ فِيهِ الْعَفْوُ مِنْ هَذَا الْوَارِثِ صَارَ مَغْضُومًا، وَالْعِصْمَةُ لَا تَنْجِزُ أَلَّا تَشْمَلَ الْجَمِيعَ. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا لَا نَأْخُذُ بِالْأَكْثَرِ؟

قُلْنَا: لَا يُمَكِّنُ؛ لِأَنَّ الْأَنْمَلَةَ مِنَ الْأَدَمِيِّ مُحْتَرَمَةٌ، فَأَذْنَى شَيْءٍ فِي الْأَدَمِيِّ مُحْتَرَمٌ، فَإِذَا عَفَى عَنْ هَذَا الْقَاتِلِ وَلَوْ بِجُزْءٍ يَسِيرٍ، فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُنْتَهَكَ حُرْمَتُهُ.

❦ وَقَوْلُهُ: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ يَعْنِي: بَعْدَ الْعَفْوِ مَنْ أَعْتَدَى فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُؤْتَى إِلَى الشَّخْصِ وَيُنْدَمُّ عَلَى فِعْلِهِ وَيَقَالُ: هَذَا قَتَلَ أَبَاكَ، كَيْفَ تَأْخُذُ الدِّيَّةَ؟ هَذَا قَتَلَ أَخَاكَ كَيْفَ تَأْخُذُ الدِّيَّةَ؟ فَيَنْدَمُّ ثُمَّ يَذْهَبُ، فَيُقْتَلُ الْقَاتِلُ. فَيَقُولُ ﷻ ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿فَأَنْبِئُوا بِالْمَعْرُوفِ﴾ أَنَّ الْقَاتِلَ لَيْسَ لَهُ الْخِيَارُ؟
نَقُولُ: نَعَمْ الْخِيَارُ لِمَنْ لَهُ الْحَقُّ فِي الْمَقْتُولِ، أَمَّا الْقَاتِلُ فَلَيْسَ لَهُ خِيَارٌ.

(١) سَيَأْتِي تَخْرِيجُهُ قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

فإن قيل: هل العفو أفضل، أم القتل؟
 نقول: ليس العفو أفضل في كل الأحوال، بل يُنظر: فإذا كان في العفو إصلاح فهو أفضل، وإذا لم يكن فيه إصلاح فلاخذ بالقصاص أفضل.
 فإن قيل: لو قتل مسلم كافراً فهل يقتص من المسلم؟
 نقول: لا يقتل مسلم بكافر، والآية التي معنا فيها تخصيصات لم تبسط فيها القول^(١).

(١) وهذا بحث للشيخ الشارح رحمه الله، فيه فوائد تتعلق بآية القصاص، قرأه أحد الطلبة في الوجه الثاني من الشريط الحادي عشر من كتاب الديات من هذا الشرح، ونحن نذكره إتياناً للفائدة إن شاء الله، قال الشارح: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْمُتَعَمَّدِ﴾ [النساء: ١٧٨]. دلت على أن الحر يقتل بالحر، فهل يقتل بالعبد؟ فيه خلاف بين العلماء: فمذهب مالك والشافعي وأحمد: لا، ومذهب أبي حنيفة: بل، وهو اختيار الشيخ تقي الدين قال: وليس في العبد نصوص صريحة تمنع قتل الحر به انتهى. ولعموم المسلمين تتكافأ دماؤهم.
 ودلت على أن العبد يقتل بالعبد فهل يقتل بالحر؟
 نعم يقتل به؛ لأنه إذا جاز قتله بالعبد فبالحر أولى.
 ودلت على أن الأنثى تقتل بالأنثى فهل تقتل بالرجل؟
 نعم تقتل به؛ لأنه إذا جاز قتلها بالأنثى فبالرجل أولى.
 وهل يقتل الرجل بها؟

فيه خلاف والمشهور من المذاهب الأربعة أنه يقتل بها، وقال علي بن أبي طالب: لا يقتل بها إلا أن يدفع أولياؤها نصف الدية. وقال الزهري والليث: لا يقتل بزوجه خاصة. وروى عن مالك والشافعي وأحمد لا يقتل بها مطلقاً فصارت الأقوال أربعة: قول الجمهور أنه يقتل بها، والقول الثاني: لعلي عليه السلام لا يقتل بها إلا أن يعطي أولياؤها نصف الدية. والقول الثالث: لا يقتل بزوجه خاصة. والقول الرابع: لا يقتل بها مطلقاً. والراجع الأول.

ودلت الآية بعمومها على قتل المسلم بالمسلم، والكافر بالكافر، وهل يقتل المسلم بالكافر؟
 فيه خلاف فمذهب أبي حنيفة يقتل به إن كان ذمياً يعني: يقتل المسلم بالكافر، وقال مالك: يقتل به إن كان القتل غيلة. ومذهب الجمهور لا يقتل به مطلقاً؛ لأن الله يقول: ﴿مَنْ عَفَى عَنْ أَخِيهِ﴾ والكافر ليس أخاً للمسلم؛ ولأنه ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يقتل مسلم بكافر» وهل يقتل الكافر بالمسلم؟
 نعم يقتل به؛ لأن النبي ﷺ قتل يهودياً بجارية من الأنصار، ولأنه إذا جاز قتله بالكافر فبالمسلم أولى.
 ودلت الآية بعمومها على قتل الولد بالوالد وهل يقتل الوالد بالولد؟

فيه خلاف فذهب الليث وابن المنذر إلى أنه يقتل به لظاهر القرآن والأحاديث الموجبة للقصاص، وهو رواية عن الإمام أحمد. وقال مالك: إن تعمدت عمداً لا شك فيه مثل أن يذبحه ونحوه فإنه يقتل به وإلا فلا. وقال شيخ الإسلام: والسنة إنما جاءت: «لا يقتل والد بولده» فالحاق الجد أبي الأم بذلك بعيد، وقال الجمهور: لا يقتل الوالد بالولد لحديث: «لا يقتل والد بولده»

وهذا الحديث فيه مقال: قال في «التلخيص» بعد أن ذكر طرقه: قال عبد الحق: هذه الأحاديث كلها معلولة لا يصح منها شيء، وقال البيهقي: طرق هذا الحديث منقطعة. وقال الشافعي: حفظت من عدد من أهل العلم لقيتهم أن لا يقتل الوالد بالولد وبذلك أقول. انتهى

ثم قال البخاري رحمه الله:

٤- باب سُؤَالِ الْقَاتِلِ حَتَّى يُقَرَّ وَالْإِقْرَارِ فِي الْحُدُودِ.

٦٨٧٦- حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، أَنَّ يَهُودِيًّا رَضَّ رَأْسَ جَارِيَةٍ بَيْنَ حَجَرَيْنِ فَقِيلَ لَهَا مَنْ فَعَلَ بِكَ هَذَا؟ أَفْلَانٌ أَوْ فُلَانٌ؟ حَتَّى سُمِّيَ

ونقل في شرح الزاد عن ابن عبد البر أنه حديث مشهور عند أهل العلم بالحجاز والعراق مستفيض عندهم انتهى والله أعلم.

ودلت الآية على جواز العفو عن القصاص مطلقاً وهو المشهور عند جمهور العلماء، وقال مالك: لا يصح العفو في قتل الغيلة بل يتحتم قتل القاتل. واختاره الشيخ تقي الدين، وذكر القاضي من أصحابنا وجهاً فيمن قتل الأئمة يقتل حداً لعموم فساد.

ودلت الآية على أن عفو بعض الورثة أو العفو عن بعض القصاص يوجب سقوطه في الجميع، وعلى أن الواجب بقتل العمد أحد شيئين: القصاص أو الدية، ووجهه أن الله لما ذكر العفو أشار إلى وجوب الدية لقوله: ﴿فَأَيُّكُمْ يَتَّبِعُ مَا يَتَّبِعُونَ﴾ وهذا هو الصواب ويؤيده قول النبي ﷺ: «مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ» وقيل: الواجب القصاص عيناً. ويرتب على هذا الخلاف فوائد مُتَعَدِّدَةٌ ذكرها ابن رجب رحمه الله في القواعد. ودلت الآية على أن فاعل الكبيرة لا يخرج من الإيثار؛ فإن القتل العمد كبيرة ومع ذلك سمي الله المقتول أخاً للقاتل، ولو كان القتل كفراً لانتمت الأخوة الإيمانية، وهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة ففاعل الكبيرة عندهم مؤمن ناقص الإيثار وربما قالت مؤمناً فاسق. مؤمنٌ بليانه فاسق بكبيرته. هذا حكمهم في الدنيا، وحكمهم في الآخرة أنه إذا لم يحصل له ما يكفر ذنبه في الدنيا فإنه يعذب بالنار بقدر كبيرته إلا أن يعفو الله عنه.

وقالت الخوارج: إن فاعل الكبيرة كافر مخلد في النار.

وقالت المعتزلة: إنه مخلد في النار وليس بمؤمن ولا كافر بل في منزلة بين منزلتين.

ودلت الآية على أن وجوب القصاص رحمة من الله بعباده، لما فيه من المصالح العظيمة من إقامة العدل، وحفظ الأمن، ومنع الظلم، وأن الأخذ به وتنفيذه من مقتضيات العقول السليمة الناضجة، وبه نعرف تسفيه آراء من منعوا القصاص في الوقت الحاضر ممن يتسبون إلى الإسلام وغيرهم، وأن سياستهم خاطئة.

لكن اختلف العلماء فيمن له حق العفو: فالمشهور أن جميع الورثة لهم الحق من رجال ونساء من ذوي الأنساب والأسباب، وهو قول أكثر العلماء منهم الشافعي وأبي حنيفة وأحمد، والمشهور عن مالك أنه للعصبات خاصة وهو اختيار الشيخ تقي الدين.

واختلف العلماء أيضاً فيمن إذا كان أحد المستحقين غير مكلف والمشهور من المذهب أنه ليس للمكلفين أن ينفردوا بالاستيفاء وهو مذهب الشافعي وعن أحمد رواية ثانية: أنه يجوز للمكلفين أن ينفردوا به وهو مذهب مالك وأبي حنيفة.

والذي يظهر من الآية أن ذلك حق لجميع الورثة، وأنه ليس لبعضهم أن ينفرد بالاستيفاء؛ لأن الدية تركة يرثها جميع الورثة كلهم فكل واحد منهم له حق فيها، فليس لغيره أن يفوت حقه عليه والله أعلم. انتهى. قاله شيخنا محمد بن صالح العثيمين جزاه الله خيراً.

الْيَهُودِيُّ فَأُتِيَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يَزَلْ بِهِ حَتَّى أَقْرَبَهُ فَرَضَ رَأْسَهُ بِالْحِجَارَةِ^(١).
 ٥- بَابُ إِذَا قُتِلَ بِحَجَرٍ أَوْ بَعْضًا.

٦٨٧٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ أَنَسٍ عَنْ جَدِّهِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: خَرَجْتُ جَارِيَةً عَلَيْهَا أَوْضَاحٌ بِالْمَدِينَةِ قَالَ: فَرَمَاهَا يَهُودِيٌّ بِحَجَرٍ قَالَ: فَجِئْتُ بِهَا إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَبِهَا رَمَقٌ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَلَانٌ قَتَلَكَ؟» فَرَفَعَتْ رَأْسَهَا فَأَعَادَ عَلَيْهَا قَالَ: «فَلَانٌ قَتَلَكَ؟» فَرَفَعَتْ رَأْسَهَا فَقَالَ لَهَا فِي الثَّالِثَةِ: «فَلَانٌ قَتَلَكَ؟» فَخَفَضَتْ رَأْسَهَا فَدَعَا بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَتَلَهُ بَيْنَ الْحَجَرَيْنِ^(٢).

السياق الأول لهذا الحديث أوضح؛ لأن قوله: فرمها يهودي. فيه نظرٌ ويدل على -أن فيه نظراً- آخرُ الحديث؛ حيث قال: فقَتَلَهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ. فالكلمة هذه تُعْتَبَرُ وَهْمًا أَوْ شُدُودًا. وهذه القصة أن جاريةً من الأنصارِ كان عليها أَوْضَاحٌ مِنْ فِضَّةٍ وَالْأَوْضَاحُ هِيَ الْحُلِيُّ، فَرَأَاهَا هَذَا الْيَهُودِيُّ، وَالْيَهُودُ أَهْلُ طَمَعٍ فِي الْمَالِ، فَرَضَ رَأْسَهَا بَيْنَ حَجَرَيْنِ، وَأَخَذَ مَا عَلَيْهَا، فَأَذْرَكَتْ قَبْلَ أَنْ تَمُوتَ، فَسُئِلَتْ: مَنْ فَعَلَ بِكَ هَذَا؟ فَلَانٌ فَلَانٌ، حَتَّى سَمَّوْا الْيَهُودِيَّ، فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا، فَأَخَذَ الْيَهُودِيُّ فاعْتَرَفَ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فَرَضَ رَأْسَهُ بِالْحِجَارَةِ بَيْنَ حَجَرَيْنِ. وفي هذا الحديث فوائد منها:

بيانُ شُحِّ الْيَهُودِ، وَمَحَبَّتِهِمُ لِلْمَالِ.

ومنها: بيانُ حَنَقِهِمْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ بِإِمْكَانٍ هَذَا الْيَهُودِيُّ أَنْ يَأْخُذَ الْأَوْضَاحَ، وَيَدْعَ الْجَارِيَةَ، لَكِنَّهُمْ أَشَدُّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا كَمَا قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [التَّوْبَةُ: ٨٧].

وفيه أيضًا: دليلٌ على أن الإنسان ما دامَ عَقْلُهُ ثَابِتًا، وَلَوْ فِي سِيَاقِ الْمَوْتِ فَإِنَّ قَوْلَهُ مُعْتَبَرٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْجَارِيَةَ لَا تَسْتَطِيعُ الْكَلَامَ وَكَانَتْ فِي آخِرِ رَمَقٍ.

ومن فوائده أيضًا: العملُ بِالْإِشَارَةِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْجَارِيَةَ أَشَارَتْ بِرَأْسِهَا كُلَّمَا سَأَلُوهَا عَنْ شَخْصٍ لَمْ يَفْعَلْ شَيْئًا رَفَعَتْ رَأْسَهَا يَعْنِي: لَا، وَلَمَّا عَيَّنُوا الرَّجُلَ خَفَضَتْ رَأْسَهَا يَعْنِي: نَعَمْ،

(١) ورواه مسلم (١٦٧٢) (١٧).

(٢) ورواه مسلم (١٦٧٢) (١٥).

ففيه دليل على العمل بالإشارة، والعمل بالإشارة ثابت في عدة أحاديث عن النبي ﷺ من فعله، وإقراره ﷺ^(١).

ومن فوائد هذا الحديث: الأخذ بالتُّهْمَة؛ لأن هذا اليهودي أخذ مع أن ادعاء المرأة عليه لا يثبت الحق عليه لكنه قرينة.

ومن فوائد هذا الحديث: أنه إذا اتهم أحدُ بتهمةٍ فيها قرينة فإنه يؤخذ، يُكرَّرُ عليه، حتى تثبت هذه التُّهْمَة، ودليل ذلك قوله: فلم يَزَلْ به حتى أقر. يعني أنه ما تركه حين أنكر أول مرة، بل كرَّرَ عليه حتى أقر، بل إن لولي الأمر أن يضرب على هذا حتى يصل إلى اليقين، والدليل على هذا أن النبي ﷺ لما فتح خيبر جاء إليه ببال حبي بن أخطب فكانه استقله فقال: «أين ماله؟» قالوا: أفتنه الحروبُ يا محمد، قال: «كيف أفتنه الحروبُ، المال كثير والعهد قريب؟» ثم أمر الزبير بن العوام أن يمسسه بعذاب، فلما أحسَّ بالآلم قال لهم: انتظروا إني أرى حياً يطوف حول خربة هناك فلعلَّ المال كان فيها.

فذهبوا إلى الخربة وإذا المال مدفون فيها، وإذا هو ذهبٌ ملء جلد الثور قد أخفوه^(٢) فأخذ العلماء من هذا أنه إذا قويت التُّهْمَة والقرينة فإنه يجوز أن يضرب المتهم حتى يُقر^(٣). أما مجرد الوهم فهذا لا يجوز أن يُعَذَّب الإنسان به حتى يُقر، لكن إذا وجدت القرائن القويَّة فلا بأس.

ومن فوائد هذا الحديث: أنه يجوز الاقتصاص من القاتل بمثل ما قتل به، خلافاً لما ذهب إليه الفقهاء من أنه لا يُقتل إلا بالسيف^(٤)، واستدلوا بحديث ضعيف، رواه ابن ماجه:

(١) من ذلك:

١- ما رواه البخاري (١٩٠٨)، ومسلم (١٠٨٠) (١٠) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ: «الشهر هكذا وهكذا» وخمس الإبهام في الثالثة.

٢- ما رواه البخاري (٨٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ سُئل في حجه فقال: ذبحت قبل أن أرمي، فأوماً بيده قال: «ولا حرج». قال: حلقت قبل أن أذبح، فأوماً بيده: «ولا حرج».

(٢) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٥١٩٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ١٣٧). ورواه مختصراً أبو داود (٣٠٦).

(٢) انظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٢٨/ ٢٧٩، ٢٨٠)، و«الطرق الحكمية» (١/ ٩، ١١)، و«زاد المعاد» (٣/ ١٤٦)، و«عدة الصابرين» (١/ ٢٣١) لابن القيم.

(٤) انظر: «المغني» (١١/ ٥٠٨ - ٥١٣).

«لَا قُوَّةَ إِلَّا بِالسَّيْفِ»^(١)، فَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَا يَصِحُّ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُفْعَلُ بِالْجَانِي كَمَا فَعَلَ فَإِنْ حَرَقَ حُرْقًا، وَإِنْ رَضَّ الرَّأْسَ رَضًّا رَأْسَهُ، وَإِنْ قَطَعَ الْأَعْضَاءَ قَطَعَتْ أَعْضَاؤُهُ، وَإِنْ شَقَّ الْبَطْنَ شَقًّا بَطْنَهُ، الْمَهْمُ أَنْ يُفْعَلَ بِهِ كَمَا فَعَلَ، إِلَّا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ جَنْسُهُ مُحَرَّمًا، مِثْلَ لَوْ كَانَ هَذَا الْقَاتِلُ قَتَلَ شَخْصًا بِأَنْ تَلَوَّطَ بِهِ - وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ - قَاصِدًا أَنْ يَمُوتَ مَا قَصَدَ التَّمَتُّعَ، فَفِي هَذِهِ الْحَالِ لَا يُمْكِنُ أَنْ نَقْتَصِرَ مِنْهُ بِمِثْلِ مَا فَعَلَ؛ لِأَنَّهُ سَيَعُودُ بِالْإِثْمِ عَلَى الْمُقْتَصِرِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: بَلْ نَفْعَلُ بِهِ كَمَا فَعَلَ بِدُونِ أَنْ نَفْعَلَ نَحْنُ هَذِهِ الْفَاحِشَةَ، بِأَنْ نُدْخِلَ فِي دُبُرِهِ خَشَبَةً حَتَّى يَمُوتَ وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَقُولُ: لَا نَفْعَلُ مِثْلَ هَذِهِ الصُّورَةِ بَلْ نَقْتُلُهُ بِالسَّيْفِ، وَنَسْتَرِيحُ مِنْهُ.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا قَتَلَ رَجُلٌ رَجُلًا بِأَنْ أَشْفَاهُ خُمْرًا حَتَّى مَاتَ، فَهَلْ نَسْقِيهِ خُمْرًا حَتَّى يَمُوتَ؟
نَقُولُ: نَعَمْ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْنَا فِيهِ ضَرَرٌ، بِخِلَافِ فِعْلِ الْفَاحِشَةِ، ذَلِكَ لِأَنَّ مِنْ تَامِ الْقِصَاصِ أَنْ نَفْعَلَ بِهِ كَمَا فَعَلَ.



ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦ - بَابُ.

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأَذْنَ بِالْأَذَنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [النَّفَالَةُ: ٤٥].

٦٨٧٨ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِإِخْدَى ثَلَاثٍ، النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالشِّبُّ الزَّانِي، وَالْمَارِقُ مِنَ الدِّينِ التَّارِكُ لِلْجَمَاعَةِ»^(١).

❖ قَوْلُهُ: «بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾». هَذَا الْحُكْمُ فِي التَّوْرَةِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ

(١) رواه ابن ماجه (٢٦٦٧). وقال الشيخ الألباني رحمه الله في تعليقه على «سنن ابن ماجه»: ضعيف جدا.

(٢) ورواه مسلم (١٦٧٦) (٢٥).

بِالْأَنْفِ وَالْأَذُنِ ﴿الْبَيْتِ: ٤٥﴾. إِلَى آخِرِهِ.

❖ قوله: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ هَذِهِ قَضِيَّةٌ عَامَّةٌ لَا يُسْتَنْتَى مِنْهَا شَيْءٌ إِلَّا مَا دَلَّ النَّصُّ عَلَى اسْتِثْنَائِهِ، فَالنَّفْسُ تُقْتَلُ بِالنَّفْسِ إِلَّا مَا جَاءَ الدَّلِيلُ عَلَى اسْتِثْنَائِهِ، وَعَلَى هَذَا يُقْتَلُ الْحُرُّ بِالْحُرِّ، وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ، وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى، وَالْحُرُّ بِالْعَبْدِ، وَالْعَبْدُ بِالْحُرِّ، وَالذَّكَرُ بِالْأُنْثَى، وَالْأُنْثَى بِالذَّكَرِ، وَالْفَاسِقُ بِالْعَدْلِ، وَالْعَالِمُ بِالْجَاهِلِ، وَهَكَذَا فَكُلُّ الْعُمُومَاتِ تَدْخُلُ فِي الْآيَةِ إِلَّا مَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى اسْتِثْنَائِهِ، وَمَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى اسْتِثْنَائِهِ الْكَافِرُ فَإِنَّهُ إِذَا قَتَلَهُ الْمُسْلِمُ لَا يُقْتَلُ بِهِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ»^(١). وَلَوْ كَانَ ذَمِيًّا، مَعَ أَنَّ الدَّمِيَّ مَعْصُومٌ الدَّمُ لَكِنَّهُ لَا يُقْتَلُ بِهِ الْمُسْلِمُ.

وَيُقْتَلُ الْحُرُّ بِالْعَبْدِ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ لِعُمُومِ قَوْلِهِ: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾. وَيُقْتَلُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ؛ لِأَنَّ حَدِيثَ: «لَا يُقْتَلُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ»^(٢) فِيهِ مَقَالٌ وَلَا يَقْوَى عَلَى مُعَارَضَةِ الْعُمُومِ، وَإِنْ كَانَ دَلَالَةُ الْعُمُومِ عَلَى جَمِيعِ أَفْرَادِهِ ظَنِّيَّةً عِنْدَ الْكَثِيرِ مِنَ الْعُلَمَاءِ، لَكِنْ نَقُولُ: لَا تَخْرُجُ عَنْ هَذَا الْعُمُومِ إِلَّا بِدَلِيلٍ؛ وَلِأَنَّ قَتْلَ الْوَالِدِ لَوْلَدِهِ مِنْ أَعْظَمِ قَطِيعَةِ الرَّحِمِ، فَكَيْفَ يُسَاعَدُ هَذَا عَلَى قَطِيعَةِ الرَّحِمِ وَنَقُولُ: لَا نَقْتُلُهُ؟ فَإِنْ قَالُوا: إِنَّ الْأَبَّ كَانَ سَبَبًا فِي إِجَادَةِ ابْنِهِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْابْنُ سَبَبًا فِي إِعْدَامِهِ كَمَا عَلَّلُوا بِهِ.

فَالْجَوَابُ عَلَى هَذَا سَهْلٌ نَقُولُ: إِنَّ الْابْنَ لَمْ يَكُنْ سَبَبًا فِي إِعْدَامِهِ، بَلِ السَّبَبُ فِي إِعْدَامِهِ هُوَ نَفْسُهُ، فَهُوَ الَّذِي قَتَلَ الْوَلَدَ فَقَتَلَ بِهِ، فَكَانَ هُوَ السَّبَبُ فِي أَنْ يُقْتَلَ.

نَعَمْ لَوْ أَنَّا شَكَكْنَا هَلِ الْأَبُ تَعَمَّدَ أَوْ لَمْ يَتَعَمَّدْ فَحَيْثُ نَقُولُ بَرَفِ الْقِصَاصِ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِ كَوْنِ الْقَتْلِ عَمْدًا.

❖ قوله: ﴿وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ﴾ أَيْضًا تُؤْخَذُ الْعَيْنُ بِالْعَيْنِ، وَالْبَاءُ هُنَا وَفِيمَا قَبْلَهَا لِلْعَوَضِ، وَالْمُعَوَّضُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ كَعَوْضِهِ، فَتُؤْخَذُ الْعَيْنُ بِالْعَيْنِ لَكِنْ بِشُرُوطٍ.

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الْقِصَاصُ جَارِيًا بَيْنَ الْجَانِيِّ وَالْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ فِي النَّفْسِ؛ يَعْنِي:

(١) رواه البخاري (١١١).

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (٤٩ / ١) (٣٤٦)، والترمذي (١٤٠٠)، وابن ماجه (٢٦٦٢). قال الحافظ في

«التلخيص» (٤ / ٣٤): قال البيهقي: طرق هذا الحديث منقطعة. اهـ

أنه ممن يُقتل به، فإن كان ممن لا يُقتل به؛ كما لو فقأ المسلم عين الكافر فإن عين المسلم لا تُفقأ؛ لأنه لا يُقتَصُّ به في النفس، فلا يُقتَصُّ به فيما دون النفس.

الشرط الثاني: المماثلة في الاسم والموضع؛ أمّا الاسم فعلى كل حال كِلْتاهما عين، وأمّا المماثلة في الموضع فتعني أن اليمنى باليمنى، واليسرى باليسرى، فلا يُمكن أن نأخذ عيناً يمنى بعين يسرى ولا بالعكس.

الشرط الثالث: استواءهما في الصّحة والكمال، فلا تؤخذ عينٌ صحيحةٌ بعوراء ولا عينٌ صحيحةٌ بعين قائمة، والفرق بين العوراء والقائمة أن القائمة صورُها باقيةٌ. وبصرُها مَفْقُودٌ، والعوراء معروفةٌ وهي المصابة بعور؛ أي: بعيبٍ يَمْنَعُ النظرَ.

الشرط الرابع: الأمن من الحيف، فإن خشي من الحيف فلا قصاص، فلو قلع الأعور عينَ الصحيح المماثلة لعين الأعور الصحيحة فإن عين الأعور لا تُقلع؛ لأن في ذلك حيفاً، فالأعور لما قلع إحدى عيني الصحيح لم يفقده بصره، بل بقي بصره، ونحن لو اقتصصنا من الأعور لفقد بصره، فلا يُمكن الاستيفاء في هذه الحالة إلا بحيف، وعليه فلا تؤخذ عينُ الأعور الصحيحة إذا قلع عينُ السليم المماثلة لهذه العين الصحيحة.

وقال بعض أهل العلم: بل تؤخذ، ويدفع المجني عليه الأول نصف الدية.

وقال بعض العلماء: بل تؤخذ بلا شيء فتقلع عينُ الأعور الصحيحة ويكونُ الأعور هو الذي جنى على نفسه؛ لأنه لو شاء - وإن كنا لا نُمكّنه من ذلك - لقلع العين التي تُماثل عينه العوراء، لكن هو الذي جنى على نفسه فقلع العين المماثلة لعينه الصحيحة.

ولعل أقربها للصواب القول الأول: أنها لا تُقلع؛ لأن هذا حيفٌ^(١).

فإذا كانت العين المقلوعة ضعيفة النظر، وعينُ القاليع قوية، أو كانت العين المقلوعة ليست جميلة، وعينُ القاليع جميلة فهل تُقلع عينُ القاليع وهي أقوى نظراً وأجملُ منظرًا؟ نقول: نعم تُقلع، كما أننا نقتل الشاب بالشيخ، والعالم بالجاهل.

قوله: ﴿وَالْأَنفُ بِالْأَنفِ﴾ أيضًا يؤخذ الأنف بالأنف، ولا يشترط المماثلة في الموضع؛ لأن الموضع لا يختلف، لكن يشترط الأمن من الحيف؛ بأن يكون قطع الأنف

مِنْ مَارِئِ الْاَنْفِ، وَمَارِئِ الْاَنْفِ هُوَ مَا لَا مِنْهُ. فَإِنْ قَطَعَهُ مِنْ قَوْقٍ؛ مِنْ الْعَظْمِ فَإِنَّهُ لَا يُقْتَصُّ مِنْهُ، قَالُوا: لَأَنَّا لَا نَأْمَنُ مِنَ الْحَيْفِ.

ولكنَّ كلامهم رَحِمَهُمُ اللَّهُ في وقته، أمَّا وقتنا الآنَ فَإِنَّهُ يُمْكِنُ الْقِصَاصُ حَتَّى مِنْ الْعِظَامِ. فإذا كَانَ الشَّرْطُ هُوَ إِمْكَانَ الْقِصَاصِ بِلَا حَيْفٍ فَهُوَ يُمَكِّنُ الْآنَ حَتَّى مِنْ الْعِظَامِ، وَلَكِنْ هَلْ يُؤْخَذُ بِالنَّسْبَةِ أَوْ بِالمَسَاحَةِ؟ نَقُولُ: بِالنَّسْبَةِ لَا بِالمَسَاحَةِ؛ لِأَنَّ أَنْفَ الْجَانِبِي قَدْ يَكُونُ صَغِيرًا وَأَنْفَ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ قَدْ يَكُونُ كَبِيرًا، فَلَوْ اعْتَبَرْنَا المَسَاحَةَ لَقَضَيْنَا عَلَى أَنْفِ الْجَانِبِي كُلِّهِ وَإِذَا أَخَذْنَا بِالنَّسْبَةِ وَقُلْنَا: مَا الَّذِي فَقَدَ مِنْ أَنْفِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ؟ قَالُوا: النِّصْفُ مَثَلًا فَإِنَّا نَأْخُذُ مِنْ أَنْفِ الْجَانِبِي النِّصْفَ.

❖ قَوْلُهُ: ﴿وَالْأُذُنُ بِالْأُذُنِ﴾ يَعْنِي: تُؤْخَذُ الْأُذُنُ بِالْأُذُنِ، وَيَشْتَرِطُ الشَّرْطُ الْأَوَّلُ لِلْجَمِيعِ وَهُوَ: أَنْ يَكُونَ الْجَانِبِي مِمَّنْ يُقْتَصُّ مِنْهُ فِي النَّفْسِ. وَيَشْتَرِطُ هُنَا المِثَالَةُ فِي الْمَوْضِعِ كَمَا يَشْتَرِطُ الشَّرْطُ الثَّالِثُ وَهُوَ الْأَمْنُ مِنَ الْحَيْفِ.

❖ قَوْلُهُ: ﴿وَالْيَسَنُ بِالْيَسَنِ﴾ يَشْتَرِطُ هُنَا المِثَالَةُ فِي الْأَسْمِ، وَالْمَوْضِعِ، وَيَشْتَرِطُ الْأَمْنُ مِنَ الْحَيْفِ، وَيَشْتَرِطُ كَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْجَانِبِي مِمَّنْ يُقْتَصُّ مِنْهُ فِي النَّفْسِ، وَالْأَضْرَاسِ وَالْأَسْنَانِ اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ فَالضُّرْسُ يُؤْخَذُ بِالضُّرْسِ، وَالرَّابَعِيَّةُ بِالرَّابَعِيَّةِ، وَالثَّنِيَّةُ بِالثَّنِيَّةِ، وَالتَّوَاجِذُ بِالتَّوَاجِذِ، وَالْأَثْيَابُ بِالْأَثْيَابِ، وَهَكَذَا كُلُّ وَاحِدٍ يُؤْخَذُ بِمِثْلِهِ.

❖ ثُمَّ قَالَ ﷺ: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ وَلَمْ يَقُلْ: الْجُرْحُ بِالْجُرْحِ. بَلْ قَالَ: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ لِيُفِيدَ بِأَنَّهُ لَا بَدَّ أَنْ يُمَكِّنَ الْقِصَاصُ مِنَ الْجُرْحِ؛ لِأَنَّ الْجُرْحَ لَيْسَ شَيْئًا مُحَدَّدًا، فَقَدْ يَكُونُ جَرْحًا يَكْشِطُ الْجِلْدَ كُلَّهُ، وَقَدْ يَكُونُ جَرْحًا بَسِيطًا لَا يَكْشِطُ إِلَّا شَيْئًا قَلِيلًا.

وَلَكِنْ هَلْ يَشْتَرِطُ فِي الْجُرُوحِ أَنْ تَنْتَهِيَ إِلَى عَظْمٍ؟

الجواب: نعم. قَالَ الْفُقَهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: يَشْتَرِطُ فِي الْقِصَاصِ فِي الْجُرُوحِ أَنْ يَنْتَهِيَ الْجُرْحُ إِلَى عَظْمٍ؛ لِأَنَّ هَذَا الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يُقْتَصَّ مِنْهُ، أَمَّا إِذَا كَانَ جَرْحًا يَشُقُّ الْجِلْدَ أَوْ اللَّحْمَ وَلَا يَصِلُ إِلَى الْعَظْمِ فَلَا قِصَاصَ فِيهِ؛ قَالُوا: لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ الْأَمْنُ مِنَ الْحَيْفِ. وَهَذَا كَمَا قُلْتُ آتِفًا فِي عَهْدِهِمْ وَفِي عَصَرِهِمْ، أَمَّا الْآنَ فَإِنَّ الْأَمْرَ مُمَكِّنٌ؛ يَسْتَطِيعُونَ الْقِيَاسَ بِكُلِّ دِقَّةٍ، وَعَلَى هَذَا: فَمَتَى أُمَكِّنَ الْقِصَاصُ فِي الْجُرُوحِ وَجَبَ الْقِصَاصُ، إِلَّا أَنْ يُسْقِطَهُ مَنْ لَهُ الْحَقُّ، قَالَ تَعَالَى:

﴿فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ﴾ [التَّوْبَةُ: ٤٥]. يعني مَنْ بَدَّلَهُ عَنْ طَيْبِ نَفْسٍ، وَمَكَّنَ الْمُجَنِّيَ عَلَيْهِ أَوْ أَوْلِيَاءَهُ مِنْ أَنْ يَسْتَوْفُوا حَقَّهُمْ. فهو كَفَّارَةٌ لَهُ عَنْ جَنَائِهِ الَّتِي جَنَاهَا.

ثم قال ﷺ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾، قوله: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ﴾ عامٌّ؛ فكلُّ مَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَإِنَّهُ ظَالِمٌ، وهنا ذَكَرَ اللَّهُ وَصَفَ الظُّلْمَ فِي هَذَا الْمَقَامِ؛ لِأَنَّ الْمَقَامَ فِيهِ مَقَاصَّةٌ وَدَفْعٌ ظُلْمٍ بَعْدِلٍ، وَقَدْ يَكُونُ هَذَا الْعَدْلُ ظُلْمًا، فَإِنَّ الْمَقْتَصَصَ الَّذِي قَدْ جُنِيَ عَلَيْهِ رَبِّيًا يَغَارُ وَيَكُونُ فِي قَلْبِهِ حَقْدٌ فَيَتَعَدَّى مَا حُدِّدَ لَهُ؛ فلهذا قال: ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾.

وهل الظلم هنا ظلم الكفر، أو ظلم دون ظلم؟

فيه خلافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ^(١)؛ فمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ ظَلَمَ الْكُفْرَ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ ظَلَمَ دُونَ ظَلَمٍ. يعني: ظَلَمًا دُونَ الْكُفْرِ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْأَوْصَافَ الثَّلَاثَةَ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ ﷻ لِمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ هَلْ هِيَ أَوْصَافٌ لِمُوصُوفٍ وَاحِدٍ، أَوْ أَوْصَافٌ لِمُوصُوفِينَ ذَوِي عَدَدٍ. فمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا أَوْصَافٌ لِمُوصُوفٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ كَافِرٍ ظَالِمٌ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [التَّوْبَةُ: ٢٥٤]. وَكُلُّ كَافِرٍ فَاسِقٌ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوِيهِمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ارْجِعُوا فِيهَا فَلَا خُرُوجَ لَهُمْ مِنْهَا أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [التَّوْبَةُ: ٢٠]. وَعَلَى هَذَا فَالْكَافِرُ نَسَمِيهِ ظَالِمًا وَنَسَمِيهِ فَاسِقًا، وَكُلُّ مَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَهُوَ كَافِرٌ مُطْلَقًا. لَكِنَّ هَذَا الْقَوْلَ ضَعِيفٌ، وَالصَّوَابُ أَنَّ مَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

الْأَوَّلُ: مَنْ اسْتَبَدَّلَ حَكَمَ اللَّهِ بِغَيْرِهِ فَهَذَا كَافِرٌ، وَمِنْ هَذَا مَنْ يَضَعُ الْقَوَانِينَ الْوَضْعِيَّةَ لِلْحُكْمِ بِهَا بَيْنَ النَّاسِ بَدَلًا عَنِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، فَهَذَا كَافِرٌ حَتَّى لَوْ صَلَّى وَصَامَ فَإِنَّهُ كَافِرٌ؛ لِأَنَّ شَرِيعَةَ اللَّهِ لَا تَتَّبَعُ؛ فَمَنْ كَفَرَ بِبَعْضِهَا وَآمَنَ بِبَعْضِهَا فَهُوَ كَافِرٌ بِالْجَمِيعِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِبَنِي إِسْرَائِيلَ: ﴿أَفْتَوْهُمْ أَنْ يَبْعُثَ الْكِتَابَ وَكَفَرُوا بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [التَّوْبَةُ: ٨٥].

الثَّانِي: أَنْ يَحْكَمْ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ، لَا اسْتِدْلَالًا عَنْ شَرْعِ اللَّهِ بِغَيْرِهِ، وَلَكِنْ لِأَنَّهُ ظَالِمٌ يَحِبُّ الْعُدْوَانَ فِيحْكُمُ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ؛ لِأَنَّهُ صَاحِبُ ظُلْمٍ وَعُدْوَانٍ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ هَذَا حَرَامٌ،

(١) انظر: «تفسير الطبري» (٦/ ٢٥٦)، و«تفسير ابن كثير» (٢/ ٦٢)، و«الدر المشهور» (٣/ ٨٧)، و«الإقنان» (٢/ ٢٧٥).

وهو مقتنع أنه حرام، لكن يحكم به عدواناً وظلماً فهذا لا يكفر ولكنه ظالم.

القسم الثالث: أن يحكم بغير ما أنزل الله لا ظلماً وحجاً للعدوان ولكن لهوى في نفسه، كأن يتخاصم عنده رجلان؛ أحدهما صديق له أو قريب له فيحكم له بغير ما أنزل الله، لا محبة للعدوان على المحكوم عليه، وظلمه ولكن محبة لصاحبه أو صديقه أو قريبه، فهذا نصفه بأنه فاسق لخروجه عن حكم الله.

وليعلم أن القسم الأول الذي قلنا: إنه كافر لا بد أن نقيم عليه الحجة ونقول: إن هذا مخالف لشرعة الله؛ وذلك لأن كثيراً من حكام المسلمين اليوم إن لم تقل أكثرهم يجهلون بالأحكام الشرعية، ويكون عندهم بطانة سوء تموه عليهم وتخدعهم وتقول له: هذا لا ينافي الشرع، أو يقولون: إن باب المعاملات يرجع إلى رأي الحاكم واجتهاده لقول النبي ﷺ: «أنتم أعلم بأمور دنياكم»^(١). وما أشبه ذلك من التموهيات فيأتي الحاكم الذي له السلطة فيضع هذا القانون بناء على فتوى المفتي الذي عره.

وأنا أذكر لما بدأت تظهر الاشتراكية في الدول العربية تظهر وهي مبدأ مبني على الظلم، وقد أفلست - والله الحمد - الاشتراكية، وأفلست من قررها، وانهدمت إلى يوم القيامة - إن شاء الله تعالى - لما بدأت هذه الفكرة صار بعض العلماء الذين يشار إليهم أنهم علماء، ولكنهم علماء دولة، وعلماء سوء في الغالب.

فإن العلماء: علماء دولة، وعلماء أمة، وعلماء ملّة صار علماء الدولة هؤلاء يستتجون من الآيات الكريمة، ومن الأحاديث ما يعززون به هذا المبدأ، فيتبعون ما تشابه من القرآن، ويقولون: قال الله: ﴿صَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَلْ لَّكُمْ مِّنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ فِي مَّا رَزَقْتَكُمْ فَاتَّبِعُوا فِيهِ سَوَاءً﴾ [النساء: ٢٨]. أنتم فيه سواء أي: فيما رزقناكم لا فضل لأحدكم على الآخر، وقالوا: إن النبي ﷺ قال: «الناس شركاء في ثلاث: الماء والكلا والنار»^(٢). وأنه قال: «من كان له أرض فليزرعها أو يمنحها»^(٣) وأتوا بنصوص متشابهة.

(١) رواه مسلم (٢٣٦٣) (١٤١).

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (٣٦٤ / ٥) (٢٣٠٨٢)، وأبو داود (٣٤٧٧). وصححه الشيخ الألباني رحمه الله، كما في تعليقه على سنن أبي داود.

(٣) رواه النسائي (٣٨٧١) وصححه الشيخ الألباني رحمه الله، كما تعليقه على سنن النسائي.

فقد يأتي الحاكم بناءً على ما عنده من الجهل، ويصدق هؤلاء العلماء؛ فيضغ القانون بناءً على فتوى هؤلاء العلماء، وحينئذ ربما يكون معذوراً لكن إذا بُيِّنَ له الحق وقيل: هذا تليس من هؤلاء، وليس عندهم علم، وكل ما احتجوا به فهو حجة عليهم.

وقد قعد شيخ الإسلام رحمه الله عليه قاعدة مفيدة فقال: كل نص صحيح، يستدل به مبطل على باطله فهو حجة عليه، وليس له، وقال: أنا مستعد لأن أثبت هذا، وقد ذكر هذا في مقدمة كتابه «العقل والنقل» الذي يسمى: «درء تعارض العقل والنقل»^(١).

وجه ما قاله رحمه الله: أن الذي يستدل بنص صحيح على باطل لا بد أن يكون في هذا النص ما يشير إلى الحكم، والحكم الذي يدل عليه النص لا يمكن أن يكون باطلاً، إذاً: فلا بد أن يكون صحيحاً مقليلاً على من احتج به.

الخلاصة: أن الأوصاف الثلاثة التي في آية المائدة؛ وهي من آخر ما نزل، وليس فيها منسوخ - سورة المائدة ليس فيها شيء منسوخ أبداً، وصف الله الحاكمين بغير ما أنزل الله بهذه الأوصاف الثلاثة، والصحيح أنها تنزل على أحوال وليست أوصافاً لموصوف واحد.

ثم ذكر البخاري رحمه الله حديث: «لا يحل دم امرئ مسلم؛ يشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله: إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والمفارق لدينه، التارك للجماعة». والشاهد منه قوله: «النفس بالنفس» فإنه مطابق للآية الكريمة ﴿وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ أَنْفُسُ يَأْتُوا أَنْفُسُ﴾ [النفس: ٤٥].

❖ وذكر فيها: «الثيب الزاني» وسبق أن الثيب الزاني يُرجم.

❖ وذكر فيها المارق من الدين، أو المفارق لدينه التارك للجماعة، وفي نسخة: «للجماعة» فهل هذان وصفان لموصوف واحد، ويكون المراد بمفارقة الجماعة أي: في الدين، ويكون المعنى التارك لدينه، المرتد فيقتل ما لم يتب، أو أن التارك لدينه، والمفارق للجماعة وصفان لموصوفين، ويكون المراد بالمفارق للجماعة من خرج على الإسلام، وشاق المسلمين؛ فإنه يجوز قتاله؟

والأول أصح لأن المراد بالتارك للجماعة المفارق للدين؛ لأن من فارق الدين فقد ترك الجماعة.

وقوله: «يشهد أن لا إله إلا الله». الوصف هنا يسْمُونَهُ: صِفَةٌ كَاشِفَةٌ؛ لِأَنَّ مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ فَهُوَ الْمُسْلِمُ وَلَا يَكُونُ مُسْلِمًا إِلَّا بِذَلِكَ، فَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ [٢١: ٢١]. فَإِنَّ رَبَّنَا الَّذِي خَلَقَنَا هُوَ اللَّهُ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧- باب مَنْ أَقَادَ بِالْحَجَرِ.

٦٨٧٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ يَهُودِيًّا قَتَلَ جَارِيَّةً عَلَى أَوْصَاحَ لَهَا، فَقَتَلَهَا بِحَجَرٍ، فَجِيءَ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَبِهَا رَمَقٌ فَقَالَ: «أَقْتَلَكِ فُلَانٌ؟» فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَنْ لَا، ثُمَّ قَالَ الثَّانِيَّةُ: فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَنْ لَا، ثُمَّ سَأَلَهَا الثَّلَاثَةَ، فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَنْ نَعَمْ، فَقَتَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِحَجَرَيْنِ ^(١).

٨- باب مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ.

٦٨٨٠- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ خُرَاعَةَ قَتَلُوا رَجُلًا وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا حَرْبٌ، عَنْ يَحْيَى، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّهُ عَامَ فَتْحِ مَكَّةَ قَتَلَتْ خُرَاعَةُ رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ، بِقَتِيلٍ لَهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ، وَسَلَّطَ عَلَيْهِمْ رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، أَلَا وَإِنَّهَا لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي وَلَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، أَلَا وَإِنَّمَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ، أَلَا وَإِنَّهَا سَاعَتِي هَذِهِ حَرَامٌ لَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا، وَلَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا، وَلَا يُلْتَقِطُ سَاقُطَتُهَا إِلَّا مُنْشِدٌ، وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ إِمَّا يُوَدِّي وَإِمَّا يَقَادُ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ يُقَالُ لَهُ أَبُو شَاهٍ فَقَالَ: اكْتُبْ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ» ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا الْإِذْخَرَ فَإِنَّمَا نَجْعَلُهُ فِي بَيُوتِنَا وَقُبُورِنَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِلَّا الْإِذْخَرَ» ^(٢).

(١) ورواه مسلم (١٦٧٢) (١٥).

(٢) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١٢/ ٢٠٥)، ووصله البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٥٢) فقال: أنا أبو الحسن بن عبدان، أنا أحمد بن عبيد الصفار، ثنا هشام بن علي ثنا ابن رجاء، ثنا حرب بن شداد، ثنا يحيى بن أبي كثير، ثنا أبو سلمة ثنا أبو هريرة، أنه عام فتح مكة قتلت خُرَاعَةُ رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ

وَتَابَعَهُ عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ شَيْبَانَ فِي الْفِيلِ. قَالَ بَعْضُهُمْ: عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ: الْقَتْلُ. وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: إِمَّا أَنْ يُقَادَ أَهْلُ الْقَتِيلِ^(١).

❦ قوله: «بَابُ مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ» بخيرِ النظرين يعني: بما يختارُ منهما، والنظران هما القصاصُ أو الدِّيةُ، والمخيرُ أولياءُ المقتول، فيقالُ لهم: هل تحبُّونَ أَنْ نَقْتُلَ قَاتِلَ صَاحِبِكُمْ، أَوْ أَنْ تَأْخُذُوا الدِّيَةَ؟ فيخَيَّرُون، وهل هذا التخييرُ تشةٌ أو للمصلحة؟ نقول: هو في الأصل تشةٌ، لكن ينبغي أَنْ يُنْظَرَ فيما يترتبُ على القصاص، فإذا كَانَ يترتبُ عليه شَرٌّ كثيرٌ فالأولى أَلَّا يَقْتَصُوا، بل يأخذوا الدِّيةَ، وَإِنْ كَانَ الأمرُ بالعكسِ فالأولى أَنْ يَقْتَصُوا، وَإِنْ تساوى الأمرانِ فالخيرُ أَخْذُ الدِّيةِ، لأنَّ فيه إبقاءً للنفسِ، وربَّما يَمُنُّ اللهُ عليه بالهداية ويَهْتَدِي.

وَأَمَّا بَقِيَّةُ الْحَدِيثِ فَقَدْ مَرَّ عَلَيْنَا مَرَّارًا، وَمُضْمُونُهُ أَنَّ اللَّهَ ﷻ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ، وَهُمْ الَّذِينَ جَاءُوا لِهَذِمِ الْكَعْبَةِ بِفِيلٍ عَظِيمٍ لَهُمْ، فَحَبَسَ اللَّهُ الْفِيلَ فِي مَكَانٍ يُقَالُ لَهُ: الْمُغَمَّسُ، ثُمَّ أَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ، تَرْمِيهِمْ بِحِجَارَةٍ، تَضْرِبُ الرَّجُلَ مِنْهُمْ عَلَى رَأْسِهِ، وَتَخْرُجُ مِنْ دُبُرِهِ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ، حَتَّى جَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ؛ أَي: كَالزَّرْعِ الَّذِي أَكَلَتْهُ الْبَهَائِمُ. يَعْنِي: أَنَّهُمْ صَارُوا قِطْعًا قِطْعًا.

ثُمَّ بَيَّنَّ الرُّسُولُ ﷺ أَنَّ اللَّهَ سَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ؛ أَي: جَعَلَ لَهُمُ السُّلْطَةَ عَلَيْهَا

بقتيل لهم في الجاهلية... الحديث «تغليق التعليق» (٥ / ٢٤٦).

(١) قال الحافظ رحمه الله في «تغليق التعليق» (٥ / ٢٤٦، ٢٤٧):

وَأَمَّا حَدِيثُ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَهُوَ ابْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، فَأَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَحْمَدَ، بِسَنَدِهِ الْمَتَّقِمْ، إِلَى أَبِي نُعَيْمٍ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَوْصِدٍ بْنُ جَعْفَرٍ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَثَانَ بْنِ كَرَامَةَ ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، ثَنَا شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ «أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُ، أَنَّ خِزَاعَةَ قَتَلُوا رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ، عَامَ فَتْحِ مَكَّةَ، بِقَتِيلٍ مِنْهُمْ، قَتَلُوهُ، فَأَخْبَرَ بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَكِبَ رَاحِلَتَهُ فَخَطَبَ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ... الْحَدِيثُ بِطَوْلِهِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٣٥٥) (٤٤٨) عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى، بِهِ.

وَأَمَّا مَنْ رَوَاهُ عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ بِلَفْظِ: «الْقَتْلُ» بِالْقَافِ وَالتَّاءِ الْمُثَنَاءِ، فَهَكَذَا قَالَهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الذَّهَلِيُّ، عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ، وَعَدَهُ النِّقَادُ تَصْحِيفًا، وَخَالَفَهُ الْبُخَارِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ السَّلْمِيُّ، وَجَمَاعَةٌ عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ، فَقَالُوا: «الْفِيلُ» عَلَى الصَّوَابِ. اهـ.

بَدْخُولِهَا مُحَارِبِينَ وَلِهَذَا كَانَ الْقَوْلُ الصَّحِيحُ أَنَّ مَكَّةَ فَتَحَتْ عَنْوَةً بِالسَّيْفِ. فَفَتَحَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَأَحْلَاهَا لَهُ، وَلَكِنْ أَحْلَاهَا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَهِيَ مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ؛ الَّذِي هُوَ وَقْتُ الْفَتْحِ، وَبَعْدَ ذَلِكَ عَادَتْ حُرْمَتُهَا كَمَا كَانَتْ حَرَامًا قَبْلَ الْفَتْحِ.

❖ وَقَوْلُهُ: «لَا يُقْتَلُ شَوْكُهَا، وَلَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا». الشَّوْكُ: مَعْرُوفٌ، وَالْإِقْتِلَاعُ مَعْنَاهُ الْحَشُّ؛ يَعْنِي: لَا يُحْتَشُّ حَشِيشُهَا، وَلَوْ كَانَ ذَا شَوْكٍ، وَلَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا؛ أَي: لَا يُقَطَّعُ.

❖ وَقَوْلُهُ: «وَلَا يُلْتَقِطُ سَاقِطَتُهَا إِلَّا مُنْشَدٌ» يَعْنِي: إِلَّا مَنْ يَطْلُبُ صَاحِبَهَا، فَلَوْ وَجَدَتْ لِقِطَةً فِي مَكَّةَ فَلَا تَأْخُذُهَا إِلَّا إِذَا كُنْتَ تَرِيدُ أَنْ تُنْشِدَهَا مَدَى الدَّهْرِ، أَوْ تَسْلِمَهَا لَوْلِي الْأَمْرِ.

❖ وَقَوْلُهُ: «وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ» هَذَا هُوَ الشَّاهِدُ مِنَ الْحَدِيثِ، فَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ يَعْنِي: إِنْ شَاءَ قَتَلَ، وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ، كَمَا قَالَ ﷺ: «إِمَّا أَنْ يُودَى، وَإِمَّا أَنْ يُقَادَ» يَعْنِي: وَإِمَّا أَنْ يُقَادَ لَهُ فَيَقْتَصَّ مِنَ الْقَاتِلِ.

فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ يَقَالُ لَهُ أَبُو شَاهٍ فَقَالَ: اكْتُبْ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اَكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ» أَيَّ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ طَلَبَ أَنْ يُكْتَبَ لَهُ هَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي سَمِعَهُ لِأَنَّهُ أَعْجَبَهُ، فَقَالَ: «اَكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ» فَكُتِبُوا لَهُ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ كِتَابَةِ الْحَدِيثِ، وَمَا وَرَدَ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ مِنْ كِرَاهَةِ كِتَابَةِ الْحَدِيثِ خَوْفًا مِنْ أَنْ يَخْتَلِطَ بِكِتَابِ اللَّهِ فَقَدْ زَالَ؛ فَهَذَا أَبُو شَاهٍ أَذِنَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُكْتَبَ لَهُ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَكْتُبُ الْحَدِيثَ كَمَا قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَكْثَرَ حَدِيثًا مِنِّي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ، وَلَا أَكْتُبُ^(١).

وَلَمَّا قَالَ ﷺ: «لَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا، وَلَا يُقْتَلُ شَوْكُهَا» قَالَ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ. وَهَذَا الرَّجُلُ مُبْهَمٌ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ إِبْهَامَهُ بِسَبَبِ نَسْيَانِ الرَّاويِ لَهُ، وَإِلَّا فَإِنَّهُ الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِلَّا الْإِذْخِرَ؛ فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي بَيُوتِنَا، وَقُبُورِنَا، فَقَالَ ﷺ: «إِلَّا الْإِذْخِرَ» الْإِذْخِرُ نَبْتُ مَعْرُوفٍ فِي الْحِجَازِ، يَجْعَلُ فِي الْبُيُوتِ، وَيَجْعَلُ فِي الْقُبُورِ، فَيُوضَعُ فِي بُيُوتِ الْأَحْيَاءِ، وَبُيُوتِ الْأَمْوَاتِ؛ أَمَّا بُيُوتُ الْأَحْيَاءِ فَإِنَّهُ يُجْعَلُ بَيْنَ الْجَرِيدِ حَتَّى يَمْنَعَ الطَّيْنَ مِنَ التَّسَاقُطِ فِي السَّقْفِ، وَأَمَّا فِي الْقُبُورِ فَإِنَّهُ إِذَا صُفِّ اللَّبْنُ عَلَى الْمَيِّتِ فَإِنَّ مَا بَيْنَ اللَّبْنَاتِ

يَوْضَعُ فِيهِ هَذَا الْإِذْخَرُ؛ لِثَلَاثِ نِهَالِ التَّرَابِ عَلَى الْمَيِّتِ، فَهَذِهِ حَاجَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِلَّا الْإِذْخَرَ» فَاسْتَنْتَى بَعْدَ أَنْ خُطِبَ، وَأَتَمَّ خُطْبَتَهُ، فَيَسْتَفَادُ مِنْهُ الْقَوْلُ الصَّحِيحُ أَنَّ الْاسْتِنَاءَ يَجُوزُ، وَلَوْ لَمْ يُنَوِّهِ الْمُسْتَنْتَى إِلَّا بَعْدَ فَرَاغِ الْمُسْتَنْتَى مِنْهُ، بَلْ وَيَجُوزُ الْانْقِطَاعُ بَيْنَهُمَا؛ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ مُتَّصِلًا كَمَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

أَمَّا لَوْ انْقَطَعَ الْكَلَامُ ثُمَّ مَضَتْ مَدَّةٌ، يَعْنِي: طَوِيلَةٌ. فَإِنَّهُ لَا يَصَحُّ الْاسْتِنَاءُ، وَأَمَّا مَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ۖ (٣٠) إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الْكَافَّة: ٢٣-٢٤]. فَإِنَّهُ يَسْتَنْتِي وَلَوْ بَعْدَ شَهْرٍ ^(١). فَلَعَلَّهُ أَرَادَ أَنَّهُ إِذَا اسْتَنْتَى وَلَوْ بَعْدَ شَهْرٍ يَرْتَفِعُ عَنْهُ الْإِثْمُ فَقَطْ.

وَيَنْبَغِي أَنْ تُعْلَمَ مَسْأَلَةٌ مُهِمَّةٌ وَهِيَ: أَنَّ اخْتِلَافَ الصُّورَةِ لَا يَعْنِي اخْتِلَافَ الْحُكْمِ، فَالْكَلَامُ عَلَى الْمَعْنَى، فَالَّذِي يَقُولُ: هَذَا فِي مَشِيئَةِ اللَّهِ مَا اعْتَبَرَ إِلَّا الصُّورَةَ فَقَطْ، لَكِنَّ الْمَعْنَى هُوَ هُوَ، فَالْكَلَامُ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ يَصَحُّ وَيَتَرَكَّبُ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ، وَلَوْ مَعَ الْانْفِصَالِ وَلَوْ لَمْ يَنْوِ إِلَّا بَعْدَ تِمَامِ الْمُسْتَنْتَى مِنْهُ كَمَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٨٨١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَتْ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ قِصَاصٌ، وَلَمْ تَكُنْ فِيهِمْ الدِّيَّةُ فَقَالَ اللَّهُ لَهُمُ الْأُمَّةُ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ [النِّسَاء: ١٧٨]. إِلَى هَذِهِ الْآيَةِ ﴿فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [النِّسَاء: ١٧٨]. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَالْعَفْوُ أَنَّ يَقْبَلَ الدِّيَّةُ فِي الْعَمْدِ قَالَ ﴿فَأَنْبِئَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ أَنْ يَطْلُبَ بِمَعْرُوفٍ وَيُؤَدِّيَ بِإِحْسَانٍ.

هَذَا سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ أَيْضًا، وَبَيَّنَّا أَنَّ هَذَا مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ حَيْثُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي آيَةِ الْقِصَاصِ: ﴿ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [النِّسَاء: ١٧٨]. تَخْفِيفٌ: بِاعْتِبَارِ شَرِيعَةِ الْيَهُودِ، وَرَحْمَةٌ بِاعْتِبَارِ شَرِيعَةِ النَّصَارَى؛ لِأَنَّ النَّصَارَى لَا قِصَاصَ عَنْدهُمْ، وَالْيَهُودُ يَتَحَتَّمُ الْقِصَاصُ عَنْدهُمْ، وَهَذِهِ الشَّرِيعَةُ وَسَطٌ بَيْنَ الشَّرِيعَتَيْنِ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَشْفِي النُّفُوسَ إِلَّا قَتْلُ الْجَانِي، وَلَوْ

(١) رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي «مُسْتَدْرَكِهِ» (٤ / ٣٣٦)، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يَخْرُجَاهُ وَابْنُ يَهِْيَاقِي فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (١٠ / ٤٨)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّ» (٨ / ٤٦).

يُعْطُونَ مَلَائِينَ الدُّنْيَا مَا قَبِلُوا، فَكَانَ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ بِهِمْ أَنْ أَبَاحَ لَهُمُ الْقِصَاصَ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٩- باب مَنْ طَلَبَ دَمَ امْرِئٍ بغيرِ حَقٍّ.

٦٨٨٢- حدثنا أبو اليَمان، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ، حَدَّثَنَا نَافِعُ ابْنُ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَبْغَضُ النَّاسِ إِلَيَّ اللَّهُ ثَلَاثَةٌ مُلْحِدٌ فِي الْحَرَمِ، وَمُبْتَغٍ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ، وَمُطَلَبٌ دَمَ امْرِئٍ بِغَيْرِ حَقٍّ لِيُهْرَقَ دَمُهُ».

هؤلاء أَبْغَضُ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ أَوْلَهُمْ: المُلْحِدُ فِي الْحَرَمِ. والإِلْحَادُ فِي اللُّغَةِ الْمِيلُ. والمرادُ بِالْإِلْحَادِ هُنَا الْمِيلُ عَنْ شَرِيعَةِ اللَّهِ.

فإن قيل: هل الإِلْحَادُ خَاصٌّ بِالْحَرَمِ؟

نقول: نعم، خَاصٌّ بِالْحَرَمِ؛ لِأَنَّ الإِلْحَادَ بِالْحَرَمِ قَالَ اللَّهُ ﷻ فِيهِ: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ [النساء: ٢٥].

والثاني: «مُبْتَغٍ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ» يعني: مَنْ عَدَلَ بِالْمُسْلِمِينَ إِلَى طَرِيقِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يَعِدَلَ بِهِمْ عَنْ حُكْمِ جَاهِلِيَّةٍ فَقَالَ: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْتَغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا يَقُورُ يُوقُونَ﴾ [النساء: ٥٠].

والثالث: «الَّذِي يَطْلُبُ دَمَ امْرِئٍ بِغَيْرِ حَقٍّ لِيُقْتَلَ».

وفي هذا الحديث: إثباتُ صفةٍ من صفاتِ اللَّهِ وهي البُغْضُ، وَأَنَّهَا تَتَفَاوَتْ فَيَبْغِضُ أَحَدًا أَكْثَرَ مِنْ أَحَدٍ، وَمَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَأَمثَالِهِ إِجْرَاؤُهُ عَلَى ظَاهِرِهِ وَهُوَ أَنَّهُ بَغْضٌ حَقِيقِيٌّ لَكِنَّهُ لَيْسَ كَبَغْضِنَا نَحْنُ، فَنَحْنُ إِذَا أَبْغَضْنَا أَحَدًا تَأَلَّمْنَا وَتَقَرَّرْنَا وَكِرِهْنَا هَذَا الشَّيْءَ، وَلَمْ تَنْبَسِطْ إِلَيْهِ، وَلَا تَنْشَرِحْ صَدُورُنَا.

أَمَّا اللَّهُ ﷻ فَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَبَغْضُهُ يَلِيْقُ بِجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ، وَهَذَا هُوَ الْوَاجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُجْزِيَ نَصُوصَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فِي صِفَاتِ اللَّهِ عَلَى ظَاهِرِهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَعْلَمُ بِنَفْسِهِ، وَهُوَ ﷻ أَصْدَقُ قَوْلًا مِنْ غَيْرِهِ، وَأَحْسَنُ حَدِيثًا مِنْ غَيْرِهِ، وَهُوَ ﷻ يَحِبُّ لِعِبَادِهِ الْهَدَايَةَ وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَضِلَّهُمْ، وَأَنْ يَذْكُرَ لَهُمْ مَا لَيْسَ بِوَاقِعٍ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٠ - باب الْعَفْوِ فِي الْخَطِإِ بَعْدَ الْمَوْتِ.

٦٨٨٣ - حدثنا فروة بن أبي المغراء، حدثنا علي بن مسهر، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة هُزِمَ الْمُشْرِكُونَ يَوْمَ أُحُدٍ... وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ يَحْيَى بْنُ أَبِي زَكَرِيَاءَ يَغْنِي الْوَاسِطِي، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: صَرَخَ إِبْلِيسُ يَوْمَ أُحُدٍ فِي النَّاسِ يَا عِبَادَ اللَّهِ أَخْرَاكُمْ، فَرَجَعَتْ أَوْلَاهُمْ عَلَيَّ أَخْرَاهُمْ حَتَّى قَتَلُوا الْيَمَانِ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ: أَبِي أَبِي، فَقَتَلُوهُ فَقَالَ حُذَيْفَةُ: غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ قَالَ: وَقَدْ كَانَ أَنْهَزَمَ مِنْهُمْ قَوْمٌ حَتَّى لَحِقُوا بِالطَّائِفِ. الشاهد من هذا أن حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تصدَّق بدينته على المسلمين، ولم يأخذ منهم شيئاً.

قال الحافظ رحمه الله في «الفتح»:

فقال حذيفة: «غفر الله لكم». استدلل به من قال: إن دينه وجبت على من حضر؛ لأن معنى قوله: غفر الله لكم، عفوت عنكم. وهو لا يعفو إلا عن شيء استحق له أن يطالب به. وقد أخرج أبو إسحاق الفزاري في السنين عن الأوزاعي، عن الزهري، قال: أخطأ المسلمون بأبي حذيفة يوم أُحُدٍ، حتى قتلوه، فقال حذيفة: يغفر الله لكم، وهو أرحم الراحمين. فبلغت النبي ﷺ فزاده عنده خيراً ووداه من عنده.

وهذه الزيادة ترد قول من حمل قوله: «فلم يزل في حذيفة منها بقية خير» على الحزن على أبيه، وقد أوضحت الرد عليه في باب من حنَّ ناسياً. ويؤخذ منها أيضاً التعقب على المحب الطبري حيث قال: حمل البخاري قول حذيفة: غفر الله لكم على العفو عن الضمان، وليس بصريح.

فيجانب بأن البخاري أشار بهذا الذي هو غير صريح إلى ما ورد صريحاً، وإن كان ليس على شرطه فإنه يؤيد ما ذهب إليه ^(١). اهـ

على كل حال: العفو عن الخطيئة بعد الموت لا بأس به؛ يعني: أن الورثة لو عَفَوْا عن الخطيئة فلا بأس قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مَوْمَنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ [النساء: ٩٢]. فإذا عَفَوْا وتصدقوا فلا

(١) «فتح الباري» (١٢ / ٢١٢).

مانع، لكن لا بُدَّ أن يكونَ من جميع الورثة فإن عفا بعضهم دونَ بعضٍ، فمن عفا سقطَ حقُّه، ومن لم يعفُ فله الحقُّ أن يأخذَ بحقه.

ثم قال البخاري رحمه الله:

١١- باب.

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانِ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانِ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانِ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ١٢﴾ [النِّسَاءُ: ٩٢].

كَانَ الْمُؤَلِّفَ لَمْ يَجِدْ حَدِيثًا عَلَى شَرْطِهِ فَأَتَى بِالْآيَةِ: ﴿وَمَا كَانِ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً﴾. النَّفْيُ: هُنَا نَفْيٌ لِلْكَيْفِيَّةِ شَرْعًا لَا قَدَرًا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُؤْمِنَ قَدْ يَقْتُلُ الْمُؤْمِنَ عَمْدًا، وَلَكِنَّهُ لَا يَزَالُ فِي فَسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ مَا لَمْ يُصَبَّ دَمًا حَرَامًا وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ كَمَا فِي الْحَدِيثِ ^(١). وَقَوْلُهُ: ﴿إِلَّا خَطَاً﴾ الْخَطَاُ: يَكُونُ خَطَاً فِي الْقَصْدِ، وَخَطَاً فِي الْآلَةِ، أَمَّا الْخَطَاُ فِي الْقَصْدِ كَأَنْ يَرْمِيَ بِالْأَةِ قَاتِلَةً لَكِنَّهُ لَا يَرِيدُ الْمَقْتُولَ مِثْلَ أَنْ يَرِيدَ طَيْرًا أَوْ غَرَضًا، فَيَصِيبُ آدَمِيًّا مَعْصُومًا فَهَذَا خَطَاً، وَأَمَّا الْخَطَاُ فِي الْآلَةِ كَأَنْ تَكُونَ الْآلَةُ لَا تَقْتُلُ غَالِيًا؛ مِثْلَ أَنْ يَضْرِبَهُ بَعْضًا أَوْ سَوْطٍ صَغِيرٍ فِيهِلِكَ بِذَلِكَ فَهَذَا خَطَاً.

قَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ يَعْنِي: فَعَلِيهِ إِعْتَاقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ، وَهَذَا اللَّهُ. ثُمَّ قَالَ ﷺ: ﴿وَدِيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ وَهَذَا لِأَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ، وَالْمُرَادُ بِأَهْلِهِ هُنَا: وَرَثَتُهُ، فَهَمَّ بِرِثُونِ الدِّيَةِ كَمَا يَرِثُونَ بَقِيَّةَ الْهَالِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا. إِذَا: مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَعَلِيهِ شَيْئَانِ: كَفَارَةُ اللَّهِ، وَالثَّانِي: دِيَةٌ لِأَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ؛ أَيْ: لَوَرِثَتِهِ. ثُمَّ قَالَ: ﴿إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ فَإِنْ تَصَدَّقُوا بِهَا فَهَلْ تَبَقَى الْكُفَارَةُ؟ نَعَمْ، لِأَنَّ الْكُفَارَةَ لِلَّهِ، فَإِذَا عَفَا أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ عَنِ الدِّيَةِ بَقِيَ حَقُّ اللَّهِ ﷻ وَهِيَ الْكُفَارَةُ.

(١) تقدم تخريجه قريبًا في أول كتاب الديات.

ثم قال ﷺ: ﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]. يعني: ولا دية إن كان من قوم عدو لنا، وهو مؤمن، فعلينا الكفارة دون الدية.

مثاله: رجل مؤمن، أبواه كافران، عدوان لنا محاربين، قتله رجل خطأ فعلى القاتل الكفارة، وليس عليه دية؛ لأننا لو أعطينا عدونا الدية لاستعانوا بها على قتالنا فلا يُعطوا شيئاً، هذا هو معنى الآية وهو ظاهرها.

وقال بعض العلماء: إن هذا يعني الرجل يكون في صف الكفار وهو مؤمن، فيقتل فإنه تجب فيه الكفارة دون الدية.

ولكن الأول أصح، وهو ظاهر الآية.

ثم قال ﷺ: ﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ﴾ يعني: عهداً. ﴿فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ يعني: إن كان المقتول سواءً - كان مؤمناً أو كافراً - ذا عهد، فإنه يلزمنا أمران؛ الدية، وتحرير رقية مؤمنة ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾. أي: من لم يجد رقية فعليه صيام شهرين متتابعين، لا يُفطر بينهما إلا لعذر، فإن لم يستطع فلا شيء عليه؛ يعني: ليس عليه إطعام.

فيقال لهذا القاتل: إما أن تكون قادراً على الرقية فتعق رقية، أو غير قادر فتصوم شهرين متتابعين، أو غير قادر على الصيام فلا شيء عليك.

ثم قال تعالى: ﴿تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ﴾ يعني: أن الله تاب علينا بذلك. ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾.

وفي هذا: دليل على عظم القتل حيث أوجب الله فيه عوضاً مع الخطأ، مع أن ما سوى ذلك من الأشياء المحرمة إذا كان خطأ فليس فيه كفارة، أما الدية فهي على القاعدة المعروفة: كل من أثلف شيئاً لشخص ولو خطأ فعليه ضمائه، لكن الكفارة حق لله، ومع ذلك أوجبها الله ﷻ مع الخطأ، ولا أعلم نظيراً لهذا؛ أن الله يوجب الكفارة التي هي من خالصي حقه مع الخطأ، فالمُجَامِعُ في نهار رمضان مثلاً خطأ لا شيء عليه، وليس عليه كفارة، والقاتل للصَّيد وهو مُخْرَمٌ خطأ ليس عليه فدية، وهكذا جميع ما حُرِّمَ لحق الله، إذا فعَلَهُ الإنسان جاهلاً فإنه لا شيء عليه، إلا هذه المسألة؟ وذلك لعظمها وشدة خطورتها.

وقد يكون المقتول هو الذي أهمل وقتل نفسه، والقاتل لم يفرط، فلا يكون عليه شيء.
ويقال: إن جهات المرور يجعلون على من لم يحصل منه أي اعتداء أو تفريط يجعلون عليه (٢٥٪) من باب النكال، ومن باب التنبيه للمستقبل.
ونحن نقول: إذا كان عليه (٢٥٪) من أجل هذا الغرض، فليس عليه كفارة، أمّا إذا كان عليه (٢٥٪) لمشاركته الفعلية في الحادث، فهنا عليه الكفارة كاملة؛ لأنها لا تتبع بعض.
فإن قيل: الآن لا توجد الرقبة، ولكن هناك من يقول: إن هناك رقيقاً يباعون في إفريقية، ولكنهم ليسوا رقيقاً حسب الشرع، فهل يجوز بيعهم؟
نقول: لا بدّ من التحقيق، وإذا لم يتحقق فإنه يُصان؛ لأنّ الأضلّ في بني آدم الحرّيّة، حتى تقوم بينة على أنّه رقيق.

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٢- باب إذا أقر بالقتل مرة قُتِلَ بِهِ.

٦٨٨٤- حدثنا إسحاق، أخبرنا حبان، حدثنا همام، حدثنا قتادة، حدثنا أنس بن مالك أن يهودياً رَضَ رأس جارية بين حجرين فقبل لها: مَنْ فَعَلَ بِكَ هَذَا؟ أَفْلَانُ أَفْلَانُ؟ حَتَّى سُمِّيَ الْيَهُودِيُّ فَأَوْمَأَتْ بِرَأْسِهَا، فَجِيءَ بِالْيَهُودِيِّ فَاعْتَرَفَ فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَرَضَ رَأْسُهُ بِالْحِجَارَةِ وَقَدْ قَالَ هَمَامٌ: بِحَجَرَيْنِ^(١).

١٣- باب قَتَلَ الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ.

٦٨٨٥- حدثنا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَتَلَ يَهُودِيًّا بِجَارِيَةٍ قَتَلَهَا عَلَيَّ أَوْضَاحَ لَهَا^(٢).

١٤- باب الْقِصَاصِ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فِي الْجَرَاحَاتِ.

وَقَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: يُقْتَلُ الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ، وَيُذَكَّرُ عَنْ عَمَرٍ تُقَادُ الْمَرْأَةُ مِنَ الرَّجُلِ فِي كُلِّ

(١) ورواه مسلم (١٦٧٢).

(٢) نفس التخریج السابق.

عَمِدٍ يَبْلُغُ نَفْسَهُ فَمَا دُونَهَا مِنَ الْجِرَاحِ^(١)، وَبِهِ قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَإِبْرَاهِيمُ^(٢)، وَأَبُو الزِّنَادِ عَنْ أَصْحَابِهِ^(٣)، وَجَرَحَتْ أُخْتُ الرَّبِيعِ إِنْسَانًا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْقِصَاصُ»^(٤).

٦٨٨٦- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَدَدْنَا النَّبِيَّ ﷺ فِي مَرَضِهِ فَقَالَ: «لَا

(١) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة التمریض، كما في «الفتح» (١٢/ ٢١٤) ووصله البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٩٧) فقال: أنا أبو الحسين بن الفضل، أنا عبد الله بن جعفر، ثنا يعقوب بن سفيان ثنا سعيد بن منصور، ثنا هشيم، أنا مغيرة، عن إبراهيم، قال: كان فيما جاء به عروة البارقي إلى شريح من عند عمر رضي الله عنه أن الأصابع سواء الخنصر والإبهام، وأن جرح الرجال والنساء سواء في السن والموضحة، وما خلا ذلك فعل النصف.

وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في «مصنفه» (٥/ ٤١١) قال: ثنا جرير، عن مغيرة، عن إبراهيم، عن شريح، قال: أتاني عروة البارقي من عند عمر بن الخطاب أن جراحات الرجال والنساء سواء. «تغليق التعليق» (٥/ ٢٤٧).

(٢) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم كما في «الفتح» (١٢/ ٢١٤)، ووصله البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٤٠) فقال: أخبرنا أبو بكر الأصبهاني، أنا أبو نصر العراقي، ثنا سفيان الجوهري، ثنا علي بن الحسن، ثنا عبد الله بن الوليد، ثنا سفيان، عن جعفر بن برقان، عن عمر بن عبد العزيز وعن مغيرة، عن إبراهيم، قالوا: القصاص بين الرجل والمرأة في العمر سواء. قال الأثرم: حدثنا قبيصة، ثنا سفيان، عن جعفر بن برقان، أن عمر بن عبد العزيز قال: «القصاص فيما بين المرأة والرجل حتى في النفس».

ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن وكيع، عن سفيان، عن جعفر بن برقان نحوه، وعن مغيرة نحوه. وعن أبي أسامة، عن محمد بن عمرو، عن عمر بن عبد العزيز قال: تقاد المملوكة من المملوك في كل عمر يبلغ فيه نفسه فما دون ذلك من الجراحات. «تغليق التعليق» (٥/ ٢٤٨).

(٣) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم كما في «الفتح» (١٢/ ٢١٤): ووصله البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٤٠) فقال: أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد بن يوسف، أنا أبو عمرو عثمان بن محمد، ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، ثنا إسماعيل بن أبي إدريس، وعيسى بن مينا، قالوا: أنا عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه قال: كان من أدركت من فقهاءنا الذين ينتهي إلى قولهم منهم سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير، والقاسم بن محمد، وأبو بكر بن عبد الرحمن، وخارجة بن زيد، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وسليمان بن يسار، في مشيخة جلة سواهم من نظرائهم، أهل فقه وفضل، وربما اختلفوا في الشيء، فأخذنا بقول أكثرهم وأفضلهم رأياً، وكان من الذي وعيت عنهم على هذه القصة أنهم كانوا يقولون المرأة تقاد من الرجل عيناً بعين، وأذنًا بأذن، وكل شيء من الجروح على ذلك، وإن قتلها قتل بها. «تغليق التعليق» (٥/ ٢٤٨).

(٤) قال الحافظ رحمه الله في «تغليق التعليق» (٥/ ٢٤٩): وأما قصة أخت الربيع فرواه مسلم (١٩٧٥) (٢٤) من حديث حماد بن سلمة.

وأصل الحديث عند البخاري (٢٧٠٣) من حديث حميد، عن أنس، لكن قال: إن الربيع بنت النضر عمته لطمت إنساناً، وهو الأصوب. وتفرد حماد بن سلمة بقوله: أخت الربيع وقيل: إنها قصتان، وهو الأقرب، ومما يؤيده أن في هذه القصة، فقالت أم الربيع: ثنا رسول الله ﷺ: «أنتقص من فلانة والله لا يقتص منها» وفي حديث حميد، فقال أنس بن النضر: أنكسر سن الربيع... الحديث.

وفي حديث ثابت، جرحت إنساناً، وفي حديث حميد: لطمت فكسرت ثنية جارية، والله أعلم. اهـ

تُلِدُونِي» فَقُلْنَا: كَرَاهِيَةُ الْمَرِيضِ لِلدَّوَاءِ فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ: «لَا يَبْقَى أَحَدٌ مِنْكُمْ إِلَّا لَدَّ غَيْرِ الْعَبَّاسِ فَإِنَّهُ لَمْ يَشْهَدْكُمْ»^(١).

هذا الباب بَيَّنَّ فِيهِ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْقِصَاصَ ثَابِتٌ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، سَوَاءً فِي النَّفْسِ، أَوْ فِيمَا دُونَهَا مِنَ الْجَرَاحِ وَالْأَعْضَاءِ، وَذَكَرَ الْآثَارَ الْوَارِدَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَإِبْرَاهِيمَ، وَأَبِي الزِّنَادِ.

وَقَوْلُهُ: «جَرَحَتْ أُخْتُ الرَّبِيعِ إِنْسَانًا» هِيَ الرَّبِيعُ بِنْتُ النَّضْرِ، وَالْقِصَّةُ مَشْهُورَةٌ؛ أَنَّهَا كَسَرَتْ سَنًّا جَارِيَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، فَرَفَعُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ أَخُوها أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ: وَاللَّهِ لَا تُكْسِرُ نَتْنِيَةَ الرَّبِيعِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ».

وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ﴾ [النِّسَاءُ: ٤٥]. ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ هَدَى أَهْلَ الْمَرْأَةِ الَّتِي كُسِرَ سِنُّهَا، فَعَفَوْا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَةٍ»^(٢)، فَهَذَا قَالَ: وَاللَّهِ لَا تُكْسِرُ نَتْنِيَةَ الرَّبِيعِ، وَلَيْسَ غَرَضُهُ بِذَلِكَ الْإِعْتِرَاضَ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، لَكِنَّهُ تَفَاعُلَ بِأَنَّ اللَّهَ ﷻ يُسِّرُ هَذَا الْأَمْرَ، وَلَا تُكْسِرُ، وَلِهَذَا أَتَى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فِي قَوْلِهِ: «إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَةٍ». أَيُّ: أَبْرَ قَسَمَهُ.

أَمَّا الْحَدِيثُ الْمُسْنَدُ الَّذِي ذَكَرَهُ عَنْ عَائِشَةَ فَفِيهِ أَنَّهُمْ لَدُّوا النَّبِيَّ ﷺ، وَاللَّدُّ: دَوَاءٌ كَمَا قَالَتْ: كَرَاهِيَةُ الْمَرِيضِ لِلدَّوَاءِ. وَاللَّدُّ عِبَارَةٌ عَنْ طَعَامٍ يُضَعُّ وَيَكُونُ لَيْتًا يَكُونُ فِيهِ الدَّوَاءُ.

قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ»:

وَقَوْلُهُ: لَدَدْنَا النَّبِيَّ ﷺ فِي مَرَضِهِ، تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي الْوَفَاةِ النَّبَوِيَّةِ، وَالْمُرَادُ مِنْهُ هُنَا: لَا يَبْقَى أَحَدُكُمْ إِلَّا لَدَّ، فَإِنَّ فِيهِ إِشَارَةً إِلَى شَرْعِيَّةِ الْإِقْتِصَاصِ مِنَ الْمَرْأَةِ بِمَا جَنَّتْهُ عَلَى الرَّجُلِ؛ لِأَنَّ الَّذِينَ لَدُّوهُ كَانُوا رِجَالًا وَنِسَاءً، وَقَدْ وَرَدَ التَّصْرِيحُ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ بِأَنَّهُمْ لَدُّوا مَيْمُونَةً وَهِيَ صَائِمَةٌ مِنْ أَجْلِ عَمُومِ الْأَمْرِ كَمَا مَضَى فِي الْوَفَاةِ النَّبَوِيَّةِ مِنْ وَجْهَيْنِ^(٢). اهـ.

قَالَ الْقُسْطَلَانِيُّ: قَالَتْ: لَدَدْنَا النَّبِيَّ ﷺ بَفَتْحِ اللَّامِ، وَالذَّلَالِ الْمُهْمَلَةِ، بَعْدَهَا أُخْرَى سَاكِنَةٌ

(١) ورواه مسلم (٢٢١٣) (٨٥).

(٢) تقدم تخريجه في كتاب «الصلح».

(٢) «فتح الباري» (١٢ / ٢١٥).

ثم التَّوْنُ، من اللُّدُوْدِ؛ أي جعلنا في أَحَدٍ شَقِيٍّ فَمِهِ بغير اختيارِهِ دواءً، في مرضِهِ بضَمِّ اللام فقلنا: امتناعُهُ كراهيةُ المريضِ للدواءِ، برفعِ كراهيةٍ خبر مبتدأٍ محذوف، ولأبي ذرُّ كراهيةٌ بالنَّصْبِ مفعولاً له: أي نهانا لكراهيةِ الدواءِ؛ أي: لم يَنْهَنَا نَهْيَ تحريمٍ، بَلْ كَرِهَهُ كراهيةُ المريضِ للدواءِ، ولأبي ذرُّ عن الحمويِّ والمستملي: الدواءُ بالآلِفِ واللامِ، بدلٌ لامِ الجَرِّ.

فلَمَّا أَفاقَ ﷺ قال: «لا يَبْقَى أَحَدٌ مِنْكُمْ إِلَّا لُدَّ» قِصَاصًا لِفِعْلِهِمْ، وعقوبةٌ لَهُمْ لتركِهِمْ امتثالَ نَهْيِهِ عن ذلك.

وفيه إشارةٌ إلى مشروعيةِ القِصاصِ من المرأةِ بما جَنَّتْهُ على الرجلِ؛ لأنَّ الذينَ لُدُّوه كانوا رِجالاً ونساءً، وقد وَرَدَ التَّصْرِيحُ في بعضِ طُرُقِهِ بأنَّهُمْ لُدُّوا ميمونةَ وهي صائِمةٌ من أجلِ عمومِ الأمرِ.

غيرَ العباسِ بنِصْبِ «غيرٍ» ولأبي ذرُّ بالرفعِ، فلا تُلْدُّوه فَإِنَّهُ لم يَشْهَدْكُمْ لم يَحْضُرْكُمْ حالةُ اللُّدُوْدِ.

وفي الحديثِ أَخَذَ الجِماعَةَ بالواحدِ، وسَبَقَ في بابِ مَرَضِ النَّبِيِّ ﷺ ووفاتِهِ. اهـ

في هذا الحديثِ كما ذكر الشارحُ أَخَذَ الجِماعَةَ بالواحدِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَنْ يُلْدَّ جَمِيعُ الحاضِرِينَ.

وفيه أيضًا: دليلٌ على أَنَّهُ لا يُكْرَهُ المريضُ على ما لا يريدُ، خلافاً لبعضِ الناسِ الذين يُكْرَهُونَهُ على ما لا يريدُ، فيذهبونَ به إلى الطَّبيبِ، أو إلى المِستَشْفَى، أو ما أشَبَهَ ذلك، وهذا لا يجوزُ؛ لأنَّ هذا مِن حَقِّهِ، فإذا قال: أنا لا أريدُ أَنْ تذهبوا بي للطَّبيبِ، أو لا أريدُ أَنْ تأتوا بالطَّبيبِ إليَّ، فَإِنَّهُ لا يجوزُ أَنْ يأتوا به إليه، فهو أميرٌ نفسه.

وفيه أيضًا: دليلٌ على أَنَّ من اعتدى على الغيرِ، ولو متاولاً فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ بِذلك؛ لأنَّ الصَّحابةَ ﷺ الذينَ حَضَرُوا تَأَوَّلُوا نَهْيَ النَّبِيِّ ﷺ عن اللَّدِّ بأنَّهُ قال ذلك كراهيةَ المريضِ للدواءِ، أمَّا إذا كان في حقِّ اللَّهِ فَإِنَّ المتأوَّلَ الباذلَ لِلجَهْدِ لا يَأْتُم، بَلْ هو إمَّا له أَجرٌ، وإمَّا له أَجرانِ.

وفيه: دليلٌ على ما أشارَ إليه الشارحُ من جوازِ القِصاصِ في غيرِ الجُروحِ، وقد مرَّ علينا ذلك وَبَيَّنَّا أَنَّ القَوْلَ الرَّاجِحَ ثبوتُ القِصاصِ في اللَّطْمَةِ وَاللَّكْزَةِ وَشَقِّ الثَّوبِ، وما أشَبَهَ ذلك.

وفيه أيضًا: دليلٌ على أَنَّ الرِّدَّةَ كالمباشرِ، الرِّدَّةُ يعني: المعينَ للشَّخصِ، والمساعدَ له فَإِنَّهُ يكونُ كالمباشرِ، ولهذا لو تمالأ قومٌ على قتلِ إنسانٍ فقتلَهُ واحدٌ منهم فَإِنَّهُ يُقتلُ الجَمِيعُ، كما صَحَّ ذلك عن عمرَ ؓ في قِصَّةِ رَجُلٍ باليمنِ اجتمعَ عليه جماعةٌ فقتلُوهُ، فأمرَ بقتلِهِم

جميعاً، وقال: والله لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلهم به^(١).
 وذلك لأنَّ قَتَلَ المباشِرِ إِنَّمَا كَانَ بِقُوَّةِ الرُّدءِ، والمساعدِ والمُعِينِ، ولولا مَنْ معه ما قَتَلَ،
 فلهذا يَشْتَرِكُ الجميعُ فيما تُوجِبُهُ تلكَ الجناية.
 فإن قيل: لماذا لم يَقْتُلْ عليٌّ عليه السلام الذين تمالأوا على قَتْلِ عثمان، وأرادَ أَنْ يَقْتُلَ المباشِرَ
 لَقَتْلِهِ فقط؟
 نقول: لأنَّ مَقْتَلَ عثمانَ عليه السلام كَانَ فِتْنَةً عَظِيمَةً، ولو أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام قَتَلَ كُلَّ المتآمِرِينَ
 لحَصَلَ في ذلكَ دَمَاءٌ عَظِيمَةٌ كَثِيرَةٌ.



ثم قال البخاري رحمته الله:

١٥ - باب مَنْ أَخَذَ حَقَّهُ أَوْ اقْتَصَصَ دُونَ السُّلْطَانِ.

٦٨٨٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، أَنَّ الْأَعْرَجَ، حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ
 أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: إِنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١).
 ٦٨٨٨ - وبإسناده: «لَوْ اطَّلَعَ فِي بَيْتِكَ أَحَدٌ، وَلَمْ تَأْذِنْ لَهُ خَذَفْتَهُ بِحَصَاةٍ فَفَقَاتَ عَيْنَهُ، مَا
 كَانَ عَلَيْكَ مِنْ جُنَاحٍ»^(٢).

[الحديث ٦٨٨٨ طرفه في: ٦٩٠٢].

٦٨٨٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ حُمَيْدٍ أَنَّ رَجُلًا اطَّلَعَ فِي بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ فَسَدَّدَ
 إِلَيْهِ مَشْقَصًا، فَقُلْتُ: مَنْ حَدَّثَكَ؟ قَالَ: أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ^(٣).

❖ قوله: «مَنْ أَخَذَ حَقَّهُ أَوْ اقْتَصَصَ دُونَ السُّلْطَانِ» يعني: فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ، فَلَا بَأْسَ
 أَنْ يَقْتَصَّ لِنَفْسِهِ؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [النجم: ١٩٤].
 لكنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ قالوا: لَا يَقْتَصُّ إِلَّا بِحُضْرَةِ السُّلْطَانِ لِئَلَّا يَحِيفَ فِي اقْتِصَاصِهِ؛ لِأَنَّهُ رَبُّهَا
 يَأْخُذُ الْحَقُّ وَالْحَقُّ عَلَى أَنْ يَزِيدَ فِي الْاِقْتِصَاصِ.

(١) رواه البخاري (٦٨٩٦).

(٢) ورواه مسلم (٨٥٥).

(٣) ورواه مسلم (٢١٥٨) (٤٤).

(٤) ورواه مسلم (٢١٥٧) (٤٢).

مثال ذلك: رجلٌ قَتَلَ ابنَ شخصٍ، فثبتَ له القصاصُ فربَّما يحْمِلُ الحَقْدُ هذا الأبَ على أن يمثِّلَ بهذا القاتِلِ ويُسيءُ القِتْلَةَ.

ولهذا قالوا: لا ينبغي أن يقتَصَّ إلا بحضرةِ السُّلطانِ أو نائبه.
وعملُ الناسِ اليومَ أنَّ الذي يتولَّى القصاصَ هو السُّلطانُ أو نائبه خوفاً من الفتنةِ وذرَّةً للعدوانِ والفسادِ.

وأما استدلالُه بالحديثِ ففيه نظرٌ، وذلك لأنَّ القضيةَ لا يمكنُ أن يتولَّها السُّلطانُ في هذه الحال؛ لأنَّه إذا اطَّلَعَ على البيتِ، وقلنا: لا يتولَّاهُ إلا السُّلطانُ، وذهبَ إلى السُّلطانِ فإنَّ هذا الذي يطَّلِعُ سوفَ يذهبُ ولا يُدْرِكُ، ولكنَّ هذا من بابِ العقوبةِ العاجلةِ، وليس هو أيضاً من بابِ دفعِ الصَّائِلِ كما زعمه من زعمه من أهلِ العلم؛ لأنَّه لو كانَ من بابِ دفعِ الصَّائِلِ لكانَ صاحبُ البيتِ يَنْهَى الْمُطَّلِعَ أولاً، فإذا لم يَنْهَ إلا بذلك، أي: بالخذفِ خَذَفَهُ لكنَّ هذا من بابِ العقوبةِ، ولهذا كانَ الرسولُ ﷺ يَخْتِلُ الرجلَ الذي كانَ ينظرُ من خصاصِ البابِ^(١)، يَخْتِلُهُ يعني يَمْشِي الهوينى حتى لا يعلمَ به.

فإذا قيل: إذا اطَّلَعَ شخصٌ على بيتِ رجلٍ فخَذَفَهُ صاحبُ البيتِ بحصاةٍ ففقأ عينه، وماتَ فهل عليه شيءٌ؟

نقول: ليس عليه شيءٌ؛ لأنَّ لدينا قاعدةً وهي: ما ترتَّبَ على المأذونِ فليس بمضمونٍ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٦- باب إذا مات في الزَّحَامِ أو قُتِلَ.

٦٨٩٠- حدثني إسحاقُ بنُ منصورٍ، أخبرنا أبو أسامة، قال هشام: أخبرنا، عن أبيه، عن عائشة قالت: لما كان يومُ أُحُدٍ هُزِمَ الْمُشْرِكُونَ، فَصَاحَ إِبْلِيسُ أَيْ عِبَادَ اللَّهِ أَخْرَاكُمْ، فَرَجَعَتْ أَوْلَاهُمْ فَاجْتَلَدَتْ هِيَ وَأَخْرَاهُمْ، فَنَظَرَ حُدَيْفَةُ فَإِذَا هُوَ بِأَبِيهِ الْيَمَانِ فَقَالَ: أَيْ عِبَادَ اللَّهِ أَبِي أَبِي قَالَتُ: فَوَاللَّهِ مَا احْتَجَزُوا حَتَّى قَتَلُوهُ قَالَ حُدَيْفَةُ: غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ. قَالَ عُرْوَةُ: فَمَا زَالَتْ فِي حُدَيْفَةَ مِنْهُ بَقِيَّةٌ خَيْرٌ حَتَّى لَحِقَ بِاللَّهِ.

(١) رواه البخاري (٦٢٤٢)، ومسلم (٢١٥٧) (٤٢).

قال الحافظ رحمه الله في «الفتح»:

يقوله: «باب إذا مات في الزحام أو قُتِلَ به» كذا لابن بطّال، وسقط «به» من رواية الأكثر. أورد البخاري الترجمة مَوْرَدَ الاستفهام، ولم يَجْزِمَ بالحُكْمِ كما جَزَمَ به في الذي بعده لوجود الاختلاف في هذا الحُكْمِ.

وذكر فيه حديث عائشة في قصة قتل اليان والد حذيفة، وقد تقدّم الكلام عليه قريباً. قال ابن بطّال: اختلف عليٌّ وعمرُ هل تحبُّ ديتَه في بيت المال أو لا؟ وبه قال إسحاق. أي: بالوجوب؛ وتوجيهه: أنه مُسْلِمٌ مات بفعل قوم من المسلمين، فوجبَت ديتُه من بيت مال المسلمين.

قلت: ولعلَّ حجتَه ما وردَ في بعض طُرُقِ قصة حذيفة؛ وهو ما أخرجه أبو العباس السراج في «تاريخه» من طريق: عكرمة أن والد حذيفة قُتِلَ يوم أُحُدٍ، قتله بعض المسلمين وهو يظنُّ أنه من المشركين، فوداه رسولُ الله ﷺ ورجاله ثقات، مع إرساله، وقد تقدّم له شاهدٌ مرسلٌ أيضاً في باب العفو عن الخطأ.

وروى مُسَدَّدٌ في «مُسْنَدِهِ» من طريق يزيد بن مذكور أن رجلاً زُجِمَ يوم الجمعة فمات، فوداه عليٌّ من بيت المال.

وفي المسألة مذاهبٌ أخرى؛ منها: قولُ الحسن البصري: إن ديتَه تجبُّ على جميع من حَضَرَ. وهو أخصُّ من الذي قبله؛ وتوجيهه أنه مات بفعلهم فلا يتعدّاهم إلى غيرهم. ومنها: قولُ الشافعي ومن تبعه: إنه يقال لوليّه: ادّع على مَنْ شئت، واحلف فإن حلفت استحققت الدية.

[قوله: استحققت ما تستقيم في اللغة العربية؛ لأنها ما فيها ياء في اللغة العربية قاف مشددة وعند إضافتها بضمير متحرك يفتك الإدغام ويقال: استحققت^(١).]

ثم قال الحافظ: وإن نكلت حلفت المدعى عليه على النفي وسقطت المطالبة. وتوجيهه أن الدّم لا يجب إلا بالطلب.

(١) ما بين المعوفين من كلام الشيخ ابن العثيمين.

ومنها قول مالك: دمه هدر، وتوجيهه أنه إذا لم يُعلم قاتله بعينه استحال أن يؤخذ به أحد. وقد تقدّمت الإشارة إلى الرَّاجِح من هذه المذاهب في بابِ الْعَقْوِ عن الخطأ^(١). اهـ
فعندنا الآن أربعة أقوال:

القول الأول: إنها في بيت المال.

والثاني: إنها على المزدحمين.

والثالث: أنه يقال لأوليائه: عيّنوا ما شئتم، واحلفوا عليه، وهذا القول يشبه القسامة.

والقول الرابع: أنه هدر.

والمشهور عندنا في مذهب الحنابلة: أنه يكون في بيت المال؛ لأنه لا يمكن أن يذهب هدرًا، وقاتله مجهول، فيجعل في بيت المال؛ الذي هو بيت مال الناس جميعًا^(٢).

ولا شك أن قول الحسن أخص من هذا حيث قال رحمته الله: إنه يجعل على جميع الحاضرين وأقرب الناس إليه هم الذين قتلوه في الحقيقة.

وقد يقال: ليس جميع المزدحمين قتلوه؛ لأن الأقربين إليه قد ألجأهم من وراءهم إلى أن يقتلوه. فمثلاً:

إذا قُتل في المسعى نقول على رأي الحسن إذا كان في الجانب الأيمن فإن الدية على كل الذين في الجانب الأيمن؛ لأن الرّحام حصل من الجميع من السابقين واللاحقين.

ولكن المشهور عندنا أنه على بيت المال؛ لأن حتى هؤلاء الذين زحموه حتى مات. هم ملجئون لا يستطيع الواحد أن يتخلص فالراجح قول الحنابلة فيما يظهر لي.

أما القول بأن دمه هدر، وهو مسلم فضعيف. وكذلك القول بالزامهم أن يعيّنوا واحدًا، وهم لم يشهدوا ففيه نظر أيضًا.



(١) «فتح الباري» (١٢/ ٢١٧، ٢١٨).

(٢) انظر: «المغني» (١٢/ ٤٨، ٤٩)، و«موسوعة فقه الإمام أحمد» (٢٦/ ٦٣-٦٥).

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٧- باب إِذَا قَتَلَ نَفْسَهُ خَطَاً فَلَا دِيَّةَ لَهُ.

٦٨٩١- حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: أَسْمِعْنَا يَا عَامِرٌ مِنْ هُنَيْهَاتِكَ فَحَدَا بِهِمْ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مِنَ السَّائِقِ؟» قَالُوا: عَامِرٌ فَقَالَ: «رَحِمَهُ اللَّهُ» فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَا أَمْتَعْتَنَا بِهِ فَأَصِيبَ صَبِيحَةً لَيْلَتِهِ فَقَالَ الْقَوْمُ: حَبِطَ عَمَلُهُ قَتَلَ نَفْسَهُ، فَلَمَّا رَجَعْتُ وَهُمْ يَتَحَدَّثُونَ أَنَّ عَامِرًا حَبِطَ عَمَلُهُ فَجِئْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ فَذَاكَ أَبِي وَأُمِّي زَعَمُوا أَنَّ عَامِرًا حَبِطَ عَمَلُهُ؟ فَقَالَ: «كَذَبَ مَنْ قَالَهَا إِنَّ لَهُ لِأَجْرَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّهُ لَجَاهِدٌ مُجَاهِدٌ وَأَيُّ قَتْلِ يَزِيدُهُ عَلَيْهِ»^(١).

أَمَّا مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ عَمْدًا فَقَدْ سَبَقَ الْقَوْلُ فِيهِ، وَأَنَّهُ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - يُعَذَّبُ فِي جَهَنَّمَ بِمَا قَتَلَ بِهِ نَفْسَهُ، خَالِدًا مَخْلَدًا فِيهَا، وَأَنَّهُ يَنْبَغِي لَكَبِيرِ الْقَوْمِ؛ الْإِمَامِ أَوْ غَيْرِهِ أَلَّا يُصَلِّيَ عَلَيْهِ كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ تَرَكَ الصَّلَاةَ عَلَى الرَّجُلِ الَّذِي قَتَلَ نَفْسَهُ بِمَشَاقِصٍ^(٢).
وَأَمَّا مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ خَطَاً فَلَا دِيَّةَ لَهُ.

فَإِذَا قَالَ قَاتِلٌ: أَلَيْسَ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا خَطَاً تَكُونُ الدِّيَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ؟

فَالْجَوَابُ: بَلَى إِذَا قَتَلَ الْإِنْسَانُ شَخْصًا خَطَاً فِدْيَةُ الْمَقْتُولِ عَلَى عَاقِلَةِ الْقَاتِلِ.

فَهَذَا إِذَا قَتَلَ نَفْسَهُ خَطَاً فَهَلْ نَقُولُ إِنَّ دِيَّتَهُ عَلَى عَاقِلَتِهِ؟

الْجَوَابُ: لَا، لَا نَقُولُ ذَلِكَ بَلْ نَقُولُ: لَا دِيَّةَ لَهُ. وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا هَلْ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ؛ لِأَنَّهُ

قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً، أَوْ لَيْسَ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ؟

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةَ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ؛

وَدَلِيلُهُ هَذَا الْحَدِيثُ حَدِيثُ عَامِرِ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ قَتَلَ نَفْسَهُ خَطَاً فِي غَزْوَةِ خَيْبَرَ، فَلَمْ

يَأْمُرِ النَّبِيُّ ﷺ بِأَنْ تُؤَدَّى عَنْهُ الْكَفَّارَةُ، وَلَوْ كَانَتْ الْكَفَّارَةُ وَاجِبَةً لِأَمْرٍ بِهَا، ثُمَّ إِنَّ ظَاهِرَ آيَةِ

الْكَرِيمَةِ: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤَمَّرَةً﴾ [النِّسَاءُ: ٩٢]. أَنَّ الْقَتْلَ مُتَعَدٍّ لِلْغَيْرِ؛ لِأَنَّهُ

قَالَ مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا. وَأَنْتَ لَوْ قُلْتَ: مَنْ ضَرَبَ شَخْصًا. فَإِنَّهُ لَا يَتَبَادَرُ إِلَى الذَّهْنِ إِطْلَاقًا أَنَّ

(١) ورواه مسلم (١٨٠٢) (١٢٣).

(٢) رواه مسلم (٩٧٨) (١٠٧).

يكون المراد: أو ضرب نفسه، فكَذَلِكَ إذا قال: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا﴾ فَلَايَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَتْلَ تَعَدَّى إِلَى الْغَيْرِ.

وفي هذا الحديث: دليل على أَنَّ مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ، وهو مجاهد في سبيل الله؛ بَأَن عَادَ عَلَيْهِ سَهْمُهُ، أو نحو ذلك، فَإِنَّ أَجْرَهُ لَا يَبْطُلُ؛ لِأَنَّ النَّاسَ تَحَدَّثُوا أَنَّ أَجْرَ عَامِرٍ قَدْ بَطُلَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كَذَبَ مَنْ قَالَهَا» كَذَبَ: يعني: قال قولاً يخالف الواقع؛ لِأَنَّ الْكَذِبَ هُوَ الْخَبَرُ الْمُخَالِفُ لِلْوَاقِعِ. ثم قال: «إِنَّ لَهُ لِأَجْرَيْنِ اثْنَيْنِ» اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ قَالَ: «أَجْرَيْنِ اثْنَيْنِ» فَأَكْذَبُهَا حَتَّى لَا يَقُولَ قَائِلٌ: إِنَّ هَذَا مِنْ بَابِ الْمَجَازِ فَأَكْذَبُ أَنَّهَا أَجْرَانِ اثْنَانِ. ﴿ثُمَّ قَالَ: «إِنَّهُ لِمَجَاهِدٌ» أَي: لِبَازِلِ جَهْدِهِ فِي قِتَالِ الْأَعْدَاءِ، وَ«مُجَاهِدٌ» أَي: مُجَاهِدٌ حَقًّا، وَهَذِهِ شَهَادَةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى إِخْلَاصِ نِيَّةِ عَامِرٍ، وَأَنَّهُ مُجَاهِدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَقًّا ﷺ، وَالْحَقُّنَا وَإِيَّاكُمْ بِهِ وَبِالصَّالِحِينَ.

﴿ثُمَّ قَالَ ﷺ: «وَأَيُّ قَتْلٍ يَزِيدُهُ عَلَيْهِ» يعني: أَيُّ قَتْلِ أَعْظَمَ مِنْ هَذَا، هَذَا الَّذِي ظَهَرَ مِنْ مَعْنَى الْحَدِيثِ.

فَإِنْ قِيلَ: قَوْلُهُمْ: «هَلَّا أَمْتَعْتَنَا بِهِ؟» هَلْ مَعْنَاهُ أَنَّهُمْ عَلِمُوا مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» أَنَّهُ سَيَمُوتُ؟ نَقُولُ: عَادَةً أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ إِذَا قَالَ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، أَوْ: رَضِيَ اللَّهُ عَنْكَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ أَجْلَهُ. وَهَلْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا قَتَلَ نَفْسَهُ خَطَأً فِي الْجِهَادِ فَإِنَّ لَهُ أَجْرَ اثْنَيْنِ؟ نَقُولُ: نَعَمْ. لَهُ أَجْرُ اثْنَيْنِ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ هَذِهِ شَهَادَةٌ لِعَامِرٍ ﷺ بِأَنَّهُ فِي الْجَنَّةِ؟ نَقُولُ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِثْبَاتُ الْأَجْرِ لَهُ، وَأَنَّهُ لَيْسَ قَتْلًا يَزِيدُ عَلَى هَذَا الْقَتْلِ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ فِي الْجَنَّةِ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٨ - بَابُ إِذَا عَصَى رَجُلًا فَوَقَعَتْ ثَنَابًا.

٦٨٩٢ - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ: سَمِعْتُ زُرَّارَةَ بْنَ أَوْفَى، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ رَجُلًا عَصَى يَدَ رَجُلٍ، فَزَرَعَ يَدَهُ مِنْ فَمِهِ، فَوَقَعَتْ ثَنَابًا، فَاخْتَصَمُوا إِلَيَّ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «يَعِضُّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ كَمَا يَعِضُّ الْفَحْلُ لَا دِيَةَ لَكَ»^(١).

٦٨٩٣- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَرَجْتُ فِي غَزْوَةِ فَعَضَّ رَجُلٌ فَاَنْتَزَعَ نَيْتَهُ فَأَبْطَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ^(١).

وهكذا لو حَصَلَ شيءٌ آخَرُ عَلَى الْمُعْتَدِي فَإِنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَى مَنْ أَرَادَ افْتِكَاكَ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا الَّذِي أَرَادَ افْتِكَاكَ نَفْسِهِ فَعَلَ فِعْلاً مَأْذُونًا فِيهِ، جَائِزًا فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُبْقِيَ يَدَهُ تَحْتَ ثَنَائِيَا هَذَا الرَّجُلِ يَقْضِيهَا كَمَا يَقْضِيهِ الْفَحْلُ.

وَالْفَحْلُ؛ يَعْنِي: الْفَحْلُ مِنَ الْإِبِلِ، فَإِنَّ الْفَحْلَ مِنَ الْإِبِلِ يَعْضُ مَنْ حَنَقَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ هُنَاكَ مِنَ الدَّوَابِّ شَيْءٌ أَعْظَمُ حِقْدًا مِنَ الْجَمَلِ، فَالْجَمَلُ حَقُودٌ؛ وَلَا سِيَّامًا إِذَا رَدَّ الْإِنْسَانُ عَنْ الْإِثْمِ فَإِنَّهُ يَحْقِدُ عَلَيْهِ، وَلَوْ بَعْدَ حِينٍ.

وَذَكَّرُوا لَنَا أَنَّهُ هُنَا فِي مَجْلِسِ مَبِيعِ الْإِبِلِ أَنَّهُمْ كَانُوا يَوْمًا مُجْتَمِعِينَ عَلَى بَيْعِ الْإِبِلِ فَإِذَا بَجَمَلٍ يَأْخُذُ بِرَأْسِ رَجُلٍ، وَيَعْضُهُ، وَيَرْفَعُهُ فَوْقَ، وَيَضْرِبُ بِهِ الْأَرْضَ، وَيَبْرُكُ عَلَيْهِ، فَيَاذُرُوا، وَفَكَرُوا الرَّجُلَ وَقَالُوا: مَا الَّذِي جَعَلَهُ يَتَسَلَّطُ عَلَيْكَ مِنْ دُونِ النَّاسِ فَقَالَ: أَذْكَرُ أَنِّي قَدْ رَدَدْتُهُ مَرَّةً عَنْ أَنْتِي مِنْذُ زَمَنٍ، سَبَحَانَ اللَّهِ!!

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٩- بَابُ «وَالْيَسَنُ بِالْيَسَنِ».

٦٨٩٤- حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ ابْنَةَ النَّضْرِ لَطَمَتْ جَارِيَةً فَكَسَرَتْ نَيْتَهَا، فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَ بِالْقِصَاصِ^(٢).

قَالَ الْمُؤَلِّفُ: «بَابُ الْيَسَنِ بِالْيَسَنِ» وَأَشَارَ الْمُؤَلِّفُ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ: «وَالْيَسَنُ بِالْيَسَنِ» [المائدة: ٤٥]. وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْبَاءَ لِلْبَدَلِ، وَالْبَدْلُ لَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ مُطَابِقًا لِلْمُبْدَلِ مِنْهُ، وَلِهَذَا يَشْتَرُطُ لِلْقِصَاصِ فِي الْأَطْرَافِ: الْمِثْلُ فِي الْأَسْمِ وَالْمَوْضِعِ، فَمِثْلًا: الْإِبَاهِمُ بِالْإِبَاهِمِ، وَلَا تَقْطَعُ بِنَصْرٍ بِالْإِبَاهِمِ لِاخْتِلَافِ الْأَسْمِ، وَكَذَلِكَ الْمَوْضِعُ بِالْإِبَاهِمِ الْيَمْنَى لَا نَقْطَعُهُ بِالْإِبَاهِمِ الْيُسْرَى.

(١) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٦٧٤) (٢٠).

(٢) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٦٧٥) (٢٤).

والسنُّ كذلك لا تَقْطَعُ الثَّيَّةَ بِالرَّابَعَةِ أو بِالنَّابِ لا بَدَّ من سِنَّةٍ بَسَنَةٍ، فالبَاءُ هُنَا لِلْبَدَلِيَّةِ وَالْعَوَضِ، وَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ الْبَدَلُ مِمَّا ثَلَا لِلْمُبْدَلِ مِنْهُ، وَالْعَوَضُ مُوَافِقًا لِلْمُعَوَّضِ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ حَدِيثَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رُفِعَ إِلَيْهِ أَنَّ ابْنَةَ النَّضْرِ لَطَمَتْ جَارِيَةً فَكَسَرَتْ ثَنِيَّتَهَا فَأَمَرَ ﷺ بِالْقِصَاصِ.

وَالْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ سَاقَهُ هُنَا مُخْتَصَرًا، وَالْقَضِيَّةُ مَشْهُورَةٌ فَإِنَّ ابْنَةَ النَّضْرِ لَطَمَتْ جَارِيَةً مِنَ الْأَنْصَارِ فَكَسَرَتْ ثَنِيَّتَهَا فَأَتَوْا بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَمَرَ بِأَنْ تُقْلَعَ ثَنِيَّةُ الرَّبِيعِ بِنْتِ النَّضْرِ، فَقَالَ أَخُوهَا أُنْسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ لَا تُقْلَعُ ثَنِيَّةُ الرَّبِيعِ فَقَالَ: «يَا أُنْسُ، كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ» ثُمَّ إِنَّ أَهْلَ الْجَارِيَةِ عَفَوْا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَهُ»^(١).

فَأُنْسُ رَضِيَ عَنْهُ حِينَ قَالَ: «وَاللَّهِ لَا تُقْلَعُ» لَمْ يَكُنْ يَرِيدُ بِذَلِكَ مَعَارَضَةَ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ أَبَدًا، وَإِنَّمَا أَرَادَ الثِّقَةَ بِاللَّهِ ﷻ أَنْ لَا تُقْلَعَ هَذِهِ الثَّيَّةُ فَلِهَذَا أَبْرَهُ اللَّهُ ﷻ.

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ أَنَّ الْمُعْتَدِي لَيْسَ عِنْدَهُ هَذَا الْجِزْءُ الْمِمَّا ثَلَا لِلَّذِي قَطَعَهُ مِنَ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ، فَمِثْلًا: قَطَعَ إِبْهَامَ رَجُلٍ وَإِبْهَامُهُ هُوَ مَقْطُوعٌ، فَكَيْفَ يُقْتَصُّ مِنْهُ؟

نَقُولُ: يَسْقُطُ الْقِصَاصُ، وَتَكُونُ الدِّيَّةُ.

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ حَصَلَ التَّرَاضِي بَيْنَ الطَّرْفَيْنِ عَلَى أَنْ يَأْخُذَ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ فِي الْقِصَاصِ عُضْوًا آخَرَ مَكَانَ الَّذِي تَلَفَ مِنْهُ؟

نَقُولُ: لَا يَجُوزُ حَتَّى بِالتَّرَاضِي؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ أَمَانَةٌ عِنْدَ نَفْسِهِ، وَلِهَذَا قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: لَا يَجُوزُ أَنْ يُنْقَلَ عُضْوٌ لآخَرَ وَلَوْ مِنْ مَيِّتٍ أَوْصَى بِهِ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ؛ ذَكَرَهُ فِي الْإِقْنَاعِ أَظُنُّهُ فِي بَابِ تَغْسِيلِ الْمَيِّتِ: أَنَّهُ لَا يُنْقَلُ عُضْوٌ لِشَخْصٍ آخَرَ، وَلَوْ مِنْ مَيِّتٍ أَوْصَى بِهِ؛ لِأَنَّ الْبَدْنَ أَمَانَةٌ عِنْدَكَ فَلَا يَجُوزُ أَنْ نَفْزَطَ فِي شَيْءٍ مِنْهُ، وَكَسَرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكْسَرِهِ حَيًّا.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي مَسْأَلَةٍ لَوْ أَنَّ شَخْصًا حَيًّا اضْطُرَّ إِلَى أَكْلِ مَيِّتٍ، لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ، فَهَلْ يَأْكُلُهُ أَوْ لَا يَأْكُلُهُ؟

فَعِنْدَنَا فِي مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ أَنَّ الْحَيَّ لَا يَأْكُلُ الْمَيِّتَ؛ وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ ﷺ: «كَسَرُ عَظْمٍ

(١) تقدم تخريجه قريباً.

الْمَيِّتِ كَكَسْرِهِ حَيًّا»^(١) وقالوا: إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ مِنَ الْجُوعِ فَلَيْسَ هُوَ الَّذِي قَتَلَ نَفْسَهُ، بَلْ هُوَ مِنَ اللَّهِ ﷻ، لَكِنَّ كَوْنَهُ يَنْتَهِكُ حُرْمَةَ الْمَيِّتِ، وَيَأْكُلُ لَحْمَهُ، لَا يُمْكِنُ^(٢).

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: يَجُوزُ أَنْ يَأْكُلَ الْحَيُّ إِذَا اضْطَرَّ لَحْمَ الْمَيِّتِ، وَقَالُوا: إِنَّ كِلَيْهِمَا مُحَرَّمٌ لَكِنَّ حُرْمَةَ الْحَيِّ أَعْظَمُ مِنْ حُرْمَةِ الْمَيِّتِ^(٣).

وَقَوْلُهُمْ أَصَحُّ مِنْ قَوْلِ الْحَنَابِلَةِ؛ لِأَنَّ -الآنَ- الضَّرُورَةُ قَائِمَةٌ إِمَّا أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَمُوتَ، فَحُرْمَتُهُ أَحَقُّ مِنْ حُرْمَةِ الْمَيِّتِ.

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ وَهَبَ عُضْوَهُ أَلَا يَجُوزُ؟

نَقُولُ: مِنْ شَرْطِ الْهَبَةِ أَنْ يَكُونَ الْوَاهِبُ مَالِكًا لِلْمَوْهوبِ، فَهَلِ أَنْتَ مَالِكٌ لِأَعْضَائِكَ؟ فَالْجَوَابُ: لَا لَسْتُ مَالِكًا لِأَعْضَائِكَ.

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَ هُنَاكَ ضَرُورَةٌ، مِثْلُ إِنْسَانٍ كَلِيتَاهُ لَا تَصْلُحَانِ؛ أَلَا يَجُوزُ لِآخَرٍ - كَلِيتَاهُ سَلِيمَتَيْنِ - أَنْ يُعْطِيَهُ وَاحِدَةً؟

نَقُولُ: هَلْ نَضْمَنُ مِثْلَهُ بِالْمِثْلِ أَنَّهُ إِذَا زُرِعَتِ الْكُلَيْتُ تَنْجَحُ، يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الضَّرُورَةَ لَا تُبَيِّحُ الْمُحَرَّمَ إِلَّا بِشَرْطَيْنِ: الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَلَّا تَنْدَفِعَ الضَّرُورَةُ إِلَّا بِهِ، وَالشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ تَنْدَفِعَ الضَّرُورَةُ بِهِ.

وَمَعْنَى أَنْ تَنْدَفِعَ الضَّرُورَةُ بِهِ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا تَنَاوَلَ الْمُحَرَّمَ انْدَفَعَتِ الضَّرُورَةُ وَعَلِمْنَا أَنَّهُ يَنْجُو؛ مِثْلُ: أَكَلَ الْمَيِّتَةَ فَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْإِنْسَانَ الْجَائِعَ إِذَا أَكَلَ مِنْهَا سَلِمَ مِنَ الْمَوْتِ.

وَمَعْنَى أَلَّا تَنْدَفِعَ الضَّرُورَةُ إِلَّا بِهِ أَلَّا نَجِدَ حَلَالًا دُونَهُ، فَإِنْ وَجَدْنَا حَلَالًا فَلَا ضَرُورَةَ. وَإِذَا وَجَدْنَا حَرَامًا، لَكِنَّهُ أَخْفُ فَإِنَّهُ يُدْفَعُ الْأَعْلَى بِالْأَدْنَى.

(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٦/ ١٠٥) (٢٤٧٣٩)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٢٠٧)، وَابْنُ مَاجَهَ (١٦١٦). وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، كَمَا فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ.

(٢) انْظُرْ: «الْمَغْنِي» (١٣/ ٣٣٨، ٣٣٩).

(٣) انْظُرْ: «الْإِقْنَاعُ» لِلشَّرِيبِيِّ (٢/ ٥٨٥، ٥٨٦)، وَ«مَغْنِي الْمُحْتَاجِ» (٤/ ٣٠٧).

ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٠- باب دية الأصابع.

٦٨٩٥- حدثنا آدم، حدثنا شعبة، عن قتادة، عن عكرمة عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «هذه وهذه سواء يعني الخنصر والإبهام». حدثنا محمد بن بشر، حدثنا ابن أبي عدي، عن شعبة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: سمعت النبي ﷺ... نحوه.

الخنصر هو أطرف الأصابع من جهة مقابلة الإبهام، ولكن الإبهام منفعة أعظم بكثير من الخنصر وأقوى، ولهذا خلقه الله ﷻ من مفصلين ضخمين، بخلاف بقية الأصابع، ومع هذا يقول الرسول ﷺ: «هذه وهذه سواء» وإنما نص عليها لتباين ما بينهما من المنفعة، ومع ذلك هما سواء في الدية، ولكن ما ديتهما؟

يقول العلماء في توزيع الدية: ما في الإنسان منه واحد ففيه دية كاملة، وما فيه منه اثنان ففي الواحد نصف الدية، وما فيه منه ثلاثة ففي الواحد ثلث الدية، وما فيه منه خمسة ففي الواحد خمس الدية، وما فيه منه أربعة ففي الواحد ربع الدية، وما فيه منه عشرة ففي الواحد عشرها؛ فتوزع الدية حسب ما في الإنسان من هذا العضو.

مثال ما في الإنسان منه واحد اللسان، فاللسان ليس للإنسان منه إلا واحد، ومثال ما فيه منه شيان: العينان ففي الواحد نصف الدية، وفي الشتين الدية.

ومثال ما فيه منه ثلاثة مارن الأنف ففي الإنسان منه ثلاثة؛ والهارن ما لان من الأنف، وهذا يشتمل على ثلاثة أشياء: منخرين، وحاجزا بينهما، فإذا قطع أحد المنخرين ففيه ثلث الدية، وإذا قطع اثنان فثلثا الدية، وإن قطع كل الهارن فدية.

ومثال ما فيه أربعة الأجفان؛ الأجفان أربعة وكل عين فيها جفنان، فإذا أذهب جفنا واحدا ففيه ربع الدية، وجفنين نصف الدية، وثلاثة ثلاثة أرباع الدية، وأربعة كل الدية.

ومثال ما فيه منه خمسة؛ يقولون: المذاقات، فإذا أتلفها الإنسان كلها يكون فيها الدية كاملة، وإذا أتلف واحدا منها ففيه خمس الدية.

لكن هذه -حقيقة- لا ترد، لأنها من المنافع، ونحن نتكلم عن الأعضاء.

ومثال ما فيه منه عشرة الأصابع، ففي الواحد عشر الدية، وفي الجميع دية كاملة، ودية الأصبع توزع على ثلاثة أقسام؛ لأن كل أصبع فيه ثلاثة أنامل إلا الإبهام ففيه مَفْصَلان، والمَفْصَل من الأصابع الأربعة غير الإبهام فيه ثلث عشر الدية، والإبهام في الأُنْمَلِ منه نصف عشر الدية.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٢١- باب إذا أصاب قوم من رجل، هل يُعاقب؟

أو يقتص منهم كلهم

وقال مطرف: عن الشعبي في رجلين شهدا علي رجل أنه سرق، فقطعه علي، ثم جاء بأخر وقال: أخطأنا فأبطل شهادتهما، وأخذنا يدي الأول وقال: لو علمت أنكما تعمدتا لقطعتكما^(١).

٦٨٩٦- وقال لي ابن بشار: حدثنا يحيى، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما أن غلاماً قتل غيلة فقال عمر: لو اشترك فيها أهل صنعاء لقتلتهم. وقال مغيرة بن حكيم عن أبيه إن أربعة قتلوا صبياً فقال عمر... مثله^(٢).

(١) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١٢ / ٢٢٦): ووصله البيهقي في «السنن الكبرى» (٨ / ٤١) فقال: عن أبي سعيد ابن أبي عمرو، عن الأصم، أنا الربيع بن سليمان قال الشافعي: ثنا سفيان، عن مطرف، عن الشعبي، أن رجلين أتيا علياً... الحديث. «تغليق التعليق» (٥ / ٢٥٠).

(٢) ذكره البخاري تعليقاً بصيغة الجزم كما في «الفتح» (١٢ / ٢٢٦)، ووصله البيهقي في «السنن الكبرى» (٨ / ٤١) فقال: أخبرنا أبو زكريا بن أبي إسحاق، وأبو بكر بن الحسن، وأبو سعيد بن أبي عمرو، قالوا: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بحر بن نصر، ثنا ابن وهب، حدثني جرير بن حازم، أن المغيرة بن حكيم الصنعاني حدثه، عن أبيه، أن امرأة بصنعاء غاب عنها زوجها وترك في حجرها ابناً له من غيرها. غلام يقال له: أصيل فاتخذت المرأة بعد زوجها خليلاً، فقالت لخليها: إن هذا الغلام يفضحنا، فاقتله، فأبى، فامتنعت منه، فطأوعها واجتمع على قتله الرجل، ورجل آخر، والمرأة وخادماها فقتلوه، ثم قطعوه أعضاء، وجعلوه في عيبة من آدم، فطرحوه في ركية في ناحية القرية، وليس فيها ماء ثم صاحت المرأة فاجتمع الناس، فخرجوا يطلبون الغلام، قال: فمر رجل بالركية التي فيها الغلام يخرج منها الذباب الأخضر، فقال: والله إن في هذه لجيفة، ومعنا خليلها، فأخذته رعدة، فأرهبناه، فحبسناه، وأرسلنا رجلاً فأخرج الغلام، فأخذنا الرجل، فاعترف، فأخبر الخبر، فاعترفت المرأة والرجل الآخر وخادماها، فكتب يعلى وهو يومئذ أمير بشأنهم فكتب إليه عمر رضي الله عنه بقتلهم جميعاً، وقال: والله لو أن أهل صنعاء اشتركوا في قتله، لقتلتهم أجمعين. ورواه قاسم بن أصبغ في جامعه عن ابن وضاح، عن سحنون، عن ابن وهب، به «تغليق التعليق» (٥ / ٢٥١).

وَأَقَادَ أَبُو بَكْرٍ^(١) وَابْنُ الزُّبَيْرِ^(٢) وَعَلِيٌّ^(٣) وَسُوَيْدُ بْنُ مِقْرَنٍ^(٤) مِنْ لَطْمَةٍ. وَأَقَادَ عُمَرُ مِنْ ضَرْبَةٍ بِالْدَّرَةِ^(٥). وَأَقَادَ عَلِيٌّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَسْوَاطٍ^(٦). وَاقْتَصَّ شُرَيْحٌ مِنْ سَوْطٍ وَخُمُوشٍ^(٧).

٦٨٩٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ عُبَيْدِ

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَغْلِيْقِ التَّعْلِيْقِ» (٥ / ٢٥٢): أَمَا أَثَرُ أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥ / ٤٦٤): ثَنَا شَبَابَةُ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَصِينِ، سَمِعْتُ طَارِقَ بْنَ شَهَابٍ يَقُولُ: لَطَمَ أَبُو بَكْرٍ يَوْمًا رَجُلًا لَطْمَةً، فَقِيلَ مَا رَأَيْنَا كَالْيَوْمِ قَطُّ مَنَعَةً وَلَطْمَةً، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: «إِنْ هَذَا أَتَانِي لَيْسَتْ حَمْلَتِي فَحَمَلْتُهُ، فَإِذَا هُوَ يَتْبَعُهُمْ، فَحَلَفْتُ لَا أَحْمِلُهُ ثَلَاثَ مَرَاتٍ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: اقْتَصْ، فَعَفَا الرَّجُلُ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَغْلِيْقِ التَّعْلِيْقِ» (٥ / ٢٥٢): أَمَا أَثَرُ ابْنِ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٥ / ٦٥): أَخْبَرَنَا أَبُو طَاهِرٍ الْفَقِيه، أَنَا أَبُو حَامِدٍ ابْنُ بِلَالٍ، ثَنَا يَحْيَى بْنُ الرَّبِيعِ، ثَنَا سُفْيَانٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، أَنَّ الزُّبَيْرَ أَقَادَ مِنْ لَطْمَةٍ.

وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٥ / ٣٩٤)، وَمُسَدَّدٌ فِي «مُسْنَدِهِ» كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ عِيْنَةَ بِهِ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَغْلِيْقِ التَّعْلِيْقِ» (٥ / ٢٥٣): أَمَا أَثَرُ عَلِيٍّ، فَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥ / ٤٦٤): ثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُسْعُودِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي عَتَبَةَ، عَنْ نَاجِيَةِ أَبِي الْحَسَنِ، عَنْ أَبِيهِ «أَنَّ عَلِيًّا قَالَ فِي رَجُلٍ لَطَمَ رَجُلًا، فَقَالَ لِلْمَلَطُومِ: اقْتَصْ».

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَغْلِيْقِ التَّعْلِيْقِ» (٥ / ٢٥٣): أَمَا أَثَرُ سُوَيْدِ بْنِ مِقْرُونٍ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: ثَنَا وَكَيْعٌ، ثَنَا سُفْيَانٌ، عَنْ مَغِيرَةَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ سُوَيْدٍ، بِهِ.

(٥) ذَكَرَهُ الْبَخَارِيُّ تَعْلِيْقًا بِصِغَةِ الْجَزْمِ كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (١٢ / ٢٢٧)، وَوَصَلَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فَقَالَ: عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ عَمْرِو بْنِ طَرِيقٍ مَكَّةَ، فَقَالَ تَحْتَ شَجَرَةٍ، فَلَمَّا اسْتَوَتْ الشَّمْسُ، أَخَذَ عَلَيْهِ ثَوْبَهُ وَقَامَ فَنَادَاهُ رَجُلٌ، يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، ثُمَّ حَادَثَهُ، فَضْرِبُهُ بِالْدَّرَةِ، فَقَالَ: عَجَلْتُ عَلِيَّ، فَأَعْطَاهُ الْمَجْفِقَةَ، وَقَالَ: اقْتَصْ، قَالَ: مَا أَنَا بِفَاعِلٍ، قَالَ: وَاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّ، قَالَ: فَمَآني أَغْفَرَهَا هَكَذَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ «تَغْلِيْقِ التَّعْلِيْقِ» (٥ / ٢٥٣).

(٦) قَالَ الْحَافِظُ فِي «تَغْلِيْقِ التَّعْلِيْقِ» (٥ / ٢٥٣): أَمَا أَثَرُ عَلِيٍّ قَالَ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥ / ٤٦٥): ثَنَا أَبُو خَالِدٍ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ عَلِيٍّ فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَسَارَهُ، فَقَالَ عَلِيٌّ: «يَا قَنْبَرُ، أَخْرِجْ هَذَا، فَاجْلِدْ هَذَا، ثُمَّ جَاءَ الْمَجْلُودُ، فَقَالَ: إِنَّهُ زَادَ عَلَيَّ ثَلَاثَةَ أَسْوَاطٍ، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: مَا تَقُولُ فَقَالَ: صَدَقَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فَقَالَ: خَذِ السَّوْطَ، وَاجْلِدْهُ ثَلَاثَةَ أَسْوَاطٍ ثُمَّ قَالَ: يَا قَنْبَرُ إِذَا جِلْدَتْ فَلَا تَتَعَدَّ الْحُدُودَ».

وَرَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ هَشِيمٍ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ سَوَّارٍ، نَحْوَهُ.

(٧) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَغْلِيْقِ التَّعْلِيْقِ» (٥ / ٢٥٤): أَمَا أَثَرُ شُرَيْحٍ، فَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ شُرَيْحٍ «أَنَّهُ أَقَادَ مِنْ لَطْمَةٍ».

وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: ثَنَا هَشِيمٌ، ثَنَا مَغِيرَةُ بْنُ عَوْنٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى شُرَيْحٍ، فَقَالَ: أَقْدَنِي مِنْ جُلُوزَاكَ هَذَا الْقَائِمَ عَلَى رَأْسِكَ، فَقَالَ لَجُلُوزَاهُ: مَا أَرَدْتُ لِهَذَا الرَّجُلِ قَالَ: أَزْدَحَمُوا عَلَيْكَ فَضْرِبْتَهُ سَوْطًا، فَأَقَادَهُ مِنْهُ.

قَالَ: وَثَنَا هَشِيمٌ، ثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحِذَاءِ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ شُرَيْحٍ قَالَ: اخْتَصَمَ إِلَيْهِ عَبْدُ جَرَحٍ حَرًّا قَالَ: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ اقْتَصْ مِنْهُ». وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ» (٦ / ١٣٨): ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسَدِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ «أَنَّ جُلُوزَاً لَشُرَيْحٍ ضَرَبَ رَجُلًا بِسَوْطٍ فَأَقَادَهُ شُرَيْحٌ».

اللَّهُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: لَدَدْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ وَجَعَلَ يُشِيرُ إِلَيْنَا لَا تَلْدُونِي قَالَ: فَقُلْنَا: كَرَاهِيَةُ الْمَرِيضِ بِالْذَّوَاءِ فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ: «أَلَمْ أَنْهَكُمُ أَنْ تَلْدُونِي» قَالَ: قُلْنَا: كَرَاهِيَةُ لِلذَّوَاءِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْقِي مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا لَدُّوْنَا وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَّا الْعَبَّاسَ فَإِنَّهُ لَمْ يَشْهَدْكُمْ»^(١).
هذا الباب أراد المؤلف رحمه الله منه إذا اشترك جماعة في الجناية هل يؤخذون جميعاً أو يؤخذ المباشرون؟

والصواب: أنهم يؤخذون جميعاً، ما داموا اتفقوا على قتله، أو صلح ففعل كل واحد لقتله؛ هذه هي القاعدة؛ ذلك لأن كل واحد منهم يقوي الآخر، فالمباشر لولا من معه من الذين مالاؤه لم يُقدِّم، فيكون المباشر مبنياً على السبب، فيؤخذ الجميع.
ثم استدلل رحمه الله بآثار وحديث؛ فقال: قال مطرف، عن الشعبي، في رجلين شهدا على رجل أنه سرق فقطعه علي، ثم جاء بآخر وقال: أخطأنا أي: أخطأنا بالنسبة للأول، يعني جاء بآخر غير الأول وقال: أخطأنا في الأول والسارق هذا الثاني. فأبطل شهادتهما وأخذاً بدية الأول. أي: أبطل شهادتهما بالنسبة للثاني، وأخذاً بدية الأول، أي: الشاهدان، وقال: لو علمت أنكما تعمدتبا لقطعتهما.

فهذا دليل على أن الرجلين إذا اشتركا في الجناية أخذاً بها.
وفيه: دليل أيضاً على أنه إذا اجتمع الشاهد والحاكم والقاضي فالضمان على الشاهد؛ لأن الحاكم والقاضي مبني عملهما على الشهادة.
فإذا جاءنا شهود، وشهدوا على شخص بقتل، فقتل الرجل بحكم الحاكم، ثم رجع هؤلاء الشهود وقالوا: نحن تعمدنا قتله، وإلا فإنه بريء من القتل. فهل تقتل هؤلاء الشهود كلهم؟ نعم نقتلهم كلهم؛ لأنهم اشتركوأ في الجناية.

ثم قال: «وقال لي ابنُ بشارٍ البخاري في الباب الذي قبل هذا قال: حدثنا محمد بنُ بشارٍ، وهنا قال: قال لي محمد. فما الفرق؟ ولماذا لا يقول حدثني؟

نقول: قوله: حدثنا محمد قد يكون هذا على سبيل التعظيم، أو المشاركة.. والإنسان قد يسمع من شخص بدون أن يطلب منه الإصغاء والاستماع، فهذا يقال فيه: قال لي: أما إذا

قصد إسماعه وتَحَمَّلَه منه فإنه يقال: حَدَّثَنِي فَرَّقَ بَيْنَ شَخْصٍ يَحْدُثُ آخَرَ حَدِيثًا عَامًّا عَادِيًّا وَبَيْنَ شَخْصٍ يَجْلِسُ لَهُ لِيَحْدُثَهُ، فَيُرْوَى عَنْهُ، هَذَا هُوَ الْفَرْقُ.

يقول: أَنَّ غُلَامًا قُتِلَ غِيلَةً، فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ اشْتَرَكْتُ فِيهَا. أَيْ فِي هَذِهِ الْقِتْلَةِ. أَهْلُ صَنْعَاءَ قَتَلْتُهُمْ. كَانَ عُمَرُ ~~هَؤُلَاءِ~~ قَتَلَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ قَتَلُوا الرَّجُلَ غِيلَةً، وَالْغِيلَةُ فِعْلَةٌ مَأْخُوذَةٌ مِنَ الْاِغْتِيَالِ، وَهِيَ: أَخْذُ الْإِنْسَانِ عَلَى غِرَّةٍ.

وَقَتْلُ الْغِيلَةِ قَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِيهِ، هَلْ يَجِبُ قَتْلُ الْقَاتِلِ، وَإِنْ عَفَا أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ، أَوْ إِذَا عَفَا أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ رُفِعَ عَنْهُ الْقَتْلُ ^(١)؟

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا خِيَارَ لَهُمْ، وَأَنَّ مَنْ قَتَلَ غِيلَةً وَجَبَ قَتْلُهُ؛ لِعِظَمِ فَسَادِهِ، وَلِتَعَذُّرِ التَّحَرُّزِ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَأْتِي الْقَاتِلُ إِلَى شَخْصٍ نَائِمٍ فَيَقْتُلُهُ أَوْ يَمُرُّ بِهِ فِي السُّوقِ فَيَقْتُلُهُ فَمَنْ يَتَحَرَّزُ مِنْ مِثْلِ هَذَا، فَالصَّحِيحُ أَنَّ قَتْلَ الْغِيلَةِ - كَمَا هُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ ^(٢) - وَاخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ - لَا خِيَارَ فِيهِ لِأَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ ^(٣)؛ لِأَنَّ قَتْلَهُ مِنْ بَابِ حِفْظِ الْأَمْنِ الْعَامِّ، أَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يُخَيَّرُ فِيهِ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ بَيْنَ الْقَتْلِ وَالِدِّيَّةِ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَنْ مَغِيرَةَ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ أَرْبَعَةً قَتَلُوا صَبِيًّا فَقَالَ عُمَرُ... مِثْلُهُ» أَيْ: مِثْلَ الْحَدِيثِ السَّابِقِ عَنْ عُمَرَ: لَوْ اشْتَرَكْتُ فِيهَا أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ. ثُمَّ قَالَ: «وَأَقَادَ أَبُو بَكْرٍ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ، وَعَلِيٌّ، وَسُوَيْدُ بْنُ مَقْرِنٍ مِنْ لَطْمَةٍ».

وَهَؤُلَاءِ أَرْبَعَةٌ؛ أَبُو بَكْرٍ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ، وَعَلِيٌّ وَسُوَيْدُ بْنُ مَقْرِنٍ وَفِيهِمْ اثْنَانِ مِنَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ أَقَادُوا مِنَ اللَّطْمَةِ وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا قِصَاصَ فِي اللَّطْمَةِ؛ لِتَعَذُّرِ الْمِثَالَةِ؛ لِأَنَّهُ رَبًّا يَلْطِمُ الرَّجُلَ لَطْمَةً خَفِيفَةً، وَالْمَلُطُومُ يَرِيدُ أَنْ يَزِيدَ فَلْيَطْمِهِ لَطْمَةً أَشَدَّ، فَلَمَّا كَانَتْ الْمِثَالَةُ مُتَعَذِّرَةً أَوْ مُتَعَثِّرَةً سَقَطَ الْقِصَاصُ ^(٤).

(١) انظر: «الأم» (٧/ ٣٢٩)، و«المغني» (١١/ ٤٦٠، ٤٦١)، و«المحلى» (١٠/ ٥١٨ - ٥٢١)، و«المبدع» (٨/ ٢٩٩)، و«الإنصاف» (١٠/ ٦)، و«كشف القناع» (٥/ ٥٣٢، ٥٣٣)، و«المدونة الكبرى» (١٦/ ٤٢٧)، و«زاد المعاد» (٤/ ٤٩).

(٢) انظر: «الموطأ» (٢/ ٦٧٥) كتاب «العقول» (باب: ما جاء في دية أهل الذمة).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٣١٦، ٣١٧)، و«زاد المعاد» (٤/ ٤٩)، و«المبدع» (٨/ ٢٩٩).

(٤) انظر: «المدونة الكبرى» (٦/ ٤٢٩)، و«الفروع» (٥/ ٤٩٠)، و«الإنصاف» (١٠/ ١٥، ١٦)، و«كشف القناع» (٥/ ٥٤٨).

والصحيح: أَنَّ الْقِصَاصَ ثَابِتٌ فِي اللَّطْمَةِ^(١):

أَوَّلًا: لهذه الآثار التي أشار إليها البخاري.

وثانيًا: في قصة الرَّجُل الذي كَانَ بَارِزًا فِي صِفِّ الْقِتَالِ، فَضْرَبَ النَّبِيُّ ﷺ بَطْنَهُ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْقِصَاصُ، فَكَشَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَطْنِهِ، وَقَالَ: «اِقْتَصْ» أَظْنَهُ قَبْلَهَا، وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا أُرِيدُ الْقِصَاصَ، لَكِنْ أُرِيدُ أَنْ يَمَسَّ جِلْدِي جِلْدَكَ^(٢). أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا، فَهَذَا أَيْضًا دَلِيلٌ وَاضِحٌ.

ثُمَّ عَمُومُ الْآيَاتِ: ﴿وَإِنْ عَاقِبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوْقِبْتُمْ بِهِ﴾ [النَّحْلُ: ١٢٦]، ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [النَّحْلُ: ١٩٤].

وَلَكِنْ إِذَا خِيفَ مِنْ أَنَّ الْمُقْتَصَّ يَزِيدُ فِي اقْتِصَاصِهِ فَهَذَا يُمْنَعُ وَيُقَالُ لَهُ: إِنْ كَانَتْ لَطْمَتُكَ أَشَدَّ فَسَوْفَ نُكْمَلُ عَلَيْكَ وَنَلَطِّمُكَ وَنَحْذَرُهُ مِنْ هَذَا.

يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ: «وَأَقَادَ عَمْرٌ مِنْ ضَرْبَةٍ بِالْدَّرَةِ» الدَّرَةُ نَوْعٌ مِنَ السَّوْطِ، وَصَوْرَتُهَا أَنَّهُ ضَرَبَ إِنْسَانًا بِهَا فَأَقَادَهُ بِذَلِكَ.

قَالَ: «وَأَقَادَ عَلِيٌّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَسْوَاطٍ» وَصَوْرَتُهَا أَنْ شَخْصًا ضَرَبَ شَخْصًا ثَلَاثَةَ أَسْوَاطٍ فَأَقَادَهُ عَلِيٌّ.

وَاقْتَصَّ شَرِيحٌ - وَهُوَ الْقَاضِي الْمَشْهُورُ - مِنْ سَوْطٍ، وَخُمُوشٍ. يَعْنِي: أَنَّ شَخْصًا خَمَشَ إِنْسَانًا بِظُفْرِهِ فَأَقَادَ كَحَلَّتْهُ مِنْهُ وَاقْتَصَّ مِنْهُ.

وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الصَّحِيحُ؛ أَنَّهُ يُقْتَصُّ مِنَ اللَّطْمَةِ وَالضَّرْبَةِ وَالْخَمْشَةِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَلَكِنْ يُخْتَرُ مِنَ الزِّيَادَةِ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ الْحَدِيثَ الْمُسْنَدَ وَهُوَ لَدُنَّ النَّبِيِّ ﷺ، وَاللَّدُّ: هُوَ أَنْ يُغْرَغَرَ الْمَرِيضُ بِدَوَاءٍ مِنَ الْقَمِ.

وَقَدْ أَشَارَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَنْ لَا تُلْدُونِي» فَظَنُّوا أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ كِرَاهِيَةَ الدَّوَاءِ ففَعَلُوا

(١) وَهَذَا هُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، كَمَا فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٣٤ / ١٦٢، ١٦٣).

(٢) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٨ / ٤٨) بِنَحْوِهِ، وَهُوَ مُنْقَطِعٌ، وَقَالَ: قَدْ رَوَى مُوَصُولًا. وَانْظُرْ: «كَشَفُ الْخُفَاءِ» (٢ / ٥٣).

ولَدَّوْهُ، فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ: «أَلَمْ أَنُحَكِّنْ أَنْ تَلُدُّوْنِي» قَالُوا: قُلْنَا كَرَاهِيَةً لِلدَّوَاءِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَبْقَى مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا لُدَّ، وَأَنَا أَنْظَرُ».

ولكن لماذا قال: «وأنا أنظر»؟

نقول: لشفاء ما في نفسه. قال الله تعالى: ﴿فَنَلُوهُم بِعَذَابِهِمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَتُخْزِيهِمْ وَنُصْرِكُمْ عَلَيْهِمْ وَتَشْفِ صُدُورٌ مُؤْمِنِينَ﴾ ﴿١٤﴾ [الأنعام: ١٤]. فأحياناً لا يشفي صدر الإنسان من الغل والحقد على من اعتدى عليه إلا إذا شاهد بنفسه، أو باشر بنفسه، ولذلك لو أن أحداً اعتدى عليك بضرب، ثم جاء أبوك فضربه، أو ضربه رجل أجنبي، أو ضربته أنت، فلا شك أن ضربك له أشقى لِمَا في صدرك، ثم ضرب الأب ثم ضرب الأجنبي.

فيستفاد من هذا الحديث: أن الجماعة إذا اشرَكُوا في أمر حَكَمَ على الجميع بمقتضى هذا الأمر.

فإن قيل: قد ثبت عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: ما انتقم رسول الله ﷺ لنفسه قط^(١). فكيف يُجمع بين هذا الحديث وبين ما حدث هنا في قصة اللد؟

نقول: هذا ليس انتقاماً لنفسه، ولكنه من باب القصاص، والإنسان له أن يقتص من جنى عليه، أما الانتقام فقد يشمل ما هو أعم من مجرد القصاص.

وقد يقال: إن جانب معصيتهم هنا للرسول ﷺ قد غلب جانب طاعتهم له؛ لأن الرسول ﷺ قد نهاهم عن لدّه فلم يمثّلوا، بخلاف من اعتدى على الرسول ﷺ بدون أن ينهاه؛ يعني: الرسول ﷺ، أما هؤلاء فقد نهاهم فقد يقال: إن هذا من باب التعزير على ترك الطاعة، وهذا وجه جيد.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٢- باب القسامة.

وَقَالَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ»^(١). وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: لَمْ يُقَدِّ بِهَا مُعَاوِيَةُ^(٢). وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى عَدِيِّ بْنِ أَرْطَاةَ، وَكَانَ أَمْرُهُ عَلَى الْبَصْرَةِ فِي قَتِيلٍ وَجَدَ عِنْدَ بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ السَّهْمَانِينَ إِنْ وَجَدَ أَصْحَابَهُ بَيْتَهُ، وَإِلَّا فَلَا تَظْلِمِ النَّاسَ فَإِنَّ هَذَا لَا يُقْضَى فِيهِ إِلَيَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ^(٣).

الْقَسَامَةُ مأخوذة من الْقَسَمِ، وهو اليمين، وتُجرى الْقَسَامَةُ إذا وَقَعَ قَتِيلٌ بَيْنَ قَبِيلَةٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ قَوْمِ الْقَتِيلِ عداوةً ظاهرة؛ كَالْقَبَائِلِ التي يَضْرِبُ بعضها بعضًا بِالثَّارِ، فَالْقَبِيلَةُ الْفُلَانِيَّةُ عداوةً لِلْقَبِيلَةِ الْفُلَانِيَّةِ، وَوَجَدْنَا رَجُلًا مِنَ الْقَبِيلَةِ الْفُلَانِيَّةِ مَقْتُولًا عِنْدَ الْقَبِيلَةِ الْمَعَادِيَةِ كَمَا حَصَلَ فِي الْقِصَّةِ التي سَيَذْكُرُهَا الْمُؤَلِّفُ، فَإِذَا قَامَتْ بَيْنَهُ عَلَى أَنَّ الْقَاتِلَ لِهَذَا الْقَتِيلِ فَلَانٌ مِنَ الْقَبِيلَةِ الْمَعَادِيَةِ فَإِنَّهُ يُقْتَلُ الْقَاتِلُ وَلَا إِشْكَالَ فِي هَذَا.

(١) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١٢ / ٢٢٩)، وأسنده رحمه الله في «الشهادات» (٢٦٦٩)، (٢٦٧٠)، و«الندوة» (٦٦٧٦، ٦٦٧٧). «تغليق التعليق» (٥ / ٢٥٥).

(٢) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١٢ / ٢٢٩)، قال الحافظ رحمه الله في «الفتح» (١٢ / ٢٣١): «وقد وصله حماد بن سلمة في «مصنفه»، ومن طريقه ابن المنذر، قال حماد عن ابن أبي مليكة: «سألني عمر بن عبد العزيز عن القسامة فأخبرته أن عبد الله بن الزبير أقاد بها وأن معاوية -يعني ابن أبي سفيان-، لم يقد بها» وهذا إسناد صحيح.

وقد توقف ابن بطال في ثبوته فقال: قد صح عن معاوية أنه قد أقاد بها، ذكر ذلك أبو الزناد في احتجاجه على أهل العراق.

قلت: هو في صحيفة عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه، ومن طريقه أخرجه البيهقي قال: حدثني خارجة بن زيد بن ثابت قال: قتل بينة ولا طخ، فأجمع رأي الناس على أن يحلف ولاية المقتول ثم يسلم إليهم فيقتلوه، فركبت إلى معاوية في ذلك، فكتب إلى سعيد بن العاص: إن كان ما ذكره حقًا فافعل ما ذكره، فدفعته الكتاب إلى سعيد فأحلفنا خمسين يمينًا ثم أسلمه إلينا.

قلت: ويمكن الجمع بأن معاوية لم يقد بها لما وقعت له وكان الحكم في ذلك، ولما وقعت لغيره وكل الأمر في ذلك إليه وتُسب إليه أنه أقاد بها لكونه أذن في ذلك.

وقد تمسك مالك بقول خارجة المذكور فأطلق أن القود بها إجماع. ويحتمل أن يكون معاوية كان يرى القود بها ثم رجع عن ذلك أو بالعكس. اهـ.

(٣) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١٢ / ٢٢٩): «ووصله سعيد بن منصور فقال: ثنا هشيم، ثنا حميد الطويل، قال: كتب عدي بن أرتاة إلى عمر بن عبد العزيز في قتل وجد في سوق البصرة، فكتب إليه عمر: «إن من القضايا قضايا لا يقضي فيها إلى يوم القيامة وإن هذه القضية لمنهن». «تغليق التعليق» (٥ / ٢٥٥).

وأما إذا لم تَقُمْ بينة فإنه على ظاهر كلام البخاري يَخْلِفُ المدعى عليه يمينًا ويَبْرَأ؛ لقول النبي ﷺ: «شاهدك أو يمينه»^(١).

يعني: أن المدعى يُقال له: أخضر شاهديك، وإلا فليس لك إلا يمين المدعى عليه، وعلى هذا تكون القسامة كغيرها من الدعاوى؛ إن أقام المدعى بينة ثبت الحكم، وإن لم يَقم فليس له إلا اليمين على المدعى عليه.

ولكن الصحيح: أن القسامة هنا تجري، وأنه يثبت القتل بالقسامة. القسامة أن يَخْلِفَ المدعون خمسين يمينًا بأن فلانًا قتل صاحبهم، فإذا حلفوا أخذوا الرجل الذي ادَّعوا عليه القتل، وقتلوه، فتقوم هذه الأيمان مقام الشهود. وإذا حكمتنا هذا الحكم فإنه يخالف غيره من ثلاثة أوجه: الوجه الأول: أن الأيمان صارت في جانب المدعين، والقاعدة أن الأيمان في جانب المدعى عليه.

الثاني: أن الأيمان كُرِّرَتْ خمسين مرة، والدعاوى يَكْفِي فيها يمين واحد إلا في مسألة اللعان. الثالث: أن المدعين لهم اليمين، وإن لم يشهدوا. ولم يروا، إلا أن يتورعوا، وهنا إشكال، إذ كيف تخلف على شيء لم تره، ولم تسمعه؟ فصار فيها ثلاثة أوجه مخالفة لما عليه بقية الدعاوى.

أما الوجه الأول وهو أن الأيمان في القسامة صارت في جانب المدعى؛ وهي في الأصل في جانب المدعى عليه فنقول فيه: الأيمان لا تختص بجانب المدعى عليه، بل الأيمان في جانب أقوى المتداعيين، سواء كان المدعى أم المدعى عليه، وإنما كانت الأيمان في جانب المدعى عليه فيما إذا كانت الدعوة مجردة ليس فيها قرائن، ولذلك لو أن رجلاً طلق امرأته وادَّعت عليه أن أواني المجلس الذي يُقدَّم للرجال لها. فالقول قول الرجل؛ لأن دعوى المرأة خلاف الظاهر، ولو أن هو نفسه ادَّعى أن الخواتم والأسورة التي في الصندوق له، فالقول قول المرأة؛ لأن القرينة معها، وكذا لو رأيت رجلاً هارباً وعلى رأسه عمامة، وفي يده عمامة، وآخر لحقه يقول: أعطني عمامتي. فالذي يقول: أعطني عمامتي مُدَّع، ومع ذلك إذا

حَلَفَ حَكَمْنَا لَهُ بِالْعِمَامَةِ؛ لِأَنَّ جَانِبَهُ أَقْوَى مِنْ جَانِبِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ.
فكَذَلِكَ الْقَسَامَةُ؛ جَانِبُ الْمُدَّعِينَ فِيهَا أَقْوَى مِنْ جَانِبِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ، فَلِهَذَا صَارَتْ
الْيَمِينُ فِي جَانِبِهِمْ.

إِذَا: هَلْ خَرَجْتَ الْقَسَامَةُ عَنْ بَقِيَّةِ الدَّعَاوَى فِي كَوْنِ الْيَمِينِ مِنْ جَانِبِ الْمُدَّعِي؟
الْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ الْآنَ أَنَّ الْيَمِينَ فِي جَانِبِ أَقْوَى الْمَتَدَاعِيَيْنِ.
أَمَّا الْوَجْهُ الثَّانِي وَهُوَ تَكَرُّرُ الْإِيَّانِ فِيهَا فَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنْ تَقُولَ: إِنَّمَا كُرِّرَتِ الْإِيَّانُ لِعَظَمِ
الدَّعْوَى، وَلِهَذَا كُرِّرَتِ الْإِيَّانُ فِي الْجَانِبَيْنِ فِي مَسْأَلَةِ اللَّعَانِ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ
شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ﴾ [النِّسَاءُ: ٦٠]. فَتَكَرُّرُ الْإِيَّانِ مِنْ أَجْلِ عَظَمِ الدَّعْوَةِ فَكُرِّرَتْ.

أَمَّا الْوَجْهُ الثَّالِثُ وَهُوَ أَنَّهُمْ كَيْفَ يَحْلِفُونَ عَلَى شَيْءٍ لَمْ يَشْهَدُوهُ، وَلَمْ يَسْمَعُوهُ؟
فَالْجَوَابُ عَنْهُ: أَنَّ لَهُمْ أَنْ يَحْلِفُوا بِنَاءً عَلَى غَلَبَةِ الظَّنِّ، وَقَدْ أَجَازَ النَّبِيُّ ﷺ حَلِفَ الرَّجُلِ
الَّذِي قَالَ: وَاللَّهِ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَهْلُ بَيْتٍ أَفْقَرُ مِنِّي^(١). مَعَ أَنَّهُ لَمْ يُفْتَشْ كُلُّ بَيْتٍ حَتَّى يَعْرِفَ أَنَّهُ
لَيْسَ بِالْمَدِينَةِ مَنْ هُوَ أَفْقَرُ مِنْهُ. وَحِينَئِذٍ تَزُولُ الْإِشْكَالَاتُ الثَّلَاثَةُ، وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ الْقَسَامَةَ جَارِيَةً
عَلَى مُقْتَضَى الْقِيَاسِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا شَذُوذٌ.

وَنَحْنُ صَوَّرْنَا مَسْأَلَةَ الْقَسَامَةِ فِيهَا يَكُونُ بَيْنَ الْقَبَائِلِ، فَلَوْ فُرِصَ أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ عَدَاوَةٌ
ظَاهِرَةٌ كَعَدَاوَةِ الْقَبَائِلِ، لَكُنْ هُنَاكَ مَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ صِدْقُ دَعْوَى الْمُدَّعِينَ فَهَلْ تَجْرِي
الْقَسَامَةُ فِي هَذَا؟

يَرَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّهَا لَا تَجْرِي بِنَاءً عَلَى أَنَّ جَرِيَانَهَا فِي الْقَضِيَّةِ الَّتِي وَقَعَتْ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ
ﷺ كَانَ خَارِجًا عَنِ الْقِيَاسِ، وَمَا خَرَجَ عَنِ الْقِيَاسِ فَإِنَّهُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.
وَعِنْدَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ صِدْقُ الدَّعْوَةِ فِيهِ فَإِنَّهُ
تَجْرِي فِيهِ الْقَسَامَةُ^(٢).

وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا رَأَيْتَاهُ يَتَشَحَّطُ بِدَمِهِ، وَرَأَيْنَا شَخْصًا قَدْ وَلَّى، وَفِي يَدِهِ سَكِينٌ
فِيهَا دَمٌ، وَالْمَكَانُ لَمْ يَنْفَرِدْ بِهِ هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي مَعَهُ السَّكِينُ؛ لِأَنَّ فِيهِ أَنَاثًا آخَرِينَ فَأَمْسَكْنَا هَذَا

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٩٣٦)، وَمُسْلِمٌ (١١١١) (٨٧).

(٢) «الْأَخْتِيَارَاتُ» (ص ٤٢٥).

الذي بيده السكينُ فقال: هذه السكينُ إنما قطعَتْ بها لحمًا، ما قتلْتُ الرَّجُلَ. فماذا نفعل؟
نقول: هنا القرينةُ تدلُّ على أَنَّهُ هو القاتلُ فتجري القسامةُ على ما ذهبَ إليه شيخُ
الإسلام ابنُ تيمية، ولا تجري على المذهب^(١)؛ لأنَّهم يرونَ أَنَّ القسامةَ خاصةٌ في مثلِ
الصُّورة التي وقعتْ في عهدِ النبي ﷺ.

إِذَا: القسامةُ تجري في كلِّ قتلٍ يغلبُ على الظَّنِّ فيه صدقُ الدَّعوى المدَّعين، سواءً كان
ذلك في العداوة الظاهرة، أو لأيِّ سببٍ آخر، لكن لا بدَّ أن يكونَ بينًا إمَّا مُجرَّدُ أنَّ شخصًا
مثلًا نَعْلَمُ أَنَّهُ معادٍ لشخص، ثم يغلبُ على ظَنِّنا أَنَّهُ قتلَهُ، فهذا لا تجري فيه القسامة؛ لأنَّه قد
يكونُ بينَ الشَّخصينِ عداوةٌ، لكنَّها لا تصلُ إلى القتلِ.

وقول البخاري: «وقال ابنُ أبي مُليكة: لَمْ يَقْدُ بها معاويةُ» قوله: لم يقْدُ هو
قَتَلَ القاتِل، يعني معاويةَ في خلافته عليه السلام لم يَقْدُ بها، ولكن هذا ليس بدليل، حتى، وإن لم يقْدُ
بها معاويةُ إِذَا ثَبَتَتْ في السُّنَّةِ، فَإِنَّهُ يُعْتَدَرُ عن معاويةَ ولا يُحتجُّ بقوله على السُّنَّةِ.

❖ قال: «وكتبَ عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ إلى آخره» ترتيبُ البخاري رحمته الله جيّدٌ؛ لأنَّه ذكر
أولاً الحديث، ثم قولَ الصحابيِّ، ثم قولَ التابعيِّ.

قال: وكتبَ عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ إلى عديِّ بنِ أرطاةَ وكان أَمْرُهُ على البصرةَ في قتلِ وُجْدٍ
عندَ بيتٍ من بيوتِ السَّمانين: إِنَّ وَجْدَ أَصْحَابِهِ بَيْتُهُ، وَإِلَّا فَلَا تَظْلِمِ النَّاسَ، فَإِنَّ هَذَا لَا يَقْضَى
فيه إلى يومِ القيامةِ.

وهذا قد يكونُ من عمرِ بنِ عبدِ العزيزِ رحمته الله بناءً على أَنَّهُ ليس هناك لَوْتُ^(٢)؛ أي: سَبَبٌ
يَغْلِبُ على الظَّنِّ أَنَّ السَّمانين هم اللذين قَتَلُوهُ. والمعروفُ عنه رحمته الله أَنَّهُ لَا يَقْضِي بها.
وقولُ عمرِ بنِ عبدِ العزيزِ، ومعاويةَ وغيرهما من الناسِ لَا يُعَارِضُ به قولُ الرسولِ ﷺ
أو حُكْمُ الرسولِ ﷺ.

(١) انظر: «المغني» (١٢/ ١٨٩، ١٩٠).

(٢) اللَوْتُ هو: أن يشهد شاهد واحد على إقرار المقتول قبل أن يموت أن فلانًا قتلني، أو يشهد شاهدان على
عداوة بينهما، أو تهديد منه له، أو نحو ذلك.
وهو من التَّلَوْتُ: التَّلَطُّعُ، يقال: لَأَنَّهُ في التراب، وَلَوَّثَهُ. «النهاية» لابن الأثير (ل و ث).

ثم قال البخاري:

٦٨٩٨ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ زَعَمَ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ: سَهْلُ بْنُ أَبِي حَثْمَةَ، أَخْبَرَهُ أَنَّ نَفَرًا مِنْ قَوْمِهِ انْطَلَقُوا إِلَى خَيْبَرَ، فَتَفَرَّقُوا فِيهَا وَوَجَدُوا أَحَدَهُمْ قَتِيلًا وَقَالُوا لِلَّذِي وَجَدَ فِيهِمْ قَدْ قَتَلْتُمْ صَاحِبَنَا، قَالُوا مَا قَتَلْنَا وَلَا عَلِمْنَا قَاتِلًا فَانْطَلَقُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ انْطَلَقْنَا إِلَى خَيْبَرَ فَوَجَدْنَا أَحَدًا قَتِيلًا، فَقَالَ: «الْكَبِيرُ الْكَبِيرُ» فَقَالَ: «لَهُمْ تَأْتُونَ بِالْبَيِّنَةِ عَلَيَّ مَنْ قَتَلَهُ» قَالُوا: مَا لَنَا بَيِّنَةٌ قَالَ: «فَيَحْلِفُونَ» قَالُوا: لَا نَرْضَى بِأَيَّامِنَ الْيَهُودِ، فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُطْلَلَ دَمُهُ فَوَدَّاهُ مِائَةً مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ^(١).

المؤلف رحمه الله ساق هذا الحديث مختصرًا بعض الشيء، والقضية أنهم لما ادَّعوا على اليهود قال لهم النبي ﷺ: «عندكم بينة؟» قالوا: لا، قال: «تَحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا عَلَى قَاتِلِ صَاحِبِكُمْ؟» قالوا: كَيْفَ نَحْلِفُ وَنَحْنُ لَمْ نَرَهُ؟ قال: «فَتَبْرَأُ مِنْكُمُ الْيَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا». قالوا: لَا نَرْضَى بِأَيَّامِنَ الْيَهُودِ. فامتنعوا هم عَنِ الْيَمِينِ، وَلَمْ يَقْبَلُوا أَيَّامِنَ الْيَهُودِ، فَوَدَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ^(٢) لثَلَاثِيضِيعَ دَمِهِ هَدْرًا.

❖ وقوله: «من إبل الصدقة» فيه شيء من الإشكال؛ لأنَّ هذا ليس من مصارف الزكاة.

قال الحافظ رحمه الله في «الفتح» (١٢ / ٢٣٥، ٢٣٥):

❖ قوله: «من إبل الصدقة» زعم بعضهم أنَّه غلطٌ من سعيد بن عبيد، لتصريح يحيى بن سعيد بقوله: «من عنده». وجمع بعضهم بين الروایتين: باحتمال أن يكون اشتراها من إبل الصدقة بِإِلِّ دَفْعَةٍ مِنْ عِنْدِهِ؛ أَوِ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ: «من عنده» أَي: بَيْتُ الْمَالِ الْمُرَصَّدُ لِلْمَصَالِحِ، وَأُطْلِقَ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ بِاعْتِبَارِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ مَجَانًّا لَهَا فِي ذَلِكَ مِنْ قَطْعِ الْمَنَازَعَةِ، وَإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ. وَقَدْ حَمَلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى ظَاهِرِهِ؛ فَحَكَى الْقَاضِي عِيَّاضٌ عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ جَوَّازَ صَرْفِ الزَّكَاةِ فِي الْمَصَالِحِ الْعَامَّةِ. وَاسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ.

قلتُ: وَتَقَدَّمَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ فِي الْكَلَامِ عَلَى حَدِيثِ أَبِي لَاسٍ قَالَ: «حَمَلَنَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَى إِبِلٍ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ فِي الْحَجِّ» وَعَلَى هَذَا فَالْمَرَادُ بِالْعِنْدِيَّةِ كَوْنُهَا تَحْتَ

(١) وينحوه رواه مسلم (١٦٦٩).

(٢) رواه البخاري (٦١٤٢)، ومسلم (١٦٦٩) (١).

أمره وحكمه، وللاحتراز من جعل دينه على اليهود أو غيرهم.

قال القرطبي في «المفهم» فعل ﷺ ذلك على مقتضى كرمه وحسن سياسته، وجلباً للمصلحة، ودرءاً للمفسدة على سبيل التأليف، ولا سيما عند تعذر الوصول إلى استيفاء الحق، ورواية من قال: «من عنده» أصح من رواية من قال: «من إبل الصدقة».

وقد قيل: إنها غلط، والأولى أن لا يغلط الراوي ما أمكن.

فيحتمل أوجهها منها فذكر ما تقدم وزاد: أن يكون تسلف ذلك من إبل الصدقة ليدفعه من مال الفيء، أو أن أولياء القتل كانوا مستحقين للصدقة فأعطاهم؛ أو أعطاهم ذلك من سهم المؤلفة؛ استتلاًفاً لهم واستجلاباً لليهود. انتهى.

وزاد أبو ليلى في روايته: «قال سهل فرقصتني ناقة» وفي رواية حماد بن زيد، عن يحيى «أدركته ناقة من تلك الإبل، فدخلت مربداً لهم فرقصتني برجلها» وفي رواية شيبان بن بلال: «لقد ركضتني ناقة من تلك الفرائض بالمربد» وفي رواية محمد بن إسحاق: «فوالله ما أنسى ناقة بكرة منها حمراء ضربتني، وأنا أحوزها».

وفي حديث الباب من الفوائد: مشروعية القسامة، قال القاضي عياض: هذا الحديث أصل من أصول الشرع، وقاعدة من قواعد الأحكام، وركن من أركان مصالح العباد، وبه أخذ كافة الأئمة والسلف؛ من الصحابة والتابعين، وعلماء الأمة وفقهاء الأمصار؛ من الحجازيين والشاميين والكوفيين، وإن اختلفوا في صورة الأخذ به.

وروي التوقف عن الأخذ به عن طائفة فلم يروا القسامة ولا أثبتوا بها في الشرع حكماً، وهذا مذهب الحكم بن عتيبة، وأبي قلابة وسالم بن عبد الله، وسليمان بن يسار، وقتادة، ومسلم بن خالد، وإبراهيم بن علية، وإليه ينحو البخاري.

وروي عن عمر بن عبد العزيز باختلاف عنه.

قلت: وهذا يتنافى ما صدر به كلامه أن كافة الأئمة أخذوا بها، وقد تقدم النقل عن من لم يأخذ بمشروعيتها في أول الباب، وفيهم من لم يذكره القاضي، قال: واختلف قول مالك في مشروعية القسامة في قتل الخطأ، واختلف القائلون بها في العين، هل يجب فيها القود أو الدية، فمذهب معظم الحجازيين إنكار القود إذا كملت شروطها، وهو قول الزناد ومالك

والليث والأوزاعي والشافعي في أحد قوليه، وأحمد وإسحاق وأبي ثور، وداود.

وروي ذلك عن بعض الصحابة كابن الزبير، واختلف عن عمر بن عبد العزيز. وقال أبو الزناد: قتلنا بالقسامة والصحابة متوافرون، إني لأرى أنهم ألف رجل، فما اختلف منهم اثنان. قلت: إنما نقل ذلك أبو الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت، كما أخرجه سعيد بن منصور والبيهقي من رواية عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه، وإلا فأبو الزناد لا يثبت أنه رأى عشرين من الصحابة فضلاً عن ألف. ثم قال القاضي: وحجتهم حديث الباب، يعني: من رواية سعيد التي أشرت إليها، قال فإن مجيئه من طرق صحاح، لا يدفع، وفيه تبرئة المدعين ثم ردّها حين أبوا على المدعى عليهم، واحتجوا بحديث أبي هريرة: «البينة على المدعي، واليمين على المدعى عليه إلا القسامة»، ويقول مالك: أجمعت الأئمة في القديم والحديث على أن المدعين يبدؤون في القسامة؛ ولأن جنبة المدعي إذا قويت بشهادة أو شبهة صارت اليمين له. وهاهنا شبهة قوية، وقالوا: هذه سنة بحيالها وأصل قائم برأسه لحياة الناس وردع المعتدين، وخالفت الدعاوى في الأموال فهي على ما ورد فيها، وكل أصل يتبع ويستعمل ولا تطرح سنة لسنة، وأجابوا عن رواية سعيد ابن عبيد يعني المذكورة في حديث هذا الباب بقول أهل الحديث: إنه وهم من رواية أسقط من السياق تبرئة المدعين باليمين لكونه لم يذكر فيه رد اليمين، واشتملت رواية يحيى بن سعيد على زيادة من ثقة حافظ فوجب قبولها وهي تقضي على من لم يعرفها. وسيأتي مزيد بيان لذلك.

قال القرطبي: الأصل في الدعاوى أن اليمين على المدعى عليه، وحكم القسامة أصل بنفسه لتعذر إقامة البينة على القتل فيها غالباً، فإن القاصد للقتل يقصد الخلوة ويترصده الغفلة، وتأيدت بذلك الرواية الصحيحة المتفق عليها وبقي ما عدا القسامة على الأصل، ثم ليس ذلك خروجاً عن الأصل بالكلية بل لأن المدعى عليه إنما كان القول قوله لقوة جانبه بشهادة الأصل له بالبراءة مما ادعى عليه، وهو موجود في القسامة في جانب المدعي لقوة جانبه باللوث الذي يقوي دعواه، قال عياض: وذهب من قال بالدية إلى تقديم المدعى عليهم في اليمين، إلا الشافعي وأحمد فقالا بقول الجمهور: يبدأ بأيان المدعين وردها إن

أبوا على المدعى عليهم. وقال بعكسه أهل الكوفة وكثير من أهل البصرة وبعض أهل المدينة والأوزاعي فقال يستحلف من أهل القرية خمسين رجلاً خمسين يميناً ما قتلناه ولا علمناه من قتله. فإن حلفوا براءوا وإن نقصت قسامتهم عن عدد أو نكلوا حلف المدعون على رجل واحد واستحقوا، فإن نقصت قسامتهم قاده دية، وقال عثمان البتي من فقهاء البصرة: ثم يبدأ بالمدعى عليهم بالأيمان فإن حلفوا فلا شيء عليهم. وقال الكوفيون: إذا حلفوا وجبت عليهم الدية، وجاء ذلك عن عمر. انتهى كلام الحافظ والخلاف في هذا مشهورٌ ومعروفٌ، ولكن الواجب اتباع ما قام عليه الدليل، وسيأتي في الحديث الذي بعده ما هو أوضح.

أما بالنسبة لقوله: «من إبل الصدقة. فأقرب شيء عندي أن الراوي لما وداه النبي ﷺ بالإبل وكان الأكثر أن ما عند رسول الله ﷺ من الإبل إبل الصدقة، ظنها من إبل الصدقة فقال: «من إبل الصدقة». أو أنه ﷺ استسلفها من إبل الصدقة، على أن يردها من الفيء. هذا أقرب شيء عندي.



ثم قال البخاري:

٦٨٩٩- حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا أبو بشر إسماعيل بن إبراهيم الأسدي، حدثنا الحجاج بن أبي عثمان، حدثني أبو رجاء من آل أبي قلابة، حدثني أبو قلابة أن عمر بن عبد العزيز أبرز سريره يوماً للناس، ثم أذن لهم فدخلوا، فقال: ما تقولون في القسامة؟ قال: نقول: القسامة القود بها حق وقد أفادت بها الخلفاء قال لي: ما تقول يا أبا قلابة؟ ونصبني للناس فقلت: يا أمير المؤمنين عندك رؤوس الأجناد وأشراف العرب، أرايت لو أن خمسين منهم شهدوا علي رجل مخصن بدمشق أنه قد زني لم يروه أكننت ترجمه؟ قال: لا. قلت: أرايت لو أن خمسين منهم شهدوا علي رجل بجمص أنه سرق أكننت تقطعه؟ ولم يروه قال: لا. قلت: فوالله ما قتل رسول الله ﷺ أحداً قط إلا في إحدى ثلاث خصال، رجل قتل بجريرة نفسه فقتل، أو رجل زني بعد إحصان، أو رجل حارب الله ورسوله وازدد عن الإسلام فقال القوم: أوليس قد حدث أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قطع في السرقة وسمر

الْأَعْيُنُ ثُمَّ نَبَذَهُمْ فِي الشَّمْسِ، فَقُلْتُ: أَنَا أَحَدُكُمْ حَدِيثَ أَنَسٍ حَدَّثَنِي أَنَسٌ أَنَّ نَفَرًا مِنْ عُكْلٍ ثَمَانِيَةَ قَدَمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبَايَعُوهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَاسْتَوْخَمُوا الْأَرْضَ فَسَقَمَتِ أَجْسَامُهُمْ، فَشَكُوا ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَفَلَا تَخْرُجُونَ مَعَ رَاعِينَا فِي إِبِلِهِ فَنُصِيبُونَ مِنَ الْبَانِيهَا وَأَبْوَالِهَا» قَالُوا: بَلَى فَخَرَجُوا فَشَرِبُوا مِنَ الْبَانِيهَا وَأَبْوَالِهَا فَصَحُّوا، فَقَتَلُوا رَاعِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَطْرَدُوا النِّعَمَ فَلَبَغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَرْسَلَ فِي آثَارِهِمْ فَأَذْرَكُوا، فَجِيءَ بِهِمْ فَأَمَرَ بِهِمْ فَقُطِعَتْ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ، وَسَمَرَ أَعْيُنُهُمْ ثُمَّ نَبَذَهُمْ فِي الشَّمْسِ حَتَّى مَاتُوا، قُلْتُ وَأَيُّ شَيْءٍ أَشَدُّ مِمَّا صَنَعَ هَؤُلَاءِ ارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ، وَقَتَلُوا، وَسَرَقُوا فَقَالَ عُبَيْسَةُ بْنُ سَعِيدٍ: وَاللَّهِ إِنْ سَمِعْتُ كَالْيَوْمِ قَطُّ. فَقُلْتُ: أَتُرَدُّ عَلَيَّ حَدِيثِي يَا عُبَيْسَةُ قَالَ: لَا. وَلَكِنْ جِئْتُ بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ وَاللَّهُ لَا يَزَالُ هَذَا الْجُنْدُ بِخَيْرٍ مَا عَاشَ هَذَا الشَّيْخُ بَيْنَ أَظْهَرِهِمْ. قُلْتُ: وَقَدْ كَانَ فِي هَذَا سُنَّةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهِ نَفَرٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَتَحَدَّثُوا عِنْدَهُ فَخَرَجَ رَجُلٌ مِنْهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ فَقَتِلَ فَخَرَجُوا بَعْدَهُ فَإِذَا هُمْ بِصَاحِبِهِمْ يَتَشَحَّطُ فِي الدَّمِ فَارْجِعُوا إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ صَاحِبُنَا كَانَ تَحَدَّثَ مَعَنَا فَخَرَجَ بَيْنَ أَيْدِينَا فَإِذَا نَحْنُ بِهِ يَتَشَحَّطُ فِي الدَّمِ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «بِمَنْ تَظُنُّونَ؟ أَوْ مَنْ تَرَوْنَ قَتَلَهُ؟» قَالُوا: نَرَى أَنَّ الْيَهُودَ قَتَلَتْهُ فَأَرْسَلَ إِلَى الْيَهُودِ فَدَعَاهُمْ فَقَالَ: «أَنْتُمْ قَتَلْتُمْ هَذَا؟» قَالُوا: لَا. قَالَ: «أَتَرْضَوْنَ نَفْلَ خَمْسِينَ مِنَ الْيَهُودِ مَا قَتَلُوهُ» فَقَالُوا: مَا يُيَالُونَ أَنْ يَقْتُلُونَا أَجْمَعِينَ ثُمَّ يَتَفَلُّونَ قَالَ: «أَفْتَسْتَحِقُّونَ الدِّيَّةَ بِأَيِّمَانِ خَمْسِينَ مِنْكُمْ» قَالُوا: مَا كُنَّا لِنُحْلِفَ فَوْدَاهُ مِنْ عِنْدِهِ. قُلْتُ: وَقَدْ كَانَتْ هَذِهِ خَلَعُوا خَلِيعًا لَهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَطَرَقَ أَهْلَ بَيْتٍ مِنَ الْيَمَنِ بِالْبَطْحَاءِ فَانْتَبَهَ لَهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَحَذَفَهُ بِالسِّيفِ، فَقَتَلَهُ، فَجَاءَتْ هَذِهِ فَأَخَذُوا الْيَمَانِيَّ فَرَفَعُوهُ إِلَيَّ عُمَرُ بِالْمَوْسِمِ وَقَالُوا: قَتَلَ صَاحِبُنَا فَقَالَ: إِنَّهُمْ قَدْ خَلَعُوهُ فَقَالَ: يُقْسِمُ خَمْسُونَ مِنْ هَذِهِ مَا خَلَعُوهُ قَالَ: فَأَقْسَمَ مِنْهُمْ تِسْعَةٌ وَأَرْبَعُونَ رَجُلًا وَقَدِمَ رَجُلٌ مِنْهُمْ مِنَ الشَّامِ فَسَأَلُوهُ أَنْ يُقْسِمَ فَأَفْتَدِيَ يَمِينَهُ مِنْهُمْ بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ، فَأَدْخَلُوا مَكَانَهُ رَجُلًا آخَرَ فَدَفَعَهُ إِلَيَّ أَخِي الْمَقْتُولِ فَقَرَنْتُ يَدَهُ بِيَدِهِ، قَالُوا: فَانْطَلَقَا وَالْخَمْسُونَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا حَتَّى إِذَا كَانُوا بِنَحْلَةٍ أَخَذَتْهُمُ السَّمَاءُ فَدَخَلُوا فِي غَارٍ فِي الْجَبَلِ، فَانْهَجَمَ الْغَارُ عَلَى الْخَمْسِينَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا فَمَاتُوا جَمِيعًا وَأَفْلَتَ الْقَرِينَانِ وَاتَّبَعَهُمَا حَجَرٌ، فَكَسَرَ رَجُلٌ أَخِي الْمَقْتُولِ فَعَاشَ حَوْلًا ثُمَّ مَاتَ.

قُلْتُ: وَقَدْ كَانَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ أَقَادَ رَجُلًا بِالْقَسَامَةِ ثُمَّ نَدِمَ بَعْدَ مَا صَنَعَ، فَأَمَرَ بِالْخَمْسِينَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا فَمُحُوا مِنَ الدِّيَانِ وَسَيَّرَهُمْ إِلَى الشَّامِ.

❖ يقول: «إِنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَبْرَزَ سِرِيرَهُ يَوْمًا لِلنَّاسِ، ثُمَّ أَذِنَ لَهُمْ فَدَخَلُوا». وهذا حينما كان خليفة. وفي هذا دليل على تواضع الخلفاء فيما سبق، وأنهم يرجعون إلى أهل العلم في أحكام الله ﷻ، ويشاورونهم، وأنه تَحْصُلُ المناقشة بين الخليفة وبين من حَضَرَ، ولا يُعَدُّ ذلك ذُلًّا للخليفة، ولا يُعَدُّ ذلك عُدْوَانًا من أهل العلم.

وفي هذا الحديث: أَنَّ الْقَسَامَةَ حَقٌّ، لأنَّ الخلفاء الرَّاشِدِينَ أَقَادُوا بها، وهذه القِصَّةُ فيها إجماع عن الخلفاء الراشدين من هؤلاء المجتَمِعين عند هذا الخليفة، فما الذي يَدْفَعُ هذا الإجماع؟! وأما ما أورده أبو قِلَابَةَ رحمته الله ففيه نظر؛ لأنَّ هؤلاء شَهِدُوا شهادةً، وأما الْقَسَامَةُ فالذي ادَّعى بها أصحابُ الحقِّ الذين وقَّع عليهم العُدْوَانُ، وبينهما فرقٌ عظيمٌ؛ فأصحابُ الحقِّ الذين وقَّع عليهم العُدْوَانُ عندهم قِريْنَةٌ تدُلُّ على صِحَّةِ ما قالوا به وهي اللَّوْثُ الْمَغْلُبُ لِلظَّنِّ على أَنَّهُ حَصَلَ الْقَتْلُ مِنْ هَذَا الْقَاتِلِ، بخلافِ الشَّهادةِ، فالمثَالُ الذي أورده مُعَارِضًا به حُكْمَ الْقَسَامَةِ ليس بصحيح.

❖ وأما قوله: «ما قَتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحَدًا قَطُّ إِلَّا فِي إِحْدَى ثَلَاثِ خِصَالٍ: رَجُلٌ قَتَلَ بِجَرِيرَةٍ نَفْسِهِ فَقُتِلَ». نقول: الْقَسَامَةُ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ؛ لأنَّ الْمَدَّعِينَ يَقُولُونَ: هَذَا قَتَلَ صَاحِبَنَا، وَيَحْلِفُونَ عَلَى ذَلِكَ خَمْسِينَ يَمِينًا، فَهُمْ كَأَنَّهُمْ قَالُوا: هَذَا قَتَلَ صَاحِبَنَا وَأَتَوْا لذلك بِشَاهِدِينَ وَلَا فَرْقَ.

فاستدلَّه أيضًا بالحديث فيه نظر؛ لأنَّا نقولُ له: الْقَسَامَةُ فِيهَا قَتْلٌ لِمَنْ ثَبَتَ أَنَّهُ قَاتِلٌ بهذه الطريق التي جاءت بها السُّنَّةُ.

ثم إنَّهم نَقَضُوا ما ذَكَرَ بأنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَطَعَ فِي السَّرَقَةِ، وَسَمَرَ الْأَعْيُنَ، ثُمَّ نَبَذَهُمْ وَهُمْ يَشِيرُونَ بهذا إلى حديثِ الْعُرَيْنِيِّ ^(١).

وهنا قال إنهم من عكَل ثمانية والواقع أنهم من عكَل وعُرَيْنَةٌ أَرْبَعَةٌ مِنْ هَؤُلَاءِ، وَثَلَاثَةٌ مِنْ هَؤُلَاءِ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ وَاسْتَوْخَوْهَا، وَسَقَمَتْ أَجْسَادُهُمْ، ثُمَّ إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَخْرَجَهُمْ إِلَى

(١) تقدم تخريجه.

إِبِلَ الصَّدَقَةِ لِيَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا، فَصَحُّوا، فَلَمَّا صَحُّوا قَتَلُوا الرَّاعِي، وَيُقَالُ: إِنَّهُمْ مَثَلُوا بِهِ، وَسَمَرُوا عَيْنَيْهِ، حَتَّى بَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ، فَأَرْسَلَ فِي أَثَرِهِمْ فَجِئَ بِهِمْ وَقَدْ تَعَالَى النَّهَارُ وَارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ، فَأَمَرَ فَقَطَعَتْ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ، ثُمَّ سُيِّرَتْ أَعْيُنُهُمْ. وَسَمَرُ الْعَيْنِ يَعْنِي: أَنْ يُحْمَى مِسْجَارُ فِي النَّارِ حَتَّى يَكُونَ أَحْمَرَ مِنَ النَّارِ، ثُمَّ تَكْحُلُ بِهِ الْعَيْنُ - نَعُوذُ بِاللَّهِ - لِأَنَّهُمْ فَعَلُوا هَذَا بِالرَّاعِي.

وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي قَلَابَةَ: أَنَّهُمْ ارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ. فَاللَّهُ أَعْلَمُ هَلْ هُمْ مَرَّتَدُونَ أَمْ لَا؟ لَكِنْ حَتَّى وَإِنْ لَمْ يَرْتَدُّوا فَإِنَّهُمْ مُسْتَحَقُّونَ لِهَذِهِ الْعُقُوبَةِ؛ لِأَنَّهُمْ قَطَّاعُ طَرِيقٍ، وَلِأَنَّهُمْ مَثَلُوا بِالرَّاعِي، وَكَفَرُوا نِعْمَةَ النَّبِيِّ ﷺ الَّتِي أَنْعَمَ بِهَا عَلَيْهِمْ.

❖ وَقَوْلُهُ: «وَاللَّهُ إِنْ سَمِعْتُ كَالْيَوْمِ قَطُّ» «إِنْ» هُنَا بِمَعْنَى «مَا» فَهِيَ نَافِيَةٌ؛ يَعْنِي: مَا سَمِعْتُ. وَالْكَافُ فِي قَوْلِهِ: «كَالْيَوْمِ» اسْمٌ بِمَعْنَى «مِثْلُ» لِأَنَّ الْكَافَ فِي اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ تَأْتِي بِمَعْنَى مِثْلٍ، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ:

شُبَّةٌ بِكَافٍ وَبِهَا التَّغْلِيلُ قَدْ يُعْنَى، وَزَائِدًا لِلتَّوَكِيدِ وَرَدَّ
وَأَسْتَعْمِلَ اسْمًا، وَكَذَا «عَنْ» وَ«عَلَى» مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا «مِنْ» دَخَلَا

❖ ثُمَّ قَالَ رحمته: «وَقَدْ كَانَ فِي هَذِهِ سُنَّةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ». ثُمَّ ذَكَرَ قِصَّةَ الْيَهُودِ، أَمَّا هَذِهِ الْقِصَّةُ فَظَاهِرٌ كَمَا ذَكَرْنَا أَنَّهُمْ اتَّهَمُوا الْيَهُودَ بِالْقَتْلِ، فَطَلَبَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْمَدْعِيِّ أَنْ يَخْلِفُوا خَمْسِينَ يَمِينًا فَقَالُوا: لَا نَخْلِفُ، وَنَحْنُ لَمْ نَرْ؟ قَالَ: «إِذَا تَخَلَّفَ الْيَهُودُ خَمْسِينَ يَمِينًا». فَقَالُوا: لَا تَرْضَى بِأَيَّامِ الْيَهُودِ. فَوَدَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ قِطْعًا لِلنِّزَاعِ، وَكَفَّا لِلأَذَى.

ثُمَّ ذَكَرَ قِصَّةَ أُخْرَى عَجِيبَةً فَقَالَ: «قُلْتُ: وَقَدْ كَانَتْ هَذِهِ خَلَعُوا خَلِيعًا لَهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَطَرَّقُ أَهْلَ بَيْتٍ».

قَالَ الْحَافِظُ رحمته فِي «الْفَتْحِ» (١٢ / ٢٤١، ٢٤٢):

❖ قَوْلُهُ: «قُلْتُ: وَقَدْ كَانَتْ هَذِهِ» أَيِ الْقَبِيلَةِ الْمَشْهُورَةِ، وَهِيَ يَنْتَسِبُونَ إِلَى هُذَيْلِ بْنِ مُذْرِكَةَ بْنِ إِيَّاسَ بْنِ مُضَرَ، وَهَذَا مِنْ قَوْلِ أَبِي قَلَابَةَ، وَهِيَ قِصَّةٌ مُوصُولَةٌ بِالسَّنَدِ الْمَذْكُورِ إِلَى

أبي قلابه، لكنها مرسله؛ لأنَّ أبا قلابه لم يدرك عمره.

❖ قوله: «خَلَعُوا خَلِيعًا» في رواية الكشميهني «حَلِيفًا» بحاءٍ مهملة وفاءٍ بدل العين، والخليعُ فعيلٌ بمعنى مفعول، يقال: تخالَعَ القومُ إذا نَقَضُوا الحِلْفَ، فإذا فعلوا ذلك لم يُطَالَبُوا بجنائته فكأنَّهم خَلَعُوا اليمينَ التي كانوا لیسوها معه، ومنه سُمِّيَ الأميرُ إذا عَزَلَ خَلِيعًا وَمَخْلُوعًا، وقال أبو موسى في المعينِ خَلَعَهُ قَوْمُهُ أَي: حَكَمُوا بِأَنَّهُ مَفْسَدٌ فَتَبَرَّءُوا مِنْهُ، ولم يكن ذلك في الجاهلية يختصُّ بالخليف، بل كانوا ربَّما خلَعوا الواحدَ من القبيلة ولو كان من صميمها إذا صَدَرَتْ منه جنايةٌ تقتضي ذلك، وهذا مما أَبْطَلَهُ الإسلامُ من حكمِ الجاهلية، ومن ثَمَّ قَيَّدَهُ في الخيرِ بقوله: «في الجاهلية» ولم أَقِفْ على اسمِ الخليعِ المذكورِ، ولا على اسمِ أحدٍ ممن ذَكَرَ في القِصَّةِ.

❖ قوله: «فَطَرِقَ أَهْلَ بَيْتٍ» بضمِّ الطاءِ المهملة أَي: هُجِمَ عليهم ليلاً في خِفيَةٍ لیسِرَقَ منهم، وحاصلُ القِصَّةِ أَنَّ القاتِلَ ادَّعَى أَنَّ المقتولَ لِمِصٍّ وَأَنَّ قَوْمَهُ خلَعوه فَأَنكَرُوا هم ذلك وَخَلَعُوا كاذِبِينَ، فَأَهْلَكَهُمْ اللهُ بِحَنْثِ القَسَامَةِ وَخَلَّصَ المظلومَ وَخَدَّه.

❖ قوله: «ما خَلَعُوا» في رواية أحمد بن حرب: «ما خَلَعُوهُ».

❖ قوله: «حَتَّى إِذَا كَانُوا بِنَخْلَةٍ» بلفظ واحدة النَّخِيلِ، وهو موضعٌ على ليلةٍ من مكَّةَ.

❖ قوله: «فَانْهَجَمَ عَلَيْهِمُ الْغَارُ» أَي سَقَطَ عليهم بَعْتَةٌ.

❖ قوله: «وَأُفْلِتَ» بضمِّ أوله وسكونِ الفاءِ أَي تَخَلَّصَ، والقَرِينَانِ هما أَخُو المقتولِ،

والذي أَكْمَلَ الخمسينَ.

❖ قوله: «وَاتَّبَعَهَا حَجَرٌ» أَي بتشديد التاءِ. وَقَعَ عليها بعدَ أَنْ خَرَجَا مِنَ الْغَارِ.

❖ قوله: «وَقَدْ كَانَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ» هو مَقُولُ أَبِي قَلَابَةَ بالسندِ أيضًا، وهي

موصولة؛ لأنَّ أبا قلابه أَذْرَكَهَا.

❖ قوله: «أَفَادَ رَجُلًا» لم أَقِفْ على اسمه.

❖ قوله: «ثُمَّ نَدِمَ بَعْدُ» بضمِّ الدَّالِ.

❖ قوله: «ما صَنَعَ» كأنَّه ضَمَنَ نَدِمَ معنى كره ووقع في رواية أحمد بن حربٍ «على الذي صَنَعَ».

❖ قوله: «فَأَمَرَ بِالْخَمْسِينَ» أَي: الذين خَلَعُوا، ووقع في رواية أحمد بن حربٍ الذين أَقْسَمُوا.

❦ قوله: «وسيرهم إلى الشام» أي نفاهم. وفي رواية أحمد بن حنبل «من الشام» وهذه أولى؛ لأن إقامة عبد الملك كانت بالشام، ويحتمل أن يكون ذلك وقع لما كان عبد الملك بالعراق عند محاربتيه مصعب بن الزبير، ويكوثوا من أهل العراق، فنفاهم إلى الشام. قال المهلب فيما حكاه ابن بطال: الذي اعترض به أبو قلابة من قصة العرنيين لا يفيد مراده من ترك القسامة لجواز قيام البيعة والدلائل التي لا تدفع على تحقيق الجناية في حق العرنيين، فليس قصتهم من طريق القسامة في شيء؛ لأنها إنما تكون في الاختفاء بالقتل حيث لا بيعة ولا دليل، وأما العرنيون فإنهم كشفوا وجوههم لقطع السبيل والخروج على المسلمين فكان أمرهم غير أمر من ادعى القتل حيث لا بيعة هناك.

قال: وما ذكره هنا من انهدام الغار عليهم يعارضه ما تقدم من السنة، قال: وليس رأي أبي قلابة حجة ولا ترد به السنن، وكذا مخو عبد الملك أساء الذين أقسموا من الديوان. قلت: والذي يظهر لي أن مراد أبي قلابة بقصة العرنيين خلاف ما فهمه عنه المهلب أن قصتهم كان يمكن فيها القسامة فلم يفعلها النبي ﷺ، وإنما أراد الاستدلال بها لما ادعاه من الحضر الذي ذكره في أن النبي ﷺ لم يقتل أحدا إلا في إحدى ثلاث فعرّض بقصة العرنيين، وحاول المعترض إثبات قسم رابع، فردّ عليه أبو قلابة بما حاصله؛ أنهم إنما استوجبوا القتل بقتلهم الراعي، وبارتدادهم عن الدين، وهذا بين لا خفاء فيه، وإنما استدلل على ترك القود بالقسامة بقصة القتل عند اليهود فليس فيها للقود بالقسامة ذكر، بل ولا في أصل القصة التي هي عمدة الباب تصريح بالقود كما سأيته.

ثم رأيت في آخر الحاشية لابن المنير نحو ما أجبته به، وحاصله توهم المهلب أن أبا قلابة عارض حديث القسامة بحديث العرنيين فأنكر عليه فوهم. وإنما اعترض أبو قلابة على القسامة بالحديث الدال على حضر القتل في ثلاثة أشياء، فإن الذي عارضه ظن أن في قصة العرنيين حجة في جواز قتل من لم يذكر في الحديث المذكور. اهـ

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٢٣- باب من اطلع في بيت قوم ففقتبوا عينه فلا دية له.

٦٩٠٠- حدثنا أبو اليان، حدثنا حماد بن زيد، عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس، عن

أَنَسَ عليه السلام أَنَّ رَجُلًا أَطْلَعَ مِنْ حُجْرٍ فِي بَعْضِ حُجَرِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَامَ إِلَيْهِ بِمَشْقَصٍ أَوْ بِمَشَاقِصَ، وَجَعَلَ يَخْتَلُّهُ لِيَطْعَنَهُ ^(١).

٦٩٠١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَجُلًا أَطْلَعَ فِي حُجْرٍ فِي بَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَذْرِي يَحْكُ بِهِ رَأْسَهُ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ أَعْلَمْتُ أَنَّكَ تَنْتَظِرُنِي لَطَعَنْتُ بِهِ فِي عَيْنِكَ» قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِذْنُ مِنْ قِبَلِ الْبَصَرِ» ^(١).

٦٩٠٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ: «لَوْ أَنَّ امْرَأًا أَطْلَعَ عَلَيْكَ بِغَيْرِ إِذْنٍ فَخَذَفْتَهُ بِعَصَا، فَفَقَاتَ عَيْنَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ جَنَاحٌ» ^(٢).

هذا الباب في الرَّجُلِ يَطْلُعُ عَلَى بَيْتِ الرَّجُلِ الْآخَرِ بِدُونِ إِذْنِهِ، فَلصاحب البيت أن يفقأ عينه؛ إمَّا بِحَجَرٍ يَخْذِفُهُ، وإمَّا بِرُمَحٍ وإمَّا بِمِندَرَةٍ، وإمَّا بِأَيِّ شَيْءٍ يَفْقَأُ بِهِ عَيْنَهُ بِدُونِ إِذْنِهِ، ولهذا جعل النبي ﷺ يَخْتَلُّ هذا الرَّجُلَ، يعني: يَمْشِي بِخَفَاءٍ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُدْرِكَهُ حَتَّى يَفْقَأَ عَيْنَهُ.

وهذه المسألة ليست من بابِ دَفْعِ الصَّائِلِ؛ لأنها لو كانت من بابِ دَفْعِ الصَّائِلِ لَكَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يُنْذَرَ أَوَّلًا، فَإِنْ لَمْ يَنْصَرَفْ فَقَاتَ عَيْنَهُ، وَلَكِنْ هَذَا مِنْ بَابِ الْعُقُوبَةِ عَلَى هَذَا الْفِعْلِ الْحَاصِلِ، فَلَيْسَتْ دَفْعًا لِلِاسْتِمْرَارِ، أَوْ لِفِعْلِ مُتَجَدِّدٍ، وَلَكِنَّهَا عِقُوبَةٌ عَلَى شَيْءٍ مَضَى. وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَفْقَأَ عَيْنَهُ بِخِصَاءٍ يَخْذِفُهَا، أَوْ بِمَذْرَى أَوْ بِعَصَا مِثْلًا يَضْرِبُ بِهَا عَيْنَهُ أَوْ بِأَيِّ شَيْءٍ، وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَطْلُعَ مِنَ الْبَابِ أَوْ أَنْ يَطْلُعَ مِنْ فَوْقِ الْجِدَارِ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ: «لَوْ أَنَّ امْرَأًا أَطْلَعَ عَلَيْكَ».

وَاسْتَنَى الْعُلَمَاءُ مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَا إِذَا كَانَ الْبَابُ مِفْتُوحًا فَوُفِّ شَخْصٌ يَطْلُعُ إِلَى مَا فِي الْبَيْتِ، فَإِنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ لَا يَجُوزُ أَنْ تَفْقَأَ عَيْنَهُ؛ لِأَنَّكَ أَنْتَ الْمُتَهَمِلُ حَيْثُ فَتَحْتَ الْبَابَ أَمَامَ النَّاطِرِينَ ^(٤).

(١) ورواه مسلم (٢١٥٧) (٤٢).

(٢) ورواه مسلم (٢١٥٦) (٤٠).

(٣) ورواه مسلم (٢١٥٨) (٤٤).

(٤) وهذا هو اختيار ابن قدامة رحمته الله، كما في «المغني» (١٢ / ٥٣٩، ٥٤٠)، وهو المذهب، انظر: «موسوعة فقه

وَهَلْ يُلْحَقُ بِهَذَا الاسْتِمَاعُ؛ فَلَوْ أَنَّ أَحَدًا جَعَلَ أُذُنَهُ عَلَى شِقِّ الْبَابِ لِيَسْمَعَ مَا يَقُولُ أَهْلُ الْبَيْتِ، فَهَلْ يُلْحَقُ بِالنَّظَرِ؛ بِحَيْثُ يَجُوزُ لِصَاحِبِ الْبَيْتِ أَنْ يَضْرِبَ أُذُنَهُ؟
الجواب: لا. وذلك لأنَّ الإنسانَ يَطْلُعُ عَلَى الْعَوْرَةِ بِالنَّظَرِ أَكْثَرَ مِمَّا يَطْلُعُ بِالسَّمْعِ، فَلَا يَصِحُّ الْإِلْحَاقُ، وَلَا الْقِيَاسُ^(١).

وفي هذا الحديث: إشارة إلى حِكْمَةِ الْأَمْرِ بِالِاسْتِزَانِ؛ لِقَوْلِهِ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِذْنُ مِنْ قِبَلِ الْبَصَرِ». أي: من أَجْلِهِ، حَتَّى لَا يُضَيَّرَ مَا فِي الْبَيْتِ مِنَ الْعَوْرَاتِ، الَّتِي لَا يُحِبُّ أَنْ يَطْلُعَ عَلَيْهَا أَحَدٌ.
فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ أُحْدِفَهُ بِمَا يَقْتُلُ، مِثْلَ أَنْ أَضْرِبَهُ بِرِصَاصَةٍ تَنْقُذُ إِلَى دِمَاغِهِ فَتُهْلِكُهُ؟
فَالْجَوَابُ: لا. إِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ تَنْقُذَ مَا حَصَلَ مِنْهُ الْاعْتِدَاءُ؛ وَهِيَ الْعَيْنُ فَقَطُ^(٢).

فَإِنْ هُوَ أَرَادَ الْعَيْنَ فَأَصَابَ الْحَاجِبَ أَوِ الْجَبْهَةَ أَوِ الْوَجْهَةَ فَهَلْ يَكُونُ ضَامِنًا؟
يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ضَامِنًا؛ لِأَنَّ هَذَا تَعَدُّ إِلَى غَيْرِ مَا وَقَعَتْ مِنْهُ الْجَنَائِيَّةُ، إِذْ إِنَّ الْجَنَائِيَّةَ وَقَعَتْ مِنَ الْعَيْنِ وَمَا فَوْقَ الْعَيْنِ أَوْ تَحْتَهَا لَمْ يَخْصُلْ مِنْهُ جَنَائِيَّةٌ، وَلَكِنْ لَا يَجُوزُ الْقِصَاصُ هُنَا؛ حَتَّى وَإِنْ كَانَتْ مُوضِحَةً؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِنَّمَا فَعَلَ فِعْلًا مَأْذُونًا فِيهِ فَأَصَابَ مَا لَمْ يَقْصِدْ، فَهُوَ كَمَا لَوْ رَمَى صَيْدًا فَأَصَابَ إِنْسَانًا فَإِنَّهُ لَا قَوْدَ عَلَيْهِ، وَلَكِنَّهُ يَضْمَنُهُ بِالْذِّبَةِ.

قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢٤٥ / ١٢):

وَاسْتَدْلِلَ بِهِ عَلَى جَوَازِ رَمِي مَنْ يَتَجَسَّسُ وَلَوْ لَمْ يَنْدَفِعْ بِالشَّيْءِ الْخَفِيفِ جَازًا بِالثَّقِيلِ، وَأَنَّهُ إِنْ أَصِيبَتْ نَفْسُهُ أَوْ بَعْضُهُ فَهُوَ هَذَرٌ.

وَذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ إِلَى الْقِصَاصِ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ قَصْدُ الْعَيْنِ وَلَا غَيْرِهَا، وَاعْتَلَّوْا بِأَنَّ الْمَعْصِيَةَ لَا تُدْفَعُ بِالْمَعْصِيَةِ.

وَأَجَابَ الْجُمْهُورُ بِأَنَّ الْمَأْذُونِ فِيهِ إِذَا ثَبَتَ الْإِذْنُ لَا يُسَمَّى مَعْصِيَةً، وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ لَوْ تَجَرَّدَ عَنْ هَذَا السَّبَبِ يُعَدُّ مَعْصِيَةً، وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ دَفْعِ الصَّائِلِ وَلَوْ أَتَى عَلَى نَفْسٍ

=

الإمام أحمد (٢٧ / ٥٠ - ٥٤).

(١) وهذا هو اختيار صاحب «الإنصاف» رَحِمَهُ اللَّهُ، واختار ابن عقيل رَحِمَهُ اللَّهُ طعن أذنه، وقال: لا ضمان عليه. انظر: «الإنصاف» (١٠ / ٣٠٩)، و«القواعد والفوائد الأصولية» (١ / ٨٢)، و«كشف القناع» (٦ / ١٥٧).

(٢) وهذا هو اختيار بن قدامة رَحِمَهُ اللَّهُ، كما في «المغني» (١٢ / ٥٤٠، ٥٤١) وانظر: «موسوعة فقه الإمام أحمد» (٢٧ / ٥٤).

الْمَذْفُوعُ، وَهُوَ بِغَيْرِ السَّبَبِ الْمَذْكُورِ مَعْصِيَةٌ، فَهَذَا مُلْحَقٌ بِهِ مَعَ ثُبُوتِ النَّصِّ فِيهِ، وَأَجَابُوا عَنْ الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ وَرَدَ عَلَى سَبِيلِ التَّغْلِيظِ وَالْإِرْهَابِ.

وَوَافَقَ الْجُمْهُورَ مِنْهُمْ ابْنُ نَافِعٍ، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ عَمَرَ مِنْهُمْ: لَعَلَّ مَا لَكَ لَا يَنْلُغُهُ الْخَبَرُ. فَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي «الْمَفْهَمِ»: مَا كَانَ بَيْنَ النَّاسِ بِالَّذِي يَهْمُ أَنْ يَفْعَلَ مَا لَا يَجُوزُ أَوْ يُؤَدِّي إِلَى مَا لَا يَجُوزُ، وَالْحَمْلُ عَلَى رَفْعِ الْإِثْمِ لَا يَتِمُّ مَعَ وَجُودِ النَّصِّ بَرَفْعِ الْحَرَجِ، وَلَيْسَ مَعَ النَّصِّ قِيَاسٌ. وَاعْتَلَّ بَعْضُ الْمَالِكِيَةِ أَيْضًا بِالْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ مَنْ قَصَدَ النَّظَرَ إِلَى عَوْرَةِ الْآخَرِ ظَاهِرٌ أَنَّ ذَلِكَ لَا يُبَيِّحُ فَقًا عَيْنَهُ، وَلَا سَقُوطَ ضَمَانِهَا عَنْهَا فَقَاهَا فَكَذَا إِذَا كَانَ الْمَنْظُورُ فِي بَيْتِهِ، وَتَجَسَّسَ النَّاطِرُ إِلَى ذَلِكَ، وَنَازَعَ الْقُرْطُبِيُّ فِي ثُبُوتِ هَذَا بِالْإِجْمَاعِ وَقَالَ: إِنْ الْخَبَرُ يَتَنَاوَلُ كُلَّ مُطَّلِعٍ. قَالَ: وَإِذَا تَنَاوَلَ الْمُطَّلِعُ فِي الْبَيْتِ مَعَ الْمُظَنَّةِ فِتْنَانُوهُ الْمُحَقَّقُ أَوَّلَى.

قُلْتُ: فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ التَّطَلُّعَ إِلَى مَا فِي دَاخِلِ الْبَيْتِ لَمْ يَنْحَصِرْ فِي النَّظَرِ إِلَى شَيْءٍ مُعَيَّنٍ كَعَوْرَةِ الرَّجُلِ مَثَلًا، بَلْ يَشْمَلُ اسْتِكْشَافَ الْحَرِيمِ، وَمَا يَقْصِدُ صَاحِبُ الْبَيْتِ سِتْرَهُ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي لَا يُحِبُّ أَطْلَاعَ كُلِّ أَحَدٍ عَلَيْهَا، وَمِنْ ثَمَّ ثَبَتَ النَّهْيُ عَنِ التَّجَسُّسِ، وَالْوَعِيدُ عَلَيْهِ حَسْمًا لِمَوَادِّ ذَلِكَ، فَلَوْ ثَبَتَ الْإِجْمَاعُ الْمَدْعَى لَمْ يَسْتَلْزِمَ رَدُّ هَذَا الْحُكْمِ الْخَاصِّ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْعَاقِلَ يَشْتَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْأَجْنَبِيَّ يَرَى وَجْهَ زَوْجَتِهِ وَابْنَتِهِ وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَهَكَذَا فِي حَالِ مَلَاعِبَتِهِ أَهْلَهُ أَشَدَّ مِمَّا لَوْ رَأَى الْأَجْنَبِيَّ ذَكَرَهُ مُنْكَشِفًا، وَالَّذِي أَلْزَمَهُ الْقُرْطُبِيُّ صَحِيحٌ فِي حَقِّ مَنْ يَرُومُ النَّظَرَ فَيَدْفَعُهُ الْمَنْظُورُ إِلَيْهِ.

وَفِي وَجْهِهِ لِلشَّافِعِيَّةِ: لَا يُشْرَعُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ.

وَهَلْ يَشْتَرُطُ الْإِنْذَارُ قَبْلَ الرَّمْيِ؟

وَجِهَانٌ: قِيلَ: يُشْتَرُطُ كَدْفَعُ الصَّائِلِ، وَأَصَحُّهُمَا لَا؛ لِقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ: يَقْتُلُهُ بِذَلِكَ. وَفِي حَكْمِ الْمُتَطَلِّعِ مَنْ خَلَلَ الْبَابَ النَّاطِرُ مِنْ كُوَّةٍ مِنَ الدَّارِ، وَكَذَا مَنْ وَقَفَ فِي الشَّارِعِ فَنَظَرَ إِلَى حَرِيمٍ غَيْرِهِ، أَوْ إِلَى شَيْءٍ فِي دَارٍ غَيْرِهِ.

وَقِيلَ: الْمَنْعُ مُخْتَصٌّ بِمَنْ كَانَ فِي مِلْكِ الْمَنْظُورِ إِلَيْهِ.

وَهَلْ يُلْحَقُ الْاسْتِمَاعُ بِالنَّظَرِ؟

وَجِهَانٌ: الْأَصَحُّ: لَا؛ لِأَنَّ النَّظَرَ إِلَى الْعَوْرَةِ أَشَدُّ مِنْ اسْتِمَاعِ ذِكْرِهَا، وَشَرُطُ الْقِيَاسِ

المساواة أو أولوية المقيس، وهنا بالعكس.

واستدل به على اعتبار قدر ما يُرمى به بحصى الخذف المُتَقَدِّمُ بيانه في كتاب الحج؛ لقوله في حديث الباب: «فَحَذَفْتَهُ» فلورماه بحجر يقتل أو سهمًا تعلق به القصاص.

وفي وجه لا ضمان مطلقًا، ولو لم يندفع إلا بذلك جاز. ويستثنى من ذلك من له في تلك الدار زوج أو محرّم أو متاع فأراد الاطلاع عليه فيمتنع رُمِيَهُ لِلشُّبْهَةِ.

وقيل: لا فرق، وقيل: يجوز إن لم يكن في الدار غير حريمه، فإن كان فيها غيرهم أنذر؛ **فَإِنْ أَتَى، وَإِلَّا جازَ.**

ولو لم يكن في الدار إلا رجل واحد هو مالكها أو ساكنها لم يجز الرمي قبل الإنذار إلا إن كان مكشوف العورة.

وقيل: يجوز مطلقًا؛ لأن من الأحوال ما يكره الاطلاع عليه كما تقدّم.

ولو قصر صاحب الدار بأن ترك الباب مفتوحًا، وكان الناظر مجتازًا فنظر غير قاصد لم يجز، فإن تعمّد النظر فوجّهان: أصحّها لا.

ويلتحق بهذا من نظر من سطح بيته فيه الخلاف، وقد توسّع أصحاب الفروع في نظائر ذلك؛ قال ابن دقيق العيد: وبعض تصرفاتهم مأخوذة من إطلاق الخبر الوارد في ذلك، وبعضها من مقتضى فهم النص وبعضها بالقياس على ذلك والله أعلم^(١). اهـ

فإن قيل: إذا كان هذا المطلع جاهلًا بالعقوبة فهل يضمّنه صاحب البيت؟

نقول: لا يضمّنه، حتى لو كان هذا المطلع جاهلًا بالعقوبة؛ لأنّه ليس من شرط العقوبة أن يكون صاحبها ومستحقّها عالمًا بها.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٤- باب العاقلة.

٦٩٠٣- حدثنا صدقة بن الفضل، أخبرنا ابن عيينة، حدثنا مطرف قال: سمعت الشَّعْبِيَّ

(١) «فتح الباري» (١٢/ ٢٤٥).

قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جُحَيْفَةَ قَالَ: سَأَلْتُ عَلِيًّا عليه السلام هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ يَمَّا لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ؟ وَقَالَ مَرَّةً: مَا لَيْسَ عِنْدَ النَّاسِ فَقَالَ: وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ مَا عِنْدَنَا إِلَّا مَا فِي الْقُرْآنِ إِلَّا فَهَمَّا يُعْطِي رَجُلٌ فِي كِتَابِهِ، وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ قُلْتُ: وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ قَالَ: الْعَقْلُ وَفِكَاكُ الْأَسِيرِ وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ^(١).

❦ قوله تعالى: «بَابُ الْعَاقِلَةِ» الْعَاقِلَةُ اسْمُ فَاعِلٍ مِنَ الْعَقْلِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْعَقْلِ هُنَا الْقُوَّةُ الْعَاقِلَةُ فِي الْإِنْسَانِ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِالْعَقْلِ عَقْلُ الْبَعِيرِ، وَسُمُّوا عَاقِلَةً لِأَنَّهُمْ يَأْتُونَ بِالْإِبِلِ إِلَى بَيْتِ أَهْلِ الْقَبِيلِ وَيَعْقِلُونَهَا فِي فَنَائِهِمْ، فَسُمُّوا عَاقِلَةً.

وَالْعَاقِلَةُ هُمُ عَصَبَةُ الْإِنْسَانِ الذُّكُورُ، وَتَحْمِلُهُمُ لِلدِّيَةِ لَهُ شُرُوطٌ مَعْرُوفَةٌ فِي كِتَابِ الْفُقَهَاءِ^(٢) مِنْهَا الْغَنَى، فَالْفَقِيرُ لَيْسَ عَلَيْهِ عَقْلٌ، وَمِنْهَا الذُّكُورِيَّةُ فَالْأُنْثَى لَيْسَ عَلَيْهَا عَقْلٌ، وَمِنْهَا الْحَرِيَّةُ فَالْعَبْدُ لَيْسَ عَلَيْهِ عَقْلٌ.

وَيَحْمِلُونَ الدِّيَةَ بِحَسَبِ قُرْبِهِمْ مِنَ الْقَاتِلِ، وَبِحَسَبِ غَنَاهُمْ، وَالْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ إِلَى نَظَرِ الْحَاكِمِ؛ أَيِ: الْقَاضِي وَإِنَّمَا وَجَبَتِ الدِّيَةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ لِسَبَبَيْنِ:

السَّبَبُ الْأَوَّلُ: إِظْهَارُ التَّنَاصُرِ بَيْنَ الْأَقَارِبِ، وَأَنْ بَعْضُهُمْ يَنْصُرُ بَعْضَهُمْ. وَالسَّبَبُ الثَّانِي: أَنَّ الْخَطَأَ يَكْثُرُ وَقَوْعُهُ، فَكَانَ مِنَ الرَّحْمَةِ أَنْ يَسَاعِدُوا الْقَاتِلَ فِي تَحْمِلِ الدِّيَةِ رَافَةً بِهِ وَرَحْمَةً.

ثُمَّ إِنَّ تَقْدِيرَ الدِّيَةِ يَرْجِعُ إِلَى نَظَرِ الْقَاضِي فَيَزِيدُهَا بِحَسَبِ قُرْبِ الْإِنْسَانِ مِنَ الْقَاتِلِ، وَيَزِيدُهَا بِحَسَبِ قُدْرَتِهِ وَغَنَاهُ. وَكَذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى الْقَاضِي فِي تَعْجِيلِهَا، وَهَلْ تُؤَجَّلُ عَلَيْهِمْ ثَلَاثَ سِنَوَاتٍ أَوْ لَا تُؤَجَّلُ؟

مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهَا مُؤَجَّلَةٌ بِثَلَاثِ سِنَوَاتٍ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ تُعَجَّلَ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَرَى أَنَّهُ يَرْجِعُ فِي ذَلِكَ إِلَى نَظَرِ الْحَاكِمِ، الشَّرْعِيِّ، فَقَدْ يَرَى مِنَ الْمَضْلَحَةِ الْأَوْ تَوْجَلَّ، وَيُلْزِمُ عَاقِلَةَ الْقَاتِلِ بِالَدَّفْعِ فَوْراً، وَيَكُونُ ذَلِكَ أحياناً فِيمَا لَوْ حَصَلَ التَّرَاغُ بَيْنَ الْقَبَائِلِ

(١) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٣٧٠) دُونَ قَوْلِهِ: «وَأَلَّا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ».

(٢) انْظُرْ: «الْمَغْنِي» (١٢/٤٧، ٤٨)، وَ«الْمُبْدَع» (٩/١٧)، وَ«الْإِنْصَافُ» (١٠/١٢٠، ١٢١)، وَ«كَشَافُ الْقَنَاءِ» (٦/٦٠).

وَحِيفَ مِنْ بَقَاءِ الدِّيَةِ أَنْ يُؤَدِّيَ إِلَى فِتْنَةٍ، فَإِنَّ الْمَصْلَحَةَ هُنَا تَقْتَضِي أَنْ يُبَادَرَ بِالْوَفَاءِ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ الْأُمُورُ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ فَلَا شَكَّ أَنَّ التَّاجِيلَ أَرْحَمُ بِهِمْ وَأَرْفَقُ^(١).

❖ ثُمَّ إِنَّهُ قَالَ: «سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَحِيفَةَ قَالَ: سَأَلْتُ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مَا لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ؟ وَقَالَ مَرَّةً مَا لَيْسَ عِنْدَ النَّاسِ؟» وَإِنَّمَا أُوْرَدَ هَذَا السُّؤَالُ لِأَنَّ الرَّافِضَةَ مِنْذُ عَهْدِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ يَدْعُونَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَبَ لِعَلِيِّ كِتَابًا بِالْخِلَافَةِ، وَأَنَّهُ الْخَلِيفَةُ مِنْ بَعْدِهِ، وَأَنَّهُ أَكْرَهَ عَلَى أَنْ لَا يُظْهِرَهُ وَلَا يُبَيِّنَهُ، وَلِهَذَا كَانَ مِنْ مَنْهَجِهِمْ وَعَقِيدَتِهِمْ التَّقِيَّةُ، وَالتَّقِيَّةُ يَعْنِي: الْكِتْمَانَ وَالْإخْفَاءَ حَتَّى جَعَلُوهَا دِينًا يَدِينُونَ اللَّهَ بِهِ، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ شَبِيهَةٌ بِالتَّنَاقُصِ.

وَالْتَّقِيَّةُ أَنْ يُظْهِرَ الْإِنْسَانُ خِلَافَ مَا فِي بَاطِنِهِ. فَهَمَّ يَقُولُونَ: عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ قَدْ أَعْطَاهُ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كِتَابًا بِالْخِلَافَةِ، لَكِنَّهُ أَخْفَاهُ خَوْفًا.

فَكَانَ يُسْأَلُ هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ غَيْرُ مَا عِنْدَ النَّاسِ؟ فَيَقُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ مَا عِنْدَنَا إِلَّا مَا فِي الْقُرْآنِ». فَأَقْسَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالَّذِي فَلَقَ الْحَبَةَ؛ أَي: حَبِّ الْبُذُورِ، وَيَشْمَلُ كُلَّ الْبُذُورِ مِنَ الْحُبُوبِ فَإِنَّهُ لَا يَقْلِقُهَا إِلَّا اللَّهُ وَعَلَيْهِ السَّلَامُ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْغَيْثِ وَالنَّوَى﴾ [الأنعام: ٩٥]. فَلَوْ اجْتَمَعَ الْخَلْقُ عَلَى أَنْ يَقْلِقُوا الْحَبَةَ لَتَكُونُ زَرْعًا مَا اسْتَطَاعُوا إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا.

❖ قَالَ: «وَبَرَأَ النَّسَمَةَ» أَي: خَلَقَ النَّسَمَةَ وَهِيَ النَّفْسُ، فَلَوْ اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَى أَنْ يَخْلُقُوا نَفْسًا وَاحِدَةً مَا اسْتَطَاعُوا إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ ضَرْبٌ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ﴾ [الأنعام: ٧٣]. وَقَالَ: ضَرْبٌ بِلَفْظِ الْمَاضِي مَعَ أَنَّهُ لَمْ يُسَبِّقْ لَتَحَقُّقِ وَقُوعِهِ وَقَرِيهِ؛ يَعْنِي: كَأَنَّهُ قَالَ: أَنَا أَضْرِبُ مَثَلًا الْآنَ فَاسْتَمِعُوا لَهُ، فَأَمَرَ اللَّهُ وَعَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ نَسْتَمِعَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ مَثَلٌ عَجِيبٌ: ﴿إِنَّكَ الَّذِيكَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾ [الأنعام: ٧٣]. أَي: كُلُّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ شَيَاطِينِ الْإِنْسِ، وَشَيَاطِينِ الْجِنِّ، وَالْجَمَادَاتِ وَغَيْرِهَا، لَنْ

(١) قَالَ فِي «الْمَغْنِيِّ» (١٢ / ١٦): وَلَا أَعْلَمُ فِي أَنَّهَا تَجِبُ مُؤَجَّلَةٌ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَبِهِ قَالَ الشَّعْبِيُّ، وَالنَّخْعِيُّ، وَقَتَادَةُ، وَأَبُو هَاشِمٍ - يَحْيَى بْنُ دِينَارٍ - وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ. وَقَدْ حَكَى عَنْ قَوْمٍ مِنَ الْخَوَارِجِ أَنَّهُمْ قَالُوا: الدِّيَةُ حَالَةٌ؛ لِأَنَّهَا بَدَلٌ مُتَلَفٍ.

وَلَمْ يَنْقُلْ إِلَيْنَا ذَلِكَ عَنْ مَنْ يَعِدُ خِلَافَهُ خِلَافًا. اهـ

يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ؛ أَيْ: لَخَلِقَهُ مَا اسْتَطَاعُوا إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا، وَبَعْدَهَا: ﴿وَلِنْ يَسْتَلْبِثُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَفِيدُوهُ مِنْهُ﴾ إِذَا: فَالذُّبَابُ أَقْوَى مِنْهُمْ وَالسَّلْبُ الْأَخْذُ عَلَى وَجْهِ الْقَهْرِ ﴿وَلِنْ يَسْلُبُهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَفِيدُوهُ مِنْهُ ضَعْفُ الطَّالِبِ وَالْمَطْلُوبِ (٧٣)﴾.

فهذه هي الأوثان التي تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ.

فهو يقول: وبراء النِّسَمَةِ؛ لِأَنَّ الْخَلْقَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَبْرَأَ النَّسَمَةَ وَلَا أَنْ يَخْلُقُوا الْحَبَّةَ بَلْ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ ﷻ وَحْدَهُ.

ثم قال رحمه الله: «إِلَّا مَا فِي الْقُرْآنِ» وَالْقُرْآنُ مَوْجُودٌ عِنْدَ كُلِّ أَحَدٍ، وَمَعْلُومٌ لِكُلِّ أَحَدٍ، فَهَلْ فِيهِ شَيْءٌ يَخْتَصُّ بِأَلِ الْبَيْتِ؟

أَبَدًا مَا فِيهِ إِلَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا (٣٣)﴾ [الاحزاب: ٣٣]. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى (٢٣)﴾ [الاحزاب: ٢٣]. وَهَذَا مَعْلُومٌ لِكُلِّ أَحَدٍ وَكُلُّ يَرَاهُ.

ثم قال: «إِلَّا فَهَمَّا يُعْطَى رَجُلٌ فِي كِتَابِهِ» - كَذَا هُوَ - يُعْطَى رَجُلٌ وَالْمَتَوَقَّعُ أَنْ يَكُونَ يُعْطَى رَجُلًا؛ لِأَنَّ نَائِبَ الْفَاعِلِ هُوَ الْفَهْمُ يَعْنِي إِلَّا فَهَمَّا يَعْطِيهِ اللَّهُ تَعَالَى رَجُلًا فِي كِتَابِهِ. وَالنَّاسُ فِي هَذَا يَخْتَلِفُونَ اخْتِلَافًا عَظِيمًا كَبِيرًا، أَعْنِي: يَخْتَلِفُونَ فِي فَهْمِ كِتَابِ اللَّهِ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ يَفْهَمُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمَسَائِلِ مَا لَا يَسْتَطِيعُ غَيْرُهُ أَنْ يَفْهَمَ نِصْفَهَا أَوْ رُبْعَهَا وَهَذِهِ مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَفْتَحَ اللَّهُ لَهُ بَابَ الْفَهْمِ، فَيَسْتَدِلُّ بِالْآيَةِ وَمَنْطُوقِهَا وَمَفْهُومِهَا، وَإِشَارَتِهَا، وَلَا زِمَها فَيَحْصُلُ عَلَى خَيْرٍ كَثِيرٍ.

ثم قال: «وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ» وَفِي لَفْظٍ: «وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ» (١). قُلْتُ: وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: «الْعَقْلُ، وَفِكَائُ الْأَسِيرِ، وَالْأَيُّ قَتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ».

قَوْلُهُ: الْعَقْلُ. يَعْنِي: الدِّيَّةَ وَتَحْمِلُهَا الْعَاقِلَةُ.

قَوْلُهُ: فِكَائُ الْأَسِيرِ. يَعْنِي: عِنْدَ الْعَدُوِّ؛ فَإِنَّ مِنْ وَاجِبِ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَفْكُوهُ وَهُوَ فَرَضُ كِفَايَةِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فِي كُلِّ مَكَانٍ أَنْ يَفْكُوا أُسْرَى الْمُسْلِمِينَ فِي كُلِّ مَكَانٍ.

الثَّالِثُ: أَلَّا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ فَهَمَّا كَانَ الْمُسْلِمُ، وَمَهْمَا كَانَ الْكَافِرُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُقْتَلَ مُسْلِمٌ

بكاfer، فلو كَانَ الْمُسْلِمُ فَقِيرًا كَبِيرًا جَاهِلًا أَخْمَقَ أَصَمَّ أَبْكَمَ وَكَانَ الْكَافِرُ شَابًا قَوِيًّا جَلْدًا
مَخْرُوعًا سَمِيعًا بَصِيرًا غَنِيًّا كَرِيمًا، فَقَتَلَهُ الشَّيْخُ الْمُسْلِمُ الَّذِي ذَكَرْتُهُ أَوَّلًا، فَهَلْ يُقْتَلُ بِهِ؟
نَقُولُ: لَا. لَا يُقْتَلُ، حَتَّىٰ لَوْ كَانَ الْكَافِرُ مُعَاهَدًا، وَالْمُعَاهَدُ مُعْصُومُ الدِّمِّ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ
لَا يُقْتَلُ بِهِ الْمُسْلِمُ، وَبِالْعَكْسِ فَإِنَّهُ يُقْتَلُ الْكَافِرُ بِالْمُسْلِمِ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٥- بَابُ جَنِينِ الْمَرْأَةِ.

٦٩٠٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ. ح. وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ،
عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هَذِيلٍ
رَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، فَطَرَحَتْ جَنِينَهَا، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ.^(١)
٦٩٠٥- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا وَهْبٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْمُغِيرَةِ
بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ اسْتَشَارَهُمْ فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ فَقَالَ الْمُغِيرَةُ: قَضَى النَّبِيُّ ﷺ
بِالْغُرَّةِ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ.

٦٩٠٦- قَالَ: اثْبِتْ مَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ، فَشَهِدَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ أَنَّهُ شَهِدَ النَّبِيُّ ﷺ قَضَى بِهِ.^(٢)
٦٩٠٧- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ نَشَدَ النَّاسَ مَنْ سَمِعَ
النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي السَّقَطِ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ: أَنَا سَمِعْتُهُ قَضَى فِيهِ بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ.
٦٩٠٨- قَالَ: اثْبِتْ مَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ عَلَيَّ هَذَا، فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ: أَنَا أَشْهَدُ عَلَيَّ النَّبِيَّ
ﷺ بِمِثْلِ هَذَا.^(٣)

٦٩٠٨م- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ
عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ الْمُغِيرَةَ بِنَ شُعْبَةَ يُحَدِّثُ، عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ اسْتَشَارَهُمْ فِي إِمْلَاصِ
الْمَرْأَةِ... مِثْلَهُ.

(١) ورواه مسلم (١٦٨١) (٣٤).

(٢) ورواه مسلم (١٦٨٣) (٣٩).

(٣) ورواه مسلم (١٦٨٣) (٣٩).

ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٦- باب جَنِينَ الْمَرْأَةِ وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى الْوَالِدِ.

وَعَصَبَةُ الْوَالِدِ لَا عَلَى الْوَلَدِ

٦٩٠٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي جَنِينَ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لَحْيَانَ بَغْرَةَ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ، ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا بِالْغُرَّةِ تُوَفِّتَ فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ مِيرَاثَهَا لِبَنِيهَا وَزَوْجِهَا وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى عَصَبَتِهَا^(١).

٦٩١٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: اقْتَلَتِ امْرَأَتَانِ مِنْ هُذَيْلٍ، فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ فَقَتَلَتْهَا، وَمَا فِي بَطْنِهَا، فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَضَى أَنَّ دِيَةَ جَنِينِهَا غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ، وَقَضَى أَنَّ دِيَةَ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا^(٢).

هذان البابان في بيان دية الجنين، ودية الجنين غرة عبد أو أمة، وسمي غرة لأن المملوكات أعلاها وأشرفها بنو آدم فلهذا سمي العبد أو الأمة غرة؛ لأنه أنصع ما يكون من المملوكات وأشرفها وأعظمها.

والفقهاء رحمهم الله قيدوا هذه الغرة بأن تكون قيمتها خمسا من الإبل؛ يعني: ليست الغرة ذات القيمة الغالية ولكنها تكون قيمتها خمسا من الإبل، فإن لم يوجد غرة بهذه القيمة، فإننا نعدل إلى خمس من الإبل، هذا هو المشهور في مذهب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله^(٣).

وأما الأحاديث فالقصة وقعت بين امرأتين من هذيل اقتلتا، فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها، فقضى النبي ﷺ في الجنين بغرة، وقضى بدية المقتولة على عصابة القاتلة.

ولهذا قال: ثم إن المرأة التي قضى عليها بغرة تُوَفِّتَ فَقَضَى النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ مِيرَاثَهَا لِبَنِيهَا

(١) ورواه مسلم (١٦٨١) (٣٤، ٣٥) بنحوه.

(٢) ورواه مسلم (١٦٨١) (٣٦).

(٣) انظر: «المغني» (١٢/ ٥٩-٦٩)، و«المبدع» (٨/ ٣٥٧) و«الإنصاف» (١٠/ ٦٩، ٧٠) و«كشف القناع» (٤/ ٩٨).

وزوجها، وأنَّ العَقْلَ يعني: الدِّيَّةَ. على عَصِيَّتِهَا، ووجهُ ذلك أنَّها لم تَتَعَمَّدَ القَتْلَ، فَالْحَجَرُ لَا يَقْتُلُ غَالِبًا، فَلِهَذَا جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا الدِّيَّةَ، وَلَمْ يَجْعَلْ فِيهَا الْقِصَاصَ.

فَإِنْ مَاتَ الْجَنِينُ دُونَ أُمِّهِ فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا غُرَّةٌ وَتَحْمِلُهَا الْقَاتِلَةُ، وَإِنْ مَاتَتْ دُونَ جَنِينِهَا فَفِيهَا دِيَّةٌ تَحْمِلُهَا الْعَاقِلَةُ.

فَالْمَسْأَلَةُ لَا تَخْلُو مِنْ ثَلَاثِ حَالَاتٍ: إِمَّا أَنْ يَمُوتَ الْجَنِينُ فَقَطْ، أَوْ الْأُمُّ فَقَطْ، أَوْ هُمَا جَمِيعًا؛ فَإِنْ مَاتَ الْجَنِينُ فَقَطْ فَفِيهِ غُرَّةٌ تَحْمِلُهَا الْقَاتِلَةُ، وَإِنْ مَاتَتْ الْأُمُّ فَقَطْ فَفِيهَا دِيَّةٌ تَحْمِلُهَا الْعَاقِلَةُ، وَإِنْ مَاتَ الْجَنِينُ وَالْأُمُّ فَفِي الْجَنِينِ غُرَّةٌ تَحْمِلُهَا الْقَاتِلَةُ، وَفِي أُمِّهِ دِيَّةٌ تَحْمِلُهَا الْعَاقِلَةُ.

وَفِي قِصَّةِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رحمته الله إِشْكَالٌ وَهُوَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رحمته الله طَلَبَ مَنْ يَشْهَدُ مَعَهُ أَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِذَلِكَ، وَالْمَعْرُوفُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الرِّوَايَةَ يَكْفِي فِيهَا خَبَرُ رَجُلٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّهَا خَبَرُ دِينِيٍّ، فَكَيْفَ طَلَبَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْمَغِيرَةِ مَنْ يَشْهَدُ مَعَهُ؟

وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ أَنْ يَقَالَ: إِمَّا لِأَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رحمته الله مَرَدَّدٌ فِي هَذَا لِسَبَبٍ أَوْ لآخر، وَإِمَّا لِأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَزِدَادَ يَقِينًا وَثِبَاتًا، فَلِذَلِكَ طَلَبَ شَاهِدًا آخَرَ عَلَى سَبِيلِ الْإِحْتِيَاظِ، لَا عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ، وَإِلَّا فَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ النَّاسَ قَبِلُوا حَدِيثَهُ هُوَ رحمته الله الَّذِي انْفَرَدَ بِهِ وَهُوَ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى» ^(١).

وَتَلَقَّيْتُهُ الْأُمَّةَ كُلَّهَا بِالْقَبُولِ، وَلَمْ يَرُدَّهُ أَحَدٌ، وَلَكِنْ كَانَ فِي نَفْسِ عُمَرَ رحمته الله شَيْئًا فَأَحَبَّ أَنْ يَتَأَكَّدَ مِنْ هَذَا الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ هُنَاكَ قَاعِدَةٌ تَقُولُ بَعْدَ الْعَمَلِ بِحَدِيثِ الْآحَادِ فِي الْعُقَايِدِ؟
نَقُولُ: هَذَا الْأَضْلُّ أَضْلُ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ نَفْسَ الْعَمَلِ يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يُصَحَّبَ بِعَقِيدَةٍ، فَأَنْتَ لَنْ تَعْمَلَ عَمَلًا تَتَعَبَّدُ بِهِ لِلَّهِ إِلَّا وَأَنْتَ تَعْتَقِدُ أَنَّهُ مِنْ شَرْعِ اللَّهِ، وَأَنَّهُ مِنَ الْوَحْيِ.
وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ أَصْلُهَا الْأَشَاعِرَةُ لِأَجْلِ أَنْ يَرُدُّوا أَحَادِيثَ الْآحَادِ فِي الْعَقِيدَةِ.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٧- باب من استعان عبداً أو صبيّاً.

وَيُذَكَّرُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ بَعَثَتْ إِلَى مُعَلِّمِ الْكِتَابِ ابْنَتْ إِلَيَّ غِلْمَانًا يَنْفُسُونَ صُوفًا، وَلَا تَبْعَثْ إِلَيَّ حُرًّا^(١).

٦٩١١- حدثني عمرو بن زُرَّارَةَ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ أَخَذَ أَبُو طَلْحَةَ بِيَدِي، فَانْطَلَقَ بِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَنَسًا غُلَامٌ كَيْسٌ فَلْيَخْدُمَكَ، قَالَ: فَخَدَمْتُهُ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ فَوَاللَّهِ مَا قَالَ لِي لَشَيْءٍ صَنَعْتُهُ لَمْ صَنَعْتَ هَذَا هَكَذَا، وَلَا لَشَيْءٍ لَمْ أَصْنَعْهُ لَمْ لَمْ تَصْنَعْ هَذَا هَكَذَا^(٢).

قال المؤلف: «باب من استعان عبداً أو صبيّاً» يعني: هل يجوز أن يستعين عبداً بدون إذن سيِّده أو صبيّاً بدون إذن وليِّه؟ وإذا فعل ذلك فَحَصَلَ عليه تلفٌ فهل يَضْمَنُ أو لا يَضْمَنُ؟ هذا خلاصة هذا الباب ونقول: لا يجوز أن يستعين عبداً بغير إذن سيِّده؛ لأنَّ العبدَ مملوكٌ ومالٌ، فكما لا يجوز لك أن تتفعَّعَ بإناء الرجل إلا بإذنه، فإنه لا يجوز لك أن تتفعَّعَ بمملوكه وعبيده؛ لأنَّه مِلْكُهُ إلا بإذنه.

فإن قيل: هل يَدْخُلُ في ذلك المكفولون؟

نقول: الظاهر أن المكفول يَدْخُلُ، إذا كَانَ هذا المكفول مستحقَّ الزَّمنِ لكفيله، أمَّا إذا كَانَ غيرَ مستحقَّ الزَّمنِ لكفيله؛ مثل أن يقول له الكفيل: اعملْ على ما تريد. فهذا لا يحتاج إلى إذن الكفيل في استخدامه، فيجوز لك استخدامه بدون إذن كفيله، إلا أن يكون هناك نظامٌ يَمْنَعُ من استخدام المكفولين في غير وَقْتِ عملهم، فإنه لا يجوز أن تُخَالِفَ هذا النظام.

وكذلك الصبي لا يجوز أن تستعمله إلا بإذن وليِّه، إلَّا أَنَّهُ يُسْتثنى من ذلك ما جَرَتْ العادةُ به في استخدام الصبيان فإنَّ ذلك لا بأس به؛ لأنَّ الإذنَ العُرْفِيَّ كَالإذنِ اللَّفْظِيّ، فإذا كَانَ مِنَ عَادَةِ النَّاسِ أَنْ يَسْتَعِينُوا بِالصَّبِيَّانِ فِي مِثْلِ هَذَا فَلَا بَأْسَ وَلْتَضَرِبْ لِهَذَا مِثْلًا.

(١) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة التمریض، كما في «الفتح» (١٢/ ٢٥٣)، وقال الحافظ رحمه الله في «التغليق» (٥/

٢٥٦): قال عبد الرزاق في «مصنفه»: حدثنا معمر، عن سفيان، عن ابن المنكدر، عن أم سلمة رضي الله عنها، وكأنه منقطع.

(٢) ورواه مسلم (٢٣٠٩) (٥٢).

فلو استعان صبيًّا لينزِلَ في البئر ليُخْرِجَ ما سَقَطَ فيها. نقول: لا يجوز؛ لأنَّ هذا مما لم تجرِ العادةُ به، ولأنَّه خطرٌ، فلو فَعَلَ وتلفَ الصَّبِيُّ بهذا النزولِ فهو ضامنٌ. ولو استعان صبيًّا ليعطيه عصاه الذي سَقَطَ منه وهو راكِبٌ على الرَّاحِلَةِ، فأعطاه إِيَّاهُ، فإنَّ هذا جائزٌ؛ لأنَّ ذلك جَرَتْ بِهِ العادةُ.

المدارُ في هذه المسألة على ما جَرَتْ بِهِ العادةُ، ويترتَّبُ على الحِلِّ والحُرْمَةِ مسألةُ الضَّمانِ، فمتى حَرُمَ ثَبَتَ الضَّمانُ، ومتى أُبِيحَ لم يَثْبُتِ الضَّمانُ، إلا أن يكونَ هناك اعتداءٌ أو تفريطٌ. ثم ذكر البخاريُّ رَحِمَهُ اللهُ بِصِغَةِ التَّمْرِيزِ: «أَنَّ أُمَّ سلمَةَ بَعَثَتْ إِلَى مُعَلِّمِ الْكِتَابِ: ابْعَثْ إِلَيَّ غُلَامًا يَنْفُسُونَ صَوْفًا، وَلَا تَبْعَثْ إِلَيَّ حُرًّا». الغُلَامُ يعني: العَبْدَ المملوكين، وَيَنْفُسُونَ الصَّوْفَ. يعني: يُقْلُونَهُ، والصَّوْفُ كما هو معروفٌ يكونُ متراكِمًا، ويكونُ مَتَفَشًا، فَأَرَادَتْ أَنْ يَنْفُسُوا هَذَا الصَّوْفَ، ولكن قالت: لَا تُرْسِلْ إِلَيَّ حُرًّا. وذلك لأنهم كانوا يَأْنْفُونَ أَنْ يُسْتَخْدَمَ الْحُرُّ وَلَا يَرْضَى أَوْلِيَاؤُهُ بِذَلِكَ، لكن العَبْدَ لَا يَأْنْفُونَ أَنْ يُسْتَخْدَمَ، فلهذا احْتَرَزَتْ هُنَا إِذَا صَحَّ الْأَمْرُ.

ثم ذكر حديثَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ وَهُوَ زَوْجُ أُمِّهِ لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ، ذَهَبَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ لَهُ: إِنَّ أَنَسًا غُلَامٌ كَيْسٌ. كَيْسٌ يعني: جَيِّدًا فَطِنًا، ذَكِيٌّ سَرِيعُ الِاسْتِجَابَةِ. فَلْيَخُذْكَ. وَاللَّامُ لِلأَمْرِ هُنَا، لَكِنْ لَيْسَ الْمَرَادُ بِهَا الْأَمْرُ، بَلِ الْمَرَادُ بِهَا الْعَرَضُ؛ يعني: فَأَنَا أَعْرِضُ عَلَيْكَ أَنْ يَخُذَكَ.

وقد دَعَا النَّبِيُّ ﷺ لَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللهُ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اكْثِرْ مَالَهُ وَوَلَدَهُ، وَأَطْلِ عُمُرَهُ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ»^(١). فوجدَ ثنتين: كَثُرَ مَالُهُ وَوَلَدُهُ، وَطَالَ عُمُرُهُ، وَالْجَنَّةُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مضمونةٌ له. فَخَدَمَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أَنْ مَاتَ عَشْرَ سِنِينَ حَضْرًا وَسَفَرًا قَالَ: «فَوَ اللَّهِ مَا قَالَ لِي لشيءٍ صَنَعْتُهُ لَمْ صَنَعْتَ هَذَا هَكَذَا؟». يعني: إِذَا كَانَ لَا يُنْكِرُ عَلَيْهِ أَنْ يَصْنَعَهُ عَلَى غَيْرِ الصِّفَةِ الَّتِي يُرِيدُهَا، فَكَذَلِكَ لَا يُنْكِرُ عَلَيْهِ أَنْ يَصْنَعَهُ أَضَلًّا فَيَشْمَلُ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَا يُنْكِرُ عَلَيْهِ مَا صَنَعَ، وَلَا صِفَةَ مَا صَنَعَ، وَهَذَا مِنْ حُسْنِ خُلُقِهِ، وَلَكِنْ هَذَا لَا يَعْنِي أَنَّهُ لَا يُرْشِدُهُ إِلَى الصَّنْعَةِ الصَّحِيحَةِ، وَلَكِنْ مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَا يَلُومُهُ وَيَقُولُ لَهُ: لَمْ صَنَعْتَ؟

(١) رواه البخاري (١٩٨٢)، وأطرافه في: (٦٣٣٤، ٦٣٤٤، ٦٣٧٨، ٦٣٨٠)، ومسلم (٦٦٠) (٢٦٨).

❖ قال: «ولا لشيء لم أضنعه لِمَ لَمْ تَصْنَعْ هذا هكذا؟» وذلك أيضًا مِنْ حُسْنِ خُلُقِهِ، وَلَكِنَّهُ ﷺ يُرْشِدُ وَيُوجِّهُ بِدُونِ أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ تَوْبِيخٌ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٨- باب الْمَعْدِنُ جُبَارٌ وَالْبِئْرُ جُبَارٌ.

٦٩١٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعَجَمَاءُ جَرَحُهَا جُبَارٌ، وَالْبِئْرُ جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ»^(١).

الْعَجَمَاءُ هِيَ الْبَهِيمَةُ، وَسُمِّيَتْ عَجَمَاءَ لِأَنَّهَا لَا تَتَكَلَّمُ.

❖ وقوله: «جَرَحُهَا جُبَارٌ» يعني: إِذَا جَرَحَتْ فَجَرَحُهَا جُبَارٌ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى إِذَا جَرَحَتْ وَمَعْنَى جُبَارٌ: هَدْرٌ. فَلَوْ كَانَ لِي بَهِيمَةٌ وَوَطَأْتُ إِنْسَانًا، أَوْ أَكَلْتُ طَعَامًا أَوْ شَجَرَةً لِلْغَيْرِ فَإِنَّهَا هَدْرٌ، إِلَّا إِذَا كَانَتْ تَحْتَ تَصْرُفِي، يَعْنِي: كَانَتْ تَحْتَ قِيَادَتِي وَسَوْفِي، أَوْ أَنَا رَاكِبُهَا، فَهِيَ يَرْجِعُ الْأَمْرُ إِلَى تَقْرِيطِ السَّائِقِ وَالْقَائِدِ وَالرَّاكِبِ؛ لِأَنَّهَا الْآنَ تَتَصَرَّفُ بِتَصْرِيفِ صَاحِبِهَا.

أَمَّا إِذَا كَانَ لِي بَعِيرٌ قَدْ نَفَرْتُ مِنْهُ وَأَفْسَدْتُ عَلَى النَّاسِ أَمْوَالَهُمْ، فَإِنِّي لَا أَضْمَنُهَا، وَلَكِنْ يُسْتَنْتَى مِنْ هَذَا مَا أَفْسَدْتُ مِنَ الزُّرُوعِ لَيْلًا فَإِنَّ عَلَى صَاحِبِهَا الضَّمَانَ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ جَرَتْ بِأَنَّ أَصْحَابَ الْمَوَاشِي يَحْفَظُونَهَا فِي اللَّيْلِ، وَيَطْلِقُونَهَا فِي النَّهَارِ لِلرَّغْيِ، وَجَرَتْ الْعَادَةُ بِأَنَّ أَصْحَابَ الْمَزَارِعِ يَهْمِلُونَهَا فِي اللَّيْلِ وَيَحْفَظُونَهَا فِي النَّهَارِ.

وهذا مِنَ الْأَدَلَّةِ عَلَى تَحْكِيمِ الْعَادَةِ وَاخْتِلَافِ الْحُكْمِ بِاخْتِلَافِ الْعَادَةِ.

فَصَارَ يُسْتَنْتَى مِنْ قَوْلِهِ الْعَجَمَاءُ جُبَارٌ مَسْأَلَتَانِ:

المسألة الأولى: إِذَا كَانَتْ بِيَدِ مَتَصَرِّفٍ.

والمسألة الثانية: مَا أَتَلَقْتُ مِنَ الزُّرُوعِ لَيْلًا فَإِنَّهُ مَضْمُونٌ عَلَى صَاحِبِهَا^(٢).

وَاسْتَنْتَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَيْضًا مَسْأَلَةً ثَالِثَةً وَهِيَ: مَا إِذَا كَانَتْ مَعْرُوفَةً بِالْفَسَادِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الْبَهَائِمِ

(١) ورواه مسلم (١٧١٠) (٤٥).

(٢) انظر: «المغني» (١٢/ ٥٤١-٥٤٣).

تَكُونُ مَعْرُوفَةً بِالْفَسَادِ وَالصَّوْلَ عَلَى الْغَيْرِ، لِأَنَّ هَذِهِ يَجِبُ عَلَى صَاحِبِهَا أَنْ يَخْسِيسَهَا، وَالْأَيُّ يَطْلُقُهَا^(١).
 ﴿وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «الْبَيْتُ جُبَارٌ» فَالْمَعْنَى أَنَّ مَنْ سَقَطَ فِي الْبَيْتِ فَهُوَ هَدْرٌ، وَلَهُ صَوْرٌ مِنْهَا:
 لَوْ اسْتَأْجَرْتَ شَخْصًا يَخْفِرُ لَكَ بَيْتًا وَهُوَ مَكْلَفٌ؛ أَيْ: بِالْبَيْتِ عَاقِلٌ، فَصَارَ يَخْفِرُ هَذَا
 الْبَيْتُ، ثُمَّ انْهَدَمَ الْبَيْتُ عَلَيْهِ فَقَوْلُ: لَيْسَ عَلَيْكَ ضَمَانٌ.
 لَكِنْ يُسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ مَا إِذَا كَانَ الْبَيْتُ آيِلًا لِلْسَّقُوطِ وَلَمْ تُخَيَّرِ الْعَامِلُ، فَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ
 يَكُونُ الْبَيْتُ غَيْرَ جُبَارٍ.

الصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ: إِذَا حَفَرَ الْإِنْسَانُ بَيْتًا فِي مَلِكِهِ، وَدَخَلَ شَخْصٌ الْمَلِكَ بِدُونِ إِذْنِ صَاحِبِهِ
 ثُمَّ سَقَطَ فِي هَذَا الْبَيْتِ فَهُوَ هَدْرٌ.

أَمَّا إِنْ دَخَلَ بِإِذْنِ صَاحِبِ الْبَيْتِ وَكَانَ الْبَيْتُ فِي الطَّرِيقِ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ عِلَامَاتٌ، وَلَا حُجَرَةٌ
 عَلَيْهِ شَيْءٌ، ثُمَّ سَقَطَ فِيهِ إِنْسَانٌ فَهُوَ مَضْمُونٌ عَلَى صَاحِبِ الْبَيْتِ، وَكُلُّ هَذَا يَعُودُ إِلَى تَعْدِي
 صَاحِبِ الْبَيْتِ أَوْ تَفْرِيطِهِ فَمَتَى حَصَلَ مِنْ صَاحِبِ الْبَيْتِ تَعَدُّ أَوْ تَفْرِيطٌ فَإِنَّ الْبَيْتَ لَيْسَ بِجُبَارٍ.
 ﴿ثُمَّ قَالَ ﷺ: «وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ» الْمَعْدِنُ مَا يُسْتَخْرَجُ مِنَ الْأَرْضِ مِنَ الْحَدِيدِ،
 وَالرَّصَاصِ، وَالصُّفْرِ، وَالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ، وَجَرَتْ الْعَادَةُ بِأَنَّ يَدَ الْعَامِلَةِ هِيَ الَّتِي تَخْفِرُ
 الْمَعَادِنَ قَبْلَ أَنْ تُصْنَعَ هَذِهِ الْأَلَاتُ، فَإِذَا اسْتَوْجَرَ شَخْصٌ عَلَى أَنْ يَخْفِرَ عَنْ هَذَا الْمَعْدِنِ ثُمَّ
 هَلَكَ بِذَلِكَ فَهُوَ هَدْرٌ، بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ بِالْغَا عَاقِلًا؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ تَعْدِي صَاحِبِ
 الْمَعْدِنِ، وَلَا مِنْ تَفْرِيطِهِ.

﴿ثُمَّ قَالَ: «وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ» الرِّكَازُ بِمَعْنَى: الْمَرْكُوزِ كَالْغِرَاسِ بِمَعْنَى
 الْمَغْرُوسِ، وَالْمَرَادُ بِالرِّكَازِ الدَّفْنُ، وَعَلَيْهِ، فَيَكُونُ الرِّكَازُ يَعْنِي الْمَدْفُونُ فَالْهَالُ الْمَدْفُونُ إِذَا لَمْ
 يَكُنْ عَلَيْهِ عِلَامَةٌ بِأَنَّهُ لِأَهْلِ الْعَصْرِ الْحَاضِرِ يُسَمَّى رِكَازًا، مِثْلُ أَنْ نَعْتَرُ عَلَى دَرَاهِمَ مَرْكُوزَةً
 مَدْفُونَةً، وَنَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الدَّرَاهِمَ مِنْ سَكَّةِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ سَكَّةَ بَنِي أُمَيَّةَ، فَلَيْسَ فِيهِ
 احْتِمَالٌ أَنْ يَكُونَ لِأَهْلِ الْعَصْرِ الْحَاضِرِ فَهَذِهِ يَقُولُ فِيهَا الرَّسُولُ ﷺ إِنَّ فِيهَا الْخُمْسَ، وَلَكِ
 أَنْتَ أَيُّهَا الْوَاحِدُ أَرْبَعَةُ أَخْمَاسٍ.

وَلَكِنْ أَيْنَ يُصْرَفُ الْخُمْسُ؟

(١) انظر: «المغني» (١٢ / ٥٤٣)، و«المبدع» (٥ / ١٩٦)، و«الفروع» (٤ / ٣٩٠)، و«الإنصاف» (٦ / ٢٢١).

نقول: هذا يَنْبِي على تفسِيرِ الْخُمْسِ هل هو خُمْسُ الْغَنِيمَةِ، أو الْخُمْسُ الْوَاحِدُ مِنْ خَمْسَةٍ؟ فَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْخُمْسَ خُمْسُ الْغَنِيمَةِ، وعلى هذا فَيُؤْخَذُ خُمْسُ الرِّكَازِ، وَيُصْرَفُ فِي بَيْتِ الْمَالِ لِلْفِيءِ.

ومَنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْخُمْسَ وَاحِدُ الْخَمْسَةِ وَأَنْ مَصْرِفَهُ مَصْرِفُ الزَّكَاةِ. وعلى هذا الْقَوْلُ يَكُونُ مَصْرِفُ الرِّكَازِ أَضْيَقَ مِنْ مَصْرِفِهِ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ يُوجَدُ فِي بَيْتِ الْمَالِ لِكُلِّ الْمَصَارِفِ الْعَامَّةِ، وعلى الْقَوْلِ الثَّانِي يَكُونُ مَصْرِفُهُ مَصْرِفَ الزَّكَاةِ لثَانِيَةِ أَصْنَافٍ فَقَطْ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: أَفَلَا يُمْكِنُ أَنْ نَأْخُذَ بِالْإِحْتِيَاظِ، ونَقُولَ: إِنَّهُ يُصْرَفُ مَصْرِفَ الزَّكَاةِ؛ لِأَنَّا إِذَا صَرَفْنَاهُ مَصْرِفَ الزَّكَاةِ أَدَّتِنَا الْوَاجِبَ بَيِّقِينَ، وَإِذَا أَخْرَجْنَاهُ عَنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ صَارَ فِي ذَلِكَ شَكٌّ؟ فَالْجَوَابُ: نَعَمْ، نَقُولُ: الْإِحْتِيَاظُ أَنْ يُصْرَفَ مَصْرِفَ الزَّكَاةِ، وَيَكُونُ الْمَرَادُ بِالْخُمْسِ وَاحِدًا مِنَ الْخَمْسَةِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ أَعْلَى نِسْبَةٍ فِي الزَّكَاةِ هِيَ الْعُشْرُ، فَلَمَّاذَا بَلَغَتْ هُنَا الْخُمْسَ؟ نَقُولُ: إِنَّ الشَّرْعَ قَدْ أَوْجَبَ فِيهَا الْخُمْسَ لسهولةِ الْحَصُولِ عَلَيْهِ، إِذْ أَنَّهُ قَدْ لَا يَخْسَرُ الْإِنْسَانُ دَرَاهِمَ مَعْدُودَاتٍ فِي التَّنْقِيبِ وَالْبَحْثِ وَيَرْبَحُ مَلَائِينَ، أَمَا الْحُبُوبُ وَالشَّامُ الَّتِي فِيهَا الْعُشْرُ فَإِنَّ صَاحِبَهَا يَتَعَبُّ عَلَيْهَا عِدَّةَ أَشْهُرٍ بِخِلَافِ الرِّكَازِ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٩ - باب الْعَجَمَاءِ جُبَارٌ.

وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: كَانُوا لَا يُضْمَنُونَ مِنَ النَّفْحَةِ، وَيُضْمَنُونَ مِنْ رَدِّ الْعِنَانِ ^(١).
وَقَالَ حَمَّادٌ: لَا تُضْمَنُ النَّفْحَةُ إِلَّا أَنْ يَنْخَسَ إِنْسَانُ الدَّابَّةِ ^(٢).

(١) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١٢ / ٢٥٦) ووصله ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥ / ٤٠٠) فقال: ثنا وكيع، عن سفيان، عن عاصم عن محمد بن سيرين، بمعناه.

وقال سعيد بن منصور: ثنا هشيم، ثنا ابن عون، عن ابن سيرين، قال: «كانوا يضمنون من رد العنان، ولا يضمنون من النفحة» وصحح إسناده الحافظ في «الفتح» (١٢ / ٢٥٦)، وانظر «تغليق التعليق» (٥ / ٢٥٦).

(٢) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١٢ / ٢٥٦) ووصل بعضه ابن أبي شيبة في «مصنفه»

وَقَالَ شُرَيْحٌ: لَا تُضْمَنُ مَا عَاقَبْتَ أَنْ يَضْرِبَهَا فَتَضْرِبَ بِرَجُلِهَا^(١).
وَقَالَ الْحَكَمُ وَحَمَادٌ: إِذَا سَاقَ الْمُكَارِي حِمَارًا عَلَيْهِ امْرَأَةٌ فَتَخِرُّ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ^(٢).
وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: إِذَا سَاقَ دَابَّةً فَاتَّبَعَهَا فَهُوَ ضَامِنٌ لِمَا أَصَابَتْ، وَإِنْ كَانَ خَلْفَهَا مُتْرَسِّلًا لَمْ يَضْمَنْ^(٣).

هذه الآثار التي ذكرها البخاري رحمه الله معلقة، والمعلقة إذا جَزَمَ بِهِ فهو عنده صحيح.
وقوله: «العجماء جبار» سبق لنا معنى العجماء وأن المراد بها البهيمة، والجبار بمعنى الهدير، الذي لا ضمان فيه، وسبق لنا أن جنابة البهيمة هدر، إلا إذا كانت تحت يد متصرف؛ سابقا كان أو قائدا، أو راكبا، فإذا كانت بيد متصرف فإنه يُنظر في هذا المتصرف إن فعل ما لا يجوز أو أهمل فيما يجب كان ضامنا وإلا فلا، هذه هي القاعدة الأساسية في ضمان البهائم.
كذلك أيضا يُستثنى من ذلك ما إذا اقتنى دابة معروفة بالصَّوْل والعدوان فإن عليه الضمان.
ويُستثنى من ذلك ما أتلفت المواشي من الزروع في الليل.

ثم ذكر البخاري رحمه الله آثارا فقال: «وقال ابن سيرين: كانوا لا يضمنون من النّفحة» ابن سيرين من التابعين، وإذا قال التابعي: كانوا. فهو يعني: الصحابة، وعلى هذا يكون حكم هذا موقوف. قال: لا يضمنون من النّفحة^(٤)، ويضمنون من ردّ العنان. العنان

(٥/ ٤٠٠) فقال: ثنا غندر، عن شعبة، سألت الحكم وحمادا عن رجل واقف على دابته، فضربت برجلها، فقال حماد: لا يضمن، وقال الحكم: يضمن. «تغليق التعليق» (٥/ ٢٥٦).

(١) علقه البخاري رحمه الله بصيغة الجزم كما في «الفتح» (١٢/ ٢٥٦) ووصله ابن أبي شيبة فقال: ثنا خالد، عن أشعث، عن ابن سيرين عن شريح، قال: يضمن القائد والسائق والراكب، ولا يضمن الدابة إذا عاقبت. قلت: وما عاقبت قال: إذا ضربها رجل فأصابته. ووصله عبد الرزاق في «مصنفه» (٩/ ٤٢٢) عن الثوري عن أبي حصين عن شريح. نحوه.

(٢) علقه البخاري رحمه الله بصيغة الجزم كما في «الفتح» (١٢/ ٢٥٦) ووصله ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥/ ٤٧٠) فقال: ثنا شبابة بن سوار، ثنا شعبة، قال: سألت الحكم وحمادا عن المكاري يسوق بالمرأة فتخر فأكبر علمي أنها قالوا: ليس عليه ضمان. «تغليق التعليق» (٥/ ٢٥٧).

(٣) علقه البخاري رحمه الله بصيغة الجزم كما في «الفتح» (١٢/ ٢٥٦) ووصله سعيد بن منصور فقال: ثنا أبو عوانة، عن إسماعيل بن سالم، عن عامر هو الشعبي، قال: «إذا ساق الرجل الدابة فاتبعها فأصابته إنسانا فهو ضامن، وإن كان خلفها يترسل، فليس عليه ضمان فيما أصابه».

ورواه ابن أبي شيبة (٥/ ٣٩٥) عن هشيم عن إسماعيل نحوه. «تغليق التعليق» (٥/ ٢٥٧).
(٤) نَفَحَتِ الدَابَّةُ تَفْحًا وَنَفَحًا وَهِيَ تَفْوُحٌ: رَمَحَتْ بِرَجُلِهَا وَرَمَتْ بِحَدِّ حَافِرِهَا وَدَفَعَتْ، وَقِيلَ: التَّفْحُ بِالرَّجْلِ

بالكسرة، والنَّفْحَةُ يعني: أَنْ تَضْرِبَ النَّاقَةُ بِرِجْلِهَا أَحَدًا. فَيَمُوتُ أَوْ يَنْكَسِرُ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فهذا لَا ضَمَانَ فِيهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّفْحَةَ لَيْسَتْ بِاخْتِيَارِ صَاحِبِ النَّاقَةِ، أَمَّا مَا كَانَ مِنْ رَدِّ الْعِنَانِ فَإِنَّهُ يُضْمَنُ؛ يَعْنِي مِثْلًا لَوْ كَانَ الرَّائِبُ يَمْشِي ثُمَّ رَدَّ عِنَانَهَا فَإِنَّهَا إِذَا رَدَّ عِنَانَهَا تَقِفُ بَعْتَهُ، فَإِذَا تَرْتَبَ عَلَى ذَلِكَ إِفْسَادُ شَيْءٍ أَوْ إِتْلَافُهُ فَإِنَّهُ يُضْمَنُ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ فِعْلِهِ.

ومثل ذلك ما لو رَدَّ السَّيَّارَةُ إِلَى الْوَرَاءِ فَأَتَلَفَتْ شَيْئًا فَإِنَّ عَلَيْهِ الضَّمَانَ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ تَصَرُّفِهِ. ثم قال البخاري: «وقال حماد: لَا تُضْمَنُ النَّفْحَةُ إِلَّا أَنْ يَنْخُسَ إِنْسَانُ الدَّابَّةِ» قوله: «لَا تُضْمَنُ النَّفْحَةُ يَعْنِي: الْبَعِيرَ لَوْ نَفَحَتْ أَحَدًا فَإِنَّ صَاحِبَهَا لَا يُضْمَنُ إِلَّا أَنْ يَنْخُسَ إِنْسَانُ الدَّابَّةِ. يَنْخُسُهَا؛ يَعْنِي بِالْعَصَا فَيَحْتِثِدُ إِذَا نَفَحَتْ أَحَدًا مِنْ أَجْلِ ضَرْبَتِهِ فَإِنَّهُ يُضْمَنُ؛ أَيِ هَذَا النَّاخِسِ، مَعَ أَنَّ الْمُتَلَفَةَ هِيَ النَّاقَةُ.

وهذا يَوْمِي إِلَى قَاعِدَةٍ مَعْرُوفَةٍ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ وَهِيَ: إِذَا اجْتَمَعَ مُتَسَبِّبٌ وَمُبَاشِرٌ فَالضَّمَانُ عَلَى الْمُبَاشِرِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُبَاشِرُ غَيْرَ أَهْلِ لِلضَّمَانِ فَالضَّمَانُ عَلَى الْمُتَسَبِّبِ. فهذه النَّاقَةُ مِثْلًا لَيْسَتْ أَهْلًا لِلضَّمَانِ إِذَا نَخَسَهَا نَاخِسٌ، ثُمَّ نَفَحَتْ بِرِجْلِهَا فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهَا أَمَّا النَّاخِسُ فَهُوَ أَهْلٌ لِلضَّمَانِ وَهُوَ الْمُتَسَبِّبُ.

ومن ذلك: لَوْ أَلْقَى شَخْصٌ شَخْصًا بِحَضْرَةِ أَسَدٍ حَتَّى أَكَلَهُ الْأَسَدُ فَالضَّمَانُ لَيْسَ عَلَى الْأَسَدِ؛ لِأَنَّ الْأَسَدَ لَيْسَ أَهْلًا لِلضَّمَانِ فَيَكُونُ عَلَى الْمُتَسَبِّبِ الَّذِي أَلْقَى الرَّجُلَ فِي حَضْرَةِ الْأَسَدِ. ومن ذلك: رَجُلٌ حَفَرَ بَثْرًا فَجَاءَ آخَرُ فَدَفَعَ شَخْصًا فِيهَا فَهَلَكَ، فَلَا ضَمَانَ عَلَى الْحَافِرِ، بَلِ الضَّمَانُ عَلَى الدَّافِعِ؛ لِأَنَّهُ هُنَا مُبَاشِرٌ وَذَلِكَ مُتَسَبِّبٌ وَلَكِنْ لَا بَدَّ مِنْ قَيْدِ مَهْمٍ لِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ وَهُوَ: مَا لَمْ تَكُنِ الْمُبَاشَرَةُ مَبْنِيَّةً عَلَى السَّبَبِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَا شَهَادَةُ الشُّهُودِ مَا قُتِلَ.

ثم قال: «وقال شريح: لَا تُضْمَنُ مَا عَاقَبْتَ أَنْ يَضْرِبَهَا فَتَضْرِبَ بِرِجْلِهَا». معناه لَوْ أَنَّ أَحَدًا نَخَسَهَا مِنْفَحَتَهُ هِيَ بِرِجْلِهَا، وَضَرْبَتَهُ فَلَا ضَمَانَ عَلَى صَاحِبِهَا؛ لِأَنَّهَا نَفَحَتْ مُعَاقِبَةً لِمَنْ نَخَسَهَا فَلَا ضَمَانَ.

الواحدة والرَّمْحُ بِالرَّجْلَيْنِ مَعًا.

الجوهري: نَفَحَتْ النَّاقَةُ ضَرْبَتْ بِرِجْلِهَا.

وفي حديث شريح: أَنَّهُ أَبْطَلَ النَّفْحَ، أَرَادَ نَفْحَ الدَّابَّةِ وَهُوَ رَفْسُهَا، كَانَ لَا يُلْزَمُ صَاحِبَهَا شَيْئًا «السان العرب» (ن ف ح).

❖ ثم قال: «وقال الحَكَمُ وَحَمَادُ: إِذَا سَاقَ الْمُكَارِيُّ حَمَارًا عَلَيْهِ امْرَأَةٌ فَتَخَرَّ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ» الْمُكَارِيُّ يَعْنِي الَّذِي يُوجَرُّ بِهَائِمِهِ، وَالصُّورَةُ الَّتِي ذَكَرَ الْحَكَمُ وَحَمَادُ إِذَا كَانَ الْمُكَارِيُّ يَسُوقُ الْحَمَارَ وَعَلَيْهِ امْرَأَةٌ فَتَخَرَّ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، لَكِنْ بِشَرَطٍ أَنْ يَكُونَ سَوْقُهُ لِلْحَمَارِ بِالْمَعْرُوفِ، فَإِنْ كَانَ سَوْقًا شَدِيدًا حَتَّى فَخَرَّتِ الْمَرْأَةُ مِنْهُ فَإِنَّ عَلَيْهِ الضَّمَانَ. فَقَوْلُهُ: إِذَا سَاقَ. يَعْنِي سَوْقًا مَعْرُوفًا مَعْتَادًا لَا يَخْرُجُ عَنِ الْعَادَةِ.

❖ ثم قال: «وقال الشَّعْبِيُّ: إِذَا سَاقَ دَابَّةً فَأَتَعَبَهَا فَهُوَ ضَامِنٌ لَهَا أَصَابَتْ، وَإِنْ كَانَ خَلَفَهَا مَتَرَسَلًا لَمْ يَضْمَنْ». هَذَا كَأَنَّهُ قَيَّدَ لِقَوْلِ الْحَكَمِ وَحَمَادٍ، إِذَا سَاقَهَا فَأَتَعَبَهَا يَعْنِي: سَاقَهَا سَوْقًا شَدِيدًا حَتَّى تَعَبَتْ فَخَرَّتْ، أَوْ خَرَّ رَاكِبُهَا فَعَلَيْهِ الضَّمَانُ، وَإِنْ كَانَ مَتَرَسَلًا خَلَفَهَا عَلَى الْعَادَةِ فَلَا ضَمَانَ. وَكُلُّ هَذِهِ الْمَسَائِلِ جَزِئِيَّةٌ، تَعُودُ إِلَى أَصْلِ ذِكْرِنَاهُ سَابِقًا، وَهُوَ التَّعَدِّيُّ أَوْ التَّفْرِيطُ، فَالتَّعَدِّيُّ فَعْلٌ مَا لَا يَجُوزُ، وَالتَّفْرِيطُ تَرَكُّ مَا يَجِبُ، هَذَا هُوَ الَّذِي يَدُورُ عَلَيْهِ الضَّمَانُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٦٩١٣- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيَْادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْعَجْمَاءُ عَقْلُهَا جُبَارٌ، وَالْبِئْرُ جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ» ^(١). سَبَقَ أَنَّ هَذَا رُويَ بِلَفْظٍ: «الْعَجْمَاءُ جُرْحُهَا جُبَارٌ» ^(٢). وَبِلَفْظٍ ثَالِثٍ: «الْعَجْمَاءُ جُبَارٌ» ^(٣). وَكُلُّ هَذَا مِنْ بَابِ الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَى وَمَعْلُومٌ فِي «الْمُصْطَلَحِ» أَنَّ الصَّحِيحَ جَوَازُ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى. وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الرِّسُولَ ﷺ قَالَهَا مَرَّةً بِهَذَا اللَّفْظِ، وَمَرَّةً بِهَذَا اللَّفْظِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى فِيهِ اخْتِلَافٌ فَقَوْلُهُ: «الْعَجْمَاءُ جُبَارٌ» أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ جُرْحًا، لَكِنَّ جُرْحَهَا خَاصٌّ بِالْجُرْحِ، وَقَوْلُهُ: «الْعَجْمَاءُ عَقْلُهَا جُبَارٌ» يَعْنِي ضَمَانُهَا، فَهَذَا يَعْنِي هَذَا وَهَذَا، يَعْنِي مَا كَانَ بِالنَّفْعِ وَالْجُرْحِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

(١) ورواه مسلم (١٧١٠).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٣٠- باب إثم من قتل ذمياً بغير جرم.

٦٩١٤- حدثنا قيس بن حفص، حدثنا عبد الواحد، حدثنا الحسن، حدثنا مجاهد، عن

عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ قال: «من قتل نفساً معاهداً لم يرح رائحة الجنة، وإن ریحها ليوجد من مسيرة أربعين عاماً».

هذه الترجمة أخص من الدليل، فهل يُعتبر هذا عيباً؟

الجواب: لا؛ لأنه إذا كان الحكم أخص من الدليل فلا بأس به، لأنه يُستدل بالأعم على الأخص، أما إذا كان الحكم أعم والدليل أخص فإنه لا يصح الاستدلال به؛ لأنه لا يُستدل بالأخص على الأعم، ولهذا نجد كثيراً في كتب أهل العلم يقول: الدليل أخص من الدعوى. يعني مثلاً: إذا قال المدعي هذا حرام ثم استدل بحديث أخص مما قال فإنه لا يُسلم له استدلاله، لكن لو كانت الدعوى لحكم أخص ثم استدل بأعم كان هذا جائزاً؛ لأن الأعم يشمل جميع الأفراد التي منها هذا الحكم الأخص. فالآن الترجمة هنا: باب إثم من قتل ذمياً. والذمي أخص من المعاهد؛ لأن الذمي من عقدنا معه عقد ذمة، وقيم في بلدنا بلد الإسلام، ونحميه ويُسلم لنا الجزية، وأما المعاهد فليس كذلك فالمعاهد من بيننا وبينه عهد باحترام الأنفس والأموال كما جرى للنبي ﷺ مع أهل مكة^(١) فهو لاء معاهدون، وليسوا ذميين. إذاً: يكون الحديث أعم من الترجمة.

فإذا كان من قتل المعاهد ولو لم يكن ذمياً يعاقب بهذه العقوبة وهي أنه لم يرح رائحة الجنة فمن قتل الذمي فهو من باب أولى.

فإن قيل: ما حكم من يعملون في البلاد الإسلامية من اليهود والنصارى؟

نقول: هم معاهدون مستأمنون، أما كونهم معاهدين فهو باعتبار العهد العام بين الأمم المتحدة، وأما كونهم مستأمنين فباعتبار أنهم جاءوا بأمان، وبعقد من كفلائهم والمستأمن والمعاهد حكمهما واحد.

فإن قيل: أليسوا ذميين؟

(١) يشير الشيخ رحمه الله إلى ما وقع في صلح الحديبية، والذي تقدم تخريجه.

فالجواب: لا. ليسوا ذَمِيَّينَ؛ لعدمِ فَرَضِ الْجَزِيَّةِ؛ ولأنَّهم غيرُ مقيمينَ في بلادنا.

فإن قيل: ما المرادُ بقوله ﷺ: «أربعين عاماً»؟

نقول: إذا قال: أربعين عاماً، أو أَكْثَرَ أو أَقَلَّ فالمقصودُ بِسَيْرِ الْإِبْلِ الْمُعْتَادِ عِنْدَهُمْ؛ لأنَّ الرِّسُولَ يَخَاطِبُ النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ، وما كان النَّاسُ يَعْرِفُونَ أَنَّ هُنَاكَ طَائِرَةٌ تَطِيرُ فِي الْهَوَاءِ بِهَذِهِ السَّرْعَةِ.

بل إِنَّهُ يُذَكِّرُنَا أَنَّ رَجُلًا جَاءَ مِنْ بِلَادٍ خَارِجِيَّةٍ، وَجَعَلَ يَحَدِّثُ النَّاسَ بِأَنَّهُ رَكِبَ الطَّائِرَةَ. قالوا: وما الطَّائِرَةُ؟ قال: الطَّائِرَةُ حَدِيدٌ تُرَكَّبُ وَتَطِيرُ بِهَا. قالوا: بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ؟ قال: بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ. فذهبوا إِلَى الْأَمِيرِ وَقَالُوا لَهُ: احْبِسْ هَذَا الرَّجُلَ، إِنَّهُ مَجْنُونٌ. فَاْلَهُمْ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَخَاطِبُ النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ.

❖ وقوله ﷺ: «وإن ريجها ليوجد من مسيرة أربعين عاماً» فيه دليلٌ عَلَى عِظَمِ مَا فِي الْجَنَّةِ مِنَ الْمَشْمُومَاتِ، كَأَنَّ مَا فِيهَا مِنَ الْمَكْرُومَاتِ أَشَدُّ وَأَشَدُّ، وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فِيهَا مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ»^(١) يَعْنِي لَا يُمْكِنُ أَنْ تَتَصَوَّرَ مَقْدَارَ نَعِيمِ الْجَنَّةِ أَبَدًا نَعْرِفُ الْمَعْنَى إِجْمَالًا: ﴿فِيهَا فَتَكْمُهُ وَفَخْلُ وَرَمَانٌ ۖ﴾ [التَّحْقِيقُ: ٦٨]. نَعْرِفُ هَذَا وَلَكِنْ حَقِيقَةُ هَذَا الشَّيْءِ لَا يُمْكِنُ أَنْ نُذَرِّكَهَ إِلَّا إِذَا كُنَّا فِيهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. نَحْنُ وَإِيَّاكُمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٣١- باب لا يُقْتَلُ الْمُسْلِمُ بِالْكَافِرِ.

٦٩١٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ أَنَّ عَامِرًا حَدَّثَهُمْ، عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيِّ ح. حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يُحَدِّثُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جُحَيْفَةَ قَالَ: سَأَلْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِمَّا لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ؟ وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: مَرَّةً مَا لَيْسَ عِنْدَ النَّاسِ؟ فَقَالَ: وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ

(١) رواه الحاكم في «المستدرک» (٢/ ٤٤٨)، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. اهـ.

وأصله في «الصحيحين» البخاري (٣٢٤٤)، ومسلم (٢٨٢٤) (٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «قال الله: أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت.... الحديث».

النَّسَمَةَ مَا عِنْدَنَا إِلَّا مَا فِي الْقُرْآنِ، إِلَّا فَهْمًا يُعْطَى رَجُلٌ فِي كِتَابِهِ وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ. قُلْتُ: وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: الْعَقْلُ وَفِكَاكَ الْأَسِيرِ وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ.
 ❖ الشاهد قوله: «وَالْأَيُّ يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ» فالمسلم لا يُقتل بكافر أبدًا، والكافر يُقتل به، وهذا من موانع القصاص.

وهل نقول: من موانع القصاص اختلاف الدين، أو أن يكون القاتل أعلى من المقتول؟
 فالجواب: الثاني، ولهذا يُقتل اليهودي بالنصراني، والنصراني باليهودي، مع اختلاف الدين، لكن المسلم لا يمكن أن يُقتل بالكافر، والفرق بينهما من السنة ظاهر، ومن المعنى ظاهر أيضًا؛ لأن المسلم مُحترَّم، والكافر وإن كان معاهدًا أو ذميًّا فإنه دونه في الحرمة.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٣٢- باب إِذَا لَطَمَ الْمُسْلِمُ يَهُودِيًّا عِنْدَ الْغَضَبِ.

رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(١).

٦٩١٦- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُخَيِّرُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ»^(٢).

❖ قوله: «باب: إِذَا لَطَمَ مُسْلِمٌ يَهُودِيًّا عِنْدَ الْغَضَبِ» يعني: فماذا يكون؟

والجواب: إن كان اليهودي ذمة فإنَّ عُدْوَانَ الْمُسْلِمِ عَلَيْهِ حَرَامٌ؛ لِأَنَّ ذَوِي الذِّمَّةِ لَهُمْ عَهْدٌ أَنْ لَا يُعْتَدَى عَلَيْهِمْ، وَإِنْ كَانَ الْيَهُودِيُّ حَرْبِيًّا فَإِنَّهُ يَبَاحُ قَتْلُهُ فَضْلًا عَنْ لَطْمِهِ.
 ولكن هل يُقتَصُّ من المسلم للكافر أو لا يُقتَصُّ له؟

نقول: هذا يرجع إلى رأي الإمام، فإن رأى في ذلك مصلحةً فليُفْعَلْ، إلَّا في الحال فإنَّ المسلم إذا اتَّلفَ على مَنْ لَهُ عَهْدٌ أَوْ ذِمَّةٌ مَالَهُ فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْهُ، إِلَّا فِي الْقَتْلِ فَإِنَّهُ لَا يُقْتَلَ الْمُسْلِمُ بِالْكَافِرِ بَكُلِّ حَالٍ.

(١) علقه البخاري رحمه الله، بصيغة الجزم، كما في «الفتح» (١٢ / ٢٦٢)، وأسنده رحمه الله في «أحاديث الأنبياء»

(٣٤٠٨). «تغليق التعليق» (٥ / ٢٥٨).

(٢) ورواه مسلم (٢٣٧٤) (١٦٣).

❖ قوله: «لا تُخَيِّرُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ» يعني: لا تقولوا هذا النبي خيرٌ من هذا النبي. لما في ذلك إثارة الغضب عند أتباع الأنبياء الآخرين. وليس المعنى: ألا تعتقدوا أنَّ بعضهم خيرٌ من بعض، فإنَّ من عقيدة أهل السنة والجماعة أنَّ الأنبياء يتفاضلون كما قال الله تعالى: ﴿تِلْكَ أَرْسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. وقال ﷺ: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ﴾ [الأحزاب: ٥٥]. وقال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]. والفضائل التي تُعدُّ لمحمد ﷺ لم تكن لغيره.

فالله فضَّل الأنبياء، وفضَّل الرُّسل وفضَّل العلماء. وفضَّل العباد، كلُّهم يختلفون في كلِّ شيء. ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَلَآخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا﴾ [الأحزاب: ٢١] لكن إذا كان يحصل من التَّخْيِيرِ بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ عداوةٌ وبغضاء، أو يحصل في النفوس شيءٌ من تَقْلِيلِ تَعْظِيمِ النَّبِيِّ الْمُفَضَّلِ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَجِبُ الْإِعْرَاضُ عَنْهُ؛ لأنَّ الرُّسُولَ ﷺ نَهَى عَنْ ذَلِكَ، وإذا كَانَ هَذَا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ. فكَذَلِكَ الْحَالُ بَيْنَ وَرَثَةِ الْأَنْبِيَاءِ وَهُمْ الْعُلَمَاءُ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُجَادَلَ الْإِنْسَانُ أَخَاهُ وَيَقُولَ: فَلَانُ أَعْلَمُ مِنْ فَلَانٍ، فَلَانُ أَعْرَفُ، فَلَانُ أَتَقَى، وما أشبه ذلك؛ لأنَّ هَذَا يُثِيرُ الْعَدَاوَةَ وَالْحَزَاةَ، وَيُوجِبُ تَحَزُّبَ النَّاسِ.

فالإنسان يَعْتَقِدُ فِي قَلْبِهِ مَنْ يَرَى أَنَّهُ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُ أَفْضَلُ، أَمَّا الْمَجَادَلَةُ فِي ذَلِكَ فَهَذِهِ لَا تُثِيرُ إِلَّا الْعَدَاوَةَ وَالْأَضْغَانَ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ، وَلَقَدْ وَجَدَ فِي الْآوِنَةِ الْآخِرَةِ مَعَ الْأَسْفِ مِنْ يَسْلُوكُ هَذَا الْمَسْلَكَ، مَعَ أَنَّهُمْ كُلُّهُمْ طَلَبَةُ عِلْمٍ، وَكُلُّهُمْ شَبَابٌ فِيهِمْ خَيْرٌ، لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ يُفَضِّلُونَ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ عَلَى بَعْضٍ، عَلَى وَجْهِ التَّحَزُّبِ وَالتَّعَصُّبِ، لَا عَلَى وَجْهِ بَيَانِ الْحَقِيقَةِ، فَهَذَا شَيْئَانِ: أَوَّلًا: اعْتِقَادٌ، وَالثَّانِي: نُطْقٌ، فَأَمَّا الْإِعْتِقَادُ فَيَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَعْتَقِدَ أَفْضَلِيَّةَ مَنْ هُوَ أَفْضَلُ مِنَ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَتْبَاعًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تِلْكَ أَرْسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

أَمَّا الْمَقَالُ: فَهَذَا يُنْظَرُ فِيهِ لِلْمَصْلَحَةِ؛ فَإِذَا كَانَ يَرِيدُ بَيَانَ الْحَقِّ؛ مِثْلَ أَنْ يَكُونَ مُعَلِّمًا مَعَ تَلَامِيذِهِ فَيَقُولُ لَهُمْ أَفْضَلُ الرُّسُلِ أَوَّلُو الْعِزِّمْ، وَأَفْضَلُ أَوَّلِي الْعِزِّمْ مُحَمَّدٌ ﷺ وَمَا أَشَبَّ ذَلِكَ فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ.

أَمَّا إِذَا كَانَ عَلَى سَبِيلِ الْمُخَايَرَةِ وَالْمِفَاضَلَةِ وَالتَّزَاعِ فَإِنَّ هَذَا لَا يَجُوزُ كَمَا نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ.

فإن قيل: إذا أُثِيرَ هذا التَّحَرُّبُ في المجالسِ فماذا علينا أنْ نَفْعَلَ؟
نقول: يجبُ أنْ نُسَكِّتَهُمْ، ونقول: يَجِبُ أنْ تَتَّبِعُوا الْحَقَّ مع أيِّ شخصٍ كان، ونحنُ
نعتقِدُ أنَّ العلماءَ الأجلاءَ قد بَدَّلَ كُلَّ واحدٍ منهم ما يستطيعُ من أجلِ الوصولِ إلى الصَّوابِ،
لكنَّ من الناسِ مَنْ يُوقِّعُ، ومنهم مَنْ لا يُوقِّعُ، ومنهم من يُخْطِئُ، ومنهم مَنْ يُصِيبُ.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٦٩١٧- حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ يُوْسُفَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْهَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ،
عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، قَدْ لَطِمَ وَجْهَهُ فَقَالَ: يَا
مُحَمَّدُ إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِكَ مِنَ الْأَنْصَارِ قَدْ لَطَمَ فِي وَجْهِِي. قَالَ: «ادْعُوهُ» فَدَعَاهُ قَالَ: «لِمَ
لَطَمْتَ وَجْهَهُ؟» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي مَرَرْتُ بِالْيَهُودِ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: وَالَّذِي اضْطَفَنِي مُوسَى
عَلَيَ الْبَشَرِ قَالَ: قُلْتُ: أَعَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ قَالَ: فَأَخَذَنِي غَضَبَةٌ فَلَطَمْتُهُ، قَالَ: «لَا تُخَيِّرُونِي مِنْ
بَيْنِ الْأَنْبِيَاءِ فَإِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ، فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى آخِذٌ بِقَائِمَةٍ
مِنْ قَوَائِمِ الْعَرْشِ، فَلَا أَذْرِي أَفَاقَ قَبْلِي أَمْ جُوزِي بِصَعْقَةِ الطُّورِ»^(١).

السببُ بَيِّنُ الْحُكْمِ أَنَّهُ نَهَى عَنِ التَّخْيِيرِ فِيمَا إِذَا كَانَ يَسَبُّ شَرًّا وَفِتْنَةً، أَمَا إِذَا كَانَ يَأْتِي
بَخِيرٍ، أَوْ أَنَّهُ لِبَيَانِ الْوَاقِعِ، أَوْ شَيْءٍ يَعْتَقِدُهُ الْإِنْسَانُ فِي نَفْسِهِ فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، بَلْ يَجِبُ عَلَى
الْإِنْسَانِ أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ بَعْضَ الْأَنْبِيَاءِ أَفْضَلُ مِنْ بَعْضٍ كَمَا ذَكَرَ اللَّهُ.

❖ وقوله: «لَا تُخَيِّرُونِي» أي: لا تقولوا أنا خيرٌ.

❖ «فَإِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ...»، فَبَيَّنَ فِي هَذَا فَضْلَ مُوسَى ﷺ، لِثَلَا يَظُنُّ ظَانٌّ أَنَّ كُونَ
مُحَمَّدٌ ﷺ خَيْرَ الْبَشَرِ أَنَّ فِي هَذَا هَضْمٌ لِحَقِّ مُوسَى ﷺ.

وقد سبق وأعطيناكم قاعدة: أن من تَمَيَّزَ عن شخصٍ بفضيلة، لا يقتضي تمييزه على
وجه الإطلاق.

❖ وقوله: «جُزِيَ بِصَعْقَةِ الطُّورِ» أي: هل جُزِيَ بـ «صَعْقَةِ الطُّورِ» وهي قوله تعالى عَنْ
 موسى: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ قَالَ لَنْ تَرَنِي وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ ﴿[الأنعام: ١٤٣]. أي: جبلَ
 الطور. ﴿فَإِنْ أَسْقَرَمَكَ اللَّهُ فَسَوْفَ تَرَنِي﴾ فَلَمَّا بَحَلَّ رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَبَقًا فَلَمَّا
 آفَاقَ قَالَ سُبْحَنَكَ بُنْتَ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴿[الأنعام: ١٤٣].



سنة
صحیح البخاری

کتاب استتابة المرتدين

الاخوان

انجيل

التعبير

٧٠٤٧-٦٩١٨

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

كِتَابُ اسْتِثَابَةِ الْمُتَزِدِّينَ

١ - بابُ إِيْثَمٍ مَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ وَعُقُوبَتِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [١٢] ﴿لَيْنَ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [١٥].

❦ قوله: «استثابة». أي: طلبُ توبةِ المُتَزِدِّينَ، والمرتدُّون هم الخارجون عن الإسلام، وأسبابُ الردِّ تعودُ إلى أمرين:

تكذيبٌ وجحودٌ، أو استكبارٌ؛ يعني: لو أنك تَبَعْتَ جميعَ صورِ الردِّ التي ذَكَرَها العلماءُ لَوَجَدْتَهَا تَرْجِعُ إلى هذينِ الأمرينِ؛ إما التَّكْذِيبُ والجحودُ، وإما الاستكبارُ والعنادُ. فأما التَّكْذِيبُ والجحودُ فَلَمَّا أَخْبَرَ اللَّهُ ورَسُولُهُ به.

وأما الاستكبارُ والعنادُ؛ فيعني: عَدَمُ الامْتِثَالِ وعَدَمُ الطَّاعَةِ. ومن ذلك مثلاً: أن يُشْرِكَ بِاللَّهِ، أو يُكَذِّبَ خَبْرًا من أخبارِهِ، أو رَسُولًا من رِسلِهِ، أو يُكَذِّبَ باليومِ الآخرِ، أو غيرُ ذلك. وهل يُسْتَأَبُ أو يُقْتَلُ لمجردِ رَدِّهِ؟

المشهورُ من المذهبِ أن جميعَ المُتَزِدِّينَ يُسْتَأَبُونَ، إلا مَنْ لا تُقْبَلُ توبَتُهُ، فإنه لا يُسْتَأَبُ؛ لأنَّه لا فائدةَ من استِثابَتِهِ، فهو لو تاب لم تُقْبَلْ توبَتُهُ.

وَمِمَّنْ لا تُقْبَلُ توبَتُهُ على المشهورِ من المذهبِ: المنافقُ، فقالوا: المنافقُ لا تُقْبَلُ توبَتُهُ؛ لأنَّه لم يَبْدُ من حالِهِ إلا ما كان على الحالِ الأولى، وهو أنه منافقٌ يُظْهَرُ أنه مسلمٌ، فإذا اسْتِثْبَاهُ فإنه سيقولُ: إنه مسلمٌ. كما كان يقولُ من قَبْلُ، ولهذا قالوا: إن المنافقَ لا تُقْبَلُ توبَتُهُ، حتَّى لو تاب فإننا نَقْتُلُهُ، وأمرُهُ إلى اللَّهِ، فقد يكونُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عِلِمَ أنه تاب توبةً نصوحًا، فيَغْفِرُ له، أما نحن

في الدنيا فلا؛ لأنه سوف يَلْعَبُ بنا، كلما أَمْسَكَناه يقول: أنا مسلمٌ.
والثاني ممن لا تُقْبَلُ توبته: هو مَنْ عَظُمَتْ رَدَّتُهُ بِأَن اسْتَهْزَأَ بِاللَّهِ، أو بكتابه، أو برسوله،
فإنَّ هذا لا تُقْبَلُ توبته.

وكذلك مَنْ سَبَّ اللَّهَ، أو رسوله، أو سَبَّ دِينَ الإسلام، فإنه لا تُقْبَلُ توبته؛ لعظم رَدَّتِهِ.
ولكنَّ الصحيح أن تُقْبَلُ توبة المنافق، وتوبة السابِّ، وتوبة المُسْتَهْزِئِ، وكلُّ مَنْ تاب، تاب الله عليه.
والدليل على ذلك:

أولاً: العمومُ في مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ يَبْعَادَى الَّذِينَ اسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣]. والذنوبُ هذه لفظٌ عامٌّ يشملُ كلَّ ذنب.
ثم أكَّدَ هذا العمومُ بقوله: ﴿جَمِيعًا﴾. فهذه آيةٌ عامَّةٌ، وهناك آياتٌ خاصَّةٌ تُدَلُّ على صحَّةِ توبة
المنافق، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ [١٥٦] ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النسبة: ١٤٥-١٤٦]. ولن
يكونوا مع المؤمنين إلا إذا قُبِلَتْ توبتهم.

وكذلك نقولُ فيمن استَهْزَأَ بِاللَّهِ، قَالَ اللَّهُ تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا وَرَسُولُهُ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ [١٦] ﴿لَا تَعْدُوا مَا كُنتُمْ بِعَدِيٍّ لَكُمْ إِنْ كُنتُمْ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ تَعْدِبُ طَائِفَةً﴾ [النسبة: ٦٥-٦٦]. فقوله: ﴿إِنْ تَعَفَّ
عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ﴾. يدلُّ على إمكانِ توبة هؤلاء.

وهذا هو الصحيحُ إلا أن هؤلاء المنافقين والمستهزئين يُرَاقِبُونَ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِمْ ولهذا
أكَّدَ التوبةَ للمنافقين، وقال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ﴾ [النسبة: ١٤٦]. فلا بدَّ من مراقبةٍ دقيقةٍ على هؤلاء.

وعلى هذا فَمَنْ سَبَّ اللَّهَ، وتاب، قُبِلَتْ توبته، ورفَعْنَا عنه القتلَ، وقلنا: أنت منا، ونحن منك.
وأما مَنْ سَبَّ الرسولَ ﷺ فإننا نَقْبَلُ توبته أيضًا، ولكننا نَقْتُلُهُ -مسلمًا-، لا لأن سَبَّ
الرسولِ أعظمُ مِنْ سَبِّ اللَّهِ -بل سَبَّ اللَّهِ أعظمُ- ولكن لأن سَبَّ الرسولِ ﷺ حقُّ له، ولا
نَعْلَمُ أنه أسْقَطَ هذا الحقَّ، فيَجِبُ الأخذُ بحقه من هذا الذي سَبَّه^(١).

(١) وقال الشيخ الشارح رحمه الله في معرض الإجابة عن أسئلة الطلبة: إن رَدَّةَ السابِّ للرسول تتضمن شيئين:

١- حقًّا لله: وهو الكفر والردة.

٢- وحقًّا للرسول: وهو القدح فيه.

فحق الله إذا تاب من هذه الردة تاب الله عليه، ويسقط عنه حكم الردة؛ لأنها لله.

وحق الرسول إذا تاب يبقى، ولكن لو كان الرسول حيًّا، وأسقط حقه سقط عنه القتل، ولو لم يُسْقَطْ حقه بقي على
كفره؛ لأنه بتوبته يصير مسلمًا مستحقًا للقتل، وهذا القول هو الذي يؤيده القياس والنظر.

وأما سبُّ الله فهو حقُّ الله وقد أخبرنا الله عن نفسه أنه يَغْفِرُ الذنوبَ جميعاً، وأنه يَغْفِرُ للمنافق، وللسابِّ وللمستهزئ.

وهذا القول هو الذي حَقَّقَهُ شيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ اللهُ، في كتابه «الصَّارِمُ المسلُول» في تحثُّمِ قتلِ سَابِّ الرُّسُولِ ﷺ^(١).

❁ وقولُ المؤلف: «والمعاندين»: هذا عطفٌ من بابِ عطفِ عامٍّ على خاصٍّ، وقد نقولُ: إنه ليس من هذا الباب؛ لأنَّ المرتدَّ قد يكونُ مُعَانِداً، وقد يكونُ غيرَ معانِدٍ، فيكونُ عطفَ غيرٍ على غيرٍ.

❁ وقوله: «قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾». وإنما كان الشركُ ظُلماً عظيماً؛ لأنَّ أعظمَ الحقوقِ عليك حقُّ الله، فإذا أشركتَ به صارَ إشراكُك به أعظمَ ظلمٍ، فالوالدانِ لهما حقٌّ، وإهدارُ حقِّهما ظلمٌ، لكن ليس حقُّهما كحقِّ الله، فعقوقُهما أقلُّ ظُلماً من الإِشْرَاقِ بالله، ومن سِوَى الوالِدَيْنِ من بابِ أوَّلَى.

إذا: فالشركُ ظلمٌ عظيمٌ؛ لأنه نقصٌ في حقٍّ من حقِّه أعظمُ الحقوقِ، وهو الله ﷻ.
❁ وقوله رَحِمَهُ اللهُ: «وقال الله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾». أولُ هذه الآية: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾. والخطابُ هنا للنبيِّ ﷺ، ولا يَفْتَضِي جوازَ وقوعِ الشركِ منه؛ لأنَّ (إن) لا تَفْتَضِي وقوعَ الشرطِ، فقد تكونُ في أعظمِ المُتَمَنِّعَاتِ؛ كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَبِيدِ﴾ [الزُّمَر: ١٦]. وكقوله تعالى: ﴿لَوْ كُنَّا فِيهِمَا آلَهِةَ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الْأَنْعَام: ٢٢].

ومثال ذلك: لو سرق الإنسانُ وتابَ قبل القدرة عليه سقط عنه حدُ السرقة، ولا تقطع يده، لكن ضمانُ المالِ باقٍ؛ لأنَّ السرقةَ تتضمنُ حقين.

فإن قيل: ألا يقال: إن النبيَّ ﷺ الذي أُرْسِلَ رحمةً للعالمين سوف يُسْقِطُ حقه من هذا السَّابِّ؟
فالجواب: لا ندري، فالرسول ﷺ قال في عبد الله بن حَظَلٍّ، وهو متعلِّقٌ بأستار الكعبة قال: «اقتلوه».

وسئل رَحِمَهُ اللهُ: إذا قُتِلَ سَابُّ الرُّسُولِ يُصَلَّى عليه؟

فأجاب رَحِمَهُ اللهُ: نعم، يُصَلَّى عليه وَيُغَسَّلُ، ويعاملُ معاملةَ المسلم، ويكونُ قتله كالحد.

وسئل الشيخُ الشارحُ رَحِمَهُ اللهُ: عن حكم الذي يسبُّ الصحابة؟

فأجاب رَحِمَهُ اللهُ: أما سبُّ الصحابةِ عموماً فلا شك أنه كفرٌ، بل قال بعضُ العلماء: لا شك في كفرٍ من شك في كفره. ولو تاب سَابُّ الصحابةِ فإنه يكونُ كسَابِّ الرُّسُولِ، فتقبلُ توبته، ولكنه يقتل.

وسئل أيضاً رَحِمَهُ اللهُ: عن الذي يسبُّ العلماء هل يكفر؟

فأجاب رَحِمَهُ اللهُ بأنه لا يكفر، ولكنه يكونُ فاسقاً.

(انظر: «الصَّارِمُ المسلُول» (ص ١١)).

فالشَّرْطُ لَا يَقْتَضِي وَقُوعَ الْمَشْرُوطِ، وَعَلَيْهِ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَنْكَ﴾. لَا يَعْني أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُشْرِكَ، وَلَكِنَّهُ سُبْحَانَهُ أَخْبَرَ عَنْ أَمْرِ مَفْرُوضٍ، لَوْ وَقَعَ لَكَانَ هَذَا هُوَ الْحَكْمُ، وَحِينَئِذٍ لَا يَكُونُ فِي هَذَا خَدَشٌ لِحَقِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بَلْ هُوَ بَيَانٌ لِلْوَاقِعِ.

وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَنْكَ﴾. وَلَوْ أَشْرَكَتَ غَيْرُهُ لَكَانَ أَوَّلَى فِي جَبْوَطِ عَمَلِهِ.

وَهَذِهِ الْآيَةُ وَنَحْوُهَا مُتَيَّدَةٌ بِقَيْدِ ذِكْرِهِ اللَّهُ ﷻ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ يَزِدْكُمْ مِنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ﴾ [التوبة: ٢١٧]. وَهَذَا الْقَيْدُ لَا بَدَّ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَزِيدَ، ثُمَّ عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ لَمْ يَحْبِطْ عَمَلُهُ، وَلَكَانَ عَمَلُهُ السَّابِقُ ثَابِتًا أَجْرًا وَحَكْمًا، وَلِهَذَا لَوْ حَجَّ، ثُمَّ أَزِيدَ بَعْدَ حَجِّهِ، ثُمَّ عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ، لَمْ يَلْزَمْهُ إِعَادَةُ الْحَجِّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَمُتْ عَلَى الرَّدِّ، بَلْ تَابَ.

وَلِذَلِكَ فَإِنَّ الْقَوْلَ الرَّاجِحَ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الصَّحْبَةَ لَا تَبْطُلُ بِالرَّدِّ، فَإِذَا أَزِيدَ الْإِنْسَانُ، ثُمَّ عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ صَحَابِيًّا، كَمَا قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «النُّجْبَةِ»^(١): وَلَوْ تَخَلَّكَ رَدٌّ عَلَى الْأَصَحِّ.



ثُمَّ قَالَ الْبُحَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩١٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]. شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالُوا: أَيُّنَا لَمْ يَلْبِسْ إِيمَانَهُ بِظُلْمٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِذَلِكَ، أَلَا تَسْمَعُونَ إِلَى قَوْلِ لَقْمَانَ: ﴿إِنَّكَ الشِّرْكُ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾» [القصاص: ١٣]^(٢).

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ». عَبْدُ اللَّهِ هُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الرَّاوي عَنْهُ هُوَ عَلْقَمَةُ تَلْمِيزُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ.

قَوْلُهُ: «لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾». أَيُّ: لَمْ يَخْلُطُوهُ بِظُلْمٍ.

قَوْلُهُ: «شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالُوا: أَيُّنَا لَمْ يَلْبِسْ إِيمَانَهُ بِظُلْمٍ؟». يَعْني: أَنَا كُلُّنَا عِنْدَنَا ظُلْمٌ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَخْلُو مِنْ ذَلِكَ: إِمَّا غِيْبَةً، وَإِمَّا نَمِيْمَةً، وَإِمَّا تَقْصِيرٌ فِي وَاجِبٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِذَلِكَ»؛ يَعْني: لَيْسَ بِهَذَا الَّذِي ظَنَنْتُمْ، فَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ أَيُّ ظُلْمٍ.

ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَا تَسْمَعُونَ إِلَى قَوْلِ لَقْمَانَ: ﴿إِنَّكَ الشِّرْكُ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾». وَهَذَا قَالَ: «إِلَى قَوْلِ لَقْمَانَ»، مَعَ أَنَّنَا نَقُولُ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ الشِّرْكُ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ فَكَيْفَ الْجَمْعُ؟

نَقُولُ: الْقَوْلُ يُنْسَبُ إِلَى قَائِلِهِ ابْتِدَاءً، وَإِلَى نَاقِلِهِ بَلَاغًا، أَلَمْ تَسْمَعُوا إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ

(١) (ص ٥١).

(٢) أخرجه مسلم (١٢٤).

رسول كريم ﴿١١﴾ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿١٢﴾ ﴿التكوير: ١٩-٢٠﴾. فَنَسَبَ سبحانه القول إلى جبريل؛ لأنه هو الذي بلغه إلى رسول الله ﷺ.

وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٤﴾ وَمَاهُوَ يَقُولُ شَاعِرٍ ﴿١٥﴾﴾ [الطاقة: ٤٠-٤١]. فنسبه سبحانه إلى رسول الله ﷺ؛ لأنه هو الذي بلغه أمته.

فهنا نُسب القول إلى المبلِّغ.

إِذَا: قول لقمان يُنسب إلى لقمان؛ لأنه هو الذي قاله ابتداءً، ويُنسب إلى الله ﷻ؛ لأنه هو الذي بلغه عنه.

وفي هذا: دليل على أنه لا يلزم من القول أن يكون باللفظ؛ لأن لقمان لم ينطق بالعربية، وإنما كان ينطق بلغته، ومع هذا نُسب القول إليه، مع أنه قاله بغير اللغة العربية.

وبهذا نعرف أن الحديث القدسي الذي أضافه الرسول ﷺ إلى الله لا يلزم أن يكون هو قول الله باللفظ، بل هو قوله بالمعنى، نقله عنه النبي ﷺ بلفظه، ولذلك لم يكن له حكم القرآن.

ولو كان كلام الله حقيقة لكان له حكم القرآن؛ إذ لا فرق بين أن يأتي به جبريل إلى محمد، أو أن يرويه محمد عن الله، بل قد نقول: إنه لو قلنا بأنه كلام الله للزم أن يكون الحديث القدسي أعلى سنداً من القرآن؛ لأن الرسول ﷺ أخذه عن الله، والقرآن أخذه عن جبريل، عن الله.

وقوله: «أَلَا تَسْمَعُونَ إِلَى قولِ لُقْمَانَ..» إلى آخره. فيه إشارة إلى أن شرع من قبلنا شرع لنا، ما لم يرد شرعنا بخلافه، وأنه لا حرج على الإنسان أن يستدل بشرع من قبلنا، إلا إذا خالف شرعنا.

(١) اعلم - رحمك الله - أن شرع من قبلنا طرفان ووسط: طرف يكون فيه شرعاً لنا إجماعاً، وطرف يكون فيه غير شرع لنا إجماعاً، ووسط هي عل الخلاف:

١- أما الطرف الذي يكون فيه شرعاً لنا إجماعاً: فهو ما ثبت بشرعنا أنه كان شرعاً لمن قبلنا؛ ثم ثبت بشرعنا أنه شرع لنا؛ كالقصص فإنه ثبت بشرعنا أنه كان شرعاً لمن قبلنا في قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ نُلْقِيَ فِيهَا الْفُتُوسَ﴾ [التكوير: ٤٠]. ثم صرح لنا في شرعنا بأنه شرع لنا في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ فِي الْقَتْلِ﴾ [التكوير: ١٧٨]. ونحن في ذلك متبعون لشرعنا.

٢- وأما الطرف الثاني الذي يكون فيه غير شرع لنا إجماعاً فهو أمران: أحدهما: ما لم يثبت بشرعنا أصلاً؛ كالماخوذ من الإسرائيليات.

الثاني: ما لم يثبت بشرعنا أنه كان شرعاً لهم، وصرح في شرعنا بنسخه؛ كالإصر والأغلال التي كانت عليهم، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [التكوير: ١٥٧]. وقد ثبت في صحيح مسلم أنه لما قرأ: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَجْعَلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا جَعَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا﴾ [التكوير: ٢٨٦]. قال الله: قد فعلت.

٣- الوسط: وهي ما ثبت بشرعنا أنه شرع لمن قبلنا، ولم يصرح بنسخه في شرعنا. فهذا وقع الخلاف فيه هل هو شرع لنا أم لا؟ والصحيح: أنه شرع لنا، وذلك للأثر والنظر:

أولاً: الأثر: قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فِيمَهُمْ أَمْرًا﴾ [الأنعام: ٩٠]. وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كُنَّا فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةً لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [التكوير: ١١١]. فقد صرح تعالى بأن الحكمة في قص أخبارهم إنما هي الاعتبار بأحوالهم.

ثانياً: النظر: وذلك أنه ما ذكر لنا في شرعنا إلا لنعمل به سواء علينا أكان شرعاً لمن قبلنا أم لا؟

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩١٩- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ ح. وَحَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ خَفْصٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ الْجُرَيْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَكْبَرُ الْكِبَايِرِ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ وَشَهَادَةُ الزُّورِ - ثَلَاثًا - أَوْ قَوْلُ الزُّورِ». فَمَا زَالَ يُكْرَرُهَا حَتَّى قُلْنَا: لَيْتَهُ سَكَتَ^(١).

❖ قَوْلُهُ ﷺ: «أَكْبَرُ الْكِبَايِرِ». أَفَادَنَا الرَّسُولُ ﷺ أَنَّ الذُّنُوبَ كِبَايِرُ وَصَغَائِرُ، وَأَنَّ الْكِبَايِرَ أَكْبَرُ وَأَصْغَرُ، وَكَذَلِكَ الْفَضَائِلُ، فَالْفَضَائِلُ تَخْتَلِفُ، فبَعْضُهَا أَصُولٌ لَا بَدَّ مِنْهَا، وَبَعْضُهَا دُونَ ذَلِكَ. ففیه ردُّ علی قول من یقول: إِنَّ الْإِيمَانَ لَا يَتَفَاضَلُ، وَإِنَّ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَتَفَاضَلُونَ.

❖ وَقَوْلُهُ ﷺ: «الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ». ذَكَرَ ﷺ الْإِشْرَاكَ بِاللَّهِ؛ لِأَنَّهُ حَقُّ اللَّهِ.

❖ وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ». ذَكَرَهُ؛ لِأَنَّهُ حَقُّ الْوَالِدَيْنِ.

❖ وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَشَهَادَةُ الزُّورِ». ذَكَرَهَا لِمَا فِيهَا مِنَ الْفَوَاضِي وَالْفَسَادِ.

❖ وَقَوْلُهُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: «لَيْتَهُ سَكَتَ». يَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ خَافُوا أَنْ تَنْزِلَ الْعُقُوبَةُ، أَوْ أَنَّهُمْ رَجِمُوا

النَّبِيَّ ﷺ مِنْ كَثَرَةِ التَّكْرَارِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَيْنَ حَقُّ الرَّسُولِ؟

نَقُولُ: هُوَ دَاخِلٌ فِي حَقِّ اللَّهِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى عِظَمِ شَهَادَةِ الزُّورِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَا زَالَ يُكْرَرُهَا حَتَّى قَالُوا: لَيْتَهُ سَكَتَ. وَتَصَوَّرُوا الْآنَ الْحَالَةَ: أَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: وَشَهَادَةُ الزُّورِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ وَشَهَادَةُ الزُّورِ. كَرَّرَ ذَلِكَ كَثِيرًا حَتَّى قَالُوا: لَيْتَهُ سَكَتَ.

وَفِي بَعْضِ أَلْفَاظِ هَذَا الْحَدِيثِ: وَكَانَ مُتَكِنًا فَجَلَسَ^(١). فَيَكُونُ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ عَظَّمَ شَهَادَةَ الزُّورِ بِقَوْلِهِ وَفِعْلِهِ؛ أَمَا قَوْلُهُ فَالتَّكْرَارُ، وَأَمَا فِعْلُهُ فَالْجُلُوسُ بَعْدَ الْإِتْكَاءِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩٢٠- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ، عَنْ فِرَاسٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ أَغْرَابِيُّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْكِبَايِرُ؟ قَالَ: «الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ». قَالَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «ثُمَّ عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ». قَالَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ:

(١) أخرجه مسلم (٧٨).

(٢) رواه البخاري (٥٩٧٦)، ومسلم (٨٧).

«الْيَمِينُ الْغَمُوسُ». قُلْتُ: وَمَا الْيَمِينُ الْغَمُوسُ؟ قَالَ: «الَّذِي يَقْتَطِعُ مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا كَاذِبٌ». في الحديث الذي قبل هذا جعلَ النبي ﷺ الدرجة الثالثة هي شهادة الزور، وفي هذا الحديث الذي معنا جعلها اليمين الغموس؛ وذلك لأنَّ في كليهما اقتطاع أموال الناس بغير حق. فالشاهد بالزور يشهد بأنَّ فلاناً على فلان كذا، فيكون مُقْتَطِعاً لِمَالِ أَخِيهِ، والحالف يَحْلِفُ بأنه ليس لفلان عليه شيء، أو بأنَّ له على فلان شيئاً، ويأتي شاهد فيحكم له. وما الفرق بينهما؟

الفرق بينهما هو أنَّ اليمين الغموس هي التي يشهد بها الإنسان لنفسه على غيره، وأما شهادة الزور فهي التي يشهد بها لغيره على غيره، فهما متغايران. وفي هذا الحديث: دليل على ضعف قول من يقول: إنَّ اليمين الغموس هي الحلف بالله كاذباً مطلقاً^(١)، والصواب أن اليمين الغموس هي اليمين الكاذبة التي يَقْتَطِعُ بها مَالُ المرء المسلم. والفرق أنه لو قال لك قائل: والله لقد قَدِمَ فلان. فهي يمين غموس عند بعض العلماء، والصحيح أنها ليست يميناً غموساً، لكنَّ إثمها أكبر من الكذب بلا يمين.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩٢١ - حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، وَالْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتُؤَاخِذُ بِمَا عَمِلْنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ؟ قَالَ: «مَنْ أَحْسَنَ فِي الْإِسْلَامِ لَمْ يُؤَاخِذْ بِمَا عَمِلَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَمَنْ أَسَاءَ فِي الْإِسْلَامِ أُخِذَ بِالْأَوَّلِ وَالْآخِرِ»^(١). ❦ قَوْلُهُ رضي الله عنه: «مَنْ أَحْسَنَ فِي الْإِسْلَامِ لَمْ يُؤَاخِذْ بِمَا عَمِلَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ». وذلك لأنَّ الإسلام يَجِبُ ما قبله.

❦ وَقَوْلُهُ رضي الله عنه: «وَمَنْ أَسَاءَ فِي الْإِسْلَامِ أُخِذَ بِالْأَوَّلِ وَالْآخِرِ». فلأنَّه إذا أساء في الإسلام إساءة تخرجه من الإسلام أُخِذَ بِالْأَوَّلِ وَالْآخِرِ، وأما إذا أساء في الإسلام إساءة لا تخرجه من الإسلام فَإِنَّ الأدلة تدلُّ على أنه لا يُؤَاخِذُ بِمَا عَمِلَهُ فِي حَالِ الْكُفْرِ.

قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (١٢/ ٢٦٦-٢٦٧):

❦ قَوْلُهُ: «وَمَنْ أَسَاءَ فِي الْإِسْلَامِ أُخِذَ بِالْأَوَّلِ وَالْآخِرِ». قال الخطَّابِيُّ: ظاهره خلاف ما أجمعت

(١) انظر: «المبدع» (٩/ ٢٦٥)، و«المحرر في الفقه» (٢/ ١٩٨)، و«الإنصاف» للمرداوي (١١/ ١٦)، و«المهذب» (٢/ ١٢٨)، وروضة الطالبين (١١/ ٣).
(٢) أخرجه مسلم (١٢٠).

عليه الأمانة أن الإسلام يَجِبُ ما قبله، وقال الله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]. قال: ووجهُ هذا الحديث أن الكافر إذا أسلم لم يُؤاخَذْ بما مضى، فإن أساء في الإسلام غاية الإساءة، وركب أشد المعاصي، وهو مستمرٌّ على الإسلام فإنه إنما يُؤاخَذُ بما جناهُ من المعصية في الإسلام، ويُبَكَّتْ بها كان منه في الكفر؛ كأن يقال له: أَلَسْتَ فعلتَ كذا، وأنت كافر، فهلَا منعَكَ إسلامُكَ عن معاودة مثله؟ انتهى مُلَخَّصًا.

وحاصله: أنه أوَّلُ المواخذة في الأولِ بالتبكي، وفي الآخرِ بالعقوبة، والأوَّلَى قولُ غيره: إنَّ المرادَ بالإساءة الكفر؛ لأنه غايةُ الإساءة، وأشدُّ المعاصي، فإذا ارتدَّ ومات على كفره كان كَمَنْ لم يُسَلِّمْ، فَيُعَاقَبْ على جميع ما قدَّمه، وإلى ذلك أشار البخاريُّ بإيرادِ هذا الحديث بعدَ حديث: «أكبرُ الكبائرِ الشرك». وأوردَ كُلًّا في أبوابِ المرتدِّين.

ونقلَ ابنُ بَطَّالٍ عن المُهَلَّبِ قال: مَعْنَى حديثِ البابِ: مَنْ أَحْسَنَ في الإسلامِ بالتَّامِّ على محافظته والقيام بشرائطه لم يُؤاخَذْ بما عَمِلَ في الجاهلية، وَمَنْ أساء في الإسلام؛ أي: في عقده بترك التوحيد، أخذ بكلِّ ما أسلفه.

قَالَ ابنُ بَطَّالٍ: فَعَرَضْتُهُ على جماعةٍ من العلماءِ فقالوا: لا مَعْنَى لهذا الحديثِ غيرَ هذا، ولا تكونُ الإساءةُ هنا إلا الكفر؛ للإجماع على أن المسلمَ لا يُؤاخَذُ بما عَمِلَ في الجاهلية. قلتُ: وبه جَزَمَ المُحِبُّ الطَّبْرِيُّ، ونقلَ ابنُ التَّيْنِ عن الدَّوْدِيِّ معنى: مَنْ أَحْسَنَ مات على الإسلام، وَمَنْ أساء مات على غيرِ الإسلام.

وعن أبي عبد الملك البوني: معنى «مَنْ أَحْسَنَ في الإسلام»؛ أي: أسلمَ إسلامًا صحيحًا، لا نفاق فيه، ولا شك، «وَمَنْ أساء في الإسلام»؛ أي: أسلمَ رِيَاءً وَسُمْعَةً، وبهذا جَزَمَ القُرْطُبِيُّ. ولغيره: معنى الإحسانِ الإخلاصُ حينَ دَخَلَ فيه، ودوامُهُ عليه إلى موته، والإساءةُ بضدِّ ذلك، فإنه إن لم يُخْلِصْ إسلامه كان منافقًا، فلا يَنْهَدِمُ عنه ما عَمِلَ في الجاهلية، فَيُضَافُ نِفَاقُهُ المتأخِّرُ إلى كفره الماضي، فَيُعَاقَبْ على جميع ذلك.

قلتُ: وحاصله أن الخطابيَّ حَمَلَ قوله: «في الإسلام». على صفةٍ خارجةٍ عن ماهية الإسلام، وحَمَلَهُ غيرُهُ على صفةٍ في نفس الإسلام، وهو أَوْجَهُ.

تنبيه: حديثُ ابنِ مسعودٍ هذا يُقَابَلُ حديثَ أبي سعيدٍ الماضي في كتابِ الأيمانِ معلقًا، عن مالكٍ؛ فإن ظاهرَ هذا أن مَنْ ارتكَبَ المعاصي بعدَ أن أسلمَ يُكْتَبَ عليه ما عَمِلَهُ من المعاصي قبلَ أن يُسَلِّمْ، وظاهرُ ذلك أن مَنْ عَمِلَ الحسناتِ بعدَ أن أسلمَ يُكْتَبَ له ما عَمِلَهُ من الخيراتِ قبلَ أن يُسَلِّمْ، وقد مضى القولُ في توجيهِ الثاني عندَ شرحه.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَجِيءَ هُنَا بَعْضُ مَا ذُكِرَ هُنَاكَ؛ كَقَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنْ مَعْنَى كِتَابَةِ مَا عَمِلَهُ مِنَ الْخَيْرِ فِي الْكُفْرِ أَنَّهُ كَانَ سَبَبًا لِعَمَلِهِ الْخَيْرِ فِي الْإِسْلَامِ، ثُمَّ وَجَدْتُ فِي «كِتَابِ السُّنَّةِ» لِعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جَعْفَرٍ، وَهُوَ مِنْ رُءُوسِ الْحَنَابِلَةِ مَا يَدْفَعُ دَعْوَةَ الْخَطَّابِيِّ وَابْنَ بَطَّالِ الْإِجْمَاعِ الَّذِي نَقَلَاهُ، وَهُوَ مَا نَقَلَ عَنِ الْمَيْمُونِيِّ، عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: بَلَّغْنِي أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ: إِنْ مَنْ أَسْلَمَ لَا يُؤَاخَذُ بِمَا كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ بِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ.

ففيه: أَنَّ الذُّنُوبَ الَّتِي كَانَ الْكَافِرُ يَفْعَلُهَا فِي جَاهِلِيَّتِهِ إِذَا أَصَرَّ عَلَيْهَا فِي الْإِسْلَامِ فَإِنَّهُ يُؤَاخَذُ بِهَا؛ لِأَنَّهُ يَأْصِرُهَا لَا يَكُونُ تَابَ مِنْهَا، وَإِنَّمَا تَابَ مِنَ الْكُفْرِ، فَلَا يُسْقَطُ عَنْهُ ذَنْبُ تِلْكَ الْمَعْصِيَةِ لِأَصْرَارِهِ عَلَيْهَا. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْحَلِيمِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، وَتَأَوَّلَ بَعْضُ الْحَنَابِلَةِ قَوْلَهُ: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾. عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مَا سَلَفَ مِمَّا انْتَهَوْا عَنْهُ، قَالَ: وَالْاِخْتِلَافُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ التَّوْبَةَ هِيَ النَّدَمُ عَلَى الذَّنْبِ مَعَ الْإِقْلَاعِ عَنْهُ، وَالْعَزْمُ عَلَى عَدَمِ الْعَوْدِ إِلَيْهِ، وَالْكَافِرُ إِذَا تَابَ مِنَ الْكُفْرِ، وَلَمْ يَعْزَمْ عَلَى عَدَمِ الْعَوْدِ إِلَى الْفَاحِشَةِ لَا يَكُونُ تَائِبًا مِنْهَا، فَلَا تُسْقَطُ عَنْهُ الْمَطْلَبَةُ بِهَا.

وَالْجَوَابُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ: أَنَّ هَذَا خَاصٌّ بِالْمُسْلِمِ، وَأَمَّا الْكَافِرُ فَإِنَّهُ يَكُونُ بِإِسْلَامِهِ كَيَوْمٍ^(١) وَلَكَدَنَّهُ اللَّهُ، وَالْأَخْبَارُ دَالَّةٌ عَلَى ذَلِكَ؛ كَحَدِيثِ أُسَامَةَ لَمَّا أَنْكَرَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ قَتْلَ الَّذِي قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ حَتَّى قَالَ فِي آخِرِهِ: «حَتَّى تَمَنَيْتُ أَنَّنِي كُنْتُ أَسْلَمْتُ يَوْمَئِذٍ». اهـ. وَالظَّاهِرُ: مِمَّا قَالَهُ الْخَطَّابِيُّ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِسَاءَةِ الْإِسَاءَةُ الْكَامِلَةُ، الَّتِي هِيَ الْكُفْرُ؛ فَإِنَّهُ إِذَا ارْتَدَّ بَعْدَ أَنْ أَسْلَمَ أَخَذَ بِالْأَوَّلِ وَالْآخِرِ.

أَمَّا الْإِسَاءَةُ الْجَزْئِيَّةُ النَّسْبِيَّةُ فَلَا تَقْتَضِي أَنْ يُؤَاخَذَ بِمَا فَعَلَ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ، وَفِي نَفْسِهِ الْعَزْمُ عَلَى الْبَقَاءِ عَلَيْهَا، وَالْإِصْرَارُ عَلَيْهَا، فَرُبَّمَا يَقَالُ: إِنَّهَا لَا تُغْفَرُ لَهُ؛ مِثْلَ أَنْ يَكُونَ مُصِرًّا عَلَى الرِّبَا، وَأَسْلَمَ، لَكِنَّهُ لَمْ يَتَوَّابَ، فَهُنَا قَدْ نَقُولُ: إِنْ إِسْلَامُهُ لَا يَجِبُ مَا قَبْلَهُ، لِأَنَّهُ أَصَرَّ عَلَى الرِّبَا، فَلَا يُغْفَرُ لَهُ مَا سَبَقَ.

وَهَذَا لَهُ وَجْهٌ، فَيَكُونُ فِي هَذَا تَبَعُضُ التَّوْبَةِ، وَيَقَالُ: أَنْتَ الْآنَ أَسْلَمْتَ مِنَ الْكُفْرِ، فَلَا تُؤَاخَذُ بِمَا حَصَلَ لَكَ مِنَ الْكُفْرِ، لَكِنْ بِالنَّسْبَةِ لِعَمَلِكَ السَّيِّئِ الَّذِي كُنْتَ تَعْمَلُهُ فِي كُفْرِكَ، وَأَصْرَرْتَ عَلَيْهِ بَعْدَ إِسْلَامِكَ فَإِنَّهُ لَا يُغْفَرُ لَكَ مَا حَصَلَ مِنْهُ حَالَ الْكُفْرِ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تُتَّبْ مِنْهُ، وَيَكُونُ فِي هَذَا تَجَزُّؤُ التَّوْبَةِ.

وَلَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ، وَرُبَّمَا يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾. يَعْنِي: عَنْ

(١) بِالْبِنَاءِ عَلَى الْفَتْحِ؛ لِأَنَّهُ أَضْيَفُ إِلَى مَبْنِيٍّ. وَانْظُرْ «شرح شذور الذهب» ص ١١٥.

كُلُّ مَا فَعَلُوا، «يُغْفَرُ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ». ولم يقل: إن يَتَّهُوا عن الكفر، أو إن يَتَّهُوا عن الشرك، أو ما أشبه ذلك.

فيكون ما تابوا منه من الشرك لا يُؤاخذون به، وما أصرُّوا عليه من المعاصي يُؤاخذون به. وعليه فيصح أن نقول: مَنْ أساء في الإسلام؛ يعني: بقي على ما كان سَيِّئًا في حال كُفْرِهِ، فإنه يُؤاخذُ بالأول الذي عمِلَهُ في الكفر، وبالثاني الذي عمِلَهُ في الإسلام؛ لأنه لم يَتُبْ منه.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- بَابُ حُكْمِ الْمُرْتَدِّ وَالْمُرْتَدَّةِ وَاسْتِثَابَتِهِمْ.

وَقَالَ ابْنُ عَمْرٍو وَالزُّهْرِيُّ وَإِبْرَاهِيمُ: تُقْتَلُ الْمُرْتَدَّةُ.

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «كَيْفَ يَهْدَى اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ» (٨٦) أُولَئِكَ جَزَاءُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ اللَّهِ وَالْمَلَكِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ (٨٧) خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ (٨٨) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (٨٩) إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ (٩٠) ﴿التَّحْفَةُ: ٨٦-٩٠﴾.

وَقَالَ: «يَتَابُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ تَطِيعُوا أَمْرَ بَقَائِنَ الَّذِينَ أُوْتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كُفْرِينَ» (٩٠) ﴿التَّحْفَةُ: ٩٠﴾.

وَقَالَ: «إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا» (٩٧) ﴿التَّحْفَةُ: ٩٧﴾.

وَقَالَ: «مَنْ رَتَدَ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِيَ اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ» (٩٨) ﴿التَّحْفَةُ: ٩٨﴾.

وَقَالَ: «وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ عَذَابٌ مِنْ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ» (٩٩) ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ (١٠٠) أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَسَمِعَتْهُمْ وَأَبْصَرَتْهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ (١٠١) لَا جَرَمَ يَقُولُ: «أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَاسِرُونَ» (١٠٢) إِلَى قَوْلِهِ: «إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ» (١٠٣) ﴿التَّحْفَةُ: ١٠٦-١١٠﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: «وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنْ اسْتَطَاعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ» (١٠٤) ﴿التَّحْفَةُ: ٢١٧﴾.

قَوْلُهُ: «تُقْتَلُ الْمُرْتَدَّةُ». فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى رَدِّ قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْمَرْأَةَ لَا تُقْتَلُ إِذَا ارْتَدَّتْ^(١)،

وَيَسْتَدِلُّ بَعْمُومِ نَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ ^(١).

والصواب: أن النهي إنما هو في قتال الكفار، فإن المرأة لا تُقتل، وأما المرتدة فإنها تُقتل؛ لعموم قول النبي ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ» ^(٢).

وقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾. لولاه لكاد اليأس أن يأخذ بقلوب العصاة، ولأيس الإنسان من نفسه؛ لأن كثيراً من العصاة يعصون الله من بعد ما جاءهم البينات، وكذلك الكفار يكفرون بعد إيمانهم، وبعد أن شهدوا أن الرسول حق، بالبينات التي جاء بها، فقال الله ﷻ: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا﴾. وهذا استبعاد لهدايتهم، ثم قال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾. يعني: رجعوا إلى الله من كفرهم؛ فإن الله تعالى يغفر لهم.

ولهذا ينبغي لمن دَعَا الكافر للإسلام أن يبينوا له شرائع الإسلام قبل أن يُسلم؛ لأنه لو أسلم، ثم بُيِّنَتْ له الشرائع من بعد، ثم استنقَلَهَا، وأبى أن يُسلم صار مرتدًا بعد إسلامه. فإذا أُرِدَتْ أن تعرض على شخص كافر أن يُسلم فبيِّن له شرائع الإسلام قبل، فقل له: يَجِبُ عَلَيْكَ الصَّلَاةُ، والطهارة، والزكاة، والصوم، والحج.

ولأننا نفعل ذلك رافة بهم، ويكون هذا في أصول الدين، وأما مسائل الفروع؛ كالختان مثلاً، وكونه يفرق بينه وبين زوجته إذ لم تكن كتابية فهذه قد تكون المصلحة ألا يؤمَر بها عند إسلامه؛ حتى لا يتفر، فيُسَكَّت عنها حتى يقوى إيمانه.

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَطِيعُوا أَرْبَابًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كُفْرًا﴾. قوله: ﴿إِن تَطِيعُوا أَرْبَابًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾. فيه إشارة إلى أن بعض الكفار قد لا يُشير عليك بالكفر، وهذا هو الواقع؛ فإن الكفار ينقسمون إلى قسمين: دعاة وغير دعاة. فالدعاة: هم الذين يأمرونا أن نكفر بالله، فيقول الله ﷻ في حق هؤلاء: لا تطيعوهم؛ لأنكم إن تطيعوهم يردوكم بعد إيمانكم كافرين؛ يعني: بعد أن كنتم مؤمنين يردونكم إلى الكفر، والعباد بالله.

وفي هذه الآية التحذير من طاعة الكافرين، وأنهم لن يأمرونا بخير.

(١) البخاري (٣٠١٤)، ومسلم (١٧٤٤).

(٢) البخاري (٣٠١٧، ٦٩٢٢).

وقوله ﷺ: «من بدل دينة» عام عند الجمهور يشمل الذكر والأنثى، وخصه الحنفية بالذكر، وقد جاء في حديث معاذ، أن النبي ﷺ لما أرسله إلى اليمن قال له: «أيما رجل ارتد عن الإسلام فاذعهُ، فإن عاد وإلا فاضرب عنقه، وأيما امرأة ارتدت عن الإسلام، فاذعها، فإن عادت وإلا ضرب عنقها». وسنده حسن. قاله الحافظ في «الفتح» (١٢/٢٨٤)، وهو نص في موضع النزاع، فيجب المصير إليه.

﴿وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾﴾^(١٧) ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴿١٧﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَسَمِعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ ﴿١٨﴾ لَا جَرَمَ ﴿١٨﴾ يَقُولُ: حَقًّا ﴿أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾^(١٩) إلى قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٢٠).

هذه الآية لو أن البخاري رحمه الله جاء بأولها لكان أوضح، وهو قوله سبحانه: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾. وذلك حتى يتبين أن هذا في المرتد؛ لأن هؤلاء الذين شرحوا بالكفر صدرا، وإن أكرهوا في أول الأمر، لكنهم اطمئنوا في آخر الأمر إلى الكفر، فلهذا لم يرفع إكراههم حكم الكفر عنهم.

ثم قال: ﴿فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(٢١) ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ ﴿٢١﴾ أي: بسبب؛ فالباء هنا للسببية. ﴿اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ فالله تعالى لا يهدي القوم الظالمين الذين اتخذوا الظلم حياة لهم، وهم بذلك مُسْتَحِقُّونَ لهذا العذاب، ولعدم هداية الله لهم.

وقوله ﴿وَأُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَسَمِعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾^(٢٢) ﴿الغلة: ١٠٨﴾. طبع سبحانه على قلوبهم فلا تفقه ولا تعقل، وعلى سمعهم فلا يسمعون، ولو سمعوا ما استجابوا، وعلى أبصارهم فلا يرون، ولورأوا الآيات فهم عمي لا يهتدون بها.

﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾. وفي هذا إشارة إلى الحذر من الغفلة عن ذكر الله عز وجل، ولذلك فاجعل - يا أخي - لك صلة مع الله، واجعل قلبك مع الله دائما؛ لأن الغفلة تُميت القلب. وقوله: ﴿لَا جَرَمَ﴾ يقول: حقا. يعني أن معنى «لا جرم»؛ أي: حقا.

وقوله سبحانه: ﴿أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾. أما في الدنيا فقد لا يخسرون، لكن في الآخرة هم الخاسرون، وهذا كقوله: ﴿وَالْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَسِيرٌ ﴿٢﴾﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴿الجمعة: ١-٣﴾.

وقوله: «إلى قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٢٣)». ولكن الآية ليست كما ساقها البخاري هنا، وإنما الآية: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾^(٢٤) ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا قُتِلُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٢٥﴾. فلفظ الآية غير اللفظ الذي ساقه البخاري رحمه الله.

ولذلك عندي نسخة إلى قوله: ﴿لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾. وهي الصواب، وكذلك أثبتها الحافظ

في الفتح، فقد قال رحمه الله (٢٦٩/١٢) قوله: ﴿لَا جَرَمَ﴾. يقول: حقاً ﴿أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَسِرُونَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿لَعَنُوا زُجَيْجاً﴾.

قال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾. يعني رحمه الله: أن الكفار لا يزالون يُقاتلون المسلمين حتى يردُّوهم عن دينهم؛ لأن هذا هو غايتهم، فهم لا يريدون المال، وإنما يريدون أن يصدُّونا عن دين الله. ولكنه قال سبحانه: ﴿إِنِ اسْتَطَاعُوا﴾. وفي هذا إشارة إلى أن المؤمن لن يرتدَّ عن دينه، ولن يستطيع الكافر أن يردَّه عن دينه، وهذا بالنسبة للمؤمن الحق.

أما المؤمن المَهْلَهْلُ فهذا كلُّ شيء يَجْتَرُّهُ، كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ﴾ [التكوير: ١١]. يعني: إن لم يأتِه أحدٌ يَزْلُزِلُهُ أو يصدُّه فهو مُطْمَئِنٌّ، وإذا أتاه أحدٌ يلبس عليه أدنى تلبس انقلب على وجهه - والعبادُ بالله - خسر الدنيا والآخرة.

وقوله: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ﴾ هذه الآية تُقَيِّدُ جميع الآيات التي فيها أن الردة تُحِبُّ العمل؛ مثل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]. ومثل قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ٨٨].

فالآيات العامة أو المطلقة تُقَيِّدُها هذه الآية، ومفهومها أنه إن لم يمت على الكفر فإن عمله لا يَحْبَطُ - وهو كذلك - حتى أوصافه السنية التي نالها قبل رده ترجع عليه؛ مثل الصحة النبوية، فالصحابي لو ارتدَّ، ثم رجع إلى الإسلام عادت صحبته، وكان من الصحابة.

وقوله: ﴿وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾. فيه إشارة إلى أن مَنْ مات على الردة - والعبادُ بالله - فإنه لا يُرجى له أن يدخل الجنة، بل هو من أصحاب النار الملازمين لها، المُخَلَّدِينَ فيها.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

٦٩٢٢ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: أُنْتِجِي عَلَيَّ زَنَادِقَةً فَأَحْرِقْهُنَّ، فَبَلَغَ ذَلِكَ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ: لَوْ كُنْتُ أَنَا لَمْ أَحْرِقْهُنَّ لِنْتَهِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ اللَّهِ»، وَلَقَتْنَهُنَّ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ».

وقوله: «أُنْتِجِي زَنَادِقَةً». الزنادقة مُخْتَلَفٌ فيهم، ولكنهم عند الفقهاء هم المنافقون الذين يُظهرون الإسلام ويُبطنون الكفر خداعاً ومكرًا.

وقيل: الزنديق هو الذي لا يُقرُّ بدين؛ مثل الشيوعي وشبهه.

وقيل: إنَّ الزنديق هو الذي يكونُ عنده ذكاءٌ ومكرٌ وتلاعبٌ بالناس.

وعلى كلِّ حالٍ: فالذي يَظهرُ أنَّ الزنديق هو الذي يَتَظاهرُ بالصَّلاح، وليس بصالح، فحقيقة أمره أنه مُلحدٌ.

❖ وقوله: «أَحْرَقَهُمْ». وكأنه ~~هَلَكَهُمْ~~ أَحْرَقَهُمْ؛ لأنَّ جُرْمَهُمْ عَظِيمٌ، ومَكْرَهُمْ كَائِدٌ، كما أَحْرَقَ أَبُو بَكْرٍ اللَّوْطِيَّ لَفُخْشِ فِعْلِهِ.

❖ وقوله: «فَبَلَغَ ذَلِكَ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: لَوْ كُنْتُ أَنَا لَمْ أَحْرَقَهُمْ». هذا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَهُ نَوْعَ وَلايَةٍ حِينَ قَالَ هَذِهِ الْكَلِمَةَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلايَةٌ لَمْ يَكُنْ لِلْأَمْرِ بِإِحْرَاقِهِ إِيَاهُمْ أَوْ عَدَمِهِ فَائِدَةٌ، وَهُوَ بِالْفِعْلِ قَدْ كَانَ وَالْيَا عَلَى الْبَصَرَةِ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَمَرَ.

يَقُولُ: لَوْ رُفِعَ لِي هَؤُلَاءِ مَا أَحْرَقْتُهُمْ؛ لِنَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ، عَنِ الْإِحْرَاقِ بِالنَّارِ.

❖ وقوله: «وَلَقَتَلْتُهُمْ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ». وَ«مَنْ» هَذِهِ عَامَةٌ، وَلَيْسَ مَعْنَى «بَدَّلَ دِينَهُ» أَنَّهُ غَيَّرَ الدِّينَ الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ لَهُ ذَلِكَ، فَالْمُرْتَدُّ إِذَا ارْتَدَّ يَبْقَى الْإِسْلَامُ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ.

لَكِنْ «بَدَّلَ دِينَهُ»؛ يَعْنِي: اسْتَبَدَّلَ بِهِ غَيْرَهُ، وَالْمَرَادُ بِالذِّينِ هُنَا الدِّينُ الْمَقْبُولُ، وَهُوَ دِينُ الْإِسْلَامِ، أَمَا غَيْرُ الْمَقْبُولِ كِيَهُودِيٍّ تَنْصَرُ، أَوْ نَصْرَانِيٍّ تَهُودُ فَلَا يَدْخُلُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

وَقَدْ سَبَقَ قَوْلُ الْبَخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِ: الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ، بَابُ: لَا يُعَذَّبُ بِعَذَابِ اللَّهِ.

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْثٍ فَقَالَ: «إِنْ وَجَدْتُمْ فَلَانًا وَفَلَانًا فَأَحْرِقُوهُمَا بِالنَّارِ». ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَرَدْنَا الْخُرُوجَ: «إِنِّي أَمَرْتُكُمْ أَنْ تُحْرِقُوا فَلَانًا وَفَلَانًا، وَإِنَّ النَّارَ لَا يُعَذَّبُ بِهَا إِلَّا اللَّهُ فَإِنْ وَجَدْتُمُوهُمَا فَاقْتُلُوهُمَا»^(١).

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَرَّقَ قَوْمًا، فَبَلَغَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَ: لَوْ كُنْتُ أَنَا لَمْ أَحْرَقَهُمْ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تُعَذَّبُوا بِعَذَابِ اللَّهِ». وَلَقَتَلْتُهُمْ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»^(٢).

وَعَلَّقَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٦/١٤٩) قَائِلًا:

قَوْلُهُ: «بَابُ لَا يُعَذَّبُ بِعَذَابِ اللَّهِ». هَكَذَا بَتَّ الْحُكْمَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَوْضُوحِ دَلِيلِهَا

(١) أخرجه البخاري (٣٠١٦).

(٢) أخرجه البخاري (٣٠١٧).

عنده، ومَحَلُّهُ إِذَا لَمْ يَتَّعَيْنِ التَّحْرِيقُ طَرِيقًا إِلَى الْغَلْبَةِ عَلَى الْكُفَّارِ حَالِ الْحَرْبِ.
 قَوْلُهُ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْثٍ، فَقَالَ: إِنْ وَجَدْتُمْ فَلَانًا وَفَلَانًا. زَادَ التِّرْمِذِيُّ عَنْ قَتِيبَةَ
 بِهَذَا الْإِسْنَادِ: «رَجُلَيْنِ مِنْ قُرَيْشٍ»، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ إِسْحَاقَ: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً، أَنَا
 فِيهَا» قُلْتُ: وَكَانَ أَمِيرُ السَّرِيَةِ الْمَذْكُورَةِ حِمْزَةً بَنَ عُمَرُو الْأَسْلَمِيِّ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِهِ
 بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، لَكِنْ قَالَ فِي رِوَايَتِهِ: «إِنْ وَجَدْتُمْ فَلَانًا فَأَخْرِقُوهُ بِالنَّارِ» هَكَذَا بِالْإِفْرَادِ.
 وَكَذَلِكَ رَوَيْنَاهُ فِي «فَوَائِدِ عَلِيِّ بْنِ حَرْبٍ»، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ مُرْسَلًا،
 وَسَمَّاهُ هَبَّارَ بْنَ الْأَسْوَدِ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ إِسْحَاقَ: «إِنْ وَجَدْتُمْ هَبَّارَ بْنَ الْأَسْوَدِ، وَالرَّجُلَ
 الَّذِي سَبَقَ مِنْهُ إِلَى زَيْنَبَ مَا سَبَقَ فَحَرِّقُوهُمَا بِالنَّارِ» يَعْنِي: زَيْنَبَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ
 زَوْجُهَا أَبُو الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ لَمَّا أَسْرَهُ الصَّحَابَةُ، ثُمَّ أَطْلَقَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ شَرْطَ عَلَيْهِ أَنْ
 يُجَهِّزَ لَهُ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ، فَجَهَّزَهَا، فَتَبِعَهَا هَبَّارُ بْنُ الْأَسْوَدِ، وَرَفِيقُهُ فَتَخَسَّأَ بِعِيرِهَا، فَأُسْقِطَتْ
 وَمَرَضَتْ مِنْ ذَلِكَ، وَالْقِصَّةُ مَشْهُورَةٌ عِنْدَ ابْنِ إِسْحَاقَ وَغَيْرِهِ.

وَقَالَ فِي رِوَايَتِهِ: «وَكُنَّا نَخَسَّأُ بِزَيْنَبَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ خَرَجَتْ مِنْ مَكَّةَ».
 وَقَدْ أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، أَنَّ هَبَّارَ بْنَ الْأَسْوَدِ
 أَصَابَ زَيْنَبَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِشَيْءٍ، وَهِيَ فِي خِدْرِهَا فَأُسْقِطَتْ، فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 سَرِيَّةً، فَقَالَ: «إِنْ وَجَدْتُمُوهُ فَاجْعَلُوهُ بَيْنَ خُرْمَتَيْنِ حَطَبٍ، ثُمَّ أَشْعِلُوا فِيهِ النَّارَ». ثُمَّ قَالَ: «إِنِّي
 لَأَسْتَحْيِي مِنَ اللَّهِ، لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُعَذِّبَ بِعَذَابِ اللَّهِ» الْحَدِيثُ.

فَكَانَ إِفْرَادُ هَبَّارٍ بِالذِّكْرِ لِكَوْنِهِ كَانَ الْأَصْلُ فِي ذَلِكَ، وَالْآخَرُ كَانَ تَبَعًا لَهُ.

وَسَمَّى ابْنُ السَّكَنِ فِي رِوَايَتِهِ، مِنْ طَرِيقِ ابْنِ إِسْحَاقَ الرَّجُلَ الْآخَرَ نَافِعَ بْنَ عَبْدِ قَيْسٍ، وَبِهِ
 جَزَمَ ابْنُ هِشَامٍ فِي «زَوَائِدِ السَّيْرِ» عَلَيْهِ، وَحَكَى السُّهَيْلِيُّ عَنْ مَسْنَدِ الْبَزَارِ أَنَّهُ خَالِدُ بْنُ عَبْدِ قَيْسٍ،
 فَلَعَلَّهُ تَصَحَّفَ عَلَيْهِ، وَإِنَّا هُوَ نَافِعٌ، كَذَلِكَ هُوَ فِي النُّسخِ الْمُعْتَمَدَةِ مِنْ مَسْنَدِ الْبَزَارِ.

وَكَذَلِكَ أَوْرَدَهُ ابْنُ بَشْكُوَالٍ مِنْ مَسْنَدِ الْبَزَارِ، وَأَخْرَجَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عِثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي
 تَارِيخِهِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ لَهْيَعَةَ كَذَلِكَ. قُلْتُ: وَقَدْ أَسْلَمَ هَبَّارُ هَذَا، فَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ
 الْمَذْكُورَةِ: «فَلَمْ تُصِبْهُ السَّرِيَّةُ، وَأَصَابَهُ الْإِسْلَامُ فَهَاجَرَ» فَذَكَرَ قِصَّةَ إِسْلَامِهِ.

وَلَهُ حَدِيثٌ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ، وَآخَرُ عِنْدَ ابْنِ مَنَدَةَ، وَذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ لِسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَّارٍ عَنْهُ
 رِوَايَةً فِي قِصَّةِ جَرَتْ لَهُ مَعَ عُمَرَ فِي الْحَجِّ، وَعَاشَ هَبَّارُ هَذَا إِلَى خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ، وَهُوَ بَفَتْحِ الْهَاءِ
 وَتَشْدِيدِ الْمُوَحَّدَةِ، وَلَمْ أَقِفْ لِرَفِيقِهِ عَلَى ذِكْرِ فِي الصَّحَابَةِ، فَلَعَلَّهُ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ.

قَوْلُهُ: «ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَرَدْنَا الْخُرُوجَ». فِي رِوَايَةِ ابْنِ إِسْحَاقَ: «حَتَّى إِذَا كَانَ

من الغد». وفي رواية عمرو بن الحارث: «فَأَتَيْنَاهُ نُودَّعُهُ حِينَ أَرَدْنَا الْخُرُوجَ». وفي رواية ابن لهيعة: «فَلَمَّا وَدَّعْنَا». وفي رواية حمزة الأُسَلَمِيِّ: «فَوَلَّيْتُ فَنَادَانِي فَرَجَعْتُ».

قوله: «وَأَنَّ النَّارَ لَا يُعَذَّبُ بِهَا إِلَّا اللَّهُ». هو خبرٌ بمعنى النهي، ووقع في رواية ابن لهيعة: «وإنه لا يُنْبَغِي». وفي رواية ابن إسحاق: «ثم رأيت أنه لا يُنْبَغِي أَنْ يُعَذَّبَ بِالنَّارِ إِلَّا اللَّهُ». وروى أبو داود من حديث ابن مسعود رفعه «أنه لا يُنْبَغِي أَنْ يُعَذَّبَ بِالنَّارِ إِلَّا رَبُّ النَّارِ» وفي الحديث قصة.

وَاخْتَلَفَ السَّلَفُ فِي التَّحْرِيقِ: فَكَرِهَ ذَلِكَ عُمَرُ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُمَا مُطْلَقًا، سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ بِسَبَبِ كُفْرٍ، أَوْ فِي حَالِ مُقَاتَلَةٍ، أَوْ كَانَ قِصَاصًا، وَأَجَازَهُ عَلِيٌّ وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ وَغَيْرُهُمَا، وَسَيَأْتِي مَا يَتَعَلَّقُ بِالْقِصَاصِ قَرِيبًا.

وقال الْمُهَلَّبُ: ليس هذا النهي على التحريم، بل على سبيل التواضع، ويدل على جواز التحريق فعل الصحابة، وقد سَمَلَ النَّبِيُّ ﷺ أَعْيُنَ الْعُرَيْنَيْنِ بِالْحَدِيدِ الْمُحَمَّى، وَقَدْ حَرَّقَ أَبُو بَكْرٍ الْبُغَاةَ بِالنَّارِ بِحُضْرَةِ الصَّحَابَةِ، وَحَرَّقَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ بِالنَّارِ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الرِّدَّةِ.

وَأَكْثَرُ عُلَمَاءِ الْمَدِينَةِ يُجِيزُونَ تَحْرِيقَ الْحَصُونِ وَالْمَرَائِكِ عَلَى أَهْلِهَا. قَالَ النُّوَيْيُّ وَالْأَوْرَاعِيُّ. وقال ابنُ الْمُنِيرِ وَغَيْرُهُ: لَا حُجَّةَ فِيهِمَا ذِكْرُ الْجَوَازِ؛ لِأَنَّ قِصَّةَ الْعُرَيْنَيْنِ كَانَتْ قِصَاصًا أَوْ مَنَسُوخَةً، كَمَا تَقَدَّمَ، وَتَجْوِيزُ الصَّحَابِيِّ مُعَارِضٌ بِمَنْعِ صَحَابِيِّ آخَرَ، وَقِصَّةُ الْحَصُونِ وَالْمَرَائِكِ مُقَيَّدَةٌ بِالضَّرُورَةِ إِلَى ذَلِكَ إِذَا تَعَيَّنَ طَرِيقًا لِلظَّفَرِ بِالْعُدُوِّ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَيَّدَهُ بِالْأَلَا يَكُونُ مَعَهُمْ نِسَاءٌ وَلَا صَبِيَّانَ، كَمَا تَقَدَّمَ.

وَأَمَّا حَدِيثُ الْبَابِ فَظَاهِرُ النَّهْيِ فِيهِ التَّحْرِيمُ، وَهُوَ نَسْخٌ لِأَمْرِهِ الْمُتَقَدِّمِ، سَوَاءً كَانَ بَوَاحِي إِلَيْهِ، أَوْ بِاجْتِهَادٍ مِنْهُ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ قَصَدَ إِلَى ذَلِكَ فِي شَخْصٍ بَعِيْنِهِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ، وَفِي التَّدْخِينِ، وَفِي الْقِصَاصِ بِالنَّارِ.

وَفِي الْحَدِيثِ جَوَازُ الْحَكْمِ بِالشَّيْءِ اجْتِهَادًا، ثُمَّ الرَّجُوعُ عَنْهُ، وَاسْتِحْبَابُ ذِكْرِ الدَّلِيلِ عِنْدَ الْحَكْمِ لِرَفْعِ الْإِلْبَاسِ، وَالِاسْتِنَابَةُ فِي الْحُدُودِ وَنَحْوِهَا، وَأَنَّ طَوْلَ الزَّمَانِ لَا يَرْفَعُ الْعُقُوبَةَ عَنْ مَنْ يَسْتَحِقُّهَا، وَفِيهِ كَرَاهَةُ قَتْلِ مِثْلِ الْبَرْغُوثِ بِالنَّارِ، وَفِيهِ نَسْخُ السَّنَةِ بِالسَّنَةِ، وَهُوَ اتِّفَاقٌ، وَفِيهِ مَشْرُوعِيَّةُ تَوْدِيعِ الْمَسَافِرِ لِأَكَابِرِ أَهْلِ بَلَدِهِ، وَتَوْدِيعُ أَصْحَابِهِ لَهُ أَيْضًا.

وَفِيهِ جَوَازُ نَسْخِ الْحَكْمِ قَبْلَ الْعَمَلِ بِهِ، أَوْ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْعَمَلِ بِهِ، وَهُوَ اتِّفَاقٌ إِلَّا عَنْ بَعْضِ الْمُعْتَزَلَةِ فِيهِمَا حَكَاهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ غَيْرُ الْمَسْأَلَةِ الْمَشْهُورَةِ فِي الْأَصُولِ فِي وَجُوبِ الْعَمَلِ بِالنَّاسِخِ قَبْلَ الْعِلْمِ بِهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِي أَوَائِلِ الصَّلَاةِ فِي الْكَلَامِ عَلَى حَدِيثِ الْإِسْرَاءِ.

وقد اتَّفَقُوا على أنهم إن تمكَّنوا من العلم به ثَبَّتْ حكمه في حقِّهم اتفاقاً، فإن لم يتمكَّنوا فالجمهورُ أنه لا يَثْبُتُ، وقيل: يَثْبُتُ في الذمَّة كما لو كان نائماً، ولكنه معذورٌ.

قوله: «إن علياً حَرَّقَ قوماً». في رواية الحُمَيْدِيِّ المذكورة: «أن علياً أحرَقَ الْمُرتدِّينَ»؛ يعني: الزنادقة. وفي رواية ابن أبي عمْرٍ ومحمد بن عبادٍ عندَ الإسماعيليِّ جميعاً، عن سفيانَ قال: «رَأَيْتُ عمرو بنَ دينارٍ وأيوبَ وَعَمَّارَ الدُّهْنِيَّ اجْتَمَعُوا، فَتَذَكَّرُوا الَّذِينَ حَرَّقَهُم عليٌّ، فقال أيوبُ فذكرَ الحديثَ، فقال عمارٌ: «لم يَحْرِقْهُمْ، ولكن حَفَرْ لَهُم حَفَاثَ، وَحَرَّقَ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، ثُمَّ دَخَنَ عَلَيْهِم، فقال عمرو بنُ دينارٍ: قال الشاعرُ:

لَتَرُمَ بِي الْمَنَابِإِ حَيْثُ شَاءَتْ إِذَا لَمْ تَرُمَ بِي فِي الْحُفْرِ رَتَيْنِ
إِذَا مَا أَجْجُوا حَطْبًا وَنَارًا هُنَاكَ الْمَوْتُ نَقْدًا غَيْرَ دَيْنِ

وكانَ عمرو بنُ دينارٍ أرادَ بذلك الرَّدَّ على عمارِ الدُّهْنِيَّ في إنكارِهِ أصلَ التحريقِ، ثم وَجَدْتُ في الجزءِ الثالثِ من حديثِ أَبِي طَاهِرِ الْمُخْلِصِ: «حَدَّثَنَا لُؤَيٌّْ، حَدَّثَنَا سَفِيانُ بْنُ عُيَيْنَةَ» فذكره عن أيوبَ وحده، ثم أوردَه عن عمارٍ وحده، قال ابنُ عُيَيْنَةَ: فذكرتهُ لعمرو بنِ دينارٍ، فأنكره وقال: «فأين قوله: أوقَدْتُ ناري ودَعَوْتُ قَبِيرًا» فظهرَ بهذا صحَّةُ ما كنتُ ظننتُه.

وسياقي للمصنِّفِ في استِثابَةِ المرتدِّينَ في آخرِ الحدودِ، من طريقِ حمادِ بنِ زَيْدٍ، عن أيوبَ، عن عكرمة قال: أتَيْني عليٌّ بزنادقةٍ فأحرقَهُم، ولأحدَ من هذا الوجه: إن علياً أتَيْني بقومٍ من هؤلاءِ الزنادقةِ، ومعهم كتبٌ، فأمرَ بنارٍ فأججَتْ ثم أحرَقَهُم وكتبَهُم.

ورَوَى ابنُ أَبِي شَيْبَةَ، من طريقِ عبدِ الرحمنِ بنِ عبيدٍ، عن أبيه قال: «كانَ ناسٌ يَغْبُدُونَ الأصنامَ في السَّرِّ، ويأخذُونَ العطاءَ، فَأَتَيْني بهم عليٌّ، فوَضَعَهُم في السَّجَنِ، واستشارَ الناسَ، فقالوا: اقْتُلْهُمْ، فقال: لا، بل أَصْنَعْ بِهِمْ كما صُنِعَ بِأَيُّنَا إِبْرَاهِيمَ، فحَرَّقَهُم بالنارِ».

قوله: «لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: لا تُعَلِّبُوا بَعْدَ اللَّهِ». هذا أَصْرُحُ في النهيِّ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ، وزادَ أَحْمَدُ وأبو داودَ والنسائيُّ من وجهٍ آخرَ، عن أيوبَ في آخرِهِ: «فَبَلَغَ ذَلِكَ عَلِيًّا فَقَالَ: وَنَحِ ابْنَ عَبَّاسٍ»، وسياقي الكلامُ على قوله: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ». في استِثابَةِ المرتدِّينَ، إن شاءَ اللهُ تعالى. اهـ.

على كُلِّ حالٍ: الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْأَحْوَطَ تَرْكُ الْإِحْرَاقِ بالنارِ؛ لِأَنَّهُ ظَاهِرُ النَّصِّ. وقوله: «لا يَنْبَغِي، أو اسْتَحْيَيْتُ» أو ما أَشْبَهَ ذَلِكَ لا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ هَذَا عَلَى سَبِيلِ التَّحْرِيمِ، لَكِنْ إِذَا رَأَى الْإِمَامُ أَنَّ الْإِحْرَاقَ بالنارِ أَنْكَى وَأَنْفَعُ لِلْعِبَادِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْمَفْسَدَةَ -وهي الْإِحْرَاقُ بالنارِ- عَارِضُهَا مَصْلَحَةٌ.

وكذلك إذا لم تَقْدِرْ على الكفِّارِ إِلَّا بِالْإِحْرَاقِ أو كانوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ بنا فلا بأسَ بِهِ؛ لقوله

تعالى: ﴿فَمَنْ أَعَدَّيْ عَلَيْهِمْ فَأَعَدَّ وَأَعْلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعَدَّيْ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٩٤].

وكذلك في القصاص إذا أحرق إنسان إنساناً فإننا نُحَرِّقُهُ؛ لعموم قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَعَدَّيْ عَلَيْهِمْ فَأَعَدَّ وَأَعْلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعَدَّيْ عَلَيْهِمْ﴾.

ولذلك نقول: إن التنكيل بأعداء الله بعد القتل جائز إذا كانوا يفعلون هذا بنا، وإلا فلا يجوز التمثيل بالعدو؛ لنهي النبي ﷺ عن ذلك ^(١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩٢٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ قُرَّةَ بِنِ خَالِدٍ، حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بَرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: أَقْبَلْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَعِيَ رَجُلَانِ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ، أَحَدُهُمَا عَنْ يَمِينِي، وَالْآخَرُ عَنْ يَسَارِي، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَأْذِنُكَ، فَيَكِلَاهُمَا سَأَلَ، فَقَالَ: يَا أَبَا مُوسَى - أَوْ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ - قَالَ: قُلْتُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَطْلَعَانِي عَلَى مَا فِي أَنْفُسِهِمَا، وَمَا شَعَرْتُ أَنَّهُمَا يَطْلُبَانِ الْعَمَلَ. فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى سِوَاكِ نَحْتَ شَفْتَيْهِ قَلَصْتُ، فَقَالَ: لَنْ - أَوْ لَا - نَسْتَعْمِلُ عَلَى حَمَلِنَا مَنْ أَرَادَهُ وَلَكِنْ أَذْهَبَ أَنْتَ يَا أَبَا مُوسَى - أَوْ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ - إِلَى الْيَمَنِ، ثُمَّ اتَّبِعْهُ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِ أَلْقَى لَهُ وَسَادَةً قَالَ: أَنْزِلْ، فَإِذَا رَجُلٌ عِنْدَهُ مُوتِقٌ، قَالَ: مَا هَذَا؟ قَالَ: كَانَ يَهُودِيًّا فَأَسْلَمَ ثُمَّ تَهَوَّدَ. قَالَ: اجْلِسْ. قَالَ: لَا أَجْلِسُ حَتَّى يُقْتَلَ، قَضَاءُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ -، فَأَمَرَ بِهِ فَقُتِلَ. ثُمَّ تَذَاكَرَا قِيَامَ اللَّيْلِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: أَمَّا أَنَا فَأَقُومُ وَأَنَا، وَأَرْجُو فِي نَوْمَتِي مَا أَرْجُو فِي قَوْمَتِي ^(٢).

في الحديث. دليل على أنه لا يُسْتَأْذِنُ المَرْتَدَّ، وقد سبق لنا ذكر الخلاف في هذه المسألة، وأن القولَ الراجح أن الاستتابة ليست واجبة، ولا ممنوعة، وأنها ترجع إلى اجتهاد الإمام، فإذا رأى المصلحة في الاستتابة استتاب المَرْتَدَّ، وإن رأى أن المصلحة في عدم استتابة لم يستتبه.

وفي قول أحدهما: إني لأرجو في نومي ما أرجو في قومي. دليل على أن ما أعان على الطاعة فهو طاعة؛ لأن النوم يُعِينُ على القيام، ولأن النوم، ثم القيام هو هَدْيُ النبي ﷺ، فقد قَالَ: «أما أنا فأقوم وأنا، ومن رغب عن سُنتي فليس مني» ^(٣).

(١) أخرجه البخاري (٤١٩٢).

(٢) أخرجه مسلم (١٧٣٣).

(٣) أخرجه البخاري (٥٠٦٣)، ومسلم (١٤٠١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣- بَابُ قَتْلِ مَنْ أَبِي قَبُولَ الْفَرَائِضِ وَمَا نُسِبُوا إِلَى الرَّدَّةِ.

٦٩٢٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عَقِيلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ عُبَيْدٍ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا تُوُفِّيَ النَّبِيُّ ﷺ وَاسْتَخْلَفَ أَبُو بَكْرٍ، وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ، قَالَ عُمَرُ: يَا أَبَا بَكْرٍ كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ»^(١).

٦٩٢٥- قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَاللَّهِ لَا قَاتِلِينَ مَن فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ، وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عَنَّا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهَا. قَالَ عُمَرُ: فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ أَنْ قَدْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ^(٢).

هذا أيضًا فيه: أَنَّ مَنْ أَبِي قَبُولَ الْفَرَائِضِ فَإِنَّهُ يُقَاتَلُ، وَلَكِنَّ الْبُخَارِيَّ يَقُولُ: بَابُ قَتْلِ، وَالْمُدْعَى أَحْصَى مِنَ الدَّلِيلِ، فَالدَّلِيلُ مُقَاتَلَةٌ، لَا قَتْلَ، وَفَرَّقَ بَيْنَ الْمُقَاتَلَةِ وَالْقَتْلِ فَقَدْ تَجَوَّزَ الْمُقَاتَلَةَ، وَلَا يَجُوزُ الْقَتْلُ.

فَإِذَا تَرَكَ أَهْلَ الْبَلَدِ الْأَذَانَ قُوتِلُوا، وَإِذَا تَرَكَوا صَلَاةَ الْعِيدِ قُوتِلُوا حَتَّى يُقِيمُوا هَذِهِ الْفَرِيضَةَ، لَكِنْ لَا يُقْتَلُونَ، فَقَتَلَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْقَتْلُ، بَلْ هُوَ مُقَاتَلَةٌ حَتَّى يُؤَدُّوا هَذِهِ الْفَرِيضَةَ، وَهِيَ فَرِيضَةُ الزَّكَاةِ.

وَكَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَارِضَ أَبَا بَكْرٍ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ». وَلَكِنْ أَبَا بَكْرٍ أَجَابَهُ بِقَوْلِهِ: إِنَّ الرُّسُولَ ﷺ قَالَ: «إِلَّا بِحَقِّهِ». وَالزَّكَاةُ حَقُّ الْمَالِ؛ فَلَا قَاتِلِينَ مَن فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ. وَأَقْسَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يُقَاتِلَ مَنْ مَنَعَ عَنَّا، وَالْعَنَاقُ: هِيَ الصَّغِيرَةُ مِنَ الْأَوْلَادِ الْمَعْرِ.

ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ لَمَّا رَأَى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَدْ اطمَئَنَّنَ إِلَى هَذَا، وَانْشَرَحَ صَدْرُهُ لَهُ عَرَفَ أَنَّهُ الْحَقُّ، وَهَذَا اعْتِرَافٌ مِنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ كَوَّنَ أَبِي بَكْرٍ قَدْ انْشَرَحَ صَدْرُهُ لِذَلِكَ فَإِنَّهُ يَكُونُ حُجَّةً.

وَلَا شَكَّ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ مِنْ عُمَرَ فِي مَسَائِلِ الضَّيِّقِ، وَأَمَّا مَسَائِلُ السَّعَةِ فَلَمْ نَعْلَمْ عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا يُنَافِي ذَلِكَ أَوْ يُبَيِّنُهُ، لَكِنْ فِي مَسَائِلِ الضَّيِّقِ يَكُونُ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَقْرَبَ إِلَى الصَّوَابِ مِنْ عُمَرَ؛ وَذَلِكَ مِثْلُ صَلَاحِ الْحَدِيثِيَّةِ، وَمِثْلُ مَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمِثْلُ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٠).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٠).

قتال أهل الردة.

وفي الحديث: دليل على جواز مقاتلة الإمام لمانع الزكاة، فإذا قتل أحدا منهم في هذه الحال فدمه هدر؛ لأن جواز السب يستلزم جواز المسب.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤- باب إذا عَرَضَ الذَّمُّ أَوْ غَيْرُهُ بِسَبِّ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يُصْرَحْ، نَحْوَ قَوْلِهِ: السَّامُ عَلَيْكَ.

٦٩٢٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: مَرَّ يَهُودِيٌّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: السَّامُ عَلَيْكَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَعَلَيْكَ». فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَدْرُونَ مَا يَقُولُ؟ قَالَ: السَّامُ عَلَيْكَ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا نَقْتُلُهُ؟ قَالَ: «لَا، إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْكِتَابِ فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ»^(١).

هذا إشارة إلى أن الرد إذا كان عن قصد من الابتداء فلا بد أن يكون هناك سبب، فاليهودي قال: السام عليك. أتى بالمبتدأ والخبر، والرسول ﷺ قال: «وعليك». فحذف المبتدأ، وهذا يُعتبر نقصاً في الجواب، ولهذا اعتذر عنه النبي ﷺ، وقال: «إنه قال: السام عليك».

وعلى هذا فيكون القول الراجح في هذه المسألة أن الإنسان إذا قال: السلام عليك. فإن تمام الرد أن تقول: عليك السلام، ولا تقتصر على قولك: عليك.

وفيه دليل على شدة عداوة اليهود للنبي ﷺ، وكذلك لأمته؛ لأنهم دعوا عليه بالسام؛ أي: بالموت. وفيه أيضاً دليل على مكرهم وخداعهم، ولّي ألسنتهم بالكلام؛ لأن قولهم: السام عليك. يفهم منه السامع أنهم يقولون: السلام عليك.

وفيه: أنهم إذا سلموا علينا بلفظ «السام» نقول: وعليكم. أما إذا سلموا بلفظ: «السلام» فإننا نقول: وعليكم السلام.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩٢٧- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ رَهْطٌ مِنَ الْيَهُودِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكَ، فَقُلْتُ: بَلْ عَلَيْكُمُ السَّامُ وَاللَّعْنَةُ. فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ إِنَّ اللَّهَ رَفِيقُ الرَّفِيقِ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ». قُلْتُ: أَوَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟ قَالَ: «قُلْتُ وَعَلَيْكُمْ»^(١).

(١) أخرجه مسلم (٢١٦٣).

(٢) أخرجه مسلم (٢١٦٥).

❖ قولها **رَهْطٌ** الرهطُ معناه الجماعةُ من ثلاثة إلى عشرة؛ كالنفر.
❖ وقوله: «إِنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرَّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ». الأمرُ؛ يعني: في الشأنِ.
وفي حديثٍ آخرَ: «يُعْطِي بِالرَّفْقِ مَا لَا يُعْطِي عَلَى الْعَنْفِ»^(١).

❖ وقوله **سَامٌ**: «قُلْتُ: وعليكم؛ يَغْنِي: وعليكم ما قُلْتُمْ. فإذا كانوا قالوا: السامُ. صار عليهم السامُ».

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِ «أَحْكَامِ أَهْلِ الذِّمَّةِ»: وَإِذَا صَرَّحَ الذَّمِّي -يَعْنِي: الْيَهُودِيَّ وَالنَّصْرَانِيَّ بِقَوْلٍ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ -بِالْإِلَامِ- نَقُولُ: عَلَيْكُمْ السَّلَامُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا قَالَ: عَلَيْكُمْ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: السَّامُ عَلَيْكَ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩٢٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْيَهُودَ إِذَا سَلَّمُوا عَلَيَّ أَحَدِكُمْ إِنَّمَا يَقُولُونَ: سَامٌ عَلَيْكَ. فَقُلْ: عَلَيْكَ»^(١).
هَذَا هُوَ الَّذِي جَعَلَ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: إِنَّهُمْ إِذَا صَرَّحُوا بِالسَّلَامِ فَقُلْ: عَلَيْكُمْ السَّلَامُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا قَالَ: قُولُوا عَلَيْكُمْ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ ذَلِكَ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥- بَابُ.

٦٩٢٩- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: حَدَّثَنِي شَقِيقٌ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَخْكِي نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ضَرْبَهُ قَوْمُهُ فَأَذْمُوهُ، فَهُوَ يَمْسَحُ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ وَيَقُولُ: «رَبِّ اغْفِرْ لِقَوْمِي فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ»^(١).

هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى صَبْرِ الرَّسْلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﷺ عَلَى أَذَى قَوْمِهِمْ، وَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولًا مِنْ قَبْلِكَ فَصَبْرُوا عَلَى مَا كَذَّبُوا وَأَوْدُوا حَتَّى آتَاهُمْ نَصْرُنَا﴾ [الأنعام: ٣٤]. يَعْنِي: كَذَّبُوا وَأَوْدُوا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ ﴿وَأَوْدُوا﴾ مَعْطُوفَةً عَلَى قَوْلِهِ: ﴿فَصَبْرُوا﴾؛ يَعْنِي: كُذِّبَتْ

(١) أخرجه مسلم (٢٥٩٣).

(٢) أخرجه مسلم (٢١٦٤).

(٣) أخرجه مسلم (١٧٩٢).

رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ فَصَبْرُوا، وَكُذِّبَتْ فَأَوْذُوا.

لَكِنَّ الْأَوَّلَ أَحْسَنُ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ مَعُطُوفَةً عَلَى «كُذِّبَتْ».

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْفَتْحِ (٢٨٢/١٢):

❖ قَوْلُهُ: «يُحْكِي نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ». تَقَدَّمَ فِي ذِكْرِ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ هَذَا الْحَدِيثُ بِهَذَا السَّنَدِ وَذَكَرْتُ فِيهِ - مِنْ طَرِيقِ مُرْسَلَةٍ وَفِي سَنَدِهَا مَنْ لَمْ يُسَمَّ - مَنْ سَمَّى النَّبِيُّ الْمَذْكُورَ نُوْحًا عَلَيْهِ السَّلَامُ، ثُمَّ وَقَعَ لِي مِنْ رَوَايَةِ الْأَعْمَشِ بِسَنَدٍ لَهُ مَضْمُونًا إِلَى رَوَايَتِهِ بِسَنَدٍ حَدِيثِ الْبَابِ أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي تَرْجُمَةِ نُوْحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، مِنْ «تَارِيخِ دِمَشْقَ» مِنْ رَوَايَةِ يَعْقُوبَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَشْعَرِيِّ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ: «إِنْ كَانَ نُوْحٌ لَيُضْرِبُهُ قَوْمُهُ حَتَّى يُغَمَّى عَلَيْهِ، ثُمَّ يَفِيقُ، فَيَقُولُ: أَهْدِ قَوْمِي فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ».

وَبِهِ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ الْبَابِ، وَتَقَدَّمَ هُنَاكَ أَيْضًا قَوْلُ الْقُرْطُبِيِّ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ هُوَ الْحَاكِي وَالْمَحْكِيُّ عَنْهُ، وَوَجْهُ الرَّدِّ عَلَيْهِ، وَتَقَدَّمَ فِي غَزْوَةِ أَحَدٍ بَيَانُ مَا وَقَعَ لَهُ ﷺ مِنَ الْجِرَاحَةِ فِي وَجْهِهِ يَوْمَ أَحَدٍ، وَأَنَّهُ ﷺ قَالَ أَوَّلًا: «كَيْفَ يُفْلِحُ قَوْمٌ أَذَمُّوا وَجْهَ نَبِيِّهِمْ؟». فَإِنَّهُ قَالَ أَيْضًا: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِقَوْمِي فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ».

وَأَنْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ رَوَايَةِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّهُ ﷺ قَالَ نَحْوَ ذَلِكَ يَوْمَ حُتَيْنٍ لَمَّا أَرْدَحَمُوا عَلَيْهِ عِنْدَ قِسْمَةِ الْغَنَائِمِ.

❖ قَوْلُهُ: «فَهُوَ يَمْسُحُ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ». فِي رَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «عَنْ جَبِينِهِ» وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي غَزْوَةِ أَحَدٍ بَيَانُ أَنَّهُ شَجَّ ﷺ وَكُسِرَتْ رِبَاعِيَّتُهُ، وَشَرِّحَ مَا وَقَعَ فِي ذَلِكَ مَبْسُوطًا، وَاللَّهُ الْحَمْدُ. اهـ

❖ وَفِي قَوْلِهِ: «رَبِّ اغْفِرْ لِقَوْمِي». إِشْكَالٌ، وَهُوَ كَيْفَ يَسْتَغْفِرُ لَهُمْ، وَهُمْ كَفَّارٌ، وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّهُ يُقَالُ: إِنَّ الرُّوَايَةَ فِيهَا لِفُطَانٌ:

الْلفظُ الْأَوَّلُ: «أَهْدِ قَوْمِي».

وَاللفظُ الثَّانِي: «اغْفِرْ».

فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَلَا إِشْكَالَ فِيهِ، وَأَمَّا الثَّانِي فَجَوَابُهُ أَنْ يُقَالَ «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِقَوْمِي»؛ يَعْنِي: مَا بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ مِنَ الْحَقُوقِ، وَأَمَّا حَقُّ اللَّهِ ﷻ فَهُوَ بَاقٍ عَلَى أَصْلِهِ، فَإِذَا كَانُوا مُشْرِكِينَ فَإِنَّهُ لَا يُغْفَرُ لَهُمْ إِنْ مَاتُوا عَلَى الشَّرْكِ.

أَوْ أَنْ مَعْنَى «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِقَوْمِي»: اللَّهُمَّ أَهْدِهِمُ لِلْإِسْلَامِ حَتَّى تَغْفِرَ لَهُمْ. فَيَكُونُ دَعَاءٌ بِاللَّازِمِ؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ يَلْزَمُ مِنْهُ الْمَغْفِرَةُ.

فهذه ثلاثة أجوبة:

الجواب الأول: أنه جاء في بعض الروايات: «أهد قومي». والجواب الثاني: أن المراد اغفر لقومي ما بيني وبينهم، أما حق الله فهو إليه، وقد علم أنه لا يغفر لهم ما داموا على الشرك. والجواب الثالث: أن معنى «اغفر لهم»: أهدهم للإسلام حتى تغفر لهم ما فعلوا في الشرك؛ لقوله: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨].



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦- باب قتل الخوارج والمُلحدين بعد إقامة الحجة عليهم. وقول الله تعالى ﴿وَمَا كَانِ اللَّهُ يُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَهُمْ حَتَّى يَسِيْرَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١١٥].

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَرَاهُمْ شِرَارَ خَلْقِ اللَّهِ، وَقَالَ: إِنَّهُمْ انْطَلَقُوا إِلَى آيَاتِ نَزَلَتْ فِي الْكُفَّارِ فَجَعَلُوهَا عَلَى الْمُؤْمِنِينَ.

أولاً: لا بد أن نعلم من هم الخوارج؟

الخوارج جمع خارجة، وخارجة بالنسبة للمذكر صيغة مبالغة، فالتاء فيها للمبالغة؛ مثل علامة، وأصلهم الذين يخرجون على الإسلام؛ أي: على أحكامه، أو على أئمة الإسلام. وأول ما برزت هذه الفئة في عهد النبي ﷺ حين قسم الغنائم، فقال بعضهم: إن هذه قسمة ما أريد بها وجه الله^(١). فخرج على الشرع، وهذا هو أصلهم.

ثم تطورت بهم الحال إلى أن خرجوا الخروج المسلح في زمن عثمان رضي الله عنه حتى قتلوه، ثم في زمن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وما زال مذهبهم إلى يومنا هذا. ومن أبرز مميزات هذا المذهب:

أولاً: جواز الخروج على الأئمة الذين ولّاهم الله أمر المسلمين.

ثانياً: أنهم يكفرون بالكبيرة، فهم بتشديدهم وتعنتهم يرون أن من فعل كبيرة من الكبائر فهو كافر مخلد في النار، ويستبيحون بذلك دمه وماله وأهله، فهم من شرار خلق الله، والعياد بالله. ومن المعلوم أنه لا يمكن أن يُحكم على شخص بالكفر إلا بعد إقامة الحجة عليهم.

(١) أخرجه البخاري (٣٤٠٥)، ومسلم (١٠٦٢).

وهل المراد بإقامة الحجة إبلاغُ الحجة، أو الإبلاغُ مع الفهم؟
الصوابُ الثاني؛ لأنَّ مَنْ بَلَغَتْهُ الحجةُ بغيرِ فهمٍ فإنها لم تَقُمْ عليه الحجةُ في الحقيقة؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [الأنعام: ١١٤].

فلا بدَّ من فهم الحجة، أما أن تأتي إلى رجلٍ أعجميٍّ، وتقرأ عليه الحجةَ بلسانٍ عربيٍّ، ثم تقول: بَلَغَتْهُ فهذا لا يَصْلُحُ.

فإذا بَلَغَتْ الحجةُ مَنْ يَفْهَمُهَا وَيَعْرِفُ معناها فقد قامت عليه الحجةُ، وحينئذٍ يُعاملُ بما تقتضيه مخالفته؛ فإن خالف في أصل الإسلام فهو كافرٌ، وإن خالف في شيءٍ من فروع الإسلام فعلى ما تقتضيه هذه المخالفة.

ثم استدلَّ المؤلفُ بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَهُمْ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ﴾؛ يعني: ما كان الله ليقتضي بضلال قوم بعد إذ هداهم حتى يُبينَ لهم ما يتَّقُونَ. قوله سبحانه: ﴿هَدَيْتَهُمْ﴾؛ يعني: أعلمهم، فهي هدايةٌ علم.

وقوله ﴿يَسْتَأْذِنَ﴾: ﴿يَسْتَأْذِنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ﴾؛ يعني: حتى يوضح ما يتَّقونه من الكفر أو المعاصي. وكذلك قال الله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الأنعام: ١١٥].

وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَهُمْ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ﴾. وهذه هي إقامة الحجة، وقال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الأنعام: ١١٥]. وظالمون ﴿٨﴾ [الأنعام: ١٠٩]. وهذه هي مخالفة الحجة.

ففي هذه الآية في الجملة الأولى منها إقامة الحجة، وفي الجملة الثانية مخالفة الحجة، فإذا بعث في أمها رسولاً، ثم ظلموا، ولم يتبعوا هذا الرسولَ فحينئذٍ استحقوا الهلاك.

وكذلك عمومُ قوله سبحانه: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وما أشبهها من العمومات، فكأنها تدلُّ على أنَّ مَنْ جهَلَ الحقَّ فإنه لا يؤاخذُ به، ولكن قد يؤاخذُ الإنسانُ إذا كان منه نوعٌ تقريظ؛ مثل أن يقال له: هذا كفرٌ مثلاً. ولا يَنَحْثُ، فهذا قد يقال: أنه قرط، ويكون حينئذٍ غيرَ معذورٍ.

وذلك مثل ما يفعله الآن عبَادُ القبور، والذين يذبحون وينذرون لها في البلاد الإسلامية فهم يقولون: نحن مسلمون، وهؤلاء بينَ حالين:

الحال الأول: أن يكون قد بلغهم بأن هذا كفرٌ وشركٌ، ولكن قالوا: إنا وجدنا آباءنا على أمةٍ، وإنا على آثارهم مُهْتَدُونَ، فهؤلاء قد قامت عليهم الحجة.

والحال الثانية: ألا يُلْغَهم الحجة بأن يكونوا يعيشون في ظلام دامس، ولم يصل إلهم الحق، ولم يعرفوا أن هذا كفر، وشرك، فهؤلاء معذرون، وإذا ماتوا يموتون على الإسلام الذي تبَّهوه. وأما من كان لا يعرف عن الإسلام شيئاً، فلم يُلْغَ عنه شيء، وهو لا يتسبب للإسلام، وهو كافر فأصح الأقوال في هؤلاء أنهم يُمْتَحَنون يوم القيامة، فإن أطاعوا فهم من أهل الجنة، وإن عصوا فهم من أهل النار.

ولا يقال: إنه كيف يكون هناك تكليف في الدار الآخرة؛ لأنَّ التكليف في الدار الآخرة قد وقع بنص القرآن، قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَكْشِفُ عَنْ سَاقٍ وَيَدْعُونَ إِلَى الشُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ (١٢) خَشِيعَةً أَبْصَرُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى الشُّجُودِ وَهُمْ سَلِيمُونَ ﴿١٣﴾ [الأنعام: ٤٢-٤٣].

فالأحوال إذاً على النحو التالي:

الأول: من لم تُلْغَ الحجة أصلاً، ولم يكن على دين الإسلام فالحكم فيه أنه يُمْتَحَن يوم القيامة. الثاني: من يتسبب إلى الإسلام، ويقول: إنه مسلم، ولكن يفعل ما يكون شركاً دون أن يُنبه على ذلك، ودون أن يطرأ على باله أن هذا من الشرك.

فهذا مَغْفُوعُه، ولا يُدْخِلُهُ شركه في النار، ولا يُخْرِجُهُ من الإسلام؛ لأنه لم تقم عليه الحجة. الثالث: من قامت عليه الحجة ممن يتسبب للإسلام، ويفعل ما هو شرك إصراراً منه على ذلك، ويقول: إنا وجدنا آباءنا على أمة، وإنا على آثارهم مُهْتَدُونَ فهذا كافر، وإن انتسب إلى الإسلام؛ لأنه يبين له أن هذا كفر، وأن هذا شرك، لكنه أصرَّ وعاند.

والرابع: من لم يُلْغَ الحق على وجه يطمئن إليه، فهو قد سمع أن هذا كفر، ولكنه سمعه من أناس لا يثق بهم كما يثق بشيوخه الذين يسيحون له هذا الشيء. فهذا نقول له: إنه تحت الخطر؛ لأنه يوجد منه نوع تقصير وتفريط، وكان الواجب عليه لما قيل له: إن هذا من الشرك - وإن كان الذي قال له هذا الكلام ليس في نفسه ثقة منه كثفته بمشايخه - فإنه يجب عليه أن يَنَحْثَ، فإذا لم يَنَحْثَ فهو على خطر عظيم، وأنا أتوقف فيه: هل يُحْكَمُ بكفره أو لا؛ نظراً لما عنده من الشبهة؟

وهذا بخلاف الذي قبله الذي عاند، وقال: نعم هذا كفر وشرك، ولكني لا أتبع إلا شيوخي أو آبائي، وما أشبه ذلك.

والخامس: الذي قامت عليه الحجة، وفهمها، لكنه أصرَّ على الكفر الصريح، لا تأويلاً منه، ولا اعتقاداً بأن غيره هو الحق، أو ما أشبه ذلك، فهذا حكمه أنه كافر مباح الدم والمال، ولا إشكال في ذلك.

وقوله: «وكان ابنُ عمرَ رضي الله عنهما يراهَم شِرَارَ خَلْقِ اللَّهِ». قوله: يراهَم؛ أي: يرى الخوارج. وقوله: شِرَارَ خَلْقِ اللَّهِ. وعَلَّلَ ذلك بقوله: إنهم انطلقوا إلى آياتِ نَزَلَتْ في الكفار، فجعلوها على المؤمنين. يعني عليه السلام: أن الآيات التي بها الوعيد، والتي نَزَلَتْ في الكفار أتوا عليها، فجعلوها في عصاة المؤمنين، فكفروا المؤمنين بناءً على تأويلهم الفاسد.

ولذلك رأى العلماء أن الخوارج شرُّ البرية؛ لأن خطرهم أعظم من خطر اليهود والنصارى؛ لأنهم يتظاهرون بالصلاح، حتى إنك إذا ما كنتَ حاضراً عندهم في الليل سمعتَ دويهم بالقرآن وبكاءهم، وهم كذلك عندهم كثرةُ صيامٍ وصدقةٍ.

وهل يكونون بذلك من المنافقين؟

الجواب: لا، فلا يكونُ الخارجيُّ منافقاً، ولكنَّ الإيمانَ لم يصل إلى قلبه، فتجذُّد في قلبه شكاً، أو كراهةً لبعضِ الحقِّ، أو ما أشبه ذلك.

قال الحافظ رحمته الله في «الفتح» (٢٨٣/١٢):

أما الخوارجُ فهم جمعُ خارجةٍ؛ أي: طائفةٍ، وهم قومٌ مُبتدعون، سُموا بذلك لخروجهم عن الدين، وخروجهم على خيارِ المسلمين، وأصلُ بدعتهم فيما حكاه الرافعي في الشرح الكبير: أنهم خرجوا على علي عليه السلام، حيث اعتقدوا أنه يعرفُ قتلَ عثمان رضي الله عنه، ويُقدِّر عليهم، ولا يقتض منهم؛ لرضاه بقتله، أو مواطأته إياهم.

كذا قال، وهو خلافُ ما أطبقَ عليه أهلُ الأخبار، فإنه لا نزاعَ عندهم أن الخوارج لم يطلبوا بدم عثمان، بل كانوا يُنكرون عليه أشياء، ويُبَرِّءون منه، وأصلُ ذلك أن بعضَ أهلِ العراقِ أنكروا سيرةَ بعضِ أقاربِ عثمان، فطعنوا على عثمان بذلك، وكان يقالُ لهم: القراء؛ لشدةِ اجتهادهم في التلاوة والعبادة، إلا أنهم كانوا يتأولون القرآن على غيرِ المرادِ منه، ويستبدون برأيهم، ويتنطعون في الزهد والخشوع، وغير ذلك.

فلما قُتِل عثمان قاتلوا مع علي، واعتقدوا كفرَ عثمان ومن تابعه، واعتقدوا إمامةَ علي وكُفِّرَ من قاتله من أهلِ الجمل الذين كان رئيسهم طلحة والزبير، فإنهما خرجا إلى مكة بعد أن بايعَ علياً، فلقيَا عائشة، وكانت حَجَّت تلك السنة، فاتفقوا على طلبِ قتلِ عثمان، وخرجوا إلى البصرة يدعون الناس إلى ذلك، فبلغَ علياً، فخرج إليهم، فوقعتَ بينهم وقعةُ الجمل المشهورة، وانتصر علي وقُتِل طلحة في المعركة، وقُتِل الزبير بعد أن انصرف من الوقعة.

فهذه الطائفةُ هي التي كانت تطلبُ بدم عثمان بالاتفاق، ثم قام معاوية بالشام في مثل ذلك، وكان أميرَ الشامِ إذ ذاك، وكان عليٌّ أرسل إليه لأن يُبايعَ له أهلُ الشام، فاعتلَّ بأنَّ عثمان

قُتِلَ مَظْلُومًا، وَتَجِبُ الْمِبَادَرَةُ إِلَى الْاِقْتِصَاصِ مِنْ قَتْلِهِ، وَأَنَّهُ أَقْوَى النَّاسِ عَلَى الطَّلَبِ بِذَلِكَ، وَيَلْتَمِسُ مِنْ عَلِيٍّ أَنْ يُمَكِّنَهُ مِنْهُمْ، ثُمَّ يُبَايِعُ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ، وَعَلِيٌّ يَقُولُ ادْخُلْ فِيمَا دَخَلَ فِيهِ النَّاسُ، وَحَاكِمُهُمْ إِلَيَّ أَحْكُمُ فِيهِمْ بِالْحَقِّ.

فَلَمَّا طَالَ الْأَمْرُ خَرَجَ عَلِيٌّ فِي أَهْلِ الْعِرَاقِ طَالِبًا قِتَالَ أَهْلَ الشَّامِ، فَخَرَجَ مُعَاوِيَةُ فِي أَهْلِ الشَّامِ قَاصِدًا إِلَى قِتَالِهِ، فَالْتَقِيََا بِصُفَيْنَ، فَدَامَتِ الْحَرْبُ بَيْنَهُمَا أَشْهُرًا، وَكَادَ أَهْلُ الشَّامِ أَنْ يَنْكَسِرُوا، فَرَفَعُوا الْمِصْحَافَ عَلَى الرِّمَاحِ، وَنَادَوْا: نَدْعُوكُمْ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَكَانَ ذَلِكَ بِإِشَارَةِ عُمَرُو بْنِ الْعَاصِ، وَهُوَ مَعَ مُعَاوِيَةَ.

فَتَرَكَ جَمْعٌ كَثِيرٌ مِمَّنْ كَانَ مَعَ عَلِيٍّ وَخُصُوصًا الْقِرَاءَةَ الْقِتَالَ بِسَبَبِ ذَلِكَ تَنَدُّيًا، وَاجْتَجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾ [الأنفال: ٢٣] الْآيَةَ، فَرَأَسُوا أَهْلَ الشَّامِ فِي ذَلِكَ، فَقَالُوا: ابْعَثُوا حَكَمًا مِنْكُمْ، وَحَكَمًا مِنَّا، وَيَحْضُرْ مَعَهُمَا مَنْ لَمْ يُبَاشِرِ الْقِتَالَ، فَمَنْ رَأَوُا الْحَقَّ مَعَهُ أَطَاعُوهُ.

فَأَجَابَ عَلِيٌّ وَمَنْ مَعَهُ إِلَى ذَلِكَ، وَأَنْكَرَتْ ذَلِكَ تِلْكَ الطَّائِفَةُ الَّتِي صَارُوا خَوَارِجَ، وَكُتِبَ عَلِيٌّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُعَاوِيَةَ كِتَابُ الْحُكُومَةِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِرَاقِ وَالشَّامِ: هَذَا مَا قَضَى عَلَيْهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٌّ مُعَاوِيَةَ.

فَاثْتَمَعَ أَهْلُ الشَّامِ مِنْ ذَلِكَ، وَقَالُوا: اكْتُبُوا اسْمَهُ وَاسْمَ أَبِيهِ، فَأَجَابَ عَلِيٌّ إِلَى ذَلِكَ، فَأَنْكَرَهُ عَلَيْهِ الْخَوَارِجُ أَيْضًا، ثُمَّ انْفَصَلَ الْفَرِيقَانِ عَلَى أَنْ يَحْضُرَ الْحَكَمَانِ، وَمَنْ مَعَهُمَا، بَعْدَ مَدَّةٍ عَيْنُوهَا فِي مَكَانٍ وَسَطٍ بَيْنَ الشَّامِ وَالْعِرَاقِ، وَيَرْجِعُ الْعَسْكَرَانِ إِلَى بِلَادِهِمَا إِلَى أَنْ يَقَعَ الْحَكْمُ. فَرَجَعَ مُعَاوِيَةُ إِلَى الشَّامِ، وَرَجَعَ عَلِيٌّ إِلَى الْكُوفَةِ، فَفَارَقَهُ الْخَوَارِجُ، وَهُمْ ثَلَاثَةُ آلَافٍ، وَقِيلَ: كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ عَشْرَةِ آلَافٍ، وَقِيلَ: سِتَّةَ آلَافٍ، وَنَزَلُوا مَكَانًا يُقَالُ لَهُ: حَرُورَاءَ -بِفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ، وَرَاءَيْنِ، الْأَوَّلَى مَضْمُومَةٌ-، وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ لَهُمُ: الْحَرُورِيَّةُ.

وَكَانَ كَبِيرُهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْكُوَاءِ -بِفَتْحِ الْكَافِ وَتَشْدِيدِ الْوَاوِ مَعَ الْمَدِّ- الْيَشْكُرِيُّ، وَبَيَّتَ بِفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ وَالْمُوَحَّدَةِ، بَعْدَهَا مِثْلَةُ التَّمِيمِيِّ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ عَلِيٌّ ابْنُ عَبَّاسٍ، فَنَاطَرَهُمْ، فَرَجَعَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ مَعَهُ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَيْهِمْ عَلِيٌّ، فَأَطَاعُوهُ، وَدَخَلُوا مَعَهُ الْكُوفَةَ، مَعَهُمْ رِئِيسَاهُمُ الْمَذْكَورَانِ، ثُمَّ أَشَاعُوا أَنَّ عَلِيًّا تَابَ مِنَ الْحُكُومَةِ، وَلِذَلِكَ رَجَعُوا مَعَهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عَلِيًّا فَخَطَبَ، وَأَنْكَرَ ذَلِكَ، فَتَنَادَوْا مِنْ جَانِبِ الْمَسْجِدِ: لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ، فَقَالَ: كَلِمَةٌ حَقٌّ يُرَادُ بِهَا بَاطِلٌ.

فَقَالَ لَهُمْ: لَكُمْ عَلَيْنَا ثَلَاثَةٌ: أَنْ لَا تَمْنَعَكُمْ مِنَ الْمَسَاجِدِ، وَلَا مِنْ رِزْقِكُمْ مِنَ الْفَيِّءِ، وَلَا تَبْدُؤُوا بِقِتَالٍ مَا لَمْ تُحْدِثُوا فُسَادًا. وَخَرَجُوا شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ إِلَى أَنْ اجْتَمَعُوا بِالْمَدَائِنِ فَرَأَسَلَهُمْ

في الرجوع، فأَصْرُوا على الامتناع حتى يَشْهَدَ على نَفْسِهِ بالكفر لرضاه بالتحكيم وَيَتُوبَ.
ثم رَأَسَهُمْ أَيْضًا فَأَرَادُوا قَتْلَ رَسُولِهِ، ثم اجْتَمَعُوا على أَنْ مَنْ لَا يَعْتَقِدُ مَعْتَقِدَهُمْ يَكْفُرُ
وَيُبَاحُ دَمُهُ وَمَالُهُ وَأَهْلُهُ، وَانْتَقَلُوا إِلَى الْفَعْلِ، فَاسْتَعَرَضُوا النَّاسَ، فَقَتَلُوا مَنْ اجْتَازَ بِهِمْ مِنَ
المسلمين، وَمَرَّ بِهِمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَبَّابٍ بْنِ الْأَرْثِ، وَكَانَ وَالِيًا لَعَلِيٍّ عَلَى بَعْضِ تِلْكَ الْبِلَادِ،
وَمَعَهُ سُرِيَّةٌ، وَهِيَ حَامِلٌ فَقَتَلُوهُ، وَبَقَرُوا بَطْنَ سُرِّيَّتِهِ عَنْ وَلَدِهِ.

فَبَلَغَ عَلِيًّا، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ فِي الْجَيْشِ الَّذِي كَانَ هَيَّاهُ لِلخروج إلى الشام، فَأَوْقَعَ بِهِمْ
بِالنَّهْرَوَانِ، وَلَمْ يَنْجُ مِنْهُمْ إِلَّا دُونَ الْعَشْرَةِ، وَلَا قُتِلَ مِمَّنْ مَعَهُ إِلَّا نَحْوُ الْعَشْرَةِ.

فَهَذَا مُلَخَّصُ أَوَّلِ أَمْرِهِمْ، ثُمَّ انْضَمَّ إِلَى مَنْ بَقِيَ مِنْهُمْ مَنْ مَالٍ إِلَى رَأْيِهِمْ، فَكَانُوا مُخْتَلِفِينَ فِي
خِلَافَةِ عَلِيٍّ حَتَّى كَانَ مِنْهُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُلْجِمٍ الَّذِي قَتَلَ عَلِيًّا بَعْدَ أَنْ دَخَلَ عَلِيٌّ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ.
ثُمَّ لَمَّا وَقَعَ صَلَاحُ الْحَسَنِ وَمَعَاوِيَةَ ثَارَتْ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ، فَأَوْقَعَ بِهِمْ عَسْكَرُ الشَّامِ بِمَكَانٍ يُقَالُ
لَهُ: النَّجِيلَةُ. ثُمَّ كَانُوا مُنْقَمِعِينَ فِي إِمَارَةِ زِيَادٍ وَابْنِهِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَلَى الْعِرَاقِ طُولَ مَدَّةٍ مَعَاوِيَةَ وَوَلَدِهِ
يَزِيدَ، وَظَفَرَ زِيَادٌ وَابْنُهُ مِنْهُمْ بِجَعَاةٍ، فَأَبَادَهُمْ بَيْنَ قَتْلِ وَحِسٍ طَوِيلٍ.

فَلَمَّا مَاتَ يَزِيدُ، وَوَقَعَ الْإِفْتِرَاقُ، وَوَلِيَ الْخِلَافَةَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَأَطَاعَهُ أَهْلُ الْأَمْصَارِ
إِلَّا بَعْضُ أَهْلِ الشَّامِ ثَارَ مَرْوَانُ، فَادَّعَى الْخِلَافَةَ، وَغَلَبَ عَلَى جَمِيعِ الشَّامِ إِلَى مِصْرَ، فَظَهَرَ
الْخَوَارِجُ حِينَئِذٍ بِالْعِرَاقِ مَعَ نَافِعِ بْنِ الْأَزْرَقِ، وَبِالْيَمَامَةِ مَعَ نَجْدَةَ بْنِ عَامِرٍ؛ وَزَادَ نَجْدَةُ عَلَى
مُعْتَقِدِ الْخَوَارِجِ أَنْ مَنْ لَمْ يَخْرُجْ، وَيُحَارِبِ الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ كَافِرٌ، وَلَوْ اعْتَقَدَ مُعْتَقِدَهُمْ، وَعَظَّم
الْبَلَاءَ بِهِمْ، وَتَوَسَّعُوا فِي مَعْتَقِدِهِمُ الْفَاسِدِ، فَأَبْطَلُوا رَجْمَ الْمُحْصَنِ، وَقَطَّعُوا يَدَ السَّارِقِ مِنْ
الْإِيطِ، وَأَوْجَبُوا الصَّلَاةَ عَلَى الْحَائِضِ فِي حَالِ حَيْضِهَا، وَكَفَرُوا مَنْ تَرَكَ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ
وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ إِنْ كَانَ قَادِرًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَادِرًا فَقَدْ اِزْتَكَبَ كَبِيرَةً، وَحَكَمَ مُرْتَكِبُ الْكَبِيرَةِ
عِنْدَهُمْ حَكْمُ الْكَافِرِ.

وَكَفُّوا عَنْ أَمْوَالِ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَعَنِ التَّعَرُّضِ لَهُمْ مُطْلَقًا، وَفَتَكُوا فِيمَنْ يُنْسَبُ إِلَى الْإِسْلَامِ
بِالْقَتْلِ وَالسَّبِيِّ وَالنَّهْبِ فَمِنْهُمْ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مُطْلَقًا بِغَيْرِ دَعْوَةٍ مِنْهُمْ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَدْعُو أَوَّلًا،
ثُمَّ يَقْتُلُ، وَلَمْ يَزَلِ الْبَلَاءُ بِهِمْ يَزِيدُ إِلَى أَنْ أَمَرَ الْمُهَلَّبُ بْنُ أَبِي صُفْرَةَ عَلَى قِتَالِهِمْ، فَطَاوَلَهُمْ حَتَّى
ظَفَرَ بِهِمْ، وَتَقَلَّلَ جَمْعُهُمْ، ثُمَّ لَمْ يَزَلْ مِنْهُمْ بَقَايَا فِي طَوْلِ الدَّوْلَةِ الْأُمَوِيَّةِ وَصَدْرِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ،
وَدَخَلَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ الْمَغْرِبَ.

وَقَدْ صَنَّفَ فِي أَخْبَارِهِمْ أَبُو مُحَمَّدٍ بَكْسِرُ الْمِيمِ، وَسَكُونُ الْمَعْجَمَةِ، وَفَتْحُ النُّونِ، بَعْدَهَا فَاءٌ،
وَأَسْمُهُ لُوطُ بْنُ يَحْيَى كِتَابًا لَخَصَهُ الطَّبْرِيُّ فِي تَارِيخِهِ، وَصَنَّفَ فِي أَخْبَارِهِمْ أَيْضًا الْهَيْثَمُ بْنُ عَدِيٍّ

كتاباً، ومحمد بن قدامة الجوهري أحد شيوخ البخاري خارج الصحيح كتاباً كبيراً، وجمع أخبارهم أبو العباس المبرّد في كتابه «الكامل» لكن بغير أسانيد، بخلاف المذكورين قبله.

قال القاضي أبو بكر بن العربي: الخوارج صنفان:

أحدهما: يزعم أن عثمان وعلياً وأصحاب الجمل وصفيين وكل من رضي بالتحكيم كفاراً. والآخر: يزعم أن كل من أتى كبيرة فهو كافر مخلّد في النار أبداً.

وقال غيره: بل الصنف الأول مفرّع عن الصنف الثاني؛ لأنّ الحامل لهم على تكفير أولئك كونهم أدّبوا فيما فعلوه بزعمهم.

وقال ابن حزم: ذهب نجد بن عامر من الخوارج إلى أن من أتى صغيرة عذب بغير النار، ومن أذمن على صغيرة فهو كمزتكب الكبيرة في التخليد في النار، وذكر أن منهم من غلا في معتقدهم الفاسد، فأنكر الصلوات الخمس، وقال: الواجب صلاة بالعدة وصلاة بالعشي، ومنهم من جوز نكاح بنت الابن وبنت الأخ والأخت، ومنهم من أنكّر أن تكون سورة يوسف من القرآن، وأن من قال: لا إله إلا الله فهو مؤمن عند الله، ولو اعتقد الكفر بقلبه.

وقال أبو منصور البغدادي في المقالات: عدّة فرق الخوارج عشرون فرقة.

وقال ابن حزم: أسوؤهم حالاً الغلاة المذكورون، وأقربهم إلى قول أهل الحق الإباضية، وقد بقيت منهم بقية بالمغرب، وقد وردت بها ذكرته من أصل حال الخوارج أخبار جياد، منها ما أخرجه عبد الرزاق، عن معمر، وأخرجه الطبري من طريق يونس، كلاهما عن الزهري قال: لما نشر أهل الشام المصاحف بمشورة عمرو بن العاص حين كاد أهل العراق أن يغلبوهم هاب أهل الشام ذلك إلى أن آل الأمر إلى التحكيم، ورجع كل إلى بلده، إلى أن اجتمع الحكماني في العام المقبل بدومة الجندل، واختلفا عن غير شيء، فلما رجعا خالفت الحرورية علياً، وقالوا: لا حكم إلا لله.

وأخرج ابن أبي شينة، من طريق أبي رزين قال: لما وقع الرضا بالتحكيم، ورجع علي إلى الكوفة اعتزلت الخوارج بحروراء، فبعث لهم علي عبد الله بن عباس فناظرهم، فلما رجعوا جاء رجل إلى علي فقال: إنهم يتحدّثون أنك أفرزت لهم بالكفر لرضاك بالتحكيم، فخطب وأنكر ذلك، فتنادوا من جوانب المسجد: لا حكم إلا لله.

ومن وجه آخر أن رءوسهم حينئذ الذين اجتمعوا بالنهروان عبد الله بن وهب الراسبي وزيد بن حصن الطائي وخرقوص بن زهير السعدي، اتفقوا على تأمير عبد الله بن وهب، وسيأتي كثير من أسانيد ما أشرت إليه بعد في كتاب «الفتن» إن شاء الله تعالى.

وقال الغزالي في «الوسيط» تبعاً لغيره: في حكم الخوارج وجهان: أحدهما: أنه كحكم أهل الردة. والثاني: أنه كحكم أهل البغي. ورجَّح الرافعي الأول وليس الذي قاله مطرِّداً في كل خارجي فإنهم على قسمين: أحدهما: من تقدَّم ذكره.

والثاني: من خرَّج في طلب الملك، لا للدعاء إلى مُعْتَقَدِهِ، وهم على قسمين أيضاً: قسمٌ خرَّجوا غضباً للدين من أجل جور الولاة وترك عملهم بالسنة النبوية فهؤلاء أهل حق؛ ومنهم الحسن بن علي وأهل المدينة في الحرَّة والقراء الذين خرَّجوا على الحجاج. وقسمٌ خرَّجوا لطلب الملك فقط، سواء كانت فيهم شبهة أم لا، وهم البغاة. وسيأتي بيان حكمهم في كتاب «الفتن»، وبالله التوفيق.

قوله: «وكان ابن عمر يراهم شرار خلق الله.. إلخ» وصله الطبري في مسند علي من تهذيب الآثار، من طريق بكير بن عبد الله بن الأشج أنه سأل نافعاً كيف كان رأي ابن عمر في الحرورية؟ قال: كان يراهم شرار خلق الله، انطلقوا إلى آيات في الكفار، فجعلوها في المؤمنين. قلت: وسنده صحيح.

وقد ثبت في الحديث الصحيح المرفوع عند مسلم، من حديث أبي ذر في وصف الخوارج: «هم شرار الخلق والخلقة» وعند أحمد بسند جيد، عن أنس مرفوعاً مثله، وعند البزار، من طريق الشعبي، عن مسروق، عن عائشة قالت ذكر رسول الله ﷺ الخوارج فقال: «هم شرار أمتي يقتلهم خيار أمتي» وسنده حسن.

وعند الطبراني من هذا الوجه مرفوعاً: «هم شر الخلق والخلقة، يقتلهم خير الخلق والخلقة». وفي حديث أبي سعيد عند أحمد: «هم شر البرية». وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع، عن علي عند مسلم: «من أبغض خلق الله إليه». وفي حديث عبد الله بن حباب، يعني: عن أبيه عند الطبراني: «شر قتلى أظلمهم السماء، وأقلتهم الأرض».

وفي حديث أبي أمامة نحوه، وعند أحمد وابن أبي شيبة من حديث أبي بزرّة مرفوعاً في ذكر الخوارج: «شر الخلق والخلقة». يقولها ثلاثاً، وعند ابن أبي شيبة، من طريق عمير بن إسحاق، عن أبي هريرة: «هم شر الخلق»، وهذا مما يؤيد قول من قال بكفرهم.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩٣٠ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا خَيْثَمَةُ، حَدَّثَنَا سُؤْدُ بْنُ غَفَلَةَ، قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ: إِذَا حَدَّثْتُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا فَوَاللَّهِ لَأَنْ أَخَّرَ مِنَ السَّاءِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْذَبَ عَلَيْهِ، وَإِذَا حَدَّثْتُمْ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ فَإِنَّ الْحَرْبَ خِدْعَةٌ، وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «سَبِّحُورُ قَوْمٍ فِي آخِرِ الزَّمَانِ أَحْدَاثُ الْأَنْسَانِ، سُفْهَاءُ الْأَحْلَامِ، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ، لَا يُجَاوِزُ إِيْمَانُهُمْ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، فَأَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١).

٦٩٣١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، وَعَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّهُمَا أَتَيَا أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ فَسَأَلَاهُ عَنْ الْحُرُورِيَّةِ أَسَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ؟ قَالَ: لَا أَدْرِي مَا الْحُرُورِيَّةُ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يَخْرُجُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ - وَلَمْ يَقُلْ مِنْهَا - قَوْمٌ تَحْقِرُونَ صَلَاتَكُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حُلُوقَهُمْ - أَوْ حَنَاجِرَهُمْ - يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مَرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ، فَيَنْظُرُ الرَّامِي إِلَى سَهْمِهِ إِلَى نَصْلِهِ إِلَى رِصَافِهِ فَيَتَنَازَرَى فِي الْفُوقَةِ هَلْ عَلِقَ بِهَا مِنَ الدَّمِ شَيْءٌ»^(٢).

٦٩٣٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ أَبِيهِ حَدَّثَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَقَدْ ذَكَرَ الْحُرُورِيَّةَ فَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ مَرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ». هذه الأحاديث الثلاثة كلها في الحرورية، الذين خرجوا على علي بن أبي طالب عليه السلام في مكان يقال له: حروراء.

وقد ورد من أوصافهم عن النبي ﷺ ما ذكره البخاري هنا من أنهم «أحْدَاثُ الْأَنْسَانِ»، وفي رواية: «حَدَّاتٍ»؛ يعني: صغار السن، فهم لم يبلُغوا الأربعين، ولم يعرفوا التجارب، ولم يعرفوا الدنيا. وقوله ﷺ: «سُفْهَاءُ الْأَحْلَامِ». أي: سفهاء العقول، فعقولهم سفیهة، ليس عندهم حكمة. وقوله ﷺ: «يقولون من خير قول البرية»؛ يعني: أن أقوالهم إذا سمعها الإنسان قال: هذا خير الأقوال؛ لأنهم فصحاء أهل بيان.

وقوله ﷺ: «لَا يُجَاوِزُ إِيْمَانُهُمْ حَنَاجِرَهُمْ». يعني: أن الإيمان لا يصل إلى قلوبهم، والعياد بالله، وإنما هو في اللسان وفي النطق فقط.

وقوله ﷺ: «يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ»؛ يعني: يَمْرُقُونَ بِقُوَّةٍ، فالسهم إذا

(١) أخرجه مسلم (١٠٦٦).

(٢) أخرجه مسلم (١٠٦٤).

ضَرَبَ الرَّمِيَّةَ - الرَّمِيَّةُ فَعِيلَةٌ بِمَعْنَى: مَفْعُولَةٌ؛ أَي: مَرْمِيَّةٌ - إِذَا ضَرَبَهَا خَرَجَ مَرْقًا دُونَ أَنْ يَمْكُثَ، لَا سَيِّئًا إِذَا كَانَ مِنْ رَجُلٍ قَوِيٍّ وَقَدْ وَصَفَ ﷺ ذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ الثَّانِي بِأَنَّهُ يُنْظَرُ الرَّامِي إِلَى سَهْمِهِ إِلَى نُصْلِهِ إِلَى رِصَافِهِ، فَيَتَمَارَى - أَي: يَشُكُّ - فِي الْفَوْقَةِ هَلْ عَلِقَ بِهَا مِنَ الدَّمِ شَيْءٌ؛ لِسُرْعَةِ نَفْوِذِهِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧- بَابُ مَنْ تَرَكَ قِتَالَ الْخَوَارِجِ لِلتَّأْلِيفِ وَلِتَلَا يُنْفِرَ النَّاسُ عَنْهُ.

٦٩٣٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَقْسِمُ جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذِي الْخُوَيْصِرَةِ التَّمِيمِيُّ فَقَالَ: اغْدِلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «وَيْلَكَ، وَمَنْ يَغْدِلُ إِذَا لَمْ أَغْدِلْ؟» قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: دَعْنِي أَضْرِبُ عُنُقَهُ. قَالَ: «دَعْنِي فَإِنَّ لَهُ أَصْحَابًا يَحْفِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِ وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، يُنْظَرُ فِي قُدْذِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى نُصْلِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى رِصَافِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ فِي نَضِيهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، قَدْ سَبَقَ الْفَرْثُ وَالدَّمُ. آيَتْهُمْ رَجُلٌ إِحْدَى يَدَيْهِ - أَوْ قَالَ ثُنْيَيْهِ - مِثْلُ ثُنْيِ الْمَرْأَةِ، أَوْ قَالَ: مِثْلُ الْبُضْعَةِ تَدْرُدُ. يَخْرُجُونَ عَلَى حِينِ فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ». قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَشْهَدُ أَنَّ عَلِيًّا قَتَلَهُمْ وَأَنَا مَعَهُ، جِيءَ بِالرَّجُلِ عَلَى النَّعْتِ الَّذِي نَعَتَهُ النَّبِيُّ ﷺ. قَالَ: فَتَرَكْتُ فِيهِ ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ [التوبة: ٥٨].^(١)

٦٩٣٤ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ، حَدَّثَنَا يُسَيْرُ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: قُلْتُ لِسَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ: هَلْ سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ فِي الْخَوَارِجِ شَيْئًا؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ وَأَهْوَى بِيَدِهِ قِلَ الْعِرَاقِ: «يَخْرُجُ مِنْهُ قَوْمٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ»^(٢).

سبق في الباب الذي قبله وما قبله أَنَّ الْخَوَارِجَ يُقْتَلُونَ، وَأَنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ، لَكِنْ إِذَا رَأَى الْإِمَامُ أَلَّا يَقْتُلُهُمْ لِلتَّأْلِيفِ وَلِتَلَا يُنْفِرَ النَّاسُ عَنْهُ فَهُوَ جَائِزٌ، لَكِنْ بِشَرْطَيْنِ:

الشرط الأول: أَلَّا يَكُونَ دَاعِيَةً إِلَى بَدْعَتِهِمْ؛ فَإِنْ كَانَ دَاعِيَةً فَلَا يَجُوزُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَدْعَ قَتْلَهُ.

والشرط الثاني: أَلَّا يَكُونَ هَذَا خَارِجًا عَنِ الْإِمَامِ؛ بِعَيْنِي: بِالْفِعْلِ، بِمَعْنَى أَنْ يَكُونَ لَمْ يَحْمِلِ السِّلَاحَ، فَإِنْ حَمَلَ السِّلَاحَ فَلَا بُدَّ مِنْ قَتْلِهِ، وَذَلِكَ لِعِظَمِ شَرِّهِ وَفَسَادِهِ.

أما إِذَا كَانَ مَجْرَدَ رَأْيٍ رَأَاهُ مِنْ رَأْيِ الْخَوَارِجِ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَدْعُ إِلَى هَذِهِ الْبَدْعَةِ، وَلَمْ يَخْرُجْ عَلَى الْإِمَامِ

(١) أخرجه مسلم (١٠٦٤م).

(٢) أخرجه مسلم (١٠٦٨).

بالسيف فإن الإمام له أن يُسْقِطَ القَتْلَ عنه من أجل المصلحة، أو من أجل دَرءِ المفسدة.
ثم ذكر البخاري رحمه الله قصة عبد الله بن ذي الحُويصرة التميمي الذي قال للنبي ﷺ:
اعْدِلْ يا رسول الله.

لأنه قَسَمَ قِسْمَةً لم يَرْضَها فقال النبي ﷺ: «وَيْلَكَ، مَنْ يَعْدِلْ إِذَا لمْ أَعْدِلْ؟» يعني: إذا كنتُ
أنا لمْ أَعْدِلْ فمن الذي يَعْدِلْ؟

وصدق النبي ﷺ أنه إذا كان الرسول ﷺ لم يَعْدِلْ فَمَنْ دُونَهُ من باب أولى.
فاستأذن عمر أن يضرب عنقه؛ لأنه سب النبي ﷺ حيث قال: اعْدِلْ؛ لأن طلب العدل
يعني أن المخاطب واقع في الجور، وهذا لا شك أنه قدح في رسول الله ﷺ.
ولكن النبي ﷺ قال: دَعَهُ. يعني: لا تَقْتُلْهُ.

وهذا هو وجه الشاهد من الحديث.

وقوله ﷺ: «فإن له أصحابا يخفر أحذكم صلاته مع صلاته».. إلى آخره، ثم ذكر أنهم يَمُرُقون من
الدين هذا المروق العجيب الذي يكون كَلَمَحِ البصر، كما يَمُرُقُ السهم من الرمية.
وقوله ﷺ: «يُنْظَرُ فِي قُدْذِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ». القُدْذُ هي: الأطرافُ المُسَوَّاةُ، ومنه: حَذُوُ
القُدَّةِ بالقُدَّةِ^(١).

وقوله ﷺ: «ثم يُنْظَرُ إِلَى نَصْلِهِ». نَصْلُ السهم هو أصله؛ لأنَّ السهم يكون رأسه دقيقاً حتى يَنْقُذَ.
وقوله ﷺ: «ثم يُنْظَرُ إِلَى رِصَافِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ». كُلُّ هذه الأوصافِ لأجزاء في السهم.
وقوله ﷺ: «ثم يُنْظَرُ فِي نَضْبِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ». وذلك لسرعة نفوذه، لا يَغْلُقُ فِيهِ شَيْءٌ،
لا من دم ولا قَرَبٍ، ولهذا قال: «قد سَبَقَ الْفَرَسُ وَالدَّمُ». وهذا مروق عظيم، بل هو من أبلغ ما
يكون من التشبيه.

فهؤلاء الخوارج، وإن كانوا على جانب كبير من الصلاة والصيام والصدقة وغير ذلك،
لكنهم يَمُرُقون من الإسلام كمروق هذا السهم من رميته.

ثم ذكر ﷺ علامة هؤلاء، فقال ﷺ: «أَيُّهُمْ رَجُلٌ إِحْدَى يَدَيْهِ - أَوْ قَالَ: تَذْيِيهِ - مِثْلُ تَذْيِ
الْمَرَأَةِ، أَوْ قَالَ: الْبَضْعَةُ تَذَرْدَرُ؟» يعني: أنها تَرَجْرَجُ، وليست ثابتة.

وقوله ﷺ: «يَخْرُجُونَ عَلَى حِينِ فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ». قال أبو سعيد: أشهدُ سَمِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ
ﷺ، وَأَشْهَدُ أَنَّ عَلِيًّا قَتَلَهُمْ، وَأَنَا مَعَهُ، جِيءَ بِالرَّجُلِ عَلَى النَّعْتِ الَّذِي نَعَتَهُ النَّبِيُّ ﷺ. قَالَ:

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٢٥)، والطبراني في «الكبير» (٧١٤٠)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ٢٦١): رواه أحمد
والطبراني ورجالهم مختلف فيهم. اهـ.

فَنَزَلَتْ فِيهِ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾.

وهذا الرجل قد جيء به في قتال علي عليه السلام للخوارج، ولما جيء به، وألقي بين يديه كبر وحمد الله؛ لأنه قد تبين بذلك أن هؤلاء خارجون على إمام الحق.

ولا شك أن علي بن أبي طالب هو الإمام الحق، وهو صاحب الخلافة، قال شيخ الإسلام رحمه الله: ومعاوية لم يخرج عليه يطالب بالخلافة، ولكنه يطالب بأن يقتصر من قتلة عثمان.

وهناك فرق بين هذا وهذا، وعلى كل حال مهما كان الأمر فإن علي بن أبي طالب هو الخليفة الحق، ومن خرج عليه فهو خارج على خليفة الحق، لكن إن كان بتأويل سائغ فإنه من البغاة، وإن كان بتكفير فهو من الخوارج.

ومن المعلوم أن الخوارج يخرجون على الأئمة، ويدعون أنهم كفار؛ لأنهم - على زعمهم - حكموا غير الكتاب والسنة، ولم يصيبوا في ما ذهبوا إليه من التحكيم الذي ذكره ابن حجر رحمه الله، كما سبق أن نقلنا ذلك عنه.

إذا يؤخذ من هذا الحديث: ما أشار إليه البخاري، من أنه يجوز للإمام أن يترك قتل الخوارج، لكن - كما قلت - بشرطين:

الشرط الأول: أن لا يكون داعية لبدعته، فإن كان داعياً إلى بدعته وجب قتله؛ لكف فساده.
والشرط الثاني: أن لا يحمل السلاح، فإن حمل السلاح وخرج وجب قتاله.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

٨- باب قول النبي ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقْتِيلَ فِتْنَانِ دَعَوَاهُمَا وَاحِدَةٌ».

٦٩٣٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رحمه الله قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقْتِيلَ فِتْنَانِ دَعَوَاهُمَا وَاحِدَةٌ»^(١).

اختلف العلماء رحمهم الله في قول الرسول ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَكُونَ كَذَا» هل هذا من أشرط الساعة الدالة على قربها، أو أن المعنى أن هذا سيكون قبل قيام الساعة، سواء كان قريباً منها، أم غير قريب؟ واللفظ مُحْتَمِلٌ، ولهذا نجد أن النبي ﷺ قد يُحَدِّثُ بِحَدِيثٍ مِثْلٍ هَذَا، ولكنه قد وَقَعَ من أزمئة بعيدة، فلا يدلُّ هذا على أن الساعة قد قُرِبَتْ القرب الذي يكون هذا من أشرطها القريبة.

أما الأشرط البعيدة فإن مجرد بعث النبي ﷺ وكونه خاتم الأنبياء دليل على قربها.

قَالَ الْقِسْطَلَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقْتُلَ فِتْنَانِ». جَاعَتَانِ؛ جَاعَةٌ عَلِيٍّ وَجَاعَةٌ مُعَاوِيَةَ، «دَعَاوَاهُمَا وَاحِدَةٌ»؛ أَي: كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَدَّعِي أَنَّهُ عَلَى الْحَقِّ، وَصَاحِبُهُ عَلَى الْبَاطِلِ بِحَسَبِ اجْتِهَادِهِمَا، وَالْحَدِيثُ بِهَذَا السَّنَدِ مِنْ أَفْرَادِهِ. اهـ

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢/٣٠٣):

وَفِي الْمَتَنِ مِنَ الزِّيَادَةِ: «يَكُونُ بَيْنَهُمَا مَقْتَلَةٌ عَظِيمَةٌ». وَالْمُرَادُ بِالْفِتْنَتَيْنِ جَاعَةُ عَلِيٍّ وَجَاعَةُ مُعَاوِيَةَ، وَالْمُرَادُ بِالِدَعْوَةِ الْإِسْلَامُ عَلَى الرَّاجِحِ، وَقِيلَ: الْمُرَادُ اعْتِقَادُ كُلِّ مِنْهُمَا أَنَّهُ عَلَى الْحَقِّ، وَأُورِدَ هُنَا لِلإِشَارَةِ إِلَى مَا وَقَعَ فِي بَعْضِ طَرَفِهِ، كَمَا عِنْدَ الطَّبْرِيِّ، مِنْ طَرِيقِ أَبِي نُضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ نَحْوُ حَدِيثِ الْبَابِ، وَزَادَ فِي آخِرِهِ: «فَبَيْنَمَا هُم كَذَلِكَ إِذْ مَرَّتْ مَارِقَةٌ يَقْتُلُهَا أَوْلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحَقِّ». فَبِذَلِكَ تَظْهَرُ مَنَاسِبَتُهُ لَهَا قَبْلَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

هَذَا فِيهِ فَاثِدَتَانِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: مَنَاسِبَتُهُ لَهَا قَبْلَهُ.

وَالْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: تَعَيُّنُ أَنْ تَكُونَ هَاتَانِ الطَّائِفَتَانِ الْمُتَاوَلَتَانِ طَائِفَةٌ عَلِيٍّ وَمُعَاوِيَةَ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُتَاوَلِينَ.

٦٩٣٦- قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ الْمُسَوَّرَ بْنَ حُمْرَةَ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ الْقَارِيِّ أَخْبَرَاهُ أَنَّهُمَا سَمِعَا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَمَعْتُ لِقِرَاءَتِهِ فَإِذَا هُوَ يَقْرُؤُهَا عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَلِكَ، فَكِدْتُ أَسَاوِرُهُ فِي الصَّلَاةِ، فَانْتَهَرْتُهُ حَتَّى سَلَّمَ ثُمَّ لَبِيتُهُ بِرِدَائِهِ -أَوْ بِرِدَائِي- فَقُلْتُ: مَنْ أَقْرَأَكَ هَذِهِ السُّورَةَ؟ قَالَ: أَقْرَأَنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قُلْتُ لَهُ: كَذَبْتَ. فَوَاللَّهِ إِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَقْرَأَنِي هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتُكَ تَقْرُؤُهَا. فَانْطَلَقْتُ أَقُودُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ بِسُورَةِ الْفُرْقَانِ عَلَى حُرُوفٍ لَمْ تَقْرَأْ بِهَا، وَأَنْتَ أَقْرَأَنِي سُورَةَ الْفُرْقَانِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْسَلَهُ يَا عُمَرُ، أَقْرَأَ يَا هِشَامُ»، فَقَرَأَ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ يَقْرُؤُهَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَكَذَا أُنْزِلَتْ». ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقْرَأَ يَا عُمَرُ»، فَقَرَأْتُ، فَقَالَ: «هَكَذَا أُنْزِلَتْ». ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَاقْرَءُوا مَا تيسَّرَ مِنْهُ»^(١).

مناسبة هذا الحديث للباب: أن عمر رضي الله عنه أنكر شيئاً من القرآن، لكنه أنكره متأولاً؛ لأن النبي ﷺ أقرأه السورة على غير الذي سمعه من هشام، فأنكر، حتى إنه لما قال هشام له: «أقرأنيها رسول الله». قال: كذبت.

ففي هذا: دليل على أن المتأول لا يكفر؛ لأنه لم يرد المعاندة، ولا مخالفة الحق، لكنه قال ذلك بتأويل، وعلى هذا فلو أن العامي سمع قراءة لم تكن في المصحف الذي بين يديه، فقال: هذا ليس من القرآن. فإنه لا يكفر بذلك؛ لأنه متأول.

وهذا من سعة رحمة الله ﷻ على هذه الأمة؛ أن الإنسان إذا تأول، وحكم بتأويله فإنه لا يؤاخذ؛ لقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

ولكن إذا كان المتأول مفرطاً فإنه لا يُعذر بتأويله؛ لأنه مفرط، وكان عليه أن ينحس، ويسأل حتى يتبين له الحق، وكذلك نقول في المتأول المتعصب لرأيه لو خالف الحق.

فالمتاؤل الذي يُعذر بتأويله، ولا يؤاخذ به هو المُجتهدُ حسن النية.

وفي هذا الحديث أيضاً: دليل على قوة عمر رضي الله عنه، وأن له هيئة في قلوب الناس، وإلا فبإمكان هشام أن يتفلس منه.

وفيه أيضاً: دليل على أن من أمسك شخصاً نحو هذا الإمساك غير الله ورسوله فإنه لا يعاتب، ولهذا لم يعاتب النبي ﷺ عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وفيه دليل أيضاً: على سعة نزول القرآن حيث أنزل على سبعة أحرف؛ يعني: أن كل إنسان يقرؤه بلهجته التي يعرفها دون أن يكلف لهجة أخرى، أو لغة أخرى.

وهذا في أول الأمر، ثم إن الصحابة رضي الله عنهم في عهد أبي بكر اختاروا أن يكون على حرف واحد، وهو لغة قريش، ثم اختاروا اختياراً ثانياً أضيف في عهد عثمان رضي الله عنه، وهو أن يجمع الناس على مصحف واحد، وهو المصحف العثماني حتى لا يحصل النزاع.

وهذه كلها اجتهادات موفقة؛ لأنها لو بقيت القراءات التي كانت في عهد النبي ﷺ إلى يومنا هذا لتنازعت الأمة، ولكن من نعمة الله أن الله حمى هذا القرآن الكريم بما اجتهد فيه الصحابة رضي الله عنهم.



ثم قال البخاري رحمته الله:

٦٩٣٧ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ. ح. وَحَدَّثَنَا يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]. شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالُوا: إِنَّا لَمْ نَظْلِمْ نَفْسَهُ؟

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ كَمَا تَظُنُّونَ، إِنَّمَا هُوَ كَمَا قَالَ لُقْمَانُ لِأَبْنِهِ ﴿يَبْنَى لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾» (الْمُنَافِقَاتُ: ١٣) ^(١).

مناسبة هذا الحديث للباب: أن الصحابة رضي الله عنهم تأولوا وظنوا أن المراد بالظلم مطلق المعصية، فبين النبي ﷺ أن المراد بالظلم هنا الشرك، واستدل بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾.

ولم يؤيخهم على تأويلهم، بل نفى هذا التأويل، وبين أنه ليس المراد وبين الوجه الصحيح.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله تعالى:

٦٩٣٨ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمُودُ بْنُ الرَّبِيعِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَتَبَانَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: غَدَا عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَجُلٌ: أَيْنَ مَالِكُ بْنُ الدُّخْسَنِ؟ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَّا: ذَلِكَ مُنَافِقٌ لَا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَا تَقُولُونَهُ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يُنْتَفِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ؟» قَالَ: بَلَى. قَالَ: «فَإِنَّهُ لَا يُؤَافِي عَبْدَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِهِ إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ النَّارَ» ^(١).

المراد: إذا كان خالصاً من قلبه، لا مجرد القول باللسان؛ لأن مجرد القول باللسان يقولُه المنافق، فالمنافقون يشهدون أن لا إله إلا الله، ويشهدون أن محمداً رسول الله. وقد استدلل بهذا بعض العلماء الذين قالوا: إن تارك الصلاة لا يكفر، ولكن لا وجه للاستدلال به:

أولاً: لأنه قيد بكون هذا القول خالصاً من قلبه، وإذا وقع هذا خالصاً من قلبه فإنه لا يمكن أن يدع الصلاة.

ثانياً: أننا لو لم نأخذ بهذا الاعتبار لكان هذا الحديث عاماً، ويُخصَّصُ بأحاديث كفر تارك الصلاة، ولا يجوز لنا أن نأخذ بالمُشْتَبِه، ونَدَعَ الْمُحْكَم.

والشاهد من هذا الحديث: قول الرجل: ذلك منافق. ولم يُعزِّزه النبي ﷺ، ولم يؤيخه على ذلك؛ لأنه قاله عن تأويل.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله تعالى:

٦٩٣٩ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ فُلَانٍ، قَالَ: تَنَازَعَ أَبُو عَبْدِ

(١) أخرجه مسلم (١٢٤).

(٢) أخرجه مسلم (٣٣).

الرَّحْمَنِ، وَحِبَّانُ بْنُ عَطِيَّةٍ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ لِحَبَّانَ: لَقَدْ عَلِمْتُ مَا الَّذِي جَرَّأَ صَاحِبَكَ عَلَى الدَّمَاءِ - يَغْنِي عَلَيَّ - قَالَ: مَا هُوَ إِلَّا أَبَا لَكَ؟ قَالَ: شَيْءٌ سَمِعْتُهُ يَقُولُهُ. قَالَ: مَا هُوَ؟ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالزُّبَيْرُ وَأَبَا مَرْثِدٍ - وَكُنَّا فَارِسَ - قَالَ: انْطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَةَ حَاجٍ - قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: هَكَذَا قَالَ أَبُو عَوَّانَةَ حَاجٍ - فَإِنَّ فِيهَا أَمْرًا مَعَهَا صَحِيفَةٌ مِنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ إِلَى الْمُشْرِكِينَ فَأَتُونِي بِهَا. فَانْطَلَقْنَا عَلَى أَفْرَاسِنَا حَتَّى أَدْرَكْنَاهَا حَيْثُ قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَسِيرُ عَلَى بَعِيرٍ لَهَا». وَكَانَ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ بِمَسِيرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِمْ. فَقُلْنَا أَيْنَ الْكِتَابُ الَّذِي مَعَكَ؟ قَالَتْ: مَا مَعِيَ كِتَابٌ. فَأَنْخَأَ بِهَا بَعِيرَهَا فَأَبْتَغَيْنَا فِي رَحْلِهَا فَمَا وَجَدْنَا شَيْئًا. فَقَالَ صَاحِبَايَ: مَا نَرَى مَعَهَا كِتَابًا، قَالَ: فَقُلْتُ: لَقَدْ عَلِمْنَا مَا كَذَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. ثُمَّ حَلَفَ عَلَيَّ: وَالَّذِي يُخْلَفُ بِهِ لِتُخْرِجَنَّ الْكِتَابَ أَوْ لَا جَرَدَنَّا. فَأَهَوْتُ إِلَى حُجْرَتِهَا - وَهِيَ مَحْجَرَةٌ بِكِسَاءٍ فَأَخْرَجْتُ الصَّحِيفَةَ، فَأَتَوْنَا بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ خَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، دَغْنِي فَأَضْرِبْ عَنْقَهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا حَاطِبُ مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ؟» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لِي أَنْ لَا أَكُونَ مُؤْمِنًا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَلَكِنِّي أَرَدْتُ أَنْ يَكُونَ لِي عِنْدَ الْقَوْمِ يَدٌ يُدْفَعُ بِهَا عَنْ أَهْلِي وَمَالِي، وَلَيْسَ مِنْ أَصْحَابِكَ أَحَدٌ إِلَّا لَهُ هُنَالِكَ مِنْ قَوْمِهِ مَنْ يَدْفَعُ اللَّهُ بِهِ عَنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ. قَالَ: «صَدَقَ، لَا تَقُولُوا لَهُ إِلَّا خَيْرًا». قَالَ: فَعَادَ عُمَرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ خَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، دَغْنِي فَلَأَضْرِبَ عَنْقَهُ قَالَ: «أَوَلَيْسَ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ؟ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ أَطْلَعَ عَلَيْهِمْ فَقَالَ: اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ أُوجِبْتُ لَكُمْ الْجَنَّةَ». فَاغْرُورَقَتْ عَيْنَاهُ فَقَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ^(١).

هذا أيضًا من التأويل؛ لأنه لا شك أن الجاسوس الذي يجس أخبار المسلمين إلى الكفار، لا شك أنه أتى ذنبًا عظيمًا، وقد اختلف العلماء هل يكون كافرًا أو لا؟ فمنهم من قال: إنه يكون كافرًا؛ لأن هذا من أعظم الولايات للكفار وأعظم العداء للمسلمين، وقد قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [التوبة: ٥١]. لكن الصحيح: أنه لا يكفر بذلك، بل هو فاسق.

ثم هل يقتل، أو لا يقتل؟ فقيل: لا يقتل؛ لأن النبي ﷺ قال: «لا يجزئ دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة»^(١). فلا يقتل؛ لأنه مسلم معصوم الدم. وقيل: بل يقتل؛ لأن النبي ﷺ ذكر مانع قتل حاطب، وهو أنه من أهل بدر، فدل ذلك

(١) أخرجه مسلم (٤٢٩٤).

(٢) أخرجه البخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦).

على أن الجاسوسية مُوجِبَةٌ للقتل، لكن وُجِدَ مانعٌ في حاطبٍ، وهو كونه من أهلِ بدرٍ، ومن
المعلوم أن الأحكام لا تُثَبَّتُ إلا بوجودِ أسبابها وشروطها وانتفاءِ موانعها.
فالقراءةُ مثلاً من أسبابِ الإرث، وإذا وُجِدَ مانعٌ من موانعِ الإرث لم يَثْبُتِ الإرثُ، وهكذا
بقيةُ الأحكام لا تُثَبَّتُ إلا بوجودِ شروطها وأسبابها وانتفاءِ موانعها.
وهذا القولُ هو الصحيح: أن الجاسوسَ - وإن كان مسلماً - يُقْتَلُ، لكنه يُقْتَلُ مسلماً،
فَيُغَسَّلُ وَيُكْفَنُ وَيُصَلَّى عليه، ويُدفَنُ مع المسلمين.
وفي هذا الحديث: دليلٌ على أن الإنسانَ - وإن كان حسنَ الإسلام - قد تَحْمِلُهُ العاطفةُ على
فعلٍ ما لا يَجُوزُ؛ لأنَّ حاطباً رضي الله عنه أراد أن يكونَ له يدٌ عندَ قريشٍ حتى يَحْمُوا بها أهلهَ ومالهَ،
وأما غيره من الناسِ فعندَهم قراباتٌ في قريشٍ تُوجِبُ حمايةَ أهلهِ ومالهِ.
في هذا الحديث: دليلٌ على قوةِ عزيمةِ عليٍّ بنِ أبي طالبٍ رضي الله عنه حيث عَلِمَ أن النبيَّ ﷺ لا
يَقُولُ إلا حقاً، فعَزَمَ هذه العزيمةَ، فقال إما أن تُعْطِيَهُم الكتابَ، وإما أن يُجَرِّدَها من ثيابها،
ومعلومٌ أن تجريدَ المرأةِ من ثيابها ليس بالأمرِ الهينِ، ولذلك اضْطُرَّتْ إلى أن تُخْرِجَ الكتابَ.
وفيه أيضاً: دليلٌ على أنه يَجُوزُ تجريدُ الإنسانِ من ثيابه للاطلاعَ على ما معه إذا كان ذلك
مما يَضُرُّ المسلمين، لكن الآن يقال: إنه قد ظَهَرَتْ أشياءُ أَشَدُّ خِداعاً من هذا، ومن ذلك أنهم
يَجْعَلُونَ الأشياءَ في أوراقٍ صغيرةٍ جداً، وَيُلَبِّسُونَهَا حُلُوى أو بلاستيك، ثم يَبْلَعُهَا الإنسانُ،
وإذا احتاجها تَقَيَّيْهَا أو أَخْرَجَهَا من جهةٍ أخرى.
لكن على كُلِّ حالٍ: الشيءُ الذي يُمَكِّنُ الاطلاعَ عليه من الخارجِ فإن الإنسانَ يَفْعَلُ كُلَّ
شيءٍ يُمَكِّنُهُ حتى يَطَّلِعَ عليه.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

كِتَابُ الْإِكْرَاهِ

وقول الله تعالى: ﴿لَا مَنَ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِن مِّن شَرِّ بِالْكَفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٦].

وقال: ﴿لَا أَن تَكْفُوا مِنْهُمْ ثَقَنَةً﴾ [النحل: ٢٨]. وهي ثَقِيَّة، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمُ الْمَلَائِكَةَ ظَالِمِينَ أَنفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعِفِينَ فِي الْأَرْضِ﴾ [النحل: ٩٧]. إلى قوله: ﴿عَفَا عَفْوَراً﴾ [النحل: ٩٩]. وقال: ﴿وَالْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا﴾ [النحل: ٧٥]. فعذر الله المُسْتَضْعِفِينَ الذين لَا يَمْتَنِعُونَ مِن تَرْكِ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ، والمُكْرَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُسْتَضْعَفًا غَيْرَ مُتَمَتِّعٍ مِن فِعْلِ مَا أُمِرَ بِهِ.

وقال الحسن: الثَّقِيَّةُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

وقال ابن عباسٍ فِيمَن يُكْرَهُهُ اللَّصُوصُ فَيُطْلَقُ: لَيْسَ بِشَيْءٍ.

وبه قَالَ ابْنُ عَمْرٍو وَابْنُ الزَّيْبِرِ وَالشَّعْبِيُّ وَالْحَسَنُ.

وقال النبي ﷺ: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيةِ».

وقال المؤلف: «كِتَابُ الْإِكْرَاهِ». والإِكْرَاهُ: هُوَ حَمْلُ الْإِنْسَانِ عَلَى مَا لَا يُرِيدُهُ؛ مِن قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ، فَالْقَوْلُ مِثْلُ أَنْ يَقَالَ لَهُ: قُلْ: إِنْ رَسُولَ اللَّهِ كَاذِبٌ. وَالْفِعْلُ مِثْلُ أَنْ يَقَالَ لَهُ: اسْجُدْ لِهَذَا الصَّنَمِ. فَهَذَا إِكْرَاهٌ.

ثم إِنْ الْإِكْرَاهُ يَكُونُ بِطَرَقٍ: إِمَّا الْحَبْسِ، أَوْ التَّعْذِيبِ، أَوْ أَخْذِ الْمَالِ، أَوْ ضَرْبٍ مِّنْ يُؤْلِمُهُ الضَّرْبُ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

المُهْمُّ: أَنَّهُ أَنْوَاعٌ، وَيَكُونُ عُدْرًا بِهَذِهِ الطَّرِيقِ بِحَسَبِ الْمُكْرَهُ عَلَيْهِ، فَالْمُكْرَهُ عَلَى الْكُفْرِ لَيْسَ كَالْمُكْرَهُ عَلَى أَنْ يَبْدُلَ دِرْهَمًا مِّنْ مَّالِهِ، فَيُفَرِّقُ بَيْنَ الْمُكْرَهُ عَلَيْهِ لِأَجْلِ أَنْ يُنْظَرَ فِي وَسِيلَةِ الْإِكْرَاهِ.

ثم إن الإكراه أحد الموانع الثلاثة التي يمتنع بها التلخيص، وهي الجهل والنسيان والإكراه، وكلها مذكورة في كتاب الله، وفي سنة رسول الله ﷺ. أما الجهل والنسيان ففي قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ فقال الله: قد فعلت^(١).

وأما الإكراه ففي قوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٦]. وربما يدخل ذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ، وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [النحل: ٥]. فإن المكره لم يتعمد قلبه أن يفعل.

وأما السنة فقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «عُفِيَ لَأَمْتِي عَنِ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ وَمَا اسْتَكْرَاهُوا عَلَيْهِ»^(٢). وقول الله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا﴾. هذا الاستثناء منقطع مما قبله، والذي قبله هو قوله: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ﴾ والجواب: ﴿فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ إلا من أكرهه وقلبه مطمئن بالإيمان فإن هذا لا يدخل في الوعيد.

فهو إما استثناء منقطع بمعنى: لكن من أكرهه، أو متصل وسبق جواب الشرط. وقوله: ﴿وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ الجملة هذه حالية؛ يعني: والحال أن قلبه مطمئن بالإيمان؛ أي: ثابت عليه ومقتنع به، ولم يكرهه، ولم يرد الخروج منه.

وقوله: ﴿وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾. «من» هذه شرطية، وقوله: ﴿فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ﴾ جواب الشرط، وهذه الجملة كلها هي جواب الشرط الأول. وقوله: ﴿فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾. فيه إثبات الغضب لله، وهي صفة من صفاته كصفة الفرح والمحبة والكراه والبغض وما أشبهها، وكلها على طريق أهل السنة والجماعة يؤمن بها على أنها صفة من صفات الله ثابتة له على الوجه اللائق به.

وقد أنكروا أهل التعطيل هذه الصفات محتجين بأن إثباتها يستلزم التشبيه، ولكنهم غفلوا عن كون الصفات المضافة تكون بحسب المضاف إليه، فالغضب المضاف إلى الله ليس كالغضب المضاف إلى آدمي.

وقد قالوا: إن الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام. وهذا لا يليق بالله، فيقال لهم: هذا

(١) أخرجه مسلم (١٢٦).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٠٤٣، ٢٠٤٥)، وابن حبان (٧٢١٩)، والدارقطني (١٧٠/٤)، والبيهقي في «الكبرى» (٣٥٦/٧).

التفسير الذي فسّر تَمَوُّهُ للغضب هو غضبُ المخلوق، أما غضبُ الخالق فهو كبقية الصفات الثابتة له لا يُمكنُ أن تُكَيِّفَهُ، أو أن نَتَصَوَّرَ كَيْفِيَّتَهُ.

وقوله **يَحْلَلُهُ**: «وقال تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكْفُوا مِنْهُ تَقَةً﴾ [التوبة: ٢٨]». هذا مُسْتَنَى مما قبله، ولننظر هل هو استثناء منقطع أو متصل؟

قال الله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَكْفُوا مِنْهُ تَقَةً﴾ [التوبة: ٢٨]. فهذا الاستثناء يَحْتَمِلُ أن يكون منقطعاً، ويَحْتَمِلُ أن يكون متصلاً، والأقرب أنه منقطع؛ لأن اتخاذَ التُّقَاةِ لا يَسْتَلْزِمُ المُوَالَاةَ، ولو جعلناه متصلاً لكان المعنى: إلا أن تَتَّقُوا منهم تَقَاةً، فَتَتَّخِذُوهم أَوْلِيَاءَ، وهذا لا يصحُّ، فالمؤمن لا يُمكنُ أن يَتَّخِذَ الكافر ولياً من دُونِ المؤمنين، ولكن يُمكنُ أن يَتَّقِيَ تَقَاةً، فَيُورِي وَيُؤَوِّلُ وما أشبه ذلك مما يَظُنُّ الكافر أنه يَفْتَضِي المُوَالَاةَ، وهو في باطن الأمر لا يَفْتَضِي المُوَالَاةَ، بل هو من باب التورية، والتورية قد أُجِيزَتْ عند الظلم لإزالة، أو عند خفاء الحق لاستخراجه.

فهذا سليمان **عليه السلام** ورى حيث طلب السكين ليَقْسِمَ الولدَ نِصْفَيْنِ بين المرأتين^(١) وهو لا يريد أن يَفْسِمَهُ، ولا يريد أن يَقْتُلَهُ، لكن هذا من باب التورية.

وكان رسول الله **ﷺ** إذا أراد غزوة ورى بغيرها^(٢). إخفاء على العدو، فكان إذا أراد أن يَذْهَبَ من جهة الشمال أظهر أنه يَذْهَبُ من جهة الجنوب.

وقوله **يَحْلَلُهُ**: «وهي تَقِيَّةٌ». ولا يُقال: تَقِيَّةٌ، كما يقوله العامة، وهذا خطأ في اللغة العربية، فإذا أردت أن تقول تَقِيَّةً فقل: تَقِيَّةٌ، لأنك لو أردت أن تقول: تَقِيَّةً لزم أن تقول تَقَاةً؛ لأن تَقِيَّةً الباء فيها مفتوحة، وما قبلها ساكناً، والقاعدة الصرفية أنه إذا كانت الباء مفتوحة، وما قبلها ساكناً، نُقِلَتْ حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم قُبِلَتْ ألفاً أو ياء بحسب الحال.

فَتَقِيَّةٌ من الناحية الصرفية يَلْزَمُ أن تُنْقَلِ الفتحة إلى القاف، وإذا نُقِلَتْ إلى القاف قُبِلَتْ الباء ألفاً. ويقال: تحرَّكت الباء بحسب الأصل، وفتِح ما قبلها بحسب الحال، فقُبِلَتْ ألفاً. هذه هي القاعدة.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ﴾ إلى قوله: ﴿عَفَوْا غَفُورًا﴾. قوله سبحانه: ﴿تَوَفَّيْنَاهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾؛ أي: تَقْبِضُ أرواحهم حال كونهم ظالمين لأنفسهم؛ لبقائهم في مكان لا يؤدِّن لهم فيه بالبقاء.

(١) أخرجه البخاري (٣٤٢٧، ٦٧٦٩)، ومسلم (١٧٢٠).

(٢) أخرجه البخاري (٢٩٤٧)، ومسلم (٢٧٦٩).

وقوله سبحانه: ﴿قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ﴾ يعني: في أي حال كنتم، فكيف تَبَقُّونَ في دارٍ يَلْزَمُكمُ الهجرة منها، ولم تهاجروا.

وقوله سبحانه: ﴿قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ﴾ يعني: ولا تَتَمَكَّنُ من المغادرة. وقوله سبحانه: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَاسِعَةً﴾ يعني: أنكم إذا كنتم مُسْتَضْعَفِينَ في الأرض لا تَسْتَطِيعُونَ إظهار دينكم فهاجروا.

فالحاصل: أن الشاهد قوله: ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾ (١٨) فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُو عَنْهُمْ فالذين لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً، وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا فَأُولَئِكَ مَعْفُو عَنْهُمْ؛ لأنهم بمنزلة المُكْرَه. وقوله تعالى: ﴿وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا﴾ (٧٥). فعذر الله المُسْتَضْعَفِينَ الذين لَا يَمْتَنِعُونَ من ترك ما أمر الله به، والمكروه لَا يَكُونُ إِلَّا مُسْتَضْعَفًا غير مُمْتَنِعٍ من فعل ما أمر به. أراد البخاري رَحِمَهُ اللهُ: أن قياس المُكْرَه على المُسْتَضْعَفِ قياسٌ أولى؛ لأن المُسْتَضْعَفَ ربما يَكُونُ له الحيلة، لكنَّ المُكْرَه لَا يَكُونُ له حيلة.

وإذا أَكْرَهَ الإنسانُ على الكفر قوليًا كان أو فعليًا، ثم فعل ما أَكْرَهَ عليه فلا يَخْلُو من أحوال: الحال الأولى: أن يَفْعَلَ ذلك مُطْمَئِنًّا به قلبه، فيكونُ كافرًا؛ كأن يُكْرَهَ على أن يَسْجُدَ للصنم، فسجد مُطْمَئِنًّا به قلبه، فيكونُ كافرًا.

فإن قيل: كيف يَتَحَقَّقُ الإكراه مع طُمَأْنِينَةِ القلب؟ قلنا: نعم يُمكنُ ذلك بأن يكونَ عندَ الإنسانِ تردُّدٌ في أول الأمر، ومع الإكراه يَطْمَئِنُّ قلبه بالكفر - نَسَأَلُ اللهَ العافية - ويكونُ مِمَّنْ عَبْدَ اللَّهِ على حرفٍ، إن أصابه خيرٌ اطمأنَّ به، وإن أصابته فتنةٌ انقلبَ على وجهه.

والحال الثانية: أن يَفْعَلَ ذلك دَفْعًا للإكراه، لا قصدًا للفعل، فعلى سبيل المثالِ يَسْجُدُ للصنم دَفْعًا للإكراه، لا تَقَرُّبًا للصنم، ولا تَقَرُّبًا إلى الله فهذا معذورٌ، ولا حَرَجَ عليه. الحال الثالثة: أن يَفْعَلَ ذلك متأوِّلًا بأن يُظْهِرَ السجودَ للصنم، وهو يَنْوِي أنه لله. فهذا معذورٌ من بابٍ أولى؛ لأنه إذا كان صاحبُ الصورة الثانية معذورًا فهذا معذورٌ من بابٍ أولى. الحال الرابعة: أن يَفْعَلَ ذلك، لا لدفع الإكراه، ولا للاطمئنان، ولكن أَكْرَهَ ففعلَ من غير قصدٍ، فهذه الصورة اختلفَ فيها العلماءُ، فمنهم من يَقُولُ: إنه لا شيءَ عليه، وإن كان قد قصدَ الفعل، ومنهم من يَقُولُ: بل عليه شيءٌ؛ لأن الواجب أن يَنْوِي بالفعل دفعَ الإكراه. والصحيح: أنه معذورٌ؛ لعموم قوله: ﴿لَا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ لاسيما

العامي، فالعامي لا يدري وليس عنده علم حتى يؤوّل، ولا حتى ينوي دفع الإكراه فهو يسجد بناءً على أنه أكره، لكن لو سُئِلَ هل أنت سجدت للصنم حقيقة، وتريد هذا؟ قال: لا. وقوله رَحِمَهُ اللهُ: «وقال الحسن: التَّقِيَّةُ إلى يوم القيامة». يعني رَحِمَهُ اللهُ: أن التقية كرخصة باقية إلى يوم القيامة، ولكنها ليست التقية التي عند الرافضة، فالرافضة يتقون تقية نفاق؛ لأنهم يُطِنون في قلوبهم ما يقتضي الكفر، ويظهرون للناس أنهم على غير هذا. فالمراد بالتقية هنا ما يكون فيها دفع الضرر على وجه يبيحه الشرع، أما النفاق فإنه لا يُباح بحال من الأحوال، بل حال المنافق أخبث من حال الكافر؛ لأن الكافر يُعلن بكفره، ويُمكن أن يُتَقَى، لكنَّ المنافق لا يُعلن، فهو جاسوس خبيث خطر على الإسلام، ولهذا قال الله ﷻ: ﴿هُوَ الْعَدُوُّ فَاحْذَرُوهُ﴾ [البقرة: ١٩٠].

وقوله رَحِمَهُ اللهُ: «وقال ابن عباس فيمن يكرهه اللصوص فيطلق: ليس بشيء»؛ يعني: ليس طلاقه شيء؛ لأنه مُكره، فيشترط في الطلاق أن يكون من مختار، فلو أكرهه على الطلاق فإنه لا طلاق، سواء أكرهه اللصوص أو أكرهته المرأة أو غيرها. ومن الإكراه: أن تقول المرأة للرجل: طلقني أو أحرق نفسي. فهذا إكراه لأن الإنسان لا يرضى أن تحرق زوجته نفسها.

ومثال الإكراه أيضاً: أن لو يقول له ولده مثلاً: طلق أمي أو أحرق نفسي. أو ما أشبه ذلك. فإن هذا من الإكراه.

ومثاله أيضاً: ما جرى في عهد عمر رضي الله عنه من أنه قد خرج رجل وامرأته يشتريان عسلاً، فتزل في الجبل، وأمسكت به الحبل، فقالت له: طلقني أو أطلق الحبل. فطلق. فمن شروط الطلاق أن يقع بالاختيار، وهل تُشترط فيه النية؟

ظاهر كلام البخاري رَحِمَهُ اللهُ حينما قال: «وقال النبي ﷺ: إنما الأعمال بالنية»^(١). أنه يشترط فيه نية الطلاق، وإذا وقع بلفظ الطلاق فله أحوال:

الحال الأولى: أن ينوي به الطلاق، فيقع الطلاق اتفاقاً؛ مثل أن يقول لزوجته: هي طالق. فتطلق ما دام نوى الطلاق، فإن نوى أكثر من واحدة على رأي من يرى وقوع الثلاث بكلمة واحدة، فهل يقع ما نوى، أو إذا نوى العدد فلا بد من ذكره؟

الجواب: الصواب أنه إذا نوى العدد فلا بد من ذكره، وأنه لا يقع إلا واحدة. الحال الثانية: أن ينوي به غير الطلاق ويقرنه به؛ مثل أن يقول: أنت طالق من عقال. فهنا

لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ اتِّفَاقًا.

الحال الثالثة: أن يقول: أنت طالق. وَيَتَوَي بقلبه: طالق من وثاق، ولا طالقاً من نكاح. فهنا لا تَطْلُقُ الزوجة؛ لقول النبي ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^(١).

ولكن لو حاكمته إلى القاضي فالقاضي يَجِبُ عليه أن يَحْكُمَ بظاهر اللفظ؛ لقول النبي ﷺ: «إِنَّمَا أَقْضِي بِنَحْوِ مَا أَسْمَعُ»^(٢). فَيَحْكُمُ بالطلاق.

فإذا كان المَرْجِعُ إلى نيته، ثم إلى القضاء فهل يَجِبُ على المرأة أن تُحاكِمَه في هذه الحال، أو أن تُصَدِّقَه بنيتها؟

نقول في الجواب على هذا: يُرْجَعُ إلى حال الزوج، فإذا كانت المرأة تَرَى أن الزوج عنده من تقوى الله ﷻ ما يَمْنَعُه أن يَكْذِبَ فيما ادَّعى فإنه يَحْرُمُ عليها أن تُحاكِمَه؛ لأنها تَعْتَقِدُ أنه سَيُحْكَمُ عليه بخلاف ما أراد.

وإن كان الزوج مُتَهَاوِنًا مُتْلَاعِبًا، ولا يُوثِقُ بقوله: إنه نَوَى الطلاق من وثاق فإنه يَجِبُ عليها أن تُحاكِمَه، لاسيما إذا كانت هذه الطلقة هي الأخيرة.

وأما إذا تَرَدَّدَتْ؛ يَعْنِي: عندها حسن ظن في زوجها، وسوء ظن، فالأولى أن لا تُحاكِمَه؛ لأن الأصل بقاء النكاح.

والخلاصة الآن: أن مَنْ تَلَفَّظَ بالطلاق ناوياً له وقع اتفاقاً فيما بينه وبين الله، وفي المحاكمة، وإذا نَوَى به غير الطلاق، وقَيَّده باللفظ لا يَقَعُ اتفاقاً؛ مثل أن يقول: أنت طالق من وثاق.

وإذا نَوَى غير الطلاق غير مُقَيَّدٍ باللفظ لا يَقَعُ الطلاق، لكن لو حاكمته وجب على القاضي أن يَحْكُمَ بوقوع الطلاق؛ للحديث الذي أشرنا إليه.

الحال الرابعة: أن يُوقَعَ الطلاق بدون قصد، فهو لم يَنْوِ الطلاق، ولم يَنْوِ غيره، فهو قد انْفَعَلَ، وَغَضِبَ ثم أَطْلَقَ الطلاق، وقال: أنا تلك الساعة لا أَحِسُّ بما نَوَيْتُ، فهل يَقَعُ الطلاق أو لا؟ نقول: في هذا تفصيل أيضاً؛ لأن مثل هذه الحال لا تَرِدُ إلا عند غضب، والغضب ثلاثة أقسام: غايَةٌ وبدايةٌ ووسطٌ.

فالغاية: أن يَصِلَ الغاضبُ إلى حدٍّ لا يَنْدِرِي ما يقول، فلا يدري هل قال: أنت طالق، أو أنت جميلة، أو أنت ذميمة، أو أنت عجوز، أو أنت شابة. فهذا لا يَقَعُ طلاقه اتفاقاً؛ لأنه لم يُرِدِ الطلاق. والبداية: أن يكون غَضِبَ نوعاً ما، ثم طَلَّقَ؛ يعني خالفته زوجته في شيء من الأشياء،

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) أخرجه البخاري (٧١٦٩)، ومسلم (١٧١٣).

فَطَلَّقَ غَضَبًا. فَهَذَا يَقَعُ اتِّفَاقًا؛ لِأَنَّهُ يَذَرِي مَا يَقُولُ، وَيُمْكِنُهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ.
وَالْوَسْطُ: أَنْ يَكُونَ عَالِمًا مَا يَقُولُ، لَكِنْ لَا يَسْتَطِيعُ التَّصَرُّفَ؛ لِأَنَّ الْغَضَبَ قَدْ شَدَّ عَلَيْهِ
حَتَّى كَأَنَّهُ يَعْصِرُهُ، فَيَقُولُ هَذَا الْكَلَامَ، وَهُوَ يَعْصِي مَا يَقُولُ.
فَهَذِهِ فِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَقَعُ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا يَقَعُ.
وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا يَقَعُ؛ لِأَنَّ هَذَا يُشَبِّهُ الْمَكْرَةَ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا طَلَاقَ فِي إِغْلَاقٍ».



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩٤٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ،
عَنْ هِلَالِ بْنِ أَسَامَةَ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَدْعُو فِي
الصَّلَاةِ: «اللَّهُمَّ أَنْجِ عِيَّاشَ بْنَ أَبِي رَيْعَةَ وَسَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ وَالْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ، اللَّهُمَّ أَنْجِ الْمُسْتَضْعَفِينَ
مِنَ الْمُؤْمِنِينَ. اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأَتَكَ عَلَى مُضَرَ، وَابْعَثْ عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسَنِي يَوْسُفَ»^(١).

فِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَعَاءٌ عَلَى قَوْمٍ وَلِقَوْمٍ، فَقَوْلُهُ ﷺ: «اللَّهُمَّ أَنْجِ عِيَّاشَ بْنَ أَبِي رَيْعَةَ وَسَلَمَةَ بْنَ
هِشَامٍ وَالْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ». هَذَا دَعَاءٌ لِقَوْمٍ، وَقَوْلُهُ ﷺ: «اللَّهُمَّ أَنْجِ الْمُسْتَضْعَفِينَ». أَيْضًا هُوَ دَعَاءٌ
لِقَوْمٍ، وَهُوَ تَعْمِيمٌ بَعْدَ تَخْصِيصٍ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأَتَكَ عَلَى مُضَرَ، وَابْعَثْ عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسَنِي يَوْسُفَ». هَذَا دَعَاءٌ عَلَى قَوْمٍ.
فَالْقَنُوتُ يَكُونُ لِقَوْمٍ، وَيَكُونُ عَلَى قَوْمٍ.

وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ جَعَلَ الْمُسْتَضْعَفِينَ غَيْرَ قَادِرِينَ، فَهُمْ مُخْتَاجُونَ لِلدُّعَاءِ،
فَيَكُونُونَ كَالْمَكْرَهِينَ عَلَى الْبَقَاءِ فِي دَارٍ يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْهَجْرَةُ مِنْهَا.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ التَّسْمِيِّ بِالْوَلِيدِ، أَوْ بِوَلِيدٍ غَيْرِ مُعَرَّفٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ
يُغَيِّرْهُ، وَلَوْ كَانَ مُحَرَّمًا لِغَيْرِهِ، كَمَا غَيَّرَ اسْمَ بَرَّةَ إِلَى زَيْنَبٍ^(٢) وَجُوَيْرِيَةَ، وَالْوَلِيدُ وَإِنْ كَانَ يُقَالُ: إِنَّهُ
اسْمٌ لِفِرْعَوْنَ مُوسَى الَّذِي بُعِثَ إِلَيْهِ مُوسَى، فَإِنَّهُ يُقَالُ: إِنَّ اسْمَهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُضْعَبِ بْنِ الرِّيَّانِ^(٣)
وَعِنْدِي فِي هَذَا بُغْدٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ كَلِمَاتُ عَرَبِيَّةٍ، وَيَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ اسْمُ فِرْعَوْنَ - وَهُوَ
قِبْطِيٌّ - مِنْ أَسْمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ، لَكِنَّهُ قَدْ قِيلَ هَكَذَا.

فَعَلَى كُلِّ حَالٍ التَّسْمِيُّ بِالْوَلِيدِ لَا بَأْسَ بِهِ مُعَرَّفًا بِأَلٍ أَوْ مُجَرَّدًا مِنْهَا.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٦٧٥).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦١٩٢)، وَمُسْلِمٌ (٢١٤١).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢١٤٠).

وقوله ﷺ: «سَنِينَ كَسَنِي يَوْسُفَ». يَقَالُ سَنِي يَوْسُفَ. وَيَقَالُ: سَنِينَ يَوْسُفَ. وَقَدْ أَشَارَ إِلَى هَذَا ابْنُ مَالِكٍ فِي الْأَلْفِيَةِ حَيْثُ قَالَ:

ومثل حين قد يرد ذا الباب

يَعْنِي رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ «سَنُونَ وَبَابَهُ». قَدْ يَرِدُ مِثْلُ حِينٍ فَيُعَرَّبُ بِالْحَرَكَاتِ الْأَصْلِيَةِ الظَّاهِرَةِ عَلَى النُّونِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: كَسَنِينَ يَوْسُفَ، كَمَا تَقُولُ: جِئْتُهُ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ. وَيَجُوزُ - وَهُوَ الْأَفْصَحُ - أَنْ تُعَامَلَ مَعَامَلَةُ جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ بِبَقَاءِ النُّونِ مَعَ الْوَاوِ رَفْعًا، وَمَعَ الْيَاءِ جَرًّا وَنَصْبًا، إِلَّا إِذَا أُضِيفَتْ فَتُحَذَفُ النُّونُ؛ لِأَنَّ نُونَ جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ عِنْدَ الْإِضَافَةِ تُحَذَفُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١ - بَابُ مَنْ اخْتَارَ الضَّرْبَ وَالْقَتْلَ وَالْهَوَانَ عَلَى الْكُفْرِ.

٦٩٤١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشَبٍ الطَّائِفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ: أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَأَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقَذَّفَ فِي النَّارِ»^(١).

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ مَنْ اخْتَارَ الضَّرْبَ وَالْقَتْلَ وَالْهَوَانَ عَلَى الْكُفْرِ». يَعْنِي: فِي حَالِ الْإِكْرَامِ وَقَدْ سَبَقَ لَنَا التَّفْصِيلُ فِي هَذَا، وَأَنَّهُ إِذَا كَانَ يَلْزَمُ مِنْ إِجَابَتِهِ لِلْإِكْرَامِ صَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ فَالْوَاجِبُ الصَّبْرُ، وَأَمَّا إِذَا كَانَتِ الْمَسْأَلَةُ خَاصَّةً بِهِ فَقَدْ ذَكَرْنَا فِي هَذَا أَيْضًا تَفْصِيلًا.

ثُمَّ اسْتَدَلَّ الْمُؤَلَّفُ بِهَذَا الْحَدِيثِ الْعَظِيمِ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ بَهْنَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ: أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا» الْحَدِيثَ. الْإِيمَانُ لَهُ حَلَاوَةٌ، وَهِيَ أَحْلَى مَا يَكُونُ، فَإِنْ كَانَ أَحْلَى مَا تَجِدُ مَذَاقًا هُوَ الْعَسَلُ وَلَكِنَّهُ عَنْ قَرِيبٍ تَزُولُ هَذِهِ الْحَلَاوَةُ، لَكِنَّ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ غَرَسٌ لَهُ ثِمَرَاتٌ جَلِيلَةٌ لَا يُذْرِكُهَا إِلَّا مَنْ بَنَى غَرَسَهُ عَلَى هَذِهِ الْحَلَاوَةِ، وَهِيَ حَلَاوَةُ يَنْسَى بِهَا الْإِنْسَانُ الدُّنْيَا كُلَّهَا، وَيَرَى أَنَّهُ أَنْعَمُ مَنْ يَكُونُ فِي الدُّنْيَا، حَتَّى قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: إِنْ كَانَ أَهْلُ الْجَنَّةِ فِي مِثْلِ هَذَا النَّعِيمِ فَهَمُّ فِي أَكْمَلِ نَعِيمٍ.

يَعْنِي: يَجِدُ الْإِنْسَانُ مِنْ قَلْبِهِ حَلَاوَةَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَصَوَّرَهَا الْإِنْسَانُ الَّذِي فَقَدَهَا.

وَالْأَوَّلُ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثِ: أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: الْمَحَبَّةُ أَنْفَعَالٌ نَفْسِي لَا يُمَكِّنُ السَّيْطَرَةَ عَلَيْهِ؛ لَا إِيجَادًا، وَلَا إِزَالَةً، فَكَيْفَ

يقول: إن يكون الله ورسوله أحبَّ إليه مما سواهما؟

أليس النبي ﷺ قال: «اللهم هذا قسبي فيما أملك، فلا تلمني فيما تملك ولا أملك»^(١)؛ يعني: المحبة؟
فالجواب: نعم، فلا شك أن المحبة انفعالٌ نفسي، لا يمكن للإنسان أن يتصرف فيه
بزيادة أو نقص، ولكن إذا وفق الإنسان لاتباع ما جاء به الرسول ﷺ، فستكون هذه المحبة
ولابد، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [البقرة: ٣١].

فإذا رأيت الإنسان تباعاً لما جاء به الرسول، بل إذا رأيت من نفسك أنك تحبُّ اتباع النبي
ﷺ، وتحرص على ذلك، فهذا عنوان محبتك لله، وهذه المحبة ستجدها في قلبك، فتجد أن
الله ﷻ ورسوله أحبُّ إليك من كل شيء.

ومن علامات ذلك أنه لو أمرك أبوك بشيء يخالف أمر الله ورسوله تقدم أمر الله ورسوله.
إذا: الله ورسوله أحبُّ إليك من أبيك.

ومن علامة ذلك أيضاً: لو أن نفسك دعتك إلى شيء تفعله، وفيه معصية لله ورسوله
فعصيتها وأطعت الله ورسوله عرفنا أنك تحبُّ الله ورسوله أكثر من محبة نفسك.
الثاني: أن يحبَّ المرء لا يحبُّه إلا الله، وأسباب المحبة الإنسانية كثيرة، منها: الهدية مثلاً؛
لقول النبي ﷺ: «تهادوا تحابوا»^(٢).

- ومنها: إفشاء السلام؛ فإنه من أسباب المحبة.
- ومنها: أن يحبَّ الإنسان ابنه أو أباه أو قريبه محبة طبيعية.
- ومنها: أن يحبَّه لكرمه وأخلاقه الفاضلة.
- ومنها: أن يحبَّه لعلمه.
- ومنها: أن يحبَّه لاله.

وأسباب المحبة البشرية كثيرة، لكن المفيد منها أن يحبَّ المرء لا يحبُّه إلا الله، فهذا هو
المفيد، وهو الثابت، وهو الباقي، وهو الذي يُبعدك عن الفحشاء والمنكر وعن كل ما يكون
فيه معصية لله ورسوله.

فما دمت تحبُّ هذا الرجل لا تحبُّه إلا الله فإن محبتك ستكون تابعة لاستقامة هذا الرجل،
إن استقام أحببته، وإن انحرف كرهته، ولم تحبه.

(١) أخرجه أبو داود (٢١٣٤)، والترمذي (١١٤٠)، والنسائي (٣٩٥٣)، وابن ماجه (١٩٧٣)، وانظر: «الإرواء» (٨٢/٧).

(٢) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٥٩٤)، والبيهقي في «الكبرى» (١٦٩/٦)، وانظر: «صحيح الجامع» (٣٠٠٤)، وهو
عند الترمذي (٢١٣٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «تَهَادَوْا فَإِنَّ أَلْهَدِيَةَ تَذْهَبُ وَحَرُّ الصَّدْرِ...».

فَإِذَا عَرَفْتَ مِنْ نَفْسِكَ أَنَّ مَحَبَّتَكَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى هَذَا الْأَسَاسِ، وَأَنَّكَ لَا تُحِبُّ الْمَرْءَ إِلَّا لِلَّهِ، وَلَا تُكْرَهُهُ إِلَّا لِلَّهِ. فَهَذَا مِمَّا يَجْعَلُكَ تَذَوُّقُ حَلَاوَةِ الْإِيمَانِ.

إِذَا: الثَّانِيَةُ هَذِهِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْأُولَى؛ فَإِذَا كُنْتَ لَا تُحِبُّ الْمَرْءَ إِلَّا لِلَّهِ فَهَذَا لِأَنَّهُ مِنْ تِمَامِ مَحَبَّةِ اللَّهِ، فَإِنَّ مِنْ تِمَامِ الْمَحَبَّةِ مَحَبَّةَ الْحَبِيبِ، كَمَا أَنَّ مِنْ تِمَامِ الْكَرَاهَةِ كَرَاهَةَ أَعْدَاءِ الْحَبِيبِ، وَلِهَذَا قَالَ الشَّاعِرُ أَوْ النَّاطِقُ:

أَتُحِبُّ أَعْدَاءَ الْحَبِيبِ وَتَدْعِي جِبَالَهُ مَا ذَاكَ فِي إِمْكَانٍ
فَهَذَا مُسْتَحِيلٌ؛ لِأَنَّ الْحَبِيبَ حَقًّا هُوَ الَّذِي يُحِبُّ مَنْ تُحِبُّ، وَيُكْرَهُ مَنْ تُكْرَهُ، فَإِذَا كُنْتَ تُحِبُّ اللَّهَ حَقًّا فَإِنَّكَ سَتُحِبُّ الْمَرْءَ الَّذِي يَقُومُ بِطَاعَةِ اللَّهِ، وَتُكْرَهُ الْمَرْءَ الَّذِي يَقُومُ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ يَعْصِي اللَّهَ عَلَيْكَ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ - وَفِي رِوَايَةٍ: بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ مِنْهُ ^(١) - كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقَذَّفَ فِي النَّارِ.

مِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ الْأَخِيرَةِ أَخَذَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مَا تَرَجَّمَ لَهُ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ لَوْ قِيلَ لَهُ: سَنَقْذِفُكَ فِي النَّارِ، أَوْ أَكْفُرْ قَالَ: أَقْذَفُ فِي النَّارِ، وَلَا أَكْفُرُ. فَهَذَا صَبْرٌ عَلَى الْقَتْلِ وَالْإِحْرَاقِ دُونَ أَنْ يَكْفُرَ. وَهَذَا وَجْهُ إِدْخَالِ هَذَا الْحَدِيثِ فِي هَذِهِ التَّرْجِمَةِ. وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٣١٦/١٢):

«ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ...» الْحَدِيثُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ فِي أَوَائِلِ الصَّحِيحِ، وَوَجْهُ أَخْذِ التَّرْجِمَةِ مِنْهُ أَنَّهُ سَوَّى بَيْنَ كَرَاهِيَةِ الْكُفْرِ وَكَرَاهِيَةِ دُخُولِ النَّارِ، وَالْقَتْلِ وَالضَّرْبِ وَالْهَوَانِ أَسْهَلُ عِنْدَ الْمُؤْمِنِ مِنْ دُخُولِ النَّارِ، فَيَكُونُ أَسْهَلُ مِنَ الْكُفْرِ إِنْ اخْتَارَ الْأَخْذَ بِالشَّدَةِ. ذَكَرَهُ ابْنُ بَطَّالٍ، وَقَالَ أَيْضًا: فِيهِ حُجَّةٌ لِأَصْحَابِ مَالِكٍ. وَتَعَقَّبَهُ ابْنُ التَّيْنِ بِأَنَّ الْعُلَمَاءَ مُتَّفِقُونَ عَلَى اخْتِيَارِ الْقَتْلِ عَلَى الْكُفْرِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ حُجَّةً عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنْ التَّلَفُّظُ بِالْكَفْرِ أَوْلَى مِنَ الصَّبْرِ عَلَى الْقَتْلِ، وَنَقَلَ عَنِ الْمُهَلَّبِ أَنَّ قَوْمًا مَنَعُوا مِنْ ذَلِكَ، وَاخْتَجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [الْبَقَرَةُ: ٢٩] الْآيَةَ، وَلَا حُجَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ تَلَوَّ الْآيَةَ الْمَذْكُورَةَ: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عَدُوًّا ظَالِمًا﴾ [الْبَقَرَةُ: ٣٠]. فَقَيَّدهُ بِذَلِكَ، وَلَيْسَ مَنْ أَهْلَكَ نَفْسَهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ ظَالِمًا وَلَا مُعْتَدِيًا، وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِ تَقَحُّمِ الْمَهَالِكِ فِي الْجِهَادِ. انْتَهَى وَهَذَا يَقْدَحُ فِي نَقْلِ ابْنِ التَّيْنِ الْإِتْفَاقَ الْمَذْكُورَ، وَأَنَّ تَمَّ مَنْ قَالَ بِأَوْلَوِيَةِ التَّلَفُّظِ عَلَى بَذْلِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢١)، وَمُسْلِمٌ (٤٣).

النفس للقتل، وإن كان قاتل ذلك يُعَمَّم، فليس بشيء، وإن قيده بما لو عَرَضَ ما يُرَجَّحُ المفضول، كما لو عَرَضَ على مَنْ إذا تَلَفَّظَ به نفعٌ مُتَعَدِّ ظاهراً فَيَتَّجِهْ. اهـ



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩٤٢- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّادٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، سَمِعْتُ قَيْسًا سَمِعْتُ: سَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ يَقُولُ: لَقَدْ رَأَيْتُنِي وَإِنَّ عَمَرَ مُوثِقِي عَلَى الْإِسْلَامِ. وَلَوْ أَنْقَضَ أَحَدٌ مَّا فَعَلْتُمْ بَعَثَانِ كَانَ مُحَقَّقًا أَنْ يَنْقُضَ.

قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٣١٦/١٢):

وقد تقدَّم حديثه في بابِ إسلام سعيد بن زيد من السيرة النبوية، وهو ظاهرٌ فيما تَرَجَّمَ له؛ لأنَّ سعيداً وزوجته أختَ عَمَرَ اختارَا الهوانَ على الكفرِ، وبهذا تَظْهَرُ مناسبةُ الحديثِ للترجمة. وقال الكرمانِيُّ: هي مأخوذةٌ من كونِ عثمانَ اختارَ القتلَ على ما يَرِضَى قَاتِلِيهِ، فيكونُ اختيَارُهُ القتلَ على الكفرِ بطريقِ الأولى، واسمُ زوجته فاطمةُ بنتُ الخطابِ، وهي أوَّلُ امرأةٍ أسَلَمَتْ بعدَ خديجةَ فيما يُقالُ.

وقيل: سَبَقَتْهَا أُمُّ الْفَضْلِ زَوْجُ الْعَبَّاسِ. اهـ

وقال العينيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في شرحه على البخاري (٩٩/٢٤):

قوله: لقد رأيتني؛ أي: لقد رأيت نفسي، وهو من خصائص أفعال القلوب. وقوله: وإن عمر. أي: عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والواو فيه للحال، وقوله: مُوثِقِي. اسم فاعل من الإيثاق، وهو الإحكام، وأراد به أن يثبتني على الإسلام، وأصل هذا من الوثاق، وهو حبل أو قيد يشد به الأسير والدابة.

وقوله: ولو أنقَضَ من الانقضاء بالقاف، وهو الانصِداغُ والانشقاق، وفي الرواية المتقدمة: أنقَضَ، بالفاء.

قوله: أُلْحِدَ. بضمتين، وهو الجبل المعروف بالمدينة.

قوله: مما فعلتم؛ أي: بسبب ما فعلتم بعثمان بن عفان من المخالفة له والخروج عن طاعته، وهو أمير المؤمنين، ثم حَضَرَهُمْ إِيَّاهُ، ثم قتلهم له ظلماً وعدواناً.

وقوله: محققاً. أي: جديراً أن ينقض؛ أي: ينشق وينصدع. اهـ

فالمعنى: أنكم لو فعلتم ما فعلتم بعثمان بأحدٍ لَانْقَضَ وانهدَّ، فكانه أشفقَ على عثمان، وقال: لو أنكم فعلتم هذا بأحدٍ لَانْقَضَ فكيف برجل.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩٤٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَيْسٌ، عَنْ خَبَابِ بْنِ الْأَرْتِ، قَالَ: شَكَوْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُتَوَسِّدٌ بُرْدَةً لَهُ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ، فَقُلْنَا: أَلَا تَسْتَنْصِرُ لَنَا أَلَا تَدْعُو لَنَا؟ فَقَالَ: «قَدْ كَانَ مِنْ قَبْلِكُمْ يُؤْخَذُ الرَّجُلُ فَيُحْفَرُ لَهُ فِي الْأَرْضِ فَيُجْعَلُ فِيهَا، فَيُجَاءُ بِالْمِنْشَارِ فَيُوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ فَيُجْعَلُ نَصْفَيْنِ وَيُمَشَّطُ بِأَمْشَاطِ الْحَدِيدِ مِنْ دُونِ لَحْمِهِ وَعَظْمِهِ، فَمَا يَصُدُّهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ. وَاللَّهُ لَيَكْمِنَنَّ هَذَا الْأَمْرَ حَتَّى يَسِيرَ الرَّكَّابُ مِنْ صَنْعَاءَ إِلَى حَضْرَمَوْتَ لَا يَخَافُ إِلَّا اللَّهَ وَالذُّنْبَ عَلَى غَنَمِهِ، وَلَكِنَّكُمْ تَسْتَعْجِلُونَ»^(١).

الشاهد من هذا الحديث: قوله ﷺ: «قد كان من قبلكم يؤخذ الرجل، فيحفر له في الأرض، فيجعل فيها، فيجاء بالمنشار» يعني: الذي يُنشر به الخشب والحديد «فيوضع على رأسه، فيجعل نصفين» أي: تُشقُّ رأسه نصفين بالمنشار نشرًا «ويُمَشَّطُ بِأَمْشَاطِ الْحَدِيدِ مِنْ دُونِ لَحْمِهِ وَعَظْمِهِ» يعني: أنه يُسَرَّحُ جلده، ويُمَشَّطُ، أو أنه يُخَلَّلُ بِأَمْشَاطِ الْحَدِيدِ، وقوله: «من دون لحمه وعظمه». يعني: أنه يصل إلى العظم، تُسألُ الله العافية «فما يصدُّه ذلك عن دينه». وهذا إشارة إلى وجوب الصبر على البلاء في الدين، وقد سبق الكلام على هذا مفصلاً.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- باب في بيع المكره ونحوه في الحق وغيره.

٦٩٤٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ إِذْ خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «انْطَلِقُوا إِلَى يَهُودَ». فَخَرَجْنَا مَعَهُ حَتَّى جِئْنَا بَيْتَ الْمُدْرَاسِ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَنَادَاهُمْ: «يَا مَعْشَرَ يَهُودَ، أَسْلِمُوا تَسْلَمُوا». فَقَالُوا: بَلَّغْتَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ. فَقَالَ: «ذَلِكَ أُرِيدُ». ثُمَّ قَالَ: «ثَالِثَةً فَقَالَ: «اعْلَمُوا أَنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُجْلِيَكُمْ، فَمَنْ وَجَدَ مِنْكُمْ بِمَالِهِ شَيْئًا فَلْيَبِيعْهُ، وَإِلَّا فَاغْلَمُوا أَنْتُمْ الْأَرْضَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ»^(١).

قوله ﷺ: باب في بيع المكره ونحوه في الحق وغيره.

المكره على البيع ينقسم إلى قسمين: مكره بحق، ومكره بغير حق، فمن كان مكرهاً بغير حق فإن البيع منه لا يصح، سواء كان مشترياً أم بائعاً، وإن كان مكرهاً بحق فالبيع منه

(١) أخرجه مسلم (٢٦٨١) مختصراً.

(٢) أخرجه مسلم (١٧٦٥).

صحيح، سواء كان مشترياً أم بائعاً.

ومثال البائع المكره بحق: أن يُجبر الرجل على بيع المرهون الذي رهنه. فهذا مكره بحق.
ومثل أن يُكره على بيع شيء يُنفق منه على أولاده أو على زوجته، أو ما أشبه ذلك.
وكذلك في الشراء من أكره على شراء نفقة لأهله ولأولاده كان شراؤه صحيحاً.
ومثال المكره بغير حق: أن يُكره شخص إنساناً أن يبيعه سيارته أو قلمه أو ما أشبه ذلك
فقال له: تبيعي هذا الشيء، أو أفعل بك وأفعل فباعه، فهذا مكره بغير حق، فلا يصح بيعه.
فالضابط أن من أكره بحق فعهده صحيح، ومن أكره بغير حق فعهده غير صحيح.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣- بَابُ لَا يَجُوزُ نِكَاحُ الْمُكْرَه. ﴿وَلَا تُكْرَهُوا فَنَيْتُكُمْ عَلَى الْإِغْيَاءِ إِنْ أَرَدَنْتُمْ تَحْصِينَ لِنَبْنِغُوا عَرَضَ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهَنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِنَّ عَفْوَرٌ رَجِيمٌ﴾ [النكاح: ٣٣].

نكاح المكره لا يجوز سواء كان من الرجل أو من المرأة، فإذا أكره الرجل على أن يتزوج بنت عمه مثلاً - كما يفعل بعض الناس في البادية - فإن النكاح لا يصح، وإذا أكرهت المرأة أيضاً على أن تتزوج ابن عمها فإن النكاح لا يصح.

ثم استدلل المؤلف بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرَهُوا فَنَيْتُكُمْ عَلَى الْإِغْيَاءِ إِنْ أَرَدَنْتُمْ تَحْصِينَ لِنَبْنِغُوا عَرَضَ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا﴾. وكانوا في الجاهلية يُكْرِهون الفتيات - أي: المملوكات - على الزنى من أجل أخذ الأجر؛ كما أخبر الله عن ذلك بقوله: ﴿لِنَبْنِغُوا عَرَضَ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا﴾ وهذا القيد بناءً على الغالب، وما كان قيداً أغلبياً فإنه لا مفهوم له، فلو أكرهها لغير هذا الغرض فهو داخل في النهي.

وقد يقال: إن كل غرض غير شرعي فهو من عرض الدنيا، فلو أكرهها رشوة لشخص، أو أكرهها من أجل أن يتزوج بنت هذا الشخص الذي أكره فتاته له، وما أشبه ذلك فقد يقال: هذا من عرض الدنيا.

لكن لو قلنا: عرض الدنيا هو المال صار ما سواه مثله؛ لأن قيده بذلك قيد أغلبي.

وقوله: ﴿إِنْ أَرَدَنْتُمْ تَحْصِينَ﴾. هذا قيد لبيان الواقع، وللإشارة إلى توبيخ هؤلاء السادة؛ إذ يقال لهم: كيف فتاتك - وهي أمة - تريد التحصن، وأنت تجبرها على البغاء: هذا لا يليق، وكان الأولى أن يكون الأمر بالعكس.

وعلى هذا فلا يحتاج إلى أن نقول: إن أردن تحصننا، فلو أردن غير التحصن مثل أن تكون لا تريد هذا الرجل الذي أكرهت عليه فإنه لا يجوز إكراهها؛ لأن العلة هي إكراهها على الزنى

لَا يَسَبُّ مِنْ الْأَسْبَابِ.

وقوله: «وَمَنْ يُكْرِهَنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ غَفُورٌ رَحِيمٌ». غفورٌ رحيمٌ لهن، لا للمكروه، وهذا يدلُّ على أن المُكْرَهَةَ على الزنى لا إثمَ عليه، فلو دَعَتْهُ امرأَةٌ، وقالت: إما أنْ تَفْعَلَ، وإما أَقْتُلَنَّكَ أو أَفْضَحَنَّكَ. وقولها «أَقْتُلَنَّكَ» واضحٌ أنه إكراهٌ، أما مطلقُ قولها «أَفْضَحَنَّكَ» فقد يكونُ إكراهًا، وقد لا يكونُ إكراهًا؛ لأنَّ بعضَ النساءِ -والعياذُ بالله- تُشِيرُ إلى الرجلِ مثلًا، وهو بسيارته ويُرْكِبُها، ثم تقولُ له: افْعَلْ، وإلا فَضَحْتُكَ فيبقى أمرُه مُشْكِلًا، ومثلُ هذا قد لا يَجِدُ فرجًا، ولا مخرجًا؛ لأنه عَصَى اللَّهَ تعالى بإكراهه إياها بدوْنِ مَحْرَمٍ، فيكونُ هذا من العقوبةِ العاجلةِ، أنه يَحْصُلُ له مثلُ هذا الضَّيْقِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩٤٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَجَمْعٍ ابْنِي يَزِيدَ بْنِ جَارِيَةَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ خُنْسَاءِ بِنْتِ خِذَامِ الْأَنْصَارِيَّةِ أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ ثَيِّبٌ، فَكَرِهَتْ ذَلِكَ، فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَرَدَّ نِكَاحَهَا. هذا الحديثُ يدلُّ على أنَّ نِكَاحَ الْمُكْرَهَةِ لَا يَصِحُّ، ولهذا رَدَّ النَّبِيُّ ﷺ نِكَاحَ هذه المرأةِ، وَيُسَبِّهُ إلى أنها كانت ثَيِّبًا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩٤٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو -وهو ذُكْوَانُ- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، يُسْتَأْمَرُ النِّسَاءُ فِي أَبْصَاعِهِنَّ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ فَإِنَّ الْبَكْرَ تُسْتَأْمَرُ فَتُسْتَحْيِي فَتُسَكَّتُ، قَالَ: «سُكَّاتُهَا إِذْنُهَا»^(١). هذا الحديثُ: دليلٌ على أنَّ الْبَكْرَ أيضًا تُسْتَأْمَرُ، وأنها إذا تزَوَّجَتْ مُكْرَهَةً فلا نِكَاحَ، وهذا هو الصحيحُ، ولا فرق بين الأب وغيره، لقولِ النَّبِيِّ ﷺ في رواية مسلمٍ: «الْبَكْرُ يُسْتَأْذِنُهَا أَبُوهَا». وأما ما ذهب إليه بعضُ الفقهاء من أنَّ لِلْأَبِ أَنْ يُجَبِّرَ ابْنَتَهُ الْبَكْرَ عَلَى النِّكَاحِ قولٌ ضَعِيفٌ لا شَكَّ فيه، وهو عَجَبٌ من قائلِهِ، وقد وَرَدَتْ به السُّنَّةُ.

ثم إنَّ هذا القائلُ يقولُ: لو أنَّ الأبَ أَكْرَهَ ابْنَتَهُ الْبَكْرَ على أَنْ تَبِيعَ قِرْطًا من مالِها فالبيعُ غيرُ صحيحٍ، فكيف يَحِلُّ لِلْأَبِ أَنْ يَكْرِهَهَا على أَنْ تَبِيعَ نَفْسَهَا لهذا الرجلِ؟ ولهذا كان النِّصْ

والقياس يُؤَيِّدُ الْقَوْلَ الصَّحِيحَ؛ وَأَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تُجَبِّرُ عَلَى النِّكَاحِ مُطْلَقًا، سِوَاءَ كَانَتْ بَكْرًا أَمْ ثِيبًا، وَسِوَاءَ كَانَ وَلِيُّهَا أَبَاهَا، أَمْ غَيْرَهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤ - بَابُ إِذَا أُكْرِهَ حَتَّى وَهَبَ عَبْدًا أَوْ بَاعَهُ لَمْ يَجْزُ.

هَذِهِ التَّرْجُمَةُ وَاضِحَةٌ، وَهِيَ أَنَّهُ إِذَا أُكْرِهَ حَتَّى وَهَبَ عَبْدًا أَوْ بَاعَهُ لَمْ يَجْزُ، وَالْقَاعِدَةُ، أَنَّ كُلَّ مَنْ أُكْرِهَ عَلَى عَقْدٍ فَإِنَّ الْعَقْدَ لَا يَصِحُّ، أَيُّ عَقْدٍ كَانَ، سِوَاءَ كَانَ هِبَةً أَمْ بَيْعًا أَمْ شِرَاءً أَمْ إِجَارَةً.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩٤٧ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا هَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ دَبَّرَ مَمْلُوكًا لَهُ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟» فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ النَّحَّامِ بِثَمَانِيَةِ دَرَاهِمٍ. قَالَ: فَسَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ: عَبْدًا قَبْطِيًّا مَاتَ عَامَ أَوَّلٍ^(١). فِي هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ رَجُلًا دَبَّرَ مَمْلُوكًا، وَالتَّدْبِيرُ هُوَ: تَعْلِيقُ الْعَتَقِ بِالْمَوْتِ؛ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: إِذَا مِتُّ فَعَبْدِي فَلَانٌ حُرٌّ.

لَكِنَّ هَذَا الَّذِي دَبَّرَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَأَبْطَلَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ، وَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟» فَاشْتَرَاهُ نَعِيمٌ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا دَبَّرَ عَبْدَهُ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي التَّدْبِيرُ، وَلَكِنْ هَلْ يَكُونُ مِنَ الثَّلَاثِ؛ بِمَعْنَى: أَنَّهُ يَغْتَقُ مِنْهُ ثَلَاثَةٌ أَوْ لَا؟ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ خِلَافُ ذَلِكَ، أَمَّا إِذَا بَاعَهُ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ فَهَذَا جَائِزٌ، وَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ؛ لِأَنَّ التَّدْبِيرَ تَعْلِيقُ الْعَتَقِ بِالْمَوْتِ، وَمَا دَامَ الشَّرْطُ لَمْ يُوجَدْ فَالْعَبْدُ عَبْدٌ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥ - بَابُ مِنَ الْإِكْرَاهِ. كُرْهَا وَكَرْهَا وَاحِدٌ.

٦٩٤٨ - حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ سُلَيْمَانُ بْنُ قَبْرُونَ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَقَالَ الشَّيْبَانِيُّ: وَحَدَّثَنِي عَطَاءُ أَبُو الْحَسَنِ السَّوَّائِيُّ وَلَا أَظُنُّهُ إِلَّا ذَكَرَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرْثُوا النِّسَاءَ كُرْهَا﴾ [النِّسَاءُ: ١٠] الْآيَةَ. قَالَ: كَانُوا إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ كَانَ أَوْلِيَاؤُهُ أَحَقُّ بِأَمْرَائِهِ، إِنْ شَاءَ بَعْضُهُمْ تَزْوُجَهَا، وَإِنْ شَاءَ وَازَّوْجُوهَا

وَإِنْ شَاءَ وَلَمْ يُزَوِّجْهَا، فَهَمْ أَحَقُّ بِهَا مِنْ أَهْلِهَا، فَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي ذَلِكَ.
أَخْبَرَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِأَوْلِيَاءِ الزَّوْجِ أَنْ يَرْثُوا النِّسَاءَ كَرَهَا، وَقَدْ كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا مَاتَ
الرَّجُلُ فَأَهْلُهُ أَحَقُّ بِأَمْرَاتِهِ مِنْ أَوْلِيَائِهَا، فَهَمْ الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَ تَرْوِجَهَا؛ إِمَّا مِنْهُمْ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ،
لَكِنْ أَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ، فَأَبْطَلَ هَذِهِ الْعَادَةَ الَّتِي كَانَتْ عِنْدَهُمْ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦- بَابُ إِذَا اسْتَكْرَهَتْ الْمَرْأَةُ عَلَى الزَّوْنِ فَلَا حَدَّ عَلَيْهَا.

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَكْرِهْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

٦٩٤٩- وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، أَنَّ صَفِيَّةَ ابْنَةَ أَبِي عُبَيْدٍ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ عَبْدًا مِنْ رَقِيقِ الْإِمَارَةِ وَقَعَ
عَلَى وَلِيدَةٍ مِنَ الْخُمُسِ فَاسْتَكْرَهَهَا حَتَّى انْقَضَتْهَا، فَجَلَدَهُ عُمَرُ الْحَدَّ وَتَفَّاهُ، وَلَمْ يَجْلِدِ الْوَلِيدَةَ مِنْ أَجْلِ
أَنَّهُ اسْتَكْرَهَهَا.

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ فِي الْأُمَةِ الْبِكْرُ يَفْتَرِعُهَا الْحُرُّ: يُقِيمُ ذَلِكَ الْحَكَمُ مِنَ الْأُمَةِ الْعَذْرَاءِ بِقَدْرِ ثَمَنِهَا
وَيُجْلَدُ، وَلَيْسَ فِي الْأُمَةِ النَّبِيْ فِي قَضَاءِ الْأُيْمَةِ غُرْمٌ، وَلَكِنْ عَلَيْهِ الْحَدُّ.

هَذَا أَثَرَانِ:

الْأَثَرُ الْأَوَّلُ: «أَنَّ عَبْدًا مِنَ رَقِيقِ الْإِمَارَةِ وَقَعَ عَلَى وَلِيدَةٍ مِنَ الْخُمُسِ، فَاسْتَكْرَهَهَا حَتَّى
انْقَضَتْهَا»؛ يَعْنِي: انْقَضَ بَكَارَتُهَا، «فَجَلَدَهُ عُمَرُ الْحَدَّ»؛ يَعْنِي: حَدَّ الزَّوْنِ، وَكَلِمَةُ الْحَدِّ هُنَا
يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ الْحَدَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْحُرِّ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ الْحَدَّ الْوَاجِبَ
عَلَى الرَّقِيقِ، وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ حَدَّ الرَّقِيقِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ حَدِّ الْحُرِّ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْأُمَةِ؛ فَإِنَّ
الْأُمَّةَ يَقُولُ اللَّهُ فِيهَا: ﴿فَإِذَا أَحْصَيْنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِغُلَامٍ فَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ نِصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ
الْعَذَابِ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٥].

قَالُوا: وَكَذَلِكَ الْعَبْدُ يُقَاسُ عَلَيْهَا.

وَأَمَّا أَهْلُ الظَّاهِرِ الْهَانِعُونَ مِنَ الْقِيَاسِ فَقَالُوا: إِنَّ الْعَبْدَ الذَّكَرَ يُجْلَدُ مِائَةً جَلْدَةٍ كَالْحُرِّ.
وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَنَفَاهُ». وَهَذَا رُبَّمَا يُؤَيِّدُ حَمْلَ الْحَدِّ عَلَى حَدِّ الْحُرِّ؛ لِأَنَّ الْحُرَّ هُوَ الَّذِي يُغْرَبُ.
وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْعَبْدَ يُغْرَبُ، وَلَوْ فَاتَ حَظُّ سَيِّدِهِ مِنْهُ مَدَّةَ التَّغْرِيبِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ تَكُونُ
كَالْمَصَائِبِ الَّتِي تَعْتَرِي الْعَبْدَ، وَتَمْنَعُهُ مِنَ الْخِدْمَةِ مِثْلًا.

وَلَكِنْ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ أَنَّ الْعَبْدَ يُجْلَدُ خَمْسِينَ جَلْدَةً، وَلَا يُغْرَبُ.

وَأَمَّا الْوَلِيدَةُ فَلَمْ يَجْلِدْهَا عُمَرُ؛ لِأَنَّهُ اسْتَكْرَهَهَا.

والأثر الثاني: «قَالَ الزُّهْرِيُّ فِي الْأَمَةِ الْبَكْرُ يَفْتَرِعُهَا الْحَرُّ: يُقِيمُ ذَلِكَ الْحَكَمُ مِنَ الْأَمَةِ الْعَذْرَاءُ بِقَدَرِ ثَمَنِهَا، وَيُجْلَدُ». هَذَا رَأْيُ الزُّهْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، إِنَّهُ إِذَا رَزَى بِالْأَمَةِ وَافْتَضَّ بَكَارَتِهَا فَإِنَّهَا تُقَدَّرُ أَمَةً بَكْرًا، ثُمَّ تُقَدَّرُ أَمَةً ثِيْبًا فَمَا بَيْنَ الْقِيَمَتَيْنِ يَكُونُ هُوَ الْمَغْرَمُ، وَحُجَّتُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ الْإِتْلَافِ، وَالْإِتْلَافُ يُقَدَّرُ مِنَ الْحَرِّ بِقَدَرِهِ مِنَ الرَّقِيقِ.

وَأَمَّا الْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ عِنْدَنَا فَإِنَّهُ يَجِبُ لَهَا مَهْرُ الْمَثَلِ، لَكِنْ قَوْلُ الزُّهْرِيِّ لَهُ وَجْهَةٌ نَظَرٌ قَوِيَّةٌ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِعَقْدِ نِكَاحٍ حَتَّى يُوجِبَ الْمَهْرَ، وَإِنَّمَا هُوَ إِتْلَافٌ مُحْضٌ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِيهِ الْقِيَمَةُ.

وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَيْسَ فِي الْأَمَةِ الثِّيبُ فِي قِضَاءِ الْأَثْمَةِ غُرْمٌ، وَلَكِنْ عَلَيْهِ الْحَدُّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا رَزَى بِالْأَمَةِ الثِّيبَ فَإِنَّهُ لَا يَنْقُصُهَا شَيْئًا؛ فَهِيَ لَيْسَتْ بِكْرًا أَزَالَ بَكَارَتَهَا فَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ، وَلَكِنْ عَلَيْهِ الْحَدُّ. وَقَدْ يَقَالُ: يَنْبَغِي أَنْ يُغْرَمَ؛ لِأَنَّ هَذَا وَإِنْ كَانَ لَيْسَ فِيهِ فَضٌّ بِكَارَةٍ، لَكِنْ فِيهِ نَقْصٌ لِلْأَمَةِ؛ لِأَنَّ الْأَمَةَ إِذَا قِيلَ: إِنَّهَا قَدْ رَزَتْ، وَلَوْ كَانَتْ ثِيْبًا فَإِنْ قِيَمَتِهَا لَا شَكَّ تَنْقُصُ. وَقَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢/ ٣٢٢):

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ فِي الْأَمَةِ الْبَكْرُ يَفْتَرِعُهَا. بَفَاءٍ وَعَيْنٍ مُهْمَلَةٍ؛ أَي: يَفْتَضُّهَا. قَوْلُهُ: يُقِيمُ ذَلِكَ؛ أَي: الْإِفْتِرَاعُ. «الْحَكَمُ» بَفَتْحَتَيْنِ: أَي: الْحَاكِمُ. قَوْلُهُ: بِقَدَرِ ثَمَنِهَا. أَي: عَلَى الَّذِي افْتَضَّهَا، وَيُجْلَدُ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ الْحَاكِمَ يَأْخُذُ مِنَ الْمُفْتَرِعِ دِيَّةَ الْإِفْتِرَاعِ بِنِسْبَةِ قِيَمَتِهَا؛ أَي: أَرْضِ النَقْصِ، وَهُوَ التَّفَاوُتُ بَيْنَ كَوْنِهَا بِكْرًا أَوْ ثِيْبًا. وَقَوْلُهُ: يُقِيمُ؛ بِمَعْنَى: يُقَوِّمُ، وَفَائِدَةُ قَوْلِهِ: وَيُجْلَدُ لِدَفْعِ تَوْهَمٍ مَنْ يَظُنُّ أَنَّ الْعَقْرَ يُغْنِي عَنِ الْجُلْدِ. قَوْلُهُ: وَلَيْسَ فِي الْأَمَةِ الثِّيبُ فِي قِضَاءِ الْأَثْمَةِ غُرْمٌ. بِضَمِّ الْمَعْجَمَةِ؛ أَي: غَرَامَةٌ، وَلَكِنْ عَلَيْهِ الْحَدُّ. اهـ

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩٥٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَاجَرَ إِبْرَاهِيمُ بِسَارَةٍ، دَخَلَ بِهَا قَرْيَةً فِيهَا مَلِكٌ مِنَ الْمُلُوكِ - أَوْ جَبَّارٌ مِنَ الْجَبَّارَةِ - فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ أَنْ أَرْسِلْ إِلَيَّ بِهَا فَأَرْسَلَ بِهَا، فَقَامَ إِلَيْهَا، فَقَامَتْ تَوَضُّأً وَتُصَلِّي، فَقَالَتْ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ آمَنْتُ بِكَ وَبِرَسُولِكَ فَلَا تُسَلِّطْ عَلَيَّ الْكَافِرَ، فَعُطِّ حَتَّى رَكَضَ بِرِجْلِهِ»^(١).

وَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّهَا سَأَلَتْ اللَّهَ ﷻ أَنْ يُنْجِيَهَا مِنْ هَذَا الْإِكْرَاهِ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ يُرِيدُ أَنْ يَفْعَلَ بِهَا، فَسَأَلَتْ اللَّهَ، وَلَجَأَتْ إِلَيْهِ، وَاللَّهُ ﷻ يُجِيبُ دَعْوَةَ الْمُضْطَرِّ.

وقوله ﷺ: «فَعُطَّ». يعني: أنه أغمي عليه حتى سَقَطَ على الأرض، وجعل يَرْكُضُ برجله. وفي هذا الحديث: دليل على أن الوضوء كان معروفاً من قبل، وأنه يَنْبَغِي للإنسان إذا وَقَعَ في شدة أن يَلْجَأَ إلى الله ﷻ بالوضوء والصلاة إن أمكنه، وإذا لم يُمكن فبالدعاء.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

٧- باب يَمِينُ الرَّجُلِ لِصَاحِبِهِ أَنَّهُ أَخُوهُ إِذَا خَافَ عَلَيْهِ الْقَتْلَ أَوْ نَحْوَهُ.
وَكَذَلِكَ كُلُّ مُكْرَهٍ يَخَافُ فَإِنَّهُ يَذُبُّ عَنْهُ الظَّالِمَ وَيُقَاتِلُ دُونَهُ وَلَا يَخْذُلُهُ، فَإِنْ قَاتَلَ دُونَ الْمَظْلُومِ فَلَا قَوْدَ عَلَيْهِ وَلَا قِصَاصَ.

وَأِنْ قِيلَ لَهُ لِتَشْرِبَنَّ الْخَمْرَ أَوْ لِتَأْكُلَنَّ الْمَيْتَةَ أَوْ لِتَسْبِغَنَّ عَبْدَكَ أَوْ لِتَقْرُبَ بَيْتِي أَوْ تَهْبُ هَبَةً وَتَحُلَّ عُقْدَةً أَوْ لِتَقْتُلَنَّ أَبَاكَ أَوْ أَخَاكَ فِي الْإِسْلَامِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَسَعَى ذَلِكَ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ».
وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: لَوْ قِيلَ لَهُ لِتَشْرِبَنَّ الْخَمْرَ أَوْ لِتَأْكُلَنَّ الْمَيْتَةَ أَوْ لِتَقْتُلَنَّ ابْنَكَ أَوْ أَبَاكَ أَوْ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ لَمْ يَسَعَهُ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِمُضْطَرَّرٍ.

ثُمَّ نَاقَضَ فَقَالَ: إِنْ قِيلَ لَهُ لِتَقْتُلَنَّ أَبَاكَ أَوْ ابْنَكَ أَوْ لِتَسْبِغَنَّ هَذَا الْعَبْدَ أَوْ لِتَقْرُبَ بَيْتِي أَوْ تَهْبُ يَلْزَمُهُ فِي الْقَبَاسِ، وَلَكِنَّا نَسْتَحْسِنُ وَنَقُولُ: الْبَيْعُ وَالْهَبَةُ وَكُلُّ عُقْدَةٍ فِي ذَلِكَ بَاطِلٌ، فَرُقُوا بَيْنَ كُلِّ ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ وَغَيْرِهِ بِغَيْرِ كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قَالَ إِبْرَاهِيمُ لَأَمْرَأَتِهِ: هَذِهِ أُخْتِي» وَذَلِكَ فِي اللَّهِ.

وَقَالَ النَّخَعِيُّ: إِذَا كَانَ الْمُسْتَحْلِفُ ظَالِمًا فَبَيْتُهُ الْحَالِفِ، وَإِنْ كَانَ مَظْلُومًا فَبَيْتُهُ الْمُسْتَحْلِفِ.

هذه مجموعة من الآثار، وهي عبارة عن مناظرات، وهي قل أن توجد في البخاري.

قوله رحمه الله: «باب يَمِينُ الرَّجُلِ لِصَاحِبِهِ أَنَّهُ أَخُوهُ إِذَا خَافَ عَلَيْهِ الْقَتْلَ أَوْ نَحْوَهُ».

يعني رحمه الله: إذا أراد شخص أن يَقْتُلَ رَفِيقَكَ، فقلت: هذا أخي. فقال لك: اخْلِفْ أَنَّهُ أَخُوكَ. وَأَكْرَهَكَ عَلَى الْيَمِينِ، فَاخْلِفْ؛ لِأَنَّ فِي هَذَا إِنْقَادًا لَهُ مِنَ الْقَتْلِ.

ثم إن الإنسان يُمكنُ أن يقول: هو أخي. يعني به: أخي في الله، وفي الدين.

وقوله رحمه الله: «وكذلك كُلُّ مُكْرَهٍ يَخَافُ فَإِنَّهُ يَذُبُّ عَنْهُ الظَّالِمَ، وَيُقَاتِلُ دُونَهُ، وَلَا يَخْذُلُهُ». يعني: أنه كذلك أيضًا يَجِبُ عليه أن يَذُبُّ الظَّالِمَ عن أخيه، فإذا رَأَيْتَ ظَالِمًا يُرِيدُ أَنْ يَأْخُذَ مَالَ أَخِيكَ الْمُسْلِمِ أَوْ يَقْتُلَهُ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَذُبِّ عَنْهُ وَجُوبًا، وَقَاتِلْ دُونَهُ، وَلَا تَخْذُلْهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ».

وقوله رحمه الله: «فإن قَاتَلَ دُونَ الْمَظْلُومِ فَلَا قَوْدَ عَلَيْهِ، وَلَا قِصَاصَ». أي: فإن قَاتَلَ الظَّالِمَ فَلَا قَوْدَ عَلَيْهِ وَلَا قِصَاصَ. والقَوْدُ هو القصاص، فيكون هذا من باب عطْفِ أَحَدِ

المترادفين على الآخر: كقول الشاعر:

ف_____ أَلْفَى قَوْلَهُ _____ كَ _____ ذَبَابًا وَمَيْتَةً _____

والمَيِّتُ هو الكذب.

أو يُحْمَلُ على أن المراد بالقود القصاصُ بالنفس والقصاصُ في ما دون النفس؛ يعني: كاليد وما أشبهها، فإذا دافع على سبيل المثال عن أخيه المسلم المظلوم، ففُتِحَ يد الظالم فليس عليه قصاصٌ.

❦ وقوله ﷺ: «وإن قيل له: لَتَشْرَبَنَّ الخمرَ أو لَتَأْكُلَنَّ الميتةَ، أو لَتَيِّعَنَّ عبدَكَ، أو لَتَقْرُبَنَّ بدنِي، أو تَهَبُ هبةً، أو تَحُلَّ عَقْدَةً، أو لَتَقْتُلَنَّ أبَاكَ أو أخَاكَ في الإسلام، وما أشبه ذلك. وَسَعَهُ ذلك؛ لقول النبي ﷺ: «المسلمُ أخو المسلم»^(١). المشار إليه في قوله: «ذلك». الأخيرة: شرب الخمر، وأكل الميتة، وما عُطِفَ عليهما؛ يعني: لو أُكْرِهَ على أن يَشْرَبَ الخمرَ، أو يَأْكُلَ الميتةَ، أو يَبِيعَ عبده، أو يَقْرُبَ بدنِي، أو يَحُلَّ عَقْدَةً عَقْدًا؛ يعني: يَفْسُخُ العقدَ مثلاً.

وقوله ﷺ: لقول النبي ﷺ: «المسلمُ أخو المسلم». فإذا كان أخاه وَجَبَ عليه أن يُدَافِعَ عنه. وقوله ﷺ: وقال بعضُ الناس: إذا قال البخاري: بعضُ الناسِ فالمرادُ بهم الأَخَنَاءُ؛ إذ إنه ﷺ دائماً يَحْمِلُ عليهم.

وقوله ﷺ: وقال بعضُ الناس: لو قيل له: لَتَشْرَبَنَّ الخمرَ، أو لَتَأْكُلَنَّ الميتةَ، أو لَتَقْتُلَنَّ ابنَكَ، أو أبَاكَ، أو ذا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ. لم يَسَعَهُ؛ لأنَّ هذا ليس بمُضْطَرٍّ. يعني ﷺ: أنه ليس بمُضْطَرٍّ لشرب الخمر؛ لأنَّ الأَذْيَةَ والقتلَ سيكونانِ على غيره.

لكنَّ هذا القول لا شكَّ أنه ضعيفٌ، فَمَنْ يَضْرِبُ على قتل أبيه أو قتل ابنه، أو أخيه في الإسلام أيضًا. وقوله ﷺ: ثم ناقضٌ - يعني؛ هذا القائل - فقال: إن قيل له: لَتَقْتُلَنَّ أبَاكَ، أو ابنَكَ، أو لَتَيِّعَنَّ هذا العبدَ، أو يَقْرُبَ بدنِي، أو تَهَبُ يَلْزُمُهُ في القياسِ. يَعْنِي: ولا يَسَعُهُ، وهذا تناقضٌ واضحٌ، إذ أيُّهما أعظمُ أن يَبِيعَ شيئًا من ماله، أو أن يُقْتَلَ أبوه؟ لا شكَّ أن الأسهلَ أن يَبِيعَ، والأصعبُ أن يُقْتَلَ ابنه أو أبوه.

❦ قوله: «وقال بعضُ الناس: لو قيل له: لَتَشْرَبَنَّ الخمرَ، أو لَتَأْكُلَنَّ الميتةَ، أو لَتَقْتُلَنَّ ابنَكَ، أو أبَاكَ، أو ذا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ. لم يَسَعَهُ؛ لأنَّ هذا ليس بمُضْطَرٍّ، ثم ناقضٌ فقال: إن قيل له: لَتَقْتُلَنَّ أبَاكَ، أو لَتَيِّعَنَّ هذا العبدَ، أو لَتَقْرُبَ بدنِي أو هبةً يَلْزُمُهُ في القياسِ، ولكنَّا نَسْتَخْسِنُ،

(١) أخرجه البخاري (٤٤٢م)، ومسلم (٢٥٨٠م).

ونقول: البيع والهبة وكل عقدة في ذلك باطل.

قال الحافظ في «الفتح» (٣٢٤-٣٢٥):

قال ابن بطال: معناه أن ظالمًا لو أراد قتل رجل فقال لولد الرجل مثلاً: إن لم تشرب الخمر، أو تأكل الميتة قتلت أباك. وكذا لو قال له: قتلت ابنك، أو ذارحم لك. ففعل لم يأنم عند الجمهور. وقال أبو حنيفة: يأنم؛ لأنه ليس بمضطر؛ لأن الإكراه إنما يكون فيما يتوجه إلى الإنسان في خاصة نفسه، لا في غيره، وليس له أن يعصي الله حتى يدفع عن غيره، بل الله سائل الظالم، ولا يؤاخذ الابن؛ لأنه لم يقدر على الدفع إلا بارتكاب ما لا يحل له ارتكابه. قال: ونظيره في القياس ما لو قال: إن لم تبع عبدك أو تقر بدين أو تهب هبة فإن كل ذلك ينعقد، كما لا يجوز له أن يرتكب المعصية في الدفع عن غيره.

ثم ناقض هذا المعنى فقال: ولكننا نستحسن، ونقول: البيع وغيره من العقود كل ذلك باطل. فخالف قياس قوله في الاستحسان الذي ذكره، فلذلك قال البخاري بعده: فرقوا بين كل ذي رحم محرّم وغيره بغير كتاب ولا سنة؛ يعني: أن مذهب الحنفية في ذي الرحم بخلاف مذهبهم في الأجنبي.

فلو قيل لرجل لتقتلن هذا الرجل الأجنبي، أو لتبيعن كذا. ففعل لينجيه من القتل لزمه البيع، ولو قيل له ذلك في ذي رحمه لم يلزمه ما عقده.

والحاصل أن أصل أبي حنيفة اللزوم في الجميع قياساً، لكن يستثنى من له منه رحم استحساناً ورأى البخاري أنه لا فرق بين القريب والأجنبي في ذلك؛ لحديث: «المسلم أخو المسلم»^(١).

فإن المراد به أخوة الإسلام لا النسب، ولذلك استشهد بقول إبراهيم: «هذه أختي»^(٢). والمراد أخوة الإسلام، وإلا فنكاح الأخت كان حراماً في ملة إبراهيم، وهذه الأخوة توجب حماية أخيه المسلم والدفع عنه، فلا يلزمه ما عقده، ولا إثم عليه فيما يأكل ويشرب للدفع عنه. فهو كما لو قيل له: «لتفعلن كذا أو لتقتلنك». فإنه يسعه إتيانها، ولا يلزمه الحكم، ولا يقع عليه الإثم.

وقال الكرماني: يَحْتَمِلُ أَنْ يُقَرَّرَ الْبَحْثُ الْمَذْكُورُ بِأَنْ يُقَالَ: إنه ليس بمضطر؛ لأنه مُخَيَّرٌ في أمور متعددة، والتخيير يُنافي الإكراه، فكما لا إكراه في الصورة الأولى، وهي الأكل والشرب والقتل، كذلك لا إكراه في الصورة الثانية، وهي البيع والهبة والعتق، فحيث قالوا ببطلان البيع

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٥٨)، ومسلم (٢٣٧١).

اسْتَحْسَنًا فَقَدْ نَاقَضُوا؛ إِذْ يَلْزَمُ مِنَ الْقَوْلِ بِالْإِكْرَاهِ، وَقَدْ قَالُوا بَعْدَ الْإِكْرَاهِ.

قلت: وللقائل أن يقول بعدم الإكراه أصلاً، وإنما أثبتوه بطريق القياس في الجميع، لكن استحسنوا في أمر المحرم لمعنى قام به.

وقوله في أول التقرير: في أمور متعددة. ليس كذلك، بل الذي يظهر أن «أو» فيه للتنويع، لا للتخيير، وأنها أمثلة، لا مثال واحد.

ثم قال الكرماني: وقوله -أي البخاري-: إن تفريقهم بين المحرم وغيره شيء قالوه، لا يدل عليه كتاب ولا سنة؛ أي: ليس فيه ما يدل على الفرق بينهما في باب الإكراه، وهو أيضاً كلام استخساني.

قال: وأمثال هذه المباحث غير مناسبة لوضع هذا الكتاب؛ إذ هو خارج عن فئه. قلت: وهو عجب منه؛ لأن كتاب البخاري -كما تقدم تقريره- لم يقصد به إيراد الأحاديث نقلاً صرفاً، بل ظاهر وضعه أنه يجعل كتاباً جامعاً للأحكام وغيرها، وفقهه في تراجمه، فلذلك يورد فيه كثيراً الاختلاف العالي، ويرجع أحياناً، ويسكت أحياناً توقفاً عن الجزم بالحكم، ويورد كثيراً من التفاسير، ويشير فيه إلى كثير من العلل وترجيح بعض الطرق على بعض، فإذا أورد فيه شيئاً من المباحث لم تستغرب.

وأما رزمه إلى أن طريقة البحث ليست من فئه. فتلك شكاة ظاهر عنك عارها، فلبخاري أسوة بالأئمة الذين سلك طريقهم كالشافعي وأبي نؤير والحميدي وأحمد وإسحاق، فهذه طريقتهم في البحث، وهي محصلة للمقصود، وإن لم يعرفوا على اصطلاح المتأخرين. اهـ

وقوله رحمه الله: «قال النخعي: إذا كان المستخلف ظالماً فنية الحالف، وإذا كان مظلوماً فنية المستخلف». يعني رحمه الله: إذا حلفك أحد فحلفت، فإن كنت ظالماً فعلى نية المستخلف، وإذا كنت مظلوماً فعلى نيتك أنت.

ومثال ذلك: رجلاً تخاصم عند القاضي، فقال: الخصم المدعى عليه: أخلف أنه ليس في ذمته شيء لي. والواقع أن في ذمته شيئاً له، فهنا المدعى عليه ظالم، فتكون اليمين على نية المستخلف، حتى لو تأول هذا الظالم فإن ذلك لا ينفعه.

وإن كان مظلوماً فعلى نيته؛ لأنه مظلوم، وهذا يعود إلى مسألة، وهي التأويل، والتأويل في الكلام هو أن يريد الإنسان بلفظه ما يخالف ظاهره فهل هو سائغ وجائز؟

الجواب: في هذا تفصيل:

إذا كان مظلوماً فالتأويل في حقه جائز، وإن كان ظالماً فالتأويل في حقه حرام، وإن كان لا

هذا ولا هذا فقد اختلف العلماء في جوازِهِ، والأقربُ ألا يُؤوَّلَ.

ومثاله: إذا قال الرجل: والله ما لفلانٍ عندي شيءٌ. فهنا ظاهرُ العبارةِ النفي، لكن قد يُريدُ بها الحالفُ الإثباتَ بحيثُ يَجْعَلُ «ما» اسمًا موصولًا، ويكونُ المعنى الذي لفلانٍ عندي شيءٌ. فهنا إذا حلفه صاحبُ الحقِّ عندَ القاضي، وقال: قُلْ: والله ما لك عندي شيءٌ. فقال: والله مالك عندي شيءٌ. وهو يُريدُ بـ«ما» الذي. فإن هذا لا يَنْفَعُهُ؛ لأنه ظالمٌ. ومثالُ المظلومِ: أن يأتي ظالمٌ يُريدُ أن يضربَ عليه ضربةً، فيقولُ له: أنت غنيٌّ كثيرُ المالِ، عليك أن تُسَلِّمَ الآنَ عشرةَ آلافِ درهمٍ. فيقولُ: والله ما عندي عشرةُ آلافِ درهمٍ. وهو يُريدُ بـ«ما» الذي، التي هي اسمٌ موصولٌ، فيكونُ المعنى: الذي عندي عشرةُ آلافِ درهمٍ. فالتأويلُ هنا جائزٌ؛ لأن هذا الذي حلفَ مظلومٌ.

ومنه قولُ إبراهيمَ عليه السلام للملكِ الظالمِ: «هذه أختي»^(١) فإنه مظلومٌ. الحالُ الثالثةُ: إذا كان لا ظالمًا ولا مظلومًا، كما يقعُ بينَ الأصحابِ كثيرًا يقولُ مثلاً: فلانٌ ليس فيه ويتنوي بقوله: ليس فيه؛ أي: في المكانِ المُعَيَّنِ غيرِ المكانِ الذي هو الآن فيه. كان يستأذنُ أحدَ الأشخاصِ على صاحبه، فيقولُ: أين فلان؟ فيُجابُ: ليس فيه، وهم يريدون ليس في المجلسِ، وهو في غرفةٍ أخرى.

فهذا لا ظالمٌ ولا مظلومٌ والعلماءُ مُخْتَلِفُونَ في هذه الحالِ:

فمنهم من أجازَهُ، ومنهم من منعه، والأقربُ أن لا يَفْعَلَ إلا لمصلحةٍ أو حاجةٍ، فإن كان لمصلحةٍ أو حاجةٍ فلا بأسَ، وإلا فلا يَفْعَلَ.

ووجهُ ذلك: أنه إذا عُثِرَ عليه بعدَ هذا، وكان خلافَ ما قال نسبَه الناسُ إلى الكذبِ، وصاروا لا يَثِقُونَ به، وصاروا يَظُنُّونَ أن كلَّ كلامٍ يَتَكَلَّمُ به فهو تأويلٌ.

أما إذا دَعَتِ الحاجةُ إلى هذا فلا بأسَ، وقد حَدَّثَنَا شيخنا عبدُ الرحمن بنُ سعدي رحمته الله أن رجلاً جاء يَسْأَلُ عن المَرُودِيِّ من أصحابِ الإمامِ أحمدَ في مجلسِ الإمامِ أحمدَ، فقال له الإمامُ أحمدُ: ليس المَرُودِيُّ هاهنا، وما يَصْنَعُ المَرُودِيُّ هاهنا. وَيَلْمُسُ راحته، ومعلومٌ أن المَرُودِيَّ لم يَجْلِسْ على راحةِ الإمامِ أحمدَ.

وكان المَرُودِيُّ موجودًا مع الجماعةِ، لكنه رأى من مصلحةٍ أن يَتَقَى لحضورِ الإلقاءِ، فقال ما قال والمتكلمُ لا يَفْهَمُ، ويَظُنُّ أنه ليس هنا في مكانِهِ. فهذا مثالٌ على المصلحةِ، فلا بأسَ بذلك.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩٥١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ سَالِيًا أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ. وَمَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ اللَّهُ فِي حَاجَتِهِ» ^(١).

❖ قَوْلُهُ: «لَا يَظْلِمُهُ» وَاضِحٌ؛ وَمَعْنَاهُ: لَا يَعْتَدِي عَلَيْهِ بِظُلْمٍ؛ لَا بِبَالٍ، وَلَا بِدَمٍ، وَلَا بِعَرَضٍ، وَقَدْ أَعْلَنَ النَّبِيُّ ﷺ حُرْمَةَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ فِي حِجَةِ الْوُدَاعِ، وَقَالَ: «إِنْ دَمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ وَأَعْرَاضُكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا» ^(٢).

❖ وَقَوْلُهُ: «وَلَا يُسْلِمُهُ» يَعْنِي: لَا يُسْلِمُهُ لَعْدُوَّهُ، فَيُخَذِلُهُ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُدَافِعَ عَنْهُ. ثُمَّ ذَكَرَ قَاعِدَةً عَامَةً: «مَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ اللَّهُ فِي حَاجَتِهِ». وَمَنْ كَانَ اللَّهُ فِي حَاجَتِهِ تَيَسَّرَتْ حَاجَتُهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُيسِّرُ الْأُمُورِ.

وَفِي هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ مَنْ اشْتَغَلَ بِحَوَائِجِ النَّاسِ أَعَانَهُ اللَّهُ عَلَى حَوَائِجِهِ الْخَاصَةِ، وَهَذَا بِخِلَافِ مَا تَتَصَوَّرُ نَحْنُ، مِنْ أَنَّا إِذَا اشْتَغَلْنَا بِحَوَائِجِ النَّاسِ اشْتَغَلْنَا عَنْ حَوَائِجِنَا الْخَاصَةِ، وَلَكِنَّكَ إِذَا اشْتَغَلْتَ بِحَوَائِجِ النَّاسِ بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي عَمَلِكَ وَفِي عَمْرِكَ، وَأَعَانَكَ عَلَى مُهِمَّاتِكَ. فَفِي هَذَا حَتْ وَاضِحٌ عَلَى قَضَاءِ حَوَائِجِ النَّاسِ، وَلَكِنْ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ هُنَاكَ أَوْلَوِيَّاتٍ، فَيُبْدَأُ بِالْأَهَمِّ قَبْلَ الْمَهْمِ.



ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩٥٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا». فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْصُرُهُ إِذَا كَانَ مَظْلُومًا أَفَرَأَيْتَ إِذَا كَانَ ظَالِمًا كَيْفَ أَنْصُرُهُ؟ قَالَ: «تَحْجِزْهُ أَوْ تَمْنَعْهُ مِنَ الظُّلْمِ، فَإِنَّ ذَلِكَ نَصْرُهُ» ^(١).

هَذَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَهْمَةِ، فَإِذَا كَانَ أَخُوكَ الْمُسْلِمُ مَظْلُومًا فَنَصْرُهُ يَكُونُ بِدَفْعِ الظُّلْمِ عَنْهُ، لَكِنْ إِذَا كَانَ ظَالِمًا فَنَصْرُهُ أَنْ تَحْجِزَهُ عَنِ الظُّلْمِ؛ لِأَنَّكَ فِي هَذِهِ الْحَالِ تَنْصُرُهُ عَلَى نَفْسِهِ الْأَمَارَةَ بِالسُّوءِ. إِذَا: مَنْ نَصَحَ شَخْصًا اعْتَدَى عَلَى أَحَدٍ فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ نَاصِرًا لَهُ؛ لِأَنَّهُ نَصَرَهُ عَلَى نَفْسِهِ الْأَمَارَةَ بِالسُّوءِ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٥٨٠).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (١٧٤١)، وَمُسْلِمٌ (١٦٧٩).

(٣) أَخْرَجَ مُسْلِمٌ (٢٥٤٨) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَحْوَهُ.

x/1.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

كِتَابُ الْحَيْلِ

١ - بَابُ فِي تَرْكِ الْحَيْلِ، وَأَنَّ لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى. فِي الْإِيمَانِ وَغَيْرِهَا.
قَوْلُ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَنَّ لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى فِي الْإِيمَانِ وَغَيْرِهَا». يُشِيرُ إِلَى مَا سَبَقَ فِي
مَسْأَلَةِ الطَّلَاقِ الَّذِي قَسَمْنَا إِلَى أَقْسَامٍ فِيهَا إِذَا قَالَ لِرَوْجَتِهِ: أَنْتَ طَالِقٌ.
وَذَكَّرْنَا فِيهَا سَبَقَ أَنَّهُ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ:
الْأَوَّلُ: أَنْ يَنْوِيَ بِهِ الطَّلَاقَ فَيَقْعُ الطَّلَاقُ.
الثَّانِي: أَنْ يَنْوِيَ بِهِ: طَالِقٌ مِنْ وَثَاقٍ. يَعْنِي: مِنْ قَيْدٍ أَوْ شَبْهِهِ، مَوْصُولًا بِهِ، فَلَا يَقْعُ الطَّلَاقُ بِهِ مَطْلَقًا.
الثَّالِثُ: أَنْ يَنْوِيَ: طَالِقٌ مِنْ وَثَاقٍ بِقَلْبِهِ دُونَ أَنْ يُضَيِّقَهُ إِلَى اللَّفْظِ. فَهَذَا لَا تَطْلُقُ، وَلَكِنْ
ذَكَرْنَا أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ حُكْمًا فِي الْمَحَاكِمَةِ، ثُمَّ ذَكَرْنَا لَكُمْ: هَلْ تُحَاكِمُهُ الزَّوْجَةُ فِي هَذِهِ الْحَالِ، أَوْ لَا
تُحَاكِمُهُ؟ وَذَكَرْنَا أَنَّهُ حَسَبَ الْحَالِ.
الرَّابِعَةُ: أَنْ يَقُولَ: أَنْتَ طَالِقٌ، وَلَا يَنْوِيَ شَيْئًا، فَهِيَ قَدْ خَرَجَتْ مِنْ فَمِهِ، وَلَا يَنْوِيَ بِهَا
شَيْئًا، فَهَذِهِ لَا تَطْلُقُ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا حَاكَمَتْهُ يُرْجَعُ إِلَى مَا سَبَقَ مِنَ التَّفْصِيلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.
وَالْمَهْمُ: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ النِّيَّةِ، فَالْأَلْفَاظُ بِلَا نِيَّةٍ لَا عِبْرَةَ بِهَا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩٥٣ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ
عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَخْطُبُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يَا
أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَا نَوَى. فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَجْرَتُهُ إِلَى
اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ هَاجَرَ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا فَهَجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»^(١).
الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ». فَالْنِّيَّةُ هِيَ الَّتِي عَلَيْهَا الْمَدَارُ، وَالْمُتَحَيِّلُ نَوَى مَا تَحَيَّلَ عَلَيْهِ،

(١) أخرجه مسلم (١٩٠٧).

وإن كان ظاهرُ صَنِيعِهِ أنه لم يَنْوَ، ولهذا جاءتِ النصوصُ بتحريمِ الحيل، وقد كَتَبَ شيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ اللهُ كِتَابًا مَجْلَدًا فِي إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى إِبْطَالِ التَّحْلِيلِ، ذَكَرَ فِيهِ أَدْلَةٌ كَثِيرَةٌ فِي تَحْرِيمِ الْحَيْلِ.

وقد ذَمَّ اللهُ ﷻ الْيَهُودَ عَلَى أَكْلِهِمُ السُّخْتِ، وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَتَحَيَّلُونَ عَلَى هَذَا، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَرْكَبُوا مَا ارْتَكَبَتِ الْيَهُودُ فَتَسْتَحِلُّوا حَرَامَ اللَّهِ بِأَدْنَى الْحَيْلِ»^(١).

فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا بَاعَ سَلْعَةً بِمِائَةِ إِلَى أَجَلٍ، ثُمَّ اشْتَرَاهَا بِخَمْسِينَ نَقْدًا فَهَذَا حَرَامٌ؛ لِأَنَّهُ اتَّخَذَ حَيْلَةً عَلَى إعْطَاءِ الْخَمْسِينَ بِمِائَةٍ، وَصَارَ كَأَنِّي أُعْطِيتُهُ خَمْسِينَ بِمِائَةٍ، مَعَ أَنَّهُ رَبَّمَا يَكُونُ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ لَيْسَ عِنْدِي نِيَّةٌ أَنْ أُشْتَرِيَهُ مِنْهُ، لَكِنْ سَدًّا لِلْبَابِ يُمْنَعُ.

وهذا هو الذي يُسَمَّى فِي الْأَحَادِيثِ وَعِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ الْعَيْنَةُ^(٢).

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا، وَقَرِيبٌ مِنْ مَسْأَلَةِ الْعَيْنَةِ: مَسْأَلَةُ التَّوَرُّقِ، وَهِيَ أَنْ يَبِيعَ السَّلْعَةَ عَلَى غَيْرِ الَّذِي اشْتَرَاهَا مِنْهُ، وَهَذِهِ فِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، فَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَهَا، وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ يَرَى أَنَّهَا مَمْنُوعَةٌ، لَكِنَّا نَرَى أَنَّهَا جَائِزَةٌ بِشُرُوطٍ.

وَمِنْ بَابِ أَوَّلَى وَأُخْرَى مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ الْآنَ، مِنْ أَنَّهُ قَدْ يَخْتِاجُ إِلَى سَلْعَةٍ عِنْدَ شَخْصٍ مَا، وَلَيْسَ عِنْدَهُ دِرَاهِمٌ، فَيَذْهَبُ إِلَى التَّاجِرِ، وَيَقُولُ: لَهُ أَنَا أُرِيدُ السَّلْعَةَ الْفُلَانِيَّةَ، فَاشْتَرِهَا لِي، وَبِعْهَا عَلَيَّ بِمَوْجَلٍ أَكْثَرَ مِمَّا اشْتَرَيْتَهَا بِهِ، فَيَتَّفِقَانِ عَلَى هَذَا.

وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا مِنَ الْحَيْلِ؛ لِأَنَّهُ كَأَنَّهُ أَقْرَضَهُ الْقِيَمَةَ بِزِيَادَةٍ، فَهُوَ بَدَلًا مِنْ أَنَّهُ يَقُولُ: خُذْ هَذِهِ مِثْلًا أَلْفَ رِيَالٍ بِأَلْفٍ وَمِائَتَيْنِ يَقُولُ: أَنَا اشْتَرَيْتُهَا لَكَ، وَأَبِيعُهَا.

وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا أَنَّهُ لَوْ لَاكَ مَا اشْتَرَاهَا، فَلَيْسَ لَهُ غَرَضٌ فِي السَّلْعَةِ، إِنَّمَا غَرَضُهُ بِالزِّيَادَةِ، وَقَدْ يَتَعَلَّلُونَ فَيَقُولُونَ: نَحْنُ إِذَا اشْتَرَيْنَاهَا لَهُ فَإِنَّهُ إِنْ شَاءَ تَرَكَهَا، وَإِنْ شَاءَ أَخَذَهَا، وَلَا تُلْزِمُهُ بِأَخْذِهَا. وَهَذِهِ عُلَّةٌ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ هَذَا الرَّجُلَ الْمَحْتَاجَ إِلَى الشَّيْءِ، وَالَّذِي جَاءَ إِلَيْكَ يَطْلُبُهُ مِنْكَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَنَازَلَ عَنْهُ، حَتَّى لَوْ فُرِضَ أَنَّهُ وَجَدَ فِيهِ عَيْبٌ فَإِنَّهُ سَيَتَنَازَلُ عَنْ هَذَا الَّذِي وَجَدَ فِيهِ الْعَيْبَ، ثُمَّ يَطْلُبُ مِنْكَ شِرَاءَ سَلْعَةٍ أُخْرَى سَلِيمَةٍ.

وَاللَّهُ ﷻ يَعْلَمُ مَا فِي الْقُلُوبِ، فَنَفْسُ التَّاجِرِ الَّذِي اشْتَرَى السَّلْعَةَ لِهَذَا الرَّجُلِ الْمَحْتَاجِ مَا اشْتَرَاهَا تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ، وَلَا لِسَوَادٍ عَيْنِهِ، بَلْ اشْتَرَاهَا لِلْفَائِدَةِ الرَّبُوبِيَّةِ الَّتِي تَحَيَّلُ عَلَيْهَا بِهَذِهِ الْحَيْلَةِ، وَلَوْ كَانَ صَادِقًا فِي أَنَّهُ يُرِيدُ التَّقَرُّبَ إِلَى اللَّهِ لَاقْرَضَهُ قَرْضًا، يَقُولُ: اشْتَرِهَا، وَأَنَا أُعْطِيكَ

(١) مهزاه الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ فِي «التفسير» (١/١٠٨) إِلَى ابْنِ بَطَّة، وَقَالَ: «هَذَا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ». اهـ.

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٤٦٢)، وَابِيهَقِي فِي «الكبرى» (٥/٣١٦)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الحلية» (٥/٢٠٩)، وَانْظُرْ:

«الصحيحة» (١١).

قيمتها، وأسجلها عليك بقيمتها التي اشتريتها بها.
والمهم: أن ارتكاب الحيل على المحرم أشد من الصريح؛ لأنها تجمع بين مفسدة المحرم ومفسدة الحيلة، ولهذا صار المنافقون أعظم من الكفار الخُلص؛ لأنهم يتحيلون ويخادعون، والكفار الخُلص صرحاء يُصرّحون بما هم عليه.

فهذا المُرابي الذي لفّ ودار من غير تصريح، هو في الحقيقة مُحَيِّل، فيكون أشدّ إثماً. ومن التحيل أيضًا نكاح التحليل، فإذا طُلقت المرأة ثلاثاً فإنها لا تحلّ لزوجها الأول المُطلق حتى تنكح زوجاً غيره، فيأتي إنسان، ويتحيل فيتزوج هذه المرأة من أجل أن يحلّها للأول، فنقول: هذا نكاح محرم باطل، ومع ذلك لا تحلّ للأول به، وقد لعن النبي ﷺ المُحلّل والمُحلَّل له^(١). ولكنّ المُحلَّل له إذا كان عالمًا وراضيًا فهو داخل في اللعنة.

وهل يكون العقد باطلاً حتى ولو بعد أن دخل بها، واستقرّ على ألا يُطلقها؟
الجواب: نعم، يكون العقد باطلاً.

ولو كانت الحيلة من المرأة، بأن تكون هي التي أرادت التحيل على التحليل، والزوج ليس على باله، فهل يكون نكاح تحليل أم لا؟
نقول: هناك قاعدة، وهي أن مَنْ لَا فُرْقَةَ فِي يَدِهِ فَلَا أَثَرَ لِنَيْتِهِ، والمرأة ليست بيدها فرقة، فالفرقة بيد الزوج، فلا يكون لنيتها أثر، هذا هو المذهب.

لكن بعض العلماء يقول: لا تحلّ لزوجها الأول، والزوج الثاني نكاحه صحيح؛ لأنه ما علم. لكنها لو فرض أن الزوج الثاني رغب عنها، وطلقها باختياره فإنها لا تحلّ للأول؛ لأنها نوت التحليل، وقولهم: مَنْ لَا فُرْقَةَ بِيَدِهِ فَلَا أَثَرَ لِنَيْتِهِ صحيح؛ لأن المرأة ليست بيدها فرقة، لكنها تستطيع أن تملّك الزوج وتؤذيه حتى يطلقها، أو إن كانت غنية فإنها تغريه بالمال، فنقول له على سبيل المثال: لقد تزوّجتني وأنا ثيبٌ كبيرة السن، مهري عشرة آلاف ريال، سأعطيك مائة ألف ريال، خذ لك بها امرأة بكرًا طيبة، وطلق.

وهذا يُشبه من بعض الوجوه البيع على بيع المسلم، هل هو محرم في حال الخيار أو حتى بعد انتهاء زمن الخيار؟

في حال الخيار مثاله: خيار الشرط، بعثت مثلاً عليك هذا البيت، ولك الخيار ثلاثة أيام. فذهب رجل إلى المشتري، وقال له: أنت اشتريت بيت فلان ببائة ألف، وأنا سأعطيك بيتاً أحسن منه بخمسين ألفاً فهذا في زمن الخيار، ولا شك إنه حرام؛ لأن المشتري يستطيع أن

(١) أخرجه أبو داود (٢٠٧٦)، والترمذي (١١١٩)، وابن ماجه (١٩٣٥).

يَفْسَخَ الْبَيْعَ، وَيَشْتَرِي بِالْعَرَضِ الْجَدِيدِ.

فَإِذَا انْتَهَى زَمَنُ الْخِيَارِ وَحَصَلَ الْبَيْعُ عَلَى بَيْعِ الْمُسْلِمِ فَهَلْ يَحْرُمُ أَوْ لَا؟
الجواب: المشهور من المذهب أنه لا يَحْرُمُ؛ لأنه ليس بيد المشتري خياراً الآن واختار
ابن رجب في «شرح الأربعين النووية»^(١) أنه يَحْرُمُ، وقال: لأنه وإن كان لا خياراً، لكن رُبَّمَا
يَحْتَلِلُ وَيَأْتِي بَعِيْبٌ فِي السَّلْعَةِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ حَتَّى يَفْسَخَ الْبَيْعَ.
فمَسْأَلَتُنَا تُشَبِّهُهَا؛ لأنه وإن كانت الزوجة هي التي نَوَتْ التَّحْلِيلَ دُونَ الزَّوْجِ، وَهِيَ لَيْسَ
بِيَدِهَا خِيَارٌ، وَلَا تَسْتَطِيعُ الطَّلَاقَ، لَكِنِهَا رُبَّمَا تُتَكَدُّ عَلَى الزَّوْجِ حَتَّى يُطَلَّقَ.
وَلَكِنْ لَوْ أَنَّهَا بَعْدَ أَنْ تَمَّ النِّكَاحُ عَلَى وَجْهِ سَلِيمٍ رَأَتْ أَنَّ الزَّوْجَ الثَّانِي لَا يُنَاسِبُهَا، وَأَغْرَثَهُ
بِالْمَالِ حَتَّى يُطَلِّقَهَا فَلَا بَأْسَ بِهَذَا، وَلَكِنْ يَأْتِي عَلَيْنَا مَسْأَلَةٌ، وَهِيَ: أَنْ «مَنْ سَأَلَتْ زَوْجَهَا الطَّلَاقَ
مِنْ غَيْرِ مَا بَأْسٍ فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ»^(٢).
فَنَقُولُ: إِذَا كَانَ يُمَكِّنُهَا الصَّبْرُ عَلَى الزَّوْجِ الثَّانِي فَلَا تَسْأَلُهُ، وَإِنْ كَانَ لَا يُمَكِّنُهَا الصَّبْرُ
كَامْرَأَةٍ ثَابِتٍ بِنِ قَيْسٍ فَلَا بَأْسَ^(٣).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- بَابُ فِي الصَّلَاةِ.

٦٩٥٤ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَبَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ،
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَخَذَتْ حَتَّى يَتَوَضَّأَ»^(٤).
قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣٢٩/١٢):

«بَابُ فِي الصَّلَاةِ»؛ أَي: فِي دُخُولِ الْحِيلَةِ فِيهَا، ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ
صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَخَذَتْ حَتَّى يَتَوَضَّأَ». قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: فِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ قَالَ: أَنْ مَنْ أَخَذَتْ فِي
الْفَعْدَةِ الْآخِرَةِ أَنَّ صَلَاتَهُ صَحِيحَةٌ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِهَا يُضَادُّهَا، وَتُعَقَّبُ بِأَنَّ الْحَدَّثَ فِي أَثْنَائِهَا مُفْسِدٌ
لِهَا، فَهُوَ كَالْجَمَاعِ فِي الْحَجِّ، لَوْ طَرَأَ فِي خِلَالِهِ لَأَفْسَدَهُ، وَكَذَا فِي آخِرِهِ.

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ فِي أَجْوِبَةٍ لَهُ عَنْ مَوَاضِعَ مِنْ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: مُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ أَنَّهُ
لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ الْمَرْءُ طَاهِرًا مُتَيَقِّنًا لِلطَّهَارَةِ، أَوْ مُخَذَّنًا مُتَيَقِّنًا لِلْحَدَّثِ، وَعَلَى الْحَالِينَ لَيْسَ

(١) انظر: «جامع العلوم والحكم» (ص ٣٣٢).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٢٢٦)، والترمذي (١١٨٧)، وابن ماجه (٢٢٧٠).

(٣) أخرجه البخاري (٥٢٧٣).

(٤) أخرجه مسلم (٢٢٥).

لأحد أن يُدْخَلَ في الحقيقة حيلة؛ فإن الحقيقة إثبات الشيء صدقاً أو نفيه صدقاً، فما كان ثابتاً حقيقةً فنافية بحيلة مُبْطِلٌ، وما كان مُثَبِّتاً فمُثَبِّتٌ بالحيلة مُبْطِلٌ.

وقال ابنُ المُنِيرِ: أشار البخاريُّ بهذه الترجمة إلى الردِّ على قولٍ مَنْ قال بصحة صلاة مَنْ أخذتَ عمداً في أثناء الجلوس الأخير، ويكونُ حَدُّهُ كسلامه بأنَّ ذلك من الحِيلِ لتصحيح الصلاة مع الحدث، وتقرير ذلك أن البخاريَّ بَنَى على أن التحلل من الصلاة ركنٌ منها، فلا تصحُّ مع الحدث، والقائل بأنَّها تصحُّ يرى أن التحلل من الصلاة ضدها، فتصحُّ مع الحدث. قَالَ: وإذا تَقَرَّرَ ذلك فلا بدَّ من تحقيق كون السلام ركناً داخلًا في الصلاة، لا ضداً لها، وقد استدلَّ مَنْ قَالَ بركنيته بمقابلته بالتحريم لحديث: «تحريمها التكبير وتحليلها التسليم». فإذا كان أحد الطرفين ركناً كان الطرف الآخر ركناً.

ويؤيِّده أن السلام من جنس العبادات؛ لأنه ذكر الله تعالى ودعاءً لعباده، فلا يقوم الحدث الفاحش مقام الذكر الحسن.

وانفصل الحقيقة بأنَّ السلام واجبٌ، لا ركنٌ، فإن سبقه الحدث بعد التشهّد تَوْضُأً وسَلَمٌ، وإن تَعَمَّدَه فالعمد قاطعٌ، وإذا وَجِدَ القطع انتهت الصلاة لكون السلام ليس ركناً. وقال ابنُ بَطَّالٍ: فيه ردٌّ على أبي حنيفة في قوله: إن المُحْدَثَ في صلاته يَتَوَضَّأُ وَيُنِي، ووافقه ابنُ أَبِي لَيْلَى، وقال مالكٌ والشافعيُّ: يَسْتَأْنِفُ الصلاة، واختجأ بهذا الحديث، وفي بعض ألفاظه: «لا صلاة إلا بطهور». فلا يخلو حال انصرافه أن يكون مُضَلِّياً، أو غير مُضَلٍّ. فإن قالوا: هو مُضَلٌّ رُدُّ لقوله: «لا صلاة إلا بطهور». ومن جهة النظر أن كلَّ حَدَثٍ مَنَعَ من ابتداء الصلاة مَنَعَ من البناء عليها بدليل أنه لو سبقه المني لا سَتَأْنَفَ اتفاقاً.

قلتُ: وللشافعي قولٌ وافق فيه أبا حنيفة. وقال الكِرْمَانِي: وَجْهٌ أخذه من الترجمة أنهم حَكَمُوا بصحة الصلاة مع الحدث حيث قالوا: يَتَوَضَّأُ وَيُنِي، وحيث حَكَمُوا بصحتها مع عدم النية في الوضوء لعلَّ أن الوضوء ليس بعبادة.

ونقل ابنُ التين عن الداووديِّ ما حاصله: أن مناسبة الحديث للترجمة أنه أراد أن مَنْ أَخَذَتْ وصَلَّى ولم يَتَوَضَّأْ، وهو يَعْلَمُ أنه يُخَادِعُ الناسَ بصلاته فهو مُبْطِلٌ، كما خَدَعَ مهاجرٌ أم قيسٍ بهجرته وخادَعَ الله وهو يَعْلَمُ أنه مُطَّلِعٌ على ضميره.

قلتُ: وقصة مهاجرٍ أم قيسٍ إنما ذُكِرَتْ في حديث: «الأعمال بالنيات» وهو في الباب الذي قبلَ هذا، لا في هذا الباب، وزعم بعض المتأخرين أن البخاريَّ أراد الردَّ على مَنْ زَعَمَ أن الجنابة إذا حَضَرَتْ وخاف فوتها أنه يَتَيَمَّمُ، وكذا مَنْ زَعَمَ أنه إذا قام لصلاة الليل فَبَعْدَ عنه

الماء، وَخَشِيَ إِذَا طَلَبَهُ أَنْ يَقُوْتَهُ قِيَامُ اللَّيْلِ أَنَّهُ تُبَاحٌ لَهُ الصَّلَاةُ بِالتَّيْمُمِ، وَلَا يَخْفَى تَكْلُفُهُ. اهـ.
مَا أَظُنُّهُ إِلَّا إِذَا كَانَ قَصْدُهُ مِثْلًا: لَوْ أَنَّ شَخْصًا تَحَيَّلَ، وَصَلَّى أَمَامَ النَّاسِ بِغَيْرِ وُضْوءٍ؛
لَيُعْصِمَ دَمَهُ، إِنْ كَانَ مُحْكَمًا عَلَيْهِ بِالْقَتْلِ مِنْ أَجْلِ تَرْكِ الصَّلَاةِ، أَوْ لِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ، فَإِنْ
كَانَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ نَظَرَ إِلَى هَذَا فَيُمْكِنُ.

وَأَمَّا مَا ذَكَرُوهُ مِنْ أَنَّهُ أَرَادَ الرَّدَّ عَلَى مَنْ قَالُوا: إِذَا أُحْدِثَ فَهُوَ كَافٍ عَنِ السَّلَامِ، وَرُبَّمَا
يَتَحَيَّلُ فَيُحْدِثُ اكْتِفَاءً بِهِ عَنِ السَّلَامِ، فَنَقُولُ: إِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْحَدَّثَ يُكْتَفَى بِهِ عَنِ السَّلَامِ فَلَا
حَاجَةَ لِلتَّحَيَّلِ.

فَالظَّاهِرُ لِي - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - إِنْ قُلْنَا: إِنْ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ أَصَابَ، وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ
أَخْطَأَ فَهُوَ كَغَيْرِهِ مِنَ النَّاسِ يُخْطِئُ وَيُصِيبُ، لَكِنْ إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ أَصَابَ فِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ، فَلَعَلَّهُ إِذَا
فَعَلَ الصَّلَاةَ تَحَيَّلًا عَلَى مَا رُبَّ يُرِيدُهُ، وَهُوَ عَلَى غَيْرِ وُضْوءٍ، فَإِنْ هَذِهِ الصَّلَاةُ لَا تُقْبَلُ مِنْهُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣- بَابُ فِي الزَّكَاةِ.

وَأَنَّ لَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ.

هَذِهِ حِيلَةٌ وَاضِحَةٌ لَا شَكَّ؛ أَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ،
وَذَلِكَ أَنَّ الْعُمَالَ الَّذِينَ يَذْهَبُونَ إِلَى الْبَدْوِ لِأَخْذِ الزَّكَاةِ فِي الْمَوَاشِي، رَبَّمَا يُفَرِّقُ الْإِنْسَانُ مَاشِيَتَهُ؛
لثَلَاثِئَلَزَمَ بِالْدَفْعِ.

وَمِثَالُهُ: رَجُلٌ عِنْدَهُ أَرْبَعُونَ مِنَ الْغَنَمِ، فِيهَا زَكَاةُ شَاةٍ، فَوَزَعَهَا بِأَنْ جَعَلَ عَشْرِينَ فِي هَذَا
الْمَكَانِ، وَعَشْرِينَ فِي مَكَانٍ آخَرَ، فَإِذَا جَاءَ الْعَامِلُ، وَلَمْ يَجِدْ إِلَّا عَشْرِينَ فِي مَكَانٍ وَعَشْرِينَ فِي
مَكَانٍ آخَرَ لَمْ يَلْزَمْهُ بِالزَّكَاةِ.

فَهَذِهِ يَفْعَلُهَا صَاحِبُ الْغَنَمِ لِأَجْلِ إِسْقَاطِ الزَّكَاةِ عَنْهُ.

كَذَلِكَ لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ، كَيْفَ ذَلِكَ؟

مِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْأَرْبَعِينَ فِيهَا شَاةٌ وَالْأَرْبَعِينَ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةَ فِيهَا شَاةٌ، لَكِنْ لَوْ جُمِعَتِ

صَارَ الْوَاجِبُ فِيهَا شَاةٌ وَاحِدَةً، فَرُبَّمَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمُتَفَرِّقِ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ.

وَمِثَالُ ذَلِكَ: أَنَا عِنْدِي أَرْبَعُونَ، وَأَنْتَ عِنْدَكَ أَرْبَعُونَ، وَشَخْصٌ آخَرُ عِنْدَهُ أَرْبَعُونَ فَإِذَا

جَمَعْنَاهُمْ، صَارَ عِنْدَهُ مِائَةٌ وَعَشْرُونَ شَاةً، وَالْخُلْطَةُ كَمَا قَالَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمَوَاشِي تَجْعَلُ الْمَالِينَ

كَالْمَالِ الْوَاحِدِ، فَيُضْبَحُ فِي هَذِهِ الشَّيْءِ شَاةٌ وَاحِدَةً.

لكن لو كان كل واحد وحده لوجب ثلاث شيا، فهنا جمعوا بين متفرق خشية الصدقة، والأول الذي عنده أربعون فرّقها أيضًا خشية الصدقة، وهذه حيلة لا شك، والقاعدة أن من تحيل على إسقاط الواجب فإنه لا يسقط، ومن تحيل على فعل مُحَرَّم فإنه لا يحل، وإلا لكان كل إنسان يتحيل ليسقط ما أوجب الله عليه، أو يستبيح ما حرّم الله عليه.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩٥٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَتَبَ لَهُ فَرِيضَةَ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ».

فإذا قال قائل: كيف تكون الزكاة واحدة، وهما مالان لرجلين؟
فالجواب: بأن كل واحد منهما مقرر بأن كل واحد له ماله، وليعلم أن خلطة الماشية - خاصة - أعيان وأوصاف:

فأما خلطة الأعيان مثل: أن يرث الاثنان ثمانين شاة من أبيهم؛ لأن كل عين مشتركة بين الرجل وصاحبه.

وخلطة الأوصاف: أن يتميز كل واحد منهما، ويشتركان في الأمور التي عدها الفقهاء بقولهم:

إِنْ اتَّفَقَ فَخِلٌ مَسْرُوحٌ وَمَرْعَى وَمُخْلَبٌ مُرَاحٌ خَلَطَ قَطْعًا

فهذه خمسة أشياء إذا اتفقا فيها فهي خلطة، وقد قالوا: إن الخلطة تُصَيِّرُ المَالَيْنِ كَالوَاحِدِ.

وقوله: «لَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ». هذا خاص بالمواشي، فلو كان في غير

المواشي كنخل بين رجلين يبلغ نصابًا ونصفًا فليس فيه زكاة؛ لأن نصيب كل واحد منهما أقل من نصاب؛ إذ إن لكل واحد نصابًا إلا ربعًا فلا زكاة فيه.

وجه إدخاله في الحديث ظاهر، وهو أن هذا العمل حيلة لإسقاط الزكاة.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩٥٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدٍ

أَنَّ أَعْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَائِرَ الرَّأْسِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنِي مَاذَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنَ

الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: «الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ شَيْئًا». فَقَالَ: أَخْبِرْنِي بِمَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنَ الصَّيَّامِ؟

قَالَ: «شَهْرَ رَمَضَانَ إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ شَيْئًا». قَالَ: أَخْبِرْنِي بِمَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنَ الزَّكَاةِ؟ قَالَ: فَأَخْبَرَهُ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَرَانِعَ الْإِسْلَامِ. قَالَ: وَالَّذِي أَكْرَمَكَ لَا أَنْطَوُعُ شَيْئًا وَلَا أَنْقُصُ بِمَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ شَيْئًا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ، أَوْ دَخَلَ الْجَنَّةَ إِنْ صَدَقَ». وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: فِي عَشْرِينَ وَمِائَةً بَعِيرٍ حَقَّتَانِ، فَإِنْ أَهْلَكَهَا مُتَعَمِّدًا أَوْ وَهَبَهَا أَوْ اخْتَالَ فِيهَا فِرَارًا مِنَ الزَّكَاةِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ^(١).
الصَّحِيحُ: أَنَّهُ إِذَا تَحَيَّلَ عَلَى مَنَعِ الزَّكَاةِ فَعَلِيهِ الزَّكَاةُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ مَرَّ عَلَيْنَا أَنَّ التَّحْيِيلَ عَلَى الْوَاجِبِ لَا يُسْقِطُهُ، وَالتَّحْيِيلُ عَلَى الْحَرَامِ لَا يُبَيِّحُهُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩٥٧ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَكُونُ كَنْزٌ أَحَدِكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا أَقْرَعَ يَفِرُّ مِنْهُ صَاحِبُهُ فَيَطْلُبُهُ وَيَقُولُ: أَنَا كَنْزُكَ». قَالَ: «وَاللَّهِ لَنْ يَزَالَ يَطْلُبُهُ حَتَّى يَنْسُطَ يَدُهُ فَيَلْقِمَهَا فَاهُ» ^(٢).
٦٩٥٨ - وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا مَا رَبُّ النَّعَمِ لَمْ يُعْطِ حَقَّهَا تَسَلَّطَ عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَتَخْبِطُ وَجْهَهُ بِأَخْفَافِهَا».

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ فِي رَجُلٍ لَهُ إِبِلٌ فَخَافَ أَنْ تَجِبَ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ فَبَاعَهَا بِإِبِلٍ مِثْلِهَا أَوْ يَغْنَمٍ أَوْ بَقَرٍ أَوْ بَدْرَاهِمٍ فِرَارًا مِنَ الصَّدَقَةِ بِيَوْمٍ اخْتِيَالًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَهُوَ يَقُولُ: إِنْ زَكَّى إِبِلُهُ قَبْلَ أَنْ يَحُولَ الْحَوْلُ بِيَوْمٍ أَوْ بِسِتَّةٍ جَازَتْ عَنْهُ ^(٣).
كَأَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَغْتَرِضُ عَلَيْهِ كَيْفَ تَقُولُ: إِنَّهُ إِذَا قَدَّمَ زَكَاتَهَا أَجْزَأَتْهُ، وَتَقُولُ: إِنَّهُ إِذَا بَاعَهَا أَوْ غَيْرَهَا قَبْلَ الْحَوْلِ بِسِتَّةٍ سَقَطَتْ عَنْهُ.

وَالصَّوَابُ: أَنَّهَا تَسْقُطُ إِلَّا إِذَا كَانَ مُحْتَالًا، وَإِلَّا لَوْ بَاعَهَا قَبْلَ أَنْ يَحُولَ الْحَوْلُ بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ أَوْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَلَيْسَ قَضَاهُ أَنْ يَتَحَيَّلَ عَلَى إِسْقَاطِ الزَّكَاةِ؛ فَإِنَّمَا تَسْقُطُ عَنْهُ.
إِلَّا إِذَا كَانَتْ عُرُوضُ تِجَارَةٍ، فَعُرُوضُ التِّجَارَةِ يُعْتَبَرُ فِيهَا الْقِيَمَةُ، وَلَوْ تَغَيَّرَتْ أَوْ تَبَدَّلَتْ فَهِيَ بَاقِيَةٌ عَلَى الْحَوْلِ الْأَوَّلِ؛ يَعْنِي: لَوْ اشْتَرَيْتَ مِثْلًا سَلْعَةً لِلتِّجَارَةِ، وَقَبْلَ تِمَامِ الْحَوْلِ بَعَثَهَا لِلْكَسْبِ، وَاشْتَرَيْتَ بِدَلْهَا، وَتَمَّ حَوْلُ الْأَوَّلِ زَكَاةً ثَانِيًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا يَوْمٌ وَاحِدٌ؛ لِأَنَّ عُرُوضَ التِّجَارَةِ يَخْلُفُ بَعْضُهَا بَعْضًا إِذَا كَانَ الْمَقْصُودُ بِهَا الْقِيَمَةُ دُونَ عَيْنِ الْمَالِ.
وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ قَدْ تَخَفَى عَلَى بَعْضِ النَّاسِ، فَمِثْلًا: التَّاجِرُ الْآنَ يَشْتَرِي السِّلْعَ وَيَبِيعُهَا إِذَا

(١) أخرجه مسلم (١١).

(٢) أخرجه مسلم (٩٨٨) من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وانظر (٩٨٧).

(٣) ورد في بعض نسخ البخاري: «بِسِتَّةٍ»، والصواب ما أثبتناه، والمراد «سِتَّةَ أَشْهُرٍ». وانظر: «الفتح» (١٢/٣٣٢).

كانت زكاته تَحِلُّ في شهرٍ مُحَرَّمٍ، وهذه يبيعُها وهذه يشتريها، وفي ذي الحِجَّةِ باعَ الذي عنده واشترى غيره للتجارة، فمتى يزكي الذي اشتراه أخيراً؟

الجواب: في شهرٍ مُحَرَّمٍ، وهو لم يَمْلِكْهُ إلا قبله بشهرٍ، ووجهُ ذلك أن عُرُوضَ التجارة لا تُعْتَبَرُ فيها الأعيانُ، وإنما المُعْتَبَرُ فيها القيمةُ.

❦ قوله ﷺ: «إِذَا مَا رَبُّ النَّعَمِ لَمْ يُعْطِ حَقَّهَا». «ما» إعرابُها هنا زائدةٌ، وَرَبُّ مبتدأٌ، وهذا على القولِ بأن «إِذَا» تدخلُ على الأسَاءِ، وهذه فيها خلافٌ:

فالكوفيون يقولون: إنها مبتدأٌ، وأنه يجوزُ أن تليَ «إِذَا» الجملةُ الإسميةُ، فيقولون في قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ۝١﴾ [الأنفطار: ١]. السَاءُ مبتدأٌ، وانفطرت: الجملةُ خبرُ المبتدأِ.

والبصريون يقولون: إن السَاءَ فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ، والتقديرُ: إِذَا انْفَطَرَتْ السَاءُ. وبعضُ العلماءِ يقولُ: السَاءُ فاعلٌ لـ «انْفَطَرَتْ» مُقَدِّمًا، وإنه يجوزُ تقديمُ الفاعلِ.

والأقربُ أن يقالَ: إن «إِذَا» تُضَافُ إلى الجملِ الإسميةِ أحيانًا، وإلى الجملِ الفعليةِ أحيانًا، وهو الأكثرُ، وعلى هذا فيكونُ «رَبُّ» في الحديثِ مبتدأً.

كيف نَجْمَعُ بين قولِ النبي ﷺ عندما سُئِلَ عمن يُصَلِّي الصلواتِ الخمسَ فقط: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ»^(١)، وقولِ الإمامِ أحمدَ في تاركِ الوترِ: «إنه رجلٌ سُوءٌ»؟

الجوابُ: كأنَّ الإمامَ أحمدَ رَحِمَهُ اللهُ يَقُولُ: إن الذي يُفَرِّطُ في الوترِ مع اختلافِ العلماءِ في الوجوبِ وتأكيده، يَدُلُّ على عدمِ اهتمامِهِ، وليس معنى قوله: «رجلٌ سُوءٌ» أنه عَمِلَ سُوءًا؛ يَغْنِي: سيئاتٌ؛ لأنه ليس بواجبٍ عندَ الإمامِ أحمدَ، وَرَدُّ الشهادةِ يكونُ بأدنى مِنْ ذلك، فلو أن

الإنسانَ خَالَفَ المروءةَ، وَخَرَجَ على الناسِ على وجهٍ لا يَعْرِفُهُ الناسُ رَدَّتْ شهادتهُ.

وَيَحْتَمِلُ أن نقولَ: هذه روايةٌ عن الإمامِ أحمدَ تَدُلُّ على أنه يرى وجوبَ الوترِ.



ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

٦٩٥٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: اسْتَفْتَيْتُ سَعْدُ بْنَ عُبَادَةَ الْأَنْصَارِيَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نَذْرِ كَانَ عَلَى أُمِّهِ

تَوَفِّيَتْ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقْضِهِ عَنْهَا»^(١).

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِذَا بَلَغَتْ الْإِبِلُ عِشْرِينَ فِيهَا أَرْبَعُ شِيَاهٍ، فَإِنْ وَهَبَهَا قَبْلَ الْحَوْلِ أَوْ بَاعَهَا

(١) أخرجه البخاري (٤٦)، ومسلم (١١).

(٢) أخرجه مسلم (١٦٣٨).

فَرَارًا وَاحْتِيَالًا لِإِسْقَاطِ الزَّكَاةِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ. وَكَذَلِكَ إِنْ أَتَلَفَهَا فَمَاتَ فَلَا شَيْءَ فِي مَالِهِ.

مناسبة هذا الكلام للحديث الذي قبله في قول الرسول ﷺ: «أَقْضِهِ عَنْهَا». فهو دليل على أنه إذا وَجِبَتِ الزَّكَاةُ عَلَى الْإِنْسَانِ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ، ثُمَّ مَاتَ فَإِنَّهَا تَقْضَى عَنْهُ. وقوله رحمه الله: «وقال بعض الناس: إذا بَلَغَتِ الْإِبِلُ عَشْرِينَ فِيهَا أَرْبَعُ شِئَاءٍ، فَإِنْ وَهَبَهَا قَبْلَ الْحَوْلِ، أَوْ بَاعَهَا فَرَارًا أَوْ احْتِيَالًا لِإِسْقَاطِ الزَّكَاةِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ». هل يُتَصَوَّرُ أَنْ شَخْصًا يَهَبُ الْإِبِلَ فَرَارًا مِنَ الزَّكَاةِ؟

الجواب: نعم، فيمكنُ أَنْ يَهَبَ شَيْئًا يَنْقُصُ بِهِ النَّصَابُ، وَتَسْقُطُ عَنْهُ بِهِ الزَّكَاةُ، هَذَا هُوَ كَلَامُ الْفُقَهَاءِ، وَقَدْ يَكُونُ هُنَاكَ أَغْرَاضُ أُخْرَى لَا يُمكنُ حَصْرُهَا، فَيَهَبُهَا مِنْ أَجْلِ أَنْ يَرَى أَنَّ هَذَا الْوَلِيَّ إِذَا رَأَى عِنْدَهُ نَصَابًا مِنَ الزَّكَاةِ جَعَلَ عَلَيْهِ ضَرْبِيَّةً، كَمَا يُوجَدُ فِي بَعْضِ الْبِلَادِ، يَجْعَلُونَ ضَرَائِبَ عَلَى الْأَمْوَالِ، فَيُخْفِي النَّاسُ أَمْوَالَهُمْ خَوْفًا مِنْ ذَلِكَ.

وقوله رحمه الله: «وكذلك إِنْ أَتَلَفَهَا فَمَاتَ فَلَا شَيْءَ فِي مَالِهِ». وكذلك الْإِتْلَافُ؛ إِنْ وَقَعَ، يَعْنِي: أَنَّ الْفُقَهَاءَ أَحْيَانًا يَذْكُرُونَ الشَّيْءَ عَلَى سَبِيلِ الْفَرْضِ، فَقَدْ يَذْكُرُونَ الصُّورَةَ، وَلَا تَقَعُ، كَمَا ذَكَرُوا: لَوْ مَاتَ مَيْتٌ عَنْ عَشْرِينَ جَدًّا فَمَنْ الَّذِي يَمُوتُ عَنْ عَشْرِينَ جَدًّا؟!



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

٤- بَابُ الْحَيْلَةِ فِي النِّكَاحِ.

٦٩٦٠- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشُّغَارِ. قُلْتُ لِنَافِعٍ: مَا الشُّغَارُ؟ قَالَ: يَنْكِحُ ابْنَةُ الرَّجُلِ وَيُنْكِحُهَا ابْنَتُهُ بِغَيْرِ صَدَاقٍ، وَيَنْكِحُ أُخْتَ الرَّجُلِ وَيُنْكِحُهَا أُخْتُهُ بِغَيْرِ صَدَاقٍ^(١).

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنْ اِحْتَالَ حَتَّى تَزَوَّجَ عَلَى الشُّغَارِ فَهُوَ جَائِزٌ، وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ. وَقَالَ فِي الْمُتَعَةِ: النِّكَاحُ فَاسِدٌ وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْمُتَعَةُ وَالشُّغَارُ جَائِزٌ وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ. الْفَرْقُ بَيْنَ الشُّغَارِ وَالْمُتَعَةِ؛ أَنَّ الشُّغَارَ أَنْ يُزَوَّجَ مَوْلِيَّتُهُ -يَعْنِي: بِنْتَهُ أَوْ أُخْتَهُ- عَلَى أَنْ يُزَوَّجَ الْآخَرُ مَوْلِيَّتَهُ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ.

وُسَمِيَ شُغَارًا لِخُلُوهُ، مِنْ قَوْلِهِمْ: شَغَرَ الْمَكَانَ. إِذَا خَلَا، وَقِيلَ: إِنْ الشُّغَارُ أَنْ يُزَوَّجَ مَوْلِيَّتُهُ عَلَى أَنْ يُزَوَّجَ الْآخَرُ مَوْلِيَّتَهُ، وَلَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ، وَأَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: شَغَرَ الْكَلْبُ. إِذَا رَفَعَ رِجْلَهُ لِيَبُولَ، فَكَأَنَّ الْوَلِيَّ رَفَعَ سَيْطَرَتَهُ عَلَى الْمَرْأَةِ بِتَزْوِيجِهَا، فَشَبَّهَ بِالْكَلْبِ،

فتكون نسبتُهُ إلى الشَّغَارِ من بابِ التَّقْيِيعِ والتَّشْوِيعِ.

إِذَا: نِكَاحُ الشَّغَارِ تَبَادُلٌ بَيْنَ رَجُلَيْنِ فِي امْرَأَتَيْنِ، هُمَا وَلَيَّانٍ عَلَيْهِمَا.

والصَّحِيحُ الَّذِي أَرَى فِي مَسْأَلَةِ الشَّغَارِ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ بَرِّضًا مِنَ الطَّرَفَيْنِ، وَالبَتَانِ رَاضِيَتَانِ، وَالمَهْرُ مَهْرُ المِثْلِ، وَكُلُّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ كُفَاءٌ لِلزَّوْجَةِ مِنْ حَيْثُ الدِّينُ وَالخُلُقُ فَإِنَّ هَذَا لَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَن تَفْسِيرَ نَافِعٍ لِلشَّغَارِ تَفْسِيرٌ جَيِّدٌ. وَأَمَّا المَتْعَةُ فَهِيَ النِّكَاحُ الْمُؤَقَّتُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٦٩٦١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ الْحَسَنِ وَعَبْدِ اللهِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ ابْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِمَا أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قِيلَ لَهُ: إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ لَا يَرَى بِمَتْعَةِ النِّسَاءِ بَأْسًا. فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْهَا يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ^(١).

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنَّ اخْتَالَ حَتَّى تَمْتَعَ فَالنِّكَاحُ فَاسِدٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: النِّكَاحُ جَائِزٌ وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ.

إِذَا: مَعْنَاهُ إِذَا قُلْنَا: إِنَّ النِّكَاحَ جَائِزٌ، وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ، هُوَ أَنَّهُ لَا مَهْرَ بَيْنَهُمَا، فَتَقُولُ: النِّكَاحُ جَائِزٌ، وَيَجِبُ لِهَذَا المَهْرُ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ الَّذِي هُوَ: عَدَمُ المَهْرِ، يَكُونُ بَاطِلًا.

قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتْحِ» (١٢/ ٣٣٤-٣٣٥):

❖ قَوْلُهُ: «قِيلَ لَهُ: إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ لَا يَرَى بِمَتْعَةِ النِّسَاءِ بَأْسًا». لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِ القَائِلِ، وَزَادَ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ الْفَلَّاسُ فِي رَوَايَتِهِ لِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ: فَقَالَ لَهُ: «إِنَّكَ تَأْيِهُ» بِمِثْلِ فَوْقَانِيَّةٍ وَيَاءٍ آخِرِ الحُرُوفِ، بوزنِ فاعِلٍ مِنَ التَّيِّهِ، وَهُوَ الحَيْرَةُ، وَإِنَّمَا وَصَفَهُ بِذَلِكَ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ تَمَسَّكَ بِالْمَنْسُوخِ، وَغَفَلَ عَنِ النَّاسِخِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ مَذْهَبِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي ذَلِكَ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ مُسْتَوْفَى.

❖ قَوْلُهُ: «وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنَّ اخْتَالَ حَتَّى تَمْتَعَ فَالنِّكَاحُ فَاسِدٌ»؛ أَي: إِنَّ عَقْدَ عَقْدِ نِكَاحٍ مَتْعَةٍ، وَالفَسَادُ لَا يَسْتَلْزِمُ البَطْلَانَ لِامْكَانِ إِصْلَاحِهِ بِإِلْغَاءِ الشَّرْطِ، فَيَتَحَيَّلُ فِي تَصْحِيحِهِ بِذَلِكَ، كَمَا قَالَ فِي رَبَا الفَضْلِ: إِنَّ حُذِفَتْ مِنْهُ الزِّيَادَةُ صَحَّ البَيْعُ.

❖ قَوْلُهُ: «وَقَالَ بَعْضُهُمْ... إلخ»، تَقَدَّمَ أَنَّهُ قَوْلُ زُفَرٍ، وَقِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يُجْزِ إِلَّا النِّكَاحَ الْمُؤَقَّتَ، وَالْغَى الشَّرْطَ، وَأَجِيبُ بِأَنَّ نَسْخَ المَتْعَةِ ثَابِتٌ، وَالنِّكَاحُ الْمُؤَقَّتُ فِي مَعْنَى المَتْعَةِ، وَالاعتِبَارُ عِنْدَهُمْ فِي الْعُقُودِ بِالمَعَانِي. اهـ.

المشكلة عندنا الآن هي قوله: «نهى عنها يوم خير». والمشهور أنه نهى عنها عام الفتح، ولذلك قال بعض العلماء: إن قوله: «يوم خير». زائد. ووهم من الراوي، وأن النهي عنها كان في فتح مكة، وأن التقيد بيوم خير يعود على لحوم الحُمُرِ الإنسية، وجعل صواب اللفظ: نهى عنها ونهى عن لحوم الحُمُرِ الإنسية يوم خير.

وقال بعض العلماء: بل نهى عنها يوم خير، ثم أحلها عام الفتح، ثم نهى عنها، فتكون ما نُسِخ مرتين، والله أعلم.

ولنتنظر إلى ما ذكر البخاري رحمه الله من أحاديث في باب النكاح، وما علق به ابن حجر رحمه الله على هذه الأحاديث:

قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله في «صحيحه» في كتاب النكاح: «باب نهى رسول الله ﷺ عن نكاح المتعة أخيراً».

حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ أَنَّهُ سَمِعَ الزَّهْرِيَّ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ وَأَخُوهُ عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِمَا، أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُتْعَةِ، وَعَنِ لَحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ زَمَنَ خَيْرٍ^(١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ سُئِلَ عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ فَرَخَّصَ، فَقَالَ لَهُ مَوْلَى لَهُ: إِنَّمَا ذَلِكَ فِي الْحَالِ الشَّدِيدِ وَفِي النِّسَاءِ قَلَّةٌ أَوْ نَحْوُهُ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: نَعَمْ^(٢).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي حَبْشَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ عَمْرُو، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَا: كُنَّا فِي جَيْشٍ فَأَتَانَا رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّهُ قَدْ أْذِنَ لَكُمْ أَنْ تَسْتَمْتِعُوا فَاسْتَمْتِعُوا»^(٣).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

وَقَالَ ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ: حَدَّثَنِي إِيَّاسُ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ تَوَافَقَا فَمِشَرُهُمَا بَيْنَهُمَا ثَلَاثَ لَيَالٍ فَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَتَزَايِدَا أَوْ يَتَارَكََا تَارَكََا». فَمَا أَذْرِي أَشْنَى؟

(١) أخرجه البخاري (٥١١٥)، ومسلم (١٤٠٧).

(٢) أخرجه البخاري (٥١١٦).

(٣) أخرجه البخاري (٥١١٧، ٥١١٨)، ومسلم (١٤٠٥).

كَانَ لَنَا خَاصَّةٌ أَمَّ لِلنَّاسِ عَامَّةٌ؟^(١)

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَبَيَّنَّهُ عَلِيُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ ﷺ فِي «الْفَتْحِ» (٩/١٦٧-١٦٨):

❦ قَوْلُهُ: «بَابُ نَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ نِكَاحِ الْمَتْعَةِ أَخِيرًا»؛ يَعْنِي: تَزْوِيجَ الْمَرْأَةِ إِلَى أَجَلٍ، فَإِذَا انْقَضَى وَقَعَتِ الْفَرْقَةُ.

❦ وَقَوْلُهُ فِي التَّرْجِمَةِ: «أَخِيرًا». يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ كَانَ مَبَاحًا، وَأَنَّ النَّهْيَ عَنْهُ وَقَعَ فِي آخِرِ الْأَمْرِ، وَلَيْسَ فِي أَحَادِيثِ الْبَابِ الَّتِي أَوْرَدَهَا التَّصْرِيحُ بِذَلِكَ، لَكِنْ قَالَ فِي آخِرِ الْبَابِ: إِنْ عَلِيًّا بَيَّنَّ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ، وَقَدْ وَرَدَتْ عِدَّةُ أَحَادِيثٍ صَحِيحَةٍ صَرِيحَةٍ بِالنَّهْيِ عَنْهَا، بَعْدَ الْإِذْنِ فِيهَا، وَأَقْرَبُ مَا فِيهَا عَهْدًا بِالْوَفَاءِ النَّبَوِيِّ: مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، مِنْ طَرِيقِ الزَّهْرِيِّ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَتَذَكَّرْنَا مَتْعَةَ النِّسَاءِ، فَقَالَ رَجُلٌ يَقَالُ لَهُ: رِبِيعُ بْنُ سَبْرَةَ: أَشْهَدُ عَلَى أَبِي أَنَّهُ حَدَّثَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهَا فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ.

وَسَأَذْكَرُ الْاِخْتِلَافَ فِي حَدِيثِ سَبْرَةَ هَذَا - وَهُوَ ابْنُ مَعْبُدٍ - بَعْدَ هَذَا الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ.

❦ قَوْلُهُ: «أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ». أَيِ: ابْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَأَبُوهُ مُحَمَّدٌ هُوَ الَّذِي يُعْرَفُ بِابْنِ الْحَنْفِيَّةِ، وَأَخُوهُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ.

أَمَّا الْحَسَنُ فَأَخْرَجَ لَهُ الْبَخَارِيُّ غَيْرَ هَذَا، مِنْهَا: مَا تَقَدَّمَ لَهُ فِي الْغَسَلِ مِنْ رَوَايَتِهِ عَنْ جَابِرٍ، وَيَأْتِي لَهُ فِي هَذَا الْبَابِ آخَرُ عَنْ جَابِرٍ وَسَلْمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ.

وَأَمَّا أَخُوهُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ فَكُنِيَّتُهُ أَبُو هَاشِمٍ، وَلَيْسَ لَهُ فِي الْبَخَارِيِّ سِوَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَوَقَّعَهُ ابْنُ سَعْدٍ، وَالنَّسَائِيُّ وَالْعَجَلِيُّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ لَهُ طَرِيقٌ أُخَرَى فِي غَزْوَةِ خَيْبَرَ.

❦ قَوْلُهُ: «إِنْ عَلِيًّا قَالَ لَابْنِ عَبَّاسٍ». سَيَأْتِي بَيَانُ تَحْدِيثِهِ لَهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي تَرْكِ الْحِيلِ بِلَفْظٍ: «إِنْ عَلِيًّا قِيلَ لَهُ: إِنْ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا يَرَى بِمَتْعَةِ النِّسَاءِ بَأْسًا». وَفِي رَوَايَةِ الثَّوْرِيِّ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ كِلَاهُمَا عَنْ مَالِكٍ، عِنْدَ الدَّارِقُطِيِّ: «إِنْ عَلِيًّا سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ وَهُوَ يُفْتِي فِي مَتْعَةِ النِّسَاءِ فَقَالَ: أَمَا عَلِمْتَ». وَأَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ هُشَيْمٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الزَّهْرِيِّ، بِدُونِ ذِكْرِ مَالِكٍ، وَلَفْظُهُ: «إِنْ عَلِيًّا مَرَّ بِابْنِ عَبَّاسٍ وَهُوَ يُفْتِي فِي مَتْعَةِ النِّسَاءِ، أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهَا».

وَلِمُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ جُوَيْرِيَّةَ عَنْ مَالِكٍ يُسْنَدُهُ «أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ لِفُلَانٍ: إِنَّكَ رَجُلٌ تَائِهٌ». وَفِي رَوَايَةِ الدَّارِقُطِيِّ، مِنْ طَرِيقِ الثَّوْرِيِّ أَيْضًا «تَكَلَّمَ عَلِيٌّ وَابْنُ عَبَّاسٍ فِي مَتْعَةِ النِّسَاءِ فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: إِنَّكَ أَمْرُؤُ تَائِهٌ». وَلِمُسْلِمٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يُلَيِّنُ فِي مَتْعَةِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٥١١٩)، وَمُسْلِمٌ (١٤٠٥).

النساء فقال له: «مهلاً يا ابن عباس». ولاحمد من طريق معمر رخص في متعة النساء.

قوله: «إن النبي ﷺ نهى عن المتعة». في رواية أحمد، عن سفیان: «نهى عن نكاح المتعة». قوله: «وعن لحوم الحُمُر الأهلية» زمن خير. هكذا في جميع الرواة عن الزهري «خير» بالمعجمة أوله، والراء آخره، إلا ما رواه عبد الوهاب الثقفي، عن يحيى بن سعيد، عن مالك في هذا الحديث فإنه قال: «حنين» بمهمله أوله وتوئين، أخرجه النسائي، والدارقطني، ونبها على أنه وهم تفرد به عبد الوهاب، وأخرجه الدارقطني من طريق أخرى عن يحيى بن سعيد فقال: «خير» على الصواب. وأغرب من ذلك رواية إسحاق بن راشد، عن الزهري، عنه بلفظ: «نهى في غزوة تبوك عن نكاح المتعة». وهو خطأ أيضاً.

قوله: «زمن خير». الظاهر أنه ظرف للأمرين، وحكى البيهقي، عن الحميدي أن سفیان بن عيينة كان يقول: قوله: «يوم خير». يتعلّق بالحُمُر الأهلية، لا بالمتعة. قال البيهقي: وما قاله مُخْتَمِلٌ؛ يعني: في روايته هذه، وأما غيره فصَرَّحَ أَنَّ الظرف يتعلّق بالمتعة.

وقد مضى في غزوة خير من كتاب المغازي، ويأتي في الذبائح من طريق مالك بلفظ: «نهى رسول الله ﷺ يوم خير عن متعة النساء، وعن لحوم الحُمُر الأهلية». وهكذا أخرجه مسلم، من رواية ابن عيينة أيضاً، وسيأتي في ترك الحيل في رواية عبيد الله بن عمر، عن الزهري: «أن رسول الله ﷺ نهى عنها يوم خير».

وكذا أخرجه مسلم، وزاد من طريقه فقال: «مهلاً يا ابن عباس».

ولاحمد من طريق معمر بسنده أنه بلغه: أن ابن عباس رخص في متعة النساء فقال له: إن رسول الله ﷺ نهى عنها يوم خير، وعن لحوم الحُمُر الأهلية.

وأخرجه مسلم، من رواية يونس بن يزيد، عن الزهري مثل رواية مالك، والدارقطني، من طريق ابن وهب، عن مالك ويونس، وأسماء بن زيد، وثلاثهم عن الزهري كذلك.

وذكر السهيلي، أن ابن عيينة رواه عن الزهري، بلفظ: «نهى عن أكل الحُمُر الأهلية عام خير، وعن المتعة بعد ذلك، أو في غير ذلك اليوم». انتهى

وهذا اللفظ الذي ذكره لم أره من رواية ابن عيينة، فقد أخرجه أحمد، وابن أبي عمير، والحميدي، وإسحاق في مسانيدهم عن ابن عيينة باللفظ الذي أخرجه البخاري من طريقه، لكن منهم من زاد لفظ: «نكاح» كما بينته.

وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة، وإبراهيم بن موسى، والعباس بن الوليد، وأخرجه مسلم، عن أبي بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وزهير بن

حرب جميعاً، عن ابنِ عيينة، بمثل لفظِ مالكٍ.

وكذا أخرجه سعيدُ بنُ منصورٍ، عن ابنِ عيينة، لكن قال: «زمن» بدل «يوم»، قال السَّهيليُّ: ويتَّصل بهذا الحديثُ تنبيهٌ على إشكالٍ لأن فيه النَّهْيَ عن نكاحِ المتعة يومَ خيبرٍ، وهذا شيءٌ لا يعرفه أحدٌ من أهل السَّيرِ، ورواة الأثر قال: فالذي يظهرُ أنه وقعَ تقديمٌ وتأخيرٌ في لفظِ الزُّهريِّ، وهذا الذي قاله سبقه إليه غيره في النقل عن ابنِ عيينة، فذكر ابنُ عبدِ البرِّ من طريقِ قاسمِ بنِ أصْبَغٍ أن الحُمَيْدِيَّ ذكر عن ابنِ عيينة أن النَّهْيَ زمنَ خيبرٍ عن لحومِ الحُمُرِ الأهلية، وأما المتعة فكان في غير يومِ خيبرٍ، ثم راجعتُ مُسْنَدَ الحُمَيْدِيَّ من طريقِ قاسمِ بنِ أصْبَغٍ، عن أبي إسماعيلَ السُّلَمِيِّ، عنه، فقال بعدَ سياقِ الحديثِ: قال ابنُ عيينة؛ يعني: أنه نَهَى عن لحومِ الحُمُرِ الأهلية زمنَ خيبرٍ، ولا يعني نكاحَ المتعة.

قال ابنُ عبدِ البرِّ: وعلى هذا أكثرُ الناسِ. وقال البيهقيُّ: يُشبهُ أن يكونَ كما قال، لصحة الحديثِ في أنه ﷺ رخصَ فيها بعدَ ذلك، ثم نَهَى عنها، فلا يَتِمُّ احتجاجُ عليٍّ إلا إذا وقعَ النَّهْيُ أخيراً؛ لتقومَ به الحجةُ على ابنِ عباسٍ.

وقال أبو عَوَانَةَ في صحيحه: سمعتُ أهلَ العلمِ يقولون: معنى حديثِ عليٍّ أنه نَهَى يومَ خيبرٍ عن لحومِ الحُمُرِ، وأما المتعة فسَكَتَ عنها، وإنما نَهَى عنها يومَ الفتحِ. انتهى والحاملُ لهؤلاءِ على هذا، ما ثَبَتَ من الرخصةِ فيها بعدَ زمنِ خيبرٍ، كما أشار إليه البيهقيُّ، لكن يُمكنُ الانفصالُ عن ذلك بأن عليًّا لم تَبْلُغْه الرخصةُ فيها يومَ الفتحِ؛ لوقوعِ النَّهْيِ عنها عن قرب، كما سيأتي بيانه.

ويؤيِّدُ ظاهرُ حديثِ عليٍّ: ما أخرجه أبو عَوَانَةَ، وصَحَّحه من طريقِ سالمِ بنِ عبدِ الله: أن رجلاً سألَ ابنَ عمرَ عن المتعة، فقال: حرامٌ. فقال: إن فلاناً يقولُ فيها. فقال: والله لقد عَلِمَ أن رسولَ الله ﷺ حرَّمَهَا يومَ خيبرٍ، وما كنا مُسَافِحِينَ.

قال السَّهيليُّ: وقد اختلفَ في وقتِ تحريمِ نكاحِ المتعة، فأغربُ ما رُوِيَ في ذلك روايةُ مَنْ قال: في غزوةِ تبوكَ، ثم روايةُ الحسنِ، أن ذلك كان في عُمرةِ القضاء، والمشهورُ في تحريمِها، أن ذلك كان في غزوةِ الفتحِ، كما أخرجه مسلمٌ من حديثِ الربيعِ بنِ سبرة، عن أبيه، وفي رواية، عن الربيعِ، أخرجها أبو داودَ: أنه كان في حجةِ الوداعِ. قال: ومَنْ قال من الرواةِ كان في غزوةِ أُوطاسٍ فهو موافقٌ لمن قال: عامَ الفتحِ. انتهى

فتَحَصَّلَ مما أشارَ إليه ستةُ مواطنٍ: خيبرٌ، ثم عُمرةُ القضاء، ثم الفتحُ، ثم أُوطاسٌ، ثم تبوكُ، ثم حجةُ الوداعِ، وبقي عليه حُنينٌ؛ لأنها وقعت في روايةٍ قد نَبَّهْتُ عليها قبلُ، فلِما أن

يَكُونُ ذَهَلٌ عَنْهَا، أَوْ تَرَكَهَا عَمْدًا لَخَطِئَ رُؤُوسُهَا، أَوْ لَكُونِ غَزْوَةُ أُوطَاسٍ وَحْنِينَ وَاحِدَةً.
فَأَمَّا رِوَايَةُ تَبُوكَ فَأُخْرِجَهَا إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهَ، وَابْنُ حَبَّانَ مِنْ طَرِيقِهِ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا نَزَلَ بِشَيْءِ الْوَدَاعِ رَأَى مَصَابِيحَ، وَسَمِعَ نِسَاءً يَبْكِينَ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ،
نِسَاءً كَانُوا يُتَمَتَّعُ مِنْهُمْ، فَقَالَ: «هَدْمُ الْمَتْعَةِ النِّكَاحُ وَالطَّلَاقُ وَالْمِيرَاثُ». وَأُخْرِجَهُ الْحَازِمِيُّ مِنْ حَدِيثِ
جَابِرٍ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى غَزْوَةِ تَبُوكَ، حَتَّى إِذَا كُنَّا عِنْدَ الْعُقْبَةِ مَا يَلِي الشَّامَ، جَاءَتْ
نِسْوَةٌ قَدْ كُنَّا تَمَتَّعْنَا بِهِمْ يَطْفُنَ بِرَحَالِنَا، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لَهُ، قَالَ: فَغَضِبَ، وَقَامَ
خَطِيئًا، فَحَمَدَ اللَّهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَنَهَى عَنِ الْمَتْعَةِ، فَتَوَادَعْنَا يَوْمَئِذٍ، فَسُمِّيَتْ ثَنِيَّةُ الْوَدَاعِ. اهـ
عَلَى كُلِّ حَالٍ الْآنَ نَقُولُ: الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ فِي الْمَتْعَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّهَا إِنَّمَا حُرِّمَتْ فِي عَامِ الْفَتْحِ، وَلَا يُنَافِي هَذَا مَا يَذْكُرُهُ بَعْضُ الرُّوَاةِ أَنَّهَا فِي
غَزْوَةِ أُوطَاسٍ، أَوْ غَزْوَةِ حُنَيْنٍ، أَوْ ثَقِيفٍ؛ لِأَنَّ السَّنَةَ وَاحِدَةً، فَعَامُ الْفَتْحِ هُوَ عَامُ غَزْوَةِ أُوطَاسٍ
وِثْقِيفٍ وَحُنَيْنٍ؛ لِأَنَّ غَزْوَةَ الطَّائِفِ مُتَّصِلَةٌ بِالْفَتْحِ، حِينَ فَتَحَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ، وَقَرَّرَ فِيهَا
التَّوْحِيدَ، خَرَجَ إِلَى أَهْلِ الطَّائِفِ، فَلَيْسَ فِيهَا إِشْكَالٌ، أَمَّا غَزْوَةُ تَبُوكَ أَوْ عَامُ حِجَةِ الْوَدَاعِ فَهَذَا
إِنْ كَانَ مُحْفُوظًا فَهُوَ مِنْ بَابِ إِعَادَةِ الْحُكْمِ تَأْكِيدًا، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُحْفُوظٍ فَقَدْ كُفِينَاهُ.
فَبَقِيَ النَّظَرُ فِي غَزْوَةِ خَيْبَرَ، فَنَقُولُ أَيْضًا: إِنْ كَانَ مُحْفُوظًا، وَالْإِشْكَالُ فِيهِ عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ،
فَتَكُونُ الْمَتْعَةُ قَدْ نُسِخَتْ مَرَّتَيْنِ، وَبِهَذَا صَرَّحَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ أَنَّ الْمَتْعَةَ مِمَّا نُسِخَ مَرَّتَيْنِ
كَتَحْرِيمِ مَكَّةَ؛ فَإِنَّ مَكَّةَ كَانَتْ حَرَامًا، ثُمَّ أُحِلَّتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ حُرِّمَتْ.
فَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَقُولُ: لَيْسَ عِنْدَنَا حُكْمُ نُسْخِ مَرَّتَيْنِ إِلَّا الْمَتْعَةُ، وَتَحْرِيمُ مَكَّةَ، هَذَا إِذَا
حُرِّمَتْ فِي خَيْبَرَ، ثُمَّ أُحِلَّتْ فِي عَامِ الْفَتْحِ، ثُمَّ حُرِّمَتْ.
وَأَمَّا تَحْرِيمُ مَكَّةَ فَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ حِلَّهَا كَانَ حِلًّا مُؤَقَّتًا، فَقَدْ أُحِلَّتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ
فَقَطْ؛ يَعْنِي: لَيْسَ إِحْلَالًا مُطْلَقًا، ثُمَّ نُسِخَ، بَلْ هُوَ إِحْلَالٌ مُقَيَّدٌ، وَعَلَى هَذَا فَلَا يَصِحُّ التَّمَثِيلُ بِهِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥- بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الْإِخْتِيَالِ فِي الْبَيْعِ.
وَلَا يُنْمَعُ فَضْلُ الْمَاءِ يُنْمَعُ بِهِ فَضْلُ الْكَلَاءِ.

٦٩٦٢- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ قَالَ: «لَا يُنْمَعُ فَضْلُ الْمَاءِ يُنْمَعُ بِهِ فَضْلُ الْكَلَاءِ»^(١).

هذا الباب في ما يكون مِنَ الْحَيْلِ وَالْاِحْتِيَالِ فِي الْبَيْعِ، وَهَذَا مِنْ أَكْثَرِ الْحَيْلِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَحْتَالُونَ فِيهِ عَلَى الشَّيْءِ الْمَحْرُومِ بِمَا ظَاهَرَهُ الْإِبَاحَةُ، وَمِنْ ذَلِكَ: احْتِيَالُ الْيَهُودِ لَمَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ شَحُومَ الْمَيْتَةِ صَارُوا يُذَيِّبُونَهَا حَتَّى تَكُونَ وَدَكَّا، ثُمَّ يَبِيعُوهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ لَمَّا حَرَّمَتْ عَلَيْهِمُ الشَّحُومَ أَذَابُوهَا، ثُمَّ بَاعُوهَا، وَأَكَلُوا ثَمَنَهَا»^(١).

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا الْحَيْلُ عَلَى الرِّبَا، كَمَا يُوجَدُ فِي كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ، مِثْلُ الْعَيْنَةِ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَبِيعَ شَيْئًا بِشَمْنٍ مُؤَجَّلٍ، ثُمَّ يَشْتَرِيهِ نَقْدًا بِأَقْلٍ، قَالَ بَنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هِيَ دِرَاهِمٌ بِدِرَاهِمٍ، دَخَلَتْ بَيْنَهُمَا حَرِيرَةٌ^(٢). وَإِذَا كَانَتْ سَيَارَةٌ نَقُولُ: دِرَاهِمٌ بِدِرَاهِمٍ دَخَلَتْ بَيْنَهُمَا سَيَارَةٌ. وَالْحَيْلُ أَنْوَاعُهَا كَثِيرَةٌ، وَهِيَ حَرَامٌ.

❖ وَقَوْلُ الْبَخَارِيِّ: «بَابُ مَا يُكْرَهُ». هَذَا عَلَى اصْطِلَاحِ الْمُتَقَدِّمِينَ؛ أَنَّ الْكَرَاهَةَ تَكُونُ بِمَعْنَى التَّحْرِيمِ، فَكُلَّمَا وَجَدْتَ فِي الْقُرْآنِ أَوْ السُّنَّةِ أَوْ كَلَامِ السَّلَفِ لَفْظَ «كَرَاهَةٍ» فَالْمُرَادُ بِهِ التَّحْرِيمُ، وَيَدُلُّ لِهَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَضَى رَبِّيكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَيَالِ الَّذِينَ إِحْسَنَّا﴾ إِلَى أَنْ قَالَ: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ (الأنعام: ٢٣-٣٨).

وَمِنْهُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ»^(٣). وَقَدْ ذَكَرَ أَصْحَابُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ إِذَا قَالَ: أَكْرَهُ. فَهُوَ لِلتَّحْرِيمِ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ «الْفُرُوعِ» فِي أَوَّلِ الْفُرُوعِ، بَلْ قَالُوا: إِذَا قَالَ: لَا يُعْجِبُنِي، فَإِنَّهَا تَقْتَضِي التَّحْرِيمَ؛ لِأَنَّ عُلَمَاءَ السَّلَفِ كَانُوا يَتَحَرَّزُونَ مِنْ كَلِمَةِ حَرَامٍ؛ لِأَنَّهَا ثَقِيلَةٌ عَلَيْهِمْ.

❖ وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمْنَعَ بِهِ فَضْلُ الْكَلَاءِ». هَذَا أَيْضًا مِنَ الْحَيْلِ، وَالْكَلَاءُ: هُوَ مَا نَبَتَ مِنَ الْأَمْطَارِ فِي الْأَرْضِ، وَالْمَاءُ مَا نَبَعَ مِنَ الْأَرْضِ، فَلَا يُمْنَعُ الْإِنْسَانُ فَضْلَ الْمَاءِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا مَنَعَ فَضْلَ الْمَاءِ مَنَعَ فَضْلَ الْكَلَاءِ، فَإِنَّ النَّاسَ إِذَا لَمْ يَجِدُوا مَاءً فِي هَذِهِ الْأَرْضِ لَمْ يَأْتُوا إِلَيْهَا، فَيَكُونُ مَنَعُ الْمَاءِ مَنَعًا لِلْكَلَاءِ.

فَالْبَدْوُ مِثْلًا إِذَا جَاءُوا إِلَى الْأَرْضِ مِنْ أَجْلِ أَنْ تَرَعَى إِبِلُهُمْ، أَوْ ضَأْنُهُمْ، أَوْ مَعْزُهُمْ مِنْ هَذِهِ الْأَرْضِ، وَلَمْ يَجِدُوا فِيهَا مَاءً تَرَكَوْهَا، فَإِذَا مَنَعَ الْإِنْسَانُ فَضْلَ الْمَاءِ فَهَذَا يَقْتَضِي مَنَعَ فَضْلِ الْكَلَاءِ، وَلِهَذَا قَالَ ﷺ: «لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمْنَعَ بِهِ فَضْلُ الْكَلَاءِ».

❖ وَقَوْلُهُ ﷺ: «لِيُمْنَعَ». يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ فِيهِ لِلتَّعْلِيلِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ لِلْعَاقِبَةِ.

(١) أخرجه البخاري (٢٢٢٣)، ومسلم (١٥٨٢) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٠١٥٧)، وأصله في الصحيحين.

(٣) أخرجه البخاري (٢٤٠٨)، ومسلم (٥٩٣) عن المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَإِنْ جَعَلْنَاهَا لِلتَّلْعِيلِ صَارَ مَنَعُ فَضْلِ الْمَاءِ لَيْسَ حَرَامًا، إِلَّا إِذَا قَصَدَ مَنَعُ فَضْلِ الْكَلَامِ.
وَأِنْ جَعَلْنَاهَا لِلْعَاقِبَةِ صَارَ مَنَعُ فَضْلِ الْمَاءِ حَرَامًا مُطْلَقًا، وَالْعَاقِبَةُ أَنَّهُ يَمْنَعُ فَضْلَ الْكَلَامِ،
وَهَذَا الْأَخِيرُ أَقْرَبُ، وَاللَّامُ تَأْتِي لِلْعَاقِبَةِ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَالنَّقْطَةُ مَاءٌ أَلْ قِرْعُونَ لِيَكُونَ لَهُمْ
عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [التَّحْقِيقُ: ٨]. فَالْلامُ هُنَا لَيْسَتْ لِلتَّلْعِيلِ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَلْتَقِطُوهُ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا؛ إِذْ
لَوْ عَلِمُوا أَنَّهُ عَدُوٌّ وَحَزَنٌ لَأَهْلَكُوهُ، لَكِنِ التَّقْطُوهُ فَصَارَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦- بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّنَجُّشِ.

٦٩٦٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ النَّجَشِ^(١).
وَالنَّجَشُ أَنْ يَرِيدَ الْإِنْسَانُ فِي السَّلْعَةِ لَا يَرِيدُ شَرَاءَهَا، وَإِنَّمَا يَرِيدُ إِضْرَارَ الْمُشْتَرِي، أَوْ نَفْعَ
الْبَائِعِ، أَوْ كِلَيْهِمَا يَقْصِدُ هَذَا أَوْ هَذَا.

أَمَّا مَنْ زَادَ فِي السَّلْعَةِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا رَخِيصَةٌ، فَلَمَّا انْتَهَتْ إِلَى حَدٍّ يَرَى أَنَّهَا غَيْرُ رَخِيصَةٍ تَرَكَهَا
فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ مِنَ النَّجَشِ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَيْسَ لَهُ غَرَضٌ فِي السَّلْعَةِ عَيْنِهَا، لَكِنِ يَرَى أَنَّهَا
رَخِيصَةٌ فَيَزِيدُ حَتَّى إِذَا بَلَغَتْ حَدًّا يَظُنُّ أَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِيهَا تَرَكَهَا فَهَذَا لَا يَقَالُ: إِنَّهُ نَجَشٌ.
أَمَّا السَّبَبُ فِي النَّهْيِ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الْعَدَاوَةِ وَالتَّطَاوُلِ عَلَى الْخَلْقِ، وَأَنَّهُ يُسَهِّلُ عَلَى
الْإِنْسَانِ الْاِعْتِدَاءَ عَلَى النَّاسِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧- بَابُ مَا يُنْهَى مِنَ الْخِدَاعِ فِي الْبَيْعِ.

وَقَالَ أَيُّوبُ: يُخَادِعُونَ اللَّهَ كَمَا يُخَادِعُونَ آدَمِيًّا، لَوْ أَتَوْا الْأَمْرَ عَيْنَانَا كَانَ أَهْوَنَ عَلَيَّ.
٦٩٦٤- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا
ذَكَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ يُخَدَعُ فِي الْبَيْعِ فَقَالَ: «إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ»^(١).

❦ قَوْلُهُ: «قَالَ أَيُّوبُ -يعني: السَّخْتِيَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ- وَهُوَ مِنَ التَّابِعِينَ-: يُخَادِعُونَ اللَّهَ كَمَا
يُخَادِعُونَ آدَمِيًّا». وَفِي لَفْظِهِ عَنْهُ: «كَمَا يُخَادِعُونَ الصَّبِيَّانَ، لَوْ أَنَّهُمْ أَتَوْا الْأَمْرَ عَلَى وَجْهِهِ -وَهُنَا
قَالَ: عَيْنَانَا- كَانَ أَهْوَنَ عَلَيَّ». وَصَدَقَ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَالْمُخَادِعُ فِي شَرِيعَةِ اللَّهِ مُتَلَاعِبٌ بِاللَّهِ ﷻ، كَمَا

(١) أخرجه مسلم (١٥١٦).

(٢) أخرجه مسلم (١٥٣٣).

يخدع صبيًا، ولو أنه أتى الأمر على وجهه بصراحة لكان أهون؛ وذلك لأن المخادع - نسأل الله العافية - والمتحيل يرى أنه على صواب، فيبقى على ما هو عليه، لكن الذي يأتي الشيء على وجهه يرى أنه واقع في معصية، فيخشى من الله عز وجل، ويحاول أن يتشيل نفسه منها. وهنا قال النبي ﷺ لمن يُخدع في البيوع: «إذا بايعت فقل: لا خِلافة».

قال ابن حجر رحمته الله في «الفتح» (٣٣٦/١٢ - ٣٣٧):

وحديث ابن عمر «إذا بايعت فقل لا خِلافة» بكسر المُعْجَمَةِ وتخفيف اللام ثم موحدة تقدم شرحه مستوفى في كتاب البيوع.

قال المهلب: معنى قوله: «لا خِلافة». لا تخْلُبُونِي؛ أي: لا تَخْدَعُونِي، فإن ذلك لا يحل. قلت: والذي يظهر أنه وارد مُورد الشرط، أي: إن ظهر في العقد خداع فهو غير صحيح، كأنه قال: بشرط أن لا يكون فيه خديعة، أو قال: لا تلزمني خديعتك.

قال المهلب: ولا يدخل في الخداع المحرم الثناء على السلعة، والإطناب في مدحها فإنه متجاوز عنه، ولا يقتصر به البيع.

وقال ابن القيم في «الإعلام»: أحدث بعض المتأخرين حيلًا لم يصح القول بها عن أحد من الأئمة ومن عرف سيرة الشافعي وفضله علم أنه لم يكن يأمر بفعل الحيل التي تُبنى على الخداع، وإن كان يُجري العقود على ظاهرها ولا ينظر إلى قصد العقاد إذا خالف لفظه، فحاشاه أن يبيح للناس المكر والخديعة، فإن الفرق بين إجراء العقد على ظاهره - فلا يعتبر القصد في العقد - وبين تجويز عقد علم بناؤه على المكر - مع العلم بأن باطنه بخلاف ظاهره - ظاهر.

ومن نسب حل الثاني إلى الشافعي فهو خصمه عند الله، فإن الذي جوزه بمنزلة الحاكم يُجري الحكم على ظاهره في عدالة الشهود، فيحكّم بظاهر عدلتهم، وإن كانوا في الباطن شهود زور.

وكذا في مسألة العينة إنما جوز أن يبيع السلعة ممن يشتريها جزئًا منه على أن ظاهر عقود المسلمين سلامتها من المكر والخديعة، ولم يُجوز قط أن المتعاقدين يتواطئان على ألف، بألف ومائتين، ثم يخضرا سلعة تحلل الربا، ولا سيما إن لم يقصد البائع بيعها ولا المشتري شراءها، ويتأكد ذلك إذا كانت ليست ملكًا للبائع، كأن تكون عنده سلعة غيره فيوقع العقد ويدعي أنها ملكه، ويصدق المشتري، فيوقعان العقد على الأكثر، ثم يستعيدها البائع بالأقل، ويرتب الأكثر في ذمة المشتري في الظاهر.

ولو عَلِمَ الذي جَوَّزَ ذلك بذلك لبَادَرَ إلى إنكارِهِ؛ لأنَّ لازمَ المذهبِ ليسَ بمذهبٍ، فقد يذكَرُ العالمُ الشيءَ ولا يَسْتَحْضِرُ لازِمَهُ حتى إذا عَرَفَهُ أنكره وأطَالَ في ذلك جدًّا، وهذا مُلَخَّصُهُ.

والتحقيقُ: أنه لا يلزَمُ مِنَ الإِثْمِ في العقدِ بطلانُهُ في ظاهرِ الحكمِ، فالشافعيةُ يُجَوِّزُونَ العقودَ على ظاهِرِها، ويقولون مع ذلك: إن مَنْ عَمِلَ الحِيلَ بالمكرِ والخديعةِ يَأْثُمُ في الباطنِ، وبهذا يَخْصُلُ الانفصالُ عن إشكالِهِ، والله أعلمُ. اهـ

وهذا الحديثُ قد اسْتَدَلَّ به مَنْ يرى أنه لا خيارَ في الغَبَنِ إلا إذا شَرِطَ.

والغَبْنُ: أن يَبِيعَ البائعُ السلعةَ على شخصٍ لا يَعْرِفُ الأسعارَ، فيبيِعُ عليه ما يساوي عشرةَ بعشرين، فيرى بعضُ العلماءِ أنه ليس له خيارٌ، والصحيحُ أنَّ له الخيارَ؛ لأنَّ هذا خَدَاعٌ وخيانةٌ ومكرٌ، ولا يُمكنُ أن يُمكنَ للماكرِ الخادعِ حتى ينالَ مقصودَهُ.

ومِنَ الخَدَاعِ في البيوعِ أيضًا: التدليسُ، كأن يُظْهِرَ البائعُ السلعةَ بالمظهرِ الجيِّدِ وهي سيئةٌ، مثل: أن يكونَ عنده بيتٌ قديمٌ متشققٌ، فيأتي ويدُلِّسُ على المشتري حتى يُظْهِرَهُ وكأنه جديدٌ، فهذا لا شكَّ أنه خَدَاعٌ، فهل للمشتري أن يختارَ ويردَّ البيعُ؟

الجوابُ: نعمَ له ذلك، ومَنْ لا يرى هذا يقولُ: لا بدَّ أن يشترطَ، والصحيحُ أنه لا يشترطُ أن يشترطَ، وأنه متى ثبتَ الخَدَاعُ ثبتَ للمخدوعِ الخيارُ، ويدُلُّ لهذا قولُ النبي ﷺ: «لا تُصَرُّوا الإِبِلَ فَمَنْ ابْتاعَهَا بَعْدَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ»^(١).

والتَّصْرِيَةُ هي: جمعُ اللَّبَنِ في ضَرْعِ البهيمةِ؛ يعني: بدلَ أن يَحْلُبَهَا في اليومِ مرتينِ لا يَحْلُبُهَا إلا مرةً لأجلِ أن يراها المشتري وكأنها ذاتُ لبنٍ كثيرٍ؛ فيزيدُ في الثمنِ، فجعلَ النبي ﷺ للمشتري الخيارَ ثلاثةَ أيامٍ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَمَعَهَا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ.

لكن لو كان هناك بائعٌ معروفٌ برفعِ الأسعارِ، وذهبَ رجلٌ واشترى منه، فهل يَثْبُتُ لهذا المشتري الخيارُ؟

الجوابُ: نَقُولُ لهذا المشتري أنتَ الذي فَرَطْتَ، ما دام هذا الرجلُ معروفًا برفعِ الأسعارِ فكانَ عليك أن تبحثَ في سائرِ المَحَلَّاتِ الأخرى.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨- باب مَا يُنْهَى مِنَ الْاِخْتِيَالِ لِلْوَلِيِّ فِي الْيَتِيمَةِ الْمَرْغُوبَةِ وَأَنْ لَا يُكَمَّلَ لَهَا صَدَاقُهَا.

٦٩٦٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: كَانَ عُرْوَةُ يُحَدِّثُ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ ﴿وَأِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَمِ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النِّسَاءُ: ٣٥] قَالَتْ: هِيَ الْيَتِيمَةُ فِي حَجَرٍ وَلَيْهَا فِرْعَبٌ فِي مَالِهَا وَجَمَالُهَا فَيُرِيدُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِأَدْنَى مِنْ سُنَّةِ نِسَائِهَا، فَتُهَوَّ عَنْ نِكَاحِهَا إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا لَهَا فِي إِكْمَالِ الصَّدَاقِ، ثُمَّ اسْتَفْتَى النَّاسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ...﴾ [النِّسَاءُ: ١٢٧]... فَذَكَرَ الْحَدِيثَ ^(١).

هذا أيضاً من الحيل أن الرجل يكون عنده أنثى هو وليها كاتبة عنه مثلاً، فيزعب في مالها جمالها لها ويريد أن يتزوجها، فيتحيل على ذلك برفض الخطاب، وإشعارها بأنها لم يخطبها أحد، فحينئذ تخضع لرغبته هو، فيتزوجها بأقل من المهر، أو يتزوجها وهي كارهة، فتُهَوَّ عن ذلك.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩- باب إِذَا غَضِبَ جَارِيَةٌ فَزَعَمَ أَنَّهَا مَاتَتْ فَقُضِيَ بِقِيَمَةِ الْجَارِيَةِ الْمَيِّتَةِ، ثُمَّ وَجَدَهَا صَاحِبُهَا فِيهَا لَهُ وَبُرْدُ الْقِيَمَةِ وَلَا تَكُونُ الْقِيَمَةُ ثَمَنًا.

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: الْجَارِيَةُ لِلْغَاصِبِ لَا خِيَارَ الْقِيَمَةِ مِنْهُ. وَفِي هَذَا اخْتِيَالٌ لِمَنْ اشْتَهَى جَارِيَةَ رَجُلٍ لَا يَبِيعُهَا فَغَضِبَهَا وَاعْتَلَّ بِأَنَّهَا مَاتَتْ حَتَّى يَأْخُذَ رُبُّهَا قِيَمَتَهَا فَيُطِيبُ لِلْغَاصِبِ جَارِيَةَ غَيْرِهِ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، وَلِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

٦٩٦٦- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، حَدَّثَنَا سَفِيَانٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُعْرَفُ بِهِ» ^(١).

❖ قَالَ الْمُؤَلَّفُ: «بَابُ إِذَا غَضِبَ جَارِيَةٌ فَزَعَمَ أَنَّهَا مَاتَتْ». غَضِبَهَا لَيْسَ الْمَعْنَى غَضِبَهَا عَلَى الْجَمَاعِ، بَلْ غَضِبَهَا مِنْ سَيِّدِهَا؛ أَيْ: أَخَذَهَا وَضَمَّهَا إِلَى بَيْتِهِ، ثُمَّ قَالَ إِنَّهَا مَاتَتْ فَقُضِيَ بِقِيَمَةِ الْجَارِيَةِ الْمَيِّتَةِ؛ يَعْنِي: قِيلَ لِلْغَاصِبِ تَلْزِمُكَ قِيَمَتُهَا فَسَلِّمِ الْقِيَمَةَ، قَوْلُهُ: «ثُمَّ إِنْ صَاحِبُهَا وَجَدَهَا؛ يَعْنِي: لَمْ تَمُتْ، يَقُولُ: «فَهِيَ لَهُ وَبُرْدُ الْقِيَمَةِ، وَلَا تَكُونُ الْقِيَمَةُ ثَمَنًا». «لَهُ؛ أَيْ: لِصَاحِبِهَا الْأَوَّلِ لَا لِلْغَاصِبِ».

(١) أخرجه مسلم (٣٠١٨).

(٢) أخرجه مسلم (١٧٣٥).

«وِيرُدُّ الْقِيَمَةُ وَلَا تَكُونُ الْقِيَمَةُ ثَمَنًا».

والفرق بين الثمن والقيمة: أن الثمن يكون بعقد، والقيمة بتقويم، فقد تكون القيمة أكثر من الثمن، وقد يكون الثمن أكثر من القيمة؛ لأن الثمن بعقد، والقيمة بالتقويم؛ يعني: بالتقدير، فقد اشترى منك سيارة بعشرة آلاف ريال، هذه العشرة ثمنًا؛ لأن قيمتها في السوق عشرون ألف ريال.

إذا الثمن ما وقع عليه العقد أو ما ثبت بعقد، والقيمة ما ثبت بتقويم، ولهذا قال البخاري رحمه الله: «لَا تَكُونُ الْقِيَمَةُ ثَمَنًا» لأنه ليس فيها عقد، إذ كيف تكون ثمنًا بلا عقد.

«وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: الْجَارِيَةُ لِلْغَاصِبِ لِأَخْذِ الْقِيَمَةِ»؛ أي: لأخذ صاحبها القيمة، «وَفِي هَذَا احْتِيَالٌ» ذلك لأنه أعجبت جارية رجل لا يبيعها، فغصبها، واعتل بأنها ماتت حتى يأخذ ربها قيمتها، فيطيب للغاصب جارية غيره، صحيح رحم الله البخاري، إذ لو قلنا بهذا القول لكان كل إنسان يريد جارية شخص يغصبها، ثم يقول: قد ماتت، ثم تقوم ويدفع القيمة وتبقى له، وهذه حيلة واضحة.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:
١٠ - بَاب.

٦٩٦٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ زَيْنَبِ ابْنَةِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا فَلَا يَأْخُذْهُ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ»^(١).

قال البخاري رحمه الله: «بَابٌ»، لِيُعْلَمَ أَنَّ الْبُخَارِيَّ رحمه الله إذا قال: بَابٌ، وَلَمْ يَضَعْ تَرْجُمَةً، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ الْفُقَهَاءِ: فَصْلٌ.

وهذا الحديث لا شك أنه شاهد لترجمة البخاري في الباب الأول؛ لأن القاضي يحكم بقول الغاصب: «لأنها ماتت» حسب ما سمع.



(١) أخرجه مسلم (١٧١٣).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١ - باب في النكاح.

٦٩٦٨ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ، وَلَا الثَّيْبُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ». فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: «إِذَا سَكَتَتْ»^(١).

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنْ لَمْ تُسْتَأْذَنِ الْبِكْرُ وَلَمْ تَزَوْجْ فَاحْتَالَ رَجُلٌ فَأَقَامَ شَاهِدِي زُورٍ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا بِرِضَاهَا فَأَثَبَتِ الْقَاضِي نِكَاحَهَا وَالزَّوْجُ يَعْلَمُ أَنَّ الشَّهَادَةَ بَاطِلَةٌ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَطَّأَهَا وَهُوَ تَزْوِيجٌ صَحِيحٌ.

❦ قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «قَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنْ لَمْ تُسْتَأْذَنِ الْبِكْرُ وَلَمْ تَزَوْجْ فَاحْتَالَ رَجُلٌ، فَأَقَامَ شَاهِدِي زُورٍ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا بِرِضَاهَا». فَأَثَبَتِ الْقَاضِي نِكَاحَهُ بِنَاءً عَلَى الشَّهَادَةِ، وَهُوَ إِنَّمَا يَقْضِي بِنَحْوِ مَا يَسْمَعُ، فَأَثَبَتِ الْقَاضِي النِّكَاحَ، وَالزَّوْجُ يَعْلَمُ أَنَّ الشَّهَادَةَ بَاطِلَةٌ لَكِنَّهُ يَتَذَرَعُ بِحُكْمِ الْقَاضِي، وَكَمَا يَقُولُ الْعَامَّةُ عِنْدَنَا: اجْعَلْ بَيْنَكَ وَبَيْنَ النَّارِ مُطَوِّعًا، فَإِذَا قَضَى لَهُ الْقَاضِي فَلَهُ أَنْ يَجَامِعَهَا وَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ كَاذِبٌ، «وَهُوَ تَزْوِيجٌ صَحِيحٌ».

وَلَكِنَّ الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ سَأَلَ هَذَا مَسَاقَ الْإِنْكَارِ لَا مَسَاقَ الْإِقْرَارِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ مُنْكَرٌ، إِذْ كَيْفَ يَسُوِّغُ لَهُ أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ هَذَا النِّكَاحَ صَحِيحٌ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ الشُّهُودَ شُهُودُ زُورٍ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذِهِ حِيلٌ مُحَرَّمَةٌ، وَالْمُحَرَّمُ كَمَا قُلْنَا فِيهَا سَبْقُ لَا يَجْعَلُ الْحَرَامَ حَلَالًا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩٦٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ وَلَدِ جَعْفَرٍ تَخَوَّفَتْ أَنْ يُزَوَّجَهَا وَلِيِّهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ، فَأَرْسَلَتْ إِلَى شَيْخَيْنِ مِنَ الْأَنْصَارِ - عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمُجَمِّعِ ابْنِي جَارِيَةٍ - قَالَا: فَلَا تَخْشَيْنَ، فَإِنَّ خَنَسَاءَ بِنْتَ خِذَامٍ أَنْكَحَهَا أَبُوهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ فَرَدَّ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ. قَالَ سُفْيَانُ: وَأَمَّا عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَمَسْمُومُهُ يَقُولُ عَنْ أَبِيهِ: «إِنَّ خَنَسَاءَ...».

٦٩٧٠ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُنْكَحُ الْأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ». قَالُوا: كَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: «أَنْ تَسْكُتَ». وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنْ احْتَالَ إِنْسَانٌ بِشَاهِدِي زُورٍ عَلَى تَزْوِيجِ امْرَأَةٍ ثَيِّبٍ بِأَمْرِهَا فَأَثَبَتِ الْقَاضِي نِكَاحَهَا إِيَّاهُ وَالزَّوْجُ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَزَوْجَهَا قَطُّ فَإِنَّهُ يَسْعُهُ هَذَا النِّكَاحُ وَلَا بَأْسَ بِالْمَقَامِ لَهُ مَعَهَا.

هَذَا الْحَدِيثُ كَالْحَدِيثِ الْأَوَّلِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩٧١- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ ذَكْوَانَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَكْرُ تُسْتَأْذَنُ». قُلْتُ: إِنَّ الْبَكْرَ تَسْتَحْيِي. قَالَ: «إِذْنُهَا صُمَاتُهَا»^(١).
وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنَّ هُوَ رَجُلٌ جَارِيَةٌ يَتِيمَةٌ أَوْ بَكْرًا قَابَتْ فَاحْتَالَ فَجَاءَ بِشَاهِدِي زُورٍ عَلَى أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا فَأَذْرَكَتْ فَرَضِيَتِ الْيَتِيمَةُ فَقَبِلَ الْقَاضِي شَهَادَةَ الزُّورِ وَالزُّورُ يَعْلَمُ بِبُطْلَانِ ذَلِكَ حَلَّ لَهُ الْوُطْءُ.
كُلُّ هَذِهِ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ وَكُلُّهَا لَا تَجُوزُ.

❦ قَوْلُهُ: «يَتِيمَةٌ». وَلَا تَكُونُ يَتِيمَةً إِلَّا قَبْلَ الْبُلُوغِ، وَرِضَاهَا قَبْلَ الْبُلُوغِ غَيْرُ مُعْتَرَفٍ بِهِ إِلَّا إِذَا كَانَ مِنَ الْأَبِ، وَهَنَا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْأَبِ لِأَنَّهَا يَتِيمَةٌ؛ يَعْنِي: أَنَّ الْأَوَّلِيَاءَ غَيْرَ الْأَبِ لَا يَزُوجُونَهَا إِلَّا إِذَا بَلَغَتْ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢- بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنْ اخْتِيَالِ الْمَرْأَةِ مَعَ الزَّوْجِ وَالضَّرَائِرِ، وَمَا نَزَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ.

٦٩٧٢- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ الْخُلَوَاءَ وَيُحِبُّ الْعَسَلَ، وَكَانَ إِذَا صَلَّى الْعَصْرَ أَجَازَ عَلَى نِسَائِهِ فَيَذْنُو مِنْهُنَّ، فَدَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ فَاحْتَبَسَ عِنْدَهَا أَكْثَرَ مَا كَانَ يَحْتَبِسُ، فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ لِي: أَهْدَيْتُ لَهَا امْرَأَةً مِنْ قَوْمِهَا عُمَةً عَسَلُ فَسَقَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ شَرْبَةً. فَقُلْتُ: أَمَا وَاللَّهِ لَنُحْتَالَنَ لَهُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِسُودَةَ وَقُلْتُ لَهَا: إِذَا دَخَلَ عَلَيْكَ فَإِنَّهُ سَيَذْنُو مِنْكَ فَقُولِي لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَكَلْتُ مَغَافِيرَ؟ فَإِنَّهُ سَيَقُولُ: لَا. فَقُولِي لَهُ: مَا هَذِهِ الرِّيحُ؟ وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَشْتَدُّ عَلَيْهِ أَنْ يُوجَدَ مِنْهُ الرِّيحُ، فَإِنَّهُ سَيَقُولُ: سَقَتْنِي حَفْصَةُ شَرْبَةً عَسَلُ فَقُولِي لَهُ: جَرَسَتْ نَحْلُهُ الْعُرْفُطُ، وَسَأَقُولُ ذَلِكَ، وَقُولِيهِ أَنْتِ يَا صَفِيَّةُ. فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى سُودَةَ قُلْتُ- تَقُولُ سُودَةُ:- وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَقَدْ كَذَبْتُ أَنْ أَبَادَنِي بِالَّذِي قُلْتُ لِي وَإِنَّ لَعْلَى الْبَابِ فَرَقًا مِنْكَ، فَلَمَّا دَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَكَلْتُ مَغَافِيرَ؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: فَمَا هَذِهِ الرِّيحُ؟ قَالَ: «سَقَتْنِي حَفْصَةُ شَرْبَةً عَسَلُ». قُلْتُ: جَرَسَتْ نَحْلُهُ الْعُرْفُطُ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيَّ قُلْتُ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ. وَدَخَلَ عَلَى صَفِيَّةَ فَقَالَتْ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ. فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ قَالَتْ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا أَسْقِيكَ مِنْهُ؟ قَالَ: «لَا حَاجَةَ لِي بِهِ». قَالَتْ- تَقُولُ سُودَةُ:- سُبْحَانَ اللَّهِ لَقَدْ حَرَمْنَاهُ. قَالَتْ: قُلْتُ لَهَا: اسْكُتِي^(٢).

(١) أخرجه مسلم (١٤٢١) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه مسلم (١٤٧٤).

النساء مشكلة؛ لأن هؤلاء خيرُ النساءِ لا شك، وهن زوجاتُ النبي ﷺ وتَحِيلُنَ هذه الحيلةَ لأنه بَقِيَ عِنْدَ حَفْصَةَ أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهَا، فَتَحِيلُنَ حِيلَةً عَجَبِيَّةً. والمغافيرُ: بَنَتْ لَهُ رَائِحَةُ كَرِيهَةٌ، فَلَمَّا دَنَا مِنْهَا، قَالَتْ: أَكَلْتُ الْمَغَافِيرَ؟ وَالرَّسُولُ ﷺ يَكْرَهُ أَنْ يَأْكُلَ مَا فِيهِ الرِّيحُ الْكَرِيهَةُ حَتَّى كَانَ يَكْرَهُ أَكْلَ الْبَصْلِ وَشِبْهِهِ، فَلَمَّا جَاءَ إِلَيْهِ بِقَدْرٍ فِيهِ بَقُولٍ وَأَذْنٍ إِلَيْهِ، قَالَ لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ: «كُلْ»، قَالَ: كَيْفَ أَكُلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَأَنْتَ لَمْ تَأْكُلْ؟ قَالَ: «كُلْ فَإِنِّي أَنَاجِي مَنْ لَا تُنَاجِي»^(١). يَعْنِي: جَبْرِيلَ وَلَيْسَ يَعْنِي اللَّهَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَنَاجِي كُلَّ مُصَلٍّ، فَكَانَ يَكْرَهُ الرَّائِحَةَ الْكَرِيهَةَ.

فَاتَّفَقَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها وَهِيَ أَصْغَرُ نِسَائِهِ وَهِيَ الَّتِي جَاءَتْ بِالْحِيلَةِ هَذِهِ -عَفَا اللَّهُ عَنْهَا-، وَسُودَةُ وَهِيَ مِنْ أَكْبَرِ نِسَائِهِ أَوْ أَكْبَرُهنَّ، وَالثَّلَاثَةُ: صَفِيَّةُ، اتَّفَقْنَ عَلَى أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ إِذَا دَنَا مِنْهُنَّ يَقُلْنَ: أَكَلْتُ مَغَافِيرَ؟ يَعْنِي: هَذَا النَّبْتُ الَّذِي رَائِحَتُهُ كَرِيهَةٌ، فَقَالَ ﷺ: «إِنَّمَا شَرِبْتُ عَسَلًا عِنْدَ حَفْصَةَ». وَقَوْلُهَا: إِذَا جَرَسَتْ نَحْلَةُ الْعُرْفُطِ؛ يَعْنِي: أَكَلْتُ الْعُرْفُطَ، وَالْعُرْفُطُ أَيْضًا نَبْتُ لَهُ رَائِحَةُ كَرِيهَةٌ. فَهَذِهِ تَحِيلَتْ بِأَنَّ الْعَسَلَ لَعَلَّهُ تَغَيَّرَ بِسَبَبِ أَنَّ النَّحْلَ الَّذِي حَصَلَ مِنْهُ هَذَا الْعَسَلُ أَكَلَ الْعُرْفُطَ. فَلَمَّا عَادَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى حَفْصَةَ، وَقَرَّبَتْ مِنْهُ الْعَسَلَ قَالَ: «لَا حَاجَةَ لِي بِهِ». بِنَاءً عَلَى كَلَامِ ثَلَاثِ نِسْوَةٍ مِنْ نِسَائِهِ كُلِّهِنَّ.

قَالَتْ رضي الله عنها: «فَتَقُولُ سُودَةُ: سُبْحَانَ اللَّهِ لَقَدْ حَرَمْنَا»، أَي: حَرَمْنَاهُ مِنْ هَذَا الْعَسَلِ وَهُوَ يُحِبُّ الْعَسَلَ ﷺ!! فَتَقُولُ لَهَا عَائِشَةُ: اسْكُتِي؛ يَعْنِي: لَا تَفْضَحِينَا -اللَّهُمَّ ارْضَ عَنْهُنَّ-.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله تعالى فِي الْفَتْحِ (١٢ / ٣٤٣، ٣٤٤):

قَوْلُهُ: «بَابٌ مَا يُكْرَهُ مِنْ اِحْتِيَالِ الْمَرْأَةِ مَعَ الزَّوْجِ وَالضَّرَائِرِ، وَمَا نَزَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ». قَالَ ابْنُ التَّيْنِ: مَعْنَى التَّرْجُمَةِ ظَاهِرٌ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُبَيَّنْ مَا نَزَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَمْ نَحْرِمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٧٥]. قُلْتُ: وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي التَّفْسِيرِ الْخِلَافَ فِي الْمُرَادِ بِذَلِكَ وَأَنَّ الَّذِي فِي الصَّحِيحِ هُوَ الْعَسَلُ، وَهُوَ الَّذِي وَقَعَ فِي قِصَّةِ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَقِيلَ فِي تَحْرِيمِ مَارِيَّةَ، وَأَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ نَزَلَ فِي كِلَا الْأَمْرَيْنِ، ثُمَّ وَجَدْتُ فِي الطَّبْرَانِيِّ، وَتَفْسِيرِ ابْنِ مَرْذُوقٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَامِرٍ الْخَزَّازِ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَشْرَبُ عَسَلًا عِنْدَ سُودَةَ فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ الْبَابِ، وَفِي آخِرِهِ فَأَنْزَلْتُ: ﴿يَتَأَيَّأُ النَّبِيُّ ﷺ لَمْ نَحْرِمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ [البقرة: ١٧٥]. وَرَوَاتُهُ مُوْتَقُونَ إِلَّا أَنَّ أَبَا عَامِرٍ وَهَمَّ فِي قَوْلِهِ «سُودَةُ»، وَذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَ عَائِشَةَ كَانَ يُحِبُّ الْحُلُوءَ وَالْعَسَلَ، وَكَانَ إِذَا صَلَّى الْعَصْرَ دَخَلَ عَلَى نِسَائِهِ فَيَذْنُو مِنْهُنَّ

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٨٥٥)، وَمُسْلِمٌ (٥٦٤).

الحديث بطوله وقد تقدّم في كتاب الطلاق مشروحا، وذكر معه حديث عائشة من طريق عبيد بن عمير، عنها، وفيه أن التي سقته العسل زينب بنت جحش. واستشكلت قصة حفصة بأن في الآية ما يدل على أن نزول ذلك كان في حق عائشة وحفصة فقط؛ لتكرار التثنية في قوله: ﴿إِنْ نُبَا... وَإِنْ تَطَهَّرَا﴾ [البقرة: ٢٢٤]. وهنا جاء فيه ذكر ثلاثة، وجمع الكرماني بينهما بأن قصة حفصة سابقة وليس فيها سبب نزول ولا تثنية، بخلاف قصة زينب ففيها: «تواطأت أنا وحفصة». وفيها التصريح بأن الآية نزلت في ذلك. وحكى ابن التين، عن الداودي: أن قوله في هذا الحديث أن التي سقته العسل حفصة غلط؛ لأن صفة هي التي تظاهرت مع عائشة في هذه القصة، وإنما شربه عند صفة، وقيل: عند زينب كذا قال.

وجزمه بأن الرواية التي فيها حفصة غلط مردود، فإنها ليست غلطاً بل هي قصة أخرى، والحديث الصحيح لا يرد بمثله هذا، ويكفي في الرد عليه أنه جعل قصة زينب لصفة، وأشار إلى أن نسبة ذلك لزينب ضعيف، والواقع أنه صحيح، وكلاهما متفق على صحته، وللداودي عجائب في شرحه ذكرت منها شيئا كثيرا. ومنها في هذا الحديث أنه قال في قوله: «جَرَسَتْ نَحْلَهُ الْعَرْفُطُ»، جرس: معناه تغير طعم العسل لشيء يأكله النحل والعرفط موضع، وتفسير الجرس بالتغيير، والعرفط بالموضع مخالف للجمع، وقد تقدّم بيانه مع شرح الحديث. وقوله في هذه الرواية: «أجاز». ثبت هكذا لهم، وهو صحيح يقال: أجزت الوادي إذا قطعت، والمراد أنه يقطع المسافة التي بين كل واحدة والتي تليها.

ووقع في رواية مسلم، والإسماعيلي هنا جاز، وحكى ابن التين جاز على نسائه؛ أي: مرأؤ سلك، ووقع في رواية علي بن مسهر الماضية في الطلاق إذا صلى العصر دخل. وقوله فيها: «أبادته» بهمزة وموحدة وفيه اختلاف ذكرته فيها مضى.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣ - بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الْإِحْتِيَالِ فِي الْفِرَارِ مِنَ الطَّاعُونِ.

الطاعون: صيغة مبالغة من الطعن، وهو الوكز باليد أو بالرمح أو ما أشبه ذلك، وهو داء فتاك معد يسير سير الرياح، وقد اختلف الناس فيه، فقيل: إنه نوع معين من الأمراض، وأنها أورام خبيثة تخرج في مراقي الجسم، وتهلك الرجل. ومنهم من قال: هي أوجاع بالبطن يصحبها إسهال، وارتفاع في الحرارة حتى يهلك الرجل.

ومنهم من قال: إن الطاعونَ اسمٌ لكل وباءٍ عامٍّ معدٍ، ولعلَّ هذا أقربُ، وهو وإن لم يدخلْ لفظًا في الطاعونِ فهو داخلٌ به معنى، إذ لا فرقَ بين أن يكونَ ورمًا، أو داءً في البطنِ، أو ما أشبه ذلك، وبين أن يكونَ في غير هذا.

المهمُّ: أنه مرضٌ يكونُ عامًا يَعُمُّ البلدَ، ويكونُ معديًا، هذا هو الطاعونُ، وطبيعةُ النفوسِ أن تَهْرَبَ مِنْ مِثْلِ هَذَا كَمَا تَهْرَبُ مِنَ النَّارِ، أَوْ كَمَا تَهْرَبُ مِنَ السَّيْفِ، وَلَكِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ ذَلِكَ أَنْ نَخْرُجَ مِنَ الْبَلَدِ فِرَارًا مِنْهُ مِنْ أَجْلِ أَنْ تُغْلَبَ جَانِبَ التَّوَكُّلِ، وَرَبَّمَا يَكُونُ الْمُتَوَكِّلُ سَالِمًا وَالْفَارُّ عَاطِبًا ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ ﴿١﴾ أَلُوفٌ مُؤَلَّفَةٌ ﴿٢﴾ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴿٣﴾ فَهَلْ نَجَوْا؟﴾ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ ﴿٤﴾ [البقرة: ٢٤٣] لَا فِرَارًا مِنْ قَدْرِ اللَّهِ ﷻ.

وكم من وباءٍ فتاكٍ طاعونٍ نزلَ في البيتِ وأهلكَ أهلهَ إلا واحدًا منهم، وكان في هذه البلادِ فيما سَبَقَ تَخْصُلُ أَوْبَةُ عَظِيمَةٌ، يُقَالُ لَنَا: إِنَّهُ قَدْ قُدِّمَ لَشَيْخِنَا إِمَامَ الْمَسْجِدِ هُنَا فِي الصَّلَاةِ الْوَاحِدَةِ سَبْعُ جَنَائِزٍ أَوْ ثَمَانٍ جَنَائِزٍ، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُمْ فِي ذَاكَ الْوَقْتِ -أَيَ: أَهْلُ الْبَلَدِ- قَلِيلُونَ جَدًّا، وَأَنَا أَذْكُرُ أَنَّ الْمَسْجِدَ الْجَامِعَ كُلَّهُ كَانَ أَكْبَرَ مِنْ هَذَا قَلِيلًا، وَلَيْسَ فِي الْبَلَدِ إِلَّا هَذَا الْمَسْجِدُ، وَيَسَعُ النَّاسَ كُلَّهُمْ، بَلْ لَا يَخْضُرُ إِلَّا نِصْفُ هَذَا الْمَسْجِدِ أَوْ أَقَلُّ مِنْ نِصْفِ الْمَسْجِدِ، فَعَلَى قَلَّةِ النَّاسِ تِلْكَ السَّنَةُ كَانَ يَمُوتُ أُمَمٌ عَظِيمَةٌ، إِلَى أَنْ قَالَ شَيْخُنَا: مَنْ مَاتَ عِنْدَهُ مَيِّتٌ فَلْيُصَلِّ عَلَيْهِ فِي مَسْجِدِهِ وَيَذْفُهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَاءَتِ الْجَنَائِزُ أَرْعَبَتِ النَّاسَ وَخَوَّفَتْهُمْ، حَتَّى الصَّحِيحُ رُبَّمَا يُصِيبُهُ بَطْنُهُ، وَيَمُوتُ.

فالمهمُّ: إن هذه أَوْبَةُ عَظِيمَةٌ تَقَعُ أحيانًا، وتُسَمَّى هذه السَّنَةُ عِنْدَ الْعَامَّةِ الْآنَ سَنَةُ الرَّحْمَةِ؛ يَغْنِي تَفَاوُلًا أَنَّ اللَّهَ رَحِمَ الْأُمَّةَ بِهَذَا الطَّاعُونِ، وَمَعَ هَذَا يَدْخُلُ الطَّاعُونُ الْبَيْتَ أحيانًا وَيُهْلِكُهُمْ كُلَّهُمْ إِلَّا وَاحِدًا مِنْهُمْ يَنْجُو، سُبْحَانَ اللَّهِ، وَوَقَعَ فِي عِدَّةِ بَيُوتٍ أَنَّهُ دَخَلَ الْبَيْتَ أَهْلُكُمْ إِلَّا وَاحِدًا أَوْ اثْنَيْنِ وَهَذِهِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩٧٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَرَجَ إِلَى الشَّامِ فَلَمَّا جَاءَ يَسْرَعُ بَلَغَهُ أَنَّ الْوَبَاءَ وَقَعَ بِالشَّامِ فَأَخْبَرَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ». فَرَجَعَ عُمَرُ مِنْ سَرَعٍ^(١).

وَعَنْ أَبِي شَهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عُمَرَ إِنَّمَا أَنْصَرَفَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.
وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا سَمِعَ عُمَرَ عليه السلام بَخْبَرِ الْوَبَاءِ اسْتَشَارَ الصَّحَابَةَ كَعَادَتِهِ عليه السلام هَلْ يَرْجِعُ أَوْ
يَقْدُمُ؟ فَأَشَارَ بَعْضُهُمْ عَلَيْهِ بِالرَّجُوعِ، وَأَشَارَ بَعْضُهُمْ بِعَدَمِ الرَّجُوعِ، وَمِنْ جَمَلَةٍ مَنْ أَشَارَ عَلَيْهِ
بِعَدَمِ الرَّجُوعِ أَبُو عُبَيْدَةَ عَامِرُ بْنُ الْجَرَّاحِ، الَّذِي قَالَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّهُ أَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ ^(١).
وَقَالَ عُمَرُ حِينَ طُعِنَ: لَوْ كَانَ أَبُو عُبَيْدَةَ حَيًّا لَأَسْتَخْلَفْتُهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِنَّهُ أَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ.
فَكَانَ أَبُو عُبَيْدَةَ يُحَاجُّ عُمَرَ فِي هَذَا، وَيَقُولُ لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَفِرَارًا مِنْ قَدْرِ اللَّهِ؟ يَعْنِي:
كَيْفَ تَفِرُّ وَتَرْجِعُ؟ فَقَالَ عُمَرُ عليه السلام كَلِمَةً فِيهَا قَطْعُ الْخُصُومَةِ، وَإِلَّا كَانَ بِإِمْكَانِهِ أَنْ يَقُولَ غَيْرَ
هَذِهِ الْكَلِمَةِ، قَالَ: تَفِرُّ مِنْ قَدْرِ اللَّهِ إِلَى قَدْرِ اللَّهِ ^(٢)؛ يَعْنِي: إِنْ ذَهَبْنَا فَبَقَدِرِ اللَّهِ، وَإِنْ رَجَعْنَا فَبَقَدِرِ
اللَّهِ، إِذَا تَفَرُّوا مِنْ قَدْرِ اللَّهِ إِلَى قَدْرِ اللَّهِ، ثُمَّ ضَرَبَ لَهُ مَثَلًا، قَالَ: أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لَكَ إِبِلٌ أَوْ غَنَمٌ، وَكَانَتْ فِي
وَادٍ لَهُ عُدُوتَانِ، عُدُوَّةٌ خَصِيبَةٌ، وَعُدُوَّةٌ مَجْدُبَةٌ فَبَايَهُمَا تَرعى إِبِلَكَ أَوْ غَنَمَكَ؟ قَالَ: بِالْمَخْصِيبَةِ،
قَالَ: إِذَا أَنْتَ رَعَيْتَ بِالْمَجْدُبَةِ فَبَقَدِرِ اللَّهِ، وَالْمَخْصِيبَةِ فَبَقَدِرِ اللَّهِ، ثُمَّ عَزَمَ عَلَى الرَّحِيلِ بِنَاءً عَلَى
تَرْجِيحِ أَكْثَرِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، وَفِي أَثْنَاءِ ذَلِكَ جَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ وَكَانَ فِي حَاجَةٍ لَهُ،
فَحَدَّثَهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ فِي أَرْضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِا، وَإِنْ وَقَعَ وَأَنْتُمْ فِيهَا فَلَا
تَخْرُجُوا مِنْهَا فِرَارًا مِنْهَا».

فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَتْ بَرَكَةُ الْمَشُورَةِ أَنْهُمْ وَفَّقُوا لِلصَّوَابِ وَالْحَقِّ، وَفِي هَذَا عِبْرَةٌ، وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا
كَانَ حَدِيثٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَفِيَ عَلَى الصَّحَابَةِ كُلِّهِمُ الَّذِينَ مَعَ عُمَرَ وَهُمْ أَكْبَابُ الصَّحَابَةِ،
فَمِنْ الْجَائِزِ أَنْ يَخْفَى عَلَى وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَهَذَا أَحَدُ الْأَعْذَارِ الَّتِي يُعْتَذَرُ بِهَا عَنْ بَعْضِ
الْأُتَمَّةِ الَّذِينَ تُخَالِفُ أَقْوَالَهُمْ نَصًّا مِنَ السُّنَّةِ، فنقول: إِنْ ذَلِكَ لَمْ يَلُغْهُ وَهَذَا كَثِيرٌ.
وَفِي قَوْلِهِ ﷺ: «فِرَارًا مِنْهُ». دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَوْ خَرَجَ لَغَيْرِ هَذِهِ الْعِلَّةِ فَهُوَ جَائِزٌ، فَمَثَلًا لَوْ أَنَّ
الرَّجُلَ أَرَادَ أَنْ يَسَافِرَ مِنْ بَلَدِهِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا الطَّاعُونُ إِلَى مَكَّةَ مَثَلًا لِيَحُجَّ أَوْ يَغْتَمِرَ، أَوْ إِلَى بَلَدٍ
آخَرَ لِيَتَجَرَّ فَإِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ؛ لِأَنَّهُ قَدِّدَ هَذَا بِقَوْلِهِ: «فِرَارًا مِنْهُ». وَعَلَى هَذَا فَلَا يَتَوَجَّهُ قَوْلُ مَنْ قَالَ:
إِنْ هَذَا مِنْ بَابِ الْحَجْرِ الصَّحِّيِّ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الْمَتَأَخِّرِينَ جَعَلُوا هَذَا الْحَدِيثَ أَسَاسًا لِلْحَجْرِ
الصَّحِّيِّ، وَمَعْنَى الْحَجْرِ الصَّحِّيِّ أَنَّ الْبَلَدَ الْوَبِيَّ أَوْ الْأَرْضَ الْوَبِيَّةَ يُحْجَرُ عَلَى أَهْلِهَا فَلَا
يَخْرُجُونَ، وَلَكِنَّ الْحَدِيثَ لَهُ مَغْزَى أَهَمُّ مِنْ هَذَا، وَهُوَ صَدَقَ التَّوَكُّلُ عَلَى اللَّهِ ﷻ؛ لِقَوْلِهِ: «فَلَا
تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ»، بَلْ اعْتَمِدُوا عَلَى اللَّهِ ﷻ وَاصْذُقُوا التَّوَكُّلَ عَلَيْهِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٣٨٢)، وَمُسْلِمٌ (٢٤١٩) عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه.
(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٧٢٩)، وَمُسْلِمٌ (٢٢١٩) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما.

ثم إنه قد ورد في بعض الأحاديث أن الطاعون شهادة^(١)؛ يعني: من مات به فهو شهيداً، وهذا ليس بعيداً، وإن كان في الأثر ما فيه لكن ليس ببعيد؛ لأنه يشبه المبطون إن لم يكن المبطون ممن مات بالطاعون، ولأن الحرق والهدم والغرق وما أشبهها إذا مات بها الإنسان فإنه يكتب عند الله شهيداً والحمد لله، وهذه من رحمة الله، ويكون تحيُّله على الفرار من أرض الطاعون كأن يقول مثلاً لصاحب له خارج البلد: اكتب لي كتاباً قل فيه أريد أن تتوجه إلينا، فهذه حيلة، إذ ليس له غرض، لكنه تحيل لأجل أن يخرج، والحيلة كما مر لا تفيد المختال، ولا تزيد إلا انغماساً فيما فر منه، فإن كان لإسقاط واجب زاد إثماً، وإن كان لفعل محرم أو لانتهاك محرم، زاد إثماً أيضاً.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩٧٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، حَدَّثَنَا عَامِرُ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ يُحَدِّثُ سَعْدًا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ الْوَجَعَ فَقَالَ: «رَجَزٌ - أَوْ عَذَابٌ - عَذَّبَ بِهِ بَعْضُ الْأُمَمِ ثُمَّ بَقِيَ مِنْهُ بَقِيَّةٌ فَيَذْهَبُ النَّمْرَةُ وَيَأْتِي الْأُخْرَى، فَمَنْ سَمِعَ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا يُقَدِّمَنَّ عَلَيْهِ، وَمَنْ كَانَ بِأَرْضٍ وَقَعَ بِهَا فَلَا يَخْرُجْ فِرَارًا مِنْهُ»^(١).

قد ورد النهي في هذه الأحاديث عن دخول البلد التي وقع فيها الطاعون؛ ذلك لأن الذي يدخل يُعرِّض نفسه للخطر، ويقود نفسه إليه، وهو منهي عن ذلك. والذي يخرج ما قاد نفسه للسلامة؛ لأنه قد لا يسلم، فنزول الطاعون في البلد ليس باختيارنا، لكن دخولي إلى بلد هو فيها باختيارنا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤ - بَابُ فِي الْهَبَةِ وَالشُّفْعَةِ.

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنْ وَهَبَ هَبَةً أَلْفَ دِرْهَمٍ أَوْ أَكْثَرَ حَتَّى مَكَثَ عِنْدَهُ سَنِينَ وَاحْتَالَ فِي ذَلِكَ ثُمَّ رَجَعَ الْوَاهِبُ فِيهَا فَلَا زَكَاةَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَخَالَفَ الرَّسُولُ ﷺ فِي الْهَبَةِ وَأَسْقَطَ الزَّكَاةَ. قوله: «خَالَفَ الرَّسُولُ ﷺ فِي الْهَبَةِ». لأنه رجع فيها بعد قبضها، وقد قال النبي ﷺ «العائد في هبته كالكلب يقي، ثم يعود في قيئه». وخالف أيضاً في إسقاط الزكاة؛ لأن هذه المدة إما

(١) أخرجه البخاري (٢٨٣٠)، ومسلم (١٩١٦) عن أنس رَحِمَهُمَا اللَّهُ.

(٢) أخرجه مسلم (٢٢١٨).

أَنْ تَكُونَ فِي مُلْكٍ الْمُوْهُوبِ لَهُ، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ فِي مُلْكٍ الْوَاهِبِ، وَلَا بَدْءَ فِيهَا مِنْ زَكَاةٍ، لَكِنْ كَانَهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّهُ لَمَّا رَجَعَ فِيهَا ارْتَفَعَ حُكْمُ الْمُلْكِ فِي الْمُوْهُوبِ لَهُ، فَلَا زَكَاةَ عَلَى الْمُوْهُوبِ لَهُ، وَلَمَّا كَانَتْ خَرَجَتْ مِنْ يَدِ الْوَاهِبِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ زَكَاةٌ لِأَنَّهُا خَرَجَتْ عَنْ مُلْكِهِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩٧٥- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْعَائِدُ فِي هَيْبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْتِهِ، لَيْسَ لَنَا مِثْلُ السَّوِّءِ»^(١).

شَبَّهَ النَّبِيُّ ﷺ بِهَذَا الْمِثْلِ الْقَبِيحِ تَنْفِيرًا عَنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ.

❁ وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَيْسَ لَنَا مِثْلُ السَّوِّءِ». هَلِ الْمُرَادُ أَنْ تَتَمَثَّلَ بِالْحَيَوَانِ مُطْلَقًا، أَوْ بِالْحَيَوَانِ

فِي هَذِهِ الْحَالِ؟

الْجَوَابُ: الظَّاهِرُ أَنَّ التَّمَثُّلَ بِالْحَيَوَانِ مُطْلَقًا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ تَنْزِيلٌ بِمَرْتَبَةِ الْإِنْسَانِ إِلَى الْحَيَوَانِ، اللَّهُمَّ إِلَّا إِذَا كَانَ عَلَى سَبِيلِ الشَّرْحِ أَوْ الْعِلْمِ، مِثْلُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ الْأَسَدَ يَقُولُ فِي زَيْرِهِ كَذَا وَكَذَا وَيَزَارُ، فَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ هَذَا لَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّعْلِيمِ لَا مِنْ بَابِ التَّمَثُّلِ وَالتَّقْلِيدِ.

❁ وَقَوْلُهُ: «كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْتِهِ». هَذِهِ مِنْ طَبِيعَةِ الْكَلْبِ إِذَا قَاءَ ثُمَّ جَاعَ رَجَعَ وَأَكَلَ قِيَاهُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩٧٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: إِنَّمَا جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ الشُّفْعَةَ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسِّمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِّقَتِ الطَّرِيقُ فَلَا شُّفْعَةَ^(١).

الشُّفْعَةُ هِيَ: أَنْ يَتَنَزَّعَ الشَّرِيكُ نَصِيبَ شَرِيكِهِ الَّذِي بَاعَهُ، مِثَالُ هَذَا: بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَرْضٌ فَبِعْتُ نَصِيبِي مِنْ هَذِهِ الْأَرْضِ، فَلَكَ أَنْتَ أَيُّهَا الشَّرِيكُ أَنْ تَأْخُذَهَا مِنَ الْمَشْتَرِي بِالثَّمَنِ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْعَقْدُ قَهْرًا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِذَلِكَ، وَالْحِكْمَةُ مِنْ تَمْكِينِ الشَّرِيكِ مِنَ الشُّفْعَةِ إِزَالَةَ الضَّرَرِ بِالشَّرِيكِ الْجَدِيدِ؛ لِأَنَّ هَذَا الشَّرِيكَ الْجَدِيدَ رَبِّهَا يَكُونُ سَيِّءَ الْعِشْرَةِ وَالْمَعَامَلَةِ، فَيَشُقُّ عَلَى الْأَوَّلِ أَنْ يَسِيرَ مَعَهُ، فَلهَذَا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ الشُّفْعَةَ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسِّمْ.

مِثَالُ آخَرٍ: بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَيْتٌ مُنَاصِفَةٌ وَرِثْنَاهُ مِنْ أَيْبِنَا، فَبِعْتُ نَصِيبِي مِنْهُ عَلَى فُلَانٍ، فَلَكَ أَنْ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٦٢٢).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٦٠٨).

تَأْخُذُهُ مِنْ فُلَانٍ الَّذِي اشْتَرَاهُ بِالثَمَنِ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْعَقْدُ، سَوَاءٌ رَضِيَ أَمْ كَرِهَ.
وظاهر الحديث أنه لا فرق بين الأرض التي يُمكن قسّمها بلا ضرر، والأرض التي لا يُمكن قسّمها إلا بضرر: أن يكون بيني وبين شخص أرض واسعة كبيرة، فهذه يُمكن أن نقسّمها فأخذ نصيبِي، وأخذ نصيبه بلا ضرر.

ومثال التي فيها ضرر: مثل أن يكون بيني وبين شخص أرض قليلة صغيرة عشرة أمتار مثلاً، فلو قسّمناها لم يصلح أن يكون نصيب أحدهما بيتاً؛ فهذه لا يُمكن قسّمها، إذ لو قسمنا عشرة أمتار صار لكل واحد منا خمسة أمتار لا تصلح إلا بيتاً للدجاج، فهذه لا يمكن قسّمها. وظاهر الحديث أن لا فرق بين أن تكون الأرض مُشتركة مما يمكن قسمته، أو مما لا يمكن قسمته، خلافاً لمن قال: إن الشفعة لا تكون إلا في الأرض التي يمكن قسّمها.

أما التي لا يمكن قسّمها فلا شفعة فيها، يقولون: لأن الأرض التي تمكن قسّمها هي التي جاءت بالحديث: «فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق»، والأرض التي لا يمكن قسّمها لا يمكن أن تقع فيها الحدود.

ولكن نقول: هذا القول من أضعف الأقوال؛ لأنه إذا جازت الشفعة في الأرض التي يمكن قسّمها، فالتى لا يمكن قسّمها من باب أولى؛ لأن الذي تمكن قسّمه إذا جاء الشريك الجديد ورأى الأول أنه لا يمكن أن يستقيم معه، فإنه يقسم ويتهي منه، فإذا كان هذا في الأرض التي يمكن قسّمها، فالتى لا يمكن من باب أولى، لكن المذهب هو القول الضعيف أنه: إنها يكون في أرض تمكن قسّمها، وهذا من غرائب العلم، أحياناً يأتي -سبحان الله- في غرائب العلم بأشياء تتعجب منها لا نظير لها من بعض الوجوه، فمثلاً قالوا: لو أن رجلاً ذبح ذبيحة، ونسي أن يسمي بالذبيحة حلالاً، ولو صاد صيداً ونسي أن يسمي فالصيد حرام، فأيهما أولى بالعذر؟

الجواب: الصيد أولى بالعذر؛ لأن الصيد يأتي على عجلة، والإنسان مُشفق أن يطير الطائر، أو يعدو الظبي، أو الأرنب قبل أن يذكره، فتجده مع العجلة ينسى كثيراً، وهم يقولون: الصيد إذا نسي التسمية فيه فهو حرام.

والذبيحة التي يأخذها ويضجّعها، يأخذ السكين وهو مطمئن، يقولون: إذا نسي أن يسمي فهي حلال.

وكان الأولى أن نقول بالعكس، فنقول: في الذبيحة حرام وفي الصيد حلال؛ لأنه أولى بالعذر. والصحيح: أنها حرام في الصيد والذبيحة لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١].

قوله ﷺ: «إِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِفَتِ الطَّرِيقُ فَلَا شَفْعَةَ». هل معناه أننا بعد أن نَقْسِمَ الأرضَ التي بيننا، وقمْتُ ببيع نصيبِي الذي صار لي فهل لجاري أن يُشَفِّعَ؟
الجواب: لا؛ لأن الرسول ﷺ قال: «إِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِفَتِ الطَّرِيقُ فَلَا شَفْعَةَ» لأنه صار جَارًا لا شَرِيكًا، فهذه ليس فيها شَفْعَةٌ، إِذَا لَا شَفْعَةَ لِلجَارِ؛ لأنَّ الجَارَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ حَدُودٌ، مع أنَّ بعضَ الجيرانِ يُنَكِّدُ على جَارِهِ أَكْثَرَ مما يُنَكِّدُ عليه الشريكُ.

ولكنَّ الصحيحَ في هذه المسألة؛ أي: مسألة الجوار: أنه إذا كان بين الجارين شركة في شيء من المُلْكِ، فإنَّ الشَفْعَةَ تَثْبُتُ، مِثْلُ أن يكونَ الطريقُ بينهما واحدةً أو الماءُ - ماءُ النهرِ - بينهما واحدًا أو ما أشبه ذلك فللجار أن يُشَفِّعَ، ويدلُّ عليه لفظُ الحديث: «إِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِفَتِ الطَّرِيقُ». بأنَّ كانَ كُلُّ واحدٍ منا طريقَهُ منفصلًا عن الآخرِ، أما لو اشتركا في الطريقِ فالشَفْعَةُ باقيةٌ.
لكن هل تكونُ الشَفْعَةُ في المنقولِ فقد عَرَفْنَا أنها تكونُ في الأرضِ وفي العقارِ، فهل تكونُ في المنقولِ، كرجلين بينهما سيارةٌ فباعَ أحدهما نصيبه، فهل للشريك أن يُشَفِّعَ؟
الصحيح: أن له أن يُشَفِّعَ، ولكنَّ فقهاءَ الحنابلةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ وغيرهم، يقولون: لا شَفْعَةَ في المنقولِ، الشَفْعَةُ في العقارِ فقط.

وقيل: تَجِبُ في كُلِّ شيءٍ مُشْتَرَكٍ، فإذا باعَ أحدُ الشريكين نصيبه، فللثاني أن يأخذَ بالشَفْعَةِ، قالوا: لأنَّ الحديثَ عامٌّ في كُلِّ ما لم يُقَسِّمَ، وقوله: «إِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِفَتِ الطَّرِيقُ». هذا وصفٌ يختصُّ ببعضِ أفرادِ العامِّ فلا يقتضي التخصيصَ. ونظيره قوله تبارك وتعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لهنَّ أَنْ يَكُنَّ مَخَاطَبَ اللَّهِ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيُؤْمِلْنَ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٢٨]. فالمطلقاتُ عامٌّ يَشْمَلُ الرجعيةَ والباطنةَ، وقوله: ﴿وَيُؤْمِلْنَ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾. يَخُصُّ الرجعيةَ؛ لأنَّ البائنَ ما يمكنُ أن يُراجَعَ ولو كانت في العدة، فعندنا عامٌّ عُطِفَ عليه حكمٌ خاصٌّ لبعضِ أفرادِهِ، فهل نُخَصِّصُ العامَّ من أجل هذا الحكمِ الخاصِّ لبعضِ الأفرادِ، أو نأخذُ بالعامِّ؟

الجواب: الذي ذهب إليه العلماءُ هو الأخذُ بالعامِّ قالوا: المطلقة ولو كانت بائنا عِدَّتْها ثلاثة قُرُوءٍ، وأما قوله: ﴿وَيُؤْمِلْنَ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾. فإنه لا يقتضي التخصيصَ؛ لأنه حكمٌ خاصٌّ لبعضِ الأفرادِ، وهذا لا يقتضي التخصيصَ، فقوله: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾. عامٌّ، فالمطلقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ، فإذا طَلَّقَ الإنسانُ زوجتهَ آخِرَ ثلاثِ طَلِّقاتٍ تَتَرَبَّصُ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ، وإذا طَلَّقَهَا أَوَّلَ مرةٍ تَتَرَبَّصُ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ.

قوله: ﴿وَيُؤْمِلْنَ﴾؛ أي: بعولهُ المطلقاتِ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ، الضميرُ في ﴿وَيُؤْمِلْنَ﴾. يعودُ

على بعض أفراد العام؛ أي: على الرجعيات، فهل نقول: إن قوله: ﴿وَالْمُطْلَقَتُ يَرْتَضَنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾. يختص بالرجعيات أو هو عام؟

الجواب: هو عام، كذا نطبق هذا الحكم على قوله: «في كل ما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود». «ما» هذه اسم موصول تشمل كل شيء لم يقسم.

وقوله: «فإذا وقعت الحدود». تختص بالأرض، فهل نقول نخصص العموم في ما لم يقسم أو لا؟

الجواب: هذه المسألة، والمسألة الثانية كل واحدة نظير الأخرى، ومع ذلك اختلف الحكم فيهما عند الفقهاء، وأعني بذلك فقهاء الحنابلة، فقالوا: «لا شفعة إلا في الأراضي»؛ لقوله: فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق. وهذا لا يتصور إلا في الأراضي؛ أي: في العقار. لكن عندنا العموم في قوله: «في كل ما لم يقسم» قالوا: عود الحكم أو بيان الحكم فيما بعد يدل على أن المراد في قوله: «في كل ما لم يقسم»؛ أي: من العقارات.

نقول لهم: فما تقولون في قوله: ﴿وَالْمُطْلَقَتُ يَرْتَضَنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ إلى قوله: ﴿وَيُؤْلِنُ أَحَقُّ رِزْقٍ﴾، هل تقولون هذا خاص بالرجعيات؛ لأن قوله ﴿وَيُؤْلِنُ﴾. يختص بالرجعيات، أو هو عام للمطلقات؟

الجواب: يقولون: هو عام للمطلقات.

نقول: إذا عَمَّمْتُمْ في المطلقات عَمَّمُوا في قوله «في كل ما لم يقسم»، ولهذا نرى أن القول الراجح: هو وجوب الشفعة أو استحقاق الشفعة في كل ما لم يقسم، حتى من المنقولات، فلو كانت سيارة بين شخصين نصفين، وباع أحدهما نصيبه من السيارة على رجل ثالث فللشريك أن يشفع، فيأخذها بالشفعة، هذا هو القول الراجح.

فإن قال قائل: كيف تؤخذ الشفعة من المشتري قهراً، وقد قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَحْرَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]؟

قلنا: لأن هذا المشتري دخل على الشريك وحق الشريك سابق عليه، فقدم، ونحن لا نضر المشتري، بل نقول: سنعطيك الثمن الذي دفعت قل أو كثر.

إذا: فالشفعة لا تخالف القياس، خلافاً لمن قال: إنها تخالف القياس؛ لأنها أخذ مال من صاحبه قهراً.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: الشُّفْعَةُ لِلْجَوَارِ، ثُمَّ عَمِدَ إِلَى مَا شَدَّدَهُ فَاَبْطَلَهُ وَقَالَ: إِنْ اشْتَرَى دَارًا فَخَافَ أَنْ يَأْخُذَ الْجَارُ بِالشُّفْعَةِ فَاشْتَرَى سَهْمًا مِنْ مِائَةِ سَهْمٍ ثُمَّ اشْتَرَى الْبَاقِيَّ وَكَانَ لِلْجَارِ الشُّفْعَةُ فِي السَّهْمِ الْأَوَّلِ وَلَا شُفْعَةَ لَهُ فِي بَاقِي الدَّارِ وَلَهُ أَنْ يَخْتَالَ فِي ذَلِكَ.

هذه من الحيل؛ لأنه اشترى سهمًا من مائة سهم من أجل أن يكون هو شريكًا أيضًا، ثم اشترى الأسهم الباقية فصارَ شريكًا، اشترى حصّةَ شريك، لكن هذا لا ينبغي حتى على مذهبنَا لا ينطبق؛ لأنَّ الشركاء يشتركون في الشفعة، فإذا كان عقارٌ بين ثلاثة؛ واحدٌ له النصفُ وواحدٌ له الثلثُ وواحدٌ له السدسُ، فباعَ صاحبُ النصفِ، فكيف تكونُ الشفعة؟

الجواب: تكونُ لصاحبِ الثلثِ، اثنانِ من ثلاثة، ولصاحبِ السدسِ، واحدٌ من ثلاثة. وليُعْلَمَ أَنَّ الْمُسْتَأْجَرَ لَيْسَ لَهُ شُفْعَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَالِكٍ، لَكِنْ يَحْرُمُ عَلَى الْمُشْتَرِي أَنْ يُوْذِيَ الْمُسْتَأْجَرَ بِبَيْعِهَا، وَالْغَالِبُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمُسْتَأْجَرُ يَرِيدُ أَنْ يَشْتَرِيَهَا، فَالْغَالِبُ أَنَّهُ يَنْدُلُ فِيهَا ثَمَنًا أَكْثَرَ مِنَ الْأَجْرِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩٧٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ الشَّرِيدِ قَالَ: جَاءَ الْمُسَوِّرُ بْنُ مُحَرَّمَةَ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى مَنْكِبِي، فَاَنْطَلَقْتُ مَعَهُ إِلَى سَعْدٍ، فَقَالَ أَبُو رَافِعٍ لِلْمُسَوِّرِ: أَلَا تَأْمُرُ هَذَا أَنْ يَشْتَرِيَ مِنِّي بَيْتِي الَّذِي فِي دَارِي؟ فَقَالَ: لَا أَرِيدُهُ عَلَى أَرْبَعِ مِائَةٍ إِمَّا مُقْطَعَةً وَإِمَّا مُنْجَمَةً، قَالَ: أُعْطِيتُ خَمْسَ مِائَةٍ نَقْدًا فَمَنْعْتُهُ، وَلَوْ لَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ». مَا بَعْتُكَه - أَوْ قَالَ: مَا أَعْطَيْتُكَه - قُلْتُ لِسُفْيَانَ: إِنَّ مَعْمَرًا لَمْ يَقُلْ هَكَذَا. قَالَ: لَكِنَّهُ قَالَ لِي هَكَذَا.

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِذَا أَرَادَ أَنْ يَبِيعَ الشُّفْعَةَ فَلَهُ أَنْ يَخْتَالَ حَتَّى يُبْطِلَ الشُّفْعَةَ، فَيَهَبَ الْبَائِعُ لِلْمُشْتَرِي الدَّارَ وَيَحْجُذَهَا وَيَدْفَعُهَا إِلَيْهِ وَيَعْوِضُهُ الْمُشْتَرِي أَلْفَ دِرْهَمٍ، فَلَا يَكُونُ لِلشُّفْعِ فِيهَا شُفْعَةٌ. وَقَوْلُهُ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ»، يَعْنِي: بِجَوَارِهِ، إِذَا بَاعَ شَخْصٌ بَيْتًا فَإِنْ جَارَهُ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ، وَلَكِنْ هَذَا يُخَاطَبُ بِهِ الْبَائِعُ قَبْلَ أَنْ يَبِيعَ، وَيُقَالُ: يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَبْدَأَ بِالْجَارِ وَتَخْبِرَهُ بِأَنَّكَ سَتَبِيعُ، فَإِنْ كَانَ لَهُ رَغْبَةٌ فِي الشِّرَاءِ اشْتَرَى، وَإِلَّا قَالَ: بَعْدُ.

وهكذا ينبغي أيضًا في الإجارة، فإذا أَرَدْتَ أَنْ تُوجِّرَ بَيْتَكَ فَيَنْبَغِي لَكَ أَنْ تُخْطِرَ الْجَارَ بِمَنْ تُوجِّرُهُ، هَذَا إِذَا كَانَ الْمُسْتَأْجَرُ مُشْكُوكًا بِهِ، أَمَّا إِذَا كَانَ مِنَ النَّاسِ الْمَعْرُوفِينَ بِالْعَدَالَةِ وَالِاسْتِقَامَةِ وَالْأَمَانَةِ فَلَا حَرَجَ، وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّهُ مَعْرُوفٌ عِنْدَنَا الْآنَ أَنَّ الْعَزَبَ لَا يَكُونُ بَيْنَ الْأَهْلِينَ، فَإِذَا

أردت أن تؤجر من هؤلاء فاستأذن من الجيران حتى لا تؤذيهم؛ لأن لهم حقاً، أما الشفعة فلا يستحقها الجار إلا إذا كان بينهما حقوق مشتركة كالماء، أو الطريق، أو ما أشبه ذلك.

أما الحيلة فيوجد -نسأل الله العافية- من يفعل هذا، فيظهر أنه وهب نصيبه للمشتري، وربما يكتب عقداً ظاهرًا للناس بأنني وهبت نصيبي من الأرض الفلانية أو من البيت الفلاني لفلان، وهو في الحقيقة قد باعه، وفي هذه الحال لا يكون لشريكه شفعة؛ لأن الشفعة لا تكون إلا إذا انتقلت بعقد بيع.

ويُتخذُ عمن أجاز مثل هذه الحيل من العلماء -رحمة الله عليهم- بأنهم يأخذون بظاهر الصور والمسائل، ولا يعودون إلى المعاني المقصودة، ثم ربما يستدلون بقول الرسول ﷺ: «بيع الجمع بالدرهم ثم اشتر بالدرهم حنيئاً»^(١)، فقالوا: هذه حيلة؛ لأنه يأخذ تمرًا جيدًا بتمر رديء. والجواب: أنها ليست بحيلة، ومن أحسن من كتب في مسألة التحيل هذه شيخ الإسلام رحمه الله في كتابه المعروف «إبطال التحليل».



ثم قال البخاري رحمه الله:

٦٩٧٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ أَنَّ سَعْدًا سَاوَمَهُ بَيْتًا بِأَرْبَعِ مِائَةِ مِثْقَالٍ، فَقَالَ: لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ لِمَا أُعْطِيَكَ».

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنْ اشْتَرَى نَصِيبَ دَارٍ فَأَرَادَ أَنْ يُبْطِلَ الشُّفْعَةَ وَهَبَ لِابْنِهِ الصَّغِيرِ، وَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ يَمِينٌ.

هذا أيضًا من الحيل فإن المشتري إذا نقل الملك بالبيع مثلاً قبل أن يأخذ الشريك بالشفعة في أحد البيعين بما يناسبه.

فمثلاً: باعه على زيد بمائة ثم باعه زيد على عمرو بمائة أو بمائتين فللشريك أن يأخذ بأحد البيعين. أما لو نقل الملك على وجه لا تثبت الشفعة فيه بأن وهبه المشتري بمجرد أن اشتراه من الشريك فإنه لا شفعة لتعذر أخذه من الثاني؛ لأنه انتقل إليه بهية لا عوض فيها، فتسقط هنا الشفعة. وكذلك لو باذر المشتري، فوقف بمجرد شرائه فإن الشفعة تسقط؛ لأنه نقل ملكه، لأن الشيء إذا وقف خرج من ملكه، ولهذا يعمد الناس إلى هذا التحايل الشديد، فبمجرد أن يشتري يقول: هذا وقف، ولكن بعض القضاة عندهم انتباه، فيقول: اكتب باع فلان على فلان

(١) أخرجه البخاري (٢٢٠١)، ومسلم (١٥٩٣) عن أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله عنهما.

مُلْكُهُ بِكَذَا وَكَذَا وَجَعَلَهُ الْمُشْتَرِي وَقْفًا؛ لِأَنِّي أَخْشَى أَنْ يَكُونَ هَذَا حَيْلَةً، فَإِذَا كَانَ حَيْلَةً فَلِلْمُشْرِكِ أَنْ يُشْفَعَ وَحِينَئِذٍ يُبْطَلُ الْوَقْفُ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ غَيْرَ حَيْلَةٍ فَالْأَمْرُ صَحِيحٌ، بَأَنْ يَكُونَ الْمُشْتَرِي قَدْ اشْتَرَى هَذَا النِّصِيبَ مِثْلًا لَوْ قَفَ فُلَانٌ فَإِنَّ الشَّفْعَةَ تَسْقُطُ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣٤٨/١٢):

❦ قَوْلُهُ: «وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنْ اشْتَرَى نَصِيبَ دَارٍ فَأَرَادَ أَنْ يُبْطَلَ الشَّفْعَةُ وَهَبَ» أَيِ مَا اشْتَرَاهُ «لِابْنِهِ الصَّغِيرِ وَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ يَمِينٌ» أَيِ لِأَنَّ الْهَبَةَ لَوْ كَانَتْ لِلْكَبِيرِ وَجَبَ عَلَيْهِ الْيَمِينُ، فَتَحِيلَ فِي إِسْقَاطِهَا بِجَعْلِهَا لِلصَّغِيرِ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِأَنَّ مَنْ وَهَبَ لِابْنِهِ شَيْئًا فَعَلَّ مَا يَبَاحُ لَهُ فَعَلُهُ، وَالْهَبَةُ لِلابْنِ الصَّغِيرِ يَقْبَلُهَا الْأَبُ لَوْلَاهُ مِنْ نَفْسِهِ، وَأَشَارَ بِالْيَمِينِ إِلَى مَا لَوْ وَهَبَ لِأَجْنَبِيٍّ فَإِنَّ لِلشَّفْعِ أَنْ يُحْلَفَ الْأَجْنَبِيُّ أَنَّ الْهَبَةَ حَقِيقَةٌ وَأَنَّهَا جَرَتْ بِشُرُوطِهَا، وَالصَّغِيرُ لَا يُحْلَفُ، لَكِنْ عِنْدَ الْمَالِكِيَةِ أَنَّ أَبَاهُ الَّذِي يَقْبَلُ لَهُ يُحْلَفُ بِخِلَافِ مَا إِذَا وَهَبَ لِلْغَرِيبِ، وَعَنْ مَالِكٍ: لَا تَدْخُلُ الشَّفْعَةُ فِي الْمَوْهوبِ مُطْلَقًا، وَهُوَ الَّذِي فِي «الْمُدَوَّنَةِ» اهـ.

هَذَا مَذْهَبُ الْحَنَابِلَةِ: أَنَّ الشَّفْعَةَ لَا تَثْبُتُ فِي الْمَوْهوبِ فَمَتَى وَهَبَهُ سَقَطَتِ الشَّفْعَةُ، وَالضَّابِطُ أَنَّهُ إِذَا انْتَقَلَ انْتِقَالًا تَثْبُتُ بِهِ الشَّفْعَةُ كَالْبَيْعِ، فَلِلْمُشْرِكِ أَنْ يَأْخُذَ بِأَحَدِ الْبَيْعَيْنِ، وَإِذَا انْتَقَلَتْ عَلَى وَجْهِ لَا تَثْبُتُ الشَّفْعَةُ فِيهِ كَالْهَبَةِ وَالْوَقْفِ سَقَطَتِ الشَّفْعَةُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥ - بَابُ اخْتِيَالِ الْعَامِلِ لِيُهْدَى لَهُ.

٦٩٧٩ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا عَلَى صَدَقَاتِ بَنِي سُلَيْمٍ يُدْعَى ابْنُ اللَّتَيْبَةِ، فَلَمَّا جَاءَ حَاسِبُهُ قَالَ: هَذَا مَالُكُمْ وَهَذَا هَدِيَّةٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَهَلَا جَلَسْتُ فِي بَيْتِ أَبِيكَ وَأَمَّا حَتَّى تَأْتِيكَ هَدِيَّتُكَ إِنْ كُنْتَ صَادِقًا». ثُمَّ خَطَبَنَا فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ فَإِنِّي اسْتَعْمَلُ الرَّجُلَ مِنْكُمْ عَلَى الْعَمَلِ بِمَا وَلَانِي اللَّهُ، فَيَأْتِيَنِي فَيَقُولُ: هَذَا مَالُكُمْ وَهَذَا هَدِيَّةٌ أَهْدَيْتَ لِي، أَفَلَا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ حَتَّى تَأْتِيَهُ هَدِيَّتُهُ، وَاللَّهِ لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْكُمْ شَيْئًا بِغَيْرِ حَقِّهِ إِلَّا لَقِيَ اللَّهَ يَحْمِلُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَلَا عَرَفَنَ أَحَدًا مِنْكُمْ لَقِيَ اللَّهَ يَحْمِلُ بَعِيرًا لَهُ رُغَاءٌ، أَوْ بَقَرَةً لَهَا خُورٌ، أَوْ شَاةٌ تَبْعَرُ». ثُمَّ رَفَعَ يَدَهُ حَتَّى رُئِيَ بَيَاضُ إِبْطِهِ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ هَلْ بَلَغْتُ؟». بَصُرَ عَيْنِي وَسَمِعْتُ أُذُنِي ^(١).

هذا حديث: يدلُّ على أن هدايا العُمَّالِ من الغُلُولِ كما جاءَ ذلك في «مُسْنَدِ الإِمَامِ أَحْمَد»^(١): «هدايا العُمَّالِ غُلُولٌ»؛ يعني: الموظَّفين الذين يعملون للدولة إذا أُهْدِيَ إليهم فَقَبِلُوا يأتون به يومَ القيامةِ يحملونه - والعياذُ بالله - إن كان بغيرِا فله رُغَاءٌ، وإن كانت بقرَّة فلها خُوارٌ، وإن كانت شاةً فهي تَعَرٌ، وإن كان مالا فهو مُنْقَلٌ عليه - والعياذُ بالله - ولهذا يَحْرُمُ على كُلِّ موظف أن يقبلَ هديةً مهما كانت حتى بعدَ انتهاءِ المعاملةِ والضابطُ الذي ذكره النبي ﷺ ضابطٌ جَيِّدٌ وهو الميزانُ. يقولُ: «هلا جَلَسْتُ في بيتِ أهلك وأملك» فحاسبَ نفسك أنت لو لم تعملْ بهذا العمل هل يُهدي الناسُ لك؟

الجوابُ: لا إذا لا تأخذه ما دامت الهديةُ لم تكنْ إلا لأنك عملتَ هذا العملَ، فإذا لا يحلُّ لك أن تأخذها.

وأشدُّ من ذلك من يستعملُ منصبه سلطَةً؛ يُهَيِّبُ الناسَ بها، فإن بعضَ الناسِ مثلاً يكونُ بينه وبين أحدٍ شيءٌ، ثم يَكْتُبُ فلانُ بنُ فلانٍ الرئيسُ الفلاني رئيسُ. تجده رئيساً متقاعدًا مُنْذُ زمنٍ لكن يستخدمُ كلمةَ رئيسٍ يُهَيِّبُ بها الناسَ. فهذا أيضًا حرامٌ، لا يجوزُ أن تستخدمَ وظيفتك أو مسمى وظيفتك فيما تنالُ به مقصودك، فنسألُ الله أن يرينا الحقَّ حقًا.

كثيرٌ من الناسِ -نسألُ الله العافية- إذا أُهْدِيَ إليهم في أعمالهم بَشَتْ وجوهُهم وقالَ: ما شاء الله أَكْثَرَ الله من أمثالك، وأكثرَ الله هداياك والواجبُ عليه أن يردَّها. قد يقولُ بعضُ الناسِ: إن رَدَدْتُها أخشى أن يكونَ في نفسه شيءٌ، فنقولُ: لا تردَّها بجفاءٍ ردَّها وقُلْ له: هذا حرامٌ عليَّ وأنتَ تكونُ معيًّا لي على الإثمِ وأدعها لك.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩٨٠ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ، عَنْ أَبِي

رَافِعٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ».

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنْ اشْتَرَى دَارًا بِعِشْرِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَخْتَالَ حَتَّى يَشْتَرِيَ الدَّارَ بِعِشْرِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَيَنْقُدَهُ تِسْعَةَ أَلْفٍ دِرْهَمٍ وَتِسْعَ مِائَةِ دِرْهَمٍ وَتِسْعَةَ وَتِسْعِينَ وَيَنْقُدَهُ دِينَارًا بِمَا بَقِيَ مِنَ الْعِشْرِينَ أَلْفًا، فَإِنْ طَلَبَ الشَّفِيعُ أَخَذَهَا بِعِشْرِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَإِلَّا فَلَا سَبِيلَ لَهُ عَلَى الدَّارِ، فَإِنْ اسْتَحَقَّتْ الدَّارُ رَجَعَ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ بِمَا دَفَعَ إِلَيْهِ وَهُوَ تِسْعَةُ أَلْفٍ دِرْهَمٍ وَتِسْعُ مِائَةٍ وَتِسْعَةُ وَتِسْعُونَ دِرْهَمًا وَدِينَارًا، لِأَنَّ الْبَيْعَ حِينَ اسْتَحَقَّ انْتَقُضَ الصَّرْفُ فِي الدِّينَارِ، فَإِنْ وَجَدَ بِهِذِهِ الدَّارَ عَيْنًا

وَلَمْ تُسْتَحَقَّ فَإِنَّهُ يَرُدُّهَا عَلَيْهِ بِعِشْرِينَ أَلْفًا. قَالَ: فَأَجَازَ هَذَا الْخِدَاعَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بَيْعُ الْمُسْلِمِ لَا دَاءَ وَلَا خَبْثَةَ وَلَا غَائِلَةَ». قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي قَوْلِهِ «خَبْثَةٌ»^(١):

قَالَ ابْنُ التِّينِ: ضَبَطْنَاهُ بِكسْرِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ، وَسُكُونِ الْمَوْحِدَةِ، بَعْدَهَا مِثْلَتُهُ، وَقِيلَ: هُوَ بَضْمٌ أَوَّلُهُ لَغْتَانُ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: هُوَ أَنْ يَكُونَ الْبَيْعُ غَيْرَ طَيِّبٍ كَأَنْ يَكُونَ مِنْ قَوْمٍ لَمْ يَحُلَّ سَبِيهِمْ لِعَهْدٍ تَقَدَّمَ لَهُمْ، قَالَ ابْنُ التِّينِ: وَهَذَا فِي عَهْدَةِ الرَّقِيقِ. قُلْتُ: إِنَّمَا خَصَّهُ بِذَلِكَ لِأَنَّ الْخَبَرَ إِنَّمَا وَرَدَ فِيهِ. قَالَ: وَالْغَائِلَةُ أَنْ يَأْتِيَ أَمْرًا سَرًّا كَالْتَدْلِيسِ وَنَحْوِهِ.

قُلْتُ: وَالْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ طَرَفٌ تَقَدَّمَ بِكَمَالِهِ فِي أَوَائِلِ كِتَابِ الْبَيْعِ مِنَ حَدِيثِ الْعَدَاءِ بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَتَشْدِيدِ الدَّالِ الْمُتَهَمَلَتَيْنِ مَهْمُوزًا - بَنِي خَالِدٍ أَنَّهُ اشْتَرَى مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَبْدًا أَوْ أُمَةً وَكُتِبَ لَهُ الْعَهْدَةُ «هَذَا مَا اشْتَرَى الْعَدَاءُ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَبْدًا أَوْ أُمَةً لَا دَاءَ وَلَا غَائِلَةَ وَلَا خَبْثَةَ بَيْعِ الْمُسْلِمِ لِلْمُسْلِمِ». وَسَنَدُهُ حَسَنٌ. اهـ.

المهم: أَنَّ الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ انْتَقَدَ هَذِهِ الْحِيلَةَ عَلَى قَائِلِ هَذَا الْقَوْلِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ هَذِهِ الْحِيلَةِ إِسْقَاطُ الشَّفْعَةِ، وَقَدْ مَرَّ عَلَيْنَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّحِيلُ عَلَى إِسْقَاطِ الشَّفْعَةِ أَوْ غَيْرِهَا مِنَ الْوَاجِبَاتِ وَلَا عَلَى فَعْلِ الْمَحْرَمَاتِ، وَأَنَّ التَّحِيلَ عَلَى إِسْقَاطِ الْوَاجِبَاتِ أَوْ فَعْلِ الْمَحْرَمَاتِ لَا يَزِيدُهَا إِلَّا خُبْثًا؛ لِأَنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَ مَفْسَدَةِ الْمُتَحِيلِ عَلَيْهِ وَبَيْنِ الْخِدَاعِ، وَقَدْ مَرَّ عَلَيْنَا أَيْضًا كَلَامُ أَيُّوبَ السَّخْتْيَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَنَّ هَؤُلَاءِ الْمُتَحَايِلِينَ يَخَادِعُونَ اللَّهَ ﷻ وَأَنَّهُمْ لَوْ أَتَوْا الْأَمْرَ عَلَى وَجْهِهِ لَكَانَ أَحَبَّ إِلَيْهِ.

وِخْلَاصَةُ الْقَوْلِ فِي مَسْأَلَةِ الشَّفْعَةِ: أَنَّ الشَّرِيكَ يَأْخُذُهَا بِالْثَمَنِ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْعَقْدُ، سَوَاءً كَانَ دِرَاهِمًا أَوْ دَنَانِيرًا أَوْ مَتَاعًا أَوْ حَيَوَانًا أَوْ مَكَارِي أَوْ أَرَاضِي فَيَأْخُذُهَا بِالْثَمَنِ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْعَقْدُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩٨١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ أَنَّ أَبَا رَافِعٍ سَأَلَ سَعْدَ بْنَ مَالِكٍ بَيْتًا بِأَرْبَعِ مِائَةِ مِثْقَالٍ وَقَالَ: لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِصَفْقِهِ». مَا أَعْطَيْتُكَ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٣٥١ / ١٢):

قَوْلُهُ فِي آخِرِ الْبَابِ: «حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى» هُوَ الْقَطَّانُ وَسُفْيَانُ هُوَ الثَّوْرِيُّ.

❖ وقوله: «إن أبا رافع ساوم سعد بن مالك» هو ابن أبي وقاص، وعند أحمد عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري بالشك أن سعدا ساوم أبا رافع - أو أبو رافع ساوم سعدا - ولا أثر لهذا الشك.

❖ وقوله: «بيتا بأربعمئة مثقال» فيه بيان الثمن المذكور.

❖ قوله: «قال: ولولا أنني سمعت... إلخ» القائل الأول عمرو بن الشريد والثاني أبو رافع وقد بينه عبد الرحمن بن مهدي في روايته ولفظه: فقال أبو رافع: لولا أنني سمعت... إلخ وقد تقدمت مباحثه والله الحمد. اهـ

قد مر علينا في قوله: «الجار أحق بصقبه» أن نفى الشفعة في الجوار على الإطلاق غير صحيح، وإثباتها على الإطلاق غير صحيح وأنه لا شفعة للجار إلا إذا كان بينه وبين جاره مشاركة في حق من حقوق المملك، مثل أن يكون النهر بينهما سواء أو الطريق أو البئر أو ما أشبه ذلك.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

كِتَابُ التَّعْيِيرِ

١ - بَابُ: أَوَّلُ مَا بُدِيَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ الرَّؤْيَا الصَّالِحَةُ.

❦ قوله: «التعير»؛ يعني: تعيير الرؤيا؛ أي: تفسيرها، وسُمِّيَ تعييراً لأنه يَغْبُرُ مما رُؤِيَ إلى ما يَتَوَقَّعُ فهو من العبور، فمثلاً إذا رأى الرؤيا عَبَرَ منها إلى ما يَتَوَقَّعُ وجوده منه على أساس هذه الرؤيا، والتعيرُ في الحقيقة موهبةٌ ومكسبةٌ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩٨٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ. ح. وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: أَوَّلُ مَا بُدِيَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ الرَّؤْيَا الصَّادِقَةُ فِي النَّوْمِ، فَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْهُ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ، فَكَانَ يَأْتِي حِرَاءَ فَيَتَحَنَّنُ فِيهِ - وَهُوَ التَّعْبُدُ - اللَّيَالِي ذَوَاتِ الْعَدْوِ، وَيَتَزَوَّدُ لِذَلِكَ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى خَدِيجَةَ فَيَتَزَوَّدُ لِمِثْلِهَا، حَتَّى فَجَتْهُ الْحَقُّ وَهُوَ فِي غَارٍ حِرَاءَ، فَجَاءَهُ الْمَلَكُ فِيهِ فَقَالَ: «اقْرَأْ». فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «فَقُلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِئٍ. فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدُ ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: اقْرَأْ. فَقُلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِئٍ، فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّانِيَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدُ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: اقْرَأْ. فَقُلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِئٍ، فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّالِثَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدُ ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: «اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ» ❦ حَتَّى بَلَغَ: «مَا لَمْ يَكُنْ» ❦ [المكلا: ١-٥]. فَرَجَعَ بِهَا تَرْجُفُ بَوَادِرُهُ، حَتَّى دَخَلَ عَلَى خَدِيجَةَ فَقَالَ: «زَمِّلُونِي، زَمِّلُونِي». فَرَمَلُوهُ حَتَّى ذَهَبَ عَنْهُ الرَّوْعُ فَقَالَ: «بَا خَدِيجَةُ مَا لِي؟» وَأَخْبَرَهَا الْخَبَرَ وَقَالَ: «قَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي». فَقَالَتْ لَهُ: كَلَّا، أَبَشِرْ، فَوَاللَّهِ لَا يُخْزِيكَ اللَّهُ أَبَدًا، إِنَّكَ لَتَصِلَ الرَّحِمَ، وَتَصْدُقَ الْحَدِيثَ، وَتَحْمِلَ الْكَلَّ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ. ثُمَّ انْطَلَقَتْ بِهِ خَدِيجَةُ حَتَّى آتَتْ بِهِ وَرَقَةَ بْنَ نَوْفَلٍ بْنِ أَسَدٍ بْنِ عَبْدِ الْعَزْزِيِّ بْنِ قُصَيٍّ - وَهُوَ ابْنُ عَمِّ خَدِيجَةَ أَخُو أَبِيهَا - وَكَانَ امْرَأً تَصَرَّفَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ يَكْتُبُ الْكِتَابَ الْعَرَبِيَّ فَيَكْتُبُ بِالْعَرَبِيَّةِ مِنَ الْإِنْجِيلِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ

يَكْتُبُ، وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا قَدْ عَمِيَ، فَقَالَتْ لَهُ خَدِيجَةُ: أَيُّ ابْنِ عَمٍّ، اسْمَعْ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ. فَقَالَ وَرَقَةُ: ابْنُ أَخِي مَاذَا تَرَى؟ فَأَخْبَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ مَا رَأَى، فَقَالَ وَرَقَةُ: هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى مُوسَى، يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعًا أَكُونُ حَيًّا حِينَ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْخَرْجِي هُمْ؟». فَقَالَ وَرَقَةُ: نَعَمْ، لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ قَطُّ بِمِثْلِ مَا جِئْتَ بِهِ إِلَّا عُودِي، وَإِنْ يُدْرِكْنِي يَوْمُكَ أَنْصُرَكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا. ثُمَّ لَمْ يَنْسَبْ وَرَقَةُ أَنْ تُوْفِيَ، وَفُتِرَ الْوُحْيُ فِتْرَةً حَتَّى حَزَنَ النَّبِيُّ ﷺ فِيمَا بَلَّغْنَا حُزْنًا غَدَا مِنْهُ مَرَارًا كَيْ يَتَرَدَّى مِنْ رُءُوسِ شَوَاهِقِ الْجِبَالِ، فَكَلِمًا أَوْفَى بِذِرْوَةِ جَبَلٍ لِكَيْ يُلْقِيَ مِنْهُ نَفْسَهُ تَبَدَّى لَهُ جَبْرِيلُ فَقَالَ: «يَا مُحَمَّدُ، إِنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ حَقًّا». فَيَسْكُنُ لِذَلِكَ جَأَشُهُ وَتَقَرُّ نَفْسُهُ فَيَرْجِعُ، فَإِذَا طَالَتْ عَلَيْهِ فِتْرَةُ الْوُحْيِ غَدَا لِمِثْلِ ذَلِكَ، فَإِذَا أَوْفَى بِذِرْوَةِ جَبَلٍ تَبَدَّى لَهُ جَبْرِيلُ فَقَالَ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿قَالَ لُؤْلُؤُ الْأَصْبَاحِ﴾: ضَوْؤُ الشَّمْسِ بِالنَّهَارِ، وَضَوْؤُ الْقَمَرِ بِاللَّيْلِ^(١).

❖ قوله: «فَقَالَ وَرَقَةُ: ابْنُ أَخِي مَاذَا تَرَى؟» «ابْنُ» هُنَا مُنَادَى حُذِفَتْ مِنْهَا يَاءُ التَّنَادِ، فَأَخْبَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ مَا رَأَى فَقَالَ وَرَقَةُ: هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى مُوسَى، النَّامُوسُ أَصْلُهُ رَسُولُ السَّرِّ فَإِنَّهُ يُسَمَّى نَامُوسًا، وَرَبِّهَا يُطَلَّقُ عَلَى الْكِتَابِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ هُنَا الْكِتَابُ، الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى مُوسَى، وَإِنَّمَا ذَكَرَ مُوسَى وَلَمْ يَذْكُرْ عِيسَى مَعَ أَنَّهُ قَدْ تَنَصَّرَ لِأَنَّ الْإِنْجِيلَ مَتَمُّ لِلتَّوْرَةِ وَلَيْسَ مُسْتَقْلَلًا، فَالْأَصْلُ هُوَ التَّوْرَةُ وَهُوَ الْكِتَابُ الْكَبِيرُ، وَالَّذِي يُقْرَأُ اللَّهُ ﷻ فِي الْقُرْآنِ وَأَمَّا الْإِنْجِيلُ فَإِنَّهُ مَتَمُّ.

❖ ثُمَّ قَالَ: «يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعًا». هَذِهِ الْجُمْلَةُ فِيهَا إِشْكَالٌ تَحْوِي، لِأَنَّهُ قَالَ: يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعًا، إِذْ أَنَّ الْمَعْرُوفَ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ أَنَّ لَيْتَ تَنْصِبُ الْأِسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ، وَهَذَا الْخَبَرُ مَنْصُوبٌ ظَاهِرًا، وَإِلَّا فَإِنَّ الْخَبَرَ حَقِيقَةً مَحْذُوفٌ وَالتَّقْدِيرُ: يَا لَيْتَنِي كُنْتُ فِيهَا جَذَعًا، فَجَذَعًا خَبَرٌ لِكَانَ الْمَحْذُوفَةِ، وَكَانَ الْمَحْذُوفَةُ هِيَ خَبَرٌ لَيْتَ.

وَقَدْ تَمَنَّى أَنْ يَكُونَ جَذَعًا أَيُّ: شَابًّا صَغِيرًا.

❖ قوله: «أَكُونُ حَيًّا حِينَ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ». يَعْنِي أَنَّهُ قَالَ: إِنْ قَوْمُكَ سَيَخْرِجُونَكَ وَتَمَنَّى أَنْ يَكُونَ جَذَعًا وَأَنْ يَكُونَ حَيًّا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ حَتَّى يَنْصُرَهُ وَيَسَاعِدَهُ، فَتَعَجَّبَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ وَقَالَ: «أَوْخَرْجِي هُمْ؟!» فَهَذَا اسْتِفْهَامٌ تَعْجِبُ وَاسْتِنْكَارٌ، يَعْنِي كَيْفَ يُخْرِجُونَنِي وَأَنَا مِنْهُمْ وَفِيهِمْ؟، فَقَالَ لَهُ وَرَقَةُ: «نَعَمْ لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ قَطُّ بِمَا جِئْتَ بِهِ إِلَّا عُودِي». يَعْنِي: إِلَّا عَادَاهُ وَأَوَّلَ مِنْ يَعَادِيهِ قَوْمُهُ.

وَهَكَذَا وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ بَعْدِهِمْ يَكُونُ لَهُمْ أَعْدَاءٌ وَرَبِّهَا يَكُونُ أَحْصَى أَعْدَائِهِمْ مِنْ قَوْمِهِمْ وَلَكِنَّ الْوَاجِبَ الصَّبْرُ وَالْإِحْسَابُ وَانْتِظَارُ الْفَرَجِ، وَلَعَلَّ هَذَا مِنْ حِكْمَةِ اللَّهِ ﷻ أَنْ يُهَيِّئَ النَّبِيَّ

ﷺ ويجعله مستعداً لهذه العداوة التي ذكرها له ورقة، وذكر ورقة أنها كانت للأنبياء من قبله ويشهد لقول ورقة هذا قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَذَّبَ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَى مَا كَذَّبُوا وَأَوْدُوا حَتَّى آتَاهُمُ نَصْرُنَا﴾ [الأنعام: ٣٤].

❖ قَالَ: «وإن يُدِرْكُنِي يومُك أنصرك نصرًا مؤزراً». قَالَ أهل العلم: وبذلك صار ورقة مؤمنًا فكان أول من آمن بالرسول ﷺ، لكنه آمن به قبل أن يكون رسولاً، وعلى هذا فلا تنافي هذه الأولوية أولية أبي بكر رضي الله عنه، فإن أول من أسلم بعد الرسالة أبو بكر لا شك وهذا متفق عليه، أما ورقة فآمن قبل الرسالة وبعد النبوة.

❖ قالت: «ثم لم ينسب ورقة أن توفي». أي لم يلبث إلا قليلاً ثم توفي.

❖ قالت: «وفتر الوحي فترة» فتر أي: توقف الوحي، والحكمة من ذلك أن يشتد شوق النبي ﷺ إليه؛ لأنه كلما اشتد الشوق إلى الشيء كان مجيئه عند ذلك أشد قبولاً وأشد تأثيراً مما لو باغت الإنسان من أول الأمر، ولهذا كان من حكمة النبي ﷺ أنه لم يُخبر الرجل الذي كان يصلي ولا يطمئن من أول الأمر بأن صلاته تقصها كذا وكذا وعليه أن يفعل كذا وكذا، بل رَدَّه حتى صار أشوق ما يكون إلى العلم، فقال: والذي بعثك بالحق لا أحسن غير هذا فعلمني^(١).

قَالَ: «فتر الوحي فترة». قيل: إنها ثلاث سنوات وقيل غير ذلك.

❖ قالت: «حتى حزن النبي ﷺ فيما بلغنا حزناً غدا منه مِراراً كي يتردى من رؤوس شواهق الجبال». يعني: أنه اشتاق شوقاً عظيماً حتى إنه من شدة شوقه يصعد إلى قمم الجبال ليرتدئ منها، حتى يأتيه الوحي.

ولهذا فكلموا أوفى بذروة جبل كي يُلقِي منه نفسه تبدى له جبريل فقال: «يا محمد إنك رسول الله حقاً» فيسكنُ لذلك جأشه وتقرُّ نفسه فيرجع.

وهذا الذي أراد النبي ﷺ أن يفعله ليس تسخطاً على القضاء والقدر ولكن شوقاً وحزناً على ما فاتته، والله يعلم ﷻ أنه لن يُمكنه من إلقاء نفسه؛ لأنه كلما همَّ بذلك أتاه جبريل فطمأنه، ولكن من أجل أن يشتد شوق الرسول ﷺ فلا يكون في هذا دليل للمتحررين الذين إذا فاتهم الشيء ذهبوا يتحرون لفقدانه؛ لأننا نعلم أن النبي ﷺ لن يتمكن من ذلك بسبب مجيء جبريل إليه وطمأنته إياه، لكن من هؤلاء المتحررين من يقول: إنه سيحصل لهم مقصودهم لو هموا بالانتحار.

وهذا الحديث يسمَّى حديث الوحي وقد افتتح به المؤلف رحمته الله كتابه بعد حديث عمر

(١) أخرجه البخاري (٧٩٣)، ومسلم (٣٩٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه، وهو حديث المسيء في صلاته.

بن الخطاب «إنما الأعمال بالنيات»^(١). إشارة إلى أن هذا الكتاب كتاب سنة، والسنة قرينة الكتاب العزيز في أنها حجة وأنه يجب تصديق خبرها وامتنال حكمها.
قال ابن حجر رحمه الله:

❦ قوله: «وفتر الوحي». تقدّم القول في مدة هذه الفترة في أول الكتاب.

❦ وقوله هنا: «فترة حتى حزن النبي ﷺ فيما بلغنا». هذا وما بعده من زيادة معمر على رواية عقيل ويونس، وصنيع المؤلف يؤهم أنه داخل في رواية عقيل، وقد جرى على ذلك الحميدي في جمعه فساق الحديث إلى قوله: «وفتر الوحي» ثم قال انتهى حديث عقيل المفرد عن ابن شهاب إلى حيث ذكرنا، وزاد عنه البخاري في حديثه المقترن بمعمر عن الزهري فقال: «وفتر الوحي فترة حتى حزن فساقه إلى آخره».

والذي عندي أن هذه الزيادة خاصة برواية معمر، فقد أخرج طريق عقيل أبو نعيم في «مستخرجه» من طريق أبي زرعة الرازي عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه في أول الكتاب بدونها، وأخرجه مقروناً هنا برواية معمر وبين أن اللفظ لمعمر، وكذا صرح الإسماعيلي أن الزيادة في رواية معمر.

وأخرجه أحمد ومسلم والإسماعيلي وغيرهم وأبو نعيم أيضاً من طريق جمع من أصحاب الليث عن الليث بدونها، ثم إن القائل: «فيما بلغنا» هو الزهري، ومعنى الكلام: أن في جملة ما وصل إلينا من خبر رسول الله ﷺ في هذه القصة وهو من بلاغات الزهري وليس موصولاً، وقال الكرماني: هذا هو الظاهر ويحتمل أن يكون بلغه بالإسناد المذكور، ووقع عند ابن مردويه في التفسير من طريق محمد بن كثير عن معمر بإسقاط قوله: فيما بلغنا ولفظه: فترة حزن النبي ﷺ منها حزناً غداً منه إلى آخره. فصار كله مدرجاً على رواية الزهري وعن عروة عن عائشة والأول هو المعتبر. اهـ



ثم قال البخاري رحمه الله:

٢- باب رؤيا الصالحين.

وقوله تعالى: «لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَامِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ فَتَحًا قَرِيبًا» [البقرة: ٢٧].
❦ يقول رحمه الله: «لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ». الجملة هذه مؤكدة بثلاث

(١) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧).

مؤكدات وهي اللام، وقد، والقسم المقدّر.

قوله تعالى: ﴿صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّسُلَ﴾ أي: أخبره بالصدق.

وهناك فرق بين صدق، وصدق. صدق؛ أي: أخبر بالصدق، وصدق؛ أي: صدق من أخبر بالصدق.

وقوله تعالى: ﴿الرُّسُلَ يَا لَاحِقَ﴾ أي: الرويا المصحوبة بالحق، وهو الشيء الثابت.

وقوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ مؤكّد أيضًا بثلاث مؤكّدات اللام، والنون، والقسم المقدّر.

وقوله تعالى: ﴿إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ كلمة إن شاء الله قد تشكّل على بعض الناس فيقال: كيف يقول الله ﷻ عن فعله إن شاء الله وهو يعلم أنه سيقع؟ فنحن مأمورون إذا وعدنا شيئاً في المستقبل أن نقول إن شاء الله؛ لأننا لا نعلم أيتحقق هذا أم لا، ولكن الله ﷻ يعلم أنه سيتحقق، فلماذا قال: إن شاء الله؟

والجواب عن هذا أن نقول: قال ﷻ: ﴿إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ ليبين للصحابه أنه ﷻ لم يشأ أن يدخلوا الآن، ولكن سيدخلونه بمشيئة الله وأن كل شيء مقرون بمشيئته فالشرط هنا لبيان الواقع، وهو يشبه قوله ﷻ في زيارة المقبرة: «وإنا إن شاء الله بكم لاحقون»^(١). فإن لحوقنا بالأموات متيقّن ولكن المعنى وإنا نلحق بكم إذا شاء الله ذلك.

وقوله تعالى: ﴿أَمِينٌ﴾ هو حال من الفاعل ﴿لَتَدْخُلَنَّ﴾، والأمن ضدّ الخوف.

قوله تعالى: ﴿مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ ولم يذكر الطواف والسعي؛ لأن التحليق والتقصير به التحلل ولا تحلل إلا بعد طواف السعي بعد أداء النسك، فذكر آخر النسك ليزداد اطمئنانهم بذلك. وفي تقديم الحلق على التقصير دليل على أنه أفضل، والحلق: هو جز الشعر بالموسى، والتقصير: قصه، ومن القصّ الآلات التي تقص الشعر قصاً تاماً والتي يُسمونها «نمرة واحد» فهذا يعتبر تقصيراً؛ لأنه ليس جزاً بالموسى.

وقوله: ﴿مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ لم يقل سبحانه ومقصرين رؤوسكم، فقيل: إن هذا من باب الاكتفاء بقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَبِيلَ تَقِيَكُمُ الْحَرَّ﴾ [البقرة: ٨١]؛ يعني: والبرد، فمحلقين رؤوسكم ومقصرين؛ يعني: رؤوسكم.

وقيل: بل هناك فرق؛ لأن التحليق يكون على جميع الرأس شعرة شعرة، والتقصير لا يكون على جميع الرأس شعرة شعرة، بل يكون بحيث يظهر على الرأس أثر التقصير، فيكون كل من شاهده يعلم

(١) أخرجه أحمد (٣٤٣/٥)، ومسلم (٢٢٣) عن أبي مالك الأشعري.

أنه قد قصّره، ولا يجبُ استيعابُ الرأسِ كلّ شعرة شعرة؛ لأن هذا لا يتمُّ إلا بالخلق.
 ﴿وَقَوْلُهُ: ﴿لَا تَخَافُوكَ﴾﴾ قيل: إنها جملةٌ مستأنفة؛ والمعنى: لا تخافون من إخلافِ
 الوعد، وقيل: بل هي حالٌ مؤكدةٌ كقوله ﴿يَأْتِينِ﴾ [التوبة: ٢٠]؛ يعني: آمنين لا تخافون في هذا
 الأمن؛ أي: لا يُلحَقُكم فيه أيُّ خوفٍ، فيكونُ النفيُّ هنا لإثبات كمالِ الأمن.
 ﴿قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَخَافُوكَ فَلَيْمَ مَآلَمَ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ فَتَحًا قَرِيبًا﴾﴾ [التوبة: ٢٧].
 عَلِمَ؛ أي: اللَّهُ ﷻ. ﴿فَعَلِمَ مَآلَمَ تَعْلَمُوا﴾ أي ما سيكونُ في هذا الصلح الذي جرى، فإن هذا
 الصلح الذي جرى حصل في ظاهره غضاضةٌ على المسلمين، حتى قال عمرُ رضي الله عنه: ألسنا على
 الحقِّ وعدونا على الباطل؟ قال النبي ﷺ: «بل». قال: فَلِمَ نُعْطِيَ الدِّينَةَ فِي دِينِنَا^(١)، فجعلوا ذلك
 من الدِّينَةِ، ولكنَّ اللَّهَ ﷻ قال: ﴿فَعَلِمَ مَآلَمَ تَعْلَمُوا﴾؛ أي: من المصالحِ العظيمةِ في هذا الصلحِ،
 فجعل من دونِ ذلك فتحًا قريبًا، فسَمَّى اللَّهَ تعالى ذلك فتحًا.

﴿وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مِنْ دُونِ ذَلِكَ﴾﴾ أي من دونِ دخولكم المسجد الحرام.
 ﴿وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَتَحًا قَرِيبًا﴾﴾ وهو هذا الصلح، فسَمَّاهُ اللَّهَ تعالى فتحًا وكذلك سَمَّاهُ
 فتحًا في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أَوْلِيكَ أَكْثَمَ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ
 بَعْدِ وَقَتْلَوْا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْمُسْتَفِينَ﴾ [التوبة: ١٠].

فالمرادُ بالفتح في هذه الآية: صلحُ الحديبية.
 وأما قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [التوبة: ١]. فالمرادُ بالفتح هنا: فتحُ مكة.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩٨٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ
 مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الرُّوْيَا الْحَسَنَةُ مِنَ الرَّجُلِ الصَّالِحِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوَّةِ»^(١).
 [الحديث ٦٩٨٣ - طرفه في: ٦٩٩٤].

هذا الحديث ظاهرٌ، فيه أن الرويا الحسنة من الرجل الصالح جزءٌ من ستة وأربعين جزءًا
 من النبوة؛ يعني: أنها كالوحي، لكنها ليست وحيًا تامًّا، بل هي جزءٌ من ستة وأربعين جزءًا من
 النبوة، فيكون فيها شيءٌ من صدق ما يراه الإنسان الصالح في منامه إذا كانت الرويا حسنة.
 أما الرويا السيئة فإنها من الشيطان يسوءُ بها المؤمنَ فيرهبه أشياء يكرها فيتألم ويحزن ولكن

(١) أخرجه البخاري (٢٧٣١)، ومسلم (١٧٨٥).

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٦٣).

لهذا دواء، ربما يمر علينا في الصحيح فإن لم يكن فسنذكره إن شاء الله في آخر الكلام على التعبير.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣- باب الرؤيا من الله.

٦٩٨٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى -هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ- قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا قَتَادَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الرُّؤْيَا الصَّادِقَةُ مِنَ اللَّهِ، وَالْحُلُمُ مِنَ الشَّيْطَانِ»^(١).
 * قوله: «الرؤيا الصادقة». المراد به الرؤيا الحسنة كما سبق.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩٨٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي ابْنُ الْهَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَبَابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ رُؤْيَا يُحِبُّهَا فَإِنَّمَا هِيَ مِنَ اللَّهِ، فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ عَلَيْهَا وَلْيُحَدِّثْ بِهَا، وَإِذَا رَأَى غَيْرَ ذَلِكَ يَكْرَهُ فَإِنَّمَا هِيَ مِنَ الشَّيْطَانِ فَلْيَسْتَعِذْ مِنْ شَرِّهَا وَلَا يَذْكُرْهَا لِأَحَدٍ فَإِنَّمَا لَا تَضُرُّهُ».

* قوله: «فإنما هي من الشيطان». هذا هو الحلم، والحلم إنما يأتي به الشيطان يُمَثِّلُهُ للنائم مما يكرهه، مثل أن يرى أنه قتل أباه أو قتل ابنه أو أحرقت النار أو ما أشبه ذلك، فهذه مؤلمة محزنة فهي حلم من الشيطان.

وقد أمر النبي ﷺ بمداواتها في هذا الحديث بأمرين:

الأول: فليستعذ بالله من شرها. والثاني: لا يذكرها لأحد فإنها لا تضره.

أما إذا رأى ما يحب فليحدث بها، ولكنه سبق لنا أنه يحدث بها من يحبه لئلا يكيد له.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤- باب الرؤيا الصالحة جزء من سنة وأربعين جزءاً من النبوة.

٦٩٨٦- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ -وَأَتْنَى عَلَيْهِ خَيْرًا لَقِيْتُهُ بِالْيَمَامَةِ- عَنْ أَبِيهِ، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ مِنَ اللَّهِ، وَالْحُلُمُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا حَلَمَ فَلْيَتَعَوَّذْ مِنْهُ وَلْيَبْصُقْ عَنْ شِمَالِهِ فَإِنَّمَا لَا تَضُرُّهُ»^(٢).

(١) أخرجه مسلم (٢٢٦١).

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٦١).

وَعَنْ أَبِيهِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ... مِثْلَهُ.
فِي هَذَا الْحَدِيثِ زَادَ عَمَّا سَبَقَ: الْبَصَقُ عَنْ يَسَارِهِ «فَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ» فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩٨٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوءَةِ»^(١).

٦٩٨٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوءَةِ»^(٢).
وَرَوَاهُ ثَابِتٌ وَحُمَيْدٌ وَإِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَشُعَيْبٌ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
[الْحَدِيثُ ٦٩٨٨- طَرَفُهُ فِي: ٧٠١٧].

٦٩٨٩- حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ، حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَالدَّرَاوَرْدِيُّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَبَّابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوءَةِ»^(٣).

وَتَكُونُ الرُّؤْيَا الَّتِي هِيَ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوءَةِ فِي وَصْفَيْنِ: أَنْ تَكُونَ هِيَ صَالِحَةً، وَأَنْ تَكُونَ مِنْ رَجُلٍ صَالِحٍ مُؤْمِنٍ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥- بَابُ الْمُبَشِّرَاتِ.

٦٩٩٠- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَمْ يَتَّقْ مِنَ النَّبُوءَةِ إِلَّا الْمُبَشِّرَاتُ». قَالُوا: وَمَا الْمُبَشِّرَاتُ؟ قَالَ: «الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ»^(٤).
قَوْلُهُ: «الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ» سَوَاءٌ الَّتِي يَرَاهَا الرَّجُلُ لِنَفْسِهِ أَوْ تُرَى لَهُ فَيَرَى خَيْرًا فَيَسْتَبْشِرُ بِهِ أَوْ يُرَى لَهُ خَيْرًا فَيَسْتَبْشِرُ بِهِ فَهَذِهِ مِنَ الْمُبَشِّرَاتِ.

وَالْمُرَادُ بِأَنَّ الرُّؤْيَا جُزْءٌ مِنَ النَّبُوءَةِ يَعْنِي أَنَّهَا جُزْءٌ مِنَ الْوَحْيِ وَلَيْسَتْ وَحْيًا كَامِلًا، وَلَكِنْ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْوَحْيِ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ.

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ.

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٧٩) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦- بَابُ رُؤْيَا يُوسُفَ.

وقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ ❶ قَالَ يَبْنَى لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوٌّ مُبِينٌ ❷ وَكَذَلِكَ يَجْنِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَعَلَىٰ آلِ يَعْقُوبَ كَمَا أَتَمَّهَا عَلَىٰ أَبَوَيْكَ مِنْ قَبْلُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ إِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ❸ ﴿١٠٠-٩٦﴾. وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَاكَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلْنَا فِي حَقِّكَ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجْتَنِي مِنَ السِّجْنِ وَجَاءَ بِكَ مِنَ الْبَدْوِ مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَغَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِكَ إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ ❹ ﴿١٠١﴾ رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ وَلِيِّ الْآخِرَةِ وَتَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ ❺ ﴿١٠٢﴾ [١٠١-١٠٠].

فاطرُ والبدیعُ والمبدعُ والباري والخالقُ واحدٌ من البدوِ باديةٌ.

هذه الرؤيا أنزل الله تعالى فيها سورةً كاملةً تُسمى سورة يوسفَ، فلقد رأى أحدَ عشرَ كوكبًا والشمسَ والقمرَ يسجدونَ له، والأحدَ عشرَ كوكبًا هم إخوته؛ لأنه هو الثاني عشرَ، والشمسُ والقمرُ أبوه وأمه ولكن أيُّهم الأبُ؟

قيل: إنه القمرُ اعتبارًا بتذكير اللفظِ والشمسُ اعتبارًا بتأنيث اللفظِ.

وقيل: بل الشمسُ الأبُ والقمرُ الأمُ اعتبارًا بالمعنى؛ لأن القمرَ ضوءُه مستفادٌ من الشمسِ فالشمسُ هي الأمُ في إضاءة القمرِ.

وعلى كلِّ حالٍ نقول: الشمسُ والقمرُ هما أبواه الأمُ والأبُ سواءٌ هذا أو هذا.

❶ قوله: ﴿يَبْنَى لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ﴾ والتصغيرُ هنا للإسفافِ والرحمةِ والتَمَرِيحِ والتقريبِ كما تقولُ الأمُ لابنها يا وليدي وكذلك الأبُ.

❷ وقال له: ﴿لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا﴾. ﴿فَيَكِيدُوا﴾ هنا محذوفةُ النونِ للنصبِ بقاءِ السببيةِ، أو بأن مضمرةً بعدها على رأي البصريين؛ لأنها وقعت في جوابِ النهي الذي هو ﴿لَا تَقْصُصْ﴾.

والكيدُ هو: التوصلُ إلى الإيقاعِ بالشخصِ من حيث لا يشعرُ، يعني: بأسبابٍ خفيةٍ، هذا يُسمى كيدًا ويُسمى مكرًا ويُسمى خداعًا.

❸ قَالَ: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ هذا تعليلٌ لما يُتَوَقَّعُ من فعلِهِم لو أنه قصَّ عليهم الرؤيا.

ولكن وَقَعَ لهم أن كادوا له كيدًا بدون أن يسمعوها هذه الرؤيا، فكادوا له كيدًا حسدًا لها رأوا أنه في منزلة عند أبيه أكثر منهم، فحصل منهم ما حصل، وأجمعوا أن يجعلوه في غيابة الجُبِّ بعد أن تشاوروا هل يقتلونه أو لا؟ وهذا مما كاد الله له أنه صرفهم عن القتل؛ لأنهم لو قتلوه لم يحصل له ما حصل، وهو نظيرُ صرفِ الله ﷻ لقريش حينما مكروا بالنبي ﷺ أن يقتلوه أو يثبتوه أو يخرجوه فاتفقوا على أنهم يقتلونه ولكن الله أنجاه منهم.

❖ قوله: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ هذا خبر، وإذا كان عدوًّا مبينًا فسيأمره بما يضره وقد قال الله لنا: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا﴾ [طه: ٦٠]. فأخبر وأمر، أخبر أنه عدوٌّ وأمرنا أن نتخذَه عدوًّا فلا نقبل منه أمرًا ولا نهيًا؛ لأنه عدوٌّ.

❖ قوله: ﴿وَكَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ﴾. الكاف قالوا: إنها مفعولٌ مطلق؛ بمعنى: مثلٌ وعاملُها قوله يجتبيك؛ أي: ومثل ذلك الاجتباء المتوقَّع لك يجتبيك ربُّك ويعلمك من تأويل الأحاديث، ولعله استدللَّ بأنه يعلمه تأويل الأحاديث ومنه تعبير الرؤيا؛ لأن الله تعالى أكرمه أول ما أكرمه بهذه الرؤيا فكانت مناسبة أن صار من أعلم الناس بتعبير الرؤيا.

❖ قوله: ﴿وَيُثَرِّقُ نَعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَعَلَى آلٍ يَعْشُرُكَ﴾؛ يعني: نفسه.

❖ قوله: ﴿كَمَا أَتَمَّهَا عَلَى أَبَوَيْكَ مِنْ قَبْلُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ﴾، إسحاق وإبراهيم ليسا أبوين ليوسف بل هما جدان إسحاق جدُّه وإبراهيم أبو جدِّه، وفي هذا دليل على القول الصحيح في باب الفرائض أن الجدَّ أبٌ وأنه لا ميراث للإخوة لا الأشقاء ولا الذين للأب ولا الذين للأم مع وجود الجدِّ.

ثم ذكر الله ﷻ قصته إلى قوله ﴿يَتَأْتِيَ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَاكَ مِنْ قَبْلُ﴾ [يوسف: ١٠٠]. وذلك لما رفع أبويه على العرش خروا له سجداً؛ يعني: أبويه وإخوانه تحية له، وكانت الأمم فيما سبقنا يُحيون بالسجود لا عبادة ولكن إكرامًا وتحيةً.

❖ يقول: ﴿وَقَالَ يَتَأْتِيَ هَذَا﴾ «هذا» أي ما نشاهدُه ﴿تَأْوِيلُ رُؤْيَاكَ مِنْ قَبْلُ﴾ تأويل هنا؛ بمعنى: عاقبة وليست بمعنى: تفسير؛ لأن التأويل في كتاب الله يُراد به معنيان: الأول التفسير، والثاني العاقبة؛ لأن التأويل مصدرٌ أولٌ يُؤوَّلُ؛ وهو التفسير، والمعنى الثاني وهو العاقبة أي: حَوَّلَ الشيء إلى عاقبة، من آل يؤوَّل، وهنا لا يصحُّ أن نقول إنها بمعنى: التفسير؛ لأنه يشير إلى أمر واقع، فيقول: هذا ما رأيت ووقعها من قبل، والتأويل في القرآن يُطلق على معنيين كما أشرت إليه: المعنى الأول: التفسير، والمعنى الثاني: العاقبة، ففي قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِي نَسْأَلُكَ عَنْهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٥٣]. المراد بالتأويل هنا الوقوع والعاقبة؛ يعني: ما يتظر هؤلاء المكذبون إلا وقوع ما أخبروا به.

وأما قوله تعالى: ﴿نَبْتَنَّا بَنًا وَأَوْلَيْنَاهُ إِثْنَا تَرَبُّكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [٣٦: ٣٦]. فالمراد به التفسير؛ أي: فسّر لنا هذه الرؤيا، ومنه قول إمام المفسرين بالاثري ابن جرير رَحِمَهُ اللهُ: القول في تأويل قوله تعالى... ثم يذكر الآية؛ يعني: في تفسير قوله تعالى.

وأما التأويل عند المتأخرين فهو: صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى يُخالف الظاهر، فهذا لا يُعرف في الكتاب ولا في السنة، بل هو اصطلاحُ حادث لم يُعرف إلا في القرن الثالث فما بعده.

❦ قال: ﴿قَدْ جَعَلَهَا رِيَّ حَقًّا﴾ [١٠٠: ١٠٠]. «جعلها» بمعنى صيّرَها ولهذا نصبت مفعولين.

❦ قال: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي﴾ «إِذْ» بمعنى: حين؛ أي: حين أخرجني من السجن.

والسجن الذي سُجِنَ عليه كان سببه أنه أبى أن يُجيب امرأة العزيز إلى ما دعتَه إليه وقال: ﴿رَبِّ السِّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونِي إِلَيْهِ وَلَا أَتَصَرَّفُ عَنْ كَيْدِهِنَّ أَصْبَ إِلَهُنَّ وَأَكُنَّ مِنَ الْبَهِيلِينَ﴾ [٣٧: ٣٧] فَاسْتَجَابَ لَهُ رَبُّهُ فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ [٣٨: ٣٨] ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنتُهُمْ حَتَّى جِيئَ [٣٩: ٣٩] فَأَخْرَجَهُ اللهُ مِنَ السِّجْنِ طَاهِرًا عَفِيفًا مُعْزًى مُكْرَمًا، حتى إن الملك قال: ﴿أَتَتُونِي بِمِثْلِ أَسْتَحْلَصُهُ لِنَفْسِي﴾ [٥٤: ٥٤]. أي أجعله من خواصي وأقرب الناس إلي؛ لأنه رأى منه ما سرّه وما أعجبه.

قال: ﴿إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ وَجَاءَ بِكُمْ مِنَ الْبَدْوِ﴾ [١٠٠: ١٠٠]. يعني: إلى المدن، ولا شك أن تحضر البادية من الخير؛ لأنهم يتفقهون في دين الله؛ لأنهم في باديتهم أبعد عن معرفة حدود الله. قال الله تعالى: ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدَّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾ [٩٧: ٩٧]. فإذا صاروا في الحاضرة وتعلّموا وتفقهوا فهذا من إحسان الله إليهم.

دليل على أن الإحسان إلى الوالدين أو الأولاد أو الأقارب إحسان للإنسان نفسه؛ لأنه قال: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ وَجَاءَ بِكُمْ مِنَ الْبَدْوِ﴾.

أن أفعال العبد مخلوقة لله؛ لقوله: ﴿وَجَاءَ بِكُمْ مِنَ الْبَدْوِ﴾. ومعلوم أن الله لم يأت بهم يحملهم ولكنه قدر مجيئهم فجاءوا هم بأنفسهم، لكن لما كان فعلهم مخلوقًا لله ومرادًا له قال: ﴿وَجَاءَ بِكُمْ مِنَ الْبَدْوِ﴾.

قوله: ﴿مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَعَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي﴾. أي: أوقع بيني وبينهم تلك الواقعة وتلك القطيعة منهم إذ القوه في غيابات الحب وتركوه نسأل الله العافية.

قال: ﴿إِنِّي لَطِيفٌ لِمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ اللطيف مأخوذ من اللطف واللفافة، وله معان: فاللطيف؛ بمعنى: العليم بخفايا الأمور، واللطيف؛ بمعنى: اللطف والرحمة ويقال لطف به ولطف له، فاللام تبين الحكمة من هذا اللطف، والباء للتعديّة تبين

مَبْحَلُ اللَّطْفِ، وَالْقُرْآنُ جَاءَ بِهَذَا وَهَذَا.

❦ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِن رَّبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ ❶ ❦ رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ ❦
«رَبِّ» مَنَادَى لَكِنْ قَدْ يُشْكِلُ. فَهَذِهِ الْكَلِمَةُ لَيْسَتْ مَنْصُوبَةٌ وَلَيْسَتْ مُبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ، وَالْمَنَادَى إِمَّا
مَنْصُوبٌ أَوْ مُبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فَلِمَ إِذَا جَاءَتْ هَكَذَا؟

وَالْجَوَابُ عَلَى هَذَا الْإِشْكَالِ أَنْ نَقُولَ: أَصْلُهَا رَبِّي بِالْيَاءِ فَحُذِفَتِ الْيَاءُ تَخْفِيفًا، وَبَقِيَتْ
الْكَسْرَةُ دَلِيلًا عَلَيْهَا، وَعَلَى هَذَا فنَقُولُ: هُوَ مُبْنِيٌّ عَلَى ضَمِّ مُقَدَّرٍ عَلَى آخِرِهِ مَنَعَ مِنْ ظَهْوَرِهِ
اِسْتِغْثَالُ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ مَنْاسِبَةٍ.

❦ قَالَ: ﴿رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ﴾ قَالَ: «مِنَ الْمُلْكِ». وَلَمْ يَقُلْ: الْمُلْكُ؛ لِأَنَّ الْمُلْكَ
كَامِلًا لَا يَكُونُ إِلَّا لِلَّهِ ﷻ، قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمُلْكِ تُوتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ
مِمَّنْ تَشَاءُ﴾ [التَّوْبَةُ: ٢٦]. أَمَّا مَا يَمْلِكُهُ الْإِنْسَانُ فَهُوَ مَحْدُودٌ فَهَذَا مُلْكٌ فِي أَرْضٍ مُعَيَّنَةٍ، ثُمَّ إِنْ
مَلِكُهُ قَاصِرٌ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَصَرَّفَ كَمَا يَشَاءُ بَلْ إِنَّمَا يَتَصَرَّفُ فِي الْحُدُودِ الشَّرْعِيَّةِ.
❦ قَالَ: ﴿وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾؛ أَي: تَفْسِيرِهَا، وَالْمَرَادُ بِالْأَحَادِيثِ جَمْعُ حَدِيثٍ،
وَمِنَ الرُّوْيَا الَّتِي يَرَاهَا الْإِنْسَانُ.

❦ قَالَ: ﴿فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾؛ يَعْنِي: يَا فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ.
وَالْفَاطِرُ الْبَدِيعُ وَالْمَبْدُوعُ وَالْبَارِي وَالْخَالِقُ وَاحِدٌ مِنَ الْبَدَءِ، وَالْفَاطِرُ قَالُوا: إِنَّهُ هُوَ مَنْ
خَلَقَ الشَّيْءَ عَلَى غَيْرِ مِثَالٍ سَبَقَ؛ يَعْنِي خَلَقَهُ لَأَوَّلَ مَرَّةٍ وَلَمْ يَوْجَدْ لَهُ نَظِيرٌ فِيهَا سَبَقَ.
قَالَ: ﴿فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ وَلِيِّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾؛ أَي: مُتَوَلٍّ أَمْرِي فِي الدُّنْيَا
وَالْآخِرَةِ وَوَلَايَةُ اللَّهِ ﷻ نَوْعَانِ:

١- وَلَايَةٌ عَامَّةٌ لِكُلِّ أَحَدٍ وَهِيَ التَّصَرُّفُ فِي خَلْقِهِ بِمَا يَشَاءُ.

٢- وَوَلَايَةٌ خَاصَّةٌ وَهِيَ أَنْ يَتَوَلَّى أَمْرَ الْإِنْسَانِ وَيُعْتَنِي بِهِ بِصِفَةِ خَاصَّةٍ.

فَمِنَ الْأَوَّلَى قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفْرِطُونَ﴾ ❷ ثُمَّ رُدُّوهُ
إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمْ الْحَقَّ ﴿[الْأَنْعَامُ: ٦١-٦٢].

وَمِنَ الثَّانِيَةِ قَوْلُهُ: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا
أُولَئِكَ لَهُمُ الظُّلُمَاتُ يُخْرِجُهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾ [الْبَقَرَةُ: ٢٥٧].

❦ قَالَ: ﴿تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَالْحَقَّقْنِي بِالصَّلَاحِينَ﴾. «تَوَفَّنِي»؛ يَعْنِي: أَقْبِضْنِي إِلَيْكَ، وَالْمَرَادُ
بِذَلِكَ وَفَاةَ الْمَوْتِ لَا وَفَاةَ النَّوْمِ. وَ«مُسْلِمًا» حَالٌ مِنَ الْيَأْسِ فِي قَوْلِهِ «تَوَفَّنِي». يَعْنِي: حَالٌ
كُونِي مُسْلِمًا. «وَالْحَقَّقْنِي بِالصَّلَاحِينَ». أَي: بِالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكَ وَعَلَى رَأْسِهِمْ وَفِي مُقَدِّمَتِهِمْ

الرسُل ثم الأنبياء ثم الصديقون ثم الشهداء ثم الصالحون، والصالحون هنا تشمل كل الطبقات إذا ذُكرت وحدها.

وليس في هذه الآية تمنّي الموت أو الدعاء بالموت، بل الدعاء بالموت على صفة معينة وهي الإسلام.. ومن ذلك قوله في الحديث: «إن أردت بعبادك فتنة فاقبضني إليك غير مفتون»^(١). فليس معنى فاقبضني إليك عند وجود الفتنة وأمتني حتى أستريح منها، وإنما المعنى اقبضني على وصف عدم الفتنة.

فإن قال قائل: هذه الكلمات التي ذكرها الله عن يوسف بلسان عربي مبين فهل كان لسان يوسف عربياً؟

فالجواب: لا، لكن الله تعالى نقله بالمعنى، وعلى هذا فإضافة القول إلى قائله لا تستلزم أن يكون القائل قال هذا اللفظ بعينه، بل قد يُنقل عنه بالمعنى، ومن ثم يتبين لنا أنه لا يلزم من الأحاديث القدسية أن يكون لفظها كلام الله ﷻ بنفسه؛ لأنها لو كانت كلام الله بنفسه لوجب أن يكون لها حكم القرآن؛ لأن كلام الله لا يختلف فهو محترم سواء جاء عن طريق جبريل إلى النبي ﷺ أو مباشرة من الله إلى محمد ﷺ.

هذه المسألة - أعني: الأحاديث القدسية - فيها لعلاء مصطلح الحديث قولان:

القول الأول: أنها من الله لفظاً ومعنى؛ لظاهر قوله: قال الله تعالى كذا وكذا.

والثاني: أنها من الله معنى لا لفظاً وهذا القول هو الصحيح؛ لأنه كما ذكرت لكم لو كانت هي لفظ الله لوجب أن يكون لها حكم القرآن إطلاقاً، بل لكانت أعلى من القرآن سنداً؛ لأنها من الله إلى الرسول والقرآن من الله إلى جبريل إلى الرسول فالصحيح هو هذا.

فإن قال قائل: إذا ما الفرق بينها وبين الحديث النبوي؟

قلنا: الفرق بينهما:

أولاً: شرف النسبة التي نسبها النبي ﷺ إلى الله.

ثانياً: أن الأحاديث النبوية قد يكون النبي ﷺ يُلهمها إلهاماً وأحياناً يقولها من عنده، فتكون شرع الله لإقراره إياها.

ولكن هل يقال: إن الحديث وحي من الله؟

فالجواب: لا، فالحديث بعضه وحي وبعضه غير وحي، فمثلاً لما سُئل النبي ﷺ عن الشهادة قال: «تكفر كل شيء»، فلما انصرف الرجل دعاه وقال: «إلا الدين أخبرني بذلك جبريل

(١) أخرجه أحمد (١/٣٦٨)، والترمذي (٣٢٣٣).

أنفاه^(١) فهذا واضح أنه حيّ، وأحياناً لا تكون وحيّاً بل يقولها النبي ﷺ ثم يقرأها الله عليه.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧- بَابُ رُؤْيَا إِبْرَاهِيمَ.

وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَتُوبُ إِلَىٰ آثِي فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْنَبْتُكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَىٰ﴾ قَالَ

يَتَأْتِي أَفْعَلُ مَا تَوَمَّرُ سَجْدَتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ ﴿١٠٢﴾ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَتَدِينَهُ أَنْ يَتَابِعَهُ

﴿١٠٤﴾ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا إِنَّا كَذَبْنَاكَ بِحُزْنِ الْمُتَحَسِّنِينَ ﴿١٠٥﴾ ﴿الْقِسْطُ ١٠٢-١٠٥﴾.

قال مجاهد: أسلما سلماً ما أمراه، وتلَّهُ وضع وجهه بالأرض.

هذه رؤيا إبراهيم أيضاً وهي من المراتبي العجيبة ومن آيات الله ﷻ، فإبراهيم رأى في المنام أنه يذبح ولده وذلك لما بلغ معه السعي، فليس صغيراً لا تتعلق به النفس كثيراً، ولا كبيراً قد انصرف عنه النفس، فالإنسان مع أولاده له ثلاث حالات أو أكثر: أولاً: إذا كانوا أطفالاً فإن الرجل لا يتعلق قلبه بهم، إنما يتعلق بهم قلب الأم.

ثانياً: إذا بلغ معه السعي، وصار يذهب معه ويجيء ويقضي حوائجه لكنه لم يكبر حتى يكون معه أنفة فهنا يتعلق به كثيراً.

ثالثاً: إذا كبر وارتفع انصرف عنه وانعزل.

وهنا إبراهيم عليه السلام ليس له إلا ولد واحد وقد أتاه على حين من الكبر فلما بلغ معه السعي؛ أي: كان يسعى معه وفي حوائجه - وهو أشد ما تكون النفس به تعلقاً - رأى في المنام أنه يذبحه ورؤيا الأنبياء وحي وحق، فعرض هذا على ابنه لا استشارة لكن لأنه سيفعل، ولا يمكن لإبراهيم أن يستشير ابنه في تنفيذ أمر الله ولكن اختاراً للولد كيف يتلقى هذا الأمر العظيم فكان الولد نعم المعين لأبيه على طاعة الله فقال: ﴿يَتَأْتِي أَفْعَلُ مَا تَوَمَّرُ﴾ ﴿الْقِسْطُ ١٠٢﴾. نصيحة من ابن صغير لأب كبير، لكن والله هذه قرّة العين أن يكون الأولاد عوناً لأبائهم وأمهاتهم على طاعة الله.

ثم وعد إسماعيل عليه السلام وعداً غير وعد الإنسان المغتر بنفسه فقال: ستجدني إن شاء الله من الصابرين، والسين هنا للتحقيق؛ أي: ستجدني إن شاء الله من الصابرين على ما سينفذ فيهم من هذا الأمر العظيم.

ونحن نقرأها الآن قراءة نظرية، لكن لو ابتلي بها الإنسان على وجه عملي ستضيق عليه

الدنيا أَضْيَقُ ما يكون، إذ كيف يُؤْمَرُ بأن يذبح ابنه والإنسان يضحى بنفسه اتقاء شرٍّ يَحْصُلُ لابنه، فهذه محنة عظيمة من أعظم المحن - إن لم تكن أعظم المحن - ولهذا قال: ستجدني إن شاء الله من الصابرين. فعَلِمَ أَنَّ هذا أمرٌ عظيمٌ يحتاج إلى صبرٍ عظيم، صبرٍ على طاعة الله، وعن معصيته، وعلى أقداره المؤلمة، فهو جامعٌ بين الأنواع الثلاثة من الصبر.

❖ قال: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا﴾ [الأنعام: ١٠٣]؛ أي: إبراهيم وابنه فالأب والابن أسلما؛ يعني: استسلما لأمر الله وانقادا له وسلما الأمر إلى الله.

❖ وقوله تعالى: ﴿وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾؛ أي: تله أبوه على الجبين، والجبين هو الجبهة أو أعلاها؛ أي: جعل وجهه للأرض.

قال العلماء: وإنما تله على جبينه لئلا ينظر إلى وجهه حين تُقْبَلُ السكينُ عليه وهو يَتَمَعَّرُ خَشْيَ أَنْ يُفْتَنَ وتعجز يده عن ذبح ابنه فتله على الأرض امتثالاً لأمر رب العالمين ﷺ الذي أوجدهما جميعاً من العدم.

❖ قوله تعالى: ﴿وَوَدَّيْتَهُ أَنْ يَبْتَاعِيَ غَمِيمٌ﴾ ❶ قَدْ صَدَقْتَ الرَّؤْيَا. جواب «لَمَّا» محذوف؛ لأن «لَمَّا» شرطية تحتاج إلى شرط وجواب والجواب محذوف، ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾ ❷ تَبَيَّنَ بذلك صدقهما وإخلاصهما وانقيادهما لله رب العالمين، فحينئذ جاء الفرج في محلّه حيث كان الأمر أَضْيَقَ ما يكون.

واعلم أَنَّ النصرَ مع الصبر، وأنَّ الفرجَ مع الكَرْبِ، وأن مع العسر يسراً، ففي هذه الحال الضيقة والضنك جاء فرجٌ من الله ﴿وَوَدَّيْتَهُ﴾ أي: من بعيد؛ لأنَّ النداء يكون من بعيد ﴿أَنْ﴾ تفسيرية ﴿يَبْتَاعِيَ غَمِيمٌ﴾ ❸ قَدْ صَدَقْتَ الرَّؤْيَا أي نفذتها وطبقته لأنه عَمِلَ ولم يَتَأَنَّ ولم يَسْتَرْخ. ولكن جاءت المنّة من الله ﷺ بعد أن كَتَبَ له أجر هذه الطاعة العظيمة، قال: ﴿يَبْتَاعِيَ غَمِيمٌ﴾ ❹ قَدْ صَدَقْتَ الرَّؤْيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ.

وَلْيُسَبِّحْ لهذه المسألة فقد يتليك الله بأمرٍ تكرهه وَيَشُقُّ عليك، لِيَتَرَفَّى به إلى درجة الكمال، فيجزيك الله ﷺ أحسن مما فعلت فلا تيأس.

وانظر إلى قصة أبيك الأول آدم، فقد نهاه الله أن يأكل من الشجرة فأكل ﴿وَوَصَّيْءَ آدَمَ رَبَّهُ﴾ فغوى ﴿ثُمَّ أَجْبَنَهُ رَبُّهُ﴾ فَنَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى ﴿[طه: ١٢١-١٢٢]﴾ فكان بعد ذلك مُجْتَبَى مختاراً من الله ﷺ، وصار حاله بعد هذه المعصية والتوبة منها أكمل من حاله من قبل.

فتنبّه لهذه الدقائق العظيمة التي يَقْصُها الله عليك في القرآن، حتى تُرَبِّيَ نفسك عليها، فالعلم ليس نظرياً، بل العلم إذا لم يكن نظرياً عملياً فإنه قليل البركة، وقد يكون حجةً عليك،

كما قال النبي ﷺ: «القرآن حجة لك أو عليك»^(١).

وقوله: ﴿تَجْزَى الْمُحْسِنِينَ﴾ ﴿١٣﴾ في هذا دليل على أن الله ﷻ يحبُّ الإحسانَ وهو كذلك، والإحسانُ نوعان: إحسانٌ في عبادة الله، وإحسانٌ إلى عباد الله، فالإحسانُ يكونُ في المعاملتين في معاملة الخالق، وفي معاملة المخلوق.

أما في معاملة الخالق فقد حدَّها أعلمُ البشرِ بها وهو النبي ﷺ في قوله: «أن تعبدَ الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك»^(٢) وبين هاتين الدرجتين فرقٌ عظيمٌ وهما: أولاً: قوله: «أن تعبدَ الله كأنك تراه» فهذه عبادةٌ رغبةٍ وطلبٍ.

ثانياً: قوله: «فإن لم تكن تراه فإنه يراك» فهذه عبادةٌ خوفٍ وهربٍ، وهاتان منزلتانِ بينهما فرقٌ عظيمٌ فالذي يعبدُ الله كأنه يراه يُحِبُّ نفسه على أن يصلَّ إلى هذا الذي يعبدُه ﷻ، وليس كالذي يعبدُ الله لأنَّ الله يراه فيعاقبه، فالأولُ أكملُ، ولهذا قال: «فإن لم تكن تراه فإنه يراك» هذا هو الإحسانُ في عبادة الله ﷻ.

أما الإحسانُ إلى عبادِ الله فقد بيَّنه أيضًا النبي ﷺ فقال: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُرْخَضَ عَنِ النَّارِ وَيَدْخُلَ الْجَنَّةَ - وَنَحْنُ نَحِبُّ ذَلِكَ وَنَرْجُو اللَّهَ أَنْ يَحْقَقَهُ لَنَا - فَلَتَاتِهِ مَنِيَّتُهُ وَهُوَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَلَيَأْتِيَ إِلَى النَّاسِ مَا يَحِبُّ أَنْ يُؤْتَى إِلَيْهِ»^(٣) فهذا هو الإحسانُ، ائْتِ للناسِ ما تحبُّ أن يُؤْتَى إليك، ويحقِّقْ قوله ﷺ: «لَا يَأْمُرُ أَحَدُكُمْ بِحُبِّ أَخِيهِ مَا يَحِبُّ لِنَفْسِهِ»^(٤) ما ظنُّكم لو أنَّ المسلمينَ تعاملوا بهذه المعاملة، فهل يَبْقَى في النفوسِ أحقادٌ، أو بغضاءٌ، أو عداواتٌ؟

أبدًا، بل تُنمَحَى كُلُّهَا لو تعاملنا بهذه الطريقة، لكنَّ أكثرنا الآن يعاملُ الناسَ بإيثارِ نفسه على أخيه، فيكونُ أنانيًّا لا يبالي بغيره وإنما يعملُ لنفسه، نسألُ الله السلامة.

ولكن هل يُؤخَذُ من هذه القصة أنَّ الإنسانَ لو رأى في منامه أنه يفعلُ شيئًا، فهل يُطَلَّبُ منه أن يفعله؟

فالجواب: لا؛ لأنَّ رؤيا الأنبياءِ حقٌّ أو وحيٌّ، فلو رأى الإنسانُ مثلاً أنه يأكلُ خبزًا، فلا تَقُلْ يُسَنُّ لك أن تأكلَ خبزًا، وهكذا.

ولتمامًا لفوائد هذه القصة نذكُرُ:

أن الذبيحَ هو إسماعيلُ، وقد قيل: إن القولَ بأنه إسحاقُ من كلامِ اليهود؛ لأنَّ إسحاقَ

(١) أخرجه أحمد (٣٤٣/٥)، ومسلم (٢٢٣) عن أبي مالك الأشعري.

(٢) أخرجه مسلم (١٩٠٧) وقد تقدم.

(٣) أخرجه أحمد (١٩١/٢)، ومسلم (١٨٤٤) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٤) أخرجه البخاري (١٣)، ومسلم (٤٥) عن أنس رضي الله عنه.

جَدُّهُمْ، وَإِسْمَاعِيلُ جَدُّ الْعَرَبِ وَأَنْ أَصْلَ هَذَا الْقَوْلِ وَمِنْشَأُهُ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَهَمُ الَّذِينَ رَوَّجُوهُ، وَإِلَّا فَالْآيَةُ وَاضِحَةٌ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ﴿قَدْ صَدَقَتِ الرَّؤْيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ (١٧) إِنَّ هَذَا لَمَوْءُ الْبَلَاءِ الْمُبِينُ (١٨) وَقَدْ يَنْتَهِي بِذِيهِ عَظِيمٌ (١٩) وَتَرْكُنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ (٢٠) سَلَّمَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ (٢١) كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ (٢٢) إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُؤْمِنِينَ (٢٣) وَشَرَّعْنَاهُ يَشَاقِقَ يُنَيِّتَانِ مِنَ الصَّالِحِينَ (٢٤) [الطائفة: ١٠٥-١١٢].
وَلَمْ يَذْكُرِ اللَّهُ بَعْدَ هَذِهِ الْبَشَارَةِ ابْتِلَاءً، ثُمَّ إِنْ الْبَشَارَةُ أَتَتْ بَعْدَ قِصَّةِ الذَّبْحِ كَامِلَةً، ثُمَّ إِنْ اللَّهُ تَعَالَى فَرَّقَ بَيْنَ إِسْمَاعِيلَ وَبَيْنَ إِسْحَاقَ، فَإِسْحَاقُ قَالَ عَنْهُ فِي مَوْضِعَيْنِ: ﴿يُعَلِّمُهُ عِلْمِي﴾ وَإِسْمَاعِيلُ قَالَ عَنْهُ: ﴿يُعَلِّمُهُ حَلِيمِي﴾. فَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّ إِسْحَاقَ هُوَ الذَّبِيحُ قَوْلٌ ضَعِيفٌ جَدًّا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٨- بَابُ التَّوَاتُؤِ عَلَى الرَّؤْيَا.

٦٩٩١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ أَنَسًا أَرَا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي السَّبْعِ الْآخِرِ، وَأَنَّ أَنَسًا أَرَا أَنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «الْتَمِسُوهَا فِي السَّبْعِ الْآخِرِ» (١).

❦ قَوْلُهُ: «تَوَاتُؤُ الرُّؤْيَا»؛ يَعْنِي: اتَّفَاقُهَا عَلَى شَيْءٍ مَعْيَيْنٍ، وَالرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ كَمَا مَرَّ «جَزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جِزْءًا مِنَ النَّبُوَّةِ»، فَإِذَا تَوَاتُأَتْ وَاتَّفَقَتْ عَلَى شَيْءٍ صَارَ هَذَا زِيَادَةً فِي قُوَّتِهَا.
وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ السَّبْعَ الْآخِرَ أَرْجَى مَا تَكُونُ بَلِيلَةُ الْقَدْرِ، وَأَنَّهَا أَرْجَى مِنْ بَقِيَةِ الْعَشْرِ وَلَكِنَّ النَّبِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْتَمَرَّ يَعْتَكِفُ الْعَشَرَ الْآخِرَ مِنْ رَمَضَانَ، مَعَ أَنَّهُ قَالَ لِهَؤُلَاءِ الْقَوْمِ الَّذِينَ رَأَوْهَا فِي السَّبْعِ، وَالَّذِينَ رَأَوْهَا فِي الْعَشْرِ: «إِنَّهَا فِي السَّبْعِ الْآخِرِ».



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٩- بَابُ رُؤْيَا أَهْلِ السُّجُونِ وَالْفَسَادِ وَالشَّرِكِ.

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجَنَ فَتَبَيَّنَ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (٢٥) قَالَ لَا يَأْتِيَكُمَا طَعَامٌ تُزْجَاهُ إِلَّا نَبَأْتُكُمَا فِي تَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا ذَلِكَ مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ (٢٦) وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ مَا كَانُوا لَنَا أَنْ نُشْرِكَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ ذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ (٢٧) يَصْدِجِي السَّجَنَ

﴿أَزْيَابٌ مُتَفَرِّقُونَ﴾ [٣٦-٣٩]. وَقَالَ الْفُضَيْلُ لِيَعْنِي الْإِتْبَاعُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ ﴿أَزْيَابٌ مُتَفَرِّقُونَ﴾ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴿٣٦﴾ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَتَيِّمُوهُمَا أَشْتَرُ وَأَبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الَّذِينَ الْفَتِمَ وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٧﴾ يَصْنَعِي السَّجْنَ أَمَا أَحَدُكُمْ فَيَسْتَقِي رَبَّهُ خَمْرًا وَأَمَّا الْآخَرُ فَيُضْلِبُ فَتَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْ رَأْسِهِ قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ ﴿٣٨﴾ وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا أَذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ فَأَنَسَنَاهُ الشَّيْطَانُ ذَكَرَ رَبَّهُ فَلَيْتَ فِي السَّجَنِ بَضْعَ سِنِينَ ﴿٣٩﴾ وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعٌ سُتُبُلَاتٍ خُضِرَ وَأُخِرَ يَابِسَتٍ يَتَأْتِيهَا أَلْمَلَاءُ أَفْتُونِي فِي رُءُوسِي إِنْ كُنْتُ لِلزَّيْرِ بِتَعَبُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُوا أَضَعَتْ أَحْلَمٌ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَمِ بِعَالَمِينَ ﴿٤١﴾ وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أَمْتِهِ أَنَا أَنْبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ ﴿٤٢﴾ يَوْسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعٍ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعٍ سُتُبُلَاتٍ خُضِرَ وَأُخِرَ يَابِسَتٍ لَمَلٍّ أَرْجِعْ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ قَالَ نَزَرُوعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَابًا مَا حَصَدْتُمْ فَذَرَوْهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ ﴿٤٤﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادًا يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَحْصِنُونَ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصُرُونَ ﴿٤٦﴾ وَقَالَ الْمَلِكُ أَتُؤْتُونِي بِهِ؟ فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ قَالَ أَرْجِعْ إِلَى رَبِّكَ ﴿٤٧﴾ [٣٩-٥٠].

«وادكر»: افتعل من ذكرت، «أمة»: قرن، وتقرأ «أمة»: نسيان.

وقال ابن عباس: يعصرون الأعناب والدهن.

«تحرسون»: تحرسون.

❖ قَالَ الْمُؤَلَّفُ: «بَابُ رُؤْيَا أَهْلِ السَّجُونِ وَالْفَسَادِ وَالشَّرِكِ»، يَعْنِي: الرُّؤْيَا فِي السَّجَنِ وَأَحْكَامِهَا، وَكَذَلِكَ رُؤْيَا أَهْلِ الشَّرِكِ وَالْفَسَادِ، وَهِيَ حِكَايَةُ الْوَاقِعِ وَإِلَّا فَرُؤْيَا أَهْلِ السَّجُونِ وَغَيْرِهِمْ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ.

ثم ذكر قصة يوسف عليه السلام أنه دخل معه السَّجْنَ فَرَأَى فِي الْمَنَامِ رُؤْيَيْنِ. فالأول رأى أنه يعصر خمرًا، والآخر رأى أنه يحمل فوق رأسه خبزًا تأكل الطير منه، والأول قال: أعصر خمرًا، والخمر لا يعصر، وإنما الذي يعصر العنب. فيكون منه العصير، وهذا العصير يكون خمرًا، فسمَّاه خمرًا باعتبار ما يؤول إليه، واللغة العربية فيها التوسع، فأحيانًا تطلق الشيء على ما مضى، وأحيانًا تطلقه على المستقبل، فهذه الآية من باب إطلاقه على ما يستقبل، وقوله تعالى: ﴿وَأَنفُوا إِلَيْنَا أَمْوَالَكُمْ﴾ فهذه على ما مضى؛ لأن اليتيم ما دام يتيمًا لم يبلغ فإنه لا يعطى ماله، إنما يعطى ماله إذا بلغ.

❖ يَقُولُ: ﴿وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرْنِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خَبْرًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ﴾ وهذا غريب، ولكن

على الخير سَقَطًا على يوسف عليه السلام الذي علَّمه الله من تأويل الأحاديث.
 ❖ قال تعالى: ﴿بَنَيْنَا بَنَاتٍ وَأَوِيلَهُ إِنَّا نَرْزُقُكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾، قوله: ﴿بَنَاتٍ وَأَوِيلَهُ﴾ يَحْتَمِلُ أَنَّ المعنى بتأويله؛ أي: بتفسيره؛ أي: فُسِّرَ لنا، أو أن معنى بتأويله؛ أي: بما يؤول إليه؛ لأنَّ التأويل يُطْلَقُ في اللغة العربية لغة القرآن والحديث على هذين المعنيين التفسير أو ما يؤول إليه.
 ❖ وقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَرْزُقُكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾. ومن الإحسان العلم، أن يعلم الناس الخير ويدلِّهم عليه.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَرْزُقُكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ دليل على أن الأصل بقاء ما كان على ما كان، وأن هذا الرجل لما كان من المحسنين تَوَسَّما فيه أن يُحْسِنَ إليهما بتأويل ما رآياه.
 ❖ قال تعالى: ﴿لَا يَأْتِيَكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِيهِ إِلَّا بَنَاتُكُمَا وَأَوِيلَهُ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا﴾. اختلف المفسرون في معنى قوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيَكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِيهِ إِلَّا بَنَاتُكُمَا وَأَوِيلَهُ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا﴾: فقيل المعنى أن يوسف عليه السلام يخبرهما بالطعام الذي سيأتي قبل أن يأتي، فيقول: سيكون غداء اليوم كذا وكذا، والعشاء كذا وكذا، وما أشبه ذلك، وهذا ليس بغريب فإن عيسى قال لقومه: ﴿وَأَنبِئْكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدْخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾ [التغاب: ٤٩].

ومن المفسرين من قال: المعنى سأخبركما بتأويله قبل أن يأتيكما طعام ترزقانه، كما نقول نحن: سأخبرك بخبر هذا قبل العشاء، أو قبل الغداء، والمعنى: أنه سوف يُبَادِرُ بإخبارهما بما رآيا وعلى هذا فيكون المعنى: لا يأتيكما طعام ترزقانه إلا بَنَاتُكُمَا بتأويله؛ أي: بتأويل ما رأيتهما. وعلى المعنى الأول يكون ﴿بَتَأْوِيلِهِ﴾ أي: بتأويل الطعام، فالضمير على المعنى الأول يعود على الطعام، وعلى المعنى الثاني يعود على ما رآياه، وهذا يرجِّحه أنها سَلا عن التأويل. فقال: سأنبئكما بتأويله قبل أن يأتيكما طعام ترزقانه.

فإن قال قائل: ما العلاقة بين هذا وهذا؟

قلنا: ليس هناك علاقة، إنما العلاقة هي أن يبين أنه سوف ينبئها مبادراً بذلك.

❖ قال تعالى: ﴿ذَلِكُمَا مَعَا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾ في هذه الآية إسناد النعمة إلى مُسَدِّهَا وموَلِّهَا وهو

الله عز وجل.

وفيها التحدث بنعمة الله عز وجل.

❖ ثم علل ما علَّمه الله فقال: ﴿إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾ (٣٧) وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي.... ❖ هذه الجملة تعليل لقوله: ﴿مَعَا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾ وفي هذا دليل على أن الإنسان إذا أخلص في توحيدِهِ، وعَمِلَ عملاً صالحاً، كان ذلك من أسباب العلم وهو ظاهر،

كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا زَادَهُمْ هُدًى وَءَانَسَهُمْ نُقُورُهُمْ ۝١٧﴾ [التكوير: ١٧].

قال: ﴿إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ﴾ المِلَّةُ مَا يَتَّبِعُهُ الْإِنْسَانُ وَيَتَدَيَّنُ بِهِ كَمِلَّةِ الْإِسْلَامِ مَثَلًا.

قال: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾ هم الأولى مبتدأ، وهم الثانية توكيد

للاولى؛ يعني: أنهم كافرون بالآخرة على وجه مؤكد.

قال: ﴿وَأَتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي﴾ فترك هؤلاء، وأتبع هؤلاء، وفيه إشارة إلى ما يتكرر علينا كثيرًا

من أن التخلية قبل التحلية، وهذا في الأمور المعنوية، وكذلك في الأمور الحسية، فلو أردت أن

تفرش فراشًا على الأرض، فهل تنظف الأرض أولاً أو تفرش الفراش عليها وهي وسيخة؟

الجواب: الأول، فتزيل الأذى ثم تأتي بالمطلوب، ولهذا قال: ﴿إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ

وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ۝١٧﴾ وَأَتَّبَعْتُ ﴿١٧﴾ وَمِلَّةَ آبَائِي﴾ وهذا معنى لا إله إلا الله؛ لأن لا إله نفي، وإلا الله إثبات.

قال: ﴿وَأَتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي﴾ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ﴿إِبْرَاهِيمُ جَدُّ أَبِيهِ، وَإِسْحَاقُ جَدُّهُ

ويعقوب أبوه وكلهم آباء، وفي هذه الآية دليل على أن الجدَّ أبٌ وعلى هذا فيحجب من الإخوة

من يحجبهم الأب، فلا يرث معه أخٌ شقيق، ولا أخٌ لأب، كما لا يرث معه أخٌ لأم بالإجماع.

قال: ﴿مَا كُنَّا لَنَا أَنْ نُشْرِكَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾، قوله: ﴿مَا كُنَّا لَنَا﴾ يعني: يمتنع علينا ولا

يَحِقُّ أَنْ نُشْرِكَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ.

وقوله: ﴿مِنْ شَيْءٍ﴾ شيء نكرة دخلت عليها «مِنْ» الزائدة فتفيد العموم؛ لأن «مِنْ»

الزائدة إذا دخلت على نكرة في سياق النفي، أو الشرط، أو النهي، أو الاستفهام الإنكاري

كانت نصًّا في العموم، ومن المعلوم أن النكرة إذا كانت في سياق النهي أو النفي أو الشرط أو

الاستفهام الإنكاري فهي للعموم، لكن إذا دخلت عليها «مِنْ» الزائدة كانت نصًّا في ذلك،

وعلى هذا فنقول: «مِنْ» حرف جر زائد؛ لأنه زائد لفظًا وزائد في المعنى، وإنما قلنا ذلك؛ لأن

كلمة زائد اسم فاعل من زاد وهي متعدية ولازمة، والفعل هذا متعد ولازم، يقال: زاد الماء،

فهذا لازم، ويقال: زاده خيرًا هذا متعد.

يقول: ﴿ذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾. ذلك مشار إليه أَنَّ اللَّهَ عَصَمَهُمْ مِنَ الشَّرِكِ، وَخَصَّهُمْ

بالتوحيد.

قال: ﴿مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ﴾ أما كونه من فضل الله عليهم فظاهر؛ لأن الله هداهم

للإسلام.

وأما كونه من فضل الله على الناس فلأن الله جعل هداية الدلالة على أيدي هؤلاء الرسل

الكرام إبراهيم وإسحاق ويعقوب، فقد بينوا للناس طريق الهدى فصار ما هم عليه فضلًا من

الله عليهم، وفضلاً من الله على الناس.

❦ قال: ﴿وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ أي: لا يقومون بشكر الله ﷻ، أكثرُ الناس تكونُ نسبتُهُم تسعمائة وتسعة وتسعين من الألف؛ لأنَّ الله تعالى يقول يوم القيامة: «يا آدم، فيقول: لبيك وسعديك، فيقول: أخرج من ذريتك بعثاً إلى النار، فيقول: ربي وما بعث النار: قال: من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعون» من بني آدم كلُّهم في النارِ وواحدٌ في الألفِ في الجنة^(١)، قال ابن القيم رحمه الله في هذا المعنى:

يا سلعة الرحمن ليس ينالها في الألف إلا واحد لا اثنان

يعني رحمه الله: الجنة، اللهم اجعلنا من هؤلاء الواحد.

يقول: ﴿وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ الشكرُ حدُّ العلماء بأنه: القيامُ بطاعةِ المُنعم، فمن عصى الله فليس بشاكر، لكن إن كفر فقد انتفى عنه الشكرُ انتفاءً مطلقاً، وإلا فقد انتفى عنه كمالُ الشكر.

قالوا: وبينه وبين الحمدِ عمومٌ وخصوصٌ من وجه، فبالنسبة لتعلُّقِ الشكرِ بالقلبِ واللسانِ والجوارحِ يكونُ أعمُّ من الحمد؛ لأن الحمدَ باللسانِ، وبالنسبة لكونِ الشكرِ في مقابلةِ نعمة، وكونُ الحمدِ في مقابلةِ نعمة، وكمالُ المحمودِ، يعني: أن سببه الفضلُ والإفضالُ، يكونُ الحمدُ أعمُّ.

إذا: الحمدُ أعمُّ من الشكرِ باعتبارِ سببه، والشكرُ أعمُّ من الحمدِ باعتبارِ متعلِّقه.

قال الله ﷻ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [الأنعام: ١]، ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَخْذَلْ وَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلِيٌّ مِنَ الذَّلِيلِ﴾ [الأنعام: ١١١]. فهذا حمدٌ على الكمالِ، وقال ﷻ: «إن الله ليرضى عن العبدِ يأكلُ الأكلةَ فيحمدهُ عليها»^(٢) فهذا حمدٌ على الإفضالِ وعلى النعم، وفي هذا يقول الشاعر:

أفادتكمُ النعماءُ مني ثلاثةٌ يدي ولساني والضميرُ المحجَّبُ

❦ ثم قال: ﴿يَصْحَبِي السَّجْنَاءُ أَزْيَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ أَلَوْحِدُ الْقَهَّارُ﴾^(٣) فانتقلَ بهم من حالٍ إلى حالٍ قبل أن يأتي بتأويلِ الرؤيا، وهذا من حكمته ﷻ وهي انتهاءُ الفرصة في إيصالِ الحق، فهو أولاً تحدَّث عن نفسه، وعن آباءه، وأنهم على التوحيدِ الخالصِ، ثم دعا صاحبي السَّجْنِ فقال: ﴿أَزْيَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ أَلَوْحِدُ الْقَهَّارُ﴾.

والجواب: الله ﷻ لا شك، لكنه يخاطبُ قوماً مشركين، أو قوماً عاشوا في شركٍ فكان

(١) أخرجه البخاري (٣٣٤٨)، ومسلم (٢٢٢).

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٤٣) عن أنس رضي الله عنه.

من البلاغة أن يقارن بين آلهتهم وبين الله، قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (٥٩). [البقرة: ٥٩]. وإلا فمن المعلوم أنه لا نسبة، لكن نحن إذا كنا نخاطب شخصا يعترف بشيء فلنا أن نقارن بين ما يعترف به وبين الحق ولا حرج، ولا يُعَدُّ هذا من قول الشاعر:

ألم تر أن السيف يَنْقُصُ قَدْرُهُ إذا قِيلَ إِنَّ السيفَ أَمْضَى مِنَ الْعَصَا

وهنا يخاطب ﷺ شخصا يعتقد أن من يعظمه مثل من يعظمه فيقول: ﴿أَرْيَابٌ

مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهِ أَلَوْجِدُ الْقَهَّارُ﴾، وهنا قال: أم الله، ولم يقل: أم الرب وقد قال: ﴿أَرْيَابٌ﴾ ولم يقل آلهة، مع أن إبراهيم قال لقومه: ﴿أَيْفَكَاءُ إِلَهَةٌ دُونَ اللَّهِ يُرِيدُونَ﴾ [البقرة: ٨٦]. لأن المقام هنا يقتضي ذلك، إذ أن هذين الفتيين رأيا رؤيا من مقتضى الملوك والخلق، فخاطبهما بالربوبية، ثم عدل عن الربوبية في جانب الله ﷻ إلى الألوهية فقال: ﴿أَمِ اللَّهِ أَلَوْجِدُ﴾ الذي لا شريك له، ﴿الْقَهَّارُ﴾ ومن هنا تأتي الربوبية؛ لأن القهر لا يكون إلا مع تمام الربوبية؛ الخلق والأمر، قال: ﴿أَرْيَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهِ أَلَوْجِدُ الْقَهَّارُ﴾ وهذا نظير قوله تعالى: ﴿صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]. أيهما أفضل؟

الجواب: الرجل السَلَمُ لا شك فلا أحد يَنَازِعُهُ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٢٩﴾ فهذا رجل يَمْلِكُ عبدا لا يَنَازِعُهُ فيه أحد سَلَمًا له، وآخر يَمْلِكُ عبدا معه فيه شركاء متشاكسون أيهما أحسن؟ الأول لا شك.

ثم قال: «قال الفضيل لبعض الأتباع: يا عبد الله: ﴿أَرْيَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهِ أَلَوْجِدُ الْقَهَّارُ﴾ هذه جملة معترضة قالها الفضيل بن عياض رحمه الله لبعض أصحابه، ولا أدري هل يريد الفضيل أن يقرر التوحيد في قلب هؤلاء البعض، أو أنه رأى هؤلاء الأتباع مرة مع هؤلاء ومرة مع هؤلاء فأراد أن يضرب لهم مثلا. الله أعلم.

قال: ﴿مَاتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِي لَا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاءُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾.

العبادة هي التذلل كالصلاة، والركوع، والسجود، والذبح وما أشبه ذلك، تقربا وتعظيما. وقوله: ﴿لَا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُوهَا﴾ أي: سَمَّيْتُمْ هذا رياء فعبدموه، لكن هل هو حقيقة على مساه؟

الجواب: لا وبذلك لا يستحق الربوبية، ولا يصلح أن يكون رياء.

قال: ﴿أَنْتُمْ وَآبَاءُكُمْ﴾ فأنتم مُقلدون لهم، قال: ﴿مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾. سلطان؛

أي: حجة، والسلطان في كل موضع بحسبه، فنحن مثلا إذا قلنا: أطع السلطان فيما أمرك، فالمراد بالسلطان الولي الذي له الأمر، وإذا قلنا: ليس لك سلطان في وجوب كذا وكذا، يعني:

ليس لك دليل؛ أي: حُجَّةٌ.

قَالَ: ﴿مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هذا الوصفُ في قوله: ﴿مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ هل هو قَيْدٌ أو بَيَانٌ للواقع؟

قلنا: هو بَيَانٌ للواقع؛ لأن جميع الآلهة ما أَنْزَلَ اللَّهُ بها من سلطانٍ، وإذا جاء الوصفُ بَيَانًا للواقع كان متضمنًا للتوبيخ، فكأنه يقول: كيف تعبدون آلهة ليس عليها دليلٌ؟

ثم قَالَ: ﴿إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾. «إِنْ» هنا نافيةٌ، بدليل أنها قد أَتَتْ بعدها «إِلَّا»، ومن المعلوم أنه إذا أَتَتْ «إِلَّا» بعد «إِنْ» فهي نافيةٌ، كما قال تعالى: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا نَجْمٌ كَذِبٌ﴾، وقال تعالى: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا خُلُقُنَا﴾ [٧:٧٧]. فإذا أَتَتْ «إِلَّا» بعد «إِنْ» فهي نافيةٌ.

قَالَ: ﴿إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ يعني: ما الحكمُ إلا لله؛ ويريدُ بذلك الحكمين الكونيَّ والقدريَّ، فالذي يَحْكُمُ بين الناسِ بالشرع والتنظيم والتوجيه وهو الله ﷻ، والذي يَحْكُمُ بينهم بالقدر ويُنفِذُ ما شاء هو الله، وقد ذَكَرَ العلماءُ: أن حكمَ الله ثلاثة أنواع كونيٌّ وشرعيٌّ وجزائيٌّ.

وبعضهم قَالَ: إنه قسَمَان كونيٌّ وشرعيٌّ، وَقَالَ: إن الجزائيَّ داخلٌ في الكونيِّ؛ لأنه ثوابٌ أو عقابٌ. ثم قَالَ: ﴿ذَلِكَ الَّذِي أَلْقَيْتُمْ﴾. ذلك المشارُ إليه أن لا نعبدُ إلا الله، والدينُ؛ أي: العملُ، والدين يطلُقُ على العمل كما هنا وكما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِي بَعْدَ اللَّهِ لَإِمْلَأُكُمْ﴾ [١٩:١٩]، وكما في قوله: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [٣:٣].

ويطلُقُ على الجزاءِ كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾ [١٧:١٧]؛ أي: يومُ الجزاءِ، وكما في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [٤:٤]؛ أي: يومُ الجزاءِ.

ثم قَالَ: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾. وانظرْ لهذه الحكمةِ في صنيعِ يوسفَ وكيف انتهزَ الفرصةَ في هذا الحالِ، ووجهُ ذلك أن هذين الفتيين جاءا لحاجةٍ، فقدمَ بين يدي قضاء حاجتهما دعوتهما للحق.

وانظر كيف دعاهما:

أولاً: أخبرَ أنه هو وأباه على هذه الحالِ، ليتبينَ أن دعوتَهُ صادقةٌ، حتى لا يكونَ من الذين يقولون ما لا يفعلون.

ثم تحدَّثَ أن هذا من نعمةِ الله، وفضلِ الله على الناسِ.

ثم دعاهما إلى الحقِّ، ولكن دعاهما إلى الحقِّ مُبْتَدَأًا بالتخليةِ ثم التحليةِ فقال: ﴿ءَأَرْيَاكَ مُتَقَرَّبَوتَ خَيْرَ أَرِ اللَّهِ﴾؛ يعني: انبذا هذه الأربابَ وأقبلَا إلى الله ﷻ.

وقوله: ﴿أَلْقَيْتُمْ﴾ القيمُ ضدُّ المَعْوِجِ، قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ﴾

وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ﴿[الأنعام: ١٥٣]﴾. وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا دِينًا قِيمًا؛ لِأَنَّهُ وَضَعَ لِلْحَقِّ فِي نَصَابِهِ، فَالْمُسْتَحَقُّ لِلْعِبَادَةِ هُوَ اللَّهُ ﷻ، قَوْلُهُ: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾؛ أَيِ لَا يَعْلَمُونَ أَنَّ هَذَا هُوَ الدِّينُ الْقِيمُ وَلِهَذَا ضَلُّوا، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ تَقْطَعَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ﴿[الأنعام: ١١٦]﴾.

ثم شرع يؤوّل الرؤيا فقال: ﴿يَصْنَعِي السِّجْنَ أَمَّا أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمْرًا﴾. وهنا قال: يَا صَاحِبِي السِّجْنِ، فإِذَا أَن يَكُونَ لَا يَعْرِفُ أَسْمَاءَهُمْ، وَإِمَّا أَن يَكُونَ أَرَادَ بِذَلِكَ أَن يَبَيِّنَ حَالَهُمَا الَّتِي هُمَا عَلَيْهَا، مِنْ أَجْلِ أَن تَرَقَّ قُلُوبُهُمَا وَتَقْبَلَ الْحَقَّ، وَكَأَنَّهُ يَقُولُ: لَعَلَّ هَذَا السِّجْنَ بِسَبَبِ الذُّنُوبِ وَالشَّرِكِ وَالْفَسَادِ.

وَهَلْ مِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾ ﴿[الشعراء: ٢٨]﴾؟

الْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ الْمُؤْمِنَ، وَهَذَا الرَّجُلُ الْمُؤْمِنُ يَعْلَمُ أَيْضًا الرَّجُلَ الَّذِي يَرِيدُونَ قَتْلَهُ، وَهُوَ مُوسَى، لَكِنَّهُ أَتَى بِهِ بِصِيغَةِ النِّكَرَةِ لثَلَا يَظُنُّ هَؤُلَاءِ أَن بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُوسَى صِلَةٌ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا دَافَعَ عَنْهُ مِنْ أَجْلِ الْمَعْرِفَةِ، وَهَذَا أَيْضًا مِنْ فَهْمِ هَذَا الرَّجُلِ فَلَوْ قَالَ: أَتَقْتُلُونَ مُوسَى؟ لَقَالُوا: هَذَا صَاحِبٌ لَهُ بَيْنُهُمَا صِلَةٌ وَمَعْرِفَةٌ، لَكِنَّهُ قَالَ: رَجُلًا كَأَنَّهُ لَا يَعْرِفُهُ.

ثم قال: ﴿يَصْنَعِي السِّجْنَ أَمَّا أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمْرًا وَأَمَّا الْآخَرُ فَيُصَلِّبُ فَتَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْ رَأْسِهِ﴾. سَبَّحَانَ اللَّهَ! قَالَ: أَمَّا أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمْرًا، رَبُّهُ؛ أَيِ: سَيِّدُهُ، وَالرَّبُّ يُطْلَقُ عَلَى السَّيِّدِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ ﷺ: «أَنَّ تِلْدَ الْأُمَّةِ رَبُّهَا» كَمَا فِي إِحْدَى رَوَايَاتِ الْبُخَارِيِّ ^(١) وَفِي الْأَكْثَرِ «رَبَّتْهَا». وَيُطْلَقُ عَلَى الْبَالِكِ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي اللَّقْطَةِ: «حَتَّى يَأْتِيَهَا رَبُّهَا» ^(٢). قَالَ: «فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمْرًا» وَأَخَذَهُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿إِنِّي أَرَبُّنِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ ﴿[الأنعام: ٣٦]﴾. وَلَا يَعْصِرُهُ إِلَّا لِمَنْ يَشْرِبُهُ، وَهَذَا فَتَى؛ فَسَيَعْصِرُ لِرَبِّهِ لِيَشْرِبَهُ.

ثم قال: ﴿وَأَمَّا الْآخَرُ فَيُصَلِّبُ فَتَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْ رَأْسِهِ﴾ ﴿[الأنعام: ٤١]﴾. لَعَلَّهُ يَكُونُ هُنَاكَ مَنَاسِبَةٌ بَيْنَ الْخَبْزِ وَبَيْنَ مَخِّ الرَّأْسِ، وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا اللَّيُونَةُ، هَذَا مَا يَظْهَرُ لِي الْآنَ.

ثم قال: ﴿فَقُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾ أَيِ: انْتَهَى وَإِنَّمَا قَالَ: ﴿فَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ لثَلَا يَعُودَا إِلَيْهِ فَيُنَاقِشَاهُ كَيْفَ وَلِمَاذَا؟ وَكَيْفَ وَأَنَا فِي السِّجْنِ أَسْقِي رَبِّي خَمْرًا، وَكَيْفَ أَسْلَمْتُ أَنَا، وَأَخِي يُصَلِّبُ وَتَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْ رَأْسِهِ، فَلِمَا كَانَتْ الْمَسْأَلَةُ مَحَلَّ إِيْرَادَاتٍ وَمُنَاقِشَةٍ قَالَ: ﴿فَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾

(١) برقم (٥٠).

(٢) أخرجه البخاري (٢٤٢٨)، ومسلم (١٧٢٢).

الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ ﴿١﴾، وهذا من أحسن ما يستعمله بعض الناس في الإفتاء، لأنه قد تجد الرجل يستفتيه ويقول: فعلتُ كذا وكذا، فيقول: لا شيء عليك، ثم يعود ويقول: فعلتُ كذا وكذا!!! ويعود مرة ثالثة أو رابعة، فمثل هذا نقول له: انتهى، من أول مرة؛ لأن بعض الناس يكون عنده وساوس ما يفهم الشيء، أو يفهمه ويريد أن يكرر، فهنا لا بأس أن تقول: انتهى الأمر لا تُكرِّر عليَّ، كما قال يوسف: ﴿قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾.

وفي قوله: ﴿قُضِيَ الْأَمْرُ﴾ تواضع للنفس؛ لأن الذي قضى هذا الأمر هو؛ وهو الذي نبأهم، لكن أضافه أو جعله مجهول الفاعل تواضعاً منه.

﴿ثُمَّ قَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِّنْهُمَا﴾ [٤٢: ٤٢]. لما أحسن إليه أراد أن يكافئه هذا على إحسانه وهو الذي يعصر الخمر لسيده، فقال: ﴿أَذْكُرُنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾؛ يعني: قل له إن في السجن رجلاً سجيناً مظلوماً، لعله يحاول إخراجه.

﴿ثُمَّ قَالَ: ﴿فَأَنسَنَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ﴾﴾ فنسب النسيان إلى الشيطان؛ لأن الشفاعة في دفع الظلم خير، والشيطان يُنسي الإنسان كل خير، ولا يُجِبُّ أن يذكر الإنسان ما فيه الخير، بل إذا ذكر ما فيه الخير حاول الشيطان أن يصدّه عنه، فقال: ﴿فَأَنسَنَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ، فَلَبِثَ فِي السِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ﴾.

﴿قَوْلُهُ: ﴿ذِكْرَ رَبِّهِ﴾﴾ «ذكر» هنا مصدر مضاف إلى المفعول أي نسي أن يذكر ربه.

﴿قَوْلُهُ: ﴿فَلَبِثَ فِي السِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ﴾﴾ فلبث أي: يوسف لأن هذا الموصى نسي.

والبضع: ما بين الثلاث إلى التسع.

ولكن الله عَزَّ وَجَلَّ هبَّ أمراً كان فيه نجاه يوسف وتخليصه من هذا السجن ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ﴾ [٤٣: ٤٣]. أي: يشاهد سبع بقرات سمان وسبع بقرات تأكلها، وهذا المشهد مشهد مُرَوِّعٌ إذ كيف تأكل البقر البقر، ثم كيف الهزال يأكلن السمان؟

﴿ثُمَّ قَالَ: ﴿وَسَبْعٌ سِوَالِكُ خَضِرٍ وَأَخْرَ يَاسْتٍ﴾﴾ فارتاع الملك من هذه الرؤيا، ثم دعا الناس فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ﴾ يعني: أشرف القوم ﴿أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِن كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ والجملة في قوله: ﴿إِن كُنْتُمْ﴾ هذه تحدٍ يعني: إن كنتم صادقين فافتوني في هذه الرؤيا.

﴿قَالُوا أَضْغَتْ أَحْلَامٌ﴾ أضغات جمع ضَغْثٍ وهو شِمْرَاخُ النخل، فقالوا: هذه أضغات يعني أحلاماً متجمعة ليست شيئاً، وإنما قالوا هذا لِيَتَفَكَّهُوا مما ورد عليهم، وإلا في الواقع فإنها ليست أضغات؛ لأنها أربع كلمات: ﴿سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعٌ سِوَالِكُ

خَضِرٌ وَأُخْرَى كَيْسَتْ ﴿١٦﴾ فَأَيْنَ الْأَضْغَاثُ لِأَن هَذِهِ قَلِيلَةٌ وَمَعْقُولَةٌ.

الأضغاثُ تكونُ في المنام إذا رأى أشجاراً وأنهاراً وجبالاً وعالمًا إيلًا وبقراً وشيئةً وإنساناً وحميراً وبعلاً وما أشبه ذلك هذا الذي يقال له: أضغاثُ أحلام، لكن هذه رؤيا مركزة قليلة.

ثم قالوا: ﴿وَمَا تَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَخْلَامِ بِعَالَمِينَ﴾ ﴿١٧﴾ أرادوا بهذا الفكاك، وإلا فكل إنسان يعبرُ الرؤيا لا شك أنه لا يقولُ في هذه: أضغاثُ أحلام؛ لأنه مشهدٌ مروّع.

ثم قال: ﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾. أي: صاحبُ السجن الذي نجا من الفتينين، ﴿وَادَّكَرَ﴾ أي: تذكر، ﴿بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ أي: بعد مدة.

والأُمَّةُ في القرآن لها أربعة معانٍ.

أولاً: هذا المعنى الذي ذكرناه وهو الزمنُ والمدة.

والثاني: الدينُ كما في قوله تعالى: ﴿وَلِئَن هَذِهِ أُمَّةٌ وَجِدَةٌ﴾.

والثالث: الجماعةُ مثل ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَجِدَةً﴾ ﴿٢١٣﴾ أي: جماعةٌ واحدةٌ على دينٍ واحدٍ.

والرابع: الإيذانُ ﴿إِنِ انْزَيْهِيْمَ كَانَتْ أُمَّةً فَأَيُّهَا لِلَّهِ﴾ ﴿١٢٠﴾.

فإن قال قائلٌ: هذه المعاني المشتركة في لفظٍ واحدٍ في هذه الكلمة، أو في غيرها، إذا جاءت فهل نحملُها على جميع معانيها أو على واحدٍ منها؟ فإن قلنا بالأول صار هناك إشكالٌ وهو استعمالُ المُشْتَرَكِ في معانيه أو معنيين، وإن قلنا بالثاني صار فيه إشكالٌ أيضاً وهو ما الذي نرجحُ من هذه المعاني المشتركة؟

والجوابُ عن ذلك أن نقول: نحن نرجحُ أحدَ المعاني إن كان فيه ترجيحٌ، وإن لم يكن فيه ترجيحٌ، وكان اللفظُ يحتملُ المعاني كلها على السواء فإننا نقول: هو شاملٌ للمعاني كلها، ولا يَصْرُ أن نستعملَ المُشْتَرَكِ في معنيين أو معانيه، إذا كان اللفظُ يحتملُ هذا المعنى وليس به مناقضةٌ للمعنى الثاني فَلَنَحْمِلْهُ عليه، فمثلاً قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ ﴿٢٢٨﴾. فقروءٌ جمعُ قُرءٍ، وهو يُطْلَقُ على الحيضِ وعلى الطهرِ، فهل نقولُ بأن هذا اللفظُ يَصْلُحُ للمعنيين أو نقولُ لواحدٍ؟

أقول: لا يمكنُ للمعنيين، لأن الطهرَ تقيضُ الحيضِ، إذا لا يُحْمَلُ هذا اللفظُ إلى على أحدٍ المعنيين، وننظرُ للمرجح من اللغة والقرآن والسنة، والصحيحُ أن المراد بالقروءِ الحيضُ لا الأطهارُ.

وفي قوله تعالى: ﴿وَأَلِيلٌ إِذَا عَسَعَسَ﴾ ﴿١٧﴾ وَالصُّبْحُ إِذَا نَفَسَ ﴿١٨﴾ ﴿١٧-١٨﴾. فَعَسَعَسَ؛ بمعنى: أقبلَ أو أدبرَ، يقولُ العلماءُ: إنه صالحٌ للمعنيين، وإذا كان صالحاً للمعنيين فإنه يُحْمَلُ عليهما؛ لأنه لا منافاةَ بينهما، فالله تعالى يُقَسِّمُ بالليلِ عند إدبارِهِ وبالليلِ عند إقبالِهِ، فيكونُ المعنى مشتركاً.

إذا: القاعدة في اللفظ الذي له معانٍ متعددة وهو المشترك: أن نحمله على معانيه أو معنیه إذا لم يكن هناك تناقض، فإن كان هناك تناقض طلبنا الترجيح، فإن لم نجد وجب التوقف.

ثم قال: ﴿أَنَا أَنْتُمْكُمْ بِتَأْوِيلِهِ﴾ أي: بتفسيره، ﴿فَأَرْسَلُونِي﴾ يحتمل معنيين: الأول: أمهلوني، والثاني: أرسلوني من الإرسال، فأتى إلى يوسف فقال: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا﴾ إلى آخره... فهنا وصفه بأنه صديق وكان بالأول يقول مع صاحبه: ﴿إِنَّا نُرْثِكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (٦) فبدل هذا على أن الإحسان قد يصل به الإنسان إلى درجة الصديقية، وهنا إشكال نحوي، وهو قوله: ﴿يُوسُفُ﴾ حيث جاء مضمومًا مع أنه ليس بفاعل، ولا يصلح أن يكون مبتدأ، فما هو حل هذا الإشكال؟

الجواب: أنه منادى بحرف نداء محذوف، والتقدير: يا يوسف.

وهذه الجملة يقول علماء البلاغة: إن فيها إيجازًا بالحذف، والإيجاز عندهم نوعان: إيجاز بالحذف، وإيجاز بالقصر.

فالحذف هنا هو تقدير: فأرسلوه فأتى يوسف فقال: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ...﴾ والإيجاز بالحذف لا يجوز إلا إذا كان معلومًا قال ابن مالك في «ألفيته»:

وحذف ما يُعْلَمُ جائز كما تقول زيد بعد من عندكما أي عندنا زيد.

ثم قال: ﴿أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعُ عَجَافٍ وَسَبْعُ سُبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَةٍ﴾ وهي رؤيا الملك ﴿لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (١١) يعني: لعلي أرجع إلى الناس فأخبرهم فيعلمون.

فقال يوسف في جوابه: ﴿تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا﴾ أي مستمرًا، والغيث يهطل، والأرض خصبة ﴿فَأَحْصِدْهُمْ﴾ يعني: وتحصدون، ثم تزرعون وتحصدون ﴿فَأَحْصِدْهُمْ فَعَدُّوهُ فِي سُبُلَةٍ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ﴾ يعني لا تدرسون حتى يخرج الحب من القشور، ولكن أبقوا الحب في قشوره، إلا ما تحتاجون إليه ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾ أي من بعد هذه السبع سنين الخصبة ﴿سَبْعُ شِدَادٍ﴾ أي شديدة ضيقة ﴿يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَكُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَحْصِيُونَ﴾ يأكلن؛ أي: أنتم تأكلون فيهن ما تركتموه في سنبله، لكن أضافه إلى السنين، كما يؤكد العرب شدة ذلك في قولهم أكلنا الدهر وما أشبه ذلك ومنه قول الشاعر:

عَضْنَا الدَّهْرُ بِنَابِهِ لَيْتَ مَا حَلَّ بِنَابِهِ
وهذا فيه جناس تام؛ بنابه واحد الأناب، ليت ما حل بنا به، نا ضمير والباء حرف جر،

لكنَّ اللفظ لا يختلفُ.

❖ قَالَ: ﴿يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَحْتَسِبُونَ﴾ أي مما تَحْرِصُونَ عليه، وتجعلونه في حِصْنِ حَصِينٍ، وهذا يدلُّ على أن النَّاسَ في هذه السَّبْعِ الشَّدَادِ يطلبون الأكلَ، وأنه إن لم يُحَصِّنْ عنهم أكلوه؛ لشدة ما نالهم من الجذبِ.

فإذا قال قائلٌ: ما هي المناسبةُ بين هذا التفسير وبين الرؤيا؟

قلنا: المناسبةُ ظاهرةٌ في ﴿سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ﴾ هذه هي السَّبْعُ التي كانوا يزرعون فيها، وإنما مُثِّلَتْ بالبقرِ لأن البقرَ يَحْرُثُ عليها ويذَرُسُ عليها، و﴿يَأْكُلْنَ سَبْعَ عَجَافٍ﴾ يناسبُها سَبْعُ سَنَوَاتٍ شَدَادٌ مُجْدِبَةٌ يَأْكُلْنَ كُلَّ مَا مَضَى.

فمن أجل هذه المناسبةِ أوَّلَها بِهَذَا التَّأْوِيلِ.

❖ ثُمَّ قَالَ: ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يَغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾.

والسُّؤالُ: كيف توَصَّلَ إلى هذا الاستنتاج بأنه بعد السَّبْعِ الشَّدَادِ يَأْتِي عَامٌ يَغَاثُ فِيهِ النَّاسُ وتُزَالُ شِدَّتُهُمْ ويعْصِرُونَ.. أي تَكْثُرُ عندهم الفواكهُ والأَنْعَامُ حتى يَعْصِرُوا هذه الفواكهَ؟ نقولُ: عَلِمَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْعِدَّةَ مُحَدَّدٌ سَبْعٌ وَسَبْعٌ..

❖ ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ أَتُؤْتِيهِ يَوْمَئِذٍ فَلَئِمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ قَالَ أَرْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَسْأَلُهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ الَّتِي قَطَّعَ أَيْدِيَهُنَّ إِنَّ رَبِّي بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ﴾ [النساء: ٥٠]. يعني أن الرسول الذي أُرْسِلَ رَجَعَ وأخبر الملكَ فقال ﴿الْمَلِكُ أَتُؤْتِيهِ يَوْمَئِذٍ فَلَئِمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ﴾ «جاءه» الهاءُ تعودُ على يوسُفَ، ﴿الرَّسُولُ﴾ يَعْنِي من قِبَلِ الْمَلِكِ.

قَالَ -أي: يوسُفَ-: ﴿أَرْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَسْأَلُهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ الَّتِي قَطَّعَ أَيْدِيَهُنَّ إِنَّ رَبِّي بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ﴾ وهذا من حِلْمِهِ وَأَنَايَةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فهو سَجِينُ الآنَ، وله مدَّةٌ وجاءه رسولُ الملكِ يَقُولُ احضِرْ، وكان مقتضى الطَّبِيعَةِ البَشَرِيَّةِ أَنْ يُبَادِرَ بالخروجِ، لكنَّهُ أرادَ أَنْ يَخْرُجَ على شَرَفٍ، وعلى عِزَّةٍ وكرامةٍ، أرادَ أَنْ لَا يَخْرُجَ حَتَّى تَظْهَرَ بَرَاءَةُ سَاحَتِهِ مَا أَتَمَّتْهُ بِهِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ، فقال: ﴿أَرْجِعْ إِلَى رَبِّكَ﴾ أي: سَيِّدِكَ ﴿فَسْأَلُهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ﴾ أي: ما شَأْنُهُنَّ ﴿الَّتِي قَطَّعَ أَيْدِيَهُنَّ إِنَّ رَبِّي بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ﴾ وقصة النسوة هذه معروفةٌ، ومعلومٌ أن النساءَ عندهنَّ غيرةٌ، فَتَحَدَّثْنَ بِامْرَأَةِ الْعَزِيزِ امْرَأَةَ الْمَلِكِ، ولعلَّها من أَجْلِ النِّسَاءِ، وهي بلا شَكٍّ أَرْفَعُ النِّسَاءَ مَكَانَةً فِي الْأُمُورِ الدُّنْيَوِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا امْرَأَةُ الْمَلِكِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرْزِقُ مِنِّي وَأَعْنِيَ نَفْسِي وَفَدَّ شَعْفَهَا حَبًّا﴾ «تُرَاوِدُ» أي: تُرِيدُ أَنْ يَفْعَلَ بِهَا، «شَعْفَهَا» حَبًّا أي: بَلَغَ حُبُّهُ شِغَافَ قَلْبِهَا ﴿إِنَّا لَنَرْنَهَا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ إِذْ

كيفَ لامرأةٍ سيدةٍ أن تقولَ لخدامِها وعبيدِها أن يفعلَ بها، فههمتِ امرأةُ العزيزِ أَنَّهُنَّ يُرَدْنَ الاطلاعَ على هذا الفتى؛ لأنه لو لا أن هذا الفتى نادراً ما كانت امرأةُ العزيزِ لتضعَ نفسها حتى تُراوده عن نفسه، ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ﴾ مَكَرَتْ بهنَّ ﴿أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً﴾ أي مكاناً يَتَكَيَّنَ فيه وَيَطْمَئِنُّ فيه، ولعلها قدّمتَ لهن طعاماً أو شيئاً من الضيافة؛ لزيادة الطمأنينة، لأن المتكأ عادة إنما يكونُ عند الطمأنينة والراحة، ﴿وَوَآتَتْ كُلَّ وَجْهٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ﴾ فخرج ﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾ يعني كأنه أغمى عليهن من حسنِ الرجل وجماله، ولهذا قال النبي ﷺ: «إِنَّهُ أُعْطِيَ شَطْرَ الْحَسَنِ»^(١). أي: نصفَ الحسن الذي في بني آدم كله، قال تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾ قيل: إنها أعطتهنَّ أترجاً ويُسمى باللغة العامية «فرنج» بالنون، وأن واحدةً منهن جعلتْ تُقَطِّعُ يدها، وتَحْسَبُ أنها تُقَطِّعُ الأترجة، ولكن هذا ليس في القرآن فيكونُ من أخبار بني إسرائيل، والقرآن ظاهره لا يُخَالِفُهُ ولا يُؤَافِقُهُ؛ فنقول: اللهُ أعلمُ.

إنما الشأنُ كُلُّ الشأنِ أَنَّهُنَّ قَطَّعنَ أيديهنَّ، فصار ما أصابهنَّ من الذهولِ أشدَّ مما أصاب امرأةَ العزيز، ولهذا قالتَ لهن: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ ثم صرَّحت بما لا تستطيع دفعه ﴿وَلَقَدْ رَوْدَتْهُ عَن نَّفْسِهِ فَاَسْتَعْصَمَ﴾ سبحانه اللهُ! كيف تقول امرأةُ هذا الكلام؟ بل تؤكِّده بثلاثِ مؤكداً وهي: القسمُ واللامُ وقد، فباحث بشيء لا يَبُوحُ به أحدٌ، عجزت أن تملكَ نفسها ﴿وَلَكِنْ لَّمْ يَفْعَلْ مَا أَمَرُهُ لَيْسَجَنَ وَيَكُونَانِ الصَّغِيرَيْنِ﴾ والله أعلم هل تريد أن يفعلَ ما تأمره أُمَامُ النساءِ أو لا، المهمُّ أنها هدَّته بالسجن.

فهو ﷺ أراد أن لا يخرج من سجنه إلا وهو برئ أتم البراءة، وهذا من حلمه وطمأنينته. فقال: ﴿مَثَلَهُ مَا بِالْأَنسَوَةِ الَّتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ إِنَّ رَبِّي بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ﴾ [النساء: ٥٠]. ربُّه في الآية يُحْتَمَلُ أنه اللهُ ويُحْتَمَلُ أنه الملكُ، ولكن الأصلُ أنه إذا وقعَ مثلُ هذا الكلام من موحِدٍ فهو يعودُ على ربِّ العالمين ﷻ.

قال: ﴿قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَوَدْتُمُنَّ يُوسُفَ عَن نَّفْسِهِ﴾ وهنا سؤال: كيف قالَ هذا الكلامُ وهي دعوة، فهل تُقبَلُ الدعوة بلا بَيِّنَةٍ؟

الجواب: بل هناك بَيِّنَةٌ وهي قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ قِيمَتُهُ قَدْ مِّنْ قَبْلِ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ (٦) وإن كان قِيمَتُهُ قَدْ مِّنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ (٧) فلَمَّا رَأَى قِيمَتَهُ قَدْ مِّنْ دُبُرٍ قَالَ إِنَّهُم مِّنْ كَاذِبِينَ فالمسألة واضحة إلى آخرِ القصة.

والبخاري رحمه الله اقتصرَ على قوله: ﴿ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ﴾ وقال: «وَأَذْكُرْ أَفْعَلَ مِنْ دَكْرٍ أَمَةٌ»

قَرَنُ وَيُقْرَأُ: «أَمِّهِ» نِسْيَانًا، يَعْنِي: ذَكَرَ بَعْدَ أَنْ نَسِيَ وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ لَا أَعْرِفُ هَلْ هِيَ سَبْعِيَّةٌ أَمْ لَا؟
لَكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهَا لَيْسَتْ سَبْعِيَّةٌ وَلِهَذَا قَالَ: تُقْرَأُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٩٩٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَسَاءَ، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَأَبَا عُبَيْدٍ أَخْبَرَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ لَبِثْتُ فِي السَّجْنِ مَا لَبِثَ يُوسُفُ ثُمَّ أَتَانِي الدَّاعِي لِأَجْبَتَهُ»^(١).

هَذَا مِنْ تَوَاضُعِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ فِيهَا ثَنَاءٌ عَظِيمٌ عَلَى يُوسُفَ، وَيَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَقْتَدِيَ بِهِ فِي هَذَا بِأَلَّا نَغْمِطَ النَّاسَ حَقَّهُمْ.

فكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يُذَكِّرُ عِنْدَهُ الرَّجُلَ الْفَاضِلُ فِي دِينِهِ، أَوْ فِي عِلْمِهِ، أَوْ فِي خُلُقِهِ، أَوْ فِي بَذْلِهِ لِلْمَالِ، وَلَا يَذْكُرُ فَضْلَهُ، فَهَلْ يُلْحَقُ هَذَا بِالْحَاسِدِ الَّذِي يَذْكُرُ السَّيِّئَ، لِأَنَّ النَّاسَ عِنْدَ ذِكْرِ الْغَيْرِ يَنْقَسِمُونَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

قِسْمٌ: يَذْكُرُهُ بِمَا يَكْرَهُ، فَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ غِييَّةٌ.

وَقِسْمٌ: يَذْكُرُهُ بِمَا يُحِبُّ، وَهُوَ مُتَصِفٌ بِهِ فَهَذَا قَالَ الْحَقُّ وَأَعْطَى الْحَقُّ صَاحِبَهُ.

وَالثَّالِثُ: سَاكَتْ مَعَ عِلْمِهِ بِحَالِ صَاحِبِهِ أَنَّهُ أَهْلٌ لِلثَّنَاءِ فَهَذَا فِيهِ نَوْعٌ مِنَ الْحَسَدِ؛ لِأَنَّهُ بِسُكُوتِهِ كَتَمَ فَضْلًا أَعْطَاهُ اللَّهُ ﷻ لِهَذَا الرَّجُلِ، وَكِمَالِ الْعَدْلِ أَنْ يَذْكُرَ الْإِنْسَانَ بِمَا يَسْتَحِقُّ، كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «لَوْ لَبِثْتُ فِي السَّجْنِ مَا لَبِثَ يُوسُفُ ثُمَّ أَتَانِي الدَّاعِي لِأَجْبَتَهُ».

ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ هَذَا لِأَنَّهُ مُقْتَضَى الطَّبِيعَةِ الْبَشَرِيَّةِ، فَإِنْ رَجُلًا يَبْقَى فِي السَّجْنِ هَذِهِ الْمُدَّةَ ثُمَّ يَأْتِيهِ الدَّاعِي مِنْ قَبْلِ مَنْ سَجَنَهُ، فَلَا شَكَّ أَنَّهُ سَوْفَ يَفْرَحُ وَيُبَادِرُ.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ مَعْنَى هَذَا أَنَّ يُوسُفَ أَفْضَلُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؟

فَالْجَوَابُ: هَذَا قَالَهُ الرَّسُولُ حَقًّا، لَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَكَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ بِكَلَامٍ لَيْسَ عَلَى الْحَقِيقَةِ لَكِنْ قَدْ يَتَمَيَّزُ بَعْضُ الْمَفْضُولِ بِخَصِيصَةٍ لَيْسَتْ فِي الثَّانِي، أَلَيْسَ الرَّسُولُ ﷺ أَخْبَرَ بَانَ مُوسَى حِينَ يَضَعُ النَّاسُ فَيَكُونُ الرَّسُولُ ﷺ أَوَّلَ مَنْ يَفِيقُ فَإِذَا مُوسَى أَخَذَ بِقَوَائِمِ الْعَرْشِ^(٢). وَهُنَا قَاعِدَةٌ وَهِيَ: أَنَّ هُنَاكَ فَرْقًا بَيْنَ الْفَضْلِ الْمَطْلُوقِ وَالْفَضْلِ الْمُقَيَّدِ، فَقَدْ يَكُونُ الْمَفْضُولُ لَهُ فَضْلٌ خَاصٌّ بِشَيْءٍ مُعَيَّنٍ، وَهَذَا لَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ لَهُ الْفَضْلُ الْمَطْلُوقُ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٥١).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٣٩٨)، وَمُسْلِمٌ (٢٣٧٣).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠ - بَابُ مَنْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ فِي الْمَنَامِ.

٦٩٩٣ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَسِيرَانِي فِي الْيَقَظَةِ، وَلَا يَتَمَثَّلُ الشَّيْطَانُ بِي»^(١).
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ ابْنُ سِيرِينَ: إِذَا رَأَاهُ فِي صُورَتِهِ.

٦٩٩٤ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُخْتَارٍ، حَدَّثَنَا ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَى، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَمَثَّلُ بِي، وَرُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوَّةِ».

٦٩٩٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ مِنَ اللَّهِ، وَالْحُلُمُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَمَنْ رَأَى شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَنْفُثْ عَنْ شِمَالِهِ ثَلَاثًا وَلْيَتَعَوَّذْ مِنَ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهَا لَا تَضُرُّهُ، وَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَرَاءَى بِي»^(٢).

٦٩٩٦ - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ خَلْفٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنِي الزُّبَيْدِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: قَالَ أَبُو قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ رَأَى فَقَدْ رَأَى الْحَقَّ»^(٣).
تَابَعَهُ يُونُسُ وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ.

٦٩٩٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي ابْنُ الْهَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبَّابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ رَأَى فَقَدْ رَأَى الْحَقَّ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَكَوَّنُنِي».
هذه الأحاديث كلها إنما تُفيد ما تَرَجَّمَ له المؤلفُ من أنَّ مَنْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَاهُ حَقًّا، وَلَكِنَّ الْأَمْرَ كَمَا قَالَ ابْنُ سِيرِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِذَا رَأَاهُ فِي صُورَتِهِ، وَلَيْسَ بِمَجْرَدِ أَنْ يَرَى شَخْصًا أَوْ شَيْئًا يَقَعُ فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ الرَّسُولُ، فَلَيْسَ هَذَا هُوَ الرَّسُولُ حَتَّى يَكُونَ عَلَى صُورَتِهِ.

ولكن هل نقول: على صورته يوم شبابه، أو على صورته بعد شيخوخته؟

نقول: شبابُ النبي ﷺ قبل النبوة لا عبرة به؛ لأنه لم يكن نبيًا، وبعد النبوة إذا رآه الإنسان على صورته في شبابه بعد النبوة؛ لأنه يصح أن نقول: إنَّ مَنْ بَلَغَ الْأَرْبَعِينَ فَهُوَ شَابٌّ، لَكِنْ لِنَقْلِ: إِنَّهُ كَهْلٌ، أَوْ بَعْدَ كِبَرِهِ ﷺ حِينَ أَخَذَهُ اللَّحْمُ، فَالظَّاهِرُ لِي أَنَّهُ عَامٌّ فَإِذَا رَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى صُورَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ سِنًا يَأْخُذُهُ بِهِ اللَّحْمُ، أَوْ بَعْدَ ذَلِكَ، لَكِنْ تَيَقَّنْتَ أَنَّهُ عَلَى الْوَصْفِ الَّذِي ذَكَرَهُ

(١) أخرجه مسلم (٢٢٦٦).

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٦١).

(٣) أخرجه مسلم (٢٢٦٧).

أهل العلم في التاريخ فهو الرسول ﷺ.

وقوله ﷺ: «فَسِرَانِي فِي الْبِقْطَةِ» هذا لا يَصِحُّ إِلَّا قَبْلَ مَوْتِهِ، وَأَمَّا بَعْدَ مَوْتِهِ فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَرَاهُ؛ لِأَنَّهُ دُفِنَ ﷺ وَبَقِيَ فِي قَبْرِهِ.

ولهذا الحديث ألفاظٌ مختلفةٌ، منها: «لَا يَتَمَثَّلُ الشَّيْطَانُ»، ومنها: «لَا يَتَخَبَّلُ بِي»، ومنها: «لَا يَتَرَاءَى بِي»، ومنها: «لَا يَتَزَايَا بِي» يعني: من الزِّيِّ، ومنها: «لَا يَتَكُونُنِي» فتَكُونُ خَمْسَةٌ، وهذا يَدُلُّ عَلَى أَحَدِ أَمْرَيْنِ:

إِمَّا أَنْ النَّبِيَّ ﷺ تَكَلَّمَ بِذَلِكَ عِدَّةً مَرَاتٍ، فَمَرَّةً قَالَ بِهَذَا وَمَرَّةً قَالَ بِهَذَا. وَإِمَّا أَنْ الرِّوَاةَ نَقَلُوهُ بِالْمَعْنَى.

وَلَكِنْ أَتِيَهُمَا نُغْلَبُ؟ هَلْ نَقُولُ: إِنْ الْأَصْلُ أَنَّ الرَّاويَ أَتَى بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ وَأَنْ تَعَدَّدَ حَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ بِهِ لَيْسَ غَرِيبًا، أَوْ نَقُولُ: إِنْ الْأَصْلُ عَدَمُ تَكَرُّرِ الْحَدِيثِ بِهِ، وَأَنْ الرِّوَاةَ رَوَوْهُ بِالْمَعْنَى؟ فَالْجَوَابُ أَنْ نَقُولَ: نَنْظُرُ فَإِذَا وَجَدْنَا أَنَّ السِّيَاقَ يَخْتَلِفُ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَحَدَّثُ بِهِ مِرَارًا، وَنَحْمِلُ رَوَايَةَ الرَّاويِ عَلَى اللَّفْظِ، وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ إِذَا اخْتَلَفَ السِّيَاقُ، أَمَّا إِذَا اتَّفَقَ السِّيَاقُ وَاخْتَلَفَ الرِّوَاةُ فِي لَفْظٍ مِنَ الْأَلْفَاظِ فَحَيْثُ نَقُولُ: رَوَاهُ بِالْمَعْنَى.

ورَوَايَةُ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى أَمْرٌ مَعْلُومٌ بِالتَّبَعِ، وَإِنْ كَانَ مُحَلًّا خِلَافٍ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، وَلَكِنْ مِنْ تَتَبَعَ الْأَحَادِيثَ جَزَمَ جَزْمًا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ الرِّوَاةَ يَرَوُونَهَا بِالْمَعْنَى، لَكِنَّهُمْ يُحَافِظُونَ مَا اسْتَطَاعُوا عَلَى اللَّفْظِ، وَلِهَذَا أَحْيَا نَا يَقُولُونَ: أَوْ كَمَا قَالَ، أَوْ يَأْتُونَ بِاللَّفْظَةِ فَيَقُولُ: هَذَا أَوْ هَذَا، فَيَكُونُ قَوْلُهُ: أَوْ هَذِهِ شَكًّا مِنَ الرَّاويِ.

وَفِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ يَتَمَثَّلُ بِغَيْرِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَدْ يَأْتِيكَ الشَّيْطَانُ فِي الْمَنَامِ بِصُورَةِ أَخِيكَ، أَوْ بِصُورَةِ أَبِيكَ، أَوْ بِصُورَةِ صَاحِبِكَ.

وَفِيهِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الرُّوْيَا الصَّالِحَةَ مِنَ اللَّهِ وَالْحُلُمَ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَالْحُلُمُ الَّذِي مِنَ الشَّيْطَانِ شَيْئَانِ:

الْأَوَّلُ: مَا يُخْزَنُ الْمَرْءَ فَهُوَ مِنَ الشَّيْطَانِ.

وَالثَّانِي: مَا لَا تَعْرِفُ لَهُ رَأْسًا وَلَا أَسَاءً.. فَهَذَا أَيْضًا مِنَ الشَّيْطَانِ.

ولهذا جاء رجلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَقْصُصُ عَلَيْهِ رُؤْيَا يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ رَأَيْتُ كَأَنَّ رَأْسِي قُطِعَ وَاشْتَدَّ يَرْكُضُ وَذَهَبَتْ أَرْكَضُ وَرَاءَهُ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تُحَدِّثِ النَّاسَ بِتَلَاْعِبِ الشَّيْطَانِ بِكَ فِي مَنَامِكَ»^(١).

فهذا ليس له أصلٌ إذ كيف يُقَطَّعُ رَأْسُهُ ثُمَّ يَرْكُضُ وَيَرْكُضُ هُوَ وَرَاءَهُ.

على كُلِّ حالٍ: الذي من الشيطانِ أمران: الأول ما يُحْزِنُ، والثاني: ما لا يُعْرِفُ له أصلٌ ولا يُقَاسُ بشيءٍ.

ثم قال ﷺ: «فَمَنْ رَأَى شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَنْفِثْ عَنْ شِمَالِهِ ثَلَاثًا، وَلْيَتَعَوَّذْ مِنَ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهَا لَا تَضُرُّهُ». وقد سبق لنا أنه قال: «فَلْيَنْصُقْ» فَإِذَا أَنْ يُقَالَ: إنه تَقَلَّ تَفَلًّا قَوِيًّا فَيَكُونُ بَصْفًا، أَوْ يُقَالَ: إنه عَبَّرَ بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ.

فَتَحْصُلُ لَدَيْنَا الْآنَ فِيمَا إِذَا رَأَى الْإِنْسَانُ مَا يَكْرَهُهُ فِي مَنْامِهِ:

أولاً: يَنْفُثُ عَنْ يَسَارِهِ ثَلَاثًا. ثانيًا: يَتَعَوَّذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ.
ثالثًا: يَتَعَوَّذُ مِنْ شَرِّ مَا رَأَى. رابعًا: يَنْقَلِبُ إِلَى الْجَنْبِ الْآخَرِ.
خامسًا: لَا يُخْبِرُ بِهَا أَحَدًا. سادسًا: وَإِنْ عَادَتْ عَلَيْهِ قَامَ وَتَوَضَّأَ وَصَلَّى.
وبهذا يَسْلَمُ مِنْ شَرِّهَا.

ولا يُقَالَ: لماذا نَحْتَاجُ إِلَى هَذِهِ الْأُمُورِ؟ لَأَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَسْلَمُ مِنْ هَذِهِ الْمَرَاتِي الْكَرِيهَةِ وَلَا يُقَدِّرُ قَدْرَ الْمَرَاتِي الْكَرِيهَةِ، وَبَعْضُ النَّاسِ -نَسَأَلَ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ- يُتَكَلَّى بِالْمَرَاتِي وَيَقْلُقُ وَيَجْزَعُ، لَكِنْ إِذَا اسْتَعْمَلَ مَا أُرْسِدَ إِلَيْهِ الْهَادِي ﷺ سَلِمَ مِنْهَا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١ - بَابُ رُؤْيَا اللَّيْلِ. رَوَاهُ سَمُرَةُ.

٦٩٩٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُقْدَامِ الْعِجْلِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطُّفَاوِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّغْبِ، وَبَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ الْبَارِحَةَ إِذْ أَتَيْتُ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الْأَرْضِ حَتَّى وُضِعَتْ فِي يَدِي»^(١). قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَذَهَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنْتُمْ تَنْتَقِلُونَهَا.

الشاهد من الحديث قوله: «بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ الْبَارِحَةَ» وَالْبَارِحَةُ تُطْلَقُ عَلَى اللَّيْلِ الَّتِي طَلَعَ فَجْرُهَا، فَأَمَّا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَهِيَ لَيْلَتُكَ، فَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ تَقُولُ: الْبَارِحَةُ، وَلَيْسَ بِشَرَطٍ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ.

وقوله: «أُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ الْكَلِمِ» مَفَاتِيحُ الْكَلِمِ؛ أَي: مَا يُفْتَحُ بِهِ الْكَلِمُ؛ لِأَنَّ كَلَامَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَيْبَنِ الْكَلَامِ وَأَخْصَرَ الْكَلَامِ، كَمَا جَاءَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «وَاخْتَصَرَ لِي الْكَلَامُ اخْتِصَارًا»^(٢). فَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ الَّتِي قَدْ يَتَكَلَّمُ الْإِنْسَانُ لِيُعْبَرَ عَنْهَا مَجْلَدَاتٍ، وَمَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِمِثْلِهَا، أَوْ

(١) أخرجه مسلم (٥٢٣).

(٢) أخرجه الدارقطني في «مسننه» (٨)، وعبد الرزاق (١٠١٦٣).

أَنْ يَأْتِيَ بِالْمَعْنَى الَّذِي جَاءَتْ بِهِ هَذِهِ الْكَلِمَةُ.

❦ وَقَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «نُصِرْتُ بِالرَّعْبِ» هَذَا مُطْلَقٌ وَلَكِنَّهُ مُقَيَّدٌ بِحَدِيثِ جَابِرٍ «مَسِيرَةُ شَهْرٍ»^(١).
❦ ثُمَّ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَأُنِيتُ بِمِفْتَاحِ خَزَائِنِ الْأَرْضِ حَتَّى وَضِعَتْ فِي يَدِي» وَلَكِنْ أَبَا هُرَيْرَةَ فَسَّرَهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: «ذَهَبَ وَأَنْتُمْ تَتَّقِلُونَهَا»، وَفِي نَسْخَةٍ تَنْتَشِلُونَهَا؛ لِأَنَّ أُمَّتَهُ وَرَثَتُهُ فِي الْعِلْمِ وَالدَّعْوَةِ وَالْعَمَلِ وَالْجِهَادِ، فَمَا نَالَتْهُ فَكَأَنَّهُ نَالَهُ، وَلِهَذَا قَالَ هِرْقُلُ لِأَبِي سَفْيَانَ: إِنْ كَانَ مَا تَقُولُ حَقًّا فَسَيَمْلِكُ مَا تَحْتَ قَدَمِي هَاتِينَ^(٢)، وَمَعْلُومٌ أَنَّ النَّبِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تُفْتَحَ الشَّامُ، لَكِنْ فَتَحَهَا خَلْفَاؤُهُ فَصَارَ فَتَحُهُمْ إِيَّاهَا فَتَحًا لِلرَّسُولِ وَمَلِكُهُمْ لَهَا مَلَكًا لِلرَّسُولِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٦٩٩٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أُرَانِي اللَّيْلَةَ عِنْدَ الْكُعْبَةِ، فَرَأَيْتُ رَجُلًا أَدَمَ كَأَخْسَنِ مَا أَنْتَ رَأَيْ مِنْ أَدَمِ الرَّجَالِ، لَهُ لِمَمَةٌ كَأَخْسَنِ مَا أَنْتَ رَأَيْ مِنَ اللَّمَمِ، قَدْ رَجَلَهَا قَطْرُ مَاءٍ، مُتَكِنًا عَلَى رَجُلَيْنِ - أَوْ عَلَى عَوَاتِقِ رَجُلَيْنِ - يَطُوفُ بِالْيَمَنِ، فَسَأَلْتُ مَنْ هَذَا؟ فَقِيلَ: الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ. ثُمَّ إِذَا أَنَا بِرَجُلٍ جَعْدٍ قَطَطٍ أَغْوَرَ الْعَيْنِ الْيُمْنَى كَأَنَّهَا عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ، فَسَأَلْتُ مَنْ هَذَا؟ فَقِيلَ: الْمَسِيحُ الدَّجَالُ»^(٣).

ذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ مَسِيحَانِ، الْمَسِيحُ الْأَوَّلُ: هُوَ ابْنُ مَرْيَمَ، وَسُمِّيَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِذَلِكَ الْأَسْمِ أَوْ لُقِّبَ بِهِ لِأَنَّهُ مَا كَانَ يَمْسَحُ ذَا عَاهَةٍ إِلَّا بَرِيءً.

وَأَمَّا الثَّانِي فَالْمَسِيحُ الدَّجَالُ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَسِيحُ فِي الْأَرْضِ وَيَجُولُ فِيهَا، وَقَدْ أَخْبَرَ النَّبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّهُ يَسِيرُ فِي الْأَرْضِ كَالْغَيْثِ اسْتَقْبَلْتَهُ الرِّيحُ»^(٤). وَذَلِكَ مِنْ سُرْعَتِهِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: وَصَفُ لَعِيسَى بْنِ مَرْيَمَ، وَوَصَفُ الدَّجَالِ، وَصَفُ الدَّجَالِ بِأَنَّهُ رَجُلٌ جَعْدٌ، يَعْنِي: جَعْدُ الشَّعْرِ، فَشَعْرُهُ جَعْدٌ قَوِيٌّ لَيْسَ مَتَسِيئًا.

❦ ثُمَّ قَالَ: «قَطَطٌ أَغْوَرَ الْعَيْنِ الْيُمْنَى»، الْقَطَطُ يَعْنِي: الْمَتَجَمُّعُ الْخَلْقِيَّةُ مَعَ قَصْرِ، وَأَعْوُرُ الْعَيْنِ الْيُمْنَى يَعْنِي: أَنَّ عَيْنَهُ الْيُمْنَى عَوْرَاءُ.

وَفِي هَذَا: نَصٌّ صَرِيحٌ عَلَى أَنَّ الْعَوْرَ فِي الْعَيْنِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنْ الدَّجَالُ أَعْوُرٌ أَيْ مَعْيِيًا، وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّهُ لَهُ عَيْنٌ عَوْرَاءُ، وَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ فَرَارًا مِنْ إِثْبَاتِ الْعَيْنِ لِلَّهِ لَهَا

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٣٥)، وَمُسْلِمٌ (٥٢١) عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧)، وَمُسْلِمٌ (١٧٧٣) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٦٩).

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٩٣٧) عَنْ النَّوَاسِ بْنِ سَمْعَانَ.

قال النبي ﷺ: «إِنَّهُ أَعْوَرُ وَإِنْ رَبِّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ»^(١). فقالوا: أعور أي: معيب، ونسوا أن الأحاديث الصحيحة صريحة في أنه أعور العين ولا إشكال فيها، وقد بينا أن كون الدجال أعور العين اليمنى دليل على أن الله له عينان اثنتان، وليس له أكثر، وليس له واحدة، ومعلوم أن العين وردت في كتاب الله على وجهين: الأفراد والجمع، فالإفراد كقوله تعالى: ﴿وَلْيَضْحَكُوا عَلَى عَيْتٍ﴾ [طه: ٣٩]. والجمع كقوله: ﴿تَجْرَى بِأَعْيُنِنَا﴾ [التكوير: ١٤]. ولا منافاة بينهما، فإن المفرد المضاف يعم فلا ينافي الجمع، والجمع يدل على التعدد ولكن هذا التعدد هل هو ثلاث فأكثر أو عينان اثنتان؟

الجواب: أجمع أهل السنة أنهما عينان اثنتان فقط بلا زيادة وأن الجمع في قوله: ﴿تَجْرَى بِأَعْيُنِنَا﴾ ﴿وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [التكوير: ١٤]. يراؤ به التعدد للتعظيم، وليس لحقيقة العدد الذي هو ثلاثة فأكثر، على أن من علماء اللغة من يقول: إن الجمع أقله اثنان ويستدلون بمثل قوله تعالى: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التكوير: ٤]. وهما اثنتان، والاثنتان ليس لهما إلا قلبان كما قال تعالى: ﴿مَاجَعَلَّ اللَّهُ لِرِجُلٍ مِّنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ﴾ [الأنعام: ٤].

وعلى كل حال: فإن من عقيدة أهل السنة والجماعة إثبات أن الله ﷻ له عينان، وحديث الدجال صريح في ذلك؛ لأنه لو كان له سبحانه أكثر من ثنتين لكان الزيادة على الثنتين كمالاً، ولا يمكن أن يعدل النبي ﷺ عن هذا الكمال إلى قوله: «إِنَّهُ أَعْوَرُ وَإِنْ رَبِّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ»^(١). فهنا جعل الفارق بين عين الدجال وعين الرب ﷻ العور في العين.

ولو كان له أكثر من اثنتين لقال: إن له عينيْن ولربكم أعين، فلما قال: «إِنَّهُ أَعْوَرُ وَإِنْ رَبِّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ» علم أن الله ﷻ ليس له إلا عينان اثنتان وهذا هو الذي أجمع عليه أهل السنة كما نقله الأشعري وغيره.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ بِحَدَّثِهِ:

٧٠٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي أَرَيْتُ اللَّيْلَةَ فِي الْمَنَامِ... وَسَأَقُ الْحَدِيثَ. وَتَابَعَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيُّ وَسُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَالَ الزُّبَيْدِيُّ عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ -أَوْ أَبَا هُرَيْرَةَ-

(١) أخرجه البخاري (٣٠٥٧)، ومسلم (١٦٩).

(٢) تقدم تخريجه.

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَالَ شُعَيْبٌ وَإِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى عَنْ الزُّهْرِيِّ كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَكَانَ مَعْمَرٌ لَا يُسْنِدُهُ حَتَّى كَانَ بَعْدُ.

[الحديث ٧٠٠٠ - طرفه في: ٧٠٤٦].

قَالَ الْحَافِظُ:

كَذَا اقْتَصَرَ مِنَ الْحَدِيثِ عَلَى هَذَا الْقَدْرِ، وَسَاقَهُ بَعْدَ خَمْسَةِ وَثَلَاثِينَ أَبَا عَنْ يَحْيَى بْنِ بُكَيْرٍ بِهَذَا السَّنَدِ بِتَمَامِهِ وَسَيَأْتِي شَرْحُهُ هُنَاكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. اهـ.

الْحَدِيثُ هُوَ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ فِي الْمَنَامِ ظِلَّةً تَنْطِفُ السَّمْنَ وَالْعَسَلَ، فَأَرَى النَّاسَ يَتَكَفَّفُونَ مِنْهَا فَالْمُسْتَكْتَلُ وَالْمُسْتَقِلُّ، وَإِذَا سَبَبُ وَاصِلٌ مِنَ الْأَرْضِ إِلَى السَّمَاءِ، فَأَرَاكَ أَخَذْتَ بِهِ فَعَلَوْتَ، ثُمَّ أَخَذَ بِهِ رَجُلٌ آخَرُ فَعَلَا بِهِ، ثُمَّ أَخَذَ بِهِ رَجُلٌ آخَرُ فَانْقَطَعَ ثُمَّ وَصَلَ.

فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ بِأَيِّ أَنْتَ وَاللَّهِ لَتَدْعَنِي فَأَعْبُرَهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اعْبُرَهَا». قَالَ: أَمَا الظُّلَّةُ فَلَا إِسْلَامَ، وَأَمَا الَّذِي يَنْطَفُ مِنَ الْعَسَلِ وَالسَّمَنِ فَالْقِرَآنُ حُلَاوَتُهُ تَنْطَفُ، فَالْمُسْتَكْتَلُ مِنَ الْقِرَآنِ وَالْمُسْتَقِلُّ، وَأَمَا السَّبَبُ الْوَاصِلُ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ فَالْحَقُّ الَّذِي أَنْتَ عَلَيْهِ، تَأْخُذُ بِهِ فَيَعْلِيكَ اللَّهُ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِهِ رَجُلٌ فَيَعْلُو بِهِ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِهِ رَجُلٌ آخَرُ فَيَعْلُو بِهِ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِهِ رَجُلٌ فَيَنْقَطِعُ بِهِ ثُمَّ يُوصِلُ لَهُ فَيَعْلُو بِهِ.

فَأَخْبَرَنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ بِأَيِّ أَنْتَ أَصَبْتُ أَمْ أَخْطَأْتُ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَصَبْتَ بَعْضًا، وَأَخْطَأْتَ بَعْضًا»، قَالَ: فَوَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَتَحَدِّثَنَّ بِالَّذِي أَخْطَأْتُ قَالَ: «لَا تُقْسِمُ»^(١). سُبْحَانَ اللَّهِ! هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ إِذَا وَصَلْنَاهُ سَتَكَلِّمُ عَلَى فَوَائِدِهِ، فِيهِ فَوَائِدُ كَثِيرَةٌ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢ - بَابُ الرُّؤْيَا بِالنَّهَارِ.

وَقَالَ ابْنُ عَوْنٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ: رُؤْيَا النَّهَارِ مِثْلُ رُؤْيَا اللَّيْلِ.

٧٠٠١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ عَلَى أُمِّ حَرَامَ بِنْتِ مِلْحَانَ - وَكَانَتْ تَحْتَ عِبَادَةِ بْنِ الصَّامِتِ - فَدَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمًا، فَأَطْعَمَتْهُ وَجَعَلَتْ تَقْلِبِي رَأْسَهُ، فَتَأَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ اسْتَيْقِظَ وَهُوَ يَضْحَكُ

(١) يَأْتِي بِرَقْم (٧٠٤٦).

٧٠٠٢- قَالَتْ: فَقُلْتُ مَا يَضْحِكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عَرَضُوا عَلَيَّ غُرَافَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَرْكَبُونَ نَجَجَ هَذَا الْبَحْرِ مُلُوكًا عَلَى الْأَيْرَةِ- أَوْ مِثْلَ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَيْرَةِ. شَكَ إِسْحَاقُ- قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَني مِنْهُمْ، فَدَعَا لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ ثُمَّ اسْتَقِظَ وَهُوَ يَضْحَكُ، فَقُلْتُ: مَا يَضْحِكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عَرَضُوا عَلَيَّ غُرَافَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ- كَمَا قَالَ فِي الْأَوَّلَى-». قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَني مِنْهُمْ. قَالَ: «أَنْتِ مِنَ الْأَوَّلِينَ». فَرَكِبْتَ الْبَحْرَ فِي زَمَانِ مُعَاوِيَةَ ابْنِ أَبِي سُفْيَانَ، فَصَرَعْتَ عَنْ دَابَّتِهَا حِينَ خَرَجْتَ مِنَ الْبَحْرِ فَهَلَكْتَ^(١).

اللَّهُمَّ ارْضَ عَنْهَا، فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ رُؤْيَا النَّهَارِ كَرُؤْيَا اللَّيْلِ، أَيْ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَرَى الرُّؤْيَا الْحَقَّ فِي النَّهَارِ كَمَا يَرَاهَا فِي اللَّيْلِ.

وفيه: دليلٌ على حرصِ الصحابةِ رضي الله عنهم على السَّبْقِ إِلَى الْخَيْرَاتِ، فَإِنْ أَمَّ حَرَامٌ سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يَجْعَلَهَا مِنْهُمْ.

وفيه: دليلٌ على أَنَّ الْمَرْأَةَ يَجُوزُ لَهَا الْغَزْوُ، وَلَكِنْ لَيْسَ وَاجِبًا عَلَيْهَا.

وفيه أيضًا: دليلٌ على جَوَازِ طَلَبِ الدَّعَاءِ مِنَ الرَّجُلِ الصَّالِحِ، لَكِنْ إِذَا كَانَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَا شَكَّ فِي جَوَازِهِ، كَمَا قَالَ عُكَاشَةُ بْنُ مُحْصَنٍ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَني مِنْهُمْ^(٢)، وَكَمَا قَالَتْ أُمُّ حَرَامٍ، لَكِنْ مِنْ غَيْرِهِ- أَيْ: النَّبِيِّ ﷺ- فَلَاوَلَى أَنْ لَا تَسْأَلَهُ. أَنْ يَدْعُوَ لَكَ، إِلَّا إِذَا كُنْتَ تُرِيدُ بِذَلِكَ نَفْعَ هَذَا الْمَطْلُوبِ وَالْإِحْسَانَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا دَعَا لَكَ أَجْرَ وَأُتِيبَ، وَقَالَ لَهُ الْمَلِكُ: آمِينَ وَلَكَ بِمِثْلِهِ^(٣)، أَوْ إِذَا سَأَلْتَهُ لِأَمْرٍ عَامٍّ مِثْلَ أَنْ تَقُولَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يُعِزَّ الْمُسْلِمِينَ، ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَنْصُرَ الْمُسْلِمِينَ، وَمَا أَشَبَّهُ هَذَا؛ لِأَنَّ السُّؤَالَ الْمُبَاشَرَ فِيهِ نَوْعٌ تَذَلُّلٍ لِلْمُسْتَوَلِ، وَفِيهِ اتِّكَالٌ عَلَيْهِ وَاتِّكَالٌ عَلَى دَعَائِهِ فَيَقُولُ لِنَفْسِهِ مِثْلًا: أَنَا أَوْصَيْتُ فَلَانًا أَنْ يَدْعُوَ لِي، وَرَبِّهَا يَكُونُ فِيهِ أَيْضًا إِغْرَاءٌ لِلْمُسْتَوَلِ بِاعْتِجَابِهِ بِنَفْسِهِ، وَلِهَذَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله: إِنَّهُ مِنَ الْمَسْأَلَةِ الْمَذْمُومَةِ، إِلَّا إِذَا كَانَ يُرِيدُ مَصْلَحَةَ أَخِيهِ فَلَا بَأْسَ بِهِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ: «لَا تَسْتَسْنَا يَا أَخِي مِنْ دَعَائِكَ». فَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ^(٤).

وَفِي حَدِيثِ الْبَابِ هَذَا إِشْكَالٌ؛ لِأَنَّ أُمَّ حَرَامٍ جَعَلَتْ تَقْلِي رَأْسَ النَّبِيِّ ﷺ فَيُقَالُ: مَا هِيَ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٩١٢).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٥٧٥٢)، وَمُسْلِمٌ (٢١٦).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٧٣٢) عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ.

(٤) كَمَا قَالَ الشَّيْخُ رحمته الله: غَيْرُ صَحِيحٍ، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٩/١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٥٦٢) وَغَيْرُهُمَا، وَضَعَفَهُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ وَالْأَلْبَانِيُّ وَغَيْرُهُمَا- رَحِمَ اللَّهُ الْجَمِيعَ-.

وَانْظُرْ: «ضَعِيفُ الْجَامِعِ» (٦٢٧٧، ٦٢٧٨)، وَ«الْمَشْكَاة» (٢٢٤٨).

قرباتها وما صلتها بالنبي ﷺ؟

فالجواب: هذا يختص أمرين: أحدهما أن يكونَ هذا قبلَ نزولِ التحريم. والثاني: وهو الأرجحُ أن النبي ﷺ له خاصةٌ أن يختلي بالمرأة، وأن تكشفَ له وجهها، وأن تفلحَ وما أشبه ذلك؛ لأنه وردت أحاديثٌ تدلُّ على هذا، وقد قرَّرَ هذا صاحبُ «الفتح» رحمه الله - ابن حجر العسقلاني -: وقال إن النبي ﷺ يُباحُ له من هذا ما لا يُباحُ لغيره.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

١٣ - بَابُ رُؤْيَا النِّسَاءِ.

٧٠٠٣ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ أُمَّ الْعَلَاءِ - امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ بَايَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - أَخْبَرَتْهُ أَنَّهُمْ اقْتَسَمُوا الْمُهَاجِرِينَ فُرْعَةً، قَالَتْ: فَطَارَ لَنَا عُثْمَانُ بْنُ مَطْعُونٍ وَأَنْزَلَنَاهُ فِي آيَاتِنَا، فَوَجَعَ وَجَعَهُ الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ، فَلَمَّا تُوُفِّيَ غُسِّلَ وَكُفِّنَ فِي أَثْوَابِهِ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ: فَقُلْتُ: رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ أبا السَّائِبِ، فَشَهِدَتَنِي عَلَيْكَ لَقَدْ أَكْرَمَكَ اللَّهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّ اللَّهَ أَكْرَمُهُ؟». فَقُلْتُ: يَا أَبَايَ أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَمَنْ يُكْرِمُهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا هُوَ فَوَاللَّهِ لَقَدْ جَاءَهُ الْيَقِينُ، وَاللَّهُ إِنِّي لَا رَجُوهَ لَهُ الْخَيْرَ، وَاللَّهُ مَا أَذْرِي - وَأَنَا رَسُولُ اللَّهِ - مَاذَا يُفْعَلُ بِي؟». فَقَالَتْ: وَاللَّهُ لَا أَزْكِي بَعْدَهُ أَحَدًا أَبَدًا.

٧٠٠٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا وَقَالَ: «مَا أَذْرِي مَا يُفْعَلُ بِهِ؟». قَالَتْ: وَأَخْزَنَتَنِي فَمِنْتُ، فَرَأَيْتُ لِعُثْمَانَ عَيْنًا تَجْرِي، فَأَخْبَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «ذَلِكَ عَمَلُهُ». هذا الحديثُ الأخيرُ فيه رؤيا النساءِ، حيثُ رَأَتْ عُثْمَانُ بْنُ مَطْعُونٍ رحمه الله عَيْنًا تَجْرِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ذَلِكَ عَمَلُهُ».

وفي هذا الحديث: دليلٌ على أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَجْزِمَ بفعلِ اللَّهِ ﷻ في أيِّ شخصٍ، فلا يَجْزِمُ بأنَّ اللَّهَ رَحِمَهُ وَلَا أَنَّهُ غَفِرُ لَهُ، وَلَا أَنَّ اللَّهَ أَكْرَمَهُ، ولكنْ كما قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يُرْجَى لَهُ الْخَيْرُ» وأما الْجَزْمُ فهذا لَا يَكُونُ إِلَّا لِمَنْ شَهِدَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ، أمَّا نحنُ فنرجو للشخصِ الْخَيْرَ إِذَا كَانَ مِمَّنْ يُرْجَى لَهُ ذَلِكَ، وَأَمَّا أَنْ نَجْزِمَ ونَقُولَ: إِنَّ اللَّهَ أَكْرَمَهُ، وَإِنَّ اللَّهَ تَغَمَّدَهُ وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ فهذا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ هَذَا خَبْرٌ عَمَّا لَا نَعْلَمُ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْفُوحًا﴾ (الأنعام: ٣٦).

فإن قيل: يَجْرِي على ألسِنِ النَّاسِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: فلانُ المرحومُ، وفلانُ المغفورُ له.. فهل هو من هذا الباب؟

والجوابُ على ذلك أن تقولَ: إن كانَ خبراً فهو من هذا الباب؛ لأنه لا يجوزُ أن تجزِمَ بأن اللهَ رَحِمَهُ أو غَفَرَ لَهُ، وإن كان رجاءً أو دعاءً فإنه يجوزُ كما تقولُ: فلانُ غَفَرَ اللهُ لَهُ، فهذه جملةٌ خبريةٌ لكن يُرادُ بها الطلبُ والإنشاءُ، فإذا كانَ القائلُ: فلانُ المرحومُ، فلانُ المغفورُ له يُريدُ بذلكَ الخبرَ، وأنَّ اللهَ قد رَحِمَهُ وغَفَرَ لَهُ، قلنا: لا يجوزُ ذلكَ؛ لأن هذا جزمٌ بما لا علمَ لكَ بِهِ، وإن كان يُريدُ بهذا الرجاءَ أو الدعاءَ فلا بأسَ به.

وفي هذا الحديث: دليلٌ على جوازِ الردِّ على الكبيرِ مهما كبر؛ لأنها لما قالَ لها ﷺ: «وما يدريك أن اللهَ أَكْرَمَهُ؟» قالت: بأبي أنت يا رسولَ الله، فمن يُكْرِمُهُ اللهُ؟ يعني: إذا لم يُكْرَمْ هذا الرجلُ فمن الذي يُكْرَمْ؟! تعني: أنه أهلٌ لأن يُكْرِمَهُ اللهُ ﷻ، ولكنَّ النَّبِيَّ ﷺ أخبرها بأننا لا نَجْزِمُ بهذا الشيءِ، ولذلك قالَ بعد ذلك: «والله ما أدري وأنا رسولُ الله ماذا يُفْعَلُ بي».

وقال الله تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدَاعِمٍ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ﴾ [الاحقاف: ١٩]. فالرسولُ ﷺ لا يدري ما يُفْعَلُ بِهِ على سبيل التفصيل، وإن كان يَعْلَمُ أن اللهَ قد غَفَرَ لَهُ ما تقدَّم من ذنِبِهِ وما تأخَّر، لكن على سبيل التفصيل لا يدري، كذلك أيضاً قوله ﷺ: «لن يَدْخُلَ أحدٌ منكم الجنةَ بعملِهِ»، قالوا: ولا أنت؟ قال: «ولا أنا إلا أن يَغْفِرَ اللهُ لِي بِرَحْمَتِهِ»^(١). فكونه يُغْفِرُ له ليسَ هذا على سبيل التفصيل.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

١٤ - باب الحُلُمِ مِنَ الشَّيْطَانِ.

فَإِذَا حَلَمَ فَلْيَنْصُقْ عَنِ يَسَارِهِ وَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ ﷻ.

٧٠٠٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيَّ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَفُرْسَانِهِ - قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «الرُّؤْيَا مِنَ اللهِ، وَالْحُلُمُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا حَلَمَ أَحَدُكُمْ الْحُلُمَ يَكْرَهُهُ فَلْيَنْصُقْ عَنِ يَسَارِهِ وَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْهُ فَلَنْ يَضُرَّهُ»^(١).

قد سبق لنا أيضاً أنه يَسْتَعِذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ وَيَنْصُقُ عَنِ يَسَارِهِ وَيَسْتَعِذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَمِنْ شَرِّ مَا رَأَى، وَيَنْقَلِبُ عَلَى الْجَنْبِ الثَّانِي، وَلَا يُخْبِرُ أَحَدًا، وَهَذِهِ أَهَمُّ شَيْءٍ أَنْ لَا يُخْبِرَ بِهَا أَحَدًا.

(١) أخرجه البخاري (٥٦٧٣)، ومسلم (٢٨١٦).

(٢) أخرجه مسلم، وقد تقدم.

وذكرنا أن الحُلْمَ يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ وَهُمَا: أَنْ يَكُونَ مِنَ الشَّيْطَانِ فَيَرَى مَا يَكْرَهُ.
والثاني: أَنْ لَا يُعْرِفَ لَهُ أَصْلٌ، وَلَا يُمَكِّنُ تَأْوِيلُهُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥ - باب اللَّبَنِ.

٧٠٠٦ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي حَمْرَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِقَدَحٍ لَبَنٍ فَشَرِبْتُ مِنْهُ حَتَّى إِنِّي لَأَرَى الرَّيَّ يَخْرُجُ مِنْ أَظْفَارِي، ثُمَّ أُعْطِيتُ فَضْلِي يَغْنِي عُمَرَ». قَالُوا: فَمَا أَوْلَتْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْعِلْمُ»^(١).

١٦ - باب إِذَا جَرَى اللَّبَنُ فِي أَطْرَافِهِ أَوْ أَظْفَارِهِ.

٧٠٠٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي حَمْرَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِقَدَحٍ لَبَنٍ فَشَرِبْتُ مِنْهُ حَتَّى إِنِّي لَأَرَى الرَّيَّ يَخْرُجُ مِنْ أَطْرَافِي، فَأُعْطِيتُ فَضْلِي عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ». فَقَالَ مَنْ حَوْلَهُ: فَمَا أَوْلَتْ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْعِلْمُ».

وجهُ المناسبةِ بينَ اللبنِ وبينَ العلمِ، أنَ اللبنَ طعامٌ وشرابٌ وغذاءٌ وحلْوٌ، والعِلْمُ كذلك فإنَّ العلمَ غذاءٌ للروحِ، والعلمُ أيضًا حلْوٌ، فإن من تمتعَ بالعلمِ لا يجدُ شيئًا أَلَذَّ منه، ولهذا جاءَ في الحديثِ: «مَنْهُومانِ لَا يَشْبَعَانِ؛ مَنْهُومٌ فِي عِلْمٍ لَا يَشْبَعُ، وَمَنْهُومٌ فِي دُنْيَا لَا يَشْبَعُ»^(٢). وهل هذا الحديثُ يَغْنِي أنَ عمرَ أكثرَ علمًا من أبي بكرٍ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ أعطاهُ فضلَهُ، أو يُقَالُ: إنَ هذا يَدُلُّ على أنَ عمرَ محتاجٌ بخلافِ أبي بكرٍ؟

الجوابُ: هذا محلُّ نظيرٍ وتأمل، وإلا فلا شكَّ أنَ علمَ أبي بكرٍ أكثرُ من علمِ عمرَ، وإن كانَ عمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وانتفعَ النَّاسُ بِحَيَاتِهِ وَخُلَافَتِهِ، وَأَخَذُوا مِنْهُ عِلْمًا كَثِيرًا وَسِيَاسَةً كَثِيرَةً بخلافِ أبي بكرٍ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧ - باب الْقَمِيصِ فِي الْمَنَامِ.

٧٠٠٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنِي أَبِي إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحٍ،

(١) أخرجه مسلم (٢٣٩١).

(٢) أخرجه الدارمي في «سننه» (٣٣١) عن الحسن البصري.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٠- باب كَشْفِ الْمَرْأَةِ فِي الْمَنَامِ.

٧٠١١- حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُرِيْتُكَ فِي الْمَنَامِ مَرَّتَيْنِ: إِذَا رَجُلٌ يَحْمِلُكَ فِي سَرَقَةٍ مِنْ حَرِيرٍ فَيَقُولُ: هَذِهِ أَمْرَاتُكَ، فَأَكْشِفُهَا فَإِذَا هِيَ أَنْتِ، فَأَقُولُ: إِنْ يَكُنْ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يُمِضِهِ»^(١).

٢١- باب ثِيَابِ الْحَرِيرِ فِي الْمَنَامِ.

٧٠١٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُرِيْتُكَ قَبْلَ أَنْ أَتَزَوَّجَكَ مَرَّتَيْنِ، رَأَيْتُ الْمَلَكَ يَحْمِلُكَ فِي سَرَقَةٍ مِنْ حَرِيرٍ فَقُلْتُ لَهُ: اكْشِفْ. فَكَشَفَ فَإِذَا هِيَ أَنْتِ، فَقُلْتُ: إِنْ يَكُنْ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يُمِضِهِ، ثُمَّ أُرِيْتُكَ يَحْمِلُكَ فِي سَرَقَةٍ مِنْ حَرِيرٍ فَقُلْتُ: اكْشِفْ. فَكَشَفَ فَإِذَا هِيَ أَنْتِ، فَقُلْتُ: إِنْ يَكُنْ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يُمِضِهِ».

قد سبق الكلام على هذا الحديث.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٢- باب الْمَفَاتِيحِ فِي الْيَدِ.

٧٠١٣- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «بُعِثَتْ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ، وَنُصِرَتْ بِالرُّغَبِ، وَبَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الْأَرْضِ فَوُضِعَتْ فِي يَدِي»^(١).

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَبَلَّغَنِي أَنَّ جَوَامِعَ الْكَلِمِ أَنَّ اللَّهَ يَجْمَعُ الْأُمُورَ الْكَثِيرَةَ الَّتِي كَانَتْ تُكْتَبُ فِي الْكُتُبِ قَبْلَهُ فِي الْأَمْرِ الْوَاحِدِ وَالْأَمْرَيْنِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.

٢٣- باب التَّعْلِيْقِ بِالْعُرْوَةِ وَالْحَلْقَةِ.

٧٠١٤- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا أَزْهَرُ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، ح. وَحَدَّثَنِي خَلِيفَةُ، حَدَّثَنَا مُعَاذٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ عُبَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ قَالَ: رَأَيْتُ كَسَائِي فِي رَوْضَةٍ، وَوَسَطَ الرَّوْضَةِ عَمُودٌ، فِي أَعْلَى الْعَمُودِ عُرْوَةٌ، فُقِيلَ لِي: ازْفَهُ. قُلْتُ: لَا أَسْتَطِيعُ، فَأَتَانِي وَصِيفٌ فَرَفَعَ ثِيَابِي فَرَقِيتُ، فَاسْتَمْسَكْتُ بِالْعُرْوَةِ، فَانْتَبَهْتُ وَأَنَا مُسْتَمْسِكٌ بِهَا. فَقَصَصْتُهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «تِلْكَ الرَّوْضَةُ رَوْضَةُ الْإِسْلَامِ، وَذَلِكَ الْعَمُودُ عَمُودُ الْإِسْلَامِ، وَتِلْكَ الْعُرْوَةُ عُرْوَةُ الْوُثْقَى لَا تَزَالُ

(١) أخرجه مسلم (٢٤٣٨).

(٢) تقدم تخريجه.

مُسْتَمْسِكًا بِالْإِسْلَامِ حَتَّى تَمُوتَ^(١) ..

هذا هو تعبيرُ النبي ﷺ لهذه الرؤيا، فالروضةُ روضةُ الإسلام، والعمودُ عمودُ الإسلام وهو الصلاةُ كما جاء في الحديث، ويَحْتَمَلُ أن المراد به ما هو أعمُّ يَعْنِي: ما يَقُومُ عليه الإسلامُ من جميع شرائعه، والعروةُ العروة الوثقى. وقد انتبه رحمته وهو مستمسكٌ بها؛ يَعْنِي: استوعبتُ جميع مناميه، فأخذ النبي ﷺ من هذا أَنَّهُ سَيَقَى على الإسلامِ حتى يموتَ، كما بَقِيَ مستمسكًا بهذه العروة حتى استيقظَ، والعروة مثل حلقة الباب.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٤ - بَابُ عَمُودِ الْفُسْطَاطِ تَحْتَ وَسَادَتِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الشَّرْحِ:

والمعتمدُ أن البخاريَّ أشارَ بهذه الترجمة إلى حديثٍ جاء من طريقِ أن النبي ﷺ «رَأَى فِي منامِهِ عمودَ الكتابِ انْتَزَعَ مِنْ تَحْتِ رَأْسِهِ...» الحديث، وأشهرُ طرقه ما أخرجه يعقوبُ بنُ سفيانَ، والطبرانيُّ وصحَّحه الحاكمُ من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يَقُولُ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ عَمُودَ الْكِتَابِ احْتَمَلَ مِنْ تَحْتِ رَأْسِي فَاتَّبَعْتُهُ بِصُرِي فَإِذَا هُوَ قَدْ عَهِدَ بِهِ إِلَى الشَّامِ، أَلَا وَإِنِ الْإِيمَانَ حِينَ تَقَعُ الْفِتْنُ بِالشَّامِ»، وفي رواية: «فَإِذَا وَقَعَتِ الْفِتْنُ فَلَا أَمْنَ بِالشَّامِ». وله طريقٌ عندَ عبد الرزاقٍ رجاله رجالُ الصحيح إلا أن فيه انقطاعاً بين أبي قلابَةَ وعبدِ الله بنِ عمرو ولفظه عنده: «أَخَذُوا عَمُودَ الْكِتَابِ فَعَمَدُوا بِهِ إِلَى الشَّامِ». وأخرج أحمدٌ ويعقوبُ بنُ سفيانَ والطبرانيُّ أيضاً، عن أبي الدرداءِ رفعه: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ عَمُودَ الْكِتَابِ احْتَمَلَ مِنْ تَحْتِ رَأْسِي، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ مَذْهُوبٌ بِهِ، فَاتَّبَعْتُهُ، بِصُرِي فَعَمَدَ بِهِ إِلَى الشَّامِ»... الحديث وسنده صحيح.

وأخرج يعقوبُ والطبرانيُّ أيضاً عن أبي أمامة نحوه وقال: «انْتَزَعَ مِنْ تَحْتِ وَسَادَتِي» وزاد بعد قوله بصري: «فَإِذَا هُوَ نَوَّرَ سَاطِعٌ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ قَدْ هَوَى بِهِ فَعَمَدَ بِهِ إِلَى الشَّامِ وَإِنِّي أَوَّلْتُ أَنْ الْفِتْنُ إِذَا وَقَعَتْ أَنَّ الْأَمَانَ بِالشَّامِ» وسنده ضعيف.

وأخرج الطبرانيُّ أيضاً بسندٍ حسن، عن عبد الله بن حوالة أن رسولَ الله ﷺ قَالَ: «رَأَيْتُ لِبِلَةَ أَسْرِي بِي عَمُودًا أبيضُ كَأَنَّهُ لَوَاءٌ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ فَقُلْتُ: مَا تَحْمِلُونَهُ؟ قَالُوا: عَمُودُ الْكِتَابِ أَمَرْنَا

أَنْ نَضَعَهُ بِالشَّامِ»، قَالَ: «وَبَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ عَمُودَ الْكِتَابِ اخْتُلِسَ مِنْ تَحْتِ وَسَادَتِي، فَظَنَنْتُ أَنَّ اللَّهَ تَخَلَّى عَنْ أَهْلِ الْأَرْضِ فَاتَّبَعْتُهُ بِصُرِّي فَإِذَا هُوَ نُورٌ ساطِعٌ حَتَّى وَضِعَ بِالشَّامِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ عِنْدَ أَحَدِ الطَّبْرَانِيِّ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ، وَعَنْ عَمْرِو عِنْدَ يَعْقُوبَ وَالتَّبْرَانِيِّ كَذَلِكَ، وَعَنْ ابْنِ عَمْرِو فِي «فَوَائِدِ الْمَخْلُصِ» كَذَلِكَ، وَهَذِهِ طَرُقٌ يُقَوِّي بَعْضُهَا بَعْضًا. وَقَدْ جَمَعَهَا ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي مَقْدَمَةِ «تَارِيخِ دِمَشَقٍ».

وَأَقْرَبُهَا إِلَى شَرِطِ الْبُخَارِيِّ حَدِيثُ أَبِي الدَّرْدَاءِ فَإِنَّهُ أَخْرَجَ لِرَوَاتِهِ إِلَّا أَنْ فِيهِ اخْتِلَافًا عَلَى يَحْيَى بْنِ حَمْزَةَ فِي شَيْخِهِ، هَلْ هُوَ ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ أَوْ زَيْدُ بْنُ وَقِيدٍ؟ وَهُوَ غَيْرُ قَادِحٍ؛ لِأَنَّ كِلَا مِنْهُمَا ثِقَةٌ مِنْ شَرِطِهِ، فَلَعَلَّهُ كَتَبَ التَّرْجَمَةَ وَبَيَّضَ لِلْحَدِيثِ لِيَنْظُرَ فِيهِ، فَلَمْ يَتَّهِمَ لَهُ أَنْ يَكْتُبَهُ، وَإِنَّمَا تَرَجَّمَ بِعَمُودِ الْفُسْطَاطِ، وَلَفْظُ الْخَبَرِ فِي عَمُودِ الْكِتَابِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنْ مِنْ رَأَى عَمُودَ الْفُسْطَاطِ فِي مَنْامِهِ فَإِنَّهُ يُعَبَّرُ بِنَحْوِ مَا وَقَعَ فِي الْخَبَرِ الْمَذْكُورِ، وَهُوَ قَوْلُ الْعُلَمَاءِ فِي التَّعْيِيرِ قَالُوا: مَنْ رَأَى فِي مَنْامِهِ عَمُودًا فَإِنَّهُ يُعَبَّرُ بِاللَّيْلِ، أَوْ بِرَجُلٍ يَتَّعِمِدُ عَلَيْهِ فِيهِ، وَفَسَّرُوا الْعَمُودَ بِاللَّيْلِ، وَالسُّلْطَانَ. وَأَمَّا الْفُسْطَاطُ فَقَالُوا: مَنْ رَأَى أَنَّهُ ضُرِبَ عَلَيْهِ فُسْطَاطٌ فَإِنَّهُ يَنَالُ سُلْطَانًا بِقَدْرِهِ، أَوْ يُخَاصِمُ مُلْكًا فَيُظْفَرُ بِهِ. اهـ

هَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ - إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ - فَيُخَمَلُ عَلَى أَنَّ الْخِلَافَةَ انْتَقَلَتْ مِنَ الْمَدِينَةِ وَمِنَ الْعِرَاقِ إِلَى الشَّامِ، ثُمَّ عَادَتْ إِلَى الْعِرَاقِ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٥- بَابُ الْإِسْتَبْرَاقِ وَدُخُولِ الْجَنَّةِ فِي الْمَنَامِ.

٧٠١٥- حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ أَبِي ثَوْبٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: رَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَأَنَّ فِي يَدِي سَرَقَةً مِنْ حَرِيرٍ لَا أَهْوِي بِهَا إِلَى مَكَانٍ فِي الْجَنَّةِ إِلَّا طَارَتْ بِي إِلَيْهِ، فَقَصَصْتُهَا عَلَى حَفْصَةَ. ٧٠١٦- فَقَصَصْتُهَا حَفْصَةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ أَخَاكَ رَجُلٌ صَالِحٌ - أَوْ قَالَ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ». لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يُسَابِقُ لِلْخَيْرَاتِ فِيَهْوِي بِهِذِهِ السَّرَقَةَ مِنَ الْحَرِيرِ إِلَى كُلِّ مَكَانٍ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْجَنَّةَ قِيَعَانُ وَأَنَّ غَرَسَهَا ذَكَرَ اللَّهُ ﷻ وَمَا وَالَاهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٦- بَابُ الْقَيْدِ فِي الْمَنَامِ.

٧٠١٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَبَّاحٍ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ: سَمِعْتُ عَوْفًا، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ أَنَّهُ

سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اقْتَرَبَ الزَّمَانُ لَمْ تَكْذُرُوا الْمُؤْمِنِينَ تَكْذِبًا، وَرُؤْيَا الْمُؤْمِنِينَ جُزْءًا مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوءَةِ، وَمَا كَانَ مِنَ النَّبُوءَةِ فَإِنَّهُ لَا يَكْذِبُ».

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَنَا أَقُولُ هَذِهِ: قَالَ: وَكَانَ يُقَالُ: الرُّؤْيَا ثَلَاثُ حَدِيثِ النَّفْسِ، وَتَخْوِيفُ الشَّيْطَانِ، وَبُشْرَى مِنَ اللَّهِ. فَمَنْ رَأَى شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلَا يَقْضِهِ عَلَى أَحَدٍ، وَلْيَقُمْ فَلْيُصَلِّ.

قَالَ: وَكَانَ يُكْرَهُ الْغُلُّ فِي النَّوْمِ، وَكَانَ يُعْجِبُهُمُ الْقَيْدُ، وَيُقَالُ: الْقَيْدُ ثَبَاتٌ فِي الدِّينِ.

وَرَوَى قَتَادَةُ وَيُونُسُ وَهَشَامٌ وَأَبُو هَلَالٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَدْرَجَهُ بَعْضُهُمْ كُلَّهُ فِي الْحَدِيثِ، وَحَدِيثُ عَوْفٍ أَبِينُ.

وَقَالَ يُونُسُ: لَا أَحْسِبُهُ إِلَّا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْقَيْدِ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: لَا تَكُونُ الْأَغْلَالُ إِلَّا فِي الْأَعْنَاقِ.

هذا الحديث فيه فوائد:

أولاً: قَالَ: «إِذَا اقْتَرَبَ الزَّمَانُ لَمْ تَكْذُرُوا الْمُؤْمِنِينَ تَكْذِبًا». فقوله: «اقْتَرَبَ الزَّمَانُ» الظاهر والله أعلم

يعني به: قيام الساعة، فإذا اقتربت الساعة «فإن رؤيا المؤمن لا تكذب»؛ أي: لا يرى إلا الحق.

وقوله: «فإن رؤيا المؤمن لا تكاد تكذب» أي: لا يرى إلا الحق.

ثانياً: وقوله: «ورؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة» وسبق أنه قال: «الرؤيا

الصالحة أو الرؤيا الصادقة» وذكرنا أن الصالحة والصادقة وصف للرؤيا وللرأي.

ثالثاً: قوله: «قال محمد وأنا أقول هذه» يعني أن رؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من

النبوة، قال: «وكان يُقَالُ: الرؤيا ثلاثة: حديث النفس، وتخويف الشيطان، وبُشْرَى مِنَ اللَّهِ»؛

يعني: أن أسبابها ثلاثة:

الأول: إما حديث النفس؛ لأن الإنسان إذا كان يُفَكِّرُ في شيء فإنه يراه في المنام، وهذا

كثيراً ما يقع، ويقول أهل نجد: إن حلمَ أهل نجد حديث قلوبهم، يعني أنهم يرون في المنام ما

تحدث به قلوبهم.

والثاني: تخويف الشيطان؛ أي: إذا رأى ما يكره.

والثالث: بُشْرَى مِنَ اللَّهِ؛ أي: إذا رأى ما يسره.

وهناك قسم رابع: من الشيطان أيضاً، وهي: الرؤيا التي لا يُعْرِفُ لها أساس ولا أصل،

وإنما هي من جنس هذيان الهرم والشيخ الكبير وما أشبه ذلك.

رابعاً: ثم قال: «فمن رأى شيئاً يكرهه فلا يقضه على أحد» وسبق الكلام على هذا، قال: «وليقيم

فليُصَلِّ». سبق الكلام عليه أيضاً، وذكرنا أن من رأى ما يكرهه فإنه يؤمرُ بأمور خمسة:

أولاً: التَّنْفُلُ عَنْ يَسَارِهِ ثَلَاثَ مَرَاتٍ.

ثانياً: وَأَنْ يَسْتَعِيدَ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ الشَّيْطَانِ وَمِنْ شَرِّ مَا رَأَى.

ثالثاً: وَأَنْ يَنْقَلِبَ إِلَى الْجَنْبِ الثَّانِي.

رابعاً: وَالْأَيْ خُبْرَ بِهَا أَحَدًا.

خامساً: وَإِذَا عَادَتْ عَلَيْهِ قَامَ فَصَلَّى، وَبِذَلِكَ يَسْلَمُ مِنْ شَرِّ تَأْوِيلِ الرُّؤْيَا.

أَمَّا الْبُشْرَى فَقَدْ سَبَقَ أَنْ الْإِنْسَانَ إِذَا رَأَى مَا يُحِبُّ فَلَا يَقْضُهَا إِلَّا عَلَى مَنْ يُحِبُّه.

❦ قَالَ: «وَكَانَ يَكْرَهُ الْغُلَّ فِي النَّوْمِ، وَكَانَ يُعْجِبُهُ الْقَيْدُ، وَيُقَالُ: الْقَيْدُ ثَبَاتٌ فِي الدِّينِ»، فَإِذَا رَأَى

الْإِنْسَانَ قَيْدًا فِي يَدَيْهِ فَهُوَ ثَبَاتٌ فِي الدِّينِ، وَإِذَا رَأَى غُلًّا، وَالْغُلُّ يَكُونُ فِي الْعُنُقِ فَهُوَ ضَيْقٌ،

فَالْقَيْدُ يُقَيَّدُ تَقَيَّدَ الْإِنْسَانُ بِدِينِهِ وَثَبَاتِهِ عَلَيْهِ، وَالْغُلُّ هُوَ الضَّيْقُ عِنْدَ الْإِنْسَانِ.

قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

❦ قَوْلُهُ: «وَرُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جَزْءٌ... الْحَدِيثِ»، هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى جُمْلَةِ الْحَدِيثِ الَّتِي قَبْلَهُ وَهُوَ

«إِذَا اقْتَرَبَ الزَّمَانُ... الْحَدِيثِ»، فَهُوَ مَرْفُوعٌ أَيْضًا، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ مُسْتَوْفَى قَرِيبًا.

وقوله: «وَمَا كَانَ مِنَ النَّبُوَّةِ فَإِنَّهُ لَا يَكْذِبُ»، هَذَا الْقَدْرُ لَمْ يَتَقَدَّمَ فِي شَيْءٍ مِنْ طَرِيقِ الْحَدِيثِ

الْمَذْكُورِ، وَظَاهِرُ إِيْرَادِهِ هُنَا أَنَّهُ مَرْفُوعٌ، وَلِئِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ أَوْلَى مَا فَسَّرَ بِهِ الْمَرَادُ مِنَ النَّبُوَّةِ

فِي الْحَدِيثِ وَهُوَ صِفَةُ الصَّادِقِ، ثُمَّ ظَهَرَ لِي أَنَّ قَوْلَهُ بَعْدَ هَذَا «قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَنَا أَقُولُ هَذِهِ».

الإِشَارَةُ فِي قَوْلِهِ هَذِهِ لِلْجُمْلَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَهَذَا هُوَ السَّرُّ فِي إِعَادَةِ قَوْلِهِ: «قَالَ» بَعْدَ قَوْلِهِ هَذَا، ثُمَّ

رَأَيْتُ فِي «بُغْيَةِ النَّقَادِ» لِابْنِ الْمَوَاقِ أَنَّ عَبْدَ الْحَقِّ أَغْفَلَ التَّنْبِيْهَ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةُ مُدْرَجَةٌ، وَأَنَّهُ

لَا شَكَّ فِي إِدْرَاجِهَا فَعَلَى هَذَا فَهِيَ مِنْ قَوْلِ ابْنِ سِيرِينَ وَلَيْسَتْ مَرْفُوعَةً.

قَوْلُهُ: «وَأَنَا أَقُولُ هَذِهِ». كَذَا لِأَبِي ذَرٍّ، وَفِي جَمِيعِ الطَّرِيقِ، وَكَذَا ذَكَرَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي

مُسْتَخَرَجَيْهِمَا وَوَقَعَ فِي شَرْحِ ابْنِ بَطَّالٍ «وَأَنَا أَقُولُ هَذِهِ الْأُمَّةُ وَكَانَ يُقَالُ لِأَخْرِهِ» قُلْتُ وَلَيْسَتْ هَذِهِ

الْلَفْظَةُ فِي شَيْءٍ مِنْ نُسْخِ صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ وَلَا ذَكَرَهَا عَبْدُ الْحَقِّ فِي جَمْعِهِ، وَلَا الْحُمَيْدِيُّ، وَلَا مَنْ

أَخْرَجَ حَدِيثَ عَوْفٍ مِنْ أَصْحَابِ الْكُتُبِ وَالْمَسَانِيدِ وَقَدْ تَقَلَّدَهُ عِيَاضٌ فَذَكَرَهُ كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ بَطَّالٍ

وَتَبِعَهُ فِي شَرْحِهِ فَقَالَ: خَشِيَ ابْنُ سِيرِينَ أَنْ يَتَأَوَّلَ أَحَدٌ مَعْنَى قَوْلِهِ وَأَصْدَقُهُمْ رُؤْيَا أَصْدَقُهُمْ حَدِيثًا

أَنَّهُ إِذَا تَقَارَبَ الزَّمَانُ لَمْ يَصْدُقْ إِلَّا رُؤْيَا الرَّجُلِ الصَّالِحِ فَقَالَ: وَأَنَا أَقُولُ هَذِهِ الْأُمَّةُ يَعْنِي رُؤْيَا هَذِهِ

الْأُمَّةِ صَادِقَةٌ كُلُّهَا صَالِحُهَا وَفَاجِرُهَا لِيَكُونَ صَدَقَ رُؤْيَاهُمْ زَاجِرًا لَهُمْ وَحُجَّةً عَلَيْهِمْ لِلدَّرُوسِ

أَعْلَامِ الدِّينِ وَطُمُوثِ أَثَارِهِ بِمَوْتِ الْعُلَمَاءِ وَظُهُورِ الْمُنْكَرِ. انْتَهَى.

وَهَذَا مُتَرْتَّبٌ عَلَى ثُبُوتِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ وَهِيَ لَفْظَةُ «الْأُمَّةُ» وَلَمْ أَجِدْهَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَصُولِ

وقد قَالَ أَبُو عَوَانَةَ الْإِسْفَرَايْنِيُّ بَعْدَ أَنْ أَخْرَجَهُ مَوْصُولًا مَرْفُوعًا مِنْ طَرِيقِ هِشَامٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ: هَذَا لَا يَصِحُّ مَرْفُوعًا عَنْ ابْنِ سِيرِينَ.

قُلْتُ: وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ الْبُخَارِيُّ فِي آخِرِهِ بِقَوْلِهِ: وَحَدِيثُ عَوْفٍ أَبْيَنُ، أَيِ حَيْثُ فَصَّلَ الْمَرْفُوعَ مِنَ الْمَوْقُوفِ.

❦ قَوْلُهُ: «قَالَ: وَكَانَ يُقَالُ: الرُّوْيَا ثَلَاثٌ إِلَى آخِرِهِ» قَائِلٌ قَالَ: هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ وَأَبَهُمَا الْقَائِلُ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ وَهُوَ أَبُو هُرَيْرَةَ، وَقَدْ رَفَعَهُ بَعْضُ الرُّوَاةِ وَوَقَفَهُ بَعْضُهُمْ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَحَدُهُمَا عَنْ هُوْدَةَ بْنِ خَلِيفَةَ عَنْ عَوْفٍ بِسَنَدِهِ مَرْفُوعًا: الرُّوْيَا ثَلَاثٌ... الْحَدِيثُ مِثْلُهُ، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الرُّوْيَا ثَلَاثٌ: فَرُويَا حَقٌّ، وَرُويَا يُحَدَّثُ بِهَا الرَّجُلُ نَفْسَهُ، وَرُويَا تَحْزِينٌ مِنَ الشَّيْطَانِ» وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ مَرْفُوعًا أَيْضًا بِلَفْظٍ: «الرُّوْيَا ثَلَاثٌ فَالرُّوْيَا الصَّالِحَةُ بُشْرَى مِنَ اللَّهِ... وَالْبَاقِي نَحْوُهُ».

❦ قَوْلُهُ: «حَدِيثُ النَّفْسِ، وَتَخْوِيفُ الشَّيْطَانِ، وَبُشْرَى مِنَ اللَّهِ». وَقَعَ فِي حَدِيثِ عَوْفٍ بْنِ مَالِكٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ بِسَنَدٍ حَسَنٍ، رَفَعَهُ: «الرُّوْيَا ثَلَاثٌ، مِنْهَا: أَهَؤُولُ مِنَ الشَّيْطَانِ؛ لِيُخْزَنَ ابْنُ آدَمَ، وَمِنْهَا مَا يُهَمُّ بِهِ الرَّجُلُ فِي يَقَظَتِهِ فَيَرَاهُ فِي مَنَامِهِ، وَمِنْهَا جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوَّةِ».

قُلْتُ: وَلَيْسَ الْحَصْرُ مُرَادًا مِنْ قَوْلِهِ «ثَلَاثٌ» لِثُبُوتِ نَوْعٍ رَابِعٍ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الْبَابِ وَهُوَ: حَدِيثُ النَّفْسِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ الْمَاضِيَيْنِ سِوَى ذِكْرِ وَصْفِ الرُّوْيَا بِأَنَّهَا مَكْرُوهَةٌ وَمَحْبُوبَةٌ، أَوْ حَسَنَةٌ وَسَيِّئَةٌ.

وَبَقِيَ نَوْعٌ خَامِسٌ، وَهُوَ: تَلَاعِبُ الشَّيْطَانِ، وَقَدْ ثَبَتَ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ رَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَأَنِّي رَأَسِي قُطِعَ فَأَنَا أَتَّبِعُهُ، وَفِي لَفْظٍ فَقَدْ خَرَجَ فَاسْتَدَدْتُ فِي أَثَرِهِ فَقَالَ: «لَا تُخْزِرْ بِتَلَاعِبِ الشَّيْطَانِ بَكَ فِي الْمَنَامِ» وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «إِذَا تَلَاعَبَ الشَّيْطَانُ بِأَحَدِكُمْ فِي مَنَامِهِ فَلَا يُخْزِرْ بِهِ النَّاسَ».

وَنَوْعٌ سَادِسٌ، وَهُوَ: رُويَا مَا يَتَعَادَاهُ الرَّائِي فِي الْيَقَظَةِ، كَمَنْ كَانَتْ عَادَتُهُ أَنْ يَأْكُلَ فِي وَقْتٍ فَنَامَ فِيهِ فَرَأَى أَنَّهُ يَأْكُلُ، أَوْ بَاتَ طَافِحًا مِنْ أَكْلِ أَوْ شَرِبَ فَرَأَى أَنَّهُ يَتَقَيَّأُ، وَبَيْنَهُمَا حَدِيثُ النَّفْسِ عَمُومٌ وَخُصُوصٌ.

وَسَابِعٌ، وَهُوَ: الْأَضْغَاثُ.

❦ قَوْلُهُ: «فَمَنْ رَأَى شَيْئًا يَكْزُرُهُ فَلَا يَقْضِصْهُ عَلَى أَحَدٍ وَلْيَقُمْ فَلْيُصَلِّ» زَادَ فِي رِوَايَةِ هُوْدَةَ:

«فإذا رأى أحدكم رؤيا تُعْجِبُهُ فَلْيَقْصِّهَا لِمَنْ يَشَاءُ، وإذا رأى شيئاً يَكْرَهُهُ... فذكر مثله، ووقع في رواية أيوب عن محمد بن سيرين: فليُصَلِّ ولا يُحَدِّثْ بها الناس. وزاد في رواية سعيد بن أبي عروبة عن ابن سيرين عند الترمذي: وكان يقول: لا تَقْصُ الرُّؤْيَا إِلَّا عَلَى عَالِمٍ أَوْ نَاصِحٍ. وهذا وَرَدَ معناه مرفوعاً في حديث أبي رَزِينٍ عند أبي داودَ والترمذي وابنِ ماجه: «وَلَا يَقْصُهَا إِلَّا عَلَى وَادٍ أَوْ ذِي رَأْيٍ» وقد تقدَّم شرحُ هذه الزيادة في بابِ الرؤيا من الله تعالى.

❖ قوله: «قَالَ: وَكَانَ يُكْرَهُ الْغُلَّ فِي النَّوْمِ، وَيُعْجِبُهُمُ الْقَيْدُ يُقَالُ: الْقَيْدُ ثَبَاتٌ فِي الدِّينِ» كذا ثَبَتَ هنا بلفظِ الجمعِ في «يُعْجِبُهُمُ» والافرادِ في «يُكْرَهُ»، ويقول.

قَالَ الطَّبَيْيُّ: ضَمِيرُ الْجَمْعِ لِأَهْلِ التَّعْبِيرِ وَكَذَا قَوْلُهُ وَكَانَ يُقَالُ، قَالَ الْمُهَلَّبُ: الْغُلُّ يُعْبَرُ بِمَكْرُوهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَخْبَرَ فِي كِتَابِهِ أَنَّهُ مِنْ صِفَاتِ أَهْلِ النَّارِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا الْأَعْغَلُ فِي أَعْتَقِهِمْ﴾ [التكوير: ٧١]. الْآيَةُ وَقَدْ يَدُلُّ عَلَى الْكُفْرِ وَقَدْ يُعْبَرُ بِامْرَأَةٍ تُؤْذِي، وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: إِنَّمَا أَحْبَبُوا الْقَيْدَ لِذِكْرِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ فِي قِسْمِ مُحَمَّدٍ فَقَالَ: «قَيْدُ الْإِيمَانِ الْفَتْكُ»، وَأَمَّا الْغُلُّ فَقَدْ كُتِبَ شَرْعاً فِي الْمَفْهُومِ فِي قَوْلِهِ: ﴿خُذُوهُ مَغْلُوبَةً﴾ [النحل: ٢٠] ﴿إِذَا الْأَعْغَلُ فِي أَعْتَقِهِمْ﴾ [التكوير: ٧١]. وَلَا يَجْعَلُ يَدَكَ مَغْلُوبَةً إِلَى عُنُقِكَ [الأنفال: ٢٩]. «غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ» [التكوير: ٦٤]. وَإِنَّمَا جَعَلَ الْقَيْدَ ثَبَاتاً فِي الدِّينِ لِأَنَّ الْمُقَيَّدَ لَا يَسْتَطِيعُ الْمَشْيَ، فَضَرَبَ مَثَلًا لِلْإِيمَانِ الَّذِي يَمْنَعُ عَنِ الْمَشْيِ إِلَى الْبَاطِلِ وَقَالَ النَّوَوِيُّ: قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنَّمَا أَحَبَّ الْقَيْدَ لِأَنَّ مُحَلَّهُ الرَّجُلَ وَهُوَ كَفٌّ عَنِ الْمَعَاصِي وَالشَّرِّ الْبَاطِلِ، وَأَبْغَضَ الْغُلَّ لِأَنَّ مُحَلَّهُ الْعُنُقَ وَهُوَ صِفَةُ أَهْلِ النَّارِ.

وَأَمَّا أَهْلُ التَّعْبِيرِ فَقَالُوا: إِنْ الْقَيْدُ ثَبَاتٌ فِي الْأَمْرِ الَّذِي يَرَاهُ الرَّائِي بِحَسَبِ مَنْ يَرَى ذَلِكَ لَهُ، وَقَالُوا: إِنْ انْضَمَّ الْغُلُّ إِلَى الْقَيْدِ دَلَّ عَلَى زِيَادَةِ الْمَكْرُوهِ، وَإِذَا جُعِلَ الْغُلُّ فِي الْيَدَيْنِ حُمِدَ؛ لِأَنَّهُ كَفٌّ لَهَا عَنِ الشَّرِّ، وَقَدْ يَدُلُّ عَلَى الْبَخْلِ بِحَسَبِ الْحَالِ وَقَالُوا أَيْضًا: إِنْ رَأَى أَنَّ يَدَيْهِ مَغْلُولَتَانِ فَهُوَ بِخَيْلٍ وَإِنْ رَأَى أَنَّهُ قَيْدٌ وَغُلٌّ فَإِنَّهُ يَقَعُ فِي سَجْنٍ أَوْ شِدَّةٍ.

قُلْتُ: وَقَدْ يَكُونُ الْغُلُّ فِي بَعْضِ الْمَرَاتِي مُحْمُودًا، كَمَا وَقَعَ لِأَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ، فَأَخْرَجَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: مَرَّ صُهَيْبٌ بِأَبِي بَكْرٍ فَأَعْرَضَ عَنْهُ فَسَأَلَهُ فَقَالَ: رَأَيْتَ يَدَكَ مَغْلُوبَةً عَلَى بَابِ أَبِي الْحَشْرِ -رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ- فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: جُمِعَ لِي دِينِي إِلَى يَوْمِ الْحَشْرِ.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: اخْتَلَفَ فِي قَوْلِهِ: «وَكَانَ يُقَالُ» هَلْ هُوَ مَرْفُوعٌ أَوْ لَا؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: «مَنْ قَوْلُهُ» وَكَانَ يُقَالُ إِلَى قَوْلِهِ: فِي الدِّينِ مَرْفُوعٌ، كُلُّهُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ كُلُّهُ كَلَامُ ابْنِ سِيرِينَ وَفَاعِلٌ «كَانَ يُكْرَهُ» أَبُو هُرَيْرَةَ.

قلتُ: أَخَذَهُ مِنْ كَلَامِ الطَّبِيِّ فَإِنَّهُ قَالَ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَقُولًا لِلرَّائِي عَنْ ابْنِ سِيرِينَ
فِيكَونُ اسْمُهُ كَانَ ضَمِيرًا لِابْنِ سِيرِينَ، وَأَنْ يَكُونَ مَقُولًا لِابْنِ سِيرِينَ وَاسْمُهُ كَانَ ضَمِيرُ أَبِي
هَرِيرَةَ، أَوْ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ وَقَالَ فِي آخِرِهِ: لَا أُدْرِي
هُوَ فِي الْحَدِيثِ أَوْ قَالَ ابْنُ سِيرِينَ.

❦ قوله: «وَرَوَاهُ قَتَادَةُ وَيُونُسُ وَهَشَامٌ وَأَبُو هَلَالٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هَرِيرَةَ عَنِ النَّبِيِّ
ﷺ» يَعْنِي: أَصْلُ الْحَدِيثِ وَأَمَّا مِنْ قَوْلِهِ: «وَكَانَ يُقَالُ» فَمِنْهُمْ مَنْ رَوَاهُ بِتَمَامِهِ مَرْفُوعًا، وَمِنْهُمْ
مَنْ اقْتَصَرَ عَلَى بَعْضِهِ كَمَا سَأَيْتُهُ.

❦ قوله: «وَأَذْرَجَهُ بَعْضُهُمْ كُلَّهُ فِي الْحَدِيثِ» يَعْنِي: جَعَلَهُ كُلَّهُ مَرْفُوعًا وَالْمُرَادُ بِهِ رِوَايَةُ
هَشَامٍ عَنْ قَتَادَةَ كَمَا سَأَيْتُهُ.

❦ قوله: «وَحَدِيثُ عَوْفٍ أَيْنٌ»؛ أَي: حَيْثُ فَصَلَ الْمَرْفُوعَ مِنَ الْمَوْقُوفِ، وَلَا سِيَّامَا تَصْرِيحُهُ
بِقَوْلِ ابْنِ سِيرِينَ «وَأَنَا أَقُولُ هَذِهِ» فَإِنَّهُ دَالٌّ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ بِخِلَافِ مَا قَالَ فِيهِ «وَكَانَ يُقَالُ» فَإِنْ
فِيهَا الْاِحْتِمَالُ بِخِلَافِ أَوَّلِ الْحَدِيثِ فَإِنَّهُ صَرَّحَ بِرَفْعِهِ، وَقَدْ اقْتَصَرَ بَعْضُ الرُّوَاةِ عَنْ عَوْفٍ عَلَى
بَعْضِ مَا ذَكَرَهُ مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْهُ كَمَا بَيَّنَّتُهُ مِنْ رِوَايَةِ هُوَذَةَ وَعَيْسَى بْنِ يُونُسَ.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: ظَاهِرُ السِّيَاقِ أَنَّ الْجَمِيعَ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرُ أَنْ أَيُّوبَ هُوَ الَّذِي رَوَى
هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هَرِيرَةَ، وَقَدْ أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ شَكَّ أَهْوَى مِنْ قَوْلِ
النَّبِيِّ ﷺ أَوْ مِنْ قَوْلِ أَبِي هَرِيرَةَ فَلَا يُعْوَلُ عَلَى ذَلِكَ الظَّاهِرِ.

قلتُ: وَهُوَ حَصْرُ مُرَدُّدٍ وَكَانَهُ تَكَلَّمَ عَلَيْهِ بِالنِّسْبَةِ لِرِوَايَةِ مُسْلِمٍ خَاصَّةً، فَإِنْ مُسْلِمًا مَا أَخْرَجَ
طَرِيقَ عَوْفٍ هَذِهِ، وَلَكِنَّهُ أَخْرَجَ طَرِيقَ قَتَادَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ أَيُّوبَ شَكَّ أَنْ
لَا يَعْوَلُ عَلَى رِوَايَةٍ مِنْ لَمْ يَشْكُ وَهُوَ قَتَادَةُ مَثَلًا، لَكِنْ لِمَا كَانَ فِي الرِّوَايَةِ الْمَفْصَلَةِ زِيَادَةُ فَرَجَحَتْ.

❦ قوله: «وَقَالَ يُونُسُ: لَا أَحْسِبُهُ إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْقَيْدِ». يَعْنِي: شَكَّ فِي رَفْعِهِ.

❦ قوله: «قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ» هُوَ الْمُصَنِّفُ، قَوْلُهُ «لَا تَكُونُ الْأَغْلَالُ إِلَّا فِي الْأَعْنَاقِ» كَأَنَّهُ
يُشِيرُ إِلَى الرَّدِّ عَلَى مَنْ قَالَ: قَدْ يَكُونُ الْغُلُّ فِي غَيْرِ الْعُنُقِ كَالْيَدِ وَالرَّجْلِ، وَالْغُلُّ بِضَمِّ الْمَعْجَمَةِ
وَتَشْدِيدِ اللَّامِ وَاحِدُ الْأَغْلَالِ، قَالَ: وَقَدْ أَطْلَقَ بَعْضُهُمُ الْغُلُّ عَلَى مَا تُرْبَطُ بِهِ الْيَدُ، وَمِمَّنْ ذَكَرَهُ
أَبُو عَلِيٍّ الْقَاسِي وَصَاحِبُ الْمُحْكَمِ وَغَيْرُهُمَا، قَالُوا: الْغُلُّ جَامِعَةٌ تُجْعَلُ فِي الْعُنُقِ أَوْ الْيَدِ وَالْجَمْعُ
أَغْلَالٌ، وَيَدٌ مَغْلُولَةٌ جَعَلَتْ فِي الْغُلِّ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿عَلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [التَّوْبَةُ: ٦٤]. كَذَا اسْتَشْهَدَ
بِهِ الْكِرْمَانِيُّ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْيَدَ تُغَلُّ فِي الْعُنُقِ وَهُوَ عِنْدَ أَهْلِ التَّعْبِيرِ عِبَارَةٌ عَنْ كَفِّهَا عَنِ الشَّرِّ
وَيُؤَيِّدُهُ مَنَامُ صُهَيْبٍ فِي حَقِّ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ كَمَا تَقَدَّمَ قَرِيبًا. اهـ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٧- بَابُ الْعَيْنِ الْجَارِيَةِ فِي الْمَنَامِ.

٧٠١٨- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ خَارِجَةَ بِنِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أُمِّ الْعَلَاءِ -وَهِيَ امْرَأَةٌ مِنْ نِسَائِهِمْ بَايَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ- قَالَتْ: طَارَ لَنَا عُثْمَانُ بْنُ مَظْعُونٍ فِي الشُّكْنَى حِينَ اقْتَرَعَتِ الْأَنْصَارُ عَلَى سُكْنَى الْمُهَاجِرِينَ، فَاشْتَكَيْ، فَمَرَضْنَاهُ حَتَّى تُوُفِّيَ، ثُمَّ جَعَلْنَاهُ فِي أَنْوَابِهِ، فَدَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ أبا السَّائِبِ، فَشَهِدَتْنِي عَلَيْكَ لَقَدْ أَكْرَمَكَ اللَّهُ. قَالَ: «وَمَا يُدْرِيكَ؟». قُلْتُ: لَا أَدْرِي وَاللَّهِ. قَالَ: «أَمَّا هُوَ فَقَدْ جَاءَهُ الْيَقِينُ، إِنِّي لَأَرْجُو لَهُ الْخَيْرَ مِنَ اللَّهِ، وَاللَّهُ مَا أَدْرِي -وَأَنَا رَسُولُ اللَّهِ- مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ». قَالَتْ أُمُّ الْعَلَاءِ: فَوَاللَّهِ لَا أَزْكِي أَحَدًا بَعْدَهُ. قَالَتْ: وَرَأَيْتُ لِعُثْمَانَ فِي النَّوْمِ عَيْنًا تَجْرِي، فَحِثُّتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «ذَلِكَ عَمَلُهُ يَجْرِي لَهُ».



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٨- بَابُ نَزْعِ الْمَاءِ مِنَ الْبِئْرِ حَتَّى يَرَوِيَ النَّاسُ.

رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٧٠١٩- حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ كَثِيرٍ، حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا صَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ، حَدَّثَنَا نَافِعٌ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدَّثَهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَيْنَا أَنَا عَلَى بِئْرِ أَنْزَعُ مِنْهَا إِذْ جَاءَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَأَخَذَ أَبُو بَكْرٍ الدَّلْوُ فَنَزَعَ ذَنْوِيًا أَوْ ذَنْوَيْينَ، وَفِي نَزْعِهِ ضَعْفٌ، فَغَفَرَ اللَّهُ لَهُ، ثُمَّ أَخَذَهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ مِنْ يَدِ أَبِي بَكْرٍ فَاسْتَحَالَتْ فِي يَدِهِ غَرْبًا، فَلَمْ أَرِ عَبْقَرِيًّا مِنَ النَّاسِ يَقْرِي قَرِيَّهُ حَتَّى ضَرَبَ النَّاسُ بِعَطْنٍ»^(١).

❦ قَوْلُهُ: «وَفِي نَزْعِهِ ضَعْفٌ» ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ فِي نَزْعِهِ ضَعْفٌ لِأَنَّهُ مَدَّتْهُ لَمْ تَطُلْ، فَلَمْ يَحْصُلْ فِي خِلَافَتِهِ مَا حَصَلَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَمَّا عُمَرُ فَإِنْ خِلَافَتُهُ طَالَتْ وَحَصَلَ فِيهَا مِنَ الْفَتْوحَاتِ الشَّيْءُ الْكَثِيرُ، وَلِهَذَا قَالَ: «اسْتَحَالَتْ غَرْبًا» أَي: تَحَوَّلَتْ إِلَى غَرْبٍ وَهِيَ فِي الْأَوَّلِ دَلْوٌ، وَالدَّلْوُ صَغِيرٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْغَرْبِ، فَالِدَّلْوُ يُمَكِّنُ لِلرَّجُلِ الْوَاحِدِ أَنْ يَقُومَ بِنَزْعِهِ، لَكِنَّ الْغَرْبَ لَا يَقُومُ بِنَزْعِهِ إِلَّا رَجُلَانِ فَأَكْثَرُ، وَتَنَزَّعُهُ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ.

❦ وَقَوْلُهُ: «فَلَمْ أَرِ عَبْقَرِيًّا مِنَ النَّاسِ يَقْرِي قَرِيَّهُ» أَي مِثْلُهُ فِي النَّزْعِ وَقُوَّتِهِ فِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَفِي قَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَأَبِي بَكْرٍ: «فَغَفَرَ اللَّهُ لَهُ» وَفِي لَفْظٍ: «وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَهُ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَضُرَّهُ هَذَا الضَّعْفُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا لَهُ بِالْمَغْفِرَةِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٩- باب نَزْعِ الذُّنُوبِ وَالذَّنُوبَيْنِ مِنَ الْبِئْرِ بِضَعْفٍ.

٧٠٢٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا مُوسَى، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رُوَيْبَا النَّبِيِّ ﷺ فِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ قَالَ: «رَأَيْتُ النَّاسَ اجْتَمَعُوا، فَقَامَ أَبُو بَكْرٍ فَنَزَعَ ذَنْبًا أَوْ ذَنْبَيْنِ وَفِي نَزْعِهِ ضَعْفٌ، وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَهُ، ثُمَّ قَامَ ابْنُ الْخَطَّابِ فَاسْتَحَالَتْ غَرَبًا، فَمَا رَأَيْتُ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَفْرِى فَرِيَهُ حَتَّى ضَرَبَ النَّاسُ بِعَطَنٍ».

٧٠٢١- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي سَعِيدٌ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي عَلَى قَلِيبٍ وَعَلَيْهَا دَلْوٌ فَتَزَعْتُ مِنْهَا مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ أَخَذَهَا ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ فَتَزَعُ مِنْهَا ذَنْبًا أَوْ ذَنْبَيْنِ وَفِي نَزْعِهِ ضَعْفٌ، وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَهُ، ثُمَّ اسْتَحَالَتْ غَرَبًا فَأَخَذَهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَلَمْ أَرِ عَبْقَرِيًّا مِنَ النَّاسِ يَنْزِعُ نَزْعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ حَتَّى ضَرَبَ النَّاسُ بِعَطَنٍ».

٣٠- باب الْأَسْتِرَاحَةِ فِي الْمَنَامِ.

٧٠٢٢- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ أَنِّي عَلَى حَوْضٍ أَسْقِي النَّاسَ، فَآتَانِي أَبُو بَكْرٍ فَأَخَذَ الدَّلْوَ مِنْ يَدَيَّ لِئُرِيحَنِي، فَتَزَعُ ذَنْبَيْنِ وَفِي نَزْعِهِ ضَعْفٌ، وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَهُ، فَاتَى ابْنُ الْخَطَّابِ فَأَخَذَ مِنْهُ فَلَمْ يَزَلْ يَنْزِعُ حَتَّى تَوَلَّى النَّاسُ وَالْحَوْضُ يَتَفَجَّرُ»^(١).

نحن قد مررنا علينا هذا الحديث بالفاظٍ مختلفة، فهل هذا لأن الرواة لم يضبطوا الحديث، أو أن النبي ﷺ حَدَّثَ بِهِ فِي مَجَالَسٍ؟

الجواب: يُحْتَمَلُ هَذَا وَهَذَا، وَلَكِنْ احْتِمَالٌ أَنَّهُ حَدَّثَ بِهِ فِي مَجَالَسٍ أَقْرَبُ؛ لِأَن فِي بَعْضِهِ اخْتِلَافًا بَيْنًا لَا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ تَعْدِيلِ الرِّوَاةِ وَالتَّابِعِينَ، وَلَكِنَّ الرِّسُولَ ﷺ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأُمُورِ الْهَامَةِ قَدْ يَتَحَدَّثُ بِهَا فِي مَجَالَسٍ مُتَعَدِّدَةٍ، فَمَرَّةً يَقُولُ هَكَذَا وَمَرَّةً يَقُولُ هَكَذَا، ثُمَّ يَأْخُذُهَا عَنْهُ الصَّحَابَةُ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣١- باب الْقَصْرِ فِي الْمَنَامِ.

٧٠٢٣- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ

الْمُسَبِّ أَنْ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي فِي الْجَنَّةِ، فَإِذَا امْرَأَةٌ تَتَوَضَّأُ إِلَى جَانِبِ قَصْرِ. فَقُلْتُ: لِمَنْ هَذَا الْقَصْرُ؟ قَالُوا: لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَذَكَرْتُ غَيْرَتَهُ فَوَلَّيْتُ مُدْبِرًا». قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَبَكَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ثُمَّ قَالَ: أَعَلَيْكَ - يَا أَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ - أَغَارُ؟^(١)

٧٠٢٤- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنِّدِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَخَلْتُ الْجَنَّةَ فَإِذَا أَنَا بِقَصْرِ مِنْ ذَهَبٍ، فَقُلْتُ: لِمَنْ هَذَا؟ فَقَالُوا: لِرَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ. فَمَا مَنَعَنِي أَنْ أَدْخُلَهُ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ إِلَّا مَا أَعْلَمُ مِنْ غَيْرَتِكَ». قَالَ: وَعَلَيْكَ أَغَارُ يَا رَسُولَ اللَّهِ.

الغيرة: أَنَّ الْإِنْسَانَ يَغَارُ مِنْ شَخْصٍ وَيَكْرَهُ أَنْ يَتَنَاوَلَ مِنْهُ شَيْئًا، وَكَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شَدِيدَ الْغَيْرَةِ، فَلَمَّا رَأَى النَّبِيَّ ﷺ قَصْرَهُ فِي الْجَنَّةِ هَابَ أَنْ يَدْخُلَهُ مِنْ أَجْلِ غَيْرَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَمَا يَغَارُ الْإِنْسَانُ أَنْ يَدْخُلَ بَيْتَهُ رَجُلٌ أَجْنَبِيٌّ، فَبَكَى عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ أَجْلِ هَذَا الَّذِي حَصَلَ فَرَحًا بِمَا لَهُ مِنَ الْقَصْرِ، وَفَرَحًا بِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَدْ أَقْرَأَ لَهُ الْغَيْرَةَ الشَّدِيدَةَ؛ لِأَنَّ غَيْرَةَ الْإِنْسَانِ عَلَى بَيْتِهِ وَمَحَارِمِهِ مَحْمُودَةٌ.

ثُمَّ قَالَ: «أَعَلَيْكَ أَغَارُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟». وَالِاسْتِفْهَامُ هُنَا لِلتَّنْفِي؛ يَعْنِي: لَنْ أَغَارَ عَلَيْكَ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٣٢- بَابُ الْوُضُوءِ فِي الْمَنَامِ.

٧٠٢٥- حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَبِّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي فِي الْجَنَّةِ، فَإِذَا امْرَأَةٌ تَتَوَضَّأُ إِلَى جَانِبِ قَصْرِ، فَقُلْتُ: لِمَنْ هَذَا الْقَصْرُ؟ فَقَالُوا: لِعُمَرَ، فَذَكَرْتُ غَيْرَتَهُ فَوَلَّيْتُ مُدْبِرًا». فَبَكَى عُمَرُ وَقَالَ: عَلَيْكَ - يَا أَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ - أَغَارُ.

هذا في الوضوء من غير الرائي؛ لِأَنَّهُ رَأَى امْرَأَةً تَتَوَضَّأُ إِلَى جَانِبِ هَذَا الْقَصْرِ، لَكِنْ لَوْ رَأَى النَّائِمُ نَفْسَهُ يَتَوَضَّأُ فَأَقْرَبُ مَا تُفَسِّرُهَا بِهِ أَنَّ الرَّجُلَ قَدْ تَابَ تَوْبَةً نَفَعَتْهُ؛ لِأَنَّ الْوُضُوءَ مَكْفُورٌ لِلْخَطَايَا، تَخْرُجُ مَعَهُ خَطَايَا الْوَجْهِ ثُمَّ الْيَدَيْنِ ثُمَّ الرَّأْسِ، فَإِذَا رَأَى الْإِنْسَانُ نَفْسَهُ يَتَوَضَّأُ فَهَذَا خَيْرٌ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ نَزَعَ مِنَ الذُّنُوبِ وَتَابَ مِنْهَا.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ:

قَوْلُهُ: «بَابُ الْوُضُوءِ فِي الْمَنَامِ» قَالَ أَهْلُ التَّعْبِيرِ: رُؤْيَا الْوُضُوءِ فِي الْمَنَامِ وَسِيلَةٌ إِلَى

سلطانٍ أو عمل، فإن أتمه في النوم حصل مراده في اليقظة، وإن تعدد لعجز الماء مثلاً أو توضأ بها لا تجوز الصلاة به فلا، والوضوء للخائف أمان ويدل على حصول الثواب وتكفير الخطايا وذكر فيه حديث أبي هريرة. اهـ

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٣- باب الطَّوَافِ بِالْكَعْبَةِ فِي الْمَنَامِ.

٧٠٢٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي أَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ، فَإِذَا رَجُلٌ أَدَمُ سَبْطُ الشَّعْرِ بَيْنَ رَجُلَيْنِ يَنْطَفُفُ رَأْسُهُ مَاءً، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: ابْنُ مَرْيَمَ، فَذَهَبْتُ أَلْتَفِتُ فَإِذَا رَجُلٌ أَحْمَرُ جَسِيمٌ جَعْدُ الرَّأْسِ أَعْوَرُ الْعَيْنِ الْيَمْنَى كَانَ عَيْنُهُ عِنَبَةً طَافِيَةً، قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: هَذَا الدَّجَالُ، أَقْرَبُ النَّاسِ بِهِ شَبْهًا ابْنُ قُطَيْنٍ». وَابْنُ قُطَيْنٍ رَجُلٌ مِنْ بَنِي الْمُصْطَلِقِ مِنْ خَزَاعَةَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٤- باب إِذَا أُعْطِيَ فَضْلُهُ غَيْرُهُ فِي النَّوْمِ.

٧٠٢٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيَْتُ بِقَدَحٍ لَبَنٍ فُشِرْتُ مِنْهُ حَتَّى إِنِّي لَأَرَى الرَّيَّ يَجْرِي، ثُمَّ أُعْطِيتُ فَضْلَهُ عُمَرُ». قَالُوا: فَمَا أَوْلَتْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْعِلْمُ».

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٥- باب الْأَمْنِ وَذَهَابِ الرُّوعِ فِي الْمَنَامِ.

٧٠٢٨- حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا صَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ، حَدَّثَنَا نَافِعٌ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: إِنْ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا يَرَوْنَ الرُّؤْيَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَقْصُوْنَهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَقُولُ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا شَاءَ اللَّهُ»، وَأَنَا غُلَامٌ حَدِيثُ السِّنِّ وَبَيْنِي الْمَسْجِدُ قَبْلَ أَنْ أُنْكِحَ، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي لَوْ كَانَ فِيكَ خَيْرٌ لَرَأَيْتَ مِثْلَ مَا يَرَى هَؤُلَاءِ. فَلَمَّا اضْطَجَعْتُ ذَاتَ لَيْلَةٍ قُلْتُ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ فِيَّ خَيْرًا فَأَرِنِي رُؤْيَا. فَبَيْنَمَا أَنَا كَذَلِكَ إِذْ جَاءَنِي مَلَكَانِ فِي يَدَيْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِقْمَعَةٌ مِنْ حَدِيدٍ يُقْبِلَانِ بِي إِلَى جَهَنَّمَ وَأَنَا بَيْنَهُمَا أَدْعُو اللَّهَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ جَهَنَّمَ، ثُمَّ أَرَانِي لِقَيْنِي مَلَكٌ فِي يَدِهِ مِقْمَعَةٌ مِنْ حَدِيدٍ فَقَالَ: لَنْ تُرَاعَ، نَعَمْ الرَّجُلُ أَنْتَ لَوْ كُنْتَ تُكْثِرُ الصَّلَاةَ.

فَانْطَلَقُوا بِي حَتَّى وَقَفُوا بِي عَلَى شَفِيرِ جَهَنَّمَ، فَإِذَا هِيَ مَطْوِيَّةٌ كَطَيِّ الْبَشْرِ، لَهُ قُرُونٌ كَقَرَنِ الْبَشْرِ، بَيْنَ كُلِّ قَرْنَيْنِ مَلَكٌ بِيَدِهِ مِقْمَعَةٌ مِنْ حَدِيدٍ، وَارَى فِيهَا رَجُلًا مُعَلَّقِينَ بِالسَّلَاسِلِ، رُءُوسُهُمْ أَسْفَلُهُمْ عَرَفْتُ فِيهَا رَجُلًا مِنْ قُرَيْشٍ، فَانْصَرَفُوا بِي عَنْ ذَاتِ الْيَمِينِ.

٧٠٢٩- فَقَصَصْتُهَا عَلَى حَفْصَةَ، فَقَصَصْتُهَا حَفْصَةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ». فَقَالَ نَافِعٌ: لَمْ يَزَلْ بَعْدَ ذَلِكَ يُكْثِرُ الصَّلَاةَ.

هذا الحديث فيه فوائد منها: جواز اتخاذ المسجد مبيتاً عند الحاجة؛ لفعل ابن عمر رضي الله عنهما حيث قال: بيتي المسجد، أما مع عدم الحاجة فلا ينبغي للإنسان أن يجعل المسجد بيتاً له، إلا ما نذر مثل الاعتكاف المشروع بالمسجد، أو الإنسان مر ببلد ونزل فيه وجعل المسجد بيتاً له وهذه حاجة، فالمهم أنه لا ينبغي اتخاذ المسجد بيتاً إلا لحاجة شرعية أو عادية.

فالشرعية كالاكتكاف، والعادية كرجل ليس له أهل فبييت في المسجد.

وفيه أيضاً: منقبة لعبد الله بن عمر رضي الله عنهما حيث دعا الله ﷻ أن يرّيه ما يكون فيه خيراً فأراه. وفيه: دليل على أن ابن عمر رضي الله عنهما يحب أن ينال من الخير ما ناله غيره، وهو كما قال النبي ﷺ: «رجل صالح» فهو من أصلح الصحابة وأحرصهم على اتباع آثار النبي ﷺ، حتى إنه كان من حرصه على اتباع آثاره يتحرى في السفر المكان الذي نزل فيه النبي ﷺ ليُسَوِّلَ، فينزِلَ ويُسَوِّلَ به، وإن كان هذا خالفه عليه الصحابة رضي الله عنهم، ولم يروا أن ما فعله النبي ﷺ اتفاقاً من الأمور المشروعة بل ما فعله قصداً هو المشروع أما ما كان بغير قصد فليس بمشروع، لكن من تحرى ابن عمر رضي الله عنهما للسنّة أنه كان يفعل هذا.

وبه أيضاً: هذه الرؤية العجيبة التي مرّت بابن عمر رضي الله عنهما حيث رأى هؤلاء الملائكة، ورأى النار ووقف على شفيرها، ورأى فيها أناساً معلقين على رؤوسهم وفيها أناس من قريش يعرفهم، فكل هذا يدل على أن النار موجودة الآن كما هو في القرآن الكريم ﴿وَأَنفِقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [التكوير: ٣١]. فهي موجودة الآن، وأهلها الذين هم أهلها موجودون فيها؛ لأن النبي ﷺ رأى عمرو بن لُحَيٍّ الخزاعي يجتر أمعاءه في النار -والعياذ بالله-^(١) لأنه أوّل من أدخل الشرك على العرب، وأوّل من سبب السوائب.

وفيه أيضاً: منقبة لابن عمر رضي الله عنهما من جهة أخرى، وهي أنه نبه على إكثار الصلاة حيث قال له الملك: نعم الرجل أنت لو تكثّر الصلاة.

وفيه أيضاً: أن من أكثر الصلاة فهو محل ثناء، وقد قال النبي ﷺ لمن قال: يا رسول الله

أَسْأَلُكَ مِرَافَقَتَكَ فِي الْجَنَّةِ، قَالَ: «فَاعْنِي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ»^(١) فَالصَّلَاةُ خَيْرٌ مَوْضُوعٍ، وَيَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُكْثِرَ مِنَ الصَّلَاةِ دَائِمًا، وَالْإِنْسَانُ إِذَا تَعَوَّدَ عَلَى إِكْثَارِ الصَّلَاةِ صَارَتْ قُرَّةَ عَيْنٍ، وَصَارَ يَأْلَفُهَا دَائِمًا.

وَلَكِنْ نَعْنِي بِالصَّلَاةِ الصَّلَاةِ الْحَقِيقِيَّةِ، الَّتِي تَكُونُ صِلَةً بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَبَيْنَ رَبِّهِ، بِحَيْثُ إِذَا دَخَلَ فِي صَلَاتِهِ لَا يَلْتَفِتُ قَلْبُهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ وَحْدَهُ، فَلَا يَلْتَفِتُ إِلَى شَيْءٍ مِنَ الدُّنْيَا بَلْ يَلْتَفِتُ إِلَى اللَّهِ، فَإِنْ كَبُرَ اسْتَشْعَرُ عِظَمَةِ اللَّهِ ﷻ وَكِبَرِيَاءَهُ، وَإِنْ قَرَأَ كِتَابَهُ الْكَرِيمَ اسْتَشْعَرَ بِأَنَّهُ يَتْلُو كَلَامَ رَبِّ الْعَالَمِينَ الَّذِي تَكَلَّمَ بِهِ لَفْظًا وَمَعْنَى، وَإِنْ رَكَعَ اسْتَشْعَرَ أَنَّهُ يَخْضَعُ لِلَّهِ ﷻ، وَإِنْ سَجَدَ اسْتَشْعَرَ أَنَّهُ يُنْزِلُ أَعْلَى مَا فِي جَسَدِهِ وَأَشْرَفَ مَا فِي جَسَدِهِ إِلَى مَهَبِطِ الْقَدَمِينَ وَمَوْضِعِ الْأَقْدَامِ تَوَاضَعًا لِلَّهِ ﷻ، وَهَكَذَا يَكُونُ مَعَ اللَّهِ ﷻ فِي صَلَاتِهِ إِذَا اسْتَشْعَرَ الْإِنْسَانُ هَذِهِ الْأُمُورَ، أَمَّا مَنْ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى أَنَّهَا مِنَ الْأُمُورِ الْعَادِيَةِ فَالْغَالِبُ أَنَّ قَلْبَهُ يَسْرَحُ، وَلَوْلَا أَنَّهُ مَعْتَادٌ عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ مَا رَكَعَ وَلَا سَجَدَ، نَسَأَلَ اللَّهُ أَنْ يَرْزُقَنِي وَإِيَّاكُمْ الْإِحْلَاصَ.

وَفِيهِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى الْإِسْتِنَابَةِ فِي الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَمَرَ قَصَّه عَلَى حَفْصَةَ الَّتِي هِيَ أُخْتُهُ وَحَفْصَةُ قَصَّتْهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٦- بَابُ الْأَخْذِ عَلَى الْيَمِينِ فِي النَّوْمِ.

٧٠٣٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كُنْتُ غُلَامًا شَابًّا عَزَبًا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكُنْتُ أَيْتُ فِي الْمَسْجِدِ، وَكَانَ مَنْ رَأَى مِنَّا قَصَّهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ لِي عِنْدَكَ خَيْرٌ فَأَرِنِي مِنَّا يُعْبَرُ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَنِمْتُ فَرَأَيْتُ مَلَكَ يَأْتِيَنِي فَيَنْطَلِقُ بِي فَلَقِيَهُمَا مَلَكٌ آخَرُ فَقَالَ: لَنْ تُرَاعَ، إِنَّكَ رَجُلٌ صَالِحٌ، فَيَنْطَلِقُ بِي إِلَى النَّارِ، فَإِذَا هِيَ مَطْوِيَّةٌ كَطَيِّ الْبُثْرِ، وَإِذَا فِيهَا نَاسٌ قَدْ عَرَفْتُ بَعْضَهُمْ، فَأَخَذَا بِي ذَاتَ الْيَمِينِ. فَلَمَّا أَصْبَحْتُ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِحَفْصَةَ.

٧٠٣١- فَرَعَمْتُ حَفْصَةَ أَنَّهَا قَصَّتْهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «إِنْ عَبْدُ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ، لَوْ كَانَ يُكْثِرُ الصَّلَاةَ مِنَ اللَّيْلِ». قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بَعْدَ ذَلِكَ يُكْثِرُ الصَّلَاةَ مِنَ اللَّيْلِ.

مِنْ فَوَائِدِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ جَوَازُ اسْتِعْمَالِ لَفْظِ الزَّعْمِ فِي الْمُتَيَقِّنِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: زَعَمْتُ؛ أَيِ: ذَكَرْتُ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّهَا أَدْعَتْ مَا لَمْ يَكُنْ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٨٩) عَنْ رِبْعَةَ بْنِ كَعْبٍ الْأَسْلَمِيِّ.

قوله: «لو كان يُكثِرُ الصلاة من الليل» «لو» هذا يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ شَرْطِيَّةً، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهَا لِلتَّمَنِّي يَعْنِي: لَيْتَهُ يَكْثُرُ وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ؛ لِأَنَّهُ فِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ رَجُلٌ صَالِحٌ بَدُونِ هَذِهِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٧- باب القدح في النوم.

٧٠٣٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حَمْرَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِقَدَحٍ لَبَنٍ فَشَرِبْتُ مِنْهُ، ثُمَّ أُعْطِيتُ فَضَلِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ». قَالُوا: فَمَا أَوْلَتْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْعِلْمُ».

في هذا الحديث: أن الرسول شرب لبنًا فأولاه بأنه علم أوتيته، ثم أعطى بقيته عمر فأوتي عمر علمًا من علم الرسول ﷺ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٨- باب إذا طَارَ الشَّيْءُ فِي الْمَنَامِ.

٧٠٣٣- حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَرَمِيُّ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ عُبَيْدَةَ بْنِ نُسَيْبٍ قَالَ: قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي ذَكَرَ.

٧٠٣٤- فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ذَكَرَ لِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ أَنَّهُ وُضِعَ فِي يَدَيَّ سَوَارَانِ مِنْ ذَهَبٍ فَفَطَعْتُهُمَا وَكَرِهْتُهُمَا، فَأَذِنَ لِي فَفَتَخْتُهُمَا فَطَارَا، فَأَوْلَتْهُمَا كَذَابَانِ يَخْرُجَانِ»^(١). فَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: أَحَدُهُمَا الْعَنْسِيُّ الَّذِي قَتَلَهُ فَيُرَوِّزُ فِي الْيَمَنِ، وَالْآخَرُ مُسَيْلِمَةُ.

قوله: «ذَكَرَ لِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ». الذاكر هنا مجهول، ولكن يُحْتَمَلُ عَلَى أَنَّ الذاكر صحابي، فيكون الحديث متصلًا؛ لِأَنَّهُ أَذْنَى مَا نَحْكُمُ عَلَى هَذَا السَّنَدِ أَنَّهُ مَرْسَلٌ صَحَابِيٌّ، وَمَرْسَلُ الصَّحَابِيِّ مَحْمُولٌ عَلَى الْإِتِّصَالِ، هَكَذَا قَالَ عُلَمَاءُ الْمِصْطَلَحِ فَلَوْ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَشْهَدْهُ فَإِنَّهُ مُتَّصِلٌ؛ لِأَنَّهُ مَرْسَلٌ صَحَابِيٌّ.

وقوله هنا: «فَفَطَعْتُهُمَا» وفي نسخة: «فَفَطَعْتُهُمَا» والمعنى أي رَأَيْتُهُمَا أَمْرًا فَطِيعًا مَزْعَجًا، وَلِهَذَا قَالَ: «وَكَرِهْتُهُمَا».

قوله: «فَأَذِنَ لِي فَفَتَخْتُهُمَا فَطَارَا، فَأَوْلَتْهُمَا كَذَابَيْنِ يَخْرُجَانِ» أي: كَذَابَانِ يَدَّعِيَانِ النُّبُوَّةَ، وَقَدْ

حَصَلَ ذَلِكَ فَالْأَسْوَدُ الْعَنَسِيُّ قَتَلَ بِالْيَمَنِ، وَمُسْلِمَةٌ قَتَلَ بِالْيَمَامَةِ، وَكِلَاهُمَا ادَّعَى أَنَّهُ رَسُولٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٩- بَابُ إِذَا رَأَى بَقْرًا تُنَحَّرُ.

٧٠٣٥- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى أَرَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «رَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَهَاجِرُ مِنْ مَكَّةَ إِلَى أَرْضٍ بِهَا نَخْلٌ، فَذَهَبَ وَهَلْبِي إِلَى أَنَّهَا الْيَمَامَةُ أَوْ هَجَرَ، فَإِذَا هِيَ الْمَدِينَةُ يُنَرَّبُ، وَرَأَيْتُ فِيهَا بَقْرًا وَاللَّهُ خَيْرٌ، فَإِذَا هُمْ الْمُؤْمِنُونَ يَوْمَ أَحَدٍ، وَإِذَا الْخَيْرُ مَا جَاءَ اللَّهُ مِنَ الْخَيْرِ وَثَوَابِ الصَّدَقِ الَّذِي آتَانَا اللَّهُ بِهِ بَعْدَ يَوْمِ بَدْرٍ»^(١).

هَذَا سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي أَثْنَاءِ الشَّرْحِ، وَقُلْنَا إِنْ وَجَّهَ كَوْنِ الصَّحَابَةِ مَثَلُوا بِالْبَقْرِ فِي الْمَنَامِ هُوَ: مَا فِيهِ مِنَ الْخَيْرِ وَالْبَرَكَةِ، فَإِنَّ الْبَقْرَ مِنْ خَيْرِ الْمَوَاشِي وَالْبَهَائِمِ نَفْعًا وَبَرَكَةً.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٠- بَابُ التَّفَخُّ فِي الْمَنَامِ.

٧٠٣٦- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَبَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا بِهِ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ»^(١).

٧٠٣٧- وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ إِذْ أُوتِيتُ خَزَائِنَ الْأَرْضِ، فَوُضِعَ فِي يَدَيَّ سِوَارَانِ مِنْ ذَهَبٍ فَكَبَّرْتُ عَلَيَّ وَاهْمَانِي، فَأَوْحِيَ إِلَيَّ أَنْ انْفُخْهُمَا فَتَفَخَّخْتُهَا فَطَارَا، فَأَوَّلَتْهُمَا الْكَذَّابِينَ الَّذِينَ أَنَا بَيْنَهُمَا: صَاحِبُ صَنْعَاءَ وَصَاحِبُ الْيَمَامَةِ»^(٢).

قَوْلُهُ ﷺ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ». يَعْنِي: الْآخَرُونَ زَمَنًا السَّابِقُونَ فَضْلًا، وَفِي

لَفْظٍ: «السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٤). فَنَحْنُ أُمَّةُ مُحَمَّدٍ الْآخَرُونَ زَمَنًا، وَلَكِنَّا يَوْمَ الْقِيَامَةِ السَّابِقُونَ فَضْلًا، نَسْبِقُ غَيْرَنَا فِي جَمِيعِ الْمَوَاقِفِ، فَتَحَاسَبُ قَبْلَ النَّاسِ، وَتَعْبُرُ الصِّرَاطَ قَبْلَ النَّاسِ وَتَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَبْلَ النَّاسِ، فَفِي كُلِّ مَوَاقِفٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ هَذِهِ الْأُمَّةُ وَاللَّهُ الْحَمْدُ هِيَ السَّابِقَةُ، وَذَلِكَ إِظْهَارُ فَضْلِهَا وَلِفَضْلِ رَسُولِهَا ﷺ.



(١) أخرجه مسلم (٢٢٧٢).

(٢) أخرجه مسلم (٨٥٥).

(٣) أخرجه مسلم (٢٢٧٤).

(٤) أخرجه البخاري (٨٧٦)، ومسلم (٨٥٥).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤١- باب إِذَا رَأَى أَنَّهُ أَخْرَجَ الشَّيْءَ مِنْ كُورَةٍ فَأَسْكَنَهُ مَوْضِعًا آخَرَ.

٧٠٣٨- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنِي أَخِي عَبْدُ الْحَمِيدِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «رَأَيْتُ كَأَنَّ امْرَأَةً سَوْدَاءَ ثَائِرَةَ الرَّأْسِ خَرَجَتْ مِنَ الْمَدِينَةِ حَتَّى قَامَتْ بِمَهْبِيعَةٍ وَهِيَ الْجُحْفَةُ، فَأَوَّلْتُ أَنَّ وَبَاءَ الْمَدِينَةِ نُقِلَ إِلَيْهَا»^(١).
[الحديث ٧٠٣٨- طرفاه في: ٧٠٣٩، ٧٠٤٠].

قد ورد أن الرسول ﷺ دعى الله أن ينقل سمها إلى الجحفة فنقلت.
قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٢/٤٢٥):

❦ قوله: «خرجت». كذا في أكثر الروايات، ووقع في رواية ابن أبي الزناد: «أخرجت» بزيادة همزة مضمومة أوله على البناء للمجهول، ولفظه: «أخرجت من المدينة فأسكنت بالجحفة». وهو الموافق للترجمة، وظاهر الترجمة أن فاعل الإخراج النبي ﷺ وكأنه نسبة إليه؛ لأنه دعى به فقد تقدم في آخر فضل المدينة في آخر كتاب الحج من حديث عائشة أن النبي ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا الْمَدِينَةَ...» الحديث. وفيه: «وانقل حماها إلى الجحفة». قالت عائشة: وقد مننا المدينة وهي أوبأ أرضي الله. اهـ.
هذه المناسبة جيدة.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٢- باب الْمَرْأَةُ السَّوْدَاءِ.

٧٠٣٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي رُؤْيَا النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَدِينَةِ: «رَأَيْتُ امْرَأَةً سَوْدَاءَ ثَائِرَةَ الرَّأْسِ خَرَجَتْ مِنَ الْمَدِينَةِ حَتَّى نَزَلَتْ بِمَهْبِيعَةٍ، فَتَأَوَّلْتُهَا أَنَّ وَبَاءَ الْمَدِينَةِ نُقِلَ إِلَى مَهْبِيعَةٍ. وَهِيَ الْجُحْفَةُ»^(٢).
ذلك لأن النبي ﷺ حين قدم المدينة وكانت المدينة أوبأ البلاد، يعنى فيها وباء دعى النبي ﷺ أن ينقل حماها إلى الجحفة^(٣)، وكانت الجحفة في ذلك الوقت قرية أهلها غير مسلمين فنقلت إلى هناك، ثم إن السيول اجتاحتها؛ لأنهم في مجرى الوادي فتركت وهجرت،

(١) أخرجه مسلم (١٣٧٦) من حديث عائشة رضيها بنحوه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

وهي ميقاتُ أهل الشام، ثم انتقل الناسُ في الميقاتِ عنها إلى رابع المكانِ المعروفِ الآنَ فصار هو الميقاتُ.

ويستفادُ منه أنه إذا رأينا امرأةً سوداءَ نائرةَ الرأسِ خرجت من مكانٍ محمومٍ، أو فيه وباءٌ، إلى مكانٍ آخرَ فيمكنُ أن نأولَها كما أولَها النبي ﷺ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٣- باب المرأة النائرة الرأس.

٧٠٤٠- حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي أُونَيْسٍ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «رَأَيْتُ امْرَأَةً سَوْدَاءَ نَائِرَةَ الرَّأْسِ خَرَجَتْ مِنَ الْمَدِينَةِ حَتَّى قَامَتْ بِمَهْبَعَةٍ، فَأَوْلْتُ أَنْ وَبَاءَ الْمَدِينَةَ نَقَلَ إِلَى مَهْبَعَةٍ. وَهِيَ الْجُحْفَةُ»^(١).

٤٤- باب إذا هز سيفا في المنام.

٧٠٤١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى أَرَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «رَأَيْتُ فِي رُؤْيَايَ أَنِّي هَزَزْتُ سَيْفًا فَانْقَطَعَ صَدْرُهُ فَإِذَا هُوَ مَا أُصِيبَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ أَحُدٍ، ثُمَّ هَزَزْتُهُ أُخْرَى فَعَادَ أَحْسَنَ مَا كَانَ فَإِذَا هُوَ مَا جَاءَ اللَّهُ بِهِ مِنَ الْفَتْحِ واجتماع المؤمنين»^(٢).

ووجه ذلك أن الأصحابَ حمايةً للإنسان، بهم يستنصرون، وبهم يقدم، وبهم يقوى فلذلك أول النبي ﷺ السيف بأصحابه الذين استشهدوا في أحد، وعددهم سبعون رجلاً.

ثم إنه هزّه مرةً أخرى فعادَ أحسنَ ما كان فإذا هو ما جاء الله به من الفتح واجتماع المؤمنين؛ لأن المؤمنين إذا اجتمعوا كانوا كالسيف على الأعداءِ يقطعون ما يُعْجِبُهُمْ، وإذا تفرّقوا وتشتّتوا التهمهم الأعداءُ، ولهذا نجدُ في القرآن الكريم، والسنة النبوية الحثُّ على اجتماع الكلمة، والنهي عن كلِّ ما يُفَرِّقُ الكلمةَ، حتى في المعاملاتِ نهى عن بعضنا على بعضٍ خوفاً من العداوة والبغضاء والتفرق^(٣).



(١) انظر التعليق السابق.

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٧٢).

(٣) أخرجه البخاري (٢١٣٩)، ومسلم (١٤١٢).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٥- بَابُ مَنْ كَذَبَ فِي حُلْمِهِ.

٧٠٤٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَحَلَّمَ بِحُلْمٍ لَمْ يَرَهُ كُفِّفَ أَنْ يَعْقِدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ، وَلَنْ يَفْعَلَ، وَمَنْ اسْتَمَعَ إِلَى حَدِيثِ قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ - أَوْ يَقْرُونَ مِنْهُ - صُبَّ فِي أُذُنِهِ الْأَنْكُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ صَوَّرَ صُورَةً عُدْبَ وَكُفِّفَ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا، وَلَيْسَ بِنَافِخٍ»^(١).

قَالَ سُفْيَانُ: وَصَلَهُ لَنَا أَيُّوبُ. وَقَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَوْلَهُ: «مَنْ كَذَبَ فِي رُؤْيَاهُ».

وَقَالَ شُعْبَةُ عَنْ أَبِي هَاشِمٍ الرُّمَانِيِّ: سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ قَوْلَهُ: «مَنْ صَوَّرَ صُورَةً وَمَنْ تَحَلَّمَ وَمَنْ اسْتَمَعَ».

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَنْ اسْتَمَعَ وَمَنْ تَحَلَّمَ وَمَنْ صَوَّرَ... نَحْوَهُ. تَابَعَهُ هِشَامٌ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ... قَوْلَهُ.

هذا الحديث فيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: من تحلّم بحلم لم يره فإنه يُعَذَّبُ بذلك، يعني كأن يقول: رأيت في المنام كذا وكذا وهو كاذب، فإنه يُكَلَّفُ أَنْ يَعْقِدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ، ومعلوم أن هذا مستحيل وعلى هذا يُعَذَّبُ بقدر ما يُكَلَّفُ بهذا الشيء.

والثانية: من استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون أو يَقْرُونَ مِنْهُ صُبَّ فِي أُذُنِهِ الْأَنْكُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، والأُنْكُ هو الرصاص المُذَابُّ والعياذُ بالله، وفي هذا دليل على أن التسمع إلى قوم يكرهونه من كبائر الذنوب؛ لأنه رُتِبَ عليه عقوبة، والذنب المرتب عليه عقوبة يكون من الكبائر.

وفيه التحذير من التجسّس، قال العلماء: إذا رأيت اثنين يتحدثان والتفت أحدهما فلا تَسْتَمِعْ إليهما؛ لأن الالتفات يدل على أنهم يقرآن من استماع الناس إليهما.

الثالثة: من صوّر صورة عُدْبَ وَكُفِّفَ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا وليس بنافخ، يعني يؤمّر أن يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحُ كما جاء ذلك مفسراً في ألفاظ أخرى: «الروح»، وليس بنافخ؛ لأنه مستحيل؛ لأنه لا يَنْفُخُ الرُّوحُ فِي الْجَسَدِ إِلَّا اللَّهُ ﷻ فَيُكَلَّفُ وَيُعَذَّبُ، ويُقَالُ: أَحْيَى مَا خَلَقْتَ، انفخ فيها الروح، ولا يستطيع.

وفي هذا إشارة إلى أن الصورة التي ليس لها روح لا بأس بها، كما لو صوّر شجرة أو صوّر قصراً أو صوّر سيارة أو طيارة أو جبلاً أو نهراً أو ما أشبه ذلك؛ لأن كل هذا ليس فيه روح،

وكذلك لو صور قمرًا أو شمسًا أو نجومًا فإنه لا بأس به، وأخذ بعض العلماء من هذا أن من صور نصف صورة فلا حرج عليه؛ لأن نصف الصورة لا تحيله الحياة، ولا يتبقى فيه حياة، يعني لو صور الصدر فما فوق ولو بيده فإنه لا بأس؛ لأن هذا لا ينفخ فيه الروح، وليس فيه مضاهاة لخلق الله، إذ أن خلق الله يكون كاملاً بالبطن والرجلين والأفخاذ.

ولكن في نفسي من هذا شيء، لا سيما إذا صور الإنسان أعلى الجسد، فإنه يشبه الذي يطل من نافذة ولا يظهر إلا صدره، أو يشبه الذي هو جالس ولا يبين إلا صدره، أما أسفل البدن أو اليد أو الرجل أو ما أشبه ذلك فلا بأس به، ولا يعد من مماثلة خلق الله، ولا يكون فيها روح.

وقوله: «من صور». حمله بعض العلماء على من صور جسمًا، بخلاف من صور بالتلوين، قال: لأن المضاهاة التامة لا تكون إلا إذا كانت الصورة جسمًا، يعني: بأن يخلق كهيئة الإنسان، كما كان عيسى عليه السلام يخلق من الطير كهيئة الطين فينفخ فيه فيكون طيرًا بإذن الله، وأما من صور بالتلوين فإنه لا يدخل في هذا؛ لقوله عليه السلام: «إلا رقمًا في ثوب»^(١). والرقم تلوين وليس مماثلة لخلق الله على قولهم.

لكن الذي يظهر العموم وأن التصوير حرام سواء كان بالتجسيم أو كان بالتلوين، ويحمل قوله: «إلا رقمًا في ثوب» على ما جاز تصويره كالشجر وشبهه، ويؤيد هذا حديث أبي الهياج أن علي بن أبي طالب عليه السلام قال: ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ أن لا تدع صورة إلا طمستها^(٢) وهذا يظهر منه أن المراد الصورة ولو بالرسم فإنها تطمس، ولا شك أن هذا القول أحوط وأبرأ للذمة، أن يكون النهي عامًا سواء كان بالرسم أو كان بالتمثيل الجسمي.

وجاء في «سنن النسائي» أن جبريل قال للنبي ﷺ: «مُر برأس التمثال فليقطع حتى يكون كهيئة الشجرة»^(٣) أي: كان عنده تمثال تام برأسه ويديه ورجليه فأمره أن يقطع الرأس، حتى يكون كهيئة الشجرة يعني كشجرة لها أغصان وهي اليدين والأصابع، وهو يدل على أنه إذا فصل الرأس عن الجسم فلا يجب طمس الرأس وكسره، ولا طمس الجسم أيضًا، وأما ما يفعله بعض الناس الآن فيصور الصورة ثم يفصل بين الرأس وبين بقية الجسم بخط أبيض مثلًا فهذا لا يبين فيه الفصل، بل قد يقول قائل: إن هذا الفصل تحسين لها كالقلادة، وجدنا هذا في بعض الكتب يقولون: على سبيل التورع يجعل خط أبيض يفصل بين الرأس والجسم،

(١) أخرجه البخاري (٥٩٥٨)، ومسلم (٢١٠٦).

(٢) أخرجه مسلم (٩٦٩).

(٣) أخرجه أبو داود (٤١٥٨)، والترمذي (٢٨٠٦)، وأحمد (٣٠٥/٢)، ولم نقف عليه في «سنن النسائي»، ولعل هذه

سبق من الشيخ رحمه الله.

فهذا لا يَكْفِي، لكن إذا فُصِّلَ الرأسُ بجانبٍ، والجسمُ بجانبٍ فلا بأس.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٠٤٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِنْ أَفْرَى الْفَرَى أَنْ يُرَى عَيْنُهُ مَا لَمْ تَرَ».

الظاهرُ أَنَّ هذا يُحْمَلُ على المنام، كما هو ظاهرُ صنيع البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، وليس المعنى أن يُرَى في اليقظة كأن يَقُولَ: رأيتُ وهو لم يَرَ، مع أن ظاهرَ الحديثِ العمومُ.

قال الحافظُ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتح» (١٢/ ٤٣٠):

❖ قوله: «إِنَّ مِنْ أَفْرَى الْفَرَى». أَفْرَى أَفْعَلُ تفضيل أي أعظمُ الكذباتِ، والفَرَى بكسرِ الفاءِ والقصرِ جمعُ فَرِيَةٍ، قال ابنُ بَطَّالٍ: الفَرِيَةُ الكَذِبَةُ العَظِيمَةُ التي يُتَعَجَّبُ منها، وقال الطَّبِيُّ فَاَرَى الرجلُ عَيْنَهُ: وَصَفَهَا بما ليس فيها، قال: ونسبةُ الكذباتِ إلى الكذبِ للمبالغةِ، نحو قولهم لَيْلٌ أَلِيلٌ.

❖ قوله: «أَنْ يُرَى» بضمٍّ أوله وكسرِ الراءِ.

❖ قوله: «عَيْنُهُ مَا لَمْ تَرَ». كذا فيه بحذفِ الفاعلِ وإفرادِ العينِ، ووقعَ في بعضِ النسخِ: «ما لم يَرِيا» بالتثنيةِ ومعنى نسبةِ الرؤيا إلى عَيْنِهِ مع أنها لم يَرِيا شيئاً أنه أخبرَ عنهما بالرؤيا وهو كاذبٌ، وقد تقدَّمَ بيانُ كونِ هذا الكذبِ أعظمَ الأكاذيبِ في شرحِ الحديثِ الذي قبله. انتهى.

لكن ألا يَحْتَمِلُ الحديثُ العمومَ، فيَكُونُ معنى قوله: «أَنْ يُرَى عَيْنُهُ مَا لَمْ تَرَ». في اليقظةِ والمنامِ؟ قَالَ الحافظُ في «الفتح» (١٢/ ٤٢٩):

وقال ابنُ أَبِي جَمْرَةَ إِنَّمَا سَمَّاهُ حُلُمًا وَلَمْ يُسَمِّهِ رُؤْيَا؛ لِأَنَّهُ ادَّعَى أَنَّهُ رَأَى وَلَمْ يَرَ شَيْئًا فَكَانَ كَاذِبًا، وَالْكَذِبُ إِنَّمَا هُوَ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَقَدْ قَالَ: «إِنَّ الْحُلُمَ مِنَ الشَّيْطَانِ». كما مَضَى في حديثِ أَبِي قَتَادَةَ وَمَا كَانَ مِنَ الشَّيْطَانِ فَهُوَ غَيْرُ حَقٍّ، فَصَدَّقَ بَعْضُ الْحَدِيثِ بَعْضًا. اهـ

على كُلِّ حالٍ: صنيعُ البخاري لا شكَّ أَنَّهُ يَدُلُّ على أَنَّهُ في المنامِ، وكونُهُ من أَفْرَى الْفَرَى؛ لِأَنَّ الرُّؤْيَا جَزْءٌ مِنْ سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ جِزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ، هَذَا إِذَا قَالَ رَأَيْتُ رُؤْيَا، أَمَا الْحُلُمُ فَقَدْ عَرَفْتُمْ أَنَّهُ مِنَ الشَّيْطَانِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٦- بَابُ إِذَا رَأَى مَا يَكْرَهُ فَلَا يُخْبِرُ بِهَا وَلَا يَذْكُرُهَا.

٧٠٤٤- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ

يَقُولُ: لَقَدْ كُنْتُ أَرَى الرُّؤْيَا فَتَمَرُّصُنِي حَتَّى سَمِعْتُ أَبَا قَتَادَةَ يَقُولُ: وَأَنَا كُنْتُ أَرَى الرُّؤْيَا فَتَمَرُّصُنِي حَتَّى سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الرُّؤْيَا الْحَسَنَةُ مِنَ اللَّهِ، فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ مَا يُحِبُّ فَلَا يُحَدِّثْ بِهِ إِلَّا مَنْ يُحِبُّ، وَإِذَا رَأَى مَا يَكْرَهُ فَلْيَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا وَمِنْ شَرِّ الشَّيْطَانِ، وَلْيَنْفِلْ ثَلَاثًا وَلَا يُحَدِّثْ بِهَا أَحَدًا، فَإِنَّهَا لَنْ تَضُرَّهُ»^(١).

٧٠٤٥- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ، حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَالْدَّرَاوَرْدِيُّ، عَنْ يَزِيدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبَّابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ الرُّؤْيَا يُحِبُّهَا فَإِنَّهَا مِنَ اللَّهِ، فَلْيُحْمَدِ اللَّهَ عَلَيْهَا وَلْيُحَدِّثْ بِهَا، وَإِذَا رَأَى غَيْرَ ذَلِكَ يَكْرَهُهَا فَإِنَّهَا مِنَ الشَّيْطَانِ، فَلْيَسْتَعِذْ مِنْ شَرِّهَا وَلَا يَذْكُرْهَا لِأَحَدٍ، فَإِنَّهَا لَنْ تَضُرَّهُ».

❖ قَوْلُهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «وَلْيُحَدِّثْ بِهَا». يُقَيِّدُ بِمَنْ يُحِبُّ.

❖ وَقَوْلُهُ هُنَا: «فَلْيَسْتَعِذْ مِنْ شَرِّهَا». وَسَبَقَ فِي الَّذِي قَبْلَهُ: «يَتَعَوَّذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا، وَمِنْ شَرِّ الشَّيْطَانِ». فَيُؤْخَذُ بِالْأُولَى؛ لِأَن فِيهِ زِيَادَةٌ، وَعَلَى هَذَا فَيَقُولُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ الشَّيْطَانِ وَمِنْ شَرِّ مَا رَأَيْتُ، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا رَأَى مَا يَكْرَهُهُ يَفْعَلُ مَا يَلِي: أَوَّلًا: يَتَنَفَّلُ عَنْ يَسَارِهِ ثَلَاثًا، أَوْ يَنْصُقُ عَنْ يَسَارِهِ ثَلَاثًا، وَيَقُولُ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ الشَّيْطَانِ وَمِنْ شَرِّ مَا رَأَيْتُ.

ثَانِيًا: يَنْقَلِبُ عَلَى الْجَنْبِ الثَّانِي.

ثَالِثًا: لَا يُخْبِرُ بِهَا أَحَدًا.

رَابِعًا: إِذَا عَادَتْ عَلَيْهِ بَعْدَ انْقِلَابِهِ عَلَى الْجَنْبِ الثَّانِي يَقُومُ يَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي.

وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ شَرُّهَا مَهْمَا كَانَتْ عَظِيمَةً وَمَرْوَعَةً، سِوَاءَ فِيهِ أَوْ فِي النَّاسِ، فَأَحْيَا الْإِنْسَانَ يَرَى فِي النَّاسِ مِثْلًا عَمُومًا رُؤْيَا يَنْزَعُجُ مِنْهَا وَيَكْرَهُهَا، فَهَذَا هُوَ الدَّوَاءُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ. وَهُنَا مَسْأَلَةٌ وَهِيَ: أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ عِنْدَمَا يَأْتِي لِلنَّوْمِ يَقْرَأُ مَا أَمَرَ بِهِ شَرْعًا، ثُمَّ يَأْتِيهِ الشَّيْطَانُ فَيَرَى حُلُمًا مُزَعَجًا، ثُمَّ يَذْهَبُ مِنَ الْغَدِ أَوْ اللَّيْلَةِ الْآخَرَى وَلَا يَقْرَأُ الْوَرْدَ قَبْلَ النَّوْمِ فَلَا يَأْتِيهِ بَشْيءٌ، فَمَا عِلَّةُ هَذَا؟

فَالْجَوَابُ: أَمَا لَوْ قَرَأَ وَلَكِنَّهُ أَصِيبَ فَهُوَ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْقِرَاءَةِ أَنْ يَخْصُلَ مَا رُتِبَ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا سَبَبٌ وَالسَّبَبُ قَدْ يَكُونُ لَهُ مَوَانِعٌ، إِمَّا غَفْلَةٌ، أَوْ قَرَأَهُ وَهُوَ لَمْ يَتَدَبَّرْ مَا قَالَ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ قِرَاءَةِ الْوَرْدِ عِنْدَ النَّوْمِ أَلَّا يَسْلَمْ، بَلْ قَدْ لَا يَقْرَأُ وَيَسْلَمْ، كَمَا أَنَّهُ رَبَّمَا يَقْرَأُ وَلَا يَسْلَمْ لِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ، أَوْ لِمَانِعٍ مِنَ الْمَوَانِعِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ الصَّلَاةُ.

فَنَحْنُ نُؤْمِنُ بِأَنَّ الصَّلَاةَ تَنْتَهِي عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَتُصَلِّي، وَمَعَ ذَلِكَ الْقُلُوبُ كَمَا هِيَ، فَلَا تَرَى أَنَّ قُلُوبَنَا صَلَحَتْ وَأَنَّهَا انْتَهَتْ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ، مَعَ أَنَّ الصَّلَاةَ لَا شَكَّ تَنْتَهِي عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ، لَكِنْ قَدْ يَكُونُ هُنَاكَ مَوَاقِعُ تَمْنَعُ مِنْ نَفْوِذِ هَذِهِ الْأَسْبَابِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٧ - بَابُ مَنْ لَمْ يَرَ الرُّؤْيَا لِأَوَّلِ عَابِرٍ إِذَا لَمْ يُصِْبْ.

٧٠٤٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ فِي الْمَنَامِ ظِلَّةً تَنْطَفُ السَّمَنُ وَالْعَسَلُ، فَأَرَى النَّاسَ يَتَكَفَّفُونَ مِنْهَا: فَالْمُسْتَكْبِرُ وَالْمُسْتَقِيلُ، وَإِذَا سَبَبَ وَاصِلٌ مِنَ الْأَرْضِ إِلَى السَّمَاءِ، فَأَرَاكَ أَخَذْتَ بِهِ فَعَلَوْتَ، ثُمَّ أَخَذَ بِهِ رَجُلٌ آخَرُ فَعَلَا بِهِ، ثُمَّ أَخَذَ بِهِ رَجُلٌ آخَرُ فَانْقَطَعَ ثُمَّ وَصَلَ. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ يَا أَبِي أَنْتَ وَاللَّهِ لَتَدْعَنِي فَأَعْبُرَهَا. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اعْبُرَهَا». قَالَ: أَمَّا الظِّلَّةُ فَلِلْإِسْلَامِ، وَأَمَّا الَّذِي يَنْطَفُ مِنَ الْعَسَلِ وَالسَّمَنِ فَالْقُرْآنُ حَلَاوَتُهُ تَنْطَفُ، فَالْمُسْتَكْبِرُ مِنَ الْقُرْآنِ وَالْمُسْتَقِيلُ، وَأَمَّا السَّبَبُ الْوَاصِلُ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ فَالْحَقُّ الَّذِي أَنْتَ عَلَيْهِ تَأْخُذُ بِهِ فَيَعْلِيكَ اللَّهُ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِهِ رَجُلٌ فَيَعْلُو بِهِ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِهِ رَجُلٌ آخَرُ فَيَعْلُو بِهِ، ثُمَّ يَأْخُذُهُ رَجُلٌ آخَرُ فَيَنْقَطِعُ بِهِ ثُمَّ يَوْصِلُ لَهُ فَيَعْلُو بِهِ، فَأَخْبِرْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ - يَا أَبِي أَنْتَ - أَصَبْتُ أَمْ أَخْطَأْتُ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَصَبْتَ بَعْضًا وَأَخْطَأْتَ بَعْضًا» قَالَ: فَوَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَتُحَدِّثَنِي بِالَّذِي أَخْطَأْتُ. قَالَ: «لَا تُقَسِّمُ»^(١).

هذا الحديث مرر علينا، لكن البخاري رحمه الله جاء به في هذا الباب مستدلاً به على أن الرؤيا إذا طلب من شخص أن يعبرها أي: فعبرها وأخطأ، ثم عبرها ثانية بعده فأصاب، فإنها لا تكون لأول عابر، بل لأول عابر إن أصاب، وإلا فهي للعابر الثاني، مثله: رجل قص رؤياه على شخص فقال له: تفسر هذه الرؤيا كذا وكذا، ولكنه لم يطمئن إليه فذهب إلى آخر فقصها عليه ففسرها بتفسير آخر، فقد يكون المصيب هو الثاني وليس الأول. وكان في المسألة خلافاً أن الرؤيا تكون لأول عابر، لكن هذا الحديث يدل على أنها لا تكون لأول عابر، ولهذا قال النبي ﷺ لأبي بكر: «أصبت بعضاً وأخطأت بعضاً» ولو كانت لأول عابر لكان مصيباً في كل ما قال.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (١٢/٤٣٥):

قوله: «أصبت بعضاً وأخطأت بعضاً» في رواية سليمان بن كثير وسفيان بن حسين:

«أصبت وأخطأت».

❦ قوله: «قال: فوالله» زاد ابن وهب: «يا رسول الله» ثم اتفقا: «لتحدثني بالذي أخطأت» في رواية ابن وهب: «ما الذي أخطأت»، وفي رواية سفيان بن عيينة عند ابن ماجه: «فقال أبو بكر: أقسمت عليك يا رسول الله لتخبرني بالذي أصبت من الذي أخطأت»، وفي رواية معمر مثله لكن قال: ما الذي أخطأت، ولم يذكر الباقي.

❦ قوله: «قال: لا تقسم» في رواية ابن ماجه فقال النبي ﷺ: «لا تقسم يا أبا بكر» ومثله لمعمر، لكن دون قوله: يا أبا بكر وفي رواية سليمان بن كثير: «ما الذي أصبت؟ وما الذي أخطأت؟ فأبى أن يخبره» قال الداودي قوله: «لا تقسم» أي لا تكرر يمينك فلاني لا أخبرك وقال المهلب: توجيه تعبير أبي بكر أن الظلة نعمة من نعم الله على أهل الجنة وكذلك كانت على بني إسرائيل. اهـ

[قوله: «لا تقسم». معناها لا تكرر القسم، وهذا خلاف الظاهر؛ لأننا في عرفنا الآن ما زالت عندنا هذه العبارة: والله تفعل كذا، تقول: أفعل ولا يخطر ببالك أن المعنى لا تكرر الحلف، فهذا هو الظاهر أن قوله: «لا تقسم». يعني: لماذا أقسمت، لا حاجة للقسم^(١). وكذلك الإسلام بقي الأذى، ويتعم به المؤمن في الدنيا والآخرة. وأما العسل فإن الله جعله شفاء للناس وقال تعالى عن القرآن إنه ﴿وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ﴾ [البقرة: ٥٧]. وقال إنه: ﴿وَشِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨٢].

وهو حلوا على الأسماك كحلاوة العسل في المذاق، وكذلك جاء في الحديث: «أن في السمّن شفاء». قال القاضي عياض: وقد يكون عبر الظلة بذلك لما نطفت العسل والسمّن اللّذين عبر بهما بالقرآن، وذلك إنما كان عن الإسلام والشرعية.

والسبب في اللغة: الحبل والعهد والميثاق والذين أخذوا به بعد النبي ﷺ واحداً بعد واحد هم الخلفاء الثلاثة، وعثمان هو الذي انقطع به ثم اتصل. انتهى ملخصاً.

قال المهلب: وموضع الخطإ في قوله: «ثم وصل له» لأن في الحديث: «ثم وصل» ولم يذكر «له»، قلت: بل هذه اللفظة وهي قوله: «له» وإن سقطت من رواية الليث عند الأصيلي وكريمة، فهي ثابتة في رواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة، وكذا في رواية النسفي وهي ثابتة في رواية ابن وهب وغيره، كلهم عن يونس عند مسلم وغيره، وفي رواية معمر عند الترمذي، وفي رواية سفيان بن عيينة عند النسائي وابن ماجه، وفي رواية سفيان بن حسين عند أحمد، وفي

(١) ما بين المعقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رحمه الله.

رواية سليمان بن كثير عند الدارمي. وأبي عوانة كلهم عن الزهري، وزاد سليمان بن كثير في روايته: «فوصل له فاتصل»، ثم بنى المهلب على ما توهمه فقال: كان ينبغي لأبي بكر أن يقف حيث وقفت الرؤيا ولا يذكر الموصول له، فإن المعنى أن عثمان انقطع به الحبل ثم وصل لغيره، أي وصلت الخلافة لغيره. انتهى

وقد عرفت أن لفظة «له» ثابتة في نفس الخبر فالمعنى على هذا أن عثمان كاد ينقطع عن اللحاق بصاحبه بسبب ما وقع له من تلك القضايا التي أنكرها، فعبر عنها بانقطاع الحبل ثم وقعت له الشهادة فاتصل بهم فعبر عنه بأن الحبل وصل له فاتصل. فالتحق بهم، فلم يتم في تبين الخطأ في التعبير المذكور ما توهمه المهلب، والعجب من القاضي عياض: فإنه قال في «الإكمال»: قيل خطؤه في قوله فيوصل له وليس في الرؤيا، إلا أنه يوصل وليس فيها «له»؛ ولذلك لم يوصل لعثمان وإنما وصلت الخلافة لعل، وموضع التعجب سكوتُه عن تعقب هذا الكلام مع كون هذه اللفظة وهي «له» ثابتة في «صحيح مسلم» الذي يتكلم عليه، ثم قال: وكان الخطأ هنا بمعنى الترك أي تركت بعضاً لم تفسره، وقال الإسماعيلي: قيل السبب في قوله: «وأخطأت بعضاً» أن الرجل لما قصص على النبي ﷺ رؤياه كان النبي ﷺ أحق بتعبيرها من غيره، فلما طلب تعبيرها كان ذلك خطأ فقال: «أخطأت بعضاً» لهذا المعنى، والمراد بقوله «قيل» ابن قتيبة فإنه القائل بذلك، فقال إنما أخطأ في مبادرته بتفسيرها قبل أن يأمره به ووافقه جماعة على ذلك، وتعقبه النووي تبعاً لغيره فقال: هذا فاسد؛ لأنه ﷺ قد أذن له في ذلك وقال: «اعبرها»، قلت: مراد ابن قتيبة أنه لم يأذن له ابتداءً بل بادر هو فسأل أن يأذن له في تعبيرها فأذن له فقال: «أخطأت» في مبادرتك للسؤال أن تتولى تعبيرها لا أنه أراد أخطأت في تعبيرك، لكن في إطلاق الخطأ على ذلك نظر؛ لأنه خلاف ما يتبادر للسمع من جواب قوله «هل أصبت»، فإن الظاهر أنه أراد الإصابة والخطأ في تعبيره، لا لكونه التمس التعبير ومن ثم قال ابن التين ومن بعده: الأشبه بظاهر الحديث أن الخطأ في تأويل الرؤيا أي أخطأت في بعض تأويلك، قلت: ويؤيده تبويب البخاري حيث قال: من لم ير الرؤيا لأول عابر إذا لم يصب، ونقل ابن التين عن أبي محمد بن أبي زيد وأبي محمد الأصيلي والداودي نحو ما نقله الإسماعيلي ولفظهم أخطأ في سؤاله أن يعبرها وفي تعبيره لها بحضرة النبي ﷺ، وقال ابن هبيرة: إنما كان الخطأ لكونه أقسم ليعبرها بحضرة النبي ﷺ، ولو كان الخطأ في التعبير لم يقره عليه.

وأما قوله: «لا تقسم» فمعناه أنك إذا تفكرت فيما أخطأت به علمته، قال: والذي يظهر أن أبا بكر أراد أن يعبرها فيسمع رسول الله ﷺ ما يقوله فيعرف أبو بكر بذلك علم نفسه لتقرير رسول الله ﷺ.

قال ابنُ التين: وقيل أخطأ لكونَ المذكورِ في الرؤيا شيئينِ العسلُ والسمنُ ففسَّرهما بشيءٍ واحدٍ، وكان ينبغي أن يُفسَّرَهما بالقرآنِ والسنة، ذكرَ ذلك عن الطحاويِّ.

قلتُ: وحكاة الخطيبُ عن أهلِ العلمِ بالتعبيرِ وجَزَمَ به ابنُ العربيِّ فقال: قالوا هنا وَهَمَ أبو بكرٍ فإنه جعلَ السمنَ والعسلَ معنًى واحداً وهما معنيانِ القرآنُ والسنة، قال: ويُحتملُ أن يكونَ السمنُ والعسلُ العلمَ والعملَ، ويُحتملُ أن يكونَا الفَهْمَ والحفظَ، وأيدَ ابنُ الجوزيِّ ما تُسببُ للطحاويِّ لما أخرجه أحمدُ عن عبد الله بن عمرو بن العاصِ قال: رأيتُ فيما يَرى النَّائمُ كأن في إحدى إصبعي سمنًا وفي الأخرى عسلًا فآلَعَقَهما، فلما أصبحتُ ذكرتُ ذلكَ للنبيِّ ﷺ فقال: تقرأُ الكتابينِ: التوراةَ والفرقانَ، فكان يقرأُهما.

قلتُ: ففسَّرَ العسلُ بشيءٍ، والسمنُ بشيءٍ، قال النوويُّ: قيل إنما لم يبرِّ النبيَّ ﷺ قسمَ أبي بكرٍ لأن إبرازَ القسمِ مخصوصٌ بما إذا لم يكنْ هناك مفسدةٌ ولا مشقةٌ ظاهرة، فإن وُجدَ ذلك فلا إبرازَ، ولعلَّ المفسدةَ في ذلك ما علمه من سببِ انقطاعِ السببِ بعثمانَ وهو قتله وتلك الحروبُ والفتنُ المترتبةُ عليه، فكرِهَ ذكرَها خوفَ شيوعِها.

ويُحتملُ أن يكونَ سببُ ذلك أنه لو ذكرَ له السببُ للزم منه أن يُؤيِّخَه بينَ الناسِ لمبادرتِهِ.

ويُحتملُ أن يكونَ خطؤه في تركِ تعيينِ الرجالِ المذكورينَ فلو أبرَّ قسمه للزم أن يُعيِّنَهم ولم يُؤمَرْ بذلك، إذ لو عيَّنَهم لكانَ نصًّا على خلافتِهِم، وقد سبقت مشيئةُ الله أن الخلافةَ تكونَ على هذا الوجه، فتركَ تعيينَهم خشيةً أن يقعَ في ذلك مفسدةٌ.

وقيل: هو علمٌ غيبٍ فجازَ أن يختصَّ به ويخفيه عن غيره.

وقيل: المرادُ بقوله: «أخطأت وأصبَت» أن تعبیرَ الرؤيا مرجعه الظنُّ، والظنُّ يُخطئُ ويصيبُ.

وقيل: لما أراد الاستبدالَ ولم يصبرَ حتى يفادَ، جازَ منعه ما يُستَفَادُ، فكانَ منعه كالتأديبِ له على ذلك.

قلتُ: وجميعُ ما تقدَّم من لفظِ الخطأِ والتوهمِ والتأديبِ وغيرهما إنما أحكيه عن قائلِهِ ولستُ راضياً بإطلاقِهِ في حقِّ الصديقِ.

وقيل: الخطأُ في خلعِ عثمانَ؛ لأنه في المنامِ رأى أنه أخذَ بالسببِ فانقطعَ به، وذلكَ يدلُّ على انخلاعه بنفسِهِ، وتفسيرُ أبي بكرٍ بأنه يأخذُ به رجلٌ فينقطعُ به ثم يُوصَلُ له، وعثمانُ قد قتلَ قهراً ولم يخلعَ نفسه فالصوابُ أن يُحمَلَ وصلُهُ على ولايةٍ غيره.

وقيل: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ تَرَكَ إِبْرَارَ الْقِسْمِ لِمَا يَدْخُلُ الْفُؤَسَ لَا سِيَّيَا مِنْ الَّذِي انْقَطَعَ فِي يَدِهِ السَّبَبُ، وَإِنْ كَانَ وَصِلَ. انْتَهَى كَلَامُ الْحَافِظِ.

عِنْدِي أَنَّ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي حَصَلَ فِيهَا خَطَأٌ هِيَ قَوْلُهُ: «فَيَنْقَطِعُ بِهِ ثُمَّ يُوصَلُ لَهُ» لِأَنَّهُ لَمَّا انْقَطَعَ بَعَثَانُ مَا وَصَلَ لَهُ، وَاللَّفْظَةُ هَذِهِ صَحِيحَةٌ، فَهَذَا وَجْهُ الْخَطِئِ فِي قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ قَالَ: يَنْقَطِعُ بِهِ ثُمَّ يُوصَلُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ انْقَطَعَ لِعَثْمَانَ وَلَمْ يُوصَلْ لَهُ بَلْ قُتِلَ ثُمَّ جَاءَ مِنْ بَعْدِهِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٤٨ - بَابُ تَغْيِيرِ الرُّؤْيَا بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ.

٧٠٤٧ - حَدَّثَنِي مُؤَمَّلُ بْنُ هِشَامٍ أَبُو هِشَامٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا عَوْفٌ، حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ، حَدَّثَنَا سَمُرَةُ بْنُ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَأَنَّى أَنْ يَقُولَ لِأَصْحَابِهِ: «هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنْ رُؤْيَا؟». قَالَ: فَيَقْصُصُ عَلَيْهِ مَنْ شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقْصُصَ. وَإِنَّهُ قَالَ ذَاتَ غَدَاةٍ: «إِنَّهُ أَتَانِي اللَّيْلَةَ آتِيَانِ، وَإِنَّهُمَا ابْتَعَثَانِي، وَإِنَّهُمَا قَالَا لِي: انْطَلِقْ. وَإِنِّي انْطَلَقْتُ مَعَهُمَا، وَإِنَّا آتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ مُضْطَجِعٍ، وَإِذَا آخِرُ قَائِمٍ عَلَيْهِ بِصَخْرَةٍ، وَإِذَا هُوَ يَهْوِي بِالصَّخْرَةِ لِرَأْسِهِ فَيُلْغُ رَأْسَهُ فَيَتَهَدَّدُ الْحَجَرُ هَاهُنَا، فَيَتْبَعُ الْحَجَرُ فَيَأْخُذُهُ فَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ حَتَّى يَبْصَحَ رَأْسُهُ كَمَا كَانَ، ثُمَّ يَعُودُ عَلَيْهِ فَيَفْعَلُ بِهِ مِثْلَ مَا فَعَلَ الْمَرَّةَ الْأُولَى. قَالَ: قُلْتُ لَهُمَا: سُبْحَانَ اللَّهِ، مَا هَذَا؟ قَالَ: قَالَا لِي: انْطَلِقْ انْطَلِقْ، قَالَ: فَانْطَلَقْنَا فَآتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ مُسْتَلْقٍ لِقَفَاهُ، وَإِذَا آخِرُ قَائِمٍ عَلَيْهِ بِكُلُوبٍ مِنْ حَدِيدٍ، وَإِذَا هُوَ يَأْتِي أَحَدَ شِقَاقِي وَجْهِهِ فَيَشْرِشُرُ شِدْقَهُ إِلَى قَفَاهُ، وَمَنْخَرَهُ إِلَى قَفَاهُ، وَعَيْنَهُ إِلَى قَفَاهُ، قَالَ: وَرُبَّمَا قَالَ أَبُو رَجَاءٍ: فَيَشُقُّ. قَالَ ثُمَّ يَتَحَوَّلُ إِلَى الْجَانِبِ الْآخِرِ فَيَفْعَلُ بِهِ مِثْلَ مَا فَعَلَ بِالْجَانِبِ الْأَوَّلِ، فَمَا يَفْرُغُ مِنْ ذَلِكَ الْجَانِبِ حَتَّى يَبْصَحَ ذَلِكَ الْجَانِبُ كَمَا كَانَ، ثُمَّ يَعُودُ عَلَيْهِ فَيَفْعَلُ مِثْلَ مَا فَعَلَ الْمَرَّةَ الْأُولَى. قَالَ: قُلْتُ: سُبْحَانَ اللَّهِ! مَا هَذَا؟ قَالَ: قَالَا لِي: انْطَلِقْ انْطَلِقْ. فَانْطَلَقْنَا فَآتَيْنَا عَلَى مِثْلِ التَّنُورِ، قَالَ: فَأَحْسِبُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: فَإِذَا فِيهِ لَعَطٌ وَأَصْوَاتٌ. قَالَ: فَاطْلَعْنَا فِيهِ فَإِذَا فِيهِ رِجَالٌ وَنِسَاءٌ عُرَاةٌ، وَإِذَا هُمْ يَأْتِيهِمْ لَهَبٌ مِنْ أَسْفَلٍ مِنْهُمْ، فَإِذَا آتَاهُمْ ذَلِكَ اللَّهَبُ ضَوْضُوا قَالَ: قُلْتُ لَهُمَا: مَا هَذَا؟ قَالَ: قَالَا لِي: انْطَلِقْ انْطَلِقْ. قَالَ: فَانْطَلَقْنَا فَآتَيْنَا عَلَى نَهْرٍ حَسِبْتُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ أَحْمَرُ مِثْلَ الدَّمِ، وَإِذَا فِي النَّهْرِ رَجُلٌ سَابِغٌ يَسْبِغُ، وَإِذَا عَلَى شَطِّ النَّهْرِ رَجُلٌ قَدْ جَمَعَ عِنْدَهُ حِجَارَةً كَثِيرَةً، وَإِذَا ذَلِكَ السَّابِغُ يَسْبِغُ مَا يَسْبِغُ، ثُمَّ يَأْتِي ذَلِكَ الَّذِي قَدْ جَمَعَ عِنْدَهُ الْحِجَارَةَ فَيَفْغَرُ لَهُ فَاهُ فَيُلْقِمُهُ حَجَرًا فَيَنْطَلِقُ يَسْبِغُ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِ، كُلَّمَا رَجَعَ إِلَيْهِ فَغَرَّ لَهُ فَاهُ فَالْقِمَةُ حَجَرًا. قَالَ: قُلْتُ لَهُمَا: مَا هَذَا؟ قَالَ: قَالَا لِي: انْطَلِقْ انْطَلِقْ. قَالَ: فَانْطَلَقْنَا فَآتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ كَرِيهِ الْمَرَاةَ كَأَكْرَهٍ مَا أَنْتَ رَأَيْتَ رَجُلًا مَرَاةً، وَإِذَا عِنْدَهُ نَارٌ يَحُشُّهَا وَيَسْعَى حَوْلَهَا. قَالَ: قُلْتُ لَهُمَا: مَا

هَذَا؟ قَالَ: قَالَا لِي: انْطَلِقْ انْطَلِقْ. فَأَنْطَلَقْنَا فَأَتَيْنَا عَلَى رَوْضَةٍ مُعْتَمَةٍ فِيهَا مِنْ كُلِّ لَوْنٍ ^(١) الرَّبِيعَ، وَإِذَا بَيْنَ ظَهْرِي الرُّوضَةِ رَجُلٌ طَوِيلٌ لَا أَكَادُ أَرَى رَأْسَهُ طَوْلًا فِي السَّمَاءِ، وَإِذَا حَوْلَ الرَّجُلِ مِنْ أَكْثَرِ وَلَدَانِ رَأَيْتُهُمْ قَطُ. قَالَ: قُلْتُ لَهُمَا: مَا هَذَا، مَا هَؤُلَاءِ؟ قَالَ: قَالَا لِي: انْطَلِقْ انْطَلِقْ. قَالَ: فَأَنْطَلَقْنَا فَأَنْتَهَيْنَا إِلَى رَوْضَةٍ عَظِيمَةٍ لَمْ أَرِ رَوْضَةً قَطُ أَعْظَمَ مِنْهَا وَلَا أَحْسَنَ. قَالَ: قَالَا لِي: ازِقْ فِيهَا. قَالَ: فَارْتَقَيْنَا فِيهَا فَأَنْتَهَيْنَا إِلَى مَدِينَةٍ مَبْنِيَّةٍ بِلَبْنٍ ذَهَبٍ وَلَبْنٍ فِضَّةٍ، فَأَتَيْنَا بَابَ الْمَدِينَةِ فَاسْتَفْتَحْنَا فَفُتِحَ لَنَا، فَدَخَلْنَاهَا فَتَلَقَّانَا فِيهَا رَجَالٌ شَطْرَ مَنْ خَلَقَهُمْ كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَأَى وَشَطْرَ كَأَفْجَحَ مَا أَنْتَ رَأَى، قَالَ: قَالَا لَهُمَا: اذْهَبُوا فَقَعُوا فِي ذَلِكَ النَّهْرِ، قَالَ: وَإِذَا نَهْرٌ مُعْتَرِضٌ يَجْرِي كَأَنَّ مَاءَهُ الْمَحْضُ مِنَ الْبَيَاضِ فَذَهَبُوا فَوَقَعُوا فِيهِ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَيْنَا قَدْ ذَهَبَ ذَلِكَ الشَّوْءُ عَنْهُمْ فَصَارُوا فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ. قَالَ: قَالَا لِي: هَذِهِ جَنَّةٌ عَذْنٍ وَهَذَاكَ مَنْزِلُكَ. قَالَ: فَسَمَا بَصْرِي صُعْدًا، فَإِذَا قَصْرٌ مِثْلُ الرَّبَابَةِ الْبَيْضَاءِ. قَالَ: قَالَا لِي: هَذَاكَ مَنْزِلُكَ. قَالَ: قُلْتُ لَهُمَا: بَارَكَ اللَّهُ فِيكُمَا، ذَرَانِي فَادْخُلْهُ. قَالَا: أَمَّا الْآنَ فَلَا، وَأَنْتَ دَاخِلُهُ. قَالَ: قُلْتُ لَهُمَا: فَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ مِنْذُ اللَّيْلَةِ عَجَبًا، فَمَا هَذَا الَّذِي رَأَيْتُ؟ قَالَ: قَالَا لِي: أَمَّا إِنَّا سَنُخْبِرُكَ: أَمَّا الرَّجُلُ الْأَوَّلُ الَّذِي أَتَيْتَ عَلَيْهِ يُبْلَغُ رَأْسُهُ بِالْحَجَرِ فَإِنَّهُ الرَّجُلُ يَأْخُذُ الْقُرْآنَ فَيَرْفُضُهُ وَيَنَامُ عَنِ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ، وَأَمَّا الرَّجُلُ الَّذِي أَتَيْتَ عَلَيْهِ يُشْرَسُرُ شِدْقُهُ إِلَى قَفَاهُ وَمَنْجَرُهُ إِلَى قَفَاهُ وَعَيْنُهُ إِلَى قَفَاهُ فَإِنَّهُ الرَّجُلُ يَغْدُو مِنْ بَيْتِهِ فَيَكْذِبُ الْكَذْبَةَ تَبْلُغُ الْأَفَاقَ، وَأَمَّا الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ الْعُرَاةُ الَّذِينَ فِي مِثْلِ بِنَاءِ التَّنُورِ فَإِنَّهُمْ الزُّنَاةُ وَالزَّوَانِي، وَأَمَّا الرَّجُلُ الَّذِي أَتَيْتَ عَلَيْهِ يَسْبَحُ فِي النَّهْرِ وَيُلْقِمُ الْحَجَرَ فَإِنَّهُ أَكَلُ الرَّبَا، وَأَمَّا الرَّجُلُ الْكَرْبَةُ الْمَرَاةُ الَّذِي عِنْدَ النَّارِ يَحُشُّهَا وَيَسْعَى حَوْلَهَا فَإِنَّهُ مَالِكٌ خَازِنُ جَهَنَّمَ، وَأَمَّا الرَّجُلُ الطَّوِيلُ الَّذِي فِي الرُّوضَةِ فَإِنَّهُ إِبْرَاهِيمُ عليه السلام، وَأَمَّا الْوِلْدَانُ الَّذِينَ حَوْلَهُ فِكُلُّ مَوْلُودٍ مَاتَ عَلَى الْفِطْرَةِ. قَالَ: فَقَالَ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَأَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَأَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ، وَأَمَّا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَانُوا شَطْرَ مِنْهُمْ حَسَنًا وَشَطْرَ قَبِيحًا فَإِنَّهُمْ قَوْمٌ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا تَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُمْ» ^(٢).

قوله: «بَابُ تَعْبِيرِ الرُّوْيَا بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ». هذا بيان لما يَقَعُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، حَيْثُ كَانَ إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ سَأَلَ أَصْحَابَهُ مِنْ رَأَى مِنْكُمْ رُؤْيَا فَتَقْصُ عَلَيْهِ، وَيُعَبِّرُهَا أحيانًا وَيَتَرَكُهَا أحيانًا، وَكَانَ مِنْ هَدْيِهِ ﷺ أَلَّا يَتَرَفَّعَ عَلَى أَصْحَابِهِ، بَلْ يَتَوَاضَعُ فَكَمَا أَنَّهُمْ يُخْبِرُونَهُ بِمَا يَرَوْنَ أَخْبَرَهُمْ بِمَا رَأَى فِي هَذَا الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «الْفَتْحِ» (٢/٤٤٣): كَذَا لِلْأَكْثَرِ، وَفِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ «نُورٌ» بِفَتْحِ النُّونِ وَبِرَاءِ بَدَلِ «لَوْنٍ»، وَهِيَ رِوَايَةُ النَّضْرِ بْنِ شَمِيلٍ عِنْدَ أَبِي عَوَانَةَ، وَالتَّنُورُ بِالْفَتْحِ: الزَّهْرَاهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٢٧٥) مُخْتَصَرًا.

ومن المعلوم أن رؤيا النبي ﷺ حقٌ ووحى، فرأى هذه الرؤيا العجيبة التي قال عنها البخاري: حَدَّثَنِي مُؤْمَلُ بْنُ هِشَامٍ أَبُو هَاشِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَمُرَةُ بْنُ جَنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى آخِرِهِ، فَهَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ تَسْلُسُلٌ بِصِغَةِ الْأَدَاءِ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ الرُّوَاةِ كَانُوا يَقُولُونَ: حَدَّثَنَا، وَالتَّسْلُسُلُ كَمَا تَعْلَمُونَ يَكُونُ بِالْأَحْوَالِ، وَيَكُونُ بِالْأَشْخَاصِ وَيَكُونُ بِصِغَةِ الْأَدَاءِ، وَيَكُونُ بِمَا يَصْحَبُهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ كَمَا ذَكَرَ عَنْ مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنِّي أُحِبُّكَ فَلَا تَدْعَنَّ أَنْ تَقُولَ دَبَرَ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ اللَّهُمَّ اعْنِي عَلَى ذِكْرِكَ» ^(١). فَكَانَ كُلُّ مَنْ حَدَّثَ بِهِ يَقُولُ لِتَلْمِيزِهِ: إِنِّي أُحِبُّكَ فَلَا تَدْعَنَّ، فَهَذَا مُسْلَسِلٌ، كَذَلِكَ حَدِيثُ الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ: «آمَنْتُ بِالْقَدَرِ خَيْرَ وَشَرِّهِ وَحُلُوهِ وَمَرِّهِ» ^(٢). ثُمَّ يَقْرَأُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ يَدُ تَلْمِيزِهِ عِنْدَمَا يُحَدِّثُهُ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ التَّسْلُسُلِ الْمَعْرُوفِ فِي الْمَصْطَلَحِ، وَالْفَائِدَةُ مِنَ التَّسْلُسُلِ هُوَ ضَبْطُ الرَّوَايَةِ مَا رَوَى، بِحَيْثُ يَضْبُطُ حَتَّى الصِّغَةِ أَوْ الْحَالَةِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا مُحَدِّثُهُ.

يَقُولُ: عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جَنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِمَّا يَكْثُرُ أَنْ يَقُولَ لِأَصْحَابِهِ: «هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رُؤْيَا» وَ«مَنْ» هُنَا زَائِدَةٌ؛ لِأَنَّهَا فِي سِيَاقِ الْاسْتِفْهَامِ، وَالنَّكْرَةِ فِي سِيَاقِ الْاسْتِفْهَامِ تَكُونُ لِلْعُمُومِ، وَرَبَّمَا تَتَّصِلُ بِهَا الزَّائِدَةُ.

قَالَ: فَيَقْصُصُ عَلَيْهِ مِنْ شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقْصُصَ، وَإِنَّهُ قَالَ ذَاتَ غَدَاةٍ: «إِنَّهُ أَتَانِي اللَّيْلَةَ أَتْيَانٍ وَإِنَّمَا ابْتَعَثَانِي وَإِنَّمَا قَالَا لِي: انْطَلِقْ». هَذَانِ اللَّذَانِ أَتَيَاهُ الظَّاهِرُ أَنَّهُمَا مَلَكَانِ أَرْسَلَهُمَا اللَّهُ ﷻ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يُرِيَاهُ مَا ذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ.

قَالَ: «قَالَا لِي: انْطَلِقْ وَإِنِّي انْطَلَقْتُ مَعَهُمَا، وَإِنَّا أَتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ مُضْطَجِعٍ وَإِذَا آخِرُ قَائِمٍ عَلَيْهِ بِصَخْرَةٍ، وَإِذَا هُوَ يَهْوِي بِالصَّخْرَةِ لِرَأْسِهِ فَيُتْلَغُ رَأْسُهُ فَيَتَدَهَّدُ الْحَجَرُ هَا هُنَا». يَعْني: وَهَاهُنَا.

قَالَ: «فَيَتْبَعُ الْحَجَرُ فَيَأْخُذُهُ، فَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ»؛ أَي: إِلَى الَّذِي تُلَغُ رَأْسُهُ «حَتَّى يَصْغَّ رَأْسُهُ كَمَا كَانَ، ثُمَّ يَعُودُ عَلَيْهِ فَيَفْعَلُ بِهِ مِثْلَ مَا فَعَلَ الْمَرَّةَ الْأُولَى، قَالَ: فَقُلْتُ لَهَا سُبْحَانَ اللَّهِ مَا هَذَا؟» قَوْلُهُ: «سُبْحَانَ اللَّهِ»؛ يَعْني: تَنْزِيهَا لِلَّهِ ﷻ، وَاللَّهُ ﷻ مُتَرَدِّدٌ عَنْ كُلِّ نَقْصٍ وَعَيْبٍ، وَعَنْ مِثَالَةِ الْخَلْقِ، وَالتَّسْيِيحُ يُؤْتَى بِهِ عِنْدَ الْعَجَبِ، وَكَذَلِكَ يُؤْتَى أحيانًا بِالتَّكْبِيرِ عِنْدَ الْعَجَبِ، لَكِنَّ الْغَالِبَ أَنَّ التَّكْبِيرَ يُؤْتَى بِهِ فِيمَا يَكُونُ بِهِ الْفَرْحُ وَالسُّرُورُ، وَأَمَّا التَّسْيِيحُ فَيَكُونُ فِيمَا فِيهِ خِلَافُ ذَلِكَ، وَوَجْهُهُ أَنَّ التَّكْبِيرَ تَعْظِيمٌ لِلَّهِ ﷻ، فَإِذَا جَاءَ مَا يَفْرَحُ كَبَّرَ اللَّهُ ﷻ لِعَظَمِ مَا سَمِعَهُ، أَوْ مَا حَصَلَ لَهُ مِنْ

(١) أخرجه مسلم (٢٢٧٥)، والنسائي (١٣٠٢)، وأحمد (٢٤٤/٥)، والحاكم (٢٧٣/١)، وابن خزيمة (٧٥١).

(٢) انظر: «معرفة علوم الحديث» (٣١/١)، و«تدريب الراوي» (١٨٨/٢)، فقد ذكره السيوطي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

نِعْمَةُ اللَّهِ، وَأَمَّا التَّسْبِيحُ فَيَكُونُ فِي الْأَمْرِ الَّذِي يَكُونُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يُسَبِّحُ اللَّهَ ^{وَيُكَلِّمُ} أَنْ يَقَعَ مِثْلُ هَذَا الشَّيْءِ الَّذِي يَسُوءُ الْعَبْدَ إِلَّا لِحِكْمَةٍ، هُنَا قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ: «سَبِّحَانَ اللَّهَ مَا هَذَا؟» الْمَشَارُ إِلَيْهِمَا هُمَا الرَّجُلَانِ الَّذِي يَضْرِبُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ.

قَالَ: «قَالَا لِي: انْطَلِقْ، قَالَ: فَانْطَلَقْنَا، فَأَتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ مُسْتَلْقٍ لِقَفَاهُ، وَإِذَا آخِرُ قَائِمٍ عَلَيْهِ بِكُلُوبٍ مِنْ حَدِيدٍ» الْكُلُوبُ هُوَ الْحَدِيدُ الْمَحْنِيُّ الرَّأْسَ وَتَسْمَى عِنْدَ الْعَامَةِ عِنْدَنَا كَالْوَبَةِ، مِثْلُ الْمَحْجَالِ الَّذِي تُعَلَّقُ بِهِ الْقَرَبَةُ.

قَالَ: «فَإِذَا هُوَ يَأْتِي أَحَدَ شَقِي وَجْهِهِ فَيُشْرِشُرُ شِدْقَهُ إِلَى قَفَاهُ» يَعْنِي يَشْقُهُ إِلَى قَفَاهُ «وَمِنْخَرَهُ إِلَى قَفَاهُ، وَعَيْنَهُ إِلَى قَفَاهُ، قَالَ: وَرَبِمَا قَالَ أَبُو رَجَاءٍ: فَيَشْقُ» بَدَلُ: «فَيُشْرِشِرُ» قَالَ: «ثُمَّ يَتَحَوَّلُ إِلَى الْجَانِبِ الْآخَرَ فَيَفْعَلُ بِهِ مِثْلَ مَا فَعَلَ فِي الْجَانِبِ الْأَوَّلِ، فَمَا يَفْرُغُ مِنْ ذَلِكَ الْجَانِبِ حَتَّى يَصِغَّ ذَلِكَ الْجَانِبُ كَمَا كَانَ، ثُمَّ يَعُودُ عَلَيْهِ فَيَفْعَلُ مِثْلَ مَا فَعَلَ الْمَرَّةَ الْأُولَى»، وَهَكَذَا عَذَابُهُ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ قَالَ تَعَالَى: ﴿كَلَّمَاهُ فَصَبَّتْ جُلُودُهُمْ بَدَلَتْهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ [التَّوْبَةُ: ٥٦]. فَهَذَا كُلُّمَا شَقَّ مِنْخَرَهُ وَعَيْنَهُ وَشِدْقَهُ وَذَهَبَ لِلشَّقِّ الْآخَرَ صَحَّ الْأَوَّلُ، ثُمَّ إِذَا شَرَّشَرَهُ الْمَرَّةَ الثَّانِيَةَ صَحَّ الثَّانِي وَهَكَذَا.

فَقَالَ: «قُلْتُ: سَبِّحَانَ اللَّهَ مِنْ هَذَا؟ قَالَ: قَالَا لِي: انْطَلِقْ، فَانْطَلَقْنَا فَأَتَيْنَا عَلَى مِثْلِ التَّنُورِ، قَالَ: فَاحْسَبْ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: فَإِذَا فِيهِ لَغَطٌ وَأَصْوَاتٌ، قَالَ: فَاطَّلَعْنَا فِيهِ فَإِذَا فِيهِ رَجَالٌ وَنِسَاءٌ عِرَاقٌ، وَإِذَا هُمْ بِأَتِيهِمْ هُبٌّ مِنْ أَسْفَلٍ مِنْهُمْ، فَإِذَا أَنَاهُمْ ذَلِكَ اللَّهْبُ ضَوْضُوا» يَعْنِي: ضَجُّوا وَصَارَ لَهُمْ صِيَاحٌ مِنْ هَذَا اللَّهْبِ الَّذِي تَحْتَهُمْ، «قَالَ: فَقُلْتُ لَهَا: مَا هَؤُلَاءِ؟ قَالَا لِي: انْطَلِقْ انْطَلِقْ، فَانْطَلَقْنَا فَأَتَيْنَا عَلَى نَهْرٍ حَسِبْتُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: أَحْمَرُ مِثْلُ الدَّمِ، وَإِذَا فِي النَّهْرِ رَجُلٌ سَابِغٌ يَسْبِغُ، وَإِذَا عَلَى شَطِّ النَّهْرِ رَجُلٌ قَدْ جَمَعَ عِنْدَهُ حِجَارَةٌ كَثِيرَةٌ، وَإِذَا ذَلِكَ السَّابِغُ يَسْبِغُ مَا يَسْبِغُ» يَعْنِي: يَمْضِي فَيَسْبِغُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْبِغَ قَالَ: «ثُمَّ يَأْتِي لِلَّذِي قَدْ جَمَعَ عِنْدَهُ الْحِجَارَةَ فَيَفْغَرُ لَهُ فَاهُ» يَعْنِي: يَفْتَحُهُ قَالَ: «فَيُلْقِمُهُ حَجَرًا، فَيَنْطَلِقُ يَسْبِغُ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِ، كُلَّمَا رَجَعَ إِلَيْهِ فَعَرَّ فَاهُ فَأَلْقَمَهُ حَجَرًا، قَالَ: فَقُلْتُ لَهَا: مَا هَذَا؟ قَالَ: قَالَا لِي: انْطَلِقْ انْطَلِقْ، قَالَ: فَانْطَلَقْنَا، فَأَتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ كَرِيهِ الْمَرَأَةَ» كَرِيهِ الْمَرَأَةُ؟ أَيْ: الرُّوِيَّةُ.

قَالَ: «كَأَكْرَهُ مَا أَنْتَ رَاءِ رَجُلَ مَرَأَةٍ، وَإِذَا عِنْدَهُ نَارٌ يَحْشُهَا» يَحْشُهَا؟ يَعْنِي: يَضُمُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَيَسْعَى حَوْلَهَا؟ يَعْنِي: يَدُورُ حَوْلَهَا.

قَالَ: «قُلْتُ لَهَا: مَا هَذَا؟ قَالَ: قَالَا لِي: انْطَلِقْ انْطَلِقْ».

قَالَ: «فَانْطَلَقْنَا فَأَتَيْنَا عَلَى رَوْضَةٍ مُنْتَمَةٍ، فِيهَا مِنْ كُلِّ لَوْنٍ رِبْعٌ». مُنْتَمَةٌ: الظَّاهِرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّهَا مُجْتَمِعٌ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَقَوْلُهُ: «مِنْ كُلِّ لَوْنٍ رِبْعٌ». أَيْ زَهْرُ الرَّبِيعِ.

قَالَ: «وَإِذَا بَيْنَ ظَهْرِي الرُّوْضَةَ رَجُلٌ طَوِيلٌ لَا أَكَادُ أَرَى رَأْسَهُ طَوِيلًا فِي السَّمَاءِ، وَإِذَا حَوْلَ الرَّجُلِ

من أكثر الولدان رأيتهم قط، قال: فقلتُ لهما ما هذا؟ ما هؤلاء؟. يعني: الرجل والولدان.
 قَالَ: «فقالا لي: انطلق انطلق، قَالَ: فانطلقنا فأتينا إلى روضة عظيمة لم أر روضة قط أعظم منها،
 ولا أحسن، قال: قالا لي: ارق فيها، قال: فارتقينا فيها، فانتهينا إلى مدينة مبنية بلبن ذهب ولبن فضة،
 فأتينا باب المدينة فاستفتحنا ففتح لنا فدخلناها، فتلقانا فيها رجال شطرنج من خلقهم كأحسن ما أنت
 راء، وشطرنج كأقبح ما أنت راء، قال: فقالا لهم». يعني: قَالَ الرجلان لهم؛ أي: لهؤلاء الذين شطرنج
 من خلقهم كأقبح ما أنت راء: «اذهبوا فقعوا في ذلك النهر، قال: وإذا نهر معترض يجرى كأن ماء
 المحض في البياض» يعني: اللبن الخالص الذي لم يَسُبْ بهاء.

قال: «فذهبوا فوقعوا فيه، ثم رجعوا إلينا قد ذهب ذلك السوء عنهم، فصاروا في أحسن صورة».
 قال: «قال: قالا لي: هذه جنة عدن، وهذاك منزلك، قال: فسما بصري صُعُداً» يعني ارتفع: «فإذا
 قصر مثل الرابية البيضاء، قال: قالا لي هذاك منزلك، قال: قلتُ لهما: بَارَكَ اللهُ فيكما ذراي فأدخله،
 قالا: أما الآن فلا وأنت داخله» لأنه الآن في الدنيا، وهذا القصر في الآخرة.

قال: «فقلتُ لهما: فإني قد رأيت منذ الليلة عجباً، فما هذا الذي رأيت؟ قالا لي: أما إنا سنُخبرُكَ: أما
 الرَّجُلُ الأول الذي أتيت عليه يُبلغ رأسه بالحجر فإنه رجل يأخذ القرآن فيرقضه، وينام عن الصلاة المكتوبة»
 هذا هو الرجل الأول الذي يُبلغ رأسه والعياذ بالله بالحجر، ويتد هذه الحجرها هنا وها هنا فإذا أتبعه
 وأخذه وعاد إليه وجده قد صح؛ يعني قد زال الثلغ، فيضربه مرة ثانية وهكذا، فهذا الذي يأخذ
 القرآن ولكنه لا يعمل به بل يرقضه، وينام عن الصلاة المكتوبة فلا يهتم بها.

قال: «أما الرجل الذي أتيت عليه يُشرشِرُ شدقه إلى قفاه، ومنخره إلى قفاه، وعينه إلى قفاه، فإنه
 الرجل يُغدو من بيته فيكذب الكذبة تبُلُغ الأفاق» ولذلك عوقب بهذا العقاب والعياذ بالله، يكذب
 الكذبة فيتحدث الناس بها، وسواء غدا من منزله أو ذهب مساءً؛ لأن المقصود بالغدو هنا إما
 مطلق الرواح وإما الغدو في الصباح، فإن كان المراد به مطلق الرواح فالأمر ظاهر أنه يَسْمَلُ
 الصباح والمساء، وإن كان المراد به الغدو في الصباح فكذلك الذهاب في المساء مثله،
 فيكذب الكذبة تبُلُغ الأفاق ويتحدث الناس بها يظنون أنها حق وهي كذب، ولهذا شرشِر فاه
 الذي تكلم بهذه الكلمة، وعينه التي تنظر وتطلع وتُخبر من رأت، وأنفه لأن به جمال الوجه.

قال: «وأما الرجال والنساء العراة الذين في مثل بناء التنور فإنهم الزناة والزواني نعوذ بالله،
 يُعذَّبون جميعاً في هذا الذي مثل التنور، وتخرج النار من تحتهم فيكون لهم ضوضاء،
 وأصوات مقابل ما نالوا من اللذة المحرمة والعياذ بالله فينالون هذا العقاب، فانظر كيف
 كانت هذه اللذة التي تمضي وكأنها خيال أو حلم نائم تعقب هذا العذاب، نعوذ بالله، وفي هذا

التحذير الشديد من الزنا.

قال: «وأما الرجل الذي أتيت عليه يسبح في النهر ويلقّم الحجر فإنه أكل الربا» فهو مُنغمس والعياذُ بالله في هذا النهر، والنهرُ مثلُ الدمِ أحمر، ولكن مع خبثِ منظره فإن هذا منغمس فيه؛ لأنه والعياذُ بالله كما وصف الله ﷻ: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥]. ومع ذلك لا يشبعون من الربا، يسبح ما شاء الله أن يسبح ثم يعود ليلقّم فاه بهذا الحجر.

قال: «وأما الرجل الكريه المرأة الذي عند النار يحشّها ويسعى حولها فإنه مالك خازن النار» هو مالك خازن النار، وقد ذكر الله تعالى اسمه في القرآن وقال: ﴿وَنَادُوا بِمَلِكِكَ لِيَقْضِيَ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [البقرة: ١٧٧]. ثم قال: «وأما الرجل الطويل الذي في الروضة فإنه إبراهيم عليه السلام»، وأما الولدان الذين حولَه فكل مولود مات على الفطرة أي: يكون حول إبراهيم عليه السلام وهذا من تسخير الله لهم أن جعل من يتولاهم هو أبوهم إبراهيم.

قال: «فقال بعض المسلمين: يا رسول الله، وأولادُ المشركين؟ فقال رسول الله ﷺ: «وأولادُ المشركين» لأن أولادَ المشركين يولدون على الفطرة، فأبائهم يهودونهم أو ينصرّونهم أو يمجّسونهم وإلا فهم مولودون على الفطرة»^(١).

وظاهرُ هذا الحديث أن أولادَ المشركين في الجنة، وقد جاءت أحاديثُ تدلُّ على أنه لا يعلم عنهم شيئاً، فإنَّ النبي ﷺ قال: «الله أعلم بما كانوا عاملين»^(٢). وجاء في أحاديث أخرى أن أولادَ المشركين منهم^(٣) فاختلف العلماء كيف يُخرجون هذه الأحاديث، ولكن تخرجها سهل: أما قوله: «أولادُ المشركين منهم». فالمراد بذلك أحكام الدنيا، فإن ولدَ المشرك إذا مات يُعاملُ معاملةَ المشرك لا معاملةَ المسلم، فلا يُغسَل ولا يُكفَّن ولا يُصلَّى عليه ولا يُدفن مع المسلمين.

وأما قوله: «الله أعلم بما كانوا عاملين» فلأن الله تعالى يمتحنهم يوم القيامة بما شاء من امتحانٍ ولا يعلم هل يطيعون فينجوا أو لا.

وأما قوله هنا: «وأولادُ المشركين» فيحمل على أولادِ المشركين الذين نجوا حين امتحنوا في القيامة؛ يعني: الذين علم الله أنهم ينجون، يموتون على الفطرة ويتولاهم إبراهيم عليه السلام. ثم قال: «قال: وأما القوم الذين كانوا شطراً منهم حسناً وشطراً قبيحاً فلهم قوم خلطوا عملاً

(١) والدليل على ذلك ما أخرجه البخاري (١٣٥٨)، ومسلم (٢٦٥٨) من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «كل مولود يولد على الفطرة... الحديث».

(٢) أخرجه البخاري (١٣٨٣، ٦٥٩٧)، ومسلم (٢٦٦٠).

(٣) أخرجه البخاري (٣٠١٢)، ومسلم (١٧٤٥).

صالحًا وآخر سيئًا تجاوزَ الله عنهم».

ففي هذا الحديث من الفوائد: ما تدلُّ عليها هذه الرؤيا من التحذير والتخويف من بعض الذنوب والمعاصي.

وما تضمنه من المنقبة العظيمة لإبراهيم عليه السلام أو ما يدلُّ على أن الخلق ينقُص، فإن الله خلق آدم طوله في السماء ستون ذراعاً^(١) وما زال الخلق ينقُص شيئاً فشيئاً حتى انتهى إلى هذه الأمة، ولهذا كان إبراهيم عليه السلام طويلاً رأسه في السماء؛ لأنه كان قبل أن ينقُص الخلق إلى ما كان عليه الآن. وقوله: «روضة معتمة».

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (١٢/٤٤٣):

«فأتينا على روضة معتمة». بضم الميم وسكون المهملة وكسر المثناة وتخفيف الميم بعدها هاء تانيث.

ولبعضهم بفتح المثناة وتشديد الميم يُقال: أعتَمَ البيت إذا اكتهل، ونخلة عتيمة: طويلة، وقال الداوودي: أعتمت الروضة: غطاها الخصب، وهذا كله على الرواية بتشديد الميم.

قال ابن التين: ولا يظهر للتخفيف وجه، قلت: الذي يظهر أنه من العتمة وهو شدة الظلام فوصفها بشدة الخضرة كقوله تعالى ﴿مُدَاهَنَاتَانِ﴾^(٢) [الأنعام: ٦٤]، وضبط ابن بطال روضة مغنة

بكسر الغين المعجمة وتشديد النون ثم نقل عن ابن دريد: وإد أغن ومغن إذا كثر شجره. اهـ إذا مغنة معناه: كثر بها الشجر وصار لها غنة، يقولون: إذا كُثرت الأشجار كُثرت

الحشرات وصار لها صوت، فهو كناية عن كثرة أشجارها.

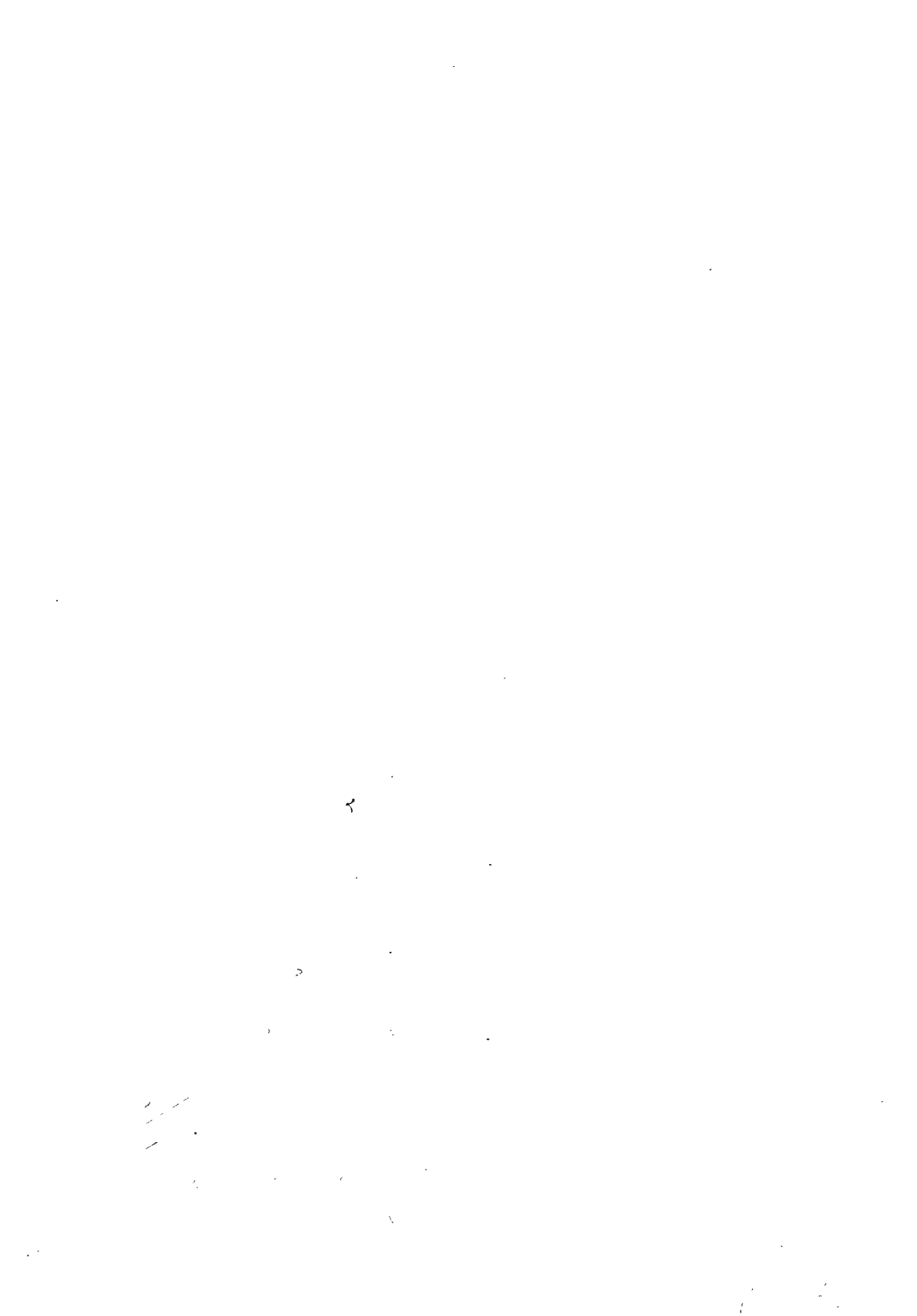


مَدِينَةُ
طَبِيعَةِ الْحَاثِي

كِتَابُ الْفِتْنِ

كِتَابُ الْأَحْكَامِ

٧٢٢٥-٧٠٤٨



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

كِتَابُ الْفِتَنِ

١- بَابُ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنفُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]. وَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحذِّرُ مِنَ الْفِتَنِ.

الْفِتْنُ - نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ - الْفِتْنُ: جَمْعُ فِتْنَةٍ، وَهِيَ مَا يَفْتِنُ الْمَرْءَ عَنْ دِينِهِ، وَهِيَ أَنْوَاعٌ كَثِيرَةٌ.

مِنْهَا: الشَّبَهَاتُ الَّتِي تَعْرِضُ لِلْإِنْسَانِ فَتَجِدُهُ ذَا عِلْمٍ وَلَكِنْ يُفْتَنُ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - فَيَلْتَبِسُ عَلَيْهِ الْحَقُّ بِالْبَاطِلِ.

وَمِنْهَا: الشَّهَوَاتُ فَقَدْ يُفْتَنُ الْإِنْسَانُ مَعَ عِلْمِهِ بِشَهْوَةٍ نَفْسِيَّةٍ، وَالْمَرَادُ بِالشَّهْوَةِ هُنَا لَيْسَ شَهْوَةُ النِّكَاحِ، وَإِنَّمَا الْمَرَادُ بِالشَّهْوَةِ: الْهَوَى، فَيَكُونُ لِلْإِنْسَانِ هَوَى يَعْزِمُ الْحَقَّ وَلَكِنْ سَلُوكُهُ يَخَالِفُهُ.

وَهَذِهِ الشَّبَهَاتُ تَكُونُ فِي الْعَقَائِدِ، وَتَكُونُ فِي الْأَعْمَالِ، فَالَّذِينَ ضَلُّوا فِي عَقَائِدِهِمْ، وَعَطَّلُوا مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ، أَوْ ضَلُّوا فِي عَقَائِدِهِمْ، وَاسْتَغَاثُوا بِغَيْرِ اللَّهِ، وَتَعَلَّقُوا بِغَيْرِ اللَّهِ، فِتْنَتُهُمْ فِتْنَةٌ شَبَهَةٌ إِذَا كَانَ عَنْدهُمْ عِلْمٌ، أَوْ فِتْنَةٌ شَهْوَةٌ إِذَا كَانَ لَيْسَ عَنْدهُمْ عِلْمٌ. أَوْ فِتْنَةٌ شَهْوَةٌ إِنْ كَانَ عَنْدهُمْ عِلْمٌ وَلَكِنْهُمْ خَالَفُوا وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.

وَقَدْ تَكُونُ الْفِتْنَةُ بِالْعَمَلِ، فَيُفْتَنُ الْإِنْسَانُ بِالْعَمَلِ كَمَا حَصَلَ فِي صَدْرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنْ قِتَالِ الْمُسْلِمِينَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ، فَإِنْ مِنْهُمْ مَنْ قَاتَلَ لِاشْتِبَاهِ الْحَقِّ بِالْبَاطِلِ عَنْدهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَاتَلَ لِرِثَاسِيَّةٍ وَجَاهٍ وَسُلْطَةٍ، فَالْأَوَّلُ قَاتَلَ لِشَبَهَةٍ، وَالثَّانِي قَاتَلَ لِشَهْوَةٍ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ جَمِيعَ الْفِتَنِ تَعُودُ إِلَى هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ؛ إِمَّا فِتْنَةٌ شَبَهَةٌ، وَإِمَّا فِتْنَةٌ شَهْوَةٌ.

يَقُولُ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَأَنفُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]. يَعْزِي: اخْذَرُوا هَذِهِ الْفِتْنَةَ؛ لِأَنَّهَا لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا فَقَطْ، بَلْ تُصِيبُ الظَّالِمَ وَالْعَادِلَ، وَلِهَذَا قَالَ: ﴿مِنْكُمْ﴾ أَي: مِنْكُمْ خَاصَّةً، ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ ١٥.

في هذه الآية: دليل واضح على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأن الإنسان لا يسلم من شر غيره إذا كان لم يقم بالواجب عليه، فالواجب أن تنقي هذه الفتنة، وأن نأمر بالمعروف، وننهي عن المنكر.

قوله: «وما كان النبي ﷺ يحذر من الفتن». فإنه ﷺ حذر أمته من الفتن، ولا سيما فتنة الدجال، فقد حذر منها تحذيراً عظيماً، ووصف الدجال بالوصف الذي ينطبق عليه تماماً.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

٧٠٤٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عَمَرَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، قَالَ: قَالَتْ أَسْمَاءُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَنَا عَلَى حَوْضِي أَنْتَظِرُ مَنْ يَرُدُّ عَلَيَّ، فَيُؤْخَذُ بِنَاسٍ مِنْ دُونِي، أَقُولُ: أُمِّي، فَيُقَالُ: لَا تَذَرِي، مَسُوا عَلَى الْقَهْقَرَى». قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ أَنْ نَرْجِعَ عَلَى أَعْقَابِنَا أَوْ نُفْتَنَ.

٧٠٤٩- وَحَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ أَبِي وائِلٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ، لِكَيْزَعَنَّ إِلَيَّ رَجَالٌ مِنْكُمْ حَتَّى إِذَا أَهْوَيْتُمْ لَأَنَا وَلَهُمْ اخْتَلَجُوا دُونِي، فَأَقُولُ: أَيُّ رَبِّ، أَصْحَابِي، فَيَقُولُ: لَا تَذَرِي مَا أَخَذْتُوا بِعَدِّكَ».

٧٠٥٠، ٧٠٥١- وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ، فَمَنْ وَرَدَهُ شَرِبَ مِنْهُ، وَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ لَمْ يَظْمَأْ بَعْدَهُ أَبَدًا، لِكَيْرَدَنَّ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي، ثُمَّ يُحَالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ».

قال أبو حازم: فَسَمِعَنِي النُّعْمَانُ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ وَأَنَا أُحَدِّثُهُمْ هَذَا، فَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْتُ سَهْلًا؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: وَأَنَا أَشْهَدُ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ لِسَمْعَتِهِ يَزِيدُ فِيهِ قَالَ: «إِنَّهُمْ مِنِّي». فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تَذَرِي مَا يَدُلُّوا بِعَدِّكَ. فَأَقُولُ: سُحْقًا سُحْقًا لِمَنْ بَدَّلَ بَعْدِي».

هذه الأحاديث تدل على حرص النبي ﷺ على أمته، وأنه يتقدّمهم على الحوض ليسقيهم -جعلني الله وإياكم ممن يسقيه- ولكنه يؤتى إليه بأقوام ويقتطعون دونه، ولا يتمكّن من سقيهم، فيقول: أصحابي فيقال: إنك لا تدري ما أخذتوا بعدك. يعني: أخذتوا أشياء توجب أن يحرّموا من الشرب من حوض النبي ﷺ، ولكن هذا لا يدل على أنهم إذا غوّقوا بمنعهم

(١) أخرجه مسلم (٢٢٩٣).

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٩٧).

(٣) أخرجه مسلم (٢٢٩٠).

من شرب الحوض أنهم لا يدخلون الجنة؛ لأنهم قد يُعَذَّبُونَ بهذا، ويُمنَعُونَ من الشرب من الحوض، ولكنهم ليسوا من أهل النار.

واستدلَّتِ الرافضةُ بهذا الحديث على أن الصحابة كلَّهم ارتدُّوا عن دين الإسلام إلا آل البيت ونفراً قليلاً يُعَذَّبُونَ بالأصابع، وقالوا: إن الرسول قال: «أي رب، أصحابي. فيقول: لا تدري ما أحدثوا بعدك»، فنقول لهم: إن الحديث يقول: رجالٌ منكم.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «سَتَرُونَ بَعْدِي أُمُورًا تُنْكَرُونَهَا».

وقال عبد الله بن زيد: قال النبي ﷺ: «اضربوا حتى تلقوني على الحوض».

٧٠٥٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ وَهَبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ بَعْدِي أَثَرَةً وَأُمُورًا تُنْكَرُونَهَا». قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَدُّوا إِلَيْهِمْ حَقَّهُمْ، وَسَلُّوا اللَّهَ حَقَّكُمْ»^(١).

هذا الحديث قاله النبي ﷺ بهذه العبارة «سَتَرُونَ» والسين تُفيدُ شيئين: القرب، والتحقيق، و«سوف» تُفيدُ أمرين: التحقيق مع البعد.

❖ فقوله: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ بَعْدِي أَثَرَةً». يعني: استئثَّرا عليكم في الأموال وغير الأموال.

❖ وقوله ﷺ: «سَتَرُونَ أُمُورًا تُنْكَرُونَهَا». وهذا هو الذي وقع، فإن الصحابة رضي الله عنهم رأوا استئثَّاراً من الولاة، ورأوا أُمُورًا أنكَرُوها، فلما حَدَّثَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بهذا الحديث عَلِمُوا بِأَنَّ الْأَمْرَ سَيَكُونُ شَدِيدًا عَلَيْهِمْ، فَسَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ مَاذَا يَصْنَعُونَ، قَالَ: «أَدُّوا إِلَيْهِمْ حَقَّهُمْ، وَسَلُّوا اللَّهَ حَقَّكُمْ». يعني: أنهم إذا استأثَّروا عليهم بِأَنَّ نَهْوَهُمْ عَنْ شَيْءٍ وَهُمْ يَفْعَلُونَهُ، أَوْ أَمَرُوهُمْ بِشَيْءٍ وَهُمْ لَا يَفْعَلُونَهُ، فَهَلْ إِذَا أَمَرَكَ بِأَمْرٍ تَقُولُ: أَنَا لَا أَسْمَعُ وَلَا أَطِيعُ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَفْعَلُونَهُ، أَوْ إِذَا نَهَوَكَ عَنْ شَيْءٍ، تَقُولُ: أَنَا سَأَفْعَلُ لِأَنَّهُمْ يَفْعَلُونَهُ؟

الجواب: أَنْ قَوْلَكَ هَذَا لَا يَجُوزُ، بَلِ الصَّوَابُ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَدُّوا إِلَيْهِمْ حَقَّهُمْ»، وَهُوَ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةِ اللَّهِ.

❖ وقوله ﷺ: «وَسَلُّوا اللَّهَ حَقَّكُمْ». أي: اسأَلُوا اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَهْدِيَهُمْ حَتَّى لَا يَسْتَأْثِرُوا عَلَيْكُمْ، فَلَوْ أَنَّ النَّاسَ سَلَكَوا هَذَا الْمَسْلَكَ مَا حَصَلَتْ الْفِتْنُ الَّتِي حَصَلَتْ فِي آخِرِ عَصْرِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم إِلَى يَوْمِنَا هَذَا، وَمَا حَصَلَ كَرَاهَةُ الْوَلَاةِ، وَمَا حَصَلَ عداوتُهُمْ، وَمَا حَصَلَ

تَسْلُطُهُمْ عَلَى النَّاسِ، وَمَا حَصَلَ خُرُوجُ النَّاسِ عَلَيْهِمْ؛ لَذَلِكَ أَخَذَتْ النَّاسُ فَأَخَذَتْ اللَّهُ لَهُمْ. فَبِهذا المِيزانِ الَّذِي ذَكَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ هُوَ الْحَقُّ، وَلَا أَحَدٌ مَنَا يَشْكُ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ هُوَ أَنْصَحُ الْخَلْقِ لِلْخَلْقِ، وَأَعْلَمُ الْخَلْقِ بِمَا يَنْفَعُهُمْ فَإِنَّهُ لَمْ يَقُلْ: إِذَا رَأَيْتُمُ الْأَثَرَةَ فَطَالِبُوهُمْ وَنَابِذُوهُمْ، وَقُولُوا لَنْ نَسْمَعَ حَتَّى تَفْعَلُوا مَا تَأْمُرُونَنَا بِهِ، وَلَنْ نَسْمَعَ حَتَّى تَتْرَكُوا مَا تَنْهَوْنَا عَنْهُ، لَا بَلْ قَالَ: «أَدُوا إِلَيْهِمْ حَقَّهُمْ». وَهُوَ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ، «وَأَسْأَلُوا اللَّهَ حَقَّكُمْ». وَذَلِكَ لِأَنْ مِنْ نَزَعٍ يَدَا مِنْ طَاعَةِ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ -.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٠٥٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ الْجَعْفِيِّ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَرِهَ مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا فَلْيَصْبِرْ فَإِنَّهُ مَنْ خَرَجَ مِنَ السُّلْطَانِ شَبْرًا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»^(١).
[الْحَدِيثُ ٧٠٥٣ - طَرَفَاهُ فِي: ٧٠٥٤، ٧١٤٣].

هَذَا الْحَدِيثُ بِهِ تَسْلُسُلٌ بِالْعِنْعَةِ.

قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ كَرِهَ مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا». هَلِ الْمَرَادُ شَيْئًا مِنْ أُمُورِ الدِّينِ، أَوْ شَيْئًا مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا، أَوْ هُوَ عَامٌ؟

الْجَوَابُ: هُوَ عَامٌ، سِوَاءٍ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ أَوْ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا، فَلَوْ رَأَيْتَ مِنْ أَمِيرِكَ أَنَّهُ يَشْرَبُ الْخَمْرَ مِثْلًا، وَأَنَّهُ يَتَعَامَلُ بِالرِّبَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَاصْبِرْ عَلَى ذَلِكَ، وَلَكِنْ نَاصِحُهُ بِقَدْرِ مَا تَسْتَطِيعُ، فَإِنْ اهْتَدَى فَلِنَفْسِهِ، وَإِنْ لَمْ يَهْتَدِ فَعَلَى نَفْسِهِ، وَإِذَا رَأَيْتَ مَا تَكْرَهُ مِنْهُ؛ مِنْ تَسْلُطِهِ عَلَيْكَ فِي مَالِكَ، أَوْ أَهْلِكَ، أَوْ وَظِيفَتِكَ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَاصْبِرْ، «فَإِنْ مِنْ خَرَجَ مِنَ السُّلْطَانِ»؛ أَيِ: مِنْ طَاعَتِهِ وَحَقِّهِ «شَبْرًا» فَمَاتَ «مَاتَ مِيتَةً الْجَاهِلِيَّةِ». وَمَنْ خَرَجَ نَصْفَ شَبْرٍ فَكَذَلِكَ؛ لِأَنْ الْقَيْدَ بِالشَّبْرِ لِلْمُبَالَغَةِ، وَقَدْ ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ مَا كَانَ لِلْمُبَالَغَةِ فَلَا مَفْهُومَ لَهُ، سِوَاءٍ كَانَتْ الْمُبَالَغَةُ فِي الْكَثْرَةِ، أَمْ فِي الْقَلَّةِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٠٥٤ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا هَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنِ الْجَعْفِيِّ أَبِي عَثْمَانَ، حَدَّثَنِي أَبُو رَجَاءٍ الْمُطَارِدِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ

فَلْيُصْبِرْ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شِرْباً فَهَاتِ إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»^(١).

اللَّهُ أَكْبَرُ! هَذَا الْحَدِيثُ كَالْحَدِيثِ الْأَوَّلِ لَكِنْ هُنَا قَالَ: «مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ». فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ الْجَمَاعَةَ هِيَ الْاجْتِمَاعُ عَلَى السُّلْطَانِ، وَعَدَمُ التَّفَرُّقِ عَلَيْهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْاجْتِمَاعَ عَلَى السُّلْطَانِ - عَلَى أَوَّلَى الْأَمْرِ - وَعَدَمُ التَّفَرُّقِ عَلَيْهِ يَجْعَلُ الْأَمَّةَ أُمَّةً وَاحِدَةً، فَإِذَا تَفَرَّقُوا عَلَيْهِ، وَصَارَ لِكُلِّ قَبِيلَةٍ زَعِيمٌ يُدَبِّرُهُمْ، وَيُوجِّهُهُمْ تَفَرَّقَتِ الْأَمَّةُ.

وَبِهَذَا نَعْرِفُ خَطَأَ مَا يَكُونُ مِنْ بَعْضِ الْإِخْوَةِ عِنْدَمَا يُبَايِعُونَ وَاحِدًا مِنْهُمْ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فَيَجْعَلُونَهُ كَالْأَمِيرِ الْمُطَاعِ، فَإِنْ هَذَا بَدْعٌ فِي دِينِ اللَّهِ مِنْ وَجْهِ، وَنَوْعٌ مِنَ الْخُرُوجِ عَنْ سُلْطَةِ السُّلْطَانِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، صَحِيحٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فَيَمْنُ خَرَجُوا فِي سَفَرٍ: «إِذَا كَانُوا ثَلَاثًا فَلْيَأْمُرُوا أَحَدَهُمْ»^(٢). لَكِنْ هَذِهِ إِمَارَةٌ خَاصَّةٌ فِي أَمْرِ خَاصٍّ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا لَمْ يَأْمُرُوا أَحَدَهُمْ فِي سَفَرِهِمْ - يُدَبِّرُهُمْ عِنْدَ الرَّحِيلِ، وَعِنْدَ التَّزْوِلِ، وَعِنْدَ الْمَكْتِ طَوِيلًا أَوْ قَصِيرًا - صَارُوا فَوْضَى.

وَأَمَّا أَنَّ يُبَايِعَ شَخْصٌ عَلَى أَنَّهُ أَمِيرٌ حَاضِرًا كَانَ أَمْ غَائِبًا، وَأَنَّهُ يُطَاعُ كَمَا يُطَاعُ السُّلْطَانُ فَهَذَا لَا يَجُوزُ وَهُوَ بَدْعٌ حَتَّى فِي الْمَسَائِلِ الدِّينِيَّةِ، فَهُوَ بَدْعٌ مِنْ وَجْهِ، وَنَوْعٌ مِنَ الْخُرُوجِ عَنْ سُلْطَةِ السُّلْطَانِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٠٥٥ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَهُوَ مَرِيضٌ قُلْنَا: أَصْلَحَكَ اللَّهُ حَدَّثَ بِحَدِيثٍ يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهِ سَمِعْتَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «دَعَانَا النَّبِيُّ ﷺ فَبَايَعَنَا».

٧٠٥٦ - فَقَالَ فِيمَا أَخَذَ عَلَيْنَا أَنْ بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا وَأَثَرَةً عَلَيْنَا، وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ^(٣).

[الْحَدِيثُ ٧٠٥٦ - طَرَفَاهُ فِي: ٧٢٠٠].

هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ جَمَلَةٌ وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَهُوَ مَرِيضٌ». وَالْفَائِدَةُ مِنْهَا ضَبْطُ الرَّاوي لِلْحَدِيثِ، وَأَنَّهُ ذَكَرَ حَتَّى حَالِ مُحَدِّثِهِ.

وَفِيهِ أَيْضًا فَائِدَةٌ أُخْرَى: وَهِيَ أَنَّ الْمَرِيضَ لَنْ يُحَدِّثَ إِلَّا بِمَا عَلِمَ عِلْمَ الْيَقِينِ بِأَنَّ الرَّسُولَ

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) أخرجه أبو عوانة (٧٥٣٩)، والبخاري كما ذكر في «النيل» (١٥٧/٩).

(٣) أخرجه مسلم (١٧٠٩).

ﷺ قاله؛ لأن المريض لا شك أن الدنيا عنده رخيصة، وأن الآخرة عنده أغلى من الدنيا، فتجده لا يتكلم إلا بما يعلم أنه حق.

❖ قوله: «حدّثنا بحديث ينفعك الله به سمعته من النبي ﷺ». يعني: ليس بينك وبينه واسطة؛ فقال: «دعانا النبي ﷺ فبايعناه، فقال فيما أخذ علينا». بايعناه: من المبايعه وهي العهد، وسميت مبايعه لأن كلاً من المتعاهدين يمدُّ باعه إلى الآخر ليُمسك بيده ويضمَّ يده ويقول: بايعتكَ على كذا وكذا.

❖ وقوله: «فقال فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة». لا على السمع والمعصية؛ فقد قال الله تعالى: ﴿وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٥]. وقال في أهل الكتاب: ﴿قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ [البقرة: ٩٣]. فهذا يقول: «السمع والطاعة». فالسمع لنفهم ما يقال وما نُؤمرُ به، والطاعة لتنفذ.

❖ وقوله: «في منشطنا ومكرهنا». يعني: في منشطنا في القبول، ومكرهنا في عدم القبول؛ بمعنى أننا نسمع ونطيع في أمر نلقاه بنشاط، وفي أمر نلقاه بكرهية، هذا وجه.

الوجه الثاني: «في منشطنا»؛ أي: منشط الجسم؛ لأن الإنسان إذا نفذ وهو نشيط الجسم سهل عليه، و«مكرهنا» مع مشقة في الجسم؛ لأن الإنسان إذا نفذ في حال التعب والمشقة صار عليه شيء من الكراهية.

❖ وقوله: «وعُسْرُنَا وَيُسْرُنَا». عُسْرُنَا؛ أي: قلة المال، وَيُسْرُنَا؛ أي: كثرتُه، ودليل ذلك: قوله تعالى: ﴿لَا يَكِلُفُ اللَّهُ تَقْصَالًا مَاءً أَنْتَهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٧].

❖ وقوله: «أثرة علينا». هذا هو المهم؛ فآثرة علينا؛ يعني: أن نسمع ونطيع مع الآثرة علينا؛ يعني: الاستئثار علينا.

مثال ذلك: أننا أمرنا بشيء واستأثر علينا ولاه الأمر؛ بأن كانوا لا يفعلون ما يأمرُوننا به، ولا يتركون ما ينهونَا عنه، أو استأثروا علينا بالأموال وفعلوا فيها ما شاءوا، ولم تتمكّن من أن نفعل مثل ما فعلوا، فهذا من الآثرة، وأشياء كثيرة من الآثرة والاستئثار غير ذلك، فنحن علينا أن نسمع ونطيع حتى في هذه الحال.

❖ وقوله: «وأن لا ننازع الأمر أهله». أي: لا نحاول أن نجعل لنا سلطة ننازعهم فيها، ونجعل لنا من سلطتهم نصيباً؛ لأن السلطة؛ لهم فلا ننازعهم.

❖ وقوله: «إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان». ففي هذه الحال ننازعهم، لكن هذا يكون بشروط.

الشرط الأول في قوله: «أن تروا» أي: أنتم بأنفسكم، لا بمجرد السماع؛ لأننا ربما نسمع

عن ولاية الأمور أشياء فإذا تَحَقَّقْنَا لم نَجِدْهَا صحيحةً، فلا بدَّ أن نَرى نحن بأنفسنا مباشرةً، سواءً كانت هذه الرؤية رؤية علم أو رؤية بصير، المهم أن نَعْلَمَ.

الشرط الثاني في قوله: «كفرًا». أي: لا فسوقًا فإننا لو رأينا فيهم أكبر الفسوق؛ فليس لنا أن نُتَارِعَهُم الأمر، إلا أن نرى كفرًا.

الشرط الثالث في قوله: «بواحًا». أي: صريحًا ليس فيه تأويل، فإن كان فيه تأويل ونحن نراه كفرًا، ولكن هم لا يرونه كفرًا، سواءً كانوا لا يرونه باجتهادٍ منهم، أو بتقليدٍ من يروونه مجتهدًا، فإننا لا نُتَارِعُهُم ولو كان كفرًا؛ ولهذا كان الإمام أحمد يقول: إن من قال: القرآن مخلوق فهو كافرٌ. والمأمون كان يقول: القرآن مخلوق ويدعو الناس إليه، ويحبس عليه، ومع ذلك كان يدعوهم بأمير المؤمنين؛ لأنه يرى بأن القول بخلق القرآن بالنسبة له ليس بواحًا، وليس صريحًا، فلا بدَّ أن يَكُونَ هذا الكفر صريحًا لا يَحْتَمِلُ التأويل، فإن كان يَحْتَمِلُ التأويل؛ فإنه لا يَحِلُّ لنا أن نُتَارِعَ الأمر أهله.

الشرط الرابع في قوله: «عندنا فيه من الله برهان». أي: دليل قاطع بأنه كفر لا مجرد أن نرى أنه كفر، ولا مجرد أن يَكُونَ الدليل محتملاً لكونه كفرًا، أو غير كفر، بل لا بدَّ أن يَكُونَ الدليل صريحًا قاطعًا بأنه كفر.

فانظر إلى هذه الشروط الأربعة؛ فإذا تَمَّتِ الشروط الأربعة فحيثُ نُتَارِعُهُ؛ لأنه ليس له عذر. ولكن هذه المنازعة لها شروط:

منها: أن يَكُونَ لدينا قدرة، وهذه مهمة جدًا؛ يعني: لا أن نُتَارِعَهُ فنُخْرِجَ إليه بالسكاكين، ومحاجين الحمير، وهو عنده الدبابات، والقذائف، وما أشبه ذلك، فلو أننا فعلنا هذا لكننا سفهاء. وهذا حرامٌ علينا؛ لأنه يَضُرُّ بنا، ويَضُرُّ بغيرنا أيضًا؛ لأنه يُوَدِّي في النهاية إلى محو ما نُريدُ أن يَكُونَ السلطان عليه؛ لأنَّ السلطان - كما هو معلوم - ذو سلطةٍ يُريدُ أن تَكُونَ كلمته هي العليا، فإذا رأنا نُتَارِعُهُ أخذته العزة بالإثم، واستمر فيما هو عليه وزاد عليه، فيكون نزاعنا له زاد الطين بِلَّةً، فلا يَجُوزُ أن نُتَارِعَهُ إلا ومعنا قدرة وقوة على إزاحته وإلا فلا.

وبناءً على ذلك نَعْرِفُ خطأً من يَتَصَرَّفُونَ تصرفًا لا تَنْطَبِقُ عليه هذه الشروط؛ لأننا نَشَاهِدُ الواقع الآن، فهل الذين يَقُومُونَ باسم الإسلام على دولةٍ متمكنةٍ عندها من القَوَاتِ ما عندها، ولها من الأنصار - أنصار الباطل - كثيرون، ثم نَقُومُ نحن وليس عندنا ولا ربع ما عندهم ما الذي يَحْصُلُ من النتيجة؟

الجواب: أنه تَحْصُلُ نتيجةٌ عكسيةٌ سيئةٌ، ونحن لا نُنْكِرُ أن يَكُونَ هذا نواةً لمستقبلٍ بعيدٍ

- لكننا لا نَدْرِي - والإنسانُ يَنْظُرُ إلى ما كان بين يديه.

أما المستقبلُ فقد يَقُولُ قائلٌ: أنا أخطِئُ الآنَ لهذه الثورة وأقدِّمُ عليها، فإن لم أنجَحْ فيها تَكُونُ خِطَّةٌ للمستقبل، لعل أحداً من الناسِ يَفْعَلُ.
فَنَقُولُ: إن هذا احتمالٌ، ثم لو قُدِّرَ أنه فَعَلَ كما فَعَلْتَ فالنتيجةُ واحدةٌ، فإذاً لا بدَّ أن نَصْبِرَ حَتَّى تَكُونُ لنا القدرةُ على المنازعةِ والإزاحةِ، والمسألةُ خطيرةٌ جداً، والإنسانُ لِيَتَّخِذْ عِبْرَةً من الواقعِ السابقِ، والواقعِ الحاضرِ القريبِ وَيَتَّعِظْ، والأمثلةُ ربما تَكُونُ في نفوسكم الآنَ وإن لم تُثَمِّلْ بها؛ فهي واضحةٌ.

فلو مَشِينَا على ما يَبِيعُ به النبي ﷺ أصحابه على السمع والطاعة، في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا، وأثره علينا، وأن لا تُنْازَعَ الأمرُ أهله، إلا أن نَرَى كفراً بواحاً عندنا فيه من الله برهانٌ، ثم أَصَفْنَا إلى هذه الشروطِ الأربعةِ التي ذَكَرَهَا النبي - صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم - في هذا الحديثِ شرطاً ذَكَرَهُ الله في القرآن، وذَكَرَهُ النبي ﷺ في الحديثِ أيضاً وهو القدرةُ، فهذه لا بدَّ منها في كُلِّ واجبٍ فلا يُكَلِّفُ الله نفساً إلا وسعها.

وبالإمكانِ أن الإنسانَ إذا رَأَى ما تَمَّ فيه الشروطُ في سلطانه أن يُنْازَعَ لكن لا مقابلةً وجهاً لوجهٍ، ولكن من طريقٍ يُسَمُّونها الناس «دبلوماسية». يَسْتَطِيعُ أن يَصِلَ إلى العمقِ في جهاتٍ ما، وَيَتَوَصَّلَ إلى غايته.

أما المجابهةُ كما يَفْعَلُها بعضُ الناسِ فهذه ليست من الدينِ في شيءٍ أبداً، وإن كان الإنسانُ عنده حسنُ النيةِ، وعنده عملٌ صالحٌ وعبادةٌ وعلمٌ لكن ليس عنده حكمةٌ؛ والحكمةُ قال الله فيها: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَوَّلُوا الْأَلْبَابِ﴾ [٢٦٩:٢٦٩].

ثم هناك طريقٌ آخرٌ غيرُ المنازعةِ لا نَدْرِي لعل الله يُحَدِّثُ به خيراً؛ وهي المناصحةُ، والمناصحةُ بالطريقِ الحكيمةِ القويةِ، بأن يَجْتَمِعَ - مثلاً - من لهم كلمةٌ عند السلطانِ وزلفى - أي: قربة منه - يَجْتَمِعُونَ وَيَدْرُسُونَ الوضعَ دراسةً متأنيةً راسخةً عميقةً؛ لأن الدراسةَ السريعةَ أو السطحيةَ لا يَحْصُلُ فيها شيءٌ؛ فلا بدَّ من دراسةٍ متأنيةٍ عميقةٍ، والدراسةُ لا تَكُونُ دراسةً معاييرَ فقط؛ لأن السلطانَ إذا ذُكِرَتْ معاييرُهُ ولم تَذْكُرْ محاسنَهُ يَقُولُ: هذا كافرٌ بالنعمةِ، ولكن اذْكُرِ المحاسنَ والمساوئِ.

وإذا ذُكِرَتْ المساوئِ لا يَكْفِي أيضاً أن تَضَعَهَا بين يَدَيِ السلطانِ هكذا مفتوحةً مغلقةً؛ مفتوحةً في الاطلاعِ عليها، مغلقةً في الخروجِ منها، ولكن اذْكُرْها مفتوحةً لِيَطَّلَعَ عليها، ثم اذْكُرْها

مفتوحة ليخرج منها؛ بأن تقول: هذا حرام وهذا لا يجوز شرعاً، هذا إذا نفذ فإن الله ﷻ يُفسد الأمر به، ولكن عندك الطريقة الأخرى فافعل هكذا فهو خير، ثم تذكر منافع هذا الشيء. وهذه الطريقة علمنا الله إياها وكذلك رسول الله ﷺ.

ففي القرآن قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا أَنْظِرْنَا﴾ [التوبة: ١٠٤]. فلما نهاهم عن المحذور. بين لهم المباح، فلا تقولوا: ﴿رَاعِنَا﴾، لكن قولوا: ﴿أَنْظِرْنَا﴾. وقال النبي ﷺ في الرجل الذي جاء له بتمر جيد فقال: إني أخذ الصاع من هذا بالصاعين، والصاعين بالثلاثة، قال له: «بع الردى بالدراهم، واشتري بالدراهم جيداً». لم يقل: هذا ربا وسكت بل أطلعته على المعايير وبين له ما يخرج به منها.

فهذا قد يجعل الله فيه خيراً مع حسن النية والحكمة في إيصال النصيحة إلى ولي الأمر. لكن - ما شاء الله - بعض الشباب يحبون الشيء السريع، فيخرج على السلطان، فيحصل عليه من الضرر ما تسمعون به في الإذاعات، وأسأل الله ﷻ لهم الهداية، والرسول ﷺ رسم لنا خطاً مستقيماً جيداً - صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم -.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣- بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «هَلَاكُ أُمَّتِي عَلَى يَدَيِ أَغْلِمَةِ سَفَهَاءَ».

٧٠٥٨- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي جَدِّي قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ وَمَعَنَا مَرْوَانُ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: سَمِعْتُ الصَّادِقَ الْمُضْذَوِّقَ يَقُولُ: «هَلَكَةُ أُمَّتِي عَلَى يَدَيِ غِلْمَةٍ مِنْ قَرِيشٍ» فَقَالَ مَرْوَانُ: لَعَنَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ غِلْمَةٌ. فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: لَوْ شِئْتُ أَنْ أَقُولَ بَنِي فَلَانٍ بَنِي فَلَانٍ لَفَعَلْتُ، فَكُنْتُ أَخْرُجُ مَعَ جَدِّي إِلَى بَنِي مَرْوَانَ حِينَ مَلَكَوْا بِالشَّامِ فَإِذَا رَأَاهُمْ غِلْمَانًا أَحَدَانَا قَالَ لَنَا: عَسَى هَؤُلَاءَ أَنْ يَكُونُوا مِنْهُمْ، قُلْنَا: أَنْتَ أَعْلَمُ.

هذا الحديث أيضاً من الفتن، وهو أن يتولى أمور المسلمين أغلِمة سفهاء، وفي تصغيرهم احتقار لهم، وأنهم ليسوا أهلاً أن يتولوا أمور المسلمين، وإذا كانوا «أغلِمة» صغار السن، و«سفهاء» صغار العقول. ضاعت الأمة كما قال القائل:

إِن الْأُمُورَ إِذَا الْأَحْدَاثُ دَبَّرَهَا دُونَ الشُّيُوخِ تَرَى فِي بَعْضِهَا خِلَالاً

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَعَلَّ الصَّوَابَ فِي وَقْتِنَا أَنْ يُقَالَ: تَرَى فِي كُلِّهَا خِلَافًا.

وهذا هو الواقع، أن فساد الأمة أن يتولَّى أمورَها صغارُ السنِّ سفهاءُ الأحلام؛ يَعْنِي: ليس عندهم عقولٌ ومن ليس عنده عقلٌ ليس عنده إيمانٌ؛ لأنَّ العقلَ الحقيقيَّ يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ مَنْ يَتَّصِفُ بِهِ مُؤْمِنًا؛ فَإِنَّ الْعَقْلَ يَهْدِي إِلَى الْإِيمَانِ.

وفي هذا الحديث: الحذر من أن يتولَّى أمورَ المسلمين من اتَّصفوا بهذه الصِّفة من أنهم أغيلةٌ وأنهم سفهاء، كما هو الواقع الآن في كثير من ولاةِ أمورِ المسلمين، ففي كلِّ الأقطارِ الإسلامية، يتولَّى أمرَ المسلمين من لا يَسْتَحِقُّ أَنْ يَكُونَ وَلِيًّا عَلَيْهِمْ، إما لكونه بعيدًا عن الدين، أو لكونه بعيدًا عن العقل، أو للأمرين جميعًا، فتَجِدُهُ إِذَا نَالَ مَرْتَبَةً مَا مِنَ الْعِلْمِ -وهي مرتبةٌ لا يَسْتَحِقُّهَا؛ لَأنَّه إِنَّمَا تَوْصَلَ إِلَيْهَا فِي الْغَالِبِ غَشًّا وَخُدَاعًا وَمَكْرًا- صار هو الذي يتولَّى أمورَ المسلمين مع أنه قاصرٌ في العلم الشرعيِّ وقاصرٌ في الدِّينِ التعبدِيِّ وقاصرٌ في التجربة، وقصيرُ النظرِ أيضًا، فَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ.

وفي هذا الحديث: أَنَّهُ يَتَّبَعِي أَنْ يُتَوَلَّى عَلَى الْأُمُورِ مِنْ جَمْعٍ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ: الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: الْكِبَرُ فِي السِّنِّ، لَكِنْ لَا يَصِلُ إِلَى سَنِّ الْهَرَمِ، فَكَبِيرٌ؛ يَعْنِي وَصَلَ إِلَى أَرْبَعِينَ سَنَةً مِثْلًا؛ لِأَنَّهُ جَرَّبَ، وَمَارَسَ وَعَرَفَ.

وَالْأَمْرُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ ذَا عَقْلٍ رَاجِحٍ يَزِنُ الْأُمُورَ وَيُقَدِّرُهَا.

وَالْأَمْرُ الثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ ذَا دِينٍ؛ لِأَنَّ السَّفَاهَةَ لَيْسَتْ فِي أُمُورِ الدُّنْيَا فَقَطْ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [١٣٠: ٣٠]. فَلَا بُدَّ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ. عَقْلٌ وَدِينٌ وَكِبَرٌ.

أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْكِبَرِ؛ فَلَأنَّهُ يَكُونُ عَنْده تَجَارِبٌ، وَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ أَنْ بَعْضُ الصَّغَارِ قَدْ يَكُونُ مَبْرَرًا وَعَنْده عَقْلٌ وَدِينٌ؛ فَإِنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَمَرَ عَتَّابَ بْنَ أُسَيْدٍ عَلَى مَكَّةَ وَلَهُ سِتُّ عَشْرَةَ سَنَةً^(١). يَعْنِي: مُمْكِنٌ أَنْ يَكُونَ فِي الصَّغَرِ مَنْ هُوَ جَيِّدٌ، لَكِنْ الْغَالِبُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ جَيِّدًا وَقَوِيًّا عَلَى الْوَلَايَةِ إِلاَّ إِذَا بَلَغَ سَنَ الْأَرْبَعِينَ، وَلِهَذَا لَمْ يُنْعِثِ النَّبِيُّ ﷺ إِلاَّ بَعْدَ تِمَامِ أَرْبَعِينَ سَنَةً.

فِي قَوْلِ مَرْوَانَ: «لَعَنَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ». دَعَاءٌ عَامٌّ عَلَى هَؤُلَاءِ الْأَغِيلَةِ، وَالدَّعَاءُ الْعَامُّ عَلَى مَنْ اتَّصَفَ بِوَصِفٍ يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ اللَّعْنَةُ كَالْفُسُوقِ وَالْفُجُورِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ لَا بِأَسْ بِهِ.

وَأَمَّا الدَّعَاءُ بِاللَّعْنِ عَلَى شَخْصٍ مُعَيَّنٍ، وَلَوْ كَانَ أَكْثَرُ الْكَافِرِينَ وَهُوَ حَيٌّ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُلْعَنَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ- لَمَّا صَارَ يُلْعَنُ أَبَا جَهْلٍ، وَالثَّانِي، وَالثَّلَاثَ، نَهَاهُ اللَّهُ

عن ذلك فقال: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ (التوبة: ٤١٨).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤- باب قول النبي ﷺ: «وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرِّ قَدْ اقْتَرَبَ».

٧٠٥٩- حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ أَنَّهُ سَمِعَ الزُّهْرِيَّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ- أَنَّهَا قَالَتْ: اسْتَيْقَظَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ النَّوْمِ مُحْمَرًّا وَجْهَهُ يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرِّ قَدْ اقْتَرَبَ، فَتُفْتَحُ الْيَوْمَ مِنْ رَدَمٍ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلَ هَذِهِ. -وَعَقَدَ سَفِيَانُ تِسْعِينَ أَوْ مِائَةً- قِيلَ: أَنَّهُ لِكَ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا كَثُرَ الْخَبَثُ».

٧٠٦٠- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيَّ ح. وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيَّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَشْرَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَطْمٍ مِنْ أَطَامِ الْمَدِينَةِ فَقَالَ: «هَلْ تَرَوْنَ مَا أَرَى؟». قَالُوا: لَا. قَالَ: «فَإِنِّي لَأَرَى الْفِتْنَ تَقَعُ خِلَالَ بُيُوتِكُمْ كَوَقْعِ الْقَطْرِ».

في الحديث الأول عن أم المؤمنين زينب بنت جحش، أن النبي ﷺ استيقظ ذات ليلة مُحْمَرًّا وَجْهَهُ مَا رَأَى فِي الْمَنَامِ، وَرَوَّيَا الْأَنْبِيَاءَ وَحْيً.

❖ وقوله ﷺ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». كلمة الإخلاص التي بها النجاة من كل شرٍّ، ومن كل فتنة.

❖ وقوله: «وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرِّ قَدْ اقْتَرَبَ». ويْلٌ كلمة وعيد، وَخَصَّ الْعَرَبَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ هُمْ حَمَلَةُ الرِّسَالَةِ، وَإِلَى دِيَارِهِمْ تَرْجَعُ الرِّسَالَةُ، فَإِنَّ الْإِيمَانَ يَتَرُزُّ إِلَى الْمَدِينَةِ كَمَا تَتَرُزُّ الْحَيَةُ إِلَى جُحْرِهَا.

❖ وقوله: «فُتِحَ الْيَوْمَ مِنْ رَدَمٍ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلَ هَذِهِ، وَعَقَدَ سَفِيَانُ تِسْعِينَ أَوْ مِائَةً». وَأَنَا لَا أَعْرِفُ اصْطِلَاحَاتِ الْعَرَبِ فِي الْعُقُودِ «تِسْعِينَ وَمِائَةً» لَكِنْ وَاللَّهِ أَعْلَمُ أَنَّهُ صَمَّ رَأْسَ الْإِبْهَامِ إِلَى رَأْسِ السَّبَابَةِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ هِيَ الْعَادَةُ الَّتِي يُضْرَبُ بِهَا الْمِثْلُ فِي الْقَلَةِ.

❖ وقوله: «فُتِحَ الْيَوْمَ مِنْ رَدَمٍ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ». يُحْتَمَلُ أَنَّهُ فَتَحَ جِسْمِي، وَأَنَّ هَذَا الرَّدَمَ بَدَأَ يَنْهَارُ، وَهَذَا الرَّدَمُ قَدْ بَنَاهُ ذُو الْقَرْنَيْنِ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ فَتَحَ فَتْحًا مَعْنَوِيًّا لَا حَسِيًّا، وَأَنَّ فِي آخِرِ حَيَاةِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَدَأَ يَتَسَلَّلُ النَّاسُ مِنْ تِلْكَ الْجَهَةِ لِيَفْتَتُوا النَّاسَ فِي دِينِهِمْ،

(١) أخرجه البخاري (٤٥٦٠)، ومسلم (٦٧٥).

(٢) أخرجه مسلم (٢٨٨٠).

(٣) أخرجه مسلم (٢٨٨٥).

(٤) أخرجه البخاري (١٨٧٦)، ومسلم (١٤٦).

ومعلوم أن يأجوج ومأجوج من ناحية المشرق، وأن الفتن إنما تكون من ناحية المشرق، من حيث يطلع قرن الشيطان.

وفي هذا التحذير: تحذير العرب من هذا الفتح، وأنه يجب أن يستعدوا لهذا. فسألت زينب: «أنهلك وفينا الصالحون؟ قال: نعم إذا كثر الخبث». وما هو الخبث؟ هل المراد إذا كثر الكفر أو الكفار في بلاد العرب، أو المراد إذا كثر الخبث؟ أي: العمل السيئ؛ لأن العمل السيئ خبث؟

الجواب: أنه يُحتمل هذا وهذا، ولكن الظاهر أن المراد: الأول؛ لقولها: أنهلك وفينا الصالحون. وأنه إذا اختلط بنا أناس من أهل الشر، وأهل الكفر فإن ذلك موجب لهلاكنا فيكون فيه التحذير من السماح للكفار بالسكنى في جزيرة العرب؛ ولهذا أمر النبي ﷺ في آخر حياته - في مرض موته - بإخراج المشركين من جزيرة العرب. وقال: «لأُخْرِجَنَّ اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أدع إلا مسلماً». ومن سفهاء الناس اليوم من يجلب العمالة الضخمة الكثيرة من أجل وعاء الدنيا، وهم ليسوا على الإسلام بل يدعي - والعياذ بالله - أن الكافر خير من المسلم عكس قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ [التوبة: ٢٢١].

أما الحديث الثاني - حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه - فإن ما رآه النبي عليه الصلاة والسلام وقع، فإن الفتن وقعت خلال بيوت أهل المدينة، وذلك في واقعة الحرة، الحرة التي كلما قرأها الإنسان يتصدع قلبه مما وقع في مدينة الرسول ﷺ لأنها فعل بها كفضل الكفار ببلاد الإسلام من القتل، والنهب، وهتك الأعراض، وغير ذلك كما هو معروف في التاريخ، وهذه من الفتن العظيمة نسأل الله أن يقينا شر الفتن.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٥- بَابُ ظُهُورِ الْفِتَنِ

٧٠٦١- حَدَّثَنَا عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ

سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَتَقَارَبُ الزَّمَانُ وَيَنْقُصُ الْعَمَلُ وَيُلْقَى الشُّعْ وَيُظْهَرُ الْفِتْنُ وَيَكْثُرُ الْهَرْجُ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّهُمُ هُوَ؟ قَالَ: «الْقَتْلُ الْقَتْلُ» ^(١).

وَقَالَ شُعَيْبٌ وَيُونُسُ وَاللَيْثُ وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي

(١) أخرجه مسلم (١٧٦٧).

(٢) أخرجه مسلم (٢٩٠٨).

هَرِيرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٧٠٦٢، ٧٠٦٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي مُوسَى فَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ لَأَيَّامًا يَنْزِلُ فِيهَا الْجَهْلُ وَيُرْفَعُ فِيهَا الْعِلْمُ وَيَكْثُرُ فِيهَا الْهَرْجُ». وَالْهَرْجُ الْقَتْلُ^(١).
[الحديث ٧٠٦٢- طرفه في: ٧٠٦٦].

[الحديث ٧٠٦٣- طرفاه في: ٧٠٦٤، ٧٠٦٥].

٧٠٦٤- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا شَقِيقٌ قَالَ: جَلَسَ عَبْدُ اللَّهِ وَأَبُو مُوسَى فَتَحَدَّثَا، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ أَيَّامًا يُرْفَعُ فِيهَا الْعِلْمُ وَيَنْزِلُ فِيهَا الْجَهْلُ وَيَكْثُرُ فِيهَا الْهَرْجُ». وَالْهَرْجُ الْقَتْلُ.

٧٠٦٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: إِنِّي لَجَالِسٌ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ... مِثْلَهُ، وَالْهَرْجُ بِلِسَانِ الْحَبَشَةِ الْقَتْلُ.

٧٠٦٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَاصِلٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ -وَأَحْسِبُهُ رَفَعَهُ- قَالَ: «بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ أَيَّامُ الْهَرْجِ: يَزُولُ فِيهَا الْعِلْمُ، وَيَظْهَرُ فِيهَا الْجَهْلُ». قَالَ أَبُو مُوسَى: وَالْهَرْجُ الْقَتْلُ بِلِسَانِ الْحَبَشَةِ.

٧٠٦٧- وَقَالَ أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ الْأَشْعَرِيِّ أَنَّهُ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ: تَعْلَمُ الْأَيَّامَ الَّتِي ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَيَّامَ الْهَرْجِ... نَحْوَهُ. قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مِنْ شِرَارِ النَّاسِ مَنْ تَدْرِكُهُمُ السَّاعَةُ وَهُمْ أَحْيَاءٌ»^(٢).

الْفِتْنُ تَكُونُ فِي الْخَيْرِ، وَتَكُونُ فِي الشَّرِّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَبَلَّوْكُمْ بِالْشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنعام: ٣٥]. فَأَمَّا فِتْنَةُ الْخَيْرِ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ يُفْتَنُ فِيهَا لِيَشْكُرَ اللَّهَ ﷻ أَوْ لَا يَشْكُرَهُ كَمَا قَالَ سُلَيْمَانُ: ﴿قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ﴾ [الشع: ٤٠].

وَأَمَّا فِتْنَةُ الشَّرِّ فَهِيَ الْفِتْنَةُ الَّتِي يُبْتَلَى بِهَا الْعَبْدُ لِيَعْلَمَ هَلْ يَصْبِرُ أَوْ لَا يَصْبِرُ، وَالْمَرَادُ بِالْفِتْنِ فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: الثَّانِي؛ أَي: فِتْنِ الشَّرِّ.

وَذَكَرَ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ ثَلَاثَةُ أُمُورٍ: الْأَوَّلُ نَزُولُ الْجَهْلِ، وَالثَّانِي رَفْعُ الْعِلْمِ، وَالثَّالِثُ الْهَرْجُ. فَأَمَّا رَفْعُ الْعِلْمِ فَإِنَّهُ يَكُونُ بِمَوْتِ الْعُلَمَاءِ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنْ اللَّهَ لَا

(١) أخرجه مسلم (٢٦٧٢).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أخرجه مسلم (٢٩٤٩).

يَنْزِعُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا مِنْ صُدُورِ الرِّجَالِ، وَإِنَّا يَقْبِضُهُ بِمَوْتِ الْعِلْمَاءِ وَإِذَا قُبِضَ الْعِلْمَاءُ انْتَحَذَ النَّاسُ رُؤْسَاءَ جُهَاثٍ فَأَقْتُوا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا^(١).

وَأَمَّا نَزُولُ الْجَهْلِ وَرَفْعُ الْعِلْمِ فَهِيَمَا مُتَلَازِمَانِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا نَزَلَ الْجَهْلُ رُفِعَ الْعِلْمُ، وَإِذَا نَزَلَ الْعِلْمُ رُفِعَ الْجَهْلُ.

وَأَمَّا الْهَرْجُ فَهُوَ الْقَتْلُ، وَقَدْ بَيَّنَّ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي حَدِيثٍ آخَرَ أَنَّهُ يَكْثُرُ الْهَرْجُ فَلَا يَذِرِي الْقَاتِلُ فِيهَا قَتْلًا وَلَا الْمَقْتُولُ فِيهَا قِتْلًا^(٢). وَهَذَا مَوْجُودٌ الْآنَ بِكَثْرَةِ فِي الْبِلَادِ الَّتِي نَسْمَعُ عَنْهَا كَثِيرًا يُعْتَدَى عَلَى الْمَرْءِ وَيُسْطَى عَلَيْهِ فَيُقْتَلُ مَا يَذِرِي مَا السَّبَبُ؟ حَتَّى الْقَاتِلُ نَفْسُهُ بَعْدَ مَا يُنْقَضُ الْقَتْلُ يَتَأَمَّلُ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ قَتَلَهُ فَلَا يَذِرِي مَا هُوَ السَّبَبُ الَّذِي حَمَلَهُ عَلَى الْقَتْلِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ تَطْيِشُ عَقُولُهُمْ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- وَحَتَّى يُصْبِحُوا كَالْمَجَانِينِ لَا يَذَرُونَ مَاذَا يَعْمَلُونَ.

وَهَذَا يَكُونُ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ، وَمَعْنَى بَيْنَ يَدَيْهَا: أَنَّهُ قَرِيبٌ مِنْهَا، فَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْأَشْرَاطِ الْكُبْرَى الَّتِي تَنْظَهُرُ.

وَكَذَلِكَ أَيْضًا كَثْرَةُ الْهَالِ، فَإِنَّ الْهَالَ كَثُرَ فِي بَعْضِ الْمَوَاطِنِ كَثْرَةً فَائِضَةً حَتَّى أَصْبَحَ النَّاسُ لَا يَذَرُونَ أَيْنَ يَضَعُونَ الْهَالَ، وَتَجِدُهُمْ يَضَعُونَهُ فِي أَشْيَاءٍ تَالِفَةٍ لَا فَائِدَةَ مِنْهَا.

وَأَمَّا الْحَدِيثُ الْأَخِيرُ يَقُولُ: «مَنْ شَرَارَ النَّاسِ مِنْ تُدْرِكُهُمُ السَّاعَةُ وَهُمْ أَحْيَاءٌ». هَؤُلَاءِ مِنْ شَرَارِ النَّاسِ؛ لِأَنَّهُمْ يَكُونُونَ فِي وَقْتٍ يُرْفَعُ فِيهِ الْعِلْمُ، وَيَحُلُّ الْجَهْلُ وَحَتَّى لَا يُقَالَ: اللَّهُ اللَّهُ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- يُرْفَعُ كُلُّ شَيْءٍ عَنِ الْأَرْضِ، فَتَقُومُ السَّاعَةُ عَلَى قَوْمٍ لَا يَعْرِفُونَ اللَّهَ، فَهَمَّ شَرَارُ الْخَلْقِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَلَسَبَّحْتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ لَا يَضُرُّهُمْ مِنْ خَدَلِهِمْ وَلَا مِنْ خَالَفِهِمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ»^(٣) وَفِي لَفْظٍ: «حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ». فَمَا هُوَ الْجَوَابُ؟

الْجَوَابُ: الْعِلْمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَجَابُوا بِأَن هَؤُلَاءِ طَائِفَةٌ قَلِيلَةٌ بِالنِّسْبَةِ لِشَرَارِ الْخَلْقِ فَهِيَ كَالْعَدَمِ. وَجَوَابًا آخَرَ: أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: «حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ». حَتَّى يَقْرُبَ قِيَامُ السَّاعَةِ، فَعَبَّرَ بِالْقِيَامِ عَنْ قَرْبِهِ، وَهَذَا سَائِعٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَهَذَا الْوَجْهُ أَحْسَنُ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ، فَالْوَجْهُ الَّذِي قَبْلَهُ رَاعَى الْأَغْلَبَ -وَهُمُ الْأَشْرَارُ- وَقَالَ الْأَقْلُ لَا عِبْرَةَ بِهِ، وَالثَّانِي رَاعَى الْحَقِيقَةَ وَالْوَاقِعَ، وَجَعَلَ التَّجَوُّزَ فِي لَفْظِ قِيَامِ السَّاعَةِ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ قُرْبُهَا.

(١) أخرجه البخاري (١٠٠)، ومسلم (٢٦٧٣).

(٢) أخرجه مسلم (٢٩٠٨).

(٣) أخرجه مسلم (١٩٢٠).

(٤) أخرجه مسلم (١٩٢٣).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦- باب لَا يَأْتِي زَمَانٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ.

٦٨-٧٠ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ عَدِيٍّ قَالَ: أَتَيْنَا أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ فَشَكَّوْنَا إِلَيْهِ مَا نَلْقَى مِنَ الْحَجَّاجِ فَقَالَ: «اصْبِرُوا فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ حَتَّى تَلْقَوْا رَبَّكُمْ». سَمِعْتُهُ مِنْ نَبِيِّكُمْ ﷺ^(١).

هذا المراد من الحديث في الجملة؛ لأن قوله: «لَا يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ إِلَّا وَالَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ» - في تسلط الولاة وتفكك الأمة - فقد يأتي مثلاً زَمَانٌ خَيْرٌ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ، لكن هذا لَا يُنَافِي التَّابِعَ؛ لأن زَمَانًا وَاحِدًا فِي ضَمَنِ مَائَةِ زَمَانٍ لَيْسَ بِشَيْءٍ، فَلَوْ نَظَرْنَا إِلَى هَذَا وَجَدْنَا أَنَّ عَمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَحِمَهُ اللَّهُ زَمَانُهُ خَيْرٌ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ بِكَثِيرٍ، وَالَّذِي بَعْدَهُ فِيهِ شَرٌّ لَكِنْ هَذَا لَا يُنْفِي مَا قَالَهُ النَّبِيُّ ﷺ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ فِي «الْجُمْلَةِ».

ثُمَّ إِنْ الشَّرُّ قَدْ يَكُونُ بِحَسَبِ الْعُمُومِ، وَقَدْ يَكُونُ بِحَسَبِ جُزْءٍ مِنَ الْأَرْضِ أَوْ مِنَ الْأُمَّةِ فَيَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ شَرٌّ مِمَّا قَبْلَهُ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى حَالِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَأَنْهُمْ هُمُ الْفُقَهَاءُ وَلَيْسُوا الْقُرَاءُ، فَإِنَّهُمْ لَمَّا شَكَّوْا إِلَيْهِ مَا يَجِدُونَ مِنَ الْحَجَّاجِ - وَالْحَجَّاجُ مَعْرُوفٌ بِظُلْمِهِ وَعَدَوَانِهِ وَقَتْلِهِ بَغِيرَ حَقٍّ - لَمْ يَقُلْ: أَخْرَجُوهُ، أَوْ اقْتُلُوهُ، أَوْ اغْتَالُوهُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

بَلْ قَالَ: اصْبِرُوا. وَهَذَا هُوَ هَدْيُ النَّبِيِّ ﷺ، وَهَدْيُ السَّلَفِ الصَّالِحِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: «إِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أَثَرَةً - اسْتَثَارًا عَلَيْكُمْ فِي كُلِّ شَيْءٍ - فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْضِ»^(٢).

أَمَّا مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ مِنَ النِّزَاعَاتِ الَّتِي تُخَالِفُ هَدْيَ السَّلَفِ، إِذَا رَأَوْا شَيْئًا قَالُوا: نَقُومُ بِمُظَاهَرَاتٍ وَاعْتِيَالَاتٍ وَاسْتِنكَارَاتٍ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا يَفْزَعُ الْأُمَّةَ، وَيَصُدُّهَا عَمَّا هِيَ بِصَدِّدِهِ، كَمَا يَجْرِي فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ عِنْدَنَا، تَجِدُ إِذَا حَدَّثَتْ مَسْأَلَةً مِنَ الْمَسَائِلِ صَارَتْ هِيَ أَكْبَرَهُمُ الشَّبَابُ، وَصَارُوا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا بِهَا، وَاشْتَغَلُّوا بِهَا عَمَّا هُوَ أَهَمُّ بِكَثِيرٍ مِنْهَا فَفَرَّقَتْ أَفْكَارَهُمْ، وَفَرَّقَتْ أَرَءَاءَهُمْ، وَشَسَّتْ شَمْلَهُمْ عَلَى غَيْرِ فَائِدَةٍ، وَكَأَنَّ هَذِهِ الْمَشْكَلَةَ الَّتِي تُعَدُّ بَسِيطَةً فِي عَرَفِ السَّلَفِ أَكْبَرُ مَشَاكِلِ الدُّنْيَا، وَأَنَّهُ لَا يُوجَدُ فِي الدُّنْيَا مَشَاكِلٌ سِوَى هَذِهِ، وَهَذَا لَا شَكَّ خِلَافُ هَدْيِ السَّلَفِ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٠٥٩).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٠٥٧)، وَمُسْلِمٌ (١٨٤٥).

ونحن لا نقول أننا نُقِرُّ الباطل، ولكن الشيء الذي لا يُمْكِنُنا إصلاحه يَجِبُ أن نَصْبِرَ وأن نَسْأَلَ طَرَقًا أُخْرَى غيرَ الكلامِ والفوضى والنزاع الذي يُوصلُ إلى التشتتِ والتفريقِ فإن هذا لا شكَّ ضرره أكثرُ بكثيرٍ من خيره إن كان فيه خيرٌ.

فهذا أنسُ قَالَ لأصحابه لما شكَّوا إليه: «اصبروا». والأمورُ لا تَدُومُ، وقبله النبي عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه: «اصبروا». وقال: «من رأى من أميره شيئًا يكرهه فليصبر فإن من نزع يدا من طاعةٍ حصل له كذا وكذا»^(١).

والحاصل: أن هذه المسألة في زماننا الآن ربما تُحدثُ فوضى كثيرةً وضارة للشباب والمجتمع؛ من كونهم يتحدَّثون بما يَحْصُلُ من الأمور التي لا يُقَرُّ عليها، لكن الواجب علينا نحو هذا الأمر الصبرُ ومعالجة الأشياء بالحكمة دون أن نجعلها على بساطِ البحث في كلِّ مكان، وفي كلِّ مجلسٍ حتى نَنشِغِلَ عن أمورٍ نحن بصددها أكبرُ وأهمُّ.

والشابُّ إذا نزَعَ هذه النزعة يَثْقُو بأنه تُنزعُ بركةٌ علمه فيكونُ أكبرُهم أن يكونَ ثائرًا على الأوضاع التي عنده، وعلى الولاية الذين عنده، لكن إذا كان همُّه تحقيقَ العلم وإرساخه في قلبه، ومعالجة الأمور بالحكمة دون الإثارة حصل على خيرٍ كثيرٍ.

ولذلك لو تسأل هؤلاء الأخوة الذين عندهم هذه النزعة عن مسائل العلم التي يفهمها أدنى طالب علم لم تجد عندهم فيها خبرٌ ولا وقفوا على عينٍ ولا أثرٍ ولهذا ننصحكم أن تبتعدوا عن هذا الطريق، ولكن ليس معنى ذلك أننا نقول: أميتوا الغيرة في قلوبكم؛ لأن هناك فرقًا بين من يكونُ عنده غيرةٌ في قلبه يتحسّرُ لما يقعُ لكن يصبرُ ويسألُ اللهَ الفرجَ، وبين إنسانٍ عنده الغيرةُ لكن يثورُ ويجعلُ الأمرَ هذا كله حديثَ مجالسه وشغلَ فكره، فإن هذا ينقصه خيرٌ كثيرٌ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٠٦٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. ح. وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَتِيقٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ هِنْدِ بِنْتِ الْحَارِثِ الْفَرَّاسِيَّةِ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: اسْتَيْقِظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً فَرَعَا يَقُولُ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! مَاذَا أُنْزِلَ اللَّهُ مِنَ الْخَزَائِنِ؟ وَمَاذَا أُنْزِلَ مِنَ الْفِتَنِ؟ مَنْ يُوقِظُ صَوَاحِبَ الْحُجُرَاتِ - يُرِيدُ أَنْزَاجَهُ - لِكَيْ يُصَلِّينَ، رَبِّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٍ فِي الْآخِرَةِ».

قَوْلُهَا: «اسْتَيْقِظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَعَا لِمَا رَأَى مِمَّا فُتِحَ مِنَ الْخَزَائِنِ وَمَا أُنْزِلَ مِنَ الْفِتَنِ».

الخزائن؛ أي: خزائن الدنيا وكثرة المال، والفتنُ معروفةٌ منها القتلُ والخوفُ وغيرُهما مما يَفْتِنُ الناسَ عن دينهم.

وفي هذا الحديث: إشارةٌ إلى أن كثرةَ المالِ تَكُونُ سببًا للفتن؛ لأن الناسَ يَتَكَاثَرُونَ عليه، وَيُؤَيِّدُ هذا ما أَخْبَرَ به النبي عليه الصلاة والسلام أنها لا تَقُومُ الساعةُ حَتَّى يَحْصُرَ الْفِرَاتُ عَلَى جَبَلٍ مِنْ ذَهَبٍ فَيَقَاتِلُ النَّاسَ عَلَيْهِ.

❦ وقوله: «مَنْ يُوقِظُ صَوَاحِبَ الْحُجُرَاتِ». يَعْنِي: زَوْجَاتِهِ يُوقِظُهُنَّ لِلصَّلَاةِ؛ أَي: فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ، فَإِنَّ هَذِهِ مِمَّا يُعِينُ الْإِنْسَانَ عَلَى السَّلَامَةِ مِنَ الْفِتَنِ وَالشَّرُورِ.

❦ وقوله: «رَبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةً فِي الْآخِرَةِ». كَاسِيَةٌ فِي الدُّنْيَا؛ يَعْنِي: بِكَسْوَةِ الْبَدَنِ الْحَسِيَّةِ، عَارِيَةً فِي الْآخِرَةِ مِنْ لِبَاسِ التَّقْوَى، وَلَيْسَ الْمُرَادُ مِنْ لِبَاسِ الْبَدَنِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يُخْشَرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَفَاةَ عَرَاءٍ غَرَلًا. ثُمَّ يُكْسَوْنَ بَعْدَ ذَلِكَ.

الحاصل: أَنَّ الرَّسُولَ حَدَّرَ مِنْ هَذِهِ الْفِتَنِ، وَبَيَّنَّ أَوْ أَشَارَ إِلَى أَنَّ مِنْ أَسْبَابِ الْوَقَايَةِ مِنَ الْفِتَنِ صَلَاةُ اللَّيْلِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧- بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا».

٧٠٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا»^(١).

٧٠٧١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي

مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا»^(٢).

هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حَمْلَ السَّلَاحِ عَلَى الْمُسْلِمِ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ؛ لِأَنَّهُ رُتِبَ عَلَيْهِ انْتِفَاءُ الْإِيمَانِ

مِنْهُ، وَكُلُّ ذَنْبٍ رُتِبَ عَلَيْهِ الْإِنْتِفَاءُ مِنْ فَاعِلِهِ فَإِنَّهُ كَبِيرَةٌ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ؛ كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا»^(٣).

وَلَيْسَ ذَلِكَ أَنَّهُ يَكُونُ كَافِرًا، وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْبَهُنَّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾

أَقْتُلُوا ﴿١٠٩﴾. وَلَا اقْتَتَلُوا إِلَّا بِحَمْلِ سِلَاحٍ، وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ هَاتَيْنِ الطَّائِفَتَيْنِ أَخَوَيْنِ وَقَالَ:

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٩٨).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٠٠).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٠٢).

﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾ [التوبة: ١٠].

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٠٧٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَامٍ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يُشِيرُ أَحَدُكُمْ عَلَى أَخِيهِ بِالسَّلَاحِ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي لَعَلَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ فِي يَدِهِ فَيَقَعُ فِي حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ»^(١).

يَنْزِعُ بِالْعَيْنِ، وَفِي لَفْظٍ يَنْزِعُ بِالْغَيْنِ. فِيهَا نَسَخَتَانِ.

هذا الحديث واضح في أنه لا يجوزُ للإنسان أن يُشيرَ على أحدٍ بالسلاح سواء كان سهمًا، أو مُدْيَةً، أو بندقيةً، أو ما أشبه ذلك؛ لأنه لا يدري فلعلَّ الشيطانَ يَنْزِعُ في يده أو يَنْزِعُ فتَنطَلِقُ من يده هذه الآلة التي أشار بها فتصيب الآخرَ فيموت، وهذا بالنسبة للبندقيات كثيرٌ. كثيرًا ما يأخذ الإنسان البندقية يُشيرُ بها على أخيه يَمْزُحُ فتَنطَلِقُ وتُهْلِكُهُ، وكذلك أيضًا في السكين، فربما يُشيرُ عليه ولو مازحًا تقول هكذا كأنك تريد أن تضربه فيطْلُقها الشيطان من يدك فتَقَعُ في حفرة من النار.

وهذا النهي للتحريم، فلا يجوزُ للإنسان أن يُشيرَ على أخيه بالسلاح لا جادًا ولا هاذلًا، وكذلك السيارات أشدُّ فلو مثلاً وجَّه السيارة لأخيه أو لجماعة جالسين يَمْزُحُ عليهم، ثم ضغطَ على البنزين، فهذا أيضًا لا يجوزُ، بل هذا أشدُّ لأنه لو قتل لقتل جماعةً.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٠٧٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: قُلْتُ لِعَمْرٍو: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ سَمِعْتَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: مَرَّ رَجُلٌ بِسَهَامٍ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمْسِكْ بِنَصَالِهَا؟» قَالَ: نَعَمْ^(١).

٧٠٧٤- حَدَّثَنَا أَبُو الثَّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حِمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَجُلًا مَرَّ فِي الْمَسْجِدِ بِأَسْهُمٍ قَدْ أَبْدَى نَصُولَهَا فَأَمَرَ أَنْ يَأْخُذَ بِنَصُولِهَا لَا يَخْدُشُ مُسْلِمًا^(١).

٧٠٧٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَرَّ أَحَدُكُمْ فِي مَسْجِدِنَا - أَوْ فِي سُوقِنَا - وَمَعَهُ نَبْلٌ فَلْيُمْسِكْ عَلَى نَصَالِهَا - أَوْ قَالَ: فَلْيَقْبِضْ بِكَفِّهِ - أَنْ يُصِيبَ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْهَا شَيْءٌ»^(٢).

(١) أخرجه مسلم (٢٦١٧).

(٢) أخرجه مسلم (٢٦١٤).

(٣) انظر التعليق السابق.

(٤) أخرجه مسلم (٢٦١٥).

هذا الحديث أيضًا من الآداب في حمل السلاح إذا حملته فأَمْسِكْ بِنَصَالِهِ؛ يَعْنِي: بِطَرَفِهِ المَدْبَبِ الذي يُصِيبُ به؛ لئلا تَخْدَشَ أحدًا من المسلمين؛ لأنك لو أَمْسَكْتَهُ بَعْرَضِهِ صار نَصَالُهُ إما أَمَامَكَ أو ورائك فيُصِيبُ مَنْ أَمَامَكَ أو مَنْ ورائك؛ ولهذا قال العلماء: إذا كان مع الإنسان عصي فإما أن يَجْعَلَهَا إلى أعلى، أو يَجْعَلَهَا إلى أسفل، ولا يَجْعَلَهَا عَرْضًا لأنه لو جَعَلَهَا عَرْضًا آذَى من ورائه أو من أمامه.

ومن ذلك الشمسيات في أيام الصيف وأيام المطر، إذا أَمْسَكْتَهَا فلا تَجْعَلَهَا عَرْضًا. فإنك تُؤْذِي من ورائك أو من أمامك، ولكن انصبها إلى فوق، فكلُّ هذا من الآداب التي ينبغي أن يتوقى بها المسلم أذية إخوانه.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨- باب قول النبي ﷺ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ».

٧٠٧٦- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا شَيْقِقُ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ»^(١).

٧٠٧٧- حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مَنْهَالٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنِي وَاقِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ».

٧٠٧٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ -وَعَنْ رَجُلٍ آخَرَ هُوَ أَفْضَلُ فِي نَفْسِي مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ: «أَلَا تَذُرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟».

قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ: «أَلَيْسَ بِيَوْمِ النَّحْرِ؟».

قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «أَيُّ بَلَدٍ هَذَا، أَلَيْسَتْ بِالْبَلَدَةِ الْحَرَامِ؟».

قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ -وَأَبْشَارَكُمْ- عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، أَلَا هَلْ بَلَغْتُ؟».

قُلْنَا: نَعَمْ. قَالَ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ، فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَإِنَّهُ رَبُّ مَبْلَغٍ يُبَلِّغُهُ لِمَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ».

فَكَانَ كَذَلِكَ قَالَ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ».

فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ حَرِّقِ ابْنِ الْحَضَرَمِيِّ حِينَ حَرَّقَهُ جَارِيَةٌ بِنُ قُدَامَةَ قَالَ: أَشْرِفُوا عَلَى أَبِي بَكْرَةَ. فَقَالُوا: هَذَا أَبُو بَكْرَةَ يَرَاكَ. قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَحَدَّثَنِي أُمِّي عَنْ

(١) أخرجه مسلم (٦٤).

(٢) أخرجه مسلم (٦٦).

أَبِي بَكْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: لَوْ دَخَلُوا عَلَيَّ مَا بَهَشْتُ بِقَصَبَةٍ^(١).

٧٠٧٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِشْكَابٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَرْتَدُّوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ».

٧٠٨٠- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُدْرِكٍ سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ بْنَ عَمْرٍو بْنَ جَرِيرٍ، عَنْ جَدِّهِ جَرِيرٍ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «اسْتَنْصِتِ النَّاسَ». ثُمَّ قَالَ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»^(٢).

٩- بَابُ تَكُونُ فِتْنَةُ الْقَاعِدِ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ.

٧٠٨١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ح. قَالَ إِبْرَاهِيمُ: وَحَدَّثَنِي صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَمِيعِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَتَكُونُ فِتْنُ الْقَاعِدِ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ، وَالْقَائِمِ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْهَاشِي، وَالْهَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي، مَنْ تَشَرَّفَ لَهَا تَسْتَشْرِفُهُ، فَمَنْ وَجَدَ مِنْهَا مَلَجَأً أَوْ مَعَاذًا فَلْيَعُذْ بِهِ»^(٣).

٧٠٨٢- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَتَكُونُ فِتْنُ الْقَاعِدِ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ، وَالْقَائِمِ خَيْرٌ مِنَ الْهَاشِي، وَالْهَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي، مَنْ تَشَرَّفَ لَهَا تَسْتَشْرِفُهُ، فَمَنْ وَجَدَ مَلَجَأً أَوْ مَعَاذًا فَلْيَعُذْ بِهِ»^(٤).

١٠- بَابُ إِذَا تَقَيَّ الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا.

٧٠٨٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ رَجُلٍ لَمْ يُسَمِّهِ، عَنْ الْحَسَنِ قَالَ: خَرَجْتُ بِسِلَاحِي لِيَالِي الْفِتْنَةِ، فَاسْتَقْبَلَنِي أَبُو بَكْرَةَ فَقَالَ: أَيْنَ تَرِيدُ؟ قُلْتُ: أُرِيدُ نُصْرَةَ ابْنِ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَوَاجَهَ الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَكِلَاهُمَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ». قِيلَ: فَهَذَا الْقَاتِلُ فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ؟ قَالَ: «إِنَّهُ أَرَادَ قَتْلَ صَاحِبِهِ»^(٥). قَالَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: فَذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ لِابْنِ أَبِي بَكْرٍ وَابْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ يُحَدِّثَانِي بِهِ فَقَالَا: إِنَّمَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْحَسَنُ، عَنْ الْأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ. حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ بِهِذَا. وَقَالَ

(١) أخرجه مسلم (١٦٧٩).

(٢) أخرجه مسلم (٦٥).

(٣) أخرجه مسلم (٢٨٨٦).

(٤) انظر التعليق السابق.

(٥) أخرجه مسلم (٢٨٨٨).

مُؤْمَلٌ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ وَيُونُسُ وَهَشَامٌ وَمُعَلَّى بْنُ زِيَادٍ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ الْأَحْنَفِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَاهُ مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ. وَرَوَاهُ بَكَّارُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ. وَقَالَ غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ جَرَّاشٍ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَلَمْ يَرْفَعْهُ سَفِيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ.

❦ قَوْلُهُ ﷺ: «فَكُلَاهُمَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ»؛ يَغْنِي: الْقَاتِلَ وَالْمَقْتُولَ.

أَمَّا كَوْنُ الْقَاتِلِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ؛ فَهَذَا نَصٌّ فِي كِتَابِ اللَّهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَعَظِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النِّسَاءُ: ٩٣].

وَأَمَّا كَوْنُ الْمَقْتُولِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَهُوَ مُشْكِلٌ، وَلِهَذَا قِيلَ فِي الْحَدِيثِ: «فَهَذَا الْقَاتِلُ، فَمَا بِالْمَقْتُولِ؟» أَي: مَا شَأْنُهُ؟ قَالَ: «إِنَّهُ أَرَادَ قَتْلَ صَاحِبِهِ». وَفِي لَفْظٍ: «كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ». وَالْحَرِصُ يَلْزَمُ مِنْهُ الْإِرَادَةُ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِرَادَةَ الْقَتْلِ سَبَبًا لِدُخُولِ النَّارِ، مَعَ أَنَّهُ يَفْعَلُهُ، وَلَكِنَّهُ نَوَى وَفَعَلَ الْأَسْبَابَ الْمُؤَدِّيَةَ إِلَى الْجَرِيمَةِ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَقْدِرْ، وَهَذَا نَسْتَفِيدُ مِنْهُ فَائِدَةٌ: أَنَّ مَنْ لَمْ يَفْعَلِ الْمُحَرَّمَ فَإِنَّهُ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: أَنْ لَا يَفْعَلَهُ اللَّهُ، بِمَعْنَى: أَنْ يَتْرَكَهُ اللَّهُ؛ فَهَذَا يُثَابُ بِحَسَنَةٍ كَامِلَةٍ؛ فَتَرْكُهُ الْمَقْرُونُ بِالْإِخْلَاصِ حَسَنَةٌ.

مِثَالُ ذَلِكَ: رَجُلٌ هَمَّ أَنْ يَزْنِيَ، وَلَكِنَّهُ تَرَكَهُ - مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ - خَوْفًا مِنَ اللَّهِ.

فَهَذَا يُثَابُ، بَلْ إِنَّهُ إِذَا كَانَتْ الْأَسْبَابُ مَتَوَفَّرَةً؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ مِنَ السَّبْعَةِ الَّذِينَ يُظَلُّهُمْ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ، يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ؛ فَمِنْهُمْ: «رَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ؛ فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ»^(١). فَهَذَا مِنْ تَرْكِ الْمُحَرَّمَ لِلَّهِ؛ وَلِهَذَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ أَنَّ مَنْ هَمَّ بِالسَّيِّئَةِ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، قَالَ: «لَأَنَّهُ تَرَكَهَا مِنْ جَرَّائِي»^(٢)؛ أَي: مِنْ أَجْلِي.

الثَّانِي: مَنْ تَرَكَهُ عَجْزًا عَنْهُ؛ فَهَذَا يُعْطَى حُكْمُ فَاعِلِهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «فَكُلَاهُمَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ»؛

فَإِنَّهُ - أَي: الْمَقْتُولُ - قَدْ فَعَلَ الْأَسْبَابَ.

الْقِسْمُ الثَّالِثُ: مَنْ تَرَكَ الْمُحَرَّمَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَطْرَأْ لَهُ عَلَى بَالٍ، فَهُوَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الزَّنا وَالْخَنَا وَالْخَمْرِ، فَهَذَا لَا يُثَابُ وَلَا يُعَاقَبُ، لَكِنَّهُ سَالِمٌ لَا غَانِمٌ وَلَا غَارِمٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَزِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١١٧]. وَالْعَدْلُ فِيمَنْ لَيْسَ مِنْهُ فَعْلٌ وَلَا نِيَّةٌ أَنْ لَا يَكُونَ غَانِمًا وَلَا غَارِمًا.

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٦٦٠)، وَمُسْلِمٌ (١٠٣١).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٦٤٩١)، وَمُسْلِمٌ (١٣١) وَاللَّفْظُ لَهُ.

فهذا أقسام أو أحوال من ترك المحرم.

فإذا قال قائل: هل يكفر القاتل أو المقتول؟

الجواب: لا يكفران، خلافا للخوارج، ودليل عدم كفرهما: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ إلى قوله: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [النساء: ١٧٨]. فجعل القاتل عمداً وأخا للمقتول.

وقد استثنى بعض العلماء أن يكون ذلك في الحرم؛ فقال: وقد استثنى بعض العلماء أن يكون ذلك في الحرم؛ فقال: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَكَايمِ يُظْلَمِ نُذُقُهُ مِنْ عَذَابِ الْبَرِّ﴾ [الحج: ٢٠]. وما نضجت عندي هذه المسألة.

فإن قال قائل: ما الفرق في هذا بين الحرم وغيره؟

الجواب: أن الله قال: ﴿نُذُقُهُ مِنْ عَذَابِ الْبَرِّ﴾. فالعذاب هنا أشد وأعظم، وإن كان لا يزداد في الكمية، ولكن يزداد في الكيفية.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١ - بَابُ كَيْفِ الْأَمْرِ إِذَا لَمْ تَكُنْ جَمَاعَةً؟

٧٠٨٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ جَابِرٍ، حَدَّثَنِي بُسْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيَّ أَنَّهُ سَمِعَ حَدِيثَ بَنِي الْيَمَانِ يَقُولُ: كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَيْرِ وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ خَافَةً أَنْ يُدْرِكَنِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٍّ، فَجَاءَنَا اللَّهُ بِهَذَا الْخَيْرِ فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: وَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَفِيهِ دَخَنٌ». قُلْتُ: وَمَا دَخَنُهُ؟ قَالَ: «قَوْمٌ يَهْدُونَ بِغَيْرِ هُدًى تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ». قُلْتُ: فَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، دُعَاءٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ، مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ صِفْهُمْ لَنَا. قَالَ: «هُمْ مِنْ جَلْدَتِنَا وَيَتَكَلَّمُونَ بِالسِّتِنَا». قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي إِنْ أَدْرَكَنِي ذَلِكَ؟ قَالَ: «تَلْزِمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ». قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ وَلَا إِمَامٌ؟ قَالَ: «فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الْفِرْقَ كُلَّهَا وَلَوْ أَنْ تَعَصَّ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ حَتَّى يُدْرِكَكَ الْمَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ»^(١).

هذا الحديث عظيم لحذيفة بن اليمان صاحب السر، ذلك لأن النبي ﷺ أسر إليه بأساء بعض المنافقين، وكان يلقب بذلك فيقال: صاحب سر رسول الله ﷺ، وكان عمره حينئذ يناشده الله ويقول: أشدك الله هل سماني لك رسول الله مع من سمى من المنافقين؟ هذا وهو عمره حينئذ!

لكن ذلك لأنه لا يخاف النفاق إلا مؤمنٌ، ولا يَأْمَنُ النفاق إلا منافقٌ. كما قاله بعض السلف.
 وكان عليه السلام ذا حزم، فكان الناس يسألون النبي ﷺ عن الخير ليعملوا به، لكنه كان يسأله عن الشر
 ليستعد له مخافة أن يذكره ذلك اليوم، فبين أنهم كانوا في جاهلية وشرٍّ، ثم من الله عليهم بالإسلام.
 فيؤخذ من هذا أن تحدث الإنسان عن ماضيه على سبيل العموم، وإخباره بعد ذلك بما آلت
 إليه الحال لا بأس به، فلا بأس أن يقول: كان الناس في جهل، كان الناس في إغواض، كان الناس في
 كذا. ويذكر من أمور الشر ثم يقول: حتى جاء الله بالعلم، وبالصحة، وما أشبه ذلك.
 لكن هل يقول هذا على سبيل الخصوص؛ بمعنى: أنه يحدث به عن نفسه فيقول: كنتُ
 فاسقاً، كنتُ أغازل النساء، كنتُ أشرب الخمر، كنتُ مع السفهاء، حتى من الله عليّ فالتزمتُ؟
 الجواب: نقول هذا محل تفصيل؛ فإن كان الإنسان قاله على سبيل الفخر والإعجاب
 بالنفس؛ فلا شك أنه حرام، وإن قاله على سبيل التحدث بنعمة الله؛ فهذا طيب؛ لأن الله قال
 لنبيه ﷺ ﴿الْمَحْدَكُ يَتَسَاءَلُونَ ۖ وَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ ۖ وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَىٰ ۖ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَهْزِرْ ۖ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۖ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ۝﴾ [الرحمن: ٦-١١]. أي: ما أنعم الله عليك.
 وكذلك إن قاله ليشجع غيره على سلوك هذا المنهج فلا بأس به، بل قد يكون هذا من
 الأمور المطلوبة؛ لأنه يفتح الباب إلى غيره.

ثم قال عليه السلام للرسول ﷺ: فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شرٍّ؟ فقال النبي
ﷺ: «نعم» ثم استدرج عليه السلام لعلهم بطول المدة فقال: وهل بعد ذلك الشر من خير. قال:
 «نعم وفيه دخن»؛ يعني: أن هناك خيراً لكن فيه ما يعكر صفوه، ويعطي نوره.
 ثم قال: «قلت: وما دخنه؟ قال: قوم يهدون بغير هديي تعرف منهم وتُنكر». إذا فهو لاء
 يهدون بغير هدي النبي ﷺ لكن تعرف منهم وتُنكر؛ يعني: فيهم خير وفيهم شر، فليس
 شرهم محضاً خالصاً.

ثم قال: «قلت: فهل بعد ذلك الخير من شرٍّ؟ قال: نعم، دعاة على أبواب جهنم، من أجابهم
 إليها قذفوه فيها» أما هؤلاء فشرهم محض؛ فهم لم يقتصرُوا على فساد أنفسهم بل دعوا غيرهم كما
 قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ آيَةً يَدْعُونَ إِلَى الْكُفْرِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يُنصَرُونَ ۝﴾ [التوبة: ١٧]. فهم
 دعاة على أبواب جهنم ينادون ويدعون الناس: إلينا إلينا هنا هنا تعال تعال، فمن أجابهم قذفوه فيها
 ولم يرحمهم، وهذا يشمل كل من دعا إلى ضلالة وبدعة بحسب ما عنده من البدع، ويشمل كل من
 دعا إلى فتنة كالخروج على الأئمة، وتاليف الناس على ذلك، وما أشبهه.
 ولم تنصّر الأمة الإسلامية إلا بالبدعة والخروج على الأئمة، فبدعة الرافضة مثلاً

أَفْسَدَتْ جَانِبًا كَبِيرًا مِنَ الْأُمَّةِ، وَبَدَعَتْ الْخَوَارِجَ كَذَلِكَ، ثُمَّ تَطَوَّرَتِ الْبِدْعُ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَ أَهْلِ هَذَا الشَّانِ، فَهَؤُلَاءِ دَعَاةٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ مِنْ أَجَابِهِمْ قَدْ فُتِّحَتْ فِيهَا، وَلَكِنْ هَذَا لَا يَعْنِي أَنَّ كُلَّ دَاعٍ مِنْ هَؤُلَاءِ يَكُونُ كَافِرًا، أَوْ دَاعِيًا إِلَى كُفْرٍ، بَلْ بِحَسَبِ مَا دَعَا إِلَيْهِ، فَقَدْ يَكُونُ مَا دَعَا إِلَيْهِ صَغِيرًا، وَقَدْ يَكُونُ كَبِيرًا عَظِيمًا.

ثُمَّ قَالَ ﷺ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: صِفْهُمْ لَنَا. قَالَ: هُمْ مِنْ جِلْدَتِنَا، وَيَتَكَلَّمُونَ بِاللِّسَانِ. قَوْلُهُ: «مِنْ جِلْدَتِنَا»؛ يَعْنِي: مِنْ قَوْمِنَا مِنَ الْعَرَبِ، وَيَتَكَلَّمُونَ بِاللِّسَانِ يَعْنِي بِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ، وَقَدْ جَرَى ذَلِكَ وَجَرَتْ الْفِتْنُ الْعَظِيمَةُ وَالْمَحْنُ عَلَى أَيْدِي أَنْاسٍ مِنَ الْعَرَبِ سَابِقًا وَلَا حَقًّا، وَإِلَى يَوْمِنَا هَذَا -سَأَلَ اللَّهُ السَّلَامَةَ وَالْعَافِيَةَ-.

ثُمَّ قَالَ: «قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي إِنْ أَدْرَكَنِي ذَلِكَ؟ قَالَ: «تَلْزَمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ». وَفِي قَوْلِهِ: «تَلْزَمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ» إِمَارَةٌ إِلَى أَنَّ مَا أَرَادَهُ الرَّسُولُ ﷺ هُوَ الْفِتْنُ وَالْخُرُوجُ عَلَى الْأَثَمَةِ؛ لِأَنَّ الْخُرُوجَ عَلَى الْأَثَمَةِ يُمَرِّقُ الْمُسْلِمِينَ وَيُضَيِّعُ جَمَاعَتَهُمْ، وَلِهَذَا أَمَرَهُ بِأَنْ يَلْزَمَ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ؛ أَي: مَا اجْتَمَعُوا عَلَيْهِ مِنْ وَلَايَةِ الْأَمْرِ، وَأَنْ لَا يُفَرِّقَ النَّاسَ.

وَتَفْرِيقُ النَّاسِ حَصَلَ فِيهِ فِتْنٌ كَبِيرَةٌ وَكَثِيرَةٌ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا، فَالْأَثَمَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الْآنَ عَدَدُ كَثِيرٍ وَقُوَّةٌ لَكِنِهَا مَتَمَزَقَةٌ، وَكُلُّ جَانِبٍ قَلِيلٌ مِنَ الْأَرْضِ لَهُ وَلِيٌّ خَاصٌّ، وَبَعْدَ أَنْ كَانَتْ الْأَثَمَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ تَمْلِكُ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا أَصْبَحَتْ دَوِيْلَاتٌ، وَإِمَارَاتٌ وَشِوْخًا مَتَمَزَقَةٌ، بَلْ أَدَّى الْحَالُ إِلَى أَنْ بَعْضُهَا يُحَارِبُ بَعْضًا، وَيُقَاتِلُ بَعْضُهَا بَعْضًا، فَتَمَزَقَتْ.

ثُمَّ قَالَ: «قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ وَلَا إِمَامٌ؟ قَالَ: فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الْفِرْقَ كُلَّهَا، وَلَوْ أَنَّ تَعْصَ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ حَتَّى يُدْرِكَكَ الْمَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ»؛ يَعْنِي: إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ وَلَا إِمَامٌ وَكَانُوا مَتَفَرِّقِينَ مَتَمَزَقِينَ، وَكُلُّ قَبِيلَةٍ لَهَا إِمَامٌ، وَكُلُّ طَائِفَةٍ لَهَا إِمَامٌ، فَعَلَيْكَ بِاعْتَزَالِ تِلْكَ الْفِرْقِ. وَهَلْ هَذَا الْأَمْرُ عَلَى إِطْلَاقِهِ بَحِيثٌ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْإِنْسَانُ إِمَامًا عَامًا لِلْمُسْلِمِينَ وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَعْتَزِلَ؟

الْجَوَابُ: الظَّاهِرُ، لَا، وَإِنَّمَا يَجِبُ ذَلِكَ إِذَا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ بَيْنَ هَذِهِ الْفِرْقِ وَالْقِتَالُ، أَمَا إِذَا كَانَتْ مَتَمَزَقَةً مِنْ حَيْثُ الْإِمَارَةُ لَكِنِهَا مَطْمَئِنَّةٌ، وَسَاكِنَةٌ، وَأَمَنَةٌ، فَلَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ مَعَ النَّاسِ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَعْتَزِلَ مَا لَمْ يَخَفْ عَلَى نَفْسِهِ مَخَافَةً خَاصَّةً فَهَذَا شَيْءٌ آخَرُ.

وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُهُ: «اعْتَزِلْ تِلْكَ الْفِرْقَ» لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، بَلْ إِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْفِرْقُ تَتَنَازَعُ وَتَتَنَاحَرُ، أَمَا إِذَا كَانَتْ الْفِرْقُ أَمَنَةً فَاخْتَرِ مَا تَرَى أَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ إِنْ تَمَكَّنْتَ، وَلَكِنْ فِي وَقْتِنَا الْحَاضِرِ لَا أَحَدٌ يَتِمَكَّنُ أَوْ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَّقِلَ مِنْ دَوْلَتِهِ إِلَى دَوْلَةٍ أُخْرَى، فَتَجِدُ بَعْضَ النَّاسِ يُطَالِبُ بِأَنْ يَتَّقِيَ فِي هَذِهِ الدَّوْلَةِ وَيَكُونَ مِنْ أَصْلَاحِهَا مَا لَهُمْ عَلَيْهِ مَا عَلَيْهِمْ، لَكِنْ لَا يَخْصُلُ لَهُ، لِأُمُورٍ تَعَلَّقُ بِالْحُكَامِ، قَدْ

تَكُونُ مِنْ نَاحِيَةِ الْأَمْنِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، لَكِنْ عَلَى كُلِّ حَالٍ إِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْفُرْقُ أَمَنَةً لَيْسَ فِيهَا تَنَاحُرٌ فَاخْتَرِ مَا تَرَى أَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى تَحْكِيمِ شَرِيعَةِ اللَّهِ ﷻ إِذَا تَمَكَّنْتَ مِنْ ذَلِكَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢- بَابُ مَنْ كَرِهَ أَنْ يُكْثَرَ سَوَادُ الْفِتَنِ وَالظُّلْمِ.

٧٠٨٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا حَيَوَةُ وَغَيْرُهُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَسْوَدِ.

وَقَالَ اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ قَالَ: قُطِعَ عَلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ بَعَثُ فَاكْتَبْتُ فِيهِ فَلَقِيتُ عِكْرِمَةَ فَأَخْبَرْتُهُ فَتَهَانِي أَشَدَّ النَّهْيِ ثُمَّ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ أَنَاسًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَانُوا مَعَ الْمُشْرِكِينَ يُكْثَرُونَ سَوَادَ الْمُشْرِكِينَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَأْتِي السَّهْمُ فَيَرْمِي فَيُصِيبُ أَحَدَهُمْ فَيَقْتُلُهُ أَوْ يَضْرِبُهُ فَيَقْتُلُهُ فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾ [النِّسَاءُ: ٩٧].

هَذَا الْبَابُ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّهُ لَا شَكَّ أَنَّ تَكْثِيرَ سَوَادِ الْفِتَنِ وَالظُّلْمِ، وَأَهْلِ الْفِتَنِ وَالظُّلْمِ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَعَهُمْ مَا فَعَلُوا أَنَّهُ مَكْرُوهٌ، بَلْ هُوَ مِنَ الْإِعَانَةِ عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ، فَلَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُكْثَرَ سَوَادُ أَهْلِ الْبَاطِلِ، وَأَهْلِ الْفِتَنِ، وَأَهْلِ الْمَعَاصِي؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ مَحْذُورَيْنِ: الْمَحْذُورَ الْأَوَّلَ: تَقْوِيَةُ شَوْكِهِمْ.

وَالْمَحْذُورَ الثَّانِي: إِرْعَابُ أَهْلِ الْخَيْرِ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا رَأَوْا أَهْلَ الشَّرِّ قَدْ كَثُرَ سَوَادُهُمْ، فَلَا شَكَّ أَنَّ ذَلِكَ يُخَوِّفُهُمْ وَيُرْغِبُهُمْ.

قَالَ الْحَافِظُ بْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١٣/ ٣٧-٣٨):

❖ قَوْلُهُ: «بَابُ مَنْ كَرِهَ أَنْ يُكْثَرَ بِالتَّشْدِيدِ سَوَادُ الْفِتَنِ وَالظُّلْمِ»؛ أَي: أَهْلَهُمَا، وَالْمُرَادُ بِالسَّوَادِ وَهُوَ بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَتَخْفِيفِ الْوَاوِ الْأَشْخَاصُ، وَقَدْ جَاءَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ كَثُرَ سَوَادُ قَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ، وَمَنْ رَضِيَ عَمَلَ قَوْمٍ كَانَ شَرِيكَ مَنْ عَمِلَ بِهِ». أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى، وَفِيهِ قِصَّةُ لَابِنِ مَسْعُودٍ، وَلَهُ شَاهِدٌ عَنْ أَبِي ذَرٍّ فِي الزَّهْدِ لِابْنِ مَبَارَكٍ غَيْرُ مَرْفُوعٍ.

❖ وَقَوْلُهُ: «فَيَأْتِي السَّهْمُ فَيَرْمِي بِهِ». قِيلَ: هُوَ مِنَ الْقَلْبِ. وَالتَّقْدِيرُ: فَيَرْمِي بِالسَّهْمِ فَيَأْتِي. قُلْتُ: وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْفَاءُ الثَّانِيَةُ زَائِدَةً؛ وَثَبَتَ كَذَلِكَ لِأَبِي ذَرٍّ فِي سُورَةِ النَّسَاءِ: فَيَأْتِي السَّهْمُ يُرْمِي بِهِ.

❖ وَقَوْلُهُ: «أَوْ يَضْرِبُهُ». مَعْطُوفٌ عَلَى: فَيَأْتِي لَا عَلَى: فَيُصِيبُ. أَي: يَقْتُلُ إِمَّا بِالسَّهْمِ وَإِمَّا بِالسَّيْفِ.

وَفِيهِ: تَخَطُّهُ مِنْ يَقِيمُ بَيْنَ أَهْلِ الْمَعْصِيَةِ بِاخْتِيَارِهِ، لَا لِقَصْدٍ صَحِيحٍ مِنْ إِنْكَارِهِ عَلَيْهِمْ مَثَلًا، أَوْ رَجَاءِ إِنْقَاضِ مُسْلِمٍ مِنْ هَلَكَةٍ، وَأَنَّ الْقَادِرَ عَلَى التَّحْوِيلِ عَنْهُمْ لَا يُعَدُّ، كَمَا وَقَعَ لِلَّذِينَ كَانُوا أَسْلَمُوا وَمَنْعَهُمُ الْمُشْرِكُونَ مِنْ أَهْلِهِمْ مِنَ الْهَجْرَةِ، ثُمَّ كَانُوا يَخْرُجُونَ مَعَ الْمُشْرِكِينَ لَا لِقَصْدٍ قِتَالٍ

المسلمين، بل لإيهاهم كثرتهم في عيون المسلمين، فحصلت لهم المؤاخذه بذلك، فرأى عكرمة أن من خرج في جيش يُقاتلون المسلمين يَأْتُم وإن لم يُقاتل ولا نوى ذلك، ويتأيد ذلك في عكسه بحديث: «هم القوم لا يشقى بهم جليسهم» كما مضى ذكره في كتاب الرقاق. اهـ



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣- باب إِذَا بَقِيَ فِي حُثَالَةٍ مِنَ النَّاسِ.

٧٠٨٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، حَدَّثَنَا حُذَيْفَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدِيثَيْنِ رَأَيْتُ أَحَدَهُمَا وَأَنَا أَنْتَظِرُ الْآخَرَ، حَدَّثَنَا: «أَنَّ الْأَمَانَةَ نَزَلَتْ فِي جَذْرِ قُلُوبِ الرِّجَالِ، ثُمَّ عَلِمُوا مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ عَلِمُوا مِنَ السُّنَّةِ». وَحَدَّثَنَا عَنْ رَفْعِهَا قَالَ: «يَنَامُ الرَّجُلُ النَّوْمَةَ فَتَقْبِضُ الْأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ، فَيُظِلُّ أَثَرَهَا مِثْلَ أَثَرِ الْوَكْتِ، ثُمَّ يَنَامُ النَّوْمَةَ فَتَقْبِضُ فَيَقْبِضُ فِيهَا أَثَرَهَا مِثْلَ أَثَرِ الْمَجْلِ كَجَمْرٍ دَخَرَجَتْهُ عَلَى رَجُلِكَ فَتَقْطَعُ فَتَرَاهُ مُتَبَيِّرًا وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ، وَيُصْبِحُ النَّاسُ يَتَبَايَعُونَ فَلَا يَكَادُ أَحَدٌ يُؤَدِّي الْأَمَانَةَ فَيُقَالُ: إِنَّ فِي بَنِي فُلَانٍ رَجُلًا أَمِينًا. وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ مَا أَعْقَلَهُ وَمَا أَظْفَرَهُ وَمَا أَجْلَدَهُ وَمَا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ. وَلَقَدْ أَتَى عَلِيٌّ زَمَانٌ وَلَا أَبَالِي أَيْكُمْ بَايَعْتُ لَيْنٌ كَانَ مُسْلِمًا رَدَّهُ عَلَيَّ الْإِسْلَامَ وَإِنْ كَانَ نَصْرَانِيًّا رَدَّهُ عَلَيَّ سَاعِيهِ وَأَمَّا الْيَوْمَ فَمَا كُنْتُ أَبَايَعُ إِلَّا فُلَانًا وَفُلَانًا»^(١).

هذا الحديث فيه التحذير مما ذكره النبي ﷺ عن رفع الأمانة، وكذلك عن رفع الإيْمَانِ أيضًا. قوله: «إِنَّ الرَّجُلَ يَنَامُ النَّوْمَةَ فَتَقْبِضُ الْأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ» - والعياذ بالله - فَيُصْبِحُ وَلَا أَمَانَةَ لَهُ لَكِنْ يَبْقَى أَثَرُهَا، ثُمَّ يَنَامُ فَتَقْبِضُ وَيَبْقَى أَثَرُهَا لَكِنْ أَثَرٌ لَا أَثَرَ لَهُ فِي الْوَاقِعِ، مِثْلَ الْجَمْرِ إِذَا تَدَخَّرَ عَلَى الرَّجُلِ فَإِنَّهُ يَتَبَيَّرُ وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ، وَهَذَا كَمَا يَكُونُ فِي الْأَمَانَةِ يَكُونُ فِي الْإِيْمَانِ أَيْضًا، وَلِذَلِكَ تَجِدُ قَلْبَكَ أحيانًا يَكُونُ عِنْدَهُ مِنَ الْإِيْمَانِ مَا كَأَنَّهُ يُشَاهِدُ أُمُورَ الْغَيْبِ بَعِيْنَهُ، وَأحيانًا يَنْطَفِئُ هَذَا النُّورُ وَلَا يَجِدُ الْمَرْءَ فِي نَفْسِهِ هَذَا الْيَقِيْنِ، وَحَيْثُ لَا يَجِبُ أَنْ يَقْرَعَ الْإِنْسَانُ إِلَى رَبِّهِ ﷻ بِسُؤَالِ الثَّبَاتِ، وَأَنْ يَتَذَكَّرَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ ﷻ مَا يَقْوِي إِيْمَانَهُ؛ لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ خَطِيرَةٌ، وَإِذَا صَدَأَ الْقَلْبُ بِمِثْلِ هَذَا الصَّدَأِ الْخَبِيثِ فَهُوَ أَشَدُّ مِنَ السَّرْطَانِ فِي الْجَسْمِ إِذَا لَمْ تُبَادِرْ بِإِزَالَتِهِ وَدَوَائِهِ.

وقد ثبت عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَا مِنْ قَلْبٍ مِنْ قُلُوبِ بَنِي آدَمَ إِلَّا وَهُوَ بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ يُقَلِّبُهُ كَيْفَ يَشَاءُ»^(٢).

(١) أخرجه مسلم (١٤٣).

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٥٤).

ثم قال ﷺ نفسه: «اللَّهُمَّ يُمَقِّلِبِ الْقُلُوبِ ثَبْتَ قُلُوبِنَا عَلَى دِينِكَ»^(١). هذا يَقُولُهُ الرَّسُولُ ﷺ فَكَيْفَ بِنَا؟! ولذلك أنا في هذا المقام أَدْعُوكُمْ إِلَى مِرَاقِبَةٍ وَمَتَابَعَةِ الْقُلُوبِ، فَإِنَّهَا أَشَدُّ مِنْ مِتَابَعَةِ الْجَوَارِحِ فَإِنَّكَ إِنْ بَطَلْتَ صَلَاتَكَ مِثْلًا أَعَدْتَهَا، أَوْ لَوْ تَرَكْتَ وَاجِبًا مِنَ الْحَجِّ فَإِنَّكَ تَفْدِيهِ بِدَمٍ، لَكِنَّ الْقُلُوبَ هِيَ الْمَشْكَلَةُ - نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْإِيمَانَ وَالثَّبَاتَ - فَيَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يُلَاحِظَ هَذَا حَتَّى لَا تَنْزِعَ الْأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ، وَيُنْزِعَ الْإِيمَانُ مِنْ قَلْبِهِ، بَلْ يُلَاحِظُ دَائِمًا وَيَسْأَلُ اللَّهَ الثَّبَاتَ وَيَأْتِي بِالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ؛ لِأَنَّ الْأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ، مِثْلُ سَقْيِ الشَّجَرَةِ، فَالشَّجَرَةُ إِذَا بَيَسَ حَوْضُهَا مِنَ الْمَاءِ فَإِنَّهَا تَذْبُلُ وَتَبْدَأُ أَوْرَاقُهَا تَتَسَاقَطُ، فَإِذَا أَتَى عَلَيْهَا بِالْمَاءِ وَرَوَاهَا عَادَتْ خَضِرَتُهَا وَانْتَعَشَتْ، فَالْأَعْمَالُ الصَّالِحَةُ بِمَنْزِلَةِ سَقْيِ الْمَاءِ لِلْأَشْجَارِ، فَعَلَيْكَ بِهَذَا إِذَا رَأَيْتَ مِنْ قَلْبِكَ فَتورًا أَوْ ضَعْفًا فَقَوِّ ذَلِكَ بِالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ.

ثم قَالَ ﷺ: «أَتَى عَلَيَّ زَمَانٌ لَا أَبَالِي أَتَيْكُمْ بَايَعْتُ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا رَدَّهَ عَلَيَّ الْإِسْلَامَ، وَإِنْ كَانَ نَصْرَانِيًّا رَدَّهَ عَلَيَّ سَاعِيهِ». الْمُرَادُ بِالْمُبَايَعَةِ هُنَا الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ؛ يَعْنِي: يَقُولُ كُنْتُ بِالْأَوَّلِ لَا أَبَالِي إِذَا بَايَعْتُ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا، سَوَاءٌ كَانَ مُسْلِمًا أَوْ نَصْرَانِيًّا؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ يَرُدُّهُ عَلَيَّ إِسْلَامُهُ وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُنْكِرَ لِي شَيْئًا، أَوْ يُؤْثِرَ عَلَيَّ شَيْئًا. وَأَمَّا النَّصْرَانِيُّ فَيَرُدُّهُ عَلَيَّ سَاعِيهِ، وَالسَّعَاءَةُ هُمُ الَّذِينَ يَتَفَقَّدُونَ النَّصَارَى فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ، لَهَا كَانَ الْإِسْلَامُ قَوِيًّا.

قَوْلُهُ: «أَمَّا الْيَوْمَ فَمَا كُنْتُ أَبَايَعُ إِلَّا فُلَانًا وَفُلَانًا». أَبَايَعُ؛ أَي: الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ، لَا أَبَايَعُ إِلَّا فُلَانًا وَفُلَانًا؛ لِأَنَّهُمْ أَمْنَاءٌ، فَصَارَ الْأَمْنَاءُ فِي عَهْدِ حَذِيفَةَ بْنِ الْيَمَانِ لَا يُوجَدُ إِلَّا فُلَانٌ وَفُلَانٌ مِنَ الْبَلَدِ، فَالآنَ أَشَدُّ وَأَعْظَمُ - نَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يُثَبِّتَنَا وَإِيَّاكُمْ -.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤ - بَابُ التَّعَرُّبِ فِي الْفِتْنَةِ.

٧٠٨٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى الْحَجَّاجِ فَقَالَ: يَا ابْنَ الْأَكْوَعِ ارْتَدَدْتَ عَلَى عَقْبِكَ تَعَرَّبْتَ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذِنَ لِي فِي الْبَدْوِ. وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ قَالَ: لَمَّا قُتِلَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ خَرَجَ سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ إِلَى الرَّبَذَةِ،

(١) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٦٨٣).

وَتَزَوَّجَ هُنَاكَ امْرَأَةً وَوَلَدَتْ لَهُ أَوْلَادًا، فَلَمْ يَزَلْ بِهَا حَتَّى قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِلَيْالٍ فَنَزَلَ الْمَدِينَةَ^(١).
 ٧٠٨٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي
 صَعْصَعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُوشِكُ أَنْ
 يَكُونَ خَيْرُ مَالِ الْمُسْلِمِ غَنَمٌ يَتَّبِعُ بِهَا شَعَفَ الْجِبَالِ وَمَوَاقِعَ الْقَطْرِ يَفْرُ بِدِينِهِ مِنَ الْفِتَنِ».
 قول المؤلف رحمته الله: «بَابُ التَّعَرُّبِ فِي الْفِتْنَةِ». يَعْنِي: الْخُرُوجَ إِلَى الْبَادِيَةِ حَتَّى يَكُونَ
 أَعْرَابِيًّا، ثُمَّ ذَكَرَ أَحَادِيثَ تَدُلُّ عَلَى جَوَازِهِ إِذَا خَافَ الْفِتْنَ.

منها: حديث سلمة بن الأكوع أن الرسول ﷺ أذن له في البدو.
 ومنها: حديث أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قَالَ: «يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرُ مَالِ الْمُسْلِمِ غَنَمٌ
 يَتَّبِعُ بِهَا شَعَفَ الْجِبَالِ وَمَوَاقِعَ الْقَطْرِ يَفْرُ بِدِينِهِ مِنَ الْفِتَنِ». يُوشِكُ؛ يَعْنِي: يَقْرُبُ، وَهَذَا إِذَا كَانَ
 يَخْشَى الْإِنْسَانَ عَلَى نَفْسِهِ الْفِتْنِ الَّتِي فِي الْمَدِينِ، فَإِنَّهُ يَخْرُجُ، أَمَا إِذَا كَانَ لَا يَخْشَى عَلَى نَفْسِهِ
 فَإِنَّهُ يَنْقَى مِنْ أَجْلِ أَنْ يَدْعُوَ النَّاسَ إِلَى الْخَيْرِ، وَيُزِيلَ عَنْهُمْ الشَّرَّ وَالْفِتْنَةَ، فَإِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَى
 ذَلِكَ فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ لِلْبَدْوِ مِنْ أَجْلِ الْبَقَاءِ فِي الْمَدِينِ وَإِبْقَاءِ النَّاسِ عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ
 الْخَيْرِ وَتَرْكِ الْفِتْنَةِ.

وفي هذا الحديث: دليل على أن التعرّب بدوٍ حاجة من أسباب الارتداد؛ ولهذا أمر النبي
ﷺ في حديث بريدة أنه إذا أجابه من يُجِيبُ من الناس فإنهم يَرْحَلُونَ مِنْ بَادِيَتِهِمْ إِلَى الْمَدِينِ
 وَالْقُرَى، يُهَاجِرُونَ حَتَّى يَكُونَ لَهُمْ مَا لِلْمُسْلِمِينَ، وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:
 ١٥- بَابُ التَّعَوُّذِ مِنَ الْفِتَنِ.

٧٠٨٩- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: سَأَلُوا النَّبِيَّ
ﷺ حَتَّى أَحَقَّوهُ بِالْمَسْأَلَةِ، فَصَعِدَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ الْمِنْبَرِ فَقَالَ: «لَا تَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ إِلَّا
 بَيَّنْتُ لَكُمْ». فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ يَمِينًا وَشِمَالًا فَإِذَا كُلُّ رَجُلٍ لَأَفَ رَأْسُهُ فِي نَوْبِهِ يَنْكِحِي، فَأَنْشَأَ رَجُلٌ
 كَانَ إِذَا لَاحَى يُدْعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ مَنْ أَبِي فَقَالَ: «أَبُوكَ حُذَافَةُ». ثُمَّ أَنْشَأَ عَمْرٌ
 فَقَالَ: رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ سُوءِ الْفِتَنِ، فَقَالَ النَّبِيُّ
ﷺ: «مَا رَأَيْتُ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ كَالْيَوْمِ قَطُّ، إِنَّهُ صُوِّرَتْ لِي الْجَنَّةُ وَالنَّارُ حَتَّى رَأَيْتُهُمَا دُونَ

الْحَائِطُ» ^(١). قَالَ: فَكَانَ قَتَادَةُ يَذْكُرُ هَذَا الْحَدِيثَ عِنْدَ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدِّلَ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ﴾ [التَّائِبَةُ: ١٠١].

٧٠٩٠- وَقَالَ عَبَّاسُ التَّرْسِيِّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُمْ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ... بِهِذَا وَقَالَ: كُلُّ رَجُلٍ لَأَفَا رَأْسَهُ فِي ثَوْبِهِ يَبْكِي، وَقَالَ: عَائِذَا بِاللَّهِ مِنْ سُوءِ الْفِتَنِ، أَوْ قَالَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ سُوَاىِ الْفِتَنِ.

٧٠٩١- وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ وَمُعْتَمِرٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ قَتَادَةَ، أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهِذَا وَقَالَ: عَائِذَا بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ الْفِتَنِ ^(٢).

في هذا الحديث: أَنَّ الصحابة رَضُوا بِمَا سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ حَتَّى أَحْفَوْهُ بِالمَسْأَلَةِ؛ يَعْنِي: اتَّعَبُوهُ فِي الْمَسْأَلَةِ حِرْصًا مِنْهُمْ عَلَى الْعِلْمِ لَا تَطَرُّقًا لِإِذَاءِ النَّبِيِّ ﷺ.

❖ قَوْلُهُ: «فَصَعِدَ ذَاتَ يَوْمٍ الْمَنْبَرَ، فَقَالَ: لَا تَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ إِلَّا بَيَّنْتُ لَكُمْ». وَهَذَا خَبَرٌ صَدَقَ فَلَوْ سَأَلُوهُ عَنْ أَيِّ شَيْءٍ لَبَيَّنَّهُ، وَلَكِنْ هَذَا فِيهِ فِتْنَةٌ؛ لِأَنَّهُمْ رَبَّمَا يَسْأَلُونَهُ عَنْ أَشْيَاءَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ: عَنْ آبَائِهِمْ، وَعَنْ أُمَمَاتِهِمْ، وَعَنْ أُمُورٍ سَتَحْدُثُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، فَتَكُونُ مَرْعَبَةً وَمَزْعَجَةً، فَلَمَّا قَالَ هَذَا جَعَلَ كُلُّ إِنْسَانٍ رَأْسَهُ فِي ثَوْبِهِ، وَلَفَّهُ عَلَيْهِ، وَجَعَلُوا يَبْكُونَ ﷺ، تَعْظِيمًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَخَجَلًا أَنْ أَلْجَأُوا النَّبِيَّ ﷺ إِلَى أَنْ يَقُولَ هَذِهِ الْمَقَالَةَ.

❖ وَقَوْلُهُ: «فَقَامَ رَجُلٌ كَانَ إِذَا لَاحَى - يَعْنِي: إِذَا خَاصَمَ - يُذْعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، وَهَذَا تَعْرِيفٌ بِالْقَذْفِ، أَوْ قَذْفٌ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ مِنْ أَبِي؟ قَالَ: «أَبُوكَ حُذَافَةُ». وَهُوَ أَبُوهُ حَقًّا.

❖ قَوْلُهُ: «ثُمَّ أَنشَأَ عَمْرُ رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا». لِتَأْكِيدِ الْعَقِيدَةِ، وَأَنَّهُمْ مُؤْمِنُونَ بِالرَّسُولِ ﷺ حَقَّ الْإِيمَانِ.

❖ وَقَوْلُهُ: «ثُمَّ قَالَ: نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ سُوءِ الْفِتَنِ». خَشْيَةً أَنْ يَقُومَ أَحَدٌ فَيَسْأَلُ أَسْئَلَةً تَكُونُ فِتْنَةً لِلنَّاسِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

❖ وَقَوْلُهُ: «فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَا رَأَيْتُ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ كَالْيَوْمِ قَطُّ». يَعْنِي: أَنَّهُ أَقَرَّ عَمْرَ عَلَى تَعَوُّذِهِ مِنَ الْفِتَنِ، وَهَذَا سُنَّةٌ؛ يَعْنِي: أَنْ إِقْرَارَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى شَيْءٍ يُعْتَبَرُ مِنْ سُنَّتِهِ.

❖ وَقَوْلُهُ: «قَالَ: مَا رَأَيْتُ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ كَالْيَوْمِ قَطُّ». الْكَافُ هُنَا اسْمٌ؛ بِمَعْنَى: مِثْلُ، فَتَكُونُ مِضَافَةً إِلَى الْيَوْمِ، وَتَكُونُ مَفْعُولًا بِهِ لِقَوْلِهِ: (رَأَيْتُ)؛ يَعْنِي: مَا رَأَيْتُ مِثْلَ الْيَوْمِ فِي الْخَيْرِ

(١) أخرجه مسلم (٢٣٥٩).

(٢) أخرجه مسلم (٢٣٥٩).

(٢) انظر التعليق السابق.

والشر؛ وذلك لأنه صُوِّرَتْ له الجنة والنار حتى رآهما دون الحائط، ولو سألوه مَنْ فيها لأجاب؛ لأنه يَقُولُ: لَا تَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ إِلَّا بَيَّنْتُ لَكُمْ.

وقوله: «قال قتادة: يُذَكِّرُ هذا الحديثُ عند هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ بُدِّلَكُمْ عَنْهُنَّ﴾». وهذا في عهدِ النَّبِيِّ ﷺ أما بعد وفاته النَّبِيِّ ﷺ، فالواجبُ أن يسأل الإنسان عن كلِّ ما يحتاجُ إليه؛ لأنه إن كان عندَ المسؤولِ علمُ بيَّته، وإلاَّ سكَّت. ثم ذكرَ ألفاظاً أُخرى في الحديثِ وقال: كلُّ رجلٍ لأفأ رأسه في ثوبه يَبْكِي.

وقال: عائذاً بالله من سوءِ الفتنِ.

أو قال: أَعُوذُ بالله من سوءِ الفتنِ.

واللفظُ الثالثُ: عائذاً بالله من شرِّ الفتنِ.

أما قوله: «أعوذُ بالله من سوءِ الفتنِ». فليس فيها إشكالٌ من حيث الإعرابِ، لكن «عائذاً بالله» ما وجه النصب فيها؟

قالَ الحافظُ رحمه الله في «الفتح» (٤٥ / ١٣):

قوله: «عائذاً بالله». هكذا وقع بالنصب وهو على الحال؛ أي: أقولُ ذلك عائذاً، أو على

المصدرِ عياداً. اهـ.

قوله: «عائذاً بالله» أحسنُ على الحال؛ أي أقولُ ذلك عائذاً، ولولا الرواية -وهي

مسموعة- لكان الوجهُ أن يَقُولَ: عائذٌ على أنها خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ؛ يَعْنِي: أنا عائذٌ، وفي روايةٍ أخرى جاءت بالرفعِ أوْجَه.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

١٦- بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ الْفِتْنَةُ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ.

٧٠٩٢- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ

سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَامَ إِلَى جَنْبِ الْمَنْبَرِ فَقَالَ: «الْفِتْنَةُ هَاهُنَا، الْفِتْنَةُ هَاهُنَا، مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ - أَوْ قَالَ: قَرْنُ الشَّمْسِ -».

٧٠٩٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ

اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُسْتَقْبِلُ الْمَشْرِقِ يَقُولُ: «أَلَا إِنَّ الْفِتْنَةَ هَاهُنَا مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ».

(١) أخرجه مسلم (٢٩٠٥).

(٢) انظر التعليق السابق.

٧٠٩٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَأْمِنَا، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي يَمِينِنَا». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَفِي نَجْدِنَا؟ قَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَأْمِنَا، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي يَمِينِنَا». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَفِي نَجْدِنَا؟ فَأُظِنُّهُ قَالَ فِي الثَّلَاثَةِ: «هَنَّاكَ الزَّلَازِلُ وَالْفِتَنُ وَبِهَا يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ»^(١).

٧٠٩٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ شَاهِينَ الْوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ بَيَانَ، عَنْ وَبَرَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ فَرَجَوْنَا أَنْ يُحَدِّثَنَا حَدِيثًا حَسَنًا. قَالَ: فَبَاذَرْنَا إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدِّثْنَا عَنْ الْقِتَالِ فِي الْفِتْنَةِ وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾. فَقَالَ: هَلْ تَدْرِي مَا الْفِتْنَةُ؟ تَكَلَّتْ أُمُّكَ إِنَّمَا كَانَ مُحَمَّدٌ ﷺ يُقَاتِلُ الْمُشْرِكِينَ وَكَانَ الدُّخُولُ فِي دِينِهِمْ فِتْنَةً وَلَيْسَ كَقِتَالِكُمْ عَلَى الْمُلْكِ^(٢).

❦ قَوْلُهُ ﷺ: «الْفِتْنَةُ مِنْ قَبْلِ الْمَشْرِقِ». هَذَا مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ مَطَقًا عَلَى مَكَانِهِ الَّذِي قِيلَ فِيهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَوْ قِيلَ: إِنَّ الْفِتْنَةَ مِنْ قَبْلِ الْمَشْرِقِ فِي كُلِّ مَكَانٍ، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِي أُفْرِيْقِيَا يَرَى الْفِتْنَةَ تَخْرُجُ مِنَ الْحِجَازِ مَثَلًا، وَمَنْ كَانَ فِي أَوْرُوبَا يَرَى أَنَّهَا تَخْرُجُ مِنْ أُفْرِيْقِيَا مَثَلًا، أَوْ مِنْ الْحِجَازِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهَذَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي يَتَعَيَّنُ تَأْوِيلُهَا عَلَى مَكَانِهَا الْخَاصِّ.

❦ وَقَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ». أَوْ قَالَ: «قَرْنُ الشَّمْسِ». شَكٌّ مِنَ الرَّايِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ قَرْنَ الشَّمْسِ يَطْلُعُ مَعَ قَرْنِ الشَّيْطَانِ؛ لِأَنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ يَكُونُ مَقَارِنًا لَهَا، فَيَسْجُدُ لَهُ الْكَفَّارُ، وَهُوَ يَرَى أَنَّهُمْ يَسْجُدُونَ لَهُ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ الْآخَرَ وَهُوَ قَوْلُهُ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَأْمِنَا، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي يَمِينِنَا». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَفِي نَجْدِنَا. قَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَأْمِنَا اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي يَمِينِنَا» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَفِي نَجْدِنَا. فَأُظِنُّهُ قَالَ فِي الثَّلَاثَةِ: «هَنَّاكَ الزَّلَازِلُ وَالْفِتَنُ، وَبِهَا يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ».

قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: إِنَّ النَجْدَ اسْمٌ لِكُلِّ مَا ارْتَفَعَ، وَأَنْ الْمَرَادُ: بِهَا نَجْدُ الْعِرَاقِ؛ لِأَنَّ الْفِتْنَ ظَهَرَتْ فِي نَجْدِ الْعِرَاقِ ظُهُورًا عَظِيمًا فِي أَوَاخِرِ مِنَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَكَذَلِكَ فِي أَوَائِلِ خِلَافَةِ بَنِي أُمَيَّةٍ. فَظَهَرَتْ فِي الْعِرَاقِ فِتْنَةُ الْخَوَارِجِ، وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَالْحُسَيْنِ، كُلُّهَا كَانَتْ فِي الْعِرَاقِ، وَبَعْضُ النَّاسِ الَّذِينَ قَامُوا ضِدَّ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالُوا: إِنَّ الشَّيْخَ مُحَمَّدًا مِنْ نَجْدٍ، وَنَجْدٌ هُوَ قَرْنُ الشَّيْطَانِ، لَكِنَّ الْعُلَمَاءَ أَنْكَرُوا عَلَيْهِمْ، وَقَالُوا: إِنَّ نَجْدَ لَيْسَتْ هِيَ بِقَبْلِ الْمَشْرِقِ بِالنِّسْبَةِ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ الْعِرَاقُ، وَإِنَّمَا نَجْدٌ فَتَقَعُ عَنْهَا يَمِينًا إِذَا كُنْتَ مُسْتَقْبِلًا الْمَشْرِقَ، وَهَذَا وَ

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) انظر: «صحيح مسلم» (٩٦).

الأقرب، ومن تتبع التاريخ عَرَفَ هذا؛ لأنه ما حصلَ من أهل نجد ما حصلَ من أهل العراق، وإن كان حصلَ فيها مسيلمة الكذاب -أي: في نجد- ولكنه قُضِيَ عليه بدون فتنة تُذكر؛ فالفتنة في العراق وما والاها وربما يشملُ الأمرُ ما وراء ذلك؛ فيأجوجُ ومأجوجُ من جهة المشرق، وهم مفسدون في الأرض، فربما يشملُ هذا أيضًا، وليس معنى أن الرسول ﷺ لم يدعُ لهم بالبركة أنهم ليس فيهم أهلٌ خير ودعوة، ولكن لئلا يغتروا فيطغوا.

قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٤٦/١٣):

قوله: «بَابُ قولِ النبي: الفتنة من قبل المشرق». أي: من جهته، ذكر فيه ثلاثة أحاديث: الأول ذكره من وجهين، وقد ذُكرت في شرح حديث أسامة في أوائل كتاب الفتن وجه الجمع بينه وبين قوله ﷺ: «إني لأرى الفتنَ خلالَ بيوتكم». وكان خطابه ذلك لأهل المدينة.

قوله: «عن النبي أنه قام إلى جنب المنبر». في رواية عبد الرزاق، عن معمر، عند الترمذي أن النبي قام على المنبر، وفي رواية شعيب، عن الزهري كما تقدّم في مناقب قريش بسنده «سمعتُ رسولَ الله يقول وهو على المنبر». وفي رواية يونس بن يزيد، عن الزهري عند مسلم: «أن رسولَ الله ﷺ قال وهو مستقبلُ المشرق».

قوله: «الفتنة هاهنا، الفتنة هاهنا». كذا فيه مرتين، وفي رواية يونس: «ها إن الفتنة هاهنا أعادها ثلاث مرات».

قوله: «من حيث يطلع قرنُ الشيطان، أو قال: قرنُ الشمس». كذا هنا بالشك، وفي رواية عبد الرزاق: «ها هنا أرضُ الفتن، وأشار إلى المشرق»؛ يعني: من حيث يطلع قرنُ الشيطان. وفي رواية شعيب: «ألا إن الفتنة هاهنا يُشيرُ إلى المشرق حيث يطلع قرنُ الشيطان». وفي رواية يونس مثل معمر، لكن لم يقل: «أو قال: قرنُ الشيطان» بل قال: «يعني: المشرق». ولمسلم من رواية عكرمة بن عمار، عن سالم، قال: «سمعتُ ابنَ عمر يقول: سمعتُ رسولَ الله يُشيرُ بيده نحوَ المشرق، ويقول: «ها إن الفتنة هاهنا ثلاثًا حيث يطلع قرنُ الشيطان». وله من طريق حنظلة، عن سالم مثله، لكن قال: «إن الفتنة هاهنا ثلاثًا». وله من طريق فضيل بن غزوان: سمعتُ سالمَ بنَ عبد الله بن عمر يقول: يا أهلَ العراق ما أسألكم عن الصغيرة، وأزكبكم الكبيرة، سمعتُ أبي يقول: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إن الفتنة تجي من هاهنا، وأومأ بيده نحوَ المشرق من حيث يطلع قرنُ الشيطان». كذا فيه بالثنية، وله في صفة إبليس من طريق مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر مثل سباق حنظلة سواء، وله نحوه من رواية سفيان الثوري، عن عبد الله بن دينار أخرجه في الطلاق، ثم ساق هاهنا من رواية الليث، عن نافع، عن ابن عمر مثل رواية يونس، إلا أنه قال: «ألا إن الفتنة هاهنا». ولم يُكرّر، وكذا لمسلم، وأورده الإسماعيلي من رواية أحمد بن يونس، عن الليث، فكرّرَها مرتين.

الحديث الثاني: قوله: «عن ابنِ عونٍ» هو عبدُ الله، عن نافع، عن ابنِ عمرَ قالَ: ذَكَرَ النَّبِيُّ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَأْمِنَا... الحديث». كذا أوردَه عن عليِّ بنِ عبدِ الله، عن أَزْهَرَ السَّمان، وأخرجه الترمذِيُّ، عن بشرِ بنِ آدمَ بنِ بنتِ أَزْهَرَ، حَدَّثَنِي جَدِّي أَزْهَرُ بهذا السندِ أَنَّ رسولَ الله ﷺ قال، ومثله للإسماعيليُّ من روايةِ أحمدَ بنِ إبراهيمَ الدورقيِّ، عن أَزْهَرَ، وأخرجه من طريقِ عبيدِ الله بنِ عبدِ الله بنِ عونٍ، عن أبيه كذلك، وقد تقدَّم من وجهٍ آخرَ عن ابنِ عونٍ في الاستسقاءِ موقوفًا، وذكَّرتُ هناك الاختلافَ فيه.

قوله: «قالوا: يا رسولَ الله وفي نجدنا فأظنُّه قال في الثالثة: هناك الزلازلُ والفتنُ، وبها يَطْلُعُ قرنُ الشيطانِ». وقَعَ في روايةِ الترمذِيِّ والدورقيِّ بعد قوله: وفي نجدنا. «قال: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَأْمِنَا وَبَارِكْ لَنَا فِي يَمِينِنَا، قال: وفي نجدنا؟ قال: هناك» فذكره لكن شكَّ هل قال: بها أو منها. وقال: يَخْرُجُ بدلُ يَطْلُعُ، وقد وقَعَ في روايةِ الحسين بنِ الحسنِ في الاستسقاءِ مثله في الإعادةِ مرتين، وفي روايةٍ ولدِ ابنِ عونٍ «فلما كان الثالثة أو الرابعة قالوا: يا رسولَ الله ﷺ وفي نجدنا. قال: بها الزلازلُ والفتنُ، ومنها يَطْلُعُ قرنُ الشيطانِ».

قال المُهَلَّبُ: إنما تركَ ﷺ الدعاءَ لأهلِ المشرقِ لِيَضْعُفُوا عن الشرِّ الذي هو موضوعٌ في جهتهم لاستيلاءِ الشيطانِ بالفتنِ، وأما قوله: قرنُ الشمسِ. فقال الداوديُّ: للشمسِ قرنٌ حقيقةً، ويَحْتَمِلُ أن يُريدَ بالقرنِ قوَّةَ الشيطانِ، وما يَسْتَعِينُ به على الإضلالِ، وهذا أَوْجَهُ، وقيل: إن الشيطانَ يَقْرُنُ رأسَه بالشمسِ عند طلوعِها ليقَعَ سجدُ عبديها له. قيل: ويَحْتَمِلُ أن يَكُونَ للشمسِ شيطانٌ تَطْلُعُ الشمسُ بينَ قرنَيْهِ، وقال الخطابيُّ: القرنُ الأُمَّةُ من الناسِ يَحْدِثُونَ بعدَ فناءِ آخرين، وقرنُ الحيةِ أن يَضْرِبَ المثلُ في ما لا يُحَمَّدُ من الأمور. وقال غيره: كان أهلُ المشرقِ يومئذٍ أهلَ كفرٍ، فأخبرَ ﷺ أن الفتنةَ تَكُونُ من تلكِ الناحيةِ فكان كما أخبرَ، وأوَّلُ الفتنِ كان من قبلِ المشرقِ، فكان ذلك سببًا للفرقةِ بينَ المسلمين، وذلك مما يُجِبُه الشيطانُ.

[هذا فيه نظرٌ؛ لأن أهلَ اليمنِ في ذلك الوقتِ كانوا أهلَ شركٍ، وكذلك أهلُ الشامِ] ^(١). ويفرِّحُ به، وكذلك البدعُ نَشَأَتْ من تلكِ الجهةِ.

وقال الخطابيُّ: نجدٌ من جهةِ المشرقِ، ومن كان بالمدينةِ كان نجدُهُ باديةَ العراقِ ونواحيها، وهي مشرقُ أهلِ المدينةِ، وأصلُ النجدِ ما ارتَفَعَ من الأرضِ، وهو خلافُ الغورِ فإنه ما انْخَفَضَ منها، وتامةٌ كُلُّها من الغورِ، ومكةٌ من تامةٍ. انتهى، وعرف بهذا وهاء ما قاله الداوديُّ أن نجدًا من ناحيةِ العراقِ فإنه توهم أن نجدًا موضعٌ مخصوصٌ وليس كذلك، بل

(١) ما بين المعقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رحمه الله.

كُلُّ شَيْءٍ اِزْتَفَعَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا يَلِيهِ يُسَمَّى الْمَرْتَفَعُ نَجْدًا، وَالْمُنْخَفَضُ غَوْرًا.

❖ الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ: قَوْلُهُ: «حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ». هُوَ ابْنُ شَاهِينَ، وَخَالِدٌ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَيَبَّانٌ بِمَوْحِدَةٍ ثُمَّ تَحْتَانِيَّةٌ خَفِيفَةٌ هُوَ ابْنُ عَمْرٍو، وَوَبَرَةٌ بِفَتْحِ الْوَاوِ وَالْمَوْحِدَةُ عِنْدَ الْجَمِيعِ وَبِهِ جَزَمَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَقَالَ عِيَاضٌ: ضَبَطْنَاهُ فِي مُسْلِمٍ بِسُكُونِ الْمَوْحِدَةِ. قَوْلُهُ: «أَنْ يُحَدِّثَنَا حَدِيثًا حَسَنًا». أَي: حَسَنَ اللَّفْظِ يَشْتَمِلُ عَلَى ذِكْرِ التَّرْجِمَةِ وَالرَّخْصَةِ، فَشَغَلَهُ الرَّجُلُ فَصَدَّهُ عَنِ إِعَادَتِهِ حَتَّى عَدَلَ إِلَى التَّحَدُّثِ عَنِ الْفِتْنَةِ.

❖ قَوْلُهُ: «فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ». تَقَدَّمَ فِي الْأَنْفَالِ أَنْ اسْمَهُ حَكِيمٌ، أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ رِوَايَةِ زُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ بِيَانٍ، أَنَّ وَبَرَةً، حَدَّثَهُ فَذَكَرَهُ، وَفِيهِ: «فَمَرَرْنَا بِرَجُلٍ يُقَالُ لَهُ: حَكِيمٌ».

❖ قَوْلُهُ: «يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ». هِيَ كُنْيَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

❖ قَوْلُهُ: «حَدَّثَنَا عَنِ الْقِتَالِ فِي الْفِتْنَةِ، وَاللَّهُ يَقُولُ». يُرِيدُ أَنْ يَحْتَجَّ بِالْآيَةِ عَلَى مَشْرُوعِيَةِ

الْقِتَالِ فِي الْفِتْنَةِ، وَأَنَّ فِيهَا الرَّدَّ عَلَى مَنْ تَرَكَ ذَلِكَ كَابِنِ عَمْرٍو.

❖ وَقَوْلُهُ: «ثُكِّلَتْكَ أُمُّكَ». ظَاهِرُهُ الدَّعَاءُ، وَقَدْ يَرُدُّ مُورِدُ الزَّجْرِ كَمَا هَاهُنَا.

وَحَاصِلُ جَوَابِ ابْنِ عَمْرٍو لَهُ: أَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَتِّلُواهُمْ﴾. لِلْكَفَّارِ فَأَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِقِتَالِ الْكَافِرِينَ حَتَّى لَا يَبْقَى أَحَدٌ يُفْتَنُ عَنِ دِينِ الْإِسْلَامِ وَيَزِيدَ إِلَى الْكُفْرِ، وَوَقَعَ نَحْوُ هَذَا السُّؤَالِ مِنْ نَافِعِ بْنِ الْأَزْرَقِ. وَجَمَاعَةُ لَعْمَرَانَ بْنِ حَصِينٍ، فَأَجَابَهُمْ بِنَحْوِ جَوَابِ ابْنِ عَمْرٍو، أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي سُورَةِ الْأَنْفَالِ مِنْ رِوَايَةِ زُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ بِيَانٍ بِزِيَادَةٍ «فَقَالَ» بَدَلُ قَوْلِهِ: «وَكَانَ الدَّخُولُ فِي دِينِهِمْ فِتْنَةً فَكَانَ الرَّجُلُ يُفْتَنُ عَنْ دِينِهِ إِمَّا يَقْتُلُوهُ، وَإِمَّا يُوثَقُونَهُ حَتَّى كَثُرَ الْإِسْلَامُ فَلَمْ تَكُنْ فِتْنَةً». أَي: لَمْ يَبْقَ فِتْنَةٌ؛ أَي: مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْكَافِرِ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ.

ثُمَّ ذَكَرَ سُؤَالَهِ عَنْ عَلِيٍّ، وَعُثْمَانَ وَجَوَابَ ابْنِ عَمْرٍو.

❖ وَقَوْلُهُ هُنَا: «وَلَيْسَ كَقِتَالِكُمْ عَلَى الْمَلِكِ». أَي: فِي طَلَبِ الْمَلِكِ، يُشِيرُ إِلَى مَا وَقَعَ بَيْنَ

مَرْوَانَ ثُمَّ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنِهِ وَبَيْنَ ابْنِ الزُّبَيْرِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَكَانَ رَأْيُ ابْنِ عَمْرٍو تَرَكَ الْقِتَالِ فِي الْفِتْنَةِ وَلَوْ ظَهَرَ أَنَّ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ مُحَقَّةٌ وَالْأُخْرَى مَبْطُلَةٌ، وَقِيلَ: الْفِتْنَةُ مُخْتَصَّةٌ بِمَا إِذَا وَقَعَ الْقِتَالُ بِسَبَبِ التَّغَالِبِ فِي طَلَبِ الْمَلِكِ وَأَمَّا إِذَا عَلِمَتِ الْبَاغِيَةُ فَلَا تُسَمَّى فِتْنَةً وَتَجِبُ مَقَاتَلَتُهَا حَتَّى تَرْجَعَ إِلَى الطَّاعَةِ؛ وَهَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ. اهـ

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧ - باب الْفِتْنَةِ الَّتِي تَمُوجُ كَمَوْجِ الْبَحْرِ.

وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ خَلْفِ بْنِ حَوْشَبٍ: كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يَتَمَثَّلُوا بِهَذِهِ الْآيَاتِ عِنْدَ الْفِتَنِ، قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ:

الْحَرْبُ أَوَّلُ مَا تَكُونُ فِتْنَةٌ تَسْعَى بِزِيَّتِهَا لِكُلِّ جَهُولٍ
حَتَّى إِذَا اشْتَعَلَتْ وَشَبَّ ضِرَامُهَا وَلَّتْ عَجُوزًا غَيْرَ ذَاتِ حَلِيلٍ
شَمَطَاءُ يُنْكِرُ لَوْنُهَا وَتَغَيَّرَتْ مَكْرُوهَةٌ لِلشَّمِّ وَالتَّقْيِيلِ

صَحِيحٌ أَنَّ الْحَرْبَ أَوَّلُ مَا تَكُونُ فِتْنَةٌ؛ يَعْنِي: أَنَّ الْإِنْسَانَ حِينَ يَتَقَدَّمُ إِلَى الْفِتْنَةِ تَجِدُ عِنْدَهُ شَجَاعَةً، وَقَدْرَةً عَلَى إِثَارَةِ الْفِتَنِ وَالسَّعْيِ بَيْنَ النَّاسِ بِالنَّمِيمَةِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، حَتَّى إِذَا مَا اشْتَعَلَتْ وَشَبَّ ضِرَامُهَا وَلَّتْ عَجُوزًا؛ يَعْنِي كَرِهَهَا وَتَمَنَّى أَنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلْ، وَهَكَذَا الْفِتْنُ - نَسَأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ - أَوَّلُ مَا تَبْدَأُ يَجِدُ الْإِنْسَانُ مِنْ نَفْسِهِ خَفَةً فِي إِضْرَامِهَا، وَيَجِدُ أَنَّهُ يُعْطِي نَفْسَهُ شَيْئًا مِنَ الْحَرِيَّةِ، وَلَكِنْ فِي النِّهَايَةِ يَنْدُمُ نَدَمًا عَظِيمًا، وَيَتَمَنَّى أَنْ لَمْ يَكُنْ. وَقَالَ:

شَمَطَاءُ يُنْكِرُ لَوْنُهَا وَتَغَيَّرَتْ مَكْرُوهَةٌ لِلشَّمِّ وَالتَّقْيِيلِ

هَنَا لِلشَّمِّ وَالتَّقْيِيلِ وَفِي رَوَايَةِ لِلشَّمِّ وَالتَّقْيِيلِ وَالْأَوَّلُ أَبْلَغُ؛ يَعْنِي: أَنَّهَا كَرِيهَةٌ الْمَنْظَرِ وَالْمَلَمَسِ، وَالشَّمَطَاءُ الْعَجُوزُ الْكَبِيرَةُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٠٩٦ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا شَقِيقُ سَمِيعٍ حَدِيثَهُ يَقُولُ: بَيْنَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ عُمَرَ إِذْ قَالَ: أَيُّكُمْ يَحْفَظُ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْفِتْنَةِ؟ قَالَ: «فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَوَلَدِهِ وَجَارِهِ تُكْفَرُهَا الصَّلَاةُ وَالصَّدَقَةُ وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ». قَالَ: لَيْسَ عَنْ هَذَا أَسْأَلُكَ، وَلَكِنْ الَّتِي تَمُوجُ كَمَوْجِ الْبَحْرِ قَالَ: لَيْسَ عَلَيْكَ مِنْهَا بَأْسٌ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا بَابٌ مُغْلَقٌ. قَالَ عُمَرُ: أَيُّكُمُ الْبَابُ أَمْ يُفْتَحُ؟ قَالَ: بَلْ يُكْسَرُ. قَالَ عُمَرُ: إِذَا لَا يُغْلَقُ أَبَدًا. قُلْتُ: أَجَلٌ. قُلْنَا لِحَدِيثِهِ: أَكَانَ عُمَرُ يَعْلَمُ الْبَابَ؟ قَالَ: نَعَمْ، كَمَا يَعْلَمُ أَنَّ دُونَ غَدٍ لَيْلَةٌ، وَذَلِكَ أَنِّي حَدَّثْتُهِ حَدِيثًا لَيْسَ بِالْأَغَالِيطِ فَهَبْنَا أَنْ نَسْأَلَهُ مَنْ الْبَابُ فَأَمَرَنَا مَسْرُوقًا فَسَأَلَهُ فَقَالَ: مَنْ الْبَابُ؟ قَالَ: عُمَرُ^(١).

قوله: «فتنة الرجل في أهله، وماله، وولده، وجاره يُكفرها الصلاة، والصدقة». هذه الفتنة إما أن يُعنى بها: التعلق بهم، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا آمَنَ أُولَٰكُمْ وَأُولَٰدُكُمْ فَتَنَّهُ وَاللَّهُ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [التكوير: ١٥]. أو يُعنى بها: عدم القيام بحقوقهم، ويؤيد هذا الاحتمال قوله: «وجاره» فإن الظاهر: أن المراد بفتنة الجار عدم القيام بحقوقه، والجار له حقوق عظيمة.

وقوله: «يُكفرها الصلاة، والصدقة، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر». لأنها حسنات، والحسنات - كما قال ربنا ﷺ -: ﴿بُذِّهْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [سورة: ١١٤].

ولكن أمير المؤمنين - عمر - يسأل عن شيء أبعد قال: ليس عن هذا أسألك، ولكن التي تموج كموج البحر، فقال له حذيفة: ليس عليك منها بأس يا أمير المؤمنين، إن بينك وبينها بابا مغلقا. قال عمر: أيكسر الباب أم يفتح؟ قال: بل يكسر؛ لأنه لو فتح لأمكن إغلاقه، لكن إذا كسر فسد وصار غير صالح للاستعمال؛ ولهذا قال عمر: إذا لا تغلق أبدا.

وقوله: «قلت: أجل. قلنا لحذيفة: أكان عمر يعلم الباب؟ قال: نعم، كما أعلم - أو كما يعلم - أن دون غد ليلة». وذلك أني حدثته حديثا ليس بالأغليط، فهبنا أن نسأله عن الباب، فأمرنا مسروقا فسأله، فقال: من الباب؟ قال: عمر. وهذا هو الذي حصل فإنه بعد مقتل عمر ﷺ بدأت الفتنة تموج، وإلا فإن الفتنة قد حصلت من قبل، لكنها ليست الفتنة التي تموج كموج البحر، ثم توالى الفتن في مقتل عثمان ﷺ ثم بمقتل علي ﷺ، وهكذا الفتنة ما زالت إلى يومنا هذا، لكنها أحيانا تخبو وأحيانا تشتعل.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٠٩٧ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا إِلَى حَائِطٍ مِنْ حَوَائِطِ الْمَدِينَةِ لِحَاجَتِهِ وَخَرَجْتُ فِي إِثْرِهِ، فَلَمَّا دَخَلَ الْحَائِطُ جَلَسْتُ عَلَى بَابِهِ وَقُلْتُ: لَا أَكُونَنَّ الْيَوْمَ بَوَّابَ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَأْمُرْنِي، فَذَهَبَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَضَى حَاجَتَهُ وَجَلَسَ عَلَى قَفِّ الْبَيْرِ فَكَشَفَ عَنْ سَاقَيْهِ وَدَلَّاهُمَا فِي الْبَيْرِ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهِ لِيَدْخُلَ فَقُلْتُ: كَمَا أَنْتَ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ لَكَ، فَوَقَفَ فَجِئْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَبُو بَكْرٍ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْكَ. قَالَ: «إِذْنٌ لَهُ وَبَشْرُهُ بِالْجَنَّةِ». فَدَخَلَ فَجَاءَ عَنْ يَمِينِ النَّبِيِّ ﷺ فَكَشَفَ عَنْ سَاقَيْهِ وَدَلَّاهُمَا فِي الْبَيْرِ، فَجَاءَ عُمَرُ فَقُلْتُ: كَمَا أَنْتَ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ لَكَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذْنٌ لَهُ وَبَشْرُهُ بِالْجَنَّةِ». فَجَاءَ عَنْ يَسَارِ النَّبِيِّ ﷺ فَكَشَفَ عَنْ سَاقَيْهِ فَدَلَّاهُمَا فِي الْبَيْرِ فَامْتَلَأَ الْقَفُّ فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ مَجْلِسٌ، ثُمَّ جَاءَ

عُثْمَانُ فَقُلْتُ: كَمَا أَنْتَ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ لَكَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أُذِّنْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ مَعَهَا بَلَاءٌ يُصِيبُهُ». فَدَخَلَ فَلَمْ يَجِدْ مَعَهُمْ مَجْلِسًا فَتَحَوَّلَ حَتَّى جَاءَ مُقَابِلَهُمْ عَلَى شَفَةِ الْبَيْتِ فَكَشَفَ عَنْ سَاقَيْهِ ثُمَّ دَلَّاهُمَا فِي الْبَيْتِ، فَجَعَلْتُ أَتَمَنَّى أَخَا لِي وَأَدْعُو اللَّهَ أَنْ يَأْتِيَ. قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: فَتَأَوَّلْتُ ذَلِكَ فُبُورَهُمْ اجْتَمَعَتْ هَا هُنَا وَانْفَرَدَ عُثْمَانُ^(١).

الشاهد في هذا الحديث قوله لعثمان رضي الله عنه: «أُذِّنْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ وَمَعَهَا بَلَاءٌ يُصِيبُهُ». وفي لفظ: «بَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ عَلَى بَلْوَى تُصِيبُهُ». فلما بَشَّرَهُ بهذا القيد قَالَ عُثْمَانُ رضي الله عنه: اللَّهُ الْمُسْتَعَانُ. يَعْنِي: عَلِمَ أَنَهَا وَاقِعَةٌ وَلَا بَدَّ لَكِنَّهُ سَأَلَ اللَّهَ الْعَوْنَ بِقَوْلِهِ: اللَّهُ الْمُسْتَعَانُ. وفي هذا الحديث فوائد كثيرة:

منها: ما كان عليه الناس في عهد النبي ﷺ حيث كانت البيوت في الغالب ليس فيها محل لقضاء الحاجة، فكانوا يَخْرُجُونَ كَثِيرًا لِلْحَوَائِطِ يَقْضُونَ حَوَائِجَهُمْ فِيهَا. وفيه أيضًا: أن الساق ليس بعورة وفي بعض ألفاظ هذا الحديث: كَشَفَ عَنْ فَخْذِهِ، أَوْ سَاقِهِ بِالشَّكِّ. وَإِذَا وَجَدْتَ لَفْظًا عَلَى التَّرَدُّدِ، وَلَفْظًا بِالْجَزْمِ، فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ بِلَفْظِ الْجَزْمِ لِأَنَّ التَّرَدُّدَ يَدُلُّ عَلَى شَكِّ الرَّاوِي، وَأَمَّا الْجَزْمُ فَوَاضِحٌ.

ومن فوائد الحديث: الاقتداء بالنبي ﷺ حتى فيما ليس بعبادة، فإننا لَا نَعْلَمُ أَنْ كَشَفَ السَّاقَ عِبَادَةً، وَمَعَ ذَلِكَ اقْتَدَى بِهِ أَبُو بَكْرٍ، وَاقْتَدَى بِهِ عُمَرُ، وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ عِبَادَةٌ مِنْ وَجْهِ، حَيْثُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْأَدَبِ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ كَشَفَ سَاقَهُ وَهُوَ قَدْ سَتَرَهُ، فَيَكُونُ فَعْلُهُمْ مِنْ بَابِ التَّأْدِبِ، لَا مِنْ بَابِ الْاِقْتِدَاءِ وَالْمُتَابَعَةِ، وَلَعَلَّ هَذَا أَقْرَبُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَظْهَرُ أَنَّ الْاِقْتِدَاءَ بِالنَّبِيِّ ﷺ فِي أُمُورِ الْعَادَةِ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمَحْبُوبَةِ، لَكِنْ رَبَّمَا يَحْمِلُ الْإِنْسَانُ قُوَّةَ الْمَحَبَةِ لِلرَّسُولِ ﷺ حَتَّى يَفْعَلَ فَعْلَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِبَادَةً، وَمِنْ ذَلِكَ تَبَعُ الدَّبَاءِ فِي الْأَكْلِ - الدَّبَاءُ هُوَ الْقَرْعُ - فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَّبِعُ الدَّبَاءَ وَيَأْكُلُهَا فَاقْتَدَى بِهِ أَنَسُ رضي الله عنه.

فإذا كان في قلب الإنسان محبة شديدة للنبي ﷺ فربما يَقْتَدِي بِهِ حَتَّى فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي لَيْسَتْ بِتَعْبِيدِيَّةٍ؛ لِأَنَّ الْمَحَبَّةَ تُوجِبُ الْمِيلَ إِلَى الْمَحْبُوبِ وَالْاِقْتِدَاءَ بِهِ، حَتَّى وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى سَبِيلِ التَّعْبِيدِ؛ وَلِذَلِكَ تَجِدُ بَعْضَ النَّاسِ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَحَدًا مَحَبَّةً قَوِيَّةً تَجِدُهُمْ يَقْتَدُونَ بِهِ حَتَّى فِي الْأَفْعَالِ الْعَادِيَةِ، وَرَأَيْتُ بَعْضَ النَّاسِ فِي عَهْدِ شَيْخِنَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيِّ يَقْتَدِي بِهِ حَتَّى فِي لِبْسِ الْمَشْلُوحِ وَحَتَّى فِي كَيْفِيَةِ حَمْلِ الْعَصَا؛ لِأَنَّ شَيْخَنَا رَحِمَهُ اللَّهُ كَانَ يَحْمِلُ الْعَصَا، وَكَانَ يَنْصِبُهَا

(١) أخرجه مسلم (٢٤٠٣).

(٢) أخرجه البخاري (٥٤٣٥)، ومسلم (٢٠٤١).

يَجْعَلُهَا مُسْتَطِيلَةً لَيْسَ يَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ بِحَاجَةٍ لَهَا.
 فَبَعْضُ النَّاسِ إِذَا كَانَ يَمْشِي نَجْدُهُ يَنْصَبُ الْعَصَا مِثْلَهُ، فَقُوَّةُ الْمَحَبَّةِ تُوجِبُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ
 يُتَابَعَ الشَّخْصَ الْمَحْبُوبَ وَلَوْ كَانَ عَلَى غَيْرِ سَبِيلِ التَّعْبِيدِ.
 إِذَا: فَكُشِفَ عَمْرَ وَأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سَاقِيَهُمَا، إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ التَّأْدِبِ فَيَكُونُ عِبَادَةً، وَإِمَّا
 مِنْ بَابِ قُوَّةِ الْمَحَبَّةِ فَيَقْتَدِيَانِ بِهِ حَتَّى فِي أُمُورٍ لَيْسَتْ بِتَعْبِيدِيَّةٍ.
 وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنْ نَشْهَدَ لِأَبِي بَكْرٍ، وَعَمْرٍ، وَعِثْمَانَ بِالْجَنَّةِ؛ لِقَوْلِهِ: وَبَشَّرَهُ
 بِالْجَنَّةِ فَيَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَشْهَدَ بِالْجَنَّةِ لِمَنْ شَهِدَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ، لَأَنَّ شَهَادَةَ النَّبِيِّ ﷺ خَيْرٌ، وَخَيْرُ
 النَّبِيِّ ﷺ يَجِبُ عَلَيْنَا قَبُولُهُ، وَالْقَوْلُ بِمَقْتَضَاهُ.
 وَالشَّهَادَةُ بِالْجَنَّةِ تَنْقَسِمُ إِلَى قَسَمَيْنِ: شَهَادَةُ عَيْنٍ، وَشَهَادَةُ وَصْفٍ.
 فَأَمَّا شَهَادَةُ الْعَيْنِ فَهِيَ: أَنْ تَشْهَدَ بِأَنْ فَلَانًا فِي الْجَنَّةِ.
 وَأَمَّا شَهَادَةُ الْوَصْفِ فَهِيَ: بِأَنْ تَشْهَدَ لِكُلِّ مُؤْمِنٍ مَتَى بَأَنَّهُ فِي الْجَنَّةِ، لَكِنْ لَا تَشْهَدُ
 لِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ بِأَنَّهُ فِي الْجَنَّةِ إِلَّا لِمَنْ شَهِدَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ.
 وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: جَوَازُ اتِّخَاذِ الْبَوَابِ؛ لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَرَّ أَبَا مُوسَى، وَإِنْ كَانَ لَمْ
 يَأْمُرْهُ وَلَكِنْ أَقَرَّهُ.

وَفِيهِ أَيْضًا: أَنَّهُ إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدٌ وَلَوْ كَانَ مِنْ أَحْصَى النَّاسِ لِصَاحِبِ الْبَيْتِ، أَنَّهُ لَا يُؤْذَنُ لَهُ إِلَّا بَعْدَ
 إِذْنِ صَاحِبِ الْبَيْتِ؛ وَلِهَذَا مَنَعَ أَبَا بَكْرٍ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ مِنْ أَحْصَى أَصْحَابِ الرَّسُولِ ﷺ إِلَيْهِ.
 وَفِيهِ: فَضِيلَةُ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حَيْثُ تَمَنَّى أَنْ يَأْتِيَ أَخُوهُ وَلَكِنَّهُ لَمْ يَأْتِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٧٠٩٨- حَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ سَمِعْتُ أَبَا
 وَائِلٍ قَالَ: قِيلَ لِأَسَامَةَ: أَلَا تَكَلِّمُ هَذَا؟ قَالَ: قَدْ كَلَّمْتُهُ مَا دُونَ أَنْ أَفْتَحَ بَابًا أَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَفْتَحُهُ،
 وَمَا أَنَا بِالَّذِي أَقُولُ لِرَجُلٍ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ أَمِيرًا عَلَى رَجُلَيْنِ: أَنْتَ خَيْرٌ بَعْدَ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ
 اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يُجَاءُ بِرَجُلٍ فَيُطْرَحُ فِي النَّارِ فَيُطْعَمُ فِيهَا كَطَخَنِ الْجِمَارِ بِرَحَاهُ، فَيُطِيفُ بِهِ أَهْلُ
 النَّارِ فَيَقُولُونَ: أَيُّ فُلَانٍ أَلَسْتَ كُنْتَ تَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ؟ فَيَقُولُ: إِنِّي كُنْتُ أَمُرُ
 بِالْمَعْرُوفِ وَلَا أَفْعَلُهُ، وَأَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَفْعَلُهُ»^(١).

قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (١٣/ ٥١):

قوله: «قِيلَ لَأَسَامَةَ: أَلَا تُكَلِّمُ هَذَا؟». كذا هنا بإبهام القائل، وإبهام المشار إليه، وتقدّم في صفة النار من بدء الخلق من طريق سفيان بن عيينة، عن الأعمش بلفظ: «لَوْ أَتَيْتَ فَلَانًا فَكَلَّمْتَهُ». وجزاء الشرط محذوف، والتقدير لكان صواباً، ويحتمل أن تكون لو للتمني، ووقع اسم المشار إليه عند مسلم من رواية أبي معاوية، عن الأعمش، عن شقيق، عن أسامة: «قِيلَ لَهُ: أَلَا تَدْخُلُ عَلَى عَثْمَانَ فَتُكَلِّمُهُ». ولاحمد عن يعلی بن عبيد، عن الأعمش أَلَا تُكَلِّمُ عَثْمَانَ.

قوله: «قَدْ كَلَّمْتُهُ مَا دُونَ أَنْ أَفْتَحَ بَابًا». أي: كَلَّمْتُهُ فِيمَا أَشْرُتُمْ إِلَيْهِ، لكن على سبيل المصلحة والأدب في السرّ بغير أن يَكُونَ في كلامي ما يُثِيرُ فِتْنَةً أَوْ نَحْوَهَا، و«مَا» موصوفة ويجوز أن تكون موصولة.

قوله: «أَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَفْتَحُهُ». في رواية الكُشَمِيهَنِيِّ: «فَتَحَهُ» بصيغة الفعل الماضي، وكذا في رواية الإسماعيلي، وفي رواية سفيان: قَالَ إِنَّكُمْ لَتَرَوْنَ -أي: تَظُنُّونَ- أَنِّي لَا أَكَلِّمُهُ إِلَّا أَسْمَعْتُكُمْ». أي: إِلَّا بِحُضُورِكُمْ، وَسَقَطَتِ الْأَلْفُ مِنْ بَعْضِ النُّسخ، فَصَارَ بِلَفْظِ الْمَصْدَرِ؛ أي: إِلَّا وَقْتَ حُضُورِكُمْ حَيْثُ تَسْمَعُونَ وهي رواية يعلی بن عبيد المذكورة، وقوله في رواية سفيان: «إِنِّي أَكَلَّمُهُ فِي السَّرِّ دُونَ أَنْ أَفْتَحَ بَابًا لَا أَكُونُ أَوَّلَ مَنْ فَتَحَهُ». عند مسلم مثله لكن قال بعد قوله: «إِلَّا أَسْمَعْتُكُمْ»: «وَاللَّهِ لَقَدْ كَلَّمْتُهُ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ دُونَ أَنْ أَفْتَحَ أَمْرًا لَا أَحِبُّ أَنْ أَكُونُ أَوَّلَ مَنْ فَتَحَهُ»؛ يَعْنِي: لَا أَكَلَّمُهُ إِلَّا مَعَ مَرَاعَةِ الْمَصْلَحَةِ بِكَلَامٍ لَا يَهِيِجُ بِهِ فِتْنَةً.

قوله: «وَمَا أَنَا بِالَّذِي أَقُولُ لِرَجُلٍ -بعد أن يَكُونُ أَمِيرًا عَلَى رَجُلَيْنِ- أَنْتَ خَيْرٌ». في رواية الكُشَمِيهَنِيِّ: «إِيْت خَيْرًا» بصيغة فعل الأمر من الإيتاء ونصب (خيرًا) على المفعولية، والأول أولى، فقد وقع في رواية سفيان: «وَلَا أَقُولُ لِأَمِيرٍ إِنْ كَانَ عَلِيٌّ أَمِيرًا» هو بكسر همزة إن، ويجوز فتحها وقوله: «كَانَ عَلِيٌّ» بالتشديد أميرًا أنه خير الناس، وفي رواية أبي معاوية عند مسلم: «يَكُونُ عَلِيٌّ أَمِيرًا». وفي رواية يعلی: «وَإِنْ كَانَ عَلِيٌّ أَمِيرًا».

قوله: «بَعْدَ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ يَقُولُ: يُجَاءُ بِرَجُلٍ». في رواية سفيان: «بَعْدَ شَيْءٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ، قَالُوا: وَمَا سَمِعْتُهُ يَقُولُ؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «يُجَاءُ بِالرَّجُلِ». وفي رواية عاصم بن بهدلة، عن أبي وائل عند أحمد: «يُجَاءُ بِالرَّجُلِ الَّذِي كَانَ يُطَاعُ فِي مَعَاصِي اللَّهِ فَيَقْدَفُ فِي النَّارِ».

قوله: «فَيَطْحَنُ فِيهَا كَطْحَنِ الْحَبَارِ». في رواية الكُشَمِيهَنِيِّ. اهـ
هذا مما يدلُّ على أن أسامة رضي الله عنه كان ذا عقل راجح؛ لأن هؤلاء طلبوا منه أن يُكَلِّمَ عَثْمَانَ علنًا بما انتقدوه عليه، لكنه رضي الله عنه بين أنه لن يُكَلِّمَهُ علنًا؛ لما في ذلك من الشرِّ والفتنة والفساد،

وإنها كَلَّمَهُ سرًّا خوفاً من أن يَنْفَتِحَ على الناسِ بابٌ؛ لأن الناسَ بطبيعة الحالِ إذا عَلِمُوا أن الخليفةَ قد نُصِّحَ ولكنه أَصَرَ على ما هو عليه من الباطلِ فإنهم سوفَ تَمْتَلِئُ قلوبُهُم غيظاً وبغضاً له، فكان الصحابةُ رضي الله عنهم يَرَوْنَ من المصلحةِ أن يُكَلِّمَ سرًّا حتى لا تَحْصُلَ فتنةٌ، ولا سبباً في وقتٍ تَمُوجُ فيه الفتنةُ، ويتكَلَّمُ الناسُ كثيراً في ولي الأمرِ.

أما إذا كانوا لا يتكَلَّمُونَ فيه وقد أَرْضَاهم فالمسألةُ هينةٌ؛ ولهذا أحياناً يَعْتَرِضُونَ على عمرَ رضي الله عنه وهو يَخْطُبُ الناسَ، وَيُرْدُونَ عليه، وَيُبَيِّنُونَ له، لكن إذا كانت فتنةٌ، وكان الناسُ يتكَلَّمُونَ في ولايةِ الأمورِ فلا شكَّ أن المناصحةَ سرًّا هي الحكمةُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

١٨- باب.

٧٠٩٩- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ، حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: لَقَدْ نَفَعَنِي اللَّهُ بِكَلِمَةِ آيَامِ الْجَمَلِ لَمَّا بَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ فَارِسًا مَلَكَوْا ابْنَةَ كِسْرَى قَالَ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ».

قوله: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ». قومٌ هنا نكرةٌ في سياقِ النفي فيَعُمُّ كُلَّ قومٍ وهذا هو المتبادرُ من هذا الحديثِ.

وقيل: المرادُ به هؤلاء القومَ فقط؛ يَعْنِي: فَارِسًا. والمعنى: أنهم لَنْ يُفْلِحُوا لَمَّا وَلَّوْا امْرَأَةً، والأولُ هو ظاهرُ اللفظِ.

فإن قال قائلٌ: أَلَا يُتَقَدَّرُ علينا هذا بما يُوجَدُ في بلادِ الكفر من نساءٍ تولينَ الأمرَ فَأَفْلَحُوا؟ فالجوابُ عن ذلك أن نقولَ أولاً: إن هؤلاء النساءَ لم يَتَوَلَّينَ الأمرَ حقيقةً إنما هنَّ صَوْرَةٌ؛ وَلَنْضَرْبٌ لذلك مثلاً بملكةِ بريطانيا فإنها ملكةٌ صَوْرَةٌ فقط.

ثانياً أن نقولَ: الفلاحُ فلاحان، فإذا وَلَّوْا امْرَأَةً فَأَفْلَحُوا، فإنه لولاها لكان فلاحُهُم أَكْثَرَ وأعْظَمَ وأَوْسَع، فيَكُونُ النُفْيُ هنا نفيَ الكمالِ؛ أي: لَنْ يُفْلِحُوا الفلاحَ الكاملَ، وعلى كُلِّ حالٍ فإن فَارِسًا -واللهُ الحمدُ- فُتِحَتْ في عهدِ عمرَ بن الخطابِ رضي الله عنه كما يُعْلَمُ ذلك من التاريخِ.

قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (١٣/ ٥٤-٥٦):

قوله: «لَقَدْ نَفَعَنِي اللَّهُ بِكَلِمَةِ آيَامِ الْجَمَلِ». في روايةِ حميدٍ: «عَصَمَنِي اللَّهُ بِشَيْءٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ». وقد جَمَعَ عمرُ بنُ شُبَّةٍ في كتابِ أخبارِ البصرةِ قصةَ الجملِ مطولةً.

وها أنا أُلْخِصُّهَا وَأَقْتَصِرُ على ما أوردَه بِسَنَدٍ صحيحٍ، أو حسنٍ وأُبَيِّنُ ما عاده، فأُخْرِجُ من

طريق عطية بن سفيان الثقفي، عن أبيه قال: لما كان الغد من قتل عثمان أقبلت مع علي فدخل المسجد، فإذا جماعة علي وطلحة، فخرج أبو جهم بن حذيفة فقال: يا علي ألا ترى؟ فلم يتكلم، ودخل بيته فأتي بريد فأكل ثم قال: يُقتل ابن عمي ونعلب على ملكه؟ فخرج إلى بيت المال ففتحه فلما تسمع الناس تركوا طلحة.

ومن طريق مغيرة، عن إبراهيم، عن علقمة قال: قال الأشقر: رأيت طلحة والزبير بايعا عليا طائعين غير مكرهين.

ومن طريق أبي نضرة قال: كان طلحة يقول: إنه بايع وهو مكره، ومن طريق داود بن أبي هند، عن الشعبي أنه قال: لما قُتل عثمان أتى الناس عليا وهو في سوق المدينة فقالوا له: ابسط يدك نبياعك. فقال: حتى يتشاور الناس. فقال بعضهم: لئن رجع الناس إلى أمصارهم يقتل عثمان ولم يقيم بعده قائم لم يؤمن الاختلاف وفساد الأمة، فأخذ الأشر بيده فبايعوه.

ومن طريق ابن شهاب قال: لما قُتل عثمان، وكان علي خلا بينهم، فلما خشي أنهم يبايعون طلحة دعا الناس إلى بيعته، فلم يعدلوا به طلحة ولا غيره، ثم أرسل إلى طلحة والزبير فبايعاه.

ومن طريق ابن شهاب أن طلحة والزبير استأذنا عليا في العمرة، ثم خرجا إلى مكة فلقيا عائشة، فاتفقوا على الطلب بدم عثمان حتى يقتلوا قتله.

ومن طريق عوف الأعرابي قال: استعمل عثمان يعلى بن أمية على صنعاء، وكان عظيم الشأن عنده، فلما قُتل عثمان، وكان يعلى قدّم حاجا فأعان طلحة والزبير بأربعمائة ألف، وحمل سبعين رجلا من قريش، واشترى لعائشة جلا يقال له: عسكر بثمانين دينارا.

ومن طريق عاصم بن كليب، عن أبيه أنه قال: قال علي أتدرون بمن يلبث؟ أطوع الناس في الناس عائشة، وأشد الناس الزبير، وأدهي الناس طلحة، وأيسر الناس يعلى بن أمية.

ومن طريق ابن أبي ليلى قال: خرج علي في آخر شهر ربيع الآخر سنة ست وثلاثين.

ومن طريق محمد بن علي بن أبي طالب قال: سار علي من المدينة ومعه تسعمائة راكب فترل بذي قار. ومن طريق قيس بن أبي حازم قال: لما أقبلت عائشة فتركت بعض مياه بني عامر تبحت عليها الكلاب، فقالت: أي ماء هذا؟ قالوا: الحوثب - بفتح الحاء المهملة، وسكون الواو، بعدها همزة - ثم موحدة - قالت: ما أظنني إلا راجعة. فقال لها بعض من كان معها: بل تقدّمين فيراك المسلمون فيصلح الله ذات بينهم. فقالت: إن النبي ﷺ قال لنا ذات يوم: كيف بإحدائكم تنبئ عليها كلاب الحوثب.

وأخرج هذا أحمد، وأبو يعلى، والبرز، وصححه ابن حبان، والحاكم، وسنده على شرط الصحيح.

وعند أحمد، فقال لها الزبير: تَقْدَمِينَ. فذكره، ومن طريق عصام بن قدامة، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ قال لنسائه: أَيَتَكُنَّ صاحبةَ الجمل الأَدَبِ - بهمزة مفتوحة، ودال ساكنة، ثم موحدتين الأولى مفتوحة - تَخْرُجُ حَتَّى تَنْبَحَهَا كلابُ الحَوْبِ، يُقْتَلُ عن يمينها وعن شمالها قتلى كثيرة وتَنْجُو من بعدما كادت، وهذا رواه البزار ورجاله ثقات.

وأخرج البزار من طريق زيد بن وهب قال: بينا نحن حولَ حذيفة إذ قال: كيف أنتم وقد خرج أهل بيت نبيكم فرقتين، يَضْرِبُ بعضُكم وجوه بعضٍ بالسيف؟! قُلْنَا: يا أبا عبد الله فكيف نَصْنَعُ إِذَا أَدْرَكْنَا ذَلِكَ؟ قَالَ: انظروا إلى الفرقة التي تَدْعُو إِلَى أمرِ علي بن أبي طالب، فلنأمن على الهدى.

وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس أنه قال: بلغ أصحابُ علي حين ساروا معه أن أهل البصرة اجتمعوا بطلحة والزبير، فشق عليهم، ووقع في قلوبهم، فقال علي: والذي لا إله غيره لنظهرنَّ على أهل البصرة، ولنقتلنَّ طلحة والزبير... الحديث. وفي سننه إسماعيل بن عمرو البجلي وفيه ضعف.

وأخرج الطبراني من طريق محمد بن قيس قال: ذُكِرَ لعائشة يومَ الجمل قالت: والناس يقولون يومَ الجمل؟ قالوا: نعم. قالت: وددت أني جلستُ كما جلسَ غيري، فكان أحبَّ إليَّ من أن أكونَ من رسول الله عشرة كلهم مثل عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وفي سننه أبو معشر نجيب المدني، وفيه ضعف.

وأخرج إسحاق بن راهويه من طريق سالم المرادي قال: سَمِعْتُ الحسنَ يَقُولُ: لما قَدِمَ عليُّ البصرة في أمرِ طلحة وأصحابه، قام قيس بن عباد، وعبد الله بن الكواء فقالا له: أَخْبِرْنَا من مسيرك هذا، فذكر حديثاً طويلاً في مبايعته أبا بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم ذكر طلحة والزبير فقال: بَايَعَانِي بِالْمَدِينَةِ، وَخَالَفَانِي بِالْبَصْرَةِ، وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا مِمَّنْ بَايَعَ أَبَا بَكْرٍ خَالَفَهُ لَقَاتَلَنَاهُ، وَكَذَلِكَ عَمْرُ.

وأخرج أحمد، والبزار بسندٍ حسنٍ من حديث أبي رافع أن رسول الله ﷺ قال لعلي بن أبي طالب: إِنَّهُ سَيَكُونُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ عَائِشَةَ أَمْرٌ. قال: فَأَنَا أَشْفَاهُم يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قال: لَا، وَلَكِنْ إِذَا كَانَ ذَلِكَ فَارْذُذْهَا إِلَى مَا مَنَاهَا.

وأخرج إسحاق من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن عبد السلام رجل من حِثَّة قال: خلا عليُّ بالزبير يومَ الجمل فقال: أَسْتَدُكُ اللَّهُ هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ وَأَنْتَ لَاوِي يَدِي لِقَاتِلَنَّهُ وَأَنْتَ ظَالِمٌ لَهُ ثُمَّ لِيُنْصَرَنَّ عَلَيْكَ؟ قال: قَدْ سَمِعْتُ، لَا جَرَمَ لَا أَقَاتِلُكَ.

وأخرج أبو بكر بن أبي شيبة، من طريق عمر بن الهَجَّج - بفتح الهاء والجيم، وتشديد النون بعدها مهملة - عن أبي بكرٍ وقيل له: ما منعك أن تقاتلَ مع أهلِ البصرة يومَ الجمل؟ فقال:

سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «يَقُولُ يُخْرِجُ قَوْمٌ هَلَكَى لَا يُفْلِحُونَ، قَائِدُهُمْ امْرَأَةٌ فِي الْجَنَّةِ». فَكَانَ أَبَا بَكْرَةَ أَشَارَ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ فَاَمْتَنَعَ مِنَ الْقِتَالِ مَعَهُمْ، ثُمَّ اسْتَضَوَّبَ رَأْيَهُ فِي ذَلِكَ التَّرِكِ لَهَا رَأْيَ غَلْبَةٍ عَلَيَّ، وَقَدْ أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ مِنْ طَرِيقِ حَمِيدِ الطَّوِيلِ، عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ بَلَفِظَ: «عَصَمَنِي اللَّهُ بِشَيْءٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ». فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْتُ عَائِشَةَ ذَكَرْتُ ذَلِكَ فَعَصَمَنِي اللَّهُ». وَأَخْرَجَ عُمَرُ بْنُ شُبَّةٍ مِنْ طَرِيقِ الْمُبَارَكِ بْنِ فَضَالَةَ، عَنِ الْحَسَنِ أَنَّ عَائِشَةَ أَرْسَلَتْ إِلَى أَبِي بَكْرَةَ فَقَالَتْ: إِنَّكَ لَأَمٌّ، وَإِنْ حَقَّكَ لِعَظِيمٍ، وَلَكِنْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ تَمْلِكُهُمْ امْرَأَةٌ». اهـ.

الآن عَرَفْنَا مَعْنَى قَوْلِهِ: لَقَدْ نَعَمَنِي اللَّهُ بِكَلِمَةٍ يَوْمَ الْجَمَلِ لَهَا بَلَّغَ النَّبِيِّ أَنَّ فَارِسَ مَلَكَوا ابْنَةَ كَسْرَى قَالَ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ». فَكَانَهُ هَلَفًا بِهِمْ أَنَّ الَّذِينَ مَعَ عَائِشَةَ هَلَفُوا لَنْ يُفْلِحُوا فَتَرَكَ، وَهَذَا هُوَ وَجْهُ الْمُنَاسِبَةِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧١٠٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ، حَدَّثَنَا أَبُو حَصِينٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مَرْيَمَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ الْأَسَدِيُّ قَالَ: لَمَّا سَارَ طَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ وَعَائِشَةُ إِلَى الْبَصْرَةِ بَعَثَ عَلِيٌّ عُمَارَ بْنَ يَاسِرٍ وَحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ فَقَدِمَا عَلَيْنَا الْكُوفَةَ فَصَعِدَا الْمِنْبَرَ فَكَانَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ فَوْقَ الْمِنْبَرِ فِي أَعْلَاهُ، وَقَامَ عُمَارُ أَسْفَلَ مِنَ الْحَسَنِ فَاجْتَمَعْنَا إِلَيْهِ فَسَمِعْتُ عُمَارًا يَقُولُ: إِنَّ عَائِشَةَ قَدْ سَارَتْ إِلَى الْبَصْرَةِ وَوَاللَّهِ إِنَّهَا لَزَوْجَةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ابْتَلَاكُمْ لِيَعْلَمَ إِيَّاهُ تُطِيعُونَ أَمَّ هِيَ؟

هَذِهِ فِتْنَةٌ عَظِيمَةٌ - نَسَأُ اللَّهُ الْعَافِيَةَ -.

٧١٠١- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَيْنَةَ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ: قَامَ عُمَارُ عَلَى مِنبَرِ الْكُوفَةِ فَذَكَرَ عَائِشَةَ وَذَكَرَ مَسِيرَهَا وَقَالَ: إِنَّهَا زَوْجَةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَكِنَّهَا مِمَّا ابْتُلِيتُمْ.

٧١٠٢، ٧١٠٣، ٧١٠٤- حَدَّثَنَا بَدَلُ بْنُ الْمُحَجَّرِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنِي عُمَرُو سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ يَقُولُ: دَخَلَ أَبُو مُوسَى وَأَبُو مَسْعُودٍ عَلَى عُمَارَ حَيْثُ بَعَثَهُ عَلِيٌّ إِلَى أَهْلِ الْكُوفَةِ يَسْتَفِرُّهُمْ فَقَالَا: مَا رَأَيْنَاكَ أَتَيْتَ أَمْرًا أَكْرَهَ عِنْدَنَا مِنْ إِسْرَاعِكَ فِي هَذَا الْأَمْرِ مُنْذُ أَسْلَمْتَ، فَقَالَ عُمَارُ: مَا رَأَيْتُ مِنْكُمْ مُنْذُ أَسْلَمْتُمَا أَمْرًا أَكْرَهَ عِنْدِي مِنْ إِبْطَائِكُمَا عَنْ هَذَا الْأَمْرِ، وَكَسَاهُمَا حُلَّةَ حُلَّةٍ ثُمَّ رَاحُوا إِلَى الْمَسْجِدِ.

[الْحَدِيثُ ٧١٠٢ - طَرَفُهُ فِي: ٧١٠٦].

٧١٠٥، ٧١٠٦، ٧١٠٧- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ أَبِي مَسْعُودٍ وَأَبِي مُوسَى وَعَمَّارٍ فَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: مَا مِنْ أَصْحَابِكَ أَحَدٌ إِلَّا لَوْ شِئْتُ لَقُلْتُ فِيهِ غَيْرُكَ، وَمَا رَأَيْتُ مِنْكَ شَيْئًا مُنْذُ صَحِبْتَ النَّبِيَّ ﷺ أَغْيَبَ عِنْدِي مِنْ اسْتِسْرَاعِكَ فِي هَذَا الْأَمْرِ. قَالَ عَمَّارٌ: يَا أَبَا مَسْعُودٍ وَمَا رَأَيْتُ مِنْكَ وَلَا مِنْ صَاحِبِكَ هَذَا شَيْئًا مُنْذُ صَحِبْتُمَا النَّبِيَّ ﷺ أَغْيَبَ عِنْدِي مِنْ إِبْطَائِكُمَا فِي هَذَا الْأَمْرِ. فَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ -وَكَانَ مُوسِرًا-: يَا غُلَامُ هَاتِ حُلَّتَيْنِ، فَأَعْطَى إِحْدَاهُمَا أَبَا مُوسَى وَالْأُخْرَى عَمَّارًا وَقَالَ: رُوحَا فِيهِ إِلَى الْجُمُعَةِ.

فعل هذا عليه السلام إرضاءً لهما؛ لأن كلا القولين متضادان، فهما يُلومانه على الإسراع، وهو يُلومهما على الإبطاء، وما فيه التآليف فهو خيرٌ.

والحاصل: أن الذي وقع هو فتنة عظيمة، والإنسان الذي يَخْشَى على نفسه الزلزل لا يَنْبَغِي أَنْ يَقْرَأَ ما جرى، والإنسان الذي يَحْفَظُ نفسه وَيَعْرِفُ الأمر كما هو عليه، وأن ما جرى فهو عن اجتهاد، ولكن المخطئ منهم له أجرٌ، والمصيب له أجران، وأن نَعْلَمَ أن المتأوّل وإن قَتَلَ النفسَ بغير حقٍّ فإنه بين الأجرِ مرتين، أو مرةً واحدةً، وها هو أسامةُ بْنُ زَيْدٍ عليه السلام يَقْتُلُ الرجلَ المشركَ الذي قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ حينَ أذْرَكَه أسامةُ فَقَتَلَهُ، فَقَالَ له النبي ﷺ: «أَقْتَلْتَهُ بَعْدَ أَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟» ^(١). وما زال يُكْرِّرُهَا حَتَّى قَالَ أسامةُ: تَمَنَيْتُ أَنِي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ بَعْدُ، فَالاجتهادُ له شأنٌ، والاعتداءُ له شأنٌ آخرٌ.

ونَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ عائِشَةَ وَمَنْ مَعَهَا كَطَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ وَغَيْرِهِمْ لَمْ يَقُومُوا إِلَّا انتصارًا لِمَا يَظُنُّوهُ أَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَيْهِمْ، فَحَصَلَ مَا حَصَلَ مِنَ الْفِتَنِ، وَحَصَلَ مَا حَصَلَ مِنَ الشَّرِّ، وَاللَّهُ ﷻ يَتَّبِعِي الْأُمَّةَ أَوَّلَهَا وَآخِرَهَا بِمِثْلِ هَذَا الْإِبْتِلَاءِ كَمَا قَالَ عَمَّارٌ عليه السلام.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

١٩- بَابُ إِذَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِقَوْمٍ عَذَابًا.

٧١٠٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِقَوْمٍ عَذَابًا أَصَابَ الْعَذَابُ مَنْ كَانَ فِيهِمْ ثُمَّ بُعِثُوا عَلَى أَعْمَالِهِمْ» ^(١).
نعم كما قَالَ تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَعَلِّمُوا أَنَّ اللَّهَ

(١) أخرجه البخاري (٤٢٦٩)، ومسلم (٩٦).

(٢) أخرجه مسلم (٢٨٧٩).

شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٥٠﴾ [البقرة: ٢٥]. فالعذابُ إذا نزلَ بقومٍ عمٍّ، لكنهم يومَ القيامةِ يُنْعَثُونَ على نِيَّاتِهِمْ؛ لأنَّ الدنيا كُلُّهَا الجزاءُ فيها على الظاهر، وأما الآخرةُ فهي علامةُ القلوبِ، كما قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعِثَ رَمًا فِي الْقُبُورِ ﴿١﴾ وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ ﴿٢﴾﴾ [الأنعام: ٩٠-٩١].



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٠- باب قول النبي ﷺ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ: «إِنَّ ابْنِي هَذَا لَسَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِتْنَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ».

٧١٠٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ أَبُو مُوسَى وَلَقِيْتُهُ بِالْكُوفَةِ وَجَاءَ إِلَى ابْنِ شُبْرَمَةَ فَقَالَ: أَدْخِلْنِي عَلَى عَيْسَى فَأَعْظُهُ، فَكَانَ ابْنُ شُبْرَمَةَ خَافَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَفْعَلْ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ قَالَ: لَمَّا سَارَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ﷺ إِلَى مُعَاوِيَةَ بِالْكَتَائِبِ قَالَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ لِمُعَاوِيَةَ: أَرَى كِتَابِيَّةً لَا تُؤَلِّي حَتَّى تُدْبِرَ أُخْرَاهَا. قَالَ مُعَاوِيَةُ: مَنْ لِدِرَارِي الْمُسْلِمِينَ؟ فَقَالَ: أَنَا. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ: نَلْقَاهُ فَنَقُولُ لَهُ: الصَّلَح. قَالَ الْحَسَنُ: وَلَقَدْ سَمِعْتُ أَبَا بَكْرَةَ قَالَ: بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ جَاءَ الْحَسَنُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِتْنَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ».

في هذا الحديث: أن الحسن بن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَيِّدٌ؛ أي: ذو شرفٍ ومكانة. وقوله: «لعلَّ الله». ولعلَّ هذه إما تكونُ للترجي، أو للتوقع، وأيًا كان فقد وقع الأمرُ كما ترجى، أو كما توقع النبي ﷺ، فأصلحَ الله به بين المسلمين؛ لأنه في النهاية تنازل عن الخلافة لمعاوية، ففُطِعت الفتنة، فأصلحَ الله به بين المسلمين، وصدقَ توقعُ الرسول ﷺ. قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١٣/ ٦٤):

قوله: «قال عمرو بن العاص لمعاوية: أرى كتيبة لا تؤلِّي». بالتشديد؛ أي: لا تُدْبِرُ. وقوله: «حتى تُدْبِرَ أُخْرَاهَا». أي التي تُقَابِلُهَا، ونسبها إليها لِتَسَارِكِهَا في المحاربة، وهذا على أن «يُدْبِرَ» من «أُدْبِرَ» رباعياً، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ من «دُبِرَ يَدْبُرُ» بفتح أوله، وضمَّ الموحدة؛ أي: يَقُومُ مَقَامَهَا. يُقَالُ: دَبَرْتُهُ إِذَا بَقِيتُ بَعْدَهُ، وَتَقَدَّمَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ فِي الصَّلَح: «إِنِّي لَأَرَى كِتَابِيَّةً لَا تُؤَلِّي حَتَّى تُقَتِّلَ أَقْرَانَهَا». وهي أَبِينُ قَالَ عِيَاضُ: هي الصوابُ، ومقتضاه أن الأخرى خطأ، وليس كذلك بل توجيهها ما تقدَّم، وقال الكرّماني: يُحْتَمَلُ أَيْضًا أَنْ تُرَادَ الْكِتَابِيَّةُ الْآخِرَةُ الَّتِي هِيَ مِنْ جِهَةِ تِلْكَ الْكِتَابِيَّةِ؛ أي: لَا يَنْهَزُ مَوْنٌ بِأَنْ تَرْجِعَ الْآخَرَى أُولَى. وقوله: «قال معاوية من لدراري المسلمين». أي: من يكفلهم إذا قُتِلَ آبَاؤُهُمْ، زاد في

الصلح: «فقال له معاويةُ وكان والله خيرَ الرجلين -يَعْنِي: معاوية- أَيَّ عمرو، إن قَتَلَ هؤلاء هؤلاء، وهؤلاء هؤلاء من لي بأمورِ الناسِ، من لي بنسائِهِم، من لي بضيعَتِهِم». يُشِيرُ إلى أن رجالَ العسكِرِينَ معظمُهم من في الإقليمين فإذا قُتِلُوا ضاع أمرُ الناسِ، وفسد حالُ أهلِهِم بعدهم وذرائعِهِم والمراد بقوله: «ضيعَتِهِم». الأطفالُ والضعفاءُ سُمُّوا باسمِ ما يُؤوَل إليه أمرُهُم؛ لأنهم إذا تُركُوا ضاعوا لعدم استقلالِهِم بأمْرِ المعاشِ، وفي روايةِ الحميدي، عن سفيانَ في هذه القصة: «من لي بأمورِهِم، من لي بدمائِهِم، من لي بنسائِهِم».

وأما قوله هنا في جوابِ قولِ معاوية: «من لذراري المسلمين؟» فقال: «أنا». فظاهرُهُ يُؤهِمُ أن المجيبَ بذلك هو عمرو بنُ العاصِ، ولم أر في طرقِ الخبرِ ما يدلُّ على ذلك، فإن كانت محفوظةً فلعلَّها كانت: «فقال: أنا». بتشديدِ النونِ المفتوحة، قالها عمرو على سبيل الاستبعادِ، وأخرج عبدُ الرزاقِ في مصنِّفه، عن معمرٍ، عن الزهريِّ قال: بعثَ رسولُ الله ﷺ عمرو بنُ العاصِ في بعثِ ذاتِ السلاسلِ فذكر أخبارًا كثيرةً من التاريخِ إلى أن قال: وكان قيسُ بنُ سعدِ بنِ عبادَةَ على مقدمةِ الحسنِ بنِ عليٍّ، فأرسلَ إليه معاويةُ سَجَلًا قد خُتِمَ في أسفلِهِ، فقال: اكتبْ فيه ما تريدُ فهو لك، فقال له عمرو بنُ العاصِ: بل نقاتِلُهُ. فقال معاويةُ وكان خيرَ الرجلين: على رسلك يا أبا عبدِ الله لا تَخْلُصْ إلى قتلِ هؤلاء حتى يَقْتُلَ عدَدُهُم من أهلِ الشامِ، فما خيرُ الحياةِ بعدَ ذلك، وإني والله لا أَقَاتِلُ حتى لا أَجِدَ من القتالِ بُدًّا. اهـ



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧١١٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: قَالَ عَمْرُو: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ أَنَّ حَزْمَةَ مَوْلَى أَسَامَةَ أَخْبَرَهُ -قَالَ عَمْرُو: قَدْ رَأَيْتُ حَزْمَةَ- قَالَ: أَرْسَلَنِي أَسَامَةُ إِلَى عَلِيٍّ وَقَالَ: إِنَّهُ سَيَسْأَلُكَ الْآنَ فَيَقُولُ: مَا خَلَفَ صَاحِبُكَ؟ فَقُلْ لَهُ: يَقُولُ لَكَ لَوْ كُنْتُ فِي شِدْقِ الْأَسَدِ لَا حَيِّتُ أَنْ أَكُونَ مَعَكَ فِيهِ، وَلَكِنَّ هَذَا أَمْرٌ لَمْ أَرَهُ. فَلَمْ يُعْطِنِي شَيْئًا فَذَهَبْتُ إِلَى حَسَنِ وَحُسَيْنٍ وَابْنِ جَعْفَرٍ فَأَوْقَرُوا لِي رَاحِلَتِي.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢١- بَابُ إِذَا قَالَ عِنْدَ قَوْمٍ شَيْئًا ثُمَّ خَرَجَ فَقَالَ بِخِلَافِهِ.

٧١١١- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: لَمَّا خَلَعَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَزِيدَ بْنَ مُعَاوِيَةَ جَمَعَ ابْنُ عَمْرِو حَشَمَهُ وَوَلَدَهُ فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ:

«يُنْصَبُ لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وَإِنَّا قَدْ بَايَعْنَا هَذَا الرَّجُلَ عَلَى بَيْعِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَإِنِّي لَا أَعْلَمُ غَدْرًا أَعْظَمَ مِنْ أَنْ يُبَايَعَ رَجُلٌ عَلَى بَيْعِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُنْصَبُ لَهُ الْقِتَالُ، وَإِنِّي لَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْكُمْ خَلَعَهُ وَلَا بَايَعَ فِي هَذَا الْأَمْرِ إِلَّا كَانَتْ الْفِيصَلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ^(١).

قوله: «إذا قال عند قوم شيئاً ثم خرج فقال بخلافه». فإن هذا من الغدر بل أعظم الغدر، فقد خلع أهل المدينة يزيد بن معاوية، وكان يزيد قد خلفه أبوه، إلا أنه كان عنده من الفسوق، والمعصية، وشيء من الظلم ما أوجب أن يتفككت الناس عليه، ومنهم أهل المدينة فلمنهم خلعوا بيعته، ولا شك أن هذا خطأ منهم؛ لأنه لا يحلُّ خلْعُ بيعة الإمام إلا بما أخبر به النبي ﷺ: «أن نرى كفراً بواحاً عندنا فيه من الله برهان»^(٢). ولهذا كانت النكبة العظيمة على أهل المدينة بسبب هذا الخلع الذي حصل منهم.

وابن عمر رضي الله عنه وعن أبيه أنكروا هذا وبيّن أن هذا غدر، وأنه يُنْصَبُ لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وبيّن أنهم قد بايعوا يزيد على بيع الله ورسوله، وقال: لا أعلم أحداً منكم خلعه ولا بايع في هذا الأمر - يعني: غيره - إلا كانت الفيصل بيني وبينه. يعني: أقاطعه وأهجره.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٧١١٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا أَبُو شَهَابٍ، عَنْ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ قَالَ: لَمَّا كَانَ ابْنُ زِيَادٍ وَمَرْوَانُ بِالشَّامِ وَوُتِبَ ابْنُ الزُّبَيْرِ بِمَكَّةَ وَوُتِبَ الْقُرَاءُ بِالْبَصْرَةِ فَانْطَلَقْتُ مَعَ أَبِي إِلَى أَبِي بَرَزَةَ الْأَسْلَمِيِّ حَتَّى دَخَلْنَا عَلَيْهِ فِي دَارِهِ وَهُوَ جَالِسٌ فِي ظِلِّ عُلْيَةٍ لَهُ مِنْ قَصَبٍ، فَجَلَسْنَا إِلَيْهِ فَأَنْشَأَ أَبِي يَسْتَطِيعُهُ الْحَدِيثَ فَقَالَ: يَا أَبَا بَرَزَةَ أَلَا تَرَى مَا وَقَعَ فِيهِ النَّاسُ؟ فَأَوَّلُ شَيْءٍ سَمِعْتُهُ تَكَلَّمَ بِهِ: إِنِّي احْتَسَبْتُ عِنْدَ اللَّهِ أَنِّي أَصْبَحْتُ سَاحِطًا عَلَى أَحْيَاءٍ قُرَيْشٍ إِنَّكُمْ يَا مَعْشَرَ الْعَرَبِ كُنتُمْ عَلَى الْحَالِ الَّذِي عَلِمْتُمْ مِنَ الذَّلَّةِ وَالْقِلَّةِ وَالضَّلَالَةِ وَإِنَّ اللَّهَ أَنْقَذَكُمْ بِالْإِسْلَامِ وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ حَتَّى بَلَغَ بِكُمْ مَا تَرَوْنَ، وَهَذِهِ الدُّنْيَا الَّتِي أَفْسَدَتْ بَيْنَكُمْ إِنَّ ذَاكَ الَّذِي بِالشَّامِ وَاللَّهُ إِنْ يُقَاتِلُ إِلَّا عَلَى الدُّنْيَا، وَإِنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ وَاللَّهُ إِنْ يُقَاتِلُونَ إِلَّا عَلَى الدُّنْيَا، وَإِنَّ ذَاكَ الَّذِي بِمَكَّةَ وَاللَّهُ إِنْ يُقَاتِلُ إِلَّا عَلَى الدُّنْيَا.

[الحديث ٧١١٢ - طرفه في: ٧٢٧١].

هذا رأي أبي بَرَزَةَ رضي الله عنه في أن كل واحد من هؤلاء يُقَاتِلُ على الدنيا، وكأنه رحمته الله حكم

(١) أخرجه مسلم (١٧٣٥).

(٢) أخرجه البخاري (٧٠٥٦)، ومسلم (١٧٠٩).

بذلك لما رأى من الفتن العظيمة، وإلا فالأصل أن البيعة للأول فالأول؛ كما أمر بذلك النبي ﷺ وأنتا إذا بايعنا الأول فمن أراد أن يشق العصا فإننا نقاتله مع الذي بايعناه أولاً، ومعلوم أن البيعة الأولى كانت ليزيد بن معاوية؛ لأن والده كان خليفة على العموم، ثم صار هو من بعده، فتكون البيعة له، وإن كان هؤلاء أتقى منه، وأعلم بالله منه، لكن هذا لا يكفي في خلع الخليفة الأول ما دمنا لم نركفوا بواحاً عندنا فيه من الله برهان.

ولهذا كما قال أبو برة رضي الله عنه يظهر لي من كلامه هذا أنه متخل عن الجميع، وأنه لا إلى هؤلاء، ولا إلى هؤلاء، لأنه أقسم أن الجميع كلهم يقاتلون على الدنيا؛ وذلك قوله: «إن يقاتل إلا على الدنيا». إن هذه نافية؛ يعني: ما يقاتل إلا على الدنيا.

قال الحافظ في «الفتح» (١٣ / ٧٢):

وقوله: «لما كان ابن زياد ومروان بالشام وثب ابن الزبير بمكة ووثب القراء بالبصرة». ظاهره أن وثب ابن الزبير وقع بعد قيام ابن زياد ومروان بالشام، وليس كذلك، وإنما وقع في الكلام حذف، وتحريره ما وقع عند الإسماعيلي من طريق يزيد بن زريع، عن عوف قال: حدثنا أبو المنهال قال: «لما كان زمن أخرج ابن زياد - يعني من البصرة - وثب مروان بالشام، ووثب ابن الزبير بمكة، ووثب الذين يدعون القراء بالبصرة غم أبي غمًا شديدًا». وكذا أخرجه يعقوب بن سفيان في تاريخه من طريق عبد الله بن المبارك، عن عوف ولفظه: «وثب مروان بالشام حيث وثب». والباقي مثله. ويصح ما وقع في رواية أبي شهاب بأن تزايدوا وقبل قوله: «وثب ابن الزبير» فإن ابن زياد لما أخرج من البصرة توجه إلى الشام فقام مع مروان، وقد ذكر الطبري بأسانيده ما ملخصه أن عبيد الله بن زياد كان أميراً بالبصرة ليزيد بن معاوية، وأنه لما بلغته وفاته خطب لأهل البصرة وذكر ما وقع من الاختلاف بالشام، فرضى أهل البصرة أن يستمر أميراً عليهم حتى يجتمع الناس على خليفة، فمكث على ذلك قليلاً، ثم قام سلمة بن ذئيب بن عبد الله البزبوعي يدعو إلى ابن الزبير فبايعه جماعة، فبلغ ذلك ابن زياد، وأراد منهم كف سلمة عن ذلك، فلم يجيبوه، فلما خشي على نفسه القتل استجار بالحارث بن قيس بن سفيان، فأرذفه ليلاً إلى أن أتى به مسعود بن عمرو بن عدي الأزدي فأجاره.

ثم وقع بين أهل البصرة اختلاف فأمروا عليهم عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب الملقب ببه - بموحدتين الثانية ثقيلة، وأمه هند بنت سفيان - ووقعت الحرب، وقام مسعود بأمر عبيد الله بن زياد فقتل مسعود وهو على المنبر في شوال سنة أربع وستين، فبلغ ذلك عبيد الله بن زياد فهرب، فتيهوه وانتهبوا ما وجدوا له، وكان مسعود رتب

معه مائة نفسٍ يَحْرُسُونَهُ، فَقَدِمُوا بِهِ الشَّامَ قَبْلَ أَنْ يُرْمُوا أَمْرَهُمْ، فَوَجَدُوا مِرْوَانَ قَدْ هَمَّ أَنْ يَرْحَلَ إِلَى ابْنِ الزَّيْبِرِ لِيُيَايَعَهُ وَيَسْتَأْمِنَ لِبَنِي أُمَيَّةَ فَتَنَّى رَأْيَهُ عَنْ ذَلِكَ، وَجَمَعَ مِنْ كَانَ يَهْوَى بَنِي أُمَيَّةَ وَتَوَجَّهُوا إِلَى دِمَشْقَ وَقَدْ بَايَعَ الضَّحَّاكُ بْنُ قَيْسٍ بِهَا لَابْنَ الزَّيْبِرِ، وَكَذَا النِّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ بِجَنْصَ، وَكَذَا نَاتِلُ - بَنُو وَ مِثْنَاةٌ - ابْنُ قَيْسٍ بِفِلَسْطِينَ.

وَلَمْ يَبْقَ عَلَى رَأْيِ الْأُمَوِيِّينَ إِلَّا حَسَانُ بْنُ بَحْدَلٍ - بِمَوْحِدَةٍ وَمِهْمَلَةٍ وَزَيْنُ جَعْفَرٍ - وَهُوَ خَالَ يَزِيدَ بْنِ مَعَاوِيَةَ وَهُوَ بِالْأُرْدُنِّ فِيمَنْ أَطَاعَهُ.

فَكَانَتِ الْوَقْعَةُ بَيْنَ مِرْوَانَ وَمَنْ مَعَهُ، وَبَيْنَ الضَّحَّاكِ بْنِ قَيْسٍ بِمَرْجٍ رَاهِطٍ، فَقُتِلَ الضَّحَّاكُ وَتَفَرَّقَ جَمْعُهُ وَبَايَعُوا حِينَئِذٍ مِرْوَانَ بِالْخِلَافَةِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ مِنْهَا.

وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيُّ فِي تَارِيخِهِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُسْهِرٍ عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ مُسْهِرٍ قَالَ: بُويعَ لِمِرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، بَايَعَ لَهُ أَهْلُ الْأُرْدُنِّ وَطَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ دِمَشْقَ، وَسَاثِرُ النَّاسِ زُبَيْرِيُّونَ، ثُمَّ اقْتَتَلَ مِرْوَانُ وَشُعْبَةُ بْنُ الزَّيْبِرِ بِمَرْجٍ رَاهِطٍ فَغَلَبَ مِرْوَانُ وَصَارَتْ لَهُ الشَّامُ وَمِصْرُ، وَكَانَتْ مَدَنُهَا تِسْعَةَ أَشْهُرٍ، فَهَلَكَ بِدِمَشْقَ وَعَهْدَ لِعَبْدِ الْمَلِكِ.

وَقَالَ خَلِيفَةُ بْنُ خِيَاطٍ فِي تَارِيخِهِ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، وَأَبُو الْيَقْظَانِ وَغَيْرُهُمَا قَالُوا: قَدِمَ ابْنُ زِيَادٍ الشَّامَ وَقَدْ بَايَعُوا ابْنَ الزَّيْبِرِ مَا خَلَا أَهْلَ الْجَابِيَةِ، ثُمَّ صَارُوا إِلَى مَرْجٍ رَاهِطٍ فَذَكَرَ نَحْوَهُ، وَهَذَا يَدْفَعُ مَا تَقَدَّمَ عَنْ ابْنِ بَطَالٍ أَنَّ ابْنَ الزَّيْبِرِ بَايَعَ مِرْوَانَ ثُمَّ نَكَتْ.

❦ قَوْلُهُ: «وَوُتِبَ الْقَرَاءُ بِالْبَصْرَةِ». يُرِيدُ الْخَوَارِجَ وَكَانُوا قَدْ ثَارُوا بِالْبَصْرَةِ بَعْدَ خُرُوجِ ابْنِ زِيَادٍ وَرِثَسَهُمْ نَافِعُ بْنُ الْأَرَزِقِ، ثُمَّ خَرَجُوا إِلَى الْأَهْوَازِ، وَقَدْ اسْتَوْفَى خَبَرَهُمُ الطَّبَرِيُّ وَغَيْرُهُ.

وَيُقَالُ: إِنَّهُ أَرَادَ الَّذِينَ بَايَعُوا عَلَى قِتَالٍ مِنْ قَتْلِ الْحُسَيْنِ، وَسَارُوا مَعَ سُلَيْمَانَ بْنِ صُرَدٍ وَغَيْرِهِ مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى جِهَةِ الشَّامِ، فَلَقِيَهُمْ عِيْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ فِي جَيْشِ الشَّامِ مِنْ قَبْلِ مِرْوَانَ فَقَتَلُوا بَعِينَ الْوَرْدَةَ وَقَدْ قَصَّ قِصَّتَهُمُ الطَّبَرِيُّ وَغَيْرُهُ.

❦ قَوْلُهُ: «فَانْطَلَقْتُ مَعَ أَبِي إِلَى أَبِي بَرَزَةَ الْأَسْلَمِيِّ» فِي رِوَايَةِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ: «فَقَالَ لِي أَبِي - وَكَانَ يُثْنِي عَلَيْهِ خَيْرًا - : انْطَلِقْ بِنَا إِلَى هَذَا الرَّجُلِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - إِلَى أَبِي بَرَزَةَ الْأَسْلَمِيِّ - فَانْطَلَقْتُ مَعَهُ حَتَّى دَخَلْنَا عَلَيْهِ». وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَوْفٍ: «فَقَالَ أَبِي: - انْطَلِقْ بِنَا لَا أَبَا لَكَ - إِلَى هَذَا الرَّجُلِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَبِي بَرَزَةَ، وَعِنْدَ يَعْقُوبَ بْنِ سَفِيَانَ، عَنْ سُكَيْنِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ أَبِي عَلَى أَبِي بَرَزَةَ الْأَسْلَمِيِّ وَإِنْ فِي أَذُنِي يَوْمَئِذٍ لَقُرْطَيْنِ وَإِنِّي لَغَلَامٌ.

❦ قَوْلُهُ: «فِي ظُلِّ عُلْيَا مِنْ قَصَبٍ». زَادَ فِي رِوَايَةِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ فِي يَوْمٍ حَارٍّ شَدِيدِ الْحَرِّ،

وَالْعُلَّةُ بِضَمِّ الْمَهْمَلَةِ وَبِكَسْرِهَا وَبِكَسْرِ اللَّامِ وَتَشْدِيدِ التَّحْتَانِيَّةِ؛ هِيَ الْغُرْفَةُ، وَجَمْعُهَا عَلَالِي وَالْأَصْلُ عَلْيَوَةٌ، فَأُبْدِلَتْ الْوَاوُ يَاءً، وَأُذْغِمَتْ، وَفِي رَوَايَةِ ابْنِ الْمُبَارِكِ فِي ظَلِّ عُلَوَّةٍ.

❖ قَوْلُهُ: «يَسْتَطِيعُهُ الْحَدِيثُ». فِي رَوَايَةِ الْكُشْمِيهَنِيِّ بِالْحَدِيثِ؛ أَيِ: يَسْتَفْتِحُ الْحَدِيثَ وَيَطْلُبُ مِنْهُ التَّحْدِيثَ.

❖ قَوْلُهُ: «إِنِّي اخْتَسَبْتُ عِنْدَ اللَّهِ». وَفِي رَوَايَةِ الْكُشْمِيهَنِيِّ «اخْتَسَبْتُ» وَكَذَا فِي رَوَايَةِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ وَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ يَطْلُبُ بِسَخْطِهِ عَلَى الطَّوَائِفِ الْمَذْكُورِينَ مِنَ اللَّهِ الْأَجَرَ عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْحَبَّ فِي اللَّهِ وَالْبَغْضَ فِي اللَّهِ مِنَ الْإِيمَانِ.

❖ قَوْلُهُ: «سَاخِطًا». فِي رَوَايَةِ سُكَيْنٍ: «لَاثِمًا».

❖ قَوْلُهُ: «إِنَّكُمْ يَا مَعْشَرَ الْعَرَبِ». فِي رَوَايَةِ ابْنِ الْمُبَارِكِ: «الْعَرَبِ».

❖ قَوْلُهُ: «كُنْتُمْ عَلَى الْحَالِ الَّذِي عَلِمْتُمْ». فِي رَوَايَةِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ: «عَلَى الْحَالِ الَّتِي كُنْتُمْ عَلَيْهَا فِي جَاهِلِيَّتِكُمْ».

❖ قَوْلُهُ: «وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ أَنْقَذَكُمْ بِالْإِسْلَامِ وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ» فِي رَوَايَةِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ: «وَإِنَّ اللَّهَ نَعَشَكُمْ». بَفَتْحِ النُّونِ وَالْمَهْمَلَةِ، ثُمَّ مَعْجَمَةٌ، وَسَيَأْتِي فِي أَوَائِلِ الْاِعْتِصَامِ مِنْ رَوَايَةِ مَعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَوْفٍ، أَنَّ أَبَا الْمُنْهَالِ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا بَرَزَةَ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يُغْنِيكُمْ». قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ -هُوَ الْبَخَارِيُّ- وَقَعَ هُنَا «يُغْنِيكُمْ»؛ يَغْنِي بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَسُكُونِ الْمَعْجَمَةِ بَعْدَهَا نُونٌ مَكْسُورَةٌ، ثُمَّ تَحْتَانِيَّةٌ سَاكِنَةٌ، قَالَ: وَإِنَّا هُوَ «نَعَشَكُمْ» يُنْظَرُ فِي أَصْلِ الْاِعْتِصَامِ، كَذَا وَقَعَ عِنْدَ الْمُسْتَمْلِي، وَقَعَ عِنْدَ ابْنِ السَّكَنِ: «نَعَشَكُمْ» عَلَى الصَّوَابِ، وَمَعْنَى «نَعَشَكُمْ» رَفَعَكُمْ وَزَنَّهُ وَمَعْنَاهُ، وَقِيلَ: عَصَّدَكُمْ وَقَوَّكُمْ.

❖ قَوْلُهُ: «إِنَّ ذَاكَ الَّذِي بِالشَّامِ». زَادَ يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ؛ يَعْنِي: مِرْوَانَ وَفِي رَوَايَةِ سُكَيْنٍ: «عَبْدَ الْمَلِكِ ابْنَ مِرْوَانَ» وَالْأَوَّلُ أَوْلَى.

❖ قَوْلُهُ: «وَإِنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ». فِي رَوَايَةِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ وَابْنِ الْمُبَارِكِ نَحْوُهُ: «إِنَّ الَّذِينَ حَوْلَكُمْ الَّذِينَ تَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ قَرَاؤُكُمْ». وَفِي رَوَايَةِ سُكَيْنٍ، وَذَكَرَ نَافِعُ بْنُ الْأَزْرَقِ وَزَادَ فِي آخِرِهِ: «فَقَالَ أَبِي: فَمَا تَأْمُرُنِي إِذَا؟ فَإِنِّي لَا أَرَاكَ تَرَكْتَ أَحَدًا، قَالَ: لَا أَرَى خَيْرَ النَّاسِ الْيَوْمَ إِلَّا عَصَابَةَ خِمَاصِ الْبَطُونِ مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ خِفَافِ الظُّهُورِ مِنْ دِمَائِهِمْ». وَفِي رَوَايَةِ سُكَيْنٍ: «إِنَّ أَحَبَّ النَّاسِ إِلَيَّ لِهَذِهِ الْعَصَابَةِ الْخِصَصَةُ بِطَوُّهُمْ مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ الْخَفِيفَةُ ظُهُورُهُمْ مِنْ دِمَائِهِمْ»، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَبَا بَرَزَةَ كَانَ يَرَى الْاِنْعِزَالَ فِي الْفِتْنَةِ وَتَرَكَ الدُّخُولَ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنْ قِتَالِ الْمُسْلِمِينَ وَلَا سِيَّأً إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي طَلَبِ الْمَلِكِ.

وفيه: استشارة أهل العلم والدين عند نزولِ الفتن، وبذل العالم النصيحة لمن يستشيرُه.

وفيه: الاكتفاء في إنكار المنكر بالقول ولو في غيبة من يُنكر عليه. اهـ

ثم قال الحافظ رحمه الله في «الفتح» (٦٩/١٣):

وحديث أبي بَرزّة في الإنكار على الذين يُقاتلون على الملك من أجل الدنيا، وحديث

حذيفة في المنافقين، ومطابقة الأخير للترجمة ظاهرة. اهـ

ثم قال الحافظ (٦٩/١٣):

ومطابقة الثاني من جهة أن الذين عابهم أبو بَرزّة كانوا يُظهرون أنهم يُقاتلون لأجل القيام

بأمر الدين ونصر الحق، وكانوا في الباطن إنما يُقاتلون لأجل الدنيا.

ووقع لابن بطال هنا شيء فيه نظر فقال: وأما قول أبي بَرزّة فوجه موافقته للترجمة أن هذا

القول لم يقله أبو بَرزّة عند مروان حين بايعه، بل بايع مروان وأتبعه ثم سخط ذلك لما بعد عنه،

ولعله أراد منه أن يترك ما نوزع فيه طلباً لما عند الله في الآخرة، ولا يُقاتل عليه كما فعل عثمان؛

يعني: من عدم المقاتلة لا من ترك الخلافة، فلم يُقاتل من نازعه بل ترك ذلك، وكما فعل الحسن

بن علي حين ترك قتال معاوية حين نازعه الخلافة فسخط أبو بَرزّة على مروان تمشكاً بالخلافة

والقتال عليها. فقال لأبي المنهال وابنه بخلاف ما قال لمروان حينما بايع له.

قلتُ: ودعواه أن أبا بَرزّة بايع مروان ليس بصحيح، فإن أبا بَرزّة كان مقيماً بالبصرة،

ومروان إنما طلب الخلافة بالشام، وذلك أن يزيد بن معاوية لما مات دعا ابن الزبير إلى نفسه

وبايعوه بالخلافة، فأطاعه أهل الحرمين ومصر والعراق وما وراءها وبايع له الضحاك بن

قيس الفهري بالشام كلها إلا الأردن ومن بها من بني أمية، ومن كان على هواهم حتى هم

مروان أن يرحل إلى ابن الزبير ويبايعه فمنعوه وبايعوا له بالخلافة، وحارب الضحاك ابن قيس

فهزمه وغلب على الشام... اهـ



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

٧١٣- حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَاصِلِ الْأَحْذَبِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ

بْنِ الْيَمَانِ قَالَ: إِنَّ الْمُنَافِقِينَ الْيَوْمَ شَرُّهُمْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ كَانُوا يَوْمَئِذٍ يُسِرُّونَ وَالْيَوْمَ يَجْهَرُونَ.

هذا الحديث قد يشكّل ظاهره؛ فإن المنافقين كانوا في عهد النبي ﷺ يُسِرُّونَ الكفر

وَيُعْلِنُونَ الإيمان، أما الآن فيقول: إنهم اليوم يَجْهَرُونَ، ومعروف أن المنافق يُخْفِي ولا يَجْهَرُ،

فإن كانوا يَجْهَرُونَ فأين النفاق؟

الجوابُ عن هذا: أن يُحْمَلَ كلامه عليه السلام على أنهم يَجْهَرُونَ عند قوم وَيُسِرُّونَ عند آخرين، أو يَجْهَرُونَ ببعض الأشياء المنكرة دون الأشياء الأخرى، وَيَجِبُ أن يُحْمَلَ كلامه على ذلك؛ لأن من يَجْهَرُ ليس بمنافق.

ثم قال الحافظ رحمته الله في «الفتح» (١٣ / ٧٤):

قوله: «على عهد رسول الله ﷺ». قال الكرمانى: هو متعلق بمقدر نحو الناس، إذ لا يَجُوزُ أن يُقَالَ: إنه مُتَعَلِّقٌ بالضمير القائم مقام المنافقين؛ لأن الضمير لا يَعْمَلُ.

قال ابن بطال: إنما كانوا شرًا ممن قبلهم؛ لأن الماضين كانوا يُسِرُّونَ قولهم فلا يَتَعَدَّى شَرُّهم إلى غيرهم، وأما الآخرون فصاروا يَجْهَرُونَ بالخروج على الأئمة ويوقعون الشر بين الفرق، فَيَتَعَدَّى ضررهم لغيرهم. قال: ومطابقته للترجمة من جهة أن جهرهم بالنفاق، وشهر السلاح على الناس، هو القول بخلاف ما بذلوه من الطاعة حين بايعوا أولاً من خرجوا عليه آخرًا.

وقال ابن التين: أراد أنهم أظهروا من الشر ما لم يُظْهِرْ أولئك، غير أنهم لم يُصَرِّحُوا بالكفر. وإنما هو النفث يُلقونه بأفواههم فكانوا يُعْرِفُونَ به. كذا قال، وَيَشْهَدُ لما قال ابن بطال ما أخرجه البزار من طريق عاصم عن أبي وائل: «قُلْتُ لحذيفة: النفاق اليوم شرٌّ أم على عهد رسول الله ﷺ؟ قَالَ: فَضْرَبَ بِيَدِهِ على جَبْهَتِهِ وقال: أَوْه، هو اليوم ظاهرٌ، إنهم كانوا يَسْتَخْفُونَ على عهد رسول الله ﷺ. اهـ.

ضرب على جبهته هذه لا تزال الآن معروفة.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٧١١٤- حَدَّثَنَا خَلَادٌ، حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي الشَّعَثَاءِ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: إِنَّمَا كَانَ النِّفَاقُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَإِنَّمَا هُوَ الْكُفْرُ بَعْدَ الْإِيمَانِ.

هذا صريح أنهم يُعْلِنُونَ الكفر، لكن ما هو الكفر، هل هو استحلال قتال المسلمين لقول النبي ﷺ: «سبب المسلم فسوق وقتاله كفر». أم أنهم يُظْهِرُونَ الكفر الحقيقي نظرًا لزعزعة الخلافة والولاية؟
الجواب: أن كلاهما محتمل.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٢٢- باب لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُغْبَطَ أَهْلُ الْقُبُورِ.

٧١١٥- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ

النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَمُرَّ الرَّجُلُ بِقَبْرِ الرَّجُلِ فَيَقُولُ: يَا لَيْتَنِي مَكَانَهُ»^(١).
 قَوْلُهُ: «يَا لَيْتَنِي مَكَانَهُ». يَعْنِي: مِنْ كَثْرَةِ الْفِتَنِ وَلَيْسَ يَتَمَنَّى الْمَوْتَ، وَلَكِنَّهُ يَتَمَنَّى لَوْ أَنَّهُ
 مَاتَ قَبْلَ هَذِهِ الْفِتْنَةِ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ: «إِنْ أَرَدْتَ بَعَادَكَ فِتْنَةً فَاقْضِنِي إِلَيْكَ غَيْرَ مُفْتُونٍ»^(٢).
 لَيْسَ هَذَا تَمَنِّيًّا لِلْمَوْتِ، وَلَكِنَّهُ تَمَنِّي لِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ وَهُوَ أَنْ يَمُوتَ مِنْ غَيْرِ فِتْنَةٍ.
 وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ مَرْيَمَ: «وَلَيْتَنِي مِثُّ قَبْلِ هَذَا وَكُنْتُ نَسِيًّا مَنَسِيًّا»^(٣) ﴿٢٣﴾. فَلَيْسَ
 الْمَعْنَى أَنَّهُ تَمَنَّى أَنَّهُ مَاتَ قَبْلَ هَذَا الزَّمَنِ بَلْ تَمَنَّى أَنَّهُ مَاتَ وَلَمْ يَحْصُلْ لَهَا هَذَا الشَّيْءُ.
 فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يَجُوزُ تَمَنِّي الْمَوْتَ مُطْلَقًا؟
 الْجَوَابُ: لَا لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَتَمَنَّى أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ لَضَرِّ نَزَلَ بِهِ، فَإِنْ كَانَ لَا بَدَّ فَاعِلًا فَلْيَقُلْ:
 اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مَا عَلِمْتَ الْحَيَاةَ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي إِذَا عَلِمْتَ الْوَفَاةَ خَيْرًا لِي».

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٣- بَابُ تَغْيِيرِ الزَّمَانِ حَتَّى تُعْبَدَ الْأَوْثَانُ.

٧١١٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ:
 أَخْبَرَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَضْطَرِبَ أَلْبَاتُ نِسَاءِ
 دَوْسٍ عَلَى ذِي الْخَلَصَةِ»^(١). وَذُو الْخَلَصَةِ طَاغِيَةُ دَوْسٍ الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ.
 ٧١١٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ ثَوْرٍ، عَنْ أَبِي الْغَيْثِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَخْرُجَ رَجُلٌ مِنْ قَحْطَانَ يَسُوقُ النَّاسَ بِعَصَاهُ»^(٢).
 الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ وَاضِحٌ فِي أَنَّ تَغْيِيرَ الزَّمَانِ حَتَّى تُعْبَدَ الْأَوْثَانُ، فَإِنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَخْبَرَ أَنَّهُ لَا
 تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَضْطَرِبَ أَلْبَاتُ نِسَاءِ دَوْسٍ عَلَى ذِي الْخَلَصَةِ، وَذُو الْخَلَصَةِ يَقُولُ: طَاغِيَةُ دَوْسٍ
 الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ؛ يَعْنِي: كَانَتْ عِبَادَةُ هَذِهِ الطَّاغِيَةِ سَتَعُودُ قَبْلَ قِيَامِ السَّاعَةِ.
 أَمَّا الثَّانِي فَيَقُولُ: حَتَّى يَخْرُجَ رَجُلٌ مِنْ قَحْطَانَ يَسُوقُ النَّاسَ بِعَصَاهُ كَأَنَّهُ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ-
 يَسُوقُهُمْ عَلَى سَبِيلِ التَّأْدِيبِ، وَذَلِكَ لِتَغْيِيرِ الزَّمَانِ.

قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٧٧/١٣-٧٨):

قَوْلُهُ: «حَتَّى يَخْرُجَ رَجُلٌ مِنْ قَحْطَانَ». تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي أَوَائِلِ مَنَاقِبِ قَرِيشٍ، قَالَ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٥٧).

(٢) انْظُرْ: «التَّمْهِيدُ» (١٨/١٤٨).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٩٠٦).

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٩١٠).

القرطبي في التذكرة: قوله: «يُسَوِّقُ النَّاسَ بَعْصَاهُ». كناية عن غلبته عليهم وانقيادهم له ولم يُرد نفس العصا. لكن في ذكرها إشارة إلى خشونته عليهم وعسفه بهم، قال: وقد قيل: إنه يَسَوِّقُهُمْ بَعْصَاهُ حقيقة كما تَسَاقُ الإبلُ والهاشية لشدة عنفه وعدوانه، قال: ولعلَّه جهجاه المذكور في الحديث الآخر، وأصل الجهجاه الصياح، وهي صفة تناسب ذكر العصا.

قلت: ويردُّ هذا الاحتمال إطلاق كونه من قحطان، فظاهره أنه من الأحرار، وتقييده في جهجاه بأنه من الموالي ما تقدّم أنه يكون بعد المهدي وعلى سيرته وأنه ليس دونه. ثم وجدت في كتاب «التيجان لابن هشام» وما يُعرف منه - إن ثبت - اسم القحطاني وسيرته وزمانه، فذكر أن عمران بن عامر كان ملكاً متوجاً وكان كاهناً معمرًا، وأنه قال لأخيه عمرو بن عامر المعروف بمزقيًا لما حضرته الوفاة: إن بلادكم ستُخرب، وإن الله في أهل اليمن سخطين ورحمتين: فالسخط الأول: هدم سد مأرب وتخرّب البلاد بسببه، والثانية غلبة الحبشة على أرض اليمن، والرحمة الأولى: بعثه نبي من تهامة اسمه محمد، يُرسل بالرحمة ويغلب أهل الشرك، والثانية إذا خرب بيت الله يبعث الله رجلاً يُقال له شعيب بن صالح فيهلك من خربه ويُخرجهم حتى لا يكون بالدينيا إيمان إلا بأرض اليمن انتهى.

وقد تقدّم في الحد أن البيت يُحجّ بعد خروج يأجوج ومأجوج، وتقدّم الجمع بينه وبين حديث «لا تقوم الساعة حتى لا يُحجّ البيت وأن الكعبة يُخرّبها ذو السويقتين من الحبشة». فيستظم من ذلك أن الحبشة إذا خربت البيت خرج عليهم القحطاني فأهلكهم، وأن المؤمنين قبل ذلك يُحجّون في زمن عيسى بعد خروج يأجوج ومأجوج وهلاكهم، وأن الريح التي تقبض أرواح المؤمنين تبدأ بمن بقي بعد عيسى ويتأخر أهل اليمن بعدها، ويُمكن أن يكون هذا مما يُفسّر به قوله: «الإيمان يان» أي: يتأخر الإيمان بها بعد فقيده من جميع الأرض.

وقد أخرج مسلم حديث القحطاني عقب حديث تخريب الكعبة ذو السويقتين فلعله رمز إلى هذا، وسيأتي في أواخر الأحكام في الكلام على حديث جابر بن سمرة في الخلفاء الاثنى عشر شيء يتعلّق بالقحطاني.

وقال الإسماعيلي هنا: ليس هذا الحديث من ترجمة الباب في شيء. وذكر ابن بطال أن المهلب أجاب بأن وجهه أن القحطاني إذا قام وليس من بيت النبوة، ولا من قريش الذين جعل الله فيهم الخلافة فهو من أكبر تغيير الزمان، وتبديل الأحكام بأن يطاع في الدين من ليس أهلاً لذلك. انتهى.

وحاصله أنه مطابق لصدر الترجمة وهو تغيير الزمان، وتغيره أعظم من أن يكون فيما يرجع

إلى الفسق أو الكفر، وغايته أن ينتهي إلى الكفر، فقصّة القحطاني مطابقة للتغير بالفسق مثلاً، وقصّة ذي الخلصة للتغير بالكفر، واستدلّ بقصّة القحطاني على أن الخلافة يجوز أن تكون في غير قريش، وأجاب ابن العربي بأنه إنذار بما يكون من الشرّ في آخر الزمان من تسوّر العامة على منازل الاستقامة، فليس فيه حجة؛ لأنه لا يدلّ على المدعى، ولا يعارض ما ثبت من أن الأئمة من قريش انتهى.

وسياتي بسط القول في ذلك في «باب الأمراء من قريش» أول كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى. اهـ



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ تَعَلَّقْ:

٢٤- باب خروج النار.

وَقَالَ أَنَسُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوَّلُ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ نَارٌ تَحْشُرُ النَّاسَ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ».

٧١١٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: أَخْبَرَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَخْرُجَ نَارٌ مِنْ أَرْضِ الْحِجَازِ تُضِيءُ أَعْنَاقَ الْإِبِلِ بِبَصْرَى»^(١).

٧١١٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْكِنْدِيُّ، حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَدِّهِ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُوشِكُ الْفَرَاتُ أَنْ يَحْسِرَ عَنْ كَنْزٍ مِنْ ذَهَبٍ، فَمَنْ حَضَرَهُ فَلَا يَأْخُذْ مِنْهُ شَيْئًا». قَالَ عُقْبَةُ: وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ... مِثْلَهُ. إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «يَحْسِرُ عَنْ جَبَلٍ مِنْ ذَهَبٍ»^(٢).

لا منافاة بين اللفظ الأول والثاني؛ لأن الكنز من الذهب، فيصح أن يكون هذا الجبل قد خفي ثم تبين بعد ذلك.

أما الحديث الأول: «فَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَخْرُجَ نَارٌ مِنْ أَرْضِ الْحِجَازِ تُضِيءُ أَعْنَاقَ الْإِبِلِ بِبَصْرَى». وهذا قد حصل في عام أربعة وخمسين من الهجرة. وهذه النار حصلت وصارت من آياته المعجزات فإنها أول ما بدأت سمعوا تفجّر الأرض كالصواعق فخافوا ودعّر أهل المدينة، واجتمعوا في مسجد النبي ﷺ، ثم بدأت هذه النار تمتدّ على الأرض وتجرى في أعناق الإبل عند إسراع مشيها، وتقلّم الحجر والشجر وكلّ شيء حتى أحرقت الحجر كما هو الآن مشاهد،

(١) أخرجه مسلم (٢٩٠٢).

(٢) أخرجه مسلم (٢٨٩٤).

وَارْتَفَعَتْ فِي السَّمَاءِ ارْتِفَاعًا عَظِيمًا وَحَصَلَ رَعْبٌ شَدِيدٌ عَظِيمٌ، وَبَقِيَتْ - إِنْ لَمْ أَكُنْ نَاسِيًا - حَوْلِي خَمْسَةَ عَشْرَ يَوْمًا أَوْ أَكْثَرَ، وَالنَّاسُ فِي قَلْقٍ عَظِيمٍ لِأَنهَا تَمْشِي حَتَّى أَسْكَنْهَا اللَّهُ ﷻ، لَكِنْ ثَبَتَ أَنَّهُمْ رَأَوْا عَلَى ضَوْئِهَا أَعْنَاقَ الْإِبِلِ يُبْصِرُ بِالشَّامِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا رَفِيعَةٌ جَدًّا وَعَلَى أَنَّهَا قَوِيَّةٌ جَدًّا، وَلِهَذَا صَارَتِ الْآنَ الْأَحْجَارُ الَّتِي تُشَاهِدُونَ فِي الْحَرَّةِ هِيَ مِنْ أَثَارِهَا، أَحْجَارٌ يَابِسَةٌ لَيْسَ فِيهَا إِلَّا الْحَجَرُ الصَّلْبُ وَمَتَخَرِّقَةٌ سَبْحَانَ اللَّهِ! وَحَادَةٌ يَقُولُونَ: لَوْ أَنَّ الْإِنْسَانَ ذَهَبَ فِي هَذِهِ الْحَرَّةِ لَهْلَكَ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ حَافِيًا تَقَطَّعَتْ رِجْلَاهُ، وَإِنْ كَانَ نَاعِلًا تَقَطَّعَتِ النِّعَالُ، ثُمَّ تَقَطَّعَ الْقَدَمَانِ بَعْدَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا بَعِيدَةٌ، وَفِيهَا أَطْرَافٌ كَالسَّكَاكِينِ نَسَأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ.

ولعل المؤلف بسط القول فيها.

قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله فِي «الْفَتْحِ» (١٣ / ٧٩ - ٨٠):

قَوْلُهُ: «بَابُ خُرُوجِ النَّارِ»: أَي: مِنْ أَرْضِ الْحِجَازِ، ذَكَرَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَحَادِيثَ:

الْأَوَّلُ: قَوْلُهُ: «وَقَالَ أَنَسٌ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَوَّلُ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ نَارٌ تَحْشُرُ النَّاسَ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ». وَتَقَدَّمَ فِي أَوَاخِرِ «بَابِ الْهَجْرَةِ» فِي قِصَّةِ إِسْلَامِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ مَوْصُولًا مِنْ طَرِيقِ حَمِيدٍ، عَنْ أَنَسٍ وَلَفْظُهُ: «وَأَمَّا أَوَّلُ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ فَنَارٌ تَحْشُرُهُمْ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ». وَوَصَلَهُ فِي أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ حَمِيدٍ بِلَفْظٍ: «نَارٌ تَحْشُرُ النَّاسَ». وَالْمَرَادُ بِالْأَشْرَاطِ الْعَلَامَاتُ الَّتِي يَعْقُبُهَا قِيَامُ السَّاعَةِ، وَتَقَدَّمَ فِي «بَابِ الْحَشْرِ» مِنْ كِتَابِ الرِّقَاقِ صِفَةُ حَشْرِ النَّارِ لَهُمْ.

الْحَدِيثُ الثَّانِي: قَوْلُهُ: «عَنِ الزَّهْرِيِّ، قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ». فِي رِوَايَةِ أَبِي نُعَيْمٍ فِي

الْمُسْتَخْرَجِ «عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ».

قَوْلُهُ: «حَتَّى تَخْرُجَ نَارٌ مِنْ أَرْضِ الْحِجَازِ». قَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي «التَّذَكُّرَةِ»: قَدْ خَرَجَتْ نَارٌ بِالْحِجَازِ بِالْمَدِينَةِ، وَكَانَ بَدْوُهَا زَلْزَلَةً عَظِيمَةً فِي لَيْلَةِ الْأَرْبَعَاءِ بَعْدَ الْعَتَمَةِ الثَّلَاثِ مِنْ جِهَادَى الْآخِرَةِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ وَسِتَّمِائَةٍ، وَاسْتَمَرَّتْ إِلَى ضَحَى النَّهَارِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَسَكَتَتْ، وَظَهَرَتِ النَّارُ بِقَرِيبَةِ بَطْرِفِ الْحَرَّةِ تُرَى فِي صُورَةِ الْبَلَدِ الْعَظِيمِ عَلَيْهَا سَوْرٌ مُحِيطٌ عَلَيْهِ شَرَارِيفُ وَأَبْرَاجُ وَمَآذِنُ، وَتَرَى رِجَالًا يَقُودُونَهَا، لَا تَمُرُّ عَلَى جَبَلٍ إِلَّا دَكَّتْهُ وَأَذَابَتْهُ، وَيَخْرُجُ مِنْ مَجْمُوعِ ذَلِكَ مِثْلُ النَّهْرِ أَحْمَرُ وَأَزْرَقٌ لَهُ دَوِيُّ كَدَوِيِّ الرِّعْدِ، يَأْخُذُ الصَّخُورَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَيَنْتَهِي إِلَى مُحِطِّ الرِّكَبِ الْعِرَاقِيِّ وَاجْتَمَعَ مِنْ ذَلِكَ رَدْمٌ صَارَ كَالْجَبَلِ الْعَظِيمِ، فَانْتَهَتْ النَّارُ إِلَى قَرَبِ الْمَدِينَةِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَكَانَ يَأْتِي الْمَدِينَةَ نَسِيمٌ بَارِدٌ، وَشَوْهَدٌ لِهَذِهِ النَّارِ غَلِيَانٌ كَغَلِيَانِ الْبَحْرِ، وَقَالَ لِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا: رَأَيْتُهَا صَاعِدَةً فِي الْهَوَاءِ مِنْ نَحْوِ خَمْسَةِ أَيَّامٍ، وَسَمِعْتُ أَنَّهَا رُؤِيتُ مِنْ مَكَّةَ وَمِنْ جِبَالِ بَصْرَى، وَقَالَ النُّوويُّ: تَوَاتَرَ

العلم بخروج هذه النار عند جميع أهل الشام.

وقال أبو شامة في «ذيل الروضتين»: وردت في أوائل شعبان سنة أربع وخمسين كتب من المدينة الشريفة فيها شرح أمر عظيم حدث بها فيه تصديق لما في الصحيحين، فذكر هذا الحديث، قال: فأخبرني بعض من أثق به ممن شاهدوا أنه بلغه أنه كتب بتيلاء على صورتها الكتب، فمن الكتب.. فذكر نحو ما تقدم، ومن ذلك أن في بعض الكتب: ظهر في أول جمعة من جمادي الآخرة في شرقي المدينة نار عظيمة بينها وبين المدينة نصف يوم انفجرت من الأرض، وسال منها واد من نار حتى حاذى جبل أحد.

وفي كتاب آخر: انبجست الأرض من الحرة بنار عظيمة يكون قدرها مثل مسجد المدينة، وهي برأي العين من المدينة، وسال منها واد يكون مقداره أربع فراسخ وعرضه أربع أميال يخري على وجه الأرض، ويخرج منه مهاد وجبال صغار.

وفي كتاب آخر: ظهر ضوءها إلى أن رآوها من مكة، قال ولا أقدر أصف عظمها، ولها دوي. قال أبو شامة: ونظم الناس في هذا أشعاراً، ودام أمرها شهراً، ثم خمدت.

والذي ظهر لي أن النار المذكورة في حديث الباب هي التي ظهرت بنواحي المدينة كما فهمه القرطبي وغيره، وأما النار التي تحشر الناس فانار أخرى. وقد وقع في بعض بلاد الحجاز في الجاهلية نحو هذه النار التي ظهرت بنواحي المدينة في زمن خالد بن سنان العبسي، فقام في أمرها حتى أحمدها ومات بعد ذلك في قصة له ذكرها أبو عبيدة معمر بن المثنى في «كتاب الجماجم»، وأوردها الحاكم في «المستدرک» من طريق يعلى بن مهدي، عن أبي عوانة، عن أبي يونس، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن رجلاً من بني عبس يقال له خالد بن سنان قال لقومه: إني أطفئ عنكم نار الحداث فذكر القصة وفيها: فانطلق وهي تخرج من شق جبل من حرة يقال لها: حرة أشجع فذكر القصة في دخوله الشق، والنار كأنها جبل سقر فضر بها بعضاه حتى أدخلها وخرج. وقد أوردت لهذه القصة طرفاً من ترجمته في كتابي في الصحابة.

وقوله: «تضيء أعناق الإبل ببصرى». قال ابن التين: يعني من آخرها يبلغ ضوءها إلى الإبل التي تكون ببصرى، وهي من أرض الشام «وأضاء» يجيء لازماً ومتعدياً، يقال: أضاءت النار وأضاءت النار غيرها، وبُصرى بضم الموحدة وسكون المهملة مقصور، بلد بالشام وهي حوران.

وقال أبو البقاء: «أعناق» بالنصب على أن «تضيء» متعد، والفاعل النار؛ أي تجعل على أعناق الإبل ضوءاً، قال: ولو روى بالرفع لكان متجهاً؛ أي: تضيء أعناق الإبل به، كما جاء في

حديث آخر: «أضاعت له قصور الشام».

وقد وردت في هذا الحديث زيادة من وجه آخر أخرجه ابن عدي في الكامل من طريق عمر بن سعيد التَّوْحِيّ، عن ابن شهاب، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب يَرْفَعُهُ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَسِيلَ وَادٍ مِنْ أَوْدِيَةِ الْحِجَازِ بِالنَّارِ تُضِيءُ لَهُ أَعْنَاقُ الْإِبِلِ بِبُصْرَى». وعمر ذكره ابن حبان في الثقات ولينه ابن عدي والدارقطني، وهذا يَنْطَبِقُ عَلَى النَّارِ الْمَذْكُورَةِ الَّتِي ظَهَرَتْ فِي الْمِائَةِ السَّابِعَةِ.

وَأَخْرَجَ أَيْضًا الطَّبْرَانِيُّ فِي آخِرِ حَدِيثِ حَذِيفَةَ بْنِ أَسِيدٍ الَّذِي مَضَى التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ وَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَخْرُجَ نَارٌ مِنْ رُومَانَ أَوْ رَكُوبَةٌ تُضِيءُ مِنْهَا أَعْنَاقُ الْإِبِلِ بِبُصْرَى».

قُلْتُ: وَ«رَكُوبَةٌ» ثَنِيَّةٌ صَعْبَةُ الْمَرْتَقَى فِي طَرِيقِ الْمَدِينَةِ إِلَى الشَّامِ مَرَّ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ ذَكَرَهُ الْبَكْرِيُّ، وَرُومَانٌ لَمْ يَذْكُرْهُ الْبَكْرِيُّ وَلَعَلَّ الْمَرَادَ رُومَةُ الْبُشَيْرِ الْمَعْرُوفَةُ بِالْمَدِينَةِ، فَجَمَعَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بَيْنَ النَّارِ وَأَنْ إِحْدَاهُمَا تَقَعُ قَبْلَ قِيَامِ السَّاعَةِ مَعَ جَمَلَةِ الْأُمُورِ الَّتِي أَخْبَرَ بِهَا الصَّادِقُ ﷺ؛ وَالْأُخْرَى هِيَ الَّتِي يَعْقُبُهَا قِيَامُ السَّاعَةِ بِغَيْرِ تَخْلُلٍ شَيْءٍ آخَرَ، وَتَقْدُمُ الثَّانِيَةِ عَلَى الْأُولَى فِي الذِّكْرِ لَا يَضُرُّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

هَذَا أَيْضًا مِنْ آيَاتِ النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ أَخْبَرَ بِهَذَا الْخَبَرِ الَّذِي سَيَقَعُ.

❦ وَقَوْلُهُ: «مَنْ جَبَلٍ». لَا يُتَأَفَّى قَوْلُهُ: «مَنْ كَنْزٍ». لِأَنَّ الْكَنْزَ قَدْ يَكُونُ مِثْلَ الْجَبَلِ، وَقَدْ أَوَّلَ هَذَا الْحَدِيثَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ فَقَالَ: إِنَّ الْمَرَادَ بِهِ الذَّهَبُ الْأَسْوَدُ؛ يَعْنِي: الْبَتْرُولَ وَأَيْدِ ذَلِكَ بِقَرَبِ مَنَابِعِ الْبَتْرُولِ مِنْ هَذَا، وَلَكِنْ فِي النَّفْسِ مِنْ هَذَا شَيْءٌ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١٣ / ٨٠):

❦ قَوْلُهُ: «الْفَرَاتُ». أَيِ: النَّهْرِ الْمَشْهُورِ، وَهُوَ بِالتَّاءِ الْمَجْرُورَةِ عَلَى الْمَشْهُورِ، وَيُقَالُ: يَجُوزُ أَنْ يَكْتَبَ بِالْهَاءِ كَالْتَابُوتِ وَالتَّابُوهِ، وَالْعَنْكَبُوتِ وَالْعَنْكَبُوهِ أَفَادَهُ الْكِمَالُ بْنُ الْعَدِيمِ فِي تَارِيخِهِ نَقْلًا عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ اللَّيْثِ.

❦ قَوْلُهُ: «فَمَنْ حَضَرَهُ فَلَا يَأْخُذُ مِنْهُ شَيْئًا». هَذَا يُشْعِرُ بِأَنْ الْأَخْذَ مِنْهُ مُمْكِنٌ، وَعَلَى هَذَا فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ دَنَانِيرَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قِطْعًا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَبَرًا...

❦ قَوْلُهُ: «يَخْسِرُ عَنْ جَبَلٍ مِنْ ذَهَبٍ». يَعْنِي: أَنَّ الرِّوَايَتَيْنِ اتَّفَقَتَا إِلَّا فِي قَوْلِهِ: «كَنْزٍ». فَقَالَ

الْأَعْرَجُ: «جَبَلٍ»، وَقَدْ سَأَلَ أَبُو نَعِيمٍ فِي الْمُسْتَخْرَجِ الْحَدِيثَ بِسَنَدٍ وَاحِدٍ مِنْ رِوَايَةِ بَكْرِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مِقْبَلٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْأَشْجِ وَفَرَّقَهُمَا، وَلَفْظُهَا وَاحِدٌ إِلَّا لَفْظَ: كَنْزٍ، وَجَبَلٍ، وَتَسْمِيَتُهُ كَنْزًا بِاعْتِبَارِ حَالِهِ قَبْلَ أَنْ يَنْكَشِفَ، وَتَسْمِيَتُهُ جَبَلًا لِلإِشَارَةِ إِلَى كَثَرَتِهِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ

من وجه آخر عن أبي هريرة رفعه: «تَقِيُّ الْأَرْضُ أَفْلَادَ كِبِدْهَا أَمْثَالَ الْأُسْطُوَانِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفُضَّةِ، فَيَجِيئُ الْقَاتِلُ فَيَقُولُ: فِي هَذَا قُتِلْتُ، وَيَجِيئُ السَّارِقُ فَيَقُولُ: فِي هَذَا قُطِعَتْ يَدِي، ثُمَّ يَدْعُوهُ فَلَا يَأْخُذُونَ مِنْهُ شَيْئًا».

قال ابنُ التين: إنما نهى عن الأخذِ منه لأنه للمسلمين فلا يُؤْخَذُ إِلَّا بِحَقِّهِ، قال: ومن أخذه وكَثُرَ الْمَالُ نَدِمَ لَأَخْذِهِ مَا لَا يَنْفَعُهُ، وإذا ظَهَرَ جَبَلٌ مِنْ ذَهَبٍ كَسَدَ الذَّهَبُ ولم يُرَدَّ. قلت: وليس الذي قاله بَيِّنٌ، والذي يَظْهَرُ أَنَّ النَهْيَ عَنْ أَخْذِهِ لِمَا يَنْشَأُ عَنْ أَخْذِهِ مِنَ الْفِتْنَةِ وَالْقِتَالِ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ: «وإذا ظَهَرَ جَبَلٌ مِنْ ذَهَبٍ... إلخ» في مقامِ المنع، وإنما يَتِمُّ مَا زَعَمَ مِنَ الْكِسَادِ أَنْ لَوْ اقْتَسَمَهُ النَّاسُ بَيْنَهُمْ بِالسُّوِيَةِ وَوَسَّعَهُمْ كُلَّهُمْ فَاسْتَعْنَوْا أَجْمَعِينَ فَحَيْثُ ذُكِرَ تَبَطُّلُ الرِّغْبَةِ فِيهِ، وَأَمَّا إِذَا حَوَاهُ قَوْمٌ دُونَ قَوْمٍ فَجِرْصُ مَنْ لَمْ يَخْضُلْ لَهُ مِنْهُ شَيْءٌ بَاقٍ عَلَى حَالِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْحِكْمَةُ فِي النَهْيِ عَنِ الْأَخْذِ مِنْهُ لِكُونِهِ يَقَعُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ عِنْدَ الْحَشِيرِ الْوَاقِعِ فِي الدُّنْيَا، وَعِنْدَ عَدَمِ الظُّهْرِ أَوْ قَلَّتْهُ فَلَا يَتَنَفَّعُ بِهَا أَحَدٌ مِنْهُ، وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ السَّرُّ فِي إِدْخَالِ الْبُخَارِيِّ لَهُ فِي تَرْجِمَةِ خُرُوجِ النَّارِ.

ثم ظَهَرَ لِي رَجْحَانُ الْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ مُسْلِمًا أَخْرَجَ هَذَا الْحَدِيثَ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ أُخْرَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظٍ: «يُخْسِرُ الْفِرَاتُ عَنْ جَبَلٍ مِنْ ذَهَبٍ فَيُقْتَلُ عَلَيْهِ النَّاسُ، فَيُقْتَلُ مِنْ كُلِّ مِائَةِ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ، وَيَقُولُ كُلُّ رَجُلٍ مِنْهُمْ: لَعَلِّي أَكُونُ أَنَا الَّذِي أَنْجُو». وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ أَيْضًا عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ مُخْتَلِفَةً أَعْنَاقُهُمْ فِي طَلَبِ الدُّنْيَا» سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يُوشِكُ أَنْ يَخْسِرَ الْفِرَاتُ عَنْ جَبَلٍ مِنْ ذَهَبٍ فَإِذَا سَمِعَ بِهِ النَّاسُ سَارَوْا إِلَيْهِ، فَيَقُولُ مَنْ عِنْدَهُ لَنْ تَرَكُنَا النَّاسُ يَأْخُذُونَ مِنْهُ لِيُذْهَبَ بِهِ كُلُّهُ، قَالَ فَيَقْتُلُونَ عَلَيْهِ فَيُقْتَلُ مِنْ كُلِّ مِائَةِ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ». فَبَطَلَ مَا تَخَيَّلَهُ ابْنُ التَّيْنِ، فَتَوَجَّهَ التَّعَقُّبُ عَلَيْهِ وَوَضَحَ أَنَّ السَّبَبَ فِي النَهْيِ عَنِ الْأَخْذِ مِنْهُ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَى طَلَبِ الْأَخْذِ مِنْهُ مِنَ الْإِقْتِتَالِ فَضْلًا عَنِ الْأَخْذِ، وَلَا مَانِعَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عِنْدَ خُرُوجِ النَّارِ لِلْمَحْشَرِ، لَكِنْ لَيْسَ ذَلِكَ السَّبَبُ فِي النَهْيِ عَنِ الْأَخْذِ مِنْهُ.

وقد أَخْرَجَ ابْنُ مَاجَهٍ عَنْ ثَوْبَانَ رَفَعَهُ قَالَ: «يُقْتَلُ عِنْدَ كَنْزِكُمْ ثَلَاثَةٌ كُلُّهُمْ ابْنُ خَلِيفَةٍ». فَذَكَرَ الْحَدِيثَ فِي الْمَهْدِيِّ، فَهَذَا إِنْ كَانَ الْمَرَادُ بِالْكَتْرِ فِيهِ الْكَتْرُ الَّذِي فِي حَدِيثِ الْبَابِ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَقَعُ عِنْدَ ظُهُورِ الْمَهْدِيِّ، وَذَلِكَ قَبْلَ نَزُولِ عِيسَى، وَقَبْلَ خُرُوجِ النَّارِ جَزْمًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تنبيه: وَقَعَ عِنْدَ أَحْمَدَ، وَابْنِ مَاجَهٍ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِثْلَ حَدِيثِ الْبَابِ إِلَى قَوْلِهِ: «مَنْ ذَهَبَ فَيُقْتَلُ عَلَيْهِ النَّاسُ فَيُقْتَلُ مِنْ كُلِّ عَشْرَةٍ تِسْعَةٌ». وَهِيَ رَوَايَةٌ شَاذَّةٌ، وَالْمَحْفُوظُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ عِنْدِ مُسْلِمٍ، وَشَاهِدُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ: «مَنْ

كُلُّ مِائَةِ تِسْعَةٍ وَتِسْعُونَ» وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بِاخْتِلَافِ تَقْسِيمِ النَّاسِ إِلَى قِسْمَيْنِ. اهـ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٥- باب.

٧١٢٠- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، حَدَّثَنَا مَعْبُدٌ سَمِعْتُ حَارِثَةَ بْنَ وَهَبٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تَصَدَّقُوا، فَسَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَمْشِي الرَّجُلُ بِصَدَقَتِهِ فَلَا يَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهَا»^(١).

قَالَ مُسَدَّدٌ: حَارِثَةُ أَخُو عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ لِأُمِّهِ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ.

٧١٢١- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقْتُلَ فِتْنَتَانِ عَظِيمَتَانِ يَكُونُ بَيْنَهُمَا مَقْتَلَةٌ عَظِيمَةٌ دَعَوْتُهُمَا وَاحِدَةٌ، وَحَتَّى يُنْعَثَ دَجَالُونَ كَذَّابُونَ قَرِيبٌ مِنْ ثَلَاثِينَ كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ، وَحَتَّى يُقْبِضَ الْعِلْمُ، وَتَكْثُرَ الزَّلَازِلُ، وَيَتَقَارَبَ الزَّمَانُ، وَتَظْهَرَ الْفِتَنُ، وَيَكْثُرَ الْهَرْجُ وَهُوَ الْقَتْلُ، وَحَتَّى يَكْثُرَ فِيكُمْ الْهَالُ فَيَقْبِضَ حَتَّى يَهُمَّ رَبُّ الْهَالِ مَنْ يَقْبَلُ صَدَقَتَهُ، وَحَتَّى يَغْرُضَهُ عَلَيْهِ فَيَقُولَ الَّذِي يَغْرُضُهُ عَلَيْهِ: لَا أَرَبَ لِي بِهِ. وَحَتَّى يَتَطَاوَلَ النَّاسُ فِي الْبُيُوتِ، وَحَتَّى يَمُرَّ الرَّجُلُ بِقَبْرِ الرَّجُلِ فَيَقُولَ: يَا لَيْتَنِي مَكَانَهُ. وَحَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا، فَإِذَا طَلَعَتْ وَرَأَاهَا النَّاسُ آمَنُوا أَجْمَعُونَ فَذَلِكَ حِينَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا، وَلَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ وَقَدْ نَشَرَ الرَّجُلَانِ ثَوْبَهُمَا بَيْنَهُمَا فَلَا يَتَبَايَعَانِهِ وَلَا يَطْوِيَانِهِ، وَلَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ وَقَدْ انصَرَفَ الرَّجُلُ بِلَبَنِ لِقَحْتِهِ فَلَا يَطْعُمُهُ، وَلَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ وَهُوَ يُلِيْطُ حَوْضَهُ فَلَا يَسْقِي فِيهِ، وَلَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ وَقَدْ رَفَعَ أَكْلَتَهُ إِلَى فِيهِ فَلَا يَطْعُمُهَا»^(٢).

هذا الحديث فيه: عدة أشياء لا تقوم الساعة حتى تقع، بعضها مرر علينا.

وفيه أيضا: أن الساعة تأتي بغتة، فتأتي وقد نشر الرجلان ثوبهما بينهما فلا يتبايعانه ولا يطويانه؛ يعني: البائع عرض على المشتري الثوبَ وفلله له لينظره، فتقوم الساعة قبل أن يمضي البيع، وقبل أن يطويه البائع أو المشتري.

وكذلك تقوم الساعة وهو يلوط حوضه أي: يصلحه لشرب الإبل فيه، فلا يسقي فيه.

وكذلك تقوم الساعة وقد رفع أكلته إلى فيه فلا يطعمها؛ أي: تقوم الساعة ما بين رفع

(١) أخرجه مسلم (١٠١١).

(٢) أخرجه مسلم (١٥٧) مختصرا.

اللقمة وإدخالها في الفم، وهذا مصداق قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلْهُ إِلَّا بَفَنَةٍ﴾ [البقرة: ١٨٧].



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٦- باب ذكر الدجال.

٧١٢٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي قَيْسٌ قَالَ: قَالَ لِي الْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: مَا سَأَلَ أَحَدُ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الدَّجَالِ أَكْثَرَ مَا سَأَلْتُهُ، وَإِنَّهُ قَالَ لِي: «مَا يَضُرُّكَ مِنْهُ؟». قُلْتُ: لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّ مَعَهُ جَبَلٌ خَبِيزٌ وَنَهْرٌ مَاءٍ. قَالَ: «هُوَ أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ ذَلِكَ»^(١).
قوله: «باب ذكر الدجال». الدجال صيغة مبالغة من الدجل، وهو التمويه والكذب، أو هو نسبة كما يقال: البناء والنجار، والحداد، وما أشبه ذلك، وهو في الحقيقة يصح أن يكون نسبة، وأن يكون صيغة مبالغة؛ لأنه بالنسبة إلى وصفه الأصلي الملازم له يكون نسبة، وبالنسبة لأفعاله التي تقع منه يكون صيغة مبالغة.

وهذا الدجال من بني آدم، وفتنته أعظم فتنة مرت على بني آدم منذ خلق آدم إلى قيام الساعة؛ ولهذا أمر النبي ﷺ أن نستعبد بالله منه في كل صلاة^(٢).
وهو يخرج في آخر الزمان يتلي به الله الناس، لأنه يخرج ويدعي أنه رب، ويعطي من الآيات ما به الفتنة فيأمر السماء فتمطر، ويأمر الأرض فتنبث، ويأمر السماء فتمسك، ويأمر الأرض فتجذب، امتحان من الله ﷻ؛ ولهذا قال الرسول ﷺ: «إِن يَخْرُجَ وَأَنَا فِيكُمْ فَأَنَا حَاجِبُكُمْ دُونَكُمْ، وَإِلَّا فَاللَّهُ خَلِيفَتِي عَلَى كُلِّ مَسْلَمٍ».

وهنا كان المغيرة بن شعبة يسأل الرسول ﷺ كثيراً عن الدجال، ويقول له النبي ﷺ: مَا يَضُرُّكَ مِنْهُ. قَالَ: لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّ مَعَهُ جَبَلٌ خَبِيزٌ وَنَهْرٌ مَاءٍ يَعْنِي فَيُشْبِعُ مَنْ يَتَّبِعُهُ وَيَرْوِيهِ وَيُجَوِّعُ مَنْ يُخَالِفُهُ وَيُعْطِشُهُ، قَالَ: «هُوَ أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ ذَلِكَ». أي: من أن يكون معه هذا الشيء؛ لأن الشيء الذي معه - الجنة والنار - كله تمويه، فجنته نار، وناره جنة فهو أهون على الله من أن يجعل معه ثواباً أو عقاباً. لكن مع ذلك يفتن الله به الناس فتنة دنيا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧١٢٣- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو بَرٍّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ

(١) أخرجه مسلم (٢٩٣٩).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٧٧)، ومسلم (٥٨٨).

أَرَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَعَوْرُ الْعَيْنِ الْيُمْنَى كَأَنَّهَا عَنَبَةٌ طَافِيَةٌ»^(١).
 قوله: «أَعَوْرُ عَيْنِ الْيُمْنَى». هذا من بابِ إِضَافَةِ الْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ؛ يَعْنِي أَعَوْرُ الْعَيْنِ الْيُمْنَى كَأَنَّهَا عَنَبَةٌ طَافِيَةٌ فَوَصَفَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَصَفًا كَأَنَّهَا يَرَاهُ بَعِيْنُهُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧١٢٤- حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَحْيَى الدَّجَالُ حَتَّى يَنْزِلَ فِي نَاحِيَةِ الْمَدِينَةِ، ثُمَّ تَرْجُفُ الْمَدِينَةُ ثَلَاثَ رَجَفَاتٍ فَيَخْرُجُ إِلَيْهِ كُلُّ كَافِرٍ وَمُنَافِقٍ»^(١).

٧١٢٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْمَدِينَةَ رُغْبُ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ وَلَهَا يَوْمَئِذٍ سَبْعَةُ أَبْوَابٍ عَلَى كُلِّ بَابٍ مَلَكَانٌ».

وهذا أمانٌ لأهل المدينة من فتنة الدجال، لكن للمؤمنين منهم، أما المنافق والكافر فإنه يَخْرُجُ إِلَيْهِ بِالرَّجَفَاتِ الَّتِي تَحْدُثُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧١٢٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ، حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْمَدِينَةَ رُغْبُ الْمَسِيحِ، لَهَا يَوْمَئِذٍ سَبْعَةُ أَبْوَابٍ عَلَى كُلِّ بَابٍ مَلَكَانٌ». قَالَ: وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَدِمْتُ الْبَصْرَةَ فَقَالَ لِي أَبُو بَكْرَةَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِهَذَا^(١).

٧١٢٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ فَأَتَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ ذَكَرَ الدَّجَالَ فَقَالَ: «إِنِّي لَأُنْذِرُكُمْ وَمَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ أَنْذَرَهُ قَوْمُهُ، وَلَكِنِّي سَأَقُولُ لَكُمْ فِيهِ قَوْلًا لَمْ يَقُلْهُ نَبِيٌّ لِقَوْمِهِ، إِنَّهُ أَعَوْرٌ وَإِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِأَعَوْرٍ»^(٢).

هذا من تمام بيان الرسول ﷺ أنه بَيَّنَ لَنَا شَيْئًا لَمْ يُبَيِّنْهُ الْأَنْبِيَاءُ قَبْلَهُ، مَعَ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ مِنْ قَبْلِهِ

(١) أخرجه مسلم (١٦٩).

(٢) أخرجه مسلم (٢٩٤٣).

(٣) أخرجه مسلم (٢٩٢٧).

(٤) أخرجه مسلم (١٦٩).

أُذِرُوا بِهِ، وَهُوَ أَنَّهُ أَعْوَرُ، وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِأَعْوَرَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يُنْذِرُ كُلُّ نَبِيٍّ قَوْمَهُ وَهُوَ لَا يَأْتِي إِلَّا فِي آخِرِ الزَّمَانِ؟

قُلْنَا: هَذَا مِنْ بَابِ التَّنْوِيهِ عَلَى شِدَّةِ فَتْنَتِهِ، وَأَنَّهَا فَتْنَةٌ عَظِيمَةٌ أَطْبَقَتْ عَلَيْهَا الْأَنْبِيَاءُ فِي الْإِنْذَارِ.

وَأَيْضًا قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: كَيْفَ ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ هَذِهِ الْعَلَامَةَ الْحَسِيَّةَ - أَنَّهُ أَعْوَرُ وَأَنَّ اللَّهَ

لَيْسَ بِأَعْوَرَ - مَعَ أَنَّ هُنَاكَ أَدْلَةً عَقْلِيَّةً تَدُلُّ عَلَى بَطْلَانِ دَعْوَاهِ الْأُلُوهِيَّةِ؟

قُلْنَا: لِأَنَّ الْفِتْنَةَ عَظِيمَةً قَدْ تَرَوَّغُ فِيهَا الْأَذْهَانُ وَتَزِيغُ فِيهَا الْعُقُولُ، فَذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ

عَلَامَةً حَسِيَّةً يُشَاهِدُهَا الْإِنْسَانُ بَعِينَهُ وَهَذَا مِنْ حِكْمَةِ الرَّسُولِ ﷺ، وَإِلَّا فَمَنْ الْمَعْلُومُ

عَقْلًا أَنْ بَشَرًا مِنَ الْبَشَرِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ إِلَهًا، وَلَكِنَّ الْفِتْنَةَ - نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْهَا - تَزِيغُ مِنْهَا

الْقُلُوبُ وَتَرَوَّغُ الْأَذْهَانُ؛ فَلهَذَا ذَكَرَ ﷺ عَلَامَةً حَسِيَّةً.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ لَهُ عَيْنَانِ اثْنَتَانِ فَقَطْ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ: كَيْفَ

تُشْتَوْنِ اللَّهُ عَيْنَيْنِ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿تَجَرَّيْ بِأَعْيُنِنَا﴾ [التكوير: ١٤]. وَقَالَ: ﴿وَلِنُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [٢٣٩]

﴿طه: ٢٣٩﴾. فَلَمْ يَذْكُرْ إِلَّا إِفْرَادًا وَجَمْعًا؟

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا: أَنْ يُقَالَ أَوَّلًا: إِنْ السَّنَةُ وَرَدَتْ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَهُ عَيْنَانِ فَقَطْ، كَمَا فِي الْحَدِيثِ:

«إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَإِنَّهُ يُصَلِّي بَيْنَ عَيْنَيِ الرَّحْمَنِ»^(١). لَكِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مَرْسَلٌ ضَعِيفٌ.

ثَانِيًا: أَنَّ كَلَامًا مِنَ الْمَفْرَدِ وَالْجَمْعِ لَا يُتَافَى التَّشْبِيهُ؛ لِأَنَّ الْمَفْرَدَ إِذَا أُضِيفَ صَارَ شَامِلًا لِكُلِّ

مَا ثَبَتَ مِنْ نَوْعِهِ، فَإِذَا أُضِيفَتْ كَلِمَةُ عَيْنٍ إِلَى اللَّهِ صَارَتْ شَامِلَةً لِكُلِّ مَا ثَبَتَ لِلَّهِ مِنْ عَيْنٍ، وَأَمَّا

الْجَمْعُ فَلَا يُتَافَى التَّشْبِيهُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ يُقَصَّدُ بِهِ التَّعْظِيمُ، وَهِيَ يَدُ اللَّهِ ﷻ اثْنَتَانِ فَقَطْ بِنَصِّ

الْقُرْآنِ وَمَعَ ذَلِكَ قَالَ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَمًا﴾ [يونس: ٧١]. فَالْمَثْنَى قَدْ يُعْبَرُ

عَنْهُ بِالْجَمْعِ مِنْ بَابِ التَّعْظِيمِ عَلَى أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ اللُّغَةِ يَقُولُ: إِنْ أَقْلَ الْجَمْعِ اثْنَانِ وَعَلَى هَذَا فَلَا

إِشْكَالٌ إِطْلَاقًا.

ثُمَّ نَقُولُ: إِذَا قَالَ قَائِلٌ: إِنْ اللَّهَ لَهُ أَكْثَرُ مِنْ عَيْنَيْنِ.

نَقُولُ: لَوْ كَانَ لِلَّهِ أَكْثَرُ مِنْ عَيْنَيْنِ لَيَنَبِّئَهُ الرَّسُولُ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ لِلَّهِ أَكْثَرُ

مِنْ اثْنَتَيْنِ فَهَذَا كِمَالٌ؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ صِفَةً مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ، وَتَكُونُ صِفَةً كِمَالٍ، وَإِذَا كَانَتْ صِفَةً كِمَالٍ

وَالْمَقَامُ مَقَامُ بَيَانٍ وَجِبَ أَنْ يَذْكُرَهَا الرَّسُولُ ﷺ، فَيَقُولُ: إِنَّ لَهُ عَيْنَيْنِ وَاللَّهُ ثَلَاثُ أَعْيُنٍ مَثَلًا، أَوْ

أَرْبَعٍ أَوْ أَكْثَرَ، فَلِمَا لَمْ يَقُلْ إِلَّا هَذَا الْفَارَقَ عَلِمْنَا أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ لَهُ أَكْثَرُ مِنْ عَيْنَيْنِ.

وَقَدْ اسْتَدَلَّ عُلَمَاءُ أَهْلِ السُّنَنِ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى إِثْبَاتِ مَا قَالُوهُ، وَنَقَلَ إجماعهم عَلَى ذَلِكَ

(١) انظر: «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٧٠).

الأشعريُّ في كتابِ الإبانَةِ، وأظُنُّ الباقلانيَّ نقلَه عنه شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ وأقرَّه، وهذا لا شكُّ هو الذي لا إشكالَ فيه، وما علمنا أحدًا من السلفِ الذين يُعتمدُ عليهم في بابِ الصفاتِ قال: إنَّ اللهَ أكثرُ من ذلك.

فعلى هذا نقولُ في هذا الحديثِ: دليلٌ على أن اللهَ ليس له إلا عينانِ اثنتان؛ لأنه لو كان له ثلاثٌ لقال: اللهُ ثلاثٌ أعين، وبه يَحْصُلُ الفرقُ ولا يُمكنُ أن يُخْفِيَ الكمالَ الثابتَ لله ﷻ. بعضُ المعاصرينِ ادعى أن قوله ﷺ: إن الدجالَ أعورٌ؛ أي: معيَّبٌ والعورُ قد يُطلَقُ ويُرادُ به العيبُ فنقولُ: سبحانَ الله! الرسولُ ﷺ يَبَيِّنُ أنه أعورُ العينِ اليمنى، والعربُ لا تُعرفُ الأعورَ إلا في العينِ، لا سيمًا إذا قال: أعورُ العينِ. قال الحافظُ في «الفتح» (٩١/١٣):

وأما الثالثُ: ففي حديثِ النواسِ عند مسلمٍ أنه يَخْرُجُ عند فتحِ المسلمينِ القسطنطينيةَ. وأما سببُ خروجهِ فأخرجَ مسلمٌ في حديثِ ابنِ عمر، عن حفصةَ أنه يَخْرُجُ من غضبيةَ يَغْضِبُهَا.

وأما من أين يَخْرُجُ؟ فَمِنْ قَبْلِ المشرقِ جزمًا ثم جاء في روايةٍ أنه يَخْرُجُ من خراسانَ، أخرجَ ذلك أحمدٌ والحاكمُ من حديثِ أبي بكرٍ، وفي أخرى أنه يَخْرُجُ من أصبهانَ أخرجها مسلمٌ. وأما صفتهِ فمذكورةٌ في أحاديثِ البابِ. اهـ هو على كُلِّ حالٍ: وردَ في أحاديثٍ أنه يَخْرُجُ بين الشامِ والعراقِ وَيَتَّبِعُهُ من يهودِ أصبهانَ أو أصفهانَ سبعونَ ألفًا.

ثم قالَ ابنُ حجرٍ رحمه الله ﷺ في «الفتح» (٩٤/١٣):

قوله: «تَرْجُفُ ثلاثَ رجفاتٍ». في روايةِ الدوري: «فَتَرْجُفُ». وهي أوجهٌ؛ وقد تقدَّم في آخرِ كتابِ الحجِّ من طريقِ الأوزاعي، عن إسحاقَ أتمَّ من هذا، وفيه: «ليس من بلدٍ إلا سَيَطُوهُ الدجالُ، إلا مكةَ والمدينةَ». وتقدَّم شرحُه هناك.

والجمعُ بين قوله: «تَرْجُفُ ثلاثَ رجفاتٍ». وبين قوله في الحديثِ الذي يلي هذا «لا يَدْخُلُ المدينةَ رَعْبُ المسيحِ الدجالِ». وفي حديثِ مَحَجَّجِ بْنِ الْأَدْرَعِ عند أحمدَ، والحاكمِ رفعه: «يَجِيءُ الدجالُ فَيَضَعُدُ أَحَدًا فَيَتَطَلَّعُ فَيَنْظُرُ إِلَى المدينةِ فَيَقُولُ لأصحابِهِ: ألا ترونَ إلى هذا القصرِ الأبيض؟ هذا مسجدُ أحمدَ. ثم يَأْتِي المدينةَ فَيَجِدُ بكلِّ نَقَبٍ من نقابِها ملكًا مصلِّيًا سيفه، فَيَأْتِي سَبْخَةَ الجَرَفِ فَيَضْرِبُ رِوَاقَهُ. ثم تَرْجُفُ المدينةُ ثلاثَ رجفاتٍ فلا يَبْقَى منافقٌ ولا منافقةٌ، ولا فاسقٌ ولا فاسقةٌ إلا خَرَجَ إِلَيْهِ فَتَخْلُصُ المدينةُ، فذلك يومُ الخلاصِ».

وفي حديث أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد الذي تَقَدَّمت الإشارةُ إليه أوَّلَ الباب: «وَتَطْوَى لَهُ الْأَرْضُ طَيًّا فَرَوَةَ الْكَبْشِ، حَتَّى يَأْتِيَ الْمَدِينَةَ فَيَغْلُبُ عَلَى خَارِجِهَا وَيَمْنَعُ دَاخِلَهَا، ثُمَّ يَأْتِي إِيْلِيَا فَيُحَاصِرُ عَصَابَةَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ». وحاصل ما وَقَعَ به الجمعُ أن الرعبَ المنفِيَّ هو الخوفُ والفرْعُ، حتى لا يَحْصُلَ لأحدٍ فيها بسببِ نزولِهِ قَرِيبًا شَيْءٌ مِنْهُ، أو هو عبارةٌ عن غايته وهو غلبته عليها.

والمرادُ بالرجفةِ الإِرْفَاقُ، وهو إشاعةٌ مجيئه، وأنه لا طاقةَ لأحدٍ به، فَيُسَارِعُ حِينَئِذٍ إِلَيْهِ مَنْ كَانَ يَتَّصِفُ بِالنِّفَاقِ أَوْ الْفُسْقِ، فَيُظْهِرُ حِينَئِذٍ تَأَمُّمًا أَنَّهَا تَنْفِي خَبِيرًا. اهـ.

❦ أما قوله هذا في مسألةِ الرجفاتِ فضعيفٌ، والصحيحُ أنه رَجَفَ حَقِيقِيًّا، لكنَّ المنافقَ وَالْكَافِرَ يَخْشَى عَلَى نَفْسِهِ فَيَخْرُجُ لِهَذَا الَّذِي نَزَلَ، وأما أن الرَجْفَ بمعنى: شِيوعِهِ فِي الْمَدِينَةِ فَضَعِيفٌ وَالْأَصْلُ حَمْلُ اللَّفْظِ عَلَى حَقِيقَتِهِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧١٢٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ فَإِذَا رَجُلٌ آدَمُ سَبَطَ الشَّعْرَ يَنْطَفُ - أَوْ يَهْرَاقُ - رَأْسُهُ مَاءً: قُلْتُ مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: ابْنُ مَرْيَمَ. ثُمَّ ذَهَبَتْ أَلْتَفَتْ فَإِذَا رَجُلٌ جَسِيمٌ أَحْمَرُ جَعْدُ الرَّأْسِ أَعْوَرُ الْعَيْنِ كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةً طَافِيَةً قَالُوا: هَذَا الدَّجَالُ، أَقْرَبُ النَّاسِ بِهِ شَبَهِهُ ابْنُ قُطَيْنٍ رَجُلٌ مِنْ خَزَاعَةَ^(١).

ظاهرُ هذا الحديث: أنه موجودٌ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: إِنَّ الرِّسُولَ ﷺ ضَرَبَ لَهُ مَثَلًا، وَأَيًّا كَانَ فَإِنَّهُ يَكُونُ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى رَدِّ حَدِيثِ تَمِيمِ الدَّارِيِّ فِي مَسْأَلَةِ الْجَسَاسَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْطَبِقُ وَصْفُهُ عَلَى هَذَا الْوَصْفِ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ (١٣/٩٦):

❦ قوله: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ». زاد في ذكرِ عيسى من أحاديثِ الأنبياءِ عن أحمدَ بنِ محمدٍ المَكِّيِّ، عن إبراهيمَ بنِ سعيدٍ بهذا السندِ إلى ابنِ عمرَ قال: «لَا وَاللَّهِ مَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعِيسَى أَحْمَرٌ، وَلَكِنْ قَالَ: بَيْنَمَا». الحديث. وزاد في روايةِ شعيبٍ، عن ابنِ شهابٍ: «رَأَيْتُنِي» قَبْلَ قَوْلِهِ: «أَطُوفُ». وهو بضمُّ المِثْثَةِ، وتقدَّم في التعبيرِ من طريقِ مالكٍ، عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ: «أَرَانِي اللَّيْلَةَ عِنْدَ الْكَعْبَةِ». وهو بفتحِ الهمزة، وكلُّ ذلك يَقْتَضِي أَنَّهَا رُؤْيَا مَنْامٍ، وَالَّذِي نَفَاهُ ابْنُ

عمر في هذه الرواية جاء عنه إثباته في رواية مجاهد عنه، قال: «رَأَيْتُ عِيسَى وَمُوسَى وَإِبْرَاهِيمَ فَأَمَّا عِيسَى فَأَحْمَرُ جَعْدٌ عَرِيضُ الصَّدْرِ، وَأَمَّا مُوسَى». فذكر الحديثَ وتقدّم القولُ في ذلك في ترجمته مستوفى، وأن الصواب: أن مجاهدًا إنما روى هذا عن ابن عباس.

❦ قوله: «فإذا رجل آدم». بالمد، في رواية مالك: «رَأَيْتُ رَجُلًا أَدَمَ كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَأَيْتَ مِنْ أَدَمِ الرِّجَالِ». بضمّ الهمزة، وسكون الدال.

❦ قوله: «سَبَطُ الشَّعْرِ». بفتح المهملة، وكسر الموحدة، وسكونها أيضًا.

❦ قوله: «يَنْطِفُ». بكسر الطاء المهملة «أَوْ يَهْرَأَقُ». كذا بالشك، ولم يشك في رواية شعيب، وزاد في رواية مالك: «لَهُ لِمَةٌ» بكسر اللام، وتشديد الميم «كأحسن ما أنتَ رَأَيْتَ مِنَ اللَّمَمِ». وفي رواية موسى بن عقبة، عن نافع: «تَضْرِبُ بِهِ لَمَتَهُ بَيْنَ مَنْكِبَيْهِ رَجُلُ الشَّعْرِ يَقْطُرُ رَأْسُهُ مَاءً».

❦ قوله: «قَدِ رَجَلُهَا». بتشديد الجيم «يَقْطُرُ مَاءً». ووقع في رواية شعيب: «بَيْنَ رَجْلَيْنِ» وفي رواية مالك: «مَتَكْنَا عَلَى عَوَاتِقِ رَجْلَيْنِ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ. اهـ»

ثم قال ابن حجر رحمته الله في «الفتح» (٩٧/١٣):

❦ قوله: «ثُمَّ ذَهَبَتْ أَلْتَفَتْ فَإِذَا رَجُلٌ جَسِيمٌ أَحْمَرُ جَعْدُ الرَّأْسِ أَعْوَرُ الْعَيْنِ». زاد في رواية مالك: «جَعْدٌ قَطَطٌ أَعْوَرُ». وزاد شعيب: «أَعْوَرُ الْعَيْنِ الْيَمْنَى». وقد تقدّم القولُ فيه أول الباب، وفي رواية حنظلة: «وَرَأَيْتُ وَرَاءَهُ رَجُلًا أَحْمَرَ جَعْدُ الرَّأْسِ أَعْوَرُ الْعَيْنِ الْيَمْنَى». ففي هذه الطريق أنه أحمر، ووقع في حديث عبد الله بن مُعْقِلٍ عند الطبراني أنه: «أَدَمُ جَعْدٌ»، فَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ أَدَمَتُهُ صَافِيَةً، وَلَا يُنَافِي أَنْ يُوصَفَ مَعَ ذَلِكَ بِالْحَمْرَةِ؛ لِأَن كَثِيرًا مِنَ الْأَدَمِ قَدْ تَحَمَّرَ وَجْهَتُهُ.

ووقع في حديث سمرة عند الطبراني وصححه ابن حبان والحاكم: «مَمْسُوحُ الْعَيْنِ الْيَسْرَى كَأَنَّهَا عَيْنُ أَبِي يَحْيَى شَيْخٍ مِنَ الْأَنْصَارِ». انتهى. وهو بكسر المثناة فوقانية ضبطه ابن ماكولا عن جعفر المستغفري، وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ.

❦ قوله: «كَأَنَّ عَيْنَهُ عَنَبٌ طَافِيَةٌ». بياء غير مهموزة؛ أي: بارزة، ولبعضهم بالهمز؛ أي: ذهب ضوؤها، قال القاضي عياض: رويناه عن الأكثر بغير همز، وهو الذي صححه الجمهور، وجزم به الأخفش، ومعناه أنها ناتئة تنوء حبة العنب من بين أخواتها، قال: وضبطه بعضُ الشيوخ بالهمز، وأنكره بعضهم ولا وجه لإنكاره، فقد جاء في آخر أنه: «مَمْسُوحُ الْعَيْنِ مَطْمُوسَةٌ وَلَيْسَتْ جَحْرَاءَ وَلَا نَاتئةً». وهذه صفة حبة العنب إذا سال ماؤها، وهو يُصَحِّحُ روايةَ الهمز.

قلت: الحديثُ المذكورُ عند أبي داود يوافقه حديثُ عبادة بن الصامتَ ولفظه: «رَجُلٌ قَصِيرٌ أَفْحَجٌ» بقاء ساكنة، ثم مهملة مفتوحة، ثم جيم من الفحج؛ وهو تباعد ما بين الساقين، أو

الفخذين، وقيل: تداني صدور القدمين مع تباعد العقبين، وقيل: هو الذي في رحله اعوجاج.
وفي الحديث المذكور «جعد أعور مطموس العين ليست بناتئة» بنون ومثناة «ولا جحراء» بفتح الجيم، وسكون المهملة ممدود؛ أي: عميقة، وبتقديم الحاء؛ أي: ليست متصلة، وفي حديث عبد الله بن مغل: «ممسوح العين». وفي حديث سمرة مثله، وكلاهما عند الطبراني، ولكن في حديثهما: «أعور العين اليسرى»، ومثله لمسلم من حديث حذيفة، وهذا بخلاف قوله في حديث الباب: «أعور العين اليمنى». وقد اتفقا عليه من حديث ابن عمر فيكون أرجح، وإلى ذلك أشار ابن عبد البر.

لكن جمع بينهما القاضي عياض فقال: تصح الروايتان معاً بأن تكون المطموسة والممسوحة هي العوراء الطافئة بالهمز؛ أي: التي ذهب ضوءها، وهي العين اليمنى كما في حديث ابن عمر، وتكون الجاحظة التي كأنها كوكب، وكأنها نخاعة في حائط هي الطافية بلا همز، وهي العين اليسرى كما جاء في الرواية الأخرى، وعلى هذا فهو أعور العين اليمنى واليسرى معاً، فكل واحدة منهما عوراء؛ أي معيبة، فإن الأعور من كل شيء المعيب، وكلا عيني الدجال معيبة، فإحداهما معيبة بذهاب ضوءها حتى ذهب إدراكها، والأخرى بتورثها انتهى. قال النووي: هو في نهاية الحسن...

[نعم صحيح إذا صحّت الرواية، إذا لم تكن الثانية شاذة «اليسرى» وهذا جمع طيب، جمع عياض^(١).
وقال القرطبي في «المفهم»: حاصل كلام القاضي أن كل واحدة من عيني الدجال عوراء؛ إحداهما بما أصابها حتى ذهب إدراكها، والأخرى بأصل خلقها معيبة، لكن ينعُد هذا التأويل أن كل واحدة من عينية قد جاء وصفها في الرواية بمثل ما وصفت به الأخرى من العور فتأمل.

وأجاب صاحب القرطبي في التذكرة: بأن الذي تأوله القاضي صحيح، فإن المطموسة وهي التي ليست ناتئة ولا جحراء هي التي فقدت الإدراك، والأخرى وصفت بأن عليها ظفرة غليظة؛ وهي جلدة تغشى العين وإذا لم تقطع عمت العين، وعلى هذا فالعور فيهما؛ لأن الظفرة مع غلظها تمنع الإدراك أيضاً، فيكون الدجال أعمى أو قريباً منه، إلا أنه جاء ذكر الظفرة في العين اليمنى في حديث سفينة، وجاء في العين الشمال في حديث سمرة فالحق أعلم.

قلت: وهذا هو الذي أشار إليه شيخه بقوله: إن كل واحدة منهما جاء وصفها بمثل ما وصفت الأخرى، ثم قال في «التذكرة»: يُحتمل أن تكون كل واحدة منهما عليها ظفرة، فإن في حديث حذيفة أنه ممسوح العين عليها ظفرة غليظة. قال: وإذا كانت الممسوحة عليها ظفرة

(١) ما بين المعقوفين من كلام العلامة ابن عثيمين رحمه الله.

فالتى ليست كذلك أولى، قال: وقد فُسرَّت الظفرة بأنها لحمَةٌ كالعلقة.

قلت: وقع في حديث أبي سعيدٍ عند أحمد: «وعينه اليمنى عوراءٌ جاحضةٌ لا تخفى كأنها نخاعةٌ في حائطٍ مجصصٍ، وعينه اليسرى كأنها كوكبٌ دريٌّ». فوصف عينه معاً، ووقع عند أبي يعلى من هذا الوجه: «أعورٌ ذو حدقةٍ جاحضةٍ لا تخفى كأنها كوكبٌ دريٌّ». ولعلها أبين؛ لأن المراد بوصفها بالكوكب شدة اتقادها، وهذا بخلاف وصفها بالطمس، ووقع في حديث أبي بن كعبٍ عند أحمد والطبراني: «إحدى عينيه كأنها زجاجةٌ خضراءُ». وهو يوافق وصفها بالكوكب.

قوله: «هذا الدجال». في رواية شعيب «قلت من هذا؟ قالوا». وكذا في رواية حنظلة، وفي رواية مالك: «فقيل: المسيح الدجال». ولم أقف على اسم القائل معيّنًا.

قوله: «أقرب الناس به شبهاً ابن قطن». زاد في رواية شعيب: «وابن قطن رجلٌ من بني المصطلق من خزاعة». وفي رواية حنظلة: «أشبه من رأيت به ابن قطن». وزاد أحمد بن محمد المكي في روايته: «قال الزهري هلك في الجاهلية». وقدمتُ هناك سياق نسبهِ إلى خزاعة من فوائد الديماطي، وسأذكر اسمه في آخر الباب مع بقية صفته إن شاء الله تعالى.

واستشكل كون الدجال يطوف بالبيت، وكونه يتلو عيسى بن مريم، وقد ثبت أنه إذا رآه يدوب، وأجابوا عن ذلك بأن الرؤيا المذكورة كانت في المنام، ورؤيا الأنبياء وإن كانت حياً لكن فيها ما يقبل التعبير. وقال عياض: لا إشكال في طواف عيسى بالبيت، وأما الدجال فلم يقع في رواية مالك أنه طاف وهي أثبت ممن روى طوافه. وتُعقب بأن الترجيح مع إمكان الجمع مردود، لأن سكوت مالك عن نافع، عن ذكر الطواف لا يرد رواية الزهري عن سالم، وسواء ثبت أنه طاف أم لم يطف فرويته إياه بمكة مشكلة مع ثبوت أنه لا يدخل مكة ولا المدينة، وقد انفصل عنه القاضي عياض بأن منعه من دخولها إنما هو عند خروجه في آخر الزمان.

قلت: ويؤيده ما دار بين أبي سعيد وبين ابن صياد فيما أخرجه مسلم وأن ابن صياد قال له: ألم يقل النبي ﷺ أنه لا يدخل مكة ولا المدينة وقد خرجت من المدينة أريد مكة، فتأوله من جزم بأن ابن صياد هو الدجال، على أن المنع إنما هو حيث يخرج، وكذا الجواب عن مشيه وراء عيسى عليه السلام. اهـ

على كل حال: إذا كان موجوداً فهذا يعني أن الدجال موجود الآن، لكنه لم يؤذن له بالخروج، وإذا كان غير موجود لكنه خيل للرسول ﷺ ورأى صورته ولا يتأني أن تكون رؤيا الأنبياء حياً^(١)؛ لأنه رأى صورته وإن كان هو لم يخرج. وعيسى موجود فلا منافاة.

(١) أخرجه البخاري (١٣٨، ٨٥٩)، والطبري (٢٢٦٠) من قول عبيد بن عمير مقطوعاً بسند صحيح إليه.

والمشكّل عندي الآن، هل الدجال الذي رآه الرسول ﷺ في المنام هل هو على أنه حيٌّ، وأن هذا وصفه، أو أنه مُثَلَّ له؟ فهذا وجه الإشكال، فإن كان مُثَلَّ له فلا إشكال، وإن كان حيًّا ففيه الإشكال فمعناه أنه يَكُونُ حيًّا إلى اليوم، فأين مكانه؟ والأقرب عندي إن لم يوجَدْ شيءٌ يُخَالِفُ ما أَرَى أنه من باب أنه حُيِّلَ له، أو صوِّر له في المنام على الوجه الذي يُطَابِقُ الواقع في هذا الرجل.

قال الحافظ رحمه الله في «الفتح» (١٣ / ٣٢٨):

قلت: وهذا لا يُمْكِنُ معه كونُ ابنِ صيادٍ هو الدجال، ولعل هؤلاء مع كونهم ثقاتٍ تلقوا ذلك من بعضِ كتبِ أهلِ الكتاب. وأخرج أبو نعيم أيضًا من طريقِ كعبِ الأحبار أن الدجال تليده أمه بقوص من أرض مصر، قال: وبين مولده ومخرجه ثلاثون سنة، قال: ولم ينزل خبره في التوراة والإنجيل، وإنما هو في بعضِ كتبِ الأنبياء انتهى. وأخلق بهذا الخبر أن يَكُونُ باطلاً، فإن الحديث الصحيح أن كلَّ نبيٍّ قبلَ نبينا -صلوات الله عليهم أجمعين- أنذر قومه الدجال. وكونه يُولَدُ قبلَ مخرجه بالمدة المذكورة مخالفٌ لكونه ابنَ صيادٍ، ولكونه موثقًا في جزيرة من جزائر البحر.

وذكر ابنُ وصيف المؤرخ: أن الدجال من ولد شق الكاهن المشهور، قال: وقال بل هو شق نفسه أنظره الله وكانت أمه جنية عشقت أباه فأولدها، وكان الشيطان يُعْمَلُ له العجائب فأخذه سليمان فحبسه في جزيرة من جزائر البحر، وهذا أيضًا في غاية الوهي، وأقرب ما يُجْمَعُ به بين ما تَضَمَّنَهُ حديثُ تميم وكونِ ابنِ صيادٍ هو الدجال، أن الدجال بعينه هو الذي شاهده تميمٌ موثقًا، وأن ابنَ صيادٍ شيطانٌ تَبَدَّى في صورة الدجال في تلك المدة إلى أن توجه إلى أصبهان فاستتر مع قريبه إلى أن تجئ المدة التي قَدَّرَ الله تعالى خروجه فيها، ولشدّة التباس الأمر في ذلك سلك البخاريُّ مسلكَ الترجيح فاقصر على حديث جابر عن عمر في ابنِ صيادٍ، ولم يُخْرِجْ حديثَ فاطمة بنتِ قيس في قصة تميم، وقد توهم بعضهم أنه غريبٌ فردّ وليس كذلك فقد رواه مع فاطمة بنتِ قيس أبو هريرة، وعائشة وجابر. اهـ

المشكلة الآن هل رآه الرسول ﷺ في المنام على أنه موجودٌ، أو حُيِّلَ له صورته؟ الثاني عندي أقربُ كما سبق أن ذكّرتُ وهو أنه حُيِّلَ له صورته، ولكن صوِّر له على الوجه الذي يَكُونُ عليه حين خروجه والله أعلم.

وأخرجه الحاكم (٢/ ٤٣١)، والطبراني في «الكبير» (١٢/ ٦) من رواية ابن عباس رضي الله عنهما موقوفًا. وأخرجه ابن أبي حاتم (١٠/ ٣٢٢١) من روايته مرفوعًا، والأول أصح.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧١٢٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَعِيدُ فِي صَلَاتِهِ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ ^(١).
وهذا الحديث واضح وهو أن النَّبِيَّ ﷺ أمر بأن تستعید بالله من فتنة المحيا والممات، وفتنة المسيح الدجال.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧١٣٠- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي الدَّجَالِ: «إِنَّ مَعَهُ مَاءً وَنَارًا، فَنَارُهُ مَاءٌ بَارِدٌ وَمَاؤُهُ نَارٌ». قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: أَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ^(٢).

٧١٣١- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا بُعِثَ نَبِيٌّ إِلَّا أَنْذَرَ أُمَّتَهُ الْأَعْوَرَ الْكَذَّابَ، إِلَّا إِنَّهُ أَعْوَرُ وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ، وَإِنَّ بَيْنَ عَيْنَيْهِ مَكْتُوبٌ: كَافِرٌ». فِيهِ أَبُو هُرَيْرَةَ وَابْنُ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ^(٣).
[الحديث ٧١٣١- طرفه في: ٧٤٠٨].

٢٧- باب لَا يَدْخُلُ الدَّجَالُ الْمَدِينَةَ.

٧١٣٢- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا حَدِيثًا طَوِيلًا عَنِ الدَّجَالِ فَكَانَ فِيهِ يُحَدِّثُنَا بِهِ أَنَّهُ قَالَ: «يَأْتِي الدَّجَالُ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ أَنْ يَدْخُلَ نِقَابَ الْمَدِينَةِ فَيَنْزِلَ بَعْضُ السَّبَاحِ الَّتِي تَلِي الْمَدِينَةَ، فَيَخْرُجُ إِلَيْهِ يَوْمِيذٌ رَجُلٌ وَهُوَ خَيْرُ النَّاسِ - أَوْ مِنْ خِيَارِ النَّاسِ - فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّكَ الدَّجَالُ الَّذِي حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدِيثَهُ. فَيَقُولُ الدَّجَالُ: أَرَأَيْتُمْ إِنْ قَتَلْتُ هَذَا ثُمَّ أَحْيَيْتُهُ هَلْ تَشْكُونُ فِي الْأَمْرِ؟ فَيَقُولُونَ: لَا. فَيَقْتُلُهُ ثُمَّ يُحْيِيهِ فَيَقُولُ: وَاللَّهِ مَا كُنْتُ فِيكَ أَشَدَّ بَصِيرَةً مِنِّي الْيَوْمَ، فَيُرِيدُ الدَّجَالُ أَنْ يَقْتُلَهُ فَلَا يَسْلُطُ عَلَيْهِ ^(٤).

❦ قوله عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «هو خير الناس». يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالنَّاسِ الَّذِينَ فِي وَقْتِهِ، وَيَحْتَمِلُ الْعَمُومَ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَإِنَّا نَخْتَارُهُ لِثَلَا يَكُونُ هَذَا الرَّجُلُ أَفْضَلُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالْخُلَفَاءِ

(١) أخرجه مسلم (٥٨٧).

(٢) أخرجه مسلم (٢٩٣٤).

(٣) أخرجه مسلم (٢٩٣٣).

(٤) أخرجه مسلم (٢٩٣٨).

الراشدين، ولا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ المرادُ بالناسِ الذين في زمنِ الإنسانِ، كما في بني إسرائيلَ أنهم فَضَّلُوا على العالمين، والمرادُ: عالمي زمانهم لا كلَّ العالمين، فهذا هو الظاهرُ.
 ﴿وقوله: «أو من خيارٍ». هذا شكٌّ من الراوي وفي هذا دليلٌ: على أن هذا الدجالَ كذابٌ، وأن دعواه ليست بحقٍّ، لأنه كان بالأولِ يَسْلُطُ عليه فيقتله ثم يُحييه، وفي الثاني يَعْجزُ عنه ولا يَسْتَطِيعُ قتله.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧١٣٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نُعَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُجَمِّرِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَى أَنْقَابِ الْمَدِينَةِ مَلَائِكَةٌ لَا يَدْخُلُهَا الطَّاعُونَ وَلَا الدَّجَالُ».
 ﴿وقوله: «الطَّاعُونَ». وهو وباءٌ معروفٌ معدٍ، أمرُ النبي ﷺ من سَمِعَ به في أرضٍ ألاَّ يَقْدُمَ عليه، وإذا وَقَعَ في أرضٍ وهو فيها فلا يَخْرُجَنَّ منها فرارًا منه، وقصةُ عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مع الجنودِ الذين معه مشهورةٌ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧١٣٤- حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَدِينَةُ يَأْتِيهَا الدَّجَالُ فَيَجِدُ الْمَلَائِكَةَ يَحْرُسُونَهَا فَلَا يَقْرُبُهَا الدَّجَالُ». قَالَ: «وَلَا الطَّاعُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ».^(١)

المؤلفُ رَحِمَهُ اللَّهُ لم يَذْكُرْ أَنَّ الدجالَ لا يَدْخُلُ مَكَّةَ في الأحاديثِ التي مرت بنا في هذا الباب، لكنه صَحَّ ذلك عن النبي ﷺ، وأنه لا يَدْخُلُ مَكَّةَ ولا المدينةَ، وإذا كان لا يَدْخُلُ المدينةَ، فعدُّمُ دخوله مَكَّةَ من بابِ أولى؛ لأن مَكَّةَ محروسةٌ شرعًا من المشركين والكفار بخلافِ المدينةِ، فالكفارُ لهم دخولُ المدينةِ وليس لهم دخولُ مَكَّةَ، قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنَ الْمَشْرِكَوتِ فَهُمْ يَنْجُسُونَ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ [التوبة: ٢٨]. وقد مات النبي ﷺ ودرعه مرهونةٌ عند يهوديٍّ في المدينةِ، فإذا كانت المدينةُ مطهرةً من هذا الدجالِ فمَكَّةُ من بابِ أولى، وهذا القياسُ إنما يَقُولُهُ استنادًا للنصِّ، وإلا فليس لنا أن نقولَ هذا؛ لأن هذه أمورٌ لا نُحِيطُ بها علمًا، لكن استنادًا للنصِّ الثابتِ عن النبي ﷺ أنه لا يَدْخُلُ مَكَّةَ ولا المدينةَ.

المهمُّ: أن الدجالَ يَخْرُجُ في آخرِ الزمانِ عند خروجِ عيسى، يَخْرُجُ خلةً بين الشامِ والعراقِ

(١) أخرجه مسلم (١٣٧٩).

(٢) سبق تخريجه.

من المشرق يَتَّبِعُهُ من يهودِ أَصْفَهان سبعون ألفَ يهوديٍّ، وَيَأْتِي إلى النَّاسِ يَسِيرٌ في الأَرْضِ كَالْغَيْمِ اسْتَدْبَرَتْهُ الرِّيحُ؛ يَعْنِي: بِسُرْعَةٍ وَسَوَاءٍ كَانَ طِيرَانًا أَوْ عَلَى آلَاتٍ أَرْضِيَّةٍ سَرِيعَةٍ فَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَيَسْمَعُ بِهِ النَّاسُ فِي وَقْتٍ قَصِيرٍ، وَيَتَخَوَّفُونَ مِنْهُ، وَلَكِنَّهُ يُدْرِكُهُمْ وَيَمْكُثُ في الأَرْضِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا فَقَطْ، الْيَوْمُ الْأَوَّلُ كِسْنَةٌ، وَالثَّانِي كَشْهَرٌ، وَالثَّلَاثُ كَأَسْبُوعٍ، وَالرَّابِعُ وَمَا بَعْدَهُ كَسَائِرُ الْأَيَّامِ ^(١).

وليس المرادُ باليومِ الأوَّلِ الذي يَكُونُ كِسْنَةٌ الشَّدَّةُ كما قاله بعضُ النَّاسِ، أَنَّهُ لَشِدَّةُ الْأَمْرِ يَكُونُ الزَّمَنُ طَوِيلًا كَمَا أَنَّ النَّاسَ فِي زَمَنِ الرِّخَاءِ تَمُضِي عَلَيْهِمُ الْأَيَّامُ بِسُرْعَةٍ، فَإِنَّ هَذَا غُلْطٌ مُحَضٌّ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا الْيَوْمُ الذي كِسْنَةٌ أَتَكْفِينَا فِيهِ صَلَاةَ يَوْمٍ وَاحِدٍ؟ قَالَ: «لَا، اقْدُرُوا لَهُ قَدْرَهُ». وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ هَذِهِ السَّنَةَ حَقِيقَةٌ، فَبَدَلًا مِنْ أَنْ تَدُورَ الشَّمْسُ عَلَى الْأَرْضِ أَرْبَعًا وَعِشْرُونَ سَاعَةً، لَا تَدُورُ عَلَيْهَا إِلَّا بَاثْنِي عَشَرَ شَهْرًا، وَالَّذِي جَعَلَهَا تَدُورُ بِالسَّرْعَةِ الْمَعْهُودَةِ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَجْعَلَهَا تَدُورُ بِيَطْءٍ، كَمَا أَنَّ الَّذِي قَدَرَ عَلَى أَنْ يَأْتِيَ بِهَا مِنَ الْمَشْرِقِ، قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَأْتِيَ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ، وَسَيَكُونُ ذَلِكَ.

وَيَتَّبِعُهُ مِنْ يَتَّبِعُهُ مِنَ النَّاسِ وَهُمْ يَوْمئِذٍ كَثِيرُونَ؛ يَعْنِي لَا يَسْلَمُ مِنْ فَتْنَتِهِ إِلَّا الْقَلِيلُ، ثُمَّ يَنْزِلُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَ الْمَنَارَةِ الْبَيْضَاءِ شَرْقِي دِمَشْقَ، فَلَا يَحِلُّ لِكَافِرٍ وَجَدَ نَفْسَهُ إِلَّا مَاتَ، ثُمَّ يُنْزِلُ الدَّجَالَ فَيَقْتُلُهُ عِنْدَ بَابِ اللَّذِّ فِي فَلَسْطِينَ، وَيَنْتَهِي أَمْرُهُ، وَلَا يَقْبَلُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ النَّاسِ إِلَّا الْإِسْلَامَ وَلَا يَقْبَلُ الْجَزِيَّةَ، وَيَكْسِرُ الصَّلِيبَ وَالْخَمْرَ أَيْضًا، وَيَقْتُلُ الْخَزِيرَةَ، وَلَا يَقْبَلُ إِلَّا الْإِسْلَامَ. ثُمَّ يَمُضِي مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَمُضِيَ، مِنَ الْمَلَّةِ فَيَخْرُجُ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ الَّذِينَ وَقَفْنَا عَلَى آبَائِهِمْ فِي الْبَخَارِيِّ يَخْرُجُونَ وَيُسَلِّطُونَ عَلَى الْأُمَّةِ بَكْرَةٌ كَاثِرَةٌ عَظِيمَةٌ جَدًّا، فَيُوحِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى عِيسَى أَنِّي قَدْ أَخْرَجْتُ عِبَادًا لَا يَدَانِ لِأَحَدٍ عِنْدَ قِتَالِهِمْ فَحَرِّزْ عِبَادِي الطُّورَ فِيرْجِعُونَ إِلَى الْجَبَلِ يَخْتَرِزُونَ فِيهِ حَتَّى يَلْحَقَهُمُ التَّعَبُ وَالْجُوعُ فَيَلْجَأُوا إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَيَرْغَبُوا إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَيُرْسِلُ اللَّهُ عَلَى يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ النَّغْفَ فِي رِقَابِهِمْ، وَهِيَ دَوْدَةُ تَقْضِي عَلَيْهِمْ بِسُرْعَةٍ، تَأْكُلُ الْمَخَّ، فَيُضْبِحُونَ مَوْتَى مَيَّةَ رَجُلٍ وَاحِدٍ فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ.

فَتَغْيِرُ الْأَرْضُ مِنْ رَائِحَتِهِمْ، فَيَرْغَبُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِأَنَّ يَفْكَهُمْ مِنْ هَذَا، وَفِيهِ حَدِيثَانِ: أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُرْسِلُ عَلَيْهِمْ سَيُولًا جَارِفَةً تَقْذِفُهُمْ فِي الْبَحْرِ، وَالثَّانِي أَنَّ اللَّهَ يُرْسِلُ عَلَيْهِمْ طَيورًا كَأَعْنَاقِ الْإِبِلِ تَأْخُذُ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ وَتَلْقِيهِ فِي الْبَحْرِ ^(٢). وَبِهَذَا يَنْتَهِي أَمْرُهُمْ، ثُمَّ لِيُعْلَمَ أَنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ يَخْرُجُونَ فِيمَا يَظْهَرُ مِنَ الْمَشْرِقِ؛ لِأَنَّ

(١) أخرجه مسلم (٢١٣٧).

(٢) انظر التعليق السابق.

المشرق كله جهة الفتن - والعياذُ بالله - كما قال الرسول ﷺ، وأنهم من بني آدم، لكنهم فيما يظهر - والله أعلم - يَشْرَبُونَ ولا يروون؛ لأنهم يَأْتِي أولهم بحيرة طبرية فَيَشْرَبُونَ ما فيها من الماء، ويَأْتِي آخرهم فيَقُولُ: هذه كان بها ماءٌ، قد نَضِبَ الماءُ كله، مما يَدُلُّ على أنهم يَشْرَبُونَ ولا يروون، كما قال تعالى في أهل النار: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ لَعْنَمِ اللَّهِ﴾ ﴿٥٤﴾ فَيَشْرَبُونَ شَرَبَ الْهَيْبِ ﴿٥٥﴾ [البقرة: ٥٤-٥٥].

وكما حصل في هذه البلاد قبل سنوات كثيرة عندما جاء ما يُسَمُّونه وباءَ الجوع وهو معروف الآن، ويُؤرِّخُ به عند العامة الذين لا يَعْرِفُونَ التاريخَ الهجري - تُسَمَّى سنة الجوع - يأْكُلُ الواحدُ عشرَ كيلو، أو أكثر أو أربعة عشر كيلو من التمر ولا يَشْبَعُ أبداً حتى إِنَّا حُدْنَا أن شخصاً كان عنده عمالٌ في مزرعته، وخرجَ تمرٌ في زنبيل - يُسَمَّى عندنا المِخْفَر - كبير حمله على رأسه على أنه غداءٌ للعمال الذين عنده، فجعل يأْكُلُ وهو يَمْشِي فلما انتهى إلى مكان العمال وإذا الزنبيلُ فارغٌ وهذه قصة مشهورة.

فهذا العطش الذي يُصِيبُ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ حتى يَشْرَبُوا هذه المياه العظيمة ليس بغريب، فالله ﷻ هو الذي جعلَ البدنَ له قدرٌ معلومٌ من الماء، وقدرٌ معلومٌ من الطعام، فالله قادرٌ على أن يجعلَ هذا القدرَ قليلاً أو كثيراً كله بيد الله.

ويَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ هما قِبلتان من بني آدم، وليسوا كما زعمتِ الإسرائيليات على أشكالٍ متنوعةٍ عجيبة، حتى قيل: إن بعضهم كبيرُ الجسمِ طويلُ الأذنين، له أذنٌ يَفْتَرُشُها، وأذنٌ يَلْتَحِفُ بها. وبعضهم قالوا: إنهم صغارُ الأجسامِ جداً يردف بعضهم بعضاً على المدِّ - ربع الصاع - عشرة يَبْلُغُ العاشرُ رأسَ المد.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٨ - باب يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ.

يَأْجُوجُ قَبِيلَةٌ، وَمَأْجُوجُ قَبِيلَةٌ ثَانِيَةٌ؛ ولهذا جاءت بالعطفِ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾ [البقرة: ٩٤]. خلافاً لما يَتَبَادَرُ لبعض الناس أنها قبيلةٌ واحدة، بل هما قِبلتان، لكنهما مسطّتان على المؤمنين.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧١٣٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. ح. وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَتِيقٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمًا

فَزَعَا يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَنِلَّ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرِّ قَدْ اقْتَرَبَ، فُتِحَ الْيَوْمَ مِنْ رَدَمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلُ هَذِهِ -وَحَلَقَ بِأَصْبَعِيهِ الْإِبْهَامَ وَالَّتِي تَلِيهَا-». قَالَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَنَهْلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا كَثُرَ الْخُبْتُ»^(١).

في هذا الحديث: دليل على أن جسر الشر الذي يأتي به يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ قد انفتح في عهد الرسول ﷺ حيث قال: انفتح من ردم يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مثل هذه وحلق بأصبعيه الإبهام والتي تليها، وهي إما أن تكون على وجه الحقيقة وهو الأصل، أو على وجه التقليل؛ لأن العرب يُقَلَّلُونَ بمثل هذا التقدير.

❖ وفي قوله ﷺ: «ويل للعرب من شرٍّ قد اقترَبَ». خصَّ العرب بذلك؛ لأن العرب هم حملة لواء الرسالة، والأعداء يَتَسَلَّطُونَ على العرب المسلمين أكثر من غيرهم؛ فلهذا خصَّ بها العرب وإلا فشرُّهم على العرب وغيرهم.

❖ وقوله ﷺ: «لا إله إلا الله». قبل أن يبين إشارة إلى أن الواجب أن تثبت على هذه الكلمة العظيمة كلمة الإخلاص حتى لا يضرنا شرُّ هؤلاء الذين يخرجون في آخر الزمان.

❖ وفي قولها: «يا رسول الله أفنهلك وفينا الصالحون؟». دليل على أن وجود الصالحين في المجتمع يكون سبباً لمنعهم من الهلاك، وهذا من بركة الصلاح أن يدفع الله السوء عن الناس بسبب هؤلاء الصالحين.

ولكن إذا لم يقم الصالحون بما يلزمهم من الدعوة إلى الله والنصح للعباد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فقد قال الله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا فِتْنَةَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَكِيدُ الْعِقَابِ﴾^(٢). وفي حديث أبي بكر رضي الله عنه أنه خطب وقال: أيها الناس إنكم تقرأون هذه الآية ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾^(٣). وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أو قال: فلم ينكروه أو شك أن يعظمهم الله بعقابه».

❖ وفي قوله ﷺ: «نعم، إذا كثُر الخبْتُ». يعني: نعم تهلكون وفيكم الصالحون إذا كثُر الخبْتُ، فما هو الخبْتُ؟ هل هو العمل الخبيث، أو العامل، أو الأمران؟

الجواب: الأمران معاً فإذا كثُر المشركون في المسلمين، فالمشركون نجس وخبث يخشى أن يهلكوا، ومن ثم قال النبي ﷺ: «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب»^(٤). وقال:

(١) أخرجه مسلم (٢٨٨٠).

(٢) أخرجه البخاري (٣٠٥٣)، ومسلم (١٦٣٧).

«أَخْرِجُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ». وَقَالَ: «لَأُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ حَتَّى لَا أَدْعَ إِلَّا مُسْلِمًا». لِأَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى وَالْمَشْرِكِينَ نَجَسُوا إِذَا وُجِدُوا فِي هَذِهِ الْجَزِيرَةِ هَلَكَ أَهْلُهَا إِذَا كَثُرُوا، هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلْعَامِلِ.

وكَذَلِكَ إِذَا كَثُرَ الْعَمَلُ الْخَبِيثُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فَرِيئًا يَهْلِكُونَ، وَلَوْ كَانَ فِيهِمْ صَالِحٌ يَقِلُّ مِنْهُ الْخَبَثُ. وَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ لَوْ أَنَّا تَأَمَّلْنَا حَقَّ التَّأَمُّلِ لَوَجَدْنَا أَنَّ هَذِهِ الْكَثْرَةَ الْهَائِلَةَ فِي بِلَادِنَا الْآنَ مِنَ الْكُفَّارِ عَلَى اخْتِلَافِ أَصْنَافِهِمْ لَوَجَدْنَا أَنَّهَا تُنذِرُ بِالْخَطَرِ، وَأَنَّهَا مَعُولٌ هَدِمَ لَنَا وَإِنْ كُنَّا لَا نَشْعُرُ بِهَذَا الشَّيْءِ، لَكِنْ سَوْفَ يَكُونُ وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرِّ قَدْ اقْتَرَبَ.

ثُمَّ قَرْنَ هَذَا الْهَلَاكَ بِمَا إِذَا كَثُرَ الْخَبَثُ، وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَوْلُهُ: «فُتِّحَ الْيَوْمَ مِنْ رَدْمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلُ هَذِهِ - وَحَلَّقَ بِأَصْبَعِهِ الْإِبْهَامَ وَالتِّي تَلِيهَا -».



ثُمَّ قَالَ الْبَحَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧١٣٦- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا وَهْبٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يُفْتَحُ الرَّدْمُ رَدْمُ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلُ هَذِهِ - وَعَقَدَ وَهْبٌ تِسْعِينَ»^(١).
قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١٣ / ١١٠):

❖ قَوْلُهُ: «مِثْلُ هَذِهِ وَعَقَدَ وَهْبٌ تِسْعِينَ». أَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ وَهْبٍ فَقَالَ فِيهِ: «وَعَقَدَ تِسْعِينَ». وَلَمْ يُعَيِّنِ الَّذِي عَقَدَ فَأَوْهَمَ أَنَّهُ مَرْفُوعٌ، وَقَدْ تَبَيَّنَ مِنْ رِوَايَةِ عَفَّانَ وَمَنْ وَافَقَهُ أَنَّ الَّذِي عَقَدَ تِسْعِينَ هُوَ وَهْبٌ؛ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ أُمِّ حَبِيبَةَ مِنْ رِوَايَةِ شَرِيحِ بْنِ يُونُسَ عِنْدَ ابْنِ حَبَانَ، وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ مَفْصَلًا، وَقَدْ جَاءَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِثْلُ أُولَى حَدِيثِ أُمِّ حَبِيبَةَ، لَكِنْ فِيهِ زِيَادَةٌ رَوَاهَا الْأَعْمَشُ عَنْ سَهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ الْأَعْمَشُ: لَا أَرَاهُ إِلَّا قَدْ رَفَعَهُ: «وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرِّ قَدْ اقْتَرَبَ، أَفْلَحَ مَنْ كَفَّ يَدَهُ» قَالَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ بِهَذَا، قَالَ وَوَفَّقَهُ أَبُو معاويةَ يَغْنِي عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا السَّنَدِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. اهـ

ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (١٣ / ١٠٧-١٠٨):

❖ قَوْلُهُ: «مِثْلُ هَذِهِ وَحَلَّقَ بِأَصْبَعِهِ الْإِبْهَامَ وَالتِّي تَلِيهَا»؛ أَي: جَعَلَهَا مِثْلَ الْحَلْقَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي رِوَايَةِ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ، وَعَقَدَ سَفْيَانُ تِسْعِينَ أَوْ مِائَةً، وَفِي رِوَايَةِ سُلَيْمَانَ بْنِ كَثِيرٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ عِنْدَ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٧٦٧).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٨٨١).

أبي عوانة وابن مردويه مثل هذه «وعقد تسعين». ولم يُعَيَّن الذي عقد أيضًا، وفي رواية مسلم عن عمرو الناقد عن ابن عيينة «وعقد سفيان عشرة» ولابن حبان من طريق شريح بن يونس، عن سفيان: «وحلق بيده عشرة» ولم يُعَيَّن أن الذي حلق هو سفيان، وأخرجه من طريق يونس، عن الزهري بدون ذكر العقد.

وكذا تقدّم في علامات النبوة من رواية شعيب، وفي ترجمة ذي القرنين من طريق عقيل، وسيأتي في الحديث الذي بعده «وعقد وهيب تسعين» وهو عند مسلم أيضًا، قال عياض وغيره: هذه الروايات متفقة إلا قوله عشرة. قلت: وكذا الشك في المائة؛ لأن صفاتها عند أهل المعرفة بعقد الحساب مختلفة وإن اتفقت في أنها تُشبه الحلقة، فعقد العشرة أن يجعل طرف السبابة اليمنى في باطن طي عقدة الإبهام العليا، وعقد التسعين أن يجعل طرف السبابة اليمنى في أصلها ويضمها ضمًا مُحْكَمًا بحيث تنطوي عقدتها حتى تصير مثل الحية المطوقة. اهـ



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْأَحْكَامِ

١- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩].
٧١٣٧- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي وَمَنْ عَصَى أَمِيرِي فَقَدْ عَصَانِي»^(١).

❖ قول البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: «كِتَابُ الْأَحْكَامِ». الأحكام جمع حكم؛ وهو إثبات شيءٍ لآخر وله اصطلاحات في أصول الفقه معروفة كالحكم التكليفي، والحكم الوضعي.
والمراد به هنا: أحكام الإمامة وما يجب على الإمام، وما يجب له، وهذا باب مهم جداً ينبغي لطالب العلم أن يعتني به؛ لثلا يقع في مزالق الخوارج، ومن تفرع منهم الذين فسد بهم الدين والدنيا -نَعُوذُ بِاللَّهِ- فإذا عَرَفَ الإنسانُ ما يجب للحاكم وما يجب عليه تَبَيَّنَ له الحقُّ، وصار لا يتكلَّم إلا عن بصيرة.

ثم إذا قُدِّرَ أن الحاكم لم يَقُمْ بما عليه فالواجب على المحكوم أن يَقُومَ بما يجب عليه، كما قال النبي ﷺ: «أَعْطَوْهُمُ الْحَقَّ الَّذِي لَهُمْ وَاسْأَلُوا اللَّهَ الْحَقَّ الَّذِي لَكُمْ، فَإِنْ عَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ»^(٢).

وهذا الكتاب الذي تَرَجَّم له البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ مهمٌّ لا سِيَّما في هذا الوقت الذي كَثُرَ فيه الشرُّ، وكَثُرَ فيه الثائرون على ولاية الأمور، والذين نراهم إذا تَوَلَّوْا بعد ولاية الأمور صاروا شُرَّاء

(١) أخرجه مسلم (١٨٣٥).

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٠٣)، أخرجه مسلم (١٨٤٣).

منهم، وأُخْبِتَ منهم؛ فلذلك يَجِبُ علينا أن نَعْتَبِي به وأن نُحَرِّرَ أَحْكَامَهُ حَتَّى لَا نَهْلِكَ.

قال البخاري رحمته الله: «بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾. قَبْلَهَا قَالَ رحمته الله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ (٥٨) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ الآية: ٥٨-

٥٩. وبهذا نَعْرِفُ أَنَّ صَوَابَ الْآيَةِ ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ أَوْ يُؤْتَى بِأُولِئِهَا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾. أما بهذا اللفظ الذي ذكره في صحيح البخاري: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ فليست كذلك.

❖ وقوله رحمته الله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ﴾. والطاعةُ هي موافقةُ الأمرِ، وإن شئتَ فعبّرَ بها هو أعمُّ وقل: الطاعةُ هي موافقةُ الحكم، ووجهُ كونه أعمَّ لأنك إذا قُلْتَ: موافقةُ الأمرِ خَرَجَ النهي، فإذا قُلْتَ: موافقةُ الحكم. دَخَلَ فِيهِ الأمرُ والنهي.

❖ وقوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾. فأفردَ النَّبِيَّ رحمته الله بالطاعةِ قال: ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾. ولم يَجْعَلْهَا عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ﴾ فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ لِلنَّبِيِّ رحمته الله طَاعَةً مُسْتَقْلَةً.

❖ وقوله: ﴿وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾. حُذِفَ مِنْهَا الْفِعْلُ لِتَكُونَ تَابِعَةً لِمَا قَبْلَهَا، ولم يَقُلْ: أَطِيعُوا أُولِيَ الْأَمْرِ، بل قال: ﴿وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾. لأن طاعتهم تَابِعَةٌ لَطَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، بل لَا تَجِبُ طَاعَتُهُمْ إِلَّا لِأَنَّهَا طَاعَةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ؛ لَا، لِأَنَّهُ فَلَانُ بْنُ فَلَانٍ، بل لِأَنَّهَا طَاعَةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلِهَذَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ إِذَا أَطَاعَ وَلِيَّ الْأَمْرِ فِي أَمْرٍ أَمَرَ بِهِ أَنْ يَتَوَيَّ بِذَلِكَ التَّعَبُّدَ لِلَّهِ، وَأَنَّهُ مُطِيعٌ لِلَّهِ، وَأَنَّهُ أَطَاعَ وَلِيَّ الْأَمْرِ طَاعَةَ اللَّهِ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْأَصْلُ.

❖ وقوله: ﴿وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾. يَتَضَمَّنُ نَوْعَيْنِ مِنْ وَلَاةِ الْأُمُورِ:

النوع الأول: العلماء. والنوع الثاني: الأمراء.

لأن على العلماء البيان، وعلى الأمراء التنفيذ، وعلى هذا فيكونُ الأمراءُ تابعين للعلماء؛ لأنهم مُنْفَذُونَ لِمَا يَقُولُ العلماء، فهم أهلُ الشأنِ في هذا الأمرِ، وإن كان كلُّ منهم وليَّ أمرٍ، لكن العلماء هم الأصل، فإذا بَيَّنَّوا الشرعَ لَزِمَ الأمراءُ العملُ به، فإن لم يَعْمَلُوا به لم يَكُونُوا طَائِعِينَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، ثم إن أَمَرُوا بِخِلَافِهِ فمَعْصِيَتُهُمْ واجبةٌ كَانِ يَأْمُرُوا بِتَرْكِ وَاجِبٍ، أَوْ فَعَلَ مُحَرَّمًا.

فالحاصل: أن ولاةَ الأمورِ هم العلماءُ والأمراءُ، والعلماءُ وظيفتُهُم الْبَيَانُ وَالْإِرْشَادُ وَالدَّلَالَةُ، والأمراءُ وظيفتُهُم التَّنْفِيزُ؛ أَي: تَنْفِيزُ أَحْكَامِ اللَّهِ عَلَى عِبَادِ اللَّهِ حَتَّى تَصْلُحَ الْأَرْضُ.

❖ وقوله: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾. هذا مما يُؤَيِّدُ أَنَّ مَقَامَ الْعُلَمَاءِ هُنَا أَقْدَمُ وَأَفْوَى مِنْ مَقَامِ الْأُمَرَاءِ؛ لِأَنَّ الْمُنَازَعَاتِ إِنَّمَا تَكُونُ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ وَالْفُقَهَاءِ، وَإِنْ كَانَتْ تَخْصُلُ

بين الأمراء، لكن هي بين العلماء والفقهاء أكثر.

❖ وقوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾. وهذا الشرط من باب الحث والإغراء؛ يَعْنِي: إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ فِي الْإِيمَانِ فَلَا يَكُونُ مَرْجِعُكُمْ إِلَّا إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ، إِلَى اللَّهِ؛ أَي: إِلَى كِتَابِهِ، وَإِلَى الرَّسُولِ؛ أَي: إِلَى سُنَّتِهِ حَيًّا وَمَيِّتًا، وَقَوْلُ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ: إِلَيْهِ نَفْسُهُ فِي حَيَاتِهِ، وَإِلَى سُنَّتِهِ بَعْدَ وَفَاتِهِ هَذَا مِنْ بَابِ الْإِيضَاحِ، وَإِلَّا حَتَّى رَجَوْعِنَا إِلَى الرَّسُولِ ﷺ فِي حَيَاتِهِ رَجَوْعٌ إِلَى سُنَّتِهِ.

❖ وقوله: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (٨). أَي: خَيْرٌ فِي الْحَاضِرِ، وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا فِي الْمُسْتَقْبَلِ؛ لِأَن تَأْوِيلًا هُنَا بِمَعْنَى «مَالًا» أَوْ «عَاقِبَةً»، فَالرَّجُوعُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ خَيْرٌ لِلنَّاسِ فِي مَعَاشِهِمْ وَخَيْرٌ لِلنَّاسِ فِي مَعَادِهِمْ حَاضِرًا وَمُسْتَقْبَلًا.

وَقَدْ يَظُنُّ بَعْضُ الْجَهْلَةِ أَنَّ التَّمَسُّكَ بِالْدِّينِ رَجُوعٌ إِلَى الْوَرَاءِ، وَرَبِّمَا يُصَرِّحُ بَعْضُ الْمَلْحِدِينَ بِذَلِكَ وَيَقُولُ: إِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى مَنْهَجٍ لَهُ أَرْبَعَةُ عَشَرَ قَرْنًا انْقَرَضَ أَهْلُهُ وَلَمْ يَعِيشُوا هَذِهِ الْعِيشَةَ الْحَاضِرَةَ، وَالْحَضَارَةُ الَّتِي تُسَمِّيَهَا حَضَارَةً إِذَا خَالَفَت الشَّرْعَ فَهِيَ حَقَارَةٌ وَلَيْسَتْ حَضَارَةً.

وَيَقُولُونَ: إِنْ الدِّينَ لَا يُمَكِّنُ تَطْبِيقَهُ الْآنَ إِلَّا فِي أُمُورِ الدِّينِ؛ أَي: الَّتِي بَيْنَكَ وَبَيْنَ رَبِّكَ، فَلَا بَأْسَ أَنْ تَمْشِيَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ وَأَصْحَابُهُ -رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ-، أَمَّا الْمَنْهَاجُ الْحَيَوِيُّ الْاِقْتِصَادِيُّ، وَالاجْتِمَاعِيُّ فَهَذَا خَاضِعٌ لِلزَّمَانِ، وَالْمَكَانِ، وَالْأَمَمِ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَرْجِعَ بِالْأُمَّةِ إِلَى مَا قَبْلَ أَرْبَعَةِ عَشَرَ قَرْنًا.

لكن -والله- لو رَجَعُوا إِلَى مَا قَبْلَ أَرْبَعَةِ عَشَرَ قَرْنًا لَفَاقُوا الْأَمَمَ الْمَوْجُودَةَ الْآنَ، وَلَمَلِكُوا رِقَابَهُمْ وَأَرْضِيهِمْ، وَأَمْوَالَهُمْ، لَكِنْ إِنَّمَا تُخَاطَبُ بِمَثَلِ هَذَا الْكَلَامِ قَوْمًا لَا يُؤْمِنُونَ، وَلَوْ آمَنُوا لَسَهَّلَ عَلَيْهِمُ الرَّجُوعُ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ۖ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ۖ فَسَنِيَرُهُ لِلْيُسْرَى ۖ﴾ (الْقَلَمُ: ٥-٧). حَتَّى فِيمَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ أَوْلَادِكَ أَيْضًا، وَلَا تَقُلْ: إِنَّمَا نُخَاطَبُ بِهَذَا، وَنَتَكَلَّمُ بِهَذَا عَنْ وِلَاةِ الْأُمُورِ الْكِبَارِ الَّذِينَ يَمْلِكُونَ زِمَامَ الْقِيَادَةِ فِي الْأُمَّةِ، حَتَّى وَأَنْتِ فِي نَفْسِكَ طَبَّقَ مَا تَوَجَّهَ بِهِ أَهْلُكَ عَلَى مَا جَاءَ عَنِ السَّلَفِ. فَإِنْ هَذَا خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا.

❖ وَفِي قَوْلِهِ ﷺ: ﴿فَإِنْ نَزَعْنَاهُ مِنْ شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ (الْبَقَرَةُ: ٥٩). إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ الْعِبْرَةُ بِالْكَثْرَةِ، وَإِنَّمَا الْعِبْرَةُ بِمَا وَافَقَ مَا جَاءَ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ، فَلَوْ كَانَ عَشْرُونَ عَلَى رَأْيٍ، وَخَمْسَةٌ عَلَى رَأْيٍ يُطَابِقُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، لَكَانَ الْوَاجِبُ عَلَيْنَا أَنْ تَرْجِعَ إِلَى الْخَمْسَةِ، وَلَيْسَ الْعِبْرَةُ بِالْكَثْرَةِ، لَكِنْ نَظَرًا إِلَى أَنَّ النَّاسَ كَمَا يَقُولُ الْعَامَّةُ: السُّوقُ مُتَسَاوِقٌ. قَالُوا: لَا تَرْجِعْ أَحَدًا عَلَى أَحَدٍ. وَنَأْخُذُ بِالْكَثْرَةِ فِي غَالِبِ مَجَالِسِنَا، وَإِلَّا فَالْوَاجِبُ الرَّجُوعُ إِلَى مَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِلَّا وَاحِدٌ مِنَ الْفِ.

❖ وَقَوْلُهُ: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ». وَهَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾.

❦ وقوله: «ومن عصاني فقد عصى الله». يُؤخذ من مفهوم قوله تعالى ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾. أي: ومن يعصِ الرسول فقد عصى الله.

❦ وقوله: «ومن أطاع أميري فقد أطاعني». أي: أميري الذي أمرته ومشى بمقتضى ما وجهته به؛ ولهذا قال: أميري. وإن كان يراد في بعض الأحيان: أميره أو الأمير بـ«ال».

لكن المراد: الأمير الذي على مثل من أمره الرسول ﷺ. «فقد أطاعني، ومن عصى أميري فقد عصاني»؛ لأن أمير النبي ﷺ يمشي بأمره، ويهتدي بهديه، ولا يعني ذلك أن أمراء معصومون، بل هم معرضون للخطأ، لكن الأصل فيهم - أعني الأمراء الذين يؤمروهم الرسول ﷺ - الصلاح والإصابة.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧١٣٨ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالْإِمَامُ الْأَعْظَمُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى أَهْلِ بَيْتِ زَوْجِهَا، وَوَلَدِهِ وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ، وَعَبْدُ الرَّجُلِ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ، أَلَا فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ» (١).

في هذا الحديث كرر ﷺ هذا مرتين تأكيداً: أن كل إنسان من راع ومسئول عن رعيته، حتى الرجل راع على نفسه ومسئول عن رعيته، فهو مسئول عن شبابه فيما أفناه، إذن أنت مسئول عن نفسك؛ لأنك راع عليها، فكل إنسان راع ومسئول عن رعيته، وأعظم الناس مسئولية الإمام، وهو رئيس الدولة، فهذا أعظم الناس مسئولية، فهو يُسأل ليس عن أهله الذين تحت إمرته وفي قصوره، ولكن عن كل واحد من الأمة هو مسئول عنه، حتى إن أمير المؤمنين عمر قال: والله لو مات عناق في دجلة، أو في الفرات لكان عمرُ مسئولاً عنها، والعناق هو صغير الغنم، فالإمام مسئولية عظيمة جداً.

والحقيقة أنه كما قال بعض الناس: إن الولاية العامة ليست تشريفاً، ولكنها إشفاق وتكليف، ولا سيما في مثل زماننا هذا الذي كثرت فيه الفتن، وكثرت فيه الضغوط، فالمسئولية عظيمة.

❦ وقوله: «الرجل راع على أهل بيته، والمرأة راعية على أهل بيت زوجها». وكل منها مسئول، لكن قد يظهر في هذا التناقض، فكيف يكون الرجل مسئولاً عن أهل بيته، والمرأة

راعيةً على أهل بيت زوجها؟

الجواب: أن نقول: نعم الرجل راعٍ على أهل بيته، والمرأة راعيةٌ على أهل بيت زوجها، لكن تختلفُ الرعية، فالمرأة راعيةٌ في بيتها فيما يختصُ بالبيت وشئون البيت، والرجل راعٍ فيما سوى ذلك، والرعية الكبرى للرجل؛ لقوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٤]. فلو فرض أن المرأة تدخل برعايتها في بيتها فهو مسئولٌ إذا علم، ووجه ذلك أن كل إنسان مسئولٌ عن رعية ما يُباشِرُ رعايته.

وقوله: «وعبد الرجل راعٍ على مال سيده وهو مسئول عنه». يعني: لو أن الرجل له عبدٌ وأعطاه ما لا يتجر به، أو له عبدٌ وأعطاه إبلًا يرعاها أو غنماً يرعاها، فهو راعٍ على مال السيد، ومسئولٌ عن رعيته.

وقوله: «مال سيده». لأن العبد لا يملك، حتى لو مُلِكَ فإنه لا يملك، فلو جاء شخصٌ لعبدٍ فقال: خذ هذه العباءة لك في الشتاء تدفأ بها، فالذي تكون له العباءة هو السيد، حتى السيد لو قال لعبده: يا غلام خذ هذه العباءة لك تدفأ بها في الشتاء، فالعباءة للسيد؛ ولهذا نقول: إن عبارة بعض العلماء الذي يقول: لا ربا بين السيد وعبده. لا تصح في الحقيقة إلا إذا قلنا بأن العبد يملك بالتمليك، كما هو أحد القولين في المسألة، والصحيح أنه لا يملك.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٢- باب الأمراء من قریش.

٧١٣٩- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ جُبَيْرٍ بْنُ مُطْعَمٍ يُحَدِّثُ أَنَّهُ بَلَغَ معاويةَ وهم عنده في وفدٍ من قریش، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يُحَدِّثُ أَنَّهُ سَيَكُونُ مَلِكٌ مِنْ قَحْطَانَ فغَضِبَ فقام فأتني على الله بما هو أهله ثُمَّ قَالَ: أَمَا بَعْدُ فَإِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ رَجُلًا مِنْكُمْ يُحَدِّثُونَ أَحَادِيثَ لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَلَا تَوَثَّرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأُولَئِكَ جُهَاكُم، فَيَأْتِيكُمْ وَالْأَمَانِيُّ الَّتِي تُضِلُّ أَهْلَهَا فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ فِي قُرَيْشٍ لَا يُعَادِيهِمْ أَحَدٌ إِلَّا كَبَّةُ اللَّهِ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ مَا أَقَامُوا الدِّينَ، تَابَعَهُ نُعَيْمٌ، عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرٍ.

٧١٤٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: قَالَ ابْنُ عَمْرٍو: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ فِي قُرَيْشٍ مَا بَقِيَ مِنْهُمْ اثْنَانِ^(١).

(١) أخرجه مسلم (١٨٢٠).

❖ قوله: «إن هذا الأمر في قريش». يعني: أمر الحكم والإمارة في قريش.
فلما حَدَّث معاوية رضي الله عنه بأنه سَيَكُونُ ملكٌ من قحطان - وقد مرَّ علينا - غضب رضي الله عنه،
وقام يَخْطُبُ الناسَ، وإنما فعل ذلك لثلاثٍ يَتَّخِذُ من هذا الحديث وسيلةً إلى الخروج على
الخلفاء والأمراء، فيأتي رجلٌ من أرذلِ خلقِ الله من قحطان ويقول: أنا الملك الذي حَدَّث
عنه الرسول ﷺ فيَحْدُثُ بذلك فتنةً، وهذا وجهٌ.

والوجه الآخر: أنه استند إلى حديث عن الرسول ﷺ وهو ما رواه رضي الله عنه حيث قال:
سَمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يَقُولُ: «إن هذا الأمر في قريش لا يُعَادِيهِمْ أَحَدٌ إِلَّا كَبِهَ الله على وجهه - يعني:
خَذَلَهُ وَرَدَّهُ على عقبه - ما أقاموا الدين». الحمد لله اشترط النبي ﷺ أنه في قريش ما أقاموا الدين.
ولذلك لما تَخَلَّف هذا الشرط في قريش انْتَزَعَ الملك من أيديهم، فصار حتى في قوم ليسوا
من العرب؛ كالخِلافةِ التركية وهذا لا يُنَافِي ما حَدَّث به النبي ﷺ: «أنه يَمْلِكُ الناسَ في آخرِ
الزمان رجلٌ من قحطان يَسُوقُ الناسَ بعصاه» ^(١). فإن هذا يَكُونُ بعد أن يُنْتَزَعَ الملك من قريش،
وقد انْتَزَعَ منذ زمان بعيد، فأخر خلفاء بني العباس كان سنة ستمائة وست وخمسين، ومن ذلك
الوقت نَزَعَتِ الخِلافةُ منهم، وصارت إلى غيرهم؛ لأنهم لم يُقِيمُوا الدينَ والنبي ﷺ اشترط
في الأمر أن يَكُونُ في قريش ما أقاموا الدين.

ولكن معاوية رضي الله عنه شَدَّدَ في خطبته وقال: أما بعد: إنه بَلَّغَنِي أن رجلاً منكم يُحَدِّثُونَ
أحاديثَ ليست في كتابِ الله، ولا تُؤَثِّرُ عن رسولِ الله ﷺ.
❖ أما قوله: «ليست في كتاب الله». فكلأمة حق.

❖ وقوله: «لا تُؤَثِّرُ». هذا يَكُونُ بحسبِ علمه والعبارةُ السليمةُ أن يَقُولَ: لا أَعْلَمُها
مأثورة؛ لأن هذا قد أُثِّرَ.

لكن أحياناً تَمْلِكُ الإنسانَ الغيرةُ حتى يُطْلَقَ مثل هذا الكلام، كما أَكْثَرَتِ عائشة رضي الله عنها
قَطَعَ المرأةَ للصلاة، فقالت: «أَشْهَتُمُونَا بالحمير والكلاب» ^(٢)؟! وهذا لا يَنْبَغِي ما دام ثَبَتَ
عن الرسول ﷺ فإننا لا نُشَبِّهُنَّ بالحمير والكلاب، لكن لو تَأَمَّلَ المتأملُ وَجَدَ أنه لا
منافاةَ بين ما احتَجَّتْ به، وبين ما ثَبَتَ عن النبي ﷺ في حديث عبد الله بن مُعَفَّلِ الثَّابِتِ في
«صحيح مسلم» ^(٣)؛ لأن الذي احتَجَّتْ به أنها: «تَنَامُ معترضةً بين يديه ﷺ وهو يُصَلِّي» ^(٤)

(١) أخرجه البخاري (٧١١٧)، ومسلم (٢٩١٠).

(٢) أخرجه مسلم (٥١٢).

(٣) أخرجه (٥١٠) من حديث أبي ذر رضي الله عنه، ولعل ما ذكره الشيخ رحمته الله سبق لسان، والله أعلم.

(٤) أخرجه البخاري (٥١٢)، ومسلم (٥١٢).

وحديث عبد الله بن مُغَفَّل في المرور، وبينهما فرق، لكن كما قُلْتُ لكم أحياناً مع شِدَّةِ الغيرة يَتَصَوَّرُ الإنسانُ الشيءَ على خلافِ ما هو عليه، وكذلك معاوية، ومعاوية رضي الله عنه من أدهى الرجالِ فهو يُعْتَبَرُ من دهاءِ العرب، ومثلُ هذا الكلام الصوابُ أن يُقالَ: ولا أَعْلَمُهُ ماثوراً عن رسولِ الله؛ لأنه لم يُحِطْ علماً بكلِّ ما جاء عن رسولِ الله ﷺ.

❖ وقوله: «وأولئك جهالُكم فيآياكم والأمانِي التي تُضِلُّ أهلها». هذا بحسبِ علمه ﷺ، ولعله في ذلك الوقتِ انتشرَ هذا الحديثُ، وقد يَكُونُ انتشرَ على السُنَّةِ قوم لا يُريدونَ الحقَّ، وإنما يُريدونَ الخروجَ على الأئمة - على معاوية وأمرائه - والله أعلمُ بالسرائرِ.

فإذا قال قائلٌ: لماذا كان الأمرُ في قريش ما أقاموا الدين؟
نقولُ: لأن الرسالة كانت فيهم، فكانوا أحقَّ الناسِ بالخلافةِ، لكن بشرطِ إقامة الدين.
ثم قال البخاري رحمته الله:

٣- بابُ أجرٍ من قَضَى بالحكمة لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النساء: ٤٧].

❖ قوله: «بابُ أجرٍ من قَضَى بالحكمة». والحكمة ما جاء به الرسول ﷺ لقول الله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [النساء: ١١٣]. وقال في وصفه: ﴿وَعَلَّمَهُمْ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [النساء: ١٢٩]. فما جاء به الرسول ﷺ هو الحكمة ومن قضى بها فله أجرٌ كما سيذكرُ في الحديث.

❖ وقوله: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النساء: ٤٧]. هذه الآية كُرِّرَتْ ثلاث مراتٍ على ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [النساء: ٤٤]. ذُكِرَتْ بعد ذكرِ أن التوراة أنزلها الله يحكمُ بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والأحبارُ.

والوجه الثاني: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [النساء: ٤٥]. ذُكِرَتْ بعد ذكرِ القصاصِ ووجوبِ المقاصة.

والوجه الثالث: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النساء: ٤٧]. ذُكِرَتْ في الخروجِ عما يَجِبُ نحو الكتابِ المنزلِ.

فاختلفَ العلماءُ رحمهم الله هل هذه الأوصافُ الثلاثة لموصوفٍ واحدٍ، أو هي تختلفُ باختلافِ الموصوفِ.

فمن الحكامِ بغيرِ ما أنزلَ الله من نقول: هم كفارٌ. ومنهم من نقول: هم ظلمة. ومنهم من

نَقُولُ: فسقة.

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ يَقُولُ: إن هذه الأوصاف الثلاثة لموصوفٍ واحدٍ، فمن لم يَحْكَمْ بها أَنْزَلَ اللَّهُ فهو كافرٌ، ظالمٌ، فاسقٌ.

والقول الثاني يَقُولُ: إن هذه الأوصاف تَنْزَلُ على اختلافِ أحوالِ الحاكم؛ فمن الحكم من نَقُولُ له: أنت كافرٌ، ومنهم من نَقُولُ له: أنت ظالمٌ، ولا نَقُولُ: أنت كافرٌ، ومنهم من نَقُولُ له: أنت فاسقٌ، ولا نَقُولُ له ظالمٌ ولا كافرٌ.

واستدلَّ الذين قالوا إنها أوصافٌ لموصوفٍ واحدٍ بوصفِ الله الكافرين بالظلم فقال: ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤]. ووصفهم بالفسق، فقال تبارك وتعالى في سورة السجدة: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوِيَهُمُ النَّارُ﴾ [السجدة: ٢٠]. في مقابلة المؤمنين، فدلَّ هذا على أن الفسق والظلم وصفٌ للكافر، فتكون الأوصاف الثلاثة أوصافاً لموصوفٍ واحدٍ.

وأما الذين قالوا: إنها أوصافٌ لمتعددٍ بحسب ما يَقْتَضِيهِ الحكمُ فقالوا: من حَكَمَ بغير ما أَنْزَلَ اللَّهُ معتقداً أنه مثل حكم الله، أو أحسنُّ أو وضع للناسِ قانوناً يَخَالِفُ قانونَ اللَّهِ وألزم الناسَ بالحكم به، فهذا كافرٌ؛ لأنه في الأولِ كَذَبَ قولَ اللَّهِ تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا يَقُورَ يُوقُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٠]. فقال: إن حكمي أحسنُّ من حكم الله، وفي الثاني: استبدلَ دينَ اللَّهِ بدينٍ آخرَ وبمنهجٍ آخرَ فرفع حكمَ اللَّهِ ووضع بدله قانوناً طاغوتياً فصار كافرًا؛ لأنه لم يَرْضَ بحكمِ اللَّهِ.

وأما الموصوفُ بالظلم؛ فهو: الذي يَحْكُمُ بغير ما أَنْزَلَ اللَّهُ معتقداً أن حكمَ اللَّهِ هو الحقُّ، لكن يُريدُ أن يَنْتَقِمَ من شخصٍ معينٍ فيَحْكُمُ عليه هذا الحكمَ، وهذا لا يَكْثُرُ لأنه يُؤْمِنُ بأن حكمَ اللَّهِ هو الحقُّ وأحسنُّ من غيره، لكن في نفسه على المحكومِ عليه شيءٌ فيُريدُ أن يَظْلِمَهُ وَيَنْتَقِمَ منه، فهذا نَقُولُ: إنه ظالمٌ. ولا نَقُولُ إنه كافرٌ.

وأما الموصوفُ بالفسق؛ فهو: الذي لا يُريدُ ظلمًا ولا يُريدُ أن يَسْتَبْدِلَ بدينِ اللَّهِ شيئًا، ولكن يُريدُ هَوًى في نفسه؛ فهذا فاسقٌ وليس بظالم؛ لأنه لم يَظْلِمَ أحداً، ولم يَقْصِدْ ظلمَ أحدٍ، ولكن لهوى في نفسه أراد أن يَحْكُمَ؛ كما لو حصلَ منازعاتُ في أراضي فحكم بها لقريبه مع أنها ليست لأحدٍ، ولكن هي قانوناً لا تَمْلِكُ مثله إياها، فهو حَكَمَ بها لقريبه -وأعني قانوناً؛ أي: مؤيداً بالشرع لا مجرداً من الشرع- فهذا نَقُولُ: إنه فاسقٌ وليس بظالم ولا بكافرٍ، وإن كان كل فاسقٍ ظالمًا من حيث المعنى العام؛ لأن الفاسق قد ظلم نفسه، لكن لما اجْتَمَعَتْ أوصافٌ متعددةٌ لمن لم يَحْكَمْ بها أَنْزَلَ اللَّهُ صار لا بدَّ أن يُنْزَلَ هذا التنزيلُ. ولا شكَّ أن هذا القول أدقُّ من القول الأول.

سَبَقَ أَنْ ذَكَرْنَا أَنَّ مِنْ حُكْمٍ بَغِيرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مَعْتَقِدًا أَنَّهُ أَحْسَنُ مِنْ حُكْمِ اللَّهِ، أَوْ مِثْلُهُ فَهُوَ كَافِرٌ؛ لِأَنَّهُ كَذَّبَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [التوبة: ٥٠]. وقوله تعالى: ﴿أَتَسْرِ اللَّهُ بِأَعْيُنِ الْحَكِيمِينَ﴾ [التوبة: ٨]. وكذلك مَنْ اسْتَبَدَلَ قَانُونًا وَضَعِيًّا بِدِينِ اللَّهِ يَعْني: أَخَذَ الْقَانُونَ الْوَضْعِيَّ بَدَلًا عَنْ دِينِ اللَّهِ، وَوَضَعَهُ وَأَلْزَمَ النَّاسَ بِالْحُكْمِ بِهِ وَالسِّيَرِ عَلَيْهِ. فَهَذَا أَيْضًا كَافِرٌ، وَلَكِنْ بَقِيَ أَنْ نَقُولَ: هَلْ تُكْفَرُونَ هَذَا وَلَوْ كَانَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَيُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَيَصُومُ وَيَحُجُّ وَيَعْتَمِرُ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ؛ لِأَنَّ أَسْبَابَ الْكُفْرِ كَثِيرَةٌ، وَلَيْسَتْ مَنْحَصَرَةً فِي تَرْكِ الصَّلَاةِ، أَوْ تَرْكِ الزَّكَاةِ أَوْ الصِّيَامِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْرِفَ كَثْرَةَ أَسْبَابِ الْكُفْرِ فَلْيَرْجِعْ إِلَى مَا كَتَبَهُ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي بَابِ أَحْكَامِ الْمُرْتَدِّ.

وهذا هو الحال الأول، أما الحال الثاني وهو: الظالم، فهو الذي قال: أنا أشهد أن حكم الله خير الأحكام، ولكن هذا الرجل آذاني وأساء إلى جيرتي وفعل كذا وكذا، وأنا أريد أن أهينه وأحكم عليه، فحكم عليه لأجل أن يهين هذا الرجل فهذا هو الظالم. والحال الثالث: يقول: إن حكم الله أحسن الأحكام لا شك، ولا أنكر هذا، لكن أنا لي رغبة أن أحكم بخلافه؛ لأن لي مصلحة، فهذا هو الفاسق. فالذي يترجح عندي هو هذا القول: أن الأوصاف الثلاثة منزلة على أحوال ثلاثة.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧١٤١- حَدَّثَنَا شِهَابُ بْنُ عَبَّادٍ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَا لَا فَسْلَطَةَ عَلَيْهِ هَلَكْتِهِ فِي الْحَقِّ، وَآخَرُ آتَاهُ اللَّهُ حِكْمَةً فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيُعَلِّمُهَا»^(١).

وقوله: «رجل». بالرفع، وَيَجُوزُ الْجُرُّ عَلَى أَنَّهَا بَدَلٌ.

وقوله ﷺ: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ». معلوم أن الحسد عند الجمهور هو: تَمَنِّي زَوَالِ نِعْمَةِ الْغَيْرِ. أَوْ كَرَاهَةً مَا أَنْعَمَ اللَّهُ بِهِ عَلَى غَيْرِهِ عِنْدَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: الْحَسَدُ مُحَرَّمٌ، فَكَيْفَ يُجِيزُهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي هَاتَيْنِ الْاِثْنَتَيْنِ؟

الْجَوَابُ: أَنَّ الْحَسَدَ يُرَادُّ بِهِ الْغِبْطَةُ؛ يَعْنِي: أَنْ يَغْبِطَ الْإِنْسَانُ، فَكَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَقُولُ: لَا تَنْبَغِي الْغِبْطَةُ فِي شَيْءٍ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا - لَا فِي النِّسَاءِ، وَلَا فِي الْبَنِينَ، وَلَا فِي الْقُصُورِ، وَلَا فِي

السيارات، ولا في غيرها - إلا في اثنتين:

الأول: رجل آتاه الله مالا فسلطه على هلكته في الحق.

❖ وقوله: «على هلكته». يعني: على صرفه وإنفاقه؛ لأن الصرف والإنفاق هو هلكة المال.

❖ وقوله: «في الحق». ضد الباطل يشمل الواجب، والمستحب؛ فمن الواجب الزكاة،

والنفقات وإطعام الجائع، وكسوة العاري، وإيواء الضيف، وما أشبه ذلك.

أما الباطل فهو صرفه فيما يضر؛ كصرفه في شرب الخمر، أو شرب الدخان، أو لباس

الحرير للرجال أو ما أشبه ذلك، ومن هذا أيضا صرفه في غير فائدة، فإنه من صرفه في الباطل؛

لأنه قد نُهي عن إضاعة المال.

والثاني: رجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها. والحكمة هي العلم، ويقضي بها؛

أي: بمقتضاها، ويعلمها الناس.

إن: لا يُحسدُ إلا صاحب المال الذي يصرُفه في طاعة الله، وصاحب العلم الذي يقضي به ويعلمه.

❖ وقوله ﷺ: «فهو يقضي به» يشمل العمل بالحكمة؛ لأن العمل بها قضاء وهو

الحكم بين الناس.

❖ وأما قوله: «يعلمها». فواضح.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٤ - بابُ السمع والطاعة للإمام، ما لم تكن معصية.

قول المؤلف: «بابُ السمع والطاعة للإمام». الإمام عند أهل العلم؛ هو الرئيس الأعلى

للدولة، ومن ناب عنه فهو في حكمه؛ لقول النبي ﷺ - فيما سبق -: «ومن أطاع أميري فقد

أطاعني». فنواب ولي الأمر من الوزراء، والأمراء، والمدراء، ورؤساء الدوائر، وما أشبه

ذلك، كلهم طاعتهم داخله في طاعة الإمام؛ لأن هؤلاء يأخذون بتوجيهاته وأوامره، فما أمروا

به فله حكم ما أمر به، ولا يجوز التمرد عليهم ولا معصيتهم، إلا في معصية الله.

ولكن إذا أخطأوا أو ضلوا فلنا أن نرفع الأمر إلى من فوقهم، فإن استقام وأقامهم فذاك،

وإلا فإلى من فوقه حتى تنتهي إلى الإمام، فإذا انتهت إلى الإمام فحينئذ يقف.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧١٤٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، وَإِنْ اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ كَانَ رَأْسُهُ زَيْبَةً».
 قوله ﷺ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ». فاستُعْمِلَ عليكم الفاعل هنا محذوف؛ لأنه مبني للمجهول والمستعْمِلُ هو الإمام، فلو اسْتُعْمِلَ علينا عبدٌ حبشيٌّ كان رأسه ذبيبةً وَجِبَ علينا أَنْ نُطِيعَهُ؛ لأن طاعته من طاعة الإمام.
 ولكن هل هذا يَدُلُّ على أنه يَجُوزُ أَنْ يُوَلَّى العبدُ الحبشيُّ الولايةَ العامة؛ كالإمامة مثلاً.
 الجواب: أَنْ نَقُولَ: لَا يَدُلُّ على ذلك؛ لأن هذا أميرٌ للإمام، لكن لو فُرِضَ أَنْ هذا الأميرُ للإمام غلبَ وقهرَ وحكَمَ الحكمَ العامَّ، وَجِبَ علينا السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ؛ لأنه لا فَرْقَ بين هذا وهذا فيما كانت الولاية عامةً، وإلا لحصلتِ الفوضى والشرُّ.
 وقوله: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا». هذا مطلقٌ يُقَيَّدُ بما سبق؛ وهو ما لم يَأْمُرْ بمعصية، فإن أَمَرَ بمعصية فلا سَمْعَ ولا طاعةً.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٧١٤٣- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنِ الْجَعْدِ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ يَرْوِيهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ، فَإِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ يُفَارِقُ الْجَمَاعَةَ شِبْرًا فَيَمُوتَ إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»^(١).
 قوله: «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ». يَعْنِي: مِمَّا يُؤْمَرُ بِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّاسَ قَدْ يَكْرَهُونَ مَا أَمَرَ بِهِ السُّلْطَانُ، وَلَكِنْ عَلَيْهِمُ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ، حَتَّى لَوْ أَمَرَ بِأَخْذِ الْأَمْوَالِ، وَهَدْمِ الْبُيُوتِ وَغَيْرِهَا فَعَلِينَا السَّمْعَ وَالطَّاعَةَ، وَلَكِنْ نَشْكُو الْأَمْرَ إِلَى اللَّهِ ﷻ.
 لكن إذا أَمَرَ الْإِنْسَانُ بِمَعْصِيَةٍ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَمْتَنِلَ، فَلَوْ قِيلَ لَهُ -كَمَا يَقُولُهُ بَعْضُ الْوَلَاةِ الظَّالِمَةِ-: لَا بَدَّ أَنْ تَخْلِقُوا لِحَاكِمِكُمْ، لَا بَدَّ أَنْ تُتْرَلُوا ثِيَابَكُمْ إِلَى أَسْفَلِ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، فَحَيْثُذَ يَجِبُ عَلَى مَنْ أَمَرَ أَنْ يَقُولَ: لَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ وَجُوبًا، وَيَجِبُ عَلَى إِخْوَانِهِ مَعَهُ أَنْ يَتَّعَاوَنُوا مَعَهُ.
 لأنه يُوجَدُ مَثَلًا فِي بَعْضِ الْقَطَاعَاتِ مَنْ يَأْمُرُونَ بِإِسْبَالِ الْأَزْرِ، فَيَأْتِي رَجُلٌ يَخْشَى اللَّهَ ﷻ فَيَأْبَى، فَالْوَاجِبُ عَلَى مَنْ مَعَهُ فِي هَذَا الْقَطَاعِ أَنْ يَنْصُرُوهُ بِالْفِعْلِ، وَأَنْ يَمْتَنِعُوا مِنْ إِسْبَالِ الْأَزْرِ أَوْ السَّرَاوِيلِ، أَوْ مَا أَشْبَهَهَا، لِأَجْلِ أَنْ يَكُونُوا جَمِيعًا عَلَى كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَحَيْثُذَ يَضْطَرُّ الْمُسْتَوَلُ الَّذِي أَمَرَهُمْ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ -فَعَصَى اللَّهَ وَخَانَ أَمَانَتَهُ- أَنْ يَخْضَعَ ذَلِيلًا لِمَطَالِبِ هَؤُلَاءِ.
 وأما كوننا إذا رأينا أحدَ الأفرادِ من هذا القطاعِ يُريدُ أَنْ يَتَمَسَّكَ بِمَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فَتَتَرَكُهُ

وحده في الميدان، فهذا خذلانٌ للحق، وخطرٌ على الإنسان.

وكذلك أيضًا خلقُ الله، فلو أن أحدًا من الناس أمر بخلقِ الله في أي قطاع من القطاعات. فإننا نقول له: لا سمع ولا طاعة، ولا نخلق لحانا؛ لأنك عبدٌ لمن أمرنا بإعفاءِ الله، والرسول ﷺ قال: «أعفو الله» فنحن وإياك في هذا الأمر سواء، وإذا أمرتنا فلا سمع لك ولا طاعة وإنما نسمع لك في غير المعصية، ونطيع في غير المعصية، أما في المعصية فلا.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧١٤٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ»^(١).

الحديث الذي قبله يقول: «من رأى من أميره شيئاً فكرهه فليضرب فإنه لا أحد يفارق الجماعة شبراً فيموت إلا مات ميتة جاهلية». فأمره هنا يشمل الأمير الصغير الذي تحت الولاية العامة، والأمير الكبير.

❖ وقوله: «شيئاً فكرهه» يشمل ما فعله الأمير فعلاً خاصاً به لا يتعدى؛ كأن يراه يشرب الخمر، أو يزني، أو ما أشبه ذلك، أو كرهه بفعل يتعدى للغير؛ كأن يراه يأكل أموال الناس بالباطل، أو يخبئهم أو يسجنهم، أو يتعدى عليهم، وإن تعدى هو نفسه، فعليه أن يضرب، فإنه ليس أحد يفارق الجماعة شبراً فيموت إلا مات ميتة جاهلية.

❖ وقوله: «يفارق الجماعة شبراً». يعني: أي مفارقة؛ لأن كلمة «شبراً» هنا من باب المبالغة؛ يعني: ولو شيئاً سيراً يفارق الجماعة فلا يسمع ولا يطيع.

❖ وقوله: «إلا مات ميتة جاهلية». ولو كان على الإسلام، وهذا فيه وعيدٌ شديدٌ لمفارقة الجماعة، وكذلك أيضاً من أثار أشياء توجب المفارقة وكرهه الأئمة، وما أشبه ذلك، فإن هذا ربما يدخل في ذلك، بل هذا أضر؛ لأن هذا يضر غيره أيضاً في كراهة الأمراء، والخروج عليهم، وهذا ضرره عظيم.

ولهذا لم يحصل للأمة التفرق والبلاء إلا بهذا حين تألبوا على خلفائهم؛ كعثمان رضي الله عنه، ودخلت الفتنة الكبرى التي انكسر فيها الباب ولم يقوم بعد.

وكل هذا يدل على أهمية طاعة ولاية الأمور، حتى وإن كرهنا ما يعملون بنا أو بغيرنا، أو ما يعملون

مع الله، وموقعنا في مثل هذه الأمور أن نسأل الله لهم الهداية، ولا ننازهم ولكن نناصحهم بما نستطيع، سواء سرًا بكتابة أو سرًا بمشافهة، أو بواسطة أحد. هذا هو الواجب علينا عمله.
ثم قال البخاري رحمه الله:

٧١٤٥- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنِ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ سَرِيَّةً وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يُطِيعُوهُ فَغَضِبَ عَلَيْهِمْ وَقَالَ: أَلَيْسَ قَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُطِيعُونِي، قَالُوا: بَلَى. قَالَ: قَدْ عَزَمْتُ عَلَيْكُمْ لِمَا جَمَعْتُمْ حَطْبًا وَأَوْقَدْتُمْ نَارًا ثُمَّ دَخَلْتُمْ فِيهَا، فَجَمَعُوا حَطْبًا، فَأَوْقَدُوا نَارًا، فَلَمَّا هَمُّوا بِالْدُّخُولِ فَقَامُوا يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ قَالُوا بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا تَبِعْنَا النَّبِيَّ ﷺ فَرَارًا مِنَ النَّارِ أَفَنَدْخُلُهَا، فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذَا خَذَتِ النَّارُ وَسَكَنَ غَضَبُهُ، فَذَكَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «لَوْ دَخَلُوهَا مَا خَرَجُوا مِنْهَا أَبَدًا، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ» ^(١).

هذا الأمير كان صحابيًا، ووصلت به الدرجة إلى هذا المستوى؛ لأن النفس ولا سيما نفس الأمير ومن يرى نفسه أنه أرفع ممن تحته ما تتحمل الصبر على مثل هذا، فهو أمرهم أن يطيعوه، وغضب عليهم، وقال: أليس قد أمر النبي ﷺ أن تطيعوني؟ قالوا: بلى قال: عزمت عليكم لِمَا جَمَعْتُمْ؛ يَعْنِي: إِلَّا جَمَعْتُمْ حَطْبًا، وَأَوْقَدْتُمْ نَارًا، ثُمَّ دَخَلْتُمْ فِيهَا. ولو كان أمرهم بجمع الحطب، وإيقاد النار لكان أهون، ويجب عليهم أن يطيعوه، ولكن أمرهم أن يدخلوها فيها.

فَجَمَعُوا حَطْبًا، فَأَوْقَدُوهُ، فَلَمَّا هَمُّوا بِالْدُّخُولِ قَامَ يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ وَقَالُوا: إِنَّمَا تَبِعْنَا النَّبِيَّ ﷺ فَرَارًا مِنَ النَّارِ أَفَنَدْخُلُهَا؟ أَيْ: أَنَا لَمْ نَزْمَنْ إِلَّا خَوْفًا مِنَ النَّارِ فَكَيْفَ نَدْخُلُهَا؟ وَهَذَا قِيَاسٌ وَاضِحٌ، وَإِلَّا قَدْ يَقُولُ لَهُمْ قَائِلٌ: أَنْتُمْ أَمَنْتُمْ بِالرَّسُولِ ﷺ فَرَارًا مِنَ النَّارِ الْآخِرَةِ، فَإِذَا دَخَلْتُمْ فِي نَارِ الدُّنْيَا طَاعَةً لِلَّهِ فَأَنْتُمْ لَمْ تَعْصُوهُ.

لكن نقول: القياس واضح فالإنسان يريد الفرار من النار في الدنيا والآخرة، وحتى المسمى لا يجوز أن يعاقب بالنار.

ثم بينا هم كذلك يتراجعون الحديث خمدت النار. ويحتمل أن يكون خمودها من آيات الله بمعنى أنها خمدت على غير توقع، ويحتمل أنها خمدت على العادة، ولكن الذي يظهر والله أعلم أنها خمدت على العادة؛ لأن مثل هذه المراجعة ستكون طويلة، ويكون التردد بينهم كذلك، وربما تكون النار التي أمرهم بإيقادها غير كبيرة، ولا يتم القول على أنها خمدت على

وجه غير معتاد؛ أي على وجه خارق للعادة إلا بشيئين:

الشيء الأول: أن تكون كبيرة.

والشيء الثاني: أن يكون تراجعهم قصيراً.

فإن ثبت هذا فالله على كل شيء قدير، وإلا فالأصل أن الأمور تجري على ما كانت العادة.

وأما سكون غضبه فهذا قد يكون في زمن قصير؛ لأن الناس بالنسبة للغضب أربعة أقسام

كما قسمهم النبي ﷺ:

القسم الأول: سريع الغضب سريع الفئدة.

القسم الثاني: بطيء الغضب بطيء الفئدة.

القسم الثالث: سريع الغضب بطيء الفئدة.

القسم الرابع: بطيء الغضب سريع الفئدة. وأحسنهم هو بطيء الغضب سريع الفئدة^(١).

فهذا الرجل لعله من الذين أسرّعوا الفئدة، أو أبطئوها، المهم أنه سكن غضبه.

فذكر للنبي ﷺ فقال: «لودخلوها ما خرجوا منها أبداً». ولصارت ناراً متصلة بنار الآخرة نعوذ بالله.

وقوله: «إنما الطاعة في المعروف». والمعروف هنا ضد المنكر، أما المنكر فلا طاعة فيه.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٥- باب من لم يسأل الإمارة أعانته الله عليها.

٧١٤٦- حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَازِمٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

سُمْرَةَ قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ؛ فَإِنَّكَ إِن أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ

وُكِّلْتَ إِلَيْهَا وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا، وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا

مِنْهَا فَكُفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ وَاتِّبِذْ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ»^(٢).

٦- باب من سأل الإمارة وُكِّلَ إليها.

٧١٤٧- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ الْحُسَيْنِ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ

الرَّحْمَنِ ابْنُ سُمْرَةَ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بِنَ سُمْرَةَ لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ فَإِنْ

أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكِلْتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا، وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى

(١) أخرجه مسلم (٢١٩١).

(٢) أخرجه مسلم (١٦٥٢).

يمين فرأيت غيرها خيراً منها، فأتى الذي هو خيرٌ وكَفَّرَ عن يمينك»^(١).
 هذا الحديث في سنده بالنسبة للفظِ الأوَّلِ فائدة؛ وهي أن الحسنَ عَنَّنَ والثاني صَرَّحَ
 بالتحديث، فيزولُ الوهمُ بأن الحديثَ ضعيفٌ لتدليس الحسن.
 وقولُ الرسول ﷺ لعبدِ الرحمن بنِ سمرة: «لا تَسْأَلِ الإمارةَ». أي: الإمارةَ الصغيرةَ
 والكبيرةَ لا تَسْأَلُها.

❖ وقوله: «إن أُعْطِيَتْها عن مسألةٍ وَكَلَّتْ إليها». أي وَكَلَّتْ اللهُ إليها، ولم يُعْنِك.
 ❖ وقوله: «وإن أُعْطِيَتْها عن غير مسألةٍ أَعْنَتْ عليها». والمعنى هو اللهُ ﷻ، قال النبي ﷺ
 ذلك ترغيباً في الكفِّ عن سؤالِ الإمارة، ثم يُقال: إن كان اللهُ قَدَّرَ في علمه السابق أن تكونَ أميراً
 فسوف تأتيك من غير مسألةٍ، وإن لم يُقَدَّرْ فلن يأتيك ولو سَأَلْتَ، فالواجبُ عليك ألا تَسْأَلَ.
 فإن قال قائل: كيف نُجِيبُ عن قولِ يوسفَ لملكِ مصر: «اجْعَلْني على خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي
 حَفِيظٌ عَلَيْهَا» ﴿٥٥﴾ [يوسف: ٥٥]؟

فالجوابُ عن هذا أن يُقال: إن يوسفَ سأل أن يَجْعَلَهُ على خزائنِ الأرضِ؛ يَعْنِي: بمنزلةِ
 وزيرِ المالية لا على الملكِ كُلِّه، لكنَّ الملكَ بعد أن رأى أنه أهلاً جَعَلَهُ ملكاً، وإلا فقد كان في
 الأوَّلِ إنما طَلَبَ أن يَجْعَلَهُ على خزائنِ الأرضِ، فلا منافاةَ.

❖ وقوله: «إذا حَلَفْتَ على يمينٍ فرأيتَ غيرها خيراً منها فكفَّرَ عن يمينك وأت الذي هو
 خيرٌ». في اللفظِ الثاني قال: «فأت الذي هو خيرٌ وكَفَّرَ عن يمينك». وهذا فيما يَظْهَرُ من تَصَرُّفِ
 الرواة؛ لأن الحديثَ واحدٌ؛ والنبي ﷺ لا يُمَكِّنُ أن يُكْرَرَ لفظين مختلفين في آنٍ واحدٍ،
 ولننظرَ هل قوله: «إذا حَلَفْتَ على يمينٍ» متصلٌ بما قبله؛ أي: أن النبي ﷺ حَدَّثَ بهما حديثاً
 واحداً، أو هما حديثانِ جَمَعهما عبدُ الرحمن بنُ سمرةَ أو مَنْ بعده؟

الجوابُ: أن الأصلَ أنها حديثٌ واحدٌ؛ لأن الواوَ للعطفِ، والمعطوفُ معطوفٌ على ما
 قبله لا في حديثٍ مستقلٍّ.

ويَبْقَى إذا تَقَرَّرَ هذا أن نقول: ما هي المناسبةُ بين النهيِ عن سؤالِ الإمارةِ، وبين قوله:
 «إذا حَلَفْتَ على يمينٍ»؟

الجوابُ: إن المناسبةُ أن الأميرَ قد يَحْلِفُ على شيءٍ لِيُتَّقَدَّه ويرى غيره خيراً منه ولكن
 يَمْنَعُهُ من ذلك شيئان:
 الشيءُ الأوَّلُ: اليمينُ.

والشيء الثاني: المقام - مقام الإمارة - لأنه يَضَعُ على الأمير ونحوه أن يَتَرَجَعَ عَمَّا حَلَفَ عليه؛ فهذا أَرَدَفَ النَّبِيُّ ﷺ هذه الجملة لما قَبَلَهَا، وقال: «إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَكُفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ وَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ».

وقوله في الحديث الأول: «فَكُفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ وَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ». هذا التَّكْفِيرُ نَسَمِيَهُ تَحَلَّةً؛ لأنك إِذَا قَدَّمْتَ الكُفْرَةَ قَبْلَ الحَنَثِ فهو تَحَلَّةٌ؛ يعني: حَلًّا لِعَقْدَةِ الْيَمِينِ. أما الثاني فَنَسَمِيَهُ كُفْرَةً.

وقوله: «رَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا». أي: خَيْرًا دِينًا أَوْ خَيْرًا دُنْيَا، وَإِذَا تَعَارَضَا يُقَدِّمُ الْخَيْرَ الدِّينِيَّ. مثال ذلك: حَلَفَ رَجُلٌ فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَذْخُلُ بَيْتَ فُلَانٍ لِقَرِيبٍ لَهُ، فَهَذَا هَلُ الْخَيْرِ أَنْ يُكْفَرَ وَيَدْخُلَ أَوْ أَنْ يَحْفَظَ يَمِينَهُ؟ الْجَوَابُ: الْأَوَّلُ.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٧- باب ما يُكْرَهُ مِنَ الْحَرَصِ عَلَى الْإِمَارَةِ.

٧١٤٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَحْرِصُونَ عَلَى الْإِمَارَةِ وَسَتَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَنَعْمَ الْمُرْضِعَةُ وَبَشَتْ الْفَاطِمَةُ».

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُمْرَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ... قَوْلُهُ.

فِي هَذَا الْحَدِيثِ التَّحْذِيرُ مِنْ سُؤَالِ الْإِمَارَةِ، وَأَلَّا يَخْرِصَ الْإِنْسَانُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا كَمَا قَالَ الرَّسُولُ ﷺ: سَتَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ. أَي: نَدَامَةً لِمَنْ سَأَلَهَا؛ لِأَنَّ مِنْ سَأَلَهَا فِي الْغَالِبِ إِنَّمَا يُرِيدُ الْإِمْرَةَ وَالسُّلْطَةَ، وَحِينَئِذٍ لَا يُرَاعِي الْعَدْلَ، فَيَكُونُ نَادِمًا.

وقوله: «نَعْمَ الْمُرْضِعَةُ وَبَشَتْ الْفَاطِمَةُ». يَعْنِي: أَنَّهَا كَالْمَرْأَةِ الَّتِي تُرْضِعُ وَلَكِنهَا تُسِيءُ الْفَطَامَ؛ لِأَنَّ آخِرَهَا نَدَمٌ وَحَسْرَةٌ - نَسَأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ.

وظَاهِرُ الْحَدِيثِ الْعُمُومُ؛ أَي: فِي أَيِّ إِمَارَةٍ وَلَوْ كَانَتْ الْإِمَارَةُ فِي الْأَشْيَاءِ السَّهْلَةِ؛ كَالْإِمَارَةِ فِي السَّفَرِ، فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَخْرِصَ عَلَيْهَا، وَإِنْ ابْتُلِيَ بِهَا فَلْيَسْتَعِنْ بِاللَّهِ وَلَا يَقُلْ: اجْعَلُوا غَيْرِي كَمَا يَفْعَلُ بَعْضُ النَّاسِ الْآنَ، تَجِدُهُ يَتَهَرَّبُ مِنْ أَنْ يَكُونَ أَمِيرًا مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّهُ هُوَ أَوْلَى مَنْ يَكُونُ أَمِيرًا، وَهَذَا خَطَأٌ، فَإِذَا قَالَ لَكَ صَاحِبُكَ: أَنْتَ أَمِيرُنَا. وَأَنْتَ أَهْلٌ لَذَلِكَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ وَاقْبَلْ، لَكِنْ أَنْ تَخْرِصَ عَلَيْهَا وَتَسْتَشْرِفَ لَهَا، فَإِنْ هَذَا لَا يَنْبَغِي مِنْكَ.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٧١٤٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ: قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَا وَرَجُلَانِ مِنْ قَوْمِي فَقَالَ أَحَدُ الرَّجُلَيْنِ: أَمَرْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَقَالَ الْآخَرُ مِثْلَهُ فَقَالَ: «إِنَّا لَا نُؤَلِّي هَذَا مِنْ سَأَلِهِ وَلَا مَنْ حَرَصَ عَلَيْهِ» ^(١).

قال النبي ﷺ هذا؛ لأنه سبق أن من سأل الإمامة فإنه يُؤكَّل إليها، وإذا وكل إليها ولم يكن له من الله عونٌ يَضِيعُ؛ ولهذا قال ﷺ: «لا نُؤَلِّي هَذَا مِنْ سَأَلِهِ».

ولكنه قد جاء في قصة عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه أنه طلب من النبي ﷺ أن يكون إماماً قومه فقال: «أنت إمامهم»؟

فيقال: إن المسائل الدينية، والإمامة الدينية لا تدخل في هذا، بخلاف الإمامة؛ لأن الإمامة سلطةٌ وتنفيذٌ، فليست كالمسائل الدينية.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٨- باب من استرعى رعية فلم ينصح.

٧١٥٠- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْهَبِ، عَنْ الْحَسَنِ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ زِيَادٍ عَادَ مَعْقِلَ بْنَ يَسَارٍ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، فَقَالَ لَهُ مَعْقِلٌ: إِنِّي مُحَدِّثُكَ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ عَبْدٍ اسْتَرَعَاهُ اللَّهُ رِعِيَةً فَلَمْ يُحْطِهَا بِنَصِيحَةٍ إِلَّا لَمْ يَجِدْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ» ^(٢).

هذا الحديث فيه التحذير ممن استرعه الله على رعية ولم يحطها بنصيحه أنه لا يجد رائحة الجنة، وهذه النصيحة أخص من النصيحة العامة؛ التي قال عنها رسول الله ﷺ: «الدين النصيحة» ثلاثاً. قالوا: لمن يا رسول الله قال: «الله، وكتاباه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين، وعامتهم» ^(٣). وذلك لأن الولي على شيء مسئول عنه سواءً مباشراً خاصاً.

ولهذا نضرب مثلاً بإمام المسجد؛ فإمام المسجد لو صلى وحده لكان له أن يصلي صلاةً ثقيلةً طويلةً، وله أن يصلي صلاةً دون ذلك، وله أن يقتصر على أقل مجزئ، وله أن يصلي في أول الوقت وفي وسطه، وفي آخره، هذا إذا كان وحده، ولكن إذا كان إماماً يجب عليه أن يراعي السنة ما استطاع؛ فيقرأ مثلاً ما تسنُّ قراءته في الصلوات الخمس، وكذلك

(١) أخرجه مسلم (١٧٣٣).

(٢) أخرجه مسلم (١٢٤).

(٣) أخرجه مسلم (٥٥).

يراعي ما كان النبي ﷺ يُراعيه إذا سمع بكاء الصبي فيوجز ولا يشق عليه.
 ففرق بين شخص يتصرف لنفسه، وشخص يتصرف لغيره، فالواجب على من ولّاه الله شيئاً واسترعه على رعية أن ينصح بقدر المستطاع.
 ولكن هل يدخل في ذلك الأهل؟
 الجواب: نعم، يدخل في ذلك الأهل؛ لأن الرجل منصوب من رسول الله ﷺ على أهله كما سبق لنا أن الرجل راعٍ في أهله ومسئولٌ عن رعيته.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:
 ٧١٥١- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا حُسَيْنُ الْجُعْفِيُّ قَالَ: زَائِدَةُ ذَكَرَهُ عَنْ هِشَامٍ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: أَتَيْنَا مَعْقِلَ بْنَ يَسَارٍ نَعُوذُ، فَدَخَلَ عَلَيْنَا عَبْدُ اللَّهِ فَقَالَ لَهُ مَعْقِلٌ: أَحَدُكَ حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَا مِنْ وَالٍ يَلِي رِعْيَةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَيَمُوتُ وَهُوَ غَاشٍ لَهُمْ إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ»^(١).

نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ هَذَا، وَهَذَا الْحَدِيثُ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:
 ٩- بَابُ مَنْ شَاقَّ شَقَّ اللَّهِ عَلَيْهِ.
 ٧١٥٢- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ طَرِيفِ أَبِي تَمِيمَةَ قَالَ: شَهِدْتُ صَفْوَانَ وَجُنْدَبًا وَأَصْحَابَهُ وَهُوَ يُوصِيهِمْ فَقَالُوا: هَلْ سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَنْ سَمِعَ سَمَعَ اللَّهُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» قَالَ: «وَمَنْ يُشَاقِقْ يُشَقِّقِ اللَّهُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» فَقَالُوا: أَوْصِنَا فَقَالَ: إِنْ أَوَّلَ مَا يُتَنَبَّأُ مِنَ الْإِنْسَانِ بَطْنُهُ فَمَنْ اسْتَطَاعَ إِلَّا يَأْكُلُ إِلَّا طَيِّبًا فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ اسْتَطَاعَ إِلَّا يُحَالِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ بِمِلءِ كَفٍّ مِنْ دَمٍ هَرَاقِهِ فَلْيَفْعَلْ.
 قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: مَنْ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جُنْدَبٌ؟ قَالَ: نَعَمْ جُنْدَبٌ.
 قَوْلُهُ: «جُنْدَبٌ؟». يَعْنِي: أَجُنْدَبٌ هُوَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ جُنْدَبٌ.

وهذا الحديث قال ﷺ فيه: «مَنْ سَمِعَ سَمَعَ اللَّهُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». سَمِعَ؛ يَعْنِي: سَمِعَ النَّاسَ عِبَادَتَهُ مَرَاةً لِيُرِيَهُمْ أَنَّهُ عَابِدٌ لِلَّهِ، سَمِعَ اللَّهُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ يَعْنِي: فَضَحَهُ، وَبَيَّنَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنَّهُ مَرَاءٍ، وَلَيْسَ بِمُخْلِصٍ لِلَّهِ.

❖ وقوله: «ومن يُشَاقِقْ يَشَقِّقِ اللَّهُ عليه يومَ القيامة». يُشَاقِقُ يُحْتَمَلُ أن المراد بذلك الوالي يَقُومُ بما يُشَقُّ على الرعية، سواء كانت ولايته عامة، أو خاصة، ويُحْتَمَلُ أنه من يُشَاقِقِ اللَّهَ ورسوله كما قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَكَانَ اللَّهُ شَدِيدَ الْعِقَابِ﴾ [١٣: ١٣]. وإذا كان يُحْتَمَلُ معنيين ولا يترجح أحدهما حُملَ عليهما جميعاً.

وتأمل هذه الحكمة العظيمة من صفوان حيث يقول: إن أول ما يُتَنَبَّه من الإنسانِ بطنه. يعني: إذا مات فأول ما يُتَنَبَّه منه البطن؛ وذلك لأنه رَخْوٌ فيسرُ إلى التشنُّ.

❖ وقوله: «فمن استطاع أن لا يأكل إلا طيباً فَلْيَفْعَلْ». وقد مرَّ علينا أن الطيبَ يَتَنَاوَلُ شيئين: الطيبُ كسباً، والطيبُ عيناً. وضدُّه الخبيثُ كسباً أو عيناً.

❖ وقوله: «ومن استطاع أن لا يُحَالَ بينه وبين الجنة بملء كَفٍّ من دم هراقه فَلْيَفْعَلْ». وذلك لأن من أصاب دماً حراماً فإنه -سأل الله العافية- يَدْخُلُ النار. قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَاباً عَظِيماً﴾ [١٣: ٩٣].

❖ وقوله: «قُلْتُ لأبي عبد الله: مَنْ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جُنْدَبٌ؟ قال: نعم جُنْدَبٌ». قال الحافظ في «الفتح» (١٣ / ١٣٠، ١٣١):

❖ قوله: «قُلْتُ لأبي عبد الله من يقول: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جُنْدَبٌ؟ قال: نعم جُنْدَبٌ» انتهى، وأبو عبد الله المذكور هو المصنف، والسائل له الفربري وقد خَلَّتْ رواية النسفي عن ذلك، وقد سبق من الطرق التي أوردتها ما يُصَرِّحُ بأن جُنْدَباً هو القائل، وليس فيمن سَمِيَ في هذه القصة أحد من الصحابة غيره. اهـ

إذاً قوله: «شَهِدْتُ صفوان وجندباً وأصحابه وهو يُوصيهم». فكان الذي يُوصيهم هو جُنْدَبٌ وليس صفوان.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٠ - باب القضاء والفتيا في الطريق.

وقضى يحيى بن يعمر في الطريق، وقضى الشَّعْبِيُّ على باب داره.

وهذا لأنهم كانوا فيما سبق ليس عندهم محاضر لكتابة الدعوة وصفيتها وما يتعلَّقُ بها؛ التي تُسَمَّى محاضرة ضبط؛ لأن الأمر فيها سبق سهل، ونحن أدرَكْنَا شيئاً من ذلك، أن القاضي يَخْرُجُ من المسجدِ يَتَّبِعُهُ الخصومُ فيَقْضِي لهم وهو يَمْشِي، يَقْضِي بخمسة أو ست

قضايا، أو أكثر، من باب المسجد إلى بيته لا يُجَاوِزُ خمسين متراً، أو مائة متر، ولكن الناس الآن تَغَيَّرَتْ، وصار لا بدَّ من الكتابة، ولا بدَّ من التوقيع عليها، وعسى أن الأمور تَتِمَّ أيضاً، فكثيراً ما يُنْكِرُ الْمُدَّعِي أنه وَقَعَ على هذا الشيء، أو يدَّعي أنه زيد فيه ونَقَصَ.

فالحاصل: ما ذكره البخاري رحمته الله جائز؛ لأن الأصل الجواز، لكن إذا تَغَيَّرَتِ الأحوال وصار لا بدَّ من ضبط الأشياء، وكتابتها، وجب أن نسير على هذا.

ثم قال البخاري رحمته الله:

٧١٥٣- حَدَّثَنَا عِثَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رحمته الله قال: بَيْنَمَا أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ خَارِجَانِ مِنَ الْمَسْجِدِ فَلَقِينَا رَجُلًا عِنْدَ سُدَّةِ الْمَسْجِدِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَتَى السَّاعَةُ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا أَعَدَدْتُ لَهَا؟» فَكَانَ الرَّجُلُ اسْتَكْبَانًا ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَعَدَدْتُ لَهَا كَبِيرَ صِيَامٍ وَلَا صَلَاةٍ وَلَا صَدَقَةٍ، وَلَكِنِّي أَحَبُّ إِلَيْكَ وَرَسُولُهُ قَالَ: «أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ»^(١).

الشاهد من هذا: أن الرسول ﷺ قَضَى أو أَفْتَى وهو خارج المسجد - في السوق - فدلَّ ذلك على ما تَرَجَّم به رحمته الله.

وفي هذا الحديث: دليل على أنه لا يَنْبَغِي السؤال: متى الساعة؟ وإن سَأَلَ: ماذا أَعَدَّ للسَّاعَةِ؟ وهذا هو المهمُّ فالمهمُّ أن تَتَأَمَّلَ على أيِّ حالٍ تَمُوتُ، لا أن تَتَأَمَّلَ متى تَمُوتُ أو في أيِّ مكانٍ، أهمُّ شيءٍ العملُ والخاتمةُ نَسْأَلُ اللهَ لنا ولكم حسنَ الخاتمةِ.

ثم قال البخاري رحمته الله:

١١- باب ما ذكر أن النبي ﷺ لم يَكُنْ له بَوَابٌ.

٧١٥٤- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ يَقُولُ لَامْرَأَةٍ مِنْ أَهْلِهِ: تَعْرِفِينَ فُلَانَةً؟ قَالَتْ: نَعَمْ قَالَ: فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِهَا وَهِيَ تَبْكِي عِنْدَ قَبْرِ فَقَالَ: «اتَّقِي اللَّهَ وَاصْبِرِي» فَقَالَتْ: إِلَيْكَ عَنِّي فَإِنَّكَ خَلَوُ مِنْ مُصِيبَتِي، قَالَ: فَجَاوَزَهَا وَمَضَى فَمَرَّ بِهَا رَجُلٌ فَقَالَ: مَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: مَا عَرَفْتُهُ قَالَ: إِنَّهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَجَاءَتْ إِلَى بَابِهِ فَلَمْ تَجِدْ عَلَيْهِ بَوَابًا فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ

والله ما عَرَفْتُكَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الصَّبْرَ عِنْدَ أَوَّلِ صَدْمَةٍ»^(١).
 الشاهد من هذا الحديث: أن المرأة جاءت إلى بيت رسول الله ﷺ ولم يكن عنده بوابٌ، لكنه لا يُدْخَلُ عليه إلا باستئذانٍ؛ لأن الاستئذان لا بدَّ منه، وأما البوابُ فما كان النبي ﷺ عنده بوابٌ.
 لكن إذا كان الإنسانُ يَخْشَى على نفسه فلا حرج أن يَتَّخِذَ حارسًا أو بوابًا من أجل حمايته.
 وفي هذا الحديث: دليلٌ على أن الإنسان إذا فعل شيئًا يَنْبَغِي أن يُوعَظَ بهذه الموعظة فيقال له: اتَّقِ اللَّهَ واصْبِرْ.

وفيه: دليلٌ على جواز زيارة المرأة للقبور؛ لأن هذه المرأة كانت عند قبر ولدها، هكذا زعم بعض العلماء، ولكن الصحيح أنه لا دليل فيه؛ لأن هذه المرأة لقوة ما أصابها من المصيبة لم تَمْلِكْ نفسها أن تأتي إلى هذا القبر، بل فيه دليلٌ على أنه يَنْبَغِي منع النساء من زيارة القبور؛ لأن المرأة لا تَصْبِرُ، فهذه المرأة عَكَفَتْ على هذا القبر وهي تَبْكِي.
 والصحيح: أن هذا لا دلالة فيه على جواز زيارة المرأة القبر، ولكنها كما أَسْلَفْنَا سابقًا إذا مَرَّتْ بالقبر ووقفت عليه وسلّمت ودَعَتْ فلا بأس؛ فالمحظور أن تَخْرُجَ من بيتها للزيارة لأن هذا لا يَجُوزُ.
 وفيه: دليلٌ على أن الإنسان قد لا يُعْرِفُ ولو كان مشهورًا معلومًا فإن هذه المرأة لم تُعْرِفِ النبي ﷺ.

وفيه: أن الصبر يكون عند الصدمة الأولى؛ أي: صدمة البلاء الأولى؛ وذلك لأن الإنسان إذا أصابته مصيبة ثم بقي مدة فإنها تَبْرُدُ عليه، وَيَسْهُلُ عليه الصبر، لكن عند أول صدمة قد يَضْعُفُ عن تحمّلها؛ فلهذا نقول: إن الرجل إذا صَبَرَ عند أول صدمة فهذا هو الصابر، أما إذا تَأَخَّرَ فهذا صبره ضعيف، وإن كان له صبر، لكن الصبر الحقيقي هو الصبر عند الصدمة الأولى.
 وعلى هذا فقوله: «إِنَّ الصَّبْرَ عِنْدَ أَوَّلِ صَدْمَةٍ» لا يعني أنه بعد ذلك لا يَنَالُ الإنسان شيئًا من الصبر، بل يَنَالُهُ بحسبه إلا أنه ضعيفٌ.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٢ - بابُ الحاكم يَحْكُمُ بالقتل على من وَجَبَ عليه دون الإمام الذي فوقه.
 يعني: أنه جائزٌ كما سيأتي في قصة معاذ وأبي موسى رضي الله عنهما، لكن هذا الآن لا عمل عليه، فما نُظِرَ فيه من قبل الحاكم - القاضي - وحكم عليه بالقتل فإنه لا يُقْتَلُ حتى يُرْفَعَ إلى هيئة، ثم إلى المجلس الأعلى للقضاء، ثم إلى الملك حتى يأمر بالقتل، وذلك كله من باب الاحتياط

والاحترار، وليس من باب تطويل القضايا أو إعاقتهما عن التنفيذ، وهذا لا بأس به إن شاء الله. لكن الموكَّل أو النائب عن الإمام إن أعطي الصلاحية في أن يقتل من يستحقُّ القتل بدون مراجعة الإمام فله ذلك، لكن يجب على الإمام في هذه الحال أن يحترز احترازًا شديدًا؛ لئلا يقع التلاعب في الأنفس.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٧١٥٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ الذُّهَلِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ ثُمَامَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: إِنَّ قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ كَانَ يَكُونُ بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَنْزِلَةِ صَاحِبِ الشَّرْطَةِ مِنَ الْأَمِيرِ.

ثم ذكر أن قيس بن سعد كان يكون بين يدي النبي ﷺ بمَنْزِلَةِ صَاحِبِ الشَّرْطَةِ مِنَ الْأَمِيرِ؛ يَعْنِي: يَكُونُ بَيْنَ يَدَيْهِ -أمامه- كصاحب الشرطة الذي يتقدَّم الأمير؛ لئلا يكون في طريقه من يريد قتله.

وفي هذا إشارة أو دليل على أن هذا الأمر مستعمل من قديم الزمان؛ أن الحاكم -الإمام أو نائبه- يكون بين يديه شرط لدفع ما يمكن أن يكون عليه من العدوان.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٧١٥٦- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى -هُوَ الْقَطَّانُ-، عَنْ قُرَّةَ بْنِ خَالِدٍ، حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ هَلَالٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بَرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ وَاتَّبَعَهُ بِمُعَاذٍ»^(١).
حديث مسدد فيه أن الرسول ﷺ بعث أبا موسى وأتبعه بمعاذ إلى اليمن، وذلك في السنة العاشرة من الهجرة في ربيع الأول.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٧١٥٧- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّبَّاحِ، حَدَّثَنَا مَجْبُوبُ بْنُ الْحَسَنِ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هَلَالٍ عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى أَنَّ رَجُلًا أَسْلَمَ ثُمَّ تَهَوَّدَ، فَأَتَاهُ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَهُوَ عِنْدَ أَبِي مُوسَى فَقَالَ: مَا لِهَذَا؟ قَالَ: أَسْلَمَ ثُمَّ تَهَوَّدَ قَالَ: لَا أَجْلِسُ حَتَّى أَقْتُلَهُ قَضَاءُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ.
هذا الحديث فيه قصة الرجل الذي أسلم ثم تهود، فأتى معاذ بن جبل وهو عند أبي موسى، فقال: ما لهذا؟ قال: أسلم ثم تهود. قال: لَا أَجْلِسُ حَتَّى أَقْتُلَهُ قَضَاءُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ. يَعْنِي: هذا قضاء الله ورسوله.

ففي هذا: دليل على أن الأمير أو الحاكم يحكم بالقتل دون الإمام الذي فوقه؛ لأن الذي

حَكَمَ هُوَ مَعَاذُ بَنِ جَبَلٍ، دُونَ أَنْ يُرَاجِعُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. وفيه أيضًا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ أَسْلَمَ ثُمَّ ارْتَدَّ وَلَوْ إِلَى دِينِهِ فَإِنَّهُ يُقْتَلُ وَلَا يُسْتَرُ، فَلَوْ أَسْلَمَ يَهُودِيٌّ، أَوْ نَصْرَانِيٌّ، أَوْ بَوْذِيٌّ، أَوْ مَلْحَدٌ ثُمَّ رَجَعَ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَلَوْ لِحِظَةٍ فَإِنَّهُ يُقْتَلُ. فظاهرُ هذا الحديثِ أنه لَا يُسْتَتَابُ؛ لقوله: لَا أَجْلِسُ حَتَّى أَقْتُلَهُ. فَلَا يُسْتَتَابُ الْمُرْتَدُّ بَلْ يُقْتَلُ فِي الْحَالِ.

وقد اختلف العلماءُ في هذه؛ لاختلاف الآثارِ في ذلك. الصحيحُ: أن استتابة المرتد تبع للمصلحة، فإن رأى الإمامُ أو من يقومُ بالحكم والتنفيذ أن يستتاب؛ يعني: يُمهَلُ ثلاثة أيام حتى يتوبَ فليقبل، وإن رأى أن من المصلحة المبادرة بقتله، فإنه يُبادرُ بقتله؛ لأنه لما ارتدَّ عن الإسلام أُبِيحَ دمه ولا حاجة إلى الانتظار. ولهذا قال العلماءُ: إذا تَهَوَّدَ نصرانيٌّ، أو تنصَّرَ يهوديٌّ وهو من أهل الذمة، فإنه لَا يُقبلُ منه إلا الإسلامُ، أو دينه، وَلَا يُقبلُ أن يتنقلَ إلى دينٍ آخر، فإن أصرَّ على الانتقالِ إلى دينٍ آخر غير الإسلام انتقضَ عهده.

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في «الفتح» (١٣ / ١٣٦):

الحديثُ الثاني: قوله: «عن أبي موسى أن النبي ﷺ بعثه بمعاذٍ». هذه قطعة من حديث طويل تقدَّم في استتابة المرتدين بهذا السند، وأوله: «أقبلتُ ومعي رجلان من الأشعرين». الحديث، وفيه بعدُ قوله لَا نَسْتَعْمِلُ على عملنا من أَرَادَهُ «ولكن اذهب أنت يا أبا موسى، ثم أتبعه معاذُ بنُ جبلٍ». وفيه قصة اليهوديِّ الذي أسلمَ ثم ارتدَّ، وهي التي اقتصر عليها هنا بعدُ هذا.

الحديثُ الثالثُ قوله: «محبوبٌ» بمهملة وموحدين ابنُ الحسنِ بنُ هلالٍ، بصريٌّ واسمُه محمدٌ، ومحبوبٌ لقبٌ له وهو به أشهرُ، وهو مُختلفٌ في الاحتجاج به، وليس في البخاريِّ سوى هذا الموضع وهو في حكم المتابعة؛ لأنه تقدَّم في استتابة المرتدين من وجهٍ آخر عن حميد بن هلالٍ. قوله: «حدَّثنا خالدٌ» هو الحذاء.

قوله: «أن رجلاً أسلمَ ثم تَهَوَّدَ». قد تقدَّم شرحُه هناك مستوفى.

قوله: «لَا أَجْلِسُ حَتَّى أَقْتُلَهُ قِضَاءُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ». قد تقدَّم هناك «فأمر به فقتلَ». وبذلك يتَّمم مرادُ الترجمة، والردُّ على من زعم أن الحدودَ لَا يُقيمها عمالُ البلادِ إلا بعدَ مشاورة الإمام الذي ولَّاهم.

قال ابنُ بَطَالٍ: اختلف العلماءُ في هذا الباب، فذهب الكوفيون إلى أن القاضيَ حكمه حكمُ الوكيلِ لَا يَطْلُقُ يَدَهُ إِلَّا فِيمَا أَدِنَ لَهُ فِيهِ، وحكمه عند غيرهم حكمُ الوصيِّ له التصرفُ في

كُلُّ شَيْءٍ وَيَطْلُقُ يَدَهُ عَلَى النَّظَرِ فِي جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ إِلَّا مَا اسْتَشْنَى. وَنَقَلَ الطَّحَاوِيُّ عَنْهُمْ أَنَّ الْحُدُودَ لَا يُقِيمُهَا إِلَّا أَمْرَاءُ الْأَمْصَارِ، وَلَا يُقِيمُهَا عَامِلُ السَّوَادِ وَلَا نَحْوُهُ. وَنَقَلَ ابْنُ الْقَاسِمِ «لَا تُقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمِيَاهِ بَلْ تُجَلَّبُ إِلَى الْأَمْصَارِ، وَلَا يُقَامُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ فِي مِصْرَ كُلِّهَا إِلَّا بِالْفِسْطَاطِ؛ يَعْنِي: لِكُونِهَا مَنْزَلٌ مَتَوَلِّي مِصْرَ» قَالَ: أَوْ يُكْتَبُ إِلَى وَالِي الْفِسْطَاطِ بِذَلِكَ؛ أَيْ: يَسْتَأْذِنُهُ. وَقَالَ أَشْهَبُ: بَلْ مِنْ فَوْضٍ لَهُ الْوَالِي ذَلِكَ مِنْ عِمَالِ الْمِيَاهِ جَازَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَهُ. وَعَنْ الشَّافِعِيِّ نَحْوُهُ. قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: وَالْحُجَّةُ فِي الْجَوَازِ حَدِيثٌ مُعَاذٍ فَإِنَّهُ قَتَلَ الْمُرْتَدَّ دُونَ أَنْ يَرْفَعَ أَمْرُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. اهـ

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٣ - بَابُ هَلْ يَقْضِي الْقَاضِي أَوْ يُفْتِي وَهُوَ غَضْبَانٌ؟

٧١٥٨- حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمِيرٍ، سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: كَتَبَ أَبُو بَكْرَةَ إِلَى ابْنِهِ وَكَانَ بِسَجِسْتَانَ بَأْنَ لَا تَقْضِي بَيْنَ اثْنَيْنِ وَأَنْتَ غَضْبَانٌ، فَإِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَقْضِيَنَّ حَكَمَ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ»^(١).
 قوله: «غضبان». صفةٌ مشبهةٌ من الغضب، وهو انفعالٌ يَحْصُلُ لِلْإِنْسَانِ عِنْدَ قُدْرَتِهِ عَلَى الْإِنْتِقَامِ؛ وَهُوَ جَمْرَةٌ يُلْقِيهَا الشَّيْطَانُ فِي قَلْبِ ابْنِ آدَمَ حَتَّى تَنْفَجَّ أَوْدَاجُهُ وَتَحْمَرَّ عَيْنُهُ، وَيَقِفَ شَعْرُهُ، وَيَخْتَلَّ فِكْرُهُ، وَقَدْ قَسَمَ الْعُلَمَاءُ الْغَضَبَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: أَعْلَى، وَأَدْنَى، وَأَوْسَطُ.
 فأما الأعلى: فهو أَنْ لَا يَشْعُرَ مَعَهُ الْإِنْسَانُ وَلَا يَذْهَبُ مَا يَقُولُ وَلَا يَذْهَبُ فِي السَّمَاءِ أَوْ فِي الْأَرْضِ، فَهُوَ لَا حُكْمَ لِقَوْلِهِ، وَلَا أَثَرَ لَهُ، لَا فِي طَلَاقِهِ، وَلَا فِي عِتَاقِهِ، وَلَا فِي إِيقَافِهِ، وَلَا فِي بَيْعِهِ، وَلَا شِرَائِهِ، وَلَا فِي غَيْرِهِ، إِلَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِحَقِّ الْغَيْرِ، فَهَذَا قَدْ يُؤَاخَذُ بِهِ كَمَا لَوْ قَذَفَ شَخْصًا، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ قَالَ: لَا حَدَّ بِقَذْفٍ عَلَى وَجْهِ الْغَيْرَةِ.
 والثاني أدنى الغضب: فهذا لا أثر له أيضًا بمعنى أَنْ جَمِيعَ أَقْوَالِهِ، وَأَحْكَامِهِ، وَأَفْعَالِهِ نَافِذَةٌ.
 والثالثُ الغضبُ الوَسْطُ: وَهُوَ الَّذِي يَعْبِي صَاحِبُهُ مَا يَقُولُ، وَيَذْهَبُ مَا يَقُولُ، وَيَذْهَبُ عَنِ حَالِهِ، لَكِنِ الْغَضَبُ الْجَبَّاهُ إِلَى أَنْ يَقُولَ مَا يَقُولُ، كَأَن أَحَدًا ضَغَطَ عَلَيْهِ حَتَّى قَالَ: فَهَذَا مُخْتَلَفٌ فِيهِ: فَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: إِنْ لَأَقْوَالِهِ، وَأَفْعَالِهِ حَكَمًا، وَهِيَ نَافِذَةٌ.

ومنهم من قال: لَا حُكْمَ لَأَقْوَالِهِ، وَلَا لَأَفْعَالِهِ وَلَا سِيَّيَا فِي الطَّلَاقِ، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «لَا طَلَاقَ فِي إِغْلَاقٍ». أَيْ: فِي حَالٍ يَكُونُ الْإِنْسَانُ فِيهَا مَغْلَقًا عَلَيْهِ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ

(١) أخرجه مسلم (١٧١٧).

الصحيح؛ ولهذا نهى النبي ﷺ أن يَقْضِيَ الحاكمُ بين اثنين وهو غضبان؛ لأنه لا يَسْتَطِيعُ أن يَتَصَوَّرَ القضيةَ ولا أن يُطَبِّقَهَا على الأحكام الشرعية فيَقُوْتُهُ الأمران: الأمر الأول: التصوُّر؛ لأن الحكم على شيءٍ فرَعٌ عن تصوُّره.

والأمر الثاني: ألا يفهم تطبيقها على الأحكام الشرعية؛ لأنه يغلُقُ عليه فلا يدري. ففيه حقان: حقٌ للمحكوم عليه وحقٌ لله ﷻ، فهو لا يدري أَيُّ صِيبٍ حكم الله بذلك أو لا؟ ولا يدري هل يصيبُ تصوُّره للمسألة أو لا يصيبُ؛ فلهذا نهى أن يَقْضِيَ القاضي بين اثنين وهو غضبان. وقاس العلماء على ذلك قياسَ علةٍ صحيحة؛ أن كلَّ شيءٍ يُوجِبُ تشوُّشَ الفكر فإنه لا يجوزُ أن يَقْضِيَ فيه فيلْحَقُ بالغضب، كالفرح الشديد، والحرُّ المزعج، والبرد المؤلم، وأن يكونَ الإنسانُ حاقناً، أو حاقباً، أو ما أشبه ذلك. فكلُّ ما يكونُ بمعنى الغضب فله حكمه حتى في شدةِ الفرَحِ لأنه لا يَتَصَوَّرُ الإنسانُ ما يَقُولُ: فالرجُلُ قال: اللَّهُمَّ أنتَ عبيدي وأنا ربُّكَ أخطأُ من شدةِ الفرَحِ. فإن فَعَلَ وقَضَى في حالِ الغضب المنهيَّ عن القضاء فيه فهل يَنْفُذُ حكمه؟

الجوابُ: أن هذا على قولين لأهل العلم: منهم مَنْ قَالَ: فيما إذا حكم فأصاب، يَنْفُذُ لأنه أصاب الحقَّ أما إذا أخطأ فلا يَنْفُذُ. ومنهم مَنْ قَالَ: لا يَنْفُذُ لأنه قَضَى قضاءً منهياً عنه، فيكونُ مردوداً؛ لقولِ النبي ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردٌّ»^(١).

والأولون يُجيبون عن هذا: بأن النهيَ عن القضاء في حالِ الغضب من بابِ سدِّ الذريعةِ ووسائلِ الخطأ؛ لأن الخلاف وقع في نفوذ حكمه، إذا أصاب هل ينفذُ أولاً، أما إذا أخطأ فلا ينفذُ عند الجميع، فإذا أصاب فهذا هو المطلوب، وهذا هو المشهورُ من مذهب الإمام أحمد، أنه إذا قَضَى في هذه الحالِ وأصاب فإن حكمه يَنْفُذُ، ولكنه في الحقيقة على خطرٍ عظيم.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧١٥٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي وَاللَّهِ لَا تَأْخُرُ عَن صَلَاةِ الْغَدَاةِ مِنْ أَجْلِ فُلَانٍ مَّا يُطِيلُ بِنَا فِيهَا قَالَ: فَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَطُّ أَشَدَّ غَضَبًا فِي مَوْعِظَةٍ مِنْهُ يَوْمِئِذٍ ثُمَّ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ مِنْكُمْ مُنْفَرِّينَ، فَأَبِئْكُمْ مَا صَلَّيْ

بِالنَّاسِ فليُوجِزْ؛ فَإِنَّ فِيهِمُ الْكَبِيرَ وَالضَّعِيفَ، وَذَا الْحَاجَّةَ»^(١).

❦ قَوْلُهُ ﷺ: «فَأَيْتُكُمْ مَا صَلَّى». (ما) هذه زائدةٌ والتقديرُ: فَأَيْتُكُمْ صَلَّى بِالنَّاسِ. الشاهدُ من هذا الحديثِ قَوْلُهُ: فَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَطُّ أَشَدَّ غَضَبًا فِي مَوْعِظَةٍ مِنْهُ يَوْمَئِذٍ. وَنَفْيُهُ لِلرُّوْيَةِ لَا يَنْفِي حَقِيقَةَ الْوُجُودِ فَقَدْ يَكُونُ غَضَبٌ فِي مَوْعِظَةٍ أَشَدَّ مِنْ هَذِهِ لَكِنَّهُ لَمْ يَرَهُ، فَهُوَ يَخْشَى مَا يَرَى.

وَفِي الْحَدِيثِ: الْغَضَبُ عِنْدَ الْمَوْعِظَةِ لِلَّهِ ﷻ.

وَفِيهِ: التَّحْذِيرُ مِنْ إِطَالَةِ الْإِمَامِ عَلَى النَّاسِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «إِنْ مِنْكُمْ مُتَفَرِّقِينَ».

وَفِيهِ: أَنَّ التَّنْفِيرَ كَمَا يَكُونُ بِالْقَوْلِ يَكُونُ أَيْضًا بِالْفِعْلِ وَالْعَمَلِ.

وَفِيهِ: أَنَّ الْوَاجِبَ مِرَاعَاةَ الْإِجَازَةِ فِي حَالِ الصَّلَاةِ بِالنَّاسِ، وَلَكِنْ إِلَى أَيِّ حَدٍّ؟ إِلَى مَا يَرَاهُ النَّاسُ، أَوْ إِلَى مَا يُوَافِقُ السَّنَةَ؟

الْجَوَابُ: الثَّانِي، وَدَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَا صَلَّيْتُ وَرَاءَ إِمَامٍ قَطُّ أَخَفَّ صَلَاةً وَلَا أَتَمَّ صَلَاةً مِنَ النَّبِيِّ ﷺ»^(٢).

وَعَلَى هَذَا فَالَّذِينَ يَنْفَرُونَ مِنْ تَطْبِيقِ الْإِمَامِ لِلسَّنَةِ لَا حَرَجَ عَلَى الْإِمَامِ فِي نَفْوَهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَجَاوَزْ هُدَى النَّبِيِّ ﷺ، وَلَكِنْ إِذَا أَطَالَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يُبَلِّغُ، وَيُوعِظُ وَيُنْصَحُ، فَإِنْ امْتَثَلَ فَهَذَا هُوَ الْمَطْلُوبُ، وَإِنْ لَمْ يَمْتَثِلْ وَجِبَ عَزْلُهُ عَنِ الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّ هَذَا ارْتِكَابٌ مَانَهِيَ عَنْهُ الرَّسُولُ ﷺ.

وَفِيهِ: جَوَازُ تَخَلُّفِ الْإِنْسَانِ عَنِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ مِنْ أَجْلِ تَطْوِيلِ الْإِمَامِ لِقَوْلِهِ: إِنِّي لَأَتَأَخَّرُ عَنِ صَلَاةِ الْغَدَاةِ. فَأَقْرَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ، وَلَكِنْ يَجِبُ أَنْ نَلَاظِمَ مَا سَبَقَ وَهُوَ أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ الْإِطَالَةَ الَّتِي تَزِيدُ عَلَى السَّنَةِ، فَإِذَا كَانَ هَذَا الْإِمَامُ يُطِيلُ إِطَالَةً تَزِيدُ عَلَى السَّنَةِ فَلِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَخَلَّفَ عَنِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ.

وَإِذَا كَانَ يُخَفِّفُ تَخْفِيفًا يُخِلُّ بِالسَّنَةِ فَنَقُولُ مِثْلَهُ: فَلَهُ أَنْ يَتَخَلَّفَ فَإِنْ كَانَ يُخِلُّ بِالْوَاجِبِ فِي تَخْفِيفِهِ حَرَّمَ أَنْ يُصَلِّيَ مَعَهُ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ، حَتَّى لَوْ عَلِمَ ذَلِكَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْفَرِدَ وَيُتِمَّ وَحْدَهُ؛ لِأَنَّهُ هُنَا بَيْنَ أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَدْعَ الْمَتَابِعَةَ الْوَاجِبَةَ، وَإِمَّا أَنْ يَدْعَ الرُّكْنَ الْوَاجِبَ، فَيَكُونُ مَعْذُورًا بِتَرْكِ الْجَمَاعَةِ.

❦ وَفِي قَوْلِهِ: «مَنْ أَجَلَ فَلَانٍ مِمَّا يُطِيلُ بِنَا». التَّكْنِيَةُ عَنِ الْمَعْلُومِ سِتْرًا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مُمْكِنٌ أَنْ يَقُولَ: مَنْ أَجَلَ فَلَانٍ وَيُسَمِّيهِ بِاسْمِهِ لَكِنَّهُ كَتَمَ عَنْهُ بِفُلَانٍ سِتْرًا عَلَيْهِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٥٥٠)، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٧١٨)، وَاللَّفْظُ لَهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٠٨)، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٧٣).

وفيه أيضًا: تعليل الحكم؛ لقوله ﷺ: فإن فيهم الكبير والضعيف، وذا الحاجة. وفيه: أن المعتبر مراعاة الضعيف دون القوي، لكن كما قلنا أولاً بما يوافق السنة، لكن إن طرأ طارئٌ فليُخَفَّفَ عن المعتاد؛ لأن هذا من السنة؛ كمثّل لو سمع أن أحداً أغمي عليه مثلاً، أو أن أحداً أصابته سعلة شديدة أو ما أشبه ذلك فليُخَفَّفَ؛ لأن النبي ﷺ كان إذا سمع بكاء الصبي خَفَّفَ؛ لئلا تَفْتَنَ أُمُّهُ ^(١).

وفيه أيضًا: أنه لا حرج على الإنسان أن يُخَفَّفَ الصلاة للحاجة؛ لقوله: وذا الحاجة. ومن أجل ذلك خُفِّفَت صلاة السفر؛ لأن الإنسان في الغالب يَحْتَاجُ إلى السَّيْرِ. ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٧١٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي يَعْقُوبَ الْكِرْمَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَسَّانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا يُونُسُ قَالَ مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ عَمْرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَتَغَيَّظَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ: «لِيَرَاكِهَا ثُمَّ لِيُمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهَرَ ثُمَّ تَحِيضَ فَتَطْهَرَ فَإِنْ بَدَأَ لَهْ أَنْ يَطْلُقَهَا فَلْيُطْلِقْهَا» ^(٢).

الشاهد من هذا الحديث قوله: «فَتَغَيَّظَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ». التغيظ هو أن يُصِيبَهُ الغيظ؛ وهو الغضب، وقد سبق الكلام على أحكام هذا الحديث، وبيننا أن القول الراجح هو أن هذه الطلقة لم تَقَعْ، وأنها لا غية؛ لأنها وقعت لغير العدة التي أمر الله أن تُطْلَقَ لها النساء، وقد قال النبي ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» ^(٣).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٤- بَابُ مَنْ رَأَى لِلْقَاضِي أَنْ يَحْكُمَ بَعْلِمِهِ فِي أَمْرِ النَّاسِ إِذَا لَمْ يَخَفِ الظُّنُونَ وَالتُّهْمَةَ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ هُنْدٌ: «خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَلِلَّذِي بِالْمَعْرُوفِ» وَذَلِكَ إِذَا كَانَ أَمْرًا مَشْهُورًا. هذه المسألة فيها خلافٌ بين الفقهاء هل يَحْكُمُ الْقَاضِي بَعْلِمِهِ أَوْ لَا يَحْكُمُ؟ فَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: يَحْكُمُ بَعْلِمِهِ؛ لِأَنِ اسْتِنَادَ حُكْمِهِ إِلَى الشَّهَادَةِ مِثْلًا كَاسْتِنَادِهِ إِلَى الْعِلْمِ الْحَاصِلِ بِهَؤُلَاءِ الشَّاهِدِينَ، أَوْ الظَّنَّ الْغَالِبَ، فَإِذَا كَانَ هُوَ نَفْسُهُ يَعْلَمُ فَالْحُكْمُ مِنْ بَابِ أَوَّلَى. مثال ذلك: أَنْ يَخْتَصِمَ إِلَيْهِ رَجُلَانِ: ادَّعَى أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ أَنَّهُ أَقْرَضَهُ أَلْفَ دِرْهَمٍ،

(١) انظر: التعليق السابق.

(٢) أخرجه مسلم (١٧٤٨).

(٣) أخرجه البخاري (٢٥٥٠)، أخرجه مسلم (١٧١٨).

والقاضي يَعْلَمُ أنه صادقٌ في دعواه، ولم يَكُنْ عندهَ بينةٌ. ففي هذه الحال لو أمضينا الأمرَ على ما هو عليه لَقُلْنَا للمدَّعى عليه: احلف أنه لم يُقرْضَكَ وَتَبَرَأْ ذِمَّتَكَ، لكن إذا كان القاضي يَعْلَمُ أنه قد أقرضه فهل يَحْكُمُ بعلمه أو لا يَحْكُمُ - هذه هي المسألة -.

فمن العلماء من قال: لا يَحْكُمُ بعلمه؛ لأن النبي ﷺ قال: «إِنَّمَا أَقْضِي بِنَحْوِ مَا أَسْمَعُ»^(١) فجعل القضاء مستنداً إلى أمر محسوس؛ ولأن ذلك أبعدُ عن التهمة؛ لأنه إذا كان قضاؤه مستنداً إلى أمر محسوس لم يَتَّهِمَهُ الناسُ بشيءٍ، لكن إذا كان مستنداً إلى علمه فعلمه في باطنِ نفسه يُتَّهِمُ؛ ولأن هذا يَفْتَحُ بابَ شرٍّ بالنسبة للقضاة الذين لا يَخَافُونَ اللَّهَ، فَيَحْكُمُونَ لمن يُريدُونَ بحجة أنهم يَعْلَمُونَ ذلك؛ فلهذا قالوا: لا يَنْفَعُ حُكْمُ القاضي بعلمه، ولا يَحِلُّ له أن يَحْكُمَ بعلمه مطلقاً سداً للباب.

وقال بعضُ العلماء: بل يَحْكُمُ بعلمه إذا كان في أمرٍ مشهورٍ؛ كما لو ادَّعى زيدٌ على عمرو بأن البيتَ الذي يَسْكُنُهُ عمرو مِلْكٌ له - أي: لزيد - وكان هذا البيتُ مشهوراً عند الناسِ كُلِّهم أنه بيتُ عمرو، ومن جملة مَنْ اشتهرَ عنده هذا القاضي، فهنا يَحْكُمُ بعلمه؛ لأنه في أمرٍ مشهورٍ مستفيضٍ لا يَتَّهِمُ فيه القاضي أبداً، وإن لم يكن كذلك فلا.

واختار الفقهاء الحنابلةُ أنه يَحْكُمُ بعلمه في ثلاثِ صورٍ فقط:
الصورة الأولى: في عدالةِ الشاهدين، وعدم عدالتهما؛ يعني: إذا شهد الشاهدان عنده وهو يَعْلَمُ أنها عدلان حَكَمَ بشهادتهما ولا يَحْتَاجُ إلى أن يَسْأَلَ عن حالهما.
والصورة الثانية: ما علمه في مجلسِ الحكم فإنه يَحْكُمُ بعلمه فيه؛ مثاله: ادَّعى شخصٌ على آخرِ بمائةِ درهمٍ فتحاكما إلى القاضي، فأقرَّ المدَّعى عليه عند القاضي في مجلسِ المحاكمةِ بذلك، ثم بدا له فأنكرَ، فهذا يَحْكُمُ بعلمه؛ لأن هذا في مجلسِ الحكمِ فَيَحْكُمُ بعلمه.
الصورة الثالثة: الأمرُ المُشْتَهَرُ فَيَحْكُمُ بعلمه.

إذا: يَحْكُمُ بعلمه في ثلاثِ حالاتٍ: حالُ الشهود، وما علمه في مجلسِ الحكم، وما كان مشهوراً.
فإن قال قائلٌ: إذا كان القاضي يَحْكُمُ بعلمه، وكان مقتضى الحكومةِ أن يَحْكُمَ بخلافِ ما يعلم؟
مثال ذلك: ادَّعى زيدٌ على عمرو أنه أقرضه ألفَ درهمٍ، ولم يَكُنْ للمدَّعي بينةٌ، والقاضي يَعْلَمُ أن المدَّعى صادقٌ، فماذا يَصْنَعُ؟ إن حَكَمَ بمقتضى طريقِ الحكمِ قال للمنكرِ: احلف أنه لا شيءَ له عندك. فيَحْلِفُ، فكيف يَحْكُمُ ببراءته وهو يَعْلَمُ أنه كاذبٌ؟
قال العلماءُ في هذه الصورة: يُحِيلُ المسألةَ إلى قاضي آخرٍ ويَكُونُ هو شاهداً، فإذا كان

شاهدًا مع قول المدعي حكيم للمدعي بما ادّعاه لأن النبي ﷺ قضى بالشاهد واليمين^(١)، وعلى هذا تبرأ ذمة القاضي، ويصل الحق إلى مستحقه، والله أعلم.

وفي هذه الترجمة اشترط البخاري رحمه الله إذا لم يخف الظنون والتهمة، فإن خاف الظنون والتهمة كأن يظن به سوء، فهو في حل ألا يحكم، ولكن كما ذكرنا له أن يحيل القضية إلى قاضٍ آخر، ويكون شاهدًا. واستدلّاه بحديث هند سيأتي إن شاء الله الكلام عليه.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧١٦١- حدثنا أبو اليان، أخبرنا شبيب، عن الزهري، حدثني عروة أن عائشة رضي الله عنها قالت: جاءت هند بنت عتبة بن ربيعة فقالت: يا رسول الله والله ما كان على ظهر الأرض أهل خباء أحب إلي أن يذلوا من أهل خباثك، وما أصبح اليوم على ظهر الأرض أهل خباء أحب إلي أن يعزوا من أهل خباثك ثم قالت: إن أبا سفيان رجل مسيك فهل علي من حرج أن أطعم من الذي له عيالنا؟ قال لها: «لا حرج عليك أن تطعميهم من معروف»^(٢).

هذا الحديث استدّل به المؤلف على أن للقاضي أن يحكم بعلمه فيما إذا كان الأمر مشهورًا، ولكن لا دلالة فيه من وجهين:

الوجه الأول: أن قضية هند من باب الاستفتاء، وليست من باب الحكم؛ والدليل على هذا أن النبي ﷺ لم يطلب منها البينة، ولم يخضر الخصم، ولو كان من باب الحكم لوجب أن يخضر الخصم، وأن يطلب البينة من المدعي، فهو من باب الفتوى.

الوجه الثاني: أن هذا ليس بالأمر المشهور؛ لأن هذا من الأمور الباطنة، فمن أين يعلم الناس أن أبا سفيان لا ينفق على أهله؟ فليس في ذلك دليل على ما قاله المؤلف رحمه الله.

وبعض العلماء استدّل بهذا الحديث على أمر آخر في باب الحكم؛ وهو أن يقضى على الغائب وهذا أيضًا لا دلالة فيه؛ لأن المسألة ليست قضاءً وحكمًا، ولهذا لم يطلب منها البينة، ولم يخضر الخصم، فالمسألة إذاً من باب الاستفتاء، وباب الاستفتاء أوسع من باب الحكم؛ لأن الاستفتاء خبر لا إلزام، والحكم خبر وإلزام، بل تُضيف إلى هذا: أن الفتوى شهادة وخبر، والحكم: شهادة وخبر وإلزام.

ولكن يقال: إن العلة في منع الحاكم من القضاء بعلمه هو خوف التلاعب بالأحكام، والتهم

(١) أخرجه مسلم (١٧١٢).

(٢) أخرجه مسلم (١٧١٤).

من أن يحكم القضاء الذين ليس عندهم دين ولا أمانة بحكم يدعون أن هذا مقتضى علمهم، فإذا كان الأمر مشهوراً كما مثلنا فإن هذه العلة تزول، وإذا زالت العلة زال المعلول، وإلا فالأصل أن القاضي إنما يحكم بما يسمع كما قال النبي ﷺ: «إِنَّمَا أَقْضِي بِنَحْوِ مَا أَسْمَعُ»^(١).

في حديث هند من الفوائد: بيان أن القلوب بيد الله ﷻ، فقد مرَّ عليها يوم ما على ظهر الأرض أهل خباء أحبَّ إليها من أن يذلُّوا من أهل خباء الرسول ﷺ، يعني: تُحبُّ أن يُلحقَ الله الذلَّ بالِ النبي ﷺ، ثم كان الأمر بعد الإيمان بالعكس، وهذا نظير ما وقع لعمر بن العاصٍ رضي الله عنه قبل أن يُسلم: فقد كان يحبُّ أن يتمكَّن من النبي ﷺ ليقضي عليه، ولما أسلم كان لا يرفعُ طرفه إليه تعظيماً له وحياءً منه - فسبحان مقلب القلوب -، ففي هذا دليل على أن القلوب بيد الله ﷻ. نسأل الله أن يثبت قلوبنا وقلوبكم على طاعته!

وفيه أيضاً من الفوائد الفقهية: جواز ذكر الرجل بما يكرهه إذا دعت الحاجة إلى ذلك؛ لقولها إنه رجل مسيك؛ يعني: يُمسك المال - بخيل - لا يُنفق.

وفيه أيضاً: دليل على أنه يجوز لمن وجبت عليه النفقة على شخص أن يأخذ من ماله بغير علمه ما يكفيه، لكن بالمعروف.

وفيه من الفوائد الاجتماعية: أن الرجل قد يكون شريفاً في قومه مع البخل، ولما سأل النبي ﷺ - أظنه بني عبد القيس - قال: «من سيّدكم؟» قالوا: سيدنا الجدُّ بن قيس إلا أنا نبخله. قال ﷺ: «أَيُّ دَاءٍ أَدْوَأُ مِنَ الْبَخْلِ»^(٢). فالبخل عيبٌ عظيمٌ في الرجال، ومع ذلك قد يكون الرجل سيّداً في قومه وإن كان بخيلاً كأبي سفيان.

ومن فوائده: أن للأمم نوعٌ ولاية على أولادها مع وجود أبيهم؛ لأن النبي ﷺ فوّض إليها أن تأخذ من مال أبيهم ما يكفيها ويكفي أولادها^(٣).

وفيه دليل أيضاً: على مخاطبة الإنسان بما يكرهه إذا أعقبه ما يسرُّ؛ من قولها: «والله ما كان على ظهر الأرض أهل خباء أحبَّ إليَّ أن يذلُّوا من أهل خباثك»^(٤)، ثم قولها: «وما أصبح اليوم على ظهر الأرض أهل خباء أحبَّ إلىَّ يعزُّوا من أهل خباثك»، وهذا لا بأس به؛ لأن الحسنات يُذهبن السيئات، لكن لو تقول بالعكس: كأن تقول: كُنْتُ أَحَبُّ عَزَّكَ، ولكنني الآن أحبُّ ذلَّكَ، فهذا لا

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري (٣١٣٧).

(٣) أخرجه البخاري (٢٤٦٠)، أخرجه مسلم (١٧١٤).

(٤) أخرجه البخاري (٣٨٢٥)، أخرجه مسلم (١٧١٤).

يَجُوزُ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تُخَاطَبَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ، وَبِمَا يُوجِبُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ اللَّهُمَّ إِلَّا لِسَبَبٍ شَرْعِيٍّ كَمَا لَوْ كَانَ مُسْتَقِيمًا عَلَى السُّنَّةِ ثُمَّ انْحَرَفَ إِلَى الْبِدْعَةِ، فَتَقُولُ مِثْلًا: كُنْتُ أَجْبُكَ وَأَعْظُمُكَ وَأَعَزُّكَ وَأَجْلُكَ بِالْأَمْسِ، لَكِنَّ الْيَوْمَ لَيْسَ لَكَ مِنْ هَذَا نَصِيبٌ.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رحمته الله:

١٥ - بَابُ الشَّهَادَةِ عَلَى الْخَطِّ الْمَخْتُومِ، وَمَا يَجُوزُ مِنْ ذَلِكَ، وَمَا يَضِيقُ عَلَيْهِمْ، وَكِتَابُ الْحَاكِمِ إِلَى عَامِلِهِ وَالْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي.

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: كِتَابُ الْحَاكِمِ جَائِزٌ إِلَّا فِي الْحُدُودِ ثُمَّ قَالَ: إِنْ كَانَ الْقَتْلُ خَطَأً فَهُوَ جَائِزٌ لِأَنَّ هَذَا مَالٌ بَزَعِيهِ، وَإِنَّمَا صَارَ مَالًا بَعْدَ أَنْ ثَبِتَ الْقَتْلُ فَالْخَطُّ وَالْعَمْدُ وَاحِدٌ، وَقَدْ كَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَازِزِ إِلَى الْقَاضِي إِسْرَاهِيمَ: كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي جَائِزٌ إِذَا عَرَفَ الْكِتَابَ وَالْخَاتَمَ، وَكَانَ الشَّعْبِيُّ يَجِيزُ الْكِتَابَ الْمَخْتُومَ بِمَا فِيهِ مِنَ الْقَاضِي، وَيُرَوَّى عَنْ ابْنِ عُمَرَ نَحْوَهُ، وَقَالَ مُعَاوِيَةُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الثَّقَفِيُّ: شَهِدْتُ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ يَعْلَى قَاضِيًا الْبَصْرَةَ، وَإِيَّاسَ بْنَ مُعَاوِيَةَ، وَالْحَسَنَ، وَثُمَامَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ، وَبِلَالَ بْنَ أَبِي بُرْدَةَ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيَّ، وَعَامَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَعَبَادَ بْنَ مَنْصُورٍ يُجِيزُونَ كُتُبَ الْقَضَا بِغَيْرِ مُحَضَّرٍ مِنَ الشُّهُودِ، فَإِنْ قَالَ الَّذِي جِيءَ عَلَيْهِ بِالْكِتَابِ: إِنَّهُ زُورٌ قِيلَ لَهُ: أَذْهَبَ فَالْتَمَسِ الْمَخْرَجَ مِنْ ذَلِكَ، وَأَوَّلُ مَنْ سَأَلَ عَلَى كِتَابِ الْقَاضِي الْبَيْتَةَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَسَوَّارُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَقَالَ لَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَرَّرٍ جِئْتُ بِكِتَابٍ مِنْ مُوسَى بْنِ أَنَسٍ قَاضِي الْبَصْرَةِ، وَأَقَمْتُ عِنْدَهُ الْبَيْتَةَ أَنَّ لِي عِنْدَ فُلَانٍ كَذَا وَكَذَا وَهُوَ بِالْكُوفَةِ، وَجِئْتُ بِهِ الْقَاسِمَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَأَجَارَهُ، وَكَرِهَ الْحَسَنُ وَأَبُو قَلَابَةَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى وَصِيٍّ حَتَّى يَعْلَمَ مَا فِيهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَذِرِي لَعْلَ فِيهَا جُورًا وَقَدْ كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أَهْلِ خَيْبَرَ إِمَّا أَنْ تَذُوا صَاحِبَكُمْ، وَإِمَّا أَنْ تُؤْذِنُوا بِحَرْبٍ، وَقَالَ الزَّهْرِيُّ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنَ السَّتْرِ: إِنْ عَرَفَتْهَا فَاشْهَدْ وَإِلَّا تَعْرِفَهَا فَلَا تَشْهَدْ.

❦ قَوْلُهُ: «بَابُ الشَّهَادَةِ عَلَى الْخَطِّ الْمَخْتُومِ... الخ». هَذِهِ أَيْضًا مَسْأَلَةٌ مُهِمَّةٌ فِي الْقَضَاءِ؛ وَهِيَ الشَّهَادَةُ عَلَى الْخَطِّ الْمَخْتُومِ، وَمَا يَجُوزُ مِنْ ذَلِكَ، وَمَا يَضِيقُ عَلَيْهِمْ، وَكِتَابُ الْحَاكِمِ إِلَى عَامِلِهِ وَالْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي، فَالشَّهَادَةُ عَلَى الْخَطِّ الْمَخْتُومِ إِذَا عَرَفَ الْإِنْسَانُ الْكِتَابَةَ وَالْخَتَمَ فَإِنَّهُ يَشْهَدُ عَلَيْهِ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَعْرِفِ الْكِتَابَةَ فَلَا يَشْهَدُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى شَيْءٍ مَجْهُولٍ مُحَرَّمَةٌ إِذْ إِنَّ الشَّهَادَةَ لَا تَجُوزُ إِلَّا عَنْ عِلْمٍ.

❦ وَقَوْلُهُ: «الْمَخْتُومُ». الْمُرَادُ بِالْمَخْتُومِ الَّذِي قَدْ خُتِمَ فِيهِ الشَّمْعُ وَلَمْ يَتَبَيَّنْ مَا فِيهِ، وَلَيْسَ الْخَتَمُ الَّذِي يُوضَعُ فِي أَسْفَلِ الْكِتَابَةِ وَإِنْ كَانَ هَذَا يُسَمَّى خَتَمًا، لَكِنَّ مَرَادَهُ هَذَا الْمَلْفُوفُ الَّذِي خُتِمَ عَلَيْهِ الشَّمْعُ كَمَا كَانُوا فِي الْأَوَّلِ يَفْعَلُونَ مِثْلَ هَذَا.

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة - في الشهادة على شيء مختوم -
فمنهم: من أجازها تحملاً وأداءً.

ومنهم: من منعها وقال: لا يجوز أن يشهد على شيء مختوم لاسيما إذا كان يخشى أن يكون فيه جور؛ لأنه ربما يكون هذا الشيء المختوم فيه ظلم؛ مثل أن يكون الأب قد وهب أحد أبنائه شيئاً، وكتبه في هذا الملف، وقال للشاهد: أشهد عليّ بما في هذا، ومعلوم أن الشهادة على جور لا تحل لقول الرسول ﷺ: «لا أشهد على جور»^(١).

وكذلك إذا شهد على وصية مختومة، فربما يكون في الوصية جور؛ كأن تكون لوارث، أو بما زاد على الثلث، أو ما أشبه ذلك؛ فلهذا ذهب بعض العلماء إلى أنه لا يجوز الشهادة على الخط المختوم. لكن على هذا القول لا أظنه يمتنع أن يشهد بأن الرجل أعطاه هذه الورقة المختومة وقال: أشهد بما فيها.

وقوله: «وكتاب الحاكم إلى عامله». يعني: الأمير إلى عامله؛ لأنه فيما سبق ذكرنا أنه يكون للأمرأ عمال في الجهات يولونهم عليها، وهي إمارة خاصة. يعني: فهل يجوز أن يكتب إليه كتاباً مختوماً ويرسله إليه أو لا؟

الجواب: أن من العلماء من أجاز ذلك إذا عرف الختم.

ومنهم من قال: لا، لا بد أن يأتي الكاتب بشاهدين يشهدان على ما فيه، ويخملانه إلى المكتوب إليه خوفاً من التزوير.

ومثل ذلك كتاب القاضي إلى القاضي، كأن يكتب القاضي في بلد إلى قاضي آخر في بلد آخر، وكتابة القاضي إلى القاضي نوعان:

النوع الأول: أن يكتب له بما ثبت عنده؛ ليحكم به القاضي المكتوب إليه؛ مثل أن يتخاصم الرجلان عند قاضي من القضاة ويأتي المدعي ببينة، فيكتب القاضي إلى القاضي الآخر أنه تحكم عندي فلان وفلان، وثبت عندي بالبينة أن المدعي صادق فاحكم به. ثم يرسل الكتاب إلى القاضي فيحكم به القاضي المكتوب إليه وينفذونه، وهذه قال العلماء: لا بأس أن تقع بين القاضيين، ولو كانا في بلد واحد؛ لأن هذا كتابة بالإثبات لا بالحكم.

والنوع الثاني: أن يكتب له بالحكم لينفذه؛ فيقول القاضي الكاتب، تخصصم عندي فلان وفلان، وأتى المدعي بالبينة فحكمت له بالحق فنفذه، فيصل الكتاب إلى القاضي الثاني فينفذه، وهذه الصورة لا بد أن يكون بينهما مسافة القصير؛ لأنه لا يمكن الحكم لقاضيين في بلد واحد.

(١) أخرجه البخاري (٢٦٥٠)، أخرجه مسلم (١٦٢٢).

ثم إن هناك شروطاً بكتاب القاضي إلى القاضي أشار إليها البخاري رحمه الله.
والصواب: أن كتابة القاضي إلى القاضي ثابتة فيما حكم به لينفذ القاضي المكتوب إليه،
وفيما ثبتت عنده ليحكم به، سواء كان بينهما مسافة قصر أم لم يكن؛ لأنه لا دليل على ذلك؛ ولا
سبباً في وقتنا الحاضر الآن، فتجد المحكمة فيها كم من قاضي؟ ثم اختلفوا كيف تؤدَّى هذه
الرسالة المكتوبة؟ فالمذهب لا بد أن يأتي القاضي الكاتب بشاهدين، ويقرأ عليهما ما كتب
ثم يطويه أمامهما، ويغلفه ويختم عليه ثم يقول: اذهبا بالكتاب إلى القاضي الفلاني فيأخذان
الكتاب جميعاً حتى يوصلاه إلى القاضي المكتوب إليه.

والقول الثاني: وهو الأصح أنه يكفي أن يكتب القاضي الكاتب الكتاب ويختمه ويسلمه إلى
ثقة يوصله؛ وهذا هو الصحيح، وهو الذي عليه العمل من عهد الرسول ﷺ إلى اليوم.
وفي عهدنا الآن اختلفت وسائل النقل، فلا حاجة إلى أن يأخذه شخص يذهب به إلى
القاضي المكتوب إليه، فله أن يرسله إليه في البريد ويختم عليه بختم رسمي فيصّل، وربما
يكون هناك مسائل خاصة كبيرة عظيمة تكتب مثلاً إلى ولي الأمر الأعلى في الدولة، فهذا قد
يحتاج إلى رجل خاص يسلمه الرئيس بيده؛ لئلا يحصل التضارب.

سبق وذكرنا أن كتابة القاضي إلى القاضي نوعان: كتاب فيما ثبتت عنده إلى القاضي
ليحكم به، وفيما حكم به لينفذ، فقد يقول قائل: ما الفائدة من كونه يكتب ما ثبتت عنده
ليحكم به القاضي الآخر؟

نقول: الفائدة من هذا أن القاضي الكاتب قد يشكل عليه الحكم؛ ولهذا يكتب بالثبوت،
وهذه تقع كثيراً الآن في مسائل الطلاق الثلاث، كان الذين يكتبون الطلاق الثلاث فيما سبق
يكتب بأنه حكم بأن الزوجة بآنت منه بينونة كبرى ولا تحلّ له، ولما كثر الإفتاء بأن الطلاق
الثلاث واحدة صاروا يكتبون الثبوت فقط، ويجعلون الحكم مفتوحاً للمفتين، كذلك هذا
القاضي الذي ثبتت عنده القضية يكتب بها إلى القاضي الثاني من أجل أن يحكم به، لأنه مشتبه
عليه الحكم، أو يرى أن الحكم بما يرى غير مفيد، فيكتب للقاضي بما ثبتت عنده ليحكم به.

أما الثاني - الذي حكم به لينفذ -: فذلك أيضاً له غرض فيه؛ لأنه قد يكون ضعيفاً عن
التنفيذ فيكتب إلى قاضي آخر أكبر منه يستطيع أن يُنفذ الحكم.

وسبق أن ذكرنا أن الفقهاء رحمهم الله يقولون: إنه لا يكتب فيما ثبتت عنده ليحكم به إلا إذا
كان بينهما مسافة قصر، بخلاف ما إذا كتب. فيما حكم به لينفذ، فإنه يجوز وإن كان في بلد
واحد، ولكن الصحيح أنه يجوز أن يكتب إلى القاضي فيما ثبتت عنده، ولو كان في بلد واحد،

وهذا لا يَصُرُّ، وعَمَلُ النَّاسِ الْيَوْمَ عَلَى هَذَا، فَإِنَّكَ تَرَى الْمَحْكَمَةَ الْوَاحِدَةَ فِيهَا عِدَّةُ قَضَاءٍ. **❦** وَقَوْلُهُ: «وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: كِتَابُ الْحَاكِمِ جَائِزٌ إِلَّا فِي الْحُدُودِ». وَلَمْ يُبَيِّنْ مَنْ الْبَعْضِ، وَلَكِنَّهُ لَا يَهْمُنَا؛ لِأَنَّ الَّذِي يَهْمُنَا أَنْ نَعْرِفَ أَنَّ هُنَاكَ قَوْلًا يَقُولُ: كِتَابُ الْحَاكِمِ - يَعْنِي: الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي، وَيَحْتَمِلُ السُّلْطَانَ وَلَكِنَّهُ بَعِيدٌ - (جَائِزٌ إِلَّا فِي الْحُدُودِ). فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ فِيهَا كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي؛ يَعْنِي: لَوْ ثَبَتَ عِنْدَ قَاضٍ أَنَّ فَلَانًا زَنَى فَإِنَّهُ لَا يَكْتُبُ إِلَى قَاضٍ آخَرَ لَا لِلْحُكْمِ وَلَا لِلتَّنْفِيزِ؛ قَالُوا: لِأَنَّ الْحُدُودَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى السَّتْرِ وَدَرءِ الشُّبُهَاتِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَكْتُبَ بِهَا الْقَاضِي إِلَى قَاضٍ آخَرَ فَتَنْتَشِرَ، وَلَكِنْ هَذَا الْقَوْلُ ضَعِيفٌ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَقْبَلُ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي حَتَّى فِي الْحُدُودِ إِبْتَاتًا، حَكَمًا أَوْ تَنْفِيزًا، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَغْدِيَا أُنَيْسَ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمِيهَا»^(١). فَالْصَّوَابُ أَنَّهُ يَجُوزُ كِتَابَةُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي حَتَّى فِي الْحُدُودِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَهُوَ الْحَقُّ. وَأَمَّا كَوْنُ الْحُدُودِ تَذَرًا بِالشُّبُهَاتِ فَلَيْسَ هُنَاكَ شُبْهَةٌ، وَأَمَّا كَوْنُهَا مَبْنِيَّةً عَلَى السَّتْرِ فَسَوْفَ يَتَبَيَّنُ هَذَا بِإِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ سِوَاءَ كُتِبَ إِلَى قَاضٍ آخَرَ أَمْ لَا. **❦** وَقَوْلُهُ: «ثُمَّ قَالَ - أَيْ: هَذَا الْبَعْضُ -: إِنْ كَانَ الْقَتْلُ خَطَأً فَهُوَ جَائِزٌ؛ لِأَنَّ هَذَا مَالٌ بِزَعْمِهِ، وَإِنَّمَا صَارَ مَالًا بَعْدَ أَنْ ثَبَتَ الْقَتْلُ فَالْخَطَأُ وَالْعَمْدُ وَاحِدٌ». كَلَامُ الْبَخَارِيِّ هُنَا فِيهِ أَنَّ هَذَا الْبَعْضَ مِنَ النَّاسِ قَالَ: إِنْ الْحُدُودُ لَا يَقْبَلُ فِيهَا كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي، وَأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْقَتْلُ خَطَأً فَهُوَ جَائِزٌ؛ لِأَنَّ الْخَطَأَ يُوجِبُ الْمَالَ، وَلَا يُوجِبُ الْقَتْلَ وَهَذَا صَحِيحٌ؛ أَنَّهُ يُوجِبُ الْمَالَ دُونَ الْقَتْلِ. **❦** وَقَوْلُهُ: «وَإِنَّمَا صَارَ مَالًا بَعْدَ أَنْ ثَبَتَ الْقَتْلُ». وَجْهٌ نَظَرِ الْقَاتِلِ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ الْخَطَأَ لَا يُوجِبُ الْقَتْلَ، وَإِنَّمَا يُوجِبُ الْمَالَ، لَكِنَّ الْبَخَارِيَّ يَقُولُ: إِنْ هَذَا الْمَالُ مَبْنِيٌّ عَلَى ثُبُوتِ الْقَتْلِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ قَتْلُ الْقَاتِلِ خَطَأً، وَهَذَا لَيْسَ بِمَالٍ، وَلَا يَثْبُتُ الْمَالُ، وَلَا الدِّيَةُ إِلَّا بَعْدَ ثُبُوتِ الْقَتْلِ. وَلَكِنْ فِي الْمَسْأَلَةِ مِنْ أَصْلِهَا نَظَرٌ؛ فَإِنَّ الْقِصَاصَ لَيْسَ مِنْ بَابِ الْحُدُودِ، وَمَنْ أَدْخَلَهُ فِي الْحُدُودِ فَقَدْ غَفَلَ؛ لِأَنَّ الْحُدُودَ حَقٌّ ثَابِتٌ لِلَّهِ لَا يَمْلِكُ أَحَدٌ إِسْقَاطَهَا، وَالْقِصَاصُ حَقٌّ لِلْأَدَمِيِّ يَمْلِكُ الْأَدَمِيُّ إِسْقَاطَهُ وَلَوْ بَعْدَ وَصُولِهِ إِلَى الْحَاكِمِ، فَيَمْلِكُ إِسْقَاطَهُ إِلَى الدِّيَةِ، وَيَمْلِكُ إِسْقَاطَهُ مَجَانًا، وَالْحُدُودُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا إِذَا بَلَغَتِ السُّلْطَانَ وَجَبَتْ إِقَامَتُهَا وَلَيْسَ فِيهَا عَفْوٌ، وَالْقِصَاصُ فِيهِ الْعَفْوُ.

فَأَصْلُ إِدْخَالِ الْقِصَاصِ فِي الْحُدُودِ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْغَفْلَةِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٢٣١٤)، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٦٩٨).

نعم قال بعض العلماء: إنه لا يُقْبَلُ كتابُ القاضي إلى القاضي في القصاص، ولكننا نقول: الصحيح أنه يُقْبَلُ كتابُ القاضي إلى القاضي في كلِّ شيءٍ يُحْكَمُ به؛ فكلُّ ما يَدْخُلُهُ حكمُ القاضي فإن كتابه القاضي إلى القاضي جائزة فيه.

❖ وقوله: «وقد كتَبَ عمرُ إلى عامله في الحدود». وهذا يُشبهُ كتابَ القاضي إلى القاضي.

❖ وقوله: «وكتَبَ عمرُ بنُ عبد العزيز في سنِّ كسرت». وهذا قصاصٌ.

❖ وقوله: «قال إبراهيم: كتابُ القاضي إلى القاضي جائزٌ إذا عرِفَ الكتابُ والخاتم».

إبراهيم إذا أُطْلِقَ فهو النَّحْيِيُّ؛ وهو من التابعين، وهو إلى الفقه أقربُ منه إلى الحديث؛ ولهذا يُعْتَبَرُ من الفقهاء وليس من المحدثين، فهو فقيهٌ لكنه في الحديث ضعيفٌ بمعنى ليس عنده علمٌ كعلم رجال الحديث، لكنه يَحْتَلِلُهُ قُوَّةٌ في الفقه، لكن اشترطَ إذا عرِفَ الكتابُ والخاتم، وهذا يُشِيرُ إلى طريقِ ثبوتِ الكتابِ من القاضي إلى القاضي، فلا بدَّ أن يَكُونَ عرِفَ الكتابَ، وعرِفَ الخاتمَ الذي يُخْتَمُ به.

❖ وقوله: «وكان السَّعْبِيُّ يُجِيزُ الكتابَ المختومَ بما فيه من القاضي». يَعْنِي: يُجِيزُهُ من

القاضي، فإذا كتَبَ القاضي الكتابَ وختمه وبعته إلى القاضي الآخر فهو جائزٌ.

❖ وقوله: «ويُرَوَّى عن بنِ عمر نحوه».

❖ وقوله: «قال معاوية بن عبد الكريم الثقفي: شهدتُ عبد الملك بن يعلى قاضي

البصرة، وإياس بن معاوية، والحسن، وثمامة بن عبد الله بن أنس، وبلال بن أبي بردة، وعبد الله بن بريدة الأسلمي، وعامر بن عبدة، وعباد بن منصور يُجِيزُونَ كُتُبَ القضاةِ بغيرِ مَحْضَرٍ من الشهود». هذا هو الصواب.

وقال بعض العلماء: لا يُقْبَلُ إلا إذا قرَأَ القاضي الكتابَ على اثنين عدلين وختمه

أمامهما وقال: اذهبَا بكتابي هذا إلى فلان ابن فلان، فلا بدَّ من إحصارِ شاهدين يشهدان - يقرءانه أو يقرأ عليهما - ثم يُخْتَمُ أمامهما ثم يسيران فيه إلى القاضي المكتوب إليه.

وعلى هذا القول - وهو المذهب - فالكتب التي تُصَدَّرُ من القضاة عن طريقِ البريد لا تُقْبَلُ؛ لأنها تُرْسَلُ مختومة وتُرْسَلُ عن يد أناسٍ مجهولين لا تُعرَفُ عدالتهم، وإن عُرِفَتْ فإنهم لا يُرْسَلُونَهَا بأيديهم.

ولكن الصحيح أنه إذا عرِفَ الكتابُ والختم، فإنه يُقْبَلُ بغيرِ مَحْضَرٍ من الشهود، كما قال البخاري عن هؤلاء.

❖ وقوله: «فإن قال القاضي الذي جئ إليه بالكتاب إنه زور قيل له: اذهبْ فالتمسْ

المخرج من ذلك». يَعْنِي: لو قال القاضي المكتوب إليه: أنا لا أئْتِ بِأَنْ هَذَا كِتَابُ فُلَانٍ، وَلَا أَنْ هَذَا خَتْمُهُ، قُلْنَا: اذْهَبْ فَالْتَمِسِ الْمَخْرَجَ مِنْ ذَلِكَ. يَعْنِي: هَذَا الشُّكُّ الَّذِي حَصَلَ لَكَ التَّمَسُّ الْمَخْرَجُ مِنْهُ.

❖ وَقَوْلُهُ: «وَأَوَّلُ مَنْ سَأَلَ عَلَى كِتَابِ الْقَاضِي الْبَيِّنَةِ ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَسَوَّارُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ». وَهُمَا مُجْتَهِدَانِ - نَسَأَلُ اللَّهَ أَنْ يَعْفُو عَنْهُمَا اجْتِهَادَهُمَا - وَلَا شُكَّ أَنَّهَا اجْتِهَادُ، وَلَعَلَّ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ كَثُرَتِ الْفِتْنُ، وَكَثُرَتِ الْكُتُبُ الْمَزُورَةُ، مِثْلُ مَا حَصَلَ فِي قَتْلِ عِثَانَ فَسَبَّهِ الْكُتُبُ الْمَزُورَةُ، فَكَانَ رَأْيَا مِنْ بَابِ الْإِحْتِيَاظِ أَلَّا يُقْبَلَ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي إِلَّا بِشَهَادَةٍ فَيَكُونُ قَوْلُهُمَا مِثْلَ مَا عَلَى حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ لَوْ وَجَدَ فِي وَقْتِنَا الْحَاضِرِ مِثْلُ هَذَا الْحَالِ وَنَسَأَلُ اللَّهَ أَنْ لَا يُوجِدَ لَقُلْنَا لَا بَدَّ مِنَ الْإِحْتِيَاظِ.

❖ وَقَوْلُهُ: «وَقَالَ لَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُخْرَزٍ جِئْتُ بِكِتَابٍ مِنْ مُوسَى بْنِ أَنَسٍ قَاضِي الْبَصْرَةِ وَأَقَمْتُ عَنْدَهُ الْبَيِّنَةَ أَنَّ لِي عِنْدَ فُلَانٍ كَذَا وَكَذَا وَهُوَ بِالْكُوفَةِ، وَجِئْتُ بِهِ الْقَاسِمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَأَجَازَهُ». أَي: أَجَازَ الْكِتَابَ، وَهَذَا كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي هَلْ هُوَ بِمَا ثَبَتَ عَنْدَهُ بِمَا يَحْكُمُ بِهِ، أَوْ بِمَا حَكَمَ بِهِ لِيُنْفِذَهُ؟ الْأَوَّلُ.

❖ وَقَوْلُهُ: «وَكِرَّةُ الْحَسَنِ وَأَبُو قِلَابَةَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى وَصِيَّةٍ حَتَّى يَعْلَمَ مَا فِيهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَذَرِي لَعَلَّ فِيهَا جَوْرًا». الْكَرَاهَةُ خَوْفًا مِنْ أَنْ يَكُونَ فِيهَا جَوْرٌ، وَلَكِنْ الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا كَرَاهَةَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُرِيدُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى صَحَّةِ الْوَصِيَّةِ، بَلْ يُرِيدُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى أَنَّ هَذِهِ وَصِيَّةُ فُلَانٍ ابْنِ فُلَانٍ، مِثْلُ أَنْ يُعْطِيَهُ ظَرْفًا مَخْتُومًا وَيَقُولُ: هَذِهِ وَصِيَّتِي إِذَا مِتُّ فَأَعْطِهَا لِلْوَرِثَةِ. فَلَا حَرَجَ، أَوَّلًا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْجَوْرِ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَا يُرِيدُ أَنْ يَشْهَدَ لِيُنْفِذَ أَوْ يَحْكُمَ بَلْ يُرِيدُ أَنْ يَشْهَدَ لِيُثَبَّتَ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ مَا كَانَ جَوْرًا فَإِنَّهُ يُبْعَدُ، وَمَا كَانَ عَدْلًا فَإِنَّهُ يُثَبَّتُ.

❖ وَقَوْلُهُ: «وَقَدْ كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أَهْلِ خَيْبَرَ إِمَّا أَنْ تَدُّوا صَاحِبَكُمْ، وَإِمَّا أَنْ تُؤْذِنُوا بِحَرْبٍ». وَهَذَا فِي قِصَّةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ فِيمَا أَظُنُّ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «الْفَتْحِ» (١٣ / ١٤٤):

❖ قَوْلُهُ: «وَقَدْ كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أَهْلِ خَيْبَرَ... النَّخ». هَذَا طَرَفٌ مِنْ حَدِيثِ سَهْلٍ بْنِ أَبِي حَنَّمَةَ فِي قِصَّةِ حُوَيْصَةَ وَمُحَيِّصَةَ وَقَتْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ بِخَيْبَرَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ مُسْتَوْفَى فِي الدِّيَاتِ، فِي بَابِ الْقِسَامَةِ، وَيَأْتِي بِهَذَا اللَّفْظِ فِي بَابِ كِتَابَةِ الْحَاكِمِ إِلَى عَمَلِهِ بَعْدَ أَحَدٍ وَعَشْرِينَ بَابًا. أَهـ

❖ وَقَوْلُهُ: «وَقَالَ الزَّهْرِيُّ: الشَّهَادَةُ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنَ السُّتْرِ: إِنْ عَرَفْتَهَا فَاشْهَدْ، وَإِلَّا فَلَا

تَشْهَدُ، أي: من وراء الستر، وهذا صحيح؛ لأنه لا يجوز للإنسان أن يَشْهَدَ على امرأة من وراء الستر، سواء كان الستر شاملاً أو ستر الوجه فقط حتى يَعْرِفَهَا؛ ولهذا قال العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: يَجُوزُ للشاهد أن يَنْظُرَ إلى وجهه المشهود عليها من أجل الإثبات؛ لأن هذه حاجة. وقوله: «إن عَرَفْتَهَا فَاشْهَدْ وإلا فلا». يُفِيدُ أنه لَا يَشْهَدُ على مجرد الصوت حتى يَعْرِفَ أن هذا صوتُ فلانة.

فإن قال قائل: الصوت ربما يُقْلَدُ.

قلنا: والكتابة ربما تُقْلَدُ. وهذه الأمور لَا يُنْظَرُ فيها إلى التجويز العقلي، أو المنع العقلي من صرفها إلى الظاهر؛ ولهذا نحن نَحْكُمُ بشهادة الشهود، وإن كان من الممكن أن يكونوا كذبة، فالأمور العقلية لَا مجال لها في هذا الباب، ولا مجال لها أيضاً في باب الأخبار، فالأحاديث المروية عن النبي ﷺ نَأْخُذُ بظاهرها حتى وإن احتملت أشياء كثيرة، فلا عبرة بهذه الاحتمالات؛ لأن من أتبع التجويز العقلي فإنه لَا يُمكنُ أن يَسْتَقِرَّ له شأنٌ إطلاقاً.

ثم قال البخاري رَحِمَهُمُ اللَّهُ:

٧١٦٢- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غَنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى الرُّومِ قَالُوا: إِنَّهُمْ لَا يَقْرَأُونَ كِتَابًا إِلَّا مَخْتُومًا فَاتَّخَذَ النَّبِيُّ ﷺ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِهِ وَنَقْشُهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ^(١).

في هذا: دليل على أنه يَنْبَغِي للحاكم أن يَتَّخِذَ خَاتَمًا، وَيَكْتُبَ عليه اسمه، وكان خاتمُ نبيِّ الله ﷺ عليه نقشه محمدٌ رسولُ الله، محمدٌ في الأسفل، ورسولٌ فوق، والله فوق، وكان عليه السلام ﷺ اتَّخَذَهُ مِنْ فِضَّةٍ يَقُولُ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِهِ» الوبيصُ كالبريق لفظاً ومعنى؛ أي: إلى بريقه.

ثم قال البخاري رَحِمَهُمُ اللَّهُ:

١٦- باب متى يستوجب الرجلُ القضاء؟

وقال الحسن: أَخَذَ اللَّهُ عَلَى الْحَكَّامِ أَنْ لَا يَتَّبِعُوا الْهَوَى، وَلَا يَخْشَوْا النَّاسَ، وَلَا يَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا ثُمَّ قَرَأَ: ﴿يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴿٢٦﴾﴾ [٢٦]. وقَرَأَ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ آسَلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ

وَالْأَجَارُ بِمَا اسْتَحْفَظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّكَاسَ وَأَخْشَوْنَ وَلَا تَشْتَرُوا بِإِيمَانِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴿٧٨﴾. بِمَا اسْتَحْفَظُوا: اسْتَوْدَعُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ. وَقَرَأَ: ﴿وَدَاوُدَ وَدَلَّيْمَانَ إِذْ يَخْتَكِمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكَنتَ لِجَانِبِهِمْ شَاهِدِينَ ﴿٧٨﴾ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكَلَّا بَيْنَنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٨-٧٩]. فَحَمِدَ سُلَيْمَانَ وَلَمْ يَلْمِ دَاوُدَ، وَلَوْلَا مَا ذَكَرَ اللَّهُ مِنْ أَمْرِ هَذَيْنِ لَرَأَيْتُ أَنَّ الْقَضَاءَ هَلَكُوا فَإِنَّهُ أَثْنَى عَلَى هَذَا بَعْلِيهِ، وَعَنْدَ هَذَا بِاجْتِهَادِهِ، وَقَالَ مُزَاهِمُ بْنُ زُفَرٍ: قَالَ لَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: خَمْسُ إِذَا أَخْطَأَ الْقَاضِي مِنْهُنَّ خَطَاةٌ كَانَتْ فِيهِ وَصْمَةٌ: أَنْ يَكُونَ فِيهِمْ، حَلِيمًا، عَفِيفًا، صَلِيمًا، عَالِمًا، سَوْلًا عَنِ الْعِلْمِ.

قال المؤلف: «باب متى يَسْتَوْجِبُ الرَّجُلُ الْقَضَاءَ؟». وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ إِلَّا آثَارًا، وَمَعْنَى يَسْتَوْجِبُ؛ أَي: يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ، وَيَكُونُ أَهْلًا لَهُ.

وقد ذكر العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ تعالى أَنَّ الْقَضَاءَ التَّزَامُهُ فَرَضُ كِفَايَةٍ إِذَا قَامَ بِهِ مِنْ يَكْفِي سَقَطَ عَنِ الْبَاقِينَ، فَإِنْ لَمْ يَقُمْ بِهِ أَحَدٌ، أَوْ كَانَ فِيهِ مِنْ لَا يَكْفِي تَعَيَّنَ، وَهَذَا حَقٌّ وَهُوَ أَنَّهُ فَرَضُ كِفَايَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ وَصُولَ الْحَقُوقِ إِلَى أَهْلِهَا إِلَّا بِالْقَضَاءِ، وَلَا سِيَّما إِذَا كُنْتَ فِي وَقْتِ تَخَشُّسٍ إِنْ لَمْ تَلْتَزِمِ بِالْقَضَاءِ أَنْ يُقَامَ فِي الْقَضَاءِ مِنْ لَيْسَ أَهْلًا لَهُ فِي عِلْمِهِ، أَوْ دِينِهِ، فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يَتَعَيَّنُ أَنْ يَلْتَزِمَ الْإِنْسَانُ بِالْقَضَاءِ، وَأَنْ يَسْتَعِينَ بِاللَّهِ سُبْحَانَهُ فِي مَعْرِفَةِ الْحَقِّ، وَالْحُكْمِ بِهِ، وَلَا يَقُولُ: إِنَّ الْقَضَاءَ شَدِيدٌ. فَهَذَا الْقَاضِي يَقُولُ لَهُ: صَحِيحٌ إِنْ الْقَضَاءَ شَدِيدٌ، لَكِنْ أَشَدُّ مِنْهُ إِضَاعَةُ حَقُوقِ النَّاسِ، وَأَنْتَ إِذَا اسْتَعْنَيْتَ بِاللَّهِ، وَالتَّزَمْتَ بِالْقَضَاءِ، وَاجْتَهَدْتَ مَا اسْتَطَعْتَ فَإِنَّكَ لَا تُلَامُ حَتَّى لَوْ أَخْطَأْتَ، فَإِنَّ الْخَطَاةَ مَغْفُورٌ لَكَ، حَتَّى لَوْ قَتَلْتَ نَفْسًا بِاجْتِهَادِكَ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَلُومُكَ عَلَى هَذَا؛ لِأَنَّكَ فَعَلْتَ مَا يَجِبُ عَلَيْكَ.

أما النفورُ عن القضاءِ اتباعًا لبعض ما وردَ عن بعضِ التابعين فهذا خطأ عظيم؛ لأنك إذا فَرَزْتَ وَأَنْتَ أَهْلٌ لِلْقَضَاءِ عِلْمًا وَدِينًا وَأَمَانَةً صَارَ فِي الْقَضَاءِ مِنْ لَيْسَ بِشَيْءٍ.

إِذَا: فَالْقَضَاءُ فَرَضُ كِفَايَةٍ وَيَتَعَيَّنُ إِذَا لَمْ يُوجَدْ غَيْرُهُ، أَوْ وَجِدَ مِنْ لَا يَقُومُ بِهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُرْضِي اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﷺ.

وقوله: «قال الحسن». يَعْنِي: الْبَصْرِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ. «أَخَذَ اللَّهُ عَلَى الْحُكَّامِ أَلَّا يَتَّبِعُوا الْهَوَى». أَي: هَوَى النَّفُوسِ، فَلَا يَتَّبِعُوا هَوَى النَّفُوسِ لَا مِنْ جِهَةِ الْحُكْمِ، وَلَا مِنْ جِهَةِ الْاجْتِهَادِ فِي تَصَوُّرِ الْمَسْأَلَةِ وَلَا مِنْ جِهَةِ الْاجْتِهَادِ فِي دَلَالَةِ الشَّرْعِ عَلَيْهِ، فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أُمُورٍ.

الأمر الأول: لَا يَتَّبِعُ الْهَوَى فِي دَلَالَةِ الشَّرْعِ عَلَى الْحُكْمِ فَيَكْسُلُ وَلَا يَجْتَهِدُ فِي الْمَطَالَعَةِ وَالْمَرَاجَعَةِ، فَإِنَّ هَذَا قَصُورٌ، وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَرْكُنُ إِلَى الْكُسْلِ إِلَى الدَّعَةِ، وَإِلَى السَّكُونِ، وَلَا

يُخْرِصُ عَلَى تَتَبُعِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ مَظَانِّهَا حَتَّى لَوْ وَقَعَ فِي قَلْبِهِ شَكٌّ يَقُولُ: هَذَا مَا قَالَ الْحَنَابِلَةُ مِثْلًا إِذَا كَانَ حَنْبَلِيًّا، وَإِذَا كَانَ شَافِعِيًّا يَقُولُ: هَذَا مَا قَالَه الشَّافِعِيُّ: أَوْ هَذَا مَا قَالَه الْأَحْنَفُ إِذَا كَانَ حَنْفِيًّا، أَوْ هَذَا مَا قَالَه مَالِكٌ إِذَا كَانَ مَالِكِيًّا، وَإِنْ وَقَعَ فِي قَلْبِهِ شَيْءٌ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ، بَلِ الْوَاجِبُ إِذَا وَقَعَ فِي قَلْبِكَ شَيْءٌ أَوْ شَكٌّ فِي حُكْمِ الْمَسْأَلَةِ، سِوَاءٍ فِي الْقَضَاءِ، أَوْ فِي الْفُتْيَةِ؛ فَالْوَاجِبُ أَنْ تُرَاجِعَ، حَتَّى لَوْ رَاجَعْتَ كُتُبَ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ وَلَمْ يَزَلْ فِي قَلْبِكَ شَكٌّ فَاطْلُبِ الْحَقَّ مِنْ مَصَادِرٍ أُخْرَى، وَلَا تَقُلْ: هَذَا كَلَامُ الْفُقَهَاءِ الْأَرْبَعَةِ أَوْ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ، بَلِ مَا دُمْتُ لَمْ تَطْمَئِنَّ يَجِبُ أَنْ تَبْحَثَ حَتَّى تَطْمَئِنَّ.

فَإِذَا عَجَزْتَ فَقُلِّدْ مَنْ تَرَاهُ أَقْرَبَ إِلَى الْحَقِّ؛ لِأَنَّ الْمِيتَةَ تَقُومُ مَقَامَ الْمَذَكَاةِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ، فَالتَّقْلِيدُ مِيتَةٌ إِنْ اضْطُرِرْتَ إِلَيْهِ فَكُلْ، وَإِنْ اسْتَغْنَيْتَ عَنْهُ فَلَا تَأْكُلْ.

فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ مُخَالَفًا لِهَوَاهُ فِي الرُّكُونِ إِلَى الدَّعَةِ وَالسُّكُونِ، بَلِ يَبْحَثُ بِقَدْرِ مَا يَسْتَطِيعُ.
الْأَمْرُ الثَّانِي: وَهُوَ تَصَوُّرُ الْمَسْأَلَةِ، فَلَا بَدَّ أَنْ يَجْتَهِدَ فِي تَصَوُّرِ الْمَسْأَلَةِ إِذَا عُرِضَتْ، عَلَيْهِ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ، وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَقُولُ: أَخْشَى أَنْ أَرَاجِعَ الْخَصْمَ أَوْ الْمُدَّعِيَّ، أَوْ الْمُنْكَرَ يَقُولُ: مَا هَذَا الْقَاضِي؟ إِنَّهُ لَا يَفْهَمُ كَلَامَ النَّاسِ أَقُولُ: لَا يَقُولُ الْقَاضِي هَكَذَا بَلِ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَصْبِرَ حَتَّى يَعْرِفَ الْمَسْأَلَةَ تَامًّا، وَإِذَا صَارَ إِشْكَالًا فِي عَرْضِ الْمَسْأَلَةِ مِنَ الْخَصْمِ فليُؤَرِّي، أَي: يَأْتِي بِتَوْرِيَةٍ فِي الْكَلَامِ حَتَّى يَسْتَخْرِجَ مَا عَنْدَهُ مِنَ الْحُجَّةِ كَمَا فَعَلَ سُلَيْمَانُ فِي قِصَّةِ الْمَرَأَةِ. فَقَدْ خَرَجَتْ امْرَأَتَانِ فَأَكَلَ الذَّبُّ ابْنَ إِحْدَاهُمَا، فَتَخَاصَمَتَا إِلَى دَاوُدَ فَقَضَى بِهِ لِلْكَبْرَى، ثُمَّ إِلَى سُلَيْمَانَ فَدَعَى بِالسَّكِينِ وَقَالَ: هَاتِ السَّكِينِ أَشَقُّ الْوَلَدَ بَيْنَكُمَا نَصْفَيْنِ، فَرَحَّبَتْ الْكَبِيرَةُ بِهَذَا الْقَرَارِ وَهَذَا الْحُكْمِ، وَأَبَتْ الصَّغِيرَةُ وَقَالَتْ: لَا هُوَ لَهَا. فَقَضَى بِهِ لِلصَّغِيرَةِ؛ لِأَنَّ الْكَبِيرَةَ رَحَّبَتْ بِهَذَا الْقَرَارِ وَالْحُكْمِ لِأَنَّ ابْنَهَا قَدْ أَكَلَهُ الذَّبُّ، وَالصَّغِيرَةُ أَخَذَهَا الْحَنَانُ وَالشَّفَقَةُ وَالرَّحْمَةُ فَقَالَتْ: يَبْقَى ابْنِي حَيًّا عِنْدَ هَذِهِ الْمَرَأَةِ وَلَا يَمُوتُ، فَقَضَى بِهِ لِلصَّغِيرَةِ.

إِذَا فَلَا بَدَّ لِلْقَاضِي إِلَّا يَتَّبِعَ الْهَوَى فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.
وَالْأَمْرُ الثَّلَاثُ: وَهُوَ الْحُكْمُ فَإِذَا تَبَيَّنَ لَهُ الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ، وَتَبَيَّنَتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ، وَتَصَوَّرَهَا تَصَوُّرًا كَامِلًا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَحْكُمَ بِمَا ظَهَرَ لَهُ وَلَوْ عَلَى أَبِيهِ وَأُمِّهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [النِّسَاءُ: ١٣٥]. وَالْأَمْرُ الْخَامِسُ: بَلِ يَحْكُمُوا بِحُكْمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَوْ كَرِهَ النَّاسُ ذَلِكَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَشْعُرُوا بِبِأَيْتِنَا قَلِيلًا﴾ [الزُّمَرُ: ٤١]. كَالرِّشْوَةِ مِثْلًا، بِحَيْثُ يَأْخُذُونَ رِشْوَةً لِيَحْكُمُوا لِمَنْ أَعْطَاهُمْ. وَاعْلَمْ أَنَّ الرِّشْوَةَ لَا تَخْصُصُ بِالْمَالِ بَلِ تَخْصُصُ بِالْمَالِ، وَالْجَاهِ، وَالْإِدْنَاءِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛

لأن الرشوة مأخوذة من الرشى، والرشى هو الحبل الذي يذلى به الدلو إلى البئر، فكل ما توصل به الإنسان إلى الحكم له فهو رشوة، سواء كان مالا، أو غير مال.

❖ وقوله: «ولا يشترُوا بآياتي ثمنا قليلا، ثم قرأ: ﴿يَدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ﴾. جعلناك: أي: سيرناك خليفة في الأرض عن الله، لا لتعلم الله بما يفعل عباده، ولكن لتنضي شرع الله في أرض الله. وقيل: خليفة لمن قبلك من الناس، والمعنى الأول أسد لقوله: ﴿فاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ﴾.

❖ وقوله: ﴿فاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ﴾. وهو ما رضىه الله ﷻ.

❖ وقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾. يُخَاطَبُ نَبِيًّا يَقُولُ: لَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ، فالله ﷻ ليس بينه وبين الخلق نسب، حتى رسله يُخَاطِبُهُمْ بهذا الخطاب الشديد الغليظ، ويقول لمحمد ﷺ: ﴿وَتَخْفَىٰ فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ [الاحزاب: ٣٧]. ويقول له: ﴿وَلَوْلَا أَنْ تُبَنِّنَاكَ لَفَدِّدْتَ تَرَكَكُنْ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا﴾ [الاحزاب: ٧٤]. لو ركنت إليهم شيئا قليلا ﴿لَأَذْنَبْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَوةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُنَا عَلَيْهِمْ نَصِيرًا﴾ [الاحزاب: ٧٥]. هكذا يُخَاطَبُ الله رسله وأنبياؤه، فكيف بنا نحن؟ نسأل الله العفو والعافية.

❖ وقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ [٢٦: ٦٦]. هذه جملة تأسيسية مستقلة تعليلية، فكل من يضل عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب؛ أي: بسبب نسيانهم يوم الحساب.

والنسيان هنا ليس المراد به الذهول -ذهول القلب عن شيء معلوم- بل المراد به: الترك كما قال تعالى: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧]. وقال: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِنْ قَبْلِ فَنَسَىٰ وَلَمْ يُجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾ [طه: ١١٥]. أي: ترك. إذا المعنى بما تركوا يوم الحساب، فلم يعملوا به له.

❖ وقوله: «وقرأ -أي الحسن-: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا﴾ [التوبة: ٤٤]». أي: أنزلنا التوراة بعد أن كتبها ﷻ في الألواح ثم أنزلها على موسى.

❖ وقوله سبحانه: ﴿فِيهَا هُدًى وَنُورٌ﴾. هدى يَهْتَدِي به الناس ونورٌ يَسْتَضِيئون به.

❖ وقوله: ﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا﴾. فوصف النبيين بالإسلام، يَحْكُمُونَ بها ﴿لِلَّذِينَ هَادُوا﴾ أي: لليهود؛ ومعنى هادوا: رجعوا.

❖ وقوله: ﴿وَالرَّبَّنِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ﴾. لما ذاق الربايون والذي قبلها مجرور ﴿لِلَّذِينَ هَادُوا﴾؟

الجواب: لأنها معطوفة على ﴿النَّبِيِّونَ﴾. يعني: ويحكم بها الربايون والأحبار، هذا من باب عطف العام على الخاص؛ لأن الرباني هو العالم الذي يربّي الناس على شريعة الله

بعلّمه وهديه، وقال بعض العلماء: الرباني هو الذي يُرَبِّي بصغار العلم قبل كباره، ولا شك أن هذا من التربية، ولكن المرادُ بها ما هو أعمُّ وهو أن يُرَبِّيهم بالعلم والهدى العملي، فالعالم لا يكفي أن يُعلِّم الناس بأن يُلقِّنهم علومًا، بل لا بدَّ أن يكون له هدى يمشي عليه ويتبع، بل ربما يكون اهتداء الناس بهديه أكثر من اهتدائهم بعلمه.

❖ وقوله: ﴿وَالرَّبَّنِيُّونَ﴾ هم الذين يُرَبُّون الناس بالعلم بما يُعلِّمُونهم، وبما يَهْدُونهم به.

❖ وقوله: ﴿وَالْأَحْبَارُ﴾ والأحبارُ جمعُ حبر، وهم العلماء، لكنهم أقلُّ رتبةً من الربانيين.

❖ وقوله: ﴿بِمَا اسْتَحْفَظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ﴾ أي: بما أحفظهم الله من كتابه، وقال الحسنُ أو غيره: استودِعُوا. استَحْفَظْتُهُ أي: أودعته عنده ليحفظه، فهو لاءٌ استَحْفَظُوا من كتابِ الله؛ أي: استودِعُوا، فَجَعَلَ الكتابُ عندهم وديعةً يحفظونه ويُبَلِّغُونه.

❖ وقوله: ﴿وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ﴾ أي: وبما كانوا عليه شهداء لعلمهم علمَ اليقين بأنه من عند الله.

❖ وقوله: ﴿فَلَا تَخْشَوْا الْكَاسَ وَآخِشُونَ﴾. هنا فيه التفاتٌ من الغيبة إلى الخطاب، والالتفاتُ فيه فوائدٌ: منها تنبيهُ المخاطب؛ لأن الكلامَ إذا كان نسقًا واحدًا قريبًا يأتي المخاطبُ النومُ، لكن إذا حصل فيه ما يُوجِبُ الانتباه استيقظ وانتبه.

ومنها: ما يكون بحسب السياق، وبحسبِ المخاطبِ وهذا لا يَنْحَصِرُ؛ يَعْنِي: لا يُمكنُ أن تقولَ: فيه الفائدةُ الفلانية في كلِّ موضع.

❖ وقوله: ﴿وَلَا تَشْتَرُوا بِإِيَّتِي ثَمَنًا قَلِيلًا﴾. أي: تأخذوا بها ثمنًا قليلًا، فقد سبق أن من جملة ذلك الرشوة.

❖ وقوله: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (١١). «من» شرطية تُفيدُ العمومَ، ﴿بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾. عامٌ، فكلُّ ما أنزل الله سواءً في العبادات، أو المعاملات، أو الأحوال الشخصية، أو غيرها، من لم يحكم به فأولئك هم الكافرون، وهنا قال: هم الكافرون، وليس المرادُ بالحصَرِ هنا الحصرَ الحقيقي لأن من الكافرين من ليسوا كذلك، لكن هم الكافرون بالنسبة لأخذهم الكتابَ هؤلاء هم الكافرون به.

❖ وقوله: «وقرأ - أي: الحسن -»: ﴿وَأَوْدُسُ لَمَّا سَلِمَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحَكِيمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ (١٢) فَهَمَّهَا سَلِمَ لَمَّا سَلِمَ. [٧٩-٧٨]. نَفَسَتْ؛ أي: رَعَتْ فيه ليلًا، إذا النفسُ الرعي ليلًا.

❖ وقوله: ﴿وَكُنَّا لِحَكِيمِهِمْ﴾. ولم يقل: لحكيمها. وذلك لأن الحكمَ يَتَضَمَّنُ عدةَ أمورٍ:

حَاكِمٌ، وَمَحْكُومٌ عَلَيْهِ، وَمَحْكُومٌ بِهِ، فَهَذَا الْحَاكِمُ اثْنَانِ، وَالْحَكْمُ اثْنَانِ أَيْضًا، حَكْمُ دَاوُدَ وَحَكْمُ سُلَيْمَانَ، وَالْمَحْكُومُ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ وَهُمْ أَصْحَابُ الْغَنَمِ، وَأَصْحَابُ الْحَرْثِ فَقَدْ اخْتَصَمُوا إِلَى دَاوُدَ فَحَكَمَ بِحَكْمٍ، وَاخْتَصَمُوا إِلَى سُلَيْمَانَ فَحَكَمَ بِحَكْمٍ. وَبَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ فَهَمَهَا سُلَيْمَانَ قَالَ: ﴿فَفَهَّمْنَهَا سُلَيْمَانَ﴾ وَكَانَ حَكْمُ سُلَيْمَانَ أَنَّهُ يَأْخُذُ أَصْحَابُ الْحَرْثِ الْغَنَمَ وَيَتَّبِعُوا بِهَا حَتَّى يُقِيمَ أَصْحَابُ الْغَنَمِ الْحَرْثَ، فَيَعُودُ كَمَا كَانَ فَجَعَلَ أَصْحَابُ الْغَنَمِ يَصْلُحُونَ الْحَرْثَ، وَأُولَئِكَ يَسْتَعْلُونَ الْغَنَمَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَفَهَّمْنَهَا سُلَيْمَانَ وَكَئَلَّا أَتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «الْفَتْحِ» (١٣ / ١٤٧، ١٤٨):
﴿وَقَرَأَ: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿شَاهِدِينَ﴾ قَالَ: فَحَمِدَ سُلَيْمَانَ لَصَوَابِهِ وَلَمْ يَذُمَّ دَاوُدَ لَخَطِيئِهِ.

ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ أَخَذَ عَلَى الْحُكَّامِ عَهْدًا بِالْأَلَّا يَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا، وَلَا يَتَّبِعُوا فِيهِ الْهَوَى، وَلَا يَخْشَوْا فِيهِ أَحَدًا، ثُمَّ تَلَا: ﴿يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ.

قُلْتُ: وَالْحَدِيثُ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ إِبْرَاهِيمُ أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ مِنْ حَدِيثٍ بَرِيدَةٍ، وَلَكِنْ عِنْدَهُمُ الثَّلَاثُ قَضَى بِغَيْرِ عِلْمٍ، وَقَدْ جَمَعْتُ طَرَقَهُ فِي جُزْءٍ مُفْرَدٍ، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا أَنَّهُ اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ، وَسَيَأْتِي حَكْمٌ مِنْ اجْتِهَادٍ فَأَخْطَأَ بَعْدَ أَبْوَابٍ.

وَاسْتَدِلَّ بِهَذِهِ الْقِصَّةِ عَلَى أَنَّ لِلنَّبِيِّ أَنْ يَجْتَهِدَ فِي الْأَحْكَامِ وَلَا يَنْتَظِرَ نَزُولَ الْوَحْيِ؛ لِأَنَّ دَاوُدَ عليه السلام عَلَى مَا وَرَدَ اجْتَهَدَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمَذْكُورَةِ قَطْعًا، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ قَضَى فِيهَا الْوَحْيَ مَا خَصَّ اللَّهُ سُلَيْمَانَ بِفَهْمِهَا دُونَهُ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ مَنْ أَجَازَ لِلنَّبِيِّ أَنْ يَجْتَهِدَ هَلْ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْخَطَأُ فِي اجْتِهَادِهِ؟ فَاسْتَدَلَّ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ بِهَذِهِ الْقِصَّةِ، وَقَدْ اتَّفَقَ الْفَرِيقَانِ عَلَى أَنَّهُ لَوْ أَخْطَأَ فِي اجْتِهَادِهِ لَمْ يُقَرَّرْ عَلَى الْخَطَأِ، وَأَجَابَ مَنْ مَنَعَ الْجَهْدَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ دَاوُدَ اجْتَهَدَ وَلَا أَخْطَأَ، وَإِنَّمَا ظَاهَرُهَا أَنَّ الْوَاقِعَةَ اتَّفَقَتْ فَعَرِضَتْ عَلَى دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ، فَقَضَى فِيهَا سُلَيْمَانٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ فَهَّمَهُ حَكْمَهَا، وَلَمْ يَقْضِ فِيهَا دَاوُدُ بِشَيْءٍ، وَيُرَدُّ عَلَى مَنْ تَمَسَّكَ بِذَلِكَ بِمَا ذَكَرَهُ أَهْلُ النُّقْلِ فِي صُورَةِ هَذِهِ الْوَاقِعَةِ، وَقَدْ تَضَمَّنَ أَثَرُ الْحَسَنِ الْمَذْكُورِ أَنَّهَا جَمِيعًا حَكْمًا.

وَقَدْ تَعَقَّبَ ابْنُ الْمُنِيرِ قَوْلَ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ؛ وَلَمْ يَذُمَّ دَاوُدَ، بَأَنَّ فِيهِ نَقْصًا لِحَقِّ دَاوُدَ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ قَالَ: ﴿وَكَئَلَّا أَتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾. فَجَمَعَهَا فِي الْحَكْمِ وَالْعِلْمِ، وَمَيَّزَ سُلَيْمَانَ بِالْفَهْمِ، وَهُوَ عِلْمٌ خَاصٌّ زَادَ عَلَى الْعَامِّ بِفَصْلِ الْخُصُومَةِ. قَالَ: وَالْأَصَحُّ فِي الْوَاقِعَةِ أَنَّ

داود أصاب الحكم، وسليمان أرشد إلى الصلح، ولا يخلو قوله تعالى: ﴿وَكَلَّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ أن يكون عامًّا أو في واقعة الحرث فقط، وعلى التقديرين يكون أنى على داود فيها بالحكم والعلم، فلا يكون من قبيل عذر المجتهد إذا أخطأ؛ لأن الخطأ ليس حكمًا ولا علمًا، وإنما هو ظنٌّ غير مصيب، وإن كان في غير الواقعة فلا يكون تعالى أخبر في هذه الواقعة بخصوصها عن داود بإصابة ولا خطأ، وغايته أنه أخبر بتفهيم سليمان، ومفهومه لقب، والاحتجاج به ضعيف فلا يقال: فهمها سليمان دون داود، وإنما خصَّ سليمان بالتفهيم لصغر سنِّه فيستغرب ما يأتي به.

قلت: ومن تأمل ما نقل في القصة ظهر له أن الاختلاف بين الحكمين كان في الأولوية لا في العمد والخطأ، ويكون معنى قول الحسن «حمد سليمان». أي: لموافقته الطريق الأرجح: ولم يذم داود لاقتصاره على الطريق الراجح.

وقد وقع لعمر ~~عمر~~ قريب مما وقع لسليمان، وذلك أن بعض الصحابة مات وخلف مالا له نساء وديونا، فأراد أصحاب الديون بيع المال في وفاء الدين لهم، فاسترَضَاهُمْ عمرُ بأن يُؤَخَّرُوا التقاضي حتى يَقِضُوا ديونهم من النساء، ويتوفَّر لأيتام المتوفي أصل المال، فاستُخِيس ذلك من نظره، ولو أن الخصوم امتنعوا لها منعهم من البيع، وعلى هذا التفصيل يُمكن تنزيل قصة أصحاب الحرث والغنم والله أعلم.

وتقدَّم في أحاديث الأنبياء شرح القصة التي وقعت لداود وسليمان، في المرأتين اللتين أخذ الذئب ابن إحداهما، واختلاف حكم داود وسليمان في ذلك، وتوجيه حكم داود بما يُقربُ مما ذكِرَ هنا في هذه القصة.

ووقعت لهما قصة ثالثة في التفرقة بين الشهود في قصة المرأة التي اتهمت بأنها تحمِلُ على نفسها، فشهد عليها أربعة بذلك، فأمر داود برجمها، فعمد سليمان وهو غلامٌ قصور مثل قصتها بين الغلمان، ثم فرَّق بين الشهود وامتحنهم، فتخالفوا فدرأ عنها.

ووقعت لهما رابعة في قصة المرأة التي صُبَّ في دبرها ماء البيض وهي نائمة، وقيل: إنها زنت، فأمر داود برجمها، فقال سليمان: يُشَوَّى ذلك الماء فإن اجتمع فهو بيض، وإلا فهو مني، فشوي فاجتمع. وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن مسروق قال: كان حرثهم عنبًا نفشت فيه الغنم؛ أي: رعت ليلاً، فقضى داود بالغنم لهم، فمروا على سليمان فأخبروه الخبر فقال سليمان: لا، ولكن أقضي بينهم أن يأخذوا الغنم فيكون لهم لبئها، وصوفها، ومنفعتها، ويقوم هؤلاء على حرثهم، حتى إذا عاد كما كان ردُّوا عليهم غنمهم.

وأخرج الطبري من وجه آخر لـين فقال: فيه عن مسروق، عن ابن مسعود، وأخرجه ابن مردويه والبيهقي من وجه آخر عن ابن مسعود وسنده حسن، وعن معمر، عن قتادة: قضى داود أن يأخذوا الغنم، ففهمها الله سليمان فقال: خذوا الغنم فلکم ما خرج من رسلها، وأولادها، وصوفها إلى الحول.

وأخرج عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجیح، عن مجاهد قال: أعطاهم داود رقاب الغنم بالحرث، فحكم سليمان بجزء الغنم، وألبانها لأهل الحرث، وعليهم رعايتها، ويخرت لهم أهل الغنم حتى يكون كهنية يوم أكل، ثم يدفع لأهلها ويأخذون غنمهم. اهـ
على كل حال القصة فهمناها، فداود حكم بأن الغنم لأهل الحرث، ولا شك أن قيمة الغنم مقارنة للحرث الذي أكل، ولكن رأى سليمان رأياً آخر، وهو أحسن لئلا يخرم أهل الغنم غنمهم، وهو أن يقوموا على الحرث حتى يعود كما كان، وأصحاب الحرث يأخذون هذه الغنم فينتفعون بها عوضاً عما فاتهم من حرثهم، فيجمع بين المصلحتين، وإلى كل من الحكمين ذهب بعض أهل العلم:

فمن العلماء من قال: يضمن الزرع بما نقصت، فإذا كانت قيمة الغنم بمقدار ما نقص من الزرع أخذها أصحاب الحرث، وإن كانت أكثر أو أقل فبحسبه.
ومنهم من رأى: أن يكون الحكم كما قال سليمان.

المهم: أن الآية لم تتعرض للواقعة، إنما تعرضت للحكم قال: ﴿فَفَهَّمْنَهَا سُلَيْمَنَ وَكُلَّ أَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾. وهذا يسميه علماء البلاغة الاحتباس؛ لأنه إذا قال: ﴿فَفَهَّمْنَهَا سُلَيْمَنَ﴾ فقد يقع في النفس نقص داود، فقال: ﴿وَكُلَّ أَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾. أي: قدرة على الحكم، وعلمًا يهتدون به إلى الحكم.

وفي الآية: دليل على أن الفهم غير العلم، وهو كذلك، فإن من الناس من يعطيه الله علماً ولكنه ينقصه الفهم، ومنهم من يكون بالعكس.

وقوله: «قال: فحمد سليمان ولم يلّم داود». حمد سليمان لقوله: ﴿فَفَهَّمْنَهَا سُلَيْمَنَ﴾. ولم يلّم داود بل مدحه في قوله: ﴿وَكُلَّ أَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾. فدل هذا على أن الإنسان إذا اجتهد وأخطأ فإنه لا يلام.

وقوله: «ولولا ما ذكر الله من أمر هؤلاء لرأيت أن القضاة هلكوا فإنه أثنى على هذا بعلمه وعذر هذا باجتهاده». يعني: لولا أن الله ذكر قصة داود وسليمان وأن الفهم كان لسليمان، وداود لم يلّم لهلك القضاة؛ لأنهم يجتهدون كثيراً فيخطئون.

وقال مُزَاحِمُ بْنُ زُفَرٍ: «قال لنا عمرُ بنُ عبدِ العزيز: خمسٌ إذا أخطأ القاضي منهنَّ خَصْلَةٌ - وفي نسخة خَطَةٌ - كانت فيه وصمة». أي: كان فيه عيبٌ.

وقوله: «أن يكونَ فهمًا». أي: ذا فهم، ولعلَّه أراد بالفهم الفِراسَةَ؛ لأن الفِراسَةَ مهمةٌ بالنسبة للقاضي، فإن كثيراً من القضاة يَعْلَمُ المحقَّ والمبطلَ بما يرى على وجوههما.

والثاني قوله: أن يكونَ «حليماً». احترازاً من سريعِ الغضبِ، فإن سريعَ الغضبِ ربما يَحْمِلُهُ غضبه على ما لا يَنْبَغِي.

والثالثُ قوله: «عفيفاً». أي: عفيفاً عن المال، لا يَتَشَوَّفُ للمالِ، ولا يَمُدُّ يدهَ إليه لأنه إذا لم يكن كذلك، ورآه الناسُ يَتَّبِعُ المالَ صاروا يَجْتَهِدُونَ في أن يَصِلَ المالُ إلى يدهِ بأيِّ وسيلةٍ، ويكونُ هذا من جنسِ الرشوة.

وهل من العفة أن لا يُجِيبَ دعوةَ الداعي؟

الجوابُ: لا، بل هو في الدعواتِ كغيره إذا دُعِيَ إلى وليمةٍ عرسٍ، أو إلى مناسبةٍ فإنه يُجِيبُ، إلا إذا دُعِيَ في وقتِ الخصومةِ، فظنَّ أن الداعي يُريدُ بذلك رشوةً، فحينئذٍ لا يُجِيبُ، كأن يكونَ هذا الداعي لا يَعْرِفُهُ قديماً ولا يَدْعُوهُ، ولكن لما حَصَلَتِ الخصومةُ دعاه، وأوْلَمَ له وليمةً كبيرةً، فهذه معروفةٌ أنها - والله أعلم - لغيرِ الله. فإذا غلبَ على ظنُّه أنه إنما يُريدُ ذلك فلا يُجِبه، وإلا فالأصلُ أنه كغيره.

والرابعُ قوله: «صليماً». أي: قوياً من الصلابةِ، فلا يَلِينُ إذا رُوجِعَ في مسألةٍ يرى أن الصوابَ فيها ما قاله هو، لأن من الناسِ من إذا حَكَمَ ثم رُوجِعَ لأن، وهذا في مقامِ الحكمِ لا يَنْبَغِي، أما في الأشياءِ التي بينك وبين غيرك فلا بأسَ أن تَلِينَ، واللينُ طيبٌ، لكن في الحكمِ لا تَلِنَ، فإن لَنتَ امْتَطَاكَ الظلمةُ، وامتَطَيْتَ أهلَ العدلِ، يعني: يَرْكَبُكَ الظالمونَ، وأنتَ تَرْكَبُ أهلَ العدلِ، فالضعفاءُ الذين لا يَسْتَطِيعُونَ أن يَسْتَمِيلُوا الناسَ يُدْهَسُونَ، والظلمةُ يَرْكَبُونَ القاضي إذا وَجَدُوهُ ضعيفاً ليناً.

خامساً قوله: «عالمًا». أي: بالشرعِ، وعالمًا بأحوالِ الناسِ فليس عالمًا بالشرعِ فقط، بل بأحوالِ الناسِ أيضًا، المُحَقُّ والمبطلُ منهم واصطلاحاتِ الناسِ، وألفاظهم لأن كل هذا يَخْتَلِفُ به الحكمُ.

وقوله: وأن يكونَ «ستولاً عن العلمِ». يعني: لا يَخْقِرُ نفسه ويقولُ أنا قاضٍ، بل يسألُ عن العلمِ الشرعيِّ وعن العلمِ بأحوالِ الناسِ، فإذا لم يكن كذلك فإن فيه وصمةً.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٧ - باب رزق الحاكم والعاملين عليها.

وكان شريح القاضي يأخذ على القضاء أجراً.

وقالت عائشة: يأكل الوصي بقدر عملته، وأكل أبو بكر وعمر.

سبق لنا أن القضاء فرض من فروض الكفايات، وكل فرض فإنه لا يجوز أن تؤخذ الأجرة عليه، بأن يُشار القاضي فيقال: اقض بين الناس بأجر كذا وكذا، ولكن الرزق الذي من بيت المال لا شيء فيه؛ لأن بيت المال موضوع لمصالح المسلمين فإذا قدر ولي الأمر أن للقاضي كذا، وللإمام كذا، وللمدرس كذا، فهذا مجرد تقدير، وليس بأجرة. وأما «العاملين عليها» فمراده العاملين على الزكاة، فإن الله جعل لهم سهمًا من الزكاة حتى وإن كانوا أغنياء لقاء عملهم.

وقوله: «وكان شريح القاضي يأخذ على القضاء أجراً». يعني: رزقًا من بيت المال.

وقوله: «وقالت عائشة: يأكل الوصي بقدر عمله». أي: يأكل الوصي من مال الموصى عليه،

يأكل بقدر عمله لقول الله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٦٦].

وقولها: «وأكل أبو بكر وعمر». يعني: من بيت المال.

والحاصل أن ما يُعطاه القائمون بالمصلحة العامة من قضاء أو تدريس، أو إمامة، أو

أذان، أو غيره من بيت المال ليس بأجرة، ولكنه رزق، وأما تقديره بشيء معين فهذا من باب

تقدير العطاء من بيت المال، وليس هذا بأجرة.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٧١٦٣ - حدثنا أبو اليان، أخبرنا شبيب، عن الزهري، أخبرني السائب بن يزيد ابن أخت نمر أن

حوطب بن عبد العزى، أخبره أن عبد الله بن السعدي أخبره أنه قدم على عمر في خلافته فقال له عمر:

ألم أحدث أنك تلي من أعمال الناس أعمالاً فإذا أعطيت العمالة كرهتها؟ فقلت: بلى، فقال عمر: ما تريد

إلى ذلك؟ قلت: إن لي أفراساً وأعبداً وأنا بخير، وأريد أن تكون عمالتي صدقة على المسلمين قال عمر:

لا تفعل فإنني كنت أردت الذي أردت، فكان رسول الله ﷺ يُعطيني العطاء فأقول: أعطه أفقر إليه مني،

حتى أعطاني مرة ما لا فقلت: أعطه أفقر إليه مني فقال النبي ﷺ: «خذه فتموله وتصدق به، فما جاءك من

هذا المال وأنت غير مُشرف ولا سائل فخذ، وإلا فلا تتبعه نفسك»^(١).

٧١٦٤- وعن الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْطِينِي الْعَطَاءَ فَأَقُولُ: أَعْطِهِ أَفْقَرَ إِلَيْهِ مِنِّي، حَتَّى أَعْطَانِي مَرَّةً مَالًا فَقُلْتُ: أَعْطِهِ مَنْ هُوَ أَفْقَرُ إِلَيْهِ مِنِّي فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «خُذْهُ فْتَمَوَّلْهُ وَتَصَدَّقْ بِهِ، فَمَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْهَالِ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ فَخُذْهُ، وَمَا لَا فَلا تُتْبِعْهُ نَفْسَكَ»^(١).
هذا ميزانُ الهدْيِ السَّنيِّ، فالذي يَأْتِيكَ خُذْهُ وَمَا لَا يَأْتِيكَ فَلا تُطَالِبْ بِهِ وَتُتْبِعْهُ نَفْسَكَ؛ لَأَنَّكَ إِذَا طَلَبْتَ مَعْنَاهُ أَنَّكَ تُرِيدُ الدِّينَ، وَالرِّزْقَ يَأْتِيكَ.

وفي هذا الحديث: دَلِيلٌ عَلَى وَرْعِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَزَهْدِهِ فِي الدُّنْيَا، وَأَنَّهُ لَا يُرِيدُ مِنَ الدُّنْيَا أَكْثَرَ مِنْ حَاجَتِهِ. وفيه: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَتَصَدَّقُ بِالشَّيْءِ حَتَّى يَتَمَوَّلَهُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «خُذْهُ فْتَمَوَّلْهُ وَتَصَدَّقْ بِهِ». وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمَعْنَى فْتَمَوَّلْهُ، أَي: أَبْقِهِ مَلَكًا وَمَالًا لَكَ وَتَصَدَّقْ بِهِ؛ أَي: أَوْ تَصَدَّقْ بِهِ، فَتَكُونَ الْوَاوُ هُنَا بِمَعْنَى «أَوْ» وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَالْصَّدَقَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الْمَلِكِ.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٨- بَابُ مَنْ قَضَى وَلَا عَنَ فِي الْمَسْجِدِ.

وَلَا عَنَ عُمَرُ عِنْدَ مَنْبَرِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَضَى شُرَيْحٌ، وَالشَّعْبِيُّ، وَيَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ فِي الْمَسْجِدِ، وَقَضَى مِرْوَانُ عَلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ بِالْيَمِينِ عِنْدَ الْمَنْبَرِ، وَكَانَ الْحَسَنُ وَزْرَارَةُ بْنُ أَوْفَى يَقْضِيَانِ فِي الرَّخْبَةِ خَارِجًا مِنَ الْمَسْجِدِ.

٧١٦٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ الزُّهْرِيُّ: عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: شَهِدْتُ الْمُتَلَاعِنِينَ وَأَنَا ابْنُ خَمْسٍ عَشْرَةَ سَنَةً وَفُرِّقَ بَيْنَهُمَا^(٢).

٧١٦٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سَهْلِ أَخِي بَنِي سَاعِدَةَ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ أَمْرَاتِهِ رَجُلًا أَيْقَنْتُهُ؟ فَتَلَاعَنَّا فِي الْمَسْجِدِ وَأَنَا شَاهِدٌ^(٣).

يَقُولُ الْمُصَنِّفُ رحمه الله تعالى: «بَابُ مَنْ قَضَى وَلَا عَنَ فِي الْمَسْجِدِ». الْمَلَاعَنَةُ سَبَقَ مَعْنَاهَا، وَالْقَضَاءُ هُوَ الْحُكْمُ بَيْنَ النَّاسِ وَفَصْلُ الْخُصُومَاتِ، وَهَذَا يَجُوزُ فِي الْمَسْجِدِ، وَلَا يَقَالُ: إِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَذَا، وَإِنَّمَا بُنِيَتْ لِلصَّلَاةِ، وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَالتَّسْبِيحِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. بَلْ يَجُوزُ الْقَضَاءُ،

(١) انظر: التعليق السابق.

(٢) أخرجه مسلم (١٤٩٣).

(٣) أخرجه مسلم (١٤٩٢).

لأن القضاء حكم شرعي يفصل بين الناس فيما اختلفوا فيه، فلا بأس به، وكذلك اللعان.
والممنوع في المساجد هو ما كان للتجارة، أو وسيلة إليها؛ كالسوم في المسجد، والبيع،
والإجارة، وما أشبه ذلك.

فإن قال قائل: إذا كان يخشى من ارتفاع الأصوات بين المتخاصمين في المساجد،
والأصوات تقتضي امتهان المسجد فهل يُمكنون؟
الجواب: لا؛ لأنه قد نهي أن ترفع الأصوات في المساجد، وكذلك لو فرض أن في
المساجد حلقات علم أو قراءة، والخصومة في المسجد تُشوش عليهم، فإنه يُمنع من ذلك.
ثم ذكر المصنف آثاراً عن الصحابة والتابعين فيما يدل على جوازه.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١٩- باب من حكم في المسجد حتى إذا أتى على حد أمر أن يخرج من المسجد فيقام.
وقال عمر: أخرجه من المسجد وضربه، ويذكر عن علي نحوه.

٧١٦٧- حدثنا يحيى بن بكير، حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة
وسعيد بن المسيب، عن أبي هريرة قال: أتى رجل رسول الله ﷺ وهو في المسجد فناده فقال:
يا رسول الله إني زني، فأعرض عنه، فلما شهد على نفسه أربعا قال: «أبك جنون؟» قال: لا،
قال: «اذهبوا به فارجموه»^(١).

٧١٦٨- قال ابن شهاب، فأخبرني من سمع جابر بن عبد الله قال: كنت فيمن رجمه بالمصلى
رواه يونس، ومعمّر، وابن جريج، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر، عن النبي ﷺ في الرجم.
الحكم تقدم على أن القضاء في المسجد جائز؛ ولكن هل إذا قضى في المسجد بحد يقام
الحد في المسجد؟

الجواب: لا يجوز أن تقام الحدود في المساجد؛ لما يخشى فيها من الأصوات أو
التلويث أو ما أشبهه، فالحدود لا تقام في المساجد، فإذا حكم القاضي على شخص بحكم
أمر أن يخرج من المسجد، ويقام عليه الحد، كما استدلل المؤلف بذلك رحمه الله.

وفي قوله ﷺ: «أبك جنون؟» دليل على أن إقرار المجنون لا يُعتبر؛ لأنه غير عاقل،
وكذلك من زال عقله بغير جنون؛ كما لو زال عقله بالكبر، ويسمى الهرم، فإنه لا يُعتبر إقراره
بشيء؛ لأنه لا عقل له.

(١) أخرجه مسلم (١٦٩١).

وقوله: «لما شهد على نفسه أربعاً». استدلل به من رأى أن حد الزنا لا يثبت إلا بالإقرار أربع مرات، ولكن سبق أن هذا معارض لحديث المرأة التي زنى بها الأجير - امرأة مُستأجره - وكان شاباً، فحكم النبي ﷺ عليه بأن يُجلد مائة جلدة ويُعزَّب، وأما المرأة فقال: «أغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها»^(١).

ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٠- باب موعظة الإمام للخصوم.

٧١٦٩- حدثنا عبد الله بن مسلمة، عن مالك، عن هشام، عن أبيه، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي على نحو ما أسمع، فمن قضيت له بحق أخيه شيئاً فلا يأخذه، فإنما أقطع له قطعة من النار»^(٢).

هذا الحديث في أن القاضي يعظهم بمثل هذا، لا سيما إذا ارتاب في أحدهما. وفي هذا الحديث: دليل على تواضع النبي ﷺ؛ لقوله ﷺ: «إنما أنا بشر». يعني: ولا أعلم الغيب. وفيه أيضاً: أنه لا يعلم الغيب وهو في حياته، فكيف يعلمه بعد وفاته؟! وفيه: رحمة الله ﷻ بالخلق، أن أجرى الأحكام على الظواهر؛ لقوله ﷺ: «إنما أقضي بنحو ما أسمع». حتى لو كان خطأ فإنما أقضي بنحو ما أسمع. وفيه أيضاً: دليل على أن اللحن في الحجة وهو القوة في الحجة لها تأثير في الحكم وبناء على ذلك هل يجوز الدخول في المحاماة أو لا؟

الجواب: إذا كان قصده - أي: المحامي - بالمحاماة الدفاع عن هذا القاصر في دفاعه ولا يتكلم إلا بحق فهذا لا بأس به ولا بأس بالدخول فيها، وإن كان يريد أن يستغل المال، ويأتي بالحجج ولو كانت باطلة فهذا حرام، ومن أكل المال بالباطل، وغالب الذين يدخلون في المحاماة من الطراز الثاني، الذين يدخلون في المحاماة من أجل الغلبة، حتى يحصلوا على مال، فهذا حرام ولا يجوز.

ولهذا تجد بعض المحامين إذا وقعت مسألة صار من ألقه الناس يُراجع كل كتب الفقه - كتب أهل الظاهر، وكتب أهل القياس - والآثار ويستنبط من القرآن استنباطات بعيدة، ومن السنة كذلك من

(١) أخرجه البخاري (١٧٩٣)، أخرجه مسلم (١٦٩٨).

(٢) أخرجه مسلم (١٧١٣).

أجل إثبات قوله، حتى إني رأيتُ مرةً كتاباً لمحام استدَلَّ حتى في القواعد المنطقية؛ يعنِي: صار فيلسوفاً منطقيّاً، -فسبحان الله-! هؤلاء إذا كان قصدهم حصول المال فهم آثمون.

لكن ربما أعرفُ أن هذا المسكين المدعى عليه رجلٌ ضعيفٌ لا يستطيع الدفاع عن نفسه، فأقولُ وكُلّني أدافعُ عنك؛ رحمةً به فهذا لا بأس به.

حتى في البلاد التي يحكمون فيها بغير ما أنزل الله إذا كان يُريدُ الوصول إلى الحق فلا بأس به، وهذا مثل لو أردنا أن نُغلّظ اليمين على اليهودي قلنا له: احلف بالتوراة، والنصراني بالإنجيل، والرافضي بواحد من آل البيت، كما سمعنا ذلك، أن الواحد منهم قد يحلف بالله مئة مرة ولا يحلف بعليٍّ؛ ولأننا لو قلنا: لا يجوز ذلك إذا كان في دولة لا تحكم بما أنزل الله لضاقت حقوق المسلمين؛ فهو من باب الضرورة.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٢١- باب الشهادة تكون عند الحاكم في ولايته القضاء أو قبل ذلك للخضم. وقال شريح القاضي وسأله إنسان الشهادة فقال: انت الأمير حتى أشهد لك. وقال عكرمة: قال عمر لعبد الرحمن بن عوف: لو رأيت رجلاً على حدٍّ -زنا أو سرقة- وأنت أمير، فقال: شهادتك شهادة رجل من المسلمين قال: صدقت. قال عمر: لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله، لكتبْتُ آية الرجم بيدي، وأقر ماعز عند النبي ﷺ بالزنا أربعاً فأمر برجمه^(١)، ولم يذكر أن النبي ﷺ أشهد مَنْ حضره. وقال حماد: إذا أقر مرةً عند الحاكم رجم وقال الحكم: أربعاً.

هذا الباب يتكلّم فيه المؤلف رحمه الله عن شهادة الحاكم إذا شهد للخضم في حال ولايته، أو قبل أن يتولّى القضاء، هل يُدلي بهذه الشهادة أو لا؟

سبق لنا أنه لا يُدلي بشهادته في حال القضاء، وإنما يُحيل القضية إلى قاضٍ آخر ويشهد، أما أن يحكم بعلمه فلا، والآثار في هذا كما ذكرها البخاري.

قوله: «وقال شريح القاضي وسأله إنسان الشهادة فقال: انت الأمير حتى أشهد لك». وكان الأمراء في ذلك الوقت كالقضاة في علم الأحكام، يتحاكم إليهم، وقوله: «انت». يعنِي: أنت وخصمك حتى أشهد لك؛ يعنِي: لا أشهد لك وأنا القاضي فأحكم بعلمي.

قوله: «وقال عكرمة: قال عمر لعبد الرحمن بن عوف: لو رأيت رجلاً على حدٍّ: زنا أو سرقة وأنت أمير فقال: شهادتك شهادة رجل من المسلمين. قال: صدقت». يقولُ عبد

(١) أخرجه (٢١)، أخرجه مسلم (١٦٩٥).

الرحمن لعمر؛ يَعْنِي: أَنْكَ لَوْ كُنْتَ أَمِيرًا وَرَأَيْتَ أَحَدًا عَلَى حَدِّ زَنَّا أَوْ سَرَقَةٍ فَشَهِدْتَكَ شَهَادَةً رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

❖ وَقَوْلُهُ: «وَقَالَ عُمَرُ: لَوْلَا أَنْ يَقُولَ النَّاسُ زَادَ عُمَرُ فِي كِتَابِ اللَّهِ لَكُنْتُ آيَةَ الرَّجْمِ بِيَدِي». وَجَعَلَهَا زِيَادَةً لِأَنَّهَا تُنْسَخَتْ، فَكَتَابْتُهَا بَعْدَ أَنْ تُنْسَخَتْ زِيَادَةً.

❖ وَقَوْلُهُ: «وَأَقْرَأَ مَاعِزٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِالزَّنَا أَرْبَعًا فَأَمَرَ بِرَجْمِهِ»، وَلَمْ يُذَكَّرْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَشْهَدَ مِنْ حَضْرِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْإِقْرَارَ كَانَ فِي مَجْلِسِ الْحَكَمِ، وَقَدْ سَبَقَ أَنْ مَا أَقْرَبَهُ الْخَصْمُ فِي مَجْلِسِ الْحَكَمِ فَإِنَّ لِلْقَاضِي أَنْ يَحْكُمَ بِهِ، وَلَا يَخْتَاجُ أَنْ يَقُولَ: هَاتِ الشُّهُودَ لِأَنَّهُ بَلَغَهُ.

❖ وَقَوْلُهُ: «قَالَ هَمَادٌ: إِذَا أَقْرَأَ مَرَّةً عِنْدَ الْحَاكِمِ رُجِمَ». وَلَا يَخْتَاجُ إِلَى الشُّهُودِ لِشَهْدِهِمَا مَعَ الْحَاكِمِ.

❖ وَقَوْلُهُ: «مَرَّةً». بِنَاءٍ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ فِي الْإِقْرَارِ بِالزَّنَا، وَقَدْ سَبَقَ هَلْ يُكْتَفَى بِإِقْرَارِهِ مَرَّةً فِي بَابِ الزَّنَا، أَوْ لَا بَدُّ مِنْ أَرْبَعِ مَرَاتٍ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُكْتَفَى بِالْمَرَّةِ إِلَّا مَعَ التَّرَدُّدِ.

❖ وَقَوْلُهُ: «وَقَالَ الْحَكَمُ: أَرْبَعًا». يَعْنِي: يُقْرَأُ أَرْبَعًا اسْتِدْلَالًا بِحَدِيثِ مَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧١٧٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ^(١)، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ -

مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ- أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ: «مَنْ لَهُ بَيْنَةٌ عَلَى قَتِيلٍ قَتَلَهُ فَلَهُ سَلْبُهُ» فَقُمْتُ لِأَتَمْسِسَ بَيْنَهُ عَلَى قَتِيلِي فَلَمْ أَرِ أَحَدًا يَشْهَدُ لِي، فَجَلَسْتُ ثُمَّ بَدَأَ لِي، فَذَكَرْتُ أَمْرَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ جُلَسَائِهِ: سَلِّحْ هَذَا الْقَتِيلَ الَّذِي يَذْكُرُ عِنْدِي قَالَ: «فَأَرْضِهِ مِنْهُ» فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: كَلَّا، لَا يُعْطِيهِ أَصْبِيغٌ مِنْ قُرَيْشٍ وَيَدْعُ أَسَدًا مِنْ أَسَدِ اللَّهِ يُقَاتِلُ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ قَالَ: فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَدَّاهُ إِلَيَّ فَاشْتَرَيْتُ مِنْهُ خِرَافًا فَكَانَ أَوَّلَ مَالٍ تَأْتَلْتُهُ^(٢).

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ عَنِ اللَّيْثِ: فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَدَّاهُ إِلَيَّ.

وَقَالَ أَهْلُ الْحِجَازِ: الْحَاكِمُ لَا يَقْضِي بَعْلِمِهِ شَهِدَ بِذَلِكَ فِي وِلَايَتِهِ أَوْ قَبْلَهَا، وَلَوْ أَقْرَأَ خَصْمٌ عِنْدَهُ لِأَخَرٍ بِحَقٍّ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ فَإِنَّهُ لَا يَقْضِي عَلَيْهِ فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ حَتَّى يَدْعُوَ بِشَاهِدَيْنِ فَيُحْضِرَهُمَا إِقْرَارَهُ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِرَاقِ: مَا سَمِعَ أَوْ رَأَى فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ قَضَى بِهِ وَمَا كَانَ فِي غَيْرِهِ لَمْ يَقْضِ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ يَحْضِرُهُمَا إِقْرَارَهُ. وَقَالَ آخَرُونَ مِنْهُمْ: بَلْ يَقْضِي بِهِ؛ لِأَنَّهُ مُؤْتَمَنٌ وَيُرَادُ مِنَ الشَّهَادَةِ مَعْرِفَةُ الْحَقِّ، فَعِلْمُهُ أَكْثَرُ مِنَ الشَّهَادَةِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَقْضِي بَعْلِمِهِ فِي الْأَمْوَالِ وَلَا

(١) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَوُورِدَ فِي بَعْضِ نَسَخِ الْبَخَارِيِّ: «عَنْ يَحْيَى بْنِ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ» وَهُوَ خَطَأٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَيَحْيَى هُوَ ابْنُ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ، وَانْظُرْ «تَحْفَةَ الْأَشْرَافِ» (٩/٢٦٧).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٧٥١).

يَقْضِي فِي غَيْرِهَا، وَقَالَ الْقَاسِمُ: لَا يَنْبَغِي لِلْحَاكِمِ أَنْ يُمْضِيَ - وَفِي نَسْخَةٍ: يَقْضِي - قَضَاءً بَعْلِمِهِ دُونَ عِلْمِ غَيْرِهِ مَعَ أَنْ عِلْمَهُ أَكْثَرُ مِنْ شَهَادَةِ غَيْرِهِ وَلَكِنْ فِيهِ تَعَرُّضٌ لَتَهْمَةٍ نَفْسِهِ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ وَإِقَاعًا لَهُمْ فِي الظُّنُونِ وَقَدْ كَرِهَ النَّبِيُّ ﷺ الظَّنَّ فَقَالَ: «إِنَّمَا هَذِهِ صِفَةٌ»^(١).

❖ قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ لَهُ بَيِّنَةٌ عَلَى قَتِيلٍ قَتَلَهُ فَلَهُ سَلْبُهُ». هَلْ هَذَا تَشْرِيعٌ أَوْ تَنْظِيمٌ.

قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهُ تَشْرِيعٌ، وَأَنْ مِنْ قَتْلِ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ تَنْظِيمٌ، يَعْنِي: أَنْ قَائِدَ الْجَيْشِ إِذَا شَاءَ أَنْ يَقُولَ مِثْلَ ذَلِكَ بِالْغَزْوَةِ؛ تَشْجِيعًا لَهُمْ عَلَى الْجِهَادِ فَلَهُ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ فَإِنَّ سَلْبَ الْقَتِيلِ يُضَافُ إِلَى الْغَنِيمَةِ؛ وَسَلْبُهُمْ مَا عَلَيْهِ مِنْ ثِيَابٍ، وَسِلَاحٍ وَنَحْوِهَا.

❖ وَقَوْلُهُ: «فَقُمْتُ لَا لِنَمَسٍ بَيْنَهُ عَلَى قَتِيلٍ فَلَمْ أَرِ أَحَدًا يَشْهَدُ لِي». يَعْنِي: عَلَى قَتِيلٍ قَتَلَهُ أَبُو قَتَادَةَ.

❖ وَقَوْلُهُ: «فَجَلَسْتُ ثُمَّ بَدَأَ لِي، فَذَكَرْتُ أَمْرَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ». فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ جُلَسَائِهِ:

«سِلَاحُ هَذَا الْقَتِيلِ الَّذِي يَذْكُرُ عِنْدِي. قَالَ: فَأَرْضِهِ مِنْهُ». أَيُّ يَقُولُ لِهَذَا الْمَقْرَرِّ، أَرْضُ أَبِي قَتَادَةَ

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ حَكَمَ بِهِ لَهُ، لِأَنَّهُ شَهِدَ بِهِ شَاهِدٌ، وَقَالَ: سِلَاحُ هَذَا الْقَتِيلِ الَّذِي يَذْكُرُ عِنْدِي.

فَقَالَ: أَرْضِهِ مِنْهُ، وَلَمْ يَقُلْ أَدْخَلَهُ فِي الْغَنِيمَةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ قَالَ: مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ.

❖ وَقَوْلُهُ: «فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: كَلَا، لَا يُعْطَى أَصْنِغٌ مِنْ قَرِيشٍ وَيَدْعُ أَسَدًا مِنْ أَسَدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ».

قَالَ الْقَسْطَلَانِيُّ: فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ رضي الله عنه (كَلَا). كَلِمَةٌ رَدَع. (لَا يُعْطَى أَصْنِغٌ مِنْ

قَرِيشٍ). بَضْمُ الْهَمْزَةِ، وَفَتْحُ الصَّادِ الْمَهْمَلَةِ وَبَعْدَ التَّحْتِيَةِ السَّاكِنَةِ الْمَوْحَدَةُ مَكْسُورَةٌ، وَغَيْنٌ

مَعْجَمَةٌ مَنْصُوبٌ مَفْعُولٌ ثَانٍ لِيُعْطَى. نَوْعٌ مِنَ الطَّيْرِ، وَنَبَاتٌ ضَعِيفٌ كَالشَّامِ، وَالْأَبْيَ ذَرٌّ أَضْيِغٌ.

بِالضَّادِ الْمَعْجَمَةِ، وَالْغَيْنِ الْمَهْمَلَةِ الْمَنْصُوبَةِ الْمُنُونَةِ، فِي التَّصْغِيرِ الضَّبْغِ.

وَيَدْعُ أَسَدًا مِنْ أَسَدِ اللَّهِ. بَضْمُ الْهَمْزَةِ وَسُكُونُ السِّينِ الْمَهْمَلَةِ، وَكَانَ لَهَا عَظَمٌ أَبِي قَتَادَةَ

بِأَنَّهُ أَسَدٌ مِنْ أَسَدِ اللَّهِ صَغَرُ ذَاكَ الْقَرَشِيِّ وَشَبَّهَهُ بِالْأَضْيِغِ لَضَعْفِ افْتِرَاسِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَسَدِ.

«يَقَاتِلُ عَنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ» فِي مَوْضِعِ نَصَبِ صِفَةٍ «أَسَدًا».

قَالَ أَبُو قَتَادَةَ: فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّجُلَ الَّذِي عِنْدَهُ السَّلْبُ، وَالْأَبْيَ ذَرٌّ عَنِ الْحَمَلِيِّ

وَالْمُسْتَمَلِيِّ: فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلِلْأَصِيلِيِّ وَأَبْيَ ذَرٌّ عَنِ الْكُشْمِيْنِيِّ: فَحَكَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛

أَيُّ لِي أَنْ السَّلْبَ لِي فَأَدَّاهُ إِلَيَّ. بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ فَأَخَذْتُهُ فَبِعْتُهُ مِنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ بِسَبْعِ أَوَاقٍ

فَاشْتَرَيْتُ مِنْهُ خِرَافًا وَبِسْتَانًا فَكَانَ هُوَ أَوَّلَ مَا تَأْتَلَّتُهُ بِمِثْلَةِ مُشْدَدَةٍ. اتَّخَذْتُهُ أَصْلَ الْهَالِ

وَافْتَنَيْتُهُ، وَإِنَّمَا حَكَمَ ﷺ بِذَلِكَ مَعَ طَلَبِهِ أَوَّلًا الْبَيِّنَةَ؛ لِأَنَّ الْخَصْمَ اعْتَرَفَ أَنَّ الْهَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ

ﷺ يُعْطِيهِ مِنْ يَشَاءُ، وَالْحَدِيثُ سَبَقَ فِي الْبَيُوعِ، وَالْخُمْسِ. اهـ

❖ قوله: «قال أبو بكر: كلا، والله لا يُعْطِيهِ أَصْنِيعَ مِنْ قَرِيشٍ أَوْ أَصْنِيعَ وَيَدَعَ أَسَدًا مِنْ أَسَدِ اللَّهِ». والأسد من أسد الله هو أبو قتادة، فأمر رسول الله ﷺ فأداه إلي؛ يعني: الرجل، فاشتريت منه؛ أي: به. فمن هنا بدلية اشتريته به خرفاً، الخراف هو البستان؛ لأنه يُخْرَفُ وَيُجْنَى (فكان أول مال تأثله) وتأثله يعني: تمولته.

❖ وقوله: «وقال أهل الحجاز... إلى آخره».

سبق لنا الكلام في هذه المسألة هل يقضي بعلمه أو لا؟ وذكرنا أنه يقضي بعلمه في ثلاثة أمور وهي:

الأمر الأول: فيما اشتهر.

والأمر الثاني: ما علمه في مجلس القضاء.

والأمر الثالث: في عدالة الشهود.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٧١٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْسِيُّ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَتْهُ صَفِيَّةُ بِنْتُ حَمِيٍّ فَلَمَّا رَجَعَتْ انْطَلَقَ مَعَهَا فَمَرَّ بِهِ رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ فِدَعَاهُمَا فَقَالَ: «إِنَّمَا هِيَ صَفِيَّةٌ» قَالَا: سُبْحَانَ اللَّهِ! قَالَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ جَرَى الدَّمِ» ^(١) رَوَاهُ شُعَيْبٌ، وَابْنُ مَسَافِرٍ، وَابْنُ أَبِي عَتِيقٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ، يَعْنِي: ابْنَ حُسَيْنٍ، عَنْ صَفِيَّةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

سبق هذا في باب الإفشاء، وأنها لما رآها رسول الله ﷺ أسرع. فقال: «على رسلكما إنها صفيّة بنت حمي» ^(٢). وقد أسرع خجلًا من الرسول ﷺ، وليس سوء ظن بالرسول ﷺ؛ ولهذا لما قال: «إنها صفيّة». قالا: سبحان الله! ما عندنا إشكال في الموضوع، ولكنه قال: «إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم، وإني خشيْتُ أن يَقْدِفَ في قلوبكما شرًّا» ^(٣). وفي لفظ: «شيئًا» ^(٤).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٢٢- باب أمر الوالي إذا وجه أميرين إلى موضع أن يتطوعا ولا يتعاصيا.

(١) أخرجه مسلم (٢١٧٤).

(٢) انظر: التعليق السابق.

(٣) أخرجه البخاري (٢٠٣٥)، مسلم (٢١٧٥).

(٤) أخرجه البخاري (٢٠٣٥).

٧١٧٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا الْعَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ أَبِي وَمَعَاذَ بْنِ جَبَلٍ إِلَى الْيَمَنِ فَقَالَ: «يَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا وَيَسِّرُوا وَلَا تُنْفِرُوا وَتَطَاوَعَا»^(١). فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى: إِنَّهُ يُضْنَعُ فِي أَرْضِنَا الْبَيْعُ فَقَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»^(٢).
وَقَالَ النَّضْرُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَوَكَيْعٌ، عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

هَذَا سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ أَيْضًا فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ، وَأَنَّ الرِّسُولَ بَعَثَ مَعَاذَ بْنَ جَبَلٍ، وَأَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ إِلَى الْيَمَنِ، وَوَجَّهَ كُلَّ مِنْهُمَا إِلَى نَاحِيَةٍ وَأَمَرَهُمَا أَنْ يَلْتَقِيَا، وَأَمَرَ أَحَدَهُمَا إِلَى عَدَنِ، وَالثَّانِي إِلَى صَنْعَاءَ وَجَهَّهْم هَكَذَا، وَأَمَرَهُمَا أَنْ يَتَلَقِيَا؛ يَغْنِي: يَلْقَا بَعْضُهُمْ بَعْضًا مِنْ أَجْلِ التَّشَاوُرِ وَالنَّظَرِ فِي الَّذِي حَصَلَ، وَأَوْصَاهُمَا بِهَذَا، -وَيَا لَهَا مِنْ وَصِيَةٍ- فَقَالَ ﷺ: «يَسِّرُوا، وَلَا تُعَسِّرُوا، وَيَسِّرُوا، وَلَا تُنْفِرُوا، وَتَطَاوَعَا». إِنَّمَا وَصَايَا عَظِيمَةٌ!

فَالْتِيسِيرُ ضِدُّهُ التَّعْسِيرُ؛ فَقَوْلُهُ: «يَسِّرُوا». لَوْ اقْتَصَرَ عَلَيْهَا مَا كَفَتْ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْأَغْلَبُ التَّيْسِيرَ صَدَقَ عَلَيْهِمَا أَنَّهُمَا يَسِّرَانِ، لَكِنْ لَمَّا قَالَ: «لَا تُعَسِّرُوا». مَعْنَاهُ لَا يُوجَدُ تَعْسِيرٌ فِي أَيِّ حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ.
كَذَلِكَ بَشَّرَا وَلَا تُنْفِرُوا، وَلَمْ يَقُلْ: وَلَا تُنْذِرُوا. وَفَرَّقَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، فَالْإِنْذَارُ الَّذِي لَا يَدْخُلُ فِيهِ التَّنْفِيرُ حَقٌّ وَلَا يُنْهَى عَنْهُ، وَقَدْ بُعِثَ النَّبِيُّ ﷺ بِشِيرًا وَنَذِيرًا، لَكِنْ التَّنْفِيرُ هَذَا هُوَ الَّذِي يُنْهَى عَنْهُ، وَالْإِنْذَارُ قَدْ يُوجَدُ فِي مَوْضِعٍ لَا يَنْفِرُ النَّاسُ مِنْهُ، وَقَدْ يَكُونُ التَّبَشِيرُ فِي مَوْضِعٍ أَوَّلَى مِنَ الْإِنْذَارِ، أَوْ بِالْعَكْسِ؛ فَلهَذَا نَهَى عَنِ التَّنْفِيرِ حَتَّى إِنَّ الرِّسُولَ ﷺ لَمَّا أَطَالَ مَعَاذَ الصَّلَاةِ قَالَ: «إِنْ مِنْكُمْ مَنْفَرِينَ»^(١). مَعَاذُ أَوِ الرَّجُلِ الْآخِرُ الَّذِي صَلَّى بِأَصْحَابِهِ صَلَاةَ الْفَجْرِ قَالَ: «إِنْ مِنْكُمْ مَنْفَرِينَ»^(٢). فَهَذَا مِنَ التَّنْفِيرِ.

❦ وَقَوْلُهُ: «وَبَشِّرَا». كَيْفَ يُبَشِّرُ الْكَافِرُ؟ يُبَشِّرُ بِأَنْ يَقُولَ لَهُ: أَبَشِّرْ إِذَا أَسْلَمْتَ بِأَنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ لَكَ مَا مَضَى، وَأَنْتَ كَأَنَّكَ وَلَدْتَ الْيَوْمَ، وَأَنْ لَكَ الْجَنَّةَ، وَأَنْتَ تَنْجُو مِنَ النَّارِ، وَأَنْتَ تُخْشَرُ مَعَ النَّبِيِّينَ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهَذَا مِنَ التَّبَشِيرِ.

لَكِنْ التَّنْفِيرُ لَوْ قَالَ: أَسْلِمِ يَا حَمَارُ وَإِلَّا لَكَ النَّارُ، فَهَذَا لَا يَقْبَلُ عَلَى الْإِسْلَامِ أَبَدًا، بَلْ هَذَا يُوقِدُ النَّارَ فِي قَلْبِهِ وَلَا يَقْبَلُ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَالتَّبَشِيرُ غَيْرُ التَّنْفِيرِ.
وَأَمَّا التَّيْسِيرُ: فَإِذَا رَأَيْنَا جَاهِلًا مَثَلًا عَمِلَ عَمَلًا مُحَرَّمًا، وَكَانَ لَوْ أَخَذْنَاهُ بِهَذَا الْعَمَلِ لَكَانَ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٧٣٣).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٧٣٣).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٠٢)، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٦٦).

فيه عسرٌ عليه فهذا يُيسَّرُ عليه، أو رجلٌ يَشُقُّ عليه أن يُصَلِّيَ بالماءِ مثلاً، يُيسَّرُ عليه ونَقُولُ: صَلِّ بالترابِ، ورجلٌ ثالثٌ لا يَسْتَطِيعُ الصَّوْمَ، يُيسَّرُ عليه، ونَقُولُ: صُمْ أَيَّامًا أُخَرَ، وإذا كان لا يُرْجَى زوالُ عجزِهِ قُلْنَا له: أَطْعَمَ عن كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا، وهكذا، المهمُّ أن نَطْلُبَ التيسيرَ بقدرِ المستطاع ما أمْكَنَ.

ذَكَرْنَا فِيهَا سَبَقَ أَنَّ الْعُلَمَاءَ إِذَا اخْتَلَفُوا عَلَى قَوْلَيْنِ، وَلَمْ يَتَبَيَّنِ الرَّجْحَانُ بَيْنَهُمَا، فَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: يَأْخُذُ بِالْأَشَدِّ، لِأَنَّهُ أَحْوَطٌ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يُؤْخَذُ بِالْأَيْسَرِ؛ لِأَنَّهُ أَوْفَقُ لِلْقَوَاعِدِ الشَّرْعِيَّةِ، وَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ، وَهَذَا أَقْرَبُ؛ لِأَنَّهُ كَلِمًا أَمْكَنَ سَلُوكُ التيسيرِ فَهُوَ أَوْلَى، مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ كَمَا قَالُوا بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ، فَلَا نُلْزِمُ إِلَّا بِدَلِيلٍ، وَلَا نَمْنَعُ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

وَمِثْلُ ذَلِكَ: الْعَامِيُّ إِذَا اخْتَلَفَ عِنْدَهُ حَكَمَانِ وَلَمْ يَتَرَجَّحْ عِنْدَهُ أَحَدُهُمَا فَهَلْ يَأْخُذُ بِالْأَشَدِّ، أَوْ بِالْأَيْسَرِ عَلَى هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ، أَوْ يُخَيَّرُ الْعَامِيُّ؟

الْجَوَابُ: أَنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ يَقُولُ: يُخَيَّرُ؛ لِأَنَّهُ كَلَامٌ مِنَ الْأَشَدِّ وَالْأَيْسَرِ غَيْرُ مَعْصُومٍ، وَيَحْتَمِلُ الْخَطَأَ، فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ أَخَذَ بِقَوْلِهِ هَذَا، وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ بِقَوْلِهِ هَذَا، وَهَذَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْعَامِيُّ قَدْ اسْتَفْتَى شَخْصًا مُلْتَزِمًا بِمَا يَقُولُ، فَإِنْ كَانَ قَدْ اسْتَفْتَى شَخْصًا مُلْتَزِمًا بِمَا يَقُولُ مَعْتَقِدًا أَنَّهُ الْحَقُّ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَسْتَفْتِيَ أُخَرَ، حَكَاهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِجْمَاعًا.

مِثَالُ ذَلِكَ: أَنْ أَذْهَبَ إِلَى شَخْصٍ عَالِمٍ أَرَى أَنْ قَوْلَهُ أَقْرَبُ لِلصَّوَابِ فَاسْتَفْتَيْتُهُ إِذَا أَقْتَنَيْتُ بِمَا لَا أَهْوَى ذَهَبْتُ إِلَى غَيْرِهِ وَسَلَّطْتُهُ؟ فَهَذَا حَرَامٌ لِأَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ التَّلَاعِبِ بِدِينِ اللَّهِ، لَكِنْ لَوْ اسْتَفْتَيْتُهُ لِأَنِّي لَمْ أَجِدْ غَيْرَهُ فِي هَذَا الْمَكَانِ - فَقُلْتُ: اسْتَفْتِيهِ الْيَوْمَ حَتَّى أَجِدَ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ - فَفِي هَذَا الْحَالِ يَجُوزُ لِي أَنْ أَسْأَلَ؛ لِأَنَّ هَذَا التَّزَامُ مُشْرُوطٌ.

كَذَلِكَ لَوْ اسْتَفْتَيْتُهُ مُلْتَزِمًا قَوْلَهُ عَازِمًا عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ سَمِعْتُ عَالِمًا أُخَرَ أَعْلَمَ مِنْهُ بِتَكَلُّمٍ عَنِ الْمَسْأَلَةِ وَبَيَّنَّ دَلَالَتَهَا. وَيَقُولُ: قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ كَذَا بِمَا أُفْتِيْتُ بِهِ، وَالصَّوَابُ كَذَا وَدَلِيلُهُ كَذَا. وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِيلِ الْأَوَّلِ كَذَا، فَحَيْثُ لِي أَنْ أَتَقَبَّلَ إِلَى الْقَوْلِ الثَّانِي، بَلْ يَجِبُ عَلَيَّ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ لِي بِدُونِ فِعْلِ مَنِّي أَنَّ الصَّوَابَ خِلَافُ مَا أُفْتِيْتُ بِهِ.

ذَكَرْنَا حَدِيثَ أَبِي مُوسَى وَفِيهِ: «وَتَطَاوَعَا». يَغْنِي: لِيُطِيعَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا، وَهَذَا الْأَمْرُ إِمَّا لِلْجَوَابِ، وَإِمَّا لِلِاسْتِحْبَابِ، وَلَكِنَّهُ مَقِيدٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَرِ أَحَدُهُمَا الْمَصْلَحَةَ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، فَإِنْ رَأَى أَحَدُهُمَا مَصْلَحَةً فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ فَلَا حَرَجَ أَنْ يَخْتَلِفَ فِي الرَّأْيِ، وَلَكِنْ تَجِبُ الْمَطَاوَعَةُ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ، أَوْ تُسْتَحَبُّ حَسَبَ مَا تَقْتَضِيهِ الْحَالَةُ.

مسألة: إذا استَدَلَّ مُسْتَدَلُّ بِقوله: «وتطاولا» على جواز التحزُّب، نقول له: إن هذا دليل على عدم جواز التحزُّب؛ لأنها لو انفرد كل واحد برأيه، صار كل واحد حزْبًا، وإذا تطاولا التأمًا، وكان حزْبًا واحدًا.

❖ وقوله: «ثم قال له أبو موسى: إنه يُضْنَعُ في أرضنا البِتْعُ فقال: كُلُّ مسكرٍ حرامٌ». والبِتْعُ نوعٌ من الشراب من الخمر، فقال النبي ﷺ: «كُلُّ مسكرٍ حرامٌ»^(١). وعلى هذا فيكون كُلُّ مسكرٍ حرامًا، ولكن ما هو الإسكار؟
الجواب: أن الإسكار هو تغطية العقل على وجه اللذة؛ بأن يُعْطَى العقلُ بشيءٍ على وجه اللذة والطرب؛ وذلك لأن تغطية العقل لها أقسامٌ:
فتارة يُعْطَى العقلُ من شدة الفرح.

❖ وتارة من شدة الغضب.
❖ وتارة من إغماء بصدمة.
❖ وتارة من إغماء «بينج».
فله أسبابٌ كُلُّ هذا لا يَدْخُلُ في قوله ﷺ: «كُلُّ مسكرٍ حرامٌ»^(٢) فالذي يَدْخُلُ فيه المسكرُ الذي يُعْطَى العقلُ على وجه اللذة والطرب.
والشاهد من هذا الحديث: أن النبي ﷺ أمرهما أي: معاذ بن جبل، وأبا موسى أن يتطاولا.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٣- بابُ إجابة الحاكم الدعوة

وقد أجاب عثمان بن عفان عبدًا للمغيرة بن شعبة.

٧١٧٣- حدثنا مُسَدَّدٌ، حدثنا يحيى بن سعيد، عن سفيان، حدثني منصور، عن أبي وائل،

عن أبي موسى، عن النبي ﷺ قال: «فكوا العاني وأجيبوا الداعي».

❖ قوله: «بابُ إجابة الحاكم الدعوة». أي: إجابة الحاكم الدعوة لا بأس بها على

الأصل، ودليل ذلك عموم الحديث: «أجيبوا الداعي». فهذا يَدْخُلُ فيه الحكام، وغير الحكام، لكن إذا عَلِمَ المَدْعُوُّ أنه إنما دُعِيَ لذلك للرشوة، بأن دعاه بين يدي الخصومة، وليس من عادته أن يدعوه - فإنها تكون من الرشوة - فلا تجوز الإجابة، وأما من كانت عادته أن يدعوه ويدعوه غيره، فإن هذا يُجَابُ ولا يُعَدُّ هذا من الرشوة.

(١) أخرجه البخاري (١٤٣٤٤)، أخرجه مسلم (١٧٣٣).

(٢) انظر: التعليق السابق.

فإذا قال قائل: كيف أجاب للعبد مع أن العبد لا يملك؟
الجواب: أنه إذا ملكه سيده مالا، فقد قال كثير من العلماء: إنه يملك، وإذا لم يملك فلا شك أن عثمان قد علم بأن المغيرة قد أعطاه حرية الدعوة.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٤- باب هدايا العمال.

٧١٧٤- حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان، عن الزهري أنه سمع عروة، أخبرنا أبو حميد الساعدي قال: استعمل النبي ﷺ رجلاً من بني أسد يقال له: ابن الأتبية على صدقة فلما قدم قال: هذا لكم وهذا أهدي لي، فقام النبي ﷺ على المنبر - قال سفيان أيضاً: فصعد المنبر - فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «ما بال العايل تبعثه فيأتي، فيقول: هذا لك وهذا لي، فهلاً جلس في بيت أبيه وأمه فينظر أيهدى له أم لا؟ والذي نفسي بيده، لا يأتي بشيء إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبتيه، إن كان بغيرك له رغاء، أو بقرة لها خوار، أو شاة تيعر، ثم رفع يديه حتى رأينا عقرتي إبطيه ألا هل بلغت»^(١). ثلاثاً قال سفيان: قصه علينا الزهري وزاد هشام، عن أبيه، عن أبي حميد قال: سمع أذناي، وأبصرته عيني، وسلوا زيد بن ثابت؛ فإنه سمعه معي ولم يقل الزهري: سمع أذني.

خوار: صوت، والجوار: من تجارون كصوت البقرة.

قوله: «باب هدايا العمال». يعني: ما يهدي للعمال؛ من عمال الصدقة، وعمال

المكاتب، والحكام. وغيرهم ما حكمها؟

قال أهل العلم: الهدية للقاضي إذا لم يكن له عادة فإنه لا يجوز له قبولها؛ أي: إذا لم يكن بينه وبين هذا الرجل عادة فإنه لا يجوز له قبولها؛ لأنه إنما أهدى له تقريباً إليه. لعله يكون له عنده دعوة، وكذلك إذا كان من عادته أن يهاديه، ولكن له حكومة حاضرة فإنه لا يجوز له أن يهدي إليه، ولا يجوز للقاضي أن يقبل الهدية؛ لأن قرينة الحال تقتضي أن هذه رشوة.

وأما العمال الآخرون، فذلك لا يجوز الإهداء لهم.

والقاعدة في هذا: أن كل هدية يكون سببها العمالة فإنها تكون حراماً، وهذا ما يعرف باستخدام الجاه - أن يستخدم الإنسان جاهه، ومزلاته، ومرتبته - فإن هذا كله لا يجوز.

ثم ذكر حديث عبد الله بن اللثبية، وهذا هو الأصح، وفي نسخة: «الأتبية». و«الأتبية».

لكن الصحيحُ اللَّتِيَّةُ بدلَ الهمزةِ لامٍ.

❖ وقوله: «أنه بعثه على صدقة». يعني: بعثه من أجل جباية الصدقة؛ أي: الزكاة.

❖ وقوله: «فلما قدم قال: هذا لكم، وهذا أهدي إلي». أي: هذا من الزكاة، وهذا أهدي إلي.

❖ وقوله: «فقام النبي ﷺ على المنبر»، قال سفيانُ أيضًا: فصعد المنبر. وهذا يدلُّ على

اهتمام النبي ﷺ بهذا الأمر، حيث صعد على المنبر كأنها يريدُ أن يخطبَ للجمعة.

❖ وقوله: «فحمد الله، وأثنى عليه». كعادته ﷺ في خطبه.

❖ وقوله: «ثم قال: «ما بال العامل نبعثه فيأتي يقول: هذا لك وهذا لي». ولم يعين؛ لأن

المقصودُ معرفةَ الحكم، وهذه هي طريقةُ النبي ﷺ؛ لأنه إذا أراد أن يُنكرَ شيئًا علنًا لم يعين

الشخص؛ لأن المقصودُ هو معرفةُ الحكم لا التشهيرُ بالفاعل؛ إلا إذا كان هناك ضرورة، وهنا

قال: «ما بال العامل». والاستفهامُ هنا للإنكار، ويال؛ بمعنى شأن.

❖ وقوله ﷺ: «فهل جلس في بيت أبيه وأمه فينظرُ أيهدى له أم لا». لو جلس في بيت

أبيه وأمه ما أهدى الناسُ له، إنما أهدى له الناسُ من أجل أنه عاملٌ، ولا شك أن الهديةَ إلى العامل

تؤثرُ انعطافًا منه؛ أي: من العامل على من أهدى إليه؛ لأن الهديةَ تجلبُ المودةَ، والمحبةَ، فإذا

أحبَّه فإنه يُحاييه، إما بإسقاطِ الواجبِ عنه، أو بإعطاءه ما لا يستحقُّ، أو ما أشبه ذلك.

❖ قوله: «لا». يعني: لا يقبلُ هذا: «والذي نفسي بيده»، ويَحْتَمَلُ أن تكونَ «لا» زائدةً في

تأكيدِ القسمِ كزيادتها في قوله تعالى: ﴿لَا أَقِيمُ هَذَا أَبَدًا﴾ [التكوير: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿لَا أَقِيمُ

يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الأنعام: ١٠]. فإن الصحيح: أن «لا» هنا زائدةٌ للتنبية والتوكيد.

❖ وقوله: «لا والذي نفسي بيده لا يأتي بشيء إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبتِه إن

كان بغيرِ له رغاء، أو بقرة لها خوارٌ، أو شاةٌ تبعرُ». هذا حكايةٌ عن أصواتِ هذه الحيواناتِ،

فهو يحمله على رقبتِه وليست ساكنةً بل لها رغاء إذا كانت بغيرًا؛ من أجل الزيادة في قلقه

وتعذيبه، وكذلك أيضًا البقرة لها خوارٌ، والشاة تبعرُ، ويُسمَّى عندنا تنغي؛ يعني لها ثغاء من

أجل زيادةِ القلق في تعذيبه والعياذُ بالله!

❖ وقوله: «رفع يديه حتى رأينا عُفرتي إبطيه». أي: لونُ الإبطين، وهو يَخْتَلِفُ عن لونِ

الجسم؛ لأنه خفيٌّ لا يتأثرُ بالعوامل الظاهرية كالشمس والهواء فيكونُ أغفرَ.

❖ وقوله: «ألا هل بلغت». ثلاث مرات. هذا الاستفهامُ للتقرير؛ أي: تقرير بتبليغه ﷺ.

وفي هذا الحديث: التحذيرُ من قبولِ العاملِ الهديةَ والحاكمِ مثله؛ فلا يجوزُ للقاضي أن

يقبلَ الهديةَ إذا كان يعلمُ أنه لو لا كونه قاضيًا ما أهدى له.

أما في البيع والشراء فيَجُوزُ للحاكم أن يبيع، وَيَشْتَرِي، لكن قال أهل العلم: لا يَنْبَغِي له أن يَبَاشِرَ البيع والشراء بنفسه؛ لأنه قد يُحَابِي بذلك. فَيُعْطَى في قيمة السلعة أكثر مما تُساوي، أو يُنْزَلُ من قيمة السلعة التي يَشْتَرِيها بما دونَ قيمة المثل، فيَكُونُ في ذلك محاباةً له. وهذا الذي قالوه حقٌّ لاسيما إذا كان هذا القاضي مِمَّنْ يُعْلَمُ أو يَغْلُبُ على الظن أنه إذا باع أو اشترى نَزَلَ الناسُ له، أو زادوه في الثمن إذا كان هو البائع محاباةً له، فإنه لا يَبَاشِرُ هذا الشيء، فإن قُدِّرَ أنه باشر لعدم وجود خادمٍ عنده فإنه يُلاحِظُ المحاباةَ ولا يَشْتَرِي إلا بثمن المثل، ولا يبيع إلا بثمن المثل. ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٥- باب استقضاء الموالى واستعمالهم.

٧١٧٥- حَدَّثَنَا عثمانُ بْنُ صالح، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وهب، أَخْبَرَنِي ابنُ جُرَيْجٍ أَنَّ نافعاً أَخْبَرَهُ أَنَّ ابنَ عمرَ رضي الله عنه أَخْبَرَهُ قَالَ: كان سالمٌ مَوْلَى أَبِي حذيفةَ يَوْمَ المهاجرين الأولين وأصحابِ النبي ﷺ في مسجدٍ قُبَاءٍ فِيهِمُ أَبُو بَكْرٍ، وعمرُ، وأبو سلمة، وزيدٌ، وعامرُ بْنُ ربيعة. اسْتَنْبَطَ البخاري رحمه الله من كونِ سالمٍ مَوْلَى أَبِي حذيفةَ يَوْمَ المهاجرين الأولين، وأصحابِ النبي صلى الله عليه وآله عليه وعلى آله وسلم في المسجد أنه يَجُوزُ أن يَكُونَ المولى حاكماً وقاضياً؛ لأن كل واحدٍ منهما يُقْتَدَى به، وَيُؤْخَذُ بعمله وَيُتَّبَعُ. لكن هناك آثارٌ غيرُ ما ذكره البخاري، ولعلها ليست على شرطه.

قال الحافظُ في «الفتح» (١٣ / ١٦٨):

❖ قوله: «باب استقضاء الموالى». أي: توليتهم القضاء. (واستعمالهم). أي: على إمرة البلاد حرباً، أو خراجاً، أو صلاةً.

❖ قوله: «كان سالمٌ مَوْلَى أَبِي حذيفة». تقدّم التعريفُ به في الرضاع.

❖ قوله: «يَوْمَ المهاجرين الأولين». أي: الذين سَبَقُوا بالهجرة إلى المدينة.

❖ قوله: «فيهم أبو بكر، وأبو سلمة». أي: ابنُ عبدِ الأسدِ المخزوميّ وزوجُ أمِّ سلمةَ أم المؤمنين قبلَ النبي ﷺ، وزيدٌ؛ أي: ابنُ حارثة، وعامرُ بْنُ ربيعة؛ أي: العزريُّ بفتح المهملة، والنون بعدها زايٌ وهو مَوْلَى عمر، وقد تقدّم في «كتاب الصلاة» في أبواب الإمامة من رواية عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابنِ عمر، لما قدم المهاجرون الأولون العصبة موضعُ بقاء قبلَ مقدم النبي ﷺ، كان يَوْمَهم سالمٌ مَوْلَى أَبِي حذيفة، وكان أكثرهم قرآناً، فأفاد سببَ تقديمه للإمامة، وقد تقدّم شرحه مستوفى هناك في «باب إمامة المولى».

والجواب عن استشكالِ عدِّ أبي بكرٍ الصديق فيهم؛ لأنه إنما هاجر صحبة النبي ﷺ، وقد وقع في حديث ابن عمر أن ذلك كان قبلَ مقدم النبي ﷺ، وذكرتُ جوابَ البيهقي بأنه يَحْتَمِلُ أن يَكُونَ سَالِمٌ اسْتَمَرَ يَوْمُهُمْ بعدَ أن تَحَوَّلَ النبي ﷺ إلى المدينة ونزلَ بدارِ أبي أيوبَ قبلَ بناءِ مسجده بها، فَيَحْتَمِلُ أن يُقَالَ: فكان أبو بكرٍ يُصَلِّي خلفه إذا جاء إلى قُبَاء. وقد تقدَّم في «بابِ الهجرة إلى المدينة» من حديثِ البراء بن عازبٍ «أَوَّلُ من قَدِمَ علينا مصعبُ بنُ عمير، وابنُ أمِّ مكتوم، وكنا يُقَرِّئانَ الناسَ، ثم قَدِمَ بلالٌ، وسعدٌ، وعمارٌ، ثم قَدِمَ عمرُ بنُ الخطابِ في عشرين».

وذكرتُ هناك أن ابنَ إسحاق سَمَّى منهم ثلاثةَ عشرَ نفسًا، وأن البقيةَ يَحْتَمِلُ أن يَكُونُوا من الذين ذَكَرَهُم ابنُ جريج، وذكرتُ هناك الاختلافَ فيمن قَدِمَ مهاجرًا من المسلمين، وأن الراجحَ أنه أبو سلمة بنُ عبدِ الأسد، فعلى هذا لا يَدْخُلُ أبو بكرٍ، ولا أبو سلمة في العشرين المذكورين. وقد تقدَّم أيضًا في أولِ الهجرة أن ابنَ إسحاق ذكرَ أن عامرَ بنَ ربيعةَ أَوَّلُ من هاجر، ولا يُنافي ذلك حديثُ الباب؛ لأنه كان يَأْتُمُّ بسالم بعدَ أن هاجرَ سالمٌ.

ومناسبة الحديثِ للترجمة من جهةِ تقديمِ سالم وهو مولى على من ذَكَرَ من الأحرارِ في إمامة الصلاة، ومن كان رضا في أمرِ الدين فهو رضا في أمورِ الدنيا، فيَجُوزُ أن يُوَلَّى القضاء، والإمرة على الحرب، وعلى جباية الخراج، وأما الإمامة العظمى فمن شروطِ صحتها أن يَكُونَ الإمامُ قرشيًا، وقد مضى البحثُ في ذلك في أولِ «كتابِ الأحكام» ويَدْخُلُ في هذا ما أخرجَه مسلمٌ من طريقِ أبي الطفيل، أن نافعَ بنَ عبدِ الحارثِ لقيَ عمرَ بعسفانَ، وكان عمرُ اسْتَعْمَلَه على مكة فقال: من اسْتَعْمَلْتَ عليهم؟ فقال: ابنُ أبزى. يعني: ابنَ عبدِ الرحمن، قال: اسْتَعْمَلْتَ عليهم مولى! قال: إنه قارئٌ لكتابِ الله عالمٌ بالفرائض، فقال عمرُ: إن نبيكم قد قال: «إن الله يَرْفَعُ بهذا الكتابِ أقوامًا، وَيَضَعُ به آخرين». اهـ

نَقُولُ: إن كان محفوظًا؛ يعني: عدُّه -أي: أبا بكر- مع هؤلاء، فإنه يَحْتَمِلُ أنه خرج ذاتَ يومٍ إلى قُبَاء، وكان سَالِمٌ اسْتَمَرَ يُصَلِّي بهم، فَصَلَّى خلفهم.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٦- باب العرفاء للناس.

٧١٧٦، ٧١٧٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَمِّهِ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: حَدَّثَنِي عُروَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ مِرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ. وَالْمُسَوَّرَ بْنَ خُرْمَةَ، أَخْبَرَاهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ حِينَ أَذِنَ لَهُمُ الْمُسْلِمُونَ فِي عَتَقِ سَبْيِ هَوَازَنَ، فَقَالَ: «إِنِّي

لَا أَذْرِي مِنْ أَذْنٍ فِيكُمْ مِمَّنْ لَمْ يَأْذَنْ، فَارْجِعُوا حَتَّى يَرْفَعَ إِلَيْنَا عُرْفَاؤُكُمْ أَمْرُكُمْ». فَارْجَعَ النَّاسُ فَكَلَّمَهُمْ عُرْفَاؤُهُمْ، فَارْجِعُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرُوهُ أَنَّ النَّاسَ قَدْ طَبَّيُوا وَأَذِنُوا.

❦ قَوْلُهُ: «الْعُرَفَاءُ». جَمْعُ عَرِيفٍ وَهُوَ فَعِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٌ، وَالْمُرَادُ بِهِ الْعَارِفُ بِأَحْوَالِ النَّاسِ، وَيُسَمَّى عِنْدَنَا فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ الْعَمْدَةُ. عُمْدَةُ وَالْأَحْيَاءِ الْحَارَاتِ، يَعْرِفُهُمْ وَيُسَيِّنُ لَوْلِي الْأَمْرِ أَحْوَالَهُمْ، وَأَصْلُ اثْبَاتِ الْعُرَفَاءِ حَدِيثُ هَوَازَنَ وَثَقِيفٍ حِينَمَا غَنِمَ النَّبِيُّ ﷺ غَنَائِمَ كَثِيرَةً يَوْمَ حَنْزَلٍ وَسَبَى الْكَثِيرَ مِنْهُمْ، وَطَلَبَ مِنَ الصَّحَابَةِ ﷺ أَنْ يَأْذِنُوا بِفَتْكِ أَسْرَاهِمَ وَإِعْتَاقِهِمْ فَوَافَقُوا، لَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ احْتَاطَ فِي هَذَا الْأَمْرِ وَخَشِيَ أَلَّا يَكُونَ أَحَدٌ تَكَلَّمَ عَنْ طَيْبِ نَفْسٍ فَقَالَ: ارْجِعُوا حَتَّى يَأْتِي عُرْفَاؤُكُمْ بِمَا طَبَّبْتُمْ بِهِ نَفْسًا، فَهَذَا هُوَ الشَّاهِدُ.

وَقَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثُ فِيهَا ذَمُّ الْعُرَفَاءِ، وَلَكِنهَا تُحْمَلُ عَلَى عُرَفَاءِ السُّوءِ الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ بِمَا يَنْقُلُونَهُ لَوْلَا الْأُمُورُ، أَمَّا عُرَفَاءُ الْخَيْرِ الَّذِينَ يُسَيِّنُونَ لَوْلِي الْأَمْرِ أَحْوَالَ النَّاسِ مِنْ أَجْلِ إِعْطَائِهِمْ مَا يَسْتَحِقُّونَهُ مِنَ الْمَصَالِحِ، وَالْخِدْمَاتِ، وَأَمْوَالِ بَيْتِ الْمَالِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَهَؤُلَاءِ لَا يُذَمُّونَ بَلْ يُحَمِّدُونَ وَيُسَنَّى عَلَيْهِمْ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٧- بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنْ ثَنَاءِ السُّلْطَانِ وَإِذَا خَرَجَ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ.

٧١٧٨- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَنَسُ بْنُ عَمْرِو: إِنَّا نَدْخُلُ عَلَى سُلْطَانِنَا فنَقُولُ لَهُمْ خِلَافَ مَا نَتَكَلَّمُ إِذَا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِهِمْ قَالَ: كُنَّا نَعُدُّهَا نِفَاقًا.

٧١٧٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي جَبِيٍّ، عَنْ عِرَاكِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ شَرَّ النَّاسِ ذُو الْوَجْهَيْنِ الَّذِي يَأْتِي هَؤُلَاءِ بِوَجْهِهِ وَهَؤُلَاءِ بِوَجْهِهِ»^(١).

❦ قَوْلُهُ: «بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنْ ثَنَاءِ السُّلْطَانِ وَإِذَا خَرَجَ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ». الْمُرَادُ بِالْكَرَاهَةِ هُنَا التَّحْرِيمُ؛ لِأَنَّ هَذَا نِفَاقٌ، وَلِأَنَّهُ يُغَيِّرُ السُّلْطَانَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ التَّقْصِيرِ، وَهَذَا كَمَا هُوَ مَوْجُودٌ فِيمَا سَبَقَ هُوَ مَوْجُودٌ الْآنَ أَكْثَرَ مِمَّا مَضَى، فَيَدْخُلُ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ عَلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ مِنْ أَمِيرٍ، أَوْ وَزِيرٍ، أَوْ رَئِيسٍ، أَوْ مَلِكٍ -وَكُلُّ هَؤُلَاءِ لَهُمْ سُلْطَةٌ- فَيُثْنِي عَلَيْهِ وَيَقُولُ: حَصَلَ كَذَا وَكَذَا، وَأَنْتَ الَّذِي فِيكَ كَذَا وَكَذَا، الْمَهْمُ أَنَّهُ يُثْنِي عَلَيْهِ بِمَا بِهِ يَنْخَدِعُ السُّلْطَانُ أَوْ الْأَمِيرُ، أَوْ الْوَزِيرُ، أَوْ الرَّئِيسُ، أَوْ الْمَلِكُ، أَوْ غَيْرُهُ، وَيَظُنُّونَ أَنَّهُمْ قَدْ قَامُوا بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ فَيَسْتَمِرُّونَ فِيمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ التَّقْصِيرِ، وَالتَّفْرِيطِ بِنَاءً

على قولِ هذا القائل الذي مدَّحه؛ وهؤلاء جَنَوْا من عِدَّةٍ وجوه:

الوجهُ الأولُ: أنهم كَذَّبُوا.

والوجهُ الثاني: أنهم خَدَعُوا الحاكمَ.

والوجهُ الثالثُ: أنهم أَبْقَوْا الأميرَ على ما هو عليه من السوءِ.

والوجهُ الرابعُ: أنهم حَرَمُوا ذَوِي الحقوقِ حقوقَهم إذا كان الوليُّ قد فَرَطَ في هذه الحقوقِ، وشرُّ من ذلك أن يَسْتَعْفِيَ ولي الأمرِ على هذا الخيرِ من أهل العلمِ والدعوةِ إلى الحقِّ، حتى يَشْطَاطَ غَضَبًا وَيُعَامِلَهُمْ بِمَا لَا يَنْبَغِي أَنْ يُعَامِلَهُمْ بِهِ، فإن هذا شرٌّ ممن يَمْدَحُون بِخِلَافِ ما هو عليه.

وبعضُ الناسِ يَمْدَحُ السلطانَ فإذا خَرَجَ من عنده صار يَذُمُّه وَيَقْدَحُ فيه، فإذا قيل: كيف تَذُمُّه الآنَ وأنت تُثْنِي عليه؟ قال: دعنا نَخْلُصَ أَنْفُسَنَا، وإلا فإنه لَا يُسَاوِي فِلْسًا، وهؤلاء هم جلساءُ السوءِ -والعياذُ بالله- الذين يُخْطِئُونَ على أَنْفُسِهِمْ وعلى وليِّ الأمرِ، وعلى الناسِ أجمعين، وقد قال ابنُ عمرَ رضي الله عنهما: كُنَّا نَعُدُّ ذَلِكَ نِفَاقًا؛ أي: من النفاقِ وهو صحيحٌ؛ فإن هذا هو النفاقُ بعينه أن يَقُولَ ما لَا يَعْتَقِدُهُ.

ثم ذَكَرَ الحديثَ المَسْنَدَ عن النبي ﷺ: «إِنْ شَرَّ النَّاسِ ذُو الْوَجْهِينَ الَّذِي يَأْتِي هَؤُلَاءِ بِوَجْهِهِ، وَيَأْتِي هَؤُلَاءِ بِوَجْهِهِ». وهذا يَدُلُّ على نِفَاقِهِ، وعلى أَنَّهُ كَذَابٌ أَشَرُّ، فَيَأْتِي إِلَى هَؤُلَاءِ وَيَذُمُّ السُّلْطَانَ، وَيَأْتِي إِلَى السُّلْطَانِ وَيَمْدَحُهُ فِهَذَا ذُو الْوَجْهِينَ.

البخاريُّ رحمته الله أراد من يُثْنِي على السُّلْطَانِ بِحَضْرَتِهِ وَإِذَا خَرَجَ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ، أَوْ يُثْنِي على السُّلْطَانِ بِحَضْرَةِ مَنْ يُوصَلُّ الثَّنَاءَ إِلَى السُّلْطَانِ وَإِذَا خَرَجَ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ. وأما من يَتَحَدَّثُ بِالسُّلْطَانِ فِي غَيْرِ مَكَانِهِ فَالْوَاجِبُ الْمَدَافَعَةُ عَنْ عَرْضِ السُّلْطَانِ؛ لِأَنَّهُ كَمَا يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُدَافِعَ عَنْ عَرَضِ إِخْوَانِنَا الْعَامَةِ، فَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ نُدَافِعَ عَنْ عَرَضِ السُّلْطَانِ مِنْ بَابِ أَوَّلٍ؛ لِأَنَّ وَقُوعَ النَّاسِ فِي عَرَضِ السُّلْطَانِ يُوجِبُ الْبَغْضَ لَهُ، وَعَدَمَ الْإِنْصِياعِ لِأَمْرِهِ وَمَعَانِدَتِهِ وَهَذَا ضَرَرٌ عَظِيمٌ.

لكن لو سَأَلْتُكَ سَائِلٌ يُرِيدُ الْحَقَّ، فَهَذَا يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تُبَيِّنَ مَا فِي السُّلْطَانِ مِنَ الْخَيْرِ، وَمَا فِيهِ مِنَ الشَّرِّ، أَوْ كُنْتَ تُرِيدُ أَنْ تَتَكَلَّمَ بِمَا فِي السُّلْطَانِ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي لَا يَنْبَغِي أَنْ يَفْعَلَهَا عِنْدَ شَخْصٍ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّكَ أَنَّهُ يُفِيدُ السُّلْطَانَ، فَهَذَا أَيْضًا لَا بَأْسَ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى مَا فِي السُّلْطَانِ مِنَ الْمَخَالَفَةِ، وَلَا تَذْكُرَ كُلَّ شَيْءٍ.

فَالْأَقْسَامُ الثَّلَاثَةُ:

القِسْمُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَذْكُرَ السُّلْطَانَ بِالْقَدْحِ وَالذَّمِّ هَتَكًا لِعَرْضِهِ وَبَيَانًا لِعِيِهِ، فَهَذَا حَرَامٌ وَلَا يَجُوزُ لَا فِي السُّلْطَانِ وَلَا فِي غَيْرِ السُّلْطَانِ.

والقسم الثاني: أن يذكر ما فيه من العيب والذم عند من يوصله إليه من أجل أن يستقيم، فهذا من النصيح لأئمة المسلمين، وهو من دين الله ﷻ.

والقسم الثالث: أن يذكر السلطان على سبيل التقويم فهذا يجب أن يوازن بين الخير والشر، فيذكر الخير، ويذكر الشر، وهذا إنما يكون للدفاع عن السلطان إذا سمع في مجلس من يقدح في السلطان، ويذمه على كل حال، وهذا من القسم الحرام كما قلنا آنفاً: فهذا نقول: إذا كان في السلطان ما نقوله من عيب، فإن فيه من الخير كذا وكذا؛ لأن هذا هو العدل قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوِّمِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [التوبة: ٨].

ثم قال البخاري رحمته الله:

٢٨- باب القضاء على الغائب.

٧١٨٠- حدثنا محمد بن كثير، أخبرنا سفيان، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها أن هندا قالت للنبي ﷺ: إن أبا سفيان رجل شحيح أحتاج أن آخذ من ماله قال ﷺ: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف»^(١).

قوله: «باب القضاء على الغائب». يعني: الغائب هل يقضى عليه أو لا؟

والغائب نوعان: غائب بعيد، أو غائب في البلد.

فأما الأول: فيقضى عليه إذا ثبت عليه الحق.

وأما الثاني: فيلزم بالحضور حتى يدافع عن نفسه إن كان لديه مدافعة.

أما الأول فقلنا: إنه يقضى عليه لثلاث قوت حتى المدعي، ولكن في هذه الصورة لا يسلم

العين التي ادعاه إلا بكفيل الغائب؛ لثلاث يضيع حق الغائب فيها لو ثبت أن الحق له.

ثم ساق المؤلف حديث عائشة رضي الله عنها في قصة هند، وقد سبق لنا أن هذا ليس من باب

القضاء بل هو من باب الاستفتاء، والدليل على هذا أن النبي ﷺ لم يقل لهند هل عندك بينة؟

ولو كان من باب القضاء لطلب منها البينة؛ لقوله ﷺ: «لو أعطى الناس بدعواهم لادعى

رجال دماء قوم وأموالهم، ولكن البينة على المدعي»^(٢). وقد سبق فوائده هذا الحديث.

(١) أخرجه مسلم (١٧١٤).

(٢) أخرجه البخاري (٤٥٥٢)، أخرجه مسلم (١٧١١).

ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٩- بَابُ مَنْ قُضِيَ لَهُ بِحَقِّ أَخِيهِ فَلَا يَأْخُذُهُ، فَإِنَّ قَضَاءَ الْحَاكِمِ لَا يُجِلُّ حَرَامًا وَلَا يُحَرِّمُ حَلَالًا.

٧١٨١- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ زَيْنَبَ ابْنَةَ أَبِي سَلَمَةَ، أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ سَمِعَ خُصُومَةَ بَابِ حُجْرَتِهِ فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنَّهُ يَأْتِينِي الْخَصْمُ فَلَمْعٌ بَعْضُكُمْ أَنْ يَكُونَ أَبْلَغُ مِنْ بَعْضٍ فَأَحْسِبُ أَنَّهُ صَادِقٌ فَأَقْضِي لَهُ بِذَلِكَ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ، فَلْيَأْخُذْهَا، أَوْ لِيَتْرُكْهَا»^(١).
قوله: «بَابُ مَنْ قُضِيَ لَهُ بِحَقِّ أَخِيهِ فَلَا يَأْخُذُهُ». يَعْنِي: أَنَّهُ لَا يَجِلُّ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَأْخُذَ مَالَ أَخِيهِ وَلَوْ قُضِيَ لَهُ بِهِ الْحَاكِمُ؛ لِأَنَّ حَكْمَ الْحَاكِمِ لَا يَجِلُّ الْحَرَامَ وَلَا يُحَرِّمُ الْحَلَالَ، وَالْحَاكِمُ يَقْضِي بِنَحْوِ مَا يَسْمَعُ وَلَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسْعَهَا.

ثم استدل رحمه الله بالحديث وهو واضح أن الرسول ﷺ قال: «إِنَّهُ يَأْتِينِي الْخَصْمُ فَلَمْعٌ بَعْضُكُمْ أَنْ يَكُونَ أَبْلَغُ مِنْ بَعْضٍ، فَأَحْسِبُ أَنَّهُ صَادِقٌ، فَأَقْضِي لَهُ بِذَلِكَ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ فَلْيَأْخُذْهَا، أَوْ لِيَتْرُكْهَا».

وفي الحديث: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ عَلِمَ لَقَضَى بِمَا يُوَافِقُهُ الْوَاقِعُ. وفيه: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ حَكْمَ الْحَاكِمِ عَلَى الظَّاهِرِ، وَأَنَّهُ لَا يَأْتُمُّ لَوْ كَانَ الْبَاطِنُ بِخِلَافِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَقْضِي بِنَحْوِ مَا يَسْمَعُ، وَلَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسْعَهَا، وَلَوْ كَلَّفَ الْقَاضِي بَأْنَ يَتَّبِعُ الْأُمُورَ تَتَبَعًا دَقِيقًا لَكَانَ فِي ذَلِكَ مَشَقَّةٌ وَتَفْوِيتٌ لِلْحَقُوقِ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧١٨٢- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ عُتْبَةُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ عَهْدَ إِلَى أَخِيهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّ ابْنَ وَلِيدَةَ زَمِعَهُ مِنِّي فَأَقْبَضَهُ إِلَيْكَ، فَلَمَّا كَانَ عَامُ الْفَتْحِ أَخَذَهُ سَعْدٌ فَقَالَ: ابْنُ أَخِي قَدْ كَانَ عَهْدَ إِلَيَّ فِيهِ، فَقَامَ إِلَيْهِ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فَقَالَ: أَخِي وَابْنُ وَلِيدَةَ أَبِي وُلِدَ عَلَى فَرَّاشِهِ، فَتَسَاوَقَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ابْنُ أَخِي كَانَ عَهْدَ إِلَيَّ فِيهِ، وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: أَخِي وَابْنُ وَلِيدَةَ أَبِي وُلِدَ عَلَى فَرَّاشِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ» ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوُلْدُ لِلْفَرَّاشِ وَلِلْفَرَّاشِ الْحَجَرُ». ثُمَّ قَالَ لِسُودَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ: «اِخْتَجِبِي مِنْهُ». لَهَا رَأْيٌ مِنْ

شبهه بعُتْبَةَ، فما رآها حتى لَقِيَ الله تعالى ^(١).

هذا الحديث أيضًا سبق الكلام عليه، وفيه أن القاضي يَعْمَلُ بالحجة الشرعية، وإن كان الأمر بخلافه، فإن ظاهر الحال أن هذا الرجل كان لعُتْبَةَ بن أبي وقاص من أجل شبهه، ولكن الفراش أقوى من الشبه؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «الولد للفراش وللعاهر الحجر». ولكنه أمر سودة أن تَحْتَجِبَ منه.

ولكن هذا الاحتجاب هل هو من باب الاحتياط، أو من باب إعمال الدليلين؟
الجواب: أن من العلماء من قال: إنه من باب الاحتياط.

ومنهم من قال: إنه من باب إعمال الدليلين. والصحيح الأول؛ لأن إعمال الدليلين هنا لا يُمكن للتنافي، فإنه إذا ثَبَّتَ المحرمية أو إذا ثَبَّتَ النسب انتفى وجوب الحجاب قطعاً، ولا يُجْمَعُ بين متضادين، لكنه من باب الاحتياط عمل النبي ﷺ بما يَقْتَضِيهِ الحكم الشرعي من أن الولد لزمعة، واحتاط في هذا الحكم بوجوب الاحتجاب من أجل الشبه البين.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٣٠- باب الحكم في البئر ونحوها.

٧١٨٣- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ وَالْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ صَبْرٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالًا وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ إِلَّا لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ» ^(١). فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ الآية.

٧١٨٤- فجاء الأشعث وعبد الله يُحَدِّثُهُمْ فَقَالَ: فِي نَزْلَتْ فِي رَجُلٍ خَاصَمْتُهُ فِي بئرٍ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَمْ يَبْنِ؟» قُلْتُ: لَا. قَالَ: «فَلْيَحْلِفْ» قُلْتُ: إِذَا يَحْلِفُ فَنَزَلَتْ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ﴾ الآية ^(٢).

بَوَّبَ الْمُؤَلِّفُ لِلْحُكْمِ فِي الْبئرِ وَنَحْوِهَا وَالْحَدِيثُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْبَابُ لِمَنْ حَلَفَ وَهُوَ كَاذِبٌ كَمَا هُوَ الْوَاقِعُ فِي قِصَةِ الْأَشْعَثِ أَنَّهُ تَخَاصَمَ هُوَ وَرَجُلٌ فِي الْبئرِ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَمْ يَبْنِ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَلْيَحْلِفْ». فَقُلْتُ: إِذَنْ يَحْلِفُ. يَغْنِي: وَلَا يُيَالِي. فَأَنْزَلَ اللَّهُ

(١) أخرجه مسلم (١٤٥٧).

(٢) أخرجه مسلم (١٣٨).

(٣) انظر: التعليق السابق.

هذه الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ﴾ الآية.

ففي هذا الحديث: دليل على أن طريق الحكم إذا تخاصم إلى الإنسان رجلاً أن يندأ أولاً بالمدعى فيقول: ألك بينة؟ إلا إذا بادر المدعى عليه وأقر فلا حاجة إلى طلب البينة، لكن الثانية هذه قليلة، اللهم إلا أن يتفق المدعى والمدعى عليه على أمرٍ لإسقاط حق ثالث، أو مزاحمة في حقه، فيدعي المدعى ويقرأ المدعى عليه.

مثال ذلك: لو كان رجلٌ مديناً بمائة ألفٍ لزيد، فاتفق مع شخصٍ وتواطأ معه على أن يدعي عليه الشخص مائة ألفٍ غير المائة الأولى، فالمائة الأولى حقٌ للدائن الأول الذي هو زيد، والمائة الثانية اتفق المدين مع شخصٍ على أن يدعيها عليه من أجل أن يزاحم الدائن الأول. فقال: نذهب أنا وأنت إلى القاضي وتدعي عليّ مائة ألفٍ وأنا أقر بها، فيذهب معه إلى القاضي ويقول: أدعي على هذا الرجل الحاضر بمائة ألفٍ فحينئذ يقول المدعى عليه: نعم أقر بذلك. فيحكم بثبوت مائة ألفٍ للمدعي على المدعى عليه، وحينئذ يكون على المدين مائتا ألفٍ. فإذا رجعنا إلى ماله لم نجد عنده إلا مائة ألفٍ، فيتقاسم الغريان فيكون للمدعي الأول الصادق خمسون ألفاً، والثاني خمسون ألفاً.

فأقول: إن كون المدعى عليه يقر بهذه السهولة لا يمكن أن يكون إلا إذا كان هناك تواطؤ بين المدعي والمدعى عليه، وإلا لو كان يريد أن يقر بهذه السهولة لأقر أولاً ولم يحتج للحضور إلى القاضي.

فالمهم أن قوله ﷺ: «ألك بينة». يدل على أننا نبدأ بالمدعى ونسأله البينة، فإن قال: ليس لي بينة توجهت اليمين على المدعى عليه، فإذا حلف برئ ولم يقض عليه بشيء. ولكن لو أقام المدعي بعد ذلك بينة فهل يحكم له بالحق أو نقول: إن يمين المدعى عليه أسقط الحق؟

الجواب: الأول - أن يحكم له بالحق - إلا إذا قال المدعي ليس لي بينة، ثم أقام البينة بعد، فإنها لا تقبل؛ لأن قوله: ما لي بينة. ثم يقيم البينة فيكون هو مكذباً لها؛ يعني: نفاها، ولهذا ينبغي الاحتراز، فيقول المدعي: لا أعلم لي بينة، فإذا قال: لا أعلم لي بينة. ثم أقامها قبلت.

ولكن بعض العلماء رحمه الله قال: هذا بالنسبة للعارف باللغة العربية فإنه يمكن أن يفرق بين قوله: ما لي بينة، ولا أعلم لي بينة. لكن العامي لا يميز بين لا أعلم لي بينة، وبين قوله: ما لي بينة، فإذا كان عامياً نعرف أنه لا يفرق بين الألفاظ، فإذا قال: ما لي بينة. ثم أقام بينة عادلة مرضية فإننا نقبلها حتى وإن قال: ما لي بينة؛ لأنه سيقول: أنا ما أدري. وقد يقول: ما لي بينة؛ لأنه لم يطلع أن

أَحَدًا عَلِيمًا، وَقَدْ يَكُونُ عَالِمًا؛ كَأَن يَكُونَ هُوَ وَالْمَدْعَى عَلَيْهِ يَمْشِيَانِ فِي السُّوقِ، وَكَانَ الْمَدْعَى يَقْرُرُ الْمَدْعَى عَلَيْهِ لَهَا فِي ذِمَّتِهِ، فَيَقُولُ: نَعَمْ، لَكِنْ نَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يُسَهِّلَ الْأَمْرَ. وَهَنَّاكَ أَنَا سَ وَرَاءَهُ يَسْمَعُونَ كَلَامَهُ، وَالْمَدْعَى لَا يَذَرِي أَنَّهُمْ سَمِعُوا إِقْرَارَهُ وَهَذَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقَعَ. فَعَلَى كُلِّ حَالٍ: إِذَا قَالَ: لَيْسَ لِي بَيْنَهُ، أَوْ لَا أَعْلَمُ لِي بَيْنَهُ. فَإِنَّ الْيَمِينَ تَوَجَّهَ عَلَى الْمَدْعَى عَلَيْهِ، فَإِذَا حَلَفَ خُلِّيَ سَبِيلُهُ، وَإِنْ أَبَى أَنْ يَخْلِفَ فَيَقْضَى عَلَيْهِ، ثُمَّ إِنْ أَقَامَ الْمَدْعَى بَيْنَهُ بَعْدَ ذَلِكَ قُبِلَتْ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٣١- بَابُ الْقَضَاءِ فِي كَثِيرِ الْمَالِ وَقَلِيلِهِ.

وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ ابْنِ شُبْرُمَةَ: الْقَضَاءُ فِي قَلِيلِ الْمَالِ وَكَثِيرِهِ سَوَاءٌ. ٧١٨٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ عَنْ أُمِّهَا أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ جَلَبَةً خِصَامٍ عِنْدَ بَابِهِ فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ لَهُمْ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنَّهُ يَأْتِينِي الْخِصْمُ فَلَعَلَّ بَعْضًا أَنْ يَكُونَ أَبْلَغُ مِنْ بَعْضٍ أَقْضِي لَهُ بِذَلِكَ، وَأَحْسِبُ أَنَّهُ صَادِقٌ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ فَلْيَأْخُذْهَا أَوْ لِيَدْعُهَا»^(١). هَذَا الْحَدِيثُ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ عَلَى مَا تَرَجَّمُ بِهِ الْبُخَارِيُّ هِيَ قَوْلُهُ ﷺ: «فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ». فَإِنْ «حَقٌّ» مُضَافٌ إِلَى مُسْلِمٍ فَيَعْمُ أَيُّ حَقٍّ كَانَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٣٢- بَابُ بَيْعِ الْإِمَامِ عَلَى النَّاسِ أَمْوَالَهُمْ وَضِيَاعَهُمْ

وَقَدْ بَاعَ النَّبِيُّ ﷺ مُدَبَّرًا مِنْ نُعَيْمِ بْنِ النَّحَامِ. ٧١٨٦- حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: بَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ فَبَاعَهُ بِشِئْنٍ ثَمَنُهُ دَرَاهِمٌ، ثُمَّ أَرْسَلَ بِشِئْنِهِ إِلَيْهِ^(٢). الْمُدَبَّرُ هُوَ: الَّذِي عَلَّقَ سَيِّدُهُ عَتَقَهُ بِمَوْتِهِ بِأَنْ يَقُولَ: أَنْتَ بَعْدَ مَوْتِي حُرٌّ، وَسُمِّيَ مُدَبَّرًا؛ لِأَنَّهُ يُعْتَقُ فِي دُبُرِ حَيَاةِ السَّيِّدِ. وَالْمُدَبَّرُ لَا يَنْفَعُ عَتَقُهُ إِلَّا إِذَا خَرَجَ مِنَ الثَّلَاثِ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ الدِّينُ مُقَدَّمًا عَلَى هَذَا الْعَتَقِ؛

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٧١٣).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٩٩٧).

لهذا باع النبي ﷺ المَدْبَرُ في دينٍ كان على سيده، فَبَيَّاعُ هذا المَدْبَرِ وَيُوقَى بالدين، ولا يَقَالُ: إن للعتق نفوذاً قوياً. لأن هذا العتق لا يَنْفُذُ إلا إذا كان ليس على سيده دينٌ، وإلا فإنه يُبَاعُ في الدِّينِ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٣٣- بابٌ من لم يكثر بطعن من لا يَعْلَمُ في الأمراء حديثاً.

٧١٨٧- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَرَبِيِّ يَقُولُ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَغْنًا وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ فَطَعَنَ فِي إِمَارَتِهِ وَقَالَ: «إِنْ تَطَعْنُوا فِي إِمَارَتِهِ فَقَدْ كُتِمَ تَطَعْنُونَ فِي إِمَارَةِ أَبِيهِ مِنْ قَبْلِهِ، وَابْنُ اللَّهِ إِنْ كَانَ لَخَلِيقًا لِلْإِمْرَةِ وَإِنْ كَانَ لَمِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ، وَإِنْ هَذَا لَمِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ بَعْدَهُ»^(١).

أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ هُوَ مَوْلَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ لِأَنَّ زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ كَانَ رَقِيقًا مَمْلُوكًا لِلرَّسُولِ ﷺ، ثُمَّ اعْتَقَهُ فَصَارَ مَوْلَى وَابْنَهُ مَوْلَى أَيْضًا؛ لِأَنَّ ابْنَ الْمَوْلَى مَوْلَى. وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّهُ فَأَمَرَهُ عَلَى سَرِيَّةٍ بَعَثَهَا، فَطَعَنَ النَّاسُ فِي إِمَارَتِهِ وَقَالُوا: كَيْفَ يُؤَمَّرُ وَهُوَ مَوْلَى عَلَى أَنْاسٍ أَحْرَارٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ تَطَعْنُوا فِي إِمَارَتِهِ فَقَدْ كُتِمَ تَطَعْنُونَ فِي إِمَارَةِ أَبِيهِ مِنْ قَبْلُ». أَيُّ: زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ.

وقوله: «وَابْنُ اللَّهِ». هَذِهِ قَسَمٌ وَهَزَتْهَا هَمْزَةٌ وَصَلٍ، وَيُقَالُ: وَابْنُ اللَّهِ، وَيُقَالُ: وَابْنُ اللَّهِ، وَالْمَعْنَى يَمِينُ اللَّهِ.

وقوله: «إِنْ كَانَ لَخَلِيقًا لِلْإِمْرَةِ». خَلِيقًا؛ أَيُّ: جَدِيرًا وَأَهْلًا لَهَا «إِنْ كَانَ» هَذِهِ «إِنْ» مَخْفِةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، فَهِيَ بِمَعْنَى إِنْ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ دَخُولُ اللَّامِ فِي خَبَرِ الْجُمْلَةِ الَّتِي وَقَعَتْ خَبَرًا لَهَا، وَاسْمُهَا يَكُونُ ضَمِيرَ الشَّأْنِ دَائِمًا مَحْذُوفًا، وَقَدْ يُذَكَّرُ وَلَكِنَّ الْغَالِبُ أَنَّهُ مَحْذُوفٌ. وقوله: «وَإِنْ كَانَ لَمِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ». «إِنْ» هَذِهِ تَقُولُ فِيهَا كَمَا قُلْنَا فِي «إِنْ» الْأُولَى، وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: «كَانَ». يَعُودُ عَلَى زَيْدٍ.

وقوله: «وَإِنْ هَذَا لَمِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ بَعْدَهُ». فَصَارَ النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّ أَسَامَةَ وَيُحِبُّ زَيْدًا، وَهَذَا تَعْرِفُ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مُطَابِقٌ لِلتَّرْجِمَةِ، حَيْثُ إِنْ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَكْثُرْ بِالطَّعْنِ عَلَى أَسَامَةَ، وَلَا عَلَى أَبِيهِ؛ أَيُّ: لَمْ يُبَالِ بِذَلِكَ، وَلَمْ يَهْتَمَّ بِهِ.

وَلَكِنْ يَجِبُ عَلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ الَّذِي بِيَدِهِ تَوَلِيَةُ الْأُمَرَاءِ أَنْ يَخْتَارَ مَنْ هُوَ أَصْلَحُ فِي دِينِهِ وَعَمَلِهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُؤَلَّى أَحَدًا عَلَى أَنْاسٍ وَفِيهِمْ خَيْرٌ مِنْهُ، فَإِنْ فَعَلَ بِأَنْ أَمَرَ أَمِيرًا وَلَوْ كَانَ

أَقْرَبُ النَّاسِ إِلَيْهِ عَلَى قَوْمٍ وَفِيهِمْ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ فَقَدْ خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِمْرَةَ وَلَايَةً، وَالْوَلَايَةَ يَجِبُ أَنْ يَتَوَلَّاهَا مَنْ هُوَ أَوْلَىٰ بِهَا مِنْ غَيْرِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (١٣ / ١٨٠):

قَوْلُهُ: «فَطَعْنُ فِي إِمَارَتِهِ». بَضْمُ الطَّاءِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ، وَقَوْلُهُ: «إِنْ تَطَعْنُوا فِي إِمَارَتِهِ فَقَدْ كُنْتُمْ تَطَعْنُونَ فِي إِمَارَةِ أَبِيهِ» أَي: إِنْ طَعَنْتُمْ فِيهِ فَأَخْبِرْكُمْ بِأَنْكُمْ طَعَنْتُمْ مِنْ قَبْلِ فِي أَبِيهِ، وَالتَّقْدِيرُ: إِنْ تَطَعْنُوا فِي إِمَارَتِهِ فَقَدْ أَثْمْتُمْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ طَعْنَكُمْ بِذَلِكَ لَيْسَ حَقًّا كَمَا كُنْتُمْ تَطَعْنُونَ فِي إِمَارَةِ أَبِيهِ، وَظَهَرَتْ كِفَايَتُهُ وَصَلَاحِيَّتُهُ لِلْإِمَارَةِ، وَأَنَّهُ كَانَ مُسْتَحَقًّا لَهَا فَلَمْ يَكُنْ لَطَعْنِكُمْ مُسْتَنْدًا؛ فَلِذَلِكَ لَا اعْتِبَارَ بِطَعْنِكُمْ فِي إِمَارَةِ وَلَدِهِ، وَلَا التَّفَاتِ إِلَيْهِ.

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّمَا طَعْنُوا فِيهِ لَكُونَهُ مَوْلَى. وَقِيلَ: إِنَّمَا كَانَ الطَّاعِنُ فِيهِ مَنْ يُنْسَبُ إِلَى النِّفَاقِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ مِنْ جَمَلَةِ مَا سُمِّيَ مِمَّنْ طَعَنَ فِيهِ عَيَاشٌ -بِتَحْتَانِيَّةٍ، وَشَيْنٌ مَعْجَمَةٌ- ابْنُ أَبِي رَيْعَةَ الْمَخْزُومِيِّ، وَكَانَ مِنْ مُسَلِّمَةِ الْفَتْحِ، لَكِنَّهُ كَانَ مِنْ فَضَلَاءِ الصَّحَابَةِ، فَعَلِيَ هَذَا فَالْخَطَابُ بِقَوْلِهِ: إِنْ تَطَعْنُوا لِعُمُومِ الطَّاعِنِينَ. سِوَاءِ اتِّحَادِ الطَّاعِنُ فِيهِمَا أَمْ اخْتَلَفَ. اهـ.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رحمته الله:

٣٤- بَابُ الْأَلَدِ الْخَصِمِ وَهُوَ الدَّائِمُ فِي الْخَصُومَةِ.

(لَدَا) عَوْجًا. أَلَدُ: أَعْوَجَ.

٧١٨٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مَلِيكَةَ يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبْغَضُ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدُ الْخَصِمُ» ^(١).

فِي هَذَا الْحَدِيثِ: إِثْبَاتُ صِفَةِ الْبَغْضِ لِلَّهِ ﷻ؛ أَي: أَنَّ اللَّهَ يُبْغِضُ، وَأَنَّ بَغْضَهُ يَتَفَاضَلُ فَيَبْغِضُ شَخْصًا أَكْثَرَ مِنْ بَغْضِ الشَّخْصِ الْآخَرِ.

وَالْبَغْضُ وَالْفَرْحُ وَالْمَحَبَّةُ وَالْكَرَاهَةُ؛ مِنَ الصِّفَاتِ الْفَعْلِيَّةِ الَّتِي يُشْتَبَاهُ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَى مَا جَاءَ عَنِ اللَّهِ، وَيُحَرِّفُهَا أَهْلُ التَّعْطِيلِ وَيَقُولُونَ: إِنَّ الْبَغْضَ عِبَارَةٌ عَنْ انتِقَامٍ وَلَيْسَ شَيْئًا قَائِمًا بِنَفْسِ اللَّهِ، فَيَقْسِرُونَهُ بِالشَّيْءِ الْمُنْفَصِلِ عَنِ اللَّهِ، أَوْ يَقُولُونَ: هُوَ إِرَادَةُ الْإِنْتِقَامِ، فَيَقْسِرُونَهُ بِالْإِرَادَةِ الَّتِي يَقْرُونَ بِهَا، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ مِنَ التَّحْرِيفِ، فَمَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ، فَهُوَ صَادِرٌ عَنْ عِلْمٍ فَإِنَّهُ أَعْلَمُ بِنَفْسِهِ وَبِغَيْرِهِ، فَإِذَا أَخْبَرَ اللَّهُ عَنْ نَفْسِهِ بِشَيْءٍ وَجَبَ عَلَيْنَا قَبُولُهُ، وَإِذَا أَخْبَرَ رَسُولُهُ عَنْهُ بِشَيْءٍ وَجَبَ عَلَيْنَا قَبُولُهُ، وَفِي هَذَا التَّحْرِيفِ مِنَ اللَّدَادَةِ وَالْمَخَاصِمَةِ مَا فِيهِ، وَأَنَّ الْإِنْسَانَ الْأَلَدَ الْأَعْوَجَ

الذي لا يُريدُ إلا أن يَتَحَيَّلَ على الناس بما يُلويه بلسانه أَبْغَضَ الرجالِ إلى الله ﷻ.
 فإذا قال قائلٌ: أليس المشركُ أَبْغَضَ إلى الله؟ لأن الشُّركَ أَعْظَمُ؟
 قلنا: بلى، ولكن مراده أَبْغَضَ الرجالِ في المخاصماتِ إلى الله هو الألدَّ الخصمُ الذي يُريدُ
 أن يَخْصِمَ النَّاسَ بما يُبْديه من الكلامِ الأعوجِ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٣٥- باب إذا قَضَى الْحَاكِمُ بِجَوْرِ أَوْ خِلَافِ أَهْلِ الْعِلْمِ فَهُوَ رَدٌّ.

٧١٨٩- حَدَّثَنَا عَمْرُو، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ
 بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خَالِدًا. ح، وَحَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ
 الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى بَنِي جَذِيمَةَ فَلَمْ يُحْسِنُوا أَنْ
 يَقُولُوا: أَسْلَمْنَا، فَقَالُوا: صَبَأْنَا صَبَأًا فَجَعَلَ خَالِدٌ يَقْتُلُ وَيَأْسِرُ، وَدَفَعَ إِلَى كُلِّ رَجُلٍ مِّنَّا أُسِيرَةً، فَأَمَرَ
 كُلَّ رَجُلٍ مِّنَّا أَنْ يَقْتُلَ أُسِيرَةَ فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَا أَقْتُلُ أُسِيرِي، وَلَا يَقْتُلُ رَجُلٌ مِّنْ أَصْحَابِي أُسِيرَةً،
 فَذَكَّرْنَا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ» مَرَّتَيْنِ.
 قوله: «باب إذا قَضَى الْحَاكِمُ بِالْجَوْرِ أَوْ خِلَافِ أَهْلِ الْعِلْمِ فَهُوَ رَدٌّ».

أما الأوَّلُ - إذا حَكَمَ بِجَوْرِ - فلا شَكَّ أَنَّهُ مُردودٌ؛ لأنَّ اللَّهَ تعالى لا يَأْمُرُ بِالْجَوْرِ، فإذا
 حَكَمَ بِهِ فَقَدْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، فَأَمْرُهُ مُردودٌ^(١).
 ومن ذلك أَن يَحْكُمَ بِتَفْضِيلِ أَحَدِ الْأَبْنَاءِ عَلَى الْآخَرِينَ، فَإِنْ هَذَا جَوْرٌ بِنَصِّ الْحَدِيثِ؛
 أَي: حَدِيثِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ حَيْثُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرِ»^(٢). فلهذا يُردُّ، وَهُوَ
 أَساسُ نَقْدِ حَكَمِ الْحَاكِمِ.

وَالْعُلَمَاءُ قَالُوا: لَا يُنْقَضُ مِنْ حَكَمِ الْحَاكِمِ إِلَّا مَا خَالَفَ نَصَّ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ، أَوْ إِجْمَاعًا
 قَاطِعِيًّا، أَوْ مَا يَتَعَقَّدُهُ الْحَاكِمُ؛ يَعْني: لو كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الْحَاكِمَ يَرَى هَذَا الرَّأْيَ ثُمَّ حَكَمَ بِخِلَافِهِ
 فَإِنَّا نَنْقُضُ حُكْمَهُ، لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ مُخَالَفَةٌ لَا بَدَّ أَنْ تَكُونَ عَنْ هَوَى، فَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ الْأَرْبَعَةُ
 يُنْقَضُ بِهَا حَكَمُ الْحَاكِمِ.

وَأما الثاني: - إذا حَكَمَ بِخِلَافِ أَهْلِ الْعِلْمِ - أَي: خِلَافِ الْإِجْمَاعِ فَإِنَّهُ مُردودٌ، وَهَذَا مَا
 ذَكَرَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ حَيْثُ قَالُوا: حَكَمُ الْحَاكِمِ يَرْفَعُ الْخِلَافَ وَلَا يُنْقَضُ الْإِجْمَاعُ؛ أَي: أَنَّهُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٥٥٠)، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٧١٨).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٦٥٠)، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٦٢٢).

إذا صار في المسألة خلافٌ، وحكم بأحد القولين صار حكمه نافذاً وارتفع الخلاف. مثال ذلك: لو حكم بأن الطلاق الثلاث نافذٌ وأن به تبين المرأة فإنه ينفذ حكمه، ولو قضى بالشفعة للجارية فإنه ينفذ حكمه، وهكذا بقية مسائل الخلاف.

لكنه لا يرفع الإجماع، فإذا أجمع العلماء على المسألة وحكم بخلاف إجماعهم فإنه يُنقض؛ لأن أهل العلم قالوا: ولا يُنقض حكم القاضي إلا ما خالف الكتاب، أو السنة، أو الإجماع، أو ما يعتقده.

ثم ذكر قصة بعث النبي ﷺ خالد بن الوليد إلى بني جذيمة يدعُوهم إلى الإسلام فأسلموا، لكنهم أخطئوا في اللفظ فقالوا: صَبَأْنَا صَبَأَنَا. والصائبُ عند العرب هو الخارجُ عن الدين، ففهم منهم أنهم يقولون: لن نُسلم، وأنهم من الصابئين، فقتلهم ﷺ، جعل يقتل ويأسر، ودفع الأسرى إلى الجند ثم أمر أن يقتل كل صاحب أسيرِه فلما بلغ ذلك النبي ﷺ تبرأ منه، وتبرؤُه منه يعني رده، وهذا دليل على أن من خالف النص فإنه يُردُّ حكمه، كما قاله البخاري رحمه الله.

قال الحافظ في «الفتح» (١٣ / ١٨٢):

وقد تقدّم شرحُ هذا الحديث في المغازي في باب: بعث خالد إلى بني جذيمة. والغرض منه قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ خَالِدٌ». يعني: من قتله الذين قالوا: صَبَأْنَا قَبْلَ أَنْ يَسْتَفْسِرَهُمْ عن مرادهم بذلك القول؛ فإن فيه إشارة إلى تصويب فعل ابن عمر ومن تبعه في تركهم متابعة خالد على قتل من أمرهم بقتلهم من المذكورين.

وقال الخطابي: الحكمة في تبرؤِه ﷺ من فعل خالد مع كونه لم يُعاقبه على ذلك؛ لكونه مجتهداً أن يعرف أنه لم يأذن له في ذلك خشية أن يعتدَّ أحدٌ أنه كان بإذنه، وليتزرَّجَ غيرُ خالد بعد ذلك عن مثل فعله اهـ. ملخصاً.

وقال ابن بطال: الإثم وإن كان ساقطاً عن المجتهد في الحكم إذا تبين أنه بخلاف جماعة أهل العلم، لكن الضمان لازمٌ للمخطئ عند الأكثر مع الاختلاف، هل يلزم ذلك عاقلة الحاكم أو بيت المال، وقد تقدّمت الإشارة إلى شيء من ذلك في «كتاب الديات»، والذي يظهر: أن التبرُّأ من الفعل لا يستلزم إثم فاعله، ولا إلزامه الغرامة، فإن إثم المخطئ مرفوع، وإن كان فعله ليس بمحمود. اهـ.

وكذلك لم يُضْمَن النبي ﷺ أسامة بن زيد لما قتل الرجل الذي قال: «لا إله إلا الله»، وإذا قدر أنه فعل خطأ وقصر في الاجتهاد؛ فإنه يكون في بيت المال.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٣٦- بابُ الإمام يأتي قوماً فيُصلحُ بينهم.

٧١٩٠- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا هَمَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ الْمَدِينِيُّ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: كَانَ قِتَالُ بَيْنَ بَنِي عَمْرٍو، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَصَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ أَنَاهُمْ يُصْلِحُ بَيْنَهُمْ، فَلَمَّا حَضَرَتِ صَلَاةُ الْعَصْرِ فَأَذَّنَ بِلَالٌ، وَأَقَامَ، وَأَمَرَ أَبَا بَكْرٍ فَتَقَدَّمَ، وَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ فِي الصَّلَاةِ، فَشَقَّ النَّاسَ حَتَّى قَامَ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ، فَتَقَدَّمَ فِي الصَّفِّ الَّذِي يَلِيهِ، قَالَ: وَصَفَّ الْقَوْمُ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ لَمْ يَلْتَفِتْ حَتَّى يَفْرُغَ، فَلَمَّا رَأَى التَّصْفِيعَ لَا يُمَسِّكُ عَلَيْهِ النَّفْتَ، فَرَأَى النَّبِيُّ ﷺ خَلْفَهُ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ أَنْ امْضِ، وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ هَكَذَا، وَلَبَّثَ أَبُو بَكْرٍ هَنِيئَةً بِحَمْدِ اللَّهِ عَلَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ مَشَى الْقَهْقَرِيُّ فَلَمَّا رَأَى النَّبِيَّ ﷺ ذَلِكَ تَقَدَّمَ فَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بِالنَّاسِ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ قَالَ: «يَا أَبَا بَكْرٍ مَا مَنَعَكَ إِذْ أَوْمَأْتُ إِلَيْكَ أَنْ لَا تَكُونَ مُضِيَّتَ؟» قَالَ: لَمْ يَكُنْ لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يَوْمَ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ لِلْقَوْمِ: «إِذَا رَأَيْتُمْ أَمْرًا فَلْيُسَبِّحِ الرَّجَالَ وَلْيُصَفِّحِ النِّسَاءَ»^(١).

وقوله: «بَابُ الْإِمَامِ يَأْتِي قَوْمًا فَيُصْلِحُ بَيْنَهُمْ»؛ يَعْنِي: أَنَّهُ لَا ضَيْرَ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى الْقَوْمِ فَيُصْلِحَ بَيْنَهُمْ، وَلَا نَقُولُ لِلْإِمَامِ: إِنْ ذَهَبْتَ إِلَيْهِمْ يُعْتَبَرُ خُنُوعًا لَكِنْ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَاحِدًا يَقُومُ مَقَامَكُمْ. بَلْ نَقُولُ: إِنْ هَذَا قَدْ يَكُونُ مِنْ رَفْعَةِ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ تَوَاضَعٍ لِلَّهِ رَفَعَهُ اللَّهُ ﷻ. وَهَذَا هُوَ النَّبِيُّ ﷺ إِمَامُ الْأُمَّةِ سُلْطَانًا وَتَشْرِيعًا ذَهَبَ يُصْلِحُ بَيْنَهُمْ، وَلَمْ يُرْسَلْ أَحَدًا، بَلْ ذَهَبَ بِنَفْسِهِ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّهُ مِنْ هَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ يَذْهَبُ الْإِمَامُ بِنَفْسِهِ لِلْإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ عِدَّةٌ:

مِنْهَا: جَوَازُ اسْتِخْلَافِ الْإِمَامِ مِنْ يُصَلِّي عَنْهُ، فَإِنَّهُ لَهَا حَانَتْ الصَّلَاةُ قَامَ بِلَالٌ إِلَى أَبِي بَكْرٍ وَقَالَ: صَلِّ. فَقَالَ: هَلْ قَالَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ. فَقَامَ فَصَلَّى. وَفِيهِ أَيْضًا: جَوَازُ تَخْطِي الرِّقَابَ لِلْحَاجَةِ وَالْمَصْلَحَةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَقَّ الصَّفَّ حَتَّى وَصَلَ إِلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ.

وفيه أَيْضًا: فَضِيلَةُ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه، حَيْثُ لَمْ يَتَقَدَّمْ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَفِيهِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْحَمْدِ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ حَصُولِ النِّعْمَةِ، أَوْ انْدِفَاعِ النِّقْمَةِ؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ حَمْدَ اللَّهِ ﷻ، وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ. وَفِيهِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ انْتِقَالِ الْإِنْسَانِ مِنْ إِمَامَةٍ إِلَى أُخْرَى؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ انْتَقَلَ مِنْ كَوْنِهِ إِمَامًا إِلَى كَوْنِهِ مَأْمُومًا.

وفيه: أَنَّ الْمَشْرُوعَ تَقَدُّمُ الْإِمَامِ عَلَى الصَّفِّ. وَفِيهِ أَيْضًا: أَنَّ الْمَخَالَفَةَ لِلْإِكْرَامِ وَالتَّوَاضُعِ لَا تُعَدُّ مَعْصِيَةً، فَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ خَالَفَ، حَيْثُ أَمَرَهُ

النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَنْقَى، ولكنه لم يَنْقَى، فخالف ورجع، لكن هل رجع عصياناً لرسول الله ﷺ ومخالفة له؟! لا، بل إكراماً وتعظيماً لرسول الله ﷺ، فأخذ العلماء من ذلك أن المخالفة للإكرام لا تُعَدُّ معصية، ولا يُوصَفُ المخالفُ بالعاصي، وبناءً على ذلك لو أمرك والدك بشيء، فأُيِّنْتَ إكراماً للوالد، فإن ذلك ليس بعقوبٍ؛ لأن ذلك ليس معصية.

وفيه أيضاً: أنه إذا ناب الناس شيء في الصلاة فالمشروع للرجال أَنْ يُسَبِّحُوا، وللنساء أَنْ يُصَفِّقُوا. وفيه أيضاً: أن أي أمرٍ يَعْرِضُ للإنسان، سواءً يَتَعَلَّقُ بصلاته أو لا، فإنه يُسَبِّحُ؛ لقوله ﷺ: «إذا نابكم أمر». وهذا عام.

وفيه أيضاً: إشارة إلى أن المرأة لا يَنْبَغِي أَنْ تَرْفَعَ صَوْتَهَا أمام الرجال، حتى في مقام العبادة التي هي أَبْعَدُ حَالٍ عن الفتنة؛ لأن النبي ﷺ أمر النساء في هذا الحال أَنْ يُصَفِّقْنَ. ومن فوائد الحديث: أن الإنسان إذا نَزَلَ نفسه تواضعاً فإنه لا يَلَامُ؛ لقوله ﷺ: «ما كان لابن أبي قحافة». وهذه كنية، ولكنها لا تَدُلُّ على لقب، أو على شيء فيه مدح، لكن أبا بكرٍ تَوَاضَعَ بجانب تعظيم الرسول ﷺ.

وفي الحديث قوله: «أن أمضيه» الهاء هذه هاء السَّكْتِ فَأَصْلُهَا امْضِ، لكن تأتي هاء السَّكْتِ في مثل هذا كثيراً.

وفي الحديث أيضاً من الفوائد: الدليل على الاستفسار عن الشيء، إما لمعرفة بيان وجهه، وإما للجهل به؛ لقول الرسول ﷺ: «ما منعك إذ أومأت إليك أن لا تكونَ مَضِيَّتْ؟» يسأل لماذا تأخر والنبي ﷺ أمره أَنْ يَنْقَى، فهذا دليل على أن يَسْتَفْسِرَ الإنسانُ لِيَتَبَيَّنَ وجه الأمر له، لا لأنه جاهلٌ بالشيء.

وفيه: جواز الانتقال في الصلاة من إمامة إلى إمام، ويَصِحُّ من إتمام إلى إمامة؛ أي: بعكس هذا، فإذا ناب الإمام شيء في صلاته، واستخلف من يَكْمِلُ بهم الصلاة فهنا يَنْتَقِلُ المأموم من إتمام إلى إمامة، وَيَنْتَقِلُ الإمام من إمامة إلى إتمام، أو انفراد.

ولو صَلَّى اثنان فانتَقَضَ وضوء المأموم فهنا انتَقَلَ من إمامة إلى انفراد، وكذلك من إتمام إلى انفراد كما لو كان الحدث في هذه الصورة من الإمام؛ فالإمام إذا أحدث بقي المأموم منفرداً بعد إتمامه على القول الراجح أن صلاة المأموم لا تَبْطُلُ ببطان صلاة الإمام.

وكذلك يَنْتَقِلُ من انفراد إلى إمامة، كما لو دخل وحده ثم دخل معه آخر، فإن ذلك صحيح في الفرض وفي النفل، وقيل: لا يَصِحُّ لا في الفرض ولا في النفل. وقيل: يَصِحُّ في النفل دون الفرض. والصحيح أنه يَصِحُّ في النفل والفرض؛ لأن النبي ﷺ صَلَّى وحده فقام ابن عباس معه، فأجازه، وما ثبت في النفل ثبت في الفرض إلا بدليل.

وَيَصِحُّ أَنْ يَنْتَقِلَ مِنْ انْفِرَادٍ إِلَى اتِّتِمَامٍ، مِثْلَ أَنْ يَشْرَعَ الْإِنْسَانُ فِي الصَّلَاةِ وَحْدَهُ، ثُمَّ تَخْضُرُ جَمَاعَةٌ فَيَدْخُلُ مَعَهُمْ، فَإِنْ ذَلِكَ لَا بَأْسَ بِهِ.

الْحَاصِلُ: أَنَّ جَمِيعَ الْإِنْتِقَالَاتِ الَّتِي تُعَوِّدُ إِلَى وَصْلِهَا جَائِزَةٌ، وَيَصِحُّ الْإِنْتِقَالُ أَيْضًا مِنْ إِمَامٍ إِلَى إِمَامٍ آخَرَ، كَمَا فِي قِصَّةِ أَبِي بَكْرٍ هَذِهِ، فَإِنَّ النَّاسَ انْتَقَلُوا مِنْ إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ، إِلَى إِمَامَةِ النَّبِيِّ ﷺ. أَمَّا الْإِنْتِقَالُ مِنْ عِبَادَةٍ إِلَى أُخْرَى مِنْ جَنْسِهَا؛ فَالْإِنْتِقَالُ مِنْ مُعَيَّنٍ إِلَى مُعَيَّنٍ، أَوْ مِنْ مُطْلَقٍ إِلَى مُعَيَّنٍ لَا يَصِحُّ.

وَمِثَالُ الْإِنْتِقَالِ مِنْ مُعَيَّنٍ إِلَى مُعَيَّنٍ: إِذَا انْتَقَلَ مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى الظُّهْرِ؛ كَرَجُلٍ دَخَلَ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ صَلَّى الظُّهْرَ بِلَا وَضوءٍ، فَتَوَى هَذِهِ لِلظُّهْرِ، فَإِنَّمَا لَا تَصِحُّ لَا لِلظُّهْرِ وَلَا لِلْعَصْرِ، فَلَا تَصِحُّ لِلْعَصْرِ؛ لِأَنَّهُ انْتَقَلَ عَنْهَا، وَلَا تَصِحُّ لِلظُّهْرِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَدَبَّرْهَا مِنْ تَكْبِيرَةٍ الْإِحْرَامِ، فَأَوَّلُ الصَّلَاةِ كَانَتْ عَصْرًا وَلَا تَصِحُّ صَلَاةٌ مَرَكِبَةٌ.

وَمِثَالُ الْإِنْتِقَالِ مِنْ مُطْلَقٍ إِلَى مُعَيَّنٍ: كَمَا لَوْ كَانَ يَنْتَقِلُ نَفْلًا مُطْلَقًا، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يُؤْتِرْ فَنَوَاهُ لِلتُّوتِرِ، فَإِنَّمَا لَا يَصِحُّ، أَوْ تَذَكَّرَ أَنَّهُ صَلَّى الْفَجَرَ بِلَا وَضوءٍ فَنَوَاهُ لِلْفَجْرِ، فَلَا يَصِحُّ.

وَأَمَّا الْإِنْتِقَالُ مِنْ مُعَيَّنٍ إِلَى مُطْلَقٍ فَيَصِحُّ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُعَيَّنَ يَشْتَمِلُ عَلَى نِيَّتَيْنِ: نِيَّةٍ مُطْلَقَةٍ، وَنِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ، فَالَّذِي يُصَلِّي الْفَجَرَ مِثْلًا نَوَى صَلَاةً وَفَجْرًا، فَإِذَا أَلْغَى الْفَجَرَ بَقِيََتْ نِيَّةُ الصَّلَاةِ، فَلَوْ فُرِضَ أَنْ رَجُلًا شَرَعَ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ وَهُوَ مُسَافِرٌ، وَصَلَاةُ الْمُسَافِرِ رَكْعَتَانِ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَهَا نَفْلًا مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ مَعَهُ وَقْتُهَا، فَتَحَوَّلَ إِلَى نَفْلِ مُطْلَقٍ فَلَا بَأْسَ، لَكِنْ إِنْ ضَاقَ وَقْتُ الْمُعَيَّنَةِ فَإِنَّهُ لَا يَنْتَقِلُ إِلَى النَفْلِ الْمَطْلُوقِ؛ لِأَنَّ الْوَقْتَ تَعَيَّنَ لَهُذِهِ الْفَرِيضَةُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٣٧- بَابٌ يُسْتَحَبُّ لِلْكَاتِبِ أَنْ يَكُونَ أَمِينًا عَاقِلًا.

٧١٩١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهِ أَبُو ثَابِتٍ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ السَّبَّاقِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: بَعَثَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ لِمَقْتُلِ أَهْلِ الْيَمَامَةِ، وَعِنْدَهُ عَمْرٌ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ عَمْرَ أَتَانِي فَقَالَ: إِنَّ الْقَتْلَ قَدْ اسْتَحَرَّ يَوْمَ الْيَمَامَةِ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَإِنِّي أَخْشَى أَنْ يَسْتَحِرَّ الْقَتْلَ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الْمَوَاطِنِ كُلِّهَا، فَيَذْهَبَ قِرَاءَنُ كَثِيرٌ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَأْمُرَ بِجَمْعِ الْقُرْآنِ، قُلْتُ: كَيْفَ أَفْعَلُ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ عَمْرٌ: هُوَ وَاللَّهِ خَيْرٌ، فَلَمْ يَزَلْ عَمْرٌ يُرَاجِعُنِي فِي ذَلِكَ حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ صَدْرِي لِلَّذِي شَرَحَ لَهُ صَدْرَ عَمْرٍ، وَرَأَيْتُ فِي ذَلِكَ الَّذِي رَأَى عَمْرٌ قَالَ زَيْدٌ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَإِنَّكَ رَجُلٌ شَابٌّ عَاقِلٌ لَا نَهْمَكَ، قَدْ كُنْتَ تَكْتُبُ الْوَحْيَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَتَّبِعُ الْقُرْآنَ فَاجْمَعُهُ

قال زيد: فوالله لو كلفني نقل جبل من الجبال ما كان بأثقل عليّ مما كلفني من جمع القرآن. قلت: كيف تفعّلان شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ قال أبو بكر: هو والله خير، فلم يزل يحثُّ مُراجعتي حتّى شرح الله صدرِي للذي شرح الله له صدر أبي بكر وعمر، ورأيتُ في ذلك الذي رأيا، فتبعتُ القرآن أجمعه من العُسب، والرّقاع، واللخاف، وصدور الرجال، فوجدتُ آخر سورة التوبة ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ إلى آخرها مع خزيمه أو أبي خزيمه، فالحقّتها في سورتها، وكانت الصحف عند أبي بكر حياته حتّى توفاه الله ﷻ، ثم عند عمر حياته حتّى توفاه الله، ثم عند حفصة بنت عمر.

قال محمد بن عبيد الله: اللخاف؛ يعني: الخزف.

❖ يقول البخاري رحمه الله: «بَابٌ يُسْتَحَبُّ لِلْكَاتِبِ أَنْ يَكُونَ أَمِينًا عَاقِلًا». وتغيّر المؤلف رحمه الله بالاستحباب فيه نظر، والصواب أنه يجب أن يكون أميناً، فإن الأمانة شرط في كل ولاية، قال تعالى: ﴿قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ الْجِنِّ أَنَا آتَاكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ﴾ [التكوير: ٢٩]. وقالت إحدى ابنتي صاحب مدين: «يَتَأَبَّأُ اسْتَجِرَّةُ إِبْرَاهِيمَ خَيْرٌ مِّنْ اسْتَجَرَتِ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ» [التكوير: ٢٦]. فالأمانة شرط في كل عمل ذي ولاية.

❖ وأما قوله: «عاقلاً». فالعقل يُريدُ به ﷺ عقل الرشيد لا عقل الإدراك؛ لأن عقل الإدراك شرط، ولا يُمكن أن يؤلّى كاتب مجنون، فالمراد عقل الرشيد؛ أي: أنه يكون رشيداً في كتابته، وفي نظره بعيد النظر، حتّى يتِمَّ الأمر كما ينبغي.

ثم ذكر المؤلف رحمه الله حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: «بعث إليّ أبو بكر لمقتل أهل اليمامة». يعني: عند مقتل أهل اليمامة -وعنده عمر-. يعني: لم يبعثه للمقتل لكن عند المقتل، واللام هنا هي كما في قوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الأعراف: ٤٧]. أي: عنده.

❖ وقوله: «فقال أبو بكر: إن عمر أتاني فقال: إن القتل قد استحرَّ يوم اليمامة بقراء القرآن». استحرَّ يعني: اشتدَّ، وقُتل منهم نحو سبعين قارئاً، وهؤلاء يوثرون في ذلك الوقت. ❖ وقوله: «وإني أخشى أن يستحرَّ القتل بقراء القرآن في المواطن كلها، فيذهب قرآن كثير». القائل هو عمر رضي الله عنه.

❖ وقوله: «وإني أرى». -يقول عمر-: أن تأمر بجمع القرآن. هذا من الأدب في اللفظ؛ لأنه قال: أرى أن تأمر، ولم يقل: أرى أن يُجمع؛ لأن الأمر لأبي بكر بجمع القرآن. ❖ وقوله: «فقلت -يقول أبو بكر-: كيف أفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟». لأن حفظ القرآن من العبادة، بل من أفضل العبادات، فكيف يفعله والنبي ﷺ لم يفعله.

❖ وقوله: «فقال عمر: هو والله خير». يعني: جمع القرآن خير، وأقسم على ذلك وإن كان لم يُستقسم؛ لأن الأمر يقتضي الاهتمام والعناية، فهو جدير بأن يُقسم عليه؛ ولهذا أقسم بأنه خير.

❖ وقوله: «فلم يزل عمر يُراجعني في ذلك حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر عمر». وإلا لو بقي لم ينشرح صدره ما وافق عمر رضي الله عنه، لكن لما انشرح صدره وافق.

❖ وقوله: «ورأيت في ذلك الذي رأى عمر قال زيد: قال أبو بكر: وإنك رجل شاب عاقل لا نتهمك». وصفه بالشباب؛ لأن الشباب ذو نشاط وقوة بدنية و«عاقل»، هذه القوة العقلية، فالعاقل لا يتصرف إلا بما يراه مفيداً وحكمة، ولا «نتهمك» هذه هي الأمانة؛ يعني: فأنت عندنا أمين، فهذه ثلاثة أوصاف، وصف بها خليفة رسول الله ﷺ زيد بن ثابت، وأكرم بها من أوصاف!

❖ وقوله: «قد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ». يعني: فأنت مؤتمن من قبلنا على هذا القرآن العظيم.

❖ وقوله: «فتبّع القرآن فاجمعه» قال زيد: فوالله لو كلّفني نقل جبل من الجبال ما كان بأثقل عليّ مما كلّفني من جمع القرآن. لأن الأمر عظيم، ويحتاج إلى تبّع من الرجال، وإلى ثقة من رآه عنده، والبحث عن حاله، فالمسألة عظيمة جداً، والمسئولية كبيرة.

❖ وقوله: «قلت: كيف تعلن شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ». اعترض على هذا الرأي بما اعترض به أبو بكر على عمر، فقال أبو بكر: هو والله خير. كجواب عمر لأبي بكر.

❖ وقوله: «فلم يزل يحثّ مرّاجعتي حتى شرح الله صدري للذي شرح الله له صدر أبي بكر وعمر». فإذا قال قائل: أليست طاعة وليّ الأمر واجبة؟ قلنا: بلى. فلماذا عارض زيد بهذه المعارضة وقال: تفعل شيئاً لم يفعله الرسول ﷺ؟

الجواب: أنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، وهو يظن أن هذا أمرٌ محدث، يُحتمل أنه قال ذلك من أجل أن ينشرح صدره لهذا العمل؛ لأنه إذا قام للعمل منشراحاً به صدره، كان أقدر عليه مما لو قام لمجرد طاعة وليّ الأمر.

❖ وقوله: «أجمعه من العُشب». جمع عسيب، وهو عسيب النخل، وكانوا يكسرون العسيب ويكتبون فيه، وربما كتبوا في أوراق العسيب.

❖ وقوله: «الرّقاع». وهي من الجلود، فقد كانوا يكتبون في الجلود.

❖ وقوله: «اللّخاف». يعني: الخرف، وقيل: إن اللّخاف هي الحجارة البيضاء الرهيفة، وتُسمّى عندنا سلاخ وباللغة المصرية شق، وعلى كلّ حال هي صحيفة يُكتب فيها، والغالب أنها تكون ملساء.

وقوله: «وصدور الرجال». فصار القرآن مكتوبًا ومحفوظًا، فجمعه زيد رضي الله عنه.

وقوله: «فوجدت في آخر سورة التوبة ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ إلى آخره مع خزيمة، أو أبي خزيمة - والشك من الراوي - فالحققتها في سورتها». وفي هذا دليل على أن الآيات والسور توقيفية، وكذلك ترتيبها توقيفي، فترتيب الحروف، والكلمات والآيات كله توقيف، وترتيب السور بعضه توقيفي وبعضه اجتهادي؛ فمن التوقيفي: سبع، والغاشية، والبقرة، وآل عمران، والجمعة، والمنافقون، وكل ما قرأه النبي ﷺ مرتبًا فهو توقيفي، والباقي من اجتهاد الصحابة رضي الله عنهم.

وقوله: «وكانت الصحف عند أبي بكر حياته، حتى توفاه الله». وفي هذا دليل على أن مثل هذا الأمر العظيم يجب أن يكون محفوظًا عند ولي الأمر الأعلى في الدولة؛ لئلا يتلاعب به الناس.

وقوله: «وعند عمر حتى توفاه الله، ثم كان عند حفصة». لأن حفصة أم المؤمنين رضي الله عنها، ولأنها ذات رأي جيد حصيف، ولهذا جعلها عمر هي الناظرة على وقفه الذي وقفه في خير، فإن عمر أصاب أرضًا بخير هي أنفس مال عنده، فاستشار النبي ﷺ فيها، فأمره أن يوقفها يخبس أصلها ويسبل مغلها ففعل^(١)، وجعل الناظر حفصة بنت عمر، ثم ذوي الرأي بعدها من آل عمر.

قال محمد بن عبيد الله: اللخاف؛ يعني: الخرف.

ثم قال البخاري رحمته الله:

٣٨- باب كتاب الحاكم إلى عماله والقاضي إلى أُمَنائه.

٧١٩٢- حدثنا عبد الله بن يوسف، أخبرنا مالك، عن أبي ليلى. ح. حدثنا إسماعيل، حدثني مالك عن أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل، عن سهل بن أبي حثمة، أنه أخبره هو ورجال من كبار قومه أن عبد الله بن سهل، ومُحِيصَة خَرَجَا إلى خير من جهد أصابهم، فأخبر مُحِيصَة أن عبد الله قُتِلَ وطُرح في فقير أو عين، فأتى يهود فقال: أنتم والله قتلتموه. قالوا: ما قتلناه والله. ثم أقبل حتى قدم على قومه، فذكر لهم، وأقبل هو وأخوه حُوَيْصَة وهو أكبر منه، وعبد الرحمن بن سهل، فذهب ليتكلم وهو الذي كان بخير، فقال النبي ﷺ لمُحِيصَة: «كبر كبر» يريد السن، فتكلم حُوَيْصَة، ثم تكلم مُحِيصَة، فقال رسول الله ﷺ: «إما أن يدؤا صاحبكم، وإما أن يؤذنوا بحرب» فكتب رسول الله ﷺ إليهم به، فكتب ما

(١) أخرجه النسائي (٣٦٠٣)، وابن ماجه (٢٣٩٧)، وابن حبان (٤٨٩٩).

قتلناه، فقال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحُوَيْصَةَ وَمُحَبِّصَةَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ: «اتَّخِلْفُونِ وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ؟» قالوا: لا قال: «أَتَحْلِفُ لَكُمْ يَهُودُ؟» قالوا: لَيْسُوا بِمُسْلِمِينَ، فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ مِائَةَ نَاقَةٍ حَتَّى أَدْخَلَتْ الدَّارُ، قَالَ سَهْلٌ: فَكَرَضْتَنِي مِنْهَا نَاقَةً^(١).

هذا الذي ترجم به البخاري رحمه الله: كتاب الحاكم إلى عماله والقاضي إلى أمانته. فالحاكم كأنه يريد به الحاكم التنفيذي كالأمير ونحوه، والقاضي هو الحاكم بالشرع.

ثم ذكر حديث عبد الله بن سهل ومحبصة، حيث خرجا إلى خيبر فقتل عبد الله بن سهل، فبلغ ذلك النبي ﷺ - فكتب إلى اليهود إما أن يدوا صاحبه، أي: يؤدوا الدية، وإما أن يؤذنوا بحرب؛ لأن هذا نقض للعهد الذي بينهم وبين الرسول ﷺ، فكتبوا أنهم لم يفعلوا شيئا ولم يقتلوه، فطلب النبي ﷺ من بني سهل أن يخلفوا خمسين يمينًا ويستحقوا دمهم، فقالوا: لا نخلف ونحن لم نر ولم نشهد. فقال: يخلف اليهود خمسين يمينًا. فقالوا: لا نقبل؛ لأنهم غير مسلمين. فوداه النبي ﷺ من عنده من إبل بيت المال، ويختمل أن يكون من إبل الصدقة، لكن الأول أظهر؛ لأن إبل الصدقة لأصحابها.

وفي هذا الحديث: الإشارة إلى إجراء القسامة، وقد سبق لنا معناها؛ وهي: أيمان مكررة في دعوى قتل معصوم، وتكون من أهل المقتول فيخلفون خمسين يمينًا على أن هذا هو الذي قتل صاحبنا، فإن لم يفعلوا حلف المدعى عليه خمسين يمينًا وبرئوا، ولكن لا بد من أن يكون هناك قرائن تدل على صدق الدعوى، وإلا فلو غطى الناس بدعواهم لادعى رجال دماء قوم وأموالهم.

وهذه القرائن، هل هي كل قرينة، أو قرينة العداوة الظاهرة فقط؟

الجواب: أن في هذا للعلماء قولين:

القول الأول: أنها قرينة العداوة الظاهرة؛ كما بين اليهود والمسلمين.

القول الثاني: أن كل ما يغلب على الظن صدق الدعوى فهو قرينة تجري بها القسامة.

فإذا ادعى زيد أن عمرا قتل أخاه؛ أي: أخا زيد فهل يقبل بلا بينة؟

الجواب: أنها لا تقبل إلا ببينة؛ شاهدين رجلين عدلين إن كان القتل عمداً، أو شاهداً ويمين المدعى، أو شاهداً وامرأتين إن كان القتل خطأ، وهذا هو الأصل، فإذا كان المدعى عليه عدواً للمدعى عداوة ظاهرة ببينة، فحيث لا تكون البينة رجلين، أو رجلاً وامرأتين أو رجلاً ويمين المدعى، بل تكون أيماناً يخلفها المدعون وقدرها خمسون يمينًا، كالذي كان بين المسلمين وبين اليهود، فقد كان بينهم عداوة ظاهرة تغلب على الظن صدق دعوى المسلمين على اليهود.

فاليهودُ ادعى عليهم المسلمون؛ أي: آل عبد الله بن سهل أنهم قتلوا صاحبهم عبد الله بن سهل، وليس عندهم بينة، فطلب منهم النبي ﷺ؛ أي: من آل سهل أن يخلفوا خمسين يميناً بأن اليهود قتلوا سهلاً، فإذا فعلوا ذلك ثبت القتل على اليهود، لكن المسلمين - آل سهل - أبوا أن يخلفوا وقالوا: ما رأيناهم قتلوه، ولا شهدنا، فكيف نخلف على شيء ما رأينا، ولا شهدناه، فأخبرهم النبي ﷺ أن اليهود يبرءون من دمه إذا حلفوا خمسين يميناً.

واستغنى النبي ﷺ بأيمان المدعين عن البينة في هذه المسألة لوجود قرينة تصدق دعواهم هي العداوة الظاهرة، واحترزنا بالعداوة الظاهرة عن العداوة الخفية كالتى تكون بين شخص وآخر، فالعداوة الظاهرة كالتى تكون بين القبائل.

ولكن هل يقتصر في القسامة على القرينة هذه؛ أي: العداوة الظاهرة، أو نقول: كل ما يغلب على الظن صدق المدعين فيه، فإن القسامة تجرى فيه؟

الجواب: أن المشهور من المذهب هو الأول - أنه يقتصر على ما ورد - وعلموا ذلك بأن القسامة على خلاف الأصل في الدعاوى؛ لأن الأصل في الدعاوى أن تكون اليمين على المدعى عليه، وعلى المدعى البينة، وفي القسامة الأيمان في جانب المدعى بدلاً عن البينة، قالوا: فما خرج عن الأصل فإنه لا يقاس عليه.

قال الفقهاء ذلك، كما قال النحويون: الشاذ من اللغة يحفظ ولا يقاس عليه، فالفقهاء قالوا: الخارج عن أصل الأحكام العامة يحفظ ولا يقاس عليه.

ولكن القول الثاني - أن كل ما غلب على الظن صدق المدعين فإنه تجرى فيه القسامة - هو الصحيح؛ وذلك لأن الأحكام الشرعية مربوطة بعلمها ومناسباتها، فلا يتخلف المعلول عن علته، وأي فرق بين عداوة ظاهرة، وبين شخص رأيناها باطناً ومعه سكين ملطخة بالدم، وخلفه رجل يتشخط بدمه؟ فهنا غلبة الظن بأن هذا الهارب هو القاتل أكبر من غلبة الظن التى تحصل بالعداوة.

ولهذا كان القول الراجح الذي ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: أن كل ما كان فيه قرائن تغلب على الظن صدق المدعى فإنها تجرى فيه القسامة، ودعوى أن القسامة على خلاف الأصل دعوى غير صحيحة، بل القسامة على وفق الأصل؛ لأن اليمين إنما تكون في جانب أقوى المتداعين، وليست خاصة في جانب المدعى عليه، بل في جانب أقوى المتداعين، والدليل على هذا أن النبي ﷺ قضى بالشاهد واليمين^(١)، قضى للمدعى بالشاهد واليمين، فجعل اليمين في جانب المدعى؛ لأنه قوي جانب الشاهد الذي معه.

مثال ذلك: أَدْعَيْتُ أَنْ الْكِتَابَ الَّذِي فِي يَدِ فُلَانٍ مُلْكِي. فقال: لا، الْكِتَابُ لَيْسَ لَكَ. فَأَتَيْتُ بِشَاهِدٍ وَاحِدٍ فَقَطْ، فَهَذَا لَا يُحْكَمُ بِالشَّاهِدِ وَحَدٍّ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ [٢٨٢: ٢٨٢]. لَكِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالشَّاهِدِ مَنْصُومٍ إِلَيْهِ يَمِينُ الْمُدَّعِي؛ لِأَنَّهُ قَوَى جَانِبَهُ بِالشَّاهِدِ.

وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَالَ الْفُقَهَاءُ: لَوْ رَأَيْنَا شَخْصًا عَلَيْهِ عِمَامَةٌ وَفِي يَدَيْهِ عِمَامَةٌ، وَآخَرُ يَجْرِي خَلْفَهُ وَيَقُولُ: أَعْطَنِي عِمَامَتِي. وَلَيْسَ عَلَيْهِ عِمَامَةٌ، فَهَذَا مُدَّعٍ وَهُوَ الَّذِي يَجْرِي خَلْفَ الرَّجُلِ، وَمُدَّعَى عَلَيْهِ وَهُوَ الرَّجُلُ الَّذِي يَجْرِي عَلَيْهِ عِمَامَةٌ وَمَعَهُ عِمَامَةٌ، فَهَذَا نَحْكُمُ بِالْعِمَامَةِ الَّتِي بِيَدِ الْهَارِبِ بِأَنَّهَا لِلطَّالِبِ الْلاحِقِ - لَكِنَّ يَمِينَهُ، فَهَذَا حَكَمْنَا بِالْيَمِينِ فِي جَانِبِ الْمُدَّعِي لِقَوَّةِ جَانِبِهِ بِهَذِهِ الْقَرِينَةِ الْقَوِيَّةِ.

فَعَلَى كُلِّ حَالٍ: الْقَسَامَةُ لَنْ تَخْرُجَ عَنْ أَصْلِ الدَّعَاوِي، بَلْ هِيَ مُوَافِقَةٌ لِأَصْلِ الدَّعَاوِي، وَيَبْقَى النَّظَرُ لِمَاذَا كُرِّرَتْ فِيهَا الْإِيَانُ خَمْسِينَ مَرَّةً. أَوْ خَمْسِينَ يَمِينًا؟

الْجَوَابُ: أَنَّ أَصْلَ التَّكْرَارِ لِلتَّكْيِيدِ، وَلَمَّا كَانَتِ الدَّمَاءُ خَطَرُهَا عَظِيمٌ كُرِّرَتْ الْإِيَانُ.

أَمَّا لِمَاذَا كَانَتْ خَمْسِينَ يَمِينًا وَلَمْ تَكُنْ خَمْسَةَ عَشْرَةَ، أَوْ عَشْرِينَ، أَوْ مِائَةً؟ فَهَذَا أَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ؛ لِأَنَّ الْأَعْدَادَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُدْرِكَ الْحِكْمَةُ فِي وَضْعِهَا عَلَى عَدَدٍ مُعَيَّنٍ، فَالْصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ لِمَاذَا كَانَتْ سَبْعَ عَشْرَةَ رَكْعَةً؟ اللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا: تَكَرَّرَ عِلَّتُهُ مَعْلُومَةٌ وَهِيَ التَّوَكُّيدُ لَخَطَرِ الدَّمَاءِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: مَنْ حَلَفَ يَمِينًا حَلَفَ خَمْسِينَ يَمِينًا.

قُلْنَا: لَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، فَقَدْ يَخْلِفُ الْإِنْسَانُ يَمِينًا ثُمَّ يَتَعَاطَمُ الْأَمْرُ فِي نَفْسِهِ فَيَتَوَقَّفُ؛ يَعْني: رُبَّمَا تَأَخَّذَهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ وَيَخْلِفُ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَتَرَجَّعُ، وَهَذَا يَقَعُ كَثِيرًا، فَإِنَّ الشَّيْءَ إِذَا حَصَلَ بِيَدِ الْإِنْسَانِ زَهَدَ فِيهِ، فَهُوَ يَتَعَاطَمُ الْيَمِينَ إِذَا كُرِّرَ عَلَيْهِ، وَرُبَّمَا يَسْتَسْهِلُهُ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ وَبَعْدَ ذَلِكَ يَسْتَضْعِبُهُ فَلَا يَخْلِفُ.

وَمِنْ هَذَا عَلِمْنَا أَنَّ الْقَسَامَةَ لَمْ تَخْرُجْ عَنْ أَصْلِ الْحُكُومَاتِ، وَلَا عَنْ الْعِلَلِ الشَّرْعِيَّةِ.

وَأَمَّا كَوْنُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ يَخْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا، فَالْجَوَابُ فِيهِ كَالْجَوَابِ فِي تَكَرُّرِ الْإِيَانِ فِي جَانِبِ الْمُدَّعِينَ، أَنَّ ذَلِكَ مِنْ بَابِ التَّوَكُّيدِ لَخَطَرِ الدَّمَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ يَكُونُوا كَاذِبِينَ فِي إِنْكَارِهِمْ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى اعْتِبَارِ الْكِبَرِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «كِبَرُ كَبِيرٍ». يَعْني: يُبْدَأُ بِالْأَكْبَرِ.

وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْقَسَامَةَ لَا تَخْتَصُّ بِالْوَرِثَةِ، وَإِنَّمَا هِيَ بِالْعَصْبَةِ خِلَافًا لِمَا عَلَيْهِ الْأَصْحَابُ، فَالْفُقَهَاءُ يَقُولُونَ: الْقَسَامَةُ إِنَّمَا هِيَ لِلْوَرِثَةِ؛ لِأَنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ يَرِثُونَ الدِّيَةَ، وَهَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، وَعَلَى أَنَّهَا لِلْعَصْبِ، وَجْهٌ: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «كَبُرَ كَبِيرٌ». مَعَ أَنَّ هَؤُلَاءِ لَيْسُوا إِخْوَةً مَعَهُمْ أَخٌ، وَهُمْ بَنُو عَمٍّ وَلَيْسُوا إِخْوَةً.

لكن قد يُقال: إن الرسول ﷺ أمر بأن يتكلم الأكبر فالأكبر، ولم يأت دور الأيمان، فلذلك يُحتاج إلى تحرير في هذه المسألة.

وتحرير المسألة: أن النبي ﷺ قال لحُوَيْصَةَ ومُحَيِّصَةَ وعبد الرحمن: «أتحلفون وتستحقون دم صاحبكم»، إذا القسامة ترجع إلى العصابة لا إلى الورثة.

هنا قال: فكتب رسول الله ﷺ إليهم. فهل الرسول يكتب؟

الجواب: أنه أمر من يكتب كما تقول: بنى الأمير قصره. وليس المعنى أنه باشره، بل أمر ببنائه. وقيل: بل كان الرسول ﷺ يكتب بعد نزول الوحي عليه؛ لأن الله قال: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّونَ بِيَمِينِكُمْ﴾ [٤٨: ٤٨]. فقولُه: وما كنْتُمْ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ، أما بعده فإن الرسول ﷺ كان يكتب، لكن الذي يظهر أن الرسول ﷺ كان لا يكتب كثيراً، وإنما يكتب الأشياء اليسيرة؛ كاسمه ﷺ، وما أشبه ذلك.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٣٩- باب هل يجوز للحاكم أن يبعث رجلاً وحده للنظر في الأمور؟

٧١٩٣، ٧١٩٤- حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ عبيد الله بن عبد الله، عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني قالاً: جاء أعرابيٌّ فقال: يا رسول الله أقضِ بيننا بكتاب الله فقام خصمُهُ فقال: صدق فاقضِ بيننا بكتاب الله. فقال الأعرابي: إن ابني كان عسيفاً على هذا فزني بامرأته فقالوا لي: على ابنك الرِّجْمُ. ففديتُ ابني منه بمائة من الغنم ووليدة، ثُمَّ سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَقَالُوا: إِنَّمَا عَلَى ابْنِكَ جُلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ، أَمَّا الْوَلِيدَةُ وَالْغَنَمُ فَرُدُّ عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جُلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَأَمَّا أَنْتَ يَا أُنَيْسُ (الرجل) فَاغْدُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَارْجُمَهَا». فَعَدَا عَلَيْهَا أُنَيْسٌ فَرَجَمَهَا^(١).

قوله: «باب: هل يجوز للحاكم أن يبعث رجلاً وحده للنظر في الأمور؟» أتى به المؤلف بصيغة الاستفهام؛ لأن المسألة تحتاج إلى تفصيل، فإذا دعت المسألة رجلاً للنظر في الأمور، فإما أن يكون لشهادة، أو لإقرار، أو ما أشبه ذلك. فالواحد لا يكفي؛ كما لو دعي على رجل في بيته ولا يستطيع الحضور لمجلس الحكم، أو امرأة خطيرة لا تخرج وأراد الحاكم أن يرسل لها من يشهد فإنه يرسل شاهدين ليشهدا على إقرارها مثلاً.

وأما إذا كانت المسألة من باب الحكم والولاية وما أشبهها، فإنه يكفي رجل واحد؛ كما

لَوْ بَعَثَ الْقَاضِي رَجُلًا لَتَقْوِيمٍ مُتَلَفٍ، أَوْ لِلكُشْفِ عَلَى مَرِيضٍ كَيْفَ يَكُونُ مَرَضُهُ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهَذَا يَكْفِي فِيهِ رَجُلٌ وَاحِدٌ، لَكِنْ لَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ هَذَا الرَّجُلُ مُوْثِقًا بِهِ لِأَمَانَتِهِ وَخَبْرَتِهِ. ثُمَّ ذَكَرَ الْمُؤَلَّفُ رحمته الله تَوْكِيلَ الرَّسُولِ رحمته الله أَنْ يَذْهَبَ إِلَى الْمَرَأَةِ، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَلَيْزَ جُمُهَا، فَبَعَثَهُ النَّبِيُّ رحمته الله لِإِثْبَاتِ الْحَدِّ، وَتَنْفِيزِ الْحَدِّ. فَإِثْبَاتُ الْحَدِّ مَا خُوذَ مِنْ قَوْلِهِ: «فَإِنْ اعْتَرَفَتْ». وَتَنْفِيزُهُ مَا خُوذَ مِنْ قَوْلِهِ: «فَارْجُمُهَا».

وَسَبَقَ هَذَا الْحَدِيثُ، وَبَيَّانُ فَوَائِدِهِ، وَأَنْ مِنْ فَوَائِدِهِ: أَنْ مَا أُخِذَ بِغَيْرِ حَقٍّ فَإِنَّهُ يَجِبُ رَدُّهُ، يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «أَمَّا الْوَلِيدَةُ وَالْغَنَمُ فَرُدَّ عَلَيْكَ».

وَأَنَّهُ يُكْفَى بِالْإِقْرَارِ بِالزَّنا مَرَّةً وَاحِدَةً؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ رحمته الله لَمْ يَقُلْ لِأَنْبَسَا: إِنْ اعْتَرَفْتَ أَرْبَعًا. وَأَنَّ هَذَا هُوَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَدَيْنَا شَبَهٌ فِي الْإِقْرَارِ، أَمَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ شَبَهٌ فَإِنَّهُ يُكْرَرُ كَمَا فِي قِصَّةِ مَا عَزَّ، فَإِنَّ الرَّسُولَ رحمته الله كَانَ عِنْدَهُ شَكٌّ فِي أَمْرِهِ إِلَى حَدِّ أَنْ قَالَ لَهُ: «أَبْكَ جُنُونَ؟» ^(١) وَأَقَامَ رَجُلًا يَسْتَنْكِهُ هَلْ فِيهِ رَائِحَةُ الْخَمْرِ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ شَكٌّ فَإِنَّ الْإِقْرَارَ مَرَّةً وَاحِدَةً يَكْفِي.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «الْفَتْحِ» (١٣ / ١٨٥):

قَوْلُهُ: «بَابُ: هَلْ يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَبْعَثَ رَجُلًا وَحْدَهُ لِلنَّظَرِ فِي الْأُمُورِ». كَذَا لِلْأَكْثَرِ، وَفِي رَوَايَةِ الْمُسْتَمْلِيِّ وَالْكُشْمِينِيِّ: «يَنْظُرُ». وَكَذَا عِنْدَ أَبِي نَعِيمٍ ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ فِي «قِصَّةِ الْعَسِيفِ» وَقَدْ مَضَى شَرْحُهُ مُسْتَوْفَى، وَالْغَرَضُ مِنْهُ قَوْلُهُ رحمته الله: «وَأَعْدُ يَا أَنْبَسَا عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا». وَقَدْ تَقَدَّمَ الْاِخْتِلَافُ فِي أَنْ أَنْبَسَا كَانَ حَاكِمًا أَوْ مُسْتَخْبَرًا.

وَالْحِكْمَةُ فِي إِيرَادِهِ التَّرْجُمَةَ بِصِغَةِ الاسْتِفْهَامِ الْإِشَارَةُ إِلَى خِلَافِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ فَإِنَّهُ قَالَ: «لَا يَجُوزُ لِلْقَاضِي أَنْ يَقُولَ أَقَرَّ عِنْدِي فَلَانٌ بِكَذَا لَشَيْءٍ يُقْضَى بِهِ عَلَيْهِ مِنْ قَتْلِ، أَوْ مَالٍ، أَوْ عَتَقٍ، أَوْ طَلَاقٍ، حَتَّى يَشْهَدَ مَعَهُ عَلَى ذَلِكَ غَيْرُهُ». وَادَّعَى أَنْ مِثْلَ هَذَا الْحَكْمِ الَّذِي فِي حَدِيثِ الْبَابِ خَاصٌّ بِالنَّبِيِّ رحمته الله. قَالَ: «وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي مَجْلِسِ الْقَاضِي أَبَدًا عَدْلَانِ يَسْمَعَانِ مَنْ يَقْرَأُ وَيَشْهَدَانِ عَلَى ذَلِكَ فَيَنْفُذَ الْحَكْمَ بِشَهَادَتِهِمَا» نَقْلَهُ ابْنُ بَطَالٍ.

وَقَالَ الْمَهْلَبُ: فِيهِ حُجَّةٌ لِمَالِكٍ فِي جَوَازِ إِنْفَازِ الْحَاكِمِ رَجُلًا وَاحِدًا فِي الْأَعْذَارِ، وَفِي أَنْ يَتَّخِذَ وَاحِدًا يَتَّقَى بِهِ يَكْشِفُ عَنْ حَالِ الشُّهُودِ فِي السَّرِّ، كَمَا يَجُوزُ قَبُولُ الْفَرْدِ فِيمَا طَرِيقُهُ الْخَبْرُ لَا الشَّهَادَةُ، قَالَ: وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِهِ قَوْمٌ فِي جَوَازِ تَنْفِيزِ الْحَكْمِ دُونَ إِعْذَارٍ إِلَى الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ؛ قَالَ: وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ، لِأَنَّ الْإِعْذَارَ يُشْتَرَطُ فِيمَا كَانَ الْحَكْمُ فِيهِ بِالْبَيِّنَةِ، لَا مَا كَانَ بِالْإِقْرَارِ كَمَا

في هذه القصة؛ لقوله: «فإن اعترفت».

قُلْتُ: وقد تقدّم شيء من مسألة الإعذار عند شرح هذا الحديث. اهـ

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٤٠- باب ترجمة الحُكَّام وهل يجوزُ ترجمانٌ واحدٌ؟

٧١٩٥- وقال خارجةُ بنُ زيدٍ بن ثابتٍ، عن زيد بن ثابتٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَتَعَلَّمَ

كِتَابَ الْيَهُودِ، حَتَّى كَتَبْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ كُتُبَهُ، وَأَقْرَأْتُهُ كُتُبَهُمْ إِذَا كَتَبُوا إِلَيْهِ ^(١).

وقال -عمرٌ وعنده عليٌّ، وعبدُ الرحمن، وعثمانٌ-: ماذا تقولُ هذه؟ قال عبدُ الرحمن بنُ

حاطبٍ: فَقُلْتُ: تُخْبِرُكَ بِصَاحِبِهَا الَّذِي صَنَعَ بِهَا، وَقَالَ أَبُو جَمْرَةَ: كُنْتُ أُرْجِمُ بَيْنَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَبَيْنَ النَّاسِ وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: لَا بُدَّ لِلْحَاكِمِ مِنْ مُتَرْجِمَيْنِ.

الترجمة قسمان: ترجمة لفظية، وترجمة معنوية، ولا بدَّ فيها من شرطين:

الشرطُ الأوَّلُ: علِمَ المترجم باللغتين، بأن يكونَ حاذقًا فيهما.

والشرطُ الثاني: أن يكونَ ذا علمٍ بأصل المعنى، فإذا كان يُريدُ أن يُترجمَ فقهاً فلا بدَّ أن

يكونَ عالمًا ماهراً باللغتين، وأن يكونَ عنده معرفةٌ بالفقه؛ لئلا يكونَ المعنى خلافَ المرادِ.

والترجمة اختلفَ العلماءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ هل يُكْتَفَى فيها بالواحدِ، أو هي مبنيةٌ على الشهادة، فما

يُشْتَرَطُ فيه العددُ في الشهادة يُشْتَرَطُ فيه العددُ في الترجمة، وما لا فلا؟

الجوابُ: الصحيحُ فيها أن يُكْتَفَى فيها بواحدٍ، لكن لا بدَّ فيه من الثقة.

وقوله: هل يجوزُ ترجمانٌ واحدٌ؟

نقولُ: في ذلك اختلافٌ، والصوابُ: أنه يجوزُ لكن بالشرطِ الذي أشرنا إليه، بأن يكونَ

حاذقًا في اللغتين، وأن يكونَ عنده علمٌ فيما يُترجمه، والثقة أيضًا، بأن يكونَ ثقةً.

ثم ذكر المؤلفُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ حديثَ زيد بن ثابتٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَتَعَلَّمَ

وَالْيَهُودُ لُغَتَهُمُ الْعِبْرِيَّةَ لَكِنَّا قَرِيبَةٌ جَدًّا مِنَ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، فَتَعَلَّمَهَا زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي سِتَّةِ عَشَرَ

يَوْمًا. قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: وَإِنَّا تَعَلَّمَهَا فِي هَذَا الزَّمَنِ الْقَصِيرِ لَتَقَارِبِ اللُّغَتَيْنِ الْعَرَبِيَّةِ

وَالْعِبْرِيَّةِ، وَاعْتَمَدَ النَّبِيُّ ﷺ تَرْجَمَةَ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَلَمْ يَجْعَلْ مَعَهُ مُتَرْجِمًا آخَرَ.

وقوله: «وقال عمرٌ -وعنده عليٌّ، وعبدُ الرحمن، وعثمانٌ-: ماذا تقولُ هذه؟ قال عبدُ

الرحمن بنُ حاطبٍ: فَقُلْتُ: تُخْبِرُكَ بِصَاحِبِهَا الَّذِي صَنَعَ بِهَا».

(١) وصلة البخاري في «التاريخ الكبير»، وانظر «الفتح» (١٣/١٨٦).

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في «الفتح» (١٣ / ١٨٧):

«أي المرأة التي وُجِدَتْ حُبْلَى.

قال عبد الرحمن بن حاطب: قُلْتُ: تُخْبِرُكَ بِصَاحِبِهَا الَّذِي صَنَعَ بِهَا. وَصَلَهُ عَبْدُ الرَّزَاقِ، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مِنْ طَرِيقٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ، عَنْ أَبِيهِ نَحْوَهُ. أَهـ
هذه المرأة ليست عربية، فأراد عمر أن يسأل فترجم لها عبد الرحمن بن حاطب.
وفي الحديث الأول قوله: وقال خارجة بن زيد وهو أحد الفقهاء السبعة الذين اشتهروا
بالتفيا في زمن التابعين، وقد جُمِعُوا في هذا البيت وقبله بيت آخر:

إذا قيل من في العلم سبعة أبحر

روايتهم ليست عن العلم خارجة

فخذهم عبيد الله عروة، قاسم

هذا السابع هو خارجة بن زيد بن ثابت.

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في «الفتح» (١٣ / ١٨٨):

«وأما قصة المرأة مع عمر فظاهر السياق أنها كانت فيما يتعلّق بالحكم؛ لأنه درأ الحدّ عن
المرأة لجهلها بتحريم الزنا بعد أن ادّعى عليها وكاد يُقيم عليها الحدّ، واكتفى في ذلك بإخبار
الواحد المترجم له عن لسانها. أهـ
هذا هو الظاهر وأنها ليست بعربية.

ثم قال البخاري رحمته الله:

٧١٩٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ
عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سَفْيَانَ بْنَ حَرْبٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّ هِرْقَلَ أَرْسَلَ إِلَيْهِ فِي رَكْبٍ مِنْ
قُرَيْشٍ، ثُمَّ قَالَ لِتَرْجُمَانِهِ: قُلْ لَهُمْ: إِنِّي سَأَلْتُ هَذَا فَإِنْ كَذَّبَنِي فَكَذَّبُوهُ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ فَقَالَ
لِلتَرْجُمَانِ: قُلْ لَهُ: إِنْ كَانَ مَا تَقُولُ حَقًّا فَسَيَمْلِكُ مَوْضِعَ قَدَمَيَّ هَاتَيْنِ^(١).

هذا الحديث سبق في أول صحيح البخاري، وهو حديث عظيم، وتوقع هرقل أن يملك النبي
ﷺ ما تحت قدميه وقع، ولكن الرسول ﷺ لم يملكه هو، وإنما ملكه خلفاؤه بدینه، فمن
خلف النبي ﷺ في أمته بدینه إلى يوم القيامة خلافة حقيقة ظاهراً وباطناً فسيملك ما تحت قدمي كل
سلطان كافر، ولكن سبب خذلاننا اليوم أننا ابتعدنا عن دين الله ﷻ، وعن رسالة محمد ﷺ.

ويقدر ابتعادنا عن هديه، وشريعته يكون ذلنا، خلافاً لما يزئنه الشيطان في قلوب بعض الولاة، أننا إذا تابعنا الكفرة أو العالم - الذي تسعمائة وتسعة وتسعون منه في النار -^(١) فإن هذا هو الرقي وهو التقدم، فإن هذا من تزيين الشيطان، وإنما الرقي والتقدم أن ترجع إلى ما كان عليه أسلافنا، فإننا لو فعلنا فسنملك موضع قدمي كل سلطان كافر، نسأل الله أن يحقق هذا.

والشاهد من هذا الحديث قوله: الترجمان. أنه ترجمان واحد، لكن هذا ليس فيه دليل إذ إن الرجل كافر، لكن الدليل الواضح ما ثبت في حديث زيد بن ثابت. فائدة: ترجمة القرآن لا بأس بها، وهي لا تكون إلا ترجمة معنوية، لأنهم يقولون: إن الترجمة الحرفية لا تمكن؛ لاختلاف اللغة العربية وغيرها في التقديم والتأخير، فلا تمكن الترجمة الحرفية بالترتيب العربي.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٤١- باب محاسبة الإمام عماله.

٧١٩٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُهُ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَعْمَلَ ابْنَ اللَّتْبِيَةِ عَلَى صَدَقَاتِ بَنِي سُلَيْمٍ، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَحَاسِبَهُ قَالَ: هَذَا الَّذِي لَكُمْ، وَهَذِهِ هَدِيَّةٌ أُهْدِيَتْ لِي. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَهَلَّا جَلَسْتَ فِي بَيْتِ أَبِيكَ وَبَيْتِ أُمِّكَ حَتَّى تَأْتِيَكَ هَدِيَّتُكَ إِنْ كُنْتَ صَادِقًا؟». ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَخَطَبَ النَّاسَ وَحَمَدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ: فَإِنِّي اسْتَعْمَلُ رَجُلًا مِنْكُمْ عَلَى أُمُورٍ مِمَّا وَلَانِي اللَّهُ، فَبَاتِي أَحَدُكُمْ فيقول: هَذَا لَكُمْ وَهَذِهِ هَدِيَّةٌ أُهْدِيَتْ لِي، فَهَلَّا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَبَيْتِ أُمِّهِ حَتَّى تَأْتِيَهُ هَدِيَّتُهُ إِنْ كَانَ صَادِقًا، فَوَاللَّهِ لَا يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مِنْهَا شَيْئًا - قَالَ: هِشَامٌ بِغَيْرِ حَقِّهِ إِلَّا جَاءَ اللَّهُ بِحِمْلِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَلَا فَلَا عَرَفْنَ مَا جَاءَ اللَّهُ رَجُلٌ يَبْعِرُ لَهُ رُغَاءً، أَوْ يَبْقِرُهُ لَهَا خَوَارٍ، أَوْ شَاةٍ تَبْعِرُ». ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْتُ بَيَاضَ إِبْطِيهِ: «أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟»^(٢).

هذا الحديث مرّ علينا في هدايا العمال، لكن السياق هذا أتم وأوفى وفيه أن النبي ﷺ جابه الرجل بقوله: «هَلَّا جَلَسْتَ فِي بَيْتِ أَبِيكَ وَأُمِّكَ حَتَّى تَأْتِيَكَ الْهَدِيَّةُ إِنْ كُنْتَ صَادِقًا». وهذا أشد مما لو قاله بضمير الغيبة.

وفيه: محاسبة الإمام لعماله، وجه ذلك أن النبي ﷺ حاسب عبد الله ابن اللتبية.

(١) يشير الشيخ رحمه الله إلى حديث أبي سعيد خدرجي، وهو عند البخاري (٣٣٤٨)، أخرجه مسلم (٢٢٢).

(٢) أخرجه مسلم (١٨٣٢).

وَيُذَكِّرُ أَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه كَانَ يُحَاسِبُ عَمَالَهُ، وَيَأْخُذُ شَطْرَ أَمْوَالِهِمْ، فَإِنْ صَحَّ هَذَا فَرُبَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ الْهَدَايَا الَّتِي تُهْدَى لَهُمْ وَلَا تَتَمَيَّزُ مِنْ أَمْوَالِهِمُ الْخَالِصَةِ، فَيَأْخُذُهَا بِالْمَنَاصِفَةِ، وَإِلَّا فَلَا يَلِيقُ بِعَمَرَ رضي الله عنه أَنْ يَأْخُذَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ شَيْئًا بِغَيْرِ حَقٍّ.

ثم قال البخاري رحمته الله:

٤٢ - باب بَطَانَةِ الْإِمَامِ وَأَهْلِ مَشُورَتِهِ

الْبَطَانَةُ: الدُّخْلَاءُ

٧١٩٨- حَدَّثَنَا أَصْبَغُ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ وَلَا اسْتَخْلَفَ مِنْ خَلِيفَةٍ إِلَّا كَانَتْ لَهُ بَطَانَتَانِ: بَطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْمَعْرُوفِ وَتُحْضِرُهُ عَلَيْهِ، وَبَطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالشَّرِّ وَتُحْضِرُهُ عَلَيْهِ، فَالْمَعْصُومُ مِنْ عَصَمِ اللَّهِ تَعَالَى».

وقال سليمان: عن يحيى، أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ بِهَذَا، وَعَنْ ابْنِ أَبِي عَتِيقٍ، وَمُوسَى عَنْ ابْنِ شِهَابٍ مِثْلَهُ، وَقَالَ شُعَيْبٌ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ... قَوْلُهُ.

وقال الأوزاعي، ومعاوية بْنُ سَلَامٍ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وقال ابْنُ أَبِي حُسَيْنٍ، وَسَعِيدُ بْنُ زِيَادٍ: عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَوْلُهُ.

وقال عبيدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ، حَدَّثَنِي صَفْوَانٌ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ.

هذه الروايات ساقها البخاري للإشارة إلى اختلاف الرواة في هذا الحديث - حديث أبي سعيد - هل هو موقوف أو مرفوع؟ وقد سبق لنا أنه إذا حصل مثل هذا فإنه يُقَدَّمُ المرفوع لوجهين:

الوجه الأول: أن مع الرفع زيادة علم، فيكون مقدماً على الواقف.

الوجه الثاني: أن الرفع للحديث أحياناً يسوقه مساق الخبر، وحينئذٍ يُنْهِيهِ إِلَى الرِّسُولِ ﷺ وأحياناً يسوقه مساق الاستدلال، وفي هذه الحال ربما لَا يَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ؛ وَأَعْنِي بِالْإِسْتِدْلَالِ أَنَّهُ يَسُوقُهُ مَسَاقَ الْحُكْمِ.

مثال ذلك: عندما تَتَحَدَّثُ عَنِ النِّيَّاتِ، وَفِي سِيَاقِ حَدِيثِنَا قُلْنَا: مِنْ نَوَى خَيْرًا فَلَهُ، وَمِنْ نَوَى شَرًّا فَعَلِيهِ، «وَأَمَّا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى» ^(١). إِذَا سَمِعَهُ السَّامِعُ سَوْفَ

(١) أخرجه البخاري (١، ٥٤)، أخرجه مسلم (١٩٠٧).

يَنْقُلُهُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ قَوْلِي، فَإِذَا أَسْنَدَتِ الْحَدِيثَ، وَقُلْتُ: حَدَّثَنِي فَلَانٌ، عَنْ فَلَانٍ، عَنْ فَلَانٍ إِلَى أَنْ وَصَلَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَحِينَئِذٍ يَكُونُ الرَّفْعُ، فَالْراوي للحديث قد يَسُوْقُهُ مساق الحكم لا الرواية والخبر فيَسْمَعُهُ مَنْ يَسْمَعُهُ فَيَنْسِبُهُ إِلَى قَوْلِهِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا مَعَارَضَةَ بَيْنَ مَنْ رَوَاهُ عَنْهُ عَلَى سَبِيلِ الْخَبَرِ حَتَّى انْتَهَى إِلَى مُنْتَهَاهُ، وَبَيْنَ مَنْ رَوَاهُ عَلَى وَجْهِ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِهِ.
قال الحافظ في «الفتح» (١٩٠ / ١٣):

❦ قَوْلُهُ: «الْبِطَانَةُ: الدُّخْلَاءُ»، هُوَ قَوْلُ أَبِي عُبَيْدَةَ قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْتُونَكُمْ خَبْرًا﴾ [التوبة: ١١٨]. الْبِطَانَةُ: الدُّخْلَاءُ، وَالْخَبَالُ: الشَّرُّ انْتَهَى. وَالْدُّخْلَاءُ بِضَمُّ ثُمَّ فَتَحَ جَمْعُ دَخِيلٍ: وَهُوَ الَّذِي يَدْخُلُ عَلَى الرَّئِيسِ فِي مَكَانِ خُلُوتِهِ، وَيُقْضَى إِلَيْهِ بَسْرُهُ وَيُصَدَّقُهُ فِيهَا يُخْبِرُهُ بِهِ مَا يَخْفَى عَلَيْهِ مِنْ أَمْرِ رَعِيَّتِهِ، وَيَعْمَلُ بِمَقْتَضَاهُ.
وعطف أهل مشورته على البطانة من عطف الخاص على العام. وقد ذَكَرْتُ حَكَمَ المشورة في «باب متى يَسْتَوْجِبُ الرَّجُلُ الْقَضَاءَ».

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَراسِيلِ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَسِينٍ «أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْحَزْمُ؟ قَالَ: «أَنْ تُشَاوِرَ ذَا لَبٍ ثُمَّ تُطِيعَهُ». وَمِنْ رِوَايَةِ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ مِثْلَهُ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «ذَا رَأَيْ».

قال الكزماي: فُسِّرَ الْبُخَارِيُّ الْبِطَانَةَ بِالْدُّخْلَاءِ فَجَعَلَهُ جَمْعًا انْتَهَى. وَلَا مَحْذُورَ فِي ذَلِكَ. اهـ
على كُلِّ حَالٍ: الدُّخْلَاءُ كَلِمَةٌ تُقَالُ فِي الشَّيْءِ الْغَرِيبِ، وَيُقَالُ: هَذِهِ الْكَلِمَةُ دَخِيلَةٌ عَلَى اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ؛ يَعْنِي: لَيْسَتْ مِنْ صَمِيمِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَالْبِطَانَةُ فِي الْحَقِيقَةِ خَاصَّةُ الرِّجَالِ الَّذِينَ يَخْتَصُّهُمْ مِنْ بَيْنِ الْأَصْحَابِ، هَؤُلَاءِ هُمُ الْبِطَانَةُ، وَسَمُّوا بِطَانَةً لَعَلَّهُمْ بِبَاطِنِ أَمْرِهِ، أَوْ لِأَنَّهُمْ يَأْتُونَ إِلَيْهِ فِي بَوَاطِنِ الْأَحْوَالِ، وَالْبِطَانَةُ لَا شَكَّ أَنَّ لَهَا تَأْثِيرًا عَلَى الشَّخْصِ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي تَكُونُ عِنْدَهُ دَائِمًا تَجَالِسُهُ، وَتَخْرُجُ مَعَهُ، وَتَأْتِي مَعَهُ، فَلَهَا أَهْمِيَّةٌ عَظِيمَةٌ.

ولهذا يَنْبَغِي لَنَا إِذَا دَعَوْنَا لَوْلَاةِ الْأُمُورِ أَنْ نَخُصَّ بِطَانَتَهُمْ، أَنْ يُصْلِحَ اللَّهُ لَهُمُ الْبِطَانَةَ.
ثم ذَكَرَ حَدِيثَ «مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ» وَ«مَنْ» هُنَا زَائِدَةٌ لِلتَّأْكِيدِ، وَلَوْ حُذِفَتْ وَقِيلَ: مَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا. اسْتِقَامَ الْكَلَامُ.

❦ وَقَوْلُهُ: «وَلَا اسْتَخْلَفَ مِنْ خَلِيفَةٍ إِلَّا كَانَتْ لَهُ بَطَانَتَانِ: بَطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَحْضُهُ عَلَيْهِ، وَبَطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالشَّرِّ وَتَحْضُهُ عَلَيْهِ».

أَمَّا فِي الْخُلَفَاءِ فَلَا إِشْكَالَ فِي الْأَمْرِ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ بَطَانَةٌ خَيْرٌ وَبَطَانَةٌ شَرٌّ لَا إِشْكَالَ فِيهَا وَلَيْسَ بِغَرِيبٍ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ بَطَانَتِهِمْ إِلَّا أَهْلُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ، فَإِنَّهُمْ بَطَانَةٌ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

﴿إِنَّمَا أَمُوكُمْ وَأَوْلَدُكُمْ فَتَنَةٌ﴾ [الفتح: ١٥]. وقال تعالى: ﴿لَا يَزَالُ مِنْكُمْ نَجَسٌ فَلَا تَمْلِكُ أَعْيُنُكُمْ وَأَلْصِقُ أَبْصَارُكُمْ﴾ [الفتح: ١٤]. لكن الإشكال في النبي ﷺ. ثم قال الحافظ في «الفتح» (١٣/ ١٩٠، ١٩١):

وَقَدْ اسْتَشْكَلَ هَذَا التَّقْسِيمَ بِالنِّسْبَةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ لِأَنَّهُ وَإِنْ جَاَزَ عَقْلًا، أَنْ يَكُونَ فِيْمَنْ يَدْخُلُهُ مَنْ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الشَّرِّ لَكِنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ مِنْهُ أَنْ يَصْنَعَ إِلَيْهِ، وَلَا يَعْمَلُ بِقَوْلِهِ لَوْجُودِ الْعِصْمَةِ، وَأُجِيبَ بِأَنَّ فِي بَقِيَّةِ الْحَدِيثِ الْإِشَارَةَ إِلَى سَلَامَةِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «فَالْمَعْصُومُ مَنْ عَصَمَ اللَّهُ تَعَالَى» فَلَا يُلْزَمُ مِنْ وُجُودِ مَنْ يُشِيرُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِالشَّرِّ أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ، وَقِيلَ: «الْمُرَادُ بِالْبِطَانَتَيْنِ فِي حَقِّ النَّبِيِّ الْمَلِكِ وَالشَّيْطَانِ» وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ ﷺ: «وَلَكِنَّ اللَّهَ أَعَانَنِي عَلَيْهِ فَأَسْلَمَ». وَقَوْلُهُ: «لَا تَأْلُوهُ خَبَالًا» أَي لَا تَقْصُرْ فِي إِفْسَادِ أَمْرِهِ لِعَمَلِ مَصْلَحَتِهِمْ، وَهُوَ اقْتِبَاسٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَا يَأْتِيَنَّكُمْ خَبَالًا﴾ وَنَقَلَ ابْنُ التِّينِ عَنْ أَشْهَبَ أَنَّهُ «يَتَّبِعِي لِلْحَاكِمِ أَنْ يَتَّخِذَ مَنْ يَسْتَكْشِفُ لَهُ أَحْوَالَ النَّاسِ فِي السِّرِّ، وَلِيَكُنْ ثِقَةً مَأْمُونًا فَطِنًا عَاقِلًا» لِأَنَّ الْمُصِيبَةَ إِنَّمَا تَدْخُلُ عَلَى الْحَاكِمِ الْمَأْمُونِ مِنْ قَبُولِهِ قَوْلَ مَنْ لَا يَوْثِقُ بِهِ إِذَا كَانَ هُوَ حَسَنَ الظَّنِّ بِهِ فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَّبِعَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ.

وقوله: «فَالْمَعْصُومُ مَنْ عَصَمَ اللَّهُ» فِي رِوَايَةِ بَعْضِهِمْ «مَنْ عَصَمَهُ اللَّهُ» بِزِيَادَةِ الضَّمِيرِ وَهُوَ مُقَدَّرٌ فِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْأَوْزَاعِيِّ وَمُعَاوِيَةَ بْنِ سَلَامٍ «وَمَنْ وَقِيَ شَرَّهَا فَقَدْ وَقِيَ» وَهُوَ مِنَ الَّذِي غَلَبَ عَلَيْهِ مِنْهُمَا، وَفِي رِوَايَةِ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ «فَمَنْ وَقِيَ بَطَانَةَ السُّوءِ فَقَدْ وَقِيَ»، وَهُوَ بِمَعْنَى الْأَوَّلِ، وَالْمُرَادُ بِهِ إِبْطَاتِ الْأُمُورِ كُلِّهَا لِلَّهِ تَعَالَى: فَهُوَ الَّذِي يَعِصِمُ مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ «فَالْمَعْصُومُ مَنْ عَصَمَهُ اللَّهُ لَا مَنْ عَصَمَتْهُ نَفْسُهُ» إِذْ لَا يُوجَدُ مَنْ تَعِصِمُهُ نَفْسُهُ حَقِيقَةً إِلَّا إِنْ كَانَ اللَّهُ عَصَمَهُ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ ثَمَّ قِسْمًا ثَالِثًا وَهُوَ: أَنَّ مَنْ يَلِي أُمُورَ النَّاسِ قَدْ يَقْبَلُ مِنْ بَطَانَةِ الْخَيْرِ دُونَ بَطَانَةِ الشَّرِّ دَائِمًا، وَهَذَا اللَّائِقُ بِالنَّبِيِّ، وَمِنْ ثَمَّ عَبَّرَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ بِلَفْظَةِ «الْعِصْمَةِ» وَقَدْ يَقْبَلُ مِنْ بَطَانَةِ الشَّرِّ دُونَ بَطَانَةِ الْخَيْرِ، وَهَذَا قَدْ يُوجَدُ وَلَا سِيَّمَا مِمَّنْ يَكُونُ كَافِرًا، وَقَدْ يَقْبَلُ مِنْ هَؤُلَاءِ تَارَةً وَمِنْ هَؤُلَاءِ تَارَةً، فَإِنْ كَانَ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ فَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ فِي الْحَدِيثِ لَوْضُوحِ الْحَالِ فِيهِ وَإِنْ كَانَ الْأَغْلَبُ عَلَيْهِ الْقَبُولُ مِنْ أَحَدِهِمَا فَهُوَ مُلْحَقٌ بِهِ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ، وَفِي مَعْنَى حَدِيثِ الْبَابِ حَدِيثُ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا «مَنْ وَلِيَ مِنْكُمْ عَمَلًا فَأَرَادَ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا جَعَلَ لَهُ وَزِيرًا صَالِحًا إِنْ نَسِيَ ذِكْرَهُ وَإِنْ ذَكَرَ أَعَانَهُ» قَالَ ابْنُ التِّينِ «يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْبِطَانَتَيْنِ الْوَزِيرَيْنِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَلِكُ وَالشَّيْطَانُ» وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ «يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْبِطَانَتَيْنِ النَّفْسَ الْأَمَّارَةَ

بالسوء والنفس اللوامة المحرّضة على الخير» إذ لكلّ منهما قوّة ملكيّة وقوّة حيوانيّة انتهت. والحمل على الجميع أولى إلّا أنّه جائز أن لا يكون لبعضهم إلّا البعض، وقال المحبّ الطبريّ «البطانة: الأولياء والأصفياء» وهو مصدر وضع موضع الاسم يصدق على الواحد والاثنين والجمع مذكّراً ومؤنّثاً.

المعنى الأخير فيه نظر؛ وهو أن المراد بالبطانة النفس الأمارّة بالسوء والنفس المطمئنة؛ لأن هذا بعيد، بل ظاهر الحال أنها الأصحاب.

ويبقى بالنسبة للنبي ﷺ أنه قد يأتيه أحد من المنافقين يتأفق عنده، ويتزين أمامه ويصني إليه بالمسورة، وهو صاحب شرّ.

إذاً فهي تحمّل على أن من المنافقين من يأتي إلى النبي ﷺ ويتكلّم عنده بما يظنّه النبيّ خيراً وهو شرّ وقد قال الله تعالى: ﴿وإن يريدوا يخيانك فقد خائنوا الله من قبل فأمكن منهم﴾ [الأنفال: ٤٧١]. وقال تعالى: ﴿وإن يريدوا أن يخذعوك فإني حسبك الله هو الذي أيّدك بنصره وبآل مؤمنين﴾ [الأنفال: ٦٢]. لكنه لا يتخذهم البطانة يركن إليهم دائماً؛ لأن هذا يتنافى العصمة.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٤٣- باب كيف يُبايع الإمام الناس؟

٧١٩٩- حدثنا إسماعيل، حدثني مالك، عن يحيى بن سعيد قال: أخبرني عبادة بن الوليد، أخبرني أبي، عن عبادة بن الصامت قال: بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في المنشط والمكروه.

٧٢٠٠- والألتنازع الأمر أهله، وأن نقوم - أو نقول - بالحق حيثما كنّا، ولا نخاف في الله لومة لائم^(١).

وقوله: «بايعنا على السمع والطاعة». أي: للرسول ﷺ.

وقوله: «في المنشط والمكروه». يعني: ما دمنّا نشيطين مقبلين، أو عندنا ضعف نجيب ونحن على ضعف كالمكروهين.

وهذه مبايعة للرسول ﷺ، وتشمل المبايعة للخلفاء بعده، بدليل قوله: «وأن لا تتنازع الأمر أهله، ولكن كوننا لا نتنازع الأمر لا يمنع أن نقول بالحق حيثما كنا لا نخاف في الله لومة لائم».

وقوله: «وأن لا تتنازع، وأن نقوم، أو نقول بالحق حيثما كنا». دليل على أن قول الحق لا يعدّ منازعة لولاة الأمور، وأن الإنسان إذا قال الحق فلا يعدّ هذا خروجاً على الإمام ولا منازعة له في أمره.

ولكنَّ المداراةَ مطلوبةٌ مع الإسراع على قولِ الحقِّ، والمداري غيرُ المداهن، فالمداهنُ هو الذي يُوافِقُ خصمَه على ما عنده، والمداري هو الذي يَثْبُتُ على الحقِّ الذي معه، ولكن يَدْرءُ شرَّه فيُدَارِيه ويَتَلَطَّفُ معه، وَيَنْتَهِزُ الفرصةَ في قولٍ ما يُريدُ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧٢٠١- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي غَدَاةٍ بَارِدَةٍ وَالْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ يَجْفُرُونَ الْخَنْدَقَ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنَّ الْخَيْرَ خَيْرُ الْآخِرَةِ فَاعْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ». فَأَجَابُوا:
نَحْنُ الَّذِينَ بَايَعُوا مُحَمَّدًا عَلَى الْجِهَادِ مَا بَقِيَْنَا أَبَدًا^(١)

❖ قوله: «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي غَدَاةٍ بَارِدَةٍ». لأن غزوةَ الخندقِ كانت في شوالٍ في السنة الخامسة، والآن يُمكنُ أن نَعْرِفَ أنها إذا كانت في الشتاءِ متى كانت حجةُ الوداعِ؛ لأن حجةَ الوداعِ يُقالُ: إنها كانت في فصل الربيعِ عند تساوي الليل والنهار.
❖ وقوله ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنَّ الْخَيْرَ خَيْرُ الْآخِرَةِ فَاعْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ». تَقْدِيمُ الْأَنْصَارِ هُنَا مِرَاعَاةً لِلسَّجْعِ، فَيُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ السَّجْعَ إِذَا جَاءَ عَلَى وَفْقِ الطَّبِيعَةِ بَدُونِ تَكْلُفٍ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ وَلَا يَذْمُ صَاحِبُهُ؛ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ وَشَرَطُ اللَّهِ أَوْثَقُ، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْنَى»^(٢).

أما إِذَا قُصِدَ بِالسَّجْعِ رَدُّ الْحَقِّ أَوْ كَانَ مُتَكَلِّفًا فَإِنَّهُ مَذْمُومٌ، وَالْأَوَّلُ أَشَدُّ ذَمًّا؛ وَمِنْهُ قَوْلُ حَمْدِ بْنِ نَابِغَةَ لَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ فِي الْمَرَاتَيْنِ اللَّتَيْنِ اقْتَتَلْنَا قَضَى بَغْرَةً فِي الْجَنِينِ، وَأَنْ عَلَى عَاقِلَةِ الْمَرْأَةِ الدِّيَةُ فَقَامَ حَمْدُ بْنُ نَابِغَةَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ أَغْرَمُ مِنْ لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَّ وَلَا نَطَقَ، وَلَا اسْتَهْلَ فَمَثَلُ ذَلِكَ يُطْلُ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا هُوَ مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَانِ»^(٣). مِنْ أَجْلِ سَجْعِهِ الَّذِي سَجَعَ.

وتقديمُ المفضولِ من أجلِ مراعاةِ السَّجْعِ، أو مراعاةِ أسلوبِ الكلامِ جاء حتى في القرآن، ففي سورة طه: ﴿قَالُوا أَمْ آتَايَ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾ [طه: ٧٠]. مع أن موسى أفضلُ، ويُقدَّمُ في كُلِّ الْآيَاتِ، لكن في هذه الآية من أجلِ مراعاةِ فواصلِ الْآيَاتِ.

(١) أخرجه مسلم (١٨٠٥).

(٢) أخرجه البخاري (٢١٦٨)، أخرجه مسلم (١٥٠٤).

(٣) أخرجه البخاري (٥٧٥٨)، أخرجه مسلم (١٦٨١).

❦ قوله: «فأجابوا:

نَحْنُ الَّذِينَ بَايَعُوا مُحَمَّدًا عَلَى الْجِهَادِ مَا بَقِيَْنَا أَبَدًا
دليلٌ على جواز الإنشاد، وأنه لا بأس به، لكن بشرط ألا يتضمَّن كذبًا، وألا يحصل به
الفتنة، وأن يكون معناه معلومًا صحيحًا.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧٢٠٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
عَمْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا إِذَا بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ يَقُولُ لَنَا: «فِيَا اسْتَطَعْتُمْ»^(١).
في هذا الحديث: دليلٌ على أنه لا ينبغي للإنسان أن يعتمد على ما في قلبه من الجزم عند
فعل الأشياء، بل يُقَيَّدُ ذلك بما أشار إليه النبي ﷺ فيمَا اسْتَطَعْتُ؛ لأن الإنسان ربما يكون
في نفسه شيء من القوة والحسَّاس في أول الأمر، ثم يتقاعس فيما بعد، فإذا قال: فيمَا اسْتَطَعْتُ.
صار معه فسحة.

❦ وقوله: «فيمَا اسْتَطَعْتُمْ» فيه شدة من جهة، وتخفيف من جهة أخرى، فأما الشدة؛
فمعناه: أنك لا تألوا جهدًا متى استطعت، وأما التخفيف؛ فمعناه: أن ما لا يمكنك فإنك لا
تستطيع أن تكون على عهد الله فيه.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧٢٠٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سَفْيَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ: شَهِدْتُ ابْنَ
عَمَرَ حَيْثُ اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ: كَتَبَ: إِنِّي أُقْرُ بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لِعَبْدِ اللَّهِ عَبْدِ الْمَلِكِ
أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى سُنَّةِ اللَّهِ، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ مَا اسْتَطَعْتُ، وَإِنْ بَنِي قَدْ أَقْرُوا بِمِثْلِ ذَلِكَ.
[الحديث ٧٢٠٣- طرفاه في: ٧٢٠٥، ٧٢٧٢].

٧٢٠٤- حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: بَايَعْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فَلَقَنَنِي فِيهَا اسْتَطَعْتُ، وَالتَّصْحُحُ لِكُلِّ مُسْلِمٍ^(٢).
هذا الحديث كالأول في أنه ينبغي للإنسان أن يُقَيَّدَ فيقول: فيمَا اسْتَطَعْتُ لئلا يرد عليه يوم من
الأيام يكون فيه عاجزًا، أو يكون عليه مشقة في ذلك، فيكون بذلك قد أعطى نفسه فسحة.

(١) أخرجه مسلم (١٨٦٧).

(٢) أخرجه مسلم (٥٦).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٧٢٠٥- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا بِحْيَى، عَنْ سَفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ:

لَمَّا بَايَعَ النَّاسُ عَبْدَ الْمَلِكِ، كَتَبَ إِلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَنِّي أَقْرُ بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لِعَبْدِ اللَّهِ عَبْدِ الْمَلِكِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، عَلَى سُنَّةِ اللَّهِ، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ فِيهَا اسْتَطَعْتُ، وَإِنِّي بَنِي قَدْ أَقْرُوا بِذَلِكَ.

للهُ ذَرُّهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو! فَقَدْ قَدَّمَ اللَّقَبَ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَتَّبِعَهُ لَهُ وَهُوَ قَوْلُهُ: إِلَى عَبْدِ اللَّهِ. حَتَّى لَا يَشْمَخَ بَأَنْفِهِ فَيَقُولَ: إِنَّهُ خَلِيفَةٌ. فَيَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ مَهْمَا عَظُمَتْ سُلْطَتُهُ وَقَوِيَتْ شَوْكَتُهُ، فَإِنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ؛ لِأَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ، لَكِنْ قَدْ لَا يَكُونُ عَلَى بَالِ الْإِنْسَانِ إِذَا قَالَ: عَبْدُ الْمَلِكِ - وَهُوَ عَظِيمٌ - الذَّلِيلُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، أَمَا إِذَا قَالَ: لِعَبْدِ اللَّهِ صَارَ فِي نَفْسِهِ شَعُورٌ بِالذَّلِيلِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا: أَنَّ الْمُبَايَعَةَ قَدْ تَكُونُ بِالْكِتَابَةِ، لِقَوْلِهِ: «كَتَبَ إِلَيْهِ».

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٧٢٠٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ قَالَ: قُلْتُ لِسَلَمَةَ:

عَلَى أَيِّ شَيْءٍ بَايَعْتُمُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ الْحَدِيبَةِ؟ قَالَ: عَلَى الْمَوْتِ^(١). هَذِهِ الْمُبَايَعَةُ مُبَايَعَةٌ خَاصَّةٌ عَلَى قِتَالِ قُرَيْشٍ حِينَ شَاعَ الْخَبَرُ أَنَّهُمْ قَتَلُوا عِثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَرْسَلَ عِثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ لِمَفَاوِضَةِ قُرَيْشٍ؛ لِأَنَّ لَهُ قَبِيلَةً كَبِيرَةً تَحْمِيهِ، فَلَمَّا شَاعَ الْخَبَرُ بَايَعَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ عَلَى قِتَالِ قُرَيْشٍ، فَبَايَعُوهُ عَلَى أَلَّا يَقْرَؤُوا إِلَى الْمَوْتِ، وَكَانَ عِثْمَانُ غَائِبًا، فَأَخَذَ بَعْضُ النَّاسِ يَدَيْهِ بِالْأُخْرَى وَقَالَ: هَذِهِ يَدُ عِثْمَانَ؛ يَعْنِي: عِثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٧٢٠٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ الزَّهْرِيِّ أَنَّ

حَمِيدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ الْمَسُورَ بْنَ خُرْمَةَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ الرَّهْطَ الَّذِينَ وَلَاهُمْ عَمْرٌو اجْتَمَعُوا فَتَشَاوَرُوا فَقَالَ لَهُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: لَسْتُ بِالَّذِي أَنَا فُسُكُكُمْ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ، وَلَكِنْكُمْ إِن شِئْتُمْ اخْتَرْتُ لَكُمْ مِنْكُمْ، فَجَعَلُوا ذَلِكَ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَلَمَّا وَلَّوْا عَبْدَ الرَّحْمَنِ أَمَرَهُمْ فَمَالَ النَّاسُ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَتَّى مَا أَرَى أَحَدًا مِنَ النَّاسِ يَتَّبِعُ أَوْلَئِكَ الرَّهْطَ، وَلَا يَطَأُ عَقْبَهُ، وَمَالَ النَّاسُ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَشَاوِرُونَهُ تِلْكَ اللَّيَالِي حَتَّى إِذَا كَانَتِ اللَّيْلَةُ الَّتِي أَصْبَحْنَا مِنْهَا فَبَايَعْنَا عِثْمَانَ، قَالَ

المسور: طَرَقَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بَعْدَ هَجْعٍ مِنَ اللَّيْلِ فَضَرَبَ الْبَابَ حَتَّى اسْتَيْقَظْتُ فَقَالَ: أَرَأَيْكَ نَائِمًا فَوَاللَّهِ مَا اكْتَحَلْتُ هَذِهِ الثَّلَاثَ بِكَثِيرِ نَوْمٍ، انْطَلِقْ فَادْعُ الزُّبَيْرَ، وَسَعْدًا، فَدَعَوْتُهُمَا لَهُ فَشَاوَرَهُمَا ثُمَّ دَعَانِي فَقَالَ: ادْعُ لِي عَلِيًّا. فَدَعَوْتُهُ فَنَاجَاهُ حَتَّى ابْهَارَ اللَّيْلُ، ثُمَّ قَامَ عَلِيٌّ مِنْ عِنْدِهِ وَهُوَ عَلَى طَمَعٍ، وَقَدْ كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَخْشَى مِنْ عَلِيٍّ شَيْئًا ثُمَّ قَالَ: ادْعُ لِي عُثْمَانَ. فَدَعَوْتُهُ فَنَاجَاهُ حَتَّى فَرَّقَ بَيْنَهُمَا الْمُؤَذِّنُ بِالصُّبْحِ، فَلَمَّا صَلَّى لِلنَّاسِ الصُّبْحَ، وَاجْتَمَعَ أَوْلَئِكَ الرَّهْطُ عِنْدَ الْمَنْبَرِ، فَأَرْسَلَ إِلَى مَنْ كَانَ حَاضِرًا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَأَرْسَلَ إِلَى أَمْرَاءِ الْأَجْنَادِ، وَكَانُوا وَأَفْوًا تِلْكَ الْحِجَّةَ مَعَ عَمْرٍ، فَلَمَّا اجْتَمَعُوا تَشَهَّدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ يَا عَلِيُّ إِنِّي قَدْ نَظَرْتُ فِي أَمْرِ النَّاسِ فَلَمْ أَرَهُمْ يَغْدِلُونَ بِعُثْمَانَ، فَلَا تَجْعَلَنَّ عَلَى نَفْسِكَ سَبِيلًا فَقَالَ: أَبَايُكَ عَلَى سُنَّةِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ وَالْخَلِيفَتَيْنِ مِنْ بَعْدِهِ، فَبَايَعَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَبَايَعَهُ النَّاسُ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ، وَأَمْرَاءُ الْأَجْنَادِ وَالْمُسْلِمُونَ.

في هذا الحديث: دليل واضح على صحة بيعه عثمان رضي الله عنه، وأن عليًا بايعه، وبايعه المهاجرون، والأنصار، والمسلمون، فيكون في هذا ردٌّ على الرافضة الذين يقولون: إن عليًا رضي الله عنه قد غُصِبَ وظلِّمَ، وأن من غصبه أبو بكر وعمر، ويلعنون أبا بكر، وعمر بناءً على أنها ظلماء وأخذوا الخلافة والإمامة من بعد الرسول صلَّى الله عليه وآله وسلم. بل إني رأيتُ في كتاب «الملل والنحل» فرقة منهم تلعنُ عليَّ بنَ أبي طالبٍ أيضًا، يعني: تلعنُ أبا بكر، وعمر، وعليَّ بنَ أبي طالبٍ، وتقول: أما أبو بكر وعمر فهما ظالمان معتديان، وأما عليٌّ فإنه لم يأخذ بالحق، وكان عليه الأيُّايُّع، وأن يَبْدُ هذه البيعة، فلما وافقهما كان مستحقًا لللعن. إذن: لم يَنَقُ أحدٌ، فأبو بكر، وعمر، وعثمان كلُّهم ظلمة، وعليٌّ كذلك أيضًا، فما بقي أحدٌ - اللَّهُمَّ عافنا! اللَّهُمَّ عافنا! -.

ثم قال البخاري رحمته الله:

٤٤ - بَابُ مَنْ بَايَعَ مَرَّتَيْنِ.

٧٢٠٨ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلْمَةَ قَالَ: بَايَعْنَا النَّبِيَّ صلَّى الله عليه وآله وسلم تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَقَالَ لِي: «يَا سَلْمَةُ أَلَا تُبَايِعُ؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ بَايَعْتُ فِي الْأَوَّلِ قَالَ: «وَفِي الثَّانِي» ^(١).
قَوْلُهُ: «وَفِي الثَّانِي». مِنْ بَابِ التَّكْيِيدِ.

(١) أخرجه مسلم (١٨٠٧).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٤٥ - باب بَيْعَةِ الْأَعْرَابِ.

٧٢٠٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْإِسْلَامِ فَأَصَابَهُ وَعْكَ فَقَالَ: أَقْلَنِي بَيْعَتِي، فَأَبَى ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ: أَقْلَنِي بَيْعَتِي، فَأَبَى فَخَرَجَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَدِينَةُ كَالْكَيْرِ تَنْفِي خَبْثَهَا وَتَنْصَعُ طَيِّبَهَا»^(١). الْأَعْرَابُ هُمُ الْبَادِيَةُ الَّذِينَ يَسْكُنُونَ فِي الْبَدْوِ، وَغَالِبُهُمْ جَفَاءٌ، لَا سِيَّمَا أَهْلَ الْإِبِلِ مِنْهُمْ، فَهَذَا الرَّجُلُ بَايَعَ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَأُصِيبَ بَوَعْكَ؛ لِأَنَّ الْمَدِينَةَ كَانَ فِيهَا حِمَى، فَقَالَ: أَقْلَنِي بَيْعَتِي. وَلَكِنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَبَى أَنْ يُقْبِلَهُ.

وفي هذا: دليل على أن مبايعة الإمام لازمة ولا يُمكنُ الانفكاك عنها، فهي من أَلَزَمِ الْعُقُودِ. لَكِنَّ الْأَعْرَابِيَّ لَمْ يَتَحَمَّلْ فَخَرَجَ، فَبَيَّنَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ الْمَدِينَةَ تَنْفِي خَبْثَهَا وَتَنْصَعُ طَيِّبَهَا. أَي: تُظْهِرُهُ وَتُبَيِّنُهُ، وَالْخَبْثُ تَنْفِيهِ كَمَا نَفَتْ هَذَا الْأَعْرَابِيَّ.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٤٦ - باب بَيْعَةِ الصَّغِيرِ.

٧٢١٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ هُوَ ابْنُ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَقِيلٍ زُهْرَةُ بْنُ مَعْبُدٍ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِشَامٍ، وَكَانَ قَدْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ وَذَهَبَتْ بِهِ أُمُّهُ زَيْنَبُ بِنْتُ حُمَيْدٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ بَايِعْهُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هُوَ صَغِيرٌ» فَمسَحَ رَأْسَهُ وَدَعَا لَهُ، وَكَانَ يُضْحِي بِالشَّاةِ الْوَاحِدَةِ عَنْ جَمِيعِ أَهْلِهِ. **○** أَفَادَ قَوْلُهُ ﷺ: «هُوَ صَغِيرٌ». أَنَّ الصَّغِيرَ لَا تُؤْخَذُ بَيْعَتُهُ؛ يَعْنِي: هُوَ غَيْرُ مُكَلَّفٍ، وَلَا يَغْفُلُ الْأَمْرَ كَمَا يَنْبَغِي.

وَلَكِنَّ الرَّسُولَ ﷺ مَسَحَ رَأْسَهُ وَدَعَا لَهُ. فَيُسْتَفَادُ مِنْهُ مَشْرُوعِيَّةُ مَسْحِ رَأْسِ الصَّغِيرِ، وَالدَّعَاءُ لَهُ.

○ وَفِي آخِرِ الْحَدِيثِ قَوْلُهُ: «وَكَانَ يُضْحِي بِالشَّاةِ». هَذَا لَا مَنَاسِبَةَ لَهُ لِمَا سَبَقَ، وَلَكِنَّهُ حَدِيثٌ أُذْخِلَ فِي حَدِيثٍ، وَهَذَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ الصَّحَابَةِ، أَوْ بَعْضُ الرُّوَاةِ بِأَنْ يُذْخَلَ حَدِيثًا فِي حَدِيثٍ لَعَلَّهُ يَخْشَى أَنْ يَنْسَى، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، أَوْ يَكُونُ الْمَقَامُ يَقْتَضِي هَذَا، وَإِنْ كَانَ سِيَاقُ الْحَدِيثِ لَا يُسَاعِدُ عَلَيْهِ، لَكِنَّ الْمَقَامَ يَقْتَضِي هَذَا.

مثال ذلك: أن يكون الذي تحمّل الحديث يحتاج إلى أن ينبّه على هذا الشيء.
 وهو قوله: «كان يضحّي بالشاة الواحدة عن جميع أهله». هذا دليل على التشريك في الأضحية، والتشريك في الأضحية نوعان: تشريك ملك، وتشريك ثواب.
 أما تشريك الملك فالبعير عن سبعة، والبقرة عن سبعة ولا يشترك فيها أكثر، ولو اشترك فيها أكثر ما صحّ، حتى قال العلماء: لو تشارك ثمانية بناءً على أنهم سبعة في بعير ثم تبين أنهم ثمانية فإنهم يشتركون أضحية ثامنة يكملون بها أضحيّتهم.
 وأما تشريك الثواب فلا حصر فيه، فإن النبي ﷺ ضحّى عن أمته جميعاً.
 وعلى هذا فلو اشترك اثنان في أضحية لهما فإن ذلك لا يصحّ، ولا تقبل أضحية، ولكن لو اشترك اثنان في أضحية لواحد. كان يشترك ابنان في أضحية لأبيهما أو أمهما، فالظاهر أن هذا مجزئ؛ لأن الأضحية هنا كانت لواحد، وإن كان المشترك فيها اثنين، ولكن المقصود بها واحد.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٤٧- باب من بايع ثم استقال البيعة.

٧٢١١- حدّثنا عبد الله بن يوسف، أخبرنا مالك، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله أن أعرابياً بايع رسول الله ﷺ على الإسلام، فأصاب الأعرابي وعك بالمدينة، فأتى الأعرابي إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله ألقني بيني. فأبى رسول الله ﷺ ثم جاءه فقال: ألقني بيني. فأبى ثم جاءه فقال: ألقني بيني. فأبى فخرج الأعرابي. فقال رسول الله ﷺ: «إنما المدينة كالكير تنفي خبثها وتنصع طيبها»^(١).

ثم قال البخاري رحمه الله:

٤٨- باب من بايع رجلاً لا يبايعه إلا للدنيا.

٧٢١٢- حدّثنا عبدان، عن أبي حمزة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا يزكّيهم ولهم عذاب أليم: رجل على فضل ماء بالطريق يمنع منه ابن السبيل، ورجل بايع إماماً لا يبايعه إلا لدنياه، إن أعطاه ما يريد وفي له، وإلا لم يف له ورجل يبايع رجلاً بسلعة بعد العصر، فحلف بالله لقد أعطني بها كذا

وكذا، فصدقه فأخذها ولم يُعطَ بها»^(١).

الشاهد من هذا الحديث قوله: «ورجلٌ بايع إمامًا لا يُبايعه إلا لندياه». وبَيَّن العلامة الدالة على أنه بايع للدنيا لا تقريبًا إلى الله، ولا نصحاء للأمة في قوله: «إن أعطاه ما يُريد وفي له، وإلا لم يَف». هذا -والعياذ بالله- عليه هذا الوعيد الشديد، فيخشى أن الإنسان إذا كان لا يُطيع ولي الأمر إلا إن أعطاه أن يَدْخُل في هذا الوعيد؛ لأن من جملة الوفاء له أن يَسْمَعَ ويُطِيع.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٤٩- باب بيعَةِ النساءِ. رواه ابنُ عباسٍ عن النبي ﷺ.

٧٢١٣- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. ح وقال الليث: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنِ

ابن شهاب، أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ يَقُولُ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ فِي مَجْلِسٍ: «تَبَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا تَشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا بِيَهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلَا تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَسَتَرَهُ اللَّهُ فَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَاقِبُهُ، وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ». فَبَايَعَنَاهُ عَلَى ذَلِكَ^(١).

هذه تُسَمَّى بَيْعَةُ النِّسَاءِ لقولِ اللَّهِ تعالى: ﴿يَتَابَعُوكَ النَّاسُ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعُكَ عَلَى أَنْ لَا يَشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَتَرَفَّنَ﴾ [النساء: ١٢]. إلى آخر الآية. وهذه المبايعة يُرادُ بها التزامُ الدين وليست مبايعةً سلطة؛ ولهذا ما فيها ذكر إلا قوله في الآية الكريمة وهنا: «ولا تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ» فإن هذه أيضًا مبايعةً سلطة، تكونُ مبايعةً سلطة، ومبايعةً شريعة.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧٢١٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ عُرْوَةَ، عَنِ

عائشة رضي الله عنها قالت: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُبَايِعُ النِّسَاءَ بِالْكَلامِ بهذه الآية ﴿لَا يَشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾ قالت: وما مسَّت يدُ رسولِ اللَّهِ ﷺ يَدَ امْرَأَةٍ إِلَّا امْرَأَةٌ يَمْلِكُهَا^(٢).

فإذا كان رسولُ اللَّهِ ﷺ لا يبايعُ الناسَ باليدِ إلا مَنْ يَمْلِكُهَا، فما بالك بغيره!

(١) أخرجه مسلم (١٠٨).

(٢) أخرجه مسلم (١٧٠٩).

(٣) أخرجه مسلم (١٨٦٦).

وعلى هذا فتكون مصافحة النساء باليد حراماً، سواءً مباشرة أو من وراء حائل، أما المباشرة فظاهر، وأما من وراء الحائل فلأنه ذريعة، وسبب للفتنة؛ لأنه قد يبايعها من وراء حائل، أو من وراء الخمار، أو من وراء الثوب فيعصر يدها مثلاً، أو ما أشبه ذلك. فلهذا نقول: إن مصافحة النساء غير المحارم حرام، ولا تجوز، وما اعتاده بعض الناس في بعض الجهات فهو خطأ، ويجب على طلبة العلم أن ينهوا عليه، وليصبروا على ما ينالهم إذا نهوا على خلاف ما يعتاده الناس، فإن العوام هوام، إذا أتيتهم بغير ما يعرفون، فيا ويلك منهم! ولكن اضبر عليهم.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٧٢١٥- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ حَفْصَةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: بَايَعَنَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَرَأَ عَلَيْنَا ﴿أَنْ لَا يُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾. وَهَنَا عَنِ النِّاحَةِ، فَقَبَضَتْ امْرَأَةً مَنَا يَدَهَا فَقَالَتْ: فَلَانَةٌ أَسْعَدَتْنِي وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أُجْزِيَهَا. فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا، فَذَهَبَتْ ثُمَّ رَجَعْتُ، فَمَا وَفَتْ امْرَأَةً إِلَّا أُمُّ سُلَيْمٍ، وَأُمُّ الْعَلَاءِ وَابْنَةُ أَبِي سَبْرَةَ امْرَأَةٌ مَعَاذَ، أَوْ ابْنَةُ أَبِي سَبْرَةَ، وَامْرَأَةٌ مَعَاذَ. أَرَادَ الْمُؤَلَّفُ بِهَذَا الْحَدِيثِ أَنْ يُبَيِّنَ كَيْفَ كَانَتْ بَيْعَةُ النِّسَاءِ الَّتِي بَايَعَهُنَّ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا. فَقَرَأَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعُنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يُنْفِرْنَ وَلَا يُزِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾ [النساء: ١١٢]. إِلَى آخِرِهِ.

قولها: «قالت: وهنا عن النياحة». والنياحة هي البكاء على الميت بصوت يشبه نوح الحمام، وهو صوت متعمد مقصود، وأما البكاء الذي يأتي بمقتضى الطبيعة فلا شيء فيه. وقولها: «فقبضت امرأة منا يدها». فقالت فلانة: أسعدتني وأنا أريد أن أجزيها». الإيساع؛ يعني: المساعدة على النياحة فتريد أن تجزيها؛ يعني: تنوح معها إذا مات لها من تخزن عليه، وقبضت على يدها. يُحتمل أنها قالت: كذا أو أنها قبضت بأصابعها -الله أعلم- لكن المعنى أنها تذكرت شيئاً، وهو أن امرأة أسعدتها وتريد أن تجزيها.

وقولها: «فلم يقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً». إما اعتماداً على ما سبق من أنه نهى عن النياحة، أو لغير ذلك من الأسباب ولكن هذا المتشابه لا يعارض المحكم؛ وهو النهي عن النياحة، بل إن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لعن النائحة، والمستمعة، وقال: «النائحة إذا لم تتب قبل موتها تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ودرع من جرب»^(١). نعوذ

بالله. السربالُ ثوبٌ، والدرعُ الذي يلي الجسدَ من جربٍ؛ يَغْنِي: أن جلدَها يَكُونُ أجربَ وتُسْرَبَلُ من قطرانٍ، والقطرانُ معروفٌ تُزْدَادُ فيه اشتعالُ النارِ، فتُعَذَّبُ مرتين: بالنارِ، وبالجربِ الذي كُسيَتْ به، نَسَأَلُ اللهَ العفوَ والعافيةَ.

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ رحمته الله في «الفتح» (١٣ / ٢٠٤):

وقد يُؤْخَذُ من قولِ أُمِّ عطيةَ في الحديثِ الذي بعده: فَقَبَضَتْ امرأةُ يدها، أن بيعةَ النساءِ كانت أيضًا بالأيدي، فتَخَالِفُ ما نُقِلَ عن عائشةَ من هذا الحصرِ، وأُجِيبَ بما ذُكِرَ من الحائلِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُنَّ كُنَّ يُشْرَنُ بأيديهن عند المبايعةِ بلا ماسيةٍ، وقد أخرجَ إسحاقُ بنُ راهويه بسندٍ حسنٍ عن أسماءَ بنتِ يزيدٍ مرفوعًا: «إني لا أَصَافُحُ النساءِ»، وفي الحديثِ أن كلامَ الأجنبية مباحٌ سماعه وأن صوتها ليس بعورةٍ، ومنعُ لمسِ بشرةِ الأجنبية من غيرِ ضرورةٍ لذلك. اهـ

ثم قال البخاريُّ رحمته الله:

٥٠- باب من نكثَ بيعةً.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمِيزَتْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (١٠) البقرة: ١٠.

٧٢١٦- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، سَمِعْتُ جَابِرًا قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، بَايَعْتَنِي عَلَى الْإِسْلَامِ، فَبَايَعَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ ثُمَّ جَاءَ الْغَدَ مَحْمُومًا فَقَالَ: أَقِلْنِي فَأَبَى فَلَمَّا وَلَّى قَالَ: «الْمَدِينَةُ كَالْكَبِيرِ تَنْفِي خَبْنَهَا وَتَنْصَعُ طَبِيعُهَا»^(١).

لكن قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ هذه نَزَلَتْ في بيعةِ الرضوانِ، حيث بايَعَ النبي ﷺ أصحابه لما أُشيعَ أن عِثْبَانَ قد قُتِلَ، وقد أُرْسِلَهُ إلى قَرِيْشٍ للمفاوضةِ، فَبَايَعَهُمْ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ لأنه رَسُوْلُ اللَّهِ، فَبَيْعَتُهُ بَيْعَةُ اللَّهِ ﷻ، كما لو أُرْسِلَ الْإِنْسَانُ مَدْنُوبًا لَهُ يُبَايِعُ النَّاسَ، فَبَايَعُوهُ، فَإِنْ مَبَايَعْتَهُمْ لِهَذَا الْمَدْنُوبِ مَبَايَعَةٌ لِمَنْ نَدَبَهُ فَهُمْ يُبَايِعُونَ اللَّهَ.

وقوله: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾. نعم يَدُ اللَّهِ فوق أيديهم؛ لأنَّ اللَّهَ ﷻ فوق كل شيءٍ ويده من صفاته فهي فوق أيديهم.

وقيل: المعنى: يد رسول الله ﷺ فوق أيديهم؛ لأن المبايعةَ عندما يُبَايِعُ غَيْرَهُ يَصْعُقُ يَدَهُ، فتَكُونُ يَدُ اللَّهِ؛ أي: يَدُ رَسُوْلِ اللَّهِ ﷺ، وَأَضَافَ اللَّهُ يَدَ رَسُوْلِهِ ﷺ إِلَيْهِ؛ لأنه قد أُرْسِلَهُ لِلْمَبَايَعَةِ، فَتَكُونُ يَدُ الرَسُوْلِ ﷺ كَيْدَ اللَّهِ ﷻ، كما أن بَيْعَةَ الرَسُوْلِ ﷺ هي بَيْعَةُ اللَّهِ.

(١) أخرجه مسلم (١٣٨٣).

والأول أشعدُّ بظاهر اللفظ - أنها يدُ الله نفسه ﷻ - والثاني أشعدُّ بالمعنى من حيث المعنى فإن يدُ رسولِ الله ﷺ من كونه بايع أصحابه.

﴿فَمَنْ تَكَّ فَإِنَّمَا يَنْتَكُ عَلَى نَفْسِهِ﴾، ولا يَضُرُّ إِلَّا نَفْسَهُ ﴿وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ بالكسر، والقراءة المشهورة بالضم، والأصل في الكسر؛ لأن قبلها الياء وإذا كان ضمير الغيبة قبله الياء وهو مفردٌ مذكرٌ فإنه يُكسر، ولكن لما كانت القراءة نقلًا صحَّح أن تُقرأ: ﴿بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾. وفي هذا دليلٌ على أن معاهدتهم للرسول ﷺ معاهدةٌ لله ﷻ.

❖ وقوله سبحانه: ﴿فَسَيُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ ١٠ أجراً؛ أي: ثواباً عظيماً؛ لأن الحسنه بعشر أمثالها إلى سبعمائتي ضعف؛ ولأنه ثوابٌ باقٍ. ثم ذكر حديث الأعرابي وقد سبق مرتين.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٥١ - باب الاستخلاف.

٧٢١٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بُلَالٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: وَارَأَسَاهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَاكَ لَوْ كَانَ وَأَنَا حَيٌّ فَاسْتَغْفِرُ لَكَ وَأَدْعُو لَكَ». فَقَالَتْ وَاتَّكَلِيَاهُ، وَاللَّهِ إِنِّي لَأُظَنُّكَ تَحِبُّ مَوْتِي وَلَوْ كَانَ ذَاكَ لَظَلَلْتُ آخِرَ يَوْمِكَ مَعْرَسًا بَعْضُ أَزْوَاجِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بَلْ أَنَا وَارَأَسَاهُ لَقَدْ هَمَمْتُ أَوْ أَرَدْتُ أَنْ أُرْسِلَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ وَابْنِهِ فَأُعَاهِدَ أَنْ يَقُولَ الْقَاتِلُونَ، أَوْ يَتَمَنَّى الْمُتَمَنِّونَ ثُمَّ قُلْتُ: يَا أَبَى اللَّهِ وَيَدْفَعُ الْمُؤْمِنُونَ، أَوْ يَدْفَعُ اللَّهُ وَيَأْبَى الْمُؤْمِنُونَ».

❖ قوله: «الاستخلاف». يَعْنِي: أَنْ يَسْتَخْلِفَ وَلِيُّ الْأَمْرِ مِنْ يَقُومُ مَقَامَهُ فِي رِعَايَةِ الْأُمَّةِ بَعْدَهُ، وَهَلْ هَذَا مُحْمَوِّدٌ أَوْ مَذْمُومٌ؟

يُقَالُ: يَجِبُ عَلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ أَنْ يَنْظُرَ لَهَا هُوَ أَصْلَحُ هَلْ يَسْتَخْلِفُ - يَعْنِي: يَقُولُ: فَلَانْ خَلِيفَةُ بَعْدِي. وَهُوَ مَا يُسَمَّى عِنْدَنَا بَوِيَّ الْعَهْدِ - أَوْ لَا يَسْتَخْلِفُ.

ولكنه يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ إِذَا اسْتَخْلَفَ عَلَى الْأُمَّةِ مِنْ هُوَ أَقْوَمُ بِمَصَالِحِهَا، وَاتَّقَى اللَّهُ ﷻ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَوَلٌّ وَسَوْفَ يُسْأَلُ إِذَا ارْتَحَلَ إِلَى رَبِّهِ مِنْ خَلَفْتَ عَلَى عِبَادِي، فَيَجِبُ أَنْ يُخْلَفَ عَلَيْهِمْ مَنْ يَرَى أَنَّهُ أَصْلَحُ، وَاتَّقَى اللَّهُ ﷻ.

والصلاح نوعان: صلاحٌ في ذاته، وصلاحٌ في ولايته، وذلك أن الناس ربما لا يَخْضَعُونَ إِلَّا لِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ، وَلَوْ وُلِّيَ عَلَيْهِمْ شَخْصٌ آخَرُ لَا يَرْتَكِبُونَ إِلَيْهِ لِفَسَادِ الْأُمُورِ وَخَصَلَتْ

الفوضى، فعليه أن يَجْمَعَ بين هذا وهذا، بين أن يُؤَلِّي من هو أتقى لله، وأصلح لعباد الله، وأنفع، حتى يَخْرُجَ من المسئولية.

والنبي ﷺ استخلف وقيل: لم يَسْتَخْلَفْ. وأبو بكر استخلف، وعمر لم يَسْتَخْلَفْ، وعثمان حَصَلَتِ الْفِتْنَةُ كما تَعْرِفُونَ.

❖ وقوله: «قالت عائشة رضي الله عنها: وأرأساه». «وا» هذه تَعْمَلُ عَمَلَ الْيَاءِ. التي للنداء، لكنها للندبة، والندبة قد تَكُونُ للتوَجُّع، وقد تَكُونُ للاستغاثة، حسب السياق، فهنا للتوَجُّع: وأرأساه.

❖ وقوله: «فقال رسول الله ﷺ: ذاك لو كان وأنا حيٌّ». ذاك يَعْنِي: موتها: «لو كان وأنا حيٌّ فاستغفرُ لك وأدعُوكَ». يَعْنِي: وتُحْصِلِينَ خَيْرًا.

❖ وقوله: «فالت عائشة: وا ثكلياه». هذه كلمة تُقَالُ لإظهارِ التحزنِ، وقد تُقَالُ للتشجيعِ مثلُ ثَكِلْتِكَ أُمُّكَ.

❖ وقولها: «والله إني لأظنُّكَ تُحِبُّ موتي». وهذا من بابِ الانبساطِ والمزحِ معه، وإلا فنحن نَعْلَمُ عِلْمَ الْيَقِينِ أنها لا تَظُنُّ ذلك لما تَعْلَمُ من محبةِ رسولِ الله ﷺ لها.

❖ وقولها: «لو كان ذاك» يَعْنِي: الموتَ لَظَلَلْتُ آخِرَ يَوْمِكَ مُعْرَسًا ببعضِ أزواجِكَ. كلُّ هذا من بابِ المداعبةِ مع النبي ﷺ.

❖ وقوله: «فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: بل أنا وأرأساه». وَصَدَقَ ﷺ، وهذا ابتداءُ مرضِهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، وقد بَقِيَ حَوَالِي اثْنِي عَشَرَ يَوْمًا، ثم تَوَفَّى.

❖ وقوله: «قال: لقد هَمَمْتُ أَوْ أَرَدْتُ». أَوْ أَرَدْتُ شَكٌّ مِنَ الرَّاوي.

❖ وقوله: «أن أرسِلَ إلى أبي بكرٍ وابنه فأعْهَدَ». يَعْنِي أَعْهَدَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ؛ لِثَلَا يَقُولَ الْقَائِلُونَ، أَوْ يَتَمَنَّى الْمُتَمَنِّونَ. يَعْنِي كُلُّ يَقُولٍ: أَنَا لَهَا. وَكُلُّ يَتَمَنَّاها فَإِذَا عَيَّتُ رَجُلًا زَالَ هَذَا.

❖ وقوله: «قلت: يا أباي الله ويدفعُ المؤمنون، أو يدفعُ الله ويأبى المؤمنون». يَعْنِي: إِلَّا أَبَا بَكْرٍ. وهذا الذي تَوَقَّعَهُ النَّبِيُّ ﷺ قد وَقَعَ -واللهُ الْحَمْدُ-، فَصَارَتِ الْبَيْعَةُ لِأَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه، بِأَيْعِهِ

المهاجرون، والأنصار، والمسلمون كما سَبَقَ، فَتَمَّتِ الْبَيْعَةُ عَلَى مَا تَوَقَّعَهُ النَّبِيُّ ﷺ.

ولكن هل هذا يُعْتَبَرُ نَصًّا فِي الْخِلَافَةِ، أَوْ يُعْتَبَرُ نَصًّا فِي عَدَمِ الْخِلَافَةِ؟ يَعْنِي: الْاِسْتِخْلَافُ؟
الجواب: الظاهر أن هذا لا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ اسْتِخْلَافٌ، لَكِنْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تَوَقُّعُ أَنَّ اللَّهَ سَيَهْدِي الْمُسْلِمِينَ إِلَى أَنْ يُؤَلِّوا أَبَا بَكْرٍ رضي الله عنه، فعلى هذا يَكُونُ مِنْ بَابِ الْإِشَارَةِ عَلَى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ هُوَ أَحَقُّ النَّاسِ بِالْخِلَافَةِ مِنْ بَعْدِهِ، وَسَتَأْتِي أَحَادِيثُ أُخْرَى إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

❖ وقوله ﷺ: «وا أرأساه» ليس هذا من الأنين، بل هو من بابِ الإخبارِ، والإمام أحمد

كان يثُنُّ في مرضه حتى دخل عليه أحد أصحابه فقال له: إن طاووسًا يقول: إن الملك يكتب حتى أنين المريض، فترك الأنين بعد ذلك ﷺ، وأما الإخبار فهذا لا بأس به؛ لأن النبي ﷺ أقر عائشة لما قالت: «وإرا سأه»، وفعل هو ذلك أيضًا.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧٢١٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَوْسَفَ، أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قِيلَ لِعَمْرٍو: أَلَا تَسْتَخْلِفُ؟ قَالَ: إِنْ أَسْتَخْلِفْتُ فَقَدْ اسْتَخْلَفْتُ مِنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي أَبُو بَكْرٍ، وَإِنْ أَتْرَكَ فَقَدْ تَرَكَ مِنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَتَيْنَا عَلَيْهِ فَقَالَ: رَاغِبٌ وَرَاهِبٌ، وَدِدْتُ أَنِّي نَجَوْتُ مِنْهَا كِفَافًا لَا لِي وَلَا عَلَيَّ، لَا أَتَحْمِلُهَا حَيًّا وَمَيِّتًا^(١).

هذا نص من عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ لم يستخلف؛ والمعنى لم يستخلف نصًا، وأما إشارة فلا شك أنه أشار إلى أن الخليفة من بعده أبو بكر رضي الله عنه.

وفي قوله: «راغبٌ وراهبٌ». دليل على شدة ورعه وخوفه من الله، ولهذا ناشد حذيفة وقال: أُنْشِدُكَ اللَّهَ هَلْ سَمَّانِي لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ مَنْ سَمَّى مِنَ الْمُنَافِقِينَ؟

هذا هو عمر رضي الله عنه، خاف على نفسه النفاق، فكان يقول هنا: راغبٌ وراهبٌ، وددتُ أني نجوت منها كفافًا، لا لي ولا علي. حتى إنه كان يمرُّ بالشجرة رضي الله عنه ويقول: ليتني شجرة تُعَضُّضُ؛ يعني: وتأكلها البهائم من شدة ورعه وخوفه والله المستعان.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧٢١٩- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامُ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه، أَنَّهُ سَمِعَ خُطْبَةَ عَمْرِو الْآخِرَةَ حِينَ جَلَسَ عَلَى الْمَنْبَرِ، وَذَلِكَ الْغَدَّ مِنْ يَوْمِ تَوَفَّى النَّبِيَّ ﷺ فَتَشَهَّدَ وَأَبُو بَكْرٍ صَامِتٌ لَا يَتَكَلَّمُ قَالَ: كُنْتُ أَرْجُو أَنْ يَعِيشَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَذُبِّرَنَا - يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ آخِرُهُمْ -، فَإِنْ يَكُ مُحَمَّدٌ ﷺ قَدْ مَاتَ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ جَعَلَ بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ نَوْرًا تَهْتَدُونَ بِهِ بِمَا هَدَى اللَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ وَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثَانِي اثْنَيْنِ، فَإِنَّهُ أَوْلَى النَّاسِ بِأُمُورِكُمْ، فَقُومُوا فَبَايَعُوهُ، وَكَانَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ قَدْ بَايَعُوهُ قَبْلَ ذَلِكَ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ، وَكَانَتْ بَيْعَةُ الْعَامَّةِ عَلَى الْمَنْبَرِ. قَالَ الزُّهْرِيُّ: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: سَمِعْتُ عَمْرًا يَقُولُ لِأَبِي بَكْرٍ يَوْمَئِذٍ: أَصْعَدِ الْمَنْبَرَ فَلَمْ يَزَلْ بِهِ حَتَّى صَعِدَ الْمَنْبَرَ فَبَايَعَهُ النَّاسُ عَامَّةً.

[الحديث ٧٢١٧- طرفه في ٧٢٦٩].

وفي نسخة: «فإنه أولى الناس» بدلاً من: «فإنه أولى المسلمين»... إذا كان أولى المسلمين فهو أولى من غيرهم أيضاً.

الشاهد من هذا: بيان أن أبا بكر رضي الله عنه بُويع من قبل المسلمين؛ لأن الرسول ﷺ لم يستخلفه. وفيه: دليل على ورع أبي بكر، حيث إنه لم يزل به عمرٌ حتى صعد المنبر، فكانه رضي الله عنه يُريد أن يتورع عن الخلافة لأن مسئوليتها عظيمة.

ثم قال البخاري رحمته الله:

٧٢٢٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَبْرِ بْنِ مُطْعَمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ امْرَأَةٌ فَكَلَّمَتْهُ فِي شَيْءٍ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ جِئْتُ وَلَمْ أَجِدْكَ؟ كَأَنَّهُا تُرِيدُ الْمَوْتَ قَالَ: «إِنْ لَمْ تَجِدْنِي فَأَتِي أَبَا بَكْرٍ»^(١).
هذا كالإشارة الصريحة بأن الخليفة من بعده أبو بكر رضي الله عنه، وفي هذا الحديث من حسن خلق الرسول ﷺ ما هو ظاهر؛ لأنها قالت: أَرَأَيْتَ إِنْ جِئْتُ وَلَمْ أَجِدْكَ. كأنها تُريدُ الموت، ولو قيل هذا لواحد من عامة الناس في وقتنا لانتهر القاتل وقال: عساك تَمُوتُ قَبْلِي، لكنَّ الرسول ﷺ لسعة حلمه وعلمه بأن الأجل ليس بالألفاظ لقوله سبحانه: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ﴾ [الأنعام: ٣٤]. قال لها: «إِنْ لَمْ تَجِدْنِي فَأَتِي أَبَا بَكْرٍ». اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَيْهِ.

ثم قال البخاري رحمته الله:

٧٢٢١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، حَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه قَالَ لَوْ فِدَ بُرَاخَةُ: تَتَّبِعُونَ أَذْنَابَ الْإِبِلِ حَتَّى يُرِيَ اللَّهُ خَلِيفَةَ نَبِيِّهِ ﷺ وَالْمُهَاجِرِينَ أَمْرًا يَغْدِرُونَكُمْ بِهِ.
هذا لا بد أن يكون فيه قصة..

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «الْفَتْحِ» (١٣/٢٠٩-٢١١):

وَقَدْ وَقَعَ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ طَارِقٍ قَالَ: جَاءَ وَفِدَ بُرَاخَةُ فَذَكَرَ الْقِصَّةَ «وَبُرَاخَةُ» بِضَمِّ الْمُوَحَّدَةِ وَتَخْفِيفِ الزَّايِ وَبَعْدَ الْأَلْفِ خَاءٌ مُعْجَمَةٌ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَهْدِيٍّ الْمَذْكُورَةِ مِنْ أَسَدٍ وَغَطَفَانَ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ أُخْرَى ذَكَرَهَا ابْنُ بَطَّالٍ، وَهُمْ مِنْ طَيْئٍ وَأَسَدٌ قَبِيلَةٌ كَبِيرَةٌ يُنْسَبُونَ إِلَيْهِ

أَسَدُ بْنُ خُزَيْمَةَ بْنِ مُدْرِكَةَ وَهُمْ إِخْوَةٌ كِنَانَةَ بْنِ خُزَيْمَةَ أَصْلُ فُرَيْشٍ وَغَطَفَانَ قَبِيلَةٌ كَبِيرَةٌ يُنْسَبُونَ إِلَى غَطَفَانَ بِفَتْحِ الْمُعْجَمَةِ ثُمَّ الْمُهْمَلَةِ بَعْدَهَا فَاءٌ، ابْنُ سَعْدِ بْنِ قَيْسِ عَيْلَانَ بْنِ مُضَرَ، وَطَيْئٌ يَفْتَحُ الطَّاءَ الْمُهْمَلَةَ وَتَشْدِيدُ الْيَاءِ آخِرُ الْحُرُوفِ بَعْدَهَا أُخْرَى مَهْمُوزَةٌ وَكَانَ هَؤُلَاءِ الْقَبَائِلُ ارْتَدُّوا بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَاتَّبَعُوا طَلِيحَةَ بْنَ خُوَيْلِدٍ الْأَسَدِيَّ، وَكَانَ قَدْ ادَّعَى النُّبُوَّةَ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَطَاعُوهُ لِكَوْنِهِ مِنْهُمْ فَقَاتَلَهُمْ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ بَعْدَ أَنْ فَرَّغَ مِنْ مُسَيْلَمَةَ بِالْيَمَامَةِ، فَلَمَّا غَلَبَ عَلَيْهِمْ بَعَثُوا وَفَدَهُمْ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، وَقَدْ ذَكَرَ قِصَّتَهُمُ الطَّبْرِيُّ وَغَيْرُهُ فِي أَخْبَارِ الرَّدَّةِ وَمَا وَقَعَ مِنْ مُقَاتَلَةِ الصَّحَابَةِ لَهُمْ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ، وَذَكَرَ أَبُو عُبَيْدٍ الْبَكْرِيُّ فِي «مُعْجَمِ الْأَمَاكِينِ» أَنَّ بَرَاخَةَ مَاءَ لَطِيئٍ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ وَلِئَنِي أَسَدٌ عَنْ أَبِي عَمْرٍو يَعْنِي الشَّيْبَانِيَّ، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ هِيَ رَمْلَةٌ مِنْ وَرَاءِ النَّبَاجِ، انْتَهَى. «وَالنَّبَاجُ» بَنُو وَمُوَحَّدَةٌ خَفِيفَةٌ ثُمَّ جِيمٌ مَوْضِعٌ فِي طَرِيقِ الْحَاجِّ مِنَ الْبَصْرَةِ.

قَوْلُهُ: «يَتَّبِعُونَ أَذْنَابَ الْإِبِلِ إلخ» كَذَا ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ هَذِهِ الْقِطْعَةَ مِنَ الْخَبَرِ مُخْتَصَرَةً، وَلَيْسَ غَرَضُهُ مِنْهَا إِلَّا قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ خَلِيفَةَ نَبِيِّهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَى ذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ الثَّلَاثِ، وَقَدْ أوردَهَا أَبُو بَكْرٍ الْبَرْقَانِيُّ فِي مُسْتَخْرَجِهِ، وَسَاقَهَا الْحُمَيْدِيُّ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ، وَلَفْظُهُ الْحَدِيثُ الْحَادِي عَشَرَ مِنْ أَفْرَادِ الْبُخَارِيِّ عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ قَالَ: جَاءَ وَفَدَ بَرَاخَةَ مِنْ أَسَدٍ وَغَطَفَانَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ يَسْأَلُونَهُ الصُّلْحَ، فَخَيَّرَهُمْ بَيْنَ الْحَرْبِ الْمُجَلِّيَّةِ وَالسَّلَامِ الْمُخْزِيَّةِ، فَقَالُوا: هَذِهِ الْمُجَلِّيَّةُ قَدْ عَرَفْنَاهَا فَمَا الْمُخْزِيَّةُ، قَالَ: تَنْزِعُ مِنْكُمْ الْحَلَقَةَ وَالْكَرَاعَ وَنَعْنَمُ مَا أَصَبْنَا مِنْكُمْ، وَتَرُدُّونَ عَلَيْنَا مَا أَصَبْتُمْ مِنَّا وَتَدُونُ لَنَا قَتْلَانًا، وَيَكُونُ قَتْلَاكُمْ فِي النَّارِ، وَتَتَرَكُونَ أَقْوَامًا يَتَّبِعُونَ أَذْنَابَ الْإِبِلِ حَتَّى يُرِيَ اللَّهُ خَلِيفَةَ رَسُولِهِ وَالْمُهَاجِرِينَ أَمْرًا يَعْذُرُونَكُمْ بِهِ، فَعَرَضَ أَبُو بَكْرٍ مَا قَالَ عَلَى الْقَوْمِ، فَقَامَ عُمَرُ فَقَالَ: قَدْ رَأَيْتُ رَأْيًا وَسُنْشِيرُ عَلَيْكَ، أَمَّا مَا ذَكَرْتَ - فَذَكَرَ الْحُكَمَاءُ الْأَوَّلِينَ - قَالَ: فَنِعْمَ مَا ذَكَرْتَ، وَأَمَّا تَدُونُ قَتْلَانًا وَيَكُونُ قَتْلَاكُمْ فِي النَّارِ، فَإِنْ قَتَلْنَا قَاتَلَتْ عَلَى أَمْرِ اللَّهِ، وَأَجُورُهَا عَلَى اللَّهِ لَيْسَتْ لَهَا دِيَاتٌ قَالَ: فَتَتَابَعِ الْقَوْمُ عَلَى مَا قَالَ عُمَرُ. قَالَ الْحُمَيْدِيُّ: اخْتَصَرَهُ الْبُخَارِيُّ فَذَكَرَ طَرَفًا مِنْهُ وَهُوَ قَوْلُهُ لَهُمْ: «يَتَّبِعُونَ أَذْنَابَ الْإِبِلِ» - إِلَى قَوْلِهِ - يَعْذُرُونَكُمْ بِهِ» وَأَخْرَجَهُ بِطَوِيلِهِ الْبَرْقَانِيُّ بِالْإِسْنَادِ الَّذِي أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ ذَلِكَ الْقَدْرَ مِنْهُ، انْتَهَى مُلَخَّصًا. وَذَكَرَهُ ابْنُ بَطَّالٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ بِهَذَا السَّنَدِ مُطَوَّلًا أَيْضًا لَكِنْ قَالَ فِيهِ: «وَفَدَ بَرَاخَةَ وَهُمْ مِنْ طَيْئٍ» وَقَالَ فِيهِ: «فَخَطَبَ أَبُو بَكْرٍ النَّاسَ» فَذَكَرَ مَا قَالُوا، وَقَالَ: وَالْبَاقِي سَوَاءٌ، «وَالْمُجَلِّيَّةُ» بِضَمِّ الْمِيمِ

وَسُكُونِ الْجِيَمِ بَعْدَهَا لَامٌ مَكْسُورَةٌ ثُمَّ تَحْتَايِيَّةٌ مِنَ الْجَلَاءِ يَفْتَحُ الْجِيَمَ وَتَخْفِيفُ اللَّامِ مَعَ الْمَدِّ وَمَعْنَاهَا: الْخُرُوجُ عَنْ جَمِيعِ الْمَالِ. وَ«الْمُخْزِيَّةُ» بِخَاءٍ مُعْجَمَةٍ وَزَايَ يَوْزَنُ الَّتِي قَبْلَهَا: مَا خُوذَةٌ مِنَ الْخِزْيِ، وَمَعْنَاهَا: الْقَرَارُ عَلَى الذَّلِّ وَالصَّغَارِ، وَ«الْحَلَقَةُ» يَفْتَحُ الْمُهِمْلَةُ وَسُكُونُ اللَّامِ بَعْدَهَا قَافٌ: السَّلَاحُ، وَ«الْكُرَاعُ» بِضَمِّ الْكَافِ عَلَى الصَّحِيحِ وَيَتَخَفِيفُ الرَّاءُ: جَمِيعُ الْخَيْلِ. وَفَائِدَةُ نَزْعِ ذَلِكَ مِنْهُمْ أَنْ لَا يَبْقَى لَهُمْ شَوْكَةٌ لِيَأْمَنَ النَّاسُ مِنْ جِهَتِهِمْ.

❖ وَقَوْلُهُ: «وَنَغْنَمُ مَا أَصَبْنَا مِنْكُمْ» أَيِ يَسْتَمِرُّ ذَلِكَ لَنَا غَنِيمَةً نَقْسِمُهَا عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ وَلَا تَرُدُّ عَلَيْكُمْ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا.

❖ وَقَوْلُهُ: «وَتَرُدُّونَ عَلَيْنَا مَا أَصَبْتُمْ مِنَّا» أَيِ مَا انْتَهَبْتُمُوهُ مِنْ عَسْكَرِ الْمُسْلِمِينَ فِي حَالَةِ الْمُحَارَبَةِ.

❖ وَقَوْلُهُ: «تَدُونُ» يَفْتَحُ الْمُثَنَاءُ وَتَخْفِيفُ الدَّالِ الْمَضْمُونَةِ: أَيِ تَحْمِلُونَ إِلَيْنَا دِيَاتِهِمْ.

❖ وَقَوْلُهُ: «فَتَلَاكُمُ فِي النَّارِ» أَيِ لَا دِيَاتَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا لِأَنَّهُمْ مَاتُوا عَلَى شِرْكِهِمْ، فَفَقُّلُوا بِحَقِّ فَلَا دِيَّةَ لَهُمْ.

❖ وَقَوْلُهُ وَ«تَتْرَكُونَ» بِضَمِّ أَوَّلِهِ، «وَيَتَّبِعُونَ أَذْنَابَ الْإِبِلِ» أَيِ فِي رِعَايَتِهَا لِأَنَّهُمْ إِذَا نَزَعَتْ مِنْهُمْ آلَةُ الْحَرْبِ رَجَعُوا أَعْرَابًا فِي الْبَوَادِي لَا عَيْشَ لَهُمْ إِلَّا مَا يَعُودُ عَلَيْهِمْ مِنْ مَنَافِعِ إِبِلِهِمْ، قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: كَانُوا ارْتَدُّوا ثُمَّ تَابُوا، فَأَوْفَدُوا رُسُلَهُمْ إِلَى أَبِي بَكْرٍ يَعْتَذِرُونَ إِلَيْهِ فَاحَبَّ أَبُو بَكْرٍ أَنْ لَا يَقْضِيَ بَيْنَهُمْ إِلَّا بَعْدَ الْمُشَاوَرَةِ فِي أَمْرِهِمْ، فَقَالَ لَهُمْ: ارْجِعُوا وَاتَّبِعُوا أَذْنَابَ الْإِبِلِ فِي الصَّحَارِي، انْتَهَى. وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْغَايَةِ الَّتِي أَنْظَرَهُمْ إِلَيْهَا أَنْ تَظْهَرَ تَوْبَتُهُمْ وَصَلَاحُهُمْ بِحُسْنِ إِسْلَامِهِمْ. اهـ.

نعم لأنه قال: أَمْرًا يَعْذِرُونَكُمْ بِهِ.

في هذا الحديث فائدتان:

الفائدة الأولى: إثباتُ خلافةِ أبي بكرٍ رضي الله عنه بعد النبي ﷺ وهذا أمرٌ مجمعٌ عليه.

والفائدة الثانية: أَنَّ الْخَلِيفَةَ يُشَاوِرُ غَيْرَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ: حَتَّى يُرِينِي، أَوْ حَتَّى يُرِيَ اللَّهَ خَلِيفَةً نَبِيَّهُ أَمْرًا يَعْذِرُونَكُمْ بِهِ. بَلْ قَالَ: يُرِيَ اللَّهَ خَلِيفَةَ نَبِيِّهِ وَالْمُهَاجِرِينَ أَمْرًا يَعْذِرُونَكُمْ بِهِ. وَهَكَذَا يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ فِي الْأُمُورِ الْعَامَةِ الَّتِي لَا يَتَيَسَّرُ لَهُ وَجْهُهَا، أَنْ يَسْتَشِيرَ النَّاسَ بِهِ، اسْتِطْلَاعًا لِلرَّأْيِ، وَاسْتِثْنَاءً بِمَشُورَتِهِمْ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧٢٢٢، ٧٢٢٣- بابٌ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا غَنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ سَمِعْتُ جَابِرَ ابْنَ سَمُرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يَكُونُ اثْنَا عَشَرَ أَمِيرًا» فَقَالَ كَلِمَةً لَمْ أَسْمَعْهَا فَقَالَ أَبِي إِنَّهُ قَالَ: «كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ»^(١).

حَاوَلَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ عَدَّهُمْ، وَلَكِنْ الْأَمْرَاءُ مِنْ قُرَيْشٍ يَزِيدُونَ عَنْ اثْنَيْ عَشَرَ أَمِيرًا، فَهَلْ هَذَا الْعَدَدُ مَقْصُودٌ، أَوْ يُقَالُ: يَكُونُ اثْنَا عَشَرَ أَمِيرًا عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوعِ؛ لِأَنَّهُ فِي بَعْضِ أَمْرَاءِ بَنِي أُمَيَّةٍ مَنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَقِيمًا عَلَى الْوَلَايَةِ، هَذَا مُحْتَمَلٌ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٥٢- بابٌ إِخْرَاجُ الْخُصُومِ وَأَهْلِ الرَّيْبِ مِنَ الْبُيُوتِ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ.

وَقَدْ أَخْرَجَ عُمَرُ أَخْتَ أَبِي بَكْرٍ حِينَ نَاحَتْ

٧٢٢٤- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ بِحُطْبٍ يُحْتَطَبُ، ثُمَّ أَمُرَّ بِالصَّلَاةِ فَيُؤَذَّنَ لَهَا، ثُمَّ أَمُرَّ رَجُلًا فَيُؤَمُّ النَّاسَ، ثُمَّ أَخَالَفَ إِلَى رَجَالٍ فَأَحْرَقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَرْقًا سَمِينًا أَوْ مَرْمَاتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ لَشَهِدَ الْعِشَاءَ»^(٢).

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ: قَالَ يُونُسُ: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: مَرْمَاةٌ مَا بَيْنَ ظِلْفِ الشَّاةِ مِنَ اللَّحْمِ، مِثْلُ مِئْسَاءٍ وَمِيزَاءٍ، الْمِيمُ مَحْفُوظَةٌ.

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمه الله فِي «الْفَتْحِ»:

قَوْلُهُ «بَابٌ إِخْرَاجُ الْخُصُومِ وَأَهْلِ الرَّيْبِ مِنَ الْبُيُوتِ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ، وَقَدْ أَخْرَجَ عُمَرُ

أَخْتَ أَبِي بَكْرٍ حِينَ نَاحَتْ».

تَقَدَّمَ هَذِهِ التَّرْجُمَةُ وَالْأَثَرُ الْمُعْلَقُ فِيهَا وَالْحَدِيثُ فِي «كِتَابِ الْأَشْخَاصِ» وَقَالَ فِيهِ «الْمَعَاصِي» بَدَلَ «أَهْلِ الرَّيْبِ» وَسَاقَ الْحَدِيثَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَتَقَدَّمَ شَرْحُهُ مُسْتَوْفَى فِي أَوَائِلِ بَابِ «صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ».

وَقَوْلُهُ فِي آخِرِ الْبَابِ: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ أَبُو

عَبْدِ اللَّهِ: «مَرْمَاةٌ مَا بَيْنَ ظِلْفِ الشَّاةِ مِنَ اللَّحْمِ مِثْلُ مِئْسَاءٍ وَمِيزَاءٍ الْمِيمُ مَحْفُوظَةٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٨٢١).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٦٥١).

«الْمِرماتين» هُنَاكَ وَمُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ هَذَا هُوَ الْفَرَبْرِى رَاوِى «الصَّحِيح» عَنِ الْبُخَارِيِّ، وَيُونُسُ هُوَ ابْنُ وَمُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ هُوَ أَبُو أَحْمَدَ الْفَارِسِيُّ رَاوِى «التَّارِيخُ الْكَبِير» عَنِ الْبُخَارِيِّ، وَقَدْ نَزَلَ الْفَرَبْرِى فِي هَذَا التَّفْسِيرِ دَرَجَتَيْنِ، فَإِنَّهُ أَدْخَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ شَيْخِهِ الْبُخَارِيِّ رَجُلَيْنِ، أَحَدَهُمَا عَنِ الْآخَرِ وَثَبَتَ هَذَا التَّفْسِيرُ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنِ الْمُسْتَمَلِيِّ وَحْدَهُ.

❦ وَقَوْلُهُ: «مِثْلُ مِئْسَاةٍ وَمِئْسَاةٍ» أَمَّا مِئْسَاةٌ بِالْوَزْنِ الَّذِي ذَكَرَهُ بِغَيْرِ هَمْزٍ فِيهِ قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو وَنَافِعٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَأْكُلُ مِنْسَأَتُهُ﴾ [نِسَاء: ١٤]. وَقَالَ الشَّاعِرُ:

إِذَا دَبَّيْتُ عَلَى الْمِئْسَاةِ مِنْ هَرَمٍ فَقَدْ تَبَاعَدَ عَنْكَ اللَّهُ وَالْغَزَلُ

أَنْشَدَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ ثُمَّ قَالَ: وَبَعْضُهُمْ يَهْمِزُهَا فَيَقُولُ: مِئْسَاتُهُ. قُلْتُ: وَهِيَ قِرَاءَةُ الْبَاقِيْنَ بِهَمْزَةٍ مَفْتُوحَةٍ إِلَّا ابْنَ ذِكْوَانَ فَسَكَّنَ الْهَمْزَةَ، وَفِيهَا قِرَاءَاتٌ أُخْرَى فِي الشَّوَادِ، وَالْمِئْسَاةُ: الْعَصَا إِسْمُ آلَةٍ مِنَ أَنْسَاءِ الشَّيْءِ إِذَا أُخِرَتْ.

❦ وَقَوْلُهُ: الْمِيمُ مَخْفُوضَةٌ أَيْ فِي كُلِّ الْمِئْسَاةِ وَالْمِئْسَاةِ، وَفِي «الْمِئْسَاةِ» اللُّغَاتُ الْمَذْكُورَةُ. يَقُولُ: وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ مَنْ طَلَبَ بِحَقٍّ فَاحْتَقَى أَوْ تَمَنَّعَ فِي بَيْتِهِ مَطْلًا، أُخْرِجَ مِنْهُ بِكُلِّ طَرِيقٍ يُتَوَصَّلُ إِلَيْهِ بِهَا، كَمَا أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ إِخْرَاجَ الْمُتَخَلِّفِينَ عَنِ الصَّلَاةِ بِالْقَاءِ النَّارِ عَلَيْهِمْ فِي بَيوتِهِمْ وَالْحَدِيثُ سَبَقَ فِي الْجَمَاعَةِ. اهـ

❦ قَوْلُهُ: «لَا أُحَرِّقَنَّ عَلَيْهِمْ». الظَّاهِرُ أَنَّهُ مَعَهُمْ، أَمَا لَوْ قَالَ: فَأَحْرِقُ بَيوتَهُمْ فَرُبِمَا يَقُولُ: إِنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ تَحْرِيقِ بَيوتِهِمْ أَنْ يَخْرُجُوا.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: لَا شَكَّ أَنَّ إِخْرَاجَ الْخُصُومِ؛ يَعْني: ذَوِي الْمَخَاصِي، وَأَهْلَ الْمَعَاصِي مِنَ الْبَيوتِ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ أَمْرٌ لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا رَأَى الْإِمَامُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ صَاحِبُ هَذَا الْبَيْتِ صَاحِبَ مَعَاصٍ أَوْ صَاحِبَ رِبِّ يَأْتِيهِ النِّسَاءُ، وَأَهْلُ الْفَسَقِ وَالْفُجُورِ، فَيُخْرِجُ وَلَا حَرَجَ مِنْ ذَلِكَ، وَهَذَا مَعْنَى التَّرْجَمَةِ.

وَسَوَاءٌ كَانَ هَذَا الْحَدِيثُ شَاهِدًا لَهَا أَمْ لَمْ يَكُنْ، فَإِنَّ قَوَاعِدَ الشَّرِيعَةِ تَقْتَضِي ذَلِكَ وَهُوَ أَنْ لَا يَنْقَى مِنْهُ صَاحِبُ خُصُومَةٍ فِي الْبَيوتِ بَيْنَ النَّاسِ لَهَا فِي ذَلِكَ مِنَ الضَّرَرِ. وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى وَجوبِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ، وَوَجْهُهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ التَّحْذِيرِ مِنَ التَّخَلُّفِ.

وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمُحْتَسِبَ - رَجُلَ الْهَيْئَةِ - إِذَا تَخَلَّفَ عَنِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ مِنْ أَجْلِ إِقَامَةِ النَّاسِ لَصَلَاةِ الْجَمَاعَةِ، وَإِدْخَالِهِمْ فِي الْمَسَاجِدِ فَلَا بَأْسَ بِهِ؛ لِقَوْلِهِ: «ثُمَّ أُخَالِفُ إِلَى قَوْمٍ، أَوْ إِلَى رَجَالٍ فَأَحْرِقُ عَلَيْهِمْ بَيوتَهُمُ بِالنَّارِ».

وفيه أيضًا: أن من هؤلاء المتخلفين الذين يَتَخَلَّفُونَ عن هذا الكسب العظيم - فالصلاة الواحدة سبع وعشرين درجة - إذا ذُكِرَ لهم شيءٌ زهيدٌ في الدنيا تسابقوا إليه، ولهذا أفسَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وهو الصادقُ البارُّ بأنه: لو يَعْلَمُ أحدهم أنه لو يَجِدُ عَرَقًا سمينًا أو مِزْمَاتين حسنتين لشهد العشاء. العَرَقُ هو العَظْمُ الذي ليس فيه لحمٌ سُمِّيَ عَرَقًا لأنه يُتَعَرَّقُ؛ يَعْنِي: يُتَبَّعُ ما فيه فيؤكَلُ، وأما المِزْمَاتين ففسرهما البخاريُّ بقوله: ما بين ظلفِ الشاةِ من اللحم، والمعنى لو يَجِدُ شيئًا يُرْمَى في السوقِ ولا يُؤْبَهُ به فإنه يُتَبَّعُهُ وَيَتَخَلَّفُ عن الجماعةِ ولها سبعٌ وعشرون درجة.

وقال ابنُ حجرٍ رحمتهما الله في «الفتح» (١٣٠ / ٢):

وفي السياق إشعارٌ بأنه تَقَدَّمَ منه زجرُهم عن التخلف بالقول، حتى استَحَقُّوا التهديدَ بالفعل، وترجم عليه البخاريُّ في كتاب الإشخاص وفي كتاب الأحكام، باب إخراج أهل المعاصي والريب من البيوت بعد المعرفة. يُريدُ أن من طُلِبَ منهم بحقٌ فاخْتَفَى؛ أي: اِمْتَنَعَ في بيته لبدًا ومطلًا أُخْرِجَ منه بكلِّ طريقٍ يُتَوَصَّلُ إليه بها، كما أراد رحمتهما الله إخراج المتخلفين عن الصلاة باللقاء النارِ عليهم في بيوتهم، واستدلَّ به ابنُ العربيِّ وغيره على مشروعية قتل تارك الصلاة متهاونًا بها. اهـ

ثم قال البخاريُّ رحمتهما الله:

٥٣- باب هل للإمام أن يَمْنَعَ المجرمين وأهل المعصية من الكلام معه والزيارة ونحوه؟

٧٢٢٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عَقِيلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ وَكَانَ قَائِدَ كَعْبٍ مِنْ بَنِيهِ حِينَ عَمِيَ قَالَ: سَمِعْتُ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا تَخَلَّفَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ فَذَكَرَ حَدِيثَهُ وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُسْلِمِينَ عَنْ كَلَامِنَا، فَلَبِثْنَا عَلَى ذَلِكَ خَمْسِينَ لَيْلَةً، وَأَذَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِتُوبَةِ اللَّهِ عَلَيْنَا^(١).

هذا واضحٌ أنه يَجُوزُ للإمام أن يَمْنَعَ أهل المعاصي والإجرام من الكلام مع الناس، وأن يَأْمُرَ بهجرهم لما في ذلك من المصلحة.

وأما إذا لم يَكُنْ مصلحةٌ فإن الأصل في هجر المؤمن أنه حرامٌ ولا يَحِلُّ للمؤمن أن يَهْجُرَ أخاه فوق ثلاثٍ يَلْتَقِيَانِ فَيُعْرِضُ هذا ويُعْرِضُ هذا وخيرُهما الذي يَبْدَأُ بالسَّلام. فإذا عَلِمْنَا أو غَلَبَ على ظَنِّنا أن في هجرهم مصلحةٌ هَجَرْنَاهم، كما جرى لكعبِ بْنِ مَالِكٍ وصاحبيه، فإنه لما هَجَرُوا حَسَنَتْ حَالُهُمْ وَتَابُوا إِلَى اللَّهِ ﷻ تَوْبَةً نَصُوحًا، أما إذا كَانَ الهَجْرُ سببًا للنفور، والبعد عن أهل الخير، وعن قبول الخير فلا يَهْجُرُونَ.

مَشْرِعُ
صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ

كِتَابُ التَّمَيِّنِ

٧٢٤٥ - ٧٢٢٦

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

كِتَابُ التَّمَنِّيِّ

١ - باب ما جاء في التَّمَنِّيِّ ومن تَمَنَّى الشهادة.

٧٢٢٦ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلَا أَنَّ رَجُلًا يَكْرَهُونَ أَنْ يَتَخَلَّفُوا بَعْدِي وَلَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُهُمْ مَا تَخَلَّفْتُ، لَوَدِدْتُ أَنِّي أُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ أَحْيَا ثُمَّ أُقْتَلُ، ثُمَّ أَحْيَا ثُمَّ أُقْتَلُ، ثُمَّ أَحْيَا ثُمَّ أُقْتَلُ»^(١).

٧٢٢٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، وَدِدْتُ أَنِّي أَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأُقْتَلُ، ثُمَّ أَحْيَا ثُمَّ أُقْتَلُ، ثُمَّ أَحْيَا ثُمَّ أُقْتَلُ». فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُهُنَّ ثَلَاثًا أَشْهَدُ بِاللَّهِ^(٢).

الشاهد من هذا الحديث هو: فضيلة تمنى الشهادة، وقد ورد في «صحيح مسلم» في تمنى الشهادة أن من تَمَنَّى الشهادة بصدق، فإن الله تعالى يُعْطِيهِ منازلَ الشهداء، ولو مات على فراشه^(٣).
والتَّمَنِّيُّ: هو الطلبُ، ولكن فرقوا بينه وبين الترجي، بأن التمني أشدُّ إلحاحًا من الترجي، والتمني لا يَكُونُ إلا في الأمرِ الصعبِ، أو الأمرِ المستحيلِ، وأما الترجي فإنه أقلُّ إلحاحًا من التمني، ويَكُونُ في الأمرِ القريبِ.

مثال ذلك: لو اشترى شخصُ سلعةً، وقيل له: لم اشترتها؟ قال: لَعَلِّي أَرْبِحُ فيها. فهذا ترجُّحٌ.

(١) رواه مسلم مطولاً (٣/١٤٩٥) (١٨٧٦) (١٠٢).

(٢) المصدر السابق بدون ذكر: فكان أبو هريرة يقولهن ثلاثاً.

(٣) رواه مسلم (٣/١٥١٧) (١٩٠٩) (١٥٧).

وفي قول الشاعر:

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب^(١)

فهذا تمنّ، فتمني الشهادة؛ يعني: طلبها بشوق ومحبة ورغبة فيها.

فإن قال قائل: وهل يكفي تمني الشهادة بدون عمل، أم لا بدّ من فعل الأسباب الموصلة لها؟

فالجواب: عن هذا أن نقول: ظاهر الحديث مطلق؛ لقوله ﷺ: «من سأل الله الشهادة

بصدق». ولكن من المعروف أن من تمنى الشهادة بصدق فلا بدّ أن يفعل أسبابها، فإذا فعل أسبابها، ولكن لم تيسر له، فإنه يحصل على الأجر.

وهل يؤخذ من الحديث الذي معنا أن الرسول ﷺ يُعتبر شهيداً؛ لأنه تمنى الشهادة؟

فالجواب أنه: قد ذكر الزهري رحمه الله أن النبي ﷺ مات شهيداً، ولكن لا شك أن مقام النبوة أفضل من

مقام الشهادة، إلا أن يقال: لا مانع من أن يقال الرسول ﷺ المقامين: مقام الرسالة ومقام الشهادة.

وهذا كما قال بعض المتحدلقين: إنكم تقولون: إن أفضل هذه الأمة أبو بكر مع أنه جاء في

الحديث عن رسول الله ﷺ أن عيسى من هذه الأمة^(٢)، وهو أفضل من أبي بكر؟

فنقول في الجواب على هذا: عيسى مقامه ليس مقام صحبة، بل هو مقام نبوة، فهو من أولي

العزم، لكنه يتبع الرسول ﷺ؛ لأن الله أخذ الميثاق على الأنبياء؛ أنهم إن جاءهم رسول

مصدق لما معهم ليؤمنن به ولينصرنه.

وقد ادّعى البعض أن عيسى صحابي، وعلموا ذلك بأن النبي ﷺ اجتمع به ليلة المعراج^(٣)،

وهو مؤمن بالرسول ﷺ، فيكون صحابياً فهو أفضل من أبي بكر.

فيقال لهم: إن حال السماء غير حال الأرض، وإلا لقلنا: كل الأنبياء الذين مرّ بهم صحابة.

وقد يقال بالفرق بأن عيسى حي، والأنبياء الآخرون أموات، ولكن على كل حال لا ينبغي أن يقال

هذا ولا هذا. ولكن يقال: عيسى رسول من الله من أولي العزم، فهو في مرتبة أعلى من هذا كله.

(١) البيت لأبي العتاهية، وهو موجود في: «محاضرات الأديباء» (٢/ ٣٥٧)، وأنشده ابن هشام في «شرح القطر» (٥٣).

(٢) قال الشيخ الشارح رحمه الله في شرحه على «العقيدة الواسطية» (١/ ٦٧): إن عيسى ليس من الأمة، ولا يصح أن نقول: إنه من أمته، وهو سابق عليه، لكنه من أتباعه إذا نزل؛ لأن شريعة النبي ﷺ إلى يوم القيامة. فإن قال قائل: كيف يكون تابِعاً وهو يقتل الخنزير، ويكسر الصليب، ولا يقبل إلا الإسلام، مع أن الإسلام يقر أهل الكتاب بالجزية؟

قلنا: إخبار النبي ﷺ بذلك إقرار له فتكون من شرعه، ويكون نسخاً لما سبق من حكم الإسلام الأول. اهـ. ولعل هذا المتكلم استند إلى ما رواه البخاري (٢٢٢٢)، ومسلم (١٥٥) أن النبي ﷺ قال: والذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكماً مقسطاً، فيكسر الصليب... الحديث.

(٣) كما جاء في البخاري (٣٨٨٧)، ومسلم (١/ ١٤٥) (١٦٢) (٢٥٩) في حديث الإسراء الطويل.

فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: إِنْ الْبُخَارِيُّ تَرَجَّمَ بِقَوْلِهِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّمَنِّيِّ وَتَمَنَّى الشَّهَادَةَ. رَغِمَ أَنْ
الْحَدِيثُ لَيْسَ فِيهِ لَفْظُ التَّمَنِّيِّ؟
فَنَقُولُ: إِنْ الْحَدِيثُ فِيهِ قَوْلُهُ ﷺ: «لَوْ دَدْتُ» وَالْوُدُّ تَمَنَّى.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢ - بَابُ تَمَنَّى الْخَيْرِ وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَوْ كَانَ لِي أَحَدُ ذَهَبًا.

٧٢٢٨ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَامٍ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَوْ كَانَ عِنْدِي أَحَدُ ذَهَبًا لَأَخْبَيْتُ أَنْ لَا يَأْتِيَ عَلَيَّ ثَلَاثٌ وَعِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ لَيْسَ
شَيْءٌ أَرْصُدُهُ فِي دِينٍ عَلَيَّ أَحَدٌ مِّنْ يَقْبَلُهُ»^(١).

هَذَا بَابُ تَمَنَّى الْخَيْرِ، وَتَمَنَّى الْخَيْرِ يَنْقَسِمُ إِلَى قَسَمَيْنِ:
الْقَسَمُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ مَجْرَدَ أُمْنِيَةٍ فَقَطْ، وَذَلِكَ كَأَنْ يَتَمَنَّى مَغْفِرَةَ اللَّهِ بِدُونِ أَنْ يَسْعَى
لِأَسْبَابِهَا، فَهَذَا يُعْتَبَرُ عَجْزًا، وَلَا يُحْمَدُ عَلَيْهِ الْمَرْءُ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَتَمَنَّى الْخَيْرَ وَيَسْعَى لِفِعْلِ أَسْبَابِهِ، فَهَذَا يُكْتَبُ لَهُ أَجْرُ الْعَمَلِ كَامِلًا، وَإِنْ لَمْ يُتِمَّهْ؛
لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «وَمَنْ هَاجَرَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرْعًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ
وِرَسُولِهِ ثُمَّ يَدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ» [النِّسَاءُ: ١٠٠].

وَهُنَاكَ قَسَمٌ ثَالِثٌ: وَهُوَ أَنْ يَتَمَنَّى الْخَيْرَ وَلَكِنَّهُ عَاجِزٌ عَنْ فِعْلِ أَسْبَابِهِ لِعَذْرِ، فَهَذَا يُكْتَبُ لَهُ
مِثْلُ أَجْرِ الْفَاعِلِ بِالنِّيَّةِ، لَا بِالْعَمَلِ، كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ الْأَرْبَعَةِ:

صَاحِبُ الْمَالِ عِنْدَهُ مَالٌ يُنْفِقُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ: لَوْ أَنَّ عِنْدِي مَالٌ فَلَانٍ لَعَمِلْتُ فِيهِ مِثْلَ
عَمَلِ فَلَانٍ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَهُوَ بَنِيَّةٌ فَهَمَا فِي الْأَجْرِ سَوَاءٌ»^(٢).

وَقَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ: «لَوْ أَنَّ عِنْدِي أَحَدُ ذَهَبًا لَأَخْبَيْتُ أَنْ لَا يَأْتِيَ عَلَيَّ ثَلَاثٌ». الظَّاهِرُ أَنَّ
هَذَا مِنْ بَابِ التَّمَنَّى، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْخَبَرِ كَقَوْلِهِ: «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ، مَا
سُقْتُ الْهَذْيَ وَلَا خَلَلْتُ مَعَكُمْ»^(٣).

قَالَ هُنَا حِينَئِذٍ أَمْرُ أَصْحَابِهِ أَنْ يَحْلُتُوا مِنْ عَمَرَتِهِمْ فِي حِجَةِ الْوُدَاعِ. إِلَّا مَنْ سَاقَ الْهَذْيَ.
وَسَيَذْكُرُهُ الْمُؤَلِّفُ بَعْدَ هَذَا الْبَابِ.

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٦٨٧/٢) (٩٩١) (٣١).

(٢) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «مُسْتَدْرَكِهِ» (٢٣١/٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٣٢٥)، وَابْنُ مَاجَهَ (٤٢٢٨)، وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ
الْأَلْبَانِيُّ كَمَا فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى السَّنَنِ.

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٧٢٢٩)، وَمُسْلِمٌ (٨٧٠/٢) (١٢١١) (١٣٠).

ثم قال البخاري رحمه الله:

٣- بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ».

٧٢٢٩- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي عُرْوَةُ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا سَقَتْ الْهَدْيُ وَلَحَلَّتْ مَعَ النَّاسِ حِينَ حَلُّوا»^(١).

٧٢٣٠- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَبِينَا بِالْحَجِّ، وَقَدِمْنَا مَكَّةَ لِأَرْبَعِ خَلَوْنَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فَأَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَأَنْ نَجْعَلَهَا عُمْرَةً وَلَنَحْلَ إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ. قَالَ: وَلَمْ يَكُنْ مَعَ أَحَدٍ مِنَّا هَدْيٌ غَيْرَ النَّبِيِّ ﷺ وَطَلَحَ، وَجَاءَ عَلِيٌّ مِنَ الْيَمَنِ مَعَهُ الْهَدْيُ فَقَالَ: أَهْلَلْتُ بِمَا أَهَلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: أَنْتَ طَلِقَ إِلَى مِنَى وَذَكَرْ أَحَدَنَا يَقْطُرُ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهْدَيْتُ وَلَوْ لَا أَنَّ مَعِيَ الْهَدْيُ لَحَلَلْتُ» قَالَ: وَلَقِيَهُ سُرَاقَةُ وَهُوَ يَزِمِي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا هَذِهِ خَاصَّةٌ؟ قَالَ: لَا، بَلْ لِأَبَدٍ. قَالَ: وَكَانَتْ عَائِشَةُ قَدِمَتْ مَعَهُ مَكَّةَ وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَنْسِكَ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا غَيْرَ أَنَّهَا لَا تَطُوفُ وَلَا تُصَلِّي حَتَّى تَطْهَرَ، فَلَمَّا نَزَلُوا الْبُطْحَاءَ قَالَتْ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْتَ طَلِقُونَ بِحِجَّةٍ وَعُمْرَةٍ وَأَنْتَ طَلِقَ بِحِجَّةٍ؟ قَالَ: ثُمَّ أَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقُ أَنْ يَنْطَلِقَ مَعَهَا إِلَى التَّنْعِيمِ فَأَعْتَمَرَتْ عُمْرَةً فِي ذِي الْحِجَّةِ بَعْدَ أَيَّامِ الْحَجِّ^(٢).

❦ قوله: لِأَرْبَعِ خَلَوْنَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ. توافق من الأسبوع يومَ الأحد؛ لأن يومَ عرفة كان يومَ الجمعة في حجة الوداع وهو التاسع، والخميس الثامن، والأربعاء السابع، والثلاثاء السادس، والاثنين الخامس، والأحد الرابع.

وهذا الحديث؛ أي: حديث جابر رحمه الله رواه مسلم مطوَّلاً بسياق أوفى من هذا^(١)، فإنه ذكر رحمه الله حجة النبي ﷺ منذ خَرَجَ مِنَ الْمَدِينَةِ، إِلَى يَوْمِ الْعِيدِ يَقُولُ: أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ أَنْ لَبِينَا بِالْحَجِّ، أَنْ نَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَأَنْ نَجْعَلَهَا عُمْرَةً، وَلَنَحْلَ مَعَ أَنْ مَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ مِنَ الْمَيْقَاتِ لَا يَحِلُّ إِلَّا يَوْمَ الْعِيدِ، أَي: الْمَفْرَدِ، لَكِنْ يُسْنُّ لِمَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ مَفْرَدًا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً لِيَصِيرَ مَتَمِّعًا.

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢/ ٨٧٠) (١٢١١) (١٣٠).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢/ ٨٨٦) (١٢١٨) (١٤٧) مَطْوًى.

(٢) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ.

إِلَّا مَنْ سَاقَ الْهَدْيَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَنْ سَاقَ الْهَدْيَ، لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَحِلَّ حَتَّى يَتَلَعَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ يَوْمَ الْعِيدِ. فَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَجْعَلَهَا عِمْرَةً لِيَتَخَلَّصَ مِنَ النَّسَكِ، وَيَرْجِعَ إِلَى بَلَدِهِ، فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؛ يَعْنِي: لَوْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ مِنَ الْمِيقَاتِ، فَلَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ قَالَ: أُرِيدُ أَنْ أَجْعَلَهَا عِمْرَةً، لِأَطُوفَ وَأَسْعَى ثُمَّ أَذْهَبُ إِلَى أَهْلِي. قُلْنَا: هَذَا لَا يَجُوزُ، حَتَّى وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ نَفْلًا؛ لِأَنَّ مَنْ تَلَبَّسَ بِنَسَكٍ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَحَوَّلَ عَنْهُ إِلَّا لِمَا هُوَ أَفْضَلُ مِنْهُ، أَمَا أَنْ يَتَحَوَّلَ عَنْهُ لِيَتَخَلَّصَ مِنْهُ فَهَذَا لَا يَجُوزُ.

وَقَوْلُهُ: «أَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا عِمْرَةً، وَكَانُوا يَرَوْنَ الْعِمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ أَفْجَرِ الْفَجُورِ»^(١) لِأَجْلِ أَنْ يَأْتِيَ النَّاسُ إِلَى مَكَّةَ فِي أَيَّامِ الْحَجِّ، وَفِي الْأَيَّامِ الْأُخْرَى فَلَا يَزَالُ الْبَيْتُ عَامِرًا.

فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَجْعَلُهَا عِمْرَةً، وَقَدْ سَمَّيْنَا الْحَجَّ. قَالَ: «افْعَلُوا مَا أَمَرَكُمْ بِهِ». حَتَّى قَالُوا هَذِهِ الْمَقَالَةُ: «أَتَنْطَلِقُ إِلَى مِنَى وَذَكَرْتُ أَحَدِنَا يَقْطُرُ». يَعْنِي: يُسْقِطُ مَنِيًّا مِنْ أَهْلِهِ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا حَلُّوا مِنَ الْعِمْرَةِ حَلَّ لَهُمْ كُلُّ شَيْءٍ حَتَّى النِّسَاءُ وَذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ، وَإِلَّا فَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّهُمْ لَنْ يَخْرُجُوا عَلَى هَذِهِ الْحَالِ، وَلَكِنْ عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ، وَتَقْيِيحِ هَذِهِ الْحَالِ؛ لِأَنَّهُمْ كَمَا ذَكَرْنَا يَرَوْنَ الْعِمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ أَفْجَرِ الْفَجُورِ، وَيَقُولُونَ: إِذَا عَفَا الْأَثْرُ. وَبِرَأِ الدَّبْرِ. وَدَخَلَ صَفْرُ.

قَوْلُهُمْ: إِذَا بَرَأَ الدَّبْرُ. أَي: دُبُرُ الْإِبِلِ مِنَ الْحَمْلِ؛ يَعْنِي: بَعْدَ الرَّجُوعِ مِنَ الْحَجِّ. وَقَوْلُهُمْ: وَعَفَا الْأَثْرُ. أَي: أَثَرُ تَرْكِ خَفَافِ الْإِبِلِ فِي الْبَرِّ.

وَقَوْلُهُمْ: وَدَخَلَ صَفْرُ: حَلَّتِ الْعِمْرَةُ لِمَنْ اعْتَمَرَ، وَصَفْرُ كَمَا قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ^(٢): لِأَنَّهُمْ يَأْخُذُونَ بِالنِّسَاءِ، فَيَجْعَلُونَ الْمَحْرَمَ صَفْرًا وَصَفْرًا الْمَحْرَمَ.

الشَّاهِدُ: أَنَّ الرَّسُولَ أَمَرَهُمْ، حَتَّى قَالَ ﷺ: «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهْدَيْتُ، وَلَوْ لَا أَنَّ مَعِيَ الْهَدْيَ لَحَلَلْتُ». قَالَ ذَلِكَ خَبْرًا وَتَمَنِيًّا؛ خَبْرًا لِيُطَيِّبَ قُلُوبَهُمْ، وَيُسَهِّلَ الْأَمْرَ عَلَيْهِمْ، وَهُوَ صَادِقٌ ﷺ، فَلَوْ أَنَّهُ عَلِمَ أَنَّهُمْ سَوْفَ يَحْزَنُ ذَلِكَ فِي نَفْسِهِمْ، وَيَشُقُّ عَلَيْهِمْ؛ لَفَعَلَ مَا هُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِمْ، كَمَا أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ مِنْ صِيَامِهِ؛ دَفْعًا لِلْمَشَقَّةِ عَلَى أَصْحَابِهِ وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ (التوبة: ١٢٨).

وَقَوْلُهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: إِنَّهُ لَيْسَ مَعَ أَحَدٍ مَنَا هَدْيٍ غَيْرَ النَّبِيِّ ﷺ، وَطَلْحَةَ. هَذَا بِنَاءٌ عَلَى عِلْمِهِ، وَإِلَّا فَإِنْ عَامَّةَ الْأَغْنِيَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ كَانَ مَعَهُمْ هَدْيٌ.

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٥٦٤)، وَمُسْلِمٌ (٩٠٩/٢) (١٢٤٠) (١٩٨).

(٢) انْظُرْ: «شَرْحُ النَّوَوِيِّ لَصَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٤٨٦/٤).

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧٨٥/٢) (١١١٤) (٩١).

❦ وفي قوله: يا رسول الله، هذه خاصة لنا؟ قال: «بل لأبيد». الأبيد يعني: أن فسَخَ الحجَّ إلى عمرة ليصيرَ متمتعًا ليس خاصًّا بالصحابية، بل هو عامٌّ أبَد الأبيد.

فإن قال قائل: ما الجمعُ بين هذا، وبين حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه أنه قال في المتعة: هي لهم خاصة ^(١)؟
فالجواب عن هذا: أن يُقال: الذي أراد أبو ذرٍّ رضي الله عنه: وجوبُ الفسخ من الحجِّ إلى العمرة، فإنه يَجِبُ على الصَّحابَةِ، وأما من بعدهم فالأمرُ فيه واسعٌ، والفسخ فيه يَكُونُ على سبيل الاستحباب، وبهذا تَجْتَمِعُ الأدلَّةُ، وهو جمعُ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله ^(٢).
وهو أصحُّ ممَّن ذهب إلى وجوبِ الفسخ، وممن ذهب إلى منع الفسخ.
فمن العلماء من قال: إنه لا يجوزُ الفسخُ أبداً، إذا أُحرِمَ بحجةٍ يَتَّقَى على إحرامِهِ ولو لم يَسُقِ الهدْيَ ^(٣).
ومنهم من قال: يُسْتَحَبُّ الفسخُ ^(٤).

ومنهم من قال: يَجِبُ الفسخُ ^(٥).

فالأقوالُ ثلاثةٌ والصوابُ ما ذكره شيخ الإسلام رحمته الله من أنه: أي: الفسخ في حقِّ الصَّحابَةِ واجبٌ، وفي حقِّ غيرهم سُنةٌ.

فإن قال قائل: كيف يَجِبُ على الصَّحابَةِ دونَ غيرهم، أليسوا هم سلفنا؟

فالجواب: بلى. لكن لما جابَهُم الرسولُ صلَّى الله عليه وآله بالخطابِ من أجلِ إزالةِ عقيدةٍ ثَبَتَتْ في نفوسِهِم، ورَسَخَتْ في قلوبِهِم، صار ذلك واجباً؛ لأن كسرَ هذا الاعتقادِ بالفعلِ أقوى من كسره بالقول، فلما انكسرَ هذا الاعتقادُ وزال، بقي الأمرُ على الاستحبابِ.

فإن قال قائل: هذا يَقْتَضِي ألا يَبْقَى الاستحبابُ أيضاً، مادام المقصودُ هو إزالةُ هذه العقيدةِ

الفاصلة وقد زالت بفعلِ الصَّحابَةِ ويبقى الأمرُ غير مستحب؟

قلنا: إلى هذا ذهبَ بعضُ العلماء وقال: مَنْ بعد الصَّحابَةِ لا يَفْسَخُونَ الحجَّ إلى العمرةِ

للتمتع ^(٦)، ولكن الصحيح أن ذلك باقٍ؛ لأن الرسولَ قال: «لأبيد الأبيد» ^(٧). وإذا كان النبيُّ صلَّى الله عليه وآله هو

(١) رواه مسلم (٨٩٧/٢) (١٢٢٤) (١٦٠).

(٢) انظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٥٥/٢٦).

(٣) قال النووي في «المجموع» (١٤٠/٧): فرع. إذا أحرِمَ بالحج لا يجوز له فسخه وقلبه عمرة، وإذا أحرِمَ بالعمرة لا يجوز له فسخها حجاً لا لعذر، ولا لغير عذر سواء ساق الهدْي أم لا. هذا مذهبننا.

(٤) انظر: «المبدع» (١٢٧/٣)، و«الفروع» (٢٢٧/٣)، و«الإنصاف» للمرداوي (٤٤٦/٣).

(٥) قال صاحب الإنصاف (٤٤٧/٣): وقال في الانتصار وعيون المسائل: لو ادَّعى مدع وجوب الفسخ لم يَعتد.

وقال الشيخ تقي الدين: يجب على من اعتقد عدم مساعه. نقله في الفائق.

(٦) راجع ما قاله النووي، وكذا ما نقله عن القاضي عياض - رحمهما الله تعالى - في «المجموع» (١٤٠/٧).

(٧) تقدم تخريجه.

الذي صَرَّحَ بأن هذا الأبد الأبد إلى يومِ القيامة، ما بقي لأحدٍ قولٌ.
ومن فوائد هذا الحديث:

ما كان عليه النبي ﷺ من حسنِ الخلق، فإن عائشةؓ، قَدِمَتْ مكةَ متمتعَةً كسائرِ زوجاتِ الرسول ﷺ فلما كانت في سرفٍ حاصَّت، فدَخَلَ عليها النبي ﷺ وهي تَبْكِي، فقال: «ما يُبْكِيكِ؟» فقالت: إنها لا تُصَلِّي. قال: «هذا شيءٌ كَتَبَهُ اللهُ على بناتِ آدمَ». قال ذلك تسليَةً لها، ثم أَمَرها أن تُحْرِمَ بالحجِّ فتَدْخُلَ الحجَّ على العمرة، وقال لها: «طوافُك بالبيتِ وبالصفا والمروة يَسَعُكَ -أي: يَكْفِيكَ- لعمركَ وحجِّكَ»^(١).

فهذا: دليلٌ على أن أمره إياها أن يُحْرِمَ بالحجِّ، ليس إبطالاً للعمرة، بل لإدخالِ الحجِّ على العمرة؛ بدليل أنه قال: «طوافُك بالبيتِ وبالصفا والمروة يَسَعُكَ لعمركَ وحجِّكَ». فلما عَمِلَتْ هذا العملَ صارَ فعلُها وفعلُ المفردِ سواءً، ولم تأتِ بعمرةٍ مستقلة، فلما طَهَّرَتْ وأَدَّتِ المناسكَ، وصارتِ الليلةَ الرابعةَ عشرَ من ذي الحجةِ ونَزَلَ النبي ﷺ بالأبطح، وكان نازلاً من حين أن تَحَوَّلَ من مِنى، طلبتُ منه أن تأتي بعمرةٍ وقالت له: أَتَنْطَلِقُونَ بحجةٍ وعمرةٍ وَأَنْطَلِقُ بحجةٍ. تَغْنِي: كُلَّ واحدةٍ مستقلةٍ عن الأخرى، وإلا فَقَدْ صَرَّحَ النبي ﷺ أنها حاجةٌ معتمرةٌ في قوله: «طوافُك بالبيتِ وبالصفا والمروة يَسَعُكَ لحجِّكَ وعمركَ».

وكان ﷺ رفيقاً، فأَذِنَ لها أن تأتي بعمرة، وأقر أخاها عبدَ الرحمن بنَ أبي بكرٍ أن يَخْرُجَ بها إلى التَّعْميم، وهو أدنى الحلِّ إلى الأبطح، أقربُ من عرفة، وأقربُ من الجعرانةِ فأتت بعمرة. ولم يَقُلْ لأخيها: اثنتِ بعمرة. ولا أتى بها هو؛ لأنه ليس من هديهم أن يَأْتِيَ الإنسانُ بعمرةٍ بعدَ الحجِّ، وأما ما يَفْعَلُهُ بعضُ العوامِّ الآن، من كونهم يَأْتُونَ بعمرةٍ أو عمرتينِ أو ثلاثِ عُمرٍ، وَيَقُولُ: واحدةً له، وواحدةً لأمه، وواحدةً لأبيه، وواحدةً لجده، وواحدةً لجديته، فهذا لا شكَّ أنه بدعةٌ، ولو كان خيراً لسبقونا إليه.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٤ - باب قولِهِ ﷺ: «لَيْتَ كَذَا وَكَذَا».

٧٢٣١ - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، سَمِعْتُ عَبْدَ

اللَّهِ بْنَ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: أَرِقَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَقَالَ: «لَيْتَ رَجُلًا صَالِحًا مِنْ

أَصْحَابِي يَخْرُسُنِي اللَّيْلَةُ إِذْ سَمِعْنَا صَوْتَ السَّلَاحِ، قَالَ: «مَنْ هَذَا؟» قَالَ: سَعْدُ يَا رَسُولَ اللَّهِ جُنْتُ أَرْضُكَ، فَنَامَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى سَمِعْنَا غَطِيطَةً^(١).

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَالَتْ عَائِشَةُ قَالَ بِلَالٌ:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ آيَتَنَّ لَيْلَةً بِوَادٍ وَحَوْلِي إِذْ خَرَّ وَجَلِيلٌ

فَأَخْبَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ^(٢).

هَذَا الْبَابُ يَقُولُ فِيهِ: بَابُ قَوْلِهِ ﷺ: «لَيْتَ كَذَا وَكَذَا».

وقوله: «لَيْتَ كَذَا» لَيْتَ لِلتَّمَنِّي. وَالتَّمَنِّي يَكُونُ حَسَبَ مَا يَتَمَنَّاهُ الْإِنْسَانُ، فَإِنْ كَانَ فِي مَبَاحٍ فَهُوَ مَبَاحٌ، وَإِنْ كَانَ فِي مُحَرَّمٍ فَهُوَ مُحَرَّمٌ، وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ فَلَهُ حُكْمُ مَا يَتَمَنَّاهُ الْإِنْسَانُ.

وَذَكَرَ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا رَوَتْهُ عَائِشَةُ، حِينَ أَرَقَ ذَاتَ لَيْلَةٍ، وَأَرَقَ، يَغْنِي: لَمْ يَنَمْ.

فَقَالَ: «لَيْتَ رَجُلًا صَالِحًا مِنْ أَصْحَابِي يَخْرُسُنِي اللَّيْلَةُ»، تَمَنَّى ذَلِكَ، فَيَسِّرَ اللَّهُ ﷻ لَهُ مَا تَمَنَّاهُ، وَهَذَا بَدُونِ دَعَاءٍ، وَلَكِنَّهُ تَمَنَّى، فَيَسِّرَ اللَّهُ لَهُ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، وَهُوَ مِنْ أَهْوَالِهِ.

يَقُولُ: سَمِعُوا صَوْتَ السَّلَاحِ مَعَهُ، فَقَالَ: مِنْ هَذَا. قِيلَ: سَعْدُ. وَفِي نَسْخَةٍ، قَالَ سَعْدُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ جُنْتُ أَرْضُكَ.

وَهَذَا مِنْ تَبْسِيرِ اللَّهِ ﷻ لِلْإِنْسَانِ، وَإِلَّا فَمَا الَّذِي بَعَثَ سَعْدًا لِيَجِيءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَخْرُسُهُ، وَكَثِيرًا مَا يَتَمَنَّى الْإِنْسَانُ الشَّيْءَ، ثُمَّ يُيسِّرُهُ اللَّهُ لَهُ بَدُونِ سَبَبٍ حَسْبِي مَعْلُومٌ.

وقولها: فَنَامَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى سَمِعْنَا غَطِيطَةً.

وَكَانَ ﷺ إِذَا نَامَ يُسْمَعُ لَهُ غَطِيطٌ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَالَتْ عَائِشَةُ قَالَ بِلَالٌ:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ آيَتَنَّ لَيْلَةً بِوَادٍ وَحَوْلِي إِذْ خَرَّ وَجَلِيلٌ

وقوله: إِذْ خَرَّ وَجَلِيلٌ. هُمَا نَوْعَانِ مِنَ النَّبَاتِ، فَكَانَ يَقُولُ هَذَا الْكَلَامَ: أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ آيَتَنَّ لَيْلَةً... إلخ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ ذَلِكَ حِينَمَا أَقْرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ حِينَمَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ بِلَالًا قَالَ هَذَا، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ تَمَنِّي الْإِنْسَانِ الشَّيْءَ الْمَبَاحَ لَا يُعَدُّ نَقْصًا وَلَا ذَمًّا.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢١٩/١٣):

(١) رواه مسلم (٤/١٨٧٥) (٢٤١٠) (٣٩).

(٢) علقه البخاري بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٢١٩/١٣).

وهو طرف من حديث أخرجه المصنف في مناقب الأنصار، باب مقدم النبي ﷺ وأصحابه المدينة (٣٩٢٦).

وانظر: «تغليق التعليق» (٥/٣١٤).

وقالت عائشة: قال بلال: ألا ليت شعري هل أبيت ليلة.. إلى آخره. هذا حديث آخر، تقدم موصولاً بتمامه في مقدم النبي ﷺ من كتاب الهجرة، وموضع الدلالة منه، قولها: فأخبرت النبي ﷺ؛ ولذلك اقتصر من الحديث عليها، والذي في الرواية الموصولة قالت عائشة: فجئت النبي ﷺ فأخبرته. اهـ

فإذا قال قائل: إذا كان هناك رجل، وهذا الرجل نفعه يتعدى إلى الناس، سواء كان عالماً، أو أنه القاضي الوحيد في هذه البلدة، فهل يجب عليه أن يتخذ حارساً، إذا كان يخشى عليه من شيء؟ الجواب: أنه قد يقال: إنه يجب، وقد يقال: إنه لا يجب. ولكن قد تجب المدافعة عنه هو وغيره من المعصومين إذا رأى أحداً يريد أن يعتدي عليه، وإن لم يرخص بهذه الحراسة، ورضي بحراسة الله ﷻ له فلا يلزم بها.

والجمع بين هذا الحديث، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [التوبة: ٦٧]. أن هذا قبل قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ وهو الظاهر؛ لأن آية: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ في سورة المائدة وهي من آخر ما نزل.



ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥ - باب تَمَنِّي الْقُرْآنَ وَالْعِلْمَ.

٧٢٣٢ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحَاسَدُ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ، فَهُوَ يَتْلُوهُ آتَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ يَقُولُ: لَوْ أُوتِيتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ هَذَا لَفَعَلْتُ كَمَا يَفْعَلُ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالاً يُنْفِقُهُ فِي حَقِّهِ فَيَقُولُ: لَوْ أُوتِيتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ لَفَعَلْتُ كَمَا يَفْعَلُ»^(١). حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بِهَذَا.

هذا الحديث كالأول، أو فرع منه؛ وهو تمنّي القرآن والعلم، وكذلك المال الذي يُنفقه في سبيل الله، بل بعبارة أعم من هذا كله، تمنّي الخير، فإن تمنّي الخير مطلوب، ولكنني لا أريدُ بتمني الخير التمني بلا رغبة وعمل، فإن العاجز من أتبع نفسه هواها وتمنى على الله الأماني.

ولكن المراد من لا يقدر، فهو يتمنى الخير لعدم قدرته عليه وتيسره له، فإن هذا لا بأس به، بل قد يكون مطلوباً؛ لقول النبي ﷺ: «فَهُوَ بِنْتُهُ فِيهَا فِي الْأَجْرِ سَوَاءٌ»^(٢)؛ أي: سواء في الأجر من حيث النية، لا من حيث العمل، لأن العمل له أجران: أجر النية، وأجر العمل.

(١) رواه مسلم (٥٥٨/١) (٨١٥) (٢٦٦) بدون قوله: لو أُوتيت مثل ما أُوتي...

(٢) تقدم تخريجه.

والدليل على هذا: ما ثبت في الحديث الصحيح أن فقراء المهاجرين أتوا إلى رسول الله ﷺ، فقالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، سَبَقَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالْأُجُورِ وَالدرجاتِ الْعَلا من الْجَنَّةِ - يَعْنِي أَهْلُ الْأَمْوَالِ - يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي، وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ، وَيَتَصَدَّقُونَ وَلَا تَتَصَدَّقُ، وَيَعْتَقُونَ وَلَا نَعْتِقُ، فَأَرْشَدَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أَنْ يَقُولُوا دَبَّرَ كُلُّ صَلاةٍ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ»، فَسَمِعَ الْأَغْنِيَاءُ بِذَلِكَ ففَعَلُوا هَذَا، فَرَجَعَ الْمُهَاجِرُونَ الْفُقَرَاءُ وَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ سَمِعَ إِخْوَانُنَا الْأَغْنِيَاءُ بِمَا صَنَعْنَا، فَصَنَعُوا مِثْلَهُ، فَقَالَ: «ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ»^(١). فدل ذلك على أن من عجز عن الشيء وتمناه وحرص عليه، فإنه لا يُعْطَى الأجر كاملاً، وإنما يُعْطَى الأجر بحسب النية.

ولكن لو سعى الإنسان بالعمل، أو كان من عادته أن يعمل، ثم تأخر عنه لعذر، فهذا يُكْتَبُ له أَجْرُ الْعَمَلِ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [التوبة: ١٠٠]. ولقول النبي ﷺ: «مَنْ مَرِضَ أَوْ سَافَرَ كُتِبَ لَهُ مَا كَانَ يَعْمَلُ صَاحِبًا مَقِيمًا»^(٢).

فإن قَالَ قائل: في قوله: «لا حسد إلا في اثنتين»؛ هل هذا من باب التعيين؟

فالجواب: نعم من باب التعيين.

وقوله ﷺ: «لا تحاسد»؛ أي: تحاسد غبطة كما مر علينا من قبل في قول بلفظ آخر «لا حسد إلا في اثنتين» فهذا حسد الغبطة وليس حسد العدوان فإن حسد العدوان محرم في كل الأحوال.



(١) رواه البخاري (٨٤٣) مختصراً، ومسلم (٤١٦/١) (٥٩٥) (١٤٢) بتامه.

(٢) رواه البخاري (٢٩٩٦).

الفهرست

الموضوع

رقم الصفحة

٣	• كتاب الفرائض
٥	○ باب قول الله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾
١٨	○ باب تعليم الفرائض
٢١	○ باب لا نورث، ما تركنا صدقة
٢٧	○ باب من ترك مالا فإلهله
٢٨	○ باب ميراث الولد من أبيه وأمه
٣٢	○ باب ميراث البنات
٣٤	○ باب ميراث ابن الابن إذا لم يكن ابن
٣٥	○ باب ميراث ابنة ابن مع ابنة
٣٧	○ باب ميراث الجد مع الأب والإخوة
٤٤	○ باب ميراث الزوج مع الولد وغيره
٤٤	○ باب ميراث المرأة والزوج مع الولد وغيره
٤٥	○ باب ميراث الأخوات مع البنات عصبة
٤٨	○ باب ميراث الأخوات والإخوة
٤٨	○ باب ﴿يَسْقُتُ نِكَاحُ اللَّهِ يُقْسِمُكُمْ فِي الْكَلْبَةِ﴾
٥٠	○ باب ابني عم أحدهما أخ للأم والآخر زوج
٥٣	○ باب ذوي الأرحام
٥٤	○ باب ميراث الملاعنة
٥٦	○ باب الولد للفراش حرة كانت أو أمة
٦٤	○ باب الولاء لمن أعتق وميراث اللقيط
٦٦	○ باب ميراث السائبة
٦٨	○ باب إثم من تبرأ من مواليه
٧٢	○ باب إذا أسلم على يديه
٧٧	○ باب ما يرث النساء من الولاء
٧٨	○ باب مولى القوم من أنفسهم وابن الأخت منهم
٧٩	○ باب ميراث الأسير
٨٠	○ باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم
٨١	○ باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني وإثم من انتفى من ولده
٨٤	○ باب من ادعى أخا أو ابن أخ

- ٨٤ باب من ادعى إلى غير أبيه
- ٨٦ باب إذا ادعت المرأة ابناً
- ٨٨ باب القائف
- ٩١ • كتاب الحدود
- ٩٣ باب ما يُحذر من الحدود
- ٩٣ باب الزنا وشرب الخمر
- ٩٧ باب ما جاء في ضرب شارب الخمر
- ١٠٠ باب من أمر بضرب الحد في البيت
- ١٠١ باب الضرب بالجريد والتعال
- ١٠٤ باب ما يكره من لعن شارب الخمر وإنه ليس بخارج من الملة
- ١٠٦ باب السارق حين يسرق
- ١٠٦ باب لعن السارق إذا لم يسم
- ١٠٨ باب الحدود كفارة
- ١١١ باب ظهر المؤمن حمى إلا في حد أو حق
- ١١١ إقامة الحدود والانتقام لحرمات الله
- ١١٢ باب إقامة الحدود على الشريف والوضيع
- ١١٤ باب كراهية الشفاعة في الحد إذا رفع إلى السلطان
- ١١٥ باب قول الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾
- ١٢٠ باب توبة السارق
- ١٢١ باب المحاربين من أهل الكفر والردة
- ١٢٤ باب لم يحسم النبي ﷺ المحاربين من أهل الردة حتى هلكوا
- ١٢٤ باب لم يسق المرتدون المحاربون حتى ماتوا
- ١٢٥ باب سمر النبي ﷺ أعين المحاربين
- ١٢٦ باب فصل من ترك الفواحش
- ١٣٢ باب إثم الزناة
- ١٣٨ باب رجم المحصن
- ١٤٢ باب لا يرمم المجنون والمجنونة
- ١٤٧ باب للعاهر الحجر
- ١٤٧ باب الرجم في البلاط
- ١٥٠ باب الرجم بالمصل
- ١٥١ باب من أصاب ذنباً دون الحد فأخبر الإمام
- ١٥٣ باب إذا أقر بالحد ولم يبين هل للإمام أن يستر عليه؟
- ١٥٤ باب هل يقول الإمام للمقر لعنك لمست أو غمزت
- ١٥٤ باب سؤال الإمام المقر هل أحصنت
- ١٥٥ باب الاعتراف بالزنا
- ١٦٠ باب رجم الحبل من الزنا إذا أحصنت
- ١٧٦ باب البكران يجلدان وينفيان

- ١٧٨ باب نفى أهل المعاصي والمختئين
- ١٧٩ باب من أمر غير الإمام بإقامة الحد غائباً عنه
- ١٨٠ باب
- ١٨٤ باب إذا زنت الأمة
- ١٨٤ باب لا يثرب على الأمة إذا زنت ولا تنفى
- ١٨٥ باب أحكام أهل الذمة وإحصانهم إذا زنوا ورفعوا إلى الإمام
- ١٨٧ باب إذا رمى امرأته أو امرأة غيره بالزنا عند الحاكم والناس
- ١٨٨ باب من أدب أهله أو غيره دون السلطان
- ١٩٠ باب من رأى مع امرأته رجلاً فقتله
- ١٩٢ باب ما جاء في التعريض
- ١٩٣ باب كم التعزير والأدب
- ٢٠٠ باب من أظهر الفاحشة واللطخ والنهمة بغير بينة
- ٢٠٣ باب رمي المحصنات
- ٢٠٥ باب قذف العبيد
- ٢٠٧ باب هل يأمر الإمام رجلاً فيضرب الحد غائباً عنه
- ٢٠٩ **كتاب الدييات**
- ٢١١ باب قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾
- ٢١٥ باب قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا﴾
- ٢٢٣ باب
- ٢٢٨ باب سؤال القاتل حتى يقر والإقرار في الحدود
- ٢٢٩ باب إذا قتل بحجر أو بعصا
- ٢٣١ باب
- ٢٣٨ باب من أقاد بالحجر
- ٢٣٨ باب من قتل له قتيل فهو بخير النظرين
- ٢٤٢ باب من طلب دم امرئ بغير حق
- ٢٤٣ باب العفو في الخطأ بعد الموت
- ٢٤٤ باب
- ٢٤٦ باب إذا أقر بالقتل مرة قتل به
- ٢٤٦ باب قتل الرجل بالمرأة
- ٢٤٦ باب القصاص بين الرجال والنساء في الجراحات
- ٢٥٠ باب من أخذ حقه أو اقتص دون السلطان
- ٢٥١ باب إذا مات في الزحام أو قتل
- ٢٥٤ باب إذا قتل نفسه خطأ فلا دية له
- ٢٥٥ باب إذا عض رجل فوقعت ثنياه
- ٢٥٦ باب السن بالسن
- ٢٥٩ باب دية الأصابع
- ٢٦٠ باب إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب أو يقتص منهم كلهم؟

- ٢٦٦ ○ باب القسامة
- ٢٧٨ ○ باب من اطلع في بيت قوم ففقوا عينه فلا دية له
- ٢٨٢ ○ باب العاقلة
- ٢٨٦ ○ باب جنين المرأة
- ٢٨٧ ○ باب جنين المرأة وأن العقل على الوالد وعصبة الوالد لا على الولد
- ٢٨٩ ○ باب من استعان عبداً أو صبيّاً
- ٢٩١ ○ باب المعدن جبار والبئر جبار
- ٢٩٣ ○ باب العجماء جبار
- ٢٩٧ ○ باب إثم من قتل ذميّاً بغير جرم
- ٢٩٨ ○ باب لا يقتل المسلم بالكافر
- ٢٩٩ ○ باب إذا لطم المسلم يهودياً عند الغضب
- ٣٠٣ ○ كتاب استنابة المرتدين
- ٣٠٥ ○ باب إثم من أشرك بالله وعقوبته في الدنيا والآخرة
- ٣١٤ ○ باب حكم المرتد والمردة
- ٣٢٤ ○ باب قتل من أبى قبول الفرائض وما نسبوا إلى الردة
- ٣٢٥ ○ باب إذا عرض الدمي وغيره بسبب النبي ﷺ ولم يصرح
- ٣٢٦ ○ باب
- ٣٢٨ ○ باب قتل الخوارج والملاحدين بعد إقامة الحجة عليهم
- ٣٣٧ ○ باب من ترك قتال الخوارج للثأف وأن لا ينفر الناس عنه
- ٣٣٩ ○ باب لا تقوم الساعة حتى يقتل فئتان دعوتها واحدة
- ٣٤٠ ○ باب ما جاء في المتأولين
- ٣٤٥ ○ كتاب الإكراه
- ٣٥٢ ○ باب من اختار الضرب والقتل والهوان على الكفر
- ٣٥٦ ○ باب في بيع المكره ونحوه في الحق وغيره
- ٣٥٧ ○ باب لا يجوز نكاح المكره
- ٣٥٩ ○ باب إذا أكره حتى وهب عبداً أو باعه لم يجز
- ٣٥٩ ○ باب من الإكراه كرهاً، وكره واحد
- ٣٦٠ ○ باب إذا استكرهت المرأة على الزنا فلا حد عليها
- ٣٦٢ ○ باب يمين الرجل لصاحبه أنه أخوه إذا خاف عليه القتل أو نحوه
- ٣٦٩ ○ كتاب الحيل
- ٣٦٩ ○ باب في ترك الحيل وأن لكل امرئ ما نوى في الأيمان وغيرها
- ٣٧٢ ○ باب في الصلاة
- ٣٧٤ ○ باب في الزكاة
- ٣٧٨ ○ باب الحيلة في النكاح
- ٣٨٤ ○ باب ما يكره من الاحتياال في البيوع ولا يمنع فضل الماء ليمنع به فضل الكلاء
- ٣٨٦ ○ باب ما يكره من التناجش
- ٣٨٦ ○ باب ما ينهى من الخداع في البيوع
- ٣٨٩ ○ باب ما ينهى من الاحتياال للولي في اليتيمة المرغوبة وأن لا يكمل لها صداقها

- ٣٨٩ باب إذا غصب جارية فزعم أنها ماتت
- ٣٩٠ باب
- ٣٩١ باب في النكاح
- ٣٩٢ باب ما يكره من احتيال المرأة مع الزوج والضرائر
- ٣٩٤ باب ما يكره من الاحتيال في الفرار من الطاعون
- ٣٩٧ باب في الهبة والشفعة
- ٤٠٤ باب احتيال العامل ليهدي له
- ٤٠٩ كتاب التعبير
- ٤٠٩ باب أول ما بدى به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة
- ٤١٢ باب رؤيا الصالحين
- ٤١٥ باب الرؤيا من الله
- ٤١٥ باب الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة
- ٤١٦ باب المبشرات
- ٤١٧ باب رؤيا يوسف
- ٤٢٢ باب رؤيا إبراهيم عليه السلام
- ٤٢٥ باب التواطؤ على الرؤيا
- ٤٢٥ باب رؤيا أهل السجون والفساد والشرك
- ٤٣٩ باب من رأى النبي ﷺ في المنام
- ٤٤١ باب رؤيا الليل رواه سمرة
- ٤٤٤ باب الرؤيا بالنهار
- ٤٤٦ باب رؤيا النساء
- ٤٤٧ باب الحلم من الشيطان
- ٤٤٨ باب اللبن
- ٤٤٨ باب إذا جرى اللبن في أطرافه أو أظافيره
- ٤٤٨ باب القميص في المنام
- ٤٤٩ باب جر القميص في المنام
- ٤٤٩ باب الخضر في المنام والروضة الخضراء
- ٤٥٠ باب كشف المرأة في المنام
- ٤٥٠ باب ثياب الحرير في المنام
- ٤٥٠ باب المفاتيح في اليد
- ٤٥٠ باب التعليق بالعروة والحلقة
- ٤٥١ باب عمود القسطاط تحت وسادته
- ٤٥٢ باب الاستبرق ودخول الجنة في المنام
- ٤٥٢ باب القيد في المنام
- ٤٥٨ باب العين الجارية في المنام
- ٤٥٨ باب نزع الماء من البشر حتى يروي الناس
- ٤٥٩ باب نزع الذنوب والذنوبين من البشر بضعف
- ٤٥٩ باب الاستراحة في المنام

- ٤٥٩ باب القصر في المنام
- ٤٦٠ باب الوضوء في المنام
- ٤٦١ باب الطواف بالكعبة في المنام
- ٤٦١ باب إذا أعطى فضله غيره في النوم
- ٤٦١ باب الأمن وذهاب الروح في المنام
- ٤٦٣ باب الأخذ على اليمين في النوم
- ٤٦٤ باب القدح في النوم
- ٤٦٤ باب إذا طار الشيء في المنام
- ٤٦٥ باب إذا رأى بقرًا تنحدر
- ٤٦٥ باب النفخ في المنام
- ٤٦٦ باب إذا رأى أنه أخرج الشيء من كورة فأسكنه موضعا آخر
- ٤٦٦ باب المرأة السوداء
- ٤٦٧ باب المرأة النائرة الرأس
- ٤٦٧ باب إذا هز سيفًا في المنام
- ٤٦٨ باب من كذب في حلمه
- ٤٧٠ باب إذا رأى ما يكره فلا يخبر بها ولا يذكرها
- ٤٧٢ باب من لم ير الرؤيا لأول عابر إذا لم يصب
- ٤٧٦ باب تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح
- ٤٨٣ • كتاب الفتن
- ٤٨٥ باب ﴿وَأَقْبُوا فِتْنَةً لَا تُغَيِّبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمْتُمْ مِنْكُمْ خَافِئَةً﴾
- ٤٨٧ باب قول النبي ﷺ: "سترون بعدي أمورًا تنكرونها"
- ٤٩٣ باب قول النبي ﷺ: "هلاك أمتي على يدي أغيلة سفهاء"
- ٤٩٥ باب قول النبي ﷺ: ويل للعرب من شر قد اقترب
- ٤٩٦ باب ظهور الفتن
- ٤٩٩ باب لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه
- ٥٠١ باب قول النبي ﷺ: من حمل علينا السلاح فليس منا
- ٥٠٣ باب قول النبي ﷺ: لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض
- ٥٠٤ باب تكون فتنة القاعد فيها خير من القائم
- ٥٠٤ باب إذا التقى المسلمان بسفيهما
- ٥٠٦ باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة
- ٥٠٩ باب من كره أن يكثر سواد الفتن والظلم
- ٥١٠ باب إذا بقي في حثالة من الناس
- ٥١١ باب التعرب في الفتنة
- ٥١٢ باب التعمد من الفتن
- ٥١٤ باب قول النبي ﷺ: الفتنة من قبل المشرق
- ٥١٩ باب الفتنة التي تخرج كموج البحر
- ٥٢٤ باب
- ٥٢٨ باب إذا أنزل الله بقوم عذابًا

- باب قول النبي ﷺ للحسن بن علي: إن ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين ٥٢٩
- باب إذا قال عند قوم شيئاً ثم خرج فقال بخلافه ٥٣٠
- باب لا تقوم الساعة حتى يغبط أهل القبور ٥٣٦
- باب تغيير الزمان حتى يعبد الأوثان ٥٣٧
- باب خروج النار ٥٣٩
- باب ٥٤٤
- باب ذكر الدجال ٥٤٥
- باب لا يدخل الدجال المدينة ٥٥٤
- باب بأجوج ومأجوج ٥٥٧
- كتاب الأحكام ٥٦١
- باب قول الله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ ٥٦١
- باب الأمراء من قریش ٥٦٥
- باب أجر من قضى بالحكمة ٥٦٧
- باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية ٥٧٠
- باب من لم يسأل الإمامة أعانته الله ٥٧٤
- باب من سأل الإمامة وكل إليها ٥٧٤
- باب ما يكره من الحرص على الإمامة ٥٧٦
- باب من استرعى رعية فلم ينصح ٥٧٧
- باب من شاق شق الله عليه ٥٧٨
- باب القضاء والفتيا في الطريق ٥٧٩
- باب ما ذكر أن النبي ﷺ لم يكن له بواب ٥٨٠
- باب الحاكم يحكم بالقتل على من وجب عليه دون الإمام الذي فوقه ٥٨١
- باب هل يقضي القاضي أو يفتي وهو غضبان ٥٨٤
- باب من رأى للقاضي أن يحكم بعلمه في أمر الناس إذا لم يخف الظنون والتهمة ٥٨٧
- باب الشهادة على الخط المختوم وما يجوز من ذلك وما يضيق عليهم ٥٩١
- باب متى يستوجب الرجل القضاء ٥٩٧
- باب رزق الحاكم والعاملين عليها ٦٠٦
- باب من قضى ولاعن في المسجد ٦٠٧
- باب من حكم في المسجد حتى إذا أتى على حد أمر أن يخرج من المسجد فيقام ٦٠٨
- باب موعظة الإمام للخصوم ٦٠٩
- باب الشهادة تكون عند الحاكم في ولايته القضاء أو قبل ذلك للخصم ٦١٠
- باب أمر الوالي إذا وجه أميرين إلى موضع أن يتطوعا ولا يتعاصيا ٦١٣
- باب إجابة الحاكم الدعوة ٦١٦
- باب هدايا العمال ٦١٧
- باب استقضاء الموالى واستعمالهم ٦١٩
- باب العرفاء للناس ٦٢٠

- ٦٢١ ○ باب ما يكره في ثناء السلطان
- ٦٢٣ ○ باب القضاء على الغائب
- ٦٢٤ ○ باب من قضى له بحق أخيه فلا يأخذه فإن قضاء الحاكم لا يحمل حرماً ولا يجرم حلالاً
- ٦٢٥ ○ باب الحكم في البئر ونحوها
- ٦٢٧ ○ باب القضاء في كثير المال وقليله
- ٦٢٧ ○ باب بيع الإمام على الناس أموالهم وضياعهم
- ٦٢٨ ○ باب من لم يكثر بطمن من لا يعلم في الأمراء حديثاً
- ٦٢٩ ○ باب الألد الخصم
- ٦٣٠ ○ باب إذا قضى الحاكم بجور أو خلاف أهل العلم فهو رد
- ٦٣١ ○ باب الإمام يأتي قوماً فيصلح بينهم
- ٦٣٤ ○ باب يستحب للكاتب أن يكون أميناً عاقلاً
- ٦٣٧ ○ باب كتاب الحاكم إلى عماله، والقاضي إلى أمنائه
- ٦٤١ ○ باب هل يجوز للحاكم أن يبعث رجلاً وحده للنظر في الأمور
- ٦٤٣ ○ باب ترجمة الحكام وهل يجوز ترجمان واحد
- ٦٤٥ ○ باب محاسبة الإمام عماله
- ٦٤٦ ○ باب بظانة الإمام وأهل مشورته
- ٦٤٩ ○ باب كيف يبائع الإمام الناس
- ٦٥٣ ○ باب من بايع مرتين
- ٦٥٤ ○ باب بيعه الأعراب
- ٦٥٤ ○ باب بيعه الصغير
- ٦٥٥ ○ باب من بايع ثم استقال البيعة
- ٦٥٥ ○ باب من بايع رجلاً لا يبايعه إلا للدنيا
- ٦٥٦ ○ باب بيعه النساء
- ٦٥٨ ○ باب من نكث بيعه
- ٦٥٩ ○ باب الاستخلاف
- ٦٦٥ ○ باب إخراج الخصوم وأهل الريب من البيوت بعد المعرفة
- ٦٦٧ ○ باب هل للإمام أن يمنع المجرمين وأهل المعصية من الكلام معه والزيارة ونحوه
- ٦٦٩ ○ كتاب التمني
- ٦٧١ ○ باب ما جاء في التمني ومن تمنى الشهادة
- ٦٧٣ ○ باب تمنى الخير
- ٦٧٤ ○ باب قول النبي ﷺ: لو استقبلت من أمري ما استدبرت
- ٦٧٧ ○ باب قول النبي ﷺ: ليت كذا وكذا
- ٦٧٩ ○ باب تمنى القرآن والعلم
- ٦٨١ ○ الفهرس

شَيْخُ صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ

بِفَضِيلَةِ شَيْخِ الْعَلَامَةِ
مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثْمَيْنِ

طَبْعُ مُسْكُوْلَةٍ مُحَقَّقَةٍ مُمْتَزِعَةٍ الْأَهَارِيَّةِ،
مَقَرَّرَةٍ الْأَطْرَافِ وَالْفَوَائِدِ، زَائِلَةٍ قَوَائِمِ الْعُلُومِ نَفِيَّةٍ

تَقْلِيْقَاتُ
الْعَلَامَةِ ابْنِ بَازٍ

تَخْرِيجَاتُ
الْعَلَامَةِ ابْنِ بَازٍ

فَتْوَى مُتَحَقِّقِينَ وَاصْبِحَ الْعَالَمِي
بِالْمَكْتَبَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

الْبَيْتُ الْعَشِيقُ

الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ
لِلنَّشْرِ وَالتَّوْضِيحِ - الْقَاهِرَةُ

الْبَيْتُ الْأَعْلَى لِلْكِتَابِ
مَسَرَّةُ الْقُرْبَى

حقوق الطبع محفوظة

I.S.B.N.

978-977-6241-49-7

البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن
المغيرة، ٨١٠-٨٧٠
شرح صحيح البخاري
الشارح/ محمد بن صالح العثيمين
ط١ - القاهرة
المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع ٢٠٠٨
٦٥٦ ص ٢٤×١٧ سم
تدمك: ٩٧٨٩٧٧٦٢٤١٤٩٧

الطبعة: الأولى

رقم الإيداع: ٢٠٠٨/٢١٥٧

التاريخ: ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م



للنشر والتوزيع

الإدارة والفرع الرئيسي:

٢٢ ش صبح صالح - مدين شمس الشرقية - القاهرة - جمهورية مصر العربية

ت فاكس: ٢٤٩٩١٢٥٤ / ٢٤٩٠٠٦٠٦ / ٢٤٩٠٠٨٠٨

فرع الأزهر: ١٢ ش البيطار خلف جامع الأزهر - و رب الأرباب. ت: ٢٥١٠٨٠٠٤

E-mail: islamya2005@hotmail.com

شَيْخ
صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ

كِتَابُ التَّحْمِيّ

٧٢٤٥ - ٧٢٣٣

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦ - بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّمَنِّيِ ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ۝﴾ [النِّسَاءُ: ٣٢].

٧٢٣٣ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَمَنَّوْا الْمَوْتَ» لَتَمَنَّيْتُ ^(١).

٧٢٣٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُهُ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسٍ، قَالَ: أَتَيْنَا خَبَابَ بْنَ الْأَرْتِ نَعُوذُهُ وَقَدْ اكْتَوَى سَبْعًا فَقَالَ: لَوْلَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَانَا أَنْ نَدْعُو بِالْمَوْتِ لَدَعَوْتُ بِهِ ^(٢).

٧٢٣٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ - اسْمُهُ سَعْدُ بْنُ عُبَيْدٍ، مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَزْهَرَ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَتَمَنَّى أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ إِمَّا مُحْسِنًا فَلَعَلَّهُ يَزْدَادُ، وَإِمَّا مُسِيئًا فَلَعَلَّهُ يَسْتَعْتَبُ» ^(٣).

قَوْلُهُ: بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّمَنِّيِ. أَنَّ مِنَ التَّمَنِّيِ مَا يُكْرَهُ، وَذَكَرَ الْآيَةُ: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾؛ يَعْنِي: لَا تَتَمَنَّوْا أَنْ يَكُونَ لَكُمْ. وَقَالَ سَبْحَانَهُ: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾. فَتَمَنِّي مَا أَنْعَمَ اللَّهُ بِهِ عَلَى غَيْرِهِ أَنْ يَكُونَ لَهُ، نَقُولُ: لَا تَفْعَلْ. بَلْ اسْأَلِ اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ، وَقُلْ: االلَّهُمَّ كَمَا مَنَنْتَ عَلَى فُلَانٍ بِكَذَا، فَأَمْنُنْ عَلَيَّ بِمِثْلِهِ. أَمَا أَنْ تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ حَتَّى يُحْرَمَ مِنْهُ وَيَبْقَى لَكُمْ، فَهَذَا مِمَّا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَمَنَّوْا الْمَوْتَ» لَتَمَنَّيْتُ يَقُولُهُ أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَذَا لِمَا رَأَى مِنَ الْفِتَنِ؛ لِأَنَّهُ أَذْرَكَ فِتْنًا وَقَعَتْ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَكَانَ يَوْذُنُ أَنْ يَتَمَنَّى الْمَوْتَ لَوْلَا النَّهْيُ. وَفِي هَذَا: دَلِيلٌ عَلَى حَرَصِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى مُوَافَقَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَطَاعَتِهِ.

وَكَذَلِكَ الْحَدِيثُ الَّذِي بَعْدَهُ، فَخَبَابُ بْنُ الْأَرْتِ قَالَ: لَوْلَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَانَا أَنْ نَدْعُو بِالْمَوْتِ لَدَعَوْتُ بِهِ.

وَفِي الْحَدِيثِ الثَّالِثِ: بَيَانُ الْحِكْمَةِ مِنَ النَّهْيِ عَنْ تَمَنِّيِ الْمَوْتِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مُحْسِنًا فَيَزْدَادُ بِبَقَائِهِ فِي الدُّنْيَا، وَقَدْ يَكُونُ مُسِيئًا فَيَسْتَعْتَبُ، وَيَسْتَغْفِرُ، وَيَتُوبُ إِلَى اللَّهِ ﷻ، فَلَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَمَنَّى الْمَوْتَ، وَمَا مِنْ مَيِّتٍ يَمُوتُ إِلَّا نِدَمٌ، فَإِنْ كَانَ مُحْسِنًا نِدَمٌ عَلَى أَلَّا يَكُونُ يَزْدَادُ

(١) رواه مسلم (٤/٢٠٦٤) (٢٦٨٠) (١١).

(٢) رواه مسلم (٤/٢٠٦٤) (٢٦٨١) (١٢).

(٣) رواه مسلم (٤/٢٠٦٥) (٢٦٨٢) (١٣) بغير هذا اللفظ.

وإن كان مسيئاً ندم ألا يكون استعْتَبَ.

فإن قال قائل: ما تقولون في قول مريم -عليها السلام-: ﴿رَبِّ انصُرْنِي مَتَّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسِيًّا

مَنَسِيًّا ۝﴾ [مريم: ٢٣].

الجواب: عن هذا أن تقول: إنما إنما أرادت التمني بأنها ماتت قبل هذه الفتنة؛ يعني: ماتت ولم تفتن ولم تتمنَّ تعجل الموت، فكأنها تقول: ليتني متُّ قبل أن يُصِيبني ما أصابني. وليست تقول: «ليتني مت قبل هذا» فتكون قد تمتت الموت، ففرق بين أن يتمنى الإنسان الموت قبل أن يُصاب بالفتنة، وبين أن يتمنى تعجل الموت، فالأخير هو المنهي عنه؛ ولهذا جاء في الحديث: «إن أردت بعبادك فتنة فاقبضني إليك غير مفتون»^(١).

ومثل هذا قول يوسف عليه السلام: ﴿أَنْتَ وَلِيٌّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا ۝﴾ [يوسف: ١٠١].

ليس هذا دعاء بالموت، ولكنه دعاء بالموت على هذا الوصف وهو الإسلام، ويشبهه ما في دعاء الجنابة: «ومن توفيقه منا فتوفه على الإيمان»^(٢).

فإذا قال قائل: أليس رسول الله ﷺ قد كره الاكتواء، فكيف اكتوى خباب رضي الله عنه سبع مرات؟

الجواب: أن الاكتواء الذي في الحديث أن يطلب الإنسان من يكويه، وفعل خباب بن الارت ليس فيه تعين أن يكون طلب أن يكوي فمن الممكن أنه لما جاءه من يكويه وافق وأجاز، كالقراءة أيضًا، فالذين يسترقون، والذين يقرأ عليهم بدون استرقاء، الثاني منهم لا يمتنع أن يكون من السبعين ألفاً. والجواب على فعل خباب رضي الله عنه أنه جاءه من يرقيه فوافق أو أن الحديث لم يبلغه.

ثم إن هناك مسألة؛ وهي أنه ليست هذه الصفات الأربع إذا فاتت الإنسان فاته أن يدخل الجنة بلا حساب، فقد يكون هناك صفات أخرى توجب أن يدخل الجنة بغير حساب، قال تعالى: ﴿قُلْ يَعْبادُ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفَعُوا رَبَّكُمْ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَأَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةٌ إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ۝﴾ [البقرة: ١٠٠]. يُحْتَمَلُ بغير حساب على الأجر بل يُعْطَوْنَ أَجْرًا كثيرًا بلا عدد.

أما سبب الأرق الذي كان عند الرسول ﷺ فلا شك أن سببه الخوف؛ ولذلك تمنى أن

يُهَيَّئَ الله له رجلاً صالحاً.



(١) رواه الترمذي (٣٢٣٣)، (٣٢٣٥)، وأحمد في «مسنده» (٦٦/٤) (١٦٦٢١)، ومالك في «الموطأ» (٢١٨/١) (٥٠٨)، وصححه الشيخ الألباني كما في تعليقه على سنن الترمذي.

(٢) رواه أبو داود (٣٢٠١)، والترمذي (١٠٤٤)، وابن ماجه (١٤٩٨)، وصححه الشيخ الألباني كما في تعليقه على السنن.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧- باب قول الرجل: لولا الله ما اهتدينا.

٧٢٣٦ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْقُلُ مَعَنَا التُّرَابَ يَوْمَ الْأَحْزَابِ، وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ وَارَى التُّرَابَ بِيَاضَ بَطْنِهِ، يَقُولُ: «لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا، فَأَنْزَلَنَ سَكِينَةً عَلَيْنَا إِنَّ الْأَلَى - وَرُبَّمَا قَالَ الْمَلَأَ - قَدْ بَغَوْا عَلَيْنَا إِذَا أَرَادُوا فِتْنَةً أَبَيْنَا أَبَيْنَا» يَرْفَعُ بِهَا صَوْتَهُ^(١).

❦ الشاهدُ قوله: «لولا الله ما اهتدينا». وهذا مثَالٌ. وإِلَّا فَيَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: لولا الله ما اهتدينا، ولولا الله لم يَنْزِلِ المطرُ، ولولا الله لم يَحْصُلْ لنا هذا الرِّيحُ، ولولا الله لم تُرْزَقْ بولِد، وهكذا. ولكن إضافة الشيء إلى غير الله بـ «لولا». هل هو جائز أو لا؟ نقولُ هذا له أحوالٌ:

الحال الأول: أن يَنْسِبَهُ إلى مَنْ لَيْسَ سَبَبًا لَهُ فِهَذَا شَرَكٌ إِمَّا أَصْغَرُ، وَإِمَّا أَكْبَرُ، فإِذَا نَسِبَهُ إِلَى مَيْتٍ فِي قَبْرِهِ وَقَالَ: لولا فلانٌ لم يَحْصُلْ كَذَا وكَذَا. أو لولا فلانٌ لَحْصُلْ كَذَا وكَذَا. فِهَذَا شَرَكٌ أَكْبَرُ؛ لِأَنَّهُ اعْتَقَدَ أَنَّ لِلْأَمْوَاتِ تَأْثِيرًا فِي الْحَوَادِثِ، وَهَذَا شَرَكٌ.

والحال الثانية: أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ أَصْغَرَ كَمَا لَوْ نَسِبَهُ إِلَى غَيْرِ سَبَبٍ شَرْعِيٍّ، لَكِنَّهُ لَا يَصِلُ إِلَى حَدِّ الْأَكْبَرِ، مِثْلَ قَوْلِ الْقَاتِلِ: لولا البطُّ لَأَتَى اللَّصُوصُ. فِهَذَا شَرَكٌ أَصْغَرُ وَلَا يُخْرِجُ عَنِ الْمَلَةِ.

والحال الثالثة: أَنَّهُ يُضَيِّفُهُ إِلَى السَّبَبِ الْمَعْلُومِ شَرْعًا أَوْ حَسًّا وَحْدَهُ، فِهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ وَلَا حَرَجَ فِيهِ، مِثْلَ أَنْ تَقُولَ: لولا شَرِبِي الْمَاءَ لَعَطِشْتُ، أَوْ لولا أَكَلُ السَّحُورِ لَجُعتُ، فِهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ وَلَا حَرَجَ.

وَلَكِنْ يُشْتَرَطُ فِي هَذَا أَنْ تُضَيِّفَهُ إِلَيْهِ إِضَافَةَ السَّبَبِ إِلَى الْمُسَبَّبِ، لَا إِضَافَةَ الْمُحْدِثِ إِلَى الْحَادِثِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ فِي عَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ لَمَّا ذَكَرَهُ أَنَّهُ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ وَعَلَيْهِ نَعْلَانِ يَغْلِي مِنْهُمَا دِمَاعُهُ.

قال: «ولولا أنا لكان في الدركِ الأسفلِ من النارِ»^(٢).



(١) رواه مسلم (٣/ ١٤٣٠) (١٨٠٣) (١٢٥).

(٢) رواه البخاري (٦٢٠٨)، ومسلم (١٩٤/ ١) (٢٠٩) (٣٥٧).

وابنُ القيمِ في ميمَّته الشهيرة يَقُولُ في الصحابة:
وَلَوْلَاهُمْ مَا كَانَ فِي الْأَرْضِ مُسْلِمٌ

وَلَوْلَاهُمْ كَادَتْ تَمِيدُ بِأَهْلِهَا

وَلَكِنْ رَوَّاسِيهَا وَأَوْتَادُهَا هُمْ^(١)

وعلى كُلِّ حالٍ: نحنُ نذكُرُ كلامَ ابنِ القيمِ رَحِمَهُ اللهُ لِلإعتصافِ والاستشهادِ لا للإعتقادِ؛ لأنه غيرُ معصومٍ.

والحالُ الرابعةُ: أَنْ يَقُولَ: «وَيُضَيِّفُهُ إِلَى السَّبَبِ الْمَعْلُومِ شَرعاً أَوْ حَسّاً مَعَ اللهِ مَقْرُوناً بِالوَاوِ، فِهَذَا شَرِكٌ، قَدْ يَكُونُ أَكْبَرُ، وَقَدْ يَكُونُ أَصْغَرُ مِثْلَ: لَوْلَا اللهُ وَزَيْدٌ لَغَرِقْتُ.

يَقُولُهُ فِي زَيْدٍ الَّذِي أَنْقَذَهُ مِنَ الْغَرَقِ، فَإِنْ هَذَا شَرِكٌ إِمَّا أَصْغَرُ وَإِمَّا أَكْبَرُ، فَإِنْ كَانَ هَذَا الْقَرْنُ مَجْرَدَ قَرْنٍ لِفُظِّي فَهُوَ شَرِكٌ أَصْغَرُ، وَإِنْ كَانَ هَذَا الْقَرْنُ يُعْتَقَدُ أَنَّ هَذَا الْمُنْقَذَ مَسَاوٍ لِلَّهِ تَعَالَى فِي إِنْقَاذِهِ، أَوْ أَعْظَمُ مِنَ اللهِ فِهَذَا شَرِكٌ أَكْبَرُ.

الحالُ الخامسةُ: أَنْ يَقْرِنَ ذَلِكَ مَعَ اللهِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى التَّعْقِيبِ بِمَهْلَةٍ، مِثْلَ: لَوْلَا اللهُ ثُمَّ فَلَانٌ. فِهَذَا جَائِزٌ وَلَا بَأْسَ بِهِ، بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ فَلَانٌ سَبَباً حَقِيقِيّاً شَرعياً أَوْ حَسِياً فَإِنْ قَرَنَهُ بِحَرْفٍ يَقْتَضِي التَّرْتِيبَ وَالتَّعْقِيبَ مِثْلَ: لَوْلَا اللهُ فَفَلَانٌ. فِهَذَا مُحَلٌّ نَظَرٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُضَيِّفْهُ إِلَى اللهِ وَغَيْرِهِ بِالْوَاوِ، وَلَمْ يُضَيِّفْهُ إِلَى اللهِ وَإِلَى غَيْرِهِ بـ«ثُمَّ»، فَكَانَ مُتَرَدِّداً بَيْنَ هَذَا وَهَذَا وَلَا شَكَّ أَنَّ الْأَفْضَلَ تَجَنُّبُهُ، وَإِنَّمَا الْجَزْمُ بِأَنَّهُ حَرَامٌ فَلَا نَجْزِمُ بِهِ.

وَخَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ، أَنْ تَقُولَ: لَوْلَا أَنَّ اللهُ قَيَّضَ لِي فَلَانًا لَغَرِقْتُ.

أَوْ لَوْلَا أَنَّ اللهُ قَيَّضَ لِي الْمَعْلَمَ مَا تَعَلَّمْتُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

فَيَجْعَلُ الْأَصْلَ هُوَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَهَذَا خَيْرُ الْأَقْسَامِ.

فَالْأَقْسَامُ إِذْنُ سِتَّةٌ، هَذِهِ الْخَمْسَةُ الَّتِي ذَكَرْنَا، وَالْأَوَّلُ مِنْ قَوْلِهِ: إِذْنُ: لَوْلَا اللهُ مَا اهْتَدَيْنَا. فِهَذَا

هُوَ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ هُوَ الَّذِي بَنَيْنَا عَلَيْهِ التَّقْسِيمَ، وَهُوَ أَنْ يُضَيِّفَ إِلَى اللهِ وَحْدَهُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨- بَابُ كَرَاهِيَةِ تَمَنِّي لِقَاءِ الْعَدُوِّ.

وَرَوَاهُ الْأَعْرَجُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(١).

٧٢٣٧- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ مُوسَى ابْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ -مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَكَانَ كَاتِبًا لَهُ-، قَالَ: كَتَبَ إِلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ أَبِي أَوْفَى، فَقَرَأَهُ فَإِذَا فِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ وَسَلُّوْا اللَّهَ الْعَاقِبَةَ»^(٢).
هذا الحديثُ قال في آخره: «فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا، فَإِنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ»^(٣).

وهكذا لَا يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يَتَمَنَّيَ الْبَلَاءَ، فَإِنَّهُ إِذَا تَمَنَّى الْبَلَاءَ رَبِّهَا لَا يَصْبِرُ إِذَا نَزَلَ بِهِ.
فقوله: «لَا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ» ليس خاصًّا بهذه المسألة. بل كُلُّ مَا فِيهِ بَلَاءٌ فَاسْأَلِ اللَّهَ السَّلَامَةَ مِنْهُ، فَإِذَا نَزَلَ فَاسْتَعِزَّ بِاللَّهِ ﷻ عَلَيْهِ وَاصْبِرْ كَمَا أَمَرَ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، وَسَوَاءٌ كَانَ هَذَا فِي الْأُمُورِ الَّتِي تَأْتِي مِنَ اللَّهِ ﷻ، أَوْ مِنَ الْبَشَرِ لَا تَتَمَنَّاهَا.
ولهذا يُذَكَّرُ أَنْ سَحَنُونَا وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ، قَالَ عَنْ نَفْسِهِ إِنَّهُ صَابِرٌ، وَذَكَرَ آيَاتًا فِيهَا: فَكَمَا شِئْتَ فَامْتَحِنِّي فَابْتُلِي بِعَسْرِ الْبُولِ، فَمَا كَانَ الْبَوْلُ يَخْرُجُ مِنْهُ بِسَهُولَةٍ، فَكَانَ يَدُورُ عَلَى الصَّبْيَانِ وَيَقُولُ: اذْعُوا لِعَمَّكُمْ الْكَذَابِ^(٤).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

بَابُ مَا يَجُوزُ مِنَ اللَّوِّ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ﴾ [٨٠: ٢٦].

٧٢٣٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ: ذَكَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ الْمُتْلَاعَيْنِ؛ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَادٍ: أَهِيَ الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ رَاجِمًا امْرَأَةً مِنْ غَيْرِ بَيْنَةٍ، قَالَ: لَا يَلِكُ امْرَأَةٌ أَغْلَنْتُ»^(٥).
٧٢٣٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا عَطَاءٌ، قَالَ: أَعْتَمَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْعِشَاءِ

(١) علقه البخاري بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٢٢٣/١٣)، وتقدم الكلام عليه في الجهاد، باب: لا تمنوا لقاء العدو (٣٠٢٦).

وانظر: «تغليق التعليق» (٣١٤/٥).

(٢) رواه مسلم (١٣٦٢/٣) (١٧٤٢/٢٠).

(٣) انظر المصدر السابق.

(٤) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٥٦٠/١٣)، و«طبقات الصوفية» (١٦٥-١٩٩)، و«حلية الأولياء» (٣٠٩/١٠)، و«تاريخ بغداد» (٢٣٤/٩)، و«المنتظم» (١٠٨/٦).

(٥) رواه مسلم (١١٣٥/٢) (١٤٩٧/١٣).

فَخَرَجَ عُمَرُ فَقَالَ: الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ رَقَدَ النَّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ فَخَرَجَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ، يَقُولُ: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي - أَوْ عَلَى النَّاسِ -»، وَقَالَ سَفِيَّانُ أَيْضًا: «عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالصَّلَاةِ هَذِهِ السَّاعَةَ»^(١).

قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَخَّرَ النَّبِيُّ ﷺ هَذِهِ الصَّلَاةَ، فَجَاءَ عُمَرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ رَقَدَ النَّسَاءُ وَالْوِلْدَانُ، فَخَرَجَ وَهُوَ يَمْسَحُ الْمَاءَ عَنْ شِقِّهِ يَقُولُ: «إِنَّهُ لَلْوَقْتُ لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي...». وَقَالَ عُمَرُ: حَدَّثَنَا عَطَاءٌ: لَيْسَ فِيهِ ابْنُ عَبَّاسٍ، أَمَّا عُمَرُ فَقَالَ: رَأْسُهُ يَقْطُرُ. وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: يَمْسَحُ الْمَاءَ عَنْ شِقِّهِ، وَقَالَ عُمَرُ: لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي، وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: إِنَّهُ لَلْوَقْتُ لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ عُمَرُ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(٢).

٧٢٤٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَالِكِ»^(٣).

٧٢٤١ - حَدَّثَنَا عَيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: وَاصَلَ النَّبِيُّ ﷺ آخِرَ الشَّهْرِ وَوَاصَلَ أَنَسٌ مِنَ النَّاسِ فَلَبَّغَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «لَوْ مَدَّ بِيَ الشَّهْرُ لَوَاصَلْتُ وَصَالًا يَدْعُ الْمُتَعَمِّقُونَ تَعَمِّقَهُمْ إِنِّي لَسْتُ مِثْلَكُمْ إِنِّي أَظَلُّ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي تَابِعَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ مُغِيرَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ»^(٤).

٧٢٤٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ح، وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْوَصَالِ، قَالُوا: فَإِنَّكَ تَوَاصَلْ! قَالَ: «أَيْكُمْ مِثْلِي إِنِّي أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي» فَلَمَّا أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوْا؛ وَاصَلَ بِهِمْ يَوْمًا ثُمَّ يَوْمًا ثُمَّ رَأَوْا الْهَلَكَ، فَقَالَ: «لَوْ تَأَخَّرَ لَزِدْتُكُمْ» كَالْمَنْكَلِ لَهُمْ^(٥).

(١) رواه مسلم (٤٤٢/١) (٦٣٨) (٢١٩).

(٢) قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٢٢٩/١٣): وَقَوْلُهُ: «قَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ... إلخ» يَرِيدُ أَنْ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ هُوَ الطَّائِفِيُّ رَوَاهُ عَنْ عُمَرُ وَهُوَ ابْنُ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءٍ مَوْصُولًا بِذِكْرِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِيهِ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِتَصْرِيحِ سَفِيَّانَ بْنِ عَيْثَةَ، عَنْ عُمَرُ، بِأَنْ حَدِيثَهُ عَنْ عَطَاءٍ لَيْسَ فِيهِ ابْنُ عَبَّاسٍ فَهَذَا يَدْعُو مِنْ أَوْهَامِ الطَّائِفِيِّ، وَهُوَ مَوْصُوفٌ بِسُوءِ الْحِفْظِ، وَقَدْ وَصَلَ حَدِيثَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ وَجْهَيْنِ عَنْهُ هَكَذَا، وَذَكَرَ أَنْ مِنْ جُمْلَةٍ مَا حَدَّثَ بِهِ عَنْ سَفِيَّانَ مَدْرَجًا كَمَا قَالَ الْحَمِيدِيُّ: عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ، وَاحِدُ بْنُ عَبْدِ الطَّيِّبِ، وَأَبُو خَيْثَمَةَ، وَأَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ، وَعُمَارُ بْنُ الْحَسَنِ رَوَاهُ عَنْ سَفِيَّانٍ، فَاقْتَصَرَا عَلَى طَرِيقِ عُمَرُ، وَذَكَرَ فِيهِ ابْنُ عَبَّاسٍ، فَوَهَا فِي ذَلِكَ أَشَدُّ مِنْ وَهْمِ عَبْدِ الْأَعْلَى وَأَنْ ابْنَ أَبِي عُمَرَ رَوَاهُ فِي مَوَاضِعٍ، عَنْ ابْنِ عَيْثَةَ مَفْضَلًا عَلَى الصَّوَابِ. قُلْتُ: وَكَذَلِكَ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ سَفِيَّانٍ مَوْصُولًا. اهـ.

(٣) رواه مسلم (٢٢٠/١) (٢٥٢) (٤٢).

(٤) الْحَدِيثُ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧٧٦/٢) (١١٠٤) (٦٠)، وَالْمَتَابِعَةُ رَوَاهُ أَيْضًا مُسْلِمٌ (٧٧٥/٢) (١١٠٤) (٥٩).

(٥) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧٧٤/٢) (١١٠٣) (٥٧).

٧٢٤٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، حَدَّثَنَا أَشْعَثُ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْجَدْرِ؛ أَمِنَ الْبَيْتُ هُوَ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قُلْتُ: فَمَا بِالْهَمِّ لَمْ يُدْخِلُوهُ فِي الْبَيْتِ؟ قَالَ: «إِنَّ قَوْمَكَ قَصَّرَتْ بِهِمُ النَّفَقَةُ» قُلْتُ: فَمَا شَأْنُ بَابِهِ مُرْتَفِعًا؟ قَالَ: «فَعَلَّ ذَلِكَ قَوْمُكَ لِيُدْخِلُوا مِنْ شَاءُوا وَيَمْنَعُوا مِنْ شَاءُوا، وَلَوْلَا أَزَّ قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِالْجَاهِلِيَّةِ، فَأَخَافُ أَنْ تُنْكَرَ قُلُوبُهُمْ أَنْ أَدْخَلَ الْجَدْرَ فِي الْبَيْتِ، وَأَنْ أَلْصَقَ بَابَهُ فِي الْأَرْضِ»^(١).

٧٢٤٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْلَا الْهَجْرَةُ لَكُنْتُ أَمْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ، وَلَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِيًا، وَسَلَكَتِ الْأَنْصَارُ وَادِيًا أَوْ شِعْبًا؛ لَسَلَكَتِ وَادِي الْأَنْصَارِ أَوْ شِعْبِ الْأَنْصَارِ»

٧٢٤٥ - حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَوْلَا الْهَجْرَةُ لَكُنْتُ أَمْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ، وَلَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِيًا أَوْ شِعْبًا؛ لَسَلَكَتِ وَادِي الْأَنْصَارِ وَشِعْبَهَا» تَابَعَهُ أَبُو التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الشُّعْبِ^(٢).

هذا البابُ كما قال المؤلف رحمه الله: بابُ ما يجوزُ من اللَّوِّ وأشار رحمه الله إلى ما يجوز، وسكت عما لا يجوز؛ وذلك لأنَّ اللَّوَّ تَخَلَّفَ أحكامها كما سيأتي.

وهنا أَدْخَلَ «أل» على «لو» والمعروف أن «أل» لا تَدْخُلُ إلا على الأسماء، ولا تَدْخُلُ على الحروف؛ لأنها من علاماتِ الأسماء، لكن لما قُصِدَ لفظُها صَحَّ أَنْ تَدْخُلَ عليها «أل» كأنه قال: بابُ ما يجوزُ من هذا اللفظ. فصَحَّ دخولُ «أل» على «لو» مع أنها حرف؛ لأن المراد بها اللفظ.

اللَّوُّ تَنْقَسِمُ إلى ثلاثة أقسام: قَسَمٌ لِلتَّمَنِّي، وقَسَمٌ لِلخَبَرِ، وقَسَمٌ لِلندَمِ. فالقَسَمُ الأوَّلُ لِلتَّمَنِّي: ومنه قولُ لوطٍ عليه السلام: ﴿لَوْ أَنِّي بَكَمُ قُوَّةٌ﴾ أي: أي: أَتَمَنَّى أَنْ يَكُونَ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ، فهذه حكمُها حكمُ ما يَتَمَنَّى، فإن تَمَنَّى خَيْرًا فهي خَيْرٌ، وإن تَمَنَّى شَرًّا فهي شَرٌّ.

فلو رأى رجلًا عنده مالٌ يَبْذُلُهُ في سَبِيلِ اللَّهِ فقال: لو أن لي مثلَ مالِ فلانٍ فأفْعَلُ مثلما فَعَلَ. كان هذا تَمَنِّي الخَيْرِ فهو خَيْرٌ.

ورجلٌ آخرُ رأى شخصًا يُنْفِقُ ماله في الملاهي، والفسوق، والفجور، والمجون فقال: لو أن لي مالًا حتى أَتَبَقَّ بمثل ما يُنْفِقُ. فهذا تَمَنَّى شَيْئًا فَيَكُونُ شَرًّا. إذا: التي لِلتَّمَنِّي يَكُونُ يحسبُ ما تَمَنَّى الشخصُ.

(١) رواه مسلم (٩٧٣/٢) (١٣٣٣) (٤٠٥).

(٢) الحديث رواه مسلم (٧٣٨/٢) (١٠٦١) (٣٩) والمتابعة أخرجه البخاري في مناقب الأنصار، باب: مناقب الأنصار (٣٧٧٨).

القسم الثاني: أن تكون لمجرد الخبر: فهذه جائزة. إذا كان القائل صادقاً في قوله، مثل أن تقول لصاحبك: لو زرتني لأكرمك، فهذا خبر محض إذا كنت صادقاً في أنه لو زارك لأكرمته، فهذا خبر صادق ولا شيء فيه، فإن قلت: لو زرتني لأكرمك. وأنت كاذب، بل ولو زارك لأهتت فهنا يحرم؛ لأنه كذب. فإذا كانت للخبر، فهي على حسب ما يقتضيه ذلك الخبر.

القسم الثالث: أن تكون للندم: فهذه هي التي نهى عنها الرسول ﷺ حيث قال: «المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير، احرص على ما ينفعك، واستعن بالله، ولا تعجز، وإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت لكان كذا وكذا، فإن لو تفتح علم الشيطان»^(١) فهذه منهي عنها؛ لأنها تفتح عمل الشيطان كما قال النبي ﷺ، وعمل الشيطان الذي تفتحه هو الندم، والتحسر، والهم، فكل هذا من عمل الشيطان؛ لأن الشيطان لا يريد لابن آدم أن يكون مسروراً أبداً، بل يريد أن ينزل به الغم والحزن والكسل. قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا التَّجَوُّى مِنَ الشَّيْطَانِ لِيَحْزَنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَيْسَ بِضَارِّهِمْ شَيْئاً إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ١٠].

ومن فتحها لأعمال الشيطان، أنها تفتح الاعتراض على القدر، فإن الذي يقول: لو أني فعلت لكان. كأنه يغالب قدر الله وقدر الله قد حصل، ولا يمكن أن يرفع، فعمل الشيطان الذي تفتحه ليس بالأمر الهين، فقد يكون أمراً صعباً؛ فهذا نهى النبي ﷺ أن يقول الإنسان لو أني فعلت كذا لكان كذا وكذا، ولكن يفعل الأسباب النافعة لقوله: «احرص على ما ينفعك واستعن بالله»^(٢). فإن قالها على سبيل الخبر، مثل أن يقول: لو أني تركته ما حصل كذا وكذا، لا على سبيل الندم فلها حكم القسم الثاني، الذي ذكرنا أنه لا بأس به إن كان صادقاً.

وقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنِّي لِي بِكُمْ قُوَّةٌ﴾ قال البخاري: «وقوله تعالى» مع أن الله حكاه عن لوط؛ لأن هذا اللفظ من الله، فلو لم يقله بهذا اللفظ؛ لأن هذا اللفظ لفظ عربي، ولوط ليست لغته عربية، فكان قول الله ﷻ، ومن العلماء من يخفي مثل هذا فيقول: لقول الله تعالى عن لوط، عن آدم، عن نوح، وما أشبه ذلك، فالأمر في هذا واسع.

ثم ذكر قول النبي ﷺ: «لو كنت راجعاً امرأة من غير بينة لرجمتها» وهي امرأة - كما قال ابن عباس - ثعلب، ولكنها لا تقر، وهذا من باب الخبر.

ثم ذكر أيضاً حديث تأخير صلاة العشاء، حيث أعتم النبي ﷺ بالعشاء، فخرج عمر

(١) رواه مسلم (٤/٢٠٥٢) (٢٦٦٤) (٣٤).

(٢) المصدر السابق.

فقال: الصلاة يا رسول الله.

❖ وقوله: «الصلاة» بالنصب لفعل محذوف تقديره: أقم الصلاة، وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: الصلاة على تقدير الصلاة حاضرة، أو حضرت.

❖ قوله: فخرج فقال: الصلاة يا رسول الله رَقَدَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ. في هذا دليل على أن الصبيان يَحْضُرُونَ المسجد في عهد الرسول ﷺ، ولكن اشترط العلماء في تمكينهم من الحضور ألا يَحْضُلَ منهم أذية على المصلين، ولا على المسجد، فإن حصل منهم أذية فلأنهم يُمْنَعُونَ، ولكن يُمْنَعُونَ عن طريق أولياء الأمور؛ لأننا لو منعناهم منعًا مباشرًا لكان في ذلك تنفير لهم عن المسجد^(١).

❖ قوله: فخرج ورأسه يَقْطُرُ يَقُولُ: «لولا أن أشق على أمتي -أو على الناس- وقال سفيان أيضًا- على أمتي لأمرتهم بالصلاة هذه الساعة» يعني: بعد أن أعتموا، ومضى نحو ثلث الليل. وإنما قال الراوي خرج ورأسه يَقْطُرُ، أو يَمْسَحُ الباء عن شقه، من باب أن الرسول ﷺ تَعَمَّدَ التأخير، ومن باب أنه ضبط القصة، وهذا يُشَبِّهُ ما يُسَمِّيهِ علماء المصطلح بالمسلسل. يَقُولُ: «لولا أن أشق على أمتي أو على الناس لأمرتهم بالصلاة هذه الساعة».

❖ «بالصلاة»؛ أي: صلاة العشاء هذه الساعة.

وفي هذا: دليل على القاعدة المشهورة عند العلماء أن المشقة تجلب التيسير.

وفيه: دليل على أن رسول الله ﷺ يُسْرِعُ من عنده؛ لأنه لم يقل: لولا أن يُشَقَّ على أمتي لأمرهم الله. بل قال: لولا أن أشق لأمرت. وهو كذلك له أمر مستقل؛ لأنه لو أمر بما لا يريد الله؛ لبين الله له ذلك كما في قوله: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَذِبِينَ﴾ [التوبة: ٤٣].

وفي هذا الحديث: دليل على أن الأفضل في صلاة العشاء التأخير.

فإذا كانوا جماعة وقالوا: سنؤخر ولا يشق عليهم إذا أخروا فما هو الأفضل لهم؛ التأخير أم التقديم؟

فالجواب: الأفضل لهم التأخير.

وذكر المؤلف أيضًا اختلاف الروايات في هذا الحديث، ولكنه اختلاف لا يضر؛ يعني: لا يؤدي إلى أن يكون هذا الحديث مضطربًا؛ لأن موضع الدليل منه ليس فيه اضطراب؛ وهو تأخير الصلاة إلى أن يمضي هزيع من الليل.

ثم ذكر المؤلف أيضًا حديث أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «لولا أن أشق على أمتي

لَأَمْرَهُمْ بالسَّوَالِكِ. وَتَمَّتْ الْحَدِيثُ فِي أَلْفَاظٍ أُخْرَى: «عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ»^(١) هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ إِنَّهُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ وَرَوَاهُ مَالِكٌ: «مَعَ كُلِّ وَضُوءٍ»^(٢) وَالْغَالِبُ أَنَّ الصَّلَاةَ وَالْوُضُوءَ مُقْتَرَنَانِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: إِمَارَةٌ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَمْرِ الْوَجُوبُ وَفِي الَّذِي قَبْلَهُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ أَصْلُهُ الْوَجُوبُ، لَمْ يَكُنْ فِي الْأَمْرِ بِهِ مَشَقَّةٌ؛ لِأَنَّ الْمُنْدُوبَ يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ تَرْكُهُ، وَالَّذِي فِيهِ الْمَشَقَّةُ لَوْ أَمِرَ بِهِ مَا كَانَ وَاجِبًا. وَلَكِنْ أَيْنَ مَحَلُّ السَّوَالِكِ؟

قَالَ الْعُلَمَاءُ: عِنْدَ الْمَضْمُضَةِ؛ لِأَنَّ الْمَضْمُضَةَ هِيَ تَطْهِيرُ الْفَمِ، وَلَكِنْ لَوْ تَسَوَّكَ قَبْلَ ذَلِكَ أَوْ بَعْدَهُ صَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ تَسَوَّكَ مَعَ الْوُضُوءِ^(٣).

ثُمَّ ذَكَرَ الْمُؤَلَّفُ: حَدِيثَ الْوَصَالِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْوَصَالِ. وَالْوَصَالُ: أَنْ يَقْرَنَ الصَّائِمُ بَيْنَ يَوْمَيْنِ بِدُونِ فَطَرٍ بَيْنَهُمَا. وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ، مَعَ أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُهُ؛ وَلِهَذَا لَمَّا نَهَى عَنْهُ الصَّحَابَةُ؛ قَالُوا: إِنَّكَ تَوَاصَلْتَ؛ يَعْني: وَلَنَا فِيكَ أَسْوَةٌ فِي الْوَصَالِ. وَلَكِنَّهُ بَيَّنَّ الْفَرْقَ فَقَالَ: «إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ» أَوْ قَالَ: «أَيْكُمْ مِثْلِي»، إِنِّي أَبَيْتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِيَنِي.

وَقَوْلُهُ: «يُطْعِمُنِي وَيَسْقِيَنِي». يَعْني: فَلَسْتُ أَوَاصِلُ. لَوْ وَاصَلْتُ حَسًّا فَلَا أَوَاصِلُ مَعْني؛ لِأَنَّ اللَّهَ ﷻ يُطْعِمُهُ وَيَسْقِيَهُ، لَكِنَّهُ لَيْسَ إِطْعَامًا حَسِيًّا وَلَا سُقَى حَسِيَّةً؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مُوَاصِلًا، وَلَمْ يَكُنْ مُمْسِكًا فَمَا هَذَا الْإِطْعَامُ وَالْإِسْقَاءُ؟

قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ يُطْعَمُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَيُسْقَى مِنَ الْجَنَّةِ، وَهَذَا ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ حَتَّى لَوْ أُطْعِمَ مِنَ الْجَنَّةِ، أَوْ سُقِيَ مِنَ الْجَنَّةِ فَهُوَ غَيْرُ مُوَاصِلٍ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ مَا كَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْإِنْشَغَالِ بِاللَّهِ ﷻ، فَإِنَّهُ بَانْشَغَالِهِ بِاللَّهِ، وَيَذْكُرُهُ اللَّهُ لَا يَهْمُهُ الْأَكْلُ وَلَا الشُّرْبُ، وَهَذَا شَيْءٌ مُحْسُوسٌ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا اشْتَغَلَ اشْتَغَالَ تَامًّا بِشَيْءٍ نَسِيَ مَا سِوَاهُ، فَتَجِدُهُ إِذَا كَانَ مِنْهُمْ كَمَا فِي شُغْلٍ مِنَ الْأَشْغَالِ يَأْتِي عَلَيْهِ وَقْتُ الْغَدَاءِ، وَوَقْتُ الْعِشَاءِ مَا يَهْمُهُ وَقَدْ قَالَ الشَّاعِرُ:

لَهَا أَحَادِيثُ مِنْ ذِكْرِكَ تَشْغَلُهَا عَنْ الشَّرَابِ وَتُلْهِيْهَا عَنِ الزَّادِ^(٤)

قَوْلُهُ: لَهَا أَحَادِيثُ مِنْ ذِكْرِكَ أَي: إِذَا قَامَتْ تَذَكَّرُكَ وَتَحَدَّثُ بِكَ نَسِيتَ الْأَكْلَ وَالشُّرْبَ.

قَوْلُهُ: فَهَذَا هُوَ الْمَعْنَى الصَّحِيحُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٨٨٧)، وَمُسْلِمٌ (٢٢٠/١) (٢٥٢) (٤٢).

(٢) فِي «الْمَوْطَأِ» (٨٣/١) (١١٥).

(٣) انْظُرْ: «الْمَبْدَعُ» (١٠٠/١)، وَ«الْإِنْصَافُ» (١٢٠/١).

(٤) انْظُرْ: «الْمَدْحُشُ» (٤٥٥/١)، وَ«الْحِمَاسَةُ الْبَصْرِيَّةُ» (١٥٧/١)، وَ«دِيَوَانُ الْمَعَانِي» (٦٣/١).

وليس قصدُهم عليه السلام المعاندة، لكنَّهم فهموا أن النبي ﷺ أراد الفرقَ بهم فقالوا: تتَحَمَّلُ المشقة، ولم يُريدوا قطعاً المعصية.

فواصل بهم النبي ﷺ تركهم يوماً، ثم يوماً، ثم رأوا الهلالَ؛ أي: هلالَ شوالٍ فقال ﷺ: «لو تأخر لزدتكم». كالمَنكُلِ لهم، حتى يَمَسَّهم الجوعُ، والعطشُ، ويعْرِفُوا حِكْمَةَ النبي ﷺ في النهي عن الوصالِ.

وفيه أيضاً: في بعض الألفاظ. لو مُدَّ بي الشهرُ لو اُصَلت وصالاً يَدْعُ المتعمِّقونَ تعمُّقهم^(١)، وفي هذا إشارةٌ إلى أن التعمُّقَ مذمومٌ.

فالتعمُّقُ في دينِ الله، ومحبةُ الإنسانِ للشقاقِ على نفسه أمرٌ مذمومٌ، مادامَ الشرعُ قد جعلَ له رخصةً، وقد قال النبي ﷺ: «هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ» ثلاثَ مراتٍ^(٢).

وفي قصة عبدِ الله بنِ عمرو بنِ العاصِ رضي الله عنه حينما قال: إنه يَصُومُ ولا يُفْطِرُ، وَيَقُومُ ولا يَنَامُ، فبيَّن له الرسولُ ﷺ أن لنفسه عليه حقاً، ولأهله عليه حقاً، ولربِّه عليه حقاً، ونأزله في الصيامِ إلى أن قال: «أفضلُ الصيامِ صيامُ داودَ، صم يوماً وأفطر يوماً». فلما كبر صار يشقُّ عليه أن يصومَ يوماً ويُفطرَ يوماً، ولكنه لم يكن ليترك شيئاً، أو ليدع شيئاً تركه عليه رسولُ الله ﷺ، وقال: لِيَتَّيْنِي قِلْتُ رخصةَ رسولِ الله ﷺ، فكان ﷺ يصومُ خمسةَ عشرَ يوماً جميعاً بدونِ وصالٍ لكنه يصومُها متتابعةً ويُفطرُ خمسةَ عشرَ يوماً^(٣)، وهذا من الضيقِ على نفسه، ضيقٌ على نفسه فضيَّقَ عليه.

ولهذا جاء في الحديث: «لا تُشَدُّوا فَيُشَدِّدَ اللهُ عليكم»^(٤) فالإنسانُ كلُّما كان سهلاً ميسراً على نفسه. سهَّلَ اللهُ له الأمرَ.

وذكر المؤلف رحمته الله حديثَ بناءِ الكعبةِ. عن عائشة رضي الله عنها قالت: سألتُ النبي ﷺ عن الجَدْرِ أَمِنَ البيتُ هو؟ يعني: أم لا؟ والجَدْرُ: هو الحجرُ؛ جدارٌ مبنيٌّ معروفٌ، قال: نعم. أي: من البيتِ، فظاهرُ هذا الحديثِ أن جميعَ الحجرِ من البيتِ.

ولكنَّ أكثرَ العلماءِ يقولون: إن الذي من البيتِ من الحجرِ ستةَ أذرعٍ ونصفٌ تقريباً^(٥). وليس الحجرُ كُلُّه، فلعلَّ الحجرَ في ذاك العهدِ؛ أي: عهدِ الرسولِ ﷺ كان دونَ هذا، وهذا هو

(١) تقدم في أحاديث الباب.

(٢) رواه مسلم (٢٠٥٥/٤) (٢٦٧٠) (٧).

(٣) رواه البخاري (١٩٧٧)، ومسلم (٨١٣/٢) (١١٥٩) (١٨٢).

(٤) رواه أبو داود (٤٩٠٤) وضعفه الشيخ الألباني كما في تعليقه على السنن.

(٥) قال صاحب «الإيضاح» (٨/٢): نص الإمام أحمد أن الحجر من البيت وقدره ستة أذرع وشيء.

وانظر: «كشف القناع» (٣٠٠/١)، و«المغني» (١٩٠/٣).

الأقرب؛ لأن الحجر مقوس، والكعبة لا تكون كعبة إلا إذا كانت بناءً مربعًا؛ ولهذا نقول: الأقرب أنه من حيث يبتدئ التقويس تنتهي الكعبة.

وكان الذي بناه مقوسًا -والله أعلم- أراد ألا يكون مربعًا فيتمسح الناس بأركانه، كما يتمسحون بالحجر والركن اليماني؛ لأنه إذا كان مقوسًا ما فيه أركان تمسح، بخلاف ما لو كان مربعًا. ونظير هذا ما فعله بعض الغلاة في الشاذروان، والشاذروان هو العتبة المبنية في أسفل الكعبة دائرة عليها، وهذا البناء كان بالأول مسطحًا، وكان الناس يركبونه، ويطوفون عليه إذا رجموا؛ لأنه كان مسطحًا، فجاء بعض الخلفاء -جزاهم الله خيرًا- وجعله غير مسطح، بحيث لا يتمكن الإنسان من الوقوف عليه، والطواف به؛ لأنهم يرونه من أصل الكعبة، ومعلوم أن الطواف يجب أن يكون بجميع البيت. لكن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يرى أن الشاذروان ليس من الكعبة، وإنما بني لدعم الكعبة، فهو عماد لها، وليس منها^(١).

والاحتياط لا شك أن يطوف الإنسان من وراء الشاذروان.

ثم قالت عائشة رضي الله عنها: فما لهم لم يدخلوه في البيت. هذه مناقشة، والصحابة عندهم الصراحة؛ يعني: لو أنها اقتضت لما قال: نعم انتهى الموضوع. لكنها أوردت إشكالًا، إذا كان من البيت فلماذا لم يدخل. قال: إن قومك قصرت بهم النفقة؛ يعني: لم يتمكنوا من بناء البيت كله. لكن لماذا اختاروا تلك الجهة؟

الجواب: أنهم اختاروا تلك الجهة؛ لأن الجهة اليمانية فيها الحجر والركن اليماني، ولا يمكن أن تدخل، فلماذا رأوا أن يكون التقصير من الجهة الشمالية.

لكنك تتعجب كيف عجزوا أن يبنوا بقيتها وهم أصحاب إيل، وأصحاب أموال، ولهم تجارات من الشام، وتجارات من اليمن، وفيهم الأغنياء فلماذا قصرت بهم النفقة، وعجزوا أن يبنوا بقيتها؟

الجواب: لأنهم اختاروا ألا يبنوا من شيء محرم، لا من الربا، ولا من الميسر، قالوا لا يمكن أن نبني بيت الله إلا بأطيب أموالنا، وهذه من حماية الله للبيت -سبحان الله!- كفارًا لا يحلون ولا يحرمون، لكن حمى الله البيت أن يبنى بكسب حرام. فقصرت بهم النفقة فتبوه على هذا.

وهنا جاء إشكال آخر من عائشة رضي الله عنها: قلت فما شأن بابه مرتفعًا. وهي حجرة من الحجر، والمفروض أن يكون بابها لا طئًا بالأرض، حتى يدخله من يدخل من الناس، أو أن يكون له درج إذا رفع، لكن الدرج ممتنع؛ لأن الدرج يعيق الطائفين فما بالهم رفعوه.

قال: «فعل ذلك قومك ليدخلوا من شاءوا ويمنعوا من شاءوا» هذا تحكم -والعياذ

(١) انظر: «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص ١٧٥).

بِالله - إذا جاء إنسانٌ كبيرٌ ذو جاهٍ، أو غنيٌّ، أو ما أشبه ذلك أَدْخَلُوهُ في الكعبة، وإذا جاء مَنْ سِوَاهُ قالوا: البابُ مغلقٌ، والعتبةُ رفيعةٌ، ولم يَدْخُلُوهُ.

ثم قال ﷺ: «لولا أن قومك حديثٌ عهدٌ بالجاهلية - فأخافُ أن تُنكَرَ قلوبُهُم أن أَدْخَلَ الجَدْرَ في البيتِ، وأن أُلصِقَ بابَهُ في الأرضِ - لفعلتُ».

والشاهدُ من هذا الحديثِ قوله: «لولا أن قومك حديثٌ عهدٌ». فبينَ الرسولِ ﷺ والمانعِ له من إعادةِ البيتِ على قواعدِ إبراهيمَ، وعلى الوصفِ الذي ذكَّره، وهو أن قريشاً كانوا حَدِيثِي عهدٍ بالكفرِ، والكافرُ لضعفِ إيمانه؛ ولأن الإيمانَ لم يَرَسَخْ في قلبه، يَسْتَكْبِرُ كُلُّ شَيْءٍ فأخافُ أن تُنكَرَ قلوبُهُم ما أَفْعَلُ.

ففي هذا الحديثِ من الفوائد: درءُ المفسادِ، وأنها أولى من جلبِ المصالحِ، وهذه القاعدةُ سليمةٌ، لكنَّها مشروطةٌ بأن تَسَاوَى المفسادُ والمصالحُ، أو يُرَجَّحَ جانبُ المفسادِ، أما إذا تَرَجَّحَ جانبُ المصالحِ، فإنه يُغْطَى المفسادُ، فهنا لا يَتَرَجَّحُ جانبُ المصلحة؛ لأن المفسدةَ التي يُخْشَى منها مفسدةٌ عظيمةٌ، وهي الرجوعُ في الكفرِ، فَحَصَلَ فتنةٌ عظيمةٌ لقريشٍ، وربما يَعُودُ الأمرُ جذعاً بعد أن قُتِحَتْ مكةُ.

وفي هذا الحديثِ: حكمةُ الرسولِ ﷺ، وأنه يَحِبُّ علينا أن نَتَأَسَّى به، فإذا رَأَيْنَا بعضَ المصالحِ التي نَرَى أنه لا بدَّ منها يُخْشَى منها عاقبةٌ سيئةٌ، فإننا نَدْعُهَا، وَنَسْكُتُ، وَنَصْبِرُ حتى يَعُودَ الأمرُ على ما يَنْبَغِي.

ولهذا لما تَوَلَّى عبدُ اللهِ بنُ الزبيرِ رضي الله عنه الخلافةَ في مكةَ، بل على الحجازِ كُلِّه - مكةَ والمدينةَ، وما كان تابعاً لهما بنى الكعبةَ على الوجهِ الذي تمنَّاهُ الرسولُ ﷺ، وأَدْخَلَ الجَدْرَ وَبَنَاهَا على قواعدِ إبراهيمَ، وجعلَ لها بابينِ باباً يَدْخُلُ منه الناسُ، وباباً يَخْرُجُونَ منه^(١).

ثم لما حَصَلَتْ فتنةُ الْحِجَاجِ، وَرَمَاهَا بِالْمَنْجَنِيقِ - والعياذُ بالله - وهدمَهَا، ودَخَلَ مكةَ عَنُوةً مع أن الرسولَ قال: «لَا تَحِلُّ لأحدٍ بعدي». لكنَّهُ خَالَفَ - والعياذُ بالله - وقتلَ عبدَ اللهِ بنَ الزبيرِ رضي الله عنه، وصلَّبَهُ وَجِيءَ إلى أمِّه أسَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه، وَأَخْبِرَتْ بِمَا فَعَلَ النَّاسُ بِهِ، فَقَالَتْ: إِنْ الشَّاةُ لَا يَضُرُّهَا سَلْخُهَا بَعْدَ ذَبْحِهَا، صَبْرٌ وَاحْتِسَابٌ، وَإِلَّا فَهَذَا أَمْرٌ عَظِيمٌ.

ثم لما اسْتَوَلَى عليها هَدْمُهَا كُلِّيَّةً، وَأَعَادَهَا على بناءِ قريشٍ - والله أعلمُ بِنِيَّتِهِ - هل قصدهُ أن الرسولَ أَقَرَّ هذا البناءَ إلى أن مات، وأَقَرَّه الخلفاءُ الراشدونَ، أو أن قصدهُ الانتقامُ مما فَعَلَهُ عبدُ اللهِ بنُ الزبيرِ - والله أعلمُ بِنِيَّتِهِ^(٢)؛ لكنَّ عبدَ الملكِ بنَ مروانَ لما بَلَغَهُ هذا الحديثُ قال لو

(١) رواه البخاري (١٥٨٦)، ومسلم (٩٧٠/٢) (١٣٣٣) (٤٠٢).

(٢) رواه مسلم (٩٧٠/٢) (١٣٣٣) (٤٠٢).

عَلِمَتْ بِهِ لَمَعَتْ الْحِجَاجُ مِنْ هَدِيمِهَا وَبَنَاتِهَا عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ^(١).

ثُمَّ لَمَّا طَالَتِ الْمَدَّةُ، وَتَوَلَّى الرَّشِيدُ بْنُ هَارُونَ فَأَرَادَ أَنْ يَهْدِمَهَا وَيُعِيدَهَا عَلَى مَا تَمَنَّاهُ الرَّسُولُ ﷺ، فَاسْتَشَارَ الْإِمَامَ مَالِكًا -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَحِمَهُ- فَقَالَ: لَا تَجْعَلْ بَيْتَ اللَّهِ مَلْعَبَةً لِلْمُلُوكِ، كُلَّمَا جَاءَ مَلِكٌ هَدَمَهُ، وَأَعَادَهُ عَلَى مَا يُرِيدُ، فَتَرَكَهُ وَيَقِي عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ ^(٢).

وَلَكِنَّا نَقُولُ: مَا أَرَادَهُ النَّبِيُّ ﷺ حَصَلَ وَاللَّهُ الْحَمْدُ عَلَى وَجْهِهِ أَكْمَلَ مَا تَتَوَقَّعُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ بُنِيَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ مَسْقُوفًا، وَجُعِلَ لَهُ بَابَانِ: بَابٌ يَدْخُلُ مِنْهُ النَّاسُ، وَبَابٌ يَخْرُجُونَ مِنْهُ، لَأَهْلَكَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، لَا سَيِّمًا فِي مِثْلِ عَصُورِنَا هَذِهِ مَعَ جَهَالَةِ النَّاسِ.

أَمَّا الْآنَ فَإِنْ لَهُ بَابَيْنِ: بَابًا يَدْخُلُ مِنْهُ النَّاسُ، وَبَابًا يَخْرُجُونَ مِنْهُ بِالْهَوَاءِ الطَّلِقِ؛ لِأَنَّ بَيْنَ الْكَعْبَةِ الْقَائِمَةِ وَالْجَدْرِ بَابَيْنِ، فَمَا أَرَادَهُ النَّبِيُّ ﷺ حَصَلَ وَاللَّهُ الْحَمْدُ، مَعَ زَوَالِ الْمَفْسَدَةِ.

ثُمَّ إِنْ فِي بَقَائِهِ هَكَذَا جَدْرًا دُونَ أَنْ يَكُونَ كَعْبَةً مَبْنِيَةً كُلَّهَا، امْتِحَانًا وَإِذْعَانًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ بَنَاءً وَاحِدَةً، لَكَانَ النَّاسُ يَطُوفُونَ بِهَا اضْطِرَارًا، لَكِنْ الْآنَ لَوْ أَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَدْخُلَ مِنْ بَابِ الْحَجَرِ، وَيَخْرُجَ مِنَ الْبَابِ الثَّانِي، أَمَكَنَهُ ذَلِكَ، لَكِنْ تَعَبَدَا اللَّهُ يَكْمُلُونَ الْحَجَرَ، وَيَطُوفُونَ مِنْ وَرَائِهِ، وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِمْ أَعْظَمُ مَشَقَّةٍ، فِيهِ مَحَنَةٌ وَابْتِلَاءٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ بَنَاءً قَائِمَةً مَا تَمَكَّنَ أَحَدٌ أَنْ يَدْخُلَ، لَكِنْ هُنَا يُمَكِّنُ أَنْ يَدْخُلَ أَحَدٌ.

لَكِنْ لَوْ قَالَ إِنْسَانٌ: سَأَكْمُلُ مَا أَمَرَنِي بِهِ اللَّهُ ﴿وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [٢٩: ٢٤]. وَأَطُوفُ مِنْ وَرَاءِ الْجَدْرِ صَارَ فِي هَذَا امْتِحَانٌ لِلْعِبَادِ فِي آدَاءِ الْعِبَادَةِ، وَاللَّهُ ﷻ عَلِيمٌ حَكِيمٌ، فَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [٢: ٢١٦]. وَقَالَ: ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [٢: ١٩]. وَهَذِهِ مِنْ حِكْمَةِ اللَّهِ ﷻ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ حَدِيثَ الْأَنْصَارِ، وَهُوَ مِهِمٌ وَفِيهِ عِبْرٌ عَظِيمَةٌ. وَهَذَا الْحَدِيثُ: لَهُ قِصَّةٌ؛ وَهُوَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا رَجَعَ مِنْ حُنَيْنٍ، وَقَسَمَ الْغَنَائِمَ، وَأَعْطَى الْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبُهُمْ كَثِيرًا مِنَ الْأَمْوَالِ، تَكَلَّمَ بَعْضُ النَّاسِ مِنَ الْأَنْصَارِ بِكَلَامٍ لَا يَلِيقُ بِهِمْ، لَكِنْ كَمَا قَالَ اللَّهُ ﷻ ﴿وَيُخَوِّتُ أَعْمَالَهُمْ خُجَاءً﴾ [٢٠: ٢٠]. وَقَالَ: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [٨: ٨]. فَمَنْ أَجَلَ الْهَالِكِ تَكَلَّمُوا بِكَلَامٍ لَا يَلِيقُ بِهِمْ قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ مُحَمَّدًا لَقِيَ قَوْمَهُ فَصَارَ يُعْطِيهِمْ وَتَرَكَنَا.

فَلَمَّا سَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ بِهَذَا أَمَرَ أَنْ يَجْتَمِعُوا فِي مَكَانٍ خَاصٍّ بِهِمْ، فَأَجْتَمَعُوا فَجَاءُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: إِنَّا اجْتَمَعْنَا. فَقَالَ: هَلْ فِيكُمْ أَحَدٌ يَعْنِي: سِوَاكُمْ. قَالُوا: أَبَدًا إِلَّا فُلَانٌ كَانُوا هُمْ أَخْوَالَهُ

(١) رواه مسلم (٩٧٢/٢) (١٣٣٣) (٤٠٣).

(٢) انظر: «الاستذكار» لابن عبد البر (٤/ ١٨٨)، و«التمهيد» (١٠/ ٥٠)، و«التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة» (١/ ٢٦٥)، و«أخبار مكة» (٢/ ٣٦).

قال: ابنُ أختِ القومِ منهم. ثم جاء إليهم وخطبَ بهم خطبةً بليغةً عظيمةً ساقها في عمدة الأحكام بطولها^(١)، ذكرهم ﷺ بما أنعم الله به عليهم، من بعثة النبي ﷺ وقال لهم: ألم أجِدْكُمْ ضُلَّالًا فهداكم الله بي؟ ألم أجِدْكُمْ فقراءَ عالةً فأغناكم الله بي، ألم أجِدْكُمْ متفرقينَ فألفكم الله بي؟ كلما قال قولًا قالوا: الله ورسوله أمّن؟ يعني: أعظم منه.

فقال: لو شِئْتُمْ لَقُلْتُمْ: جئنا طريداً فأويناك. وذكر أشياءً فكما أن له عليهم فضلاً، فلهم عليه فضلٌ أيضاً، وهذا من حكمته وعده.

ثم أتت هذه الخطبة العظيمة بقوله: «لولا الهجرة لكنت امرءاً من الأنصار». لكن الهجرة تمنعه أن يكون من الأنصار؛ لأنها أعلى وأفضل، فالمهاجرون جمعوا بين الهجرة بترك ما يُحبون، وبين النصره والأنصار عندهم النصره، وهم في بلادهم وفي أموالهم.

وفي هذا: إشارة إلى مسألة تقدّم الكلام عليها، وهي أن عيسى ﷺ لا ينبغي أن نصفيه بالصحية، وهو في مقام أعلى فنقول: لولا النبوة لكان من الصحابة مثلاً، ولكنه نبيٌ والنبوة أعلى.

فيقول: «لولا الهجرة لكنت امرءاً من الأنصار، ولو سلك الناس وادياً، وسلك الأنصار وادياً أو شعباً، لسلكت وادي الأنصار، أو شعب الأنصار».

وهذا فخرٌ عظيم، أن يدع النبي ﷺ الناس ليكون مع الأنصار، الناس دثارٌ، والأنصار شعارٌ، والشعار: هو الثوب الذي يلي الجسد، والدثار ما فوقه.

ثم قال: «إنكم ستلقون بعدي أثرةً، فاصبروا حتى تلقوني على الحوض». فجعلوا يكونون حتى خضبوا لحاهم من الدموع ﷺ، واقتنعوا أعظم اقتناع.

وهذا: دليل على أنه ينبغي للإنسان أن يطيب قلوب الناس، إذا رأى أنهم وجدوا عليه شيئاً، حتى يزول ما في قلوبهم، فهذا هو النبي ﷺ أرفع من الأنصار وأرفع من المهاجرين، وأكرم الخلق عند الله، يتودّد إلى الأنصار هذا التودّد، ويطيّب قلوبهم هذا التطيب.

والشاهد من هذا الحديث في هذا الباب: قوله: «لولا الهجرة»، «ولو سلك الناس»، وهذا من

قسم الخبر كما ذكرنا.



(١) تقدم تخريج الحديث في الصحيحين، وانظر: «عمدة الأحكام» (٣/ ١٧١).

شیخ
صالح بن محمد بن
الحجازی

کتاب انجبار الاحاد

۷۲۷-۷۲۴۶

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

كِتَابُ الْإِجْبَارِ الْوَاحِدِ

١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي إِجَازَةِ خَيْرِ الْوَاحِدِ الصَّدُوقِ فِي الْأَذَانِ، وَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ، وَالْفَرَائِضِ، وَالْأَحْكَامِ.

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢].

وَيُسَمَّى الرَّجُلُ طَائِفَةً؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ [المائدة: ٦٠]. فَلَوْ اقْتَتَلَ رَجُلَانِ دَخَلَ فِي مَعْنَى الْآيَةِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِن جَاءَكَ فَاسِقٌ مِّنْ بَنِيكَ فَتَنَّبَهُ﴾ [المائدة: ٦٠]. وَكَيْفَ بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ أَمْرَاءَهُ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ فَإِنْ سَهَا أَحَدٌ مِنْهُمْ رُدَّ إِلَى السَّنَةِ.

قَوْلُهُ: «بَابُ مَا جَاءَ فِي إِجَازَةِ خَيْرِ الْوَاحِدِ الصَّدُوقِ فِي الْأَذَانِ، وَالصَّلَاةِ، وَالصَّوْمِ، وَالْفَرَائِضِ، وَالْأَحْكَامِ».

وَالْخَبَرُ: هُوَ كُلُّ مَا يَحْتَمِلُ أَنْ يُصَدَّقَ قَائِلُهُ، أَوْ يُكَذَّبَ لِدَاثِهِ؛ أَي: لِدَاثِ الْخَبَرِ بَقِطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْمُخْبِرِ بِهِ، فَإِنْ خَبَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ هَذَا لَا يُمَكِّنُ تَكْذِيبَهُ، وَخَبَرُ مُسَيِّمَةٍ بِأَنَّهُ رَسُولٌ، لَا يُمَكِّنُ تَصْدِيقَهُ، لَكِنَّ نَفْسَ الْخَبَرِ بَقِطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْمُخْبِرِ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ صَدُوقٌ، وَيَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ كَذِبٌ.

وَالشَّهَادَةُ: هِيَ خَبَرٌ مُّوَكَّدٌ؛ لِأَنَّ الشَّاهِدَ يَقُولُ: أَشْهَدُ. كَأَنَّا شَاهَدَهُ بَعِينَهُ.

وَخَبَرُ الْوَاحِدِ هَلْ يَجُوزُ فِي كُلِّ شَيْءٍ؟ بَيَّنَّ الْمُؤَلَّفُ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي الْأَذَانِ، فَيُعْمَلُ بِقَوْلِ الْمُؤَدِّنِ فِي دُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ، وَفِي الْامْتِنَاعِ عَنِ الْأَكْلِ فِي الصَّوْمِ، وَفِي حُلِّ الْأَكْلِ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَكَذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ، إِذَا أَخْبَرَهُ شَخْصٌ بِأَنَّهُ لَيْسَ إِلَى اتِّجَاهِ الْقِبْلَةِ؛ وَهُوَ ثَقَّةٌ فَإِنَّهُ يَتَّبِعُهُ.

وكذلك على القول الصحيح إذا سَبَّحَ به واحدٌ، وهو ليس عنده ما يُخَالِفُهُ، فإنه يَتَّبِعُهُ؛ لأن النبي ﷺ إنما مَنَعَهُ من اتباعِ ذي اليدين ما كان عنده من الجزمِ بأنه على صوابٍ؛ ولهذا قال: «لم أنس ولم تُقْصِر» وقصةُ ذي اليدين أن النبي ﷺ سَلَّمَ في إحدى صَلَاتَي العِشِيِّ: الظهرِ أو العصرِ من ركعتين، فقال له ذو اليدين: يا رسولَ اللهِ، أَنَسَيْتَ أم قُصِرَتِ الصَّلَاةُ، فقال: «لم أنس ولم تُقْصِر»^(١) فنفي الأمرين جميعاً.

ولكن كيف نفى الأمرين جميعاً، وأحدهما متأكدٌ؟
الجواب: أن الإنسانَ يَجُوزُ له أن يُخْبِرَ عما في ظَنِّه، ولا يُعَدُّ هذا كذباً، ولا يَحْنُثُ به لو حَلَفَ عليه، فلو قال: والله لَيَقْدُمَنَّ زيدٌ غداً بناءً على ما في قلبه وأنه سَيَقْدُمُ، ثم لم يَقْدَمْ فإنه لا يَحْنُثُ، ولا كفارةَ عليه؛ لأن هذا خبرٌ عما في نفسه، وهو صادقٌ.

❖ فلما قال: «لم أنس ولم تُقْصِر». فهم الصحابيُّ ﷺ أنه نسى؛ لأنه يُمَكِّنُ أن يُخْطِئَ في الذكرِ، ولا يُخْطِئُ في الشرعِ؛ لأن النفيَ هنا -أي قوله: «لم أنس»- هذا نفيٌ ذكرٍ، وقوله: «ولم تُقْصِر» نفيٌ شرعٍ، وهو أن يُخْطِئَ في الذكرِ أقربُ من أن يُخْطِئَ في الشرعِ، بل لا يُخْطِئُ في الشرعِ.
❖ قال: «بلى قد نسيت». فاجتمع الآن قولُ ذي اليدين، واعتقادُ الرسولِ ﷺ، فلا بدَّ من مرجح، فلهذا قال: «أحقُّ ما يَقُولُ ذو اليدين». قالوا: نعم.

الشاهد: أنه يُقْبَلُ في الصَّلَاةِ، حتى في السهوِ على القولِ الراجحِ، ما لم يُخَالِفْهُ عَقِيدَةُ الإمامِ مثلاً. والصومُ كذلك؛ لقول النبي ﷺ: «كلوا واشربوا حتى تَسْمَعُوا أذانَ ابنِ أمِّ مَكْتُومٍ»^(٢).
❖ وقوله: «الفرائضُ»: مثلُ الزكواتِ، وغيرها؛ أي: كل ما فَرَضَهُ اللهُ.

❖ وقوله: «والأحكامُ»؛ يعني: الأحكامَ الشرعيةَ، وأحكامَ القضاءِ بينَ الناسِ. والقاعدةُ في هذا: أن كُلَّ خبرٍ دينيٍّ فإنه يُقْبَلُ فيه خبرُ الواحدِ.
❖ لكن المؤلفَ يَقُولُ: «الصدوقُ»؛ يَعْنِي: الذي يَغْلِبُ على الظنِّ صدقُه؛ لأمانتهِ، ومعرفتهِ، فأما من يَغْلِبُ على الظنِّ كذبه، فإنه لا يُقْبَلُ، فلو تَرَأَى الناسُ الهلالَ، وقال رجلٌ ضعيفُ البصرِ: رأيتهُ، وقال الأقوياءُ في البصرِ: لم نَرَهُ.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) رواه البخاري (٦١٧)، ومسلم (٧٦٨/٢) (١٠٩٢) (٣٦).

لا نأخذ بقوله؛ لأنه ضعيفُ البصر، وضعيفُ البصرِ ربما يَرى الواحدَ اثنين أو ثلاثة، وربما يَرى الثلاثةَ اثنين أو واحداً.

ويُذَكِّرُ أن شُريحاً القاضي أو غيره جاء إليه رجلٌ ثقةٌ أمينٌ، فقال: إني رأيتُ الهلالَ وكان قد تراءاه مع الناسِ. فقال الناسُ: لم نَره. فالقاضي توقَّف.

فهذا ثقةٌ، والناسُ خالفوه. فقال: «قُم معي تَرَأى الهلالَ». فقام معه فترأىا الهلالَ، فقال: أترأه؟ قال: نعم. والقاضي لا يَرأه فمسحَ حاجبه وقال له: تَرأه الآن؟ قال: لا أَرأه. وإذا هي شعرةٌ بيضاءٌ في حاجبه متقوسةٌ كأنها الهلالُ.

فهذا لا تُقبلُ شهادته؛ لأنه يَغْلِبُ على ظنِّنا أنه ليس بصادقٍ وإن كان ثقةً، كما أن حادَّ النظر إذا كان غيرَ ثقةٍ لا تُقبلُ؛ لعدمِ ثقتنا بقوله، وكذلك ضعيفُ البصرِ.

ثم قال: وقولُ الله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ﴾. وهذا بقيةُ الآية، وأولُها: ﴿وَمَا كَانَتِ الْمُؤْمِنُونَ لِیَنفِرُوا كَأَفَّةً﴾ [البقرة: ١٢٢]. يَعْنِي: في الجهاد، فما كان لهم أن يَنفِرُوا جميعاً، ولكن ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ﴾ يَعْنِي: فهلاً نَفَرَ من كلِّ فرقةٍ منهم طائفةٌ.

وقال: «من كلِّ فرقةٍ منهم»؛ لِيَكُونَ الجهادُ موزعاً على الجميع، ولم يَقُلْ: فلولوا نَفَرَ منهم طائفةٌ من كلِّ فرقةٍ من الأوسِ، من الخزرجِ، من بطونهما، من كلِّ فرقةٍ منهم طائفةٌ لِيَتَفَقَّهُوا في الدين.

ظاهرُ السياق أن التعليلَ للنافرينَ والحقيقةُ أنه للباقيين، والضميرُ في قوله: ﴿لِيَتَفَقَّهُوا﴾ للباقيين؛ لأن الذين يَنفِرُونَ للجهادِ إنما يُقاتِلُونَ. والباقون عند الرسول ﷺ هم الذين يَتَفَقَّهُونَ؛ ولهذا قال: ﴿لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ﴾؛ أي: بما سَمِعُوا من النبي ﷺ ﴿لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾.

وفي هذه الآية: دليلٌ واضحٌ على أن تعلَّم العلمِ الشرعيُّ يُقابِلُ، أو يُعَادِلُ الجهادَ في سبيلِ الله؛ ولهذا ذهب كثيرٌ من العلماء إلى أن طلبةَ العلمِ يَسْتَحِقُّونَ من الزكاة، وإن كان عندهم ما يَكْفِيهِمْ، لنفقاتِهِمْ من أجلِ طلبِ العلمِ، فيَدْخُلُونَ في قولِ الله تعالى: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾ [البقرة: ١٠٠].

وقوله: ﴿لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾ فيه: دليلٌ على أن المدحَ إنما هو للفقهِ في الدين، وليس للفقهِ في الواقع، فالفقهُ في الواقعِ وسيلةٌ لتطبيقِ الأحكامِ الشرعية، أما الأصلُ فهو الفقهُ في

الدين؛ ولهذا قال: ﴿لَيْسَ فَقَهُوْا فِي الدِّينِ﴾ وهذا يُطَابِقُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»^(١). وكثيرٌ من الناسِ اشتغلوا بأحوالِ العالمِ ليفقَّهُوا الواقعَ، ففانتهم أوقاتٌ كثيرةٌ لو تفرَّغوا فيها للفقهِ في الدينِ لكان خيراً لهم وأولى، ونحن لا نُنْكِرُ أن يكونَ عند الإنسانِ فقهٌ، وعلمٌ بأحوالِ الناسِ، ولكننا نقولُ: خيرٌ من ذلك أن يتفقهَ في دينِ الله، ثم يطبِّقَ الواقعَ بعد أن يعرفه، ويحكمَ عليه بما يقتضيه هذا الفقه.

❖ قوله: «وُسِّمَى الرَّجُلُ طَائِفَةً». مع أن قوله: ﴿ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ ﴾، ﴿لَيْسَ فَقَهُوْا﴾؛ أي: الباقون. ﴿ وَلْيَنْذِرُوا قَوْمَهُمْ ﴾؛ يعني: يكفي رجلٌ واحدٌ أن يتفقهَ ويُنذِرَ، واستدلَّ لقوله بأن الطائفةَ تُطَلَّقُ على الرجلِ الواحدِ بقوله تعالى: ﴿وَلِنْ طَائِفَتَيْنِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَفْتَلَوْا فَاصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [المائدة: ٩٠]. فلو اقتتل رجلانِ دخلا في معنى الآية. فلو اقتتل رجلانِ، وجب علينا أن نمنع بعضهما من بعضٍ، وأن نُصلحَ بينهما.

لكن دخوله في الآية فيه نظرٌ، وإنما يؤخذ من أدلة أخرى.

❖ وجهُ النظرِ قوله: ﴿وَلِنْ طَائِفَتَيْنِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَفْتَلَوْا﴾ وهذه جمعٌ، فلا بدَّ أن تكونَ الطائفةُ اثنتين فأكثر، أو على الأقلَّ اثنتانِ من وجهٍ، وواحدٍ من وجهٍ آخر؛ ليصدقَ الجمعُ. لكنَّ اقتتالَ رجلينِ لا شكَّ أنه يجبُ علينا التدخلُ والمنعُ من الاقتتالِ، والإصلاحُ بقدرِ المستطاع. وقوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكَ كُفْرَاسِقٌ بِنِيٍّ فَتَيَّتُوا﴾. والفاسقُ: هو الخارجُ عن طاعةِ الله. وعرفه الفقهاءُ: بأنه من فعلٍ كبيرةٍ، لم يتبَّ منها، أو أصرَّ على صغيرةٍ^(٢)، فإذا جاءنا رجلٌ معروفٌ باتهامه بالدينِ، وعدمِ مبالاةِ بتركِ الواجباتِ، وفعلِ المحرماتِ، فهذا فاسقٌ لا يقبلُ خبره. ولكن هل يُردُّ؟

الجوابُ: لا، لا يُردُّ، ولا يقبلُ، بل يُتَبَيَّنُ الأمرُ؛ ولهذا قال: ﴿فَتَيَّتُوا﴾؛ أي: اطلبوا بيانَ الواقعِ، هل هو على حسبِ ما أخبرَ به هذا الفاسقُ أو لا؟ وهذا من الإنصافِ، ألا نردَّ خبرَ الفاسقِ مطلقاً، ولا نقبَلَه مطلقاً؛ لأن قبوله مطلقاً مشكَلٌ؛ فهو مُتَهَمٌ في خبره، وردُّه مطلقاً أيضاً مشكَلٌ؛ لاحتمالِ أن يكونَ صادقاً.

(١) رواه البخاري (٧١)، ومسلم (٧١٨/٢) (١٠٣٨) (٩٨).

(٢) انظر: «التعاريف» (١/٥٥٧)، و«تفسير القرطبي» (١٦/٣١٢)، و«تفسير الطبري» (٥/٢٦١).

قوله: «وكيف بعث النبي ﷺ أمراءه واحداً بعد واحدٍ فإن سهاً أحدهم رُدَّ إلى السنة». نعم، كان الرسول ﷺ يبعثُ بدين الله الرجل الواحد، وربما يُردُّه بآخر، وربما لا يُردُّه فإن سهاً أحدهم رُدَّ إلى السنة.

إن سهاً، يعني: غفل فإنه يُردُّ إلى السنة وجوباً.

قال ابن حجر رحمه الله في الفتح (١٣/ ٢٣٤، ٢٣٥):

قوله: «وكيف بعث النبي ﷺ أمراءه واحداً بعد واحدٍ، فإن سهاً أحدهم رُدَّ إلى السنة»، سيأتي في أواخر الكلام على خبر الواحد، باب: ما كان النبي ﷺ يبعثُ من الأمراء والرسل واحداً بعد واحدٍ، فزاد فيه بعث الرسل.

والمراد بقوله: «واحداً بعد واحدٍ»، تعدد الجهات المبعوث إليها، بتعدد المبعوثين، وحمله الكرمانى على ظاهره، فقال: فائدة بعث الآخر بعد الأول ليردَّه إلى الحق عند سهوه، ولا يخرج بذلك عن كونه خبراً واحداً، وهو استدلالٌ قوي؛ لثبوت خبر الواحد من فعله ﷺ؛ لأن خبر الواحد لو لم يكف قبوله ما كان في إرساله معنى.

وقد نبه عليه الشافعي أيضاً، كما ساذكره، وأيده بحديث «لِيُبلِغَ الشاهد الغائب» وهو في الصحيحين، وبحديث: «نَصَرَ اللَّهُ امرءاً سَمِعَ مِنِّي حَدِيثاً فَأَدَّاهُ» وهو في السنن. واعتراض بعض المخالفين بأن إرسال الأمراء لأعم من قبض الزكاة وإبلاغ الأحكام وغير ذلك، فإن العلم حاصل بإرسال الأمراء لأعم من قبض الزكاة وإبلاغ الأحكام وغير ذلك، ولو لم يشتهر من ذلك إلا تأمير معاذ بن جبل وأمره له وقوله له: إِنَّكَ تَقْدُمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلُ كِتَابٍ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَرَضَ عَلَيْهِمْ... إلخ.

والأخبار طافحة بأن أهل كل بلد منهم كانوا يتحاكمون إلى الذي أُمِرَ عليهم، ويقبلون خبره، ويعتمدون عليه من غير التفات إلى قرينة، وفي أحاديث هذا الباب كثير من ذلك.

واحتج بعض الأئمة بقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُولُ يَلْعَنُ مَا أُتِرَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [النحل: ٦٧]. مع أنه كان رسولاً إلى الناس كافة، ويجب عليه تبليغهم، فلو كان خبر الواحد غير مقبول لتعدَّر إبلاغ الشريعة إلى الكل ضرورة؛ لتعدَّر خطاب جميع الناس شفاهاً، وكذا تعدَّر إرسال عدد التواتر إليهم وهو مسلك جيد ينضم إلى ما احتج به الشافعي ثم البخاري، واحتج من ردَّ خبر الواحد بتوقفه ﷺ في قبول خبر ذي اليمين ولا حجة فيه؛ لأنه عارض

عِلْمَهُ، «وَكُلَّ خَبَرٍ وَاحِدٍ إِذَا عَارَضَ الْعِلْمَ لَمْ يَقْبَلْ»، وَبِتَوْقُفِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ فِي حَدِيثِي الْمُغْيِرَةِ «فِي الْجَدَّةِ وَفِي مِيرَاثِ الْجَنِينِ» حَتَّى شَهِدَ بِهِمَا مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ، وَبِتَوْقُفِ عُمَرَ فِي خَبَرِ أَبِي مُوسَى فِي الْإِسْتِذَانِ حَتَّى شَهِدَ أَبُو سَعِيدٍ، وَبِتَوْقُفِ عَائِشَةَ فِي خَبَرِ ابْنِ عُمَرَ «فِي تَعْذِيبِ الْمَيِّتِ بِنِكَاءِ الْحَيِّ».

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا وَقَعَ مِنْهُمْ إِمَّا عِنْدَ الْإِرْتِيَابِ كَمَا فِي قِصَّةِ أَبِي مُوسَى، فَإِنَّهُ أَوْرَدَ الْخَبَرَ عِنْدَ إِنْكَارِ عُمَرَ عَلَيْهِ رُجُوعَهُ بَعْدَ الثَّلَاثِ وَتَوَعَّدَهُ فَأَرَادَ عُمَرُ الْإِسْتِثْنَاتِ خَشْيَةً أَنْ يَكُونَ دَفَعَ بِذَلِكَ عَنْ نَفْسِهِ، وَقَدْ أَوْضَحْتُ ذَلِكَ بِدَلَالَتِهِ فِي «كِتَابِ الْإِسْتِذَانِ» وَأَمَّا عِنْدَ مُعَارَضَةِ الدَّلِيلِ الْقَطْعِيِّ كَمَا فِي إِنْكَارِ عَائِشَةَ حَيْثُ اسْتَدَلَّتْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَا تَنْزِرُوا زِينَةً وَزَادَ أُخْرَى» وَهَذَا كُلُّهُ إِنَّمَا يَصِحُّ أَنْ يَتَمَسَّكَ بِهِ مَنْ يَقُولُ: لَا بُدَّ مِنَ اثْنَيْنِ عَنْ اثْنَيْنِ، وَإِلَّا فَمَنْ يَشْتَرِطُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَجَمِيعُ مَا ذُكِرَ قَبْلَ عَائِشَةَ حُجَّةٌ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُمْ قَبِلُوا الْخَبَرَ مِنْ اثْنَيْنِ فَقَطْ، وَلَا يَصِلُ ذَلِكَ إِلَى التَّوَاتُرِ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ وُجُودِ الْقَرِينَةِ؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ مَوْجُودَةً مَا احتِجَّ إِلَى الثَّانِي، وَقَدْ قَبِلَ أَبُو بَكْرٍ خَبَرَ عَائِشَةَ فِي أَنَّ «النَّبِيَّ ﷺ مَاتَ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ» وَقَبِلَ عُمَرُ خَبَرَ عُمَرَ بْنِ حَزْمٍ فِي أَنَّ «دِيَةَ الْأَصَابِعِ سَوَاءٌ» وَقَبِلَ خَبَرَ الضُّحَّاكِ بْنِ سُفْيَانَ فِي «تَوْرِثِ الْمَرْأَةِ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا»، وَقَبِلَ خَبَرَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فِي «أَمْرِ الطَّاعُونَ، وَفِي أَخْذِ الْجَزْيَةِ مِنَ الْمَجُوسِ»، وَقَبِلَ خَبَرَ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ فِي «الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ»، وَقَبِلَ عُثْمَانُ خَبَرَ الْفَرِيعَةِ بِنْتِ سِنَانٍ أُخْتِ أَبِي سَعِيدٍ فِي «إِقَامَةِ الْمُعْتَدَةِ عَنِ الْوَفَاةِ فِي بَيْتِهَا» إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

وَمِنْ حَيْثُ النَّظَرِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ بَعَثَ لِتَلْيِيقِ الْأَحْكَامِ وَصِدْقِ خَبَرِ الْوَاحِدِ مُمَكِّنٌ، فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ احتِطَاءً، وَأَنَّ إِصَابَةَ الظَّنِّ بِخَبَرِ الصَّدُوقِ غَالِيَةٌ، وَوُقُوعُ الْخَطَا فِيهِ نَادِرٌ فَلَا تُتْرَكُ الْمَصْلَحَةُ الْغَالِيَةُ خَشْيَةَ الْمَفْسَدَةِ النَّادِرَةِ، وَأَنَّ مَبْنَى الْأَحْكَامِ عَلَى الْعَمَلِ بِالشَّهَادَةِ وَهِيَ لَا تُفِيدُ الْقَطْعَ بِمُجَرَّدِهَا، وَقَدْ رَدَّ بَعْضُ مَنْ قَبِلَ خَبَرَ الْوَاحِدِ مَا كَانَ مِنْهُ زَائِدًا عَلَى الْقُرْآنِ، وَتَعَقَّبَ بِأَنَّهُمْ قَبِلُوهُ فِي وُجُوبِ غَسْلِ الْمَرْفِقِ فِي الْوُضُوءِ؛ وَهُوَ زَائِدٌ، وَحُصُولُ عُمُومِهِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ كِنَصَابِ السَّرِقَةِ، وَرَدُّهُ بَعْضُهُمْ بِمَا تَعُمُّ بِهِ الْبَلَاوَى وَفَسَّرُوا ذَلِكَ بِمَا يَتَكَرَّرُ، وَتَعَقَّبَ بِأَنَّهُمْ عَمِلُوا بِهِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ، كَلِإِجَابِ الْوُضُوءِ بِالْفَهْقَةِ فِي الصَّلَاةِ، وَبِالْقِيَاءِ وَالرَّعَافِ، وَكُلُّ هَذَا مَبْسُوطٌ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ، اكْتَفَيْتُ هُنَا بِالْإِشَارَةِ إِلَيْهِ. وَجُمْلَةُ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا اثْنَانِ وَعِشْرُونَ حَدِيثًا. اهـ

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٢٤٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ الْحَوَرِثِ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَنَحْنُ شَبِيَّةٌ مُتْقَارِبُونَ فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ عَشْرِينَ لَيْلَةً وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَفِيقًا فَلَمَّا ظَنَّ أَنَا قَدْ اشْتَهَيْنَا أَهْلَنَا، أَوْ قَدْ اشْتَقْنَا سَأَلْنَا عَمَّنْ تَرَكْنَا بَعْدَنَا فَأَخْبَرَنَا، قَالَ: «ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِيكُمْ فَأَقِيمُوا فِيهِمْ وَعَلِّمُوهُمْ وَمُرُوهُمْ - وَذَكَرَ أَشْيَاءَ أَحْفَظُهَا أَوْ لَا أَحْفَظُهَا - وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذِنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ وَلْيُؤْمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ»^(١).

❖ هذا الحديث يَقُولُ: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ»؛ يَعْنِي: فِي عَامِ الْوَفْدِ، وَنَحْنُ شَبِيَّةٌ مُتْقَارِبُونَ؛ يَعْنِي: شَبَابًا، وَالشَّبَابُ إِلَى سَنِّ الثَّلَاثِينَ، وَمِنْهَا إِلَى الْأَرْبَعِينَ: كَهْلٌ.
❖ يَقُولُ: «فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ عَشْرِينَ لَيْلَةً». أَقَامُوا عِنْدَهُ يَتَعَلَّمُونَ مِنْهُ، مِنْ قَوْلِهِ، وَفَعْلِهِ، وَإِقْرَارِهِ، وَلَيْسَتْ إِقَامَةٌ نَزْهَةً، وَلَكِنَّهَا إِقَامَةٌ عِلْمٍ.

❖ يَقُولُ: «وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَفِيقًا»، وَرَفِيقًا مِنَ الرَّفْقِ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ لِيُنَبِّئَنِي عَلَيْهَا مَا بَعْدَهَا؛ وَهِيَ قَوْلُهُ: فَلَمَّا ظَنَّ أَنَا قَدْ اشْتَهَيْنَا أَهْلَنَا، أَوْ قَدْ اشْتَقْنَا أَهْلَنَا، سَأَلْنَا عَمَّنْ تَرَكْنَا بَعْدَنَا، فَأَخْبَرَنَا؛ يَعْنِي: تَرَكْنَا الْأُمَّ، الْوَلَدَ، الْبَنْتَ، الزَّوْجَةَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَقَالَ ﷺ: «ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِيكُمْ» فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَرْجِعُوا إِلَى أَهْلِيهِمْ مَعَ أَنَّهُمْ أَقَامُوا لِلْعِلْمِ.

وهذا الحديث فِيهِ فَوَائِدُ، مِنْهَا: أَنَّ الْوَافِدَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَ الْمَوْفُودِ إِلَيْهِ مَدَّةً يَسْتَفِيدُ مِنْهَا، فَلَا يَكْفِي الْيَوْمَانِ وَالثَّلَاثَةُ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يُقِيمَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، حَتَّى يَسْتَفِيدَ مِنَ الْوَفَادَةِ.
وَمِنْ فَوَائِدِهِ: هَذَا الْخُلُقُ الْعَظِيمُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ وَهُوَ أَنَّهُ رَفِيقٌ بِأُمَّتِهِ، وَقَدْ أَخْبَرَ ﷺ: «أَنَّ اللَّهَ يُعْطِي بِالرَّفْقِ مَا لَا يُعْطِي عَلَى الْعَنْفِ»^(٢).

وَمِنْهَا: الْعَمَلُ بِالظَّنِّ؛ لِقَوْلِهِ: فَلَمَّا ظَنَّ أَنَا قَدْ اشْتَقْنَا أَهْلَنَا. وَهَذَا مِمَّا تَوَافَرَتْ فِيهِ الْأَدَلَةُ الشَّرْعِيَّةُ عَلَى الْعَمَلِ بِالظَّنِّ، وَلَكِنْ لَا بَدَّ لَهُ مِنْ قَرَائِنٍ تُؤَيِّدُهُ^(٣).
وَمِنْهَا: عَنَايَةُ النَّبِيِّ ﷺ بِأُمَّتِهِ، وَأَصْحَابِهِ حَيْثُ سَأَلَهُمْ مِنْ تَرْكُوا بَعْدَهُمْ.

(١) رواه مسلم (١/٤٦٥) (٦٧٤) (٦٩٢).

(٢) رواه مسلم (٤/٢٠٠٣) (٢٥٩٣) (٧٧).

(٣) تقدم بحث هذه المسألة في كلام الحافظ ابن حجر رحمه الله قريبا.

ومنها: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ أَهْلِهِ، إِلَّا إِذَا دَعَتْ الْحَاجَةُ إِلَى سَفَرِهِ عَنْهُمْ؛ لِقَوْلِهِ: ازْجِعُوا إِلَى أَهْلِكُمْ فَأَقِيمُوا فِيهِمْ.

ومنها أَيْضًا: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِمَنْ كَانَ فِي أَهْلِهِ أَنْ يَعْلَمَهُمْ حَسَبَ مَا تَحْتَمَلُهُ عَقُولُهُمْ، فَالْصَغَارُ لَهُمْ طَرِيقَةٌ فِي التَّعْلِيمِ، وَالْكِبَارُ لَهُمْ طَرِيقَةٌ؛ لِقَوْلِهِ: عَلِّمُوهُمْ.

ومنها: أَنَّ لِلْإِنْسَانِ سُلْطَةً عَلَى أَهْلِهِ فِي الْأَمْرِ مِنْ قَوْلِهِ: وَمُرُّوهُمْ.

وقال: «وَذَكَرَ أَشْيَاءَ أَحْفَظُهَا أَوْ لَا أَحْفَظُهَا». «أَوْ» هَذِهِ لِلتَّنَوُّعِ؛ يَعْنِي: بَعْضُهَا أَحْفَظُهَا، وَبَعْضُهَا لَا أَحْفَظُهَا.

ومنها: الْأَمْرُ بِأَنْ تُصَلِّيَ كَمَا صَلَّيْتُ؛ لِقَوْلِهِ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي». وَالتَّشْبِيهُ هُنَا عَائِدٌ عَلَى الْكَيْفِيَّةِ، وَلَيْسَ عَائِدًا عَلَى الْعَدَدِ، وَبِهِ يُبَيِّنُ ضَعْفُ مَنْ اسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَزَادُ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةِ رَكْعَةٍ أَوْ ثَلَاثَ عَشْرَةِ رَكْعَةٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ هُوَ لَا نَعْلَمُ أَنَّهُمْ كَانُوا يَعْلَمُونَ كَمَا عَدَدَ صَلَاتِهِ فِي اللَّيْلِ، وَإِنَّمَا يُشَاهِدُونَ كَيْفِيَّةَ صَلَاتِهِ، فَالتَّشْبِيهُ هُنَا عَائِدٌ عَلَى الْكَيْفِيَّةِ، ثُمَّ هَذَا الْأَمْرُ بِحَسَبِ الْمَأْمُورِ؛ قَدْ يَكُونُ لِلْوُجُوبِ، وَقَدْ يَكُونُ لِلِاسْتِحْبَابِ، فَمَا كَانَ مِنْ أَمْرِ الصَّلَاةِ وَاجِبًا فَلِإِقْتِدَاءِ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ وَاجِبٌ، وَمَا كَانَ مُسْتَحَبًّا فَهُوَ مُسْتَحَبٌّ.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ الْأَذَانَ إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ حُلُولِ الصَّلَاةِ وَقْتًا وَفَعْلًا، فَيُؤَذَّنُ إِذَا دَخَلَ الْوَقْتُ؛ لِأَنَّهَا حَضَرَتْ، وَإِذَا كَانَتِ الصَّلَاةُ مِمَّا يُسَنُّ تَأْخِيرُهَا، فَإِنَّهُ يُؤَذَّنُ لَهَا عِنْدَ إِرَادَةِ فَعْلِهَا بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ وَإِذَا كَانَتِ الصَّلَاةُ فَعِلَتْ بَعْدَ الْوَقْتِ لَعَذْرِ؛ فَإِنَّهَا قَدْ حَضَرَتْ، فَيُؤَذَّنُ لَهَا، فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ:

الْأُولَى: مَا يُسَنُّ تَقْدِيمُهُ مِنَ الصَّلَوَاتِ فَيُؤَذَّنُ لَهُ عِنْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ.

وَالثَّانِيَةُ: مَا يُسَنُّ تَأْخِيرُهُ فِي وَقْتِهِ، يُؤَذَّنُ لَهُ عِنْدَ فَعْلِهِ.

وَالثَّالِثَةُ: مَا كَانَ مَقْضِيًّا أَيْ: بَعْدَ الْوَقْتِ، فَإِنَّهُ يُؤَذَّنُ لَهُ أَيْضًا عِنْدَ فَعْلِهِ، وَكُلُّ هَذَا لَهُ أَدْلَةٌ مِنَ السَّنَةِ.

* أَمَّا الْأَوَّلُ: فَقَدْ كَانَ بَلَالٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُؤَذِّنُ فِي الْمَدِينَةِ إِذَا دَخَلَ الْوَقْتُ ^(١)، وَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ

أَذَّنَ ^(٢)، وَإِذَا غَرُبَتِ الشَّمْسُ أَذَّنَ، وَهَكَذَا.

(١) وَذَلِكَ لِمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٣١)، وَمُسْلِمٌ (٦٧٤) مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِمَالِكِ بْنِ الْحَوِيثِ: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ».

(٢) ذَلِكَ لِمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٢٢)، وَمُسْلِمٌ (١٠٩٢) مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ: «إِنْ بَلَالَ لَا يُؤَذِّنُ بِالْبَلِيلِ، فَكَلِّنَا»

* وأما الثاني: فدلِيلُهُ ما ثَبِتَ في صحيح البخاري أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان في سَفَرٍ فقام بلالٌ لِيُؤَذِّنَ فقال: «أَبْرَدُ». ثم قام لِيُؤَذِّنَ، فقال: «أَبْرَدُ». فلما رَأَوْا فِيءَ التَّلَوِّ أَوْ حَتَّى إِذَا سَاوَى التَّلُّ فَيَأَهُ أَمْرَهُ فَأَذَّنَ^(١).

* وأما الثالث: فحديثُ أَبِي قَتَادَةَ في نومهم عن صلاة الصبح، فإنهم حين اسْتَيْقَظُوا من الشمس، وَتَرَكُوا مَكَانَهُمْ نَزَلُوا، ثم أَذَّنَ بلالٌ^(٢). وكلُّ هذا داخلٌ تحت قوله: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ».

ومن فوائدِ هذا الحديث: أَنَّ الأَذَانَ قَبْلَ الوقتِ لا يَصِحُّ؛ لأنَّ الصلاةَ لا تَحْضُرُ قَبْلَ دخولِ وقتِها.

ومن فوائدِ هذا الحديث: أَنَّ الأَذَانَ فَرَضٌ كفاية، وليس فَرَضٌ عين؛ لقوله: «فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ». وهذا شيءٌ مُجْمَعٌ عليه فليس كُلُّ الناسِ يُؤَذِّنُونَ بل الذي يُؤَذِّنُ واحدٌ. ومن فوائدِ الحديث: أَنَّهُ لا بدَّ أَنْ يَرْفَعَ المؤذِّنُ صَوْتَهُ بحيث يَسْمَعُهُ مَنْ أَدْنَى لَهُ؛ لقوله: «فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ». فلو كان الناسُ في ناحية، وخَفَضَ المؤذِّنُ صَوْتَهُ حَتَّى لا يَسْمَعُ، فإنه لا يُجْزِئُ، لا بدَّ أَنْ يَسْمَعَ مَنْ تَحْصُلُ بِهِ الْجَمَاعَةُ.

ومن فوائدِ هذا الحديث: أَنَّ متابعة المؤذِّنِ لا تَجِبُ، فيكونُ مُبَيَّنًا لقولِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا سَمِعْتُمُ المؤذِّنَ فَقُولُوا مِثْلًا يَقُولُ المؤذِّنُ»^(٣) وَأَنَّ هذا الأمرَ ليس للوجوبِ، ولكنه للاستحبابِ؛ لأنه لو كانت إجابة المؤذِّنِ واجبةً لَبَلَّغَهُم الرسولُ ﷺ حين قال: «فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ». وقال: «وَلْيَتَابِعَهُ مَنْ سَمِعَهُ»؛ لأنَّ المَقَامَ هنا مَقَامُ تعليمٍ؛ فهو لاءٌ وفَدٌّ يُريدُونَ يَذْهَبُوا بالشرعية من عندِ رسولِ اللَّهِ ﷺ.

ومن فوائدِ هذا الحديث: أَنَّ مَنْ قام بالأَذَانِ كان له أَجْرٌ، حيث أَدَّنَ لِإِخْوَانِهِ، وَلِنَفْسِهِ أيضًا، وقد اختلفَ العلماءُ أَيُّهُما أَفْضَلُ فَرَضُ العينِ أَوْ فَرَضُ الكفاية؟^(٤).

والصحيح: أَنَّ فَرَضَ العينِ أَفْضَلُ؛ ولهذا أَوْجَبَهُ اللَّهُ على كُلِّ واحدٍ، وهو أَفْضَلُ وَأَجَبُ إلى اللَّهِ.

واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم

(١) رواه البخاري (٥٣٩)، ومسلم (٤٣١/١) (٦١٦) (١٨٤).

(٢) رواه مسلم (٤٧٢/١) (٦٨١) (٣١١).

(٣) رواه البخاري (٦١١)، ومسلم (٢٨٨/١) (٣٨٣) (١٠).

(٤) انظر: «القواعد والفوائد الأصولية» (١/١٨٨)، و«التمهيد» (١/٧٥).

ومن فوائد هذا الحديث: وجوب صلاة الجماعة؛ لقوله: «وَلْيُؤْمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ». ولا إمامة إلا بجماعة، فإذا كانت الإمامة واجبة، فما لا يَتِمُّ الواجب إلا به فهو واجب.

ومن فوائد هذا الحديث: تقديم الأكبر في الإمامة، لكن ما لم يُعَارِضْهُ وصف أهم، فالأكبر وصف مرجح، ولكن إذا عورض بوصف أهم، صار مرجوحاً، الوصف الأهم ما ثبت عن النبي ﷺ في قوله: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَوْهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً، فَأَعْلَمُهُمُ بِالسُّنَةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هَجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهَجْرَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ سِلْمًا» أو قال: سِنًا^(١).

فإذا قال قائل: لماذا لم يبيِّن في هذا الحديث، وأنتم تقولون إن البيان في هذا الموضع مهم؟ لأن هؤلاء وفد سيذهبون بالسرعة؟

قلنا: لأنهم كانوا كما قال مالك: شَبَبَةٌ مُتَقَارِبِينَ. وكان علمهم متقارباً؛ لأنهم جاءوا جميعاً، ورجعوا جميعاً، فكان النبي ﷺ علماً بأنهم متساوون، أو متقاربون في القراءة والسنة، فقال: «وَلْيُؤْمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ».

وفي هذا: إشارة إلى مكان الإمام وأنه يكونُ أمام الناس؛ لأن الإمام لا بدَّ له من تقدُّم، حتى يكون إماماً يُقْتَدَى به، ويُسْتَنَى من ذلك ما إذا كانوا اثنين، فإن الإمام يكونُ مع المأموم، وذلك لوجوب المصافاة؛ لأنه لا جماعة إلا باجتماع، فإذا كانوا اثنين وتقدَّم واحدٌ وتأخر واحدٌ، فهل في هذا اجتماع؟

الجواب: لا. وإذا كانوا جميعاً اثنين، فإنها يتساويان في الصف، خلافاً لمن استحَبَّ أن يتقدَّم الإمام شيئاً يسيراً، فإن هذا خلاف السنة، والسنة هي تسوية الصفوف.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٢٤٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدُكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ مِنْ سَحُورِهِ؛ فَإِنَّهُ يُؤْذَنُ - أَوْ قَالَ يُنَادِي - بِلِيلٍ لِيَرْجِعَ قَائِمَكُمْ وَيُنَبِّهَ نَائِمَكُمْ، وَلَيْسَ الْفَجْرُ أَنْ يَقُولَ هَكَذَا. وَجَمَعَ يَحْيَى كَفَّيْهِ حَتَّى يَقُولَ

هَكَذَا، وَمَدَّ يَحْيَىٰ إِصْبَعِيهِ السَّبَابَتَيْنِ^(١).

الشاهد من هذا: أن الرسول ﷺ اعتبر خبر الواحد؛ لأنه قال ﷺ: «لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدَكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ مِنْ سَحُورِهِ». فدل ذلك على أن المؤذن يُقْبَلُ قوله، فيُمنَعُ من السحور أو لا يُمنَعُ. وفي هذا الحديث: دليل على رد قول بعض العلماء: إن صلاة الفجر يُؤذَنُ لها قبل الوقت، كما أن ذلك في الحديث الأول أيضًا؛ وهو الحديث الذي قبل حديث مالك؛ لأن النبي ﷺ بين الحكمة من أذان بلال وقال: «لِيُرْجَعَ قَائِمُكُمْ، وَيُنْبَهَ نَائِمُكُمْ»، فليس هو لصلاة الفجر، بل هو لهذا الغرض.

وفيه: دليل أيضًا على خطأ من فهم من قول الرسول ﷺ لبلال: «إِذَا أَذَنْتَ أَذَانَ الصُّبْحِ الْأَوَّلِ فَقُلْ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ»^(٢) حيث إن قوله: «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ» إنما تُقَالُ في الأذان الذي في آخر الليل؛ لأننا نقول: هذا ليس أذانًا لصلاة الصبح، هذا أذان لإرجاع القائم وتببيه النائم، قالوا: ويدل لقولنا أنه قال: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ، والخيرية في المستحب.

فهؤلاء نقول لهم: هذا خطأ وجهل، فالخيرية جاءت بأصل الإيمان، وفرائض الإسلام، قال الله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمُتَّبِعُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْرٍ كَرِهَ لَكُمْ وَآنَفْسُكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [الفتح: ١١]. وذلك المشار إليه هو الإيمان والجهاد، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَوَدَّعَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمٍ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [الجمعة: ٩]. وهي فريضة من فرائض الإسلام.

فلهذا لا شك أن هذا القول خطأ؛ أي: قولهم: إن الذي يُشْرَعُ فيه قول: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ. هو الأذان الذي في آخر الليل، وليس لهم دليل إلا أنهم قالوا: الأذان الأول. ولكن الأذان الأول هو الذي ثانيه الإقامة، فإن الإقامة يُطْلَقُ عليها الأذان كما في الحديث: «بين كل أذنين صلاة»^(٣). وكما في صحيح البخاري قال: «فَرَادَ عَثْمَانُ الْأَذَانَ الثَّلَاثَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»^(٤).

(١) رواه مسلم (٧٦٨/٢) (١٠٩٣) (٣٩).

(٢) رواه أحمد (٤٠٨/٣) (١٥٣٧٩)، وأبو داود (٥٠٠)، وابن حبان (١٦٨٢)، وصححه الشيخ الألباني كما في تعليقه على السنن.

(٣) رواه البخاري (٦٢٤)، ومسلم (٥٧٣/١) (٨٣٨) (٣٠٤).

(٤) رواه البخاري (٩١٣).

ومعلومٌ أن يومَ الجمعةِ ليس فيها ثلاثُ أذاناتٍ، بل فيه أذانانِ وإقامةٌ.

مسألة: السؤال عن أذان آخر الليل قبل دخول وقت الفجر؟

الجواب: ظاهرُ السنةِ في هذا الأذانِ أنه في رمضانَ فقط، ولكن ذهب بعضُ العلماءِ إلى أنه

يُشرعُ حتى في غير رمضانَ؛ لأن الرسولَ ﷺ علَّلَ بعليتين:

الأولى: إرجاعُ القائم^(١).

والثانية: تنبيهُ النَّائمِ. وهذا يَكُونُ في كُلِّ ليلةٍ لمن أراد أن يَصُومَ، ومَنْ لم يَصُمْ ففيه التنبيهُ؛

أي: تنبيهُ النَّائمِ.

ومن المعلوم أن هناك فجرين: فجرًا صادقًا، وفجرًا كاذبًا، وبينهما ثلاثة فروق:

الفرق الأول: أن الفجرَ الصادقَ يَتَسَّعُ شمالًا وجنوبًا، والكاذبُ يَذْهَبُ مستطيلًا في الأفقِ

طولًا من الشرقِ إلى الغربِ، وذاك من الجنوبِ إلى الشمالِ، فالصادقُ مستطيرٌ، والكاذبُ مستطيلٌ.

الفرق الثاني: أن الفجرَ الكاذبَ بينه وبين الأفقِ ظلمةٌ؛ يعني: النورُ فيه لا يَتَّصِلُ بالأفقِ،

والصادقُ يَتَّصِلُ بالأفقِ.

الفرق الثالث: أن الكاذبَ يَزُولُ وَيَحْدُثُ بعده ظلمةٌ، ولهذا سُمِّيَ كاذبًا والصادقُ لا

يَزُولُ، بل لا يَزَالُ يَزْدَادُ ضياءً حتى تَطْلُعَ الشمسُ.

فإذا قَالَ قائلٌ: هل يُسْتَدَلُّ بهذا الحديثِ على أن قيامَ الليلِ يَنْتَهِي بالأذانِ الذي في آخرِ الليلِ؟

الجواب: أنه لا يَدُلُّ على هذا، ولكن يَدُلُّ على أنه يَنْبَغِي تأخيرُ السحورِ بعدَ القيامِ، وأن

الأفضلَ لمن أرادَ أن يَصُومَ أن يَكْفَ عن القيامِ من أجلِ السحورِ، والراجحُ في قيامِ الليلِ أنه

يَنْتَهِي إلى الفجرِ، لكنَّ الأفضلَ منه ثلثُ الليلِ بعدَ النصفِ، فينَامُ النصفَ الأولَ، ثم يَقُومُ

الثلثَ، ثم يَنَامُ السُّدُسَ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٢٤٨ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ،

قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا- عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ بِلَا لَا يُنَادِي بِلَيْلٍ

(١) انظر: «المبدع» لابن مفلح (١/٣٢٥).

فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ^(١).

هذا الحديث: كالأول، إلا أنه أَصْرَحُ في أن أذان المؤذن يَجِبُ العملُ به في الامتناع عن الأكل والشرب، وكان ابنُ أُمِّ مَكْتُومٍ رجلاً أَعْمَى لا يُؤَدُّ حَتَّى يُقَالَ له: أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ^(٢)، ثم يَقُومُ فَيُؤَدُّ.

وفي هذا: دليلٌ على خطأ اجتِهَادِ بعضِ الناسِ الْمُتَعَمِّقِينَ الْمُتَنَطِّعِينَ الَّذِينَ يُؤَدُّونَ في رمضانَ للفجرِ قَبْلَ دخولِ الوقتِ، زَعَمُوا أن ذلك حمايةٌ للصومِ، واحتياطٌ للصومِ، وهذا ليس احتياطاً للصومِ، فالمشروعُ في الصومِ أن تَسَحَّرَ إلى طلوعِ الفجرِ.

ثم على زعمِكَ أنه احتياطٌ للصومِ، ففيه تفریطٌ في الصلاة؛ لأن من سمِعَ النداءَ فربما يَقُومُ فَيُصَلِّي، فيَكُونُ قَدِ صَلَّى قَبْلَ الوقتِ، ثم إن فيه جنابةً على عبادِ الله؛ لأنك تَمْنَعُهُمْ مما أَحَلَّ اللهُ لهم إلى الفجرِ، فإن أكثرَ الناسِ إذا سَمِعُوا النداءَ أَمْسَكُوا، بل رأيتُ في بعضِ التقاويمِ يُكْتَبُ الوقتُ كذا للإمساكِ، وكذا طلوعُ الفجرِ، ويُجْعَلُ بين الإمساكِ وطلوعِ الفجرِ خمسَ دقائق، أو نحوها، وهذا لا شكَّ أنه من المضادة لحكمِ الله، فكيف يَقُولُ اللهُ ﷻ: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْفَجْرُ﴾ [البقرة: ١٨٧]. وأنت تقول: كُلْ وَاشْرَبْ حَتَّى يَنْقُيَ خَمْسُ دقائق، ونحوها؟ ولكن هَلْكَ الْمُتَنَطِّعُونَ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٧٢٤٩ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ الظُّهْرَ خَمْسًا، فَقِيلَ: أَرِيدَ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: «وَمَا ذَاكَ» قَالُوا: صَلَّيْتَ خَمْسًا. فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا سَلَّمَ^(٣).

فَهنا كلمة «قَالُوا» يُحْتَمَلُ أن القائلَ واحدٌ، ويُحْتَمَلُ أنه أكثرُ فليس في الحديثِ ما يَدُلُّ على قبولِ خبرِ الواحدِ في مثلِ هذه المسألة.



(١) رواه مسلم (٧٦٨/٢) (١٠٩٢) (٣٦).

(٢) رواه البخاري (٦١٧).

(٣) رواه مسلم (٤٠١/١) (٥٧٢) (٩١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٢٥٠ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، أَنْصَرَفَ مِنْ اثْنَتَيْنِ، فَقَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ: أَقْصَرْتَ الصَّلَاةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمْ نَسِيتَ؟ فَقَالَ: «أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ»، فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ. فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ أُخْرَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ، ثُمَّ سَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ كَبَّرَ فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ ثُمَّ رَفَعَ^(١).

هنا استدلل بعض العلماء؛ أي: بهذا الحديث على أنه لا يُرْجَعُ إلى قول الواحد؛ لأن النبي ﷺ لم يَرْجِعْ إلى قول ذي اليدين حتى سأل الصحابة^(٢)، ولكن لا دليل فيه؛ لأن عند النبي ﷺ يقيناً - في ظنه - أنه لم يُنْقَضْ، ودليل ذلك أنه لما قال له ذو اليدين: أَنْسِيتَ أَمْ قُصِرْتَ الصلاة؟ قال: لم أَنْسَ ولم تُقْصِرْ.

وهذا يدل على أن عنده يقيناً في أنه لم يَنْسَ، فإذا كان عند الإنسان يقيناً، وحديثه أحدٌ بخلاف يقينه، فلا بدَّ من مُرْجَحٍ، فلهذا سأل الصحابة، فلما وافقوا ذا اليدين أتم الصلاة. وفي هذا الحديث: أن سجود السهو يَكُونُ بعد السلام؛ لأن هذه زيادة، وسجود السهو إنما يَكُونُ في الزيادة بعد السلام.

فلو قال قائل: هذه ليست زيادة، بل هي نقص؟

قلنا: بل هي زيادة؛ لأن الإنسان سَلَّمَ؛ أي: أتى بركن في غير محله، وعليه فيكون مطابقاً لما دلَّ عليه حديث ابن مسعود الذي قبله، بأن سجود السهو للزيادة يكون بعد السلام. وهناك أيضاً مسألة أخرى يَكُونُ سجود السهو فيها بعد السلام: وهي ما إذا شكَّ في عدد الركعات، وترجَّح عنده أحد الأمرين، فإنه يأخذ بالراجح ويَتِمُّ عليه، وَيَسْجُدُ بعد السلام، كما لو شكَّ هل صَلَّى ثلاثاً أم اثنتين، وترجَّح عنده أنها اثنتان، فإنه يُكْمِلُ على الثنتين وَيُسَلِّمُ، وَيَسْجُدُ بعد السلام.

أما الذي قبل السلام ففي موضعين:

الموضع الأول: إذا نقص واجبٌ من واجبات الصلاة، أو شكَّ مع التردد وعدم

(١) رواه مسلم (٤٠٣/١) (٥٧٣) (٩٧).

(٢) انظر: «الأحكام للأمدى» (٧٩/٢)، و«المحصل» (٦٠١/٤)، و«المستصفى» (١٢٢/١)، و«روضة الناظر» (١١٠/١).

الترجيح، فإذا نقص واجبٌ من واجبات الصلاة كالشهاد الأول، أو قول سبحان ربِّي الأعلى فإن صلاته صحيحةٌ، ويسجد قبل السلام.

والموضع الثاني: إذا شك مع التردد، فإنه يبنى على اليقين وهو الأقل، وسجد قبل السلام. فصار السجود قبل السلام في موضعين، والسجود بعد السلام في موضعين.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٢٥١ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: بَيْنَا النَّاسُ بِقُبَاءٍ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنٌ، وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْكَعْبَةَ فَاسْتَقْبِلُوهَا وَكَانَتْ وَجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ^(١).

٧٢٥٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ، قَالَ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ صَلَّى نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا وَكَانَ يُحِبُّ أَنْ يُوجَّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ قَدْ رَأَى ثَقَلَبُ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا ﴾ [البقرة: ١٤٤]. فَوُجَّهَ نَحْوَ الْكَعْبَةِ وَصَلَّى مَعَهُ رَجُلٌ الْعَصْرَ، ثُمَّ خَرَجَ فَمَرَّ عَلَى قَوْمٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: هُوَ يَشْهَدُ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَّهُ قَدْ وَجَّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ فَاَنْحَرُفُوا وَهُمْ رُكُوعٌ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ^(٢).

هذا كالأول فيه دليل على قبول خبر الواحد.

وفي هذين الحديثين: أن المسألة وقعت في قضيتين: في صلاة العصر، وفي صلاة الفجر. أمَّا التي في صلاة العصر: فإنهم لم يفتهم إلا صلاة واحدة فقط؛ لأن هذا الرجل صلى مع النبي ﷺ العصر، وكانت أول صلاة صلاها إلى القبلة هي صلاة العصر. والقضية الثانية: أن أهل قباء لم يأتهم الخبر إلا في صباح اليوم الثاني، فكانوا يصلون إلى بيت المقدس؛ لأن النبي ﷺ أول ما قدم المدينة كان يصلِّي إلى بيت المقدس؛ لقول الله

(١) رواه مسلم (٣٧٥/١) (٥٢٦) (١٣).

(٢) رواه مسلم (٣٧٤/١) (٥٢٥) (١١).

تعالى: ﴿أَوَلَيْكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَفْتَدَةً﴾ [الأنعام: ٩٠]. وكان اليهود يُصَلُّونَ إِلَى بَيْتِ المقدسِ، هكذا زعم بعض العلماء، ولكنَّ الصحيح أن اتجاء الأنبياء في صلاتهم إلى الكعبة، وأن الصلاة إلى بيت المقدس من تحريف اليهود، كما أن الصلاة إلى المشرق من تحريف النصارى، وإلا فإن الكعبة قبله لجميع الأنبياء، كما قال ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: ^(١) وأنها ليست قبله للمسلمين فقط.

وفي هذا: دليل على أن الإنسان إذا صَلَّى إلى غير جهة القبلة، ثم تبين له أن اتجاهه خطأ، وجب عليه أن يَنْحَرِفَ إلى الكعبة، ولا يَلْزِمُهُ إعادة الصلاة من الأول، فإذا كُنْتَ مثلاً في صحراء تُصَلِّي إلى جهة ما، ثم علمت أنك أخطأت، فإنك يجب أن تَنْحَرِفَ، لكن إذا دَخَلْتَ في مسجدنا هذا، وصَلَّيت إلى غير القبلة وراك أحد الناس، وقال: القبلة على يمينك، فهل تبني على ما سبق وتَسْتَأْنِفُ الصلاة من جديد؟

الجواب: أنك تَسْتَأْنِفُ الصلاة من جديد؛ لأنك هنا مفطرٌ، فلو تأملت بعض الشيء لعرفت القبلة.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٧٢٥٣ - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ أَسْقِي أَبَا طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيَّ وَأَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ وَأَبِيَّ بَنَ كَعْبٍ شَرَابًا مِنْ فُضِيخٍ وَهُوَ تَمْرٌ، فَجَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ: إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: يَا أَنَسُ قُمْ إِلَى هَذِهِ الْجَرَارِ فَأَكْسِرْهَا، قَالَ أَنَسُ: فَقُمْتُ إِلَى مِهْرَاسٍ لَنَا فَضَرَبْتُهَا بِأَسْفَلِهِ حَتَّى انْكَسَرَتْ ^(١).

الشاهد من هذا الحديث: أنهم عملوا بخبر الواحد في أن الخمر قد حُرِّمَتْ، وكانت في الأول مباحةً، وقد ذكر العلماء أن الخمر لها أربع حالات: الإباحة، والتعريض بالتحريم، والتحريم في أوقات الصلاة، والتحريم المطلق ^(٢).

(١) انظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ» (٢٧/ ٢١).

(٢) رواه مسلم (٣/ ١٥٧٢) (١٩٨٠) (٩).

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (٢/ ٣٦١)، و«تفسير القرطبي» (٦/ ٢٨٦).

أَمَّا الْإِبَاحَةُ: ففِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ [البقرة: ٢٧١].

وَأَمَّا التَّعْرِضُ بِالتَّحْرِيمِ: ففِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعَةٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩].

وَأَمَّا التَّحْرِيمُ فِي أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ: ففِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [البقرة: ٤٣]. أَيْ: حَتَّى يَزُولَ السُّكْرُ مِنْكُمْ.

وَأَمَّا التَّحْرِيمُ الْمَطْلُوقُ: ففِي سُورَةِ الْهَادِثَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْكَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [١] إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ؟ [البقرة: ٩٠-٩١].

فَهَذَا عَمَلٌ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ: أَبُو طَلْحَةَ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ، وَأَبِي بَنْ كَعْبٍ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ وَأَمْرُ أَبُو طَلْحَةَ أَنْسَا أَنْ يَكْسِرَ الْجِرَارَ مِنْ بَابِ سَدِّ الدَّرَائِعِ، حَتَّى لَا تَتَعَلَّقَ النَّفْسُ بِهَذِهِ الْجِرَارِ الَّتِي تُعَدُّ لِلْخَمْرِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٢٥٤ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ صَلَةَ، عَنْ حُذَيْفَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَهْلِ نَجْرَانَ: لَا بَعْنَ إِلَيْكُمْ رَجُلًا أَمِينًا حَقَّ أَمِينٍ فَاسْتَشْرَفَ لَهَا أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ فَبَعَثَ أَبَا عُبَيْدَةَ^(١).

وهذا: يَدُلُّ عَلَى قَبُولِ خَبَرِ الْوَاحِدِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٢٥٥ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينٌ وَأَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَبُو عُبَيْدَةَ»^(١).

٧٢٥٦ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ

(١) رواه مسلم (٤/١٨٨٢) (٢٤٢٠) (٥٥).

(٢) رواه مسلم (٤/١٨٨١) (٢٤١٩) (٥٣).

حُسَيْن، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: وَكَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ إِذَا غَابَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَشَهِدَتْهُ أَتَيْتُهُ بِمَا يَكُونُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِذَا غِبْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَشَهِدَهُ أَتَانِي بِمَا يَكُونُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ^(١).

هذا أيضًا فيه: قبولُ خبر الواحد؛ لأنه وقع في عهد النبي ﷺ ولم يُنكَرْ. وفي هذا دليلٌ: على التناوبِ في العلم؛ يعني: أن واحدًا يُتَوَبُّ عن الآخرِ في حلقةٍ من الحلقاتِ أو في وقتٍ من الأوقاتِ إما في الزمان، وإما في المكان. في الزمان: مثلُ أن يقولَ: احضُرْ درسَ الشيخ في الصباح، وأنا أحضُرُه في المساء. وفي المكان: مثلُ أن يقولَ: احضُرْ درسَ الشيخ الفلاني في المكانِ الفلاني، وأنا أحضُرْ درسَ الشيخ الفلاني في المكانِ الفلاني، وكلُّ واحدٍ منَّا يُخْبِرُ الآخرَ بما سمِعَ، فالتناوبُ في العلم كان في عهد الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كما كان عمرُ عاهدَ الرجلَ الأنصاري. أما بالنسبةِ لتفضيلِ أبي عبيدة في الحديثِ السابق، وأنه أَمِينُ هذه الأمة، فهل يدُلُّ هذا على أنه أَفْضَلُ من الخلفاء الراشدين؟

الجوابُ: أن التفضيلَ نوعان: تفضيلٌ مطلقٌ، وتفضيلٌ في قضية معينة. فالفضلُ المطلق لا شك أنه للخلفاء الراشدين، وقد يمتَّازُ بعضُ الناسِ بخصيصةٍ لا تحُصَلُ للخلفاء الراشدين، مثل هذا الحديث، ومثل قول الرسول ﷺ: «لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ أُعْطَاهَا عَلِيًّا» ^(٢) فالفضائلُ في خصيصةٍ واحدةٍ لا تَسْتَلْزِمُ الفضلَ المطلق.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٧٢٥٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ زُبَيْدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ جَيْشًا وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا فَأَوْقَدَ نَارًا وَقَالَ: ادْخُلُوهَا. فَأَرَادُوا أَنْ يَدْخُلُوهَا، وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّمَا فَرَرْنَا مِنْهَا، فَذَكَّرُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لِلَّذِينَ أَرَادُوا أَنْ يَدْخُلُوهَا: لَوْ دَخَلُوهَا لَمْ يَزَلُوا فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَقَالَ لِلآخَرِينَ: لَا طَاعَةَ

(١) رواه مسلم (٢/١١٠٨) (١٤٧٩) (٣١) مطوَّلًا.

(٢) تقدم تخريجه.

فِي مَعْصِيَةِ إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ ^(١).

❖ قوله: «لا طاعة في المعصية» لأنهم لو فعلوا قتلوا أنفسهم، وقتل النفس معصية، وكذلك لو أمرهم بشرب خمر، أو بترك صلاة الجماعة، أو أمرهم بحلق اللحية، فكل هذا لا يجوز أن يطاع فيه؛ لأن الطاعة في المعروف فقط.
ومناسبة الحديث للباب: أن الرسول أمر عليهم رجلاً وهو واحد.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٢٥٨، ٧٢٥٩ - حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَزَيْدَ بْنَ خَالِدٍ، أَخْبَرَاهُ أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ^(١).

٧٢٦٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ قَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَعْرَابِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقْضِ لِي بِكِتَابِ اللَّهِ، فَقَامَ خَصْمُهُ فَقَالَ: صَدَقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقْضِ لَهُ بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَذَنْ لِي فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «قُلْ». فَقَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا - وَالْعَسِيفُ: الْأَجِيرُ - فَرَنَى بِأَمْرَاتِهِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَافْتَدَيْتُ مِنْهُ بِأَتَةٍ مِنَ الْغَنَمِ وَوَلِيدَةً ثُمَّ سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى أَمْرَاتِهِ الرَّجْمَ، وَأَنَا عَلَى ابْنِي جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا قُضِيَ بَيْنَكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ، أَمَّا الْوَلِيدَةُ وَالْغَنَمُ فَرُدُّوهَا وَأَمَّا ابْنُكَ فَعَلَيْهِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَأَمَّا أَنْتَ يَا أُتَيْسُ - لِرَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ - فَاغْدُ عَلَى أَمْرَاةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمَهَا» فَغَدَا عَلَيْهَا أُتَيْسٌ فَاعْتَرَفَتْ فَارْجَمَهَا ^(٢).

هذا الحديث: سبق لنا، وبيّنا أنه يدلُّ على عدم تكرار الإقرار بالزنا إذا لم يكن هناك ريبة، ووجه مناسبة للباب أنه اعتمد على رجل واحد، كما اعتمد على بعث أبي عبيدة، ومعاذ بن جبل.

(١) رواه مسلم (٣/١٤٦٩) (١٨٤٠) (٣٩).

(٢) رواه مسلم (٣/١٣٢٤) (١٦٩٧، ١٦٩٨) (٢٥) مطوّلًا.

(٢) رواه مسلم (٣/١٣٢٤) (١٦٩٧، ١٦٩٨) (٢٥).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- بَابُ بَعْثِ النَّبِيِّ ﷺ الزُّبَيْرَ طَلِيعَةً وَحَدَهُ.

٧٢٦١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُنْكَدِرِ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: نَدَبَ النَّبِيُّ ﷺ النَّاسَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ فَانْتَدَبَ الزُّبَيْرُ ثُمَّ نَدَبَهُمْ، فَانْتَدَبَ الزُّبَيْرُ، ثُمَّ نَدَبَهُمْ فَانْتَدَبَ الزُّبَيْرُ، فَقَالَ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيٌّ وَحَوَارِيُّ الزُّبَيْرِ»^(١). قَالَ سُفْيَانُ: حَفِظْتُهُ مِنْ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، وَقَالَ لَهُ أَيُّوبُ: يَا أَبَا بَكْرٍ، حَدَّثْتُهُمْ عَنْ جَابِرٍ فَإِنَّ الْقَوْمَ يُعْجِبُهُمْ أَنْ تُحَدِّثَهُمْ عَنْ جَابِرٍ، فَقَالَ فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ: سَمِعْتُ جَابِرًا فَتَسَاءَلَ بَيْنَ أَحَادِيثَ: سَمِعْتُ جَابِرًا، قُلْتُ لِسُفْيَانَ: فَإِنَّ الثَّوْرِيَّ يَقُولُ: يَوْمَ قُرَيْظَةَ، فَقَالَ: كَذَا حَفِظْتُهُ مِنْهُ كَمَا أَنَّكَ جَالِسٌ يَوْمَ الْخَنْدَقِ. قَالَ سُفْيَانُ: هُوَ يَوْمٌ وَاحِدٌ، وَتَبَسَّمَ سُفْيَانُ.

الشاهد قوله: انتدب الزبير، وهو واحد، ورضيه النبي ﷺ أن يأتي بخبر القوم. ويوم الخندق أو يوم قريظة، يعبر ببعضهما عن بعض؛ لأن قريظة متصلة بالخندق، فإن الرسول ﷺ لما رجع من الخندق ووضع لأمته، جاءه جبريل وأمره أن يخرج إلى بني قريظة^(٢).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ [الاحزاب: ٥٣]. فَإِذَا أَدْنَى

وَاحِدٌ جَازٍ.

٧٢٦٢ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ حَائِطًا، وَأَمَرَنِي بِحِفْظِ الْبَابِ، فَجَاءَ رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُ فَقَالَ: «أُذِّنْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ»، فَإِذَا أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ جَاءَ عُمَرُ فَقَالَ: «أُذِّنْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ»، ثُمَّ جَاءَ عُثْمَانُ فَقَالَ: «أُذِّنْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ»^(٣).

٧٢٦٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ

(١) رواه مسلم (٤/١٨٧٩) (٢٤١٥) (٤٨).

(٢) رواه البخاري (٤١٢٢)، ومسلم (٣/١٣٨٩) (١٧٦٩) (٦٥).

(٣) رواه مسلم (٤/١٨٦٧) (٢٤٠٣) (٢٨).

حُنَيْنٍ، سَمِعَ ابْنُ عَبَّاسٍ، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جِئْتُ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَشْرُبَةٍ لَهُ، وَغُلَامٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْوَدُ عَلَى رَأْسِ الدَّرَجَةِ، فَقُلْتُ: قُلْ هَذَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَأَذِنَ لِي ^(١).

مع أن البيت يكون فيه الأهل، ويكون فيه الأموال، ومع ذلك يقبل فيه الرجل الواحد إذا أذن له.
فإذا قال قائل: هل قول البخاري: رجل المقصود به البالغ؟
الجواب: لا، ما أراد هذا، فلو أذن له واحد جاز وما عندنا رجل.
والمرد بالحائط البستان الذي عليه حائط.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٤- باب مَا كَانَ يَبْعَثُ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْأُمَرَاءِ وَالرُّسُلِ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ.
وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ دُحْيَةَ الْكَلْبِيِّ بِكِتَابِهِ إِلَى عَظِيمٍ بَصْرِيٍّ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى قَبْصَرٍ ^(٢).



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٧٢٦٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بِكِتَابِهِ إِلَى كِسْرَى فَأَمَرَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى عَظِيمِ الْبَحْرَيْنِ يَدْفَعُهُ عَظِيمُ الْبَحْرَيْنِ إِلَى كِسْرَى، فَلَمَّا قَرَأَهُ كِسْرَى مَزَقَهُ، فَحَسِبْتُ أَنَّ ابْنَ الْمُسَيَّبِ، قَالَ: فَدَعَا عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُمَزَّقُوا كُلُّ مُمَزَّقٍ.
فَمَزَّقُوا - والله الحمد - كُلُّ مُمَزَّقٍ.



(١) رواه مسلم (١١٠٦/٢) (١٤٧٩) (٣٠).

(٢) علقه البخاري بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٢٤١/١٣) وأسنده المصنف في العلم باب (٣٨) حديث (٥١) مختصراً وعدة مواضع عنه من حديث عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس.
وانظر: «تغليق التعليق» (٣١٧/٥).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٢٦٥ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَاعِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ: أَذُنٌ فِي قَوْمِكَ أَوْ فِي النَّاسِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ أَنْ مَنْ أَكَلَ فَلَيْتُمْ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ وَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَكَلَ فَلْيَصُمْ^(١).
الشاهد من الحديث قوله: لرجل من أَسْلَمَ أذن في قومك.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥ - بَابُ وَصَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَفُودِ الْعَرَبِ أَنْ يُبَلِّغُوا مَنْ وَرَاءَهُمْ قَالَهُ مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ^(٢).

٧٢٦٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ح، وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ، قَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يُقْعِدُنِي عَلَى سَرِيرِهِ، فَقَالَ: إِنَّ وَفْدَ عَبْدِ الْقَيْسِ لَمَّا أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ الْوَفْدُ». قَالُوا: رَبِيعَةٌ، قَالَ: «مَرْحَبًا بِالْوَفْدِ وَالْقَوْمِ غَيْرَ خَزَائِيا وَلَا نَدَامَى»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ كُفَّارٌ مُضَرٌّ فَمُرْنَا بِأَمْرٍ نَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ وَنُخْرِجُ بِهِ مَنْ وَرَاءَنَا، فَسَأَلُوا عَنِ الْأَشْرِبَةِ فَتَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ، وَأَمَرَهُمْ بِأَرْبَعٍ.

أَمَرَهُمْ: بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ، قَالَ: «هَلْ تَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ؟». قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَأَظْنُ فِيهِ صِيَامُ رَمَضَانَ، وَتَوَتُّوا مِنَ الْمَغَانِمِ الْخُمْسَ وَنَهَاهُمْ عَنِ الدُّبَاءِ، وَالْحَنْتَمِ، وَالْمُرْقَفِ، وَالتَّقِيرِ، وَرُبَّمَا قَالَ الْمُقْبِرُ قَالَ: احْفَظُوهُمْ وَأَبْلِغُوهُمْ مَنْ وَرَاءَكُمْ»^(٣).

في هذا الحديث: دليل على أن الأفعال من الإيمان؛ لأن النبي ﷺ قال: «أتدرون ما الإيمان؟» قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: شهادة أن لا إله إلا الله... إلى آخره.

(١) إرواه مسلم (٧٩٨/٢) (١١٣٥) (١٣٥).

(٢) علقه البخاري بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٢٤٢/١٣). وأسنده المؤلف في الأذان، باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة والإقامة (٦٣٠) مختصراً، و(٦٣١) مطوَّلاً، وفي عدة مواطن أخرى. وانظر: «تغليق التعليق» (٣١٨/٥).

(٣) إرواه مسلم (٤٦/١) (١٧) (٢٣).

وَلْيُعْلَمَ أَنَّ الْإِيمَانَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ يَشْمَلُ الْإِيمَانَ فِي الْقَلْبِ، وَالْأَعْمَالَ فِي الْجَوَارِحِ، وَالْإِسْلَامَ كَذَلِكَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [التَّوْبَةُ: ٣]. فَهَذَا يَشْمَلُ كُلَّ الْإِسْلَامِ.

وَأَمَّا إِذَا قُرِنَ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ، فَإِنَّ الْإِيمَانَ فِي الْقَلْبِ، وَالْإِسْلَامَ فِي الْجَوَارِحِ؛ فَالْإِيمَانُ سِرٌّ، وَالْإِسْلَامُ عَلَانِيَةٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْعَصْرُ ۝١ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [الْعَنَقَبُوتُ: ١-٢]. فَقَوْلُهُ: ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ عَطْفٌ عَلَى الْإِيمَانِ وَلَيْسَ مِنْ بَابِ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ، بَلْ هُوَ مِنْ بَابِ عَطْفِ الْمَغَايِرِ عَلَى غَيْرِهِ. فَالْإِيمَانُ فِي الْآيَةِ بِالْقَلْبِ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ بِالْجَوَارِحِ.

وَمِنْهُ: حَدِيثُ جَبْرِيلَ حَيْثُ فَرَّقَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: قَرَنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعَ اللَّهِ بِالْوَاوِ فِي قَوْلِهِ: «اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ». وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْحَكَمَ حَكْمٌ شَرْعِيٌّ، وَعِلْمُ الرَّسُولِ مِمَّا عَلَّمَهُ اللَّهُ ﷻ وَمِنْهُ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ [التَّوْبَةُ: ٥٩]. لِأَنَّ هَذَا الْإِتْيَانُ إِتْيَانٌ شَرْعِيٌّ، وَشَرْعُ الرَّسُولِ مِنْ شَرْعِ اللَّهِ ﷻ.

أَمَّا الْأُمُورُ الْكُونِيَّةُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَرَّنَ فِيهَا اسْمُ الرَّسُولِ بِاسْمِ اللَّهِ بِالْوَاوِ، مِثْلُ مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ، وَلَوْلَا اللَّهُ وَأَنْتَ؛ لِأَنَّ مَقَامَ الرُّبُوبِيَّةِ غَيْرُ مَقَامِ الْعِبَادَةِ، فَالرَّسُولُ ﷺ مُشَرَّعٌ كَمَا أَنَّ اللَّهَ مُشَرَّعٌ، لَكِنَّهُ لَيْسَ مَدْبِرًا لِلْكُونِ، كَمَا أَنَّ اللَّهَ مَدْبِرٌ، فَهَذَا وَجْهُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْأُمُورِ الْكُونِيَّةِ وَالْأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى التَّرْحِيبِ بِالْوَفْدِ؛ لِقَوْلِهِ: «مَرْحَبًا بِالْوَفْدِ وَالْقَوْمِ غَيْرِ خَزَايَا وَلَا نَدَامَى» وَهَذَا مِنْ حَسَنِ الْخَلْقِ، أَنْ يُرَحَّبَ الْإِنْسَانُ بِالْوَافِدِينَ إِلَيْهِ، سَوَاءً كَانُوا مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ.

وَفِيهِ: النَّهْيُ عَنْ هَذِهِ الْأَوَانِي الْأَرْبَعَةِ: لَكِنَّهُ نُسِخَ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ الْإِتْبَازِ بِالذُّبَابِ وَمَا ذَكَرَ مَعَهَا فَاتَّبِعُوا فِيهَا شَيْئًا، غَيْرَ أَلَّا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا»^(١) وَإِنَّمَا نَهَى عَنْ هَذِهِ الْأَرْبَعِ؛ لِأَنَّهَا حَارَةٌ، فَإِذَا اتَّبَعَ فِيهَا صَارَ سَرِيعَ الْغَلِيَانِ سَرِيعَ التَّخْمَرِ، فَقَدْ يَتَخَمَّرُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَشْعُرَ بِهِ الْمَرْءُ، لَكِنَّ الرَّسُولَ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ. أَوْ فِي أَنْ تَتَّبَعَ بِهَا شَيْئًا، غَيْرَ أَلَّا تَشْرَبَ مُسْكِرًا.

والنبذ: هو أن يُجْعَلَ مع الماءِ عنبٌ - زبيبٌ -، أو تمرٌ، أو شعيرٌ، أو بُرٌّ لمدة يومٍ وليلةٍ، أو يومين فيكتسب الماءُ من طعمِ هذا الشيء الذي نبذ فيه، ويُقالُ أيضًا: إن هذا النبذَ يمتصُّ ما في الماءِ من العفوناتِ أو الجراثيمِ أو ما أشبهها، ثم بعد هذا يشربونه، فيكونُ مع العنبِ ومع الزبيبِ خلوا، ويكونُ مع الشعيرِ والبرِّ له طعمه، وهو مأخوذٌ من النبذ، فنبذٌ بمعنى منبوذ.
ومعنى الـ«ح» في السند، تحويلُ السندِ من السندِ الأولِ إلى سندٍ جديدٍ آخر، وفائدته تقويةُ السندِ الأولِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦- باب خبر المرأة الواحدة.

٧٢٦٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ تَوْبَةَ الْعَنْبَرِيِّ، قَالَ: قَالَ لِي الشَّعْبِيُّ: أَرَأَيْتَ حَدِيثَ الْحَسَنِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَاعَدْتُ ابْنَ عُمَرَ قَرِيبًا مِنْ سَتَتَيْنِ أَوْ سَنَةٍ وَنُصْفٍ، فَلَمْ أَسْمَعْهُ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَ هَذَا، قَالَ: كَانَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِمْ سَعْدٌ، فَذَهَبُوا يَأْكُلُونَ مِنْ لَحْمٍ فَتَادَتْهُمْ امْرَأَةٌ مِنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ إِنَّهُ لَحْمٌ ضَبٌّ، فَأَمْسَكُوا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُوا - أَوْ اطْعَمُوا - فَإِنَّهُ حَلَالٌ - أَوْ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ شَكٌّ فِيهِ - وَلَكِنَّهُ لَيْسَ مِنْ طَعَامِي»^(١).

الشاهد هنا: أن الصحابة أمسكوا بخبر المرأة وخبر المرأة في الحلال والحرام، والعلم جائز ومقبول.

وفي هذا الحديث: دليلٌ على أنه يجوزُ للإنسان أن يمتنع عما أحلَّ الله، إذا لم يكن يشتبهه؛ لأن الرسول ﷺ أباح الضبَّ ولكنه قال: «ليس من طعامي» وفي رواية أخرى: «إنه ليس في أرضٍ قومي فأجدني أعافه»^(٢). فلا يلامُ الإنسان إذا ترك المباح؛ لأن نفسه لا تشتبهه. ومن ذلك: إذا وقع الذبابُ في الشرابِ، وغمسَه ثم استخرجه، فإن بعض الناس لا تقبله نفسه، فلا حرجَ عليه إذا لم يشربه.

(١) رواه مسلم (٣/١٥٤٢) (١٩٤٤) (٤٢).

(٢) رواه مسلم (٣/١٥٤٣) (١٩٤٥) (٤٣).

ومن ذلك: أن بعض أمهات النساء لا تطيب أنفسها أن تكشف وجهها لزوج ابنتها حياة وخجلاً، فلا بأس بهذا ما دامت لا تعتقد التحريم.

فالحاصل: أن ما أباحه الله ﷻ فالإنسان منه في حلٍّ ما لم يتخذ عبادةً.

فإذا قال قائل: إذا كان النبي يكره الضبّ فهل من السنة ألا تأكله؟

الجواب: لا، السنة أن يأكل؛ لأن الرسول قال لأصحابه: «كلوا أو اطعموا».

أتى البخاري بكتاب خبر الواحد بعد كتاب التمني؛ لأن بعض الناس لا يقبلون خبر الواحد، حتى قال بعضهم: لا يكون الحديث صحيحاً إلا إذا جاء من طريقين، وقد أشار إلى هذا ابن حجر رحمه الله في النخبة، حيث ذكر شروط الحديث الصحيح، وذكر العزيز، وقال: إنه ليس شرطاً للصحيح خلافاً لمن اشترطه^(١). فبعض الناس يجعل هذه الأمور مثل الشهادة على الأحوال، وبعض الناس أيضاً يقبل خبر الواحد في غير العقائد، ويقول: خبر الواحد لا يمكن أن تثبت به عقيدة، وهذا مذهب باطل.

فالرسول ﷺ يبعث الرجل الواحد بالعقيدة بالإسلام كله، وتقوم به الحجة، ويبعث الرجل إلى الملوك وحده يدعوهم إلى العبادة، وإلى الإيمان، وهو واحد وتقوم به الحجة.

فالقول: بأن خبر الواحد لا تثبت به العقيدة قول باطل باطل، بل إن العقيدة تثبت بخبر الواحد، والاثنين، والثلاثة، ولكن لا بد أن يكون ثقة، أما غير الثقة فلا يقبل.

ثم نقول: لهؤلاء المنكرين خبر الواحد: الأعمال البدنية لا بد أن يصحبها عقيدة، فالإنسان الذي يصلي الصلوات الخمس، قد صحب صلاته عقيدة؛ وهي أن هذه الصلوات واجبة، ومن الفرائض، فأى فرق بين أن اعتقد بأن محمداً رسول الله، وأن الصلاة فريضة، كلاهما عقيدة، لكن هم يحبون أن يقللوا من إثبات الصفات لله، فتارة يطعنون في السند، وتارة يطعنون في المتن، ويحرفون الكلم عن مواضعه.



(١) انظر: «شرح نزاهة النظر في توضيح نخبة الفكر» (ص ٥٧).

سبق أن قلنا: كُلُّ شَيْءٍ لَا تَشْتَهِيهِ فَالْسُنَّةُ أَلَا تَأْكُلُهُ، وَهُوَ أَيْضًا مِنَ الطَّبِّ، لَكِنْ اخْتَلَفَ
 الْأَطْبَاءُ إِذَا كَانَ فَمُكَ يَشْتَهِيهِ، وَبَطْنُكَ لَا تَشْتَهِيهِ، وَالصَّحِيحُ: أَنْ تُقَدِّمَ الْبَطْنَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ لَذَّةَ
 الْفَمِ لَذَّةٌ عَابِرَةٌ، لَكِنْ تَعَبَ الْبَطْنِ تَعَبٌ مُسْتَمِرٌّ وَخَطَرٌ، فبِعَظْمِ النَّاسِ مِثْلًا يَرُوقَ لَهُ بَعْضُ
 الْأَشْيَاءِ، لَكِنَّهُ إِذَا أَكَلَهُ أَوْ شَرِبَ صَارَ فِي بَطْنِهِ غَازَاتٌ عَظِيمَةٌ تُتَعَبُهُ.
 وَبِعَظْمِ النَّاسِ أَيْضًا يَكُونُ فِيهِ دَاءٌ مُعِينٌ يُحْمَى مِنْ طَعَامٍ مُعِينٍ وَلَكِنَّهُ يَشْتَهِيهِ فَيَأْكُلُهُ،
 فَيَقَالُ: لَا تَفْعَلْ: اللَّهُمَّ إِلَّا الشَّيْءَ الْقَلِيلَ الْنَادِرَ فَلَا حَرَجَ.



شَيْخ
صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ

كِتَابُ
الْإِعْصَامِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ

٧٢٦٨ - ٧٣٧٠

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

كِتَابُ الْإِعْتَصَامِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ

❦ قوله: «الاعتصام بالكتاب والسُّنة». الكتابُ: هو القرآنُ.

والسُّنة: هي سنة النبي ﷺ. والمرادُ بها هنا: ما نُسِبَ إليه من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، وإن شئتَ، فقل: أو وصفٍ. فما نُسِبَ إلى الرسولِ ﷺ، وأُضيفَ إليه، وصحَّ عنه فهو سنةٌ، سواءً من قوله، أو فعله، أو إقراره.

والاعتصامُ بهما واجبٌ؛ لقولِ الله تعالى: ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النسبة: ٥٩]. ولا تظنُّوا أن الرجوعَ إليهما فيه مضرَّةٌ، حتى وإن كان في بادئ الأمرِ شاقًّا، أو يَحْتَمِلُ الإنسانُ أن فيه مضرَّةً، فإن الله يقولُ: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (٨) [النسبة: ٥٩]. أي: أحسنُ مآلاً، وما يتوهمُه بعضُ الناسِ -ضعفاءُ الإيمانِ اليومَ- من أن تطبيقَ الشريعةِ كما جاء عن النبي ﷺ لا يَتَنَاسَبُ مع العصرِ، ويُخْشَى من نفورِ الدولِ الكافرةِ، فإن ذلك من وحي الشيطانِ؛ لأننا نقولُ: لو صَدَقْنَا الله ﷻ في الرجوعِ إلى كتابه، وسنةِ رسوله ﷺ؛ لكانت العاقبةُ لنا، بل العاقبةُ والحاضرةُ، فقولُه: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ في الحاضرِ، ﴿وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ في المستقبلِ.

ولكنَّ القرآنَ الكريمَ يَعْتَوِرُ -أو يُعَكِّرُ عليه- المُسْتَدِلُّ به شيءٌ واحدٌ؛ هو الفهمُ في مرادِ الله ورسوله، فقد يُخْطِئُ الإنسانُ في فهمه، ويفهمُه آخرٌ على خلافه، فيُحْصَلُ في هذا الاختلافُ.

والسنة النبوية يَعْتَوِرُ الإنسانَ فيها شيان:

أولاً: ثبوتُها عن الرسولِ ﷺ، قد تُروى عن طريقٍ يَرَاهُ بعضُ العلماءِ طريقاً صحيحاً، ويَرَاهُ آخرونَ طريقاً غيرَ صحيحٍ، مثلُ أن يَخْتَلِفُوا في رجلٍ مِنَ الرواةِ، فيوثِّقُه بعضهم، ويضعُّقُه آخرونَ، ثم إذا نظرنا في هذا، يَبْقَى النظرُ في المفهومِ مِنَ المتنِ.

ولهذا وقع الخلاف بين الأمة في كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، ولكنه خلاف بلا اختلاف - والله الحمد -، إلا عند أهل الأهواء، فهم يجعلون من الخلاف اختلافاً.

٧٢٦٨- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مِسْعَرٍ وَغَيْرِهِ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ لِعُمَرَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَوْ أَنَّ عَلَيْنَا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [التوبة: ٣]، لَأَتَّخِذْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا. فَقَالَ عُمَرُ: إِنِّي لَا أَعْلَمُ أَيَّ يَوْمٍ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ، نَزَلَتْ يَوْمَ عَرَفَةَ فِي يَوْمٍ جُمُعَةٍ^(١). سَمِعَ سُفْيَانُ مِنْ مِسْعَرٍ، وَمِسْعَرٌ قَيْسًا، وَقَيْسٌ طَارِقًا.

قوله: سَمِعَ سُفْيَانُ... إلخ: إنما نصَّ البخاريُّ على ذلك ليزول الوهم من التدليس في هذه العنينة. لكنه قال: عن مِسْعَرٍ وَغَيْرِهِ. والغيرُ هنا: مجهولٌ، والفائدة من هذا أن هذا الغير المجهول يُقَوِّي روايته عن مِسْعَرٍ؛ يعني: لم ينفرد بهذه الرواية عن مِسْعَرٍ، بل رَوَاهَا عَنْ مِسْعَرٍ وَغَيْرِهِ عَنْ قَيْسٍ.

٧٢٦٩- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ الْغَدَّ حِينَ بَايَعَ الْمُسْلِمُونَ أَبَا بَكْرٍ، وَاسْتَوَى عَلَى مِنْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَشَهُدَ قَبْلَ أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: أَمَّا بَعْدُ، فَاخْتَارَ اللَّهُ لِرَسُولِهِ ﷺ الَّذِي عِنْدَهُ عَلَى الَّذِي عِنْدَكُمْ، وَهَذَا الْكِتَابُ الَّذِي هَدَى اللَّهُ بِهِ رَسُولَكُمْ، فَخُذُوا بِهِ تَهْتَدُوا، وَإِنَّمَا هَدَى اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ.

٧٢٧٠- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: ضَمَنِي إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الْكِتَابَ»^(٢).

الشاهد من هذا الحديث، قوله: «اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الْكِتَابَ». يعني: القرآن، والتعليم هنا يشمل: التعليم اللفظي، والمعنوي؛ ولهذا كان ابنُ عباسٍ رضي الله عنهما يُلقَّبُ بِتَرْجُمَانِ الْقُرْآنِ؛ لأنه من أعلم الصحابة بتفسير كتاب الله ﷻ.

٧٢٧١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَبَّاحٍ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، قَالَ: سَمِعْتُ عَوْفًا، أَنَّ أَبَا الْمُنْهَالِ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا بَرَزَةَ، قَالَ: إِنَّ اللَّهَ يُغْنِيكُمْ أَوْ نَعَشِكُمْ بِالْإِسْلَامِ وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَعَ هُنَا «يُغْنِيكُمْ». وَإِنَّمَا هُوَ «نَعَشِكُمْ». يُنْظَرُ فِي أَصْلِ كِتَابِ الْاِعْتَصَامِ.

(١) رواه مسلم (٤/٢٣١٢) (٣٠١٧) (٣).

(٢) رواه مسلم (٤/١٩٢٧) (٢٤٧٧) (١٣٨) بلفظ: اللهم فقه.

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢٤٦/١٣):

❖ قَوْلُهُ: «يُنْظَرُ فِي أَصْلِ كِتَابِ الْإِعْتَصَامِ». فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ صُنِّفَ «كِتَابُ الْإِعْتَصَامِ» مُفْرَدًا، وَكُتِبَ مِنْ هُنَا مَا يَلِيقُ بِشَرْطِهِ فِي هَذَا الْكِتَابِ، كَمَا صَنَعَ فِي «كِتَابِ الْأَدَبِ الْمَفْرَدِ»، فَلَمَّا رَأَى هَذِهِ اللَّفْظَةَ مُغَايِرَةً لِمَا عِنْدَهُ أَنَّهُ الصَّوَابُ، أَحَالَ عَلَى مَرَاجَعَةِ ذَلِكَ الْأَصْلِ، وَكَأَنَّهُ كَانَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ غَائِبًا عَنْهُ، فَأَمَرَ بِمَرَاجَعَتِهِ وَأَنْ يَصْلَحَ مِنْهُ، وَقَدْ وَقَعَ لَهُ نَحْوُ هَذَا فِي تَفْسِيرِ ﴿أَنْقَضَ ظَهْرُكَ﴾ [الزُّمَرُ: ٢٣]، وَنَبَّهَتْ عَلَيْهِ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ ﴿أَلَمْ تَنْشَرْ﴾ [الشُّعَرَاءُ: ٢١].

وَنَقَلَ ابْنُ التِّينِ عَنِ الدَّائِدِيِّ أَنَّ ذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي بَرْزَةَ هَذَا هُنَا، إِنَّمَا يُسْتَفَادُ مِنْهُ تَثْبِيتُ خَبَرِ الْوَاحِدِ، وَهُوَ غَفْلَةٌ مِنْهُ، فَإِنْ حُكِمَ تَثْبِيتُ خَبَرِ الْوَاحِدِ انْقَضَى، وَعَقَّبَ بِالْإِعْتَصَامِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَمُنَاسِبَةُ حَدِيثِ أَبِي بَرْزَةَ لِلْإِعْتَصَامِ بِالْكِتَابِ، مِنْ قَوْلِهِ «إِنَّ اللَّهَ نَعَشَكُمْ بِالْكِتَابِ» ظَاهِرَةٌ جَدًّا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

قال بدر الدين العينيُّ فِي: «عَمْدَةُ الْقَارِي» (٢٤/٢٥):

❖ قَوْلُهُ: «أَوْ نَعَشَكُمْ». بَنَوْنِ، ثُمَّ عَيْنَ مُهْمَلَةٍ، وَشِينِ مُعْجَمَةٍ، أَي: رَفَعَكُمْ، أَوْ جَبَرَكُمْ مِنَ الْكَسْرِ، أَوْ أَقَامَكُمْ مِنَ الْعَثْرِ.

إِذَنْ: نَعَشَكُمْ بِالْكِتَابِ، يَغْنِي: رَفَعَكُمْ بِهِ؛ وَلَعَلَّ النِّعْشَ الَّذِي يُحْمَلُ عَلَيْهِ الْمِثْثُ مِنْ هَذَا الْبَابِ؛ لِأَنَّهُ يُرْفَعُ. ❖ وَأَمَّا قَوْلُهُ: «بِالْإِسْلَامِ وَمُحَمَّدٍ ﷺ»، فَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ الْكِتَابِ، لَكِنْ لَعَلَّهُ فِي أَصْلِ كِتَابِ الْإِعْتَصَامِ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْبَخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللهُ - وَحَيْثُ تَكُونُ فِيهِ مُنَاسِبَةٌ لِبَابِ الْإِعْتَصَامِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

٧٢٧٢- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، أَنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَتَبَ إِلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ يَبَايَعُهُ، وَأَقْرَأَ لَكَ بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ عَلَى سُنَّةِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ، فِيمَا اسْتَطَعْتَ. سَبَقَ فِي كِتَابِ الْأَحْكَامِ، وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا قَوْلُهُ: «عَلَى سُنَّةِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ». فَإِنَّ الْمُرَادَ بِسُنَّةِ اللَّهِ هُوَ مَا جَاءَ فِي كِتَابِ اللَّهِ.

فَإِذَا قَالَ قَاتِلُ: الْوَاوُ فِي «وَأَقْرَأَ». زَائِدَةٌ أَمْ مِنَ الْحَدِيثِ؟

الْجَوَابُ: إِنَّهَا مِنَ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُ كُتِبَ إِلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ يَبَايَعُهُ، ثُمَّ قَالَ فِي مَبَايِعَتِهِ: وَأَقْرَأَ لَكَ. فَهِيَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَا فِي كِتَابِ ابْنِ عُمَرَ؛ الَّذِي لَمْ يَذْكُرْهُ الْمُؤَلِّفُ هُنَا.

ثم قال البخاري رحمه الله:

١- بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ «بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ»:

٧٢٧٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَبَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي أُتِيْتُ بِمِفْتَاحِ خَزَائِنِ الْأَرْضِ، فَوُضِعَتْ فِي يَدِي». قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَقَدْ ذَهَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنْتُمْ تَلْغُونَهَا أَوْ تَرْغُونَهَا، أَوْ كَلِمَةً تُشَبِّهُهَا ^(١).

الشاهد من هذا: قوله: «بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ». فكلام النبي ﷺ جوامع، وانظر قوله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى» ^(٢). وقوله: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» ^(٣). وقوله: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فُكِّلَ» ^(٤). وقوله: «إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ ذَلِكَ - يَعْنِي: الْوَسَاوِسَ الَّتِي يُلْقِيهَا الشَّيْطَانُ فِي قَلْبِ ابْنِ آدَمَ، وَهِيَ وَسَاوِسُ رَدِيئَةٍ - فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ وَلْيَتَّكِلْ» ^(٥). وأمثال ذلك كثير.

وقد أَلَفَ العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي ذَلِكَ مَوْلاَتٍ مِنْهَا: الْأَرْبَعُونَ النَّوِيَّةَ لِلنَّوَوِيِّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، فَإِنَّهَا جَوَامِعُ تَجِدُ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ كَلِمَاتٍ لَوْ أَلَفَ النَّاسُ مَجْلَدَاتٍ، مَا أَتَوْا بِمُضْمُونِهَا، وَلَا نَفَعُوا النَّاسَ بِمِثْلِهَا.

وأما قوله: «نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ»، وَبَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي أُتِيْتُ بِمِفْتَاحِ خَزَائِنِ الْأَرْضِ. قد سبق الكلام عليها، وهو إشارة إلى أَنَّ اللَّهَ ﷻ قَدْ أَحَلَّ لَهُ الْغَنَائِمَ، كَمَا فِي حَدِيثِ جَابِرِ الطَّوِيلِ الْمَشْهُورِ ^(٦).

٧٢٧٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ نَبِيٍّ إِلَّا أُعْطِيَ مِنَ الْآيَاتِ مَا مِثْلُهُ أَوْ مِنْ - أَوْ آمَنَ - عَلَيْهِ الْبَشَرُ، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيَتْ وَحْيًا أَوْ حَاهُ اللَّهُ إِلَيَّ، فَأَرْجُو أَنِّي أَكْثَرُهُمْ تَابِعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ» ^(٧).

(١) رواه مسلم (٣٧١/١) (٥٢٣) (٦).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) رواه مسلم (١٣٤٣/٣) (١٧١٨) (١٨)، وهو عند البخاري (٢٦٩٧) بلفظ: مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا...

(٤) رواه البخاري (٢٥٠٧)، ومسلم (١٥٥٨/٣) (١٩٦٨) (٢٠).

(٥) رواه البخاري (٣٢٧٦)، ومسلم (١٢٠/١) (١٣٤) (٢١٤).

(٦) تقدم تخريجه.

(٧) رواه مسلم (١٣٤/١) (١٥٢) (٢٣٩).

هذا الحديث: فيه آيةٌ من آياتِ الله ﷻ؛ وهي أن الله ما بعث نبياً إلا وآتاهُ من الآياتِ ما يؤمنُ على مثله البشرُ، ومن رحمته أيضاً؛ لأنه لا يُمكنُ أن يُصدّقَ رجلٌ يأتي من بين الناسِ، ويقولُ: أنا رسولٌ. حتى يكونَ معه آياتٌ.

وفي هذا: دليلٌ على أن الأفضل أن يُعبّرَ بآياتٍ دونَ معجزاتٍ، فكثيراً ما نرى في كتبِ العلماءِ معجزاتِ الأنبياءِ، ومعجزاتِ النبي ﷺ.

نقولُ: الأفضل أن نقولَ: آياتٌ. كما عبّرَ الله عنها، وعبّرَ عنها رسولُه ﷺ.

وأما المعجزاتُ فقد تكونُ من الساحرِ، ومن الكاهنِ، فيأتي بما يعجزُ عنه الناسُ، لكنها ليست آياتٍ على صدقهِ، فالتعبيرُ بالآياتِ هو الأصحُّ، ويمكنُ أن نقولَ: دلائلُ النبوةِ، لكن الآياتُ أحسنُ.

ولكنَّ الرسولَ ﷺ أوتيَ وحياً أو حاه الله إليه، وبقي بعد موته، وسيبقى إلى قيام الساعةِ، إلى أن يرفعه الله ﷻ في آخر الزمانِ، وآياتُ الأنبياءِ السابقينَ أكثرُها تنقضي بانقضاءِ حياتهم؛ فلهذا قال: أرجو أني أكثرُهم تابِعاً يومَ القيامةِ؛ لأنه إذا كانتِ الآيةُ في هذا الوحيِ، وهذا الوحيُّ باقٍ، صارت آيةٌ للرسولِ إلى يومِ القيامةِ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٢- بابُ الاقتداءِ بسُنَنِ الرسولِ ﷺ، وقولِ الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا الْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [التوبة: ٧٤]. قال: أئمةٌ نقتدي بَمَنْ قَبْلُنَا وَيَقْتَدِي بِنَا مَنْ بَعْدَنَا.

وعن ابنِ عوْنٍ: ثلاثُ أحبَّهنَّ لِنَفْسِي ولِإِخْوَانِي: هذه السُّنَّةُ أن يتعلَّموها ويسألوا عنها، والقرآنُ أن يتفهَّموه ويسألوا النَّاسَ عنه، ويدعوا النَّاسَ إلَّا مِنْ خَيْرٍ^(١).

قوله: «بابُ الاقتداءِ بسُنَنِ رسولِ الله ﷺ»، وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا الْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾، أجعلنا هذا من دعاءِ عبادِ الرحمنِ: ﴿الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [التوبة: ٦٣]، وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا الْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾؛ أي: أئمةٌ يُقتدى بهم.

وقوله: «نقتدي بَمَنْ قَبْلُنَا». هذا ليس بظاهرٍ؛ لأن الإمامَ هو المتبوعُ وليس التابعُ،

(١) هكذا علقه البخاري بصيغة العننة كما في «الفتح» (٢٤٨ / ١٣). وقال الحافظ في الفتح (٢٥١ / ١٣): وصله

محمد بن نصر المروزي في كتاب السنة، والجوزقي من طريقه، قال محمد ابن نصر: حدثنا يحيى بن يحيى، حدثنا سليم بن أخضر، سمعت ابن عوْنٍ، يقول غير مرة، ولا مرتين، ولا ثلاث: «ثلاث أحبهنَّ لِنَفْسِي» الحديث. وانظر: «تغليق التعليق» (٣١٩ / ٥).

وفيه آيات كثيرة تدلُّ على الاقتداء برسول الله ﷺ، مثل قوله: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

❖ وقوله: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الاحزاب: ٢١]. فهذه الآية التي ذكرها المؤلف أعم من كونها للرسول ﷺ؛ لأنها لعباد الرحمن.

❖ وقوله: ﴿وَلَجَعَلْنَا الْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾. هذه إمامة الدين، وأما إمامة الدنيا فقد تكون لغير المتقين، وإمامة النار قد تكون للكافر، كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ آيَةً يَدْعُونَ إِلَى الْكُفْرِ وَيَوْمَ الْقِسْمَةِ لَا يُنصَرُونَ﴾ [الصافات: ١٦].

❖ وقول ابن عون: «ثلاث أحبهنَّ لنفسي ولإخواني: هذه السنة أن يتعلَّموها ويسألوا عنها، والقرآن أن يتفهَّموه ويسألوا عنه». الظاهر أنه لا فرق بين الفهم والعلم في كلام ابن عون، فإن المطلوب من ذلك أن يفهم القرآن وتفهم السنة، ومن لم يعلم ولم يفهم، فليَسأل.

❖ وقوله: «يَدْعُوا النَّاسَ». هذا في زمن الفتنة لا يتكلمون مع الناس، ولا يتحاذون إلى هؤلاء، ولا إلى هؤلاء، بل يكن همهم أن يتعلَّموا كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، ويدعوا الناس إلا من خير. إذا كان هناك خير، مثل أن يضلِّحوا بين الناس، ويؤلَّفوا بينهم، ويجمعوا كلمتهم فهذا طيب.

❖ قوله: «اجعلنا». وهذا جمع، وإماماً مفرد، وذلك لأن إماماً تصلُّح للجمع والمفرد، وبعضهم قال: اجعلنا؛ أي: اجعل كلَّ واحدٍ منا للمتقين إماماً، لكنَّ الأول أظهر، وهو أنها صالحة للجمع والمفرد.

قال ابن حجر في «الفتح» (٢٥٢ / ١٣):

❖ وقوله: «أن يتعلَّموها، ويسألوا عنها». في رواية يحيى بن يحيى هذا الأثر عن رسول الله ﷺ، فيتَّبِعُهُ وَيَعْمَلُ بِهَا فِيهِ.

❖ قوله: «والقرآن أن يتفهَّموه ويسألوا الناس عنه». في رواية يحيى «فَيَتَدَبَّرُوهُ» بدل «فَيَتَفَهَّمُوهُ»، وهو المراد.

❖ قوله: «ويَدْعُوا النَّاسَ إِلَّا مِنْ خَيْرٍ» كذا للأكثر بفتح الدالِّ من «يَدْعُوا» وهو من الودع بمعنى الترك. ووقع في رواية الكُشْمِينِي بسكون الدالِّ من الدعاء، وكذا هو في نسخة الصاغاني، ويؤيِّد الأول أن في رواية يحيى بن يحيى: «ورجل أقبل على نفسه ولها عن الناس إلا من خير»؛ لأن في ترك الشرِّ خيراً كثيراً. قال الكرمانى: قال: في القرآن يتفهَّموه، وفي السنة يتعلَّموها؛ لأن الغالب أن المسلم يتعلَّم القرآن في أول أمره، فلا يحتاج إلى الوصية بتعلُّمه،

فهذا أوصى بتفهم معناه، وإدراك منطوقه. انتهى، ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ أَنَّ الْقُرْآنَ قَدْ جُمِعَ بَيْنَ دَفْتِي الْمَصْحَفِ، وَلَمْ تَكُنِ السَّنَةُ يَوْمَئِذٍ جُمِعَتْ، فَأَرَادَ بِتَعْلُمِهَا جَمْعُهَا؛ لِتَمَكَّنَ مَنْ تَفْهَمُهَا بِخِلَافِ الْقُرْآنِ، فَإِنَّهُ مَجْمُوعٌ، فَلْيَبَادِرْ لَتَفْهَمِهِ. ثُمَّ ذَكَرَ فِيهِ ثَلَاثَةَ عَشَرَ حَدِيثًا. اهـ.

الْقَوْلُ الثَّانِي أَحْسَنُ مِنَ الْأَوَّلِ؛ وَهُوَ أَنَّ السَّنَةَ يَتَعَلَّمُوهَا، وَالْقُرْآنَ يَتَفَهَّمُوهَا؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَعْلَمٍ. فَهُوَ مَعْلُومٌ بَيْنَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، وَالذَّكْرِ وَالْأُنْثَى.

وَأَمَّا السَّنَةُ فَتَحْتَاجُ إِلَى مَعَانَاةٍ فِي تَعْلُمِهَا.

أَوَّلًا: فِي إِثْبَاتِ صَحَّةِ الْحَدِيثِ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ، وَذَلِكَ بِقِرَاءَةِ السَّنَنِ، وَالْمَسَانِيدِ، وَالرِّجَالِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَالثَّانِي فِي فَهْمِهَا.

٧٢٧٥- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ وَاصِلٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى شَيْبَةَ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ قَالَ: جَلَسَ إِلَيَّ عُمَرُ فِي مَجْلِسِكَ هَذَا فَقَالَ: هَمَمْتُ أَنْ لَا أَدْعَ فِيهَا صَفْرَاءَ وَلَا بَيْضَاءَ إِلَّا قَسَمْتُهَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ. قُلْتُ: مَا أَنْتَ بِفَاعِلٍ. قَالَ: لِمَ. قُلْتُ: لَمْ يَفْعَلْهُ صَاحِبُكَ، قَالَ هُمَا الْمَرْءَانِ يُقْتَدَى بِهِمَا.

❖ قَوْلُهُ: «الْصَفْرَاءُ وَالْبَيْضَاءُ»: هُمَا الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا ذُكِرَ بَأَنَ هَذَا شَيْءٌ لَمْ يَفْعَلْهُ الرَّسُولُ ﷺ، وَلَا خَلِيفَتُهُ، تَوَقَّفَ، بَلْ رَجَعَ، وَقَالَ: هُمَا الْمَرْءَانِ يُقْتَدَى بِهِمَا، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى حَرَصِ عَمَرَ عَلَى اتِّبَاعِ السَّنَةِ الَّتِي جَاءَتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ.

٧٢٧٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: سَأَلْتُ الْأَعْمَشَ، فَقَالَ: عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ، سَمِعْتُ حَذِيفَةَ، يَقُولُ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّ الْأَمَانَةَ نَزَلَتْ مِنَ السَّمَاءِ فِي جَذْرِ قُلُوبِ الرِّجَالِ، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ، فَقَرَأُوا الْقُرْآنَ، وَعَلِمُوا مِنَ السَّنَةِ»^(١).

❖ قَوْلُهُ: «فِي جَذْرِ»؛ أَي: فِي أَصْلِ، الْجَذْرُ وَجَعُهُ جُذُورٌ؛ يَعْنِي: الْأَصُولُ؛ يَعْنِي: أَنَّ الْأَمَانَةَ نَزَلَتْ فِي أَصْلِ قُلُوبِ الرِّجَالِ، ثُمَّ نَزَلَ الْقُرْآنُ مُتِمِّمًا لَذَلِكَ، فَقَرَأَ النَّاسُ الْقُرْآنَ، وَعَلِمُوا مِنَ السَّنَةِ، فَاعْتَصَمُوا بِالْقُرْآنِ وَالسَّنَةِ.

٧٢٧٧- حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ مُرَّةٍ، سَمِعْتُ مُرَّةَ الْهَمْدَانِيَّ، يَقُولُ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: إِنَّ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَأَحْسَنُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ،

وَسَرَّ الْأُمُورَ مُحَمَّدَانَتَهَا، وَإِنْ مَا تَوَعَّدُونَ لَا تِ، وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ.

هذه الكلمات جاءت عن النبي ﷺ، ﴿إِنْ مَا تَوَعَّدُونَ لَا تِ﴾ [الأنعام: ١١٣]. هذه في

القرآن الكريم.

والشاهد من هذا: أن أحسن الحديث كتاب الله، وأحسن الهدى هدى محمد، الهدى يعني: الطريقة، وطريقة النبي ﷺ هي سُنَّتُهُ، والحُسْنُ هنا يشمل: الحُسْنَ اللفظي والمعنوي، وحُسْنَ العقيدة، وحُسْنَ القول، وحُسْنَ العمل.

وفي هذا الحديث: دليل على جواز الإخبار عن النبي ﷺ باسمه دون لقبه، بخلاف دعائه، فإنه يُقَالُ: يا رسول الله، يا نبي الله؛ لقول الله تعالى: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرُّسُلِ يَتَنَكَّمُ كَذُومًا بَعْضُكُمْ بَعْضًا﴾ [التوبة: ٦٣]. على أحد التفسيرين، أما في الخبر، فلا بأس أن نقول: قال محمدٌ أو خير الهدى هدى محمد.

٧٢٧٨ - ٧٢٧٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي

هُرَيْرَةَ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، قَالَا: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ»^(١).

٧٢٨٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ، حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، حَدَّثَنَا هَلَالُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ،

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «كُلُّ أُمَّتِي يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ، إِلَّا مَنْ أَبَى». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَنْ يَأْبَى، قَالَ: «مَنْ أَطَاعَنِي دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ أَبَى».

٧٢٨١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِبَادَةَ، أَخْبَرَنَا يَزِيدٌ، حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانٍ - وَأُنْثَى عَلَيْهِ - حَدَّثَنَا

سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ، حَدَّثَنَا أَوْ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، يَقُولُ: جَاءَتْ مَلَائِكَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ نَائِمٌ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ نَائِمٌ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ الْعَيْنَ نَائِمَةٌ، وَالْقَلْبَ يَقْظَانُ. فَقَالُوا: إِنَّ لِيَصَاحِبَكُمْ هَذَا مَثَلًا، فَاضْرِبُوا لَهُ مَثَلًا. فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ نَائِمٌ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ الْعَيْنَ نَائِمَةٌ، وَالْقَلْبَ يَقْظَانُ. فَقَالُوا: مَثَلُهُ كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى دَارًا، وَجَعَلَ فِيهَا مَادَّةً، وَبَعَثَ دَاعِيًا، فَمَنْ أَجَابَ الدَّاعِيَ دَخَلَ الدَّارَ، وَأَكَلَ مِنَ الْمَادَّةِ، وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّاعِيَ لَمْ يَدْخُلِ الدَّارَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنَ الْمَادَّةِ. فَقَالُوا: أَوَلَوْهَا لَهُ يَفْقَهُهَا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ نَائِمٌ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ الْعَيْنَ نَائِمَةٌ وَالْقَلْبَ يَقْظَانُ. فَقَالُوا فَالدَّارُ الْجَنَّةُ، وَالدَّاعِيَ مُحَمَّدٌ ﷺ، فَمَنْ أَطَاعَ مُحَمَّدًا ﷺ، فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَى مُحَمَّدًا ﷺ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمُحَمَّدٌ ﷺ فَرَقَ بَيْنَ النَّاسِ. تَابَعَهُ قَتِيبَةُ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ

خالد، عن سعيد بن أبي هلال، عن جابرٍ خرج علينا النبي ﷺ^(١).
في نسخة: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَيَّانَ.

وفي نسخة: مُحَمَّدٌ فَرَّقَ بَيْنَ النَّاسِ وَأُخْرَى: مُحَمَّدٌ فَرَّقَ بَيْنَ النَّاسِ.

الشاهد من هذا: قوله: «فَمَنْ أَطَاعَ مُحَمَّدًا فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ»، وَمَنْ عَصَى مُحَمَّدًا فَقَدْ عَصَى اللَّهَ». فهو دليل على وجوب الاعتصام بالسنة.

وقوله: «فَرَّقَ بَيْنَ النَّاسِ، أَوْ فَرَّقَ»؛ يعني: بَيْنَ الْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ، وَبَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْمُؤْمِنِ، وَبَيْنَ الْبَرِّ وَالْفَاجِرِ.

بَعْضُ النَّاسِ الْيَوْمَ يُنْكِرُ السَّنَةَ، أَوْ يُنْكِرُ الرَّجُوعَ إِلَيْهَا وَيَقُولُ: عِنْدَنَا الْقُرْآنُ نَرْجِعُ إِلَيْهِ وَلَا نَرْجِعُ إِلَى غَيْرِهِ، وَهَذَا أَخْبَرَ عَنْهُ الرَّسُولُ ﷺ قَالَ: «لَا أَلْفِينَ أَحَدَكُمْ مُتَكِنًا عَلَى أَرِيكَتِهِ يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي، يَقُولُ: لَا أَذْرِي، مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ اتَّبِعْنَاهُ. قَالَ: وَإِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ»^(٢). وَالَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِالسَّنَةِ كَافِرُونَ بِالْكِتَابِ؛ لِأَنَّ السَّنَةَ مَتَمَّةٌ لَهُ؛ إِلَّا سَنَةً لَمْ تَتَّبِعْ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ، فَهَذَا شَيْءٌ آخَرُ، لَكِنْ مَا ثَبَتَ عَنْهُ فَهُوَ كَالْقُرْآنِ تَمَامًا.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: حَدِيثُ «مَنْ أَطَاعَنِي دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ أَبَى». هَلْ يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ الْعَاصِيَ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ؟

الجواب: نعم فالعاصي لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَلَكِنَّ الْمَعْصِيَةَ نَوْعَانِ: وَالدَّخُولُ نَوْعَانِ:

فَمَنْ عَصَى مَعْصِيَةً كَامِلَةً؛ دَخَلَ النَّارَ مُخْلَدًا فِيهَا.

وَمَنْ عَصَى بَعْضَ مَعْصِيَةٍ فَهُوَ مُسْتَحَقٌّ لِدُخُولِ النَّارِ، لَكِنْ بِقَدْرِ مَعْصِيَتِهِ، وَلَا يَسْلَمُ مِنَ

النَّارِ إِلَّا مَنْ أَطَاعَ الرَّسُولَ ﷺ، أَمَا مَنْ عَصَى وَلَوْ مَعْصِيَةً يَسِيرَةً؛ فَإِنَّهُ مُسْتَحَقٌّ لِدُخُولِ النَّارِ وَالْعَذَابِ فِيهَا.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يَصِحُّ أَنْ يُطْلَقَ عَلَى الرَّسُولِ إِنَّهُ مُفَرَّقٌ؟

الجواب: لا، فَإِذَا أُطْلِقْنَا هَاجِبُ أَنْ نُفَسِّرَهُ، بِأَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنَ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ قَسَمَ

النَّاسَ إِلَى مُطِيعٍ وَعَاصٍ، فَمُحَمَّدٌ ﷺ فَرَّقَ بَيْنَ الْمُطِيعِ وَالْعَاصِي.

(١) علقه البخاري بصيغة الجزم كما في «الفتح» (١٣/٢٤٩). وقال الحافظ في «الفتح» (١٣/٢٥٦): وصله الإسماعيلي، عن الحسن بن سفيان. وأبو نعيم من طريق أبي العباس سراج، كلاهما، عن قتيبة. وانظر: «هدي الساري» (ص ٧٠).

(٢) رواه الإمام أحمد في مسنده ١٣٠ / ٤٥ (١٧٧٤)، وأبو داود (٤٦٠٤)، وصححه الشيخ الألباني كما في تعليقه على السنن.

٧٢٨٢- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ حَذِيفَةَ، قَالَ: يَا مَعْشَرَ الْقُرَاءِ اسْتَقِيمُوا فَقَدْ سَبَقْتُمْ سَبْقًا بَعِيدًا، فَإِنْ أَخَذْتُمْ يَمِينًا وَشِمَالًا، لَقَدْ ضَلَلْتُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا.

في نسخة «فقد سبقتم».

هذه توصية من حذيفة رضي الله عنه يُوصي القراء؛ يَعْنِي: حملة القرآن، يوصيهم بالاستقامة، ويقول: إنكم سبقتهم سبقًا بعيدًا بما مَنَّ اللهُ به عليكم من قراءة القرآن، فإن أخذتم يمينًا وشمالًا، لقد ضللتُم ضلالًا بعيدًا؛ لأنكم علمتم الحق، والذي يأخذ يمينًا وشمالًا بعد علمه بالحق، لا شك أنه ضالٌ ضلالًا بعيدًا.

٧٢٨٣- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّمَا مَثَلِي وَمَثَلُ مَا بَعَنِي اللَّهُ بِهِ كَمَثَلِ رَجُلٍ أَتَى قَوْمًا، فَقَالَ: يَا قَوْمِ إِنِّي رَأَيْتُ الْجَيْشَ بَعَنِي، وَإِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْعُرْيَانُ فَالنَّجَاءُ. فَأَطَاعَهُ طَائِفَةٌ مِنْ قَوْمِهِ فَأَذْلَجُوا، فَانْطَلَقُوا عَلَى مَهْلِهِمْ فَفَجَّوْا، وَكَذَّبَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ فَأَصْبَحُوا مَكَانَهُمْ، فَصَبَّحَهُمُ الْجَيْشُ، فَأَهْلَكَهُمْ وَاجْتَاَحَهُمْ، فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ أَطَاعَنِي، فَاتَّبَعَ مَا جِئْتُ بِهِ، وَمَثَلُ مَنْ عَصَانِي، وَكَذَّبَ بِمَا جِئْتُ بِهِ مِنَ الْحَقِّ»^(١).

❦ قوله ﷺ: «إِنَّمَا مَثَلِي وَمَثَلُ مَا بَعَنِي اللَّهُ بِهِ كَمَثَلِ رَجُلٍ أَتَى قَوْمًا، فَقَالَ: يَا قَوْمِ إِنِّي رَأَيْتُ الْجَيْشَ بَعَنِي». و«يعني». هنا تأكيد للرؤية؛ لأن الرؤية لا تكون إلا بالعين.

❦ وقوله: «وإني أنا النذير العريان» النذير: المنذر. والعريان: المتجرد من ثيابه، وكانوا إذا دهمهم العدو، وكانوا يتخوفون منه كثيرًا، فيأتي النذير عريانًا في القوم، فيصيح بهم: النجاء النجاء. وهذا يحتمل أن يكون إشارة إلى أن العدو قد سلبه حتى ثيابه، ويحتمل أن العدو سلبه فعلاً سلباً حقيقة، ويحتمل أن ذلك من أجل التهيج؛ أي تهيج القوم. كل ذلك محتمل؛ لأن كشف العورات عندهم أمرٌ عظيم حتى إن بعضهم إذا أدرك؛ يَعْنِي: ليقْتُل. كشف عورته، فإذا كشف عورته امتنع القاتل، أو امتنع مريد القتل، عن قتله.

ثم ذكر أن الناس انقسموا إلى قسمين: طائفة من قومه أطاعوه، فأذلجوا فانطلقوا على مهلهم، ففججوا، وكذبت طائفة منهم فأصبحوا مكانهم فصباحهم الجيش فأهلكهم واجتاحهم. وفي هذا الحديث: ضربُ الأمثال، وأن ضرب الأمثال لتقريب المعاني لا بأس به.

(١) رواه مسلم ٤/ ١٧٨٨ (٢٢٨٣) (١٦).

فهل يَشْمَلُ ذلك ضربُ الأمثالِ بالفعل، وهو ما يُسمَّى عند الناسِ بالتمثيلياتِ، أو يُقالُ: إن هناك فرقاً بين التمثيلِ القولي، والتمثيلِ الفعلي.

من هنا اختلفَ الناسُ. فمنهم مَنْ يَقُولُ: هناك فرقٌ.

ومنهم مَنْ قالَ: إنه لا فرقَ بينهما. المهمُّ ألا يَشْتَمِلَ التمثيلُ الفعليُّ على شيءٍ مُحَرَّمٍ.

التفسير الثاني: أنه إذا دعاكم شيءٌ وجب عليكم الإجابة، وأما غيره فلا تجب.

القولُ الراجح في التمثيل أنه لا بأس به، إذا لم يَشْتَمِلْ على شيءٍ محرمٍ.

٧٢٨٤-٧٢٨٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي

عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: لَمَّا تُوَفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَاسْتُخْلِيفَ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَهُ، وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ، قَالَ عُمَرُ لِأَبِي بَكْرٍ: كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». فَمَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، عَصَمَ مِنِّي مَالُهُ وَنَفْسُهُ، إِلَّا بِحَقِّهِ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ». فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ، وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عَقَالًا كَانُوا يُؤَدُّونَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهِ. فَقَالَ عُمَرُ: فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ^(١). قَالَ ابْنُ بَكْرٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ، عَنِ اللَّيْثِ: عَنَّا. وَهُوَ أَصَحُّ^(٢).

❖ قوله: (عقلاً) أو (عقالاً). الفرقُ بينهما: أن العناق: هو الصغيرُ مِنَ وَلَدِ الْهَامِزِ، والعقالُ: ما يُعْقَلُ به الناقةُ.

فأبو بكرٍ يَقُولُ: «لو مَنَعُونِي عَقَالًا تُعْقَلُ به إِبِلُ الصَّدَقَةِ لَقَاتَلْتُهُمْ». واللفظُ الثاني: عَنَّا؛ يَعْنِي: لو مَنَعُونِي صَغِيرًا مِنَ الْهَامِزِ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى ذَلِكَ.

وهذا الحديثُ فيه: دليلٌ على حسنِ سيرةِ الصحابةِ رضي الله عنهم، وأن الصغيرَ يُنَاقِشُ الكبيرَ.

وفيه: دليلٌ أيضاً على أن مقصودهم الحقُّ، فيَرْجِعُ المناقِشَ إلى الحقِّ؛ لأنَّ عمرَ رضي الله عنه لما رأى الله قَدْ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ، عَلِمَ أَنَّهُ الْحَقُّ.

(١) رواه مسلم (٥١/١) (٢٠) (٣٢).

(٢) علق البخاري رحمه الله قولِي ابنِ بكير، وعبد الله بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٢٥٠/١٣).

فأما حديث ابنِ بكير فقد أسنده المؤلف في استتابة المرتدين، باب قتل من أبي قبول الفرائض وما نسبوا إلى الردة (٦٩٢٤). وأما حديث عبد الله، وهو ابن صالح، فقد وصله أبو عبيد في كتاب «الأموال» له عن عبد الله بن صالح، ثنا الليث بن سعد، حدثني عقيل، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة: أن أبا هريرة.... الحديث. وانظر: «تغليق التعليق» (٣٢١/٥).

وفيه: دليلٌ على أن الرجلَ المجتهدَ المعروفَ بالصلاح، إذا انشَرَحَ صدرُهُ لشيءٍ، فهو دليلٌ على أنه الحقُّ، ويُؤيِّدُ هذا قولُ النبي ﷺ: «البرُّ ما اطمأنت إليه النفس واطمأنَّ إليه القلبُ»، والإثْمُ ما تردد في الصدر أو ما حاك في الصدرِ وكرِهت أن يَطَّلَعَ عليه الناسُ»^(١).

ومن فوائد هذا الحديث أيضًا: قوةُ أبي بكرٍ رضي الله عنه في مواطنِ الضيق، وأنها تزوُّو على قوةِ عمرَ رضي الله عنه، ففي موتِ الرسولِ ﷺ حصلَ من عُمرَ ما هو معلومٌ، وجاء أبو بكرٍ - وهو أشدُّ مصيبةً من عمرَ بموتِ رسولِ الله ﷺ - مطمئنًا وصعيد المنبر، وأخبرَ الناسَ بموتِ الرسولِ ﷺ، وقال: من كان يعبدُ محمدًا فإنَّ محمدًا قد مات، ومن كان يعبدُ اللهَ فإنَّ اللهَ حيٌّ لا يموتُ، وتلا: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَصُرَ اللَّهُ شَيْئًا﴾ [التوبة: ١٤٤]، فكان عمرُ يقولُ: فوالله ما أن سمعْتُها حتى عقلتُ، فما ثقلتُني رجلاي^(٢).

وكذلك في قصة جيشِ أسامةَ الذي نفَّذه الرسولُ ﷺ، وتوفي وهو في ظهر المدينة فأمَرَ أبو بكرٍ رضي الله عنه أن يستمرَّ الجيشُ، فجادله في ذلك عمرُ فقال: والله لا أنقضَ رايةَ عقدها رسولُ الله ﷺ، فنقذَ الجيشُ، وصارت العاقبةُ حميدةً؛ لأن الذين ارتدُّوا من العربِ قالوا: لولا أن عند هؤلاءِ القومِ قوةٌ، ما بعثوا جيشًا يُقاتِلُ الرومَ. فاستسلموا.

وأيضًا: في قتالِ أهلِ الردة، فإن عمرَ توقَّفَ حتى بينَ له أبو بكرٍ رضي الله عنه بهذا الحزمِ حيث قال: لو منعوني عناقًا، أو عقالًا يُؤدُّونه إلى رسولِ الله ﷺ لقاتلتهم على ذلك.

وفي هذا الحديث: دليلٌ على فائدةِ عظيمةٍ؛ وهي أن مانعي الزكاة يُقاتلونَ عليها ولا يُقتلونَ؛ أي: يُقاتلونَ عليها حتى يؤدُّوها، ودماؤهم حرامٌ، لكن يُقاتلونَ من أجل القيام بالواجبِ كما نقولُ بأنه يُقاتلُ من ترك الأذانَ ولا يُقتلُ، وكما نقولُ: تُقاتلُ الفئةُ الباغيةُ ولا تُقتلُ، فبابُ القتالِ أوسعُ من بابِ القتلِ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧٢٨٦- حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَدِمَ عُيَيْنَةُ بْنُ حِصْنٍ بْنِ حَذِيفَةَ بْنِ بَدْرٍ

(١) رواه مسلم (٤/٢٥٥٣) (١٤) بنحوه.

(٢) رواه البخاري (١٢٤١).

فَنَزَلَ عَلَى ابْنِ أَخِيهِ الْحَرِّ بْنِ قَيْسِ بْنِ حِصْنٍ، وَكَانَ مِنَ النَّفَرِ الَّذِينَ يُذْنِبُهُمْ عُمَرُ، وَكَانَ الْفَرَاءُ أَصْحَابَ مَجْلِسِ عُمَرُ وَمُشَاوَرَتِهِ كَهَوْلًا كَانُوا أَوْ شُبَّانًا، فَقَالَ عُيَيْنَةُ لِابْنِ أَخِيهِ: يَا ابْنَ أَخِي هَلْ لَكَ وَجْهٌ عِنْدَ هَذَا الْأَمِيرِ، فَتَسْتَأْذِنُ لِي عَلَيْهِ. قَالَ: سَأَسْتَأْذِنُ لَكَ عَلَيْهِ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَاسْتَأْذِنَ لِعُيَيْنَةَ، فَلَمَّا دَخَلَ قَالَ: يَا ابْنَ الْخَطَّابِ وَاللَّهِ مَا تُعْطِينَا الْجَزَلَ، وَمَا تَحْكُمُ بَيْنَنَا بِالْعَدْلِ. فَغَضِبَ عُمَرُ حَتَّى هَمَّ بِأَنْ يَقَعَ بِهِ فَقَالَ الْحَرُّ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ [الاحزاب: ١٩٩] وَإِنَّ هَذَا مِنَ الْجَاهِلِينَ. فَوَاللَّهِ مَا جَاوَزَهَا عُمَرُ حِينَ تَلَاهَا عَلَيْهِ، وَكَانَ وَقَافًا عِنْدَ كِتَابِ اللَّهِ.

الشاهد من هذا: أن عمر اعتصم بكتاب الله، ولم يتجاوزها، وهذا واجب على كل مؤمن؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الاحزاب: ٣٦]. وإلا فهذه كلمات عظيمة كبيرة في حق أمير المؤمنين، فالرجل يقول: ما تُعْطِينَا الْجَزَلَ، وما تَحْكُمُ بَيْنَنَا بِالْعَدْلِ.

❖ أما قوله: «ما تُعْطِينَا الْجَزَلَ». فهذا أعرابي لا يشبع، فلو أُعْطِيَ الدنيا كلها فهي عنده يسيرة، وعمر لا يُعْطِي الْجَزَلَ، وإنما يُعْطِي ما فيه مصلحة الخلق؛ لأنه أمين على بيت المال.

❖ أما قوله: «وما تَحْكُمُ بَيْنَنَا بِالْعَدْلِ». فقد كَذَبَ، فإن عمر مضرب المثل في العدل، وهو من أعدل الخلفاء عليه السلام؛ ولهذا هم أن يقع به حين غضب، ولكن أخاه كان ذكياً حليماً فقال: إِنَّ اللَّهَ قَالَ لِنَبِيِّهِ: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ [الاحزاب: ١٩٩].

❖ قوله: ﴿الْعَفْوُ﴾. يعني: ما عفا وتيسر من الناس، ولا تطلب حقك كله، فإن ذلك لا يمكن من بني آدم، وإنما تأخذ العفو، أي: ما عفا وهان وتيسر.

❖ وقوله: ﴿وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾. أي: بما يُعْرَفُ من الشرع، وبما يُعْرَفُ من العادة والمروءة.

❖ وقوله: ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾. لأنه سوف يجهل عليك، ما يجهل إذا أمرت بالعرف، فما من أمر بالمعروف إلا ويجد أذى، وإن هذا يكون من الجاهلين.

يقول: لما تَلَاهَا عليه، ما جاوزها. ولا ضربه، ولا قال له شيئاً، وكان وَقَافًا عِنْدَ كِتَابِ اللَّهِ ﷺ.

وقوله: «ما جاوزها» الظاهر أنه من كلام ابن عباس؛ لأنه هو راوي الحديث.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧٢٨٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ

الْمُنْذِرُ، عَنْ أَسْمَاءَ ابْنَةِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهَا قَالَتْ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ حِينَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ، وَالنَّاسُ قِيَامٌ وَهِيَ قَائِمَةٌ تَصَلِّي فَقُلْتُ: مَا لِلنَّاسِ؟ فَأَشَارَتْ بِيَدِهَا نَحْوَ السَّمَاءِ فَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللَّهِ! فَقُلْتُ: آيَةٌ. قَالَتْ: بِرَأْسِهَا أَنْ نَعَمْ. فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «مَا مِنْ شَيْءٍ لَمْ أَرَهُ إِلَّا وَقَدْ رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي، حَتَّى الْجَنَّةَ وَالنَّارَ، وَأَوْحَى إِلَيَّ أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ قَرِيبًا مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ، فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ - أَوِ الْمُسْلِمُ لَا أَذْرَى أَيْ ذَلِكَ قَالَتْ: أَسْمَاءُ - فَيَقُولُ: مُحَمَّدٌ جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ فَأَجَبْنَا وَآمَنَّا. فَيَقَالُ: نَمْ صَالِحًا عَلِمْنَا أَنَّكَ مُوقِنٌ. وَأَمَّا الْمُنَافِقُ - أَوِ الْمُرْتَابُ لَا أَذْرَى أَيْ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ - فَيَقُولُ: لَا أَذْرَى سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُ»^(١).

الشاهد من هذا الحديث قوله: «جاءنا بالبينات، فأجبنا وآمنا». وهذا هو الاعتصام بالسنة، وأثر عمر الذي سبق هو من الاعتصام بالكتاب.

وفي هذا الحديث من الفقه: جواز الإشارة في جواب من طلب أو استتهم عن شيء في الصلاة. وفيه: تسبيح المرأة لقول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: سبحان الله. ولا يخالف هذا قول النبي ﷺ: «إِذَا نَابَكُمْ شَيْءٌ فَلْيُسَبِّحِ الرِّجَالَ وَلْتَصْفُقِ النِّسَاءُ»^(٢). لأن المراد بذلك النساء مع الرجال إذا نابهم شيء، أما إذا كانت النساء وحدهن وامرأة إلى جوار امرأة مع الرجال، ولا يسمعون صوتها، فلا بأس؛ لأنه إنما أمر النساء بالتصفيق، صيانة عن سماع أصواتهن. وفي الحديث أيضًا من العقيدة: أن الرسول ﷺ قد يكشف له حتى يرى ما كان غائبًا عن الخلق، فقد رأى في مقامه حتى الجنة والنار.

وفيه أيضًا من العقيدة: إثبات فتنة القبر فإنها قريبة من فتنة الدجال، لعظمها؛ فإن الإنسان ليس عنده كتاب في القبر يرجع إليه، فإذا سئل عن ربه، ودينه، ونبيه، فإن كان من المؤمنين أجاب بالصواب، وإن كان من المرتابين أو المنافقين قال: لا أدري سمعت الناس يقولون شيئًا فقلته، ولكن الإيذان لم يصل إلى قلبه - والعياذ بالله.

ومن قال إن محمدًا يعلم الغيب استنادًا لهذا الحديث فهو صادق كاذب؛ لأنه إن أراد أنه يعلم الغيب بذاته بدون وحي من الله فهو كاذب؛ لأن الله قال له: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ﴾ [الأنعام: ٥٠].

وإن أراد أنه يعلم الغيب بما أخبره الله؛ فهو صادق؛ لقوله تعالى: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ

(١) رواه مسلم ٦٢٤/٢ (٩٠٥) (١١).

(٢) رواه البخاري (٧١٩٠)، ومسلم ٣١٦/١ (٤٢١) (١٠٢).

عَلَى غَيْرِهِ أَحَدًا ⑤ إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ ⑥ [البقرة: ٢٦-٢٧]. والصوفية يرون أنه يعلم الغيب بذاته لا بالوحي، حتى إنه يعلمهم - عندهم - ما يقع في الأرض بعد موته، وهذا لا يمكن.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧٢٨٨ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «دَعُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِسُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»^(١).
في رواية مسلم: «بأمر». وفي رواية أخرى له: «بشيء» وعلى كل حال المراد بالأمر أو بالشيء معناه واحد.

وفي هذا الحديث: دليل على أنه في عهد الرسول ﷺ لا ينبغي السؤال، فقد قال الله تعالى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ بُدِّ لَكُمْ قَسُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٠١]. فعلى الإنسان أن يعتصم بما جاءه. وهنا فرق بين النهي والأمر: فالنهي قال فيه: اجتنبوه. والأمر قال: اتوا منه ما استطعتم؛ لأن النهي يُجْتَنَّبُ كُلُّهُ ولا يفعل الإنسان ولا يعطه، والأمر يُفْعَلُ ما يُقْدَرُ عليه منه. فإذا قيل: لا تفعل كذا. فلا يجوز لك أن تفعل بعضاً، وتقول: أنا ما فعلته كله، بل قد فعلت البعض. وإذا قيل: افعل كذا. ففعلت البعض بقدر استطاعتك، فإنه قد برئت ذمتك.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٣ - بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنْ كَثْرَةِ السُّؤَالِ وَتَكْلُفِ مَا لَا يَعْنِيهِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ بُدِّ لَكُمْ قَسُوهُمْ﴾.

٧٢٨٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقْرِيُّ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَعْظَمَ الْمُسْلِمِينَ جُرْماً مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يَحْرَمْ، فَحَرَّمَ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ»^(٢).

الترجمة هذه مهمة، فترجم البخاري رحمه الله «بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنْ كَثْرَةِ السُّؤَالِ». وكثرة السؤال على نوعين: النوع الأول: الإعنات؛ يعني: الإشباق على المسئول، بحيث يقصّد بذلك ملّته، وتعبه، وخطأه وما أشبه ذلك، فهذا لا شك أنه منهى عنه لما فيه من الإضرار بالشخص المسئول،

(١) رواه مسلم (٩٧٥/٢) (١٣٣٧) (٤١٢) بلفظ «بشيء».

(٢) رواه مسلم (١٨٣١/٤) (٢٣٥٨) (١٣٣٢).

ولما فيه من الخطر فيما يُجِيب به هذا الشخص؛ لأنه قد يُجِيبه في هذه الحال بخطرٍ.
والنوع الثاني: كثرة السؤال على سبيل البحث والمناقشة والتعلم، فهذا لا بأس به، كما
يَكُونُ من الطالب إلى معلمه؛ لأنه من باب التعلم.
وأما تَكَلُّفُ ما لا يُغْنِيه فهذا من أهم ما يَكُونُ اجتنابه. فالشيء الذي لا يُغْنِيكَ لا تَتَكَلَّفْهُ،
ولاسيما في الأمور الخيرية التي تتعلق بذات الله سبحانه وأسمائه وصفاته، وكثير من الطلبة في
الوقت الحاضر لما من الله عليهم بالفتح، ومحبة التعمق في العلم صاروا يَتَنَطَّعُونَ وَيَسْأَلُونَ
عن أشياء لا تُغْنِيهم ولا يَحْتَاجُونَ إليها؛ لأننا نَعْلَمُ أنها لو كانت تُغْنِي الناس أو يَحْتَاجُونَ إليها
لَبَيَّنْتَ، ولهذا أمثلة كثيرة.

منها: مَنْ يَسْأَلُ عن كيفية النزول.

ومنها: مَنْ يَقُولُ: كيف يَنْزِلُ وهو فوق كل شيء.

ومنها: مَنْ يَقُولُ: كيف يَنْزِلُ في ثلث الليل الآخر، وثلث الليل الآخر يَمْتَدُّ في الأرض
كلها، حتى يَدُورَ عليها وأشباه ذلك.

وكذلك من الطلبة مَنْ يَسْأَلُ: كم أصابع الرحمن ﷻ، وكم أنامله؟ وما أشبه ذلك من
الأسئلة التي لا تُغْنِيكَ، والتي من حُسن إسلام المرء وأدبه مع الله ورسوله ألا يَسْأَلَ عنها،
وَلْيَسْأَلِ الإنسان نفسه فَلْيَقُلْ: أنا أحرص أم الصحابة رضي الله عنهم؟ سَيُجِيبُ نفسه بأن الصحابة
أحرص، أحرص على العلم بالله وبأسمائه وصفاته منك وهم أحب للخير منك، ولم يَسْأَلُوا
النبي ﷺ عن شيء.

وأنظر إلى أدبهم ﷺ لما حَدَّثَهُمُ الرسول ﷺ أن الدجالَ يَبْقَى أربعين يوما:
«اليوم الأول كسنة»^(١). ما سألوا كيف يَكُونُ اليوم الأول سنة؟ والمعروف أن دوران
الشمس يَكُونُ في أربع وعشرين ساعة، إنما سألوا عن الشيء الذي يُهْمُّهُمْ، وهو الصلاة،
فقالوا: كيف صلاتنا في ذلك اليوم؟

فإذا عَرَفْتَ الأدب مع الله ورسوله في مثل هذه الأمور، فإنك لا تَتَكَلَّمُ. والإمام مالك رحمه الله لما سُئِلَ
عن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥٠]. كيف استوى؟ قال: السؤال عنه بدعة^(٢).

(١) رواه مسلم (٢٢٥٠ / ٤) (٢١٣٧) (١١٠).

(٢) رواه الدارمي في «الرد على الجهمية» (١٠٤) واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٦٦٤)، وأبو عثمان
الصابوني في «عقيدة السلف» (٢٥)، وأبو نعيم في الحلية (٣٢٥ / ٦)، وله طرق عدة تنبأ بشوت هذه القصة عن

فالحاصل: أن كلَّ شيءٍ لم يردَّ في القرآن والسنة، مما يتعلَّقُ بأمور الغيب، فوظيفتك الأدبية، والشرعية، والعقلية ألاَّ تسأل عنه، وإنَّ تسأل عن المعنى فلا بأس؛ لأن المعنى مما يحبُّ علمه، أما الكيفية، كيف ولم، وما أشبه ذلك فهذه لا تسأل عنها، وظيفتك التسليم؛ ولهذا قال: «وتكلَّفْ» أي: ما يكره من تكلفٍ ما لا يَغْنِيهِ.

﴿وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدِلَ لَكُمْ قَسْوَكُمْ﴾﴾ (الأنعام: ١١٠). هذه إنما تكون في زمن الوحي؛ يغني أن الله نهى عباده المؤمنين أن يسألوا عن أشياء في زمن الوحي، فقد تكون معفوًا عنها مسكوتًا عنها، ثم بعد هذه المسألة تحرَّم أو توجب، مثال ذلك: عندما سأل الأقرع بن حابس رسول الله ﷺ لما قال: «إن الله كتب عليكم الحجَّ فحجُّوا». قال: أفي كلِّ عام يا رسول الله؟ هذا سؤال تكلف، ولهذا قال له «لو قلت: نعم. لوجبت ولما استطعتم، الحجَّ مرة، فما زاد فهو تطوع، ذروني ما تركتكم؛ فإنما أهلك من كان قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم»^(١) وما أشبه ذلك.

وهذا الحديث: الذي ذكره البخاري رحمه الله: «أن أعظم المسلمين جرماً من سأل عن شيءٍ لم يحرم، فحرم من أجل مسألته»، هذا من أعظم الناس جرماً؛ لأنَّه حرم ما أحله الله لعباده، وكذلك من سأل عن شيءٍ لم يجب، فأوجب من أجل مسألته، فهو شريك في هذا الإثم. أما بعد أن انقطع الوحي، فلا بأس أن يسأل الإنسان عن كلِّ شيءٍ يعنُّ له ويخفى عليه. والترجمة هنا أخص من وجه، وأعم من وجه؛ لأن الترجمة في الكثرة لا في مطلق السؤال، والآية في مطلق السؤال، فمطلق السؤال إنما ينهي عنه في زمن التشريع، وأما كثرة السؤال ففي كلِّ وقتٍ ما لم يكن على وجه التعلم كما سبق.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧٢٩٠- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، سَمِعْتُ أَبَا النَّضْرِ يُحَدِّثُ عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اتَّخَذَ حُجْرَةً فِي الْمَسْجِدِ مِنْ حَصِيرٍ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا لَيْلَالِي، حَتَّى اجْتَمَعَ إِلَيْهِ نَاسٌ، ثُمَّ فَقَدُوا صَوْتَهُ لَيْلَةً فَظَنُّوا أَنَّهُ قَدْ نَامَ، فَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يَتَنَحَّجُ لِيُخْرِجَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ: «مَا زَالَ بِكُمْ الَّذِي رَأَيْتُمْ مِنْ صَنِيعِكُمْ،

مالك بن أنس رحمه الله؛ ولذلك قال الذهبي في «مختصر العلو» (ص ١٤١): هذا ثابت عن مالك.
(١) رواه البخاري (٧٢٨٨) مختصراً، ومسلم (٢/ ٩٧٥) (١٣٣٧) (٤١٢) مطولاً.

حَتَّى خَشِيتُ أَنْ يُكْتَبَ عَلَيْكُمْ، وَلَوْ كُتِبَ عَلَيْكُمْ مَا قُمْتُمْ، بِهِ فَصَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ فِي بُيُوتِكُمْ، فَإِنْ أَفْضَلَ صَلَاةَ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ، إِلَّا الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ»^(١).

في هذا الحديث أيضًا: من الأشياء التي يتكلفها بعض الناس حتى تُفَرِّصَ على الأمة، فإن النبي ﷺ صلى في حجرة من حصير، فعلم الناس، فاجتمعوا إليه حتى كثروا، ثم إنهم فقدوا صوته، فظنوا أنه قد نام، فجعلوا يَتَنَحَّضُونَ لِيَنْبُهُوهُ، فَبَيَّنَ لَهُمْ ﷺ أَنَّهُ إِنَّمَا تَرَكَ هَذَا خَوْفًا مِنْ أَنْ تُفَرِّصَ عَلَى الْأُمَّةِ، فَيَعْجَزُوا عَنْهَا.

وفي الحديث: «أَيُّهَا النَّاسُ صَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ فَإِنْ أَفْضَلَ صَلَاةَ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ» يُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ السُّنَّةُ، قِيَامُ اللَّيْلِ فِي رَمَضَانَ، فَإِنَّهُ ثَابِتٌ فِي السُّنَّةِ، وَيُسْتَشْنَى مِنْ هَذَا أَيْضًا صَلَاةُ الْكُسُوفِ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا سُنَّةٌ، وَيُسْتَشْنَى مِنْ هَذَا صَلَاةُ الْاسْتِسْقَاءِ، وَيُسْتَشْنَى مِنْ هَذَا صَلَاةُ الْعِيدِ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا سُنَّةٌ أَوْ فَرَضٌ كَفَايَةً.

إِذَا: الْمُرَادُ بِذَلِكَ أَنَّ التَّطَوُّعَ، الْأَفْضَلَ أَنْ يَكُونَ فِي الْبَيْتِ حَتَّى فِي مَكَّةَ، حَتَّى فِي الْمَدِينَةِ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَالصَّلَاةُ فِي الْبَيْتِ أَفْضَلُ.

وعلى هذا فإذا كنت في مكة، وأردت أن تَتَطَوَّعَ، فَالتَّطَوُّعُ فِي الْبَيْتِ أَفْضَلُ مِنَ التَّطَوُّعِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ.

وإنما قلنا: إن صلاة التطوع في البيت أفضل من التطوع في الحرم؛ لأن الرسول صلى الله عليه وسلم قالها في المدينة، وهو يقول: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ»^(٢). والتوفيق بينهما بأن يُقَالَ: إما أن هذا خاصٌّ بالفرائض، كما قيل بها: إن ما يُشْرَعُ فِي الْمَسْجِدِ فَهُوَ فِي الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ أَكْثَرُ. وَلَكِنَّ هَذَا قَوْلٌ فِيهِ نَظَرٌ، بَلْ نَقُولُ: مَا فُعِلَ فِي الْمَسْجِدِ مِمَّا يَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ مِثْلًا. فَتَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ تَكُونُ أَفْضَلَ مِنْ أَلْفِ تَحِيَّةٍ فِيمَا سِوَى الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا لَوْ جَلَسَ إِنْسَانٌ يَتَنَظَّرُ الصَّلَاةَ، وَصَلَّى. فَهَذَا نَفْلٌ مُطْلَقٌ، فَإِنْ هَذِهِ الصَّلَاةُ أَفْضَلُ مِنْ مِائَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ وَهَكَذَا.

وَأَمَّا أَنْ تَقْصِدَ أَنْ تَذْهَبَ مِنْ بَيْتِكَ إِلَى الْمَسْجِدِ مِنْ أَجْلِ هَذَا الْفَضْلِ فَلَا. وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذَا التَّضْعِيفَ الَّذِي فِي الْحَدِيثِ يَكُونُ فِي الْكَمِيَّةِ، لَكِنْ فِي الْبَيْتِ يَكُونُ بِالْكَفِيَّةِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّكَ لَوْ جَمَعْتَ مِائَةَ نَوَاةٍ، ثُمَّ أَتَيْتَ بِحَجَرٍ كَبِيرٍ صَارَ الْحَجَرُ أَعْظَمُ مِنْهَا،

(١) رواه مسلم (١٥٣٩/١) (٧٨١) (٢١٤).

(٢) رواه البخاري (١١٩٠)، مسلم ١٠١٢/٢ (١٣٩٤) (٥٠٥).

فالصلاة في البيت من حيث الكيفية أفضل من حيث الصلاة، وإن زادت الكمية في المسجد النبوي، هذا وجه.

الحاصل: أن ما يُشْرَعُ فعله في المساجد، فالمساجد الثلاثة خير من البيت، ومن المساجد الأخرى، وما لا يُشْرَعُ ففي البيت أفضل، فراتبة الفجر في البيت أفضل، لأن الحديث عام.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧٢٩١- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَشْيَاءَ كَرِهَهَا، فَلَمَّا أَكْثَرُوا عَلَيْهِ الْمَسْأَلَةَ غَضِبَ وَقَالَ: «سَلُونِي». فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ أَبِي قَالَ: «أَبُوكَ حُذَافَةُ». ثُمَّ قَامَ آخَرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ أَبِي فَقَالَ: «أَبُوكَ سَالِمٌ مَوْلَى شَيْبَةَ». فَلَمَّا رَأَى عُمَرُ مَا يَبْجُوهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْغَضَبِ قَالَ: إِنَّا نَتُوبُ إِلَى اللَّهِ ﷻ^(١).

هذا شاهد للباب، لأن الرسول ﷺ لما أكثروا عليه المسألة غضب، وقال: «سَلُونِي». تحدياً لهم، فجعلوا يسألونه هذا السؤال، مَنْ أَبِي؟ مَنْ أَبِي؟ مع أنه لا فائدة منه. لكن كأن السائلين قد قيل فيهم ما قيل من الاشتباه، بأنهم يُنسَبُونَ إلى آبائهم أو لا، فأرادوا أن يأخذوا من النبي ﷺ إثباتاً بأن آباءهم فلان وفلان. ولكنَّ عمرَ رضي الله عنه لما رأى ما بوجه النبي صلى الله عليه وسلم من الغضب قال: إنا نتوب إلى الله ﷻ. يعني: نرجع إليه مما أغضب رسوله ﷺ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧٢٩٢- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ، عَنْ وَرَادٍ كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ قَالَ: كَتَبَ مُعَاوِيَةُ إِلَى الْمُغِيرَةِ اكْتُبْ إِلَيَّ مَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَكَتَبَ إِلَيْهِ أَنْ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطَى لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ». وَكَتَبَ إِلَيْهِ أَنَّهُ كَانَ يَنْتَهَى عَنْ قِيلٍ وَقَالَ، وَكَثْرَةِ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةِ الْمَالِ، وَكَانَ يَنْتَهَى عَنْ عُتُوقِ الْأُمَهَاتِ، وَوَادِ الْبَنَاتِ، وَمَنْعِ وَهَاتِ^(٢).

(١) رواه مسلم (١٨٢٤/٤) (٢٣٦٠) (١٣٨).

(٢) رواه مسلم (٤١٤/١) (٥٩٣) (١٣٧) مختصراً.

في هذا الحديث: كَتَبَ معاويةٌ إلى المغيرةِ رضي الله عنه جميعاً يسأله عما سمع من رسولِ الله ﷺ؛ لأن الخلفاء في صدرِ هذه الأمة علماء، يَخْرِصُونَ على العلم، وعلى الحديث، فكتب إليه يسأله ماذا سمع من رسولِ الله ﷺ، فكتب إليه المغيرة... إلى آخره.

وفي هذا الحديث: دليلٌ على تداولِ الحديثِ بواسطةِ الكتابة، وهذا أمرٌ كان فيه خلافٌ في صدرِ هذه الأمة؛ فإنهم كرهوا أن يُكْتَبَ الحديثُ خوفاً من أن يُلْحَقَ بالقرآن، لكن بعد ذلك اتَّفَقَ العلماءُ على جوازِ كتابةِ الحديثِ، وعلى جوازِ كتابةِ الأحكامِ المستنبطةِ من الأحاديثِ في المصنفاتِ الفقهية وغيرِها ^(١).

كَتَبَ إليه يَقُولُ: إن النبي ﷺ كان يَقُولُ في دبرِ كُلِّ صلاةٍ: «لا إلهَ إلا الله».

والمرادُ بدبرِ الصلاةِ هنا: ما بعدَ السلام؛ لأنه يَقَعُ مستدبراً لها.

❖ وأما قوله في حديثٍ معاذٍ: «لا تَدْعَنَّ أن تقولَ في دبرِ كلِّ صلاةٍ» ^(٢). فالصحيحُ أن المرادَ به آخرُ الصلاة، والفرق أن حديثَ معاذٍ: «اللهم أعني» دعاء، ومحل الدعاء قبلَ السلامِ بعدَ التشهد، كما قال النبي ﷺ في حديثِ ابنِ مسعودٍ، لما ذَكَرَ التشهدَ قال: «ثم لِيَتَخَيَّرَ من الدعاءِ ما شاء» ^(٣).

وأما الذكرُ فهو بعدَ الصلاة؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَادْكُرُوا اللَّهَ﴾ [التوبة: ١٠٣].

❖ وقوله: «لا إلهَ إلا الله وحده لا شريكَ له، له الملكُ، وله الحمدُ، وهو على كُلِّ شيءٍ قديرٌ». النفي هنا نفيٌ للحقيقة، فلا إلهَ حقٌّ إلا الله، أما ما يُعْبَدُ مِن دُونِ الله، ويُسَمَّى إلهاً فهو أسماءٌ فقط، قال تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيَتْهُمَا﴾ [الحج: ٢٢]. ووضعوها على غيرِ مسمياتِها في الحقيقة، فهم يَعْبُدُونَ هذه الأصنامَ، وَيَتَّخِذُونَهَا آلِهَةً، وهي في الحقيقة ليست بآلهة.

❖ وقوله: «وحده لا شريكَ له». هذا تأكيدٌ للنفي والإثبات، «فلا شريكَ له». تأكيدٌ

(١) أما سبب كراهة السلف كتابة الحديث قديماً فذلك لما رواه الإمام مسلم (٣٠٠٤) من حديث أبي سعيد

الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحاه...»

قال القاضي عياض في إكمال المعلم بفوائد مسلم (٥٥٣/٨): كان بين السلف من الصحابة والتابعين اختلاف كثير في كتابة العلم، فكرهه كثير منهم، وأجازها أكثرهم ثم أجمع المسلمون على جوازها، وزال ذلك الخلاف. وقال الحافظ في «الفتح» (٢٠٤/١): السلف اختلفوا في ذلك عملاً وتركاً - أي كتابة العلم - وإن كان الأمر مستقر والإجماع انعقد على جواز كتابة العلم، بل على استحبابه، بل لا يبعد وجوبه على من خشي النسيان ممن يتعين عليه تبليغ العلم.

(٢) رواه الإمام أحمد في مسنده (٢٤٤/٥) (٢٢١١٩)، وأبو داود (١٥٢٢)، والنسائي (١٣٠٢)، وصححه الشيخ

الألباني كما في تعليقه على السنن.

(٣) رواه البخاري (٦٣٢٨)، ومسلم (٣٠٢/١) (٤٠٢) (٥٨).

للفي، «وحده» تأكيداً للإثبات.

❖ وقوله: «له الملك». أي: له وحده الملك، والدليل على قولنا وحده، أنه قدّم الخبر في قوله: «له الملك»؛ لأن «له». خبرٌ مقدّم، و«الملك». مبتدأ مؤخر، قال العلماء: وتقديم ما حقه التأخير يُفيدُ الحصرَ والاختصاص^(١).

❖ وقوله: «له الحمد». أي: الوصفُ بالجمال والكمال، فهو ﷻ له الحمد كله، وهو المستحقُّ له، أما غيره ممن يُحمدُ فإنه لا يستحقُّ من الحمد إلا اليسير، ولا يستحقُّ الحمد كله.

❖ وقوله: «وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ». أي: كلُّ شيءٍ فالله قديرٌ عليه، ولا يمتنعُ عليه شيءٌ أراده ﷻ، سواء كان في إيجادٍ معدوم، أو إعدامٍ موجود، أو تغييرٍ حال، أو تغييرٍ وصف، المهمُّ أنه ﷻ على كلِّ شيءٍ قديرٌ؛ لقوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

ولا أعظم من قدرةِ بيّنها الله في قوله: ﴿فَأَنفَأَمِ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ (١٣) ﴿فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ﴾ [الأنعام: ١٣-١٤]. فالأمواتُ كلُّهم ﴿زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ﴾. يخرجون من القبورِ ﴿فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ﴾، كأنها خرجوا من نفسٍ واحدة، بإذنِ الله، والله على كلِّ شيءٍ قديرٌ، ولا يُستثنى من هذا شيءٌ. وأما ما يقعُ في عبارة بعضِ الناس: إنه على ما يشاء قديرٌ. فهذا غلطٌ؛ لأنه تخصيصٌ لما عمّمه الله، وتقييدٌ له، فهو قديرٌ على ما يشاء وعلى ما لا يشاء سبحانه، ثم إن هذه العبارة ربما توهمُ أنه لا يقدرُ على أفعالِ العباد؛ لأن أفعالَ العباد عند المعتزلة ليست داخلَةً في مشيئةِ الله، وعلى هذا فلا يكونُ قادراً عليها، ولذلك ينبغي تجنبُ هذه العبارة، وأن نقولَ كما قال الله عن نفسه: ﴿وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وأما ما ورد في حديثِ آخرِ أهلِ الجنةِ دخولاً، وأن الله يقولُ: «إني على ما أشاء قادرٌ»^(٢). فلا يعني هذا الوصفَ المطلق، ولكنه لما حصل لهذا الرجل ما حصل من الوصولِ إلى هذه الدرجاتِ العُلا، بينَ الله تعالى أن هذا بمشيئته، وأن ما شاءه فهو قادرٌ عليه، فهو كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٢٩]. أي: إذا شاء جمعهم فليس بعاجزٍ عنه، ففرق بين القدرةِ المقيدةِ بشيءٍ معين، فإنها إذا قيدت بالمشيئةِ فلا بأس؛ ليتبين أن هذا الشيءَ المعينَ شاءه الله، وما شاءه فهو قادرٌ عليه.

(١) انظر: دروس البلاغة بتحقيقنا (ص ٤٧، ٥١).

(٢) رواه مسلم (١٧٤/١) (١٨٧) (٣١٠).

أما إذا ذُكرت القدرة على أنها وصفٌ مطلقٌ لله، فلا تُقيَّدُ بالمشيئة؛ وبهذا جاءت السنة: «وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ». كما جاء في القرآن في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾ (١) وما أشبهه.

❖ وقوله: «اللهم لا مانع لما أعطيت ولا مُعطي لما منعت». في هذا: تمام التفويض إلى الله ﷻ، فما أعطاه الله لا يُمكن لأحد أن يمنعه؛ أي: ما قدر أن يُعطيه أحدًا فإنه لا يُمكن لأحد أن يمنعه أبدًا، لو اجتمع أهل الأرض على أن يضُرُّوك بشيء، لم يضُرُّوك إلا بشيء قد كتبه الله عليك.

❖ كذلك قوله: «لا مُعطي لما منعت»، فما قدر الله منعة، فلن يستطيع أحدًا أن يُعطيه مهما كان.

إذًا: ففي هاتين الجملتين كمال التفويض إلى الله ﷻ، والاعتماد عليه، وصدق التوكل عليه ﷻ.

❖ وقوله: «ولا ينفع ذا الجد منك الجد» الجدُّ يعني: الحظُّ والغنى، وصاحبُ الجدِّ لا ينفعه من الله جدُّه. ونفع هنا: بمعنى منع، ولذلك عُدِّيَتْ بـ «من» فالمعنى: لا يمنحُ صاحبُ الجدِّ جدُّه منك مهما عظم حظُّه، وسلطانُه، وقوته فإنه لا يمنعه من الله شيءٌ.

❖ وقوله: «وكتب إليه أنه كان ينهى عن قيل وقال» -الله أكبر- ما أعظم هذه العبارة، فديدن كثير من الناس اليوم -ومع الأسف أنها توجد في طلبة العلم- قيل في فلان كذا، قال فلان في فلان كذا، فيضيعون أوقاتهم في غير فائدة، ويحملون قلوبهم من الضغائن والأحقاد ما لا ينبغي أن يكون من طالب العلم؛ ولهذا ينبغي لك إذا رأيت الناس مشغولين بقيل وقال أن تعرض عن هذا؛ لأن النبي ﷺ ينهك عنه، ولا يسلم من اتبع قيل وقال من الإثم غالبًا؛ لأنه إما أن ينقل كذبًا، أو ينقل تهمة، أو يحمل ضغائن أو ما أشبه ذلك فتجنب قيل وقال، واجعل قولك مبنياً على قول الرسول ﷺ: «مَنْ كَانَ يَوْمًا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ»^(١).

ولو أننا سلكنا هذا المسلك لسلمنا من مآثم كثيرة؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «لَمَعَادِ بْنِ جَبَلٍ: «أَفَلَا أَخْبَرُكَ بِمَلَايِكَةِ ذَلِكَ كُلِّهِ؟ لَهَا عَدَدٌ عَلَيْهِ مَا عَدَدَ مِنْ شُعَائِرِ الْإِسْلَامِ قُلْتُ: بلى يا رسول الله، فأخذ بلسانه وقال: «كُفَّ عَلَيْكَ هَذَا» قال: يا رسول الله وإنا لمؤاخذون بما نتكلم به؟ قال: «ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ يَا مَعَاذُ وَهَلْ يُكَبُّ النَّاسُ فِي النَّارِ عَلَى وَجُوهِهِمْ -أَوْ قَالَ عَلَى مَنَاخِرِهِمْ- إِلَّا حَصَائِدُ السَّيِّئَةِ»^(٢).

(١) رواه البخاري (٦٠١٨)، ومسلم (٦٨/١) (٤٧) (٧٤).

(٢) رواه الإمام أحمد في مسنده (٢٣١/٥) (٢٢٠١٦)، والترمذي (٢٦١٦)، وابن ماجه (٣٩٧٣)، وصححه الشيخ الألباني كما في تعليقه على السنن.

❦ وقوله: «وكثرة السؤال». كثرة السؤال، هل المراد سؤال العلم، أو السؤال عن أحوال الناس، أو سؤال المال؟ الظاهر أن كل ذلك محتمل. فكثرة السؤال للعلم قد تُقضي إلى الإعانة والإشفاق على المستؤل كما هو مشاهد فقد يأتي إنسان يسألك عشرين مسألة في آن واحد فإن اعتذرت قال: هذا كاتم للعلم، ويتلو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْكِتَابِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعْنُونَ﴾ (١٥٩). فَيُعْطِيكَ اللَّعْنَةُ وَيَنْصَرِفُ وهذا غلط.

وأما كثرة السؤال عن أحوال الناس، فبعض الناس مبتلى - والعياذ بالله - كلما جلس عند إنسان يسأله، ما حصل لفلان؟ وما حصل لفلان؟ وقد قال النبي ﷺ: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»^(١) فما دام هذا الأمر لا يعينك لا في دينك، ولا في دنيك فاتركه، فإن هذا من حسن إسلامك. وأما كثرة سؤال المال فأشد، لأن سؤال المال محرم إلا للحاجة أو الضرورة، فإذا كان محرماً على وجه الإطلاق، فهو محرم على وجه الكثرة من باب أولى. وإضاعة المال: هو صرفه في غير فائدة، وصرفه في المحرم أشد، وفي المكروه يُنهي عنه، والناس يصرفون أموالهم في وجوه شتى.

فمنهم: من يصرفه في طرق الخير المعلومة وفي محله؛ فهذا خير من يصرف. ومنهم: من يصرفه فيما يظنه خيراً وليس بخير، وهذا يُعذر بجهله، ولكن يجب عليه أن يسأل. ومنهم: من يصرفه في المباح، ويُطلق العنان لنفسه في الصرف في المباح، فهذا لا ينبغي، ولا سيما إذا كان ذلك يؤدي إلى الاستدانة من الغير. كما يوجد بعض الناس، ولا سيما في بلادنا، فمن أجل أن يكون مظهره لدى الناس مظهر الغنى، ومظهر الشرف والسيادة، تجده يستدين، ويُظهر بيته بمظهر بيوت الملوك، والشرفاء، والأسياد، وهذا لا ينبغي، بل يُنهي عنه، وهو من أشد ما يكون من إضاعة المال.

وأما من يصرف المال فيما يليق به وبأمثاله، فهذا ليس من إضاعة المال، وليس من الإسراف. ❦ وقوله: «وكان ينهى عن عقوق الأمهات». العُق بمعنى: القطع، والمراد بالعقوق قطع ما يجب للأُم من البر والصلة، وخص الأمهات وإن كان الآباء مثلهن؛ لأن الغالب أن الإنسان يستهين بالأم أكثر مما يستهين بالأب؛ لأنه يهاب أباه ولا يهاب أمه، فهو ينظر إلى أبيه نظرة الهيبة والسلطان، وينظر إلى أمه

(١) رواه الترمذي (٢٣١٧)، وابن ماجه (٣٩٧٦)، وابن حبان (٣٢٩)، وصححه الشيخ الألباني كما في تعليقه على السنن.

نظر الرحمة والإشفاق، وإذا لم يكن في قلبه رحمة فإنه لا يهتم لها.

❖ وقوله: «وعن وأد البنات». والوَأْدُ، هو القتل على صفة معروفة معهودة، وهي الدفن أحياء، وهذا من شأن الجاهلية - والعياذ بالله -.

وفي الجاهلية يَنْقَسِمُونَ في قتل الأولاد إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: حماة الله ﷻ من قتل الأولاد الذكور والإناث.

والقسم الثاني: يَقْتُلُ الذكور والإناث، وهؤلاء أشار الله إليهم في قوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ﴾ [النساء: ١٥١]. وفي آية أخرى ﴿حَتَّى إِمْلَاقٍ﴾ [النساء: ٣١]. فهؤلاء يَقُولُونَ: إنهم عندما يَكْبُرُونَ يُضَيِّقُونَ علينا في الأكل والشرب.

والقسم الثالث: يَقْتُلُ الإناث فقط؛ لأنهنَّ على زعمه عارٌّ عليه، أشار الله إليهم في قوله: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [النساء: ٥٨]. - أَعُوذُ بِاللَّهِ - يَعْنِي: يَتَغَيَّرُ في ظاهره وباطنه، ففي ظاهره يَكُونُ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا، وفي باطنه كَظِيمٌ ممتلئ غيظًا: ﴿يَتَوَرَّى مِنَ الْغَوْرِ﴾ [النساء: ٥٩].: أي: يَخْتَفِي عنهم: ﴿مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ﴾، لأنهم يَلْقَوْنَهُ بقولهم جَبَر الله مصيبتك جاءك اليوم بنتٌ. فيتوارى منهم من سوء ما بُشِّرَ به، ثم يُفَكِّرُ: ﴿أَيُّسَ كُفُّهُ عَلَىٰ هُونٍ﴾: يَعْنِي: يُنْقِيه حَيًّا على هونٍ وذُلٍّ ومهانة، ﴿أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ﴾.

وهذا هو الوَأْدُ، قال تعالى: ﴿أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [النحل: ٥٩].

والعجب أن هؤلاء يَشْمِزُّونَ وَيَسْتَنَكِفُونَ أن تُنْسَبَ البنات إليهم، وَيَجْعَلُونَهَا لله قال تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَنَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [النساء: ٥٧].

كما فعلوا ذلك في المأكَل، قال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لَهُ مِثْرًا مِنَ الْحَرِثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِرَعِيهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِهِمْ فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ﴾ [النساء: ١٣٦].

وقوله: عن وأد البنات. يَدْخُلُ فيه وأد الأولاد؛ لأن التخصيص هنا باعتبار الواقع وقد ذكر علماء الأصول أن التخصيص باعتبار الواقع لا مفهوم له. وقد سبق لنا الكلام عليها عند الكلام على قوله تعالى: ﴿وَرَبِّبْنَاهُمْ عَلَىٰ الْقِتْلَةِ فِي حُجُورِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]. فهذا باعتبار الواقع، فليس له مفهوم، وكذلك وأد البنات باعتبار الواقع فليس له مفهوم.

❖ وقوله: «ومنع وهات». منعٌ لما يَجِبُ، وهاتٍ لما لا يَجِبُ له؛ يَعْنِي: يَمْنَعُ مَا يَجِبُ عليه؛ وهذا يَدُلُّ على البخل، وهاتٍ: يَطْلُبُ ما ليس له؛ وهذا هو الشُّعْ، والشُّعُ قال فيه

الرَّسُولُ ﷺ: «اتَّقُوا الشَّعَّ فَإِنَّهُ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»^(١).

هذا الحديث: كما ترون جمع مسائل متعددة، فهو يدلُّنا على نصيح سلفِ الأُمّةِ لولاءِ الأمرِ، فإنَّ المُغِيرَةَ ﷺ أتى بكلِّ ما أتى به؛ لأنَّ المقامَ يَقْتَضِيهِ، فأتى بما يَتَعَلَّقُ بالعبادةِ، وبما يَتَعَلَّقُ بمعاملةِ الناسِ، وبما يَتَعَلَّقُ بالمالِ؛ لأنَّ معاويةَ ﷺ هو الخليفةُ، وعنده الأموالُ يَفْعَلُ بها ما يَشَاءُ، لكن إذا جاء مثل هذا الحديث: يَنْهَى عن إضاعةِ المالِ، توقفَّ.

وكذلك عقودُ الأمهاتِ؛ لأنَّ الخليفةَ قد يردُّ عليه أن فلاناً عَقَّ أمّه، أو ما أشبه ذلك، فهذا يدلُّنا على كمالِ نصيحِ سلفِ الأُمّةِ لولاءِ الأمورِ، وأحقُّ مَنْ تَنْصَحُ ولىُّ الأمرِ؛ لأنَّ ولىَّ الأمرِ إذا صَلَحَ صَلَحَ مَنْ تَحْتَ ولايته، وإذا فَسَدَ أَهْمَلُ وَأَضَاعَ.

❖ وقوله: «وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ». وهذا يدلُّ على أنه لا يَجُوزُ لِلإنسانِ أن يَقُولَ: اللَّهُمَّ إِنِّي لَا أَسْأَلُكَ رَدَّ الْقَضَاءِ، ولكنني أَسْأَلُكَ اللطْفَ فيه. بل الإنسانُ يَدْعُو بما شاء، والدعاءُ يَرُدُّ الْقَضَاءَ كما جاء في الحديث: «لَا يَرُدُّ الْقَضَاءَ إِلَّا الدُّعَاءُ»^(٢). وأنت الآن كأنَّكَ تَحَدِّى اللَّهَ وتَقُولُ: اقضِ علىَّ بما تُريدُ، لكن الطُفَّ بي، وهذا لا يَسْتَقِيمُ أو نَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي لَا أَسْأَلُكَ أَنْ تَمْنَعَنِي مِنَ الْغَرَقِ، ولكن الطفَّ بي إذا غَرِقْتُ. هذا لا يَسْتَقِيمُ. وهذه مبتدعةٌ، ما سَمِعناها في دعاءِ الأولين، ولا الآخرين.

ثم قال البخاريُّ رحمه الله:

٧٢٩٣- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عُمَرَ فَقَالَ: نُهِنَا عَنِ التَّكْلُفِ.

النهْيُ هنا عن التكلّفِ في كلِّ شيءٍ، حتى في أحوالك الخاصةِ، فاجعل الأمورَ تأتي على طبيعتها، وعلى ما تيسّر؛ لأنَّك إذا تكلّفت تكلّفت، فإذا أرذت أن يَكُونُ كلُّ شيءٍ على ما تُريدُ، فأتاك كلُّ ما تُريدُ، وَتَعَبْتَ، فاجعل الأمورَ تَمشي على طبيعتها، والذي يَتيسَّرُ يَتيسَّرُ، والذي لم يَتيسَّرْ فاعلم أن اللَّهَ سبحانه لو أرادَ سِوَاهُ لَحَصَلَ.

فالتكلّفُ في كلِّ شيءٍ مِنْهِيٌّ عنه، ولا أعرفُ لفظَ الحديثِ الذي وردَ، ولكن قول عمر:

(١) رواه مسلم (١٩٩٦/٤) (٢٥٧٨) (٥٦).

(٢) رواه الترمذي (٢١٣٩)، وحسنه الشيخ الألباني كما في تعليقه على السنن.

نُهِينَا. قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنَّهُ مِنَ الْمَرْفُوعِ حُكْمًا ^(١)، وَأَمَّا الْمَرْفُوعُ صَرِيحًا فِي هَذَا فَهُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ قَالَهَا ثَلَاثًا» ^(٢).

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧٢٩٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ حِينَ زَاغَتِ الشَّمْسُ فَصَلَّى الظُّهْرَ فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ عَلَى الْمِنْبَرِ فَذَكَرَ السَّاعَةَ، وَذَكَرَ أَنَّ بَيْنَ يَدَيْهَا أُمُورًا عَظِيمًا ثُمَّ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُسْأَلَ عَنْ شَيْءٍ فَلْيَسْأَلْ عَنْهُ، فَوَ اللَّهِ لَا تَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ إِلَّا أَخْبَرْتُكُمْ بِهِ، مَا دُمْتُ فِي مَقَامِي هَذَا». قَالَ: أَنَسٌ فَأَكْثَرَ النَّاسُ الْبُكَاءَ، وَأَكْثَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقُولَ: «سَلُونِي». فَقَالَ أَنَسٌ: فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: أَيْنَ مَدْخَلِي يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «النَّارُ». فَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُذَافَةَ فَقَالَ: مَنْ أَبِي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَبُوكَ حُذَافَةُ». قَالَ: ثُمَّ أَكْثَرَ أَنْ يَقُولَ: «سَلُونِي سَلُونِي». فَبَرَكَ عُمَرُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ فَقَالَ: رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ رَسُولًا. قَالَ فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ قَالَ: عُمَرُ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ عُرِضْتُ عَلَى الْجَنَّةِ وَالنَّارِ آنِفًا فِي عُرْضِ هَذَا الْحَائِطِ وَأَنَا أُصَلِّي، فَلَمْ أَرْ كَالْيَوْمِ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ» ^(١).

وفي نسخة: «أولى والذي نفسي بيده»

قال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٢٦٩/١٣):

❖ قَوْلُهُ: «وَقَالَ سَلُونِي». فِي حَدِيثِ أَنَسٍ الْمَذْكُورِ: فَصَعَدَ الْمِنْبَرَ فَقَالَ: «لَا تَسْأَلُونِي عَنْ

شَيْءٍ إِلَّا بَيَّنْتَهُ لَكُمْ». وَفِي رَوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ قَتَادَةَ عِنْدَ أَبِي حَاتِمٍ، «فَخَرَجَ ذَاتَ يَوْمٍ حَتَّى صَعَدَ الْمِنْبَرَ»، وَبَيَّنَّ فِي رَوَايَةِ الزُّهْرِيِّ الْمَذْكُورَةِ فِي هَذَا الْبَابِ وَقْتُ وَقُوعِ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ بَعْدَ أَنْ صَلَّى الظُّهْرَ، وَلَفْظُهُ: «خَرَجَ حِينَ زَاغَتِ الشَّمْسُ فَصَلَّى الظُّهْرَ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَذَكَرَ السَّاعَةَ ثُمَّ قَالَ: مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُسْأَلَ عَنْ شَيْءٍ فَلْيَسْأَلْ عَنْهُ» فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

❖ قَوْلُهُ: «فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ أَبِي؟» بَيَّنَّ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ مِنْ رَوَايَةِ الزُّهْرِيِّ

(١) انظر: «مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث» ص ٢٣.

(٢) رواه مسلم (٢٠٥٥/٤) (٢٦٧٠) (٧).

(٢) رواه مسلم (٨٣٢/٤) (٢٣٥٩) (١٣٤).

اسمه، وفي رواية قتادة سبب سؤاله، قال: فقام رجلٌ كان إذا لَحَى - أي؛ خاصَمَ - دعى إلى غير أبيه، وذكر اسمُ السائل الثاني، وأنه سعدٌ، وإني نقلته من ترجمة سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ مِنْ تَمِيمِ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ. وزاد في رواية الزهري الآتية بعد حديثين، فقام إليه رجلٌ فقال: «أين مَدْخَلِي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟» قال: «النَّارُ» ولم أَقِفْ على اسمِ هذا الرجل في شيءٍ من الطرق، كأنهم أَبْهَمُوهُ عَمْدًا لِلسترِ عليه. وللطبراني من حديث أبي فراسٍ الأَسْلَمِيِّ نحوه وزاد «وسأله رجلٌ في الجنة أنا؟» قال: «في الجنة» ولم أَقِفْ على اسمِ هذا الآخر.

ونقل ابنُ عبدِ البرِّ عن رواية مسلمٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال في خطبته: «لَا يَسْأَلُنِي أَحَدٌ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا أَخْبَرْتُهُ، وَلَوْ سَأَلَنِي عَنْ أَبِيهِ». فقام عبدُ اللَّهِ بْنُ حُذَافَةَ، وذكر فيه عتابُ أمِّه له وجوابه، وذكر فيه: «فقام رجلٌ فسأل عن الحجِّ» فذكره، وفيه فقام سعدٌ مولى شيبَةَ فقال: من أنا يا رسولَ اللَّهِ؟ قال: «أَنْتَ سَعْدُ بْنُ سَالِمٍ مَوْلَى شَيْبَةَ». وفيه فقام رجلٌ من بني أسَدٍ فقال: أين أنا؟ قال: «في النارِ» فذكر قصةَ عمرَ قال: فَتَزَلْتُ ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْأَلُونَ عَنْ أَسْيَافِهِمْ﴾ [الأنفال: ١٠١] وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ قِيلٍ وَقَالَ وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ.

وهذه الزيادة يَتَضَحُّ أَنَّ هَذِهِ الْقِصَّةَ سَبَبُ نَزُولِ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْأَلُونَ عَنْ أَسْيَافِهِمْ﴾ إِنَّ مَدْلَكُمْ تَسْؤُكُمْ. فَإِنَّ الْمَسَاءَةَ فِي حَقِّ هَذَا جَاءَتْ صَرِيحَةً، بِخِلَافِهَا فِي حَقِّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُذَافَةَ، فَإِنَّهَا بِطَرِيقِ الْجَوَازِ، أَيْ لَوْ قَدَّرَ أَنَّهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لَمْ يَكُنْ لِأَبِيهِ فَيُنْأَى أَبَاهُ الْحَقِيقِيُّ لَا تَفَضَّحَتْ أُمُّهُ، كَمَا صَرَّحَتْ بِذَلِكَ أُمُّهُ حِينَ عَاتَبَتْهُ عَلَى هَذَا السُّؤَالِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي «كِتَابِ الْفِتَنِ».

وقوله: «فَلَمَّا رَأَى عَمْرُ مَا بَوَّجَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْغَضَبِ». بَيِّنَ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ أَنَّ الصَّحَابَةَ كُلَّهُمْ فَهَمُّوا ذَلِكَ، فِي رِوَايَةِ هِشَامٍ «فَإِذَا كُلُّ رَجُلٍ لَأَفَأَ رَأَسَهُ فِي ثَوْبِهِ يَبْكِي» وَزَادَ فِي رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ: «وظَنُّوا أَنَّ ذَلِكَ بَيْنَ يَدَيَّ أَمِيرٍ قَدْ حَضَرَ» وَفِي رِوَايَةِ مُوسَى بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ الْبَاهِظِيَةِ فِي تَفْسِيرِ الْبَاهِظَةِ: «فَغَطُّوا رُؤُسَهُمْ لَهُمْ حَنِينَ». وَزَادَ مُسْلِمٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ: «فَمَا أَتَى عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمٌ كَانَ أَشَدَّ مِنْهُ».

وقوله: «فَقَالَ: إِنَّا نَتُوبُ إِلَى اللَّهِ ﷻ زَادَ فِي رِوَايَةِ الزَّهْرِيِّ: «فَبَرَكَ عَمْرُ عَلَى رَكْبَتِهِ فَقَالَ: رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا». وَفِي رِوَايَةِ قَتَادَةَ مِنَ الزِّيَادَةِ: «نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ الْفِتَنِ». وَفِي مَرْسَلِ السُّدِّيِّ عِنْدَ الطَّبْرِيِّ فِي نَحْوِهِ هَذِهِ الْقِصَّةُ: «فَقَامَ عَمْرُ فَقَبَّلَ رَجْلَهُ وَقَالَ: رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا». فَذَكَرَ مِثْلَهُ وَزَادَ: «وَبِالْقُرْآنِ إِمَامًا، فَاعْفُ عَنَّا اللَّهُ عَنكَ فَلَمْ يَزَلْ بِهِ حَتَّى رَضِيَ».

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ غَيْرُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالترجمة.

مراقبة الصحابة أحوال النبي ﷺ، وشدة إشفاقهم إذا غضب، خشية أن يكون لأمر يعم فيهم، وإدلال عمر عليه.

○ وجواز تقبيل رجل الرجل.

○ وجواز الغضب في الموعظة.

وبُروك الطالب بين يدي من يستفيد منه، وكذا التابع بين يدي المتبوع إذا سأل في حاجة.

ومشروعية التعوذ من الفتن عند وجود شيء قد يظهر منه قرينة وقوعها.

واستعمال المزاجية في الدعاء في قوله: «اعفُ عفا الله عنك» وإلا فالنبي ﷺ معفو عنه قبل ذلك. اهـ.

وقوله: المزاجية في الدعاء في قوله: «اعفُ عفا الله عنك»؛ لأن النبي ﷺ قد عُفِيَ عنه

قبل ذلك. في هذا التعليل نظر؛ لأنه قد يكون من أسباب العفو دعاء الناس له؛ ولهذا يجب أن نُصَلِّيَ على الرسول ﷺ مع أن الله قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الاحزاب: ٥٦]. وكذلك أيضاً نَسَأَلُ الله له الوسيلة عند الفراغ من الأذان، مع أنها حاصلة له^(١).

فإذا قال قائل: إذا كانت هذه الأمور حاصلة فما الفائدة من الدعاء بها له؟

قلنا هذا له فوائد: أولاً: كثرة الأجر لنا لسؤالنا لرسول الله ﷺ هذا.

ثانياً: أنه عنوان على محبة الإنسان لرسول الله ﷺ.

ثالثاً: إنه قد يكون حصول هذا له بأسباب متعددة؛ منها دعاؤنا له. فما ذهب إليه ابن حجر رحمه الله فيه نظر.

وانما لا شك أنه ينبغي أن يكون الدعاء من جنس العمل: مثل: اغفر لي غفر الله لك،

أعطني أعطاك الله، أو وسع لي وسع الله لك.

قال ابن حجر في «الفتح» (٢٧٠ / ١٣):

قال ابن عبد البر: سُئِلَ مالك عن معنى النهي عن كثرة السؤال، فقال: ما أذري أنه عن

الذي أُنْتَمَ فيه من السؤال عن النوازل، أو عن مسألة الناس المال، قال ابن عبد البر: الظاهر

الأول، وأما الثاني فلا معنى للترقية بين كثرة وقلته، لا حيث يجوز ولا حيث لا يجوز، قال:

وقيل كانوا يسألون عن الشيء ويلحون فيه إلى أن يُحرَمَ، قال: وأكثر العلماء على أن المراد

(١) رواه مسلم (٢٨٨ / ١) (٣٨٤) (١١).

كثرة السؤال عن النوازل، والأغلوطات، والتوليدات كذا قال: وقد تقدم الإلهام بشيء من ذلك في كتاب «العلم». اهـ

ثم قال ابن حجر رحمته الله في «الفتح» (٢٧٢/١٣):

الحديث السادس: وهو يتعلق بالقسم الثالث، وكذا الرابع حديث أنس وهو في معنى الحديث الرابع، وقد مضى شرحه، أورده من وجهين عن الزهري، وساقه هنا على لفظ معمر، وفي باب وقت الظهر من «كتاب الصلاة» بلفظ شعيب وهما متقاربان، ووقع هنا «فأكثر الأنصار البكاء». في رواية الكشميهني، وفي رواية غيره «فأكثر الناس» وهي الصواب، وكذا وقع في رواية معمر وغيره، ووقع هنا «فذكر الساعة وذكر أن بين يديها أموراً عظيماً». وفي رواية شعيب، وذكر أن فيها أموراً عظيماً، وزاد هنا: «فقام رجل فقال: أين مُذْخِلِي إلخ. ووقع هنا «وبمحمد رسولاً» وفي رواية شعيب «ومحمد نبياً» ووقع هنا «فسكت حين قال ذلك عمر» ثم قال النبي ﷺ: «أولى» وسقط هذا كله من رواية شعيب قال المبرد: يُقَالُ للرجل إذا أَفْلَتَ من معضلة: أُولَى لَكَ، أي: كَذَتْ تَهْلُكُ، وقال غيره هي بمعنى التهديد والوعيد. اهـ

وقوله: «أولى» معروف أنها تقع للتهديد، مثل قوله تعالى: ﴿أَوَّلَى لَكَ فَأُولَى﴾ [الأنعام: ١٣٤]. ويَحْتَمِلُ أن قوله «أولى» هنا أن هذا أولى؛ أي: ما قاله عمر من قوله: «رضينا بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولاً» ففيه احتمال.

المشكلة عندي أن الرجل قال: أين مُذْخِلِي؟ فقال: النار؛ فمثل هذا من رسول الله ﷺ فيه شيء من الجفاء، ومن عادته ﷺ أنه لا يَقَعُ منه الجفاء، اللهم إلا أن يُقَالَ: لعل هذا الرجل كان معروفاً بالعداوة وإيذاء المسلمين، فأراد النبي ﷺ أن يُخَيِّرَ بمصيره تطبيقاً لقلوب المسلمين الذين يَلْحَقُهُمْ أذيتُهُ، فهذا له وجه. وذكر في كتاب «العلم» أنه كان منافقاً.

وقوله: «الأغلوطات» يعني: الإيرادات والمنازعات.

ثم قال البخاري رحمته الله:

٧٢٩٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ أَنَسٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ: رَجُلٌ يَا نَبِيَّ اللَّهِ مَنْ أَبِي؟ قَالَ: «أَبُوكَ

فَلَانٌ. وَنَزَلَتْ ﴿يَكَايَأُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْتَلَوْا عَنْ أَشْيَاءَ﴾ الآية ^(١).

هذا الحديث مع الأحاديث التي ذكرها المؤلف في هذا الباب: وهو كراهة السؤال عما يُخشى أن يُجاب عليه الإنسان بما يسوءه. فهذا الرجل سأل من أبي؟ وكأنه والله أعلم يتكلم الناس فيه، فأراد أن يسأل النبي ﷺ عن أبيه حتى يُحقّق أن أباه فلان ابن فلان، فيزول هذا الاشتباه الذي رماه الناس به، فنزلت: ﴿يَكَايَأُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْتَلَوْا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدِّلُوا لَكُمْ تَسْوِئَكُمْ﴾ [التوبة: ١٠١]؛ لأنه ربّما لو كان الرجل يُنسب إلى غير أبيه الحقيقي، فأخبر به النبي ﷺ حين سُئل لسأه ذلك.

وهذه الآية محلّها وقت نزول الوحي، أما الآن فيجب السؤال عن كلّ شيء يُشكّل على المرء؛ لأن تغيير الأحكام مأمون، فلا يُمكن أن يُوجب ما لم يجب، ولا أن يُحرّم ما لم يُحرّم.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧٢٩٦- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ صَبَّاحٍ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَنْ يَرَحَ النَّاسُ يَتَسَاءَلُونَ حَتَّى يَقُولُوا هَذَا اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَمَنْ خَلَقَ اللَّهُ؟» ^(١).

في تفسيره: ذاك صريح الإيمان. أي: أنه يُؤدّي إلى صريح الإيمان الذي ليس فيه تردّد ولا شك، وهذا خلاف ظاهر الحديث؛ لأن ظاهر الحديث أن نفس الشك صريح الإيمان، وحيث يُحتاج إلى توجيه.

وتوجيهه أن يُقال: إن الشك لا يرد إلا على قلب خالص؛ لأن الشك على القلب المتردد غير وارد؛ إذ إنه لم يكن فيه يقين حتى يرد عليه الشك خلفه ويلقي الشبهة في قلب هذا الموقن الذي إيقانه صريح، من أجل أن يُفسّده.

فإذا ورد الشك على القلب، فهذا يدلّ على أن قلبه صريح سالم؛ إذ إن القلب الذي فيه شبهات، هو من الأصل مبني على الشبهات، فلا يرد عليه الشك، هذا هو المعنى الصحيح، وقد أشار إليه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في كتاب «الإيمان».

أما قول من يقول عن الله أنه قديم، فهذا مصطلح حادث بدعي، ويُريدون بالقديم غير ما

(١) رواه مسلم (٤/١٨٣٢) (٢٣٥٩) (١٣٥).

(٢) رواه مسلم (١/١٢١) (١٣٦) (٢١٧).

يُرَادُّ بِهِ لُغَةً، فَالْقَدِيمُ فِي اللُّغَةِ: مَا سَبَقَ غَيْرَهُ، وَإِنْ كَانَ حَادِثًا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يونس: ٢٣٩]. وأما القديمُ عندهم في اصطلاحهم فهو الذي لم يُسَبَقْ بعدهم^(١)، وعلى هذا فيكونُ بمعنى الأول، ولكن الأولُ أولى منه لأمرين: أولاً: لأنه هو الذي ورد في القرآن والسنة^(٢). ثانياً: أن فيه معنى أول الأشياء التي بعده إليه؛ لأنه يجوزُ أن يكون من الأولية بمعنى التقدم، أو من الأول بمعنى الرجوع، فيكونُ الأولُ بلا شكَّ أولى من القديم، وإن كان القديمُ بمعناه عند هؤلاء في اصطلاحهم.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧٢٩٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ بْنُ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَرْثٍ بِالْمَدِينَةِ، وَهُوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى عَصِيبٍ، فَمَرَّ بَنَفَرٍ مِنَ الْيَهُودِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: سَلُّوهُ عَنِ الرُّوحِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَسْأَلُوهُ لَا يَسْمِعُكُمْ^(٣) مَا تَكْرَهُونَ فَقَامُوا إِلَيْهِ فَنَالُوا: يَا أَبَا الْقَاسِمِ حَدَّثْنَا عَنِ الرُّوحِ. فَقَامَ سَاعَةً يَنْظُرُ فَعَرَفْتُ أَنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ، فَتَأَخَّرْتُ عَنْهُ حَتَّى صَعِدَ الْوُحْيُ، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الأنعام: ٨٥]^(٤).

الشاهد من هذا الحديث قوله: «لَا يَسْمِعُكُمْ مَا تَكْرَهُونَ».

والمرادُ بالروح هنا: روح الحيوان من الإنسان، وغير الإنسان، فإنها من أمر الله ﷻ، ولا يُمكن أن يُحيط الإنسان بشيء من كفياتها، إلا بما جاء به الوحي، نعم قد يُحيط الإنسان بآثارها، وأنها مادامت في البدن فهو حي، وإذا فارقت صار ميتاً، لكنَّ صفة هذه الروح، وكيف هي؟ وما مادتها، وكثافتها، ولطافتها؟ هذا لا يُعلم إلا عن طريق الوحي. وقد قال بعضُ الناس: إن الروحَ جزءٌ من البدن كالدم، وبه الحياة.

(١) قال الله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣].

(٢) قال النبي ﷺ: «اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء» رواه مسلم (٢٧١٣).

(٣) قال ابن حجر رحمته الله في «الفتح» (٤٠٢/٨): قوله: وقال بعضهم: «لا يستقبلكم بشيء تكرهونه». وفي رواية العلم: «لا يجيء فيه بشيء تكرهونه». وفي الاعتصام «لا يسمعكم ما تكرهون». وهي بمعنى، وكلها بالرفع على الاستئناف، ويجوز السكون وكذا النصب أيضاً. اهـ

(٤) رواه مسلم (٤/٢١٥٢) (٢٧٩٤) (٣٢).

وقال بعضهم: إنها عرض من أعراضه كالصحة والمرض وما أشبه ذلك وقال بعضهم: الروح شيء يُذكر، ولكنه ليس بداخل الجسم، ولا خارج الجسم، ولا متصل بالجسم، ولا منفصل عن الجسم؛ يعني: لا نقول: هي داخل الجسم، ولا خارجة. وقال بعضهم: لا نقول هي داخل العالم، ولا خارجة، كما وصفوا بذلك الرب ﷻ. فهاتان طائفتان، وكلاهما مُنحرفتان.

فالأولى: سلكت فيها مسلك التمثيل. حيث قالت: جزءاً من البدن أو عرضاً من أعراضه، وأنها تفنى بفنائها، وتوجد بوجوده.

والثانية: سلكت بها مسلك التعطيل، والجحود؛ لأن هذا الوصف الذي ذكره لها؛ يعني: أنه ليس لها وجود كما قالوا في الخالق ﷻ: أنه ليس داخل العالم، ولا خارجة ولا متصل ولا منفصل إلى آخره.

والحق أنها؛ أي: الروح جسم، ولكنه جسم لطيف قوي النفوذ والسلوب والدخول في البدن، والدليل على هذا أن النبي ﷺ أخبر حين جاء إلى أبي سلمة رضي الله عنه، وقد قبض وشخص بصره فقال: «إن الروح إذا قبض أتبعه البصر»^(١). ومعلوم أن البصر، لا يتبع إلا شيئاً ذا جرم. وكما أخبر أن الإنسان إذا قبضت روحه، كُفّن في كفن من الجنة، أو بكفن من النار، وصُعد بها إلى السماء، وكان لها رائحة طيبة إن كانت من أرواح المؤمنين، أو خبيثة إن كانت من أرواح الكفار^(٢)، وهذا يدل على أنها ذات جرم.

لكن جرم ليس من العناصر التي كعناصر المخلوقات لا كالأجساد، بل هي من مادة لا تعلمها، ولا نذكرها؛ لأنها لم توصف لنا في الكتاب والسنة؛ ولهذا قال: «قل الروح من أمر ربي». والروح أمرها عجيب؛ فلو أن الإنسان أغلق عليه في مكان. فإن الروح تخرج ولو كان محكم الإقفال.

فالصواب في الروح أنها جرم يرى ويُقبض، ويُكفن، ويُصعد به، ويُقَى له رائحة، لكنه جسم ليس كالأجسام في الكثافة، وله قوة في السريان في الجسم عجيبة؛ ولهذا تجد أن النائم

(١) انظر الكلام في هذه المسألة: الروح لابن القيم ص ٥٦ وما بعدها.

(٢) رواه مسلم (٢/٦٣٤) (٩٢٠) (٧).

(٢) رواه الإمام أحمد في مسنده (٤/٢٨٧) (١٨٥٣٤)، وأبو داود (٤٧٥٣)، والحاكم في المستدرک (١/٣٧)، وصححه الشيخ الألباني كما في تعليقه على السنن.

مثلاً تَخْرُجُ رَوْحُهُ، لَكِنَّهَا لَا تَخْرُجُ خُرُوجًا كَلِيًّا، فَإِذَا أَوْقَطَ اسْتَيْقِظَ فِي لَحْظَةٍ، فَهَذِهِ الرُّوحُ الَّتِي كَانَتْ فِي الْأَوَّلِ خَارِجَةً كَالظِّلِّ عَلَى الْجَسَدِ إِذَا أَوْقِظْتَ دَخَلَتْ فِي الْجَسَدِ.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٤- بَابُ الْاِقْتِدَاءِ بِأَفْعَالِ النَّبِيِّ ﷺ.

٧٢٩٨- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: اتَّخَذَ النَّبِيُّ ﷺ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ فَاتَّخَذَ النَّاسُ خَوَاتِيمَ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي اتَّخَذْتُ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ». فَنَبَذَهُ وَقَالَ: «إِنِّي لَنْ أَلْبَسَهُ أَبَدًا» فَنَبَذَ النَّاسُ خَوَاتِيمَهُمْ^(١).

قوله: «بَابُ الْاِقْتِدَاءِ بِأَفْعَالِ النَّبِيِّ ﷺ». يعني: اتباع الرسول ﷺ في أفعاله.

وقد قَسَمَ العلماءُ في أصولِ الفقهِ هذه المسألةَ إلى أقسامٍ^(٢):

القسم الأول: ما فعله بمقتضى الجبلة؛ مثل الأكل إذا جاع؛ والشرب، إذا عطش، والنوم إذا أتاه النوم، فهذا لا حكم له في نفسه؛ لأنه مقتضى الطبيعة، لكن قد يكون له حكم في وصفه؛ مثل أن يكون الأكل باليمين، والشرب باليمين، والنوم على الجانب الأيمن، وما أشبه ذلك.

والقسم الثاني: ما فعله على وجه العادة؛ يعني: أن الناس اعتادوه، فهذا يُتَّبَعُ فيه النبي ﷺ في جنسه لا في عينه.

ومعنى قولنا: في جنسه: أن نتبع ما اعتاده الناس؛ لأن الرسول ﷺ اتبع ما اعتاده الناس. لا في عينه؛ فمثلاً: إذا كان الناس في عهده يعتادون لبس الإزار والرداء بدلاً عن القميص والسراويل والغترة، فهل المشروع لنا أن نلبس الإزار والرداء، وإن خالف العادة؟

الجواب: لا؛ بل نقول: ما فعله على سبيل العادة فاتباعه فيه من حيث الجنس، بأن نتبع ما اعتاده الناس، لا باعتبار عينه.

القسم الثالث: ما فعله على سبيل التعبد، فهذا نتبعه فيه، فما فعله على سبيل التعبد فإنه يُشْرَعُ لنا أن نتبعه فيه.

ولكن إذا كان لم يرد إلا مجرد الفعل، فإنه يكون مستحباً ولا يكون واجباً. وهذا هو القول الراجح،

(١) رواه مسلم (١٦٥٥/٣) (٢٠٩١) (٥٣).

(٢) انظر: الإحكام في أصول الأحكام، للأمامي (٢٧/١)، والبرهان في أصول الفقه، للجويني (٣٢١/١)، والمسودة لأل تيمية (٦٦/١)، والمنحول للغزالي (٢٢٣/١).

أي: أن ما فعله على سبيل التعبد، وليس مقروناً بأمر منه فإنه يكون مستحباً، وليس بواجب؛ ولهذا قال العلماء: إن فعل النبي ﷺ المجرد يدل على الاستحباب دون الوجوب.

القسم الرابع: ما كان متردداً بين العادة والعبادة، فهنا اختلف العلماء فيه: فمنهم من قال: إنه يُستحب؛ لأن الأصل اتباع الرسول ﷺ في فعله؛ لقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١].

وقال بعضهم: بل يُحكم له بحكم العادة؛ لأن الأصل في العبادات المنع حتى يقوم دليل لا تردد فيه على أن هذا الشيء من العبادات، فنفعله؛ ومن أمثلة ذلك: اتخاذ شعر الرأس هل هو سنة، أو عادة؟.

فمن العلماء من قال: إنه سنة، وإلى هذا ذهب الإمام أحمد رحمه الله، حيث قال: هو سنة لو نقوى عليه لاتخذناه، ولكن له كلفة ومثونة^(١).

وقال بعض العلماء: إنه ليس بسنة؛ لأن الرسول ﷺ اتخذه على سبيل العادة؛ ولهذا قال في الصبي الذي كان فيه قزح؛ يعني: بعض رأسه محلوقة، وبعضه غير محلوقة، قال: «احلقه كله أو اتركه كله»^(٢) ولو كان من الأمر المشروع لقال: اتركه حتى ينبت. وهذا هو الأقرب: أن ما تردد بين كونه عبادة، أو عادة فإن الأصل أنه ليس متعبداً به؛ لأن العبادة لا تثبت إلا بيقين أنها عبادة، فيرجح جانب العادة.

القسم الخامس: ما فعله امتثالاً لأمر الله ﷻ، لكنه فعله على وجه البيان، والتفصيل، فهذا قال بعض العلماء فيه: إن له حكم ذلك المَجْمَل، فإن كان المَجْمَل واجباً فهو واجب، وإن كان غير واجب فهو غير واجب.

ولكن يبدو أن هذا ليس على إطلاقه؛ بدليل قول الله تبارك وتعالى في سورة البائدة: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْعُمُوا﴾ [البقرة: ١٦٠]. فهذا مجمل لم يبين فيه كيف يكون التطهر، والنبي ﷺ بين كيف يكون ذلك، كما في صفة غسل الرسول ﷺ^(٣). فهل نقول: إن الغسل على هذه الصفة واجب، لأنه بيان لمجمل

(١) انظر «المبدع» (١/ ١٠٥)، و«الفروع» (١/ ٩٩)، و«كشاف القناع» (١/ ٧٥)، و«الروض المربع» (١/ ٤٥).
(٢) رواه أبو داود (٤١٩٥) بهذا اللفظ، وصححه الشيخ الألباني كما في تعليقه على «السنن»، وهو عند مسلم (٣/ ١٦٧٥) (٢١٢٠) (١١٣) بلفظ: «نهي عن القزح....».

(٣) روى البخاري (٢٧٤)، مسلم (٣١٧) عن ميمونة بنت الحارث زوج النبي ﷺ أنها قالت: وضعت لرسول الله ﷺ وضوء الجنابة فأكفأ يمينه على يساره مرتين أو ثلاثاً، ثم غسل فرجه، ثم ضرب يده بالأرض أو الحائط مرتين أو ثلاثاً، ثم مضمض واستنشق ثم غسل وجهه وذراعيه، ثم أفاض على رأسه الماء، ثم غسل سائر

واجب، أو نقول: إن أصل الغُسل واجبٌ، وهذه الصفةُ سنةٌ؟

لا شك أن السنةَ دلتُ على الأخير، وهو أن الغُسلَ واجبٌ بأصله، مستحبٌ بوصفه، ويدُلُّ لهذا ما في صحيح البخاري، من حديثِ عُمَرَ بْنِ الْحَصِينِ الطويل، وفيه: أن رجلاً اعتَزَلَ ولم يُصَلِّ مع النبي ﷺ فقال له: «ما منعك أن تُصَلِّيَ معنا؟». قال: أَصَابَتْني جَنَابَةٌ ولا ماءً. فقال: «عليك بالصَّعِيدِ، فإنه يَكْفِيكَ». ثم جيءُ بالماءِ، واستَقَى الناسُ، وشَرِبُوا، وبقي بقيةٌ فأعطاها الرجلَ، وقال: «خُذْ هذا أفرِّغْهُ على نَفْسِكَ»^(١).

ولم يبيِّن له الكيفية، فلو كانت الكيفية واجبةً، لبيَّنها الرسول ﷺ، لوجوبِ التبليغِ عليه. وعلى هذا: القسمُ الخامسُ محلٌّ نظريٌّ؛ بمعنى: أننا ننظرُ كلَّ قضيةٍ بعينها، ولا نُعْطِيها حكماً عاماً، فنقول: إذا كان بياناً لواجبٍ؛ فهو واجبٌ، وإذا كان بياناً لمستحبٍ؛ فهو مستحبٌ، بل نقول: نحكمُ في كلِّ قضيةٍ بعينها.

وهناك قسمٌ سادسٌ يَعْلَمُهُ النبي ﷺ اتفاقاً: فهذا لا يُقْتَدَى به فيه، وليس محلٌّ اقتداءٍ عند جمهورِ الصحابةِ، وإن كان ابنُ عمرٍ رضي الله عنهما يَقْتَدِي بالرسول ﷺ فيه، ويتَّبِعُهُ فيه^(٢).

مثالُ ذلك: إذا نَزَلَ النبي ﷺ في مكانٍ وصلى فيه اتفاقاً؛ أي: صادفَهُ الوقتُ في هذا المكانِ، فنَزَلَ فصَلَّى، هل نقولُ: يُشْرَعُ للإنسانِ إذا مرَّ في هذا المكانِ في وقتِ الصلاةِ أن يَتَزَلَّ فيه ويُصَلِّي؟ والجوابُ: أما ابنُ عمرٍ رضي الله عنهما فكان يَفْعَلُ ذلك، حتى ذهبَ إلى ما هو أعظمُ، فكان يَتَحَرَّى المكانَ الذي بَالَ فيه الرسول ﷺ، فيَنزِلُ ويَتَوَلَّى فيه، ولكنَّ هذا الأصلَ خالفَهُ فيه أكثرُ الصحابةِ، ورأوا أن ما فَعِلَ اتفاقاً، فإنه لا يُشْرَعُ.

ومن ذلك أيضاً: قدومُ الإنسانِ الحاجِّ إلى مكةَ في اليومِ الرابعِ من ذي الحِجَّةِ، فهل نقولُ: إن هذا مشروعٌ، وأنه يَنْبَغِي للإنسانِ أن يَكُونَ قَدومُهُ إلى مكةَ وهو حاجٌّ في الرابعِ من ذي الحِجَّةِ، أو نقولُ: إن هذا حصَلَ مِنَ النبي ﷺ اتفاقاً فلا حكمَ له؟^(٣) الجوابُ: أن الثاني هو الصحيحُ.

جسده، ثم تنحى فغسل رجله.... الحديث.

(١) رواه البخاري (٣٤٤).

(٢) أورد البخاري رحمه الله جملة من الأحاديث والآثار الدالة على ذلك في كتاب الصلاة، باب المساجد التي على طرق المدينة والمواضع التي صلى فيها النبي ﷺ الحديث (٤٨٣) وما بعده من الأحاديث.

(٣) رواه البخاري (٧٣٦٧)، ومسلم (١٢١٦) (١٤١).

فهذه أقسامُ ستة في أفعالِ النبي ﷺ.

أما الحديث الذي معنا؛ وهو «اتخاذُ النبي ﷺ خاتماً من ذهبٍ، فاتَّخَذَ النَّاسُ خَوَاتِيمَ مِنْ ذَهَبٍ، ثُمَّ نَبَذَهُ ﷺ فَنَبَذَ النَّاسُ خَوَاتِيمَهُمْ». فهذا في زمنِ المشروعية والاتباع، فكان الصحابةُ يَحْرِصُونَ عَلَى تَابِعَتِهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، حَتَّى إِنَّهُ لَمَّا نَزَعَ نَعْلَيْهِ وَهُوَ فِي صَلَاتِهِ، نَزَعَ النَّاسُ نِعَالَهُمْ^(١)، وَحَتَّى إِذَا تَابَعُوهُ فِي الرُّكْعَةِ الْخَامِسَةِ لَمَّا صَلَّى خَمْسًا^(٢)، وَتَابَعُوهُ فِي التَّسْلِيمِ مِنْ رَكْعَتَيْنِ فِي الظُّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ لَمَّا سَلَّمَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ^(٣)؛ لِأَنَّ هَذَا زَمَنُ التَّشْرِيعِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَا فَعَلَهُ عَلَى وَجْهِ الْعِبَادَةِ، فَكَانُوا يُتَابِعُونَهُ فِيهِ.

وَفِي الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ مِّنْ حَيْثُ الْفَقْه - عَلَى أَنَّ لِبَاسَ الذَّهَبِ حَرَامٌ عَلَى الرِّجَالِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَنْ أَلْبَسَهُ أَبَدًا». وَهُوَ كَذَلِكَ. فَلَبَسَ الذَّهَبَ حَرَامٌ عَلَى الرِّجَالِ سَوَاءً كَانَ خَاتَمًا، أَوْ سَلْسَلَةً، أَوْ قُرْطًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، ثُمَّ أُضِيفَ إِلَى هَذَا أَنَّهُ مِنْ خَصَائِصِ النِّسَاءِ، فَصَارَ فِيهِ مُحْظُورَانِ: أَوَّلًا: كَوْنُهُ مِنْ ذَهَبٍ.

وَالثَّانِي: التَّشَبُّهُ بِالنِّسَاءِ، وَهُوَ مِنْ كِبَائِرِ الذَّنُوبِ.

وَأَمَّا الْيَسِيرُ التَّابِعُ فَقَدْ رَخَّصَ فِيهِ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، كَالْمَسَامِرِ فِي الْمِرَاةِ مَثَلًا، أَوْ الْعَضِدِ فِي الْمِرَاةِ، أَوْ الْعَقْرِ فِي السَّاعَةِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ^(٤)، لِأَنَّهُ يَسِيرٌ تَابِعٌ، وَالتَّابِعُ يَتَّبِعُ تَبَعًا مَا لَا يَتَّبِعُ اسْتِقْلَالًا، وَقِيَاسًا عَلَى الْحَرِيرِ الَّذِي قُرِنَ تَحْرِيمُهُ بِالذَّهَبِ، وَأَبِيحَ مِنْهُ مَا كَانَ تَابِعًا، كَأَرَبِ أَصَابِعٍ فَمَا دُونَ ذَلِكَ.

وَلِهَذَا تَرَخَّصَ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَائِنَا بِلِبَاسِ الْمَشَالِحِ الْمَنْسُوجَةِ بِالزَّرِيِّ وَإِنْ كَانَ بَعْضُ النَّاسِ يَقُولُ: إِنَّ فِي هَذَا الزَّرِي ذَهَبًا؛ وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: لَا ذَهَبَ فِيهِ، وَإِنَّمَا هَذَا مَلُونٌ بِلَوْنِ الذَّهَبِ، وَنَقَلَ شَيْخُنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ، عَنْ شَيْخِهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ: أَنَّ هَذَا الزَّرِي الَّذِي فِي الْمَشَالِحِ لَيْسَ بِذَهَبٍ، وَلَكِنَّهُ مَلُونٌ بِالذَّهَبِ.

وَعَلَى هَذَا فَلَا إِشْكَالَ فِيهِ؛ أَنَّهُ لَيْسَ بِحَرَامٍ، أَمَّا إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ ذَهَبٌ، وَقُلْنَا: بِجَوَازِ التَّابِعِ قِيَاسًا عَلَى الْحَرِيرِ، فَهُوَ جَائِزٌ أَيْضًا، وَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَتَوَرَّعُ عَنْ هَذَا، وَلَا يَلْبَسُ الْمُطَرَّرَ

(١) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٢٠/٣) (١١٥٢)، وَأَبُو دَاوُدَ (٦٥٠)، وَابْنُ خَزِيمَةَ (١٠١٧)، وَالدَّارِمِيُّ (٣٢٠/١)، وَالحَاكِمُ (٢٦٠/١) وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ كَمَا فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى السَّنَنِ.

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٠٤)، وَمُسْلِمٌ (٤٠١/١) (٥٧٢) (٩١).

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٧١٤)، وَمُسْلِمٌ (٤٠٣/١) (٥٧٣) (٩٧).

(٤) انْظُرْ «مَجْمُوعَ فَتَاوَيِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ» (٦٤/٢٥)، وَ«الْمَبْدِعُ» (١/٣٨٣)، وَ«شَرْحُ الْعَمْدَةِ» (٤/٣٠٨).

بالذهب أخذًا بالعموم، أن الذهب حُرِّم على ذكور هذه الأمة^(١). وكذلك أيضًا: يَجُوزُ الذهب في الخناجر والسيوف والبنادق؛ لأن ذلك فيه مصلحة أكبر من مفسدته، وهو إغاطة الأعداء، فالأعداء إذا رأوا أن أسلحة المسلمين من الذهب فلا شك أنهم يُعَاظُونَ بهذا، فلمصلحة راجحة أُبِيحَ منه هذا الشيء.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٥- باب ما يُكْرَهُ من التعمق والتنازع^(٢) والغلو في الدين والبدع لقوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [البقرة: ١٧١]؟
 قوله: «التعمق»، مأخوذ من العمق؛ وهو التقعر في الشيء.
 وقوله: «التنازع». هو التنازع في العلم، والمراد بالتنازع في العلم الذي لا يقصده الإنسان إلا منازعة الخصم وغلبته عليه.
 وقوله: «الغلو في الدين»: الزيادة فيه، سواء فيما لم يُشرع، أو فيما شرع فزيده في وصفه، فإن هذا مما يُكْرَهُ.

وقوله: «البدع»: أيضًا مما تُكْرَهُ؛ أي: البدع في الدين، لا في الدنيا. فالبدع في الدين كلها ضلالة، حتى وإن ظن صاحبها أنها هدى فإنها ضلالة، ولكنها تختلف بحسب ما تُوصَلُ إليه، فقد تكون فسقا، وقد تكون كفرًا بحسب مخالفتها للسنة.

ثم استدلل البخاري رحمه الله بقوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [البقرة: ١٧١]. فأهل الكتاب كانوا في دينهم على طرفين: طرف غالي، وطرف جاهل.

فكان بعضهم يغلو في دينه حتى يفرض على نفسه ما لم يفرضه الله عليه؛ كقوله تبارك وتعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا آيَةً رَضَوْنَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٧]. وبعضهم يتفلسف من دينه، ويُفَرِّط، ويُهْمِل، فكما أننا منهيون عن التفريط، فإننا منهميون أيضًا عن الغلو.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) في نسخة الشعب: والتنازع في العلم.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٧٢٩٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تُوَاصِلُوا». قَالُوا: إِنَّكَ تُوَاصِلُ. قَالَ: «إِنِّي لَسْتُ مِثْلَكُمْ، إِنِّي أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي». فَلَمْ يَتَّهَوْا عَنِ الْوَاصِلِ - قَالَ - فَوَاصِلُ بِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَيْنِ أَوْ لَيْلَتَيْنِ، ثُمَّ رَأَوْا الْهَلَالَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ تَأَخَّرَ الْهَلَالُ لَزِدْتُمْ». كَالْمُنْكَلِ لَهُمْ^(١).

❖ قوله ﷺ: «لَا تُوَاصِلُوا». قَالُوا: إِنَّكَ تُوَاصِلُ. لم يريدوا بهذا أن يعترضوا على الرسول ﷺ؛ أي: لم يريدوا أن يقولوا: كيف تنهانا عن شيء أنت تفعله؟ وإنما يريدون بذلك أن يبينوا أن مواصلة لهم كانت اتباعاً له ﷺ، فكأنهم قالوا: إنك تواصل وتريد أن تتبعك في ذلك، ثم بين لهم الفرق الذي يمنع المتابعة في هذا، بأنه ليس مثلنا يبيت يطعمه ربه ويسقيه. ❖ قوله: «يبيت»، يعني: في الليل.

❖ وقوله: «يطعمه ربه ويسقيه». هل يطعمه خبزاً ولحمًا وعسلًا، ويسقيه لبنًا وماء؟ الجواب: لا؛ إذ لو كان كذلك، لم يكن هناك وصال، فتعذر أن يكون طعاماً كطعام الناس، إذن هو طعام آخر، فما هذا الطعام؟

قال بعضهم: إنه طعام من طعام الجنة، وطعام الجنة طعام أخروي، فلا يفطر الصائم. وهذا أيضًا فيه نظر؛ لأن طعام الجنة وشراب الجنة يملأ البطن، فيحصل به ما يحصل بطعام الدنيا فلا يصح.

وقال بعضهم: إن معنى الإطعام، والإسقاء: هو أن الرسول ﷺ يشتغل بمناجاة الله ﷻ وذكره، والثناء عليه، فيحصل له بهذا من الغذاء الروحي، ما يكفيه عن الغذاء الجسدي، والإنسان إذا اشتغل بشيء اشتغلاً تاماً، أنساه الاشتغال به ما سواه، وهذا شيء مشاهد، وعلى هذا يجزى قول الشاعر:

لَهَا أَحَادِيثُ مِنْ ذِكْرِكَ تَشْغَلُهَا عَنْ الشَّرَابِ وَتُلْهِيَهَا عَنِ الزَّادِ^(٢)

يعني أن أحاديثها بذكرك تشغلها عن الشراب فلا تحتاج إليه، وتلهيها عن الزاد فلا تحتاج إليه. وهذا القول هو المتعين، لأنه لا يمكن أن يكون الناس في مرتبة كمرتبة الرسول ﷺ، فيستغنون بمناجاة الله ﷻ عن الغذاء الجسدي، فهذا هو الفرق.

(١) رواه مسلم (٧٧٤/٢) (١١٠٣) (٥٧).

(٢) انظر: «المدحش» (١/٤٥٥)، و«الحماسة البصرية» (١/١٥٧)، «ديوان المعاني» (١/٦٣).

وقوله: «فلم يَنْتَهوا عن الوصال». ربما يأخذ من هذه الجملة وأمثالها من يقدح بالصحابة. ويقول: انظروا للصحابة يُنْهَوْنَ فلا يَنْتَهَوْنَ، ويؤْمَرُونَ فلا يَأْتَمِرُونَ، فيتخذ من هذا قدحاً في الصحابة عليهم السلام، وكذلك أمرُوا بالحلق في غزوة الحديبية ^(١)، وأمرُوا بالتحلل في حجة الوداع ^(٢)، ولكنهم لم يمتثلوا على وجه مبادرين فيه.

فنقول: الصحابة عليهم السلام حين لم يَنْتَهوا، لم يُريدوا بذلك معصية الله ورسوله ﷺ، وحين امتنعوا عن فعل الأمور لم يُريدوا بذلك معصية الله ورسوله ﷺ، وإنما هم مُتَأَوِّلُونَ، ويرجون أن يعدل الرسول ﷺ عن هذا الحكم، أو أنه أتى بهذا الحكم رحمة بهم، فهم لم يَنْتَهوا عن الوصال ظناً منهم أن الرسول ﷺ نهى عن الوصال رافة بهم، فقالوا في أنفسهم: إنا قادرُونَ ولا يَشُقُّ علينا؛ ولهذا تركهم النبي ﷺ، لم يُعَنِّفْهُمْ، وواصل بهم يومين، أو ليلتين، ثم رأوا الهلال، فقال النبي ﷺ: «لو تأخر الهلال لزدنكم». كالمُنْكَلِّ لهم.

وفي هذا: إشارة إلى عقوبة الإنسان بأشد العقوبتين التي يترجأها؛ ولهذا بنى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه منع الرجل المطلق ثلاثاً من الرجوع إلى زوجته، وقال: أرى الناس تعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة، فلو أمضيته عليهم ^(٣)، فعاقبهم بما تعجلوا إليه من الشيء المحرم؛ لأن الذي يُطْلَقُ زوجته ثلاثاً يريد بذلك سرعة البينة، فعاقبهم عمر بما أرادوه لأنفسهم.

وهنا عاقب النبي ﷺ هؤلاء الصحابة بما أرادوه لأنفسهم من الوصال، فقال: «لولا أن الهلال رُئي لزداهم».

ثم قال البخاري رحمته الله:

٧٣٠٠- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ خَطَبَنَا عَلِيُّ رضي الله عنه عَلَى مِنْبَرٍ مِنْ أَجْرٍ، وَعَلَيْهِ سَيْفٌ فِيهِ صَحِيفَةٌ مُعَلَّقَةٌ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا عِنْدَنَا مِنْ كِتَابٍ يُقْرَأُ إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ، وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ. فَنَشَرَهَا فَلِذَا فِيهَا أَسْنَانُ الْإِبِلِ، وَإِذَا فِيهَا: «الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مِنْ غَيْرِ إِي كَذَا، فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَمَلَائِكَتُهُ وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا». وَإِذَا فِيهِ: «ذِمَّةُ مُسْلِمِينَ وَاحِدَةٍ

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَمَلَائِكَتُهُ وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا. وَإِذَا فِيهَا: «مَنْ وَالَى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهِ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَمَلَائِكَتُهُ وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا»^(١).

وفي هذا الأثر: دليل على أن علي بن أبي طالب عليه السلام لم يُخَصَّ بشيء باطن لا يُعْلَمُ به، بل كل ما رواه عن النبي ﷺ أغلنه ويئنه، ولم يخف شيئاً، فيه رد على الرافضة الذين يقولون: إن عندهم مصحفاً لفاطمة عليها السلام، وإنه أكثر من المصحف الموجود الذي أجمع عليه المسلمون، أو أن لآل البيت أشياء، ووصايا خاصة بهم لا يعلمها الناس. فعلي بن أبي طالب عليه السلام أتقى الله من أن يجحد شيئاً، أو يكتمه مما علمه النبي ﷺ، فلذلك يقول: والله ما عندنا من كتاب.

❖ وقوله: «عندنا»، يشمل آل البيت كلهم؛ ولهذا لم يقل: ما عندي. ويبدو لي - والله أعلم - أن الناس من عهده يدعون هذه الدعوة الباطلة، وهي أن آل البيت خُصُّوا بشيء؛ ولهذا جاء في أثر آخر: أنه قيل لعلي: هل خصكم النبي ﷺ بشيء؟ قال: لا، لم يُخَصَّنَا بشيء^(٢). فالصحيفة يقول فيها: «ما عندنا من كتاب يُقرأ إلا كتاب الله». وهو هذا المصحف الذي أجمع عليه المسلمون، منذ كُتِبَ إلى يومنا هذا، ومن المعلوم أن المصحف جُمِعَ على مصحف واحد في عهد عثمان قبل خلافة علي بن أبي طالب عليه السلام^(٣)، والمصحف العثماني الذي قرَّره الصحابة في عهد عثمان، هو المصحف الذي يريده علي بن أبي طالب عليه السلام، وليس هناك مصحف سواه.

❖ وقوله: «ما في هذه الصحيفة». يعني: الورقة، «فنشرها» أي: فلها، فإذا فيها: «أسنان الإبل»؛ أي: بنت المخاض، وبنت اللبون، إما في الزكاة أو في الديات. فيها أيضاً: «المدينة حرم من غير إلى كذا». وقد جاء مبيّناً في صحيح مسلم: من غير إلى ثور^(٤). وهما جبلان معروفان في شمال المدينة وجنوبها.

❖ وقوله: «فمن أحدث فيها حديثاً». يعني: يتهاك به هذا التحريم من اعتداء على الآدميين، أو على أموالهم، أو على الطير في المدينة: فعليه لعنة الله، والملائكة، والناس أجمعين.

(١) رواه مسلم (٩٩٤/٢) (١٣٧٠) (٤٦٧).

(٢) رواه مسلم (١٥٦٧/٣) (١٩٧٨) (٤٥).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) رواه مسلم (٩٩٤/٢) (١٣٧٠) (٤٦٧).

❖ وقوله: «فعليه لعنة الله، والملائكة، والناس أجمعين». فهذا خبر، أو دعاء، فإن الرسول ﷺ لعن، بل أخبر: «أن من أحدث في المدينة حدثاً، فعليه لعنة الله، والملائكة، والناس أجمعين»^(١). وهذا دليل على عظم الإحداث في المدينة، وإن كان الإحداث فيها دون الإحداث في مكة؛ لأن مكة قال الله فيها: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَكَامِ يُظْلَمِ نُذُوقُهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ [٢٥: ٢٥]. ❖ وقوله: «لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً». صرفاً أي: صرفاً للعقوبة، ولا عدلاً أي: أخذ مُعَادِلٍ عنها، وهو الفداء؛ يعني: لا يُمكن أن يقبل الله فداءً، ولا صرفاً بدون فداء. ❖ وقوله: «وإذا فيه ذمة المسلمين واحدة، يسعى بها أدناهم». يعني: أن المسلمين عهدهم واحد، فإذا أثن واحد من المسلمين أحداً، وجب على المسلمين أن يؤمنوه؛ لأن ذمتهم واحدة؛ ولهذا قال: «فمن أخفر مسلماً» - أي: غدر في ذمته - فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً.

❖ وقوله: «وإذا فيها من وإلى قوماً بغير إذن مواليه، فعليه لعنة الله، والملائكة والناس أجمعين»، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً؛ يعني: صار مولى لهم بغير إذن مواليه، فعليه لعنة الله. وظاهر الحديث: أنه إذا والآهم بإذن مواليه، فإنه جائز، ويحمل هذا على غير ولاء العتاقة، لأن ولاء العتاقة لا يتقبل ولو أذن فيه المولى؛ لقول النبي ﷺ: «إنما الولاء لمن أعتق»^(٢). لكن المراد في هذا موالاة الحليف، والمساعدة والمنصرة، وما أشبه ذلك.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧٣٠١ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: صَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ شَيْئاً تَرَخَّصَ وَتَنَزَّ عَنْهُ قَوْمٌ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَحَمِدَ اللَّهَ ثُمَّ قَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَتَنَزَّهُونَ عَنِ الشَّيْءِ أَصْنَعُهُ، فَوَاللَّهِ إِنِّي أَعْلَمُهُمْ بِاللَّهِ، وَأَشَدَّهُمْ لَهُ خَشْيَةً»^(٣).

❖ وقوله: «فحمد الله». وفي نسخة: فحمد الله، وأثنى عليه.

هذا كما وقع في قصة نفر الثلاثة؛ الذين سألوا عن عمل النبي ﷺ في السر، فذكر لهم،

(١) إرواه مسلم (٩٩٩/٢) (١٣٧١) (٤٦٩).

(٢) إرواه البخاري (٢٥٦٠) - (٢٥٦٥) ومسلم (١١٤١/٢) (١٥٠٤) (٥).

(٣) إرواه مسلم (٨٢٩/٤) (٢٣٥٦) (١٢٧).

فَكَانَهُمْ تَقَالُوا عَمَلَهُ، فَقَالُوا: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، ثُمَّ قَالَ أَحَدُهُمْ: لَا أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ. وَقَالَ الثَّانِي: لَا أَكُلُ اللَّحْمَ. وَالثَّالثُ قَالَ: أَقُومُ اللَّيْلَ وَلَا أَنَامُ. فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَرَجَّاهُمْ، وَقَالَ: «إِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأُصَلِّي وَأَنَامُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي»^(١).

وَمِنْ ذَلِكَ مَنْ يَتَنَزَّهُونَ عَنْ بَعْضِ الْأَطْعِمَةِ؛ لِاشْتِبَاهِهِمْ فِيهَا، مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا الْحَلُّ. فَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: أَنَّ قَوْمًا جَاءُوا إِلَى الرَّسُولِ ﷺ وَقَالُوا: إِنْ قَوْمًا يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ لَا نَذَرِي أَذْكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟ فَقَالَ: «سَمُّوا أَنْتُمْ وَكُلُوا»^(٢).

وَهَذَا كَالْتَأْيِيبِ لَهُمْ عَلَى هَذَا السُّؤَالِ؛ يَعْنِي: كَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّكُمْ لَا تُكَلِّفُونَ إِلَّا عَمَلَكُمْ، أَمَا عَمَلٌ غَيْرُكُمْ فَلَسْتُمْ مُسْتَوْلِينَ عَنْهُ، قَالَتْ عَائِشَةُ: وَكَانُوا حَدِيثِي عَهْدٍ بِكَفْرِ. وَلَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّبِعَ مِثْلَ هَذِهِ الْأُمُورِ؛ لَحَصَلَ فِي ذَلِكَ إِشْكَالٌ كَثِيرٌ، وَتَعَبٌ؛ أَيُّ: أَنَّا لَوْ قُلْنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ بَاعَ عَلَيْنَا بَيْتًا مِثْلًا، لَا بَدَأَ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّهُ تَمَلَّكَه بِطَرِيقٍ شَرْعِيٍّ، أَوْ بَاعَ عَلَيْنَا ثِيَابًا، لَا بَدَأَ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّهُ تَمَلَّكَهَا بِطَرِيقٍ شَرْعِيٍّ. فَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّ فِيهِ مِنَ الْمَشَقَّةِ وَالْحَرَجِ، مَا يُتَأَفَّى الشَّرِيعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٣٠٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ نَافِعِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، قَالَ: كَادَ الْخَيْرَانِ أَنْ يَهْلِكَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، لَمَّا قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَفَدَّ بَنِي تَمِيمٍ، أَشَارَ أَحَدُهُمَا بِالْأَقْرَعِ بْنِ حَابِسِ الْحَنْظَلِيِّ أَخِي بَنِي مُجَاشِعٍ، وَأَشَارَ الْآخَرُ بغيرِهِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ لِعُمَرَ: إِنَّمَا أَرَدْتُ خِلَافِي. فَقَالَ عُمَرُ: مَا أَرَدْتُ خِلَافَكَ. فَارْتَفَعَتْ أَصَوَاتُهُمَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَتَزَلَّتْ ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ﴾ [الْعَنْكَبُوتُ: ٢٠]. إِلَى قَوْلِهِ: ﴿عَظِيمٌ﴾ [الْعَنْكَبُوتُ: ٢٣]. قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: فَكَانَ عُمَرُ بَعْدَ - وَلَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ عَنْ أَبِيهِ يَعْنِي: أَبَا بَكْرٍ - إِذَا حَدَّثَ النَّبِيُّ ﷺ بِحَدِيثٍ حَدَّثَهُ كَأَخِي السَّرَّارِ، لَمْ يُسْمِعْهُ حَتَّى يَسْتَفْهَمَهُ.

❖ قَوْلُهُ: «فَكَانَ عُمَرُ بَعْدَ، وَلَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ عَنْ أَبِيهِ»؛ يَعْنِي: أَبَا بَكْرٍ، إِذَا حَدَّثَ النَّبِيُّ ﷺ بِحَدِيثٍ حَدَّثَهُ، كَأَخِي السَّرَّارِ، لَمْ يُسْمِعْهُ حَتَّى يَسْتَفْهَمَهُ؛ يَعْنِي: فِي مَقَابَلَةِ رَفْعِ الصَّوْتِ الَّذِي حَصَلَ مِنْهُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ فِي حَضْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٠٦٣)، وَمُسْلِمٌ (١٠٢٠/٢) (١٤٠١) (٥٠).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٥٠٧).

٧٣٠٣- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي مَرَضِهِ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ». قَالَتْ: عَائِشَةُ: قُلْتُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يُسْمِعْ لِنَاسٍ مِنَ الْبُكَاءِ، فَمُرْ عُمَرَ فَلْيُصَلِّ. فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ». فَقَالَتْ، عَائِشَةُ، فَقُلْتُ لِحَفْصَةَ: قُولِي: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يُسْمِعِ النَّاسَ مِنَ الْبُكَاءِ، فَمُرْ عُمَرَ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ، فَفَعَلْتُ حَفْصَةَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ كُنَّ لَأَنْتَنَ صَوَاحِبُ يَوْسُفَ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ». قَالَتْ حَفْصَةُ لِعَائِشَةَ: مَا كُنْتُ لِأُصِيبَ مِنْكَ خَيْرًا^(١).

❖ قولها: «ما كنتُ لأُصِيبَ مِنْكَ خَيْرًا»: لأن رسول الله ﷺ وبَّخها، وقال: «لَأَنْتَنَ صَوَاحِبُ يَوْسُفَ». يعني: في الكيد، وكانت عائشة تُعَلِّلُ بهذا، أنه كثيرُ البكاء ﷺ، وتُعَلِّلُ أيضًا بعلية أخرى؛ وهي أنه سيقوم بعد الرسول ﷺ، والناس لا يطمئنون إليه إذا كان بعد حبيبهم ﷺ، فكانت تُريدُ هذا وهذا.

ومناسبة هذا الحديث في الباب:

قال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (١٣ / ٢٨٠):

والمقصود منه بيان ذم المخالفة، وقال ابن التين: وفيه: أن أوامره على الوجوب، وأن في مراجعته فيما يأمر به بعض المكروه. قلت: وليس ما ادَّعاه من دليل الوجوب ظاهرًا. اهـ

٧٣٠٤- حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، قَالَ: جَاءَ عُوَيْمِرٌ إِلَى عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ، فَقَالَ: أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَيَقْتُلُهُ، أَتَقْتُلُونَهُ بِهِ، سَلْ لِي يَا عَاصِمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ، فَكَرِهَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَسَائِلَ، وَعَابَهَا، فَرَجَعَ عَاصِمٌ فَأَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَرِهَ الْمَسَائِلَ، فَقَالَ عُوَيْمِرٌ: وَاللَّهِ لَا تَيْنَ النَّبِيُّ ﷺ، فَجَاءَ وَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى الْقُرْآنَ خَلْفَ عَاصِمٍ، فَقَالَ لَهُ: «قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ فِيكُمْ قُرْآنًا». فَدَعَا بِهِمَا فَتَقَدَّمَا فَتَلَا عَنَّا، ثُمَّ قَالَ عُوَيْمِرٌ: كَذَبْتُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَمْسَكْتُهَا. فَفَارَقَهَا وَلَمْ يَأْمُرْهُ النَّبِيُّ ﷺ بِفَرَاغِهَا، فَجَرَّتِ السُّنَّةُ فِي الْمُتَلَاعِنِينَ. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «انْظُرُواهَا، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَحْمَرُ قَصِيرًا مِثْلَ وَحَرَةٍ، فَلَا أَرَاهُ إِلَّا قَدْ كَذَبَ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَسْحَمُ أَعْيَنَ ذَا اللَّيْتَيْنِ، فَلَا أَحْسِبُ إِلَّا قَدْ صَدَقَ عَلَيْهَا». فَجَاءَتْ بِهِ عَلَى الْأَمْرِ الْمَكْرُوهِ^(١).

(١) رواه مسلم (١/ ٣١٣) (٤١٨) (٩٥). مطولاً.

(٢) رواه مسلم (٢/ ١١٢٩) (١٤٩٢) (١).

الشاهد من هذا قوله: «إن الرسول كره المسائل». فلا ينبغي للإنسان أن يتعرض للبلاء، ويفرض الأشياء المكروهة؛ لأنه ربما يقع المكروه بناءً على توقعه؛ ولهذا قيل: البلاء موكّل بالمنطق. وقال الشاعر:

احذر لسانك أن تقول فتبتلي إن البلاء موكّل بالمنطق^(١)

وكم من إنسان يتوقع أشياء مكروهة ثم تقع؛ ولهذا كان الرسول ﷺ لا يُعجبه الفأل، ويكره الطيرة^(٢)؛ لأن الفأل حسن، وفيه تنشيط للإنسان، وفيه فتح سرور. والفرق بين الفأل والطيرة: أن الفأل، للشيء الحسن؛ يعني: تنفّأ خيراً، والطيرة: للتشاؤم. فلا ينبغي للإنسان أن يكون قلبه متشائمًا، بل ينبغي أن يكون متفائلاً؛ لأن التفاؤل يوجب نشاط الإنسان، وانسراح صدره، وسيره في عمله، والتطير بالعكس.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧٣٠٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَوْسٍ النَّصْرِيُّ، وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ جُبَيْرٍ بْنُ مُطْعِمٍ ذَكَرَ لِي ذِكْرًا مِنْ ذَلِكَ، فَدَخَلْتُ عَلَى مَالِكٍ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: انْطَلَقْتُ حَتَّى أَذْخُلَ عَلَى عُمَرَ أَنَا حَاجِبُهُ يَرْفَأُ، فَقَالَ: هَلْ لَكَ فِي عُثْمَانَ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَالزُّبَيْرِ، وَسَعْدِ بْنِ زَيْدٍ؟ قَالَ: نَعَمْ. فَدَخَلُوا فَسَلَّمُوا وَجَلَسُوا. فَقَالَ: هَلْ لَكَ فِي عَلِيٍّ، وَعَبَّاسٍ. فَأَذِنَ لَهُمَا. قَالَ الْعَبَّاسُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَقْضِ بَيْنِي وَبَيْنَ الظَّالِمِ - اسْتَبَا - فَقَالَ الرَّهْطُ عُثْمَانُ وَأَصْحَابُهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَقْضِ بَيْنَهُمَا، وَأَرْخِ أَحَدَهُمَا مِنَ الْآخِرِ. فَقَالَ: اتَّيَدُوا، أَنْشِدْكُمْ بِاللَّهِ الَّذِي بِإِذْنِهِ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ، هَلْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا نُورُثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً». يُرِيدُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَفْسَهُ. قَالَ الرَّهْطُ: قَدْ قَالَ ذَلِكَ. فَأَقْبَلَ عُمَرُ عَلَى عَلِيٍّ، وَعَبَّاسٍ، فَقَالَ: أَنْشِدْكُمْ بِاللَّهِ هَلْ تَعْلَمَانِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ذَلِكَ. قَالَا: نَعَمْ. قَالَ عُمَرُ: فَإِنِّي مُحَدِّثُكُمْ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ خَصَّ رَسُولَهُ ﷺ فِي هَذَا الْمَالِ بِشَيْءٍ لَمْ يُعْطِهِ أَحَدًا غَيْرُهُ، فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَمَا آفَاةُ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ﴾ [البقرة: ١٦٠].

(١) انظر «النجوم الزاهرة» (٢/ ١٣٠)، و«المستطرف» (١/ ١٨٨)، و«حاسة البحري» (١/ ٢٧٢)، و«السحر الحلال» (١/ ٨٣).

(٢) فمن ذلك ما رواه البخاري (٥٧٧٦)، ومسلم (٢٢٢٤) (١١١) من حديث أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا عدوى ولا طيرة، ويعجبني الفأل. قالوا: ما الفأل؟ قال: الكلمة الطيبة»

الآيَةِ، فَكَانَتْ هَذِهِ خَالِصَةً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ وَاللَّهِ مَا اخْتَارَهَا دُونَكُمْ، وَلَا اسْتَأْثَرِ بِهَا عَلَيْكُمْ، وَقَدْ أَعْطَاكُمْوهَا وَبَنَاهَا فِيكُمْ، حَتَّى بَقِيَ مِنْهَا هَذَا الْمَالُ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً سَتَّهِمَ مِنْ هَذَا الْمَالِ، ثُمَّ يَأْخُذُ مَا بَقِيَ فَيَجْعَلُهُ جَعْلَ مَالِ اللَّهِ، فَعَمِلَ النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِكَ حَيَاتِهِ، أَنْشَدُكُمْ بِاللَّهِ هَلْ تَعْلَمُونَ ذَلِكَ، فَقَالُوا: نَعَمْ. ثُمَّ قَالَ لِعَلِيِّ وَعَبَّاسٍ: أَنْشَدُكُمَا اللَّهَ هَلْ تَعْلَمَانِ ذَلِكَ، قَالَا: نَعَمْ. ثُمَّ تَوَفَّى اللَّهُ نَبِيَّهُ ﷺ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَنَا وَلِيُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَبَضَهَا أَبُو بَكْرٍ، فَعَمِلَ فِيهَا بِمَا عَمِلَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَنْتُمَا حَبِيتُذ - وَأَقْبَلَ عَلَى عَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ - تَزْعُمَانِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ فِيهَا كَذًا، وَاللَّهِ يَعْلَمُ أَنَّهُ فِيهَا صَادِقٌ بَارٌّ رَاشِدٌ تَابِعٌ لِلْحَقِّ، ثُمَّ تَوَفَّى اللَّهُ أَبَا بَكْرٍ، فَقُلْتُ: أَنَا وَلِيُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ. فَقَبَضْتُهَا سَتَتَيْنِ، أَعْمَلُ فِيهَا بِمَا عَمِلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ جِئْتَنِي، وَكَلِمَتُكُمَا عَلَى كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَأَمْرُكُمَا جَمِيعٌ، جِئْتَنِي تَسْأَلْنِي نَصِيكَ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ، وَأَتَانِي هَذَا يَسْأَلُنِي نَصِيبَ امْرَأَتِهِ مِنْ أَبِيهَا، فَقُلْتُ: إِنْ شِئْتُمَا دَفَعْتُهَا إِلَيْكُمَا، عَلَى أَنَّ عَلَيْكُمَا عَهْدَ اللَّهِ وَمِيثَاقَهُ تَعْمَلَانِ فِيهَا بِمَا عَمِلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَبِمَا عَمِلَ فِيهَا أَبُو بَكْرٍ، وَبِمَا عَمِلْتُ فِيهَا مِنْذُ وَلَيْتُهَا، وَلَا فَلَا تَكَلِّمَانِي فِيهَا. فَقُلْتُمَا: اذْفَعُهَا إِلَيْنَا بِذَلِكَ. فَدَفَعْتُهَا إِلَيْكُمَا بِذَلِكَ، أَنْشَدُكُمْ بِاللَّهِ هَلْ دَفَعْتُهَا إِلَيْهِمَا بِذَلِكَ، قَالَ الرَّهْطُ: نَعَمْ. فَأَقْبَلَ عَلَى عَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ، فَقَالَ: أَنْشَدُكُمَا بِاللَّهِ هَلْ دَفَعْتُهَا إِلَيْكُمَا بِذَلِكَ. قَالَا: نَعَمْ. قَالَ: أَفَتَلْتَمَسَانِ مِنِّي قَضَاءَ غَيْرِ ذَلِكَ، فَوَ الَّذِي يَأْذِنُهُ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ لَا أَقْضِي فِيهَا قَضَاءَ غَيْرِ ذَلِكَ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، فَإِنْ عَجَزْتُمَا عَنْهَا فَادْفَعَاهَا إِلَيَّ، فَأَنَا أَكْفِيكُمَا هَا^(١).

هذا الحديث مرّ علينا من قبل، وفيه أن النبي ﷺ قال: «لَا تُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صدقةً». وهاتان جملتان: الأولى نفْي: لَا تُورَثُ. والثانية: مَا تَرَكْنَا صدقةً. فـ «مَا» هنا اسمٌ موصولٌ مبتدأ، والتقدير: الذي تَرَكْنَاهُ صدقةً؛ أي: يَكُونُ صدقةً، فالأنبياء لَا يُورَثُونَ، بل مَا تَرَكُوهُ فَإِنَّهُ يَكُونُ صدقةً. وقد زعمتِ الرافضة أن الكلام جملة واحدة، وأن قوله: «لَا تُورَثُ مَا تَرَكْنَا صدقةً». أي: لَا تُورَثُ مَا تَرَكْنَاهُ صدقةً. وأما مَا تَرَكْنَاهُ تملُّكًا، فَإِنَّهُ يُورَثُ.

وعلى تحريفهم، تَكُونُ «مَا»: في موضع نصبٍ مفعولاً به لـ «تَرَكْنَا»، لَا تُورَثُ الذي تَرَكْنَا صدقةً، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا تحريفٌ واضحٌ؛ لأنَّ مَا تَرَكُ صدقةً لَا يُورَثُ، لَا مِنَ الرُّسُولِ ﷺ، وَلَا مِنْ غَيْرِهِ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ أَوْصَى بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهِ أَنْ يَكُونَ صدقةً تُدْفَعُ بَعْدَ مَوْتِهِ، فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُورَثَ عَنْهُ، بَلْ يُتَصَدَّقُ بِهِ كَمَا

جاء في الحديث: «إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ بِثُلُثِ أَمْوَالِكُمْ عِنْدَ وفَاتِكُمْ»^(١).

وفي هذا الحديث أيضًا: دليل على براءة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، مما زعمته الرافضة أنها ظلمًا على بن أبي طالب، وفاطمة، والعباس، فإن النهاية كما رأيتم أن عمر رضي الله عنه دفع إليهما على أن يعملا فيه ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يعمل فيه، ومع ذلك تنازعا في هذا النزاع، حتى وصف العباس على بن أبي طالب بأنه ظالم، وهذا نزاع شديد؛ ولهذا قال: إن عجزتما عنها، فاذفعاها إلي، فأنا أكفيكماها رضي الله عنهما؛ أي: وإن قدرتما على أن تصرياها كما صر فيها النبي صلى الله عليه وسلم فهذا هو الواجب عليكما.

وفي هذا: دليل على أن الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم ينالهم من الرعية ما ينالهم من الأذى، ولكنهم يصبرون، ويحتسبون كما هي طريقة الرسل - عليهم الصلاة والسلام - قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَذَّبَ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَى مَا كُذِّبُوا وَأَوْدُوا حَتَّى أَتَاهُمْ نَصْرُنَا﴾ [الأنعام: ٣٤]. ولا تظن أنك تكون رأسًا في شيء من الأشياء، فتسلم.

ولهذا يُذكر عن رجل أنه أوصى ابنه، فقال: يا بني لا تكن رأسًا، فإن الرأس كثير الآفات. كل إنسان يتولى شيئًا قياديًا، فإنه لابد أن يجد من يرصى بعمله، ومن لا يرصى بعمله، ولكن وظيفة الإنسان أن يصلح ما بينه وبين الله عز وجل، فإذا أصلح ما بينه وبين الله عز وجل، أصلح الله ما بينه وبين الناس.

ولهذا كتبت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها إلى معاوية حين تولى الخلافة، وقالت: إن النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «مَنْ التمس رضا الناس في سخط الله سخط الله عليه، وأسخط عليه الناس، ومن التمس رضا الله في سخط الناس، كفاه الله مئونة الناس، ودافع عنه وحفظه، وبين أمره»^(٢). أما مَنْ يُسخط الله برضا الناس، فإن الله تعالى يسخط عليه، ويسخط عليه الناس، فتكون قلوبهم كارهة له، ساخطة لفعله، فأهم شيء على الإنسان أن ينظر ما بينه وبين ربه فقط، أما ما بينه وبين الناس فإنه سوف يصلح، ولو بعد زمن.

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده (٤٤٠/٦) (٢٧٤٨٢)، وابن ماجه (٢٧٠٩) والطبراني في الكبير (٩٤/٢٠)، والدارقطني (١٥٠/٤)، وذكره الهيثمي في «المجمع» (٢١٢/٤)، وقال: إسناده حسن، وقال الحافظ في «بلوغ المرام» بعد أن ذكر له عدة طرق: وكلها ضعيفة لكن يقوي بعضها بعضًا وحسنه الشيخ الألباني كما في تعليقه على «السنن»، وفي «الإرواء» (١٦٤١).

(٢) رواه الترمذي (٢٤١٤)، ابن حبان (٢٧٦)، وعبد بن حيد (١٤٢٤) وصححه الشيخ الألباني كما في تعليقه على السنن.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٦- بَابُ إِيْمَانِ مَنْ آوَى مُحَدَّثًا، رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ^(١).

٧٣٠٦- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، قَالَ: قُلْتُ لَأَنْسِي: أَحْرَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ. قَالَ: نَعَمْ مَا بَيْنَ كَذَا إِلَى كَذَا، لَا يُقَطَّعُ شَجَرُهَا، مَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَّثًا، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ. قَالَ عَاصِمٌ: فَأَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ أَنْسِي، أَنَّهُ قَالَ: أَوْ آوَى مُحَدَّثًا ^(٢).

❖ قوله: «آوى»؛ يعني: تلقاه، ونصره، ودافع عنه، فإنه ملعون، وإن كان هذا فيمن آواه، فالْمُحَدَّثُ أَوَّلَى بِاللَّعْنِ - والعياذُ بِاللَّهِ - وهذا يَشْمَلُ الْحَدَّثَ الْإِعْتِقَادِيَّ، وَالْحَدَّثَ الْعَمَلِيَّ. فَكُلُّ مَنْ أَحْدَثَ فِي الْمَدِينَةِ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ، وَالْمَلَائِكَةِ، وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ.

❖ وقوله: «لَا يُقَطَّعُ شَجَرُهَا». يُسْتَشْيَى مِنْ ذَلِكَ مَا يَحْتَاجُهُ أَهْلُهَا لِلْحَرِثِ، فَإِنَّهُ رُخِّصَ فِي هَذَا بِخِلَافِ مَكَّةَ، فَإِنَّهُ لَمْ يُرَخِّصْ فِي شَجَرِهَا إِلَّا الْإِذْخِرَ ^(٣). ثُمَّ إِذَا حُرِّمَ قَطْعُ شَجَرِهَا، فَهَلْ فِيهِ جَزَاءٌ؟
الْجَوَابُ: أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ لَا جَزَاءَ فِي قَطْعِ الشَّجَرِ، لَا فِي مَكَّةَ وَلَا فِي الْمَدِينَةِ، أَمَّا الصَّيْدُ فَفِيهِ الْجَزَاءُ فِي مَكَّةَ، وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ فِي الْمَدِينَةِ ^(٤).

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧- بَابُ مَا يُذَكَّرُ مِنْ ذِمِّ الرَّأْيِ، وَتَكْلُفِ الْقِيَاسِ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الأنعام: ٣٦].

❖ قوله ﷺ: «مَا يُذَكَّرُ مِنْ ذِمِّ الرَّأْيِ». الْمُرَادُ بِهِ الرَّأْيُ الْمَجْرَدُ عَنِ الدَّلِيلِ.

❖ وقوله: «وَتَكْلُفِ الْقِيَاسِ». وَلَمْ يَقُلْ: وَالْقِيَاسُ. وَلَكِنَّهُ قَالَ: تَكْلُفِ الْقِيَاسِ. أَيِ الْقِيَاسِ الْمَتَكْلَفِ الْمُتَعَمَّقِ فِيهِ، وَأَمَّا الْقِيَاسُ الصَّحِيحُ فَلَا يُكْرَهُ، فَإِنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَاسَ بِنَفْسِهِ حَيْثُ قَالَ لِلْمَرْأَةِ: «أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى أَمِّكَ دِينَ أَكُنْتَ قَاضِيَتُهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: فَاقْضُوا الَّذِي لَهُ فَإِنَّ اللَّهَ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ ^(٥).

(١) علقه البخاري رحمه الله بصيغة الجزم كما في «الفتح» (١٣/ ٢٨١)، وأسنده المؤلف في أواخر الحج وفي فضائل المدينة، باب حرم المدينة (١٨٧٠).

(٢) رواه مسلم (٩٩٤/ ٢) (١٣٦٦) (٤٦٣) بنحوه.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) انظر: «المبدع» (٣/ ٢٠٨)، و«الفروع» (٣/ ٣٥٠)، و«الإنصاف» (٣/ ٥٥٩)، و«كشاف القناع» (٢/ ٤٧٤).

(٥) رواه البخاري (٧٣١٥)، ومسلم (٨٠٤/ ٢) (١١٤٨) (١٥٤) بنحوه.

وقال للرجل الذي قال له: يا رسول الله، إن امرأتي ولدت غلاما أسود - يُعَرِّضُ بها - فقال: «هل لك من إبل؟ قال: نعم، قال: ما ألوانها؟ قال: حمراء. قال: هل فيها من أورك؟ - الأورك الذي سواده فيه بياض - قال: نعم. قال: «من أين أتاها الأورك؟» - قال: لعلّه نزعها عرق. قال: «فابتك هذا لعلّه نزعها عرق»^(١).

فالقياصُ الصحيح الذي ليس فيه تكلف، هذا طريق شرعي محمود، أما القياصُ المتكلف فهو المذموم.

ثم استدلل المؤلف رحمه الله بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الأنعام: ٣٦]. وفسر تقف بـ «تقل»: والصواب أن «تقف» بمعنى: تتبع؛ لأنه مأخوذ من القفا، أي: لا تتبع شيئا ليس لك به علم، سواء كان هذا في القول أو في الفعل، وتشمل الآية قفو ما ليس فيه علم من الأمور الشرعية، وغيرها، حتى فيما بين الناس، لا تقف ما ليس لك به علم. وفي هذه الآية: دليل على أنه يجب على الإنسان أن يتثبت ويتأني فيما يُنقل، وقد جاء في الحديث: «كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع»^(٢).

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧٣٠٧- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ تَلَيْدٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شُرَيْحٍ، وَغَيْرُهُ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ، قَالَ: حَجَّ عَلَيْنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْزِعُ الْعِلْمَ بَعْدَ أَنْ أَغْطَاهُمُوهُ أَنْتِزَاعًا، وَلَكِنْ يَنْزِعُهُ مِنْهُمْ مَعَ قَبْضِ الْعُلَمَاءِ بِعِلْمِهِمْ، فَيَقْبِ نَاسٌ جُهَالٌ يُسْتَفْتُونَ فَيُفْتُونَ بِرَأْيِهِمْ، فَيُضِلُّونَ وَيُضِلُّونَ». فَحَدَّثْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو حَجَّ بَعْدُ، فَقَالَتْ: يَا ابْنَ أَخْتِي انْطَلِقْ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ فَاسْتَشِثْ لِي مِنْهُ الَّذِي حَدَّثَنِي عَنْهُ. فَحِثُّهُ فَسَأَلْتُهُ فَحَدَّثَنِي بِهِ كَنَحْوِ مَا حَدَّثَنِي، فَأَتَيْتُ عَائِشَةَ فَأَخْبَرْتُهَا، فَعَجِبْتُ، فَقَالَتْ: وَاللَّهِ لَقَدْ حَفِظَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو^(١).

الشاهد قوله: «فَيَقْبِ نَاسٌ جُهَالٌ يُسْتَفْتُونَ فَيُفْتُونَ بِرَأْيِهِمْ فَيُضِلُّونَ، وَيُضِلُّونَ». ومثل هؤلاء لا يُعَدُّونَ بجهلهم، بل يجب ألا يقولوا على الله إلا ما يعلمون.

(١) رواه البخاري (٥٣٠٥)، ومسلم (١١٣٧/٢) (١٥٠٠) (١٨).

(٢) رواه مسلم (١٠/١) (٥) (٥).

(٢) رواه مسلم (٢٠٥٩/٤) (٢٦٧٣) (١٤).

٧٣٠٨- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا أَبُو حَمْزَةَ، سَمِعْتُ الْأَعْمَشَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا وَائِلٍ: هَلْ شَهِدْتَ صَفِينَ، قَالَ: نَعَمْ. فَسَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ حُنَيْفٍ، يَقُولُ: ح. وَحَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: قَالَ سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَتَيْتُمُو رَأْيَكُمْ عَلَى دِينِكُمْ، لَقَدْ رَأَيْتَنِي يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ وَلَوْ أَسْتَطِيعُ أَنْ أَرُدَّ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَرَدَدْتُهُ، وَمَا وَضَعْنَا سُيُوفَنَا عَلَى عَوَاتِقِنَا إِلَى أَمْرٍ يُفْظِنُنَا إِلَّا أَسْهَلُنَا بِنَا إِلَى أَمْرٍ نَعْرِفُهُ غَيْرَ هَذَا الْأَمْرِ. قَالَ: وَقَالَ أَبُو وَائِلٍ: شَهِدْتُ صَفِينَ وَبِشْتِ صِفُونَ^(١).

❖ قَوْلُهُ صِفُونَ: مَلْحَقٌ بِجَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ.

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَتَيْتُمُو رَأْيَكُمْ عَلَى دِينِكُمْ». ثُمَّ اسْتَدَلَّ بِقِصَّةِ أَبِي جَنْدَلٍ، يُشِيرُ إِلَى الصَّلَاحِ الَّذِي وَقَعَ فِي غَزْوَةِ الْحَدِيثِيَّةِ، بَيْنَ الرَّسُولِ ﷺ وَبَيْنَ قَرِيشٍ. وَمِنْ شُرُوطِ الصَّلَاحِ: أَنْ مَنْ جَاءَ مُسْلِمًا رَدَدْنَاهُ إِلَى قَرِيشٍ، وَمَنْ جَاءَ مِنَّا إِلَيْهِمْ فَلَانِهِمْ لَا يَرُدُّونَهُ، فَرَأَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهِ وَقَالَ: أَلَسْنَا عَلَى الْحَقِّ، وَعَدُّونَا عَلَى الْبَاطِلِ. قَالَ: بَلَى. قَالَ: فَلِمَ نُعْطِ الدِّينَةَ فِي دِينِنَا^(٢)، وَلَكِنْ هَذَا الصَّلَاحُ كَانَ خَيْرًا وَفَتْحًا، وَصَارَ النَّاسُ يَأْتُونَ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَيَذْهَبُونَ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ، وَانْتَشَرَ دِينَ الْإِسْلَامِ، وَلِهَذَا سَمَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى فَتْحًا. فَقَالَ: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلٍ﴾ [الْحَدِيثُ: ١٠٠٠]. يَعْنِي بِذَلِكَ صِلَاحَ الْحَدِيثِيَّةِ.

وَالنَّاسُ يَظُنُّونَ أَنَّ هَذَا الصَّلَاحَ جَوْرٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَلَكِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ عَنْ ذَلِكَ الصَّلَاحِ: إِنَّهُ بِأَمْرِ اللَّهِ، وَإِنَّهُ لَنْ يَعْصِيَهُ اللَّهُ، وَإِنَّ اللَّهَ سَيَنْصُرُهُ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي وَقَعَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ^(٣). فَمِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَّهَمَ رَأْيَهُ أَمَامَ شَرَعِ اللَّهِ ﷻ، وَلَا يُقْلَ: لَمْ كَانَ هَذَا؟ أَوْ كَيْفَ كَانَ هَذَا؟ يُرِيدُ بِذَلِكَ الْإِنْكَارَ. أَمَا إِذَا سَأَلَ لَمْ كَانَ هَذَا؟ يُرِيدُ بِهِذَا

(١) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١٣ / ٢٨٨): قَوْلُهُ: وَقَالَ أَبُو وَائِلٍ: «شَهِدْتُ صَفِينَ وَبِشْتِ صِفِينَ» كَذَا لِأَبِي ذَرٍّ، وَلِغَيْرِهِ: «وَبِشْتِ صِفُونَ»، وَفِي رِوَايَةِ النَّسْفِيِّ مِثْلُهُ وَلَكِنْ قَالَ: «بِشْتِ الصَّفُونَ» بِزِيَادَةِ أَلْفٍ وَلاَمٍ وَالْمَشْهُورُ فِي صَفِينَ كَسْرُ الصَّادِ الْمَهْمَلَةِ وَبَعْضُهُمْ فَتَحَهَا، وَجَزَمَ بِالْكَسْرِ جَمَاعَةُ مِنَ الْأَثْمَةِ، وَالْقَاءُ مَكْسُورَةٌ مُثْقَلَةٌ اتِّفَاقًا، وَالْأَشْهُرُ فِيهَا بِالْيَاءِ قَبْلَ النُّونِ كَمَا رَدَيْنِ وَفَلَسْطَيْنِ وَقَنْسَرَيْنِ وَغَيْرَهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ أَبْدَلَ الْيَاءَ وَآوًا فِي الْأَحْوَالِ وَعَلَى هَاتَيْنِ اللَّغَتَيْنِ فَعَرَّاهَا إِعْرَابُ غَسْلَيْنِ وَعَرَبُونَ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَعْرَبَهَا إِعْرَابَ جَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ فَتَصَرَّفَ بِحَسَبِ الْعَوَامِلِ مِثْلُ: لَفِي عِلْيَيْنِ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عَلَيُونِ وَمِنْهُمْ مَنْ فَتَحَ النُّونَ مَعَ الْوَاوِ لَزُومًا نَقَلَ كُلَّ ذَلِكَ ابْنُ مَالِكٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ فَتَحَ النُّونَ مَعَ الْيَاءِ لَزُومًا. اهـ.

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣ / ١٤١١) (١٧٨٥) (٩٤).

(٣) أَتَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ.

(٤) أَتَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ.

الاسترشاد والوصول إلى الحكمة، أو سأل كيف هذا؟ يُريدُ بذلك أن يَعْرِفَ الكيفية، فيقولُ بها، فهذا لا بأس.

❖ وقوله: «وما وَضَعْنَا سِوْفَنَا على عَوَاتِقِنَا إلى أَمْرٍ يُفْطِنُنَا إِلَّا أَسهَلْنَا بنا إلى أَمْرٍ نَعْرِفُهُ». المعني أننا نَحْمِلُ السِوْفَ لِنُقَاتِلَ، فإذا أَمَرْنَا بالكفِّ عاد بنا ذلك إلى الأسهلِ في الفعلِ.

قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الفتح» (١٣/٢٨٨):

❖ قوله: «قال سهلُ بْنُ حُنيفٍ: يا أَيُّهَا النَّاسُ». قد تقدَّم بيانُ سببِ خطبتهِ بذلك في تفسير سورة الفتح، وبيانُ المرادِ بقولِ سهلِ يومِ أبي جندلِ.

❖ وقوله: «يُفْطِنُنَا» بِالظَّاءِ المعجمةِ الْمَكْسُورَةِ بعدَ الْفَاءِ الساكنةِ؛ أي: يُوقِنُنَا في أَمْرٍ فطِيعٍ، وهو الشَّدِيدُ في القُبْحِ ونَحْوِهِ. وقوله: «إِلَّا أَسهَلْنَا». بسكونِ اللَّامِ بعدَ الْهَاءِ والنونِ المفتوحينِ؛ والمعني أَنزَلْنَا في السهلِ مِنَ الْأَرْضِ؛ أي: أَفْضَيْنَا بنا، وهو كنايةٌ عن التَّحْوِيلِ مِنَ الشَّدَةِ إلى الْفَرَجِ.

❖ وقوله: «بنا». في ورايةِ الْكُشَيْمِيِّ «بها».

ومرادُ سهلٍ: أَنهم كانوا إِذا وَقَعُوا في شِدَّةٍ يَحْتَاجُونَ فيها إلى الْقِتَالِ في الْمَغَازِي والثبوتِ والفتوحِ الْعُمَرِيَّةِ، عَمَدُوا إلى سِوْفِهِمْ فَوَضَعُوهَا على عَوَاتِقِهِمْ، وهو كنايةٌ عن الْجَدِّ في الْحَرْبِ، إِذا فَعَلُوا ذلك انتَصَرُوا، وهو المرادُ بِالنَّزُولِ في السهلِ، ثم اسْتَشْنَى الْحَرْبَ الَّتِي وَقَعَتْ بِصُفَيْنَ لما وَقَعَ فيها من إِبْطَاءِ النَّصْرِ، وشِدَّةِ الْمَعَارِضَةِ من حَجَجِ الْفَرِيقَيْنِ؛ إِذْ حُجَّةٌ على وَمَنْ مَعَهُ ما شَرَعَ لَهُمْ من قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ حَتَّى يَرْجِعُوا إلى الْحَقِّ، وَحُجَّةٌ مُعَاوِيَةَ وَمَنْ مَعَهُ ما وَقَعَ من قِتْلِ عِثْمَانَ مَظْلُومًا، وَوُجُودَ قَتْلِهِ بِأَعْيَانِهِمْ في الْعَسْكَرِ الْعِرَاقِيِّ فَعَظُمَتِ الشُّبْهَةُ حَتَّى اشْتَدَّ الْقِتَالُ. وَكَثُرَ الْقَتْلُ في الْجَانِبَيْنِ، إِلَى أَنْ وَقَعَ التَّحْكِيمُ فَكَانَ ما كَانَ. اهـ.

ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

٨- بَابُ ما كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسْتَلُّ بما لَمْ يُنْزَلْ عَلَيْهِ الْوَحْيُ فيقولُ: لا أَذْري أو لَمْ يُحِبْ حَتَّى يُنْزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ، وَلَمْ يَقُلْ بِرَأْيٍ وَلَا بِقِيَاسٍ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ﴾. وقال ابنُ مَسْعُودٍ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الرُّوحِ فَسَكَتَ حَتَّى نَزَلَتِ الْآيَةُ^(١).

(١) علقه البخاري بصيغة الجزم، وأسندته المؤلف في التفسير، تفسير سورة بني إسرائيل، باب: ويستثلونك عن الروح (٤٧٢١)، وانظر: «تغليق التعليق» ٥/ ٣٢٢.

قوله: «ما كان النبي ﷺ يُسْتَلُّ مما لم ينزل عليه الوحي فيقول: لا أدري. أو لم يُجِبْ حتى ينزل عليه الوحي». هذه إحدى حالات الرسول ﷺ، أنه إذا سُئِلَ عن أمرٍ لا يَعْرِفُهُ توقَّفَ، ولكن إذا سُئِلَ عن أمرٍ يَعْرِفُهُ أجابَ، وقد يأتي الاستدراكُ على جوابه من عند الله ﷻ. مثال ذلك: أنه سُئِلَ عن الشهادة هل تُكْفَرُ الذنبَ، فقال: نعم، فأنصرف السائلُ، ثم دعاه، فقال: إلا الدينَ. أخبرني بذلك جبريلُ أنفًا. فهذا دليلٌ على أن الرسول ﷺ يُجِيبُ فإذا أقرَّه الله على الجوابِ، كان هذا وحياً، كما أن الرسول ﷺ إذا أقرَّ أحداً على شيءٍ كان هذا الإقرارُ سنةً.

فإذا سُئِلَ إنسانٌ عن مسألةٍ وعنده علمٌ سابقٌ فيها لكن غابَ عنه الدليلُ أثناءَ إفتائه، فهل يُفتي أم ينتظرُ حتى يستحضِرَ الدليلَ؟
الجوابُ: أنه إذا أمكنَ التأني فهو أولى، وإذا كانتِ الضرورةُ تلحُّ على المبادرةِ بالفتيا، فلا بأسَ أن يُفتيَ بما كان يَعْلَمُهُ راجحاً، وإن لم يستحضِرِ الدليلَ حينَ الفتوى، وهذا يكفي، لأن الأمورَ الشرعيةَ قد تكونُ يقينيةً وقد تكونُ ظنيةً.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧٣٠٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الْمُنْكَدِرِ، يَقُولُ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، يَقُولُ: مَرَّضْتُ فَجَاءَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُنِي، وَأَبُو بَكْرٍ، وَهُمَا مَاشِيَانِ، فَأَتَانِي وَقَدْ أَغْمَى عَلَيَّ، فَتَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ صَبَّ وَضُوءَهُ عَلَيَّ، فَأَفَقْتُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ -وَرُبَّمَا قَالَ سُفْيَانُ: فَقُلْتُ: أَيُّ رَسُولِ اللَّهِ- كَيْفَ أَقْضَى فِي مَالِي، كَيْفَ أَصْنَعُ فِي مَالِي، قَالَ: فَمَا أَجَابَنِي بِشَيْءٍ حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ الْمِيرَاثِ ^(١).

في هذا دليلٌ على: استحبابِ عيادةِ المريضِ.

وعلى قوةِ الصلةِ بينَ رسولِ الله ﷺ وأبي بكرٍ.

وعلى أنه ينبغي أن يُصَبَّ على المغمى عليه ماءً؛ لأن ذلك يُوجِبُ انتباهه، كما هو مُجَرَّبٌ مشاهدٌ.

وفيه: جوازُ التبرُّكِ برسولِ الله ﷺ في حياته، أما بعدَ مماته فإنه لا يتبرُّكُ بترابِ قبره، ولكن

(١) رواه مسلم (١٥٠١/٣) (١٨٨٥) (١١٧).

(٢) رواه مسلم (١٢٣٤/٣) (١٦١٦) (٥).

يُتَبَرَّكُ بِآثَارِهِ، وَكَمَا كَانَتْ أُمُّ سَلَمَةَ تُتَبَرَّكُ بِشَعْرِهِ، وَيُسْتَشْفَى بِهَا مِنَ الْمَرَضِ^(١).
وَقَدْ فَهَمَ بَعْضُ الصُّوفِيَةِ مِنَ التَّبَرُّكِ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَآثَارِهِ أَنَّهُ يَجُوزُ التَّبَرُّكُ بِالصَّالِحِينَ
وَأَثَارِهِمْ، وَهَذَا فَهْمٌ غَيْرُ صَحِيحٍ، لِأَنَّ الصَّحَابَةَ مَا فَهَمُوا ذَلِكَ، وَهُمْ لَيْسُوا أَفْهَمَ مِنَ الصَّحَابَةِ،
وَالصَّحَابَةُ ﷺ لَمْ يُتَبَرَّكُوا بِأَبِي بَكْرٍ، وَلَا عُمَرَ، وَلَا غَيْرِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَهُمْ أَصْلَحُ النَّاسِ.
فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يُتَبَرَّكُ بِمَا لَيْسَ فِيهِ آثَارُهُ؟ كَخَطَابَاتِهِ لِلْمُلُوكِ؟
الْجَوَابُ: لَا، هَذِهِ مَا يُتَبَرَّكُ بِهَا، لَكِنَّ الْإِنْسَانَ يَنْظُرُ إِلَيْهَا اعْتِبَارًا، وَكَيْفَ كَانَ الْخَطُّ مَثَلًا فِي
ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَكَيْفَ كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَأْتِي بِمُخْتَصَرِ الْقَوْلِ دُونَ التَّطْوِيلِ وَهَكَذَا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

٩- بَابُ تَعْلِيمِ النَّبِيِّ ﷺ أُمَّتَهُ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ مِمَّا عَلَّمَهُ اللَّهُ لَيْسَ بِرَأْيٍ وَلَا تَمْثِيلٍ.
٧٣١٠- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ
ذَكَوَانَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ذَهَبَ الرِّجَالُ
بِحَدِيثِكَ، فَاجْعَلْ لَنَا مِنْ نَفْسِكَ يَوْمًا نَأْتِيكَ فِيهِ، نُعَلِّمُنَا مِمَّا عَلَّمَكَ اللَّهُ. فَقَالَ: «اجْتَمِعْنَ فِي يَوْمٍ
كَذَا وَكَذَا، فِي مَكَانٍ كَذَا وَكَذَا». فَاجْتَمَعْنَ فَأَتَاهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَعَلَّمَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَهُ اللَّهُ، ثُمَّ
قَالَ: «مَا مِنْكُمْ امْرَأَةٌ تُقَدِّمُ بَيْنَ يَدَيْهَا مِنْ وَلَدِهَا ثَلَاثَةً، إِلَّا كَانَ لَهَا حِجَابًا مِنَ النَّارِ». فَقَالَتْ امْرَأَةٌ
مِنْهُنَّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اثْنَيْنِ، قَالَ: فَأَعَادَتْهَا مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: «وَاثْنَيْنِ، وَاثْنَيْنِ»^(٢).
فِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يَجْتَمَعَ النِّسَاءُ فِي مَكَانٍ، وَيَأْتِي الرَّجُلُ الثِّقَةُ الْأَمِينُ،
فِيَعْلَمُهُنَّ فَيُؤْخَذُ مِنْهُ جَوَازٌ تَدْرِيسِ الرَّجُلِ لِلنِّسَاءِ. لَكِنْ يُؤْخَذُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْعَامَةِ لِلشَّرِيعَةِ، أَنَّهُ
إِذَا كَانَ يُخْشَى الْفِتْنَةُ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْفِتْنَةَ يَجِبُ دَرْؤُهَا، لِكُونِهَا مَفْسَدَةً.

وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النِّسَاءَ لَا يَجْتَمِعْنَ مَعَ الرِّجَالِ فِي التَّعْلِيمِ، وَإِلَّا لَقَالَ لَهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ احْضُرْنَ مَعَ الرِّجَالِ، لَكِنَّ الشَّرْعَ لَا يُفَرِّقُ الْاِخْتِلَاطَ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ حَتَّى فِي
مَقَامِ التَّعْلِيمِ؛ وَلِهَذَا كَانَ النِّسَاءُ يَحْضُرْنَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الصَّلَاةَ، وَلَكِنَّهُ يَحْثُنُهُنَّ عَلَى التَّأَخُّرِ،
فَيَقُولُ: خَيْرُ صُفُوفٍ النِّسَاءِ آخِرُهَا، وَشَرُّهَا أَوَّلُهَا^(٣).

(١) اتقدم تخريجه.

(٢) رواه مسلم (٢٠٢٨/٤) (٢٦٣٣) (١٥٢).

(٣) رواه مسلم (٣٢٦/١) (٤٤٠) (١٣٢).

كُلُّ هَذَا مِنْ أَجْلِ الْبَعْدِ عَنِ الْاِخْتِلَاطِ بِالرِّجَالِ.

وَفِي هَذَا دَلِيلٌ أَيْضًا: عَلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِتَقْدِيرِ الْحِصَصِ مَكَانًا وَزَمَانًا، وَعَلَى هَذَا فَيَرَدُّ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الدِّرَاسَةَ النِّزَامِيَّةَ الْآنَ بَدْعَةٌ، وَأَنَّهُ لَا خَيْرَ فِيهَا.

لأنَّهُ يُحَدِّدُ لَهَا مَكَانًا، وَيُحَدِّدُ لَهَا زَمَانًا، فَيُقَالُ: وَمَا الْهَانُ مِنْ أَنْ يُحَدِّدَ لَهَا زَمَانًا، وَمَكَانًا، فَهَذَا الرِّسُولُ ﷺ أَمَرَ النِّسَاءَ أَنْ يَجْتَمِعْنَ فِي يَوْمٍ كَذَا، فِي مَكَانٍ كَذَا، فَحَدَّدَ الزَّمَانَ وَحَدَّدَ الْمَكَانَ.

ثُمَّ إِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَعْرِفَ الْفَرْقَ بَيْنَ الْوَسَائِلِ وَالْغَايَاتِ، فَهَذِهِ الْمَدَارِسُ النِّزَامِيَّةُ تُنَظَّمُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مِنْ أَجْلِ حِفْظِ الْوَقْتِ، وَحِفْظِ الْعِلْمِ، كَمَا فَعَلَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي تَبْوِيبِ السَّنَةِ، فَجَعَلُوا التَّوْحِيدَ عَلَى حَدِّهِ، وَالطَّهَارَةَ عَلَى حَدِّهِ، وَالصَّلَاةَ عَلَى حَدِّهِ، وَالزَّكَاةَ عَلَى حَدِّهِ، مَعَ أَنَّ هَذَا لَيْسَ مَعْرُوفًا فِي عَهْدِ الرِّسُولِ ﷺ، لَكِنْ مِنْ بَابِ الْمَصْلَحَةِ، وَحَصْرِ الْعُلُومِ، وَتَطْيِيبِهَا لِلنَّاسِ، فَلَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ لَمْ يُصْنَعْ فِي الزَّمَنِ الْأَوَّلِ يَكُونُ بَدْعًا، إِلَّا مَا قُصِدَ التَّعَبُّدُ لَهُ بِهِ، فَهَذَا شَيْءٌ آخَرُ، أَمَا مَا كَانَ وَسِيلَةً إِلَى مَقْصُودٍ شَرْعِيٍّ، فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ وَلَا يُعَدُّ هَذَا مِنَ الْبَدْعِ.

وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا مَاتَ لِلْمَرْأَةِ وَلَدَانِ، فَإِنَّ الْوَلَدَيْنِ يَكُونَانِ حِجَابًا لَهَا مِنَ النَّارِ، لَكِنْ هَلْ يَلْحَقُ بِذَلِكَ الْأَبُ، أَوْ هَذَا خَاصٌّ بِالْأُمِّ؟

الْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَامًّا، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا خَصَّ النِّسَاءَ؛ لِأَنَّهُ يَتَحَدَّثُ إِلَيْهِنَّ؛ لِأَنَّ مَصِيبَةَ الرَّجُلِ بِأَوْلَادِهِ، كَمَصِيبَةِ الْمَرْأَةِ بِأَوْلَادِهَا، وَإِنْ كَانَتِ الْمَصِيبَةُ لِلْمَرْأَةِ قَدْ تَكُونُ أَشَدَّ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يُشْتَرَطُ رِضَا الْأُمِّ عَنْ ذَهَابِ ابْنِهَا لِلْجِهَادِ حَتَّى تَخْضَلَ عَلَى هَذَا الْأَجْرِ إِذَا قُتِلَ؟

الْجَوَابُ: الظَّاهِرُ لَا، مَا يَدْخُلُ فِي الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مُقَيَّدٌ فِي رَوَايَاتٍ أُخْرَى بِقَوْلِهِ: «لَمْ يَبْلُغُوا الْحِلْمَ، أَوْ الْحَنْثَ»^(١)، يَعْنِي: الْأَوْلَادَ الصِّغَارَ.

وَالظَّاهِرُ أَيْضًا مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ اجْتَمَعَ بِهِنَّ مَرَّةً وَاحِدَةً، لَكِنْ لَا نَذْرِي عَنْهُ أَنَّهُ اسْتَمَرَ كُلُّهَا مَضَى وَقْتُ ذَهَبٍ وَأَخَذَ مِنْهُنَّ مَوْعِدًا، أَوْ أَنَّهُ اقْتَصَرَ عَلَى هَذَا إِجَابَةً لَطَلِبِهِنَّ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: إِنْ تَحْدِيدَ وَقْتٍ مُعَيَّنٍ، وَمَكَانٍ مُعَيَّنٍ لِلنِّسَاءِ كَانَ ذَلِكَ فِي تَعْلِيمِهِنَّ دِينَهِنَّ، فَمَا الْآنَ فَالْأَصْلُ فِي التَّعْلِيمِ هُوَ تَعْلِيمُ الْأُمُورِ الدُّنْيَوِيَّةِ؟

الْجَوَابُ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ جَائِزًا فِي الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ فَهَذِهِ مِنْ بَابِ أُولَى.



قال ابن حجر رحمته الله في «الفتح» (١٣/١٩٣):

وقد مضى شرحه مستوفى في أول «كتاب الجنائز» وفي العلم.

❖ وقوله: «جاءت امرأة» لم أقف على اسمها، ويحتمل أن تكون هي أسماء بنت يزيد بن السكن.

❖ وقوله هنا: «فأناهن فعلمهن مما علمه الله». تقدم هناك بلفظ: «فوعدهن يوماً لقيهن

فيه فوعظهن، فأمرهن فكان فيها قال لهن». فذكر نحو ما هنا، ولم أر في شيء من طرقه بيان ما

علمهن، لكن يمكن أن يؤخذ من حديث أبي سعيد الآخر الباضي في «كتاب الزكاة» وفيه:

«فمر على النساء فقال: يا معشر النساء تصدقن فإني رأيتكن أكثر أهل النار» الحديث، وفيه:

«فقامت امرأة فقالت لم؟» وفيه: «أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل، وأليس إذا

حاضت لم تصل ولم تصم». وقد مضى شرحه مستوفى هناك، وإن المرأة المذكورة هي أسماء

قال الكرمانى: موضع الترجمة من الحديث قوله «كن لها حجاباً من النار». فإنه أمر توقيفي لا

يُعلم إلا من قبل الله تعالى لا دخل للقياس والرأي فيه. اهـ

ثم قال البخاري رحمته الله:

١٠- باب قول النبي ﷺ: لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، يُقاتلون وهم أهل العلم.

٧٣١١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ

النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ»^(١).

٧٣١٢- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي حُمَيْدٌ

قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ يَخْطُبُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا

يُفْقَهُهُ فِي الدِّينِ، وَإِنَّا أَنَا قَاسِمٌ وَيُعْطَى اللَّهُ، وَلَنْ يَزَالَ أَمْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ مُسْتَقِيمًا حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ،

أَوْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ»^(٢).

هذا الحديث: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله، وهم ظاهرون». يريد

بهم عليه السلام الطائفة التي تتمسك بما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، فهم الذين يكونون

ظاهرين لا يضُرُّهم من خذلهم، ولا من خالفهم.

وفي الحديث الثاني: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يَفْقَهُهُ فِي الدِّينِ»: فيه بشارة لمن فقَّهه الله في دينه،

(١) رواه مسلم (٣/١٥٢٣) (١٩٢١) (١٧١).

(٢) رواه مسلم (٣/١٥٢٤) (١٩٢٢) (١٧٥).

أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَرَادَ بِهِ خَيْرًا، وَيُؤْخَذُ مِنْ مَفْهُومِهِ أَنَّ مَنْ لَمْ يُفْقَهُهُ اللَّهُ فِي الدِّينِ فَلَمْ يُرِدْ بِهِ خَيْرًا، فَالْفَقْهُ فِي الدِّينِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ أَرَادَ بِهِ خَيْرًا.

والفقه في الدين ليس هو عِلْمُ الأحكام الشرعية العملية كالطهارة والصلاة، بل هو أعمُّ من ذلك، حتى في العقائد يُعْتَبَرُ الْعِلْمُ بِهَا فَقْهًا؛ ولهذا سَمَّى الْعُلَمَاءُ رَحْمَهُمُ اللَّهُ عِلْمَ التَّوْحِيدِ الْفَقْهَ الْأَكْبَرَ. وفي هذا: إثبات الإرادة لله ﷻ؛ لقوله: «من يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا».

وقوله: «إِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ، وَيُعْطِي اللَّهُ». الْقِسْمَةُ هُنَا: قِسْمَةُ الْعِلْمِ وَالْبَيَانِ، فَهُوَ يُعَلِّمُ النَّاسَ، وَيُقَسِّمُ بَيْنَهُمْ مَا عَلَّمَهُ اللَّهُ، وَالَّذِي يُعْطِي هُوَ اللَّهُ ﷻ، فَكَمْ مِنْ إِنْسَانٍ أَخَذَ قِسْطًا، وَإِفْرًا مِنَ السَّنَةِ، لَكِنْ بَدُونِ فَقْهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يُفْقَهُهُ، وَعَلَى هَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «رُبُّ مُبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ»^(١).

وفي الوقتِ الحاضرِ قد تَجَدُّ أَنَا سَا عِنْدَهُمْ فَهْمٌ فِي الدِّينِ، وَلَكِنَّهُمْ لَا يَنْشُرُونَهُ لِلنَّاسِ، فَلَا شَكَّ أَنَّ هَؤُلَاءِ مَا فِقَهُوا فِي الدِّينِ إِذْ لَوْ فِقَهُوا فِي دِينِ اللَّهِ لَنَشَرُوا الْعِلْمَ؛ لِأَنَّ مِنْ جَمَلَةِ الْفَقْهِ فِي الدِّينِ أَنْ يَنْشُرَ عِلْمَهُ، فَإِنْ نَشَرَ الْعِلْمَ لَا شَكَّ أَنَّهُ مِنَ الْفَقْهِ، وَالْفَقْهُ لَيْسَ مَجْرَدَ الْفَهْمِ، فَالْفَهْمُ قَدْ لَا يَكُونُ فَقْهًا، إِنَّمَا الْفَقْهُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ تَعَمُّقٌ فِي دِينِ اللَّهِ، وَمَعْرِفَةٌ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِ، وَالْقِيَامُ بِالْعَمَلِ بِهِ.

وَالطَّائِفَةُ الْمَنْصُورَةُ فَسَّرَهَا بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِأَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ^(٢). وَمَرَادُهُمْ أَهْلُ الْحَدِيثِ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ بِهِ، لَا الَّذِينَ يَرْوُونَهُ، فَأَهْلُ الْحَدِيثِ لَيْسُوا هُمْ رَوَاتِهِ فَقَطْ، بَلْ هُمْ الَّذِينَ يَحْفَظُونَهُ وَيَعْمَلُونَ بِهِ، فَالرَّوَاةُ نَقْلَةٌ فَقَطْ؛ وَلِهَذَا تَجَدُّ بَعْضُ الرِّوَاةِ لَيْسَ عِنْدَهُمْ فَقْهٌ إِطْلَاقًا، وَلَا يُعَدُّونَ مِنَ الْفُقَهَاءِ.

وَالطَّائِفَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْحَدِيثِ؛ هِيَ الْفِرْقَةُ النَّاجِيَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي أَحَادِيثٍ أُخْرَى وَهَذَا مِنْ تَعَدُّدِ الْأَوْصَافِ لِمَوْصُوفٍ وَاحِدٍ؛ وَلِهَذَا كَانَتْ عِبَارَةُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي الْوَاسِطِيَّةِ: أَمَّا بَعْدُ، فَهَذَا اعْتِقَادُ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ الْمَنْصُورَةِ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ؛ أَهْلُ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ^(٣).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

١١ - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ يَلْسَكُمُ شَيْعًا﴾ [الأنعام: ٦٥].

٧٣١٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ عَمْرُو: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(١) رواه البخاري (١٧٤١)، ومسلم (١٣٠٥/٣) (١٦٧٩) (٢٩).

(٢) انظر: اعتقاد أئمة الحديث (٧٩/١).

(٣) انظر: «العقيدة الواسطية» من مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٢٩/٣).

يَقُولُ: لَمَّا نَزَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥]. قَالَ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ». ﴿أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ قَالَ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ». فَلَمَّا نَزَلَتْ ﴿أَوْ يَلْسِكُمْ شَيْعًا وَيَذِقَ بِمَضْرُئِئِ بَعْضٍ﴾ قَالَ: «هَاتَانِ أَهْوَنُ أَوْ أَيْسَرُ».

وقوله: ﴿يَلْسِكُمْ شَيْعًا﴾: أي: يَخْلِطُكُمْ شَيْعًا، كُلُّ شَيْعَةٍ تُفَارِقُ الْآخَرَى فِي الرَّأْيِ، وَالسَّلُوكِ، وَالْعَمَلِ.

ثم ذَكَرَ الْآيَةَ: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ﴾. كَالْحَاصِبِ الَّذِي نَزَلَ عَلَى قَوْمٍ لُّوْطٍ، وَكَالصَّوَاعِقِ وَمَا أَشْبَهَهَا.

وقوله: ﴿أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾. كَالْخَسْفِ، وَالزَّلَازِلِ.

قال النبي ﷺ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ» فِي الْاِثْنَيْنِ؛ لِأَنَّ هَاتَيْنِ الْاِثْنَيْنِ لَا قِبَلَ لِلْإِنْسَانِ بِهِمَا، وَلَا يُمْكِنُهُ التَّخَلُّصُ مِنْهُمَا، فَلِذَلِكَ اسْتَعَاذَ النَّبِيُّ ﷺ بِوَجْهِ اللَّهِ مِنْهُمَا، أَمَّا الثَّلَاثَةُ وَالرَّابِعَةُ، فَقَالَ: ﴿أَوْ يَلْسِكُمْ شَيْعًا﴾ يَجْعَلُكُمْ فِرْقًا، وَهَذَا أَهْوَنُ، وَإِنْ كَانَ يُعْتَبَرُ عَذَابًا، وَنِقْمَةً أَنْ تَفَرَّقَ الْأُمَّةُ، فَإِنَّهُ لَا شَكَّ أَنَّهُ عَذَابٌ.

وَلَيْسَ اخْتِلَافُ الْأُمَّةِ كَمَا يُرَوَى الْحَدِيثُ الْمَوْضُوعُ: «اخْتِلَافُ أُمَّتِي رَحْمَةٌ»^(١). لِأَنَّهُ لَا صِحَّةَ لَهُ. وَالْاِخْتِلَافُ شَرٌّ لِّقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ (١٨٨) إِلَّا مَنْ رَّحِمَ رَبُّكَ ﴿[مائدة: ١١٨]-١١٩﴾. فَالْرَحْمَةُ بِالْاِتِّفَاقِ لَا بِالْاِخْتِلَافِ، فَإِذَا تَفَرَّقَتِ الْأُمَّةُ شَيْعًا حَصَلَ الْفُشْلُ، وَذَهَابَ الرِّيحُ، وَدُخُولُ الْأَعْدَاءِ فِي صَفُوفِ الْأُمَّةِ.

وأما قوله: ﴿وَيَذِقَ بِمَضْرُئِئِ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: ٦٥]. فَهَذَا بِالْحُرُوبِ كَانَ تَتَحَارَبُ الْأُمَّةُ فَيَقَاتِلُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَإِنَّمَا كَانَتْ هَاتَانِ أَهْوَنُ أَوْ أَيْسَرُ؛ لِأَنَّهُ بِإِمَّاكَانِ الْإِنْسَانِ الْعَاقِلِ أَنْ يَتَخَلَّصَ مِنْهُمَا، فَيَذْعُو إِلَى الْوِفَاقِ وَالْمَصَالِحَةِ وَوَضَعَ السِّلَاحَ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: كَلِمَةُ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ». أَلَيْسَ هَذَا مِنْ دَعَاءِ الصِّفَةِ؟

الْجَوَابُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْوَجْهَ يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الذَّاتِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَبَيْنَ وَجْهِ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الحج: ٢٧]. كَذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ «أَعُوذُ بِعِزَّةِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجْدُ وَأَحَازِرُ»^(٢).

(١) قَالَ ابْنُ الْمَلَكِ فِي تَذَكُّرَةِ الْمُحْتَاجِ إِلَى أَحَادِيثِ الْمَنَاهِجِ (١/ ٧١): هَذَا الْحَدِيثُ لَمْ أَرِ مِنْ خُرْجِهِ مَرْفُوعًا بَعْدَ الْبَحْثِ الشَّدِيدِ عَنْهُ. وَقَالَ السَّيُوطِيُّ فِي شَرْحِ الزَّرْقَانِيِّ عَلَى «مَوْطَأِ» الْإِمَامِ مَالِكٍ (٤/ ٣١٤): لَعَلَّهُ خُرِجَ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ الَّتِي لَمْ تَصِلْ إِلَيْنَا؛ لِأَنَّهُ عَزَاهُ لَجَمْعٍ مِنَ الْأَجَلَةِ ذَكَرُوهُ فِي كُتُبِهِمْ بِإِسْنَادٍ وَلَا نُسَبَةَ لِمَخْرُجِ كَلِمَاتِهِ الْحَرَمِينَ.

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤/ ١٧٢٨) (٢٢٠٢) (٦٧).

والعبادُ بصفةٍ من صفاتِ الله لا بأسَ به، لكن لو يَقُولُ الإنسانُ: يا عِزَّةَ اللهِ أَعِيزْنِي. فهذا لا يَجُوزُ، لأنه بهذا جَعَلَ العِزَّةَ منفصلةً عن الله، وهي التي تَفْعَلُ وتُرِيدُ.
أما إذا استعاذ بعِزَّةِ اللهِ، أو استعاذ بَرِضاه عن سَخَطِهِ، فهذا توسُّلٌ إلى اللهِ ﷻ بهذه الصفة لِيُعِيزَهُ اللهُ بها، فيُفَرِّقُ بين دعاءِ الصفة، وبين أن يجعلَهَا وسيلةً كَقَوْلِهِ: «بِرَحْمَتِكَ أَسْتَغِيثُ»^(١).
فليس المعنى: أن يَقُولَ القائلُ: يا رَحْمَةً اللهُ أَغِيثْنِي لأن هذا لا يَجُوزُ وقد حَكى شيخُ الإسلام رحمه الله: اتفاقُ العلماءِ على كَفْرِ من دعا الصفة^(٢)، وأما «بِرَحْمَتِكَ أَسْتَغِيثُ»، فالمعنى أنه توسل إلى الله برحمته لِيُعِيزَهُ.

فإذا قال قائلٌ: هل قَوْلُهُ: «لها حجاباً من النار». هو مطلقٌ أم مقيدٌ؟
الجوابُ: أن يقال: هذا من الأسبابِ التي تَمْنَعُ دخولَ النار، وقد يَكُونُ هناك أسبابٌ قوية تدخلُ بها النار، منها عدمُ الصبرِ، فلا بدَّ لها من الصبرِ، فأما إذا لم تَصْبِرْ فإنه لا يَكُونُ لها حجاباً من النار.

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٢- بابٌ من شَبِّهِ أَصْلًا مَعْلُومًا بِأَصْلٍ مَبِينٍ وَقَدْ بَيَّنَّ النَّبِيُّ ﷺ حُكْمَهَا، لِيَفْهَمَ السَّائِلُ.
٧٣١٤- حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أَمْرًا آتَى وَلَدْتُ غُلَامًا أَسْوَدَ، وَإِنِّي أَكْتَرْتُهُ. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «هَلْ لَكَ مِنْ إِيْلٍ؟». قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَمَا أَلَوْنُهَا؟». قَالَ: حُمْرٌ. قَالَ: «هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ؟». قَالَ: إِنَّ فِيهَا لَوُرْقًا. قَالَ: «فَأَنَّى تُرَى ذَلِكَ جَاءَهَا؟». قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ عِرْقٌ نَزَعَهَا. قَالَ: «وَلَعَلَّ هَذَا عِرْقٌ نَزَعَهُ». وَلَمْ يُرَخَّصْ لَهُ فِي الْإِتِّفَاعِ مِنْهُ»^(٣).

قال البخاري: «بابٌ من شَبِّهِ أَصْلًا مَعْلُومًا بِأَصْلٍ مَبِينٍ». كأنه أشار إلى البابِ السابقِ

(١) رواه الترمذي (٣٥٢٤)، وقال: حديث غريب. والحاكم في المستدرک (٦٨٩/١) (١٨٧٥) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وقال الهيثمي في المجمع (١١٧/١٠): رجاله رجال الصحيح غير عثمان بن موهبة وهو ثقة، وحسنه الشيخ الألباني كما في تعليقه على السنن.

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (١/١١١).

(٣) قال الحافظ في «الفتح» (١٣/٢٩٦): في رواية الكشميهني والإسماعيلي والجرجاني: قد بين الله بحذف «الواو» ويجذف «الني» والأول أولى. اهـ.

(٤) رواه مسلم (١١٣٧/٢) (١٥٠٠) (١٩).

في ذم الرأي، وتكلف القياس لأنه إذا كان الشيء معلوماً واضحاً فلا بأس من أن يُشَبَّه أحدهما بالآخر، ويُعطى حكمه، ولا يُعدُّ هذا تناقضاً من البخاري رحمته الله؛ لأنه إنما أراد فيها سبق ذم الرأي المجرد الذي ليس مبنياً على أصلٍ معلوم، أمّا إذا كان أصلاً معلوماً وبُيِّنَ بأصلٍ مبين، فإن هذا لا بأس به.

وهذا الحديث سبق الإشارة إليه ويُؤخذ منه:

أنه ينبغي للمجيب أن يُفْتَحَ السائل بالأدلة العقلية وإن كان مؤمناً؛ أي: السائل، فإن المؤمن لا شك يُقبل ما جاء به الكتاب والسنة، لكن إذا بَيَّن له هذا بدلالة من العقل، صار أشدَّ طمأنينة له بالحكم الشرعي، فلهذا بيّن النبي صلّى الله عليه وآله لهذا الأعرابي أن ابنه لا يمتنع أن يكون منه، وإن كان مخالفاً له في اللون، فينبغي للمجيب أن يُبَيِّنَ للسائل ما يقتنع به من الأدلة العقلية؛ لأن ذلك أشدَّ طمأنينة له، وأشدَّ قبولا له.

ثم قال البخاري رحمته الله:

٧٣١٥- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ، إِلَى النَّبِيِّ صلّى الله عليه وآله فَقَالَتْ: إِنَّ أُمِّي نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ، فَمَاتَتْ قَبْلَ أَنْ تَحُجَّ، أَفَأَحُجُّ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ حُجِّي عَنْهَا، أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ أَكُنْتَ قَاضِيَتَهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ. فَقَالَ: «فَاقْضُوا الَّذِي لَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ»^(١).

عندي في نسخة: «فاقضوا الله الذي له». وهي صحيحة.

وهذا الحديث كالأول، فإن النبي صلّى الله عليه وآله لما أذن لها أن تحجَّ عن أمها، بيّن أن هذا كالدين، إذا كان عليها دينٌ لأدمي، فإنه يُقَضَى عنها، فكذلك إذا كان الدين للله فإنه يُقَضَى عنها.

ولكن متى يلزَم؟ وهل يلزَمُ بمجرد النذر أو لا بدَّ من إمكان الأداء؟

الجواب: إن هذا يَحْتَمَلُ وجهين:

أحدهما: أنه بمجرد النذر يلزَمُ النذر، سواءً تمكَّن من أدائه أم لا.

والثاني: لا يلزَمُ إلا إذا تمكَّن من الأداء.

ويظهر أثر الخلاف فيما لو نذر الإنسان أن يحجَّ، وكان نذره في رمضان، فمات في شوال،

فهل يَلْزَمُ أَنْ يُقْضَى عنه؟

إِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ إِمْكَانِ الْأَدَاءِ، فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ أَنْ يُقْضَى عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتِمُّكَ مِنْ الْحَجِّ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ شَهْرُ ذِي الْحِجَّةِ، وَتَأْتِيَ أَيَّامُ الْحَجِّ.

وَإِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ، فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ. وَهَذَا هُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ: وَأَنَّهُ إِذَا نَذَرْتَ أَنْ تَحَجَّ، فَلَمْ تَحَجَّ، فَإِنَّهُ يُحَجُّ عَنْهَا؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ لَمَّا قَالَتْ: مَاتَ قَبْلَ أَنْ تَحَجَّ مَا قَالَ: هَلْ أَدْرَكْتَ زَمَنَ الْحَجِّ، أَمْ لَا؟ فَظَاهِرُهُ الْعُمُومُ.

وَقَدْ يُقَالُ: إِنْ الْحَدِيثَ لَيْسَ بِظَاهِرٍ فِي هَذَا الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ قَوْلَهَا: «نَذَرْتُ أَنْ تَحَجَّ فَمَاتَتْ قَبْلَ أَنْ تَحَجَّ» يُشْعِرُ بِأَنَّهُ أَمَكْنَهَا أَنْ تَحَجَّ فَلَمْ تَفْعَلْ، فَإِنَّمَا لَمْ تَقُلْ: فَمَاتَتْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ الْحَجُّ. قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٢٩٧/١٣):

وَقَدْ تَقَدَّمَ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ قَرِيبًا أَيْضًا، وَتَقَدَّمَ شَرْحُهُ مُسْتَوْفٍ فِي الْحَجِّ، قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: التَّشْبِيهُ وَالتَّمثِيلُ هُوَ الْقِيَاسُ عِنْدَ الْعَرَبِ، وَقَدْ احْتَجَّ الْمُزَنِيُّ بِهِذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ الْقِيَاسَ، قَالَ: وَأَوَّلُ مَنْ أَنْكَرَ الْقِيَاسَ إِبْرَاهِيمُ النَّظَّامُ، وَتَبِعَهُ بَعْضُ الْمَعْتَزَلَةِ، وَمِمَّنْ يُنْسَبُ إِلَى الْفَقْهِ دَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ، وَمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْجَمَاعَةُ هُوَ الْحُجَّةُ، فَقَدْ قَاسَ الصَّحَابَةُ فَمَنْ بَعَدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ، وَفَقَهاءِ الْأُمَاصِرِ وَاللَّهُ التَّوْفِيقُ. اهـ

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي اجْتِهَادِ الْقَضَاءِ ^(١) بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى، لِقَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [النِّسَاءُ: ٥٠]. وَمَدَحَ النَّبِيُّ ﷺ صَاحِبَ الْحِكْمَةِ حِينَ يَقْضِي بِهَا وَيُعَلِّمُهَا لَا يَتَكَلَّفُ مِنْ قِبَلِهِ وَمُشَاوَرَةَ الْخُلَفَاءِ وَسُؤَالَهُمْ أَهْلَ الْعِلْمِ. هَذَا الْبَابُ يَشْتَمِلُ عَلَى مَسَائِلَ:

أَوَّلًا: اجْتِهَادُ الْقَضَاءِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ، وَهَذَا وَاجِبٌ عَلَيْهِمْ، وَالْقَضَاءُ هُنَا يَشْتَمِلُ بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ: الْحُكَامَ بَيْنَ النَّاسِ، وَبِالْمَعْنَى الثَّانِي: الْمَفْتِينَ لِلنَّاسِ، فَإِنَّ الْمَفْتَى لَا شَكَّ أَنَّهُ حَاكِمٌ،

(١) قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٢٩٩ - ١٣): كَذَا لِأَبِي ذَرٍّ وَالنَّسْفِيِّ وَابْنِ بَطَالٍ وَطَائِفَةُ «الْقَضَاءِ» بِفَتْحِ أَوَّلِهِ، وَالْمَدِّ وَإِضَافَةِ الْجَهْدِ إِلَيْهِ بِمَعْنَى الْجَهْدِ فِيهِ، وَالْمَعْنَى: الْاجْتِهَادُ فِي الْحُكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى، أَوْ فِيهِ حَذْفُ تَقْدِيرِهِ اجْتِهَادَ مَتَوَلِي الْقَضَاءِ وَوَقَعَ فِي رَوَايَةِ غَيْرِهِمُ الْقَضَاءُ بِصِيغَةِ الْجَمْعِ وَهُوَ وَاضِحٌ وَلَكِنْ سَيَأْتِي بَعْدَ قَلِيلٍ التَّرْجِمَةُ لاجْتِهَادِ الْحَاكِمِ فَلِزِمَ التَّكَرُّارُ. اهـ

وَكُلٌّ مِنْهُمْ يَلْزِمُهُ الاجْتِهَادَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ، وَالاجْتِهَادُ يُسْتَلْزِمُ الْقِيَاسَ؛ لِأَنَّ الْمَجْتَهِدَ سَوْفَ يَجْتَهِدُ فِي فَهْمِ النُّصُوصِ، وَالْجَمْعِ بَيْنَهَا، وَيَجْتَهِدُ أَيْضًا بِالْمَسَائِلِ الَّتِي تُشَبِّهُ الْمَنْصُوصَ عَلَيْهَا. ثُمَّ قَالَ: لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [التوبة: ٤٥]. وَمَنْ لَمْ يَجْتَهِدْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَإِنَّهُ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ. وَهَذَا أَحَدُ الْأَوْصَافِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ ﷻ فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ، فِي مَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ؛ الظَّالِمُونَ، وَالْفَاسِقُونَ، وَالْكَافِرُونَ. وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي تَخْرِيجِ هَذِهِ الْأَوْصَافِ الثَّلَاثَةِ^(١).

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهَا أَوْصَافٌ لِمُوصُوفٍ وَاحِدٍ، وَأَنَّ مَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ، فَهُوَ كَافِرٌ، وَالْكَافِرُ يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْفَاسِقِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَاؤُنْهُمْ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا﴾ [التوبة: ٢٠].

وَيُطْلَقُ عَلَيْهِ الظَّالِمُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [التوبة: ٢٥]. وَعَلَى هَذَا فَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَهُوَ فَاسِقٌ ظَالِمٌ كَافِرٌ.

وَقِيلَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَوْصَافَ الثَّلَاثَةَ تَنْزَّلُ عَلَى أَحْوَالٍ بِحَسَبِ الْحَامِلِ لِلشَّخْصِ، عَلَى الْحَكْمِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ.

فَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مَعْتَقِدًا أَنَّ غَيْرَهُ أَنْفَعُ لِلْخَلْقِ وَأَوْلَى فَبِهَذَا كَافِرٌ. وَمَنْ حَكَمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عُدُوًّا وَظُلْمًا عَلَى الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ، وَهُوَ يَعْتَقِدُ أَنَّ الْحَكْمَ الصَّحِيحَ، هُوَ حَكْمُ اللَّهِ فَبِهَذَا ظَالِمٌ.

وَمَنْ حَكَمَ بِهَوَى فِي نَفْسِهِ، لَا لِلْعُدْوَانِ عَلَى الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ، فَهُوَ فَاسِقٌ. وَهَذَا أَوْلَى؛ لِأَنَّ حَمْلَ اللَّفْظِ عَلَى مَعْنَى جَدِيدٍ غَيْرِ الْأَوَّلِ أَوْلَى مِنْ حَمْلِهِ عَلَى الْأَوَّلِ، وَلِهَذَا يُحْمَلُ اللَّفْظُ عَلَى التَّأْسِيسِ دُونَ التَّوَكِيدِ. وَأَنَّا إِذَا حَكَمْنَا عَلَى اخْتِلَافِ الْحَالَاتِ، صَارَ كُلُّ آيَةٍ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى مُسْتَقِلٍّ غَيْرِ الْمَعْنَى الَّتِي دَلَّتْ عَلَيْهَا الْآيَةُ الْأُخْرَى. وَرَبِّمَا يَظْهَرُ ذَلِكَ مِنْ سِيَاقِ الْكَلَامِ فِي السُّورَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبِّيْنِيُّونَ وَالْأَنْجَارُ يَمَّا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوْنَ الْكَاسَ وَالْأَخْشُونَ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [التوبة: ٤٤]. فَإِنَّ سِيَاقَ الْآيَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ فِيمَنْ تَرَكَ مَا اسْتَحْفِظَ عَلَيْهِ مِنْ

(١) انظر: «تفسير الطبري» (٢٣٣/٦)، و«البغوي» ٢/٤٠، و«فتح القدير» ٢/٤٢.

كِتَابِ اللَّهِ وَلَمْ يَحْكَمْ بِهِ.

وَالْآيَةُ الثَّانِيَّةُ فِي الْقِصَاصِ: ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ قَضَدَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [النَّفْسُ: ٤٥]. وَعَدَمُ الْقِصَاصِ أَوْ رَفْعُ الْحُكْمِ بِهِ، يَظْهَرُ فِيهِ الظُّلْمُ أَكْثَرُ مِمَّا يَظْهَرُ غَيْرُهُ.

وَأَمَّا الْآيَةُ الثَّلَاثَةُ: فَفِيهَا ذِكْرُ الْإِنْجِيلِ، وَأَنَّهُ أَنْزَلَ عَلَى عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَكِنْ الْيَهُودُ لَمْ يَقْبَلُوهُ، أَوْ بَدَّلُوهُ أَوْ غَيْرُوه، فَنَاسَبَ أَنْ يُوصَفُوا بِالْفَسَقِ؛ لِأَنَّهُمْ اتَّبَعُوا هَوَى أَنْفُسِهِمْ.

❖ وَقَوْلُهُ: «وَمَدَحَ النَّبِيُّ ﷺ صَاحِبَ الْحِكْمَةِ حِينَ يَقْضِي بِهَا وَيُعَلِّمُهَا». وَهَذَا فِي حَدِيثٍ: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ، رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْحِكْمَةَ فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيُعَلِّمُهَا، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْهَالَ فَهُوَ يُنْفِقُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(١).

قَالَ: «لَا يَتَكَلَّفُ مِنْ قَبْلِهِ، وَمَشَاوَرَةِ الْخُلَفَاءِ وَسُؤَالِهِمْ أَهْلَ الْعِلْمِ». هَذَا مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «اجْتِهَادِ الْقَضَاءِ». يَعْنِي: وَمَا جَاءَ فِي مَشَاوَرَةِ الْخُلَفَاءِ وَسُؤَالِهِمْ أَهْلَ الْعِلْمِ، وَهَذَا وَاجِبٌ عَلَى الْخُلَفَاءِ سِوَاءٍ كَانُوا خُلَفَاءَ كِبَارًا، أَوْ خُلَفَاءَ مُسْتَخْلَفِينَ عَلَى قَرْيَةٍ، أَوْ مَدِينَةٍ كَالْأَمْرَاءِ، وَاجِبٌ عَلَيْهِمْ أَنْ يَسْأَلُوا أَهْلَ الْعِلْمِ إِذَا نَزَلَتْ بِهِمْ حَادِثَةٌ تَحْتَاجُ إِلَى التَّفَقُّهِ بِهَا، فَكَمَا أَنَّ الْخُلَفَاءَ يَشَاوِرُونَ مَنْ لَهُ خُبْرَةٌ بِالسَّلَاحِ، وَبِالزَّرَاعَةِ، وَبِالْعُلُومِ الْآخَرَى، فَيَجِبُ عَلَيْهِمْ أَيْضًا أَنْ يُشَارَرُوا أَهْلَ الْعِلْمِ، فَيَصْدُرُوا عَنْ رَأْيِهِمْ.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٣١٦- حَدَّثَنَا شَهَابُ بْنُ عَبَّادٍ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَا لَا فَسْلَطَ عَلَى هَلَكَتِهِ فِي الْحَقِّ، وَآخَرُ آتَاهُ اللَّهُ حِكْمَةً فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيُعَلِّمُهَا»^(٢).

❖ قَوْلُهُ: «يَقْضِي بِهَا»، أَي: يَعْمَلُ بِهَا، وَيَحْكُمُ بِهَا إِذَا حُكِمَ.

❖ وَقَوْلُهُ: «يُعَلِّمُهَا»؛ أَي: يُعَلِّمُهَا النَّاسَ، وَيَنْشُرُهَا سِوَاءَ حُكْمٍ أَمْ لَمْ يُحْكَمْ.

❖ وَقَوْلُهُ: «رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَا لَا فَسْلَطَ عَلَى هَلَكَتِهِ فِي الْحَقِّ». هَذَا لَا يَشْمَلُ جَمِيعَ الْهَالِ؛ لِأَنَّ

(١) رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ (٧٣١٦)، وَمُسْلِمٌ (٥٥٩/١) (٨١٦) (٢٦٨).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥٥٩/١) (٨١٦) (٢٦٨).

«في». للظرفية؛ يعني: في دائرة الشرع.

ولكن كيف لو فعل ذلك في جميع ماله؟

صورة ذلك مثل ما جرى لأبي بكر رضي الله عنه حين حثَّ رسول الله ﷺ على الصدقة فجاء بكلِّ ماله ^(١). وهذا مشروع لمن كان مثل أبي بكر، يعني: عنده قوة توكل، وعنده عمل يستطيع به أن ينقذ نفسه وأهله، وما دام الحديث مُقيداً في الحق والمعنى: أن هذا الإهلاك لا يخرج عن دائرة الحق. ولا يُعارض هذا قول النبي ﷺ لسعيد: «الثلث والثلث كثير» ^(٢). لأن هذا في الوصية.

ثم قال البخاري رحمته الله:

٧٣١٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: سَأَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَنْ إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ - هِيَ الَّتِي يُضْرَبُ بَطْنُهَا فَتَلْقَى جَنِينًا - فَقَالَ: أَيْكُمْ سَمِعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ شَيْئًا، فَقُلْتُ: أَنَا. فَقَالَ: مَا هُوَ؟ قُلْتُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «فِيهِ غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ». فَقَالَ: لَا تَبْرَحْ حَتَّى تَحِثَّنِي بِالْمَخْرَجِ فِيمَا قُلْتُ.

٧٣١٨- فَخَرَجْتُ فَوَجَدْتُ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمَةَ فَحِثُّتُ بِهِ، فَشَهِدَ مَعِيَ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «فِيهِ غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ». تَابَعَهُ ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ ^(٣). المراد بالغُرَّة: العبد أو الأمة. وسمي غرة؛ لأنه أعلى أنواع المال، فإن الأموال تختلف: إبل، وبقرة، وغنم، وغيرها، لكن أشرفها هو الرقيق، ولهذا سمي غرة. وغرة الشيء وجهه، أو بياض وجهه. قال أهل العلم: وهذه الغُرَّة يكون ثمنها خمسا من الإبل؛ أي: عشر دية المرأة ^(٤)؛ لأن المرأة ديتها خمسون بعيرا، وعشر الدية خمس من الإبل.

فإذا زادت الغُرَّة عن خمس من الإبل، فهل المعبر خمس من الإبل، أو المعبر الغُرَّة، ولو زادت؟

(١) رواه الترمذي (٣٦٧٥)، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والدارمي (٣٩١/١)، وابن أبي عاصم في السنة (١٢٤٠)، وحسنه الشيخ الألباني كما في تعليقه على السنن.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) رواه مسلم (١٣١١/٣) (١٦٨٩) (٣٩).

(٤) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٦٠/٣٤): ولو قدر أن الشخص أسقط الحمل خطأ، مثل أن يضرب المرأة خطأ فتسقط، فعليه غرة عبد أو أمة بنص النبي ﷺ، واتفاق الأئمة، وتكون قيمة الغرة بقدر عشر دية الأم عند جمهور العلماء كمالك، والشافعي، وأحمد. اهـ. وانظر: «الأم» (٢٤٥/٦)، و«المبدع» (٣٥٨/٨)، و«الإنصاف» (٧٠/١٠).

الجواب: أن المشهور عند الحنابلة رحمهم الله: أن المعتبر خمس من الإبل، قالوا: لأننا لو اعتبرنا الغرة ولو زادت، فإنه يلزم أن تكون غرة الجنين أكثر من غرة أمه، كما لو قدرنا أن الرقيق يساوي ثمانين بعيراً مثلاً، فإن هذا يقتضي أن تكون دية الجنين أكثر من دية أمه، فقيدوها بخمسين من الإبل، سواء زادت الخمس على الغرة أو لا^(١).

ثم قال البخاري رحمهم الله:

١٤- باب قول النبي ﷺ: لتبعن سنن من كان قبلكم.

٧٣١٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، عَنِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَأْخُذَ أُمَّتِي بِأَخِذِ الْقُرُونِ قَبْلَهَا، شِبْرًا بِشِبْرٍ وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ». فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَفَّارَسَ وَالرُّومَ. فَقَالَ: «وَمَنْ النَّاسُ إِلَّا أَوْلَئِكَ؟»
٧٣٢٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ الصَّنْعَانِيُّ - مِنَ الْيَمَنِ - عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَتَبْعَنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شِبْرًا بِشِبْرٍ وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ تَبِعْتُمُوهُمْ». قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: «فَمَنْ»^(١).

هذا الحديث: فيه أن النبي ﷺ بين أن هذه الأمة تتبع طريق من قبلها، وهو قوله: «سنن». أي: طريقة من كان قبلكم، وليس المراد بهذا إقرار النبي ﷺ للأمة على ما تفعل، ولكنه إخبار بأن هذا سيقع، ويتضمن التحذير من ذلك، أن تحذر الأمة من أن تتبع سبيل من قبلها. وهناك وجوه كثيرة شاركت فيها الأمة من قبلها، مثال ذلك: الحسد، وحب الدنيا، والنكول عن الجهاد وإضاعة الصلاة، والحكم بغير ما أنزل الله، والتحريف، وأشياء كثيرة.

فإذا قال قائل: كيف قال ﷺ في الرواية الأولى، لما قالوا: كفارَسَ والروم: فقال: «ومن الناس إلا أولئك». في الرواية الثانية قلنا يا رسول الله: اليهود والنصارى؟ قال: فَمَنْ؟! لأن المراد الجنس، فهم لما ذكروا الفرس والروم كمثال، قال: فَمَنْ؟ ولما ذكروا اليهود والنصارى كمثال، قال: فَمَنْ؟ فالمراد جنس المنحرفين عن الحق من فرسٍ أو يهودٍ أو نصارى، أو غير ذلك.

(١) انظر: «المبدع» (٣٥٨/٨)، و«الإنصاف» (٦٩/١٠)، و«كشاف القناع» (٢٣/٦).

(٢) رواه مسلم (٢٠٥٤/٤) (٢٦٦٩) (٦).

لكن لو كان للكفار عادة معينة، وشاعت بين المسلمين؛ كلبس الكفار مثلاً، فهل هذا يُعدُّ من التشبيه المذموم؟

الجواب: لا، لأن ما كانت العلة فيه التشبه، فإنه يزول حكمه إذا اتسع وشمل المسلمين ما لم يكن عبادة أو محرماً بذاته، فلو كان من عادة المشركين لباس الحرير للرجال حُرْمٌ ولو شاع بين الناس، ولكن ما حُرْمٌ للتشبه إذا شاع بين الناس وصار للمسلمين والكفار زال التشبه.

ثم قال البخاري رحمه الله:

١٥- بابُ إثم من دعا إلى ضلالة أو سنَّ سنة سيئة؛ لقول الله تعالى: ﴿وَمِنَ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٥] الآية.

٧٣٢١- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيْسَ مِنْ نَفْسٍ تُقْتَلُ ظُلْماً إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْهَا - وَرَبِّمَا قَالَ سُفْيَانُ. وَمِنْ دِمَها - لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ أَوَّلًا»^(١).

قال المؤلف: «بابُ إثم من دعا إلى ضلالة، أو سنَّ سنة سيئة»، يعني: فإنه يَحْمِلُ وزره، ووزر من عمل بهذه السيئة، ثم استدلل البخاري بقول الله تعالى: ﴿وَمِنَ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [البقرة: ٢٥]. وهذا بعض آية، لَيْتَهُ جَاءَ بها مِنْ أَوْلَها، وهي قوله تعالى: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [البقرة: ٢٥]. أما أوزار غيرهم، فقال: ﴿وَمِنَ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾؛ يعني: يَحْمِلُونَ مِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ، وإنما كانت أوزارهم كاملة؛ لأنها فعلهم، وكانت مِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ؛ لأنه فعل غيرهم، فأوزار غيرهم موزعةٌ عليهم، وعلى غيرهم، وأوزارهم على أنفسهم، ولهذا قال: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [البقرة: ٢٥]. وقوله: ﴿يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾. يحتمل أن تكون عائدة على الفاعل، أو على المفعول؛ يعني: مِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ، وهم لا يعلمون أنهم على ضلالٍ، فتكون عائدة على التابع؛ يعني: أن التابعين لهم يَضِلُّونَ بِغَيْرِ عِلْمٍ. فأما لو ضلَّ التابعون على علم بضلالهم، فإنهم هم الضالون، ويحتمل أنه عائد على الأول، وأنهم؛ أي: المضلين، وأن هؤلاء المضلين تكلموا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فضلُّوا، وأضلُّوا، والمعنيان حق. فإن

المتبوعين إذا تكلموا عن علم، فقد تكلموا بحق، وإن تكلموا عن غير علم، فقد تكلموا بالباطل. وإن تكلموا عن علم بالمخالفة، فهم أضل.

وكذلك التابعون. نقول: إذا تبعوهم عن غير علم، فعلى المتبوعين من أوزارهم، وإن تبعوهم بعلم يعلمون أنهم على باطل، فإنهم هم الآثمون الظالمون.
قال ابن حجر رحمته الله في «الفتح» (٣٠٢ / ١٣):

❦ قوله: «باب إثم من دعا إلى ضلالة، أو سن سنة سيئة»؛ لقوله تعالى: ﴿وَمِنَ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾. ورد في ترجم به حديثان بلفظ: وليس على شرطه، واكتفى بما يؤدي معناهما، وهما ما ذكرهما من الآية والحديث، فأما حديث «من دعا إلى ضلالة». فأخرجه مسلم، وأبو داود، والترمذي من طريق العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل إثم من تبعه لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً».

وأما حديث «من سن سنة سيئة». فأخرجه مسلم من رواية عبد الرحمن بن هلال، عن جرير بن عبد الله البجلي في حديث طويل، قال فيه: «فقال رسول الله ﷺ من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيئاً، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها، ووزر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيئاً».

وأخرجه من طريق المنذر بن جرير، عن أبيه، مثله، لكن قال: «شيء» في الموضوعين بالرفع.

وأخرجه الترمذي من وجه آخر عن جرير، بلفظ: «من سن سنة خير، ومن سن سنة شر».

وأما الآية، فقال مجاهد في قوله تعالى: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ﴾. قال: حملهم ذنوب أنفسهم، وذنوب من أطاعهم، ولا يخفف ذلك عما أطاعهم شيئاً، وأخرج عن الربيع بن أنس: أنه فسر الآية المذكورة بحديث أبي هريرة المذكور، ذكره مرسلًا بغير سند.

وأما حديث الباب عن عبد الله بن مسعود، فقد مضى شرحه في أول «كتاب القصاص». وتقدم البحث في المراد بالمفارق للجماعة المذكور فيه، قال المهلب: هذا الباب، والذي قبله في معنى التحذير من الضلال، واجتناب البدع، ومحدثات الأمور في الدين، والنهي عن مخالفة سبيل المؤمنين انتهى.

ووجه التحذير: أن الذي يحدث البدعة قد يتهاون بها لخفة أمرها في أول الأمر، ولا

يَشْعُرُ بِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا مِنَ الْمَفْسَدَةِ، وَهُوَ أَنْ يَلْحَقَهُ إِثْمٌ مِنْ عَمَلٍ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ هُوَ عَمِلَ بِهَا، بَلْ لِكَوْنِهِ كَانَ الْأَصْلُ فِي إِحْدَائِهَا. اهـ

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: مَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ أَوْ بَدَعَةٍ فِي الدِّينِ، عَقْدِيَّةً، أَوْ قَوْلِيَّةً، أَوْ فِعْلِيَّةً، فَهَلْ لَهُ مِنْ تَوْبَةٍ؟
الْجَوَابُ: نَعَمْ، لَهُ مِنْ تَوْبَةٍ، إِذَا تَابَ إِلَى اللَّهِ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَلْحَقْهُ مِنْ أَوْزَارٍ مَنْ تَبِعَهُ شَيْءٌ، وَلَكِنْ يَجِبُ إِذَا كَانَ قَدْ دَعَا إِلَى الضَّلَالَةِ مِنْ طَرِيقٍ، أَنْ تَكُونَ تَوْبَتُهُ وَرَجُوعُهُ إِلَى اللَّهِ بِمِثْلِ هَذَا الطَّرِيقِ. فَإِذَا كَانَتْ عَنْ طَرِيقِ الْمُؤَلَّفَاتِ، فَلْيَكْتَسِبْ أَنَّهُ رَجَعَ إِلَى الْحَقِّ عَنْ طَرِيقِ التَّأْلِيفِ، إِذَا كَانَ عَنْ طَرِيقِ الْأَشْرَاطِ، كَمَا يُوجَدُ فِي عَصْرِنَا، فَلْيَكْتَسِبْ عَنْ طَرِيقِ الْأَشْرَاطِ. الْمَهْمُ أَنْ السَّيِّئَةَ لَا تُمَحَى إِلَّا بِطَرِيقٍ مِثْلِ الطَّرِيقِ الَّتِي أُثْبِتَتْ بِهَا، وَحِينَئِذٍ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَلَا يَلْحَقَهُ شَيْءٌ مِنْ آثَامٍ مَنْ تَبِعَهُ.

وكَذَلِكَ مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سَنَةً سَيِّئَةً، فَإِنْ تَوْبَتَهُ أَنْ يُعْلِنَ الرَّجُوعَ عَنْ ذَلِكَ، وَأَنْ يَخْرِصَ عَلَى أَنْ يُحْدِثَ حَسَنَةً تَمَحُّوْ تِلْكَ السَّيِّئَةَ، فَإِذَا كَانَتِ السَّيِّئَةُ الَّتِي سَنَّهَا؛ الْامْتِنَاعُ عَنِ الزَّكَاةِ، فَتَبِعَهُ النَّاسُ، وَامْتَنَعُوا عَنِ الزَّكَاةِ، فَتَوْبَتُهُ أَنْ يُخْرِجَ الزَّكَاةَ، وَيُعْلِنَ ذَلِكَ، وَإِنْ حَقَّقَ التَّوْبَةَ بِإِخْرَاجِ الصَّدَقَاتِ الَّتِي تُقَابِلُ بُخْلَهُ أَوَّلًا فَهَذَا حَسَنٌ. لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتَ يَذْهَبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [سُورَةُ الْأَنْعَامِ: ١١٤].

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: ابْنُ آدَمَ الْأَوَّلُ أَلَيْسَ قَدْ نَدِمَ عَلَى مَا فَعَلَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَصْبَحَ نَدِمًا﴾ [سُورَةُ الْأَنْعَامِ: ٣١].

الْجَوَابُ: بَلَى، وَلَكِنْ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ تَابَ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ نَدِمَ، وَلَيْسَ هَذَا نَدَمُ التَّوْبَةِ عَلَى مَا فَعَلَ، لَكِنَّهُ نَدَمٌ أَنْ يَكُونَ الْغَرَابُ أَعْلَمَ مِنْهُ بِالتَّخْلِصِ مِمَّا يَضُرُّهُ.

وَهَلْ يَدْخُلُ فِيمَنْ يَلْحَقَهُ أَوْزَارٌ مَنْ اتَّبَعَهُ ذَلِكَ الرَّجُلُ الْمُتَاوَلُ الَّذِي دَعَا إِلَى شَيْءٍ ثُمَّ تَبِعَهُ النَّاسُ؟
الْجَوَابُ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ السَّيِّئَةَ فِي حَقِّهِ لَيْسَتْ سَيِّئَةً، وَلَكِنْ عَلَيْهِ إِذَا تَبَيَّنَ لَهُ الْحَقُّ أَنْ يَرْجِعَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

١٦- بَابُ مَا ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ وَحَضَّ عَلَى اتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَمَا أَجَمَعَ عَلَيْهِ الْحَرَمَانُ: مَكَّةُ وَالْمَدِينَةُ، وَمَا كَانَ بَهَا مِنْ مَشَاهِدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْمَهَاجِرِينَ، وَالْأَنْصَارِ، وَمَصَلَّى النَّبِيِّ ﷺ، وَالْمَنْبَرِ، وَالْقَبْرِ.

هذه الترجمة فيها مسائل:

أولاً: ما ذكر النبي ﷺ، وحض على اتفاق أهل العلم، حيث إن الرسول ﷺ حض على الجماعة، وأخبر: «أن من خرج عن الجماعة، فإنه شاذ»^(١). وأخبر: «أن من خرج على الإمام الذي تمت عليه البيعة ليُفرق المسلمين، فإنه يَجِبُ على المسلمين أن يضربوا عنقه»^(٢). لأنه خارج، فحث على اجتماع الناس.

ثانياً: «وما أجمع عليه الحرمان: مكة والمدينة». هل ما أجمع عليه أهل الحرمين يُعتبر إجماعاً؟ الجواب: ذهب بعض العلماء إلى أن ما أجمع عليه أهل المدينة فهو إجماع^(٣)؛ لأن المدينة دار العلم، ولكن الصواب: أنه لا إجماع إلا ما أجمع عليه المسلمون عموماً بمكة، والمدينة، والشام، والعراق وغيرها.

ثالثاً: قوله: «وما كان بها من مشاهد النبي ﷺ، والمهاجرين، والأنصار». مشاهد المهاجرين والأنصار، يعني: التي شهدوها، كأمكنة العبادة، ومصلّى العيد، وما أشبه ذلك. وقول المؤلف رحمه الله: «ومصلّى النبي ﷺ والمنبر، والقبر» ومصلّاه أول ما يدخل فيه المسجد، ثم مصلّى العيد، ثم مصلّى الجنائز، والمنبر، والقبر، يعني: منبر النبي ﷺ، وقبره الذي كان في بيت عائشة رضي الله عنها.

قال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٣٠٦/١٣):

قوله: «باب ما ذكر النبي ﷺ وحض». بمهملة وضاد ثقيلة؛ أي: حرص بالمهملة وتشديد الراء، وقوله: «على اتفاق أهل العلم». قال الكيرماني في بعض الروايات: «وما حض عليه من اتفاق»، وهو من باب تنازع العاملين، وهما ذكر وحض.

قوله: «وما اجتمع عليه الحرمان: مكة والمدينة، وما كان بها من مشاهد النبي ﷺ، والمهاجرين، والأنصار». في رواية الكشميهني «وما أجمع». بهمزة قطع بغير تاء، وعنده «وما كان بها» بالافراد والأول أولى، قال الكيرماني: الإجماع هو: اتفاق أهل الحل والعقد؛ أي:

(١) روى الترمذي (٢١٦٧) من حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «وיד الله مع الجماعة، ومن شذَّ شذَّ إلى النار». ورواه الحاكم في «المستدرک» (٣٩٢)، وصححه الشيخ الألباني دون قوله: «ومن شذَّ كما في تعليقه على السنن».

(٢) رواه مسلم (١٤٧٩/٣) (١٨٥٢) (٥٩).

(٣) قال صاحب «البرهان» في أصوله (٤٥٩/١): نقل أصحاب المقالات عن مالك رحمه الله أنه كان يرى اتفاق أهل المدينة؛ يعني: علمائها حجة، وهذا مشهور عنه. وانظر: «المدخل» (٢٨٣/١)، و«التبصرة»، (٣٦٥/١)، و«الإحكام» للأمامي (٣٠٢/١).

المجتهدين من أمة محمد ﷺ على أمر من الأمور الدينية، واتفاق مجتهدَي الحرمين دون غيرهم ليس بإجماع عند الجمهور، وقال مالك: إجماع أهل المدينة حجة، قال: وعبارة البخاري مشعرة بأن اتفاق أهل الحرمين كليهما إجماع.

قلت: لعله أراد الترجيح به لا دعوى الإجماع، وإذا قال بحجية إجماع أهل المدينة وحدها مالك، ومن تبعه فهم قائلون به إذا وافقهم أهل مكة بطريق الأولى، وقد نقل ابنُ التين عن سحنون اعتبار إجماع أهل مكة مع أهل المدينة، قال: حتى لو اتفقوا كلُّهم وخالفهم ابنُ عباس في شيء لم يُعدَّ إجماعاً، وهو مبني على أن ندرة المخالف تؤثر في ثبوت الإجماع. اهـ

❦ قوله: «وهو مبني على أن ندرة المخالف تؤثر في ثبوت الإجماع». هذا فيه خلاف؛ ولهذا قال: مبني على القول وذلك أن بعض العلماء يقول: إذا أجمع المسلمون على شيء، وخالف واحد، أو اثنان فلا إجماع ما دام هناك خلاف من مجتهد - وإن لم يكن من كبار العلماء - فإنه يُعدَّ إجماعاً.

وعند بعض العلماء: لا عبرة بالمخالف الواحد والاثنين.

والصحيح: أنه لا يُعدَّ إجماعاً حتى يتفق الناس كلُّهم عليه.

و أهمُّ شيء في هذه الترجمة، قوله: «باب ما ذكر النبي وحض على اتفاق أهل العلم»؛ أي: أنه حض على اتفاق أهل العلم ألا يختلفوا فيما بينهم، وأن يحاولوا اجتماع الكلمة ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً، لما في اجتماع الكلمة من الفوائد العظيمة، والقرب إلى الصواب؛ لأنه كلما كثر الناس على شيء كانوا أقرب إلى الصواب، مما إذا اختلفوا، ولئلا يضطرب الناس؛ أي: العامة الذين يقتدون بالعلماء، إذا رأوا اختلاف العلماء، فإن العامة يقلدون العلماء تقليد دين، فإذا رأوهم مختلفين، حصل عندهم قلق وحرَج، فلذلك حث النبي ﷺ على اتفاق أهل العلم، لما فيه من المصالح الكثيرة، ودرء المفاسد.

وفي هذا دليل: على أن الإنسان يجب عليه أن يرجع إلى الحق إذا كان مع غيره، وألا يخالفه، وألا يجادل، وقد أرسل الرسول ﷺ أبا موسى الأشعري ومعاذ بن جبل، وقال: تطاوَّعا، يعني: ليطع بعضكما بعضاً^(١).

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧٣٢٢- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّلَمِيِّ، أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَأَصَابَ الْأَعْرَابِيَّ وَعْكَ بِالْمَدِينَةِ، فَجَاءَ الْأَعْرَابِيَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقْلَنِي بَيْعَتِي. فَأَبَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ جَاءَهُ، فَقَالَ: أَقْلَنِي بَيْعَتِي. فَأَبَى، ثُمَّ جَاءَهُ، فَقَالَ: أَقْلَنِي بَيْعَتِي. فَأَبَى، فَخَرَجَ الْأَعْرَابِيُّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْمَدِينَةُ كَالْكَبِيرِ، تَنْفِي خَبَثَهَا، وَيَنْصَعُ طَيِّبُهَا»^(١).

في هذا الحديث كان الناس إذا بايعوا النبي ﷺ ارتحلوا إلى المدينة، وهاجروا إليها؛ لأنها بلاد المهاجرين، فهذا الأعرابي أُصيب بالوعك، ولعل هذا قبل أن تنقل حمى المدينة إلى الجحفة؛ لأن النبي ﷺ لما هاجر إلى المدينة كانت فيها الحمى، فدعا الله أن ينقل حمىها إلى الجحفة^(٢) فنقلها الله ﷻ وصارت المدينة طيبة.

وفي هذا: دليل على أن الإنسان لا يمكن أن يرجع في الإسلام، إذا قيل أن يسلم وإلا فهو على دينه، لكن إذا دخل في الإسلام فإنه لا يمكن أن يرتد عنه.

وفي هذا: دليل على أن هذا الرجل - والعياذ بالله - لم يطمئن قلبه بالإيمان، ولهذا أثر الحياة الدنيا على الآخرة، فخرج من المدينة بعد أن منعه الرسول ﷺ عدة مرات.

ولكن هل قول النبي ﷺ «إِنَّمَا الْمَدِينَةُ كَالْكَبِيرِ، تَنْفِي خَبَثَهَا، وَيَنْصَعُ طَيِّبُهَا» على العموم، أم هو خاص بعهد النبي ﷺ؟

الجواب: ظاهر الحديث العموم، ولكن قد يقال: إن الواقع يخالف ذلك؛ يعني: يخالف دعوى العموم؛ لأن في المدينة الآن أناس خبث لا شك، وليسوا على المستوى الذي يراؤ منهم، فيحمل هذا العموم على أنه في عهد النبي ﷺ، أما الظاهر فهو العموم. قال الحافظ في «الفتح» (٣٠٦/١٣):

﴿قوله: «أَنَّ أَعْرَابِيًّا» تقدم القول في اسمه، وفي أي شيء استقال منه، وضبط ينصع في أواخر الحج في فضل المدينة، وكذا...﴾

﴿وقوله: «كالكبير» مع سائر شرحه والله الحمد، قال ابن بطال عن المذهب: فيه تفضيل المدينة على غيرها بما خصها الله به، من أنها تنفي الخبث، ورتب على ذلك القول بحجية إجماع

(١) رواه مسلم (١٠٠٦/٢) (١٣٨٣) (٤٨٩).

(٢) رواه البخاري (١٨٨٩)، ومسلم (١٠٠٣/٢) (١٣٧٦) (٤٨٠).

أهل المدينة، وتُعَقَّبَ بقول ابن عبد البر: أن الحديث دالٌّ على فضل المدينة، ولكن ليس الوصفُ المذكورُ عامًّا لها في جميع الأزمنة، بل هو خاصٌّ بزمانِ النبي ﷺ؛ لأنه لم يكن يخرج منها رغبةً عن الإقامة معه إلا مَنْ لا خيرَ فيه.

وقال عياضٌ نحوه، وأيده بحديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي أخرجه مسلم: «لا تقوم الساعةُ حتى تنفي المدينة شرارها، كما ينفي الكيرُ خبثَ الفضة». قال: والنارُ إنما تُخرجُ الخبثَ والرديءَ، وقد خرجَ من المدينة بعدَ النبي ﷺ جماعةٌ من خيارِ الصحابة، وقطنوا غيرها، وماتوا خارجًا عنها، كابن مسعود، وأبي موسى، وعلي، أو أبي ذرٍّ، وعمار، وحذيفة، وعُبادَةُ بن الصامت، وأبي عبيدة، ومعاذ، وأبي الدرداء، وغيرهم، فدلَّ على أن ذلك خاصٌّ بزمانه ﷺ بالقييد المذكور. اهـ

هذا المثالُ الذي ذكره من خروج بعضِ الصحابة، لا شك أنه يدلُّ على عدمِ العموم، وأنه خاصٌّ في زمانه، أو خاصٌّ بمن يخرجُ كارهاً لها لا لمصلحة؛ يعني: مَنْ خرجَ كارهاً لها فإنه يصدَّقُ عليه هذا الوصفُ. أما هؤلاء الصحابة فقد خرجوا لمصلحة لا شك.

ولكن إذا ترجَّح عند الإنسان مصلحةٌ دينيةٌ للخروج وهو فيها فهل يخرجُ منها؟
الجواب: نعم، بلا شك. ولهذا اختلف العلماء هل المجاورةُ بمكة أفضل، أم في المدينة أفضل؟
الجواب: على قولين للعلماء: بعضهم فضَّلَ المجاورةَ بالمدينة، وبعضهم فضَّلَ المجاورةَ بمكة^(١).
وقال شيخ الإسلام رحمته الله: المجاورةُ في مكانٍ يكثرُ فيه تقواه ﷺ أفضلُ من المدينة وغيرها^(٢).
فجعل العبرة بما يقومُ به الدين، لا العبرة بالمكان، واستدلَّ بتزوج بعض الصحابة رضي الله عنهم عن المدينة.



ثم قال البخاري رحمته الله:

٧٣٢٣- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ أُقْرِئُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ، فَلَمَّا كَانَ آخِرَ حَجَّةٍ حَجَّهَا عُمَرُ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَمْنَى: لَوْ شَهِدْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهُ رَجُلٌ، قَالَ: إِنْ فَلَانًا يَقُولُ: لَوْ مَاتَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ لَبَايَعْنَا فَلَانًا. فَقَالَ عُمَرُ: لِأَقَوْمٍ الْعَشِيَّةَ فَأَحْذَرُ

(١) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٣/٣٦٤)، و«الإنصاف» للمرداوي (٣/٥٦٢)، و«كشف القناع» (٢/٤٧٣).

(٢) قال ابن مفلح في «الفروع» (٣/٣٦٤): قال يعني شيخ الإسلام ابن تيمية - والمجاورة بمكان يكثر فيه إيمانه وتقواه أفضل حيث كان. ونقله عنه أيضًا صاحب «كشف القناع» (٢/٤٧٣).

هَؤُلَاءِ الرَّهْطُ الَّذِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَغْصِبُوهُمْ. قُلْتُ: لَا تَفْعَلْ، فَإِنَّ الْمَوْسِمَ يَجْمَعُ رِعَاعَ النَّاسِ، يَغْلِبُونَ عَلَى مَجْلِسِكَ، فَأَخَافُ أَنْ لَا يُنْزِلُوهَا عَلَى وَجْهِهَا، فَيُطِيرُ بِهَا كُلُّ مُطِيرٍ، فَأَمْهَلُ حَتَّى تَقْدَمَ الْمَدِينَةُ دَارَ الْهَجْرَةِ وَدَارَ السُّنَّةِ، فَتَخْلُصَ بِأَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، فَيَحْفَظُوا مَقَالَتَكَ، وَيُنْزِلُوهَا عَلَى وَجْهِهَا. فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا قَوْمَنَ بِهِ فِي أَوَّلِ مَقَامِ أَقَوْمِهِ بِالْمَدِينَةِ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ فِيهِمَا أَنْزَلَ آيَةُ الرَّجْمِ^(١).

الشاهد من هذا، قوله: «حتى تقدم المدينة دار الهجرة ودار السنة». ففيه دليل عظيم على أهمية الخلافة، أو السلطة، وأنه لا يجوز للإنسان أن يتعرض لها بسوء لخوف الفتنة، فإن هؤلاء الرهط قالوا: لو مات عمر لبايعنا فلاناً، ولم يعينه الحديث، لكن هذا يدل على أنهم كرهوا خلافته، فقدروا هذا التقدير، على أنه يحتمل أن يكون فلان في رأيهم أفضل من عمر رضي الله عنه، وإن لم يكن ذلك كراهة لعمر، لكنه محبة لمن هو أولى، ومع ذلك غضب عمر رضي الله عنه. ثم فيه أيضاً: دليل على أن الإنسان الفاضل قد يفوته شيء يعلم به المفضل، فإن عمر لا شك أفضل من عبد الرحمن بن عوف، وأوفر عقلاً، وأرجح رأياً، ولكنه قد تفوته - ولا سيما عند الحمية، وعند الغضب - أشياء كثيرة.

وفيه أيضاً: دليل على أن الإنسان ينبغي له أن يضع الحديث موضعه، فلا يحدث بحديث يخشى منه الضرر أو الشر، وإن كان خيراً فقد يسمعه أهل الشر، فينزلونه على ما يريدون فينقلونه على ما يريدون؛ فلذلك يجب أن يتحرر الإنسان، حتى في الإفتاء في العلم يجب أن يتحرر، فكم من إنسان أفتى فتوى علم على ظاهر السؤال، ثم استغل في القدح ببعض الناس، والإنكار عليهم، وما أشبه ذلك. فالإنسان لا سيما في زمن القيل والقال، وكثرة الكلام يجب عليه أن يتحرر تحرراً كاملاً، وإذا علم الله من نيته الخير، وفقه له، ووقاه من الشر.

وفيه: دليل على أن القرب من المتكلم أو الخطيب لا يدل على أن الذي يقرب إليه هم أهل العقل، وأهل الفهم، بل الذي يقرب في الغالب ولا يستحيي هم عامة الناس، فتجد أهل الخير، وأهل العقل، وأهل الرزانة يستحيون، فلا يترجمون، ولا يتزاحمون على المجالس، ويكونون في آخر الناس، ولهذا يقول: «يجمع رِعَاعَ النَّاسِ، يَغْلِبُونَ عَلَى مَجْلِسِكَ».

(١) رواه مسلم (٣/١٣١٧) (١٦٩١) (١٥) بغير ذكر القصة، وبلغ في أتم من هذا في مسألة الرجم.

وفيه أيضًا: التحرز من الرّاع، وألا يتقاد الإنسان معهم، وأن يحكم عقله على عاطفته، فإن بعض الناس يعتز إذا رأى الرّاع فيتكلم بما يظن أنه يرضيهم، وإن كان فيه مضرّة عاجلة أو آجلة. وفيه أيضًا: دليل على جواز تأخير ما يُظن فيه المصلحة لدرء المفسدة؛ لأن عمر آخر ما أراد أن يتكلم به إلى أن يقدّم إلى المدينة، وحصل فيه الخير الكثير. وفيه: دليل على جواز نسخ اللفظ، وإبقاء الحكم، وذلك في آية الرّجم، فإنها كانت موجودة في القرآن أنه إذا أحصن الرجل وزنا، فإنه يُرجم، قال عمر رضي الله عنه: «إننا قرأناها وحفظناها ووعيناها، ورجم النبي ﷺ، ورجمنا بعده، فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقولوا: لا نرى الرجم في كتاب الله، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله ﻋﻠﻴﻨﺎ، وإن الرجم حق ثابت على من زنا إذا أحصن، وكان الحبّل أو الاعتراف^(١).

وفيه أيضًا: أن الله بعث محمدًا بالحق، والأحقية هذه تعود إلى أمرين: إلى البعث، وإلى المبعوث به. فالبعث؛ يعني: أنه صادق، وأنه رسول الله ﷺ. والمبعوث به؛ أن كل ما جاء به فهو حق، ولهذا لا ترى باطلا فيما جاء به الرسول أبداً، لا ترى كذباً في خبر، ولا جوراً في حكم، ولا تناقضاً في مختلف أبداً، فكله حق. وفيه أيضًا: أن القرآن مُنزل من الله؛ لقوله تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ﴾ [الحق: ١٠٢]. ونحن نعلم جميعاً أن القرآن وصف، وليس عينا تنزل وترى وتُشاهد، ولكنه كلام، فإذا كان نازلاً من عند الله، وهو كلام، لزم أن يكون كلامه وليس مخلوقاً من مخلوقاته، بخلاف قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحق: ٢٥]. وقوله: ﴿وَأَنْزَلْ لَكُمْ مِنْ الْأَنْعَامِ نَعِيمَةً أُزْوَاجَ﴾ [الحق: ٦٠]. فإن هذا الإنزال إنزال المخلوق، لأن المُنزل أعيان قائمة بنفسها، فتكون مخلوقة بخلاف القرآن، ولهذا كان من عقيدة أهل السنة والجماعة، أن القرآن كلام الله مُنزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود.

فإن قال قائل: «غير مخلوق» من التعمق؛ فإنه ليس في القرآن أن الله قال: منزل غير مخلوق. فيقال: إن السلف اضطروا إليها دفعاً لبطل اخترعه أهل الباطل، وهم الجهمية، حيث قالوا: إن القرآن مخلوق، فلزم أن يقولوا: غير مخلوق^(٢). وكذلك قولهم أو قول بعضهم: استوى على العرش

(١) المصدر السابق.

(٢) قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٧٤): أما هذا القول فهو المأثور الثابت عن السلف مثل ما نقله عمرو بن دينار قال: أدركت الناس منذ سبعين سنة يقولون: الله الخالق وما سواه مخلوق إلا القرآن فإنه

«بذاته» فإن «بذاته» لم تَرِدْ في القرآن ولا في السنة، لكن اضطرُّوا إلى ذلك لقول أهل الباطل: إنه لم يَسْتَوْ بذاته على العرش، ولكنه اسْتَوْلَى استيلاءً. وكذلك النزول إلى السماء الدنيا، حيث عَبَّرَ بعضهم فقال «بذاته» فإنهم اضطرُّوا إلى ذلك من أجل دفع قول من يَقُولُ: إن الذي يَنْزِلُ إلى السماء الدنيا أمره، أما هو فلا يَنْزِلُ. هكذا يقولون: تَنْزِلُ رحمته. وهذا خطأ.

فمثل هذه العبارات قد يُعَبَّرُ بها السلف للاضطرار، وإذا كانت للاضطرار، فإنه لا يَنْبَغِي أن تُقَالَ في حال الاختيار؛ يعني: إذا كنت تُحَدِّثُ عامَّةَ الناس، ولم يَطْرَأْ على بالهم، وليسوا في مكانٍ أو في زمانٍ قد شاع فيه أن المراد يَنْزِلُ أمره، فلا يَحْسُنُ أن تقول: يَنْزِلُ بذاته، لأنك لست أبلغ من الرسول ﷺ، ولا أنصح من الرسول ﷺ، وليس عليك لومٌ فيما لو حذف «بذاته». وما دام لم يَرِدْ في أذهان من عندك: أنه تَنْزِلُ رحمته، أو ملكٌ من ملائكته، فلا حاجة إلى هذه العبارة؛ لأن ما جاز حال الاضطرار، لا يَلَزُمُ جوازُه في حال الاختيار.

إذن تقول: إن قول السلف: «غير مخلوق»^(١) جاءوا به اضطراراً لدفع قول الجهمية، ولا يَكْفِي أن يقول: منزلٌ من عند الله. وكلُّ يَعْرِفُ بعقله وفطرته السليمة أنه إذا كان القرآن كلاماً وقولاً، وهو نازلٌ من الله فلا بد أن يكون من صفاته؛ إذ هو شيءٌ ليس عيناً قائمةً بذاتها. وقوله: الكتاب. ذكرنا فيما سبق أنه سُمِّيَ بذلك؛ لأنه مكتوبٌ في اللوح المحفوظ، وفي الصحف التي في أيدي الملائكة وفي أيدي الناس.

وقول الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّنُونَ﴾ [النحل: ٨١]. هذا لملائكته. والدليل قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ بِالَّذِينَ (١) وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ (٢) كِرَامًا كَاتِبِينَ (٣) يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ٩-١٢]. وقول الله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْمَصِيءُ﴾ [النحل: ١٨٣]. يعني: أوجب عليكم.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧٣٢٤- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي

كلام الله غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود. وانظر: سؤال عن صفات الرب نسب وإضافات وغير ذلك، لشيخ الإسلام (١/ ١٦٢)، والعقيدة الأصفهانية (١/ ٥٨).
(١) اتقدم تخريجه.

هُرَيْرَةَ وَعَلَيْهِ نَوْبَانِ مُشَقَّانِ مِنْ كَثَّانٍ فَنَمَحَطُ فَقَالَ: بَخَ بَخَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَتَمَحَطُ فِي الْكُتَّانِ، لَقَدْ رَأَيْتُنِي وَإِنِّي لِأَخِرُ فِيمَا بَيْنَ مَنْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى حُجْرَةِ عَائِشَةَ مَغْشِيًا عَلَى، فَيَجِيءُ الْجَائِي فَيَضَعُ رِجْلَهُ عَلَى عُنُقِي، وَيَرَى أَنِّي مَجْنُونٌ، وَمَا بِي مِنْ جُنُونٍ، مَا بِي إِلَّا الْجُوعُ.

وهذا الحديث فيه بيانُ حكمةِ الله ﷻ، أن يَكُونَ الْعِبَادُ مُخْتَلِفِينَ فِي الْأَرْزَاقِ، وَالْأَشْكَالِ، وَالْأَخْلَاقِ، وَالْفُهُومِ، وَالْعُقُولِ، وَفِي كُلِّ شَيْءٍ، حَتَّى يَرَى الْإِنْسَانُ قَدَرَ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا، وَيَضَرَّ عَلَى مَا دُونَ ذَلِكَ إِنْ كَانَ مِنَ الطَّبَقَةِ السُّفْلَى.

وفيه: ردُّ على القائلين بالاشتراكية الذين يَقُولُونَ فِي الرَّسُولِ ﷺ: وَالْإِسْتِرَاكِيُونَ أَنْتَ إِمَامُهُمْ. وَهَمَّ كَذِبُهُ فِيمَا يَقُولُونَ، فَإِنَّ اللَّهَ ﷻ جَعَلَ الْإِنْسَانَ حُرًّا فِي مَالِهِ، لَكِنْ أَوْجَبَ عَلَيْهِ وَاجِبَاتٍ، وَلَوْ كَانَتِ الْإِسْتِرَاكِيَّةُ مِنَ الشَّرْعِ، مَا كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَنْلُغُ هَذَا الْمَبْلَغَ مِنَ الْجُوعِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ وَأَمْثَالُهُ عِنْدَهُمْ مِنَ الْغِنَى مَا يُبَايِنُ هَذِهِ الْحَالِ بَيْنُونَ عَظِيمَةً، وَفِي جَيْشِ الْعُسْرَةِ جَهَّزَ عَثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ ٥٠٠ مِائَةَ بَعِيرٍ، بِجَمِيعِ مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ مُعْدَّاتٍ^(١). فَهَاتُئْ بَعِيرٍ مِنْ رَجُلٍ وَاحِدٍ فِي جَيْشٍ يُسَمَّى جَيْشَ الْعُسْرَةِ، يَدُلُّ عَلَى غِنَى كَبِيرٍ.

وَفِي هَذَا: دَلِيلٌ عَلَى التَّحَدُّثِ بِنِعْمَةِ اللَّهِ، وَأَنْ يُذَكَّرَ الْإِنْسَانُ نَفْسَهُ بِنِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ، حَيْثُ كَانَ فِي الْأَوَّلِ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا، ثُمَّ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِالْمَالِ، وَإِذَا كَانَ هَذَا بِنِعْمَةِ الْمَالِ، فَبِنِعْمَةِ الْعِلْمِ أَوْلَى أَنْ يَقُولَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا، فَقَدْ كُنْتُ لَا أَعْرِفُ مِنَ الْعِلْمِ شَيْئًا، ثُمَّ هَدَانِي اللَّهُ حَتَّى وَصَلْتُ إِلَى مَا أَنَا فِيهِ مِنَ الْعِلْمِ.

وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ مِنْ فَوَائِدِ تَحْدِيثِ النَّاسِ بِالنِّعْمَةِ أَنْ يَعْرِفَ الْإِنْسَانُ قَدَرَ النِّعْمَةِ؛ لِأَنَّ الَّذِي لَا يُذَكِّرُ نَفْسَهُ، بِمَا مَضَى لَا يَعْرِفُ قَدَرَ النِّعْمَةِ.

وَأَضْرِبُ لَكَ مِثْلًا بِشَيْءٍ مُحْسُوسٍ: عِنْدَكَ ابْنٌ لَهُ أَرْبَعُ سِنَوَاتٍ، غَبَّتْ عَنْهُ سِتُّ سِنِينَ، إِذَا جِئْتَ تَبَيَّنَ لَكَ الْفَرْقُ الْعَظِيمُ بَيْنَ حَالِهِ وَهُوَ ابْنُ عَشْرِ، وَحَالِهِ وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعٍ، أَوْ سِتٍّ. كَذَلِكَ الْإِنْسَانُ إِذَا لَمْ يُذَكَّرْ نَفْسَهُ بِمَا مَضَى، فَإِنَّ الْعِلْمَ مِثْلًا أَوْ الْمَالَ يَنْتَهِي شَيْئًا فَشَيْئًا فَلَا يَعْرِفُ الْإِنْسَانُ قَدْرَهُ حَتَّى يَتَذَكَّرَ مَا بَيْنَ الْحَالَيْنِ.

وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَوْلُهُ: «فِيمَا بَيْنَ مَنْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى حُجْرَةِ عَائِشَةَ».

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٧٣٢٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ أَشْهَدْتَ الْعِيدَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: نَعَمْ وَلَوْ لَا مِزْلَتَنِي مِنْهُ مَا شَهِدْتُهُ مِنَ الصَّغَرِ، فَأَتَى الْعَلَمَ الَّذِي عِنْدَ دَارِ كَثِيرِ بْنِ الصَّلْتِ فَصَلَّى ثُمَّ خَطَبَ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَذَانًا وَلَا إِقَامَةً، ثُمَّ أَمَرَ بِالصَّدَقَةِ، فَجَعَلَ النِّسَاءُ يُشِيرْنَ إِلَى أَذَانِهِنَّ وَحُلُوقِهِنَّ، فَأَمَرَ بِلَا فَاتَاهُنَّ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ^(١).
الشاهد من هذا قوله: «فأتى العلم الذي عند دار كثير بن الصلت فصلَّى». فهذه مواضع صلاته.

وفي هذا الحديث فوائد كثيرة:

منها: احترام الصحابة لقراءة النبي ﷺ؛ ولهذا قال: «ولو لا مِزْلَتَنِي مِنْهُ مَا شَهِدْتُهُ مِنَ الصَّغَرِ» واحترام آل النبي ﷺ واجب لحق الرسول ﷺ، ولحق القرابة. قال الله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَتْلُو عَلَيْكُمْ آجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٣]. يعني: إلا أن تؤدُّوا قرابتي، هذا على قول في معنى الآية.

وقيل: إلا المودة بسبب قرابي منكم؛ يعني: فأريد أن تؤدُّوني لا لأني جئتكم بالرسالة، ولكن لأني قريبيكم، والقريب غايته أن يؤدَّ قريبه، والآية تحتل المعنيين، فتحمل عليهما؛ لأنه لا منافاة بينهما.

وفيه: دليل على حرص عبد الله بن عباس رضي الله عنهما على العلم والقرب من المعلم، وهذا أمر مشهود له حتى إنه كان يأتي إلى دار الرجل في القيلولة في نصف النهار، فيضع رداءه ويتوسَّده، ويبقى إلى أن يقوم الرجل، فيحدثه، فيقول له: هلا كنت استأذنت فيقول: أنا صاحب الحاجة، فلا يليق بي أن أوقظك لتفضي حاجتي، وهذا من أدبه رحمته^(١).

وفيه أيضًا: دليل على أن الرسول ﷺ يصلي العيد في غير المسجد النبوي، وأن هذا هو السنة، وعمل أهل المدينة اليوم على خلاف السنة، فالسنة أن يجعل للمدينة مصلًى عيد، يخرج الناس إليه، ويصلون فيه، كما كان النبي ﷺ يفعل.

فإن قيل: إذا صلُّوا في المكان الذي كان الرسول ﷺ يصلي فيه، كانوا في جوف المدينة. فيقال: هذا المكان الذي صلى فيه الرسول ﷺ ليس مقصودًا بعينه، ولكنه مقصود بوصفه، وهو أنه خارج البلد، فيطلب للمدينة مصلًى خارج المدينة يصلُّون فيه.

وفيه: دليل على أن المفضول قد يكون أفضل من الفاضل بسبب يقتضيه، فالصلاة في

(١) رواه مسلم ٦٠٣/٢ (٨٨٥) (٣) بنحوه.

(٢) تقدم تخريجه.

مسجد الرسول ﷺ خيرٌ من ألف صلاةٍ فيما سواه من المساجدِ إلا مسجدَ الكعبة، فالصلاة فيه خير من ألف صلاةٍ في مُصلًى العيد لكن لما كان الخروجُ إلى مُصلًى العيد وتركُ المسجد النبوي في صلاة العيد يترتبُ عليه مصلحةٌ أكثر، صار أفضل، فلا يُقال: إن أهل المدينة تركوا الخروجَ إلى الصحراء من أجل فضل المكان، لأننا نقول: فضلُ هذا المكان ثبت في عهد الرسول ومع ذلك لم يُراعِه النبي ﷺ، بل كان يخرجُ إلى الصحراء.

وفيه دليلٌ على أن خطبة العيد بعدها الصلاة، بخلاف خطبة الجمعة، فإنها قبلها، واختلف العلماء في الحكمة من تقديم خطبة الجمعة على العيد.

ف قيل: إن الخطبتين في الجمعة شرطٌ لصحة الصلاة، والشرطُ يتقدّم المشروط، بخلاف الخطبتين في العيد فإنها سنة، فلو أن الناس تركوها فلا إثم عليهم.

وقيل: من أجل أن يجتمع الناس في الجمعة شيئاً فشيئاً، بخلاف العيد، فإنه ليس لها أذانٌ ولا إقامة، فيأخذ بالصلاة إليها. وقيل غير ذلك. والشاهد أن الخطبة في العيد تكون بعد الصلاة.

وفيه دليلٌ على أنها خطبةٌ واحدة؛ وذلك لأن «خطب» فعلٌ مطلق، والمطلق لا يقتضي التكرار إلا بدليل، ولا دليلٌ على هذا إلا حديثٌ رواه ابنُ ماجه في سننه ضعف: أن الرسول ﷺ خطبَ خطبتين جلسَ بينهما^(١).

وفيه أيضاً: أنه لا يُشرعُ للعيد أذانٌ، ولا إقامة، ولا الصلاة جامعة، خلافاً لقول بعض العلماء^(٢): إنه يُشرعُ أن يُنادى لصلاة العيد: «الصلاة جامعة» وهذا ليس بصحيح. لكن لو حصل حالٌ تقتضي أن يُصلّي الناس داخل البلد، فهل يُشرعُ للمؤذن أن يقول: «الصلاة في البلد»؟

الجواب: نعم، يُشرعُ؛ لإعلام الناس، ولهذا كان النبي ﷺ إذا حصل وحل أو مطر أو نحو ذلك، قال: «صلوا في رحالكم»^(٣). بدل «حي على الصلاة».

وفيه دليلٌ على حث الناس على الصدقة، أو أمرهم بها في صلاة العيد، لاجتماع الناس؛ ولأنه يومٌ ينبغي أن يكون عيداً للأغنياء والفقراء، فإذا تُصدّق على الفقراء في هذا اليوم انتفعوا كثيراً.

(١) رواه ابن ماجه (١٢٨٩)، وقال الشيخ الألباني في تعليقه على «السنن»: منكرٌ سنداً ومتناً.

(٢) انظر: «الأم» (٨٢/١)، و«المجموع» (٨٣/٣)، و«منهاج الطالبين» (٩/١)، و«الإنصاف» (٤٢٨/١)، و«كشف القناع» (٤٢٨/١)، و«الروض المربع» (٣١٩/١).

(٣) رواه البخاري (٦٦٦)، ومسلم (٤٨٤/١) (٦٩٧) (٢٢).

ومن فوائد هذا الحديث وهو مختصرٌ في هذا: فضيلةُ نساءِ الصحابةِ رضي الله عنهن؛ لأن النبي ﷺ لما أمر بالصدقة، تصدَّق من حُلِيِّهِنَّ حتى جعلن يُشِرْنَ إلى آذانهنَّ وحُلوقِهِنَّ، فالأذانُ فيها الأخرَصُ، والحلوقُ فيها القلائدُ، وفي حديثٍ آخرَ بلفظٍ آخرَ «خواتِمِهِنَّ» ^(١).

ففيه: دليلٌ على جواز الذهبِ المحلَّق، وأن الأحاديثَ الواردةَ في التحذيرِ منه والوعيدِ عليه إن صحَّت، فإنما كانت ثم نُسخَتْ، وقد حقَّق الشيخُ إسماعيلُ الأنصاريُّ رحمته الله في كتاب له، وناقش فيه الشيخُ الألبانيُّ - دَعَاؤه: أن الذهبَ المحلَّق حرامٌ - مُناقشةً جيدةً حديثةً وفقهيةً، ويَبَيِّن أن هذا الحكمَ منسوخٌ ^(٢).

ولهذا حكى بعضُ العلماءِ الإجماعَ على جوازِ لبسِ الذهبِ للنساءِ مطلقاً محلَّقاً ومقطَّعاً، وعلى أيِّ حالٍ، هذا القولُ هو الراجحُ ^(٣) وعليه يَدُلُّ مثلُ حديثِ ابنِ عباسٍ هذا: من أنه يَجُوزُ للمرأةِ لبسُ الذهبِ مطلقاً محلَّقاً وغيرَ محلَّق، إلا أن بعضَ الفقهاءِ اسْتَشْنَى، أو قَيَّدَ المسألةَ بما جَرَتْ به العادةُ، فقيَّدَها وصفاً لا نوعاً ^(٤)؛ لأن ما خرج عن العادةِ يُعْتَبَرُ إسرافاً، وقد قال الله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الأعراف: ٣١]. وهذا القيدُ واضحٌ أنه مرادٌ، وهو من الفهم الدقيق الذي يَغِيبُ عن كثيرٍ من طلبة العلم؛ لأن العلماءَ يَفْهَمُونَ الأحاديثَ على إطلاقِها، وعلى ظاهرِها، ثم على القواعدِ العامةِ.

مثال ذلك: قولُ النبي ﷺ: «أَحْلَلْتُ الذَّهَبَ وَالْحَرِيرَ لِلنِّسَاءِ لِأَنَّهُنَّ أُمَّتِي» ^(٥). فللقائل أن يَقُولَ: فكلُّ

(١) رواه مسلم (٦٠٣/٢) (٨٨٥) (٤).

(٢) انظر: «رسالة إباحة التحلي بالذهب المحلق للنساء» والرد على الألباني في تحريمه للعلامة إسماعيل بن محمد الأنصاري رحمته الله.

(٣) قال البيهقي في «السنن الكبرى» (١٤٢/٤): فهذه الأخبار وما في معناها تدل على إباحة التحلي بالذهب للنساء، واستدلنا بحصول الإجماع على إباحته لهن، وعلى نسخ الأخبار الدالة على تحريمه فيهن خاصة. اهـ وقال النووي في «المجموع» (٤٠/٦): وأجمع المسلمون على أنه يجوز للنساء لبس أنواع الحلبي من الفضة والذهب جميعاً كالطوق، والعقد، والخاتم، والسوار، والخلخال، والتعاويذ، والدمالج، والقلائد، والمخاتق، وكل ما يتخذ في العنق وغيره، وكل ما يعتدن لبسه، ولا خلاف في شيء من هذا وانظر: «تفسير القرطبي» (٧١/١٦)، و«الأحكام للجصاص» (٤٧٧/٤)، و«فتح الباري» (٣١٧/١٠)، و«الزواجر» للهيتمي (ص ١٢٥)، و«حاشية السندي على سنن النسائي» (١٥٧/٨).

(٤) قال ابن مفلح في «الفروع» (٣٥٣/٣): ويباح للمرأة من الذهب والفضة ما جرت به العادة كالطوق، والخلخال، والسوار، والدملج، والقرط، والخاتم. اهـ وانظر: «المبدع» (٣٧٥/٢).

(٥) رواه الإمام أحمد في مسنده (٣٩٤/٤) (١٩٥١٥)، والترمذي (١٧٢٠)، والنسائي (٥٢٦٥)، وابن ماجه

الذهبِ يَجُوزُ للمرأة، ولو أن تَجْعَلَ نَفْسَهَا فِي قَارُورَةٍ مِنْ ذَهَبٍ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «أَحِلَّ الذَّهَبُ لِإِنَاثِ أُمَّتِي». وَهَذَا الْقَوْلُ لَا شَكَّ أَنَّهُ غَيْرُ صَوَابٍ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ نَصُوصًا عَامَّةً تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِسْرَافَ وَالتَّبَذِيرَ حَرَامٌ.

فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَلْبَسَ سُورًا عَلَى شَكْلِ حَيَّةٍ؟
فَالْجَوَابُ أَنْ نَقُولَ: هَذَا حَرَامٌ مِنْ أَجْلِ الصُّورَةِ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ أَحَادِيثَ تُقَيِّدُ هَذَا^(١).

وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى فَضْلِ نِسَاءِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ، وَسُرْعَتِهِنَّ إِلَى الْإِمْتِثَالِ، وَلَا تَرَدُّ الْمَرْأَةُ مِنْهُنَّ، وَتَقُولُ: لَعَلَّ وَلَعَلَّ. وَكَذَلِكَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ أَيُّ الرِّجَالِ مِنْهُمْ سُرْعَةُ الْإِمْتِثَالِ لِأَمْرِ الرَّسُولِ ﷺ، وَهَذَا أَمْرٌ مُشَاهِدٌ، وَأَنَا أَنْصَحُ نَفْسِي، وَإِيَّاكُمْ إِذَا بَلَّغْنَا شَيْءًا عَنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَلَّا نَرَدَّدَ فِي تَنْفِيذِهِ إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ هَذَا مَرَادُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ.

أَمَا إِذَا شَكَكْنَا فِي الْحُكْمِ هَلْ هُوَ ثَابِتٌ أَوْ لَا؟ فَهَذَا لِلْإِنْسَانِ أَلَّا يَفْعَلَهُ، لَكِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَتَرَدَّدُ إِذَا جَاءَ الْأَمْرُ، وَيَقُولُ: هَلِ الْأَمْرُ لِلْجُوبِ، أَمْ لِلْإِسْتِحْبَابِ؟ فَسُبْحَانَ اللَّهِ! هَلِ أَنْتَ مُلْزَمٌ أَلَّا تُمَثِّلَ الْأَمْرَ إِلَّا إِذَا كَانَ لِلْجُوبِ؟ وَلَكِنَّ الْبَحْثَ عَنِ الْأَمْرِ هَلِ لِلْجُوبِ أَوْ لِلْإِسْتِحْبَابِ يَكُونُ فِيمَا إِذَا فَرُطَتْ وَلَمْ تَفْعَلْ، فَحِينَئِذٍ رُبَّمَا نَقُولُ: لَكَ الْعِذْرُ فِي أَنْ تَقُولَ هَلْ هُوَ لِلْجُوبِ، أَوْ لِلْإِسْتِحْبَابِ؛ مِنْ أَجْلِ أَنْ تُحَدِّثَ تَوْبَةً إِذَا رَأَيْتَ أَنَّهُ لِلْجُوبِ، أَوْ تُحَدِّثَ اسْتِقَامَةً أَكْثَرَ إِذَا رَأَيْتَ أَنَّهُ لِلْإِسْتِحْبَابِ، فَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْكَ أَمْرٌ قُلْ: سَمِعًا وَطَاعَةً. إِذَا عَلِمْتَ أَنَّهُ الْمَرَادُ، أَمَا أَنْ تَبْحَثَ هَلْ هُوَ وَاجِبٌ أَوْ مُسْتَحَبٌّ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّكَ مَرْتَدِّدٌ.

أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ سَيِّدًا قَالَ لِعَبْدِهِ: افْعَلْ كَذَا. هَلْ مِنَ الْأَدَبِ أَنْ يَقُولَ الْعَبْدُ لِلسَّيِّدِ أَنْتَ تَأْمُرُنِي عَلَى وَجْهِ الْإِلْزَامِ أَمْ عَلَى وَجْهِ الْإِسْتِحْبَابِ؟!

كَذَلِكَ فِي مَسْأَلَةِ النَّهْيِ؛ فَإِذَا بَلَّغَكَ نَهْيٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ لَا تَقُلْ: هَلْ هُوَ لِلتَّحْرِيمِ، أَوْ لِلْكَرَاهَةِ بَلْ أَنْتَ. ثُمَّ إِذَا فَرُطْتَ وَفَعَلْتَ فَحِينَئِذٍ تَبْحَثُ هَلْ هُوَ لِلتَّحْرِيمِ أَوْ لِلْكَرَاهَةِ؛ لِتُحَدِّثَ

=

(٣٥٩٥)، وَصَحِّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ كَمَا فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى السَّنَنِ.

(١) يُشِيرُ الشَّيْخُ ﷺ إِلَى مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٩٥١)، وَمُسْلِمٌ (٢١٠٧) (٩٦)، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَ إِلَى الْبَيْتِ ذَاتَ يَوْمٍ فَرَأَى تُمَرَّقَةً فِيهَا صُورَةٌ فَوَقَّفَ وَلَمْ يَدْخُلْ. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَعَرَفْتُ الْكَرَاهَةَ فِي وَجْهِهِ، فَقُلْتُ: أُنُوبُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ مِمَّا صَنَعْتُ. فَقَالَ: «إِنْ أَهْلَ هَذِهِ الصُّوَرِ يَعْبُدُونَ، يُقَالُ لَهُمْ: أَحْيَا مَا خَلَقْتُمْ». وَقَالَ أَيْضًا: ﷺ فَيَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٩٤٩)، وَمُسْلِمٌ (٢١٠٦) (٨٣): «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ». إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَرْوُوعَةِ فِي مَعْنَى هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ.

توبة إذا كان للتحريم.

هذه حقيقة المؤمن؛ ولهذا نجد الصحابة - إذا تأملنا أحوالهم - ليسوا يقولون: هل هذا الأمر للاستحباب أو للوجوب أبداً، بل يَمْتَلِونَ فوراً، فلما أُمِرَ بالصدقة، هل النساء قلن: يا رسول الله أتأمرنا على وجه الوجوب أو الاستحباب؟ لكن إذا كان الإنسان يَخْشَى الضرر على نفسه لو نفذ، وكان الأمر فيه احتمالاً، كما قلْتُ أولاً، فَيُمْكِنُ للإنسان أن يتردد كما قالت بريرة للرسول ﷺ، لما أشار عليها أن ترجع إلى غيث: يا رسول الله إن كنت تأمرني فسمعاً وطاعة، وإن كنت تُشِيرُ عليَّ فلا رغبة لي فيه^(١). فهذه ردت الأمر؛ لأن فيه احتمالاً أنه يُشِيرُ إشارةً. والتزامها بما أشار به الرسول فيه مشقة عليها؛ لأنها تُبْغِضُ زوجها بغضاً شديداً، لذلك رأت لنفسها فُسْحَةً أن تسأله هل هو أمرٌ أو مشورةٌ.

إنما نحن الآن لا يوجد مشورة بالنسبة للرسول ﷺ، فإذا جاءنا أمرٌ فإننا إن كان للاستحباب، فقد كسبنا خيراً، وإن كان للوجوب، فقد كسبنا أخيراً من ذلك، وسلمنا من الإثم، فنحن لن نعدم خيراً أبداً، ثم بعد ذلك إذا جرى إهمالٌ، أو ما أشبه ذلك، أو ما يترتب على هذا الواجب فيما إذا ترك من شيءٍ فحينئذٍ، نبحث هل هو للوجوب أو لا، ونعمق في البحث، ولا حرج علينا في هذا.

❖ وقوله: «يُشْرَنُ إلى آذانهم، وحلوقهم». هل فيه دليل على أن الحجاب ليس بواجب؟ لقوله: «يُشْرَنُ إلى آذانهم وحلوقهم»؟

الجواب: أن هذا ليس فيه دليل؛ لأن الإنسان قد يُشِيرُ إلى حلقه وإلى أذنه، وهو قد احتجب، وليس فيه دليل على أن الحجاب ليس بواجب، وإن كان يَحْتَمِلُ، لكن عند العلماء قاعدة وهي: إذا وجد الاحتمال بطل الاستدلال^(٢).

❖ قوله: «فأمر بلالاً فأتاها ثم رجع إلى النبي ﷺ». هذا فيه دليل أيضاً على جواز التوكيل في قبض الصدقات؛ لقوله: «فأمر بلالاً». ويجوز التوكيل في حفظ الصدقات، ويجوز التوكيل أيضاً في دفع الزكوات، فكل ذلك جاء به السنة؛ فالتوكيل في قبض الصدقات كما في حديث بلال. وفي حفظ الصدقات كما في حديث أبي هريرة حين جعله النبي ﷺ حفيظاً على زكاة الفطر^(٣).

(١) رواه البخاري (٥٢٨٣).

(٢) انظر: «القواعد والفوائد الأصولية» (٢٣٥ / ١)، و«التقرير والتحريم» (١٨٨ / ١)، و«فتح القدير» (٢٤٥ / ٣).

(٣) تقدم تخريجه.

في دفع الزكواتِ أيضًا في حديثِ أبي هريرة؛ لأنه دفع إلى مَنْ ادَّعى أنه فقيرٌ وذو عائلةٍ، فأقرَّه النبي ﷺ على ذلك، ففيه دليلٌ على جوازِ التوكيلِ في قبضِ الصدقاتِ وحفظها ودفعها، ولكن لا يجوزُ لوَّي الأمرِ أن يُوكَّلَ على ذلك إلا من جمع بين أمرين: القوة، والأمانة. لأن القوة والأمانة شرطٌ في كلِّ شيءٍ، فكلُّ عقدٍ، وكلُّ عملٍ تتولاهُ لابدُّ من قوةٍ وأمانةٍ؛ لأنَّ ضدَّ القوة الضعفُ، فإذا كان الوكيلُ ضعيفًا ولو كان أمينًا، فإنه لا يصلحُ للوكالة، فقد يجيءُ إنسانٌ يأخذُ من الصدقاتِ في غفلته، أو يأخذُ من الصدقاتِ في غيرِ غفلته؛ لأنه ضعيفٌ مسكينٌ. والأمينُ ضدهُ الخائنُ، فلا يجوزُ أن يُوكَّلَ في شيءٍ من أمورِ المسلمين إذا كان خائنًا مهما كان عنده من القوة.

فإذا كان عندنا رجلان: أحدهما قويٌّ غيرُ أمينٍ، والثاني: أمينٌ غيرُ قويٍّ، وليس عندنا غيرُ هذين الرجلين فَمَنْ نولِّي؟

الجوابُ: أنه يَخْتَلَفُ باختلافِ الأمرِ المولَّى عليه، فإذا كان العملُ المولَّى عليه يَقْتَضِي من القوة، أو يحتاجُ من القوة أكثرَ من الأمانة أخذنا القويَّ، ووكلنا أمينًا غيرَ قويٍّ على هذا الرجلِ يسبرُّ حاله، وفي هذه الحالِ يجوزُ أن نجعلَ هذا الأمينَ من رجالِ المباحثِ، ولا حرجَ.

ورجالُ المباحثِ إذا كانوا يَبْحَثُونَ عن الشرِّ من أجل أن يُطْفِئُوهُ فهذا طيبٌ، ولكنَّ المشكلَ إذا كانوا يَبْحَثُونَ عن الخيرِ من أجل أن يُطْفِئُوهُ فهذا هو الشرُّ. فالمباحثُ لا نقولُ كلُّهم خيرٌ، أو كلُّهم شرٌّ، بل على حسبِ ما يَبْحَثُونَ عنه، فإن كانوا يَبْحَثُونَ عن الشرِّ لِيَمْنَعُوهُ فبجزاهم الله خيرًا، ولكن بشرطٍ ألا يَكُونَ هناك تجسسٌ، أو اعتداءٌ على الناسِ، وإن كانوا يَبْحَثُونَ عن الخيرِ لِيَمْنَعُوهُ فهذا شرٌّ، ولا يجوزُ لأحدٍ أن يَكُونَ في هذه الوظيفة أبدًا؛ لأنَّ هذا تعاونٌ على الإثمِ والعدوانِ.

فلماذا نُسألُ دائمًا: هل يجوزُ أن أَكُونَ موظفًا في المباحثِ؟ نقولُ هذا شيءٌ يَرْجِعُ لك أنت، فإذا كُنْتَ تُريدُ أن تَمْنَعَ الشرَّ، ولا تظلمَ أحدًا، فهذا لا بأسَ به؛ فهناك من المباحثِ أهلٌ خيرٌ إذا وجدَ أحدًا عنده مخدراتٌ، أو عنده فسوقٌ، أو فجورٌ، أو ما أشبه ذلك، دلُّوا عليه، فهذا ليس فيه شيءٌ بشرطٍ ألا يَصِلَ الحالُ للتجسسِ المنهِي عنه.

فالحاصلُ أننا نقولُ: إذا اجتمع أمينٌ غيرُ قويٍّ، أو قويٌّ غيرُ أمينٍ تُقَدِّمُ حسبَ العملِ، فإذا كان العملُ يحتاجُ إلى القوةِ أكثرَ من الأمانة، قدَّما القويَّ، وإذا كان يحتاجُ للأمانةِ أكثرَ من القوةِ قدَّما الأمينَ، فربما يَكُونَ العملُ حفظَ الصدقاتِ في الصناديقِ، والمفاتيحِ مضبوطةً

فَنَقْدُمُ الْأَمِينَ؛ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ لِلْقُوَّةِ هُنَا.

لَكِنْ عَمَلٌ آخَرُ يَخْتَاجُ إِلَى إِنْسَانٍ حَذِرٍ قَوِيٍّ، نَقْدُمُ الْقَوِيَّ، وَنَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَهُ أَمِينًا، وَنَجْعَلُ وَاحِدًا حَوْلَهُ يَبْحَثُ عَنْهُ وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٧٣٢٦- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْتِي قُبَاءَ مَاشِيًا وَرَاكِبًا^(١).

فِي هَذَا: دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ إِيْتَانِ مَسْجِدِ قُبَاءٍ، وَهُوَ مَشْهُورٌ مَعْرُوفٌ، وَقَدْ كَانَ النَّاسُ يَأْتُونَهُ -وَاللَّهُ الْحَمْدُ-، عَلَى وَجْهِ فِيهِ كُلْفَةٌ، لَكِنْ الْآنَ تَوَفَّرَ فِيهِ الْهَاءُ، وَتَوَفَّرَ فِيهِ كُلُّ شَيْءٍ، -وَاللَّهُ الْحَمْدُ-، وَيُسَنُّ أَنْ يَأْتِيَ الْإِنْسَانُ بَعْدَ أَنْ يَتَطَهَّرَ فِي بَيْتِهِ، وَيَخْرُجَ مَاشِيًا أَوْ رَاكِبًا، وَهُوَ أَحَدُ الْمَزَارَاتِ الَّتِي تُرَازُ فِي الْمَدِينَةِ:

الْأَوَّلُ: الْمَسْجِدُ النَّبَوِيُّ.

وَالثَّانِي: زِيَارَةُ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَصَاحِبِيهِ.

وَالثَّالِثُ: مَسْجِدُ قُبَاءٍ.

وَالرَّابِعُ: الْبَقِيعُ.

وَالْخَامِسُ: شَهْدَاءُ أَحَدٍ.

وَلَيْسَ فِي الْمَدِينَةِ مَزَارَاتُ سِوَى هَذِهِ الْخَمْسَةِ، فَأَمَّا مَسْجِدُ الْقِبْلَتَيْنِ، وَالْمَسَاجِدُ السَّبْعَةُ، وَمَسْجِدُ الْغَمَامَةِ، وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ فَكُلُّهُ لَا أَصْلَ لَهُ، وَلَكِنْ جَاءَ عَلَى سَبِيلِ الدَّعْوَى الْكَاذِبَةِ.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٧٣٢٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ إِذْ فَنِي مَعَ صَوَّاحِبِي، وَلَا تَدْفِنِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْبَيْتِ، فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ أُرَكَّبِي.

٧٣٢٨- وَعَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ أَرْسَلَ إِلَى عَائِشَةَ أَتَدْنِي لِي أَنْ أَدْفِنَ مَعَ صَاحِبِي فَقَالَتْ: إِي وَاللَّهِ. قَالَ: وَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا أُرْسِلَ إِلَيْهَا مِنَ الصَّحَابَةِ قَالَتْ: لَا وَاللَّهِ لَا أُؤَثِّرُهُمْ بِأَحَدٍ أَبَدًا.

هذا الحديث: فيه دليلٌ على ذكرِ قبر النبي ﷺ، وأنه دُفِنَ في حجرة عائشة رضي الله عنها، وكذلك دُفِنَ معه أبو بكر رضي الله عنه، أُنْزِلَتْ به عائشة رضي الله عنها أباهما على نفسها، وكذلك لما طُعِنَ عمر رضي الله عنه أُرْسِلَ إليها يَسْتَأْذِنُ أَنْ يُدْفَنَ مع صاحبيه، فَأَذِنَتْ له، وقال لهم رضي الله عنهم: إِذَا حَمَلْتُمُونِي إِلَى مَكَانِ الْحَجَرَةِ، فَاسْتَأْذِنُوا مَرَّةً ثَانِيَةً؛ لِأَنِّي أَخْشَى أَنِّي أَذِنْتُ فِي حَيَاتِي؛ يَعْنِي: حَيَاءً وَإِلَّا خَجَلًا مَنِي، فَإِذَا أَذِنْتُ فَادْفِنُونِي، وَإِلَّا فَرُدُّونِي إِلَى الْبَقِيعِ. ^(١) اللَّهُمَّ ارْضَ عَنْهُ.

❖ قَوْلُهَا: «لَا وَاللَّهِ لَا أُوْثِرُهُمْ بِأَحَدٍ أَبَدًا». المعنى أنها تَمْنَعُ أَحَدًا إِذَا اسْتَأْذَنَ أَنْ يُدْفَنَ مع رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَيَّهَا.

ثم قال البخاري رحمته الله:

٧٣٢٩- حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ فَيَأْتِي الْعَوَالِيَّ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ. وَزَادَ اللَّيْثُ عَنْ يُونُسَ، وَبُعْدُ الْعَوَالِيَّ أَرْبَعَةُ أَمْيَالٍ أَوْ ثَلَاثَةٌ ^(١).

الشاهد قوله: «فَيَأْتِي الْعَوَالِيَّ». يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ يَمْشِي عَلَى قَدَمَيْهِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ أَوْ أَرْبَعَةٍ.

٧٣٣٠- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مَالِكٍ، عَنْ الْجُعَيْدِ، سَمِعْتُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ، يَقُولُ: كَانَ الصَّاعُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ مَدًّا وَثُلُثًا بِمَدِّكُمْ الْيَوْمَ، وَقَدْ زِيدَ فِيهِ. سَمِعَ الْقَاسِمُ بْنُ مَالِكٍ الْجُعَيْدَ.

٧٣٣١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي مَكِيلِهِمْ، وَبَارِكْ لَهُمْ فِي صَاعِهِمْ وَمُدِّهِمْ» يَعْنِي: أَهْلَ الْمَدِينَةِ ^(١).

❖ قَوْلُهُ: «بَارِكْ لَهُمْ...» المراد: بَارِكْ لَهُمْ فِيمَا يُكَالُ مِنَ الثَّارِ، لَا فِي نَفْسِ الْمَكِيلِ، أَوْ نَفْسِ الْمُدِّ.

(١) رواه البخاري (٣٧٠٠) في قصة مقتل الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٢) رواه مسلم (٤٣٣/١) (٦٢١) (١٩٢) بغير: زيادة الليث عن يونس «وبُعْدُ الْعَوَالِيَّ أَرْبَعَةُ أَمْيَالٍ أَوْ ثَلَاثَةٌ». وهذه الزيادة وصلها البيهقي في «السنن الكبير» (٤٤٠/١) من طريق أبي عبد الله محمد بن الفضل بن نظيف، حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد، حدثنا أحمد بن زهير الحمراوي، حدثنا عبد الله بن صالح كاتب الليث، حدثني الليث بن سعد به... وانظر: تغليق التعليق (٣٢٤/٥).

(٢) رواه مسلم (٩٩٤/٢) (١٣٦٨) (٤٦٥).

وفي هذا: دليل على أن المكيالَ تَتَغَيَّرُ، يُزَادُ فيها، وَيُنْقُصُ؛ ولهذا عدَلَ العلماءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَنْ تقديرِ الصَّاعِ بالحجمِ إلى تقديرِهِ بالوزنِ، فتَجِدُهُمْ إِذَا تَكَلَّمُوا عَلَى الصَّاعِ فِي بَابِ الْغَسْلِ، أَوْ فِي بَابِ الْفِطْرَةِ يَتَكَلَّمُونَ عَنْ تَقْدِيرِهِ وَزَنًّا^(١).

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: هَلِ الدُّعَاءُ بِالْبَرَكَةِ الْوَارِدِ فِي الْحَدِيثِ عَامٌّ لِكُلِّ مَا فِي الْمَدِينَةِ أَمْ خَاصٌّ؟
الْجَوَابُ: ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ فِيهَا يُكَالُ فَقَطْ، لَكِنْ لَا يَمْنَعُ أَنَّ اللَّهَ يُبَارِكُ فِي الْجَمِيعِ، لَكِنْ مَا يَشْمَلُهُ الدُّعَاءُ هُوَ الَّذِي يُكَالُ فَقَطْ.

ثم قال البخاري رَحِمَهُمُ اللَّهُ:

٧٣٣٢- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ الْيَهُودَ جَاءُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ زَنِيَا، فَأَمَرَ بِهِمَا فَرَجِمَا قَرِيبًا مِنْ حَيْثُ تَوَضَّعَ الْجَنَائِزُ عِنْدَ الْمَسْجِدِ^(٢).

الظَّاهِرُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُمَا كَانَا مُحَصَّنَيْنِ، وَكَانَ الرَّجْمُ وَاجِبًا فِي شَرِيعَةِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، لَكِنْ لَمَّا كَثُرَ الزَّانَا فِي أَشْرَافِهِمْ، سَاءَ لَهُمْ أَنْ يُرْجَمَ الْأَشْرَافُ، فَأَبْدَلُوا هَذِهِ الْعُقُوبَةَ بِعُقُوبَةٍ أُخْرَى؛ وَهِيَ أَنْ تُحَمَّمَ وَجُوهُهُمَا؛ يَعْنِي: تُسَوَّدُ، وَأَنْ يَرْكَبَا عَلَى عَيْرٍ؛ أَي: عَلَى حِمَارٍ، وَيَكُونُ وَجْهُ الرَّجُلِ إِلَى ذُبُرِ الْحِمَارِ، وَيَكُونُ وَجْهُ الْأُنْثَى إِلَى وَجْهِ الْحِمَارَةِ أَوْ الْعَكْسِ، وَيُطَافُ بِهِمَا فِي الْأَسْوَاقِ. إِظْهَارًا لِمَا حَصَلَ مِنْهُمَا مِنَ الْفَاحِشَةِ، وَكَانُوا يُتَقَدَّوْنَ ذَلِكَ مَعَ قَلْقٍ^(٣).

فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ قَالُوا: اتُّوا هَذَا الرَّجُلُ لَعَلَّهُ يَجِدُ لَكُمْ مَخْلَصًا، وَيَسْهَلُ عَلَيْهِمْ أَنْ يُؤْمِنُوا بِالرَّسُولِ مِنْ وَجْهِهِ، وَيَكْفُرُوا بِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ؛ يَعْنِي: لَوْ قَالَ لَهُمْ: الْحَدُّ كَذَا وَكَذَا اتَّبَعُوهُ وَلَا يَهْمُهُمْ، وَلَكِنَّ الرِّسُولَ ﷺ أَحَالَهُمْ عَلَى التَّوَرَةِ، فَقَالُوا: لَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي التَّوَرَةِ، فَدَعَا بِهَا، فَجَاءُوا بِالتَّوَرَةِ فَجَعَلُوا يَقْرَأُونَهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَوَضَعَ الْقَارِئُ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ هُنَا حَاضِرًا، وَهُوَ عَالِمٌ مِنْ عِلْمَاءِ الْيَهُودِ بِغَرَفِ التَّوَرَةِ، فَقَالَ لِلرَّجُلِ: ارْفَعْ يَدَكَ؛ يَعْنِي: عَنْ الْآيَةِ الَّتِي فِيهَا الرَّجْمُ، فَرَفَعَ يَدَهُ، فَإِذَا آيَةُ الرَّجْمِ تَلَوَّحَ فِيهَا

(١) قَالَ ابْنُ مِفْلَحٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي «الْفُرُوعِ» (٢/ ٣١٥): وَالْوَسْقُ، الصَّاعُ كِيلَانِ لَا صَنْجَتَانِ نَقَلَ إِلَى الْوِزْنِ لِيَحْفَظَ وَيَنْقُلَ. وَانْظُرْ: «الْمَبْدَعُ» (٢/ ٣٤٣)، وَ«الْإِنْصَافُ» (١/ ٢٨٥)، وَ«كَشَافُ الْقِنَاعِ» (١/ ١٥٥).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣/ ١٣٢٦) (١٦٩٩) (٢٦) دُونَ قَوْلِهِ: قَرِيبًا مِنْ حَيْثُ تَوَضَّعَ الْجَنَائِزُ عِنْدَ الْمَسْجِدِ.

(٣) انْظُرْ: مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٨٤١)، وَمُسْلِمٌ (٣/ ١٣٢٧) (١٧٠٠) (٢٨).

واضحاً، فأمر بها الرسول ﷺ فرُجِمَا. قال الراوي: فرأيتُ الرجلَ يَحْنِي ظهرَه على المرأةِ يَقيها مِنَ الحجارة^(١). وهذا يَدُلُّ على شدةِ تعلقه بها فرَجَمَها النبي ﷺ مِنْ حَيْثُ تَوَضَّعُ الجَنَائِزُ عِنْدَ المَسْجِدِ.

وفي هذا: دَلِيلٌ على أَنَّ مَصْلَى الجَنَائِزِ غَيْرُ المَسْجِدِ، بل هو إلى جوارِ المَسْجِدِ، وهو كذلك، لكنَّ هذا لَا يَمْنَعُ أَنْ يُصَلَّى على الجَنَازَةِ في المَسْجِدِ، فقد ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى على ابني يَيسَاءَ في المَسْجِدِ^(٢).

وقد يُؤْخَذُ مِنْ هذا الحديثِ أَنَّهُ تَبَنَّى إقامةَ الحدودِ قَرَبَ المَسَاجِدِ كما يُصْنَعُ اليومَ؛ لأنَّ ذلكَ تحصيلُ به إِشَاعَةِ هذهَ الحدودِ.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٧٣٣٣- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَمْرِو مَوْلَى الْمُطَّلِبِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَلَعَ لَهُ أُحُدٌ، فَقَالَ: «هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ، اللَّهُمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ، وَإِنِّي أَحَرَّمُ مَا بَيْنَ لَا بَتَيْهَا». تَابَعَهُ سَهْلٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي أُحُدٍ^(١).

قوله: «أُحُدٌ». هو الجبلُ المحيطُ بالمدينةِ مِنْ نَاحِيَةِ الشَّامِ، وهو أَكْبَرُ جِبَالِ المدينةِ، وقد حَصَلَ عنده الواقعةُ المشهورةُ؛ ولهذا كان النبي ﷺ يُحِبُّ هذا الجبلَ، لما حَصَلَ حوله مِنْ هذه المعركةِ التي فيها مِنَ المصالحِ العظيمةِ، مذكَّره اللهُ ﷻ في آيَاتِ آلِ عمرانَ، واستطَرَدَّ لها الحافظُ ابنُ القيمِ رَحِمَهُ اللهُ فِي زَادِ المَعَادِ، وذكرَ مِنَ الفوائدِ مَا يُحَسِّنُ لطالبِ العلمِ أَنْ يُراجِعَهَا^(٢).

ولو كانتِ المسألةُ في غيرِ النَّبِيِّ ﷺ، لكانَ الرجلُ المهزومُ عنده يَتَشَاءُ بِهِ، وَيُغْنِضُهُ، وَيَكْرَهُهُ، لكنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «إِنَّهُ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ».

وفي هذا: دَلِيلٌ على أَنَّ الجماداتِ لها شعورٌ؛ لأنَّ الأصلَ فيما يُضَافُ إلى الفاعلِ أَنَّهُ حقيقةٌ، فيكونُ الجبلُ يُحِبُّ النَّبِيَّ ﷺ، والرسولُ ﷺ يُحِبُّهُ، وعلى هذا فلا يَرُدُّ إشكالٌ في قوله تعالى: ﴿

(١) راجع الحاشيتين السابقتين.

(٢) رواه مسلم (٢/٦٦٨) (٩٧٣) (٩٩).

(٢) رواه مسلم (٢/٩٩٣) (١٣٦٥) (٤٦٢) وأما متابعة سهل فقد تقدم الكلام عليها في الزكاة، باب خرص التمر،

(١٤٨١) وانظر: «الفتح» (٣/٣٤٣، ٣٤٤).

(٤) انظر: «زاد المعاد» (٣/١٩٢-٢٤٢).

فَوَجَدَ فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ ﴿[الكَافَّة: ١٧]﴾. حَيْثُ أَنْكَرَ بَعْضُ النَّاسِ الْإِرَادَةَ مِنَ الْجِدَارِ، وَقَالَ: إِنَّ إِرَادَةَ الْجِدَارِ أَنْ يَنْقَضَ كَنَاءٌ عَنْ مَيْلِهِ لِلِسُقُوطٍ، وَلَيْسَ عَنْ إِرَادَةٍ حَقِيقَةٍ ^(١).

وَالصَّوَابُ: أَنَّ الْجِدَارَ لَهُ إِرَادَةٌ حَقِيقَةٌ كَمَا أَخْبَرَ عَنْهَا عَلَّامُ الْغُيُوبِ؛ الْخَالِقُ الَّذِي قَالَ عَنْ نَفْسِهِ: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ ﴿[الْأَنْعَام: ١٠٤]﴾. وَهَذِهِ الْأَرْضُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا، فَتُكَلِّمُ وَتَنْطِقُ: بِأَنَّهُ فَعِلَ عَلَيْهَا كَذَا وَكَذَا، أَوْ سَمِعَتْ كَذَا وَكَذَا، فَلَهَا سَمْعٌ، وَلَهَا بَصَرٌ، وَلَهَا نَطْقٌ، وَلَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَوَقَّفَ فِي مَدْلُولِ كِتَابِ اللَّهِ، وَسَنَةِ رَسُولِهِ ﷺ، فِي أَمْرٍ يُحَارِ فِيهِ عَقْلُهُ، فَالْعَقُولُ لَا تَدْرِكُ هَذِهِ الْأُمُورَ، لَكِنَّ خَالِقَ الْعُقُولِ، وَخَالِقَ هَذِهِ الْجِمَادَاتِ هُوَ الَّذِي أَخْبَرَنَا بِأَنَّ لَهَا إِرَادَةً، وَالنَّبِيُّ ﷺ أَخْبَرَنَا بِأَنَّ لَهَا مَحَبَّةً.

❦ قَوْلُهُ: «يُحِبُّنَا». هَلْ هَذَا الْوَصْفُ يَنْطَبِقُ عَلَى كُلِّ أُمَّةٍ الرَّسُولِ ﷺ، أَوْ خَاصٌّ بِالرَّسُولِ ﷺ، وَيَمَنْ كَانَ مَعَهُ؟

الْجَوَابُ: الظَّاهِرُ الثَّانِي. أَمَا نَحْنُ فَنُحِبُّ أَحَدًا، وَلَا نَكْرَهُهُ، وَلَا نَتَشَاءُ بِهِ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا نُعَظِّمُهُ بِشَيْءٍ لَمْ يُعَظِّمُهُ الرَّسُولُ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامُ اللَّهُ بِهِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَرَّمَ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا؛ أَي: مَا بَيْنَ الْحَرَّتَيْنِ، وَلَكِنَّ هَذَا التَّحْرِيمَ كَمَا سَبَقَ، لَيْسَ كَتَحْرِيمِ مَكَّةَ، لَا فِي الْقَوَّةِ، وَلَا فِي الْإِتْفَاقِ عَلَيْهِ؛ فَلِإِنْ تَحْرِيمَ الْمَدِينَةِ فِيهِ خِلَافٌ، وَتَحْرِيمُ مَكَّةَ ثَابِتٌ بِالْإِجْمَاعِ ^(٢).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٧٣٣٤- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَسَّانَ، حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ، أَنَّهُ كَانَ بَيْنَ جِدَارِ الْمَسْجِدِ وَمَا بَيْنَ الْقِبْلَةِ وَبَيْنَ الْمِنْبَرِ مَرَّ الشَّاةِ ^(٣).

هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ بَيَانٌ: أَنَّ الْمِنْبَرَ لَيْسَ لاصِقًا بِالْجِدَارِ، بَلْ مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِ؛ وَلِهَذَا تَحْدِثُونَ الْعُلَمَاءَ يَتَكَلَّمُونَ عَنِ الصَّفِّ الْأَوَّلِ فِي الْمَسْجِدِ، هَلْ هُوَ الَّذِي يَلِي الْإِمَامَ، أَوْ مَا يَقْطَعُهُ الْمِنْبَرُ ^(٤)؟

(١) انظر: «الإحكام» للآمدي (١/ ٧٥)، و«المستصفي» (١/ ٨٤)، و«المحصول» (١/ ٤٦٢)، و«المعتمد» (١/ ٢٤). كذلك غالب من قال بوقوع المجاز في القرآن الكريم، تجده يتبنى هذا القول. والله أعلم.

(٢) انظر: «الاستذكار» لابن عبد البر (١٧٦٩١) (١٩١٩٨)، و«المجموع» للنووي (٧/ ٤٥١)، و«الإقناع في مسائل الإجماع» لابن القطان (١/ ٢٩٧) (١٦٨٧).

(٣) رواه مسلم (١/ ٣٦٤) (٥٠٩) (٢٦٣).

(٤) قال صاحب «المغني» (٢/ ١٠٢): الصف الأول الذي يقطعه المنبر، أو الذي يليه. والصحيح أنه الذي يقطعه

دائمًا الإنسان يسأل ما معنى قولهم يقطعُه المنبرُ؟ ولكن إذا عرِف أن المنابرَ فيما سبقَ كانت تُوضَعُ دونَ جدارِ القبلة، عَرَف أن المنبرَ يَقْطَعُ الصَّفَّ الأوَّلَ، لأنَّه يَحُولُ بَيْنَ اتِّصَالِهِ المنبرُ، فَيَتَضَحُّ المعنى في قول العلماء هل هو ما يلي الإمام، أو ما يَقْطَعُه المنبرُ. وفي هذا: دليلٌ على بساطةِ الأولين، وسهولةِ أمرهم؛ لأنَّه لم يَقُلْ قدرَ شبر، أو ذراع، أو ذهبَ يذرْعُه بمِرْقَه، بل قدره هذا التقدير، فقال: «مَرُّ الشاةِ». ومَرُّ الشاةِ قد يَكُونُ كَبِيرًا، وقد يَكُونُ شاةً صَغِيرَةً، وقد تكونُ تمرُّ بسهولة، وقد تكونُ تمرُّ بضيق، ولكنَّ الناسَ فيما سبقَ ولا سِيَّما في عصر الصحابةِ تجدُ أن أمرهم كلُّه سهلٌ وبسيطٌ، وأنهم بعيدونَ عن التعمقِ أشدَّ البعدِ.

وأما نحن فشدَّدنا فشدَّد الله علينا فصرنا الآنَ نَقْدُرُ حتى قدرَ الملمِّتر، وعلى كل حالٍ فهذه الدقَّةُ العظيمةُ قد لا نَحْتَاجُ إليها في كلِّ شيءٍ، ففي بعضِ الأشياءِ ربما نَحْتَاجُ إليها، وأما في كلِّ شيءٍ يذهبُ الإنسانُ، ويتعمَّقُ هذا التعمقُ الشديدُ الذي يُتعبُ نفسه، ويُتعبُ غيره فلا شك أن هذا خلاف ما كان يفعله الصحابةُ (رضي الله عنهم).

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧٣٣٥- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، وَمَنْبَرِي عَلَى حَوْضِي»^(١).
يُروى هذا الحديثُ: «ما بين قبري ومنبري». لكنَّ هذا ليس بصحيح^(٢)؛ لأنَّ الرسولَ ﷺ حينَ تكلَّم بهذا، لم يكن له قبرٌ، لكن كان له بيتٌ، واللفظُ المذكورُ «ما بين قبري» ليس في الصحيحين، ولا في

المنبر، لأنَّه هو الأول في الحقيقة، ولو كان الأول ما دونه لأفضى إلى خلط ما يلي الإمام، ولأن أصحاب النبي ﷺ كان يليه فضلاؤهم ولو كان الصف الأول وراء المنبر لوقفوا فيه اهـ. وانظر: «المبدع» (١/٤٢٧)، و«الإنصاف» (٢/٤١)، و«الفروع» (١/٣٥٨).

(١) رواه مسلم (١٠١١/٢) (١٣٩١) (٥٠٢).

(٢) رواه الإمام أحمد في مسنده (٦٤/٣) (١١٦١٠)، وأبو يعلى (١٣٤١)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٤/٧٠)، والطبراني في «الكبير» (١٣١٥٦)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤/٧٣). وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «القاعدة الجلية» ص ٧٤: قوله: «في بيتي» هذا هو الثابت الصحيح، ولكن بعضهم رواه بالمعني فقال: قبري وهو ﷺ حين قال هذا لم يكن قد قبر ﷺ؛ لهذا لم يحتج بهذا الحديث أحد من الصحابة حيث تنازعوا في موضع دفنه، ولو كان هذا عندهم لكان هذا نصًّا في محل النزاع. اهـ

أحدهما، والصواب: «ما بين بيتي ومنبري روضةٌ من رياض الجنة».

ومعنى: «الروضة من رياض الجنة» أنه محلُّ غرسٍ، وزرعٍ للعمل الصالح، فيُقيدُ أنه ينبغي للإنسان أن يُكثرَ العملَ الصالحَ في هذا المكان؛ من صلاةٍ، أو ذكرٍ، أو قراءةٍ. ولكن الصلاةَ في الروضة الآن قد يكون فيها مشقةٌ شديدةٌ؛ لشدة الزحام، حتى إنه لا يكادُ يطمئنُ المصلي في صلاته، فهل الأولى الصلاةُ في الروضة، أو الأولى الصلاةُ في المسجد؟ هذا ينبغي على قاعدة سبَقِ ذكرها، وهي أن مراعاة ما يتعلّق بالعبادة أولى من مراعاة ما يتعلّق بالزمان أو المكان.

❦ قوله: بَلَاغَةُ: «ومنبري على حوضي». الظاهر -والله أعلم- أن معناه أن منبره يوم القيامة يوضع على حوضه، حتى يشاهد أمتَه وهي تردُّ هذا الحوض، وتشرَّب منه، حتى إنه يذادُ أناسٌ وردوا الحوض، فيقول: «يا رب أمتي أمتي»^(١).

ثم هل المراد المنبرُ عيناً، أم المنبرُ جنساً؟ الجواب أن يُقال: إن كان المراد المنبرُ عيناً، فالله على كلِّ شيءٍ قديرٌ، حتى لو تلف المنبرُ الذي في عهد الرسول ﷺ، فالله تعالى قادرٌ على أن ينشئه يوم القيامة، كما ينشئ الأجسام إذا بليت في الأرض.

وإن كان المراد المنبرُ جنساً، فلا إشكال؛ أي: أنه يوضع له منبرٌ يوم القيامة، يكون لائقاً بذلك اليوم.

ثم قال البخاري رحمته الله:

٧٣٣٦- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا جَوْهَرِيٌّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَأَبَقَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الْخَيْلِ، فَأُرْسِلَتِ النَّبِيُّ ضُمِرَتْ مِنْهَا وَأَمْدَهَا إِلَى الْحَفِيَاءِ إِلَى ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ، وَالَّتِي لَمْ تُضْمَرْ أَمْدَهَا ثَنِيَّةُ الْوَدَاعِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ، وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ كَانَ فِيمَنْ سَأَبَقَ^(٢).

الشاهد هنا ذكرُ هذه الأمكنة: «الحفيا، ثنية الوداع، مسجد بني زريق». وكلُّ هذا الآن بالنسبة لي غير معروف، لكن ربما لو أن أحداً تَبَعَ الآثارَ في المدينة، يُمكن أن يعرف هذه الأماكن، والمسافات التي بينها.

لكن يؤخذ منها من حيث الحكم، المسابقة بين الخيل، وأنه من السنة، ومثل ذلك المسابقة الآن في الدراجات العسكرية، وكذلك في السفن العسكرية، وكذلك في الطائرات

(١) رواه البخاري (٧٠٤٨)، ومسلم ١٧٩٤/٤ (٢٢٩٣).

(٢) رواه مسلم (١٤٩١/٣) (١٨٧٠) (٩٥).

العسكرية، وكل شيء بحسبه.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧٣٣٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، ح. وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا عِيسَى، وَابْنُ إِدْرِيسَ، وَابْنُ أَبِي غِيَاثٍ، عَنْ أَبِي حَبَّانَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ عَلَى مِنْبَرِ النَّبِيِّ ﷺ^(١).

٧٣٣٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ، سَمِعَ عُمَانَ بْنَ عَفَّانَ خَطْبَنَا عَلَى مِنْبَرِ النَّبِيِّ ﷺ.

٧٣٣٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ أَنَّ هِشَامَ بْنَ عُرْوَةَ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ يُوضَعُ لِي وَلِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَذَا الْمَرْكَنُ، فَتَشْرَعُ فِيهِ جَمِيعًا^(٢).

قول المصنف: «ح»؛ يعني: تحويل السند؛ أي: أنه بحمد الله تحول من السند الأول إلى السند الثاني، وهو يُشبه ما يُعرف في الاصطلاح بالمتابعة؛ يعني: أن أهل السند الثاني تابَعُوا أهل السند الأول.

وفي نسخة في الحديث الثاني خطيباً على منبر النبي ﷺ.

❖ وقولها: «هذا المَرَكَنُ». أي: أن هذا من آثار الرسول ﷺ، والمَرَكَنُ الذي كانت عائشة تُشيرُ إليه، كان موجوداً بعد موته ﷺ.

❖ وقولها: «يُوضَعُ لِي» الظاهر أن الذي يَضَعُهُ لها، أو لهما الخادم، مثل بريرة أو غيرها.

❖ وقولها: «تَشْرَعُ فِيهِ جَمِيعًا». أي: تَغْتَسِلُ فِيهِ جَمِيعًا، أو تَعْمَلُ فِيهِ جَمِيعًا، والمَرَكَنُ نوعٌ من الأواني.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧٣٤٠- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّادٍ حَدَّثَنَا عَاصِمُ الْأَخْوَلُ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: خَالَفَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الْأَنْصَارِ وَقُرَيْشٍ فِي دَارِي الَّتِي بِالْمَدِينَةِ^(٣).

٧٣٤١- وَقَنْتَ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى أَحْيَاءٍ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ^(٤).

الشاهد قوله: «في دَارِي الَّتِي بِالْمَدِينَةِ» وهي من الآثار.

(١) رواه مسلم (٢٣٢٢/٤) (٣٠٣٢) (٣٢).

(٢) رواه مسلم (٢٥٦/١) (٣٢١) (٤٣) أن عائشة قالت: كنت اغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد ونحن جنبان.

(٣) رواه مسلم (١٩٦٠/٤) (٢٥٢٩) (٢٠٥).

(٤) رواه مسلم (٤٦٩/١) (٦٧٧) (٣٠٤) بلفظ: قنت شهراً يدعو على أحياء من أحياء العرب ثم تركه.

❖ وقوله: «قنت شهراً يَدْعُوا على أحياء من بني سليم».

وهذا فيه دليل: على تقييد القنوت بالشهر، لكن هل معني ذلك أنه قيّد بالشهر لزوال العلة، وإتيان هؤلاء القوم مسلمين، أو لئلا يحصل الملل والكسل؟
الجواب: على كل حال أذكركم أنه قيّد لنا القنوت للبوسنة والهرسك، وعلى أعدائهم من الصّرب والكروات شهراً - من خمسة عشر ذي القعدة، إلى خمسة عشر ذي الحجة - وانتهي الشهر. لكن لا يعني هذا أنه يتّهيّ دُعاؤنا لهم؛ أي: للبوسنة والهرسك، والدعاء على هؤلاء النصارى لعنة الله على النصارى جميعاً.

بل ادعوا لهم في السجود، وبين الأذان والإقامة، وفي آخر الليل، وفي كل مناسبة؛ لأنهم في حاجة إلى دعائكم لهم، فهم على وشك أن يبادوا جميعاً، وتدمر ديارهم من تأمر النصارى عليهم من كل صوب.

فهي مؤامرة ظاهرة واضحة جداً ولا تشكّل على أيّ واحد أنها مؤامرة، فنسأل الله ﷻ أن يدمر كل عدو للمسلمين، وأن يجعل كيدهم في نحورهم، والله المستعان.

أنا أوصيكم ونفسي بالدعاء لهم والإلحاح، فالدعاء أعظم سلاح؛ لأنه بكل بساطة أقول لكم: الذي يحمل هؤلاء على غزو هؤلاء المسلمين هو ما وقع في قلوبهم من الإرادة وما أمّلوه من الانتصار، والإرادة بيد الله ﷻ، والانتصار أو فرح القلب بما حصل من نصر من الله، والله تعالى قادر على أن يلقيني في قلوبهم كراهة الحرب، ويلقي في قلوبهم الرعب، حتى ينخذلوا أمام المسلمين، ويلقطوهم لقط الجعلان، فالله على كل شيء قدير.

ولا تظن أن المسألة القوة الهادية فقط، بل هناك شيء فوق القوة الهادية، فالقوة الهادية مسخرة، والقوة الهادية تخضع لإرادة المحرك لها، فإذا لم يكن في المحرك إرادة، لا تتحرك، وإذا كان في قلبه الرعب يخاف حتى من ظله، ولن يتحرك.

فلهذا لا تياسوا من رحمة الله، وأكثرُوا من الدعاء على أعداء المسلمين عموماً، وعلى الكروات والصّرب خصوصاً، وادعوا الله بالنصر لكل من جاهد في سبيل الله، وبالأخص البوسنة والهرسك؛ لأنهم في حاجة لنا نسأل الله أن يفرج عنهم.

وفي قنوت النوازل، هل يجوز للإمام أن يقول: اللهم اغفر لي ولوالدي. أم يدعو فقط للمسلمين، ويدعوا على أعداء المسلمين؟

الجواب: أنه إذا قال: اللهم اغفر لي ولوالدي. وقال الناس: آمين. فهذا مشكل فقد حرّمهم، وخصّ

نفسه؛ ولهذا جاء في الحديث: ما من إمام يدعو ليخص نفسه بالدعاء إلا خان المؤمنين^(١). ولا يخص هذا بدعائه ﷺ لنفر مخصوصين؛ لأن هذا هو الأصل، ولكن نقول: لعله بالتبع، ويثبت تبعاً ما لا يثبت استقلالاً.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧٣٤٢- حَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا بُرَيْدٌ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَلَقِيَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ، فَقَالَ لِي: انْطَلِقْ إِلَى الْمَنْزِلِ فَاسْقِكْ فِي قَدَحٍ شَرِبَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَتُصَلِّيْ فِي مَسْجِدٍ صَلَّى فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ. فَأَنْطَلَقْتُ مَعَهُ، فَاسْقَانِي سَوِيْقًا، وَأَطْعَمَنِي تَمْرًا، وَصَلَّيْتُ فِي مَسْجِدِهِ.

في هذا الحديث أثران من آثار النبي ﷺ.

فالأثر الأول: القَدَحُ.

والأثر الثاني: المسجد.

وفي هذا: عرض الهدية على المهدي إليه، وهو لا يضُرُّ، ولا يُقال: إن هذا من البخل كما تقول العامة: مَنْ قال تَبَغَّى ما أعطى. فأحياناً يعرض الإنسان الهدية من باب التبيين والإيضاح، لا من باب المن؛ لأنه لو كان لا يُريدُ العطاء لسكت، وما الذي يُدريك أن عنده شيئاً يُريدُ أن يُهديه.

فهذا القَدَحُ الذي عند عبد الله بن سلام، ما الذي يُدري أبا بُرْدَةَ عنه، فلو لا أنه يُريدُ أن يمتنحه هذه الهدية، وهي أن يشرب من القَدَحِ الذي شرب منه النبي ﷺ - ما عرضه عليه.

وهل يُؤخذ من هذا الحديث التبرُّك بآثار النبي ﷺ؟

الجواب: أنه ربما يُؤخذ منه التبرُّك بآثاره، لكنه خاصٌّ به ﷺ، فيجوز أن تبرَّك بشيائه وبريقه، وتبرَّك أيضاً بآثاره التي شرب بها، أو لبسها، ويَحْتَمِلُ أن يكون من شدة محبة الإنسان للرسول ﷺ، يُحبُّ أن يشرب بالإناء الذي شرب منه. كما كان ﷺ يَتَّبِعُ الإناء الذي شرب منه عائشة رضي الله عنها، ويشرب من محلِّ فمها، وكذلك يأخذ العظم الذي تعرَّفته، فيتعرَّفه ﷺ^(٢).

فهذه الأشياء قد يُرادُّ بها التبرُّك، وقد يُرادُّ بها بيان كمال المحبة.

(١) رواه الترمذي (٣٥٧)، وابن ماجه (٩٢٣)، وضعفه الشيخ الألباني كما في تعليقه على «السنن».

(٢) رواه مسلم ١/ ٢٤٥ (٣٠٠) (١٤).

قال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٣١١ / ١٣):

❦ قوله: «فانطلقْتُ معه، فأسْقاني سويقًا، وأطعمني تمرًا» قد مضى في مناقبِ عبدِ الله بنِ سلام، من طريقِ سعيدِ بنِ أبي بُردةٍ عن أبيه بلفظ: «أَلَا تَجِيءُ فَأَطْعِمُكَ سَوْيِقًا وَتَمْرًا» فكانه استعملَ الإطعامَ بالمعني الأعم، وليس هذا من قبيل: علفتها تبنًا وماءً.

لأنه إما من الاكتفاء، وإما من التضمين ولا يحتاجُ لذلك هنا؛ لأن الطعامَ يُستعملُ في الأكل والشرب، وقد بينَّ في الرواية الأخرى أنه أسقاه السويقَ. اهـ
لو قال: أطعمني سويقًا ما فيه إشكال، ولكنه قال: فأسقيكَ في قدحٍ شربَ منه رسولُ الله ﷺ، فانطلقْتُ معه فسقاني سويقًا، فالذي أشكل كيف يُقال: إنَّ السويقَ يُسقى، إلا أن المراد أن السقيا هنا بمعنى الإطعام، وليس هذا بمستنكر، لأن الله قال: ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ [الأنعام: ٢٤٩]. أو نقول: إن السويقَ يُستعملُ على وجهين: على وجهٍ رقيق، وعلى وجهٍ غليظ. فالغليظُ يُطعمُ والرقيقُ يُسقى.
إنما الشاهدُ من هذا هو: أن هنا أثرين من آثارِ رسولِ الله ﷺ: وهما هذا القدحُ، والمسجدُ. والله أعلم.

قال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (١٠٠ / ٤):

فأما الحديثُ الأوَّلُ في المنبرِ فقوله: «ما بين بيتي ومنبري» كذا للأكثر، ووقع في رواية ابنِ عساکرَ وحده قبري بدلَ «بيتي» وهو خطأ، فقد تقدَّم هذا الحديثُ في كتابِ الصلاةِ قُبيلَ الجائزِ بهذا الإسنادِ بلفظ: «بيتي» وكذلك هو في مسندِ مسددٍ شيخِ البخاريِّ فيه، نعم، وقع في حديثِ سعدِ بنِ أبي وقاصٍ عندَ البزارِ بسندٍ رجاله ثقاتٌ، وعندَ الطبراني من حديثِ ابنِ عمرَ بلفظِ القبر، فعلى هذا المرادُ بالبيتِ في قوله: «بيتي» أحدُ بيوتِه لا كُلُّها؛ وهو بيتُ عائشةَ الذي صار فيه قبرُها وقد وردَ الحديثُ بلفظ: «ما بين المنبرِ وبيتِ عائشةَ روضةٌ من رياضِ الجنة» أخرجه الطبرانيُّ في الأوسط.

قوله: «روضةٌ من رياضِ الجنة». أي: كروضةٍ من رياضِ الجنةِ في نزولِ الرحمة، وحصولِ السعادةِ بما يحصلُ من ملازمةِ حَلَقِ الذكرِ، لا سيما في عهدِهِ ﷺ فيكونُ تشبيهاً بغيرِ أداةٍ، أو المعنى أن العبادةَ فيها تُؤدِّي إلى الجنةِ فيكونُ مجازًا، أو هو على ظاهره وأن المرادُ أنه روضةٌ حقيقةً، بأن يتَّقى ذلكَ الموضعُ بعينه في الآخرةِ إلى الجنةِ. هذا مُحصلُ ما أوله العلماءُ

في هذا الحديث، وهي على ترتيبها هذا في القوة.

❖ وأما قوله: «ومنبري على حوضي» أي: يُنْقَلُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُنْصَبُ عَلَى الْحَوْضِ، وَقَالَ الْأَكْثَرُ: الْمَرَادُ مِنْهُ بِعَيْنِهِ الَّذِي قَالَ هَذِهِ الْمَقَالَةُ وَهُوَ فَوْقَهُ. وَقِيلَ: الْمَرَادُ الْمَنْبَرُ الَّذِي يُوضَعُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ. وَيُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْمَتَّقِمِ، وَقَدْ رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ رَفَعَهُ: «إِنْ قَوَّائِمُ مَنْبَرِي رَوَاتِبُ فِي الْجَنَّةِ»، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ أَنَّهُ قَصَدَ مَنْبَرَهُ، وَالْحَضُورَ عِنْدَهُ لِمَلَاذِمَةِ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ يَوْمَ صَاحِبِهِ إِلَى الْحَوْضِ، وَيَقْتَضِي شَرِيحَهُ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَنَقَلَ ابْنُ زُبَيْلَةَ: أَنَّ ذِرْعَ مَا بَيْنَ الْمَنْبَرِ وَالْبَيْتِ الَّذِي فِيهِ الْقَبْرُ الْآنَ ثَلَاثٌ وَخَمْسُونَ ذِرَاعًا، وَقِيلَ: أَرْبَعٌ وَخَمْسُونَ وَسَدَسٌ وَقِيلَ خَمْسُونَ إِلَّا ثَلَاثِي ذِرَاعٍ، وَهُوَ الْآنَ كَذَلِكَ، فَكَانَهُ نَقَصَ لَهَا أَدْخَلَ مِنَ الْحَجَرَةِ فِي الْجِدَارِ، وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْمَدِينَةَ أَفْضَلُ مِنْ مَكَّةَ؛ لِأَنَّهُ أُثْبِتَ أَنَّ الْأَرْضَ الَّتِي بَيْنَ الْبَيْتِ وَالْمَنْبَرِ مِنَ الْجَنَّةِ، وَقَدْ قَالَ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ: «لِقَابُ قَوْسٍ أَحَدُكُمْ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا». وَتَعَقَّبَهُ ابْنُ حَزْمٍ، بِأَنَّهُ قَوْلُهُ: إِنَّهَا مِنَ الْجَنَّةِ مَجَازٌ، إِذْ لَوْ كَانَتْ حَقِيقَةً لَكَانَتْ كَمَا وَصَفَ اللَّهُ الْجَنَّةَ: ﴿إِنَّ لَكَ الْأَمْجُوعَ فِيهَا وَلَا تَمُرُّ﴾ [التكوير: ١٨]. وَإِنَّمَا الْمَرَادُ أَنَّ الصَّلَاةَ فِيهَا تُوْدِي إِلَى الْجَنَّةِ كَمَا يُقَالُ فِي الْيَوْمِ الطَّيِّبِ: هَذَا مِنْ أَيَّامِ الْجَنَّةِ، وَكَمَا قَالَ ﷺ: «الْجَنَّةُ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ». قَالَ: ثُمَّ لَوْ ثُبِتَ أَنَّهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ لَمَا كَانَ الْفَضْلُ إِلَّا لِتِلْكَ الْبَقْعَةِ خَاصَّةً.

فَإِنْ قِيلَ: إِنْ مَا قَرَّبَ مِنْهَا أَفْضَلُ مِمَّا بَعُدَ، لَزِمَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنْ الْجَحْفَةَ أَفْضَلُ مِنْ مَكَّةَ، وَلَا قَائِلَ بِهِ. اهـ

صَارَ فِيهَا الْآنَ قَوْلَانِ: هَلِ الْمَنْبَرُ بِعَيْنِهِ، أَوْ بِجَنَسِهِ؟

الْجَوَابُ: وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ بِجَنَسِهِ، وَلَكِنْ كَوْنُهُ بِعَيْنِهِ لَا مَانِعَ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ الْآنَ قَدْ تَلَفَ وَزَالَ، فَاللَّهُ ﷻ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَعِيدَهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٣٤٣- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي عِكْرِمَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: حَدَّثَنِي النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: «أَتَانِي اللَّيْلَةُ آتٍ مِنْ رَبِّي وَهُوَ بِالْعَقِيقِ أَنْ صَلَّ فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ وَقُلْ: عُمْرَةٌ وَحَجَّةٌ».

وَقَالَ هَارُونُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ: «عُمْرَةٌ فِي حَجَّةٍ»^(١).

(١) علقه البخاري بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٣٠٥/١٣). ووصله ابن حجر في تعليق التعليق (٣٢٥/٥) بسنده إلى عبد بن حميد قال: حدثنا هارون بن إسماعيل به وانظر «الفتح» (٣١١/١٣).

في هذا الحديث اللفظان معناهما واحد، والذي أتاه يُحْتَمَلُ أنه جبريل، ويُحْتَمَلُ أنه غير جبريل، ولكن المهم أنه أرشد النبي ﷺ إلى أن يقول: عمرة وحجة، أو عمرة في حجة. وهل هذا قبل أن يشرع في الإحرام أو بعده؟

الجواب: فظاهر حديث عائشة الذي في الصحيحين أنه بعده؛ لأنها تقول: أهلك رسول الله ﷺ بالحج، وذلك في مورد التقسيم. عندما قالت: منا من أهل بحج، ومنا من أهل بعمرة، ومنا من أهل بحج وعمرة، وأهلك رسول الله ﷺ بالحج^(١). وهذا يدل على أنه كان مفردًا أولًا، ثم أمر أن يكون قارئًا، فيكون دليلًا لقول من قال: إنه يجوز إدخال العمرة على الحج، ويصير به الإنسان قارئًا.

وقد سبق في كتاب المناسك: أن الحنابلة رحمهم الله يقولون: لا يجوز إدخال العمرة على الحج، وأنه لو أحرم مفردًا، ثم أدخل العمرة عليه؛ أي: على الحج، لم يصح إحرامه؛ لأنه لا يصح إدخال الأصغر على الأكبر^(٢)، ولكن من قال بالأول، قال: هذا هو ظاهر الحديث أن النبي ﷺ قال: «دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة»^(٣).

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧٣٤٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَقَتَ النَّبِيِّ ﷺ قَرْنَا لِأَهْلِ نَجْدٍ، وَالْجُحْفَةَ لِأَهْلِ الشَّامِ، وَذَا الْحُلَيْفَةَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ. قَالَ: سَمِعْتُ هَذَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَبَلَغَنِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلُمُ». وَذَكَرَ الْعِرَاقُ، فَقَالَ: لَمْ يَكُنْ عِرَاقٌ يَوْمَئِذٍ.

هذا الجواب من ابن عمر، يُريدُ بالعراق يومئذ البصرة والكوفة؛ لأنها ما كانت إلا في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وإلا فإنها موجودة من قبل، وليس يُريدُ أن العراق لم يُسلموا فإن الشام أيضًا لم يُسلموا، واليمن لم يُسلم، وكثير منهم، ولكن مراده أن العراق الذي مُصر، وكان أمصارًا - الكوفة والبصرة - لم يكن ذلك في عهد الرسول ﷺ.



(١) رواه البخاري (١٥٦٢)، ومسلم (٨٧٣/٢) (١٢١١) (١١٨).

(٢) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٤٣٨/٣)، و«شرح العمدة» و«الكافي في الفقه الحنبلي» (٣٩٥/١)، (٥٧١/٢).

(٣) رواه مسلم (٩١١/٢) (١٢٤١) (٢٠٣).

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧٣٤٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا الْفَضِيلُ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ أَرَى وَهُوَ فِي مُعْرَسِهِ يَذِي الْحُلَيْفَةِ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّكَ يَبْطَحَاءُ مُبَارَكَةٌ^(١).

الشاهد من هذا الحديث: أن هذا المكان وُصِفَ بأنه مباركٌ. ومعنى المباركة هنا: أنها مواقيتٌ للعبادة، فكان مباركاً بهذا الشيء، لأنه تُنشأ منه العبادة، أو أن الله قد بارك فيها فيخرجُ منه من أشجارٍ، وزروع، وغيرها. هذا هو الظاهر، فالأول: بركةٌ تتعلّقُ بأمر الآخرة، والثاني: بركةٌ تتعلّقُ بأمر الدنيا. ثم قال البخاري رحمه الله:

١٧- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [التوبة: ١٧].

٧٣٤٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ -وَرَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ-: قَالَ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» فِي الْآخِرَةِ. ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ الْعَنِ فَلَانًا وَفُلَانًا». فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَأِنَّهُمْ غَلِيظُ الْعِقَابِ﴾ [التوبة: ١٧].

في هذا الحديث: الجمعُ بين اللهم، والواو في قوله: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ». وبهذا تكْمُلُ الوجوهُ الأربعةُ في هذه الجملة:

الوجهُ الأول: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ. بحذفِ اللهم، وحذفِ الواوِ.

والوجهُ الثاني: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ. بإثباتِ الواوِ، وحذفِ اللهم.

والوجهُ الثالث: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ. بحذفِ الواوِ وإثباتِ اللهم.

والوجهُ الرابع: الجمعُ بينهما، اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ.

ففيها أربعةُ أوجهٍ، ينبغي للإنسان أن يقولَ هذا مرةً، وهذا مرةً؛ لأن الإتيانَ بالعباداتِ المتنوعةِ على وجوهها يحصلُ به ثلاثُ فوائد:

الفائدةُ الأولى: حفظُ السنّةِ، لأنك إذا لم تعملَ بها نسيتها.

والفائدةُ الثانيةُ: تمامُ الاتِّباعِ؛ لأنك لو اقتصرْتَ على وجهٍ واحدٍ، لم يكنْ منك تمامُ الاتِّباعِ.

والفائدة الثالثة: قوة الاستحضار؛ لأن الإنسان إذا اعتاد شيئاً صار يَقُولُهُ هكذا تلقائياً. لكن إذا كان أحياناً يَقُولُ هذا، وأحياناً يَقُولُ هذا، صار ذلك أبلغ في الاستحضار، فينبغي لك في جميع العبادات الواردة على وجوه متنوعة أن تأخذ بوجه مرة، وبوجه آخر مرة أخرى.

وكذلك في القراءات في القرآن الكريم، فينبغي للإنسان أن يتعلمها، وأن يقرأ مرة بهذا، و مرة بهذا؛ لأن الكل ثبت عن النبي ﷺ.

فإذا قال قائل: كيف يقول: إنه ينبغي معرفة القراءات، والقراءة بها، مع قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «حدثوا الناس بما يعرفون»^(١)؟

الجواب أن يقال: إن القراءات غير الموجودة في المصحف لا يقرأ بها عند العامة، لكن فيما بينك وبين نفسك، وفي صلاتك غير التي تكون فيها إماماً يصح أن تقرأ بها، أما عند العامة فلا تقرأ؛ لأنك إذا قرأت سوف يحصل إحدى مفسدتين:

إما أن يقولوا: هذا رجل لا يعرف قراءة القرآن، ولا نريد أن يكون إماماً لنا.

وإما أن يتشككوا في القرآن، كيف القرآن يتلاعب به مرة كذا ومرة كذا.

وفي هذا الحديث: دليل على الفنون بعد الركوع، وأنه في الركعة الأخيرة.

وفيه: دليل على جواز لعن الشخص المعين، ولكن هذا فيه نظر، والصواب المنع لأن الرسول ﷺ دعا أولاً، ثم نهى عن ذلك وقيل له: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [البقرة: ١٢٨]. فالأمر ليس إليك، بل إلى الله وحده؛ ولهذا قال: ﴿أَوْ تَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾. فلعن المعين لا يجوز إذا كان حياً؛ لأن الله تعالى قد يتوب عليه فيهندي.

لكن إذا كان ميتاً، هل يلعن؟

الجواب: قد يقال: لا يلعن أيضاً؛ لأن النبي ﷺ قال: «لا تسبوا الأموات فتؤذوا

الأحياء»^(٢). وفي لفظ: «فإنهم أفضوا إلى ما قدموا»^(٣).

أما لعن العموم فهذا جائز، مثل أن تقول: اللهم العن الكافرين، اللهم العن اليهود، اللهم العن النصارى، فقد قال النبي ﷺ: «لعنة الله على اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(٤).

(١) رواه البخاري (١٢٧).

(٢) رواه أحمد في مسنده (٢٥٢/٤) (١٨٢٠٩)، والترمذي (١٩٨٢)، وصححه الشيخ الألباني كما في تعليقه على السنن.

(٣) رواه البخاري (١٣٩٣).

(٤) رواه البخاري (١٣٩٠)، ومسلم (٣٧٦/١) (٥٢٩) (١٩).

وفي هذا: دليل على أن الرسول ﷺ قد يَجْتَهُدُ، فإن أقره الله على ذلك، فاجتهاده صحيح، وإن لم يقره، فإنه يَكُونُ مِنَ الاجتهادِ المغفور؛ الذي يَكُونُ له فيه أجرٌ واحدٌ.
ثم قال البخاري رحمه الله:

١٨- باب قوله تعالى: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَفِرٍّ وَجَدَلًا﴾ [الأنعام: ٥٤]. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [البقرة: ١٧٠].

المجادلة: المناظرة والمخاصمة؛ وسميت بذلك؛ لأن كل واحدٍ منهما يجادل رأيه؛ أي: يفتله؛ كما يفتل الحبل؛ ليقويه حتى يردَّ به على صاحبه.

وقوله تعالى: ﴿أَكْثَرَفِرٍّ وَجَدَلًا﴾. وهو الإنسان؛ ولهذا يُجادل أحياناً بالحق، وأحياناً بالباطل، وأحياناً باللغو، فالجدال إما أن يَكُونُ لِيُصِفَ الحق، ويخذل الباطل، أو بالعكس أو يكون لغواً كأن يَجَادِلَ اثنان في أمر ليس بحق ولا باطل، بل هو من اللغو فيحصل الجدل بينهما.

والذي ينبغي للإنسان ترك الجدال، ما لم يتعين عليه لإثبات حق أو إبطال باطل، وإلا فترك الجدال أولى، وأسلم، وأبعد عن تحمي النفوس بعضها على بعض كما هو مشاهد.

لكن بعض الناس يُجادل في أمر لا يترتب عليه إثبات حق، وإبطال باطل، لكن من أجل أن يثبت رأيه، مع أنه ليس في أمر ديني، ولا أمر دنيوي نافع، وهذا خطأ؛ لأن الجدال لا بد أن يترك في النفوس شيئاً، لا سيما إذا لم يكن ذلك لله.

أما إذا كان الجدال لله، فاعلم أنك إذا جادلت صاحبك لله، من أجل إثبات الحق. وإبطال الباطل، فإنه وإن كان في نفسه عليك شيء حين المجادلة، فإن الله تعالى سوف يمحوه؛ لأن هذا داخل في عموم قوله ﷺ: «مَنْ التَّمَسَّ رِضَا اللَّهِ بِسَخَطِ النَّاسِ كَفَاهُ اللَّهُ مِثْلَةَ النَّاسِ»^(١).

وقوله ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [البقرة: ١٧٠]. إذا جاء ذكر أهل الكتاب في القرآن؛ فهم اليهود والنصارى، كما قال تعالى: ﴿أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَيَّ طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا﴾ [الأنعام: ١٥٦]. وهما اليهود والنصارى، فاليهود كتابهم التوراة، وهي أصل الإنجيل، والنصارى كتابهم الإنجيل، والإنجيل أصل ومرجع لكل الكتب التي جاءت بعده.
وقوله: ﴿إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [البقرة: ١٧٠]. أي: إلا بالمجادلة التي هي أحسن، «فالتّي» هنا وصف لموصوفٍ محذوف، وتقديره المجادلة، وبأي شيء هي أحسن.

ولكن هل هي بالإقناع، أو بالفصاحة، أو بصفة الكلام، وهل يكون نهرًا، أو يكون لينةً أو ما أشبه ذلك؟

الجواب: نقول: يشمل كل هذا قوله: ﴿إِلَّا بِأَلْتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾. فمن حيث الإقناع بالأدلة السمعية، والعقلية، والحسية، ومن حيث صيغة الكلام وقوته، ومن حيث صفة الكلام بالقوة والانفعال، أو باللفظ واللين، على حسب ما تقتضيه المصلحة، بالتي هي أحسن، وقد يكون من المجادلة بالتي هي أحسن ترك المجادلة.

لكن في آخر الآية قال: ﴿وَالَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [١٤٦: ١٤٦]. فهو لاء لا تُجادلهم بالتي هي أحسن. وإنما نجادلهم بما يقتضيه ظلمهم، بحيث نمنعهم من الظلم ولو أدى ذلك إلى المقاتلة والمجادلة. أما غير أهل الكتاب، فقد قال الله تعالى: ﴿وَحَدِّثْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]. ولم يستثن؛ وذلك لأن عناد أهل الكتاب ليس كعناد غيرهم، لأن معهم من الحق ما يلزمهم بقبول الحق الذي جاء به الرسول ﷺ، كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتَرَفَعُونَ كَمَا يَتَرَفَعُونَ آبَاءَهُمْ﴾ [النحل: ١٤٦].

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧٣٤٧- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، ح حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، أَخْبَرَنَا عَتَّابُ بْنُ بَشِيرٍ، عَنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ، أَنَّ حُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْبَرَهُ، أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَرَقَهُ وَفَاطِمَةُ - عَلَيْهَا السَّلَامُ - بَنَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهُمْ: «أَلَا تُصَلُّونَ». فَقَالَ عَلِيٌّ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا أَنْفُسُنَا بِيَدِ اللَّهِ، فَإِذَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَنَا بَعَثْنَا، فَانصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ قَالَ لَهُ ذَلِكَ، وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ شَيْئًا، ثُمَّ سَمِعَهُ وَهُوَ مُدْبِرٌ يَضْرِبُ فِخْذَهُ وَهُوَ يَقُولُ: «وَكَانَ الْإِسْنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا» [١٥٤: ١٥٤].^(١)

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: يُقَالُ: مَا أَتَاكَ لَيْلًا فَهُوَ طَارِقٌ. وَيُقَالُ: الطَّارِقُ النُّجْمُ، وَالتَّاقِبُ الْمَضِيءُ، يُقَالُ: أَتَقِبَ نَارَكَ لِلْمَوْقِدِ.

هذا الحديث فيه فوائد:

منها اعتناء الرسول ﷺ بأهل بيته؛ لأن الظاهر أن طرقه إياهم في الليل، ليتفقدهم، وينظر ماذا يعملون، ولهذا قال لهم: «أَلَا تُصَلُّونَ». وهذا عرض لطيف، فلم يقل: لماذا لم

(١) رواه مسلم (٥٣٧/١) (٧٧٥) (٢٠٦).

تُصلوا؟ والعرصُ فيه لطافةٌ في الأسلوبِ والترغيبِ.

وفيه من الفوائد: أن الإنسانَ له أن يُقدِّمَ العذرَ إلى مَنْ هو أكبرُ منه لأن قولَ عليٍّ عليه السلام: إنما أنفُسُنَا بيدُ الله. لا يُريدُ بذلك الردَّ على الرسولِ عليه السلام، أو تبكيتِ الرسولِ عليه السلام، لأن الرسولَ يَعْلَمُ أن أنفُسَهُم بيدُ الله عليه السلام، لكن يُريدُ الاعتذارَ، وأن هذا شيءٌ ليس مِن فعلِنَا؛ لأن النائمَ لا يُنسَبُ إليه فعلٌ، ألا ترى إلى قوله تعالى في أصحابِ الكهفِ: ﴿وَقَلَّبَهُمُ الذِّكْرُ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَأَنْفُسُهُمْ فَتَرْكُؤُهُمْ عَلَى الْقُلُوبِ﴾ [الكهف: ١٨]. لم يَقُلْ: «يتقلبون». لأن النائمَ لا يُنسَبُ إليه قولٌ ولا فعلٌ.

فلهذا اعتذرَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ عليه السلام بالنومِ، وأن أنفُسَهُم بيدُ الله عليه السلام، فإذا شاءَ أن يبعثَهَا بعثَهَا، والنبِيُّ عليه السلام أعلمُ مِن عليٍّ بنِ أبي طالبٍ بذلك، لكنه يُريدُ أن يُقدِّمَ العذرَ.

واحتجَ بهذا الحديثُ الجبريُّ على تركِ الواجبِ، وإن شئتَ فقل: على تركِ المأمورِ، ثم على فعلِ المحظورِ. وقالوا: إن عليُّ بنَ أبي طالبٍ احتجَّ بالقدرِ على تركِ الصلاةِ في الليلِ، لأن النومَ بيدُ الله عليه السلام فكم مِن إنسانٍ ينامُ في فراشه، ويضطجعُ يُريدُ النومَ، ولا يأتِيه، وكم مِن إنسانٍ يعلِّبُه النومُ وهو جالسٌ حتى يضطجعَ، وهو لا يذري عن نفسه شيئاً.

ولا شك أن هذا الحديثُ من المتشابهِ؛ لأن النصوصَ الشرعيةَ من كتابِ الله، أو سنةِ رسوله عليه السلام فيها نصوصٌ متشابهةٌ؛ يعني: قد يكونُ فيها شبهةٌ لمن يحتجُّ بها على الباطلِ، وهذا من حكمةِ الله عليه السلام حتى يَلْوَ العبدَ، أهو من الراسخينَ في العلمِ، أم هو من الزائغينَ - والعياذُ بالله -.

فالذين يَتَّبِعُونَ المتشابهَ مما في كتابِ الله، وسنةِ رسوله عليه السلام هم أهلُ الزبغِ، وهم الذين سَمَّى اللهُ فاحذَرُوهم كما صحَّ عن النبي عليه السلام ^(١).

والواجبُ على المؤمنِ إذا جاءتِ النصوصُ متشابهةٌ، أن يَحْمِلَهَا على النصوصِ المحكمةِ، والنصوصُ المحكمةُ تدلُّ على أنه لا حجةَ بالقدرِ على الشرعِ؛ لأن الشرعَ يردُّ على إنسانٍ مختارٍ لا حجةَ له، ولهذا لو أكره الإنسانُ على مخالفةِ الشرعِ، ففعلَ للإكراهِ لم يَكُنْ مخالفاً، أما إذا وَقَعَ باختياره فهو مخالفٌ.

فالنصُّ المحكمُ يدلُّ على أنه لا حجةَ بالقدرِ على الشرعِ، قال الله عليه السلام: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]. وهذا يدلُّ على أنه لا حجةَ لهم في ذلك؛ إذ لو كان لهم حجةٌ في ذلك ما ذاقوا بَأْسَ اللهِ،

ولكانوا معذورين بما احتجوا به، وحيثُ نَقُولُ: هذا لا يُرَادُ به الاحتجاجُ بالقدرِ.
إِذَا فَمَا هُوَ الْجَمْعُ؟

جَمَعَ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ بَيْنَ هَذَا الْحَدِيثِ الْمَتَشَابِهِ، وَبَيْنَ النُّصُوصِ الْمَحْكَمَةِ، بِأَنَّ
الاحتجاجَ بالقدرِ عَلَى أَمْرٍ قَدْ فَرَطَ مِنَ الْإِنْسَانِ، وَلَا يُمَكِّنُهُ تَلَاْفِيهِه فَيَقُولُ ذَلِكَ مُعْتَذِرًا، لَا
مُعَانِدًا، وَيُعْذِرُ بِهَذَا الْاِحْتِجَاجِ أَمَّا مَنْ قَالَ ذَلِكَ مُحْتَجًّا بِالْقَدْرِ عَلَى عُنَادِهِ، وَإِصْرَارِهِ، وَرَفَعَ
اللُّومَ عَنْهُ فَهَذَا مَلُومٌ؛ لِأَنَّ الَّذِي وَقَعَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنْ هَذَا النُّوعِ الْأَوَّلِ، ذَكَرُوا ذَلِكَ
اِحْتِجَاجًا عَلَى مُعَاصِيهِمْ وَعُنَادِهِمْ لَا اِعْتِذَارًا مِنْهُمْ، وَعَلَى بَنِي أَبِي طَالِبٍ ذَكَرَهُ اِعْتِذَارًا، فَفَرَّقَ
بَيْنَ هَذَا وَهَذَا^(١).

ولهذا لو أَنَّ الْإِنْسَانَ فَرَطَ مِنْهُ مُعَصِيَةً، كَانَ يَشْرَبُ الْخَمْرَ مِثْلًا، ثُمَّ نَدِمَ وَتَابَ، فَلَمَّا عَوَّتَبَ
عَلَى ذَلِكَ قَالَ: وَاللَّهِ هَذَا شَيْءٌ قَضَاهُ اللَّهُ عَلَيَّ وَقَدَّرَهُ، وَلَكِنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَصَمَنِي مِنْهُ، وَتَبْتُ
إِلَى اللَّهِ مِنْهُ. فَهَذَا لَا تَلُومُ لَهُ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ لَا يُرِيدُ أَنْ يَحْتَجَّ بِالْقَدْرِ عَلَى أَنْ يَسْتَمِرَّ فِي شَرْبِ الْخَمْرِ،
بَلْ يَحْتَجُّ بِالْقَدْرِ اِعْتِذَارًا، لَا إِصْرَارًا وَدَفْعًا لِلُومٍ.
أَمَّا الْمُشْرِكُونَ فَقَدْ اِحْتَجَّوْا بِالْقَدْرِ عَلَى الشَّرِكِ دَفْعًا لِلُومِ عَنْهُمْ، وَإِنْكَارًا لِعُقُوبَتِهِمْ؛ أَيِ:
كَيْفَ تُعَاقِبُونَنَا وَهَذَا لَيْسَ بِاِخْتِيَارِنَا؟!

ولهذا اِحْتَجَّ اللَّهُ بِالْقَدْرِ عَلَى شُرَكَ الْمُشْرِكِينَ فِي آيَةٍ أُخْرَى، فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مُسَلِّيًا
رَسُولَهُ ﷺ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ﴾ [الأنعام: ١٠٧]. فَسَلَّاهُ
اللَّهُ ﷻ بِكَوْنِ الشَّرِكِ الَّذِي وَقَعَ مِنْهُمْ، وَخَالَفُوا بِهِ الرَّسُولَ كَانَ بِمُشِيشَةِ اللَّهِ؛ لِيَهُونَ الْأَمْرَ عَلَى
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَرْضَى بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ.

ومثل هذه النصوص المتشابهة من الكتاب والسنة سواء من الكتاب بعضه مع بعض،
أو من السنة بعضها ببعض، أو من القرآن والسنة مع بعضها، فإن الواجب على الإنسان أَنْ يَرُدَّ
المتشابه إلى المحكم، حَتَّى يَكُونَ الْكُلُّ مُحْكَمًا.

ومن فوائد هذا الحديث: الاستدلالُ بِالْآيَةِ عَلَى الْوَاقِعِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ
شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الحجرات: ٥٤]. وَكَذَلِكَ وَقَعَ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ حِينَ جَاءَهُ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ
وَعَلَيْهِمَا ثَوْبَانِ يَغْتَرَانِ بِيَهُمَا، فَنَزَلَ وَأَخَذَهُمَا وَقَالَ: ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ [النساء: ١٥]^(٢).

(١) انظر: «شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل» (ص ٤٤-٤٩).

(٢) رواه الإمام أحمد في مسنده (٣٥٤/٥٥) (٢٢٩٩٥)، والترمذي (٣٧٧٤)، وأبو داود (١١٠٩)، وابن ماجه

يوجد شيء من المتشابه أيضاً: وهو كون الرسول ﷺ يضرب فخذه، فهل يقال: إن هذا كضرب المصاب على خذه وعلى رأسه، أم ماذا؟

قال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٣١٤/١٣، ٣١٥):

ويؤخذ منه: أن علياً ترك فعل الأولى خلفه، ولو كان امتثل وقام لكان أولى. ويؤخذ منه: الإشارة إلى مراتب الجدال فإذا كان فيها لأبد له منه تعين نصر الحق بالحق، فإن جاوز الذي يُنكر عليه المأمور نُسب إلى التقصير، وإن كان في مباح اكتفى فيه بمجرد الأمر والإشارة إلى ترك الأولى.

وفيه أن الإنسان طبع على الدفاع عن نفسه بالقول والفعل، وأنه ينبغي له أن يجاهد نفسه وأن يقبل النصيحة ولو كانت في غير واجب، وألا يدفع إلا بطريق معتدلة وأنها من غير إفراط ولا تفريط. ونقل ابن بطال عن المهلب ما ملخصه: أن علياً لم يكن له أن يدفع ما دعاه النبي ﷺ إليه من الصلاة بقوله ذلك، بل كان عليه الاعتصام بقوله، فلا حجة لأحد في ترك المأمور اهـ. ومن أين له أن علياً لم يمتثل ما دعاه إليه فليس في القصة تصريح بذلك، وإنما أجاب علي بما ذكر اعتذاراً عن تركه القيام بغلبة النوم، ولا يمتنع أنه صلى عقب هذه المراجعة، إذ ليس في الخبر ما ينفيه.

وقال الكيرماني: حرّضهم النبي ﷺ باعتبار الكسب والقدرة الكاسية، وأجاب علي باعتبار القضاء والقدرة.

قال: وضرب النبي ﷺ فخذه تعجباً من سرعة جواب علي، ويحتمل أن يكون تسليمًا لما قال: وقال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة: وفي هذا الحديث من الفوائد مشروعية التذكير للغافل خصوصاً القريب والصاحب؛ لأن الغفلة من طبع البشر، فينبغي للمرء أن يتفقد نفسه ومن يحبه بتذكير الخير والعون عليه.

وفيه أن الاعتراض بأثر الحكمة لا يناسبه الجواب بأثر القدرة، وأن للعالم إذا تكلم بمقتضى الحكمة في أمر غير واجب، أن يكتفي من الذي كلمه في احتجاجه بالقدرة، يؤخذ الأول من ضربه ﷺ على فخذه، والثاني من عدم إنكاره بالقول صريحاً. قال: وإنما لم يُشافهه بقوله تعالى: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرُ شِقْوٍ جَدًّا﴾. لعلمه أن علياً لا يجهل أن الجواب بالقدرة ليس من الحكمة، بل يحتمل أن لهما عذراً

يَمْنَعُهَا مِنَ الصَّلَاةِ، فَاسْتَحْيَا عَلَىٰ مِنْ ذِكْرِهِ فَأَرَادَ دَفْعَ الْخَجَلِ عَنْ نَفْسِهِ، وَعَنْ أَهْلِهِ فَاحْتَجَّ بِالْقُدْرَةِ، وَيُؤَيِّدُهُ رَجُوعُهُ ﷺ عَنْهُمْ مَسْرَعًا. قَالَ: وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عَلِيٌّ أَرَادَ بِهَا قَالِ اسْتِدْعَاءَ جَوَابٍ يَزَادُ بِهِ فَائِدَةٌ [أَيِ مِنَ الرُّسُولِ ﷺ] ^(١).

وفيه جوازُ محادثةِ الشخصِ نفسَه فيما يتعلَّقُ بغيره، وجوازُ ضربه بعضَ أعضائه عند التعجب، وكذا الأسفُ. اهـ

الظاهرُ: أن الحديثَ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّ الرُّسُولَ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ تَعْجَبًا مِنْ كَوْنِ عَلِيٍّ بَنِ أَبِي طَالِبٍ يَحْتَجُّ بِأَمْرِ كَانَ الرُّسُولُ ﷺ يَعْلَمُهُ، فَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ نَفْسَهُ بِيَدِ اللَّهِ، فَيَتَعْجَبُ كَيْفَ احْتَجَّ بِهَذَا الشَّيْءِ الْمَعْلُومِ، وَهُوَ لَيْسَ لَهُ فِيهِ حُجَّةٌ!؟
ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٣٤٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ، خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «انْطَلِقُوا إِلَى يَهُودَ». فَخَرَجْنَا مَعَهُ حَتَّى جِئْنَا بَيْتَ الْمَدْرَاسِ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَنَادَاهُمْ، فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ يَهُودَ اسْلِمُوا تَسْلَمُوا». فَقَالُوا: بَلَّغْتَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ. قَالَ: فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَلِكَ أُرِيدُ اسْلِمُوا تَسْلَمُوا». فَقَالُوا: قَدْ بَلَّغْتَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ. فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَلِكَ أُرِيدُ». ثُمَّ قَالَهَا الثَّالِثَةَ، فَقَالَ: «اعْلَمُوا أَنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَجْلِبَكُمْ مِنْ هَذِهِ الْأَرْضِ، فَمَنْ وَجَدَ مِنْكُمْ بِإِلَيْهِ شَيْئًا فَلْيَبِيعْهُ، وَإِلَّا فاعْلَمُوا أَنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ» ^(٢).

قوله: «الْمَدْرَاسُ»: يَعْنِي: الْبَيْتَ الَّذِي يَدْرُسُونَ فِيهِ، أَوْ بَيْتَ الْمَدْرَاسِ، أَيِ الْبَيْتِ الَّذِي يَدْرُسُ فِيهِ، فَهُوَ لَيْسَ عِلْمًا لِشَخْصٍ، بَلْ هُوَ مِنَ الدِّرَاسَةِ.

قوله: «اسْلِمُوا تَسْلَمُوا». أَيِ تَسْلَمُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

أَمَّا فِي الدُّنْيَا: فَتَسْلَمُونَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ.

وَأَمَّا فِي الْآخِرَةِ: فَتَسْلَمُونَ مِنَ النَّارِ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ ﷺ حِينَ كَتَبَ إِلَى هِرَقْلَ: «اسْلِمْ تَسْلَمْ» ^(٣).

وقولهم: «بَلَّغْتَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ». نَقُولُ فِيهِ: مَا أَشْبَهَ اللَّيْلَةَ بِالْبَارِحَةِ. فَالْيَوْمَ تَمُرُّ بِبَعْضِ النَّاسِ، فَتَقُولُ: يَا فَلَانُ صَلِّ. فَيَقُولُ: أَمِيرٌ بِخَيْرٍ. وَهُوَ فِي مَكَانِهِ لَا يَتَحَرَّكُ مِثْلَ قَوْلِ الْيَهُودِ:

(١) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعَثِيمِينَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٣٨٧/٣) (١٧٦٥) (٦١).

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٧).

بَلَّغَتْ. وَهُوَ يَعْنِي أَنَّهُ لَنْ يَمْتَثِلَ؛ وَلِهَذَا أَعَادَهَا النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثًا، وَلَكِنَّهُمْ يُجَادِلُونَ وَيَقُولُونَ: بَلَّغَتْ.

فَتَهَدَّدَهُمْ ﷺ فَجَادَلَهُمْ بِالْقُوَّةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [الْحِجَابُ: ٤٦]. وَهَؤُلَاءِ ظَلَمُوا. وَقَالَ: «إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَجْلِبَكُمْ مِنْ هَذِهِ الْأَرْضِ، فَمَنْ وَجَدَ مِنْكُمْ بِإِلَهٍ شَيْئًا فَلْيَبْعِهِ، وَإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَّمَا الْأَرْضُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ».

وَهَكَذَا تَتَّبِعِي الْقُوَّةَ مَعَ أَعْدَاءِ اللَّهِ إِذَا عَانَدُوا، لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ الْقَوِيِّ قُدْرَةٌ يَسْتَطِيعُ بِهَا أَنْ يُنْفِذَ قَوْلَهُ، أَمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ قُوَّةٌ، فَإِنْ قَوْلُهُ يَكُونُ أَضْحَكَةً.

وَمِنَ الْقُوَّةِ: الْقُوَّةُ الْمَعْنَوِيَّةُ بِالْإِيمَانِ، وَالْعَمَلُ الصَّالِحِ، أَرَأَيْتَ لَوْ جَاءَ طِفْلٌ صَغِيرٌ لَهُ أَرْبَعُ سَنَوَاتٍ، وَأَخَذَ يَهْدُدُ شَابًّا مَمْلُوءًا شَبَابًا وَيَقُولُ: وَاللَّهِ لئن خَالَفْتَنِي لَأَفْعَلَنَّ بِكَ كَذَا وَكَذَا. فَهَذَا لَا شَكَّ غَيْرُ حِكْمَةٍ.

فَالْتَهْدِيدُ بِالْقُوَّةِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لِمَنْ عِنْدَهُ قُدْرَةٌ عَلَى تَنْفِيزِ تَهْدِيدِهِ، وَإِلَّا صَارَ ضَحْكَةً. وَفِي هَذَا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَعَ لِينِهِ وَرَحْمَتِهِ قَوِيٌّ عَلَى أَعْدَاءِ اللَّهِ، شَدِيدٌ عَلَيْهِمْ، كَمَا وَصَفَهُ اللَّهُ وَأَصْحَابُهُ، بِقَوْلِهِ: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الْقِسْطُ: ٢٩]. فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: إِذَا دَعَوْتَ أَحَدًا مِنْ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ فَقَالَ: إِنَّكُمْ تَقُولُونَ: ﴿لَا تَدِينُ كُفْرًا﴾ دِينَ ﴿١﴾ ﴿٢﴾. فَلِمَاذَا تَدْعُونَنَا؟! فَمَاذَا نَقُولُ لَهُمْ؟

الْجَوَابُ أَنْ يُقَالَ: هَذَا مِنْ جِهَةِ الْبَرَاءَةِ، فَلَهُمْ دِينُهُمْ وَلَنَا دِينُنَا، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ اتِّفَاقٌ فِي الدِّينِ، لَكِنْ مِنْ جِهَةٍ مَا يَجِبُ عَلَيْنَا مِنْ دَعْوَتِهِمْ وَقِتَالِهِمْ إِذَا لَمْ يَمْتَثِلُوا ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾، فَهَذَا شَيْءٌ آخَرُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

١٩- بَابُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [الْبَقَرَةُ: ١٤٣]. وَمَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِلِزْوَمِ الْجَمَاعَةِ وَهُمْ أَهْلُ الْعِلْمِ.

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [الْبَقَرَةُ: ١٤٣]. قَالَ الْعُلَمَاءُ^(١): الْوَسْطُ: الْعَدْلُ الْخِيَارُ، وَسَطًا أَيُّ: عَدْلًا خِيَارًا، فَهَذِهِ الْأُمَّةُ - وَاللَّهُ الْحَمْدُ - هِيَ صَاحِبَةُ الْعَدْلِ، وَهِيَ الَّتِي اخْتَارَهَا اللَّهُ ﷻ لَتَكُونَ شَاهِدَةً عَلَى النَّاسِ.

(١) انظر: «تفسير الطبري» (٨/٢)، والقرطبي (١٥٣/٢)، وابن كثير (١/١٩٢)، و«فتح القدير» (١/١٥٠).

قال: وما أمر النبي ﷺ بلزوم الجماعة. أي: جماعة المسلمين، بأن يَجْتَمِعُوا على الحق. ولكن هل المراد بلزوم الجماعة، جماعة أهل الحل والعقد، إذا أمروا أميراً ألا يخرج الإنسان عن أمر، أو المراد جماعة أهل العلم؛ أي: إذا اجتمع العلماء على شيء فإنه يلزمه الأخذ به؟ كلام البخاري رحمه الله يدل على الثاني؛ وهو المراد بلزوم الجماعة عدم مخالفة العلماء، فإذا اجتمعوا على شيء وجب الأخذ به، والأول كذلك له وجه صحيح؛ لأن النبي ﷺ قال: «مَنْ أتاكم وأمركم جميع يريد أن يفرق جماعتكم، فاضربوا عنقه»^(١). والاجتماع على الأمير أمر واجب؛ لأن المخالفة والاختلاف عليه يؤدي إلى شر كثير، وفتن عظيمة، ولا تحل المشكلة التي من أجلها اختلفوا على هذا الأمير.

قال ابن حجر رحمه الله (٣١٦/١٣):

وأما قوله «وما أمر إلى آخره» فمطابقته لحديث الباب خفية، وكأنه من جهة الصفة المذكورة وهي العدالة، لما كانت تعم الجميع لظاهر الخطاب، أشار إلى أنها من العام الذي أريد به الخاص، أو من العام المخصوص؛ لأن أهل الجهل ليسوا عدولاً، وكذلك أهل البدع، فعرف أن المراد بالوصف المذكور أهل السنة والجماعة، وهم أهل العلم الشرعي، ومن سواهم، ولو نسب إلى العلم فهي نسبة صورية لا حقيقة، وورد الأمر بلزوم الجماعة في عدة أحاديث.

منها: ما أخرجه الترمذي مصححاً من حديث الحارث بن الحارث الأشعري فذكر حديثاً طويلاً، وفيه: «وأنا أمركم بخمس أمرني الله بهن: السمع والطاعة، والجهاد، والهجرة، والجماعة، فإن من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربة الإسلام من عنقه» وفي خطبة عمر المشهورة التي خطبها بالجابية. «عليكم بالجماعة وإياكم والفرقة، فإن الشيطان مع الواحد، وهو من الاثنين أبعد» وفيه: «ومن أراد بحبوة الجنة فليلزم الجماعة».

وقال ابن بطال: مراد الباب الحظ على الاعتصام بالجماعة، لقوله ﴿لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]. وشرط قبول الشهادة العدالة، وقد ثبتت لهم هذه الصفة بقوله: ﴿وَسَطًا﴾. والوسط العدل، والمراد بالجماعة أهل الحل والعقد من كل عصر، وقال الكرمانى: مقتضى الأمر بلزوم الجماعة أنه يلزم المكلف متابعة ما أجمع عليه المجتهدون وهم المراد بقوله: «وهم أهل العلم» والآية التي ترجم بها احتج بها أهل الأصول لكون الإجماع حجة؛ لأنهم

عَدُّوْا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾؛ أَي: عَدُوًّا، وَمَقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ عُصَمَا مِنْ الْخَطَا فِيهَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ قَوْلًا وَفِعْلًا. اهـ

المهم: أَن الْمَرَادُ بِالْجَمَاعَةِ تَشْمُلُ الْمَعْنِيَيْنِ: الْجَمَاعَةَ عَلَى الْأَمِيرِ، وَالْجَمَاعَةَ عَلَى الْقَوْلِ وَالْحُكْمِ، فَالرَّسُولُ ﷺ أَمَرَ بِهَذَا وَهَذَا.

أَمَّا هَلِ الْإِجْمَاعُ حُجَّةٌ أَوْ غَيْرُ حُجَّةٍ فَهَذَا مَوْضِعُ بَحْثٍ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْإِجْمَاعَ حُجَّةٌ، وَلَكِنْ يَبْقَى النَّظَرُ فِي تَحَقُّقِ الْإِجْمَاعِ، فَإِنَّ تَحَقُّقَ الْإِجْمَاعِ صَعْبٌ لِلْغَايَةِ، إِلَّا فِيهَا لَا إِشْكَالَ فِيهِ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ، كَوْجُوبِ الصَّلَاةِ مَثَلًا.

وَالْأَمَّا فِيهِ إِشْكَالٌ فَتَقُلُّ الْإِجْمَاعُ فِيهِ صَعْبٌ، وَالْعِلْمُ بِالْإِجْمَاعِ عَلَيْهِ كَذَلِكَ.

ولهذا قال الإمام أحمدٌ فيما يُروى عنه: مَنْ ادَّعَى الْإِجْمَاعَ فَهُوَ كَاذِبٌ، وَمَا يُذَرِّبُهُ لَعَلَّهُمْ اخْتَلَفُوا^(١)، أَمَّا شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فَتَوَسَّطَ وَقَالَ: الْإِجْمَاعُ الَّذِي يَنْصَبُّ مَا كَانَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ، إِذْ بَعْدَهُمْ كَثُرَ الْاِخْتِلَافُ، وَانْتَشَرَتِ الْأُمَّةُ^(٢).

فَمَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ فَهُوَ الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يُحَاطَ بِهِ، أَمَّا بَعْدَ ذَلِكَ فَالْحُكُومَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ اتَّسَعَتْ، وَالْأَرَءَاءُ كَثُرَتْ، وَحَصَلَ التَّرَاغُ الْكَثِيرُ، فَانْظُرْ إِلَى تَفْرِيقِ الْأُمَّةِ لَهَا اخْتِلَافٌ عَلَى بَنِي أَبِي طَالِبٍ وَمَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَكَيْفَ انْشَطَرَتْ انْشِطَارًا مَا زَالَتْ تَتَنُّ مِنْهُ إِلَى الْيَوْمِ!

وَالْإِجْمَاعُ لَا شَكَّ أَنَّهُ هُوَ الْحَقُّ، سَوَاءٌ فِي الْمَسَائِلِ الْحُكْمِيَّةِ، أَوْ فِي مَسَائِلِ السُّلْطَةِ وَالْإِمْرَةِ. فَإِذَا كَانَ هُنَاكَ أَمِيرٌ سُلْطَةً وَهُوَ رَئِيسُ الدَّوْلَةِ، وَهُنَاكَ أَهْلٌ سُنَّةٌ وَجَمَاعَةٌ يُرِيدُونَ أَنْ يَجْعَلُوا لَهُمْ أَمِيرًا، فَهَلِ لَهُمْ ذَلِكَ فِي الْأُمُورِ الدِّينِيَّةِ فَقَطْ؟

الجواب: الظَّاهِرُ أَنَّ أَمِيرَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ لَا يَكُونُ أَمِيرًا، بَلْ يَكُونُ إِمَامًا، فَكَوْنُهُ إِمَامًا وَلَوْ كَانَ تَحْتَ سُلْطَةٍ عَامَةٍ لِلْجَمِيعِ لَا بَأْسَ بِهِ - يَفْتَادُونَ بِهِ وَيَأْخُذُونَ بِقَوْلِهِ - كَمَا كَانَتِ الْأُمَّةُ الْإِسْلَامِيَّةُ فِيهَا الْأَثْمَةُ، وَفِيهَا الْخُلَفَاءُ.

٧٣٤٩- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُجَاءُ بَنُوْحُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقَالُ لَهُ: هَلْ بَلَغْتَ، فَيَقُولُ: نَعَمْ يَا رَبِّ. فَيُسْأَلُ أُمَّتُهُ هَلْ بَلَغَتْكُمْ؟، فَيَقُولُونَ: مَا جَاءَنَا مِنْ نَذِيرٍ. فَيَقُولُ: مَنْ شُهِدَكَ، فَيَقُولُ: مُحَمَّدٌ وَأُمَّتُهُ. فَيُجَاءُ بِكُمْ فَتُشْهَدُونَ». ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً

(١) رواه عبد الله بن الإمام أحمد في مسائله لأبيه (١١٣٧)، وانظر إعلام الموقعين لابن القيم (١/ ٣٠).

(٢) انظر العقيدة الواسطية في مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٣/ ١٥٧).

وَسَطًا ﴿١﴾. قَالَ عَدَلًا: ﴿لَنَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾. وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَوْنٍ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا ^(١).
ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٠- باب إذا اجتهد العامل أو الحاكم فأخطأ خلاف الرسول ﷺ من غير علم فحكمه مردود؛ لقول النبي ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» ^(٢).

٧٣٥١، ٧٣٥٠- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَخِيهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ سَهْلٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يُحَدِّثُ، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ، وَأَبَا هُرَيْرَةَ، حَدَّثَاهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ أَخَا بَنِي عَدِيٍّ الْأَنْصَارِيَّ وَاسْتَعْمَلَهُ عَلَى خَيْرٍ، فَقَدِمَ بِتَمْرِ جَنِيبٍ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكُلْ تَمْرَ خَيْرٍ هَكَذَا». قَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا لَنَشْتَرِي الصَّاعَ بِالصَّاعَيْنِ مِنَ الْجَمْعِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَفْعَلُوا، وَلَكِنْ مِثْلًا بِمِثْلٍ، أَوْ يَبْعُوا هَذَا وَاشْتَرُوا بِثَمَنِهِ مِنْ هَذَا، وَكَذَلِكَ الْمِيزَانُ» ^(٣).

يقول البخاري رحمه الله: «إذا اجتهد العامل» والعامل: هو الذي يبعثه الإمام عاملاً على الصدقة، يجمعها من الناس، ويأتي بها إلى المدينة.

وقوله: «أو الحاكم»؛ أي: الذي يحكم بين الناس؛ وهو القاضي، فإذا أخطأ خطأ مخالفاً للنص من غير علم، فحكمه مردود؛ ولهذا قال البخاري رحمه الله: فأخطأ خلاف الرسول؛ أي: أنه تبين أنه مناقض لنص، فإنه يُرد حكمه.

ولهذا قال العلماء: إنه لا يتقضي حكم الحاكم للقضاء، إلا ما خالف نصاً، أو إجماعاً قطعياً، أو ما يعتقده الحاكم، وإلا فإن حكمه نافذ، فتقييد البخاري رحمه الله هذه المسألة بقوله: «خلاف الرسول». يعني: أن خطأه مخالف للنص، فإنه مردود.

(١) علقه البخاري رحمه الله بصيغة الجزم. وأسنده الترمذي في «التفسير»، باب ومن سورة البقرة عقب حديث (٢٩٦١) قال: حدثنا عبد بن حميد، أخبرنا جعفر بن عون، أخبرنا الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد... الحديث. وانظر: «تغليق التعليق» (٣٢٦/٥)، و«هدى الساري» ص ٧٠، و«فتح الباري» (٣١٧/١٣).

(٢) علقه البخاري بصيغة الجزم، وتقدم الكلام عليه في الصلح (٢٦٩٧)، وقد أسنده المؤلف من حديث عائشة بغير هذا اللفظ، وتقدم هذا اللفظ معزواً للمسلم وغيره. وانظر: «تغليق التعليق» (٣٢٧/٥). وانظر كما في «الفتح» (٣١٧/٣).

(٣) رواه مسلم (٣/١٢١٥) (١٥٩٣) (٩٤).

واستدلّ لذلك بقول النبي ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(١). فقوله: «عملًا». نكرة في سياق الشرط، فتعمُّ كلَّ عمل سواء كان عبادة، أو معاملة، أو قضاء أو غير ذلك.

وقوله: «فهُوَ رَدٌّ»؛ أي: مردود، لكنه عبّر عن اسم المفعول بالمصدر من باب التوكيد؛ يعني: كأن هذا الشيء نفسه رَدٌّ، فهو أبلغ من قوله: «مردود».

وهذا الحديث قال العلماء: إنه ميزان الأعمال الظاهرة، وحديث عمر «إنما الأعمال بالنيات»^(٢). ميزان الأعمال الباطنة، وعلى هذا فيكون هذان الحديثان قد استوعبا ميزان الأعمال الظاهرة، وميزان الأعمال الباطنة^(٣).

وقوله: «ليس عليه أمرنا»؛ أي: أمر الله ورسوله فهو رَدٌّ، وما خالف أمر رسول الله فهو مخالفٌ لأمر الله، وهذا الحديث روي بلفظ آخر: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»^(٤). وهذا اللفظ الأخير يدلُّ على أن جميع البدع مردودة؛ لأنه قال: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ». فيكون اللفظان يُبينان على أن مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَصْلُهُ مَشْرُوعٌ لَكِنَّهُ عَلَى خِلَافِ الْمَشْرُوعِ؛ فهو مردود، وَمَنْ أَحْدَثَ أَمْرًا أَوْ عَمَلًا لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ فِي الشَّرْعِ؛ فإنه أيضًا مردود.

قال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٣١٧/١٣):

❖ قوله: «باب إذا اجتهد العامل أو الحاكم» في رواية الكشميهني «العالم» بدل العامل، و«أو» للتنويع، وقد تقدم في «كتاب الأحكام» ترجمة إذا قضى الحاكم بجور أو خلاف أهل العلم فهو مردود، وهي معقودة لمخالفة الإجماع، وهذه معقودة لمخالفة الرسول ﷺ. ❖ قوله: «فأخطأ خلاف الرسول من غير علم»؛ أي: لم يتعمّد المخالفة؛ وإنما خالف خطأ.

❖ قوله: «فحكمه مردود»؛ لقول النبي ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»؛ أي: مردود، وقد تقدم هذا الحديث موصولاً في «كتاب الصلح» عن عائشة بلفظ آخر، وأنه بهذا اللفظ موصول في صحيح مسلم، وتقدّم شرحه هناك.

قال ابن بطال: مراده أن مَنْ حَكَمَ بِغَيْرِ السُّنَةِ جَهْلًا، أَوْ غُلَاطًا يَجِبُ عَلَيْهِ الرُّجُوعُ إِلَى حَكْمِ السُّنَةِ،

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) انظر: «جامع العلوم والحكم» لابن رجب الحنبلي (٩٥/١).

(٤) تقدم تخريجه.

وترك ما خالفها امتثالاً لأمر الله تعالى، بإيجاب طاعة رسوله ﷺ، وهذا هو نفس الاعتصام بالسنة.

وقال الكرماني: المراد بالعامل: عامل الزكاة، وبالحاكم: القاضي.

❦ وقوله: «فأخطأ»؛ أي: في أخذ واجب الزكاة، أو في قضائه.

قلت: وعلى تقدير ثبوت رواية الكشميهني، فالمراد بالعالم: المفتي، أي أخطأ في فتواه، قال: والمراد بقوله، «فأخطأ خلاف الرسول»؛ أي: يكون مخالفاً للسنة، قال وفي الترجمة نوع تعجرف.

قلت: ليس فيها قلق إلا في اللفظ الذي بعد قول: «فأخطأ» فصار ظاهر التركيب يُنافي المقصود؛ لأن من أخطأ خلاف الرسول لا يُدّم، بخلاف من أخطأ وفاقه، ليس ذلك المراد وإنما تم الكلام عند قوله: «فأخطأ» وهو متعلق بقوله: اجتهد، وقوله «خلاف الرسول»؛ أي: فقال خلاف الرسول، وحذف «قال» يقع في الكلام كثيراً فأُتيَ عجرفة في هذا، والشارح من شأنه أن يوجه كلام الأصل مهما أمكن، ويغترف القدر اليسير من الخلل تارة، ويحمّله على الناسخ تارة، وكل ذلك في مقابلة الإحسان الكثير الباهر، ولا سيما مثل هذا الكتاب.

ووقع في حاشية نسخة الدميّاطي بخطه الصواب في الترجمة «فأخطأ بخلاف الرسول» انتهى، وليس دعوى حذف الباء برفع للإشكال، بل إن سلك طريق التغيير فلعلّ اللام متأخرة، ويكون في الأصل خالف بدل خلاف. اهـ

الحاصل: هو ما سبق أن ذكرناه؛ وهو أن يكون مخالفاً للنص، أما ما لم يكن مخالفاً، فإنه لا يُنقَض، ولو تبين له الخطأ، ولكن يجب عليه الرجوع عن الخطأ.

مثال ذلك: أن يكون حكم الحاكم مبنياً على الاجتهاد الذي لا يخالف النص، ثم تبين له في القضية الثانية أنه أخطأ في الأولى، فيجب عليه أن يحكم في القضية الثانية بما تبين له أو بما ظهر له أنه الحق، ولكن لا ينقض الأول، وهذا هو الذي يكاد العلماء أن يجمعوا عليه؛ لأننا لو قلنا: كلما تبين لحاكم أن اجتهاده الأول خطأ، وجب عليه نقضه، لاختلت أحكام الناس، حتى لو كان قاضياً، فأفتى بصحة الصلاة مثلاً، ثم تبين له أن فتواه خطأ، فإنه لا يلزمه أن يرجع في الفتوى الأولى.

مثال ذلك: لو أن رجلاً أفتى شخصاً أكل لحم إبل، بأن صلاته صحيحة، بناءً على أنه تبين له باجتهاده أن لحم الإبل لا ينقض الوضوء، ثم بعد أن نُوقِش تبين له أن لحم الإبل ينقض الوضوء، فهل نقول: يلزمه أن يبلغ الرجل الأول بإعادة الصلاة؟
الجواب: لا، وحتى الأول لو علم أن المفتي تغير اجتهاده لا يلزمه أن يعيد الصلاة،

ويُذَلُّ على هذا كتاب أبي موسى الذي كتبه له عمر رضي الله عنه:

أنه إذا تَبَيَّنَ له حقٌّ فلا يَمْنَعُهُ مَنْ قَضَاهُ بِالْأَمْسِ عَنِ الْقَوْلِ بِالْحَقِّ، فَإِنَّ الرُّجُوعَ لِلْحَقِّ خَيْرٌ مِنَ التَّهَادِي فِي الْبَاطِلِ ^(١).

وأما العبارة ففيها شيءٌ مِنَ الْقَلْقِ؛ أي: قوله: «فأخطأ خلاف الرسول». لكن مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ تُقَدَّرَ الْمَعْنَى: أخطأ فقال بخلاف الرسول، أو نقول: إن «أخطأ» تُضَمَّنُ مَعْنَى «قال»، أو معنى «حكم» خلاف الرسول، ولا إشكال فيها.

أما الحديث الذي ساقه رحمته الله، فاستدلَّ به أصحابُ الْحَيْلِ على جوازِ الْحَيْلِ، وقالوا: إن الرسول ﷺ قال: «لا تَفْعَلُوا. ولكن مثلاً بمثلٍ، أو يبيعوا هذا واشتروا بثمانه من هذا» ^(٢).

ولا شك أن قوله: «مثلاً بمثلٍ». لا حيلة فيه، لأنه قال: اشترُوا صَاعاً مِنْ هَذَا بِصَاعٍ مِنْ هَذَا، أو يبيعوا هذا واشتروا بثمانه مِنَ الطَّيِّبِ. فالأولُ عادةٌ لَا يُمَكِّنُ - هو مثلاً بمثلٍ - والثاني ممكنٌ.

وفيه دليلٌ على أن الإنسان إذا ذَكَرَ لِلنَّاسِ مَا يُمْنَعُونَ منه، فإنه يَذْكُرُ لَهُمْ مَا يَسَاحُ لَهُمْ؛ لأن الرسول ﷺ لما قال: لا تَفْعَلُوا. قال: «ولكن». فعلمهم المباح، وهذا مِنَ الْحِكْمَةِ.

فأنت إذا رأيتَ النَّاسَ يَعْمَلُونَ عَمَلًا مُحَرَّمًا، فلا تقتصر على قولك هذا محرَّمٌ فقط، بل افتحْ لَهُمُ الْبَابَ؛ أي: بَابَ الْمَبَاحِ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الْذِّبَرُ ۖ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَءَيْنَا وَفُتُولُوا أَنْظَرْنَا﴾ [الأنعام: ١٠٤] فَأَتَاهُمُ بِالْبَدِيلِ.

وفيه أيضاً: أن الإنسان الذي يُسَيِّءُ في إدارته، لا يَنْبَغِي أَنْ نَعْرِزَهِ عَنِ الْإِدَارَةِ، حتى نجدَ الْبَدِيلَ؛ لئلا تَبْقَى الْإِدَارَةُ شَاغِرَةً مِنَ الْمَدِيرِ، اللهم إلا أَنْ يَكُونَ بَقَاؤُهُ أَفْسَدَ مِنْ شُغُورِهَا، فهذا شيءٌ آخر.

واستدلَّ بهذا الحديث جماعةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ على جوازِ بَيْعِ الْعَيْنَةِ، وقالوا: لأنَّ قوله: «بع واشتر». لم يَقُلْ: اشتر من غير هذا، ولكن هذا ليس بصحيح؛ لأنَّ الْفِعْلَ لَا يَدُلُّ على الْعُمُومِ، وإنما يَدُلُّ على الْإِطْلَاقِ فليس في الحديثِ صِغَةُ عُمُومٍ، بل فيها إِطْلَاقٌ ^(٣).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) راجع الفصل الذي عقده العلامة ابن القيم رحمته الله تعالى تحت عنوان «الدلالة على تحريم الحيل» من كتابه «إعلام الموقعين» (٤/ ٥٢٣).

(٣) قال صاحب الإنصاف (٤/ ٢٣٥): ومن باع سلعة بنسيئة لم يجز أن يشتريها بأقل مما باعها نقداً إلا أن تكون قد تغيرت صفتها، هذه مسألة العينة، فعلها محرم على الصحيح من المذهب، نص عليه، وعليه الأصحاب، وعند أبي الخطاب يحرم استحساناً، ويجوز قياساً، وكذا قال في التَّغْيِيبِ لم يجز استحساناً، وفي كلام القاضي

ثم على فرض أن فيها صيغة عموم، فهناك أدلة تدل على تحريم العينة: أدلة سمعية، وأدلة عقلية. أما السمعية: فحديث ابن عمر الذي في «السنن»، «إذا تبايعتم بالعينة، وأخذتم بأذناب البقر، ورضيتم بالزرع، وتركتم الجهاد، فإن الله تعالى ينزل في قلوبكم ذلاً لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم»^(١). وهذا صريح في تحريم العينة.

ثم إن المعنى يقتضي ذلك، إذا قلنا: يحرم عليك أن تأخذ صاعاً من التمر الجيد، بصاعين من التمر الرديء، ثم قلنا: بيع التمر الرديء، على صاحب التمر الجيد، ثم اشتر منه بثمانية تمرًا جيدًا، فما الذي استفاده من البيع؟

الجواب: لا شيء، فهي حيلة واضحة، والشرع لا يحرم الأشياء لصورها، وإنما يحرمها لمعانيها، فإذا كان شراء صاع من التمر الطيب، بصاعين من التمر الرديء محرماً فبيع التمر الرديء على صاحب التمر الطيب، ثم شراؤه بثمانية تمرًا طيباً يكون حراماً؛ لأنه حيلة واضحة.

وأيضاً قوله: «لا تفعلوا». ليس فيه دليل على رد البيع الأول، وإنما فيه دليل على النهي عن الفعل في المستقبل.

لكن في بعض ألفاظ الحديث: «ردوه»^(٢). فأمر برده، وحيث يكون فيه دليل على ما ترجم له البخاري رحمه الله، ولعله لم يذكر هذه اللفظة إما لأنها على غير شرطه، أو لأنها في سياق على غير هذا الطريق.

وقوله: «كذلك الميزان». أي: كذلك ما يؤزن، مثل: الذهب والفضة، فإنه لا يباع الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل، فإن كان جيدًا ورديئاً، فإنه يباع الرديء ويشتري بثمانية جيدًا. ثم قال البخاري رحمه الله:

٢١- باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ

٧٣٥٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا حَيْوَةُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، عَنْ

وأصحابه القياس صحة البيع، قال في الفروع: ومرادهم أن القياس خولف لدليل راجح فلا خلاف إذا في المسألة، وحكى الزركشي بالصحة قولاً. اهـ

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده (٢٨/٢) (٤٨٢٥) وأبو داود (٣٤٦٢)، وصححه الشيخ الألباني كما في السلسلة الصحيحة (١١)، وتعليقه على السنن.

(٢) رواه مسلم (١٢١٦/٣) (١٥٩٤) (٩٧).

عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: « إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ؛ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ؛ فَلَهُ أَجْرٌ »^(١).

قَالَ: فَحَدَّثْتُ بِهِذَا الْحَدِيثَ أَبَا بَكْرٍ بْنُ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، فَقَالَ: هَكَذَا حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٢).

وَقَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُطَّلِبِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ^(٣).

هَذَا الْبَابُ بَيْنَ مَرَادِ الْبَخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ، مِنْ أَنَّ الْمَرَادَ الْحَاكِمُ إِذَا اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ مُخَالَفًا لِلنَّصِّ، فَإِنَّهُ يُنْقَضُ حُكْمُهُ، أَمَا إِذَا لَمْ يُخَالَفِ النَّصَّ، فَحُكْمُهُ الْأَوَّلُ صَحِيحٌ، وَيُؤْجَرُ أَجْرًا وَاحِدًا عَلَى اجْتِهَادِهِ.

أَمَا الَّذِي اجْتَهَدَ فَأَصَابَ، فَإِنَّهُ يُؤْجَرُ أَجْرَيْنِ: الْأَجْرُ الْأَوَّلُ عَلَى اجْتِهَادِهِ، وَالثَّانِي عَلَى إِصَابَتِهِ. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يُؤْجَرُ عَلَى إِصَابَتِهِ، وَإِصَابَتُهُ بغير فعله في الواقع، فهو ليس منه إِلَّا الاجْتِهَادُ؛ وَلِذَلِكَ يَجْتَهِدُ فَيُخْطِئُ تَارَةً، وَيُصِيبُ تَارَةً؟.

الْجَوَابُ أَنْ يُقَالَ: إِنْ إِصَابَتَهُ لِلصَّوَابِ، وَإِظْهَارَهُ إِيَّاهُ يُؤْجَرُ عَلَيْهِ كَمَا يُؤْجَرُ الْإِنْسَانُ الَّذِي يَزْرَعُ زَرْعًا، أَوْ يَغْرِسُ نَخْلًا فَتَأْكُلُ مِنْهُ الطَّيْرُ، مَعَ أَنَّهُ مَا قَصَدَ ذَلِكَ، فَالْفَعْلُ إِذَا كَانَتْ ثَمَرَتُهُ نَافِعَةً أَجْرَ صَاحِبِهِ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَصُولُ الثَّمَرَةِ بِاخْتِيَارِهِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ يَقُولُ: « إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ». قَدْ يُشْكَلُ عَلَى طَالِبِ الْعِلْمِ، أَيُّهُمَا أَسْبَقُ، الْحُكْمُ أَوْ الْاجْتِهَادُ؟.

الْجَوَابُ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ الْاجْتِهَادُ، فَلَمَّا ذَا لَمْ يَقُلْ: إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَخْطَأَ ثُمَّ أَصَابَ؟ فَيُقَالُ: إِنْ الْحَدِيثَ عَنْ حُكْمِ الْحَاكِمِ، وَأَنْ قَوْلَهُ: فَاجْتَهَدَ. يَعْنِي: حَكَمَ حَكْمًا مَبْنِيًّا عَلَى الْاجْتِهَادِ، وَهَذَا وَجْهٌ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْ بَابِ التَّرْتِيبِ الذِّكْرِيِّ، لَا التَّرْتِيبِ الْمَعْنَوِيِّ أَيْ ذِكْرُ الْاجْتِهَادِ بَعْدَ الْحُكْمِ وَإِنْ كَانَ الْاجْتِهَادُ سَابِقًا، وَالتَّرْتِيبُ الذِّكْرِيُّ مَوْجُودٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

(١) رواه مسلم (٣/١٣٤٣) (١٧١٦) (١٥).

(٢) هكذا رواه البخاري عقب الحديث (٧٣٥٢)، وقال الحافظ في «هدي الساري» ص ٧٠: رواية عبد العزيز بن المطلب المرسلة لم أجدها. اهـ.

(٣) انظر: «معجم الهوامع» (٣/١٩٥)، و«مغني اللبيب» (١/٥٩).

إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ سَادَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ جَدُّهُ

فإن سيادة الأب هنا مقدمة على سيادة الابن، وسيادة الجد مقدمة على سيادة الأب، ومع ذلك جاء بـ «ثم» الدالة على الترتيب، فيقال: إن هذا ترتيبٌ ذكريٌّ، وليس ترتيباً معنوياً.

قال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٣١٨/١٣):

باب «أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ». يُشِيرُ إلى أنه لا يلزم من ردِّ حكمه أو فتواه إذا اجتهد، فأخطأ أن يائمه بذلك، بل إذا بذل وسَّعه أجر، فإن أصاب ضوَّع أجره لكن لو أقدم فحكم أو أفتى بغير علم لحقه الإثم، كما تقدَّمت الإشارة إليه.

قال ابن المنذر: وإنما يؤجر الحاكم إذا أخطأ إذا كان عالماً بالاجتهاد فاجتهد، وأما إذا لم يكن عالماً فلا، واستدلَّ بحديث: «القضاء ثلاثة - وفيه - وقاضٍ قضى بغير حق؛ فهو في النار، وقاضٍ قضى وهو لا يعلم؛ فهو في النار». وهو حديثٌ أخرجه أصحاب السنن عن بُريدة بالفاظٍ مختلفة، وقد جمعت طرقه في جزءٍ مفردٍ.

ويؤيدُ حديثَ الباب ما وقعَ في قصةِ سليمانَ في حكمِ داودَ عليه السلام في أصحابِ الحرث، وقد تقدَّمت الإشارةُ إليها فيما مضى قريباً، وقال الخطابي في معالم السنن: إنما يؤجر المجتهد إذا كان جامعاً لآلة الاجتهاد، فهو الذي نعتُّه بالخطأ، بخلاف المتكلف فيخاف عليه، ثم إنما يؤجر العالم؛ لأن اجتهاده في طلب الحقِّ عبادة، هذا إذا أصاب، وأما إذا أخطأ فلا يؤجر على الخطأ، بل يوضع عنه الإثم فقط، كذا قال، وكأنه يرى أن قوله: «وله أجرٌ واحدٌ» مجازٌ عن وضع الإثم.

قوله: «عن محمد بن إبراهيم بن الحارث». هو التيمي، تابعي، مدني، ثقة، مشهور، ولأبيه صحبة، «ويُسَرُّ». بضم الموحدة وسكون المهملة، «وأبو قيس»، مولى عمرو بن العاص لا يعرف اسمه كذا قاله البخاري، وتبعه الحاكم أبو أحمد، وجزم ابنُ يونس في تاريخ مصر بأنه عبد الرحمن بن ثابت، وهو أعرف بالمصريين من غيره، ويُقَلُّ عن محمد بن سُحنون أنه سمى أباه الحكم وخطأه في ذلك، وحكى الدِّمَاطِيُّ أن اسمه سعدٌ وعزاه لمسلم في الكنى.

وقد راجعتُ نسخاً من الكنى لمسلم فلم أر ذلك فيها، منها نسخة بخط الدراقطني الحافظ، وقرأت بخط المنذري «وقع عند السبتي» يعني: ابن حبان في صحيحه «عن أبي قابوس» بدل أبي قيس، كذا جزم به، وقد راجعتُ عدة نسخ من صحيح ابن حبان فوجدتُ فيها «عن أبي قيس» إحداها صحَّحها ابنُ عساكر، وفي السند أربعة من التابعين في نسق، أولهم يزيد بن عبد الله، وهو المعروف بابن الهادي، وما لأبي قيس في البخاري إلا هذا الحديث.

قوله: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب»، في رواية أحمد «فأصاب». قال القرطبي: هكذا وقع في الحديث بدأ بالحكم قبل الاجتهاد، والأمر بالعكس، فإن الاجتهاد يتقدم الحكم، إذ لا يجوز الحكم قبل الاجتهاد اتفاقاً، لكن التقدير في قوله «إذا حكم» إذا أراد أن يحكم فعند ذلك يجتهد، قال: ويؤيده أن أهل الأصول، قالوا: يجب على المجتهد أن يجدد النظر عند وقوع النازلة، ولا يعتمد على ما تقدم له لإمكان أن يظهر له خلاف غيره انتهى، ويحتمل أن تكون الفاء تفسيرية لا تعقيبية.

وقوله: «فأصاب» أي صادف ما في نفس الأمر من حكم الله تعالى. اهـ
إذا قوله: إذا حكم الحاكم فاجتهد. يعني: إذا أراد أن يحكم فاجتهد ثم حكم، أو نقول: الفاء هنا للترتيب الدكري، أو أن المعنى: إذا حكم حكماً مبنياً على الاجتهاد؛ أي: إذا حكم فكان مجتهداً، على كل حال فالمتفق عليه أن الاجتهاد لا بد أن يكون سابقاً على الحكم. والاجتهاد هنا يشمل الاجتهاد في دليل المسألة، والاجتهاد لا بد أن يكون في وسائل الحكم؛ يعني: الاجتهاد في الحكم ووسائله.

فوسائل الحكم: كأن يتحرى الشهود، ويسأل عن عدالتهم، وينظر في القرائن، وما أشبه ذلك، فكل هذا محل اجتهاد.

وكذلك في محل الحكم؛ أي: ما دل عليه الشرع، وهل يدل عليه النص، أو لا يدل؟ وهل يدل عليه ظاهراً، أو دلالة قطعية وما أشبه ذلك؟

الجواب: ظاهر الحديث أنه يتكلم عن المسائل العملية؛ لأنها هي محل الحكم، لكن لا شك أن المسائل العلمية مثلها؟ فإذا اجتهد الإنسان فأداه اجتهاده إلى شيء ما، وكان هذا الاجتهاد سائغاً فلا بأس، أما الاجتهاد غير السائغ فلا يقبل، والاجتهاد السائغ أن يكون ما قاله محتملاً في اللغة العربية، أو في قرينة السياق، وفي محل الحكم فإنه حيث يحدّر؛ ولهذا اختلف السلف حتى في المسائل العلمية، فاختلّفوا في عذاب القبر^(١)، واخلّفوا في الصراط، واخلّفوا فيما يوزن^(٢)، واخلّفوا هل رأى الرسول ربه^(٣)، فكل هذه

(١) انظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (٤ / ٢٦٢) وما بعدها.

(٢) انظر «شرح العقيدة الطحاوية» ص ٤١٧.

(٣) روي مسلم في صحيحه (١٧٧) من حديث عائشة قالت: ثلاث من تكلم بواحدة منهن فقد أعظم الفرية. قلت ما هن؟ قالت: من زعم أن محمداً رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية. وانظر: «كلام شيخ الإسلام في مجموع فتاويه» (٥٢ / ٦).

المسائل علمية، ومن باب العقيدة.

وأما إطلاق بعض الناس أنه لا خلاف في العقيدة، فالمراد بها الأصل، أما المسائل الجزئية فقد يقع فيها الخلاف؛ يعني: أنهم لم يختلفوا في أنه سيكون وزن، وسيكون عذاب قبر، وسيكون صراط.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٢- باب الحجة على من قال: إن أحكام النبي ﷺ كانت ظاهرة، وما كان يعيب بعضهم

من مشاهد النبي ﷺ وأمر الإسلام.

٧٣٥٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، حَدَّثَنِي عَطَاءٌ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، قَالَ: اسْتَأْذَنَ أَبُو مُوسَى عَلَى عُمَرَ، فَكَانَهُ وَجَدَهُ مُشْغُولًا فَرَجَعَ، فَقَالَ عُمَرُ: أَلَمْ أَسْمَعْ صَوْتَ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ، انْذَنُوا لَهُ. فَدُعِيَ لَهُ فَقَالَ: مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ؟ فَقَالَ: إِنَّا كُنَّا نُوْمِرُ بِهَذَا. قَالَ: فَأَنبِئْنِي عَلَى هَذَا بَيِّنَةً أَوْ لِأَفْعَلَنَّ بِكَ. فَانْطَلَقَ إِلَى تَجْلِسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالُوا: لَا يَشْهَدُ إِلَّا أَصَاغِرْنَا. فَقَامَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ فَقَالَ: قَدْ كُنَّا نُوْمِرُ بِهَذَا. فَقَالَ عُمَرُ: خَفِيَ عَلَى هَذَا مِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ، أَلْهَانِي الصَّفْقُ ^(١) بِالْأَسْوَاقِ ^(٢).

٧٣٥٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنَ الْأَعْرَجِ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: إِنَّكُمْ تَزْعُمُونَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يُكْثِرُ الْحَدِيثَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَاللَّهِ الْمَوْعِدُ، إِنِّي كُنْتُ أَمْرًا مَسْكِينًا أَلْزَمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى مِلءِ بَطْنِي، وَكَانَ الْمُهَاجِرُونَ يَشْغَلُهُمُ الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ، وَكَانَتِ الْأَنْصَارُ يَشْغَلُهُمُ الْقِيَامُ عَلَى أَمْوَالِهِمْ، فَشَهِدْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، وَقَالَ: «مَنْ يَنْسُطُ رِدَاءَهُ حَتَّى أَقْضِيَ مَقَالَتِي، ثُمَّ يَقْبِضَهُ، فَلَنْ يَنْسَى شَيْئًا سَمِعَهُ مِنِّي». فَسَطَطْتُ بُرْدَةً كَانَتْ عَلَى، فَوَالَّذِي بَعَثَهُ بِالْحَقِّ مَا نَسِيتُ شَيْئًا سَمِعْتُهُ مِنْهُ ^(٣).

قال المصنف رحمه الله: «باب الحجة على من قال: إن أحكام النبي ﷺ كانت ظاهرة».

يعني: كانت معلومة لكل أحد، هكذا زعم بعض العلماء، وقال: إن الرسول ﷺ مبلغ، والمبلغ لابد أن يبلغ كل من أرسل إليه، فلا بد أن تكون أحكامه ظاهرة ^(٤).

(١) الصَّفْقُ: التَّبَايُعُ. النهاية لابن الأثير (ص ف ق).

(٢) إرواه مسلم (٣/ ١٦٩٤) (٢١٥٣) (٣٣).

(٣) إرواه مسلم (٤/ ١٩٣٩) (٢٤٩٢) (١٥٩).

(٤) سيأتي بيان ذلك في كلام الحافظ قريباً إن شاء الله.

وقوله: «ما كان يغيب بعضهم من مشاهد النبي ﷺ وأمور الإسلام». يعني: أن بعض الصحابة يغيبون عن مشاهد الرسول ﷺ ولا يحضرونها، ولو قلنا بأنها تكون ظاهرة ما غاب أحدٌ عنها، ولأخاطبها جميع الناس.

قال ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٣٢١/١٣):

وقوله: «باب الحجة على من قال: إن أحكام النبي ﷺ كانت ظاهرة؛ أي: للناس لا تخفي إلا على النادر.

وقوله: «وما كان يغيب بعضهم عن^(١) مشاهد النبي ﷺ وأمور الإسلام». كذا للأكثر، وفي رواية النسفي، وعليها شرح ابن بطال: «مشاهده». ول بعضهم «مشهد». بالإنفراد، ووقع في مستخرج أبي نعيم، (ما كان يُفِيدُ بعضهم بعضاً) بالفاء والدال من الإفادة، ولم أره لغيره. «وما» في قوله: «ما كان». موصولة، وجوز بعضهم أن تكون نافية، وأنها من بقية القول المذكور، وظاهر السياق ياباه.

وهذه الترجمة معقودة لبيان أن كثيراً من الأكابر من الصحابة كان يغيب عن بعض ما يقوله النبي ﷺ، أو يفعله من الأعمال التكليفية، فيستمر على ما كان اطلع عليه هو، إما على المنسوخ لعدم اطلاعه على ناسخه، وإما على البراءة الأصلية. وإذا تقرر ذلك قامت الحجة على من قدم عمل الصحابي الكبير، ولا سيما إذا كان قد ولي الحكم على رواية غيره متمسكاً بأن ذلك الكبير لو لا أن عنده ما هو أقوى من تلك الرواية لما خالفها. ويردُّه أن في اعتماد ذلك ترك المحقق للمظنون.

وقال ابن بطال: أراد الرد على الرافضة والخوارج الذين يزعمون أن أحكام النبي ﷺ وسننه منقولة عنه نقل التواتر، وأنه لا يجوز العمل بما لم يُنقل متواتراً. قال: وقولهم مردودٌ بما صحَّ أن الصحابة كان يأخذ بعضهم عن بعض، ورجع بعضهم إلى ما رواه غيره، وانعقد الإجماع على القول بالعمل بأخبار الآحاد.

قلت: وقد عقد البيهقي في المدخل: باب: الدليل على أنه قد عُرِّبَ على المتقدم الصحة الواسع العلم الذي يعلمه غيره، ثم ذكر حديث أبي بكر في الجدة، وهو في «الموطأ»، وحديث عمر في الاستئذان، وهو المذكور في هذا الباب، وحديث ابن مسعود في الرجل الذي عقد على امرأة، ثم طلقها، فأراد أن

(١) وفي طبعة الشعب: من. كما أثبتناه.

يَتَرَوَّجُ أَمَّهَا، فَقَالَ: لَا بَأْسَ، وَإِجَازَتُهُ بَيْعُ الْفُضَّةِ الْمَكْسُورَةِ بِالصَّحِيحَةِ مُتَفَاضِلًا، ثُمَّ رَجُوعُهُ عَنِ الْأَمْرَيْنِ مَعًا، لَمَّا سَمِعَ مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ النَّهْيَ عَنْهُمَا، وَأَشْيَاءُ غَيْرُ ذَلِكَ، وَذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَ الْبَرَاءِ (لَيْسَ كُلُّنَا كَانَ يَسْمَعُ الْحَدِيثَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ) كَانَتْ لَنَا صَنْعَةٌ وَأَشْغَالٌ، وَلَكِنْ كَانَ النَّاسُ لَا يَكْذِبُونَ، فَيُحَدِّثُ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ). وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ.

كَذَا حَدِيثُ أَنَسٍ: «مَا كُلُّ مَا نُحَدِّثُكُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَمِعْنَاهُ، وَلَكِنْ لَمْ يُكَذِّبْ بَعْضُنَا بَعْضًا» ثُمَّ سَرَدَ مَا رَوَاهُ صَحَابِيُّ، عَنْ صَحَابِيٍّ مِمَّا وَقَعَ فِي الصَّحِيحِينَ، وَقَالَ: فِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى إِتْقَانِهِمْ فِي الرِّوَايَةِ، وَفِيهِ أَبْيَنُ الْحُجَّةِ، وَأَوْضَحُ الدَّلَالَةِ عَلَى تَثْبِيتِ خَبَرِ الْوَاحِدِ، وَأَنْ بَعْضُ السَّنَنِ كَانَ يَخْفَى عَنْ بَعْضِهِمْ، وَأَنْ الشَّاهِدَ مِنْهُمْ كَانَ يُبَلِّغُ الْغَائِبَ مَا شَهِدَ، وَأَنْ الْغَائِبَ كَانَ يَقْبَلُهُ مِمَّنْ حَدَّثَهُ وَيَعْتَمِدُهُ وَيَعْمَلُ بِهِ.

قُلْتُ: خَبَرُ الْوَاحِدِ فِي الْأَصْطِلَاحِ خِلَافُ الْمَتَوَاتِرِ، سِوَاءَ كَانَ مِنْ رِوَايَةِ شَخْصٍ وَاحِدٍ أَوْ أَكْثَرٍ، وَهُوَ الْمَرَادُ بِمَا وَقَعَ فِيهِ الْاِخْتِلَافُ، وَيَدْخُلُ فِيهِ خَبَرُ الشَّخْصِ الْوَاحِدِ دُخُولًا أَوَّلِيًّا، وَلَا يَرُدُّ عَلَى مَنْ عَمِلَ بِهِ مَا وَقَعَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ مِنْ طَلَبِ عَمْرٍ مِنْ أَبِي مُوسَى الْبَيْتَةَ عَلَى حَدِيثِ الْاِسْتِزْدَانِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ مَعَ شَهَادَةِ أَبِي سَعِيدٍ لَهُ وَغَيْرِهِ عَنْ كَوْنِهِ خَبَرًا وَاحِدًا، وَإِنَّمَا طَلَبَ عَمْرٌ مِنْ أَبِي مُوسَى الْبَيْتَةَ لِلْاِحْتِيَاطِ كَمَا تَقَدَّمَ شَرْحُهُ وَاضْطَحَّ فِي «كِتَابِ الْاِسْتِزْدَانِ». وَإِلَّا فَقَدْ قَبِلَ عَمْرٌ حَدِيثَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فِي أَخْذِ الْجَزِيَةِ مِنَ الْمَجُوسِ، وَحَدِيثَهُ فِي الطَّاعُونَ، وَحَدِيثَ عَمْرٍ وَبْنِ حَزْمٍ فِي التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْأَصَابِعِ فِي الدِّيَةِ، وَحَدِيثَ الضَّحَّاكِ بْنِ سَفْيَانَ فِي تَوْرِيثِ الْمَرْأَةِ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا، وَحَدِيثَ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفِيِّنِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَتَقَدَّمَ فِي الْعِلْمِ مِنْ حَدِيثِ عَمْرٍ أَنَّهُ كَانَ يَتَنَاوَبُ النَّبِيَّ ﷺ هُوَ وَرَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَيَنْزِلُ هَذَا يَوْمًا وَهَذَا يَوْمًا، وَيُخْبِرُ كُلُّ مَنَّهُمَا الْآخَرَ بِمَا غَابَ عَنْهُ، وَكَانَ غَرَضُهُ بِذَلِكَ؛ تَحْصِيلُ مَا يَقُومُ بِحَالِهِ وَحَالِ عِيَالِهِ لِيُغْنِيَهُ عَنِ الْاِحْتِيَاجِ لْغَيْرِهِ، وَلِيَتَقَوَّى عَلَى مَا هُوَ بِصَدِيدِهِ مِنَ الْجِهَادِ. أَهـ

الْحَاصِلُ: أَنَّنَا عَرَفْنَا الْآنَ أَنَّ مَنْ قَالَ بِهَذَا هُمُ الرُّوَافِضُ وَالْخَوَارِجُ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا يَنْبَغِي أَنْ يُلْحَقَ بِهِمْ مَا قَالَهُ بَعْضُ الْمَعَاصِرِينَ: مِنْ أَنَّ الْحَدِيثَ الْقَوْلِيَّ إِذَا لَمْ يُؤَيِّدْ بِعَمَلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ فَإِنَّهُ لَا يُؤْخَذُ بِهِ، فَهَذَا أَيْضًا غَلَطٌ؛ لِأَنَّنَا مَكْلُفُونَ بِأَنْ نَقْبَلَ مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِذَا قَبِلَ هَلْ عَمِلَ بِهِ الصَّحَابَةُ؟

الْجَوَابُ: نَقُولُ: هَذَا لَيْسَ مِنْ شَأْنِنَا، عَمِلُوا أَمْ لَمْ يَعْمَلُوا، ثُمَّ إِنْ الْأَصْلُ أَنَّهُمْ عَمِلُوا ﷺ فَلَا حَاجَةَ إِلَى النُّقْلِ.

ومثل ذلك أيضًا: الأمور العلمية، فلا حاجة إلى أن نقول: أثبت أن الصحابة قالوا عنها: هكذا وهكذا.

كان يقول قائل: إن الله قال: ﴿وَجَاءَ رَيْكُكَ وَالْمَلَكُ صَفًا صَفًا﴾ (التحريم: ٢٢). فما هو قول الصحابة في قوله ﴿وَجَاءَ رَيْكُكَ﴾؟ هل جاء نفسه، أو جاء أمره؟

الجواب: نقول: جاء بنفسه ^{جملًا}، فيقول: أثبت لنا أن أبا بكر، أو عمر، أو عثمان، أو عليًا، أو ابن مسعود قال: جاء ريكك؟ أي: نفسه. فنقول: لا حاجة لإثباتها؛ لأنهم يقرأون القرآن ويعرفون معناه، ولا يعتقدون خلافه. وهكذا يقال في الاستواء، وغيره من المسائل العلمية. فأيات الأحكام، وآيات الأخبار كلها سواء، والأصل أن الصحابة عملوا بآيات الأحكام، وصدقوا بالأخبار على ظاهرها، ولو قلنا: لا بد لكل حديث عملي من ثبوت أن الصحابة عملوا به؛ لضاعف كثير من الأحكام.

وهذا أيضًا كالذي يقول: إن أحكام الرسول ﷺ لا بد أن تكون ظاهرة معلنة، وكل أحد يعرفها. فهذا أيضًا غير صحيح؛ لأن كثيرًا من أخبار الرسول لم يروها عنه إلا واحد، فحديث: «إنما الأعمال بالنيات» ^(١) لم يروه إلا عمر مع أنه يقول: سمعت النبي ﷺ يقول. وهذا يقتضي أن يكون علنيًا، ومع هذا لم يروه إلا واحد.

وحديث الطاعون، وفيه: أن المهاجرين والأنصار وعلى رأسهم عمر بن الخطاب ^{رضي الله عنه} لم يعملوا به، حتى جاء عبد الرحمن بن عوف، وكان قد ذهب في حاجة له، فأخبرهم أن النبي ﷺ قال: «إذا سمعتم به في أرض فلا تقدموا عليها» ^(٢).

فالحاصل: أنه لا يلزم أن نقول: إن أحكام الرسول ﷺ لا بد أن تكون ظاهرة؛ لأنه مرسل إلى جميع الخلق، فيجب أن يبلغ كل واحد؛ لأنه قول باطل بلا شك.

وأما حديث عمر ^{رضي الله عنه} ففيه: دليل على أن الإنسان إذا استأذن فلم يؤذن له ثلاث مرات، فإنه يرجع، فإن كلمه صاحب البيت، وقال: ادخل. فليدخل، وإن قال: ارجع فليرجع.

ولما كان الرجوع صعبًا على النفوس، جعل الله تعالى الرجوع من أسباب الزكاة فقال: ﴿وَلَنْ قِيلَ لَكُمْ اَرْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ اَزْكٰى لَكُمْ﴾ (التحريم: ٢٨)؛ أي: أزكى لك من أن تُصرَّ على أن تدخل، وإن كان فيه شيء من الغضاظة.

(١) تقدم تخرجه.

(٢) رواه البخاري (٥٧٢٩)، ومسلم (١٧٤٠/٤) (٢٢١٩) (٩٨).

ومثل ذلك: إذا قال لكم أحدٌ في سيركم معه: ارجعوا، فإن هذا عنده شيءٌ خاصٌّ، فإذا رجعتُم فهو أركى لكم.

وفيه أيضًا: دليلٌ على ثبوتِ عمر رضي الله عنه في الأخبار، كما سبق بيانه^(١).

أما الحديثُ الثاني فقيه: أن الاتهام - أي: اتهام الشخص - قد كان حتى في صدرِ هذه الأمة. وفيه: أن أبا هريرة رضي الله عنه أكثرُ الصحابةِ روايةً عن النبي ﷺ، ولكن هل هذا هو أكثرُ الصحابةِ تحملاً؟ الجواب: لا، فلا أظنه أكثرُ تحملاً من أبي بكرٍ رضي الله عنه وعمر؛ اللذين كانا يُلازمانِ النبي ﷺ دائماً في سفره، وإقامته، وقبل أن يُسلمَ أبو هريرةَ بزمانٍ، لكنَّ أبا هريرةَ تفرَّغَ وصار يُحدثُ الناسَ، فكثُرَ تلاميذه، وكثُرَت أحاديثه رضي الله عنه.

ثم هو أيضًا: أكثرُ من غيره تحملاً ولكنها كثرةٌ نسبية؛ لأنه كان فقيراً، وكان يُبعِ النبي ﷺ على سبعِ بطنه، والصحابةُ كثيرٌ منهم يشتغلون بالتجارة، وبالصفق في الأسواق؛ أي: أنهم يبيعون ويشترون؛ لأنَّ عقدَ البيعِ يُسمَّى صفقاً، والأنصارُ عندهم الحرثُ والزرعُ يشتغلون فيه.

وفي هذا الحديثِ أيضًا: هذه الآيةُ العظيمةُ التي حصلت له، حينَ قال النبي ﷺ: «مَنْ يَبْسُطْ رِداءَهُ حَتَّى أَقْضِيَ مَقَالَتِي، ثُمَّ يَقْبِضْهُ فَلَنْ يَنْسَى شَيْئاً سَمِعَهُ مِنِّي». يقول: فبَسَطَتْ بُرْدَةٌ كانت عليّ، فوالذي بعثه بالحقِّ ما نسيْتُ شَيْئاً سَمِعْتُهُ مِنْهُ.

وظاهرُ الحديثِ: أن الله يُعْطِيهِ حَفْظاً في هذا الحديثِ وفي غيره.

فإذا قال قائلٌ: هل نفهم من حديثِ أبي هريرة أن ملازمةَ العلماءِ لتلقي العلمِ منهم، أفضلُ من الصفقِ في الأسواقِ؟

الجواب: نعم، وذلك إذا كان عندَ الإنسانِ ما يكفيه، أو كان لديه قوَّةٌ توكلُ، فلا شكَّ أن ملازمةَ العلماءِ للأخذِ منهم أفضلُ من كونه يَنقَى هكذا.

أما إذا لم يكنْ عندَ الإنسانِ ما يكفيه، أو كان ضعيفَ التوكلِ، فإنه يُقدِّمُ حاجتهِ وحاجةَ عياله على فاضلِ العلمِ.

ولكن هل الأفضلُ الزواجُ، أم طلبُ العلمِ وملازمةُ العلماءِ؟

الجواب: هذا أيضًا يرجعُ إلى حالِ الشخصِ، فبعضُ الناسِ لا يطيقُ الصبرَ عن الزواجِ، حتى لو جلسَ عندَ العلماءِ تجده يُفكِّرُ في الزواجِ، فهذا نقولُ له: تزوِّجْ أولاً. وبعضُ الناسِ لا

يَهْتَمُّ بِهَذَا الْأَمْرِ، فَلِكُلِّ قَضِيَّةٍ حَكْمٌ خَاصٌّ.

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٢٣- بَابُ مَنْ رَأَى تَرْكَ النُّكْرِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ حُجَّةً، لَا مِنْ غَيْرِ الرَّسُولِ.

٧٣٥٥- حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ

سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ قَالَ: رَأَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَخْلِفُ بِاللَّهِ أَنَّ ابْنَ

الصَّائِدِ الدَّجَالِ. قُلْتُ: تَخْلِفُ بِاللَّهِ؟ قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ عُمَرَ يَخْلِفُ عَلَى ذَلِكَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ،

فَلَمْ يُنْكِرْهُ النَّبِيُّ ﷺ^(١).

هذه الترجمة يَقُولُ فِيهَا رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنْ تَرَكَ النُّكْرَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ حُجَّةً، وَأَمَّا مِنْ غَيْرِهِ فَلَا. وَوَجْهُ

ذَلِكَ أَنَّ إِقْرَارَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الشَّيْءِ إِنْ كَانَ تَعْبُدًا فَهُوَ سَنَةٌ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ تَعْبُدٍ فَهُوَ مُبَاحٌ؛ لِأَنَّ

النَّبِيَّ ﷺ لَا يُقَرُّ عَلَى خَطَأٍ، أَمَا غَيْرُهُ فَقَدْ يُقَرُّ الْخَطَأَ، إِمَّا ذَهُولًا وَغَفْلَةً، وَإِمَّا خَوْفًا، وَإِمَّا حَيَاءً،

وَإِمَّا عَجْزًا أَوْ لَغْوًا ذَلِكَ مِنَ الْأَسْبَابِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: إِذَا أَنْكَرَ عَلَى شَخْصٍ فَعَلَّ مِنَ الْأَفْعَالِ ثُمَّ قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ هَذَا بِحَضْرَةِ الْعَالِمِ

الْفُلَانِيِّ، فَلَمْ يُنْكِرْ عَلَى. نَقُولُ: هَذَا لَيْسَ بِحُجَّةٍ؛ لِأَنَّ هَذَا الْعَالِمَ قَدْ يَكُونُ عَاجِزًا عَنِ الْإِنْكَارِ،

وَقَدْ يَكُونُ عِنْدَهُ تَرَدُّدٌ فِي الْحُكْمِ، فَلَا يُحِبُّ أَنْ يُنْكِرَ وَهُوَ عِنْدَهُ تَرَدُّدٌ، وَقَدْ يَرَى جَوَازَ هَذَا

الشَّيْءِ وَهُوَ لَيْسَ كَذَلِكَ، وَلَكِنْ عَدَمُ إِنْكَارِ الرَّسُولِ ﷺ حُجَّةٌ.

وَقَوْلُ الْمُؤَلِّفِ: «بَابُ مَنْ رَأَى» يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هُنَاكَ رَأْيًا آخَرَ؛ لِأَنَّ مِنَ الْعُلَمَاءِ^(٢) مَنْ يَرَى أَنَّ

تَرْكَ الْإِنْكَارِ مِنَ الْعَالِمِ الْقَادِرِ عَلَى الْإِنْكَارِ حُجَّةٌ.

لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: هُوَ حُجَّةٌ عَلَى رَأْيِهِ؛ أَيِ: عَلَى أَنَّهُ يَرَى أَنَّ هَذَا جَائِزٌ، لَا عَلَى الْحُكْمِ

الْشَّرْعِيِّ، وَفَرْقٌ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ: فَإِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ حُجَّةٌ عَلَى أَنَّهُ يَرَى جَوَازَهُ، فَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ

يُقَرَّهْ إِلَّا وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ جَائِزٌ، لَا سِيَّامَا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْإِنْكَارِ، أَمَا إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ

الشَّيْءِ شَرْعًا فَلَا؛ لِأَنَّ هَذَا الرَّجُلَ قَدْ يَكُونُ مَخْطِئًا فِي رَأْيِهِ، فَلَا يَكُونُ مُوَافِقًا لِلْحَقِّ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١٣/ ٣٢٣، ٣٢٤):

قَوْلُهُ: «بَابُ مَنْ رَأَى تَرْكَ النُّكْرِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ حُجَّةً» النَّكِيرُ بِفَتْحِ النُّونِ وَزُنْ عَظِيمٌ:

الْمَبَالِغَةُ فِي الْإِنْكَارِ. وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ تَقْرِيرَ النَّبِيِّ ﷺ لَهَا يُفَعَّلُ بِحَضْرَتِهِ، أَوْ يُقَالُ وَيَطْلَعُ عَلَيْهِ

(١) رواه مسلم (٢٢٤٣/ ٤) (٢٩٢٩) (٩٤).

(٢) سيأتي ذكر ذلك في كلام ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

بغير إنكارٍ دالٍّ على الجواز؛ لأن العصمة تنفي عنه ما يحتمل في حق غيره، مما يترتب على الإنكار، فلا يُقرُّ على باطل، فمن ثم قال: «لا من غير الرسول». فإن سكوته لا يدلُّ على الجواز، ووقع في تنقيح الزركشي في الترجمة بدل قوله: لا من غير الرسول «لأمر يحضره الرسول». ولم أره لغيره، وأشار ابن التين إلى أن الترجمة تتعلق بالإجماع السكوتي، وأن الناس اختلفوا، فقالت طائفة: لا يُنسبُ لساكِتٍ قولٌ؛ لأنه في مهلة النظر، وقالت طائفة: إن قال المجتهد قولاً وانتشر لم يخالفه غيره بعد الاطلاع عليه فهو حجة، وقيل: لا يكون حجة حتى يتعدد القيل به، ومحل هذا الخلاف ألا يخالف ذلك القول نص كتاب أو سنة، فإن خالفه فالجمهور على تقديم النص، واحتج من منع مطلقاً أن الصحابة اختلفوا في كثير من المسائل الاجتهادية، فمنهم من كان يُنكر على غيره إذا كان القول عنده ضعيفاً، وكان عنده ما هو أقوى منه من نص كتاب أو سنة، ومنهم من كان يسكت فلا يكون سكوته دليلاً على الجواز، لتجويز أن يكون لم يتضح له الحكم، فسكت لتجويز أن يكون ذلك القول صواباً، وإن لم يظهر له وجهه. اهـ

الحاصل: أننا عرفنا أنه حجة على أن هذا القول هو قول هذا العالم، لا على أن هذا هو الصواب.

فإذا قال قائل: ألا يحتمل أن هذا العالم غل، أو أنه ليس بقادر؟

الجواب: قلنا: الأصل عدم الغفلة، وأما أنه ليس بقادر فقد قيّدناه بقولنا: مع القدرة فإذا فعل عند العالم فعل، وهو قادر على إنكاره ولم يُنكره، فهو دليل على أنه يرى جوازه؛ لأن هذا هو الأصل وأن العالم لا يُقرُّ شيئاً يرى أنه حرام.

وفي هذا الحديث: أن ابن الصائد هو الدجال وليس المراد به الدجال المعين الذي يخرج في آخر الزمان؛ لأن ابن الصائد دخل مكة والمدينة، والدجال لا يدخل مكة والمدينة^(١) على أن بعض أهل العلم يقول: هذا ليس بحجة؛ لأنه ربما يكون ممنوعاً من مكة والمدينة إذا ظهرت فتنته، أما قبل ذلك فلا.

ولهذا اختلف العلماء رحمهم الله هل ابن الصائد هو الدجال الذي يُبعث في آخر الزمان، أو هو دجال من الدجاجلة والمموهين^(٢)؟

(١) رواه مسلم (٢٢٤١/٤) (٢٩٢٧) (٨٩).

(٢) قال النووي رحمه الله في «شرحه على صحيح مسلم» (٢٨١/٩): قال العلماء: وقصته مشكلة وأمره مشتبّه في أنه هل هو المسيح الدجال المشهور أم غيره؟ ولا شك في أنه دجال من الدجاجلة، قال العلماء: وظاهر

والأقرب الثاني: لأنه ثبت في الصحيحين أن الرسول ﷺ خطب يوماً فقال: «إنه على رأس مائة سنة لا يبقى ممن هو على وجه الأرض اليوم أحد»^(١) والأصل أن العام شامل لجميع أفرادِهِ، و(أحد) نكرة في سياق النفي فيكون للعموم، وقد قرَّر النبي ﷺ هذه القاعدة - أن العام شامل لجميع أفرادِهِ - في قوله «السلام علينا وعلى عبادِ الله الصالحين»، فقال: «إنكم إذا قلتم ذلك فقد سلَّمتم على كلِّ عبدٍ صالحٍ في السماء والأرض»^(٢). لأن لفظَ عبادِ الله من صيغ العموم.

وعلى هذا فيكون ابنُ الصيادِ داخلٌ في العمومِ من أنه لا يبقى على رأسِ مائةِ سنةٍ ممن هو على وجهِ الأرضِ أحدٌ.

ووجهُ مطابقةِ الحديثِ للترجمة؛ أن عمرَ كان يَخْلِفُ على ذلك عند النبي ﷺ فلم يُنكرهُ. ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٤- بابُ الأحكامِ التي تعرفُ بالدلائلِ وكيف معنى الدلالةِ وتفسيرُها.

وقد أخبر النبي ﷺ أمرَ الخيلِ وغيرها، ثم سُئِلَ عن الحُمُرِ فدَلَّهم على قولِهِ تعالى: ﴿فَمَنْ يَمْلِكُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [ص: ٢٢١]^(٣). وسُئِلَ النبي ﷺ عن الضَّبِّ، فقال: لا آكلُهُ ولا أُحرِّمُهُ، وأَكَل على مائدةِ النبي ﷺ الضَّبُّ، فاستدلَّ ابنُ عباسٍ بأنه ليس بحرام^(٤).

هذا البابُ المقصودُ به معرفةُ الأحكامِ بالاستنباطِ والقرائنِ، فالاستنباطُ والقرائنُ لا شكَّ أنهما من طرقِ ثبوتِ الأحكام؛ لأن طرقَ ثبوتِ الأحكامِ متعددة:

الأحاديث أن النبي ﷺ لم يوح إليه بأنه المسيح الدجال ولا غيره، وإنما أوحى إليه بصفاتِ الدجال وكان في ابنِ صيادِ قرائنٌ محتملة، فلذلك كان النبي ﷺ لا يقطع بأنه الدجال ولا غيره، ولهذا قال لعمر رضي الله عنه «إن يكن هو فلن تستطيع قتله». اهـ

وانظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (١١/ ٢٨٣)، و«تحفة الأحوذى» (٦/ ٤٢٦)، و«عمدة القاري» (٨/ ١٧٢).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) رواه البخاري (٦٣٢٨)، ومسلم (٣٠١/ ١) (٤٠٢) (٥٥).

(٣) هكذا علقه البخاري بصيغة الجزم، وأسنده في حديث الباب الذي معنا.

(٤) علقه البخاري أيضاً بصيغة الجزم وأسنده في الذبائح والصيد (٥٥٣٦)، (٥٥٣٧) من طريق عبد الله بن مسلمة، عن مالك، عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما عن خالد بن الوليد، به. وبغير هذا الطريق أيضاً.

فتارة يُنصُّ على الحكم بعينه.

وتارة يؤخذ بالقرينة.

وتارة يؤخذ بالعموم إلى غير ذلك.

في هذه الترجمة أخبر النبي ﷺ عن الخيل، وقال: «إن في نواصيها الخير إلى يوم القيامة».

وسُئل عن الحُمُرِ، فقال: «لم ينزل عليَّ فيها إلا هذه الآية الشاذة الفاسدة»؛ يعني: المنفردة التي تُعتبر

حكمًا فاصلاً، ثم قرأ: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [٢٥٤: ٢٥٥]. يعني: أن الحمر ليس فيها خيرٌ لذاتها، ولا شرٌّ، لكن إن عملت فيها خيراً أثبت، وإن عملت فيها شراً عوقبت.

وسُئل عن الضَّبِّ، فقال: «لا أكله ولا أحرّمه». وعلّل ذلك بأنه ليس في أرض قومِه فهو يُعافُه، لكنه لم يُحرّمه لأنه أُكل على مائدته ﷺ، أكله خالد بن الوليد، فاستدل ابن عباس رضي الله عنهما بأنه ليس بحرام؛ لأنه لو كان حراماً لم يُقر النبي ﷺ خالداً ولا غيره على أكله.

واستدل ابن عباس رضي الله عنهما أيضاً: على أن أجر الحجّام حلال - مع أن النبي ﷺ قال: «كسبُ الحجّام خبيث»^(١) - بأن النبي ﷺ احتجم وأعطى الحجّام أجره، ولو كان حراماً لم يُعطه^(٢).

كذلك أيضاً: نستدل على جواز أخذ الأجرة على القراءة على المريض، بأن النبي ﷺ أقرَّ الصحابة على أخذ الأجرة على القراءة على المريض^(٣). ونأخذ كذلك جواز الأجرة على تعليم القرآن من هذا الحديث.

فالحاصل: أن طرق الاستدلال كثيرة، فتكون بالقرائن، وبالنص، وبالعموم، وبغير ذلك، والناس يختلفون في هذا اختلافاً كثيراً.

فمثلاً لو قال لك قائل: هل يجوز للإنسان أن يُصبح جنباً وهو صائم؟

الجواب: قل: نعم، يجوز؛ لأن الله قال: ﴿فَالَّذِينَ بَشِيرُهُمْ وَابْتَعُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكَلُوا وَأَشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُوا الصَّيَامَ إِلَى الْإِيلِ﴾ [٢١٨٧: ٢١٨٨]. فإذا جاز للإنسان أن يباشر زوجته إلى طلوع الفجر، لزم من ذلك أن يُصبح وهو جنب.

والأمثلة على هذا كثيرة؛ من أن الحكم يكون بالنص على نفس الحكم، وبالعموم، وبالاستنباط، وبالإشارة، وبغير ذلك، والناس يختلفون في هذا اختلافاً كثيراً، فتجد بعض الناس يأخذ من نص واحد

(١) رواه مسلم (١١٩٩/٣) (١٥٦٨) (٤١).

(٢) رواه البخاري (٢٢٧٩)، ومسلم (١٢٠٥/٣) (١٢٠٢) (٦٦).

(٣) رواه البخاري (٥٧٤٩)، ومسلم (١٧٢٧/٤) (٢٢٠١) (٦٥).

عدة مسائل، وآخر لا يستطيع أن يأخذ ولا نصف الذي أخذه الأول.

ويذكر أن الشافعي رحمه الله استضافه الإمام أحمد بن حنبل، وكان الإمام أحمد بن حنبل يذكره عند أهله - أي: الشافعي - بخير، فنزل عليه ضيفاً ذات يوم، فقدم إليه العشاء فأكله كله؛ ثم انصرف الإمام أحمد وبقي الإمام الشافعي في فراشه، ولم يقيم في آخر الليل ليتجهّد، ثم أذن الفجر، فقام يصلي ولم يطلب ماءً للوضوء، فلما أصبح الإمام أحمد، قال له أهله: ما هذا الشيخ، أكل الطعام كله، ونام ولم يتجهّد، وصلى الفجر بغير وضوء؟ كل هذه عدوها عيوباً - فسأل الإمام أحمد الشافعي ما هو شأنك البارحة؟

فقال: أما الطعام فملأت بطني منه؛ لأنني لا أجد طعاماً أحل من طعام الإمام أحمد، فملأت بطني من هذا الطعام الحلال، ومِلءُ البطن عادة لا بأس بها، فإن أبا هريرة رضي الله عنه لما سقاه النبي ﷺ اللبن وروي، قال: «اشرب» قال: لا أجده مُسَاغَا يعني: امتلاً بطنه ^(١).

وأما كوني لم أتجهّد؛ فلأن العلم أفضل من التجهّد، وكنت أفكر في استنباط الأحكام من قول الرسول ﷺ: «يا أبا عمير ما فعل النغير» ^(٢). وأقل ما قيل إنه أخذ من هذا الحديث ثنتين مسألة. وأما كوني خرجت ولم أتوضأ؛ فلأن وضوئي لم يتقص؛ لأنني ما نمت - يعني: وكأنه يقول لا أحب أن أكلّفكم بأن تأتوا لي بالماء.

الشاهد: أن الناس يختلفون في استنباط الأحكام من الأدلة، ومن أكثر ما مرّ على من الذين يستنبطون الأحكام من الأدلة ابن القيم رحمه الله، فإن له مجالاً واسعاً، ويظهر ذلك تماماً من كتابه «زاد المعاد في هدي خير العباد»، وكذلك شيخنا عبد الرحمن بن السعدي رحمه الله، فله قوة في استنباط الأحكام، ويظهر ذلك تماماً في كلامه على آية الوضوء في سورة المائدة، فقد استنبط منها أحكاماً كثيرة ^(٣).

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧٣٥٦ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ

(١) رواه البخاري (٦٤٥٢).

(٢) رواه البخاري (٦١٢٩)، ومسلم (١٦٩٢/٣) (٢١٥٠) (٣٠).

(٣) ذكر الشيخ رحمه الله واحداً وخمسين حكماً، ثم قال: إنه ينبغي أن يتدبر الحكم والأسرار في شرائع الله في الطهارة وغيرها، ليزداد معرفة وعلماً، ويزداد شكراً لله ومحبة له على ما شرع من الأحكام التي توصل العبد إلى المنازل العالية الرفيعة. (ص ٢١٥).

أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْخَيْلُ لثَلَاثَةٍ: لِرَجُلٍ أَجْرٌ، وَلِرَجُلٍ سِتْرٌ، وَعَلَى رَجُلٍ وَزْرٌ، فَأَمَّا الَّذِي لَهُ أَجْرٌ فَرَجُلٌ رَبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَطَالَ فِي مَرْجٍ أَوْ رَوْضَةٍ، فَمَا أَصَابَتْ فِي طِيلِهَا ذَلِكَ الْمَرْجُ وَالرَّوْضَةُ كَانَ لَهُ حَسَنَاتٌ، وَلَوْ أَنَّهَا قَطَعَتْ طِيلَهَا فَاسْتَنْتَ شَرْفًا أَوْ شَرَفَيْنِ كَانَتْ آثَارُهَا وَأَزْوَانُهَا حَسَنَاتٍ لَهُ، وَلَوْ أَنَّهَا مَرَّتْ بِنَهْرٍ فَشَرِبَتْ مِنْهُ وَلَمْ يُرَدَّ أَنْ يَسْقَى بِهِ كَانَ ذَلِكَ حَسَنَاتٍ لَهُ، وَهِيَ لِذَلِكَ الرَّجُلِ أَجْرٌ، وَرَجُلٌ رَبَطَهَا تَغْنِيًا وَتَعَفُّفًا وَلَمْ يَنْسَ حَقَّ اللَّهِ فِي رِقَابِهَا وَلَا ظَهْرِهَا، فَهِيَ لَهُ سِتْرٌ، وَرَجُلٌ رَبَطَهَا فَخْرًا وَرِيَاءً، فَهِيَ عَلَى ذَلِكَ وَزْرٌ». وَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحُمْرِ، قَالَ: «مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى فِيهَا إِلَّا هَذِهِ الْآيَةَ الْفَادَةُ الْجَامِعَةَ»: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (٧) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴿[٧: ٨-١٠]﴾^(١).

هذا الحديث هو الذي أشار إليه في الترجمة.

وقوله: «الفادَةُ الجامعة» ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ وجه الجمع فيها أن «مَنْ» فيها شرطية، و«خيرًا» و«شرًّا» نكرة في سياق الشرط، فتعم.

ولقائل أن يقول: «الأيُّدُ قولُه: ولم ينسَ حقَّ الله في رِقَابِهَا ولا ظَهْرَهَا». أن في الخيل زكاة؟ الجواب: أنه لا يدلُّ على وجوب الزكاة؛ لأن من ظهورها أن يستعملها في الجهاد في سبيل الله، ومن رِقَابِهَا أيضًا أن يقوم عليها بما يجب، فإن دلَّ على شيء من ذلك فإنما يكون هو المراد وهذا لم يعدد للتجارة، وإلا فقد ثبت في الصحيحين أن النبي ﷺ قال: «ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة»^(٢).

ثم قال البخاري رحمته الله:

٧٣٥٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ صَفِيَّةَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - هُوَ ابْنُ عُقْبَةَ - حَدَّثَنَا الْفَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ النُّمَيْرِيُّ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنُ شَيْبَةَ، حَدَّثَنِي أُمِّي، عَنْ عَائِشَةَ - رضي الله عنها - أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْحَيْضِ كَيْفَ تَغْتَسِلُ مِنْهُ، قَالَ: «تَأْخُذِينَ فِرْصَةً مُمْسَكَةً فَتَوْضِئِينَ بِهَا». قَالَتْ: كَيْفَ أَتَوَضَّأُ بِهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَوْضِئِي». قَالَتْ: كَيْفَ أَتَوَضَّأُ بِهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَوْضِئِينَ بِهَا». قَالَتْ عَائِشَةُ: فَعَرَفْتُ الَّذِي يُرِيدُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

(١) رواه مسلم (٢/ ٦٨٠) (٩٨٧) (٢٤) بطوله.

(٢) تقدم تخريجه في الزكاة.

فَجَذَبْتُهَا إِلَيَّ فَعَلَّمْتُهَا ^(١).

الشاهد من هذا الحديث: أن هذه المرأة كرّر عليها النبي ﷺ الإجابة ثلاث مرات ولم تفهم ذلك، والمراد أنها تنتظف بها؛ لأن الوضوء في الشرع يُطْلَقُ على النظافة والتّزّه، ولكن عائشة رضي الله عنها عرفت ما أراد النبي ﷺ فأخبرتها بذلك.

وقد يفهم من هذا أن طرق الاستنباط غير محصورة؛ لأنها تنبني على قوة فهم الإنسان.

فإذا قال قائل: لكن ما هي الوسائل التي يحصل بها الإنسان ملكة الاستنباط؟

فالجواب أن يُقال: إن الوسائل التي يحصل بها الإنسان ملكة الاستنباط هي التّكرار والتدبير؛ لأن الذكاء كما تعلّم جميعاً غريزي ومكتسب:

أما الغريزي فإلله تعالى يهبه لمن يشاء، وأما المكتسب فهو ما يحصل بفعل الإنسان وممارسته، وانظر إلى قضية سليمان مع المرأتين، فإن داود حكم بأن الولد للكبرى، وأما سليمان فطلب السكين؛ ليشتق الغلام نصفين، فأبت الصغيرة، ووافقت الكبيرة؛ فاستنبط من هذا أنه ابن الصغيرة التي أدركتها رحمة الوالدة وأبت أن يُسَقَّ ^(٢).

ثم قال البخاري رحمته الله:

٧٣٥٨- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ أُمَّ حُفَيْدِ بِنْتَ الْحَارِثِ بْنِ حَزْنٍ أَهَدَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ سَمْنًا وَأَقْطًا وَأَضْبًا، فَدَعَا بِهِنَّ النَّبِيُّ ﷺ فَأَكَلْنَ عَلَى مَائِدَتِهِ، فَتَرَكَهُنَّ النَّبِيُّ ﷺ كَالْمُتَقَدِّرِ لَهُنَّ، وَلَوْ كُنَّ حَرَامًا مَا أَكَلْنَ عَلَى مَائِدَتِهِ، وَلَا أَمَرَ بِأَكْلِهِنَّ ^(٣).

٧٣٥٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا، فَلْيَعْتَزِلْنَا أَوْ لْيَعْتَزِلْ مَسْجِدَنَا، وَلْيَعْتَزِلْ فِي بَيْتِهِ». وَإِنَّهُ أُنِيَ بِبَدْرٍ- قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: يَعْنِي طَبَقًا- فِيهِ خَضِرَاتٌ مِنْ بُقُولٍ، فَوَجَدَ لَهَا رِيحًا، فَسَأَلَ عَنْهَا- فَأَخْبَرَ بِمَا فِيهَا مِنَ الْبُقُولِ- فَقَالَ: قَرَّبُوهَا فَقَرَّبُوهَا إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ كَانَ مَعَهُ، فَلَمَّا رَأَاهُ كَرِهَ أَكْلَهَا قَالَ: «كُلْ، فَإِنِّي أَنَا حِي مَنْ لَا تَنَاجِي» ^(٤).

(١) رواه مسلم (١/ ٢٦٠) (٣٣٢) (٦٠).

(٢) رواه البخاري (٣٤٢٧)، ومسلم (٣/ ١٣٤٤) (١٧٢٠) (٢٠).

(٣) رواه مسلم (٣/ ١٥٤٤) (١٩٤٧) (٤٦).

(٤) رواه مسلم (١/ ٣٩٤) (٥٦٤) (٧٣) عن ابن وهب إلى قوله: «فإني أنا حِي مَنْ لَا تَنَاجِي».

وَقَالَ ابْنُ عَفِيرٍ: عَنْ ابْنِ وَهْبٍ بِقَدْرِ فِيهِ خَضِرَاتٌ. وَلَمْ يَذْكُرِ اللَّيْثُ، وَأَبُو صَفْوَانَ، عَنْ يُونُسَ قِصَّةَ الْقَدْرِ، فَلَا أَذْرَى هُوَ مِنْ قَوْلِ الزُّهْرِيِّ أَوْ فِي الْحَدِيثِ^(١).

الشاهد من هذا: أن الرسول ﷺ قَرَّبَهَا إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ، فَكَرِهَ هَذَا الصَّاحِبُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَأْكُلْ مِنْهَا، فَقَالَ لَهُ: «كُلْ، فَإِنِ أَتَانِي مِنْ لَا تُتَاجِي»؛ أَي: يُتَاجِي جَبْرِيلُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يُتَاجِيهِ كُلُّ إِنْسَانٍ، فَالْمَصْلِيُّ يُتَاجِي رَبَّهُ، لَكِنِ الرَّسُولُ ﷺ يُتَاجِي جَبْرِيلَ وَهَذَا الصَّحَابِيُّ لَا يُتَاجِيهِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ أَكَلَ شَيْئًا لَهُ رَائِحَةٌ كَرِيهَةٌ، فَإِنَّهُ يَعْتَزِلُ النَّاسَ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «فَلْيَعْتَزِلْنَا»، أَوْ «لْيَعْتَزِلْ مَسْجِدُنَا». هَذَا شَكٌّ، لَكِنَّ قَوْلَهُ: «وَلْيَقْعُدْ فِي بَيْتِهِ». يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ اعْتِزَالَ النَّاسِ لِمَا يَلْحَقُهُمْ مِنَ الْأَذْيَةِ بِالرَّائِحَةِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ: الرَّوَائِحُ الْآخَرَى؛ كَمَنْ فِيهِ بَخَرٌ^(٢)، وَصَنَّانٌ^(٣) وَعَرَقٌ مُؤَذٍ، فَإِنَّهُ يَعْتَزِلُ النَّاسَ؛ لئَلَّا يُؤْذِيَهُمْ.

وَإِذَا كَانَ هَذَا فِي الْمُؤْذِي فَالَّذِي يَضُرُّ مِنْ بَابِ أُولَى، فَمَنْ كَانَ فِي حُضُورِهِ ضَرَرٌ عَلَى النَّاسِ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ جُذَامٌ - وَالْجُذَامُ مَعْرُوفٌ أَنَّهُ مِنَ الْأَمْرَاضِ الْمَعْدِيَةِ - فَإِنَّهُ يُنْهَى عَنِ الْإِخْتِلَاطِ بِالنَّاسِ؛ وَلِهَذَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُورِدَ مُمَرِّضٌ عَلَى مُصْحٍ^(٤). وَقَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: يَجِبُ عَلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ أَنْ يَجْعَلَ الَّذِينَ يَأْتِيهِمُ الْجُذَامُ فِي مَكَانٍ خَاصٍّ لَا يَخْتَلِطُونَ بِالنَّاسِ، خَوْفًا مِنَ الضَّرَرِ بِالْعَدْوَى^(٥).

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يَلْزَمُ مِنْ هَذَا تَحْرِيمُ أَكْلِ الْبَصْلِ وَالْكَرَاثِ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ الْأَيْحُضَرَ الْمَسْجِدَ؟

الْجَوَابُ: قُلْنَا: لَا، إِلَّا إِذَا أَكَلَهُ مِنْ أَجْلِ الْأَيْحُضَرِ الْمَسْجِدَ، فَحَيْثُذَ يُكُونُ حَرَامًا، وَنَظِيرُ ذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ يُسَافِرُ فِي رَمَضَانَ فَيُقَطِّرُ فَيَسْتَيْحِ بِسَفَرِهِ الْأَكْلَ وَالشَّرْبَ، وَالْجَمَاعَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ، فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُسَافِرَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُوَدِّي إِلَى اسْتِبَاحَةِ الْمُحَرَّمِ؟

(١) علق البخاري رحمه الله هذه الرويات الثلاث بصيغة الجزم عقب الحديث. فأما حديث سعيد بن عفير فتقدم الكلام عليه في الأذان، [باب ما جاء في الثوم النيء والبصل والكراث] (٨٥٥)، وكذا حديث الليث، وانظر: «الفتح» ٣٤٢/٢، وأما حديث أبي صفوان فأسنده المؤلف في الأطعمة، باب ما يكره من الثوم والبقول (٥٤٥٢) وانظر «الفتح» ٥٧٥/٩.

(٢) الْبَخَرُ: الرَّائِحَةُ الْمُتَغَيِّرَةُ مِنَ الْقَم. اللِّسَانُ (ب خ ر).

(٣) الصَّنَانُ: دَفَرُ الْإِبْطِ، وَقَدْ أَصَنَّ الرَّجُلُ؛ أَي: صَارَ لَهُ صَنَّانٌ. مختار الصحاح (ص ن ن).

(٤) رواه البخاري (٥٧٧١)، ومسلم (١٧٤٣/٤) (٢٢٢١) (١٠٤).

(٥) قال شيخ الإسلام في الفتاوى الكبرى (٦٠٥/٤): وَلَا يَجُوزُ لِلْجُذَامِ مَخَالَطَةُ النَّاسِ عَمُومًا، وَلَا مَخَالَطَةُ النَّاسِ لَهُمْ، بَلْ يَسْكُنُونَ فِي مَكَانٍ مُفْرَدٍ لَهُمْ وَنَحْوِ ذَلِكَ، كَمَا جَاءَتْ بِهِ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَخُلَفَاؤُهُ، وَكَمَا ذَكَرَهُ

الْعُلَمَاءُ، وَإِذَا امْتَنَعَ وَلِي الْأَمْرِ مِنْ ذَلِكَ أَوْ الْمَجْدُومُ أَمَّ بِذَلِكَ، وَإِذَا أَصَرَ عَلَى تَرْكِ الْوَاجِبِ مَعَ عِلْمِهِ بِهِ فَسَقَ. وانظر: «كشف القناع» (١٢٦/٦).

الجواب: لا، إلا إذا قصدَ بأن يُسافرَ من أجل الفطر، فهذا يحرمُ الفطرُ ويحرمُ السفرُ. وإذا كان الدخانُ يؤذي أكثرَ من البصل، نقولُ لشاربِ الدخان: لا تدخل المساجد، ولا تحضر الصلاة، وهذا لو طبّقناها لكان فيها حلٌّ للمدخنين أن يتركوا الدخان.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧٣٦٠- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي، وَعَمِّي، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جُبَيْرٍ، أَنَّ أَبَاهُ جُبَيْرَ بْنَ مُطْعِمٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَكَلَّمَتْهُ فِي شَيْءٍ، فَأَمَرَهَا بِأَمْرٍ، فَقَالَتْ: أَرَأَيْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لَمْ أَجِدْكَ، قَالَ: «إِنْ لَمْ تَجِدْنِي فَأَتِي أَبَا بَكْرٍ». زَادَ الْحُمَيْدِيُّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ كَأَنَّهَا تَعْنِي الْمَوْتَ ^(١).

الشاهد من هذا: أن الرسول ﷺ أمرها بأمر أن تفعله، فخافت ألا تجد النبي ﷺ إذا رجعت إليه، فأمرها أن ترجع إلى أبي بكر، وهو إشارة منه إلى أنه الخليفة بعده، ولكن هل هذا نص على أنه الخليفة، أو توقع من الرسول ﷺ أن الصحابة يكون رأيهم على أنه يكون هو الخليفة؟

الجواب: لا شك أنه توقع من الرسول ﷺ أن يكون أبو بكر رضي الله عنه هو الخليفة بعده؛ ولهذا جاء في الحديث: «يأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر» ^(٢).

قال الحافظ في «الفتح» ٣٣٣/١٣:

قوله: «زاد لنا الحميدي، عن إبراهيم بن سعد إلخ». يريد بالسند الذي قبله والمتن كله، والمزيد هو قوله: «كأنها تعني الموت». وقد مضى في مناقب الصديق بلفظ: «حدثنا الحميدي، ومحمد بن عبد الله»، قالوا: حدثنا إبراهيم بن سعد، وساقه بتمامه وفيه الزيادة، ويستفاد منه، أنه إذا قال: زادنا، وزاد لنا، وكذا زادني، وزاد لي، ويلتحق به، قال لنا، وقال لي، وما أشبهها، فهو كقوله: حدثنا، بالنسبة إلى أنه حمل ذلك عنه سماعاً؛ لأنه لا يستجيزها في الإجازة، ومحل الرد ما يشعر به كلام القائل من التعميم، وقد وجد له في موضع: زادنا، حدثنا، وذلك لا يدفع احتمال أنه كان يستجيز في الإجازة أن يقول: قال لنا، ولا يستجيز: حدثنا.

قال ابن بطال: استدلل النبي ﷺ بظاهر قولها: «فإن لم أجدك». أنها أرادت الموت، فأمرها

(١) رواه مسلم (٤/٨٥٦) (٢٣٨٦) (١٠) وقوله: زاد لنا الحميدي. قال الحافظ في «الفتح» (٣٣٣/١٣): يريد بالسند الذي قبله والمتن كله، والمزيد قوله: كأنها تعني الموت. وقد مضى في مناقب الصديق بلفظ: حدثنا الحميدي، ومحمد بن عبد الله قالوا: حدثنا إبراهيم بن سعد. وساقه بتمامه وفيه الزيادة. وانظر: «تغليق التعليق» (٥/٣٢٨).

(٢) رواه مسلم (٤/١٨٥٧) (٢٣٨٧) (١١).

يَأْتِيَانِ أَبِي بَكْرٍ، قَالَ: وَكَأَنَّهُ اقْتَرَنَ بِسُؤَالِهَا حَالَةً أَفْهَمَتْ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ تَنْتَقِ بِهَا، قُلْتُ: وَإِلَى ذَلِكَ وَقَعَتِ الْإِشَارَةُ فِي الطَّرِيقِ الْمَذْكُورَةِ هُنَا الَّتِي فِيهَا: «كَأَنَّهُا تَعْنِي الْمَوْتَ». لَكِنَّ قَوْلَهَا: «فَإِنْ لَمْ أَجِدْكَ». أَعْمٌ فِي النَّفْيِ مِنْ حَالِ الْحَيَاةِ وَحَالِ الْمَوْتِ؛ وَدَلَالَتُهُ لَهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُطَابِقٌ لِذَلِكَ الْعُمُومِ، وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ هُوَ الْخَلِيفَةُ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ صَحِيحٌ، لَكِنَّ بِطَرِيقِ الْإِشَارَةِ لَا التَّصْرِيحِ، وَلَا يُعَارِضُ جَزَمَ عَمْرَ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسْتَخْلِفْ؛ لِأَنَّ مَرَادَهُ نَفْيُ النَّصِّ عَلَى ذَلِكَ صَرِيحًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: مَنَاسِبَةُ هَذَا الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ أَنَّهُ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ، وَمَنَاسِبَةُ الْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْمَلَكَ يَتَأَذَّى بِالرَّائِحَةِ الْكَرِيهَةِ.

قُلْتُ: فِي هَذَا الثَّانِي نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي بَعْضِ طَرِيقِ الْحَدِيثِ: «فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَأَذَّى مِمَّا يَتَأَذَّى مِنْهُ بَنُو آدَمَ» فَهَذَا حَكْمٌ يُعْرَفُ بِالنَّصِّ، وَالتَّرْجُمَةُ حَكْمٌ يُعْرَفُ بِالِاسْتِدْلَالِ، فَالَّذِي قَالَهُ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ مُسْتَقِيمٌ بِخِلَافِ هَذَا، وَالَّذِي أَشْرَتْ إِلَيْهِ مِنْ اسْتِدْلَالِ أَبِي أَيُّوبَ عَلَى كَرَاهِيَةِ أَكْلِ الثُّومِ بِامْتِنَاعِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ جِهَةِ عُمُومِ التَّأْسِي أَقْرَبُ مِمَّا قَالَهُ. أَهـ

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ:

٢٥- بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: لَا تَسْأَلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ.

٧٣٦١- وَقَالَ أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، سَمِعَ مُعَاوِيَةَ يُحَدِّثُ رَهْطًا مِنْ قُرَيْشٍ بِالْمَدِينَةِ، وَذَكَرَ كَعْبَ الْأَحْبَارِ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ مِنْ أَصْدَقِ هَؤُلَاءِ الْمُحَدِّثِينَ الَّذِينَ يُحَدِّثُونَ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَإِنْ كُنَّا مَعَ ذَلِكَ لَنَبْلُو عَلَيْهِ الْكَذِبَ^(١).

قَوْلُهُ: إِنْ كَانَ «إِنْ» هَذِهِ مَخْفَفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ؛ وَلَيْسَتْ نَافِيَةً، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ كَانَ مِنْ أَصْدَقِ هَؤُلَاءِ الْمُحَدِّثِينَ الَّذِينَ يُحَدِّثُونَ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَمَعَ ذَلِكَ رَبَّمَا يَأْتِي بِأَشْيَاءَ غَيْرِ صَحِيحَةٍ، وَالْكَذِبُ فِي لُغَةِ الْحِجَازِيِّينَ، لَيْسَ كَالْكَذِبِ فِي لُغَةِ عَامَّةِ الْعَرَبِ، وَهُوَ أَنْ يَتَعَمَّدَ الْإِنْسَانُ الْإِخْبَارَ بِخِلَافِ الْوَاقِعِ، بَلِ الْكَذِبُ عِنْدَهُمْ هُوَ الْخَطَأُ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَدِيثٍ

(١) قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ (١٣/ ٣٣٤): قَوْلُهُ: قَالَ أَبُو الْيَمَانِ، كَذَا عِنْدَ الْجَمِيعِ، وَلَمْ أَرَهُ بِصِغَةِ حَدَّثْنَا، وَأَبُو الْيَمَانِ مِنْ شُيُوخِهِ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَخَذَهُ عَنْهُ مَذَاكِرَةٌ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ تَرَكَ التَّصْرِيحَ بِقَوْلِهِ: حَدَّثْنَا، لِكَوْنِهِ أَثَرًا مَوْقُوفًا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِمَّا فَاتَهُ سَمَاعُهُ، ثُمَّ وَجَدَتْ الْإِسْمَاعِيلِيُّ أَخْرَجَهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ الطَّيَالِسِيِّ، عَنِ الْبَخَارِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ، فَذَكَرَهُ فَظَهَرَ أَنَّهُ مَسْمُوعٌ لَهُ، وَتَرْجِيحُ الْإِحْتِمَالِ الثَّانِي، ثُمَّ وَجَدْتُهُ فِي التَّارِيخِ الصَّغِيرِ لِلْبَخَارِيِّ. قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَهـ. وَانْظُرْ: «تَغْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ» (٥/ ٣٢٨).

سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ حِينَ قَالَ لَهَا أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَعْكَكٍ: وَاللَّهِ لَا تَتَزَوَّجِينَ حَتَّى يَمُرَّ عَلَيْكَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ وَكَانَتْ قَدْ نَفَسَتْ بَعْدَ مَوْتِ زَوْجِهَا بِلَيَالٍ، فَجَمَعَتْ عَلَيْهَا ثِيَابَهَا، ثُمَّ ذَهَبَتْ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ، ثُمَّ أَخْبَرَتْهُ بِمَا قَالَ أَبُو السَّنَابِلِ، فَقَالَ: «كَذَبَ أَبُو السَّنَابِلِ»^(١). فَكَذَّبَ هُنَا؛ بِمَعْنَى: أَخْطَأَ، فَالْكَذْبُ فِي لُغَةِ الْحَجَازِيِّينَ لَيْسَ كَالْكَذْبِ فِي لُغَةِ بَاقِيَةِ الْعَرَبِ؛ لِأَنَّهَا عِنْدَهُمْ بِمَعْنَى الْخَطَأِ، وَالْمَخْطِئُ لَا يُقَالُ إِنَّهُ كَاذِبٌ فِي عَامَةِ لُغَةِ الْعَرَبِ. ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٧٣٦٢- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ يَقْرَأُونَ التَّوْرَةَ بِالْعِبْرَانِيَّةِ وَيُقَسِّرُونَهَا بِالْعَرَبِيَّةِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ، وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ وَقُولُوا: ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى آبَائِهِمْ وَآبَائِهِمْ وَآبَائِهِمْ وَآبَائِهِمْ وَآبَائِهِمْ وَمَا أَوْفَى مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أَوْفَى النَّبِيُّونَ مِنْ دَيْهِمْ لَا نَفَرُّ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾» [١٣٦:٢٠].

قَوْلُهُ: «لَا تُصَدِّقُوهُمْ»؛ أَي: لَا حَتْمًا أَنْ يَكُونُوا كَاذِبِينَ. وَقَوْلُهُ: «وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ»؛ أَي: لَا حَتْمًا أَنْ يَكُونُوا صَادِقِينَ. وَقَوْلُهُ: «وَلَكِنْ قُولُوا: ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى...﴾». وَنَحْنُ نُؤْمِنُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنَ التَّوْرَةِ وَنُؤْمِنُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنَ الْإِنْجِيلِ. لَكِنَّا لَا نَصَدِّقُهُمْ بِمَا نَسْبُوا إِلَى التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَكَذَلِكَ لَا نَكْذِّبُهُمْ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونُوا صَادِقِينَ فَتُكَذِّبُهُمْ، أَوْ أَنْ يَكُونُوا كَاذِبِينَ فَتُصَدِّقُهُمْ، فَتُصَدِّقُ بِالْبَاطِلِ، أَوْ تُكَذِّبُ بِالْحَقِّ.

وَلِهَذَا يَجِبُ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ مَا أَخْبَرَ بِهِ أَهْلُ الْكِتَابِ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: الْأَوَّلُ: مَا شَهِدَ شَرَعْنَا بِصِدْقِهِ فَيَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَصَدِّقَهُ، وَمِثَالُهُ قَوْلُ الْخَبَرِ مِنَ الْيَهُودِ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّا نَجِدُ أَنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ السَّمَاءَ عَلَى إصْبَعٍ، وَالْأَرْضَ عَلَى إصْبَعٍ.... إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ فَصَدَّقَ النَّبِيُّ ﷺ^(٢)، فَهَذَا نَقْبَلُهُ.

وَالثَّانِي: مَا جَاءَ فِي شَرَعِنَا تَكْذِيبُهُ، فَيَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُكَذِّبَهُ، مِثَالُ ذَلِكَ: قَوْلُهُمْ: إِنَّا نَجِدُ فِي الْإِنْجِيلِ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الْعَرَبِ خَاصَّةً. فَهَذَا كَذِبٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ فِي وَصْفِهِ: ﴿الَّذِي يَخْدُوكُمُ

(١) رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْبُخَارِيُّ (٥٣١٨)، وَمُسْلِمٌ (١٤٨٤) بِغَيْرِ قَوْلِهِ: كَذَبَ أَبُو السَّنَابِلِ. وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ فِي مُسْنَدِهِ (٤٤٧/١) (٤٢٧٣). وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي الْمَجْمَعِ (٣/٥): رَوَاهُ أَحْمَدُ وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ.

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٨١١)، وَمُسْلِمٌ (٢١٤٧/٤) (٢٧٨٦) (١٩).

مَكُونًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ ﴿١٥٧﴾. وعيسى ابنُ مريمَ بَشَرٌ قَوْمَهُ بِمُحَمَّدٍ ﷺ.

والثالثُ: ما لم يَرِدْ في شرعنا تصديقه ولا تكذيبه، فالحقُّ والعدلُ ألا نُصَدِّقَ ولا نَكْذِبَ، فلا نُكْذِبُ فيكونُ صدقًا، ويكونُ تكذيبنا ردًّا للحقِّ، ولا نُصَدِّقُ فيكونُ باطلاً، ويكونُ تصديقنا إقرارًا للباطلِ، بل نقولُ: ﴿أَمَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْ إِبْرَاهِيمَ...﴾. وهذا هو العدلُ والفضلُ.

أما هم فقد حَرَفُوا، وبدَّلُوا، وغيرُوا، فلا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وما أنزل إليهم وما أنزل إلينا، ويدُلُّ لذلك الحديثُ الذي بعده.

ثم قال البخاريُّ رحمه الله تعالى:

٧٣٦٣- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ، وَكِتَابُكُمُ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَدُثُ، تَقْرَأُوهُ وَهُوَ مَخْضًا لَمْ يُشَبَّ، وَقَدْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ بَدَّلُوا كِتَابَ اللَّهِ، وَغَيَّرُوهُ، وَكَتَبُوا بِأَيْدِيهِمُ الْكِتَابَ، وَقَالُوا: هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ. لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا، أَلَا يَنْهَاهُمْ مَا جَاءَكُمْ مِنَ الْعِلْمِ عَنْ مَسْأَلَتِهِمْ، لَا وَاللَّهِ مَا رَأَيْنَا مِنْهُمْ رَجُلًا يَسْأَلُكُمْ عَنِ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ. هذا كلامٌ جيدٌ من ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ وَكِتَابُكُمْ أَحَدُثُ. وأحدثُ؛ يعني: أقربُ عهدًا؛ لأنَّ التَّوْرَةَ قَبْلَ الْإِنْجِيلِ، وَالْإِنْجِيلُ قَبْلَ الْقُرْآنِ، فَأَحَدُثُ كِتَابٌ نَزَلَ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا ﷻ هُوَ الْقُرْآنُ، فَكَيْفَ يُسْأَلُ عَنْ شَيْءٍ تَقَدَّمَ؟! إِنَّمَا يُسْأَلُ وَيَكُونُ الْحُكْمُ بِالْأَحَدِثِ.

ويقولُ أيضًا: «تَقْرَأُوهُ مَخْضًا لَمْ يُشَبَّ». بخلافِ الكتبِ السابقة، فإنَّها مَشْبُوءَةٌ، فيها تبديلٌ، وتغييرٌ، وتحريفٌ، ولهذا قال: وقد حَدَّثَكُمْ: أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ بَدَّلُوا كِتَابَ اللَّهِ وَغَيَّرُوهُ، وَكَتَبُوا بِأَيْدِيهِمُ الْكِتَابَ، وَقَالُوا: هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا هُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُمْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [التَّوْبَةُ: ١٧٨].

فكيف يوثقُ بهؤلاءِ أن يُسألُوا، ثم إذا جعلنا المسألةَ مِنْ بابِ المجازاتِ، نقولُ: هل رأيتُم أحدًا منهم يأتِي إلينا، ويسألُنَا عما نَزَلَ علينا؟

الجوابُ: لا، ولذا أقسم، وقال: «لا وَاللَّهِ ما رأينا مِنْهُمْ رَجُلًا يَسْأَلُكُمْ عَنِ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ. فكيف تَذْهَبُونَ أنتم وتَسْأَلُونَهُمْ عَنِ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ.

فلو قال قائلٌ: إن أرادَ الإنسانُ بِسؤالِهِمْ إقامةَ الحجةِ عليهم، وتأيدَ ما جاء به الإسلامُ، فهل هذا جائزٌ؟

الجواب: نقول: هو جائز، ولكن هم غير مأمونين. وإلا فالأصل أنه جائز أن نسألهم من أجل أن نؤيد ما عندنا من الحق، وأن نقيم الحجة عليهم، لكن نعلم علم اليقين أنهم لن ينصحو لنا، كيف وقد قال الله عنهم ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّوكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾ [التوبة: ١٠٩]. وهم يقولون: ﴿ءَامِنُوا بِالَّذِي أُنزِلَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَجْهَ النَّهَارِ وَآكُفُّوا عَآخِرَهُ لَعَلَّكُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [التوبة: ١٧٢]. تخذعونهم.

وعلى هذا: فلا يجوز أن نسأل أهل الكتاب عما يتعلق بالديانات أبداً، ولا بالأخلاق، ولا بالآداب. ولكن يجوز أن نسأل الصنائع منهم عن صناعتهم؛ لتقدمهم في الصناعة، كالطب لتقدمهم في الطب، بشرط أن تثق فيهم أيضاً؛ لأنهم قد يخبروننا بشيء في الصناعة ضد ما تكون فيه المصلحة. ويبعد فيما أظن - والعلم عند الله - أن يخبروننا بشيء نجاريهم فيه من الأسلحة؛ لأن ذلك يعني أنهم يعلموننا ما نقابلهم به، وكذلك في الأدوية، يبعد أن يعطونا ما عندهم؛ لأنهم لو فعلوا ذلك لاستغينا عنهم، وهم لا يريدوننا أن نستغني عنهم. فالحاصل: أن حكم هذه المسألة؛ أي: مسألة الصنائع والطب تخضع إلى كل قضية بعينها، فقد يكون بعضهم عنده من النصيح الفطري ما لا يمكن أن يغش في مهنته، وإن كان كافراً، وإن كان عدونا، فيُنظر إلى كل قضية بعينها.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٢٦- باب كراهية الخلاف.

٧٣٦٤- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سَلَامِ بْنِ أَبِي مُطِيعٍ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ جُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقْرَأُوا الْقُرْآنَ مَا ائْتَلَفْتُمْ قُلُوبُكُمْ، فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فَقُومُوا عَنْهُ»^(١). قال أبو عبد الله: سمع عبد الرحمن سلاماً.

٧٣٦٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا هَمَامٌ حَدَّثَنَا أَبُو عِمْرَانَ الْجَوْنِيُّ، عَنْ جُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَقْرَأُوا الْقُرْآنَ مَا ائْتَلَفْتُمْ عَلَيْهِ قُلُوبُكُمْ، فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فَقُومُوا عَنْهُ»^(٢). قال أبو عبد الله:

وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ هَارُونَ الْأَعْوَرِ، حَدَّثَنَا أَبُو عِمْرَانَ، عَنْ جُنْدَبِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(٣).

(١) رواه مسلم (٢٠٥٣/٤) (٢٦٦٧) (٣).

(٢) رواه مسلم (٢٠٥٤/٤) (٢٦٦٧) (٤).

(٣) هكذا رواه البخاري عقب الحديث (٧٣٦٥) وقال الحافظ في التعليل (٣٢٩/٥): لم أجده عند يزيد بن

قوله: «بابُ كراهية الخلافِ»، يعني: أنه ينبغي للأمة أن تتفق، وألا تختلف. وفيه: إشارة إلى ضعف الحديث الذي يروى: «اختلافُ أمتي رحمةٌ»^(١)، فإن هذا الحديث لا يصح عن النبي ﷺ، بل الخلاف ليس برحمة، وإنما عدم الأخذ بالمخالفة رحمة إذا صار عن اجتهاد، فإن الله تعالى لا يُعَذِّبُ مَنْ خَالَفَ عَنْ اجْتِهَادٍ.

وقوله: «كراهية الخلافِ». المرادُ بالخلافِ خلافُ القلوب، أما لو اختلفت الآراء الصادرة عن اجتهاد فهذا شيء لا بد منه، ولهذا وقع الخلاف في عهد الصحابة رضي الله عنهم في عهد النبي ﷺ، والدليل على هذا قوله: «اقرأوا القرآن ما اختلفت قلوبكم». يعني: ما اختلفت عليه قلوبكم، - فإذا اختلفت فقوموا عنه.

وفيه: إشارة إلى منع الحزبية في الإسلام، وأنه لا يجوز للمسلمين أن يتفرقوا أحزاباً، لأن الحزبية تستلزم الخلاف حتماً؛ ولهذا نجد الأحزاب، ﴿فَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [النحل: ٥٢]. فالكل يقول: الحق عندي والمخالفة لي ضالٌّ، فتتفرق الأمة، وهذا أمر معلوم؛ لقول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

وفي الحديثين، بل هما حديث واحد: أنه إذا اختلف الناس هل يقرأ القرآن أو لا يقرأ؟ فإنه لا يقرأ؛ لقوله: «إذا اختلفتم فقوموا عنه».

وأما أن تفرض على الناس أن يقرأوا، فإن هذا لا ينبغي، وقد سبق عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «لا ينبغي للإنسان أن يقرأ على القوم إلا إذا وافقوا واختلفوا»^(٢). حتى غير القرآن فلا ينبغي أن تفرض على أناس أن تجلس إليهم، أو أن تفرض عليهم قراءة كتاب، أو موعظة، أو ما أشبه ذلك، إلا إذا علمت أنهم يرغبون ذلك؛ لأن هذا خلاف هدي السلف الصالح.

وفي هذا الحديث: إشارة إلى أنه ينبغي لنا أن نألف على معاني القرآن، ولا نختلف فيها، فإن حصل نزاع أو جدال، فلنتفرق، فلعل الخلاف يعود وفاقاً.

هارون، إلا عن همام. قال الدارمي في مسنده [٣١٨/٢] (٣٣٦٣): ثنا يزيد بن هارون، ثنا همام، ثنا أبو عمران، عن جندب به، وقال في أثره: [٣١٨/٢] (٣٣٦٢): هكذا رواه الدارمي في مسنده قبل الحديث السابق. حدثنا أبو النعمان، ثنا هارون الأعور، ثنا أبو عمران به، وانظر: الفتح (٣٣٦/١٣).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

ثم قال البخاري رحمه الله:

٧٣٦٦- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: لَمَّا حَضَرَ النَّبِيُّ ﷺ - قَالَ: وَفِي الْبَيْتِ رَجَالٌ فِيهِمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - قَالَ: «هَلُمَّ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ». قَالَ عُمَرُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَلَبَهُ الْوَجُعُ وَعِنْدَكُمْ الْقُرْآنُ، فَحَسْبُنَا كِتَابُ اللَّهِ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْبَيْتِ وَاخْتَصَمُوا، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ قَرَّبُوا يَكْتُبْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ مَا قَالَ عُمَرُ، فَلَمْ أَكْثُرُوا اللَّغَطُ وَالْإِخْتِلَافَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قُومُوا عَنِّي». قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: فَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: إِنَّ الرِّزْيَةَ كُلَّ الرِّزْيَةِ مَا حَالَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ أَنْ يَكْتُبَ لَهُمْ ذَلِكَ الْكِتَابَ مِنْ إِخْتِلَافِهِمْ وَلَغَطِهِمْ^(١).

قوله: «لَمَّا حَضَرَ»؛ يعني: احتضر النبي ﷺ في الوفاة، أو قبل وفاته، المهم أنه عليم أنه مرتحلٌ عن الدنيا، وكان في البيت رجالٌ منهم عمرُ بنُ الخطاب، فقال: «هَلُمَّ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ».

ومن المعلوم أن الذي لَنْ تَضِلُّوا بعده، هو كتابُ الله، كما قال النبي ﷺ في خطبة عرفة: «وقد تركتُ فيكم ما إن تمسَّكتم به لَنْ تَضِلُّوا بعده، كتابُ الله»^(٢). لكنَّ المراد بالكتابِ هنا أن يَكْتُبَ لَهُمْ كِتَابًا فِي الْخِلَافَةِ، وَأَنَّ الْخَلِيفَةَ مِنْ بَعْدِهِ فَلَانُ بْنُ فُلَانٍ. فَمِنْهُمْ مَنْ وَافَقَ، وَمِنْهُمْ مَنْ خَافَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي حَالٍ مَرِيضٍ قَدْ يَقُولُ قَوْلًا يَسُوؤُهُمْ، وَمِنْ هَؤُلَاءِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ~~رَضِيَ~~.

فَاخْتَلَفَ النَّاسُ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: يَكْتُبُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: لَا يَكْتُبُ، وَلَكِنْ مَشِئَةَ اللَّهِ تَعَالَى وَحُكْمَتَهُ اقْتَضَتْ أَلَّا يَكْتُبَ، فَكَانَ هَذَا اللَّغَطُ سَبَبًا فِي عَدَمِ كِتَابَتِهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ عَدَمَ الْكِتَابَةِ هُوَ الْحِكْمَةُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدَّرَ لَهُ مِنَ الْمَوَانِعِ مَا يَمْنَعُهُ، وَإِلَّا فِإِنَّ السَّبَبَ قَائِمٌ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ طَلَبَ أَنْ يَكْتُبَ، لَكِنَّ هَذَا السَّبَبَ أَوْجَدَ اللَّهُ لَهُ مَا يَمْنَعُهُ وَهُوَ اخْتِلَافُ الصَّحَابَةِ ~~رَضِيَ~~. فَلَمَّا اخْتَلَفُوا، وَكَثُرَ اللَّغَطُ قَالَ: قُومُوا عَنِّي. فَقَامُوا عَنْهُ.

وفي هذا الحديث: إشارةٌ إلى أن الرسولَ ﷺ يَكْتُبُ لقوله: «هَلُمَّ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا». ولقوله: «فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: قَرَّبُوا يَكْتُبْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ». وهذه المسألة اختلف فيها أهل العلم بعد اتفاقهم، على أن النبي ﷺ قَبْلَ أَنْ يَنْزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ كَانَ لَا يَكْتُبُ، وَلَا يَقْرَأُ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخْطُءُ بِيَمِينِكَ إِذَا لَأَزْتَابُ﴾

(١) رواه مسلم (١٢٥٩/٣) (١٦٣٧) (٢٢).

(٢) رواه مسلم (٨٨٦/٢) (١٢١٨) (١٤٧).

الْمَبْطُورُ ﴿التَّحْقِيقُ: ٤٨﴾ . فهو قَبْلَ أَنْ يَنْزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ لَا يَقْرَأُ وَلَا يَكْتُبُ بِالِاتِّفَاقِ ^(١) .
لكن اختلفوا فيما بعد ^(٢) ، فمنهم من قال: إنه تَعَلَّمَ الْكِتَابَةَ، وَالرَّسُولُ ﷺ مِنْ أَشَدِّ
النَّاسِ ذِكَاً، وَتَوَقُّدًا، وَفُطْنَةً وَلَا يَصْعَبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَعَلَّمَ الْكِتَابَةَ، وَالْمَحْظُورُ الَّذِي يُخْشَى مِنْهُ
إِذَا كَانَ يَكْتُبُ قَدْ زَالَ.

وَاسْتَدَلُّوا لِذَلِكَ بِمِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَبِحَدِيثِ صُلْحِ الْحَدِيبَةِ أَنَّهُ كَتَبَ ﷺ ^(٣) .
وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: بَلْ إِنْ النَّبِيَّ ﷺ لَا يَكْتُبُ، وَلَكِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْكِتَابَةِ، فَأُسْنِدَتِ الْكِتَابَةُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ
يَأْمُرُ بِهَا، وَأَنَّهُ ﷺ لَا يَكْتُبُ إِلَّا اسْمَهُ فَقَطْ، فَاللَّهُ أَعْلَمُ، هَلْ تَعَلَّمَ الْكِتَابَةَ أَوْ لَا؟ وَلَكِنْ مَهْمَا كَانَ.
وَحَتَّى لَوْ قُلْنَا: بِأَنَّهُ صَارَ يَكْتُبُ وَيَقْرَأُ. فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَضُرُّهُ شَيْئًا؛ لِأَنَّ الرِّسَالَةَ ثَبَّتَ بِالْوَحْيِ
وَكَانَ لَا يَقْرَأُ وَلَا يَكْتُبُ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي التَّفَرُّقُ عِنْدَ كَثْرَةِ اللَّغَطِ، وَالِاخْتِلَافِ؛ لِأَنَّ هَذَا
يَحُلُّ الْمَشْكَلَةَ؛ إِذْ لَوْ بَقِيَ النَّاسُ فِي مَكَانِهِمْ زَادَ اللَّغَطُ، وَزَادَ الْاخْتِلَافُ، وَرَبَّمَا يُوَدِّي إِلَى
الْمِقَاتِلَةِ؛ فَلِهَذَا كَانَ ذَلِكَ مِنَ الْحِكْمَةِ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا: إِذَا قَوِيَ الْغَضَبُ مِنْ شَخْصٍ - وَاسْتَعَاذَ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ -
وَجَلَسَ إِنْ كَانَ وَاقِفًا، وَاضْطَجَعَ إِنْ كَانَ جَالِسًا، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَهْدَأْ غَضَبُهُ - فَإِنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يَنْصَرِفَ
حَتَّى تَنْتَهِيَ الْمَشْكَلَةُ.

وَفِي قَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِنْ الرِّزْيَةُ كُلُّ الرِّزْيَةِ مَا حَالَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَبَيْنَ أَنْ يَكْتُبَ لَهُمْ
ذَلِكَ الْكِتَابَ بَيَانٌ أَنَّ هَذَا مِنْ رَأْيِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ مِنَ الْحِكْمَةِ الْبَالِغَةِ مَا حَصَلَ مِنْ سَبَبِ عَدَمِ
الْكِتَابَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يَقْضِي قَضَاءً إِلَّا وَالْحِكْمَةَ فِي هَذَا الْقَضَاءِ.

لَكِنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَأَى هَذَا الرَّأْيَ، وَظَنَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَوْ كَتَبَ لَكَانَ غَنِيمَةً، وَمَعَ هَذَا فَإِنَّ ابْنَ
عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَا يُرِيدُ هَذَا الْإِنْكَارَ عَلَى الْقَدْرِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ الْإِنْكَارَ عَلَى السَّبَبِ، فَلَا يُقَالُ: إِنَّ هَذَا مِنْ
بَابِ الْإِعْتِرَاضِ عَلَى قَدْرِ اللَّهِ، بَلْ هُوَ مِنْ بَابِ الْإِعْتِرَاضِ عَلَى السَّبَبِ؛ الَّذِي هُوَ فَعْلُ الْعَبْدِ.

(١) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي الْجَوَابِ الصَّحِيحِ (٢٣٨/٥): يَبَيِّنُ سَبْحَانَهُ مِنْ حَالِهِ مَا يَعْلَمُهُ الْعَامَّةُ وَالْخَاصَّةُ، وَهُوَ
مَعْلُومٌ لِجَمِيعِ قَوْمِهِ الَّذِينَ شَاهَدُوهُ، وَمَتَوَاتِرٌ عِنْدَ مَنْ غَابَ عَنْهُ وَبَلَغَتْهُ أَخْبَارُهُ مِنْ جَمِيعِ النَّاسِ أَنَّهُ كَانَ أَمِيًّا لَا
يَقْرَأُ كِتَابًا، وَلَا يَحْفَظُ كِتَابًا مِنَ الْكُتُبِ لَا الْمَنْزُورَةَ وَلَا غَيْرَهَا، وَلَا يَقْرَأُ شَيْئًا مَكْتُوبًا، وَلَا كِتَابًا مَنْزُولًا وَلَا غَيْرَهُ وَلَا
يَكْتُبُ بِيَمِينِهِ كِتَابًا، وَلَا يَنْسَخُ شَيْئًا مِنْ كُتُبِ النَّاسِ الْمَنْزُورَةَ وَلَا غَيْرَهَا. أَهـ

(٢) انْظُرْ: تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ (٢٩٨/٧)، وَابْنُ كَثِيرٍ (٤١٨/٣).

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٦٩٩)، وَمُسْلِمٌ (٣/١٤١٠) (١٧٨٣) (٩٢).

فإذا قال قائلٌ: ما الجمعُ بينَ هذا الحديثِ، وبينَ قوله تعالى: ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩]؟

الجمعُ أن يُقالَ: إن بينهما فرقاً، فالحديثُ فيما لو كان جماعةً اختلفوا في القرآنِ كأن يقولُ بعضهم: نقرأ، وبعضهم يقولُ: لا نقرأ، فنقولُ: اقطعوا النزاعَ بتركِ القراءةِ.

أو إذا اختلفوا في معنى آيةٍ من كتابِ الله، وكثرَ جدُّهم. منهم من يقولُ: معناها كذا. ومنهم من يقولُ: معناها كذا، فنقولُ: تفرَّقوا، وقوموا حتى يهدأَ نزاعُكم واختلافُكم، ثم إذا شتمَ فارجعوا. وأما الآيةُ فعندَ اختلافنا قبلَ أن نقرأ، فحينئذٍ نُحكِّمُ الكتابَ والسنةَ.

وهذا الحديثُ في الواقعِ يحتجُّ به من يحتجُّ، من أن الرسولَ ﷺ أراد أن يُوصيَ لعليِّ بنِ أبي طالبٍ، أو أوصىَ لعليِّ بنِ أبي طالبٍ، وأن الصحابةَ رضِيَ اللهُ عنهم اختلفوا في ذلك، وظلموه، ولا شكَّ أن هذا ليس بصحيحٍ، فإنه مرَّ علينا أن عليَّ بنَ أبي طالبٍ قال: لم يُوصِ إلينا النبيُّ بشيءٍ إلا ما في هذه الصحيفة^(١).

ثم قال البخاريُّ رحمه الله تعالى:

٢٧- بابُ نهي النبيِّ ﷺ عن التحريمِ إلا ما تُعرفُ بإباحتهُ.

وكذلك أمره نحو قوله حين أحلُّوا: أصيبوا من النساءِ. وقال جابرٌ: ولم يعزِمَ عليهم، ولكن أحلَّهُنَّ لهم^(٢).

وقالت أم عطية: نهينا عن اتباعِ الجنازةِ ولم يعزِمَ علينا^(٣).

٧٣٦٧- حَدَّثَنَا الْمُكَلِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ عَطَاءٌ: قَالَ جَابِرٌ: قَالَ أَبُو عَبْدِ

اللَّهِ: وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ فِي أَنَاسٍ مَعَهُ، قَالَ أَهْلَلْنَا أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْحَجِّ خَالِصًا لَيْسَ مَعَهُ عُمَرَةُ - قَالَ عَطَاءٌ: قَالَ جَابِرٌ: - فَقَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ صَبَحَ رَابِعَةٍ مَضَتْ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فَلَمَّا قَدِمْنَا أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَحِلَّ، وَقَالَ: «أَحِلُّوا وَأَصِيبُوا مِنَ النِّسَاءِ». قَالَ عَطَاءٌ: قَالَ جَابِرٌ: وَلَمْ يَعِزِّمْ عَلَيْهِمْ وَلَكِنْ أَحَلَّهُنَّ لَهُمْ، فَلَمَّا أَنَا نَقُولُ لِمَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ عَرَفَةَ إِلَّا خَمْسٌ أَمَرْنَا أَنْ نَحِلَّ إِلَى نِسَائِنَا

(١) تقدم تخريجه.

(٢) علقه البخاري بصيغة الجزم، وأسند فيه رواه من الأحاديث تحت هذه الترجمة (٧٣٦٧).

(٣) علقه البخاري بصيغة الجزم، أيضاً كما في هذه الترجمة وأسند في الجناز، باب اتباع النساء الجناز (١٢٧٨) وانظر الفتح (١٤٤/٣).

فَنَأْتِي عَرَفَةَ تَقْطُرُ مَذَاكِرَنَا الْمَذْيَ، قَالَ: وَيَقُولُ جَابِرٌ بِيَدِهِ: هَكَذَا وَحَرَكَهَا، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «قَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي أَتَفَاكُمُ لِلَّهِ، وَأَصْدُقُكُمْ، وَأَبْرُكُمْ، وَلَوْ لَا هَذِي لَحَلَلْتُ كَمَا تَحِلُّونَ فَحَلُّوا، فَلَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَذْبَرْتُ مَا أَهْدَيْتُ». فَحَلَلْنَا وَسَمِعْنَا وَأَطَعْنَا^(١).

٧٣٦٨- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ ابْنِ بَرِيدَةَ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ الْمُزْنِي، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «صَلُّوا قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ - قَالَ فِي الثَّلَاثَةِ - لِمَنْ شَاءَ». كَرَاهِيَةً أَنْ يَتَّخِذَهَا النَّاسُ سُنَّةً.

يقول البخاري رحمه الله: «بَابُ نَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ التَّحْرِيمِ إِلَّا مَا تُعْرِفُ إِبَاحَتَهُ». يعني: أن الأصل في نهي النبي ﷺ التحريم، فإذا نَهَى عن شيء صار محرماً.

وقوله: «إِلَّا مَا تُعْرِفُ إِبَاحَتَهُ»، أي: فيكونُ النهي فيه للتنزيه، وليس للتحريم. وكذلك أمره ﷺ، الأصل فيه الإيجاب، إلا ما عُرِفَتْ إِبَاحُهُ تَرْكِه، فإنه يكونُ الأمر فيه للندب. وهذا هو المعروف عند الأصوليين^(٢): أن الأصل في النهي التحريم، والأصل في الأمر الوجوب، إلا ما دلَّ الدليل على إباحته في الأمرين، فيكونُ للكرهية أو للندب؛ لأن ما كان مكروهاً كراهية تنزيهية يجوزُ فعله، وما كان مندوباً يجوزُ تركه، وإذا جاز تركه، أو جاز فعله؛ فهو للإباحة.

وقال بعض العلماء: الأصل في الأمر الاستحباب والندب، والأصل في النهي الكراهية دون التحريم، وعلَّلوا ذلك بأن الأمر دائر بين الإيجاب والندب، والأصل براءة الذمة وعدم التأثيم بالترك، وهذا هو حقيقة المندوب؛ أن يكونَ مأموراً به غير آثم بتركه^(٣). وقال بعض العلماء: ما كان الغرض منه إقامة المروءة، وهو ما يتعلَّقُ بالآداب فالأمر فيه للندب، والنهي فيه للتنزيه، وما كان تعبدًا، وهذا ما يكونُ بين العبد وبين ربه؛ فإن الأمر فيه يكونُ للوجوب، والنهي للتحريم.

وهذا قولٌ وسطٌ، ويتَّخَلَّصُ به الإنسانُ من نصوصٍ كثيرةٍ في آداب الأكل والشرب وما

(١) رواه مسلم (٨٨٣/٢) (١٢١٦) (١٤١).

(٢) قال ابن حزم في «الإحكام» (٢٩٦/٣): الباب الثاني عشر: في الأوامر والنواهي الواردة في القرآن، وكلام النبي ﷺ والأخذ بظاهرها، وحملها على الوجوب والفور، وبطلان قول من صرف شيئاً من ذلك إلى التأويل، أو التراخي، أو الندب، أو الوقف بلا برهان، ولا دليل. اهـ.
وانظر: إرشاد الفحول (١/ ١٩٢)، والتبصرة (٣١/ ١)، والمُشْتَصَفَى (١/ ٢٠٤)، والتمهيد (١/ ٢٩١)، والمحصول (٢/ ٦٩).

(٣) انظر: المصادر السابقة.

أشبه ذلك، أو في آداب المعاملة بين الخلق كلها أو امرؤ، وبعضها قد أجمع العلماء على أنها ليست للوجوب، وعللوا ذلك بأن المروءة أدب، لا عبادة.

وإذا كانت أدباً فالتوجيه فيه يكون للإرشاد، سواء كان نهيًا أو أمرًا.

لكن ظاهر كلام البخاري رحمه الله أن النهي للتحريم مطلقًا، وأن الأمر للوجوب مطلقًا، واستدل بقول جابر: ولم يعزم عليهم. وهذا كان في أول الأمر - أي: لم يعزم على الناس أن يحلوا من إحرامهم، ويجعلوها عمرة - ولكن في ثاني الأمر أمرهم وحتم عليهم، وغضب لما تأخروا.

ولذلك ذهب كثير من العلماء إلى أنه يجب على من لم يسبق الهدى إذا أحرم بحج أن يجعلها عمرة؛ ليصير متمتعًا.

وقوله: قالت أم عطية: نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا.

وقولها: «نهينا»، تعني: النساء وأما الرجال فالأمر في اتباع الجنائز في حقهم مشروع.

وقولها: ولم يعزم علينا. هذا تفقه منها رضي الله عنها، أو أنها رأت من أسلوب الرسول ﷺ في النهي ما يدل على أنه ليس للتحريم، فقالت: ولم يعزم علينا، ومن المعلوم أن صيغة النطق، وانفعال الناطق، يعبر عن الوجوب أو التحريم، فإذا قال: افعل - بصوت مرتفع مع الجزم - فهذا يدل على الوجوب، ولهذا كان فقه الصحابة لأوامر ونواهي الرسول ﷺ أعظم من فقه من بعدهم؛ لأن من يشاهد المتكلم حين كلامه يعرف أنه قد عزم في النهي أو في الأمر، ولا يعلمه من لم يره ويشاهده.

ولهذا تقول أم عطية هنا: ولم يعزم علينا. فهل هذا تفقه مستند إلى قرينة، أو مستند إلى مجرد فهم؟

الجواب: قال بعض العلماء: إنه مستند إلى مجرد فهم، فنأخذ بالنهي ولا نأخذ بالتفقه.

وعليه يكون اتباع النساء للجنائز حرامًا، وأن قول أم عطية رضي الله عنها: «لم يعزم علينا»، هذا تفقه منها، أن نهي الرسول ﷺ للتحريم ^(١).

وقد يقال: يحتمل أنه مستنبط من القرينة؛ أي: من قرينة نهي الرسول ﷺ حين نهي، وقد سبق أن كيفية نطق الإنسان وانفعاله تدل على أمر زائد على النهي، أو على الأمر، فيكون قولها هذا. بمتزلة المرفوع استنادًا إلى القرينة الحالية التي هي مشاهدة النبي ﷺ لها.

ولكن هل هذا يدل على جواز زيارة النساء للقبور، وأن النهي ليس للتحريم؟

الجواب: لا يَدُلُّ؛ لأن هناك فرقاً بين اتباع الجنائز، وبين زيارة القبور، ففي اتباع الجنائز تمشي المرأة مع الجنازة، وحولها الرجال فلا يُخشى من النياحة، وشقَّ الجيوب، ولطم الخدود، ونتفَّ الشعور؛ لأن هذا مأمورٌ فيها إذا كانت متبعة للجنازة لكن إذا زارت المقبرة - أي: خرجت من بيتها لتزور المقبرة وهي وحدها فهذا إنشاء للزيارة لا اتباع للجنازة، ثم إنها قد تكون في المقبرة وحدها، فربما يحصل منها من الفعل المحرم، كالنياحة، وشقَّ الجيب، ولطم الخد، ونتفَّ الشعر ما لا يحصل منها باتباع الجنازة.

ولهذا من استدللَّ على جواز زيارة المرأة للقبور بهذا الحديث، فقد وضع الحديث في غير ما دلَّ عليه، واستدلَّ بما لا دليل فيه.

والصحيح أن زيارة المرأة للمقبرة، إن خرجت قصدًا فإن ذلك حرام، بل هو من كبائر الذنوب، وإن لم يكن قصدًا بأن مرَّت بالمقبرة ووقفت ودعت لأهل القبور بما ثبت عن النبي ﷺ، فإن هذا لا بأس به ^(١)، وبهذا يُجمع بين حديث عائشة رضي الله عنها في صحيح مسلم، أن النبي ﷺ علمها ما تقول: إذا مرت بالقبور، وبين لعن زائرات القبور ^(٢).

وفي هذا الحديث دليلٌ على مشقة تحوُّل الصحابة من الحج إلى العمرة، وأن ذلك شقٌّ عليهم كثيرًا إلى حد أنهم صاروا يتكلمون من وراء النبي ﷺ، ويقولون: لمَّا لم يكن بيتنا وبين عرفة إلا خمس أمَرنا أن نُحِلَّ إلى نساءنا، فنأتي عرفة نطهر مذاكيرنا المني. فهذا كلام فيه شدة، لا من جهة الأثر المترتب على الحل، ولا من جهة توجيه الصحابة إلى الحل، ولكن لأن الوقت مبكر والحج قريب، فكيف يأمرنا بأن نجعل الحج عمرة؟! ولكن لا شك أن قضاء الله أحق، وأن شرط الله أوثق، وأن الشرع لا يعارض بالعقل، فأَيُّ مانع يمنع من أن يتحلَّل الإنسان من عمرته قبل عرفة بخمس ليالٍ، أو بأربعة ليالٍ، أو بثلاث ليالٍ، أو بليلتين، أو بليلة؟ وبه نعرف الفرق بين حال الصحابة رضي الله عنهم الذي تعجبوا أن يكون التحلل من العمرة قبل الحج بخمس ليالٍ، وبين قوم يأتون يوم عرفة إلى مكة ويتحلَّلون بعمرة، فهو لاء لم يتمتعوا بالعمرة إلى الحج، بل تمتعوا بالعمرة في الحج، والله عز وجل يقول ﴿فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾

(١) يشير الشيخ رحمه الله إلى حديث عائشة رضي الله عنها الذي رواه مسلم (٢/ ٦٧٠) (٩٧٤) (١٠٣) وفيه: قال رسول الله ﷺ لعائشة رضي الله عنها «قولي: السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ويرحم الله المستقدمين منا والمستأخرين وإنَّا إن شاء الله بكم لاحقون».

(٢) رواه أبو داود (٣٢٣٦)، والترمذي (٣٢٠)، والنسائي (٢٠٤٣)، وحسنه الترمذي، وشيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٣٤٨/٢٤).

[١٩٦:١]. ورسول الله ﷺ أمر أصحابه أن يُحْرَمُوا بالحجّ وذلك في ضُحَى اليوم الثامن، فإذا جاء اليوم الثامن فلا عمرة^(١)، إلا إذا كان التحلل منها، كأن يكون قبل الفجر، أو قبل أن تَطْلُع الشمس، أو حين طلوع الشمس قبل أن يَأْتِيَ وقت الانصراف، أو وقت الخروج إلى مني فهذا نعم، أما أن يتحلل الإنسان من العمرة والناس في الحجّ نقول: أنت لم تتمتع بالعمرة إلى الحجّ، بل تمتعت بالعمرة في الحجّ، فهذا زمن الحجّ.

وفي حديث جابر أيضاً: تقريب المعاني بالإشارة؛ لقول جابر بيده، وحركها، كأنه يُمَثِّل صورة تقاطر المني.

ولكن قول الصحابة هل يدلُّ على أنه لا بد من فَرْقٍ كافٍ بين التحلل من العمرة، ووقت الحجّ؟ الجواب: لا يدلُّ على هذا لكن يدلُّ على أنهم استغربوا كيف يأثمُّهم بالتحلل والزمن قريب.

وفي الحديث الثاني؛ أي: حديث عبد الله المزني: استحبَّابُ صلاة ركعتين بين أذان المغرب والصلاة؛ لقول النبي ﷺ: «صلُّوا قبل صلاة المغرب» لكن هذه ليست سنة راتبة؛ ولهذا قال: «لمن شاء» كراهية أن يتخذها الناس سنة راتبة.

وعلى هذا فنقول: الصلوات الخمس كلها لها سنة قبلها، لكن بعضها سنة راتبة، وبعضها غير راتبة، فالفجر سنته راتبة، والظهر راتبة، والعصر غير راتبة، والمغرب غير راتبة، والعشاء غير راتبة، والدليل على هذا: قوله ﷺ: «بين كلِّ أذانين صلاة» قالها ثلاثاً، وقال في الثالثة: «لمن شاء»^(٢).

ثم قال البخاري رحمه الله تعالى:

٢٨- باب قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُرُوعَ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٣٨]، ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [البقرة: ١٥٩]،

وأن المشاورة قبل العزم والتبين؛ لقوله: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٩]. فإذا عزم الرسول ﷺ لم يكن لبشر التقدم على الله ورسوله.

وشاور النبي ﷺ أصحابه يوم أحد في المقام والخروج، فرأوا له الخروج، فلما لبس لأمته، وعزم، قالوا: أقم فلم يمل إليهم بعد العزم، وقال: «لا ينبغي لنبي يلبس لأمته فيضعها حتى يحكم الله»^(٣).

(١) رواه البخاري (١٥٧٢)، ومسلم (٨٨٤ / ٢) (١٢١٦) (١٤٣).

(٢) رواه البخاري (٦٤٢)، ومسلم (٥٧٣ / ١) (٣٠٤).

(٣) علقه البخاري بصيغة الجزم، واستندها الحاكم في المستدرک (١٢٨ / ٢) كتاب «قسم الفيء» قال: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، ثنا ابن وهب. وانظر: «تغليق التعليق» (٣٣٠ / ٥).

وشاور علياً وأسامةً فيما رمى به أهل الإفك عائشة رضي الله عنها، فسمع منها، حتى نزل القرآن، فجلد الرامين، ولم يلتفت إلى تنازعهم، ولكن حكم بما أمره الله ^(١)، وكانت الأئمة بعد النبي ﷺ يستشيرون الأئمة من أهل العلم في الأمور المباحة ليأخذوا بأسهلها، فإذا وضح الكتاب أو السنة، لم يتعدوه إلى غيره اقتداءً بالنبي ﷺ.

ورأى أبو بكر قتال من منع الزكاة، فقال عمر: كيف تُقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله. فإذا قالوا: لا إله إلا الله. عصموا مني دماءهم، وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله». فقال أبو بكر: والله لأقاتلن من فرق بين ما جمع رسول الله ﷺ، ثم تابعه بعد عمر، فلم يلتفت أبو بكر إلى مشورة، إذ كان عنده حكم رسول الله ﷺ في الذين فرقوا بين الصلاة والزكاة، وأرادوا تبديل الدين وأحكامه ^(٢). وقال النبي ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه» ^(٣).

وكان القراء أصحاب مشورة عمر كهُولاً كانوا، أو شُبَّاناً، وكان وقفاً عند كتاب الله ﷻ ^(٤). قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ يَتَّبِعُهُمُ الْوَعْدُ﴾ [الأنعام: ٣٨]؛ أي: شأنهم، فالأمور العامة لا يتخذ الإنسان فيها قراراً عند الإشكال، إلا بعد المشاورة، فهذا يشمل الجمع الكثير، والجمع القليل. مثال ذلك: نحن الآن في الدرس إذا أشكل علينا قراراً نريد أن نتخذه، فإننا نشاورة، لكن إذا علمنا المصلحة في شيء فإننا لا نشاورة، وكذلك في الحكم العام، فولي الأمر، السلطان، والأمير، والوزير، وغيرهم إذا تبين لهم الأمر فلا حاجة للمشاورة، وإلا فلا بد من المشاورة؛ لأن الله أمر رسوله ﷺ، وقال: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [التكوير: ١٥٩] وهو أسد الناس رأياً. ولأن الإنسان قد يخطئ؛ ولأنه إذا استبد بالامر كرهته الرعية، حيث يستبد فيها لا يتبين صلاحه، أما ما تبين صلاحه فالأمر فيه واضح، ولا حاجة للمشاورة.

(١) علقه البخاري أيضاً بصيغة الجزم، وأسند المؤلف في المغازي، باب حديث الإفك (٤١٤١). وانظر «تغليق التعليق» (٣٣٢ / ٥).

(٢) علقه البخاري بصيغة الجزم، وأسند المؤلف في الاعتصام، باب الاقتداء بسنن الرسول ﷺ (٧٢٨٤، ٧٢٨٥)، وغيره وقد تقدم، وانظر «الفتح» (٣ / ٢٥٠)، و«تغليق التعليق» (٥ / ٣٣٤).

(٣) علقه البخاري بصيغة الجزم، وأسند المؤلف في الجهاد، باب لا يعذب بعداب الله (٣٠٧) وغيره من طريق. وانظر: «الفتح» (٦ / ١٤٩)، و«تغليق التعليق» (٥ / ٣٣٤).

(٤) علقه البخاري بصيغة الخير وأسند في تفسير سورة الأعراف باب: «خذ العفو وأمر بالعرف وأرض عن الجاهلين» (٤٦٤٢).

وانظر «الفتح» (١٣ / ٣٣٩)، و«تغليق التعليق» (٥ / ٣٣٤).

ولهذا لم يكن من هدي الرسول ﷺ أن يُشاوِرَ في كل قضية، وإنما يُشاوِرُ في الأمور التي تعرض، ولا يتبين له فيها شيء.

ومن هنا نأخذ أيضاً: أنه ليس من هدي الرسول ﷺ أن يُقيم مجلساً للتشاوِر؛ كمجلس الشورى وما أشبهه، فإن الرسول لم يتخذ مجلساً للشورى، لكن إذا نزلت النازلة، وأشكل عليه الأمر شاوَر فيه.

فعلى كل حالِ الحاصل: أن الله ﷻ يقول: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ وهذه حكاية لحال المسلمين، وأن أمرهم لا يستبد به أحدهم.

وقوله ﷻ: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ يأمر النبي ﷺ أن يُشاوِرَهم في الأمر؛ أي: في الشأن الذي يكون بينه وبينهم.

ثم قال البخاري: «وأن» وفي نسخة «وإن» المشاورة قبل العزم التبيين؛ لقوله: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾. ومثل ذلك الاستخارة أيضاً لا تكون في كل شيء فقول النبي ﷺ: «إذا هم أحدكم بالأمر فليصل ركعتين»^(١)، مراده بالأمر الذي لا يتبين فيه وجه الصواب فإنه يستخير الله تعالى فيه، أما ما تبين فيه وجه الصواب فلا حاجة للاستخارة.

والاستخارة أيضاً تكون عند خفاء الأمر على الإنسان، هل يقدم أو يؤخّر؟ أما مع تبين الأمر فلا حاجة؛ ولهذا لا نقول لإنسان: يُشرع إذا أراد أن يصلي أن يستخير، أو إذا أراد أن يصوم وغير ذلك، لكن الشيء الذي يخفى على الإنسان هو الذي يستخير الله تعالى فيه. وهل تقدم الاستخارة أو المشورة؟

الجواب: نقول: أما الأمر العام الذي يكون بين الإنسان وبين غيره فتقدم فيه المشورة؛ لأنه ربما يكون مع التشاور رأي سديد لا يحتاج معه الاستخارة، وأما في المسائل الخاصة بك أنت؛ فتقدم الاستخارة، وإذا اختار الله لك شيئاً فلا حاجة للمشاورة فيه.

فإذا قال قائل: ما هي المشورة، أو ما هي الاستشارة؟

الجواب: قلنا: الاستشارة هي تداول الرأي لينظر في خير الأمرين، ثم إنه سيأتينا إن شاء الله تعالى، أنه لا يستشير إلا من جمع بين أمرين: الأمانة والخبرة؛ لأنك إن استشرت من ليس بأمين فقد يخدعك، وإن استشرت من ليس عنده خبرة، فقد يضلّك بغير قصد، فلا بد من

شرطين: الأمانة، والخبرة، وسيدكُرهما المؤلفُ إن شاء الله.

❖ وقوله: «وكانت الأئمة بعد النبي ﷺ يستشيرون الأمناء من أهل العلم في الأمور المباحة؛ ليأخذوا بأسهلها؛ فإذا وضح الكتاب أو السنة لم يتعدوه إلى غيره اقتداءً بالنبي ﷺ». الشاهد: قوله: «الأمناء من أهل العلم». وهذا ما أشرنا إليه؛ أي: الأمانة، والثاني: الخبرة، فإذا لم يكن أميناً فلا تستشره، وإذا لم يكن خبيراً فلا تستشره؛ لأن الأول لا يؤمن أن يخون، والثاني لا يؤمن أن يضل عن غير قصد.

ثم إن الخبرة في كل موضع بحسبه، فإذا كنت تريد أن تُسافر إلى بلد ما، فصاحب الخبرة فيها هو من عرف البلد، ولو كان من أجهل الناس بالعلم الشرعي، وإذا كنت تريد أن تستشير شخصاً في أمور شرعية، فعليك بأهل العلم في الشرع، المهم أن علم كل شيء بحسبه، لكن لا بد من الخبرة، ولا بد من الأمانة.

❖ وقوله: «وكان القراء أصحاب مشورة عمر كهولاً كانوا أو شباناً، وكان وقافاً عند كتاب الله ﷻ».

هذا واضح وليس فيه إشكال، فعمر رضي الله عنه كان يجمع الناس ويستشيرهم في الأمر إذا نزل به، إذا لم يتبين فيه الصواب، سواء كانوا كهولاً أو شباناً، حتى كان يجمع إلى الكهول عبد الله بن عباس رضي الله عنه وهو صغير، فقال بعض الأنصار: كيف يدعو عبد الله بن عباس، ولا يدعو أبناءنا؟ فامتحنهم رضي الله عنه ذات يوم، وقال لهم: ما تقولون في قول الله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ۖ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ۝﴾ ٢ فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان تواباً ﴿١﴾ [البقرة: ١-٣].

قالوا: إن الله أمر نبيه إذا جاء النصر والفتح أن يستغفر، ويسبح بحمد ربه. فقال: ما تقول يا ابن عباس؟ قال: أقول: هذا أجل رسول الله ﷺ، يعني: أن الله أمره إذا جاء نصر الله والفتح أن يختم حياته بالتسبيح والاستغفار؛ -لأن رسالته ختمت بذلك- فقال: هكذا فهمتها^(١). فتأمل هذا الصغير، كيف كان أعلم بالمقاصد من هؤلاء الكبار، فحيث امتنع الأنصار الذين كانوا قد اعترضوا، وامتنعوا ورأوا أن عبد الله بن عباس رضي الله عنه أهل بأن يكون في مجالس العلماء.



ثم قال البخاري رحمه الله:

٧٣٦٩- حَدَّثَنَا الْأُوَيْسِيُّ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي عُرْوَةُ، وَابْنُ الْمُسَيَّبِ، وَعَلْقَمَةُ بْنُ وَقَّاصٍ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الْإِفْكِ مَا قَالُوا قَالَتْ: وَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، وَأَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ حِينَ اسْتَلْبَثَ الْوَحْيُ يَسْأَلُهُمَا، وَهُوَ يَسْتَشِيرُهُمَا فِي فِرَاقِ أَهْلِهِ، فَأَمَّا أُسَامَةُ فَأَشَارَ بِالَّذِي يَعْلَمُ مِنْ بَرَاءَةِ أَهْلِهِ، وَأَمَّا عَلِيٌّ، فَقَالَ: لَمْ يَضِيقِ اللَّهُ عَلَيْكَ، وَالنِّسَاءُ سِوَاهَا كَثِيرٌ، وَسَلِ الْجَارِيَةَ تَصَدُّقَكَ. فَقَالَ: «هَلْ رَأَيْتَ مِنْ شَيْءٍ يَرِيْبُكَ». قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ أَمْرًا أَكْثَرَ مِنْ أَنَّهَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ السِّنِّ، تَنَامُ عَنْ عَجِيزٍ أَهْلِهَا، فَتَأْتِي الدَّاجِنُ؛ فَتَأْكُلُهُ. فَقَامَ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ مَنْ يَعِذِّرُنِي مِنْ رَجُلٍ بَلَّغْنِي أَذَاهُ فِي أَهْلِي، وَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ عَلَى أَهْلِي إِلَّا خَيْرًا». فَذَكَرَ بَرَاءَةَ عَائِشَةَ. وَقَالَ أَبُو أُسَامَةَ: عَنْ هِشَامٍ ^(١).

٧٣٧٠- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي زَكَرِيَاءَ الْغَسَّانِيُّ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَقَالَ: «مَا تُشِيرُونَ عَلَيَّ فِي قَوْمٍ يَسُبُّونَ أَهْلِي، مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِمْ مِنْ سُوءٍ قَطُّ». وَعَنْ عُرْوَةَ، قَالَ: لَمَّا أُخْبِرَتْ عَائِشَةُ بِالْأَمْرِ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أَنْطَلِقَ إِلَى أَهْلِي. فَأَذَنَ لَهَا، وَأَرْسَلَ مَعَهَا الْغُلَامَ. وَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا، سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ ^(٢).

حديث الإفك هذا حديث مشهور معروف، قد أنزل الله ﷻ فيه عشر آيات؛ لعظمه؛ وشدة وقعته على المسلمين إلى يوم القيامة، والذي تولَّى كبير هذا الأمر هو: عبد الله ابن أبي بن سلول، فأشاعه، وأذاعه، وصار يمشي به في الناس، لا من أجل أن عائشة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - يحصل منها هذا الشيء، ولكن من أجل تدنيس فراش النبي ﷺ، فهذا هو أهم شيء عنده؛ وهو أن يكون هذا النبي الذي اصطفاه الله ﷻ يكون - والعياذ بالله - على الوصف الذي يريده عبد الله بن أبي.

ولكن أنزل الله تعالى في ذلك عشر آيات من كتاب الله وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [النور: ١١]. انظر؛ أي: جاءوا به من عند أنفسهم، وإلا فلا حقيقة للأمر أصلاً.

❖ وقوله: ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُمْ﴾؛ أي: كما يتبادر للذهن، ﴿بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾. وصدق الله

(١) رواه مسلم (٤/٢١٢٩) (٢٧٧٠) (٥٦) وذكر قصة الإفك بتامها.

(٢) انظر: المصدر السابق.

ﷺ في أنه صارَ خيراً لعائشةَ، وللنبي ﷺ إلى أن تقوم الساعةُ.

الشاهد: أنه لما حصلَ الإفكُ المُفترى الكاذبُ، وصارَ حديثَ الناسِ - وحقَّ لهم أن يكونَ حديثهم؛ لأنه أمرٌ مفرغٌ موجدٌ مؤلمٌ - استشارَ النبي ﷺ أسامةَ بنَ زيدٍ، هل يفارقُ عائشةَ أو لا؟ وعلاقةُ أسامةَ بنِ زيدٍ بالرسولِ ﷺ أنه ابنُ مَولاهُ؛ لأن أباهَ زيدَ بنَ حارثةَ عبدٌ، أهدته خديجةٌ للنبي ﷺ فأعتقه، وأسامةُ ابنُه، وكان النبي ﷺ يُحبُّ أسامةَ، ويُحبُّ أباهُ، وهو موضعُ ثقةٍ عنده.

فاستشاره، هل يفارقُ عائشةَ أو لا؟ والنبي ﷺ إنما فعلَ ذلكَ لا تهمّةَ لعائشةَ، ولكن ضاقتَ به الأرضُ من كلامِ الناسِ، فأرادَ أن يُريحَ نفسه، وإلا فإنه يَعْلَمُ أنها ﷺ أعظمُ الناسِ براءةً مما رُميتَ به، لكنَّ الإنسانَ إذا كانَ في مجتمعٍ كلُّهم يَخوضُونَ في أهله - ولو كان يَعْلَمُ براءةَ تهم - فسوفَ يُريدُ أن يتخلصَ، لكن أسامةُ ﷺ أشارَ بالذي يَعْلَمُ من براءةِ أهله، وقال: إنها بريئةٌ، وأثنى عليها بما تستحقُّ.

أما عليٌّ، فلأن ما يَصيبُ النبي ﷺ من قَدحٍ يُصيبُه - لأنه ابنُ عمِّه - فعَرَضَ ﷺ أن يُطلقَها النبي ﷺ، وقال: لم يُضَيِّقِ اللهُ عليكِ، والنساءُ سواها كثيرٌ ومع ذلكَ أرادَ أن يَهوِّنَ الأمرَ على رسولِ اللهِ ﷺ ويُبعدَ عن الرسولِ ﷺ ما كانَ في قلبه من الضيقِ، فقال: سلِ الجاريةَ تصدُقكِ؛ أي: بَريرةَ، فاسألها ماذا تنقِمُ على عائشةَ ﷺ، فسألَ النبي ﷺ الجاريةَ، فقالت: ما تَسْمَعُونَ ما رأيتُ أمراً أكثرَ مِن أنها جاريةٌ حديثةُ السنِّ - لأنه لما ماتَ الرسولُ ﷺ كانَ لها ثمانِ عشرةَ سنةً، وحديثُ الإفكِ كانَ لها حوالي أربعِ عشرةَ سنةً - تنأَمُ عن عَجينِ أهلها، فتأتي الداجنُ - أي: ما يكونُ في البيتِ من بهيمةٍ كالشاةِ، والصغيرِ مِنَ الغنمِ، وما أشبهَ ذلكَ - فتأْكُلُ العَجينَ.

وهذا ليس فيه شيءٌ أبداً، فهذه طبيعةُ البشرِ، فبعضُ الناسِ ينامُ وكوبُ الشاي في يده وهم رجالٌ كبارٌ.

فعلى كُلِّ حالٍ: النومُ يَغلبُ على كُلِّ إنسانٍ، وليس فيه عيبٌ، ولهذا لما قالتِ الجاريةُ هذا القولَ اطمأنَّ النبي ﷺ ببعضِ الشيءِ، ثم قامَ على المنبرِ، يقولُ: «مَنْ يَعْذِرُنِي مِنْ رَجُلٍ بَلَّغَنِي أَذَاهُ فِي أَهْلِي، وَاللَّهُ مَا عَلِمْتُ عَلَى أَهْلِي إِلَّا خَيْرًا؛ فذكرَ براءةَ عائشةَ والحمدُ لله.

فالشاهدُ من هذا: الاستشارةُ؛ أي: استشارةُ النبي ﷺ لأسامةَ بنِ زيدٍ، ولعليّ بنِ أبي طالبٍ، وهكذا ينبغي للإنسانِ أن يتَّهَمَ رأيَه، وأن يَسْتَشِيرَ غيرهَ في الأمورِ التي تُشكِّلُ عليه، ولكن حَذاري من أن يَسْتَشِيرَ مَنْ ليسَ بأمينٍ، أو مَنْ ليسَ بذِي خبرةٍ، فإن ضررَ هؤلاءِ أكثرُ من نفعِهِم. وإلى هنا ينتهي هذا البابُ، يليه كتابُ التوحيدِ.

شَيْخ
صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ

كِتَابُ التَّوْحِيدِ

٧٥٦٣-٧٣٧١

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ التَّوْحِيدِ

هذا الكتابُ خَتَمَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِهِ «الْجَامَعَ الصَّحِيحَ»، كما ابتدأه بالوحي؛ لأنَّ الْوَحْيَ بِهِ الْإِبْتِدَاءُ، وَالتَّوْحِيدَ بِهِ الْغَايَةُ، وَلِهَذَا كَانَ مَنْ مَاتَ وَآخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ^(١). وَالتَّوْحِيدُ مُصَدِّرٌ وَحَدٌّ يُوحَّدُ؛ أَي: جَعَلَ الشَّيْءَ وَاحِدًا، وَهَذَا فِي اللُّغَةِ. وَلَا يَتِمُّ التَّوْحِيدُ إِلَّا إِذَا تَضَمَّنَ شَيْئَيْنِ: النِّفْيَ وَالْإِثْبَاتَ؛ لِأَنَّ النِّفْيَ وَحْدَهُ تَعْطِيلٌ وَإِخْلَاءٌ، وَالْإِثْبَاتَ وَحْدَهُ لَا يَمْنَعُ الْمَشَارَكَةَ، فَلَا تَوْحِيدَ إِلَّا بِإِثْبَاتٍ وَنِفْيٍ، وَطَرُقَ الْإِثْبَاتِ وَالنِّفْيِ كَثِيرَةٌ؛ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [طه: ١٦٣].

وَالْمُهْمُّ: أَنَّ طَرُقَ التَّوْحِيدِ، أَوْ طَرُقَ الْإِثْبَاتِ وَالنِّفْيِ كَثِيرَةٌ، لَكِنَّ التَّوْحِيدَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِأَمْرَيْنِ: النِّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، فَإِذَا قُلْتَ: لَا قَائِمَ فِي الْبَيْتِ. فَهَذَا نِفْيٌ، وَمَعْنَاهُ انْتِفَاءُ الْقِيَامِ عَنْ مَنْ فِي الْبَيْتِ، وَإِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ قَائِمٌ. فَهَذَا إِثْبَاتٌ، وَلَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ غَيْرُهُ قَائِمًا أَيْضًا، وَإِذَا قُلْتَ: لَا قَائِمَ فِي الْبَيْتِ إِلَّا زَيْدٌ. فَهَذَا نِفْيٌ وَإِثْبَاتٌ يَتَضَمَّنُ قِيَامَ زَيْدٍ وَعَدَمَ مَشَارَكَةِ غَيْرِهِ لَهُ فِي ذَلِكَ. هَذَا الْآخِرُ هُوَ التَّوْحِيدُ، وَلِهَذَا لَا بَدَّ فِيهِ مِنَ الرِّكَنَيْنِ النِّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، وَكَمَا تَقْدُمُ أَنَّ طَرُقَ النِّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ كَثِيرَةٌ، وَلَا تَخْتَصُّ بِصِغَةٍ مُعَيَّنَةٍ، وَهَذَا فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣١١٦)، وَاحِدٌ (٢٣٣/٥) (٢٢٠٣٤)، وَالْحَاكِمُ (٣٥١/١)، وَابْنُ مَنْدَه فِي «التَّوْحِيدِ» (ق ٤٨/٢). وَحَسَنَهُ الشَّيْخُ الْأَبَانِيُّ كَمَا فِي «الْإِرْوَاءِ» (٦٨٧)، وَتَعْلِيْقُهُ عَلَى «الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ» ص ٧٨.

وَأَمَّا فِي الشَّرْعِ: فَتَوْحِيدُ اللَّهِ ﷻ هُوَ إِفْرَادُ اللَّهِ تَعَالَى بِمَا يَخْتَصُّ بِهِ عِلْمًا وَعَقِيدَةً، سِوَاهُ كَانَ ذَلِكَ مَا يَتَعَلَّقُ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، أَوْ أَفْعَالِهِ، أَوْ عِبَادَتِهِ، فَالَّذِي يَخْتَصُّ بِاللَّهِ يَجِبُ إِفْرَادُ اللَّهِ بِهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ مَعَهُ غَيْرُهُ.

وَقَدْ قَسَمَ الْعُلَمَاءُ رَجْمَهُمُ اللَّهُ التَّوْحِيدَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:
تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ، وَتَوْحِيدُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَتَوْحِيدُ الْأُلُوهِيَّةِ، وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا: تَوْحِيدُ الْعِبَادَةِ.
فَأَمَّا تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ: فَهُوَ إِفْرَادُ اللَّهِ ﷻ بِالْخَلْقِ وَالْمُلْكِ وَالتَّدْبِيرِ؛ وَذَلِكَ بَأَنْ تُؤْمِنَ بَأَنَّهُ لَا خَالِقَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا مَالِكَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا مُدَبِّرَ إِلَّا اللَّهُ.
فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِ ﷻ فِي الْمُضَوَّرِينَ: «يُقَالُ لَهُمْ: أَخْيُوا مَا خَلَقْتُمْ»^(١). وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَبَارِكْ اللَّهُ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾ ﴿١٦﴾ ﷻ [١٤:١٦].

قُلْنَا: الْخَلْقُ الثَّابِتُ لِلَّهِ غَيْرُ الْخَلْقِ الثَّابِتِ لِلْمَخْلُوقِ، فَالْخَلْقُ الثَّابِتُ لِلَّهِ هُوَ إِيجَادُ مِنْ عَدَمٍ، وَهَذَا لَا يَمْلِكُهُ أَحَدٌ، وَالْخَلْقُ الثَّابِتُ لِلْمَخْلُوقِ تَغْيِيرٌ وَتَحْوِيلٌ، بَأَنْ يُحَوَّلَ الشَّيْءُ مِنْ شَيْءٍ إِلَى آخَرَ، أَوْ يُغَيَّرَ، فَهُوَ لَيْسَ إِيجَادًا.

مِثَالُ ذَلِكَ: الْبَابُ الَّذِي خَلَقَهُ إِيجَادًا هُوَ اللَّهُ، فَهُوَ الَّذِي خَلَقَهُ مِنَ الشَّجَرِ، وَلَا يَمْلِكُ أَحَدٌ أَنْ يَخْلُقَ شَجَرَةً حَتَّى يُكُونَنَّ مِنْهَا هَذَا الْبَابُ، لَكِنَّ خَلْقَ النَّجَارِ لِهَذَا الْبَابِ يُغَيَّرُ تَحْوِيلًا وَتَغْيِيرًا؛ أَيُّ: حَوَّلَ هَذَا النَّجَارُ الْخَشَبَةَ الَّتِي أَبْنَتْهَا اللَّهُ ﷻ إِلَى صُورَةٍ مَعْيَنَةٍ، فَلَيْسَ بِخَلْقٍ.
ثُمَّ إِنْ خَلَقَ النَّجَارُ لَهَا كَانَ بِقُدْرَتِهِ -أَيُّ بِقُدْرَةِ النَّجَارِ- وَعِلْمِهِ وَإِرَادَتِهِ، وَالَّذِي أَوْدَعَهُ الْعِلْمَ وَالْإِرَادَةَ وَالْقُدْرَةَ هُوَ اللَّهُ ﷻ، فَكَانَ خَلْقُ الْإِنْسَانِ أَوْ خَلْقُ النَّجَارِ لِهَذَا الْبَابِ قَرَعًا عَنْ خَلْقِ اللَّهِ ﷻ لَهُ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ صِفَاتِ النَّجَارِ وَأَخْلَاقِهِ، وَالْإِنْسَانُ مَخْلُوقُ اللَّهِ ﷻ بِذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ، فَتَبَيَّنَ الْآنَ أَنَّ كُلَّ الْخَلْقِ يَدُورُ عَلَى اللَّهِ ﷻ.

كَذَلِكَ الْمُلْكُ الثَّابِتُ لِلَّهِ غَيْرُ الْمُلْكِ الثَّابِتِ لِلْإِنْسَانِ، فَإِلَّا نَسَانُ يَمْلِكُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتُمْ مَفَاحَهُمْ﴾ [النحل: ٦١]. وَ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النحل: ٦١]. لَكِنَّ مُلْكَ الْإِنْسَانِ لِلشَّيْءِ لَيْسَ كَمُلْكِ اللَّهِ لَهُ، فَمُلْكُ اللَّهِ لِلشَّيْءِ مُلْكٌ مُطْلَقٌ شَامِلٌ عَامٌّ، فَهُوَ سَبْحَانَهُ يَقْعَلُ فِي مُلْكِهِ مَا يَشَاءُ، لَكِنَّ مُلْكَ الْإِنْسَانِ لِلشَّيْءِ مُلْكٌ مُقَيَّدٌ، وَلَيْسَ تَامًّا، وَلَا شَامِلًا، فَإِلَّا نَسَانُ مِثْلًا يَمْلِكُ كِتَابَهُ، لَكِنَّهُ لَا يَمْلِكُ كِتَابَ غَيْرِهِ، وَاللَّهُ ﷻ يَمْلِكُ كُلَّ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ.

وَكَذَلِكَ فَإِلَّا نَسَانُ يَمْلِكُ الْكِتَابَ، وَلَكِنَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ كَمَا يَشَاءُ، بَلْ تَصَرَّفُهُ فِي الْكِتَابِ تَصَرَّفٌ مُقَيَّدٌ بِحُدُودٍ شَرْعِيَّةٍ، وَلِهَذَا لَوْ أَرَادَ أَنْ يُخْرِقَ هَذَا الْكِتَابَ لِغَيْرِ سَبَبٍ شَرْعِيٍّ لَمُنِعَ مِنْهُ، وَلَوْ كَانَ مُلْكُهُ تَامًّا لَكَانَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، وَكَذَلِكَ الْإِنْسَانُ يَمْلِكُ الْبَعِيرَ فَهِيَ لَهُ يَرْكَبُهَا وَيَسْتَعِجُّ بِهَا، وَيَنْحَرُّهَا وَيَأْكُلُهَا، لَكِنَّهُ لَا يَمْلِكُ أَنْ يُعَذِّبَهَا، فَلَوْ أَرَادَ أَنْ

يَخْفِرُ فِي ظَهْرِهَا جُرْحًا لَمْ يَمَكَّنْ مِنْ ذَلِكَ، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَمْلِكُ هَذَا، فَيُخْرِجُ سَبْحَانَهُ غُدَّةً فِي ظَهْرِ الْبَعِيرِ تَنْجَرُحُ وَتَسْأَلُ الْبَعِيرُ مِنْهَا، وَرَيْمًا تَمُوتُ.

إِذَا: تَبَيَّنَ لَنَا أَنَّ الْمُلْكَ الثَّابِتَ لِلخَالِقِ لَيْسَ كَالْمُلْكِ الثَّابِتِ لِلْمَخْلُوقِ.

كَذَلِكَ فِي التَّدْبِيرِ، الْإِنْسَانُ لَهُ تَدْبِيرٌ فِي مَلِكِهِ، فَهُوَ مِثْلًا يَقُولُ لَوْلِيهِ: أَفْعَلْ كَذَا. وَلَوْلِيهِ الْآخَرُ: أَفْعَلْ كَذَا، وَيُوجِّهُهُ، لَكِنَّ التَّدْبِيرَ الْمَطْلُوقَ يَكُونُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، فَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يُدَبِّرُ كَمَا يَشَاءُ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ حَكْمَتُهُ، وَلَا مُعَقَّبٌ لِحُكْمِهِ، بِخِلَافِ الْإِنْسَانِ.

وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ انْفِرَادُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِالْخَلْقِ وَالْمُلْكِ وَالتَّدْبِيرِ.

الْقِسْمُ الثَّانِي: تَوْحِيدُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ: وَهُوَ مِنْ تَمَامِ تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ فِي الْحَقِيقَةِ، لَكِنْ نَصَّ الْعُلَمَاءُ عَلَيْهِ لَوْجُودَ الْخِلَافِ فِيهِ بَيْنَ أَهْلِ الْقِبْلَةِ - أَيِ الْمُسْلِمِينَ - فَلِذَلِكَ جَعَلُوهُ قِسْمًا مُسْتَقْلًا، وَإِلَّا فَإِنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِذَاتِ الرَّبِّ، فَهُوَ مِنْ تَمَامِ الرُّبُوبِيَّةِ.

فَمَا هُوَ تَوْحِيدُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ؟

الْجَوَابُ: تَوْحِيدُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ هُوَ إِفْرَادُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ بِحَيْثُ نُسِبَتْهَا لَهُ إِنْثَابًا بِلَا تَمْثِيلٍ، وَتَنْزِيهَا بِلَا تَعْطِيلٍ، أَيِ: نُسِبَتْهَا لِلَّهِ عَلَى وَجْهِ لَا يُثَابِلُ مَا لِلْمَخْلُوقِينَ مِنْ ذَلِكَ. مِثَالُ ذَلِكَ: أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ يَدٌ، وَلِلْمَخْلُوقِ يَدٌ، لَكِنْ يَجِبُ أَنْ نُوحِّدَ اللَّهَ بِيَدِهِ بِحَيْثُ نُسِبَتْ لَهُ يَدًا لَا تَمِثِّلُ أَيْدِيَ الْمَخْلُوقِ؛ لِأَنَّكَ لَوْ جَعَلْتَ يَدَ الْمَخْلُوقِ مِثْلَ يَدِ اللَّهِ، أَوْ جَعَلْتَ يَدَ اللَّهِ مِثْلَ يَدِ الْمَخْلُوقِ كُنْتَ بِذَلِكَ مُشْرِكًا.

فَتَوْحِيدُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ إِبْثَابُ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ مِنْ غَيْرِ تَمْثِيلٍ لَهَا بِمَا لِلْمَخْلُوقِ مِنْ ذَلِكَ، فَقَدْ يُسَمَّى الْإِنْسَانُ الْعَزِيزُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَتْ أَمَرَأتُ الْعَزِيزِ﴾ [الشعراء: ٥١]. وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ سَمَّى نَفْسَهُ بِالْعَزِيزِ، لَكِنْ هَلِ الْعَزِيزُ الَّذِي سَمَّى بِهِ الْبَشَرَ كَالْعَزِيزِ الَّذِي سَمَّى بِهِ اللَّهَ؟

الْجَوَابُ: لَا، فَهَمَا يَخْتَلِفَانِ اخْتِلَافًا كَبِيرًا، فَالْمَخْلُوقُ قَدْ يُسَمَّى بِالْعَزِيزِ، وَلَا عِزَّةَ لَهُ، أَمَّا الْخَالِقُ فَإِنَّهُ سَمَّى بِالْعَزِيزِ لِكَمَالِ عِزَّتِهِ.

وَقَدْ يُسَمَّى الْمَخْلُوقُ بِصَالِحٍ، وَلَيْسَ فِيهِ صِلَاحٌ، وَيُسَمَّى خَالِدًا وَهُوَ يَمُوتُ، لَكِنْ أَسْمَاءُ اللَّهِ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى مَعَانِيهَا التَّامَّةِ.

فَبِذَلِكَ يَحْصُلُ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا يَثْبُتُ لِلَّهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَمَا يَثْبُتُ لِلْمَخْلُوقِ، وَكَذَلِكَ نَقُولُ فِي الصِّفَاتِ. وَهَذَا هُوَ تَوْحِيدُ اللَّهِ تَعَالَى بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ.

الْقِسْمُ الثَّلَاثُ: تَوْحِيدُ اللَّهِ تَعَالَى بِالْعِبَادَةِ بِأَنْ لَا يُعْبَدَ غَيْرُ اللَّهِ أَيًّا كَانَ ذَلِكَ الْمَعْبُودُ، سَوَاءً كَانَ مَلَكًا أَوْ رَسُولًا أَوْ وَلِيًّا أَوْ صَالِحًا أَوْ سُلْطَانًا أَوْ أُمًّا أَوْ أَبًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، فَلَا يُعْبَدُ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ. وَقَدْ ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ ذَلِكَ قِسْمًا بَرَأْسِهِ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ.

فَتَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ لَمْ يَقَعْ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ، وَتَوْحِيدُ الْأَلُوْهِةِ وَالْعِبَادَةِ وَقَعَ فِيهِ

خلاف بين المسلمين والمشركون وتوحيد الأسماء والصفات وقَعَ الخلاف فيه بين المسلمين، فصارت الآن الأقسام ثلاثة من حيث اتفاق الناس عليها.

ولا يَرِدُ على هذا التقسيم أن من الناس من أنكر وجود الخالق؛ لأن من أنكر وجود الخالق فقد عطل تعطيلاً نهائياً، والكلام مع من أثبت الخالق، أما من أنكر فلا كلام معه؛ لأنه لا يُثبِتُ الرَّبَّ، ولا غير الرب؛ وذلك مثل الشيوعية والدّهريّة، وغيرهم كثير.

إذا: هل وقَعَ الخلاف بين المسلمين والمشركون في توحيد الربوبية؟

الجواب: لا؛ لأن الله صرّح في آيات كثيرة أنهم يُقرُّون بتوحيد الربوبية، فقال: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ۝ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۝﴾ [الشورى: ٢٨٦-٢٨٧]؛ أي: سيقولون: الله هو رب السموات السبع ورب العرش العظيم.

وقال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ النَّفْسَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يَدْرِي أَلَمْ تَقُولُوا لِلَّهِ ۝﴾ [الشورى: ٣١]. وقال: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ۝﴾ [الشورى: ٢٨٧]. فهم يُقرُّون تمامًا بتوحيد الربوبية، لكن توحيد الألوهية لا يتفق المسلمون والمشركون عليه؛ لأن المشركون يُشركون بالله في توحيد الألوهية، فيعبدون مع الله غيره؛ مثل اللات، والعزى، ومناة، وهبل وغيرها من الأصنام المعيّنة بعينها، وغير المعيّنة.

فالمشركون لهم أصنام معيّنة بعينها؛ كاللات والعزى ومناة وما أشبهها، ولهم أصنام غير معيّنة، فمن سَفَهِهم أن الإنسان إذا نزل أرضاً اختار أربعة أحجار؛ ثلاثة منها يجعلها للقدّر، والأحسن منها يجعله إلهًا يعبدّه، وهذا سَفَهٌ عَجَبٌ!

فإذا قال قائل: ما هو الدليل على هذا التقسيم؟

قلنا: الدليل على هذا التقسيم هو التَّبَعُ والاستِقْرَاءُ؛ أي: أن العلماء رَجَعُوا إِلَى اللَّهِ وَاسْتَقْرَعُوا مَا حَصَلَ مِنْ أَنْوَاعِ الشَّرِكِ، فوجدوه يدور على هذه الأقسام الثلاثة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

كِتَابُ التَّوْحِيدِ

وفي نسخة: والرّد على الجَهْمِيَّةِ؛ الجَهْمِيَّةُ أتباعُ الجَهَمِ بنِ صَفْوَانَ، والجَهَمُ بنُ صَفْوَانَ ليس هو رأس الأمر في التعطيل، بل رأس الأمر في التعطيل شيخه الجَعْدُ بنُ ذَرَّهم، لكن الجَهَمَ كان فصيحاً بليغاً نشيطاً، فحرّك هذه الدعوة -دعوة التعطيل- ونشرها وناظر عليها، وجادل فيها، فنُسِبَ المذهب إليه، وإن كان المذهب في الأصل من الجَعْدِ بنِ ذَرَّهم.

وأول هذا المذهب الخبيث مبنّى على شَيْئَيْنِ: إنكار المحبة، وإنكار الكلام لله، قالوا: الله لا يحب، ولا يتكلّم. وهذا هَذَمٌ للدين كلّهُ، لأنه إذا كان الله لا يحب صَارَ الْمُؤْمِنُ وَالْكَافِرُ عِنْدَ اللَّهِ سَوَاءً وهذا تعطيل واضح، وإذا كان

لا يتكلم صارت الشرائع والخلق سواء؛ يعني: أن حكمه الكوني وحكمه الشرعي سواء وهذا تعطيل واضح، وأيضاً فإن إنكار الكلام إنكار للشرائع؛ لأن الشرع مما ثبت بالوحي، والوحي كلامٌ فإذا أنكر الكلام أنكر الوحي، وهذا تعطيل واضح.

وعلى هذا فقول الجعد بن درهم أن الله تعالى لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً هو إنكار تأويل لا إنكار جحد؛ لأنه لو كان يريد إنكار الجحد لأعلن على نفسه بالكفر؛ إذ إن من أنكر حرفاً واحداً من القرآن فهو كافر؛ لكنه أنكره إنكاراً تأويل، فقال: إن الله يتكلم، وإن الله اتخذ إبراهيم خليلاً، لكن ليس على المعنى الذي تريدون، فهو قد اتخذ خليلاً من الخلّة بالكسرة وهي الاحتياج والفقر، وليست من الخلّة التي هي المحبة. أو أعلى أنواع المحبة.

وهو لم يكلم موسى تكليماً بمعنى الكلام الذي يُسمع، ولكن كلمه بمعنى: جرحه بمخالف الحكمة؛ لأن الكلم في اللغة بمعنى الجرح، ومنه قول النبي ﷺ: «ما من مَكْلُومٍ يُكَلِّمُ في سبيلِ اللَّهِ إِلَّا جاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَكَلَّمُهُ يَتَعَبُ»^(١) دماً، اللون لونُ الدَّمِ، والريُّ ريحُ المسك^(٢).

فمعنى كلم: جرح، وهذا على سبيل الاستعارة على كلامه، كأن الحكمة وخش لها أظفاراً جرحَ الله بها موسى^(٣).

ولا شك أن هذا كلامٌ مُتَكَرِّرٌ عظيم، لكن من طبع على قلبه فإنه لا يرى الباطل باطلاً والعياد بالله.

ويقال: إنه لما خرج خالد بن عبد الله القسري ذات عيد من أعياد الأضحى، وكان قد حبس الجعد بن درهم، فخرج بالجعد بن درهم موثقاً، وخطب الناس وقال: أيها الناس، ضحوا، تقبل الله ضحاياكم، فإني مُضْحٍ بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً. ثم نزل من المنبر، فدبّحه^(٤).

(١) قال النووي رحمه الله في شرح مسلم (٢٩/٧): قوله ﷺ: «وجرحه يثعب». وهو بفتح الباء والعين وإسكان المثناة بينهما، ومعناه: يجري متفجراً؛ أي: كثيراً، وهو بمعنى الرواية الأخرى: يتفجر دماً.

وانظر «النهاية» لابن الأثير (ث ع ب)

(٢) رواه مسلم (١٨٧٦) (١٠٥).

(٣) قال الشيخ رحمه الله: إذا قال الله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [الأنعام: ١١٤]. فالقاعدة في اللغة العربية أن الفعل إذا أُكِّدَ بمصدر انتهى المجاز عنه؛ يعني: حتى القائلون بوجود المجاز في اللغة العربية يقولون: إن التأكيد ينفي احتمال المجاز، والآية مؤكدة ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ فلا وجه لما ادعاه، ثم الآيات قاطعة بإثبات المحبة لله ﷻ، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، ﴿يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

رواه البيهقي في «سننه» (٢٠٥/١٠). والبخاري في «التاريخ الكبير» (٦٤/١)، وفي «خلق أفعال العباد» (ص ١٢)، والدارمي في «الرد على الجهمية» (ص ١١٣).

(٤) رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٦٤/١)، وفي «خلق أفعال العباد» (ص ١٢)، والدارمي في «الرد على الجهمية» (ص ١١٣)، والبيهقي في «سننه» (٢٠٥/١٠) قال محقق كتاب «خلق أفعال العباد» الأستاذ بدر

وفي ذلك يقول ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ:

ولأجل ذا ضحى بجفد خالد الـ قسري يوم ذبائح قربان
إذا قال إبراهيم ليس خليفه كلاً ولا موسى الكلیم الداني
شكر الضحية كل صاحب سنة لله ذك من أخي قربان^(١)

ونحن نشكره أن ضحى بهذا الرجل الذي هو رأس هذه البدعة العظيمة.

وقول البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

«التوحيد والرّد على الجهمية». ويُفهّم من هذا الكلام أنّ الجهمية في رأي البخاري رَحِمَهُ اللهُ ليسوا من أهل التوحيد؛ لأنه قال: التوحيد والرّد على الجهمية، وقد صرح كثير من العلماء بكفر الجهمية. وبعضهم فصل، وقال: المجتهد منهم كافر، والمقلّد العامي ليس بكافر. وبعضهم زاد قيداً في المجتهد، وقال: المجتهد الداعي إلى بدعته كافر، وغير الداعية -الذي تكون بدعته على نفسه- ليس بكافر.

وهذه المسألة -أعني: مسألة تكفير الجهمية والمعتزلة والخوارج والرافضة ونحوهم- تحتاج إلى نظر عميق، وفي كل قضية بعينها؛ لأنّ إطلاق الكفر، قد يدخل فيه من ليس بكافر، ونفي الكفر قد يخرج منه من هو كافر، والكفر حكم من أحكام الله لا يجوز لنا أن نطلقه على أحد إلا إذا علمنا أنّه يستحق هذا الوصف.

كما أن التحليل والتحريم من أحكام الله، فلا يجوز أن نطلق على شيء أنّه حلال أو حرام إلاّ وعندنا فيه من الله برهان، بل الكفر أعظم؛ لأنّ الكفر فوق الحرام، وفوق الكبائر.

ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

١ - باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى.

وقوله: «دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى».

الظاهر: أنّ «ال» في قوله: «النبي» للعهد الذهني وليست للعموم بدليل سياق الأحاديث ويصح أن نجعلها للعموم؛ أي: دعاء كل نبي أمته إلى توحيد الله، وإذا جعلناها للعموم فإنّ دليل ذلك قوله تعالى:

=

البدر، إسناده ضعيف؛ فإنّ أبا عبد الرحمن، وهو محمد بن حبيب مجهول، كما في «الميزان» للذهبي (٥٠٨، ٥٠٩)، و«التقريب» لابن حجر، وعبد الرحمن بن محمد قال عنه ابن حجر: مقبول؛ يعني: حيث يتابع، وإلا فلين، جده حبيب قال عنه: صدوق يخطئ. ١٠هـ.

وانظر: «السير» (٥/٤٣٢).

(١) انظر: «شرح القصيدة التونية» لفَضيلة الشيخ محمد خليل هراس (١/٣٤).

﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [البقرة: ٢١٧]. وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الشورى: ٢٠٥]. فكل الرُّسُلِ جاءوا لتحقيق التوحيد - نسأل الله أن يحققه لنا ولكم - تحقيق هذا التوحيد مُهِمٌّ جدًّا لعبادة الله وحده وإخلاص العباد له أمرٌ عظيمٌ جدًّا وليس بالسهل ولا باليسير، ولهذا قال بعض السلف: ما جاهدت نفسي على شيءٍ مُجَاهَدَتَهَا على الإخلاص. فالنفس تحتاج إلى جهادٍ في تحقيق هذا التوحيد الذي جاءت به الرُّسُلُ ونزلت به الكتب بل من أجله خُلِقَ الجن والإنس، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْإِنْسَ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الدخان: ٥٦]. فجميعُ الرُّسُلِ دَعَوْا أُمَّمَهُمْ إلى التوحيد، وعلى رَأْسِهِمْ خَاتَمُهُمْ مُحَمَّدٌ ﷺ فقد دَعَا إلى التوحيد في مكة وفي المدينة بالقول وبالفعل.

فمن ذلك ما قال البخاري رحمه الله:

٧٣٧١- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِيٍّ عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ»^(١).

٧٣٧٢- وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِيٍّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا مَعْبُدٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَقُولُ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ لَمَّا بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ إِلَى نَحْوِ أَهْلِ الْيَمَنِ قَالَ لَهُ: «إِنَّكَ تَقْدُمُ عَلَى قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَى أَنْ يُوحِدُوا اللَّهَ تَعَالَى فَإِذَا عَرَفُوا ذَلِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ فَإِذَا صَلَّوْا فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِنْ غَنِيِّهِمْ تُرَدُّ عَلَى فَقِيرِهِمْ فَإِذَا أَقْرَأُوا بِذَلِكَ فَخُذْ مِنْهُمْ وَتَوَقَّ كَرَاهِمَ أَمْوَالِ النَّاسِ»^(٢).

بعث معاذ إلى اليمن كان في السنة العاشرة من الهجرة، بعث النبي ﷺ معاذًا وأبا موسى الأشعري، لكنه بعث كل واحدٍ منهما إلى ناحية، ولهذا وردت ألفاظُ حديثِ ابنِ عَبَّاسٍ في بعثِ مُعَاذٍ على وجهين:

الوجه الأول: بعث معاذًا إلى اليمن.

والوجه الثاني: بعث معاذًا نحو اليمن أي جهة اليمن.

(١) رواه البخاري (٧٣٧١)، ومسلم (١٩).

(٢) رواه البخاري (٧٣٧٢)، ومسلم (١٩).

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٣٤٨/١٣) قوله: لما بعث النبي ﷺ معاذ بن جبل إلى نحو أهل اليمن. أي: جهة أهل اليمن، وهذه الرواية تقيد الرواية المطلقة بلفظ: حين بعثه إلى اليمن فيثبت هذه الرواية أن لفظ اليمن من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أو من إطلاق العام وإرادة الخاص، أو لكون اسم الجنس يطلق على بعضه كما يطلق على كله، والراجع أنه من حمل المطلق على المقيد كما صرحت به هذه الرواية. اهـ

والثاني أقرب إلى الواقع؛ أي: نحو اليمن أقرب إلى الواقع؛ لأن النبي ﷺ بعث معاذًا إلى جهة، وبعث أبا موسى إلى جهة أخرى، ولا يمتنع أن يكون اللفظ الذي فيه إلى اليمن يراؤ به الخصوص، وإن كان للعموم، ومعلوم أن معاذًا لم يتجول في كل اليمن.

والشاهد من هذا الحديث قوله: «فليكن أول ما تدعوهم إلى أن يوحدوا الله» كلمة «يُوحِدُوا الله» مطابقة للترجمة تمامًا وفي لفظ آخر في الحديث نفسه: «إلى أن يشهدوا ألا إله إلا الله»، و«فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة ألا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله» فبأيها نأخذ؟

نأخذ بالثاني: لأن فيه زيادة، وهو قوله: «وأن محمدًا رسول الله»؛ لأن أهل الكتاب لا يؤمنون بأن محمدًا رسول الله إلى جميع الخلق، فيكون هذا اللفظ هو المعبر وهو المأخوذ به؛ لأنه أوفى، وأكثر فائدة، ومن المعلوم أن النبي ﷺ لم يبعث معاذًا إلا مرة واحدة، ولم يوصه بها أو صاه به إلا مرة واحدة، وعلى هذا فينبغي أن نختار من ألفاظ هذا الحديث أوفاه وأكثرها، وهكذا ينبغي في كل حديث اختلفت ألفاظه، ونحن نعلم أنه لم يقع إلا مرة واحدة فإنه يجب علينا أن نأخذ أوفاه وأتمها سياقًا؛ لأن الوافي التام السياق يدل على أن راويه قد ضبطه وأحاط به، وعلى كل حال فقوله: «إلى أن يوحدوا الله» هي معنى شهادة أن لا إله إلا الله.

وفي الحديث: دليل على أن أهل الكتاب لم يوحدوا الله ﷻ وهو كذلك، فإن اليهود يقولون: عزيز ابن الله. والنصارى يقولون: المسيح ابن الله. ويقولون أيضًا: إن الله ثالث ثلاثة. فهم لم يوحدوا الله ﷻ إلى السنة العاشرة وهم لم يوحدوا الله وبهذا نعرف أن قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٠]، أي حل نساء أهل الكتاب ثابت، ولو كانوا يقولون بالشرك.

وفي الحديث دليل: على رد قول من يقول: إن أول واجب على الإنسان المعرفة قبل أن يعقّد، أي أننا ندعو الناس أولًا إلى أن يعرفوا ويتعلموا ثم بعد ذلك يعقّدون، وأفسد منه قول من يقول: إن أول واجب على الإنسان الشك. أن يشك أولًا ثم ينظر في الآيات من أجل أن يدفع هذا الشك، وهذا القول من أبطل الأقوال، بل هو أبطل قول سمعته؛ لأن الذي يلقي نفسه في الطين ليتعود كيف يخرج من الطين هل يأمن أن يركس في الطين أو لا يأمن؟ لا يأمن، ربا هذا الرجل القائل: نشك أولًا. ما يستطيع أن يصل إلى اليقين فيبقى شاكًا - نسأل الله العافية من هذه الأقوال - وسبب هذه الأقوال هو انحراف الفطرة والطبيعة عند هؤلاء، فيظنون أن الناس مثلهم، والناس في الحقيقة مجبولون على الفطرة، لا يحتاج أن يقال لهم: انظروا من خلق السموات والأرض؛ لأن هذا أمر معلوم فطريًا بل نقول وخذوا من خلق السموات والأرض، واعبدوه وحده، نعم لو احتاج الإنسان إلى نظر فإننا نخبره.

مثل: أن يكون شخص نشأ في بلاد شيعية لا يعرفون ربًا ولا إلهًا، وإنما هم كالأنعام فهؤلاء قد نحتاج إلى أن نعرفهم بالله أولًا ثم ندعوهم إلى التوحيد ثانيًا، لكن مثل أهل الكتاب لا يحتاجون إلى تعريف بالله؛ لأنهم عندهم علم بالله.

فهم يعرفون الله ﷻ بل يعرفون الرسول ﷺ كما يعرفون أبناءهم، فصار أول ما ندعو الناس إلى توحيد الله ﷻ قبل المعرفة؛ لأنَّ هذا أمر فطريٌّ إلا إذا كان إنسانٌ منغمساً في قومٍ أفسدوا فطرته فحينئذٍ نعرِّفه بالله أولاً، ثم ندعوه إلى توحيد الله.

أما القول: بأن الواجب الشك أولاً ثم المعرفة ثانياً ثم العقيدة ثالثاً، فهذا قولٌ من أبطال الأقوال بل هو أبطُلُ قولٍ سمعته.

❖ وفي الحديث قوله: «فإذا عرفوا ذلك» استدللَّ بعض الناس أن أول شيء هو المعرفة، لقوله: «فإذا عرفوا ذلك» لكن ذكرنا لكم آفاً أن الحديث روي بالفاظٍ متعدِّدة، وأوفى هذه اللفاظ هو قوله في اللفظ الثاني: «فإن أطاعوك لذلك» هذا اللفظ الذي سبق فيه الحديث سياقاً تاماً. وعلى هذا فيكون هذا اللفظ الذي ذكره المؤلف هنا منقولاً بالمعنى على أن قوله: إذا عرفوا ذلك. لا يتعين أن يكون المراد به إذا عرفوا الله، بل يكون المراد من قوله: إذا عرفوا ذلك أي عرفوا أن الله إلهٌ واحدٌ أي عرفوا التوحيد وأقروا به وانقادوا له فأخبرهم أن الله افترض عليهم... إلى آخره، وهذا لا يحتاج إلى شرح، وهو معروف، وقد سبق.

❖ وفي قوله في الحديث: «زكاة في أموالهم». تدلُّ هذه اللفظة على أن الزكاة واجبة في المال، وهو كذلك، ولهذا لا يشترط لوجوبها على القولِ الراجح أن يكون مالكُ المالِ مكلفاً -أي: بالغاً عاقلاً-. فتجب في مالٍ الصبيِّ وفي مالٍ المجنون.

ولو قال قائل: إن الخطاب لا يوجه إلا للمكلف أصلاً. لكان هذا وجهاً قوياً، لكنَّه لما قال: في أموالهم، وقال في الآية: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [البقرة: ٢١٣]. دلَّ هذا على أن الزكاة مكرَّرة في المال. وقوله: «من غنيهم فتدُّ على فقيرهم». المراد بالغني هنا: من يملك نصيباً زكواً، أما من يملك العقار، ولو كثر فإنه ليس غنياً، بالنسبة لوجوب الزكاة عليه؛ لأنَّ العقارات على القولِ الراجح لا تجب فيها الزكاة.

❖ وقوله في الحديث: «على فقيرهم». دليلٌ على أن الصدقة تُوزَّع على مستحقِّيها توزيع أفراد، لا توزيع جميع، فقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ [البقرة: ٢١٠]. لبيان جنس المستحقين، وليس المراد أن تستوعب هذه الأصناف بالزكاة.

وهذه مسألةٌ تختلف فيها الفقهاء رحمهم الله مع وجود هذا النص، فقال بعضهم: لا بد أن تُقسَّم الزكاة ثمانية أقسام، لكل واحدٍ من الأصناف الثمانية قسم.

❖ وقال آخرون زيادةً على ذلك: بل ما جاء بلفظ الجمع من هذه الأصناف وجب أن تُعطى ثلاثة منهم. وعلى هذا فيكون الواجب أن تعطى ثلاثة فقراء وثلاثة مساكين وثلاثة عاملين عليها وثلاثة غارمين وثلاث رقاب، وثلاثة مؤلفة قلوبهم، وأما في سبيلِ الله وابنِ السبيل فهذه مفردة تُصدَّق بالواحد.

ولكن القولَ الراجحُ أنَّ المرادَ ببيان المستحقين، لا وجوبُ الصرفِ في الجميع، بدليلِ قوله في هذا الحديث: «في فقراءهم».

❖ وقوله: «تؤخذُ من غنيهم، فتُرَدُّ على فقيرهم». أخذ بعض العلماء من هذا الحديث أنه لا يجوزُ نقلُ الزكاةِ عن البلدِ الذي فيه الأغنياءُ إلى بلدٍ آخر؛ لأنَّ قوله: «غنيهم» كما هو خاصٌّ بأغنياءِ أهلِ اليمنِ فقوله: «فقيرهم» أيضًا خاصٌّ بفقراءِ أهلِ اليمنِ.

ووجهُ ذلك أيضًا من حيثُ المعنى، وهو أنه إذا نُقلتِ الزكاةُ من بلدِ الغنيِّ إلى بلدٍ آخرَ صارَ في هذا إيغارٌ لصدور الفقراءِ الذين في البلدِ، وربما صار ذلك فتحةً للعدوانِ على الأغنياءِ، وأخذ أموالهم، فيكونُ في هذا فتنةٌ.

وهذا هو المشهورُ من مذهبِ الإمامِ أحمدَ رحمته الله أنه يحرمُ ^(١) نقلُ الزكاةِ إلى خارجِ البلدِ، لكنهم يبيّنونها بمسافةِ القصرِ إلا إذا لم يكن في البلدِ مُستحقٌّ، فتُصرفُ في بلدٍ آخر. والحديثُ له فوائدٌ سبق الكلامُ عليها، لكن الذي يختصُّ بهذا البابِ قوله: «إلى أن يوحلوا الله». ثم قال البخاريُّ رحمته الله:

٧٣٧٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ وَالْأَشْعَثِ ابْنِ سُلَيْمٍ أَنَّهُمَا سَمِعَا الْأَسْوَدَ بْنَ هَلَالٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا مُعَاذُ، أَتَدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ». قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «أَنْ يَعْْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، أَتَدْرِي مَا حَقُّهُمْ عَلَيْهِ؟». قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ: «أَلَا يُعَذِّبُهُمْ؟» ^(٢).

هنا الحديثُ مُختَصَرٌ، فالبخاريُّ رحمته الله تعالى اختَصَرَ السِّيَاقَ؛ لأنَّ المقصودَ هو الشَّاهدُ مِنَ الْحَدِيثِ، وهو قوله لَمَّا سَأَلَ «مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ؟». قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «أَنْ يَعْْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا».

فذكر النَّبِيُّ ﷺ شَيْئَيْنِ: العبادة، وعدمُ الشِّرْكِ، فلا بُدَّ من عبادةٍ، ولا بُدَّ من عَمَلٍ. وكلمةُ «يَعْبُدُوهُ»؛ يَغْنِي: عبادةً تَامَةً لَا تَقْتَضِي مُخَالَفَةً يَسْتَحِقُّ عَلَيْهَا الْعِقَابَ، ولهذا قَالَ: «أَتَدْرِي مَا حَقُّهُمْ عَلَيْهِ؟». قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «أَلَا يُعَذِّبُهُمْ». وهو لَا يُعَذِّبُهُمْ إِذَا عَبَدُوهُ وَلَمْ يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُمْ قَامُوا بِحَقِّ اللَّهِ، وَاللَّهُ ﻻ أَكْرَمُ مِنْهُمْ، فَإِذَا قَامُوا بِحَقِّهِ قَامَ بِحَقِّهِمْ.

فإذا قَالَ قَائِلٌ: كيفَ يكونُ للعبادِ حقٌّ على الله، وهم مَرْبُوبُونَ؟ فالجوابُ: أنَّ اللهَ هو الذي أَوْجَبَ الْحَقَّ عَلَى نَفْسِهِ، والممنوعُ أَنْ تُوجِبَ نحنُ حقًّا على الله، أمَّا إِذَا أَوْجَبَ اللهُ عَلَى نَفْسِهِ حقًّا لنا فهذا مِنْ فَضْلِهِ وَكَرَمِهِ، ولهذا قال ابنُ القيمِ رحمته الله:

(١) انظر: «المغني» (٢/ ٢٨٣).

(٢) رواه مسلم (٣٠).

مَا لِلْعِبَادِ عَلَيْهِ حَقٌّ وَاجِبٌ وَهُوَ أَوْجَبُ الْأَجْرِ الْعَظِيمِ الشَّانِ

كَلًّا وَلَا عَمَلٌ لَدَيْهِ ضَائِعٌ إِنْ كَانَ بِالْإِخْلَاصِ وَالْإِحْسَانِ

إِنْ عُدُّوا فِعْدْلَهُ أَوْ نَعَمُوا فِيْ فَضْلِهِ وَالْحَمْدُ لِلْمَنَّانِ (١)

فَيَنْ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ لَيْسَ لَنَا عَلَى رَبِّنَا حَقٌّ نُوْجِبُهُ نَحْنُ بِأَنْفُسِنَا، بَلْ هُوَ الَّذِي أَوْجَبَ الْحَقَّ عَلَى نَفْسِهِ، وَلَهُ أَنْ يَفْعَلَ مَا يَشَاءُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤]. أَي: أَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ﴿أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ بِعَدْلِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [٥٥].

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ نَحْنُ نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ مَنْ قَامَ بِعِبَادَتِهِ بِلَا شِرْكَ، فَإِنَّهُ لَا يُعَذِّبُهُ، وَهَذَا مِنْ فَضْلِهِ وَإِحْسَانِهِ وَرَحْمَتِهِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٣٧٤- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَجُلًا سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [١] ﴿الأنعام: ١٠١﴾، فَلَمَّا أَصْبَحَ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ، فَكَانَ الرَّجُلُ يَتَقَالَّهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّهَا لَتَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ».

زَادَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَخِي قَتَادَةُ بْنُ النُّعْمَانِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (١).

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّهَا لَتَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ». وَأَقْسَمَ عَلَى ذَلِكَ.

قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: وَإِنَّمَا كَانَتْ تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ ثَلَاثَةٌ مَوَاضِعٌ: أَحْكَامٌ، وَأَخْبَارٌ عَنِ اللَّهِ، وَأَخْبَارٌ عَنْ مَخْلُوقَاتِ اللَّهِ، وَكُلُّ الْقُرْآنِ يَدُورُ عَلَى هَذِهِ الْمَعَانِي الثَّلَاثَةِ. فَالْأَحْكَامُ تَتَعَلَّقُ بِأَعْمَالِ الْعِبَادِ، وَالْأَخْبَارُ عَنْ مَخْلُوقَاتِ اللَّهِ أَيْضًا تَتَعَلَّقُ بِهَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ عَنْهَا، وَالْأَخْبَارُ عَنِ اللَّهِ تَضَمَّنَتْهَا سُورَةُ الْإِخْلَاصِ، ففِيهَا تَوْحِيدُ الْأَلُوْهِيَّةِ وَالرُّبُوبِيَّةِ وَالْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ. فَالْأَلُوْهِيَّةُ: فِي قَوْلِهِ: ﴿اللَّهُ﴾.

وَالرُّبُوبِيَّةُ وَالْأَسْمَاءُ وَالصِّفَاتُ: فِي قَوْلِهِ: ﴿الضَّكُّ﴾ لَمْ يَكِلْهُ وَلَمْ يُؤَلِّهِ ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الأنعام: ٢-٤]. وَلِهَذَا كَانَتْ تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ.

وَفِي الْحَدِيثِ مِنَ الْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ: جَوَازُ تَرْوِيدِ السُّورَةِ أَوْ الْآيَةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْرَأَ عَلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يُنْكِرْهُ، فَإِذَا كَرَّرَ الْإِنْسَانُ الْآيَةَ أَوْ السُّورَةَ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ، وَكَثِيرًا مَا تُعْجِبُ الْإِنْسَانَ آيَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِمَّا

(١) «شرح القصيدة النونية» (١٠٨/٢).

(٢) تقدم الكلام عليه في فضائل القرآن.

لَمَعْنَاهَا أَوْ لَلْفُظْهَا، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَيُرَدُّهَا.

فهذا لا بأس به حتى لو كرّر، لكن تكريرها بعددٍ مُعَيَّنٍ يَعْتَادُهُ الْإِنْسَانُ هَذَا يَحْتَاجُ إِلَى تَوْقِيفٍ، فَمَثَلًا لَوْ أَرَادَ الْإِنْسَانُ أَنْ يَقْرَأَ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ①﴾. مائة مرة، وجعل لنفسه وَرْدًا يَقْرُأُهَا كُلَّ يَوْمٍ مائة مرة فَإِنَّ ذَلِكَ بَدْعَةٌ، لكن لو كان يَقْرُأُهَا بِدُونِ عَدَدٍ مُعَيَّنٍ، بَأَن يَكُونَ كُلَّمَا قَرَأَهَا فَهَذَا لَيْسَ بِبَدْعَةٍ، وَلَيْسَ بِحَرَامٍ، وَلَا بِمَكْرُوهٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٣٧٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو، عَنْ ابْنِ أَبِي هَلَالٍ، أَنَّ أَبَا الرَّجَالِ عَمَدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَهُ عَنْ أُمِّهِ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَكَانَتْ فِي حَجَرٍ عَائِشَةُ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا عَلَى سَرِيَّةٍ، وَكَانَ يَقْرَأُ لِأَصْحَابِهِ فِي صَلَاتِهِ فَيَخْتِمُ بِـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ①﴾، فَلَمَّا رَجَعُوا ذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «سَلُّوهُ لَأَيِّ شَيْءٍ يَصْنَعُ ذَلِكَ؟» فَسَأَلُوهُ، فَقَالَ: لِأَنَّهَا صِفَةُ الرَّحْمَنِ، وَأَنَا أُحِبُّ أَنْ أَقْرَأُ بِهَا. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَخْبِرُوهُ أَنَّ اللَّهَ يُحِبُّهُ»^(١).

الشاهد من هذا الحديث: قصة هذا الرجل الذي بعثه النبي ﷺ على سريّة، فكان يَقْرَأُ لِأَصْحَابِهِ، وَيَخْتِمُ بِـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ①﴾. وقوله: فَيَخْتِمُ بِـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ①﴾. يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ يَخْتِمُ قِرَاءَةَ كُلِّ رَكْعَةٍ، أَوْ أَنَّهُ يَخْتِمُ قِرَاءَةَ الصَّلَاةِ عَمُومًا.

فَعَلَى الْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ: إِذَا كَانَتِ الصَّلَاةُ رِبَاعِيَّةً يَكُونُ يَقْرَأُ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ①﴾ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ. وَعَلَى الْإِحْتِمَالِ الثَّانِي: يَكُونُ يَقْرَأُهَا مَرَّةً وَاحِدَةً، وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِهِ الْفُقَهَاءُ عَلَى جَوَازِ جَمْعِ سُورَتَيْنِ فِي رَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ.^(١)

وقوله: «لِأَنَّهَا صِفَةُ الرَّحْمَنِ». هذا هو الشاهد، لِأَنَّهَا؛ أَي: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ①﴾ صِفَةُ الرَّحْمَنِ. وَلَا يَرِيدُ أَنَّهَا كَلَامُ اللَّهِ فِيهِ صِفَتُهُ؛ لِأَنَّ هَذَا الْوَصْفَ لَا يَخْتَصُّ بِـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ①﴾ بَلْ هُوَ شَامِلٌ لِلْقُرْآنِ كُلِّهِ، وَلَكِنْ مَرَادُهُ لِأَنَّهَا تَشْتَمِلُ عَلَى صِفَةِ الرَّحْمَنِ؛ فَإِنَّ جَمِيعَ صِفَاتِ اللَّهِ ﷻ تَتَضَمَّنُهَا هَذِهِ السُّورَةُ، وَتَشْتَمِلُ عَلَيْهَا.

وفي هذا الحديث: إثبات الصفة لله، كما جرى على ذلك علماء السلف؛ أَنَّ اللَّهَ أَسْمَاءٌ وَصِفَاتٌ،

(١) رواه مسلم (٢٦٣).

(٢) انظر: «المغني» (٢/ ١٦٨، ١٦٩)، و«المبدع» (١/ ٤٨٥)، و«الفروع» (١/ ٣٦٩)، و«كشف القناع»

(١/ ٣٧٤).

وأنكر ابن حزم الظاهري ذكر الصفة، وقال: إن ذكر الصفة ممّا أخذته المتكلمون^(١)، ولكن قوله مردود بالقرآن وبالسنة:

أما القرآن فإن الله تعالى قال: ﴿سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ (الأنعام: ١٨٠). فنفي ما وصفه به المشركون عن نفسه أو تنزيهه نفسه عَمَّا وصفه المشركون يدلُّ على ثبوت صفة الكمال له، وهو كذلك. وأما الحديث فظاهر؛ لقوله فيه: «لأنها صفة الرحمن»، فأثبت للرحمن صفة، ومن المعلوم أن ابن حزم لم يحتج لقوله إلا أن الصفة لا تقوم إلا بجسم، والجسم مُمتنع على الله.

ونحن نتكلم عن الجسم الآن والحيز والجهة وما أشبه ذلك من العبارات التي توصل أهل التعطيل بها - أي بنفيها - إلى نفي الصفات عن الله، فقالوا: لا تصف الله بصفة؛ لأن هذا يقتضي أن يكون جسماً، والجسم مُحدث، والله عز وجل هو الأول الذي ليس قبله شيء.

فنقول لهم: إن كان يلزم من إثبات الصفة أن يكون الله جسماً فهذا لازم من كتاب الله وسنة رسوله، وكتاب الله وسنة رسوله حق، واللازم من الحق حق، وإن كان لا يلزم فقد حصل الانفكاك عَمَّا أَلَزَمَنا به.

ثم نقول له: ولغيره من الأشاعرة أيضاً الذين يُنكرون الصفات بناءً على هذا: ما هو الجسم الذي تريدون أن تنفوه عن الله؟ هل مرادكم بذلك الجسم المركَّب الذي يفتقر بعضه إلى بعض ويتجزأ، أم مرادكم بذلك الشيء القائم بنفسه المتَّصف بالصفات، الفاعل لما يريد، الذي يَجِيء ويأتي، ويأخذ ويقبض ويبسط؟

إن أردتم الأول فنحن نوافقكم على أن الله لا يوصف بالجسم بهذا المعنى، وإن أردتم الثاني فنحن نوصف الله به، وسَمَوْه ما شئتم، سَمَوْه جسماً أو غير جسم، فنحن نوصف الله بأنه عز وجل قائم بنفسه مُتَّصف بالصفات اللاتقية به، يَجِيء ويستوي ويأخذ ويقبض ويبسط ويتكلم، نقول بذلك، ولا يمكن أن ننكر هذا؛ لأن إنكار هذا هو التعطيل المخض.

ثم نقول لهم: أنتم تقولون: إنه لا يتَّصف بالصفات إلا الجسم، وهذا خطأ مخالف للواقع؛ فإنه يوصف بالصفات ما ليس بجسم، فاللغة العربية مملوءة من وصف الأزمان بالصفات، فيقال مثلاً: هذا ليل طويل، وهذا نهار قصير. وهل الليل والنهار أجسام؟

الجواب: لا.

❦ ويقال: حرٌّ شديد، وبردٌ شديد. والحرُّ والبرد ليسا بجسم، فدعواكم أن الصفات لا تقوم إلا بجسم دعوى باطلة، تكذبها اللغة وتكذبها الحس.

(١) قال ابن حزم في «الفصل» (٢/ ٢٨٤): هذه لفظة اصطلاح عليها أهل الكلام، من المعتزلة، ومن تبعهم، ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه رضي الله عنه اهـ
وضعف هذا الحديث، وقد أطال الكلام على هذا المعنى، واحتج بأشياء لا تدل على مراده.

وَبِنَاءٍ عَلَى ذَلِكَ يَبَيِّنُ أَنَّ نَفْيَ الْجِسْمِيَّةِ عَنِ اللَّهِ ﷻ خَطَأٌ، وَأَنَّ إِثْبَاتَهَا كَذَلِكَ خَطَأٌ، وَهَذَا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ.
وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى: فَإِنْ أُرِيدَ بِهَا مَعْنَى لَا يَلِيْقُ بِاللَّهِ وَجَبَ نَفْيُهَا، وَإِنْ أُرِيدَ بِهَا مَعْنَى يَلِيْقُ بِاللَّهِ
فَهِيَ حَقٌّ، لَكِنْ لَا تُطْلَقُ لَفْظًا عَلَى اللَّهِ؛ إِثْبَاتًا، وَلَا نَفْيًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرَدْ إِثْبَاتُهَا وَلَا نَفْيُهَا. وَالْعَجَبُ أَنَّ هَؤُلَاءِ
الْقَوْمَ الَّذِينَ اعْتَمَدُوا فِي نَفْيِ الصِّفَاتِ عَنِ اللَّهِ عَلَى نَفْيِ الْجِسْمِيَّةِ قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ لَا يَحْزَنُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ حَزِنَ
لَكَانَ جِسْمًا.

إِذَا: الْحَزَنُ صِفَةٌ وَالصِّفَةُ، لَا تَقُومُ إِلَّا بِجِسْمٍ، فَانْظُرْ كَيْفَ آدَى بِهِمْ هَذَا الْخَطَأُ إِلَى هَذَا الْخَطَأِ الْفَادِحِ، أَيُّهَا اعْظُمُ
أَنْ نَصِفَ اللَّهَ بِالْحَزَنِ وَالْعَجْزِ وَالتَّعَبِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، أَوْ أَنْ نَصِفَهُ بِأَنَّهُ جِسْمٌ؟

الْجَوَابُ: أَنَّهُ الْأَوَّلُ، فَذَهَبُوا يَنْفُونَ الْأَوْضَحَ فِي الْفَسَادِ بِنَاءً عَلَى مَا هُوَ أَخْفَى، فَعَكَسُوا الْقَضِيَّةَ؛
لَأَنَّ الْقَضِيَّةَ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِالْأَوْضَحِ عَلَى الْأَخْفَى، أَمَا هَؤُلَاءِ فَاسْتَدَلُّوا بِمَا هُوَ أَخْفَى عَلَى مَا هُوَ أَوْضَحُ.
فَنَقُولُ لَهُمْ: هَذَا الْكَلَامُ مِنْ أَبْطَلِ مَا يَكُونُ:

فَأَوَّلًا أَنْتُمْ إِذَا قُلْتُمْ: إِنَّا لَوْ أَثْبَتْنَا الْحَزْنَ لِلَّهِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ جِسْمًا، فَمِنْ أَثْبَتِ الْحَزْنَ، لَهُ أَنْ يَقُولَ: أَنَا
أَثْبَتُ الْحَزْنَ وَلَا أَقُولُ: إِنَّهُ جِسْمٌ كَمَا قَالَ السَّلَفُ: نَحْنُ نَثْبِتُ الْقُدْرَةَ وَلَا نَقُولُ: إِنَّهُ جِسْمٌ. ثُمَّ نَقُولُ:
كَلَامُكُمْ هَذَا يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ الرَّدُّ عَلَى السَّلَفِ وَالرَّدُّ عَلَى الْمَعْطَلَةِ بِطَرِيقٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ إِثْبَاتُ
الْجِسْمِيَّةِ إِنْ ثَبَّتَ الْحَزْنَ، أَوْ إِثْبَاتُ الْجِسْمِيَّةِ إِنْ ثَبَّتَ الْقُدْرَةَ مَثَلًا.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: فَهَذِهِ وَجْهَةٌ نَظَرِ ابْنِ حَزْمٍ فِي إنْكَارِ الصِّفَةِ، وَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ لَهُ صِفَةٌ، وَلَا يَجِبُ
أَنْ يَكُونَ لَهُ صِفَةٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ جِسْمًا، إِذْ إِنْ الصِّفَاتِ أَعْرَاضٌ، وَالْأَعْرَاضُ لَا تَكُونُ
إِلَّا بِأَجْسَامٍ، وَلَا يَخْفَى عَلَيْنَا أَنَّ هَذَا اسْتِعْمَالٌ لِلْقِيَاسِ، وَهُوَ يَنْكُرُ الْقِيَاسَ فِي الْأَحْكَامِ الْعَمَلِيَّةِ، وَيَأْتِي بِهِ
فِي الْأَحْكَامِ الْعَقْدِيَّةِ فَسَبَّحَانَ اللَّهَ!

إِذَا: يَسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ إِثْبَاتُ الصِّفَةِ لِلَّهِ ﷻ.

وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي مَسْأَلَةِ التَّوْحِيدِ أَوْ الْعَقِيدَةِ إِثْبَاتُ الْمَحَبَّةِ لِلَّهِ؛ لِقَوْلِهِ: «أَخْبَرُونِي أَنَّ اللَّهَ
يُحِبُّهُ» وَهَذِهِ الْمَحَبَّةُ مَحَبَّةٌ حَقِيقِيَّةٌ، فَيَجِبُ أَنْ نُؤْمِنَ أَنَّ اللَّهَ يُحِبُّ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ مَمْلُوءٌ بِذَلِكَ، قَالَ
تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [٧: ٤٣]، ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [٣١: ١٦]، ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ
الَّذِينَ يُقْتُلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًا﴾ [٤: ٤٤]، ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ﴾ [٣: ٢٢٢]،
﴿سَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [٥٤: ٥٤].

فَالْقُرْآنُ مَمْلُوءٌ بِهَذَا، وَذَكَرَ مَحَبَّةَ اللَّهِ لِمَنْ عُلِّقَتْ مَحَبَّةُ اللَّهِ بِهِ أَكْثَرَ مِنْ ذِكْرِ مَحَبَّتِنَا لِلَّهِ، فَفِي الْقُرْآنِ
إِضَافَةُ الْمَحَبَّةِ لِلَّهِ ﷻ أَكْثَرَ مِنْ إِضَافَاتِهَا لِلْمَخْلُوقِ، وَمَعَ ذَلِكَ أَنْكَرَهَا أَهْلُ التَّعْطِيلِ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ
وغيرِهِمْ، وَقَالُوا: إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُثْبِتَ أَنَّ اللَّهَ يُحِبُّ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَحَبَّةَ لَا تَكُونُ إِلَّا
بَيْنَ شَيْئَيْنِ مُتَجَانِسَيْنِ، وَالْخَالِقُ لَا يُبَازِلُ الْمَخْلُوقَ.

وَالْجَوَابُ عَلَى هَذَا سَهْلٌ وَهُوَ: أَنَّ قَوْلَهُمْ: إِنَّ الْمَحَبَّةَ لَا تَكُونُ إِلَّا بَيْنَ شَيْئَيْنِ مُتَجَانِسَيْنِ خَطَأٌ،

فالمحبة تكون بينَ شَيْئَيْنِ مُتَجَانِسَيْنِ؛ كمحبة الرجلِ لامرأته مثلاً، فهذا واقع كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [البقرة: ٢١٧].

وتكون أيضاً بينَ الجهادِ والإنسانِ، ففي الحديث الصحيح: «أُحِذْ جَبَلٌ يُحِبُّنا وَنُحِبُّهُ»^(١) والإنسانُ نفسه يُحِبُّ بعضَ ماله أكثرَ من بعضٍ، فيقول مثلاً: عندي قلمٌ ريشته سهلةٌ وليّنةٌ، لا تُشَقِّقُ الورقةَ، وقلمٌ آخرُ ريشته صعبةٌ تُشَقِّقُ الورقَ، مرةً تكونُ الكتابةُ به غليظةً، ومرةً تكونُ دقيقةً، فلا شكَّ أنه يُحِبُّ الأولَ أكثرَ من الثاني، مع كونه جَماداً.

حتى البهائمُ، ترى البعيرُ يُحِبُّ صاحبه، ويأوي إليه، ولا يُحِبُّ الآخرين، وترى أيضاً أن الإنسانَ يُحِبُّ هذه البعيرَ بعينها، ولا يُحِبُّ الأخرى؛ لأنَّ الأخرى صعبةٌ، وهذه سهلةٌ ذلولٌ. فإذا: انتَقَضَ كلامُهم وقياسُهم بأنَّ المحبةَ لا تكونُ إلا بينَ شَيْئَيْنِ مُتَجَانِسَيْنِ.

وهنا سؤالٌ، وهو: هل هم يُنْكِرُونَ المحبةَ إنكارَ جُحودٍ أو إنكارَ تأويلٍ؟ والجوابُ: أنهم يُنْكِرُونَهَا إنكارَ تأويلٍ؛ لأنَّهم لو أنكَروها إنكارَ جُحودٍ لكفروا، فلو قالوا: الله لا يُحِبُّ. فهذا كفرٌ، لكنهم يَقُولُونَ: هو يُحِبُّ، ومعنى المحبةِ كذا وكذا.

فما معنى المحبةِ عندهم؟ يَقُولُونَ: المحبةُ إمَّا الثوابُ وإمَّا إرادةُ الثوابِ، فأما على التأويلِ الأولِ فالثوابُ مَخْلُوقٌ مُنْفَصِلٌ بائنٌ عن الله، مخلوقٌ ولا أحدٌ يُنْكِرُهُ، فالكلُّ يقولُ: المخلوقاتُ الثابتةُ، الله هو الذي خَلَقَهَا.

وأما على التأويلِ الثاني -وهو إرادةُ الثوابِ- فالإرادةُ صفةٌ، والأشاعرةُ يَقْرَءُونَ بإثباتِ الإرادةِ لله ﷻ، والإرادةُ وإن كانت صفةً للمريد، لكن هم يثبتون صفةَ الإرادةِ؛ لأنَّ العقلَ عندهم دَلٌّ عليها، وكيف دَلَّ العقلُ على ثبوتِ الإرادةِ عندهم؟

الجوابُ: قالوا: تَخْصِيصُ المخلوقاتِ بها تَخْتَصُّ به يدُلُّ على الإرادةِ؛ يعني: جَعَلَ السَّمَاءَ سَمَاءً، والأَرْضَ أَرْضاً، والبعيرَ بعيراً والشاةَ شاةً، كُلُّ هذا يدُلُّ على الإرادةِ.

فالله ﷻ أرادَ أن تكونَ السماءُ سماءً على هذا الوجهِ، فصارت كذلك، وكذلك الأرضُ، وكذلك البعيرُ، وكذلك الشاةُ.

ونحن نوافقهم على أن الإرادةَ دَلٌّ عليها الشَّرْعُ والعقلُ، فلا تَرُدُّ الحقَّ، بل نَقْبَلُهُ مِن أَيِّ إنسانٍ، لكن كَوْنُنا نجعلُ المحبةَ بناءً على الإرادةِ فهذا خطأ؛ إذ إنَّ المحبةَ أَعْلَى وأَعْظَمُ من الإرادةِ.

وتجدُ الفَرْقَ بينَ أن تقولَ لشخصٍ: إِنَّ اللهَ يُحِبُّكَ. أو تقولَ لشخصٍ: أَنَّ اللهَ يُريدُ أن يُبَيِّكَ. فأيهما أَعْظَمُ؟

الأولى أَعْظَمُ وأَشْرَحُ للصِّدْرِ، وأطمِنُ للقلبِ وأَرْضَى للنفسِ، فكيف تُنْكِرُ المحبةَ، وتُثَبِّتُ الإرادةَ؟!

على كُلِّ حالٍ: فهذا الحديثُ يَدُلُّ على إثباتِ المحبةِ لله ﷻ؛ لقوله: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّهُ». وهذا قد جاء في الكتاب والسنة.
ومَحَبَّةُ اللَّهِ تَعَالَى تَعَلَّقُ أحيانًا بالأشخاص، وأحيانًا بالأعمالِ، وأحيانًا بالأماكنِ، وأحيانًا بالأزمانِ والأوقاتِ.

فأما تَعَلُّقُهَا بالأشخاصِ فمثلُ هذا الحديثِ: «أخْبِرُوهُ أَنَّ اللَّهَ يُحِبُّهُ». وأما تَعَلُّقُهَا بالأعمالِ فكقولُ النبي ﷺ: «أَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ الصَّلَاةُ عَلَى وَفْتِهَا»^(١). وأما تَعَلُّقُهَا بالأوصافِ، فكقولُه تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٢). وأما تَعَلُّقُهَا بالأماكنِ فمثلُ قولِ الرسول ﷺ: «أَحَبُّ الْبِقَاعِ إِلَى اللَّهِ مَسَاجِدُهَا، وَأَبْغَضُ الْبِقَاعِ إِلَى اللَّهِ أَسْوَاقُهَا»^(٣). وقال الرسول ﷺ عن مكة: «إِنَّكَ لِأَحَبِّ الْبِقَاعِ إِلَى اللَّهِ»^(٤). وأما الأزمانُ، فربما يُسْتَدَلُّ لذلك بقولِ النبي ﷺ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهِنَّ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ»^(٥)؛ يعني: عَشْرَ ذِي الْحِجَّةِ.

وقد يُقالُ: إن هذا من بابِ تعليلِ المحبةِ بالعملِ في هذا الزمنِ، فلا يَتِمُّ الاستِدْلَالُ. وإذا قيل: هل هناك تلازمٌ بين الإرادة والمحبة؟ فالجوابُ: لا تلازمٌ بينهما، فقد يُريدُ اللَّهُ مَا لَا يُحِبُّ وَقَدْ يُحِبُّ مَا لَا يُرِيدُ، فليس كُلُّ مَا أَحَبَّهُ اللَّهُ يُرِيدُهُ، وَلَا كُلُّ مَا أَرَادَهُ اللَّهُ يُحِبُّهُ.

فإذا قالَ قائلٌ: قولكم: ليس كُلُّ مَا أَرَادَ اللَّهُ يُحِبُّهُ فِيهِ إِشْكَالٌ؛ إذ كيف يُريدُ ما لا يُحِبُّ؟ فالجوابُ أن نقولَ: إنَّ اللَّهَ قد يُريدُ ما لا يُحِبُّ للحكمة والمصلحة التي تَقْتَضِيها، فالمعاصي لا يُحِبُّها اللَّهُ ولكنها يُريدُها، لذا وَقَعَتْ بِإِرَادَتِهِ الْكَوْنِيَّةِ لكنه لا يُحِبُّها، كيف يُريدُها وهو لا يُحِبُّها؟ نقولُ للمصلحة، أَلَمْ تَسْمَعْ إِلَى قَوْلِ اللَّهِ ﷻ فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ: «مَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدَّدِي عَنْ قَبْضِ نَفْسِ عِبْدِي الْمُؤْمِنِ، يَكْرَهُ الْمَوْتَ، وَأَكْرَهُ مُسَاءَتَهُ، وَلَا بَدْلَ لَهُ مِنْهُ»^(٦).

فهنا أرادَ ﷻ ما يَكْرَهُ، لكنَّ الْمَصْلَحَةَ لَا بُدَّ مِنْهَا.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه مسلم (٦٧١)، ورواه البيهقي في «السنن» (٦٥/٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٧٦/٤)، (١٥٩٩)، والحاكم في «المستدرک» (١٦٧/١)، وحسنه الشيخ الألباني كما في «الجامع الصغير» (٣٢٧١)، و«صحيح الترغيب» (٣٢٣).

(٣) أخرجه أحمد (٣٠٥/٤) (١٨٧١٥-١٨٧١٨)، والترمذي (٣٩٢٥)، والنسائي في «الكبرى» (٤٢٥٢)، وابن ماجه (٣١٠٨)، من حديث عبد الله بن عدي بن الحمراء بلفظ: «والله إنك لخير أرض الله، وأحب أرض الله إلى الله».

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) تقدم تخريجه.

ونظير ذلك في المَحْسُوسِ أَنَّ الإنسانَ يَأْتِي بَأَنِّهِ إِلَى الطَّيِّبِ، فَيَقْرُرُ الطَّيِّبُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ كَيْهِ بِالنَّارِ، فَيُخَيِّمِي الْحَدِيدَةَ حَتَّى تَكُونَ جَمْرَةً، ثُمَّ يَكْوِي بِهَا ابْنَ الرَّجُلِ، وَهَلِ الرَّجُلُ يُحِبُّ أَنْ يُحْرِقَ ابْنَهُ بِالنَّارِ؟

الجواب: لا، فهو يَكْرَهُ ذلك بلا شكٍّ، لكنَّ أَحَبَّ إِحْرَاقِهِ بِالنَّارِ مِنْ أَجْلِ مَصْلَحَةٍ أَعْظَمَ مِنْ ذَلِكَ، وَهِيَ شِفَاءُ وَلَدِهِ، فَاللَّهُ ﷻ قَدْ يُرِيدُ مَا يَكْرَهُهُ لِحِكْمَةٍ تَقْتَضِيهِ وَقَدْ يُحِبُّ مَا لَا يُرِيدُ. فَيُحِبُّ مِمَّا أَنْ تَكُونَ مُؤْمِنِينَ بِهِ قَائِمِينَ بِأَمْرِهِ، وَلَكِنْ قَدْ لَا يُرِيدُ ذَلِكَ لِمَصْلَحَةٍ أَيْضًا، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَسَمَ الْعِبَادَ إِلَى قِسْمَيْنِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَنُكِّرَكُمْ كَأَقْرَابٍ وَنُكِرْتُمْ مَوْتُمْ﴾ [الأنعام: ٢٠]. وَلَوْ جَاءَ النَّاسُ عَلَى مَا يُحِبُّهُ اللَّهُ ﷻ لَمْ يَنْقَسِمُوا إِلَّا إِلَى قِسْمٍ وَاحِدٍ، وَلَبَطَلَتِ الْحِكْمَةُ مِنْ خَلْقِ النَّارِ وَالْجَنَّةِ، وَلَبَطَلَ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَبَطَلَ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَيَطْلُ الْأَمْتِحَانُ الَّذِي يُمْتَحَنُ بِهِ الْعِبَادُ، فَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الصافات: ٧].

فَتَبَيَّنَ هَذَا أَنَّهُ لَا ارْتِبَاطَ بَيْنَ الْمَحَبَّةِ وَالْإِرَادَةِ، فَقَدْ يَجْتَمِعَانِ فِي شَيْءٍ، وَقَدْ يَفْتَرِقَانِ، فَطَاعَةُ الْمُطِيعِ اجْتَمَعَ فِيهَا الْإِرَادَةُ وَالْمَحَبَّةُ، وَمَعْصِيَةُ الْعَاصِي فِيهَا الْإِرَادَةُ دُونَ الْمَحَبَّةِ.

قال البخاري رحمه الله:

٢- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾

[الأنعام: ١٨٠].

٧٣٧٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ وَأَبِي ظَبْيَانَ عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَرْحَمُ اللَّهُ مَنْ لَا يَرْحَمُ النَّاسَ»^(١).

❖ يَقُولُ الْبَخَارِيُّ رحمه الله بَابُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾. ذَكَرَ أَنَّ سَبَبَ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ قُرَيْشًا سَمِعُوا النَّبِيَّ ﷺ لَا: «يَا اللَّهُ يَا رَحْمَنُ». فَقَالُوا: هَذَا الرَّجُلُ يَقُولُ: إِنَّ الْإِلَهَ وَاحِدٌ، وَنَهَانَا عَنْ أَنْ نَجْعَلَ لَهُ شَرِيكًا، وَهُوَ يَدْعُو إِلَهَيْنِ: «يَا اللَّهُ يَا رَحْمَنُ». فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا﴾^(٢)؛ أَي: ادْعُوا رَبَّكُمْ بِاسْمِ اللَّهِ أَوْ بِاسْمِ الرَّحْمَنِ.

فَادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ لَيْسَ مَعْنَاهَا أَنَّ هُنَاكَ مَنْ يُسَمَّى بِاللَّهِ وَمَنْ يُسَمَّى بِالرَّحْمَنِ، وَلَكِنَّ الْمَعْنَى ادْعُوا اللَّهَ بِاسْمِ اللَّهِ أَوْ بِاسْمِ الرَّحْمَنِ، فَقُولُوا: يَا اللَّهُ. وَقُولُوا: يَا رَحْمَنُ هَذَا هُوَ مَعْنَى الْآيَةِ.

(١) رواه ومسلم (٢٣١٩).

(٢) رواه ابن جرير في «التفسير» (١٥/ ١٨٢)، من طريق عبد الله بن واقد، عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس رضي الله به، وإسناده ضعيف، فيه عبد الله بن واقد، وهو ضعيف ليس بشيء، كما في «اللسان» ٣/ ٣٧٤.

وَأَمَّا إِعْرَابُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ فـ «أَيُّ» اسْمٌ شَرْطٌ جَازِمٌ، مَفْعُولٌ بِهِ مُقَدَّمٌ لِيَدْعُوا، وَجُمْلَةُ «فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى» هِيَ جَوَابُ الشَّرْطِ؛ يَعْني: أَيُّ اسْمٍ تَدْعُوا اللَّهَ بِهِ، فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى؛ يَعْني: فَاسْمَاؤُهُ كُلُّهَا حُسْنَى تَصِحُّ أَنْ تَكُونَ وَسِيلَةً لِلدَّعَاءِ بِهَا. وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْبَابِ: هُوَ إِثْبَاتُ اسْمِ الرَّحْمَنِ، وَإِثْبَاتُ اسْمِ اللَّهِ، وَإِثْبَاتُ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى عُمُومًا. أَمَّا اسْمُ اللَّهِ وَاسْمُ الرَّحْمَنِ فَهُوَ نَصٌّ وَتَعْيِينٌ، وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَهِيَ عَامَّةٌ. وَفِي هَذَا الْبَابِ بَحْثٌ:

أَوَّلًا: عَلَى أَيِّ شَيْءٍ يَدُلُّ الْاسْمُ؟
نَقُولُ: كُلُّ اسْمٍ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ؛ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى شَيْئَيْنِ؛ عَلَى الذَّاتِ الْمُقَدَّسَةِ، وَعَلَى الصِّفَةِ الَّتِي اشْتَقَّ مِنْهَا^(١)، فَكَلِمَةُ «اللَّهُ» تَدُلُّ عَلَى ذَاتِ الرَّبِّ ﷻ، وَعَلَى الصِّفَةِ الَّتِي اشْتَقَّ مِنْهَا، وَهِيَ الْأُلُوْهِيَّةُ. وَالرَّحْمَنُ تَدُلُّ عَلَى ذَاتِ اللَّهِ ﷻ، وَعَلَى الصِّفَةِ الَّتِي اشْتَقَّ مِنْهَا، وَهِيَ الرَّحْمَةُ. وَهَذِهِ هِيَ قَاعِدَةُ كُلِّ اسْمٍ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ، أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى شَيْئَيْنِ:
أَوَّلًا: الذَّاتُ. وَالثَّانِي: الصِّفَةُ، وَإِنْ شُئْتَ فَقُلْ: الْوَصْفُ الَّذِي اشْتَقَّ مِنْهُ هَذَا الْاسْمُ. وَهَلْ يَدُلُّ عَلَى أَكْثَرٍ مِنْ ذَلِكَ؟
الْجَوَابُ: نَعَمْ، فَرُبَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَكْثَرٍ مِنْ صِفَةٍ بِالزُّوْمِ لَا بِالتَّصْمُّنِ. مِثَالُ ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ﴾ [الْمُلْكُ: ٢٤]. دَلَّتْ صِفَةُ الْخَالِقِ عَلَى ذَاتِ اللَّهِ، وَعَلَى وَصْفِهِ بِالْخَلْقِ، وَدَلَّتْ عَلَى عِلْمِهِ، وَعَلَى قُدْرَتِهِ، وَلَكِنْ كَيْفَ دَلَّتْ عَلَى عِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ، وَهِيَ لَيْسَ فِيهَا عِلْمٌ وَلَا قُدْرَةٌ؟
الْجَوَابُ نَقُولُ: إِنَّ مِنْ لَازِمِ الْخَلْقِ الْعِلْمُ وَالْقُدْرَةُ؛ إِذْ مَعَ الْجَهْلِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَخْلُقَ، وَمَعَ الْعَجْزِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَخْلُقَ. فَكُلُّ اسْمٍ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ يَتَّصِفُ بِشَيْئَيْنِ:
أَوَّلًا: الذَّاتُ.

(١) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ» (٩/ ١٣٢)، (١٨١٣٠).

سُئِلَ الشَّيْخُ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَلْ كُلُّ اسْمٍ مُتَّصِفٌ لَصِفَةٍ بِالنِّسْبَةِ لِلنَّاسِ؟ فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا، فَقَدْ يَكُونُ الْاسْمُ ضِدَّ الصِّفَةِ فَخَالِدٌ مِثْلًا هَذَا ضِدَّ الصِّفَةِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِشَرِّ قَوْمٍ الْخُلْدَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٢٤]. فَهَذَا ضِدُّ الصِّفَةِ، رُبَّمَا تَسْمِي فُلَانٌ سَهْلًا، وَيَكُونُ مِنْ أَصْعَبِ عِبَادِ اللَّهِ، وَرُبَّمَا تَسْمِي عَبْدَ اللَّهِ وَهُوَ كَافِرٌ، صَالِحًا وَهُوَ غَيْرُ صَالِحٍ وَلِهَذَا أَقَرَّ النَّبِيُّ ﷺ اسْمَ حَكِيمٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُرَادُّ بِهَا مِلَاحِظَةُ الصِّفَةِ الَّتِي هِيَ الْحِكْمَةُ، وَمَنْعَ التَّكْنِي بِأَبِي الْحَكَمِ، وَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَكَمُ وَإِلَيْهِ الْحَكْمُ» مَنْعَ التَّكْنِي بِأَبِي الْحَكَمِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُوْهَمُ بِأَنَّ اللَّهَ أَبَا، وَاللَّهُ ﷻ لَيْسَ لَهُ أَبٌ، أَبُو الْحَكَمِ وَالْمَعْرُوفُ أَنَّ الْحَكَمَ هُوَ اللَّهُ فَيُوْهَمُ التَّسْمِي بِأَبِي الْحَكَمِ وَهَذَا الْمَعْنَى الْفَاسِدُ، وَلِهَذَا مَنْعَ التَّكْنِي بِأَبِي الْحَكَمِ.

والثاني: الوصفُ الذي اشتقَّ منه هذا الاسمُ.

ثم قد يدلُّ على صِفَةٍ أُخْرَى وَثَانِيَةٍ وَثَالِثَةٍ وَرَابِعَةٍ عَنْ طَرِيقِ اللَّزُومِ.

فَالْأَسْمُ يَدُلُّ عَلَى الذَّاتِ وَالصِّفَةِ، وَكُلُّ اسْمٍ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ يَدُلُّ عَلَى ذَاتٍ وَصِفَةٍ، وَدَلَالَتُهُ عَلَى الْأَمْرَيْنِ تُسَمَّى دَلَالَةً مُطَابَقَةً، وَدَلَالَتُهُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا تُسَمَّى دَلَالَةً تَضْمُنِي، يَعْنِي: أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ تَضْمَنَ هَذَا، وَلَيْسَ هُوَ مَعْنَاهُ الْكَامِلُ.

وَدَلَالَةُ الْإِلْتِزَامِ تَدُلُّ عَلَى أَمْرٍ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ مِنْ حَيْثُ الْمَادَّةُ، لَكِنْ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْمَعْنَى مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ كَذَا وَكَذَا.

وَنُمَثِّلُ بِمَعْقُولٍ وَمَحْسُوسٍ، فَمِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى الْخَالِقُ، فَالْخَالِقُ دَلٌّ عَلَى ذَاتِ الرَّبِّ ﷻ، وَعَلَى صِفَةِ الْخَلْقِ، فَدَلٌّ عَلَى أَنَّ هُنَاكَ خَالِقًا، وَهَنَاكَ خَلْقًا، كَمَا إِذَا قُلْتَ: قَائِمٌ. فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هُنَاكَ شَخْصًا قَائِمًا، وَعَلَى قِيَامِ، فَالْخَالِقُ تَدُلُّ عَلَى ذَاتِ الرَّبِّ ﷻ وَعَلَى صِفَةِ الْخَلْقِ، وَدَلَالَتُهُ عَلَى الذَّاتِ وَالصِّفَةِ دَلَالَةٌ مُطَابَقَةٌ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ طَائِفَتَا الْمَعْنَى، وَصَارَ مُسَاوِيًا لَهُ.

وَهَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ خَلْقٌ بِلَا عِلْمٍ وَلَا قُدْرَةٍ؟

الْجَوَابُ: لَا، فَالْخَالِقُ يَدُلُّ عَلَى صِفَتَيْ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ عَنْ طَرِيقِ اللَّزُومِ، فَمِنْ لَازِمِ الْخَالِقِ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا قَادِرًا؛ إِذَا الْجَاهِلُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَخْلُقَ وَالْعَاجِزُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَخْلُقَ. وَهَذَا مِثَالُ مَعْقُولٍ.

وَأَمَّا الْمِثَالُ الْمَحْسُوسُ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: هَذَا قَصْرٌ فَلَانَ. فَكَلِمَةُ قَصْرٍ تَشْتَمِلُ عَلَى كُلِّ هَذِهِ الْبِنَايَةِ بِمَا فِيهَا مِنْ عُزْفٍ وَحُجْرٍ وَسَاحَاتٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَتَدُلُّ عَلَى هَذَا بِالمُطَابَقَةِ، وَتَدُلُّ عَلَى عُزْفَةٍ مِنْهُ، أَوْ حِجْرَةٍ مِنْهُ، أَوْ سَاحَةٍ مِنْهُ بِالتَّضْمِينِ؛ يَعْنِي: أَنَّ مِنْ ضَمَنِ هَذَا الْقَصْرِ عُزْفَةٌ، وَمِنْ ضَمَنِ حِجْرَةٍ، وَمِنْ ضَمَنِ سَاحَةٍ.

وَتَدُلُّ عَلَى أَنَّ هُنَاكَ بَانِيًا بَنَى هَذَا الْقَصْرَ بِاللَّزُومِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ لَازِمِ الْقَصْرِ الْمَبْنِيِّ الْقَائِمِ أَنْ يَكُونَ لَهُ بَانٍ.

وَدَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ وَالتَّضْمِينِ غَالِبُ النَّاسِ يَفْهَمُهَا، وَلَا تُشَكِّلُ عَلَيْهِ، لَكِنَّ دَلَالَةَ اللَّزُومِ هِيَ الَّتِي يَخْتَلِفُ فِيهَا الْعُلَمَاءُ اخْتِلَافًا كَبِيرًا بِحَسَبِ مَا أَعْطَاهُمُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْفَهْمِ؛ لِأَنَّ كَوْنَكَ تَعْرِفُ أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ كَذَا كَذَا وَكَذَا، هَذَا لَا يُدْرِكُهُ إِلَّا الْجَهَابُذَةُ.

وَلِهَذَا تَقُولُ: كُلُّ اسْمٍ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ يَدُلُّ عَلَى ذَاتٍ وَصِفَةٍ، وَقَدْ يَدُلُّ عَلَى أَكْثَرٍ مِنْ صِفَةٍ عَنْ طَرِيقِ اللَّزُومِ.

ثَانِيًا: كُلُّ أَسْمَاءِ اللَّهِ حُسْنَى، وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [١١٠]. وَالْحُسْنَى اسْمٌ تَفْضِيلٌ يُقَابَلُهُ فِي الْمَذْكَرِ «أَحْسَنُ»، وَيُقَالُ: رَجُلٌ أَحْسَنُ، وَأَمْرَأَةٌ حُسْنَى. وَهَذَا قَالَ: ﴿الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾. فَجَعَلَ الْوَصْفَ وَصَفَ مُؤَنَّثٍ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ جَمْعٌ، وَالْجَمْعُ يُوصَفُ بِالْمُؤَنَّثِ إِلَّا جَمْعَ الْعَاقِلِ، فَيُوصَفُ بِحَسَبِ مَا يَقْتَضِيهِ الْمَعْنَى، إِنْ كَانَ لِلذَّكَورِ فَجَمْعٌ مُذْكَرٍ سَالِمٌ، وَإِنْ كَانَ لِلْإِنَاثِ فَجَمْعٌ مُؤَنَّثٍ سَالِمٌ، أَمَّا غَيْرُ الْعَاقِلِ فَإِنَّهُ يُجْمَعُ وَصْفُهُ عَلَى جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ.

إِذَا: أَسَاءَ اللَّهُ تَعَالَى كُلُّهَا حُسْنَى، وَالْحُسْنَى هِيَ الْمُشْتَمِلَةُ عَلَى أَكْمَلِ وَجْهِهِ الْحُسْنِ، فَهِيَ حُسْنَى لَيْسَ فِيهَا نَقْصٌ بِأَيِّ وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ.

فَيَقْتَضِي مِنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ أَنَّهُ لَا يَوْجَدُ فِي أَسَاءِ اللَّهِ اسْمٌ يَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ: مَعْنَى حَسَنًا وَمَعْنَى غَيْرَ حَسَنٍ.

وَأَنْتَبِهُوا لِهَذَا: فَكُلُّ أَسَاءِ اللَّهِ لَا يَدَّ أَنْ تَكُونَ حُسْنَى؛ أَيْ: بِاللُّغَةِ الْكِمَالِ فِي الْحُسْنِ، وَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ أَسَاءِ اللَّهِ الْمُتَكَلِّمُ، وَلَا مِنْ أَسَائِهِ الْمُرِيدُ، مَعَ أَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ، وَمُرِيدٌ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ مَنْ قَامَ بِهِ الْكَلَامُ، وَالْكَلَامُ قَدْ يَكُونُ حَسَنًا، وَقَدْ يَكُونُ سَيِّئًا، وَكَذَلِكَ الْإِرَادَةُ، وَلِهَذَا لَا يَصِحُّ أَنْ يُسَمَّى اللَّهُ بِالْمُتَكَلِّمِ، وَلَا أَنْ يُسَمَّى بِالْمُرِيدِ، لَكِنْ يُوصَفُ بِأَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ وَأَنَّهُ مُرِيدٌ؛ لِأَنَّ بَابَ الْإِخْبَارِ أَوْسَعُ مِنْ بَابِ التَّسْمِيَةِ؛ لِأَنَّ التَّسْمِيَةَ إِنِشَاءً فَتَنْشِئُ اسْمًا لِلْمُسَمَّى الَّذِي تَرِيدُ أَنْ تُسَمِّيَهُ.

لَكِنَّ الْإِخْبَارَ مَجْرَدُ خَبَرٍ لَيْسَ بِإِنِشَاءٍ، وَلِذَلِكَ قَالُوا: الْإِخْبَارُ أَوْسَعُ مِنَ الْإِنِشَاءِ، فَقَدْ يُخْبَرُ عَنِ الشَّيْءِ بِشَيْءٍ، وَلَا يُسَمَّى بِهِ؛ مِثْلُ الْمُتَكَلِّمِ، وَحِينَئِذٍ يُمَكِّنُ أَنْ تُقَسِّمَ مَا يُضَافُ إِلَى اللَّهِ ﷻ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:

الْأَوَّلُ: مَا تَضَمَّنَ كِمَالَ الْحُسْنِ، فَهَذَا يَكُونُ مِنْ أَسَائِهِ.

وَالثَّانِي: مَا كَانَ حَسَنًا مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِهِ، فَهَذَا يُخْبَرُ بِهِ عَنْهُ، وَلَا يُسَمَّى بِهِ.

وَالثَّالِثُ: مَا كَانَ مَحْمُودًا فِي حَالٍ دُونَ حَالٍ، فَهَذَا يُوصَفُ بِهِ فِي الْحَالَةِ الَّتِي يَكُونُ فِيهَا مَحْمُودًا، وَلَا يُسَمَّى بِهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ؛ مِثْلُ الْمَكْرِ وَالْخِدَاعِ وَالِاسْتِهْزَاءِ وَالْكَيْدِ، فَهَذِهِ أَوْصَافٌ إِنْ ذُكِرَتْ فِي مُقَابِلٍ مَنْ يُعَامِلُ بِهِذِهِ الْأَوْصَافِ، صَارَتْ أَوْصَافًا مَحْمُودَةً، وَوُصِفَ اللَّهُ بِهَا، وَالْأَوَّلُ.

فَمَثَلًا: الْمَكْرُ وَصَفَ اللَّهُ نَفْسَهُ بِأَنَّهُ يَمْكُرُ، لَكِنَّهُ وَصَفَ مُقَيِّدًا بِمَنْ يَمْكُرُ بِهِ، فَقَالَ: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِيرِينَ﴾ [الأنعام: ٢٠]. فَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: إِنَّ اللَّهَ مَاكِرٌ.

وَهَذَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ قَوْلِنَا: إِنَّ اللَّهَ مُتَكَلِّمٌ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: إِنَّ اللَّهَ مُتَكَلِّمٌ عَلَى وَجْهِ الْإِطْلَاقِ، لَكِنْ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: إِنَّ اللَّهَ مَاكِرٌ. إِلَّا إِذَا قَيَّدْتَهُ فَقُلْتَ: مَاكِرٌ بِمَنْ يَمْكُرُ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمَكْرَ لَا يَكُونُ مَذْحًا إِلَّا حَيْثُ كَانَ فِي مُقَابِلِ مَكْرٍ آخَرَ، لِيَتَبَيَّنَ بِهِ أَنَّ قُوَّةَ اللَّهِ ﷻ أَقْوَى مِنْ مَكْرِ هَذَا الْهَائِكِرِ.

فكَذَلِكَ نَقُولُ فِي الْخِدَاعِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ [الأنعام: ١١٤]. فَلَا يَصِحُّ أَنْ تُصِفَ اللَّهَ بِأَنَّهُ خَادِعٌ أَوْ مُخَادِعٌ عَلَى وَجْهِ الْإِطْلَاقِ، لَكِنْ قُلْ: خَادِعٌ مَنْ يُخَادِعُونَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾.

فكَذَلِكَ الْمُسْتَهْزِئُ لَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: إِنَّ اللَّهَ مُسْتَهْزِئٌ عَلَى سَبِيلِ الْإِطْلَاقِ، بَلْ نَقُولُ: مُسْتَهْزِئٌ بِمَنْ يَسْتَهْزِئُ بِهِ.

وَكَذَلِكَ الْكَيْدُ نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَكِيدُ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا مَنْ كَادَ عَلَيْهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا﴾ [١٥] وَكَأَيْدٍ

والرابع: ما لا يَصِحُّ أَنْ يُنسَبَ لِلَّهِ إِطْلَاقًا، وهو ما تَصَمَّنْ نَقْصًا مُطْلَقًا، فهذا لا يَصِحُّ أَنْ يُضَافَ إِلَى اللَّهِ إِطْلَاقًا؛ مِثْلُ الْخَائِنِ؛ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ، فَهَذَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُصِفَ اللَّهُ بِهِ مُطْلَقًا.
 وقولُ العامَّةِ: خَانَ اللَّهُ مَنْ يَخُونُ. خطأ فادِحٌ وَغَلَطٌ، وَلِهَذَا لَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ خِيَانَةَ أَعْدَائِهِ لَمْ يَذْكُرْ خِيَانَتَهُ لَهُمْ، فَقَالَ: ﴿وَلَنْ يُرِيدُوا خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَاؤُا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ فَأَمَنَكُنْ مِنْهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧١]. وَلَمْ يَقُلْ فَخَانَهُمْ. لَكِنْ فِي الْخِدَاعِ قَالَ: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٢].

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْخِيَانَةِ وَالْخِدَاعِ؟
 قلنا: الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ظَاهِرٌ، فَالْخِيَانَةُ أَنْ تُخُونَ الْأَمَانَةَ فَيَمُنَّ ائْتِمَانُكَ، وَالْخِدَاعُ أَنْ تُخَادِعَ مَنْ خَادَعَكَ، فَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ يَظْهَرُ بِالْمَثَالِ، فَيُقَالُ: إِنَّ الْحَرْبَ خُدْعَةٌ، وَالْحِرَابَةُ فِي مُقَابَلَةِ عَدُوٍّ يُرِيدُ أَنْ يَخْدَعَكَ، فَإِذَا خَدَعْتَهُ، كَانَ هَذَا مَذْحًا.

أَمَّا الْخِيَانَةُ فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تُخُونَ مَنْ ائْتَمَنَكَ، فَإِذَا خُنْتَهُ فَأَنْتَ آتِيَتْ مَا يَقْدَحُ فِيكَ؛ لِأَنَّ الَّذِي ائْتَمَنَكَ لَا يُرِيدُ بِكَ سُوءًا، بِخِلَافِ الْمَحَارِبِ، وَلِهَذَا إِذَا اسْتَأْمَنَّا أَحَدًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ يَحْرُمُ عَلَيْنَا أَنْ نُخُونَ أَمَانَتَهُ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْنَا حِمَايَتُهُ.

وَيُذَكَّرُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَرَادَ أَنْ يُبَارِزَهُ عَمْرُو بْنُ وَدٍّ، وَالْمُبَارَزَةُ كَانَتْ إِذَا تَقَى الصَّفَانِ فِي الْحَرْبِ طَلَبَ الشَّجْعَانُ فِي هَوَاءٍ وَهَوَاءٍ أَنْ يَبْرَزَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ، وَفَائِدَةُ الْمُبَارَزَةِ أَنَّهُ إِذَا قَتَلَ أَحَدُهُمَا الْآخَرُ صَارَ فِي هَذَا قُوَّةٌ وَتَشْجِيعٌ لِأَصْحَابِ الْقَاتِلِ، وَانْهَازًا لِأَصْحَابِ الْمَقْتُولِ، فَلِهَذَا كَانُوا يَسْتَعْمِلُونَ هَذَا فِي الْحَرْبِ.

وَلَمَّا خَرَجَ عَمْرُو بْنُ وَدٍّ إِلَى عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام، صَاحَ بِهِ عَلِيٌّ، وَقَالَ: مَا خَرَجْتُ لِأُبَارِزَ رَجُلَيْنِ. وَهَذَا صَحِيحٌ، فَهُوَ لَمْ يَخْرُجْ لِإِبَارِزِ رَجُلَيْنِ، فَظَنَّ عَمْرُو بْنُ وَدٍّ أَنَّهُ لِحَقِّهِ رَجُلٌ آخَرُ، فَالْتَفَتَ فَضَرَبَهُ عَلِيٌّ حَتَّى أَبَانَ رَأْسَهُ عَنْ جَسَدِهِ ^(١).

فَهَذَا خِدَاعٌ لَكِنَّهُ خِدَاعٌ جَائِزٌ؛ لِأَنَّ عَمْرُو بْنَ وَدٍّ خَرَجَ لِيَقْتَلَ عَلِيًّا فَخَدَعَهُ، فَهَذَا الْخِدَاعُ يُعْتَبَرُ مَذْحًا وَنَسَاءً، فَهَؤُلَاءِ الْمَنَافِقُونَ الَّذِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ خَدَعَهُمُ اللَّهُ عز وجل، فَيُعْتَبَرُ هَذَا الْخِدَاعُ مَذْحًا.

لَكِنَّ الْخِيَانَةَ لَيْسَتْ بِمَذْحٍ؛ لِأَنَّ الْخِيَانَةَ خَدِيعَةٌ فِي مَحَلِّ الْأَمَانَةِ، وَهَذَا ذَنْبٌ، فَلَا تَجُوزُ عَلَى اللَّهِ عز وجل.

فَصَارَ مَا يُنسَبُ وَيُضَافُ إِلَى اللَّهِ يَنْقَسِمُ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:

الْأَوَّلُ: أَسْمَاءٌ وَهَذِهِ مُتَضَمِّنَةٌ لِأَحْسَنِ الْكِمَالَاتِ.

وَالثَّانِي: أَوْصَافٌ يُخْبِرُ بِهَا عَنْهُ، وَلَا يُسَمَّى بِهَا.

وَالثَّالِثُ: أَوْصَافٌ يُوصَفُ بِهَا مُقَيَّدَةٌ.

وَالرَّابِعُ: أَوْصَافٌ لَا يُوصَفُ بِهَا مُطْلَقًا، فَإِنْ وَصِفَ بِهَا كَانَ ذَلِكَ عُذْوَانًا وَظُلْمًا، فَالْيَهُودُ قَالُوا: إِنَّ

الله فقيرٌ، وقالوا: يدُ الله مغلولة؛ أي: أنه بخيلٌ، وهذا لا يُمكن أن يُوصَفَ به؛ لأنَّه نَقَصٌ بكلِّ حالٍ. ومما يتعلَّقُ بالأسماءِ تعليقًا على ما سَبَقَ من قولنا: إنَّ أسماءَ الله حُسْنَى. أن تُطبَّقَ ما جاء في الحديث الصحيح من قوله تبارك وتعالى في الحديث القدسي: «يُؤذيني ابنُ آدمَ، يَسُبُّ الدَّهْرَ، وأنا الدَّهْرُ، بيدي الأُمُرُ أَقْلُبُ اللَّيْلَ والنَّهَارَ»^(١). قال الله ﷻ: «وَأَنَا الدَّهْرُ» فهل الدهرُ من أسماءِ الله؟ نقول: إنَّ الله قال: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الأنعام: ١٨٠]. فخصَّ أسماءَهُ بأنَّها حُسْنَى، والدَّهْرُ ليس من أسمائه الحُسْنَى.

ثم إنَّ الله قال: «يُؤذيني ابنُ آدمَ يَسُبُّ الدَّهْرَ». والذين يَسُبُّونَ الدَّهْرَ ليسوا يَسُبُّونَ الله، بل يَسُبُّونَ الوقتَ، فيَسُبُّونَ السَّنةَ، وَيَسُبُّونَ الزَّمنَ، وَلَيْسُوا يَسُبُّونَ الله. وعلى هذا فيكون مَعْنَى قوله: «وَأَنَا الدَّهْرُ». يعني: أَنَا المُدَبِّرُ أو المُتَصَرِّفُ في الدَّهْرِ؛ بدليلِ قوله: «بيدي الأُمُرُ، أَقْلُبُ اللَّيْلَ والنَّهَارَ».

وهذا أمرٌ واضحٌ أنَّ الدَّهْرَ هنا هو الوقتُ، وليس اسمًا من أسماءِ الله ﷻ بناءً على القاعدة التي دَلَّ عليها قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾. ولأنَّ سياقَ الحديثِ يَأْبَى أن يكون المراد إثبات اسمِ الدَّهْرِ كاسم من أسماءِ الله تعالى.

ونذكُرُ أيضًا إتمامًا للفائدة من قواعدِ الأسماءِ أنَّ أسماءَ الله ﷻ متباينةٌ مترادفةٌ باعتبارين:

فما هو المُتَبَايِنُ، وما هو المُتَرَادِفُ؟

المتباين: هو أن يكونَ كُلُّ شيءٍ غيرَ الآخرِ، والمترادف: هو أن يكونَ الشيءُ هو الشيءَ الآخرَ.

وأسماءُ الله تعالى نقول: هي متباينةٌ مترادفةٌ:

فباعتبارِ دلالتها، على الذاتِ فقط مترادفةٌ؛ لأنَّ السميعَ العليمَ العزيزَ الحكيمَ كُلُّها أسماءٌ لمُسمًى واحدٍ.

وباعتبارِ دلالةِ كُلِّ منها على معناه الخاصِّ متباينةٌ؛ لأنَّ السميعَ غيرَ البصيرِ، والعزيزَ غيرَ الحكيمِ.

يعني: مَعْنَى العزيزِ غيرَ مَعْنَى الحكيمِ، ومَعْنَى السميعِ غيرَ مَعْنَى البصيرِ.

وبهذا يَتَبَيَّنُ بطلانُ مَذْهَبِ المعتزلةِ الذين يقولون: إنَّ أسماءَ الله مترادفةٌ، فالعليمُ والسميعُ

والبصيرُ كُلُّها عندهم واحدٌ، فلا يَدُلُّ السميعُ على مَعْنَى غيرِ ما يَدُلُّ عليه البصيرُ، ولا البصيرُ على

مَعْنَى غيرِ ما يَدُلُّ عليه السميعُ، وهذا القولُ تُكْذِّبُهُ كُلُّ لُغَةٍ في العالمِ؛ إذ إنَّ المُشْتَقَّ مِنَ البَصْرِ ليس هو

المُشْتَقُّ مِنَ السَّمْعِ مثلاً.

فإِذَا: أسماءُ الله مُتَبَايِنَةٌ مُتَرَادِفَةٌ.

ومما يتعلَّقُ بالأسماءِ أيضًا: هل أسماءُ الله ﷻ محصورةٌ في عددٍ مُعَيَّنٍ، أم أنها لا حَصْرَ لها؟^(٢)

(١) رواه البخاري (٧٤٩١)، ومسلم (٢٢٤٦)

(٢) انظر تفصيل ذلك في: «الفصل في الملل والنحل» (١٢٦/٢)، و«شفاء العليل» (٢٧٧/١)، و«المحلي»

قال بعض أهل العلم: إنها محصورة بتسعة وتسعين اسماً؛ لأن الله وتَر، ولأن النبي ﷺ قال: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مَن أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ». ^(١) فقال: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مَن أَحْصَى هَذِهِ التِسْعَةَ وَالتِسْعِينَ دَخَلَ الْجَنَّةَ».

وقال بعض العلماء: إِنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ لَيْسَتْ محصورةً بعددٍ، واستدلَّ هؤلاء بالحديث الصحيح، عن ابن مسعود -حديث الهمِّ والغَم- أن الإنسان إن أصابه حزنٌ أو همٌّ أو غَمٌّ دعا به، وفيه: «أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ اسْتَأْذَنْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ» ^(٢).

الشاهد من هذا الحديث: قوله: «أَوْ اسْتَأْذَنْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ». لأن ما استأذنت الله به في عِلْمِ الْغَيْبِ لَا يُمكنُ إِذْرَاكُهُ، فلو أمكن إِذْرَاكُهُ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ مُسْتَأْذِنًا بِهِ، وإذا لم يُمكنْ إِدْرَاكُهُ فَإِنَّهُ لَا يُخْصَرُ بِتِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ.

وهذا القول هو الراجح، وهو أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ غَيْرُ محصورة، وليست كلها معلومة لنا؛ لأنَّ الرسول يقول: «أَوْ اسْتَأْذَنْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ».

تَبَقِيَ الحاجةُ إِلَى الجوابِ عن قوله: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مَن أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ». فنقول: الجوابُ أَنَّ هذا الحديثَ جُمْلَةٌ واحدةٌ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا» موصوفةٌ بأنَّ مَن أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ؛ يعني: وهناك أَسْمَاءٌ أُخْرَى لَا عِلَاقَةَ لَهَا بِهَذَا الْحُكْمِ.

ونظيرُ ذلك أن تقول: عِنْدِي مِائَةٌ فَرَسٍ أَعَدْتُهَا لِلْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. فهل يَعْنِي ذلك أَنَّهُ لَيْسَ لَكَ سِوَى هَذِهِ الْمِائَةِ، إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ لَكَ أَلْفَ فَرَسٍ؟

الجواب: لا، فالحديثُ نظيرُ هذا المِثَالِ الذي ذَكَرْتُ، فالمَعْنَى: أَنَّ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعُونَ اسْمًا مَن أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَحِينَئِذٍ تَكُونُ الْأَسْمَاءُ غَيْرَ محصورة.

ولكن هل هذه التِسْعَةُ والتِسْعُونَ يَمْكُنُ الإِحَاطَةُ بِهَا عِلْمًا؟

الجواب: نَعَمْ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لَا يُمكنُ، لَكَانَ كَلَامُ النَّبِيِّ ﷺ لَفَوًّا، وَحَاشَاهُ.

(١/ ٣٠)، و«مجموع الفتاوى» (٦/ ٣٨١، ٣٨٢).

(١) رواه البخاري (٧٣٩٢)، ومسلم (٢٦٧٧).

(٢) رواه الإمام أحمد (٣٩١/ ١) (٣٧١٢)، وأورده الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ١٣٦، ١٨٦، ١٨٧)، وقال: رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني والبخاري، وإلا أنه قال: وذهب غمي مكان هي، ورجال أحمد وأبي يعلى رجال الصحيح غير أبي سلمة الجهني، وقد وثقه ابن حبان.

وأورده الدارقطني الحديث في «العلل» (٥/ ٢٠٠، ٢٠١)، فذكر طريق أبي سلمة الجهني وطريق عبد الرحمن بن إسحاق، كلاهما عن القاسم، عن أبيه، عن ابن مسعود، وطريق علي بن مسهر، عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن القاسم، عن ابن مسعود مرسلًا، ثم قال: وإسناده ليس بالقوي. اهـ.

إِذَا: يُمَكِّنُ إِحْصَاؤَهَا؛ فَقَدْ جَاءَ الْحَدِيثُ بِسَرْدِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ^(١)، لَكِنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: إِنَّ سَرْدَهَا مُذَرَّجٌ، وَلَيْسَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ^(٢).

وَوَجَّهَ قَوْلَهُ بِأَنْ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ مَا لَمْ يُوجَدْ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْمَسْرُودَةِ مِثْلَ الرَّبِّ، فَالرَّبُّ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ، وَلَا يُوجَدْ فِي الْأَسْمَاءِ الْمَسْرُودَةِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الرَّبَّ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ: لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «السَّوَاءُ مَطَهْرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ»^(٣)، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «أَمَّا الرُّكُوعُ فَعِظْمُوهَا فِيهِ الرَّبُّ»^(٤).

وَكَذَلِكَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ: الشَّافِي، وَلَمْ يُذَكَّرْ فِي الْأَسْمَاءِ الْمَسْرُودَةِ، وَدَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ ﷻ كَانَ مِنْ رُفِيَةِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْمَرِيضِ أَنَّهُ يَقُولُ: «وَأَشْفِ أَنْتَ الشَّافِي»^(٥).

إِذَنْ مَا هُوَ الطَّرِيقُ إِلَى حَضَرِهَا؟

الْجَوَابُ: الطَّرِيقُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ اللَّهَ ﷻ أَنْبَهَمَهَا عَنَّا، كَمَا أَنْبَهَمَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ، وَكَمَا أَنْبَهَمَ سَاعَةَ الْإِجَابَةِ فِي الْجُمُعَةِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَكُونَ لَنَا عَمَلٌ فِي تَتَبُعِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ وَحَضَرِهَا؛ لِيَتَبَيَّنَ الْحَرِيصُ عَلَى حَضَرِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ حَتَّى يَنَالَ أَجْرَهَا مِنْ غَيْرِ الْحَرِيصِ.

فَنَقُولُ: هَذَا هُوَ الْقُرْآنُ وَهَذِهِ سُنَّةُ الرَّسُولِ ﷺ، فَتَتَبَعَ الْقُرْآنَ، وَتَتَبَعَ السُّنَّةَ، وَخُذْ مِنْهُمَا تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، وَأَحْصِهَا، وَحِينَئِذٍ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ.

وَلَكِنْ يَبْقَى النَّظَرُ فِي مَعْنَى إِحْصَائِهَا، هَلْ هُوَ إِحْصَاؤُهَا عَدًّا، أَوْ أَنَّ الْإِحْصَاءَ شَيْءٌ وَرَاءَ ذَلِكَ؟

نَقُولُ: إِذَا أُرِدَتْ أَنْ تَعْرِفَ الْمَرَادَ، فَاعْرِفِ الْعَوَضَ، فَمَا هُوَ الْعَوَضُ؟

الْجَوَابُ: أَنَّهُ دُخُولُ الْجَنَّةِ، وَمُجَرَّدُ الْعَدِّ لَا يَكُونُ عَوَضًا لِدُخُولِ الْجَنَّةِ، فَالْمَرَادُ بِالْإِحْصَاءِ إِذَنْ هُوَ مَعْرِفَتُهَا لَفْظًا وَمَعْرِفَتُهَا مَعْنًى، وَالتَّعَبُّدُ لِلَّهِ بِمُقْتَضَى هَذِهِ الْأَسْمَاءِ، وَدَعَاؤُهُ بِهَا، فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ.

فَمَثَلًا إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ ﷻ غَفُورٌ، فَلَا يَكْفِي فِي إِحْصَاءِ هَذَا الْاسْمِ أَنْ تَعْرِفَ أَنَّ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ الْغُفُورَ، وَأَنَّ الْغُفُورَ مَعْنَاهُ السَّائِرُ لِلذَّنْبِ الْعَافِي عَنْهُ، لَا يَكْفِي هَذَا، حَتَّى تَدْعُو اللَّهَ بِهِ، فَتَقُولَ: يَا غُفُورُ، اغْفِرْ لِي. وَحَتَّى تَتَعَبَّدَ لِلَّهِ بِمُقْتَضَاهُ، بِأَنْ تَتَعَرَّضَ لِمَغْفِرَةِ اللَّهِ بِكَثْرَةِ الِاسْتِغْفَارِ، وَكَثْرَةِ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، الَّتِي تُوجِبُ الْمَغْفِرَةَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

(١) يَشِيرُ الشَّيْخُ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٥٠٧)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٨٦١)، وَقَالَ: الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَلْخِصِ الْحَبِيرِ» (٣١٨/٤): لَهُ طَرَقٌ، رَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ الْوَلِيدِ، عَنْ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَسَرَدَ الْأَسْمَاءَ، وَذَكَرَ آدَمَ بْنَ أَبِي إِيَّاسٍ هَذَا الْحَدِيثَ بِإِسْنَادٍ آخَرَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَذَكَرَ فِيهِ الْأَسْمَاءَ، وَلَيْسَ لَهُ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ.

(٢) انْظُرْ: «مَجْمُوعُ فَنَاوِي» شَيْخُ الْإِسْلَامِ (٤٨٢/٢٢).

(٣) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٧٣/١)، وَالنَّسَائِيُّ (٥)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٨٩).

وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ كَمَا فِي «الْمَشْكَاة» (٣٨١)، وَالْإِرَوَاءُ (٦٥).

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٧٩)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٥) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ.

ومما يتعلق بأسماء الله ﷻ: هل أسماء الله تَوْفِيقِيَّةٌ يُقْتَصَرُ فيها على ما جاء به النص، أو هي عَقْلِيَّةٌ فَيُسَمَّى الله ﷻ بما يُقْتَضِيه العقل؟

الجواب: هي تَوْفِيقِيَّةٌ؛ لأننا لا نعلم الاسم الذي يَسْتَحِقُّ أَنْ يُسَمَّى الله به، فعقولنا تَقْصُرُ عن ذلك، ولذلك يُعْتَمَدُ في هذا على النص، ولا نُسَمِّي الله بما لم يُسَمَّ به نفسه.

وإذا كان لا يُمَكِّنُ أَنْ تُسَمَّى الشخص من بني آدم بما لم يُسَمَّ به نفسه -أي: بما لا نعلم أنه اسمه-، فكَيْفَ بالرَّبِّ ﷻ؟! يعني: إذا كان لا يُمَكِّنُ أَنْ تَقُولَ لشخص لا نعلم اسمه: يا عبد الله مثلاً، يا علي، يا خالد، يا بكر. فالرَّبُّ ﷻ أَوْلَى أَلَّا تُسَمِّيَه باسم لا نعلم أنه سَمِيَ به نفسه؛ لأنَّ جانبَ الربوبية أعظمُ احتراماً من جانب البشرية.

وعلى هذا فالأسماء تَوْفِيقِيَّةٌ، فلا يجوزُ أَنْ تُسَمَّى الله بما لم يُسَمَّ به نفسه، ولهذا عَدَّ العلماءُ تَسْمِيَةَ الله بما لم يُسَمَّ به نفسه من الإلحاد في أسماء الله.

وَمَا يَتَعَلَّقُ بِالأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ أَيْضاً: أَنَّ الصِّفَةَ أَوْسَعُ مِنَ الأَسْمِ، وكيف ذلك؟

الجواب: أَنْ كُلَّ اسمٍ مُتَضَمِّنٌ لصفة -كما تقدم- وبهذه القاعدة الكلية تتساوى الأسماء والصفات، لكن ليس كُلُّ صفةٍ يُشْتَقُّ منها اسمٌ، وبهذا تكونُ الصفاتُ أَوْسَعُ مِنَ الأَسْمَاءِ، ولهذا مِنْ صفاتِ الله أنه متكلمٌ ومُريدٌ وصانعٌ وجاءٌ ونازلٌ، وما أشبه ذلك من الصفات الكثيرة التي لا تُحْصَى، لكن لا يُسَمَّى الله تعالى بشيءٍ دَلَّتْ عليه هذه الصفة.

فكانت الصفات أَوْسَعُ مِنَ الأَسْمَاءِ لهذا السبب. فقولُه: ﴿لَهُ هُوَيْدٌ وَمُعِيدٌ﴾ (الزمر: ١٦). لا يُمَكِّنُ أَنْ تَشْتَقَّ مِنْهُ اسماً، فتقول: هو المَبْدِئُ المُعِيدُ. لكن لا بأسُ أَنْ تُخْبِرَ، فتقول: الله مَبْدِئٌ وَمُعِيدٌ.

كذلك القابضُ الباسطُ: لولا الحديثُ لَقُلْنَا جَزْماً: إِنَّهما ليسا مِنْ أَسْمَاءِ الله؛ لأنَّهما لم يأتِيا في القرآن إلا بلفظِ الفعل، قال تعالى: ﴿وَاللهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ﴾ لكن جاء في الحديث: «إِنَّ اللهَ هو القابضُ الباسطُ». ^(١) فهل نقول: إِنَّ القابضَ الباسطَ مِنْ أَسْمَاءِ الله؛ لقولِه: «إِنَّ اللهَ هو القابضُ الباسطُ». أو نقول: إِنَّ الحديثَ وَرَدَ على قضيةٍ معينة، وهي التَّسْعِيرُ، لَمَّا طَلَبَ الصحابةُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُسَعِّرَ حينَ غَلَا السَّعْرُ قال: «إِنَّ اللهَ هو القابضُ الباسطُ المَسْعُورُ» فيكونُ القابضُ الباسطُ في الرِّزْقِ، فهو الذي يَقْبِضُه وَيَبْسُطُه، وهو الذي يُقَدِّرُ الغَلَاءَ والرُّخَصَ، فيكونُ هذا مِنْ بابِ الصِّفَةِ، لا مِنْ بابِ الاسمِ ^(٢).

(١) رواه أبو داود (٣٤٥١)، والترمذي (١٣١٤)، وابن ماجه (٢٢٠٠).

وصححه الشيخ الألباني، كما في «غاية المرام» (٣٢٣)، و«الروض النضير» (٤٠٥)، و«التعليق على السنن».

(٢) قال الشيخ رحمه الله في إجابة على سؤال وجه له أثناء الشرح: والقابض الباسط الأولى جمعها، ويكون هذا من الأسماء المزدوجة، التي لا يَنبَغُ الكمال إلا باجتماعها، وإن كان الباسط لو أُفِرِدَ لكان لا بأس، به أمَّا القابض فمجرد القبض ليس صفة كمال، لكن إذا قلنا: القابض الباسط. صار معناها كمال التصرف في حق الله ﷻ

والأمرُ مُحْتَمَلٌ، لكنَّ القاعدةَ التي تَهْمُنَا الآن، أن الصفاتِ أَوْسَعُ مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَوَجْهُهُ أَنْ كُلَّ اسْمٍ مُتَضَمِّنٌ لصفَةٍ، وليس كُلُّ صِفَةٍ مُتَضَمِّنَةً لاسمٍ، أو ليس كُلُّ صِفَةٍ يُمَكِّنُ أَنْ يُشْتَقَّ مِنْهَا اسمٌ ولو قال قائلٌ: هل يُوصَفُ اللهُ بِأنَّه عارفٌ؟

نقول: لا يُوصَفُ بِأنَّه عارفٌ لسببين:

السببُ الأولُ: أَنَّ المعرفةَ تَشْمَلُ الْعِلْمَ وَالظَّنَّ، ولهذا قال العلماءُ في تعريفِ الْفِقْهِ: معرفةُ الأحكامِ الشرعيةِ علماً أو ظناً، والظَّنُّ في جانبِ اللهِ مُتَمَنِّعٌ.

السببُ الثاني: أَنَّ المعرفةَ انكشافٌ بعدَ كَيْسٍ، فتكونُ المعرفةُ واردةً على جَهْلٍ، وهذا غيرُ لائقٍ بالله ﷻ، ولهذا قال صاحبُ «مُخْتَصَرِ التَّحْرِيرِ»: ولا يُوصَفُ اللهُ بِأنَّه عارفٌ. فإِنْ قال قائلٌ: ما الجوابُ عن قولِ النَّبِيِّ ﷺ: «تَعَرَّفَ إِلَى اللهِ فِي الرَّخَاءِ يَعْرِفُكَ فِي الشَّدَةِ»^(١).

قُلْنَا: المعرفةُ هنا ليستِ المعرفةُ التي هي العلمُ، لأنَّ اللهَ عالمٌ بِالْإِنْسَانِ فِي حَالِ الشَّدَةِ، وفي حَالِ الرَّخَاءِ، لكنَّ المرادَ بذلكَ لَازِمُهَا، وهو أَنَّكَ إِذَا تَعَرَّفْتَ إِلَى اللهِ فِي الرَّخَاءِ، فَإِنَّ اللهَ يَرَأُفُ بِكَ فِي حَالِ الشَّدَةِ، وَكَمْ مِنْ إِنْسَانٍ لَمْ يُنْقِذْهُ مِنْ شِدَّتِهِ إِلَّا مَعْرِفَتُهُ لِرَبِّهِ تَعَالَى فِي الرَّخَاءِ.

وَحَدَّثَنَا مَنْ ثَبَقَ بِهِ أَنَّهُ فِي زَمَنِ نَقْلِ الْبَضَائِعِ عَلَى الْإِبِلِ قَبْلَ وَجُودِ السَّيَّارَاتِ انْقَطَعَ بِهِ السَّفَرُ فِي الدَّهْنَاءِ، وَالدَّهْنَاءُ مَا فِيهَا مَاءٌ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَأَنَّهُ نَامَ عَلَى عَطَشٍ شَدِيدٍ وَجُوعٍ، فَرَأَى فِي الْمَنَامِ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَيْهِ بِقَدَحٍ مِنْ لَبَنٍ، فَشَرِبَهُ فَقَامَ نَشِيطًا شَبَعَانِ رِيَّانٍ، وَقَالَ: إِنَّ الْقَدَحَ الَّذِي جِيءَ بِهِ إِلَيَّ فِي الْمَنَامِ مِثْلَ الْقَدَحِ الَّذِي كُنْتُ أَشْقِي بِهِ عَجُوزًا لَنَا مِنْ جِيرَانِنَا... فَسَبَّحَانَ اللهُ!

وهذا مصداقُ الْحَدِيثِ: «تَعَرَّفَ إِلَى اللهِ فِي الرَّخَاءِ يَعْرِفُكَ فِي الشَّدَةِ».

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ المعرفةَ فِي الْحَدِيثِ ليستِ هي المعرفةُ التي هي معرفةُ الْعِلْمِ، بل إِنَّ المرادَ لَازِمُهَا، وهو أَنَّ اللهَ ﷻ يَرَأُفُ بِهِ، وَيَذْكُرُهُ حَتَّى يُزِيلَ شِدَّتَهُ.

وَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: لَوْ أَوْرَدَ عَلَيْنَا مُورِدًا بَأَنَّا إِذَا قُلْنَا: المرادُ بقوله: «يَعْرِفُكَ فِي الشَّدَةِ»؛ أَي: الرَّحْمَةُ وَالْحَنَانُ وَالْعَطْفُ وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ، وَقَالَ: هَذَا صَرَفٌ لِلْفِظِ عَنْ ظَاهِرِهِ، وَأَنْتُمْ تُشَنِّعُونَ عَلَيْنَا إِذَا صَرَفْنَا اللَّفْظَ عَنْ ظَاهِرِهِ فَمَا الْجَوَابُ؟

فَالجَوَابُ: أَنَّ صَرَفَ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ إِذَا كَانَ لِلدَّلِيلِ، فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَلِهَذَا نَقُولُ: إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَوِذْ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨]. مَعْنَاهُ: إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَقْرَأَ. وَهَذَا الْمَعْنَى مُتَعَيِّنٌ مَعَ أَنَّهُ خِلَافُ ظَاهِرِ اللَّفْظِ، وَذَلِكَ عَلَيْهِ

قَبْضًا وَبَسْطًا، وَلَوْ قُلْنَا: الْبَاسِطُ فَقَطْ، لَكَانَ مَعْنَاهَا الْمَوْسِعَ وَهُوَ صِفَةُ كِبَالٍ عَلَى كُلِّ حَالٍ. فَالْقَابِضُ لَا يُذَكَّرُ وَحْدَهُ، وَأَمَّا الْبَاسِطُ فَلَا بَأْسَ.

(١) مختصر التحرير (ص ١٥).

رواه أحمد في «مسنده» (١/٣٠٧) (٢٨٠٣) وقال الشيخ شعيب في تحقيق المسند: حديث صحيح.

دليل، هو أن الرسول كان يتعوذ عند إرادة القراءة^(١).

والدليل الصارف في مسألتنا أن الله يعرف الإنسان في الشدة، وفي حال السعة. هذا من وجه. والوجه الثاني: أن الله لا يوصف بالمعرفة؛ لأن المعرفة معناها اللغوي انكشاف بعد لبس؛ أي: بعد خفاء، والله سُبْحَانَهُ لا يخفي عليه شيء. وأيضا المعرفة في اللغة تشمل العلم والظن، والظن، في حق الله غير وارد، ولا يليق به، وإنما يكون الظن منا ممن تخفى عليهم الأمور.

ولو قيل: هل المحسن والمتق من أسماء الله؟

فالجواب: أما المحسن فقد ورد فيه حديث أن الله تعالى مُحْسِنٌ^(٢)، وبعض العلماء يقول: إنه ليس اسما من أسماء الله، ولكنه خبر؛ لأنه لم يرد معرفاً بـ «ال»، فيكون خبراً، لكن شيخ الإسلام رحمه الله من الأسماء، وقال: إن المحسن من أسماء الله.

ولهذا أقره العلماء، فكان من أجدادنا من يسمى بعبد المحسن، فرأى رحمه الله أنه من الأسماء، وذكر أن الناس ما زالوا يقولون: عبد المحسن، عبد الباري، عبد الخالق فالاسم ما كان لازماً له، والصفة ما كان من أفعاله.

أما المتق فليس من أسماء الله، وهو مع كونه موجوداً في الأسماء المسروقة، فهو ليس من أسماء الله، بل هو من وصف الله المقيّد أيضاً، قال تعالى: ﴿إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْقُوتُونَ﴾^(٣) [البقرة: ٢٢].

ومما يتعلق بالأسماء أيضاً: أن جمع الاسم إلى الآخر يكون منه كمال آخر فوق ذكر كل اسم وحده، فالجمع بين العزة والحكمة يفيد معنى أكثر مما لو ذكرت العزة وحدها أو الحكمة وحدها؛ لأن العزيز إذا لم تكن عزته بحكمة، فربما يكون التصرف تصرفاً غير حكيم، فإذا كانت العزة بالحكمة صار لها معنى أكثر.

وكذلك العفو القدير أيضاً، فقوله تعالى: ﴿إِنَ اللَّهُ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾^(٤) [البقرة: ١٤٩]. مثلها ففي اجتماع العفو مع القدرة يتم الكمال؛ لأن العفو مع العجز ناقص.

(١) رواه أحمد (٨٠/٤)، (٨٣)، (٨٥)، (١٦٣٩)، (١٦٧٦٠)، (١٦٧٨٤)، وأبوداود (٧٦٤)، وابن ماجه (٨٠٧). وقال أحمد رحمه الله: لا يصح هذا الحديث. وانظر التلخيص الحبير (٤١٦/١).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٨٦٠٣)، وعنه الطبراني في الكبير (٧١٢١). عند ابن أبي عاصم في الدييات (ص ٥٦)، وابن عدي في الكامل (٣٢٨/٢)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (١١٣/٢) من حديث أنس رضي الله عنه.

وعند ابن عدي في الكامل بلفظ: «إن الله تعالى محسن فأحسنوا» صححه الألباني في صحيح الجامع الصغير (١٨١٩). قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (٩٦/٨): واسم المتق ليس من أسماء الله الحسنى الثابتة عن النبي ﷺ، وإنما جاء في القرآن مقيداً؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْقُوتُونَ﴾^(٥) [البقرة: ٢٢]. وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انتقامٍ﴾^(٦) [البقرة: ٤٧]. ١. هـ.

وإذا قال قائل: هل يُسَمَّى الله ﷻ بالسيد؟

فالجواب: نعم، يُسَمَّى السيد، جاء ذلك في الحديث عن النبي ﷺ^(١).

وقوله في الحديث: «لَا يَرْحَمُ اللَّهُ مَنْ لَا يَرْحَمُ النَّاسَ». مناسبتُهُ للترجمة ظاهرة في قوله تعالى:

﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا﴾ [الأنعام: ١١٠].

فيستفاد من هذا الحديث: أَنَّ الرَّحْمَنَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ، وله حُكْمٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ، وهو ما يُطْلَقُ عليه بعضُ العلماءِ الأثر، وذلك أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ ﷻ قِسْمَانِ: لازِمٌ ومُتَعَدٌّ.

فَاللَّازِمُ يَدُلُّ عَلَى الْأَسْمِ وَالصِّفَةِ فَقَطْ؛ مِثْلُ الْحَيِّ، فَالْحَيُّ لَيْسَ لَهُ مُتَعَلِّقٌ بَائِنٌ عَنِ اللَّهِ ﷻ بل هو صِفَةٌ لازِمَةٌ فَالْحَيُّ مَعْنَاهُ ذُو الْحَيَاةِ، وَكَذَلِكَ الْعَظِيمُ مَعْنَاهُ ذُو الْعِظَمَةِ، وَالْجَلِيلُ مَعْنَاهُ ذُو الْجَلَالِ، وَمَا أَشْبَهَهَا؛ فَهَذِهِ أَسْمَاءٌ لازِمَةٌ يَتِمُّ الْإِيْيَانُ بِهَا بِإِثْبَاتِ الْأَسْمِ وَإِثْبَاتِ الصِّفَةِ.

وهناك أَسْمَاءٌ مُتَعَدِيَةٌ يَعْنِي -لَهَا تَعَلُّقٌ بِالْمَخْلُوقِ- وهذه لَا بَدْ لِلْإِيْيَانِ بِهَا مِنَ الْإِيْيَانِ بِالْأَسْمِ وَالصِّفَةِ وَالْحُكْمِ الْمُتَرَتِّبِ عَلَى هَذَا الْأَسْمِ، أَوْ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: الْأَثَرُ.

مثال ذلك: اسمُ الرَّحْمَنِ، فَالرَّحْمَنُ يَدُلُّ عَلَى الْأَسْمِ وَالصِّفَةِ، وَهِيَ الرَّحْمَةُ، وَيَدُلُّ عَلَى الْحُكْمِ وَهُوَ أَنَّهُ يَرْحَمُ، كما في الحديث: «لَا يَرْحَمُ اللَّهُ مَنْ لَا يَرْحَمُ النَّاسَ». وكما في القرآن الكريم: ﴿يُعَذِّبُ مَنْ

يَشَاءُ وَيَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢١].

وكذلك السميعُ له حُكْمٌ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّدُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ

يَسْمَعُ تَحَاوَرَكُمَا﴾ [التلاق: ١].

«وَالْحَكِيمُ» نقول: إِمَّا مِنَ الْحِكْمَةِ فَهُوَ غَيْرُ مُتَعَدٍّ، وَإِمَّا مِنَ الْحُكْمِ فَهُوَ مُتَعَدٌّ، قال الله تعالى:

﴿ذَلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ يَنْصَحُكُمْ بِتِلْكَ﴾ [التوبة: ١١٠].

والبخاري رحمه الله أتى بهذا الحديث -والله أعلم- للإشارة إلى أَنَّ الرَّحْمَنَ اسْمٌ مُتَعَدٌّ يَتَعَلَّقُ بِالْمَخْلُوقِينَ.

وفي الحديث الحثُّ عَلَى الرَّحْمَةِ، وَأَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَكُونَ رَحِيمًا بِالْخَلْقِ، حَتَّى بِالْبَهَائِمِ، فَالْإِنْسَانُ الَّذِي

يَجِدُ مِنْ قَلْبِهِ رَحْمَةً لِلنَّاسِ وَلِلْبَهَائِمِ فَلْيَسِّرْ بِالْخَيْرِ أَنَّهُ وَمَنْ يَرْحَمُهُمُ اللَّهُ ﷻ.

فَالْجَنَّةُ رَحْمَةُ اللَّهِ، وَأَهْلُهَا الرَّحَمَاءُ، وفي الحديث: «ازْحَمُوا مَنْ فِي الْأَرْضِ يَرْحَمُكُمْ»^(٢) مَنْ فِي

السَّاءِ^(٣) وإذا وَجَدْتَ مِنْ قَلْبِكَ غِلْظَةً عَلَى مَنْ يَسْتَحِقُّ الرَّحْمَةَ، فَيَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تُعَالِجَ هَذِهِ الْغِلْظَةَ،

(١) رواه أحمد (٤/ ٢٤، ٢٥) (١٦٣٠٧)، وأبو داود (٤٨٠٦)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٠٧٦)، وصححه

الشيخ الألباني، كما في المشكاة (٤٩٠١)، و«إصلاح المساجد» (١٠٣)، و«التعليق على سنن أبي داود».

(٢) قال العجلوني في «كشف الخفاء» (١/ ١١٩): روى «يرحمكم» مرفوعاً على الاستئناف اليبان، ويجوز جزمه؛

لوقوعه في جواب الأمر، لكن ذكر في الإسعاف أن الرواية بالرفع، وكذا نقله البيلوني عن العمادي على أن

الجملة دعائية فاعرفه. اهـ.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٢/ ١٦٠) (٦٤٩٤) وأبو داود (٤٩٤١)، والترمذي (١٩٢٤)، وقال: حديث حسن

وَأَنْ تُحَوَّلَهَا إِلَى رَحْمَةٍ.

وَأَسْبَابُ الرَّحْمَةِ كَثِيرَةٌ؛ مِنْهَا الْفَقْرُ، وَمِنْهَا الصَّغَرُ، وَمِنْهَا الْمَرَضُ، وَمِنْهَا الْقَرَابَةُ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ الْأَسْبَابِ.

فَكُونُكَ تَرْحَمُ هَذَا؛ لِأَنَّهُ صَبِيٌّ صَغِيرٌ، أَوْ لِأَنَّهُ يَتِيمٌ، وَتَرْحَمُ هَذَا الرَّجُلَ؛ لِأَنَّهُ فَقِيرٌ، أَوْ لِأَنَّهُ مَرِيضٌ... إلخ، فَإِذَا وَجَدْتَ مِنْ نَفْسِكَ رَحْمَةً لِمَنْ يَسْتَحِقُّ الرَّحْمَةَ فَاعْلَمْ أَنَّكَ مُوَفَّقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٣٧٧- حَدَّثَنَا أَبُو الثَّعْمَانِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَاصِمِ الْأَخْوَلِ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ قَالَ كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ جَاءَهُ رَسُولٌ إِحْدَى بَنَاتِهِ يَدْعُوهُ إِلَى ابْنِهَا فِي الْمَوْتِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ «ارْجِعْ إِلَيْهَا فَأَخْبِرْهَا أَنَّ لِلَّهِ مَا أَخَذَ وَلَهُ مَا أَعْطَى وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُسَمًّى فَمَرَهَا فَلْتَضْمِرْ وَلْتَحْتَسِبْ» فَأَعَادَتِ الرَّسُولَ أَنَّهَا قَدْ أَقْسَمَتْ لَتَأْتِيَنَّهَا فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَامَ مَعَهُ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ فَدَفَعَ الصَّبِيَّ إِلَيْهِ وَنَفْسُهُ تَقَعَّقُ كَأَنَّهَا فِي شَنٍّْ فَقَاضَتْ عَيْنَاهُ فَقَالَ لَهُ سَعْدُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا هَذَا قَالَ: «هَذِهِ رَحْمَةٌ جَعَلَهَا اللَّهُ فِي قُلُوبِ عِبَادِهِ وَإِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الرَّحَمَاءَ»^(١).

الشاهد من هذا الحديث: قوله: «إِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الرَّحَمَاءَ»، فهذه صفة من صفاتِ اللَّهِ ﷻ، من آثارِ الاسمِ الذي هو الرحمن.

فإن قال قائل: هل الرحمة صفة ذاتية لازمة لله، أو صفة فعلية؟

فالجواب: أنها في أصلها ذاتية؛ لأنها صفة كمال، لكن في أفرادها وآحادها فعلية؛ لأنه يَرْحَمُ مَنْ يشاء، وكلُّ شَيْءٍ يَتَعَلَّقُ بِالْمَشِيئَةِ فهو صفة فعلية.

وفي هذا الحديث: رحمة النبي ﷺ؛ لأنه دُفِعَ إِلَيْهِ الصَّبِيُّ، وهو في سياقِ الموتِ.

وقوله: «وَنَفْسُهُ تَقَعَّقُ»؛ يَعْنِي: لَهَا صَوْتُ قَعْقَعَةٍ.

وقوله: «كَأَنَّهَا فِي شَنٍّْ». والشَّنُّ هو الْقُرْبَةُ الْبَالِيَةُ، وَالْقُرْبَةُ الْبَالِيَةُ لَوْ صَارَ فِيهَا شَيْءٌ يَتَحَرَّكُ تَسْمَعُ لَهَا قَعْقَعَةً، وَهَذِهِ حَشَرَجَةُ النَّفْسِ فِي صَدْرِ هَذَا الصَّبِيِّ وَقَوْلُهُ: فَقَاضَتْ عَيْنَاهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَحْمَةً بِهِ، فَقَالَ سَعْدُ: مَا هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ وَكَأَنَّهُ اسْتَعْرَبَ أَنْ يَبْكِيَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى هَذَا الصَّبِيِّ.

صحيح من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال الحاكم في المستدرک ١٥٩/٤ بعد أن ذكره مع أحاديث عدة في الباب: وهذه الأحاديث كلها صحيحة.

ووافقه الذهبي، وانظر «كشف الخفاء» (١/١١٩).

(١) رواه مسلم (٩٢٣).

❦ وقوله ﷺ: «هذه رحمةُ اللَّهِ تعالى في قلوبِ عباده، وإنَّما يَرْحَمُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الرَّحَمَاءَ». في هذه الكلماتِ النَّبِيَّةِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَكْبَرُ تَغْزِيَةٍ، وهي قوله: «إِنَّ اللَّهَ مَا أَخَذَ، وَلَهُ مَا أُعْطِيَ، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُسَمًّى» سبحانه الله! كلماتُ النبوةِ لها نورٌ، يُجَارُّ مع عَظَمِ الْمَعْنَى وَسَعَتِهِ، فإذا كان الشَّيْءُ لِلَّهِ فَلَهُ مَا أَخَذَ وَلَهُ مَا أُعْطِيَ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَوْفِقًا نَحْنُ مِمَّا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِينَا التَّسْلِيمَ أَنَّ الْأَمْرَ لِلَّهِ، لَهُ مَا أَخَذَ وَلَهُ مَا أُعْطِيَ ﷻ، كُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُسَمًّى.

فالشَّيْءُ الْمُقَدَّرُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ؛ لِأَنَّهُ بِأَجَلٍ مُسَمًّى؛ أَي: مُعَيَّنٍ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ الْمَعِينَةِ يَكُونُ هَذَا الشَّيْءُ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ.

وفي القرآن الكريم: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ ۝٨﴾ [الأنعام: ٨]. فهذا الحديثُ عائدٌ لِلْمُدَّةِ وَذَاكَ عائدٌ لِلْكَمِّ، كُلُّ شَيْءٍ بِمِقْدَارٍ، وَيُمْكِنُ أَنْ نَجْعَلَ قَوْلَهُ: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ ۝٨﴾. عائدًا حَتَّى عَلَى الزَّمَنِ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى كِمَالِ عَنَايَةِ الرَّبِّ ﷻ بِخَلْقِهِ، وَأَنَّهُ ﷻ يَقْدُرُ كُلَّ شَيْءٍ فِي أَجَلٍ لَا يَتَعَدَاهُ، وَلَا يَقْصُرُ عَنْهُ.

إِذَا: مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ «الرَّحْمَنُ» وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى وَصْفِ الرَّحْمَةِ، وَعَلَى فِعْلِ الرَّحْمَةِ، وَفِي الْبَسْمَلَةِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَلِ اسْمَا الرَّحْمَنِ وَالرَّحِيمِ مُتَرَادِفَانِ أَوْ مُتَبَايِنَانِ بِاعْتِبَارِ دَلَالَتِهِمَا عَلَى الذَّاتِ، وَبِاعْتِبَارِ مَعْنَاهُمَا؟

الجوابُ: أَمَّا بِاعْتِبَارِ دَلَالَتِهِمَا عَلَى الذَّاتِ فَهِيَ مُتَرَادِفَانِ، وَأَمَّا بِاعْتِبَارِ مَعْنَاهُمَا فَمُتَبَايِنَانِ، لَكِنْ كَيْفَ يَكُونَانِ مُتَبَايِنَيْنِ، وَهُمَا مِنَ الرَّحْمَةِ، فَالرَّحْمَنُ مِنَ الرَّحْمَةِ، وَالرَّحِيمُ مِنَ الرَّحْمَةِ؟ أَجَابَ الْعُلَمَاءُ عَنْ ذَلِكَ بِمَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ جَوَابَيْنِ:

الجوابُ الأولُ: أَنَّ الرَّحْمَنَ صِفَةٌ عَامَّةٌ، وَالرَّحِيمَ صِفَةٌ خَاصَّةٌ، فَالرَّحْمَنُ عَامَّةٌ لِكُلِّ أَحَدٍ، وَالرَّحِيمُ خَاصَّةٌ بِالْمُؤْمِنِينَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ۝١٢﴾ [الأنعام: ١٢].

الجوابُ الثَّانِي: أَنَّ الرَّحْمَنَ بِاعْتِبَارِ الْوَصْفِ، وَالرَّحِيمَ بِاعْتِبَارِ الْفِعْلِ، فَوَصْفُهُ الرَّحْمَةُ، وَلِهَذَا جَاءَتْ عَلَى صِيغَةِ فَعْلَانِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى السَّعَةِ وَالْإِمْتِلَاءِ، فَغَضَبَانِ مِثْلًا لِلْمُتَمَتِّلِي غَضَبًا، وَسُكْرَانِ لِلْمُتَمَتِّلِي سُكْرًا، وَزَيَّانِ لِمَنْ امْتَلَأَ بَطْنُهُ مَاءً، فَلَمَّا أُرِيدَ الْوَصْفُ جَاءَتْ عَلَى وَزْنِ فَعْلَانِ، أَمَّا حِينَ أُرِيدَ الْفِعْلُ فَجَاءَتْ عَلَى اسْمِ رَحِيمٍ.

وهذا الثَّانِي أَقْرَبُ، وَهُوَ أَنَّ الرَّحْمَنَ بِاعْتِبَارِ الْوَصْفِ، وَالرَّحِيمَ بِاعْتِبَارِ الْفِعْلِ، الَّذِي هُوَ إِصْطِلَاحُ الرَّحْمَةِ إِلَى الْمَرْحُومِ.

ذَكَرَ صَاحِبُ الْفَتْحِ فِي تَفْسِيرِ الرَّحْمَةِ أَنَّهَا إِرَادَةُ الْإِنْعَامِ، أَوْ إِرَادَةُ الْإِحْسَانِ، أَوْ الْإِنْعَامُ نَفْسُهُ، أَوْ الْإِحْسَانُ نَفْسُهُ، وَهَذَا تَحْرِيفٌ لِلرَّحْمَةِ عَنْ مَعْنَاهَا الْحَقِيقِيِّ؛ لِأَنَّ الرَّحْمَةَ صِفَةٌ تَتَعَلَّقُ بِالرَّاحِمِ. لَكِنْ الْأَشَاعِرَةُ وَأَشْبَاهُهُمْ لَا يُنْتَبِهُونَ مِنَ الصِّفَاتِ إِلَّا مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ عَقُولُهُمْ، وَيُنْكِرُونَ مِنَ الصِّفَاتِ مَا لَمْ تَدُلَّ عَلَيْهِ عَقُولُهُمْ، وَإِنْ كَانَ الْعَقْلُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا ثَابِتَةٌ لِلَّهِ ﷻ.

فَالرَّحْمَةُ يُنْكِرُونَ أَنْ يُوصَفُ اللَّهُ بِهَا، يَقُولُونَ: لِأَنَّ الرَّحْمَةَ رَقَّةٌ وَلَيْنٌ، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ عَنْ نَفْسِهِ: ﴿ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الأنعام: ٥٨]. وَحَيْثُ تَقْسَرُ الرَّحْمَةُ بِأَنَّهَا إِرَادَةُ الْإِنْعَامِ أَوْ الْإِنْعَامُ نَفْسُهُ.

فَأَمَّا تَفْسِيرُهَا بِالْإِنْعَامِ عَنْهُمْ فَظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْإِنْعَامَ نِعْمَةٌ مَفْصَلَةٌ بَاطِنَةٌ عَنِ اللَّهِ، وَالْإِرَادَةُ ثَابِتَةٌ عَنْهُمْ لَا يُنْكِرُونَهَا، وَلَكِنَّا نَقُولُ: هَذَا تَحْرِيفٌ لِلْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ؛ لِأَنَّ إِرَادَةَ الْإِنْعَامِ أَوْ الْإِنْعَامَ إِنَّمَا تَكُونُ بَعْدَ الرَّحْمَةِ، فَالْإِرَادَةُ مَرْتَبَةٌ عَلَى الرَّحْمَةِ؛ لِأَنَّ الرَّحِيمَ هُوَ الَّذِي يَرِيدُ الْإِنْعَامَ وَالْإِحْسَانَ.

فَتَفْسِيرُ الرَّحْمَةِ بِمَا كَانَ مِنْ أَثَارِهَا تَحْرِيفٌ لِلْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَلِهَذَا نَقُولُ: نَحْنُ نَبِيْتُ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ رَحِمَةٌ يَرْحَمُ بِهَا مَنْ يَشَاءُ، وَأَنَّ هَذِهِ الرَّحْمَةَ إِذَا كَانَتْ رَقَّةً فِي الْمَخْلُوقِ، فَإِنَّهَا لَا تَكُونُ كَذَلِكَ فِي الْخَالِقِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

عَلَى أَنَّنَا لَا نُسَلِّمُ لَهُمْ أَنَّ الرَّحْمَةَ رَقَّةٌ، فَقَدْ يَكُونُ الرَّجُلُ الْقَوِيُّ الشَّجَاعُ، أَوْ السُّلْطَانُ الْقَوِيُّ النَّافِذُ أَمْرُهُ، قَدْ يَكُونُ رَحِيمًا، وَلَا يَقْتَضِي ذَلِكَ شَيْئًا يَنْقُصُ مِنْ سُلْطَانِهِ وَقُدْرَتِهِ وَقُوَّتِهِ. وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ»، سَوَاءً كَانَ ذَاكِرًا، أَوْ آثَرًا، أَوْ مَقْرَأًا، فَعَلَى كُلِّ حَالٍ مَعْرُوفٌ أَنَّ مَذْهَبَ الْأَشَاعِرَةِ هُوَ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ أَنَّ اللَّهَ رَحِمَةٌ، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: الدَّلِيلُ الْعَقْلِيُّ عَلَى الْإِرَادَةِ هُوَ التَّخْصِصُ.

ثُمَّ لَا يَسْتَدِلُّونَ عَقْلًا عَلَى الرَّحْمَةِ بِمَا يُنْعِمُ اللَّهُ بِهِ عَلَى الْعِبَادِ، مِنَ الْمَطَرِ وَالنَّبَاتِ وَالصَّحَّةِ وَالْأَمْنِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَثَارِ الرَّحْمَةِ.

وَكُونُهُ مِنْ أَثَارِ الرَّحْمَةِ يُذَكِّرُهُ كُلُّ أَحَدٍ حَتَّى الْعَامَّةُ، فَالْعَامِيُّ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ، وَرَأَى الْمَطَرَ قَالَ: هَذَا مِنْ رَحْمَتِهِ. لَكِنِ الْعَامِيُّ لَا يُذَكِّرُ أَنَّ الْإِسَاءَ وَالْأَرْضَ وَالْجِبَالَ وَالْمَخْلُوقَاتِ أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الْإِرَادَةِ، وَهَذَا مِنَ الْغَرَائِبِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا اعْتَمَدَ عَلَى عَقْلِهِ ضَلَّ.

وَالْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» نَقَلَ عَنْهُمْ، فَإِذَا لَمْ يَرِدْ فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ مُقَرَّرٌ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا نَقُولُ: إِنَّهُ أَشْعَرِيٌّ خَالِصٌ؛ لِأَنَّ الْأَشَاعِرَةَ لَيْسُوا يَخَالِفُونَ أَهْلَ السُّنَّةِ فِي الصِّفَاتِ فَقَطْ، وَإِنَّمَا يَخَالِفُونَ أَهْلَ السُّنَّةِ - كَمَا قَالَ الشَّيْخُ سَفَرُ الْحَوَالِي - فِي أَكْثَرِ مِنْ إِحْدَى عَشْرَةِ مَسْأَلَةٍ فِي الْعَقِيدَةِ، ^(١) فَإِذَا رَأَيْنَا رَجُلًا أَوَّلَ فِي بَعْضِ النُّصُوصِ وَالصِّفَاتِ لَا يُمْكِنُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُ أَشْعَرِيٌّ حَتَّى نَذْكُرَ حَالَهُ وَنَنْظُرَ فِيهِ، فَنَقُولَ: هُوَ مُخَالَفٌ لِرَأْيِ السَّلَفِ إِذَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ أَوَّلٌ هُوَ بِنَفْسِهِ.

ثُمَّ قَالَ الْبَحَّارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الأنعام: ٥٨].

٧٣٧٨- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا أَحَدٌ أَضْبَرَ عَلَى أَدَى سَمِعَهُ مِنَ اللَّهِ يَدْعُو لَهُ

(١) لِلدُّكُورِ سَفَرُ الْحَوَالِي رَحِمَهُ اللَّهُ رِسَالَةً صَغِيرَةً بَيِّنَ فِيهَا «مَنْهَجُ الْإِشَاعِرَةِ فِي الْعَقِيدَةِ»، وَهِيَ مَطْبُوعَةٌ فِي مَكْتَبَةِ الْعِلْمِ.

الْوَلَدُ ثُمَّ يَعَافُهُمْ وَيَرْزُقُهُمْ^(١).

الرِّزَاقُ صِيغَةُ الْمُبَالِغَةِ مِنَ الرِّزْقِ، وَهُوَ الْعَطَاءُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ [النِّسَاءُ: ٨]. أَي: أَعْطُوهُمْ مِنْهُ. وَجَاءَتْ بِصِيغَةِ الْمُبَالِغَةِ لِأَحَدِ وَجْهَيْنِ:

إِمَّا لِأَنَّهَا مِنْ بَابِ النَّسْبَةِ، وَأَنَّ الرِّزْقَ وَصَفَ لِأَزْمَ لِلَّهِ.

وإِمَّا لِلْمُبَالِغَةِ الدَّالَّةِ عَلَى الْكَثْرَةِ، وَذَلِكَ لِكَثْرَةِ مَنْ يَرْزُقُهُ اللَّهُ ﷻ، وَلِكَثْرَةِ رِزْقِهِ ﷻ.

فَالرِّزَاقُ إِذْنٌ عَلَى وَزْنِ فَعَالٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لِلنَّسْبَةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لِلْمُبَالِغَةِ؛ لِأَنَّ كَلِمَةَ فَعَالٌ تَكُونُ لِلنَّسْبَةِ كَالنَّجَارِ وَالْحَدَّادِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَتَكُونُ لِلْمُبَالِغَةِ.

فَإِذَا كَانَتْ لِلنَّسْبَةِ، فَالْمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ مَوْصُوفٌ بِهَذِهِ الصِّفَةِ.

وَإِذَا كَانَتْ لِلْمُبَالِغَةِ، فَالْمَعْنَى كَثْرَةُ مَنْ يَرْزُقُهُمُ اللَّهُ ﷻ، وَكَثْرَةُ الرِّزْقِ الَّذِي يُعْطِيهِ.

❖ وَقَوْلُهُ: ﴿هُوَ الرِّزَاقُ﴾ [النِّسَاءُ: ٥٨]. هُوَ ضَمِيرُ فَصْلٍ، يَدُلُّ عَلَى الْحَصْرِ، وَ«الرِّزَاقُ» بِصِيغَةِ الْمُبَالِغَةِ

لَا تَكُونُ إِلَّا لِلَّهِ.

أَمَّا الرَّاظُ أَوْ رَزَقٌ يَرْزُقُ فَتَكُونُ لِلَّهِ وَلِلْمَخْلُوقِ.

❖ وَقَوْلُهُ: ﴿ذُو الْقُوَّةِ﴾. ذُو بِمَعْنَى صَاحِبٍ، وَالْقُوَّةُ هِيَ الْفِعْلُ بِلا ضَعْفٍ، وَلَيْسَتْ هِيَ الْقُدْرَةُ؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ الْفِعْلُ بِلا عَجَزٍ، وَالْقُوَّةُ الْفِعْلُ بِلا ضَعْفٍ، وَالِدَلِيلُ: قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً﴾ [النِّسَاءُ: ٥٤]. لَمْ يَقُلْ: ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُدْرَةً.

وَقَالَ ﷻ: ﴿وَمَا كَانَتِ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [طه: ٤٤].

فَقَالَ: ﴿لِيُعْجِزَهُ﴾. ثُمَّ قَالَ: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾. وَلَمْ يَقُلْ: كَانَ عَلِيمًا قَوِيًّا؛ لِأَنَّ الْعَجْزَ ضِدُّهُ الْقُدْرَةُ، وَالضَّعْفَ ضِدُّهُ الْقُوَّةُ.

فَإِذَا قِيلَ: أَيُّهَا أَكْمَلُ: الْقُدْرَةُ أَوْ الْقُوَّةُ؟

قُلْنَا: الْقُوَّةُ أَكْمَلُ، وَيُظْهَرُ ذَلِكَ بِالْمَثَالِ، فَلَوْ قِيلَ لَكَ: اخْمِلْ هَذَا الْحَجَرَ. فَأَرَدْتَ أَنْ تَحْمِلَهُ، فَعَجَزْتَ أَنْ تُقِلَّهُ عَنِ الْأَرْضِ، فَأَنْتَ الْآنَ غَيْرُ قَادِرٍ.

وَلَوْ قِيلَ لَكَ: اخْمِلْ هَذَا الْحَجَرَ. فَحَمَلْتَهُ، وَلَكِنْ بِمَشَقَّةٍ، فَأَنْتَ الْآنَ قَادِرٌ غَيْرُ قَوِيٍّ.

وَلَوْ قِيلَ: اخْمِلْ هَذَا الْحَجَرَ فَحَمَلْتَهُ بِسَهُولَةٍ حَتَّى رَفَعْتَهُ إِلَى فَوْقِ فَأَنْتَ الْآنَ قَوِيٌّ.

إِذَا: الْقُوَّةُ أَكْمَلُ مِنَ الْقُدْرَةِ؛ لِأَنَّ كُلَّ قَوِيٍّ قَادِرٌ، وَلَيْسَ كُلُّ قَادِرٍ قَوِيًّا. وَيَقَابِلُ الْقُوَّةَ الضَّعْفُ، وَلِهَذَا تَقُولُ: فَلَانَ قَوِيًّا، غَيْرُ ضَعِيفٍ، وَلَا تَقُولُ: فَلَانَ قَوِيًّا غَيْرُ عَاجِزٍ، وَتَقُولُ: فَلَانَ قَادِرًا غَيْرُ

عَاجِزٍ.

فَهَذَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْقُدْرَةِ وَالْقُوَّةِ.

فرق آخر، وهو أن القوة تكون في الحيوان والجاء، والقدرة تكون في الحيوان فقط، فتقول: هذا الحديد قوي، ولا تقول: هذا حديد قادر.

إذا: لا يوصف بالقدرة إلا ما كان ذا روح، فيمكن أن تقول: الفيل قوي وقادر، والإنسان قوي وقادر.

❖ وقوله ﷺ: «الْمَتِينُ». أي: الشديد القوة.

ففي هذه الآية من أسماء الله ثلاثة: الله، والرزاق، والمتين.

وفيه من صفات الله أربعة: الألوهية والرزق والقوة والمتانة.

ثم ساق المؤلف حديث أبي موسى الأشعري: قال: قال النبي ﷺ: «ما أحد أصبر على أذى سمعه من الله». إذا قلنا: ما أحد أصبر^(١). فهذه لغة تميم، وإذا قلنا: ما أحد أصبر^(٢). فهذه لغة قريش؛ لأن قريشاً يجعلون ما النافية تعمل عمل «ليس» بشروط معروفة، والتميميون يرونها لا تعمل^(٣)، وقد قال الشاعر:

وَمُهَفَّهِفِ الْأَعْطَافِ قُلْتُ لَهُ انْتَسِبَ فَأَجَابَ مَا قَتَلَ الْمَحَبَّ حَرَامًا^(٤)

فالشاعر هنا تميمي؛ لأنه لم يقل: ما قتل المحب حراماً. ولو قال: ما قتل المحب حراماً. صار قريشياً.

❖ قوله: «ما أحد أصبر على أذى سمعه من الله». أصبر على أذى في هذا وصف الله تعالى بالصبر والتحمل من عباده.

وفيه إنبات الأذية لله ﷻ وأن الله ﷻ يتأذى، ولكن هل الصبر صفة عيب أو صفة كمال؟

الجواب: لا شك أنه صفة كمال، وأن الإنسان يئس عليه بالصبر، فكذلك الرب ﷻ يئس عليه بالصبر.

ولكن هل التأذي بما يؤذي صفة نقص؟

الجواب: لا، ليس صفة نقص؛ لأنه لا يلزم من الأذى الضرر، ولهذا نقول: إن الله ﷻ يتأذى، ولكنه لا يتضرر، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [الأنعام: ٥٧]. وهذا في القرآن.

وفي الحديث القدسي: «يؤذيني ابن آدم يسب الذهر وأنا الذهر»^(٥) لكنه قال في القرآن: ﴿وَلَا يَحْزَنكَ الَّذِينَ يَسْتَرْغُونَ فِي الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَنِ يُصْرُوا اللَّهَ شَيْئًا﴾ [الأنعام: ١٧٦].

وقال في الحديث القدسي: «يا عبادي، إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني، ولن تبلغوا نفعي

(١) بالرفع.

(٢) بالنصب.

(٣) انظر: «شرح قطر الندى» (ص ١٤٢ - ١٤٤)، وشرح ابن عقيل (١/ ٣٠١)، وأوضح المسالك (١/ ٢٤٥)،

والنحو الوافي (١/ ٥٩٣) والقواعد الأساسية للهاشمي (ص ١٥٦).

(٤) انظر: «ريحانة؟» (ص ٢٦٤)، و«الإفادات والإنشاءات» للشاطبي (ص ٥٦)، و«نفع الطيب» (٥/ ٢٢٧).

(٥) تقدم تخريجه.

فَتَفْعُوْنِي^(١). وَالْأَدَى لَا يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِ الْمُتَأَدِّي؛ فَإِنَّ الرَّجُلَ قَدْ يَتَأَدَّى بِالرَّائِحَةِ الْكَرِيهَةِ، وَلَكِنَّهَا لَا تَضُرُّهُ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِهِ، بَلْ قَدْ يَدُلُّ عَلَى كِبَالِهِ، إِذَا تَأَدَّى بِهَا يُؤْذِي حَقِيقَةً.

❖ وَقَوْلُهُ: «يَدْعُونَ لَهُ الْوَلَدَ، ثُمَّ يُعَافِيهِمْ، وَيَرْزُقُهُمْ»؛ أَي: يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ وَلَدًا، وَذَلِكَ كَمَا قَالَتْ الْيَهُودُ: عَزِيزُ ابْنِ اللَّهِ. وَكَمَا قَالَتِ النَّصَارَى: الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ. وَكَمَا قَالَ الْمُشْرِكُونَ: الْمَلَائِكَةُ بَنَاتُ اللَّهِ. ❖ وَقَوْلُهُ: «وَهُوَ يُعَافِيهِمْ وَيَرْزُقُهُمْ»، هَذِهِ هِيَ نَتِيجَةُ الصَّبْرِ، أَنَّهُ يُعَافِيهِمْ وَيَرْزُقُهُمْ، مَعَ أَنَّهُمْ يَدْعُونَ لَهُ الْوَلَدَ.

وَدَعَا الْوَلَدَ ﷺ تَتَضَمَّنُ شَيْئَيْنِ:

الشيء الأول: تكذيبُ اللَّهِ ﷻ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَفَى أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ، بَلْ نَزَّهَ نَفْسَهُ عَنْ ذَلِكَ؛ ﴿سُبْحَنَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ﴾ [التكوير: ١٧١].

الشيء الثاني: وصفُ اللَّهِ بالنقص؛ لَأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْوَلَدِ إِلَّا مَنْ كَانَ نَاقِصًا، فَهُوَ يَحْتَاجُ إِلَى الْوَلَدِ لِيُعِينَهُ فِي مُهِمَّاتِهِ، وَلِيُنْقِىَ نَسْلَهُ بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا مَاتَ بَلَ نَسْلٍ نُسِي، وَلَمْ يَأْتْ لَهُ ذَكَرٌ، اللَّهُمَّ إِلَّا مِنْ عِلْمٍ، أَوْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: فَهَؤُلَاءِ آذَوْا اللَّهَ ﷻ بِدَعَايِ الْوَلَدِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَهُوَ يُعَافِيهِمْ وَيَرْزُقُهُمْ، وَلَوْ لَا صَبْرُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَا هَلَكَ لَهُمْ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكُوا عَلَى ظُهُرِهِمْ أَصْنَافٌ مِمَّا دَابَّتْ﴾ [الزمر: ٤٥].

وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: قَوْلُهُ: «يُعَافِيهِمْ وَيَرْزُقُهُمْ». أَي: يُعَافِيهِمْ فِي أَبْدَانِهِمْ مِنَ الْأَمْرَاضِ، وَيُعَافِيهِمْ فِي أَعْرَاضِهِمْ مِنْ أَنْ تُتَنَهَكَ، وَيَرْزُقُهُمْ أَيْضًا. وَفِي هَذَا: الْحَدِيثِ مِنَ الصِّفَاتِ: إِثْبَاتُ صِفَةِ الصَّبْرِ؛ لِقَوْلِهِ: «مَا أَحَدٌ أَصْبَرَ عَلَى أَدَى سَمْعِهِ مِنَ اللَّهِ».

وَهَلْ هُوَ حَقِيقِيٌّ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ، هُوَ حَقِيقِيٌّ، وَلَكِنَّهُ لَا يُشْبِهُ صَبْرَ الْمَخْلُوقِ؛ لِأَنَّ الْمَخْلُوقَ قَدْ يَصْبِرُ، لَكِنْ مَعَ تَضَجُّرٍ وَتَمَلُّلٍ، وَأَمَّا الرَّبُّ ﷻ فَلَا. لَا يَلْحَقُهُ مِنْ صَبْرِهِ شَيْءٌ كَمَا يَلْحَقُ الْمَخْلُوقَ مِنْ صَبْرِهِ.

وفيه: إِثْبَاتُ أَنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ وَيُعَافِي؛ لِقَوْلِهِ: «وَيُعَافِيهِمْ وَيَرْزُقُهُمْ».

وَهَلْ نَشْتَقُ مِنْ «يَرْزُقُهُمْ» اسْمًا؟

الْجَوَابُ: لَا، لَكِنْ جَاءَ الْاسْمُ ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ﴾ [التكوير: ٥٨].

وَهَلْ نَشْتَقُ مِنْ «يُعَافِي» اسْمًا؟

الْجَوَابُ: لَا، وَلِهَذَا لَا يُسَمَّى اللَّهُ بِالْمُعَافِي، وَلَكِنْ يُخْبِرُ عَنْهُ بِأَنَّهُ يُعَافِي مِنَ الْأَمْرَاضِ الْقَلْبِيَّةِ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٥٧٧)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والبدنية، قال ﷺ: «واشف أنت الشافي لا شفاء إلا شفاؤك»^(١).
والفرق بين الجلم والصبر، أن الجلم لا يعجل بالعقوبة، مع أنه قد لا يصبر، لكن في الصبر يتحمل، ونحن نقولها بالنسبة لنا يتحمل الإنسان ولا يفكر بالعقوبة، والحليم يفكر بالعقوبة لكنه لا يعجل.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤- باب قول الله تعالى: ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ فَلَا يَظْهَرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ ﴿٥﴾ [البقرة: ٢٥٦]. ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [البقرة: ٢٥٤]. ﴿أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]. ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

قَالَ يَحْيَى الظَّاهِرُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا وَالْبَاطِنُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا
هذه الترجمة أتى بها المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ لإثبات صفة العلم لله ﷻ، والعلم لله ﷻ ثابت، وهو قد جاء على وجوه متعددة، والعلم هو إدراك المعلوم على ما هو عليه.
فقولنا: إدراك. خرج به الجهل البسيط.

وقولنا: على ما هو عليه. خرج به الجهل المركب؛ لأن الجهل عندهم نوعان:

جهل بسيط؛ وهو عدم العلم.

وجهل مركب؛ وهو أن يكون الإنسان جاهلاً، ويجهل أنه جاهل، ولهذا قيل: إنه مركب من جهلين؛ الجهل بالواقع، والجهل بحاله.

وأضرب لهذا مثلاً يتبين به ذلك: سألنا رجلاً: متى كانت غزوة بدر؟ فقال: كانت غزوة بدر في رمضان في السنة الثانية. بماذا تصف هذا المجيب؟ تصفه بأنه عالم؛ لأنه ذكر الأمر على ما هو عليه.

ولو سألنا رجلاً آخر فقلنا له: متى كانت غزوة بدر؟ قال: كانت في السنة الخامسة من الهجرة. فهذا جاهل جهلاً مركباً.

ولو سألنا الثالث، فقلنا له: متى كانت غزوة بدر؟ فقال: لا أدري. فهذا جهل بسيط. فالرب ﷻ عالم؛ أي: مُدْرِكُ للمعلومات على ما هي عليه.

ثُمَّ إِنَّ عِلْمَ اللَّهِ ﷻ:

أَوَّلًا: أَرْزَى أَبَدِيٍّ.

ثانيًا: عام شامل لكل شيء جملة وتفصيلاً، حتى ديبب النمل في أي وقت من أوقات الدنيا يعلمه تفصيلاً، ويعلم أين تضع النملة خطوها تفصيلاً: فكل شيء يعلمه جملة وتفصيلاً؛ لأن الله خلق كل شيء، والخالق لا بد أن يكون عالماً، كما قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ ﴿٥﴾ [البقرة: ٢٥٥].

ثالثاً: علِمَ اللهُ لم يُسَبِّحْ بجهل، ولا يَلْحَقْهُ نسيانٌ، كما قال موسى: ﴿قَالَ عَلِمَهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى﴾ ﴿٥١﴾ ﴿طه: ٥١﴾.

إذا: علِمَ اللهُ واسعٌ شاملٌ أَزَلِّيٌّ أَبَدِيٌّ لم يُسَبِّحْ بجهل، ولا يَلْحَقْهُ نسيانٌ.

ولكن ما هي الفائدة من معرفتنا بهذه الصفة العظيمة؟

الفائدة: أَنَّ الإنسان إذا عَلِمَ أَنَّ اللهَ واسعُ العلم، وأنه محيطٌ بكلِّ شيءٍ علماً، فلا بدَّ أَنْ يَحْمِلَهُ هذا الاعتقادُ على الاستقامةِ على أمرِ الله، وهذه مسألةٌ تغيبُ عن كثيرٍ من الذين يتكلمون عن صفاتِ الله، فتجدُهم لا يتكلَّمُون عما يُثْمِرُهُ الاعتقادُ بالنسبةِ لهذه الصفةِ مِنَ الأحوالِ السلوكية، وهذه مهمةٌ يَغْنِي: أنت إذا علمتَ أَنَّ اللهَ يعلمُ كلَّ شيءٍ فهل تُضْمِرُ في قلبك ما يخالفُ الاستقامةَ؟
الجواب: لا.

وهل تفعلُ ما يخالفُ الاستقامةَ؟ وهل تقولُ ما يخالفُ الاستقامةَ؟

الجواب: لا، وهذه مسألةٌ ينبغي للإنسانِ أَنْ يجعلَهَا على باله، أَنَّهُ ليس المقصودُ أَنْ نعلمَ ما يتعلقُ بالعقيدةِ فقط من أسماءٍ وصفاتٍ، بل المقصودُ مع ذلك ما يترتبُ على هذا الاعتقادِ مِنَ تصحيحِ المسلكِ والاستقامةِ على الأمرِ.

أما حكمُ مَنْ أنكرَ أَنْ يكونَ اللهُ عالماً، فإنه كافرٌ، ولهذا قال الإمامُ الشافعيُّ رَحِمَهُ اللهُ بالنسبةِ للقدريَّةِ قال: جَادِلُوهم بالعلم، فَإِنْ أَقْرَبُوا به خُصِمُوا، وَإِنْ أَنْكَرُوهُ كَفَرُوا^(١).

لأنَّ القدريَّةِ يَقُولُون: إِنَّ اللهَ ﷻ لم يَقْدِرْ عملَ العبد، ولم يَشَأْه، وليس له علاقةٌ به. فقال: جَادِلْهم بالعلم أي: اسألوهم، هل اللهُ عالمٌ، بأعمالِ العبادِ أَوْ لَا؟

وإن قالوا: لا. فهم كفارٌ، وإن قالوا: نعم. فقد خُصِمُوا، وذلك بأن يقال: هل وَقَعَتْ هذه على خلافِ معلومِهِ أَوْ على وَفْقِهِ؟ فَإِنْ قالوا: على خلافِ المعلومِ، فهذا هو إنكارُ العلم، وإن قالوا: على وَفْقِهِ. فهذا يُلْزِمُهُمْ أَنْ يَقُولُوا بِأَنَّهَا وَقَعَتْ بِمَشِيئَتِهِ.

ثم ذكر المؤلفُ رَحِمَهُ اللهُ آياتٍ، فقال: «بَابُ قولِ اللهِ تعالى: ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ فَلَا يَظْهَرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾»، ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ﴾ الغيبُ ما غابَ عن الخلقِ، والغيبُ ينقسمُ إلى قِسْمَيْنِ: غَيْبٌ مُطْلَقٌ لا يعلمُهُ الخلقُ.

وغَيْبٌ مُقَيَّدٌ يعلمُهُ بعضُ الناسِ دونَ بعضٍ.

فمثلاً الذين في مكةَ الآنَ غائبونَ عَنَّا، لكنهم هم في مكةَ لَيْسَتْ أحوالُهُم بغيبةٍ.

إذا: هذا غيبٌ نسبيٌّ.

فلو أن أحداً قال: إِنَّ مكانَ المسروقِ الذي سُرِقَ منك كذا وكذا. يَغْنِي: عَيَّنَ مكانَ المسروقِ

الذي سَرَقَهُ السَّارِقُ وَدَفَنَهُ فِيهِ، فَهَلْ نَقُولُ: هَذَا مِنْ عِلْمِ الْغَيْبِ؟

الجواب: بالنسبة لنا غَيْبٌ، لكن بالنسبة لمن شَهِدَ السَّارِقَ، وَهُوَ يَدْفِنُهُ لَا يَكُونُ غَيْبًا.

أَمَّا الْغَيْبُ الْمَطْلُوقُ فَهَذَا هُوَ الَّذِي يَخْتَصُّ اللَّهُ بِهِ، وَهُوَ الَّذِي يَغِيْبُ عَنْ كُلِّ النَّاسِ؛ وَذَلِكَ مِثْلُ الْعِلْمِ بِالْمُسْتَقْبَلِ فَهَذَا غَيْبٌ، فَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ يَعْلَمُ مَا سَيَكُونُ غَدًا فَقَدْ ادَّعَى عِلْمَ الْغَيْبِ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَقْبَلٌ، وَالْمُسْتَقْبَلُ مَجْهُولٌ لِكُلِّ النَّاسِ.

❦ يَقُولُهُ: ﴿فَلَا يَظْهَرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ (١). وَلَيْتَ الْمُؤَلِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَتَى بِآخِرِ الْآيَةِ؛ لِأَنَّهُ آخَرُهَا لِأَنَّهُ لَا يُذَكَّرُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَيَخْتَفِي مِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا﴾ (٢). لِأَنَّ اللَّهَ أَظْهَرَ عَلَى غَيْبِهِ مَنْ أَظْهَرَ مِنَ الرِّسْلِ، فَالِنَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَنَا عَنْ أُمُورٍ غَيْبِيَّةٍ مُسْتَقْبَلَةٍ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ، وَمِنْ أَحْوَالِ الْقِيَامَةِ، فَلَيْتَ الْبَخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ ذَكَرَ هَذَا الْإِسْتِنَاءَ؛ لِأَنَّهُ مِنْهُمْ.

❦ وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ «عِلْمُ غَيْبِ السَّاعَةِ عِنْدَ اللَّهِ، حَتَّى إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَهُ جِبْرِيلُ عَنْهَا، فَقَالَ لَهُ: «مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ» (٣). فَأَفْضَلُ الرِّسْلِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ لَا يَعْلَمُهَا، وَأَفْضَلُ الرِّسْلِ مِنَ الْإِنْسَانِ لَا يَعْلَمُهَا، وَمَنْ دُوْنَهُمْ مِنْ بَابِ أَوَّلَى، فَمَنْ ادَّعَى عِلْمَ السَّاعَةِ، وَقَالَ: السَّاعَةُ سَتَقُومُ فِي السَّنَةِ الْفُلَانِيَّةِ. أَوْ فِي الشَّهْرِ الْفُلَانِيِّ فَإِنَّهُ مُكْذِبٌ لِهَذِهِ الْآيَةِ، مُدْعٍ دَعْوَى بَاطِلَةً، وَيَكُونُ كَافِرًا.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُؤَلِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَشَارَ إِلَى بَقِيَّةِ الْآيَةِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مِمَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾. فَهَذِهِ الْخَمْسَةُ هِيَ مِفْتَاحُ الْغَيْبِ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾ وَكَانَتْ هَذِهِ الْخَمْسَةُ مِفْتَاحُ الْغَيْبِ؛ لِأَنَّ ﴿السَّاعَةَ﴾ مِفْتَاحُ الْآخِرَةِ، وَتَنْزِيلُ الْغَيْثِ مِفْتَاحُ النَّبَاتِ، وَعِلْمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ مِفْتَاحُ الْجَنِينِ الَّذِي خَلَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي هَذَا الرَّحِمِ، يَعْنِي: مِفْتَاحُ حَيَاةِ الْإِنْسَانِ فِي الدُّنْيَا. وَ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مِمَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾ مِفْتَاحُ الْعَمَلِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ مِفْتَاحُ الْآخِرَةِ بِالنَّسْبَةِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ النَّاسِ.

فلهذا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ مِفْتَاحَ الْغَيْبِ خَمْسٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ». وَذَكَرَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ...﴾ (٤).

وَقَالَ: ﴿وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ﴾ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ كَيْفَ جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى تَنْزِيلَ الْغَيْثِ - وَهُوَ فَعْلٌ - وَفِي ظِلِّ الْمَعْلُومَاتِ الْغَيْبِيَّةِ؟ لَمْ يَقُلْ: وَيَعْلَمُ مَنْ يَنْزِلُ الْغَيْثُ

الجواب: أَنْ نَقُولَ: لِأَنَّ الْخَالِقَ لَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالْمَخْلُوقِ، فَإِذَا كَانَ هُوَ الَّذِي يَنْزِلُ الْغَيْثَ وَحْدَهُ، فَلَا أَحَدٌ يَعْلَمُ مَتَى يَنْزِلُ الْغَيْثُ؛ لِأَنَّ عِلْمَ نَزُولِ الْغَيْثِ عِنْدَ مَنْ يُنَزِّلُ الْغَيْثَ. لَكِنْ جَاءَتْ الْآيَةُ

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

هكذا؛ لأنَّ إنزال المطر، الذي به الغيث، لا يكون أبدًا إلا من الله ﷻ.
 فإن قال قائل: ماذا نقول عن مَنْ يتكلمون الآن في الطقس، من أنه: سيكون غداً مطرٌ في الأرض
 الفلانية بعد الظهر أو في أول النهار، أو ما أشبه هذا؟
 فالجواب عن ذلك من وجهين:
 الوجه الأول: أنَّ هذا مَبْنِيٌّ على أمرٍ محسوسٍ؛ فإنَّ الجوَّ يتغيَّر، ويتكيَّف على وجهٍ يُعْلَمُ بالآلاتِ
 الدقيقةِ أنَّه مهَيَّأٌ للمطر، أو غير مهَيَّأ، وإذا كان كذلك فليس من أمور الغيب.
 الوجهُ ثاني: أنَّ هذا الذي يَقُولُونَهُ قد يُخْطِئُ كثيراً، ولو كان عِلْمٌ غَيْبٍ ما أخطأ؛ لأنَّ العلمَ ليس
 فيه خطأ.

الثالث قوله: ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾. أي: أرحام الادميين وغيرهم، فهو الذي يَعْلَمُهَا ﷻ.
 فإذا قال قائل: وما هو مُتَعَلِّقُ العلم هل هو الذكورة، أو الأنوثة، أو أحوال هذا الجنين من كل وجه؟
 الجواب: الثاني؛ لأنَّ أحوال الذكورة والأنوثة يَعْلَمُهَا غيرُ الله ﷻ.
 فالملك الذي يُوَكَّلُ بالجنين يعلم هذا؛ لأنَّه يقول: ياربِّ أَذْكَرُ أَمْ أُنْثَى؟ فيَقْضِي اللهُ ما شاء^(١).
 إذا: فالملك يَعْلَمُ بأنَّ ما في الرحم ذَكَرٌ أَوْ أُنْثَى قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ، ثُمَّ إِنَّ الأجهزَةَ الحديثةَ في عَصْرِنَا
 يُمكنُ أَنْ يُعْلَمَ بها الجنين أَذْكَرُ هُوَ أَمْ أُنْثَى؟
 فنقول: إذَنْ مُتَعَلِّقُ العلم بالجنين ليس هُوَ الذكورة والأنوثة؛ لأنَّ الذكورة والأنوثة إذا خُلِقَ
 الجنين فصار ذَكَراً أَمَكَّنَ العلمُ به، وكذلك إذا صار أُنْثَى، ولكنَّ الجنينَ له متعلقاته الأخرى؛ مثل:
 هل هذا الجنينُ سيخرجُ حياً أو ميتاً؟ هل ستطولُ حياته إذا خرجَ حياً أو تقصُرُ؟ وهل سيكون غنياً
 أو فقيراً؟ وهل سيكون عالماً أو جاهلاً، سيكون أميراً أو مأموراً؟ فمُتَعَلِّقاتُ العلم بالنسبة للجنين
 كثيرة، فإذا قُدِّرَ أَنَّ النَّاسَ عِلِمُوا أَنَّهُ ذَكَرٌ أَوْ أُنْثَى، فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ بَقِيَّةَ مُتَعَلِّقاتِ العلم الكثيرة التي لا
 يَعْلَمُهَا إِلَّا اللهُ ﷻ.

وقوله: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾. تعبير القرآن ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ ولم
 يَقُلْ: ماذا تَعْمَلُ؛ لأنَّ الإنسانَ يُقَدِّرُ ماذا يعمل، يقول: سأسافر غداً، وسأذهب إلى الكلية، وسأختبر.
 وما أشبه ذلك، لكن هل يَدْرِي أَنَّ هذا يتحقَّقُ، ويكون كسباً له؟
 الجواب: لا، فربَّما يكون هناك موانع تمنع من تحقيق ما أراد، فربَّما يفعل، لكن لا يكسبُ بفعله
 شيئاً، فالكسبُ غداً لا يعلمه إلا اللهُ ﷻ.

قوله تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ حتَّى لو أَنَّ الإنسانَ قَرَّرَ أَنَّهُ لَنْ يَخْرُجَ مِنْ بَلَدِهِ، وكان
 اللهُ تعالى قد قَدَّرَ أَنْ يَمُوتَ فِي بَلَدٍ آخَرَ، فَلَا بَدَّ أَنْ يُقَدِّرَ اللهُ تعالى سَبِيلاً يَنْتَقِلُ بِهِ إِلَى الْبَلَدِ الْآخَرِ، وإذا

كَانَ لَا يَعْلَمُ بِأَيِّ أَرْضٍ يَمُوتُ مَعَ أَنَّهُ يُمَكِّنُهُ التَّنْقِيلُ فَهُوَ لَا يَعْلَمُ فِي أَيِّ وَقْتٍ يَمُوتُ مِنْ بَابٍ أَوْلى .
وبالنسبة لتوقعات خبراء الأرصاد الجوية عن حال الجو، فلا يُعَدُّ ذلك مِنَ الرَّجْمِ بِالْغَيْبِ؛ فإنهم كثيراً ما يُصَيِّونَ، وهم يَعْتَمِدُونَ لَا عَلَى الْغَيْبِ وَالتَّخْرُصِ، بَلْ يَعْتَمِدُونَ عَلَى تَكَيُّفِ الْجَوِّ بِوَاسِطَةِ آلَاتٍ دَقِيقَةٍ يَعْرِفُونَ بِهَا، وَلِهَذَا لَا تَجِدُهُمْ يَقُولُونَ مثلاً: بَعْدَ سَنَةٍ سَيَكُونُ مَطَرٌ. أَوْ بَعْدَ شَهْرٍ. أَوْ بَعْدَ أُسْبُوعٍ. بَلْ هُوَ مُحَدِّدٌ فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَعْرِفُونَ بِهِ تَكَيُّفَ الْجَوِّ، كَمَا أَنَّنَا نَحْنُ الْآنَ بِأَلَاتٍ إِذَا وَجَدْنَا أَنَّ السَّمَاءَ مُلَبَّدَةٌ بِالْغُيُومِ وَالرَّغَدِ وَالْبَرَقِ تَتَوَقَّعُ أَنَّهُ يَنْزِلُ الْمَطَرُ.

❖ وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَنْزَلَهُ، يَعْلَمُهُ...﴾ الْآيَةُ، وَالْوَاوُ: مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ، فَهِيَ حَرْفُ عَطْفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَنْزَلَهُ، يَعْلَمُهُ...﴾. وَهَذِهِ الْآيَةُ جُمْلَةٌ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ جُمْلَةٌ مِنْ آيَةٍ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَنْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ، يَعْلَمُهُ...﴾ وَأَلَمَتِ بِكَ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا. ﴿فَبَيَّنَ اللَّهُ ﷻ أَنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ، وَأَنَّهُ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ، وَعِلْمُهُ هُنَا يَخْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى اسْمِ الْمَفْعُولِ؛ أَيِ: أَنْزَلَهُ بِمَعْلُومِهِ؛ أَيِ: بِمَا يَعْلَمُهُ ﷻ مِنْ أَخْبَارٍ، وَمَا يَحْكُمُ بِهِ مِنْ أَحْكَامٍ. وَيَخْتَمِلُ أَنَّهُ مُصَدِّرٌ عَلَى حَقِيقَتِهِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَهُ، وَهُوَ عَالِمٌ بِهِ جَمْعًا، فَالْقُرْآنُ لَا شَكَّ أَنَّهُ نَزَلَ بِمَعْلُومَاتٍ كَثِيرَةٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ نَزَلَ عَنْ عِلْمٍ مِنَ اللَّهِ ﷻ.﴾

❖ وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أَنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا يَعْلَمُهُ...﴾. «مَا» هُنَا نَافِيَةٌ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ هُنَا شَرْطِيَّةً؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ بَعْدَهَا مَرْفُوعٌ، وَلَوْ كَانَتْ شَرْطِيَّةً لَجُزِمَ، وَهِيَ نَافِيَةٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ بَعْدَهَا ﴿إِلَّا...﴾.

إِذَا: فَقَوْلُهُ: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أَنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا يَعْلَمُهُ...﴾. يَغْنِي: ابْتِدَاءَ الْحَمْلِ، وَحُلُولَ الْوَقْتِ، كُلُّ ذَلِكَ يَكُونُ بِعِلْمِ اللَّهِ ﷻ.

وهذه الآية مما يقرأ به للمرأة إذا تَعَسَّرَتْ وَلادَتْهَا، وَهِيَ مَفِيدَةٌ جَدًّا، فَإِذَا قَرَأَ الْإِنْسَانُ بِسَاءً، وَقَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ، وَمَا يَفْرَأُ بِهِ لِلْمَرْأَةِ إِذَا تَعَسَّرَتْ وَلادَتْهَا ① وَأَخْرَجَتْ الْأَرْضُ أَنْفَالَهَا ② ﴿١-٢٠﴾. وَقَرَأَ: ﴿اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أَنْثَى وَمَا تَضَعُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزِدُّادُ وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ﴾. فَإِنَّهَا بِإِذْنِ اللَّهِ تَنْفَعُ، وَهِيَ تَشْرِبُهَا الْمَرْأَةُ وَيُمَسِّحُ بِهَا عَلَى بَطْنِهَا، فَتَضَعُ بِسَهُولَةٍ.

❖ وَقَوْلُهُ: ﴿إِلَّا يَعْلَمُهُ...﴾. يَغْنِي: إِلَّا كَانَ ذَلِكَ صَادِرًا عَنْ عِلْمِ اللَّهِ ﷻ؛ لِأَنَّ حَمْلَهَا وَوَضْعَهَا مِنْ خَلْقِ اللَّهِ، وَاللَّهُ ﷻ يَقُولُ: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِلَيْهِ يُرْدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾. فَهُوَ إِلَى اللَّهِ، لَا إِلَى غَيْرِهِ، ﴿إِلَيْهِ يُرْدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ وَهَذَا شَيْءٌ مَعْلُومٌ بِالْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ وَالْإِجْمَاعِ أَنَّهُ لَا أَحَدٌ يَعْلَمُ مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا اللَّهُ ﷻ.

❖ وَقَوْلُهُ: «وَقَالَ يَحْيَى هُوَ الْفَرَاءُ: الظَّاهِرُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا، وَالْبَاطِنُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا». يُشِيرُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْحَدِيدِ: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ ﴿٢٠: ٢٣﴾. فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أَسْمَاءٍ اسْتَوْعَبَتِ الْأَزْمِنَةَ وَالْأَمَكِنَةَ.

فقوله: ﴿الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ هذا بالنسبة للزمان، فهو:

الأول الذي ليس قبله شيء، والآخر الذي ليس بعده شيء.

وقوله: ﴿وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾. فهو الظاهر العالي على كل شيء، فإنَّ الظُّهُورَ هنا بِمَعْنَى الْعُلُوِّ،

ومنه قوله تعالى: ﴿لِنُظَاهِرَهُ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [التوبة: ١٢٣]. أي: لِنُعْلِيهِ.

وقول القراء: إنَّ المراد به العلم. نقول: نعم هو ظاهر؛ أي: عالٍ، ومع ذلك فهو عالم بكل شيء، والباطن هو المحيط بكل شيء؛ الذي يعلم بواطن الأمور، فهو مع علوه محيط بكل شيء.

وليس المعنى أنَّه في كل شيء؛ لأنَّ هذا مذهب الحُلُولِيَّةِ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ وغيرهم، بل المعنى: الذي لا يخفى عليه ما بطن وما خفي.

فهذه الآيات كما ترَوْنَ فيها إثبات علم الله ﷻ.

وقول النبي ﷺ: «وأنت الباطن فليس دونك شيء»^(١). يعني: لا يحول دونك شيء، فكل شيء عليه سلطانك وعلمك وقدرتك، فمع علوك لا يخفى عليك شيء، فأنت باطن؛ أي: عالم بواطن الأمور لا يحول دونك شيء.

أما البشر فيحول دونهم الجدار، ويحول دونهم الشجر، ويحول دونهم الغبار، فهناك موانع لا يُدركون بها ما وراءها، والرب ﷻ لا يحول دونه شيء.

ومن بعض ما يتعلق بصفة العلم:

أولاً: من حيث العموم: فالله عليم بكل شيء جُمْلَةً وَتَفْصِيلاً، ومن ذلك علمه بما يتعلَّق بأعمال العبد.

ثانياً: علم الله ﷻ أزلي أبدي، ومعنى قولنا: أزلي. سابق؛ يعني: يَعْلَمُ كُلَّ شَيْءٍ سَبَقَ، والأبدي في المستقبل.

كذلك فعلم الله ﷻ لم يسبق جهل، ولا يعتريه نسيان؛ بدليل قوله تعالى: ﴿قَالَ عَلَّمَهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى﴾ [طه: ٥٢]. ولم يُنكَزْ أحدٌ -فَمَا نَعْلَمُ- أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَعْلَمُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا غَلَاةَ الْقَدْرِيةِ؛ فإنهم أنكروا علم الله ﷻ بما يفعله الخلق، وقالوا: إِنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ مَا يَفْعَلُهُ الْخَلْقُ إِلَّا بَعْدَ وَقْعِهِ، فلا يعلمها علم غيب، وإنَّا يعلمها علم مشاهدة، فإذا وَقَعَ عِلْمُ اللَّهِ بِهِ، أَمَا قَبْلَ ذَلِكَ فَلَا يَعْلَمُهُ، ولكنَّ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: إِنَّ هَذَا قَوْلُ غَلَاةِ الْقَدْرِيةِ قَدِيمًا وَثَنُكِرُوهُ الْيَوْمَ قَلِيلٌ؛^(٢) -أي: في زمنه رَحِمَهُ اللَّهُ- فَمُنْكَرُوا دَرَجَةَ الْعِلْمِ وَالْكِتَابَةِ فِي زَمَنِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ كَانُوا قَلِيلِينَ.

وشبهة القدريَّة أنهم يقولون: إِنَّ الْإِنْسَانَ مُسْتَقِلٌّ بِعَمَلِهِ اسْتِقْلَالًا تَامًا، ولهذا يُسَمَّوْنَ مَجُوسَ هَذِهِ الْأُمَّةِ^(٣)، حيثُ جَعَلُوا لِلْحَوَادِثِ خَالِقِينَ، فالحوادث التي هي مِنْ فِعْلِ اللَّهِ خَلَقَهَا اللَّهُ، والتي هي مِنْ

(١) أخرجه مسلم (٢٧١٣) من حديث أبي هريرة

(٢) انظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٢٠/١٠٤، ١١١).

وانظر: بحث المسألة بالتفصيل في «تحقيق مسألة علم الله ﷻ لشيخ الإسلام» (١/١٧٨).

(٣) وردت تسميتهم بهذا في حديث مرفوع، رواه أحمد (٨٦/٢) (٥٥٨٤)، وأبو داود (٤٦٩١)، وابن ماجه (٩٢)

فعل العبد، خَلَقَهَا العبدُ فيقولون: إِنْ تَعَلَّقَ عِلْمُ اللَّهِ تَعَالَى بفعل العبدِ كَتَعَلَّقَ عِلْمُ زَيْدٍ بفعل عمرو. وكلُّ ما ثبت في القرآن أو صحيح السنة إذا أَنْكَرَهُ الإنسانُ إِنْكَارَ جُحُودٍ فهو كافرٌ، والعَلَّةُ في ذلك التَّكْذِيبُ لها أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٣٧٩- حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ خَمْسٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ لَا يَعْلَمُ مَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ إِلَّا اللَّهُ وَلَا يَعْلَمُ مَا فِي غَيْدِ إِلَّا اللَّهُ وَلَا يَعْلَمُ مَتَى يَأْتِي الْمَطَرُ أَحَدٌ إِلَّا اللَّهُ وَلَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِلَّا اللَّهُ وَلَا يَعْلَمُ مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا اللَّهُ».

وقد سبق الكلام على هذا الحديث.

❦ قوله: «وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ» ❦. فَمَعْنَاهُ: تَنْقُصُ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: «وَمَا تَزْدَادُ» ❦ وقد مرَّ علينا في قواعد التفسير أنه قد يُعرف تَفْسِيرُ الْكَلِمَةِ بِذِكْرِ مَا يُقَابِلُهَا، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا» ❦ (النِّسَاءُ: ٧١)، فَقَوْلُهُ: «ثُبَاتٍ» ❦. مَعْنَاهُ فَرَادَى؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَابَلَهَا بِقَوْلِهِ: «جَمِيعًا» ❦. وَقَوْلُهُ: «وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ» ❦ تَغِيضُ: تَنْقُصُ، وَتَزْدَادُ: تَزْتَفِعُ.

وَتَغِيضُ الْأَرْحَامِ هُنَا هَلِ الْمَرَادُ مَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ عَنِ الْمَدَّةِ الْمَعْلُومَةِ عَادَةً، بِحَيْثُ يُوَلَّدُ الْجَنِينُ قَبْلَ تِمَامِ تِسْعَةِ أَشْهُرٍ الَّتِي هِيَ غَالِبُ مَدَّةِ الْحَمْلِ، وَمَا تَزْدَادُ عَنْ تِسْعَةِ أَشْهُرٍ، أَوِ الْمَرَادُ مَا تَزْدَادُ عَدَدًا أَوْ تَنْقُصُ عَدَدًا، بِحَيْثُ يَكُونُ وَاحِدًا فِي الْبَطْنِ، أَوْ اثْنَانِ، أَوْ ثَلَاثَةٌ، أَوْ يَكُونُ الْمَرَادُ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا؟ الْأَمْرَانِ جَمِيعًا؛ الْأَمْرَانِ جَمِيعًا؛ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ فِي التَّفْسِيرِ أَنَّهُ مَتَى احْتَمَلَتِ الْآيَةُ مَعْنَيْنِ فَأَكْثَرُ، وَلَا مَنَافَاةَ بَيْنَهُمَا، فَإِنَّهَا تُحْمَلُ عَلَى الْجَمِيعِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٣٨٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَأَى رَبَّهُ فَقَدْ كَذَبَ وَهُوَ يَقُولُ: «لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ» ❦ (الْأَنْعَامُ: ١٠٣). وَمَنْ حَدَّثَكَ أَنَّهُ يَعْلَمُ الْغَيْبَ فَقَدْ كَذَبَ، وَهُوَ يَقُولُ: «قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ» ❦ (الْأَنْعَامُ: ١٦٥). «لَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ» ❦. الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: قَوْلُهُ: «وَهُوَ يَقُولُ: لَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ» ❦. (١)

=

وقال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ»: حَسَنٌ (١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٧٧).

أما الحديث فتقول عائشة رضي الله عنها المسروقة: مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ رَأَى رَبَّهُ فَقَدْ كَذَبَ، وَهُوَ يَقُولُ - أَيُّ: اللَّهُ ﷻ -: ﴿لَا تُذَرِكُهُ إِلَّا بَصَرٌ﴾.

ولا شكَّ أَنَّ عائشة رضي الله عنها في هذا الاستدلال لم تُصِبْ؛ لأنَّ اللَّهَ تعالى قال: ﴿لَا تُذَرِكُهُ إِلَّا بَصَرٌ﴾. ولم يَقُلْ: لا تراه الأبصار، ولهذا جعل علماء أهل السُّنَّةِ هذه الآية من الأدلة على ثبوت رؤية اللَّه.

ووجه ذلك: أن نَفْيَ الْأَخْصَصِ يَدُلُّ على وجود الأعم، فلَمَّا قَالَ: ﴿لَا تُذَرِكُهُ﴾ عَلِمْنَا أَنَّهَا تَرَاهُ، ولكن لَا تُذَرِكُهُ، ولو كان المراد نفي الرؤية لقَالَ: لا تراه الأبصار.

ولكن هي رضي الله عنها لو استدلَّت بقول الرسول ﷺ: «وَعَلِمُوا أَنَّكُمْ لَنْ تَرَوْا رَبَّكُمْ حَتَّى تَمُوتُوا» ^(١) - كما جاء ذلك في حديث الدَّجَالِ، حيث يدَّعي الدَّجَالُ أَنَّهُ الرَّبُّ - لكان هذا أصحَّ من استدلالها بالآية. وهذه المسألة اختلف فيها العلماء: هل النبي ﷺ رأى رَبَّهُ - يَعْنِي: في الدُّنْيَا - أم لم يره؟ فقيل: إِنَّهُ رآه. وممن قال ذلك: ابنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه في المشهور عنه ^(٢) أن النبي ﷺ رأى ربه. أمَّا عائشة فكانت تُنْكِرُ ذلك، كما مرَّ.

وهذا في اليَقَظَةِ، أمَّا في المنام فَقَدْ رَأَى رَبَّهُ، كما في حديث اختِصَامِ الْمَلَأِ الْأَعْلَى ^(٣)، وهو حديث مشهورٌ شَرَحَهُ زَيْنُ الدِّينِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ رَجَبٍ رحمته الله ^(٤).

والصحيح: أَنَّهُ لم يَرِ رَبَّهُ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَفْسُهُ سُئِلَ: هل رَأَيْتَ رَبَّكَ؟ فقال: «رَأَيْتُ نُورًا» ^(٥). وفي رواية: «نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ» ^(٦). يَعْنِي: بَيْنِي وَبَيْنَهُ نُورٌ، فكَيْفَ أَرَاهُ؟ وهذا كلام النبي ﷺ. ولكن إذا قال قائل: كيف نجتمع بين هذا الحديث الذي حدَّث به النبي ﷺ عن نفسه، وبين قول ابن عَبَّاسٍ؟

فالجواب عن شيخ الإسلام ابن تيمية، قَالَ رحمته الله: إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ لم يُصَرِّحْ بأنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى

(١) رواه أحمد في «مسنده» (٣٢٤ / ٥)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٤٢٨)، والبزار في «مسنده» (٢٦٨١)، والنسائي في «الكبرى» (٧٧٦٤)، والأجري في «الشرعية»، (ص ٣٧٥)، من طرق، عن بقية بن الوليد، وهو كثير التدليس عن «الضعفاء»، كما في «التقريب» (٧٣٤).

(٢) أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (ص ٢٠١). وقال الشيخ الألباني في «تعليقه على العقيدة الطحاوية» (ص ١٩٧): ضعيف، أخرجه ابن خزيمة في التوحيد بالفاظ مضطربة عنه موقوفًا.

(٣) رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٣٦٨ / ١)، (٣٣٨٤)، والترمذي (٣٢٣٣)، وصححه الشيخ الألباني، كما في تعليقه على «سنن الترمذي».

(٤) شرحه رحمته الله في رسالة مستقلة بعنوان: «اختيار الأولى في شرح حديث اختِصَامِ الْمَلَأِ الْأَعْلَى»، وهي مطبوعة ضمن مجموعة من الرسائل له رحمته الله، طبعتها دار الفاروق في مصر في أربعة مجلدات.

(٥) رواه مسلم (١٧٨).

(٦) انظر التعليق السابق.

رَبِّهِ ^(١) بَعَيْنَيَّ رَأْسِهِ، بَلْ قَالَ: رَأَى رَبَّهُ. لَكِنْ مَا قَالَ: بَعِينَهُ فَتُحْمَلُ الرُّوْيَا الَّتِي فِي قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِذَلِكَ رُؤْيَا الْيَقِينِ.

وهذا وإن كان خلاف الظاهر، لكن لِثَلَا يُظَنَّ بِابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ يُخَالِفُ مَا حَدَّثَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ نَفْسِهِ، مِنْ أَنَّهُ لَمْ يَرِ اللَّهَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ومعلومٌ أَنَّ رُؤْيَا اللَّهِ فِي الدُّنْيَا لَا تُمَكِّنُ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَسْتَطِيعُ ذَلِكَ، وَلَا يَقْوَى عَلَى هَذِهِ الرُّؤْيَا أَبَدًا، وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا أَنَّ مُوسَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ قَالَ لَنْ تَرِنِي ﴿[١٤٣].﴾ يَعْنِي: لَا يُمْكِنُ أَنْ تَرَانِي ﴿وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنْ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ، فَسَوْفَ تَرِنِي﴾ فَعَلَّقَ. رُؤْيَاهُ بِشَيْءٍ مُسْتَحِيلٍ، وَتَجَلَّى اللَّهُ لِلْجَبَلِ فَجَعَلَهُ دَكًّا، فَبِمَجْرَدِ مَا تَجَلَّى اللَّهُ لِلْجَبَلِ، انْدَكَ وَلَمْ يَسْتَقِرَّ مَكَانَهُ.

فَرَأَى مُوسَى مَنْظَرًا أَفْزَعَهُ، فَخَرَّ مُوسَى صَبْعًا ﴿فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَنَكَ بُتُّ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾. فَمُوسَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَسْأَلِ اللَّهَ رُؤْيَاهُ شَكًّا فِي الْأَمْرِ، لَكِنْ تَلَذُّذًا بِرُؤْيَا اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقُوَّةِ مَحَبَّتِهِ اللَّهُ سَأَلَ اللَّهَ أَنْ يُرِيه نَفْسَهُ ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾. فَلَمَّا كَانَتِ الرُّؤْيَا مُتَعَدِّرَةً إِلَى هَذَا الْحَدِّ وَصَبَعَ وَأَفَاقَ قَالَ: ﴿سُبْحَنَكَ﴾. أَي: تَنْزِيهًا لَكَ أَنْ تُدْرِكَكَ الْأَبْصَارُ، أَوْ أَنْ تَرَكَ الْأَبْصَارُ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا.

﴿بُتُّ إِلَيْكَ﴾ بُتُّ إِلَيْكَ؛ أَي: مِنْ سَوَالِ الرُّؤْيَا؛ لِأَنَّهُ سَأَلَ مَا لَا يُمْكِنُ فِي الدُّنْيَا. ﴿سُبْحَنَكَ بُتُّ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾؛ يَعْنِي: أَنِّي لَمْ أَسْأَلْ شَكًّا، بَلْ أَنَا مُؤْمِنٌ، فَهُوَ سَأَلَ رَبَّهُ أَنْ يَرَاهُ تَلَذُّذًا بِرُؤْيَاهُ؛ لِأَنَّ نَعَمَ شَيْءٍ أَكْبَرَ نَعِيمٍ وَأَكْبَرَ فَوْزٍ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ هُوَ أَنْ يَرَوْا اللَّهَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وبالمناسبة يقولون: إِنَّ الزَّمْخَشَرِيَّ صَاحِبَ التفسير المشهور الجيد الذي كان مَنْ بَعْدَهُ عِيَالًا عَلَيْهِ - وَهُوَ مِنَ الْمَعْتَزِلَةِ - يَقُولُ عَنْهُ الْبَلْقِينِيُّ: إِنِّي اسْتَخَرْتُ مِنْ هَذَا التفسيرِ اعْتَرَالِيَّاتٍ بِالْمُنَاقِشِ ^(١)، وَالَّذِي يُؤْخَذُ بِالْمُنَاقِشِ خَفِيٌّ جَدًّا، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿فَمَنْ يُخْرِجْ عَنِ الْكُفَّارِ وَأَدْخَلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ [١٨٥]. قَالَ: أَيُّ فَوْزٍ أَعْظَمُ مِنْ هَذَا؛ أَنْ يُخْرِجَ عَنِ النَّارِ، وَيُدْخَلَ الْجَنَّةَ.

وهذا الكلام إذا قرأه الإنسان يقول: صحيح، أَيُّ فَوْزٍ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يُخْرِجَ الْإِنْسَانَ عَنِ النَّارِ وَيُدْخَلَ الْجَنَّةَ. لَكِنَّهُ يُرِيدُ بِذَلِكَ نَفْيَ رُؤْيَا اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْجَنَّةِ؛ لِأَنَّ رُؤْيَا اللَّهِ فِي الْجَنَّةِ أَشَدُّ فَوْزًا مِنْ أَنْ يُخْرِجَ عَنِ النَّارِ وَيُدْخَلَ الْجَنَّةَ.

فَتَأَمَّلْ كَيْفَ يَتَكَلَّمُ هَؤُلَاءِ الْأَذْكِيَاءُ بِمِثْلِ هَذَا الْكَلَامِ الَّذِي لَا يُدْرِكُهُ إِلَّا مَنْ عَرَفَ مَذْهَبَهُ وَعَقِيدَتَهُ، وَأَنَا لَوْ قَرَأْتُ هَذَا الْكَلَامَ فِي تَفْسِيرِ ابْنِ كَثِيرٍ مِثْلًا، فَإِنِّي لَا أَطُنُّ، بِهِ هَذَا الظَّنُّ بَلْ أَقُولُ: إِذَا دَخَلَ الْجَنَّةَ فَمِنْ نَعِيمِ الْجَنَّةِ أَنْ يَرَى اللَّهَ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ هَذَا الرَّجُلُ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ يُنَكِّرُ الرُّؤْيَا لِلَّهِ فِي الْآخِرَةِ، صَارَ هَذَا

(١) انظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٢/ ٢٣٠).

(٢) انظر: «الاتقان» (٢/ ٥٠١)، و«كشف الظنون» (١/ ٤٣١)، و«أبجد العلوم» (٢/ ١٨٢).

الكلام إشارة إلى أنه لا رؤية.

فالحاصل أننا نقول:

أولاً: إن عائشة رضي الله عنها استدلَّت على نفي رؤية النبي ﷺ بالآية، وهذا الاستلال غير صحيح؛ لأن هذه الآية استدلَّت بها السلف على أن الله يرى في الآخرة.

ثانياً: تقول: «ومن حدَّثك أنه يعلم الغيب فقد كَذَبَ». وهذا صحيح؛ لأن الله يقول: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٦٥]. فليست على هذا اللفظ، ولكنها ذكرت جزءاً من الآية يدلُّ على بعضها.

فالحاصل: أن الذي يُحدِّثك أنه يعلم الغيب، فإنه كاذب، ولا يكفي أن تقول: إنه كاذب، بل نقول: إنه كافر. ولهذا قال النبي ﷺ: «مَنْ أَتَى كَاهِنًا أَوْ عَرَّافًا، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ (١)».

❁ وقولها: «وهو يقول: لا يعلم الغيب إلا الله». يَحْتَمِلُ أن المراد بقولها: وهو. أي: الله أو الرسول، لكن على كلِّ حال، هي ذكرَتْ هذا بالمعنى.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥- باب قول الله تعالى ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الأنعام: ٢٣].

نحن إذا نظرنا إلى صنيع البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب التوحيد وجدنا أنه يُصدِّرُ غالباً الأبوابَ بآيات من القرآن؛ وذلك لأنَّ من المبتدعة مَنْ يقول: لا تقبل من أدلة الصفات إلا ما كان متواتراً، ولا تقبل أخبار الآحاد.

فأراد رَحِمَهُ اللَّهُ أن يُعزِّزَ أخبار الآحاد.

التي يسوقها في الكتاب بآيات من القرآن؛ لئلا يبقى عُذرٌ لمن ردَّ هذه الأسماء أو الصفات، وهذا من فقهه رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لأنَّ المبتدعة الذين يحكمون العقل، ويتلقون عقيدتهم في الله من عقولهم، يقولون: لا تقبل أخبار الآحاد في باب الصفات؛ لأن خبر الآحاد لا يُفيد إلا الظن، والعقيدة يجب أن تكون مبنية على اليقين.

وقد ردَّ ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ هذه القاعدة الباطلة بوجوه كثيرة في «الصواعق المرسلة» على غزو الجهمية والمعتزلة (٢)، وهي جديرة بأن تكون مرذودة.

(١) رواه أحمد (٤٢٩/٢) (٩٥٣٦)، والحاكم (٨/١) وصححه العراقي في أماليه «الفيض» (٢٣/٦)، والحافظ في «الفتح» (٢١٧/١٠).

(٢) «مختصر الصواعق المرسلة» ص ٥٤٤.

والعجب أن هؤلاء يَقْبَلُونَ ما يُؤَلِّفُهُ مشايخهم، ويصلُّ إليهم مِنْ طريقه على وجهِ الأحادِ، وَيَعْتَقِدُونَ ما قاله شيوخهم، مع أنها جاءت عن غيرِ معصومٍ وبخبرِ أحاديٍّ، وهذا مما يَدُلُّ على أنهم مُتَنَاقِضُونَ.

❦ قوله: «باب قولِ الله تعالى: ﴿السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ﴾». السَّلامُ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ، والمُؤْمِنُ كذلك مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ، والسَّلامُ في الأصلِ اسْمُ مُصَدِّرٍ «سَلَّمَ»، والمُصَدِّرُ تَسْلِيمٌ، واسْمُ المُصَدِّرِ عندَ علماءِ النَحْوِ هو ما كانَ بِمَعْنَى المُصَدِّرِ، ولم يَتَّصِفَنَّ حروفُ المُصَدِّرِ، مثل: كلام: اسْمُ مُصَدِّرٍ كَلَمٌ، وسلام: اسْمُ مُصَدِّرٍ سَلَمٌ.

فما مَعْنَى السَّلامِ الذي هو اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ؟

❦ قوله: «السَّلامُ»: قلنا: إِنَّهُ اسْمُ مُصَدِّرٍ، فيكونُ الوَصْفُ به مِنْ بابِ المبالغةِ، أَنَّ اللَّهَ ﷻ سَلَامٌ؛ أي: سَلَامٌ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ ونَقْصٍ فحَيَاتُهُ لَيْسَ فِيهَا نَقْصٌ، ولا عَيْبٌ، وعِلْمُهُ لَيْسَ فِيهِ نَقْصٌ ولا عَيْبٌ، وقُدْرَتُهُ لَيْسَ فِيهَا نَقْصٌ ولا عَيْبٌ، وَسَمْعُهُ لَيْسَ فِيهِ نَقْصٌ ولا عَيْبٌ، وَبَصَرُهُ لَيْسَ فِيهِ نَقْصٌ ولا عَيْبٌ، وهَلْمُ جَرًّا.

كُلُّ أَسْمَاءِهِ وصفاته لَيْسَ فِيهَا نَقْصٌ ولا عَيْبٌ.

أما المُؤْمِنُ فهو مُشْتَقٌّ مِنَ الإِيْمَانِ وَمِنَ الأَمْنِ؛ أي: أَنَّ الفِعْلَ آمَنَ أو أَمِنَ، وَمَعْنَى المُؤْمِنِ: المُصَدِّقُ بِرُسُلِهِ بما جَاءُوا به، قال اللهُ تعالى: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [التكوير: ١٦٦]. وهذا تصديقٌ لما جَاءَ به الرسولُ ﷺ، والآياتُ في هذا المَعْنَى كثيرةٌ، ومنها: ﴿يَتَأَهَّلُ الْكِتَابُ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ﴾ [التكوير: ١١٥]. ﴿يَتَأَهَّلُ الْكِتَابُ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [التكوير: ١١٩]. ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِنْ أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [الاحقاف: ٤٥]. والآياتُ في هذا كثيرةٌ.

فهو ﷺ مُصَدِّقُ رُسُلِهِ، ومُؤْمِنٌ أيضًا بِمَعْنَى مُؤْمِنٌ؛ أي: يُؤْمِنُ مَنْ يَسْتَحِقُّ الأَمَانَ، وهو المُؤْمِنُ، فالْمُؤْمِنُ لَهُ الأَمَنُ مِنَ اللَّهِ، وقال اللهُ تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الأَمَنُ وَهُمْ مُتَسَدِّقُونَ﴾ [الاحقاف: ٨٢].

إذا: فالْمُؤْمِنُ لَهَا مَعْنِيَانِ؛ وهما: مُؤْمِنٌ بِمَعْنَى مُصَدِّقٍ لِرُسُلِهِ، ومُؤْمِنٌ بِمَعْنَى مَنْ يَسْتَحِقُّ الأَمَانَ.

وقولنا: إِنَّهُ مُصَدِّقُ رُسُلِهِ، وكذلك مُصَدِّقُ غَيْرِ الرُّسُلِ مِمَّنْ شَهِدَ اللَّهُ لَهُمُ بالصدقِ، حينَ قال اللهُ تبارَكَ وتعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٣٨١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا مُغِيرَةُ حَدَّثَنَا شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ قَالَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ كُنَّا نُصَلِّي خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَوْلُ السَّلامِ عَلَى اللَّهِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلامُ وَلَكِنْ قُولُوا التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيَّاتُ السَّلامَ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ السَّلامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِيَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ^(١).

من حُسْنِ تَعْلِيمِ الرَّسُولِ ﷺ أَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ الْمَمْنُوعَ ذَكَرَ الْمَشْرُوعَ، فَقَدْ كَانُوا يَقُولُونَ: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ. وَهِيَ تَحِيَّةٌ، فَيَسَلِّمُونَ عَلَى اللَّهِ، وَهَذِهِ الْكَلِمَةُ لَا تُقَالُ لِمَنْ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَلْحَقَهُ نَقْصٌ؛ لِأَنَّ السَّلَامَ إِنَّمَا يُدْعَى بِهِ لِمَنْ يَلْحَقُهُ النَّقْصُ.

أَمَّا مَنْ هُوَ مُتَنَزِّهٌ عَنْ ذَلِكَ ﷻ فَإِنَّهُ لَا يُقَالُ لَهُ: السَّلَامُ عَلَيْكَ. وَلِهَذَا أَبَدَلَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ غَيْرَهَا فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ. بَدَلُ: السَّلَامِ عَلَى اللَّهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ ﷻ كَامِلٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، فَلَا يَحْتَاجُ أَنْ يُدْعَى لَهُ بِالسَّلَامِ.

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ». فَبَدَأَ بِالتَّعْلِيلِ قَبْلَ الْحُكْمِ، مِنْ أَجْلِ أَنْ يَرِدَ الْحُكْمُ عَلَى النَّفْسِ، وَهِيَ مُطْمَئِنَّةٌ بِمَا ذُكِرَ لَهَا مِنَ الْعِلَّةِ. ثُمَّ ذَكَرَ مَا يَقُولُونَ هُوَ: «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ»، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

❖ قَوْلُهُ: «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ». اللَّامُ هُنَا لِلِاخْتِصَاصِ وَالِاسْتِحْقَاقِ، وَالتَّحِيَّاتُ جَمْعُ تَحِيَّةٍ، وَهِيَ كُلُّ لَفْظٍ يَدُلُّ عَلَى التَّعْظِيمِ، وَجُمِعَتْ بِاعْتِبَارِ أَنْوَاعِهَا وَأَجْنَاسِهَا؛ أَي: كُلِّ جِنْسٍ وَنَوْعٍ يَدُلُّ عَلَى التَّعْظِيمِ، فَإِنَّهُ خَاصٌّ بِاللَّهِ، وَمُسْتَحَقٌّ لِلَّهِ ﷻ؛ لِأَنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُعَظَّمَ ﷻ.

❖ وَقَوْلُهُ: «وَالصَّلَوَاتُ». يَعْني: الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ.

❖ قَوْلُهُ: «وَالطَّيِّبَاتُ» يَعْني: الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ.

وَالصَّلَوَاتُ الَّتِي هِيَ لِلَّهِ هِيَ الْعِبَادَةُ الْمَعْرُوفَةُ، وَقِيلَ: الدُّعَاءُ. وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ يَكُونُ مَحْمُولًا عَلَى الصَّلَاةِ لُغَةً، وَالصَّلَاةِ شَرْعًا، وَلَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ يَعْني الصَّلَوَاتِ الَّتِي هِيَ الدُّعَاءُ، وَالصَّلَوَاتِ الَّتِي هِيَ الْعِبَادَةُ الْمَعْرُوفَةُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَعَمُّ.

❖ وَقَوْلُهُ: «الطَّيِّبَاتُ». يَعْني: الْأَوْصَافُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ، وَالْأَعْمَالُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ، فَاللَّهُ ﷻ طَيِّبٌ، وَلَا يَقْبَلُ إِلَّا الطَّيِّبَ، فَكُلُّ طَيِّبٍ مِنَ الْأَعْمَالِ لِلَّهِ، وَكُلُّ خَيْرٍ مِنَ الْأَعْمَالِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُهُ، وَكُلُّ وَضْفٍ طَيِّبٍ فَهُوَ لِلَّهِ ﷻ.

إِذَا: «الطَّيِّبَاتُ» هُنَا وَضْفٌ لِأَوْصَافِ اللَّهِ، وَوَضْفٌ لِلْأَعْمَالِ الَّتِي تُفَعَّلُ لِلَّهِ، فَكُونُهَا وَضْفًا لِأَوْصَافِ اللَّهِ؛ يَعْني: لَهُ كُلُّ صِفَةٍ طَيِّبَةٍ، وَكُونُهَا وَضْفًا لِلْأَعْمَالِ الَّتِي تُفَعَّلُ لِلَّهِ، فَهُوَ لَا يَقْبَلُ سُبْحَانَهُ إِلَّا الطَّيِّبَ. وَلِهَذَا اسْتَحْضَرَ عِنْدَمَا تَقْرَأُ هَذَا فِي الصَّلَاةِ، أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: الطَّيِّبَاتُ. يَعْني: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ ذُو الْأَوْصَافِ الطَّيِّبَاتِ، وَأَنَّهُ الَّذِي لَا يَقْبَلُ مِنَ الْأَعْمَالِ إِلَّا الطَّيِّبَاتِ.

(١) رواه مسلم (٤٠٢).

المسلسل هو ما يتابع رجال إسناده على صفة أو حالة للرواية تارة وللرواية تارة أخرى «تدريب الراوي» (١٨٧/٢).

وَلَمَّا بَدَأَ اللهُ بِحَقِّ اللهِ وَوَصَفَ اللهُ بِمَا يَسْتَحِقُّ، ثَبَّتَ بِحَقِّ الرَّسُولِ ﷺ فَقَالَ: «السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ». لِأَنَّهُ ﷺ مُخْتَانٌ إِلَى أَنْ يُسَلِّمَهُ اللهُ، وَلِهَذَا كَانَ دُعَاءُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَى الصَّرَاطِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ «اللَّهُمَّ سَلِّمْ اللَّهُمَّ سَلِّمْ»^(١). فَالْأَنْبِيَاءُ مُخْتَانُونَ لِأَنْ يُسَلِّمَهُمُ اللهُ ﷻ.

وقوله: «السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ». يَرُدُّ عَلَيْهِ إِشْكَالٌ، وَهُوَ كَافُ الْخُطَابِ فِي قَوْلِهِ: «عَلَيْكَ». فَإِنْ كَافَ الْخُطَابِ فِي الْجُمْلَةِ تَحَوَّلَهَا إِلَى مُحَاطَبَةِ آدَمِيِّينَ. فَإِذَا لَقِيتَ أَخَاكَ قُلْتَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ. تُحَاطَبُهُ بِكَافِ الْخُطَابِ.

فَكَيْفَ نَجْمَعُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ»^(٢)؟

الْجَوَابُ عَنْ هَذَا مِنْ أَحَدِ وَجْهَيْنِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذَا مُسْتَشْنَى، فَيَكُونُ الْعَمُومُ فِي قَوْلِهِ: «مِنْ كَلَامِ النَّاسِ». مَخْصُوصًا بِهَذَا، فَيُقَالُ تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِكَافِ الْخُطَابِ إِلَّا مَا كَانَ لِلَّهِ أَوْ لِرَسُولِهِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ لَا تَبْطُلُ: «إِيَّاكَ تَبْطُلُ». أَوْ مَا كَانَ لِرَسُولِهِ، كَقَوْلِكَ: «السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ».

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ يُقَالَ هَذَا الْخُطَابُ لَا يُرَادُ حَقِيقَتُهُ، وَإِنَّمَا هُوَ لِقْوَةُ اسْتِخْصَارِ الْمُصَلِّي صَارَ كَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مُوَاجِهًا لَهُ، يُحَاطَبُهُ.

وَعَلَى هَذَا فَلَا يُرَادُ بِالْخُطَابِ حَقِيقَتُهُ، وَالدَّلِيلُ لَذَلِكَ أَنَّ الْمُصَلِّي يَقُولُ: السَّلَامُ عَلَيْكَ بِصَوْتٍ خَفِيِّ، لَا يَسْمَعُهُ الرَّسُولُ ﷺ، وَلَوْ كَانَ خُطَابًا حَقِيقِيًّا لَكَانَ هَذَا نَوْعًا مِنَ السُّخْرِيَةِ أَوْ الْاسْتِهْزَاءِ؛ لِأَنِّي لَوْ قُلْتُ: السَّلَامُ عَلَيْكَ فِي نَفْسِي ثُمَّ قُلْتُ لَكَ: لَمْ تَرُدَّ عَلَى السَّلَامِ؟ تَقُولُ: مَا سَلَّمْتُ.

إِذَا: فَلَا يُرَادُ بِالْخُطَابِ حَقِيقَتُهُ هُنَا وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا أُمُور:

أَوَّلًا: أَنَّ الْمُصَلِّيَّ يُسِرُّ بِهَذَا الْخُطَابِ.

ثَانِيًا: أَنَّ الْمُصَلِّيَ يَقُولُ ذَلِكَ وَلَوْ كَانَ فِي الشَّرْقِ وَالرَّسُولُ ﷺ فِي الْغَرْبِ.

وَلِهَذَا يُقَالُ حَتَّى بَعْدَ مَوْتِ الرَّسُولِ ﷺ: السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ. لِأَنَّهُ لَا يُرَادُ بِذَلِكَ حَقِيقَةُ الْخُطَابِ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ كَمَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللهُ فِي كِتَابِ «اِقْتِضَاءِ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ»: الْمُرَادُ قُوَّةُ الْاسْتِخْصَارِ، كَأَنَّهُ بَيْنَ يَدَيْكَ تُحَاطَبُهُ، فَيُقَالُ هَذَا حَتَّى بَعْدَ مَوْتِ الرَّسُولِ ﷺ^(٣).

وَمَا أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا نَقُولُ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ: السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ. فَلَمَّا مَاتَ، قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ^(٤). فَهَذَا مِنْ اجْتِهَادِهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لَكِنَّهُ اجْتِهَادٌ مُجَانِبٌ لِلصَّوَابِ.

وَالصَّوَابُ: أَنْ نَقُولَ مَا أَمَرَنَا بِهِ الرَّسُولُ ﷺ فَقَدْ قَالَ: «قُولُوا السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ». وَلَمْ يَقُلْ:

(١) رواه البخاري (٧٤٣٧)، ومسلم (١٨٢).

(٢) أخرجه مسلم (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي.

(٣) انظر «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/٣٦٦، ٤١٦).

(٤) رواه البخاري (٦٢٦٥).

إِلَّا إِذَا مِتْ. فَلَمْ يَسْتَنْ.

ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ رَوَى الْإِمَامُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَطَبَ النَّاسَ، يُعَلِّمُهُمُ التَّشَهُّدَ فَقَالَ: «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ، وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ»^(١). فَخَطَبَ ﷺ بِذَلِكَ فِي خِلَافَتِهِ بَعْدَ مَوْتِ الرَّسُولِ ﷺ، وَعُمَرُ ﷺ أَعْلَمُ مِنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ، وَقَالَ هَذَا بِمَحْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَلَمْ يُنْكَزْ عَلَيْهِ أَحَدٌ، وَهَذَا يَكُونُ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: كُنَّا نَقُولُ: مِنْ بَابِ الاجْتِهَادِ وَلَكِنَّ الصَّوَابَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ، وَمَا تَحَدَّثَ بِهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ.

❖ وَقَوْلُهُ: «السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ». هُنَا أَطْلَقَ كَلِمَةَ «النَّبِيُّ» وَأَرَادَ بِهَا النَّبِيَّ الرَّسُولَ؛ لِأَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ نَبِيٌّ رَسُولٌ. وَعَرَفْنَا أَنَّهُ نَبِيٌّ رَسُولٌ مِنْ أَدْلَةٍ أُخْرَى وَاضِحَةٍ. وَلِهَذَا نَرَى اللَّهَ ﷻ يُطْلِقُ فِي الْقُرْآنِ وَصَفَ النَّبِيِّ عَلَى مَنْ هُوَ نَبِيٌّ رَسُولٌ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ إِدْرِيسَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا ۝﴾ [٥١: ٥٦]. وَقَوْلِهِ: ﴿وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ مُوسَى إِنَّهُ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا ۝﴾ [٥١: ٥١]. وَالْأَمْثَلَةُ عَلَى ذَلِكَ كَثِيرَةٌ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَاذَا تَقُولُونَ فِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ﷺ الَّذِي عَلَّمَهُ النَّبِيُّ ﷺ، مَا يَقُولُ إِذَا أَوَى إِلَى فَرَاشِهِ، وَفِيهِ: «وَبَنِيكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ». فَقَالَ الْبَرَاءُ لَمَّا أَعَادَهَا عَلَى الرَّسُولِ، قَالَ: وَبِرَسُولِكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «وَبَنِيكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ»^(٢)؟

فَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّ دَلَالََةَ الرِّسَالَةِ عَلَى الثَّبُوتِ دَلَالَةٌ التَّزَامُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ رَسُولًا حَتَّى يَكُونَ نَبِيًّا، وَجَمْعُ الثَّبُوتِ مَعَ الرِّسَالَةِ دَلَالَةٌ مُطَابَقَةٍ؛ لِأَنَّهُ وَصَفَهُ بِالْوَصْفَيْنِ النَّبِيِّ وَالَّذِي أَرْسَلْتَ؛ أَيِ: وَصَفَهُ بِالنَّبُوتِ وَالرِّسَالَةِ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ إِذَا قَالَ: بِرَسُولِكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ، فَإِنَّهُ لَا يُخْرِجُ بِذَلِكَ الرَّسُولَ الْمَلَكِيَّ مِثْلَ جَبْرِيلَ؛ فَإِنَّ جَبْرِيلَ رَسُولٌ أَرْسَلَهُ اللَّهُ، لَكِنْ إِذَا قَالَ: بِبَنِيكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ. خَرَجَ الرَّسُولُ الْمَلَكِيُّ؛ وَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِالرَّسُولِ الرَّسُولَ الْبَشَرِيَّ، وَهُوَ مُحَمَّدٌ ﷺ.

❖ وَفِي قَوْلِهِ: «السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ». ثَلَاثُ هَدَايَا لِلرَّسُولِ ﷺ وَهِيَ لَنَا أَيْضًا وَلِلْجَمِيعِ، فَقَدْ دَعَوْنَا لَهُ ﷺ بِالسَّلَامِ وَبِالرَّحْمَةِ وَبِالْبَرَكَةِ.

الرَّحْمَةُ مَا يَخْصُلُ بِهَا الْمَطْلُوبُ، فَرَحْمَةُ اللَّهِ يَخْصُلُ بِهَا الْمَطْلُوبُ، وَالْبَرَكَةُ تَنْتَشِرُ بِهَا الْمَطْلُوبُ

(١) رواه مالك في «الموطأ»، كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة (٥٣)، والشافعي في «الرسالة» ص ٧٣٨ بتحقيق العلامة أحمد محمد شاكر، وقال عنه في الحاشية: قال الزيلعي في «نصب الراية» ١/ ٤٢٢: وهذا إسناد صحيح.

(٢) تقدم تقريره.

وَالْخَيْرُ، وَالْبَرَكَةُ تَشْمَلُ الْبَرَكَةَ عَلَيْهِ وَعَلَى آثَارِهِ وَسُنَّتِهِ ﷺ، وَهَذَا هُوَ الْوَاقِعُ؛ يَعْنِي: قَدْ أَجَابَ اللَّهُ الدُّعَاءَ، وَلَكِنْ نَدْعُو بِذَلِكَ تَحْقِيقًا لِلْمُسْتَقْبَلِ، فَإِنَّ رِسَالَاتِ النَّبِيِّ ﷺ أَتَتْكَ الرِّسَالَاتِ وَأَعَمَّتْهَا وَأَشْمَلَتْهَا، فَمَلَائِينَ الْمَلَائِينَ مِنَ الْبَشَرِ، كُلُّهُمْ انْتَفَعُوا بِهَا، وَبِرَكَاتِهَا كَثِيرَةٌ مَعْرُوفَةٌ لِمَنْ تَتَّبَعَ التَّارِيخَ.

❖ وَأَمَّا قَوْلُهُ: «السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ». فِيهِ حَقُّنَا نَحْنُ، فَحَقُّ اللَّهِ مُقَدَّمٌ عَلَى حَقِّنَا، وَحَقُّ الرَّسُولِ مُقَدَّمٌ عَلَى حَقِّنَا، ثُمَّ يَأْتِي حَقُّنَا بَعْدَ ذَلِكَ.

إِذَا: فَحَقُّ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْنَا أَعْظَمُ مِنْ حَقِّ أَنْفُسِنَا عَلَيْنَا، وَحَقُّ اللَّهِ فَوْقَ ذَلِكَ.

❖ وَقَوْلُهُ: «السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ». فِيهِ مِنْ حُسْنِ التَّعْلِيمِ: أَنَّهُ لَمَّا جَاءَ الدُّعَاءُ الْعَامُّ غَيْرُ الْخَاصِّ بِالرَّسُولِ ﷺ أَمَرْنَا أَنْ تَبْدَأَ بِأَنْفُسِنَا، فَقَالَ: «عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ»، فَقَالَ: «عَلَيْنَا» بِالْجَمْعِ، وَمَقَامُ الدُّعَاءِ مَقَامُ ذُلٍّ وَخُضُوعٍ، وَ (نَا) تَذُلُّ عَلَى التَّعْظِيمِ، فَكَيْفَ جَاءَتْ بِصِيغَةِ التَّعْظِيمِ؟

نَقُولُ: جَاءَتْ بِصِيغَةِ التَّعْظِيمِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهَا (عَلَيْنَا)؛ أَي: مَعَشَرُ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ، لِقَرِينَةِ قَوْلِهِ: السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ، وَهُوَ مُرْسَلٌ لِلْأُمَّةِ، فَيَكُونُ مَعْنَى السَّلَامِ عَلَيْنَا؛ أَي: مَعَشَرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْمُتَّبِعَةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَضْمِيرُ الْجَمْعِ هُنَا لَيْسَ لِلتَّعْظِيمِ، وَلَكِنَّهُ يُرَادُّ بِهِ حَقِيقَةُ الْجَمْعِ.

وَقِيلَ: الْمُرَادُ السَّلَامُ عَلَيْنَا؛ أَي: مَعَشَرِ الْمُصَلِّينَ، وَهَذَا يَصِحُّ إِذَا كُنَّا فِي جَمَاعَةٍ، لَكِنْ إِذَا لَمْ تَكُنْ فِي جَمَاعَةٍ لَا يَصِحُّ، وَعَلَى هَذَا فَالْمَعْنَى الْأَوَّلُ أَصَحُّ.

❖ قَوْلُهُ: «وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ». الْمُرَادُ بِالْعِبَادِ هُنَا: عُبودِيَّةُ الذَّلِّ وَالْخُضُوعِ الشَّرْعِيِّ؛ لِأَنَّ عُبودِيَّتَنَا لِلَّهِ ﷻ قِسْمَانِ:

أ- عُبودِيَّةُ تَتَضَمَّنُ الذَّلَّ وَالْخُضُوعَ الْكُونِيَّ: وَهَذِهِ عَامَّةٌ لِلْإِنْسَانِ وَالْحَيَوَانِ، وَكُلِّ شَيْءٍ، حَتَّى الْكَافِرُ عَبْدٌ لِلَّهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا مَا فِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ (١٣) ﴿وَمَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَ رَبِّهِ يَكُونُ عَبْدًا﴾ (١٤).

ب- عُبودِيَّةُ ذُلٍّ وَخُضُوعٍ شَرْعِيٍّ: وَهَذِهِ خَاصَّةٌ بِالْمُؤْمِنِينَ، وَلِهَذَا قِيَدَتْ بِقَوْلِهِ: «وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ».

وَالصَّالِحُ هُوَ الَّذِي صَلَحَ أَمْرُهُ، وَلَمْ يَغْتَرِهِ فُسَادٌ، بَأَن كَانَ عَمَلُهُ خَالِصًا لِلَّهِ مُتَّبِعًا فِيهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَيَتَضَمَّنُ هَذَا أَنْ يَقُومَ هَذَا الْعَبْدُ بِحَقِّ اللَّهِ وَحَقِّ عِبَادِهِ، وَلِهَذَا قَسَرَ بَعْضُهُمُ الصَّالِحِينَ بِأَنَّهُمْ الَّذِينَ قَامُوا بِحَقِّ اللَّهِ وَحَقِّ عِبَادِهِ.

وَعِبَادُ اللَّهِ جَمْعٌ مُضَافٌ يُفِيدُ الْعُمُومَ، وَالَّذِي وَضَعَ لَنَا هَذِهِ الْقَاعِدَةَ، -وَهِيَ أَنَّ الْجَمْعَ الْمُضَافَ لِلْعُمُومِ- رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «فَإِنَّكُمْ إِذَا قُلْتُمْ ذَلِكَ سَلَّمْتُمْ عَلَى كُلِّ عَبْدٍ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ» (١).

إِذَا: فَلِلْعُمُومِ صِبْغٌ، وَلَكِنْ بَعْضُ الْأَصُولِيِّينَ قَالَ: لَا صِبْغَةَ لِلْعُمُومِ. وَهَذَا غَلَطٌ، فَالْعُمُومُ لَهُ

صَيْغٌ، وَلَا شَكَّ.

❖ وقوله: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ». الشَّهَادَةُ تَكُونُ بِالرُّؤْيَةِ الْحِسِّيَّةِ؛ يَعْني: بِمَا يُدْرِكُ بِالْحِسِّ، تَقُولُ: أَشْهَدُ عَلَى فُلَانٍ أَنَّهُ فَعَلَ كَذَا. وَهَذَا الْمُرَادُ بِالشَّهَادَةِ الْيَقِينُ النَّامُ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ يَقِينًا تَامًا صَارَ كَأَنَّهُ مَشْهُودًا.

❖ وقوله: «أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». إِلَهٌ بِمَعْنَى مَالُوهُ؛ أَي: لَا مَعْبُودَ إِلَّا اللَّهُ، فَالْمَعْنَى أَشْهَدُ إِلَّا مَعْبُودَ إِلَّا اللَّهَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّنَا لَوْ أَخَذْنَا بِهَذَا الظَّاهِرِ لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى الْكُفْرِ؛ لِأَنَّ الْأَصْنَامَ تُعْبَدُ، وَتُسَمَّى آلِهَةً، فَإِذَا قُلْنَا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. صَارَ كُلُّ مَا يُعْبَدُ هُوَ اللَّهُ.

ولهذا يَتَعَيَّنُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ خَيْرَ «لَا» النَّافِيَةِ مَحْذُوفٌ، وَتَقْدِيرُهُ: لَا إِلَهَ حَقٌّ إِلَّا اللَّهُ، وَبِذَلِكَ يَزُولُ الْإِشْكَالُ؛ لِأَنَّ الْأَلِهَةَ الَّتِي تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ بَاطِلَةٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنْتَ مَا يَكْفُرُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ [الأنعام: ١٧].

وَقَدْ قَدَّرَهَا بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِقَوْلِهِمْ: لَا إِلَهَ مَوْجُودٌ إِلَّا اللَّهُ. وَهَذَا غَلَطٌ، وَيَرِدُ عَلَيْهِ الْإِشْكَالُ الَّذِي سَبَقَ، وَلِهَذَا نَقُولُ: هَذَا التَّقْدِيرُ خَطَأٌ، وَالصَّوَابُ: لَا إِلَهَ حَقٌّ إِلَّا اللَّهُ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا لَمْ تَجْعَلُوا لَفْظَ الْجَلَالَةِ «اللَّهُ» هُوَ خَيْرَ «لَا»، وَلِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّقْدِيرِ؟ قُلْنَا: هَذَا لَا يَصِحُّ لَفْظًا وَلَا مَعْنَى:

أَمَّا كَوْنُهُ لَا يَصِحُّ لَفْظًا؛ فَلِأَنَّ «لَا» النَّافِيَةَ لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي النِّكَرَاتِ، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: عَمَلٌ إِنْ أَجْعَلَ لـ «لَا» فِي نِكَرَةٍ (١).

وَلَوْ قُلْنَا:

إِنَّ لَفْظَ الْجَلَالَةِ «اللَّهُ» هُوَ الْخَيْرُ لِأَعْمَلْنَاهَا فِي الْمَعَارِفِ، وَهَذَا لَا يَصِحُّ. وَأَمَّا كَوْنُهُ لَا يَصِحُّ مَعْنَى فَلِأَنَّنَا إِذَا قُلْنَا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وَرَدَّ عَلَيْنَا الْإِشْكَالُ الَّذِي ذَكَرْنَا أَوَّلًا، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ الْأَصْنَامُ الْمَعْبُودَةُ، وَالَّتِي تُدْعَى آلِهَةً، هِيَ اللَّهُ، وَهَذَا لَا يَسْتَقِيمُ.

❖ وقوله: «وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ». كَلِمَةُ «مُحَمَّدًا» هُنَا عَلَمٌ عَلَى مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ الْقُرَشِيِّ الْهَاشِمِيِّ ﷺ.

❖ وقوله: «عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ». هَذِهِ الْعِبُودِيَّةُ أَخْصَصُ الْعِبُودِيَّاتِ؛ يَعْني: عِبُودِيَّةَ شَرْعِيَّةَ خَاصَّةً بِمُحَمَّدٍ ﷺ، فَأَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللَّهِ، لَكِنْ لَيْسَتْ عِبُودِيَّةُ أَبِي بَكْرٍ كِعِبُودِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ لِأَنَّ عِبُودِيَّةَ الْأَنْبِيَاءِ عِبُودِيَّةٌ خَاصَّةٌ، وَهِيَ أَخْصَصُ الْعِبُودِيَّاتِ.

❖ وقوله: «وَرَسُولُهُ». رَسُولُهُ بِمَعْنَى مُرْسَلُهُ إِلَى الثَّقَلَيْنِ: الْإِنْسِ وَالْجِنِّ. فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: مَا هُوَ ذَلِيلُكَ عَلَى مَا شَهِدْتَ بِهِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؟

(١) أَلْفِيَةُ ابْنِ مَالِكٍ، بَابُ «لَا» الَّتِي لَفِي الْجِنْسِ، الْبَيْتُ رَقْمُ (١٩٧).

قلنا: أمّا الأولُ فدلّيلي على ذلك: الفِطْرَةُ والقرآنُ والحِسُّ.
 أمّا القرآنُ: فقد قال الله تبارك وتعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ﴾ [البقرة: ١٨].
 وأمّا الفِطْرَةُ: فالإنسانُ الذي لم يَفْقِضْ له شَيْطَانٌ، ولا بَيْتَةٌ فَاسِدَةٌ يَشْهَدُ بِفِطْرَتِهِ إِلَّا إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ؛ لقولِ
 النبي ﷺ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ»^(١).
 أمّا الحِسُّ والواقعُ: فقد قال تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ﴾. فإن أولي العلمِ
 يَعْلَمُونَ بما يُحْسِنُونَهُ وَيَعْقِلُونَهُ مِنْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.
 وَمَا دَلِيلُكَ عَلَى أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؟
 نقول: الدليلُ هو قوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ﴾ [الحجرات: ٢٥]. وقوله: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٥٩].
 ﴿وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾﴾ [البقرة: ١٤٤].
 وأمّا كونه عبداً فقد قال الله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ﴾ [البقرة: ١١]. وقال: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ
 فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣].
 إذا: نحنُ نَشْهَدُ هذه الشَّهَادَةَ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ.
 والشَّاهِدُ مِنْ هذا الْحَدِيثِ: قوله: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ». فيكون مُطَابِقًا لِلآيَةِ الْكَرِيمَةِ: ﴿الَّتِي كُنْتُمْ
 الْمُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٢٣].
 وأما قولُ القائلِ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ. فلا يَصِحُّ وَلَا يَسْتَقِيمُ، وَلَا يَنْبَغِي، بل هو إلى
 البدعة أقربُ مِنْهُ إِلَى السُّنَّةِ، وهو اسْتِذْرَاكٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وعلى الصَّحَابَةِ؛ فإنهم لما قالوا: كَيْفَ نُصَلِّي
 عَلَيْكَ؟ قال: «قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ». ولم نَعْلَمْ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ قال: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا
 مُحَمَّدٍ. فليسَ لَنَا أَنْ نَزِيدَ عَلَى مَا عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ لِأَنَّ فِيهِ الْكُفَايَةَ.

نَمْ قَالَ الْبَحَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦- باب قول الله تعالى: ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾. فيه ابنُ عُمَرَ عن النبي ﷺ^(١).
 قال الحافظُ في «الفتح» (٣٦٧/١٣):

(١) تقدم تخرجه.

(٢) قال الحافظُ في «الفتح» (٣٦٧/١٣) قوله: فيه ابن عمر عن النبي ﷺ؛ أي: يدخل في هذا الباب حديث ابن عمر، ومراده حديثه الآتي بعد اثني عشر باباً في ترجمة قوله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَّصْتُ يَدَيَّ﴾ [البقرة: ٢٥]. وسيأتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى. اهـ.
 وانظر: «الفتح» (٣٩٢/١٣).

قوله: «بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾» قال البيهقي: الملك والمالك هو الخاصُّ الملك، ومعناه في حقِّ الله تعالى: القادرُ على الإيجاد، وهي صفةٌ يستحقُّها لذاته. وقال الراغب: الملكُ الْمُتَّصِفُ بالأمرِ والنهي، وذلك يَخْتَصُّ بالنَّاطِقِينَ، ولهذا قال: ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾. ولم يقل: مَلِكِ الْأَشْيَاءِ.

قال: وأما قوله: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي﴾ [التكوير: ٤]. فتقديره المَلِكُ في يومِ الدين؛ لقوله ﴿لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾ [التكوير: ١٦]. انتهى.

ويَحْتَمِلُ أن يكونَ خَصَّ النَّاسَ بالذكرِ في قوله تعالى: ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾؛ لأنَّ المخلوقاتِ جَمَادٌ ونَامٌ، والنَّامِي صَامِتٌ ونَاطِقٌ، والنَّاطِقُ مُتَكَلِّمٌ وغيرُ مُتَكَلِّمٍ، فأشرفَ الجميعِ المُتَكَلِّمُ، وهم ثلاثٌ: الإنسانُ والجنُّ والملائكةُ.

وكلُّ مَنْ عَذَاهُمْ جائزٌ دُخُولُهُ تَحْتَ قَبْضَتِهِمْ وَتَصَرُّفِهِمْ، وإذا كان المرادُ بالناسِ في الآيةِ المُتَكَلِّمُ فَمَنْ مَلَكَهُ فِي مِلْكٍ مِنْ مَلَكَهُمْ، فكانَ في حكمِ ما لو قال: مَلِكُ كُلِّ شَيْءٍ، مع التَّنْوِيهِ بذكرِ الأشرفِ، وهو المُتَكَلِّمُ. اهـ

قلتُ: القولُ بأنَّ المتكلمةَ ثلاثةٌ؛ الإنسانُ والجنُّ والملائكةُ غلطٌ، فالكلامُ يكونُ مِنْ غيرِ هؤلاءِ الثلاثةِ، قال تعالى: ﴿عَلَّمَنَا مَطْلَقَ الطَّيْرِ﴾ [التكوير: ١٦]. وقال أيضاً: ﴿أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ﴾ [التكوير: ٨٢].

ولهذا يَنْبَغِي الحَذَرُ مِنَ الحَصْرِ، فَالْحَصْرُ دَائِمًا يُكْذِّبُهُ الواقعُ، فلا تَحْصُرْ؛ لأنَّ عِلْمَكَ قاصِرٌ، ولكن قل: لا أَعْلَمُ إِلَّا كَذَا وكذا. فهذا لا بَأْسَ به، وأنت إذا قُلْتَ ذلك وتَبَيَّنَ خِلَافُ ما قُلْتَ صِرْتَ جَاهِلًا بَسِيطًا، ولكن إذا حَصَرْتَ وتَبَيَّنَ خِلَافُ قولِكَ صِرْتَ جَاهِلًا مُرَكَّبًا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٣٨٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ هُوَ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «يَقْبِضُ اللَّهُ الْأَرْضَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَطْوِي السَّمَاءَ بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَيْنَ مُلُوكُ الْأَرْضِ؟»^(١).

وقال شُعَيْبٌ وَالزُّبَيْدِيُّ وَابْنُ مُسَافِرٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ. في هذه الترجمة إثباتُ المَلِكِ اسْمًا مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ، وَقَدْ وَرَدَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ - فِيمَا أَعْلَمُ -:

أولاً: مُضَافًا إِلَى النَّاسِ.

ثانيًا: وَمُضَافًا إِلَى الدِّينِ.

ثالثاً: ومطلقاً.

فالمطلق كقوله تعالى: ﴿الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ﴾ [الأنعام: ١٢٣].

والمضاف إلى يوم الدين؛ كقوله تعالى: ﴿مَلِكُ يَوْمِ الدِّينِ﴾ على إحدَى القراءتين.

والمضاف إلى الناس؛ كقوله تعالى: ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾.

وبهذا نعرف أنَّ المُلْكِيَّةَ المَطْلُقَةَ في الدُّنْيَا والآخِرَةِ ﷻ، فَمَلِكُ النَّاسِ هُوَ مَلِكُهُمْ في الدُّنْيَا والآخِرَةِ، وَمَلِكُ يَوْمِ الدِّينِ هُوَ الْمَلِكُ الَّذِي تَظْهَرُ مُلْكِيَّتُهُ أَوْ مَلَكُوتُهُ في يَوْمِ الدِّينِ حِينَ لَا يُوجَدُ مَلِكٌ في ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَلِهَذَا يَقُولُ اللَّهُ ﷻ: ﴿لَمَنَ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾. فَيُجِيبُ نَفْسَهُ: ﴿لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾.

وَالْمَلِكُ وَالْمَالِكُ إِذَا جُمِعَ بَيْنَهُمَا، فَإِنَّهُ يَظْهَرُ مِنْهُمَا كِمَالٌ لَا جَمَاعَةَ لهما، زَانِدٌ عَلَى الْكِمَالِ الَّذِي يَكُونُ بَانْفِرَادِهِمَا، لِأَنَّ في قَوْلِهِ: «مَالِكٌ» تَمَامُ السُّلْطَانَةِ، وَفي قَوْلِهِ: «مَالِكٌ» تَمَامُ التَّصَرُّفِ وَالتَّنْذِيرِ.

وَلَنَضْرِبَ لِدَلِيلٍ مَثَلًا في المَخْلُوقِ، فَقَدْ يَكُونُ الْإِنْسَانُ مَالِكًا وَلَا يَكُونُ مَلِكًا، فَكُلُّنَا الْآنَ مَالِكُونَ، وَالْكِتَابُ مَعَكَ مَلِكٌ لَكَ وَأَنْتُمْ أَيْضًا مُلُوكٌ عَلَى بِيُوتِكُمْ رِعَاةً.

وَقَدْ يَكُونُ الْإِنْسَانُ مَلِكًا وَلَا يَكُونُ مَالِكًا؛ يَعْنِي: يَكُونُ مَلِكًا لَا سُلْطَانَةَ لَهُ، وَهَذَا مَوْجُودٌ، كَمَلِكَةِ بَرِيطَانِيَا أَوْ غَيْرِهَا مِمَّنْ يَكُونُ مَلِكًا صُورَةً، فَيُسَلَّبُ الْمُلْكُ بِرِلْمَانٍ وَاتِّخَابَاتٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. فَإِذَا اجْتَمَعَ مُلْكٌ وَمَالِكٌ صَارَ بِذَلِكَ تَمَامُ السُّلْطَانَةِ وَالسَّيْطَرَةِ، وَتَمَامُ التَّصَرُّفِ وَالتَّنْذِيرِ، وَلِهَذَا جَاءَتِ الْقِرَاءَتَانِ تَبَيَّنَ هَذَا الْمَعْنَى وَ﴿تِلْكَ يَوْمَ الدِّينِ﴾ وَ﴿مَلِكُ يَوْمِ الدِّينِ﴾^(١).

إِذْ إِنَّ الْمَلِكَ مَنْ لَهُ تَمَامُ السُّلْطَانَةِ وَالسَّيْطَرَةِ، وَالْمَالِكُ مَنْ لَهُ تَمَامُ التَّصَرُّفِ وَالتَّنْذِيرِ، وَكِلَا الْوَصْفَيْنِ مِنْ خَصَائِصِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﷻ، وَهُوَ مُتَّصِفٌ بِهَا حَقِيقَةً، فَهُوَ مَلِكٌ، وَهُوَ مَالِكٌ، فَلَا أَحَدٌ يَتَصَرَّفُ في مُلْكِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ﷻ، وَلَا أَحَدٌ يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ.

فَمُلُوكُ الدُّنْيَا مِمَّا بَلَّغُوا مِنَ الْقُوَّةِ وَالسَّيْطَرَةِ يُشْفَعُ عِنْدَهُمْ بِلَا إِذْنٍ، فَالزَّوْجَةُ مَثَلًا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَقُولَ لَهُ: يَا فُلَانُ، أَشْفَعُ لِفُلَانٍ عِنْدَكَ. بَدُونِ أَنْ تَسْتَأْذِنَ مِنْهُ، وَبَعْضُ النَّاسِ يَكُونُ لَوْزِيرُهُ أَوْ صَدِيقُهُ قُوَّةً يَسْتَطِيعُ بِهَا أَنْ يَشْفَعَ بِلَا إِذْنٍ عِنْدَهُ، لَكِنَّ الرَّبَّ ﷻ لِقُوَّةِ سُلْطَانِهِ لَا يَشْفَعُ أَحَدٌ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَلَوْ كَانَ أَقْرَبَ النَّاسِ إِلَيْهِ عِبَادَةً وَخُضُوعًا.

فَالنَّبِيُّ ﷺ لَا يَشْفَعُ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ، وَهُوَ أَقْرَبُ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ، وَأَتَمَّهُمْ عِبُودِيَّةً، وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَشْفَعَ عِنْدَ اللَّهِ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ، وَذَلِكَ لِكِمَالِ سُلْطَانِهِ ﷻ.

وَهُوَ أَيْضًا مَالِكٌ لَهُ تَمَامُ التَّصَرُّفِ وَالتَّنْذِيرِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ: كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]. وَلَا أَحَدٌ يُضَادُّ اللَّهَ في تَنْذِيرِهِ أَبَدًا، حَتَّى أَكْفُرَ الْكَافِرِينَ لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يُضَادَّ اللَّهَ ﷻ في

(١) قرأ عاصم والكيصاني: «مالك» بآلف، وقرأ الباقون بغير آلف. وانظر: «حجة القراءات» (١/ ٧٧-٧٩)، و«الحجة في

القراءات السبع» (١/ ٦٢)، و«الأحرف السبعة» (١/ ٤٨)، و«تفسير الطبري» (١/ ٦٥).

التَّذْيِيرُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿قَوْلًا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ ۖ وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ ۖ قَوْلًا ۚ إِنْ كُنْتُمْ عِبْرَ مَدِينٍ ۖ﴾ (٢٨) تَرْجِعُونَهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٢٩﴾ [التَّوْحِيدُ: ٨٣-٨٧]. وَهَذَا تَحَدُّ: أَوَّلًا: هَلْ يُمَكِّنُ لِأَكْثَرِ النَّاسِ سُلْطَةً فِي الْعَالَمِ أَنْ يَرْجِعَهَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ، فَيَرْدُّهَا إِلَى أَسْفَلِ؟

الجواب: لَا يُمْكِنُ.

إِذَا: تَمَامُ السُّلْطَةِ وَالتَّذْيِيرُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﷻ، فَهُوَ إِذَنْ تَأْمُ الْمُلْكُ، وَتَأْمُ التَّذْيِيرُ وَالتَّصَرُّفُ.

وَهُنَا قَالَ: ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾. وَلَمْ يَقُلْ: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾. لِأَنَّ لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالًا، فَالسُّورَتَانِ؛ الْفَلَقُ وَالنَّاسُ نَزَلَتَا لِنُصْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ السَّحَرِ، وَمَنْ الَّذِي سَحَرَهُ؟

الْجَوَابُ: إِنَّهُ وَاحِدٌ مِنَ النَّاسِ، فَكَانَتْ الْمُنَاسَبَةُ أَنْ يُقَالَ: ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ الَّذِي بِيَدِهِ السُّلْطَةُ وَالسَّيْطَرَةُ عَلَى النَّاسِ، وَمِنْهُمْ الَّذِينَ سَحَرُوا النَّبِيَّ ﷺ، وَلِهَذَا كَرَّرَ ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ (١) إِلَهُ النَّاسِ ﴿[التَّوْحِيدُ: ٢-٣]﴾. لِهَذَا، فَهُوَ الْمَلِكُ، وَهُوَ الْإِلَهُ الْمَالُوهُ لِلنَّاسِ ﷻ، فَلِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ، وَهَذَا مِنْ بِلَاغَةِ الْقُرْآنِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ سُحِرَ وَرُقِيَ بِهَاتَيْنِ السُّورَتَيْنِ، وَمَا تَعَوَّذَ مُتَعَوِّذًا، بِمِثْلِهِمَا، وَلَا أَحْسَنَ مِنْهُمَا لِرَفْعِ السَّحَرِ، لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ صِدْقٌ مِنْ قَارِيهِمَا، وَقَابِلِهِمَا؛ أَيْ: الْمَقْرُوءَ عَلَيْهِ.

فَإِنْ كَانَ فِي الْقَارِي شَكٌّ، أَوْ فِي الْمَقْرُوءِ عَلَيْهِ شَكٌّ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَنْفَعُ، لَكِنْ إِذَا كَانَ هُنَاكَ قُوَّةٌ وَيَقِينٌ، فَإِنَّهُ بِإِذْنِ اللَّهِ يَنْفَعُ وَلَا أَنْفَعُ مِنْهُ، وَهَذَا شَيْءٌ مُجَرَّبٌ لِمَنْ وُفِّقَ لِلِإِيمَانِ وَالْيَقِينِ، وَصَارَ الْمَحَلُّ قَابِلًا، وَهُوَ الْمَقْرُوءُ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمَحَلُّ غَيْرَ قَابِلٍ فَلَا يَنْفَعُ، فَلَوْ جَاءَ رَجُلٌ شُجَاعٌ قَوِيٌّ، وَمَعَهُ سَيْفٌ بَتَّارٌ، وَأَتَى عَلَى حَدِيدٍ صُلْبٍ لَا يَنْشِي وَلَا يَلِينُ، فَتَحَمَّسَ عَلَيْهِ، وَنَادَى: أَنَا أَبُو فَلَانٍ. أَنَا أَبُو فَلَانٍ ثُمَّ قَامَ، وَضَرَبَ بِالسَّيْفِ عَلَى هَذَا الْحَدِيدِ الصُّلْبِ، فَإِنَّهُ يَنْقَطِعُ السَّيْفُ؛ لِأَنَّ الْمَحَلَّ غَيْرَ قَابِلٍ، فَلَا يَتَأَثَّرُ بِهِ، مَعَ أَنَّ الرَّجُلَ شُجَاعٌ، وَالسَّيْفَ بَتَّارٌ وَلَكِنْ لَا يَنْتَفِعُ لِأَنَّ الْمَحَلَّ غَيْرَ قَابِلٍ.

لَكِنْ لَوْ جَاءَ هَذَا الشُّجَاعُ بِسَيْفٍ بَتَّارٍ عَلَى رَقِيَّةٍ مُجْرِمٍ مُسْتَحِقٍّ لِلْقَتْلِ ثُمَّ ضَرَبَهُ بَعْدَ أَنْ انْفَعَلَ؛ لِتَكُونَ الضَّرْبَةُ حِينِيذٍ قَوِيَّةً فَلَا شَكَّ أَنَّهُ يَتَأَثَّرُ وَتَنْقَطِعُ رَقِيَّتُهُ؛ لِأَنَّ الْمَحَلَّ قَابِلٌ، فَرُبَّمَا تَقَرَّرَ عَلَى إِنْسَانٍ يَشْكُ فِي الرَقِيَّةِ هَلْ تَنْفَعُ أَمْ لَا؟ فَمِثْلُ هَذَا لَا تَنْفَعُهُ الرَقِيَّةُ.

إِذَا: فِي هَذِهِ الْآيَةِ إِثْبَاتُ الْمُلْكِ لِلَّهِ وَأَنَّهُ عَامٌّ، وَسَبَقَ أَنْ مُلِكَ اللَّهُ ﷻ لَا يُسَابِهُهُ مُلْكُ الْمَخْلُوقِينَ؛ لِأَنَّ مُلْكَ الْمَخْلُوقِينَ مَحْدُودٌ وَمُقَيَّدٌ.

ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «يَقْبِضُ اللَّهُ الْأَرْضَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». الْأَرْضُ كُلُّهَا يَقْبِضُهَا اللَّهُ يَوْمَ

(١) رَوَاهُ عَبْدُ بَنِ حَمِيدٍ فِي «مُسْتَدْرَكِهِ» (١/١١٥، ٢٧١).

وَعَزَاهُ صَاحِبُ «الدَّرِّ الْمَشْهُورِ» إِلَى ابْنِ مَرْدَوَيْهِ، وَابْنِ هَبَّانٍ فِي «الدَّلَائِلِ»، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ، وَأَصْلُهُ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» الْبُخَارِيِّ (٥٧٦٣)، وَمُسْلِمٍ (٢١٨٩) بِغَيْرِ ذِكْرِ الْمَعْدُودَيْنِ.

الْقِيَامَةِ، وَشَاهِدُ هَذَا فِي الْقُرْآنِ: قَوْلُهُ: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الزمر: ٦٧]. وَيَطْوِي اللَّهُ السَّمَاءَ بِيَمِينِهِ؛ لقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَتٌ بِيَمِينِهِ﴾. وَهَذَا الطِّيُّ حَقِيقِيٌّ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ قُوَّةَ السَّيْطَرَةِ عَلَى السَّمَاءِ، أَوْ قُوَّةَ السَّيْطَرَةِ عَلَى الْأَرْضِ بَلْ هُوَ قَبْضُ حَقِيقَتِي لِلْأَرْضِ، وَطِيُّ حَقِيقَتِي لِلْسَّمَاءِ. وَجَعَلَ اللَّهُ الطِّيَّ لِلْسَّمَوَاتِ لَا الْقَبْضَ؛ لِأَنَّ السَّمَاءَ أَوْسَعُ مِنَ الْأَرْضِ وَأَشَدُّ وَأَعْظَمُ، وَطِيُّهَا أَبْلَغُ فِي الْقُدْرَةِ، وَقَدْ شَبَّهَ اللَّهُ هَذَا الطِّيَّ بقوله: ﴿كَطَيَّ السَّجَلُ لِلْكِتَابِ﴾ [الأنعام: ١٠٤]. فَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَهَذِهِ السَّمَوَاتُ الْعَظِيمَةُ يَطْوِيهَا بِيَمِينِهِ كَطَيِّ السَّجَلِ لِلْكِتَابِ، ثُمَّ يَقُولُ: «أَنَا الْمَلِكُ، أَيْنَ مُلُوكُ الْأَرْضِ؟». اللَّهُ أَكْبَرُ، أَيْنَ مُلُوكُ الْأَرْضِ، وَهَلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ يَرْفَعُ أَضْبَعَهُ؟ الْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُوجَدُ مَلِكٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَالنَّاسُ سَوَاءٌ؛ أَصْغَرُ الْخَدَمِ وَأَقْوَى الْمُلُوكِ، فَكُلُّهُمْ حَفَاةٌ، وَكُلُّهُمْ عُرَاةٌ، وَكُلُّهُمْ غُرْلٌ، فَالْمَلِكُ ﷻ، لِذَا يَقُولُ: «أَنَا الْمَلِكُ، أَيْنَ مُلُوكُ الْأَرْضِ؟».

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

قَالَ شُعَيْبٌ، وَالزُّبَيْدِيُّ، وَابْنُ مُسَافِرٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ. وَحَدِيثُ الْبَابِ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (٣٦٧/١٣):

❖ قَوْلُهُ: «فِيهِ ابْنُ عَمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ»، أَيْ: يَدْخُلُ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ ابْنِ عَمَرَ، وَمُرَادُهُ حَدِيثُهُ الْآتِي بَعْدَ اثْنَيْ عَشَرَ بَابًا فِي تَرْجُمَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [الشع: ٧٥]. وَسَيَأْتِي شَرْحُهُ هُنَاكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ: «يَقْبُضُ اللَّهُ الْأَرْضَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيَطْوِي السَّمَاءَ بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَيْنَ مُلُوكُ الْأَرْضِ». أَخْرَجَهُ مِنْ رِوَايَةِ يُونُسَ -وهو ابْنُ يَزِيدَ- عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِسَنَدِهِ، ثُمَّ قَالَ: وَقَالَ شُعَيْبٌ وَالزُّبَيْدِيُّ وَابْنُ مُسَافِرٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ مِثْلَهُ.

كَذَا وَقَعَ لِأَبِي ذَرٍّ، وَسَقَطَ لغيره لَفْظُ «مِثْلَهُ»، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ أَرْسَلَهُ، بَلْ مَرَادُهُ أَنَّهُ اخْتَلَفَ عَلَى ابْنِ شِهَابٍ، وَهُوَ الزُّهْرِيُّ، فِي شَيْخِهِ، فَقَالَ يُونُسُ: هُوَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ. وَقَالَ الْبَاقُونَ: أَبُو سَلَمَةَ، وَكُلُّ مِنْهُمَا يَرْوِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ:

فَأَمَّا رِوَايَةُ شُعَيْبٍ -وهو ابْنُ أَبِي حَمْزَةَ الْحِمَصِيِّ- فَسَتَأْتِي فِي الْبَابِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ فِي الْحَدِيثِ الْمُعْلَقِ آتِفًا، فَإِنَّهُ قَالَ هُنَاكَ: وَقَالَ أَبُو الْيَمَانِ أَنْبَأَنَا شُعَيْبٌ ... فَذَكَرَ طَرَفًا مِنَ الْمَتَنِ، وَقَدْ وَصَلَهُ الدَّارِمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، وَهُوَ أَبُو الْيَمَانِ، فَذَكَرَهُ، وَفِيهِ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ يَقُولُ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ.

وَكَذَا أَخْرَجَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ فِي كِتَابِ «التَّوْحِيدِ» مِنْ «صَحِيحِهِ»، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الدُّهْلِيِّ، عَنْ أَبِي الْيَمَانِ.

وَأَمَّا رِوَايَةُ الزُّبَيْدِيِّ - بِصَمِّ الرَّايِ، بَعْدَهَا مُوَحَّدَةٌ وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ الْحِمَصِيِّ - فَوَصَّلَهَا ابْنُ خُزَيْمَةَ أَيْضًا، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَالِمٍ عَنْهُ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَأَمَّا طَرِيقُ ابْنِ مُسَافِرٍ، وَهُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ بْنِ مُسَافِرٍ الْفَهْمِيُّ أَمِيرُ مِصْرَ، نُسِبَ لَجَدِّهِ، فَتَقَدَّمَ مَوْصُولَةٌ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الزَّمَرِ، مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْهُ كَذَلِكَ.

وَأَمَّا رِوَايَةُ إِسْحَاقَ بْنِ يَحْيَى، وَهُوَ الْكَلْبِيُّ، فَوَصَّلَهَا الذُّهْلِيُّ فِي الزُّهْرِيَّاتِ، قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ: وَافَقَ الْجَمَاعَةُ عِبَادَ اللَّهِ بْنِ زِيَادٍ الرَّصَافِيَّ فِي أَبِي سَلَمَةَ.

قُلْتُ: وَأُخْرِجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، مِنْ طَرِيقِ الصَّدْفِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ كَذَلِكَ، وَنَقَلَ ابْنُ خُزَيْمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الذُّهْلِيِّ أَنَّ الطَّرِيقَيْنِ مَحْفُوظَانِ. انْتَهَى.

وَصَنَعَ الْبُخَارِيُّ يَقْتَضِي ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ الَّذِي تَقْتَضِيهِ الْقَوَاعِدُ تَرْجِيحَ رِوَايَةِ شُعَيْبٍ لِكَثْرَةِ مَنْ تَابَعَهُ، لَكِنْ يُؤْنَسُ كَانَ مِنْ خَوَاصِّ الزَّهْرِيِّ الْمَلَازِمِينَ لَهُ. اهـ.

الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ - كَمَا قَالَ الْحَافِظُ - صَنِعُهُ يَقْتَضِي أَنَّ الطَّرِيقَيْنِ صَحِيحَانِ، وَهَذَا مِنْ فِقْهِ الْبُخَارِيِّ؛ لِأَنَّ الطَّرِيقَ الْأَوَّلَ - طَرِيقَ يُؤْنَسَ - يَتَرَجَّحُ لِمُلَازِمَتِهِ لِابْنِ شِهَابٍ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُلَازِمَ أَعْلَمُ مِنْ غَيْرِ الْمُلَازِمِ؛ يَعْنِي: أَنَّ مَنْ صَحَبَكَ لَا يُمَاطِلُهُ مَنْ لَا قَاكَ مَرَّةً مِنَ الْمَرَّاتِ.

لَكِنَّ الطَّرِيقَ الْأُخْرَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِذَلِكَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ رَوَاهَا أَرْبَعَةً: شُعَيْبٌ وَالزُّبَيْدِيُّ، وَابْنُ مُسَافِرٍ، وَإِسْحَاقُ، فَتَرَجَّحَتْ بِهِذِهِ الْكثْرَةُ وَالْمَتَابَعَاتِ، وَهَذِهِ تَرَجَّحَتْ بِكَثْرَةِ الْمَلَازِمَةِ، وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُ: الطَّرِيقَانِ صَحِيحَانِ.

❦ قَوْلُهُ: «يَقْبِضُ اللَّهُ الْأَرْضَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». هَذَا الْقَبْضُ قَبْضٌ حَقِيقِيٌّ، فَهُوَ يَقْبِضُهَا بِكَفِّ يَدَيْهِ.

❦ قَوْلُهُ: «وَيَطْوِي السَّمَاءَ بِبَيْمِينِهِ»؛ أَي: بِبَيْدِهِ الْيُمْنَى، وَهَذَا يُشِيرُ إِلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَدَيْنِ اثْنَتَيْنِ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى ثُبُوتِ الْيَدَيْنِ لِلَّهِ ﷻ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَإِجْمَاعُ السَّلَفِ:

فَفِي كِتَابِ اللَّهِ ﷻ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِإِبْلِيسَ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾. فَأَضَافَ الْخَلْقَ إِلَيْهِ وَجَعَلَهُ بِالْيَدِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ الْمَرَادُ بِالْيَدِ الْذَاتُ، وَإِنَّمَا الْمَرَادُ بِهَا الْيَدُ الْحَقِيقِيَّةُ.

وَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَعْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلِئِنَّمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾

[البقرة: ٦٤].

وَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿بَرَكَ الَّذِي يَدَايِهِ الْمُلْكُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا

عَمِلَتْ أَيْدِيَانَا أَنْعَامًا﴾ [البقرة: ٧١].

(١) قَالَ سَاحَةُ الشَّيْخِ ابْنِ عَثِمِينَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ الْعَقِيدَةِ الْوَاسِطِيَّةِ» (١/ ٣٠٢): إِنَّ الْمَرَادَ بِالْيَدِ هُنَا نَفْسُ الْذَاتِ الَّتِي لَهَا يَدٌ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْوَرْدِ وَالْأَخْيَرِ مِمَّا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. أَي: بِمَا كَسَبُوا سِوَاهُ كَانَ مِنْ كَسْبِ الْيَدِ أَوِ الرَّجُلِ أَوِ اللِّسَانِ أَوْ غَيْرِهَا مِنْ أَجْزَاءِ الْبَدَنِ لَكِنْ يَعْبُرُ بِمَثَلِ هَذَا التَّعْبِيرِ عَنِ الْفَاعِلِ نَفْسِهِ وَلِهَذَا نَقُولُ: إِنَّ الْأَنْعَامَ الَّتِي

فهذه الآيات كُلُّهَا تَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ الْيَدِ لِلَّهِ ﷻ، وَلَكِنَّهَا يَدٌ لَا تُمَثِّلُهَا أَيْدِي الْمَخْلُوقِينَ؛ لِأَنَّهَا يَدٌ عَظِيمَةٌ، كَمَا جَاءَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، أَنَّ اللَّهَ يَقْبِضُ بِهَا الْأَرْضَ وَيَطْوِي بِهَا السَّمَاءَ. وَقَدْ جَاءَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: «مَا السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُونَ السَّبْعُ فِي كَفِّ اللَّهِ إِلَّا كَحَرْدَلَةٍ فِي كَفِّ أَحَدِكُمْ»^(١). وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى عَظَمَةِ هَذِهِ الْيَدِ، وَأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَصَوَّرَ الْإِنْسَانُ عَظَمَتَهَا، وَقَدَّرَهَا.

وَالْبَحْثُ فِيهَا -أَي: فِي الْيَدِ- مِنْ وَجُوهٍ:

الوجه الأول: هل هي حقيقة أو مجاز عن القدرة أو القوة؟

الجواب: أَنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ -كَمَا هُوَ قَاعِدَةٌ أَصِيلَةٌ- أَنَّهَا حَقِيقَةٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا أَضَافَهُ اللَّهُ إِلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ حَقِيقَةٌ، وَلَكِنَّهَا حَقِيقَةٌ مُنْزَهَةٌ عَنِ التَّمَثِيلِ، وَعَنِ التَّكْيِيفِ؛ أَي أَنَّهَا لَا تُمَثَّلُ بِأَيْدِي الْمَخْلُوقِينَ، وَلَا تُكَيَّفُ بَحَيْثُ يَتَصَوَّرُ الْإِنْسَانُ لَهَا كَيْفِيَّةً.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّ الْمُرَادَ بِهَا الْقُدْرَةَ أَوِ الْقُوَّةَ. فَقَوْلُهُ بَاطِلٌ مِنْ عِدَّةٍ أَوْجُهٍ:

الوجه الأول: إجماع السلف على خلاف هذا القول.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَيْنَ إجماع السلف؟

قُلْنَا: إِنَّ الصَّحَابَةَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ، وَيُؤْمِنُونَ بِهِ بِمُقْتَضَى اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، فَإِذَا لَمْ يَرِدْ عَنْهُمْ نَقْلٌ فِي مُخَالَفَةِ مُقْتَضَى اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، عَلِمْنَا عِلْمَ الْيَقِينِ أَنَّهُمْ أَجْرَوْا النَّصَّ عَلَى ظَاهِرِهِ؛ إِذْ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَأْتِيَ عَنْ كُلِّ صَحَابِيٍّ أَنَّهُ قَالَ: الْمُرَادُ بِالْيَدِ: الْيَدُ الْحَقِيقَةُ.

لَكِنْ إِذَا كَانُوا يَتْلُونَ الْكِتَابَ، وَالْيَدُ فِي الْكِتَابِ بِمُقْتَضَى اللُّسَانِ الْعَرَبِيِّ الَّذِي نَزَلَ بِهِ الْقُرْآنُ هِيَ الْيَدُ الْحَقِيقَةُ، وَلَمْ يَرِدْ عَنْهُمْ حَرْفٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى نَقْلِهَا إِلَى الْمَعْنَى الْآخِرِ عَلِمْنَا أَنَّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى ذَلِكَ، وَهَذَا يَجْرِي فِي الْيَدِ، وَفِي غَيْرِهَا مِنَ الصِّفَاتِ.

الوجه الثاني من الرد على القول بأنها القدرة أو القوة أو النعمة:

أَنَّ الْقُدْرَةَ أَوِ النَّعْمَةَ أَوِ الْقُوَّةَ لَا يَصِحُّ أَنْ تُشْتَى بِالنِّسْبَةِ لِلَّهِ ﷻ، إِذْ مَا هُمَا الْقُدْرَتَانِ؟ وَمَا هُمَا الْقُوَّتَانِ؟ وَمَا هُمَا النِّعْمَتَانِ؟!

فَقُوَّةُ اللَّهِ ﷻ صِفَةٌ وَاحِدَةٌ لَا تَتَجَرَّأُ، وَلَا تَتَعَدَّدُ، وَكَذَلِكَ قُدْرَتُهُ، أَمَّا نِعْمَتُهُ فَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَنْهَا: ﴿وَأَن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [الأنعام: ١٨]. فَلَا تَنْحَصِرُ فِي نِعْمَتَيْنِ.

الوجه الثالث: أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِالْيَدِ الْقُوَّةَ مَا صَحَّ أَنْ يَحْتَاجَ إِبْلِيسُ بِهَا احْتِجَاجَ بِهِ لَمَّا أَمَرَ أَنْ يَسْجُدَ

هي الإبل لم يخلقها الله تعالى بيده و فرق بين قوله: ﴿وَمَا عَمِلْتَ﴾ [البقرة: ٧١]. ﴿لَمَّا خَلَقْتَ يَدَكَ﴾ [الشعراء: ٧٥]. فما عملت أيدينا

كأنه قال «ما عملنا» لأن المراد باليد ذات الله التي لها يد، والمراد ﴿يَدَكَ﴾ [البقرة: ٧١] أي اليدان دون الذات. اهـ

(١) رواه ابن جرير في «تفسيره»، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (٢٥/٢٤)، وعبد الله بن أحمد في السنة (١٠٩٠)، والطبراني في «التفسير» (٥٤/٢٤).

لَا دَمَ حَيْثُ قَالَ اللَّهُ لَهُ: ﴿مَا مَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ يَدَيَّ أَشْتَكَبَتْ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ ۖ﴾ (٧٥-٧٦).
 مِنْ تَأْوِيلِ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ (٧٨) ﴿٧٩﴾

لأنه لو صح أن يكون المراد باليد القدرة أو القوة، لقال: يارب، وأي فضل له علي، وقد خلقتني أيضًا بقدرتك وقوتك؟! فيكون حجة لإبليس أن يقول: يارب، أي مزية لأدم، فإنه خلق بقدرتك، وأنا أيضًا خلقت بقدرتك؟! ولم يأت بعلية أخرى قد تقبل وقد لا تقبل، وهي غير مقبولة.

الوجه الرابع: أن هذه اليد جاءت على وجود متعدّدة فقد جاءت بلفظ الكف، وجاءت بذكر الأصابع، وجاءت بلفظ اليمين؛ كما في قوله ﷺ: «وَكُنَّا يَدَيْنِ يَمِينٍ»^(١). فيمتنع مع هذا التنوع فيما جاءت عليه أن يكون المراد بها القوة أو القدرة.

الوجه الخامس: أن تقول لهم: لماذا قررتم عن تفسيرها باليد الحقيقية؟ فإذا قالوا: لأن اليد جارحة، والله منزّه عن الجوارح.

نقول: فصلوا لنا الجارحة هذه، فالجارحة لم يرد نفيها، ولا إثباتها بالنسبة لله ﷻ، فإذا تريدون بالجارحة التي توصلتم بنفيها إلى نفي ما أثبت الله لنفسه؟ أتريدون بالجارحة أنه ﷻ يكتب بها، ويعمل بها ليكسب؟ أم تريدون بالجارحة أنه يأخذ بها؟

إن أرادوا الأول، هو باطل، وإن أرادوا الثاني فهو حق، وكوئهم يتوصلون إلى نفي هذا الحق بنفي الجارحة هذا لا شك أنه من القول على الله بلا علم.

وإن قالوا: ننفي عنه اليد؛ لأننا لو أثبتنا له اليد الحقيقية شبهناه بالمخلوق الذي له يد حقيقية، فنقول: أنتم صرّتم المعنى إلى القوة، وللمخلوق قوة، فوقعت في مثل ما قررتم به، وزدتم أنكم حرّقت النص عن ظاهره، فجئتم جنائين، ولم تتخلصوا من التشبيه على قاعدتكم.

وإن قلتم: المراد بها القدرة. قلنا: للمخلوق: قدرة أيضًا، قال تعالى: ﴿لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ وَمَا كَسَبُوا﴾ (٦٦:٢٦٤). وبه تكونون قد وقعتم في نظير ما قررتم منه.

وإن قلتم: المراد بها النعمة. قلنا: وللمخلوق نعمة قال تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ (٢٧:٢٧).

إذا: فمهما قرؤا، فهم مذركون؛ لأن قولهم باطل.

البحث الثاني: اليد وردت في القرآن على ثلاثة أوجه؛ الإفراد والتثنية والجمع، وقد يبدو للإنسان أن هذا تناقض، ولكن لا تناقض في ذلك، ولا يمكن أن يوجد تناقض في كتاب الله ﷻ، ولا بين كتاب الله وما صح عن رسول الله أبداً، ولا بين كتاب الله وما صح عن رسول الله وبين ما يقتضيه العقل الصريح.

فهذه ثلاثة أشياء، ونعني بالعقل الصريح: السَّالِمُ مِنَ الشُّبُهَاتِ وَالشَّهَوَاتِ؛ يَعْنِي: أَنَّهُ عَقْلٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْعِلْمِ، فَلَيْسَ عِنْدَهُ شُبُهَةٌ، وَمَبْنِيٌّ عَلَى حُسْنِ الْقَصْدِ، وَإِرَادَةِ الْحَقِّ، فَلَيْسَ عِنْدَهُ شَهْوَةٌ أَوْ إِرَادَةٌ غَيْرُ الْحَقِّ، فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَلَا تَنَاقُضَ بَيْنَ الْإِفْرَادِ وَالْتَشْيِيعِ وَالْجَمْعِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي الْيَدِ، وَلَكِنْ كَيْفَ الْجَمْعُ؟

نَقُولُ: أَمَّا الْمُفْرَدُ، فَإِنَّهُ مُضَافٌ، وَالْمُفْرَدُ الْمُضَافُ صَالِحٌ لِلوَاحِدِ وَالْمُتَعَدِّدِ، أَلَمْ تَرَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَعْدُوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾. «فَنِعْمَةٌ» مُفْرَدٌ مُضَافٌ، يَشْمَلُ مِنَ النِّعَمِ مَا لَا نُحْصِيهِ، وَعَلَيْهِ فَالْمُفْرَدُ الْمُضَافُ فِي الْيَدِ لَا يُنَافِي التَّعَدُّدَ.

إِذَا: أَسْقَطَ عَنَّا ظَنُّ التَّنَاقُضِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُفْرَدِ وَالتَّشْيِيعِ وَالْجَمْعِ. وَيَبْقَى عِنْدَنَا التَّشْيِيعُ وَالْجَمْعُ، فَنَقُولُ: أَمَّا التَّشْيِيعُ وَالْجَمْعُ، فَإِنْ قُلْنَا بِأَنَّ أَقْلَ الْجَمْعِ اثْنَانِ، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ النُّحَاةِ، وَكَمَا هُوَ مَوْجُودٌ فِي آيَاتِ الْمَوَارِيثِ، فَإِنَّ أَقْلَ الْجَمْعِ فِي آيَاتِ الْمَوَارِيثِ اثْنَانِ، وَكَذَلِكَ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَحْصُلُ بِاثْنَيْنِ، إِنْ قُلْنَا: أَقْلُ الْجَمْعِ اثْنَانِ. فَلَا إِشْكَالَ؛ لِأَنَّهُ يُحْمَلُ الْجَمْعُ عَلَى أَقْلِهِ، فَيَكُونُ اثْنَيْنِ، فَيُطَابِقُ الْمُشْتَى، وَلَا إِشْكَالَ فِي هَذَا. وَإِنْ قُلْنَا بِالْمَشْهُورِ، وَهُوَ أَنَّ أَقْلَ الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ، فَحِثِّدِ يَكُونُ عِنْدَنَا عِدَدَانِ؛ اثْنَانِ وَثَلَاثَةٌ، نَحْتَاجُ إِلَى جَمْعٍ بَيْنَهُمَا، قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ صِبْغَةَ الْجَمْعِ لَا يُرَادُ بِهَا مَعْنَى الْجَمْعِ، وَإِنَّمَا يُرَادُ بِهَا التَّعْظِيمُ، مُوَافَقَةً لِمُصْمِرِ الْجَمْعِ، وَهُوَ أَيْدِينَا فَإِنَّ «نَا» ضَمِيرُ جَمْعٍ وَلَكِنْ بِالنِّسْبَةِ لِإِضَافَتِهَا إِلَى اللَّهِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهَا جَمْعُ التَّعَدُّدِ.

فَإِذَا كَانَتْ «نَا» الدَّالَّةُ عَلَى الْجَمْعِ لِلتَّعْظِيمِ كَانِ الْأَنْسَبُ لَفْظًا وَمَعْنَى أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ إِلَيْهَا بِصِبْغَةِ الْجَمْعِ مِنْ أَجْلِ التَّنَاسُبِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ.

وَيُبَيِّنُ لَكَ هَذَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ تَفْسِيرُ الْآيَةِ ﴿وَمَّا عَمِلَتْ آيَاتُنَا لَنَكْفُرَنَّ﴾، لَوَجَدْتَ هُنَاكَ تَنَاقُضًا بَيْنَ «يَدَا» الْمُشْتَى وَالضَّمِيرِ، فَلِهَذَا كَانَ الْمُنَاسِبُ لَفْظًا وَمَعْنَى أَنْ تُصَاغَ الْيَدُ بِصِبْغَةِ الْجَمْعِ.

وَبِذَلِكَ يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ لَا تَعَارُضَ بَيْنَ مَجِيءِ الْيَدِ بِصِبْغَةِ التَّشْيِيعِ، وَصِبْغَةِ الْجَمْعِ، وَصِبْغَةِ الْإِفْرَادِ.

الْبَحْثُ الثَّلَاثُ: هَذِهِ الْيَدُ لَا يَلْزَمُ، بَلْ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ كَيْدُ الْمَخْلُوقِ، وَلَكِنْ مَا وَرَدَ مِنَ الْكِتَابِ أَوْ السُّنَنِ فِي وَصْفِهَا بِمَا تُوصَفُ بِهِ يَدُ الْمَخْلُوقِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ إِثْبَاتُهُ، فَهَذِهِ الْيَدُ وَصِفَتْ بِالْيَمِينِ، كَمَا فِي الْآيَةِ: ﴿وَالسَّمَكُوتُ مَطْوِيَّتٌ يَمِينُهُ﴾. فَهَلْ تُوصَفُ بِالشَّامِلِ، كَمَا أَنَّ الْمَخْلُوقَ لَهُ يَدٌ يَمِينٌ وَشِمَالٌ؟

الْجَوَابُ: فِي هَذَا خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ.

فَوْنَهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ تُوصَفَ بِالشَّامِلِ، كَمَا جَاءَ ذَلِكَ فِي «الصَّحِيحِ»^(١).

(١) الْحَدِيثُ رَوَاهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ (٢٧٨٨) وَقَدْ ضَعَّفَ هَذِهِ الرِّوَايَةَ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ نَاحِيَةِ الْإِسْنَادِ، فَقَالَ فِي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ»

(١/٣٢٤): ذَكَرَ الشَّامِلُ فِيهِ تَفَرُّدٌ بِهَ عُمَرُ بْنُ حَزْمَةَ عَنْ سَالِمٍ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ نَافِعٌ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مِقْسَمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ،

وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الشَّامِلُ. أَهـ وَضَعْنَاهَا أَيْضًا مِنْ نَاحِيَةِ الْمَتْنِ، فَقَالَ فِي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» (١/٣٢٤) وَكَيْفَ يَصْنَعُ ذَلِكَ، وَقَدْ

صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ سَمَّى كُلَّيَا يَدَيْهِ يَمِينًا؟!

ومنهم من قال: لا تُوصَفُ بالشَّمالِ، وما جاء في «الصحيح» فإنه شاذٌّ، أو وهمٌ من الراوي، ودليل ذلك قول النبي ﷺ: «وَكِلْنَا يَدَيْهِ يَمِينٌ»^(١).

والحقيقة أن هذا اللفظ، أو هذه الجملة لا تمنع من إثبات الشمال؛ لأن الرسول ﷺ لما ذكر الشمال، وقال: «وَكِلْنَا يَدَيْهِ يَمِينٌ» إنما قاله لدفع توهم نقص في الشمال؛ لأن المعروف في المخلوقات أن اليد الشمال فيها نقص عن اليد اليمين.

فإذا أثبتت الشمال فقد يتوهم وإهم أنها أنقص من اليمين، فقال: «وَكِلْنَا يَدَيْهِ يَمِينٌ». أي: أنها لا يختلفان في الكمال، فكلاهما كاملة.

ويُنْبِئُ على هذه المسألة أو هذه القاعدة سؤال، وهو هل تُوصَفُ بالكف، وهل له أصابع، وهل له أنامل؟

الجواب: لا يلزم من إثبات اليد أن يكون له كف أو أنامل أو أصابع، لكن إذا ورد أن الله تعالى كفًا، وأن له أنامل، وأن له أصابع، فالواجب إثباتها بدلالة اللزوم، وأنه يلزم من إثبات اليد إثبات الكف والأنامل والأصابع، أو بدلالة التضمن أو المطابقة؛ أي: بدلالة مستقلة عن دلالة اللزوم باليد؟

الجواب: الثاني هو المُتَعَيَّن، وهو أن نقول: لولا أن النصوص جاءت بثبوت الكف، وثبوت الأصابع، وثبوت الأنامل ما أثبتناها من أجل ثبوت اليد؛ لأن هذه صفات ليد المخلوق، ولا يلزم من ثبوتها في يد المخلوق أن تثبت لله، لكن إذا جاءت بها السنة وجب علينا قبولها.

وهل إذا أثبتت الأصابع يلزم أن تكون خمسة في كل يد ولا أن تكون أقل، أو أكثر؟

الجواب: لا يلزم، لكن الذي بلغنا أنها خمسة أصابع، وذلك حينما تحدَّث النبي ﷺ في حديث ابن مسعود: «أَنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ وَالْأَرْضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ...» فذكر خمسة^(٢).

لكن لا يلزم من عدم ذكر الخمسة ألا تزيد، فلماذا نقول: ثبت من عدد الأصابع ما ثبت لله، والباقي نسكت عنه، وهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة، أن ما لم يرد فاشكك عنه، وما ورد فاثبت، وهذا هو ما يتعلق بصفة اليد.

والمهم: أن تؤمن بأن الله تعالى يدا حقيقة يأخذ بها ويقبض، وأنها لا تماثل أيدي المخلوقين، ولا يجوز أن نكفيها.

فأما نفْي التَّمثِيل؛ لقوله تعالى: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»^(٣). وهذا عام في جميع صفاته.

وأما نفْي التَّكْيِيف؛ لقوله تعالى: «وَلَا تَقَفْ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ»^(٤). ولقوله: «قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَفِي

(١) تقدم تخريجه.

(٢) رواه البخاري (٧٤١٤)، ومسلم (٢٧٨٦).

أَلْفَوْحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمُ وَالْإِنْتِغَى بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُزَلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْمَلُونَ ﴿١٣٣﴾. هذه هي عقيدتنا فيما يتعلق بيد الله ﷻ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الأنعام: ٤٤]. ﴿سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنعام: ١٨٠]. ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ﴾ [الأنعام: ٨]. وَمَنْ حَلَفَ بِعِزَّةِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ. وَقَالَ أَنَسٌ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَقُولُ حَتْمُهُمْ: قَطُّ قَطُّ^(١) وَعِزَّتِكَ».

وقال أبو هريرة، عن النبي ﷺ: «يَبْقَى رَجُلٌ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَهُوَ آخِرُ أَهْلِ النَّارِ دُخُولًا الْجَنَّةَ، فيقول: رَبِّ أَصْرَفَ وَجْهِي عَنِ النَّارِ، لَا وَعِزَّتِكَ لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهَا».

قال أبو سعيد: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قال الله ﷻ: لك ذلك وعشرة أمثاله».

وقال أيوب بن عبد الله بن مَرْثَدَةَ: «وعِزَّتِكَ لَا غِنَى لِي عَنْ بَرَكَتِكَ»^(٢).

هذا البابُ تَضَمَّنَ اسْمَيْنِ مِنْ أَسَاءِ اللَّهِ؛ أَوَّلُهُمَا: الْعَزِيزُ، وَالثَّانِي: الْحَكِيمُ. فَأَمَّا الْعَزِيزُ فَلَهُ اشْتِقَاقَاتٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، فَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنْ عَزَّ؛ أَي: امْتَنَعَ، وَمِنْ عَزَّ؛ أَي: قَلَّ، وَمِنْ عَزَّ؛ أَي: قَوِيَ:

❖ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾ [الأنعام: ٢٠٠]. أَي: بِمُتَمَتِّعٍ.

❖ وَقَوْلُهُ: ﴿وَعَزَّيْ فِي الْخِطَابِ﴾ [الأنعام: ٢٣]. أَي: غَلَبَنِي. وَقَوْلُهُمْ: هَذِهِ أَرْضُ عَزَّازٍ؛ أَي: صُلْبَةٍ.

فَالْعَزِيزُ يَدُلُّ عَلَى الْعِزَّةِ،

قال العلماء: وَعِزَّةُ اللَّهِ ﷻ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ؛ عِزَّةُ الْقَدْرِ، وَعِزَّةُ الْقَهْرِ، وَعِزَّةُ الْاِمْتِنَاعِ.

فِعِزَّةُ الْقَدْرِ، مَعْنَاهَا: أَنَّ اللَّهَ ﷻ ذُو قَدَرٍ عَزِيزٍ، لَا تُظِيرُ لَهُ.

وعِزَّةُ الْقَهْرِ هِيَ عِزَّةُ الْغَلْبَةِ؛ فَإِنَّهُ ﷻ هُوَ الْغَالِبُ الَّذِي لَا يَغْلِبُهُ أَحَدٌ، حَتَّى الْجَاهِلِيُّونَ فِي جَاهِلِيَّتِهِمْ يَقُولُ قَائِلُهُمْ^(٣):

أَيُّنَ الْمَفْرُ وَالْإِلَهَ الطَّالِبُ وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ^(٤)

يُؤْمِنُونَ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذُو الْعِزَّةِ الْغَالِيَةِ.

(١) انظر «الفتح» (٨/ ٥٩٥).

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٩٣)، وأحمد (٢/ ٣١٤).

(٣) القائل هو نفيل بن حبيب، قاله حين رأى ما أنزل الله ﷻ بجيش أبرهة وانظر: «سيرة ابن هشام» (١/ ١٧٢)، و«تاريخ الطبري» (١/ ٤٤٣).

(٤) البيت من الرُّجَزِ، وهو موجود في: «المنتظم» (٢/ ١٢٦)، و«الكامل في التاريخ» (١/ ٣٤٥)، و«سمط الموالى» (١/ ٢٧٥)، و«مغني اللبيب» (١/ ٣٩٠)، و«معجم الهوامع» (١/ ٤٢٤)، (٣/ ٢١٧).

وعِزَّةُ الْاِمْتِنَاعِ؛ مَعْنَاهَا: أَنَّهُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَنَالَهُ نَقْصٌ فِي أَيِّ شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِهِ، اِمْتِنَاعُ النَّقْصِ عَلَى اللَّهِ ﷻ
هذا معناه غِزَاةُ الْاِمْتِنَاعِ.

هل الْعَزِيزُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُتَعَدِّيةِ أَوْ اللَّازِمَةِ؟

نَقُولُ: هُوَ فِي أَحَدِ مَعَانِيهِ مِنَ الْمُتَعَدِّيةِ، فَالْعَزِيزُ بِمَعْنَى الْغَالِبِ مُتَعَدِّ؛ لِأَنَّهُ غَالِبٌ وَلَيْسَ بِمَغْلُوبٍ،
وَأَمَّا الْعَزِيزُ عِزَّةُ الْقَدْرِ وَعِزَّةُ الْاِمْتِنَاعِ، فَهَذِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ اللَّازِمَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ كَيْفَ الْإِيْيَانُ بِالْأَسْمَاءِ
الْمُتَعَدِّيةِ وَالْأَسْمَاءِ اللَّازِمَةِ^(١).

أَمَّا الْحَكِيمُ فَإِنَّهَا فَعِيلٌ، وَهِيَ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْحُكْمِ، وَمِنَ الْحِكْمَةِ؛ لِأَنَّ فَعِيلًا بِمَعْنَى فَاعِلٍ، أَوْ بِمَعْنَى
مُفْعِلٍ، فَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْحِكْمَةِ -أَي: أَحْكَمَ- فَهِيَ بِمَعْنَى مُفْعِلٍ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ حَكَمَ فَحَكِيمٌ بِمَعْنَى
فَاعِلٍ.

وَوُرُودُ فَعِيلٍ بِمَعْنَى فَاعِلٍ لَا غَرَابَةَ فِيهِ، فَفَعِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ كَثِيرٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَمِثَالُهُ: رَحِيمٌ
بِمَعْنَى رَاحِمٍ.

وَكَذَلِكَ وَرَدَتْ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مُفْعِلٍ؛ أَيْ: حَكِيمٌ بِمَعْنَى مُنْهَكِمٍ لِلْأَشْيَاءِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

أَمِنْ رِيحَانَةِ الدَّاعِي السَّمِيعِ يُؤَرِّقُنِي وَأَصْحَابِي هُجُوعُ^(٢)

فَالسَّمِيعُ، بِمَعْنَى السَّمِيعِ، وَلِهَذَا قَالَ: يُؤَرِّقُنِي وَأَصْحَابِي هُجُوعُ. فَصَحَّ أَنَّ فَعِيلًا فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ
تَأْتِي بِمَعْنَى مُفْعِلٍ، أَمَّا إِيْيَانُهَا بِمَعْنَى فَاعِلٍ فَكَثِيرٌ.

إِذَا: الْحَكِيمُ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْحِكْمَةِ وَمُشْتَقَّةٌ مِنَ الْحُكْمِ، وَالْحُكْمُ -أَي: حُكْمُ اللَّهِ ﷻ- يَنْقَسِمُ إِلَى
قِسْمَيْنِ؛ حُكْمٌ كَوْنِيٌّ وَحُكْمٌ شَرْعِيٌّ.

مِثَالُ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ: قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْمُؤْتَحِنَةِ: ﴿ذَلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ﴾ [الْمُؤْتَحِنَةُ: ١٠].
وَمِثَالُ الْحُكْمِ الْكَوْنِيِّ: قَوْلُهُ: ﴿فَلَنْ أَتْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَيْ أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٨٠].
يَعْنِي: يُقَدَّرُ لِي.

وَالْحِكْمَةُ تَكُونُ فِي الْحُكْمِ الْكَوْنِيِّ وَفِي الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ، فَمَا مِنْ حُكْمٍ كَوْنِيٍّ إِلَّا وَلَهُ حِكْمَةٌ، وَمَا
مِنْ حُكْمٍ شَرْعِيِّ إِلَّا وَلَهُ حِكْمَةٌ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ أَوْ الْحُكْمَ الْكَوْنِيَّ بَدُونِ حِكْمَةٍ سَفَهٌ، وَاللَّهُ
تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنِ السَّفَهِ، أَوْ لَعُوٍّ، وَاللَّهُ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنِ اللَّعْوِ.

(١) تقدم تخرجه.

(٢) البيت من الوافر التام، وهو لعمر بن مغذيكرب الزبيدي، وهو موجود في ديوانه، و«معاهد التنصيص» (٢/ ٢٣٦)،

«الأغاني» (١٥/ ٢١٦، ٢١٧)، و«العقد الفريد» (١/ ١٣١)، و«الكامل في الأدب» (١/ ١٠٥)، و

«خزانة الأدب للبغداد» (٨/ ١٨٩، ١٨٨)، و«لسان العرب» (٨/ ١٦٤)، و«المحكم لابن سيده»

(٥١٢/ ١)، و«الأصمعيات» (١/ ١٧٢).

انظر: «شرح الكافية الشافية» (٢/ ١٠٣٤)، و«الخزانة» (٣/ ٣٦٠).

إِذَا: مَا مِنْ حُكْمٍ كَوْنِيٍّ أَوْ شَرْعِيٍّ إِلَّا وَلَهُ حِكْمَةٌ، وَلَكِنْ هَلْ يَلْزُمُ مِنْ كَوْنِهِ ذَا حِكْمَةٍ أَنْ تَكُونَ الْحِكْمَةُ مَعْلُومَةً لَنَا؟

الْجَوَابُ: لَا، فَمَا أَكْثَرَ الْأَحْكَامَ الْكَوْنِيَّةَ وَالْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ الَّتِي تَخْفَى عَلَيْنَا حِكْمَتُهَا، إِمَّا خَفَاءَ نِسْبًا بَأَن تَخْفَى عَلَى بَعْضٍ دُونَ بَعْضٍ، أَوْ خَفَاءَ حَقِيقًا بَأَن تَخْفَى عَلَى كُلِّ أَحَدٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ عَقْلَنَا قَاصِرَةٌ.

وَالْحِكْمَةُ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

١- حِكْمَةُ حَالِيَّةٍ. ٢- وَحِكْمَةُ غَائِيَّةٍ.

* فَالْحِكْمَةُ الْحَالِيَّةُ بِمَعْنَى كَوْنِ الشَّيْءِ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ حِكْمَةٌ.

* وَالْحِكْمَةُ الْغَائِيَّةُ بَأَن يَكُونَ الْمَقْصُودُ مِنْ هَذَا الشَّيْءِ حِكْمَةٌ بِالْغَاةِ وَثَمَرَاتٍ جَلِيلَةٍ.

إِذَا: فَالْحِكْمَةُ الْآنَ صَارَتْ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

حِكْمَةُ حَالِيَّةٍ، يَعْنِي: أَنَّ الْحَالَ الَّتِي يَكُونُ عَلَيْهَا الشَّيْءُ يَكُونُ مُطَابِقًا لِلْحِكْمَةِ.

وَحِكْمَةُ غَائِيَّةٍ بَأَن يُرَادَ بِهِ غَايَةٌ حَمِيدَةٌ.

وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ الْحُكْمُ الْكَوْنِيُّ فِيهِ حِكْمَةٌ بَوَجْهَيْهَا، وَالْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ فِيهِ حِكْمَةٌ بَوَجْهَيْهَا.

فَالْحُكْمُ الْكَوْنِيُّ الَّذِي يَحْكُمُ اللَّهُ فِيهِ عَلَى الْعِبَادِ لَهُ حِكْمَةٌ، وَكَوْنُهُ عَلَى هَذَا الرَّجْحِ هَذَا حِكْمَةٌ، وَكَوْنُهُ لَهُ غَايَةٌ حَمِيدَةٌ هَذَا لَهُ حِكْمَةٌ أُخْرَى، وَالْفَسَادُ فِي الْأَرْضِ مِثْلُ الْجَدْبِ وَالْقَحْطِ وَقِلَّةِ الْمِيَاهِ وَالْحَرُّ الشَّدِيدُ الْمَهْلِكُ لِلشَّيْءِ، وَالْبَرْدُ، وَالْبَرْدُ هَذَا فُسَادٌ، لَكِنْ يَكُونُ إِيقَاعُهُ حِكْمَةٌ قَالَ تَعَالَى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ مَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا﴾ [الزُّمَرُ: ٤١].

إِذَا: هَذَا الْفَسَادُ الَّذِي سَبَبُهُ مَا كَسَبَتْ أَيْدِينَا لَهُ غَايَةٌ حَمِيدَةٌ، مَا هِيَ: ﴿لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ (١).

إِذَا: فَكُلُّ مَا قَضَى اللَّهُ ﷻ عَلَى الْعِبَادِ مِنْ مَحَنٍ، وَمَصَائِبٍ، وَقِتَالٍ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ؛ فَإِنْ غَايَتُهُ حَمِيدَةٌ، حَتَّى لَوْ كَانَ فِيهِ الْهَلَاكُ وَالْدَّمَارُ، فَإِنَّ الْغَايَةَ فِيهِ حَمِيدَةٌ؛ لِأَنَّ الْمُصَابِينَ بِهَذَا لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ بِالإِضَافَةِ إِلَى تَكْفِيرِ السَّيِّئَاتِ وَرَفْعَةِ الدَّرَجَاتِ وَزِيَادَةِ الْحَسَنَاتِ مَعَ الصَّبْرِ وَالْإِحْسَانِ، وَالَّذِينَ لَمْ يُصَابُوا يَتَخَذُونَ مِنْ ذَلِكَ عِبْرَةً، فَيَرْجِعُونَ إِلَى اللَّهِ ﷻ.

وَكَذَلِكَ أَيْضًا بِالنِّسْبَةِ لِلْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ، فَلَهُ حِكْمَةٌ حَالِيَّةٌ بِمَعْنَى: أَنَّ وَضْعَهُ عَلَى هَذَا الرَّجْحِ لَهُ حِكْمَةٌ، وَلَهُ حِكْمَةٌ غَائِيَّةٌ بِمَعْنَى: أَنَّ الْغَايَةَ مِنْهُ حَمِيدَةٌ، يُحَمَدُ اللَّهُ عَلَيْهَا، وَإِذَا نَظَرْتَ فِي جَمِيعِ الشَّرَائِعِ تَجِدُهَا هَكَذَا.

فَمِثْلًا: الْوُضُوءُ بَغَسَلٍ وَتَطْهِيرِ الْأَعْضَاءِ الْأَرْبَعَةِ، لَا شَكَّ أَنَّ شَرْعِيَّتَهُ عَلَى هَذَا الرَّجْحِ حِكْمَةٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَعْضَاءَ هِيَ أَعْضَاءُ الْجَسَدِ؛ الْوَجْهُ وَالْيَدَانِ وَالرَّأْسُ وَالرِّجْلَانِ.

وَفِي كَوْنِهِ غَسْلًا فِي ثَلَاثَةِ أَعْضَاءٍ، وَمَسْحًا فِي عَضْوٍ وَاحِدٍ أَيْضًا: حِكْمَةٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَوْ فَرَضَ عَلَيْنَا

غَسَلَ الرَّؤُوسَ وَلَا سِيَّما فِي زَمَنِ كَانِ النَّاسُ يَتَّخِذُونَ الشَّعْرَ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ، ثُمَّ أَلْزَمْنَا بِغَسْلِ
الرَّأْسِ كَمَا نَلْزِمُ بِغَسْلِ الْوَجْهِ، فَإِنَّهُ سَوْفَ يَخْصُلُ مِنَ الْمَشَقَّةِ الشَّيْءَ الْكَثِيرَ وَلَا سِيَّما فِي أَيَّامِ الشِّتَاءِ،
وَلِهَذَا كَانَتْ طَهَارَتُهُ بِالْمَسْحِ، وَطَهَارَةُ الْأَعْضَاءِ الثَّلَاثَةِ بِالْغَسْلِ.

إِذَا: هَذَا مُطَابِقٌ لِلْحِكْمَةِ، وَطَبَّقَ هَذَا عَلَى جَمِيعِ الشَّرَائِعِ تَجِدُ أَنْ كَوْنَهَا عَلَى هَذِهِ الْحَالِ حِكْمَةٌ.

ثُمَّ الْغَايَةُ مِنْ ذَلِكَ حِكْمَةٌ عَظِيمَةٌ أَيْضًا، فَفِي الْوَضوءِ الْغَايَةُ مِنْهُ: التَّطَهِيرُ الْمَعْنَوِيُّ وَهَذَا أَهَمُّ
شَيْءٍ، فَإِنْ خَطَأَ هَذِهِ الْأَعْضَاءُ تَزُولُ مَعَ آخِرِ قَطْرَةٍ مِنْ قَطَرَاتِ الْمَاءِ.

وَهَذَا التَّطَهِيرُ الْمَعْنَوِيُّ هُوَ الْمُهِمُّ بِالإِضَافَةِ إِلَى التَّطَهِيرِ الْحِسِّيِّ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَعْضَاءَ فِي الْغَالِبِ
بَارِزَةٌ، وَإِذَا كَانَتْ بَارِزَةً؛ فَإِنَّهَا تَتَعَرَّضُ لِلْعُبَارِ، وَتَتَعَرَّضُ لِلْأَوْسَاحِ، فَلِهَذَا أُمِرَ بِغَسْلِهَا.

وَالْخِلَاصَةُ: أَنَّ الْحِكْمَةَ حَالِيَّةٌ وَغَايَةٌ فِي الشَّرْعِ وَفِي الْقَدْرِ، فَتَكُونُ أَرْبَعَةً: حِكْمَةٌ حَالِيَّةٌ فِي الْقَدْرِ، وَحِكْمَةٌ
غَايَةٌ فِي الْقَدْرِ، وَحِكْمَةٌ حَالِيَّةٌ فِي الشَّرْعِ، وَحِكْمَةٌ غَايَةٌ فِي الشَّرْعِ.

وَفِي جَمْعِ اللَّهِ ﷻ بَيْنَ الْعَزِيزِ وَالْحَكِيمِ زِيَادَةُ كَمَالٍ؛ لِأَنَّ الْعَزِيزَ الَّذِي هُوَ الْغَالِبُ قَدْ تَحَمَّلَهُ عِزَّتُهُ عَلَى سُوءِ
التَّصْرِيفِ، كَمَا يُوجَدُ فِي الْمَخْلُوقِينَ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ عَنْدهُ عِزَّةٌ وَعَلَبَةٌ وَسُلْطَانٌ فَقَدْ يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفًا أَهَقَ، فَقَرَنَ اللَّهُ ﷻ
الْعِزَّةَ بِالْحِكْمَةِ؛ لِيَتَبَيَّنَ أَنَّ عِزَّتَهُ ﷻ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْحِكْمَةِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ كَالْمَخْلُوقِ الَّذِي قَدْ يَكُونُ عَنْدهُ مِنَ الْعِزَّةِ الَّتِي قَدْ
تَحَمَّلَهَا عَلَى التَّهَوُّرِ وَعَدَمِ إِحْسَانِ التَّصْرِيفِ.

❦ قَوْلُهُ: ﴿سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ﴾ [الأنعام: ١٨٠].

كَلِمَةٌ: ﴿سُبْحَنَ﴾. يَقُولُ أَهْلُ اللُّغَةِ: إِنَّهَا اسْمٌ مُصَدَّرٌ سَبَّحَ، وَالْمُصَدَّرُ تَسْبِيحٌ، وَيَقُولُونَ أَيْضًا: إِنَّهَا
مُلَازِمَةٌ لِلنَّصْبِ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ، وَلَمْ تَخْرُجْ عَنْ ذَلِكَ إِلَّا نَادِرًا.
وَيَقُولُونَ: إِنَّهَا مُلَازِمَةٌ لِلْإِضَافَةِ، وَلَا تَأْتِي إِلَّا مُضَافَةً إِمَّا لِاسْمٍ ظَاهِرٍ، أَوْ لِاسْمٍ مُضْمَرٍ، وَرُبَّمَا تَفْرُدُ
قَلِيلًا عَنِ الْإِضَافَةِ^(١).

وَمَعْنَى التَّسْبِيحِ: التَّنْزِيهُ، وَمَا الَّذِي يُنْزَهُ اللَّهُ عَنْهُ؟
الْجَوَابُ: يُنْزَهُ اللَّهُ ﷻ عَنْ مُمَائِلَةِ الْمَخْلُوقِ، وَعَنِ النَّقْصِ وَالْعَيْبِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الدَّجَالَ أَعْوَرُ، وَإِنْ
رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ»^(٢). وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا
بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [فصل: ٣٨].

وَالنَّصُوصُ فِي نَفْيِ الْعَيْبِ عَنِ اللَّهِ كَثِيرَةٌ، وَكَذَلِكَ فِي نَفْيِ الْمُمَائِلَةِ عَنِ اللَّهِ.
❦ وَقَوْلُهُ: ﴿سُبْحَنَ رَبِّكَ﴾. أَضَافَ الرُّبُوبِيَّةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّهَا رُبُوبِيَّةٌ خَاصَّةٌ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَبُّهُ،
قَدْ رَبَّاهُ عَلَى أَكْمَلِ الْأَخْلَاقِ، وَلِذَلِكَ نَقُولُ: الرُّبُوبِيَّةُ تَنْقَسِمُ إِلَى عَامَّةٍ وَخَاصَّةٍ.

(١) ومثلها تمامًا كلمة «معاذ».

(٢) رواه البخاري (٧٤٠٧)، ومسلم (١٦٩).

فالعامة: هي الشاملة لجميع الخلق؛ وذلك مثل قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [١٧: ١]. ومثل قوله: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ [٢٤: ٢].

والخاصة: هي التي تختص بمن تعبد الله ﷻ، وتستلزم النصرة والتأييد والتربية الخاصة، وأخص هذا النوع -يعني الربوبية الخاصة- ما أضيفت إلى الرسل -عليهم الصلوات والسلام-؛ لأن ربوبية الله لهم هي أخص ربوبية.

❖ وقوله: ﴿رَبِّ الْعِزَّةِ﴾. معنى ﴿رَبِّ﴾ هنا صاحب؛ أي: صاحب العزة، وليس معناها «خالق»؛ «فرب» في ﴿رَبِّكَ﴾ غير «رب» في ﴿رَبِّ الْعِزَّةِ﴾؛ لأن رب العزة يتعين أن تكون بمعنى صاحب، ولا يجوز أن نجعلها بمعنى خالق؛ وذلك لأن العزة صفة من صفات الله، وصفات الله تعالى غير مخلوقة.

فيتعين أن نحمل قوله: ﴿رَبِّ الْعِزَّةِ﴾ على صاحب العزة؛ أي: ذي العزة. وإنما أضاف ﷻ هنا نفسه إلى العزة؛ لأن المقام يقتضيه، فإن هؤلاء يصفون الله تعالى بما هو مبرأ منه، كما قال: ﴿رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾. فيظنون أنهم بذلك غاليون، ولكنهم مغلوبون في الحقيقة؛ لأن صاحب العزة على الكمال هو الله ﷻ، وهم وإن أمهلوا، لكنهم لا يهتملون.

وقوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾. الشاهد من هذا قوله: ﴿الْعِزَّةِ﴾. فإنها تطابق العزيز؛ لأن العزيز مأخوذ من العزة، كما سبق.

❖ وقوله: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ﴾. وهذا في جواب المنافقين لما قالوا: ﴿لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنَّا الْأَذَلَّ﴾ قال الله ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾، إذن فليسوا هم أعز من رسول الله ﷺ والمؤمنين، بل هم أذل، فكان في الآية تسلية لما قالوا؛ أي: أنه يخرج الأعز الأذل، لكن الأعز هو الله ورسوله والمؤمنون، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾.

وفي تقديم الخبر في قوله: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ﴾. دليل على أن العزة المطلقة لا تكون إلا لله وحده، وأما العزة التي قد تشاب بذل فهذه تكون للمخلوق، حتى للمؤمنين، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ﴾ [٣: ١٧٣]. فاذلة جمع ذليل.

لكن في النهاية تكون العزة للمؤمنين، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾، والمنافقون يتوعدون بهذا الوعد: ﴿لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنَّا الْأَذَلَّ﴾؛ كقول بعضهم: ﴿لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا﴾ [٧: ١٧]. و«حتى» هنا ليست للغاية، وإنما هي للتعليل؛ لأن المعنى: لا تنفقوا لأجل أن ينفضوا، وليس المعنى: لا تنفقوا حتى ينفضوا، فإذا انفضوا فأنفقوا، المعنى: لا تنفقوا من أجل أن ينفضوا قال الله ﷻ: ﴿وَلِلْمُخْرَجِينَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾.

خزائن السموات ليست عندكم أيها المنافقون، فلو منعتم الإنفاق فعند الله ما ليس عندكم، فهو سبحانه عنده خزائن السموات والأرض، وقال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْمُسْتَفِيقِينَ لَا يَنْفَقُونَ﴾ [٥: ٥].

وَالشَّاهِدُ لَتَرْجَمَهُ هَذَا الْبَابُ: قَوْلُهُ: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾. وَأَتَى فِيهَا بِوَاوِ الْعَطْفِ وَهَذَا قَدْ يُشْكِلُ جَمْعُ الْعِزَّةِ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ بِالْوَاوِ، مَعَ أَنَّ عِزَّةَ الرَّسُولِ وَعِزَّةَ الْمُؤْمِنِينَ، تَابِعَةٌ لِعِزَّةِ اللَّهِ تَعَالَى، ثُمَّ إِنَّ عِزَّةَ الرَّسُولِ وَالْمُؤْمِنِينَ لَيْسَتْ الْعِزَّةُ الْمُطْلَقَةُ الثَّابِتَةُ لِلَّهِ، فَمَا هُوَ الْجَوَابُ؟ الْجَوَابُ أَنَّ نَقُولَ: الْعِزَّةُ بِالذِّينِ مِنْ عِزَّةِ اللَّهِ ﷻ، يَعْني: أَنَّ اللَّهَ لَا يُعِزُّ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا يُعِزُّ النَّبِيَّ إِلَّا لِإِعْزَازِ دِينِهِ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ: ﴿إِنْ تَصَرُّوا اللَّهَ يَصْرَكُمْ﴾ (١)، هَذَا وَجْهُ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ جُمْلَةَ: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ﴾ جُمْلَةٌ مُسْتَقْلَةٌ تَمَّتْ، وَقَوْلُهُ ﴿وَلِرَسُولِهِ﴾. وَهُوَ عَطْفُ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: وَلِرَسُولِهِ الْعِزَّةُ أَوْ لِرَسُولِهِ عِزَّةٌ، فَهَذَا مُمْكِنٌ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْأُولَى تَمَّتْ، لَكِنْ لَوْ كَانَ لَفْظُ الْآيَةِ (وَاللَّهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ الْعِزَّةُ)، لَكَانَ هَذَا جَمْعًا بَيْنَ عِزَّةِ اللَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ، لَكِنْ لَمَّا جَاءَتْ الْجُمْلَةُ الْأُولَى ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ﴾ مُسْتَقْلَةً وَجَاءَتْ هَذِهِ تَابِعَةً زَالَ الْإِشْكَالُ، فَلَمْ يُقَرَّنْ سُبْحَانَهُ بَيْنَ عِزَّةِ اللَّهِ وَعِزَّةِ الرَّسُولِ وَالْمُؤْمِنِينَ بِالْوَاوِ الدَّالَّةِ عَلَى التَّسْوِيَةِ.

قَوْلُهُ: «وَمَنْ حَلَفَ بِعِزَّةِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ»؛ يَعْني: «وَبَابُ مَنْ حَلَفَ بِعِزَّةِ اللَّهِ»؛ يَعْني: هَلْ نَحْلِفُ بِعِزَّةِ اللَّهِ وَبِصِفَاتِهِ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ، بِدَلِيلِ مَا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَنَحْلِفُ بِعِزَّةِ اللَّهِ، وَنَقُولُ: وَعِزَّةُ اللَّهِ لِأَعْلَيْنَ عَدُوِّي، إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

قَوْلُهُ: «وَصِفَاتِهِ»؛ أَي: وَبَقِيَّةِ الصِّفَاتِ، فَأَيُّ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَحْلِفَ بِهَا، فَتَقُولَ: وَقُدْرَةِ اللَّهِ لِأَحْمَلَنَّ هَذَا الْحَجَرَ، أَوْ تَقُولَ: وَسُلْطَانِ اللَّهِ لِأَسْتَحْوِذَنَّ عَلَى أَهْلِ بَيْتِي. فَالْحَلْفُ بِصِفَاتِ اللَّهِ جَائِزٌ.

وَكَذَلِكَ الْحَلْفُ بِالْقُرْآنِ جَائِزٌ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ. وَأَمَّا الْحَلْفُ بِالْمُصْحَفِ فِيهِ تَفْصِيلٌ: إِنْ أَرَادَ الْمُصْحَفَ الَّذِي هُوَ الْأَوْرَاقُ وَالْجِلْدُ وَالْمِدَادُ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ هَذَا مَخْلُوقٌ، وَإِنْ أَرَادَ بِالْمُصْحَفِ الْقُرْآنَ فَهَذَا جَائِزٌ.

الْحَلْفُ بِآيَاتِ اللَّهِ فِيهِ تَفْصِيلٌ: فَإِنْ أَرَادَ بِآيَاتِ اللَّهِ الْآيَاتِ الْكُونِيَّةَ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْآيَاتِ الْكُونِيَّةَ مَخْلُوقَةٌ، وَإِنْ أَرَادَ بِآيَاتِ اللَّهِ الْآيَاتِ الشَّرْعِيَّةَ؛ أَي: الْوَحْيِ، فَهَذَا جَائِزٌ.

وَالَّذِينَ يَخْلِفُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ الْآنَ مِنَ عَامَّةِ النَّاسِ، الظَّاهِرُ أَنَّهُمْ يُرِيدُونَ بِهَا الْآيَاتِ الشَّرْعِيَّةَ، فَلَوْ سَأَلْتُ أَيَّ عَامِّي: هَلْ أَنْتَ تُرِيدُ بِقَوْلِكَ: وَآيَاتِ اللَّهِ. أَنْ تَحْلِفَ بِالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ مِثْلًا؟ لَقَالَ: لَا، بَلْ أَنَا أُرِيدُ الْقُرْآنَ، فَيَكُونُ بِذَلِكَ حَالِفًا بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ.

قَالَ: وَقَالَ أَنَسُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَقُولُ جَهَنَّمَ قَطُّ وَقَعَرَّتْ»^(١).

قَوْلُهُ: «قَطُّ». بِمَعْنَى حَسْبُ، وَفِيهَا لُغَاتٌ، «قَطُّ قَطُّ»: وَتَكُونُ فِيهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى السُّكُونِ.

(١) رواه البخاري معلقاً بصيغة الجزم، وأسنده في الأيمان والنذور، حديث رقم (٦٦٦١).

«قَطُّ قَطُّ»: وتكون فيها مُبَيَّنَةٌ عَلَى الْكَسْرِ مُنَوَّةٌ^(١).

❖ وقوله ﷺ: «تَقُولُ جَهَنَّمُ: قَطُّ قَطُّ». إِذَا وَضَعَ الرَّبُّ ﷻ عَلَيْهَا قَدَمَهُ، أَنْزَلَهَا إِلَى بَعْضِ لَأَنِّهَا لَا تَزَالُ يُلْقَى فِيهَا، وَهِيَ تَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ. حَتَّى يَضَعَ الرَّبُّ ﷻ عَلَيْهَا قَدَمَهُ، وَتَقُولُ: قَطُّ قَطُّ، لَكِنَّ هَذَا اللَّفْظَ الَّذِي عَلَّقَهُ الْمُؤَلِّفُ: «قَطُّ قَطُّ وَعِزَّتِكَ» وَهُوَ قَسَمٌ، فَقَدْ أَفْسَمَتِ النَّارُ بِعِزَّةِ اللَّهِ، وَحَكَاهُ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهَا مُفَرَّرًا لَهُ.

وقال أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَبْقَى رَجُلٌ بَيْنَ الْحَيَّةِ وَالنَّارِ آخِرُ أَهْلِ النَّارِ دُخُولًا الْجَنَّةَ، فَيَقُولُ: رَبِّ أَصْرِفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ، لَا وَعِزَّتِكَ لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهَا»^(٢).

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَوْلُهُ: «لَا وَعِزَّتِكَ». فَأَقْسَمَ بِعِزَّةِ اللَّهِ، وَحَكَاهُ النَّبِيُّ ﷺ مُفَرَّرًا لَهُ. ❖ وقوله: «لَا وَعِزَّتِكَ»: «لَا» هُنَا، لَيْسَتْ لِلنَّفْسِ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ لِلنَّفْسِ لَكَانَ نَفْيُ الْيَمِينِ، فِيهِ هُنَا لِلتَّكْثِيرِ وَالتَّشْبِيهِ، وَنَظِيرُهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: «لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ»^[١]، وَ: «لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ»^[٢]، وَ: «فَلَا أَقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ»^[٣]. فـ«لَا» هُنَا لَيْسَتْ نَافِيَةً، وَلَكِنهَا لِلتَّشْبِيهِ وَالتَّكْثِيرِ.

❖ قوله: قال أَبُو سَعِيدٍ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ ﷻ: لَكَ ذَلِكَ وَعَشْرَةٌ أَمْثَالِهِ»^(١).

«وَقَالَ أَيُّوبُ: وَعِزَّتِكَ لَا غِنَى بِي عَنْ بَرَكَتِكَ».

الشَّاهِدُ: قَوْلُهُ: «وَعِزَّتِكَ». فَأَقْسَمَ أَيُّوبُ بِعِزَّةِ اللَّهِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى جَوَازِ الْقَسَمِ بِأَيِّ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ ﷻ.

وَلَكِنْ يَحْسُنُ أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ الَّتِي تُقْسَمُ بِهَا مُنَاسِبَةً لِلْمُقْسَمِ عَلَيْهِ، فَإِذَا كُنْتَ تُرِيدُ أَنْ تُقْسِمَ عَلَى عَلَيْهِ فَيُنَاسِبُ ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ: وَعِزَّتِكَ. وَلِهَذَا لَمَّا كَانَ الشَّيْطَانُ يَعْرِفُ رَبَّهُ ﷻ، وَيَعْرِفُ قُدْرَهُ، لَمَّا أَرَادَ أَنْ يُخْبِرَ اللَّهَ ﷻ بِأَنَّهُ سَوْفَ يُغْوِي الْعِبَادَ، وَإِعْوَاءَ الْعِبَادِ يَخْتَاجُ إِلَى قُوَّةٍ إِلَى سُلْطَةٍ، قَالَ: «فِعِزَّتِكَ لَاغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ»^[١]. فَأَقْسَمَ الشَّيْطَانُ بِعِزَّةِ اللَّهِ؛ لِأَنَّهَا تَنَاسِبُ الْمَقَامَ، وَالتَّنَاسُبُ بَيْنَ الْمُقْسَمِ بِهِ وَالمُقْسَمِ عَلَيْهِ هُوَ طَرِيقَةُ الْقُرْآنِ، وَلِهَذَا لَا تَجِدُ قَسَمًا فِي الْقُرْآنِ إِلَّا وَبَيْنَ الْقَسَمِ وَالمُقْسَمِ عَلَيْهِ مُنَاسِبَةً، لَكِنَّهَا قَدْ تَكُونُ بَعِيدَةً، وَقَدْ تَكُونُ قَرِيبَةً مَعْرُوفَةً لِكُلِّ أَحَدٍ.

قال الحافظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (١٣/ ٣٦٩):

❖ قوله: «وَمَنْ حَلَفَ بِعِزَّةِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ». كَذَا لِلْكَثَرِ، وَفِي رِوَايَةِ الْمُسْتَمْلِيِّ: «وَسُلْطَانِهِ» بِدَلِّ وَصِفَاتِهِ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْإِيْمَانِ وَالتَّنْذِيرِ بَابُ الْحَلْفِ بِعِزَّةِ اللَّهِ، وَصِفَاتِهِ، وَكَلَامِهِ. وَتَقَدَّمَ تَوْجِيهِهِ هُنَاكَ.

قال ابْنُ بَطَّالٍ: الْعَزِيزُ يَتَّصِفُ بِالْعِزَّةِ، وَالْعِزَّةُ يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ صِفَةً ذَاتٍ بِمَعْنَى الْقُدْرَةِ وَالْعِظَمَةِ، وَأَنْ تَكُونَ

(١) انظر «الفتح» (٨/ ٥٩٥).

(٢) رواه البخاري معلقاً بصيغة الجزم، وأسنده المؤلف في «الرقائق»، باب: الصراط جسر جهنم، حديث رقم (٦٥٧٤، ٦٥٧٣).

وانظر: «تغليق التعليق» (٥/ ١٩٩).

(٢) المصدر السابق.

صِفَةً فَعِلَ بِمَعْنَى قَهْرِهِ لِمَخْلُوقَاتِهِ، وَالْعَلِيَّةُ لَهُمْ، وَلِذَلِكَ صَحَّتْ إِضَافَةُ اسْمِهِ إِلَيْهَا.

قال: وَيُظْهِرُ الْفَرْقَ بَيْنَ الْحَالِفِ بِعِزَّةِ اللَّهِ، الَّتِي هِيَ صِفَةُ ذَاتِهِ، وَالْحَالِفِ بِعِزَّةِ اللَّهِ، الَّتِي هِيَ صِفَةُ، فَعِلُهُ بِأَنَّهُ يَخْتَضُّ فِي الْأُولَى دُونَ الثَّانِيَةِ، بَلْ هُوَ مِنْهَيٌّ عَنِ الْحَلِفِ بِهَا، كَمَا نُهَى عَنِ الْحَلِفِ بِحَقِّ السَّمَاءِ وَحَقِّ زَيْدٍ.

قُلْتُ: وَإِذَا أَطْلَقَ الْحَالِفُ انْصَرَفَ إِلَى صِفَةِ الذَّاتِ، وَانْعَقَدَتِ الْيَمِينُ إِلَّا إِنْ قَصَدَ خِلَافَ ذَلِكَ بِدَلِيلِ أَحَادِيثِ الْبَابِ. اهـ

وَلَوْ قِيلَ: إِنَّ أَحَادِيثَ الْبَابِ تَدُلُّ عَلَى الْعُمُومِ، وَلَا تُحْمَلُ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ، ثُمَّ إِنَّهُ لَا فَرْقَ فِيمَا يَظْهَرُ بَيْنَ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَةِ وَالْفِعْلِيَّةِ، فَلَوْ قُلْتُ: وَاسْتَوَاءُ اللَّهِ عَلَى عَرْشِهِ، لِأَعْلُونَ عَلَى فُلَانٍ، فَهُوَ جَائِزٌ؛ لِأَنَّ الْإِسْتَوَاءَ عَلَى الْعَرْشِ مِنْ خَصَائِصِ اللَّهِ.

وَالْمُهِمُّ: هُوَ أَنْ تَأْتِيَ بِصِفَةٍ مِنْ خَصَائِصِ اللَّهِ، وَالصِفَةُ الْفِعْلِيَّةُ مُشْتَرَكَةٌ، وَلِذَا فَإِنَّا قَدْ نَقُولُ: إِنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ بِهَا الْيَمِينُ؛ لِأَنَّهَا مُشْتَرَكَةٌ، مِثْلَ النُّزُولِ فَهُوَ مُشْتَرَكٌ لَكِنْ لَوْ قُلْتُ: وَنُزُولِ اللَّهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا. لَمْ تَكُنْ مُشْتَرَكَةً؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لِلْمَخْلُوقِ، كَمَا قَالُوا أَيْضًا فِي الْأَسْمَاءِ: الْأِسْمُ الْخَاصُّ بِاللَّهِ تَنْعَقِدُ بِهِ الْيَمِينُ، وَالْمُشْتَرَكُ لَا تَنْعَقِدُ بِهِ الْيَمِينُ إِلَّا بِنِيَّةٍ.

وَلَوْ أَقْسَمَ بِصِفَةٍ مِنَ الصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ فَهَذَا جَائِزٌ، إِذَا كَانَتْ هَذِهِ الصِفَةُ الْخَبَرِيَّةُ تُطْلَقُ عَلَى الذَّاتِ؛ مِثْلَ وَجْهِ اللَّهِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ تُطْلَقُ عَلَى الذَّاتِ مِثْلَ يَدِ اللَّهِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ، فَلَا يَقُولُ وَيَدُ اللَّهِ لَا فَعَلَنَ. أَوْ وَقَدْ أَمَّ اللَّهُ لَا فَعَلَنَ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ظَاهِرٌ أَنَّهُ إِذَا قُصِدَ بِالْوَجْهِ الذَّاتُ فَهُوَ قَسَمٌ بِاللَّهِ نَفْسِهِ، بِخِلَافِ الْيَدِ وَالْعَيْنِ وَالْقَدَمِ وَالسَّاقِ فَلَا تُطْلَقُ عَلَى اللَّهِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٣٨٣- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلِّمِ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرِيدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «أَعُوذُ بِعِزَّتِكَ الَّتِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، الَّتِي لَا يَمُوتُ وَالْحَيُّ وَالْإِنْسُ يَمُوتُونَ»^(١).

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَوْلُهُ: «أَعُوذُ بِعِزَّتِكَ». فَأُثْبِتُ لِلَّهِ الْعِزَّةَ، وَقَدْ سَبَقَ مَعْنَى الْعِزَّةِ. وَقَوْلُهُ ﷺ: (أَعُوذُ)، أَي: أَعْتَصِمُ، وَهَذَا قَالَ: أَعُوذُ. وَهَذَا قَالَ: أَلُوذُ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ اللَّيَازَ يَكُونُ فِي طَلَبِ الْمَحْبُوبِ، وَالْعِيَاذَ يَكُونُ فِي الْإِلْتِجَاءِ مِنَ الْمَرْهُوبِ، وَعَلَى هَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ، وَهُوَ قَوْلٌ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ إِلَّا لِلَّهِ.

يَا مَنْ أَلُوذِي بِهِ فِيمَا أُوذِيهِ وَمَنْ أَعُوذِي بِهِ مِمَّا أَحَازِرُهُ

لَا يَجْبُرُ النَّاسُ عَظْمًا أَنْتَ كَاسِرُهُ وَلَا يَهَيِّضُونَ عَظْمًا أَنْتَ جَابِرُهُ^(١)

الشَّاهِدُ: قَوْلُهُ:

«يَا مَنْ أَلُوذِي بِهِ فِيمَا أُوذِيهِ وَمَنْ أَعُوذِي بِهِ مِمَّا أَحَازِرُهُ»

وهذا يَقُولُهُ فِي مَمْدُوحٍ لَهُ، لَكِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، هُوَ الَّذِي يَسْتَحِقُّ هَذَا.

وَإِذَا قِيلَ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْإِسْتِعَاذَةِ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ، وَبَيْنَ الدُّعَاءِ بِنَفْسِ الصِّفَةِ؟

فَالْجَوَابُ: الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الَّذِي يَسْتَعِيدُ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ جَعَلَ هَذِهِ الصِّفَةَ وَسِيلَةً، وَالْمَقْصُودُ الْإِسْتِعَاذَةُ بِاللَّهِ نَفْسِهِ.

وَأَمَّا مَنْ دَعَا يَقُولُ: يَا عِزَّةَ اللَّهِ، أَعِزِّدْنِي. أَوْ: يَا مَغْفِرَةَ اللَّهِ، اغْفِرِي لِي. وَيُوجِبُهُ الدُّعَاءُ لَهَا وَحْدَهَا فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ. وَهَذَا بِخِلَافِ الدُّعَاءِ بِمِثْلِ: أَسْأَلُكَ بِمَغْفِرَتِكَ، أَنْ تَغْفِرَ لِي.

وَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «بِرَحْمَتِكَ أَسْتَغِيثُ»، وَقَوْلُهُ ﷺ: «أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ»^(٢) فَهَذَا الْمَقْصُودُ بِذَلِكَ أَنَّهُ لِكُونِكَ رَاحِمًا، أَسْتَغِيثُ بِكَ، فَجَعَلَ الرَّحْمَةَ وَسِيلَةً، وَهَذَا لَا يُشْعِرُ بِأَنَّ الرَّحْمَةَ شَيْءٌ مُسْتَقِلٌّ عَنِ اللَّهِ يُسْتَعَاثُ بِهِ.

❖ وَأَمَّا لَوْ قَالَ: «يَا رَحْمَةَ اللَّهِ، أَغِيثْنِي». فَإِنَّ هَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّكَ الْآنَ جَعَلْتَ الرَّحْمَةَ مُسْتَقِلَّةً تُدْعَى مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَلِهَذَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّ دُعَاءَ الصِّفَةِ كُفْرٌ بِالْإِتِّفَاقِ؛ لِأَنَّهُ يَنْتَظِمُنُ أَنَّكَ جَعَلْتَ الصِّفَةَ شَيْئًا مُسْتَقِلًّا قَائِمًا بِنَفْسِهِ، وَهَذَا هُوَ الشُّرْكُ^(٣).

❖ وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَالْحِنُّ وَالْإِنْسُ يَمُوتُونَ». قَدْ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا يَمُوتُونَ، وَلَكِنْ هَذَا لَيْسَ فِيهِ دَلَالَةٌ، فَأَنْتَ إِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ وَعَمْرٌو قَائِمَانِ. فَإِنَّكَ لَا تَنْفِي أَنْ ذَلِكَ لَا يَأْتِي عَلَى غَيْرِهِمْ، فَهَذَا مِنْ مَفْهُومِ اللَّقَبِ، وَهُوَ مَا عُلِّقَ فِيهِ الْحُكْمُ عَلَى الْعَيْنِ فَقَطْ، فَإِذَا قُلْتَ: مُحَمَّدٌ قَائِمٌ. فَلَيْسَ مَفْهُومُهُ أَنْ غَيْرَهُ غَيْرُ قَائِمٍ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٣٨٤- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ، حَدَّثَنَا حَرَمِيُّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يُلْقَى فِي النَّارِ». ح. وَقَالَ لِي حَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ

(١) الْبَيْتَانِ لِلْمُتَنَبِّئِي، وَهُمَا مَوْجُودَانِ فِي: خُلَاصَةِ الْأَثَرِ (٣/ ٣٣)، وَ«الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» (١١/ ٢٥٨)، وَمَحَاضِرَاتِ الْأَدَبَاءِ (٢/ ١٦٣).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٨٦).

(٣) انْظُرْ: الرَّدَّ عَلَى الْبَكْرِيِّ (١/ ١٨١).

ح. وعن مُعْتَمِرِ سَمْعَتُ أَبِي، عن قتادة، عن أنسٍ عن النبي ﷺ قال: «لا يزال يُلقَى فيها، وتقول: هل من مزيد؟ حتى يَصْعَ فيها ربُّ العالمين قدمه، فينزوي بعضها إلى بعض، ثم تقول: قد قد، بعزتك وكرمك. ولا تزال الجنة تَفْضُلُ حتى يُنْشَىَ اللهُ لها خلقاً فيُسَكِّنُهُمْ فَضْلَ الجنة^(١)»
 قوله في السند: «عن قتادة» ومن المعروف أنَّ قتادة من المدلسين، وكيف يكون من المدلسين وهو في البخاري ومسلم؟

الجواب: أنَّه محمولٌ على السماع لكثرة ملازمة قتادة لأنس فينبغى جداً أن يرسل عنه، هذا هو السبب^(٢)، وعلى هذا فالقول بإطلاق ردِّ عنعنَةِ المدلس ليس بوجيه، بل يقال: إنَّ عنعنَةَ المدلس يُنظرُ فيها إلى القرائن التي تختف بها، والتي قد توجب أن تكون عنعنته محمولة على الاتصال، ولهذا قبل العلماء عنعنَةَ قتادة في «الصحيحين»، وقالوا: إنَّ السند فيها مُتَّصِلٌ^(٣).
 قوله: «لا يزال يُلقَى فيها»؛ أي: في جهنم وقوله تقول: «هل من مزيد». قوله: «هل» استفهام، وقوله: «من مزيد». مُبتدأ، و«من» زائدة لفظاً زائدة معنًى. وهذا الاستفهام، هل هو للطلب أو للنفى؟

الجواب: في هذا قولان للعلماء:

منهم من قال: إنَّه للنفى، وأنَّ المعنى لا مزيد على ما عندي؛ يعني: أنها قد امتلأت. ومنهم من قال: إنه للطلب؛ يعني هات وزد، وهذا القول الثاني هو المتعين؛ لأنَّ الحديث يدلُّ عليه؛ فإنَّ قوله: حتَّى يَصْعَ فيها ربُّ العالمين قدمه، فينزوي بعضها إلى بعض... إلى آخره. يدلُّ على أنَّها تطلبُ المزيد؛ لأنَّ الله تعالى قد وعدَّها، وهو أصدق الواعدين وأوفاهم، وعدَّها بأن يملأها، فإذا سئلت: هل امتلأت؟ قالت: هل من مزيد؟ يعني: أعطوني وزيدوا علي، فيصعُ فيها ربُّ العالمين قدمه، فينزوي بعضها إلى بعض، ثم تقول:

قد قد. وفي رواية: قَطَّ قَطَّ^(٤). وهما لغتان معروفتان في هذه الكلمة، ومعناها حسب؛ أي: يكفي.

وقوله: «بعزتك وكرمك». تؤسَّلُ إلى الله بعزته وكرمه، أن لا يصعَ عليها قدمه أكثر مما وضع؛ لأنَّه ينزوي بعضها إلى بعض، وتتضمَّمُ وتضيَّقُ، فوضع ربُّ العزة عليها قدمه ليس بالأمر الهين.
 تؤسَّلَتِ النارُ بالعزة التي هي القهر، وبالكرم الذي هو الفضل أن لا يصعَ قدمه سبحانه عليها.

(١) رواه مسلم (٢٨٤٨).

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (٥٤٦/١١): لكن شعبة ما كان يأخذ من شيوخه الذين ذكر عنهم التدليس إلا ما صرحوا فيه

بالتحديث أ.هـ.

وقال أيضاً (٣٨/٤): شعبة لا يروي عن شيوخه المدلسين إلا ما هو مسموع لهم. أ.هـ.

(٣) ينظر: «تدريب الراوي» (١/٢٣٠).

(٤) تقدم تخرجه.

وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: قَوْلُ النَّارِ: «بِعِزَّتِكَ». وَحَدَّثَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مُقَرَّرًا لَهُ.

وَفِيهِ أَيْضًا: شَاهِدٌ آخَرٌ لَصِفَةِ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ الْخَيْرِيَّةِ، وَهِيَ: الْقَدَمُ، وَقَدْ جَاءَ فِي رِوَايَةٍ: «رِجْلُهُ»^(١) وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، وَعِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ بِنَاءٌ عَلَى الْقَاعِدَةِ الْمَعْرُوفَةِ الْمَشْهُورَةِ تُحْمَلُ الرَّجُلُ وَالْقَدَمُ عَلَى الْحَقِيقَةِ، بِمَا يَلِيْقُ بِاللَّهِ ﷻ كَالْيَدِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا أَنَّهُ يَنْزَوِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ مِنْ شِدَّةِ مَا وُضِعَ عَلَيْهَا وَعَظَمَتِهِ، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَلَكِنْ هَلْ هَذِهِ الرَّجُلُ تُمَائِلُ أَرْجُلِ الْمَخْلُوقِينَ؟

الْجَوَابُ: لَا تُمَائِلُهَا، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ هَذِهِ الْآيَةُ الَّتِي تُعْتَبَرُ قَاعِدَةً فِي كُلِّ صِفَةٍ، وَهِيَ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(٢). وَالْعَقْلُ يَذُلُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ لَا تُمَائِلُ؛ إِذْ لَا تُمَائِلَ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ، فَكَمَا أَنَّ اللَّهَ لَا مِثْلَ لَهُ فِي ذَاتِهِ، فَلَا مِثْلَ لَهُ فِي صِفَاتِهِ، وَلِهَذَا قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: الْكَلَامُ فِي الصِّفَاتِ قَرَعٌ عَنِ الْكَلَامِ فِي الذَّاتِ، فَكَمَا أَنَّ الذَّاتَ لَيْسَ لَهَا مِثْلٌ، فَالْصِّفَاتُ كَذَلِكَ لَيْسَ لَهَا مِثْلٌ.

وَلَوْ سُئِلْنَا: هَلْ لِهَذِهِ الْيَدِ أَصَابِعُ؟ فَالْجَوَابُ أَنْ نَقُولَ لِلسَّائِلِ: أَنْتَ مُبْتَدِعٌ. فَعَلَيْكَ أَخِي الْمُسْلِمُ أَنْ تَضُمَّ إِحْدَى الشَّقَتَيْنِ إِلَى الْأُخْرَى، وَلَا تَسْأَلْ؛ لِأَنَّ مَنْ هُوَ أَفْضَلُ مِنْكَ وَأَعْلَمُ مِنْكَ وَأَخْشَى مِنْكَ وَأَتَقَى مِنْكَ وَأَحَبُّ مِنْكَ لِلْعِلْمِ وَأَشَدُّ تَعْظِيمًا لِلَّهِ كَمْ يَسْأَلُوا رَسُولَهُمْ ﷺ، وَهُوَ الَّذِي يَأْتِيهِ الْوَحْيُ: هَلْ لِرِجْلِهِ أَصَابِعُ أَوْ لَا؟

وَأَنْتَ لِمَ سَأَلْتَ عَنْ ذَلِكَ: أَحَبُّ لِلَّهِ، أَوْ أَحَبُّا لِمَعْرِفَةِ صِفَاتِ اللَّهِ، أَوْ أَطْمَعًا فِي زِيَادَةِ الدَّرَجَاتِ وَتَكْفِيرِ السَّيِّئَاتِ، أَمْ مَاذَا؟

إِنْ قُلْتَ: نَعَمْ. قُلْنَا: لَسْتَ أَوَّلَى بِهَذَا مِنْ أَصْحَابِ الرَّسُولِ ﷺ، وَإِنْ قُلْتَ: نَعْتًا وَتَعَمَّقًا وَتَنْطَعًا. قُلْنَا: هَلْكَ الْمُتَنَطِّعُونَ^(٣). فَاسْكُتْ عَنْ هَذَا. وَلَيْسَعُكَ مَا وَسَّعَ السَّلَفُ الصَّالِحُ.

وَبِهَذَا نَسْتَرِيحُ مِنْ إِبْرَادَاتٍ كَثِيرَةٍ يُورِدُهَا الشَّيْطَانُ عَلَى قُلُوبِنَا، أَوْ يُورِدُهَا بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ، فَأَيُّ كَيْفِيَّةٍ، وَأَيُّ صِفَةٍ، وَأَيُّ شَيْءٍ تَسْأَلُ عَنْهُ، وَهُوَ لَمْ يَرِدْ فِي الْكِتَابِ، وَلَا فِي السُّنَّةِ، وَلَا فِي كَلَامِ الصَّحَابَةِ فَأَعْرِضْ عَنْهُ وَجُوبًا، وَلَا تُورِذْهُ عَلَى نَفْسِكَ، وَلَا تُورِذْهُ عَلَى غَيْرِكَ حَتَّى تَسْلُكَ سَبِيلَ السَّلَفِ، وَحَتَّى تَسْتَرِيحَ وَتَسْلَمَ، وَلِذَا قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَمِنْ قَبْلِهِ شَيْخُهُ رَبِيعَةُ، قَالَا: السُّؤَالُ عَنْهُ بَذْعَةٌ^(٤).

(١) رواه البخاري (٤٨٥٠)، ومسلم (٢٨٤٦).

(٢) هذا لفظ حديث رواه مسلم (٢٦٧٠).

(٣) أما أثر ربيعة فقد أخرجه اللالكائي في «السنن» (٩٢/١)، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الحموية» ص ٨٠: رواه الحلال بإسناد كلهم أئمة ثقات، وانظر «تعليق العلامة الألباني على مختصر العلوي» (ص ١٣٢) وكذلك انظر «أثر مالك في مختصر العلوي» (ص ١٤١) وهو عند الدارمي في «الرد على الجهمية» (ص ٣٣)، واللالكائي (١/٩٢).
أما أثر مالك فقد رواه اللالكائي في شرح السنن (٩٢/١) (٦٦٤)، والبيهقي في الأساء والصفات (٨٦٧)، وقال الحافظ في

يَعْنِي: أَنْتَه عَنْ هَذَا.

وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ الَّذِي صَرَّ أَهْلُ الْكَلَامِ هُوَ هَذَا التَّنَطُّعُ، وَهَذَا التَّعَمُّقُ.

وَالْأَفْهَمُ لَوْ أَخَذُوا الدِّينَ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَعَلَى طَلَاوِثِهِ وَحَلَاوِثِهِ وَسُهُولَاتِهِ وَيُسْرِهِ مَا تَوَلَّدَتْ عَنْدهُمْ هَذِهِ الِاسْتِفْهَامَاتُ، وَهَذِهِ التَّقْدِيرَاتُ.

إِذَا: أَيُّ وَاحِدٍ يَسْأَلُنَا: هَلْ لِلْقَدَمِ أَصَابِعُ؟ نَقُولُ: هَذَا بِذَعَةٍ، وَكُفَّ لِسَانَكَ عَنْهُ، فَمَا سَأَلَهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ عَلَى مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُمْ، وَلَوْ كَانَ الْعِلْمُ بِهَذَا مِنَ الدِّينِ لَمْ يُهْمَلْهُ اللَّهُ ﷻ، وَلَوْ كَانَ هَذَا مِنَ الدِّينِ لَبَيَّنَهُ اللَّهُ ﷻ فِي كِتَابِهِ أَوْ فِي سُنَنِ رَسُولِهِ ﷺ أَيْتِدَاءً، أَوْ جَوَابًا عَلَى سُؤَالٍ، أَوْ إِقْرَارًا مِنْ قَائِلٍ.

وَلِهَذَا فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَتَكَلَّمِ الرَّسُولُ ﷺ بِحَقِّ الظَّاهِرِ بَشْيَءٍ قَدَّرَ اللَّهُ، أَوْ يَسَّرَ أَعْرَابِيًّا يَأْتِي مِنَ الْبَادِيَةِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَسْأَلَ الرَّسُولَ ﷺ عَنْ هَذَا الشَّيْءِ، وَلِهَذَا كَانَ الصَّحَابَةُ يَقْرَحُونَ إِذَا أَتَى أَعْرَابِيٌّ مِنَ الْبَادِيَةِ لِيَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ^(١).

إِذَا: فَمَا بَالُنَا تَتَكَلَّمُ فِي ذَلِكَ، أَلَا يَسْعَانَا مَا وَسِعَ الْأَوَّلِينَ؟ وَهُمْ وَاللَّهُ أَفْقَهُ مِنَّا بِاللَّهِ، وَأَعْلَمُ مِنَّا بِاللَّهِ، وَأَشَدُّ مِنَّا أَدَبًا مَعَ اللَّهِ، وَأَنْتَ إِذَا سَأَلْتَ: هَلْ لِلَّهِ أَصَابِعُ فِي الرَّجُلِ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَسْمَعُ؟

وَلَوْ أَنَّ مَلِكًا مِنْ مُلُوكِ الدُّنْيَا رَأَيْتَهُ يُغْطِي قَدَمَهُ، فَهَلْ يَلِيْقُ بِكَ أَنْ تَتَقَدَّمَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَقُولَ لَهُ أَيُّهَا الْمَلِكُ، هَلْ لَكَ أَصَابِعُ بِالرَّجُلِ؟ لَا شَكَّ أَنَّكَ لَنْ تَسْأَلَهُ هَذَا السُّؤَالَ؛ لِأَنَّكَ تَرَى أَنَّ هَذَا خِلَافُ الْأَدَبِ، فَكَيْفَ مَعَ اللَّهِ لَا تَتَأَدَّبُ؟!

فَلِهَذَا فَانَا أَنْصَحُ نَفْسِي وَإِيَّاكُمْ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ أَلَّا تُقَدِّرُوا شَيْئًا وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ فَوْقَ مَا تَتَصَوَّرُونَ، وَفَوْقَ مَا يُدْرِكُهُ الْعَقْلُ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ (١١) ﷻ. فَلَمَّا إِذَا تُقَدَّرُ؟!

وَأَنَا أَتَعَجَّبُ أَنْ يُورِدَ عَلَيَّ شَابٌّ أَوْ طَالِبٌ عِلْمٍ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، فَيَقُولُ مِثْلًا: كَيْفَ يَنْزِلُ اللَّهُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فِي ثُلُثِ اللَّيْلِ الْآخِرِ، وَثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ فِي كُلِّ الدُّنْيَا؟ فَهَلْ هَذَا أَدَبٌ؟! وَهَلْ تُرِيدُ أَنْ تُكَذِّبَ الرَّسُولَ؟ وَهَلْ تُرِيدُ أَنْ تَنْفِيَّ عَنِ اللَّهِ هَذِهِ الصِّفَةَ؟ وَهَلْ تُرِيدُ أَنْ تَجْعَلَ هَذِهِ الصِّفَةَ فِي كُلِّ وَقْتٍ، وَاللَّهُ حَدَّدَهَا فِي ثُلُثِ اللَّيْلِ؟

فَكُلُّ هَذَا لَا يَرِدُ، وَلَا يُورِدُهُ إِلَّا إِنْسَانٌ جَاهِلٌ أَوْ ضَعِيفُ الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ أُمُورٌ لَيْسَ لِلْعَقْلِ فِيهَا تَدَخُّلٌ إِطْلَاقًا، وَلَمْ يَصُرِّ الْمُتَكَلِّمِينَ هَذَا الضَّرَرُ الْعَظِيمُ حَتَّى تَقُوا صِفَاتِ اللَّهِ أَوْ أَكْثَرَهَا إِلَّا هَذِهِ التَّقْدِيرَاتُ، قَالُوا: هَذَا غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَهَذَا لَا يُدْرِكُهُ الْعَقْلُ: وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ قَدَمٌ، فَمُسَمَّاهُ بَعْضُ

«الفتح» (٤٠٧/١٣) إسناده جيد ورواه الدارمي في الرد على الجهمية (١٠٤)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٥١/٧)، والذهبي

في «مختصر العلو» (ص ١٤١)، وقال رحمه الله: هذا ثابت عن مالك وربيعة هو ابن عبد الرحمن قُروخ، الإمام، مفتي المدينة، وعالم الوقت، أبو عثمان، كان يقال له: ربيعة الرأي توفي سنة ست وثلاثين ومائة بالمدينة وانظر: «السير» (٨٩/٦-٩٦).

(١) رواه مسلم (١٢).

لأَجْسَامِنَا؛ يَعْنِي: مُسَمَّى الْقَدَمِ عِنْدَنَا بَعْضُ الْجِسْمِ.
نَقُولُ فِي الْجَوَابِ عَلَى هَؤُلَاءِ: مُسَمَّى الْقَدَمِ عِنْدَ اللَّهِ كَيْفَ نَقُولُ: إِنَّهُ بَعْضُ اللَّهِ؟! نَتَأَدَّبُ مَعَ اللَّهِ ﷻ
وَنَقُولُ: قَدَّمَهُ حَقِيقَةً، وَصِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ الْخَبَرِيَّةِ، الَّتِي لَا مَدْخَلَ لِلْعَقْلِ فِيهَا، وَلَيْسَتْ مَعْنَوِيَّةٌ حَتَّى
يُدْرِكَهَا الْعَقْلُ إِجْمَالًا، فَهِيَ مُجَرَّدُ خَبَرٍ آمَنَّا بِهَا لِمُجَرَّدِ الْخَبَرِ.
وَهُمْ يَقُولُونَ: لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ قَدَمٌ، وَهَذَا مُسْتَحِيلٌ، وَالْقَائِلُ بَأَنَّ لِلَّهِ قَدَمًا مُجَسِّمٌ كَافِرٌ، فَكُلُّ
مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ لِلَّهِ جِسْمًا كَافِرٌ، وَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ لِلَّهِ قَدَمًا حَقِيقَةً فَقَدْ جَسَّم، فَيَكُونُ كَافِرًا، وَلِذَلِكَ يُطْلَقُونَ
عَلَى أَهْلِ الشُّنَّةِ الْمُشَبَّهَةِ، وَمَنْ شَبَّهَ اللَّهَ بِخَلْقِهِ فَهُوَ كَافِرٌ.

وَنَحْنُ نَقُولُ: هَذَا الرَّسُولُ ﷺ قَالَ: «حَتَّى يَضَعَ فِيهَا رَبُّ الْعَالَمِينَ قَدَمَهُ، فَيَنْزِي بِبَعْضِهَا إِلَى
بَعْضٍ». وَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِلِسَانِ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ، وَيُخَاطَبُ أَفْصَحَ الْعَرَبِ فِي زَمَانِهِمْ وَبَعْدَ زَمَانِهِمْ، وَهُمْ
الصَّحَابَةُ الَّذِينَ عَلِمُوا اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ سُرْعًا وَوَضْعًا، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يُنْكَرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ هَذِهِ الْكَلِمَةَ، وَلَمْ
يُحَرِّفْهَا عَنْ مَعْنَاهَا، بَلْ قَالُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا، وَصَدَّقْنَا وَآمَنَّا.

لَكِنِ الْمُتَكَلِّمَةُ يُنْكَرُونَ هَذَا بِعُقُولِهِمُ الْفَاسِدَةِ، وَذَلِكَ لِبُعْدِهِمْ عَنْ حَقِيقَةِ الْإِسْتِسْلَامِ النَّامِ لِلَّهِ؛ لِأَنَّ
حَقِيقَةَ الْإِسْتِسْلَامِ النَّامِ لِلَّهِ: تَصْدِيقُ الْخَبَرِ، وَإِنْ اسْتَبَعَدَ الْعَقْلُ، وَامْتَثَلَ الْأَمْرَ وَإِنْ جَهَلَ حِكْمَتَهُ
الْعَقْلُ، فَهَذَا هُوَ الْإِسْتِسْلَامُ الْحَقِيقِيُّ، يُقَالُ: قَدَّمَ، يَعْنِي مُقَدَّمَهُ مِنَ الْخَلْقِ؛ يَعْنِي: الَّذِينَ قَدَّمَهُمُ لِلنَّارِ.
وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «حَتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعَالَمِينَ فِيهَا قَدَمَهُ»؛ يَعْنِي: حَتَّى يُضَيِّفَ إِلَيْهَا أَنَاثًا آخَرِينَ،
فَيَنْزِي بِبَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ، وَلَا شَكَّ هَذَا تَحْرِيفٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا ضَمَّ إِلَيْهَا آخَرُونَ لَمْ يَنْزَوْ بِبَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ، بَلْ كَانَ النَّاسُ
يَتَرَاكُمُ بَعْضُهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ. لَكِنَّ النَّارَ تَبْقَى عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ.

فَالظَّاهِرُ: أَنَّ الَّذِي يَنْزُو فِي هُوَ النَّارُ، تَنْضَمُّ هِيَ بِنَفْسِهَا، ثُمَّ مَا الَّذِي جَعَلْنَا نُقَدِّرُ هَذَا التَّقْدِيرَ؟
فَهَؤُلَاءِ إِنْ كَانُوا مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَمْ يُحْتَجْ أَنْ يُقَالَ لِلنَّارِ: هَلْ امْتَلَأَتْ أَمْ لَا؟ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مِنْ أَهْلِ النَّارِ
فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَدْخُلُوا النَّارَ مِنْ أَجْلِ مَلَأِ النَّارِ.

وَأَمَّا اللَّفْظُ الْآخَرُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «يَضَعُ رَبُّ الْعِزَّةِ فِيهَا رِجْلَهُ»^(١). فَإِنَّهُمْ قَدْ قَالُوا
رَجُلٌ لِلَّهِ؟! هَذَا تَجْسِيدٌ وَكُفْرٌ. وَلِذَلِكَ قَالُوا: إِنْ مَعْنَى الرَّجُلِ: الطَّائِفَةُ، لِأَنَّهُ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ أَبُوبَ
بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَرْسَلَ اللَّهُ إِلَيْهِ رَجُلٌ جَرَادٌ^(٢)؛ أَي: طَائِفَةٌ مِنَ الْجَرَادِ، وَالنَّاسُ إِذَا سُئِلُوا: هَلِ الْجَرَادُ كَثِيرٌ فِي
هَذَا الْمَكَانِ؟ قَالُوا: لَا وَاللَّهِ رَجُلٌ. يَعْنُونَ: طَائِفَةٌ قَلِيلَةٌ.

وَعَلَيْهِ فَإِنْ مَعْنَى «رِجْلَهُ»؛ أَي: طَائِفَتِهِ. وَسُبْحَانَ اللَّهِ، أَطَائِفَةُ تُضَافُ إِلَى النَّارِ فَيَنْزُو بِبَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ.
ثُمَّ مَنْ هِيَ هَذِهِ الطَّائِفَةُ الَّتِي تَسْتَحِقُّ أَنْ تُضَافَ إِلَى اللَّهِ إِضَافَةً خَاصَّةً؟ لِأَنَّ الْخَبِيثَ لَا يُضَافُ إِلَى

(١) تقدم تخريجه.

(٢) رواه البخاري (٣٣٩١)، (٧٤٩٣) وانظر: «النهاية» لابن الأثير (ج ٢ د).

الله إضافة خاصة - وهذه مسألة مفيدة - فقد خلق الله العالمين كلهم، ويدخل فيهم كل شيء، الطيب والخبيث، لكن لا يليق أدباً أن أقول: إن الله خلق الكلب. إلا في مقابلة من ينفي أن الله خلق الكلب، وأما أن تُضيف خلق الله إلى شيء خبيث، فهذا ممنوع، ولا يليق، وإن كان داخلاً في العموم؛ لأن هناك فرقاً بين العموم وبين الخصوص، حتى عند العامة لو قلت مثلاً للملك: أنت تأكل الطعام. يعني: أن كل ما أكل يدخل في هذا، لكن أن تقول له: أنت تأكل القرص المحترق. فهذا سوء أدب، ففرق بين التعمين والعموم، وقد أشار إلى هذا شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بالنسبة للخلق. إذاً: قوله ﷺ: «حتى يضع رب العالمين فيها قدمه» القدم هنا قدم حقيقة تليق بالله، ولا تتجاوز أيها المسلم ذلك، فلا تقل: ولها أصابع، أو ليس لها أصابع، أو ما أشبه ذلك، بل اقتصر على ما سمعت، ولا تتعرض لما لم ينقل إلينا.

وأما بقية الحديث ففيه بيان أن الله ﷻ، كما ذكر عن نفسه في الحديث القدسي: «رَحِمْتُهُ سَبَقْتُ غَضَبَهُ»^(١). فإنه لما كان يبقى في الجنة فضل عن من دخلها، والذي يدخلها من بني آدم واحد من ألف^(٢)، لكن هذا الواحد له مئلك طويل عريض، فهو مسيرة ألفي عام، ينظر إلى أقصاه كما ينظر إلى أذناه^(٣).

إلا أن هذه الجنة عَرْضُها السموات والأرض، ومن يذكرك عَرْضُ السموات والأرض إلا الله، فهي واسعة سعة عظيمة يدخلها أهلها ويبقى فيها فضل، وقد وعدّها الله ﷻ أن يملأها^(٤)، وهو أوفى من وعد، ومن أوفى بعهده من الله؟! فيبقى فيها فضل، يقول: حتى يُنشئ^(٥) الله لها خلقاً فيسكنهم فَضْلُ الْجَنَّةِ في ذلك الوقت يخلق الله أقواماً جُددًا ويدخلهم الجنة بلا عمل، بل بفضله ورحمته، وأهل النار في النار لا يخرج أحد ممن استحقّ الخلود في النار حتى يسكنه بقية الجنة، فالتأثر أغلقت على أهلها، والعياد بالله، لكن يُنشئ الله للجنة أقواماً لأجل أن يملئوا هذا الفضل، ولا يقول للجنة: يُقربُ بعضك من بعض. حتى تمتلئ بمن فيها، وهذا مصادق قوله سبحانه: «إِنْ رَحِمْتِي سَبَقْتُ غَضَبِي»^(٦). ولو لا حلم الله ما بقي على ظهر البسيطة أحد.

(١) رواه البخاري (٣١٩٤) بلفظ «غلبت غضي»، ومسلم (٢٧٥١).

(٢) انظر في ذلك: ما رواه البخاري (٣٣٤٨، ٤٧٤١، ٦٥٣٠)، ومسلم (٢٢٢).

(٣) روى أحمد بن حنبل في «مسند» (١٣/٢) (٤٦٢٣)، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أدنى أهل الجنة منزلة يُنظر في مئلك ألفي سنة، يرى أقصاه كما يرى أذناه...» الحديث. وقال الهيثمي في «المجمع» (٤٠١/١٠) رواه أبو

يعلى والطبراني، وفي أسانيدهم تواتر بين أبي فاختة، وهو مجمع على ضعفه.

(٤) رواه البخاري (٤٨٥٠)، ومسلم (٢٨٤٦).

(٥) هذا هو جواب الشرط لحرف الشرط «لما».

(٦) تقدم تحريجه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٧٣].

❖ قوله جعلاً: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٧٣]. الباءُ للمُلابَسَةِ والغَايَةِ، يعني: أنه سبحانه هو الذي خَلَقَهَا حَقًّا، فلم يَخْلُقْهَا أَحَدٌ سِوَاهُ.

❖ وقوله سبحانه ﴿بِالْحَقِّ﴾، أي: الغَايَةِ مِنْهَا الْحَقُّ، كما قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَإِعْيَابٍ﴾ (٢٨) مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ ﴿[الأنعام: ٣٨-٣٩].

وَخَلَقَ بِمَعْنَى أَوْجَدَ مِنْ عَدَمٍ، فَالسَّمَوَاتُ كَانَتْ عَدَمًا، وَالْأَرْضُ نَظِيرُهَا ^(١) كَانَتْ عَدَمًا، فَخَلَقَهَا اللَّهُ تَعَالَى، وَبَيَّنَ لَنَا أَنَّهُ خَلَقَهَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ، بَيَّنَ ذَلِكَ إِجْمَالًا، وَبَيَّنَّاهُ تَفْصِيلًا، وَهَذَا مِنْ حُسْنِ التَّعْلِيمِ، فَمِنْ تَعْلِيمِ اللَّهِ أَنَّهُ يَذْكُرُ الشَّيْءَ إِجْمَالًا؛ ثُمَّ يَذْكُرُهُ تَفْصِيلًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿كَتَبْنَا نُوحًا إِيَّاكَ، ثُمَّ قُضِيَ لَكَ﴾ [يونس: ١].

وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِجْمَالَ يُوجِبُ قَرَارَ هَذَا الشَّيْءِ فِي النَّفْسِ، ثُمَّ تَشَوُّفَ النَّفْسِ إِلَى التَّفْصِيلِ، فَيَرُدُّ عَلَيْهَا التَّفْصِيلُ، وَهِيَ مُتَهَيِّئَةٌ لِقَبُولِ مَا يَرُدُّ عَلَيْهَا.

وهذه الأيامُ السَّتَّةُ قَدْ فَصَّلَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ فَصَّلَتْ وَلِهَذَا سُمِّيَتْ فَصَّلَتْ، قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَنتُمْ لَكُمْ تَكْفُورُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَتَعَلَّوْنَ لَهُ أَندَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (١) ﴿[فصلت: ٩]. فهو سبحانه قد خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ.

❖ ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا﴾ [فصلت: ١٠]. فهذه ثلاثة أُمُورٍ، فِي ﴿فِي أَيَّامٍ أَيَّامٍ﴾؛ أَي: بِالْيَوْمَيْنِ السَّابِقَيْنِ، يَعْنِي بِمَعْنَى الْيَوْمَيْنِ السَّابِقَيْنِ وَالْيَوْمَيْنِ اللَّذَيْنِ فِي الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ، وَلِهَذَا قَالَ: ﴿سَوَاءٌ لِلْإِسْرَائِيلِيِّينَ﴾ يَعْنِي: أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ لَا تَزِيدُ، ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا﴾. وَلَمْ يَقُلْ: فِي وَسْطِهَا، أَوْ مِنْ تَحْتِهَا؛ لِأَنَّ هَذِهِ الرُّوَاسِيَ الَّتِي جُعِلَتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ لَهَا مَصْلَحَةٌ عَظِيمَةٌ وَهِيَ أَنَّ ذَلِكَ أَضْبَطُ لِلتَّوَازُنِ، وَلَمَّا يَخْصُلُ مِنْ هَذِهِ الْجِبَالِ الْعَظِيمَةِ مِنْ كُفُوفِهَا وَمَغَارَاتِهَا، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَصَالِحِ الْعَظِيمَةِ، وَالشَّعَابِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي تَمْلَأُ الْأَرْضَ؛ لِأَنَّ الرِّيَاضَ تَأْتِي مِنَ الْجِبَالِ؛ الْمُتَبَسِّطَةُ لَا تَأْتِي مِنْهَا الْأَوْدِيَّةُ.

ولذلك تَجِدُ الْأَوْدِيَّةَ فِي الْأَمَاكِنِ الَّتِي فِيهَا الْجِبَالُ الشَّامِخَةُ أَقْوَى ائْتِدَاعًا وَأَعْظَمَ.

وكذلك أيضًا هذه الجبالُ العظيمةُ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ تَصُدُّ الرِّيَّاحَ الْعَظِيمَةَ الَّتِي تَأْتِي مِنْ هُنَا وَهُنَا، فَفِيهَا مَصَالِحٌ يَعْرِفُهَا أَهْلُ الْجُغَرَفِيَّةِ.

حيث قَالَ سبحانه: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَرَكَ فِيهَا﴾. فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِيهَا الْبَرَكَهَ، وَلِهَذَا هِيَ تَحْمِلُ بَنِي آدَمَ، وَأَنْعَامَ بَنِي آدَمَ، وَأَرْزَاقَ بَنِي آدَمَ، عَلَى كَثَرَةِ مَنْ يُؤَلَّدُ وَيَمُوتُ فِي هَذِهِ الْأَرْضِ، فَهِيَ

(١) يفتح الراء، ويموز تسكينها في ضرورة الشعر، وانظر: شرح قطر الندى (ص ٤٤).

مباركة.

حيث قال سبحانه: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا﴾؛ أي: جعل في كل إقليم قوته الذي يحتاج إليه، وجعل هذه الأقوات توجد في إقليم دون إقليم وفي بلد دون بلد، ليتبادل الناس التجارة، فيما بينهم، فينقل هؤلاء إلى هؤلاء، وهؤلاء إلى هؤلاء، ولهذا قال: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا﴾. وقبلها قال: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ﴾. لأن الأقوات مقدرة بحسب الحاجة، وبحسب المصلحة التي تقوم بين بني آدم؟

﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾ [الشورى: ١١]. بعد أن خلق الأرض وبارك فيها وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام استوى إلى السماء، ﴿وَهُوَ دُخَانٌ﴾؛ أي: كالدخان.

قال بعض العلماء: إن هذا بخار الماء؛ لأن الأرض والسماء كانت ماء، لما قال تعالى: ﴿وَكُنَّ عَرَشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [فجر: ٧].

﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فجر: ١١] ففَضَّهْن سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ ﴿[الشورى: ١١-١٢]. انظر الحكمة العظيمة، السموات ما فصل فيها كما فصل في الأرض، ولا مدد خلقها كما مدد خلق الأرض، مع أنها أعظم من الأرض بأضعاف مضاعفة، لكن ليتبين للناس عناية الله ﷻ بمصالحهم، ثم ليتبين لك أن كون الله خلق الأرض في أربعة أيام، والسموات في يومين ليس عجزاً منه أن يخلق الأرض في لحظة، ولذلك خلق السموات وهي أعظم منها في يومين وهي نصف مدة الأرض، فإذا تمديد الله خلق الأرض إلى أربعة أيام ليس لعجز أو ضعف، لكن لحكمة، بدليل أنه خلق السماء وهي أعظم منها بمدة أقصر من خلق الأرض، ومن ذلك أنه قال لها وللأرض: ﴿اِئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾. هذا يختمل أنه للتهديد أو للتخيير، لينظر كيف انقياد السموات والأرض إليه، فماذا قالتا؟ ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾. وهنا قال: ﴿أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ مع أن السماء والأرض جهاد، والجماد لا يجمع جمع مذكر سالم؛ لأن من شروط جمع المذكر السالم أن يكون اسماً أو صفة لمذكر عاقل، فكيف قال: ﴿أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾؟

قال بعض المفسرين قولاً عجيباً، قال: قالتا: أتينا بمن فينا من الإنس والجن والملائكة طائعين، فغلب العاقل على غير العاقل، والصواب خلاف ذلك؛ لأن الناس لم يخلقوا بعد، حين خلق السموات والأرض، لكن المعنى أنها لما كانا مخاطبانين ومخاطبانين، صاراً بمرتبة العاقل، فقالتا: أتينا طائعين، وهذا أمر لا شك فيه.

الخلاصة: أن الله خلق السموات والأرض في ستة أيام، ذكر ذلك مجملاً وذكره مفصلاً، ولو شاء لخلقها في لحظة كن فيكون، فقد قال للقلَم: اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة، والقلَم جماد ومع ذلك كتب ما هو كائن إلى يوم القيامة؛ لأن أمر الله لا يرد، ولو قال للسماء والأرض كوناً أرضاً أو كوناً سماءً كانا في لحظة، لكن قال العلماء: إن الله ﷻ مدد الخلق إلى ستة أيام تعليمًا للعباد إذا فعلوا أن يفعلوا على وجه الجودة والتأني، وإتقان الشيء، دون التسرع والتعجل، هذا من جهة، ومن جهة

أُخْرَى: أَنَّ اللَّهَ حَكِيمٌ، فَالْخَلْقُ يَخْتَانُ إِلَى تَدْرُجٍ، فَكَانَتْ الْحِكْمَةُ تَقْتَضِي أَنْ يَخْلُقَهَا بِالتَّدْرُجِ حَتَّى يَصِلَا إِلَى الْكَمَالِ، كَمَا أَنَّ النَّبَاتَ يَبْدَأُ بِذُرَّةٍ ثُمَّ يَنْمُو شَيْئًا فَشَيْئًا حَتَّى يَصِلَ إِلَى الْكَمَالِ، وَأَيًّا مَا ذَكَرْنَا مِنَ التَّعْلِيلِ هَذَا أَوْ هَذَا فَمَا هُوَ إِلَّا تَغْلِيلٌ ظَنِّيٌّ وَلَا فَلَلِهِ مِنَ الْحِكْمِ وَالْأَسْرَارِ مِمَّا وَرَاءَ عُقُولِنَا فَتَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ خَلَقَهَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى خَلْقِهَا فِي لَحْظَةٍ لِأَمْرٍ لَا تَعْلَمُهُ، وَنَكُونُ بِذَلِكَ صَادِقِينَ، فَنَحْنُ عَاجِزُونَ عَنْ إِدْرَاكِ الْحِكْمَةِ، لَكِنْ قَادِرُونَ عَلَى الْجَوَابِ، فَتَقُولُ: اللَّهُ أَعْلَمُ.
فَإِنْ اسْتَبْطَنَّا حِكْمَةَ، وَكَانَتْ هِيَ الْمَوَافَقَةُ، فَهَذَا مِنْ لُطْفِ اللَّهِ بِنَا وَفَضْلِهِ عَلَيْنَا، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فَتَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَغْفِرَ عَنَّا خَطَانَا.

وهذه الأيام، كأيام الدنيا؛ لأن النبي ﷺ بيّن أن أولها يوم الأحد وآخرها يوم الجمعة.
سؤال في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَنتُمْ لَكُمْ كُفْرُونَ بِأَلَدَى خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [١] ﴿٢٩﴾. ثُمَّ قَالَ: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾. وَهَذَا مَقْتَضَاهُ أَنَّ خَلْقَ السَّمَوَاتِ بَعْدَ خَلْقِ الْأَرْضِ، وَقَالَ فِي سُورَةِ النَّازِعَاتِ: ﴿أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾ [٢] ﴿٢٧﴾ رَفَعَ سَمَكَهَا فَتَوَنَّاهَا [٣] ﴿٢٨﴾ وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ صُحُفَهَا [٤] ﴿٢٩﴾ وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا [٥] ﴿٣٠-٣١﴾. فَجَعَلَ خَلْقَ الْأَرْضِ بَعْدَ خَلْقِ السَّمَاءِ فَكَيْفَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا؟

فالجواب: أَنَّ مَعْنَى الدَّخْوِ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا﴾ [٦] ﴿٣١﴾. فَيَكُونُ خَلْقُ الْأَرْضِ وَجَعْلُ الرِّوَاسِي فِيهَا قَبْلَ خَلْقِ السَّمَاءِ، أَمَّا الدَّخْوُ الَّذِي جَعَلَ الْأَرْضَ مُهَيَّأَةً لِكُلِّ الْمَنَافِعِ فِيهَا، وَإِخْرَاجُ مَائِهَا وَمَرْعَاهَا فَهَذَا بَعْدَ ذَلِكَ.

وقوله: ﴿وَالْجِبَالُ أَرْسَاهَا﴾ [٧] ﴿٣٢﴾. جُمْلَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ، يَعْنِي: وَأَرْسَاهَا لِلْجِبَالِ.
وهنا مَسْأَلَةٌ دَائِمًا تُكَرَّرُهَا وَهُوَ أَنَّهُ لَا تَعَارُضَ بَيْنَ آيَاتِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَأَنَّ الْإِنْسَانَ يَجِبُ أَنْ يَنْظُرَ وَيَتَأَمَّلَ حَتَّى يَعْرِفَ الْفَرْقَ الَّذِي بِهِ يَزُولُ التَّعَارُضُ، وَلَوْ قَالَ: وَالْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ خَلَقَهَا، لَكَانَ فِيهِ تَعَارُضٌ، لَكِنْ قَالَ دَحَاهَا، فَتَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الدَّخْوَ غَيْرُ الْخَلْقِ، وَلِأَنَّهُ ذَكَرَ فِي آيَاتٍ أُخْرَى أَنَّهُ خَلَقَ الْأَرْضَ قَبْلَ السَّمَاءِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

باب قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾ [٨] ﴿٧٣﴾.
٧٣٨٥- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ سَلِيمَانَ، عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْعُو مِنَ اللَّيْلِ: «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ نَوْرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، قَوْلُكَ الْحَقُّ، وَوَعْدُكَ الْحَقُّ، وَلِقَاؤُكَ الْحَقُّ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ، اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ

وبك أمنتُ وعليك توكلتُ وإليك أنبتُ، وبك خاصمتُ، وإليك حاكمتُ، فاغفر ما قدمتُ وأخرتُ وأسروئتُ وأغلنتُ، وأنت إلهي لا إله لي غيرك» حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بِهِذَا وَقَالَ: «أنت الحقُّ وقولك الحقُّ»^(١).

ثم ذكر المؤلف رحمه الله حديث ابن عباس رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَدْعُو مِنَ اللَّيْلِ، وَذَلِكَ إِذَا قَامَ لصلَاةِ اللَّيْلِ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، أَنْتَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ». فَبَدَأَ بِحَمْدِهِ، ثُمَّ قَالَ: أَنْتَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، إِذْ رُئِيَ بَيْنَهُ ﷺ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْحَمْدِ، وَالْحَمْدُ هُوَ وَصْفُ الْمَحْمُودِ بِالْكَامِلِ مَعَ الْحُبِّ وَالتَّعْظِيمِ، فَإِنْ كُرِّرَ وَصْفُ الْكَامِلِ سُمِّيَ ثَنَاءً، وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ: «إِذَا قَالَ الْعَبْدُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» قَالَ اللَّهُ: «حَمْدِي عَبْدِي، فَإِذَا قَالَ: الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ. قَالَ: أَتُنِي عَلَى عَبْدِي»^(٢).

وقوله: «رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ». سَبَقَ أَنْ مَعْنَى الرُّبُوبِيَّةِ يَدُورُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءٍ: عَلَى الْخَلْقِ، وَالْمَلِكِ، وَالتَّدْبِيرِ، فَهُوَ خَالِقُهُمَا وَمَالِكُهُمَا وَالْمُدَبِّرُ لِهَمَا، وَجَمَعَ السَّمَاوَاتِ بِاعْتِبَارِ الْعَدَدِ، وَأَفْرَادِ الْأَرْضِ بِاعْتِبَارِ الْجِنْسِ، وَ السَّمَاوَاتِ سَبْعٌ بِنَصِّ الْقُرْآنِ ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [الأنعام: ٨١]. وَأَمَّا الْأَرْضُ فَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ تَصْرِيحٌ بِأَنَّهَا سَبْعٌ لَكِنْ فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الأنعام: ١٢]. وَالْمُمَثَّلَةُ هُنَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَأْتِيَ إِلَّا فِي الْعَدَدِ، إِذْ إِنِ الْكَيْفِيَّةَ، وَالْحَجْمَ وَالْعِظَمَةَ لَا تَمَثَّلُ بَيْنَ السَّاءِ وَالْأَرْضِ فِيهَا، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿مِثْلَهُنَّ﴾. أَي: فِي الْعَدَدِ، وَالسَّاءُ صَرِيحَةٌ فِي ذَلِكَ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ اقْتَطَعَ مِنَ الْأَرْضِ شِبْرًا، طَوَّفَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ»^(٣).

وقوله: «لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ قَيِّمُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ». أَي: بِكَ تَقُومُ السَّاءُ وَالْأَرْضُ، وَأَنْتَ الْقَيُّومُ عَلَيْهِنَ، فَهوَ ﷻ تَقُومُ السَّاءُ وَالْأَرْضُ، وَلَا غِنَى لِّلسَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ عَنِ اللَّهِ طَرَفَةً عَيْنٍ، وَهُوَ الْقَيِّمُ عَلَيْهِمَا أَيْضًا، وَالْقِيُومِيَّةُ هُنَا تَتَضَمَّنُ الْإِبْجَادَ، وَالْإِعْدَادَ، وَالْقِيَامَةَ عَلَى الشَّيْءِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [البقرة: ٢٤]. أَي: يَقُومُونَ عَلَى النِّسَاءِ، وَيَتَوَلَّوْنَ أُمُورَهُنَّ، فَاللَّهُ قَيِّمُ السَّمَاوَاتِ؛ أَي: بِهِ قَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ، وَهُوَ الَّذِي يَقُومُ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَتَوَلَّى أَمْرَ السَّاءِ وَالْأَرْضِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ﴾ [البقرة: ٢٥]. هَذَا أَحَدُ الْمَعْنَيْنِ، أَمَّا الْمَعْنَى الثَّانِي: أَنَّهُ يَقُومُ عَلَيْهِمَا وَيَتَوَلَّاهُمَا «قَيِّمُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ».

«لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ نَوْرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ». أَي: بِكَ اسْتَنَارَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ، فَلَوْلَا أَنَّ اللَّهَ ﷻ جَعَلَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ نَوْرًا لَمْ يَكُنْ فِيهِمَا نَوْرٌ، أَوْ أَنَّهُ هُوَ نَفْسُ النُّورِ، وَقَالَ: إِنَّهُ نَوْرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي جَوْفِ السَّاءِ أَوْ فِي جَوْفِ الْأَرْضِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ [البقرة: ٢٦]. وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْقَمَرَ لَيْسَ يُنِيرُ

(١) رواه مسلم (٧٦٩) (١٩٩) بنحوه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) رواه البخاري (٢٤٥٢)، ومسلم (١٦١٠) (١٣٧).

السَّمَوَاتِ، وَإِنَّا نُبَيِّرُ الْأَرْضَ.

❖ وقوله: «قَوْلُكَ الْحَقُّ، وَوَعْدُكَ الْحَقُّ، وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ». يُمكنُ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ: قَوْلُكَ، وَوَعْدُكَ، وَلِقَاؤُكَ، وَالْجَنَّةُ، وَالنَّارُ، وَالسَّاعَةُ. ست، يمكن أن يقول الإنسان هذه الأشياء الستة ويُخبر عنها بكلمة واحدة فيقول: حَقٌّ. ولكنَّ مَقَامَ النَّاءِ مَقَامُ بَسْطٍ وَلِكُلِّ مَقَامٍ مَقَال.

❖ وقوله: «قَوْلُكَ الْحَقُّ». الْحَقُّ مِنْ وَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ إِنَّمَا طَلَبٌ، وَإِنَّمَا خَبَرٌ، فَإِنْ كَانَ طَلَبًا فَهُوَ عَدْلٌ مُشْتَمِلٌ عَلَى الْمَصَالِحِ، وَإِنْ كَانَ خَبَرًا فَهُوَ صِدْقٌ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَمَتَ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥].

❖ وقوله: «وَعْدُكَ الْحَقُّ». وَعْدُكَ سَوَاءٌ كَانَ وَعْدًا بِمَثُوبَةٍ، أَوْ وَعْدًا بِعُقُوبَةٍ، فَإِنَّهُ حَقٌّ، وَلَيْسَ فِيهِ كَذِبٌ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَقَعَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِعَادَ، إِلَّا أَنْ الْوَعْدَ بِالْعُقُوبَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ الْإِثْمُ شَرْكًَا فَصَاحِبُهُ تَحْتَ الْمَشِيئَةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [الأنعام: ١١٦].

❖ وقوله: «وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ». لِقَاءُ اللَّهِ ﷻ حَقٌّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الْإِنْسُنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدًّا مَلْفَقِيهِ﴾ [الأنعام: ٦]. فَلَا بُدَّ أَنْ تُلَاقِيَ رَبَّكَ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَخْلُوَ رُبُّكَ بِكَ، لَيْسَ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ تَرْجُمَانٌ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَسْأَلَكَ وَيُقَرِّرَكَ بِذُنُوبِكَ، وَيَقُولَ: فَعَلْتَ كَذَا فِي يَوْمٍ كَذَا. لَكِنْ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ، ثُمَّ إِذَا أَقْرَرْتَ وَاعْتَرَفْتَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: إِنِّي سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ الدُّنْيَا، وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ. هَكَذَا يَحَاسِبُ اللَّهُ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

أما الكفار فإنهم لا يُقَرَّرُونَ هذا التقرير، وَلَكِنْ يُخَزَّوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيُنَادَى عَلَيْهِمْ عَلَى رُءُوسِ الْأَشْهَادِ: ﴿هَذُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٨].

❖ وقوله: «وَالْجَنَّةُ حَقٌّ» أَي: صِدْقٌ، وَكَذَلِكَ النَّارُ كِلَاهُمَا حَقٌّ، وَهُمَا الْآنَ مَوْجُودَتَانِ، وَهُمَا مَخْلُوقَتَانِ لِلأَبَدِ، أَي مُؤَبَّدَتَانِ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ السَّنَةِ^(١).

إِلَّا أَنَّ هُنَاكَ خِلَافًا بَيِّنًا فِي أَبَدِيَةِ النَّارِ، وَلَكِنَّ الْقَوْلَ بِعَدَمِ أَبَدِيَّتِهَا ضَعِيفٌ لِلْغَايَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ ذَكَرَ أَبَدِيَّتَهَا فِي ثَلَاثِ آيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ: الْآيَةُ الْأُولَى قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ يَغْفِرُ لَهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ طَرِيقًا﴾ [١٧٨] إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ﴿[١٧٩-١٦٨] وَالْآيَةُ الثَّانِيَةُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكَافِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا﴾ [١٨٠] خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ﴿[١٨١-١٦٥] وَالْآيَةُ الثَّالِثَةُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَصِرْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا﴾ [٢٣] وَهَذَا خَبَرٌ مِنَ اللَّهِ ﷻ صِدْقٌ، وَإِذَا كَانُوا خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَزِمَ أَنْ يُؤَبَّدَ الْمَكَانُ الَّذِي خُلِدُوا فِيهِ.

(١) انظر «مراتب الإجماع» لابن حزم (ص ١٧٣)، و«الإقناع في مسائل الإجماع» لابن القطان (١/ ٥٢)، (١٤٩)، و«شرح العقيدة الطحاوية» (ص ٤٨٠).

❖ وقوله: «والساعة حق»، الساعة؛ يعني: ساعة القيامة حق، أي: لا بد أن تقع؛ لأن الله أخبر بها وما أخبر الله به فهو حق.

❖ وقوله: «اللهم لك أسلمت». الجار والمجرور في قوله: «لك أسلمت» معمولٌ مُقَدَّمٌ لإفادة الحضر «لك أسلمت»؛ أي: انقذت انقيادًا تامًّا لشريك.

❖ وقوله: «وبك أمنت». والإيمان محلُّ القلب، فذكر النبي ﷺ الدين الظاهر، والدين الباطن، فالدين الظاهر هو الإسلام، والباطن هو الإيمان.

❖ وقوله: «وبك أمنت». معنى الإيمان بالله الإقرار به، المُتَضَمِّنُ للقبول والإذعان، هذا هو الإيمان بالله فأمَّا الإقرار الذي لا يتضمَّن ذلك فليس بإيمان، بل لا بد من قبول للخير، وإذعان للطلب.

ولهذا قال أهل السنة: إن الإيمان قولٌ باللسان وعملٌ بالأركان واعتقادٌ بالجنان.

❖ وقوله: «وعليك توكلت». أي: اعتمدت اعتمادًا تامًّا مُعْتَرِفًا بِتَقْصِيرِي، مُفَوِّضًا أَمْرِي إِلَيْكَ، وهذا هو الفرق بين التوكل على إنسان، والتوكل على الله، فتوكلِّي على الإنسان ليس توكلَ افْتِقَارٍ وتَفْوِضٍ، وتوكلِّي على الله توكلَ افْتِقَارٍ وتَفْوِضٍ، فلو وَكَلْتُ شَخْصًا يَشْتَرِي لَكَ شَيْئًا فَقَدْ تَوَكَّلْتَ عَلَيْهِ، وَاعْتَمَدْتَ عَلَيْهِ فِي شَرَاءِ هَذَا الشَّيْءِ، لَكِنْ هَلْ هَذَا اعْتِمَادٌ افْتِقَارٍ وَتَفْوِضٍ مُطْلَقٌ؟

الجواب: لا، فلو شئت لعزَّته، ولو خالف ما وَكَلْتَهُ فِيهِ لَضَمَّتَهُ، لَكِنْ تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ افْتِقَارًا وَتَفْوِضًا، فنَفَوَّضُ الْأَمْرَ إِلَيْهِ وَتُسَنِّدُهُ إِلَيْهِ، وَهَذَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ التَّوَكُّلِ الَّذِي لَا يَصِحُّ إِلَّا لِلَّهِ، وَالتَّوَكُّلِ الَّذِي يَصِحُّ لِلْمَخْلُوقِ.

❖ وقوله: «واليك أتبت». الإنابة بمعنى الرجوع؛ أي: إليك رَجَعْتُ فِي أُمُورِي كُلِّهَا، رَجَعْتُ مِنَ الْمَعْصِيَةِ إِلَى الطَّاعَةِ، وَرَجَعْتُ إِلَيْكَ فِي تَسْهِيلِ أُمُورِي، وَفِي رِزْقِي، وَفِي كُلِّ شَيْءٍ، أَتَبْتُ إِلَيْكَ فِي كُلِّ شَيْءٍ.

❖ وقوله: «وبك خاصمت». أي: خاصمت كلَّ مَنْ يُخَاصِمُنِي فِيكَ بِكَ، والباء هنا لَيْسَتْ لِلظَّرْفِيَّةِ، وَلَكِنَّهَا لِلْإِسْتِعَانَةِ، يَعْنِي: أَنْكَ تَعِينُنِي عَلَى خُصُومَتِي مَعَ مَنْ أَخَاصِمُ، وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ لِلظَّرْفِيَّةِ وَيَكُونُ الْمَعْنَى: فِيكَ خَاصَمْتُ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ يُخَاصِمُ فِي اللَّهِ كَمَا خُوصِمَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

فعلى هذا نقول: «الباء» يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ ظَرْفِيَّةً بِمَعْنَى «فِي»، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لِلْإِسْتِعَانَةِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَعْنَيْنِ وَاضِحٌ، فَإِذَا كَانَتْ الْبَاءُ لِلظَّرْفِيَّةِ صَارَ الْمَعْنَى أَنِّي أَخَاصِمُ فِيكَ، فَإِذَا خَاصَمْتَنِي مُخَاصِمٌ، وَجَادَلَنِي مُجَادِلٌ فِي ذَاتِكَ، أَوْ أَسْمَائِكَ، أَوْ صِفَاتِكَ، خَاصَمْتَهُ، وَإِنْ كَانَتْ لِلْإِسْتِعَانَةِ فَالْمَعْنَى أَنِّي أَسْتَعِينُ بِكَ فِي خُصُومَتِي لِعَيْرِي، وَكِلَا الْمَعْنَيْنِ صَحِيحٌ، فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: هَلْ تَأْتِي الْبَاءُ لِلظَّرْفِيَّةِ؟

قلنا: نعم، ففي القرآن الكريم، ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧] وَآلِئِكَ أَفَالَا تَعْلَمُونَ ﴿٢٣٨﴾

[المعاني: ١٣٧-١٣٨]. أي: وفي الليل.

❦ وقوله: «وإليك حَاكَمْتُ» أي: حُكُمْتِي تَنْتَهِي إليك، ولا أَحَاكِمُ إلى غيرك، فَشَرَعُكَ هو الْحَكْمُ، فأنا أَحَاكِمُ إليك، ولا أَعْدَى حُكْمَكَ، وهذا تَفْوِيضٌ تَأَمَّلْهُ كَوْنًا وَقَدَرًا. وكل هذه الكلمات والجُمَل التي تَتَضَمَّنُ هذا الشَّئْن العظيمَ على اللَّهِ كُلِّهَا وَسِيْلَةً لَهَا سَيِّئَاتِي، وهو قوله: فَاغْفِرْ لي.

❦ قوله «فاغْفِرْ لي». الفَاء هنا تُسَمَّى الفَاء الفَصِيحَة، ويجوزُ أَنْ تُكُونَ لِلْسَّبِيَةِ؛ أي: فَيَسَبِّبُ ذلك اغْفِرْ لي.

والمَغْفِرَةُ سِتْرُ الذَّنْبِ والتَّجَاوُزُ عنه، وَلَيْسَتْ السَّتْرُ فَقَطْ وَدَلِيلُ ذلك أَنَّهَا مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْمَغْفَرِ، وهو ما يُلبَسُ على الرَّأْسِ أَثْنَاءَ الْقِتَالِ لِحِمَايَةِ الرَّأْسِ مِنَ السَّهَامِ، فَاغْفِرْ يَحْصُلُ بِهِ سِتْرٌ وَوَقَايَةٌ، فإذا سَأَلْتَ رَبَّكَ مَغْفِرَةَ الذُّنُوبِ، فَأَنْتَ تَسْأَلُهُ لِأَمْرَيْنِ: السَّتْرِ، والتَّجَاوُزِ عَنْ عُقُوبَةِ هَذَا الذَّنْبِ. وقوله: فَاغْفِرْ لي ما قَدَّمْتُ وما أَخَّرْتُ وَأَسْرَرْتُ وَأَعْلَنْتُ.

و«ما» في قوله: «ما قَدَّمْتُ» مَوْصُولَةٌ، وكذلك في قوله: «ما أَخَّرْتُ»، وقوله: «وَأَسْرَرْتُ وَأَعْلَنْتُ» مَعْطُوفَةٌ عَلَى الصَّلَاةِ، والمَعْطُوفُ عَلَى الصَّلَاةِ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى الْمَوْصُولِ أَيْضًا، وَالْمَعْنَى أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ سَأَلَ اللَّهَ أَنْ يَغْفِرَ لَهُ ما قَدَّمَ وَأَخَّرَ وَأَسَرَّ وَأَعْلَنَ، وفي هذه الْجُمَلُ بَسْطٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ يُغْنِي عَنْهَا أَنْ يَقُولَ: اغْفِرْ لي ذُنُوبِي؛ لِأَنَّ «ذَنْبًا» مُفْرَدٌ مُضَافٌ، فَيَشْمَلُ كُلَّ الذُّنُوبِ؛ ما أَسَرَّ وَأَعْلَنَ، وَقَدَّمَ وَأَخَّرَ، لَكِنَّ مَقَامَ الدَّعَاءِ يَقْتَضِي الْبَسْطَ، وذلك لِأُمُورٍ:

الأول: وهو أَهْمُهَا، لِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ مِنَ التَّلَذُّذِ بِمَنَاجَاةِ اللَّهِ ﷻ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَّا لو كَانَ لَهُ صَدِيقٌ مَحْبُوبٌ إِلَيْهِ، أَفَلَا يُحِبُّ أَنْ يَسْطُرَ مَعَهُ الْقَوْلَ وَيُكَثِّرَ مَعَهُ مِنْهُ؟ بَلَى، لَا شَكَّ. تَجَدُّهُ إِذَا جَلَسَ إِلَى صَدِيقِهِ الَّذِي يُحِبُّهُ، وَقَامَا يَتَحَدَّثَانِ تَمْضِي السَّاعَاتِ الطَوِيلَةِ وَكَأَنَّهَا دَقَائِقُ، حَتَّى إِنَّ بَعْضَ الْأَصْدِقَاءِ يُشَيِّعُ صَدِيقَهُ إِلَى بَيْتِهِ -أي: يَتَحَدَّثَانِ وَيَمْشِيَانِ رُويْدًا رُويْدًا- فإذا وَصَلَ إِلَى بَيْتِهِ انْقَلَبَ فَشَيِّعَهُ الْآخَرُ، وَهَكَذَا دَوَّالِيكَ، رَبِّمَا يَطْلُعُ الْفَجْرُ، إِنْ كَانَ فِي اللَّيْلِ، وَهِيَ عَلَى هَذَا الْحَالِ، وَهَذَا أَمْرٌ مُشَاهَدٌ وَمَعْرُوفٌ؛ أَنَّ الْإِنْسَانَ يُحِبُّ أَنْ يَسْطُرَ الْقَوْلَ مَعَ مَنْ يُحِبُّ.

الثاني: أَنَّ الدَّعَاءَ عِبَادَةٌ، وَكُلَّمَا كَرَّرْتَ ازْدَدْتَ اللَّهُ تَعَبُّدًا، فَيَزِدُّكَ أَجْرُكَ بِازْدِيَادِ جُمَلِ الدَّعَاءِ.

الثالث: أَنَّ الْبَسْطَ وَالتَّفْصِيلَ يُوجِبُ تَذَكُّرَ الْإِنْسَانِ كُلِّ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الَّتِي بَسَطَهَا وَفَصَّلَهَا، وَبَيَّنَّهَا، وَاسْتِحْضَارَ الْإِنْسَانِ لَذُنُوبِهِ تَفْصِيلًا أَكْمَلَ فِي التَّوْبَةِ؛ لِأَنَّ التَّوْبَةَ الْمَجْمَلَةَ لَا تَسْتَوْعِبُ جَمِيعَ الذُّنُوبِ اسْتِحْضَارًا، وَإِنْ كَانَتْ تَسْتَوْعِبُ جَمِيعَ الذُّنُوبِ لَفْظًا وَمَذَلُولًا.

أَرَأَيْتَ لو أَنَّكَ قُلْتَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي ذُنُوبِي كُلَّهَا. وَأَنْتَ فَعَلْتَ ذُنُوبًا قَدْ تَكُونُ أَكْبَرَ مَا تَتَصَوَّرُهُ الْآنَ لَكِنْ غَابَتْ عَنْ بَالِكَ، فإذا ذَكَرْتَ وَفَصَّلْتَ كَانَ هَذَا أَبْلَغَ فِي التَّوْبَةِ؛ لِأَنَّ الدَّلَالَهَ عَلَى تَعْيِينِ الْأَفْرَادِ أَقْوَى مِنَ الدَّلَالَهَ عَلَى الْعُمُومِ.

فهذه ثلاث فوائد في البسط.

وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: عَلُوُّ مَرْتَبَةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْعِبَادَةِ، حَيْثُ أَتْنَى عَلَى رَبِّهِ هَذَا الشَّانَ الْعَظِيمَ بِهَذَا التَّفْصِيلِ الْعَظِيمِ، مَعَ أَنَّهُ ﷺ قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ. وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ: أَنَّ لِلرَّسُولِ ﷺ ذُنُوبًا؛ لِقَوْلِهِ: «اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ» وَأَصْرَحُ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ۖ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ۚ وَيُضْرِكَ اللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا ۖ﴾ (البقرة: ١٨٥-١٨٦). وَأَصْرَحُ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذُنُوبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ (البقرة: ١٩٠). وَبِهَذَا يَبْطُلُ قَوْلُ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ اسْتِغْفَارَ النَّبِيِّ ﷺ لَذَنْبِهِ اسْتِغْفَارٌ لَذُنُوبِ أُمَّتِهِ، وَلَيْسَ اسْتِغْفَارًا لَذَنْبِهِ، فنقول: سُبْحَانَ اللَّهِ! هَلْ أَنْتَ أَعْلَمُ مِنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟

الْجَوَابُ: لَا، فَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَعْلَمُ بِنَفْسِهِ، وَهُوَ يَقُولُ: «اغْفِرْ لِي ذَنْبِي كُلَّهُ دِقَّةَ وَجْهِهِ، عَلَانِيَتِهِ وَسِرِّهِ، وَأَوَّلَهُ وَآخِرَهُ»^(١).

ثُمَّ نَقُولُ: كَيْفَ يَسْتَقِيمُ هَذَا الْقَوْلُ وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ۚ وَيُضْرِكَ اللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا ۖ﴾ (البقرة: ١٨٥-١٨٦). الْأَوْصَافُ هَذِهِ لِمَوْصُوفٍ وَاحِدٍ، فَهَلْ هَذِهِ أَوْصَافُ الْأُمَّةِ!؟

ثُمَّ كَيْفَ يَسْتَقِيمُ ذَلِكَ وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذُنُوبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ وَلَكِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الرَّسُولِ وَالْأُمَّةِ مِنْ حَيْثُ الذَّنْبُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يُقَرُّ عَلَى الذَّنْبِ، وَالْأُمَّةُ تُقَرُّ عَلَيْهِ، وَمَعْنَى تُقَرُّ؛ يَعْنِي: قَدَرًا لَا شَرْعًا، أَمَا شَرْعًا فَلَا أَحَدٌ يُقَرُّ عَلَى الذَّنْبِ، لَكِنْ قَدَرًا الْأُمَّةُ تُقَرُّ عَلَى الذَّنْبِ، لَكِنْ الرَّسُولُ لَا يُقَرُّ؛ لِأَنَّهُ ﷺ لَا بُدَّ أَنْ يُتَّبَعَ أَوْ يُتَّبَعِ فَيَسْتَغْفِرُ، وَالْإِنْسَانُ إِذَا اسْتَغْفَرَ مِنَ الذَّنْبِ فَقَدْ تَكُونُ حَالُهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَكْمَلَ مِنْ حَالِهِ قَبْلَ فِعْلِ الذَّنْبِ.

وَانْظُرْ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ حَتَّى يَتَّبِعَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعَلَّمَ الْكَذِبَ مِنْكَ ۖ﴾ (البقرة: ١٤٣). فَبَدَأَ بِالْعَفْوِ قَبْلَ ذِكْرِ الْمَخَالَفَةِ فَقَالَ: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾. وَلَا عَفْوَ إِلَّا عَنْ خَطِيئَةٍ، وَقَالَ: ﴿لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ حَتَّى يَتَّبِعَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعَلَّمَ الْكَذِبَ مِنْكَ ۖ﴾ (البقرة: ١٤٣). سُبْحَانَ اللَّهِ هَذَا تَعْلِيمٌ مِنَ اللَّهِ ﷻ، يُعَلِّمُ نَبِيَّهُ، وَهُوَ تَعْلِيمٌ لَنَا أَلَّا نَتَعَجَّلَ فِي الْحُكْمِ عَلَى الشَّيْءِ حَتَّى نَتَبَيَّنَ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ حَتَّى يَتَّبِعَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعَلَّمَ الْكَذِبَ مِنْكَ ۖ﴾ (البقرة: ١٤٣). ﴿حَتَّى يَتَّبِعَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا﴾ وَهَذَا يَنْطَبِقُ تَامًا عَلَى ضِدِّ حَالِنَا الْيَوْمَ فَنَحْنُ الْآنَ نَسْمَعُ الْكَلِمَةَ ثُمَّ نَطِيرُ بِهَا فِي الْآفَاقِ دُونَ أَنْ نَتَبَيَّنَ، وَاللَّهُ ﷻ يَقُولُ لِرَسُولِهِ: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ حَتَّى يَتَّبِعَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعَلَّمَ الْكَذِبَ مِنْكَ ۖ﴾ (البقرة: ١٤٣).

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٨٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

ويقول: ﴿وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخَفِّفْ فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ [التوبة: ٣٧]. هذه كلمات عظيمة جداً، ويقول ﷺ: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَعْرُومٍ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْنِي مَرَاتِ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ١١]. وكما قلت قد يكون الإنسان بعد الذنب والتوبة خيراً من قبل ذلك.

وانظر متى حصل الاجتناء لآدم؟

الجواب: بعد أن أذنب وتاب، ثم اجتباه ربه فتاب عليه وهداه، وانظر ذلك أيضاً في نفسك إذا أذنبت ذنباً حصل في قلبك من الانكسار والخجل من الله ﷻ والخوف ما لم يحصل لو استمررت فيما أنت عليه من الطاعة، بل إن الإنسان رباً إذا كان على طاعة، ينشأ في قلبه مرض السرطان المعنوي العجيب، العجب بالنفس والإدلال على الله ﷻ بالعمل، نسأل الله أن يعيدنا وإياكم من ذلك، لكن إذا فعل الخطيئة انكسر، وخجل أمام الله، واستخيا من الله، ورجع إلى الله ﷻ.

ثم إن الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- لا يجوز في حقهم شيء واحد، وهو ما يدخل بالرسالة فهذا ممنوع في حقهم، منعهم الله منه كالخيانة والكذب ممنوع حتى إن الرسول ﷺ ممنوع من الإشارة بالعين^(١)، فلا يشير بالعين، لأنه لا بد أن يكون قوله صريحاً وواضحاً بدون أي خداع، أو أي خيانة، فهذا الذي يمنع منه الرسل عليهم الصلوات والسلام، وهو ما يدخل بالرسالة من الكذب والخيانة وما أشبهها.

كذلك ما يدخل بالشرف والمروءة؛ فإنهم ممنوعون منه، مثل سفاسف الأخلاق؛ لأن هذا تنفير منه النفوس والطباغ، لكن المعاصي الأخرى قد يفعلونها، فموسى ﷺ قتل نفساً بغير حق، وإن كان هذا قبل أن ينبأ، لكنه ﷺ جعل ذلك مانعاً له من الشفاعة للخلق، حيث إنه إذا أتى إليه ليشفع اعتذر بذلك؛ لأن قتل النفس لا يحول عليه سوء الخلق أو ما يدخل بالصدق والأمانة، لكن تحمّل عليه الغيرة، ولا سيما أن فرعون قد سام بني إسرائيل سوء العذاب، حتى كان يقتل أبناءهم، ويستحي نساءهم.

وكذلك الرسل إذا وقعت منهم الذنوب فإنهم لا يقرّون عليها قدراً بمعنى: أن الله ينبههم عليها أو يتبّهون، أما شرعاً فنحن والأنبياء ممنوعون من الإقرار عليها شرعاً، والله ﷻ يهيئ لهم أسباب التوبة فيتوبون فوراً أو بعد حين، لكن لا بد أن يتوبوا، لكن نحن ممنوعون منها شرعاً، لكن قدراً ربياً نستمر في معاصينا ونصير عليها.

قوله: «ما قدمت وأخرت». يختل معنى قوله: «أخرت» أي: في المستقبل، أي: ما سأفعله

(١) أخرجه أحمد (٣/ ١٥١)، وأبو داود (٣١٩٤) من حديث أنس بلفظ: «ليس لنبي أن يومض» والإيضاح: الرمز بالعين والإيماء بها. «عن المعبود» (٨/ ٣٤٠) وأخرجه أبو داود (٣٥٩)، (٢٦٨٣) من حديث سعد بن أبي وقاص بلفظ: «إنه لا ينبغي لنبي أن تكون له خائنة الأعين» وصححه الشيخ الألباني كما في تعليقه على السنن.

في المستقبل، وهذا خاصٌّ بالرسول ﷺ، وَيَحْتَمِلُ «مَا أَخْرُتُ» باعتبارِ الماضي؛ لأنَّ الماضي منه مُتَقَدِّمٌ ومنه متأخِّرٌ، وهذا هو ظاهرُ اللفظِ، أي: ما قَدَّمْتُ ففعلته قَدِيمًا، وما أَخْرُتُ: ففعلته آخِرًا.

❖ قوله: «أَنْتَ إِلَهِي لَا إِلَهَ لِي غَيْرُكَ». خَتَمَهَا بِالْأُلُوهِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي أُرْسِلَتْ مِنْ أَجْلِهَا الرُّسُلُ وَأُنْزِلَتْ الْكُتُبُ، «أَنْتَ إِلَهِي لَا إِلَهَ لِي غَيْرُكَ». أي: لا معبود حقَّ لي غيرُكَ يَا اللَّهُ.

❖ قوله: حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ هَذَا، وَقَالَ: «أَنْتَ الْحَقُّ وَقَوْلُكَ الْحَقُّ» يَغْنِي بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَالسَّاعَةُ حَقٌّ، أَنْتَ الْحَقُّ وَقَوْلُكَ الْحَقُّ».

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النحل: ١٧].

وَقَالَ الْأَعْمَشُ، عَنْ تَمِيمٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَسِعَ سَمْعُهُ الْأَصْوَاتَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّدُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [النحل: ١٧].

❖ قوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النحل: ١٧]. هَذَانِ اسْمَانِ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ، وَيَقْرُنُ اللَّهُ ﷻ بَيْنَهُمَا كَثِيرًا؛ أَي: بَيْنَ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ؛ لِأَنَّ السَّمْعَ إِدْرَاكُ الْأَصْوَاتِ وَبِالْبَصَرِ إِدْرَاكُ الْأَفْعَالِ، فَلَا قَوْلَ مُتَعَلِّقَهَا السَّمْعُ، وَالْأَفْعَالُ مُتَعَلِّقُهَا الْبَصَرُ، وَلِهَذَا يَقْرُنُ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَهُمَا كَثِيرًا.

وَالسَّمْعُ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَهُ مَعْنِيَانِ:

المعنى الأول: إدراك المسموع.

والمعنى الثاني: استجابة المسموع.

فَمِنْ الْأَوَّلِ مَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّدُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْكِي إِلَى اللَّهِ﴾ [النحل: ١٧]. وَمِنْ الثَّانِي قَوْلُهُ تَعَالَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ: ﴿إِنْ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [النحل: ٢٩]. أَي: لَمْجِيهِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ ﴿لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾؛ أَي: لِمَدْرِكِهِ وَسَامِعُهُ؛ لِأَنَّ مَجْرَدَ السَّمْعِ لَا يَتَنَاسَبُ مَعَ قَوْلِ الدَّاعِي: ﴿إِنْ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [النحل: ٢٩]. وَإِنَّا الَّذِي يَتَنَاسَبُ مَعَ دَعَائِهِ هُوَ اسْتِجَابَةُ الدَّعَاءِ.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ السَّمْعَ بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ: - أَي: بِمَعْنَى إِدْرَاكِ الْمَسْمُوعِ - يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ؛ عَامٌّ، وَلِلتَّائِيدِ، وَلِلتَّهْدِيدِ.

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: وَهُوَ الْعَامُّ مِثْلُ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾. هَذَا عَامٌّ يَشْمَلُ كُلَّ مَا يُسْمَعُ، فَسَمِعَ اللَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِهِ، فَيَسْمَعُ أَصْوَاتَ بَنِي آدَمَ، وَمَا يَكُونُ مِنْهُمْ مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ، وَأَصْوَاتَ الْبَهَائِمِ، وَأَصْوَاتَ الْحَشَرَاتِ، حَتَّى دَيْبِ النَّمْلِ عَلَى الصَّخْرَةِ الصَّمَاءِ يَسْمَعُهَا ﷻ، لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَهَذَا هُوَ السَّمْعُ بِالْمَعْنَى الْعَامَّةِ.

الْقِسْمُ الثَّانِي: وَهُوَ يُرَادُّ بِهِ التَّهْدِيدُ، مِثْلُ قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَوَّيرٌ وَمِنَ غَيْبِهِ﴾ [النحل: ١٨١]. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ

يَكْتُبُونَ ﴿٨﴾ [البقرة: ٨٠]. فهذا المرادُ به التهديدُ.

والقسمُ الثالثُ: وهو الذي يُرادُ به التأييدُ، مثلُ قوله تعالى لمُوسى وهارونَ لَمَّا قَالَا: ﴿قَالَ رَبَّنَا إِنَّا نَخَافُ أَنْ يُقْرِطَ عَلَيْنَا أَوْ أَنْ يَطْغَى﴾ ﴿١٥﴾ قَالَ لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى ﴿١٦﴾ [طه: ٤٥-٤٦]. فالمرادُ بالسمع هنا سَمْعُ التأييدِ، والنصرِ، والمُدافعةِ.

فهذه أقسامُ السمع الذي بِمَعْنَى إدراكِ المسموعِ.

أما السمعُ الذي بِمَعْنَى إجابةِ الدَّاعِي، فمثلُه قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ ﴿٣١﴾. وقولُ الْمُصَلِّي: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فسمع هنا بِمَعْنَى استِجَابِ مَنْ حَمَدَ وليس المرادُ بذلك مجرد سماع صوت الحامد بل المرادُ بذلك استِجابته.

فإذا قَالَ قائلٌ: هل السمعُ يَأْتِي بِمَعْنَى الاستِجابة؟

قُلْنَا: نَعَمْ يَأْتِي بِمَعْنَى الاستِجابة، قَالَ اللَّهُ تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ [البقرة: ١٧]. مَعْنَى ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾: أي: لَا يَسْتَجِيبُونَ، وإلا فهم يَسْمَعُونَ الدُّعَاءَ يُتْلَى عليهم، يَسْمَعُونَهُ مِنَ النَّاسِ، وَلَكِنَّهُمْ لَا يَسْتَجِيبُونَ.

ثم اعْلَمْ أَنَّ سَمْعَ اللَّهِ وبصرَه حقيقةٌ وليست راجعة إلى العلم، خِلافًا للمعتزلة الذين يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ - والعياذُ بِاللَّهِ - وَأَنَّ مَعْنَى السمعِ والبصرِ هو العلمُ بدونِ رؤيةٍ مَفْعُولٍ أو سَمَاعٍ مَقُولٍ.

ولكن نقولُ: أخطأتم خطأً كبيراً، بل السمعُ غيرُ العلم؛ لأنَّ عِلْمَ اللَّهِ تعالى مُتَعَلِّقٌ بالشَّيْءِ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ مَسْمُوعاً، وَقَبْلَ أَنْ يَكُونَ مُبْصَراً، فهو يَعْلَمُ ما كان وما سيكونُ.

ثم ذَكَرَ حديثَ عائشة، قَالَتْ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَسِعَ سَمْعُهُ الْأَصْوَاتَ». فَأَنْزَلَ اللَّهُ تعالى على النَّبِيِّ ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾. فهذه امرأةٌ جَاءَتْ تَشْتَكِي إلى النَّبِيِّ ﷺ زَوْجَهَا، وَكَانَ زَوْجُهَا قد ظَاهَرَ مِنْهَا؛ أي: قَالَ لَهَا: أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي. وَكَانُوا يَعُدُّونَ الظَّاهَرَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ طَلَاقاً بَاطِئاً، فَجَاءَتْ تَشْتَكِي إلى الرَّسُولِ ﷺ بِأَنَّهَا كَبِرَتْ، وَأَنَّ لَهَا أَوْلَاداً مِنْ زَوْجِهَا وَأَنَّ زَوْجَهَا ظَاهَرَ مِنْهَا، وَتَشْتَكِي إلى اللَّهِ ﷻ، وَالنَّبِيِّ ﷺ يُحَاوِرُهَا وَيُسِّرُ عَلَيْهَا الْأَمْرَ، وَلَكِنَّهَا أَبَتْ وَأَصْرَتْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تعالى هَذِهِ الْآيَاتِ: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾. أي: فِي شَأْنِهِ ﴿وَتَشْتَكِيَنَّ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا﴾ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴿١﴾. قَالَتْ عائشةُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَسِعَ سَمْعُهُ الْأَصْوَاتَ» إني لفي الحجرةِ وإنَّه لِيَخْفِي عَلَيَّ بَعْضُ حَدِيثِهَا^(١).

سُبْحَانَ اللَّهِ! وَاللَّهُ ﷻ فَوْقَ عَرْشِهِ يَسْمَعُ كَلَامَهَا، وَيَسْمَعُ مُحَاوَرَتَهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ وَمُحَاوَرَتَهُ لَهَا،

(١) تقدم تخريجُه، غير قولها: «إني لفي الحجرة.....» الحديث. فهو عند ابنِ ماجه (١٨٨) (٢٠٦٣)، وصححها الشيخُ الألباني، كما في تعليقه على «السنن».

وتأمل كيف جاءت الآية بلفظ الماضي ولفظ المضارع ﴿قَدْ سَمِعَ﴾ ﴿وَاللَّهُ يَسْمَعُ﴾.

كما جاءت هذه المادة سَمِعَ بِمعنى التَّعَجُّبِ، مثل قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [الزمر: ٢٣٨]. أَسْمِعْ بِهِمْ؛ يعني: ما أَسْمَعُهُمْ وما أَبْصَرَهُمْ.

ففي هذا الحديث: أَنَّ اللَّهَ ﷻ يَسْمَعُ سَمَاعًا حَقِيقِيًّا؛ لَأَنَّهُ قَالَ ﴿قَدْ سَمِعَ﴾ ﴿وَاللَّهُ يَسْمَعُ﴾.. ولو كَانَ المرادُ بذلك العلمَ ما صَحَّ؛ لِأَنَّ عِلْمَ اللَّهِ تَعَالَى كَانَ سَابِقًا، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ سَمْعَهُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِ هَذِهِ الْمَرْأَةِ حَالًا، حَيْثُ قَالَ: ﴿وَاللَّهُ يَسْمَعُ﴾. وَيَسْمَعُ هَذِهِ فِعْلٌ مُضَارِعٌ تَدُلُّ عَلَى الْحَالِ.

❁ وَقَوْلُهُ ﷻ: ﴿وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرًا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾. وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ كَالْتَعْلِيلِ لَهَا قَبْلُهَا، وَمِنْ هُنَا أَخَذَ أَهْلُ السَّنَةِ أَنَّ الْأِسْمَ إِذَا كَانَ مُتَعَدِّيًّا، فَإِنَّهُ لَا يَتِمُّ الْإِيْمَانُ بِهِ إِلَّا بِإِثْبَاتِهِ وَإِثْبَاتِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ مِنْ صِفَةٍ وَإِثْبَاتِ الْحُكْمِ.

فَهُنَا قَالَ: ﴿اللَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ هَذَا هُوَ الْأِسْمُ، وَالصِّفَةُ هِيَ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ، وَالْحُكْمُ سَمِيعٌ وَيَسْمَعُ، ثُمَّ إِنَّمَا إِذَا آمَنَّا بِذَلِكَ -وَنَحْنُ مُؤْمِنُونَ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ- فَإِنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ لَنَا الْأُتْسِمَاعَ رَبَّنَا مَا يُغْضِبُهُ عَلَيْنَا، فَإِذَا كُنْتَ تَوْمِنُ بِأَنَّ اللَّهَ يَسْمَعُ كُلَّ قَوْلٍ تَقُولُهُ، فَإِنَّ هَذَا يُوجِبُ أَلَّا تَقُولَ قَوْلًا لَا يُرِضِي اللَّهَ؛ لَأَنَّهُ -وَاللَّهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى- إِذَا كَانَ أَبُوكَ لَا يَرْضَى أَنْ يَسْمَعَ مِنْكَ مَا لَا يَرْضَاهُ، وَتُحَاوَلُ أَلَّا يَسْمَعَ مِنْكَ مَا لَا يَرْضَاهُ، فَرُبُّكَ أَوْلَى وَأَعْظَمُ أَنْ لَا تُسْمِعَهُ مَا لَا يَرْضَاهُ مِنْكَ.

وَإِذَا قِيلَ: هَلْ سَمِعَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ صِفَاتِهِ الذَّاتِيَّةِ أَوْ مِنْ صِفَاتِهِ الْفَعْلِيَّةِ؟

الْجَوَابُ: مِنْ صِفَاتِهِ الذَّاتِيَّةِ، وَالَّذِي يَخْدُثُ إِنَّمَا هُوَ الْمَسْمُوعُ، أَمَّا السَّمْعُ فَلَمْ يَزَلْ مُتَصِفًا بِهِ، لَكِنَّ الْمَسْمُوعَ هُوَ الَّذِي يَخْدُثُ، مِثْلَ الْعِلْمِ فَعِلْمُ اللَّهِ ﷻ صِفَةُ أَزَلِيَّةٌ أَبَدِيَّةٌ مِنْ صِفَاتِهِ الذَّاتِيَّةِ، لَكِنَّ الَّذِي يَخْدُثُ هُوَ الْمَعْلُومُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجْتَهِدِينَ﴾ [الحجرات: ٢٣١]. فَهَذَا عِلْمٌ مُتَعَلِّقٌ بِالْمَعْلُومِ، وَالْمَعْلُومُ مُخْدَثٌ، أَمَّا الْعِلْمُ الْأَزَلِيُّ الَّذِي هُوَ وَصْفُ اللَّهِ فَهُوَ سَابِقٌ، فَاللَّهُ عَالِمٌ بِمَنْ يُجَاهِدُ وَمَنْ لَا يُجَاهِدُ، وَمَنْ يَصْبِرُ وَمَنْ لَا يَصْبِرُ، عَالِمٌ مِنْ قَبْلُ، لَكِنَّ هَذَا عِلْمٌ لِلشَّيْءِ بَعْدَ وَجُودِهِ فَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِالْمَعْلُومِ حِينَ حَدُوثِهِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٣٨٦- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي عُمَرَ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَكُنَّا إِذَا عَلَوْنَا كَبَّرْنَا فَقَالَ ارْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمًّا وَلَا غَائِيًّا تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا قَرِيبًا ثُمَّ أَتَى عَلِيٌّ وَأَنَا أَقُولُ فِي نَفْسِي لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ فَقَالَ لِي يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ قُلْ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ فَإِنَّهَا كُنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ أَوْ قَالَ: «أَلَا أَدُلُّكَ بِهِ»^(١).

هذا الحديث: يَقُولُ فِيهِ أَبُو مُوسَى - وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ - كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَكُنَّا إِذَا عَلَوْنَا كَبَّرْنَا. وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ عَلَّمَهُمْ إِذَا عَلَوْا كَبَّرُوا وَإِذَا هَبَطُوا وَادَّيَا سَبَّحُوا، وَالْمُنَاسِبَةُ فِي هَذَا ظَاهِرَةٌ؛ لِأَنَّ الْعُلُوَّ أَرْتِفَاعٌ، فَإِذَا أَرْتَفَعَ الْإِنْسَانُ فَقَدْ بَرَى فِي نَفْسِهِ الْكِبْرِيَاءَ فَيَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، إِذَا نَزَلَ، فَالنُّزُولُ سُفْلٌ، وَالسُّفْلُ نَقْصٌ، فَكَانَ مِنَ الْمُنَاسِبِ أَنْ يُسَبِّحَ اللَّهُ ﷻ.

فَإِذَا نَزَلَتْ وَادَّيَا فَقُلْ: ﷻ، وَإِذَا عَلَوْتَ، فَقُلْ: اللَّهُ أَكْبَرُ. وَمِثْلُ ذَلِكَ فِيمَا يَظْهَرُ، الطَّائِرَةُ عِنْدَ صُعُودِهَا، تَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، وَعِنْدَ نَزُولِهَا تَقُولُ: ﷻ، لِأَنَّ هَذَا النُّزُولُ إِلَى أَسْفَلَ.

وَفِي الْحَدِيثِ: كَانَ الصَّحَابَةُ يُكَبِّرُونَ، وَلَكِنَّهُمْ يَرْفَعُونَ أَصْوَاتَهُمْ، وَيَسْتَقْبِلُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالتَّكْبِيرِ، فَقَالَ: «ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ». يَعْنِي: هَوِّنُوا عَلَيْهَا، لَا تَشْقُوا عَلَيْهَا، «فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا». وَهَنَا قَالَ: «لَا تَدْعُونَ». وَلَمْ يَقُلْ: لَا تُكَبِّرُونَ لِأَصَمٍّ. وَذَلِكَ لِأَنَّ الذِّكْرَ يَتَضَمَّنُ الدَّعَاءَ، فَإِنَّ الذَّاكِرَ إِنَّمَا يَذْكُرُ اللَّهَ لِيُشَبِّهَ عَلَى ذَلِكَ، فَهُوَ دَعَاءٌ بِلِسَانِ الْحَالِ، فَلَوْ سَأَلْتَ الذَّاكِرَ لِمَ تَذْكُرُ اللَّهَ؟ لَقَالَ: لِيُشَبِّهَنِي. فَلِهَذَا قَالَ: «لَا تَدْعُونَ». وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ يُكَبِّرُونَ وَيَدْعُونَ فَحُذِفَ الدَّعَاءُ مِنَ التَّكْبِيرِ وَذُكِرَ التَّكْبِيرُ، وَلَكِنَّ الْأَوَّلَ أَقْرَبُ: أَنَّ الذِّكْرَ دَعَاءٌ؛ لِأَنَّ الذَّاكِرَ يَدْعُو اللَّهَ تَعَالَى بِلِسَانِ حَالِهِ.

❖ قَوْلُهُ: «لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ». يَعْنِي: لَا يَسْمَعُ حَتَّى تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ لَهُ، «وَلَا غَائِبًا» يَخْفَى عَلَيْهِ حَالُكُمْ، «إِنَّمَا تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا»، فَقَوْلُهُ: «سَمِيعًا» ضِدُّ أَصَمٍّ، وَ «بَصِيرًا» ضِدُّ أَعْمَى، وَهَنَا لَمْ يَتَعَرَّضْ لِلأَوَّلِ بِالْعَمَى، لَكِنْ ذَكَرَهُ فِي الثَّانِي؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى دَائِمًا يَقْرُنُ بَيْنَ اسْمَيْ السَّمِيعِ وَالْبَصِيرِ؛ لِأَنَّ فِي السَّمْعِ إِدْرَاكَ الْمَسْمُوعَاتِ، وَفِي الْبَصَرِ إِدْرَاكَ الْمَرْتَبَاتِ. وَقَوْلُهُ «قَرِيبًا» ضِدُّ قَوْلِهِ: «غَائِبًا».

فَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: مَا فِي التَّرْجَمَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ: بَابُ «وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا» ❖.

❖ وَقَوْلُهُ: «تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا قَرِيبًا». وَفِي لَفْظٍ آخَرَ: «إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَتِهِ» ^(١). وَهُمْ عَلَى رَوَاحِلٍ فَهُوَ ﷻ أَقْرَبُ إِلَيْهِمْ مِنْ عُنُقِ الرَّاحِلَةِ.

❖ وَقَوْلُهُ: «بَصِيرًا» ❖ الْبَصِيرُ هُوَ الَّذِي يُذَكِّرُ الْمُبْصِرَاتِ، فَهُوَ جَلٌّ وَعَلَا لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ بَلْ يَدْرُكُهُ.

❖ وَقَوْلُهُ: «قَرِيبًا» هَلِ الْمُرَادُ الْقَرْبُ بِالذَّاتِ أَوِ الْمُرَادُ الْقَرْبُ بِالْعِلْمِ؟

الْجَوَابُ: أَنَّهُ إِذَا أَجَرَيْنَا اللَّفْظَ عَلَى ظَاهِرِهِ، قُلْنَا: إِنَّهُ قَرِيبٌ بِذَاتِهِ، وَقَدْ نَصَّ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ «الصَّوَاغِقِ الْمَرْسَلَةِ» عَلَى أَنَّ قَرْبَهُ ذَاتِيٌّ ^(٢). أَيْ قَرِيبٌ بِذَاتِهِ.

وَلَكِنْ يُشْكِلُ عَلَيْنَا إِذَا كَانَ قَرِيبًا بِذَاتِهِ، أَلَيْسَ هُوَ فَوْقَ عَرْشِهِ؛ إِذَنْ كَيْفَ يُمَكِّنُ الْجَمْعُ؟

نَقُولُ: إِنَّ صِفَاتِ اللَّهِ ﷻ لَا تُشَبِّهُ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، وَلِهَذَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «الْعَقِيدَةِ الْوَاسِطِيَّةِ»: إِنَّ اللَّهَ

(١) رواه مسلم (٢٧٠٤).

(٢) انظر: «الصَّوَاغِقِ الْمَرْسَلَةِ» (٢/٤٥٤).

قَرِيبٌ فِي عُلُوِّهِ، عَلَيَّ فِي دُنُوِّهِ ^(١). فَهُوَ عَيْنُ جَامِعٍ بَيْنَ الْعُلُوِّ وَبَيْنَ الْقَرَبِ وَهُوَ قَرَبٌ حَقِيقِيٌّ. وَالْأَصْلُ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يُضَافُ إِلَى اللَّهِ فَإِنَّهُ يُضَافُ إِلَى ذَاتِهِ، هَذَا هُوَ الْأَصْلُ، لَكِنْ يَكُونُ مِنْ لَوَازِمِهِ أَشْيَاءٌ، فَمِثْلًا قُرْبُهُ يَلْزَمُ مِنْهُ عِلْمُهُ، وَسَمْعُهُ، وَبَصَرُهُ، وَتَدْبِيرُهُ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ لَوَازِمِ الرُّبُوبِيَّةِ.

وَقَرَبُ اللَّهِ عَيْنُ قَسَمِهِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى قِسْمَيْنِ: قَرَبٌ عَامٌّ، وَقَرَبٌ خَاصٌّ. فَالْقَرَبُ الْعَامُّ: هُوَ قُرْبُ الْإِحَاطَةِ، وَهُوَ شَامِلٌ لِكُلِّ أَحَدٍ، وَاسْتَدَلَّ هَؤُلَاءِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَتَعَلَّمَ مَا تُوسُّوسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ^(١٦٦)﴾ إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْبَيْنِ وَعَنِ السَّمَاءِ فَعِيدٌ ^(١٦٧)﴾ [١٦٦-١٦٧]. قَالُوا: إِنَّ هَذَا عَامٌّ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَتَعَلَّمَ مَا تُوسُّوسُ بِهِ نَفْسُهُ ^(١٦٦)﴾. وَالْقَرَبُ الْخَاصُّ: مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ^(١٦٨)﴾. يَعْنِي: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي ^(١٦٨)﴾ إِذَا دَعَوْنِي ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ^(١٦٨)﴾ فَيَكُونُ هَذَا الْقَرَبُ خَاصًّا بِمَنْ يَدْعُوهُ، وَكَذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ» ^(١). وَهَذَا قَرَبُ الْعَابِدِ، فَالْقَرَبُ الْخَاصُّ قَرَبُ الدَّاعِي وَقَرَبُ الْعَابِدِ، وَالْعَامُّ الشَّامِلُ لِكُلِّ أَحَدٍ.

وَلَكِنْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَبَى ذَلِكَ ^(٢) وَقَالَ: إِنَّ الْقَرَبَ لَا يَنْقَسِمُ، فَالْقَرَبُ لَا يَكُونُ إِلَّا مِمَّنْ يَسْتَحِقُّ الْقَرَبَ وَهُوَ الدَّاعِي وَالْعَابِدُ. قَالَ: الدَّاعِي مَعَ اللَّهِ يُنَاجِي رَبَّهُ، وَالْعَابِدُ كَذَلِكَ يُنَاجِي رَبَّهُ فَهَذَا هُوَ الَّذِي يَسْتَحِقُّ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ قَرِيبًا مِنْهُ، أَمَا غَيْرُ ذَلِكَ فَلَا، وَأَجَابَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَتَعَلَّمَ مَا تُوسُّوسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ^(١٦٦)﴾. فَقَالَ: إِنَّ هَذَا قَرَبُ الْكِتَابَةِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: ﴿وَإِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ ^(١٦٧)﴾. فَإِنَّ «إِذْ» ظَرْفٌ لَا يَدُلُّ عَلَى مِثْلِ، وَلَا مُتَعَلِّقٌ لَهُ فِيهَا تَعَلُّمٌ إِلَّا كَلِمَةُ أَقْرَبُ الَّتِي سَبَقَتْهُ، يَعْنِي: وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ حِينَ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ. فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِالْقَرَبِ هُنَا قَرَبُ الْمَلَائِكَةِ. قَالَ: وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي الْمُحْتَضَرِ: ﴿قُلْ لَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ ^(١٦٧)﴾ وَأَنْتُمْ حِينُظُرُونَ ^(١٦٨)﴾ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ ^(١٦٩)﴾ قُلْ لَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ^(١٧٠)﴾ تَرْجِعُونَهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ^(١٧١)﴾ [١٦٧-١٧١]. قَالَ: وَلَمْ يَرِدْ فِي الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ الْقَرَبُ الْعَامُّ لِكُلِّ أَحَدٍ، بِخِلَافِ الْمَعِيَةِ، فَالْمَعِيَةُ وَرَدَتْ عَامَّةً وَخَاصَّةً، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاْعِيَهُمْ وَلَا حُفَاةٌ لَهُمْ وَلَا أَدْفَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ إِنْ مَا كَانُوا ^(١٧٢)﴾ [١٧٢].

وَوَرَدَتْ خَاصَّةً مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ ^(١٧٣)﴾ [١٧٣]. لِأَنَّ الْمَعِيَةَ أَوْسَعُ مِنَ الْقَرَبِ، فَالْقَرَبُ دُنُوٌّ يَلِيقُ بِجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ اتِّفَاءُ الْعُلُوِّ، وَإِنْ كَانَ قَرِيبًا؛ لِأَنَّ

(١) انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام (١٤٣/٣) «العقيدة الواسطية».

(٢) رواه مسلم (٤٨٢).

(٣) انظر «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (١٧/١٥).

الإنسانَ ما يُتَصَوَّرُ كيفَ تكونُ هذه الصفاتُ لله ﷻ، فهي أعظمُ من أن يُدرِكها العقلُ، فإذا كانَ الله ﷻ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، والكرسيُّ موضعُ القَدَمَينِ، فكيفَ بالعرشِ؟! ^(١). فكيفَ بالربِّ ﷻ؟ شيءٌ لا يمكنُ تَصَوُّرُهُ يَعْنِي لا يُمكنُ الإحاطَةُ به.

إذا: القربُ يَنْقَسِمُ عندَ بعضِ العلماءِ إلى قسَمَينِ، والراجحُ أَنَّهُ لا يَنْقَسِمُ، وَأَنَّهُ خاصٌّ بالعايدِ والدَّاعي فَقَطَّ.

❖ قوله: «ثم أتى علي، وأنا أقولُ في نفسي: لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ». قوله: «في نفسي». يَعْنِي: لا أَنْطِقُ به بِلِسَانِي.

❖ قوله: «لا حَوْلَ». جملةٌ مركبةٌ من «لا» النافية للجنسِ واسمها، وخبرها محذوفٌ؛ أي: لا حَوْلَ كائنٌ ولا قوةٌ كائنةٌ إِلَّا بِاللَّهِ، ومعنى الحَوْلِ: التَّحَوُّلُ من حالٍ إلى حالٍ، فلا تَحَوُّلَ لنا من حالٍ إلى حالٍ إِلَّا بِاللَّهِ.

❖ وقوله: «ولا قُوَّةَ». القوةُ مَعْرُوفَةٌ، وهي ضدُّ الضعفِ، ولا قوةٌ لنا أيضًا إِلَّا بِاللَّهِ، والبَاءُ هنا للسياحةِ أو للإعانةِ، والمعنى لا نَسْتَطِيعُ أن نَتَحَوَّلَ ولا نَقْوَى على ذلك إِلَّا بِاللَّهِ ﷻ.

وهذه الكلمةُ كلمةٌ استعانةٍ، وليست كلمةٌ استرجاعٍ، خلافاً لاستعمالِ العامةِ لها؛ فَإِنَّ العامةَ يَسْتَعْمِلُونَهَا للاسترجاعِ، فإذا أُصِيبُوا بالمصيبةِ قالوا: لا حَوْلَ ولا قوةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

والصوابُ: أَنك إذا أُصِبتَ بمصيبةٍ تقولُ: إِنَّا لِلَّهِ، وَإِنَّا إِلَيْهِ راجعون. لكن لا تستعالمهم إِيَّاهَا وجهٌ، وهو: كأنهم يَسْتَعِينُونَ بها على تَحَمُّلِ الصبرِ وتَلَقِّي المصيبةِ، لكن ما وَرَدَ -وهو الاسترجاعُ- أَفْضَلُ وأَحْسَنُ.

❖ وقوله: «فقال لي: يا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ». عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ هو أَبُو مُوسَى.

❖ وقوله: «قُلْ: لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، فَإِنَّهَا كُنْزٌ من كُنُوزِ الجنةِ -أو قال- أَلَا أَدُلُّكَ على كُنْزٍ من كُنُوزِ الجنةِ». فَيَنْبَغِي لِلإنسانِ كُلِّمَا أَصَابَهُ أَمْرٌ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. لَأَنَّهَا كلمةٌ استعانةٍ، ولهذا نقولُ في إجابةِ المؤدِّنِ إذا قال: حَيَّ على الصلاةِ، حَيَّ على الفلاحِ. نقولُ: لا حَوْلَ ولا قوةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٣٨٧، ٧٣٨٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي عَمْرُو عَنْ يَزِيدَ عَنْ أَبِي الْخَيْرِ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَّمَنِي دُعَاءً أَدْعُو بِهِ

(١) روى ابن خزيمة في «التوحيد» (ص ٧١، ٧٢)، والدارمي في «الرد على المريسي» (ص ٧١، ٧٣)، وأبو جعفر ابن أبي شيبة في «العرش» (٦١)، وعبد الله بن أحمد في «السنن» (ص ٧١) والحاكم في «المستدرک» (٢/ ٢٨٢)، والطبراني في «الکبیر» (٤/ ١٢٢٠) عن سفيان، عن عمار الدهني، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس أنه قال: الكرسي موضع القدمين والعرش لا يقدر أحد قتره وقال الحاكم في «المستدرک» (٢/ ٢٨٢) صحيح على شرط الشيخين. ووافقه الذهبي، وقال الهيثمي في «المجمع» (٦/ ٣٢٣): رجاله رجال الصحيح. وقال الذهبي في «مختصر العلو» (ص ١٠٢): رواه ثقات، وقال الشيخ الألباني في «تعليقه على مختصر العلو» (ص ١٠٢) وهذا إسناده صحيح رجاله كلهم ثقات. وقد روى هذا الحديث مرفوعاً ولا يصح، راجع لذلك «التهذيب» (٤/ ٣١٣) والعلل لابن الجوزي و«شرح الطحاوية» (٢/ ٣٦٩).

فِي صَلَاتِي قَالَ قُلِ اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ فَاعْفُزْ لِي مِنْ عِنْدِكَ مَغْفِرَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ.^(١)

هذا أبو بكر رضي الله عنه أحب الناس إلى الرسول ﷺ حتى إنه قال: «لو كنتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَأَتَّخِذْتُ أَبَا بَكْرٍ»^(٢). سأل النبي ﷺ وهو أنصح الخلق للخلق، ولأسيما لأبي بكر الذي هو أحب الناس إليه في أشرف عبادة يتعبد بها الإنسان لرَبِّه، وهي الصلاة، فهذا الدعاء الذي علَّمه الرسول ﷺ لأبي بكر يَبَيِّنُ لك عِظَمَهُ؛ أَنَّهُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ، وَبِتَوْجِيهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَفِي أَشْرَفِ الْأَعْمَالِ، وَهِيَ الصَّلَاةُ، إِذَنْ فَهُوَ دَعَاءٌ عَظِيمٌ.

❖ وقوله: «في صلاتي». لم يُبَيِّنْ موضعه من الصلاة، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِي السُّجُودِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَأَمَّا السُّجُودُ فَاجْتَهِدُوا فِيهِ بِالدَّعَاءِ»^(٣) وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الشَّهَادَةِ الْآخِرَةِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: لَمَّا ذَكَرَ الشَّهَادَةَ: «ثُمَّ لِيَتَخَيَّرَ مِنَ الدَّعَاءِ أَعْجَبَهُ»^(٤). وَلَعَلَّ هَذَا أَوَّلَى، -أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الشَّهَادَةِ الْآخِرَةِ، يَغْنِي عِنْدَ السَّلَامِ- لِأَنَّ الشَّهَادَةَ الْآخِرَةَ فِيهِ ثَنَاءٌ عَلَى اللَّهِ ﷻ، وَصَلَاةٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ عَلَى وَجْهِ مَشْرُوعٍ لِلتَّعْيِينَ، فَإِنَّا مَأْمُورُونَ فِي الشَّهَادَةِ الْآخِرَةِ بِالتَّحِيَّاتِ لِلَّهِ وَالشَّهَادَةِ لَهُ بِالْوَحْدَانِيَّةِ، وَالصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِهِ وَالتَّبَرُّكِ عَلَى رَسُولِهِ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ مُقَدِّمَةُ الدَّعَاءِ مَأْمُورًا بِهَا، فَيَكُونُ أَوَّلَى مَا يُذَكَّرُ هَذَا الدَّعَاءُ عِنْدَ السَّلَامِ بَعْدَ الشَّهَادَةِ الْآخِرَةِ.

وَفِي هَذَا الدَّعَاءِ جَمْعٌ لَجَمِيعِ أَنْوَاعِ الدَّعَاءِ؛ لِأَنَّ الدَّعَاءَ يَشْمَلُ إِمَّا الثَّنَاءَ عَلَى الْمَدْعُوِّ أَوْ الْاعْتِرَافَ بِالذَّنْبِ وَذِكْرَ الْحَالِ، أَوْ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا، وَهَذَا الْحَدِيثُ جَمَعَ بَيْنَ هَذَا كُلِّهِ.

❖ فقوله: «اللهم إني ظلمت نفسي ظُلْمًا كَثِيرًا». هَذِهِ ذِكْرُ حَالِ الدَّاعِي، وَذِكْرُ حَالِ الدَّاعِي وَسِيلَةٌ مِنْ وَسَائِلِ إِجَابَةِ الدَّعَاءِ، كَمَا قَالَ مُوسَى ﷺ: «رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ»^(٥) ﴿٢٤:٢٤﴾. فَمَا ذَكَرَ إِلَّا حَالَهُ فَقَطْ وَهُوَ أَنَّهُ فَقِيرٌ لِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْهِ مِنْ خَيْرٍ.

فَفِي هَذَا الدَّعَاءِ ذِكْرُ الْحَالِ؛ أَيِ: حَالِ الدَّاعِي، وَاعْتِرَافُهُ بِالْحَالِ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا، وَبِمَاذَا يَكُونُ ظَلَمَ الْإِنْسَانُ نَفْسَهُ؟

الْجَوَابُ: أَنَّهُ يَكُونُ إِمَّا بِتَرْكِ الْوَاجِبِ أَوْ بِفَعْلِ الْمَحْرَمِ.

❖ وقوله: «ظلمت كثيرا». وَرَدَّتْ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ «كَبِيرًا»^(٦)، قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا فَيَقُولُ: ظَلَمْتُ كَثِيرًا كَبِيرًا. وَلَكِنْ هَذَا ضَعِيفٌ، أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا.

(١) أخرجه مسلم (٢٧٠٥) بنحوه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) رواه مسلم (٢٧٠٥).

والصواب: أن نقول بأرجحهما، وأرجحها «كثيراً» فيقتصر عليها.

❖ وقوله: «ولا يغفر الذنوب إلا أنت» هذا ثناء على الله، فذكر حال نفسه، وذكر الثناء على ربه، المراد بالذنوب هنا، الذنوب التي بين العبد وبين ربه، فإنه لا يغفرها إلا الله. أما الذنوب التي بينه وبين غيره من الخلق فإن الإنسان يغفرها لغيره، كما قال تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ ءَاثَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١٨] ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْ أَزْوَاجِهِمْ وَأَوْلَدِهِمْ عُدُوَّكُمْ فَاَحْذَرُوهُمْ وَإِنْ تَعَفَّوْا تَصَفَّحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٩]. إذا: فالذنوب التي بين الإنسان وبين الناس يغفرها الناس، والذنوب التي بينك وبين الله لا يغفرها إلا الله ﷻ.

❖ وقوله: «ولا يغفر الذنوب إلا أنت» الذنوب هي المعاصي والآثام التي تكون على الإنسان.

❖ وقوله: «فاغفر لي». هذا الدعاء، لكن هذا الدعاء سبقه ثناء واعتراف.

❖ وقوله: «من عندك مغفرة». أضافها إلى الله، فقال: من عندك لأن العطاء يكون على حسب المُعْطِي، فإذا كانت من عند الله فلا بد أن تكون مغفرة عظيمة لا تغادر ذنباً. ❖ وقوله: «إنك أنت الغفور الرحيم». هذا ثناء أيضاً على الله تعالى وتوسل إليه باسمه الغفور الرحيم.

هل في هذا الحديث ذكر للسمع والبصر، لأن الترجمة: باب ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾؟ قال ابن حجر رحمه الله: في «الفتح»:

وقد تقدم في أواخر صفة الصلاة وفي الدعوات مع شرحه وبيانه، وبيان من جعله من رواية عبد الله بن عمرو عن أبي بكر الصديق فجعله من مسند أبي بكر، وأشار ابن بطال إلى أن مناسبتة للترجمة أن دعاء أبي بكر لما علمه النبي ﷺ يقتضي أن الله سميع لدعائه ومجازيه عليه.

وقال غيره: حديث أبي بكر ليس مطابقاً للترجمة إذ ليس فيه ذكر صفتي السمع والبصر، لكنه ذكر لازمهما من جهة أن فائدة الدعاء إجابة الداعي لمطلوبه، فلو لا أن سمعه سبحانه يتعلق بالسراً كما يتعلق بالجهراً لما حصلت فائدة الدعاء أو كان يقيد به بمن يجهر بدعائه. انتهى من كلام ابن المنير ملخصاً. وقال الكزمايني: لما كان بعض الذنوب مما يُسمع وبعضها مما يُبصر لم تقع مغفرته إلا بعد الإسماع والإبصار.

تنبيه: المشهور في الروايات «ظلم كثير» بالمثلثة، ووقع هنا للقائسي بالموحدة. انتهى^(١).

على كل حال: هذه المناسبات التي ذكروها والوازم فيها نظر؛ لأننا لو أخذنا بالوازم لوجدنا أساء كثيرة تدخل في ضمن الترجمة، ولكن الذي يظهر - والله أعلم - أن البخاري رحمه الله جعله في هذا الباب في هذه الترجمة؛ لأنه تضمن المغفرة والرحمة، ولكن حتى لو قلنا بهذا ما أستطيع أن أقول: إن

هناك مناسبة بينة، وأما كونه من لازم إجابة الدعاء أن يكون قد سمع وأبصر، فهذا لا يكفي في المناسبة والله أعلم.

المهم: أننا نقول بالنسبة للدعاء، تارة يكون بذكر حال الداعي فقط؛ مثل قول موسى: ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾^(١). فهذا ذكر لحاله.

وتارة يكون بالدعاء المباشر بأن يقول الإنسان: رب اغفر لي وارحمني. كما في الجلسة بين السجدين^(٢). وتارة يكون بالشأن على الله المجرد كقول النبي ﷺ: «خير الدعاء دعاء يوم عرفة، وخير ما قلت أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله»^(٣). إلى آخره.

وتارة يكون بالجمع بينهما، بين اثنين أو بين الثلاثة، وهذا الحديث تضمن الجمع بين الثلاثة.

قَالَ الْقَسْطَلَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ:

يقول: والمقصود من الحديث في هذا الباب أن المدعو لابد أن يكون سميعاً؛ يسمع دعوة الداعي إذا دعا، بصيراً بحاله، فيوصل إليه ما طلب بقدرته، وإلا تكون دعوته ضلالاً وسدى، ففي الدعاء واستجابة الله تعالى لعبده الداعي برهان على أنه سميعٌ بصيرٌ قادرٌ حيٌّ عليمٌ، وقد قال الله تعالى فيمن يدعو من لا يسمع ولا يبصر: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الاحقاف: ٢٥]. الآية.

وقال تعالى عن خليله إبراهيم في دعوته لأبيه: ﴿يَتَأْتِيَ لَمْ تَعْبُدْ مَا لَا يَسْمَعُ﴾ [البقرة: ١٢٧]. الآية. وقد قال ابن عقيل^(٤): قد نذب الله تعالى إلى الدعاء، وفي ذلك معان:

أحدها: الوجود، فإن من ليس بموجود لا يدعى.

الثاني: الغنى، فإن الفقير لا يدعى.

الثالث: السمع، فإن الأصم لا يدعى.

الرابع: الكرم، فإن البخيل لا يدعى.

(١) أخرجه أبو داود في الصلاة: باب «الدعاء بين السجدين» (رقم ٨٥٠)، والترمذي في الصلاة: باب ما يقول بين السجدين (رقم ٢٨٤)، وابن ماجه في إقامة الصلاة: باب ما يقول بين السجدين (رقم ٨٩٨)، والحاكم (٢٧١/١)، والبيهقي (١٢٢/٢)، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

(٢) رواه الترمذي (٣٥٨٥)، والبيهقي في «سننه الكبرى» (٢٨٤/٤)، (١١٧/٥)، وقال: هذا مرسل، وقد روى عن مالك بإسناد آخر موصولاً، ووصله ضعيف.

ورواه البيهقي أيضاً في «شعب الإيمان» (٤٦٢/٣) بلفظ: «أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة، وأفضل قولي وقول الأنبياء قبلي: لا إله إلا الله... الحديث، وزاد بعد: «وله الحمد» «يحيي ويميت، بيده الخير».

قال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٢٥٤/٢): في إسناده حماد بن أبي حميد، وهو ضعيف.

(٣) كلامه في «الطحاوية» (٤٥٨/١).

(۱) رواہ مسلم (۱۷۹۵).

أَمَّا الْقَدِيرُ وَالْمَقْدَرُ فَجَاءَتْ مُطْلَقَةً، مِثْلُ ﴿وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ﴾ [التَّوْحِيدُ: ٥٤]. وَجَاءَتْ مُقَيَّدَةً، لَكِنُّهَا بِالْعُمُومِ ﴿عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [التَّوْحِيدُ: ١٠٩]. وَالْمَقْدَرُ جَاءَتْ مُطْلَقَةً كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِكٍ مُقْدِرٍ﴾ [التَّوْحِيدُ: ٥٥].

وَهَذِهِ كُلُّهَا تَعُودُ إِلَى مَعْنَى وَاحِدٍ، وَهُوَ الْقُدْرَةُ، وَالْقُدْرَةُ هِيَ: فِعْلُ الْفَاعِلِ بَدُونِ عَجْزٍ، فَالَّذِي يُقَابِلُ الْقُدْرَةَ هُوَ الْعَجْزُ، وَالِدَلِيلُ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَلَةٌ لِّعُجْزِهِ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [التَّوْحِيدُ: ٤٤]. قَالَ: ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَلَةٌ لِّعُجْزِهِ﴾ [التَّوْحِيدُ: ٤٤]. وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ عَلِيمٌ وَقَدِيرٌ، وَالْعَلِيمُ ضِدُّ الْجَاهِلِ، وَالْقَدِيرُ ضِدُّ الْعَاجِزِ، وَالْجَاهِلُ مَعْلُومٌ أَنَّهُ يُعْجِزُهُ الشَّيْءُ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَكُونُ قَادِرًا غَيْرَ عَاجِزٍ، لَكِن لَجْهَلِهِ بِالشَّيْءِ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَفْعَلَهُ، وَقَدْ يَكُونُ الْإِنْسَانُ عَالِمًا، لَكِنَّهُ عَاجِزٌ، فَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَفْعَلَ، فَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَمْنَعُهُ شَيْءٌ، وَلَا يَعْجِزُهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ. ثُمَّ الْقُدْرَةُ مُتَعَلِّقَةٌ بِكُلِّ شَيْءٍ، عَامَّةٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرًا﴾ [التَّوْحِيدُ: ١٢٣]. فَلَمْ تُعَلَّقِ الْقُدْرَةُ بِالْمَشِيئَةِ، فَهُوَ قَادِرٌ عَلَى مَا يَشَاءُ وَمَا لَا يَشَاءُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ﴾ [التَّوْحِيدُ: ٢٩]. فَالْتَّعْلُقُ بِالْمَشِيئَةِ هُنَا لَا يَعُودُ عَلَى الْقُدْرَةِ، بَلْ يَعُودُ عَلَى الْجَمْعِ؛ يَعْني: إِذَا شَاءَ جَمْعُهُمْ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِعَاجِزٍ عَنْهُ، بَلْ هُوَ قَدِيرٌ عَلَيْهِ.

وَمِنْ هُنَا نَعْرِفُ أَنَّ قَوْلَ بَعْضِ النَّاسِ: إِنَّهُ عَلَى مَا يَشَاءُ قَدِيرٌ. خَطَأٌ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا قَالُوا: إِنَّهُ عَلَى مَا يَشَاءُ قَدِيرٌ. خَصَّصُوا الْقُدْرَةَ بِمَا يَشَاءُ، فَلَزِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ قَادِرٍ عَلَى الَّذِي لَا يَشَاءُهُ، ثُمَّ يَدْخُلُ عَلَيْنَا مِثْلُ الْمَعْتَزَلَةِ مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ حَيْثُ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَشَاءُ أَعْمَالَ الْعِبَادِ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ اللَّهُ غَيْرَ قَادِرٍ عَلَى أَعْمَالِ الْعِبَادِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَشَاءُهَا، فَلِذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ تُنْبِئَ الْقَائِلُونَ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

وَأَمَّا مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي أَخْبَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ آخِرِ النَّاسِ دُخُولًا الْجَنَّةِ حَيْثُ قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَهُ: «إِنِّي عَلَى مَا أَشَاءُ قَادِرٌ»^(١). فَهَذَا مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلٍ خَاصٍّ، وَالْمُتَعَلِّقُ بِفِعْلٍ خَاصٍّ يُبَيِّنُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَيْهِ إِذَا شَاءَ، وَلِهَذَا قَالَ: «عَلَى مَا أَشَاءُ قَادِرٌ». وَلَمْ يَقُلْ: قَدِيرٌ. لِأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلٍ خَاصٍّ، فَمَثَلًا لَوْ رَأَيْنَا أَمْرًا اسْتَغْنَيْنَاهُ، إِمَّا لَا اسْتِعَاذَةَ، أَوْ لِعَظَمَتِهِ، فَإِنَّا نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ عَلَى مَا يَشَاءُ قَادِرٌ. يَعْني فَلِمَا شَاءَ هَذَا الشَّيْءُ كَانَ قَادِرًا عَلَيْهِ.

أَمَّا إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَأْتِيَ بِالْإِسْمِ وَالْوَصْفِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، فَإِنَّا لَا نَقُولُ: عَلَى مَا يَشَاءُ. خَوْفًا مِنْ أَنْ يُتَوَهَّمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ مَا لَا يَشَاءُهُ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، مَعَ أَنَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ؛ عَلَى مَا يَشَاءُ وَمَا لَمْ يَشَأْ، لَكِن مَا شَاءَ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ.

وَيَذْكُرُ أَنَّ جُنُودَ الشَّيْطَانِ قَالُوا لَهُ: تَرَاكَ تَفْرَحُ إِذَا مَاتَ الْعَالِمُ أَكْثَرَ مِمَّا تَفْرَحُ إِذَا مَاتَ الْعَابِدُ - لِأَنَّ الْعَالَمَ أَشَدُّ عَلَى الشَّيْطَانِ مِنَ الْعَابِدِ - فَقَالَ: نَعَمْ: إِنِّي أَفْرَحُ بِمَوْتِ عَالِمٍ أَكْثَرَ مِمَّا أَفْرَحُ بِمَوْتِ أَلْفِ عَابِدٍ،

وَسَاخَتْبِرُ الْعَالِمِ وَالْعَابِدِ. فَأَرْسَلَ جُنُودَهُ إِلَى الْعَابِدِ فَقَالُوا لَهُ: هَلْ يَقْدِرُ اللَّهُ عَلَى أَنْ يَجْعَلَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي جَوْفِ بَيْضَةٍ؟ فَأَجَابَ الْعَابِدُ عَلَى طَبِيعَتِهِ فَقَالَ: لَا يَقْدِرُ أَنْ يَجْعَلَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي جَوْفِ بَيْضَةٍ. فَرَجَعَ الْجُنُودُ إِلَى زُعِيمِهِمْ، وَقَالُوا: إِنَّهُ قَالَ: لَا يَقْدِرُ، قَالَ: إِذَنْ نَفَى قُدْرَةَ اللَّهِ. ثُمَّ أَرْسَلَهُمْ إِلَى الْعَالِمِ، فَقَالُوا لَهُ: هَلْ يَقْدِرُ اللَّهُ عَلَى أَنْ يَجْعَلَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي جَوْفِ بَيْضَةٍ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالُوا: كَيْفَ ذَلِكَ؟ قَالَ: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ: كُنْ فَيَكُونُ﴾ (٨٧) ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي عَنْهُمْ كِبَارُ الْعُمْرِ وَلَا شَأْنُ الْمَوْلَاةِ﴾ (٨٨). فَإِذَا أَمَرَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَكُونَنَّ فِي الْبَيْضَةِ صَارَتْ فِيهَا إِمَّا أَنْ تَصْغُرَ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ، وَإِمَّا أَنْ تَكْبُرَ الْبَيْضَةُ^(١).

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْقُدْرَةَ تَتَعَلَّقُ بِكُلِّ شَيْءٍ؛ لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (٢٠). لَكِنْ ذَكَرَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْقُدْرَةَ لَا تَتَعَلَّقُ بِالْمُسْتَحِيلِ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَحِيلَ مُسْتَحِيلٌ وَجُودُهُ. مِثَالُ ذَلِكَ: هَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْمُتَحَرِّكُ سَاكِنًا فِي حَالٍ تَحَرُّكِهِ؟ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْمُحَرِّكُ سَاكِنًا فِي حَالٍ تَحَرُّكِهِ، قَالُوا: فَلَوْ قِيلَ: هَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ الْمُتَحَرِّكُ سَاكِنًا فِي آتٍ وَاحِدٍ؟ لَا يُمَكِّنُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ تَحَرَّكَ لَمْ يَسْكُنْ، وَإِنْ سَكَنَ لَمْ يَتَحَرَّكْ، أَمَّا اللَّهُ فَهُوَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَجْعَلَ الْمُتَحَرِّكُ سَاكِنًا، يَغْنِي بِنُؤُلٍ إِلَى أَنْ يَكُونَ سَاكِنًا، وَالسَّاكِنُ إِلَى أَنْ يَكُونَ مُتَحَرِّكًا. وَلِهَذَا قَالَ السِّفَارِيُّ فِي عَقِيدَتِهِ: وَاقْتَدَرَ بِقُدْرَةٍ تَعَلَّقَتْ بِمُمْكِنٍ^(٢).

لِأَنَّ الْمُسْتَحِيلَ عَدَمٌ، لَيْسَ بِشَيْءٍ، لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِطَالِبِ الْعِلْمِ قَدْ يَحْتَوِي مِثْلَ هَذَا التَّفْصِيلِ؛ لِأَنَّهُ يَعْرِفُ أَنَّ الْمُسْتَحِيلَ عَلَى اسْمِهِ، لَكِنَّ الْعَامِّيَّ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُفَصِّلَ لَهُ هَذَا التَّفْصِيلَ؛ لِأَنَّ عَقْلَهُ لَا يُدْرِكُ هَذَا الشَّيْءَ، فَيَقَالُ لِلْعَامِّيِّ: إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. فَقَطْ.

وَقَدْ ذَكَرَ صَاحِبُ الْجَلَالَيْنِ فِي سُورَةِ الْهَادَةِ تَعْلِيْقًا عَلَى قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (١٨٨) ﴿الْقُلُوبُ لِلَّهِ﴾ [١٨٩]. قَالَ: وَخَصَّ الْعَقْلُ ذَاتَهُ^(٣). أَيْ ذَاتَ اللَّهِ، فَلَيْسَ عَلَيْهَا بِقَادِرٍ. وَمَا هُوَ الْعَقْلُ الَّذِي خَصَّهَا، وَعَقْلٌ مَنْ؟ إِنَّهُ عَقْلٌ مَنْ لَمْ يَقْدِرِ اللَّهُ حَقَّ قَدْرِهِ، فَمَا مَعْنَى قَوْلِكَ: خَصَّ الْعَقْلُ ذَاتَهُ، فَلَيْسَ عَلَيْهَا بِقَادِرٍ؟ إِنْ أَرَدْتَ، فَلَيْسَ عَلَيْهَا بِقَادِرٍ أَيُّ: عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُ، فَتَقُولُ: هَذَا لَمْ تَتَعَلَّقْ بِهِ الْقُدْرَةُ أَصْلًا. أَوْ لَيْسَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُهْلِكَ نَفْسَهُ، فَهَذَا لَمْ تَتَعَلَّقْ بِهِ الْقُدْرَةُ أَصْلًا، أَمْ تُرِيدُ أَنْ تَنْفِي الْأَفْعَالَ الْاِخْتِيَارِيَّةَ كَمَا هُوَ مَرَادُهُ، فَلَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَنْزِلَ، وَلَا عَلَى أَنْ يَسْتَوِيَ إِلَى السَّمَاءِ، وَلَا عَلَى أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى الْعَرْشِ، وَلَا عَلَى أَنْ يَضْحَكَ، وَلَا عَلَى أَنْ يَغْضَبَ، فَإِنَّا لَا نَوَافِقُكَ عَلَى هَذَا.

(١) «مكائد الشيطان» لابن أبي الدنيا ص ٥٠ (٣٠).

(٢) انظر «الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية» (ص ٥٢). (البيت ٣٧).

(٣) انظر «تفسير الجلالين» (١/ ١٦١).

وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ الْأَشَاعِرَةَ وَكَثِيرًا مِمَّنْ وَاَفَقَهُمْ عَلَى ذَلِكَ يَزُورُونَ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَقُومَ الْأَفْعَالُ الْاِخْتِيَارِيَّةُ فِي اللَّهِ ﷻ، يَعْنِي: مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَفْعَلَ فَعَلًا يَخْتَارُهُ أَبَدًا مِثْلَ النَّزُولِ وَالِاسْتَوَاءِ وَالْمَجِيءِ وَالضَّحْكِ، وَالْغَضَبِ، وَهَذَا أَصْلٌ مِنْ أَصُولِهِمْ، أَنَّ الْأَفْعَالَ الْاِخْتِيَارِيَّةَ لَا تَقُومُ بِذَاتِ اللَّهِ، فَلِهَذَا قَالَ بِنَاءً عَلَى هَذِهِ الْعَقِيدَةِ الْفَاسِدَةِ، قَالَ: خَصَّ الْعَقْلُ ذَاتَهُ، فَلَيْسَ عَلَيْهَا بِقَادِرٍ، وَقَدْ عَرَفْتُمُ التَّفْصِيلَ فِي هَذَا، فَقُلْنَا، إِنَّ أَرَادَ بِذَلِكَ مَا يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّ اللَّهِ، فَهَذَا حَقٌّ لَنْ يَكُونَ، لَكِنَّا لَا نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَيْهِ. بَلْ نَقُولُ: إِنَّ الْقُدْرَةَ لَا تَتَعَلَّقُ بِهِ أَصْلًا، وَإِنْ أَرَادَ بِذَلِكَ أَفْعَالَ اللَّهِ الْاِخْتِيَارِيَّةَ، وَأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَأْتِيَ، أَوْ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى الْعَرْشِ، أَوْ يَسْتَوِيَ إِلَى السَّمَاءِ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَإِنَّا لَا نَقْرَهُ عَلَى ذَلِكَ، بَلْ نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ (١٨) ﴿وَقَالَ: ﴿فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ﴾ (١٩)﴾ (الأنعام: ١٦). وَقَالَ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ﴾ (١٧) ﴿[١٠٧: ١٠٧].

ولهذا يَنْبَغِي لِطَالِبِ الْعِلْمِ إِذَا أَتَى لِمِثْلِ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ الْخَطِيرَةِ أَنْ يُعَلِّقَ عَلَى الْكِتَابِ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ عِلْمٌ يَدْفَعُ بِهِ هَذَا الْخَطَأَ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَ رَبُّهَا يُقْرَأُ مِنْ بَعْدِهِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُحَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٣٩٠- حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الْمَوَالِي قَالَ سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُتَكِدِّرِ يُحَدِّثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ أَخْبَرَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّلْمِيُّ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُ أَصْحَابَهُ الْاِسْتِخَارَةَ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا كَمَا يُعَلِّمُهُمُ السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ يَقُولُ إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ ثُمَّ لِيَقُلِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ اللَّهُمَّ فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ هَذَا الْأَمْرَ - ثُمَّ تَسْمِيهِ بِعَيْنِهِ - خَيْرًا لِي فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ قَالَ أَوْ فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي فَاقْدُرْهُ لِي وَيَسِّرْهُ لِي ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ اللَّهُمَّ وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي أَوْ قَالَ فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ فَاصْرِفْنِي عَنْهُ وَاقْدِرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ ثُمَّ رَضِّنِي بِهِ» سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى اسْمِ اللَّهِ ﷻ الْقَدِيرِ وَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنَ الْقُدْرَةِ، وَأَنَّ الْقَدِيرَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْعَامَةِ، وَأَنَّ الْقُدْرَةَ صِفَةُ ذَاتِيَّةٌ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ مُتَّصِفًا بِهَا، وَأَنَّ حَدُوثَ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ لَا يَقْتَضِي حَدُوثَ الْقُدْرَةِ؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ لَمْ يَزَلِ اللَّهُ مُتَّصِفًا بِهَا. كَمَا أَنَّ حَدُوثَ الْمَعْلُومِ لَا يُلْزِمُ مِنْهُ حَدُوثَ الْعِلْمِ، وَحَدُوثُ الْمَسْمُوعِ لَا يُلْزِمُ مِنْهُ حَدُوثَ السَّمْعِ، فَلَمْ يَزَلِ اللَّهُ وَلَا يَزَالُ سَمِيعًا، وَلَمْ يَزَلِ اللَّهُ وَلَا يَزَالْ عَالِمًا، لَكِنَّا الَّذِي يَحْدُثُ هُوَ الْمَسْمُوعُ أَوْ الْمَعْلُومُ أَوْ الْمَقْدُورُ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الصِّفَاتِ الْفَعْلِيَّةِ، فَإِنَّ الصِّفَةَ نَفْسَهَا تَحْدُثُ كَالنَّزُولِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثَلَاثَ اللَّيْلِ الْآخِرِ، فَهَذَا فَعَلٌ، حَدَثَ لَمَّا بَقِيَ ثَلَاثَ اللَّيْلِ الْآخِرِ فَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ انْتَهَى النَّزُولُ، وَ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى﴾ (الأنعام: ١٥). فَحَدَّثَ الْاِسْتِوَاءَ بَعْدَ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ (الأنعام: ١١٣). حَدَّثَ الْكَلَامَ، بَعْدَ مَجِيءِ مُوسَى.

فالصفات الفعلية تَجَدُّدُ أفرادها وآحادها، أمَّا أصلها فهو قديم، لم يزل ولا يزال اللهُ تعالى فعلاً لكنَّ آحادَ هذه الأفعال هي التي تحدث.

ولو قلنا بأنَّه لا يمكن أن يحدث من الله فعل لزم أن يكون مُعْطَلاً عن الأفعال، وهذا نقص عظيم.

أما الصفات الذاتية فإنَّها لا تحدث، فلم يزل ولا يزال مُتَّصِفًا بها، مثل العلم والقدرة والسمع والبصر، لكنَّ الذي يحدث هو المخلوق المعلوم المسموع المُبْصَرُ المقدور عليه، ما أشبه ذلك، وهذا لا يعني أنَّ القدرة تتجدد أو العلم أو السمع أو البصر.

فإن قال قائل: ما تقول في قوله تعالى: **وَاتَّبَعُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَمِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَبَيْنَهُمُ الْفَاسِقُونَ** [٣١: ١٤]؟

نقول: الجواب على هذا: أنَّ العلم علمان؛ علم سابق: فيعلم **بأنَّ** هذا الشيء سيحدث، وعلم لاحق: فيعلم سببانه أنه حدث، وهذا العلم هو الذي يترتب عليه الجزاء؛ الثواب أو العقوبة، وحيث أنَّه يكون التجدد ليس للعلم، ولكن للمعلوم، ويختلف تعلق العلم بالمعلوم قبل وجوده وبعد وجوده. ولهذا قال بعض العلماء: حتَّى نعلم علم ظهور، وهذا معنى ما قلنا. وبعضهم قال: حتَّى نعلم علماً يترتب عليه الثواب والعقاب. وهذا أيضاً معنى ما قلت.

ثم ذكر حديث جابر بن عبد الله **رضي الله عنه**، وفي سنده نكتة، يعني: قد تكون نادرة الوجود، وهي تحديث الإنسان بحديث يحدث به غيره، يعني: لا يوجَّه إلقاء الحديث إليه، بل يوجَّه إلى غيره فيحدث به هو، وذلك في قوله: سمعتُ محمد بن المنكدر، يحدث عبد الله بن الحسن، يقول: أخبرنا جابر.

فهذا محمد بن المنكدر يحدث عبد الله بن الحسن، وابن أبي الموالى نقله عن محمد بن المنكدر مع أنه ينقل الحديث إلى عبد الله بن الحسن، وهذا نادر؛ لأنَّ الغالب أنَّ الراوي يروي الحديث عن ألقاه إليه، ولكن لا حرج أنَّ الإنسان إذا سمع شخصاً يحدث آخر أن ينقله عنه، وإن لم يوجَّه الخطاب إليه، خصوصاً في الأمور الشرعية.

الشاهد من هذا الحديث: قوله: «أستقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ». فالبخاري **رحمته الله** عنده فهم عميق أتى بحديث الاستخارة ليبيِّن أنَّ أسماء الله **سبحانه** متضمنة لما تدلُّ عليه من المعاني والصفات؛ لأنَّ الباب هو باب: «قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ **اللَّهُ** **رَسُولًا** مِنْ بَيْنِ أَهْلِ الْبَيْتِ» [٦٥: ٦٥]. والقادر اسم فاعل، وحديث الاستخارة فيه: «بِقُدْرَتِكَ». فبيِّن أنَّ أسماء الله متضمنة للصفات، وليست أسماء جامدة، لا تحمل معنى، بل هي أسماء مشتقة، تحمل المعنى الذي اشتقت منه، وهي القدرة.

وقوله: «يُعَلِّمُ أَصْحَابَهُ الْاِسْتِخَارَةَ». يعني: طلب خير الأمرين، فاستخرت: طلبت منك خير الأمرين.

وقوله: «فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا». هذا عامُّ يُرادُّ به الخاص، والمرادُّ به الأمور التي يُشكِّلُ على

الإنسان وجهها، أمّا ما لا يُشكّل فلا حاجة للاستخارة فيه؛ لأنّ الإنسان عازمٌ، فلا يحتاج أن يستخير، ولهذا لو أراد الإنسان أن يسافر لزيارة قريب أو لتجارة، أو ما أشبه ذلك وهو عازمٌ، فإنّه لا حاجة للاستخارة، وإلا قلّنا: إنّ الإنسان يُصلي دائماً صلاة الاستخارة؛ لأنّ الإنسان حارثٌ وهَمّامٌ، دائماً يهَمُّ في الأمور، لكنّ المراد بذلك الأمور التي لا يتبيّن للإنسان وجهها، فيتحيّر وحيث لا ملجأ له إلّا الله ﷻ.

❖ وقوله: «كما يُعلّمُ السورة من القرآن». يدلّ على الاهتمام بهذه الاستخارة كما علّمهم التشهد في الصلاة، وكما يُعلّمهم السورة من القرآن، وهذا الدعاء والثناء على الله ﷻ جعله الله تعالى بديلاً لما كان يُصنّع في الجاهلية، فقد كانوا يستقسمون بالأزلام؛ يعني: يطلبون ما يُقسّم لهم بواسطة الأزلام، وهي أقداح تُجعل في كيس، أو ما أشبه ذلك، مكتوباً على واحد منها: افعل، وعلى الثاني: لا تفعل، والثالث: ما ليس فيه كتابة، ثم يعملون فيها عملاً، ثم يُخرج الإنسان واحداً منها، إن خرج افعل ففعل، وإن خرج لا تفعل: لم يفعل، وإن خرج الذي ليس فيه شيء، يكون متوقفاً، ثم إمّا أن يُعيد الاستقسام مرة أخرى، أو يدع الأمر مع الشك، فأبدل الله تعالى الناس بهذا الدعاء.

❖ قوله: «فليركع ركعتين من غير الفريضة». يعني: النافلة، وهل يكفي عن هاتين الركعتين الراتبه مثلاً أو سنة الضحى؟ يَحْتَمِلُ أن تكون مجزئة؛ لقوله: «من غير الفريضة». ويَحْتَمِلُ أنّه لا بد من صلاة مستقلة - وهو الأحوط -.

❖ قوله: «ثم ليقل». ظاهر الحديث أن هذا الدعاء يكون بعد السلام؛ لأنّه لا يصدق عليه أنّه صَلَّى رَكَعَتَيْنِ حَتَّى يَفْرَغَ مِنْهَا.

❖ يقول: «اللهم إني استخيرك بعلمك». يعني أطلبُ خيرَ الأمرين، حسب ما تعلّمه، «واستقدرك بقدرتك». أي: أطلبُ منك القدرة بقدرتك، فهو توسّل بالقدرة، على أن يقدّر على الأمر، «وأسألك من فضلك»؛ لأنّ الإنسان قد يقدّر على الشيء ويحصل له الشيء لكن لا يناله من الله فضل به ولا بركة، فيسأل الله من فضله، «فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم، وأنت علام الغيوب». في هذه الجملة لفّ ونشّر غير مرتب؛ لأنّه قدّم العلم في الجملة الأولى على القدرة، وفي الجملة الثانية قدّم القدرة على العلم، ولو كان اللفّ والنشّر مرتباً لبدأ بالعلم قبل القدرة.

❖ قوله: «اللهم إن كنت تعلم هذا الأمر». أي: الذي يريد أن يستخير الله فيه ثم يُسمّيه بعينه.

❖ وقوله: «خبراً لي». مفعول ثانٍ لتعلم «في عاجلٍ أمري وأجله». قال: «أو في ديني ومعاشي وعاقبة أمري، فأقدره لي ويسره لي، ثم بارك لي فيه». هذه «أو». شك من الراوي، هل قال: «في عاجلٍ أمري وأجله»، أو قال: «في ديني ومعاشي وعاقبة أمري». رجّح بعض العلماء الأول لعمومه، ورجّح بعضهم الثاني؛ لأنّ العاجل السابق، وقد انقضى، ولكن ليس هذا الوجه الأخير بمُرَجّح؛ لأنّ المراد بعاجلٍ أمري ليس الذي قد انقضى بلا شك، إنما المراد بعاجلٍ أمري ما يأتي بعد الاستخارة مباشرة.

ولو قال قائل: لو أن الإنسان جَمَعَ بَيْنَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ، وَدِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةُ أَمْرِي، فَلَا حَرَجَ؛ لِأَنَّ الدُّعَاءَ يَنْبَغِي فِيهِ الْبَسْطُ، أَوْ نَقُولُ: إِنَّ شَكَّ الرَّاويِ يَقْتَضِي أَنَّ الَّذِي ثَبَتَ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ وَاحِدٌ مِنَ الْأَمْرَيْنِ، وَحَيْثُ يُرْجَحُ الْإِنْسَانُ مَا يَرَى أَنَّهُ رَاجِحٌ فَيَقُولُهُ.

قُلْنَا: تَرْجِيحُ الْجُمْلَةِ الْأَوَّلَى «فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ» لِلْعُمُومِ؛ لِأَنَّ كَلِمَةَ أَمْرِي؛ تَعْنِي: شَأْنِي، وَهُوَ عَامٌّ؛ لِكَوْنِهِ مَفْرَدًا مضافًا، وَالثَّانِيَةُ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ التَّفْصِيلِ، «دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةُ أَمْرِي». فِيهَا شَيْءٌ مِنَ التَّفْصِيلِ وَالتَّخْصِصِ، فَلَيْسَ فِيهَا عُمُومٌ، لَكِنَّ التَّفْصِيلَ قَدْ يَكُونُ أَحْسَنَ فِي بَابِ الدُّعَاءِ. **قَوْلُهُ:** «فَاقْدُرْهُ لِي وَيَسِّرْهُ لِي ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ». ثَلَاثُ جُمْلٍ «اقْدُرْهُ»؛ يَعْنِي: بِعِلْمِكَ وَمَشِيئَتِكَ، «وَيَسِّرْهُ» بِحَيْثُ لَا يَكُونُ فِيهِ مَوَانِعٌ «لِي ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ». أَي: اجْعَلْ لِي فِيهِ بَرَكَةً، وَالْبَرَكَةُ هِيَ: الْخَيْرُ الْوَاسِعُ الثَّابِتُ، وَأَصْلُهُ مِنَ الْبَرَكَةِ، وَالْبَرَكَةُ مَجْمَعُ الْبَاءِ، وَهِيَ وَاسِعَةٌ وَكَبِيرَةٌ، وَالْهَاءُ يَمَكُثُ فِيهَا وَيَبْقَى.

قَوْلُهُ: «اللَّهُمَّ وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي، أَوْ قَالَ: فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ، فَاصْرِفْنِي عَنْهُ، وَاقْدُرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ، ثُمَّ رَضِّنِي بِهِ» وَفِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ: «اصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْنِي عَنْهُ»، ثُمَّ اقْدُرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ، ثُمَّ رَضِّنِي بِهِ» يَعْنِي: اجْعَلْنِي رَاضِيًا بِهِ. فَهَذَا الدُّعَاءُ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ إِذَا هَمَّ بِالْأَمْرِ، وَأَشْكَلَ عَلَيْهِ وَجْهُ الصَّوَابِ فِيهِ أَنْ يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ، وَيَسْتَخِيرَ اللَّهَ، فَإِنَّ بَانَ لَهُ الْأَمْرُ، فَذَلِكَ الْمَطْلُوبُ، وَإِنْ لَمْ يَبَيِّنْ أَعَادَ اسْتِخَارَةَ. وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنْ لَمْ يَبَيِّنْ اسْتِشَارَ ذَوِي الرَّأْيِ وَالصَّلَاحِ وَالْخَبْرَةِ، ثُمَّ إِمَّا أَنْ يَقُوَّهُ عَلَى هَذَا، أَوْ عَلَى هَذَا، وَقَالَ آخَرُونَ: بَلْ يُقَدَّمُ الْمَشُورَةُ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ يُقَدَّمُ اسْتِخَارَةُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيُصَلِّ رَكَعَتَيْنِ». فَيُقَدَّمُ اسْتِخَارَةُ ثُمَّ إِنْ بَدَأَ لَهُ وَجْهُ الصَّوَابِ، فَذَلِكَ الْمَطْلُوبُ، وَإِلَّا أَعَادَ اسْتِخَارَةَ مَرَّةً ثَانِيَةً، وَاسْتِشَارَ ذَوِي الْخَبْرَةِ وَالصَّلَاحِ وَالْأَمَانَةِ.

وَيَبَيِّنُ لَهُ وَجْهُ الْأَمْرِ بِأُمُورٍ:

أَوَّلًا: اطْمَئِنَّهُ إِلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ؛ يَعْنِي: يَرَى أَنَّهُ رَضِيَ وَاطْمَأَنَّ.

ثَانِيًا: أَنَّهُ رُبَّمَا يَرَى فِي الْمَنَامِ مَا يَقْوِي أَحَدَ الْاِحْتِمَالَيْنِ، مِمَّا يَعِينُهُ، وَيَشْجَعُهُ عَلَى الْإِقْدَامِ.

ثَالِثًا: أَنَّهُ رُبَّمَا يَسْمَعُ كَلَامًا يَتَفَاءَلُ بِهِ عَلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ.

رَابِعًا: أَنَّهُ يَتَسَيَّرُ لَهُ الْوَصُولُ إِلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ، وَيَتَعَسَّرُ الْأَمْرُ الثَّانِي، وَهَذَا التَّيْسِيرُ هُوَ مَضْمُونُ

الدُّعَاءِ «اقْدُرْهُ لِي وَيَسِّرْهُ لِي».

وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلوَاجِبِ فَلَا يَسْتَخِيرُ اللَّهَ فِيهِ إِلَّا إِذَا أَشْكَلَ عَلَيْهِ، هَلْ يُقَدَّمُ هَذَا أَوْ هَذَا؛ يَعْنِي: أَرَادَ أَنْ يُسَافِرَ لِلْحَجِّ مَعَ وُجُوهِهِ عَلَيْهِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى أَنْ يَسْتَخِيرَ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَفْعَلَ، وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَسْتَخِيرَ هَلْ يُصَلِّي الظُّهَرَ مَثَلًا، يَعْنِي شَكَّ فِي الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ هَذَا؟ لَا يَسْتَخِيرُ فِيهِ، بَلْ يَطَالِعُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ؛ لِأَجْلِ أَنْ يَحْصُلَ بِهِ

العلم، قال تعالى: ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩].
ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١- بَابُ مُقَلِّبِ الْقُلُوبِ وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْعَادَهُمْ وَأَبْصَرَهُمْ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١١٠].

مُقَلِّبِ الْقُلُوبِ هَذَا وَصْفٌ لَا يَصِحُّ إِلَّا لِلَّهِ ﷻ، فَهُوَ الَّذِي يَقْلِبُ الْقُلُوبَ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ مِمَّا كَانَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَلَّبَ أَحَدٌ قَلْبَهُ، وَالْمَرَادُ بِتَقْلِيلِ الْقُلُوبِ لَيْسَ التَّقْلِيلُ الْحَسِّيُّ بَأَن يَجْعَلَ أَعْلَى الْقَلْبِ أَسْفَلَهُ أَوْ الْجَانِبَ الْأَيْسَرَ فِي الْأَيْمَنِ، لَكِنِ الْمَرَادُ بِتَقْلِيلِ الْقُلُوبِ تَقْلِيلٌ وَجْهَاتِ النَّظَرِ؛ يَعْنِي: يَهْمُ الْإِنْسَانُ بِالشَّيْءِ، ثُمَّ يَقْلِبُ اللَّهُ هَمَّهُ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ، يَهْمُ بِالسَّيِّئَةِ، ثُمَّ يَقْلِبُ اللَّهُ قَلْبَهُ إِلَى حَسَنَةٍ، أَوْ بِالْعَكْسِ.

وَيُذَكِّرُ أَنَّ أَعْرَابِيًّا قِيلَ لَهُ: بِمَ عَرَفْتَ رَبَّكَ؟ قَالَ: بِصَرْفِ الْهِمَمِ. يَعْنِي: أَنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي يَصْرِفُ الْهِمَمَ، فَالْإِنْسَانُ يَهْمُ بِالشَّيْءِ، وَيَجْزُمُ بِهِ، فَإِذَا بِهِ تَنَصَّرَفُ هِمَّتُهُ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ بِلَوْنٍ سَبَبٍ ظَاهِرٍ، مَنِ الَّذِي صَرَفَ ذَلِكَ؟ هُوَ اللَّهُ ﷻ، فَلِذَلِكَ مُقَلِّبِ الْقُلُوبِ هُوَ اللَّهُ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَأَنَّهُ هَادِيٌ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٨٦]، ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدَى﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٨٧]. فَلَا يُمَكِّنُ لِأَحَدٍ أَنْ يَقْلِبَ قَلْبَ أَحَدٍ، فَمُقَلِّبِ الْقُلُوبِ هُوَ اللَّهُ، فَهَذَا وَصْفٌ لَا يَصِحُّ إِلَّا لِلَّهِ. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَ الْإِنْسَانُ يَهْمُ بِالشَّيْءِ، فَيَأْتِيهِ شَخْصٌ، وَيَشِيرُ عَلَيْهِ، وَيُبَيِّنُ لَهُ الْوَجْهَةَ الصَّحِيحَةَ الَّتِي يَرَاهَا، ثُمَّ يَتَحَوَّلُ إِلَى رَأْيِهِ؟ نَقُولُ: بَلَى، لَكِنِ مِنَ الَّذِي جَعَلَهُ يَتَحَوَّلُ؟ اللَّهُ ﷻ، وَرَبِّهَا يَشَارُ عَلَيْهِ كَثِيرًا، وَلَكِنِ لَا يَتَحَوَّلُ، فَالْأَمُورُ كُلُّهَا بِيَدِ اللَّهِ.

ثُمَّ اسْتَدَلَّ الْمُؤَلِّفُ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْعَادَهُمْ وَأَبْصَرَهُمْ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١١٠]. أَفَعَدَتُهُمْ؛ أَي: قُلُوبُهُمْ، وَأَبْصَارُهُمْ، يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ جَمْعُ بَصِيرَةٍ، وَإِنْ كَانَ هَذَا خِلَافَ الْمَعْرُوفِ؛ لِأَنَّ بَصِيرَةً جَمْعُهَا بَصَائِرٌ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ جَمْعُ بَصِيرٍ، كَسَبَبٍ وَأَسَابٍ، وَلَكِنْ كَيْفَ تَقْلِيلُ الْبَصَرِ؟ تَقْلِيلُ الْبَصَرِ أَنْ يُصَرَّفَ الْبَصَرُ مِنَ النَّظَرِ إِلَى الطَّاعَاتِ إِلَى النَّظَرِ إِلَى الْمَعَاصِي، هَذَا مِنْ تَقْلِيلِ الْأَبْصَارِ وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ، فَاللَّهُ ﷻ هُوَ الَّذِي يَقْلِبُ الْقُلُوبَ وَالْأَبْصَارَ ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْعَادَهُمْ وَأَبْصَرَهُمْ﴾ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ. وَلَيْتَ الْبُخَارِيُّ أَتَى بِتَكْمِلَةِ الْآيَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ: ﴿كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١١٠]. وَالْكَافَ هُنَا لِلتَّلْعِيلِ؛ أَي: لِكُونِهِمْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١١١]. وَهَذَا تَهْدِيدٌ عَظِيمٌ لِلْإِنْسَانِ الَّذِي لَا يَقْبَلُ الْحَقَّ أَوَّلَ مَا يَرُدُّ إِلَيْهِ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا لَمْ يَقْبَلِ الْحَقَّ أَوَّلَ مَا يَرُدُّ إِلَيْهِ يُخْشَى أَنْ يُتَكَلَّى بِهَذِهِ الْبَلْوَى؛ وَهِيَ أَنْ يُقَلَّبَ قَلْبُهُ وَلَا يَهْتَدِيَ لِلْحَقِّ؛ لِأَنَّهُ رَدَّهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ.

إِذَا بَيَّنَّ اللَّهُ ﷻ أَنَّهُ يَقْلِبُ أَفْعَادَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ، وَأَنَّ لِهَذَا التَّقْلِيلِ سَبَبٌ، وَهُوَ أَنَّهُمْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ، وَيَذَلُّ لِهَذَا أَيْضًا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَهُمْ فِي أَمْرٍ مَرِيجٍ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٥٠]. أَي: يَخْتَلِطُ عَلَيْهِمُ الْأَمْرُ، ثُمَّ لَا يَتَبَيَّنُ لَهُمْ وَجْهُ الصَّوَابِ، وَلِهَذَا يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ مِنْ حِينِ أَنْ يَتَبَيَّنَ لَهُ الْحَقُّ أَنْ يَقْبَلَهُ، وَيَأْخُذَ بِهِ، حَتَّى يُهْدَى لِحَقِّ آخَرَ، أَمَّا إِذَا رَدَّهُ، أَوْ تَرَدَّدَ فِيهِ، فَإِنَّهُ عَلَى خَطَرٍ عَظِيمٍ؛ أَنْ يُتَكَلَّى بِهَذِهِ الْبَلْوَى - نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ السَّلَامَةَ - وَمَا الدُّرُجَةُ الْإِنْسَانِ إِلَى الْحَقِّ، وَالْإِنْسَانُ إِذَا رَجَعَ

إلى الحق، وإن كان خلاف ما يقوله أولاً، يجدُّ في هذا لذة عظيمة؛ لأنه فتح الله على قلبه حيث آمن بالحقَّ أوَّل ما جاء به.

بعض الناس -نسأل الله لنا ولكم الهداية- يحاول ويجادل لقوله الذي قاله أولاً حتى لا يهزم -في نظره- والحقيقة أنه مهزومٌ في نظره إذا أصرَّ على الانتصار لقوله لا للحق، لكن لو عادَ للحق وانقاد، لكان هو الذي انتصر؛ انتصر على نفسه أولاً ثم يُنصر؛ لأنَّ الحقَّ معه حيث وافق الحقَّ ﴿وَقَلْبُ أَفْئِدَتِهِمْ وَأَبْصَرُهُمْ كَمَا تَرَى مُنْذُ بَدْءِ أَوَّلِ مَرَّةٍ﴾.

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٣/١٧٧):

وتقليبُ الله القلوب والبصائر، صَرْفُهَا مِنْ رَأْيٍ إِلَى رَأْيٍ، وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ مَا مَعْنَاهُ: كَانَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ: «مُقَلَّبٌ» أَنَّهُ يَجْعَلُ الْقَلْبَ قَلْبًا لَكِنْ مِطَّانًا اسْتِعْمَالَهُ تَنْشَأُ عَنْهُ.

ويستفاد منه: أَنَّ إِعْرَاضَ الْقَلْبِ كَالْإِرَادَةِ وَغَيْرَهَا بِخَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى وَهِيَ مِنَ الصِّفَاتِ الْفَعْلِيَةِ وَمَرْجِعُهَا إِلَى الْقُدْرَةِ^(١). اهـ

كأنه يميل إلى أَنَّ المراد بها البصائر، لكن لفظها يدلُّ على أَنَّ المراد بها البصر الذي يُجْمَعُ على أبصار، وكما قلنا لكم: إِنَّ تَقْلِيْبَ الْبَصَرِ أَلَّا يَهْتَدِيَ إِلَى رُؤْيَا مَا فِيهِ رِضَا اللَّهِ، بَلْ يَنْظُرُ إِلَى مَعَاصِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٣٩١- حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَكْثَرُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَحْلِفُ: «لَا وَمُقَلَّبِ الْقُلُوبِ». سبق في الأيَّانِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ يَحْلِفُ بِهَذَا كَثِيرًا، وَيَحْلِفُ بِقَوْلِهِ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ» كَثِيرًا^(٢).

المرادُ بعبدِ الله هنا: ابنُ عمر، والدليلُ على ذلك أن الراوي عنه سالمٌ، وهذا مما يُسْتَدَلُّ به على المبهم فالمبهم من الرواية يمكن أن تستدلَّ على تعيينه بتلاميذه أو مشايخه.

❖ قوله: «لا ومقلب القلوب» «لا» هذه للتوكيد، ومرر علينا ذلك قريباً، وصَرَّنا لهذا أمثلة، ف«لا» النافية تدخل على القسم، والمرادُ به الإثبات، مثل قوله تعالى: ﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾^(١) ❖ ﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾^(٢)، و﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾^(٣) ❖ ﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾^(٤)، فالصحيح أنها للتنبيه والتوكيد، خلافاً لمن قال في قول الله تعالى: ﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾^(٥): «إِنَّهَا لِلنَّفْيِ». والمعنى: لا صحة لما تزعمون من إنكار البعث، أو ﴿لَا أَقِيمُ﴾؛ لأنَّ الأمر لا يحتاج إلى قسم، لكنَّ الصحيح ما قرَّزناه أولاً: أنها للتوكيد والتنبيه.

(١) انظر: «الفتح» (١٣/٣٧٧).

(٢) تقدم تحريجه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢ - بَابُ إِنَّ لِلَّهِ مِائَةَ أَسْمٍ إِلَّا وَاحِدًا. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ذُو الْجَلَالِ الْعَظَمَةِ الْبَرُّ اللَّطِيفُ.

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِنَّ لِلَّهِ مِائَةَ أَسْمٍ إِلَّا وَاحِدًا». ظَاهِرُ كَلَامِهِ حَضَرُ أَسْمَاءِ اللَّهِ ﷻ فِي هَذِهِ التَّسْعَةِ وَالتَّسْعِينَ، وَهَذَا أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْعَظِيمَةِ أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ ﷻ مُحْصَوْرَةٌ بِتَّسْعَةٍ وَتَّسْعِينَ، وَلَكِنْ سَبَقَ لَنَا أَنَّ الْقَوْلَ الرَّاجِحَ أَنَّهَا غَيْرُ مُحْصَوْرَةٍ وَاسْتَدَلَّلْنَا لَذَلِكَ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ فِي دَعَاءِ الْهَمِّ وَالْحَزَنِ وَفِيهِ: «أَوْ اسْتَثْنَيْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ»^(١) فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ ﷻ مَا اسْتَثْنَى اللَّهُ ﷻ بَعْلِيهِ، وَمَا اسْتَثْنَى اللَّهُ ﷻ بَعْلِيهِ فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُخَاطَبَ بِهِ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، وَلِذَلِكَ لَوْ تَأَمَّلْتَ أَسْمَاءَ اللَّهِ ﷻ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ لَوَجَدْتَهَا تَزِيدُ عَلَى تِسْعَةٍ وَتَّسْعِينَ اسْمًا.

وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ مَا أَفْهَمَهُ ظَاهِرُ كَلَامِ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ يَكُونُ مَرْجُوحًا.

قَوْلُهُ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ذُو الْجَلَالِ؛ أَيُ: ذُو الْعَظَمَةِ. وَهَذَا صَحِيحٌ، فَالْجَلَالُ هُوَ كِمَالُ الْعَظَمَةِ، يَشِيرُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَبَيْنَ يَدَيْهِ رِجُّهُ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [التَّحْقِيقُ: ٢٧]. وَلَكِنْ كَيْفَ الْجَمْعُ بَيْنَ قَوْلِهِ: ﴿تَبَرَّكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [التَّحْقِيقُ: ٢٨]. وَقَوْلُهُ: ﴿وَبَيْنَ يَدَيْهِ رِجُّهُ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾؟ وَذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَبَيْنَ يَدَيْهِ رِجُّهُ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ صِفَةٌ لِلْوَجْهِ، وَأَمَّا ﴿تَبَرَّكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ فَبِهِ صِفَةٌ لِلرَّبِّ وَلَيْسَتْ صِفَةً لِاسْمٍ، فَهِيَ فِي الْآيَةِ الْأُولَى صِفَةٌ لِلْمُضَافِ، وَفِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ صِفَةٌ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ.

قَوْلُهُ: «الْبَرُّ اللَّطِيفُ» الصَّوَابُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْبَرِّ وَاسِعُ الْخَيْرَاتِ وَكَثِيرُ الْعَطَاءِ؛ لِأَنَّهُ مَتَّبِقٌ فِي الْاِسْتِقَاقِ مَعَ الْبَرِّ الَّذِي هُوَ ضِدُّ الْبَحْرِ، فَالْبَرُّ الَّذِي هُوَ ضِدُّ الْبَحْرِ وَاسِعٌ، وَمِنْهُ بَرُّ الْوَالِدَيْنِ؛ أَيُ: كَثْرَةُ عَطَائِهَا وَتَفَعُّلُهَا وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ تَفْسِيرَ الْبَرِّ بِاللَّطِيفِ لَيْسَ مِنْ تَفْسِيرِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (٣٧٨/١٣):

هُوَ تَفْسِيرُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ وَيَبَانُ مِنْ وَصَلِهِ عَنْهُ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الطُّورِ^(٢).

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: مَا فَائِدَةُ الْحَصْرِ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتَّسْعِينَ اسْمًا». مَعَ أَنَّهُ بِالنَّظَرِ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ نَحْصَلُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ؟ فَالْجَوَابُ: إِنْ فَائِدَةُ الْحَصْرِ هِيَ أَنَّ مِنْ أَسْمَاءِ تِسْعَةٍ وَتَّسْعِينَ اسْمًا مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ، فَإِذَا أَحْصِيَتْ تِسْعَةٌ وَتَّسْعِينَ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ دَخَلَتْ الْجَنَّةَ، يَعْنِي لَا يَلْزَمُ إِحْصَاؤُهَا كُلِّهَا، إِذَا أَحْصِيَتْ مِنْهَا تِسْعَةٌ وَتَّسْعِينَ دَخَلَتْ الْجَنَّةَ، لَكِنَّ هَذِهِ التَّسْعَةَ وَالتَّسْعِينَ مَبْهَمَةٌ فِي جَمَلَةِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تَزِيدُ عَلَى تِسْعَةٍ وَتَّسْعِينَ، وَلَوْ كَانَ الَّذِي فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ مُحْصَوْرًا لَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ ذَكَرَ لَكُمْ تِسْعَةَ

(١) تقدم تخريجه.

(٢) فتح الباري (٣٧٨/١٣).

وَتِسْعِينَ اسْمًا مِّنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ. فَلَمَّا قَالَ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِّنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ». دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْأَسْمَاءَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، وَلَكِنْ أَنْتَ اخْتَرْتَ مِنْهَا تِسْعَةً وَتِسْعِينَ وَأَحْصَاهَا، وَقَدْ اخْتَارُ أَنَا مِثْلًا اسْمًا، وَأَنْتَ لَا تَخْتَارُهُ، وَتَأْتِي بِشَيْءٍ بَدَلَهُ، وَكَذَلِكَ الْعَكْسُ.

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٣/٣٧٧):

❦ قوله: «بَابُ إِنَّ لِلَّهِ مِائَةَ اسْمٍ إِلَّا وَاحِدًا» ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي كِتَابِ «الدَّعَوَاتِ» وَبَيَانُ مَنْ رَوَاهُ بِاللَّفْظِ الْمَذْكُورِ فِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ، وَوَقَعَ هُنَا فِي رِوَايَةِ الْكُشْمِينِيِّ: «مِائَةٌ إِلَّا وَاحِدًا». بِالتَّذْكِيرِ، وَ «مِائَةٌ» فِي الْحَدِيثِ بَدَلٌ مِّنْ قَوْلِهِ «تِسْعَةٌ وَتِسْعِينَ». فَعَدَّلَ فِي التَّرْجُمَةِ مِنَ الْبَدَلِ إِلَى الْمَبْدَلِ، وَهُوَ فَصِيحٌ.

وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ: زِيَادَةُ تَوْضِيحٍ؛ وَلأنَّ ذَكَرَ الْعَقْدَ أَعْلَى مِنْ ذِكْرِ الْكُسُورِ، وَأَوَّلَ الْعُقُودِ الْعَشْرَاتُ، وَثَانِيهَا الْمِائَةُ، فَلَمَّا قَارَبَتِ الْعِدَّةُ أُعْطِيَتْ حُكْمُهَا وَجُبِرَ الْكَسْرُ بِقَوْلِهِ: «مِائَةٌ» ثُمَّ أُرِيدَ التَّحَقُّقُ فِي الْعِدَدِ فَاسْتَنْتَى وَلَوْ لَمْ يَسْتَنْ لَكَانَ اسْتِعْمَالًا قَرِيبًا سَائِغًا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٣٩٢- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةٌ إِلَّا وَاحِدًا، مَن أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ»^(١). (أَحْصَيْنَاهُ): حَفِظْنَاهُ.

وَمَعْنَى الْإِحْصَاءِ: هُوَ مَعْرِفَتُهَا لَفْظًا وَمَعْنَى، وَالتَّعَبُّدُ وَسُؤَالُ اللَّهِ بِهَا، وَالتَّعَبُّدُ لِلَّهِ بِمُقْتَضَاهَا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣- بَابُ السُّؤَالِ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَالِاسْتِعَاذَةِ بِهَا.

السُّؤَالُ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]. وَسَبَقَ لَنَا أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَادْعُوهُ بِهَا﴾ يَتَضَمَّنُ شَيْئَيْنِ:

الأول: أَنْ تَتَعَبَّدَ لِلَّهِ بِحِكْمٍ بِمُقْتَضَىٰ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ، فَيَكُونُ الدَّعَاءُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَادْعُوهُ بِهَا﴾ بِمَعْنَى الْعِبَادَةِ.

الثاني: أَنْ تَجْعَلَهَا وَسِيلَةً لَّكَ فِي الدَّعَاءِ، بِأَنْ تَذْكُرَهَا بَيْنَ يَدَيِ الدَّعَاءِ أَوْ تَخْتِمَ الدَّعَاءَ بِهَا، فَتَقُولُ: يَا غَفُورُ اغْفِرْ لِي وَيَا سَمِيعُ اجْعَلْنِي سَامِعًا. وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَادْعُوهُ بِهَا﴾ مَعْنِيَانِ:

الْمَعْنَى الْأَوَّلُ: التَّعَبُّدُ لِلَّهِ بِمُقْتَضَاهَا؛ لِأَنَّ الدَّعَاءَ يَأْتِي بِمَعْنَى الْعِبَادَةِ ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ

الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴿٦٠﴾ ﴿٦١﴾

والثاني: سؤال الله بها؛ أي: تجعلها وسيلة لك في الدعاء، سواء جعلتها بين يدي الدعاء، أو ختمت الدعاء بها.

أما الاستعاذة بها فظاهر، تقول: اللهم إني أعوذ باسمك الأعظم، أعوذ بكلمات الله التامات. يعني: تتعوذ بصفات وأسماء الله.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٣٩٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ فِرَاشُهُ فَلْيَنْفُضْهُ بِصِنْفَةٍ ثَوْبِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَلْيَقُلْ: بِاسْمِكَ رَبِّ وَضَعْتَ جَنْبِي وَبِكَ أَرْفَعُهُ، إِنْ أَمْسَكَتْ نَفْسِي فَافْغِرْ لَهَا، وَإِنْ أَرْسَلْتَهَا فَاحْفَظْهَا بِمَا تَحْفَظُ بِهِ عِبَادَكَ الصَّالِحِينَ»^(١).

تابعه يحيى، وبشر بن المفضل عن عبيد الله، عن سعيد، عن أبي هريرة ض عن النبي ﷺ. وزاد زهير وأبو صمرة وإسماعيل بن زكريا، عن عبيد الله، عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة ض عن النبي ﷺ.

ورواه ابن عجلان، عن سعيد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

تابعه محمد بن عبد الرحمن، والدراوردي وأسماء بن حفص.

❖ قوله: «وزاد زهير». هذا لا يضرب؛ يعني: كونه يحذف أحد الرجال في السند لا يضرب؛ لأنه يجوز أن يكون الراوي رواه عن شيخه أو شيخ شيخه، فلا يكون هذا من باب المزيد في متصل الأسانيد^(٢)، فالإنسان ربما يزوي عن زيد وهو شيخه عن عمرو، وزيد يزوي عن عمرو، ثم يأتي الأول فيروي عن عمرو مباشرة، هذا واقع وعلى هذا فليس في السند من طعن، وليس من باب المزيد في متصل الأسانيد.

❖ قوله: «فَلْيَنْفُضْهُ بِصِنْفَةٍ ثَوْبِهِ».

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٣٨٠ / ١٣):

الصِّنْفَةُ بفتح المهملة، وكسر النون، بعدها فاء، طُرْتُه، وقيل: طَرَفُهُ وقيل: جَانِبُهُ، وقيل حَاشِيَتُهُ التي فيها هُدْبَةٌ، وَقَالَ فِي «النهاية» طَرَفُهُ الَّذِي يَلِي طَرَفَهُ.

قلت: وتقدم في الدعوات بلفظ «دَاخِلَةً إِزَارِهِ». وتقدم هناك معناها، فالأولى هنا أن يقال: المراد

(١) رواه مسلم (٢٧١٤).

(٢) انظر: «تدريب الراوي» (٢٠٣ / ٢).

طَرَفُهُ الَّذِي مِنَ الدَّخْلِ جَمْعًا بَيْنَ الرَّوَابِيتَيْنِ ^(١) اهـ

وهذا هو القولُ الصحيحُ أنَّ المرادُ به طرفه من الداخل، والحكمةُ من ذلك أنَّ الطرفَ في الغالبِ هو مُلْتَقَى الأوساخ، فإذا تَوَسَّخَ مِنَ الْفَرَّاشِ لم يكنْ في هذا غَضَاضَةً عَلَى لَبْسِ الثَّوبِ، ولهذا قال: إِنَّكَ تَمَسُّحُهُ بِدَاخِلَةِ الثَّوبِ أَيْضًا لِأَجْلِ إِنْ كَانَ هُنَاكَ وَسَخٌ يَكُونُ فِي دَاخِلِ الثَّوبِ، وهذا مِنْ حَسَنِ تَوْجِيهِ الرَّسُولِ ﷺ وَإِرْشَادِهِ، وَتَرْبِيَّتِهِ؛ يَعْني. حَتَّى كَيْفَ تَنْفُضُ فَرَّاشَكَ بِثَوْبِكَ، أَنْفُضْهُ بِدَاخِلِهِ مِنْ أَسْفَلِهِ؛ لِأَنَّكَ إِنْ نَفَضْتَهُ مِنْ أَعْلَاهُ رُبَّمَا يَكُونُ فِيهِ أَدَى فَيَتَلَطَّخُ الثَّوبُ مِنْ فَوْقٍ، وَيُظْهِرُ لِلنَّاسِ، وَكَذَلِكَ لَوْ أَنَّكَ نَفَضْتَهُ مِنْ ظَاهِرِ الثَّوبِ الْأَسْفَلِ رُبَّمَا يَكُونُ فِيهِ أَدَى فَيُشَاهِدُهُ النَّاسُ.

وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يَلَاحِظَ ثِيَابَهُ حَتَّى لَا يَكُونَ فِيهَا أَدَى فَتَنْقَمَعَ أَعْيُنُ النَّاسِ مِنَ النَّظَرِ إِلَيْهِ، وَيَقَالُ: هَذَا رَجُلٌ مَهْمَلٌ، لَا يُبَالِي بِنَفْسِهِ.

وَالإِنْسَانُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَظْهَرَ بِمُظْهِرٍ يَتَقَرَّرُ النَّاسُ مِنْهُ، وَلِهَذَا كَانَ الرَّسُولُ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَبَاشِرَ أَهْلَهُ، وَهِيَ حَائِضٌ بِأَمْرُهَا أَنْ تَتَرَدَّدَ لِئَلَّا يَشَاهِدَ مِنْهَا فِي مَجْلِ الْفَرْجِ مَا تَتَقَرَّرُ مِنْهُ النَّفْسُ مِنَ الدَّمِ، فَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ لَا يُبَالِي بِهَا، تَجِدُهُ يَأْكُلُ مِثْلًا رَمَانَةً، فَتَنْقُطُ نَقْطَةً عَلَى ثَوْبِهِ، فَيَكُونُ الثَّوبُ أَحْمَرَ، فَيَتَرَكُهُ، رُبَّمَا يَرْعُفُ أَنْفَهُ، فَتَنْقُطُ نَقْطَةً عَلَى ثَوْبِهِ، فَهَذِهِ تَتَقَرَّرُ مِنْهَا النَّفُوسُ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ عَلِمَ أَمْتَهُ حَتَّى هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ الَّتِي قَدْ لَا تَخْطُرُ عَلَى بَالِ الْإِنْسَانِ، وَغَالِبُ النَّاسِ يَكُونُ لَهُ ثَوْبٌ عِنْدَ الْمَنَامِ فَيَأْخُذُ ثَوْبَ الْمَنَامِ أَوْ الثَّوبَ الَّذِي يَلْبِسُهُ وَيَمْسُحُ بِهِ، فَإِذَا لَمْ يَتَيَسَّرْ ذَلِكَ فَلْيَمْسُحْ بِالْعُتْرَةِ بِدَاخِلِهَا.

يَنْفُضُهُ؛ أَي: فَرَّاشَهُ ثَلَاثَ مَرَاتٍ، وَقَدْ وَرَدَ التَّعْلِيلُ لِهَذَا، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَفَهُ عَلَى فَرَّاشِهِ، فَلِذَلِكَ سُنُّ لِلإِنْسَانِ أَنْ يَفْعَلَ هَذَا ثَلَاثَ مَرَاتٍ، فَيَنْفُضُهُ ثَلَاثَ مَرَاتٍ بِثَوْبِهِ، فَإِذَا لَمْ يَتَيَسَّرْ فَبِعُتْرَتِهِ، وَبَعْضُ النَّاسِ يَطْوِي فَرَّاشَهُ وَلَا يَنْشُرُهُ إِلَّا عِنْدَ نَوْمِهِ، فَالْأَوْلَى أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ أَيْضًا حَتَّى فِي هَذِهِ الْحَالِ، أَمَّا إِذَا بَقِيَ الْفَرَّاشُ مَنْشُورًا مِنَ الْأَصْلِ فَهَذَا لَا إِشْكَالَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَنَامُ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ أَوْ الشَّيَاطِينُ أَوْ الْجِنُّ إِذَا لَمْ تَنْشُرْهُ إِلَّا عِنْدَ مَنَامِكَ فَالْأَحْسَنُ أَنْ تَفْعَلَ هَذَا.

❦ قَوْلُهُ: «وَلْيَقُلْ بِاسْمِكَ رَبِّ وَضَعْتَ جَنْبِي وَبِكَ أَرْفَعُهُ». وَهَذَا إِذَا نَامَ وَاضْطَجَعَ يَقُولُهُ، وَلِهَذَا إِذَا وَضَعَ جَنْبَهُ يَقُولُ: بِاسْمِ اللَّهِ. فَيُضَعُّ جَنْبَهُ عَلَى اسْمِ اللَّهِ ﷻ.

ثُمَّ قَالَ: «إِنْ أَمْسَكَتْ نَفْسِي فَافْغِرْ لَهَا، وَإِنْ أَرْسَلْتَهَا فَاحْفَظْهَا بِمَا تَحْفَظُ بِهِ عِبَادَكَ الصَّالِحِينَ». لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ يُمَسِّكُ نَفْسَ النَّائِمِ فَيَمُوتُ، وَهَذَا أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾ [الزُّمَرُ: ٤٢]، وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ مَعْنَى الْآيَةِ وَيَتَوَفَّى الَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيَمَسِّكُ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَى الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا النَّوْمَ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٣٩٤- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ رِبْعِيِّ، عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ قَالَ: «اللَّهُمَّ بِاسْمِكَ أَحْيَا وَأَمُوتُ». وَإِذَا أَصْبَحَ قَالَ «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْيَانَا بَعْدَ مَا أَمَاتَنَا وَإِلَيْهِ النُّشُورُ».

هذا الحديث: ذكره البخاري في باب السؤال بأسماء الله والاستعاذة بها، أما السؤال بأسماء الله فقد تقدّم الكلام عليها وأن الله أمرنا بها فقال: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾. وأما الاستعاذة بها فكذلك تستعيذ باسم الله، فتقول: أعوذ بالله، أعوذ بالرحمن، أعوذ بالعزیز، وما أشبه ذلك، وسبق أيضًا بيان معنى الاستعاذة^(١) وهي الاعتصام من المكروه، واللجأ هو الفرار لحصول المطلوب، فالاستعاذة تكون في المكروه واللجأ يكون في حصول المطلوب.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٣٩٥- حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ جِرَاشٍ، عَنْ خَرَشَةَ بْنِ الْحَرْثِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ مِنَ اللَّيْلِ قَالَ: «بِاسْمِكَ تَمُوتُ وَنَحْيَا، فَإِذَا اسْتَيْقَظَ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْيَانَا بَعْدَ مَا أَمَاتَنَا وَإِلَيْهِ النُّشُورُ».

قوله في هذا الحديث: «إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ مِنَ اللَّيْلِ» قيده بالمضجع من الليل، فيكون هذا الذكر من الأذكار الخاصة بنوم الليل، بدليل قوله: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْيَانَا بَعْدَ مَا أَمَاتَنَا وَإِلَيْهِ النُّشُورُ»؛ لأن النشور يكون في أول الأمر، كما يُنشَرُ الناس يوم القيامة في أول يوم القيامة.

وقوله: «بعد ما أَمَاتَنَا» فالمراد به النوم، ونوم الرسول ﷺ الذي هو فقد الإحساس الظاهر ثابت له، والدليل على هذا حديث أبي قتادة في انتظارهم للفجر، فإن الفجر طلع والنبي ﷺ معهم ولم يعلم به^(٢)؛ لأن النوم الذي هو فقد الإحساس الظاهر يثبت له ولغيره.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٣٩٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ فَقَالَ بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْنَا، فَإِنَّهُ إِنِ يَقْلَرُ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ فِي ذَلِكَ لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا»^(٣).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه باب الأذان بعد ذهاب الوقت.

(٣) رواه مسلم (١٤٣٤).

هذا من الاستعاذة باسم الله وقوله: «إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ». هذا كناية عن الجماع. «فَقَالَ بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا. فَإِنَّهُ إِنْ يُقَدَّرُ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ». سواءً ذَكَرَ أَوْ أُنْثَى، في ذلك؛ أي: في ذلك الجماع الذي قال فيه هذا الذكر «لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا».

واختلف العلماء في قوله: «لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا» فقيل: المعنى أنه لم يضره ضرراً بدنياً؛ لأن الشيطان إذا سقطَ الطفل من بطن أمه لكرهه وربما يقضي عليه بهذه اللكزة، ولذلك يصرخ الجنين إذا نزل من بطن أمه على إثر هذه اللكزة. وقيل: بل المراد لم يضره ضرراً حسيّاً ولا ضرراً قلياً، وأن هذا من الأسباب التي تمنع من ضرر الشيطان لهذا الحمل الذي نشأ بعد هذا الذكر.

والسبب قد يوجد له مانع يمنع من النفوذ ومن حصول المسبب، وهذا القول أصح، وهو أنه عام، فالمعنى لم يضره لا في بدنه ولا في قلبه، لكن هذا من باب الأسباب، والأسباب قد يوجد لها موانع، كما أن أسباب الإرث مثلاً توجد في الشخص كأن يكون قريباً أو زوجاً أو مولى ثم توجد موانع تمنع نفوذ هذه الأسباب.

والقاعدة العامة أن الأشياء لا تتم إلا باستكمال أسبابها وشروطها وانتفاء موانعها، فإذا طبقنا هذه القاعدة على هذا الحديث وشبهه، قلنا: هذا من رسول الله ﷺ لبيان السبب ثم قد يوجد موانع تمنع من نفوذ هذا السبب، ومن ذلك أن يعيش هذا الطفل بعد خروجه في بيئة سيئة، فقد تصرفه عن الاستقامة لقول النبي ﷺ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ»^(١). وفي هذا الحث، على أن يقول الإنسان هذا الذكر عند الجماع؛ أي: عند جماع أهله؛ لأنه يكتسب به هذه الفائدة العظيمة التي لو اشتراها الإنسان بالملايين لكانت رخيصة.

فإذا قال قائل: إذا أتى الإنسان أهله، وهي حامل، هل يقول هذا الذكر؟ أو لا يقوله؛ لأنه قد نشأ الولد؟

الجواب: نقول: الأفضل أن يقوله؛ لأن الإمام أحمد رحمه الله قال: إن الجماع يزيد في الحمل في سمعه وبصره وقوته. ولهذا قال النبي ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يَسْقِ مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ»^(٢). وهذا الحديث يشير إلى أن الجنين يتففع بالجماع، وعلى هذا فيقول هذا الذكر.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٣٩٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، حَدَّثَنَا فَضِيلٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَامٍ، عَنْ عَدِيِّ

(١) رواه البخاري (١٣٥٨)، (١٣٥٩)، (١٣٨٥)، ومسلم (٢٦٥٨).

(٢) رواه أبو داود (٢١٥٨)، والترمذي (١١٣١)، والدارمي (٢/٢٩٨)، (٢٤٧٧)، وحسنه الشيخ الألباني كما في تعليقه على سنن أبي داود.

بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ قُلْتُ: أُرْسِلُ كِلَابِي الْمُعَلَّمَةَ. قَالَ: «إِذَا أُرْسَلَتْ كِلَابَكَ الْمُعَلَّمَةَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَأَمْسَكَنْ فَكُلْ، وَإِذَا رَمَيْتَ بِالْمِعْرَاضِ فَخَزَقْ فَكُلْ»^(١).

في هذا الحديث: سَأَلَ عَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّهُ يُرْسِلُ كِلَابَهُ الْمُعَلَّمَةَ فَتَأْتِيهِ بِالصَّيْدِ قَدْ قَتَلَتْهُ هَلْ يَحِلُّ أَوْ لَا؟ فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّهُ يَحِلُّ لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ يُسَمِّيَ اللَّهَ عَلَى ذَلِكَ، وَهَذَا نَبَحْتُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بَحْثًا فَقْهِيًّا.

أَوَّلًا: قَوْلُهُ: «إِذَا أُرْسَلَتْ». هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ صَاحِبُ الْكِلَابِ هُوَ الَّذِي يُرْسِلُهَا، فَإِنْ اسْتَرْسَلَ الْكَلْبُ بِنَفْسِهِ - لَمَّا رَأَى الصَّيْدَ انْطَلَقَ عَلَيْهِ - فَهَلْ يَحِلُّ الصَّيْدُ أَوْ لَا يَحِلُّ؟

الْجَوَابُ: ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «إِذَا أُرْسَلَتْ». لَكِنْ قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنْ رَجَرَهُ فَاشْتَدَّ فِي عَدْوِهِ وَفِي طَلْبِهِ، فَإِنَّهُ يَحِلُّ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ هَذَا الرَّجْرَ صَارَ سَبَبًا فِي إِسْرَاعِهِ، فَيَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ وَلَمْ يُمْسِكْ لِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّ انْطِلَاقَهُ أَوَّلَ مَا رَأَى الصَّيْدَ بَدُونِ أَنْ تُرْسِلَهُ، مِنْ أَجْلِ أَنْ يَصِيدَ لِنَفْسِهِ، فَإِذَا رَجَرَتْهُ فَاشْتَدَّ فِي عَدْوِهِ لَطَلْبِهِ، دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ أَمْسَكَ لَكَ، وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ [التَّوْحِيدُ: ٤].

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ قَالَ: «الْمُعَلَّمَةَ». وَهِيَ الَّتِي عُلِّمَتْ الصَّيْدَ، وَقَدْ قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَالتَّعْلِيمُ هُوَ: أَنَّهُ يَسْتَرْسِلُ إِذَا أُرْسِلَ، وَيَنْزَجِرُ إِذَا رُجِرَ، يَغْنِي: يَرْتَدِعُ إِذَا طُلِبَ مِنْهُ الْوُقُوفُ، وَإِذَا أَمْسَكَ لَمْ يَأْكُلْ، فَالتَّعْلِيمُ يَحْصُلُ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: أَنَّهُ يَسْتَرْسِلُ إِذَا أُرْسِلَ وَيَنْزَجِرُ إِذَا رُجِرَ وَإِذَا أَمْسَكَ لَمْ يَأْكُلْ، فَإِنْ كَانَ لَا يَسْتَرْسِلُ إِذَا أُرْسِلَ، فَهَذَا لَمْ يَتَعَلَّمْ، كَذَلِكَ إِذَا أُرْسَلَتْهُ وَانْطَلَقَ عَلَى الصَّيْدِ وَرَجَرَتْهُ لِيَقِفَ لَمْ يَتَقَفْ، فَهَذَا لَمْ يَتَعَلَّمْ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُؤَدَّبٍ، وَإِذَا كَانَ يَسْتَرْسِلُ إِذَا أُرْسِلَ، وَيَنْزَجِرُ إِذَا رُجِرَ، لَكِنْ إِذَا أَمْسَكَ لَمْ يَأْتِ لَكَ إِلَّا بِنَصْفِ الصَّيْدِ، فَهَذَا أَيْضًا لَا يُوَكِّلُ مِنْ صَيْدِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أَكَلَ مِنْهُ دَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّهُ أَمْسَكَ لِنَفْسِهِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يَأْتِي بِبَقِيَّةِ الصَّيْدِ إِمَّا لِأَنَّهُ شَبِعَ، أَوْ لِأَنَّهُ يَرِيدُ أَنْ يَكُونَ شَرِيكًا لَكَ، لَكَ نَصْفُهُ وَلَهُ نَصْفُهُ، فَلَا يَحِلُّ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ: «وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ». مَتَى تَذَكَّرُ اسْمَ اللَّهِ؟ تَذَكَّرُهُ إِذَا أُرْسَلَتْهُ؛ أَيْ: حِينَ إِرْسَالِهِ، لَا إِذَا رَأَيْتَهُ قَابِضًا عَلَى الصَّيْدِ - الْأَمْرُ وَاسِعٌ - إِذَا سَمِعْتَ عَلَيْهِ إِذَا أُرْسَلَتْهُ، فَإِنَّهُ إِذَا صَادَ أَوْ أَمْسَكَ عَلَيْكَ حَلَّ، وَفِيهِمْ مَنْ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُسَمِّ اللَّهَ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ، سِوَاهُ تَرْكِ التَّسْمِيَةِ نِسْيَانًا، أَوْ جَهْلًا، أَوْ عَالِمًا ذَاكِرًا، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ لَا يَنْقُطُ سَهْوًا وَلَا جَهْلًا، فَإِذَا أُرْسَلَهُ وَلَمْ يُسَمِّ اللَّهَ، وَآتَى بِالصَّيْدِ فَإِنَّ الصَّيْدَ حَرَامٌ يَجِبُ تَرْكُهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَطَ التَّسْمِيَةَ، وَالشَّرْطُ لَا يَنْقُطُ سَهْوًا وَلَا جَهْلًا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَذِهِ الْحَالُ يَكْثُرُ فِيهَا النِّسْيَانُ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا رَأَى الصَّيْدَ ارْتَبَكَ، وَأُرْسَلَ الْكَلْبُ بِسُرْعَةٍ؛ لَثَلَا يَفُوتَهُ الصَّيْدُ، فَيَنْسَى كَثِيرًا.

قُلْنَا: ولو كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَا يُعْذَرُ بِتَرْكِ هَذَا الشَّرْطِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ قَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [٢٨٦: ٢٨٦].

وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ عَظِيمَةٌ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ؟

قُلْنَا: نَقُولُ بِمُوجِبِ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ، وَأَنَّ هَذَا الرَّجُلَ الَّذِي تَرَكَ التَّسْمِيَةَ نَسِيَانًا، لَا مُوَاخَذَةَ عَلَيْهِ، لَكِنْ لَوْ تَرَكَهَا عَمْدًا صَارَ مُوَاخَذًا، فنَقُولُ: بِالنَّسْبَةِ لِهَذَا الَّذِي أَرْسَلَ الصَّيْدَ وَنَسِيَ التَّسْمِيَةَ لَا مُوَاخَذَةَ عَلَيْهِ، وَلَا نُوْثْمُهُ، لَكِنْ بِالنَّسْبَةِ لِمَنْ يَأْكُلُ هُوَ الَّذِي نَمْنَعُهُ أَنْ يَأْكُلَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [٢٢١: ٢٢١]. لَكِنْ لَوْ أَكَلَ الْإِنْسَانُ مِنْ هَذَا الصَّيْدِ الَّذِي لَمْ يَسْمَعْ عَلَيْهِ، نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا، هَلْ يَأْتُمُّ أَوْ لَا يَأْتُمُّ؟

الْجَوَابُ: لَا يَأْتُمُّ، فَحِينَئِذٍ تَنْطَبِقُ الْقَاعِدَةُ، فنَقُولُ: هَذَا الصَّيْدُ مِنْ شَرْطِ حِلِّهِ التَّسْمِيَةُ، فَإِذَا فُقِدَ الشَّرْطُ فُقِدَ الْمَشْرُوطُ، كَمَا أَنَّ الْكَلْبَ لَوْ اسْتَرْسَلَ بِنَفْسِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ، كَذَلِكَ لَوْ اسْتَرْسَلَ بِإِرْسَالِ صَاحِبِهِ، وَلَكِنْ لَمْ يَسْمَعْ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ، وَلَا فَرْقٌ فِي هَذَا، وَمِثْلُهُ أَيْضًا الْمَذْبُوحُ، إِذَا ذُبَحَتْ وَنَسِيَتْ أَنْ تُسَمَّى اللَّهُ، فَإِنَّ الذَّبِيحَةَ حَرَامٌ، وَلَا تَحِلُّ؛ لِأَنَّ التَّسْمِيَةَ شَرْطٌ لِلْحِلِّ، وَالشَّرْطُ لَا يَسْقُطُ بِالسَّهْوِ وَالْجَهْلِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [١١٨: ١١٨]. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا»^(١). فَاشْتَرَطَ شَرْطَيْنِ: إِنْهَارَ الدَّمِ، وَذِكْرَ اسْمِ اللَّهِ، فَلَوْ أَنَّ أَحَدًا ذَبَحَ بِدُونِ إِنْهَارِ الدَّمِ جَاهِلًا، فَخَنَقَ الذَّبِيحَةَ وَمَاتَتْ، وَقَدْ سَمَى اللَّهَ عَلَيْهَا فَلَا تَحِلُّ، وَلَوْ كَانَ جَاهِلًا؛ لِأَنَّ هَذَا شَرْطٌ، وَلَوْ أَنَّهُ نَسِيَ وَذَبَحَ بِخَنَقٍ ثُمَّ مَاتَتْ، وَقَدْ سَمَى اللَّهَ عَلَيْهَا، فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ؛ لِأَنَّ إِنْهَارَ الدَّمِ شَرْطٌ فَالتَّسْمِيَةُ كَذَلِكَ مِثْلُ إِنْهَارِ الدَّمِ؛ لَا بَدَّ مِنْهَا.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ التَّسْمِيَةَ عَلَى الذَّبِيحَةِ وَالصَّيْدِ سُنَّةٌ وَلَيْسَتْ بِشَرْطٍ. وَهَذَا قَوْلٌ ضَعِيفٌ جَدًّا، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا شَرْطٌ فِي الذَّبِيحَةِ وَفِي الصَّيْدِ، لَكِنَّهَا تَسْقُطُ بِالنَّسْيَانِ فِي الذَّبِيحَةِ، وَلَا تَسْقُطُ بِالنَّسْيَانِ فِي الصَّيْدِ، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ. وَاسْتَدَلُّوا بِعَدَمِ السَّقُوطِ فِي الصَّيْدِ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَأَرْسَلْتُ كِلَابَكُمْ، وَذَكَرْتُ اسْمَ اللَّهِ». فَجَعَلَ التَّسْمِيَةَ شَرْطًا، وَأَمَّا الذَّبِيحَةُ، فَالتَّسْمِيَةُ عَلَيْهَا وَاجِبَةٌ وَلَيْسَتْ بِشَرْطٍ، فَتَسْقُطُ بِالنَّسْيَانِ وَالْجَهْلِ، وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا تَسْقُطُ التَّسْمِيَةُ لَا فِي الصَّيْدِ وَلَا فِي الذَّبِيحَةِ، وَأَنَّهُ إِذَا نَسِيَ التَّسْمِيَةَ فِي الصَّيْدِ أَوْ فِي الذَّبِيحَةِ فَالصَّيْدُ وَالْمَذْبُوحُ حَرَامٌ^(٢) وَقَوْلُهُ أَصَحُّ وَأَقْعَدُ. وَأَمَّا التَّفْرِيقُ بَيْنَ الصَّيْدِ وَالدَّبِيحَةِ، فَكَانَ مُقْتَضًى النَّظَرِ أَنَّ تَسْقُطَ التَّسْمِيَةِ فِي الصَّيْدِ دُونَ الذَّبِيحَةِ، لِأَنَّ الذَّبِيحَةَ يَذْبَحُهَا الْإِنْسَانُ وَهُوَ مُطْمَئِنٌّ هَادئٌ النَّفْسِ، بِخِلَافِ الصَّيْدِ.

(١) رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ (٢٤٨٨)، وَمُسْلِمٌ (١٩٦٨).

(٢) انْظُرْ «مَجْمُوعُ فِتَاوَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ» (٣٥/٢٣٩، ٢٤٠).

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ الرِّسُولَ ﷺ اشْتَرَطَ ذِكْرَ اسْمِ اللَّهِ فِي الصَّيْدِ، فنقول: وكذلك أيضًا في الذبيحة، فإنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَكُلُوهُ، إِلَّا السِّنُّ وَالظُّفْرُ، وَسَأُحَدِّثُكُمْ عَنْ ذَلِكَ، أَمَّا السِّنُّ فَمَعْظَمٌ، وَأَمَّا الظُّفْرُ فَمُدَى الْحَبَشَةِ».

ثانيًا: في الحديث، قال: «إِذَا رَمَيْتَ بِالْمِعْرَاضِ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَأَصَابَ، فَخَزَقَ فُكْلٌ»، وَإِنْ أَصَابَ بَعْرَضِهِ فَلَا تَأْكُلِ الْمِعْرَاضُ: مثال العَصَا، فإذا رَمَيْتَ بِالْعَصَا، وكان رأسه مُدَيَّبًا فأصاب الصيدَ برأسه فَخَزَقَهُ حَتَّى أَنْهَرَ الدَّمَ، فإنه يؤكَلُ، وأما إذا صَدَمَ الصَّيْدَ، وضربَ الصيدَ بعرضه، وماتَ الصَّيْدُ، فإنه لا يؤكَلُ؛ لأنَّه داخلٌ في قوله تعالى: ﴿وَالْمَوْقُوذَةُ﴾ (البقرة: ٢٣). والموقوذة: هي التي تُضْرَبُ بعَصَا أو شبهه حَتَّى تَمُوتَ.

فإن رَمَى الصَّيْدَ بِحَجَرٍ، وقتلَ الحجرُ الصَّيْدَ بِثِقَلِهِ لَا بِحَدِّهِ، فإنه لا يَحِلُّ؛ لأنَّه كالمعرَضِ تَمَامًا، والصَّيْدُ بالبندقية المعروفة التي تُقَذَّفُ بالسُّطْنِ، وهو الحبات الصغيرة، فهل يَحِلُّ؟

الجواب: نعم يَحِلُّ؛ لأنَّه لا يَقْتُلُ بِثِقَلِهِ، وإنما يَقْتُلُ بِنَفْوَذِهِ، فهو كَرَأْسِ السَّهْمِ، وقد اضطرب العلماء أَوَّلَ مَا خَرَجَ هَذَا النُّوعُ مِنَ السَّهَامِ، هل يَحِلُّ أَوْ لَا؟ وَلَكِنَّهُمْ أَجْمَعُوا بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى الْحَلِّ، وقالوا: كُلُّ إِنْسَانٍ يَعْرِفُ أَنَّ السُّطْنَةَ هَذِهِ لَوْ ضَرَبْتَ الصَّيْدَ لَمْ يَمُتْ، وَأَنَّهَا إِنَّمَا تَقْتُلُهُ بِنَفْوَذِهَا، فيكون حلالًا.

ولو أَنَّ الْكَلْبَ خَنَقَ الصَّيْدَ وَجَاءَ بِهِ، فهل يَحِلُّ أَوْ لَا؟

الجواب: فيه خلافٌ، والمشهورُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ جُرْحٌ، لقوله ﷺ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ». والقول الثاني: أَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ، لعمومِ قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾. والاحتياطُ أَلَّا يَأْكُلَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٣٩٨- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، قَالَ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ عُرْوَةَ، يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ هُنَا أَقْوَامًا حَدِيثًا عَهْدُهُمْ بِشِرْكَ، يَأْتُونَا بِلُحْمَانٍ لَا نَدْرِي يَذْكُرُونَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا أَمْ لَا. قَالَ: «اذْكُرُوا أَنْتُمْ اسْمَ اللَّهِ وَكُلُوا». تَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَالْدَّرَاوَزِيُّ، وَأَسَامَةُ بْنُ حَفْصٍ.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ»:

قَوْلُهُ فِيهِ: «تَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ». هو الطفاوي، وعبدُ العزيزُ بْنُ مُحَمَّدٍ، هو: الدَّرَاوَزِيُّ، وَأَسَامَةُ بْنُ حَفْصٍ هو: المدني، وتقدَّم في الذبائح بيان مَنْ وَصَّلَهَا، وطريقُ الدَّرَاوَزِيِّ وَصَّلَهَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَمْرِو الْعَدَنِيِّ فِي «مُسْنَدِهِ». عنه، وتقدَّم القولُ فِي هَذَا السَّنَدِ بِأَشْبَحَ مِنْ هَذَا هُنَاكَ^(١).
قَوْلُهُ: «لَا نَدْرِي يَذْكُرُونَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا أَمْ لَا. قَالَ: اذْكُرُوا أَنْتُمْ اسْمَ اللَّهِ وَكُلُوا».

في هذا من الفوائد الفقهية:

أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا وَقَعَ مِنْ أَهْلِهِ، فَإِنَّ الْأَصْلَ فِيهِ السَّلَامَةُ، فَالْبَيْعُ إِذَا وَقَعَ مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ، فَلْأَصْلُ فِيهِ السَّلَامَةُ، وَأَنَّهُ مِلْكُ الْبَائِعِ، وَلَا يَحْتَاجُ أَنْ نَقُولَ: أَثْبَتَ، وَكَذَلِكَ الْهَبَةُ وَجَمِيعُ الْعُقُودِ وَالْأَفْعَالِ أَيْضًا، إِذَا صَدَرَتْ مِنْ أَهْلِهَا، فَإِنَّ الْأَصْلَ فِيهَا السَّلَامَةُ.

وفيه أيضًا: أَنَّ الذَّابِحَ إِذَا كَانَ أَهْلًا لِلذَّبْحِ وَشَكَّكَنا هل سَمَّى أم لا؟ فَإِنَّا لَا نَلْتَفِتُ إِلَى هَذَا الشَّكِّ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ: السَّلَامَةُ، وَلِهَذَا لَمَّا سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَبَائِحِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ الَّذِينَ هُمْ حَدِيثُوا عَهْدَ بَشْرِكٍ، وَالْغَالِبُ أَنَّ حَدِيثَ الْعَهْدِ بِالْشَّرِكِ لَا يَعْرِفُ أَحْكَامَ الْإِسْلَامِ، وَمَعَ ذَلِكَ، قَالَ: «سَمُّوْا أَنْتُمْ وَكُلُّوْا». أَي: اذْكُرُوا أَنْتُمْ اسْمَ اللَّهِ وَكُلُّوْا، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ الذَّبِيحَةَ إِذَا ذَبَحَهَا مَنْ هُوَ أَهْلٌ لِلذَّبْحِ، لَا تَسْأَلُ هل سَمَّى أم لا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ ذَبِيحَتَهُ حَلَالٌ، وَكَذَلِكَ لَا تَسْأَلُ كَيْفَ ذَبَحَ، هل ذَبَحَ بِالسَّكِينِ، أَوْ بِخَنْقٍ، أَوْ بِغَيْرِ ذَلِكَ لَا نَسْأَلُ؛ لِأَنَّ التَّسْمِيَةَ شَرْطٌ، وَإِنْهَارَ الدَّمِ شَرْطٌ، وَإِذَا كُنَّا لَا نَسْأَلُ عَنِ التَّسْمِيَةِ، فَإِنَّا لَا نَسْأَلُ عَنِ إِنْهَارِ الدَّمِ، وَلَا فَرْقٍ، فَإِذَا أَطْعَمْنَا يَهُودِيًّا، أَوْ نَصْرَانِيًّا لَحْمًا، فَهَلْ نَأْكُلُ، أَوْ نَقُولُ: كَيْفَ ذَبَحْتَ؟ وَهَلْ سَمَّيْتَ؟ لَا نَقُولُ هَذَا، وَإِنَّا نَأْكُلُ، وَلَكِنْ نُسَمِّي.

وَيُسَمِّرُ هَذَا الْحَدِيثُ بِفَحْوَاهُ، بِإِتِّفَاعِ السُّوَالِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ: «سَمُّوْا أَنْتُمْ وَكُلُّوْا». لَيْسَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَبْحَثُوا عَنْ فِعْلٍ غَيْرِكُمْ، فَإِنَّ هَذَا مِنَ التَّعَمُّقِ وَمِنَ التَّنَطُّعِ، وَلَكِنْ أَنْتُمْ سَمُّوْا عَلَى فِعْلِكُمْ، وَلَا تَبْحَثُوا عَنْ فِعْلٍ غَيْرِكُمْ، وَهَذَا هُوَ الْمَوَافِقُ لِلشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَنَطَّعَ وَيَتَعَمَّقَ مَا دَامَ الْفِعْلُ صَدَرَ مِنْ أَهْلِهِ فَلَا يَبْحَثُ.

❦ وَقَوْلُهُ: «سَمُّوْا أَنْتُمْ وَكُلُّوْا». هَلْ مُرَّاهُ التَّسْمِيَةَ عَلَى الذَّبْحِ الَّذِي هُوَ فِعْلٌ غَيْرُهُمْ، أَوْ عَلَى الْأَكْلِ الَّذِي هُوَ فِعْلُهُمْ؟

الْجَوَابُ: الْمُرَادُ هُوَ الثَّانِي؛ لِأَنَّ التَّسْمِيَةَ وَالذَّبْحَ لَا فَائِدَةَ مِنْهَا، فَقَدْ انْتَهَى الذَّبْحُ، فَالتَّسْمِيَةُ هُنَا عَلَى الْأَكْلِ الَّذِي هُوَ فِعْلُنَا، وَفِي هَذَا مِنْ يُسَرِّ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَسَهُولَتِهَا مَا فِيهِ، وَأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يُكَلِّفُ أَنْ يَبْحَثَ، وَلَوْ أَنَّ كُلْفَنَا أَنْ تَبْحَثَ لَصَاقَتْ عَلَيْنَا الْأُمُورُ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: مَنْ ذَبَحَ هَذَا؟ إِنَّهُ فَلَانٌ، أَيْبَحَثُوا هَلْ هُوَ يُصَلِّي أَوْ لَا يُصَلِّي، وَابْحَثُوا أَيْضًا هَلْ هُوَ قَدْ تَمَلَّكَ هَذِهِ الذَّبِيحَةَ عَلَى وَجْهِ شَرْعِيٍّ أَوْ لَا؟ فَإِنْ قَالُوا: نَعَمْ، اشْتَرَاهَا مِنْ فَلَانٍ، نَقُولُ: كَيْفَ جَاءَتْ؟ فَإِنْ قَالُوا: اشْتَوَّهَبَهَا مِنْ فَلَانٍ، فنَقُولُ لِلْوَاهِبِ: كَيْفَ جَاءَتْ، قَالَ مَثَلًا: عَوْضُ خُلْعٍ مِنْ امْرَأَتِي. فنَقُولُ: مِنْ أَيْنَ جَاءَ الْمَرَأَةُ. وَبَقِينَا نَتَسَلَّلُ، إِلَى مَا لَا نِهَآيَةَ لَهُ. لَكِنْ مِنْ لَطْفِ اللَّهِ ﷻ أَنَّا لَا نَتَعَمَّقُ هَذَا التَّعَمُّقَ، فَلْأَصْلُ فِي التَّصَرُّفِ الْوَاقِعِ مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ السَّلَامَةُ وَالصَّحَّةُ، إِلَّا أَنْ تَتَيَقَّنَ أَنَّهُمْ لَمْ يُسَمُّوْا أَوْ لَمْ يُنْهَرُوا الدَّمُ، فَلَا نَأْكُلُ، وَلَكِنْ إِذَا شَكَّكَنا هل الذَّابِحُ يَمْنَنُ تَحِلُّ ذَبِيحَتِهِ أَوْ لَا؟

الْجَوَابُ: نَقُولُ: إِنْ كَانَ هُنَاكَ أَصْلٌ نَبْنِي عَلَيْهِ، بَيَّنَّا عَلَى الْأَصْلِ، مِثْلَ أَنْ نَشْكَّ فِي رَجُلٍ مُسْلِمٍ هَلْ هُوَ يُصَلِّي أَوْ لَا يُصَلِّي، فَلْأَصْلُ الصَّلَاةُ، أَمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَدَيْنَا أَصْلٌ مِثْلَ أَنْ شَكَّكَنا فِي الْقَائِمِينَ عَلَى

الْمَجْزِرِ هَلْ هُمْ مُسْلِمُونَ أَوْ مُشْرِكُونَ، أَوْ شُيُوعِيُونَ، أَوْ مَجُوسِيُونَ، فَهَلْ نَاكُلُ أَوْ لَا نَاكُلُ؟
الجواب: لَا نَاكُلُ؛ لِأَنَّا الْآنَ شَكَكْنَا فِي أَهْلِيَةِ الذَّابِحِ، لَا فِي الشَّرْطِ الَّتِي تَتَرْتَّبُ عَلَى ذَبْحِهِ،
فَحَيْثُ لَا نَاكُلُهَا.

وَالْمَجُوسِيُّ، لَا تَحِلُّ ذَبِيحَتُهُ، وَقَدْ قِيلَ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ: إِنَّ أَبَا ثَوْرٍ يَرَى أَنَّ الْمَجُوسِيَّ تَحِلُّ ذَبِيحَتُهُ.
فَقَالَ: أَبُو ثَوْرٍ كَاسِمُهُ^(١)، نَعَمْ شَدَّدَ فِي هَذَا؛ لِأَنَّ مَا قَالَهُ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ، فَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، إِنَّ
الْمَجُوسَ تُنَكِّحُ نِسَاؤُهُمْ، أَوْ تَحِلُّ ذَبَائِحُهُمْ، وَلِهَذَا نَقُولُ: إِنَّهُ لَا تَحِلُّ ذَبِيحَةُ الْمَجُوسِيِّ، وَلَا تُنَكِّحُ
نِسَاؤُهُمْ، وَإِنْ كَانَ تَوَخَّذَ مِنْهُمْ الْجَزِيَّةُ؛ لِأَنَّ الْجَزِيَّةَ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ تَوَخَّذَ مِنْ كُلِّ كَافِرٍ، مِنْ
الْمَجُوسِيِّ، وَالْيَهُودِيِّ، وَالنَّصْرَانِيِّ، وَالشُّبُوعِيِّ وَغَيْرِهِمْ. وَلَوْ أَنَّ الْكِتَابِيَّ أَوْ الْمُسْلِمَ أَعَانَ مُشْرِكًا عَلَى
الذَّبْحِ، هَلْ تَحِلُّ الذَّبِيحَةُ؟

الجواب: نَقُولُ: الْمَعُونَةُ إِنْ كَانَتْ عَلَى الذَّبْحِ نَفْسِهِ فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ؛ لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ فِي هَذَا الْفِعْلِ مُبَيِّحٌ
وَحَاطِظٌ، بِمَعْنَى: أَنَّ الْإِثْنَيْنِ أُمْسَكَا بِالسَّكِينِ وَذَبَّحَاهُ، فَهَذَا لَا تَحِلُّ الذَّبِيحَةُ، أَمَّا لَوْ نَاوَلَ مَنْ لَا تَحِلُّ
ذَبِيحَتُهُ السَّكِينِ، مَنْ تَحِلُّ ذَبِيحَتُهُ فَذَبَّحَ، فَإِنَّهَا تَحِلُّ، وَكَذَلِكَ لَوْ ذَبَّحَ فَأَنْهَرَ الدَّمَ ثُمَّ كَمَّلَ الذَّبْحَ مَنْ لَا
تَحِلُّ ذَبِيحَتُهُ، فَهَذَا حَلَالٌ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٣٩٩- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: ضَحَّى النَّبِيُّ ﷺ
بِكَبْشَيْنِ، يُسَمَّى وَيَكْبَرُ^(١).

وَالشَّاهِدُ قَوْلُهُ: يُسَمَّى وَيَكْبَرُ. فَذَبَّحَ بِاسْمِ اللَّهِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٠٠- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ قَبَسٍ، عَنْ جُنْدَبٍ، أَنَّهُ شَهِدَ النَّبِيَّ ﷺ
يَوْمَ النَّحْرِ صَلَّى ثُمَّ خَطَبَ: فَقَالَ، «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا أُخْرَى، وَمَنْ لَمْ يَذْبَحْ
فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ»^(٢).

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: «فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ». وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الشَّرْطَ لَا يَسْقُطُ بِالْجَهْلِ؛ لِقَوْلِهِ: «مَنْ
ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا أُخْرَى». فَإِنَّ عَمُومَهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا، وَلِهَذَا لَمَّا قَالَ أَبُو
بُرْدَةَ بْنُ نِيَّارٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ آتِيَ إِلَى الصَّلَاةِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَطْعَمَ أَهْلِي وَيَأْكُلُوا. يَعْني

(١) انظر «المغني» لابن قدامة (١٣/٢٩٦).

(٢) رواه مسلم (١٩٦٦).

(٢) رواه مسلم (١٩٦٠).

مُبَكِّرِينَ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَذْبَحَ بِذِكْلِهَا، وَقَالَ لَهُ: «إِنَّ شَأْنَكَ شَأْنُ لَحْمٍ»^(١). مع أَنَّهُ كَانَ جَاهِلًا، لَكِنِ الشَّرْطَ لَا يَسْقُطُ بِالْجَهْلِ، كَمَا ذَكَرْنَا قَبْلَ ذَلِكَ.

قَالَ: «وَمَنْ لَمْ يَذْبَحْ فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ». اسْتَنْبَطَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ». أَنَّ الْجَارَّ وَالْمَجْرُورَ فِي الْبَسْمَلَةِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقَهُ فِعْلًا مُنَاسِبًا لِلْعَمَلِ الَّذِي ابْتَدَأَتْهُ بِالتَّسْمِيَةِ، فَمِثْلًا إِذَا أَرَادَ الْإِنْسَانُ يَتَوَضَّأُ، وَقَالَ: بِسْمِ اللَّهِ. فَمُتَعَلِّقُ الْبَسْمَلَةِ: اتَّوَضَّأُ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ، يَقُولُ: بِسْمِ اللَّهِ أَدْخُلُ.

ثُمَّ قَالَ الْبَحَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٠١- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَخْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ، وَمَنْ كَانَ خَالِفًا فَلْيَخْلِفْ بِاللَّهِ»^(٢).

قَوْلُهُ ﷺ: «لَا تَخْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ». إِنَّمَا خَصَّ الْأَبَاءَ؛ لِأَنَّهُ الْغَالِبُ، فَقَدْ كَانُوا يَخْلِفُونَ بِأَبَائِهِمْ، ثُمَّ أَرَشَدَ لِمَا نَهَى عَنِ الْخَلْفِ بِالْأَبَاءِ، أَرَشَدَ إِلَى ذِكْرِ مَنْ يُخْلَفُ بِهِ، وَهُوَ اللَّهُ، وَقَالَ: «وَمَنْ كَانَ خَالِفًا فَلْيَخْلِفْ بِاللَّهِ». فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى تَحْرِيمِ الْخَلْفِ بِالْأَبَاءِ، وَمِثْلُهُ الْخَلْفُ بِأَيِّ مَخْلُوقٍ كَانَ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ»^(٣). حَتَّى بِالرَّسُولِ ﷺ لَا يَجُوزُ الْخَلْفُ بِهِ، حَتَّى بِجَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّى بِالْعَرْشِ، أَوْ أَيِّ مَخْلُوقٍ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ الْخَلْفُ بِهِ، فَمَنْ حَلَفَ بِهِ فَقَدْ أَشْرَكَ. قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبَرٍ فِي «الْفَتْحِ»:

حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ: «لَا تَخْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ». تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي الْأَيَّانِ وَالنَّذِيرِ، قَالَ: نَعِيمُ بْنُ حَمَادٍ، فِي «فِي الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ». ذَلَّتْ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ -يَعْنِي الْوَارِدَةَ فِي الْاسْتِعَاذَةِ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ، وَالسُّؤَالِ بِهَا، مِثْلَ حَدِيثِ الْبَابِ وَحَدِيثِ عَائِشَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ «بِاسْمِ اللَّهِ أَرْقِيكَ» وَكِلَاهُمَا عِنْدَ مُسْلِمٍ، وَفِي الْبَابِ، عَنْ عُبَادَةَ، وَمِيمُونَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَغَيْرِهِمْ عِنْدَ النَّسَائِيِّ، وَغَيْرِهِ بِأَسَانِيدٍ جَيِّدَةٍ- عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، إِذْ لَوْ كَانَ مَخْلُوقًا لَمْ يُسْتَعِذْ بِهَا، إِذْ لَا يُسْتَعَاذُ بِمَخْلُوقٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [٢٠:٢٥]. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَإِذَا اسْتَعِذْتَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ». وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي كِتَابِ «السُّنَنِ». قَالَتِ الْجَهْمِيَّةُ لِمَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَزَلْ بِأَسْمَاءِهِ وَصِفَاتِهِ، قُلْتُمْ بِقَوْلِ النَّصَّارَى حَتَّى جَعَلُوا مَعَهُ غَيْرَهُ، فَأُجَابُوا بِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّهُ وَاحِدٌ بِأَسْمَاءِهِ وَصِفَاتِهِ... إِلَى آخِرِهِ^(٤).

يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ فِي مِطَابَقَتِهِ لِلتَّرْجُمَةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ وَجْهِ بَعِيدٍ أَنْ يُقَالَ: الْخَلْفُ بِاللَّهِ تَعْظِيمٌ لَهُ فَيَكُونُ فِي هَذَا تَعْظِيمٌ

(١) رواه مسلم (٦٩١) (٤).

(٢) رواه مسلم (٤٦٤٦) (٣).

(٣) رواه الترمذي (١٥٣٥)، وأحمد (٣٤/٢)، وأبو داود (٣٢٥١)، وصححه الشيخ الألباني في تعليقه على «سنن أبي داود».

(٤) انظر «فتح الباري» (٣٨١/١٣).

له أسماء الله، وإذا عظمته أساء الله صارت محلاً للاستعاذة. من هذا الوجه ممكن، لكن فيه شيء من البعد، ثم إن قوله: إن الاستعاذة لا تكون للمخلوق، ليس هذا على إطلاقه، بل الاستعاذة بالمخلوق فيها قدر عليه جائز، وفي ذلك أحاديث منها: فعادت المخزومية بأُم سلمة^(١)، ويعوذ عائذ بالبيت^(٢)، من كان متعوذاً^(٣)، فمن وجد فيها ملجأ أو معاذاً^(٤).

فإن قال قائل: كيف نجتمع بين نهي الرسول ﷺ عن الحلف بالآباء مع أنه حلف ﷺ، فقال: «أفْلَحَ وأبيه إن صدق». في قصة الرجل الذي سأل عن الإسلام، فقال: والله، لا أزيد على هذا، ولا أنقص. فقال الرسول ﷺ: «أفْلَحَ وأبيه، إن صدق».

الجواب: وقد اختلفت أجوبة العلماء في هذا: فقال بعضهم: إن في هذا تصحيحاً، وأن الأصل أفلح والله، لكن لما كان بالاول لا ينفقون الكلمات، ولا يصنعون عليها حركات، صارت والله. «أفْلَحَ والله إن صدق». قريباً من أبيه. ولا شك أن هذا خطأ؛ لأن الأحاديث رويت بالنقل بالقول، والنقل بالكتابة، والذين رَوَوْها رَوَوْها: «أفْلَحَ وأبيه».

قال بعضهم: هذا قبل النهي عن الحلف بالآباء، وهذا القول يحتاج إلى شاهد، هو التاريخ. وقال بعض العلماء: إن هذا مما يجري على اللسان بلا قصد، فهو كقوله: «نكحك أهلك يا معاذ»^(٥).

هذه ثلاثة أقوال، وقال بعض العلماء:

إن النبي ﷺ يستحيل أن يكون في قلبه من تعظيم المحلوف به، مثل ما يكون في قلب غيره، وعلى هذا فيكون مستثنى.

وهذه أربعة أقوال ورشحوا هذا القول يعني قَوَّه بأن النبي ﷺ لم يحلف بأبيه، بل حلف بأبي غيره، فلا يكون في قلبه من التعظيم ما يكون في قلب من حلف بأبيه؛ لأن من حلف بأبيه يحلف بشخص هو عنده في قمة العظمة والعزة والافتخار به، بخلاف من حلف بأبي غيره، فإنه لا يكون في قلبه له مثل ما يكون في قلبه لأبيه.

ويحتمل أن نقول: هذا من المتشابه، وعندنا ما هو محكم، والواجب عند الاشتباه أن نرجع إلى المحكم ونقول: الله أعلم، فقد يكون هذا من خصائص الرسول أو نسياناً أو قبل التحريم، أو مما يجري على اللسان بلا قصد، كل هذا مُحْتَمِلٌ، فما دام مُحْتَمِلًا وعندنا شيء واضح مُحْكَمٌ، فالواجب الرجوع إلى المحكم.

(١) مسلم (١٦٨٩).

(٢) أخرجه مسلم (٢٨٨٢).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) أخرجه الترمذي (٢٦١٦)، والنسائي في «الكبرى» (١١٣٩٤). وابن ماجه (٣٩٧٣).

ومن قال: إنَّ الرسولَ قصدَ وربَّ أبيه فهذا بعيدٌ، فالأصلُ عدمُ هذا التقديرِ.
وقد وقعت روايةٌ بحذفها وحيثُ فلا إشكالَ ويُنظرُ أيُّها أوثقُ، مَنْ أثبتَّها، أو مَنْ حَذَفَهَا، فإذا
كَانَ مَنْ أثبتَّها أوثقَ، فلا بدَّ مِنَ الإجابةِ على الإشكالِ، وإذا كَانَ مَنْ حَذَفَهَا أوثقَ، صَارَ هذا شاذًّا،
وأرى أنَّ الرَّاجحَ أَنَّهُ محكَّمٌ ومتشابهٌ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤ - باب ما يُذكرُ في الذاتِ والنُّعوتِ وأَسامي اللهِ.

وقال: حُبيِّبٌ: وذلك في ذاتِ الإله. فذكرَ الذاتَ بِاسْمِهِ تَعَالَى.

يَعْنِي: هل تُطلَقُ الذاتُ على اللهِ ﷻ؟ وهل الربُّ ﷻ ذاته مجردة عن الصفاتِ؟ لا، ولهذا قال
البخاريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في الذاتِ والنُّعوتِ، والنُّعوتُ هي الأوصافُ، قال: وأَسامي اللهِ، فهنا ذاتٌ، واسمٌ،
وصفةٌ فكلُّها ثابتةٌ لله، فإذا قلتَ اللهُ الخالقُ، فالخالقُ تدلُّ على ذاتٍ وهي اسمٌ مِنَ أَسْمَاءِ اللهِ، ويدلُّ
على صفةٍ، ولهذا لا يُمكنُ أَنْ نقولَ: إِنَّ اللهَ ذاتٌ مجردةٌ عن الصفاتِ، كما قاله مَنْ يَقولُهُ مِنَ غُلَاةِ
الجهميةِ وغيرهم، وقالوا: إِنَّهُ لا يجوزُ أَنْ نثبتَ صفاتٍ بل هو ذاتٌ فقط، لأنَّ إثباتَ الصفاتِ
القديمَةِ - على حدِّ قولهم - يفتضي إثباتَ قدماءٍ مُتعدِّدين، وإثباتُ قدماءٍ مُتعدِّدين شركٌ، مثال ذلك:
إذا قلتَ: أنا أثبتُ اللهُ ذاتًا وأثبتُ العزةَ له، عزةٌ قديمةٌ لم يزلْ ولا يزالُ عزيزًا، وأثبتُ القدرةَ له، وأثبتُ
العلمَ، وأثبتُ السَّمْعَ، وأثبتُ البصرَ، وكلُّها قديمةٌ. يَقولون: هذا شركٌ، النَّصَارَى أَشْرَكُوا بِأَنْثَيْنِ،
وأنتَ أشركتَ بعددٍ كثيرٍ.

إذن لا يجوزُ أَنْ نثبتَ اللهُ صفةً هي قديمةٌ، ولا يجوزُ أَنْ نثبتَ له صفةً حادثةً، أيضًا؛ لأنَّا لو أثبتنا
صفةً حادثةً لَزِمَ قيامُ الحوادثِ به، وما قامتْ به الحوادثُ فهو حادثٌ، قالوا: وترتبَ على اعتقادهم
هذا أن قالوا: ليس اللهُ صفاتٍ، وإنَّما هو ذاتٌ مُجردةٌ عن الصفاتِ.

والبخاريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بيَّنَ أَنَّ هناكَ ذاتًا، وهناكَ نُعوتًا، وهي الصفاتُ، وهناكَ أَسامي، كُلُّها ثابتةٌ لله ﷻ،
الذاتُ والاسمُ والصفةُ، ومستحيلُ أَنْ تُوجدَ ذاتٌ مُجردةٌ عن الصفاتِ، لو لم يكنْ مِنْ صفاتها إِلَّا صفةُ
الوجوبِ لكانَ كافيًا؛ لأنَّ كُلَّ عينٍ قائمةٌ بنفسِها؛ لا بدَّ أَنْ يكونَ لها صفةٌ، فإن قلتَ: لا أَصِفُهُ بالوجودِ.
قلنا: ما ضدُّ الوجودِ؟

الجوابُ: العدمُ، إذن فانتَ وَصَفْتَهُ بالعدمِ، فإن قال: أنفي الوجودَ والعدمَ.

قلنا: هذا مستحيلٌ؛ لأنَّ الوجودَ والعدمَ يَقِضَانِ، والنقيضانِ لا يَقِفَانِ أَبَدًا، لا بدَّ لكلِّ شيءٍ مِنْ
وجودٍ أو عدمٍ، أمَّا أَنْ نقولَ: لا موجودٌ ولا معدومٌ، ولا نَصِفُهُ بالوجودِ ولا بالعدمِ. فهذا شيءٌ
مستحيلٌ، والعجبُ أَنْ هؤلاءِ - نسألُ اللهَ العافية - يُسَبِّهُونَهُ بالشَّيْءِ الممتنعِ الذي لا يَقولُ به أحدٌ؛
لأنَّهم إذا قالوا: لا نَصِفُهُ بالوجودِ ولا بالعدمِ. سَبِّهُوه بالممتنعِ، ولو أَنَّهُمْ سَلَكُوا مسلكَ السلفِ،

وقالوا: آمَنَّا بالله، وصدَّقنا بكلِّ ما وصف الله به نفسه، لو جَدُّوا الراحةَ القلبيةَ ولأصابوا الحقَّ، وهو سهلٌ ويسيرٌ، ولهذا لا تجدُ هذا التعمقَ وهذا التنطعَ عند الصحابةِ رضي الله عنهم، فما حصل التعمقُ والتنطعُ والإيراداتُ والإشكالاتُ إلا بعد أن خاض الإنسانُ فيما لا يعنيه.

❦ وقولُ حبيبٍ: «وذلك في ذاتِ الإله»: فذكر الذاتَ باسمه تعالى. فأثبتَ الله الذاتَ، وذلك في ذاتِ الإله، فأثبتَ الذاتَ والاسمَ، وهذه المسألةُ سيأتي -إن شاء الله- الكلامُ عليها مبسوطاً؛ لأنَّ من الناسِ مَنْ أنكر أن نقولَ: إنَّ الله ذاتاً. بناءً على أنَّ الأصلَ أنَّ الذاتَ في اللغةِ العربيةِ لا تأتي بمعنى العين، وإنَّما تأتي بمعنى الصاحب، فنقولُ: ذاتُ الشيء. أي: صاحبه الشيء، ونقولُ: امرأةُ ذاتُ جمالٍ، والدارُ ذاتُ الاتساعِ، وما أشبه ذلك، فهي بمعنى صاحبةٍ ولا تأتي بمعنى الشيء القائم بنفسه، ولكنَّ هذا القولُ المردودُ بمثل ما قال البخاريُّ رحمته الله في قولِ حبيبٍ: وذلك في ذاتِ الإله. وعارضوا بأنَّ المرادَ بالذاتِ الجهةُ، فذاتُ الإلهِ، يعني: الجهةُ، وسيأتي -إن شاء الله- الكلامُ على هذا مبسوطاً.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٧٤٠٢- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ أَبِي سُفْيَانَ بْنِ أَبِي سَيْدٍ بْنِ جَارِيَةَ الثَّقَفِيِّ، حَلِيفُ لَيْثِ زُهْرَةَ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشْرَةَ مِنْهُمْ حُبَيْبُ الْأَنْصَارِيِّ، فَأَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيَّاضٍ أَنَّ ابْنَةَ الْحَارِثِ أَخْبَرَتْهُ أَنَّهُمْ حِينَ اجْتَمَعُوا اسْتَعَارَ مِنْهَا مُوسَى يَسْتَجِدُّ بِهَا، فَلَمَّا خَرَجُوا مِنَ الْحَرَمِ لِيَقْتُلُوهُ قَالَ حُبَيْبُ الْأَنْصَارِيِّ:

وَلَسْتُ أَبَالِي حِينَ أَقْتُلُ مُسْلِمًا عَلَى أَى شَيْءٍ كَانَ لِلَّهِ مَصْرَعِي
وَذَلِكَ فِي ذَاتِ الْإِلَهِ وَإِنْ يَشَاءُ يُبَارِكْ عَلَى أَوْصَالِ شِلْوٍ مُخَرِّعٍ

فَقَتَلَهُ ابْنُ الْحَارِثِ فَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ خَبَرَهُمْ يَوْمَ أَصِيبُوا.

ترجمة الباب اشتملت على كلمات ثلاث: الذات، والنعوت، والأسامي.

* أمَّا النعوتُ فهي الأوصافُ، فأوصافُ الله تعالى تُسمَّى نَعُوتًا، كما تُسمَّى أوصافًا. فنقولُ

مثلاً: نعتُ الله نفسه بكذا وكذا، أي: وصف.

* وأمَّا الأسامي؛ أسامي الله، فأمرها معلومٌ، فقد سمَّى الله نفسه بأسماء كثيرة، وجعل منها تسعة

وترسعين اسمًا من أحصاها دخل الجنة.

* أمَّا الذاتُ، فالذاتُ كلمةٌ اختلفَ علماءُ اللغةِ هل هي فصيحةٌ من العربيةِ، أو هي مولدةٌ

وليسَتْ بعربيةٌ؟ من جهة استعمالها بمعنى النفس، وأكثرُ المحققين على أنَّها مؤلدةٌ، وليسَتْ من

العربيةِ في شيء، وإنَّما هي من مصطلحِ أهلِ الكلام، جعلوها بدلاً عن كلمةِ النفس، فنقولُ مثلاً: جاءَ

زيدٌ نفسه، أو: جاءَ زيدٌ ذاته. يجعلونها بدلاً عنها، ولكنها ليست من كلامِ العربِ العَرَبِاءِ، كما قالَ

وَتُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى «التي» عِنْدَ طِيءٍ فَيَجْعَلُونَ «ذات» بِمَعْنَى «التي» كَمَا يَجْعَلُونَ «ذو» بِمَعْنَى «الذي» وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

فَإِنَّ السَّمَاءَ مَاءً أَبِي وَجَدِّي وَبِئْسَ رِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوِيْتُ^(١)
أَيُّ: بَرِّي الَّذِي حَفَرْتُ وَالَّذِي طَوَيْتُ. وَيُقَالُ: جَاءَتْ ذَاتُ أَرْضَ صَعْتٍ وَلَكَّاهَا. أَيُّ: الَّتِي أَرْضَعَتْ وَلَكَّاهَا.

وَتَأْتِي بِمَعْنَى «جهة» وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَنَقَلْنَاهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ﴾ [الزَّحَرَةُ: ٢١٨]. أَيُّ: جِهَةُ الْيَمِينِ وَجِهَةُ الشِّمَالِ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهَا قَوْلُ خُبَيْبِ بْنِ خُثَيْبٍ رحمته: «وذلك في ذاتِ الإله». وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ فِي إِبْرَاهِيمَ: «كَذَبَ ثَلَاثَ كَذَبَاتٍ فِي ذَاتِ اللَّهِ». أَيُّ: فِي جِهَتِهِ^(٢) وَالْمَرَادُ: فِي سَبِيلِهِ وَطَاعَتِهِ.

وَتَأْتِي زَائِدَةٌ لِلتَّوَكِيدِ؛ تَوْكِيدُ التَّنْكِيرِ. مَثَلُ: قَدِمْنَا مَكَّةَ ذَاتَ يَوْمٍ فَوَجَدْنَا الْحَرَمَ خَفِيفًا فَقَوْلُهُ: ذَاتَ يَوْمٍ. هَذِهِ زَائِدَةٌ لِلتَّوَكِيدِ التَّنْكِيرِ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: قَدِمْنَا مَكَّةَ يَوْمًا وَهَذَا يَوْجَدُ كَثِيرًا فِي الْحَدِيثِ، خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ وَمَا أَشْبَهَهَا، فَهِيَ زَائِدَةٌ لِلتَّوَكِيدِ التَّنْكِيرِ. هَذِهِ أَرْبَعَةُ مَعَانٍ لِلذَّاتِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

أَمَّا «ذات» بِمَعْنَى: نَفْسِ الشَّيْءِ وَحَقِيقَةُ الشَّيْءِ، فَهَذِهِ اخْتَلَفَ فِيهَا عُلَمَاءُ الْعَرَبِيَّةِ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ أَنْكَرَ اسْتِعْمَالَهَا فِي هَذَا الْمَعْنَى، وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَهَا، وَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهَا. وَظَاهِرُ صَنِيعِ الْبَخَارِيِّ رحمته جَوَازُ اسْتِعْمَالِهَا بِمَعْنَى النَّفْسِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: مَا الْعِلَاقَةُ بَيْنَ هَذَا الْاسْتِعْمَالِ، وَبَيْنَ الْمَعْنَى الْأَصْلِيَّةِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ؟ قُلْنَا: الْمَعْنَى الْأَصْلِيَّةُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ أَنْ تَأْتِيَ بِمَعْنَى صَاحِبَةٍ، فَهَمَّ يَقُولُونَ: ذَاتَ عِلْمٍ. أَيُّ: صَاحِبَةُ عِلْمٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى ذُو عِلْمٍ. فَأَصْلُهَا مُضَافَةٌ، لَكِنْ حُذِفَ الْمُضَافُ ثُمَّ بَقِيََتْ نَكْرَةً فَعُرِفَتْ بِ«ال»، وَلِهَذَا مَنَعَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنْ يَقُولُوا: ذَاتَ بِالنِّسْبَةِ لِلَّهِ. قَالُوا: لَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولُوا: ذَاتَ بِالنِّسْبَةِ لِلَّهِ، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّاءَ لِلتَّأْنِيثِ، وَلَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ الْكَلِمَةِ الْمُؤَنَّثَةِ بِالنَّاءِ - وَلَوْ لِلْمُبَالَغَةِ - بِالنِّسْبَةِ لِلَّهِ ﷻ وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّ اللَّهَ عَلَّامَةٌ. وَيَجُوزُ أَنْ يَقُولُوا: هَذَا الرَّجُلُ عَلَّامَةٌ. أَمَّا اللَّهُ فَتَقُولُوا: عَلَّامُ الْغُيُوبِ. فَانْتِ إِذَا أَتَيْتَ بِذَاتٍ تَرِيدُ بِهَا الرَّبَّ ﷻ، فَإِنَّ هَذَا يَغْنِي تَأْنِيثَ مَا يُضَافُ إِلَى اللَّهِ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ، خِلَافَ اسْتِعْمَالِ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ الْمُحَقِّقِينَ.

وَالْخِلَاصَةُ: أَنَّ الذَّاتَ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ تَسْتَعْمَلُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ.

أَمَّا فِي الاصِّطِلَاحِ - وَلَا مُشَاحَّةَ فِي الاصِّطِلَاحِ - وَهُوَ الْمَعْنَى الْجَدِيدُ لَهَا، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى

(١) انظر: «خزانة الأدب» (٦/ ٣٤، ٣٥)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٥٩١)، «لسان العرب» (١٥/ ٤٦٠). (ذوا)،

«شرح التصريح» (١/ ١٣٧).

(٢) رواه البخاري (٣٣٥٨)، ومسلم (٢٣٧١).

نفس، فيقال: ذات وصفات. ذات الله؛ أي: نفس الله، وجاء زيد ذاته؛ أي: نفسه، فتكون مضافة، كذات الله، وتكون مقطوعة عن الإضافة، مُعَرَّفَةٌ بِأَلٍ مِثْلِ الذَّاتِ، وهذا هو ما ذهب إليه البخاري رحمه الله.

فإن قال قائل: استدلال البخاري رحمه الله بقول حبيب: «وذلك في ذات الإله». هل يطابق ما ترجم به؟ لأن البخاري ترجم على أن الذات بمعنى النفس؛ وحبيب ما أراد ذلك؛ لأنه لا يريد ذات الإله التي هي نفسه، وإنما يريد ذات الإله؛ أي: في سبيل الله، أو في طاعة الله، أو في مرضاة الله، أو ما أشبه ذلك، لكن كأن البخاري يقول: يكفي في هذا أن استعملت الذات مضافة إلى الله، فأخذ من جواز استعمال ذات مضافة إلى الله، أن يوصف بها الله عز وجل.

وتقدم في صحيح البخاري تفصيل قصة حبيب.

قال العيني في «عمدة القاري»:

وهي أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشْرَةَ رَهْطٍ سَرِيَّةً عَيْنًا، وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ عَاصِمُ بْنُ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيُّ - جَدُّ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ - فَاَنْطَلَقُوا حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالْهَدَاةِ وَهُوَ بَيْنَ عُسْفَانَ وَمَكَّةَ ذُكِرُوا لِحَيٍّ مِنْ هَذِيلٍ، يُقَالُ لَهُمْ بَنُو لِحْيَانَ، فَتَفَرَّوْا لَهُمْ قَرِيبًا مِنْ مِائَتِي رَجُلٍ، كُلُّهُمْ زَامٍ، فَاقْتَصَوْا أَثَارَهُمْ حَتَّى وَجَدُوا مَأْكَلَهُمْ تَمْرًا تَزَوَّدُوهُ مِنَ الْمَدِينَةِ فَقَالُوا: هَذَا تَمْرٌ يَثْرَبُ. فَاقْتَصَوْا أَثَارَهُمْ، فَلَمَّا رَأَوْهُمْ عَاصِمٌ وَأَصْحَابُهُ لَجُّوا إِلَى فَذْدَقٍ، وَأَحَاطَ بِهِمْ الْقَوْمُ فَقَالُوا لَهُمْ: انْزِلُوا وَأَعْطُونَا بِأَيْدِيكُمْ، وَلَكُمْ الْعَهْدُ وَالْمِيثَاقُ، وَلَا نَقْتُلُ مِنْكُمْ أَحَدًا. قَالَ عَاصِمُ بْنُ ثَابِتٍ أَمِيرُ السَّرِيَّةِ أَمَّا أَنَا فَوَاللَّهِ لَا أَنْزِلُ الْيَوْمَ فِي ذِمَّةِ كَافِرٍ، اللَّهُمَّ أَخْبِرْ عَنَّا نَبِيَّكَ. فَرَمَوْهُمْ بِالنَّبْلِ، فَقَتَلُوا عَاصِمًا فِي سَبْعَةِ، فَنَزَلَ إِلَيْهِمْ ثَلَاثَةَ رَهْطٍ بِالْعَهْدِ وَالْمِيثَاقِ، مِنْهُمْ حُبَيْبُ الْأَنْصَارِيِّ وَابْنُ دَيْنَةَ وَرَجُلٌ آخَرٌ، فَلَمَّا اسْتَمَكَّتُوا مِنْهُمْ أَطْلَقُوا أَوْتَارَ قِسِيَّهِمْ فَأَوْثَقَوْهُمْ، فَقَالَ الرَّجُلُ الثَّلَاثُ: هَذَا أَوَّلُ الْغَدْرِ، وَاللَّهِ لَا أَصْحَبُكُمْ، إِنْ لِي فِي هَؤُلَاءِ لَأَسُوءَةٌ. يُرِيدُ الْقَتْلَى، فَجَرَّرُوهُ وَعَالَجُوهُ عَلَى أَنْ يَصْحَبَهُمْ، فَأَبَى، فَقَتَلُوهُ، فَاَنْطَلَقُوا بِحُبَيْبٍ وَابْنِ دَيْنَةَ حَتَّى بَاعُوهُمَا بِمَكَّةَ بَعْدَ وَقْعَةِ بَدْرٍ، فَاتَّبَعَ حُبَيْبًا بَنُو الْحَارِثِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ نَوْفَلِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ، وَكَانَ حُبَيْبٌ هُوَ قَتَلَ الْحَارِثَ بْنِ عَامِرٍ يَوْمَ بَدْرٍ، فَلَبِثَ حُبَيْبٌ عِنْدَهُمْ أَسِيرًا، فَأَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيَّاضٍ أَنَّ بِنْتَ الْحَارِثِ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهُمْ حِينَ اجْتَمَعُوا اسْتَعَارَ مِنْهَا مُوسَى يَسْتَجِدُّ بِهَا فَأَعَارَتْهُ، فَأَخَذَ ابْنَا لِي وَأَنَا غَافِلَةً حَتَّى آتَاهُ قَوْجَدْتُهُ مُجْلِسُهُ عَلَى فَخِذِهِ وَالْمُوسَى بِيَدِهِ، فَفَزَعَتْ فِرْعَوْنَةَ عَرَفَهَا حُبَيْبٌ فِي وَجْهِهِ فَقَالَ: تَخْشَيْنِ أَنْ أَقْتُلَهُ، مَا كُنْتُ لَأَفْعَلَ ذَلِكَ. وَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ أَسِيرًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ حُبَيْبٍ، وَاللَّهِ لَقَدْ وَجَدْتُهُ يَوْمًا يَأْكُلُ مِنْ قِطْفِ عِنَبٍ فِي يَدِهِ، وَإِنَّهُ لَمُوتِقٌ فِي الْحَدِيدِ، وَمَا بِمَكَّةَ مِنْ ثَمَرٍ، وَكَانَتْ تَقُولُ إِنَّهُ لَرِزْقٌ مِنَ اللَّهِ رَزَقَهُ حُبَيْبًا، فَلَمَّا خَرَجُوا مِنَ الْحَرَمِ؛ لِيَقْتُلُوهُ فِي الْحِلِّ، قَالَ لَهُمْ حُبَيْبٌ: ذَرُونِي أَرْكَعَ رَكَعَتَيْنِ. فَتَرَكُوهُ، فَكَعَّ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ قَالَ: لَوْلَا أَنْ تَنْظُنَّوْا أَنَّ مَآبِي جَزَعٌ لَطَوَّلْتُهَا، اللَّهُمَّ أَحْصِهِمْ عَدَدًا.

وَلَسْتُ أَبَالِي حِينَ أُقْتَلُ مُسْلِمًا عَلَى أَى شَيْءٍ كَانَ لِلَّهِ مَضْرَعِي
وَذَلِكَ فِي ذَاتِ الْإِلَهِ وَإِنْ بَشًا يُبَارِكْ عَلَى أَوْصَالِ شُلُوِّ مُحْزَعٍ

فَقَتَلَهُ ابْنُ الْحَارِثِ ، فَكَانَ خُبَيْبٌ هُوَ سَنَ الرَّكَعَتَيْنِ لِكُلِّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ قُتِلَ صَبْرًا ، فَاسْتَجَابَ اللَّهُ
لِعَاصِمِ بْنِ ثَابِتٍ يَوْمَ أُصِيبَ ، فَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ خَبَرَهُمْ وَمَا أُصِيبُوا ، وَبَعَثَ نَاسٌ مِنْ كُفَّارِ
قُرَيْشٍ إِلَى عَاصِمٍ حِينَ حَدَّثُوا أَنَّهُ قُتِلَ لِيُؤْتُوا بَشِيءَ مِنْهُ يُعْرَفُ ، وَكَانَ قَدْ قَتَلَ رَجُلًا مِنْ عُظَمَائِهِمْ يَوْمَ
بَدْرٍ ، فَبُعِثَ عَلَى عَاصِمٍ مِثْلُ الظُّلَّةِ مِنَ الدَّبْرِ ، فَحَمَتُهُ مِنْ رَسُولِهِمْ ، فَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى أَنْ يَقْطَعُوا مِنْ
لَحْمِهِ شَيْئًا . اهـ

هَاتَانِ كَرَامَتَانِ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ : حَمَاةُ عَاصِمٍ ، وَهَذَا الرِّزْقُ الَّذِي يَأْتِي بِهِ اللَّهُ ﷻ إِلَى خُبَيْبٍ ، وَأَنَا
أَرَى مِثْلَ هَذِهِ الْقِصَّةِ الْعَظِيمَةِ أَنْ تُسَجَّلَ وَتُنَشَرَ بَيْنَ النَّاسِ ، لِمَا فِيهَا مِنْ تَثْبِيَةِ الْإِيمَانِ وَالْأَسْوَةِ الْحَسَنَةِ
بِهَوْلَاءِ الَّذِينَ هُمْ مَفْخَرَةُ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا يَشْجَعُ الْإِنْسَانَ وَيَزِيدُ فِي إِيْمَانِهِ ، وَيَزِيدُ فِي صَبْرِهِ ،
انْظُرْ إِلَى عَاصِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَمَنْ مَعَهُ قَالَ : لَا يُمَكِّنُ أَنْ أَنْزَلَ عَلَى ذِمَّةِ كَافِرٍ . وَمَنْ يَتَّقِ الْكَافِرَ ، وَمَاذَا فَعَلُوا
بذِمَّتِهِمْ ، الَّذِينَ نَزَلُوا عَلَى ذِمَّتِهِمْ يَبِيعُوا فِي مَكَّةَ كَمَا يَبِاعُ الْغَنَمُ .
الْحَاصِلُ : أَنَّ هَذِهِ لَوْ تَقَيَّدُ وَتُجْعَلُ فِي دَفْتَرٍ يُقَيَّدُ فِيهِ مِثْلُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَمُرُّ بِنَا لَا سِيَّمًا مَا وَقَعَ
مِنْهَا فِي الصَّحِيحِ ؛ لِأَنَّهَا نَبْرَاسٌ يُقْتَدَى وَيُؤْخَذُ بِهِ .

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥ - بَابُ: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ٣٠]. وقوله جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿تَعْلَمُ مَا

فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [البقرة: ١١٦].

من صفات الله ﷻ أيضًا: النفس، والبخاري رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ فَهْمِهِ أَنَّهُ أَتَى بِهَذَا الْبَابِ بَعْدَ ذِكْرِ الْبَابِ الَّذِي فِيهِ الذَّاتُ؛ لِيُشِيرَ إِلَى أَنَّ الذَّاتَ بِمَعْنَى النَّفْسِ، وَنَفْسُ الشَّيْءِ هُوَ الشَّيْءُ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ٣٠] أَي: يُحَذِّرُكُمْ إِيَّاهُ، وَلَيْسَتْ النَّفْسُ شَيْئًا، وَاللَّهُ شَيْئًا آخَرُضَ، فَاللَّهُ هُوَ النَّفْسُ.

وَكَذَلِكَ ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [البقرة: ١١٦]؛ أَي: تَعْلَمُ مَا عِنْدِي أَنَا فِي نَفْسِي، وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ، فَلَيْسَتْ النَّفْسُ صِفَةً زَائِدَةً عَلَى الذَّاتِ بَلْ هِيَ الذَّاتُ نَفْسُهَا، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ﴾ [البقرة: ١٨]. هَلِ الْمَرَادُ ﴿أَنْفُسِهِمْ﴾ بِأَنْفُسِهِمْ شَيْءٌ آخَرُ غَيْرُ ذَوَاتِهِمْ؟ الْجَوَابُ: لَا، هِيَ ذَوَاتُهُمْ، وَعَلَى هَذَا؛ فَالنَّفْسُ بِمَعْنَى الذَّاتِ، ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ يَعْني يُحَذِّرُكُمْ إِيَّاهُ، وَيَدُلُّ لَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِئَلَّا تَأْزِبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠] ﴿وَلِئَلَّا تَقُولُوا﴾ [البقرة: ٤١] ﴿وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ يَجِبُ أَنْ يُحَذَرَ مِنَ اللَّهِ ﷻ لَا يُحَذَرُ مِنْهُ ظَاهَرًا فَقَطْ، بَلْ ظَاهَرًا وَبَاطِنًا فِيمَا يَقُولُ وَفِيمَا يَفْعَلُ وَفِيمَا يُضْمِرُ عَلَنًا أَوْ سِرًّا؛ لِأَنَّ اللَّهَ ﷻ يَقُولُ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَتَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ﴾ [البقرة: ١٦]. رَزَقَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ الْيَقِينَ.

إِذَا: عَلِمَ الْإِنْسَانُ هَذَا وَأَيَقَنَ؛ فَإِنَّهُ سَوْفَ يَخْشَى رَبَّهُ ﷻ، وَيَخَافُ أَنْ يَقَعَ فِي مُحَارِمِهِ، وَيُحَذَرُ ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾.

وَقَالَ: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ الْقَائِلُ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ، يَقُولُ اللَّهُ ﷻ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَحْيَى ابْنُ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُخِي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ﴾. تَنْزِيهَا لَكَ أَنْ أَقُولَ مِثْلَ هَذَا الْكَلَامِ ﴿مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ [البقرة: ١٧]. وَلَمَّا نَعَى أَنْ يَكُونَ قَالَهُ بَيْنَ مَاذَا قَالَ لَهُمْ، فَقَالَ: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [البقرة: ١٧٧]. وَاتَّبَاعُ عِيسَى النَّصَارَى الْيَوْمَ - الَّذِينَ يَدْعُونَ أَنَّهُمْ أَتْبَاعُ عِيسَى وَهُمْ كَاذِبُونَ - يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ، وَعِيسَى قَدْ قَالَ لَهُمْ: ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾. لَكِنْ هُمْ يَعْْبُدُونَ الْآنَ عِيسَى، وَأَمَّهُ، وَالرَّبَّ؛ ثَلَاثَةً أَقَانِيْمَ عِنْدَهُمْ، بَلْ بَعْضُهُمْ يَعْْبُدُ الصَّلِيبَ، وَهَذَا مِنْ سَفَهِهِمْ وَضَلَالِهِمْ، فَالصَّلِيبُ فِي الْأَصْلِ خَشَبَةٌ مُصْلُوبٌ عَلَيْهَا - عَلَى مَا رَزَعُوا - عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالْعَقْلُ يَقْتَضِي أَنَّ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ الَّذِي يَتَّبِعُ عِيسَى وَيَحِبُّ عِيسَى إِذَا رَأَى الصَّلِيبَ كَسَرَهُ، أَلَيْسَ كَذَلِكَ؟ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ يُحِبُّ عِيسَى، هَلْ يَحِبُّ الصَّلِيبَ الَّذِي صُلِبَ عَلَيْهِ؟

الجواب: لا، بل يَكْرَهُهُ، فَمُقْتَضَى الْعَقْلِ أَنَّهُ يَكْسِرُ الصَّلِيبَ؛ لَأَنَّهُ عَلَى زَعْمِهِمْ صَلَّبَ عَلَيْهِ نَبِيُّهُمْ، وَنَحْنُ نُبْرِئُ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَنَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، نُبْرِئُهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ صَلْبَ، وَاللَّهُ تَعَالَى نَزَّهَ عَنْ ذَلِكَ، وَلَمَّا هَمُّوا بِقَتْلِهِ وَصَلَبِهِ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٥٧]. وَسَبَّحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ! إِنَّ أَصْلَ ضَلَالِهِمْ مَبْنِيٌّ عَلَى شُبْهَةٍ، وَالضَّلَالُ كُلُّهُ شُبْهَةٌ، فَقَدْ شُبِّهَ لَهُمْ رَجُلٌ عَلَى أَنَّهُ عِيسَى فَقَتَلُوهُ وَصَلَبُوهُ، وَقَالُوا: هَذَا عِيسَى، وَلَيْسَ الَّذِي قَتَلَهُ أَيْضًا النَّصَارَى، الَّذِي قَتَلَهُ الْيَهُودُ، وَالَّذِي صَلَبَهُ الْيَهُودُ - عَلَى زَعْمِهِمْ - وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٥١]. وَانْظُرْ كَيْفَ كَانُوا أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ، وَهُمْ أَعْدَاءُ فِي الْوَاقِعِ، لَكِنْ هُمْ أَوْلِيَاءُ ضِدَّ عَدُوِّ ثَالِثٍ وَهُمْ الْمُسْلِمُونَ، وَالْمُسْلِمُونَ أَعْدَاءُ لَهُمْ مِنْذُ بَرَخَ صَدْرُ الْإِسْلَامِ إِلَى الْيَوْمِ، وَإِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَسَوْفَ يُقْتَلُ الْيَهُودُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - عَلَى يَدِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى يَخْتَبِئُوا بِالشَّجَرِ: فَيَقُولُ الشَّجَرُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، هَذَا يَهُودِيٌّ تَحْتِي فَاقْتُلْهُ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا جَاءَ بِالتَّوْحِيدِ الَّذِي جَاءَ بِهِ إِخْوَانُهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مِمَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [١٣]. وَمَعْنَى تَوَفَّيْتَنِي؛ أَي: قَبَضْتَنِي إِلَيْكَ وَرَفَعْتَنِي.

* * *

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٠٣ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ. وَمَا أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْمَدْحُ مِنَ اللَّهِ».^(١)

فِي هَذَا الْحَدِيثِ: إثباتُ الْغِيَرَةِ لِلَّهِ ﷻ. وَالْغِيَرَةُ لَا تُحَدُّ بِأَوْضَحٍ مِنْ لَفْظِهَا، الْغِيَرَةُ هِيَ الْغِيَرَةُ، وَإِنَّ الْإِنْسَانَ يَغَارُ وَلَكِنْ لِلْغِيَرَةِ آثَارٌ مِنْهَا الْغَضَبُ، فَمَا مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ ﷻ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ، وَقَدْ ثَبِتَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ فِي قِصَّةِ صَلَاةِ الْكُسُوفِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَزْنِيَ عَبْدُهُ أَوْ تَزْنِي أَمَتُهُ»^(٢)، يَعْنِي: أَنَّ اللَّهَ يَغَارُ غِيَرَةً شَدِيدَةً لَا يَوْجِدُ لَهَا نَظِيرًا إِذَا زَنَى عَبْدُهُ أَوْ زَنَتْ أَمَتُهُ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى عِظَمِ الزَّنَا عِنْدَ اللَّهِ ﷻ وَأَنَّهُ يَغَارُ مِنْهُ ﷻ غِيَرَةً شَدِيدَةً.

قَوْلُهُ: «وَمَا مِنْ أَحَدٍ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْمَدْحُ مِنَ اللَّهِ». فَاللَّهُ ﷻ يُحِبُّ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ يُثْنُوا عَلَيْهِ وَأَنْ يَمْدَحُوهُ؛ لَأَنَّهُ أَهْلٌ لِلذِّكْرِ ﷻ، أَهْلٌ لِأَنْ يُثْنَى عَلَيْهِ وَأَنْ يُمَدَحَ، فَلِذَلِكَ يُحِبُّ هَذَا، وَهَذَا مِنْ كَمَالِهِ ﷻ أَنْ يُحِبَّ أَنْ يُثْنَى عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، مَعَ أَنَّنَا لَا نُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْهِ، ثُمَّ هَذَا الثَّنَاءُ مُصْلِحَتُهُ تَعَوُّدُ لَنَا فَهُوَ

(١) رواه مسلم (٢٧٦٠).

(٢) رواه مسلم (٩٠١).

يُحِبُّ هَذَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَنْفَعُ الْعَبْدَ، وَيُحِبُّ هَذَا؛ لِأَنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُنَدَّحَ.

هَذَا اللَّفْظُ الَّذِي مَعْنَاهُ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ النَّفْسِ، فَمَا وَجَّهَ التَّرْجُمَةُ؟

الْجَوَابُ: لَعَلَّ لَهُ طَرِيقًا آخَرَ ذَكَرَ فِيهِ النَّفْسَ، وَالْبُخَارِيُّ هُنَا اخْتَصَرَهُ، وَهَذِهِ مِنْ عَادَةِ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَهِيَ عَادَةٌ غَرِيبَةٌ يَذْكُرُ التَّرْجُمَةَ ثُمَّ يَأْتِي بِالْحَدِيثِ بِلَفْظٍ آخَرَ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ التَّرْجُمَةِ؛ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَحْتَّ الطَّالِبُ عَلَى طَلَبِ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمَقْصُودُ مِنَ التَّرْجُمَةِ مَوْجُودًا فِي الْحَدِيثِ، لَكَانَ طَعَامًا بَارِدًا يَأْكُلُهُ الْإِنْسَانُ بِكُلِّ سَهُولَةٍ، لَكِنْ إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ جَعَلَ يَحْتُّ وَيُعْمَلُ فَكَّرَهُ. فَلِذَا كَانَ عِنْدَهُ عِلْمٌ وَاسِعٌ فِي الْحَدِيثِ عَرَفَ أَنَّ الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَشَارَ إِلَى لَفْظٍ آخَرَ فِي الْحَدِيثِ فِيهِ ذِكْرُ النَّفْسِ، وَهُوَ يَسْتَعْمِلُهُ كَثِيرًا رَحِمَهُ اللَّهُ.

لَكِنْ أحيانًا يَشِيرُ إِلَى لَفْظٍ يَنَاسِبُ التَّرْجُمَةَ وَلَكِنْ لَا يَكُونُ الْحَدِيثُ عَلَى شَرْطِهِ؛ لِأَنَّ شَرْطَهُ فِي الصَّحِيحِ قَوِيٌّ وَشَدِيدٌ فَلَا يَكُونُ عَلَى شَرْطِهِ، وَلَكِنْ لَوْ سُئِلْنَا: هَلْ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى شَرْطِهِ هَلْ فِي ذَلِكَ إِشَارَةٌ عَلَى صِحَّتِهِ مِنَ الْبُخَارِيِّ؟.

الْجَوَابُ: الظَّاهِرُ، نَعَمْ أَنَّ فِي ذَلِكَ إِشَارَةً مِنَ الْبُخَارِيِّ إِلَى صِحَّتِهِ، لَكِنْ لَيْسَ كُلُّ حَدِيثٍ صَحِيحٍ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ يَكُونُ عَلَى شَرْطِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَقَدْ يَكُونُ فِي نَفْسِ الصَّحِيحِ، قَدْ يَكُونُ مَا يَنَاسِبُ التَّرْجُمَةَ مَذْكُورًا فِي نَفْسِ الصَّحِيحِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ فِي هَذَا السِّيَاقِ مِنْ أَجْلِ أَنْ تَبْحَثَ.

قَالَ الْقُسْطَلَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

مَا يَدُلُّ عَلَى مِطَابَقَتِهِ لِلتَّرْجُمَةِ صَرِيحًا فِي رِوَايَةِ تَفْسِيرِ سُورَةِ الْأَنْعَامِ زِيَادَةُ قَوْلِهِ: «وَلِذَلِكَ مَدَحَ نَفْسَهُ»، وَسَاقَهُ هُنَا عَلَى الْإِخْتِصَارِ دُونَ هَذِهِ الزِّيَادَةِ، تَشْجِيذًا لِلْأَذْهَانِ عَلَى عَادَتِهِ وَلَمَّا لَمْ يَسْتَحْضِرِ الْكِرْمَانِيُّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ عِنْدَ شَرْحِهِ ذَلِكَ قَالَ: لَعَلَّهُ أَقَامَ اسْتِعْمَالَ أَحَدِ مَقَامِ النَّفْسِ لِتَلَازُمِهَا صِحَّةِ اسْتِعْمَالِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا الْمَقَامَ الْآخَرَ اهـ.

كَلَامُ الْكِرْمَانِيِّ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ يَرِيدُ، يَغْنِي: مَا مِنْ أَحَدٍ، يَغْنِي: مَا مِنْ نَفْسٍ، هَذَا بَعِيدٌ جَدًّا، لَكِنَّ النِّكْتَةَ هِيَ مَا ذَكَرْنَا وَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٠٤ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ - وَهُوَ يَكْتُبُ عَلَى نَفْسِهِ، وَهُوَ وَضَعُ عِنْدَهُ عَلَى الْعَرْشِ - إِنَّ رَحْمَتِي تَغْلِبُ غَضَبِي» ^(١).

وَهَذَا الْحَدِيثُ فِي سِيَاقِهِ قَلْبٌ، وَفِي جُمْلَتِهِ قَلْبٌ وَقَدْ رَوِيَ بِسِيَاقٍ أَتَمٍّ وَأَحْسَنَ مِنْ هَذَا، وَالشَّاهِدُ مِنْهُ:

قوله: «يَكْتُبُ عَلَى نَفْسِهِ» وقد جاء في القرآن ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤].
والشاهد: إثبات النفس لله ﷻ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٠٥- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي، فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَأٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ، وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ شَبْرًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا، وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً»^(١).

[الحديث: ٧٤٠٥- طرفاه في: ٧٥٠٥، ٧٥٣٧]

❦ قوله تعالى: «أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي» يعني كما جاء في حديث آخر «إِنْ ظَنَّ بِي خَيْرًا فَلَهُ، وَإِنْ ظَنَّ بِي سَوْءًا فَلَهُ»^(٢) ولكن متى يَحْسُنُ أَنْ يَظُنَّ الْإِنْسَانُ بَرَّهُ خَيْرًا؟ يَحْسُنُ إِذَا عَمِلَ عَمَلًا يَسْتَحِقُّ بِهِ الْخَيْرَ فحينئذٍ يَظُنُّ بَرَّهُ خَيْرًا، مثاله: عَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَيَظُنُّ بَرَّهُ أَنْ يَقْبَلَهُ، تَابَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذَنْبٍ فَعَلَهُ فَيَظُنُّ بَرَّهُ أَنْ يَقْبَلَهُ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَى عَمَلِهِ وَإِلَى حَالِهِ فَيُسيءُ الظَّنَّ بِنَاءً عَلَى مَا عِنْدَهُ، وَلَكِنْ يَنْظُرُ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ ﷻ فَيُحْسِنُ الظَّنَّ، أَمَّا مَنْ لَيْسَ عِنْدَهُ مَا يَكُونُ بِهِ إِحْسَانُ الظَّنِّ، فَإِنْ إِحْسَانَ الظَّنِّ إِفْلَاسٌ، وَلِهَذَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ «الْكَيْسُ مَنْ دَانَ نَفْسَهُ، وَعَمِلَ لَهَا بَعْدَ الْمَوْتِ، وَالْعَاجِزُ مَنْ أَتْبَعَ نَفْسَهُ هَوَاهَا وَتَمَنَّى عَلَى اللَّهِ الْأَمَانِي»^(٣) فَحَسَنُ الظَّنِّ لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ فِي مَحَلٍّ قَابِلٍ، بَأَنْ يَعْمَلَ عَمَلًا صَالِحًا فَيُحْسِنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ ﷻ أَنَّهُ يَقْبَلُهُ، أَمَّا الْمُصِرُّ عَلَى مَعْصِيَةٍ، وَيَقُولُ: أَنَا مُحْسِنُ الظَّنِّ وَيَغْفِرُ اللَّهُ لِي، يَزْنِي صَبَاحًا وَمَسَاءً، وَيَشْرَبُ الْخَمْرَ صَبَاحًا وَمَسَاءً وَيَقُولُ: أَحْسِنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ، يَا مُسْكِينُ، كَيْفَ تَحْسِنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ، تُسَبِّحُ إِلَى اللَّهِ وَأُحْسِنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ أَنْ يَقْبَلَ تَوْبَتَكَ.

إِذَا: إِحْسَانُ الظَّنِّ بِاللَّهِ مَتَى يَكُونُ؟ إِذَا كَانَ فِي مَحَلٍّ قَابِلٍ، عِنْدَ الْعَمَلِ الصَّالِحِ أَوْ التَّوْبَةِ مِنَ الْعَمَلِ السَّيِّئِ فَيُحْسِنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ أَنْ يَقْبَلَ تَوْبَتَهُ، وَأَنْ يَقْبَلَ عِلْمَهُ.

❦ قَالَ: «وَأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي» الْمَعِيَةُ هُنَا مَعِيَةٌ خَاصَّةٌ تَقْتَضِيهِ التَّشْيِيتُ وَالتَّأْيِيدُ وَالنَّصْرُ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ مَقْتَضِيَّاتِ هَذِهِ الْمَعِيَةِ الْخَاصَّةِ، فَكَلَّمَا ذَكَرْتَ اللَّهَ، فَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ مَعَكَ سِوَاءَ ذَكَرْتَهُ بِقَلْبِكَ أَوْ بِلِسَانِكَ أَوْ بِجَوَارِحِكَ فَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ مَعَكَ، وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا الْفِتْرَةُ

(١) رواه مسلم (٢٦٧٥).

(٢) رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٣٩١/٢)، (٩٠٧٦) وابن حبان (٦٣٩) في «صحيحه».

وصحح الحديث الشيخ شعيب كما في «التعليق على المسند» (٣٦/١٥).

(٣) رواه الإمام أحمد (١٢٤/٤) (١٧١٦٤)، والترمذي (٢٤٥٩) وابن ماجه (٤٢٦٠)، وضعفه الشيخ الألباني كما في

«المشكاة»، (٥٢٨٩) و«السلسلة الضعيفة» (٥٣١٩)، وتعليقه على السنن.

فَاتَّبَعُوا وَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا ﴿٤٥﴾. لماذا؟ ﴿لَمَّا كُنْتُمْ تُفْلِحُونَ﴾ ﴿١٨١﴾. حَتَّى تَنَالُوا الْفَلَاحَ؛
بالثبات وذكر الله.

ولهذا إذا ذَكَرَ الإنسانُ رَبَّهُ مِنْ قَلْبِهِ نَسِيَ كُلَّ شَيْءٍ، وَلَسْتُ أَقُولُ: نَسِيَ كُلَّ شَيْءٍ كَمَا يَنْسَى
الصَّوْفِيَّةُ الَّذِينَ يَقْنُونَ عَنْ شَهْوَةِ الصُّورِ، إِذَا قَامَ أَحَدُهُمْ يَتَعَبَّدُ نَسِيَ كُلَّ شَيْءٍ، فَغَفَلَ عَلَى زَعْمِهِم
بِالْمَعْبُودِ عَنْ الْعِبَادَةِ وَبِالْمَذْكُورِ عَنِ الذِّكْرِ، وَبِوَاجِبِ الْوُجُودِ عَنْ مَمَكِنِ الْوُجُودِ، نَسِيَ كُلَّ شَيْءٍ،
حَتَّى يَصِلَ بَعْضُهُمْ إِلَى حَدِّ الْجَنُونِ يُخْبِطُ وَيَقُولُ: أَنَا خِيَمَتِي عَلَى جَهَنَّمَ، وَيَقُولُ: سَبْحَانِي سُبْحَانِي،
وَيَقُولُ: مَا فِي الْحُبَّةِ إِلَّا اللَّهُ. يَعْنِي نَفْسَهُ، فَيَصِلُونَ إِلَى حَدِّ الشُّطْحِ وَالْهَذْيَانِ، فَأَنْتَ كَلِمًا
ذَكَرْتَ رَبَّكَ فَإِنَّ اللَّهَ ﷻ مَعَكَ بِالنَّصْرِ وَالتَّأْيِيدِ وَالتَّشْيِيتِ وَزَوَالِ الْوَحْشَةِ حَتَّى إِذَا اسْتَوْحَشْتَ بِاللَّيْلِ،
فَارْدَتْ أَنْ تَزُولَ الْوَحْشَةُ عَنْكَ فَادْكِرِ اللَّهَ ﷻ؛ لِأَنَّكَ بِذِكْرِكَ اللَّهَ يَهُونُ عَنْكَ كُلُّ شَيْءٍ وَيَتَصَاغَرُ
وَعِنْدَكَ كُلُّ شَيْءٍ.

والمعينة تنقسم إلى أقسام:

القسم الأول: معية عامة: يراد بها بيان الإحاطة، مثل قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا
هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا آدَنَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ ﴿١٨٢﴾. هذه عامة،
ومثل قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا
يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ ﴿١٨٣﴾. وهذه المعية تشمل المؤمن
والكافر والبر والفاجر.

القسم الثاني: معية خاصة للتهديد، هي خاصة لكنها للتهديد، مثل قوله تعالى: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا
يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا﴾ ﴿١٨٤﴾. هذه
خاصة معهم، أي: هؤلاء الذين يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ، وهو معهم إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَى
مِنَ الْقَوْلِ فِي اللَّيْلِ، والمقصود بها التهديد.

القسم الثالث: معية خاصة لقوم مُعَيَّنِينَ بأوصافهم للتأييد والتشييت، مثل قوله تبارك وتعالى:
﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ يُخْشَوْنَ﴾ ﴿١٨٥﴾. ﴿الْقُلُوبُ﴾ [١٧٨]. وأمثالها كثير.

القسم الرابع: معية مخصوصة بقوم مُعَيَّنِينَ للتأييد، مثل قوله تعالى: ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ
وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ﴾ ﴿٣٥﴾. هذه وإنْ كَانَتْ خَاصَّةً فِي الْمُخَاطَبِينَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، فَهِيَ خَاصَّةٌ،
وَالْإِلا فِيهَا عَامَّةٌ بِالْمُجَاهِدِينَ، ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ﴾ ﴿٣٥﴾. بالنصر والتأييد والتشييت.

القسم الخاص: معية خاصة بأشخاص مُعَيَّنِينَ للتأييد والنصر والدفاع: مثل قوله تبارك وتعالى
عن موسى وهارون، لَمَّا قَالَ مُوسَى: ﴿رَبَّنَا إِنَّا أَتَيْنَاكَ بِغُرُوبٍ وَأَنْتَ عَلَيْنَا أَوْ أَنْ يَطَّعِنَا﴾ ﴿١٦٦﴾ قَالَ لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمَا
أَسْمَعُ وَأَرَى ﴿١٦٧﴾. المعية هنا خاصة بشخص، للتأييد والتقوية والتشييت، ومن ذلك قوله
تعالى فِي حَقِّ نَبِيِّنَا ﷺ حِينَ قَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ وَهِيَ فِي غَارِ ثَوْرٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ نَظَرُ أَحَدُهُمْ إِلَى قَدَمَيْهِ

لأَبْصَرْنَا، يَعْنِي بِذَلِكَ: قَرِيبًا الَّذِينَ يَطْلُبُونَ الرَّسُولَ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ، وَقَفُّوا عَلَى الْغَارِ، لَيْسَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الرَّسُولِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ حَائِلٌ، لَا عَشَّ حَامٍ وَلَا شَجَرَةٌ عَلَيْهَا حَامَةٌ وَلَا شَيْءٌ، قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَحْزَنْ، إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا، مَا ظَنُّكَ بَاثْنَيْنِ اللَّهُ تَالِثُهُمَا»^(١) أَخْبَرَ وَبَيْنَ الْحُكْمِ «لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا، مَا ظَنُّكَ بَاثْنَيْنِ» هَذَا التَّيْسُوتُ وَالتَّأْيِيدُ وَالدَّفَاعُ، مَا ظَنُّكَ بَاثْنَيْنِ اللَّهُ تَالِثُهُمَا، أَبُو بَكْرٍ ﷺ مَاذَا يَظُنُّ بَاثْنَيْنِ اللَّهُ تَالِثُهُمَا، أَنَّهُ لَنْ يَضُرَّهُمَا أَحَدٌ، وَلَنْ يَسْتَطِيعَ أَحَدٌ أَنْ يَعْتُرَّ عَلَيْهِمَا، وَهَذَا هُوَ الَّذِي وَقَعَ وَقَفُّوا عَلَى الْغَارِ، وَلَمْ يَرَوْا أَحَدًا، أَعْمَى اللَّهُ أَبْصَارَهُمْ وَانْصَرَفُوا.

وهذه المعية مِنَ اللَّهِ ﷻ لِلرَّسُولِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ كَالْمَعِيَةِ الَّتِي كَانَتْ لِمُوسَى وَهَارُونَ، وَلِهَذَا كَانَتْ أَقْوَى مِنْ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ لَمَّا خَلَفَهُ فِي أَهْلِهِ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، وَكَأَنَّ عَلِيًّا صَارَ فِي نَفْسِهِ شَيْءٌ، كَيْفَ تَخَلَّفَنِي مَعَ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ، فَقَالَ: «أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، غَيْرَ أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي»^(٢) بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى فِي كَوْنِكَ خَلِيفَةً لِي عَلَى أَهْلِي، كَمَا خَلَفَ مُوسَى هَارُونَ عَلَى قَوْمِهِ «اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ»^(٣) [الطَّه: ١٢٢]. لَكِنْ أَبَا بَكْرٍ قَالَ لَهُ الرَّسُولُ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا» كَمَعِيَةِ اللَّهِ لِمُوسَى وَهَارُونَ، فَكَانَ هَذَا أَلْبَغُ مِنْ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي»، فَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ أَنْ يَقُولَ الرَّسُولُ ﷺ لِأَبِي بَكْرٍ: «إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا»، كَمَا قَالَ اللَّهُ لِمُوسَى وَهَارُونَ: ﴿إِنِّي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى﴾^(٤) فهذه المعية خاصة بالشخص.

فإِذَا قَالَ قَائِلٌ: هَلْ هَذِهِ الْمَعِيَةُ حَقِيقَةٌ أَوْ الْمَرَادُ بِهَا لَوَازِمُهَا؟
نَقُولُ: هِيَ حَقِيقَةٌ وَالدَّوَامُ تَابِعَةٌ لِلْمَعْنَى الْأَصْلِيَّةِ كَسَائِرِ الْمَعَانِي، الدَّوَامُ كَالْعِلْمِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالدَّفَاعَةِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، تَابِعَةٌ لِلْمَعْنَى الْأَصْلِيَّةِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى اللَّفْظِ بِالمطابقة.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ تَجْعَلُونَهَا حَقِيقَةً، وَأَنْتُمْ تُنْكِرُونَ عَلَى الْحُلُولِيَّةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا حَقًّا بِذَاتِهِ؟

نَقُولُ: نَعَمْ، نُنْكِرُ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فِي نَفْسِ الْمَكَانِ. فَيَكُونُ اللَّهُ مَعَ الرَّسُولِ وَأَبِي بَكْرٍ فِي نَفْسِ الْغَارِ، مَعَ الْمُحْسِنِينَ فِي نَفْسِ الْأَمَاكِنِ، وَالْمَعِيَةُ الْعَامَّةُ مَعَ النَّاسِ كُلِّهِمْ فِي أَيِّ مَكَانٍ، وَنَحْنُ نُنْكِرُ هَذَا أَشَدَّ الْإِنْكَارِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يُمْكِنُ أَنْ تُشَبِّهُوا مَعِيَةَ حَقِيقَةً مَعَ اعْتِقَادِكُمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَوْقَ عَرْشِهِ، فَوْقَ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ هَذَا تَنَاقُضٌ؟

فَالْجَوَابُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّ اللَّهَ جَمَعَ فِيهَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ بَيْنَ الْمَعِيَةِ وَالْعُلُوِّ، فَقَالَ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [التَّوْبَةُ: ٤٠]. وَقَالَ:

(١) رواه البخاري (٣٦٥٣)، ومسلم (٢٣٨١).

(٢) رواه البخاري (٤٤١٦)، ومسلم (٢٤٠٤).

﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [٢٥٠:٢٥٠]. بَلْ فِي نَفْسِ آيَةِ الْحَدِيدِ ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [٥٤:٥٤]. هَذَا عَلَوُّ، ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [٤:٤]. فَلَيْسَ اسْتَوَاؤُهُ عَلَى الْعَرْشِ بِنَاحٍ مِنْ كَوْنِهِ مَعْنًا، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ - إِذَا كَانَ اللَّهُ جَمَعَ فِيهَا وَصَفَ فِيهِ نَفْسَهُ بَيْنَ الْعُلُوِّ وَالْمَعْيَةِ - فَإِنَّا نَعْلَمُ عِلْمَ الْيَقِينِ أَنَّهُ لَا تَنَاقُضَ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا تَنَاقُضٌ لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْخَبَرَيْنِ كَذِبًا، وَهَذَا مُسْتَحِيلٌ.

الوجه الثاني: أَنَّهُ لَا تَنَاقُضَ بَيْنَ الْعُلُوِّ وَالْمَعْيَةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَعْيَةَ مَعْنَاهَا الْأَصْلِيُّ مُطْلَقُ الْمَصَاحِبَةِ وَالْمُقَارَنَةِ، وَهَذَا الْمَطْلُوقُ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَبِاخْتِلَافِ الْقَرَائِنِ، فَمَثَلًا الرَّجُلُ يَقُولُ: زَوْجَتِي مَعِي، وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، وَالْمَرْأَةُ فِي الْبَيْتِ، وَالْكَلَامُ هَذَا صَحِيحٌ، فِيهِ مَطْلُوقٌ مُقَارَنَةٌ وَمَصَاحِبَةٌ لَكِنْ لَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّهَا تَكُونُ مَعَهُ فِي نَفْسِ الْمَسْجِدِ، وَكَذَا الْجَنُودُ فِي الْمِيدَانِ فِي الْقِتَالِ، يَقُولُونَ: الْقَائِدُ مَعَنَا؛ لِأَنَّهُمْ يَمْشُونَ عَلَى تَوَجُّهِاتِهِ، هَذِهِ الْمَعْيَةُ أَوِ الْمُقَارَنَةُ أَوِ الْمَصَاحِبَةُ لَهَا مَعْنَى، الْقَائِدُ فِي غُرْفَةِ الْعَمَلِيَّاتِ وَهُمْ فِي مِيدَانِ الْقِتَالِ، وَيَقُولُونَ: الْقَائِدُ مَعَنَا.

إِذَا: تَغَيَّرَ الْمَعْنَى بِحَسَبِ السِّيَاقِ، الْعَرَبُ يَقُولُونَ: مَا زِلْنَا نَسِيرُ وَالْقَمَرُ مَعَنَا، وَالْقَمَرُ لَيْسَ بِأَيْدِيهِمْ وَلَا عَلَى رِوَاحِهِمْ، بَلْ فِي السَّمَاءِ، وَمَعَ ذَلِكَ يَقُولُونَ بِاللَّفْظِ الْعَرَبِيِّ الْفَصِيحِ الْمُبِينِ: إِنَّ الْقَمَرَ مَعَنَا. وَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِمْ، أَوْ يَقُولُونَ: مَا زِلْنَا نَسِيرُ وَالْقُطْبُ مَعَنَا. أَوِ الْجَدْيُ مَعَنَا، وَكُلُّ هَذَا كَلَامٌ عَرَبِيٌّ فَصِيحٌ صَحِيحٌ، فَهَلْ هُنَاكَ مَنَافَاةٌ الْآنَ بَيْنَ عَلَوِّ الْقَمَرِ فِي السَّمَاءِ أَوِ الْقُطْبِ أَوِ الْجَدْيِ وَبَيْنَ كَوْنِهِ مَعَنَا؟ الْجَوَابُ: لَا، فَإِذَا كَانَ هَذَا مُمْكِنًا فِي حَقِّ الْمَخْلُوقِ فَفِي حَقِّ الْخَالِقِ أَوَّلَى وَأَوْلَى.

ولهذا قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْعَقِيدَةِ الْوَاسِطِيَّةِ»: «بَلِ الْقَمَرُ فِي السَّمَاءِ وَهُوَ مِنْ أَصْغَرِ الْمَخْلُوقَاتِ، وَهُوَ مَعَ الْمَسَافِرِ وَغَيْرِهِ أَيْنَمَا كَانَ»^(١)، مَوْضُوعٌ فِي السَّمَاءِ وَهُوَ مِنْ أَصْغَرِ الْمَخْلُوقَاتِ مَعَ ذَلِكَ هُوَ مَعَ الْمَسَافِرِ وَغَيْرِهِ أَيْنَمَا كَانَ فَكَيْفَ بَمَنْ هُوَ مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ، كَيْفَ بَمَنْ السَّمَوَاتِ السَّبْعُ وَالْأَرْضُونَ السَّبْعُ فِي كَفِّهِ كَخِرْدَلَةٍ فِي كَفِّ أَحَدِنَا، أَلَا يَبْصَحُ أَنْ نَقُولَ: هُوَ مَعَنَا وَهُوَ فِي السَّمَاءِ؟ يَبْصَحُ.

الوجه الثالث: أَنْ نَقُولَ: هَبْ أَنْ بَيْنَ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ لِلْمَعْيَةِ وَالْعُلُوِّ الذَّائِقِ تَنَاقُضًا فِي حَقِّ الْمَخْلُوقِ، فَإِنَّ مَا يَلْزَمُ فِي حَقِّ الْمَخْلُوقِ لَا يَلْزَمُ فِي حَقِّ الْخَالِقِ، وَمَا اسْتَحَالَ فِي حَقِّ الْمَخْلُوقِ قَدْ يَكُونُ جَائِزًا أَوْ وَاجِبًا فِي حَقِّ الْخَالِقِ، وَهَذَا يَزُولُ الْإِشْكَالُ، وَأَهْمُ هَذِهِ الْأَوْجُهُ الْوَجْهَ الْأَوَّلُ: وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُمْكِنُ أَنْ يَجْمَعَ فِيهَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ مُتَنَاقِضَيْنِ، لَكِنْ يَحْتَاجُ الْأَمْرُ إِلَى فُتْنَةٍ، وَإِلَى ذِكَاةٍ حَتَّى يَتِمَّكَنَ الْإِنْسَانُ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ مَا ظَاهَرَهُ التَّعَارُضُ وَذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ.

وَالْمَعْيَةُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْمَعْيَةِ الْخَاصَّةِ فَعَلَيْكَ يَا أَخِي بِذِكْرِ اللَّهِ دَائِمًا، اذْكُرِ اللَّهَ دَائِمًا حَتَّى يَكُونَ اللَّهُ مَعَكَ دَائِمًا؛ لِقَوْلِهِ: «فَإِنْ ذَكَرْنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي».

والشاهد من الحديث قوله: «ذكرته في نفسي».

❦ وقوله: «وإن ذكرني في ملا ذكرته في ملا خير منهم» ملا يعني: جماعة و«ذكرته في ملا خير منهم» وهم الملائكة المقرَّبون الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته، ويسبحونه وله يسجدون، يذكره في ملا خير منه، ويا له من فخر عظيم إذا جلس في مجلس، ما أسهل أن تذكر الناس بالله ﷻ لو لم تقل إلا: لا إله إلا الله. ما أعظم الله! كيف استطاع بنو آدم أن يكونوا هذا النور من ميسار يُضغَط، هذا من ذكر الله فإذا ذكرت الله في هذا الملا ذكرت الله في ملا خير منه، وهم الملائكة المقرَّبون عند الله.

استدل بعض العلماء بهذا الحديث: على أن الملائكة خير من البشر ومن الجن، لأنه قال: «ذكرته في ملا خير منهم» فهل هذا الاستدلال صحيح؟

الجواب: لا؛ لأنه لا يلزم من الخيرية الخاصة، الخيرية المطلقة. فمثلاً أنا عندي جماعة أهل استقامة ودين ويوجد ناس خير منهم، أعلى منهم درجة، وملاً ثالث أعلى من الوسط، وخير منهم، فأنا أقول للملا الثاني: هم خير من الملا الذين عندي. لكن لا يلزم أن يكونوا خيراً من الملا الذين فوقهم، فإذا كان الملائكة الذين عند الله حين الشاء وحين الذكر خيراً من الملا الذين عندي، لا يلزم أن يكونوا خيراً من كل بني آدم؛ لأن الذين عندي ليسوا خيراً الناس.

وهذه المسألة أخذت نقاشاً طويلاً بين العلماء، أيماً أفضل الملائكة أو بنو آدم؟ ولا داعي أن أطيل بذكره.

عندي أن الخلاف والنقاش في هذا ليس بذات أهمية؛ لأن الملائكة من جنس آخر، وعبادتهم من جنس آخر، والتكاليف التي أمرهم الله بها من جنس آخر، فلا حاجة للمقارنة، وكون الله ﷻ يأمر الملائكة أن يسجدوا لأبينا آدم، لا يدل على فضلنا عليهم، وكونهم مُسَخَّرِينَ لنا يكتبون أعمالنا، ويحفظون أرواحنا، لا يدل أيضاً على أننا أفضل منهم، وكونهم يدخلون علينا في الجنة من كل باب، نسأل الله تعالى أن يجعلنا منهم، يقولون: ﴿سَلِّمْ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ﴾، لا يدل على أننا أفضل منهم؛ لأنه يأتينا خصلة واحدة من خصالهم ربما تقضى على كل هذا، وهو أنهم ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾ ٥١ ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ ٥٢. [الأمثلة: ١٩-٢٠]. فإين نحن من هذا؟!

لكن الذين قالوا: البشر أفضل. قالوا: إن البشر رُكِبَ فيهم شهوة، فاتباعهم للحق يكون صعباً، ومعاناة الشيء مع الصعوبة أفضل من معاناته مع السهولة؛ لأن الملائكة ألهموا التسييح وصار عليهم سهلاً، وصار امتثالهم ليس له معارض، وليس له موانع، لكن البشر ابتلوا، وصار هناك موانع من تحقيق العبادة أو الاستمرار فيها فصارت معاناتهم للعبادة تقابل استمرار الملائكة؛ لأن العبادة

مع المشقة تكون أفضل من العبادة بدون مشقة؛ لقول النبي ﷺ لعائشة: «أجرك على قدر نصيبك»^(١). وأنا أقول: لو سلكك سالك، مسلكتك شيخ الإسلام ابن تيمية وقال: إن الملائكة أفضل باعتبار البداية، والبشر أفضل باعتبار النهاية^(٢) أما الأعمال التي كلفوا بها فهؤلاء أطاعوا وهؤلاء حصل منهم عصيان، فهذا شيء آخر، لو سلكك سالك هذا المسلك لكان مسلكتك جيداً؛ لأن الملائكة باعتبار البداية خلُقوا من نور، والنور أفضل من الطين، وباعتبار النهاية البشرى والسعادة والفرور للبشر، حتى الملائكة يدخلون على البشر من كل باب يقولون: ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ﴾ [التكوير: ٢٤]. فهم أفضل باعتبار النهاية؛ لأن الله أعد لهم دار كرامته ودار رحمته، أما الأعمال التي كلفوا بها فكل منهم ما يناسبه والله ﷻ حكيم.

وليس معنى قولنا: كلما كانت العبادة أشق، فهي أفضل. أنه يعتمد الإنسان المشقة في العبادة، لا، بل ربما ولو تعمَّد المشقة في العبادة لأثم؛ لأن الله يحب أن تؤتى رخصه، ويريد بنا اليسر، ولما رأى النبي ﷺ رجلاً واقفاً في الشمس وسأل عنه، فقالوا: إنه نذر أن يقف في الشمس، فأمره أن يدع الوقوف، وقال كلمة معناها: أن الله غني عن تعذيب هذا لنفسه^(٣) فلو قال قائل: أنا أريد أن يشق عليّ الوضوء، ففي الصيف أسخن الماء من أجل أن أتوضأ بياء ساخناً، وفي الشتاء أبرد الماء من أجل أن أتوضأ بياء بارداً. نقول له: أخطأت، هذا خلاف هدي النبي ﷺ وخلاف ما يريد الله بنا من اليسر. فإن قال: تسخين الماء في الشتاء، وتبريده في الصيف للوضوء، هل يمنع فضل الوضوء؟ الجواب: لا، بل هذا من حسن رعاية الإنسان لنفسه، ورعاية الإنسان لنفسه بدون إخلال بالطاعات، لا شك أنه مطلوب، إن لنفسك عليك حقاً.

قوله: «وإن تقرب إلي بشبر تقربت إليه ذراعاً وإن تقرب إلي ذراعاً تقربت إليه باعاً، وإن أتاني يمشي أتيته هرولة» في هذه الجمل الثلاث بيان فضل الله ﷻ، وأنه يعطي أكثر مما فعل من أجله؛ أي: يعطي العامل أكثر مما عمل، وهذه هي القاعدة في ثواب الله ﷻ أنه يعطي أكثر، كما جاء في القرآن الكريم من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها، ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَكْبَتَتْ سِتْعَ سَكَابِلَ﴾ [سورة البقره: ٢٦١]. فهذه الجمل الثلاث تدل على هذا المعنى العظيم، وأن عطاء الله وثوابه أكثر من عمل العبد، وكذلك.

يقول رحمه الله: «إن تقرب إلي بشبر تقربت إليه ذراعاً» الشبر مسافة ما بين طرف الخنصر إلى طرف الإبهام عند مد اليد. والذراع مسافة ما بين طرف الأصبع الوسطى إلى عظم المرقق، وهذا هو

(١) أخرجه البخاري (١٧٨٧) ومسلم (١٢١١) بنحوه وينظر «فتح الباري» (٣/ ٦١١).

(٢) انظر: تمام البحث لشيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٣٤٣).

(٣) روى البخاري (٦٧٠١)، ومسلم (١٦٤٢) نحو هذا الحديث فيمن نذر أن يمشي إلى الكعبة، قال النبي ﷺ: «إن الله عن

تعذيب هذا لنفسه لغني»

الذي كان يُقدَّرُ به سابقاً الشُّبْرُ والذَّرَاعُ والباغُ وما أشبه ذلك.

❖ وقوله: «وإنَّ تَقَرَّبَ إليَّ بشبرٍ تقرَّبْتُ إليه ذِراعاً» اختلف العلماءُ في مَعْنَى هذه الجملةِ وما بعدها فقليلٌ: إنَّ هذا على حقيقته، وأنَّ الإنسانَ إذا تَقَرَّبَ إلى الله شَبْرًا تَقَرَّبَ إليه ذِراعاً. وعلى هذا فيكونُ هذا القولُ في العباداتِ التي تحتاجُ إلى مَشْيٍ كالسَّعْيِ إلى المساجِدِ والسَّعْيِ إلى الحجِّ وما أشبه ذلك وتَخْرُجُ العباداتُ التي لا يكونُ بها مَشْيٌ ولكنها كالتي تحتاجُ إلى مَشْيٍ أي أنَّ الله يُعْطِي العاملَ أكثرَ ممَّا عَمِلَ.

وقيل: إنَّ هذا على سبيل المثالِ، وأنَّ الإنسانَ إذا تَقَرَّبَ إلى الله بقلبه تَقَرَّبَ الله إليه على كيفيةٍ لا نعلمُها، نحنُ لأنفسنا نعلمُ كيفَ تَقَرَّبُ إلى الله، لكنَّ تَقَرَّبَ الله إلينا لا نعلمُها، فالمَعْنَى: إذا تَقَرَّبَ الإنسانُ بقلبه إلى الله، فإنَّ الله تعالى يتقَرَّبُ إليه على كيفيةٍ لا تُعْلَمُ، وذلك أنَّ الإنسانَ يشعرُ بتقريبه إلى الله بالقلبِ، أحياناً يكونُ قلبه ذاكرةً لله ﷻ، فيشعرُ بأنَّه قريبٌ مِنَ الله ﷻ، وأحياناً يكونُ غافلاً، فالمَعْنَى إذا تَقَرَّبَ الإنسانُ إلى ربِّه بالقلبِ، ومن المعلوم أنَّ العباداتِ تكونُ سبباً لتقَرُّبِ القلبِ إلى الله ﷻ، كما قالَ النبي ﷺ: «أقربُ ما يكونُ العبدُ من ربِّه وهو ساجدٌ»^(١) ولهذا تشعرُ وأنتُ ساجدٌ بأنَّك قريبٌ من الله مع أنَّ الله في السماء، فيكونُ الحديثُ على هذا القولِ من بابِ ضربِ المثلِ، وليس على الحقيقة، وهذا القولُ أحسنُ من الأولِ؛ لأنَّه يشملُ بدلالةِ المطابقةِ جميعَ العباداتِ، والأوَّلُ يختصُّ بالعباداتِ ذاتِ السَّعْيِ والمَشْيِ، وكذلك أيضاً يقالُ في قوله: «مَنْ تَقَرَّبَ إليَّ ذِراعاً تقرَّبْتُ إليه باغاً».

❖ أما قوله: «وإنَّ آتاني يَمْشِي آتِيتهُ هرولةً» فهذا أيضاً اختلفَ فيه العلماءُ، هل هو على حقيقته أو لا؟ فقليلٌ: إنَّه على حقيقته ونحنُ إذا مَشِينَا نَعْرِفُ كيفَ نَمْشِي، أمَّا الله ﷻ فإنَّنا لا نَعْرِفُ كيفيةَ مَشْيِهِ، ولا مانعَ من أنَّ الله يَمْشِي مُقَابِلَ الْمُتَجِّهِ إليه فيقابله إذا آتاه يَمْشِي يُقَابِلُهُ هرولةً، ويقالُ: إنَّ الذي يَأْتِي سَيِّئَاتِي على صفةٍ ما ولا بدَّ، فإذا كانَ الله يَأْتِي حقيقةً، فإنَّه لا بدَّ أن يَأْتِي على صفةٍ ما، الهرولةُ أو غيرها، فإذا قالَ عن نفسه: «آتِيتهُ هرولةً» قلنا: ما الذي يَمْنَعُ أن يكونَ إتيانه هرولةً؟ إذا كُنَّا نؤمنُ بأنَّه يأتي حقيقةً، ونحنُ نؤمنُ بأنَّه يَأْتِي حقيقةً، فإذا كانَ يَأْتِي حقيقةً فلا بدَّ أن يكونَ إتيانه على صفةٍ من الصفاتِ فإذا أخبرنا بأنَّه يَأْتِي هرولةً، قلنا: أمَّا بالله، لكن كيفَ هذه الهرولةُ؟ لا يجوزُ أن نُكَيِّفَها ولا يمكنُ أن تصوِّرها فهي فوقَ ما تصوِّرُ وفوقَ ما تتكلَّمُ به، ولكنَّ هذا قولٌ يخصُّ هذا الحكمَ بالعباداتِ التي يَأْتِي إليها الإنسانُ مشياً، وتَبْقَى العباداتُ الأخرى التي يفعلها الإنسانُ وهو قائمٌ في مكانه غيرَ مذكورةٍ في هذا الحديثِ، لكنها بمَعْنَاهَا.

وعلى القولِ الثَّانِي نقولُ: هذا من بابِ التمثيلِ، أي مَنْ أَسْرَعَ إلى رِضَايَ وإلى عِبَادَتِي أَسْرَعْتُ إلى

ثوابه سرعة أكثر من سرعة عمله، وهذا القول يشمل جميع العبادات؛ لأنَّ الإنسان يسرع إلى العبادة إسراعاً بالبدن وأحياناً يسرع بالقلب فقط وهو ثابت في مكانه.

فالمهم: أنَّ للعلماء - علماء السلف - في هذه المسألة قولين: هل تبقىها على ظاهرها، وإن كان سيخرج عنا بعض العبادات إلا أنها تثبت بالقياس؟ أو نقول: إنَّ هذا كناية عن أنَّ فضل الله عز وجل أكثر من عمل العامل؟

وكان شيخ الإسلام رحمه الله يميل إلى هذا الرأي الآخر: أنَّه من باب ضرب المثل، ويؤيد هذا بأنَّه ليست جميع العبادات تحتاج إلى سعي ومشى، وإبقاء للحديث على عموميه المعنوي في جميع العبادات، أولى من كوننا نخصه في بعض العبادات التي لا تصل إلى عشر العبادات الأخرى، يعني أنَّ العبادات التي تحتاج إلى مشى قليلة بالنسبة للعبادات الأخرى، وما زال الناس يضربون المثل في هذا، يقول: أنا إذا رأيتك تقبل عليّ سوف أعطيك الخطوة خطوتين، أو: إذا أقبلت مشياً أقبل إليك مسرعاً: إذا مشيت إليّ بالأقدام أمشي إليك بالجفون.

فهذا أسلوب عربي معروف، ولا زال إلى يومنا هذا، وبهذا يزول الإشكال في الحديث. إن حملناه على الحقيقة لم يقتنا على هذا الحمل إلا شيء واحد، وهو العبادات التي لا تحتاج إلى مشى ولا إلى مسافة، وإن حملناه على ضرب المثل عم جميع العبادات وهذا المثل معروف في أساليب اللغة العربية.

واعلم أنَّ السلف ليسوا يخملون كل شيء على ظاهره، وإن دلَّ الدليل على خلاف الظاهر، ولهذا لا ينكروا السلف كل تأويل، السلف ينكرون كل تأويل لا يدلُّ عليه دليل، فإذا دلَّ عليه دليل، قالوا: إنَّ المراد ما دلَّ عليه هذا الدليل.

قال القسطلاني رحمه الله:

❦ قوله: «إن تقرب إليّ بتشديد الياء، «بشبر» ولأبي زُرعة عن الكشيمهني «شبراً»، بإسقاط الخافض والنصب؛ أي: مقدار شبر، «تقربت إليه ذراعاً، وإن تقرب إلى ذراعاً» بكسر الذال المعجمة، أي بقدر ذراع، «تقربت إليه»، ولأبي زرع، عن الحموي «منه باعاً»؛ أي بقدر باع وهو طول ذراع الإنسان وعُضديه وعرض صدره، ولأبي زرع عن الحموي والمستملي، «ومن أتاني يمشي أتيتُه هرولة».

[الباع: الخطوة. وهو المعروف عندنا الآن عند العامة، الباع الخطوة هو ما بين الخطوتين] (١).

❦ قوله: «أتاني يمشي أتيتُه هرولة» إسراعاً، يعني: من تقرب إليّ بطاعة قليلة جازيته بمثوبة كثيرة، وكلما زاد في الطاعة زدت في ثوابه، وإن كان كيفية إتيانه بالطاعة على الثاني، فإتياني بالثواب له

(١) ما بين المعكوفين من كلام الشيخ ابن عثيمين رحمه الله.

على السرعة والتقرب، والهرولة مجازٌ على سبيل المشاكلة أو الاستعارة أو قصد إرادة لازمها وإلا فهذه الإطلاقات وأشبهها لا يجوز إطلاقها على الله تعالى إلا على المجاز، واستحالتها عليه تعالى وفي الحديث جواز إطلاق النفس على الذات. اهـ
كل هذه وأشكالها لا تكون على الحقيقة، إنما تخمل على المجاز.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٦- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾.

٧٤٠٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَمِيتَ عَلَيْكُمْ عَذَابَاتِنِ فَوْقَكُمْ﴾ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ». فَقَالَ ﴿أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكَ﴾ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ». قَالَ ﴿أَوْ يَلْسَكُمْ شَيْعًا﴾ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَذَا أَيْسَرُ».

قوله: «بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾». أي زائل إلا وجه الله، والمراد بالهالك قبوله للهلاك وإن لم يهلك، ولهذا من المخلوقات ما لا يهلك ولا يفتن كالجنة والنار، والروح وما شاء الله ﷻ، فالمراد بالهالك هنا أنه: إمّا هالك حقيقة أو قابل للهلاك إلا وجه الله، واختلف المفسرون في قوله: ﴿إِلَّا وَجْهَهُ﴾ فقيل: إلا ما أريد به وجهه، وعلى هذا فمعنى الآية كل شيء يقوم به الإنسان ويفعله فإنه لا فائدة منه إلا ما أَرَادَ به وجه الله. وهؤلاء آيدوا قسولهم بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [الأنعام: ٨٨]. هذا هو الأمر بالإخلاص، فيكون المراد بقوله: ﴿إِلَّا وَجْهَهُ﴾ أي: إلا ما أريد به وجهه؛ أي: إلا ما كان خالصا. وهذا لاشك أن له وجهه من حيث سياق الآية، وقيل: المراد كل شيء هالك، أي: فإن وزائل إلا وجه الله ﷻ، فعلى الأول يكون الهلاك معنويا، وعلى الثاني يكون الهلاك حسيّا، إلا وجه الله ﷻ.

والمراد بوجهه هنا: ذاته، بمعنى أنه عبّر بالوجه عن الذات، وليس كما قال أهل الضلال أن الرب ﷻ يفتن إلا وجهه، أعوذ بالله فهذا منكر من القول، والله يعبر عن وجهه في مقام الثناء كما قال الله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٥﴾ وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٦﴾﴾ [الأنعام: ٢٦-٢٧]. فهي بإزاء قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [الأنعام: ٨٨].

والتعبير بالوجه عن الذات لا يعني أننا خرجنا عن المعنى المراد إذ أن التعبير بالوجه عن الذات يدل على أن الله وجهًا، وهذا هو المطلوب، فالله ﷻ له وجهٌ موصوفٌ بالجلال والإكرام؛ أي: بالعظمة والإحسان إلى الخلق، وإكرام من يستحق الإكرام، وهذا الوجه حقيقي لكنه غير معلوم الكيفية؛ لأن الله أخبرنا عن وجهه ولم يخبرنا عن كيفية وجهه، وكما أنه لا كيفية لذاته نعلمها، فكذلك لا نعلم كيفية صفاته؛ لأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، ولهذا قال بعض العلماء: إذا

قال لك الجهمي: أنت أثبتت لله وجهًا، فكيف وجهه، وأثبت لله يدًا فكيف يده؟ فقل له: أنت تثبت لله ذاتًا فكيف ذاته، فإذا قلت هذا فسوف ينقطع؛ لأنه لا يمكن أن يُكَيَّفَ ذاته، فنقول له: إذا كنت لا تكيف ذاته فإننا لا نكيف صفاته؛ لأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، وقال بعض العلماء على حديث النزول: إذا قال لك المعطل: إن الله ينزل إلى السماء الدنيا: كيف ينزل فقل له: إن الله أخبرنا أنه ينزل، ولم يُخبرنا كيف ينزل.

وكل هذه الجوابات مفحمة واضحة لا تحتاج إلى تكلف، فالوجه لله حقيقة، ثابت موصوف بالجلال والإكرام، لكن كيفيته غير معلومة لنا؛ لأنه أعظم من أن تحيط به عقولنا وأفهامنا، وأهل السنة والجماعة على طريقتهم وعلى جادتهم يقولون: إنه وجه حقيقي يليق بالله ﷻ ولا تعلم كيفيته. وهذا النوع من الصفات يُسمى: الصفات الخبرية؛ لأن إثباتها بمجرد الخبر، فالعقل لا يَهْتَدِي إليها، لكن السمع والبصر صفات معنوية يَهْتَدِي إليها العقل، فيعلم أنه لا يصح أن يكون ربًا إلا مَنْ كان سميعًا بصيرًا، ولهذا قال إبراهيم لأبيه: ﴿يَتَأْتَى لَمْ تَعْبُدْ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا ۚ﴾ [سورة البقرة: ١٦٦]. لكن الوجه واليد وما أشبهها لا يمكن أن يُثَبِّتَ العقل فهي موقوفة على السمع والخبر، ولهذا سَمَّوها صفاتٍ خبرية، وضابطها أن تُسَمَّاها بالنسبة إلينا أبعاض وأجزاء وليست معاني كالوجه واليد، والعين، والساق، والقدم، والإصبع، كل هذه تُسَمَّاها صفاتٍ خبرية.

أهل التحريف الذين يُسَمُّون أنفسهم أهل التأويل يقولون: إن الله ليس له وجه؛ لأن إثبات وجهه حقيقي يستلزم التجسيم، والمُجَسِّمَةُ كُفْرًا، والتجسيم كُفْرٌ عندهم.

فلا نقول: إن لله وجهًا حقيقيًا، إذن ما المراد بالوجه عندهم؟ قالوا: المراد بالوجه الجهة، أو المراد بالوجه: الثواب، وليس المراد الوجه الحقيقي.

فيقال: إن هذا تحريف، وأي معنى للجهة في قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ۚ﴾؟ فلو صح إثبات الوجه بمعنى الجهة لم يستقم في مثل قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ۚ﴾ قالوا: إذن نقول: المراد الثواب، يعني في مثل قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ۚ﴾ [سورة الحديد: ١١٥]. قلنا: لو صح إثبات الوجه، بمعنى: الثواب؛ لأن ثوابه لا يَهْلِكُ، فالجنة مؤبدة أبد الأبد. ولكن كل هذا انحراف عن الصراط المستقيم سببه الرجوع إلى العقل، ولو أن الإنسان تَأَدَّبَ مع ربه ومع نبيه، ولم يُحَكِّمْ عقله فيما جاء عن الله ورسوله لَسَلِمَ من هذه المشاكل، فما الذي يَضِيرُهُ إذا قال: لله وجه حقيقي، لكنه لا يشبه الأوجه، ولا يماثل أوجه المخلوقين، ولا نعلم كيفيته أي شيء يضره.

فالصواب: المقطوع به المتعين عقيدة أن ثبت لله وجهًا حقيقيًا موصوفًا بالجلال والإكرام ﴿وَبَيْنَ يَمِينِهِ ذُو الْمَلَكِ وَالْإِكْرَامِ ۚ﴾ [سورة النور: ٢٦] ولكننا لا نكيفه ولا نمثله بخلق.

ثم ساق المؤلف حديثًا فيه ذكر الوجه، وهو قول الرسول ﷺ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ». قالها عند قوله

تعالى: ﴿قُلْ هُوَ أَقْدَرُ عَلَى أَنْ يُبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥]. من فوقكم؛ يعني حاصلاً من السماء، كالصواعق وغيرها مما يهلك الناس، ﴿أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ الخسف والزلازل، قال النبي ﷺ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ» ﴿أَوْ يَلْسَكُمْ شَيْعًا وَيَذِقَ بِمَضْكَ بَاسَ بَعْضٍ﴾ قال النبي ﷺ: «هَذِهِ أَيْسَرُ» أو قال: «أَهْوَنُ» أي بالنسبة لغيرها؛ لأن الأول لا يمكن مدافعتة، والثاني لا يمكن مدافعتة، والثالث يُمكن أن يُدافع بالإصلاح بين الناس.

وَيُمْكِنُ أَنْ نَقُولَ: كُلَّمَا جَاءَ وَجْهُ اللَّهِ فِي الْقُرْآنِ فَهُوَ الْوَجْهُ الْحَقِيقِيُّ. لَكِنْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]. فَقِيلَ: الْمَرَادُ بِالْوَجْهِ هُنَا الْجَهَةُ، يَعْنِي: أَيُّ شَيْءٍ تُولُونَهُ فِي صَلَاتِكُمْ فَهِيَ جَهَةٌ صَحِيحَةٌ.

وَلَكِنْ الرَّاجِحُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾. أَنَّهُ الْوَجْهُ الْحَقِيقِيُّ وَيُؤَيِّدُ هَذَا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَصَلِيِّ: أَنَّ اللَّهَ قَبْلَ وَجْهِهِ^(١)، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا اتَّجَهَ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّمَا يَتَجَهَّ إِلَى وَجْهِ اللَّهِ.

مَاذَا نَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا نَطْعُمُكُمْ لَوْنَهُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٩]. هَلِ الْمَرَادُ بِهِ الْوَجْهُ الْحَقِيقِيُّ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ الْمَرَادُ بِهِ الْوَجْهُ الْحَقِيقِيُّ، وَهَذَا كَمَا لَوْ قَالُوا: إِنَّمَا نَطْعُمُكُمْ اللَّهَ. لَكِنْ عَبَّرُوا بِالْوَجْهِ عَنِ الذَّاتِ مِثْلَ ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ فَالْقَاعِدَةُ كُلَّمَا جَاءَتْ صِفَةٌ وَجْهِ مضافَةً إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ فَهِيَ الْوَجْهُ الْحَقِيقِيُّ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ ففِيهَا قَوْلَانِ لِلْسَلْفِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلْيُضْعَعِ عَلَى عَيْنَيْهِ﴾ [البقرة: ٢١] تُغْذَى. وَقَوْلُهُ -جَلَّ ذِكْرُهُ-

﴿تَجَرَّى بِأَعْيُنِنَا﴾ [البقرة: ١٤].

٧٤٠٧- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: ذُكِرَ الدَّجَالُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْكُمْ، إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِأَعْوَرُ -وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى عَيْنِهِ- وَإِنَّ الْمَسِيحَ الدَّجَالَ أَعْوَرُ الْعَيْنِ الْيُمْنَى كَانَ عَيْنُهُ عَنْهُ طَافِيَةً»^(١).

٧٤٠٨- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنَا قَتَادَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا أَنْذَرَ قَوْمَهُ الْأَعْوَرَ الْكَذَّابَ، إِنَّهُ أَعْوَرُ، وَإِنْ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرُ، مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِرٌ»^(٢).

(١) رواه البخاري (٤٠٥)، ومسلم (٥٤٧).

(٢) رواه مسلم (١٦٩)، (١٧١).

(٢) رواه مسلم (٢٩٣٣).

هذا البابُ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ فِيهِ صِفَةَ الْعَيْنِ، وَالْعَيْنُ مِنَ الصِّفَاتِ الْخَبْرِيَّةِ، فَذَكَرَ رَحِمَهُ اللهُ آيَتِينَ مِنْ كِتَابِ اللهِ.

الآيَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُ تَعَالَى لِمُوسَى: ﴿وَلْيَصْنَعْ عَلَى عَيْنِي﴾ وَاللَّامُ هَذِهِ لِلتَّعْلِيلِ وَتَصْنَعُ بِمَعْنَى تُرَبِّي وَتُعْذِّي، وَالتَّغْذِيَةُ صِنَاعَةٌ، وَالتَّرْبِيَةُ أَيْضًا صِنَاعَةٌ، فَالتَّغْذِيَةُ صِنَاعَةٌ لِلْبَدَنِ، وَالتَّرْبِيَةُ صِنَاعَةٌ لِلْعَمَلِ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ يُرَبَّى عَلَى الْأَخْلَاقِ، فَيَقَالُ: صُنْعٌ عَلَيْهَا، وَيُعْذَّى فَيَزِدَادُ نُمُوَهُ وَيَنْشَطُ فَيَكُونُ مَصْنُوعًا بِالْعِذَاءِ. وَابْخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: «تُعْذَّى» فَذَكَرَ أَحَدَ تَوْعِي الصِّنَاعَةِ، وَهِيَ التَّغْذِيَةُ، وَالتَّرْبِيَةُ صِنَاعَةٌ؛ لِأَنَّكَ تُكَيِّفُ وَلَدَكَ مِثْلًا عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي تَرِيدُهَا مِنَ التَّرْبِيَةِ، فَيَكُونُ هَذَا صِنَاعَةً.

وقوله تعالى: ﴿وَلْيَصْنَعْ عَلَى عَيْنِي﴾ أي: على مَرَأَى مِنِّي فَأَرَاكَ بَعِينِي، وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّهُ يُصْنَعُ عَلَى عَيْنِ اللهِ ﷻ حَيْثُ يَكُونُ عَلَيْهَا نَفْسُهَا، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمَرَادُ، وَلَيْسَ هُوَ غَايَةُ اللَّفْظِ، وَلَكِنَّ الْمَعْنَى عَلَى مَرَأَى مِنِّي بِالْعَيْنِ، يَعْني أَرَاكَ بَعِينِي وَلِهَذَا فَسَّرَ الْعُلَمَاءُ - عَلَيْهِ السَّلَفُ - الْآيَةَ بِقَوْلِهِمْ: عَلَى مَرَأَى مِنِّي، كَمَا فَسَّرُوا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [التكوير: ١٤]. أي: بِمَرَأَى مِنِّي وَمَرَادُهُمْ بِذَلِكَ أَنَّهُ يُصْنَعُ عَلَى عَيْنِ اللهِ؛ أي: بِمَرَأَى مِنَ اللهِ بَعِينَهُ.

ففيه: إثبات العين، والعين كما تَرَوْنِ فِي الْآيَةِ مُفْرَدَةٌ «عَيْنِي». فَهَلِ الْمَرَادُ عَيْنٌ وَاحِدَةٌ، أَوِ الْمَرَادُ مَا ثَبَتَ اللهُ مِنْ عَيْنٍ؟ الْمَرَادُ الثَّانِي؛ لِأَنَّ الْمَفْرَدَ إِذَا أُضِيفَ يَتَنَاوَلُ كُلَّ مَا يَحْتَمِلُهُ الْمَعْنَى مِنَ الْعُمُومِ، أَوْ كُلَّ مَا تَحْتَمِلُهُ الْإِضَافَةُ مِنَ الْعُمُومِ، فَهُوَ يَشْمَلُ مَا اللهُ مِنَ الْعَيْنِ.

وقوله - جَلَّ ذِكْرُهُ -: «تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا» فَكَلِمَةُ «تَجْرِي» الضَّمِيرُ فِيهَا يَعُودُ عَلَى السَّفِينَةِ؛ سَفِينَةُ نُوحٍ وَحَمَلَتْهُ عَلَى ذَاتِ الْوَجِّ وَدُسِّرَ (١٣) تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِمَنْ كَانَ كُفْرًا (١٤) [التكوير: ١٣-١٤]. أي: تَجْرِي بِمَرَأَى مِنِّي، فَنَحْنُ نَكَلُوهَا وَنَحْفَظُهَا وَنَرِاقِبُهَا بِأَعْيُنِنَا أَيْمَدُنَا لَا شَكَّ أَنَّ هَذِهِ مَرَاقِبَةٌ بِالْعَيْنِ، هِيَ مَرَاقِبَةٌ خَاصَّةٌ، فَاللهُ ﷻ يَنْظُرُ إِلَى كُلِّ شَيْءٍ وَيَبْصُرُ كُلَّ شَيْءٍ، لَكِنْ هَذَا نَظَرٌ خَاصٌّ لِهَذِهِ السَّفِينَةِ وَعِنَايَةٌ وَرِعَايَةٌ تَخْتَصُّ بِهَا.

وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ: «بِأَعْيُنِنَا» أَنَّهَا فِي نَفْسِ أَعْيُنِ اللهِ ﷻ، هَذَا مُسْتَحِيلٌ فَلَا يَحْتَجُّ بِذَلِكَ عَلَيْنَا أَهْلَ التَّحْرِيفِ يَقُولُونَ أَنْتُمْ تُنْكِرُونَ عَلَيْنَا الْمَشْيَ عَلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ، وَأَنْتُمْ تَمَشُّونَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ. نَقُولُ لَهُمْ: مَا مَشِينَا عَلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ، بَلْ مَشِينَا عَلَى وَفْقِ الظَّاهِرِ، أَيْنَ كَانَتِ السَّفِينَةُ، فِي السَّمَاءِ أَوْ فِي الْأَرْضِ؟

الجواب: فِي الْأَرْضِ، وَكَانَتْ عَلَى الْمَاءِ الَّذِي أَنْزَلَهُ اللهُ مِنَ السَّمَاءِ، وَأَتْبَعَهُ مِنَ الْأَرْضِ، فَكَيْفَ يُمْكِنُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ ظَاهِرَ قَوْلِهِ «تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا» أي: فِي نَفْسِ عَيْنِ اللهِ ﷻ، وَحَاشَا وَكَلَّا وَاللهُ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ وَهَذِهِ فِي الْأَرْضِ، لَكِنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ مَعْرُوفَةٌ عِنْدَ الْعَرَبِ إِذَا قَالَ: امْشِ بَعْنِي. الْمَعْنَى أَنِّي أَكُلُوكَ بَعْنِي وَأَحْمِيكَ بَعْنِي وَأَرْبُكَ بَعْنِي، هَذَا الْمَعْنَى، أَوْ نَقُولُ لِشَخْصٍ: يَا فَلَانُ، هَاتِ لِي كَذَا وَكَذَا. فَيَقُولُ: عَلَى عَيْنِي، الْمَعْنَى أَنِّي أَحْفَظُ لَكَ مَا آتَى لَكَ بِهِ بَعْنِي.

فقوله: ﴿تَجَرَّيْ بِأَعْيُنِنَا﴾ أي: بَمَرَأَى مِنَّا بِالْعَيْنِ، وليسَ هذا مِن بابِ التحريفِ، بل هذا مِن بابِ تفسيرِ الكلامِ بما يُقَطِّعُ أَنَّهُ مرادُ اللَّهِ ﷻ.

وهنا قال: ﴿وَأَعْيُنُنَا﴾ وفي الآية التي قُبِلَ قال: ﴿عَلَى عَيْنِي﴾. بالافراد، فهل بينهما تعارض؟

الجواب: لا، ليسَ بينهما تعارض، وهنا يجبُ أنْ نَعْلَمَ أنْ ما جاءَ في كتابِ اللَّهِ أو في صحيحِ السنة لا يمكنُ أنْ يَناقِضَ بعضُه بعضًا، ولا صحيحُ السنة يَناقِضُ بعضُه بعضًا، ولا القرآنُ مع صحيحِ السنة يَناقِضُ بعضُه بعضًا، لا يمكنُ؛ لأنَّ كَلَّامَ اللَّهِ، ولا يمكنُ أنْ يكونَ فيه اختلافٌ، ولكن قد يقصُرُ الفهمُ عن المَعْنَى المرادِ فيظنونُ في ذلك تناقضًا، وَيَشْتَبِهُ عليهم الأمرُ، ولكن مَنْ أَعْطَاهُ اللَّهُ تعالى فهمًا عَرَفَ كيفَ يتخلَّصُ ممَّا ظاهرُه التعارضُ، وأنا أدلُّكم على شيءٍ يُعِينُكم على هذا، ألا تَنْظُرُوا للآياتِ أو النصوصِ التي ظاهرُها التعارضُ لا تَنْظُرُوا إليها على سبيلِ أنَّها متعارضةٌ، وأنظُرُوا إليها على سبيلِ أنَّها متأكِّفةٌ، ثم حاولُوا أنْ تَصِلُوا إلى كيفيةِ هذا التاكِّفِ، أمَّا أنْ تَنْظُرَ إليها على أنَّها متعارضةٌ فإنَّكَ قد تُحرِّمَ الوصولَ إلى التأليفِ بينهما؛ لأنَّكَ سوفَ تُورِدُ بعضُها على بعضٍ على وجهٍ متناقضٍ، وحينئذٍ تُحرِّمَ الوصولَ إلى المرادِ، لكن انظُرْ إليها على أنَّها متأكِّفةٌ، وحاولْ أنْ تعرِّفَ كيفَ التاكِّفُ، هذا هو الذي يجبُ أنْ تعتقدهُ في النصوصِ التي ظاهرُها التعارضُ حتى تهتدي، أمَّا إذا نَظَرْتَ إليها النظرةَ التعارضِ؛ فاعلمْ أَنَّهُ سوفَ يَنغلقُ عنك البابُ ولا تعرفُ كيفَ توفِّقُ بينهما؛ لأنَّكَ إنما نظرتَ إليها على أنَّها متعارضةٌ متنافرةٌ، لكن كيفَ التاكِّفُ بين هاتين الآيتين، ﴿وَلِنُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾، ﴿تَجَرَّيْ بِأَعْيُنِنَا﴾؟

الجوابُ أولاً: لا نقولُ هناك تعارضٌ بينهما أصلاً، بل نقولُ بينهما تاكِّفٌ؛ لأنَّ العينَ مفردةٌ مضافةٌ، فتشملُ كلَّ ما ثبتَ لله من عينٍ مهما كُثُرَتْ، انظُرْ إلى قولِ اللَّهِ تعالى: ﴿وَلَنَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصِيهَا﴾ [الحج: ١٨]. ﴿نِعْمَةً﴾ مفردٌ مضافٌ، والمرادُ بها: ما لا يُحصي مِنَ النعمِ وكذلك قوله: ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِثْلَهُ الَّذِي وَأَنْفَعَكُمْ بِهِ﴾ [البقرة: ١٧]. كذلك قوله: ﴿عَيْنِي﴾، نقولُ: يشملُ كلَّ ما ثبتَ لله من عينٍ، بقي القولُ في الجمعِ هل نقولُ بظاهرِ الجمعِ أو لا؟

الجوابُ: ذهبَ بعضُ العلماءِ إلى أنَّنا نقولُ بظاهرِ الجمعِ، ونقولُ: ﴿لِلَّهِ أَعْيُنٌ كَثِيرَةٌ﴾، لكنَّها غيرُ محصورةٍ؛ لأنَّ ﴿عَيْنِي﴾ جمعٌ، و﴿عينٌ﴾ مفردٌ مضافٌ، فيشملُ كلَّ ما ثبتَ ولو كانَ آلافَ الآلافِ، وحينئذٍ نقولُ: ﴿لِلَّهِ أَعْيُنٌ كَثِيرَةٌ﴾ غيرُ محصورةٍ ولا معلومةِ العددِ. وحجةُ هؤلاء أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: لم يأتِ في القرآنِ ولا في السنة تقييدُ العينِ بالثنائيةِ، كما جاءَ في اليدِ، فاليدُ جاءتْ بالثنائيةِ كقوله: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾، و﴿بَلْ يَدَايَ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [البقرة: ٦٤]. لكنَّ العينَ ما جاءتْ هكذا، وإن كانَ فيها حديثٌ فيه مقالٌ إذا قامَ أحدهمَ يصلي فإنه بينَ عيني الرحمنِ، ولكن هذا الحديثُ فيه مقالٌ، وهو ضعيفٌ فظنُّوا أنَّ اللَّهَ أَعْيُنًا كَثِيرَةً.

ولكنَّ البخاريَّ رحمه الله لَدَقَّةِ فهمِهِ ساقَ حديثَ الدَّجَالِ ليبينَ أنَّ المرادَ بالأعينِ عيناؤِ اثنتانِ فقط

لا تزيد، وهو ما قال عن الدجال: ذُكِرَ الدَّجَالُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْكُمْ، إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِأَعْوَرَ - وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى عَيْنِهِ - وَإِنَّ الْمَسِيحَ الدَّجَالَ أَعْوَرَ الْعَيْنِ الْيُمْنَى كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ» وأشار بيده إلى عَيْنِهِ، المشيرُ هو الرسول ﷺ وبهذا يسقط ويبطل قول مَنْ قال: إِنَّ المراد بالعمور هنا العيب؛ لأنَّ بعضَ المُحَرِّفِينَ الَّذِينَ أَصَرُّوا عَلَى أَنْ تَكُونَ أَعْيُنُ اللَّهِ كَثِيرَةً، قَالُوا: المراد بالعمور العيبُ، والمَعْنَى أَنَّ الدَّجَالَ أَعْوَرُ؛ أَي: مُعَيَّبٌ وَلَيْسَ المرادُ عَمُورَ الْعَيْنِ، وَلَكِنَّا نَدْمَعُهُمْ دَمْعًا يَزْهَقُ بِهِ الْبَاطِلُ، حِينَ أَشَارَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى عَيْنِهِ، وَالرَّسُولُ أَعْلَمُ مِنَّا بِاللَّهِ، أَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى عَيْنِهِ، وَقَالَ: «وَلِأَنَّ الْمَسِيحَ الدَّجَالَ أَعْوَرَ الْعَيْنِ» وَهَذَا أَيْضًا يَمْنَعُ مَنْعًا بَاطِلًا أَنْ يَكُونَ المرادُ بالعمور الْعَيْنُ.

❦ قَالَ: «أَعْوَرَ الْعَيْنَ» وَخَصَّ الْيُمْنَى وَمَثَلَهَا فَقَالَ: «كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ أَوْ طَافِيَةٌ» رَوَيْتَانِ. إِذَا كَانَ كَذَلِكَ عُلِمَ أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ لَهُ إِلَّا عَيْنَانِ اثْنَتَانِ.

ووجه الدلالة: أَنَّهُ لَوْ زَادَتْ عَلَى اثْنَتَيْنِ، لَكَانَ الزَّائِدُ كَمَا لَا، وَلَكَانَ هَذَا الْكَمَالُ يَحْصُلُ بِهِ الْفَرْقُ بَيْنَ عَيْنَيْ الدَّجَالِ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِلَّا اثْنَتَانِ، وَبَيْنَ الْأَعْيُنِ الزَّائِدَةِ عَلَى اثْنَتَيْنِ إِذَا أُثْبِتْنَا ذَلِكَ لِلَّهِ ﷻ، وَمِنَ الْمُسْتَحِيلِ أَنْ يَدْعَ النَّبِيُّ ﷺ الْعَلَامَةَ الَّتِي فِيهَا الْكَمَالُ إِلَى عِلَامَةِ انْتِفَاءِ الْعَيْبِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ فِي ذَلِكَ إِخْفَاءُ كَمَالِ اللَّهِ ﷻ. بَعْدَ مَا زَادَ عَلَى اثْنَتَيْنِ، فَلَوْ كَانَ الْأَعْيُنُ أَكْثَرَ مِنْ اثْنَتَيْنِ لَكَانَ الزَّائِدُ كَمَا لَا يَحْصُلُ بِهِ الْفَرْقُ بَيْنَ الدَّجَالِ وَالرَّبِّ ﷻ، فَلَمَّا لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ الَّذِي هُوَ الْكَمَالُ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ نَفْيَ الْعَيْبِ، وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِأَعْوَرَ، عُلِمَ أَنَّ اللَّهَ ﷻ لَيْسَ لَهُ إِلَّا عَيْنَانِ اثْنَتَانِ فَقَطْ، وَهَذَا هُوَ مَا ذَكَرَهُ الْأَشْعَرِيُّ وَغَيْرُهُ مِمَّنْ يَذْكُرُونَ عَقِيدَةَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ عَيْنَيْنِ اثْنَتَيْنِ. وَهَذَا هُوَ الْمُتَعَيَّنُ عَلَى الْمُؤْمِنِ أَنْ يَعْتَقِدَهُ فِي رَبِّهِ ﷻ أَنَّ لَهُ ﷻ عَيْنَيْنِ اثْنَتَيْنِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِشْكَالٌ عَظِيمٌ، وَهُوَ كَيْفَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ جَعَلَ الْعَلَامَةَ الْفَارِقَةَ فِي الْعَيْنِ مَعَ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ عَقْلِيٌّ لَا حَسِّيٌّ، يَعْنِي: لَيْسَ الْفَرْقُ مُجَرَّدٌ أَنَّ هَذَا أَعْوَرُ، وَالرَّبَّ ﷻ لَيْسَ بِأَعْوَرَ بَلْ هُنَاكَ فُرُوقٌ كَثِيرَةٌ فَلِمَذَا؟

قُلْنَا: إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ ذَكَرَ هَذِهِ الْعَلَامَةَ الْحَسِيَّةَ؛ لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ مَا هِيَ هِينَةٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَاءَ الدَّجَالُ ائْتَدَتْهُ الرُّجَالُ وَضَاعَتِ الْعُقُولُ، فَالْعَلَامَةُ الْحَسِيَّةُ أُسْرِعَ إِلَى الْإِدْرَاكِ مِنَ الْعَلَامَةِ الْعَقْلِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْعَلَامَةَ الْعَقْلِيَّةَ تَحْتَاجُ إِلَى مَقْدَمَاتٍ وَرُبَّمَا يَغْفُلُ عَنْهَا فِي تِلْكَ اللَّحْظَةِ، أَمَّا الْعَلَامَةُ الْحَسِيَّةُ فَوَاضِحَةٌ، وَهِيَ كَالْعَلَامَةِ الْأُخْرَى الَّتِي سَتَأْتِي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - فِي الْحَدِيثِ الَّذِي بَعْدَهُ، وَهِيَ أَنَّهُ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِرٌ فَهَذَا أَيْضًا عِلَامَةً حَسِيَّةً، وَالنَّبِيُّ ﷺ - أَفْصَحُ الْخَلْقِ، وَأَنْصَحُهُمْ ذَكَرَ الْعَلَامَةَ الَّتِي لَا تَحْتَاجُ إِلَى مَقْدَمَاتٍ، وَلَا تَحْتَاجُ إِلَى إِعْمَالِ الْفِكْرِ بِمَجْرَدِ مَا يَرَى الرَّجُلُ هَذَا الْخَبِيثَ الدَّجَالَ يَعْرِفُ أَنَّهُ لَيْسَ بِرَبِّ فَهَذَا هُوَ وَجْهُ كَوْنِ الرَّسُولِ ﷺ ذَكَرَ هَذِهِ الْعَلَامَةَ الْحَسِيَّةَ دُونَ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ عِلَامَاتٌ عَقْلِيَّةٌ، وَإِلَّا مِنَ الْمَعْلُومِ ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ [الأنعام: ١٧]. عَلَى أَنَّ هَذَا الدَّجَالَ يُوْهِمُ النَّاسَ أَنَّهُ يَخْلُقُ، فَيَأْمُرُ السَّمَاءَ فَتَمْطُرُ، وَالْأَرْضَ فَتَنْبُتُ، وَيَقْتُلُ الرَّجُلَ وَيُخَيِّهِ، فَيَحْصُلُ فِي هَذَا الْبَسْ، لَكِنْ - وَاللَّهُ الْحَمْدُ - هَذِهِ الْعَلَامَةُ حَسِيَّةٌ لَا تَحْتَاجُ إِلَى تَأَمُّلٍ وَلَا تَفَكِيرٍ.

وفي حديث أنس: دليل على عظم فتنة الدجال؛ لأن النبي ﷺ أخبر أنه ما من نبي إلا أنذر قومه الأعور الكذاب، كل الأنبياء من نوح إلى محمد، يُنذرون أقوامهم الأعور الكذاب. وقد يقال: الأعور الكذاب من علامات الساعة، فكيف يُنذره أول الرسل، والساعة لم تأت بعد؟ والجواب أن هذا له أوجه:

الوجه الأول: أن يقال: أنذرت به الرسل لعظم خطره، فينوه عنه حتى في الصحف الأولى وحتى في الرسالات الأولى، كما قال تعالى: ﴿أَمْ لَمْ يَنْتَهِمْ فِي صُحُفٍ مُّوسَىٰ ۖ وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى ۖ ۝٣٧ أَلَا نَزَّلْنَا وَزُرَّاءُ ۖ ۝٣٨ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ۖ ۝٣٩﴾ [الجن: ٣٧-٣٩]. وقال: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ۖ ۝١٦ وَالْآخِرَةَ خَيْرٌ ۖ ۝١٧﴾ [الأنعام: ١٦-١٧]. إن هذا في الصحف الأولى ﴿صُحُفٍ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ ۖ ۝١١﴾ [الأنعام: ١١-١٢]. فلِعَظَمِ خطره هذا الرجل أنذرت به الرسل، وإن كان لن يخرج إلا في آخر الزمان.

الوجه الثاني: أنه يحتمل أن الرسل لم يبلغهم أنه سيخرج في آخر الزمان، وإنما بلغهم أنه سيخرج رجل له فتنة عظيمة ولم يوح إليهم أنه سيخرج في آخر الزمان.

الوجه الثالث: لكنه ضعيف، أن المراد ما يشابه فتنته من دعاة الضلال، لكن هذا الوجه يمنعه قوله: «إلا أنذر قومه الأعور الكذاب» فإن هذا يدل على تعيين هذا الدجال وأنه هو الذي أنذر به الرسل أقوامهم.

وعلى كل حال: فإن رسول الله ﷺ أنذرنا بهذا الأعور الدجال إنذاراً لم يُنذره أحد من الأنبياء قبله، وفصله تفصيلاً تاماً.

والدجال قد كُتِبَ بين عينيه كافرٌ، وجاءت بعض الروايات بتفريق حروف كافرٍ، يعني مكتوباً (ك، ف، ر) وفي بعض الروايات كافرٌ، فيحتمل هذا أو هذا، ولكن من يقرأ هذه الكلمة؟ يقرأها المؤمن سواء كان كاتباً أو غير كاتب ولا يستطيع الكافر أن يقرأها ولو كان من أعلم الناس بالكتابة ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ مَّكَائِدَ ۖ ۝١٦ خَلْفَهُمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ۖ ۝١٧﴾ [البقرة: ١٦-١٧]. والمؤمن يقرأها ولو كان أمياً، وهذا من آيات الله ﷻ، وهي من العلامات الحسية.

يبقى السؤال كيف نجمع بين التثنية وبين الجمع؟

الجواب على ذلك: أن يقال: إن قلنا: أقل الجمع اثنان، فليس هناك تعارض، وإن قلنا: أقل الجمع ثلاث: فالجمع هنا إنما هو للتعظيم والتناسب بين المضاف والمضاف إليه؛ لأن الجمع يُراد به التعظيم، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَنَافِظُونَ ۖ ۝١﴾ [الحاقة: ١]. و ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَىٰ ۖ ۝١٢﴾ [البقرة: ١٢]. وما أشبه ذلك، والتناسب هنا هو: التناسب بين المضاف والمضاف إليه، يعني أن المضاف إليه ضمير جمع، فكان التناسب بين المضاف والمضاف إليه، أو مراعاة التناسب بين المضاف والمضاف إليه أولى.

وقد سبق هذا في ذكر اليد أمّا شبهة الذين يُنكرون العين واليد والرجل والوجه وما أشبه ذلك؛

فإنهم يدعون بعقولهم أن إثبات هذا يستلزم التجسيم، وأن الله جسم؛ لأننا لا نعقل شيئاً له وجه ويد وما أشبه ذلك إلا جسماً.

ونحن نقول لهم في الجواب على ذلك: ومن قال لكم: إن الجسم متفٍ عن الله، من قال هذا؟ هل عندكم دليل على أنه متفٍ فإن كان يلزم من إثبات هذه الصفات أن يكون الله جسماً فهو حق، ولكنه لا يشبه الأجسام، وإن كان لا يلزم، فإن الزامكم إيانا بما لا يلزم هو عين الجور والظلم.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨ - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ [الفتح: ٢٤].

٧٤٠٩ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا وَهْبٌ، حَدَّثَنَا مُوسَى، - هُوَ ابْنُ عُقْبَةَ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمُضْطَلِّقِ أَنَّهُمْ أَصَابُوا سَبَايَا فَأَرَادُوا أَنْ يَسْتَمْتِعُوا بِهِمْ وَلَا يَحْمِلُنَ فَسَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْعَزْلِ فَقَالَ: «مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا، فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ كَتَبَ مَنْ هُوَ خَالِقٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(١).
وَقَالَ مُجَاهِدٌ عَنْ قُرْعَةَ، سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيْسَتْ نَفْسٌ مَخْلُوقَةٌ إِلَّا لِلَّهِ خَالِقُهَا»^(٢).

قوله بَابُ قَوْلِ اللَّهِ: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ هذه ثلاثة أسماء في ضمن أسماء متعددة، ذكرها الله تعالى في آخر سورة الحشر ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلِيمٌ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾^(٣) هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ أَلَمَلِكُ الْقُدُّوسُ أَلَسَلَمُ الْمُؤْمِنُ الْمُهِيمُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَنَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ^(٤) هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ [الفتح: ٢٢-٢٤].
وَالْخَلِيقُ: الخالق من أسماء الله، وورد الخلاق، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْخَلَقُ الْعَلِيمُ﴾^(٥) [الفتح: ٨٦].

والخالق: هو الموجد للشيء على وجه مُقَدَّرٍ محكم، ولهذا جاء في اللغة العربية الخلق بمعنى خلق والتقدير، كما في قول الشاعر:

(١) رواه مسلم (١٤٢٨).

(٢) رواه البخاري معلقاً بصيغة الجزم كما في «الفتح» (٣٩١/١٣)، وأسندته مسلم في صحيحه (١٠٦٣/٣)، كتاب النكاح، باب: حكم العزل (٢٢)، وأبو داود (٢١٧٠)، والترمذي (١١٣٨).

وَلَأَنْتَ تَقْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعْضُ النَّاسِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَقْرِي^(١)

تَقْرِي مَا خَلَقْتَ يَعْنِي: تَفْعَلُ مَا قَدَرْتَ، فَالْخَلْقُ هُوَ الْإِيجَادُ بِتَقْدِيرِ اللَّهِ ﷻ يَخْلُقُ الشَّيْءَ بِتَقْدِيرِ مُحْكَمٍ بِالْغِ عَلَى حَسَبِ مَا تَقْتَضِيهِ الْحِكْمَةُ.

﴿الْبَارِئُ﴾ بِمَعْنَى: الْمُتَنَبِّئُ وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ مَعْنَى الْخَالِقِ، لَكِنْ لَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ ﷻ لَا يَذْكُرُ كَلِمَتَيْنِ إِلَّا وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِي الْكَلَامِ، أَنْ يُحْمَلَ عَلَى التَّأْسِيسِ لَا عَلَى التَّوَكِيدِ، وَمَعْنَى عَلَى التَّأْسِيسِ أَيُّ: أَنْ كُلَّ لِقْطَةٍ فِيهِ لَهَا مَعْنَى مُسْتَقِلَّةٌ لَا عَلَى التَّوَكِيدِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: هُوَ لِلتَّوَكِيدِ صَارَتْ اللَّفْظَةُ الثَّانِيَةُ بِمَعْنَى اللَّفْظَةِ الْأُولَى، وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِذَا دَارَ الْكَلَامُ بَيْنَ التَّأْسِيسِ وَالتَّوَكِيدِ فَحْمَلُهَا عَلَى التَّأْسِيسِ مُتَعَيِّنٌ، فَلَا بَدَأَ أَنْ بَيْنَهُمَا فَرْقًا لَطِيفًا.

وَأَمَّا ﴿الْمُصَوِّرُ﴾: فَوَاضِحُ الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْخَالِقِ، يَعْنِي أَنَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ عَلَى صُورَةٍ مُعَيَّنَةٍ يَخْتَارُهَا ﷻ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ لَآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ ﴿١﴾. وَلِهَذَا كَانَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ الثَّلَاثَةُ مِنْ خِصَائِصِ الرَّبِّ ﷻ فَالْخَالِقُ مِنْ خِصَائِصِ اللَّهِ ﷻ، لَا أَحَدٌ يَخْلُقُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ ﴿١٧﴾. وَسَبَقَ لَنَا الْجَوَابُ عَمَّا يُقَالُ: فَلَانْ خَلَقَ كَذَا. أَيُّ صَنَعَهُ، بَأَنَ هَذَا الْخَلْقُ الَّذِي يَحْصُلُ مِنَ الْآدَمِيِّ، لَيْسَ هُوَ الْخَلْقُ الَّذِي يَكُونُ لِلَّهِ ﷻ الْخَلْقُ الَّذِي يَكُونُ لِلَّهِ ﷻ إِيجَادٌ مِنْ عَدَمٍ، وَالْخَلْقُ الَّذِي يَكُونُ لِلْإِنْسَانِ تَكْوِينٌ وَتَغْيِيرٌ لَشَيْءٍ مَخْلُوقٍ، لَكِنْ يَصْنَعُهُ عَلَى كَيْفِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ.

وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ فِعْلَ الْعَبْدِ مَخْلُوقٌ لِلَّهِ ﷻ فَيَعُودُ فِعْلُ الْعَبْدِ خَلْقًا لِلَّهِ ﷻ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الْعَبْدِ صَادِرٌ مِنْ إِرَادَتِهِ وَقُدْرَتِهِ وَتَصَوُّرِهِ، وَاللَّهُ ﷻ هُوَ الَّذِي خَلَقَ ذَلِكَ كُلَّهُ، فَيَكُونُ الْخَلْقُ كُلُّهُ لِلَّهِ ﷻ سِوَاءَ مَا خَلَقَهُ اللَّهُ ﷻ وَاسْتَقْلَلُ بِهِ أَوْ خَلَقَهُ الْآدَمِيُّ.

وَالْبَارِئُ أَيْضًا، لَا أَحَدٌ يَرَى النِّسْمَةَ وَيُحْيِيهَا وَيُنْشِئُهَا إِلَّا اللَّهُ ﷻ مِمَّا كَانَ عِنْدَ النَّاسِ مِنْ قُدْرَةٍ، فَإِنَّهُمْ لَنْ يَسْتَطِيعُوا أَنْ يَبْرَأُوا النِّسْمَةَ، وَقَدْ تَحَدَّى اللَّهُ ﷻ الْخَلْقَ أَنْ يَخْلُقُوا مَا هُوَ مِنْ أَصْغَرِ مَخْلُوقَاتِ اللَّهِ ﷻ، وَأَهْوَنَهَا، وَهُوَ الذَّبَابُ، فَقَالَ: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ ضَرْبٌ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لِلَّهِ﴾ ﴿١٧٣﴾. أَمَرْنَا اللَّهَ ﷻ أَنْ نَسْتَمِعَ وَأَنْ نُنْصِتَ لِهَذَا الْمَثَلِ؛ لِأَنَّهُ مَثَلٌ عَظِيمٌ ﴿إِنَّكَ الَّذِي تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾. كُلُّ مَنْ عُبِدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَنْ عُبِدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَهُوَ فِي نَظَرِ الْخَلْقِ فَوْقَ رَبِّهِ الْخَلْقِ، فَإِذَا كَانَ هَذَا لِلْأَعْلَى لَوْ اجْتَمَعُوا لَمْ يَخْلُقُوا ذَبَابًا فَمِنْ دُونِهِمْ مِنَ الْعِبَادِ الَّذِينَ يَعْبُدُونَهُمْ مِنْ بَابِ أَوْلَى لَنْ يَخْلُقُوا ذَبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ، ثُمَّ أَضَافَ إِلَى ذَلِكَ، ﴿وَإِنْ يَسْتَكْبِرُوا فَسَيَكْبَرُ شَيْئًا لَا يَسْتَفْقِدُوهُ مِنْهُ﴾. يَعْنِي: لَوْ أَخَذَ الذَّبَابُ مِنْهُمْ شَيْئًا مَا اسْتَطَاعُوا أَنْ يَسْتَفْقِدُوهُ مِنْهُ، كَيْفَ لَذَبَابٌ يَأْخُذُ مِنْهُمْ شَيْئًا؟ صَوَّرَهَا بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَصْنَامَ يُجْعَلُ عَلَيْهَا أَشْيَاءٌ مِنَ الطِّينِ وَغَيْرِهِ فَيَأْتِي

(١) انظر معنى البيت في «لسان العرب» مادة «خل ق».

الذباب فيقع على هذا الطين فيعلق بأرجل الذباب، ولا يستطيع هؤلاء أن يستنقذوا ما يتعلق بالذباب.

إذا: الخلق والبرء خاص بالله ﷻ. والمصور كذلك، والتصوير خاص بالله ﷻ، ولهذا أنكر الله ﷻ على من يصور ويخلق كخلقه فقال: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ بِخَلْقِ كَخَلْقِي» ^(١) مَنْ أَظْلَمُ يَعْنِي: لَا أَحَدَ أَظْلَمُ؛ لِأَنَّهُ يُنَازِعُنِي فِي الرُّبُوبِيَّةِ، وَالَّذِي يَصُورُ كَمَا يَصُورُ اللَّهُ يَنَازِعُ اللَّهَ تَعَالَى فِي الرُّبُوبِيَّةِ، كَأَنَّمَا يَقُولُ بِلِسَانِ حَالِهِ: أَنَا أَقْدَرُ عَلَى أَنْ أَفْعَلَ كَمَا فَعَلَ، وَأَصُورُ كَمَا صَوَّرَ، وَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّ التَّصْوِيرَ خَاصٌّ بِاللَّهِ ﷻ، وَلَا يَسْتَطِيعُ الْخَلْقُ أَنْ يُغَيِّرُوا صُورَةَ صَوَّرَهَا اللَّهُ ﷻ إِلَى أَحْسَنَ وَلَا إِلَى أَسْوَأَ أَبَدًا، وَإِنَّمَا يَكُونُ هُنَاكَ قَطْعٌ غَيْرُ إِذَا احتاج بعض الصور إلى تكميل لعب أو شبهه يمكن، فالأنف إذا انقطع مثلاً يمكن للبشر أن يجمع من بقية أجزاء البدن ما يصور فيه هذا الأنف أو ما أشبه ذلك، لكن تصوير كامل لا يمكن أبداً، لا يمكن لأحد أن يغير صورة صوّرها الله إلى حسن أو إلى قبح، ربما إلى قبيح، فقد يكون ينجى على هذا الرجل جنابةً تُغيّر ملامح وجهه مثلاً، لكن على أنه تصوير لا يمكن. وهنا يحسن أن نتكلم عن التصوير وحكمه، التصوير المجسم إذا كان لحيوان إنسي أو بهيمة فإنه حرام وأظن ذلك متفقاً عليه، يعني لا يجوز للإنسان أن يصور شيئاً شاخصاً على صورة إنسان أو صورة بهيمة وهذا بالاتفاق وسواء صوره بيده أو صنع آلة تكون مجوفة ومخططة بحيث إذا وضع فيها عجيناً أو شبهه انطبع حتى يكون صورة، فإن هذا كله حرام ولا يجوز.

أمّا إذا كان التصوير بالتلوين يعني ليس جسماً يلمس، وإنما هو لون فقد اختلف العلماء فيه قديماً وحديثاً حتى وإن صور باليد، فمن العلماء من أجاز ذلك، وقال: إن الحديث الذي رواه البخاري في تحريم التصوير قال فيه: «إِلَّا رَقْعًا فِي ثَوْبٍ» ^(٢) والأصل أن الاستثناء متصل، فيكون قوله: «إِلَّا رَقْعًا فِي ثَوْبٍ». مُسْتَنَتِي مِنَ الصُّوَرِ الْمُحَرَّمَةِ، فَيَكُونُ التَّصْوِيرُ بِالتَّلْوِينِ لَا بِأَسْ بِهِ وَالْكَلَامُ عَلَى التَّصْوِيرِ بِالْيَدِ وَالْآنَ وَصَلْنَا إِلَى التَّصْوِيرِ بِالْآلَةِ فَيَكُونُ حَلَالًا وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ.

وقال بعض العلماء: إن التصوير المحرم هو التصوير الذي يخاف منه التوصل إلى عبادة الصورة، وما لا يخشى منه ذلك فليس به بأس، واستدلوا لذلك بقصة الرجال الذين كانوا صالحين من قوم نوح لما ماتوا صنع لهم صور ثم عبدوا ^(٣)، لكن الصحيح: أن هذه ليست علة لا شك، ولكن العلة التي نص عليها الحديث «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ بِخَلْقِ كَخَلْقِي» تدل على أن من صور سواء لهذا

(١) تقدم تحريجه.

(٢) رواه البخاري (٥٩٥٨)، ومسلم (٢١٠٦).

(٣) رواه البخاري (٤٩٢٠) هذا يومه أنه مرفوع مع أنه موقوف - والله أعلم -.

الغرض أو غيرِه، فَإِنَّ ذَلِكَ حَرَامٌ.

إِذَا: مَا كَانَ لَهُ جِسْمٌ فَهُوَ حَرَامٌ، وَمَا لَمْ يَكُنْ لَهُ جِسْمٌ فَمَحَلٌّ خِلَافَ بَيْنِ الْعُلَمَاءِ وَلَكِنَّ الْجُمْهُورَ عَلَى مَنَعِهِ، وَحَمَلُوا قَوْلَهُ: «إِلَّا لَا رَقْمًا فِي ثَوْبٍ» عَلَى أَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ وَأَنَّ الْمُرَادَ بِالرَّقْمِ فِي الثَّوْبِ مَا لَمْ يَكُنْ صُورَةً ذِي رُوحٍ، وَاسْتَدَلُّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ قَالُوا بِذَلِكَ، وَهُمْ الْجُمْهُورُ، بِحَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام حِينَ بَعَثَ أَبَا الْهَيَّاجِ الْأَسَدِيَّ، وَقَالَ لَهُ: «أَلَا أَبْعَثُكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَلَّا تَدْعَ صُورَةً إِلَّا طَمَسْتَهَا وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ» قَالَ: صُورَةً إِلَّا طَمَسْتَهَا وَفِي لَفْظٍ: تِمْنَالًا إِلَّا طَمَسْتَهَا، وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ ^(١)، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الطَّمْسَ يَكُونُ لِلْمُلُوكِ فِي الْغَالِبِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يَكُونُ فِي الْمَجْسَمِ بِحَيْثُ يَوْضَعُ عَلَى الْوَجْهِ مِثْلًا طِينٌ أَوْ شِبْهُهُ يَطْمُسُ مَعَالِمَ الْوَجْهِ، عَلَى كُلِّ حَالٍ هَذَا الدَّلِيلُ. وَاسْتَدَلُّوْا أَيْضًا بِحَدِيثِ الثَّمَرَةِ حِينَ جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى بَيْتِهِ بَيْتَ عَائِشَةَ، فَلِذَا فِيهِ تَمْرَةٌ وَفِيهَا صُورٌ فَلَمْ يَدْخُلْ ﷺ وَغُرِفَتِ الْكَرَاهِيَةُ فِي وَجْهِهِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، مَاذَا أَذْنِبْتُ؟ فَقَالَ: «إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّورِ يُعَذَّبُونَ بِقَالَ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ» ^(٢) وَهَذَا الْقَوْلُ الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ هُوَ الصَّحِيحُ، أَنَّ الصُّورَ وَلَوْ كَانَتْ رَقْمًا حَرَامًا، وَأَنَّهَا مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ، وَإِنْ كَانَتْ الْمُضَاهَاةُ فِيهَا بِالنِّسْبَةِ لِخَلْقِ اللَّهِ لَيْسَتْ كَامِلَةً، يَعْنِي أَنَّ خَلْقَ اللَّهِ مُجَسِّمٌ، وَهَذِهِ مَلُونَةٌ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ نَاتِمٌ عَلَى أَنَّهُ الْأَنْفُ، أَوْ نَاتِمٌ عَلَى أَنَّهُ حَاجِبُ الْعَيْنِ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، لَكِنَّ ظَاهِرَ النُّصُوصِ الْعَمُومِ، وَأَنَّهُ يَشْمَلُ حَتَّى مَا كَانَ بِالتَّلْوِينِ.

وَيَبْقَى النَّظَرُ فِي غَيْرِ ذِي الرُّوحِ أَوْ جِزءٍ مِنْ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ، يَعْنِي لَوْ صُورَ رَأْسًا فَقَطْ أَوْ يَدًا فَقَطْ أَوْ رِجْلًا فَقَطْ فَهَلْ يَدْخُلُ فِي التَّحْرِيمِ أَوْ لَا يَدْخُلُ؟

نَقُولُ: لَا يَدْخُلُ فِي التَّحْرِيمِ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ فِيهِ: «كُلَّفَ أَنْ يُنْفَخَ فِيهَا الرُّوحَ وَلَيْسَ بِنَافِخٍ» ^(٣) وَمِثْلُ هَذِهِ الْأَجْزَاءِ لَا تُنْفَخُ فِيهَا الرُّوحُ أَصْلًا وَلَيْسَتْ جِسْمًا يُمْكِنُ أَنْ تُنْفَخَ فِيهَا الرُّوحُ، ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ فِي قِصَّةِ التَّمْثَالِ الَّذِي قَالَ لَهُ فِيهِ جَبْرِيلُ: مُرْ بِرَأْسِ التَّمْثَالِ فَلْيَقْطَعْ حَتَّى يَكُونَ -أَيُّ التَّمْثَالِ- كَهَيْئَةِ الشَّجَرَةِ ^(٤) يَعْنِي إِذَا قُطِعَ رَأْسُهُ سَبَقَ أَعْضَاءُهُ حَتَّى تَكُونَ كَهَيْئَةِ الشَّجَرَةِ، وَلَمْ يَقْلُ فِي الْحَدِيثِ: وَكَسَّرَ الرَّأْسَ. فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْجِزءَ الَّذِي لَا تَحُلُّهُ الْحَيَاةُ لَا يَدْخُلُ فِي التَّحْرِيمِ، وَلِهَذَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَقَالٌ: «الصُّورَةُ الرَّأْسِ، فَإِذَا قُطِعَ الرَّأْسُ فَلَا صُورَةَ» ^(٥) وَالْمَعْنَى أَنَّ الصُّورَةَ لَا

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩٦٩).

(٢) رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ (٢٤٧٩)، وَمُسْلِمٌ (٢١٠٨).

(٣) رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ (٢٢٢٥)، وَمُسْلِمٌ (٢١١٠).

(٤) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣٠٥/٢)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤١٥٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٨٠٦)، وَابْنُ حِبَانَ (٥٨٥٤)، وَصَحَّحَهُ

الْشَيْخُ الْأَبَانِيُّ كَمَا فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى السَّنَنِ.

(٥) أَخْرَجَهُ الْإِسْعَاقِيُّ فِي «مَعْجَمِهِ» (٦٦٢/٢) (٢٩١) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا. وَأَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ

تَكُونُ صُورَةً إِلَّا مَعَ الرَّأْسِ، فَإِذَا قُطِعَ فَلَا صُورَةَ وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّ الصُّورَةَ هِيَ الرَّأْسُ، بَلْ يَغْنِي أَنَّ الرَّأْسَ نَفْسَهُ يَكُونُ صُورَةً مُسْتَقْلِلَةً، وَالِدَلِيلُ حَدِيثُ التَّمَثَالِ «مُرَّ بِرَأْسِ التَّمَثَالِ فَلْيَقْطَعْ حَتَّى يَكُونَ كَهَيْئَةِ الشَّجَرَةِ» ثُمَّ إِنَّهُ يَتَضَاعَفُ الْإِثْمُ إِنْ صَوَّرَ الْعُظَمَاءُ مِنَ الْمُلُوكِ أَوْ الْوُزَرَاءِ أَوْ الْعُلَمَاءِ أَوْ الْعِبَادِ. فَإِنْ هَذَا يَتَضَاعَفُ، وَتَضَاعَفُ ذَلِكَ فِي الْعُلَمَاءِ وَالْعِبَادِ أَشَدُّ مِنْ تَضَاعُفِهِ فِي الْمُلُوكِ وَالْوُزَرَاءِ وَالرُّؤَسَاءِ، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ عَاطِفَةَ النَّاسِ لَتَعْظِيمِ الْعُلَمَاءِ وَالْعِبَادِ أَشَدُّ مِنْ عَاطِفَتِهِمْ لَتَعْظِيمِ الْمُلُوكِ وَالرُّؤَسَاءِ؛ لِأَنَّ تَعْظِيمَ الْمُلُوكِ وَالرُّؤَسَاءِ فِي الْغَالِبِ إِنَّمَا يَكُونُ عَنْ خَوْفٍ وَرَهْبَةٍ، وَأَمَّا الْعِبَادُ وَالْعُلَمَاءُ فَهُوَ عَنْ تَعْظِيمٍ وَتَوْقِيرٍ فِي النَّفْسِ، فَلِذَلِكَ كَانَ خَطَرُ صُورِ الْعُلَمَاءِ وَالْعِبَادِ أَشَدُّ مِنْ صُورِ الْمُلُوكِ وَالرُّؤَسَاءِ، فَلِهَذَا يَجِبُ عَلَيْنَا إِذَا رَأَيْنَا صُورَةَ شَخْصٍ عَالَمٍ صُوِّرَتْ، وَتَتَنَاوَلُهَا النَّاسُ بِالْأَيْدِي تَعْظِيمًا لَهَا يَجِبُ عَلَيْنَا حِمَايَةَ لُجَانِبِ التَّوْحِيدِ أَنْ نُمَرِّقَهَا، أَمَّا مَا يَوْجَدُ مِنْ صُورِ الْعُلَمَاءِ فِي الصَّحَفِ وَالْمَجَلَّاتِ، فَهَذِهِ لَا يُؤْبَهُ لَهَا، لَكِنْ يَوْجَدُ صُورُ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ مَصُورَةً مَبْرُورَةً يَتَنَاوَلُهَا النَّاسُ، وَهَذِهِ خَطِيرَةٌ جَدًّا، فَالْوَاجِبُ أَنْ نُمَرِّقَ وَلَا يَجُوزُ إِقْرَارُهَا؛ لِأَنَّهُ يُخْشَى فِي يَوْمٍ مِنَ الدَّهْرِ أَنْ يُعْظَمَ هَؤُلَاءِ كَمَا عُظِمَ الْقَوْمُ الصَّالِحُونَ فِي قَوْمِ نُوحٍ.

وَيَتَعَاظَمُ أَيْضًا الْأَمْرُ، أَمْرُ الصُّورِ فِيمَا إِذَا كَانَتْ الصُّورَةُ صُورَةً أَمْرًا جَمِيلَةً، فَإِنَّ هَذِهِ فِتْنَةٌ لَا مِنْ حَيْثُ الْعِبَادَةُ وَلَكِنْ مِنْ حَيْثُ الْخُلُقُ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ رَبِّمَا يَقْتَرِنُ بِهَذِهِ الصُّورَةِ حَتَّى يَكُونَ دَائِمًا يَطْلُعُهَا صَبَاحًا وَمَسَاءً لِلتَّلَذُّذِ وَالتَّمَتُّعِ بِهَا، وَسَوَاءٌ كَانَ التَّمَتُّعُ تَمَتُّعَ شَهْوَةٍ يَغْنِي: شَهْوَةُ غَرِيزِيَّةٍ، أَوْ تَمَتُّعٍ أَنْشَرَحَ صَدْرُهُ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَلَيْسَ كُلُّ تَمَتُّعٍ لِلشَّهْوَةِ، فَنَحْنُ نَتَمَتُّعُ مِثْلًا بِرُؤْيَا السَّيَّارَةِ الْجَمِيلَةِ وَالسَّاعَةِ الْجَمِيلَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ لَكِنْ لَيْسَ هَذَا تَمَتُّعٌ شَهْوَةٍ فَهَذِهِ الصُّورُ بَعْضُ النَّاسِ رَبِّمَا يَقْتَرِنُهَا لِتَمَتُّعِ بِهَا، وَهَذَا يَتَضَاعَفُ لَهُ الْإِثْمُ فِيهَا.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ الصُّورَ نَفْسَهَا مُحَرَّمَةٌ، فَإِذَا انْضَافَ إِلَى ذَلِكَ خَوْفُ فِتْنَةٍ بِهَا مِنْ عِبَادَتِهَا أَوْ التَّلَذُّذِ بِرُؤْيَتِهَا أَوْ التَّمَتُّعِ بِذَلِكَ، فَإِنَّهُ يَزْدَادُ إِثْمُهَا، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَعَاصِيَ تَزْدَادُ بِحَسَبِ مَا يَقْتَرِنُ بِهَا مِنَ الْفَسَادِ. أَمَّا الصُّورُ الْفُوتُوغَرَفِيَّةُ الْآنَ، فَهَذِهِ صَارَتْ مُحَلًّا جَدَلٍ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ الْمَعَاصِرِينَ بَعْدَ أَنْ ظَهَرَتْ هَذِهِ الْأَلَّةُ، فَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ مَنَعَهَا سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ وَأَخَذًا بِظَاهِرِ الْعُمُومِ، وَقَالُوا: إِنَّ حَرَكَةَ الْإِنْسَانِ بِهَذِهِ الْأَلَّةِ أَوْ تَحْرِيكِهِ هَذِهِ الْأَلَّةَ هَذَا هُوَ التَّصْوِيرُ.

وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ أَجَازَهَا وَقَالَ: هَذِهِ لَيْسَتْ تَصْوِيرًا، وَالْإِنْسَانُ الْمَصُورُ لَا يَشْعُرُ بِأَنَّهُ حَاقِظٌ وَأَنَّهُ جَيِّدٌ، وَلِهَذَا لَا يُمْدَحُ الرَّجُلُ الَّذِي يُطْلِقُ آلَةَ التَّصْوِيرِ حَتَّى تَصُورَ، وَيَقَالَ: مَا أَحْدَقَهُ وَمَا أَجْوَدَهُ! لَكِنْ لَوْ يَأْتِي الْإِنْسَانُ يُخْطِئُ صُورَةً حَتَّى تَكُونَ كَالْمَصُورِ، فَقَالُوا: مَا أَحْدَقَهُ وَمَا أَمْهَرَهُ!

أما هذه فليست في حقّه كالتصوير، لكنّها التقاط صورة صَوَّرَهَا اللهُ ﷻ، والأصل لا شك أنّه تصويرُ اللهِ ﷻ، والتقاطُ هذه الصورة كما تكون الصورة في المرأة، إلا أنها في المرأة لا تثبت، وهذه تثبت بسبب ما يكون فيها من المواد الكيماوية.

وهذه المسألة تجاذبها أصلاً: أصل الحل، والأيمّنع الناس من شيء إلا إذا تيقنا أنّه حرام أو غلب على ظننا أنّه حرام، وأصل التحريم وهو عموم المصورين ولكنك إذا تأملت تأملاً عميقاً تبين لك أنّ الإنسان ليس مُصَوِّراً فيما إذا التقط الصورة بالآلة ولا يقال مصوّر، ولهذا يلتقطها الأعمى، ويلتقطها الإنسان في ظلمة، وتظهر كما هي، ولو كانت تصويراً من الإنسان نفسه، لكان يختلف في الحكم بين الماهر وغير الماهر، والأعمى والبصير وما أشبه ذلك^(١)، لكن من تركها تنزّها، لا ينبغي أن يوصف بأنه مُشَدَّد أو أنّه متعمّق أو متنطع أو ما أشبه ذلك، بل يقال: الحمد لله، هذه يسوغ فيها الاجتهاد، من أذاه الاجتهاد إلى التحريم والمنع فإنّه لا يلام، ومن أذاه اجتهاده إلى الحل - وقال الأصل الحل حتى يتبين له دخولها في التحريم - فإنه لا يلام، وإذا كنّا: لا نلوم من يقول: إنّ أكل لحم الإبل لا ينقض الوضوء، فيقوم المصلّي أماناً ونحن نشهد باعتقادنا أنّ صلاته باطلة، ومع ذلك لا نلومه؛ لأنّه مجتهد، فلا ينبغي أن نلوم من يرى أنّ التصوير الفوتوغرافي ليس حراماً؛ لأنّ صلاته بلا وضوء أعظم من التصوير، فالصلاة ركن من أركان الإسلام، لكن نظراً إلى أنّ هذه المسائل اجتهادية فإنّا أرى أنّه لا ينبغي أن يُشَدَّد فيها النكير على من خالفنا فيها، فهي مسائل لا تتعلق بالعقيدة إنّما هي مسائل اجتهادية.

وأقوى دليل رأيته لمن قالوا بالحل قولهم: أنت إذا أخذت صحيح البخاري ثم أدخلته الآلة التي تصوّر وخرّجت الصورة من الآلة هل يقال: هذا كتابك كتبه أنت؟.

الجواب: لا، إذن لست مُصَوِّراً وما كتبه أنت، وهذا واضح لمن تأمل. لكنّ النظر بالنسبة لاقتناء الصور أن اقتناء الصور، الأصل فيه التحريم؛ لأنّ الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة، وهذه صورة لا شك حتّى إذا كنت أمام امرأة ورأيت وجهك، فهو صورة لا شك، ويجب أن تعلم أنّ العلماء رحمهم الله فرّقوا بين التصوير واقتناء التصوير، وأكثر الناس لا يعرفون هذا الفرق، لكنّه فرق معتبر، فقال في متن «زاد

(١) سؤال: ذكرتم أنّ التلوين باليد لا يجوز على الراجح عندهم، كما أنّ التصوير بالآلة الفوتوغرافية لا بأس بها، لكن أحسن الله إليك. إذا كانت الصورة تتضمّن الأمرين بمعنى التصوير الفوتوغرافي والمعالجة باليد؛ لأنّ الصور في بعض الكاميرات الفوتوغرافية من حين تضغط تطلع الصورة كاملة، لكن في بعضها وهذا الأكثر أنّك إذا صوّرت الصورة لا بدّ من تحميص ومعالجة بالألوان حتّى تخرج هذه الصورة؟

الجواب: الذي يظهر لي أنّ الاحتياط في هذا أن يمنع؛ لأنّ الصورة التي تأتي على الفيلم إذا رأيته وجدتها مشوهة أحياناً لا تعرف لمن هي، فإذا كانت يدخل عليها التحسينات، فالظاهر أنّها للتحريم أقرب.

المستقنع^(١) وهو مختصر من كتب الفقه قال: يَحْرُمُ التصويرُ واستعماله. ففَرَّقَ بَيْنَ التَّصْوِيرِ وَبَيْنَ اسْتِعْمَالِهِ، وَقَالُوا: يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ الصُّورِ فَيَا يُمْتَنُّ كَالْفُرَشِ وَالْمَخْدَاتِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَالْخِلَافُ فِي هَذَا أَيْضًا مَعْرُوفٌ، فَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَقُولُ: لَا يَجُوزُ حَتَّى فَيَا يُمْتَنُّ، بَلْ يَجِبُ أَنْ يُقَطَّعَ الرَّأْسُ حَتَّى تَكُونَ بِلَا رَأْسٍ. إِذَا: الْخِلَاصَةُ أَوَّلًا: التَّصْوِيرُ لِمَا لَهُ جِسْمٌ حَرَامٌ لَا شَكَّ عِنْدَنَا فِيهِ، وَهُوَ مُحَلٌّ اتِّفَاقٍ فَيَا نَعْلَمُ.

ثَانِيًا: التَّصْوِيرُ بِالْيَدِ أَيْضًا حَرَامٌ؛ لِأَنَّ الْمَصُورَ يَرِيدُ أَنْ يُضَاهِيَ خَلْقَ اللَّهِ فِي هَيْئَةِ الصُّورَةِ، وَإِنْ كَانَ التَّصْوِيرُ بِالْيَدِ لَيْسَ حَقِيقَةً كَخَلْقِ اللَّهِ، لَكِنَّ الصُّورَةَ وَالْوَجْهَ وَالْعَيْنَ وَالشَّفَتَيْنِ وَالْأَنْفَ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ كَخَلْقِ اللَّهِ، هَذَا أَيْضًا حَرَامٌ، وَتَزَادُ حَرَمَتُهُ إِذَا كَانَ لِمُعْظَمٍ مِنْ مُلُوكٍ أَوْ عُلَمَاءٍ أَوْ عِبَادٍ، وَتَزَادُ حَرَمَتُهُ إِذَا كَانَ مِنْ أَجْلِ التَّمَتُّعِ بِالصُّورَةِ تَمَتُّعَ شَهْوَةٍ أَوْ تَمَتُّعًا بِلَا شَهْوَةٍ.

أَمَّا إِذَا كَانَ بِالْأَلَةِ فَقَدْ عَرَفْتُمُ الْخِلَافَ فِي هَذَا، وَلَكِنَّ الَّذِي نَوَدُّ أَلَّا يَكُونَ هَذَا الشُّغْلُ الشَّاعِلَ لَطَلِبَةِ الْعِلْمِ، بَلْ نَقُولُ: هَذِهِ مَسْأَلَةٌ مِمَّا سَأَعَ فِيهِ الْخِلَافُ، وَالْعُلَمَاءُ مُخْتَلِفُونَ فِيهَا وَإِدْخَالُهَا فِي التَّحْرِيمِ فِيهِ نَظَرٌ، بَلْ أَرَى أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي التَّحْرِيمِ، فَإِذَا كَانَتِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الاجْتِهَادِ فَلَا يَنْبَغِي التَّشْدِيدُ فِيهَا، نَعَمْ نَشْدُدُ عَلَى مَنْ أَقْتَنَى صُورَةَ عَالَمٍ أَوْ صُورَةَ مَلِكٍ أَوْ صُورَةَ وَزِيرٍ أَوْ صُورَةَ عَابِدٍ لَتَعْظِيمِهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ، وَهَذَا هُوَ أَصْلُ مَنَعَ التَّصْوِيرِ.

أَمَّا تَصْوِيرُ مَا لَا رُوحَ فِيهِ مِثْلَ: نَخْلٍ، وَرَمَانٍ، وَبَرْتَقَالٍ، فَجَمْعُورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ جَائِزٌ، وَقَالَ مُجَاهِدٌ - وَهُوَ إِمَامٌ مِنْ أُمَّةِ التَّابِعِينَ - إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تُصَوَّرَ الشَّجَرَةُ وَمَا أَشْبَهَهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي فَلِيَخْلُقَ حَبًّا أَوْ لِيَخْلُقَ شَعِيرَةً»^(٢) وَمَعْلُومٌ أَنَّ الشَّجَرَ النَّامِيَ يَنْفَرِدُ اللَّهُ بِهِ سَخَّرَ فَهُوَ الَّذِي خَلَقَهُ ﴿إِنَّ اللَّهَ قَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى﴾^(٣) فَمَنْ صَوَّرَهُ فَقَدْ صَوَّرَ كَمَا صَوَّرَ اللَّهُ، خَلَقَ كَمَا يَخْلُقُ اللَّهُ.

لَكِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ جَائِزٌ، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْجَمْعُورُ وَهُوَ الَّذِي أَرْشَدَ إِلَيْهِ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، الْمَصُورَ حِينَ رَأَاهُ يَصُورُ الْأَدَمِيَّ فَتَهَا وَقال: إِنْ كُنْتَ فَاعِلًا - يَعْنِي فَصَوَّرَ الشَّجَرَ وَمَا أَشْبَهَهُ^(٤).

وَأَمَّا تَصْوِيرُ السَّيَّارَاتِ وَالطَّيَّارَاتِ وَالْقُصُورِ فَيَجُوزُ؛ لِأَنَّ هَذَا صَنَعُ الْآدَمِيِّ، وَفَالْآدَمِيُّ هُوَ الَّذِي يَصْنَعُهُ بِيَدِهِ، فَإِذَا جَازَ الْأَصْلُ جَازَ الْفَرْعُ، وَأَمَّا تَصْوِيرُ الْأَنْهَارِ لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا أَرَادَ أَنْ يَصُورَ بِيَدِهِ قَارَةً مِنْ الْقَارَاتِ وَيَصُورَ أَنْهَارَهَا وَجِبَالَهَا فَهَذَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ نَامِيَّةً، وَالْإِنْسَانُ يَجُوزُ أَنْ يَخْفِرَ فِي الْأَرْضِ جَدُّوَلًا يَجْرِي فِيهِ الْمَاءُ، وَلَا يَقَالُ إِنَّكَ خَلَقْتَ نَهْرًا.

أَمَّا الدَّرَاهِمُ الَّتِي تَسْمَى الدَّرَاهِمَ الْفَرَنْسِيَّةَ، وَهَذِهِ فِيهَا صُورَةُ إِنْسَانٍ كَافِرٍ وَتَلْمُسٌ؛ لِأَنَّهَا نَائِتَةٌ،

(١) (زاد المستقنع) (ص ٣٨).

(٢) كلام مجاهد عن ابن أبي شيبة (٢٠٨/٥)، (٢٥٢٩٣)، والحديث القدسي رواه البخاري (٥٩٥٣)، ومسلم (٢١١١).

(٣) رواه البخاري في البيوع باب بيع التصاوير التي ليس فيها روح، ومسلم (٣/١٦٧٠) (٢١١٠).

وكان العلماء قد أباحوها للناس من قديم الزمان، والجنية الذهب يُسميه الناس: الجنية الإفرنجي فيه صورتان، صورة من أحد الوجهين لملك الإنجليز، والصورة الثانية فارس على فرس تشاهده وتلمسه باليد، وكان الناس يتناقلون هذه الجنيتات والعلماء قد أباحوا ذلك لهم، ووجه الإباحة هو الضرورة؛ لأن الناس لا يمكن أن يتركوا هذه النقود، ولا يمكن أن يتخلّى عنها الإنسان لكن رأيت بعض الناس إذا قام يصلي -الآن- أخرج الدراهم التي معه التي فيها صورة ملوك وجعلها أمامه، يعني بدلاً من أن تكون مخفأة، وصار يصلي إليها وهذا أعظم، ولكن لو جاء أحد من الناس والتقطها، هل يجوز أن يقطع صلاته ليلاحقه؟

الجواب: نعم. لأنه أراد أن يأخذ ماله.

وأما كاميرات الفيديو ما فيها بأس، وأنا أتقل لكم ما عرض على مجلس هيئة كبار العلماء، وصار أكثرهم يقول: لا بأس بها. حتى إنهم أرادوا أن يصيروا فتوى بأن تصوّر المحاضرات في المساجد، لكن رأوا أن من المصلحة عدم ذلك، وعدم إدخالها المساجد؛ لأن العامة يخشى أن يكون منهم ثورة فتركوها، فإذا صوّر بها أشياء فيها مصلحة فلا حرج.

لكن في المناسبات والأفراح أنا أرى منعها، حتى وإن كانت حلالاً أرى منعها؛ لأن هذه خطيرة، فقد يتلاعب به السفهاء، أمّا إذا كانت مثلاً محاضرات أو إنسان يشرح مثلاً مواد علمية وما أشبه ذلك فهذه ما فيها بأس.

هذا سؤال وجيه يقول: إذا كانت الصورة المجسمة لأطفال فهل يُسامح فيها؟

الجواب: إن بعض الناس يقول: إنه يُسامح فيها. بناء على ما ثبت في الصحيح من أن عائشة رضي الله عنها كان لها بنات تلعب بها، قالوا: وهذا يدل على أن هذه البنات التي للصغار يلعبن بها لا بأس بها، لكن ما نذري هل الصور التي في ذلك العهد مثل الصور التي في عهدنا أو أنها مجرد هيكل، لكن الحمد لله بدأ في الآونة الأخيرة الآن يظهر لعب بنات من العهن القطني أو شبهه وليس فيها عيون ولا أنف وهذا طيب، فالحمد لله أنه هدى الناس لهذا، وصار له رواج عند الناس، والصبيان قد يُسامح لهم ما لا يُسامح لغيرهم ولهذا يُسامح لهم في اللعب التي تخزّم على الكبار، والبنات الصغيرة إذا صار لها بنت تلعب بها ترى أنها بنتها حقيقة تهزّها تنوّمها تجعلها كأنها بنت تاما، فلذلك رخص فيها لتوسع صدرها وتتعود على التربية؛ تربية الأولاد في المستقبل، وأنا لا أشدد حتى في هذه المصورات ما أشدد فيها تشديداً كاملاً لكن من الممكن أن تُعقّص الوجه حتى تزول ملامح الوجه.

أمّا الحديث عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في غزوة بني المصطلق أنهم أصابوا سبايا، وسبايا؛ يعني: نساء، والمسلمون إذا غزوا الكفار ثم غلبوهم، ووقع في أيديهم أحد من المشركين، فإن النساء والذرية الصغار يكونون سبيّاً، سبيّاً: يعني ملكاً للمسلمين أرقاء وأما المقاتلون فإنه يُخيّر الإمام أو قائد الجيش فيهم، بين القتل وبين المن بدون شيء، فيطلقه هكذا، وبين الفداء بالمال أو

الفداء بأسير، واختلف العلماء في الرق هل يدخل في هذا فيسترقهم أو لا؟ فهذه والله عَلَيْهِ السَّلَامُ يقول: ﴿حَقٌّ إِذَا أَخْتَمْتُمْ مَرْفُودًا الْوُثَاقَ فَمَا مَتَّعْتُمْ وَمَا فِدَاكُمْ﴾ [١: ٤٤]. وثبت أن النبي ﷺ قَتَلَ الْأَسْرَى^(١)، فهذا ثلاثة أشياء، والقتل، والمن بدون شيء، والفداء إمَّا بِبَالٍ أو بِأَسِيرٍ أو بِمَنْفَعَةٍ، مثَالُ الْهَالِ أَنْ يُقَالَ لِلْأَسِيرِ: أعطنا مثلاً كذا وكذا مِنَ الْهَالِ ثُمَّ نُطْلِقُكَ، والفداء بِأَسِيرٍ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ الْكَفَّارِ أَسْرَى لِلْمُسْلِمِينَ فَيَتبادلون الْأَسْرَى، بِمَنْفَعَةٍ مِثْلَ أَنْ يُقَالَ لِلْأَسِيرِ: أَنْتَ تَعْرِفُ صِنَاعَةَ الذَّرَّةِ، عَلَّمْنَا صِنَاعَةَ الذَّرَّةِ نُطْلِقُكَ، مثل ما عَلَّمَ أَسْرَى بِدِرِ الْكِتَابَةِ لِلصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَوْ قَتَلَهُمْ.

ولكن هل هذا التخييرُ تخييرٌ مصلحي، أو تخييرٌ تشهي يعنى: يعودُ لِمَا يَشْتَهِي الْإِنْسَانُ، القاعدةُ في هذا في التخييراتِ كُلِّهَا أَنَّ مَا كَانَ لِلْغَيْرِ فَهُوَ تَخْيِيرٌ مَصْلَحِيٍّ وَمَا كَانَ لِلتَّيْسِيرِ فَهُوَ تَخْيِيرٌ تَشْهِيٍّ، فإذا كُنْتَ تَتَصَرَّفُ لْغَيْرِكَ فَالتَّخْيِيرُ تَخْيِيرٌ مَصْلَحِيٍّ، وَمِنْ ذَلِكَ وَلِيُّ الْيَتِيمِ إِذَا خَيْرَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ فِي التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَخْتَارَ مَا هُوَ أَصْلَحُ، وكذلك الْوَكِيلُ وَغَيْرُ ذَلِكَ، الْمَهْمُ أَنَّهُ إِنْ تَصَرَّفَ لِغَيْرِهِ فَإِنَّ تَخْيِيرَهُ يَكُونُ تَخْيِيرٌ مَصْلَحِيٍّ، وَمَا كَانَ مَقْصُودًا مِنْهُ التَّسْهِيلُ عَلَى الْمَكْلَفِ فَهُوَ تَخْيِيرٌ تَشْهِيٍّ، فيقالُ اخْتَرْ مَا تَشَاءُ، ونقولُ: إِذَا غَمِمْنَا مِنَ الْكَفَّارِ نِسَاءً أَوْ ذُرِّيَّةً يَكُونُونَ سَبَايَا أَرْقَاءَ بِمَجْرَدِ السَّبْيِ. أَمَّا الْمُقَاتِلُونَ فَإِنَّ الْإِمَامَ يَخِيرُ فِيهِمْ كَمَا ذَكَرْنَا.

❦ يقولُ: «فَارَادُوا أَنْ يَسْتَمْتِعُوا بِهِنَّ وَلَا يَحْمِلْنَ»، أَرَادَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنْ يَسْتَمْتِعُوا بِهِلَاءِ النِّسَاءِ بِالْجَمَاعِ بِدُونِ حَمَلٍ، فَسَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْعَزْلِ، وَالْعَزْلُ: أَنْ يَجَامَعَ الْإِنْسَانُ أَمْرَأَتَهُ أَوْ مَمْلُوكَتَهُ، فإِذَا قَارَبَ الْإِنْزَالَ نَزَعَ، حَتَّى يَكُونَ الْإِنْزَالُ خَارِجَ الْفَرْجِ، فَقَالَ ﷺ: «مَا عَلَيْكُمْ أَلَّا تَفْعَلُوا» يعنى: مَا عَلَيْكُمْ، إِنْ شِئْتُمْ فَافْعَلُوا وَإِنْ شِئْتُمْ فَلَا، «فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ كَتَبَ مَا هُوَ خَالِقٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» بِمَعْنَى: أَنَّكُمْ لَوْ فَعَلْتُمْ وَأَنْزَلْتُمْ، فَإِنَّهُ لَا يُلْزَمُ مِنَ الْإِنْزَالِ أَنْ يُخْلَقَ مِنْهُ وَلَدٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ ﷻ كَتَبَ مَنْ هُوَ خَالِقٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَأَنْتُمْ إِذَا لَمْ تَفْعَلُوا، يَعْنِي: لَمْ تَعَزَّلُوا، فَإِنَّهُ قَدْ يُخْلَقُ الْوَلَدُ مِنْ هَذَا الْهَاءِ وَقَدْ لَا يُخْلَقُ. الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَوْلُهُ: «مَنْ هُوَ خَالِقٌ؟» لِأَنَّ التَّرْجُمَةَ بَيَّابُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْخَلْقُ الْبَارِئُ﴾.

ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيْسَتْ نَفْسٌ مَخْلُوقَةٌ إِلَّا اللَّهُ خَالِقُهَا» أَيُّ نَفْسٍ مَخْلُوقَةٍ فَاللَّهُ تَعَالَى هُوَ الَّذِي خَلَقَهَا، وَهَذَا مِنْ بَابِ التَّوَكُّيدِ بِالْجَمْلَةِ السَّابِقَةِ. يَنْقَى مَسْأَلَةُ الْعَزْلِ.

فهل يجوز للإنسان أن يعزل أو لا يجوز؟

نقولُ: إِذَا دَعَتْ الْحَاجَةُ إِلَى الْعَزْلِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ بِشَرْطِ أَنْ تَوَافَقَ الزَّوْجَةُ، فَإِنْ لَمْ تَوَافَقْ فَإِنَّ ذَلِكَ حَرَامٌ؛ لِأَنَّ الْعَزْلَ يَقُوتُ بِهِ أَمْرَانِ مَقْصُودَانِ لِلْمَرْأَةِ. الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: تَمَامُ اللَّذَّةِ، فَإِنَّ اللَّذَّةَ لَا تَتِمُّ إِلَّا بِالْإِنْزَالِ.

(١) انظر ما رواه البخاري (٣٠٤٣)، (٣٠٤٤) ومسلم (١٧٦٨)، (١٣٥٧).

وَالثَّانِي: الْوَلَدُ، وَلَهَا حَقٌّ فِي الْوَلَدِ، فَلَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَعْزَلَ عَنْ زَوْجَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهَا وَمُوَافَقَتِهَا.

أَمَّا إِذَا وَافَقَتْ الزَّوْجَةُ فَهَلِ الْأَوَّلَى الْعَزْلُ أَوْ لَا؟

نَقُولُ: الْأَوَّلَى عَدَمُ الْعَزْلِ، وَالْأَوَّلَى الْإِكْثَارُ مِنَ الْأَوْلَادِ، فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ فَإِنِّي مَكَاثِرُ بِكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» ^(١) وَكَثْرَةُ الْأَوْلَادِ عِزٌّ لِلْأُمَةِ، وَلَيْسَ فِيهِ تَضْيِيقٌ لِلرِّزْقِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي قُرْآنِهِ الْكَرِيمِ: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [٦٥: ٦٦]. وَكَلِمَا كَثُرَتْ الْأُمَةُ فَتَحَ اللَّهُ لَهَا أَبْوَابًا مِنَ الرِّزْقِ بِشَرَطٍ أَنْ تَصْدُقَ اللَّهُ فِي التَّوَكُّلِ عَلَيْهِ، أَمَّا هَؤُلَاءِ الْأُمَمُ الْكَثِيرَةُ الَّذِينَ يَمُوتُونَ مِنَ الْجُوعِ، فَهَؤُلَاءِ لَيْسَ عِنْدَهُمْ صَدَقٌ تَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَإِلَّا فَلَوْ صَدَّقُوا، لَهَيَّا اللَّهُ لَهُمُ الرِّزْقَ، وَفِي الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَوْ تَوَكَّلْتُمْ عَلَى اللَّهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ - أَوْ حَقَّ التَّوَكُّلِ - لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ تَغْدُوا خِمَاصًا وَتَرَوْحَ بَطَانًا» ^(٢).

فَالطَّيْرُ تَغْدُوا مِنْ أَوَاكِهَا خِمَاصًا؛ أَيُّ: جَائِعَةً، لَيْسَ فِي بَطُونِهَا شَيْءٌ، تَذْهَبُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، وَتَرَوْحُ فِي آخِرِ النَّهَارِ بَطَانًا؛ أَيُّ: مَمْلُوءَةٌ الْبَطُونِ.

فَكثْرَةُ الْأُمَةِ لَا شَكَّ أَنَّهُ عِزٌّ وَقُوَّةٌ لِلْأُمَةِ، وَلِهَذَا نَجِدُ أَنَّ الْأُمَمَ الْكَثِيرَةَ لَهَا هَيْبَةٌ، وَإِنْ كَانَتْ مُتَأَخِّرَةً فِي الصَّنَاعَةِ، مِنْ أَجْلِ كَثَرَتِهَا، وَمَا يَحَاوِلُهُ أَعْدَاءُ الْمُسْلِمِينَ الْيَوْمَ مِنْ تَقْلِيلِ النِّسْلِ لِلْمُسْلِمِينَ فَهُوَ خَطَأٌ خَبِيثَةٌ مَكْرَةٌ، فَهَمْ يَرِيدُونَ أَنْ يَقْضُوا عَلَى الْمُسْلِمِينَ بِأَيِّ وَسِيلَةٍ؛ إِمَّا بِمَوْتِ الْمَوْجُودِ، أَوْ الْحِيلُولَةِ دُونَ الْمَعْدُومِ، أَرَأَيْتُمْ لَوْ كَثُرَتْ الْأُمَةُ؛ لَكَانَ هَذَا فِي الزَّرَاعَةِ، وَهَذَا فِي الصَّنَاعَةِ، وَهَذَا فِي التَّعْلِيمِ... إلخ يَعْنِي: كُلُّ وَاحِدٍ قَامَ بِعَمَلٍ، وَأَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةٌ، وَرِزْقُ اللَّهِ لَا نَفَادَ لَهُ ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [البقرة: ٢٦٠]. فَكَثْرَةُ الْأَوْلَادِ لَا شَكَّ أَنَّهُ مَحْبُوبٌ فِي الشَّرْعِ، مَطْلُوبٌ فِي الْعَقْلِ.

وَأَمَّا مَا يَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ الْآنَ: إِذَا كَثُرَ الْأَوْلَادُ كَثُرَتْ طَلِبَاتُهُمْ، هَذَا يَقُولُ: هَاتِ قَمِيصًا وَهَذَا: هَاتِ سُرْوَالًا، نَقُولُ: رَزَقَكَ وَرَزَقَهُمْ عَلَى اللَّهِ ﴿تَحْنُ رَزْقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ [البقرة: ١٥١]. ﴿تَحْنُ رَزْقُهُمْ وَإِيَّاكَ﴾ [البقرة: ٢١٣]. حَدَّثَنِي رَجُلٌ أَنَّهُ كَانَ قَلِيلَ ذَاتِ الْيَدِ فَتَزَوَّجَ؛ يَقُولُ: فَرَأَيْتُ قَنَاءَ مِنَ الرِّزْقِ بَدَأَتْ تَصُبُّ عَلَيَّ لَمْ تَكُنْ مَوْجُودَةً أَوْ لَا فَوُلِدَ لَهُ وَلَدٌ، وَاسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ؛ مَعْرُوفٌ عِنْدِي، يَقُولُ: فَلَمَّا وُلِدَ، يَقُولُ: زَادَ الرِّزْقُ يَقْسَمُ عَلَى ذَلِكَ؛ وَمَا هَذَا إِلَّا مِثَالٌ، وَمَصْدَاقٌ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [٦٥: ٦٦] وَقَوْلُهُ: ﴿تَحْنُ رَزْقُهُمْ وَإِيَّاكَ﴾ [البقرة: ٢١٣]. وَقَوْلُهُ: ﴿تَحْنُ رَزْقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ فَكَثْرَةُ الْوَلَدِ أَمْرٌ مَحْمُودٌ شَرْعًا، وَكَذَلِكَ عَقْلًا وَانْظَرُوا إِلَى شَعِيبٍ، مَاذَا قَالَ لِقَوْمِهِ: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٦]. فَجَعَلَهَا نِعْمَةً يُذَكِّرُ بِهَا، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِبَنِي

(١) رواه الإمام أحمد (١٥٨/٣)، وابن حبان (١٢٢٨) والموارد، والبيهقي (٨١/٧)، وصححه الشيخ الألباني كما في «الإرواء» (١٧٨٤).

(٢) رواه الترمذي (٢٣٤٤)، وابن ماجه (٤١٦٤)، والحاكم في المستدرک (٦١/١)، وصححه الشيخ الألباني كما في السلسلة الصحيحة (٣١٠) وتعليقه على السنن.

إسرائيل: ﴿وَجَعَلْنَكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا ۖ﴾ [١٦: ٩٦]. وهذا فيه الإشارة إلى الكثرة والإشارة إلى تعلم أساليب الحرب؛ لأنه لن ينفر في الحرب إلا من كان عنده خبرة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٩ - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [٧٥: ٦٦].

هذا الباب أتى به المؤلف لإثبات اليد لا لإثبات الخلق؛ لأن إثبات الخلق في الباب الذي سبق، وهذا من حُسن ترتيب المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ، أن الباب الأول في الخلق عمومًا، وهذا الباب في الخلق خصوصًا، ويده أيضًا.

يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [٧٥: ٦٦]. وهذه جملة من آية، فإن الله تعالى أمر الملائكة لما خلق آدم أن تسجد له، وكان من بينهم وليس منهم إبليس فسجد الملائكة كلُّهم أجمعون إلا إبليس أبى أن يسجد، قال الله تعالى: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ ۖ﴾ [١٥: ٣٥].

لأن الجنَّ الأصل فيهم المعصية لا الطاعة والملائكة لا يعصون الله، فسجد الملائكة إلا إبليس أبى، فقال الله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾. أي شيء منعه؟ ماذا قال؟ ﴿قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ ۝﴾ [١٥: ٣٢]. فصار المانع له من السجود هو الاستكبار والعُلو، وكان في علم الله تعالى كافرًا، وهو في اللوح المحفوظ مكتوب أنه كافر، فاستكبر وأبى: ﴿قَالَ مَا سَجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ۝﴾ [١٥: ٣١]. يعني: خلقت من الطين، فلم يسجد -والعياذ بالله- فقال الله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ وهنا قال: ﴿لَمَّا﴾ ولم يقل: «لمن» مع أن آدم عاقل من عداد العقلاء؛ لأنه إذا أريد الوصف عُبر عن العاقل بـ«ما»، وإذا أريد الشخص عُبر عن العاقل بـ«بمن»، أريت قول تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَمِينِ فَأَتِكُوا حَاطِبًا لَكُمْ مِنَ الْبَسَةِ ۝﴾ [٢٣: ٢٣]. فقال: «ما طاب» ولم يقل: «من طاب» مراعاة للوصف، والوصف غير عاقل، فهنا هذا المخلوق آدم رَحِمَهُ اللَّهُ أمره عظيم، فاعتبار الوصف فيه أولى من اعتبار الشخص، ومراعاة الوصف أن الله تعالى خلقه بيده، ولهذا انظر جواب إبليس، الذي جعله في مقام الشخصية، فقال: ﴿مَا سَجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ﴾ والله رَحِمَهُ اللَّهُ قال: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ﴾ لأن الله رَحِمَهُ اللَّهُ أراد تعظيم آدم، وإبليس أراد تهوينه وضعته، فقال: «لما».

وقوله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ الشاهد من هذه الجملة: قوله تعالى: ﴿يَدَيَّ﴾؛ يديَّ التثنية وغير آدم لم يُخلق باليدين، بل خلق بالكلمة كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْءًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ۝﴾ [١٨: ٢٨]. فالملائكة والشياطين وغيرهم كلُّهم خلِقوا بكلمة،

فإذا قال قائل: ما دليلك على أنهم خلِقوا بالكلمة؟

قلنا: دليلنا قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْءًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ۝﴾ [٢٨: ٢٨]. فلما أراد أن يخلق الملائكة قال: كُونُوا فكانوا، وكذلك غيرهم، لكن آدم خلقه الله بيده، وجعل صورته على صورته،

جعل الله صورة آدم على صورة الرب ﷻ وهذا تكريم آخر أن يجعله على صورة الرب، ولكن لا يلزم من كونه على صورة الرب أن يكون مماثلاً للرب؛ لأن الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى: ١١). وأول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر^(١) وليسوا مُمَاثِلِينَ للقمر، فلا يلزم من الصورة المماثلة.

قوله تعالى: ﴿يَدَيَّ﴾ الباء في قوله: ﴿يَدَيَّ﴾ للتعدية؛ يعني: أن الخلق حصل باليد، وهذا لم يكن في خلق السموات والأرض ولا في غيرهما من المخلوقات، فلم يخلق الله أحداً بيده إلا آدم، إلا ما ورد أنه ﷺ غرس جنة عدن بيده^(٢)، فإذا صح هذا الأثر فإنه يُضاف إلى ما خلق الله تعالى بيده، وأما ما كتبه بيده فهو التوراة كتبها الله تعالى بيده، قال الله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلاً لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ (الأعراف: ١٤٥).

خلق الله آدم بيده وخلق غيره بالكلمة «كن» فيكون حتى عيسى ابن مريم خلقه الله ﷻ بكلمة كما قال الله تعالى: ﴿وَكَلِمَتُهُ أَلْفَتْهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ (المائدة: ١٧١). فإنه خلقه، وقال له: كن. فكان، لكن بناء على سبب فأمر الله جبريل فنفخ في فرجها هذه الروح التي خلقها الله ﷻ فنشأ الولد. واليد التي وصف الله بها نفسه هي من الصفات الخيرية، وليست من الصفات المعنوية خلافاً لأهل التحريف الذين جعلوها من الصفات المعنوية، وفسروها بالقُدرة أو بالنعمة يعني: بالإِنعام؛ أي: بشيء منفصل عن الله ﷻ، بل نقول: هي صفة الله ﷻ من الصفات الخيرية التي مُسَمَّاها بالنسبة إلينا أبعاض وأجزاء وهي يد حقيقة يقبض بها ويأخذ بها، كما ثبت ذلك في قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ (الزمر: ٦٧). وثبت أنه ﷺ يأخذ الصدقة إذا كانت من كَسْب طيب يأخذها بيمينه فِيرِيها كما يُرْبِي أحداً فَلَوْه يَعْنِي: مُهْرَه الصَّغِير، حتى تكون مثل الجبل^(٣) وهذه اليد لا تُسَبِّحُهَا يَدٌ لا في الحقيقية ولا في الصفة، ولا في الكيفية.

أما الحقيقة: فإن حقيقتها تابعة للذات فكما أن ذات الله ﷻ ليست من جنس المواد المخلوقة كلها بل هي ذات لا يماثلها ذات، وكذلك أيضاً في الكيفية ليست كأيدي المخلوقين قطعاً؛ لقول الله تبارك وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾. وهذا ينسحب على جميع الصفات.

البحث الثالث: قد وردت صفة «اليد» بلفظ اليد ولفظ «الكف»، وكلاهما صحيح، واليد والكف في اللغة العربية معناها واحد، لا يختلف، فإن اليد إذا أُطْلِقَتْ في اللغة العربية فهي الكف،

(١) رواه البخاري (٣٣٢٧)، ومسلم (١٦٢٥).

(٢) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٤٢٦/٢)، (٣٤٨٠) والطبراني في «الأوسط» (٩٩/٤)، (٣٧٠١)، واللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (٧٣٠)، وقال في «جمع الزوائد»: رواه الطبراني في «الأوسط» و«الكبير» وأحد إسناده الطبراني جيد. وعند مسلم (١٨٩): غرس كرامتهم بيدي؛ يعني: أنه غرس جنتهم بيده ﷺ.

(٣) رواه البخاري (١٤١٠)، ومسلم (١٠١٤).

وإن قُيِّدَتْ تَقَيَّدَتْ بما قُيِّدَتْ به، ولهذا لَمَّا أَطْلَقَ اللَّهُ الْيَدَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي التَّيْمِمِ: ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [البقرة: ٢٢٣]. لم يتعدَّ التَّيْمِمُ مَوْضِعَ الْكَفِّ، وَلَمَّا أَطْلَقَتْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [البقرة: ٢٤٨]. لم يتعدَّ الْقَطْعُ مَوْضِعَ الْكَفِّ، وَلَمَّا أُريدَ الزِّيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ قُيِّدَتْ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي آيَةِ الْوُضُوءِ: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [البقرة: ٢٢٣]. إِذَا: الْيَدُ وَالْكَفُّ مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ، لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ لَوْلَا وُرُودُ الْكَفِّ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ^(١)، لَقُلْنَا: نَتَبَّهَ لِلَّهِ يَدًا، وَ لَا نَقُولُ كَفًّا لِأَنَّ صِفَاتِ اللَّهِ ﷻ يَجِبُ التَّحَرُّزُ مِنْهَا تَحَرُّزًا كَامِلًا؛ لِأَنَّهَا فَوْقَ مَا يَدْرِكُهُ الْعَقْلُ.

الْبَحْثُ الرَّابِعُ: الْيَدُ الَّتِي أَتَبَّهَهَا اللَّهُ لِنَفْسِهِ وَرَدَّتْ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ: الْإِفْرَادُ وَالشَّيْءُ وَالْجَمْعُ. فَالْإِفْرَادُ: فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَنْ يَدِينُ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٨٨]. وَ ﴿تَبَرَّكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ [البقرة: ٢١٠]. وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَالثَّانِيَّةُ مِثْلُ: هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾. وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُوقِفُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٦٤].

وَوَرَدَتْ بِلَفْظِ الْجَمْعِ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِيَانَا أَنْعَمًا﴾ [البقرة: ٢٦١]. وَهَذِهِ الْوُجُوهُ الثَّلَاثَةُ قَدْ يَظُنُّ ظَانٌّ أَنَّهَا مُتَعَارِضَةٌ، وَلَكِنْ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ -وَاللَّهُ الْحَمْدُ- مَا يَتَعَارَضُ تَعَارُضًا كَلِمًا بَحِثٌ يَكْذِبُ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَالْجَمْعُ بَيْنَ هَذِهِ الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ سَبَقَ نَظِيرُهُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ وَرُودِ هَذِهِ الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ فِي صِفَةِ الْعَيْنِ ﷻ، وَقُلْنَا فِي الْجَمْعِ -بَيْنَهَا-: أَمَّا الْإِفْرَادُ فَلِأَنَّهُ لَا يَتَعَارَضُ الشَّيْءُ وَلَا الْجَمْعُ؛ لِأَنَّ الْمَفْرُودَ الْمُضَافَ يَعْصَمُ فَلَا يُتَافَى التَّعَدُّدَ، وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَنْ يَدِينُ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾، وَ ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ لَا يَتَعَارَضَانِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿قُلْ مَنْ يَدِينُ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ يَعْصِمُ كُلَّ مَا لِلَّهِ مِنْ يَدٍ.

وَكَذَلِكَ أَيْضًا لَا يَتَعَارَضُ الْمَفْرُودُ الْجَمْعُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِيَانَا أَنْعَمًا﴾.

بَقِيَ النَّظَرُ فِي: الْجَمْعِ بَيْنَ الْمُثْنَى وَالْجَمْعِ. فَنَقُولُ: إِذَا قُلْنَا: بَأَنَّ أَقَلَّ الْجَمْعِ اثْنَانِ، فَلَا مُنَافَاةَ؛ لِأَنَّا نَحْمِلُ الْجَمْعَ عَلَى أَنَّهُ مُثْنَى، وَإِنْ قُلْنَا: بَأَنَّ أَقَلَّ الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ، كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ، فَإِنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الثَّانِيَةِ وَالْجَمْعِ هُوَ أَنَّ الْمَجْمُوعَ لَا يُرَادُّ بِهِ مَعْنَى: الْجَمْعِ، وَلِأَنَّ جُمُوعَ التَّعْظِيمِ وَالْمُنَاسِبَةِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ، الْمُضَافُ أَيْدِي وَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ «نَا» الدَّالَّةُ عَلَى الْجَمْعِ، فَلَوْ حُظِّ فِيهِ الْمَعْنَى وَاللَفْظُ، فَالْمَعْنَى: هُوَ التَّعْظِيمُ، وَاللَفْظُ هُوَ التَّنَاسُبُ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ.

إِذَا: الَّذِي نَعْتَقِدُ بِالنِّسْبَةِ لِيَدِ اللَّهِ ﷻ أَنَّ اللَّهَ ﷻ لَهُ يَدَانِ اثْنَتَانِ، وَعَلَى ذَلِكَ أَجْمَعَ السَّلَفُ أَنَّ اللَّهَ

يَدَيْنِ اثْنَتَيْنِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا لَا نَأْخُذُ بِالْجَمْعِ لِأَنَّهُ أَزِيدُ، فَإِنْ مَنَ أَخَذَ بِالْجَمْعِ، فَقَدْ أَخَذَ بِالْمُنَى؟
قُلْنَا: هَذَا لَا يَسْتَقِيمُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ جَاءَتْ رَدًّا عَلَى قَوْلِ الْيَهُودِ:
﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾. فَجَاءَتْ بَيَانُ الصِّفَةِ الْكَامِلَةِ لِلَّهِ ﷻ بِالنِّسْبَةِ لِهَذِهِ الصِّفَةِ، وَلَوْ كَانَ هُنَاكَ يَدٌ زَائِدَةٌ
عَلَى اثْنَتَيْنِ لَذُكِرَتْ؛ لِأَنَّهُ كَلِمًا كَثُرَتْ الْأَيْدِي كَثُرَ الْعَطَاءُ، فَلَوْ كَانَتْ هُنَاكَ يَدٌ زَائِدَةٌ عَلَى اثْنَتَيْنِ لَذُكِرَتْ
اللَّهُ تَعَالَى لِمَا فِيهَا مِنْ إِفْحَامٍ هَؤُلَاءِ الْيَهُودِ وَالرُّدِّ عَلَيْهِمْ، فَتَعَيَّنَ أَنَّ تَكُونَ الْيَدُ اثْنَتَيْنِ لَا أَكْثَرَ وَجَاءَتْ
الْأَحَادِيثُ أَيْضًا ظَاهِرَةً فِي هَذَا الْمَعْنَى، وَهُوَ أَنَّ الْيَدَ اثْنَتَانِ فَقَطْ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي نَعْتَقِدُهُ بِالنِّسْبَةِ لِلَّهِ ﷻ.

الْبَحْثُ الْخَامِسُ: وَإِذَا قِيلَ مَا الْفَرْقُ بَيْنَ قَوْلِهِ ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ حَيْثُ قُلْنَا: إِنَّ الْآيَةَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ
بِيَدِهِ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَمًا فَهُمْ لَهَا شَاكِرُونَ﴾؟

قُلْنَا: الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّ اللَّهَ أَسْنَدَ الْفِعْلَ إِلَى نَفْسِهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ وَجَعَلَ الْيَدَ بِمَنْزِلَةِ الْآلَةِ
الَّتِي يَصْنَعُ بِهَا.

أَمَّ فِي قَوْلِهِ ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾ فَاسْتَدَ الْفِعْلَ إِلَى الْأَيْدِي نَفْسِهَا.

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ اللَّهَ ﷻ قَالَ: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ بِصِيغَةِ التَّثْنِيَةِ وَقَالَ فِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ:
﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ بِصِيغَةِ الْجَمْعِ فَلَا يَدُّ أَنَّ يَكُونُ هُنَاكَ فَرْقٌ، وَالْفَرْقُ أَنَّ الْمَرَادَ بِ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ النَّفْسُ فَهُوَ
قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾. أَيُّ: بِهَا كَسَبْتُمْ، فَمَعْنَى الْآيَةِ: مِمَّا عَمِلْنَا.

الْوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي خَلْقِ آدَمَ ﴿خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ فَقَالَ: ﴿خَلَقْتُ﴾ وَهَذَا قَالَ: ﴿أَوَلَمْ
يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾ فَجَعَلَهُ عَمَلًا وَالْعَمَلُ يَكُونُ بِالْكَلِمَةِ، وَكَذَلِكَ الْخَلْقُ يَكُونُ بِالْكَلِمَةِ،
لَكِنْ لَمَّا غَايَرَ بَيْنَهُمَا عِلْمُ أَنَّهُمَا لَيْسَا سَوَاءً، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَلِهَذَا أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ الْأَنْعَامَ مِنَ الْإِبِلِ
وَالْخَيْلِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا يُؤْكَلُ وَيُرْكَبُ لَمْ يَخْلُقْهُ اللَّهُ بِيَدِهِ، وَإِنَّمَا خَلَقَهَا بِالْكَلِمَةِ ﷻ، وَعَلَى هَذَا
فَتَكُونُ الْأَنْعَامُ غَيْرَ مَخْلُوقَةٍ بِالْيَدِ، بَلْ مَخْلُوقَةٌ بِالْكَلِمَةِ لَا بِالْيَدِ.

الْمَبْحَثُ السَّادِسُ: وَقَدْ زَعَمَ أَهْلُ التَّعْطِيلِ أَنَّ إِبْثَاتِ الْيَدِ الْحَقِيقِيَّةِ لِلَّهِ ﷻ مُنْكَرٌ وَمَحَالٌّ عَلَى اللَّهِ، وَوَصَفَ اللَّهُ
بِهَا لَا يَلِيْقُ بِهِ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَعْتَقِدَ هَذِهِ الْعَقِيدَةَ، حَتَّى إِنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ: مَنْ أَطْلَقَ ذَلِكَ فَهُوَ كَافِرٌ؛ لِأَنَّهُ
يَقْتَضِي أَوْ يَسْتَلْزِمُ أَنَّ يَكُونَ اللَّهُ جَسَمًا، وَمَنْ أَثَبَّتَ أَنَّ اللَّهَ جَسَمٌ فَهُوَ كَافِرٌ عَلَى زَعْمِهِمْ، لَذَا قَالُوا: مَعْنَى الْيَدِ يَعُودُ إِلَى
الْقُدْرَةِ. وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ يُثْبِتُونَ الْقُدْرَةَ مِنْ جَمَلَةِ الصِّفَاتِ السَّبْعِ، فَيُحِيلُونَ كُلَّ صِفَةٍ فِعْلِيَّةٍ إِلَى مَعْنَى الْقُدْرَةِ، فَيَكُونُ
مَعْنَى الْيَدِ: الْقُدْرَةُ، وَبَعْضُهُمْ قَالَ: الْيَدُ النِّعْمَةُ؛ لِأَنَّهُ تَأْتِي فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِمَعْنَى النِّعْمَةِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَكَمْ لظَلَامِ اللَّيْلِ عِنْدَكَ مِنْ يَدٍ تَوَّيْدُ أَنَّ الْمَانَوِيَّةَ تَكْذِبُ^(١)

أي تخبرُ أَنَّ المَانَوِيَّةَ، والمَانَوِيَّةُ تَكْذِبُ. يعني يقول: أَنَّ لك خيراتٍ كثيرة في الليل تُبَيِّنُ وتُخَبِّرُ أَنَّ المَانَوِيَّةَ، والمَانَوِيَّةُ طائفةٌ مِنَ المَجْهُوسِ يَقُولُونَ: إِنَّ الظَّلْمَةَ لَا تَخْلُقُ خَيْرًا أَبَدًا، وَلَنْ يَكُونَ خَيْرٌ فِي ظِلْمَةٍ. وهذه الخيراتُ التي يُسَيِّدُهَا المَدْمُوحُ تشهدُ بِأَنَّ المَانَوِيَّةَ كاذبةٌ. الشاهدُ قولُه: «مِنْ يَدٍ» أي: مِنْ نِعْمَةٍ وَمِنْهُ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَظُنُّ لِبَدِيلِ بْنِ بَرْقَعٍ - لَوْلَا يَدُكَ عِنْدِي لَمْ أَجْزِهَا. أَوْ كَلِمَةً غَيْرَهَا، وَأَنَا نَسِيتُ الْقِصَّةَ لَكِنَّهُ قَالَ: لَوْلَا يَدُكَ عِنْدِي. يعني: نِعْمَةٌ.

فيقال: الْأَصْلُ فِي الْيَدِ أَنَّهَا الْيَدُ الْحَقِيقِيَّةُ، فَإِذَا وَجِدْتَ قَرِينَةً تَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِهَا الْيَدُ الْحَقِيقِيَّةُ فَحِينَئِذٍ يَجِبُ أَنْ نَأْخُذَ بِمَا دَلَّتِ الْقَرِينَةُ عَلَيْهِ، ثُمَّ نَقُولُ: يَمْنَعُ هَذَا التَّحْرِيفَ التَّشْبِيهَ فِي قَوْلِهِ: ﴿يَدُكَ﴾ و﴿يَدَاهُ﴾ فَهَلْ يَقُولُونَ: إِنَّهُ لَيْسَ لِلَّهِ قُدْرَةٌ إِلَّا اثْنَانِ. وَمَا مَعْنَى هَذَا الْقَوْلِ؟ أَوْ يَقُولُونَ: لَيْسَ لِلَّهِ نِعْمَةٌ إِلَّا نِعْمَتَانِ. وَهَذَا يَكْذِبُهُ الْوَاقِعُ، وَلَا شَكَّ، وَعَلَى هَذَا: فنقول: كُلُّ مَنْ حَرَفَهَا فَإِنَّهُ مَخْطِئٌ، مَجَانِبٌ لِلصَّوَابِ، مُخَالَفٌ لِمَا عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ بِإِحْسَانٍ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَثَرُوا لَنَا بِدَلِيلٍ وَاحِدٍ أَوْ نَصٍّ وَاحِدٍ عَنِ الصَّحَابَةِ أَنَّهُمْ قَالُوا: الْمَرَادُ بِالْيَدِ: الْيَدُ الْحَقِيقِيَّةُ. نَقُولُ: لَا نَأْتِي لَكُمْ بِشَيْءٍ بَلْ هُوَ الْمُتَوَاتِرُ عَنْهُمْ حَيْثُ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَمَا جَاءَ مِنْ سُنَّةِ الرَّسُولِ ﷺ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يُنْقَلْ عَنْهُمْ حَرْفٌ وَاحِدٌ يُبَيِّنُونَ أَنَّ الْمَرَادَ بِهَا خِلَافُ ظَاهِرِهَا، وَعَلَى هَذَا فَهُمْ يُؤْمِنُونَ بِهَا عَلَى ظَاهِرِهَا، وَهُمْ عَرَبٌ خُلِصَّ يَغْرِفُونَ الْمَعْنَى، وَإِذَا لَمْ يَرِدْ عَنْهُمْ شَيْءٌ يَخَالِفُ الظَّاهَرَ، فَإِنَّا نَجْزِمُ بِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ بِالظَّاهِرِ إِذْ كَيْفَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ آتَاءَ اللَّيْلِ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ، وَلَا يَتَجَاوَزُونَ عَشَرَ آيَاتٍ إِلَّا تَعَلَّمُوهَا وَمَا فِيهَا مِنَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، ثُمَّ لَا يَرِدُ عَنْهُمْ حَرْفٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ يُخْرِجُونَ الْكَلَامَ عَنْ ظَاهِرِهِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى أَنْ نُنْقَلَ لِكُلِّ صَفَةٍ بَعَيْنِهَا نَصٌّ مِنَ الصَّحَابَةِ أَوْ التَّابِعِينَ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ أَنَّ الْمَرَادَ بِالْيَدِ الْحَقِيقِيَّةِ وَالْعَيْنِ الْحَقِيقِيَّةِ، وَكَذَلِكَ بَقِيَّةُ الصِّفَاتِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿يَدَايَ مَبْسُوطَتَانِ﴾ لَمْ يُبَيِّنْ فِيهَا أَنَّ اللَّهَ يَدَايَ يُمْنَى وَلَهُ يَدَا شِمَالًا فَمَاذَا تَقُولُونَ: هَلْ تَقُولُونَ إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ لَهُ إِلَّا يَدَانِ وَتَسْكُتُونَ. أَوْ تَقُولُونَ: لَهُ يَدٌ يُمْنَى وَشِمَالٌ. أَمْ مَاذَا تَقُولُونَ؟

قُلْنَا: نَقُولُ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ»^(٢) فَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى عَدَمِ اخْتِلَافِ كُلِّ

(١) انظر: «الذخيرة» (١/٣٦٤)، (٣/٣٤٧)، «محاضرات الأدباء» (٢/١٢١).

(٢) رواه الإمام مسلم (١٨٢٧).

يد عن الأخرى، لكن ورد التصريح بالشمال من حديث ابن عمر، أخرجه مسلم في صحيحه^(١). وذكره الشيخ رحمه الله محمد بن عبد الوهاب في كتاب التوحيد^(٢) واستخرج مسائل من الدلائل وقال: من جملة المسائل التصريح بالشمال لله عز وجل.

وعلى هذا فالجمع بين هذه الرواية، وبين قوله: «كِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ» أن نقول: هما يَدَانِ؛ يَمِينٌ وشمال، ولكن لا تَخْتَلِفَانِ كما تَخْتَلِفُ أَيْدِي المخلوقين بالنسبة لليُمْنَى والشمال بل كِلْتَاهُمَا يَمِينٌ مباركة، وكِلْتَاهُمَا فِيهَا الْخَيْرُ، وفيها العطاء، فَإِنَّ اللَّهَ ﷻ يَدُهُ مَأْدَى، سَحَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، كما قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مِنْذُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَغْضُ بِهَا فِي يَمِينِهِ»^(٣). ﷻ لكثرة خيراته وبركاته وجوده وإحسانه.

ونذكر هنا قاعدة وهي أن أهل الكلام أدخلوا في العقائد كلمات كان لابد من أن نخوض الميدان معهم، فهم قالوا: إن اليد مجاز عن كذا، فكان لابد أن نقول: بل هي حقيقة. ولا يعني ذلك أن باقي القرآن فيه مجاز، كذلك تكلموا في أشياء أخرى؛ في مسألة الجسم ومسألة الحيز فاضطر أهل السنة أن يتكلموا، وكذلك مسألة زيادة «بذاته» في الاستواء، والنزول والمجيء كل هذا دفعاً لِمَا يَرُوجُهُ هؤلاء المُحَرِّفُونَ بين العامة ويقولون: المراد كناية عن كذا، مجاز عن كذا وما أشبه ذلك.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

٧٤١- حَدَّثَنِي مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَجْمَعُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ، فَيَقُولُونَ: لَوْ اسْتَشْفَعْنَا إِلَى رَبِّنَا، حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا هَذَا. فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ: يَا آدَمُ، أَمَا تَرَى النَّاسَ؟ خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ، وَأَسَجَدَ لَكَ مَلَائِكَتُهُ وَعَلَمَكَ أَسْمَاءُ كُلِّ شَيْءٍ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّنَا حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا هَذَا. فَيَقُولُ لَسْتُ هُنَاكَ -وَيَذْكُرُ لَهُمْ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ- وَلَكِنْ ائْتُوا نُوحًا، فَإِنَّهُ أَوَّلُ رَسُولٍ بَعَثَهُ اللَّهُ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ. فَيَأْتُونَ نُوحًا فَيَقُولُ لَسْتُ هُنَاكَ -وَيَذْكُرُ لَهُمْ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ- وَلَكِنْ ائْتُوا إِبْرَاهِيمَ خَلِيلَ الرَّحْمَنِ. فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ فَيَقُولُ لَسْتُ هُنَاكُمْ -وَيَذْكُرُ لَهُمْ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَهَا- وَلَكِنْ ائْتُوا مُوسَى عَبْدَ اللَّهِ التَّوْرَةَ وَكَلَّمَهُ تَكْلِيمًا. فَيَأْتُونَ مُوسَى فَيَقُولُ لَسْتُ هُنَاكُمْ -وَيَذْكُرُ لَهُمْ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَهَا- وَلَكِنْ ائْتُوا عِيسَى عَبْدَ اللَّهِ وَرَسُولَهُ وَكَلِمَتَهُ وَرُوحَهُ. فَيَأْتُونَ عِيسَى فَيَقُولُ لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَلَكِنْ ائْتُوا مُحَمَّدًا ﷺ عَبْدًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ. فَيَأْتُونِي فَأَنْطَلِقُ فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي فَيُؤْذَنُ لِي عَلَيْهِ، فَإِذَا رَأَيْتُ رَبِّي وَقَعْتُ لَهُ سَاجِدًا فَيَدْعُنِي مَا شَاءَ

(١) رواه مسلم (٢٧٨٨). وقد تقدم بحث هذا الحديث وكلام البيهقي عليه وانظر: «الاسماء والصفات للبيهقي» (١/٣٢٤).

(٢) انظر: «كتاب التوحيد»، باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَتَّى قَدَرُوا الْأَرْضَ جَمِيعًا فَبَشَّرَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [البقرة: ٢٧٠].

(٣) رواه البخاري (٧٤١١)، ومسلم (٩٩٣).

اللَّهُ أَنْ يَدْعَنِي ثُمَّ يُقَالَ لِي اارْفَعْ مُحَمَّدٌ، وَقُلْ يُسْمِعْ، وَسَلْ تُعْطَى، وَاشْفَعْ تُشَفَّعَ. فَأَحْمَدُ رَبِّي بِمَحَامِدِ عِلْمَنِهَا، ثُمَّ أَشْفَعُ فَيَحْدُ لِي حَدًّا فَأَدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ، ثُمَّ أَرْجِعُ فَإِذَا رَأَيْتُ رَبِّي وَقَعْتُ سَاجِدًا، فَيَدْعَنِي مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَدْعَنِي ثُمَّ يُقَالَ اارْفَعْ مُحَمَّدٌ، وَقُلْ يُسْمِعْ، وَسَلْ تُعْطَى، وَاشْفَعْ تُشَفَّعَ، فَأَحْمَدُ رَبِّي بِمَحَامِدِ عِلْمَنِهَا رَبِّي، ثُمَّ أَشْفَعُ فَيَحْدُ لِي حَدًّا فَأَدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ، ثُمَّ أَرْجِعُ فَإِذَا رَأَيْتُ رَبِّي وَقَعْتُ سَاجِدًا، فَيَدْعَنِي، مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَدْعَنِي ثُمَّ يُقَالَ اارْفَعْ مُحَمَّدٌ، قُلْ يُسْمِعْ، وَسَلْ تُعْطَى، وَاشْفَعْ تُشَفَّعَ، فَأَحْمَدُ رَبِّي بِمَحَامِدِ عِلْمَنِهَا، ثُمَّ أَشْفَعُ فَيَحْدُ لِي حَدًّا فَأَدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ، ثُمَّ أَرْجِعُ فَأَقُولُ، يَا رَبَّ مَا بَقِيَ فِي النَّارِ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ وَوَجِبَ عَلَيْهِ الْخُلُودُ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ شَعِيرَةً، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ بُرَّةً، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مَا يَزِنُ مِنَ الْخَيْرِ ذَرَّةً» (١).

اللفظ: «يجمعُ الله المؤمنين». ولكنَّ الجمعَ يومَ القيامةِ للمؤمنين وغيرهم، والمشقة تكونُ على المؤمنين وغيرهم، ويقولُ في هذا الحديث: «يأتون آدم فيقولون: يا آدم، أما ترى الناس؟» يعني: على ما هم عليه من الغمِّ والكربِ الذي لا يُطاق، فالمفعولُ الثاني محذوفٌ دلَّ عليه السياق، والمعنى: أما ترى الناسَ قد أصابهم ما أصابهم من الغمِّ والهَمِّ والكربِ.

❖ قوله: «خلقك الله بيده» هذا هو الشاهد من الحديث، المطابق للترجمة تمامًا.

❖ وقوله: «وأسجد لك ملائكته» أي: أمرهم أن يسجدوا لك، فسجدوا.

وهنا يَقَعُ سؤال: كيفَ جاز للملائكة أن يسجدوا لغير الله؟ وهل سجدوهم هذا عبادة؟

الجواب: جاز لهم أن يسجدوا لغير الله، لأنَّ الله أمرهم به، وسجدوهم لآدم عبادة، ولهذا كان تركُ إبليس السجودَ لآدم كفرًا قال تعالى: ﴿وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ٢٦﴾. كما أن قتلَ النفسِ من كبائر الذنوبِ ولا سيَّما الأقارب، وكان قتلُ النفسِ للأقاربِ منقبةً عظيمةً لإبراهيمَ الخليل، حيث أمره الله أن يقتل ولده فاستسلم هو والولد، ولَمَّا أَحْضَرَهُ للذبح، وتلَّه للجبين تلَّه بشدةٍ لئلا تأخذه الرحمة، وجعل جبينه مما يلي الأرض، لئلا يعجزَ عن تنفيذ ما أمر الله به، أن يرى وجهَ ولده والسكينَ أمامه، أو أنَّ الولدَ أيضًا يحصلُ له ما يحصلُ حينَ يرى السكينَ فوقَ رأسه، لكن جاء الفرجُ من عند الله ورفعَ عنه هذا التكليفَ العظيم، وقال له: ﴿قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾ ﷻ (١٠٥). وكُتِبَ لك أجرُ من ذبح ولده الذي بلغ معه السَّعي امتثالًا لأمرِ الله ﷻ، فصارَ هذا القتلُ للابنِ قرابةً إلى الله ﷻ.

والله تعالى له أن يفعل ما يشاء إذا كلَّفنا بأمرٍ فإنَّ امتثالنا لهذا الأمرِ عبادةٌ مهما كان.

❖ قوله: «وعلمك أسماء كل شيء» لو أخذتَ بظاهرِها لكانَ الله علمه كلَّ شيءٍ، حتَّى ما يكونُ إلى يومِ القيامةِ، ولكنَّ المرادَ بذلكَ أسماءَ كلِّ شيءٍ يحتاجُ إليه، أو إلى معرفةِ اسمه في ذلكَ الوقتِ،

ولا غرابة أن تأتي هذه اللفظة «كل شيء» ويُرادُ بها شيءٌ مخصوصٌ ألم تروا إلى قوله تعالى عن ربح عاد: ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الحققة: ٢٥]. ولكن لم تُدمر المساكين ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يَرَوْنَ إِلَّا مَسْكَنَهُمْ﴾ [الحققة: ٢٥]. لكن علمه أسماء كل شيء يحتاج إليه وإلى معرفته، ولهذا قيل للملائكة ﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١]. شيءٌ معينٌ عندهم ﴿بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١]. ﴿قَالُوا سُبْحَنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾ [البقرة: ٣٢]. ولكن هل علمه كل ما يتعلق بهذه المسميات؟ يروى عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه أنه قال: علمه القصعة والقصيعة والفسوة والفسيلة^(١). يعني: مكبرات الأسماء ومُصغراتها، وكل ما يحتاج إليه وفي هذا البحث اختلف العلماء، هل اللغات توقيفية أو كسبية؟ والصحيح: أن بعضها توقيفي وبعضها كسبي؛ أي: أن بعضها ممَّا علمه الله وبعضها أخذه الإنسان بالتجارب، ووضع لكل معنى اسمًا حسب تجاربه، ولهذا نرى أن اللغات تتطور وتزيد أحيانًا وتنقص أحيانًا فتوجد كلمات من اللغات هُجرت ولا تستعمل أبدًا وتوجد كلمات تجدد لها معانٍ، فاستعمل لها اللفظ المناسب لهذه المعاني الجديدة.

❦ قوله: «لست هناك. ويدكر خطيئته التي أصاب». هذا اعتذارٌ وبيانٌ حجة، فالاعتذار قوله: «لست هناك» وبيانٌ الحجة الخطيئة التي أصاب، وذلك أن الشافع لابد أن يكون له قدرٌ عند مَنْ شفَع إليه، وإذا لم يكن له قدرٌ أو كان حصل منه مخالفة، فإنه هو يحتاج إلى مَنْ يشفَع له ويخجل أن يقوم شافعًا لغيره مع أنه حصل منه ما حصل، وهذا شيءٌ فطريٌّ، فأدَّم اعتذر، وذكر سبب الاعتذار وهو أنه أكل من الشجرة التي نهاه الله عن الأكل منها فقد أمره الله أن يأكل من كل ما طاب في الجنة، وقال: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٣٥]. فجاءهما الشيطان وسوسَ لهما، ودَّلاههما بغيرور، ﴿وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لِنَاصِرٍ﴾، وقال: ﴿هَلْ أَذُكَّ عَلَى شَجَرَةٍ مُخْلِذٍ وَمَلِكٍ لَا يَبْلَى﴾ [البقرة: ١٢٠]. والإنسان بشرٌ ضعيفٌ، فافقادَ وأكل من الشجرة فبدت العورة، العورة الحسية والعورة المعنوية، والعورة المعنوية بالمعصية، والحسية تساقط ما ستر الله به عورتها، وجعلًا يَخْصِفَان عليها من ورق الجنة، وفي هذا دليلٌ على كذب الرواية التي تُروى عن ابن عباس رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّيْهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيًّا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَتِ دَعَا اللَّهَ رَبَّهَا لَبِنَ مَا تَيْتَنَا صَاحِبًا فَتَكُنْ مِنْ الشَّاكِرِينَ﴾ [البقرة: ١٨٩-١٩٠]. فقد روي أن حواء حملت، فجاءهما شيطانٌ فقال: سمِّياه عبد الحارث فأبى أن يُطيعاه فخرج ميتًا، ثم حملت فجاءهما وقال: لطيعان أو لأجعلن له قرني إبلٍ فيخرج من بطنك فيشقه، فأذركهما حبَّ الولد فسمَّياه عبد الحارث^(٢)، فإن هذه

(١) رواه ابن جرير «بسند»، عن ابن عباس (١/٢١٥).

(٢) رواه أحمد (١١/٥)، والترمذي (٣٠٧٧)، وضعفه ابن حزم في «الفصل» (٤/٥)، والذهبي في «الميزان» (٣/١٧٩) وابن

كذب لا شك فيه، والعجيب أن في بعض سياقاتها أنه قال لهما: أن صاحبكما الذي أخرجتكما من الجنة؛ سبحانه الله! يتوسل إليهما بقبول خبره بأنه أخرجهما من الجنة، وهذه القصة ذكرنا في شرح التوحيد^(١) أكثر من ثمانية أوجه تدل على كذبها ومنها هذا الحديث؛ لأنها لو وقعت من ابن آدم لكان أكبر من أكل الشجرة؛ لأن فيها إخلالاً بالتوحيد، ووقوعاً في الشرك، وهو أعظم من المعصية.

فإن قال قائل: إذا تبين بطلان كون الآية الكريمة في آدم وحواء، فبماذا تُجيبون عن قوله: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ قلنا: الجواب على هذا سهل، فالمراد بقوله: ﴿مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ أي: من جنس واحد وجعل منها زوجها كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ﴾ [التوبة: ١٦٤]. وليس المراد بالنفس الواحدة آدم بل المراد نفوس بني آدم والمعنى أنا خلقنا من جنس واحد وحصل ما حصل من الشرك بالله عز وجل، وهذا يقع من بني آدم، وليس من آدم، ويدل لهذا قوله تعالى: ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الشورى: ١٩٠-١٩١]. ولم يقل: فتعالى الله عما يُشركان. ولو كانت خاصة بآدم وحواء لقال: عما يُشركان، ثم إن آدم وحواء لم يُشركا ما لا يخلق شيئاً، وإنما حصل الشرك - لو صححت القصة - بتسمية الولد عبد الحارث.

على كل حال: هذه القصة غير صحيحة، ولهذا نبهنا عليها.

قال: ﴿ولكن اتنوا نوحاً، فإنه أول رسول بعثه الله إلى أهل الأرض﴾ في هذه الجملة يقول: «اتنوا نوحاً». ونوح هو الأب الثاني للبشرية؛ لقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هَرَبًا بَاقِينَ﴾ [مريم: ٥٦] وعنه في الآخرين^(٢) سَلَّمَ عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ^(٣) [البقرة: ٧٧-٧٩]. فهو الأب الثاني للبشرية، والأول آدم.

وقوله: «أول رسول بعثه الله إلى أهل الأرض» صريح أن آدم ليس برَسُولٍ، وأن أول رسولٍ نوح، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [البقرة: ١٢٩]. ولو كان قبل نوح رسول لقال: كما أَوْحَيْنَا إِلَى فلان والنبيين من بعده. وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا﴾ [البقرة: ٢٢٦]. - يعني نوحاً وإبراهيم - «الْثُبُوتَ وَالْكِتَابَ» [البقرة: ٢٢٧]. وبهذا نعرف أيضاً كذب من قال من المؤرخين: إن إدريس وشيثا رسولان قبل نوح فشيث لم يُذكر في القرآن، ولكن نأخذ الذي ذكر في القرآن، وهو إدريس، فإن بعض المؤرخين يقول: إن إدريس قبل نوح، وهذا لا شك أنه كذب، ولا يجوز تصديقه؛ لأنه ليس أحد من الرسل قبل نوح أبداً، والظاهر أن إدريس من أنبياء بني إسرائيل؛ لأنه يُذكر في سياق أنبياء بني إسرائيل، فالظاهر أنه منهم، فإن قال قائل: لماذا لم يُرسل أحد من قبل نوح؟

=

كثير في التفسير (٢/ ٢٧٥).

(١) «القول المفيد» (٣/ ٨٤-٨٦).

فالجواب: ما ذكره الله في قوله: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [٢١٣: ٢١]. يغني: على الحق، ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾. فكان الناس على الحق، لكن لما كثروا، وانتشروا في الأرض اختلَفُوا، فحينئذ احتاجوا إلى الرسل؛ ليحكموا بينهم بالحق، وفيه إشارة إلى أن آدم نبي، وقد جاء ذلك عن النبي ﷺ فيما رواه ابن حبان^(١) بإسناد صحيح أن آدم نبي مكلَّم أوحى الله إليه بشرع يناسب الوقت الذي هو فيه، فتعبَّد به، وأولاده في ذلك الوقت قليلون على فطرتهم فكانوا يأخذون بما كان عليه أبوهم، ويتعبَّدون لله به، حتى كثروا فاختلَفُوا، وهذا مما يرجح قول جمهور العلماء في الفرق بين النبي والرسول، وهو أن النبي من أوحى إليه بشرع، ولم يكلف بإبلاغه ولم يلزم به، بل قيل له: تعبَّد به. فتكون فائدته - إن كان قبله رسول - إحياء الرسالة التي نسيها كثير من الناس. وإن لم يكن قبله رسول كآدم فهو شرع جديد، وهذا الذي عليه جمهور العلماء في الفرق بين النبي والرسول. فإذا قال قائل: كيف يوحى الله إليه ولم يأمره بالتبليغ؟

قلنا هنا شيان: تعبَّد خاص، وتعبَّد عام يلزم بإبلاغه، فالنبوة هي التعبَّد الخاص، وفائدته أنه إذا عمل بالشرع وهو عند الناس معتبر - والنبوة لابد أن تكون فيمن هو أهل لها - فإن الناس سوف يقتدون به، ولهذا نرى العلماء في هذه الأمة يُحْيُونَ ما مات من سنة الرسول، إذا رآهم الناس اقتدوا بهم وتعلَّمُوا منهم، فيكون فائدة النبي الذي أوحى له بالشرع، وتعبَّد لله به، هو إحياء ما مات من سنة الرسول قبله، إن كان قبله رسول، أو إنشاء شرع جديد يتعبَّد لله به، ولا أعلم مثالا لهذا الأخير إلا آدم، فإنه لم يُرْسَلْ قبله أحد، ولكنه نبي ﷺ، فكان يتعبَّد بمقتضى هذا الوحي حتى كبر أولاده، وانتشروا واختلَفُوا فبعثت الرسل.

﴿وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾﴾ [٥٢: ٥٢]. فالمعنى: ولا نَبَأًا مِنْ نَبِيٍّ، ومثل هذا جارٍ في اللغة العربية ومنه قول الشاعر عن ناقته:^(٢)

* علفتها تَبْنًا وماء باردًا *

والماء البارد لا يُعْلَفُ، فالتقدير: علفتها تَبْنًا وسقيتها ماء باردًا، وحذف الفعل للدلالة عليه بقرينة سائغ في اللغة العربية، والقرينة ما عُلِمَ أن النبي مأخوذ من النبوة وهي الرفعة، أو من النبأ وهو الخبر، والرسول من الرسالة؛ لأنه أمر أن يُبْلَغَ، فالرسول مأثور بالتبليغ، فلو أرسلت شخصًا إلى جماعة فقد أمرته بأن يبلغ، لكن لو نبأته، أي: أخبرته بشيء ولم أقل له بلغ صار منبأ غير مُرْسَل.

قوله: ﴿فَيَأْتُونَ نَوْحًا فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكَ. وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ، وَلَكِنْ اتَّبَعُوا إِبْرَاهِيمَ

خَلِيلَ الرَّحْمَنِ

(١) أخرجه ابن حبان (٦١٩٠).

(٢) البيت الذي الرمة وصدده: لما خططت الرجل عنها واراذا.

نوحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ، وَهِيَ سُؤَالُهُ رَبَّهُ مَا لَيْسَ لَهُ بِهِ عِلْمٌ، فَإِنَّهُ قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿رَبِّ إِنِّي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ﴾ (١٥) قَالَ يَنْوَحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَتَنَزَّلْ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعْظَمُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ (١٦) ﴿١٥-١٦﴾. تَأْمَلُ كَلَامَ الرَّبِّ ﷻ لِأَنْبِيَائِهِ وَرَسُولِهِ بِهِذِهِ الْقُوَّةَ وَالشَّدَّةَ ﴿فَلَا تَتَنَزَّلْ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعْظَمُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ (١٦) وَقَالَ لِمُحَمَّدٍ آخِرُ الرُّسُلِ ﷺ: ﴿وَاتَّقِ فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ كَيْفَ يَقُولُ اللَّهُ ﷻ ﴿الْأَنْبِيَاءُ﴾ (١٧). وَتَخْشَى فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ ﴿كَيْفَ يَقُولُ اللَّهُ ﷻ هَذَا الْكَلَامَ لِلرُّسُلِ، لِأُولَى الْعِزِّ، وَنَحْنُ - نَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَعْصِمَنَا بِعَفْوِهِ - نَبَارِزُ اللَّهِ بِالْمَعْصِيَةِ الْقَوْلِيَةِ وَالْفِعْلِيَةِ وَالْعَقْدِيَةِ إِلَّا مِنْ رَحِمِ اللَّهِ، وَكَأَنَّا وَاثِقُونَ بِأَنَّا نَاجُونَ؟ نَسْأَلُ اللَّهَ أَلَّا يَكِلَنَا إِلَى أَنْفُسِنَا طَرْفَةَ عَيْنٍ.

قَوْلُهُ: «اتَّبُوا إِبْرَاهِيمَ خَلِيلَ الرَّحْمَنِ» إِذَا قَالَ قَاتِلٌ مِنْ أَيْنَ عِلْمَ نُوحٍ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلَ الرَّحْمَنِ؟
فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ عِلْمٌ ذَلِكَ بِالرُّوحِيِّ قَطْعًا، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ، وَلَكِنْ هَلْ أَوْحَى اللَّهُ إِلَى نُوحٍ فِي وَقْتِ وَجُودِهِ فِي الدُّنْيَا أَنَّهُ سَيَعُثُ إِبْرَاهِيمَ، وَيَتَّخِذُهُ خَلِيلًا أَوْ أَنَّ نُوحًا عِلْمٌ بَعْدَ ذَلِكَ، وَيَكُونُ الْأَنْبِيَاءُ تُعَرِّضُ عَلَيْهِمْ أَحْوَالُ النَّاسِ فِي الدُّنْيَا؟
هَذَا مَحَلُّ نَظَرٍ وَمَرَاجَعَةٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ حَتَّى يَتَيَّنَ، وَإِنْ أَخَذْنَا هَذَا بِالنَّسْلِ، وَقُلْنَا: نَقُولُ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ، أَمَّا كَيْفَ عِلْمُ أَنَّهُ خَلِيلُ اللَّهِ؟ فَهَذَا لَيْسَ إِلَيْنَا. إِذَا قُلْنَا بِهِذَا فَقَدْ أَخَذْنَا بِمَا فِيهِ الرَّاحَةُ وَالسَّلَامَةُ.

وَفِي هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ أَعْظَمَ وَصْفٍ يَحْصُلُ لِلْإِنْسَانِ، أَنْ يَتَّخِذَهُ اللَّهُ خَلِيلًا فَقَالَ: «خَلِيلَ الرَّحْمَنِ» وَلَمْ يَقُلْ رَسُولٌ وَلَا نَبِيٌّ؛ لِأَنَّ الْخَلَّةَ دَرَجَةٌ عَظِيمَةٌ وَلَا نَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا نَالَهَا مِنَ الْبَشَرِ إِلَّا رَجُلَيْنِ هُمَا إِبْرَاهِيمُ وَمُحَمَّدٌ - عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فَقَدْ قَالَ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا» (١) وَبِهِ نَعْرِفُ أَنَّ مَنْ قَالُوا: إِبْرَاهِيمُ خَلِيلُ اللَّهِ، وَمُحَمَّدٌ حَبِيبُ اللَّهِ نَقَضُوه؛ لِأَنَّ الْمَحَبَّةَ أَذْنَى مِنَ الْخَلَّةِ، وَالْخَلَّةُ ثَابِتَةٌ لِلرُّسُولِ، الْمَحَبَّةُ تَكُونُ حَتَّى لِعَامَةِ الْمُؤْمِنِينَ وَلِعَامَةِ الْمُحْسِنِينَ وَلِعَامَةِ التَّوَّابِينَ وَلِعَامَةِ الْمُتَطَهِّرِينَ، يَعْنِي: لَيْسَتْ خَاصَّةً بِالْأَنْبِيَاءِ، فَضْلًا عَنْ أُولَى الْعِزِّ، وَالْخَلَّةُ لَا نَعْلَمُ أَنَّهَا كَانَتْ إِلَّا لِهَذَيْنِ الرُّسُولَيْنِ الْكَرِيمَيْنِ فَالَّذِي نَجَدُهُ فِي بَعْضِ الْأَدْعِيَةِ أَوْ فِي بَعْضِ كِتَابِ الْوَعظِ أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلَ وَمُحَمَّدًا الْحَبِيبَ، نَقُولُ: هَذَا خَطَأٌ وَتَنْقُصٌ فِي حَقِّ الرُّسُولِ ﷺ، فَإِذَا قَالَ: أَنَا أَرِيدُ مُحَمَّدًا الْحَبِيبَ لِي، قُلْنَا: أَيْضًا نَقَضْتَهُ، فَقَدْ كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ: حَدَّثَنِي خَلِيلِي، أَوْ صَانِي خَلِيلِي؛ لِأَنَّهُ اتَّخَذَ النَّبِيُّ خَلِيلًا وَهُوَ أَشَدُّ مِنْ أَنْ يَتَّخِذَهُ حَبِيبًا، فَهَلْ تَتَّخِذُ صَدِيقَكَ خَلِيلًا؟.

الْجَوَابُ: أَنَّهُ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «الْمَرْءُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يَخَالِلُ» (٢) وَالْمَنْنُوعُ أَنَّ الرُّسُولَ يَتَّخِذُ خَلِيلًا، وَأَمَّا نَحْنُ فَلَسْنَا مَمْنُوعِينَ أَنْ نَتَّخِذَ الرُّسُولَ خَلِيلًا، أَوْ أَنْ نَتَّخِذَ مَنْ يَسْتَحِقُّ

(١) تقدم.

(٢) أخرجه أحمد (٣/٣٠٣) وأبو داود (٤٨٣٣)، والترمذي (٢٣٧٨) وحسنه الألباني.

المحبة والخلة خليلاً.

لكن الشيء الذي يجب أن يتحرر الناس منه، ما وجد عند بعض الشباب والشابات من المحبة مع الله، والتي تكون أول ما تكون محبة في الله ثم تنمو حتى تكون محبة مع الله، فتزاحم محبة الله، إن لم تغلب على محبة الله ولا يكون في قلبه إلا محبة هذا الشخص.

وهذه المسألة خطيرة يجب أن ينتبه الإنسان لها بنفسه، ويجب أن ينبه لها غيره، ألا تكون المحبة في الله محبة مع الله، فإنها تكون نوعاً من الشرك، قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّوهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

❖ قوله: ﴿فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ فَيَقُولُ لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ لَهُمْ خَطَايَاهُ الَّتِي أَصَابَهَا﴾ المعروف أن هذه الخطايا: هي أنه قال: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ [البقرة: ٢٦٣]. وقال: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٩]. وقال لمليك مصر: «هذه أختي» والروايات في هذه مختلفة، ولكن مع هذا فإنها ليست خطايا، لكن مثل خليل الرحمن عليه السلام يخشى أن تكون خطايا، وإلا فلان إبراهيم عليه السلام كان متأولاً بما قال، والتأويل وإن كان ظاهره عند المخاطب أنه كذب، فإنه ليس بكذب.

قال ابن حجر في «الفتح» (١١/ ٤٣٤):

❖ «لست هناكم. ويذكر خطيئته» زاد مسلم: «التي أصاب، فيستحي ربه منها» وفي حديث أبي بكر: «ليس ذاكم عندي» وفي رواية همام: «إني كنت كذبت ثلاث كذبات» زاد شيان في روايته.

❖ قوله: «إني سقيم» وقوله: «فعله كبيرهم هذا» وقوله لامرأته: «أخبريه أنني أخوك» وفي رواية أبي نضرة عن أبي سعيد: «فيقول إني كذبت ثلاث كذبات». قال رسول الله ﷺ: «ما منها كذبة إلا ما حل بها عن دين الله» و«ما حل» بمهمل؛ بمعنى: جادل. وزنه ومعناه، ووقع في رواية حذيفة مقرونة: «لست بصاحب ذلك، إنما كنت خليلاً من وراء وراء»، وضبط بفتح الهمزة وبضمها، واختلف الترجيح فيها، قال النووي. أشهرهما الفتح بلا تنوين، ويجوز بناؤهما على الضم. وصوبه أبو البقاء والكندي، وصوبه ابن دحية، وصوب ابن دحية الفتح على أن الكلمة مركبة مثل «شذر مذر» وإن ورد منصوباً متوناً جاز، ومعناه لم أكن في التقريب والإدلال بمنزلة الحبيب، قال صاحب التحرير: كلمة تقول على سبيل التواضع؛ أي: لست في تلك الدرجة، قال: وقد وقع لي فيه معنى مليح، وهو أن الفضل الذي أعطيته كان بسفارة جبريل، ولكن اتوا موسى الذي كلمه الله بلا واسطة وكرر «وراء» إشارة إلى نبينا ﷺ؛ لأنه حصلت له الرؤية والسماع بلا واسطة فكأنه قال: أنا من وراء موسى الذي هو من وراء محمد. قال البيضاوي: الحق أن الكلمات الثلاث إنما كانت من معارضي الكلام لكن لما كانت صورتها صورة الكذب أشفق منها استصغارا لنفسه عن الشفاعة مع وقوعها؛ لأن من كان أعرف بالله وأقرب إليه منزلة كان أعظم خوفاً. اهـ

إذا: ليست خطايا في الواقع لكن نظراً لمقام الشفاعة وأنه أمر عظيم خاف أن يكون مثل هذا

مانعاً له من أن يكون أهلاً؛ لأن يشفع للناس، والأمر لا شك أنه مراد أن الله ساق الشفاعة إلى محمد ﷺ من وراء الأنبياء كلهم كما سيأتي إن شاء الله.

❖ قوله: «ولكن اتنوا موسى عبداً أتاه الله التوراة وكلمته تكليماً. فيأتون موسى، فيقول: لسنتُ هناك. ويذكرهم خطيئته التي أصاب»

خطيئته التي أصاب هي أنه قتل القبطي الذي استغاثه عليه الإسرائيلي من بني إسرائيل، ولهذا قال ﷺ اعترف بأنه ظلم نفسه مع أن قتله إياه كان قبل أن ينبأ وقبل أن يذهب إلى مدين، لكن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام مقامهم مقام الخوف والأدب مع الله والتعظيم فهو يرى نفسه أنه ليس أهلاً لأن يشفع، وقد صدر منهم قتل نفس بغير حق.

❖ قوله: «ولكن اتنوا عيسى عبد الله ورسوله وكلمته وروحه. فيأتون عيسى، فيقول: لسنتُ هناك، ولكن اتنوا محمداً ﷺ»

وعيسى لم يذكر خطيئته؛ ليكمل الشرف لرسول الله ﷺ بحيث يكون الأنبياء الذين سبقوه منهم من اعتذر لخطيئته، ومنهم من اعتذر لاعترافه بأن محمداً أكمل بدون خطيئة لكن الكمال لمحمد ﷺ، وهذا فضل الله يؤتيه من يشاء أن يتنقل طلب الشفاعة من أبي البشر إلى أربعة من أولي العزم ولا تحصل الشفاعة إلا من محمد ﷺ، منهم من يرى أنه عمل أشياء تحول بينه وبين أهلية الشفاعة وهم ثلاثة نوح وإبراهيم وموسى، والرابع لا يذكر شيئاً، لكن يرى أن هناك من هو أحق منهم أن يشفع وأكمل منه، وهو محمد ﷺ.

❖ قوله: «فيقول: لسنتُ هناك، ولكن اتنوا محمداً ﷺ عبداً غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، فيأتوني، فأنطلق فاستأذن على ربي، فيؤذن لي عليه، فإذا رأيت ربي وقعت له ساجداً فيدعني ما شاء الله أن يدعني، ثم يقول لي ارفع محمد، وقل يسمع وسل تعطه واشفع تشفع. فأحد ربي بمحامد علمنيها، ثم أشفع، فيحدث لي حداً، فأدخلهم الجنة، ثم أرجع، فإذا رأيت ربي وقعت ساجداً، فيدعني ما شاء الله أن يدعني»

❖ قوله: «فاستأذن على ربي» يعني: طلب من الله أن يأذن له فيشفع، هنا طوي ذكر سبب طلب الشفاعة، لأن سبب طلب الشفاعة وهو أن يريحهم الله من الموقف، وهنا طوي ذكره لكنها ذكرت في أحاديث أخرى أن الرسول يشفع حتى يأتي الله ﷻ للقضاء بين عبادِهِ.

قال أهل العلم: وإنما كان الرواة يطوون ذكر هذه الشفاعة؛ لأن هذه الشفاعة لا يُنكرها أحد من فرق الأمة، فكل الأمة لا تنكر الشفاعة العظمى التي للقضاء بين العباد، فلهذا اقتصر الرواة على ذكر الشفاعة التي فيها الخلاف بين فرق الأمة، وهي الشفاعة فيمن دخل النار.

فإن الخوارج والمعتزلة يزعمون أن من دخل النار، فإنه لا يخرج منها بشفاعة ولا غيرها حتى وإن كان من المؤمنين؛ لأن الخوارج يزعمون أن فاعل الكبيرة كافر مخلد في النار، وأن السارق، من سرق

رَبْعَ دِينَارٍ كَمَنْ سَجَدَ لَصْنَمٍ كَلَاهُمَا كَافِرٌ، مَخْلَدٌ فِي النَّارِ.

وَالْمَعْتَزَلَةُ يَرَوْنَ أَنَّ فَاعِلَ الْكَبِيرَةِ خَارِجٌ مِنَ الْإِيمَانِ غَيْرُ دَاخِلٍ فِي الْكُفْرِ، فَهُوَ فِي مَتَزَلَةٍ بَيْنَ مَتَزَلَتَيْنِ، لَا يُعْطَى اسْمُ الْإِيمَانِ، وَلَا يُعْطَى اسْمُ الْكُفْرِ، لَكِنَّهُ فِي حَكْمِ الْآخِرَةِ مَخْلَدٌ فِي النَّارِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْخَوَارِجِ فِي حَكْمِ الْآخِرَةِ، كُلُّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ فَاعِلَ الْكَبِيرَةِ مَخْلَدٌ فِي النَّارِ، فَلِهَذَا كَانَ الرُّوَاةُ رَوَاةَ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ كَانُوا يَذْكُرُونَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْخِلَافِ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَبَيْنَ أَهْلِ الْبِدْعَةِ، وَهُوَ الشَّفَاعَةُ فَيَمْنُ دَخَلَ النَّارَ بِذَنْبٍ لَكِنَّهُ لَيْسَ بِكَافِرٍ.

❖ قَوْلُهُ: «ثُمَّ أَرْجِعْ، فَإِذَا رَأَيْتُ رَبِّي وَقَعْتُ سَاجِدًا، فَيَدْعُنِي مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَدْعُنِي ثُمَّ يَقَالَ ارْفَعْ عَمْدُ، وَقُلْ يُسْمِعْ وَسَلْ تُعْطَهُ وَاشْفَعْ تُشَفِّعْ، فَأَحْدُ رَبِّي بِمُحَمَّدٍ عَلَّمْنِيهَا، ثُمَّ أَشْفَعُ فَيُحْدِثُ لِي حَدًّا، فَأَدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ، ثُمَّ أَرْجِعْ، فَإِذَا رَأَيْتُ رَبِّي وَقَعْتُ سَاجِدًا، فَيَدْعُنِي مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَدْعُنِي، ثُمَّ يَقَالَ: ارْفَعْ عَمْدُ، قُلْ يُسْمِعْ وَسَلْ تُعْطَهُ وَاشْفَعْ تُشَفِّعْ. فَأَحْدُ رَبِّي بِمُحَمَّدٍ عَلَّمْنِيهَا، ثُمَّ أَشْفَعُ فَيُحْدِثُ لِي حَدًّا فَأَدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ، ثُمَّ أَرْجِعْ فَأَقُولُ: يَا رَبِّ مَا بَقِيَ فِي النَّارِ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ وَوَجِبَ عَلَيْهِ الْخُلُودُ»

❖ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزُنُّ شَعِيرَةً، ثُمَّ يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزُنُّ بُرَّةً، ثُمَّ يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مَا يَزُنُّ مِنَ الْخَيْرِ ذَرَّةً»

وَهَذِهِ الشَّفَاعَةُ لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ لِقَوْلِهِ ﷺ: «شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي»^(١) وَإِذَا شَفَعَ لَهُمُ الرَّسُولُ ﷺ أَوْ الْأَنْبِيَاءُ الْآخَرُونَ أَوْ الْمَلَائِكَةُ أَوْ الصَّالِحُونَ أَخْرَجَ اللَّهُ ﷻ مِنَ النَّارِ مَنْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنَ الْخَيْرِ.

وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ كُلُّهُ هُوَ قَوْلُهُ فِي آدَمَ: «خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ» فِيهِ إِثْبَاتُ الْيَدِ لِلَّهِ ﷻ وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا وَبَيَانُ الْوُجُوهِ الَّتِي وَرَدَتْ عَلَيْهَا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «مَا بَقِيَ فِي النَّارِ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ» أَيِ: الْكُفَّارُ وَهُمْ الَّذِينَ حَبَسَهُمُ الْقُرْآنُ أَنَّهُمْ لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا هُمْ بِمُخْرَجِينَ﴾^(٢) [الطَّه: ٤٨]. وَلِهَذَا قَالَ: «وَوَجِبَتْ عَلَيْهِ الْخُلُودُ».

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤١١- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَدُ اللَّهِ مَلَأَى لَا يَغِيضُهَا نَفَقَةٌ، سَحَاءُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَقَالَ: أَرَأَيْتُمْ مَا أَتَفَقُّ مِنْذُ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَغِيضْ مَا فِي يَدِهِ، وَقَالَ: عَرْشُهُ عَلَى النَّاءِ، وَبِيَدِهِ

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٢١٣)، وأبو داود (٤٧٣٩)، والترمذي (٢٤٣٥) وصححه الألباني.

الْأُخْرَى الْمِيْزَانُ، يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ^(١).

❖ قوله: «يُدُّ إِلَهُ مَلَأَى، لَا يَغِيْضُهَا نَفَقَةً» يَعْنِي، لَا يَنْقُصُهَا، وَ«سَحَاءٌ» يَعْنِي: كَثِيرَةُ الْعَطَاءِ، «الْلَيْلِ وَالنَّهَارِ» يَعْنِي: فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ فَقَوْلُهُ: «سَحَاءُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ» يَعْنِي: أَنَّهَا كَثِيرَةُ الْعَطَاءِ لَيْلًا وَنَهَارًا، وَاللَّيْلُ وَالنَّهَارُ أَوْسَعُ مِنْ قَوْلِهِ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قِيلَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ. فَلَنْ «فِي» الظَّرْفِيَّةُ تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ فِي جَمِيعِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ أَوْ أَنْ تَكُونَ فِي جِزءٍ مِنْهُ أَمَّا إِذَا قَالَ: «الْلَيْلِ وَالنَّهَارِ» فَالْمَعْنَى دَائِمًا.

❖ وقوله: «أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مِنْذُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ» يَعْنِي: أَخْبِرُونِي مَاذَا أَنْفَقَ مِنْذُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْ يَدِهِ؟ الْجَوَابُ: لَا أَحَدٌ قَوْلُهُ: «فَإِنَّهُ لَمْ يَغِيْضْ مَا فِي يَدِهِ» لَمْ يَغِيْضْ يَعْنِي: لَمْ يَنْقُصْ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَغِيْضَ الْمَاءِ﴾ يَعْنِي: نَقْصَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَغِيْضُ مَا فِي يَدِهِ، لِأَنَّهُ يُنْفِقُ مِمَّا فِي يَدِهِ عَلَى مَا فِي مَلِكِهِ، فَالْكُلُّ لَنْ يَخْرُجَ عَنْ مَلِكِهِ، فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ النَقْصُ؟

قُلْنَا: هَذَا مِثْلُ: وَالْمَرَادُ لَوْ قُدِّرَ أَنَّهُ يَنْفِقُ خَارِجَ مَلِكِهِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ نَاقِصًا مِمَّا عِنْدَهُ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ، حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ الطَوِيلِ الَّذِي أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَرَوَاهُ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ رَبِّهِ قَالَ: «يَا عِبَادِي، لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّتُمْ قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَسَأَلُونِي فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ الْمَخِيطُ إِذَا غُمِسَ فِي الْبَحْرِ»^(٢) إِذَا غَمَسْتَ الْمَخِيطَ فِي الْبَحْرِ ثُمَّ نَزَعْتَهُ مَاذَا يَنْقُصُ مِنَ الْبَحْرِ؟ لَا شَيْءٌ؛ يَعْنِي: لَا يَنْقُصُ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ لَوْ قُدِّرَ أَنَّنِيْ أَعْطَيْتُ مَنْ هُمْ خَارِجُ مَلِكِهِ، أَمَّا وَهُمْ فِي مَلِكِهِ فَهُمْ فِي مَلِكِهِ، سَوَاءٌ أَعْطَاهُمْ أَوْ مَا أَعْطَاهُمْ، فَهُمْ فِي مَلِكِهِ، فَهَذَا مِنْ بَابِ التَّمْثِيلِ.

❖ قوله: «وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ» هَذَا مَاءٌ غَيْرُ الْمَاءِ الْأَوَّلِ الَّذِي كَانَ قَبْلَ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [٧: ١١] وَلَكِنْ هَذَا مَاءٌ آخَرُ بَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَالْعَرْشِ، فَهُوَ مَاءٌ عَظِيمٌ عَلَيْهِ الْعَرْشُ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ يَتَعَارَضُ كَوْنُ عَرْشِهِ عَلَى الْمَاءِ مَعَ قَوْلِهِ ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ نَمِينًا﴾ [١٧: ٢٠]؟

الْجَوَابُ: مَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْمَاءِ وَمَحْمُولٌ، هَذَا شَيْءٌ مُتَصَوِّرٌ، مَعَ أَنَّ الْآيَةَ ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ نَمِينًا﴾. هَذَا يَوْمُ الْقِيَامَةِ، أَمَّا الْآنَ فَالْمَشْهُورُ أَنَّ حَمْلَةَ الْعَرْشِ أَرْبَعَةٌ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٩٩٣).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٥٧٧).

قوله: «وبيده الأخرى الميزان» يعني: إحدَى اليَدَيْنِ للعطاء، وهو فضلٌ محضٌ، والأخرى فيها العدلُ يَخْفُضُ وَيَرْفَعُ، يَخْفُضُ مَنْ أَقْتَضَتْ حَكْمَتُهُ خَفْضَهُ، وَيَرْفَعُ مَنْ أَقْتَضَتْ حَكْمَتُهُ رَفْعَهُ، كما قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ يَدُكَ الْغَلِيظُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [التكْوِيْن: ٢٦].

والشاهدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَوْلُهُ: «يَدُ اللَّهِ مَلَأَى»، «وبيده الأخرى» فأفادَ هَذَا الْحَدِيثُ أَنَّ اللَّهَ ﷻ يَدَيْنِ اثْنَتَيْنِ.

قوله ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾. هَذَا وَاضِحٌ، فِهَذَا الْمَاءُ الْأَوَّلُ، لَكِنْ هَذَا مَاءٌ فَقَوِ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، كَمَا جَاءَ ذَلِكَ فِي سِيَاقِ الْحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ فِي آخِرِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ، قَالَ: «بَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَبَيْنَ الْعَرْشِ بَحْرٌ بَيْنَ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلِهِ مَسِيرَةُ خَمْسَمِائَةِ عَامٍ»^(١) أَمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَإِنَّهُ مِنَ الْجَائِزِ أَنَّ اللَّهَ ﷻ يُعْذِمُ هَذَا الْمَاءَ وَيَكُونُ الْعَرْشُ هُوَ سَقْفُ جَنَّةِ الْفِرْدَوْسِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤١٢- حَدَّثَنَا مُقَدَّمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمِّي الْقَاسِمُ بْنُ بَحْيٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَقْبِضُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْأَرْضَ وَتَكُونُ السَّمَوَاتُ بِيَمِينِهِ ثُمَّ يَقُولُ أَنَا الْمَلِكُ». رَوَاهُ سَعِيدٌ عَنْ مَالِكٍ^(٢).

٧٤١٣- وَقَالَ عَمْرُو بْنُ حُمْزَةَ: سَمِعْتُ سَالِيًا سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا^(٣) وَقَالَ أَبُو الْيَافِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزَّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَقْبِضُ اللَّهُ الْأَرْضَ»^(٤).

الْمَوْلُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ سَأَقُ هَذَا لِلإِشَارَةِ إِلَى أَنَّهُ لَا قَبْضَ إِلَّا بِيَدٍ، وَأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [التكْوِيْن: ٦٧]. يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ يَدَا يَقْبِضُ بِهَا، خِلَافًا لِأَهْلِ التَّعْطِيلِ الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّ الْمَرَادَ بِالْقَبْضِ السَّيْطَرَةَ عَلَى الْأَرْضِ وَالسُّلْطَانُ عَلَيْهَا، فَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ ﷻ: قَالَ: قَبْضَتُهُ وَالْقَبْضَةُ: مَا يَقْبِضُ بِالْيَدِ، فَهَذَا مَدْلُولُهَا لِلْغَوِيِّ، وَهُوَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ، فَالْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ سَأَقُ هَذَا الْحَدِيثَ لِهَذِهِ الْفَائِدَةِ.

(١) انظر القول المفيد شرح كتاب التوحيد (٣/ ٣٨٣)، وعزاه لأبي داود.

(٢) رواه مسلم (٢٧٨٧).

(٣) رواية عمرو بن حمزة عند البخاري معلقة (٧٤١٣)، ومسنده عند مسلم (٢٧٨٨).

(٤) ورواية أبي اليان علقها البخاري (٧٤١٣)، وأسندها ابن خزيمة في صحيحه عن محمد بن يحيى الذهلي، عن أبي اليان.

هكذا عزاه الحافظ في الفتح (١٣/ ٣٦٧)، وانظر: تغليق التعليق (٥/ ٣٤٣).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤١٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، سَمِعَ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، حَدَّثَنِي مَنْصُورٌ وَسُلَيْمَانُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ يَهُودِيًّا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ وَالْأَرْضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْجِبَالَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْخَلَائِقَ عَلَى إِصْبَعٍ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ. فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ ثُمَّ قَرَأَ ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾.

قَالَ: يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَزَادَ فِيهِ فَضِيلُ بْنُ عِبَاضٍ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبِيدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَعَجُّبًا وَتَصَدِيقًا لَهُ^(١).

٧٤١٥- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: سَمِعْتُ عَلْقَمَةَ يَقُولُ: قَالَ: عَبْدُ اللَّهِ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَقَالَ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْأَرْضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْخَلَائِقَ عَلَى إِصْبَعٍ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ أَنَا الْمَلِكُ. فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ ضَحِكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ، ثُمَّ قَرَأَ ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾^(٢).

كُلُّ هَذَا يُؤِيدُ مَا سَبَقَ مِنْ أَنَّ الْأَرْضَ قَبَضَتْهُ بِيَدِهِ ﷺ.

وفي الحديث: إثبات الأصابع لله ﷻ، وقد جاءت في غير هذا الحديث، مثل قوله ﷺ: «ما من قلبٍ من قلوب بني آدم إلا وهو بين أصبعين من أصابع الرحمن»^(٣). فعقيدتنا أن ثبت لله الأصابع، وجاء في حديث اختصاص الملا الأعلى أن له أنامل^(٤). فإذا أثبت الله لنفسه أو أثبت له الرسول ﷺ أي صفة كانت، فلا تستوحش منها، وأثبتها لله، لكن اجعل أمامك شيتين:

الأول: انتفاء الماثلة؛ لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.

الثاني: امتناع التكيف؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقِفْ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾. فإذا ضمنت لنفسك هذين الأمرين فاستقر ولا تستوحش من أي صفة يثبتها الله لنفسه أو يثبتها له رسوله ﷺ.

وفي الحديث الأول ذكر خمسة أصابع. وفي الحديث الثاني ذكر أربعة، ولا منافاة، لأننا نأخذ بالزائد، ونقول: هذا يقع من اختلاف الرواة ولا يضر، المهم ثبوت أصل الشيء، وهو الأصابع.

وإصبع في اللغة العربية يقولون: لا يمكن أن يخطيء فيه الحنُّ الناس، يعني: من حيث

(١) رواه مسلم (٢٧٨٦).

(٢) رواه مسلم (٢٧٨٦).

(٣) رواه مسلم (٢٦٥٤).

(٤) رواه الإمام أحمد (٣٦٨/١)، (٣٤٨٤)، والترمذي (٣٢٣٣)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٣٢٠)، والأجري في «الشرعة»

(ص ٤٩٦)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٤٦٩).

وصححه الشيخ الألباني كما في تعليقه على سنن الترمذي (٣٢٣٣).

التصريف، لا مِنْ حَيْثُ الإِعْرَابُ، فَالْإِعْرَابُ يُمْكِنُ أَنْ يَلْحَنَ فِيهِ، فَمَثَلًا: لَوْ قُلْتُ: قَطَعْتُ أَصْبَعًا بِالسَّكِينَةِ. فَهَذَا لَحْنٌ، لَكِنْ مِنَ النَّاحِيَةِ التَّصْرِيفِيَّةِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَخْطِئَ فِيهِ أَحَدٌ.

❦ قَوْلُهُ: «ضَحِكَ الرَّسُولُ ﷺ» تَعْجَبًا وَتَصَدِيقًا لَهُ. أَنْكَرَ بَعْضُ أَهْلِ التَّعْطِيلِ هَذَا الِاسْتِتَاجَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: إِنَّ هَذَا الِاسْتِتَاجَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَإِنَّمَا أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ الْإِنْكَارَ عَلَى الْيَهُودِيِّ، وَأَنَّهُ جَعَلَ كَلَامَهُ كَالَّذِي يُضْحَكُ مِنْهُ سَخِرِيَّةً وَاسْتَهْزَاءً، فَانْظُرْ إِلَى الْبَلَاءِ إِذَا اعْتَقَدَ الْإِنْسَانُ قَبْلَ أَنْ يَسْتَدِلَّ حَرْفَ النُّصُوصِ تَحْرِيفًا وَاضِحًا فَمَا هُوَ الْجَوَابُ؟
نَقُولُ: الْجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضُوا أَفْقَهُ النَّاسِ بِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذَا قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: إِنَّهُ تَعْجَبٌ وَتَصَدِيقٌ لِقَوْلِ الْحَبَرِ. فَهُوَ أَعْلَمُ مِنْكُمْ أَتِيهَا الْخَلْفَ بِلَا شَكٍّ.
الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ آيَةَ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ﴾. وَقِرَاءَةُ الْآيَةِ هَلْ هُوَ تَأْيِيدٌ أَوْ تَفْنِيدٌ؟

الْجَوَابُ: تَأْيِيدٌ وَلَا شَكَّ. فَبَطَلَ دَعْوَى هَؤُلَاءِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ ضَحِكَ كَالسَّاخِرِ بِهِ لَا كَالْمُتَرَقِّ الْمُصَدِّقِ، وَلِلرَّسُولِ ﷺ شَفَاعَاتٌ هِيَ: الشَّفَاعَةُ الثَّابِتَةُ هِيَ الشَّفَاعَةُ الْعُظْمَى وَهِيَ شَفَاعَةُ فِي أَهْلِ الْمَوْقِفِ^(١) دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾^(٢). وَهَذِهِ خَاصَّةٌ بِهِ. وَشَفَاعَةُ أُخْرَى خَاصَّةٌ بِهِ وَهِيَ الشَّفَاعَةُ فِي أَهْلِ الْجَنَّةِ أَنْ يَدْخُلُوا الْجَنَّةَ^(٣)، لِأَنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ يَصِلُونَ إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ، وَلَا يَدْخُلُونَهَا حَتَّى يَشْفَعَ النَّبِيُّ ﷺ لَهُمْ فِي دُخُولِهَا.

الثَّالِثَةُ: شَفَاعَتُهُ فِي عَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَذِنَ لَهُ أَنْ يَشْفَعَ فِي عَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ مَعَ أَنَّهُ كَافِرٌ، لَكِنَّ هَذِهِ الشَّفَاعَةُ لِعَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ لَمْ تُخْرِجْهُ مِنَ النَّارِ، بَلْ جُعِلَ فِي ضَحَضَاحٍ مِنْ نَارٍ وَعَلَيْهِ نَعْلَانِ مِنَ نَارٍ يَغْلِي مِنْهَا دِمَاغُهُ^(٤)، أَعُوذُ بِاللَّهِ، وَهَذِهِ ثَلَاثُ شَفَاعَاتٍ خَاصَّةٌ بِهِ.

الرَّابِعَةُ: الشَّفَاعَةُ الْعَامَّةُ الَّتِي لَهُ وَلِغَيْرِهِ، ذَكَرَهَا أَهْلُ الْعِلْمِ فِي مَنْ اسْتَحَقَّ النَّارَ أَلَّا يَدْخُلَهَا، وَفِي مَنْ دَخَلَهَا أَنْ يُخْرِجَ مِنْهَا، وَهَذَا النُّوعُ مِنَ الشَّفَاعَةِ يَكُونُ فِي الدُّنْيَا، وَيَكُونُ فِي الْآخِرَةِ، يَكُونُ فِي الدُّنْيَا كَقَوْلِهِ ﷺ: «مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَمُوتُ فَيَقُومُ عَلَى جَنَازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا لَا يُشْرِكُونَ بِاللَّهِ شَيْئًا إِلَّا شَفَعَهُمُ اللَّهُ فِيهِ» يَغْنِي؛ قَبْلَ شَفَاعَتِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ يَدْعُونَ لَهُ فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ.

وَبِالْمُنَاسِبَةِ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ نَبْدَأُ أَوَّلًا بِالْفَاتِحَةِ ثُمَّ بِالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ بِالِدُعَاءِ لَنَا، ثُمَّ بِالِدُعَاءِ لِلْمَيِّتِ؛ لِأَنَّ حَقَّ اللَّهِ مُقَدَّمٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَحَقُّ الرَّسُولِ ﷺ مُقَدَّمٌ عَلَيْنَا ثُمَّ حَقُّ عَمُومٍ

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) رواه البخاري (٣٨٨٣)، ومسلم (٢٠٩).

(٤) رواه مسلم (٩٤٨).

المسلمين، ثم حق الميت الخاص.

وفي التشهد نبدأ بحق الله، ثم حق الرسول، ثم حقنا نحن، ثم حق العموم، فحق الله: «التحيات لله والصلوات والطيبات» وحق النبي: «السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته» وحقنا نحن: «السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين» ما يدلنا على أن حق الله مقدم على كل شيء ثم حق الرسول مقدم على حقنا، ثم نبدأ بأنفسنا قبل غيرنا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٠- بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا شَخْصَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ»

وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ «لَا شَخْصَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ».

٧٤١٦- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ التَّبُوكِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ عَنْ وَرَادٍ كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ قَالَ قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ لَوْ رَأَيْتَ رَجُلًا مَعَ أَمْرَأَتِي لَضَرْبَتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرَ مُضَفِّحٍ. فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ «تَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ، وَاللَّهِ لَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللَّهِ أَغْيَرُ مِنِّي، وَمَنْ أَجَلِ غَيْرَةِ اللَّهِ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، وَلَا أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْعُذْرُ مِنَ اللَّهِ، وَمَنْ أَجَلِ ذَلِكَ بَعَثَ الْمُبَشِّرِينَ وَالْمُنْذِرِينَ وَلَا أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْمُدْحَةُ مِنَ اللَّهِ وَمَنْ أَجَلِ ذَلِكَ وَعَدَ اللَّهُ الْجَنَّةَ»^(١).

هذا الباب أراد المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يُبَيِّنَ فِيهِ صِفَةَ الْغَيْرَةِ ﷻ، وَهِيَ مِنْ صِفَاتِهِ الَّتِي جَاءَ بِهَا

الْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ ﷺ.

والغيرة هي أَنْ يَغَارَ الْإِنْسَانُ عَلَى فِعْلٍ مَا يَكْرَهُهُ، يَعْنِي: أَنَّهُ يَطْلُبُ تَغْيِيرَ مَا حَصَلَ مِمَّا يَكْرَهُهُ، هَذَا أَصْلُ

اشتقاق الغيرة أَنْ الْغَائِرَ يَكْرَهُ مَا حَصَلَ وَيُرِيدُ تَغْيِيرَهُ فَهَلْ يوصفُ اللَّهُ بِالْغَيْرَةِ؟

الجواب: نعم، يوصفُ اللَّهُ بِالْغَيْرَةِ كَمَا يوصفُ بِالْفَرْحِ وَالضَّحِكِ وَالْعَجَبِ وَمَا أَشْبَهَهَا، وَهَذِهِ

الصِّفَةُ مِنَ الصِّفَاتِ الْفَعْلِيَةِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِمَشِيئَتِهِ، لِأَنَّ الضَّابِطَ أَنَّ كُلَّ صِفَةٍ لَهَا سَبَبٌ فَهِيَ مِنَ الصِّفَاتِ

الْفَعْلِيَةِ، الضَّحْكُ صِفَةٌ فَعْلِيَّةٌ، وَالْفَرْحُ صِفَةٌ فَعْلِيَّةٌ، وَالْعَجَبُ صِفَةٌ فَعْلِيَّةٌ، وَكُلُّ صِفَةٍ لَهَا سَبَبٌ فَإِنَّمَا

صِفَةٌ فَعْلِيَّةٌ؛ لِدُخُولِهَا فِي الضَّابِطِ الْمَعْرُوفِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، أَنَّ فِي كُلِّ صِفَةٍ تَتَعَلَّقُ بِمَشِيئَتِهِ فَهِيَ صِفَةٌ

فَعْلِيَّةٌ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الصِّفَةَ ذَاتَ السَّبَبِ تَتَعَلَّقُ بِمَشِيئَتِهِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي شَاءَ السَّبَبَ فَلَمَّا وَجَدَ السَّبَبَ

وُجِدَتِ الصِّفَةُ، فَتَوْبَةُ الْإِنْسَانِ إِلَى رَبِّهِ حَصَلَتْ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ، ثُمَّ تَرْتَبُ عَلَيْهَا الْفَرْحُ، هَذَا وَجْهُ قَوْلِهِمْ:

إِنَّ كُلَّ صِفَةٍ ذَاتُ سَبَبٍ فَإِنَّمَا مِنَ الصِّفَاتِ الْفَعْلِيَةِ فَالْغَيْرَةُ مِنَ الصِّفَاتِ الْفَعْلِيَةِ.

وهنا هل أراد البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ إِثْبَاتَ الشَّخْصِ لِلَّهِ لِكُونِهِ تَرْجَمَ بِقَوْلِهِ: لَا شَخْصَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ.

فلَمَّا ذَكَرَ الْأَثَرُ الْمَعْلُوقَ: لَا شَخْصَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ دَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ تَحَالُفَهُ يَرِيدُ ذَلِكَ، وَهَلْ يَوْصَفُ اللَّهُ بِالشَّخْصِ أَوْ لَا؟

هَذَا يَنْبَغِي عَلَى أَمْرَيْنِ:

الْأَمْرُ الْأَوَّلُ. صَحَّةُ اللَّفْظِ: «لَا شَخْصَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ»؛ لِأَنَّ بَعْضَ أَفْظَاذِ الْحَدِيثِ: «لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ» وَهَذَا أَكْثَرُ الرِّوَايَاتِ.

وَأَحَدٌ يَصِحُّ أَنْ يَوْصَفَ اللَّهُ بِهِ فِي الْإِثْبَاتِ وَفِي النَّفْيِ، فَفِي الْإِثْبَاتِ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» ﴿١﴾ وَفِي النَّفْيِ: «لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ». فَنَبِّحُ هَلْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ مَحْفُوظَةٌ أَوْ غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ.

ثَانِيًا: إِذَا كَانَتْ مَحْفُوظَةً أَنَّ الرِّوَاةَ رَوَوْا الْحَدِيثَ رَوَوْهُ بِالْمَعْنَى، فَبَعْضُهُمْ عَبَّرَ بِالشَّخْصِ وَبَعْضُهُمْ عَبَّرَ بِأَحَدٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُلْزِمُ مِنْهُ ثُبُوتَ الشَّخْصِيَّةِ لِلَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّ الْمَعْنَى: لَا شَخْصَ مِنْكُمْ، أَوْ: لَا شَخْصَ مِنْ بَنِي آدَمَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ، وَهَذَا لَا يُلْزِمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ الْمُفْضَلُ عَلَيْهِ مِنْ جِنْسِ الْمُفْضَلِ كَمَا لَوْ قُلْتُ: لَا رَجُلٌ أَقْوَى مِنَ الْفِيلِ، فَهَلْ يُلْزِمُ أَنْ يَكُونَ الْفِيلُ مِنَ الرِّجَالِ؟

الْجَوَابُ: لَا يُلْزِمُ.

إِذَا: إِذَا كَانَ لَفْظُ الْحَدِيثِ مَحْفُوظًا: لَا شَخْصَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ. فَلَا يُلْزِمُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ ﷻ مَوْصُوفًا بِالشَّخْصِيَّةِ، ثُمَّ إِذَا سَلَّمْنَا أَنَّ اللَّفْظَ مَحْفُوظٌ، وَأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَوْصَفُ بِالشَّخْصِيَّةِ، فَإِنَّهُ لَا يُلْزِمُ مِنْ كَوْنِهِ شَخْصًا أَنْ يَكُونَ مِمَّاثِلًا لِلْأَشْخَاصِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، حَتَّى فِي اللَّفْظَةِ الَّتِي يَسْتَوِي فِيهَا الْإِنْسَانُ وَالرَّبُّ ﷻ فَإِنَّهُ لَا يَأْتِلُهُ فِي حَقِيقَةِ مَعْنَاهَا.

لَكِنْ رَأَيْتُ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ قَالُوا: إِنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَوْصَفُ اللَّهُ بِأَنَّهُ شَخْصٌ. فَيُحْتَاجُ إِلَى تَحْقِيقِ هَذَا الْإِجْمَاعِ، فَإِنْ صَحَّ الْإِجْمَاعُ لَمْ يَبْقَ عَلَيْنَا إِلَّا أَنْ نَقُولَ: نَبِّحُ أَوَّلًا عَنْ ثُبُوتِ هَذَا اللَّفْظِ، هَلْ هُوَ مَحْفُوظٌ أَوْ غَيْرُ مَحْفُوظٍ؟ لِأَنَّهُ مَا دَامَ الرِّوَاةُ الثَّقَاةَ رَوَوْهُ عَلَى وَجْهَيْنِ؛ لَا أَحَدَ أَكْثَرُ، فَقَدْ وَلَا شَخْصَ، وَأَحَدٌ يَكُونُ هَذَا اللَّفْظُ شَاذًا^(١).

الْأَمْرُ الثَّانِي: عَلَى تَقْدِيرِ ثُبُوتِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ، لَا تَسْتَلْزِمُ ثُبُوتَ الشَّخْصِيَّةِ لِلَّهِ إِذَا لَا يُلْزِمُ أَنْ يَكُونَ الْمُفْضَلُ عَلَيْهِ مِنْ جِنْسِ الْمُفْضَلِ، وَنَظِيرُهُ مَا قُلْتُ لَكُمْ: أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: لَا رَجُلٌ أَقْوَى مِنَ الْفِيلِ، فَإِنَّهُ لَا يُلْزِمُ أَنْ يَكُونَ الْفِيلُ رَجُلًا وَبِهَذَا يَزُولُ الْإِشْكَالُ.

لَكِنْ إِذَا انْتَفَى الْإِجْمَاعُ وَصَحَّتِ اللَّفْظَةُ وَلَمْ يَتَوَجَّهْ قَوْلُنَا: إِنَّهُ لَا يُلْزِمُ أَنْ يَكُونَ الْمُفْضَلُ وَالْمُفْضَلُ عَلَيْهِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، وَثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: وَصَفَ اللَّهُ بِأَنَّهُ شَخْصٌ، فَلَا أَمْرَ فِي هَذَا سَهْلًا جَدًّا،

(١) سَأَلَ الشَّيْخَ تَحَالُفَهُ: إِذَا ثَبَتَ لَفْظَةُ الشَّخْصِ فَهَلْ نَقُولُ: التَّقْدِيرُ: لَا شَخْصَ مِنْ بَنِي آدَمَ. أَوْ نَقُولُ: ثَبَتَ الشَّخْصِيَّةُ لِلَّهِ ﷻ وَنَقُولُ: لَا تَكُونُ كَشَخْصِيَّةِ الْمَخْلُوقِ؟

فَأَجَابَ تَحَالُفَهُ: لَا، إِذَا ثَبَتَ ثَبَتَ دَلَالَتُهَا؛ لِأَنَّهُ فِيهِ حَدِيثٌ أَخْرَجَهُ أَهْلُ السَّنَنِ أَنَّ أَبَا رَزِينٍ الْعَقِيلِيَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ يَحَاسِبُنَا اللَّهُ وَهُوَ شَخْصٌ وَنَحْنُ جَمِيعٌ؟ وَهَذِهِ إِذَا ثَبَتَ قَطَعَتْ النِّزَاعَ.

وهو أن نقول: هو شخص ليس كالأشخاص ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾. ولا شك أن الله جلّ وعلا ذات قائمة بنفسه، ولا شك في هذا. لكن هل هو مثل الذوات الأخرى؟

الجواب: لا، له ذات تختص به، لا يعلم كيفيتها إلا هو ﷻ.

وفي الحديث من المسائل بيانُ غيرةِ سعد بن عبادَةَ وهو سيّدُ الخزرج، وسعدُ بنُ معاذٍ سيّدُ الأوس، فالسعدانِ سيدانِ، أحدهما سيّدُ الأوس، والثاني: سيّدُ الخزرج، والخزرجُ أكبرُ من الأوسِ وأشدُّ في الحروب، لكن لكلِّ قبيلةٍ منهما خصائصُها.

وسعدُ بنُ عبادَةَ عليه السلام عنده غيرةٌ شديدة، حتّى قيل: إنّه إذا طلقَ امرأةً لم يتزوَّجها أحدٌ بعده لشدةِ غيرةِته، والله أعلمُ بصحةِ هذا، لكنَّ هذا الحديثُ يدلُّ على شدةِ غيرةِته.

يقول: «لو رأيتُ رجلاً مع امرأتي لضربتُه بالسيفِ غيرَ مُصَفَّحٍ»، مغني غيرَ مُصَفَّحٍ؛ أي: لا أضربه بصفحةٍ بل أضربه بحده وإذا ضربه بحده قتله. وقطعه نصفين، فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: «تَعْجَبُونَ» وفي لفظ: «أَتَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ» والمعنى فيها واحدٌ؛ لأنَّ همزةَ الاستفهام قد تحذف من الجملةِ بدليل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ مِنَ الْأَرْضِ نَاصِيَةً﴾ [الأنعام: ١٣١]. التقدير: أهم يُنْشِرُونَ؟ ولهذا ينبغي لك إذا قرأت القرآن فقلّت: ﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ مِنَ الْأَرْضِ﴾ أن تَقِفَ، لأنَّك لو وَصَلْتَ؛ يُفْهَمُ مِنْ وَصْلِكَ أَنَّ جَمْلَةَ ﴿هُم يُنْشِرُونَ﴾ (١) صفةٌ لـ «آلهة» فيتغيّرُ المعنى، ولكنَّ المعنى: أهم يُنْشِرُونَ، أيقدّر هؤلاء على نشر الموتى؟ الجواب: لا.

فهنّا «أَتَعْجَبُونَ» إن كانت باللفظ: «أَتَعْجَبُونَ» فالأمر واضحٌ، وإن حُذِفَتِ الهمزةُ، فبالدليل عليها.

قوله: «والله لانا أغيرُ منه، والله أغيرُ مني» واختلف العلماء من هذا الكلام في رسول الله ﷺ أهو إقرارٌ أو إنكارٌ، يعني هل الرسول ﷺ أقرَّ سعدًا على ما حكم به، من أنّه لو وجد رجلاً مع امرأته لضربه بالسيف؟ أو هو إنكارٌ منه؟

فعلى الأول يكونُ قوله ﷺ: «والله إني لأغيرُ منه، والله أغيرُ مني» يكونُ ثناءً على سعدٍ، ولكنّه ليسَتْ غيرته أعظمَ من غيرةِ الله ورسوله، وعلى الثاني يكونُ المعنى: أنّي أغيرُ منه والله أغيرُ مني ومع ذلك لم يُشرع هذا الفعل الذي عَزَم عليه الإنسان.

والأقربُ عندي الأولُ أنّ ذلك إقرارٌ؛ لأنّه لو كان إنكاراً لبيّنه النبي ﷺ بياناً شافياً، فإن الأمر خطيرٌ؛ لأنَّ الأمر هو قتل نفسٍ، فلو كان قتل هذه النفس بغير حقٍّ لبيّنه الرسول ﷺ، ويدلُّ على هذه القصة التي وقعت في عهد عمر بن الخطاب عليه السلام، أنّه رُفِعَ إليه رجلٌ قتل شخصاً وجده على امرأته، فضرّبه بالسيف فقطعه جزلَتين، فازتَمَعُوا إلى عمر، فقال الرجل: أنا لم أضرب إلا فوقَ فخذي امرأتي، فإن كان فوقَ فخذيها أحدٌ فقد ضرّبتها. فقال لأولياءِ المقتول: ما تقولون؟ قالوا: لا نقول شيئاً؛ فأخذ

عمرُ السيفِ فهزّه، وقالَ له: إِنْ عَادُوا فَقَدْ^(١).

فهذا إقرارٌ، ولا شكَّ أَنَّ هذا هو الحكمُ وليسَ هذا مِن بابِ دفعِ الصائلِ؛ لأنَّه لو كانَ مِن بابِ دفعِ الصائلِ لكانَ الواجبُ على الزوجِ أَنْ يقولَ له: يا فلانُ اتَّقِ اللَّهَ كَيْفَ تَفْعَلُ الفاحشةَ في أهلي فإذا أبى أَنْ يقومَ جرَّه، فإنَّ عَجَزَ عنه فله أَنْ يَقْتُلَهُ إذا لم يَنْدَفِعْ بغيرِ القتلِ، ولكنَّ هذا ليسَ مِن بابِ دفعِ الصائلِ بل مِن عقوبةِ المُعتدي.

فإنَّ قالَ قائلٌ: وهل لهذا نظيرٌ في الشرع؟

قلنا: نعم، لو أنَّ رجلاً نظَرَ إليك مِن خِصاصِ البابِ يَغني: فتحةَ البابِ، والبابُ مغلقٌ، فإنَّه يجوزُ لك أَنْ تَأْخُذَ المِذْرَأَ وتفقاً عينه بدوْنِ إنذارٍ، حتَّى إِنَّ الرسولَ ﷺ أَخَذَ المِذْرَأَ وجعلَ يخبئُ^(٢) مِن أجلِ ألاَّ يُحسَّ به، ولو كانَ هذا مِن بابِ دفعِ الصائلِ، لتكلَّمُ إليه أولاً، وقالَ: انصرفْ عن البابِ، اتَّقِ اللَّهَ. فإذا أَصْرَّ يُعاملُ بما يُعاملُ به.

فالظاهرُ لي: أَنَّ قولَ رسولِ اللَّهِ ﷺ: «أَتَعْجَبُونَ مِن غَيْرَةِ سَعِيدٍ... إلخ» أَنَّ هذا مِن بابِ الشَّاءِ على سَعِيدٍ، والإقرارُ على ذلك، ولكن لو ادَّعى أَحَدُ هذه الدَّعوى أَنَّهُ وَجَدَ هذا القَتيلَ على أهله، وأنكرَ أولياءُ القَتيلِ فماذا نَصْنَعُ؟

هل نقولُ للقاتلِ: ائْتِ بَينةً، لأنَّ البينةَ على المُدَّعي، واليمينُ على مَنْ أنكرَ، أو نقولُ: إِنَّه صادقٌ؛ لأنَّ إقامةَ البينةِ على مثلِ هذه القضيةِ متعذرةٌ أو متعذرةٌ؟ لو ذَهَبَ يَأْتِي بأربعةِ شَهداءٍ لكانَ هذا الرجلُ قَضَى حاجتهِ ووَلَّى، ولهذا كانَ سببُ كلامِ سَعِيدِ بْنِ عبادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَا يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَالْبُيُوتُ فَالْجِدُّ وَهُنَّ ثَمَنَيْنِ جَلْدَةٍ﴾ [النِّسَاءُ: ٤]. قالَ: أَرَى لُكْعَ بْنَ لُكْعٍ على أهلي، وأذْهَبُ آتِي بأربعةِ شَهداءٍ، واللَّهُ لو رأيتهُ لأَضْرِبْتَهُ بالسيفِ غيرَ مُصَفَّحٍ. فإقامةُ البينةِ متعذرةٌ، لكن قبولَ الدَّعوى أيضاً مُشْكِلٌ؛ لأنَّ كُلَّ إنسانٍ يستطيعُ أَنْ يَدْعُوَ شخصاً إلى بيتهِ وهو يريدُ قتلَه، فيقتله ويدَّعي هذه الدَّعوى، فاختلَفَ العلماءُ في هذا، فقالَ الفقهاءُ فقهاءُ الحنابلةِ: لا تُقْبَلُ دَعْوَاهُ، ويُقْتَلُ؛ لأنَّه قَتَلَ نفساً مُحَرَّمةً، وتكونُ هذه المصيبةُ عليه رِفعةً درجاةً له عندَ اللَّهِ، ولكنَّ حَبَرَ زمانِه، وإمامَ مَنْ بعده شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةٍ قالَ: لا تأتي بمثلِ هذا شريعةُ الإسلامِ المبنيةُ على العدلِ والحكمةِ، بل يجبُ أَنْ يُنْظَرَ، فإذا كانَ المُدَّعي رجلاً خَيراً، وعدلاً، وكانَ المقتولُ شَريراً معروفاً بالخَبِثِ، فإنَّ القولَ قولَ المُدَّعي القاتلِ، وإنَّ كانَ الأمرُ بالعكسِ فالقولُ لأولياءِ المقتولِ، وقالَ: إنَّ القرائنَ تُثَبِّتُ بها الأحكامُ، فالحاكِمُ في قصةِ يوسفَ حَكَمَ بالقرينةِ، قالَ: ﴿إِنْ كُنْتَ فَمِصْبُهُ قَدْ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ

(١) عزاه ابن قدامة في «المغنى» (١١/ ٤٦٢)، إلى سنن سعيد بن منصور، وكذلك عزاه العلامة الإلباني إلى سنن سعيد بن

منصور كما في «الإرواء» (٧/ ٤٢٧٤) (٢٢١٧).

(٢) رواه البخاري (٦٢٤٢)، ومسلم (٢١٥٧).

﴿١٧﴾ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿١٨﴾ فَلَمَّا رَأَى قَمِيصَهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ ﴿١٩﴾ حَكَمَ، وَقَالَ ﴿إِنَّمَنْ كَبِدَكُنْ إِنْ كَبِدَكُنْ عَظِيمٌ﴾ ﴿٢٠﴾ وسليمان أيضًا حَكَمَ بالقرائن في قصة المَرَاتِينِ الْمُتَنَازِعَتَيْنِ عَلَى ابْنِ إِحْدَاهُمَا فَدَعَا بِالسَّكِينِ، فَقَالَ: أَشَقُّ الْوَلَدَ يَصْفَقِنِ نَصْفٌ لِهَذِهِ وَنَصْفٌ لِهَذِهِ، أَمَّا الْكَبِيرَةُ فَرَحِبَتْ بِهَذَا الْحَكَمِ، وَأَمَّا الصَّغِيرَةُ^(١) فَأَبَتْ، وَقَالَتْ: هُوَ وَلَدُهَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ. فَقَضَى بِهِ لِلصَّغِيرَةِ، عَرَفَ أَنَّهَا أُمُّهُ وَأَنَّهَا أَثَرَتْ حَيَاتَهُ عَلَى مُفَارَقَتِهِ، أَمَّا الْكَبِيرَةُ فَقَدْ هَلَكَ وَلَدُهَا، وَأَرَادَتْ أَنْ يَهْلِكَ هَذَا الْوَلَدُ مَعَهُ فَلَيْسَ فِي قَلْبِهَا رَحْمَةٌ لَهُ فَعَرَفَ، أَنَّهُ لَيْسَ وَلَدُهَا.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ هُوَ الْحَقُّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

❖ قَوْلُهُ: «وَمِنْ أَجْلِ غَيْرَةِ اللَّهِ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ» «مَا ظَهَرَ» هَلْ ظَهَرَ فَحْشُهُ وَخَفِيَ أَوْ ظَهَرَ لِلنَّاسِ وَاشْتَهَرَ أَوْ خَفِيَ عَنْهُمْ أَوْ الْأَمْرَانِ؟
الْجَوَابُ: أَنَّهُ الْأَمْرَانِ جَمِيعًا.

❖ قَوْلُهُ: «وَلَا أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْعَذْرُ مِنَ اللَّهِ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ الْمُبَشِّرِينَ وَالْمُنذِرِينَ» يَغْنِي: الرِّسْلَ، وَذَلِكَ لِإِقَامَةِ الْعَذْرِ وَالْحُجَّةِ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾. اسْتَدَلَّ بِهَذِهِ آيَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى طَائِفَةٍ مُنْحَرِفَةٍ فِي بَابِ الْقَدْرِ، وَهِيَ الْجَهْمِيَّةُ، لَا نَهْمُ كَانُوا جَبَرِيَّةً؛ لِأَنَّهُ لَوْ بُنِيَ الْجَبَرُ لَكَانَ حُجَّةً، حَتَّى لَوْ جَاءَ الرِّسْلُ وَقَالَ الْإِنْسَانُ إِنَّهُ يُجْبَرُ عَلَى الْمَخَالَفَةِ فَهُوَ حُجَّةٌ.

❖ قَوْلُهُ: «وَلَا أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْمَذْحَةُ مِنَ اللَّهِ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وَعَدَ الْجَنَّةَ». وَعَدَ الْجَنَّةَ لِمَنْ مَدَحَهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَقَامَ بِعِبَادَتِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ (٣٩٩/١٣):

❖ قَوْلُهُ: «بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَا شَخْصَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ» كَذَا لَهُمْ وَوَقَعَ عِنْدَ ابْنِ بَطَّالٍ بِلَفْظِ «أَحَدٌ» بِدَلِ «شَخْصٍ» وَكَانَهُ مِنْ تَغْيِيرِهِ.

❖ قَوْلُهُ: «لَا شَخْصَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ» يَعْنِي: أَنَّ عِبِيدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَوَى الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بِالسَّنَدِ الْمَذْكُورِ أَوْ لَا فَقَالَ: «لَا شَخْصَ» بِدَلِ قَوْلِهِ: «لَا أَحَدٌ»

وَقَدْ وَصَلَهُ الدَّارِمِيُّ عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ عَدِيِّ، عَنْ عِبِيدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمِيرٍ، عَنْ وَرَّادِ مَوْلَى الْمَغِيرَةِ، عَنْ الْمَغِيرَةِ، قَالَ: بَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عِبَادَةَ يَقُولُ، فَذَكَرَهُ بِطَوِيلِهِ، وَسَاقَهُ أَبُو عَوَانَةَ يَعْقُوبُ الْإِسْفَرَايْنِيُّ فِي صَحِيحِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى الْعَطَّارِ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ إِسْمَاعِيلَ، وَقَالَ فِي الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ: «لَا شَخْصَ» قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ بَعْدَ أَنْ أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ عِبِيدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو الْقَوَارِيرِيُّ وَأَبِي كَامِلٍ فَضِيلِ بْنِ حُسَيْنِ الْجَعْفَرِيِّ وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ، ثَلَاثُهُمْ عَنْ أَبِي

عوانة البصري بالسند الذي أخرجه البخاري، لكن قال في المواضع الثلاثة: «لا شخص» بدل «لا أحد» ثم ساقه من طريق زائدة بن قدامة عن عبد الملك كذلك فكان هذه اللفظة لم تقع في رواية البخاري في حديث أبي عوانة عن عبد الملك، فلذلك علّقها عن عبيد الله بن عمرو. قلت: وقد أخرجه مسلم عن القواريري وأبي كامل كذلك، ومن طريق زائدة أيضاً قال ابن بطال: أجمعت الأمة على أن الله تعالى لا يجوز أن يوصف بأنه شخص؛ لأن التوقيف لم يرد به، وقد منعت منه المجسمة مع قولهم بأنه جسم لا كالأجسام. كذا قال، والمنقول عنهم خلاف ما قال. [وقوله: المجسمة يعني: السلف والله المستعان]^(١).

وقال الإسماعيلي: ليس في قوله: «لا شخص» غير من الله إثبات أن الله شخص بل هو كما جاء «ما خلق الله أعظم من آية الكرسي» فإنه ليس فيه إثبات أن آية الكرسي مخلوقة، بل المراد أنها أعظم من المخلوقات، وهو كما يقول من يصف امرأة كاملة الفضل حسنة الخلق: ما في الناس رجل يشبهها يريد تفضيلها على الرجال لا أنها رجل.

[والمثال الذي ذكرناه أوضح بكثير، وأما ما ذكره أنه «ما خلق الله أعظم من آية الكرسي»^(٢) فهذا يحتاج إلى إثبات، ففي النفس منه شيء]^(٣).

قال ابن بطال: اختلفت ألفاظ هذا الحديث فلم يختلف في حديث ابن مسعود أنه بلفظ «لا أحد» فظهر أن لفظ «شخص» جاء موضع «أحد» فكانه من تصرف الراوي، ثم قال: على أنه من باب المُسْتَنَى من غير جنسه: كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ [البقرة: ٢٨] وليس الظن من نوع العلم، قلت: وهذا هو المعتمد.

[لعله ﴿إِلَّا أَتْبَاعَ الظَّنِّ﴾ [البقرة: ١٧٠]. لأن ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ ما فيها استثناء، ما يُسْتَنَى من العلم؛ لأن ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ مُقَرَّغ، لكن ﴿وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ هذه التي فيها اتباع الظن من العلم]^(٤).

وقد قرره ابن قورك ومنه أخذه ابن بطال فقال بعد ما تقدّم من التمثيل بقوله: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ فالتقدير أن الأشخاص الموصوفة بالغيرة لا تبلغ غيرتها - وإن تناهت - غير الله تعالى وإن لم يكن شخصاً بوجه، وأما الخطأ فبني على أن هذا التركيب يقتضي إثبات هذا الوصف لله تعالى فبالع في الإنكار وتخطئة الراوي فقال: إطلاق الشخص في صفات الله تعالى غير جائز؛ لأن الشخص

(١) ما بين المعقوفين من كلام شيخ ابن عثيمين رحمه الله.

(٢) أخرجه الترمذي (٢٨٨٤) من طريق سفيان بن عيينة في تفسير حديث عبد الله بن مسعود قال: ما خلق الله من شيء ولا أرض أعظم من آية الكرسي قال سفيان: لأن آية الكرسي هو كلام الله، وكلام الله أعظم من خلق الله من السماء والأرض.

(٣) ما بين المعقوفين من كلام الشيخ ابن عثيمين رحمه الله.

(٤) ما بين المعقوفين من كلام شيخ ابن عثيمين رحمه الله.

لا يكونُ إلا جسمًا مؤلَّفًا، فخليقٌ ألا تكونَ هذه اللفظةٌ صحيحةً، وأن تكونَ تصحيحًا من الراوي، ودليلُ ذلك أن أبا عوَّانَةَ رَوَى هذا الخبرَ عن عبد الملك فلم يذكُرْها، ووقعَ في حديثِ أبي هريرة وأسَاءَ بنتُ أبي بكرٍ بلفظِ «شيءٍ» والشيءُ والشخصُ في الوزنِ سواء، فمن لم يُمَعِّنْ في الاستماعِ لم يَأْمَنِ الوهمَ وليسَ كلُّ الرواةِ يُراعِي لفظَ الحديثِ حتَّى لا يَتَعَدَّاهُ.

[مراده بأن الشخصَ والشيءَ في الوزنِ سواءٌ، يَعْنِي: مَعْنَاهُ أَنَّ الْخَطَأَ قَرِيبٌ، وَأَنَّ قَوْلَهُ: «لَا شَخْصٌ» كَانَتْ «لَا شَيْءٌ» وَأَمَّا حَقِيقَةُ الْمَعْنَى فَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ يُطْلَقُ عَلَى الْمَعْنَايِ وَعَلَى الذَّوَاتِ لَكِنَّ قَصْدَهُ أَنَّ التَّصْحِيفَ قَرِيبٌ^(١).

بل كثيرٌ منهم يُحَدِّثُ بِالْمَعْنَى وليسَ كلُّهمَ فِهْمًا، بل في كلامِ بعضهم جفاءٌ وتعجرفٌ، فلعل لفظَ «شخصٍ» جرى على هذا السبيل، إن لم يكن غلطًا من قبيل التصحيف، يَعْنِي: السَّمْعِيَّ.

قَالَ: ثُمَّ إِنَّ عبيدَ اللَّهِ بنَ عمرو انفردَ عن عبد الملك فلم يُتَابِعْ عليه واعتَوَرَهُ الفسادُ من هذه الأوجوه، وقد تَلَقَّى هذا عن الخطابيِّ أبو بكر بنُ فُورَك فقال: لفظُ الشخصِ غيرُ ثابتٍ من طريقِ السندِ، فَإِنَّ صَحَّ فَبَيَّانُهُ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ وَهُوَ قَوْلُهُ: «لَا أَحَدٌ» فاستعملَ الرَّاوي لفظَ «شخصٍ» موضعَ «أحدٍ» ثم ذَكَرَ نَحْوَ مَا تَقَدَّمَ عَنْ ابْنِ بَطَّالٍ، ومنه أَخَذَ بَنُ بَطَّالٍ، ثم قَالَ بَنُ فُورَك: وَإِنَّمَا مَتَعْنَا مِنْ إِطْلَاقِ لَفْظِ الشَّخْصِ أُمُورٌ:

أَحَدُهَا: أَنَّ اللَّفْظَ لَمْ يَثْبُتْ مِنْ طَرِيقِ السَّمْعِ.

وَالثَّانِي: الإِجْمَاعُ عَلَى الْمَنْعِ مِنْهُ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّ مَعْنَاهُ الْجِسْمُ الْمُؤَلَّفُ الْمُرَكَّبُ.

ثُمَّ قَالَ: وَمَعْنَى الْغَيْرَةِ: الزَّجْرُ وَالتَّحْرِيمُ، فَالْمَعْنَى: أَنَّ سَعْدًا الزَّجُورَ عَنِ الْمَحَارِمِ وَأَنَا أَشَدُّ زَجْرًا مِنْهُ، وَاللَّهُ أَزَجَرُ مِنَ الْجَمِيعِ. انتهى^(٢).

[وهذا غيرُ صحيحٍ، فالغيرةُ لَيْسَتْ هِيَ الزَّجْرُ، فَالزَّجْرُ يَكُونُ مِنْ آثَارِ الْغَيْرَةِ، لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا غَارَ زَجَرَ عَمَّا يَغَارُ مِنْهُ^(٣).

وَطَعَنُ الْخَطَابِيُّ وَمَنْ تَبَعَهُ فِي السَّنَدِ مَبْنِيٌّ عَلَى تَفَرُّدِ عبيدِ اللَّهِ بنِ عمرو بِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا تَقَدَّمَ، وَكَلَامُهُ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ لَمْ يَرِاجِعْ صَحِيحَ مُسْلِمٍ وَلَا غَيْرَهُ مِنَ الْكُتُبِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا هَذَا اللَّفْظُ مِنْ غَيْرِ رِوَايَةِ عبيدِ اللَّهِ بنِ عمرو، وَرَدُّ الرِّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ، وَالطَّعْنُ فِي أَثْمَةِ الْحَدِيثِ الضَّابِطِينَ، مَعَ إِمْكَانِ تَوْجِيهِ مَا رَوَوْا مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي أَقْدَمَ عَلَيْهَا كَثِيرٌ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ يَقْتَضِي قُصُورَ فَهْمٍ مَنْ

(١) ما بين المعقوفين من كلام شيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) انظر «الفتح» (٣٩٩/١٣)، وما بعدها.

(٣) ما بين المعقوفين من كلام شيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ.

فَعَلَّ ذَلِكَ مِنْهُمْ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: لَا حَاجَةَ لِتَخْطِئَةِ الرَّوَاةِ الثَّقَاتِ بَلْ حُكْمُ هَذَا حُكْمُ سَائِرِ الْمُتَشَابِهَاتِ إِمَّا التَّفْوِضُ، وَإِمَّا التَّأْوِيلُ.

وَقَالَ عِيَّاضٌ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَلَا أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْعَذْرُ مِنَ اللَّهِ» أَنَّهُ قَدَّمَ الْإِعْذَارَ وَالْإِنْدَارَ قَبْلَ أَخْذِهِم بِالْعُقُوبَةِ، وَعَلَى هَذَا لَا يَكُونُ فِي ذِكْرِ الشَّخْصِ مَا يُشْكِلُ. كَذَا قَالَ، وَلَمْ يَتَّجِهْ أَخْذُ نَفْيِ الْإِشْكَالِ مِمَّا ذَكَرَ، ثُمَّ قَالَ: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَفْظُ الشَّخْصِ وَقَعَ تَجَوُّزًا مِنْ شَيْءٍ أَوْ أَحَدٍ، كَمَا يَجُوزُ إِطْلَاقُ الشَّخْصِ عَلَى غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ يَكُونُ الْمَرَادُ بِالشَّخْصِ الْمَرْتَفَعِ؛ لِأَنَّ الشَّخْصَ هُوَ مَا ظَهَرَ وَشَخْصَ وَارْتَفَعَ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: لَا مَرْتَفِعَ أَرْفَعُ مِنَ اللَّهِ، كَقَوْلِهِ لَا مُتَعَالَى أَعْلَى مِنَ اللَّهِ. [غَرِيبٌ هَذَا التَّأْوِيلُ].

قَالَ: وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: لَا يَنْبَغِي لِشَخْصٍ أَنْ يَكُونَ آخِرَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ لَمْ يَعْجَلْ وَلَا بَادَرَ بِعُقُوبَةِ عِبْدِهِ لِارْتِكَابِهِ مَا نَهَاهُ عَنْهُ، بَلْ حَذَّرَهُ وَأَنْذَرَهُ، وَأَعَذَّرَ إِلَيْهِ وَأَمَهَّلَهُ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَأَدَّبَ بِأَدَبِهِ، وَيَقِفَ عِنْدَ أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ، وَبِهَذَا تَظْهَرُ مَنَاسِبَةُ تَعْقِيبِهِ بِقَوْلِهِ: «وَلَا أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْعَذْرُ مِنَ اللَّهِ» وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: أَصْلُ وَضْعِ الشَّخْصِ، يَنْبَغِي فِي اللُّغَةِ لُجْرَمُ الْإِنْسَانِ وَجَسَمِهِ، يَقَالُ: شَخْصٌ فَلَانٍ وَجُثْمَانَهُ، وَاسْتَعْمَلَ فِي كُلِّ شَيْءٍ ظَاهِرٍ، يَقَالُ: شَخْصُ الشَّيْءِ. إِذَا ظَهَرَ. وَهَذَا الْمَعْنَى مُحَالٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَوَجِبَ تَأْوِيلُهُ، فَقِيلَ: مَعْنَاهُ لَا مَرْتَفِعَ، وَقِيلَ: لَا شَيْءَ. وَهُوَ أَشْبَهُ مِنَ الْأَوَّلِ، وَأَوْضَحُ مِنْهُ: لَا مَوْجُودٌ أَوْ لَا أَحَدٌ، وَهُوَ أَحْسَنُهَا، وَقَدْ ثَبَتَ فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى وَكَأَنَّ لَفْظَ الشَّخْصِ أُطْلِقَ مِبَالِغَةً فِي إِثْبَاتِ إِيْمَانٍ مِنْ يَتَعَذَّرُ عَلَى فَهْمِهِ مَوْجُودٌ لَا يَشْبَهُ شَيْئًا مِنَ الْمَوْجُودَاتِ، لِثَلَاثٍ يُفَضِّلُ بِهِ ذَلِكَ إِلَى النَّفْيِ وَالتَّعْطِيلِ، وَهُوَ نَحْوُ قَوْلِهِ ﷺ لِلْجَارِيَةِ: «أَيْنَ اللَّهِ؟» قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ فَحُكِّمَ بِإِيْمَانِهَا مَخَافَةَ أَنْ تَقَعَ فِي التَّعْطِيلِ، لِقُصُورِ فَهْمِهَا عَمَّا يَنْبَغِي لَهُ مِنْ تَنْزِيهِهِ مِمَّا يَقْتَضِيهِ التَّشْبِيهُ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا. تَنْبِيْهُ: لَمْ يُفَصِّحِ الْمَصْنَفُ بِإِطْلَاقِ الشَّخْصِ عَلَى اللَّهِ، بَلْ أَوْرَدَ ذَلِكَ عَلَى طَرِيقِ الْإِحْتِمَالِ، وَقَدْ جَزَمَ فِي الَّذِي بَعْدَهُ، فَتَسْمِيَتُهُ شَيْئًا لظُهُورِ ذَلِكَ فِيمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْآيَتَيْنِ ^(١) أ.هـ.

وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ غُنَيْمَانَ:

قَوْلُهُ: وَقَالَ عبيدُ اللَّهِ بْنُ عمرو، يَعْنِي عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ: «لَا شَخْصَ آخِرُ مِنَ اللَّهِ» قَالَ الْحَافِظُ: يَعْنِي: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عمرو رَوَى الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بِالسَّنَدِ الْمَذْكُورِ، فَقَالَ: «لَا شَخْصَ» بَدَلَ كَلِمَةِ «لَا أَحَدٌ» وَقَدْ وَصَلَهُ الدَّارِمِيُّ. ثُمَّ ذَكَرَ سَنَدَهُ وَسَاقَهُ أَبُو عَوَانَةَ يَعْقُوبُ بْنُ إِسْفَرَايْنٍ فِي صَحِيحِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى الْعَطَّارِ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ كَيْمَالِهِ، وَقَالَ فِي الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ: «لَا شَخْصَ» قَالَ الْإِسَاعِيلِيُّ بَعْدَ أَنْ أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ عبيدِ اللَّهِ بْنِ عمرو الْقَوَارِيرِيِّ وَأَبِي كَامِلٍ فَضِيلِ بْنِ حُسَيْنِ الْجَحْدَرِيِّ وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ، ثَلَاثَتُهُمْ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ الْوَضَّاحِ الْبَصْرِيِّ بِالسَّنَدِ

الذي أَخْرَجَهُ بِهِ الْبُخَارِيُّ، وَلَكِنْ قَالَ فِي الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ: «لَا شَخْصَ» بَدَلَ «لَا أَحَدَ». ثُمَّ سَأَلَهُ مِنْ طَرِيقِ زَائِدَةَ بْنِ قَدَامَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ كَذَلِكَ، فَكَأَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ لَمْ تَقَعْ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ فِي حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، فَلِذَلِكَ عُلِّقَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

قُلْتُ: وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ الْقَوَارِيرِيِّ، وَأَبِي كَامِلٍ كَذَلِكَ. انْتَهَى.

وَلَفْظُ مُسْلِمٍ، بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ السَّنَدَ، قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي لَصَرَّيْتُهُ بِالسِّيفِ غَيْرَ مُصَفَّحٍ عَنْهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَتَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ؟ فَوَاللَّهِ لَا نَأْخِذُ بِغَيْرَتِهِ، وَاللَّهِ أَغْيَرُ مِنِّي، وَمِنْ أَجْلِ غَيْرَةِ اللَّهِ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا شَخْصَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ، وَلَا شَخْصَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْعَذْرَاءُ مِنَ اللَّهِ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ اللَّهُ الْمُرْسَلِينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ، وَلَا شَخْصَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْمَذْحُجَةُ مِنَ اللَّهِ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وَعَدَ اللَّهُ الْجَنَّةَ» وَرَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ هَذَا اللَّفْظَ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ بَعْدَ ذِكْرِهِ: قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ الْقَوَارِيرِيُّ: لَيْسَ حَدِيثٌ أَشَدَّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ. وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ خَطَأُ ابْنِ بَطَّالٍ فِي قَوْلِهِ: «أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى. لَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ بِأَنَّهُ شَخْصٌ؛ لِأَنَّ التَّوْقِيفَ لَمْ يَرِدْ بِهِ» أَمَّا ذِكْرُهُ الْحَافِظَ.

وَهَذِهِ مَجَازِفَةٌ وَدَعْوَى عَارِيَّةٌ مِنَ الدَّلِيلِ، فَأَيْنَ هَذَا الْإِجْمَاعُ الْمَزْعُومُ؟ وَمَنْ قَالَهُ سِوَى الْمُتَأَثِّرِينَ بِبَدْعِ أَهْلِ الْكَلَامِ، كَالْخَطَّابِيِّ، وَابْنِ فُورْكَ، وَابْنِ بَطَّالٍ، عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَقَوْلُهُ: «لِأَنَّ التَّوْقِيفَ لَمْ يَرِدْ بِهِ» يَبْطُلُهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذِكْرِ ثُبُوتِ هَذَا اللَّفْظِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِطَرِيقٍ صَحِيحَةٍ لَا مَطْعَنَ فِيهَا، وَإِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجِبَ الْعَمَلُ بِهِ، وَالْقَوْلُ بِمَوْجِبِهِ سَوَاءٌ كَانَ فِي مَسَائِلِ الْإِعْتِقَادِ أَوْ فِي الْعَمَلِيَّاتِ، وَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِطْلَاقُ هَذَا الْأَسْمِ، أَغْنَى: الشَّخْصَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى خَيْرًا فَيَجِبُ اتِّبَاعُهُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَنْ يَؤْمِنُ بِأَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ، وَهُوَ ﷺ أَعْلَمُ بِرَبِّهِ، وَبِمَا يَجِبُ لَهُ وَمَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ تَعَالَى مِنْ غَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ الْبَشَرِ.

وَتَقَدَّمَ أَنَّ الشَّخْصَ فِي اللَّغَةِ، مَا شَخَّصَ وَارْتَفَعَ وَظَهَرَ. قَالَ فِي اللِّسَانِ: «الشَّخْصُ كُلُّ جِسْمٍ لَهُ ارْتِفَاعٌ وَظَهْوَرٌ» وَاللَّهُ تَعَالَى أَظْهَرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَأَعْظَمُ وَأَكْبَرُ، وَلَيْسَ فِي إِطْلَاقِ الشَّخْصِ عَلَيْهِ مُحَدِّدٌ عَلَى أَصْلِ أَهْلِ السُّنَّةِ الَّذِينَ يَتَّقِدُونَ بِمَا قَالَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ. انْتَهَى^(١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢١- بَابُ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلْ اللَّهُ.

فَسَمَّى اللَّهُ تَعَالَى نَفْسَهُ شَيْئًا وَسَمَّى النَّبِيَّ ﷺ الْقُرْآنَ شَيْئًا وَهُوَ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ وَقَالَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ

قُلْتُ: يَعْنِي: فَالْوَجْهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ الْإِتِّصَالُ.

(١) انظر شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري، للشيخ عبد الله بن محمد الغنيان (١/ ٣٣٥)، وما بعدها.

٧٤١٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لِرَجُلٍ «أَمَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ». قَالَ: نَعَمْ سُورَةٌ كَذَا وَسُورَةٌ كَذَا. لِسُورٍ سَهْلًا^(١).

لفظُ شيءٍ هل يُطلقُ على الله؟

الجوابُ: لفظُ شيءٍ يُخبرُ به عن الله، ولا يُسمَّى الله به، وقولُ البخاريّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَمَّى الله نفسه شيئاً، المرادُ أنه وصفَ نفسه بـ «شيءٍ» ولأَ فليسَ الشيءُ من إسماءِ الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لقولِ الله تبارك وتعالى: ﴿وَاللَّهُ الْأَسْمَاءُ الْمُسَمَّيَاتِ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأنعام: ١٨٠]. فلا بدَّ أنْ تَتَضَمَّنَ أَسْمَاءُ اللَّهِ مَعَانِيَّ حُسْنِيَّ، لكن يصلحُ أنْ يُخْبِرَ عنه بالشيءِ، والموجودِ، وما أَشَبَّهَهَا، وعلى هذا فيقالُ: إِنَّ اللَّهَ شَيْءٌ لَكِنَّهُ كَامِلٌ، شيءٌ كَامِلٌ ولا تقل: شيءٌ على سبيلِ الإطلاقي فَقَطْ، يَعْنِي: ليسَ مطلقَ شيءٍ بل هو شيءٌ كَامِلٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ. واستدلَّ البخاريّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على جوازِ تسميةِ الله بالشيءِ؛ أي: جوازِ الإخبارِ عن الله بالشيءِ بأدلة:

أولاً: قوله تعالى: ﴿قُلْ أَتَى شَيْءٌ أَكْبَرَ شَهَادَةً قُلْ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩]. فهنا جاءتْ لفظَةُ الشيءِ غيرَ مطلقةٍ، بل شيءٌ في كمالِ الشهادةِ ﴿قُلْ اللَّهُ﴾ أي: الله أَكْبَرُ شَهَادَةً مِنْ كُلِّ شَاهِدٍ ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَكُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [المائدة: ١٦٦]. فسميَ الله نفسه شيئاً، فقال: ﴿قُلْ اللَّهُ﴾ يَعْنِي الشيءَ الذي هو أَكْبَرُ شَهَادَةٍ هُوَ اللَّهُ.

ثانياً: واستدلَّ أيضاً بأنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمَّى الْقُرْآنَ شيئاً، وذلك في الحديثِ، حيثُ قال: «أَمَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ» وهو صفةٌ من صفاتِ الله؛ لأنَّه كلامُهُ، وكلامُ الله تعالى صفةٌ من صفاتِهِ، ولهذا قال العلماءُ: إِنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ مُنَزَّلٌ غَيْرُ مَخْلُوقٍ. فهو صفةٌ، والدليلُ على أَنَّهُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ قولُ الله تبارك وتعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأنعام: ٥٤]. والقرآنُ هل هو من الخلقِ أو من الأمرِ؟ لا شك أَنَّهُ من الأمرِ، وقوله: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢]. وعلى هذا فيكونُ القرآنُ غيرَ مَخْلُوقٍ، وقال تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ يَعْنِي: إِلَّا وَجْهَ اللَّهِ، وسبقَ لنا أنْ التَّعْبِيرَ هُنَا بِالْوَجْهِ يُرَادُ بِهِ الذَّاتُ مع ثبوتِ الوجهِ، ووجهُ الدلالةِ مِنَ الْآيَةِ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْاسْتِثْنَاءِ الْإِتِّصَالُ؛ أي: أَنَّ الْمُسْتَثْنَى مِنْ جِنْسِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وقد قال: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾. فيكونُ الوجهُ مِنَ الْأَشْيَاءِ، ولهذا اسْتِثْنَى مِنْهُ، والاسْتِثْنَاءُ الْمَنْقُطُ هُوَ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَثْنَى مِنْ غَيْرِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وعلى هذا فيصحُ أنْ يُخْبِرَ عَنِ اللَّهِ بِأَنَّهُ شَيْءٌ، ولكن لا يُدْعَى بِهِ وَلَا يُسَمَّى بِهِ.

والشاهدُ مِنَ الْحَدِيثِ قَوْلُهُ: «أَمَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ» فَسَمَّى مَا مَعَهُ مِنَ الْقُرْآنِ شيئاً ولهذا أجاب: سُورَةٌ كَذَا وَكَذَا.

وحديثُ سهلِ بنِ سعدٍ في قصةِ المرأةِ التي جاءتْ إلى الرسولِ ﷺ وَوَهَبَتْ نَفْسَهَا لَهُ وَكَأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَرْغَبْ فِيهَا فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَرُوحْنِيهَا. فَقَالَ:

«أَمَعَكَ شَيْءٌ» يَغْنَى: تُصَدِّقُهَا. قَالَ: مَعِيَ إِزَارِي. لَيْسَ لَهُ إِلَّا إِزَارٌ، مَا عَلَيْهِ رَدَاءٌ، قَالَ: «كَيْفَ ذَلِكَ؟ إِزَارُكَ إِنْ أُعْطِيَتْهَا إِيَّاهُ بَقِيَتْ بِلَا إِزَارٍ، وَإِنْ بَقِيَ الْإِزَارُ عَلَيْكَ بَقِيَتْ بِلَا مَهْرٍ، التَّمَسُّ» فَذَهَبَ الرَّجُلُ، فَقَالَ: مَا وَجَدْتُ شَيْئًا. قَالَ: «التَّمَسُّ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ». فَلَمْ يَجِدْ وَلَا خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ، فَقَالَ: أَمَعَكَ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ؟. قَالَ: نَعَمْ، سُورَةٌ كَذَا وَكَذَا. فَقَالَ: «زَوِّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ» فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ مَهْرَهَا تَعْلِيمَهُ إِيَّاهَا الْقُرْآنَ، وَلَوْ أَنَّهُ جَعَلَ مَهْرَهَا أَنْ يُعَلِّمَهَا الْحِسَابَ مَثَلًا، فَإِنْ هَذَا يَجُوزُ، أَوْ أَنْ يُعَلِّمَهَا الْحَدِيثَ يَجُوزُ، أَوْ أَنْ يُعَلِّمَهَا الْقُرْآنَ فِيَجُوزُ، وَلَكِنْ قَالَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ: لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَهْرًا مَا يُعَلِّمُهَا مِنَ الْقُرْآنِ، قَالُوا: لِأَنَّ الْقُرْآنَ لَا يُقْرَأُ إِلَّا تَقَرُّبًا وَتَعَبُّدًا، وَالْعِبَادَةُ لَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ عَوَضًا فِي مَهْرٍ؛ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ فِي الْمَهْوَرِ أَنَّ مَا صَحَّ ثَمًّا أَوْ أُجْرَةً صَحَّ صَدَاقًا، قَالُوا: أَمَّا الْحَدِيثُ فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَلَنْ تُجْزَى عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ مَهْرًا»^(١) فَقَالُوا: فَهَذِهِ مِنْ خَصَائِصِ الرَّجُلِ.

وَلَكِنَّا نَقُولُ: هَذَا الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ وَلَا يَصِحُّ أَبَدًا، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَ الْمَهْرَ تَعْلِيمَهَا لَشَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ مُعَيَّنٍ، وَلِهَذَا قَالَ: بِسُورٍ سَمَّاهَا، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ مَا يَتَّخَذُ قَرْبَةً، وَالَّذِي لَا يَصِحُّ لَوْ جِئْنَا بِقَارِيٍّ وَقُلْنَا: اقْرَأْ سُورَةً أَوْ جِزَاءً مِنَ الْقُرْآنِ بِعَوَضٍ، فَهَذَا هُوَ الَّذِي يَكُونُ حَرَامًا، وَلَا يَصِحُّ، لِذَلِكَ نَنَعِي إِلَى بَعْضِ النَّاسِ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الْعِزَاءَ لِلْأَمْوَاتِ، وَيَأْتُونَ بِقِرَاءٍ يَقْرَءُونَ بِعَوَضٍ، نَنَعِي إِلَيْهِمْ عَقُولَهُمْ قَبْلَ أَنْ نَنَعِيَ إِلَيْهِمْ مَا حَصَلَ مِنْ مَخَالَفَةٍ، وَنَقُولُ: هَذَا الْقَارِئُ الَّذِي قَرَأَ بِدَرَاهِمٍ، لَيْسَ لَهُ أَجْرٌ مِنْ قِرَاءَتِهِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَجْرٌ مِنْ قِرَاءَتِهِ فَلَنْ يَصِلَ إِلَى الْمَيْتِ شَيْءٌ مِنْ ثَوَابِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا ثَوَابٌ، وَحِينَئِذٍ نَكُونُ حَسِرْنَا دَارَهُمْ بِدُونِ عَوَضٍ.

أَمَّا التَّعْلِيمُ فَلَا بَأْسَ، لَكِنْ لَوْ قَالَ قَائِلٌ: التَّعْلِيمُ مُجْهُولٌ، فَمَاذَا تَقُولُونَ؟ لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَتَعَلَّمُونَ بِسُرْعَةٍ وَسَهُولَةٍ، وَبَعْضُ النَّاسِ يَتَعَلَّمُونَ بِصُعُوبَةٍ؟ فَيَقَالُ: الْوَسْطُ.

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٢٢- بَابُ ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [٧: ٦٥] ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [١٧: ١٢٩].

قَوْلُهُ: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ: اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ أَرْفَعَ. ﴿فَسَوَّيْنَهُنَّ﴾: خَلَقَهُنَّ^(١)، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: اسْتَوَى: عَلَا عَلَى الْعَرْشِ^(٢)؛ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْمَجِيدُ:

(١) أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ (٦٤٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي النُّعْمَانِ الْأَزْدِيِّ مَرْسَلًا، قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٢١٢/٩): وَهَذَا مَعَ إِرْسَالِهِ فِيهِ مِنْ لَا يَعْرِفُ. اهـ.

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيلًا بِصِيغَةِ الْجَزْمِ كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (٤٠٣/١٣)، وَأَسَنَدُهُ. ابْنُ جَرِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَاشٍ، عَنْ حَصِينٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ بِهِ.

وَانْظُرِ الْفَتْحَ (٤٠٥/١٣)، وَتَغْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ (٣٤٤/٥).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيلًا بِصِيغَةِ الْجَزْمِ كَمَا فِي الْفَتْحِ (٤٠٣/١٣) وَأَسَنَدُهُ الْفَرَايِبِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ قَالَ: حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ، عَنْ أَبِي أُبَيٍّ

الكرِيم، والودودُ، الحبيب^(١). يقالُ: حَيِّدٌ مَجِيدٌ، كَأَنَّهُ فَعِيلٌ مِنْ مَاجِدٍ، مَحْمُودٌ مِنْ حَمْدٍ. هذا البابُ فيه عدَّةُ مسائلَ:

أولاً: إثباتُ العرشِ لله عَزَّ وَجَلَّ؛ لقوله الله تعالى: ﴿وَكَاثَ عَرْشُهُ عَلَى السَّمَاءِ﴾ والعرشُ هو أعظمُ المخلوقاتِ التي نَعْلَمُها وأكبرُها وأوسعُها، ولا نَعْلَمُ مَا هِيَ؛ ما هو، ولا كَيْفِيَّتَهُ، لكنَّه ذُو قَوَائِمٍ، كما ثَبَتَ في الحديثِ الصحيح، قال: «فَأَسْتَفِيقُ، فإذا مُوسَى أَخَذَ بِقَائِمَةِ العرشِ». لكن من أيِّ شيءٍ هو؟ الله أعلم، من نورٍ أو من مادَّةٍ أُخْرَى، ما نَدْرِي؟ لكن نؤمنُ بأنَّ الله تعالى عرشاً عظيماً وَصَفَهُ اللهُ تعالى بِالْعِظَمِ، وهو أكبرُ المخلوقاتِ، وقد جاء في بعض الأحاديثِ أَنَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعَ والأَرْضِينَ السَّبْعَ بالنسبةِ للكرسيِّ كحَلَقَةٍ أَلْقِيَتْ في فَلَائِ مِنْ الأَرْضِ^(٢)، حَلَقَةٌ المَغْفَرِ وهي صغيرةٌ أَلْقِيَتْ في فَلَائِ مِنْ الأَرْضِ، نسبة الحَلَقَةِ للفَلَائِ ليستْ بشيءٍ، وإنَّ فَضْلَ العرشِ على الكرسيِّ كَفَضْلِ الفَلَائِ على هذه الحَلَقَةِ.

فهذا أمرٌ لا يُحِيطُ به الإنسانُ مِنْ عَظَمَتِهِ.

وأصلُ العرشِ في اللغةِ العربيةِ: السِّريرُ الخاصُّ بالملكِ، فيكونُ أعظمُ السِّررِ الموجودةِ في مكانِهِ وزمانِهِ، لأنَّه عرشُ الملكِ، وإِنَّمَا ذَكَرَ المؤلِّفُ العرشَ تَوْطِئَةً لِدَكرِ الاستواءِ على العرشِ.

قوله: «قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ -وهو أحدُ الثَّابِعِينَ المَعْرُوفِينَ بالفقه والعلم والعبادة- اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ: ازْتَفَعَ». يُشِيرُ إلى قولِهِ تَبَارَكَ وتعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٩]. وهذه في سورة البقرة، وفي سورة فَصَّلَتْ قال: «ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ» [الفلق: ١١]. فَمَا مَعْنَى «ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ»؟ قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ: ازْتَفَعَ إِلَى السَّمَاءِ. وإذا قِيلَ: ازْتَفَعَ إِلَيْهَا فَإِنَّهُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ قَبْلَ ذَلِكَ دُونَهَا، ولهذا لم يَقِفْ السلفُ على تفسِيرِ «اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ» بِازْتَفَعٍ إِلَى السَّمَاءِ، بل ذَكَرَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ أَنَّ المرادَ بالاستواءِ هنا القصدُ بالإرادةِ التَّامَّةِ، فَاسْتَوَى إِلَيْهَا؛ أَيُّ: اتَّجَهَ إِلَيْهَا، وَقَصَدَ إِلَيْهَا بِإِرَادَةٍ تَامَةٍ، وَأَصْلُ ذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْمَادَّةَ «اسْتَوَى» فِي الْأَصْلِ تَدُلُّ عَلَى: الْكَمَالِ، ثُمَّ هِيَ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ تُسْتَعْمَلُ عَلَى وَجْهِهِ، وَيَقْتَضِي مَعْنَاهَا بِحَسَبِ تِلْكَ الْوَجْهِ فَتُسْتَعْمَلُ مُطْلَقَةً، وَتُسْتَعْمَلُ مَعْدَّةً بـ «إِلَى»، وَتُسْتَعْمَلُ مَعْدَّةً بـ «عَلَى»، وَتُسْتَعْمَلُ مَقْرُونَةً بِالْوَاوِ، هَذِهِ أَرْبَعَةُ اسْتِعْمَالَاتٍ.

نجيح، عن مجاهد، به.

وانظر الفتح (١٣/٤٠٥)، وتغليق التعليق (٥/٣٤٥).

(١) رواه البخاري تعليقاً بصيغة الجزم كما في الفتح (١٣/٤٠٣) وأسنده ابن أبي حاتم قال: حدثنا أبي، ثنا أبو صالح، عن علي، عن ابن عباس به، انظر تغليق التعليق (٥/٣٤٥)، وكذا أسنده ابن جرير تفسير (٣٠/١٣٨، ١٣٩)، قال: حدثني علي، حدثنا أبو صالح، عن معاوية، عن علي، عن ابن عباس به.

(٢) أخرجه ابن حبان (٢/٧٦)، (٣٦١) وصححه، وحسنه ابن حجر وذكر له طرقاً كما في «الفتح» (١٣/٤١١).

الاستعمال الأول: إذا استعملت مطلقاً، فهي بمعنى الكمال؛ أي: كمال الشيء، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى﴾ [البقرة: ١٢٨]. استوى؛ أي: كُمل. ويقول العامة: استوى الطعام: أي كُمل نُضجُه.

والثاني: إذا عُدَّتْ بـ «إلى»، صار معناها: القصد والجهة؛ أي: أنتهى قصده إلى ما بعد الحرف، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ أي قصد قصداً تاماً بإرادة تامة، مُتَهَاها السماء.

الثالث: المعدة بعلی، فمعناها: العلو والاستقرار، لكنه بالنسبة للاستواء على العرش ليس هو العلو العام كما سنوضح إن شاء الله.

الاستعمال الرابع: أن تكون مقرونة بالواو، وفي هذه الحال يكون معناها: التساوي، كقولهم: استوى الماء والخشبة. ذكر ذلك النحويون في باب المفعول معه، استوى الماء والخشبة؛ أي: تساوىَا، يعني: صار الماء على حذاء الخشبة. نعم.

فهذه استعمالات الاستواء في اللغة العربية والصحيح في قوله تعالى ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ أي أنه قصد قصد إليها بإرادة تامة؛ لأنه ﴿فَجَعَلَ﴾ فوق السماء، ولم تكن السماء فوقه في يوم من الأيام أو لحظة من اللحظات، بل هو فوق السماء، فيكون المراد بالاستواء كما قرره كثير من المفسرين، ومنهم ابن كثير رحمه الله في التفسير^(١)، لأن معناها القصد، مع تمام الإرادة.

وعليه سيكون في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ للعلماء قولان.

القول الأول: أنه بمعنى: ارتفع.

والثاني: أنه بمعنى: قصد قصداً تاماً.

وقوله: «فسَوَّاهُنَّ». يعني: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾: من سورة البقرة. قال: خَلَقَهُنَّ. وفي هذا التفسير قصور؛ لأن التسوية أمر زائد على الخلق؛ لقوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٩]. ولو جعلنا التسوية بمعنى الخلق لكان معنى الآية والذي خلق فخلق. وهذا لا يستقيم فالعطف يقتضي المغايرة. والتسوية تمام الخلق، يعني: خَلَقَهُنَّ على وجه مستو تام، هذا هو معنى قوله: ﴿فَسَوَّاهُنَّ﴾.

وقال مجاهد: استوى: علا على العرش. ومجاهد إمام المفسرين في التابعين؛ لأنه أخذ التفسير عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، يعرض عليه القرآن من أوله إلى آخره يُوقِفُه عند كل آية ويسأله عن معناها، وقوله: علا على العرش. يعني: قوله تبارك وتعالى: ﴿إِلَهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [البقرة: ٢٥]. استوى، يقول: علا على العرش، وقد ذكر ابن القيم

يَكَلِّفُهُ فِي النُّونِيَّةِ^(١) وَغَيْرِهَا أَيْضًا أَنَّ «اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ» وَرَدَتْ فِيهَا أَرْبَعُ عِبَارَاتٍ عَنِ السَّلَفِ: عَلَا، وَازْتَفَعَ، وَصَعَدَ، وَاسْتَقَرَّ. لَكِنْ عَلَا وَازْتَفَعَ وَصَعَدَ مَعْنَى الثَّلَاثَةِ مُتَقَارِبٌ أَوْ وَاحِدٌ. أَمَّا اسْتَقَرَّ فَلَا اسْتِقْرَارَ أَمْرًا زَائِلًا عَلَى مَجْرَدِ الْعُلُوِّ، وَكَأَنَّ الَّذِينَ فَسَّرُوهُ بِالْإِسْتِقْرَارِ أَخَذُوهُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذَكَّرُوا نِعْمَةً رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [١٣: ١٧]. أَيْ: إِذَا اسْتَقَرَّزْتُمْ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَيْسَ بِعِيدٍ، وَإِنْ كَانَ الْأَحْوِطُ الْأَنْفَرُ. «اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ» إِلَّا بِعَلَا عَلَى الْعَرْشِ، هَذَا هُوَ الْأَحْوِطُ؛ لِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ عُدِّيٌّ بِـ «عَلَى» فَتَقْتَصِرُ عَلَى مَعْنَى الْعُلُوِّ فِيهِ، وَلَكِنْ لَا مَانِعَ أَنْ نَقُولَ: اسْتَقَرَّ. وَإِنْ كَانَ أَمْرًا زَائِلًا عَلَى الْعُلُوِّ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ مَعْنَاهُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

وهذا العلو هل هو العلو العام على جميع المخلوقات، أو هو علو خاص بالعرش؟
الجواب: الثاني، أنه علو خاص بالعرش؛ لأنه لو كان هو العلو العام للزم أن يجوز قول القائل: استوى على الأرض، واستوى على الجبال، واستوى على الشجر، واستوى على الإنسان. لأنه عالٍ عليه بالمعنى العام، لكن هذا علو خاص بالعرش يختص به العرش، ولهذا قيده الله تعالى فقال: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [٢: ٢٣]. وهو عالٍ عليهم «اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ» فهذا علو خاص، وَيَتَبَيَّنُ بِالْمَثَالِ الْفَرْقُ بَيْنَ الْعُلُوِّ الْعَامِّ وَالْخَاصِّ، فَلَوْ وَضِعَ لَكَ سَرِيرٌ عَلَى سَطْحٍ فَجَلَسْتَ عَلَيْهِ لَكُنْتَ عَالِيًا عَلَيْهِ، وَعَلَى السَّطْحِ، وَعَلَى مَنْ تَحْتَ السَّطْحِ، لَكِنْ مَا هُوَ الْعُلُوُّ الْخَاصُّ الْمُبَاشَرُ لِلْسَّرِيرِ الَّذِي عُلُوٌّ عَلَيْهِ؟ هُوَ عُلُوُّكَ عَلَى السَّرِيرِ، وَهَذَا يُقَالُ: اسْتَوَى عَلَى السَّرِيرِ. فِي هَذَا الْمَثَالِ، وَلَا يُقَالُ: اسْتَوَى عَلَى السَّطْحِ. لَكِنْ يُقَالُ: عَلَا، فَعَلِيهِ نَقُولُ: الْإِسْتَوَاءُ عَلَى الْعَرْشِ عُلُوٌّ خَاصٌّ غَيْرُ الْعُلُوِّ الْعَامِّ.

نبحث في هذه المسألة -مسألة الاستواء- من عدة وجوه:

البحث الأول: ما معنى قوله: «اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ»؟

نقول: معنى قوله: «اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ» أي: عَلَا عَلَى الْعَرْشِ، هَذَا هُوَ الْمَعْنَى لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ لَنَزَّلَ رَبِّيَ الْمَلَكَيْنِ﴾ [٢١: ٢١] نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿٢٢﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿٢٣﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴿٢٤﴾ [البقرة: ١٩٢-١٩٥]. وَاللِّسَانُ الْعَرَبِيُّ الْمُبِينُ يُدَلُّ عَلَى أَنَّ مَعْنَى قَوْلِ: اسْتَوَى عَلَى الشَّيْءِ. عَلَا عَلَى الشَّيْءِ وَلَا يَجُوزُ لَنَا الْعُدُولُ عَنْ مَا يَقْتَضِيهِ اللَّسَانُ الْعَرَبِيُّ إِلَّا بِدَلِيلٍ مِنَ الْكِتَابِ أَوْ السُّنَنِ أَوْ الْإِجْمَاعِ، وَهَذَا لَا دَلِيلَ مِنَ الْكِتَابِ وَلَا السُّنَنِ وَلَا اللَّغَةِ وَلَا الْإِجْمَاعِ عَلَى مُخَالَفَةِ هَذَا التفسير، وَهُوَ أَنَّ اسْتَوَى بِمَعْنَى عَلَا.

فإن قال قائل: ماذا تقولون في قول من قال: استوى على العرش؟ استوى على العرش؟
نقول: هذا قول باطل؛ لأنه لا دليل له من اللغة ويلزم عليه لوازم باطلة، فليس له دليل إيجابي، ولا تنبي عنه

الموانع، فإن قيل: قولكم: إنه لا دليل عليه في اللغة. ممنوع، فقد قال الشاعر:

قَدْ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ أَوْ دَمٍ مَهْرَاقٍ^(١)

وبشر: هو بن مزوان. ومعنى استوى على العراق؛ أي: استولى عليه.
فالجواب عن هذا من وجوه:

الوجه الأول: قائل هذا مجهول، والناقل عنه أيضًا مجهول، فهو ظلمات بعضها فوق بعض،
هذه واحدة.

الوجه الثاني: لو سلمنا أن القائل معلوم، فهل هو قبل تغير اللسان فيكون من العرب الأقحاح^(٢)،
أو بعد تغير اللسان فلا يحتج به؛ الثاني، لأن الفتوحات كثرت في ذلك الوقت وانتشرت واختلط
العجم بالعرب وتغير اللسان.

الوجه الثالث: لو فرض أن هذا الرجل معلوم، ولم يتغير لسانه، فإن قوله: قد استوى بشر على
العراق لا يتعين أن يكون المراد به استولى إذ إنه يجوز أن يكون المراد استوى على العراق: علا
معنويًا، لا علا حسيًا؛ لأن كونه يعلو عليها علوًا حسيًا ممتنع، لكن يعلو عليه علوًا معنويًا، والمعنى
قد كمل استيلاؤه عليه وسيطرته عليه؛ لأن الاستواء أصل المادية هذه من الكمال. وحينئذ لا دليل
لقول هذا القائل.

أما ما يلزم عليه من اللوازم الباطلة، إذا فسرنا استوى على العرش باستولى على العرش فهي:
أولاً: يقتضي أن يكون العرش قبل استواء الله عليه مملوكًا لغير الله، فمن الذي ملكه غير الله؟
الجواب: لا أحد.

ثانيًا: يقتضي أن يكون هناك معالجة للاستيلاء عليه؛ لأن استولى لا تكون إلا بعد عراق ومقاتلة
وأخذ ورد، فمن الذي قاتل الله؟
الجواب: لا شيء.

ثالثًا: نقول: إذا قلت: استوى بمعنى: استولى. لزم أن يصح قولك: إن الله استوى على الأرض،
وعلى البعير. لأنه مستول على هذا، فهذه اللوازم الباطلة تُبطل تحريف من حرف الاستواء إلى
الاستيلاء، والحمد لله أن الأمر واضح.

فإن قال قائل: إذا قلتم: استوى على العرش؛ علا على العرش. لزم أن يكون جسمًا ومحدودًا،

(١) ذكر هذا البيت الجويني في «لمع الأدلة» (ص ٩٥)، والرازي في أساس التقديس (ص ٢٠٢)، والعز بن عبد السلام في
«الإشارة إلى الإيجاز» (ص ١١٠)، وابن القيم في «الصواعق المرسلة» (١/ ٣٥٩)، وانظر قول شيخ الإسلام ابن تيمية في
«مجموع الفتاوى» (١٤٦/٥).

(٢) الأقحاح: عربي قح؛ أي: مخض خالص انظر: مختار الصحاح مادة (ق ح ح).

ولهذا لما جاءت امرأة جهنم بن صفوان إلى الكوفة أو إلى البصرة واجتمع الناس عليها يناقشونها قالت: إنها تكفر «بمحدود على محدود» فالعرش محدود وهي تقول: إذا كان مُستَوِيًّا على محدود لزم أن يكون محدودًا. فما هو الجواب على ذلك؟

نجيب عن القول بأنه: يلزم أن يكون جسمًا، وأن يكون محدودًا، فنقول: إذا لزم أن يكون جسمًا من كلام الله فليكن ذلك، ونحن نؤمن به، ولكننا نقول: إنه ليس كأجسام المخلوقين، وإن لم يلزم ذلك فلا يلزمنا أن نلتزم به، ولا يكون قولنا باطلاً بهذا الإلزام الباطل، ثم نقول: ماذا نعتنون بالجسم؟ أتعنون بالجسم: الشيء المركب من لحم وعظم ودم وما أشبه ذلك؟ فهذا ممنوع. أم تريدون بالجسم الشيء القائم بنفسه، الفاعل لما يريد الذي يأتي ويتكلم ويتزل؟ إن قالوا: نريد هذا فنحن نلتزم به، ونقول: إن الله هو هذا: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ١١﴾.

أما كلمة محدود، فإنها كلمة كالجسم لم ترد في القرآن ولا في السنة ولا في كلام الصحابة لا نفيًا ولا إثباتًا، وردت عن بعض الأئمة بالإنكار، وعن بعض الأئمة بالإقرار، يعني أن بعض الأئمة قالوا: إن الله محدود، أو له حد. وبعضهم أنكروا ذلك^(١) والحقيقة أن الخلاف لفظي عند التحقيق؛ لأنه إن أريد بالحد أن شيئًا يحد الله فهذا مُتَنَبِّ قطعًا؛ لأن ما فوق المخلوقات هواء، لا يوجد شيء، والله تعالى فوق المخلوقات، وإن أراد بالحد البينونة عن الخلق، فهذا هو معنى قول السلف: إنه بائن من خلقه. ولهذا إنكار الحد مطلقًا أو إثباته مطلقًا فيه نظر بل يُفسَّر، ثم نقول: قولكم: إنه يلزم من كونه على العرش أن يكون محدودًا على محدود. أمّا كونه على محدود فهذا نُسَلِّمُ به، فالعرش مخلوق له حد، ولكن لا يلزم من استوائه على هذا المخلوق المحدود أن يكون هو أيضًا محدودًا؛ لأنه فوق المخلوقات، ليس شيء يحدّه. وبهذا بطلت اعتراضاتهم، وتبين أنهم أرادوا أن يحكموا على الله بعقولهم لا أن يحكموا الله تعالى بعقولهم، والفرق بين الكلمتين واضح؛ فأن يحكموا على الله بعقولهم، هذا لا يجوز، وأن يحكموا الله بعقولهم هذا صحيح؛ لأن العقل يقتضي أن تحكم الله؛ لأنه هو الحكم وإلى الحكم.

فتبين الآن أن استواء الله على العرش بمعنى علا على العرش، ولا يحتل غير هذا المعنى.

البحث الثاني: هل استواء الله على العرش من الصفات الفعلية، أم من الصفات الذاتية؟
الجواب: الأول، أن استواء الله على العرش من الصفات الفعلية بناءً على الضابط الذي ضبطه أهل العلم، فقالوا: كل ما يتعلق بمشيئة الله فهو فعل والاستواء متعلق بمشيئته، والدليل على تعلقه بمشيئته أنه قال: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى﴾ فلا استواء حدث بعد الخلق.

(١) انظر «بيان تلبيس الجهمية» (١/٥٢، ٣٩٧، ٤٢٨)، (٢/١٦٣) و«مسألة القرآن لابن عقيل» (ص ٩٣).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَنَا لَا أَقِرُّ بِالصِّفَاتِ الْفَعْلِيَّةِ، وَأَرَدُّ الصِّفَاتِ الْفَعْلِيَّةَ إِلَى الْقُدْرَةِ الْأَزَلِيَّةِ.

قُلْنَا: هَذَا خَطَأٌ عَظِيمٌ؛ لِأَنَّكَ إِذَا حَوَّلْتَ ﴿أَسْتَوِي عَلَى الْعَرْشِ﴾ إِلَى: ثُمَّ قَدَرْتُ عَلَى الْإِسْتَوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ، لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ هَذَا عَاجِزًا، فَوَقَعَتْ فِي شَرٍّ مِمَّا فَرَزْتَ مِنْهُ، بَلْ نَقُولُ: قِيَامُ الْأَفْعَالِ بِاللَّهِ ﷻ وَكَوْنُهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ هَذَا مِنْ كِبَالِ اللَّهِ أَنْ يَفْعَلَ مَا يَشَاءُ وَأَنْ تَقُومَ بِهِ الْأَفْعَالُ الْإِخْتِيَارِيَّةُ ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [الشورى: ٢٦٨]. فَإِنْ قَالَ: الْحَوَادِثُ لَا تَقُومُ إِلَّا بِحَادِثٍ فَمَا الْجَوَابُ؟

الْجَوَابُ: هَذِهِ أَكْذَابُ الْقَوَاعِدِ، فَمَنْ قَالَ هَذَا؟ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْحَوَادِثَ لَا تَقُومُ إِلَّا بِحَادِثٍ؟ وَمَنْ قَالَ: إِنَّ الْفِعْلَ لَا يَبْدَأُ أَنْ يَكُونَ مَقَارِنًا لِلْفَاعِلِ وَالْأَبْلَ إِبْتَاهُ، فَمَنْ قَالَ هَذَا؟! الْإِنْسَانُ نَفْسُهُ يُحَدِّثُ الْفِعْلَ، فَيَقُومُ بَعْدَ أَنْ كَانَ قَاعِدًا، وَيَقْعُدُ بَعْدَ أَنْ كَانَ قَائِمًا وَلَا يَلْزَمُ مِنْ حَدُوثِ هَذَا الْقِيَامِ الْمُعَيَّنِ أَوْ الْقُعُودِ الْمُعَيَّنِ أَنْ يَكُونَ سَابِقًا سَبَقَ هَذَا الْفَاعِلَ، بِمَعْنَى أَنَّ الْفَاعِلَ يَفْعَلُ، وَوُجُودُهُ سَابِقٌ عَلَى فِعْلِهِ، فَمَا الْمَانِعُ أَنْ يَقَعَ مِنَ اللَّهِ ﷻ فِعْلٌ حَادِثٌ مَعَ كَوْنِهِ هُوَ أَزَلِيًّا؟ إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ الْمَحْدَثُ يَفْعَلُ الْفِعْلَ الْحَادِثَ وَهُوَ سَابِقٌ عَلَى هَذَا الْفِعْلِ، قَدْ يَكُونُ لَهُ مِثْلُ سَنَةٍ، وَنُوْحٌ ﷺ لَبِثَ فِي قَوْمِهِ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا، فَهَلِ الْفِعْلُ الَّذِي فَعَلَهُ فِي آخِرِ وُجُودِهِ فِي قَوْمِهِ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا مَعَهُ حِينَ وُلِدَ أَوْ لَا يَلْزَمُ؟ لَا يَلْزَمُ فَتَبَيَّنَ أَنَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ بَاطِلَةٌ وَفَاسِدَةٌ، وَأَنَّ مِنْ كِبَالِ اللَّهِ ﷻ أَنْ يَكُونَ فَعَالًا لِمَا يَرِيدُ، وَمِنْ جِهَةِ ذَلِكَ الْإِسْتَوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ، وَالتَّزَوُّلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَالصَّحْحُ وَالْفَرْحُ وَالْغَضَبُ، وَمَا أَشْبَهَهَا، وَذَكَرْنَا فِيهَا سَبَقَ أَنَّ كُلَّ صِفَةٍ لَهَا سَبَبٌ فِيهَا صِفَةٌ فَعْلِيَّةٌ؛ لِأَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِمَشِيئَتِهِ. فَتَبَيَّنَ الْآنَ أَنَّ الْإِسْتَوَاءَ عَلَى الْعَرْشِ صِفَةٌ فَعْلِيَّةٌ.

أَمَّا الْعُلُوُّ الْعَامُّ، فَهَلِ هُوَ صِفَةٌ فَعْلِيَّةٌ أَوْ ذَاتِيَّةٌ؟

الْجَوَابُ: ذَاتِيَّةٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ ﷻ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ عَالِيًا فَوْقَ الْمَخْلُوقَاتِ؛ لِأَنَّ الْإِسْتَوَاءَ عَلُوٌّ خَاصٌّ كَمَا سَبَقَ.

❦ وَقَوْلُهُ: «قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ الْمَجِيدُ: الْكَرِيمُ» وَهَذَا الْقَوْلُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَعْلُوقٌ.

قال الحافظ ابن حجر:

قَوْلُهُ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْمَجِيدُ: الْكَرِيمُ، وَالْوَدُودُ: الْحَبِيبُ. وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقٍ عَلَى ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ ❶ ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾ ❷ قَالَ: الْوَدُودُ: الْحَبِيبُ. وَإِنَّمَا وَقَعَ تَقْدِيمُ الْمَجِيدِ قَبْلَ الْوَدُودِ هُنَا؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ تَفْسِيرَ لَفْظِ «الْمَجِيدِ» الْوَاقِعِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ فَلَمَّا فَسَّرَهُ اسْتَطَرَدَّ فِي تَفْسِيرِ الْأَسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ، إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ قُرِئَ مَرْفُوعًا بِالْإِتْفَاقِ ﴿ذُو الْعَرْشِ﴾ بِالرَّفْعِ صِفَةً لَهُ.

وَاخْتَلَفَتْ الْقَرَأَةُ فِي «الْمَجِيدِ» بِالرَّفْعِ، فَيَكُونُ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ، وَبِالْكَسْرِ فَيَكُونُ صِفَةً لِلْعَرْشِ، قَالَ ابْنُ مُثَنَّى: جَمِيعُ مَا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي هَذَا الْبَابِ يَشْتَمِلُ عَلَى ذِكْرِ الْعَرْشِ إِلَّا أَثَرُ ابْنِ عَبَّاسٍ، لَكِنَّهُ نَبَّهَ بِهِ عَلَى لَطِيفَةٍ، وَهِيَ أَنَّ الْمَجِيدَ فِي الْآيَةِ عَلَى قِرَاءَةِ الْكَسْرِ لَيْسَ صِفَةً لِلْعَرْشِ حَتَّى لَا يُتَخَيَّلَ أَنَّهُ قَدِيمٌ، بَلْ

هي صفةُ الله بدليلِ قراءةِ الرفعِ وبدليلِ اقترانه بالودودِ، فيكونُ الكسرُ على المجاورة، لتجتمعُ القراءتان على مَعْنَى واحدٍ. اهـ

ويؤيدُ أنها عندَ البخاريِّ صفةُ الله تعالى، ما أزدفه به وهو يقالُ: حميدٌ مجيدٌ. إلى آخره ^(١). اهـ
 قوله: المجيدُ بالرفع، وعندنا الآن مرفوعةٌ، فيقتضي أن يكونَ المرادُ بذلك الربُّ ﷻ، وفي الآيةِ الكريمة: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﻟﻪ ١٥﴾ قراءتان؛ ذو العرشِ المجيدِ، وذو العرشِ المجيدُ، فأما على قراءةِ الرفع، فهي اسمٌ من أسماءِ الله وتعودُ الصفةُ فيها إلى الله، ولهذا جاءت مرفوعةٌ، وأما على قراءةِ الجرِّ «ذو العرشِ المجيد» فهي صفةٌ للعرشِ، والقولُ بأنها صفةٌ للربِّ، وأنها كُسِرَتْ للمجاورة قولٌ بعيدٌ جدًا.

فالصوابُ: أنها على قراءةِ الرفع من أسماءِ الله، والمجدُ صفةُ الله، وعلى قراءةِ الجرِّ تكونُ صفةً للعرشِ، فأما على قراءةِ الجرِّ فلا بأس أن تُفسَّرَ بالكريم؛ لأنَّ الله تعالى قال: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ ﻟﻪ ٢٠﴾ [البقرة: ٢٠]. بالكسر، فيكونُ المجدُ بالنسبةِ للعرشِ هو الكرمُ، والكرمُ في كلِّ موضعٍ بحسبه، ليسَ الكرمُ هو كثرةُ العطاء؛ لأنَّ العرشَ لا يُعطي، لكن يُرادُ به البهاءُ والحسنُ والجمالُ والكمالُ على حدِّ قولِ النبي ﷺ لمعاذٍ: «فإن أطاعوك لذلك، فإياك وكرائم أموالهم» ^(٢). جمعُ كريمةٍ، وليسَ المرادُ بكرائم الأموال أنها تُعطي لكنها الجميلةُ البهيةُ الكاملةُ، فإذا كانت قراءةُ المجيدِ بالجرِّ صفةً للعرشِ صحَّ أن يُفسَّرَها بالكريم؛ لأنَّ العرشَ وصِفَ بذلك في آيةٍ أخرى، أما إذا كانت بالرفع «المجيد» صفةً للربِّ ﷻ فلا يصحُّ أن تُفسَّرَها بالكريم، بل تُفسَّرُها بذِي العظمةِ والسلطانِ الكامل، ودليلُ ذلك قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي فِي يَدَيْهِ الْمُلْكُ ﻟﻪ ٢١﴾. حيثُ كانَ الله يجيبُ القارئ ويقولُ: «مَجْدَنِي عَبْدِي» ^(٣) لأنه في يومِ الدين يكونُ تمامُ الملكِ لله ﷻ.

وأما الودودُ ففسَّرَه بالحبِّ، لقولِ الله: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ ﻟﻪ ٢٢﴾ فالحبُّ فِعْلٌ، هل هي بمعنى فاعلٍ أو مفعولٍ؟

إذا قلتَ حبيبي فلانُ هذا مفعولٌ، وإن قلتَ: فلانٌ حبيبٌ: أيضًا بمعنى مفعولٍ، لكن مع ذلك يصحُّ أن يكونَ بمعنى حابٍّ، ولكن تفسيرُ الودودِ بالحبِّ تفسيرٌ تقريبيٌّ؛ لأنَّ الودودَ أخصُّ من الحبِّ، فالمودَّةُ وصفٌ زائدٌ على مطلقِ المحبةِ، فهي المحبةُ الخالصةُ؛ يعني: التي ليست مشوبةً بكَرِهٍ، فتفسيرُ الودودِ بالحبِّ تفسيرٌ تقريبيٌّ، وإلا فإنَّ المَعْنَى الأدقُّ أن نقولَ: الودودُ: ذو المحبةِ الخالصةِ وليست مطلقَ المحبةِ، والودودُ من أسماءِ الله ﷻ كما قالَ الله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ ﻟﻪ ٢٢﴾

(١) انظر «الفتح» (١٣/٤٠٨).

(٢) تقدم تحريره.

(٣) رواه مسلم (٣٩٥).

وهي بِمَعْنَى الْوَادِّ، فَجَمَعَ اللَّهُ بَيْنَ هَذَيْنِ الْأَسْمَيْنِ الْكَرِيمَيْنِ؛ لِأَنَّ بِالْمَغْفِرَةِ تَكْفِيرَ السَّيِّئَاتِ، وَبِالْوَدِّ حَصُولَ الْهَبَاتِ، فَجَمَعَ الْإِنْسَانُ فِي تِلَاوَةِ هَذَيْنِ الْأَسْمَيْنِ بَيْنَ الْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ، بَيْنَ الْخَوْفِ مِنَ الذَّنْبِ فَيَسْأَلُ اللَّهَ الْمَغْفِرَةَ، وَالرَّجَاءِ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿الْوَدُّودُ﴾ لِأَنَّ الْوَدُّ لَا شَكَّ أَنَّهُ سَيَكُونُ كَثِيرَ الْعَطَاءِ وَكَثِيرَ الْغَفَرَانِ.

❖ قَوْلُهُ: «حَمِيدٌ مُجِيدٌ، كَأَنَّهُ فَعِيلٌ مِنْ مَاجِدٍ، مَحْمُودٌ مِنْ حَمِيدٍ»، فِي الْعِبَارَةِ لَفٌ وَنَشْرٌ غَيْرُ مَرْتَبٍ، يَقُولُ: حَمِيدٌ كَأَنَّهُ مَحْمُودٌ حَامِدٌ، مُجِيدٌ يَقُولُ: كَأَنَّهُ فَعِيلٌ مِنْ مَاجِدٍ، وَمَاجِدٌ اسْمٌ فَاعِلٌ، وَمُجِيدٌ اسْمٌ فَاعِلٌ، لَكِنْ فِيهِ مِبَالِغَةٌ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ فِي عِلْمِ النُّحُوِّ أَنَّ أَمْثَلَةَ الْمِبَالِغَةِ مِنْهَا فَعِيلٌ، فَيَكُونُ مُجِيدٌ بِمَعْنَى مَاجِدٍ، لَكِنْ فِيهِ مِبَالِغَةٌ، وَالْمَجْدُ سَبَقَ أَنَّهُ السُّلْطَانُ التَّامُّ الَّذِي تَكُونُ بِهِ السَّيْطَرَةُ التَّامَّةُ، وَأَمَّا حَمِيدٌ فَيَكُونُ مَحْمُودٌ مِنْ حَمِيدٍ.

إِذَا: مُجِيدٌ بِمَعْنَى الْفَاعِلِ، وَحَمِيدٌ يَقُولُ الْبُخَارِيُّ أَنَّهُ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ مِنْ حَمِيدٍ فَهُوَ مَحْمُودٌ، وَهَذَا صَحِيحٌ، وَاللَّهُ ﷻ حَمِيدٌ بِمَعْنَى مَحْمُودٍ؛ أَي: مَحْمُودٌ حَمْدًا يَسْتَحِقُّهُ، وَلِهَذَا جَاءَتْ بِصِغَةِ الْمِبَالِغَةِ «حَمِيدٌ» وَتَحْتَمِلُ مَعْنَى آخَرَ أَنْ يَكُونَ حَمِيدٌ بِمَعْنَى حَامِدٍ؛ لِأَنَّهُ ﷻ يَحْمَدُ مَنْ يَسْتَحِقُّ الْحَمْدَ مِنْ أَوْلِيَائِهِ، فَيَحْمَدُ الْأَنْبِيَاءَ، وَالْأَوْلِيَاءَ وَالصُّدُقِيْنَ، وَالشَّهَدَاءَ وَيُنِّيْ عَلَيْهِمْ، وَهَذَا حَمْدٌ، فَهُوَ حَمِيدٌ بِمَعْنَى حَامِدٍ وَحَمِيدٌ بِمَعْنَى مَحْمُودٍ، وَيَكُونُ لِلْمَعْنَيْنِ جَمِيعًا، وَجَاءَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ، فَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي قِصَّةِ إِبْرَاهِيمَ: ﴿رَحِمْتُ اللَّهَ وَبَرَكَتُهُ، عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مُجِيدٌ﴾ (٧٢) [٧٣] وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا عَلَّمْنَا مِنَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ: «كَمَا صَلَّيْتُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ»^(١).

رُويَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ فِي الْاِسْتِوَاءِ: الْاِسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْكِيفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَالْإِيَّانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بَدْعٌ. وَالْإِمَامُ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سُئِلَ فِي الْحَلْفَةِ هَذَا السُّؤَالُ: قَالَ لَهُ رَجُلٌ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ «الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى»، كَيْفَ اسْتَوَى؟ فَاسْتَعْظَمَ الْإِمَامُ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَذَا السُّؤَالُ، وَأَطْرَقَ بِرَأْسِهِ حَتَّى عَلَاهُ الرَّحْضَاءُ؛ أَي: الْعَرَقُ، وَجَعَلَ يَتَصَبَّبُ عِرْقًا مِنْ شِدَّةِ وَقَعِ السُّؤَالِ عَلَى قَلْبِهِ، ثُمَّ قَالَ: الْاِسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ وَالْكِيفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَالْإِيَّانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بَدْعٌ. هَذَا اللَّفْظُ الَّذِي رُويَ، لَكِنْ نَقَلَهُ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى وَجْهِ آخَرَ، فَقَالَ: الْاِسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ، وَالْكِيفُ مَجْهُولٌ، وَالْإِيَّانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بَدْعٌ^(٢). وَلَنُشْرِحَ هَذَا الْكَلَامَ.

❖ قَالَ: «الْاِسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ». أَي: أَنَّهُ مَعْلُومٌ بِمُقْتَضَى اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَإِجْمَاعِ مَنْ سَلَفَ، فَفِي اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ «اسْتَوَى عَلَى» مَعْنَاهُ: الْعُلُوُّ، وَإِجْمَاعُ مَنْ سَلَفَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ حَرْفٌ وَاحِدٌ عَنِ الصَّحَابَةِ يَخَالِفُ مَا جَاءَ بِهِ الْقُرْآنُ، فَيَكُونُ الْأَصْلُ بَقَاءَهُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ كَمَا قَرَرْنَا ذَلِكَ سَابِقًا.

(١) رواه البخاري (٣٣٧٠)، ومسلم (٤٠٥).

(٢) تقدم تحريجه عن مالك، شيخه ربيعة.

❁ «والكيف مجهول» وفي رواية عنه: «غير معقول». أما رواية: «غير معقول». فالمعنى: أن كيف لا يدرّكه العقل وإذا لم يدرّكه العقل توقّف إثباته على الدليل السمعي، وليس هناك دليل سمعي، وعلى هذا فيكون، إذا كان العقل لا يدرّكه ولم يرّذ به السمع، صار مجهولاً، فالكيف مجهول ودليل جهالته أن كيفية استواء الله على العرش هو تكييف لصفة من صفاته، والقول في الصفات كالقول في الذات، فإذا كنّا لا نكيف ذاته، فإنّا لا نكيف صفاته؛ لأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، هذا وجه.

الوجه الثاني: أن الله أخبرنا عنه، ولم يُخبرنا عن كيفيته، ونحن لا ندرّكه بعقولنا. الوجه الثالث: أن الشيء لا تُعلم كيفيته إلا بواحد من أمور ثلاثة: مشاهدته أو مشاهدته نظيره أو الخبر الصادق عنه. وكلّ هذا منتفٍ بالنسبة لاستواء الله على العرش، لا شاهدناه، ولا شاهدنا له نظيراً، ولا أخبرنا الصادق عنه، فوجب أن يكون مجهولاً، وبقية الصفات يقال فيها كما يقال في الاستواء، فيقال مثلاً في النزول إلى السماء الدنيا، النزول معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب. والسؤال عنه بدعة.

لكن لماذا كان الإيمان به واجباً؟ لأنه خبرٌ من أخبار الله ورسوله.

ولماذا كان السؤال عنه بدعة؟ لوجهين:

الوجه الأول: أن الصحابة لم يسألوا عنه.

والوجه الثاني: أن السؤال عن ذلك من سمات أهل البدع، فهم الذين يسألون هذا السؤال.

ولهذا قال الإمام مالك: وما أراك إلا مبتدعاً. ثم السؤال عنه أيضاً تنطع وتكلف، فيدخل في قوله ﷺ: «هلك المتطعون»^(١) وهكذا بقية الصفات، السؤال عن كيفيتها أو عن شيء زائد على ما جاء به النص بدعة، وتكلف وتنطع، ولهذا يجب على المرء أن يحذر من التنطع في هذه الأمور.

ثُمَّ قَالَ الْبُحَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤١٨- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحَرَّرٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: إِنِّي عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ جَاءَهُ قَوْمٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ فَقَالَ: «اقْبُلُوا الْبَشْرَى يَا بَنِي تَمِيمٍ». قَالُوا: بَشَرْتَنَا فَأَعْطِنَا. فَدَخَلَ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ فَقَالَ: «اقْبُلُوا الْبَشْرَى يَا أَهْلَ الْيَمَنِ إِذْ لَمْ يَقْبَلْهَا بَنُو تَمِيمٍ». قَالُوا: قِيلَ لَنَا: جِئْنَاكَ لِنَتَفَقَّهَ فِي الدِّينِ وَلِنَسْأَلَكَ عَنْ أَوَّلِ هَذَا الْأَمْرِ مَا كَانَ. قَالَ: «كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْبَاءِ، ثُمَّ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلِّ شَيْءٍ». ثُمَّ أَنَايِي رَجُلٌ فَقَالَ: يَا عِمْرَانُ، أَذْرِكُ نَاقَتَكَ فَقَدْ ذَهَبَتْ فَانْطَلَقْتُ أَطْلُبُهَا، فَإِذَا السَّرَابُ يَنْقَطِعُ

دُونَهَا، وَإِنَّمَا اللَّهُ لَوَدِدْتُ أَنَهَا قَدْ ذَهَبَتْ وَلَمْ أَقُمْ.

الشاهد من هذا الحديث: «وكان عرشه على الماء» هذا شاهد الترجمة. النبي ﷺ جاءه قوم من بني تميم، قال: «اقبلوا البشري، يا بني تميم» قالوا: «بشرتنا فأعطينا. ناس يريدون الدنيا، بشرتنا وعرفنا ما عندك، لكن أعطينا. ولهذا جعل النبي ﷺ هذا رداً منهم للبشري، لما دخل أهل اليمن قال: «اقبلوا البشري يا أهل اليمن إذ لم يقبلها بنو تميم» لأنهم قالوا: «بشرتنا فأعطينا. فكانهم جاءوا للعطايا؛ السال لكن لا يعني هذا أنه لا يوجد خير في بني تميم، بنو تميم فيهم خير لو لم يكن فيهم إلا أنهم أشد الناس على الدجال، كما قال النبي ﷺ: «أشد أمتي على الدجال بنو تميم»^(١). وكل قبيلة وكل أمة فيها الخير وفيها الشر، والخير قد يكون عاماً، وقد يكون خاصاً وكذلك الشر.

❖ قوله: «فدخل ناس من أهل اليمن فقال: اقبلوا البشري، يا أهل اليمن، إذ لم يقبلها بنو تميم قالوا: قبلنا» ﷺ قبلنا البشري، «جئتكم لتتفقوا في الدين». يعني ولم يقولوا: جئتكم للعطاء. ما قالوا: أعطينا، فقد جاءوا للعلم قالوا: «ولنسألك عن أول هذا الأمر ما كان؟» وكيف نشأت الدنيا هذه، كيف نشأت السموات، كيف نشأت الأرض أخبرنا. فقال النبي ﷺ: «كان الله ولم يكن شيء قبله» فهو الأول الذي ليس قبله شيء، وهذا أمر معلوم.

❖ وقوله: «كان الله» هذه مسحوبة الدلالة على الزمنية: يعني ليس المعنى كان فبان، بل هو ﷻ لم يزل ولا يزال موجوداً، والعقل لا يدرك كيف كان؛ لأنه أزلي، لا نهاية لأوله، ولا غاية، هو الأول الذي ليس قبله شيء ولا تعمل فكرك، كيف هذا إن أعملت فكرك متصل إلى نقطة بين النبي ﷺ وعلاجها حيث أخبر أن الناس يقولون: من خلق كذا، من خلق كذا، من خلق كذا؟ حتى يقولوا: من خلق الله؟ وحيث يجب أن تقف، وتقول: الله أحد، صمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد وتستعبد بالله من الشيطان الرجيم^(١). وتنتهي عن هذه التقديرات كلها.

❖ قوله: «وكان عرشه على الماء» قبل خلق السموات «ثم خلق السموات والأرض»، وخلقها مبين في القرآن مجملًا ومفصلاً.

❖ قوله: «وكتب في الذكر كل شيء» الذكر: اللوح المحفوظ، كما قال تعالى: «وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ».

❖ قوله: «كل شيء» الظاهر لي أنه ليس على عموم؛ لأن الله قال للقلم: «اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة» فكتب القلم ما هو كائن إلى يوم القيامة، وعلى هذا يكون المراد بالعموم أو المراد بالعام، الخاص أي ما يكون إلى يوم القيامة.

❖ يقول عمران بن حصين: «ثم أتاني رجل فقال: يا عمران، أدرك ناقتك، فقد ذهبت فانطلقت»

(١) رواه البخاري (٢٥٤٣)، ومسلم (٢٥٢٥).

(٢) رواه البخاري (٣٢٧٦)، ومسلم (١٣٤).

أَطْلُبُهَا، فَإِذَا السَّرَابُ يَنْقَطِعُ دُونَهَا، وَيَأْمُرُ اللَّهُ لَوْدُثُ أَنَّهَا قَدْ ذَهَبَتْ وَلَمْ أَقُمْ، وَلَمْ أَقُمْ. جَاءَهُ رَجُلٌ قَالَ: أَدْرَكَ نَاقَتَكَ. وَهَذَا التَّنْبِيهُ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ وَاجِبٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ حِفْظِ مَالِ أَخِيهِ، وَالظَّاهِرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّ عِمْرَانَ ظَنَّ أَنَّهَا قَرِيبَةٌ فَخَرَجَ لِيَعْقِلَهَا وَيَرْجِعَ لِيَسْتَمَعَ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ، لَكِنَّهُ يَقُولُ: فَإِذَا السَّرَابُ يَنْقَطِعُ دُونَهَا، إِذَا هِيَ بَعِيدَةٌ وَرَاءَ السَّرَابِ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَتْرُكْهَا؛ لِأَنَّ النَّفْسَ تَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ إِذْ يَشُقُّ عَلَيْهِ أَنْ يَرَى بَعِيرَهُ، وَهِيَ رَاحِلَتُهُ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى أَهْلِهَا، وَرَاحِلَتُهُ لِقَضَاءِ حَاجَاتِهِ، أَنْ يَرَاهَا بَعِيدَةً ثُمَّ يَرْجِعُ. فَذَهَبَ، لَكِنْ يَقُولُ: «لَوْدُثُ أَنَّهَا قَدْ ذَهَبَتْ وَلَمْ أَقُمْ».

وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى: حَرَصِهِ ﷺ عَلَى الْعِلْمِ، وَأَنَّهُ يَفْضَلُ الْعِلْمَ عَلَى الْمَالِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَعْرِفُ قَدَرَ الْعِلْمِ.

قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ:

❦ قَوْلُهُ: «كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ؟» تَقَدَّمَ فِي بَدْءِ الْخَلْقِ بِلَفْظٍ: «وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ» وَفِي رِوَايَةِ أَبِي مُعَاوِيَةَ: «كَانَ اللَّهُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ» وَهُوَ بِمَعْنَى: كَانَ اللَّهُ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ، وَهِيَ أَصْرُخُ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ أَثْبَتَ حَوَادِثَ لَا أَوَّلَ لَهَا، مِنْ رِوَايَةِ الْبَابِ، وَهِيَ مِنْ مُسْتَشْنَعِ الْمَسَائِلِ الْمُنْسُوبَةِ لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ، وَوَقَفْتُ فِي كَلَامٍ لَهُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ يَرْجِعُ الرِّوَايَةَ الَّتِي فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى غَيْرِهَا مَعَ أَنَّ قَضِيَّةَ الْجَمْعِ بَيْنَ الرِّوَايَتَيْنِ تَقْتَضِي حَلَّ هَذِهِ عَلَى الَّتِي فِي بَدْءِ الْخَلْقِ لَا الْعَكْسِ، وَالْجَمْعُ مُقَدَّمٌ عَلَى التَّرْجِيحِ بِالِاتِّفَاقِ، قَالَ الطَّبِيبِيُّ قَوْلُهُ: «وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ» حَالٌ، وَفِي الْمَذْهَبِ الْكُوْفِيِّ خَبَرٌ وَالْمَعْنَى يَسَاعِدُهُ، إِذِ التَّقْدِيرُ: كَانَ اللَّهُ مُنْفَرِّدًا، وَقَدْ جَوَّزَ الْأَخْفَشُ دُخُولَ الْوَائِ فِي خَبَرِ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، نَحْوُ: كَانَ زَيْدٌ وَأَبُوهُ قَائِمٌ عَلَى جَعْلِ الْجُمْلَةِ خَبَرًا مَعَ الْوَائِ تَشْبِيهًا لِلْخَبَرِ بِالْحَالِ، وَمَالَ التَّوْرِبَشْتِي إِلَى أَنَّهَا جُمْلَتَانِ مُسْتَقْلَتَانِ وَقَدْ تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ فِي بَدْءِ الْخَلْقِ وَقَالَ الطَّبِيبِيُّ: لَفْظَةُ «كَانَ» فِي الْمَوْضِعَيْنِ بِحَسَبِ حَالِ مَفْعُولِهَا، فَالْمَرَادُ بِالْأَوَّلِ الْأَزَلِيَّةِ وَالْقَدَمُ، وَبِالثَّانِي الْحَدُوثُ بَعْدَ الْعَدَمِ، ثُمَّ قَالَ: فَالْحَاصِلُ أَنَّ عَطَفَ قَوْلِهِ: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ عَلَى قَوْلِهِ: «كَانَ اللَّهُ» مِنْ بَابِ الْإِخْبَارِ عَنْ حُصُولِ الْجُمْلَتَيْنِ فِي الْوُجُودِ وَتَفْوِضِ التَّرْتِيبِ إِلَى الذَّهْنِ، قَالُوا: وَفِيهِ بِمَنْزِلَةِ ثَمٍّ، وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: قَوْلُهُ: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ مُعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «كَانَ اللَّهُ». وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْمَعْنَى إِذِ الْإِلَازِمُ مِنَ الْوَائِ الْعَاطِفَةِ الْاجْتِمَاعُ فِي أَصْلِ الثَّبُوتِ، وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ، قَالَ غَيْرُهُ: وَمَنْ ثَمَّ جَاءَ شَيْءٌ غَيْرُهُ، وَمِنْ ثَمَّ جَاءَ قَوْلُهُ: «وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ» لِنَفْيِ تَوْهِمِ الْمَعْنَى، قَالَ الرَّاعِبِيُّ: «كَانَ» عِبَارَةٌ عَمَّا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ، لَكِنَّهَا فِي كَثِيرٍ مِنْ وَصْفِ اللَّهِ تَعَالَى تَنْبِئُ عَنْ مَعْنَى الْأَزَلِيَّةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ قَالَ: وَمَا اسْتَعْمَلَ مِنْهُ فِي وَصْفِ شَيْءٍ مُتَعَلِّقًا بِوَصْفٍ لَهُ هُوَ مَوْجُودٌ فِيهِ فَلِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الْوَصْفَ لَا زَمَ لَهُ أَوْ قَلِيلُ الْإِنْفِكَاءِ عَنْهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُورًا﴾ وَإِذَا اسْتَعْمَلَ فِي الزَّمَنِ الْمَاضِي جَازَ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَعْمَلُ عَلَى حَالِهِ. وَجَازَ أَنْ يَكُونَ قَدْ تَغَيَّرَ نَحْوُ: كَانَ فُلَانٌ كَذَا ثُمَّ صَارَ كَذَا، وَاسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْعَالَمَ حَادِثٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ» ظَاهِرٌ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ

كُلِّ شَيْءٍ سِوَى اللَّهِ وَجَدَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ مُوجُودًا^(١).

هذه المسألة الواقعة أَنَّ الخوضَ فيها مِنْ فضولِ العلم، وهي مسألة التسلسل في الأزَل؛ أي: في الماضي؛ لأنَّ العلماء، وأقصدُ علماء السلفِ وعلماء أهلِ الكلام، اختلفوا في هذه المسألة على ثلاثة أقوال.

القول الأول: منعُ التسلسل في الماضي والمستقبل، وهذا مذهبُ الجهمية، ولهذا يقولون بفناء الجنة والنار، وأنها تفنيان، ولا يبقى شيء مخلوق.

القول الثاني: ومن العلماء مَنْ قال: بجواز التسلسل في الماضي والمستقبل، وقالوا: الذي جَوَّزه في المستقبل لا يمنع أن يكون جائزًا في الماضي؛ لأنَّ قوله ﷺ: «أنت الأول فليس قبلك شيء»، وأنت الآخر فليس بعدك شيء^(٢). على ميزانٍ واحد، فإذا قلتَ بتسلسل الحوادثِ في المستقبل، فمعنى ذلك أَنَّ اللَّهَ تعالى إن تَسَلَّسَتِ الحوادثُ فهو بعدها، فكذلك هي في الماضي وإن تَسَلَّسَتِ فهو قبلها، وهذا كما أَنَّهُ مُقْتَضَى النصِّ، فهو أيضًا مُقْتَضَى العقل؛ لأنَّ الفعل لا يكون إلا بفعل، والمفعول لا يكون إلا بعد الفعل ومهما قلتَ بالتسلسل فلا بدَّ أن يكون المخلوقُ بعد الخالق، وهذا لا يُنافي الأوليّة، ولأنَّا لو قلنا بعدم التسلسل في الماضي لقلنا قبل أن يوجد الفعل يلزم أن يكون اللَّهَ مُعْطَلًا منه، فلماذا؟ هل هو كان غير قادر، ثم قدر أو كان غير مريد ثم أراد؟ إن قلتَ بالأول، وصفتَ اللَّهَ بالعجز، وإن قلتَ بالثاني فما دليلك على أَنَّ اللَّهَ لم يُرد أن يفعل حتى تقول: إن هذا شيءٌ ممتنعٌ؛ وأظنُّ هذا دليلًا واضحًا.

القول الثالث: جوازُ التسلسل في المستقبل دون الماضي، وهذا هو الذي عليه جمهور المتكلمين، فالمستقبلُ يجوزُ التسلسلُ فيه مثل الجنة والنار، إذا كانتا لا تفنيان فذلك معناه التسلسلُ إلى ما لا نهايةَ له، لكن في الماضي لا يجوزُ.

ولكن عند التأمل يتبين أن ما ذهب إليه شيخ الإسلام رحمه الله وجماعة من أهل العلم هو الصواب، فإنَّه إذا جازَ التسلسلُ في المستقبل فما الذي يمنعه في الماضي، فالحديث والآيةُ ألوزانُ فيهما واحدٌ «أنت الأول فليس قبلك شيء»، وأنت الآخر فليس بعدك شيء» فهما متوازيان، فإذا جازَ التسلسلُ في الآخرة جاز في الأوليّة، ولا شك.

ونقول بالطريق العقلي: إذا قلنا: إنَّه لا تسلسل في الحوادث، يلزم أن اللَّهَ تعالى قد أتى عليه وقتٌ لم يفعل، فلماذا؟ إن قلتَ لعدم القدرة، وهو لازمٌ له؛ لأنه إذا قال ممتنعٌ. فمعناه أَنَّهُ غيرُ قادرٍ، وإن قلتَ بعدم القدرة لزم أن تصِفَ الربَّ بالعجز، وإن قلتَ لعدم الإرادة صار الأمرُ ممكنًا، وهذا

(١) انظر «فتح الباري» (١٣/ ٤١٠).

(٢) رواه مسلم (٢٧٣١).

هو المطلوب؛ يَعْنَى: أَنَّهُ لَمْ يُرَدْ وَلَكِنْ لَوْ أَرَادَ لِحَصَلِ، وَهَذَا هُوَ الْمَطْلُوبُ.
فهؤلاء يقولون: تسلسل الحوادث في الماضي ممتنع عقلاً ولا يمكن، وفي المستقبل جائز عقلاً
وممكن.

ونحن نقول: إِنَّه جائز في الماضي والمستقبل، والدليل في هذا واضح، الدليل على أَنه جائز في
الماضي جوازُه في المستقبل، إذ لا فرق، وهذه المسألة كما سبق من فضول العلم الذي غيره أهمُّ منه،
لكننا يجب أن نعتقد أَنَّ اللَّهَ فعَّالٌ لما يريدُ لم يزل، ولا يزال كذلك لم يزل ولا يزال فعَّالاً لما يريدُ، لكنَّ
المخلوقات التي لم يُخْبِرْ عنها، وهي سابقةٌ أزليةٌ ما نعرفُ عنها شيئاً، هذه يجب أن نقول: لا نعلمُها
ولا نعلمُ ماذا خلقَ اللَّهُ قَبْلَ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، إِنَّ كَانَ هُنَاكَ مَخْلُوقٌ، لكنَّ نعلمُ أَنَّهُ خَلَقَ الْقَلَمَ
قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، وَأَنَّ هُنَاكَ مَخْلُوقَاتٍ، وَلكنَّا لم نُخْبِرْ عنها، فما
أُخْبِرْنَا عنه من المخلوقات قَبْلَ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَجَبَ عَلَيْنَا التَّسْلِيمُ، وَقُلْنَا: إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ
شَيْءٍ قَدِيرٌ، وكما لا يستحيلُ دوامُ أفعاله في المستقبل فلا يستحيلُ دوامُ أفعاله في الماضي.

وَأَمَّا اسْتِثْنَاءُ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ لِمَذْهَبِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَلَا شَكَّ أَنَّ شَيْخَ
الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَكَلَّمَ فِيهِ نَاسٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَعَ أَنَّ الصَّوَابَ مَعَهُ، وَالْحَقُّ مَعَهُ، لَكِنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ -
رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ- فِي مَقَامِ الرَّدِّ يَخْطِئُونَ رَدَّهُمْ بِالسَّبِّ لِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْغَيْرَةِ عَلَى مَا يَتَقَدَّرُونَ أَنَّهُ بَاطِلٌ،
وَهَذِهِ زَلَّةٌ مِنَ ابْنِ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ نَسَأَلَ اللَّهَ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُ، وَسَيَلْتَنِي مَعَهُ عِنْدَ اللَّهِ ﷻ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا يَوْمَ
الْقِيَامَةِ.

وَمِنَ الْمُسْتَحْسِنِ أَنْ تَطْلُعُوا عَلَى قَصِيدَتَيْنِ فِي أَوَّلِ مَنْهَاجِ السَّنَةِ الطَّبَعَةِ الْقَدِيمَةِ ذَكَرَ فِيهَا أَحَدُ
الْأَعْدَاءِ لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ مَسَائِلَ كَثِيرَةً يَشْنَعُ فِيهَا عَلَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ آخَرُ مِنْ
أَهْلِ الْحَقِّ فَرَدَّ عَلَيْهِ وَعَلَى قَافِيَةٍ وَاحِدَةٍ وَوَزَنَ وَاحِدٌ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤١٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ،
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ بَيْنَ اللَّهِ مَلَأَى لَا يَغِيضُهَا نَفَقَةُ سَحَاءِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مِنْذُ خَلَقَ
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فَإِنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ مَا فِي يَمِينِهِ، وَعَرَّشُهُ عَلَى الْمَاءِ وَيَبْدُهُ الْآخَرَى الْفَيْضُ - أَوْ الْقَبْضُ -
يَرْفَعُ وَيَخْفِضُ»^(١).

هَذَا الْحَدِيثُ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ وَبَيَّنَّا مَعْنَى قَوْلِهِ: «فَإِنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ مَا فِي يَمِينِهِ» مِنْ هَذَا الْإِنْفَاقِ؛ لِأَنَّ
التَّقْدِيرَ أَنَّ الْإِنْفَاقَ كَانَ عَلَى أَمْرٍ خَارِجٍ، فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَى أَمْرٍ خَارِجٍ فَإِنَّهُ لَا يَنْقُصُ اللَّهُ شَيْئاً مَعَ أَنَّ الْكُلَّ

في ملك الله ﷻ، وإِنَّا قُلْنَا ذَلِكَ؛ لئَلَّا يَقُولَ قَائِلٌ: معلومٌ أَنَّهُ لا ينقصُ ما في يمينِهِ إِذَا أَنْفَقَ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا يَنْفَقُ فِي مَلِكِهِ، فَهُوَ كَمَا لو أَنَّ الْإِنْسَانَ أَخْرَجَ الدَّرَاهِمَ مِنْ حَجَرَةٍ وَجَعَلَهَا فِي حَجَرَةٍ أُخْرَى، أَوْ مِنْ دُولَابٍ وَجَعَلَهَا فِي دُولَابٍ آخَرَ، فَإِنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ مَلِكِهِ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ فِي هَذَا نَقْصٌ لَكِنْ هُوَ عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ الْإِنْفَاقَ كَانَ خَارِجًا، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَنْقُصْ مَا فِي يَمِينِهِ، الشَّاهِدُ لِلْبَابِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ قَوْلُهُ: «وَعَرَّشُهُ عَلَى الْمَاءِ».

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٢٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: جَاءَ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ يَشْكُو فَعَجَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «اتَّقِ اللَّهَ، وَأَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ». قَالَ أَنَسٌ: لَوْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَاتِبًا شَيْئًا لَكُنَّ هَذِهِ. قَالَ: فَكَانَتْ زَيْنَبُ تَفْخَرُ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: زَوَّجَكُنَّ أَهَالِيكُنَّ، وَزَوَّجَنِي اللَّهُ تَعَالَى مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَوَاتٍ^(١). وَعَنْ ثَابِتٍ «وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ» نَزَلَتْ فِي شَأْنِ زَيْنَبَ وَزَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ.

قوله: «قَالَ أَنَسٌ» في نسخة - عندنا -: «قَالَ أَنَسٌ: قالت عائشة»، وفي نسخة أخرى: «قالت عائشة».

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا: قَوْلُهُ: «مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَوَاتٍ». وَذَلِكَ أَنَّ الْعَرْشَ فَوْقَ السَّمَوَاتِ فَيَكُونُ اللَّهُ ﷻ فَوْقَ السَّمَوَاتِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَلَيُعْلَمُ أَنَّ هُنَاكَ اسْتَوَاءٌ وَعُلُوٌّ، فَالِاسْتَوَاءُ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ، وَبَيَّنَّا أَنَّهُ مِنَ الصِّفَاتِ الْفَعْلِيَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِمُشَبِّهَتِهِ، أَمَّا الْعُلُوُّ فَإِنَّهُ مِنَ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَةِ الْلاَزِمَةِ لَهُ، فَهُوَ دَائِمًا أَرْلًا وَأَبَدًا فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ، وَلَيْسَ فَوْقَهُ شَيْءٌ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ».

وهذا الحديث: في قصة زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ وَزَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وتوجد روايات كثيرة رُوِيَتْ حَوْلَ هَذِهِ الْقِصَّةِ ضَعِيفَةٌ لَا تَصُحُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَيْهِ وَلَا تَلِيْقُ بِمَقَامِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالنَّبِيُّ ﷺ نَصَحَ زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ أَنْ يُبْقِيَ زَوْجَتَهُ عِنْدَهُ وَلَمْ يُضْمِرْ فِي قَلْبِهِ إِلَّا أَنَّ زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ يُبْقِيهَا عِنْدَهُ، وَإِنْ كَانَ الرَّسُولُ ﷺ حِينَ أَشَارَ عَلَيْهِ هَذِهِ الْمَشُورَةُ فِي قَلْبِهِ أَشْيَاءَ، اللَّهُ أَعْلَمُ بِهَا، فَلَعَلَّهُ ﷺ خَافَ أَنْ يَطْلُقَهَا ثُمَّ يَتَزَوَّجَهَا الرَّسُولُ ﷺ فَيَكُونُ فِي هَذَا إِشْكَالٌ عِنْدَ النَّاسِ؛ لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ ابْنَ النَّبِيِّ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ امْرَأَتَهُ مِنْ تَبْنَاءَ، وَلَكِنَّ اللَّهَ ﷻ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ لِلْخَلْقِ أَنَّ الْمُتَبَنَّى يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ زَوْجَةً مِنْ تَبْنَاءَ قَالَ: «فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا»^(٢) وَطَلَّقَهَا رَغْبَةً عَنْهَا «زَوْجَتُكَ لَيْكِي لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَقْعُورًا»^(٣) فَتَزَوَّجَهَا النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ أَنْ طَلَّقَهَا زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ، وَبِذَلِكَ زَالَتْ هَذِهِ الْمَشْكَلَةُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٢١- حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ بَحْمَى، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ طَهْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: نَزَلَتْ آيَةُ الْحِجَابِ فِي زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ وَأَطْعَمَ عَلَيْهَا يَوْمَئِذٍ خُبْرًا وَلَحْمًا وَكَانَتْ تَفْخَرُ عَلَى نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ وَكَانَتْ تَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ أَنْكَحَنِي فِي السَّمَاءِ^(١).
هذا كالأول فيه إثباتُ علوِّ الله ﷻ، وأهل السنَّة والجماعة يُثَبِّتُونَ علوَّ الله في ذاته وصفاته، ويقولون: إِنَّ العلوَّ نوعان: علوُّ ذاتٍ، وعلوُّ صفة.
أَمَّا علوُّ الذات: فهو أَنَّهُ ﷻ فوق عبادِهِ.

وَأَمَّا علوُّ الصفات: فهو أَنَّ جَمِيعَ صفاته عُلِّيَا، ليس فيها نقصٌ بوجهٍ مِنَ الوجوه، وأهل التعطيل أنكَرُوا الأول، وقالوا: إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ عَالِيَا بِذَاتِهِ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ جَلٌّ وَعَلَا بِذَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ، فَاللَّهُ فِي الْأَرْضِ فِي السَّمَاءِ فِي الْبَرِّ وَفِي الْبَحْرِ وَفِي الْجَوِّ وَفِي الْمَسَاجِدِ وَفِي الْبُيُوتِ وَفِي كُلِّ شَيْءٍ فَهُوَ حَالٌّ فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْجَهْمِيَّةِ الْحُلُولِيَّةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا بِذَاتِهِ فِي أَيِّ مَكَانٍ كُنَّا.

وَمِنْهُمْ الَّذِينَ أَنْكَرُوا الْعُلُوَّ، وَقَالُوا: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ فَوْقَ وَلَا تَحْتُ وَلَا يَمِينُ وَلَا شِمَالٌ وَلَا مُتَصِلٌ وَلَا مُنْفَصِلٌ، فَقِيلَ لَهُمْ: هَذِهِ الْأَوْصَافُ أَوْصَافٌ لِلْمَعْدُومِ، لَوْ قِيلَ لَنَا: صِفُوا لَنَا الْمَعْدُومَ بِأَبْلَغٍ مِنْ هَذِهِ الْأَوْصَافِ مَا وَجَدْنَا إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا مَعَ أَنَّهَا كَمَا تَرَوْنَ أَوْصَافًا سَلْبِيَّةً، وَأَهْلُ التَّعْطِيلِ يَصِفُونَ اللَّهَ بِالْأَوْصَافِ السَّلْبِيَّةِ دُونَ الْإِيجَابِيَّةِ، أَمَّا أَهْلُ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ فَقَالُوا: إِنَّ اللَّهَ ﷻ فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ فَوْقَ عِبَادِهِ، وَقَالُوا: إِنَّ الْأَدْلَةَ عَلَى عُلُوِّ اللَّهِ ﷻ مُتَنَوِّعَةٌ، بَلْ جَمِيعُ أَصُولِ الْأَدْلَةِ تَشْهَدُ بِذَلِكَ، الْكِتَابُ وَالسَّنَةُ وَإِجْمَاعُ السَّلَفِ وَالْعَقْلُ وَالْفِطْرَةُ، خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ مِنَ الْأَدْلَةِ -وَلَا يَوْجَدُ سِوَى هَذِهِ الْأَدْلَةِ- كُلُّهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ ﷻ فَوْقَ عِبَادِهِ.

* فَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مَا لَا يُحْصَى مِنَ الْأَدْلَةِ عَلَى عُلُوِّ اللَّهِ، عَلَى وَجْهِ مُتَنَوِّعَةٍ مِنْهَا قَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ وَ ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [١٠: ١٠] وَ ﴿سَيِّحُ أَسْمَرِكَ الْأَعْلَى﴾ [١٠: ١٠] وَ ﴿تَنْزِيلُ الْمَلَكِكَةِ وَالرُّوحِ إِلَيْهِ﴾ [١٠: ١٠] وَالْآيَاتُ فِي ذَلِكَ كَثِيرَةٌ وَقَوْلُهُ: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [١٠: ١٠] لِأَنَّ النُّزُولَ يَكُونُ مِنْ أَعْلَى إِلَى أَسْفَلَ.

أَمَّا السَّنَةُ: فَكَذَلِكَ، جَاءَتْ بِأَنْوَاعِهَا الثَّلَاثَةِ -بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ وَالْإِقْرَارِ- تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ.

أَمَّا الْقَوْلُ: فَإِنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ يَسْبُحُ اللَّهَ تَعَالَى فِي سَجُودِهِ وَيَقُولُ: «سُبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى»^(١) وَالْأَحَادِيثُ عَنْهُ فِي إِثْبَاتِ ذَلِكَ كَثِيرَةٌ.

(١) انظر: ما أخرجه مسلم (١٤٢٨).

(٢) رواه مسلم (٧٧٢).

وأما الفعل: فَإِنَّهُ لَمَّا اسْتَشْهَدَ الْأُمَّةَ عَلَى إِبْلَاغِهِ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ وَهُوَ يَخْطُبُ النَّاسَ، وَيَقُولُ: «أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ» قَالُوا: نَعَمْ، فَيَرْفَعُ أَصْبَعَهُ إِلَى السَّمَاءِ، وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ» ^(١) هَذِهِ إِمَارَةٌ إِلَى أَنَّ اللَّهَ فِي الْعُلُوِّ، وَكَذَلِكَ مَدُّ يَدِهِ إِلَى السَّمَاءِ حِينَمَا اسْتَسْقَى، وَاسْتَصْحَى ^(٢)، هَذِهِ دَلَالَةٌ بِالْإِمَارَةِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَوْقَ.

وَأَمَّا الْإِقْرَارُ: فَهُوَ قَدْ أَقَرَّ الْجَارِيَةُ الَّتِي سَأَلَهَا: «أَيْنَ اللَّهُ» قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ. قَالَ: «أَعْنَيْهَا فَإِنَّهَا مُؤَمَّنَةٌ» ^(٣). وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ: إِجْمَاعُ السَّلَفِ، فَقَدْ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّهُ طَالَعَ مَا أُمَكَّنَهُ مِنْ كِتَابِ السَّلَفِ فَلَمْ أَجِدْ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ فِي السَّمَاءِ أَوْ أَنْكَرَ الْفَوْقِيَّةَ أَوْ الْعُلُوَّ ^(٤). وَأَمَّا الْعَقْلُ: فَإِنَّا نَقُولُ: هَلِ الْعُلُوُّ صِفَةُ كِمَالٍ أَوْ السُّفْلُ هُوَ صِفَةُ الْكِمَالِ؟ الْجَوَابُ: الْأَوَّلُ فَإِذَا كَانَ الْعُلُوُّ صِفَةَ كِمَالٍ، وَكَانَ السُّفْلُ صِفَةَ نَقْصٍ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ مُتَصِفًا بِالْكَمَالِ عَقْلًا.

وَأَمَّا الْفِطْرَةُ: فَظَاهِرَةٌ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ حِينَمَا يَذْكُرُ رَبَّهُ بِقَلْبِهِ لَا يَجِدُ قَلْبَهُ يَتَطَلَّعُ أَوْ يَرْتَفِعُ إِلَّا إِلَى السَّمَاءِ، بِفِطْرَتِهِ بِدُونِ أَنْ يُلَقِّنَ، وَيَدُونِ أَنْ يَذْرُسَ، حِينَمَا يَقُولُ: يَارَبِّ: يَجِدُ مِنْ قَلْبِهِ ضَرُورَةً لَطَلِبِ الْعُلُوِّ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْفِطْرَةَ تَدُلُّ عَلَى عُلُوِّ اللَّهِ ﷻ، وَيَقَالُ: إِنَّ أَبَا الْمَعَالِي الْجَوِينِيَّ الْمَلَقَّبَ بِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ كَانَ يَقْرُرُ فَيَقُولُ: كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ أَوْ كَانَ اللَّهُ وَلَا شَيْءٌ، وَهُوَ الْآنَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ. يَرِيدُ بِهَذَا أَنْ يَنْكَرَ اسْتَوَاءَ اللَّهِ عَلَى الْعَرْشِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ اللَّهُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ وَكَانَ الْآنَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ لَا يَسْتَوِيَ عَلَى الْعَرْشِ، وَهُوَ يَرِيدُ أَنْ يَقَرَّرَ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ اللَّهَ لَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ فَوْقَ، فَقَالَ لَهُ أَبُو الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَا شَيْخُ دَعْنَا مِنْ ذِكْرِ الْعَرْشِ -يَعْنِي: أَنَّ الْاسْتَوَاءَ عَلَى الْعَرْشِ دَلِيلُهُ السَّمْعُ لَا تَقْتَضِيهِ الْفِطْرَةُ، وَلَوْ لَا أَنَّ اللَّهَ أَخْبَرَنَا أَنَّهُ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ مَا عَلِمْنَا بِهَذَا- وَلَكِنْ أَخْبَرْنَا عَنْ هَذِهِ الضَّرُورَةِ مَا قَالَ عَارِفٌ قَطُّ يَا اللَّهَ، إِلَّا وَجَدَ بِقَلْبِهِ أَوْ مِنْ قَلْبِهِ ضَرُورَةً لَطَلِبِ الْعُلُوِّ، مَا قَالَ الْإِنْسَانُ يَارَبِّ. إِلَّا وَجَدَ قَلْبَهُ يَرْتَفِعُ إِلَى السَّمَاءِ، فَصَرَخَ أَبُو الْمَعَالِي وَجَعَلَ يَضْرِبُ عَلَى رَأْسِهِ وَيَقُولُ: حَيْرَنِي الْهَمْدَانِيُّ حَيْرَنِي ^(٥)، يَعْنِي: أَنَّهُ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَجِيبَ عَنْ هَذِهِ الْفِطْرَةِ فَتَبَيَّنَ الْآنَ أَنَّ أدلة العُلُوِّ خمسة أنواع: الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَإِجْمَاعُ السَّلَفِ وَالْعَقْلُ وَالْفِطْرَةُ.

❖ قَوْلُهَا: «أَنْكَحْنِي اللَّهُ فِي السَّمَاءِ» وَقَوْلُ الْجَارِيَةِ: «فِي السَّمَاءِ» هَلِ هَذَا الْمَعْنَى. يَعْنِي عَلَى السَّمَاءِ؟

الْجَوَابُ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مَوْجُودَةٌ فِي الْقُرْآنِ: «أَأَمِنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ» وَالْمَعْرُوفُ أَنَّ «فِي»

(١) رواه مسلم (١٢١٨).

(٢) رواه البخاري (١٠١٤، ١٠١٥)، ومسلم (٨٩٧).

(٣) رواه مسلم (٥٣٧).

(٤) انظر «تلييس الجهمية» (٢/٤٥).

(٥) أورد هذه القصة ابن أبي العز في شرحه على «العقيدة الطحاوية» (ص ٢٩١).

للظرفية، فإذا جعلناها للظرفية صار في هذا إشكال؛ لأنَّ الظرف يحيط بالمظروف، وهو أوسع منه، فالظرف أوسع من المظروف، إذا قلت: الماء في الكأس، أيها أوسع؟ الكأس؛ لأنه يحيط بالماء فيبقى في هذا إشكال، وأجاب أهل العلم عن ذلك بأحد وجهين:

الوجه الأول: أن تكون «في» للظرفية، والسماء بمعنى العلو؛ لأنَّ السماء تطلق على العلو في اللغة العربية، وفي القرآن، قال الله تبارك وتعالى: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً ۖ وَاتَّخَذْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ جعل الإنزال من السماء والمراد به هنا العلو قطعاً، لا السماء التي هي السقف المحفوظ، والدليل على هذا قوله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِينَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٦٤]. ومعلوم أن المطر ينزل من السحاب: ﴿أَنْزَرَهُ أَنْ اللَّهُ يُزَيِّجُ سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَامًا فَتَرَى الْوَدَّكَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ﴾ [التكوير: ٤٣] وعليه يكون «في» للظرفية، والسماء بمعنى العلو، والعلو اللانهائي فوق السموات ولا إشكال في هذا.

والوجه الثاني: قالوا: إنَّ «في» بمعنى «على» وليست للظرفية، والسماء هي السموات، وحيث نحتاج إلى شاهد يُؤيد به القول بأنَّ «في» بمعنى «على»، فاستشهدوا لذلك بقول فرعون للحريرة ﴿وَأَصْلَيْتُكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١] في جدوع النخل؛ يعني: على جذع النخل؛ لأنه ليس المعنى أنه يشق الجذع ثم يصلب الرجل فيه، بل يصلبه على الجذع، وقوله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ أَنْظَرُوا كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ [الحج: ١١]. ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾. أي: عليها؛ لأنَّ ديار المُكذِّبين نشاهدوها على سطح الأرض، وليست في جوفها وبهذا يزول الإشكال.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٢٢- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَمَّا قَضَى الْخَلْقَ كَتَبَ عِنْدَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي»^(١).

قوله: «كَتَبَ عِنْدَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ: إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي» وهذه الكتابة فرضها الله ﷻ على نفسه، كما قال تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنْهُمْ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا يَجْهَلُونَ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤].

والشاهد في هذا الحديث قوله: «عِنْدَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ».

وفيه من الصفات: الرحمة والغضب، واعلم أن الرحمة المضافة إلى الله تنقسم إلى قسمين رحمة مخلوقة، ورحمة هي صفته غير مخلوقة.

فالرحمةُ المخلوقةُ سُمِّيَتْ بذلك؛ لأنَّها مِنْ آثارِ الرحمةِ، وهي محلُّ الرحمةِ، ومسكنُ الرِّهَاءِ، وتلك هي الجنةُ، حيثُ قَالَ اللهُ لها: «أَنْتِ رَحْمَتِي أَرْحَمُ بِكَ مِنْ أَشَاءِ»^(١). هذه الرحمةُ التي أضافها اللهُ إلى نفسه رحمةً مخلوقةً.

وأما الرحمةُ التي هي صفتهُ، وهي غيرُ مخلوقةٍ، تنقسمُ أيضًا إلى قسمين: عامةٍ وخاصَةٍ؛ فالعامةُ: هي الشاملةُ لجميعِ الخلقِ، حتى الكافرِ يدخلُ في رحمةِ اللهِ يَرْزُقُهُ اللهُ ﷻ معاشًا ومسكنًا، وقوةً في بدنه، وفي عقله، كلُّ هذا من الرحمةِ، ينعمُ عليهم بأنواعِ النعم، إنزالُ المطرِ، وإنباتُ النباتِ، وما أشبه ذلك، هذه رحمةٌ عامةٌ للمؤمنين وللكافرين، وهي رحمةٌ دنيويةٌ، قاصرةٌ في ذاتها وفي زمنها وفي موضعها.

القسمُ الثَّاني: الرحمةُ الخاصَّةُ وهي خاصَّةٌ بالمؤمنين، وهذه رحمةٌ تتصلُّ بها رحمةُ الآخرةِ، فيُرحمُ المؤمنون في الدنيا وفي الآخرةِ.

فإنَّ قَالَ قائلٌ: هذه الرحمةُ التي جعلها اللهُ ﷻ في قلوبِ المخلوقاتِ، فتجدُ أنَّ الإنسانَ يرحمُ الضعيفَ مِنَ الصغارِ والشيوخَ والعجائزَ والمرضى، ويرحمُ الدوابَّ والبهائمَ، وكذلك الدوابُّ فيما بينها تتراحمُ، فنقولُ: هذه الرحمةُ صفةٌ للراحمِ، مَنْ هذا الراحمُ؟ هو المخلوقُ، والمخلوقُ وصفاتهُ مخلوقةٌ، فالرحمةُ التي وضعها اللهُ في قلوبِ البشرِ وغيرِ البشرِ، هذه رحمةٌ مخلوقةٌ؛ لأنَّها وصفٌ لا اللهُ، ولكن للراحمِ، ولهذا جاء في الحديث: «الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ» «ومن لا يرحمُ لا يرحمُ»^(٢). لكن هذه رحمةٌ مخلوقةٌ لا تتعلقُ بصفةِ اللهِ ﷻ، وإنَّما هي من خلقِ اللهِ في عبادهِ.

وفي الحديث: إثباتُ الغضبِ، والغضبُ وصفٌ يحصلُ بفعلٍ ما يكرهه الغاضِبُ، حيثُ يشعرُ بالقدرةِ على الانتقامِ فهو وصفٌ انفعاليٌّ لا فعليٌّ، يحصلُ إذا وجدَ ما يكرهه الغاضِبُ مع شعوره بالقدرةِ على الانتقامِ، الحزنُ أو الحُزْنُ قريبٌ منه لكنَّه يحصلُ مِنَ الحازِنِ لعدمِ قدرتهِ على الانتقامِ، فالفرقُ الآنَ بينَ الحُزْنِ وبينَ الغضبِ، أنَّ الغاضِبَ يشعرُ بالقدرةِ على الانتقامِ، والحازِنُ لا يشعرُ بذلك بل يشعرُ بالضعفِ وعدمِ القدرةِ، ولهذا لا يوصفُ اللهُ بالحزنِ، ويوصفُ بالغضبِ وغضبُ اللهِ ﷻ هو صفةٌ من صفاتهِ الفعليةِ؛ لأنَّه يتعلقُ بمشيئتهِ، وقد سبقَ لنا القولُ بأنَّ كُلَّ صفةٍ ذاتٍ سببُ فإنَّها من الصفاتِ الفعليةِ، وهو حقيقيٌّ، لكنَّ أهلَ التعطيلِ أنكروا هذه الصفةَ؛ لأنَّها صفةٌ فعليةٌ، وقد سبقَ أنَّهم يُنكرون جميعَ الصفاتِ الفعليةِ بحجةِ أنَّ الصفاتِ الفعليةَ حادثةٌ، والحادثُ لا يقومُ إلَّا بحادثٍ، وقد بيَّنا بطلانَ ذلك، هم أيضًا أنكروها مِنْ وجهٍ آخرَ، قالوا: إنَّ الغضبَ غليانٌ دمِ القلبِ؛ لطلبِ الانتقامِ، واللهُ منزَّهٌ عن ذلك فنقولُ: هذا الغضبُ الذي وصفتُموه

(١) رواه البخاري (٤٨٥٠)، ومسلم (٢٨٤٦).

(٢) رواه البخاري (٧٣٧٧)، ومسلم (٩٢٣).

بهذا الوصف غضبُ المخلوق، أما غضبُ الخالق فإنه لا يماثل غضبَ المخلوق. ويقولون: نحن نُفسِّرُ الغضبَ بأحد أمرين: إمَّا بإرادة الانتقام أو بالانتقامِ نفسه؛ لأنهم يثبتون الإرادة لله، أو بالانتقام لنفسه لأن الانتقام فعل منفصل. الانتقام أداة منفصلة عن الله ليس من صفاته، حاصل من الإرادة والقدرة، لأن المرید القادر هو الذي يقدر على أن يتقمم، ولهذا فسروه إمَّا بإرادة الانتقام أو الانتقام نفسه، وسبق لنا بيان بطلان هذا التفصيل، وقلنا: إن قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَوْا آتَمَّوْنَا أَنْفُسَنَا مِنْهُمْ﴾ [التوبة: ٥٥] تردُّ هذا التفصيل؛ لأنه جعل الانتقام غير الأسف غير الغضب، والأسف هنا بمعنى الغضب، ثم نقول لهم: إن إرادة الانتقام إنما تكون عند القدرة على الانتقام وبذلك يحصل الغضب في الغالب، فما المانع من أن يوصف الله بذلك وهو صفة كمال إذا وجد سببه.

٧٤٢٣- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنِي هِلَالٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَأَقَامَ الصَّلَاةَ، وَصَامَ رَمَضَانَ، كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ هَاجِرًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ جَلَسَ فِي أَرْضِهِ النَّبِيِّ وَلَدَ فِيهَا»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا تُنَبِّئُ النَّاسَ بِذَلِكَ قَالَ: «إِنْ فِي الْجَنَّةِ مِائَةٌ دَرَجَةٍ أَعَدَّهَا اللَّهُ لِلْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِهِ، كُلُّ دَرَجَتَيْنِ مَا بَيْنَهُمَا كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، فَإِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ فَسَلُّوهُ الْفَرْدَوْسَ، فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الْجَنَّةِ وَأَعْلَى الْجَنَّةِ وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ وَمِنْهُ تَفَجَّرُ أَنْهَارُ الْجَنَّةِ»^(١).

الشاهد من هذا قوله: «أوسط الجنة وأعلى الجنة، وفوقه - وفي رواية بالرفع (فوقه) - عرش الرحمن، ومنه - أي من الفردوس - تفجر أنهار الجنة».

هذا الحديث فيه: فوائد فقهية وفوائد عقدية:

الفقهية: قوله ﷺ: «مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَأَقَامَ الصَّلَاةَ، وَصَامَ رَمَضَانَ - كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ». ولم تذكر الزكاة والحج مع أنها من أركان الإسلام ولا بد منهما، ومن لم يترك فإنه على خطر، وإن كان الصحيح أنه لا يكفر لكنه على خطر، وكذلك الحج ذهب كثير من العلماء إلى أن من لم يحج مع قدرته فهو كافر؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [التوبة: ٩٧]. ولعل الراوي نسي فحذفها وإلا فلا بد من ذكرهما.

وكذلك من المسائل الفقهية:

أن الإنسان إذا كان في بلد كفر وقدر على أن يقوم بدينه، فإنه لا تجب عليه الهجرة، لكن إذا لم يقدر على إظهار دينه وجب عليه أن يهاجر، وهذا هو الصحيح أن الهجرة باقية إلى أن تقوم الساعة؛ لقول النبي ﷺ: «لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة، ولا تنقطع التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها».

مغربها»^(١). وأما مَنْ قال من أهل العلم: إن الهجرة انقطعت بفتح مكة؛ لقول النبي ﷺ: «لا هجرة بعد الفتح»^(٢). وقال: إن هذا ثابت في الصحيحين بخلاف الأول، فيقال: إننا لا نحتاج إلى الترجيح إلا حيث تعذر الجمع، فإذا أمكن الجمع آمننا بالدليلين جميعاً، ويكون معنى قوله: «لا هجرة بعد الفتح»؛ أي من مكة، ولكن جهاداً وعلم، أما من غير مكة فمتى وجد السبب الموجب للهجرة فإن الهجرة تجب.

وفيه من المسائل العقدية: أن في الجنة مائة درجة أعدها الله للمجاهدين في سبيله، وهل هذا الحديث يدل على أنه ليس في الجنة إلا مائة درجة؟

الجواب: لا، يدل على أن في الجنة مائة درجة للمجاهدين في سبيل الله، على حسب مراتبهم، كل درجتين ما بينهما كما بين السماء والأرض. وما أعظم ما بين الدرجتين!! كما بين السماء والأرض، مائة اضربها في ما بين السماء والأرض، فإنها تبلغ عدداً كبيراً، لكن الجنة واسعة وأفقها واسع وبعيد وعميق.

ومما يستفاد من الحديث: أن الإنسان إذا سأل الله أن يسأل الأكمل والأعلى. لأن فضل الله واسع، ولا يحقرن نفسه، فيقول: لست بأهل لذلك، بل يسأل مُتَهَيِّ رغبته، ويأخذ بالأكمل فالأكمل، لقوله: «سلوه الفردوس، فإنه أوسط الجنة وأعلى الجنة».

ومنها: أن الجنة مثل الخيمة؛ وذلك لأن الفردوس وسط الجنة وأعلى الجنة، ولا يكون وسطاً وأعلى إلا إذا كان مثل القبة؛ لأنه لو كان مُسَطَّحاً لم يكن وسط الجنة، بل يكون أعلى الجنة أو فوق الجنة، ولكنه ليس هو الوسط، فالوسط الأعلى لا بد أن يكون مثل القبة. وكما جاء في الحديث أن عرش الله ﷻ على سماواته مثل القبة^(٣) وبه يتبين أن هذا الكون السموات والأرضين أنها مكورة، يعني: بعضها محيط بالثاني من كل جانب.

ومن فوائد الحديث: أن عرش الله ﷻ هو سقف هذه الدرجة أو هذا المكان من الجنة الذي هو الفردوس؛ لأن قوله: «وفوقه عرش الرحمن». لولا أنه هو السقف لكان الذي فوقه هو سقفه، ولا سيما على رواية الرفع (فوقه) عرش الرحمن، بأنه صريح؛ لأن عرش الرحمن بمنزلة السقف للفردوس.

٧٤٢٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ -هُوَ التَّمِيمِيُّ-

(١) رواه أبو داود (٢٤٧٩)، وأحمد (٩٩/٤) والبيهقي (١٧/٩)، والدارمي (٣١٢/٢)، وصححه الشيخ الألباني كما في تعليقه على سنن أبي داود؛ وانظر: «إرواء الغليل» (٣٣/٥)، (١٢٠٨).

(٢) رواه البخاري (٢٧٨٣)، ومسلم (١٣٥٣).

(٣) رواه أبو داود (٤٧٢٦)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٢٣٩/١) والآجري في الشريعة (٦٨٦). وقد انتصر للحديث ابن القيم رحمه الله في «تهذيب سنن أبي داود» ورد على من طعن في سنده. انظر: حاشيته «عون المعبود» (١١/١٣) «تهذيب سنن أبي داود».

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ فَلَمَّا غَرَبَتِ الشَّمْسُ قَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ هَلْ تَدْرِي أَيْنَ تَذْهَبُ هَذِهِ؟» قَالَ: قُلْتُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ: «فَإِنَّمَا تَذْهَبُ تَسْتَأْذِنُ فِي السُّجُودِ فَيُؤْذَنُ لَهَا وَكَأَنَّهَا قَدْ قِيلَ لَهَا ارْجِعِي مِنْ حَيْثُ جِئْتِ فَتَطْلُعُ مِنْ مَغْرِبِهَا» ثُمَّ قَرَأَ: ﴿ذَلِكَ مُسْتَقَرٌّ لَهَا فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ^(١)».

الشاهد قوله: «فإنما تذهب تستأذن في السجود.... إلى آخره». في بعض الروايات: «تسجد تحت العرش»، والبحارِيُّ لم يأت في هذا اللفظ. وهذا من تصرفاته الكثيرة بِحَدِّثِهِ أَنَّهُ يَأْتِ بِالْحَدِيثِ وَإِنْ لَمْ يَوْجِدْ لَهُ الشَّاهِدَ لِأَجْلِ أَنْ يَعْتَنِيَ الطَّالِبُ بِالْبَحْثِ عَنِ اللفظ الآخر الذي فيه ذِكر ما يكونُ شاهداً للباب، أحياناً يكون الحديث قد ورد في الصحيح نفسه، وكأنه يقول: أرجع ابحث في الصحيح حتى تجد اللفظ الذي يكون شاهداً للترجمة وأحياناً لا يكون في الصحيح، لأنه ليس على شرطه، وهذا بِحَدِّثِهِ مِنْ حُسْنِ تَصْرِفِهِ فِي التَّالِيفِ؛ لِأَنَّ هَذَا يَشُدُّ الطَّالِبَ عَلَى الْبَحْثِ وَالْمُنَاقَشَةِ.

وفي هذا الحديث: دليلٌ واضحٌ على أن الشمس هي التي تجري في الأفق وتدور على الأرض؛ لأنه قال: أين تذهب؟ فأسند الذهاب إليها، والأصل أن إسناد الفعل لمن قام به على وجه الحقيقة لا على وجه المجاز، وكذلك في القرآن ﴿وَرَبَّى الشَّمْسُ إِذَا طَلَعَتْ تَزْوُورُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ﴾ [الشعراء: ١٧]. فهذه أربعة أحوال كلها مضافة إلى الشمس ﴿إِذَا طَلَعَتْ تَزْوُورُ﴾، ﴿وَإِذَا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ﴾. وكذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [٣٣] ﴿أَي تَغَطَّتْ بِهِ، كُل هَذِهِ النُّصُوصِ ظَاهِرُهَا أَنَّ الشَّمْسَ هِيَ الَّتِي تَدُورُ عَلَى الْأَرْضِ، وَهَذَا مَا نَعْتَقِدُهُ إِلَى الْآنَ، وَلَمْ يَتَبَيَّنْ لَنَا شَيْءٌ نَسْتَطِيعُ أَنْ نَدْفَعْ بِهِ هَذِهِ الظَّوَاهِرَ وَيَكُونُ حُجَّةً لَنَا عِنْدَ اللَّهِ ﷻ، فَالْوَاجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَأْخُذَ بِهَذِهِ الظَّوَاهِرِ، وَإِنْ كَانَ عِنْدَ بَعْضِ النَّاسِ الْآنَ مَا هُوَ كَالْمَحْسُوسِ، بِأَنَّ الشَّمْسَ لَا تَدُورُ عَلَى الْأَرْضِ، وَأَمَّا تَعَاقُبُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِنَّمَا هُوَ بِدَوْرَانِ الْأَرْضِ، يَرُونَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ مِنَ الْأُمُورِ الْيَقِينِيَّةِ الَّتِي لَا إِشْكَالَ فِيهَا.

فنحن نقول: يجب أن تتمسك بظاهر القرآن والسنة حتى يتبين لنا أن الأمر على خلاف ذلك مما يُسَوِّغُ لَنَا أَنْ نَخْرُجَ النُّصُوصَ عَنْ ظَوَاهِرِهَا إِلَى هَذَا الْمَعْنَى الَّذِي تَقْنَاهُ؛ لِأَنَّ دَلَالََةَ النُّصُوصِ، أَوْ دَلَالََةَ ظَوَاهِرِ النُّصُوصِ عَلَى الْحُكْمِ دَلَالَةٌ ظَنِّيَّةٌ لَا شَكَّ، وَلِهَذَا نَقُولُ: ظَاهِرُ الْقُرْآنِ وَظَاهِرُ السُّنَّةِ فِي هَذَا الْمَوْطِنِ لَيْسَ بِصَرِيحٍ وَلَكِنَّهُ ظَاهِرٌ وَقَوِيٌّ كَالصَّرِيحِ، فَلَوْ فُرِضَ أَنَّ النَّاسَ يَقْنَوْنَ أَنَّ الشَّمْسَ لَا يَحْصُلُ بِهَا اخْتِلَافُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ.

قلنا: إنه يمكن أن تصرف هذه الظواهر إلى معنى لا يخالف الواقع؛ لأن القرآن لا يمكن أن يخالف الواقع، فنقول: «إذا طلعت» في رأي العين، «إذا غربت» في رأي العين، «تزاور» في رأي العين «تقرض» في رأي العين «تذهب» في رأي العين، إنما الواجب علينا الآن ما دامت المسألة لم تكن

يقينية، الواجب أن نأخذ بظواهر الكتاب والسنة.

وأيضاً في المسألة هذه إشكال: وهي أن الشمس تغرب في الأفق في كل لحظة، كل لحظة تغرب، ليس كذلك! لأنها تدور، فإذا غربت عنا في الحال غربت عن مَنْ بعدنا، فهي دائمة طالعة غاربة، فمتى يكون السجود؟

قلنا: الواجب علينا أن نؤمن بما أخبر به الرسول ﷺ، ولأن نقول: كيف؟ ولا نقول: لِمَ؟ نقول: -الله أعلم-، وجائز أن تكون دائماً في سجود كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ﴾ [الزمر: ١٨]. جائز أن تكون دائماً في سجود، وما الهانع من ذلك إذا كانت الملائكة يسبحون الليل والنهار لا يفترون، فلا غرابة أن تكون الشمس دائماً في سجود، أو يقال: إنها تسجد إذا غابت عن هذه المنطقة من الأرض فالتى تحدث فيها الرسول ﷺ فقط، وأما سجودها إذا غابت عن بقية الأراضي -فالله أعلم-، وبهذا نتخلص من هذا الإشكال الذي طعن فيه العقلاء أو العقلانيون -كما يقولون- في هذا الحديث؛ لأن الذين يرجعون إلى عقولهم يسهل عليهم جداً أن يردوا الحديث بل أن يردوا النصوص، إن كان مما يمكن الطعن فيه رأساً ورده، وقالوا: هذا خبر آحاد، فلا يمكن أن نحكم على العقل وإن كان مما لا يمكن رده مثل القرآن أو المتواتر من السنة حرقوه إلى معنى آخر يوافق ما يدعون أنه العقل وهذا غلط عظيم، لأن الأمور الغيبية أكبر من أن يدركها العقل وإذا لم يسلم حصل لنا إشكالات كثيرة، أرايتم الشمس يوم القيامة تدنوا من الخلائق قدر ميل ويعرق الناس وهم في مكان واحد على قدر أعمالهم منهم من يبلغ العرق إلى كعبه، ومنهم من يبلغ إلى ركبته، ومنهم من يبلغ إلى حقويه، ومنهم من يلجمه العرق، هل هذا يمكن في هذه الدنيا، أن يكون أناس في مكان واحد ويكون العرق يبلغ بهم هذا المبلغ المتفاوت؟

الجواب: لا، لكن في أمور الغيب أمور لا يكون فيها إلا التسليم فقط، نقول: سمعنا وآمنا وصدقنا، وليس هذا شيء آمنا حتى نعرفه؟ هذا في علم الغيب، إذا أخبر به الصادق وجب قبوله والاستسلام له.

٧٤٢٥- حَدَّثَنَا مُوسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ السَّبَّاقِ، أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ السَّبَّاقِ، أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ حَدَّثَهُ قَالَ: أَرْسَلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ فَتَبَعْتُ الْقُرْآنَ حَتَّى وَجَدْتُ آخِرَ سُورَةِ التَّوْبَةِ مَعَ أَبِي خُزَيْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ لَمْ أَجِدْهَا مَعَ أَحَدٍ غَيْرِهِ: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨]. حَتَّى خَاتَمَةَ بَرَاءةٍ.

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بَكْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ بِهَذَا، وَقَالَ مَعَ أَبِي خُزَيْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ.

آخر السورة ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ حَسِبَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩]. هذا هو الشاهد في الحديث، وزيد بن ثابت رضي الله عنه أحد النفر الذين كلفهم أبو بكر وعمر

أَنْ يَتَّبِعُوا الْقُرْآنَ وَيَجْمَعُوهُ وَهَذَا هُوَ الْجَمْعُ الْأَوَّلُ لِلْقُرْآنِ عَلَى عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَمَا جَمَعَ عُمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَإِنَّمَا كَانَ جَمَعَهُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ وَهِيَ لُغَةُ قُرَيْشٍ وَكَانَ فِي الْأَوَّلِ يَقْرَأُهُ النَّاسُ بِلُغَاتِهِمْ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ» ^(١). فَلَمَّا كَانَ فِي عَهْدِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَاتَّسَعَتِ الْأَفَاقُ وَانْتَشَرَ الْمُسْلِمُونَ فِي كُلِّ مَكَانٍ وَصَارَ بَعْضُهُمْ يَقْرَأُ بِهَذَا وَبَعْضُهُمْ يَقْرَأُ بِهَذَا، خَافَ عُثْمَانُ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنْ تَقَعَ فِتْنَةٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، فَاسْتَشَارَ الصَّحَابَةَ وَجَمَعَهُمْ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ وَهُوَ لُغَةُ قُرَيْشٍ ^(٢) وَلَيْسَتْ الْقِرَاءَاتُ السَّبْعُ هِيَ الْحُرُوفُ السَّبْعَةُ، بَلِ الْقِرَاءَاتُ السَّبْعُ كُلُّهَا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ وَهُوَ لُغَةُ قُرَيْشٍ، فَاجْتَمَعَ الْمُسْلِمُونَ -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ- عَلَى ذَلِكَ وَحَصَلَ بِهَذَا خَيْرٌ كَثِيرٌ.

وَلَكِنْ إِذَا قَالَ قَائِلٌ: هَذِهِ الْآيَاتُ الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ التَّوْبَةِ مَعَ أَبِي خَزِيمَةَ الْأَنْصَارِيِّ وَهُوَ وَاحِدٌ، فَكَيْفَ اعْتَمَدَ الصَّحَابَةُ عَلَى نَقْلِ وَاحِدٍ وَهُوَ الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟

قُلْنَا: اعْتَمَدُوا عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ أَبَا خَزِيمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَعَلَ النَّبِيَّ ﷺ شَهَادَتَهُ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ هَذِهِ وَاحِدَةٌ.

الشَّيْءُ الثَّانِي: أَنْ تَلْقَى الصَّحَابَةَ لَهُ بِالْقَبُولِ كَافٍ فِي ثُبُوتِهِ، وَالصَّحَابَةُ اعْتَمَدُوهُ قِرَاءَتًا.

الشَّيْءُ الثَّلَاثُ: أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ ^(١) [الْبَقَرَةُ: ١٠٦]. وَمُحَالٌ أَنْ يُزَادَ فِي الْقُرْآنِ شَيْءٌ أَوْ يُنْقَضَ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَمْ يَبَيِّنْهُ اللَّهُ بِأَيِّ وَسِيلَةٍ، فَكَوْنُ هَذِهِ الْآيَاتِ تَكُونُ عِنْدَ أَبِي خَزِيمَةَ وَيَتَلَقَّاهَا الصَّحَابَةُ بِالْقَبُولِ وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُمْ مَا يُنْكَرُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ دَلِيلٌ عَلَى ثُبُوتِ ذَلِكَ، وَبِهَذَا نَعْرِفُ مَا ذَكَرَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ مَنْ أَنْكَرَ حَرْفًا مِنَ الْقُرْآنِ فَهُوَ كَافِرٌ؛ لِأَنَّهُ مَكْذُوبٌ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾. وَكَذَلِكَ مَخَالَفُ لِسَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُضَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولَاهُ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ ^(٢) [النِّسَاءُ: ١١٥]. فَالْقُرْآنُ -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ- مَحْفُوظٌ لَمْ يُنْقَضْ فِيهِ شَيْءٌ وَلَمْ يُزْدَدْ فِيهِ شَيْءٌ، يَوْجَدُ فِي بَعْضِ الْقِرَاءَاتِ حَذْفٌ وَآوُ مَثَلًا تُحذفُ الْوَاوُ مِنْ بَعْضِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعَةِ وَهَذَا لَا يَضُرُّ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمِينَ اتَّفَقُوا عَلَى تَلْقِي هَذِهِ الْقِرَاءَاتِ بِالْقَبُولِ حَتَّى مَا حُذِفَ مِنْهَا حَرْفٌ، لَكِنْ مَا أَجْمَعَ الْقُرَّاءُ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِنْكَارُ شَيْءٍ مِنْهُ أَبَدًا. -وَاللَّهُ أَعْلَمُ-

٧٤٢٦- حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ عِنْدَ الْكَرْبِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيمُ الْحَلِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَرَبُّ الْأَرْضِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ» ^(١).

(١) رواه البخاري (٧٥٥٠)، ومسلم (٨١٨).

(٢) رواه البخاري (٤٩٨٧).

(٣) أخرجه مسلم (٢٧٣٠).

الشاهد من هذا الحديث قوله: «رب العرش العظيم»، قوله: «رب العرش الكريم». فقد وصف العرش بوصفين:

أولاً: العظم، والثاني: الكرم، وليس المراد بالكرم: البذل والعطاء؛ لأن العرش لا يبذل ولا يعطي، لكن المراد به الحسن والبهاء، وهذا كقول النبي ﷺ لمعاذ بن جبل حين بعثه اليمن، قال: «ياك وكرائم أموالهم»^(١)؛ يعني: لا تأخذ من الزكاة الحسن من المال، وعلى هذا فيكون العرش عظيماً في حجمه وكريمًا في صفته ومنظره، وهذا الدعاء يقوله الإنسان إذا أصابه كرب، سواء من الدنيا أو من الآخرة؛ يعني: من أعمال الدنيا أو من أعمال الآخرة، إذا أصيب الإنسان بالكرب فليدع بهذا الدعاء كما كان النبي ﷺ يدعو به، وفائدته: أنه يُزيل الكرب أو يُخفف الكرب.

٧٤٢٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَضَعُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِذَا أَنَا بِمُوسَى أَخَذَ بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ الْعَرْشِ»^(٢).
٧٤٢٨- وَقَالَ الْهَاجِسُونُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ بُعِثَ إِذَا مُوسَى أَخَذَ بِالْعَرْشِ»^(٣).

الشاهد قوله: «بقائمة من قوائم العرش». فهذا يدل على أن العرش له قوائم وعليه فيكون العرش محدودًا لكنه ليس صغيرًا، بل هو كبيرٌ وعظيمٌ كما وصفه الله ﷻ بذلك.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٣- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿تَتَرَجَّعُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [الأنبياء: ٢٠].
وَقَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [الشورى: ١٠]. وَقَالَ أَبُو جَمْرَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: بَلَغَ أَبَا ذَرٍّ مَبْعُثُ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لِأَخِيهِ: اعْلَمْ لِي عِلْمَ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ يَأْتِيهِ الْخَبَرُ مِنَ السَّمَاءِ. وَقَالَ مُجَاهِدُ الْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُ الْكَلِمَ الطَّيِّبَ يُقَالُ ذِي الْمَعَارِجِ: الْمَلَائِكَةُ تَتَرَجَّعُ إِلَى اللَّهِ.

هذا الباب ذكره بعد ذكر الاستواء على العرش؛ لأن الاستواء على العرش علوٌ خاصٌ، وهذا الباب للعلو العام الشامل لكل شيء، الله -جلّ وعلا- عالٍ على كل شيء علوًا عامًا شاملًا، والعلو له أدلة أشرنا إليها فيما سبق، منها: ما ترجم به البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله تعالى: ﴿تَتَرَجَّعُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾. الملائكة: جمع ملك، وأصله ملاك، وأصل ملاك مألوك، فهي حولت ثلاث مرات، لأنها

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه مسلم (٢٣٧٤).

(٣) أخرجه مسلم (٢٣٧٤).

مشتقة من الألوكة وهي الرسالة، والملائكة رسل، كما قال -تبارك وتعالى-: ﴿جَاعِلِ الْمَلَكِ رُسُلًا أُولَٰئِكَ أَجْنَحٌ﴾ [طه: ١]. ففيها:

قلب مكاني، أصل ملاك مألَك؛ لأنه من الألوكة، الهمزة مُقَدَّمة، ثم حُذفت الهمزة تخفيفاً فقيل: مَلَك والجمع ملائكة. والملائكة عالمٌ غيبي خلقهم الله ﷻ من نور وجعل وظائفهم متنوعةً مختلفةً، وهم صُمِّدٌ لا يحتاجون لأكل ولا شرب، ولا يتبولون ولا يتغوطون؛ لأنهم صُمِّدٌ ليس لهم أجواف - كما قرر ذلك أهل العلم.

❖ وأما قوله ﷻ: ﴿تَمْنَعُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾. فالمراد تصعدُ إلى الله؛ لأن العروجَ معناه: الصعود، والصعودُ لا يكون إلا من أسفل إلى أعلى. ففي هذا: دليلٌ على علوِّ الله ﷻ.

❖ وفيه: دليلٌ على كمال ملكوته وعظيم سلطانه حيث كان هؤلاء الرسل الملائكة العظام يصعدون إلى الله ﷻ.

❖ وأما قوله: ﴿وَالرُّوحُ﴾. فيُحتمل أن يكون المرادُ بها جبريل، كما قال تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وقال: ﴿نَزَّلَ بِهِ الرُّوحَ الْأَمِينُ﴾ [١٣] عَلَى قَلْبِكَ [الشورى: ١٩٣-١٩٤]. ويحتمل أن يكون المرادُ بها: أرواحُ بني آدمَ تعرج إلى الله ﷻ بعد الموت ثم إن كانت صالحةً فتُحت لها أبواب السماء، وإلا أغلقت أبواب السماء دونها وطُرحت على الأرض - والعياذُ بالله -.

❖ وقوله - جل ذكره -: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾، ﴿إِلَيْهِ﴾. إلى مَنْ؟ إلى الله ﷻ ﴿يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾. الكلم: اسم جمع للكلام، والمرادُ بالكلم الطيب كل كلام يُقرب إلى الله ﷻ فهو كلمٌ طيبٌ، أعظمه كلامُ الله ﷻ ثم الذكر، ثم الأمر بالمعروف، فهو درجاتٌ، لا تستطيع أن ترتبها، لكن المرادُ بالكلم الطيب كل كلام يُقربُ إلى الله ﷻ فهو يصعدُ إلى الله، ولا يكون كلمًا طيبًا إلا إذا كان مبنياً على الإخلاص وعلى المتابعة؛ لأن ما لا أخلاصَ فيه فليس بطيبٍ وما لا متابعةَ فيه فليس بطيبٍ أيضًا.

❖ وقوله: ﴿وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾. اختلف العلماءُ في فاعل يرفع، فقيل: الفاعل هو الله؛ يعني: أن الله يرفعُ العملَ الصالحَ، وقيل: إن المرادَ به أن العملَ الصالحَ يرفعُ الكلمَ الطيبَ فيكونُ فاعلُ الرفع هو العملُ الصالحُ، والأقرب الأول: أن الله ﷻ يرفعُ العملَ الصالحَ، فإنه لما ذكر القول أنه يصعدُ إلى الله ﷻ بين أن العملَ الصالحَ أيضًا يُرفع عند الله ﷻ، ويجزه يوم القيامةِ الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلى أضعافٍ كثيرة.

ثم ذكر الأثرَ أثر أبي ذر أنه قال لأخيه: اعلم لي علم هذا الرجل الذي يزعم أنه يأتيه الخبرُ من السماء، «من» هذه لا ابتداءً الغاية؛ لأن من السماء إلى الأرض، والخبر الذي يأتي الرسول ﷺ هو الوحي، فإذا كان من السماء كان الموحى به في السماء، فيكون في هذا دليلٌ على علوِّ الله ﷻ، وقال

مجاهدٌ: «العمل الصالح يرفع الكلم الطيب» وهذا أحد التفسيرين في الآية وعليه يكون فاعل الرفع العمل الصالح.

❁ وقوله: «يقال: ذي المعارج، الملائكة تعرج إلى الله». يشير إلى آية سورة المعارج، ﴿لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ﴾ (١) ﴿مَنْ أَتَى اللَّهَ بِحَسَنَةٍ فَعَبَّرْهُ عَنْ ذِي الْمَعَارِجِ (٢) تَرُوحُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٢-٤]. فهذا معنى قوله: «ذِي الْمَعَارِجِ»؛ أي أن الملائكة تعرج إلى الله ﷻ، وهذا نظير قوله: ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. يعني: أن الله ﷻ رفيع الدرجات نفسه، ومن قال: إن معناها: رافع الدرجات فقد أخطأ، لأن هذه صفة مشبهة أضيفت إلى الفاعل؛ يعني: أن درجاته رفيعة ﷻ.

٧٤٢٩- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ وَصَلَاةِ الْفَجْرِ، ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ فَيَسْأَلُهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ فَيَقُولُ: كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي فَيَقُولُونَ: تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ»^(١).

❁ الشاهد من هذا الحديث قوله: «ثم يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم»؛ يعني: الله ﷻ «وهو أعلم بهم».

أولاً: في هذا الحديث إشكال لغوي، وهو قوله: «يتعاقبون فيكم ملائكة»، والمشهور في لغة العرب أن علامة الجمع لا تلحق الفعل إذا كان الفاعل ظاهراً، فيقال في هذا: يتعاقب فيكم ملائكة، هذه اللغة الفصحى، والواو هنا في قوله: «يتعاقبون» حرف دال على الجمع وليس فاعلاً، بل الفاعل: ملائكة، وقد اختلف النحويون في تخريج هذه اللغة فقليل: إنها شاذة.

والشاذ يقول العلماء: إنه يُحفظ ولا يُقاس عليه بمعنى نحفظه من كلام العرب ولكننا لا نتكلم بمثله؛ لأنه شاذ، وقيل: بل هو لغة لكنها رديئة وقليلة، وعلى هذا فيمكن أن نتحدث بمثليها، لكن نقول للمتحدث بمثليها: أن هذه اللغة رديئة، وقيل: بل الفاعل هو ضمير يتعاقبون وما بعده بيان؛ يعني عطف بيان أو بدل. فأبهمه أولاً ثم بيّنه ثانياً؛ لأن البيان بعد الإبهام يأتي إلى القلب وهو متطلع لمعرفة هذا المبهم.

فمثلاً: «يتعاقبون فيكم»، سيقول الإنسان: من هؤلاء الذين يتعاقبون؟ فإذا قلنا: الملائكة فبيّن بعد الإبهام صار هذا أوقع في نفس السامع ولعل هذا أقرب ما يقال.

فأقرب ما يقال: أن الواو فاعل، وملائكة عطف بيان أو بدل، ونظيرها قوله تعالى: ﴿فَمَسُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٧١]. فقال: عموا وصموا على سبيل الإبهام، ثم قال ﴿كَثِيرٌ

يَتَنَّهُمْ ﴿١﴾. لَثَلَا يُظَنُّ أَنَّهُمْ كُلُّهُمْ عُمُوا وَصَمُوا. هَذِهِ وَاحِدَةٌ.

الثانية: في هذا الحديث: أن هؤلاء الملائكة يجتمعون في صلاة العصر وصلاة الفجر ولهذا حث النبي ﷺ على المحافظة عليها، وقال: «مَنْ صَلَّى الْبَرْدَيْنِ دَخَلَ الْجَنَّةَ» ^(١)، وقال حين تحدث عن رؤية المؤمنين لربهم، قال: «فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَلَّا تُغْلِبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَصَلَاةٍ قَبْلَ غُرُوبِهَا، فَافْعَلُوا، فَهَاتَانِ الصَّلَاتَانِ هُم طَرَفَا النَّهَارِ»، وفيهما فوائد: منها: أن الملائكة الموكِّلين بنا يجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر. ومن فوائد هذا الحديث:

التنويه لهؤلاء المصلين، لأن سؤال الله للملائكة ليس سؤال استفهام للعلم، بل هو ﷻ، أعلم، لكنه سؤال استفهام للرفع من شأنهم، والتنويه بفضلهم.

٧٤٣٠- وَقَالَ خَالِدُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلِ تَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ وَلَا يَصْعَدُ إِلَى اللَّهِ إِلَّا الطَّيِّبُ فَإِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُهَا بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يُرَبِّهَا لِصَاحِبِهِ كَمَا يُرَبِّي أَحَدَكُمْ فَلُوَّهُ حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ». وَرَوَاهُ وَرْقَاءُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ «وَلَا يَصْعَدُ إِلَى اللَّهِ إِلَّا الطَّيِّبُ».

هذا أيضًا فيه: ذكر العلو المستفاد من قوله: «وَلَا يَصْعَدُ إِلَى اللَّهِ إِلَّا الطَّيِّبُ»، والصعود يكون من أسفل إلى أعلى، وهذا الحديث روي بهذا اللفظ كما قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، وروي: «مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلِ تَمْرَةٍ مِنْ طَيِّبٍ وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ». أيهما أعم؟
الجواب: أعم، لأننا نقول: إن الشيء قد يكون خبيثًا بكسبه، وقد يكون خبيثًا بعيته، فلو تصدق الإنسان بكأسٍ من خمرٍ، فهنا نقول: هذا يكون تصدق بشيءٍ غير طيب لا من كسبه، ثم خمره، بعد هذا يكون قوله: «مَنْ طَيِّبٌ»، أعم من قوله: «مَنْ كَسَبَ طَيِّبٌ»، ليشمل ما كان طيبًا في كسبه وما كان طيبًا في عيته.

❁ وقوله: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ»، ظاهره أن الله لا يقبل إلا الطيب، ولو كان الإنسان جاهلاً به، وهو كذلك، لكن الإنسان يُثَاب على نيته.

وفي هذا الحديث أيضًا: من صفات الله إثبات اليمين لله، «فَإِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُهَا بِيَمِينِهِ».

٧٤٣١- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ،

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَدْعُو بِهِمْ عِنْدَ الْكَرْبِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَظِيمُ الْحَلِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ»^(١).
يوجد فرق بين هذا الحديث والذي سبق، هنا قال: العظيم الحليم، وهناك قال: العليم الحليم.

٧٤٣٢- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَعْمٍ -أَوْ أَبِي نَعْمٍ، شَكَّ قَبِيصَةُ- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: بُعِثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِذَهَبِيَّةٍ فَقَسَمَهَا بَيْنَ أَرْبَعَةٍ، وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَعْمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: بُعِثَ عَلَيَّ وَهُوَ فِي الْيَمَنِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِذَهَبِيَّةٍ فِي تَرْبِتِهَا فَقَسَمَهَا بَيْنَ الْأَقْرَعِ بْنِ حَابِسٍ الْحَنْظَلِيِّ، ثُمَّ أَحَدِ بَنِي مُجَاشِعٍ، وَبَيْنَ عُبَيْتَةَ بْنِ بَدْرِ الْفَزَارِيِّ، وَبَيْنَ عَلْقَمَةَ ابْنِ عَلَاتَةَ الْعَامِرِيِّ، ثُمَّ أَحَدِ بَنِي كِلَابٍ، وَبَيْنَ زَيْدَ الْخَيْلِ الطَّائِيَّ، ثُمَّ أَحَدِ بَنِي نَبْهَانَ؛ فَتَغَيَّبْتُ قُرَيْشٌ وَالْأَنْصَارُ فَقَالُوا: يُعْطِيهِ صَنَادِيدُ أَهْلِ نَجْدٍ وَيَدْعُنَا! قَالَ: «إِنَّمَا أَنَا لَفْهُمْ» فَأَقْبَلَ رَجُلٌ غَائِرُ الْعَيْنَيْنِ، نَاتِي الْجَبِينِ، كَثَّ اللَّحْيَةِ، مُشْرِفُ الْوَجْتَيْنِ، مَخْلُوقُ الرَّأْسِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ اتَّقِ اللَّهَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَمَنْ يُطِيعُ اللَّهَ إِذَا عَصَيْتَهُ، فَيَأْمُنُنِي عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ وَلَا تَأْمُنُونِي» فَسَأَلَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ قَتْلَهُ -أَرَاهُ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ- فَمَنْعَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمَّا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ مِنْ ضَنْضِي هَذَا قَوْمًا يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَةِ يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ وَيَدْعُونَ أَهْلَ الْأَوْتَانِ لِيُنْ أَدْرَكْتُهُمْ لَا قَتْلَتُهُمْ قَتْلَ عَادٍ»^(٢).

الشاهد من هذا الحديث: ما أشار إليه المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو قوله: «فَيَأْمُنُنِي عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ، وَلَا تَأْمُنُونِي»، فإن في بعض ألفاظه ألا تأمنوني وأنا أمينٌ من في السماء، وكعادة البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، يذكر سياقاً يُشير به إلى سياق آخر.

والشاهد من هذا: قوله: «وأنا أمينٌ من في السماء»، أهل السنة والجماعة يقولون: إن الله في السماء أي فوق السماء، وأهل التعطيل يقولون: في السماء ملكه وسلطانه، فيفسرون قول الله تعالى: ﴿وَأَمْنٌ مِّنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٦]. على النحو التالي: أأمنتم من في السماء ملكه وسلطانه، ولا شك أن هذا خروج عن ظاهر اللفظ، وأنه يؤدي إلى معنى فاسدٍ وهو أنه لا ملك ولا سلطان لله في الأرض مع أن الله تعالى ملكه في السماء والأرض، كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ [الأنعام: ٨٤]، إله لمن في الأرض، وإله لمن في السماء، وسبق لنا جواب على إشكالٍ ورد وهو كيف نُخْرِجُ قوله: ﴿فِي السَّمَاءِ﴾، هل نجعل «في» ظرفية، أو نجعلها بمعنى «على»؟ وذكرنا عن ذلك جوابين:
الجواب الأول: أن نجعل السماء هنا بمعنى العلوِّ وحيثُ نَجْعَلُ «في» للظرفية.

(١) أخرجه ومسلم (٢٧٣٠).

(٢) أخرجه مسلم (١٠٦٤).

والثاني: أن نجعل الساء؛ يعني: السموات التي هي السقف المحفوظ وحينئذ يتعين أن تكون «في» بمعنى «على».

وفي هذا دليل: على أن الخروج على الإمام من دأب الخوارج؛ لأن الرسول ﷺ أخبر بأنه يكون موضوع لهذا الرجل أي: من سمته وشكله قوم يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الإسلام مروق السهم من الرمية -نسأل الله العافية-، فمروق السهم من الرمية سريع جداً، السهم إذا ضرب الرمية خرقها ثم خرج من الجانب الآخر بسرعة، فهؤلاء كذلك يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ثم ذكر وصفه العدوانى: أنهم يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان، وهذا هو الذي حصل في صدر هذه الأمة أن هؤلاء كفروا الناس -أعني الخوارج- واستباحوا دماءهم وأموالهم، ولم يذهبوا يقاتلون في أرجاء الأرض، صاروا يقاتلون ولأهال الأمور ومن ساعدتهم ولا يقاتلون في مشارق الأرض ومغاربها أهل الكفر والأوثان.

وفي وصف الرجل الذي أقبل: دليل على أن الراوي قد ضبط القضية حتى أدرك أوصاف الرجل الذي خرج على النبي ﷺ في قسمته، وقال له: يا محمد اتق الله^(١)، ولم يقل: يا رسول الله، وهذه من علامات الخوارج، أنهم يحطون من رتبة من له رتبة، ولا يخاطبونه بمقتضى رتبته، بل يُنزلونه، وهنا يقول: اتق الله، ولا شك أن الرسول ﷺ لم يغضب إذا قيل له: اتق الله، فإن الله قد قال له: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾ [الأنفال: ١]، وقال: ﴿وَاتَّقِ اللَّهَ وَخُفِيَ فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ [الأنفال: ٣٧]، لكن لما كان وراء هذه الكلمة ما وراءها تكلم النبي ﷺ بهذا الكلام، وقال: «فمن يطع الله إذا عصيته»، إذا كان رسوله يعصي الله فمن الذي يطيع الله، وفي لفظ آخر قال: «ويحك من يعدل إذا لم أعدل»^(٢)، وهذا هو الحق إذا كان الرسول لا يعدل فمن الذي يعدل، إذا كان لا يتقي الله فمن الذي يتقي الله؟! قَالَ الْعَيْنِي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «عَمْدَةِ الْقَارِي»:

❖ قوله: «لأقتلهم» قيل: لما منع خالد بن الوليد وقد أدركه، وأجيب بأنه: إنها أراد إدراك طاقتهم وزمان كثرتهم وخروجهم على الناس بالسيف، وإنما أُنذر رسول الله ﷺ أن سيكون ذلك وقد كان كما قال وأول ما نجم هو في زمان علي عليه السلام.

❖ قوله: «قتل عاد» وقد تقدم في بعث علي إلى اليمن أنه قَالَ: لأقتلهم قتل ثمود ولا تعارض؛ لأن الغرض منه الاستئصال بالكلية وعاد وثمود سواء في إذ عاد استؤصلت بالريح الصرصر، وثمود أهلكوا بالطاغية، قال الكرمانى: ما معنى كقتل حيث لا قتل وأجاب: بأن المراد لازمه وهو الهلاك ويحتمل أن تكون الإضافة إلى الفاعل ويراد به: القتل الشديد القوي لأنهم مشهورون بالشدة والقوة.

(١) رواه البخاري (٤٣٥١)، ومسلم (١٤٤) (١٠٦٤).

(٢) رواه البخاري (٣١٥٠)، ومسلم (١٠٦٣).

الظاهر: الأول وأن المعنى ليس «قتل عاد»، أن عاد إذا قتلوا أحداً، فإنهم يقتلونه بطريقة الشدة، والغلظة، والظاهر والله أعلم: أن هذه كلمة تقال معروفة عند العرب، والمراد بها الإهلاك.

٧٤٣٣- حَدَّثَنَا عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا﴾ [يونس: ٣٨]. قَالَ: مُسْتَقَرُّهَا تَحْتَ الْعَرْشِ.^(١)

الشاهد قوله: «تحت العرش»، ولا شك أن الشمس عالية جداً، فإذا كانت تحت العرش لزم من هذا أن يكون العرش عالياً علواً عظيماً.

٢٤- باب قول الله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [النبي: ٢٢-٢٣].

هذا أيضاً من اعتقاد أهل السنة والجماعة إثباتهم النظر إلى وجه الله ﷻ وهو الذي ترجم فيه البخاري رحمه الله، وترجم بالآية كما أسلفنا في أول الكلام على كتاب التوحيد.

قلنا: إن المؤلف رحمه الله، صدر كثيراً من أبواب التوحيد بالآيات وليس هذا من عادته في الصحيح، لكن ليدفع قول أهل البدع إنه لا يعتد بخبر الأحاد في باب العقائد، فإذا صدر الحديث بآيات من القرآن انقطعت هذه القاعدة من أصلها.

﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ [النبي: ٢٢] إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ؛ يعني: في الآخرة، ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بِسِيرَةٍ﴾ [النبي: ٢٤]؛ يعني: كالحة ﴿تَنْظُرُ أَنْ يَفْعَلَ بِهَا قَافِرَةٌ﴾ [النبي: ٢٥]؛ أي: مهلكة تهلكهم وتقطع ظهورهم.

﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾؛ انظروا إلى كتابية الكلمتين، «ناضرة»، و«ناظرة»؛ تجد بينهما فرقاً، ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾؛ أي حسنة، ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾؛ يعني: إلى الله، ناظرة بالعين، ويتعين أن يكون ذلك بالعين؛ لأنه أضافه إلى الوجوه التي هي محل الأعين، والآية واضحة وصریحة، ولها شواهد من القرآن مثل قوله -تبارك وتعالى-: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِحُسْنٍ وَزِيَادَةٌ﴾ [النبي: ٢٦]. حيث فسر النبي ﷺ الزيادة بأنها النظر إلى وجهه الله^(١)، ومثل قوله -تبارك وتعالى-: ﴿لَا تَذَرِكُ إِلَّا نَاصِرَةً وَهُوَ يَدْرِكُ الْأَبْصَرَ﴾ [النبي: ١٠٣]. فإن نفى الإدراك يدل على وجود أصل الرؤية ولو كان أصل الرؤية غير موجود لكان النفي مسلطاً عليهم، فيقال: لا تراه الأبصار، فلما قال: ﴿لَا تَذَرِكُ﴾، علم أنها تراه لكن بدون إدراك.

ثالثاً: قوله -تبارك وتعالى-: ﴿لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [فتح: ٣٥]. فإن قوله: ﴿مَزِيدٌ﴾.

(١) رواه البخاري (٧٤٣٣)، ومسلم (١٥٩).

(٢) رواه مسلم (١٨١).

يُحْمَلُ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ أَحْسَنُوا لِنَفْسِهِمْ﴾. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿عَلَى الْأَرْبَابِ يَنْظُرُونَ﴾ [الطَّافِيَةُ: ٢٥]. يَنْظُرُونَ اللَّهُ ﷻ، لِقَوْلِهِ فِي نَفْسِ السُّورَةِ عَنِ الْفَجَارِ: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُورُونَ﴾ [الطَّافِيَةُ: ١٥]. فَيَكُونُ النَّظَرُ، أَيِ النَّظَرِ إِلَى اللَّهِ ﷻ، وَإِنْ كَانَ اللَّفْظُ أَعَمَّ مِنْ ذَلِكَ لِيَشْمَلَ النَّظَرَ إِلَى وَجْهِ اللَّهِ، وَإِلَى كُلِّ مَا أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مِنْ نَعِيمٍ، لَكِنْ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْمَرَادَ النَّظَرَ إِلَى اللَّهِ. وَمِنْ أَدَلَّةِ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِ اللَّهِ:

❖ قَوْلُهُ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى-: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُورُونَ﴾؛ يَعْنِي: الْفَجَارُ، فَإِذَا كَانَ الْفَجَارُ مَحْجُوبُونَ عَنِ اللَّهِ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْأَبْرَارَ يَنْظُرُونَ إِلَى اللَّهِ، وَلَوْ كَانَ النَّظَرُ مَمْتَنًّا عَلَى الْأَبْرَارِ لَكَانَ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَبْرَارِ وَبَيْنَ الْفَجَارِ، فَهَذِهِ آيَاتٌ مِنَ الْقُرْآنِ كُلُّهَا تَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ رُؤْيَا اللَّهِ ﷻ، وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: إِنْ مِنْ أَنْكَرَ رُؤْيَا اللَّهِ ﷻ فَهُوَ كَافِرٌ؛ لِأَنَّ الْآيَاتِ الْوَارِدَةَ فِيهَا لَا تَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ، وَإِذَا كَانَتْ لَا تَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ صَارَ تَأْوِيلُهَا بِمَنْزِلَةِ الْجَحْدِ لَهَا، وَقَدْ مَرَّ عَلَيْنَا شَيْءٌ مِنْ هَذَا، أَنَّ النُّصُوصَ إِذَا لَمْ تَحْتَمِلِ التَّأْوِيلَ فَأَوَّلُهَا الْإِنْسَانُ فَهَذَا يَعْنِي أَنَّهُ رَدُّهَا؛ لِأَنَّهُ رَدُّهَا، فَالتَّأْوِيلُ إِنَّمَا يَكُونُ عَذْرًا إِذَا كَانَ النَّصُّ يَحْتَمِلُ ذَلِكَ. أَمَّا مَعَ عَدَمِ الْإِحْتِمَالِ فَلَا تَأْوِيلَ، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَأَنْكَرَ ذَلِكَ الْأَشَاعِرَةُ وَالْمَعْتَزَلَةُ، وَنَحْوُهُمْ، وَقَالُوا: لَا يُمْكِنُ أَنْ نَرَى لِأَنَّكَ إِذَا رَأَيْتَ اللَّهَ فَقَدْ حَدَدْتَهُ وَجَعَلْتَ لَهُ حَدًّا -سُبْحَانَ اللَّهِ!- الرَّبُّ ﷻ ثَبَتَ أَنَّهُ يُنْظَرُ إِلَيْهِ وَرَسُولُهُ كَذَلِكَ وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ: لَا، فَتَقْدَمُونَ الْقِيَاسَ عَلَى النَّصِّ.

وَقَالَ الْعُلَمَاءُ: وَأَوَّلُ مَنْ قَدَّمَ الْقِيَاسَ عَلَى النَّصِّ هُوَ إِبْلِيسُ، فَيَكُونُ مَنْ قَدَّمَ الْقِيَاسَ عَلَى النَّصِّ مِنْ جُنُودِ إِبْلِيسَ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا قِيَاسٌ فِي مَقَابِلَةِ النَّصِّ فَيَكُونُ فَاسِدًا لِالاعتبار، وَلَمَّا قِيلَ لَهُمْ: عَنْ مَاذَا تَجِيبُونَ الْآيَاتِ الْوَاضِحَةَ الصَّرِيحَةَ؟ قَالُوا: نَقُولُ: إِنَّ قَوْلَهُ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ نَاطِقٌ﴾؛ أَيِ إِلَى ثَوَابِ رَبِّهَا فَهُوَ مِنْ مَجَازِ الْحَذَفِ، وَعِنْدَهُمْ أَنَّ الْمَجَازَ أَنْوَاعٌ، مِنْهَا مَجَازُ الْحَذَفِ بِأَنْ يُحْذَفَ مِنَ الْكَلَامِ مَا يُعْلَمُ وَقَدْ قَالَ ابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَحُذِفَ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ.

فَنَقُولُ: إِذَا قَالُوا: إِلَى ثَوَابِ رَبِّهَا هَذَا مَعْنَى جَدِيدٌ يَخَالِفُ الظَّاهِرَ، فَمَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ أَرَادَ مَا قُلْتُمْ، الْأَصْلُ أَنَّ اللَّفْظَ يُرَادُّ بِهِ ظَاهِرُهُ، لَا يُرَادُّ بِهِ سَوَاهُ، وَمَنْ ادَّعَى خِلَافَ الظَّاهِرِ فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ، وَكَيْفَ نَعْدِلُ عَنِ الظَّاهِرِ مَعَ أَنَّهُ مُؤَيَّدٌ بِآيَاتٍ أُخْرَى وَمُؤَيَّدٌ بِأَحَادِيثٍ صَّرِيحَةٍ لَا تَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ.

وَعَلَى هَذَا فَنَقُولُ: إِنْ مِنْ عَقِيدَتِنَا أَنْ نُؤْمِنَ بِأَنَّ اللَّهَ ﷻ، يُرَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَكِنْ مَنْ الَّذِي يَرَاهُ؟ وَمَتَى يُرَى؟ فَنَقُولُ: الَّذِي يَرَاهُ رُؤْيَا هُمْ الْمُؤْمِنُونَ، هُمُ الَّذِينَ يَرَوْنَ اللَّهَ وَيُرَوْنَ فِي عَرَصَاتِ الْقِيَامَةِ، وَيُرَوْنَ بَعْدَ دُخُولِ الْجَنَّةِ كَمَا يَشَاءُ اللَّهُ، وَأَمَّا الْكَفَّارُ الْخَلَصُ فَلَا يَرَوْنَ اللَّهَ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُورُونَ﴾. وَأَمَّا الْمُنَافِقُونَ فَيَرَوْنَ اللَّهَ ﷻ، فِي عَرَصَاتِ الْقِيَامَةِ ثُمَّ يُحْجَبُونَ عَنْهُ فَلَا يَرَوْنَهُ،

وهذا أشد مما لو لم يكونوا رأوه من قبل، يعني: كونهم يرون الله ثم يُحجب عنهم أعظم مما لو أن يكونوا رأوه أصلاً، ولهذا كان عذاب المنافقين بحجبهم عن رؤية الله أشد من عذاب الكافرين الذين لم يروه، هذا بيان من يرى الله، ومتى يرى الله؟.

أما لو قال قائل: كيف يرى الله؟ فهذا هو الذي يجب الامتناع عنه، وأن نقول: إن صفات الله ليس فيها كيف، نقول: هو على كيفية الله أعلم بها، نحن لا ندرى، نقول: إن الله يرى، أما كيف يرى؟ فإن هذا علمه عند الله ﷻ.

٧٤٣٤- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، أَوْ هُشَيْمٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ جَرِيرٍ، قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ نَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ قَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرُونَ هَذَا الْقَمَرَ لَا تَضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ، فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تَغْلَبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَصَلَاةٍ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ فَافْعَلُوا»^(١).

صريح «إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر» وهم يرون القمر رؤية صريحة واضحة، والتشبيه هنا ليس تشبيه للمرئي بالمرئي، ولكنه تشبيه للرؤية بالرؤية؛ أي أنها رؤية حقيقة كما يرى القمر، والدليل على أنها تشبيه الرؤية بالرؤية: أن «ما»، في قوله: «كما ترون»، مصدرية، فإذا حولنا الفعل بعدها إلى مصدر، صار ترتيب الكلام: إنكم سترون ربكم كرؤية هذا القمر، هذا من حيث اللفظ.

من حيث المعنى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(١). فلا يمكن أن يكون الله تعالى مثل القمر.

وقوله: «لا تضامون في رؤيته»، فيها عدة روايات منها، هذا اللفظ: لا تضامون؛ أي لا يلحقكم ضيم وضيق.

ومنها: لا تضامون؛ يعني: لا يضم بعضكم بعضاً ليؤريه الآخر؛ لأن الشيء الخفي إذا تراءاه الناس تجدد كل واحد يقول: تعال، يمسك بأخيه يضمه لنفسه يقول: انظر هنا أو حولنا.

ومن ألفاظه: «لا تضامون في رؤيته»؛ يعني لا يجد بعضكم بعضاً في الرؤية، بل كل إنسان يراه بدون ضيم ولا مظانه ولا ضرر، كل يراه في مكانه كالقمر، القمر يراه الناس في البلد، ويراه المسافرون في البر، ويراه أهل البحر في البحر، ويراه أهل الجو في الجو، وكل واحد يراه بمفرده.

وفي هذا الحديث: دليل على فضيلة صلاة الفجر، وفضلية صلاة العصر، فصلاة العصر هي الصلاة الوسطى كما دل على ذلك الحديث الصحيح حين قال النبي ﷺ في غزوة الخندق:

(١) رواه البخاري (٧٤٣٤)، ومسلم (٦٣٣).

«شغلونا عن الصلاة الوسطى، صلاة العصر»^(١).

وصلاة الفجر مشهودة كما قال تعالى: ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الأنعام: ١٧٨].

٧٤٣٥- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ يُونُسَ الْبُزْجَعِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو شَهَابٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ عَيْنًا»^(٢).

❖ قوله: «عَيْنًا» مصدر عَاينَ يُعَاينُ عَيْنَانَا، فجاهد يُجاهدُ جِهَادًا، والمصدر الثاني لعَاينَ معاينة، والمراد بذلك: الرؤية بالعين، يقول رأيتُ معاينة؛ أي بعيني.

كيف يُجيب أهل التعطيل على قول الرسول: «عَيْنًا»، «وكما ترون القمر»؟ يجيبون عن هذا أنها أحاديثُ آحادٍ، وأحاديثُ الآحادِ لا تُقبلُ في العقائد، وهذا الجوابُ لا صحةَ له؛ لأن أحاديثَ الرؤيةِ مما تواترت عن النبي ﷺ.

ثم يقولون: إن المرادَ المبالغةَ في اليقين؛ يعني: ترونه بقلوبكم كما ترون القمرَ بأعينكم وهذا أيضًا تحريفٌ، لأن الرسول ﷺ، قال في الأحاديثِ التي ستأتي: «كما ترون الشمسَ ليس دونها سحابٌ»، يقول بعض السلف: اللهم من أنكر رؤيتك في الدنيا فاحرمه إياها في الآخرة، كما أن من لبس الحرير في الدنيا حُرِمه في الآخرة، ومن شرب الخمر في الدنيا لم يشربها في الآخرة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٣٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْجُعْفِيُّ، عَنْ زَائِدَةَ، حَدَّثَنَا بَيَانُ بْنُ بَشَرَ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْبَدْرِ فَقَالَ «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا تَرُونَ هَذَا، لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ»^(٣).

٧٤٣٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّاسَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ تَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «هَلْ تُضَارُونَ فِي الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ». قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «فَهَلْ تُضَارُونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ». قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «فَإِنَّكُمْ تَرُونَهُ كَذَلِكَ، يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُ: مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئًا فَلْيَتَّبِعْهُ. فَيَتَّبِعْ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الشَّمْسَ الشَّمْسَ، وَيَتَّبِعْ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الْقَمَرَ الْقَمَرَ، وَيَتَّبِعْ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الطَّوَاغِيتَ الطَّوَاغِيتَ، وَتَبَقَى هَذِهِ الْأُمَّةُ فِيهَا شَافِعُوهَا - أَوْ مُنَافِقُوهَا شَكَّ

(١) رواه البخاري (٦٣٩٦)، ومسلم (٦٢٨).

(٢) رواه البخاري (٧٤٣٥)، ومسلم (٦٣٣).

(٣) رواه البخاري (٧٤٣٦)، ومسلم (٦٣٣).

إِبْرَاهِيمَ - فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ: فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ. فَيَقُولُونَ: هَذَا مَكَانُنَا حَتَّى يَأْتِينَا رَبُّنَا فَإِذَا جَاءَنَا رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ، فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ. فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا. فَيَتَّبِعُونَهُ، وَيَضْرِبُ السَّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرِي جَهَنَّمَ، فَأَكُونُ أَنَا وَأَمْتِي أَوَّلَ مَنْ يُجِيزُهَا، وَلَا يَتَكَلَّمُ يَوْمَئِذٍ إِلَّا الرُّسُلُ، وَدَعْوَى الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ. وَفِي جَهَنَّمَ كَلَالِبٌ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، هَلْ رَأَيْتُمُ السَّعْدَانِ؟». قَالُوا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «فَإِنَّهَا مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ مَا قَدْرُ عَظَمِهَا إِلَّا اللَّهُ، تَخْطِفُ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ، فَمِنْهُمْ الْمُؤْتِقُ بَقِيَّيَ بِعَمَلِهِ، وَمِنْهُمْ الْمُخْرَدُ أَوْ الْمُجَازَى أَوْ نَحْوُهُ، ثُمَّ يَتَجَلَّى حَتَّى إِذَا فَرَّغَ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ وَأَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ بِرَحْمَتِهِ مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ أَمْرَ الْمَلَائِكَةِ أَنْ يُخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا، يَمْنُ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَرْحَمَهُ يَمْنُ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَيَعْرِفُونَهُمْ فِي النَّارِ بِأَثَرِ السُّجُودِ، تَأْكُلُ النَّارُ ابْنَ آدَمَ إِلَّا أَثَرَ السُّجُودِ، حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السُّجُودِ، فَيَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ قَدْ ائْتَحَشُوا، فَيَصَّبُ عَلَيْهِمْ مَاءُ الْحَيَاةِ فَيَتَبَوَّنَ تَحْتَهُ كَمَا تَنْبُتُ الْجَبَّةُ فِي حِمِيلِ السَّبِيلِ، ثُمَّ يَفْرُغُ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ، وَيَبْقَى رَجُلٌ مُقْبِلٌ بِوَجْهِهِ عَلَى النَّارِ هُوَ آخِرُ أَهْلِ النَّارِ دُخُولًا الْجَنَّةِ فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ أَصْرَفَ وَجْهِي عَنِ النَّارِ، فَإِنَّهُ قَدْ قَسَمَنِي رِيحُهَا وَأَحْرَقَنِي ذُكَاؤُهَا. فَيَدْعُو اللَّهَ بِمَا شَاءَ أَنْ يَدْعُوهُ ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ: هَلْ عَسَيْتَ إِنْ أُعْطِيتَ ذَلِكَ أَنْ تَسْأَلَنِي غَيْرَهُ. فَيَقُولُ: لَا وَعِزَّتِكَ لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهُ، وَنُعْطِي رِئَةً مِنْ عُهُودٍ وَمَوَاقِيقَ مَا شَاءَ، فَيَصْرِفُ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ، فَإِذَا أَقْبَلَ عَلَى الْجَنَّةِ وَرَأَاهَا سَكَتَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ ثُمَّ يَقُولُ: أَيُّ رَبِّ قَدَّمَنِي إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ. فَيَقُولُ اللَّهُ لَهُ: أَلَسْتَ قَدْ أُعْطِيتَ عُهُودَكَ وَمَوَاقِيقَكَ أَنْ لَا تَسْأَلَنِي غَيْرَ الَّذِي أُعْطِيتَ أَبَدًا، وَنِلَّكَ يَا ابْنَ آدَمَ مَا أَعْدَرْتُكَ». فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ. وَيَدْعُو اللَّهَ حَتَّى يَقُولُ: هَلْ عَسَيْتَ إِنْ أُعْطِيتَ ذَلِكَ أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَهُ. فَيَقُولُ: لَا وَعِزَّتِكَ لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهُ، وَنُعْطِي مَا شَاءَ مِنْ عُهُودٍ وَمَوَاقِيقَ، فَيَقْدُمُهُ إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ، فَإِذَا قَامَ إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ انْفَهَقَتْ لَهُ الْجَنَّةُ فَرَأَى مَا فِيهَا مِنَ الْخَبْرَةِ وَالشُّرُورِ، فَيَسْكُتُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ ثُمَّ يَقُولُ: أَيُّ رَبِّ أَدْخَلَنِي الْجَنَّةَ. فَيَقُولُ اللَّهُ: أَلَسْتَ قَدْ أُعْطِيتَ عُهُودَكَ وَمَوَاقِيقَكَ أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَ مَا أُعْطِيتَ فَيَقُولُ: وَنِلَّكَ يَا ابْنَ آدَمَ مَا أَعْدَرْتُكَ. فَيَقَالُ: أَيُّ رَبِّ لَا أَكُونُ أَشَقَى خَلْقِكَ فَلَا يَزَالُ يَدْعُو حَتَّى يَضْحَكَ اللَّهُ مِنْهُ فَإِذَا ضَحِكَ مِنْهُ قَالَ لَهُ: ادْخُلِ الْجَنَّةَ. فَإِذَا دَخَلَهَا قَالَ اللَّهُ لَهُ: تَمَنَّهُ. فَسَأَلَ رَبَّهُ وَتَمَنَّى حَتَّى أَنَّ اللَّهَ لَيَذْكُرُهُ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا، حَتَّى انْقَطَعَتْ بِهِ الْأَمَانِيُّ قَالَ اللَّهُ ذَلِكَ لَكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ».^(١)

٧٤٣٨- قَالَ عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ، وَأَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ، مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِهِ شَيْئًا حَتَّى إِذَا حَدَّثَ أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ: «ذَلِكَ لَكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ». قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ: «وَعَشْرَةُ أَمْثَالِهِ مَعَهُ». يَا أَبَا هُرَيْرَةَ. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا حَفِظْتُ إِلَّا قَوْلَهُ: «ذَلِكَ لَكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ». قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ: أَشْهَدُ أَنِّي حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْلَهُ «ذَلِكَ لَكَ وَعَشْرَةُ أَمْثَالِهِ». قَالَ: أَبُو هُرَيْرَةَ

فَذَلِكَ الرَّجُلُ آخِرُ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولًا الْجَنَّةِ. ^(١)

في الحديث الطويل سؤال الصحابة رضي الله عنهم: هل نرى ربنا يوم القيامة؟ هذا السؤال منهم؛ شوقاً إلى الله ﷻ، فهو كقول موسى: ﴿رَبِّ ارْنِي أَنْظُرَ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]. فسألوا: هل يكون فيها يوم القيامة هذا النعيم، فأخبرهم النبي ﷺ بأن هذا حاصلٌ وأنهم كما لا يُضارون في رؤية القمر ليلة البدر، فكذلك لا يضارون في رؤية الله يوم القيامة، وقد سبق لنا أن رؤية الله تعالى دَلَّ عليها الكتاب والسنة المتواترة، وأن السلف أجمعوا على ذلك ولم يخالف في هذا إلا مَنْ يُخشى أن يحرمة الله منها يوم القيامة؛ لأنه لم يصدق بذلك.

وفي هذا الحديث: أنه يُقال للناس كل أمة تتبع مَنْ كانت تعبد إذلاً لهم وإظهاراً لباطنهم لأن هؤلاء المعبودين يذهبون بهم إلى النار فيتبين بذلك أن معبوديهم يخذلونهم في أحوج ما يكونون إليهم، ولهذا يقول: «يتبع مَنْ كان يعبد الشمس الشمس، ومن كان يعبد القمر القمر، ومن كان يعبد الطواغيت الطواغيت»، حتى يوصلهم إلى النار - والعياذُ بالله -.

وقوله: «تبقى هذه الأمة»، المراد مَنْ كان على ملة رسوله ﷺ ظاهرة، ولهذا يكون فيهم المنافقون: «فيأتيهم الله ﷻ فيقول: أنا ربكم»، ولكنهم يقولون مكائهم، وإنما يقول: أنا ربكم؛ لأن الأمم السابقة كانت تتبع مَنْ تعبدته وترى أنه ربها، فيقول: «أنا ربكم»، ولكنهم يقولون ولا يتحركون، فيأتيهم الله في صورته التي يعرفون، والصورة التي يعرفون هي مما عرفوه من وصف الله ﷻ بالجلال والإكرام، ومما وصفته به الرسل فيأتيهم على الصورة التي نعتت لهم فيما أنزل الله على رسله ولذا قال: «التي يعرفون»، ثم يقول: «أنا ربكم»، فيقولون: أنت ربنا فيتبعونه، ومعلوم أنه ﷻ سيدلهم على محل رحمة وهي الجنة.

ثم ذكر أنه يضرب الصراط بين ظهري جهنم؛ يعني: فوقها الصراط الذي يمرُّ الناس عليه من عرصات القيامة إلى الجنة؛ لأن الجنة فوق، فيضرب هذا الصراط على النار، ويعبره مَنْ هو من أهل الجنة، واختلف العلماء في هذا الصراط، هل هو طريقٌ واسعٌ أو هو كما جاء في «صحيح مسلم» بلاغاً: أنه أدقُّ من الشعر وأحدُّ من السيف ^(٢)، فذهب إلى الأول جماعةٌ واستدلوا بهذا الحديث بأن عليه مثل شوك السعدان لكن لا يعلم عظمها إلا الله، واستدلوا أيضاً بأن هذا الطريق وُصف بأنه دحض مزلة؛ أي: زلق يزلقي الناس فيه ويزلون، والحديث الذي في مسلم: بلاغ، والبلاغ قديشيت وقد لا يثبت.

فعلى كل حال: إذا ثبت أنه أدق من الشعر وأحد من السيف، فإن العبور عليه غير ممتنع عقلاً؛ لأنه إذا كانت الملائكة تطير في الهواء فإن الناس يمكنهم أن يسيروا على هذا الصراط، وأحوال

(١) رواه البخاري (٧٤٣٨)، ومسلم (١٨٢-١٨٥) (١٩٤).

(٢) رواه مسلم عقب الحديث (٣٠٢) عن أبي سعيد.

الآخرة لا تُقاس بأحوال الدنيا، وعلى كلِّ حال، فهذا الصراطُ خطيرٌ جدًّا؛ لأنه على جهنم، والرُّسل وهم الرسل عليهم الصلاة والسلام كل واحد منهم يقول: اللهم سلِّم اللهم سلِّم، وأول من يجوز هذا الصراط محمد ﷺ وأُمته؛ لأنهم كما جاء في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ: قال: «نحن الآخرون الأولون يوم القيامة»^(١) ففي جميع مشاهد يوم القيامة هذه الأمة هي أوَّل الأمم.

وفي هذا الحديث: أن هؤلاء الذين يعبرون الصراط لا ينجون كلهم منه منهم يُخطف ويُلقَى في جهنم ومنهم من يسلم، لكن الذي يُخطف ويُلقَى في جهنم لا يُخلد فيها؛ لأنه لا يعبر هذا الصراط إلا من كان من أهل الجنة إلا أنه قد تخطفه النار ويُعذب بقدر أعماله، ثم يخرج منها، وهذا العبور هو معنى قوله -تبارك وتعالى-: ﴿وَلَنُكَفِّرُنَّ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾^(٢) [٧١]. وقيل: إن الورود الدخول فيها، وأن كلَّ الناس يدخلونها لكن المؤمنُ ينجو منها وتكون عليه مثل نار إبراهيم، وأما الكافر أو من يستحق العذاب بقدر عمله فإنه لا تكون بردًا وسلامًا عليه -والله أعلم-. وكما عرفتم أن الناس يرون الله ﷻ على صورته التي يعرفون وهي رؤية حقيقية كما سبق، وهذه العهود والمواثيق التي يعطيها هذا الرجل هي عهدٌ بينه وبين الله ﷻ، فلذلك ينقضها طمعًا في فضل الله ﷻ، كما لو كان بينك وبين أخيك عهد مما يختص به، ثم أدليت عليه؛ يعني: يسامح أو يتجاوز عن هذا العهد فإنه لا بأس به، كذلك هذا الرجل، يقول: إن العهد بينه وبين الله ﷻ، وهي حقُّ الله فإذا عاد، فكأنه يرجو من الله أن يعفو عنه وأن يسامحه ويضع عنه هذا العهد إذا طلب، ولهذا كان في النهاية أن الله يضحك له ثم يرسله الجنة.

وفي هذا الحديث: دليل على عظم نعيم الجنة وسعة منازل أهلها، أنه له مثل الدنيا وعشرة أمثالها وهذا ليس بغريب؛ لأن أدنى أهل الجنة منزلًا من ينظر في ملكه مسيرة ألفي عام، ينظر أقصاه كما ينظر أدناه، فالمسألة أعظم مما نتصور ولهذا قال تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^(٣) [١٧].

وفي هذا: ورع الصحابة رضي الله عنهم حيث امتنع أبو هريرة أن يقول غير ما حفظ وهو قوله: لك هذا ومثله معك، لكن أبا سعيد رضي الله عنه جزم بأن النبي ﷺ قال: «وعشرة أمثاله معك».

٧٤٣٩- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ تَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ «هَلْ تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ إِذَا كَانَتْ صَحْوًا». قُلْنَا: لَا. قَالَ: «فَإِنَّكُمْ لَا تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ رَبِّكُمْ يَوْمَئِذٍ، إِلَّا كَمَا تُضَارُونَ فِي رُؤْيَيْهِمَا ثُمَّ قَالَ: يُنَادِي مُنَادٍ لِيَذْهَبَ كُلُّ قَوْمٍ إِلَى مَا كَانُوا

يَعْبُدُونَ. فَيَذْهَبُ أَصْحَابُ الصَّلِيبِ مَعَ صَلِيْبِهِمْ، وَأَصْحَابُ الْأَوْثَانِ مَعَ أَوْثَانِهِمْ، وَأَصْحَابُ كُلِّ آلِهَةٍ مَعَ آلِهَتِهِمْ حَتَّى يَبْقَى مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ مِنْ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ، وَغُبَرَاتٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، ثُمَّ يُؤْتَى بِهِمْ تَعْرِضُ كَأَنهَا سَرَابٌ فَيَقَالُ لِلْيَهُودِ: مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ قَالُوا: كُنَّا نَعْبُدُ عَزِيرَ ابْنِ اللَّهِ. فَيَقَالُ: كَذَبْتُمْ لَمْ يَكُنْ لِلَّهِ صَاحِبَةٌ وَلَا وَلَدٌ فَمَا تَرِيدُونَ قَالُوا: نُرِيدُ أَنْ تَسْقِينَا، فَيَقَالُ: اشْرَبُوا، فَيَتَسَاقَطُونَ فِي جَهَنَّمَ، ثُمَّ يُقَالُ لِلنَّصَارَى: مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ فَيَقُولُونَ: كُنَّا نَعْبُدُ الْمَسِيحَ ابْنَ اللَّهِ. فَيَقَالُ: كَذَبْتُمْ لَمْ يَكُنْ لِلَّهِ صَاحِبَةٌ وَلَا وَلَدٌ، فَمَا تَرِيدُونَ فَيَقُولُونَ: نُرِيدُ أَنْ تَسْقِينَا. فَيَقَالُ: اشْرَبُوا. فَيَتَسَاقَطُونَ حَتَّى يَبْقَى مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ مِنْ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ فَيَقَالُ لَهُمْ: مَا يَحْسِبُكُمْ وَقَدْ ذَهَبَ النَّاسُ فَيَقُولُونَ: فَارْقَنَاهُمْ وَنَحْنُ أَجُوجٌ مِمَّا إِلَيْهِ الْيَوْمَ، وَإِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْحَقِّ كُلِّ قَوْمٍ بِمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ. وَإِنَّا نَنْتَظِرُ رَبَّنَا قَالَ: فَيَأْتِيهِمُ الْجَبَّارُ فِي صُورَةٍ غَيْرِ صُورَتِهِ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ. فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبَّنَا. فَلَا يُكَلِّمُهُ إِلَّا الْأَنْبِيَاءُ فَيَقُولُ: هَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ آيَةٌ تَعْرِفُونَهُ فَيَقُولُونَ: السَّاقِ. فَيَكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ، وَيَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ لِلَّهِ رِيَاءً وَسُمْعَةً، فَيَذْهَبُ نَارِيًا يَسْجُدُ فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا، ثُمَّ يُؤْتَى بِالْجَسْرِ فَيَجْعَلُ بَيْنَ ظَهْرِي جَهَنَّمَ. قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا الْجَسْرُ؟ قَالَ: «مَذْحَضَةٌ مَزَلَّةٌ، عَلَيْهِ خَطَاطِيفُ وَكَلَالِيبُ وَحَسَكَةٌ مُفْلَطَحَةٌ، لَهَا شَوْكَةٌ عُقْفَاءُ تَكُونُ بِنَجْدٍ يُقَالُ لَهَا: السَّعْدَانُ، الْمُؤْمِنُ عَلَيْهَا كَالطَّرْفِ وَكَالْبَرِّقِ وَكَالرَّيْحِ وَكَأَجَاوِيدِ الْخَيْلِ وَالنَّرْكَابِ، فَتَنَاجُ مُسَلَّمٌ وَنَاجٌ مَحْدُوشٌ وَمَكْدُوشٌ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، حَتَّى يَمُرَّ آخِرُهُمْ يُسْحَبُ سَحْبًا، فَمَا أَنْتُمْ بِأَشَدَّ لِي مُنَاشِدَةً فِي الْحَقِّ، قَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِ يَوْمَئِذٍ لِلْجَبَّارِ، وَإِذَا رَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ نَجَوْا فِي إِخْوَانِهِمْ يَقُولُونَ: رَبَّنَا إِخْوَانُنَا كَانُوا يُصَلُّونَ مَعَنَا وَيَصُومُونَ مَعَنَا وَيَعْمَلُونَ مَعَنَا. فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: اذْهَبُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ دِينَارٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ. وَيَحْرِمُ اللَّهُ صُورَهُمْ عَلَى النَّارِ، فَيَأْتُونَهُمْ وَبَعْضُهُمْ قَدْ غَابَ فِي النَّارِ إِلَى قَدَمِهِ وَإِلَى أَنْصَافِ سَاقِيهِ، فَيُخْرِجُونَ مَنْ عَرَفُوا، ثُمَّ يَعُودُونَ فَيَقُولُ: اذْهَبُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ نِصْفِ دِينَارٍ فَأَخْرِجُوهُ. فَيُخْرِجُونَ مَنْ عَرَفُوا، ثُمَّ يَعُودُونَ فَيَقُولُ: اذْهَبُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ. فَيُخْرِجُونَ مَنْ عَرَفُوا». قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَإِنْ لَمْ تُصَدِّقُونِي فَأَقْرَأُوا ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يَظْهَرِهَا﴾ [النَّحْلَةُ: ٤٠]. «فَيَسْفَعُ النَّبِيُّونَ وَالْمَلَائِكَةُ وَالْمُؤْمِنُونَ فَيَقُولُ الْجَبَّارُ: بَقِيَتْ شَفَاعَتِي. فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ فَيُخْرِجُ أَقْوَامًا قَدْ امْتَحَسُوا، فَيُلْقُونَ فِي نَهَرٍ بِأَفْوَاهِ الْجَنَّةِ يُقَالُ لَهُ: مَاءُ الْحَيَاةِ، فَيَشْبَوْنَ فِي حَافَتَيْهِ كَمَا تَنْبُتُ الْجَبَّةُ فِي حَبِيلِ السَّيْلِ، قَدْ رَأَيْتُمُوهَا إِلَى جَانِبِ الصَّخْرَةِ وَإِلَى جَانِبِ الشَّجَرَةِ، فَمَا كَانَ إِلَى الشَّمْسِ مِنْهَا كَانَ أَخْضَرَ، وَمَا كَانَ مِنْهَا إِلَى الظِّلِّ كَانَ أَبْيَضَ، فَيُخْرِجُونَ كَأَنَّهُمُ اللَّوْلُؤُ، فَيَجْعَلُ فِي رِقَابِهِمُ الْحَوَاتِيمَ فَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ فَيَقُولُ أَهْلُ الْجَنَّةِ: هَؤُلَاءِ عَتَقَاءُ الرَّحْمَنِ أَدْخَلَهُمُ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ وَلَا خَيْرٍ قَدَّمُوهُ. فَيَقَالُ لَهُمْ: لَكُمْ مَا رَأَيْتُمْ وَمِثْلُهُ مَعَهُ»^(١).

قوله: «اشربوا فيتساقطون»، وهذا صريح؛ لأن أهل النار لا يعبرون الصراط؛ لأنه قال بعد ذلك «ثم يؤتى بالجسر فيجعل بين ظهري جهنم».

وهذا بمعنى الحديث السابق وإن كان يختلف عليه بعض الشيء، وقوله: «لكم ما رأيتم ومثله معه»؛ يدل على أنهم يُعطون مثل ما رأوا، «ومثله معه»، لكن سبق أن أبا سعيد رحمته الله روى الحديث بهذا السياق، قال: «وعشرة أمثاله معه»، يحتاج إلى التحقيق في اختلاف هذا اللفظ مع الذي سبق في حديث أبي هريرة.

٧٤٤٠- وَقَالَ حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَدَّثَنَا هَمَامُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ رحمته الله أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «يُخْبَسُ الْمُؤْمِنُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَهْمُوا بِذَلِكَ يَقُولُونَ: لَوْ اسْتَنْفَعْنَا إِلَى رَبِّنَا فِيرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا. فَيَأْتُونَ آدَمَ يَقُولُونَ: أَنْتَ آدَمُ أَبُو النَّاسِ خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ وَأَسْكَنَكَ جَنَّتَهُ، وَأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتَهُ، وَعَلَّمَكَ أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ، لِنَشْفَعُ لَنَا عِنْدَ رَبِّكَ حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا هَذَا، قَالَ: يَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ - قَالَ: وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ أَكْلَهُ مِنَ الشَّجَرَةِ وَقَدْ نَهَى عَنْهَا - وَلَكِنْ أَتَوْنَا نُوحًا أَوَّلَ نَبِيِّ بَعَثَ اللَّهُ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ. فَيَأْتُونَ نُوحًا يَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ - وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ سُؤَالَهُ رَبَّهُ بِغَيْرِ عِلْمٍ - وَلَكِنْ أَتَوْنَا إِبْرَاهِيمَ خَلِيلَ الرَّحْمَنِ. قَالَ: فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ يَقُولُ: إِنِّي لَسْتُ هُنَاكُمْ - وَيَذْكُرُ ثَلَاثَ كَذِبَاتٍ كَذَبَهُنَّ - وَلَكِنْ أَتَوْنَا مُوسَى عَبْدًا آتَاهُ اللَّهُ التَّوْرَةَ وَكَلَّمَهُ وَقَرَّبَهُ نَجِيًّا. قَالَ فَيَأْتُونَ مُوسَى يَقُولُ: إِنِّي لَسْتُ هُنَاكُمْ - وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ قَتْلَهُ النَّفْسَ - وَلَكِنْ أَتَوْنَا عِيسَى عَبْدَ اللَّهِ وَرَسُولَهُ وَرُوحَ اللَّهِ وَكَلِمَتَهُ. قَالَ: فَيَأْتُونَ عِيسَى يَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَلَكِنْ أَتَوْنَا مُحَمَّدًا صلى الله عليه وسلم عَبْدًا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ. فَيَأْتُونِي فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي فِي دَارِهِ فَيُؤْذَنُ لِي عَلَيْهِ، فَإِذَا رَأَيْتُهُ وَقَعْتُ سَاجِدًا فَيَدْعُنِي مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَدْعُنِي يَقُولُ: ازْفَعْ مُحَمَّدٌ، وَقُلْ يَسْمَعُ، وَاشْفَعْ تُشْفَعُ، وَسَلْ تُعْطَى قَالَ: فَارْفَعْ رَأْسِي فَأَنْتَنِي عَلَى رَبِّي بِنَاءٍ وَتَحْمِيدٍ يُعْلَمُنِيهِ، فَيُحَدِّثُ لِي حَدًّا فَأَخْرُجُ فَأَدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ. قَالَ: قَتَادَةُ وَسَمِعْتُهُ أَيْضًا يَقُولُ: «فَأَخْرُجُ فَأَخْرِجُهُمْ مِنَ النَّارِ وَأَدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ، ثُمَّ أَعُودُ فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي فِي دَارِهِ فَيُؤْذَنُ لِي عَلَيْهِ، فَإِذَا رَأَيْتُهُ وَقَعْتُ سَاجِدًا فَيَدْعُنِي مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَدْعُنِي ثُمَّ يَقُولُ: ازْفَعْ مُحَمَّدٌ، وَقُلْ يَسْمَعُ، وَاشْفَعْ تُشْفَعُ، وَسَلْ تُعْطَى قَالَ: فَارْفَعْ رَأْسِي فَأَنْتَنِي عَلَى رَبِّي بِنَاءٍ وَتَحْمِيدٍ يُعْلَمُنِيهِ قَالَ: ثُمَّ أَشْفَعُ فَيُحَدِّثُ لِي حَدًّا فَأَخْرُجُ فَأَدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ. قَالَ قَتَادَةُ: وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «فَأَخْرُجُ فَأَخْرِجُهُمْ مِنَ النَّارِ وَأَدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ، ثُمَّ أَعُودُ الثَّالِثَةَ فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي فِي دَارِهِ فَيُؤْذَنُ لِي عَلَيْهِ، فَإِذَا رَأَيْتُهُ وَقَعْتُ سَاجِدًا فَيَدْعُنِي مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَدْعُنِي ثُمَّ يَقُولُ: ازْفَعْ مُحَمَّدٌ، وَقُلْ يَسْمَعُ، وَاشْفَعْ تُشْفَعُ، وَسَلْ تُعْطَى قَالَ: فَارْفَعْ رَأْسِي فَأَنْتَنِي عَلَى رَبِّي بِنَاءٍ وَتَحْمِيدٍ يُعْلَمُنِيهِ قَالَ: ثُمَّ أَشْفَعُ فَيُحَدِّثُ لِي حَدًّا فَأَخْرُجُ فَأَدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ. قَالَ قَتَادَةُ: وَقَدْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «فَأَخْرُجُ فَأَخْرِجُهُمْ مِنَ النَّارِ وَأَدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ، حَتَّى مَا يَبْقَى فِي النَّارِ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ أَيْ: وَجَبَ عَلَيْهِ الْخُلُودُ قَالَ: ثُمَّ تَلَا الْآيَةَ: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ (٧٦)»

[اللائحة: ٧٩]. قَالَ: وَهَذَا الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ الَّذِي وَعَدَهُ نَبِيُّكُمْ ﷺ.

❦ قوله: «حتى يهْمُوا»؛ يعني: يلحقهم الهم.

وهذا الحديث ليس فيه إشكال، إلا قوله: «استأذن على ربي في داره»، فيقال: إن دار الله ﷻ الذي جاءت في هذا الحديث لا تشبه دور البشر، تكتنه من الحرِّ ومن البرد ومن المطر ومن الرياح، لكنها دارُ الله أعلم بها ولعلها والله أعلم حجب النور الذي احتجب الله به ﷻ، كما جاء في الحديث الصحيح: «حجابه النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه».

٧٤٤١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدِ بْنِ إِبرَاهِيمَ، حَدَّثَنِي عَمِّي، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْسَلَ إِلَى الْأَنْصَارِ فَجَمَعَهُمْ فِي قُبَّةٍ وَقَالَ لَهُمْ: «اضْبُرُوا حَتَّى تَلْقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنِّي عَلَى الْحَوْضِ»^(١).

هذا أيضًا مما استدل به أهل السنة على رؤية الله ﷻ من قوله: «حتى تلقوا الله ورسوله»، قال: ولا لقاء إلا به، وهو يُخاطبُ الأنصار رضي الله عنهم، وهم من أهل الرؤية؛ لأنهم مؤمنون، وأما قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدًّا فَلْيَقِهِ﴾^(٢) فَأَمَّا مَنْ أَوْفَى كَيْبَهُ، بِبَيْمِنِهِ ٧... ﴿[اللائحة: ٦-٧]. إلى آخره، فهذا -والله أعلم- الملاقاة العامة؛ لأن كل إنسان يكدح إلى الله، ويساوم أخيه يوم القيامة، وعلى هذا هناك ملاقات عامة لجميع بني الإنسان بدليل أن الله قسمهم إلى قسمين: من أوتي كتابه بيمينه ومن أوتي كتابه بشماله، وملاقاة خاصة: وهي التي ذكرها الرسول ﷺ في هذا الحديث، وهي التي استدل بها العلماء على رؤية الله ﷻ.

الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- الذين تعذروا من الشفاعة بما فعلوا من الذنوب أليس النبي ﷺ قد وقع منه ذنب وغفر الله له؟

نقول: لو تعذر النبي ﷺ من يبقى، هو آخرهم، فلو تعذر من يبقى؟!

٧٤٤٢- حَدَّثَنِي ثَابِتُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا تَهَجَّدَ مِنَ اللَّيْلِ قَالَ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، أَنْتَ قَيُّمُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، أَنْتَ الْحَقُّ، وَقَوْلُكَ الْحَقُّ، وَوَعْدُكَ الْحَقُّ، وَلِقَاؤُكَ الْحَقُّ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ، اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْكَ خَاصَمْتُ، وَبِكَ حَاكَمْتُ، فَاعْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَأَسْرَرْتُ وَأَعْلَنْتُ، وَمَا

أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ»^(١). قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ وَأَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ طَاوُسٍ قِيَامٌ. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: الْقِيَوْمُ الْقَائِمُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ. وَقَرَأَ عُمَرُ: الْقِيَامُ، وَكِلَاهُمَا مَذْحٌ.

❦ قوله: «أنت قيوم السموات»، وفي لفظ: «أنت قِيَامُ السموات»، وكلاهما مَذْحٌ، والقيوم هو الذي قام بنفسه وقام على غيره، قال الله تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [النحل: ٣٣]؛ يعني: كمن لا يملك ذلك، والذي يقوم على كل نفس بما كسبت هو الله.

وقد سبق الكلام على بقية الحديث وبيننا أن الرسول ﷺ كان يقول ذلك في تهجدِه وأنه يحتمل أن يكونَ في السجود أو بعد التشهد الأخير، أو في حالِ القيام بعد الركوع، وكل هذا موضع دعاء.

٧٤٤٣- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنِي الْأَعْمَشُ، عَنْ خَيْثَمَةَ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيَكَلِّمُهُ رَبُّهُ، لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تَرْجُمَانٌ وَلَا حِجَابٌ يَحْجُبُهُ»^(١).

الشاهد من هذا قوله: «ولا حجاب يحجبه».

وفي هذا الحديث: ردٌّ على القائلين بالكلام النفسي، ووجهه: أن الله يحدث القول في تلك الساعة، يُكَلِّمُ هذا الذي خلا به في تلك الساعة، والقائلون بالكلام النفسي، يقولون: إن الكلام النفسي هو أزلِّي، ولكن الله تعالى يخلق أصواتاً في الوقت الذي يُريد أن يُسمع مَنْ شاء، يُعبِّرُ عن الكلام النفسي، ولهذا قال بعض الأدكياء: إن مذهب الأشاعرة في الكلام هو مذهب الجهمية، بل هو أرجأ منه؛ لأن هؤلاء يقولون: إن الذي يُسمعُ والمكتوبُ في المصاحف إنه مخلوقٌ يُعبِّرُ به عن كلام الله، أما كلامُ الله فهو الذي في نفسه لا يُسمعُ ولا يحدث، وأما الجهمية فيقولون: إن الذي يُسمعُ هو كلامُ الله حقيقةً وأنه مخلوقٌ، فهؤلاء قالوا: إن الذي يُسمعُ عبارة عن كلامِ الله، ولكنه مخلوقٌ، والجهمية قالوا: هو كلامُ الله وهو مخطئ، فأيهما أقرب للصواب؟

الجواب: الجهمية ولهذا قال: إن قول الأشاعرة في الكلام من قول الجهمية، وأما حقيقة الأمر أنه لا فرق بينهم وبين الجهمية؛ لأنهم متفقون على أن ما سمعه محمدٌ وما سمعه موسى وما يُسمع في المستقبل كله مخلوقٌ، لكن الأشاعرة قالوا: إنه عبارة عن الكلام النفسي، وهؤلاء قالوا: هذا مخلوقٌ خلقه الله، خلق أصواتاً تُسمعُ، وأضافها لنفسه على سبيل التشريف والتعظيم.

فهذا الحديث يردُّ رداً واضحاً على مَنْ يزعمون أن كلامَ الله هو المعنى القائم بنفسه الأزلِّي، فيرون أن الكلام مثل العلم مثل الإرادة.

(١) رواه البخاري (٧٤٤٢)، ومسلم (٧٦٩).

(٢) رواه البخاري (٧٤٤٣)، ومسلم (١٠١٦).

والسَّاقُ ثَابِتَةٌ لِلَّهِ ﷻ لحديث أبي سعيد: «يكشف عن ساقه»، وهو واضح، وإذا كان الله له رجلٌ فلا يمتنع أن يكون له ساقٌ، ولكن نقصرُ على ما بلغنا فقط، وهل السَّاقُ ثابتٌ في القرآن كما ثبت في السنة؟

نقول: في هذا خلافٌ بين العلماء بناءً على اختلافهم في تفسير قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [التكْوِيْن: ٤٢]. فمنهم من قال: إن قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾؛ يعني بذلك: ساقه جَمْعًا. ومنهم من قال: بل المراد بالسَّاقِ: الشَّدة، ولا يجوزُ أن نقولَ: إنها ساقُ الله؛ لأن الله لم يصفها إلى نفسه، بل قال ساق، وإذا لم يصفِ الله الشيءَ لنفسه، فإنه لا يحلُّ لنا أن نضيفه نحن إلى الله، بل الواجب علينا أن نقصرَ على ما جاء به الكتابُ والسنة.

ولهذا نقول: القائل بهذا القول أقربُ إلى الصواب، لولا أن حديثَ أبي سعيدٍ في سياقه إذا قارنته بسياق الآية وجدت أنها سواء، ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ (١١) خَشَعَةً أَبْصَرْتُمْ رَمَقَهُمْ ذَلَّةً وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِكُونَ (١٢) [التكْوِيْن: ٤٢-٤٣]. كذلك هنا يكشف عن ساقه فيسجد له من كان يسجدُ لله ﷻ ويعجز من كان يسجدُ رياءً وسمعةً، فلولا سياقُ حديثِ أبي سعيدٍ كان مطابقاً للآية لقلنا: إنه لا يجوزُ إثباتُ السَّاقِ للآية الكريمة؛ لأن الله لم يصفه إلى نفسه. فإن قال قائل: وهل مثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ (١٣) [التكْوِيْن: ٤٧]؟

قلنا: لا، ليس مثل هذا، ولهذا لم يقل أحدٌ من السلف إن المراد بقوله ﴿بِأَيْدٍ﴾ جمع اليد، بل الأيدي في الآية الكريمة: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾؛ معناها: القوة، فهي مصدر: (أدى، يئِد، أيداً)، (كَبَّاعٌ، يَبِيعُ، يبيعاً)؛ فيكون المعنى: بنيناها بقوة، ويشبه هذا قوله تعالى: ﴿وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا﴾ (١٤) [التكْوِيْن: ١٢]. أي: قوية، لكن يجب علينا أن نعتقد بأن الله ساقاً، إلا أنه لا يشبه سَوَقَ المخلوقين، بل هو ساقٌ يليق بعظمته وجلاله كما قلنا في اليد، وقلنا في الوجه، وقلنا في العين، وقلنا في القدم.

٧٤٤٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «جَنَّاتٍ مِنْ فِضَّةٍ أُنِيتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَجَنَّاتٍ مِنْ ذَهَبٍ أُنِيتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَمَا بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى رَبِّهِمْ إِلَّا رِداءَ الْكِبَرِ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةٍ عَدْنٍ» (١). الشاهد قوله: «وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكبر على وجهه في جنة عدن»، وفي هذا إثباتُ لرؤية الله ﷻ بعد إزالة رداء الكبر، وكان البخاري رحمه الله يشيرُ إلى ركنٍ آخر أصرح من هذا، أما هذا فليس صريحاً في إثبات الرؤية.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله (١٣/ ٤٣٢-٤٣٣):

قوله: «وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكبرياء على وجهه» قال الهازري: كان النبي ﷺ يخاطب العرب بما تفهم ويخرج لهم الأشياء المعنوية إلى الحس ليقرب تناولهم لها، فعبّر عن زوال الموانع ورفعها عن الأبصار بذلك. وقال عياض كانت العرب تستعمل الاستعارة كثيرا، وهو أرفع أدوات بديع فصاحتها وإيجازها، ومنه قوله تعالى: ﴿جَنَاحَ الذُّلْدِ﴾ [الأنعام: ٢٤]. فمخاطبة النبي ﷺ لهم برداء الكبرياء على وجهه ونحو ذلك من هذا المعنى، ومن لم يفهم ذلك تاه فمن أجرى الكلام على ظاهره أفضى به الأمر إلى التجسيم ومن لم يتضح له وعلم أن الله منزّه عن الذي يقتضيه ظاهرها إما أن يكذب نقلتها وإما أن يؤولها كأن يقول: استعار لعظيم سلطان الله وكبريائه وعظمته وهيبته وجلاله الهانع إدراك أبصار البشر مع ضعفها لذلك رداء الكبرياء، فإذا شاء تقوية أبصارهم وقلوبهم كشف عنهم حجاب هيبته وموانع عظمتها انتهى ملخصا. وقال الطيبي قوله: «على وجهه» حال من رداء الكبرياء. وقال الكرمانى هذا الحديث من التشابهات فإما مفوض وإما متأول بأن المراد بالوجه الذات، والرداء صفة من صفة الذات اللازمة المنزهة عما يشبه المخلوقات، ثم استشكل ظاهره بأنه يقتضي أن رؤية الله غير واقعة، وأجاب بأن مفهومه بيان قرب النظر إذ رداء الكبرياء لا يكون مانعا من الرؤية فعبّر عن زوال الهانع عن الإبصار بإزالة المراد انتهى. وحاصله أن رداء الكبرياء مانع عن الرؤية فكأن في الكلام حذفاً تقديره بعد قوله إلا رداء الكبرياء: فإنه يمن عليهم برفعه فيحصل لهم الفوز بالنظر إليه، فكأن المراد أن المؤمنين إذا تبوؤوا مقاعدهم من الجنة لولا ما عندهم من هيبه ذي الجلال لها حال بينهم وبين الرؤية حائل، فإذا أراد إكرامهم حفهم برأفته وتفضل عليهم بتقويتهم على النظر إليه سبحانه، ثم وجدت في حديث صهيب في تفسير قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِمُتَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [التكوير: ٢٦].

ما يدل على أن المراد برداء الكبرياء في حديث أبي موسى الحجاب المذكور في حديث صهيب، وأنه سبحانه يكشف لأهل الجنة إكراماً لهم، والحديث عند مسلم والترمذي والنسائي وابن خزيمة وابن حبان ولفظ مسلم: أن النبي ﷺ قال: «إذا دخل أهل الجنة الجنة، يقول الله ﷻ: تريدون شيئا أزيدكم؟ فيقولون: ألم تبيض وجوهنا وتدخلنا الجنة؟ قال: فيكشف لهم الحجاب فما أعطوا شيئا أحب إليهم منه، ثم تلا هذه الآية. ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِمُتَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾» أخرجه مسلم عقب حديث أبي موسى، ولعله أشار إلى تأويله به. وقال القرطبي في المفهم الرداء استعارة كنى بها عن العظمة كما في الحديث الآخر «الكبرياء رداي والعظمة إزارى» وليس المراد الثياب المحسوسة لكن المناسبة أن الرداء

والإزار لما كانا متلازمين للمخاطب من العرب عبر عن العظمة والكبرياء بهما، ومعنى حديث الباب أن مقتضى ﷻ واستغنائه أن لا يراه أحد لكن رحمته للمؤمنين اقتضت أن يرهم وجهه كما لا للنعمة، فإذا زال الهانع فعل معهم خلاف مقتضى الكبرياء فكأنه رفع عنهم حجابا كان يمنعهم، ونقل

الطبري عن علي وغيره في قوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [نفا: ٢٥]. قال هو النظر إلى وجه الله. اهـ
كلام الحافظ هو الظاهر، يعني: «إلا رداء الكبر على وجهه لا يرفعه حتى ينظر إليه»، وحيثُ يتم
استدلال البخاري رحمه الله في هذا الحديث.

❦ قوله: «جنتان من فضة، وجنتان من ذهب»، يؤيد هذا قوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾
❦ [١٦] ﴿وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّتَانِ﴾ [٣٢] ﴿وَذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى، الفرق بينهما، وقد أشار
ابن القيم رحمه الله في النونية إلى أن الفرق بينهما؛ أي بين الجنتين الأولين والآخرين من عشرة أوجه،
وقال: لولا ضيق النظم لسقتها.

والجنتان من الذهب لمن هو أعلى مقامًا، وأكثر ثوابًا ممن في الجنتين اللتين من الفضة.

٧٤٤٥- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكُ بْنُ أَعْيَنَ وَجَامِعُ بْنُ أَبِي رَاشِدٍ، عَنْ
أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اقْتَطَعَ مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِيَمِينٍ كَاذِبَةٍ، لَقِيَ
اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ». قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِصْدَاقَهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ ﴿إِنَّ الَّذِينَ
يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ﴾ [النحل: ٩٧] الآية ^(١).

هذا الحديث: فيمن اقتطع مالا من المسلم بيمين كاذبة لقي الله.

الشاهد قوله: «لقي الله»، فقد استدل بها كثير من العلماء على رؤية الله ﷻ، قال: لأن اللقاء لا
يكون إلا بروية، وقد سبق أن اللقاء عام وخاص، فاللقاء الخاص هو أن يخلو الله ﷻ بعبد المؤمن
ويقرره بذنوبه، واللقاء العام يكون لجميع الخلق، وبهذا التحذير من اقتطاع مال المسلم باليمين
الكاذبة ولها صور:

منها: الصورة الأولى: أن يدعى شخص على آخر بألف درهم وليس عند المدعي بيته، فهنا توجه
اليمين على المدعى عليه، فيحلف أنه ليس للمدعي شيء مع أنه له شيء، فهنا اقتطع شيئاً من ماله
كاذباً فيلقى الله وهو عليه غضبان.

الصورة الثانية: أن يدعى شخص على آخر ألف درهم ويأتي بشاهد واحد، وفي هذه الحال لا
يحكم له بالألف إلا إذا حلف، إذا حلف فإنه يحكم له بالألف، فيأتي بالشاهد ويحلف معه ثم
القاضي يحكم له على المدعى عليه بالألف، فيكون هناك اقتطاع مال امريء مسلم بيمين كاذبة،
فيلقى الله وهو عليه غضبان، فإن اعتدى على المسلم بغير المال، ادعى عليه مثلاً بجراحة أو غيرها،
وحلف فهل تكون مثل المال أو دونه أو أعظم منه؟.

الظاهر: أنها تكون أعظم؛ لأن العدوان على البدن أشد من العدوان على المال، ولكن مع ذلك لا

نجزم بهذا؛ لأن مسائل الوعيد قد تكون لاختصاصها في الصورة التي تأتي فيها أمر لا نعلمه فيمتنع القياس حيثئذ.

وفيه: استدلال الرسول ﷺ بالآية الكريمة دليل على أن: العموم حجة على كل فرد من أفرادها؛ لأن الآية عامة، ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ عَهْدَ اللَّهِ وَيَأْمِنُ بِهِمْ ثُمَّ لَا أُولَئِكَ لَا خَلْقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ...﴾ [التوبة: ٧٧]. هذا عام، يدخل فيها الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ما يقطعونه من الأموال، فيكون هذا عامًا، فيكون هذا فردًا دخل في العموم.

وقد مر علينا شاهدٌ مثل ذلك وهو قول النبي ﷺ: «إني إذا قلتُم: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، فقد سلمتم على كل عبد صالح في السماء والأرض»^(١). قوله: ﴿لَا خَلْقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ﴾؛ أي لا نصير.

٧٤٤٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ: رَجُلٌ حَلَفَ عَلَى سِلْعَةٍ لَقَدْ أُعْطِيَ بِهَا أَكْثَرُ مِمَّا أُعْطِيَ وَهُوَ كَاذِبٌ، وَرَجُلٌ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ كَاذِبَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ لِيَقْتَطَعَ بِهَا مَالٌ أَمْرِي مُسْلِمٌ، وَرَجُلٌ مَنَعَ فَضْلَ مَاءٍ فَيَقُولُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الْيَوْمَ أَمْنَعَكَ فَضْلِي، كَمَا مَنَعْتَ فَضْلَ مَا لَمْ تَعْمَلْ بِذَلِكَ»^(٢).

الشاهد قوله: «لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم: رجلٌ حلف على سلعةٍ لقد أعطى بها أكثر مما أعطى وهو كاذب»، هذا طريقٌ من طرقِ أكل المالِ بغير حقٍّ، أن يقول: إنه آتٍ بهذه السلعةِ بأكثر مما أعطاك وهو كاذب؛ لأنه في هذه الحالِ يخدع الآخرين فيظنون أنه صادقٌ، فيعطون مثل ما أعطى أو يزيدون، وهذه تقع من بعض الناسِ يُحابي بها صديقه، يقول: إني سُمْتُ هذه السلعةَ بمائة، وهو لم يسمها من أجل أن الآخرين يقولون: نحن نأخذها بمائةٍ وعشرين، وكذلك العكس أن يحلف أنه أُعطي فيها أكثر مما أُعطي، مثل أن تُسام منه بعشرة، فيقول: إنها سيمت بعشرين ويخدع الناسَ بذلك، فكلُّ هذا من أكل المالِ بغير حقٍّ.

والثاني: «حلف على يمينٍ كاذبةٍ بعد العصر؛ ليقطعَ بها مالٌ أَمْرِي مُسْلِمٌ، وقد سبق ذكره.

والثالث: مَنْ «مَنَعَ فَضْلَ مَاءٍ» فيقول الله ﷻ يوم القيامة: «اليوم أَمْنَعَكَ فَضْلِي كما مَنَعْتَ فَضْلَ مَا لم تعملِ بِذَلِكَ». وهذا في غير الماء الذي ملكه، أما الماء الذي ملكه فهو ملكه، له أن يمتعه، وله أن يبيعه، لكن الماء الذي لم يملكه مثل رجلٍ عنده غدير في أرضه، والغدير هو مجتمعُ ماءٍ السيولِ، فصار

(١) تقدم تحريجه.

(٢) رواه البخاري (٧٤٤٦)، ومسلم (١٠٨).

لَا يُمَكِّنُ النَّاسَ مِنْ أَخْذِهِ إِلَّا بَعُوضٍ، هَذَا مَنَعَهُ، مَنَعَ فَضْلَ الْمَاءِ، وَكَرَجَلَ آخِرَ عُنْدِهِ بَثْرٌ فِيهَا مَاءٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، بَلْ هُوَ زَائِدٌ عَنْ حَاجَتِهِ فَيَمْنَعُ النَّاسَ مِنْ أَنْ يَأْخُذُوا مِنْهَا بِدُونِ ضَرَرٍ عَلَيْهِ، فَهَذَا أَيْضًا حَرَامٌ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الَّذِي أَنْبَعَ الْمَاءَ فِي الْبَثْرِ هُوَ اللَّهُ، وَالَّذِي أَنْزَلَ الْمَاءَ مِنَ السَّمَاءِ هُوَ اللَّهُ.

❦ قَوْلُهُ: «مَا لَمْ تَعْمَلْ يَدَاكَ». دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَا عَمَلَتْ يَدَاهُ بَأَنَ مَلِكِهِ وَوَضَعَهُ فِي آتِيَتِهِ، أَوْ اسْتَخْرَجَهُ مِنَ الْبَثْرِ وَصَبَّهُ فِي بَرَكَتِهِ، فَإِنَّ لَهُ الْحَقَّ فِي أَنْ يَمْنَعَ مِنْهُ مَنْ أَرَادَ الْأَخْذَ إِلَّا بَعُوضٍ.

وَكُلُّ مَا مَرَّ عَلَيْكُمْ مِنْ نَفْيِ الْكَلَامِ وَالنَّظَرِ، فَالْمُرَادُ بِهِ: كَلَامُ الرِّضَا وَنَظَرُ الرِّضَا. وَكَوْنُ الْيَمِينِ الْكَاذِبَةِ بَعْدَ الْعَصْرِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْوَقْتَ وَقْتُ فَضْلِ وَذِكْرِ فَإِذَا حَلَفَ الْإِنْسَانُ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ وَهُوَ كَاذِبٌ صَارَ هَذَا أَعْظَمَ؛ لِأَنَّ آخِرَ النَّهَارِ أَفْضَلُ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ.

٧٤٤٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «الزَّمَانُ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ثَلَاثُ مُتَوَالِيَاتٍ ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمُ، وَرَجَبُ مُضَرَ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ، أَيْ شَهْرٌ هَذَا؟». قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ يُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ قَالَ: «الْأَيْسُ ذَا الْحِجَّةِ». قُلْنَا: بَلَى. قَالَ: «أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟». قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَمِّيَهُ بِغَيْرِ اسْمِهِ قَالَ: «الْأَيْسُ الْبَلَدَةِ؟». قُلْنَا: بَلَى. قَالَ: «فَأَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟». قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَمِّيَهُ بِغَيْرِ اسْمِهِ قَالَ: «الْأَيْسُ يَوْمَ النَّحْرِ». قُلْنَا: بَلَى. قَالَ: «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ - قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَحْسِبُهُ قَالَ: وَأَعْرَاضَكُمْ - عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، وَسَتَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ، أَلَا تَرَجِعُوا بَعْدِي ضَلَالًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ، أَلَا لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَلَعَلَّ بَعْضٌ مِنْ يُلَاقِيهِ أَنْ يَكُونَ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ مِنْ سَمِعَهُ». فَكَانَ مُحَمَّدٌ إِذَا ذَكَرَهُ قَالَ: صَدَقَ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ قَالَ: «أَلَا هَلْ بَلَغْتُ؟ أَلَا هَلْ بَلَغْتُ؟»^(١).

❦ قَوْلُهُ ﷺ: «الزَّمَانُ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ»، قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: الْمَعْنَى أَنَّ قَرِيشًا كَانُوا يَقُولُونَ بِالنَّسِيبَةِ، «إِنَّمَا النَّسِيبَةُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحِلُّونَهُ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا» [البقرة: ٢٧]. مُحَرَّمٌ: مِنَ الْأَشْهُرِ الْحَرَمِ، أحيانًا تَوَجَّلَ قَرِيشُ شَهْرَ الْمُحَرَّمِ تَجْعَلُهُ فِي صَفَرٍ، وَشَهْرَ صَفَرٍ تَجْعَلُهُ فِي مُحَرَّمٍ، بِمَعْنَى: أَنَّهُ تَحَلُّ شَهْرَ الْمُحَرَّمِ وَتُحَرِّمُ شَهْرَ صَفَرٍ، وَأَنَّ السَّنَةَ الَّتِي حَدَّثَ فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ وَافَقَ أَنَّ التَّحْرِيمَ لَشَهْرِ الْمُحَرَّمِ، لَا لَشَهْرِ صَفَرٍ، فَاسْتَدَارَ الزَّمَانُ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: الْمَعْنَى: أَنَّ الزَّمَانَ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ؛ أَي: فِي تَسَاوِيِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ حَدَّثَ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي وَقْتٍ تَسَاوَى فِيهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ فِي فَصْلِ الرَّبِيعِ.

وعلى كلِّ حال: المقصودُ أن الرسولَ بَيْنَ بَيْنَ اللَّهِ أَنْ السَّنَةَ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا هَلَالِيَّةً، وهذه السَّنَةُ مواقيت لجميع الناس للمسلمين والكفار، لهذه الأُمَّة ولغير هذه الأُمَّة، ولهذا كان اليهودُ يصومون عاشوراء في شهر المحرم، ويوقتون بهذه الشهور، فهذه الشهورُ كما قال الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩]. هي مواقيت للناس عمومًا والحجَّ، وقال تعالى في القمر: ﴿وَقَدَرْنَا مَنَازِلَ لِلْعَلَمَاءِ عَدَدَ النِّسْبِ وَالْحَسَابِ﴾ [القمر: ٥]. هذا هو التوقيت الذي جعله الله تعالى للعباد، لكن توالى الأمور والأحداث وغلب النصارى على بعض البلاد الإسلامية وحولوا التوقيت إلى التوقيت غير العربي وغير الهجري وغير ما جعله الله ﷻ للناس، بأشهر لا نعلم ما أصل هذه الأشهر.

قوله: «منها أربعة حرم ثلاث متواليات ذو القعدة، وذو الحجة، والمحرم»، والحكمة من ذلك -والله أعلم- من أجل أن يسير الناس إلى بيت الله في أمن؛ لأن هذه الأشهر الحرم يحرم فيها القتال.

وفيا سبق لا يصل الناس إلى مكة في أيام الحج إلا من شهر أو أكثر، الذين في أقصى الجزيرة، فلذلك جعل الله ﷻ للحج حرمًا في الزمان، كما جعل له حرمًا في المكان، هذه الأشهر الثلاثة: «ذو القعدة»، شهر قبل شهر ذي الحجة «محرم»، شهر بعد شهر ذي الحجة، حتى يأمن الناس في ذهابهم وإيابهم إلى بيت الله.

والرابع يقول: «ورجب مضر». القبيلة المعروفة من أكبر قبائل العرب، وأضيف إليها؛ لأنه معلوم عندها، ويُعرف بهذه النسبة: رجل مضر، قال: «الذي بين جمادى وشعبان»، جمادى الثانية وشعبان هذا أيضًا من الأشهر الحرم، وهو شهر فرد.

قَالَ الْقِسْطَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ: وذلك لأن العرب كانوا يأتون إلى العمرة في هذا الشهر في رجب، ولا يمكن أن يعتمروا في أشهر الحج أبدًا يرون أن الاعتناء في أشهر الحج من أكبر الكبائر، ويقولون: إذا عفا الأثر، وبرأ الدبر، ودخل صفر، حلت العمرة لمن اعتمر، (وعفى الأثر): أي انمحي أثر الحجاج، (برأ الدبر): يعني: القروح التي تكون على ظهور الإبل من الحمل، (ودخل صفر): يعني: بعد الحج بشهر، (حلت العمرة لمن اعتمر) أما قبل ذلك فلا تحل، ولهذا اعتمر النبي ﷺ جميع عمره في أشهر الحج حتى إن بعض العلماء تردد، هل العمرة في أشهر الحج أفضل أو في رمضان أفضل؟!.

قوله: «أي شهر هذا؟! قلنا: الله ورسوله أعلم، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه»، لماذا قالوا: الله ورسوله أعلم، وهم يعلمون الشهر؛ لأنهم استبعدوا أن يسأل النبي ﷺ عن اسم الشهر مع أنه معلوم، لا إشكال فيه، فظنوا أنه سيسميه بغير اسمه، إذا فقولهم: «الله ورسوله أعلم»، يعود إلى تسمية الشهر لا إلى نفس الشهر، فالشهر معلوم عندهم ولا إشكال فيه، لكن ظنوا أن الرسول ﷺ

استفهم عن اسمه لا عن عينه، ولهذا يقول: «فسكت حتى ظننا أنه يسميه بغير اسمه»، وهذا أسلوبان.

❖ قوله: «أي شهر»، والسكوت، أسلوبان من الأساليب التي توجب انتباه الإنسان؛ يعني: لو أن الإنسان ألقى الحديث مرسلًا، يفهم أو لا يفهم، لكن لا ينتبه الناس له مثل ما ينتبهون له إذا سأل، هذه واحدة.

ثانيًا: السكوت، فالسكوت يوجب الانتباه - السكوت في أثناء الكلام يُوجب الانتباه - ولهذا نجد أن المحاضر أو الخطيب أو المدرس إذا سكّت أشرأت الأعتاق والتفتت العيون إليه، ما الذي حدث؟ فاستعمل النبي ﷺ هذين الأسلوبين.

❖ قوله: «أليس ذا الحجة؟». قلنا: بلى، قال: أي بلد هذا؟ قلنا: الله ورسوله أعلم، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه، قال: أليس البلدة؟ - البلدة اسم من أسماء مكة - ولها أسماء كثيرة معروفة عند الذين يتكلمون عن مكة وحرمها.

❖ قوله: «قلنا: بلى، قال: فأبي يوم هذا؟ قلنا: الله ورسوله أعلم، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه، قال: أليس يوم النحر؟ قلنا: بلى». يوم النحر؛ يعني: يوم عيد الأضحى، وسمي يوم النحر؛ لأنه تُنحر فيه الضحايا والهدايا.

❖ قوله: «قال: فإن دماءكم وأموالكم، وقال محمد: وأحسبه قال وأعراضكم - عليكم حرام كحرمة يومكم هذا - في بلدكم هذا في شهركم هذا».

إذا: أراد النبي ﷺ من الاستفهام عن الشهر والمكان واليوم، أراد تأكيد تحريم هذه الثلاثة الدماء، والأموال، والأعراض.

وفي الحديث لفٌّ ونشرٌ غير مرتب؛ لأنه بدأ باليوم وهو الأخير، ثم بالمكان، ثم بالزمان، ثم قال ﷺ: «وستلقون ربكم»، وهذا هو الشاهد من الحديث «فيسألكم عن أعمالكم» وقد ورد أن صفة هذا اللقاء أن الله ﷻ، يخلو بعبده المؤمن ويقرره بذنوبه، يقول: فعلت كذا، فعلت كذا، حتى إذا أقر، قال: قد سترتها عليك في الدنيا وأنا أغفرها لك اليوم، ثم قال: «ألا فلا ترجعوا بعدي ضللًا»، وفي لفظ: «كفارًا»، ولا منافاة بينهما؛ لأن كل كافر فهو ضال، وعلى هذا فيكون المراد بالضلّل هنا ضلل الكفر.

❖ قوله: «يضرب بعضهم رقاب بعض»، وهنا قد يسأل النحوي، لماذا قال يضرب بالرفع مع أنها بعد النهي «فلا ترجعوا»، ومعلوم أن فاء السببية إذا حذفت بعد النهي أو الأمر، فإن الفعل يُجزم. نقول الجواب على هذا: أن «يضرب» ليست جوابًا لترجع، ولكنها بيان للضلال، أو للكفر، فهي جملة استثنائية تبين ماذا يحصل به الكفر أو ماذا يحصل به الضلال، «يضرب بعضهم رقاب بعض ألا ليلغ الشاهد الغائب»، هذا كررها مرتين للتنبيه.

❖ وقوله: «يلبغ»، اللام للأمر، والفعل بها مجزوم، ولكنه حُرِّك بالكسر، لالتقاء الساكنين فلعل بعض مَنْ يبلغه أن يكون أوعى من بعض مَنْ سمعه، هذا يُفسر قوله: «رُبَّ مُبْلَغٍ أوعى من سامع»؛ يعني: أن بعض مَنْ يبلغه أوعى مِنْ بعض مَنْ سمعه، وليس كُلُّ مَنْ يبلغه أوعى من كُلِّ مَنْ سمعه، وهذا من الاحتراس في القول، وينبغي للإنسان في مثل هذا التعبير أن يحترس، بدل أن يقول مثلاً الناس فعلوا: يقول: بعض الناس فعلوا، الناس يفعلون، يقول: بعض الناس يفعلون، حتى يكون كلامه محرراً.

❖ قال: «كان محمد إذا ذكره قال: صدق النبي ﷺ» ثم قال: «ألا هل بلغت؟ ألا هل بلغت؟».

فالجواب: بَلَّغَ البلاغ المبين ﷺ بقوله وفعله وإقراره وتركه أمتة على محجة بيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالكٌ، وَمَنْ خفي عليه شيء من السنة فهو لأحد أسباب ثلاثة: إما نقص علمه، وإما قصور فهمه، وإما سوء قصده.

أما الأول: وهو نقص العلم فواضح.

وأما الثاني: قصور الفهم فواضح أيضاً؛ لأن بعض الناس يحفظ كثيراً، ولكن لا يفهم فيفوتُه من العلم بقدر ما فاتَه من الفهم.

وأما الثالث: سوء القصد، فإن الإنسان يُحرم العلم ولو كان عنده حفظٌ كثيرٌ وفهمٌ، يُحرم بسبب سوء القصد -والعياذُ بالله-.

ومن سوء القصد: ألا يُريد الإنسان إلا الدنيا، ومن سوء القصد ألا يُريد الإنسان إلا أن ينصرَ رأيَه، ومن سوء القصد ألا يُريد الإنسان إلا أن يتعصبَ لشيخه ومتبوعه، والواجبُ على الإنسان أن يُريد الوصولَ إلى الحق وإذا علم الله من الشخص أنه يُريد الوصولَ إلى الحق سهله له ويسره له سواء في المراجعة أو في المناقشة؛ لأن الله يقول: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ ۝﴾ [التيسير: ٤٠]. فإذا علم الله منك أنك تريد الحق يسره لك.

هل تحريم القتال في الأشهر الحرم باقٍ أو لا؟

نقول: أما القتالُ دفاعاً فهو باقٍ في هذه الأشهر حتى في مكة، إذا قاتل الإنسان دفاعاً فإنه له ذلك، ﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يَقْتُلُوَكُمْ فِيهِ ۖ فَإِنْ قَتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١]. لأن قوله: ﴿فَاقْتُلُوهُمْ﴾. أشد، اقتلوه؛ لأنهم انتهكوا حرمتكم وحرمة البيت فاقتلوه، كذلك الأشهر الحرم إذا كان القتال دفاعاً فإنه لا يُنهى عنه، إذا كان القتال طلباً؛ يعني: نحن نريد أن نقاتل الكفار بدون أن يعتدوا علينا، طلب.

فقد اختلف العلماء: هل النهي باقٍ أو منسوخ؟

فقال أكثر العلماء: إن النهي منسوخ.

وقال آخرون: إن النهي باقٍ، والذين استدلوا بأن النهي منسوخ، قالوا: إن الرسول ﷺ

قاتل ثقيفاً الطائف في شهر ذي القعدة، ومعلوم أن شهر ذا القعدة من الأشهر الحرم، وكذلك في غزوة تبوك في المحرم، وهذا من الأشهر الحرم.

وأجاب الآخرون قالوا: إن قتل ثقيف كان امتداداً للفتح، والقتال في الفتح كان في شهر رمضان، وانتهت الترتيبات إلى أن دخل شهر شوال وعلم الرسول ﷺ أن ثقيفاً تستعد له، فاستمر في القتال، وغزوة تبوك أيضاً كانت شبه مُدافعة، وعلى هذا نقول: نسأل الله أن يُعطينا قوةً نقاتلهم حتى في غير الأشهر الحرم، نحن الآن لا نقاتل لا في الأشهر الحرم ولا في غير الأشهر الحرم، ولكن نسأل الله ﷻ أن يعطينا القوة الإيانية والقوة الهادية.

٢٥- باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ ﴿٨٦﴾ [٥٦].

٧٤٤٨- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَسَامَةَ، قَالَ: كَانَ ابْنُ لِيَعْنُصَ بَنَاتِ النَّبِيِّ ﷺ يَقْضِي، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَهَا فَأَرْسَلَ: «إِنَّ لِلَّهِ مَا أَخَذَ، وَلَهُ مَا أَعْطَى، وَكُلُّ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى، فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ». فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ فَأَقْسَمَتْ عَلَيْهِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقُمْتُ مَعَهُ وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَأَبِيُّ بْنُ كَعْبٍ وَعُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ، فَلَمَّا دَخَلْنَا نَاولُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الصَّبِيَّ وَنَفْسُهُ تَقْلُقُ فِي صَدْرِهِ -حَسِبْتُهُ قَالَ: كَأَنَّهُا شَتَّةٌ-، فَبَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: سَعُدَ ابْنُ عِبَادَةَ أَتَبْكِي فَقَالَ: «إِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الرَّحْمَاءَ»^(١).

٧٤٤٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ بْنُ إِبرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اخْتَصَمَتِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ إِلَى رَبِّهَا فَقَالَتِ الْجَنَّةُ يَا رَبِّ مَا لَهَا لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا ضُعَفَاءُ النَّاسِ وَسَقَطُهُمْ. وَقَالَتِ النَّارُ -يَعْنِي-: أُوْثِرْتُ بِالْمُنْتَكِبِينَ. فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْجَنَّةِ: أَنْتِ رَحْمَتِي. وَقَالَ: لِلنَّارِ أَنْتِ عَذَابِي أُصِيبُ بِكَ مِنْ أَشَاءَ، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمَا مَلَأُهَا قَالَ: فَأَمَّا الْجَنَّةُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِنْ خَلْقِهِ أَحَدًا، وَإِنَّهُ يُنْشِئُ لِلنَّارِ مِنْ يَشَاءُ فَيُلْقَوْنَ فِيهَا فَتَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ. ثَلَاثًا، حَتَّى يَضَعَ فِيهَا قَدَمَهُ فَيَمْتَلِئُ وَيَرُدُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ وَتَقُولُ: قَطُّ قَطُّ قَطُّ»^(٢).

هذا الباب عقده البخاري رحمه الله ﷻ وقد سبق التفصيل في الرحمة وذكرنا أنها تنقسم أولاً إلى قسمين: مخلوقة وغير مخلوقة، وأن المخلوقة تنقسم أيضاً إلى قسمين: عامة وخاصة، وسبق الكلام على هذا ويان أن أهل التعطيل أنكروا أن يكون لله رحمة بمعنى ما أراده الله ورسوله، وقالوا: المراد بالرحمة ما يترتب عليها من ثواب وإنعام وما أشبه ذلك.

❁ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾. فيها الحث على الإحسان وأنه كلما كان الإنسان أكثر إحساناً كان أقرب إلى رحمة الله ﷻ لأنه يكون رحيماً بذلك، والله تعالى يرحم من

(١) رواه البخاري (٧٤٤٨)، ومسلم (٩٢٣).

(٢) رواه البخاري (٧٤٤٩)، ومسلم (٢٨٤٦).

عبادة الرحاء، ثم ذكر حديث الصبي الذي لإحدى بنات الرسول ﷺ وتقدم الكلام عليه، ثم ذكر حديث أبي هريرة، وفيه اختصمت الجنة والنار إلى ربها، فالجنة قالت: يارب إنه لا يدخلها إلا الضعفاء، والنار قال: إنها أوثرت للمتكبرين، وفي قول الراوي: «وقالت النار؛ يَعْنِي: أوثرت». دليل على أنه لم يضبط اللفظ، ولكنه صحيح.

وفي الحديث: أن الله قال للجنة «أنت رحمتي»، وهي مخلوقة، «وقال للنار: أنت عذابي أصيب بك ما أشاء، ولكل واحدة منكما ملؤها، قال: فأما الجنة فإن الله لا يظلم من خلقه أحداً، وإنه ينشئ للنار من يشاء»، هذا لا شك أنه منقلب على الراوي، منقلب انقلاباً واضحاً.

والصواب: فأما النار فإن الله لا يظلم من خلقه أحداً، وأما الجنة فإنه ينشئ لها من يشاء، وهذا قد مر علينا على الوجه الصحيح، فالحديث منقلب، وعليه فيكون: فأما الجنة فينشئ لها من يشاء وأما النار فإن الله لا يظلم من خلقه أحداً، فيلقون فيها ... إلى آخره.

❦ وقوله: «حتى يضع فيها قدمه فتمتلي»، هذا مما استدل به أهل التعطيل على أن المراد بالقدم من يقدمهم الله إلى النار؛ لقوله: «فتمتلي».

وسبق لنا اللفظ الصواب «فينزوي بعضها إلى بعض» وتنضم هي بعضها إلى بعض من وضع الرب عليها قدمه، وهذا هو الصواب، ويحمل قوله: «فتمتلي». إن كان محفوظاً على أنه إذا انضم بعضها إلى بعض لم يعد فيها مكان لأحد، لأنه إذا انزوى بعضها إلى بعض امتلأت فيحمل على هذا المحمل، والشاهد من هذا قوله: «أنت رحمتي».

٧٤٥٠- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لِكَيْصِينَ أَقْوَامًا سَفَعُ مِنَ النَّارِ بِذُنُوبٍ أَصَابُوهَا عُقُوبَةً، ثُمَّ يُدْخِلُهُمُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ يُقَالُ لَهُمُ: الْجَهَنَّمِيُّونَ». وَقَالَ هِشَامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ حَدَّثَنَا أَنَسٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

هذا سبق على ما يدل عليه في الحديث الطويل عن أبي سعيد وغيره.

٢٦- باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾ [طه: ٤١].
٧٤٥١- حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: جَاءَ خَبَرٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّ اللَّهَ يَضَعُ السَّاءَ عَلَى إِضْبَعٍ، وَالْأَرْضَ عَلَى إِضْبَعٍ، وَالْجِبَالَ عَلَى إِضْبَعٍ، وَالشَّجَرَ وَالْأَنْهَارَ عَلَى إِضْبَعٍ، وَسَائِرَ الْخَلْقِ عَلَى إِضْبَعٍ، ثُمَّ يَقُولُ بِيَدِهِ أَنَا الْمَلِكُ فَضَحَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الأنعام: ٩١].^(١)

(١) رواه البخاري (٧٤٥١)، ومسلم (٢٧٨٦).

قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾. فيها بيان الإمساك، والإمساك: القبض، وقد سبق أن الله قال: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]. وقد قال تعالى في آية أخرى: ﴿وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾. فالله تعالى يمسك السموات والأرض ﴿أَنْ تَزُولَا وَلَكِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [طه: ٤١]. يعني: ما أمسكها أحد من بعده ﴿وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾؛ يعني: السماء فوق الأرض، فلو لا إمساك الله تعالى لها لوقعت على أهل الأرض.



٢٧- باب مَا جَاءَ فِي تَخْلِيْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْخَلَائِقِ.
وَهُوَ فِعْلُ الرَّبِّ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- وَأَمْرُهُ فَالرَّبُّ بِصِفَاتِهِ وَفِعْلِهِ وَأَمْرِهِ وَكَلَامِهِ وَهُوَ الْخَالِقُ الْمُكَوِّنُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ وَمَا كَانَ بِفِعْلِهِ وَأَمْرِهِ وَتَخْلِيْقِهِ وَتَكْوِينِهِ فَهُوَ مَفْعُولٌ مَخْلُوقٌ مُكَوَّنٌ.

قوله رحمه الله «باب ما جاء في تخلق السموات والأرض» تخلق مصدر خلق، وخلق السموات مصدر خلق، وهي في نسخة عندي: خلق السموات، فيجوز خلق وتخلق، وفي القرآن ﴿مُخْلَقًا وَغَيْرَ مُخْلَقَةٍ﴾ [المائدة: ٥٠]. «مخلقة» مشتقة من التخلق، تخلق السموات والأرض وغيرها من الخلائق.

قوله: «وهو» -أي: التخلق «فعل الرب تبارك وتعالى وأمره» فعله وأمره، التخليق يكون بأمرين، بالأمر والفعل، ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ: كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ٢٥]. فلا يتم الخلق إلا بالأمر، والأمر هنا مسبوق بالإرادة، وإنما يوجب البخاري رحمه الله لهذا؛ لأن من أهل البدع من يقول: إن الرب ليس له فعل، وأن المراد بفعله مفعوله، لماذا؟ لأنه لو قام الفعل بالخالق لكان محلاً للحوادث، ولا يكون محلاً للحوادث إلا الحادث، وسبق أن هذه القاعدة فاسدة وباطلة وأن الرب عز وجل لم يزل ولا يزال خلّاقاً، والمخلوق هو الذي يتجدد، والفعل المقارب للخلق كذلك أيضاً يتجدد، ولكن لم يزل ولا يزال خلّاقاً، فعلى هذا نقول: البخاري رحمه الله سلك في هذا مسلك السلف الصالح، وهو أن الفعل غير مخلوق، الفعل صفة قائمة بالرب، والمفعول مخلوق بائن عن الرب، وغرضه بذلك الرد على من زعم أن الفعل هو المفعول، قصده بذلك الرد على من زعم أن فعل الله مفعوله وليس لله فعل يقوم به.

إذ: البخاري رحمه الله سلك مسلك السلف في أن الفعل غير المفعول، الفعل فعل الرب، والمفعول مفعول، منفصل عن الرب مكوّن ولهذا قال رحمه الله: وهو فعل الرب تبارك وتعالى وأمره، فعل الرب واضح، الخلق هو فعل الرب، أمره؛ يعني: الكائن بأمره، ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ: كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ٢٥]. يقول للسموات: كن فتكون، ويقول لها وللأرض: ﴿أَتَيْنَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [الشورى: ١١]. وهكذا كل المخلوقات حتى الذرة: إذا أراد أن يخلقها عز وجل قال لها: كوني، فتكون، وعز وجل الذي وسع هذه الخلائق العظيمة، كم يُخلق في اللحظة من المخلوقات؟ أمم لا

يُحْصِيهَا إِلَّا اللَّهُ، وهو ﷻ يقول لها كلها: كن، فتكون، وإذا كان الربُّ ﷻ وسع الأصوات كلها، الكل يُصلي يقول: الحمد لله رب العالمين، فالربُّ ﷻ يقول لهم: حمدي عبدي، كلُّ مُصَلٍّ في أيِّ مكانٍ، ولو اتحد الزمانُ، فإنَّ الله يقول: حمدي عبدي، وهذا يُدَلِّك على سعة الله، ولهذا قال: ﴿وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلَيْهِمُ﴾ [٢٣٨:١٠٠]. محيطٌ بكلِّ شيءٍ علماً ﷻ، وعلى هذا فنقول: قوله ﷻ: هو «أمره»؛ يعني: الكائن بأمره، الخلقُ فعلُ الربِّ، وأمره؛ يعني: الكائن بأمره الكوني.

❖ قوله: «فالرب بصفاته وفعله وأمره»، يعني: الربُّ ربُّ بصفاته، فالصفات لا تنفصل عن الموصوف، و«بصفاته» أزلي أبدي جلَّ وعلا، الأوَّل الذي ليس قبله شيءٌ، والآخر الذي ليس بعده شيءٌ، وهذا أيضًا ردٌّ على مَنْ قال: إن الصفةَ غيرُ الموصوف، يقول: «الرب بصفاته»، فأنت إذا دعوت الله، هل دعوت ذات مجردة من الصفات؟ إذا قلت يارب، فأنت تسأل الله وأنت تستحضر جميع صفاته التي تحيط بها، يعني: يارب بالصفات الكاملة والأسماء الحسنى، فالله ﷻ بصفاته وكذلك بأسمائه، لكن لم يذكر الأسماء لأن الكلام الآن في الخلق، والخلق صفة، فالرب بصفاته، الجار والمجرور «بصفاته» خبر الرب؛ يعني: الربُّ ربُّ بصفاته وفعله وأمره، وأشار البخاري رحمه الله بقوله: «الرب بصفاته وفعله» إلى القول الراجح في تسلسل الحوادث، إذا كان الرب بفعله لزم من هذا أن يكون الفعل قديمًا أزليًا وهو كذلك، فالفعل قديمٌ أزليٌّ، لكن المفعول هو الحادث والفعل المقارن للمفعول حادثٌ، ولهذا نقول: فعلُ الله الذي هو فعله من حيث الجنس أزلي، لم يزل ﷻ فعَّالًا، والفعل المقارن للمفعول حادثٌ كالكلام سواء، أصلُ الكلام أزليٌّ وما يتكلَّم به ﷻ حين يتكلَّم فهو حادثٌ، ولا مانع أن نقول بهذا، أليس الله يقول: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [١٤٣:١٠]. فكان الكلام حين المجيء لم يكن من قبل، فالأمر في هذا واضح، فالبخاري رحمه الله أشار بهذا إلى أن الأرض لازمةٌ له، وهذا هو الحقُّ، ومن تأمله وجدَّ أنه لا يُمكن العدول عنه خلافًا لمن شنع على شيخ الإسلام رحمه الله بقوله بهذا القول، والإنسان يستغرب كيف يُشنع؟ لأننا إذا قلنا: إنه ليس هناك تسلسل وأن الله في الأوَّل كان لا يدري نقول: لماذا لا يدري الله؟ هل هو عاجزٌ؟ إن قالوا: نعم: كفروا، وإن قالوا: بلى، قلنا: فإن كان كذلك؛ فما الذي يمنعه أن يفعل؟ فجواز تسلسل الحوادث في الأزل كجوازه في المستقبل ولا فرق، هو الأوَّل بصفاته وأفعاله التي ليس قبله شيءٌ، والآخر بصفاته وأفعاله الذي ليس بعده شيءٌ.

❖ قوله: «أمره». الأمر الذي يكون به الفعل. «كن». هذا أمر فهو لم يزل ﷻ بصفاته وفعله وأمره.

❖ قوله: «وهو الخالق المكون»، أراد المؤلف رحمه الله بقوله وهو المكون: أن يفسر معنى الخالق، لا أن يُثبت أن المكون من أسماء الله، ولهذا ليس من أسماء الله المكون، لكن هو فسر الخالق، والخالق من أسماء الله، الباري الخالق، «المكون»، تفسير للخالق وإن شئت فقل: تفسير للمصور كما قال تعالى: ﴿الْخَلِيقَ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ [٢٤:٢٤]. أي: المكون للشيء على الصورة التي

أرادها.

❦ قوله: «غيرُ مخلوق»، وإن حدثت منه الأفعال فإنه ليس بمخلوق؛ لأن الله هو الخالق وما سواه مخلوق، ثم قال: وما كان بفعله وأمره وتخليقه وتكوينه فهو مفعول، ففرق بِحَالِهِ بين الفعل والفاعل والمفعول، فهذه ثلاثة أشياء، كل واحدة منها لها حقيقة: فاعل وفعل ومفعول.

الأول: الفاعل، ثم الفعل، ثم المفعول، هذا إذا قلنا: الفاعل؛ يعني: الذي يريد أن يفعل، أما إذا قلنا: الفاعل الذي قام به الفعل، فالفعل سابق على الفاعل؛ لأنه لا يصدق عليه أنه فاعل حقيقة إلا بعد وقوع الفعل.

الفاعل: الأصل أنه لا فعل إلا بفاعل، أليس كذلك، فإذا قلنا: لا فعل إلا بفاعل لزم أن يسبق الفاعل الفعل، ولا مفعول إلا بفعل، فالسابق الفعل، لكن إذا أريد بالفاعل حقيقة الفعل فهنا يجب أن يسبق الفعل الوصف بالفاعل؛ يعني: ما يكون فاعلاً حتى يفعل، أنا مثلاً: ناطق حقيقة ولا أكون ناطقاً حقيقة إلا بعد أن أنطق، لكن قبل أن أنطق أكون ناطقاً حكماً، ولا يمكن النطق إلا بوجود، فالناطق سابق على النطق، والمنطوق به متأخر عن النطق، لكن إذا أردت حقيقة وصفه بالفعل فإنه لا يمكن أن يكون فاعلاً حتى يفعل.

❦ قوله: «وما كان بفعله وأمره وتخليقه...» فهو مخلوق عائد على تخليقه وأمره، والحاصل من هذه الترجمة أن المؤلف بِحَالِهِ أراد أن يُبين أن ما سوى الله مخلوق وأن الله وحده هو الخالق وأنه عَلَيْهِ السَّلَامُ رب بفعله ووصفه بأفعاله وصفاته، فلم يزل فعلاً، ولن يزال موصوفاً بصفاته الكاملة، وأن الخلق حادث، -الخالق الذي هو المخلوق حادث-.

فإن قيل: إن الصفات الفعلية أصلها أزلي، فما الجواب عن قوله: إن رحمتي سبقت غضبي؟
الجواب: المعنى: إذا وجد مقتضى الغضب ومقتضى الرحمة، فالرحمة تسبق هذا المعنى، ليس المعنى سبقت في الأزل، المعنى: إذا وجد شيء يوجب غضب الله ورحمة الله فالرحمة تغلب وتسبق.

٧٤٥٢- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، أَخْبَرَنِي شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: يَتُ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ لَيْلَةٌ وَالنَّبِيُّ ﷺ عِنْدَهَا لَأَنْظُرَ كَيْفَ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِاللَّيْلِ، فَتَحَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ أَهْلِهِ سَاعَةً ثُمَّ رَقَدَ، فَلَمَّا كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ أَوْ بَعْضُهُ قَعَدَ فَنَظَرَ إِلَى السَّمَاءِ فَقَرَأَ ﴿إِن فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَنْصَابِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (١)
[الْبَقَرَةُ: ١٩٠] ثُمَّ قَامَ قَنُوضًا وَاسْتَنَّنَ، ثُمَّ صَلَّى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، ثُمَّ أَذَّنَ بِإِلَالِ الصَّلَاةِ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى لِلنَّاسِ الصُّبْحَ. ^(١)

صلة ميمونة بعبد الله بن عباس أنها خالته أخت أمه، وابن عباس عليه السلام ذكي عاقل حريص على العلم حتى إنه كان يأتي إلى الرجل من أصحاب الرسول ﷺ في القيلولة ويضع رداءه يتوسده، ينام على العتبة حتى يخرج صاحب البيت ويقول: حدثني عن رسول الله، فيقول له: يا ابن عم رسول الله: لماذا لم تقم؟ قال: أنا صاحب الحاجة.

وفهمه وعقله وفقهه عليه السلام معروف، أحب أن ينظر كيف يصنع الرسول ﷺ في أهله وكيف يصلي في الليل؟ يقول: فدخل النبي ﷺ بعد صلاة العشاء وتحدث مع أهله ساعة يعني: يمكن أقل أو أكثر من ستين دقيقة، لكن معروف أن الرسول ﷺ يكره الحديث بعد صلاة العشاء، فيكون هذا الحديث الذي تحدث به حديثاً يحصل به الإناس للأهل؛ لأن الرسول ﷺ يقول: «خيركم خيركم لأهله»، ومعلوم أن الرجل لو جاء إلى أهله ودخل عليهم، ثم انصرف إلى الفراش ونام والمرأة نامت لا يكون هناك ألفة، وهذا سبب للقطيعة، ولكن إذا تحدث معه أهله ساعة يؤسسه ويدخل السرور عليهم فهذا من هدي الرسول ﷺ.

قوله: «ثم رقد فلما كان ثلث الليل الآخر أو بعضه قعد صلوات الله وسلامه عليه»، ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي أَيَّلٍ وَبَعْضُهُ ثُلُثُ لَيْلٍ﴾ [البقرة: ٢٣٠]. حسب نشاطه ﷺ، أما إذا مضى ثلث الليل أو نصفه أو ثلثاه، يقول: «فقعد فنظر إلى السماء» نظر تفكر واتعاطى لما فيها بها من الآيات العظيمة، هذه النجوم الزواهر والقمر الزاهر يستدل به على عظمة الله ﷻ وحكمته ونظامه العظيم.

قوله: «اقرأ ﴿إِن فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿لَأُولَى الْأَلْبَابِ﴾». ﴿إِن فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾؛ أي: تخليقهما، وما أودع الله فيهما من الغرائب، وبدائع الصنعة، واختلاف الليل والنهار، في أي نوع من الاختلاف بالطول، والقصر، والحر، والبرد، والحرب، والسلام، والصحة، والمرض، والعز، والذل، وغير ذلك، كل فيه آيات لأولي الألباب.

﴿وَاخْتَلَفَ أَيْلٌ وَالنَّهَارُ لَا يَنْتَبِهُ لَأُولَى الْأَلْبَابِ﴾. آيات: جمع آية، وهي العلامة الدالة على ما الله تعالى من الحكمة والرحمة وغير ذلك مما تقتضيه هذه الاختلافات.

قوله: «﴿لَا يَنْتَبِهُ﴾»؛ المعنى: في كل واحد منها آيات أو آيات موزعة على الجمع السابق؟ الجواب: الأول، كل شيء من هذه فيه آيات عظيمة، فمثلاً: النجوم فيها آيات في عظمها وكبرها ونورها وحركاتها وسكناتها ولونها، بعض النجوم تجده يتحرك يلمع، وبعضها ساكن وبعضها أبيض وبعضها يميل للحمرة، وبعضها كبير وبعضها صغير، وبعضها سائر وبعضها خالص، كل في آياته، وهكذا القمر وهكذا الشمس في آياته لكن لمن؟ لأولي الألباب لأصحاب العقول، أما الغافلون فلا يتفكرون بهذه الآيات.

❦ قوله: «ثم قام فتوضأ واستن ثم صَلَّى إحدى عشرة ركعة»، «توضأ واستن»؛ يعني: استاك، وكان النبي ﷺ إذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك،^(١) هكذا قال حذيفة رضي الله عنه بأن يدلّكه، دلّكًا بغسل؛ لأنّ الفم يتغيّر بالنوم.

واستدلّ بهذا الحديث على أن القرآن يجوزُ لغير المتوضئ؛ لأنّ النبي ﷺ قرأ قبل أن يتوضأ وهو كذلك، ولكن الاستدلال على هذا بهذا الحديث فيه نظر، وذلك لأنّ نوم النبي ﷺ لا ينقض الوضوء حيث تنام عيناه، ولا ينام قلبه،^(٢) وهو ﷺ فيما يظهر قد نام على وضوئه، فيكون قد قام على وضوئه.

❦ قوله: «ثم أذن بلال بالصلاة فصلّى ركعتين ثم خرج فصلّى للناس الصبح» في هذا أيضًا دليل على أن الإمام ينبغي له أن يصلّي الرواتب في بيته لا في المسجد، وأنه إذا دخل المسجد أقيمت الصلاة، هذا في الصلوات الخمس، أما في الجمعة فهو أوكد، وبه نعرف أن ما يفعله بعض الأئمة من التقدم يوم الجمعة والصلاة والجلوس حتى يأتي وقت خروج الإمام، ثم يقوم فيصعد المنبر أن هذا خلاف السنة، وهو يريد أن يحصل على أجر التقدم في الجمعة، فنقول له: أجر اتباع السنة أكثر من أجر التقدم فلا تتقدم، لا تأت إلا وقت صعودك إلى المنبر، وكذلك بقية الصلوات، فالسنة للإمام أن يتأخر في بيته فإذا جاء أقيمت الصلاة، ولهذا قال النبي ﷺ: «لا تقوموا حتى تروني»^(٣) مما يدل على أنه يأتي، ثم تقام الصلاة فورًا.

❦ قوله: «فصلّى للناس»، اللام قيل إنها بمعنى «الباء»، أي: صلّى بالناس الصبح، وقيل: صلّى لهم؛ لأنه إمامهم. فاللام للتعليل، وليس المعنى أنه صلّى تقرّبًا إلى الناس، ولكن صلّى لأجلهم؛ أي: ليكون إمامًا لهم.

الشاهد من هذا الحديث: قراءته هذه الآية: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾. مَنْ خلقهما؟ الله.



٢٨- باب قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْفَرَسَيْنِ﴾ (٧١) [الفاتحة: ١٧١].

٧٤٥٣- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَمْ يَقْضِ اللَّهُ الْخَلْقَ كَتَبَ عَنْهُ فَوْقَ عَرْشِهِ، إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي»^(١).

❦ قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْفَرَسَيْنِ﴾. بقية الكلام ﴿إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ﴾ (٧١) وَإِنَّ جُنَدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ (٧٢) [الفاتحة: ١٧٢-١٧٣].

❦ ففي قوله: ﴿سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا﴾. دليل على أن كلمات الله ﷻ فيها سابقٌ ومسبوقٌ وهو كذلك؛ لأن

(١) أخرجه البخاري (٨٨٩)، ومسلم (٢٢٥).

(٢) رواه البخاري (٧٢٨١).

(٣) أخرجه البخاري (٩٠٩).

(٤) رواه البخاري (٧٤٥٣)، ومسلم (٢٧٥١).

الله يتكلّم متى شاء.

❖ وفي قوله: «لما قضى الله الخلق كتب عنده فوق عرشه إن رحمتي سبقت غضبي»، هذا أيضًا مما سبق من كلماته ﷺ ما كتبه في أن رحمته سبقت غضبه؛ ومعنى الحديث: أنه إذا حصل فعل يكون سببًا للرحمة وسببًا للغضب، فإن الرحمة تسبق الغضب ويرحم الله ﷺ بها من شاء.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٧٤٥٤- حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ، سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ: «إِنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ يَكُونُ عِلْقَةً مِثْلَهُ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَهُ، ثُمَّ يَبْعَثُ إِلَيْهِ الْمَلَكُ فَيُؤْذَنُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، فَيَكْتُبُ رِزْقَهُ وَأَجَلَهُ وَعَمَلَهُ وَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ ثُمَّ يَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، فَإِنْ أَحَدَكُمُ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، حَتَّى لَا يَكُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، فَيَدْخُلُ النَّارَ، وَإِنْ أَحَدَكُمُ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى مَا يَكُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا»^(١).

هذا الحديث كالأول فيه بيانُ حدوث الكلام.

❖ يقول ابن مسعود: «حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق» الصادق فيما أخبر به، المصدوق فيما أخبر به؛ يعني: ما كذب ولا كُذِّبَ بخلاف الكهان، فالكهان كاذبون مكذوبون؛ لأن الشياطين التي تُلقِي إليهم السمع تكذب مع الصدق مائة كذبة، وهم يكذبون أيضًا، أما النبي ﷺ فهو صادق مصدوق، صادق فيما أخبر به، مصدوق فيما أخبر به، فالوحي الذي أوحاه الله إليه صدق، وخبره إيانا صدق، وإنما قدّم ابن مسعود هذه المقدمة؛ لأنه سيتحدث عن أمر غيبي لا يعلمه إلا الله ﷻ ولا سيما أنه في ذلك الوقت ليس هناك طبٌّ متقدّم يعرف الناس كيف يتطور الجنين.

❖ قوله: «أن خلق أحدكم يُجمع في بطن أمه أربعين يومًا وأربعين ليلة»، يُجمع: الجمع ضد التفريق، وذلك أن الحيوانات المنويّة في النطفة الواحدة كثيرة جدًا، تُجمع هذه لمدة أربعين يومًا نطفة.

❖ قوله: «ثم يكون علقه مثله» يتحول هذا المنى إلى علقه، العلقه: دودةٌ دقيقةٌ جدًا حمراء، يكون هذا الحيوان المنوي علقه مثله؛ أي أربعين يومًا.

❖ قوله: «ثم يكون مضغة مثله»؛ أي: أربعين يومًا، والمضغة: القطعة من اللحم بقدر ما يمضغه الإنسان في الأكل، ولكن لا تظن أن هذا التحول يحدث طفرةً واحدة؛ بمعنى يبقى أربعين يومًا منيًا، ثم في تمام الأربعين

ينقلب مرة واحدة أحر، ثم بعد أربعين ينقلب مرة واحدة مضغة، لا، يتكوّن شيئاً فشيئاً، لكن يغلب عليه في الأربعين الأولى أن يكون نقطة وفي الأربعين الثانية أن يكون علقة وفي الأربعين الثالثة يكون مضغة، ويتكون بإذن الله العظم واللحم، كل شيء.

❖ قوله: «ثم يُعَبِّثُ إِلَيْهِ الْمَلِكُ»، الملك اسم جنس يُراد: به الملائكة الموكّلون بها في البطون.

❖ قوله: «فيؤذن بأربع كلمات»؛ أي يُعلم، يؤذن؛ أي يُعلم، كما قال تعالى: ﴿وَأَذِّنْ مِنْ اللَّهِ

وَرَسُولِهِ﴾ [الأنعام: ٢٣]. أي: إعلام بأربع كلمات.

❖ قوله: «فيكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أم سعيد»، يكتب الملك هذه الأشياء الأربعة:

أولاً: الرزق؛ ولكن يُكتب الرزق بأسباب الرزق من أين يأتيه؟ بشراء إرث، هبات، يكتب الرزق.

ثانياً: الأجل: يُكتب طويل أو قصير.

ثالثاً: العمل: يُكتب عمل صالح أو عمل فاسد.

رابعاً: الشقي أو السعيد المآل، مآله إلى الشقاء أو مآله للسعادة، كل هذا يُكتب، ولكن نسال،

هل نحن عندنا علم بالمكتوب؟

الجواب: لا، ليس عندنا علم بما يكتب، الملك الموكل بذلك عنده علم متى سيموت هذا

الرجل؟ كيف رزقه؟ كيف أجله؟ كيف عمله؟ كيف مآله؟ لكن نحن ليس عندنا علم، ولهذا لا

يمكن لأحد أن يحتج بهذا الحديث وما شابهه على معصية الله، لأننا نقول له لو احتج: ما الذي

أعلمك أنك من الأَشقياء؟ ما الذي أعلمك أن عملك سيء؟ أنت الذي اخترت وأنت لا تعلم أن

عملك سيء إلا بعد أن تفعل.

❖ قوله: «ثم ينفخ فيه الروح»، الروح من الأشياء التي لا تفنى إذا خلقها الله ﷻ فإنها لا تفنى؛

لأنها عند الموت تخرج من الجسد فقط وتُنعم أو تعذب، ويوم القيامة تُردُّ إلى الجسد فهي من

المخلوقات الدائمة التي خلقها الله ﷻ للبقاء ولذلك ليست من العناصر المعروفة، يعني: ليست

من حديد ولا من خشب ولا من طين، من عنصر الله أعلم به كما قال الله تعالى: ﴿وَسْتَغْلِبُونَكَ مِنَ

الرُّوحِ ۖ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأنعام: ٨٥]. ولهذا تجدها تتخلل البدن

وتخرج منه في النوم من غير أن يشعر الإنسان، وترجع عند اليقظة من غير أن يشعر بشيء دخل فيه أو

خرج منه، مع أنها لا شك أنها تخرج؛ ولذلك يفقد الإحساس، وتعود ولذلك يعود الإحساس، فلهذا

أمرها عجيب، فالروح أمرها عجيب، ومن ثم قطع الله ﷻ علينا الوصول إلى حقيقتها فقال:

﴿وَسْتَغْلِبُونَكَ مِنَ الرُّوحِ ۖ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾.

يقول في الحديث: «ثم ينفخ فيه الروح» والنفخ معروف، والنافخ: الملك، كيف ينفخ الملك؟

نقول: هذا ليس لنا أن نسأل عنه؛ لأن هذا أمرٌ غيبيٌّ وإذا كان الشيطان وهو عدوٌّ للإنسان يجري

من ابن آدم مجرى الدم، فالملك الذي يسير بأمر الله من باب أولى، والشيطان كذلك يسير بأمر الله،

لكنه ابتلاء وامتحان.

قوله: «فإن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى لا يكون بينها وبينه إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخل النار، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينها وبينه إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها»، هاتان الجملتان من أشد ما يكون إخافة للإنسان الذي يعمل بعمل أهل الجنة؛ لأنه لا يدري ماذا يُختم له، قد يعمل بعمل أهل الجنة حتى يكاد يصلها لا يبقى بينه وبينها إلا ذراع، وقد كُتِبَ شقيًّا من أهل النار فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار.

والثاني بالعكس يعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها، ولكن قد ثبت في صحيح البخاري في قصة الرجل الذي كان في غزاة مع الرسول ﷺ وكان مقدامًا شجاعًا لا يدع للعدو شاذة ولا فاذة؛ يعني: إلا قضى عليها، فقال النبي: «هذا من أهل النار» مع أنه مجاهد، فعظم ذلك على الصحابة وكبر عليهم، فقال أحدهم: والله لأكرمه حتى أنظر ماذا يكون أمره، «أكرمه»؛ يعني: أتابعه وأنظر مآله، يقول: فأصابه سهمٌ من العدو فجزع فوضع ذبابة سيفه على صدره واتكأ على السيف حتى خرج السيف من ظهره -نعوذ بالله- فقتل نفسه، فجاء الرجل في الصباح إلى النبي ﷺ وقال: أشهد أنك رسول الله، قال: «ولم؟» قال: الرجل الذي قلت فيه كذا وكذا، هذا ما فعل، فقال النبي ﷺ: «إن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة فيما يبدو للناس وهو من أهل النار»^(١) فهذا الحديث يُقَيِّدُ حديث ابن مسعود، فيكون قوله: «حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع» أي حتى يقرب أجله وهو يعمل بعمل أهل النار أو بعمل أهل الجنة، فيكون قد سبق عليه الكتاب.

فإذا قال قائل: ما هو السبب؟ أليس الله ﷻ، قد سبقت رحمته غضبه؟ أليس الله تعالى قال: «وَكَانَ اللَّهُ شَهِيدًا عَلِيمًا» [النساء: ١٥٦]؟ فهل من شكر الله أن يعمل له هذا الرجل إلى أن يبقى بينه وبين الموت هذا القدر، ثم يخجله الله؟ أين الشكر؟

الجواب: نقول: والله إن الله لشكورٌ عليمٌ، لكن هذا الرجل -نعوذ بالله- في قلبه سرٌّ هو الذي أهلكه: إما مراعاة ناس أو أحقاد أو كرهه لبعض ما أنزل الله أو ما أشبه ذلك، هذا السر الذي لا يبدو للناس هو الذي خانته، أحوج ما يكون إليه، فأودى به إلى الهلاك، ولهذا يجب علينا أن نظهر قلوبنا دائمًا وأن نحافظ على طهارتها وسلامتها أكثر مما نحافظ على ركن من أركان الصلاة أو شرط من شروط الصلاة، يعني الإنسان منّا لا يكاد يُفَرِّطُ في ركن من أركان الصلاة أو شرط من شروطها، لكن القلوب قد غبنّا عنها لا نظهرها وهذا يُخْشِي علينا منه، نسأل الله أن يسلمنا منه، المسألة خطيرة، وبهذا الحديث الذي سقناه في قصة الرجل يرتاح الإنسان ويحافظ على قلبه وعلى سلامة قلبه حتى

(١) رواه البخاري (٦٤٩٣)، ومسلم (١١٢).

يوافق ظاهره باطنه ويسلم من سوء الخاتمة - نسأل الله العافية -.

أما العكس الذي يعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة، فهذا كثير، ما أكثر الذين أسلموا في عهد الرسول ﷺ ثم ماتوا قريباً من إسلامهم! ومنهم الأصيري رجل من بني عبد الأشهل كان كافراً مُعَادِيًا للدعوة الإسلامية، فلما سمع بالخروج يوم أحد ألقى الله في قلبه الإسلام وخرج مع الناس للغزو في سبيل الله فقتل، فلما تتبع الناس قتلاهم بعد انفكاك المعركة وجدوا الأصيري، قالوا: ما الذي جاء بك ونحن قد عهدناك تكره هذا الأمر. أُحْدِثَ على قومك أم رغبة في الإسلام؟! قال: بل رغبة في الإسلام - ما شاء الله، انظروا إلى حسن الخاتمة - وبلغوا عني رسول الله ﷺ السلام وأخبروه، ثم مات من حينه، فهذا الرجل كان يعمل بعمل أهل النار، حتى لم يبق بينه وبينها إلا ذراع أو أقل، فخرج وقُتِلَ شهيداً في سبيل الله، فنسأل الله أن يكتب لنا ولكم الخاتمة وأن يُطَهِّرَ قلوبنا وأن يجعل بواطننا خيراً من ظواهرنا إنه على كل شيء قدير.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٥٥ - حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ ذَرٍّ، سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَا جَبْرِيلُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَزُورَنَا أَكْثَرَ مِمَّا تَزُورُنَا». فَتَزَلَّتْ ﴿وَمَا نَنْزِلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفُنَا﴾ [٦٤: ٦٤] إِلَى آخِرِ الْآيَةِ. قَالَ هَذَا كَانَ الْجَوَابُ لِمُحَمَّدٍ ﷺ (١).

هذا الحديث فيه: اشتياق النبي ﷺ إلى زيارة جبريل؛ لأن الملائكة عباد الله ﷻ فيجب علينا أن نجهم لله؛ لأنهم عبادُه، عبادٌ مكرمون ﴿لَا يَسْخِثُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ [٢٧: ٢٧]. فعرض عليه النبي ﷺ قال: «ألا تزورنا»، وفي لفظ «ما يمنعك أن تزورنا» أكثر مما تزورنا، فتزلت هذه الآية: ﴿وَمَا نَنْزِلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ...﴾ [٦٤: ٦٤]. قال: هذا كان الجواب لمحمد ﷺ، جواباً من الله عن قول الرسول ﷺ لجبريل: «ما منعك أن تزورنا أكثر مما تزورنا».

والشاهد في هذا الحديث: أن قوله: ﴿وَمَا نَنْزِلُ﴾ [٦٤: ٦٤]. كلام، فهو كلام الله ﷻ حصل بعد أن قال النبي ﷺ لجبريل: «ما منعك أن تزورنا أكثر مما تزورنا».

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٥٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كُنْتُ أَمْشِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَرْثٍ بِالْمَدِينَةِ وَهُوَ مُتَكِيٌّ عَلَى عَسِيبٍ، فَمَرَّ بِقَوْمٍ مِنَ الْيَهُودِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ

لِبَعْضٍ: سَأَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَسْأَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ. فَسَأَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ فَقَامَ مُتَوَكِّئًا عَلَى الْعَصِيبِ وَأَنَا خَلْفَهُ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ فَقَالَ: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (١٨٥). فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ قَدْ قُلْنَا لَكُمْ لَا تَسْأَلُوهُ. (١)

هؤلاء اليهود يسألون الرسول ﷺ تعنتًا وتنطعًا لا أنهم يريدون أن يرجعوا إلى حكمه؛ لقوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ يُحْكِمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ (١٢٣). فهم لا يحكمون الرسول ﷺ ولا يسألونه إلا تعنتًا، ولهذا اختلفوا هل يسألونه عن الروح أو لا؟ فقال بعضهم: سلوه، وقال بعضهم: لا تسألونه، والمراد بالروح هنا: نفس الإنسان وهي الروح التي في البدن، وهي من أمر الله ﷻ لا يمكن للإنسان أن يدرك كنهها وحقيقتها، لكن يعرف ذلك بآثارها، وقد ثبت عن النبي ﷺ أن الروح تُقبض وتُكفَّن وأن الميت يراها يتبعها بصره إذا توفي (٢) وهذا يدل على أنها ذات جُرم، وهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة في الروح، أنها جسم لطيف لا يشبه هذه الأجسام وليس من مادة منها هذه الأجسام -والله أعلم- بكيفيتها وحقيقتها.

وقال بعض المتكلمين إن الروح صفةٌ من صفات البدن كالمرض والصحة والقوة والنشاط والضعف وما أشبه ذلك.

وقال بعضهم: هي جزء من أجزاء البدن.

وقال بعضهم: هي الدَّم.

وقال بعضهم: هي البدن، واضطربوا فيها، وسبب اضطرابهم أنهم لم يبلغهم ما جاء في الكتاب والسنة عن هذه الروح، وقالت الفلاسفة: الروح ليس داخل العالم ولا خارجه، ولا متصلًا بالبدن ولا منفصلًا عنه، ولا مباينًا للبدن، ولا فوق ولا تحت، ولا يمين ولا شمال، وصفوها بالعدم كما وصفوا الله بالعدم.

فسبب اضطراب هؤلاء وهؤلاء أنهم لم يدركوا ما جاء في الكتاب والسنة من صفاتها، ولهذا قال شيخ الإسلام رحمه الله: المتكلمون بالنسبة للروح ممثلة، والفلاسفة معطلة، وصدق رحمه الله، هؤلاء ألحقوها بالأجسام، وهؤلاء وصفوها بالعدم المحض، أما نحن فنقول: هي من أمر الله، وأمرها عجيب ولا يمكن إدراك حقيقتها ولا كنهها، ونعلم أنها ليست من المادة التي خلق منها الجسد، وليس لنا أكثر من ذلك.

❦ قوله: «وما أوتيتم من العلم إلا قليلًا»، الخطاب للناس كلهم ما أوتوا من العلم إلا قليلًا،

(١) رواه البخاري (٧٤٥٦)، ومسلم (٢٧٩٤).

(٢) رواه مسلم (٩٢٠).

وكان في هذا توبيخٌ لهم، يعني: كأنه يقول: ما فاتكم من العلم إلا الروح تسألون عنها، فاتكم شيءٌ كثيرٌ، «ما أوتيتُم من العلم إلا قليلاً»، وصدق الله، ما أكثر ما يخفى علينا مما هو بين أيدينا، الكتاب والسنة الآن بين أيدينا ويخفى علينا شيءٌ كثيرٌ من أحكامهم، نحن نعيش في وسط مجتمع ويخفى علينا كثيرٌ من المجتمع، بل الإنسان يعيش في أهله في عَشٍّ محصورٍ ومع ذلك يخفى عليه شيءٌ كثيرٌ من أهله، إذا ما أوتينا من العلم إلا قليلاً كما قال ربنا ﷻ.

قال بعضهم لبعض: قد قلنا لكم لا تسألوا، وكأنهم تنادوا فيما بينهم؛ لأنهم يفسرون الروح بغير ذلك، هذا هو الذي يظهر.

فإن قيل: هل الذي يسأل تعتنا تجبُ إجابته؟

فالجواب: لا؛ لأن الله تعالى خيرُ النبي ﷺ في ذلك فقال: ﴿إِنْ جَاءُوكَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرَضْ عَنْهُمْ﴾ [النساء: ٥٧]. فإذا علمنا أن الرجل لا يسأل إلا تعتنا -يعني: يُريدُ الاشفاق على المستول- فإن الإنسان بالخيار، وإلا فالأصل أن من سأل عن علمٍ وجبت عليك إجابته؛ لأن كتاب العلم محرمٌ، ومن كبائر الذنوب.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٥٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تَكْفُلُ اللَّهُ لِمَنْ جَاهَدَ فِي سَبِيلِهِ لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِهِ، وَتَصْدِيقُ كَلِمَاتِهِ، بَأَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، أَوْ يُرْجِعَهُ إِلَى مَسْكِنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ مَعَ مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ»^(١).

❁ وقوله: «تَكْفُلُ». بمعنى ضمن؛ أي: ضمن الله لمن جاهد في سبيله بهذا الشرط لا يُخْرِجُهُ إِلَّا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَتَصْدِيقُ كَلِمَاتِهِ؛ أي: كلماته الشرعية بأن من قاتل في سبيل الله ثم قُتِلَ فَهُوَ الْجَنَّةُ.

❁ وقوله: «إِلَّا جِهَادًا فِي سَبِيلِهِ». الجهاد في سبيل الله هو القتال لَتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعَلِيَا قَاتِلَ حِمِيَّةٍ، أَوْ قَاتِلَ شَجَاعَةٍ، أَوْ قَاتِلَ رِيَاءٍ فَلَيْسَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، بَلْ مِنْ قَاتِلٍ لَتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعَلِيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي ضَمِنَ اللَّهُ لَهُ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، أَوْ يُرْجِعَهُ إِلَى مَسْكِنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ إِذَا لَمْ يُقْتَلْ مَعَ مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ.

❁ قوله: «من أجر». إذا كان قصده أن تكون كلمة الله هي العليا.

❁ وقوله: «أو غنيمة». أي: إن ذلك كان في رياءٍ، ولكن هذا التقدير يُشْكِلُ؛ لَأَنَّهُ يُعَارِضُ قَوْلَهُ فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ: «لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِهِ». فَكَيْفَ يُقَالُ: «مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ»؟

إِنْ «أَوْ» هُنَا بِمَعْنَى «وَالْأَوْ» أَي: مِنْ أَجْرٍ وَغَنِيمَةٍ. فَمِنْ أَجْرٍ أَي: ثَوَابٍ فِي الْآخِرَةِ، وَغَنِيمَةٍ أَي: فِي الدُّنْيَا.

قَالَ الْعَيْنِي فِي «عَمْدَةِ الْقَارِي»:

❖ قَوْلُهُ: «تَكْفَّلَ اللَّهُ». مِنْ بَابِ التَّشْبِيهِ كَالْكَفِيلِ؛ أَيُّ: كَأَنَّهُ أَقْرَنَ بِمَلَاسَةِ الشَّهَادَةِ إِدْخَالَ الْجَنَّةِ، وَبِمَلَاسَةِ السَّلَامَةِ الْمَرْجِعَ بِالْأَجْرِ وَالْغَنِيمَةِ؛ أَيُّ: أَوْجَبَ تَفْضُلًا عَلَى ذَاتِهِ؛ يَعْنِي: لَا يَخْلُو مِنَ الشَّهَادَةِ أَوْ السَّلَامَةِ. فَعَلَى الْأَوَّلِ: يَدْخُلُ الْجَنَّةَ بَعْدَ الشَّهَادَةِ فِي الْحَالِ. وَعَلَى الثَّانِي: لَا يَنْفَكُ عَنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ مَعَ جَوَازِ الْاجْتِمَاعِ بَيْنَهُمَا، إِذْ هِيَ قَضِيَّةٌ مَانِعَةٌ الْخُلُوءَ، لَا مَانِعَةَ الْجَمْعِ. اهـ.

[يَعْنِي: «أَوْ» هُنَا مَانِعَةُ الْخُلُوءِ لَا مَانِعَةُ الْجَمْعِ، وَهَذَا الْكَلَامُ يُشَبِّهُ قَوْلَ النَّحْوِيِّينَ: إِنَّ «أَوْ» تَأْتِي لِلتَّخْيِيرِ أَوْ لِلإِبَاحَةِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ التَّخْيِيرَ يَمْتَنِعُ فِيهِ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأُمُورِ الْمُخَيَّرِ بَيْنَهَا، وَالإِبَاحَةُ يَجُوزُ فِيهَا الْجَمْعُ، فَإِذَا قُلْتَ: تَزَوَّجْ هَذَا أَوْ أُخْتَهَا. فَهَذَا تَخْيِيرٌ. وَإِذَا قُلْتَ: كُلْ خَبْزًا أَوْ أَرْزًا مَثَلًا. فَهَذِهِ إِبَاحَةٌ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا. ❖ إِذَا قَوْلُهُ: «مَنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ» يَعْنِي: إِمَّا أَجْرٌ وَحْدَهُ، أَوْ غَنِيمَةٌ وَحْدَهَا، أَوْ هُمَا جَمِيعًا. لَكِنَّ الْغَنِيمَةَ وَحْدَهَا يُشْكِلُ عَلَيْهِ مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ أَصْلَ خُرُوجِهِ كَانَ لِلْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ^(١). وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: الْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ يُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ، ثُمَّ أَجَابَ بِقَوْلِهِ؛ يَعْنِي: يُدْخِلُهُمْ عِنْدَ مَوْتِهِمْ، أَوْ عِنْدَ دُخُولِ السَّابِقِينَ بِلَا حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ.

❖ قَوْلُهُ: «أَوْ يَرْجِعُهُ». بِفَتْحِ الْيَاءِ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَدِّ. انْتَهَى

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٥٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «الرَّجُلُ يُقَاتِلُ حَمِيَّةً، وَيُقَاتِلُ شِجَاعَةً، وَيُقَاتِلُ رِيَاءً، فَأَيُّ ذَلِكَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» ^(١).

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَوْلُهُ: «لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا». فَأَثَبَتْ اللَّهُ تَعَالَى كَلِمَةً. وَكَلِمَاتُهُ ﷻ كَوْنِيَّةٌ وَشَرْعِيَّةٌ، فَالْكَوْنِيَّةُ هِيَ الْمَتَعَلَقَةُ بِالْخَلْقِ وَالتَّكْوِينِ، وَالشَّرْعِيَّةُ هِيَ الْمَتَعَلَقَةُ بِالتَّكْلِيفِ؛ أَيُّ: سَ مَا جَاءَتْ بِهِ الرِّسْلُ فَهِيَ كَلِمَاتٌ شَرْعِيَّةٌ كَالْقُرْآنِ. وَالكَلِمَاتُ الْكَوْنِيَّةُ هِيَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْخَلْقِ وَالتَّكْوِينِ، وَهِيَ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ ^(٢) [٨٢: ٢٤]. فَقَوْلُهُ: ﴿وَيُنَادِ نُوحِي بِرُكَاوَسَلَّمَاعِلَى إِبْرَاهِيمَ﴾ ^(٣) [٦٩: ٢٤]. فَهَذِهِ كَلِمَاتٌ كَوْنِيَّةٌ. أَمَا قَوْلُهُ: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ...﴾ ^(٤) [١٣١: ٢٤]. فَهَذِهِ شَرْعِيَّةٌ.

(١) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ الْعَلَامَةِ ابْنِ عَثِيمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٩٠٤).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٩- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ﴾ [الزُّمَرُ: ٤٠].

قَوْلُهُ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ﴾ لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا التَّعْبِيرِ مِنَ التَّعْظِيمِ وَالْعِظَمَةِ وَالسُّلْطَانِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ ﷻ لَا يَرِدُهُ شَيْءٌ فَإِذَا أَرَادَ شَيْئًا فَلَا مَانِعَ لَهُ، وَلِهَذَا عَظَّمَ نَفْسَهُ سُبْحَانَهُ فَقَالَ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ﴾ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴿يَعْنِي: كُنْ عَلَى مَرَادِنَا فَيَكُونُ عَلَى مَرَادِ اللَّهِ ﷻ﴾.

وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذِهِ التَّرْجُمَةِ: إِبْثَابُ الْقَوْلِ لِلَّهِ ﷻ، وَاللَّهُ ﷻ يَقُولُ وَيَتَكَلَّمُ كَمَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٥٩- حَدَّثَنَا شَهَابُ بْنُ عُبَادٍ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمِيدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَزَالُ مِنْ أُمَّتِي قَوْمٌ ظَاهِرِينَ عَلَى النَّاسِ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ»^(١).
٧٤٦٠- حَدَّثَنَا الْحَمِيدِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ جَابِرٍ، حَدَّثَنِي عَمِيرُ بْنُ هَانِيٍّ أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: لَا يَزَالُ مِنْ أُمَّتِي أُمَّةٌ قَائِمَةٌ بِأَمْرِ اللَّهِ، مَا يَضُرُّهُمْ مَنْ كَذَّبَهُمْ، وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ.

فَقَالَ مَالِكُ بْنُ يُخَايِمٍ: سَمِعْتُ مُعَاذًا يَقُولُ: وَهُمْ بِالشَّامِ. فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: هَذَا مَالِكٌ يَزْعُمُ أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاذًا يَقُولُ: وَهُمْ بِالشَّامِ.

هَذَانِ الْحَدِيثَانِ الشَّاهِدَانِ فِيهِمَا لِلْبَابِ: قَوْلُهُ «حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ»، وَالْمُرَادُ بِأَمْرِ اللَّهِ هُنَا الْأَمْرُ الْكَوْنِيُّ؛ يَعْنِي: أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَوْتِهِمْ وَهَلَاكِهِمْ، وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: «حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ». وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا أَنْ يُقَالَ: إِمَّا أَنْ يُرَادَ بِالسَّاعَةِ الْعَامَّةُ الَّتِي تَقُومُ عَلَى جَمِيعِ الْخَلَائِقِ، وَيَكُونُ مَعْنَى قَوْلِهِ: «حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ». أَيْ: حَتَّى يَقْرُبَ قِيَامُهَا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ قِيَامَ السَّاعَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى شَرَارِ الْخَلْقِ^(٢)، فَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ فِي الْأَرْضِ مِنْ يَقُولُ: اللَّهُ ﷻ^(٣).

وَأَمَّا أَنْ يُرَادَ بِالسَّاعَةِ فِي قَوْلِهِ: «حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»؛ أَيْ: سَاعَتُهُمْ. وَهُوَ مَوْتُهُمْ؛ لِأَنَّ مَنْ مَاتَ فَقَدْ قَامَتْ قِيَامَتُهُ، وَلِهَذَا يُقَالُ: الْقِيَامَةُ قِيَامَتَانِ: قِيَامَةٌ صَغْرَى وَهِيَ قِيَامَةُ كُلِّ إِنْسَانٍ بِحَسَبِهِ، وَقِيَامَةٌ كَبْرَى وَهِيَ الْقِيَامَةُ الْعَامَّةُ.

وَفِي قَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ كَذَّبَهُمْ وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ». بُشِّرَى لِهَذِهِ الطَّائِفَةِ أَنَّ اللَّهَ ﷻ سَيَنْصُرُهَا، وَأَنَّهُ سَيَكُونُ لَهَا مِنْ يُقَاوِمُ، يَكُونُ لَهَا مَنْ يُكَذِّبُ وَمَنْ يُخَالَفُ، وَلَكِنَّهُمْ مَعَ ذَلِكَ يَنْتَصِرُونَ

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٩٢١).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٩٤٩).

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٤٨).

على ما هم عليه، وَيَقُولُونَ بِأَمْرِ اللَّهِ.

وقوله في الحديث الأول: «ظاهرين على الناس». أي: عالين عليهم.
وهل المراد: علو السلطة وأنهم يَكُونُونَ هم الخلفاء عليهم، أو المرادُ علو القول، بمعنى: أن
الناس يَحَاوِلُونَ إضلالهم ولكنهم يَقُونُ ظاهرين قائمين؟
نقول: الثاني أولى؛ لأنه قد لا يَكُونُ لهم سلطانٌ يَمْلِكُونَ به الناس، لكنهم ظاهرون بقيامهم بأمر
الله ﷻ، لا يَضُرُّهم من خالفهم، ولا من كذبهم.

❦ أما قوله: «وهم بالشام». فهذه تَحْتَاجُ إلى تحرير؛ لأن رواية معاذٍ ليس فيها ذكر الشام، ولكنَّ
مالكاً يَقُولُ: إنه سمع معاذاً رضي الله عنه يَقُولُ: «وهم بالشام». فيجِبُ النظر هل هذه الكلمة موقوفة على
معاذٍ رضي الله عنه، أو هي مرفوعة إلى النبي ﷺ، ولكن لم أتمكَّن من مراجعتها.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٧٤٦١- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَسِينٍ، حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ جَبْرِ، عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: وَقَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى مُسَيْلِمَةَ فِي أَصْحَابِهِ فَقَالَ: «لَوْ سَأَلْتَنِي هَذِهِ الْقِطْعَةَ مَا أَعْطَيْتُكَهَا،
وَلَنْ تَعُدُّوا أَمْرَ اللَّهِ فِيكَ، وَلَنْ أَدْبِرْتَ لِبَغْيِكَ اللَّهُ»^(١).
الله أكبر هذا الكلام قوي؛ لأنه كلام حقٍّ أمام مبطل، وهذا المبطل هو مسيلمة الكذاب، ويُقال له: كذاب
اليامة، وكان ذا شرف وسلطان في قومه، حتَّى إنهم يُطْلَقُونَ عليه رحمان اليامة، ولما أَخَذَ هذا الاسم من أسياء الله
لنفسه أَذَاقَهُ اللهُ الذَّلَّ وكَذَبَهُ ﷻ، فإنه ادَّعَى الرسالة في آخر حياة النبي ﷺ، وتبعه من قومه فَنَامَ من الناس، ووفد إلى
النبي ﷺ في نحو سبعين رجلاً من أصحابه، وأتى إليه النبي ﷺ ووقف عليه، فحاطبه مسيلمة وقال: أَقِرِّي بِالرَّسَالَةِ
وَلِكِ الْحِجَابِ وما حوله، ولي اليامة وما يتبعها، وكان مع النبي ﷺ قطعة من جريد فقال: «لَوْ سَأَلْتَنِي هَذِهِ الْقِطْعَةَ مَا
أَعْطَيْتُكَهَا»؛ يَغْنِي: فكيف أعطيك اليامة.

❦ ثُمَّ قَالَ: «وَلَنْ تَعُدُّوا أَمْرَ اللَّهِ فِيكَ». وهذا هو الشاهد من هذا الحديث: «أَمْرَ اللَّهِ فِيكَ» أي:
أمره بهلاكك، وهو الأمر الكوني.

❦ ثُمَّ قَالَ ﷺ: «وَلَنْ أَدْبِرْتَ لِبَغْيِكَ اللَّهُ». وبالفعل أَدْبَرَ الرجلُ فَعَقَرَهُ اللهُ والله الحمد، وقيل في
عهد أبي بكرٍ رضي الله عنه في يامته وفي حصنه، وقتله الصحابة رضي الله عنهم^(٢)، وتبين بذلك كذبه.

وقد أعطاه الله ﷻ آيات، لكنها آياتٌ تَدُلُّ على كذبه لا على صدقه، ومن هذا ما ذكره المؤرخون
أنه أُنِي إليه بصبي في شعره تمزق؛ أي: تالف بعضه، فطَلَبَ منه أن يَمْسَحَ على رأسه ليُخْرِجَ بقية

(١) رواه مسلم (٢٢٧٣).

(٢) انظر: القصة بتمامها عند البخاري (٤٠٧٢).

الشعر، فمسح عليه، فأراهم الله آيةً تدلُّ على كذبه فتساقط الشعر الباقى.

وموقف آخر قريب من هذا أيضًا فقد جاء أصحاب بئر، وقالوا: إن البئر قد نقصت، وطلبوا منه أن يفعل كما فعل الرسول ﷺ في بئر الحديبية، حيث نزل على بئر غائرة الماء، فأخذ ماء فتمضمض به ومجّه فيها فجاشت البئر بالماء ورووا الناس، فجيء لهذا الكذاب وطلب منه أن يفعل كما فعل الرسول ﷺ، فأخذ ماء في فيه فتمضمض به، ثم مجّه في البئر فغار الماء الموجود بعدما كانوا يترقبون أن يجيش بالماء^(١).

وهذه شهادة من الله فعلية على كذبه؛ لأن فعل الله ﷻ والذي يكون شهادة إما أن يكون تأييداً، أو تنفيذاً، فإن كان تأييداً فهو شهادة من الله على الصدق، وإن كان تنفيذاً فهو شهادة من الله على كذبه.

والشاهد من هذا الحديث: قوله: «ولن تعدوا أمر الله فيك». وهذا هو الذي وقع، فإن هذا الرجل الكذاب لم يعد أمر الله فيه، وأهلكه الله ﷻ على يد أصحاب النبي ﷺ.

وفي هذا: دليل على أن أفعال الله ﷻ لا تنحصر بشيء معين، وأن كل ما صح أن يضاف إلى الله وإن لم يرد به نص فإنه جائز، فإن النبي ﷺ قال هذا: «ليعقرنك الله»، فأثبت الله العقر، ولا شك أن المراد بالعقر هنا عقر إهلاك، كما قال تعالى: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمُ رَبُّهُم بِذُنُوبِهِمْ فَسَوَّاهَا﴾ ﴿١٥﴾ وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا ﴿١٦﴾ [البقرة: ١٤-١٥].

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٦٢ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: بَيْنَا أَنَا أَمَشِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَعْضِ حَزْبِ الْمَدِينَةِ، وَهُوَ تَوَكُّأً عَلَى عِيسَى مَعَهُ، فَمَرَرْنَا عَلَى نَفَرٍ مِنَ الْيَهُودِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: سَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ. فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَسْأَلُوهُ أَنْ يَجِيءَ فِيهِ بِشْيءٍ تَكْرَهُونَهُ. فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لِنَسْأَلَنَّهُ. فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَقَالَ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ مَا الرُّوحُ؟ فَسَكَتَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ فَعَلِمْتُ أَنَّهُ يُوْحَى إِلَيْهِ فَقَالَ ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتُوا مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ١٨٠]. قَالَ الْأَعْمَشُ هَكَذَا فِي قِرَاءَتِنَا^(١).

الشاهد من هذا الحديث: قوله تعالى: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾؛ أي: من أمره الكوني، فهو ﷻ يخلق ما يشاء، كما قال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [الشورى: ٦٨]. فهو سبحانه يخلق ما يشاء، من أي مادة شاء، وعلى أي صفة شاء؛ لأن الأمر كله لله. ﷻ قَالَ ﷻ: ﴿قُلِ إِنْ أَمَرَكُمُ اللَّهُ بِشَيْءٍ﴾ [البقرة: ١٠٤]. وفي هذا: دليل على أن الرسول ﷺ لا يتكلم بما لا يعلم، وأن الأمور الغيبية يسكت عنها حتى ينزل عليه

(١) انظر: «معجم البلدان» (٥/ ٤٠٥)، و«البداية والنهاية» (٦/ ٣٢٧).

(٢) رواه مسلم (٢٧٩٤).

الوحي، أما الأمور الحكمية فإنه يَكَلِّمُ فيها، ثم إذا لم يُنَزِّلْ وحيً بقضيتها صار ذلك بمنزلة الموحى، فيكون وحي إقرار من الله ﷻ، وإن نزل ما يُخَصِّصُ ما قاله، أو يُقَيِّدُه، أو ما أشبه ذلك، عمل به.

❖ وقول الأعمش رحمه الله: «هكذا في قراءتنا». نقول: ولكن هذه القراءة ليست سبعة - قراءة ابن مسعود رحمه الله وبعد أن وحَّد عثمان رحمه الله المصحف صارت القراءة: ﴿وَمَا أَوْثَقْتُمُ الْعِلْمَ إِلَّا قَلِيلًا﴾.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله: **٣٠- باب قول الله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لَكُنْتُ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نَنفَدَ كَلِمَتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الزمر: ١٠٩]، ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَتُ اللَّهِ﴾ [الشورى: ٢٧]، ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشَى اللَّيْلُ النَّهَارُ يَطْلُبُهُ حِينِئَاتٍ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسْعَرَاتٌ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْمَلَكِينَ﴾ [الحج: ٥٤]. سَحَر: ذَلَّلَ.**

هذه الترجمة فيها: عدة مسائل، ولكنها كلها تعود إلى كلمات الله ﷻ.
فإن قيل: هل كلمات الله محصورة؟

فالجواب إن نقول: هل أفعال الله وخلقُه محصورة؟ نقول: قطعاً لا، فهو كلما خلق شيئاً قال له: كُنْ فيكون، فكل شيء مخلوق فإنه مسبوق بكلمة كن، إذا لا حصر لكلماته ﷻ، ولهذا قال الله تعالى مبيناً ذلك: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لَكُنْتُ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نَنفَدَ كَلِمَتُ رَبِّي﴾، فلو كان البحر حبراً والمداد: الحبر الذي يكتب به، ومداداً لكلمات الله لنفد قبل أن تنفد كلمات الله؛ لأنها لا تحصى، فكما أنه سبحانه لا تُحصى أفعاله فكذلك لا تُحصى أقواله ﷻ.

❖ ثم قال ﷻ: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الزمر: ١٠٩]، فلو جئنا بمثله مدداً لهذا البحر من الحبر لنفد قبل أن تنفد كلمات الله.

❖ والآية الثانية التي ذكرها مثلها أو أشد، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ﴾ [ما] في قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا﴾ اسم «أن» في محل نصب، وأقلام خبر أن، وتقدير الآية في المعنى: لو كان ما في الأرض من الأشجار أقلاماً؛ يعني: لو جعلت كل الأشجار أقلاماً.

❖ ثم قال: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾؛ أي: يُصْبِحُ الجميع ثمانية أبحرٍ على هذا البحر العظيم، وكل ما في الأرض من شجرٍ أقلام، وكتب بها. يقول ﷻ: ﴿مَا نَفِدَتْ كَلِمَتُ اللَّهِ﴾. فسبحان الله، إذا تأمل الإنسان مثل هذه الآية عَرَفَ عظمة الله ﷻ، وأنه كما وصف نفسه سبحانه في كل صفاته، وفي كل أفعاله، لا يُمْكِنُ أن تُحصى أبداً.

❖ ثم ساق المؤلف آيةً ثالثة وهي: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وقد سبق الكلام على هذا كله، وأن الله سبحانه خلقها في ستة أيام، الأربعة الأولى

للأرض، واليومانِ المتممانِ للستةِ للسَّاءِ. ثم استوى سبحانه على العرشِ؛ أي: بعد أن كمل الملك استقرَّ وعلا ﷻ على عرشه؛ لكمالِ عظمتِهِ وسلطانِهِ.

ثم قال: ﴿يُعْشِي آلِيلَ النَّهَارِ﴾ يُعْشِي؛ أي: يُعْطِي اللَّيْلَ بِالنَّهَارِ، وَيُعْطِي النَّهَارَ بِاللَّيْلِ.

ثم قال: ﴿يَطْلُبُهُ حَيْثًا﴾؛ يَعْنِي: يَطْلُبُ اللَّيْلُ النَّهَارَ حَيْثًا؛ أي: سريعا، فلا فاصلَ بينهما، ولذلك نرى أن اللَّيْلَ يَبِينُ فِي الْأَفْقِ قَبْلَ أَنْ تَغِيبَ الشَّمْسُ، فقبل أن تَغِيبَ الشَّمْسُ، تَجِدُ سَوَادَ اللَّيْلِ فِي الْأَفْقِ الشَّرْقِيِّ، وَأَنْتَ مَا زِلْتَ تَشَاهِدُ الشَّمْسَ لَمْ تَغْرُبْ، وَكَأَنَّهُ يَسَابِقُهُ وَيَلْحَقُهُ لَا يَتَأَخَّرُ.

وَتَعَاقَبَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ ﷻ الَّتِي لَا يَسْتَطِيعُ الْبَشَرُ أَنْ يَقُومُوا بِهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ آيِلَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَائِهِ أَفَلَا تَسْمَعُونَ﴾ (٧٦) قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ النَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِلَيْلٍ فَسَكُنْتُمْ فِيهِ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ (٧٧) [القصص: ٧١-٧٢]. فَاللَّيْلُ وَالنَّهَارُ يَتَعَاقَبَانِ وَيَطْلُبُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْآخَرَ طَلَبًا حَيْثًا.

وقوله: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾. هَذِهِ مَعْطُوفَةٌ عَلَى قَوْلِهِ ﴿السَّمَكُوتُ﴾ يَعْنِي: وَخَلَقَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ، وَذَكَرَ الشَّمْسَ؛ لِأَنَّهَا آيَةُ النَّهَارِ، وَذَكَرَ الْقَمَرَ؛ لِأَنَّهُ آيَةُ اللَّيْلِ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَجَعَلْنَا آيِلَ وَالنَّهَارَ آيَاتِينَ فَمَحَوْنَاهُ آيِلَ وَجَعَلْنَاهُ آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾ (الأنعام: ١٧).

ثم قال: ﴿وَالنَّجْمُ﴾؛ يَعْنِي: وَخَلَقَ النَّجْمَ ﴿مُسَخَّرِينَ بِأَمْرِهِ﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿مُسَخَّرِينَ﴾ حَالٌ مِنَ النَّجْمِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ صِفَةً؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ يَجِبُ أَنْ تَتَّبَعَ الْمَوْصُوفَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، وَهَذَا النَّجْمُ مَعْرُوفٌ وَمُسَخَّرَاتٌ مُنْكَرَةٌ، فَإِذَا آتَتْ الْمُنْكَرَةُ بَعْدَ الْمَعْرُوفَةِ مَنْصُوبَةٌ فِيهِ حَالٌ.

وقوله: ﴿مُسَخَّرِينَ﴾؛ أي: مَزَلَلَاتٌ. بِأَمْرِ الْكَوْنِيِّ، فَقَدْ أَمَرَهَا ﷻ أَنْ تَكُونَ عَلَى مَا أَرَادَ فَكَانَتْ عَلَى مَا أَرَادَ سُبْحَانَهُ.

ثم قال: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ «أَلَا» أَدَاةُ اسْتِفْتَاحٍ يُؤْتَى بِهَا لِلتَّنْبِيهِ وَالتَّحْقِيقِ.

وقوله: ﴿لَهُ الْخَلْقُ﴾. جُمْلَةٌ مَكُونَةٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ، قُدِّمَ فِيهَا الْخَبَرُ لِلإِخْتِصَاصِ؛ يَعْنِي: أَلَا لَهُ وَحْدَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ، فَهُوَ الْخَالِقُ وَحْدَهُ، وَهُوَ الْأَمْرُ وَحْدَهُ، فَهُوَ ذُو السُّلْطَانِ وَحْدَهُ، قَالَ ابْنُ عَمْرٍ: مَنْ كَانَ لَهُ شَيْءٌ فَلْيَدْعُهُ مَا دَامَ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ لِلَّهِ، فَكُلُّ شَيْءٍ لِلَّهِ ﷻ.

ثم قال سبحانه: ﴿تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾. قَوْلُهُ: ﴿تَبَارَكَ﴾ قَالَ الْعُلَمَاءُ: أَيُّ: أَنَّ الْبَرَكَةَ تَكُونُ بِاسْمِهِ ﷻ وَذِكْرِهِ. وَلِهَذَا تَجِدُ الْإِنْسَانَ إِذَا سَمِيَ عَلَى الذَّبِيحَةِ حَلَّتْ، وَإِذَا لَمْ يُسَمَّ عَلَيْهَا لَمْ تَحِلَّ، فَهَذَا مِنَ الْبَرَكَةِ، وَإِذَا سَمَّيْتَ اللَّهَ عَلَى الطَّعَامِ نَزَلَتْ فِيهِ الْبَرَكَةُ، وَعَجَزَ الشَّيْطَانُ أَنْ يَتَنَاوَلَ مِنْهُ، وَإِذَا لَمْ تَسَمَّ نَزَلَ فِيهِ الْفُشْلُ، وَشَارَكَكَ الشَّيْطَانُ فِيهِ، كَذَلِكَ إِذَا سَمَّيْتَ عِنْدَ إِيَّانِ الْأَهْلِ نَزَلَتْ الْبَرَكَةُ، وَلَمْ يُصِْبِ الشَّيْطَانُ مَا يَقْدَرُ بَيْنَكُمَا بِضَرَرٍ، وَإِذَا لَمْ تَفْعَلْ فَإِنَّهُ عَلَى خَطَرٍ، فَهُوَ ﷻ تَنَالُ الْبَرَكَةَ بِذِكْرِ اسْمِهِ سُبْحَانَهُ.

وَالْبَرَكَةُ هِيَ الْخَيْرُ الثَّابِتُ الْوَاسِعُ، وَأَصْلُهَا مِنَ الْبَرَكَةِ، وَهِيَ حَوْضُ الْمَاءِ الْكَثِيفِ الَّذِي يَجْتَمِعُ فِيهِ الْمَاءُ.

وقوله: ﴿رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ الْعَالَمُ كُلُّ مَا سِوَى اللَّهِ ﷻ فَهُوَ عَالَمٌ، وَجُمِعَ بِاعْتِبَارِ الْأَجْنَاسِ، وَيُفْرَدُ

باعتبار الجنس، فيُقَالُ: العالمُ كُلُّهُ. ويُقَالُ: العالمونَ، والعالمينَ. باعتبارِ الأجناسِ.

ومعنى كونه رَبِّهِمْ أَنَّهُ الْخَالِقُ لَهُمْ، الْهَالِكُ لَهُمْ، الْمُدَبِّرُ لَأُمُورِهِمْ؛ لَأَن هَذَا هُوَ مَعْنَى الرُّبُوبِيَّةِ. وَالشَّاهِدُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ لَأَن الْأَمْرَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْكَلِمَاتِ، وَمِثْلُ أَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي كَلَامِ اللَّهِ ﷻ أَنَّهُ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ، صِفَةٌ ذَاتِيَّةٌ بِاعْتِبَارٍ، وَصِفَةٌ فَعْلِيَّةٌ بِاعْتِبَارٍ.

أَمَّا كَوْنُهَا ذَاتِيَّةً بِاعْتِبَارٍ، فَهُوَ بِاعْتِبَارٍ أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ مُتَكَلِّمًا، وَتَكُونُ الصِّفَةُ بِهَذَا الْاعْتِبَارِ ذَاتِيَّةً مُلَازِمَةً لِلذَّاتِ، لَمْ يَأْتِ عَلَيْهِ ﷻ وَقْتُ يَكُونُ غَيْرَ مُتَكَلِّمٍ، بَلْ هُوَ مُتَكَلِّمٌ دَائِمًا، فَلَهُ دَوَامُ الْفِعْلِ وَدَوَامُ الْخَلْقِ، كَمَا سَبَقَ.

وَتَكُونُ صِفَةً فَعْلٍ بِاعْتِبَارِ أَحَادِهِ الَّتِي تَكُونُ عِنْدَ فِعْلٍ مُرَادِهِ، أَوْ عِنْدَ نَزُولِ شَرْعِهِ، فَتَكُونُ عِنْدَ فِعْلٍ مُرَادِهِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَ شَيْئًا قَالَتْ: كُنْ. أَوْ عِنْدَ نَزُولِ شَرْعِهِ، فَإِذَا أَرَادَ ﷻ أَنْ يُنَزِّلَ مَا شَاءَ مِنَ الشَّرْعِ تَكَلَّمَ بِهِ، وَإِذَا تَكَلَّمَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ بِالْوَحْيِ ارْتَجَفَتِ السَّمَاءُ وَصَعِقَتِ الْمَلَائِكَةُ، هَذَا هُوَ مِثْلُ أَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ.

وَهُوَ بِحَرْفٍ وَبَصُوتٍ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ الْكَلِمَاتِ الَّتِي يَطْلُقُ اللَّهُ عَلَيْهَا كَلِمَاتٍ هُوَ بِالْحَرْفِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْنَا يَنْتَازِكُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَى إِبْرَاهِيمَ﴾ ﴿الْإِسْرَاءُ: ٦٩﴾. فَهَذِهِ الْجُمْلُ حُرُوفٌ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قَالَ اللَّهُ لِيُكَوِّنَ أَبْنَاءَ مَرِّمَ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ ﴿التَّحْقِيقُ: ١١٦﴾. فَهَذِهِ أَيْضًا حُرُوفٌ.

وَيَكُونُ كَذَلِكَ بِصُوبٍ؛ لِأَنَّهُ يُسْمَعُ، فَقَدْ سَمِعَهُ جَبْرِيلُ، وَسَمِعَهُ مُحَمَّدٌ ﷺ، وَسَمِعَهُ مُوسَى، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَنَدَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا﴾ ﴿الْإِسْرَاءُ: ٥٢﴾. وَالنَّدَاءُ يَكُونُ بِصُوتٍ عَالٍ، وَالْمُنَاجَاةُ تَكُونُ بِصُوتٍ أَخْفَى، وَالْمُنَادَاةُ وَالْمُنَاجَاةُ وَصِفٌ لِلصُّوتِ.

وَنُبِتَ فِي «الصَّحِيحِينَ» أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: «يَا آدَمُ. يَقُولُ: لِيكَ وَسَعْدِيكَ. فَيُنَادِي بِصُوتٍ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ ذَرِيَّتِكَ بَعَثًا إِلَى النَّارِ. يَقُولُ: يَا رَبِّ وَمَا بَعَثَ النَّارِ؟ قَالَ: مِنْ كُلِّ أَلْفٍ تِسْعِمِائَةٍ وَتِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ». أَلْفٌ إِلَّا وَاحِدًا كُلُّهُمْ فِي النَّارِ مِنْ بَنِي آدَمَ^(١). نَسَّالَ اللَّهُ أَنْ يُنَجِّينَا وَإِيَّاكُمْ مِنْهَا، فَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ ﷻ يُنَادِي بِصُوتٍ، وَهُوَ مِثْلُ أَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ.

وَقَالَتِ الْأَشَاعِرَةُ: إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى هُوَ الْمَعْنَى النَّفْسِيَّةُ، أَيِ: الْمَعْنَى الَّتِي فِي نَفْسِهِ، وَهُوَ غَيْرُ مَسْمُوعٍ، وَلَيْسَ بِحَرْفٍ، وَلَيْسَ بِصُوتٍ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ بِحَرْفٍ وَصُوتٍ فَإِنَّهُ مُجَسِّمٌ مُشَبِّهٌ ضَالٌّ.

نَقُولُ: إِذَا كَيْفَ سَمِعَ مُوسَى كَلَامَ اللَّهِ؟ وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ: إِنَّهُ صِفَةٌ نَفْسِيَّةٌ أَرْزِيَّةٌ، وَكَيْفَ سَمِعَ مُحَمَّدٌ ﷺ كَلَامَ رَبِّهِ وَهُوَ يَقْرَأُ عَلَيْهِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسُ فَوْقَ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ؟

قَالُوا: خَلَقَ صَوْتًا سَمِعَهُ مُوسَى، وَهُوَ إِمَّا مِنَ الشَّجَرَةِ، أَوْ مِنَ الْوَادِي، أَوْ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ آخَرَ، الْمَهْمُ أَنَّهُ خَلَقَ صَوْتًا سَمِعَهُ مُوسَى، وَخَلَقَ صَوْتًا سَمِعَهُ مُحَمَّدٌ ﷺ.

وعلى هذا يَكُونُ الصوتُ المسموعُ الذي يُلْقَى إلى جبريلَ، أو إلى موسى، أو إلى محمدٍ، أو إلى غيرهم، ممن كَلَّمَهُ اللهُ، يَكُونُ مخلوقًا.

قلنا لهم: وهل هذا الصوتُ المخلوقُ هو كلامُ الله؟

قالوا: لا، بل هو عبارةٌ عن كلامِ الله، أما كلامُ الله فهو المعنى القائم بالنفس.

وهذا التقديرُ يَتَبَيَّنُ تمامًا أن مذهبهم فيما يُسَمَّعُ كمذهبِ الجهميةِ تمامًا؛ لأن الجهميةَ يَقُولُونَ: ما سمعه موسى، أو محمدٌ ﷺ، أو جبريلُ، فإنه مخلوقٌ، وهؤلاء يَقُولُونَ أيضًا: ما سمعه محمدٌ أو موسى أو جبريلُ فإنه مخلوقٌ. فَاتَّفَقَ الجميعُ على أنه مخلوقٌ، لكنَّ المعتزلةَ كانوا أقومَ منهم حيث قالوا: إنه كلامُ الله. وهؤلاء قالوا: إنه عبارةٌ عن كلامِ الله، فالجميعُ على هذا متَّفَقُونَ على أن ما في المصحفِ مخلوقٌ، لكن الجهميةَ قالوا: مخلوقٌ تمامًا وهو نفسُ الكلامِ، وهؤلاء قالوا: هو مخلوقٌ عبارةً عن كلامِ الله، وليس هو كلامُ الله.

فتبيَّن أن قولَ الجهميةِ أسدُّ من قولِ الأشاعرةِ، وأن هذا القولَ لا صحةَ له، لا لغةً ولا عرفًا، ولا شرعًا.

والعجبُ أن الأشاعرةَ تَرَكُوا جميعَ لغاتِ العالمِ، وجميعَ عقولِ العالمِ، وجميعَ المحسوسِ لدى العالمِ، واستدلُّوا بقولِ رجلٍ نصرانيٍّ - هو الأخطلُ - حيث قالَ:

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلًا

فقالوا: إنه قالَ: الكلامُ في الفؤادِ؛ أي: في القلبِ، وهذا هو معنى قولنا: الكلامُ هو: الكلامُ النفسي، واللسانُ دليلٌ يُعَبِّرُ.

فيقالُ: أولاً: كيف نتركُ العالمَ كلَّه ونأخذُ بقولِ واحدٍ فقط. هذه واحدة.

ثانياً: من القائلُ؟

الجوابُ: نصرانيٌّ كذابٌ.

ثالثاً: على فرضِ التسليمِ بهذا نقولُ: إن مراده بقوله: إن الكلامَ لفي الفؤادِ؛ أي: إن الكلامَ الرصينَ الذي يندري الإنسانُ أن نفسه محاسبةٌ عليه هو الكلامُ الذي في الفؤادِ، أما الكلامُ اللغوُ فهذا في اللسانِ، وَيَشْهَدُ لهذا قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [البقرة: ٢٢٠]. وفي الآية الأخرى: ﴿وَمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٠]. فالكلامُ الحقيقيُّ الموزونُ الرصينُ الذي يَسْتَحِقُّ أن يُسَمَّى كلامًا هو الصادرُ من القلبِ، المعبرُّ عنه باللسانِ، أما ما كان من اللسانِ فقط، فهو لغوٌ من القولِ، ولهذا لا يُؤَاخِذُ اللهُ عليه، هذا إذا سلَّمنا جدلاً أن لهذا الكلامَ وجهًا من الصحةِ.

فيحصلُ لدينا الآن في مسألةِ كلامِ الله ﷻ ثلاثةُ مذاهبٍ:

مذهبُ السلفِ، ومذهبُ الأشاعرةِ، ومذهبُ الجهميةِ، وهناك مذاهبُ أخرى تَصِلُ إلى ثمانيةِ مذاهبٍ، بعضها يُمكنُ أن نجعله فرعاً من فروعِ هذه الأصولِ الثلاثةِ، وبعضها من الفلاسفةِ الذين لا يُؤْمِنُونَ بالرسالاتِ،

ولكننا نقول: إن الذي يشهد له الحسُّ واللغة هو: أن الكلام ما كان بحرفٍ وصوتٍ.

فإن قال قائل: إن الله أطلق على القول ما كان في النفس فقال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأنعام: ٨]. فأثبت قولاً في النفس.

فالجواب أن نقول: إن هذا حجةٌ عليكم، وليس حجةٌ لكم؛ لأن هذا ليس قولاً مطلقاً، بل هو قولٌ مقيدٌ بقوله تعالى: ﴿فِي أَنْفُسِهِمْ﴾. وهذا كقول الرسول ﷺ: «إن الله تجاوز عن أمتي ما حدثت به أنفسها» (١)، والإنسان يحدث نفسه لا شك، ويقول في نفسه، ويُقدِّر في نفسه، لكن لا يقال إنه قولٌ على وجه الإطلاق أبداً، بل لابد أن يكون مقيداً، وأحياناً ترى الرجل شاردًا، مفكرًا، واضحةً عليه آثارُ التفكير وحديث النفس، ولا تسمع له قولاً، فهل يُقال: إن هذا الرجل قال؟

فالجواب: لا، بل لا تسمع له قولاً، هل يُقال: إن هذا الرجل قال؟ لا، إن أردت أن تقول إنه قال فقل: قال في نفسه، فهو قولٌ مقيدٌ وليس قولاً مطلقاً.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٦٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تَكْفَلُ اللَّهُ لِمَنْ جَاهَدَ فِي سَبِيلِهِ لَا يُخْرِجُهُ مِنْ بَيْتِهِ إِلَّا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِهِ وَتَصْدِيقُ كَلِمَتِهِ، أَنْ يَدْخُلَهُ الْجَنَّةَ، أَوْ يَرْدَهُ إِلَى مَسْكِنِهِ بِمَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ» (٢).
هذا الحديث تقدم الكلام عليه، وقد بينا فيه إشكالاً في قوله: «من أجر أو غنيمة». وقلنا: إن «أو» هنا بمعنى أنه يُمكن أن يجتمع الأجر والغنيمة، أو يتفرَّد الأجر وحده. وأما انفرد الغنيمة وحدها في رجلٍ جاهد في سبيلِ الله لتكون كلمة الله هي العليا فهذا لا يُمكن.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣١- بَابُ فِي الْمَشِيئَةِ وَالْإِرَادَةِ.

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ﴿تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾ [الأنعام: ٢٦]. ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٣٠].
﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا﴾ (٣) إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٢٣-٢٤]. ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [الأنعام: ٥٦].

قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِيهِ نَزَلَتْ فِي أَبِي طَالِبٍ ﴿رِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [الأنعام: ١٨٥].

هذا الباب بابٌ مهمٌ، وهو في المشيئة والإرادة؛ أي: مشيئة الله وإرادة الله، والبحث فيها من وجوه:

(١) رواه البخاري (٥٢٦٩)، ومسلم (١٢٧).

(٢) رواه مسلم (١٨٧٦).

الأول: هل هما مترادفتان، أو متباينتان؟ يَعْني: هل المشيئة هي الإرادة أو غير الإرادة؟ نقول: المشيئة معنى من معاني الإرادة وليست مرادفاً لها. أي: أن الإرادة تأتي بمعنى المشيئة. وما شاء الله كان ولا بد، وقد أجمع المسلمون على هذه الكلمة: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن^(١).

فما شاء الله ﷻ كان، سواء كان مما يُحبُّه الله أو مما لا يُحبُّه الله، وسواء كان مما يلائم طبائع البشر كسعة الرزق، أو مما لا يلائم طبائعهم كضيق الرزق، فالمشيئة عامة في كل شيء قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَقَلَّ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فَعِنْتُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَقَلُوا﴾ [التوبة: ٢٥]. ومعلوم أن الاقتتال بالنسبة للبشر لا يلائم طبائعهم. وقال الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢]. ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١٣٧]. أي: منكراتهم وهذا مما يكرهه الله.

إذا: المشيئة لا ترادف الإرادة، بل هي بعض من معانيها كما سيأتي في الإرادة، وهي عامة في كل شيء، وما شاء الله كان، ولا بد من وقوعه، ولا يمكن أن يمنعه أحد، سواء كان هذا الذي شاءه مما يُحبُّه كالإيمان والعمل الصالح، أو مما لا يُحبُّه كالكفر وعمل السيئات، وسواء كان هذا الذي شاءه مما يلائم طبيعة البشر كسعة الرزق أو مما لا يلائم طبيعة البشر كضيق الرزق، وهذا واضح. البحث الثاني: هل مشيئة الله شاملة لفعله وفعل العباد أو هي خاصة بفعله سبحانه؟ والجواب: أن أهل السنة والجماعة يقولون: إنها عامة فيما يتعلّق بفعله سبحانه وما يتعلّق بفعل العباد، عامة فيما يتعلّق بفعله سبحانه كإنزال المطر، وإخراج النبات، وإماتة الأحياء، وإحياء الأموات، وما أشبهها، وكذلك فيما يتعلّق بفعل العباد، كصلاح العبد وفساد العبد، قال الله تعالى: ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ ١٨ ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ ٢١ ﴿[التكوير: ٢٨-٢٩]﴾. ففعل الإنسان بمشيئة الله، كما أن فعل الله سبحانه بمشيئة الله.

فمشيئة الله شاملة لما يقوم به عبداً، ولما يقوم به العباد والدليل على هذا: قوله تعالى: ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ ١٨ ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ ٢١ ﴿[التكوير: ٢٨-٢٩]﴾. وقوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَقَلَّ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فَعِنْتُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَقَلُوا وَلَكِنْ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ ٢٣ ﴿[التوبة: ٢٥]﴾. والآيات في هذا المعنى كثيرة.

وفائدة الإتيان بذلك - أي إتيان العبد بأن فعله واقع بمشيئة الله - عظيمة وهي: أنه يوجب اللجوء إلى الله في إصلاح العمل، واجتناب الفساد؛ لأنك إذا علمت أن ما شاء الله كان وأنه إذا شاء الله أن تهتدي اهتديت، فإنك سوف تضطر إلى طلب الهداية ممن بيده الهداية. ومن فوائد ذلك أيضاً: أنك إذا حصلت لك نعمة، أو فعلت عملاً صالحاً، فإنك لا تنسبها إلى

(١) رواه البخاري (٤٦٧٥) ومسلم (٢٤).

نَفْسِكَ، وَلَا تَدُلُّهَا عَلَى رَبِّكَ؛ لِأَنَّ الَّذِي جَلَبَ لَكَ النِّعْمَةَ، وَيَسِّرَ لَكَ الْعَمَلَ الصَّالِحَ هُوَ اللَّهُ ﷻ، فَيُورِثُكَ ذَلِكَ أَنْ تَتَبَرَّأَ مِنْ حَوْلِكَ وَقُوَّتِكَ إِلَى مَشِيئَةِ اللَّهِ ﷻ، وَتَعْلَمَ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي قَدَّرَ لَكَ هَذَا، وَهُوَ الَّذِي شَاءَ لَكَ هَذَا. وَهَاتَانِ فَائِدَتَانِ عَظِيمَتَانِ.

أَمَّا الْإِرَادَةُ فَهِيَ تَنْقَسِمُ إِلَى قَسَمَيْنِ:

إِرَادَةُ كَوْنِيَّةٌ: تَتَعَلَّقُ بِالْخَلْقِ وَالتَّكْوِينِ.

وَإِرَادَةُ شَرْعِيَّةٌ: تَتَعَلَّقُ بِالْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ وَالشَّرْعِ.

أَمَّا الْإِرَادَةُ الْكَوْنِيَّةُ: فَهِيَ بِمَعْنَى الْمَشِيئَةِ تَامًا، وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلْنَا أَوْلَادَكُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾. أَي: مَا يُرِيدُ بِالْإِرَادَةِ الْكَوْنِيَّةِ، فَالْإِرَادَةُ الْكَوْنِيَّةُ مُرَادِفَةٌ لِلْمَشِيئَةِ تَامًا، فَإِذَا قُلْتَ: أَرَادَ اللَّهُ كَذَا، شَاءَ اللَّهُ كَذَا، فَمَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ.

إِذَا: الْإِرَادَةُ الْكَوْنِيَّةُ تَتَعَلَّقُ بِهَا أَرَادَهُ اللَّهُ، سِوَاءَ كَانَ هَذَا الْمُرَادُ مُحِبُّوًّا إِلَى اللَّهِ، أَوْ مُكَرِّهًا إِلَيْهِ، وَسِوَاءَ كَانَ هَذَا الْمُرَادُ مِمَّا يُلَاقِيهِ طَبِيعَةُ الْبَشَرِ، أَوْ مِمَّا لَا يُلَاقِيهِ طَبِيعَةُ الْبَشَرِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: هَلْ أَرَادَ اللَّهُ الْمَعَاصِيَ بِالْإِرَادَةِ الْكَوْنِيَّةِ؟

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ، كَمَا أَنَّهُ إِذَا قَالَ: هَلْ شَاءَهَا اللَّهُ؟ لَقَلْنَا: نَعَمْ.

إِذَا: الْإِرَادَةُ الْكَوْنِيَّةُ بِمَعْنَى الْمَشِيئَةِ تَامًا، أَمَّا الْإِرَادَةُ الشَّرْعِيَّةُ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِهَا شَرْعُهُ فَإِنَّهَا بِمَعْنَى الْمُحِبَّةِ، فَتَتَعَلَّقُ بِهَا يُحِبُّهُ اللَّهُ ﷻ سِوَاءَ وَقَعَ أَمْ لَمْ يَقَعْ، وَعَلَى هَذَا فَلَا يُبَيَّنُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ مِنْ مُرَادِ اللَّهِ شَرْعًا، وَالْكَفْرُ وَعَمَلُ السَّيِّئَاتِ لَيْسَ مُرَادًا لِلَّهِ شَرْعًا؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّهُ.

فَصَارَ هُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ الْإِرَادَةِ الْكَوْنِيَّةِ وَالْإِرَادَةِ الشَّرْعِيَّةِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: هَلِ الْمَعَاصِيَ مُرَادَةُ اللَّهِ؟

لَقَلْنَا: أَمَّا قَدَرًا فَنَعَمْ، وَأَمَّا شَرْعًا فَلَا.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كَانَتِ الْمَعَاصِيَ مُرَادَةً غَيْرَ مُرَادَةِ اللَّهِ شَرْعًا فَكَيْفَ يُرِيدُهَا قَدَرًا، وَهَلْ أَحَدٌ

أَجْبَرَهُ عَلَى أَنْ يُرِيدَ مَا لَا يُحِبُّ وَمَا لَا يَرْضَى؟

فَالْجَوَابُ: أَنْ مَا يَكْرَهُهُ اللَّهُ ﷻ إِذَا أَرَادَهُ فَهُوَ مُرَادٌ لْغَيْرِهِ، وَلَيْسَ مُرَادًا لِدَايَتِهِ، وَمَعْنَى قَوْلِنَا: مُرَادٌ لْغَيْرِهِ. أَي: مُحِبُّوٌّ إِلَى اللَّهِ لْغَيْرِهِ لَا لِدَايَتِهِ، فَلَا أَعْمَالُ السَّيِّئَةِ وَالْكَفْرِ مُرَادَةُ اللَّهِ لْغَيْرِهِ، فَهِيَ مُرَادَةُ اللَّهِ شَرْعًا لْغَيْرِهِ، لَا لِدَايَتِهِ، فَهُوَ سَبْحَانَهُ يَكْرَهُ الْكَفْرَ، وَيَكْرَهُ الْمَعَاصِيَ، لَكِنَّهُ يُرِيدُهَا لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا مِنَ الْمَصَالِحِ، فَهِيَ مُكَرَّهَةٌ لِلَّهِ مِنْ وَجْهِ، وَمُحِبُّوَّةٌ لَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ؛ لِأَنَّهُ لَوْلَا الْكَفْرُ وَلَوْلَا الْمَعَاصِيَ مَا عُرِفَ الْإِيمَانُ وَلَا الْعَمَلُ الصَّالِحُ، فَلَوْ كَانَ النَّاسُ كُلُّهُمْ مُؤْمِنِينَ، وَكُلُّهُمْ يَغْمَلُ الْعَمَلَ الصَّالِحَ، مَا حَصَلَ تَمْيِيزٌ، وَلَا عُرِفَ قَدَرُ الْإِيمَانِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَلِهَذَا يَقُولُونَ: وَبُضْدُهَا تَبْيِينُ الْأَشْيَاءِ، فَهَلْ بَغَيْرِ الْكَفْرِ يَقُومُ الْجِهَادُ؟

الْجَوَابُ: لَا، إِذْ كَيْفَ تُجَاهِدُ مُسْلِمًا مِثْلَكَ.

وهل بدون المعاصي يَكُونُ هناك أمرٌ بالمعروفِ أو نهيٌ عن منكرٍ؟
الجواب: لا، ولولا المعاصي لما كان هناك دعوةٌ إلى الخير؛ لأن الناس إذا كانوا كلهم بلا معاصي فهم على خير.

فالحاصل: أنه نفوتُ مصالح كثيرة إذا لم تقع هذه المعاصي التي يكرهها الله شرعاً، ويريدُها قدراً وكوناً.

ولهذا قَالَ اللهُ تعالى في الحديث القدسي: «ما تَرَدَّدْتُ عن شيءٍ أنا فاعلهُ تَرَدَّدِي عن قبضِ نفسِ عبدي المؤمن، يكره الموتَ وأكرهُ إساءته ولا بدَّ له منه» ^(١) فهنا الربُّ ﷻ يترددُ لا لجهله والعيادُ بالله بما يَنْفَعُ أو يَضُرُّ، بل هو يَعْلَمُ ذلك سبحانه، لكن لرحمته بعبده المؤمن، ومحبتِه لما يُحِبُّه عبده المؤمن، فالمؤمنُ يكره الموتَ، واللهُ يكرهُ إساءته، لكن لا بدَّ له منه، إذ الحكمةُ تَقْتَضِي أن يَمُوتَ؛ حَتَّى يَنْتَقِلَ إلى الجزاءِ والثوابِ والنعيمِ الذي هو أضعافُ أضعافِ ما في الدنيا، فالمؤمنُ يكره الموتَ، لكن بموته يَنْتَقِلُ إلى خيرٍ من حياته، قَالَ تعالى: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ۖ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى ۖ﴾ ^(٢) [١٦: ١٧]. فهي كراهةٌ مؤقتة، يَنْتَقِلُ الإنسانُ بعدها إلى نعيمٍ أنعمَ من الدنيا وما فيها.

فالحاصلُ أن نَقُولَ: إن المعاصي مكروهةٌ لله من وجه، لكنها محبوبةٌ إليه من وجهٍ آخر؛ وذلك لِما يَتَرْتَبُ عليها من المصالح.

فمثلاً: الجذبُ والقحطُ -والجذبُ معناه: أن الأرضَ لا تُثْبِتُ، والقحطُ معناه: أن السماءَ لا تُمَطِّرُ- والخوفُ وما أشبه ذلك، هل اللهُ يُحِبُّ ذلك لعباده؟

الجواب: لا، لكنه يُريدهُ ﷻ كوناً لِما يَتَرْتَبُ عليه من المصالح، فهو محبوبٌ إليه من وجه، ومكروهٌ إليه من وجهٍ آخر، ولكن المصالحُ العظيمةُ تَجْعَلُهُ محبوباً إلى الله ﷻ.

وقال تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ مَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ ^(٣) وقال ﷻ: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾ ^(٤) [١٠٠: ١٠٠]. فهذا ليس عقوبةً ولكن لنَرْجِعَ إلى الله.

أما قوله تعالى: في سورة البقرة: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ...﴾ فهذا ابتلاءٌ، فقد يَنْتَلِي اللهُ المؤمنَ وهو لم يَعْمَلْ عملاً سيئاً، ولم يَكْسِبْ عملاً سيئاً، يَخْطِئُ ويرْجِعُ إلى الله بالتوبة، لكن يَنْتَلِيهِ من أجل أن يَنَالَ درجةَ الصابرين، ولهذا قَالَ: ﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾ ^(٥) الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ^(٦) أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ ^(٧) [١٠٧: ١٠٠].

فالحاصلُ: أن ما يَقَعُ من المعاصي مرادٌ لله كوناً، غيرُ مرادٍ له شرعاً، لكن الله قَدَرَهُ لِما يَتَرْتَبُ عليه من المصالح.

ونظيرُ ذلك في الشيءِ المحسوسِ لو كان لك ولدٌ مريضٌ، وقال الأطباء: إنه لا بدَّ من كيِّه؛

يَعْنِي: بالنار، فإنك تَوَافَقُ على هذا، بل وَتُمْسِكُ بولدك لِيُكَوِّيه الطيبُ، فأنت الآن كارهٌ لهذا الكيِّ، لكن تحبه لما يترتب عليه من المصالح.

ومن ذلك: أنه قد يُشَقُّ بطنُ ابنك أمامك؛ لاستخراج الزائدة منه، أو أيُّ عضوٍ آخرٍ مريضٍ، فلا شك أنك لا تُحِبُّ شَقَّ بطنِ ابنك، لكن نظراً لما يترتبُ عليه من المصالح تُحِبُّه، فصار هذا محبوباً مكروهاً.

كذلك السيئات والكفر، فهي محبوبَةٌ مكروهَةٌ، فما يترتبُ عليه من المصالح العظيمة يُريده الله ﷻ لهذا، لا لأنه يُحِبُّه.

فإذا قَالَ قائلٌ: ما الفرقُ بين الإرادتين الكونية والشرعية؟

فالجوابُ: أن الفرقَ بينهما من وجهين:

الوجه الأول: أن الإرادة الكونية لا بدَّ فيها من وقوع المراد، فإذا أراد الله شيئاً كوناً وقَعَ ولا بدَّ، والإرادة الشرعية لا يَلْزَمُ منها وقوع المراد، فقد يَقَعُ وقد لا يَقَعُ.

مثال ذلك: الإيمان مرادُ الله شرعاً، فهل يَلْزَمُ من كونه مراداً لله شرعاً أن يُؤْمِنَ الناسُ؟

الجوابُ: لا، ولهذا ففي الناس كافرٌ ومؤمنٌ، أما الإرادة الكونية فلا بدَّ فيها من وقوع المراد؛

لأنها بمنزلة المشيئة، وما شاء الله كان.

الفرق الثاني: أن الإرادة الشرعية لا تَكُونُ إلا فيما يُحِبُّه الله، والإرادة الكونية تَكُونُ فيما يُحِبُّه وفيما يَكْرَهُه، فالمعاصي الواقعة من الإنسان مرادةٌ لله كوناً، غير مرادةٍ لله شرعاً، مرادةٌ كوناً؛ لأنها وقَعَتْ، وغير مرادةٍ شرعاً؛ لأن الله لا يُحِبُّها.

فهذان فرقان بين الإرادة الكونية والإرادة الشرعية.

فقولُ الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ ﴿١﴾

[التوبة: ١]. من الإرادة الشرعية؛ لأن من الناس من لم يَطَهَّرْ.

وكذلك قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. الإرادة فيه شرعية؛

لأن هناك أشياء كونية تَعُسِّرُ علينا.

كذلك قوله ﷻ: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾ [التوبة: ١]. الإرادة فيه شرعية؛ لأن

الحرج كوناً يَقَعُ، فأحياناً يَقَعُ الإنسان في حرج وضيقٍ وشدةٍ. لكن هذا كوناً، أما شرعاً فإن الله لا يُريدُ أن يَجْعَلَ علينا حرجاً.

أما قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ هُوَ يُرِيكُمْ﴾ [البقرة: ٢٤]. فالإرادة فيه كونية لا شك، فالله

تعالى لا يُريدُ إغواءَ الخلق، ولو أراد أن يُغْوِيَ الخلق ما أَرْسَلَ إليهم الرسل، وما أَنْزَلَ عليهم الكتب، ولجعلهم يَعْمَهُونَ في ضلالهم، لكن يُحِبُّ من عباده الهداية، أما الإغواء فلا. فقوله: ﴿إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ هُوَ يُرِيكُمْ﴾ الإرادة فيه كونية.

وَنَزِيدُ الأمرَ إيضاحاً بالأمثلة فنقول مثلاً:

إيمان أبي بكر الصديق رضي الله عنه، هل هو مراد شرعاً أم كوناً؟
 الجواب: هو مراد كوناً وشرعاً: كوناً؛ لأنه وقع، وشرعاً؛ لأن الله يُحبُّه.
 مثال آخر: كفر أبي طالب هل هو مراد كوناً أو شرعاً؟
 الجواب: هو مراد الله كوناً لا شرعاً.
 مثال آخر: إيمان أبي لهب هل هو مراد الله كوناً أو شرعاً؟
 الجواب: هو مراد شرعاً لا كوناً.
 مثال آخر: إيمان رجل كافٍ؟
 نقول: هذا مراد الله شرعاً لا كوناً.

إذا: يُمكن أن يَجْمَعَ الإرادتان، وذلك في الإيمان إذا وقع؛ وقد تَنَفَّي الإرادتان؛ ككفر المؤمن، فهذا إنسان مؤمن، فلو قدرنا كفره، -ولكنه الآن مؤمن- نقول: إن كفره غير مراد شرعاً، ولا كوناً. فهنا انتفتت عنه الإرادتان؛ لأنه لم يقع، فلم تكن الإرادة الكونية، وليس محبوباً إلى الله فلم تكن الإرادة الشرعية.

فحصّل لدينا الآن أربعة أقسام:

- قسم: تَنَفَّق فيه الإرادتان.
 - وقسم: تَنَفَّي عنه الإرادتان.
 - وقسم: تَكُون فيه الإرادة الشرعية دون الكونية.
 - وقسم: تَكُون فيه الإرادة الكونية دون الشرعية.
- وقول الله تعالى: ﴿تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾. الشاهد في هذه الآية قوله: ﴿مَنْ تَشَاءُ﴾ وبقية الآية: ﴿وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُفَعِّلُ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ﴾ [الأنعام: ١٦٦]. فالله تعالى يُؤْتِي الملك من يشاء، ولكن هل إتيانه الملك من يشاء لمجرد المشيئة، بل هل فعله ما يشاء لمجرد المشيئة؟

ذهب بعض العلماء: إلى أن فعل الله ﷻ ما يشاء يَكُون لمجرد المشيئة؛ أي: أنه يشاء الوجود أو العدم بدون مرجح، ولكن لمجرد المشيئة؛ لأنه سبحانه ﴿لَا يُسْتَلْ عَنَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [١٢] [الأنعام: ١٢٣]. فله أن يشاء بدون مرجح.

ولكن هذا القول قول ضعيف، بل باطل؛ لأنه يَسْتَلْزِمُ انتفاء حكمة الله في فعله، هذا من جهة الدليل العقلي.
 أما من جهة الدليل السمعي لقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [٢٠] [الأنعام: ٢٠]. فحتم هذا بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [٢٠] يدل على أن مشيئته سبحانه تابعة لحكمته، وعلى هذا فقيّد بالحكمة كل آية فيها إطلاق المشيئة.

فقوله: ﴿تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾ ليس لمجرد مشيئة يُؤْتِي هذا الملك سبحانه، ولكن يُؤْتِيه؛ لأن حكمته اقتضت أن يأخذ هذا الملك.

كذلك قوله: ﴿وَتَنْزِعُ الْمُلُوكَ مِمَّنْ تَشَاءُ﴾ ويكون نزع الملك ممن يشاء إما بموته، أو بأن يُغلب، أو بأن يُفسد تدبيره، أو ما أشبه ذلك، المهم أنه ينزع الملك ممن يشاء لحكمته سبحانه. إذا: المشيئة لابد أن تكون مقرونة بالحكمة، والله ﷻ ليس يفعل الشيء بدون مرجح إطلاقاً، وإذا كان تصرف الواحد منا بالشيء وترجيحه لأحد الأمرين بدون مرجح يُعدّ سفهاً، فما بالك بفعل الله ﷻ والذي فعله في غاية الحكمة.

وأما قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَلْ عَمَّا يُفَعَّلُ وَهُمْ يَسْتَلُونَ﴾ فالمعنى أن له الملك التام، وأن فعله على أتم وجه، فلا يتوجه إليه سؤال؛ لأنه على أتم وجه، أما أفعالنا فإنها ناقصة لذلك نسأل عنها، فאלله لا يسأل عما يفعل لتتام سلطانه، وكمال فعله، وأنه تام لا يحتاج أن يسأل عنه. ثم إنه يجوز أن تسأل عن فعل الله استرشاداً وطلباً للحكمة، لا اعتراضاً.

ثم ساق البخاري رحمه الله الآية الثانية وهي: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِسَائِي إِيَّايَ فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا ۝ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٣-٢٤]. الخطاب هنا للرسول ﷺ؛ لأن قريباً سأله فقال: «أخبركم غداً». اعتماداً على نزول الوحي، وكان الرسول ﷺ يُسأل فيأتيه الوحي في الحال، كما مرّ علينا في سؤال اليهود له عن الروح، فأتاك على العسيب ونزل عليه الوحي.

فهنا قال لهم: «أخبركم غداً». ولم يقل: إن شاء الله. فبقي الوحي خمسة عشر يوماً لم ينزل عليه، فضايق النبي ﷺ، ولكن تأخر الوحي فيه مصالح عظيمة منها: أن يعرف الإنسان قدر نفسه، وأن الأمر بيد الله.

ومنها: أن النبي ﷺ صادق فيما ينزل عليه من الوحي؛ لأنه لو كان كاذباً لافتعل ما يُفتعل وأتى به في الوقت الذي حدّده، لكن لما بقي حتى نزل عليه الوحي دلّ ذلك على صدقه. ومنها: أن يشتدّ اشتياق النبي ﷺ إلى الوحي وترقبه له، إلى غير ذلك من المصالح التي ليس هذا موضع ذكرها.

ثم نزل الوحي بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِسَائِي إِيَّايَ فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا ۝﴾. قوله: ﴿فاعِلٌ﴾ أي: موقّع للفعل، فلا تقل: إن فاعلٌ إلا وذلك مقرون بمشيئة الله؛ لأجل أن تفوّض الأمر إليه؛ لأنك لا تدري ما يعرض لك، وكم من إنسان قال: إني فاعلٌ ذلك غداً. ولكن وجدت موانع تمنعه من فعله، فإذا قال: إن شاء الله. وفوّض الأمر إلى الله تيسر له الأمر، وما قصة سليمان بخافية حين قال: والله لأطوفن الليلة على تسعين امرأة تلد كل واحدة منهن غلاماً يُجاهد في سبيل الله. فقيل له: قل إن شاء الله. فلم يقل؛ اعتماداً على ما في نفسه من العزيمة، فطاف على تسعين امرأة، فلم تلد إلا واحدة منهن شقّ إنسانٍ وليس إنساناً كاملاً، ليريه الله ﷻ أن الأمر أمره، وأنت لا تتألى على الله، كل الأمر إليه، قال النبي ﷺ: «لو قال: إن شاء الله. لكان دركاً لحاجته، ولقاتلوا في سبيل الله»^(١). أي: لو قال إن شاء

الله لولدت كل واحدةٍ منهن غلاماً يُجاهد في سبيل الله.

فهنا يقول الله للرسول ﷺ: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا﴾ ولكن هنا سؤالاً: هل يجوز أن تُخبر عما في نفسك من العزيمة غير مقرونة بالمشيئة، دون أن تريد إيقاع الفعل؟

الجواب: نعم؛ وذلك لأن إخبارك عما في نفسك من العزيمة إخبارٌ عن شيءٍ حاضِرٍ لا شيءٍ مستقبل.

مثال ذلك: أن تقول لصاحبك: سأسافر غداً إلى الرياض مثلاً، فإن أردت أنك ستسافر بالفعل؛ يعني: إنني فاعلٌ ولا بد، فهذا لا بد أن تقرنه بالمشيئة، وإن أردت الإخبار عما في قلبك من العزيمة، فهذا إخبارٌ عن شيءٍ حاضِرٍ، لا شيءٍ مستقبل، فلا حرج عليك إذا لم تقرنه بالمشيئة، وهذا فرق دقيق قد يخفى على كثير من الناس.

وللقرن بالمشيئة فوائد عظيمة:

الأولى: تفويض الأمر إلى الله.

الثانية: تسهيل الأمر.

الثالثة: أنك لو أفسمت لم تحنث، فلو قلت: والله إن شاء الله لأسافر غداً إلى الرياض، ثم

تركت السفر اختياراً منك فلا حنث ولا شيء عليك.

لو قال قائل: إنني فاعلٌ ذلك الليلة الساعة الثانية عشرة. فماذا نقول؟

نقول: لا بد من قرنه بالمشيئة أيضاً، وإنما قال الله سبحانه: ﴿غَدًا﴾؛ لأن هذا هو الذي وقع من الرسول ﷺ حيث قال: «أخبركم غداً». والتقيد في الجواب تبعاً للسؤال لا يُعتبر قيداً. وهذه قاعدة مفيدة في أصول الفقه.

قال العلماء: ومن ذلك اختلاف الروايات في سفر المرأة، ففي رواية: «لا تسافر امرأة يوماً وليلة إلا مع ذي محرم»^(١) في أخرى: «مسيرة ثلاثة أيام إلا مع ذي محرم»^(٢). وفي ثالثة: «لا تسافر امرأة إلا مع ذي محرم»^(٣). فالتقيدات اختلفت؛ ففي رواية مسيرة يوم وليلة، وفي أخرى مسيرة ثلاثة أيام، والمطلق لم يُقيد بشيء فهل نعتبر المقيدات أو نعتبر المطلق؟

والصحيح: أننا نعتبر المطلق؛ لأنه لما اختلفت المقيدات فإنها تكون جواباً لسؤال، فكان سائلاً قال: أرايت لو سافرت المرأة يوماً وليلة بغير محرم؟ فقال: «لا تسافر امرأة يوماً وليلة إلا مع ذي محرم». ولهذا دائماً يقول العلماء في النص المقيد: وقع هذا جواباً لسؤال.

فقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا﴾ (١٣) إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﷻ. تنطبق عليه هذه القاعدة.

(١) رواه مسلم (١٣٣٩).

(٢) رواه مسلم (١٣٤٠).

(٣) رواه البخاري (١٣٤١)، ومسلم (٥٢٣٣).

وكذلك لو قلت: إني فاعلٌ ذلك بعد ساعتين أو ثلاثٍ. فقل: إن شاء الله، فإن تقييدها بالغد في الآية جاء بناءً على جواب الرسول ﷺ لهم حيث قال: «غداً أُخبركم». والشاهد من الآية: قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ فإن فيه إثبات المشيئة لله ﷻ مع أن الفعل هو فعلك، فهو وإن كان فعلك إلا أنه لا بد أن يكون مقروناً بمشيئة الله ﷻ. وقوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [التوبة: ١٠٦]. الخطاب في قوله: ﴿إِنَّكَ﴾ للرسول ﷺ.

وقوله: ﴿لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ أي: هداية توفيق؛ يعني: لا تُوفِّقه للهداية حتى يَهْدِي. وقوله: ﴿مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ هل المعنى: مَنْ أَحْبَبْتَ هدايته، أو مَنْ أَحْبَبْتَهُ؟ وإيهما أشمل؟ الجواب: المراد أنك لا تهدي من أحببت هدايته؛ لأنك قد تحب هداية الإنسان وإن كنت لا تحبه هو بنفسه فتكون أشمل.

ثم قال: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ ولم يقل: ولكن الله يهديه، بل عمم فقال: ﴿يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ ليشمل من أحب ومن لا يحب، فالهداية بيد الله ﷻ.

وهذه الآية نزلت تسليّة للرسول ﷺ في عمه أبي طالب^(١)، فعنه أبو طالب هو الذي اعتنى به، ورباه، ودافع عنه دفاعاً عظيماً، وقصائده في ذلك مشهورة، ولا سيما اللامية التي تبلغ خمسين بيتاً أو أكثر، والتي قال عنها ابن كثير في «البداية والنهاية»: إنها جديرة بأن تكون من المعلقات بل هي أعظم منها^(٢). والمعلقات هي سبع قصائد أعجبت العرب فعلقوها في وسط الكعبة تعظيماً لشأنها، فسميت المعلقات السبع. وكان يقول فيها:

* لَقَدْ عَلِمُوا أَن ابْنَنَا لَا مُكَذِّبَ لَدَيْنَا *

وانظر إلى قوله: «ابننا» الذي يُفيد المحنّ والعطف، والفخر باتسابه إليه، ويقصد بذلك محمداً ﷺ، ثم قال:

* وَلَا يُعْنَى بِقَوْلِ الْأَبَاطِلِ *

قوله: بقول الأباطيل؛ أي: السحرة أو غيرهم من الكذبة، فهو ﷺ لا يُعْنَى بذلك، بل هو صدوق ﷻ. ويقول فيها:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بَأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ
لَوْ لَا الْمَلَأَةُ أَوْ حِذَارُ مَسِيَّةٍ
مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينَا
لَرَأَيْتَنِي سَمَحاً بِذَلِكَ مُبِيناً^(٣)

(١) رواه البخاري (١٣٦٠)، ومسلم (٢٤).

(٢) انظر: «البداية والنهاية» لابن كثير (٥٧/٣).

(٣) انظر: «سمط العوالي» (١/٣٩٤)، و«خزانة الأدب» (٣/٢٥٦)، و«لسان العرب» (٥/١٤٤)، الزاهر في «غريب ألفاظ الشافعي» (١/٣٨١).

وانظر وتأمل هذا الكلام، فهو يَكْذِبُ يُؤْمِنُ، لكن لم يَحْصُلْ منه القبول والإذعان، فهو وإن كان قد حَصَلَ منه التصديق إلا أنه لم يَحْصُلْ القبول والإذعان فُحْذِلَ -والعياذُ بالله- ومات على الشرك، وكان آخرُ ما قَالَ: إنه على ملة عبد المطلب. وأبى أن يَقُولَ: لا إله إلا الله. مع أن الرسول ﷺ عنده ﷺ يَقُولُ: «يَا عَمَّ قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ كَلِمَةً أَحَاجُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ». ولكنه أبى أن يَقُولَ ذلك ^(١)، فقد سَبَقَتْ له من الله السابقة -والعياذُ بالله- قَالَ تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ۚ وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ حَتَّىٰ بَرَزُوا لِلْعَذَابِ الْأَلِيمِ ۚ﴾ [التكوير: ١٦-١٧]. ولكن شُكِرَ له جميله، فأذِنَ للرسول ﷺ أن يُشْفَعَ فيه، مع أن الكفار لا يُشْفَعُ فيهم، فشَفَعَ فيه فكان في ضَحَضَاحٍ من نارٍ، وعليه نعلانٍ من نارٍ يغلي منها دماغه ^(٢) -والعياذُ بالله- أبد الأبدين.

فحَزِنَ الرسول ﷺ فأنزَلَ اللهُ هذه الآية تسلياً له: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ فماذا يَكُونُ حال الرسول ﷺ حين نزلت هذه الآية؟ لا شك أنه سَيَقُولُ: رضيتُ بالله، وسلمتُ به؛ لأن الأمر يَرْجِعُ إلى الله.

فإن قَالَ قائل: كيف تَجْمَعُونَ بين هذه الآية وبين قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [التكوير: ٥٢]. حيث بينَ اللهُ في هذه الآية الثانية أن الرسول ﷺ يهدي إلى صراط مستقيم، وأكد ذلك بـ«إن» واللام؟ فالجواب أن يُقَالَ: إن الهداية نوعان: هداية دلالة، وهداية توفيق، والثابتة للرسول ﷺ هي هداية الدلالة فهو يَدُلُّ الناسَ، والخاصةُ بالله سبحانه هي هداية التوفيق.

فإن قَالَ قائل: أليس اللهُ تعالى قد قَالَ: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ﴾ [التكوير: ١٢]. فأوجب على نفسه الهدى وهنا يَقُولُ: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ فما الجمعُ بينهما؟

فالجواب: الجمعُ بينهما أن قوله: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ﴾ أي: لبيان. فهي هداية البيان والإرشاد، فالله عليه البيان ﷻ، وقد أوجبه على نفسه، ولهذا قَالَ بعدها مباشرة: ﴿وَإِنَّا لَنَافِلُ الْآخِرَةِ وَالْأُولَىٰ﴾ [التكوير: ١٣]. أي: فنحن نبيين ولكنَّ الحكمَ لنا، فمن شِئنا وفَقَّناهُ للهداية، ومن شِئنا لم نُوفِّقه -نَسْأَلُ الله أن يُوفِّقني وإياكم للهداية إلى صراطٍ مستقيم.

إذا تَبَيَّنَ أنه ليس بين الآيات -والحمدُ لله- اختلافٌ ولا تعارضٌ، وهكذا كُلُّ ما جاء في القرآن أو السنة الصحيحة فإنه لا يُمكنُ أن يَقَعَ فيه تعارضٌ، وإن أُوهِمَ التعارضُ فلفصورياً نحن في الفهم، أو لقصنا في العلم، أو يَكُونُ الإنسانُ سَيِّئَ الإرادة ولا يُريدُ إلا جمعَ المتعارضات، ولهذا أنا أَنصَحُكُمْ ألا يَكُونُ هُمُكُمْ جمعَ المتعارضات؛ لأن بعضَ الطلبة تَشْعُرُ منه كلما سألتُ: ما الجمعُ بين كذا وكذا؟ كأنه موَكَّلٌ بأن يَتَّبِعَ الأشياءَ التي ظاهرها التعارضُ، من أجل أن يُوردها على نفسه، ويَحْصُلُ له بذلك الشكُّ، فأعرَضُ الإنسانَ عند ذلك هو الأولى.

لكن إذا وَقَعَ له فَلْيَسْتَعِزْ بالله وليَتَدَبَّرْ، فإذا مرَّ بآية مثلاً وأشْكِلَتْ عليه، فَلْيَسْتَعِزْ بالله، وليَتَدَبَّرْ

(١) تقدم نخرجه.

(٢) رواه البخاري (٦٥٦٤)، ومسلم (٢١٠).

مرة بعد أخرى، حَتَّى يُهْدَى إِلَيْهِ، أما أَنْ يَكُونَ لَيْسَ لَهُ هَمٌّ إِلَّا أَنْ يَجْمَعَ آيَاتِ التَّيِّبَةِ ظَاهِرُهَا التَّعَارُضُ، أَوِ الْإِحَادِيثُ التَّيِّبَةُ ظَاهِرُهَا التَّعَارُضُ، ثُمَّ يُورِدُهَا عَلَى نَفْسِهِ أَوْ لَا فَيَقَعُ فِي شَكٍّ وَحَيْرَةٍ، ثُمَّ يُورِدُهَا عَلَى مَنْ يُورِدُهَا مِنَ النَّاسِ، فَهَذَا لَيْسَ مِنْ شَأْنِ طَالِبِ الْعِلْمِ.

لَكِنْ إِذَا قُدِّرَ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ وَسَيَكُونُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ الْإِنْسَانُ مُحِيطًا بِكُلِّ شَيْءٍ فَحَيْثُ ذُكِرَ اسْتَعْنِ بِاللَّهِ وَقَرِّزْ فِي نَفْسِكَ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ: أَنَّهُ لَا تَعَارُضَ بَيْنَ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى بَعْضُهُ مَعَ بَعْضٍ، وَلَا بَيْنَ كَلَامِ اللَّهِ وَمَا صَحَّ عَنْ رَسُولِهِ ﷺ، وَأَنْتَ إِذَا بَنَيْتَ عَلَى هَذَا الْأَسَاسِ سَهَّلَ عَلَيْكَ الْجَمْعَ، أَمَا إِذَا كَانَ شَبَحَ التَّعَارُضِ أَمَامَكَ وَهُوَ الَّذِي بَنَيْتَ عَلَيْهِ فَإِنَّكَ قَدْ تَحَرَّمْتَ الْوَصُولَ إِلَى الْجَمْعِ.

❦ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. هَذِهِ الْآيَةُ فِيهَا ذِكْرُ الْإِرَادَةِ، وَقَدْ ذَكَرَهَا اللَّهُ ﷻ فِي آيَاتِ الصِّيَامِ، فَقَالَ: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. وَمَنْ هُنَا نَعْرِفُ أَنَّ الْإِرَادَةَ هُنَا شَرْعِيَّةٌ وَلَا بَدَءَ، وَلَيْسَتْ إِرَادَةً كَوْنِيَّةً؛ لِأَنَّ الْإِرَادَةَ الْكَوْنِيَّةَ قَدْ تَكُونُ فِي أُمُورٍ تَعَسَّرُ عَلَيْنَا.

وَمَا أَجْهَلَ هَذِهِ الْآيَةَ وَأَحْسَنَهَا! وَأَنْ يَكُونَ مَرَادُ اللَّهِ بِنَا ﷻ فِي شَرْعِهِ هُوَ الْيُسْرَ، وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يُسِّرُوا وَلَا تَعَسِّرُوا، وَبَشِّرُوا وَلَا تُنْفِرُوا»^(١)، وَقَالَ: «إِنَّا بُعِثْتُمْ ميسرينَ وَلَمْ تُبْعَثُوا معسرينَ»^(٢)، فَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ اجْعَلْهَا عِنْدَكَ.

وَقَدْ بَنَى عَلَيْهَا بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مَسْأَلَةً وَهِيَ: إِذَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ عَلَى قَوْلَيْنِ، وَلَمْ يَتَبَيَّنْ لِلْإِنْسَانِ الرَّاجِحُ مِنْهُمَا، فَهَلْ يَأْخُذُ بِالْأَشَدِّ أَوْ بِالْأَيْسَرِ أَوْ يُخَيَّرُ؟
بَعْضُ الْعُلَمَاءِ قَالَ: يُؤْخَذُ بِالْأَيْسَرِ، وَالِدَّلِيلُ قَوْلُهُ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾.
وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَقُولُ: خُذْ بِالْأَشَدِّ؛ لِأَنَّهُ أَحْوْطُ وَأَبْرَأُ لِلذَّمَةِ.
وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَقُولُ: تُخَيَّرُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَرَجَّحْ عِنْدَكَ شَيْءٌ وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا.
وَالرَّاجِحُ عِنْدَنَا: هُوَ الْأَخْذُ بِالْأَيْسَرِ إِذَا لَمْ يَتَرَجَّحْ عِنْدَ الْإِنْسَانِ أَحَدُ الدَّلِيلَيْنِ، أَمَا إِذَا تَرَجَّحَ فَالْوَاجِبُ أَنْ نَأْخُذَ بِالرَّاجِحِ.

❦ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ فَرَدَّ مِنْ أَفْرَادٍ لَا تُخَصِّي دَاخِلَةً تَحْتَ كِتَابَتِهِ تَعَالَى: «إِنْ رَحِمْتِي سَبَقَتْ غَضَبِي» فَمِنْهَا أَنَّ اللَّهَ يُرِيدُ بِنَا الْيُسْرَ.
❦ ثُمَّ قَالَ ﷻ: ﴿وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ سُبْحَانَ اللَّهِ هَذِهِ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَّةُ تُعْتَبَرُ تَأْكِيدًا لِلْأُولَى؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ﴾ مَفْهُومُهَا: لَا يُرِيدُ الْعُسْرَ، لَكِنْ صَرَّحَ بِالْمَفْهُومِ، فَكَانَ عَدَمُ إِرَادَتِهِ الْعُسْرَ بِنَا قَدْ ذُكِرَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مَرَّتَيْنِ، مَرَّةً بِطَرِيقِ الْمَفْهُومِ وَمَرَّةً بِطَرِيقِ الْمَنْطُوقِ، وَهَذَا مِنْ نِعَمِ اللَّهِ ﷻ عَلَيْنَا فَلَهُ الْحَمْدُ وَالشُّكْرُ، نَسْأَلُ

(١) رواه البخاري (٦٩)، ومسلم (١٧٣٤).

(٢) رواه البخاري (٢٢٠).

اللَّهُ أَنْ يَرْزُقَنَا شُكْرَ نِعْمَتِهِ وَحَسَنَ عِبَادَتِهِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٦٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَعَوْتُمْ اللَّهَ فَاعْزِمُوا فِي الدُّعَاءِ، وَلَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ إِنْ شِئْتُ فَأَعْطِنِي. فَإِنَّ اللَّهَ لَا مُسْتَكْرِهَ لَهُ»^(١).

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: قَوْلُهُ: «إِنْ شِئْتُ». فَأَثْبَتَ اللَّهُ الْمَشِئَةَ.

وقوله: «إِذَا دَعَوْتُمْ اللَّهَ». أَعْمٌ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ: «لَا يَقُولُ أَحَدُكُمْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتُ». فَإِنْ قَوْلُهُ: «إِذَا دَعَوْتُمْ» يَشْمَلُ أَيَّ دُعَاءٍ.

وفي هذا الحديث: أدبٌ عظيمٌ في الدعاء، وهو أن الإنسان إذا دعا الله سواء باستغفارٍ أو غير استغفار، لا يَقُلْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتُ، اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي إِنْ شِئْتُ، اللَّهُمَّ عَلِّمْنِي إِنْ شِئْتُ. فلا تَقُلْ في دعائك: «إِنْ شِئْتُ»، واعِزِّمْ في الدعاء وَقُلْ: اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي، اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي، اللَّهُمَّ عَلِّمْنِي. بدون أن تقول: «إِنْ شِئْتُ»؛ لأنَّ اللَّهَ لَا مُسْتَكْرِهَ لَهُ؛ يَعْنِي: لَا أَحَدٌ يُكْرِهُهُ حَتَّى تَقُولَ: إِنْ شِئْتُ أَعْطِنِي وَإِنْ شِئْتُ لَا.

وفي قول القائل في الدعاء: «إِنْ شِئْتُ» من سوء الأدب ما يلي:

أولاً: أَنَّهُ يُشْعِرُ بَأْنَ الدَّاعِي يَرَى أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُكْرِهٌ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: إِذَا أُكْرِهْتَ فَإِنْ شِئْتُ فَافْعَلْ، وَإِنْ شِئْتُ فَلَا تَفْعَلْ.

ثانياً: أَنَّهُ يُشْعِرُ بِاسْتِغْنَاءِ الدَّاعِي عَنِ اللَّهِ، فَإِنَّكَ لَوْ قَالَ لَكَ قَاتِلٌ: تُرِيدُ كَذَا وَكَذَا. فَقُلْتَ لَهُ: إِنْ شِئْتُ. فَمَعْنَاهُ أَنْكَ مُسْتَغْنٍ، وَكَأَنَّكَ تَقُولُ: إِنْ شِئْتُ أَعْطِنِي، وَإِنْ شِئْتُ فَلَا يَهْمُنِي أَنْ تَحْرِمَنِي.

ثالثاً: أَنَّهُ قَدْ يُشْعِرُ بَأْنَ هَذَا عَظِيمٍ عَلَى اللَّهِ كَثِيرٌ عَلَيْهِ، لَذَا فَإِنَّهُ يَقُولُ: إِنْ شِئْتُ. وَلِهَذَا جَاءَ فِي اللَّفْظِ الْآخِرِ: «وَلْيُعْظِمِ الرِّغْبَةَ». يَعْنِي: لَيْسَ أَلِ اللَّهِ عَظِيمٌ مَا يَكُونُ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَتَعَاطَمُهُ شَيْءٌ أَعْطَاهُ، لِذَلِكَ نُهِيَ الْإِنْسَانُ أَنْ يَقُولَ: اللَّهُمَّ أَعْطِنِي إِنْ شِئْتُ. سِوَاءَ كَانِ فِي الْمَغْفَرَةِ أَوْ غَيْرِ الْمَغْفَرَةِ.

فَإِنْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. كَمَا يُوجَدُ عِنْدَ كَبِيرٍ مِنَ الْعَامَّةِ تَجِدُهُ يَقُولُ: اللَّهُ يَغْفِرُ لَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، اللَّهُ يَغْفِرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

نَقُولُ: إِنْ قَصَدَ بِهَا التَّبَرُّكَ فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ قَصَدَ بِهَا الشَّرْطَ فَإِنَّهُ يُنْهَى عَنْهَا، وَلَكِنَّهَا أَقْلٌ مِنْ قَوْلِهِ: إِنْ شِئْتُ؛ لِأَنَّ «إِنْ شِئْتُ» صَرِيحَةٌ فِي خُطَابِ اللَّهِ ﷻ، أَمَا لَفْظُهُ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَقَدْ جَاءَتْ بِلَفْظِ الْغَائِبِ، وَالْمَجَابَهَةُ بِالسَّوْءِ أَعْظَمُ مِنَ التَّكْنِيَةِ عَنْهَا بِالْغَائِبِ.

ولهذا قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿عَسَى وَتَوَكَّلْ﴾ ١٠ أَنْ جَاءَهُ الْأَمْنَى ١١ ﴿﴾ [سورة النحل: ١-٢]. أَهْوَنُ مِمَّا لَوْ قَالَ:

عبست وتوليت أن جاءك الأعمى؛ لأن الثانية صريحة في مواجهة المخاطب، فإذا كان قول القائل في الدعاء: «إن شاء الله»، أو: «إن شئت قبيحاً وسوء أدب مع الله»، كان قبحة بصيغة المخاطب أشد؛ لأنها صريحة للمخاطب. بخلاف التكنية عن ذلك بالغائب فإنها أهون، فصار قوله: «إن شاء الله» تختلف عن قوله: «إن شئت» من وجهين:

الوجه الأول: أنه قد يراد بـ«إن شاء الله» التبرك.

والثاني: أنها أقل بشاعة مما يجيء بلفظ المخاطب؛ لأنها تكون بلفظ الغائب وهو أهون. ومن الأشياء التي سمعناها حديثاً قول بعضهم: اللهم إني لا أسألك ردّ القضاء ولكن أسألك اللطف فيه. فإن هذا لا يجوز؛ لأنه قد جاء في الحديث: «لا يرُدُّ القدر إلا الدعاء، أو لا يرُدُّ القضاء إلا الدعاء»^(١).

ثم إن قولك: لا أسألك ردّ القضاء، ولكن أسألك اللطف فيه. كأنك ترى أن هذا أمر كبير على الله، أن يرُدَّ القضاء بدعائك.

ثالثاً: أن قولك: لا أسألك ردّ القضاء، ولكن أسألك اللطف فيه. كأنك تقول: لا يهمني أن تقضي عليّ بفقر أو مرض، أو غير ذلك لكن اللطف فيه؛ يعني: أجله قليلاً، وهذا أيضاً خطأ، بل أعظم للرغبة في الله ﷻ وأوسع مما في قلبك.

لكن سبحان الله، يأتي الإنسان ويطلق ألقاظاً لها رونق مزخرفة، فينتقلها الناس من غير روية وتروج عليهم، وإلا فلو تأمل الإنسان هذا الدعاء لوجده خطأ واضحاً.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٦٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. ح
وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي أَخِي عَبْدُ الْحَمِيدِ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَتِيقٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، أَنَّ حُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَرَفَهُ وَفَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً فَقَالَ لَهُمْ: أَلَا تُصَلُّونَ؟ قَالَ عَلِيٌّ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا أَنْفُسُنَا بِيَدِ اللَّهِ فَإِذَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَنَا بَعَثْنَا. فَانْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ قُلْتُ ذَلِكَ وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيَّ شَيْئاً، ثُمَّ سَمِعْتُهُ وَهُوَ مُذْبِرٌ يَضْرِبُ فَخْذَهُ وَيَقُولُ: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرُ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ ﴿١٦﴾ [الكنز: ٥٠].^(١)

الشاهد من هذا الحديث قوله: «إذا شاء أن يبعثنا بعثنا».

وفيه: دليل واضح على أن أفعال العباد تقع بمشيئة الله، مع أن فعل النائم وهو استيقاظه ليس

(١) رواه الإمام أحمد (٢٢٧/٥)، والترمذي (٢١٣٩)، وابن ماجه (٩٠)، وابن حبان (٨٧٢). وحسنه الشيخ الألباني كما في «السلسلة الصحيحة» (١٥٤)، عدا قوله: «إن الرجل ليحرم الرزق بخطيئة يعملها».

(٢) رواه البخاري (٧٤٦٥)، ومسلم (٧٧٥).

باختياره، فقد يُقال: إن الاستدلال بذلك لا يَتِمُّ. لكن قد مرَّ علينا في شرح ترجمة هذا الباب آيات متعددة تدلُّ على أن أفعال العباد تقع بمشيئة الله قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَكَّوْهُ﴾ [الأنعام: ١٢٧]. وقال: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَكَّوْهُ﴾ [الأنعام: ١١٢]. وقال: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْيَقِينُ وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فِيهِمْ مَنْ ءَامَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَتَلُوا وَلَكِنْ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [الأنعام: ٢٥٣].

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٦٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ، حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، حَدَّثَنَا هِلَالُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِ كَمَثَلِ خَامَةِ الزَّرْعِ يَفِيءُ وَرَقُهُ مِنْ حَيْثُ أَتَتْهَا الرِّيحُ تُكَفِّئُهَا فَإِذَا سَكَتَتْ اعْتَدَلَتْ وَكَذَلِكَ الْمُؤْمِنُ يُكْفَأُ بِالْبَلَاءِ، وَمَثَلُ الْكَافِرِ كَمَثَلِ الْأَرْزَةِ صَمَاءٌ مُعْتَدِلَةٌ حَتَّى يَقْصِمَهَا اللَّهُ إِذَا شَاءَ»^(١).

هذا الحديث فيه: مثل من أمثال الرسول ﷺ، والأمثال في القرآن والسنة تُقَرَّبُ للمعقول إلى العقول؛ لأنها تُضْرِبُ المحسوس مثلاً، وتُصَوِّرُ الإنسان للمحسوس أقرب من تصوُّره للمعقول، قال الله تعالى: ﴿وَنَلَاكَ الْأَمْثَلُ نُضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ [الأنعام: ١١٣].

وفي ضرب الأمثال فائدة أصولية فقهية وهي أن كلَّ مثل ضرب به الله أو رسوله فهو دليل على ثبوت القياس؛ لأن المقصود به تمثيل هذا بهذا، فيكون مثبِتاً للقياس.

أما المثل الذي ذكره الرسول ﷺ هنا فالمراد بقوله: «مثل المؤمن». أي: بالنسبة لقضاء الله وقدره «كمثل خامة الزرع». أي: ورق الزرع، فورق الزرع تأتيه الرياح العاصفة وتميله يمينا ويسارا، لكنه باق لا يَنكسر، فإذا سَكَتَ الرِّيحُ عاد إلى وضعه فهو لِينٌ لَا يَنكسر، فالمؤمن كذلك في قضاء الله وقدره، إن أصابته الضراء صَبَرَ، وإن أصابته السراء شَكَر، فهو دائماً مع الله ﷻ في قضائه وقدره، فتراه منبسطاً في الضراء وفي السراء.

أما الكافر فهو: «كمثل الأرز» أي: شتلة الأرز، وهي صلبة مستقيمة، صمء لا تلين، فإذا جاءتها الرياح العاصف كسرتها ويقصمها الله ﷻ. والشاهد من هذا الحديث قوله: «إذا شاء».

فإذا قيل: كيف المثل بالنسبة للكافر؟

قلنا: الكافر إذا جاءه القضاء على غير ما يُريد ارتدَّ، كما قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [الحجرات: ١١]. فيسخط ويكره

قضاء الله، بل ويكره الله - والعياذ بالله -، أما المؤمن فلا، بل هو راضٍ بقضاء الله ﷻ، صابرٌ محتسبٌ، فهو وإن أصابته عواصفُ القضاءِ الشديدة لا يتأثر.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٦٧- حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ قَائِمٌ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: «إِنَّمَا بَقَاؤُكُمْ فِيمَا سَلَفَ قَبْلَكُمْ مِنَ الْأُمَمِ كَمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، أُعْطِيَ أَهْلُ التَّوْرَةِ التَّوْرَةَ فَعَمِلُوا بِهَا حَتَّى انْتَصَفَ النَّهَارُ ثُمَّ عَجَزُوا فَأَعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا، ثُمَّ أُعْطِيَ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ الْإِنْجِيلَ فَعَمِلُوا بِهِ حَتَّى صَلَاةِ الْعَصْرِ ثُمَّ عَجَزُوا فَأَعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا، ثُمَّ أُعْطِيتُمُ الْقُرْآنَ فَعَمِلْتُمْ بِهِ حَتَّى غُرُوبِ الشَّمْسِ فَأُعْطِيتُمْ قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ، قَالَ أَهْلُ التَّوْرَةِ: رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَقَلُّ عَمَلًا وَأَكْثَرُ أَجْرًا. قَالَ: هَلْ ظَلَمْتُكُمْ مِنْ أَجْرِكُمْ مِنْ شَيْءٍ. قَالُوا: لَا. فَقَالَ: فَذَلِكَ فَضْلِي أَوْتِيهِ مَنْ أَشَاءَ».

الشاهد من هذا الحديث قوله: «من أشاء». فاثبت المشيئة، وهي مشيئة في فعله تعالى لا في فعل العبد، وهذا متفق عليه؛ أي: إثبات المشيئة في فعل الله، حتى عند المعتزلة الذين هم القدرية يثبتون مشيئة الله في فعله.

وفي هذا الحديث: دليلٌ على فضيلة هذه الأمة.

وفيه: دليلٌ على أن من منع فضله فإنه لا يلام، إذا كان قد أعطى ذا الحقَّ حقَّه، فهؤلاء الأجراء: الأول من أول النهار إلى انتصاف النهار، عاملهم على قيراط، والثاني من انتصاف النهار إلى صلاة العصر، عاملهم أيضًا على قيراطٍ برضاهم، والثالث من صلاة العصر إلى الغروب عاملهم على قيراطين قيراطين، فهل يبقى حجةً للأولين؟

الجواب: لا؛ لأنه لم يمنعه حقهم، بل أعطاهم حقهم، فإذا زاد أحدًا فإنه لا يقال: إنه ظلم. ما دام الأولون قد أعطوا حقهم الذي رضوا به.

فإن قال قائل: وهل يجري ذلك فيما لو أعطى أولاده شيئاً على درهمٍ درهمٍ ورضوا به، ثم زاد أحدهم شيئاً؟ فالجواب: لا؛ لأن أصل العطية للأولاد لا يجب أن تكون بالسوية بين الذكور، وعلى النصف في الإناث؛ يعني: يعدل بينهم ويكون للذكر مثل حظ الأنثيين، هذا في العطية، أما في النفقة فالعدل أن يُعْطِيَ كُلُّ وَاحِدٍ سِوَاهُ كَانَ مِنَ الْإِنَاثِ أَوِ الذَّكَوْرِ مَا يَحْتَاجُهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٦٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ الْمُسْنَدِيُّ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي رَهْطٍ فَقَالَ: «أَبَايِعُكُمْ عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ

شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا بِيَهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلَا تَعْصُونِي فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَاخَذَ بِهِ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ لَهُ كَفَّارَةٌ وَطَهُورٌ، وَمَنْ سَتَرَهُ اللَّهُ فَذَلِكَ إِلَى اللَّهِ إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ وَإِنْ شَاءَ غَفَرَهُ»^(١).

هذه البيعة التي في هذا الحديث تُسَمَّى بَيْعَةُ النِّسَاءِ، والبيعة هي العهد والميثاق، وسميت ببيعة؛ لأن كل واحد منهما يمتد باعه إلى آخر، لإثبات هذا العهد، فيقول مثلاً: مُدَّ يَدَكَ أَبَايَعُكَ عَلَى كَذَا وَكَذَا. وهي ببيعة النساء المذكورة في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يَبَايَعْنَكَ عَلَيَّ أَنْ لَا يُشْرَكَنَ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾ [التَّحْكِيمَةُ: ١٧] إلى آخره.

والشاهد من هذا الحديث قوله: «فَذَلِكَ إِلَى اللَّهِ إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ وَإِنْ شَاءَ غَفَرَهُ».

وفي هذا الحديث من الفوائد:

أَنْ مَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْقَاذِرَاتِ كَالزَّنا مثلاً، أَوْ قَتَلَ الْوَلَدَ، فَأَخَذَ بِهِ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَعَلَى هَذَا فَالْحُدُودُ كَفَّارَاتٌ لِأَصْحَابِهَا، فَالزَّانِي إِذَا زَنَى ثُمَّ رُجِمَ أَوْ حُذِّ، فَإِنْ ذَلِكَ يَكُونُ كَفَّارَةً لَهُ، وَلَا يُعَاقَبُ عَلَيْهِ فِي الْآخِرَةِ.

وَلَا يُشْكِلُ عَلَى هَذَا -أَي: عَلَى أَنَّ الْحُدُودَ كَفَّارَاتٌ- إِلَّا قِصَّةُ الْعُرَيْنَيْنِ الَّذِينَ سَعَوْا فِي الْأَرْضِ فَسَادًا^(٢)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزَاءُ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [التَّحْكِيمَةُ: ٣٣]. فَأُثْبِتَ لَهُمْ عَقُوبَتَيْنِ عَقُوبَةً فِي الدُّنْيَا، وَعَقُوبَةً فِي الْآخِرَةِ. فِيمَا أَنْ يُقَالَ: إِنْ هُوَ لَا عَظَمَ جَرْمُهُمْ وَفَسَادُهُمْ لَمْ يَكُنِ الْحَدُّ مَكْفَرًا عَنْهُمْ، وَصَارُوا يُحْدِثُونَ فِي الدُّنْيَا فَتَقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ، وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ مُسْتَتَى مِنْ بَقِيَةِ الْحُدُودِ.

وَمَا أَنْ يُقَالَ: إِنْ هَذَا مَنْسُوخٌ، وَأَنَّ الْحُدُودَ بَعْدُ صَارَتْ كَفَّارَةً لِأَصْحَابِهَا، وَلَكِنْ النِّسْخُ يَحْتَاجُ إِلَى تَعْدِيلِ إِمَّاكِانِ الْجَمْعِ، فَإِذَا أَمَكَّنَ الْجَمْعُ فَإِنَّهُ لَا نِسْخَ، وَالْجَمْعُ هُنَا سَهْلٌ وَذَلِكَ بِأَنْ نَقُولَ: هَذَا يُسْتَتَى مِنْ بَقِيَةِ الْحُدُودِ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٦٩- حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَهُ سِتْرَانِ امْرَأَةٍ فَقَالَ: لَا طُوفَانَ اللَّيْلَةِ عَلَى نِسَائِي، فَلَتَحْمِلَنَّ كُلُّ امْرَأَةٍ وَلَدًا وَلَدًا فَارِسًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَطَافَ عَلَى نِسَائِهِ فَمَا وَلَدَتْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةً وَلَدَتْ شِقَ غُلَامٍ، قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ

(١) رواه مسلم (١٧٠٩).

(٢) تقدم تخرجه.

«لَوْ كَانَ سُلَيْمَانُ اسْتَشْنَى لَحَمَلَتْ كُلُّ امْرَأَةٍ مِنْهُمْ فَوَلَدَتْ فَارِسًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(١).
هذا الحديثُ الشاهدُ منه: قوله: «لو كان سليمانُ اسْتَشْنَى». والمرادُ بالاستِئْشَاءُ قوله: «إن شاء الله».

وسياقُ الحديثِ باللفظِ الآخرِ أصحُّ، وهو أن النساءَ كن تسعينَ امرأةً^(٢) لا ستينَ امرأةً، وأنه قيل له: قل إن شاء الله. فلم يَقُلْ إن شاء الله.

والبخاريُّ كما بيَّنا يسوقُ أحيانًا الحديثَ بلفظٍ لا يُطابقُ الترجمةَ بناءً على لفظٍ آخرٍ يطابقُها، أما أنه ذكره في محلٍّ آخر، وإما أنه جاء في روايةٍ ليست على شرطه، وقلنا: إن هذا فيه فائدة وهي: حمل الإنسان على البحث؛ أي: البحث عن الحديث وهل هو على شرطه أو لا، والبحث عن مكانه إن كان على شرطه في الصحيح.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٧٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَّاءُ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَى أَعْرَابِيٍّ يَعُوذُهُ فَقَالَ: «لَا بَأْسَ عَلَيْكَ طَهُورٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ». قَالَ: قَالَ الْأَعْرَابِيُّ: طَهُورٌ! بَلْ هِيَ حُمَى تَفُورُ عَلَى شَيْخٍ كَبِيرٍ تُزِيرُهُ الْقُبُورُ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَنَعَمْ إِذَا». الْأَعْرَابُ أَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ، فَهَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْجُو لِهَذَا الْأَعْرَابِيِّ وَيَقُولُ: «لَا بَأْسَ عَلَيْكَ طَهُورٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ». لَكِنْ كَانَ الْحُمَى كَانَتْ شَدِيدَةً فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: «طَهُورٌ؟!» وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ اسْتِفْهَامِيَّةٌ؛ يَعْنِي: أَيْكُونُ هَذَا طَهُورًا؟ ثُمَّ قَالَ: بَلْ هِيَ حُمَى تَفُورُ عَلَى شَيْخٍ كَبِيرٍ تُزِيرُهُ الْقُبُورُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَنَعَمْ إِذَا». وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا أَزَارَتُهُ الْقُبُورُ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ قَالَ: «فَنَعَمْ إِذَا». فَحَرِمَ هَذَا الرَّجُلُ بَرَكَةَ رَجَاءِ الرَّسُولِ ﷺ بِسَبَبِ أَنْ فِي قَلْبِهِ شَيْئًا مِنَ الْغَضَبِ عَلَى مَا حَصَلَ لَهُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٧١- حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ حِينَ نَامُوا عَنِ الصَّلَاةِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَبَضَ أَرْوَاحَكُمْ حِينَ شَاءَ وَرَدَّهَا حِينَ شَاءَ»، فَقَضَوْا حَوَائِجَهُمْ وَتَوَضَّعُوا إِلَى أَنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَابْيَضَّتْ فَقَامَ فَصَلَّى^(١).
الشاهدُ من هذا الحديثِ قوله: «قَبَضَ أَرْوَاحَكُمْ حِينَ شَاءَ وَرَدَّهَا حِينَ شَاءَ».

(١) رواه مسلم (١٦٥٤).

(٢) تقدم تخرجه.

(٣) رواه مسلم (٦٨١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٧٢- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَالْأَعْرَجِ. ح. وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَتِيقٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ نَالَ: اسْتَبَّ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَرَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ، فَقَالَ الْمُسْلِمُ: وَالَّذِي اضْطَفَى مُحَمَّداً عَلَى الْعَالَمِينَ فِي قَسَمٍ يُقْسِمُ بِهِ، فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: وَالَّذِي اضْطَفَى مُوسَى عَلَى الْعَالَمِينَ، فَرَفَعَ الْمُسْلِمُ يَدَهُ عِنْدَ ذَلِكَ نَلَطَمَ الْيَهُودِيُّ، فَذَهَبَ الْيَهُودِيُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ بِالَّذِي كَانَ مِنْ أَمْرِهِ وَأَمْرِ الْمُسْلِمِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تُخَيِّرُونِي عَلَى مُوسَى فَإِنَّ النَّاسَ يَضَعُقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ فَإِذَا مُوسَى بَاطِشٌ بِجَانِبِ الْعَرْشِ فَلَا أَدْرِي أَكَانَ فِيمَنْ صَبَقَ فَأَفَاقَ قَبْلِي أَوْ كَانَ مِمَّنْ اسْتَشْنَى اللَّهَ»^(١).

الشاهد من هذا الحديث قوله: «أو كان ممن استشنى الله»؛ لأن الله ﷻ استشنى هذا بالمشيئة فقال: ﴿فَصَبَقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [التكوير: ٦٨].

وفي هذا: دليل على تواضع النبي ﷺ حيث قال: «لَا تُخَيِّرُونِي عَلَى مُوسَى». كما قال أيضاً: «لَا تُخَيِّرُونِي عَلَى يُونُسَ بْنِ مَتَّى». وذلك من تواضعه ﷺ ﷺ، ومعنى قوله: «لَا تُخَيِّرُونِي»؛ أي: لا تقولوا هو خير من كذا، وهذا من التواضع، وإلا فلا شك أن الرسول ﷺ خير الأنبياء، قال تعالى: ﴿تِلْكَ الْأَرْسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ [التكوير: ٢٥٣].



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٧٣- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي عِيسَى، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَدِينَةُ يَأْتِيهَا الدَّجَالُ فَيَحْجِدُ الْمَلَائِكَةُ يَحْرُسُونَهَا فَلَا يَقْرُبُهَا الدَّجَالُ وَلَا الطَّاغُوتُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»^(١).

الشاهد من هذا الحديث قوله: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ».

وفي هذا بُشِّرَى لأهل المدينة أن الدجال لا يَدْخُلُ عليهم المدينة، وأن الطاغوت أيضاً لا يَقَعُ فيها. ولكن قول الرسول ﷺ: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ». يَحْتَمِلُ أَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ تَبَرُّكاً وَتَحْقِيقاً، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ قَالَ تَرَدُّداً وَتَعْلِيقاً وَأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَأْتِيَهَا الطَّاغُوتُ، أَمَا الدَّجَالُ فَقَدْ جَاءَتْ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ^(٢) بِدُونِ اسْتِثْنَاءِ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُهَا، وَلَكِنْ لَا يَغْنِي ذَلِكَ أَنْ كُلِّ مَنْ فِيهَا يَسْلَمُ مِنْ فَتْنَتِهِ؛ لِأَنَّ الْمَدِينَةَ حَيْثُ تَرْجُفُ ثَلَاثَ رَجَفَاتٍ فَيَخْرُجُ مِنْهَا -أَي: مَنْ

(١) رواه مسلم (٢٣٧٣).

(٢) رواه مسلم (٢٩٤٣).

(٢) انظر من ذلك ما رواه البخاري (٧١٣٣)، ومسلم (١٣٧٩).

المدينة - مَنْ كَانَ مُتَافِقًا، أَوْ كَافِرًا، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ»:

قِيلَ: إِنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِالطَّاعُونَ فَقَطْ. وَفِيهِ نَظَرٌ وَحَدِيثٌ مُحَجَّنٌ بِنِ أَدْرَعَ الْمَذْكُورَ أَنَّهَا يُؤَيَّدُ أَنَّهُ لِكُلِّ مِنْهَا ^(١) أَهـ. الظَّاهِرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّهُ لِلتَّبَرُّكِ وَالتَّحْقِيقِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٧٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ فَأَرِيدُ أَنْ شَاءَ اللَّهُ أَنْ أَخْتَبِيَ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لَأُمَمِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ» ^(١). الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَوْلُهُ: «فَأَرِيدُ أَنْ شَاءَ اللَّهُ أَنْ أَخْتَبِيَ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لَأُمَمِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وَهَذَا مِنْ فَضْلِهِ ﷺ عَلَى أُمَّتِهِ أَنَّهُ اخْتَبَأَ الدَّعْوَةَ الْمُسْتَجَابَةَ لَهُ لِهَذَا الْغَايَةِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٧٥ - حَدَّثَنَا يَسْرَةُ بْنُ صَفْوَانَ بْنِ جَمِيلٍ اللَّخْمِيُّ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي عَلَى قَلِيبٍ فَتَزَعْتُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ أَنْزِعَ، ثُمَّ أَخَذَهَا ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ فَتَزَعَهُ دُنُوبًا أَوْ دُنُوبَيْنِ وَفِي نَزْعِهِ ضَعْفٌ وَاللَّهُ يُغْفِرُ لَهُ، ثُمَّ أَخَذَهَا عُمَرُ فَاسْتَحَالَتْ غَرْبًا فَلَمْ أَرِ عَبْقَرِيًّا مِنَ النَّاسِ يَفْرِي فَرِيَّهُ حَتَّى ضَرَبَ النَّاسُ حَوْلَهُ بِعَطَنِ» ^(٢). هَذِهِ الرُّوْيَةُ أَوَّلَتْ بِالْخِلَافَةِ، وَالضَّعْفُ الَّذِي حَصَلَ لِأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ زَالِ اللَّوْمِ عَنْهُ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَاللَّهُ يُغْفِرُ لَهُ».

وَهُوَ أَيْضًا ضَعْفٌ نَسَبِيٌّ؛ أَي: بِالنَّسَبِ لَهَا حَصَلَ مِنْ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْفَتْوحَاتِ فِي عَهْدِ عَمْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَكْثَرُ بِكَثِيرٍ مِنَ الْفَتْوحَاتِ فِي عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ، فَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اشْتَغَلَ بِحُرُوبِ الرَّدَّةِ وَبِأَشْيَاءَ دَاخِلِيَّةٍ، وَلَمْ تَنْتَشِرِ الْفَتْوحَاتُ فِي عَهْدِهِ كَمَا انْتَشَرَتْ فِي عَهْدِ عَمْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ الرَّسُولَ ﷺ بَادَرَ فَقَالَ: «وَاللَّهُ يُغْفِرُ لَهُ» وَحَيْثُ يُنْذَفَعُ اللَّوْمُ وَيَتِمُّ النِّقْصُ الَّذِي ذَكَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ. وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَوْلُهُ: «فَتَزَعْتُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ أَنْزِعَ». فَفِيهِ إِثْبَاتُ الْمَشِيئَةِ.

(١) انظر: «الفتح» (١٣/١٠٥).

(٢) رواه مسلم (١٩٨).

(٢) رواه مسلم (٢٣٩٢).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٧٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا آتَاهُ السَّائِلُ وَرَبًّا قَالَ: جَاءَهُ السَّائِلُ أَوْ صَاحِبُ الْحَاجَةِ قَالَ: «اشْفَعُوا فَلْتَوْجَرُوا وَيَقْضِيَ اللَّهُ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ مَا شَاءَ»^(١).

الشاهد من هذا الحديث قوله: «على لسان رسولِهِ ما شاء».

وفي هذا الحديث: دليل على استحباب الشفاعة لصاحب الحاجة، وهذا مشروط بما إذا لم يكن في ذلك مفسدة، فإن كان في ذلك مفسدة فإن الشفاعة لا تُشْرَعُ؛ لأن الشفاعة مصلحة محدودة ترجع إلى صاحبها الذي شفع له، فإذا كان ذلك يتضمّن مفسدة عامّة أو مفسدة خاصّة على نفس المشفوع له فإنها لا تُشْرَعُ.

فلو جاء شخص يسأل نفقة، وأنا أعلم أنه إذا أعطي النفقة سوف يُبدّرُها، ويشتري بها ما يحرّم من دخان أو غيره، فحينئذ لا تُشْرَعُ الشفاعة؛ لأن هذه الشفاعة ستؤدي إلى شيء محرم. وكذلك إذا كان يُخشى مفسدة عامّة، بحيث إذا شفعت له صار هذا وسيلة لأن يستعمل الناس الرشاوي والوثائق المحرمة، فهذا أيضاً لا تُشْفَعُ له.

أما إذا لم يكن في ذلك مفسدة، فلا شك أن الشفاعة للناس وقضاء حوائجهم مأمور بها شرعاً.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٧٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَامٍ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ، ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ، ارْزُقْنِي إِنْ شِئْتَ، وَلْيَعِزِّمْ مَسْأَلَتَهُ إِنَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ لَا مُكْرَهَ لَهُ»^(٢).

سبق الكلام على هذا الحديث، والشاهد منه قوله: «إِنْ شِئْتَ». لكنه سبق بلفظ أعم، حيث قال:

«إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ». فيكون أعم من طلب المغفرة، أو طلب الرحمة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٧٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ عَمْرُو، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ تَمَارَى هُوَ وَالْحُرُّ بْنُ قَيْسٍ بْنِ حِصْنِ الْفَزَارِيِّ فِي صَاحِبِ مُوسَى أَهْوَ خَضِرٌ؟ فَمَرَّ بِهِمَا أَبِي بَنْ كَعْبٍ الْأَنْصَارِيُّ فَدَعَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ

(١) رواه مسلم (٢٥٨٥).

(٢) رواه مسلم (٢٦٧٩).

فَقَالَ: إِنِّي تَمَارَيْتُ أَنَا وَصَاحِبِي هَذَا فِي صَاحِبِ مُوسَى الَّذِي سَأَلَ السَّبِيلَ إِلَى لُقْيَاهُ، هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ شَأْنَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «بَيْنَا مُوسَى فِي مَلَأٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: هَلْ تَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْكَ؟ فَقَالَ مُوسَى: لَا. فَأَوْجَى إِلَيَّ مُوسَى: بَلَى عَبْدُنَا خَضِرٌ. فَسَأَلَ مُوسَى السَّبِيلَ إِلَى لُقْيَاهُ فَجَعَلَ اللَّهُ لَهُ الْحُوتَ آيَةً، وَقِيلَ لَهُ: إِذَا فَقَدْتَ الْحُوتَ فَارْجِعْ فَإِنَّكَ سَتَلْقَاهُ، فَكَانَ مُوسَى يَتَّبِعُ أَثَرَ الْحُوتِ فِي الْبَحْرِ، فَقَالَ فَتَى مُوسَى لِمُوسَى: أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ. قَالَ مُوسَى: ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِي فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا فَوَجَدَا خَضِرًا وَكَانَ مِنْ شَأْنِهِمَا مَا قَصَصَ اللَّهُ»^(١).

المؤلف رحمه الله اختصر القصة في هذا المكان والشاهد منها قول موسى للخضر: «سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا» [الكهف: ٦٩].

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

٧٤٧٩- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تَنْزِلُ غَدَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ يُخَيِّفُ بَنِي كِنَانَةَ حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ. يُرِيدُ الْمُحَصَّبُ»^(١).

هذا القول قاله الرسول ﷺ في حجة الوداع. والمُحَصَّبُ سُمِّيَ بذلك؛ لأنه كثيرُ الحصباء، وهو محلٌّ في ظاهر مكة، لما نزل النبي ﷺ حين رمى الجمرات في اليوم الثالث عشر نزل وصلى بها الظهر والعصر، والمغرب والعشاء، ثم رقد، ثم في آخر الليل ارتحل حتى أتى المسجد الحرام، ثم طاف طواف الوداع، ثم صلى صلاة الفجر، ثم انصرف راجعاً إلى المدينة.

والشاهد من هذا الحديث قوله: «تَنْزِلُ غَدَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ».

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

٧٤٨٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عِيْنَةَ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ قَالَ: حَاصَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَهْلَ الطَّائِفِ فَلَمْ يَفْتَحْهَا، فَقَالَ: «إِنَّا قَافِلُونَ غَدَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ». فَقَالَ الْمُسْلِمُونَ: نَقْضُ وَلَمْ يَفْتَحْ. قَالَ: «فَاغْدُوا عَلَى الْقِتَالِ»، فَقَدُوا فَأَصَابَتْهُمْ جِرَاحَاتٌ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّا قَافِلُونَ غَدَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ» فَكَانَ ذَلِكَ أَعْجَبَهُمْ فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(٢).

(١) رواه مسلم (٢٣٨٠).

(٢) رواه مسلم (١٣١٤).

(٣) رواه مسلم (١٧٧٨).

قوله: فتبسم رسول الله ﷺ. ذلك لأن رأيه الأول كان خيراً من رأيهم، لكن هذه عادة النبي ﷺ أنه يُعْطِيهِمْ بعض الشيء الذي يُرِيدُونَ حَتَّى يَعْرِفُوا أن رأيه هو الصواب، ومثل ذلك لما نهاهم عن الوصال فقالوا: إنك تُواصِل. فواصل بهم يوماً ويوماً حتى دخل شهر شوال، فقال: «لو تأخّر الهلال لزدنكم»^(١). فمكّنهم من الوصال مع نهيهم إياهم عنه؛ حتى يتبين لهم بعد ذلك أن الحكمة فيما نهاهم عنه، وهو ترك الوصال.

فهذا الحديث أيضاً مثله، فإنه لما قال: «إنا قافلون». قالوا: نَقْفُل ولم نَفْتَح. فتركهم، فلما أصيبوا بالجراح قال: «إنا قافلون» أعجبهم الأمر، فتبسم النبي ﷺ وقفل.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٢- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ. حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ۝﴾ [الشورى: ٢٣]. وَلَمْ يَقُلْ مَاذَا خَلَقَ رَبُّكُمْ. وَقَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وَقَالَ مَسْرُوقٌ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: إِذَا تَكَلَّمَ اللَّهُ بِالْوَحْيِ سَمِعَ أَهْلُ السَّمَوَاتِ شَيْئًا، فَإِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ وَسَكَنَ الصَّوْتُ عَرَفُوا أَنَّهُ الْحَقُّ، وَنَادَوْا: مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ. وَيُذَكَّرُ عَنْ جَابِرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يَحْشُرُ اللَّهُ الْعِبَادَ فَيَسَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعْدَ كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرَّبَ أَنَا الْمَلِكُ أَنَا الدَّيَّانُ».

هذا الباب عقده المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ أن قول الله ﷻ يَكُونُ بصوت، وهذا الذي عليه السلف الصالح أن كلام الله تعالى بحرف وصوت، والأدلة على ذلك سبقت، وقلنا: إن قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ لِيُحْيِي أَبْنَاءَ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١١٦]. ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [البقرة: ٣٤]. وأمثالها تدلُّ دلالة واضحة على أنه يَقُولُ قولاً يُسْمَعُ.

بل إن الله فَضَّلَ الصوت بأنه يَكُونُ رفيحاً وَيَكُونُ دُونَ ذلك، كما قال تعالى: ﴿وَنَدَيْنَهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقرْنَهُ يَمِينًا﴾ [طه: ٥٢]. فالسلف يَقُولُونَ: إن الله يَتَكَلَّمُ يَقُولُ بكلام مسموع، وبكلام يَكُونُ بحروف، وهذه الحروف متعاقبة وليست متقارنة، فالباء في بسم الله الرحمن الرحيم سابقة والسين بعدها، والميم بعدها، وهلمَّ جرّاً، ولا يَضُرُّ أن تُثَبِّتَ الحروف حرفاً بعد حرف؛ لأنه كما سبق أن الله لم يَزَلْ ولا يَزَالُ فعلاً، والذي يَخْدُثُ هو آحاد الكلام، وهو من الكمال أن يَكُونُ متى شاء تكلّم بما شاء.

وأما الصوت فظاهر أيضاً، قال تعالى: ﴿وَنَدَيْنَهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾ فهذا بصوت عالٍ، ﴿وَقرْنَهُ يَمِينًا﴾ وهذا بصوت منخفض، وفي الحديث يَقُولُ الله تعالى: «يا آدم، فيقول: لبيك وسعديك. فينادي

بصوت: **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُخْرِجَ مِنْ ذَرِيَّتِكَ بَعَثًا مِنَ النَّارِ**^(١)، قَالَ: «فِيُنَادِي بِصَوْتٍ». فَأَكَّدَ النِّدَاءَ بِأَنَّهُ بِصَوْتٍ، مَعَ أَنَّ النِّدَاءَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِصَوْتٍ، لَكِنْ هَذَا مِنْ بَابِ التَّوَكِيدِ لِقَوْلِهِ: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [الشعراء: ١٦٤].

قَوْلُهُ: **بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ حَتَّى إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ إِلَى آخِرِهِ.** هَذِهِ الْآيَةُ بَقِيَّةُ آيَةٍ سَبَقَتْ وَهِيَ: ﴿قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍَ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ﴾ [الشعراء: ٢٢٢-٢٢٣]. فَهَذِهِ الْآيَةُ وَالَّتِي بَعْدَهَا قَطَعَتْ جَمِيعَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْمَشْرِكُونَ، وَبَيَّنَّتْ أَنَّ أَوْثَانَهُمْ وَأَصْنَامَهُمْ لَا تَسْتَحِقُّ الْعِبَادَةَ بِأَيِّ وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ.

أَوَّلًا: يَقُولُ: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ يَعْني: لَا يَمْلِكُونَهَا اسْتِقْلَالًا، فَمِثْلًا: لَا يَمْلِكُونَ الْأَرْضَ، وَلَا يَمْلِكُونَ السَّمَاءَ، وَلَا يَمْلِكُونَ نَجْمَةً مِنَ النُّجُومِ، وَلَا يَمْلِكُونَ شَجَرَةً مِنَ الْأَشْجَارِ، وَلَا يَمْلِكُونَ ذَرَّةً مِنَ الذَّرَاتِ مِنَ الْأَرْضِ عَلَى وَجْهِ الْاسْتِقْلَالِ، وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍَ يَعْني: وَلَا يَمْلِكُونَهَا عَلَى وَجْهِ الْمَشَارَكَةِ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ مَلِكِ الْاسْتِقْلَالِ، وَالْمَشَارَكَةِ يَظْهَرُ بِهَذَا الْمَثَالِ: لَوْ قَدَّرْنَا أَنَّ هُنَاكَ عَشْرَةَ مِنَ الْغَنَمِ لِي فِيهَا خَمْسُ مَعِينَاتٍ، وَلِكُ خَمْسُ مَعِينَاتٍ. فَهَذَا مُلْكُ اسْتِقْلَالِيٍّ، وَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْعَشْرُ بَيْنَنَا، وَرِثْنَاهَا عَنْ أَبِينَا مِثْلًا. فَهَذَا مُلْكُ مَشَارَكَةٍ. فَهَذِهِ الْأَصْنَامُ لَا تَمْلِكُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ عَلَى وَجْهِ الْاسْتِقْلَالِ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَا تُشَارِكُ أَيْضًا فِي ذَرَّةٍ وَاحِدَةٍ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، ﴿وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍَ﴾ [الشعراء: ٢٢٢].

هَلْ هَذِهِ الْأَصْنَامُ أَعَانَتْ اللَّهَ عَلَى خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ؟

الْجَوَابُ: لَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ﴾ [الشعراء: ٢٢٢]. فَلَوْ كَانَ لَهُ مِنْهُمْ ظَهِيرٌ لَقِيلَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَصْنَامَ بِهَا شَيْءٌ مِنَ التَّعَلُّقِ بِالسَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ. لَكِنْ حَتَّى الْمُسَاعَدَةِ وَالْإِعَانَةَ مُتَّفِقَةٌ عَلَيْهَا، فَهِيَ لَمْ تُسَاعِدِ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَلَمْ تُعِثْ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ أَغْنَى الشُّرَكَاءَ عَنِ الشِّرْكِ، إِذَنْ لَيْسَ لَهَا يَدٌ عَلَى شَيْءٍ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فَبَقِيَتْ الشَّفَاعَةُ، فَهَلْ تَشْفَعُ هَذِهِ الْأَصْنَامُ عِنْدَ اللَّهِ؟

الْجَوَابُ: لَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ وَمَعْلُومٌ أَنَّ اللَّهَ لَا يَأْذُنُ لِهَذِهِ الْأَصْنَامِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرْضَاهَا، وَلَا يَرْضَى مَنْ تَشْفَعُ لَهُ وَهُمْ الْكَفَّارُ. وَبِذَلِكَ انْقَطَعَتْ جَمِيعُ الْعِلَاقِ الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِهَا الْمَشْرِكُونَ.

ثُمَّ قَالَ مِثْلًا لِعَظَمَتِهِ سُبْحَانَهُ، وَأَنَّ هَذِهِ الْأَصْنَامَ لَيْسَتْ بِشَيْءٍ بِالنِّسْبَةِ لِعَظَمَتِهِ: ﴿حَتَّى إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ﴾ أَي: إِذَا تَكَلَّمَ صَعَقَتِ الْمَلَائِكَةُ؛ أَي: غَشِيَ عَلَيْهَا مِنْ عَظَمَةِ مَا تَسْمَعُ، فِإِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ؛ أَي:

أَزِيلَ عَنْهَا الْفَرْعُ ﴿قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ﴾ يَعْنِي: يَسْأَلُونَ فِيَا بَيْنَهُمْ ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ﴾ وَفِي بَعْضِ الْأَفَافِ الْحَدِيثُ أَنَّهُمْ يَسْأَلُونَ جَبْرِيْلَ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ يَقِيْقُ فَيَقُوْلُونَ: ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ﴾ فَيَقُوْلُ: ﴿قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيْرُ﴾ فَمَنْ هَذِهِ عَظَمَتُهُ كَيْفَ يَلِيْقُ عَقْلًا أَنْ يُشْرَكَ بِهِ مَنْ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ، وَلَيْسَ لَهُ فِيهَا شَرَكَةٌ، وَمَا بِهِ مِنْ ظَهِيْرٍ، وَشَفَاعَتُهُ لَا تَنْفَعُ عِنْدَ اللَّهِ.

﴿وَقَوْلُهُ: ﴿قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ﴾. قَوْلُهُ: «مَاذَا» اسْتِفْهَامِيَّةٌ وَتَكُونُ مَنْصُوبَةً عَلَى أَنَّهَا مَقُولُ الْقَوْلِ، وَلِهَذَا كَانَ الْجَوَابُ: «قَالُوا الْحَقُّ». وَلَمْ يَكُنِ الْجَوَابُ قَالُوا: الْحَقُّ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ «ذَا» اسْمًا مَوْصُولًا عَلَى أَنَّهَا خَبْرٌ، لَكَانَ الْجَوَابُ يُطَابِقُ السُّؤَالَ فَيَقُوْلُ: الَّذِي قَالَ الْحَقُّ.

﴿ثُمَّ قَالَ سَبِّحَانَهُ: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيْرُ﴾ الْعَلِيُّ: بِذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ، وَعَلَوُ الصِّفَاتِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، حَتَّى أَهْلُ الْبَدْعِ يُشَيِّتُونَ لِلَّهِ عِلْوَ الصِّفَاتِ، عَلَى حَسَبِ مَفْهُومِهِمْ فِي عِلْوِ الصِّفَةِ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ يَقُوْلُونَ: فِي هَذَا عِلْوُ صِفَةٍ. وَهِيَ نَقْصٌ، كَقَوْلِهِمْ مَثَلًا: إِنْ اللَّهُ تَعَالَى لَا تَقُوْمُ بِهِ الْحَوَادِثُ، وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَنْزِلَ، وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى الْعَرْشِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

لَكِنْ عَلَى كُلِّ حَالٍ: فَأَهْلُ الْقِبْلَةِ؛ أَي: مَنْ يَنْتَسِبُ لِلْإِسْلَامِ، كُلُّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ عَالٍ عِلْوً صِفَةٍ حَسَبِ مَفْهُومِهِمْ فِي عِلْوِ الصِّفَةِ.

أَمَّا عِلْوُ الذَّاتِ، فَإِنَّهُ عِنْدَ السَّلَفِ فَقَطْ، أَمَّا أَهْلُ التَّحْرِيفِ وَالتَّعْطِيلِ، أَوْ أَهْلُ الْحُلُولِ، فَلَا؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْحُلُولِ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ يَقُوْلُونَ: إِنْ اللَّهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ. وَأَهْلُ التَّعْطِيلِ يَقُوْلُونَ: لَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ فَوْقَ الْعَالَمِ وَلَا تَحْتَهُ، وَلَا يَمِيْنُ وَلَا شِمَالٌ، وَلَا مُتَّصِلٌ وَلَا مُفْصَلٌ. وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا، وَيَبَيِّنُ أَنَّ الْعِلْوَ الذَّاتِيَّ قَدْ دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ وَالْعَقْلُ وَالْفِطْرَةُ.

قَالَ: ﴿الْكَبِيْرُ﴾ فَهُوَ ﷻ ذُو الْكِبَرِيَاءِ وَالْعَظَمَةِ.

﴿وَقَوْلُهُ: «لَمْ يَقُلْ: مَاذَا خَلَقَ رَبُّكُمْ». هَذَا رَدٌّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ الَّذِينَ يَقُوْلُونَ: إِنْ كَلَامَ اللَّهِ مَخْلُوقٌ. وَرَبِّمَا نَقُوْلُ: وَعَلَى الْأَشَاعِرَةِ الَّذِينَ يَقُوْلُونَ: إِنْ مَا يُسْمَعُ مَخْلُوقٌ؛ لِأَنَّ الْأَشَاعِرَةَ يَقُوْلُونَ: مَا يُسْمَعُ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ لَيْسَ هُوَ كَلَامَ اللَّهِ، بَلْ كَلَامُ اللَّهِ هُوَ الْمَعْنَى الْقَائِمُ بِنَفْسِهِ، وَأَمَّا مَا يُسْمَعُ فَهُوَ مَخْلُوقٌ خَلَقَهُ اللَّهُ لِلتَّبْعِيْرِ عَمَّا فِي نَفْسِهِ.

﴿وَقَوْلُهُ: «وَقَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾»؛ يَعْنِي: لَا أَحَدٌ يَشْفَعُ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَالْإِذْنُ هُوَ الْأَمْرُ لِمَنْ طَلَبَ الشَّفَاعَةَ أَنْ يَشْفَعَ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْكَلامِ.

﴿وَقَوْلُهُ: «وَقَالَ مَسْرُوقٌ: عَنْ ابْنِ مَسْعُوْدٍ ﷺ: إِذَا تَكَلَّمَ اللَّهُ بِالْحَوْحِ سَمِعَ أَهْلُ السَّمَوَاتِ شَيْئًا، فَإِذَا فَرَعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ، وَسَكَنَ الصَّوْتُ، عَرَفُوا أَنَّهُ الْحَقُّ، وَنَادَوْا: مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا: الْحَقُّ». وَهَذَا الْقَوْلُ عَنْ ابْنِ مَسْعُوْدٍ مُعَلَّقٌ فِي الْبَخَارِيِّ، لَكِنَّهُ مُجْزُومٌ بِهِ، وَقَدْ قَالَ أَهْلُ الْاِصْطِلَاحِ: إِنْ الْبَخَارِيُّ إِذَا رَوَى شَيْئًا مُعَلَّقًا مُجْزُومًا بِهِ فَهُوَ عِنْدَهُ صَحِيْحٌ، وَلَكِنْ لَا يَلْزَمُ مِنْ صَحَّتِهِ عِنْدَهُ أَنْ يَكُونَ صَحِيْحًا عِنْدَ غَيْرِهِ.

وابن مسعود رضي الله عنه حين يتكلم بهذا الكلام يكون له حكم الرفع؛ لأن هذا الكلام لا يقال بالرأي والاجتهاد.

ثم قال: «ويذكر عن جابر». قوله: يُذكر. بصيغة التمرّض، فهو عنده ضعيف.

ثم قال: «عن عبد الله بن أنيس قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «يَحْشُرُ اللَّهُ الْعِبَادَ فَيُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعْدَ كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قُرْبَ: أَنَا الْمَلِكُ، أَنَا الدَّيَّانُ». وهذا الحديث هو الحديث المشهور الذي ارتحل له جابر بن عبد الله مسيرة شهر، وذلك أنه حدث بهذا الحديث عن عبد الله بن أنيس، فذهب إلى عبد الله بن أنيس مسيرة شهر. قال أهل الاصطلاح: يَطْلُبُ علوَّ السند. وقال أصحاب الفقه: للاستبaths والتثبت. وبين القولين فرق.

فالأولون يقولون: المقصود بذلك هو طلب علوَّ السند؛ لأن الحديث إذا روي عن ثلاثة، ثم روي عن أربعة، فعن الثلاثة يكون أعلى، والآن جابر قد حدث بالحديث فصار بينه وبين الرسول ﷺ عبد الله بن أنيس، والواسطة التي بين جابر وعبد الله بن أنيس، لكن إذا رواه عن عبد الله مباشرة صار بينه وبين الرسول واحد فقط، وهذا علوُّ سند.

وقال الفقهاء: بل هذا من أجل التثبت والاستبaths في الخبر. ولو قال قائل: بأنه للأميرين جميعاً، لم يكن هذا بعيداً، وإن كانت مسألة علوَّ السند، أو نزول السند، لم تكن معروفة في ذلك العهد تلك المعرفة التي يُشار إليها ويُرتحل إليها، من خرّج الحديث.

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في «الفتح» (٤٥٧/١٣):

قوله: «ويذكر عن جابر بن عبد الله، عن عبد الله بن أنيس». بنون ومهملة مصغرة، هو الجهنّي كما تقدّم في كتاب العلم، وأن الحديث الموقوف هناك طرف من هذا الحديث المرفوع، وتقدّم بيان الحكمة من إيراد هناك بصيغة الجزم وهنا بصيغة التمرّض، وساقه هنا من الحديث بعضه وأخرجه بتمامه في الأدب المفرد، وكذا أخرجه أحمد وأبو يعلى والطبراني كلهم عن طريق همام بن يحيى، عن القاسم بن عبد الواحد المكي، عن عبد الله بن محمد بن عقيل أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: فذكر القصة، وأول المتن المرفوع: «يَحْشُرُ اللَّهُ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ -أَوْ قَالَ: الْعِبَادَ- عَرَاءَ غُرْلًا بَعْهًا، قَالَ: قُلْنَا: وَمَا بَعْهًا؟ قَالَ: لَيْسَ مَعَهُمْ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنَادِيهِمْ...» فذكره وزاد بعد قوله «الدَّيَّانُ»: «لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنَ أَهْلِ النَّارِ أَنْ يَدْخُلَ النَّارَ وَلَهُ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَقٌّ حَتَّى يَقْضِيَهُ مِنْهُ، وَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنَ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ وَلِأَحَدٍ مِنَ أَهْلِ النَّارِ عِنْدَهُ حَقٌّ حَتَّى يَقْضِيَهُ مِنْهُ حَتَّى اللَّطْمَةِ. قَالَ: قُلْنَا: كَيْفَ. وَأَنَا إِنَّمَا نَأْتِي عَرَاءَ بَعْهًا؟ قَالَ: الْحَسَنَاتُ وَالسَّيِّئَاتُ». لفظ أحمد عن يزيد بن هارون عن همام، وعبد الله بن محمد بن عقيل مختلف في الاحتجاج به، وقد أشرت إلى ذكر من تابعه في كتاب العلم. اهـ.

الشاهد من هذا الحديث قوله: «ينادي بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب». إذا فهو صوت عظيم يبلغ الناس كلهم القريين منهم والبعيدين.

ثُمَّ قَالَ الْحَارِثِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٨١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَضَى اللَّهُ الْأَمْرَ فِي السَّاءِ ضَرَبَتِ الْمَلَائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا خُضْعَانًا لِقَوْلِهِ كَأَنَّهُ سِلْسِلَةٌ عَلَى صَفْوَانٍ». قَالَ عَلِيُّ وَقَالَ غَيْرُهُ: صَفْوَانٍ يَنْفُذُهُمْ ذَلِكَ فَإِذَا فُزَّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا: مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ.

قَالَ عَلِيُّ: وَحَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا عَمْرٍو، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِهَذَا. قَالَ سُفْيَانُ: قَالَ عَمْرٍو: سَمِعْتُ عِكْرَمَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ عَلِيُّ: قُلْتُ لِسُفْيَانَ قَالَ: سَمِعْتُ عِكْرَمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ لِسُفْيَانَ: إِنْ أَنْسَانَا رَوَى عَنْ عَمْرٍو عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَرْفَعُهُ أَنَّهُ قَرَأَ فُزَّعَ قَالَ سُفْيَانُ: هَكَذَا قَرَأَ عَمْرٍو، فَلَا أَذْرِي سَمِعَهُ هَكَذَا أَمْ لَا. قَالَ سُفْيَانُ: وَهِيَ قِرَاءَتُنَا.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (١٣/٤٥٨-٤٥٩):

قَوْلُهُ: «إِذَا قَضَى اللَّهُ الْأَمْرَ فِي السَّاءِ». وَقَعَ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ الْمَذْكُورِ أَوْلاً: «إِذَا تَكَلَّمَ اللَّهُ فِي الْوَحْيِ». وَكَذَا فِي حَدِيثِ النَّوَاسِ بْنِ سَمْعَانَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ.

قَوْلُهُ: «ضَرَبَتِ الْمَلَائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا». فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «سَمِعَ أَهْلُ السَّاءِ الصَّلْصَلَةَ».

قَوْلُهُ: «خُضْعَانًا». مُصَدَّرُ كَقَوْلِهِ: غُفْرَانًا. قَالَهُ الْخَطَّابِيُّ، وَقَالَ غَيْرُهُ: هُوَ جَمْعُ خَاضِعٍ.

قَوْلُهُ: (قَالَ عَلِيُّ). هُوَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ أَوْ قَالَ غَيْرُهُ: «صَفْوَانٍ يَنْفُذُهُمْ». قَالَ عِيَّاضٌ: ضَبَطُوهُ بِفَتْحِ

الْفَاءِ مِنْ صَفْوَانٍ. وَلَيْسَ لَهُ مَعْنَى وَإِنَّمَا أَرَادَ لَغِيْرَ الْمُبْهَمِ.

قَوْلُهُ: «يَنْفُذُهُمْ». وَهُوَ بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَضَمِّ الْفَاءِ؛ أَيُ: يَعْثُمُهُمْ. قُلْتُ: وَكَذَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ، وَلَكِنْ لَا يُفَسِّرُ بِهِ الْغَيْرُ الْمَذْكُورَ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ غَيْرُ سُفْيَانَ، وَذَكَرَهُ الْكِرْمَانِيُّ بِلَفْظٍ: صَفْوَانٍ يَنْفُذُ فِيهِمْ ذَلِكَ بِزِيَادَةِ لَفْظِ الْإِنْفَادِ؛ أَيُ: يَنْفُذُ اللَّهُ ذَلِكَ الْقَوْلَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ، أَوْ مِنَ النُّفُودِ؛ أَيُ: يَنْفُذُ ذَلِكَ إِلَيْهِمْ أَوْ عَلَيْهِمْ.

ثُمَّ قَالَ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ غَيْرُ سُفْيَانَ، قَالَ: إِنْ صَفْوَانًا بِفَتْحِ الْفَاءِ، فَالِاخْتِلَافُ فِي الْفَتْحِ وَالسُّكُونِ، وَيَنْفُذُهُمْ غَيْرُ مُخْتَصٍّ بِالْغَيْرِ، بَلْ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ سُفْيَانَ وَغَيْرِهِ أَنْتَهَى

وَسِيَاقٌ عَلِيٌّ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ يُخَالِفُ هَذَا الْإِحْتِمَالَ، لَكِنْ قَدْ وَقَعَتْ زِيَادَةُ: «يَنْفُذُهُمْ» فِي الرَّوَايَةِ الَّتِي ذَكَرْتُهَا وَهِيَ عَنْ سُفْيَانَ فَيَقْوِي مَا قَالَ.

ثُمَّ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

تَنْبِيْهُ: وَقَعَ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْحَجَرِ بِالسَّنَدِ الْمَذْكُورِ هُنَا بَعْدَ قَوْلِهِ: وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ فَسَمِعَهَا مُسْتَرْقُو السَّمْعِ، هَكَذَا إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ مِنْ ذَلِكَ، وَهَذَا مَا يُبَيِّنُ أَنَّ التَّفْزِيعَ الْمَذْكُورَ يَقَعُ لِلْمَلَائِكَةِ، وَأَنَّ الضَّمِيرَ فِي قُلُوبِهِمْ لِلْمَلَائِكَةِ لَا لِلْكَفَّارِ، بِخِلَافِ مَا جَزَمَ بِهِ مَنْ قَدَّمَ ذَكَرَهُ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ.

وَقَدْ وَقَعَ فِي حَدِيثِ النَّوَاسِ بْنِ سَمْعَانَ الَّذِي أَشْرْتُ إِلَيْهِ مَا نَصَّهُ: «أَخَذَتْ أَهْلُ السَّمَوَاتِ مِنْهُ

رعدةً خوفاً من الله وخَرُّوا سُجَّدًا فَيَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَرْفَعُ رَأْسَهُ جَبْرِيلُ، فَيُكَلِّمُهُ اللَّهُ بِمَا أَرَادَ، فَيَمْضِي بِهِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ مِنْ سَاءٍ إِلَى سَاءٍ».

وفي حديثِ ابنِ عباسٍ عند ابنِ خُزَيْمَةَ وابنِ مَرْذُويه: «كَمُرَّ السِّلْسِلَةُ عَلَى الصَّفْوَانِ، فَلَا يَنْزِلُ عَلَى أَهْلِ السَّمَاءِ إِلَّا صُعِقُوا، فَإِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ» إِلَى آخِرِ الْآيَةِ ثُمَّ يَقُولُ: يَكُونُ الْعَامُ كَذَا فَيَسْمَعُهُ الْجَنُّ.

وعند ابنِ مَرْذُويه من طريقِ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: «لَمَّا نَزَلَ جَبْرِيلُ بِالْوَحْيِ فُزِعَ أَهْلُ السَّمَاءِ لَانْخِطَاطِهِ، وَسَمِعُوا صَوْتَ الْوَحْيِ كَأَشَدِّ مَا يَكُونُ مِنْ صَوْتِ الْحَدِيدِ عَلَى الصَّفَا، فَيَقُولُونَ: يَا جَبْرِيلُ بِمَا أُمِرْتَ» الْحَدِيثُ.

وعنده وعند ابنِ أبي حاتمٍ من طريقِ عطاءِ بنِ السائبِ، عن سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عن ابنِ عباسٍ: «لَمْ تَكُنْ قَبِيلَةٌ مِنَ الْجَنِّ إِلَّا وَلَهُمْ مَقَاعِدُ لِلسَّمْعِ، فَكَانَ إِذَا نَزَلَ الْوَحْيُ سَمِعَ الْمَلَائِكَةُ صَوْتًا كَصَوْتِ الْحَدِيدِةِ أَلْقَيْتَهَا عَلَى الصَّفَا، فَإِذَا سَمِعَتِ الْمَلَائِكَةُ ذَلِكَ خَرُّوا سُجَّدًا، فَلَمْ يَرْفَعُوا حَتَّى يَنْزَلَ، فَإِذَا نَزَلَ قَالُوا: مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ فَإِنْ كَانَ مَا يَكُونُ فِي السَّمَاءِ قَالُوا: الْحَقُّ. وَإِنْ كَانَ مَا يَكُونُ فِي الْأَرْضِ مِنْ غَيْثٍ أَوْ مَوْتٍ تَكَلَّمُوا فِيهِ، فَسَمِعَتِ الشَّيَاطِينُ، فَيَنْزِلُونَ عَلَى أَوْلِيائِهِمْ مِنَ الْإِنْسِ».

وفي لفظٍ: فيقولون: «يَكُونُ الْعَامُ كَذَا فَيَسْمَعُهُ الْجَنُّ فَتُحْدِثُهُ الْكُهَنَةُ». وفي لفظٍ: «يَنْزِلُ الْأَمْرُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا لَهُ وَقْعَةٌ كَوَقْعِ السِّلْسِلَةِ عَلَى الضَّخْرَةِ، فَيَفْزَعُ لَهُ جَمِيعُ أَهْلِ السَّمَوَاتِ...» الْحَدِيثُ.

فهذه الأحاديثُ ظاهرةٌ جداً في أن ذلك وقع في الدنيا، بخلاف قولِ مَنْ ذَكَرْنَا مِنَ الْمَفْسَرِينَ الَّذِينَ أَقْدَمُوا عَلَى الْجَزْمِ بِأَنَّ الضَّمِيرَ لِلْكَفَّارِ، وَأَنَّ ذَلِكَ يَقَعُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُخَالَفِينَ لِمَا صَحَّ مِنَ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ مِنْ أَجْلِ خُفَاءِ مَعْنَى الْغَايَةِ فِي قَوْلِهِ: «حَتَّى إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ» وفي الحديثِ إثباتُ الشَّفَاعَةِ أَهـ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٨٢- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَذِنَ اللَّهُ لِشَيْءٍ مَا أَذِنَ لِلنَّبِيِّ ﷺ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ، وَقَالَ صَاحِبٌ لَهُ يُرِيدُ أَنْ يَجْهَرُ بِهِ»^(١).

الشاهدُ من هذا الحديثِ قوله: «مَا أَذِنَ اللَّهُ لِشَيْءٍ مَا أَذِنَ لِلنَّبِيِّ». ومعنى هذا الإذن الاستماعُ للشَّيْءِ؛ يَعْنِي: مَا اسْتَمَعَ اللَّهُ لِشَيْءٍ كَاسْتِمَاعِهِ لِنَبِيِّ حَسَنِ الصَّوْتِ كَمَا فِي رِوَايَةِ أُخْرَى يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ؛ يَعْنِي: يَجْهَرُ بِهِ.

وهذا دليلٌ على: أَنَّ اللَّهَ ﷻ يَسْتَمِعُ إِلَى مَنْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَكُلَّمَا كَانَ الْإِنْسَانُ أَحْسَنَ صَوْتًا وَأَدَاءً

(١) رواه البخاري (٧٤٨٢)، ومسلم (٧٩٢).

كان الله إليه أسمع.

وظاهر سياق البخاري رحمه الله أنه يرى أن المراد بالاذن الإذن الكوني؛ يعني: أنه ﷺ يأمر هذا النبي فيتغنّى بالقرآن؛ لأنه ساقه في الأحاديث التي يتحدث فيها عن الكلام.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٤٦٠ / ١٣):

وأشار بإيراده هنا إلى حديث فضالة بن عبيد، الذي أخرجه ابن ماجه من رواية ميسرة مولى فضالة، عن فضالة بن عبيد قال: قال النبي ﷺ: «اللَّهُ أَشَدُّ أَذْنَا إِلَى الرَّجُلِ الْحَسَنِ الصَّوْتِ بِالْقُرْآنِ مِنْ صَاحِبِ الْقَبْنَةِ إِلَى قَبْنَتِهِ». وذكره البخاري في «خلق أفعال العباد» عن ميسرة، وقوله: «أذنا» بفتح الهمزة والمعجمة؛ أي: اسمناعا. اهـ

ويحتمل أن البخاري رحمه الله ساقه في هذا الباب؛ لقوله: «يتغنّى بالقرآن». والقرآن سبق أنه كلام الله ﷻ، وهذا أقرب؛ لأن المعنى الذي أشرنا إليه أولاً بعيد من أنه من الإذن الذي هو الأمر بعيد.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله:

٧٤٨٣- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رحمه الله قال: قال النبي ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ: يَا آدَمُ. فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ. فَيُنَادِي بِصَوْتٍ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ دُرَّتِكَ بَعْنَا إِلَى النَّارِ»^(١). الشاهد من هذا الحديث قوله: «فَيُنَادِي بِصَوْتٍ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ دُرَّتِكَ بَعْنَا إِلَى النَّارِ». وقد رَوَى: «فَيُنَادِي بِصَوْتٍ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ». فأبطل من يقول: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَتَكَلَّمُ بِحَرْفٍ وَصَوْتٍ» الاستدلال بهذا الحديث على أن الله يتكلم بحرف وصوت، وقال: إن قوله: «فَيُنَادِي». أي: يُنَادِي مُلْكٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، بدليل قوله: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ». حيث ساقه مساق الغائب.

ولكن هذا وإن كان له احتمال إلا أنه ضعيف، يُضَعِّفُهُ أَنْ اللَّهَ يَقُولُ: يَا آدَمُ. فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ. فكان مقتضى ذلك أن الذي يُنَادِيهِ هو الله، فكيف يقول: يَا آدَمُ. فإذا قال: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ. وكَلَّ مُلْكًا يُكَلِّمُهُ، هذا بعيد من السياق، وإنما الذي ناداه هو الله ﷻ، بدليل الرواية الأخرى: «فَيُنَادِي بِصَوْتٍ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ».

وأما إقامة الظاهر مقام المضمحل حيث قالوا: إن الله. بدل: إني أمرك. فيقال: إن إقامة الظاهر مقام المضمحل هنا إشارة إلى قوة سلطان الله ﷻ، ودليل ذلك أنه قرن بالأمر قوله: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ، وهذا كما يقول الملك في الدنيا: إِنَّ الْمَلِكَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا وكذا. أو إن أمير المؤمنين يأمرُكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا وكذا. وهو يعني نفسه، فهذا من باب التعظيم، والالتفات للتعظيم في اللغة العربية أسلوب متبع ومعروف.

وقوله: «بصوت». تأكيد لقوله: «يُنَادِي»؛ لأن المناداة لا تكون إلا بصوت، وهو كقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [الشعراء: ١٦٤]. فإن تكلّمًا هذه جاءت للتوكيد، ولهذا تُسمّى عند النحويين مصدرًا مؤكدًا.

وفي هذا إثبات أن الله تعالى يتكلّم بصوت وهو كذلك، ولهذا يُخاطب موسى ويكلّمه، ويخاطب النبي ﷺ ويكلّمه ليلة المعراج فهم يسمعون صوته ويردّون عليه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٨٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا غُرْتُ عَلَى امْرَأَةٍ مَا غُرْتُ عَلَى خَدِيجَةَ وَلَقَدْ أَمَرَهُ رَبُّهُ أَنْ يُشْرَهَا بِبَيْتٍ فِي الْجَنَّةِ (١).

الشاهد من هذا الحديث قولها: «ولقد أمره ربّه»؛ لأن الأمر لا يكون إلا بالكلام، ففيه إثبات أن الله ﷻ يتكلّم، وقد سبق الكلام على ذكر كلام الله ﷻ، وأن أهل السنة والجماعة يقولون: إن الله يتكلّم بحرف وصوت، يتكلّم بما شاء، متى شاء، كيف شاء.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٣- بَابُ كَلَامِ الرَّبِّ مَعَ جِبْرِيلَ وَنِدَاءِ اللَّهِ الْمَلَائِكَةَ.

وَقَالَ مَعْمَرٌ: وَإِنَّكَ لَتَلْقَى الْقُرْآنَ. أَيُّ يُلْقَى عَلَيْكَ، وَتَلْقَاهُ أَنْتَ. أَيُّ: تَأْخُذُهُ عَنْهُمْ، وَمِثْلُهُ فَتَلْقَى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ.

قوله: «بابُ كلامِ الربِّ مع جبريل». جبريل عليه السلام هو أشرف الملائكة، وهو موكل بالوحي ينقله إلى من شاء الله ﷻ، وكلام الله معه، هو كما قال الله ﷻ: ﴿وَلَنُزِيلُ رَبِّ الْمَلَائِكَةِ﴾ [النحل: ١٠٣] نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٠٤﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٠٥﴾ [الشعراء: ١٩٢-١٩٤]. وقال: ﴿وَإِنَّكَ لَتَلْقَى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنِّ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ١٠٦]. أَيُّ: يُلْقَى عَلَيْكَ الْقُرْآنَ، ﴿مِنْ لَدُنِّ﴾ أَيُّ: مِنْ عِنْدِ. ﴿حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾. وقَدَمَ الْحِكْمَةَ هُنَا لِيَبَانَ أَنَّ مَا جَاءَ بِهِ هَذَا الْقُرْآنُ فَإِنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْحِكْمَةِ، وَكُلُّ مَا فِي الْقُرْآنِ فَإِنَّهُ مُطَابِقٌ لِلْحِكْمَةِ تَامًا، سِوَاءَ كَانَ مِنَ الْأَخْبَارِ الْعِلْمِيَّةِ، أَمْ مِنَ الْأَحْكَامِ الْعَمَلِيَّةِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٨٥- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ - هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ - عَنْ أَبِيهِ، عَنْ

أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِذَا أَحَبَّ عَبْدًا نَادَى جِبْرِيلَ: إِنَّ اللَّهَ

قَدْ أَحَبَّ فَلَانًا فَأَجِبَهُ. فَيُجِبُهُ جِبْرِيلُ، ثُمَّ يَنَادِي جِبْرِيلُ فِي السَّمَاءِ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَبَّ فَلَانًا فَأَجِبُوهُ. فَيُجِبُهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، وَيُوضَعُ لَهُ الْقَبُولُ فِي أَهْلِ الْأَرْضِ^(١).

هذا حديث عظيم فيه بيان الغاية العظيمة من محبة الله سبحانه للعبد، فإنه سبحانه إذا أحب عبداً نادى جبريل - والمناداة لا تكون إلا بصوت - : «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَبَّ فَلَانًا». وهنا أتى بصيغة الغائب من باب التعظيم كما أسلفنا آنفسا.

يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَبَّ فَلَانًا فَأَجِبَهُ، فَيُجِبُهُ جِبْرِيلُ». امثالاً لأمر الله ﷻ، ومحبة لأحباب الله.

ثُمَّ قَالَ: «ثُمَّ يَنَادِي جِبْرِيلُ فِي السَّمَاءِ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَبَّ فَلَانًا فَأَجِبُوهُ. فَيُجِبُهُ أَهْلُ السَّمَاءِ». وَيَذْكُرُ ذَلِكَ بِاسْمِهِ الْخَاصِّ، ثُمَّ يُوضَعُ لَهُ الْقَبُولُ فِي أَهْلِ الْأَرْضِ. فَيَقْبَلُهُ أَهْلُ الْأَرْضِ، وَلَا قَبُولَ إِلَّا بِعَدِّ مَحَبَّةٍ؛ لِأَنَ مِنْ لَا يُجِبُهُ لَا تُقْبَلُ مِنْهُ، أَمَا هَذَا فَيُوضَعُ لَهُ الْقَبُولُ فِي الْأَرْضِ فَيَكُونُ رَجُلًا مَقْبُولًا، وَقَوْلُهُ: مَقْبُولًا أَي: عِنْدَ النَّاسِ.

وَفِي هَذَا: دَلِيلٌ عَلَى إِثْبَاتِ مَحَبَّةِ اللَّهِ لِلْعَبْدِ، وَأَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ وَيُحِبُّ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوِيٍّ مُجِيبِهِمْ وَيُخَيِّبُونَهُ﴾ [التَّكْوِيْن: ٥٤].

وَلَكِنْ أَهْلُ التَّحْرِيفِ قَالُوا: لَا مَحَبَّةَ مِنَ اللَّهِ لِلْعَبْدِ وَلَا مِنَ الْعَبْدِ لِلَّهِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: الْعَبْدُ يُحِبُّ اللَّهَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْعَبْدَ.

وَحَرَفُوا الْآيَاتِ الْكَثِيرَةَ فِي الْمَحَبَّةِ إِلَى أَنْ الْمَرَادَ بِهَا الثَّوَاتُ، فَقَالُوا: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ؛ أَي: يُشَبِّهِهُمْ. فَفَسَّرُوا بِشَيْءٍ بَاطِنٍ مُنْفَصِلٍ، قَالُوا: أَوْ يُرِيدُ ثَوَابَهُمْ. فَفَسَّرُوا بِالْإِرَادَةِ الَّتِي هُمْ يُشَبِّتُونَهَا.

وَلَكِنَّا نَقُولُ: إِنَّ حُبَّ الشَّيْءِ فَوْقَ الْإِرَادَةِ وَفَوْقَ الْإِثَابَةِ، وَالْمَحَبَّةُ ثَابِتَةٌ لِلَّهِ حَقًّا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلْ هُنَاكَ طَرِيقٌ يَصِلُ بِهَا الْإِنْسَانُ إِلَى أَنْ يُجِبَهُ اللَّهُ؟

قُلْنَا: نَعَمْ، هُنَاكَ طَرِيقٌ بَيَّنَّهُ اللَّهُ ﷻ فِي قَوْلِهِ: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [الْمَائِدَة: ٣١].

فَالطَّرِيقُ إِلَى كَوْنِ اللَّهِ يُحِبُّ الْعَبْدَ أَنْ يَتَّبِعُ الْعَبْدُ الرَّسُولَ ﷺ، وَكَلِمَا كَانَ الْإِنْسَانُ أَتْبَعَ لِرَسُولِ اللَّهِ كَانَ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحُكْمَ إِذَا عَلَّقَ بَعْلَةً قَوِيَّ بِقُوَّتِهَا وَضَعْفَ بضعفِهَا، وَالْحُكْمُ هُنَا هُوَ حُبُّ اللَّهِ لِعَبْدِهِ، وَقَدْ عَلَّقَ بِاتِّبَاعِ الرَّسُولِ ﷺ، فَكَلِمَا كَانَ الْإِنْسَانُ أَتْبَعَ لِرَسُولِ اللَّهِ كَانَ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ، فَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ يُحِبَّكَ اللَّهُ فَاتَّبِعِ الرَّسُولَ ﷺ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٨٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ

اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ وَصَلَاةِ

الْفَجْرِ، ثُمَّ يَرْجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ فَيَسْأَلُهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ: كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ وَآتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ^(١).

هذا الحديث سبق الكلام عليه في باب قوله تعالى: ﴿سَمِعُ الْمَلَائِكَةَ وَالرُّوحَ إِلَيْهِ﴾ [التكوير: ٢٤].
وأتى به المؤلف هنا في باب الكلام إشارة إلى أن الله تعالى يكلّم الملائكة.
وسبق الكلام على الإشكال النحوي في قوله: «يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ». وبيننا جواب أهل النحو عليه، وأن بعضهم قال: إن هذه لغة معروفة عند العرب ويسمونها لغة: أكلوني البراغيث.
وبعضهم قال: إن الواو فاعل وملائكة بدل من يتعاقبون، وأن الفائدة من ذلك: التفصيل بعد الإجمال؛ لأن قوله: «يَتَعَاقِبُونَ» الضمير فيه مبهم لا يعلم مرجعه، فإذا جاء قوله: «ملائكة». صارت الجملة مبينة بعد الإجمال، فصارت أوقع في النفس.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٧٤٨٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَاصِلٍ، عَنِ الْمَعْرُورِ، قَالَ سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَتَانِي جِبْرِيلُ فَبَشَّرَنِي أَنَّهُ مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ. قُلْتُ: وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنَى. قَالَ: وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنَى»^(١).

الشاهد من هذا الحديث: أن جبريل بشر الرسول ﷺ، والبشارة هذه لا تقع من جبريل من تلقاء نفسه، بل لابد أن الله أخبره بذلك، فبشر به جبريل النبي ﷺ.
وقوله: «مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ». استدل به من قال: إن تارك الصلاة لا يكفر وقال: إن تارك الصلاة ليس بمشرك فيدخل الجنة.

ولكننا نجيب عن هذا بأحد جوابين:

الجواب الأول: أننا لا نسلم أن تارك الصلاة ليس بمشرك؛ لأن النبي ﷺ قال: «بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة».

والثاني: أننا لو سلمنا أن ترك الصلاة ليس بشرك كان هذا عامًا، وأدلة كفر تارك الصلاة خاصة، والقاعدة: أن العام يُحمّل على الخاص. فيكون الخاص خارجًا من العموم.

(١) رواه مسلم (٦٣٢).

(٢) رواه مسلم (٩٤).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٤- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَكُ يَشْهَدُونَ﴾ [النِّسَاءُ: ١٦٦].

قَالَ مُجَاهِدٌ: يَنْزِلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ بَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَالْأَرْضِ السَّابِعَةِ.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ الضمير فيه يعود على القرآن؛ لأن الله يقول: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾.

وقد سبق بيان معنى قوله: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ وأن لها معنيين:

المعنى الأول: كأنه قال: أنزله عن علم منه.

والثاني: أن العلم هنا يراد به المعلوم.

أما قوله: ﴿وَالْمَلَكُ يَشْهَدُونَ﴾؛ يعني: يشهدون بأن الله أنزل هذا القرآن بعلمه.

ثم قال: «وقال مجاهد: ﴿يَنْزِلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ﴾ بين السماء السابعة والأرض السابعة». يشير إلى قوله

تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَنْزِلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ﴾، الأمر؛ أي: أمر الله. ﴿بَيْنَهُنَّ﴾؛

يعني: بين السماء السابعة والأرض السابعة ينزل أمر الله.

والسماوات سبع طباق، والأرضون كذلك سبع طباق، هذا هو الصحيح في الأرضين؛ بقوله: ﴿وَمِنَ الْأَرْضِ

مِثْلَهُنَّ﴾ ولقول النبي ﷺ: «مَنْ اقْطَعَ مِنَ الْأَرْضِ شِبْرًا طَوْفَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ»^(١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٨٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا فُلَانُ إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ فَقُلْ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ، وَوَجَّهْتُ

وَجْهِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَالْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنَاجَا مِنْكَ

إِلَّا إِلَيْكَ، أَمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ، فَإِنَّكَ إِنْ مِتَّ فِي لَيْلَتِكَ مِتَّ عَلَى

الْفِطْرَةِ، وَإِنْ أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ أَجْرًا»^(١).

قَوْلُهُ: «أَصْبَحْتَ أَجْرًا». في نسخة: «أَصْبَحْتَ خَيْرًا».

وهذا الحديث قد تقدّم الكلام عليه، والشاهد منه هنا قوله: «بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ».

وسبق لنا أن البراء قال: برسولك الذي أرسلت. فقال: «قل بنبيك الذي أرسلت»^(٢).

وسبق لنا أن بينا لماذا قال له الرسول ﷺ: «قل بنبيك الذي أرسلت». وبيننا أنه لوجهين:

(١) تقدم تخريجه.

(٢) رواه مسلم (٢٧١٠).

(٢) تقدم تخريجه.

الوجه الأول: أنه لو قيل: برسولك الذي أُرسلت. فقد يُوهَّم أنه جبريل، لأنه رُسُول مرسل، وقد ذُكر مقارناً للقرآن الذي أنزل.
الوجه الثاني: لو قالَ برسولك الذي أُرسلت. لكانت دلالتهَا على النبوة بطريق اللزوم، لكن إذا قالَ: نبيك الذي أُرسلت. كانت الدلالة على وجه المطابقة، والدلالة في المطابقة أقوى من الدلالة في اللزوم.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٨٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْأَحْزَابِ: «اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الْكِتَابِ، سَرِيعَ الْحِسَابِ، اهْزِمِ الْأَحْزَابَ وَزَلْزِلْ بِهِمْ». زَادَ الْحَمِيدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي خَالِدٍ، سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ^(١).
قوله: «زاد الحميدي». زيادة الحميدي هي زيادة السماع، وبهذا نعرف أن الزيادة تكون في المتن، وتكون في السند، والزيادة في السند تكون من مزيد متصل الأسانيد، وتكون من زيادة صيغ الأداء، والبخاري هنا قال: إن هذا زيادة. وهي زيادة في صيغة الأداء، وليست زيادة راوٍ محذوف من رواية أخرى، وليست زيادة متني أو شيء في المتن.
فتبين بهذا أن المحدثين رَحِمَهُمُ اللَّهُ يَتَوَسَّعونَ في بعض المصطلحات.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٩٠- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ هُشَيْمٍ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُ بِهَا». قَالَ: أَنْزِلَتْ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُتَوَارٍ بِمَكَّةَ، فَكَانَ إِذَا رَفَعَ صَوْتَهُ سَمِعَ الْمُشْرِكُونَ فَسَبُّوا الْقُرْآنَ وَمَنْ أَنْزَلَهُ وَمَنْ جَاءَ بِهِ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُ بِهَا». لَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ حَتَّى يَسْمَعَ الْمُشْرِكُونَ، وَلَا تُخَافُ بِهَا عَنْ أَصْحَابِكَ فَلَا تُسْمِعُهُمْ، وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا: أَسْمِعُهُمْ وَلَا تَجْهَرُ حَتَّى يَأْخُذُوا عَنْكَ الْقُرْآنَ^(٢).
هذا من تفسير ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وابن عباس أعلم الصحابة بالتفسير - ما عدا الخلفاء الراشدين وكبار الصحابة -.

وقوله: «وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُ بِهَا». المراد: لَا تَجْهَرُ جَهْرًا يَسْمَعُهُ الْمُشْرِكُونَ، فَيَسُبُّونَ الْقُرْآنَ وَمَنْ أَنْزَلَهُ - وهو الله - وَمَنْ جَاءَ بِهِ.
وفي هذا إشارة أو دليل - إذا قلنا بأن قول الصحابي حجة - على أن الإنسان إذا خاف إذا تكلَّم بموعظة، أو قرأ

(١) رواه مسلم (١٧٤٢).

(٢) رواه مسلم (٤٤٦).

قرآنًا، أن يُسَبَّ القرآن، أو تُسَبَّ الموعظة، فإن الأولى ألا يَفْعَلَ، وأن يَجْعَلَ المسألة في وقتٍ آخر، وهذا من الحكمة ألا تَضَعَ القرآن أو الموعظة بين يدي من يَمْتَنُّهَا.

ولهذا قَالَ: لا تَجْهَرُ ولا تُخَافُ وابتغ بين ذلك سبيلًا. فلا تُخَافُ بها؛ لأنك لو خَافَتْ لم يَسْمَعْ أصحابك قراءتك، بل اجْعَلْ قراءتك وسطًا فَتَجْهَرُ بها بحيث يَسْمَعُ أصحابك، وتُخَافُ بحيث لا يَسْمَعُ المشركون. والشاهد من هذا قوله: أَنْزَلْتُ ورسولُ اللَّهِ ﷺ متوارٍ بمكة؛ أي: أنها نَزَلَتْ من عندِ اللَّهِ، فيَكُونُ فيه دليلٌ على أن اللَّهَ تَكَلَّمَ بالقرآن.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٥- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلِمَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٥]. إِنَّهُ لَقَوْلٌ فَضَّلَ حَقٌّ وَمَا هُوَ بِالْهَزْلِ بِاللَّعِبِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انْطَلَقْتُمْ إِلَى مَغَائِرٍ لِنَأْخُذُوهَا ذَرُونَا نَنفَعْكُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلِمَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٠]. والمراد بالتبديل هنا، تبديلُ معناه وحكمه، لا أنهم يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا لفظه؛ لأنهم لا يَسْتَطِيعُونَ ذلك.

وفي هذا دليلٌ على أن الذين يُحَرِّفُونَ الكلمَ عن مواضعه مبدلون لكلامِ اللَّهِ، وكذلك الذين يَصْرِفُونَ النصوصَ عن ظاهرها مبدلون لكلامِ اللَّهِ ﷻ؛ لأن الكلامَ في الحقيقة يَرَادُ به معناه، فإذا غَيَّرَ المعنى فيَكُونُ تَغْيِيرًا للفظ؛ لأن الألفاظ قوالب.

والشاهد من ذلك قوله: ﴿كَلِمَ اللَّهِ﴾. فَدَلَّ ذلك على إثباتِ الكلامِ ﷻ.

وهو قال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ فَضْلٍ﴾ [الطلاق: ١٣]. والقول لا يَكُونُ إِلَّا كلامًا.

وهو قوله: ﴿فَضْلٌ﴾ قَالَ: حَقٌّ. والصحيح أنه أَعَمُّ من كلمةٍ حَقٌّ، فهو فَضْلٌ يَفْصِلُ بين الحَقِّ والباطل، وبين المسلمين والمجرمين، فهو فَضْلٌ في كُلِّ شيءٍ يَخْتِاجُ إلى فَضْلٍ.

وهو قوله: ﴿وَمَا هُوَ بِالْهَزْلِ﴾ [الطلاق: ١٤]. أي: بِاللَّعِبِ، بل هو جَدٌّ، وحَزْمٌ، وقُوَّةٌ، وعِزَّةٌ، وكُلٌّ من تَمَسَّكٍ بالقرآن فإنه سَوْفَ يَكُونُ حاله كهذه الحال.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٩١- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: يُؤْذِنِي ابْنُ آدَمَ بِسَبِّ الدَّهْرِ، وَأَهْلُ الدَّهْرِ. بِيَدِي الْأَمْرُ، أَقْلَبُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارَ»^(١).

الشاهد من هذا الحديث قوله: «بِيَدِي الْأَمْرُ». فالأمر كله لله، ولا يُمكنُ أَنْ يُبَدِّلَ كلامَ اللَّهِ، كما

قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا مَبْدَلَ لِكَلِمَتِهِمْ﴾ [الأنعام: ١١٥]. فإذا كان بيده الأمرُ فإنه لا يَجُوزُ لنا أن نُبدَلَ كلماته لا باللفظ ولا بالمعنى.

وقد سبق الكلامُ على هذا الحديث، وبيننا أن معنى قوله تعالى: «وأنا الدهر» أي: أنا مدبرُ الدهر، وليس المعنى أن الله هو الدهر؛ لأن الذين يَسْبُون الدهرَ لا يريدون أن يسبوا الله، إنما يريدون أن يسبوا الدهر الذي هو الوقتُ والزمنُ، فتَجِدُهُ يَسْبُ السَّنَةَ، أو يَسْبُ الشَّهْرَ، أو يَسْبُ اليَوْمَ، وما أشبه هذا، وقد بيَّن الله ﷻ أن سبَّ هذه المخلوقاتِ هو في الحقيقة سبُّ الله؛ لأن الذي يُدَبِّرُ هذه المخلوقاتِ هو الله؛ أما هذه المخلوقاتِ فلا تُدَبِّرُ نفسها.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ بِخَلَّتْهُ:

٧٤٩٢- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَقُولُ اللَّهُ ﷻ: الصَّوْمُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، يَدْعُ شَهْوَتَهُ وَأَكَلَهُ وَشَرِبَهُ مِنْ أَجْلِي، وَالصَّوْمُ جُنَّةٌ، وَلِلصَّائِمِ فَرْحَتَانِ: فَرَحَةٌ حِينَ يُفْطِرُ، وَفَرَحَةٌ حِينَ يَلْقَى رَبَّهُ، وَلَخُلُوفٌ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ»^(١).

قوله: «يَقُولُ اللَّهُ ﷻ: الصَّوْمُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ». قَالَ العلماءُ معنى قوله: «الصوم لي». أنه سرُّ بيني وبين العبد؛ لأن الصومَ مركَّبٌ من نية وترك، ولا يَعْلَمُ بالنية والترك إلا الله ﷻ؛ فلهذا اخْتُصَّ الله به وأضافه لنفسه.

وقيل: بل معناه: أن الإنسان إذا كان عليه مظالم، وأُخِذَ من حسناته يومَ القيامة، فإنه يُؤْخَذُ من جميع الحسناتِ إلا الصومَ، فإنه لا يُؤْخَذُ منه شيءٌ؛ لأنه لله.

والمعنى الأوَّلُ أَصَحُّ، وهو أن الصومَ لله؛ لأنه ليس فيه رياءٌ، بل هو خالصٌ له، بدليل قوله: «وأنا أجزي به». ثم بيَّن حِكْمَةَ اختصاصه به سبحانه فقال: «يَدْعُ شَهْوَتَهُ، وَأَكَلَهُ، وَشَرِبَهُ، مِنْ أَجْلِي». وقوله: «يَدْعُ شَهْوَتَهُ»؛ يَعْنِي: الْجَمَاعَ، وَيَدْعُ أَيْضًا أَكَلَهُ وَشَرِبَهُ مِنْ أَجْلِ اللَّهِ ﷻ، وهذا هو الإخلاصُ.

وهذه الثلاثة هي التي نَصَّ عليها الله في القرآن في قوله تبارك وتعالى: ﴿قَالَتْنِ بَشِيرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [الأنعام: ١١٨]. وهي التي أجمع المسلمون على أنها تُفْسِدُ الصومَ^(٢).

قوله: «يَدْعُ شَهْوَتَهُ». هل تُفْسَرُ هذا بالجماعِ فقط؟ ونقول: لا يُفْطَرُ بالمذي والمنِّي والمباشرة، أو نقول: إنها تَشْمَلُ الجماعَ والإنزالَ؟

(١) رواه مسلم (١١٥١).

(٢) انظر: «المغني» لابن قدامة (٣٤٩/٤)، و«المجموع» للنووي (٣٢١/٦)، و«مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٢١٩/٢٥) وغيرها من كتب الفقه.

الجوابُ أن يُقالَ: أما المباشرةُ فإنها لا تُفطرُ الصائمَ بلا شك؛ لأن النَّبيَّ ﷺ كان يُقبلُ وهو صائمٌ، ويُباشِرُ وهو صائمٌ^(١).

وكذلك المذي ولو من شهوة لا يُفطرُ الصائمَ؛ لأنه ليس عليه دليلٌ، وليس فيه شهوةٌ، فالشهوةُ بغيره لا به.

وأما المنى فإن جمهور العلماء على أنه يُفطرُ الصائمَ؛ لأنه شهوةٌ، ودليل ذلك قوله ﷺ: «وفي بُضعٍ أحَدكم صدقةٌ، قالوا: يا رسول الله أيأتي أحدنا شهوته ويَكُونُ له فيها أجرٌ؟ قال: نعم أرأيتم لو وضعها في الحرام أكان عليه وزرٌ؟ قالوا: نعم، قال: فإذا وضعها في الحلالِ لكان له أجرٌ»^(٢). والذي يوضعُ هو النطفةُ، وهذا يدلُّ على أن المنى مفطرٌ، وهو الأصحُّ.

وأما الجبَّاءُ فالإجماعُ منعقدٌ على أنه مفطرٌ.

وقوله: «وأنا أجزي به». لا شك أن الله ﷻ يجزي على كلِّ شيءٍ، لكن قال العلماء: إضافة الجزاء على الصوم إلى الله ﷻ يُفيدُ أن هذا جزاءٌ أكثر من غيره، وعللوا ذلك بأن الصومَ فيه أنواعُ الصبرِ الثلاثة، فهو صبرٌ على طاعة الله، وصبرٌ عن معصية الله، وصبرٌ على أقدارِ الله بما يَحْصُلُ للصائم من الجوعِ والعطشِ، والهزالِ، وضعفِ النفسِ، والصابرون يُجزون أجرهم بغير حساب.

وقوله تبارك وتعالى: «الصَّوْمُ جُنَّةٌ»^(٣). الجُنَّةُ هي ما يَتَّقَى به سهامُ الأعداءِ، مأخوذةٌ من الاجتنانِ وهو الخفاءُ؛ لأن الإنسانَ يَخْتَفِي به عن سهامِ الأعداءِ وهو مثلُ الصَّاحِ الكبير الذي يُخَبِّرُ عليه يَحْمِلُهُ المقاتِلُ، فإذا رأى أحداً صَوَّبَ إليه سهماً دَفَعَ السهمَ بهذا الترس الذي يُسَمَّى جُنَّةً.

والمرادُ بكونه جُنَّةً: أنه يَسْتَتِرُ به الإنسانُ في الدنيا من قولِ الزورِ، والعملِ به، والجهلِ، وفي الآخرة يتقي به من النارِ.

وقوله: «وللصائم فرحتان: فرحةٌ حين يُفطرُ، وفرحةٌ حين يَلْقَى رَبَّهُ»^(٤). وفرحته حين يُفطرُ تكونُ لأمرين:

الأمرُ الأوَّلُ: تناول ما أحلَّ الله له من طعامٍ، وشرابٍ، ونكاحٍ، فإن النفسَ إذا حُبِسَتْ عن ذلك ثم أُزِيدَ لها فيه فَرِحَتْ.

الأمرُ الثاني: فرحته بإدائه هذه الفريضة إن كان صومَ فرضٍ، أو التطوع إن كان صومَ نفلٍ.

والفرحُ الثاني: فرحه حين يَلْقَى رَبَّهُ يومَ القيامةِ، ويَجِدُ أجرَ الصومِ موفراً عند الله ﷻ.

وقوله: «ولخلافُ فَمِ الصائمِ أطيبُ عند الله من ريحِ المسكِ». الخلوْفُ هو الرائحةُ التي

(١) رواه البخاري (١٩٢٧)، ومسلم (١١٠٦).

(٢) رواه مسلم (١٠٠٦).

(٣) رواه البخاري (١٩٠٤)، ومسلم (١١٥١).

(٤) المصدر السابق.

تَنْبَعُثُ مِنَ الْمَعْدَةِ عِنْدَ خُلُوقِهَا، وَهِيَ رَائِحَةٌ مُسْتَكْرَهَةٌ فِي مَشَامِ النَّاسِ، لَكِنَّا عِنْدَ اللَّهِ أَطْيَبُ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ، لِأَنَّا نَاشِئَةٌ عَنْ طَاعَتِهِ، وَهَذَا يُشَبِّهُ قَوْلَ الرَّسُولِ ﷺ فِي دَمِ الشَّهِيدِ: «أَنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَجَرَحُهُ يَنْتَعِبُ دَمًا، اللَّوْنُ لَوْنُ الدَّمِ، وَالرَّيْحُ رِيحُ الْمَسْكِ»^(١).
وَكُلُّ هَذِهِ الْجَمَلِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ تُفِيدُ التَّرْغِيبَ فِي الصُّومِ، وَالْحَثَّ عَلَيْهِ، وَبَيَانُ فَوَائِدِهِ فِي الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ.
وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَوْلُهُ: يَقُولُ اللَّهُ ﷻ. ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ. وَهَذَا كَلَامٌ -مَقُولُ الْقَوْلِ- فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ ﷻ يَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ بِحُرُوفٍ تُتْلَى وَتُقْرَأُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٩٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بَيْنَا أَيُّوبُ يَغْتَسِلُ عُرْمَانًا خَرَّ عَلَيْهِ رَجُلٌ جَرَادٍ مِنْ ذَهَبٍ، فَجَعَلَ يَخْنِي فِي نَوْبِهِ فَنَادَى رَبُّهُ: يَا أَيُّوبُ أَلَمْ أَكُنْ أَغْنِيَنَّكَ عَمَّا تَرَى؟ قَالَ: بَلَى يَا رَبِّ وَلَكِنْ لَا غِنَى لِي عَنْ بَرَكَتِكَ».
سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَالشَّاهِدُ مِنْهُ قَوْلُهُ: «فَنَادَاهُ رَبُّهُ». وَالنَّسْخَةُ الَّتِي عِنْدِي: «فَنَادَى رَبُّهُ» بِدُونِ ضَمِيرٍ. وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٩٤- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَبِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ، فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ»^(٢).
هَذَا هُوَ حَدِيثُ النَّزُولِ، وَهُوَ حَدِيثٌ عَظِيمٌ الْفَائِدَةِ، وَفِيهِ قُوَّةُ الرَّجَاءِ، وَقَدْ شَرَحَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِ مُسْتَقَلِّ شَرْحًا وَافِيًا، وَهُوَ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ طَوِيلُ النَّفْسِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَقَدْ تَكَلَّمَ عَلَيْهِ بِكَلَامٍ طَوِيلٍ جَدًّا.
﴿قَوْلُهُ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا»﴾. وَفِي لَفْظٍ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى». وَسَبَقَ بَيَانُ مَعْنَى قَوْلِهِ: تَبَارَكَ: أَنَّهُ كَثِيرُ الْبَرَكَةِ، وَتَجَلُّ الْبَرَكَةُ بِاسْمِهِ.

﴿وَأَمَّا قَوْلُهُ: «تَعَالَى» فَمَعْنَاهُ: تَعَالَى عَنْ كُلِّ عَيْبٍ وَنَقْصٍ﴾.

﴿وَقَوْلُهُ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا» النَّزُولُ هُنَا مُضَافٌ إِلَى الرَّبِّ ﷻ، وَالْفِعْلُ الْمُضَافُ إِلَى اللَّهِ يُكَوِّنُ فِعْلًا وَاقِعًا مِنَ اللَّهِ، وَهَذَا هُوَ الْوَاجِبُ إِثْبَاتُهُ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ، وَالنَّاسُ فِي كَلَامِهِمْ إِذَا قَالُوا: قَالَ

(١) رواه البخاري (٢٨٠٣)، ومسلم (١٨٧٦).

(٢) رواه مسلم (٧٥٨).

وفعل وذهب وجاء وربك ونزل. فإن هذه الأوصاف تعود إلى الفاعل الذي أُضيفت له، فإذا كان النبي ﷺ - وهو أعلم الخلق بالله، وأنصح الخلق لعباد الله، وأصح الخلق فيما يقول، وأصدقهم فيما يُخبر - يقول: «يُنزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا» فإنه لا يبقى مجالاً للتحريف، ولا أن يُقال: إن المراد ينزل أمره أو تنزل رحمته أو ينزل ملك من ملائكته، بل نقول: ينزل الله نفسه. أما كيف ينزل؟ فهنا نقف ونقول: الله أعلم، فالنزول معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة.

فإذا قال قائل: وإذا نزل إلى السماء الدنيا فهل يلزم أن يخلو منه العرش؟ فالجواب أن نقول لهذا السائل: هذا السؤال بدعة، لو كان هذا من الدين؛ أي: لو كان علمنا بكونه يخلو منه العرش أو لا يخلو من الدين لكان ذلك مبيّناً قبل وفاة الرسول ﷺ؛ لأن الله يقول: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [آل عمران: 3]. فقد أكمل الله الدين لنا عقيدة، وقولاً، وعملاً.

ثم نقول: هل أنت أحرص على معرفة صفات الله من الصحابة؟ إن قال: نعم. قلنا: كذبت. وإن قال: لا. قلنا: فلماذا لم يسألوا الرسول ﷺ؟ نقول: هم لم يسألوا؛ لأن عندهم من تعظيم الله، والأدب مع الله، وعدم التقديم بين يدي الله ورسوله، ما ليس عند هذا السائل، هذا هو السبب أن يرد مثل هذا السؤال من الخلف من هذه الأمة دون أن يرد من سلف هذه الأمة؛ لأن في قلوب سلف الأمة من تعظيم الله، والتأدب بين يدي الله ورسوله، ما ليس عند خلف هذه الأمة؛ ولذلك لا يسألون عن هذا الشيء.

فلو سأل سائل وقال: هل نزول الله إلى السماء الدنيا ينافي علوه؟ فالجواب: لا؛ لأن علوه وصف لازم له، والوصف اللازم لا يمكن أن يتحول أو يتغير.

فإذا قال: إذا أثبت علوه فكيف ينزل؟

فالجواب أن نقول: إن نزوله إلى السماء الدنيا أمر لا يُخاط به، فليس معنى نزوله أن تكون السماء الثانية وما فوقها فوقه، بل هذا شيء مستحيل، فليس معنى نزوله أن السماء الدنيا تُقله وما فوقها يُطله، فإن هذا من الظنون الكاذبة، ولا يظن هذا الظن إلا من لم يقدر الله حق قدره، فالله أعظم وأجل من أن تُحيط به السموات، أو يُحيط به شيء من مخلوقاته، ونحن ليس علينا إلا أن نُسلم، حتى وإن حارت عقولنا في كيفية هذا الشيء، فالعقل قد يحار ويقول: كيف يكون هذا؟ فنقول: الحيرة حدثت لعدم قدرتنا على الإحاطة بصفات الله ﷻ، ولكن العقل لا يحيل ذلك بالنسبة لله؛ لأن الله تعالى ليس كمثله شيء في جميع الصفات.

❦ وقوله: «حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ». الليلُ لا شك أنه يُحْتَسَبُ من غروبِ الشمسِ بالنصِّ والإجماع، فإن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْتُوا إِلَى الْآيِلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. يَحْصُلُ بغروبِ الشمسِ بالاتفاق^(١)، بل بالنصِّ وهو قولُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ مِنْ هَاهُنَا، وَأَدْبَرَ النَّهَارُ مِنْ هَاهُنَا - يَشِيرُ إِلَى الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ - وَغَرِبَتِ الشَّمْسُ فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ»^(٢). وهذا هو معنى قوله تعالى: ﴿إِلَى الْآيِلِ﴾.

إذا: ابتداءُ الليلِ يَكُونُ من غروبِ الشمسِ ولا إشكالَ فيه. لكن انتهاءُ الليلِ هل يَكُونُ بطلوعِ الفجرِ أو بطلوعِ الشمسِ؟ الجواب: أما فلكيًّا فإن الليلَ يَنْتَهِي بطلوعِ الشمسِ؛ لأن الشمسَ ما دامتِ مواجهةً للأرضِ فهو نهارٌ، فإذا اختفت فهو دليلٌ.

وأما شرعًا فالنهارُ من طلوعِ الفجرِ.

فإن قيل: هل نحمل هذا الحديثَ على المعنى الشرعيِّ أو على المعنى اللُّغويِّ؟ فالجواب: أن هذا يَنْبَغِي على قاعدةٍ معروفةٍ وهي: أن خطابَ الشرعِ يَنْبَغِي على المصطلح الشرعيِّ؛ أي: على الحقيقةِ الشرعيةِ، فإن وافقت الحقيقةَ اللُّغويةَ فهذا واضحٌ، وإن خالفت الحقيقةَ اللُّغويةَ وَجَبَ الأخذُ بالحقيقةِ الشرعيةِ، فإذا جاء في لسانِ الشارعِ مثلاً: أقم الصلاةَ. فهل نقولُ: المعنى أقم الدعاء؟

الجواب: لا، مع أن الصلاةَ في اللغةِ الدعاءُ؛ لأن اصطلاحَ كُلِّ متكلمٍ يُحْمَلُ عليه كلامُهُ. فعلى هذا نقولُ: الأقربُ في هذا الحديثِ أن الليلَ المعتبرَ هو من غروبِ الشمسِ إلى طلوعِ الفجرِ، ويدُلُّ لذلك أنه جاء في بعضِ الألفاظِ: «حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ». وعليه يَكُونُ المعنى واضحًا.

ولكن كيف نَعْرِفُ ثُلُثَ اللَّيْلِ؟

نقولُ: قَسَمَ ما بين غروبِ الشمسِ إلى طلوعِ الفجرِ على ثلاثةٍ، فما حَصَلَ فهو ثُلُثُ اللَّيْلِ، فإذا بقي هذا المقدارُ فهذا وقتُ النزولِ الإلهيِّ.

وهل يَخْتَلِفُ هذا الثلثُ باختلافِ الفصولِ، وباختلافِ الأماكنِ؟

الجواب: نعم، يَخْتَلِفُ باختلافِ الفصولِ، وباختلافِ الأماكنِ، فالليلُ في أيامِ الصيفِ يَكُونُ قصيرًا، والليلُ في أيامِ الشتاءِ يَكُونُ طويلًا، والليلُ في الجانبِ الشماليِّ من الأرضِ، أو الجنوبيِّ الذي حول القطبِ يَكُونُ طويلًا جدًّا في أيامِ الشتاءِ، وربما يَصِلُ إلى أسبوعٍ أو أسبوعين، وكلما قربنا من خطِّ الاستواءِ، قرب التساوي بين الليلِ والنهارِ.

من فوائدِ هذا الحديثِ: إثباتُ نزولِ الرَّبِّ ﷻ في هذا الوقتِ من الليلِ، وهو نزولٌ حقٌّ، ولكن

(١) انظر: «التمهيد» لابن عبد البر (١٠/ ٦٢)، و«الإقناع في مسائل الإجمال» لابن قطان (١/ ٢٣١).

(٢) رواه البخاري (١٩٥٤)، ومسلم (١١٠٠).

لَا نَعْلَمُ كَيْفِيَّتَهُ، كَسَائِرِ الصِّفَاتِ، وَلَا يَحِلُّ لَنَا أَيْضًا أَنْ نَمَثِّلَهُ بِنزولِ الواحدِ منا من السطحِ إلى الأرضِ مثلاً؛ لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤]. وَيَقُولُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [البقرة: ١١٠].

❖ وَقَوْلُهُ: «فَاسْتَجِيبْ لَهُ» نُصِبَ الْفِعْلُ «فَاسْتَجِيبْ» بِفَاءِ السَّبَبِيَّةِ، فَإِنَّمَا تَنْصِبُ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ سَبْعَةِ أُمُورٍ مَجْمُوعَةٍ فِي بَيْتٍ مَشْهُورٍ وَهُوَ:

مُرْوَاعِغُ وَانْهَ وَسَلْ وَاعْرِضْ لِحَضْرَتِهِمْ تَمَنَّ وَارْجُ كَذَاكَ النَّفْثِيُّ قَدْ كُمَلَّا^(١)

فهذه السبعة متى سبقت فاء السببية نُصِبَ الْفِعْلُ بِأَنْ مَضْمُورَةٌ بَعْدَ فَاءِ السَّبَبِيَّةِ.

❖ فَقَوْلُهُ: «فَاسْتَجِيبْ لَهُ». سَبَقَهَا الْاسْتِفْهَامُ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «وَسَلْ».

❖ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «مَنْ يَدْعُونِي فَاسْتَجِبْ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأَعْطِيهِ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرْ لَهُ». هَذِهِ ثَلَاثَةُ أُمُورٍ، فَقَوْلُهُ: «مَنْ يَدْعُونِي»؛ أَيُّ يَقُولُ: يَا رَبِّ. فَاسْتَجِيبْ لَهُ، وَقَوْلُهُ: «مَنْ يَسْأَلُنِي»؛ أَيُّ يَقُولُ: يَا رَبِّ أَعْطِنِي. فَيُعْطِيهِ، وَقَوْلُهُ: «مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي»؛ أَيُّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي. فَيَغْفِرَ لَهُ سُبْحَانَهُ. وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَوْلُهُ: «فَيَقُولُ مَنْ يَدْعُونِي». فَأَثَبْتَ الْقَوْلَ ﷺ.

وَفِي الْحَدِيثِ: مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ ﷻ: الزُّوْلُ، وَالْكَرَمُ، وَالسَّمْعُ، وَالْعِلْمُ، وَالْقُدْرَةُ، فَكُلُّ هَذِهِ الصِّفَاتِ تُؤْخَذُ مِنَ الْحَدِيثِ، لَكِنْ بَعْضُهَا بِالتَّضَمُّنِ، وَبَعْضُهَا بِالِاتِّزَامِ، وَلِتَنْظُرَ الْأَمْرَ فِي كَيْفِيَّةِ اسْتِخْرَاجِ هَذِهِ الصِّفَاتِ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ؛ لِيَتِمَّنَ الطَّالِبُ عَلَى اسْتِبَاطِ الْفَوَائِدِ.

فإِثْبَاتُ الْقَوْلِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: بِالمطابقة، وإِثْبَاتُ الزُّوْلِ: بِالمطابقة أَيْضًا، وَكَذَلِكَ إِثْبَاتُ الْمَغْفِرَةِ: بِالمطابقة، وإِثْبَاتُ الاستجابة: بِالمطابقة، وإِثْبَاتُ الْعَطَاءِ: بِالمطابقة، وإِثْبَاتُ الْعِلْمِ: بِاللِّزُومِ، وإِثْبَاتُ السَّمْعِ: بِاللِّزُومِ، وإِثْبَاتُ الْكَرَمِ: بِاللِّزُومِ، وإِثْبَاتُ الْقُدْرَةِ: بِاللِّزُومِ. وَرَبِّمَا تَجِدُ صِفَاتٍ أَكْثَرَ بِالتَّأَمُّلِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٩٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، أَنَّ الْأَعْرَجَ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١).

٧٤٩٦- وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ اللَّهُ: أَنْفِقْ أَنْفِقْ عَلَيْكَ^(٢).

(١) ذَكَرَ هَذَا الْبَيْتَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ مَحْبِي الدِّينَ عَبْدِ الْحَمِيدِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْأَجْرُومِيَّةِ (ص ٥٥)، وَذَكَرَ أَنَّهُ مِنْ جَمْعِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ، وَكَذَلِكَ ذَكَرَهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعَثِيمِيُّ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْأَجْرُومِيَّةِ أَيْضًا (ص ٣١٤).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٥٥).

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩٩٣).

الشاهد من هذا الحديث قوله: «قَالَ اللَّهُ: أَنْفَقُ أَنْفَقُ عَلَيْكَ». وأصله: «قَالَ اللَّهُ: يَا ابْنَ آدَمَ أَنْفَقُ أَنْفَقُ عَلَيْكَ». قوله: «أَنْفَقُ». هذا الأمر يُراد به الإنفاق الشرعي الذي أمر الله به. وقوله: «أَنْفَقُ عَلَيْكَ». هذا مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ﴾. فإذا أنفق الإنسان ما أمره الله بإنفاقه أخلف الله عليه سواء.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٩٧- حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فَقَالَ: «هَذِهِ خَدِيجَةُ أَتَتْكَ بِإِنَاءٍ فِيهِ طَعَامٌ، أَوْ إِنَاءٍ فِيهِ شَرَابٌ، فَأَقْرِنَهَا مِنْ رَبِّهَا السَّلَامَ وَبَشِّرْهَا بِبَيْتٍ مِنْ قَصَبٍ لَا صَخَبَ فِيهِ وَلَا نَصَبٍ»^(١).
الشاهد من هذا الحديث قوله: «أَقْرِنَهَا مِنْ رَبِّهَا السَّلَامَ». فإن الله حمل جبريل عليه السلام أن يُبَلِّغَ النَّبِيَّ ﷺ هذه الأمانة، وهي قوله: «أَقْرِنَهَا مِنْ رَبِّهَا السَّلَامَ». أي: قل لها إن الله يُسَلِّمُ عَلَيْكَ.
وهذه منقبة عظيمة لخديجة رضي الله عنها أن الله ﷻ من فوق سبع سموات أقرأها السَّلَامَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٩٨- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ أَسَدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ: أَعَدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبٍ بَشَرٍ»^(١).
هذا الحديث سبق الكلام عليه، والشاهد منه قوله: «قَالَ اللَّهُ: أَعَدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ...» إلى آخره. حيث أثبت فيه القول ﷻ.
فإن قال قائل: لماذا اعتنى البخاري رحمه الله بهذه المسألة، وساق فيها هذه الأحاديث المتنوعة؟

قلنا: لأن المحنة في الكلام كانت على أشدها في زمنه رَحِمَهُ اللَّهُ.

فإذا قال قائل: وما مناسبة هذه الأحاديث للترجمة: يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ؟ قلنا: إن الذين يَقُولُونَ: إن كلام الله مخلوق، أو إن كلام الله هو المعنى القائم بالنفس. هؤلاء قد بدَّلُوا كَلَامَ اللَّهِ: أي: جعلوه غير الواقع، فإن الواقع من كلام الله بحرف وصوت كما في هذه الأحاديث، وهم جعلوه معنى قائماً بالنفس، أو جعلوه شيئاً مخلوقاً، هذا هو وجه إدخال هذه الأحاديث في الترجمة، وإلا فقد يُبدَّلُ لِلإِنْسَانِ لِأَوَّلِ وهلة أن المراد بتبديل كلام الله هو: تحريف الكلم، بأن يُؤوَّلَ مثلاً الاستواء بالاستيلاء، أو اليد بالقدرة وما

(١) رواه مسلم (٢٤٣٢).

(٢) رواه مسلم (٢٨٢٤).

أشبهها، لكن المراد أن هؤلاء الذين أنكروا أن الله يتكلم، وقالوا: إن الكلام مخلوق، أو أنه المعنى القائم بالنفس، وما يُسمَعُ فهو عبارة عنه. هؤلاء نعتيرهم مبدين لكلام الله؛ حيث حملوه على ما لم يكن صواباً.

❦ وقوله: «أَعَدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أَذُنٌ سَمِعَتْ وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ». هذا كقوله: ﴿فَلَا تَقْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (٧) [البقرة: ١٧].

فإن قال قائل: إذا كانت العين لم تره، والأذن لم تسمعه، والقلب لم يخطر عليه هذا، فكيف نعرف النعيم؟ قلنا: نعرفه بالقدر المشترك بين ما في الدنيا وما في الآخرة، وإن كان ما في الآخرة يختلف اختلافاً عظيماً كما في الدنيا، ولهذا قال ابن عباس: ليس في الجنة ما في الدنيا إلا الأسماء فقط. أما المسميات فإنها تختلف اختلافاً كبيراً^(١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٤٩٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ الْأَحْوَلُ، أَنَّ طَاوُسًا أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا تَهَجَّدَ مِنَ اللَّيْلِ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ قِيمُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، أَنْتَ الْحَقُّ، وَوَعْدُكَ الْحَقُّ، وَقَوْلُكَ الْحَقُّ، وَلِقَاؤُكَ الْحَقُّ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، وَالنَّبِيُّونَ حَقٌّ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ، اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْكَ أُنَبِّتُ، وَبِكَ خَاصَمْتُ، وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ، فَاغْنِ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، أَنْتَ إِلَهِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ»^(٢).

الشاهد من هذا الحديث قوله: «وقولك الحق». فقول الله هو الحق، فهو الحق فيما يُخبر به، فما حكم به فهو عدل أو فضل، وما أخبر به فهو صدق كما قال تعالى: ﴿وَقَمَّتْ كِلْتَا رِجْلَيْكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥].

❦ وقوله: «وبك خاسمت». الباء فيه للاستعانة؛ أي: أَسْتَعِينُ بِكَ فِي الْمَخَاصِمِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥٠٠- حَدَّثَنَا حَبَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ النُّمَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ الْأَيْلِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ وَسَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَعَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ وَعَبِيدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الْإِفْكِ مَا قُلُوا فَبَرَّاهَا اللَّهُ بِمَا قَالُوا، وَكُلُّ حَدِيثِي طَائِفَةٌ مِنَ الْحَدِيثِ

(١) رواه ابن جرير في «تفسيره» (١/ ١٧٢)، وابن أبي حاتم (١/ ٦٦)، (٢٦٠)، وانظر: البيهقي في «البعث» (١/ ٩٦).

(٢) رواه مسلم (٧٦٩).

الَّذِي حَدَّثَنِي عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: وَلَكِنِّي وَاللَّهِ مَا كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ اللَّهَ يُنْزِلُ فِي بَرَاءَتِي وَحَيَاتِي، وَلَشَأْنِي فِي نَفْسِي كَانَ أَحَقَرَّ مِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ اللَّهُ فِيَّ بِأَمْرِ يُنْزِلُ، وَلَكِنِّي كُنْتُ أَرْجُو أَنْ يَرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّوْمِ رُؤْيَا يُرْتَضِي اللَّهُ بِهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ﴾. العُشْرُ الْآيَاتِ^(١).

الشاهد من هذا قولها رحمها الله: «أَحَقَرَّ مِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ اللَّهُ فِيَّ بِأَمْرِ يُنْزِلُ». فائتبت كلام الله رحمها الله. وفي هذا: دليل على تواضع عائشة رحمها الله، وهكذا ينبغي للإنسان أن يخقر نفسه، لا أن يُنزِّلها بمنزلة عالية فيعتر ويعجب ويتعاطف، ولهذا يُقال: رَحِمَ اللَّهُ امْرَأً عَرَفَ قَدْرَ نَفْسِهِ.

مع أن عائشة رحمها الله قدرها عظيم، ولا سيما أنها فراش الرسول ﷺ، والقدح فيها بهذا الأمر قدح في رسول الله ﷺ؛ ولهذا كان إشاعة هذا الإفك من المنافقين ليس من أجل عائشة بنت أبي بكر، فهي امرأة من النساء يجوز عليها ما يجوز على النساء، لكن من أجل أنها زوج النبي ﷺ؛ أي: ليتوصلوا بالقدح فيها إلى القدح في رسول الله ﷺ، ولهذا عظم الله هذا الأمر فقال: ﴿إِذْ تَلَقَوْهُ وَاَلَيْسَ لَكُم بِأَفْوَهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيئًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾ (١٥) وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَنٌ عَظِيمٌ (١٦) يَعْظُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (١٧) وَبَيَّنَّ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (١٨) ﴿التَّحْقِيقُ: ١٥-١٨﴾.

فالشأن كل الشأن في هذه القصة هو تطهير فراش الرسول ﷺ مما يروم هؤلاء المنافقون، وبراءة هذه المرأة الطيبة الطاهرة رحمها الله.

وليُعلم أن من رمى عائشة رحمها الله بما برأها الله منه فهو كافر بالإجماع؛ لأنه مكذب للقرآن، ومن رمى واحدة من زوجات الرسول ﷺ بالفاحشة فهو كافر أيضًا؛ لأن هذا أعظم قدح رسول الله ﷺ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥٠١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَقُولُ اللَّهُ: إِذَا أَرَادَ عَبْدِي أَنْ يَعْمَلَ سَيِّئَةً فَلَا تَكْتُبُهَا عَلَيْهِ حَتَّى يَعْمَلَهَا، فَإِنْ عَمِلَهَا فَاتَّكَبُوهَا بِمِثْلِهَا، وَإِنْ تَرَكَهَا مِنْ أَجْلِي فَاتَّكَبُوهَا لَهُ حَسَنَةً، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْمَلَ حَسَنَةً فَلَمْ يَعْمَلَهَا فَاتَّكَبُوهَا لَهُ حَسَنَةً، فَإِنْ عَمِلَهَا فَاتَّكَبُوهَا لَهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِينَ ضِعْفًا»^(١).

الشاهد من هذا الحديث قوله: «يَقُولُ اللَّهُ: إِذَا أَرَادَ عَبْدِي أَنْ يَعْمَلَ سَيِّئَةً». إلى آخره. وفي هذا الحديث: بيان فضل الله رحمها الله على عباده؛ حيث إن السيئة لا تكتب حتى يعملها، فإن هم بها فتركها الله كُتِبَتْ حَسَنَةً؛ لأنه تركها لله، والحسنة إذا هم بها ولم يعملها كُتِبَتْ حَسَنَةً؛ لأنه هم بها، فتكتب حَسَنَةً على

(١) رواه مسلم (٢٤٤٥).

(٢) رواه مسلم (١٢٨)، (١٢٩).

هذا الهم، فإن عملها كُتِبَتْ عشر حسناتٍ إلى سبعائة ضعفٍ إلى أضعافٍ كثيرة.

واعلم أن من همَّ بالسيئة فلم يعملها فلا يخلو من ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يهَمَّ بها ثم يدعها لله كأن يخوفُ بالله فيتركها، كما فعل الرجل الذي همَّ أن يقع بابتنة عمه - وهو أحد الثلاثة الذين طبق عليهم الغار - فلما جلس منها ما يجلس الرجل من امرأته قالت: يا هذا اتق الله ولا تفص الخاتم إلا بحقه. فقام عنها وهي أحب الناس إليه^(١). فهذا قد ترك هذا الفعل لله، فيكتب له حسنة، وهذه الحسنة تتضاعف بقدر ما يحمله عليه، فإذا كان تركها شديداً عليه؛ كان أجرها أكثر.

الحال الثانية: أن يهَمَّ بالسيئة ثم يدعها لا لله ولا للخوف من أحد، ولكنه زالت همته، فهذا ليس عليه ولا له.

الحال الثالثة: أن يهَمَّ بالسيئة ولكنه يدعها عجزاً عنها، ويعرف أنه لا يمكنه ذلك، كرجلٍ همَّ أن يسرق ولكن عَرَفَ أن رجال الأمن لن يُمَكِّنُوهُ من ذلك، فهذا تكتب عليه سيئة.

أما إذا فعل أسباب الوصول إلى السيئة ولكنه عجز، فهذا يكتب له عقوبة السيئة كاملة، ودليل هذا قول النبي ﷺ: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار، قالوا: يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول؟ قال: لأنه كان حريصاً على قتل صاحبه»^(٢). فيكتب عليه الوزر كاملاً.

أما الذي نوى ولكن ترك عجزاً ولم يعمل فإن هذا يكتب له وزر، لكن ليس كوزر من فعل، بل دون ذلك.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥٠٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي مُزَرَّدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ فَلَمَّا فَرَّغَ مِنْهُ قَامَتْ الرَّجُمُ فَقَالَ: مَهْ. قَالَتْ: هَذَا مَقَامُ الْعَائِدِ بِكَ مِنَ الْقَطِيعَةِ. فَقَالَ: أَلَا تَرْضَيْنَ أَنْ أَصِلَ مَنْ وَصَلَكِ، وَأَقْطَعَ مَنْ قَطَعَكِ. قَالَتْ: بَلَى يَا رَبِّ. قَالَ: فَذَلِكَ لَكَ. ثُمَّ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقْطَعُوا أَرْحَامُكُمْ»^(٣).

الشاهد من هذا قوله: «فقال: مه». والقاتل هو الله ﷻ، ثم قال: «ألا ترضين...» إلى آخره. والقاتل أيضاً هو الله، فدل ذلك أن كلام الله مسموع، وأنه بحرف، وهذا هو الذي أراد البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ توكيده.

(١) رواه البخاري (٣٤٦٥)، ومسلم (٢٧٤٣).

(٢) رواه البخاري (٣١)، ومسلم (٢٨٨٨).

(٣) رواه مسلم (٢٥٥٤).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥٠٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ قَالَ: مُطِرَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «قَالَ اللَّهُ: أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي كَافِرٌ بِي وَمُؤْمِنٌ بِي»^(١).
هذا الحديث مختصر من حديث مطول وهو أن الرسول ﷺ أصبح بالحديبية على إثر سماء كانت من الليل، فقال: «هل تدرون ماذا قال ربكم؟ قالوا: الله ورسوله أعلم». قَالَ: قَالَ اللَّهُ: أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ.

فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ. فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالْكَوْكِبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِنُوءٍ كَذَا وَكَذَا. فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالْكَوْكِبِ.
وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَوْلُهُ: «قَالَ اللَّهُ». فَأَثْبَتَ اللَّهُ تَعَالَى قَوْلًا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥٠٤- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ: إِذَا أَحَبَّ عَبْدِي لِقَائِي أَحْبَبْتُ لِقَاءَهُ، وَإِذَا كَرِهَ لِقَائِي كَرِهْتُ لِقَاءَهُ»^(٢).
اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا لِقَاءَكَ.

الشَّاهِدُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا هُوَ إِضَافَةُ الْقَوْلِ إِلَى اللَّهِ ﷻ.
فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: هَلْ كُلُّ آيَةٍ فِي الْقُرْآنِ يُمَكِّنُ أَنْ نَسْتَدِلَّ بِهَا لِهَذَا؟
فَالْجَوَابُ: نَعَمْ، كُلُّ آيَةٍ فِي الْقُرْآنِ يُمَكِّنُ أَنْ نَسْتَدِلَّ بِهَا لِهَذَا، وَمَنْ قَالَ: إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ مُخْلَقٌ. فَقَدْ بَدَّلَ كَلَامَ اللَّهِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥٠٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي»^(٣).
٧٥٠٦- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَالَ رَجُلٌ- لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطْ-: فَإِذَا مَاتَ فَحَرَّقُوهُ وَأَذَرُوا نِصْفَهُ فِي الْبَرِّ وَنِصْفَهُ فِي الْبَحْرِ، فَوَاللَّهِ لَئِنْ قَدَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ لَيُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا لَا يُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ. فَأَمَرَ اللَّهُ الْبَحْرَ فَجَمَعَ مَا فِيهِ، وَأَمَرَ الْبَرَّ فَجَمَعَ مَا فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: لِمَ فَعَلْتُمْ؟

(١) رواه مسلم (١٧).

(٢) رواه مسلم (٢٦٨٥).

(٣) رواه مسلم (٢٦٧٥).

قَالَ: مِنْ خَشْيَتِكَ وَأَنْتَ أَعْلَمُ فَغَفَرُ لَهُ^(١).

الشاهد من هذا الحديث الأخير قوله: «ثم قال: لم فعلت». وهذا الحديث فيه إشكال وهو: أن ظاهره أن هذا القائل ظن أن الله لا يقدر عليه، والشك في قدرة الله كفر، فكيف غفر الله له؟

نقول: إن هذا كان جاهلاً، فظن أنه إذا فعل ذلك فإن الله تعالى لا يبعثه، فلم يلحقه معرفة من ذلك، لكن ما في قلبه من خشية الله وخوفه منه جعل الله تعالى يغفر له.

فإن قيل: هل يُعذَّرُ بالجهل في أمور توحيد العبادة؟

فالجواب: نعم وفي كل شيء قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ١٥٠]. لكن قد يؤاخذ الإنسان بتفريطه إذا لم يبحث ويتعلم.

فإن قيل: هل يُعذَّرُ بالجهل في المعلوم بالدين بالضرورة؟

قلنا: ما هو المعلوم من الدين بالضرورة؟ المعلوم من الدين بالضرورة لا يحصل إلا إذا كان هذا الرجل باقٍ بين أظهر المسلمين، وحينئذ لا يمكن أن يكون جاهلاً، لكن إذا كان يعيش في مجاهل الأرض، ولا يعرف عن الأديان شيئاً، ولم يتسبب إلى دين معين من أديان الكفر، فهذا يُعذَّرُ، ولهذا قال تعالى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [الشورى: ١٦٥].

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥٠٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا هَمَامٌ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي عَمْرٍة قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ عَبْدًا أَصَابَ ذَنْبًا - وَرَبًّا قَالَ: أَذْنَبَ ذَنْبًا - فَقَالَ: رَبِّ أَذْنَبْتُ - وَرَبًّا قَالَ: أَصَبْتُ - فَاغْفِرْ لِي. فَقَالَ رَبُّهُ: أَعْلِمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ وَيَأْخُذُ بِهِ، غَفَرْتُ لِعَبْدِي. ثُمَّ مَكَثَ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ أَصَابَ ذَنْبًا - أَوْ أَذْنَبَ ذَنْبًا - فَقَالَ: رَبِّ أَذْنَبْتُ - أَوْ أَصَبْتُ - آخِرَ فَاغْفِرْهُ. فَقَالَ: أَعْلِمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ وَيَأْخُذُ بِهِ، غَفَرْتُ لِعَبْدِي. ثُمَّ مَكَثَ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ أَذْنَبَ ذَنْبًا - وَرَبًّا قَالَ: أَصَابَ ذَنْبًا - قَالَ: رَبِّ أَصَبْتُ - أَوْ قَالَ: أَذْنَبْتُ - آخِرَ فَاغْفِرْهُ لِي. فَقَالَ: أَعْلِمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ وَيَأْخُذُ بِهِ، غَفَرْتُ لِعَبْدِي. ثَلَاثًا فَلْيَعْمَلْ مَا شَاءَ^(٢).

قوله سبحانه: «فَلْيَعْمَلْ مَا شَاءَ»؛ أي: فليعمل ما شاء من الذنب والتوبة منه، فكلما أذنب الإنسان وتاب فإن الله يتوب عليه، وإذا عاد إلى الذنب فإن التوبة الأولى لا تنحرم ولا تنهدم، لكن

(١) رواه مسلم (٢٧٥٦).

(٢) رواه مسلم (٢٧٥٨).

يَجِبُ أَنْ يُجَدِّدَ لِلذَّنْبِ الثَّانِي تَوْبَةً، فَإِذَا جَدَّدَ التَّوْبَةَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ.
 فَقَوْلُهُ: «فَلْيَعْمَلْ مَا شَاءَ». لَيْسَ مَعْنَاهُ فَلْيَعْمَلْ مَا شَاءَ مِنَ الْمَعَاصِي وَالذُّنُوبِ، بَلْ فَلْيَعْمَلْ مَا شَاءَ
 مِنْ هَذَا الْعَمَلِ الَّذِي كَانَ يُنَاجِي اللَّهَ تَعَالَى بِهِ.
 وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا قَوْلُهُ: «فَقَالَ رَبُّهُ: أَعَلِمَ عَبْدِي». وَفِي نَسَخَةٍ: «فَقَالَ: عَلِمَ عَبْدِي».



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥٠٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، سَمِعْتُ أَبِي، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ
 عَبْدِ الْغَافِرِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنْتَ ذَكَرَ رَجُلًا فِيمَنْ سَلَفَ أَوْ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ قَالَ كَلِمَةً
 يَغْنِي: أَعْطَاهُ اللَّهُ مَا لَا وَوَلَدًا فَلَمَّا حَضَرَتِ الْوَفَاةُ قَالَ لِنَبِيِّهِ: أَيُّ أَبِ كُنْتُ لَكُمْ؟ قَالُوا: خَيْرَ أَبٍ. قَالَ:
 فَإِنَّهُ لَمْ يَنْتِزْ - أَوْ لَمْ يَنْتِزْ - عِنْدَ اللَّهِ خَيْرًا، وَإِنْ يَقْدِرَ اللَّهُ عَلَيْهِ يُعَذِّبُهُ، فَاَنْظُرُوا إِذَا مِتُّ فَأَحْرِقُونِي حَتَّى
 إِذَا صِرْتُ فَحِمًا فَاسْحَقُونِي - أَوْ قَالَ فَاسْحَكُونِي - فَإِذَا كَانَ يَوْمُ رِيحٍ عَاصِفٍ فَأَذْرُونِي فِيهَا. فَقَالَ نَبِيُّ
 اللَّهِ ﷺ: فَأَخَذَ مَوَائِقَهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَرَبِّي فَفَعَلُوا ثُمَّ أَذْرُوهُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ، فَقَالَ اللَّهُ ﷻ: كُنْ. فَإِذَا هُوَ
 رَجُلٌ قَائِمٌ. قَالَ اللَّهُ: أَيُّ عَبْدِي مَا حَمَلْتُكَ عَلَى أَنْ فَعَلْتَ مَا فَعَلْتُ. قَالَ: تَخَافُكَ أَوْ فَرَّقَ مِنْكَ. قَالَ: فَمَا
 تَلَا فَا هُ أَنْ رَجِمَهُ عِنْدَهَا وَقَالَ مَرَّةً أُخْرَى فَمَا تَلَا فَا هُ غَيْرَهَا». فَحَدَّثْتُ بِهِ أَبَا عَثْمَانَ فَقَالَ: سَمِعْتُ هَذَا مِنْ
 سَلْمَانَ غَيْرَ أَنَّهُ زَادَ فِيهِ أَذْرُونِي فِي الْبَحْرِ أَوْ كَمَا حَدَّثَ^(١).
 حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، وَقَالَ: لَمْ يَنْتِزْ. وَقَالَ خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ وَقَالَ: لَمْ يَنْتِزْ. فَسَرَّهُ
 قَتَادَةُ: لَمْ يَذْخَرْ.

هَذَا الْحَدِيثُ كَالَّذِي سَبَقَ، لَكِنَّهُ يَخْتَلِفُ عَنْهُ بَعْضُ الشَّيْءِ، وَالْمَقْصُودُ وَاحِدٌ وَهُوَ إِبْرَاهِيمُ الْقَوْلِ ﷻ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٦- بَابُ كَلَامِ الرَّبِّ ﷻ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ الْأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهِمْ.
 ٧٥٠٩- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ رَاشِدٍ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عِبَاشٍ، عَنْ حُمَيْدٍ
 قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ شَفَعْتُ فَقُلْتُ: يَا رَبِّ
 أَدْخِلِ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ خَرَدَلَةٌ. فَيَدْخُلُونَ ثُمَّ أَقُولُ: أَدْخِلِ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَذْنَى شَيْءٍ». فَقَالَ أَنَسٌ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى أَصَابِعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٢).
 هَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ كَلَامِ اللَّهِ، وَلَكِنْ سَبَقَ لَنَا فِي حَدِيثٍ سَابِقٍ لِلشَّفَاعَةِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَتَكَلَّمُ
 وَيَقُولُ: «أَخْرِجُوا مَنْ فِي قَلْبِهِ كَذَا وَكَذَا».

(١) رواه مسلم (٢٧٥٧).

(٢) رواه مسلم (١٩٣).



ثُمَّ قَالَ الْبَحَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥١٠- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا مَعْبُدُ بْنُ هِلَالٍ الْعَنْزِيُّ قَالَ: اجْتَمَعْنَا نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ فَذَهَبْنَا إِلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَذَهَبْنَا مَعَنَا بَنَاتُ الْبُنَائِي إِلَى إِلَيْهِ يَسْأَلُهُ لَنَا عَنْ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ فَإِذَا هُوَ فِي قَصْرِهِ فَوَافَقْنَاهُ يُصَلِّي الضُّحَى، فَاسْتَأْذَنَّا فَأَذِنَ لَنَا وَهُوَ قَاعِدٌ عَلَى فَرَاشِهِ فَقُلْنَا لِنَايِبٍ: لَا تَسْأَلُهُ عَنْ شَيْءٍ أَوَّلَ مِنْ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ. فَقَالَ: يَا أَبَا حَمْرَةَ هَؤُلَاءِ إِخْوَانُكَ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ جَاءُوكَ يَسْأَلُونَكَ عَنْ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ. فَقَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ مَاجَ النَّاسِ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ، فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ: اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ. فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِإِبْرَاهِيمَ فَإِنَّهُ خَلِيلُ الرَّحْمَنِ. فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُوسَى فَإِنَّهُ كَلِيمُ اللَّهِ. فَيَأْتُونَ مُوسَى فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِعِيسَى فَإِنَّهُ رُوحُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ. فَيَأْتُونَ عِيسَى فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. فَيَأْتُونِي فَأَقُولُ: أَنَا لَهَا، فَاسْتَأْذِنَ عَلَيَّ رَبِّي فَيُؤْذِنُ لِي، وَيُلْهِمُنِي مُحَمَّدٌ أَحْمَدُهُ بِهَا لَا تَحْضُرُنِي إِلَّا أَنْ، فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمُحَامِدِ، وَأَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا فَيَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ ارْزُقْ رَأْسَكَ وَقُلْ يُسْمِعْ لَكَ وَسَلْ تُعْطَ وَاشْفَعْ تُشْفَعْ. فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أُمْنِي أُمْنِي. فَيَقُولُ: انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ شَعِيرَةٍ مِنْ إِيْمَانٍ. فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ، ثُمَّ أَعُودُ، فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمُحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا فَيَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ ارْزُقْ رَأْسَكَ وَقُلْ يُسْمِعْ لَكَ وَسَلْ تُعْطَ وَاشْفَعْ تُشْفَعْ. فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أُمْنِي أُمْنِي. فَيَقُولُ: انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى أَذْنَى مِثْقَالِ حَبَّةٍ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَأَخْرِجُهُ مِنَ النَّارِ. فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ. فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِ أَنَسِ قُلْتُ لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا: لَوْ مَرَرْنَا بِالْحَسَنِ وَهُوَ مُتَوَرِّدٌ فِي مَنْزِلِ أَبِي خَلِيفَةَ فَحَدَّثْنَاهُ بِمَا حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ. فَاتَيْنَاهُ فَسَلَّمْنَا عَلَيْهِ فَأَذِنَ لَنَا فَقُلْنَا لَهُ: يَا أَبَا سَعِيدٍ جِئْنَاكَ مِنْ عِنْدِ أَخِيكَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فَلَمْ نَرَ مِثْلَ مَا حَدَّثَنَا فِي الشَّفَاعَةِ. فَقَالَ: هَيْه. فَحَدَّثْنَاهُ بِالْحَدِيثِ فَأَنْتَهَى إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ فَقَالَ: هَيْه. فَقُلْنَا: لَمْ يَزِدْ لَنَا عَلَى هَذَا. فَقَالَ: لَقَدْ حَدَّثَنِي وَهُوَ جَمِيعٌ مُنْذُ عَشْرِينَ سَنَةً فَلَا أَذْرِي أَنَسِي أَمْ كَرِهَ أَنْ تَكَلِّمُوا. قُلْنَا: يَا أَبَا سَعِيدٍ فَحَدَّثْنَا. فَضَحِكَ وَقَالَ: خُلِقَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا مَا ذَكَرْتُهُ إِلَّا وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أُحَدِّثَكُمْ، حَدَّثَنِي كَمَا حَدَّثَكُمْ بِهِ قَالَ: «ثُمَّ أَعُودُ الرَّابِعَةَ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمُحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا فَيَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ ارْزُقْ رَأْسَكَ وَقُلْ يُسْمِعْ لَكَ وَسَلْ تُعْطَ وَاشْفَعْ تُشْفَعْ. فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أَتَذَنُّ لِي فِيمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. فَيَقُولُ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي وَكِبَرِيَّائِي وَعَظَمَتِي لَا أُخْرِجَنَّ مِنْهَا مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(١).

سَيِّاقُ حَدِيثِ أَنَسٍ جَدِيدٌ، وَفِيهِ أَيْضًا فَائِدَةٌ وَهِيَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ أَعْدَارَ الْأَنْبِيَاءِ الَّتِي اعْتَذَرُوا بِهَا، فَلَمْ يَذْكُرْ عَذْرَ آدَمَ، وَلَا عَذْرَ نُوحٍ، وَلَا عَذْرَ إِبْرَاهِيمَ، وَلَا عَذْرَ مُوسَى؛ لِأَنَّ الْمَقَامَ يَقْتَضِي ذَلِكَ، فَإِنَّ أَهْلَ الْبَصْرَةِ فِي آخِرِ عَمْرِهِ حَصَلَ مِنْهُمْ بَدْعٌ مُنْكَرَةٌ، مِنْهَا: بَدْعُ الْخَوَارِجِ، وَبَدْعُ الْمَعْتَزَلَةِ، وَلِهَذَا طَوَى ذَكَرَ الشَّفَاعَةِ الْعَظْمَى، مَعَ أَنَّ الْمَرَاJِعَةَ لِلْأَنْبِيَاءِ إِنَّمَا هِيَ مِنْ أَجْلِ الشَّفَاعَةِ الْعَظْمَى وَهِيَ أَنْ يَقْضِيَ اللَّهُ بَيْنَ الْعِبَادِ فَيُرِيحَهُمْ مِنَ الْمَوْقِفِ.

ثُمَّ أَتَى إِلَى ذِكْرِ الشَّفَاعَةِ فِيمَنْ دَخَلَ النَّارَ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهَا؛ لِأَنَّ الْمَعْتَزَلَةَ يُنْكِرُونَهَا، وَالْخَوَارِجَ يُنْكِرُونَهَا كَذَلِكَ، فَأَرَادَ رحمته هُوَ وَغَيْرُهُ مِنَ الَّذِينَ حَدَّثُوا بِأَحَادِيثِ الشَّفَاعَةِ فِيمَنْ دَخَلَ النَّارَ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهَا أَرَادُوا أَنْ يَقْرَرُوا أَنَّ عَصَاةَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِنْ دَخَلُوا النَّارَ فَإِنَّهُمْ يَخْرُجُونَ مِنْهَا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته:

٧٥١١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ آخِرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولًا وَآخِرَ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجًا مِنَ النَّارِ رَجُلٌ يَخْرُجُ حَبَوًّا، فَيَقُولُ لَهُ رَبُّهُ: ادْخُلِ الْجَنَّةَ. فَيَقُولُ: رَبِّ الْجَنَّةِ مَلَأَى. فَيَقُولُ لَهُ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَكُلُّ ذَلِكَ يُعِيدُ عَلَيْهِ: الْجَنَّةُ مَلَأَى. فَيَقُولُ: إِنَّ لَكَ مِثْلَ الدُّنْيَا عَشَرَ مَرَّاتٍ»^(١). الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا قَوْلُهُ: «فَيَقُولُ». وَهَذَا الْكَلَامُ يَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته:

٧٥١٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ خَيْثَمَةَ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَارِثٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا سَيِّكَلُمُهُ رَبُّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تَرْجُحَانِ، فَيَنْظُرُ أَيْمَنَ مِنْهُ فَلَا يَرَى إِلَّا مَا قَدَّمَ مِنْ عَمَلِهِ، وَيَنْظُرُ أَشْأَمَ مِنْهُ فَلَا يَرَى إِلَّا مَا قَدَّمَ، وَيَنْظُرُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ، فَاتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ».

قَالَ الْأَعْمَشُ: وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مَرْة، عَنْ خَيْثَمَةَ مِثْلَهُ وَزَادَ فِيهِ: «وَلَوْ بِكَلِمَةِ طَيِّبَةٍ»^(٢). الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا قَوْلُهُ: «إِلَّا سَيِّكَلُمُهُ رَبُّهُ، لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تَرْجُحَانِ».

(١) رواه مسلم (١٨٦).

(٢) رواه مسلم (١٠١٦). وقوله: «قال الأعمش...». قال الحافظ في «الفتح» (٤٧٧/١٣): هو موصول بالسند الذي قبله.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥١٣- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: «جَاءَ حَبْرٌ مِنَ الْيَهُودِ فَقَالَ إِنَّهُ إِنْ كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ جَعَلَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْأَرْضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْمَاءَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْخَلَائِقَ عَلَى إِصْبَعٍ، ثُمَّ يَهْزُهُنَّ ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ أَنَا الْمَلِكُ. فَلَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَضْحَكُ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ تَعَجَبًا وَتَصْدِيقًا لِقَوْلِهِ، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ- إِلَى قَوْلِهِ- يُثَرِّبُونَ﴾»^(١).

٧٥١٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عُحْرِزٍ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ: كَيْفَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي النَّجْوَى؟ نَالَ: «يَذْنُو أَحَدُكُمْ مِنْ رَبِّهِ حَتَّى يَضَعَ كَفَّهُ عَلَيْهِ فَيَقُولُ: أَعْمِلْتَ كَذَا وَكَذَا؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ. وَيَقُولُ: عَمِلْتَ كَذَا وَكَذَا؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ. فَيَقْرُرُهُ ثُمَّ يَقُولُ: إِنِّي سَتَرْتُ عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ»^(٢).

وَقَالَ آدَمُ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا صَفْوَانُ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا قَوْلُهُ: «يَضَعُ كَفَّهُ عَلَيْهِ»- أَيْ: يَسْتَرُهُ- فَيَقُولُ: أَعْمِلْتَ كَذَا وَكَذَا؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ».

وَكَمَا رَأَيْتُمْ فَإِنَّ الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَكْثَرَ مِنْ ذِكْرِ الْأَحَادِيثِ الدَّالَةِ عَلَى كَلَامِ اللَّهِ ﷻ وَقَوْلِهِ؛ لِأَن فِي زَمَنِهِ قَدْ اشْتَدَّتْ مُحَنَةُ الْقَوْلِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، فَكَانَ لَا بَدَّ مِنْ أَنْ يُكْثِرَ الْأَحَادِيثَ فِي ذَلِكَ؛ لِيَتَقَرَّرَ الْقَوْلُ الْحَقُّ فِي هَذَا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾^(٣).

٧٥١٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، حَدَّثَنَا عُقَيْلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «١- صَجَّ آدَمُ وَمُوسَى، فَقَالَ مُوسَى: أَنْتَ آدَمُ الَّذِي أَخْرَجْتَ ذُرِّيَّتَكَ مِنَ الْجَنَّةِ. قَالَ آدَمُ: أَنْتَ مُوسَى الَّذِي اضْطَفَاكَ اللَّهُ بِرِسَالَتِهِ وَكَلَامِهِ، ثُمَّ تَلَوْنِي عَلَى أَمْرِ قَدْ قَدَّرَ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ. فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى»^(٤).

قَوْلُهُ: «بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾»^(٥). هَذِهِ الْآيَةُ صَرِيحَةٌ فِي أَنَّ اللَّهَ ﷻ يَتَكَلَّمُ كَلَامًا حَقِيقَةً، وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ أَنَّ الْفِعْلَ أَكَّدَ بِالْمَصْدَرِ، قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَمِنْ فَوَائِدِ التَّوَكِيدِ نَفْيُ احْتِمَالِ الْمَجَازِ. فَإِذَا قُلْتَ مَثَلًا: ضَرَبْتُ الرَّجُلَ ضَرْبًا. فَإِنْ (ضَرْبًا). تَوَكَّدَ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِكَ: ضَرَبْتُ. الضَّرْبَ الْحَقِيقِيَّ.

(١) رواه مسلم (٢٧٨٦).

(٢) رواه مسلم (٢٧٦٨).

(٣) رواه مسلم (٢٦٥٢).

وكذلك: أَكْرَمْتُ الرَّجُلَ إِكْرَامًا. فَإِنْ «إِكْرَامًا» تَدُلُّ كَذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْإِكْرَامَ حَقِيقِيٌّ.
 كذلك قوله: (تَكْلِيمًا) تَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ ﷻ كَلَّمَ مُوسَى كَلَامًا حَقِيقِيًّا. فَالتَّوَكُّيدُ يُنْفِي احْتِمَالَ الْمَجَازِ.
 وَأَهْلُ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ الَّذِينَ بَنَوْا عَقِيدَتَهُمْ عَلَى عَقِيدَةِ السَّلَفِ يَقُولُونَ: نُوْمِنُ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَتَكَلَّمُ
 كَلَامًا حَقِيقِيًّا يَسْمَعُهُ مِنْ وَجْهِ الْخُطَابِ إِلَيْهِ.
 لَكِنْ أَهْلُ التَّعْطِيلِ وَالْإِنْكَارِ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَتَكَلَّمُ كَلَامًا حَقِيقِيًّا، وَيَقُولُونَ: مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾؛ أَي: جَرَّحَهُ بِمَخَالِبِ الْحِكْمَةِ. قَالُوا: لِأَنَّ الْكَلِمَ بِمَعْنَى الْجَرَحِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ ﷻ: «مَا مِنْ مَكْلُومٍ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ جَاءَ وَكَلَّمَهُ يَنْفُخُ دِمًّا»^(١)؛ أَي: جَرَّحَهُ.
 فَيَقَالُ: سَبَّحَانَ اللَّهِ هَذَا التَّفْسِيرُ الَّذِي ذَكَرْتُمْ بَعِيدٌ عَنِ الْمَعْنَى، بَلْ مَمْتَنَعٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: «كَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى».
 ثُمَّ قَالَ بَعْضُهُمْ: بَلِ الْقِرَاءَةُ الصَّحِيحَةُ: «وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا» فَحَرَفَ الْفَتْحُ لِيَكُونَ الْكَلَامُ
 مِنْ مُوسَى لِلَّهِ.

فَقِيلَ لَهُ: مَاذَا نَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١١٣] - وَهَذِهِ لَا
 يُمَكِّنُ فِيهَا التَّحْرِيفُ اللَّفْظِيُّ - فَبُهِتَ.

ثُمَّ سَأَلَ الْمُؤَلِّفُ ﷻ حَدِيثَ احْتِجَاجِ مُوسَى عَلَى آدَمَ، وَفِيهِ: «قَالَ مُوسَى لِآدَمَ: أَخْرَجْتَ
 ذُرِّيَّتَكَ مِنَ الْجَنَّةِ؟» لِأَنَّ اللَّهَ نَهَاهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنَ الشَّجَرَةِ، فَأَكَلَ مِنْهَا، فَأَخْرَجَهُ اللَّهُ ﷻ مِنَ الْجَنَّةِ، فَلَا مَهَ
 مُوسَى لَتَسْبِيهِ فِي إِخْرَاجِ الذَّرِيَّةِ مِنَ الْجَنَّةِ.

وَلَكِنْ آدَمُ قَالَ لَهُ: «أَنْتَ مُوسَى الَّذِي اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِرِسَالَاتِهِ، وَكَلَامِهِ - وَهَذَا هُوَ الشَّاهِدُ - ثُمَّ
 تَلَوْنِي عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِّرَ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ. فَحَجَّ أَدَمُ مُوسَى»؛ يَغْنِي: غَلَبَهُ فِي الْحُجَّةِ.
 وَهَذَا الْحَدِيثُ اخْتَلَفَ فِيهِ النَّاسُ:

فَالْمُعْتَزِلَةُ قَالُوا: هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ خَبَرُ آحَادٍ، وَخَبَرُ الْآحَادِ لَا يُقْبَلُ فِي الْعُقَاثِدِ، وَأَفْعَالُ
 الْعِبَادِ لَيْسَتْ مَكْتُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ، بَلِ الْعَبْدُ مُسْتَقِلٌّ بِعَمَلِهِ.

وَأَمَّا الْجَبَرِيَّةُ فَتَلَقَّوْا هَذَا الْحَدِيثَ بِالْقَبُولِ، وَقَالُوا: إِنَّ آدَمَ احْتَجَّ بِالْقَدْرِ وَحُكْمِ النَّبِيِّ ﷺ بِصَحَّةِ
 احْتِجَاجِهِ عَلَى مُوسَى.

فَتَنَازَعَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ طَائِفَتَانِ، فَالْجَبَرِيَّةُ قَبِلَتْهُ، وَالْمُعْتَزِلَةُ - الَّذِينَ هُمْ الْقَدَرِيَّةُ - رَفَضَتْهُ وَقَالُوا:
 هَذَا لَا يَصِحُّ.

وَأَمَّا أَهْلُ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ فَقَبِلُوا الْحَدِيثَ، وَلَكِنَّهُمْ قَالُوا: لَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ لِمَذْهَبِ الْجَبَرِيَّةِ؛ لِأَنَّ
 آدَمَ لَمْ يَحْتَجَّ بِالْقَدْرِ عَلَى فِعْلِ الْمَعْصِيَةِ، وَمُوسَى أَيْضًا لَمْ يَحْتَجَّ عَلَى آدَمَ بِفِعْلِ الْمَعْصِيَةِ، إِنَّمَا احْتَجَّ عَلَى
 إِخْرَاجِهِ مِنَ الْجَنَّةِ، فَاحْتَجَّ آدَمُ بِالْقَدْرِ عَلَى الْمَعْصِيَةِ الَّتِي حَدَّثَتْ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ وَإِرَادَتِهِ وَهِيَ إِخْرَاجُهُ

من الجنة؛ لأن آدم لو عَلِمَ أَنَّهُ سَيَخْرُجُ من الجنة ما أَكَلَ بالتأكيد، بدليل أن إبليس وسوس له وقال: ﴿يَتَذَكَّرُ هَلْ أَذْلَكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَى ۚ﴾ [طه: ١٢٠]. فيكون احتجاج آدم بالقدر على المصائب لا على المآل.

ونظير ذلك: أن يُسافر شخصٌ فيصَابَ بحادثة، فيلومه لائمٌ ويقول: لماذا سافرت؟ فيقول: أنا ما سافرت لأجل أن يُصيبني هذا الحادث، لكن هذا قضاء الله وقدره. فآدم لم يأكل من الشجرة من أجل أن يخرج من الجنة، بل صارت النتيجة التي لا يعلم بها من قبل أنه خرج من الجنة.

فصار الاحتجاج هنا على المصيبة لا على الفعل؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «أحرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز، وإن أصابك شيءٌ - يعني: بعد الحرص - فلا تقل: لو أني فعلتُ كذا. ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل»^(١)؛ أي: حينئذ لك أن تحتج بالقدر؛ لأنك فعلت ما ينبغي أن تفعل. وهذا الوجه كما يتضح ظاهرٌ في القوة، لاسيما وأن موسى ﷺ أعلم وأبر من أن يصم أباه آدم بعيد تاب منه، وهذه الله واجتبه بعده.

وقد خرج ابن القيم رحمه الله هذا الحديث تخريجاً آخر فقال: إن آدم إنما احتج بالقدر على معصيته بعد أن تاب إلى الله وندم، وليس كاحتجاج المشركين على شركهم الذي أبطله الله؛ لأن احتجاج المشركين على شركهم يريدون منه دفع اللوم عنهم واستمرارهم على شركهم، أما إذا احتج الإنسان بالقدر على معصيته بعد أن تاب ورجع إلى الله، فإن هذا لا بأس به^(٢).

مثاله: رجلٌ فعل معصية ثم تاب وصلحت حاله، فلامه بعض الناس وقال له: كيف تفعل كذا وكذا؟ فقال: هذا شيءٌ أقلت مني بقضاء الله وقدره، وأنا أستغفر الله وأتوب.

فهذا الاحتجاج على ما ذهب إليه ابن القيم هو احتجاجٌ صحيحٌ، واستدل له بحديث علي عليه السلام الذي مرَّ علينا حين جاء النبي ﷺ إلى بيت علي، فوجده نائماً هو وفاطمة، فقال: ألا تصليان؟ فقال: إن أنفسنا بيد الله ﷻ.

ولكن ما ذهب إليه شيخ الإسلام رحمه الله بالنسبة لتخريج الحديث أولى. أما بالنسبة لاحتجاج الإنسان بالقدر بعد فعل المعصية والتوبة منها، فهذا لا بأس به، فلا بأس أن تقول: هذا الشيء قدره الله علي، وغلبتني نفسي والهوى والشيطان، ولكن أستغفر الله وأتوب إليه. فهذا لا بأس به، وكثيراً ما يقع هذا الشيء، والإنسان معذور فيه؛ لأنه لم يحتج بالقدر ليبقى على معصيته، أو ليدفع اللوم عن نفسه.

(١) رواه مسلم (٢٦٦٤).

(٢) انظر: «شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل» لابن القيم رحمه الله (١/١٨).

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥١٦- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُجْمَعُ الْمُؤْمِنُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَقُولُونَ: لَوْ اسْتَشْفَعْنَا إِلَى رَبِّنَا فَيَرْجِيئَنَا مِنْ مَكَانِنَا هَذَا. فَيَأْتُونَ آدَمَ يَقُولُونَ لَهُ: أَنْتَ آدَمُ أَبُو الْبَشَرِ خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ، وَأَسْجَدَ لَكَ الْمَلَائِكَةُ، وَعَلَّمَكَ أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ فَاشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّنَا حَتَّى يَرْجِيئَنَا. يَقُولُ لَهُمْ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، فَيَذْكُرُ لَهُمْ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ»^(١).

هذا طرفٌ من الحديث الطويل الذي فيه ذكرُ مرورِ المؤمنين على موسى، وذكرُ أن الله كلمه، وإلا فهذه الطرق التي ذكرها الآن ليس فيها شاهدٌ للباب.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥١٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ لَيْلَةَ أُسْرِي بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَسْجِدِ الْكَعْبَةِ: أَنَّهُ جَاءَهُ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ قَبْلَ أَنْ يُوْحَى إِلَيْهِ وَهُوَ نَائِمٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَقَالَ أَوْلَهُمْ؟ أَيْهَمْ هُوَ؟ فَقَالَ أَوْسَطُهُمْ: هُوَ خَيْرُهُمْ. فَقَالَ آخِرُهُمْ: خُذُوا خَيْرَهُمْ. فَكَانَتْ تِلْكَ اللَّيْلَةُ فَلَمْ يَرَهُمْ حَتَّى أَتَوْهُ لَيْلَةَ أُخْرَى فِيمَا يَرَى قَلْبُهُ وَتَنَامُ عَيْنُهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ، وَكَذَلِكَ الْأَنْبِيَاءُ تَنَامُ أَعْيُنُهُمْ وَلَا تَنَامُ قُلُوبُهُمْ. فَلَمْ يُكَلِّمُوهُ حَتَّى اخْتَمَلُوهُ فَوَضَعُوهُ عِنْدَ بَيْتِ زَمْزَمَ، فَتَوَلَّاهُ مِنْهُمْ جِبْرِيلُ، فَشَقَّ جِبْرِيلُ مَا بَيْنَ نَحْرِهِ إِلَى لَبَّتِهِ حَتَّى فَرَّغَ مِنْ صَدْرِهِ وَجَوْفِهِ، فَغَسَلَهُ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ بِيَدِهِ حَتَّى أَنْقَى جَوْفَهُ، ثُمَّ أَتَى بِطَبَسٍ مِنْ ذَهَبٍ فِيهِ تَوْرٌ مِنْ ذَهَبٍ تَحْشَوْا إِيَّانَا وَحِكْمَةً، فَحَسَا بِهِ صَدْرُهُ وَلَغَادِيْدُهُ -بِعَنِي عُرُوقِ حَلِيقِهِ- ثُمَّ أَطْبَقَهُ، ثُمَّ عَرَّجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَضَرَبَ بَابًا مِنْ أَبْوَابِهَا، فَتَادَاهُ أَهْلُ السَّمَاءِ: مَنْ هَذَا؟ فَقَالَ: جِبْرِيلُ. قَالُوا: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مَعِيَ مُحَمَّدٌ. قَالَ: وَقَدْ بُعِثَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالُوا: فَمَرْحَبًا بِهِ، وَأَهْلًا. فَيَسْتَبْشِرُ بِهِ أَهْلُ السَّمَاءِ لَا يَعْلَمُ أَهْلُ السَّمَاءِ بِمَا يُرِيدُ اللَّهُ بِهِ فِي الْأَرْضِ حَتَّى يُعْلِمَهُمْ، فَوَجَدَ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا آدَمَ، فَقَالَ لَهُ جِبْرِيلُ: هَذَا أَبُوكَ آدَمُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ. فَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَرَدَّ عَلَيْهِ آدَمُ وَقَالَ: مَرْحَبًا وَأَهْلًا بِابْنِي نَعَمْ الْإِبْنُ أَنْتَ، فَإِذَا هُوَ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِنَهْرَيْنِ يَطْرُدَانِ، فَقَالَ: مَا هَذَانِ النَّهْرَانِ يَا جِبْرِيلُ؟ قَالَ: هَذَا النَّيْلُ وَالْفُرَاتُ غَضْرُوهُمَا. ثُمَّ مَضَى بِهِ فِي السَّمَاءِ فَإِذَا هُوَ بِنَهْرٍ آخَرَ عَلَيْهِ قَصْرٌ مِنْ لَوْلُؤٍ وَزَبَرٍ جَدٍ فَضَرَبَ يَدَهُ فَإِذَا هُوَ مِنْكَ أَذْفَرُ، قَالَ: مَا هَذَا يَا جِبْرِيلُ؟ قَالَ: هَذَا الْكَوْثَرُ الَّذِي خَبَأَ لَكَ رَبُّكَ. ثُمَّ عَرَّجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ، فَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ لَهُ مِثْلَ مَا قَالَتْ لَهُ الْأُولَى: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ. قَالُوا: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ ﷺ. قَالُوا: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالُوا: مَرْحَبًا بِهِ وَأَهْلًا. ثُمَّ عَرَّجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ، وَقَالُوا لَهُ مِثْلَ مَا قَالَتْ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ، ثُمَّ عَرَّجَ بِهِ إِلَى الرَّابِعَةِ،

فَقَالُوا لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ عَرَجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ الْخَامِسَةِ، فَقَالُوا مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ عَرَجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ السَّادِسَةِ، فَقَالُوا لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ عَرَجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، فَقَالُوا لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ كُلِّ سَمَاءٍ فِيهَا أَنْبِيَاءٌ قَدْ سَاءَ لَهُمْ فَأَوْعَيْتُ مِنْهُمْ إِدْرِيسَ فِي الثَّانِيَةِ، وَهَارُونَ فِي الرَّابِعَةِ، وَآخِرَ فِي الْخَامِسَةِ لَمْ أَحْفَظْ اسْمَهُ، وَإِبْرَاهِيمَ فِي السَّادِسَةِ، وَمُوسَى فِي السَّابِعَةِ بِتَفْضِيلِ كَلَامِ اللَّهِ، فَقَالَ مُوسَى: رَبِّ لَمْ أَظُنْ أَنْ يُرْفَعَ عَلَيَّ أَحَدٌ، ثُمَّ عَلَا بِهِ فَوْقَ ذَلِكَ بِيَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ حَتَّى جَاءَ سِدَّةُ الْمُتَهَيِّ وَدَنَا لِلْجَبَّارِ رَبِّ الْعِزَّةِ فَتَدَلَّى حَتَّى كَانَ مِنْهُ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى، فَأَوْحَى اللَّهُ فِيهَا أَوْحَى إِلَيْهِ: خَمْسِينَ صَلَاةً عَلَى أَمْتِكَ كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ. ثُمَّ هَبَطَ حَتَّى بَلَغَ مُوسَى، فَاحْتَبَسَهُ مُوسَى فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ مَذَا عَهْدُ إِلَيْكَ رَبِّكَ؟ قَالَ: عَهْدُ إِلَيَّ خَمْسِينَ صَلَاةً كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ. قَالَ: إِنْ أَمْتِكَ لَا تَسْتَطِيعُ ذَلِكَ فَارْجِعْ فَلْيُخَفِّفْ عَنْكَ رَبِّكَ وَعَنْهُمْ. فَانْتَفَتِ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى جِبْرِيلَ كَأَنَّهُ يَسْتَشِيرُهُ فِي ذَلِكَ فَأَشَارَ إِلَيْهِ جِبْرِيلُ أَنْ نَعَمْ إِنْ شِئْتَ. فَعَلَا بِهِ إِلَى الْجَبَّارِ فَقَالَ وَهُوَ مَكَانَهُ: يَا رَبِّ خَفِّفْ عَنَّا فَإِنَّ أَمْتِي لَا تَسْتَطِيعُ هَذَا. فَوَضَعَ عَنْهُ عَشْرَ صَلَوَاتٍ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مُوسَى فَاحْتَبَسَهُ فَلَمْ يَزَلْ يُرَدِّدُهُ مُوسَى إِلَى رَبِّهِ حَتَّى صَارَتْ إِلَى خَمْسِ صَلَوَاتٍ، ثُمَّ احْتَبَسَهُ مُوسَى عِنْدَ الْخَمْسِ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ وَاللَّهِ لَقَدْ رَاوَدْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ قَوْمِي عَلَى أَنْتَنِي مِنْ هَذَا فَضَعُفُوا فَتَرَكُوهُ، فَأَمْتِكَ أَضَعَفُ أَجْسَادًا وَقُلُوبًا وَأَبْدَانًا وَأَبْصَارًا وَأَسْمَاعًا فَارْجِعْ فَلْيُخَفِّفْ عَنْكَ رَبِّكَ. كُلُّ ذَلِكَ يَلْتَفِتُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى جِبْرِيلَ لِيُشِيرَ عَلَيْهِ، وَلَا يَكْرَهُ ذَلِكَ جِبْرِيلُ فَرَفَعَهُ عِنْدَ الْخَامِسَةِ فَقَالَ: يَا رَبِّ إِنْ أَمْتِي ضَعُفَاءُ أَجْسَادُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ وَأَسْمَاعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ وَأَبْدَانُهُمْ فَخَفِّفْ عَنَّا. فَقَالَ الْجَبَّارُ: يَا مُحَمَّدُ. قَالَ: لَيْسَكَ وَسَعْدُكَ. قَالَ: إِنَّهُ لَا يُبَدِّلُ الْقَوْلَ لَدَيَّ، كَمَا فَرَضْتَهُ عَلَيْكَ فِي أُمِّ الْكِتَابِ، قَالَ: فَكُلُّ حَسَنَةٍ بَعَشْرٍ أَمْثَالِهَا فِيهِ خَمْسُونَ فِي أُمِّ الْكِتَابِ وَهِيَ خَمْسٌ عَلَيْكَ. فَارْجِعْ إِلَى مُوسَى فَقَالَ: كَيْفَ فَعَلْتُ؟ فَقَالَ: خَفِّفْ عَنَّا أَعْطَانَا بِكُلِّ حَسَنَةٍ عَشْرَ أَمْثَالِهَا. قَالَ مُوسَى: قَدْ وَاللَّهِ رَاوَدْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ فَتَرَكُوهُ، ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَلْيُخَفِّفْ عَنْكَ أَيْضًا. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا مُوسَى قَدْ وَاللَّهِ اسْتَحْيَيْتُ مِنْ رَبِّي بِمَا اخْتَلَفْتُ إِلَيْهِ. قَالَ: فَاهْبِطْ بِاسْمِ اللَّهِ. قَالَ: وَاسْتَيْقِظَ وَهُوَ فِي مَسْجِدِ الْحَرَامِ^(١).

❦ قوله: «أسري برسول الله ﷺ من مسجد الكعبة» قد اشتهر عند الناس أن الرسول ﷺ أُسْرِيَ به من بيت أم هانئ، والصواب أنه أُسْرِيَ به من المسجد الحرام نفسه، فإنه كان نائمًا في الحجر، وأُسْرِيَ به من هناك.

وقد جمع بينهما بعض العلماء فقال: إنه كان نائمًا في بيت أم هانئ فأوقظ ثم قام فنام في المسجد، فكان ابتداء الإسراء من بيت أم هانئ ولكن حقيقته كانت من المسجد الحرام.

❦ وفي قوله: «مسجد الكعبة»: دليل أن مسجد الكعبة هو نفس المسجد الذي هو موضع الصلاة، وعلى هذا فيكون التفضيل الوارد في أن الصلاة في مسجد النبي ﷺ خير من ألف صلاة فيما

سواه إلا المسجد الحرام كما في الصحيحين^(١)، وفي لفظ مسلم من حديث ميمونة قال: «إلا مسجد الكعبة»^(٢)، فدلَّ على أن المراد بالمسجد الحرام هو موضع الصلاة في المكان الذي فيه الكعبة، وليس المراد جميع الحرم، حتى نقول: إن التضعيف يكون في جميع مكة، بل نقول: إن التضعيف يكون في المسجد الذي فيه الكعبة فقط، فلا تُشدُّ الرحال مثلاً إلى مسجد في العزيزية، أو مسجد في الأبطح، أو ما أشبه ذلك.

والشاهد من هذا الحديث: هذا الكلام من الله ﷻ في ليلة المعراج.

والمعراج والإسراء ثابتان بالقرآن الكريم.
قال الله تعالى في الإسراء: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ، لَيْلًا مِنْكَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [البقرة: ١٨]. وقال في المعراج: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝ مَاضٍ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝ وَمَا يَبْطِئُ عَنِ الْمَوْتِ ۝﴾ إلى أن قال: ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَىٰ ۝﴾ [البقرة: ١٨]. وهما على القول الراجح كانا في ليلة واحدة.

والعروج كان بجسده وروحِه، وليس بروحه فقط، وهو حقيقة، وصاحبه جبريل وكان يضعده به إلى السماء الدنيا، ثم الثانية، ثم الثالثة، ثم الرابعة، حتى وصل به إلى السماء السابعة. وفي هذا الحديث: أن موسى في السابعة، وإبراهيم في السادسة وهو غلط، فإن إبراهيم في السابعة، وموسى في السادسة، وهارون في الخامسة، وإدريس في الرابعة، وهنا ذكر أن إدريس في الثانية وهو غلط أيضاً.

وهذا السياق الذي ذكره البخاري رحمه الله هنا فيه شيء يحتاج إلى تحليل ونظر.
والإسراء والمعراج لا يعلم متى كان، وأما ما اشتهر عند الناس أنه ليلة السابع والعشرين فلا أصل له، وأقرب ما قيل في ذلك: أنه كان في ربيع الأول قبل الهجرة بنحو ثلاث سنوات، وقد صلى النبي ﷺ هذه الثلاث سنوات الرباعية ركعتين، ولما هاجر إلى المدينة زيد في صلاة الحضر، وأقرت صلاة السفر على الفريضة الأولى.

والمعراج من خصائص النبي ﷺ، فلم يُعْرَجَ بأحد من الأنبياء قبله.
وقوله: «ودنا الجبار فتنلى»، الصحيح أن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ۝﴾ [البقرة: ١٨]. أنه جبريل؛ لأن الله قال: ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ ۝ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ ۝ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ ۝ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ۝ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝ فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ ۝﴾ [البقرة: ١٠-١٤]. أي: أوحى جبريل لعبد الله ما أوحى، إلى أن قال: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۝ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ ۝﴾ [البقرة: ١٣-١٤]. وهذا جبريل وقد رآه الرسول ﷺ مرتين: مرة في الأرض في غار حراء، ومرة في السماء عند سدره المنتهى، وهذا هو الصواب في هذا اللفظ من الحديث.

(١) رواه البخاري (١١٩٠)، ومسلم (١٣٩٤).

(٢) رواه مسلم (١٣٩٦).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

ومجموع ما خالف في رواية شريك غيره من المشهورين عشرة أشياء بل تزيد على ذلك:
الأول: أمكنة الأنبياء عليهم الصلوات والسلام في السموات، وقد أفصح بأنه لم يضبط منازلهم،
وقد وافقه الزهري في بعض ما ذكر كما سبق في أول كتاب الصلاة.
[الذي أخطأ فيه هو ذكر إبراهيم وموسى، فإنه زعم أن موسى في السابعة، وإبراهيم في السادسة، والأمير
بالعكس].

الثاني: كون المعراج قبل البعثة. وقد سبق الجواب عن ذلك، وأجاب بعضهم عن قوله: قبل أن
يوحى بأن القبلية هنا في أمر مخصوص وليست مطلقة، واحتمل أن يكون المعنى قبل أن يوحى إليه
في شأن الإسراء والمعراج مثلاً؛ أي: أن ذلك قد وقع بغتة قبل أن يُنذَر به، ويُؤَيِّدُه قوله في حديث
الزهري: «فَرَجَ سَقْفُ بَيْتِي».

[هذه تسقط ما دام فيه احتمال أن المراد بقوله: قبل أن يوحى إليه بشأن المعراج، وليس المراد
قبل أن يوحى إليه بالرسالة، فإذا وجد احتمال بطل الاعتراض].
الثالث: كونه مناماً وقد سبق الجواب عنه أيضاً بما فيه غنية.

الرابع: مخالفته في محل سدرۃ المنتهى، وأنها فوق السماء السابعة لما لا يعلمه إلا الله،
والمشهور أنها في السابعة أو السادسة كما تقدّم.
[والصحيح: أنها في السابعة؛ لأن اسمها يدل على ذلك: سدرۃ المنتهى. ولا انتهاء قبل السماء السادسة]^(١).

والخامس: مخالفته في النهرين وهما النيل والفرات وأن عنصرهما في السماء الدنيا، والمشهور
في غير روايته أنها في السماء السابعة، وأنها من تحت سدرۃ المنتهى.

[وهذا يُمكنُ الإجابة عنه بأنها يَمُرُّان في السماء الدنيا، لكن نظراً لكثرة ما يُعْتَرَضُ على سياق
شريك، لا ينبغي أن نُؤَوَّلَ هذا التأويل البعيد، أو المستكره في نظر المحدثين، بل نقول: هذا من جملة
الأوهام التي عُدَّت عليه في هذا السياق، وإلا فمن الممكن أن يُقال: إن أصلهما في سدرۃ المنتهى،
ويَمُرُّان بالسماء الدنيا من أجل نزولهما إلى الأرض، وحيث لا يكون فيه وهم، لكنني أقول: إن هذا
يُضَعِّفُه كثرة الأوهام في سياقه، ونقول: هذا من جملة الأوهام]^(٢).

السادس: شق الصدر عند الإسراء، وقد وافقته رواية غيره كما بيئت ذلك في شرح رواية قتادة
عن أنس بن مالك بن صَعْصَعَة، وقد أشرت إليه أيضاً هنا.
السابع: ذكر نهر الكوثر في السماء الدنيا، والمشهور في الحديث أنه في الجنة كما تقدّم التنبيه عليه.

(١) ما بين معقوفين من كلام الشيخ العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) ما بين معقوفين من كلام الشيخ العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ.

[هذا نقول فيه مثل ما قلنا في النيل والفرات؛ أي: لعل أصله في الجنة وينزل إلى الأرض ماراً بالسماء الدنيا؛ ليصب في الحوض، لكن لا شك أن الصواب أنه في الجنة].
الثامن: نسبة الدنو والتدلي إلى الله ﷻ، والمشهور في الحديث أنه جبريل كما تقدم التنبيه عليه.

[هذا صحيح الذي دنا فتدلى هو جبريل عليه السلام].

التاسع: تصريحه بأن امتناعه ﷺ من الرجوع إلى سؤال ربه التخفيف كان عند الخامسة، ومقتضى رواية ثابت عن أنس أنه كان بعد التاسعة.

العاشر: قوله: «فعلا به الجبار فقال وهو مكانه» وقد تقدم ما فيه.
وقال في موضع آخر:

قوله: «ودنا الجبار رب العزة حتى كان قاب قوسين أو أدنى». في رواية ميمونة المذكورة: «فدنا ربك ﷻ فكان قاب قوسين أو أدنى». قال الخطابي ليس في هذا الكتاب -يعني: صحيح البخاري- حديث أشنع ظاهراً ولا أشنع مذاقاً من هذا الفصل، فإنه يقتضي تحديد المسافة بين أحد المذكورين وبين الآخر، وتمييز مكان كل واحد منهما، هذا إلى ما في التدلي من التشبيه والتمثيل له بالشيء الذي تعلّق من فوق إلى أسفل، قال: فمن لم يبلغه من هذا الحديث إلا هذا القدر مقطوعاً أو غيره، ولم يعتز به بأول القصة وآخرها اشتبه عليه وجهه ومعناه، وكان قصاره ما رد الحديث من أجله، وأما الوقوع في التشبيه وهما خطتان مرغوب عنهما.

وأما من اعتبر أول الحديث بآخره فإنه يزول عنه الإشكال، فإنه مصرح فيها بأنه كان رؤياً؛ لقوله في أوله: «وهو نائم» وفي آخره: «استيقظ». وبعض الرؤيا مثل يضرب ليتأوّل على الوجه الذي يجب أن يضرب إليه معنى التعبير في مثله، وبعض الرؤيا لا يحتاج إلى ذلك بل تأتي كالمشاهدة.

قلت: وهو كما قال، ولا التفات إلى من تعقب كلامه بقوله في الحديث: أن رؤيا الأنبياء وحي، فلا يحتاج إلى تعبير؛ لأنه كلام من لم يمعن النظر في هذا المحل، فقد تقدم في «كتاب التعبير»: أن بعض مرأى الأنبياء يقبل التعبير، وتقدم من أمثلة ذلك: قول الصحابة له ﷺ في رؤية القميص: فما أولته يا رسول الله؟ قال: الدين، وفي رؤية اللين. قال: العلم. إلى غير ذلك.
لكن جزم الخطابي بأنه كان في المنام متعقب بما تقدم تقريره قبل.

ثم قال الخطابي مشيراً إلى رفع الحديث من أصله بأن القصة بطولها إنما هي حكاية يحكيها أنس من تلقاء نفسه لم يعزها إلى النبي ﷺ، ولا نقلها عنه، ولا أضافها إلى قوله، فحاصل الأمر في النقل أنها من جهة الراوي، إما من أنس وإما من شريك، فإنه كثير التفرد بمناكير الألفاظ التي لا يتابعه عليها سائر الرواة. انتهى

وما نفاه من أن أنسا لم يسند هذه القصة إلى النبي ﷺ لا تأثير له، فأدنى أمره فيها أن يكون مرسل صحابي، فإما أن يكون تلقاها عن النبي ﷺ، أو من صحابي تلقاها عنه، ومثل ما اشتملت عليه لا يقال بالرأي فيكون له حكم الرفع، ولو كان لما ذكره تأثير لم يحتمل حديث أحد روى مثل ذلك على الرفع أصلاً، وهو خلاف عمل المحدثين

قاطبة، فالتعليل بذلك مردودٌ.

ثم قَالَ الخطابي: إن الذي وقع في هذه الرواية من نسبة التدلي للجبار عليه السلام مخالفٌ لعامة السلف والعلماء وأهل التفسير من تقدم منهم ومن تأخر، قَالَ: والذي قيل فيه ثلاثة أقوال: أحدها: أنه دنا جبريل من محمد ﷺ فتدلى؛ أي: تقرب منه.

وقيل: هو على التقديم والتأخير؛ أي: تدلى فلاناً لأن التدلي بسبب الدنو.

الثاني: تدلى له جبريل بعد الانتصاب والارتفاع حتى رآه متدلياً كما رآه مرتفعاً، وذلك من آيات الله، حيث أقدره على أن يتدلى في الهواء من غير اعتماد على شيء، ولا تمسك بشيء.

الثالث: دنا جبريل فتدلى محمد ﷺ ساجداً لربه تعالى شكراً على ما أعطاه.

قَالَ وقد روي هذا الحديث من أنسٍ بغير طريق شريك فلم يُذكر فيه هذه الألفاظ الشنيعة، وذلك مما يقوي الظن أنها صادرة من جهة شريك. انتهى

وقد أخرج الأموي في مغازيه ومن طريقه البيهقي عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة، عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ (١٣) الأنعام: ١٣. قَالَ: دنا منه ربه. وهذا سند حسن وهو شاهد قوي لرواية شريك.

ثم قَالَ الخطابي: وفي هذا الحديث لفظة أخرى تفرد بها شريك أيضاً لم يذكرها غيره وهي قوله: «فَعَلَا بِهِ» يعني: جبريل إلى الجبار تعالى فقال وهو مكانه: يارب خفف عنا. وقال: والمكان لا يُضاف إلى الله تعالى، وإنما هو مكان النبي ﷺ في مقامه الأول الذي قام فيه قبل هبوطه. انتهى

وهذا الأخير متعين وليس في السياق تصريح بإضافة المكان إلى الله تعالى.

وأما ما جزم به من مخالفة السلف والخلف لرواية شريك عن أنس في التدلي ففيه نظر، فقد ذكرت من وافقه، وقد نقل القرطبي عن ابن عباس أنه قَالَ: دنا الله ﷻ. قَالَ: والمعنى: دنا أمره وحكمه.

[قوله: دنا أمره وحكمه. غير صحيح؛ لأنه لو صحَّ أن المراد بقوله: ﴿دَنَا فَتَدَلَّى﴾ هو الرب ﷻ لم يصحَّ أن نقول: دنا أمره وحكمه؛ لأن هذا تحريف للكلم عن مواضعه، لكن نقول في الأصل: إن الصواب أن الداني والمتدلي هو جبريل] ^(١).

وأصل التدلي النزول إلى الشيء حتى يقرب منه. قَالَ: وقيل: تدلى الرفرف لمحمد ﷺ حتى جلس عليه، ثم دنا محمد من ربه. انتهى

وقد تقدم في تفسير سورة النجم ما ورد من الأحاديث في أن المراد بقوله: ﴿رَآهُ﴾ أن النبي ﷺ رأى جبريل، له ستائة جناح ومضى بسط القول في ذلك هناك، ونقل البيهقي نحو ذلك عن أبي هريرة، قَالَ: فاتفقت روايات هؤلاء على ذلك. ويعكر عليه قوله بعد ذلك: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾

(١) ما بين معقوفين من كلام الشيخ العلامة ابن عثيمين رحمته الله.

﴿١٠﴾. ثم نقل عن الحسن أن الضمير في عبده لجبريل، والتقدير: فأوحى الله إلى جبريل.

وعن القراء: التقدير فأوحى جبريل إلى عبد الله مُحَمَّدٍ ما أوحى.

وقد أزال العلماء إشكاله، فقال القاضي عياض في «الشفاء»: إضافة الدنو والقرب إلى الله تعالى أو من الله، ليس دنو مكان، ولا قرب زمان، وإنما هو بالنسبة إلى النبي ﷺ إبانة لعظيم منزلته، وشريف رتبته، وبالنسبة إلى الله ﷻ تأنيس لنبيّه وإكرام له. ويتأول فيه ما قالوه في حديث: «ينزل ربنا إلى السماء». وكذا في حديث: «من تقرب مني شبراً تقربت منه ذراعاً».

وقال غيره: الدنو مجاز عن القرب المعنوي.

[هذا أيضاً خطأ، فإن المراد بتزوله ﷻ نزوله حقيقة إلى السماء الدنيا، وكذلك تقربه إلى عبده حقيقة^(١)].

لإظهار عظيم منزلته عند ربه تعالى، والتدلي: طلبُ زيادة القرب، وقاب قوسين بالنسبة إلى النبي ﷺ عبارة عن لطف المحل، وإيضاح المعرفة، وبالنسبة إلى الله إجابة سؤاله ورفع درجته.

وقال عبد الحق في «الجمع بين الصحيحين»: زاد فيه -يعني: شريكاً- زيادةً مجهولةً وأتى فيه بالفاظ غير معروفة وقد روى الأسراء جماعة من الحفاظ، فلم يأت أحدٌ منهم بما أتى به شريك، وشريك ليس بالحافظ، وسبق إلى ذلك أبو محمد ابن حزم فيما حكاه الحافظ أبو الفضل ابن طاهر في جزء جمعه سماه: «الانتصار لأيام الأمصار» فنقل فيه عن الحميدي عن ابن حزم قال: لم نجد للبخاري ومسلم في كتابيهما شيئاً لا يَحْتَمِلُ مخرجاً إلا حديثين، ثم غلبه في تخريجهم الوهم، مع إتقانها وصحة معرفتهما، فذكر هذا الحديث، وقال: فيه ألفاظٌ معجمة، والألف من شريك، من ذلك قوله: قبل أن يوحى إليه، وأنه حينئذٍ فرض عليه الصلاة، قال: وهذا لا خلاف بين أحد من أهل العلم إنما كان قبل الهجرة بسنةٍ وبعد أن أوحى إليه بنحو اثنتي عشرة سنة.

[قوله: أنه كان قبل الهجرة بسنة. ليس بصحيح، فالمؤرخون بعضهم قال: قبل الهجرة بخمس سنوات، وبعضهم قال: بثلاث وبعضهم قال: بسنة.

ثم قوله: «إن الجبار دنا فتدلى حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى». وعائشة رضي الله عنها تقول: إن الذي دنا فتدلى جبريل.. انتهى. وقد تقدم الجواب عن ذلك.

وقال أبو الفضل ابن طاهر: تعليل الحديث بتفرد شريك، ودعوى ابن حزم أن الألف منه شيء لم يسبق إليه فإن شريكاً قبله أئمة الجرح والتعديل، ووثقوه، ورووا عنه، وأدخلوا حديثه في تصانيفهم، واحتجوا به، وروى عبد الله بن أحمد الدوري، وعثمان الدارمي، وعباس الدوري، عن يحيى بن معين أنه قال: لا بأس به. وقال ابن عدي: مشهور من أهل المدينة، حدث عنه مالك وغيره من الثقات، وحديثه إذا روى عنه ثقة لا بأس به، إلا أن يزوي عنه ضعيف، قال ابن طاهر: وحديثه هذا

(١) ما بين معقوفين من كلام الشيخ العلامة ابن عثيمين رحمه الله.

رواه عنه ثقةٌ وهو سليمان بن بلال، قَالَ: وعلى تقدير تسليم تفرده: «قَبْلَ أَنْ يُوحَى إِلَيْهِ». لا يَقْتَضِي طَرَحَ حَدِيثِهِ، فوَهُمُ الثَّقَةُ فِي مَوْضِعٍ مِنْ حَدِيثٍ لَا يُسْقِطُ جَمِيعَ الْحَدِيثِ، وَلَا سِيَّامًا إِذَا كَانَ الْوَهُمُ لَا يَسْتَلْزِمُ ارْتِكَابَ مُحْظُورٍ، وَلَوْ تَرَكَ حَدِيثٌ مِنْ وَهْمٍ فِي تَارِيخٍ لَتَرَكَ حَدِيثَ جَمَاعَةٍ مِنْ أُمَّةٍ الْمُسْلِمِينَ، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ: بَعْدَ أَنْ أُوحِيَ إِلَيْهِ. فَقَالَ: قَبْلَ أَنْ يُوحَى إِلَيْهِ. انْتَهَى

وقد سَبَقَ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَى مَا فِي رِوَايَةِ شَرِيكَ مِنَ الْمَخَالَفَةِ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ فَإِنَّهُ قَالَ بَعْدَ أَنْ سَاقَ سَنَدَهُ وَبَعْضَ الْمَتَنِ: ثُمَّ قَالَ فَقَدَّمَ وَأَخَّرَ، وَزَادَ وَنَقَصَ.

وَسَبَقَ ابْنُ حَزْمٍ أَيْضًا إِلَى الْكَلَامِ فِي شَرِيكَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ كَمَا قَدِمْتُ. وَقَالَ فِيهِ النَّسَائِيُّ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ ابْنُ الْجَارُودِ: لَيْسَ بِالْقَوِيٍّ. وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ: لَا يُحَدِّثُ عَنْهُ. نَعَمْ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو دَاوُدَ: ثَقَّةٌ. فَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، فَإِذَا تَفَرَّدَ عُدَّ مَا يَتَّفِقُ بِهِ شَاذًا، وَكَذَا مُنْكَرًا عَلَى رَأْيٍ مَنْ يَقُولُ: الْمُنْكَرُ وَالشَّاذُّ شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَالْأَوَّلَى الْإِتِمَارُ وَرُودُ الْمَوَاضِعِ الَّتِي خَالَفَ فِيهَا عَنْدَهُ، وَالْجَوَابُ عَنْهَا إِمَّا بِدَفْعِ تَفَرُّدِهِ، وَإِمَّا بِتَأْوِيلِهِ عَلَى وَفَاقِ الْجَمَاعَةِ.

ثُمَّ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ مُسْتَكْمَلًا بَيَانًا مَا خَالَفَ فِيهِ شَرِيكَ:

الْحَادِي عَشَرَ: رَجُوعُهُ بَعْدَ الْخَمْسِ، وَالْمَشْهُورُ فِي الْأَحَادِيثِ أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَرَهُ بِالرَّجُوعِ بَعْدَ أَنْ انْتَهَى التَّخْفِيفُ إِلَى الْخَمْسِ، فَامْتَنَعَ كَمَا سَأَبَيْنُ.

الثَّانِي عَشَرَ: زِيَادَةُ ذِكْرِ التَّوَرِّ فِي الطَّسْتِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا فِيهِ.

فَهَذِهِ أَكْثَرُ مِنْ عَشْرَةِ مَوَاضِعَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ لَمْ أَرَهَا مَجْمُوعَةً فِي كَلَامِ أَحَدٍ مِمَّنْ تَقَدَّمَ، وَقَدْ بَيَّنْتُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ إِشْكَالًا مِنْ اسْتَشْكَلَهُ وَالْجَوَابُ عَنْهُ إِنْ أَمَكُنْ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وَقَدْ جَزَمَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي الْهَدْيِ بِأَنَّهُ فِي رِوَايَةِ شَرِيكَ عَشْرَةُ أَوْهَامٍ لَكِنْ عَدَّ مَخَالَفَتَهُ لِمَحَالِّ الْأَنْبِيَاءِ أَرْبَعَةً مِنْهَا، وَأَنَا جَعَلْتُهَا وَاحِدَةً فَعَلَى طَرِيقَتِي تَزِيدُ الْعِدَّةُ ثَلَاثَةً، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ. اهـ

نَقُولُ: إِنْ مَا خَالَفَ شَرِيكَ غَيْرَهُ فِيهِ يَنْقَسِمُ إِلَى قَسَمَيْنِ:

الْقَسَمُ الْأَوَّلُ: مَا يُمَكِّنُ تَخْرِيجَهُ عَلَى وَجْهِ يُوَافِقُ الْآخَرِينَ.

وَالثَّانِي: مَا لَا يُمَكِّنُ، فَيَقَالُ: إِنْ شَرِيكَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَحْفَظْ، وَيُؤْخَذُ بِمَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ. هَذِهِ هِيَ الْقَاعِلَةُ.

وَقَوْلُهُ: «لَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدِيَّ» هَذَا فِي غَيْرِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي يُمَكِّنُ أَنْ تُنْسَخَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُزَكِّي قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٠١].

أَمَّا الْأَحْكَامُ الْجَزَائِيَّةُ الَّتِي وَعَدَهَا اللَّهُ ﷻ، فَإِنَّهَا لَا تَبْدَلُ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ (ق): ﴿مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلَ لَدِيَّ وَمَا أَنَا بِظَلِيمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٩].

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٨- بَابُ كَلَامِ الرَّبِّ مَعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ.

٧٥١٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ

يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ. فَيَقُولُونَ: لَيْسَكَ رَبَّنَا وَسَعْدُكَ، وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ. فَيَقُولُ: هَلْ رَضِيتُمْ؟ فَيَقُولُونَ: وَمَا لَنَا لَا نَرْضَى يَا رَبُّ وَقَدْ أَعْطَيْتَنَا مَا لَمْ تُعْطِ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ؟ فَيَقُولُ: أَلَا أُعْطِيكُمْ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ؟ فَيَقُولُونَ: يَا رَبُّ وَأَيُّ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ؟ فَيَقُولُ: أَحِلُّ عَلَيْكُمْ رِضْوَانِي فَلَا أَسْخَطُ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ أَبَدًا»^(١).

هذا الحديث فيه: إثبات كلام الرب ﷻ مع أهل الجنة، وإثبات الرضا لله، وانتفاء السخط على أهل الجنة.

أما كلام الله فقد سبق الكلام فيه.

وأما الرضا، فهو من الصفات الفعلية؛ لأنه يتعلّق بمشيئته سبحانه، وقد قلنا: إن كلّ صفة ذات سبب، فهي فعلية؛ لأنها مقرونة بسبب، والسبب حادث، فكلّ صفة من صفات الله مقرونة بفعل له سبب، فهي فعلية.

أما الرضا: فهل هو الإثابة والإعطاء، أو هو شيء آخر؟

نقول: هو شيء آخر، ولا يُحرّفه إلى الإثابة أو الإعطاء إلا من لا يُشَيِّتُونَ الصفات الفعلية لله ﷻ، ويحوّلون الصفة الفعلية إلى القدرة، أو الإرادة، أو المفعول.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥١٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ، حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، حَدَّثَنَا هَلَالٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ

النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَوْمًا يُحَدِّثُ وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ: «أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ اسْتَأْذَنَ رَبَّهُ فِي الزَّرْعِ، فَقَالَ لَهُ: أَوَ لَسْتَ فِيمَا شِئْتَ؟ قَالَ: بَلَى، وَلَكِنِّي أَحِبُّ أَنْ أَزْرَعَ، فَاسْرِعْ وَبَذَرْ، فَبَادَرَ الطَّرْفَ نَبَاتُهُ، وَاسْتَوَاؤُهُ، وَاسْتِخْصَادُهُ، وَتَكْوِيرُهُ أَمْثَالَ الْجِبَالِ، فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: دُونَكَ يَا ابْنَ آدَمَ، فَإِنَّهُ لَا يُشْبِعُكَ شَيْءٌ». فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَا تَجِدْ هَذَا إِلَّا قُرَشِيًّا أَوْ أَنْصَارِيًّا، فَإِنَّهُمْ أَصْحَابُ زَرْعٍ، فَأَمَّا نَحْنُ فَلَسْنَا بِأَصْحَابِ زَرْعٍ، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قوله: «فَبَادَرَ الطَّرْفَ نَبَاتُهُ». يَعْنِي: يَنْبُتُ بِسُرْعَةٍ وَيَسْتَوِي بِسُرْعَةٍ، وَيَسْتَحْصِدُ بِسُرْعَةٍ، وَيُكَوِّرُ

بِسُرْعَةٍ، فَيَحْصِلُ مَا فِي نَفْسِ هَذَا الزَّارِعِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ﴾. وَإِنْ كَانَ هَذَا الزَّرْعُ لَيْسَ كَزَرْعِ الدُّنْيَا يَبْقَى سِتَّةَ أَشْهُرٍ أَوْ نَحْوَهُ.

وَكُنْتُ أَتَوَقَّعُ أَنَّ هَذَا الْأَعْرَابِيَّ يَقُولُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: وَهَلْ فِي الْجَنَّةِ مِنْ إِبِلٍ؟ وَأُظَنُّ أَنَّهُ قَدْ وَرَدَ أَنَّ فِيهَا

نَوْقًا مِنَ الذَّهَبِ، لَكِنِّي لَا أَذْكُرُهُ جِدًّا.
ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٩- بَابُ ذِكْرِ اللَّهِ بِالْأَمْرِ، وَذِكْرِ الْعِبَادِ بِالْدَّعَاءِ وَالتَّضَرُّعِ وَالرَّسَالَةِ وَالْإِبْلَاحِ.
لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٢]. ﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَتَقَوْمِ إِن كَانَ كِبَرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذِكْرِي بِمَا نَيْتُ اللَّهُ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تُنْظِرُونِ ﴿٧٦﴾ فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجَرٍ إِنْ أَجَرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿٧٧﴾﴾ [البقرة: ٧٦-٧٧]. غُمَّةٌ: هَمٌّ وَضِيقٌ. قَالَ مُجَاهِدٌ: اقْضُوا إِلَيَّ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ، يُقَالُ: افْرُقْ اقْضِ. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ: إِنْسَانٌ يَأْتِيهِ فَيَسْتَمِعُ مَا يَقُولُ. وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ فَهُوَ آمِنٌ حَتَّى يَأْتِيَهُ فَيَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ، وَحَتَّى يَبْلُغَ مَا مَنَّهُ حَيْثُ جَاءَهُ النَّبِيُّ الْعَظِيمُ: الْقُرْآنُ: صَوَابًا حَقًّا فِي الدُّنْيَا وَعَمَلًا بِهِ.

قوله: «بَابُ ذِكْرِ اللَّهِ بِالْأَمْرِ، وَذِكْرِ الْعِبَادِ بِالْدَّعَاءِ وَالتَّضَرُّعِ وَالرَّسَالَةِ وَالْإِبْلَاحِ»؛ يَعْنِي: أَنَّ اللَّهَ ﷻ يَكُونُ كَلَامُهُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ كَلَامَهُ بِنَفْسِهِ، وَأَمَّا الْعِبَادُ فَلَهُمُ الدَّعَاءُ، وَالتَّضَرُّعُ، وَالرَّسَالَةُ، وَالْإِبْلَاحُ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٦]؛ أَي: كَلَامَ اللَّهِ الْمُبْلَغُ مِنْ قَبْلِ التَّالِيِ وَلَيْسَ كَلَامَ اللَّهِ الَّذِي هُوَ فَوْقَ الْعَرْشِ ﷻ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَأَشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ [البقرة: ١٧٧]. وَقَدْ حَذَفَ الْمُؤَلِّفُ آخِرَ الْآيَةِ مَعَ أَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَذْكُرَهَا؛ لِأَنَّ الشُّكْرَ لِلَّهِ هُوَ الْعِبَادَةُ.

وقوله: «اذكروني أذكركم». هذا شرطٌ وجوابٌ. «فاذكروني» أمرٌ جوابه: «أذكركم». وهذا التركيبُ عند علماء النحو فيه قولان:

الأول: أن «أذكركم» جوابُ الأمرِ.
والثاني: أن «أذكركم» جوابٌ لشرطٍ مقدّر، تقديره: فاذكروني إن تذكروني أذكركم.
ولكنَّ القولَ الأولَ أصحُّ؛ لأنه: إِذَا دَارَ الْكَلَامُ بَيْنَ التَّقْدِيرِ وَعَدَمِهِ، فَالْأَوَّلَى عَدَمُ التَّقْدِيرِ، وَالْكَلامُ هُنَا يَسْتَقِيمُ بِلا تَقْدِيرٍ.

وقوله: «اذكروني» أي: بأيِّ شيءٍ سواء بنفوسكم، أو بالستِّكم، أو بجوارحكم، قَالَ تَعَالَى فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ: «مَنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتَهُ فِي نَفْسِي، وَمَنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَأٍ ذَكَرْتَهُ فِي مَلَأٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ». إِذَا فَكَّرْتُمْ تَظَلُّ سَاعَةً مِنَ اللَّيْلِ أَوْ النَّهَارِ تَتَأَمَّلُ وَتَتَفَكَّرُ فِي الرَّبِّ ﷻ، وَفِي أَسْمَائِهِ، وَصِفَاتِهِ، وَفِي آيَاتِهِ الْكُونِيَّةِ وَالشَّرْعِيَّةِ فَإِنَّ هَذَا يُعْتَبَرُ ذِكْرًا.

وَكُونُكَ تَنْطِقُ بِلسَانِكَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ فَهَذَا ذِكْرٌ.
وَكُونُكَ تُثْنِي عَلَى اللَّهِ ﷻ بِنِعْمَةٍ عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنَ النَّاسِ، فَهَذَا أَيْضًا ذِكْرٌ.
وَكُونُكَ تَقُومُ بِطَاعَتِهِ بِالْجَوَارِحِ بِالرُّكُوعِ، وَالسُّجُودِ، وَالْقِيَامِ، وَالْقُعُودِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَهَذَا أَيْضًا ذِكْرٌ.

فَاللَّهُ ﷻ يَقُولُ: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾. والجزء من جنس العمل.

❖ قوله: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ﴾. أي: يا محمد: ﴿نَبَأٌ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ﴾. النبأ هو الخبر الهام، ونوح أول الرسل، ﴿إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ﴾ «إذ» متعلقة بنبأ؛ أي: نبأه في هذه الحال.

❖ قوله: ﴿إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ بِقَوْمٍ إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذَكِيرِي بِآيَاتِ اللَّهِ﴾. يعني: عظم عليكم وشق عليكم: ﴿فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾. وهذه قوة عظيمة، وتحد عظيم، يقول: إن كان الأمر قد كبر عليكم مقامي بينكم، وتذكيري إياكم بآيات الله، فأنا متوكل على الله، معتمد عليه، واثق به جملًا، وأنتم لا تهملوني، ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ﴾ أي: اعزموه وجدوا فيه، (وأجمعوا شركاءكم) ولهذا نقول: الواو حرف عطف وشركاء مفعول لفعل محذوف تقديره: وأجمعوا شركاءكم، ولا يصح أن يكون معطوفًا على أمر؛ لأن المعنى يفسد بل المعنى: أجمعوا أمركم مأخوذ من الإجماع وهو العزم، واجمعوا شركاءكم؛ يعني: اجعلوا الأمر جدًّا لا هزلًا، وأجمعوا شركاءكم؛ أي: كل من تعبدون من دون الله، وكل من شاركمكم في ما أنتم عليه من الكفر.

❖ قوله: ﴿ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً﴾ يعني: اتوا إلي ببصيرة، وسبحان الله قد تحداهم ﷻ بعبء أمور: أولًا: أن يعزموا إلى طلبه ويؤخذ من قوله: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ﴾.

الثاني: أن يجتمعوا بلا تفرق، ويؤخذ من قوله: (وأجمعوا شركاءكم).

الثالث: أن يتأنوا بلا عناء؛ لقوله: ﴿ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً﴾ يعني: اتوا بتأن وتبصر. وسبحان الله يقول هذا الكلام وهو وحيد؛ لأنه أوى إلى ركن شديد فقد أوى إلى الله فإنه أول ما قدَّم قال: فعلى الله توكلت.

❖ قوله: ﴿ثُمَّ أَقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تُنْظِرُونِ﴾ ٧١؛ أي: ليكن قضاؤكم عليَّ بسرعة، ولا تمهلوني. يقول بعض العلماء: إن هذا يُعتبر آية أوتيتها نوح؛ لأن كونه يتحدَّى هذا التحدي لقومه وهو وحيد، ومع أنهم عجزوا أن يُدبروا ما تحداهم به، فإن ذلك يعتبر آية؛ لأنه ﷻ لم يُذكر له آية معينة تدل على ذلك، فصالح مثلاً له آية، وكذلك موسى، وكذلك عيسى، أما نوح فإنه لم يُذكر له آية معينة، لذلك فإن مثل هذا الكلام الذي قاله، وصبره على قومه ألف سنة إلا خمسين عامًا، يعتبر آية من آيات الله.

❖ قوله: ﴿فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَاءَ لَكُمْ مِنْ أَجْرٍ﴾. يعني: إن توليتم فإن ذلك لا يضرن؛ لأن إيمانكم بي لا يعني أنكم تعطوني أجرًا: ﴿إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ﴾؛ أي: أجره على الله وهو ثواب الآخرة الذي هو خير من ثواب الدنيا.

❖ قوله: ﴿وَأَمَرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ ٧٢؛ أي: أمر - وهو نبي - أن يكون من المسلمين، والإسلام وصف يشترك فيه الأنبياء وأتباعهم بإحسان، فكُلُّهم مسلمون، لكن هناك فرق بين إسلام الأنبياء وإسلام الأتباع، فإسلام الأنبياء أقوى لا شك، لكنهم يشتركون في كون كل منهما مسلمًا.

❖ قوله: «غمّة». هم وضيق؛ يعني بذلك قوله: ﴿ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً﴾ والمعنى الذي

﴿يَنْتَبِهُنَّ مِنْكُمْ إِنْ يَسْمَعْنَ كَلَامَ اللَّهِ فَخُذْنَ حَيْثُ يَنْتَبِهُنَّ مِنْكُمْ﴾. نحن نقول: إن شاء الله ليس علينا إثم، إذا كان الكلام لا يتغير به المعنى، فإننا نتبع الأسهل.

وقوله: «استجارك»؛ أي: طلب الجوار، والجوار؛ يعني: المنع والحماية.

﴿قوله: «فأجره حتى يسمع كلام الله»﴾. يعني: لو قال رجل من الكفار الحريين: أجيروني حتى أسمع القرآن لعلني أنتفع به. فالواجب علينا أن نجبره حتى يسمع كلام الله، فإذا سمع وكان له قلب وإن لم يكن مسلماً فسيتذكر؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [٣٧: ٢٧].

فإذا سمع كلام الله وقال: أريد أن أزوج فهل نقول: لا تزج. بل لابد أن تؤمن وإلا قتلناك؛ لأنك تلعب بنا؟

الجواب: لا. قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَلْبَسَهُ مَأْمَنَهُ﴾ [٦٠: ٦٠]. انظر إلى معاملة الإسلام لغير أهله، أي: إلى المكان الذي يأمن فيه وهو أرضه، فنقول: نردك إلى مأمنك، فإن اهتديت فسنجدك، وإن لم تهتد فالحرب بيننا وبينك.

﴿قوله: «قال مجاهد: إنسان يأتيه فيسمع ما يقول، وما أنزل عليه، فهو آمن حتى يأتيه فيسمع كلام الله، وحتى يبلغ مأمنه حيث جاءه»﴾. أي: من المكان الذي جاء منه.

﴿قوله: «النبا العظيم» القرآن. يشير بذلك إلى قوله تعالى: ﴿عَمَّ بَسَّاءُ لَوْنٌ﴾ [١٠: ١٠] عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ ﴿الَّذِي هَرَفَهُ مَخْلُفُونَ﴾ [٢: ٢]. أو إلى قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ نَبَأٌ عَظِيمٌ﴾ [١٧: ١٧] أَنْتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ ﴿[٦٧: ٦٧-٦٨]. وسواء هذا أو هذا فالمعنى واحد، والظاهر أنه يريد ما في سورة «النبأ»؛ لقوله بعده: صواباً حقاً، إشارة إلى قوله تعالى: ﴿لَا مَنَازِلَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾ [٣٨: ٣٨].

﴿قوله: «حقاً في الدنيا وعمل به»﴾. يعني: يسمع القرآن في الدنيا ويعمل به، أو قال صواباً. يعني: حقاً في الدنيا وعمل به؛ أي: بالحق في الدنيا؛ لأنه إذا عمل حقاً في الدنيا؛ فإنه يكون من أهل الشفاعة فيؤذن له.

والمؤلف لم يذكر حديثاً في هذا الباب، ولعله لم يجد حديثاً على شرطه يتعلّق بهذا الباب. والحاصل في هذا الباب أن الأمر من الله، والدعاء والعبارة من المخلوقين، والرسالة والإبلاغ على الرسل، قال تعالى: ﴿كَلِمَاتُهَا عَلَيْكَ أَلْبَلَعُ﴾ [٢٠: ٢٠]. ﴿فَأَنصَبْنَا عَلَى رُسُلِنَا أَلْبَلَعُ الْمِثْنِ﴾ [١١: ١١]. والعلماء هم ورثة الأنبياء فيجب عليهم أن يتلغوا ما وجب على الرسل أن يبلغوا، وأما الهداية فإلى الله، فعليك أن تبلغ الشرع فإن اهتدى الناس فهذا لك ولهم، وإن لم يهتدوا فلك وعليهم.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٠ - باب قول الله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [الأنعام: ٢٢]. وقوله جل ذكره: ﴿وَتَجْعَلُونَ لِمَا دُونِ اللَّهِ أَندَادًا ذَٰلِكَ رِبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٩]. ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْطَبَنَّ عَلَيْكَ نَارُ اللَّهِ مِنْ الْغُيُوبِ﴾ [الأنعام: ٦٥-٦٦]. وقوله: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [الأنعام: ٦٨]. وقال عكرمة: وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ. وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ وَمَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فذَٰلِكَ إِيْمَانُهُمْ وَهُمْ يَعْْبُدُونَ غَيْرَهُ.

وَمَا ذَكَرَ فِي خَلْقِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ وَأَحْسَابِهِمْ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ نَقْدِيرًا﴾ [الأنعام: ١٠]. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: مَا تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ إِلَّا بِالْحَقِّ؛ بِالرَّسَالَةِ وَالْعَذَابِ، لِيَسْأَلَ الصَّادِقِينَ عَنْ صِدْقِهِمْ: الْمُبْلَغِينَ الْمُؤَدِّينَ مِنَ الرُّسُلِ. وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ عِنْدَنَا. وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ: الْقُرْآنُ، وَصَدَقَ بِهِ الْمُؤْمِنُ. يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: هَٰذَا الَّذِي آعَظَيْتَنِي عَمِلْتُ بِهَا فِيهِ.

وقوله: باب قول الله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾. وهذا الباب يَتَعَلَّقُ بِتَوْحِيدِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَيَتَعَلَّقُ بِتَوْحِيدِ الْعِبَادَةِ، وَبِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ.

فقوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾؛ أي: نظراء ندًا لله، فيكون فيه ردُّ على أهل التمثيل، وهذا يَتَعَلَّقُ بِتَوْحِيدِ الصِّفَاتِ، وَرَدُّ عَلَى عِبَادِ الْأَصْنَامِ، وَهَذَا يَتَعَلَّقُ بِتَوْحِيدِ الْعِبَادَةِ، وَرَدُّ عَلَى مَنْ زَعَمُوا أَنَّ لِلْعَالَمِ خَالِقِينَ، فَيَتَعَلَّقُ بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلْ فِي الْآيَةِ رَدُّ عَلَى أَهْلِ التَّعْطِيلِ؟

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ، مَعَ أَنَّ أَهْلَ التَّعْطِيلِ لَا يُمَثِّلُونَ، لَكِنْ نَقُولُ: نَعَمْ فِيهَا رَدُّ عَلَى أَهْلِ التَّعْطِيلِ؛ لِأَنَّ أَهْلَ التَّعْطِيلِ بَنَوْا تَعْطِيلَهُمْ عَلَى فَهْمٍ خَاطِئٍ وَهُوَ التَّمَثِيلُ، فَمَثَلُوا أَوَّلًا وَعَطَلُوا ثَانِيًا؛ لِأَنَّهُمْ مَثَلُوا فَهْمًا مِنْ إِثْبَاتِ الْيَدِ أَنَّهَا يَدٌ كَأَيْدِي الْمَخْلُوقِينَ، وَهَذَا تَمَثِيلٌ، ثُمَّ قَالُوا: وَبِنَاءٍ عَلَى ذَلِكَ يَجِبُ أَنْ نَفْسُ الْيَدِ بِالْقُدْرَةِ، فَعَطَلُوا، وَلِهَذَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ فَرِيقِي التَّعْطِيلِ وَالتَّمَثِيلِ جَامِعٌ بَيْنَ التَّعْطِيلِ وَالتَّمَثِيلِ، فَالْمَعْطَلُ مِمثْلٌ مَعْطَلٌ، وَالْمَمَثَلُ مَعْطَلٌ مِمثْلٌ.

وَتَمَثِيلُ الْمَعْطَلِ حَصَلَ بِأَنَّهُ مِثْلٌ أَوَّلًا وَعَطَّلَ ثَانِيًا. وَنَقُولُ فِي الْمَمَثَلِ: إِنَّكَ مَعْطَلٌ؛ لِأَنَّكَ عَطَلْتَ النُّصُوصَ الدَّالَّةَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، فَكُلُّ نَصٍّ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ التَّمَثِيلِ فَالْمَمَثَلُ قَدْ عَطَلَهُ.

الثاني: أَنَّكَ قَدْ عَطَلْتَ اللَّهَ مِنْ كَمَالِهِ الْوَاجِبِ^(١)؛ لِأَنَّ تَمَثِيلَ الْخَالِقِ بِالْمَخْلُوقِ نَقْصٌ.

الثالث: أَنَّهُ عَطَّلَ نَفْسَ النِّصِّ الَّذِي أَثْبَتَ بِهِ الصِّفَةَ؛ لِأَنَّ النِّصَّ الَّذِي أَثْبَتَ بِهِ الصِّفَةَ لَا يَدُلُّ عَلَى صِفَةِ الْمَائِلَةِ لِلْمَخْلُوقِينَ، بَلْ يَدُلُّ عَلَى صِفَةِ مُضَافَةٍ إِلَى رَبٍّ لَا يَمِثُّهُ الْمَرْبُوبُ. فَصَارَ الْآنَ كُلُّ مِمثْلٍ مَعْطَلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ؛ لِأَنَّهُ مِثْلٌ أَوَّلًا وَعَطَّلَ ثَانِيًا. فَكُلُّ مِنْهَا قَدْ جَعَلَ اللَّهُ أَندَادًا.

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٣/ ١٦٤-١٦٧).

❖ قوله: وقوله جل ذكره: ﴿وَجَعَلُوا لَهُ أندَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ ١. هذا معطوف على قوله تعالى: ﴿قُلْ أَيْتُكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أندَادًا﴾ [الشكك: ٩]. وهو لا ند له، ﴿ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ ٢. وأين الند الذي يكون رباً للعالمين؟ لا يوجد. إذا فأنتم كاذبون في جعل الأنداد لله.

❖ قوله: وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾. لا يدعون مع الله إلهاً آخر دعاء مسألة أو دعاء عبادة.

لكن دعاء المسألة فيما يُمكن أن يجيب الإنسان ويفعل جائز، فلو دعوت إنساناً وقلت: تعال واحل معي هذا المتاع. فهذا جائز.

أما دعاء العبادة فلا يجوز بوجه من الوجوه إلا لله.

❖ قوله: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِن أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ ٣. قوله: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ﴾. هذه الجملة مؤكدة بثلاث مؤكدات هي: اللام والقسم المضمر وقد، وهذه تأتي في القرآن كثيراً.

❖ قال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِن أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾. قوله: ﴿لَئِن أَشْرَكَتَ﴾. هل الموحى لمن قبله أنه قيل له: لئن أشرك محمدٌ ليحبطن عمله؟ الجواب: لا، بل قد أوحى إلى كل واحد ف قيل له: لئن أشركت ليحبطن عملك، فالجملة موزعة على كل واحد منهم، وليست للرسول فقط.

وهذه الآية فيها إشكال وهو: كيف يقال للرسول ﷺ: ﴿لَئِن أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾؟ قال بعض العلماء: المراد: لئن أشركت أمتك ليحبطن عملك. أما هو فلا يشرك، ونظير هذا قول من قال: ﴿وَأَسْتَغْفِرُ لَذُنُوبِكَ﴾ [البقرة: ٥٥] أي: لذنب أمتك، أما هو فلا يذنب.

وهذا كما يتضح جواب ليس بصحيح؛ لأن الخطاب قد جاء نصاً: ﴿لَئِن أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾. والجواب الصحيح أنه لا يلزم من تعليقه بالشرط أن يقع المشروط، ونظيره قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَالَمِينَ﴾ [الزمر: ٨١]. ولا يُمكن أن يكون للرحمن ولد، فالتعليق بالشرط لا يلزم منه وقوع المشروط.

فهنا «إن» شرط، والمشروط «أشركت»، وجواب الشرط «ليحبطن عملك». نعم إن أشرك حبط عمله، لكن هل معنى ذلك أنه سيشرك؟ الجواب: لا.

ونظير ذلك: إذا قلت لشخص: إن قتلت زيداً قتلناك. فهل يلزم أن يقتل زيداً؟

الجواب: لا يلزم، بل قد يكون ممتنعاً، كما كان الشرك في حق الرسول ﷺ ممتنعاً. وهذا الجواب ليس فيه إشكال ولا تعقيد.

❖ قوله ﷺ: ﴿يَلِ اللَّهُ فاعْبُدْ﴾. وهذا هو الشاهد حيث خصَّ العبادة بالله، ووجه الاختصاص

هو تقديم المفعول الذي هو «الله».

ولهذا قَالَ المعربون في الفاء في قوله ﴿فَاعْبُدْ﴾: إنها زائدة لتحسين اللفظ، وأن أصل التركيب: بل الله اعبد. لكن من أجل تحسين اللفظ زيدت الفاء، كما زيدت في قولهم: فقط. بمعنى: قط؛ لتحسين اللفظ، فقولك: أعط فلاناً مئة درهم فقط. كقولك: أعط فلاناً مئة درهم قط.

وعلى هذا فالآية فيها دليل على أن الله وحده جعلاً هو المختص بالعبادة، وأنه لا يُعبد أحد سواه، لا ملك مقرب، ولا نبي مرسل.

قوله: ﴿وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾. أي: الشاكرين الله على نعمه، ومن أكبر النعم أن يُوفِّقَكَ الله لِعِبَادَتِهِ وحده.

قوله: «وقال عكرمة: وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون ولئن سألتهم من خلقهم ومن خلق السموات والأرض ليقولن الله فذاك إيمانهم وهم يعبدون غيره». وقد فسّر عكرمة ﴿كَذَلِكَ هَذِهِ الْآيَةُ تَفْسِيرًا وَاضِحًا جَدًّا، فَقَوْلُهُ: وَمَا يُوْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللّٰهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ، الْإِيْمَانُ الَّذِي آمَنُوا فِيهِ هُوَ الْإِيْمَانُ بِالرَّبُّوبِيَّةِ، وَالشِّرْكُ الَّذِي أَشْرَكُوا بِهِ هُوَ الْإِشْرَاكُ فِي الْأَلُوْهِيَّةِ.

واستدلّ عكرمة بكونهم مؤمنين بالربوبية بقوله: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٨٧]. ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [التين: ٢٥]. والمؤلف ما ساق الآية على أنها آية، بل ساقها على أنها من قول عكرمة؛ يعني: أن هؤلاء يقرون بالربوبية، وأن خالق السموات والأرض وخالقهم هو الله لكنهم يعبدون غيره وهذا شركهم.

كذلك أيضاً يوجد من غير هؤلاء من يؤمن بالله وهو مشرك، فمن كان همه المال فهو مؤمن بالله مشرك؛ لأن الرسول ﷺ قال: «تَعَسَّ عَبْدُ الدُّنْيَا، تَعَسَّ عَبْدُ الدَّرْهِمِ، تَعَسَّ عَبْدُ الْخَمِيصَةِ، تَعَسَّ عَبْدُ الْخَمِيلَةِ، إِنْ أُعْطِيَ رِضْيًى وَإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخِطٌ»^(١) فساه الرسول عبداً، فالذي يؤثر المال على الأعمال الصالحة وإن عملها يعتبر مشركاً، عابداً لها، كما قال النبي ﷺ، فهذا نقول في حقه: ﴿وَمَا يُوْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللّٰهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٦].

ومن ذلك: من تقلّد وتراً، أو علّق تميمة محرمة، فهذا أيضاً نقول له: ﴿وَمَا يُوْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللّٰهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾.

ثم قال البخاري: وما ذكّر في خلق أفعال العباد وأكسابهم؛ لقوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَقَدَرَهُ، فَقَدِيرٌ﴾. وذكر هنا خلق الأفعال لأن من أهل القبلة من أشرك في خلق الأفعال وهم القدرية، فقالوا: إن الإنسان خالق لعمله، وخالق لكسبه. فأخرجوا قسماً من الحوادث عن خلق الله ﷻ، وقالوا: إن كل أفعال الناس،

والمواشي، وغيرها، خارجة عن خلق الله، ولهذا سباهم النبي ﷺ: «مجوس هذه الأمة»^(١)؛ لمشابهتهم بالمجوس المشركين؛ لأن المجوس المشركين يقولون: إن الحوادث لها خالقان هما: الظلمة والنور، فالشرُّ خالقه الظلمة، والخير خالقه النور. وهؤلاء القدرية يقولون: الحوادث التي تكون في الكون منها ما يخلقه الله وهو فعله، ومنها ما يخلقه غير الله وهو فعل العباد.

ولهذا ذكر المؤلف هذه المسألة -خلق أفعال العباد- في باب لا تجعلوا لله أندادا، ردًا على المعتزلة الذين قالوا: إن الإنسان خالق عمله وكسبه، فيكونون بذلك مشركين جاعلين لله أندادا.

فلو قال قائل: ما هو الدليل على أن الله خالق لأفعال العباد؟

قلنا: استدلال البخاري رحمه الله بقوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ فقال سبحانه: خلق كل شيء وأفعال العباد شيء فقد خلق في العموم.

وقوله: ﴿فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾. هل المراد بالتقدير الأول وهو القضاء، أو المراد به التسوية؟

إذا قلنا: إنه التقدير الأول الذي قدره الله في الأزل أشكل علينا الترتيب في قوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ﴾. أي: أننا إذا قلنا في قوله تعالى: ﴿فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾؛ يعني: قدره في الأزل قبل الخلق، أشكل علينا الترتيب في قوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾.

قال العلماء: إن هذا من باب الترتيب الذكري؛ يعني: آخر التقدير ذكرًا وإن كان سابقًا وهذا يسمى الترتيب الذكري لا الواقعي، والترتيب الذكري موجود في اللغة العربية، وموجود في القرآن، يقول الشاعر:

إِنْ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ سَادَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ جَدُهُ^(٢)

ومعلوم أن سيادة الجد سابقة على سيادة الأب، وسيادة الأب سابقة على سيادة الابن، لكن هذا من باب الترتيب الذكري.

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَكِ اسْجُدُوا لِلْآدَمِ فَسَجَدُوا﴾ [الأنعام: ١١٠]. فهذه الآية أيضًا فيها ترتيب ذكري، ذلك إن لم تقل: إن المراد بقوله خلقناكم؛ أي: خلقنا أباكم، ثم صورنا أباكم، فإن قيل: هذا هو معناها فالترتيب على ما هو.

القول الثاني: إن التقدير في قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ﴾. بمعنى التسوية. فقوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ﴾. أي: جعله على قدر معلوم وسواه؛ لقوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ قَسْوَى﴾ [الأنعام: ٢٧]، وعلى هذا الوجه يكون الترتيب واقعيًا ولا إشكال فيه.

(١) رواه أبو داود في سننه (٤٦٩١)، وابن ماجه في «سننه» (٩٢). وقال الشيخ الألباني رحمه الله في تعليقه على سنن أبي داود وابن ماجه: حسن.

(٢) البيت لأبي نواس في «ديوانه» (٣٥٥/١)، و«خزانة الأدب» (٣٧/١١)، (٤١/٤٠)، و«الدرر» (٩٣/٦)، وبلا نسبة في «الجنى الداني» (ص ٤٢٨)، و«جواهر الأدب» (ص ٣٦٤).

والشاهد أن الله خالق أفعال العباد؛ لأن الله خالق كل شيء.

وهنا قد يُشكّل على الإنسان كيف يكون الله خلق أفعال العباد مع أن الفعل فعل العبد، فالمصلي هو العبد، والصائم هو العبد، والقائم هو العبد، والأكّل هو العبد، والشارب هو العبد، والمتخلى هو العبد، والمتوضئ هو العبد، فكيف يكون هذا خلقاً لله ﷻ؟

فالجواب أن يقال: وجه ذلك أن فعل العبد ناشئ عن أمرين:

إرادة جازمة وقدره، إذ لولا الإرادة لم يفعل لعدم الإرادة، ولولا القدرة لم يفعل للعجز، فمن الذي خلق إرادته وقدرته؟

فالجواب: الله، وخالق السبب التام خالق للمسبب، فهذا وجه كون أفعالنا مخلوقة لله وذلك أن أفعالنا ناشئة عن الإرادة والقدرة، والذي خلق الإرادة والقدرة هو الله، فما نشأ عنها فهو خلق الله لأن خالق السبب التام خالق للمسبب.

فإن قيل: إذا كان هذا خلق الله فكيف يعذبنا الله على فعله؟

نقول: إن هذا خلق الله وليس فعله، بل الفعل فعلنا، فالأكّل نحن، والشارب نحن، والمصلي نحن، والصائم نحن، وهلمّ جراً، فهو فعلنا ويضاف إلينا، وهو خلق الله ﷻ، فال مباشر هو الإنسان، ولهذا يُجازى على عمله؛ لأنه مباشر له، والخالق باعتبار السبب التام هو الله ﷻ، وهذا أمر لا إشكال فيه.

لكن لما ضاق بطان القدرة والجبرية عن الجمع بين المنقول والمعقول، ذهب الجبرية إلى المنقول، وذهبت القدرة إلى المعقول.

فالجبرية أخذوا بنصوص العموم في القضاء والقدر، وقالوا: ليس للإنسان أي قدرة، أو أي قوة، أو أي إرادة، والإنسان مسكينٌ مُسَيَّرٌ مُكْرَهٌ مُرْعَمٌ، فالذي ينزل من السطح في الدرج رويداً رويداً، كالذي يُلْقَى من السطح بغير اجتهاده.

فهذا عقلاً ليس بصحيح يقولون: هذا هو الشرع؛ لأن الكل بقضاء الله وقدره، والإنسان مجبور.

قيل لهم: على تقدير كم هذا يكون الله ﷻ ظالماً لعباده؛ حيث أجبرهم على فعل المعصية ثم عاقبهم عليها، وهل هذا إلا عين الظلم.

فلو قلت لوليك مثلاً: كُلْ هذا الخبز وهذا الإدام - وأنت قد هيأته للضيوف - فقال: يا أباي هذا طعام الضيوف. فقلت له: كُلْ وإلا ضربتُك أو قطعتُ رأسك، وأجبرته حتى أكل ثم لما أكل ضربته وقلت له: لماذا أكلت طعام الضيوف؟

فهذا ظلم واضح.

ف قيل لهم: إذا قلتم: إن الله مجبر الإنسان على عمله ثم يعمل المعصية فهراً ثم يعاقب عليها هذا ظلم!

فقالوا: إن الله له ملك السموات والأرض، والمالك المطلق يتصرف في ملكه كما يشاء، ولا يتصور الظلم في حقّه؛ لأنه تصرف في ملكه، والمتصرف في ملكه ليس بظالم، وقالوا: إن الظلم في حقّ

الله مستحيل لعينه.

وفي ذلك قَالَ ابْنُ الْقِيمِ فِي النُّونِيَةِ.

* وَالظُّلْمُ عِنْدَهُمُ الْمَحَالُ لِدَايَةِ ^(١) *

قالوا: فالظلم أن تتصرف في حق غيرك، أما التصرف في حقك فليس بظلم. وهؤلاء نقول لهم: بل إن هذا ظلم، والله ﷻ قد نفاه عن نفسه، فقال: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَمِيدِ﴾ [الشع: ٤٦]. وقال: ﴿مَا يَبْدُلُ الْقَوْلَ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَمِيدِ﴾ [الشع: ٢٩]. وقال في الحديث القدسي: «حرمتُ الظلم على نفسي» ^(٢). وهذا يدل على أن الظلم ممكن في ذاته، وأنتم تقولون: مستحيل لذاته. لأنه لولا إمكان بذاته، ما صحَّ أن يتمدَّح الله بانتفائه عنه، فلو لا أنه قادر على الظلم لكن تركه لكمال عدله لم يكن في انتفاء الظلم عنه مدح، فالظلم ممكن في حق الله عقلاً، لكن شرعاً لا يمكن، وبمقتضى عدله لا يمكن. هذا هو الردُّ على الجبرية.

أما القدرية فقالوا: نحن أصحاب المعقول - والقدرية هم المعتزلة، والمعتزلة عند كثير من الناس هم أصحاب العقول وأصحاب النظر - ونحن أسعدُّ بالدليل من الجبرية المساكين، فإن كلَّ إنسانٍ يعرف أنه يفعل كما شاء. قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [البقرة: ٢٩]. فكل إنسانٍ يعرف أنه يخرج إلى المسجد، ويرجع إلى البيت، ويخرج إلى الدكان ويبيع ويشتري، ولا يحسُّ بأن أحداً يكرهه إطلاقاً، ولو قَالَ: أريد أن أذهب إلى المكان الفلاني. فقول له: في هذا المكان سبعٌ قد يأكلُك. لقال: عدلتُ عن الذهاب. فهل أحدٌ أجبره على الإرادة الأولى وعلى الإرادة الثانية؟ فالجواب: لا. قالوا: إننا إذا قلنا بذلك تبيِّن كمالَ عدلِ الله ﷻ، حيث عاقب من عصي؛ لأن الذي يعصي باختياره وبمشيئته، وبه يتبين كمالُ العدل، فنحن أصحاب العدل. وهذا القول في المعقول أقرب من مذهب الجبرية لا شك، فالكل يعرف أنه يفصل باختياره، ويترك باختياره، ولا إشكال في ذلك، لكن المشكل أنهم قالوا: إن الإنسان يفعل فعلاً مستقلاً ليس الله فيه دخل، ولم يقدِّره الله؛ يعني: لم يشأه ولم يخلقه.

فكلُّ منهما؛ أي: من الطائفتين عجز بطلانه عن الجمع بين الشرع والعقل. أما أهل السنة فقالوا: كلُّ منكم معه حق، فالجبرية معهم حق وهو: أن كلَّ شيء بقضاء الله وقدره، وأن كلَّ شيء مخلوق لله ونوافقهم على هذا، والمعتزلة معهم حق في أن الإنسان يعمل باختياره فعلاً وتركاً ولا أحد يجبره، في ظاهر الحال، فهو مريدٌ مختارٌ فاعلٌ، ولهذا إذا جاء الفعل بغير إرادته فإنه يعفى عنه، فلو أكرهه على الفعل فلا

(١) «شرح قصيدة ابن القيم» (١/ ٥٨).

(٢) رواه مسلم (٢٥٧٧).

حُكْمَ لِهَذَا الْفِعْلِ، وَلَكِنَّا نَقُولُ: إِنَّ هَذَا الْفِعْلَ الْاِخْتِيَارِي الَّذِي يَقَعُ مَنَا نَعْلَمُ عِلْمَ الْيَقِينِ أَنَّ اللَّهَ قَدَّرَهُ سَابِقًا، وَأَنَّ اللَّهَ خَلَقَهُ لَاحِقًا، وَوَجْهَ خَلْقِ اللَّهِ لَهُ أَنْ فَعَلَ الْعَبْدُ نَاشِئًا عَنْ إِرَادَةٍ جَازِمَةٍ وَقَدْرَةٍ، وَإِرَادَةٍ وَالْقُدْرَةُ مَخْلُوقَتَانِ لِلَّهِ ﷻ وَمَا نَشَأُ عَنِ السَّبَبِ فَلَهُ حُكْمُ الْمُسَبَّبِ؛ أَيُّ: أَنَّ مَا نَشَأُ عَنِ الْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ الَّتِي هِيَ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ فَإِنَّ خَالِقَ السَّبَبِ التَّامُّ هُوَ خَالِقُ الْمُسَبَّبِ.

وبهذا نجمُ بَيِّنِ الشَّرْعِ وَالْعَقْلِ. فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ.

وَأَكْثَرُ ضَلَالِ الْعَالَمِ إِذَا تَأَمَّلْتَهُ وَجَدْتَ السَّبَبَ فِيهِ أَنَّهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَى النُّصُوصِ مِنْ زَاوِيَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَوْ نَظَرُوا إِلَيْهَا مِنْ كُلِّ الزَّوَايَا هَدَوْا، نَسَأَلُ اللَّهَ أَنْ يَهْدِيَنَا وَإِيَّاكُمْ لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ إِنَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ.

يَقُولُ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَا ذُكِرَ فِي خَلْقِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ وَأَكْسَابِهِمْ»؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾. سَبَقُ وَأَنْ تَكَلَّمْنَا عَلَى قَوْلِهِ: (خَلَقَ فَقَدَرَ) وَقُلْنَا: إِنَّ الْمَرَادَ بِالتَّقْدِيرِ هُنَا التَّسْوِيَةُ.

ثُمَّ قَالَ: وَقَالَ مُجَاهِدٌ: (مَا تَنْزِلُ الْمَلَائِكَةُ إِلَّا بِالْحَقِّ). وَلَفْظُ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: ﴿مَا نُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١٨]. وَقَدْ يَكُونُ فِيهَا قِرَاءَةٌ أُخْرَى، وَالْمَرَادُ بِالْحَقِّ يَقُولُ: بِالرَّسَالَةِ وَالْعَذَابِ، الرِّسَالَةُ الَّتِي بِهَا التَّكْلِيفُ، وَالْعَذَابُ الَّذِي بِهِ بَيَانُ الْجَزَعِ، وَلِهَذَا كَانَ الْقُرْآنُ مُشْتَمَلًا عَلَى الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، وَعَلَى الْعَذَابِ لِمَنْ عَصَى وَخَالَفَ. ثُمَّ قَالَ مُجَاهِدٌ: لِيَسْأَلَ الصَّادِقِينَ عَنْ صِدْقِهِمْ. قَوْلُهُ: لِيَسْأَلَ: الْفَاعِلُ فِيهِ هُوَ اللَّهُ ﷻ. وَقَوْلُهُ: الصَّادِقِينَ. الرِّسْلُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٦]. وَلِهَذَا قَالَ: الْمُبْلَغِينَ الْمُؤَدِّينَ مِنَ الرِّسْلِ. فَهُوَ ﷻ سَوْفَ يَسْأَلُ الرِّسْلَ، وَيَسْأَلُ الْمُرْسَلُ إِلَيْهِمْ، فَيَقُولُ لِلْمُرْسَلِ إِلَيْهِمْ: ﴿مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ١٥]. وَيَالِهَا مِنْ كَلِمَةٍ عَظِيمَةٍ حَرِيٌّ بِكَ أَنْ تُفَكِّرَ فِي الْإِجَابَةِ عَلَيْهَا، وَمَا الَّذِي سَتَقُولُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، هَلْ سَتَقُولُ: أَجَبْتُ بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَالتَّصَدِيقِ وَالْقَبُولِ. أَمْ مَاذَا سَتَقُولُ؟

أَمَّا الرِّسْلُ فَيَسْأَلُهُمْ هَلْ بَلَّغُوا أَمْ لَمْ يَبْلُغُوا؟ فَيَشْهَدُونَ بِأَنَّهُمْ بَلَّغُوا، قَالَ تَعَالَى لِعِيسَى: ﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُحْبِبُوا إِلَهُي مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَنَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١١٦-١١٧]. مَاقُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ ﷻ [المائدة: ١١٦-١١٧].

ثُمَّ قَالَ مُجَاهِدٌ: وَإِنَّا لَهُ حَافِظُونَ. وَفِي نَسَخَةٍ: لِحَافِظُونَ. وَهَذِهِ النُّسخَةُ هِيَ الْمُوَافَقَةُ لِلْفِظِ الْآيَةِ. وَالَّذِي تَكْفَّلَ اللَّهُ بِحِفْظِهِ هُنَا هُوَ الْقُرْآنُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَرْتَلِّيهِ أَكْثَرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الأنعام: ٩]. أَمَّا أَعْمَالُ بَنِي آدَمَ فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّ عَلَيْكُمْ لَحِيطُونَ﴾ [الأنعام: ١١]. كِرَامًا كَاتِبِينَ ﷻ [الأنعام: ١٠-١١]. وَقَالَ: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الأنعام: ٤].

ثُمَّ قَالَ: وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ: الْقُرْآنُ. وَصَدَّقَ بِهِ: الْمُؤْمِنُ. يُشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ أَوَّلَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]. يَقُولُ: الصَّدَقُ هُوَ الْقُرْآنُ. وَعَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ يَكُونُ الَّذِي جَاءَ

بالصدق هو الرسول ﷺ؛ لأنه هو الذي جاء بالقرآن.

وقوله: وصدق به: المؤمن؛ أي: المرسل إليه، وعلى هذا فيكون العطف هنا عطف مغاير على مغاير؛ لأن الذي جاء بالصدق هو الرسول ﷺ، والذي صدق به هم المؤمنون.

والصواب: أن مرجع الضميرين في الآية واحد، وأن الذي جاء بالصدق وصدق به هو الرسول ﷺ وورثته من العلماء، فهم قد جاءوا بالصدق وصدقوا به، فهم آتون بالصدق من قبل أنفسهم، مصدقون لمن قامت البينة على صدقه.

ثم قال: يقول يوم القيامة: هذا الذي أعطيتني عملتُ له؛ أي: فإنه يأتي بالصدق يوم القيامة مصدقاً به.

والشاهد في هذا كله يعود على ما ذكر من الإشارة إلى أن أفعال بني آدم مخلوقة لله. ومنسوبة إليه، ولهذا قال: والذي جاء بالصدق.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥٢٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَرْحِبِيلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الذَّنْبِ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدَاءً وَهُوَ خَلْقُكَ»، قُلْتُ: إِنَّ ذَلِكَ لَعَظِيمٌ. قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: ثُمَّ أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ تَخَافُ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ. قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: ثُمَّ أَنْ تُزَانِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ^(١).

هذه الترتيبات الثلاث موافقة لآية الفرقان: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ٧٥﴾ إلى آخره.

فأعظم الذنب عند الله أن تجعل لله نداً وهو خلقك، والشاهد من هذا الحديث قوله: «وهو خَلْقُكَ». فهذا هو أعظم الذنب عند الله، إذ كيف تعبد من لم يخلقك؟ وكيف تنيب إلى من لم يخلقك؟ وهكذا نقول في كل مشكل.

ثم قال: «ثم أن تقتل ولدك». وقوله: «ولدك». يشمل الذكر والأنثى؛ لأن ولداً في اللغة العربية بمعنى مولود، وهو صالح للذكر والأنثى.

ثم قال: «تخاف أن يطعم معك».

فإن قيل: إذا قتلته كراهة له وبغضا، فهل يدخل في هذا الحديث أو لا؟

فالجواب: نعم يدخل في هذا، بل قد يكون أولى؛ لأنك إذا كنت تقتله اتقاء الإنفاق عليه فقتله لغير هذا السبب من باب أولى.

ثم قال: «أن تزاني بحليلة جارك». قوله: «تزاني بها». أي: تدعوها إلى الزنا حتى توافق، وإنما كانت المزناة

بحليلة الجارِ أشدُّ؛ لأنَّ الجارَ في الحقيقة قد أمَّنَكَ واطمئنَّ إليك، فإذا خستَ في أهله كان هذا أعظمُ مما لوزنتَ بامرأةٍ أجنبية، ولهذا صار أعظمُ الزنا أن تراني بحليلة جارك.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤١ - باب قول الله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَارُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ وَلَكِنْ ظَنَنْتُمْ أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِمَّا تَعْمَلُونَ﴾ (النحل: ٢٢).

قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَارُكُمْ﴾؛ أي: ما كنتم تستخفون بالمعاصي كالشركِ فما دونَه خشية أن يشهد عليكم سمعكم ولا أبصاركم ولا جلودكم، أو لئلا يشهد عليكم سمعكم ولا أبصاركم ولا جلودكم؛ لأنكم لا تؤمنون بهذا، ولكن ظننتم أن الله لا يعلم كثيرا مما تعملون وذلكم ظنكم الذي ظننتم بربكم أرداكم فأصبحتم من الخاسرين. هذا الباب عقده المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ لإثبات أن علم الله ﷻ بما خفي كعلمه بما ظهر. فهو لا يستخفون في بيوتهم، ويُسَيِّئون ما لا يرضى من القول لا ظنا منهم أنهم سيعثون، ويشهد عليهم سمعهم وأبصارهم وجلودهم؛ لأنهم لا يؤمنون بذلك، لكن يظنون أنهم إذا استتروا عن أعين الناس استتروا عن علم الله ﷻ.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتح» (١٣/٤٩٥-٤٩٦):

قوله: باب قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَارُكُمْ﴾ الآية. ساق - في رواية كريمة - الآية كلها ذكر فيه حديث «عبد الله» وهو ابن مسعود اجتمع عند البيت. وفيه: يسمع إن جهرنا ولا يسمع إن أخفينا فأنزل الله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَرُونَ﴾ وقد تقدّم شرحه في تفسير «فصلت».

قال ابن بطال: عرّض البخاري في هذا الباب إثبات السمع لله، وأطال في تقرير ذلك، وقد تقدّم في أوائل التوحيد في قوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ (النحل: ١٣).

والذي أقول: إن غرضه في هذا الباب إثبات ما ذهب إليه أن الله يتكلم متى شاء، وهذا الحديث من أمثلة إنزال الآية بعد الآية على السبب الذي يقع في الأرض، وهذا يتفصل عنه من ذهب إلى أن الكلام صفة قائمة بذاته أن الإنزال بحسب الوقائع من اللوح المحفوظ أو من السماء الدنيا، كما ورد في حديث ابن عباس رفعه: نزل القرآن دفعة واحدة إلى السماء الدنيا فوضع في بيت العزة ثم أنزل إلى الأرض نجوما. رواه أحمد في «مسنده» وسيأتي مزيد لهذا في الباب الذي يليه.

قال ابن بطال: وفي هذا الحديث إثبات القياس الصحيح وإبطال القياس الفاسد؛ لأن الذي قال: يسمع إن جهرنا ولا يسمع إن أخفينا. قاس قياسا فاسدا؛ لأنه شبه سَمَعَ الله تعالى بأسماع خلقه الذين يسمعون الجهر. اهـ

الذي يظهر لي خلاف ما قاله الحافظ وابن بطال، فالذي يظهر لي هو أن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أراد

بالترجمة إثبات علم الله ﷻ بما خفي وما ظهر، وأما كون الآية تنزل بعد الحادثة فيها دليل على أن كلام الله تعالى يتجدد، فهذا له هنا مناسبة، لكنها ليست واضحة.

وقد سبق لنا أن كلام الله في أصله من الصفات الذاتية، لكنه في آحاده من الصفات الفعلية؛ يعني: أن الله لم يزل ولا يزال يتكلم، لكن هذا الكلام المعين هو الذي يكون حادثاً؛ أي: يحدثه الله ﷻ متى شاء. وفي الصحيح من حديث ابن مسعود رضي الله عنه أنه لما رجع من الحبشة وجد النبي ﷺ يصلي فسلم عليه، وكانوا يسلمون عليه فيرد عليهم السلام، حتى نزل قول الله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: 238]. فأمروا بالسكوت، ونهوا عن الكلام فسلم على النبي ﷺ فلم يرد عليه. يقول: فصار في نفسي وأخذني ما قرب وما بعد؛ لأنه لم يرد علي السلام وكان من عادته أن يرد. فلما سلم النبي ﷺ قال: «إن الله يحدث من أمره ما شاء، وإن مما أحدثه ألا تتكلموا في الصلاة»^(١). ومعلوم أن هذا الحكم ثبت بنزول قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: 238]. ويدل لهذا قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَوَاهِهِمْ وَلَا يَتَكَلَّمُوا بِغَيْرِ عِلْمٍ بِمَا يُرْسَلُ بِهِمْ وَلَا يَتَّبِعُوا أَمْرَهُمْ وَلَا يَنْصَرِفُوا عَنْهُمُ الَّذِينَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ وَلَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرَهُمْ وَلَا تُنَاقِضُوا مَا قَالُوا﴾ [آل عمران: 32]. وليس المعنى أنه مخلوق، بل المراد: محدث الكلام به، فالله تعالى يتكلم متى شاء بما شاء.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٧٥٢١- حَدَّثَنَا الْحَمِيدِيُّ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، عَنْ مجاهد، عَنْ أَبِي معمر، عَنْ عبد الله رضي الله عنه قَالَ: اجتمع عند البيت ثقيان وقرشي، أو قرشيان وثقفي؛ كثيرة شحوم بطونهم، قليلة فقه قلوبهم، فقال أحدهم: أترون أن الله يسمع ما نقول؟ قال الآخر: يسمع إن جهرنا ولا يسمع إن أخفينا. وقال الآخر: إن كان يسمع إذا جهرنا فإنه يسمع إذا أخفينا. فأنزل الله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْمَعُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَرُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ﴾ [الشورى: 22] الآية^(٢).

في هذا الحديث قياس في قوله: إن كان يسمع إذا جهرنا فإنه يسمع إذا أخفينا.

وجه ذلك أنه إذا كان لا يمتعه بعهده من سماع ما نجهر به فلن يمتعه من سماع ما نخفي؛ لأن البعد بين الله ﷻ وبين الخلق ليس بالشيء الذي يمكن قياسه، بل هو بعد الله لا يعلمه إلا الله ﷻ، ومعروف أن الصوت الخفي لا يسمع، والذي يجهر به يسمع لكن في حدود معينة، فإذا كان سبحانه يسمع لما يجهر به في غير الحدود المعهودة المعروفة فإنه يسمع أيضاً ما نسر ونخفي.

وهل في الحديث إشارة إلى أن كثير شحم البطن يكون قليل الفقه؟

(١) رواه أحمد في «مسنده» (٣٧٧/١) (٣٥٧٥)، وأبو داود في «سننه» (٩٢٤)، والنسائي (١٢٢١). وقال الشيخ الألباني رحمته الله في تعليقه على سنن أبو داود، والنسائي: حسن صحيح.

(٢) رواه مسلم (٢٧٧٥).

الظاهر أنه ليس فيه ما يؤخذ منه هذا؛ لأن هذا وصف فرضي لا يترتب عليه حكم، وإلا فمن الممكن أن يقال: إن كثير البطن يدُلُّ على كثرة الأكل، وكثرة الأكل تميّت القلب؛ ذلك لأنه إذا كثر الأكل كثرت الغفلة، ولهذا ذكروا أن من فوائد الصيام: أن الإنسان يتفرّغ للذكر أكثر مما لو كان شبعاً؛ لأن الشبع يوجب الغفلة، فإن أخذ ذلك المعنى من هذا الوجه فإنه يتبيّن بذلك حسن قول الرسول ﷺ: «حَسْبُ ابْنِ آدَمَ لَقِيَاتُ يُقَمِّنُ صَلْبَهُ، فَإِنْ كَانَ لَا مَحَالَةَ فَتَلَّتْ لَطْعَامُهُ وَتَلَّتْ لَشْرَابُهُ وَتَلَّتْ لِنَفْسِهِ»^(١).

ولو أننا أخذنا بهذا الطريق وبهذا التوجيه النبويّ الطبي ما انتابتنا هذه التغيرات في المعدة والأمعاء وغيرها؛ لأن هذا هو حقيقة الطب. وقد سمعتُ أنهم في البلاد التي يدعون أنها متحضرة يعملون هذا، فيأكلون خمس مرات أو ست مرات في اليوم والليل، لكن الذي يأكل لا يأكل إلا يسيراً، فإذا جاع أكل شيئاً يسيراً. وهذا في الحقيقة أخذه من هدي النبي ﷺ، أما نحن فإننا مع الأسف اعتمدنا على حديث أبي هريرة رضي الله عنه في قصة اللبن حين قال له النبي ﷺ: «اشرب». فشرب حتى قال: لا أجد له مسلماً^(٢). أي: لم يعد له مكان في البطن.

ولكننا نقول: إن هذه الواقعة -أي: امتلاء البطن- لعلها ما وقعت لأبي هريرة إلا مرة واحدة في عمره، أما نحن فنفعل كل يوم قصة أبي هريرة.

والشاهد: أنه لا يؤخذ من هذا الحديث أن كبير البطن يكون قليل الفقه، ولهذا يقال: إن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان يوصف بأنه البطين؛ أي: كبير البطن، مع أنه من أفقه الصحابة رضي الله عنه، حتى إنه قد اشتهر في وصفه المثل المعروف: قضية ولا أبا حسن لها.

فإن قيل: هل يفهم من الآية التي بوّب بها البخاري أن السمع والبصر والجلود تشهد؟

فالجواب: نعم هو كذلك، وقد جاء ذلك مصرحاً به في قوله: «يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ»^(٣) [النور: ٢٤]. وقوله رضي الله عنه: «وَقَالُوا لَاجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلَإِيهِ تَرْجَعُونَ»^(٤) [الحج: ٢١].



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٤٢- باب قول الله تعالى: «كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ»^(٥) [النور: ٢٩]. «مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُجَدِّدٍ»^(٦) [النور: ٢٩]. وقوله تعالى: «لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثَ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا»^(٧) [الطلاق: ١]. وَأَنَّ حَدِيثَهُ لَا يُشْبِهُ حَدِيثَ الْمَخْلُوقِينَ؛ لقوله تعالى: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ»^(٨) [الحج: ١١].

(١) رواه أحمد في «مسنده» (١٣٢/٤) (١٧١٨٦)، والترمذي (٢٣٨٠)، وابن ماجه (٣٣٤٩)، وقال

الشيخ الألباني رحمته الله في تعليقه على سنن ابن ماجه: صحيح.

(٢) تقدم تحريجه في كتاب الرقاق.

وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُحَدِّثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ وَإِنْ مِمَّا أَحَدُثَ أَنْ لَا تَكَلَّمُوا فِي الصَّلَاةِ».

البخاري رحمه الله ساق هذا الباب - وهو مهم - بالنسبة لأفعال الله ﷻ؛ لإثبات أن الله تعالى صفات هي أفعال يفعلها متى شاء، ويصح أن يطلق عليها حادثه، لكنها ليست كحادث المخلوقين التي قد يعثر بها العجز، وقد يعثرها الخفاء، وما أشبه ذلك من نواقص حوادث المخلوقين.

يقول ﷻ: ﴿يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٢١]؛ أي: يسألوا الله ﷻ، فكل من في السموات والأرض يسألون الله مفتقرون إليه.

وقوله: ﴿كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي تَأَنٍّ﴾ [١٠]؛ أي: أنه ﷻ كل يوم هو في شأن فيغني فقيراً ويفقر غنياً، ويوجد معدوماً ويعيد موجدًا، ويمرض صحيحًا، ويشفي مريضًا، وهكذا.

وهذا الشأن ليس شأنًا واحدًا بل شئون عظيمة لا يحصيها إلا الله ﷻ؛ لأن كل شيء لا يقوم إلا بأمره، وهو سبحانه قائم على كل نفس بما كسبت، فلو أردت أن تُحصي أجناس المخلوقات ما استطعت، فكيف بأنواعها، فكيف بأفرادها، فحتى النملة في جحرها يدبرها هو ﷻ: ﴿تَمَازِينَ دَانِيَةً إِلَّا هُوَ أَحْذُتْ بِأَصَابِعِهِ﴾ [الرحمن: ٥٦]. فكل يوم هو سبحانه في شأن عظيم من شئونه ﷻ، يفعل ما يشاء.

وكونه سبحانه كل يوم هو في شأن يدل على أن الحوادث تكون بأمره ﷻ، وأنه يحدث من خلقه ما شاء، ويحدث من شرعه ما شاء، وذلك وقت نزول الوحي، أما بعد وفاة الرسول ﷺ فإنه لا يمكن أن يحدث شيء في الشرع ولا أن يتغير.

وقال تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٠]. فأثبت ﷻ أن الذكر الذي يأتي من الله يكون محدثًا.

وقال تعالى: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الأنعام: ١٠١]. هذا في المطلقة إذا طلقت طلاقاً رجعيًا، فإنه يجب أن تبقى في بيتها؛ لأنه ربما تصلح الأحوال، ويتقلب بغض الزوج لها محبة، وسخطه عليها رضا، فيراجعها وهي في البيت ولا يعلم بما حدث أحد. ولهذا قال: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [١٠]؛ يعني: المراجعة. وإذا حدث ذلك لم يطلع على ما حصل أحد، وإن كان يجب أن يكون الطلاق بشهود، وأن تكون الرجعة بشهود، أو يستحب على خلاف في ذلك، لكن هذا لا يمنع أن تبقى الزوجة في البيت.

والشاهد: قوله: ﴿يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾. وهو رجوع الزوج إلى زوجته.

ثم قال البخاري: وأن حدثه لا يشبه حدث المخلوقين؛ لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾. فهو لا يشبه حدث المخلوقين، لا من جهة العلم، ولا القدرة، ولا الإحداث أيضًا، فإن إحداثه للشيء سبحانه يكون بكلمة كن. فيكون، وأما حدث المخلوقين فيكون بعمل ومعاناة، وقد يحصل وقد لا يحصل، أما الرب ﷻ فإن إحداثه لا يشبه إحداث المخلوقين.

وقد استدلل البخاري بأن حدثه سبحانه لا يشبه حدث المخلوقين بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ

شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١٠﴾

ثم قال: وقال ابن مسعود، عن النبي ﷺ: «إن الله يحدث من أمره ما يشاء وإن مما أحدث ألا تكلموا في الصلاة». وهذا إحداث شرعي، وأما قوله: ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثَ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾. فإحداث قدري؛ لأن مراجعة الزوج زوجته ليس وحياً ينزل، أو حكماً يتجدد، ولكنه حكم قدري يليق الله ﷻ في قلب الزوج فراجع الزوجة.

فَاللَّهُ تَعَالَى يَحْدُثُ مِنْ أَمْرِهِ الْكُونِيَّ وَمِنْ أَمْرِهِ الشَّرْعِيَّ مَا شَاءَ، فَأَمَّا الْإِحْدَاثُ بِالْأَمْرِ الشَّرْعِيِّ فَقَدْ انْقَطَعَ بِوَفَاةِ الرَّسُولِ ﷺ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَجَدَّدَ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَغَيَّرَ.

فَإِنْ قِيلَ: وَهَلْ خَالَفَ أَحَدٌ فِي هَذَا؟

فالجواب: نعم، خالَفَ في هذا عامة المتكلمين من معتزلة وأشعرية وغيرهم، وقالوا: لا يمكن أن تقوم الحوادث بالله أبداً؛ لأن قيام الحوادث به يستلزم أن يكون حادثاً -بناءً على أن الحادث لا يقوم إلا بحادثة.

فيقال لهم: من الذي قال لكم هذا؟ ومن الذي قال: إن الحادث لا يقوم إلا بحادثة؟ ومن أين أتيتم بهذه القاعدة؟ أمن الكتاب أو من السنة أو من العقل؟
فالجواب: كل ذلك لم يكن، فنحن نشاهد الآن بأنفسنا أنه تحصل حوادث لنا في هذا اليوم غير التي حصلت في اليوم الذي قبله، فهل يلزم إذا قامت بنا الحوادث أن تكون موجودة بوجودنا؟

الجواب: لا، لا يلزم، فالحوادثُ تتجددُ من الحادثِ ومن غيرِ الحادثِ، بل إن قيامَ الحوادثِ به دليلٌ على كماله، وأنه يفعلُ ما يشاء متى شاء، ولو قلنا: إنه لا يستطيعُ أن يفعلَ لكان في هذا وصفٌ لله بالنقص، فالله تعالى فعَّالٌ لما يُريدُ، قَالَ تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَحْنَا وَلَكِنْ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [التكوير: ٢٠٢]. واقتتالهم حادثٌ لا شكَّ، وهو من فعلِ الله؛ أي: من تقديره أن يفعلوا هذا، وهذا نصٌّ صريحٌ في قيامِ الأفعالِ الحادثةِ به، وكذلك استواؤه على العرشِ، ونزوله إلى السماءِ الدنيا، وتكليمه من يكلمه، كلُّ هذا يدلُّ على قيامِ الحوادثِ به، لكن لا يلزمُ من هذا أن يكونَ هو سبحانه حادثًا.

وسبحانَ الله العظيم، لو رَجَعْنَا إلى الفِطْرَةِ وسألْنَا عَجُوزًا لم تَعْرِفْ بالكلامِ وأهْلِهِ وقلْنَا: هل اللهُ يَفْعَلُ متى شاء؟ لَقَالَتْ: نعم. سُبْحَانَهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ.

وأيُّهُمَا أَحْسَنُ: رَبٌّ لا يَفْعَلُ أَوْ رَبٌّ يَفْعَلُ؟ تَقُولُ: رَبٌّ يَفْعَلُ، فالذي لا يَفْعَلُ جَمَادٌ، لا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ رَبًّا، ولكن -نَسَأَلُ اللهَ العَاقِبَةَ- لِمَا دَخَلُوا فِي عِلْمِ الكَلَامِ وَحَكَّمُوا العُقُولَ ضَلُّوا عَنْ شَيْءٍ تَعْرِفُهُ العَجَائِزُ.

إِذَا إِحْدَثُ اللَّهُ ﷻ لِلْفَعْلِ لَيْسَ كإِحْدَاثِنَا لَهُ؛ لِأَنَّهُ يَحْدُثُ مَا شَاءَ بِكَلِمَةٍ: كُنْ. فَيَكُونُ، وَنَحْنُ لَا نَحْدُثُ إِلَّا بِمَعَانَاةٍ وَعَمَلٍ.

ثانيًا: يحدثه سبحانه من غير جهل سابق أو عجز مقارن، وأما نحنُ فإننا نحدثُ من جهل؛ بمعنى أنه يكونُ خافيًا علينا ثم يتبين لنا وجهه، ثم إننا لا نَسْلِمُ من عجز مقارن؛ أي: قد نعجزُ عن

إِكْمَالِهِ، أَمَا اللَّهُ وَكَفَى فَلَآ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥٢٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ وَرْدَانَ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ كُتُبِهِمْ وَعِنْدَكُمْ كِتَابُ اللَّهِ أَقْرَبُ الْكِتَابِ عَهْدًا بِاللَّهِ تَقَرُّوْنَهُ نَحْضًا لَمْ يُشَبَّ.

سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَالشَّاهِدُ مِنْهُ قَوْلُهُ: أَقْرَبُ الْكِتَابِ عَهْدًا بِاللَّهِ. وَهَذَا فِي الْوَحْيِ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ لَمَّا نَزَلَ الْمَطَرُ حَصَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ثَوْبِهِ لِيَصْبِيهِ وَقَالَ: «إِنَّهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِرَبِّهِ»؛ أَي: مِنْ جِهَةِ خَلْقِهِ وَتَكْوِينِهِ؛ لِأَنَّهُ خُلِقَ الْآنَ فَتَزَلْ.

فَعِنْدَنَا مَا هُوَ قَرِيبُ الْعَهْدِ مِنْ جِهَةِ التَّكْوِينِ وَالْخَلْقِ، وَمَا هُوَ قَرِيبُ الْعَهْدِ مِنْ قِبَلِ الْإِنْزَالِ وَالْوَحْيِ، فَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ يَعُودُ إِلَى الْإِنْزَالِ وَالْوَحْيِ، وَالْآيَةُ تَشْهَدُ لَهُ: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ﴾. وَأَمَّا الْقَرِيبُ مِنْ جِهَةِ التَّكْوِينِ وَالْخَلْقِ فَحَدِيثُ الْمَطَرِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥٢٣- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ وَكِتَابُكُمْ الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّكُمْ ﷺ أَحَدُتُ الْأَخْبَارَ بِاللَّهِ، نَحْضًا لَمْ يُشَبَّ، وَقَدْ حَدَّثَكُمْ اللَّهُ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ بَدَّلُوا مِنْ كُتُبِ اللَّهِ وَغَيَّرُوا فَكُتِبُوا بِأَيْدِيهِمُ الْكُتُبُ، قَالُوا: هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَسْتَرَوْا بِذَلِكَ ثَمَنًا قَلِيلًا. أَوَلَا يَنْهَاكُمْ مَا جَاءَكُمْ مِنَ الْعِلْمِ عَنْ مَسْأَلَتِهِمْ؟ فَلَا وَاللَّهِ مَا رَأَيْنَا رَجُلًا مِنْهُمْ يَسْأَلُكُمْ عَنِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ.

قَوْلُهُ: مَا رَأَيْنَا رَجُلًا مِنْهُمْ يَسْأَلُكُمْ عَنِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ. ذَلِكَ مَعَ أَنَّهُ أَحَقُّ أَنْ يَسْأَلُونَا عَمَّا أَنْزَلَ عَلَيْنَا. وَكَأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي زَمَنِه رَأَى مِنَ النَّاسِ مَنْ يَذْهَبُ إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ وَيَسْأَلُهُمْ، فَاشْتَدَّ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ.

وَعَلَى هَذَا يَجِبُ عَلَيْنَا نَحْنُ الْمُسْلِمِينَ إِذَا دَعَوْنَا إِلَى أَخْلَاقٍ حَسَنَةٍ مِنْ وَفَاءٍ بِوَعْدٍ، وَصَدَقٍ فِي الْقَوْلِ، وَعَزِيمَةٍ فِي الْقَصْدِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ أَلَا نَقُولُ: هَذَا فِعْلُ الْإِنْجِيلِ، هَذَا فِعْلُ الْأَمْرِيكَانِ، هَذَا فِعْلُ كَذَا، هَذَا فِعْلُ كَذَا. لِأَنَّ هَذِهِ الْأَخْلَاقَ الْفَاضِلَةَ مُصَدِّرُهَا مِنَ الْإِسْلَامِ.

وَعَجَبًا مِنْ بَعْضِ النَّاسِ مِنْ ضَعْفَاءِ الْعُقُولِ وَضَعْفَاءِ الدِّينِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُوَكِّدَ الْوَفَاءَ بِالْوَعْدِ قَالَ: هَذَا وَعْدٌ إِنْجِيلِي - سُبْحَانَ اللَّهِ - بَلْ قُلْ: إِنَّهُ وَعْدٌ مُؤْمِنٍ. هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، أَنْظُنْ أَنَّ الْإِنْجِيلَ أَوْفَى بِالْوَعْدِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ؟ أَبَدًا.

فهذا الذي رسمه ابن عباس رضي الله عنه ينبغي أن يكون نبراساً نمشي عليه، وألا نطهر الافتقار لأهل الكتاب، وإن كان الرسول ﷺ رخص لنا في أن نقبل من حديثهم ما شهد له الشرع، وما لم يشهد الشرع له ولا بخلافه فلا نصدقه ولا نكذبه^(١)، وما شهد شرعنا بخلافه فإننا نكذبه.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٤٣- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَحْرُكْ بِهِ لِسَانَكَ﴾ [التكليف: ١٦]، وَفَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ يُنَزَّلُ عَلَيْهِ الْوَحْيُ. وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «أَنَا مَعَ عَبْدِي إِذَا ذَكَرَنِي وَتَحَرَّكَ بِي شَفَتَاهُ».

قَوْلُهُ: بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَحْرُكْ بِهِ لِسَانَكَ﴾. تَرْجَمَ الْبُخَارِيُّ هَذِهِ التَّرْجَمَةَ لِيُشِيرَ إِلَى أَنَّ الْقِرَاءَةَ بِالْقُرْآنِ مِنْ فِعْلِ الْإِنْسَانِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿لَا تَحْرُكْ﴾ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الَّذِي يَحْرُكُ هُوَ الْقَارِئُ، وَعَلَى هَذَا فَتَلْفُظُ الْإِنْسَانِ بِالْقُرْآنِ يُعْتَبَرُ مَخْلُوقًا؛ لِأَنَّهُ مِنْ فِعْلِهِ، وَفَعَلَ الْإِنْسَانُ مَخْلُوقٌ.

وهذه المسألة ثار حولها جدلٌ عظيمٌ في فتنة الجهمية في القولِ بخلق القرآن، حتى إن الإمام أحمد رحمته الله قال: مَنْ قَالَ: لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ. فَهُوَ جَهْمِيٌّ، وَمَنْ قَالَ: غَيْرُ مَخْلُوقٍ. فَهُوَ مُبْتَدِعٌ، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ: مَنْ قَالَ لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ. يُرِيدُ الْقُرْآنَ -يَعْنِي: لَا يُرِيدُ الْقِرَاءَةَ- فَهُوَ جَهْمِيٌّ، وَمَنْ قَالَ: غَيْرُ مَخْلُوقٍ. فَهُوَ مُبْتَدِعٌ. وَقَدْ أَطْلَقَ رحمته الله فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ؛ لِأَنَّ الْجَهْمِيَّةَ كَانُوا يُمَوِّهُونَ عَلَى الْعَامَةِ فَيَقُولُونَ: قُلْ: لَفْظِي مَخْلُوقٌ. وَهُمْ يَرِيدُونَ بِقَوْلِهِ: لَفْظِي. الْقُرْآنُ فَيُمَوِّهُونَ عَلَى الْعَامَةِ. وَالصَّحِيحُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ التَّفْصِيلُ فَيَقَالُ: قِرَاءَةُ الْقَارِئِ تَشْتَمِلُ عَلَى أَمْرَيْنِ: عَلَى مَقْرُوءٍ، وَعَلَى قِرَاءَةٍ.

فَأَمَّا الْمَقْرُوءُ فَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ ﷻ غَيْرُ مَخْلُوقٍ.

وَأَمَّا الْقِرَاءَةُ فَفِعْلُ الْإِنْسَانِ، فَهَذَا الَّذِي يَحْرُكُ شَفَتَيْهِ، وَيُحْرُكُ لِسَانَهُ، وَهُوَ الَّذِي يَنْطِقُ، وَهُوَ الَّذِي يُخْرِجُ الصَّوْتَ مِنْ فِيهِ، وَكُلُّ هَذَا مَخْلُوقٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ صِفَاتِ الْإِنْسَانِ، وَصِفَاتِ الْإِنْسَانِ كُلُّهَا مَخْلُوقَةٌ.

فَمَرَادُ الْبُخَارِيِّ رحمته الله بِهَذِهِ التَّرْجَمَةِ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ قِرَاءَةَ قَارِئِ الْقُرْآنِ مِنْ فِعْلِهِ، لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿لَا تَحْرُكْ بِهِ لِسَانَكَ﴾. وَفَعْلُهُ مَخْلُوقٌ.

قَوْلُهُ: وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «أَنَا مَعَ عَبْدِي حَيْثُ مَا ذَكَرَنِي وَتَحَرَّكَ بِي شَفَتَاهُ».

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ قَالَ: «تَحَرَّكَ بِي شَفَتَاهُ». مَعَ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا ذَكَرَ اللَّهَ يَذْكُرُ أَسْمَاءَ اللَّهِ، وَأَسْمَاءَ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ؟ نَقُولُ: نَفْسُ الْحَرَكَةِ مَخْلُوقَةٌ، وَهَذَا التَّفْصِيلُ الَّذِي ذَكَرْنَا -وَهُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَلْفُوظِ بِهِ وَبَيْنَ اللَّفْظِ- فَالْلفظُ حَرَكَةُ الْإِنْسَانِ وَهِيَ مَخْلُوقَةٌ، وَالْمَلْفُوظُ بِهِ إِذَا كَانَ قَرَأْنَا فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، بَلْ هُوَ كَلَامُ اللَّهِ.

(١) رَوَى الْبُخَارِيُّ (٣٤٦١) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ...» الْحَدِيثُ.

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ أَيْضًا (٧٥٤٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ يَقْرَءُونَ التَّوْرَةَ بِالْعِبْرَانِيَةِ وَيَفْسِرُونَهَا بِالْعَرَبِيَّةِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَصْدُقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تَكْذِبُوهُمْ، قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ» الْآيَةَ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥٢٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ﴾ [الْبَيِّنَاتُ: ١٦]. قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعَالِجُ مِنَ التَّنْزِيلِ شِدَّةً، وَكَانَ يُحَرِّكُ شَفْتَيْهِ، فَقَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ: فَأَنَا أُحَرِّكُهَا لَكَ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحَرِّكُهَا. فَقَالَ سَعِيدٌ: أَنَا أُحَرِّكُهَا كَمَا كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يُحَرِّكُهَا. فَحَرَّكَ شَفْتَيْهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ (١) إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ (٢) ﴿[الْبَيِّنَاتُ: ١٦-١٧]. قَالَ: جَمَعُهُ فِي صَدْرِكَ، ثُمَّ تَقْرَأُهُ. ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاسْتَمِعْ﴾ (٣) [الْبَيِّنَاتُ: ١٨]. قَالَ: فَاسْتَمِعْ لَهُ وَأَنْصِتْ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا أَنْ تَقْرَأَهُ. قَالَ: فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَنَا جَبْرِيلُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - اسْتَمَعَ، فَإِذَا أَنْطَلَقَ جَبْرِيلُ قَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا أَقْرَأَهُ (٤).

هذه الآيات التي في هذا الحديث آيات عظيمة، تُبَيِّنُ كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعَالِجُ مِنَ الْوَحْيِ شِدَّةً؛ لَأَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَلَاثًا﴾ (٥) [الْقُلُوبُ: ٥]. أحياناً إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ وَهُوَ عَلَى نَاقَتِهِ فَبَرَكْتَ، وَنَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ مَرَّةً وَرَأْسُهُ عَلَى فَخِذٍ حَذِيفَةٍ (٦) فَكَادَتْ تَرُضُّهَا، وَكَانَ يَأْتِيهِ الْوَحْيُ فِي الْيَوْمِ الشَّاتِي الْبَارِدِ فَيَتَصَبَّبُ عِرْقًا مِنْ شِدَّةِ مَا يَجِدُ (٧).

وَكَانَ لِحَرِّصِهِ ﷺ عَلَى الْقُرْآنِ وَضَبِطِهِ يَتَعَجَّلُ، فَإِذَا قَرَأَهُ جَبْرِيلُ تَلَقَّاهُ فَوْرًا مِنْهُ فَيَتَعَجَّلُ، وَرَبَّمَا يَكُونُ بِتَعَجُّلِهِ هَذَا يَقُوتُهُ بَعْضُ الشَّيْءِ، فَهَاهُ اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ وَقَالَ: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ (٨) ﴿[الْبَيِّنَاتُ: ١٦]. فَالْعَجَلَةُ قَدْ يَكُونُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ فَوَائِدِ الْمَقْصُودِ.

ثُمَّ تَكْفُلُ الرَّبُّ ﷻ فَقَالَ: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ (٩) ﴿؛ أَي: نَحْنُ الَّذِينَ سَنَجْمَعُهُ فِي صَدْرِكَ، وَنَحْفَظُهُ فِيهِ، وَلَا يَفُوتُكَ شَيْءٌ مِنْهُ.

ثُمَّ قَالَ: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ﴾ (١٠) ﴿؛ أَي: قَرَأَهُ جَبْرِيلُ، وَأَسْنَدَ اللَّهُ قِرَاءَةَ جَبْرِيلَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَفَعَلَ الرَّسُولُ فَعَلَ لِلرَّسُولِ.

ثُمَّ قَالَ: ﴿فَإِنِّي قَرَأْتُهُ﴾ (١١) ﴿؛ أَي: لَا تُعَجَّلْ فَتَأْخُذْهُ كَلِمَةً كَلِمَةً، بَلْ انتَظِرْ حَتَّى يَفْرَغَ ثُمَّ اتَّبِعْ قِرَاءَتَهُ.

ثُمَّ تَكْفُلُ اللَّهُ ﷻ سُبْحَانَهُ كِفَالَةً ثَانِيَةً بَعْدَ الْجَمْعِ وَالْقُرْآنِ فَقَالَ: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ (١٢) ﴿[الْبَيِّنَاتُ: ١٩]. فَتَكْفُلُ اللَّهُ ﷻ بَيَانَهُ لِعِبَادِهِ، وَذَلِكَ بَيَانُهُ لَفْظًا وَبَيَانُهُ مَعْنَى، وَمَا يَقُوتُ النَّاسُ مِنْ لَفْظِهِ أَوْ مِنْ مَعْنَاهُ فَهَذَا إِمَّا لِقُصُورِ أَوْ تَقْصِيرِ، وَإِلَّا فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ تَكْفُلُ بَيَانَ الْقُرْآنِ لَفْظًا وَمَعْنَى، لَكِنْ لَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ يَكُونَ مَبِينًا لِكُلِّ شَخْصٍ.

وَلِهَذَا نَقُولُ: لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ شَيْءٌ يَخْفَى مَعْنَاهُ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ أَبَدًا؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾. وَلَوْ

(١) رواه مسلم (٤٤٨).

(٢) تقدم تخريجه في كتاب بدء الوحي.

كان في القرآن حرفٌ واحدٌ يخفى على جميع الناس لم يكن القرآن بياناً، والله تعالى قال فيه: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ﴾ [التوبة: ١٢٨]. لكن نقول: إن الخفاء والظهور أمرٌ نسبي، بمعنى أنه قد يخفى على شخص ما، ويظهر لشخص آخر، بل إن الإنسان نفسه أحياناً يكون صافي الذهن فيظهر له من معاني القرآن والسنة ما لا يظهر له إذا كان مُشوّشاً، وهذا شيءٌ مجربٌ.

فالخفاء والظهور أمرٌ نسبيٌ باعتبار الأشخاص، واعتبار الأحوال، وإلا فإن الله قد تكفل ببيانه - والحمد لله - فقد حفظ القرآن منذ نزل به جبريل إلى محمد ﷺ، وعُرف معناه، وتبين للناس إلى يومنا هذا والله الحمد.

وقد قال ابن عباس فيما يروى عنه: القرآن أربعة أقسام:

قسم لا يسع أحدٌ جهالته.

وقسم تعرفه العرب من لغاتهم.

وقسم يعرفه الراسخون في العلم.

وقسم لا يعلمه إلا الله. فمن ادّعى علمه فهو كاذبٌ.

أما الذي تعرفه العرب من كلامها فمثل معرفة السماء، والأرض، والشجر، والنبات، والكهف، والغار، وما أشبه ذلك مما هو معلومٌ بدلالة اللغة.

وأما الذي لا يسع أحدٌ جهالته فهو ما يجب على الإنسان معرفته مما يكتمل به دينه، كمعرفة أحكام الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، والبيع، والشراء، وما أشبه ذلك.

وأما الذي يعرفه الراسخون في العلم؛ فهو الآيات التي تحتاج إلى تعمق في فهمها، أو جمع بينها إذا كان ظاهرها التعارض، وما أشبه ذلك.

وأما الذي لا يعلمه إلا الله؛ فهو الكنه والحقيقة لما أخبر الله به عن نفسه من الأسماء والصفات، فإن هذا لا يعلم حقيقته إلا الله، فمن ادّعى علمه فهو كاذبٌ.

أما المعنى للقرآن فإنه لا يمكن أن يخفى على جميع الناس أبداً.

فإن قيل: إذا كان الأمر كذلك فما هو معنى قوله تعالى: ﴿وَمَا يَكْمُلُ تَأْوِيلُهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [التوبة: ٧]؟

فالجواب: أن قوله: ﴿وَمَا يَكْمُلُ تَأْوِيلُهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ فيه قراءتان معروفتان: فأكثر السلف على الوقف في قوله: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾. ثم يبتدئ فيقول: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾. وعلى هذا يكون المراد بالتأويل الحقيقة التي عليها الأمور الغيبية؛ لأن حقيقة الأمور الغيبية لا يعلمها إلا الله، فلا يعلمها الراسخون في العلم ولا غيرهم.

وأما القراءة الثانية - وهي ثابتة أيضاً عن السلف - فهي قراءة الوصل: ﴿وَمَا يَكْمُلُ تَأْوِيلُهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾. وعلى هذا يكون المراد بالتأويل تفسير المشتبهات التي تخفى على كثير من الناس، ويعلمها الراسخون في العلم؛ ولهذا قال ابن عباس: أنا من الراسخين الذين يعلمون تأويله.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٤ - باب قول الله تعالى: ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمُ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ (١٢) أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿١١﴾ (البقرة: ١١-١٢). يَتَخَفَتُونَ يَتَسَارُونَ.

قوله تعالى: ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمُ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ (١٢)؛ ولم يقل: إنه عليم به؛ أي: بالقول الذي أَسَرَرْتُمْ أَوْ جَهَرْتُمْ به؛ لأن من عَلِمَ بذات الصدور؛ أي: القلوب، كان علمه بما أَظْهَرْتَهُ الألسن من باب أولى، وهذا هو قياس الأولى.

وقوله: ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمُ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ (١٢)؛ أي: أنه سَيَعْلَمُ ما تُسِرُّونَ وما تَجْهَرُونَ.

ثم قال: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (١١). وهذا الاستفهام للتقرير.

وقوله: ﴿مَنْ﴾: في إعرابها وجهان:

الوجه الأول: أن تَكُونَ فاعلاً.

والوجه الثاني: أن تَكُونَ مفعولاً به.

فإن كانت فاعلاً فالمعنى: أَلَا يَعْلَمُ الخالق وهو اللطيف الخبير؟ وَيَكُونُ جوابها: بلى، لا بد أن يَعْلَمَ الخالق ما خلقه، ولا يُمكنُ أن يَكُونَ الخالق جاهلاً بما خلق.

وإذا كانت مفعولاً به صار المعنى: أَلَا يَعْلَمُ مخلوقه؟

والجواب: بلى. يَعْلَمُ مخلوقه.

فإذا قال قائل: لماذا عدل عن قوله: أَلَا يَعْلَمُ العَلَّامُ، أو أَلَا يَعْلَمُ الله؟

قُلْنَا: من أجل إقامة الحجة العقلية الملزمة؛ لأن كونه يَخْلُقُ يَلْزَمُ عليه عقلاً أن يكون عالماً،

فإذا كان خالقاً لكل شيء كان عالماً لكل شيء، أضف إلى ذلك أنه ﴿لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾، فهو اللطيف

العالم بسرائر الأمور، الخبير العالم ببواطن الأمور.

واللطف أَخْصُ من الخبرة، والخبرة أَخْصُ من العلم، ففي الآية علمٌ وخبرةٌ ولطفٌ، فالعلم في قوله: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾، واللطف في قوله: ﴿وَهُوَ اللَّطِيفُ﴾، والخبرة في قوله: ﴿الْخَبِيرُ﴾.

واللطيف أَرَقُّ وأدقُّ من الخبير؛ حيث أنه يَعْلَمُ أشياءً لطيفةً جداً لا تَدْرُكُ، لكنه يَدْرِكُهَا ﴿يَكُنْ﴾.

وقوله: يَتَخَفَتُونَ يَتَسَارُونَ. هذا مذكورٌ في قوله تعالى: ﴿فَانْطَلَقُوا وَهُمْ يَخِفُّونَ﴾ (١٣) أن لَا يَخَفَتْهَا الْيَوْمَ

عَلَيْكُمْ مَسْكُونٌ ﴿١٤﴾ (البقرة: ١٣-١٤). وهؤلاء هم أصحاب الجنة الذين أقسموا أن يَصْرِمُونَهَا صباحاً ولم

يَقُولُوا: إن شاء الله. وإنما اختاروا صرْمَهَا صباحاً؛ لثلاثي المساكينُ فَيَأْكُلُوا منها.

قال تعالى: ﴿إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ﴾ (١٤) وَلَا يَسْتَنْوُونَ ﴿١٥﴾ (البقرة: ١٥-١٦)؛ أي: لم يقولوا: إن شاء الله.

فطاف عليها طائفٌ من الله فذَمَّهَا فَأَصْبَحَتْ كالصرِيم، فلما أصبحوا تَنَادَوْا وَذَهَبُوا إِلَيْهَا، فلما رَأَوْهَا

قالوا: هذه ليست جَنَّتَنَا ﴿إِنَّا لَمَسْأَلُونَ﴾ (١٦) (البقرة: ١٦)؛ أي: تَائِهُونَ، ولم نَهْتِدِ إلى طريقها، ثم تَأَكَّدُوا

فقالوا: ﴿بَلْ نَحْنُ كَرُومُونَ﴾ ﴿٢٧﴾ [الأنعام: ٢٧]. فعرفوا أنهم قد حُرِّموا، وأن الله قد أنلف هذه الجنة؛ لأن نيتهم كانت سيئة، حيث كانوا لا يريدون أن يُطعموا منها المساكين.

وقد ذَكَرَ لنا من يُتَّقَى به من كبرائنا في السن أن شخصين تقاسما ثمرَ بستانٍ لهما، وأن أحدهما خَيْرُ الآخر وقال له: اختر. فقال الآخر: أختارُ هذا الجانبَ الشرقي؛ لأنه رأى أنه أحسنُ وأكثرُ. فقال الثاني: وأنا أختارُ الغربي. والمُلكُ بينهما أنصافاً.

ثم الذي اختارَ الأكثرُ قال: سأجزُّ الثمرَ في نهارِ رمضان؛ لئلا يأكلَ منه الفقراءُ، ثم واعدَ الذين يَجْزُّون في النهارِ فجزوا له وأخذَ الثمرَ.

أما الثاني: فقال: لن أجزَّه حتَّى يُفطِرَ الناسُ. فلما أَفطَرُوا قالَ لهم: يا أهلَ الحيِّ، وكان الناسُ في ذلك الوقتُ في فقرٍ شديدٍ: إني سأجزُ النخلَ في اليومِ الفلاني بعدَ العيد، فمن شاء منكم أن يَحْضُرَ فليَحْضُرْ. فحَضَرَ الناسُ وحَضَرَ الفقراءُ، وامتلا البستانُ، وصاروا يأكلون حتَّى إن الزناييلَ امتلأت بالنوى، ولكن مع ذلك أنزلَ اللهُ سبحانه في هذا الثمرِ البركةَ.

فلما عَلِمَ شريكه بذلك جاءه وقال له: إنا قد أخطأنا في القسمة، وأنا الآن أدعي أنني مغبون، إذ كيف يأكلُ الناسُ منك هذا الأكلَ الكثيرَ، وتَدَخِرُ من الثمرِ أكثرَ مما ادَّخَرْتُ أنا، فهذا معناه أنك غبِيتني. فقال له: نحن قد قسمنا جميعاً، وقد خيَّرْتُكَ فاخترتَ نصيبك معتقداً أنه أكثرُ، ولكن بركةَ اللهِ ﷻ لا حدَّ لها. فقال له: بل قد غبِيتني. ثم رَفَعَ الأمرُ إلى القاضي، وقال: أيها القاضي قد اقسمتما الثمرَ نصفين، وادَّخَرْتُ أنا تمرِي وبلغَ من الزناييل كذا وكذا، وهو تأخَّرَ حتَّى أَفطَرَ الناسُ، فجاءوا وأكلوا حتَّى ملأوا الزناييل بالنوى، ومع ذلك ادَّخَر من الثمرِ أكثرَ مما ادَّخَرْتُ، وهذا يعني أنني مغبون.

ولكن كان القاضي ذكياً فقال له: اقرأ: ﴿إِنَّا يَلُونَهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ﴾ [الأنعام: ١٧]. وكأنه يقول: اأحد ربك أنك حَصَلَتْ هذا الثمرَ؛ لأن أصحابَ الجنة ما حَصَلُوا شيئاً، وأنت قُلْتَ: أجزها في نهارِ رمضان لئلا يَدْخُلَها اليومَ عليك مسكينٌ، فهذا جزاؤك، وأما صاحبك فقد أنزلَ اللهُ له البركةَ، وبركةُ اللهِ لا نهايةَ لها. ثم طَرَدَهُ. وهذه قصة مشهورةٌ عندنا، ويُسمَّى أصحابُها فلان وفلان، لكن لا حاجةَ لذكرِهما.

فالحاصلُ: أن قوله ﴿فَانظُرُوا هُمُ يَسْتَفْخِفُونَ﴾؛ يعني: يَسِيرُ بعضهم إلى بعضٍ، حتَّى لا يَأْتِيَ إليهم المسكينُ، فلما أَصْبَحُوا وجدوها كالصريم - سبحانه الله - وفي النهاية أَقْبَلَ بعضهم على بعضٍ يتلاومون قالوا: ﴿قَالُوا يَوَيْلًا إِنَّا كُنَّا طُغْيَانٌ﴾ ﴿٢٨﴾ عَنِ رَبِّنَا أَنْ يَبْدِلَنَا خَيْرًا مِنْهَا إِنَّا إِلَى رَبِّنَا رَاغِبُونَ﴾ [الأنعام: ٢٨-٢٩]. وهذا من حكمةِ اللهِ ﷻ أن الله قد يَبْتَلِي الإنسانَ في فَقْدِ ما يُحِبُّ لاستقامَةِ دينه قال تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْوَيْلِ وَالْبَحْرِيْمَا كَسِبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الأنعام: ٤١].

وهذا الابتلاءُ قد يَكُونُ خيراً للإنسانِ، وقد يَكُونُ شراً، فمن الناس من إذا ابتلي في دنياه قوي إيمانه ورجع إلى ربِّه، وأتاب إلى الله، ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَهُ فِتْنَةٌ أُنْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَيْرٌ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ ذَلِكَ هُوَ الْخَسِرَانِ الْمُفْسِدِينَ﴾ [الأنعام: ١١].

وهذا الباب قد عقده المؤلف في أثناء الكلام على كلام الله؛ ليبين أن لفظ الإنسان بكلام الله من فعله، فأنت إذا تكلمت بالقرآن إسرازا أو جهرا فهو من فعلك، وفعلك مخلوق.
ومعلوم أن البخاري رحمه الله قد امتحن في مسألة اللفظ والملفوظ، وهل اللفظ مخلوق أو غير مخلوق، والملفوظ به هل هو مخلوق أو غير مخلوق؟ فأكثر في صحيحه من سياق الأدلة الدالة على أن أقوالنا من أفعالنا، وأفعالنا مخلوقة.

﴿فَقَوْلُهُ: «وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ»﴾. الإسراز والجهر صفة القول، والذي يسر أو يجهر هو الإنسان المتكلم، إذا فالإسراز والجهر من فعل الإنسان، فيكون مخلوقا، وما يسر به أو يجهر به فهو إما مخلوق، وإما غير مخلوق، فكلامي معكم الآن مخلوق حتى الملفوظ به، لكن عندما أقرأ القرآن يكون قولي ولفظي مخلوقا، لكن القرآن غير مخلوق.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥٢٥- حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ، عَنْ هُشَيْمٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُتْ بِهَا﴾ [الأنعام: ١١٠]. قَالَ: نَزَلَتْ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُخْتَفٍ بِمَكَّةَ، فَكَانَ إِذَا صَلَّى بِأَصْحَابِهِ رَفَعَ صَوْتَهُ بِالْقُرْآنِ، فَإِذَا سَمِعَهُ الْمُشْرِكُونَ سَبُّوا الْقُرْآنَ وَمَنْ أَنْزَلَهُ وَمَنْ جَاءَ بِهِ، فَقَالَ اللَّهُ لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ﴾. أَي: بِقِرَاءَتِكَ فَيَسْمَعُ الْمُشْرِكُونَ فَيَسُبُّوا الْقُرْآنَ، ﴿وَلَا تُخَافُتْ بِهَا﴾ عَنْ أَصْحَابِكَ فَلَا تُسْمِعُهُمْ، ﴿وَأَتَّبِعْ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ (١).

﴿فَقَوْلُهُ: «وَأَتَّبِعْ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾؛ يَعْنِي: اطْلُبْ سَبِيلًا بَيْنَ الْإِخْفَاتِ وَالْجَهْرِ.

والشاهد من هذا الحديث: أن الله قال: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ﴾؛ أَي: بِقِرَاءَتِكَ الْقُرْآنَ فِي صَلَاتِكَ، وَلَا تُخَافُتْ بِهَا، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْجَهْرَ وَالْمَخَافَةَ مِنْ فِعْلِ الْإِنْسَانِ، وَأَنَّ الْقُرْآنَ الَّذِي يُسْرُّ بِهِ أَوْ يُخَافُتْ هُوَ كَلَامُ اللَّهِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥٢٦- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُتْ بِهَا﴾ [الأنعام: ١١٠] فِي الدُّعَاءِ (٢).

على هذا الحديث يكون معنى قوله: ﴿بِصَلَاتِكَ﴾؛ أَي: بِدُعَائِكَ، وَلَا مَنَافَةَ بَيْنَ كَلَامِ عَائِشَةَ وَكَلَامِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ: نَزَلَتْ فِي كَذَا. لَيْسَ صَرِيحًا فِي أَنَّ هَذَا هُوَ سَبَبُ

(١) رواه مسلم (٤٤٦).

(٢) رواه مسلم (٤٤٧).

النزول، بل قد يَكُونُ مرأه: نَزَلَتْ في كذا؛ أي: في هذا المعنى.
أما لو قَالَ: سببُ نزولها أن النبي ﷺ فعل كذا، أو صار كذا فنزلت. فالأوّل صريحٌ في سببِ
النزول، والثاني ظاهرٌ فيه.

وأما الذي في سياق ما ذكره البخاريُّ فلا.
فالصورُ إذاً ثلاثٌ:

الأولى: أن يَقُولَ الصحابيُّ: سببُ نزولها كذا وكذا. فهنا يَكُونُ سببُ النزولِ صريحاً.
الثانية: أن يَقُولَ: كان كذا فنزلت. وهذا ظاهرٌ، وليس بصريح.
والثالثة: أن يَقُولَ: نَزَلَتْ في كذا. فهذا مُحْتَمِلٌ أن يَكُونُ المراد: أن هذا سببُ النزول، أو أن هذا من معناه.
وهنا نقُولُ: قولُ عائشة وقولُ ابنِ عباس، ليس بينهما تنافٍ؛ لأن المعنى: أنها نزلت في كذا؛ أي:
في هذا المعنى، وفي كذا؛ أي: في هذا المعنى.

يُبقِي علينا ما لو كان كل من اللفظين صريحاً في سببِ النزول، وبينهما اختلافٌ.
نَقُولُ: إن ترجّح أحدهما أخذ به، وإن لم يترجّح فلا مانع من تعدد سببِ النزول، ويَكُونُ ذلك
من باب التوكيد والتذكير.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: ٧٥٢٧- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَيْسَ مِمَّا مِنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ». وَزَادَ غَيْرُهُ: «يَجْهَرُ بِهِ».

هذا الحديث كالأوّل؛ لأن تَغْنِي الإنسان بالقرآن؛ أي: جهره بتحسين الصوت وهو من فعله،
فَيَكُونُ مخلوقاً، أما القرآن نفسه فإنه ليس بمخلوق.

وقد بيّنا أن البخاريَّ رَحِمَهُ اللهُ قد فَصَّلَ تفصيلاً بيناً في هذا، وأن الإمام أحمدَ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: مَنْ قَالَ:
لفظي بالقرآن مخلوق. فهو جهميٌّ. وفي رواية عنه: من قَالَ: لفظي بالقرآن مخلوق. يُريدُ القرآنَ،
ومن قَالَ: غيرُ مخلوق فهو مبتدعٌ؛ لأن المحنة التي كانت في زمن الإمام أحمد غير المحنة التي كانت
في زمن البخاري، فالمحنة التي كانت في زمن الإمام أحمد هي: هل القرآن مخلوق أو غيرُ مخلوق؟
والمحنة في زمن البخاري كانت: هل لفظُ القرآن مخلوق أو لا؟ فبينهما فرقٌ.

فالإمام أحمدُ رَحِمَهُ اللهُ رأى الكفَّ عن هذا، وألا يقال: لفظي بالقرآن مخلوق أو غيرُ مخلوق،
والبخاريُّ أراد التفصيلَ والبيانَ.

فإن قيل: هناك من أخذ من هذا الحديث أن التجويد واجبٌ، فما هو الردُّ عليه؟
نَقُولُ: إن من قَالَ بهذا القول له شبهةٌ في هذا الحديث إذا قَالَ: إن التجويد يَتَقَضِي تحسين
الصوت في القرآن، وقراءة المجوّد ألد على السمع من قراءة غير المجوّد، والرسول نفى أن يَكُونُ منا

من لم يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ تَرَكَ التَّغْنِي يَكُونُ مِنْ كِبَائِرِ الذَّنُوبِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا وَهُوَ مِنْ كِبَائِرِ الذَّنُوبِ.

وَلَكِنْ الْجَوَابُ عَنْ هَذَا أَنْ يُقَالَ: إِنْ التَّغْنِي أَمْرٌ نَسِيٌّ، وَقَدْ بَيَّنَّ الرَّسُولُ ﷺ بِقَوْلِهِ فِيهِمَا رَوَاهُ أَهْلُ السَّنَنِ: «زَيَّنُوا بِالْقُرْآنِ أَصْوَاتَكُمْ». وَأَنْ الْمُرَادُ بِذَلِكَ تَزْيِينُ الصَّوْتِ، وَلَيْسَ صِفَةُ الْأَدَاءِ، وَفَرْقٌ بَيْنَ صِفَةِ الْأَدَاءِ، وَبَيْنَ تَزْيِينِ الصَّوْتِ.

فَالصَّحِيحُ فِي مَسْأَلَةِ التَّجْوِيدِ: أَنَّهُ سَنَةٌ مَا لَمْ يُؤَدَّ إِلَى التَّكْلِيفِ فَيَكُونُ مَذْمُومًا، وَأَمَّا كَوْنُهُ وَاجِبًا فَلَيْسَ بِوَاجِبٍ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٥ - بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ فَهُوَ يَقُومُ بِهِ آتَاءَ اللَّيْلِ وَآتَاءَ النَّهَارِ، وَرَجُلٌ يَقُولُ: لَوْ أُوتِيتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ هَذَا فَعَلْتُ كَمَا يَفْعَلُ». فَبَيَّنَ اللَّهُ أَنَّ قِيَامَهُ بِالْكِتَابِ هُوَ فِعْلُهُ. وَقَالَ: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافَ أَلْسِنَتِكُمْ وَالْوَبْكَرَ﴾ [الزُّمَرُ: ٢٢]. وَقَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ: «وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ» ﴿٧٧﴾ [الزُّمَرُ: ٧٧].

يُرِيدُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ سَوَقِهِ لِهَذِهِ الْآيَاتِ أَنْ يُثَبِّتَ بِأَنَّ قِرَاءَةَ الْقَارِئِ مَخْلُوقَةٌ؛ لِأَنَّهَا فِعْلُهُ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ فَهُوَ يَقُومُ بِهِ آتَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ». أَيُّ: يَقْرَأُ فَيَقُومُ بِهِ، فَأُضَافَ الْقِيَامُ إِلَى الْقَارِئِ.

وَقَالَ أَيْضًا: «وَرَجُلٌ يَقُولُ: لَوْ أُوتِيتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ هَذَا فَعَلْتُ كَمَا يَفْعَلُ». فَجَعَلَ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ فِعْلًا.

ثُمَّ قَالَ: فَبَيَّنَ اللَّهُ. وَفِي نَسَخَةٍ: فَبَيَّنَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ قِرَاءَتَهُ الْكِتَابِ هُوَ فِعْلُهُ.

فَإِنَّ كَانَتِ النُّسخَةُ الصَّحِيحَةُ هِيَ: - فَبَيَّنَ اللَّهُ - فَإِنَّ فِيهَا إِشْكَالًا، لِأَنَّ الْمَبِينَ هُنَا هُوَ الرَّسُولُ ﷺ، لَكِنْ يُقَالُ: إِنَّ بَيَانَ الرَّسُولِ ﷺ إِذَا أَقْرَأَهُ اللَّهُ فَهُوَ كِبْيَانُهُ.

وَإِذَا كَانَتِ النُّسخَةُ الَّتِي فِيهَا: فَبَيَّنَ النَّبِيُّ ﷺ، هِيَ الصَّحِيحَةُ فَلَا إِشْكَالَ.

ثُمَّ قَالَ: وَقَالَ: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافَ أَلْسِنَتِكُمْ وَالْوَبْكَرَ﴾. فَذَكَرَ اخْتِلَافَ اللِّسَانِ وَاللَّوْنِ، أَمَّا اخْتِلَافُ اللَّوْنِ فَهُوَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ وَلَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ، وَأَمَّا اخْتِلَافُ اللِّسَانِ فَهُوَ مِنْ فِعْلِهِ، وَلِهَذَا إِذَا عَاشَ الْإِنْسَانُ فِي بَيْتَةٍ عَرَبِيَّةٍ صَارَ لِسَانُهُ عَرَبِيًّا، وَإِذَا عَاشَ فِي بَيْتَةٍ أَعْجَمِيَّةٍ صَارَ لِسَانُهُ أَعْجَمِيًّا، وَإِذَا شَاءَ رَفَعَ صَوْتَهُ وَإِذَا شَاءَ لَمْ يَرْفَعْ.

وَصُورُ اخْتِلَافِ الْأَلْسِنِ كَثِيرَةٌ مِنْهَا:

اللُّغَةُ، وَمِنْهَا الصَّوْتُ، وَمِنْهَا الْبَيَانُ وَالْفَصَاحَةُ، وَمِنْهَا سَهُولَةُ النُّطْقِ، فَكُلُّ هَذَا يَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ:

﴿وَاخْتِلَافَ أَلْسِنَتِكُمْ وَالْوَبْكَرَ﴾.

ثُمَّ قَالَ: وَقَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ: «وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ». وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ مِنَ الْخَيْرِ، فَتَكُونُ مَفْعُولَةً، أَمَّا الْقُرْآنُ الْمَقْرُوءُ فَلَيْسَ مَخْلُوقًا.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥٢٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحَاسَدُوا إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ فَهُوَ يَتْلُوهُ آتَاءَ اللَّيْلِ وَآتَاءَ النَّهَارِ، فَهُوَ يَقُولُ: لَوْ أُوتِيتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ هَذَا لَفَعَلْتُ كَمَا يَفْعَلُ. وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَا لَا فَهُوَ يُنْفِقُهُ فِي حَقِّهِ، يَقُولُ: لَوْ أُوتِيتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ عَمِلْتُ فِيهِ مِثْلَ مَا يَعْمَلُ».

٧٥٢٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ فَهُوَ يَتْلُوهُ آتَاءَ اللَّيْلِ وَآتَاءَ النَّهَارِ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَا لَا فَهُوَ يُنْفِقُهُ آتَاءَ اللَّيْلِ وَآتَاءَ النَّهَارِ»^(١).

سَمِعْتُ سُفْيَانَ مَرَّارًا لَمْ أَسْمَعْهُ يَذْكُرُ الْخَبَرَ وَهُوَ مِنْ صَحِيحِ حَدِيثِهِ. الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا قَوْلُهُ: «فَهُوَ يَقُولُ: لَوْ أُوتِيتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ هَذَا لَفَعَلْتُ كَمَا يَفْعَلُ». فَعُلُ الْأَوَّلِ هُوَ تِلَاوَةُ الْقُرْآنِ آتَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ تِلَاوَتَهُ لِلْقُرْآنِ فِعْلًا، وَفَعُلَ الْعَبْدُ مَخْلُوقٌ.

❁ وقوله: «لَا تَحَاسَدُوا إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ». الحسد نوعان:

حسد غبطة، وحسد عدوان.

أما حسد الغبطة فهو أن يَتمنى الإنسان مثل ما أُعطي الآخر. فهذا محمود إذا كان في الخير، وقد أَرشَدَ اللَّهُ إِلَى ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النِّسَاءُ: ٣٢]، يَعْنِي: قُولُوا: اللَّهُمَّ أَعْطِنَا مِثْلَ مَا أُعْطِيَ فَلَانًا. وَلَا تَحْسِدُوهُ.

أما حسد العدوان فقد فَسَّرَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِأَنَّهُ: تَمَنَّى زَوَالِ نِعْمَةِ الْغَيْرِ سِوَاءَ تَمَنَّى أَنْ تَزُولَ مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ، أَوْ أَنْ تَزُولَ مِنْهُ إِلَى غَيْرِ أَحَدٍ، أَوْ أَنْ تَزُولَ مِنْهُ إِلَى نَفْسِكَ. وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: الْحَسَدُ كَرَاهَةٌ مَا أُعْطِيَ اللَّهُ غَيْرَكَ مِنَ النِّعَمِ^(٢) سِوَاءَ تَمَنَّى الزَّوَالِ أَمْ لَمْ تَتَمَنَّ، وَهَذَا أَقْرَبُ، فَإِذَا اغْتَمَمْتَ بِمَا يُعْطَى اللَّهُ غَيْرَكَ مِنَ النِّعَمِ فَهَذَا هُوَ الْحَسَدُ، وَإِذَا فَرَحْتَ بِمَا أُعْطِيَ اللَّهُ غَيْرَكَ مِنَ النِّعَمِ، وَسَأَلْتَ اللَّهَ أَنْ يُعْطِيَكَ مِثْلَهُ، فَهَذَا هُوَ حَسَدُ الْغِبْطَةِ وَهُوَ مَحْمُودٌ إِذَا كَانَ فِي الْخَيْرِ.

إِذَا: الْحَسَدُ نِوَعَانِ: حَسَدُ غِبْطَةٍ وَحَسَدُ عَدْوَانٍ، فَحَسَدُ الْغِبْطَةِ مَحْمُودٌ إِذَا كَانَ فِي الْخَيْرِ، وَهُوَ أَنْ يَتَمَنَّى الْإِنْسَانُ مِنَ اللَّهِ مِثْلَ مَا أُعْطِيَ فَلَانٌ.

وَأَمَّا حَسَدُ الْعَدْوَانِ فَهُوَ عَدْوَانٌ لَا يَجُوزُ، وَهُوَ مِنْ أَخْلَاقِ الْيَهُودِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ

(١) رواه مسلم (٨١٥).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٠/١١١).

أَهْلَ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كَفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ ﴿١٠٩﴾.

ثُمَّ قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٦ - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ

رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ٦٧].

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: مِنَ اللَّهِ الرِّسَالَةُ، وَعَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْبَلَاغُ، وَعَلَيْنَا التَّسْلِيمُ.

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَيَعْلَمَنَّ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَتَ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٢٨]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَبْلَغَكُمْ رَسُولَتِ رَبِّي﴾ [الأنعام: ٦٧].

وَقَالَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ حِينَ تَخَلَّفَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولَهُ.

وَقَالَتْ عَائِشَةُ: إِذَا أُعْجِبَكَ حُسْنُ عَمَلِ امْرِئٍ فَقُلْ: اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَلَا يَسْتَحْفَنَنَّ أَحَدٌ.

وَقَالَ مَعْمَرٌ: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾: هَذَا الْقُرْآنُ. ﴿هُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [البقرة: ٢]: بَيَانٌ وَدَلَالَةٌ. كَقَوْلِهِ

تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ حُكْمُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠]. هَذَا حُكْمُ اللَّهِ. ﴿لَا رَيْبَ﴾ [البقرة: ٢]: لَا شَكَّ. ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٠٢]: يَعْني: بِكُمْ.

وَقَالَ أَنَسٌ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خَالَه حَرَامًا إِلَى قَوْمِهِ، وَقَالَ: أَتُؤْمِنُونِي أَبْلَغُ رِسَالَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَعَلَ يُحَدِّثُهُمْ.

هذا الباب أيضًا يريدُ منه البخاريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يُقَرَّرَ أَنَّ فِعْلَ الْعَبْدِ مَخْلُوقٌ.

❖ قَوْلُهُ: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾. الرسولُ هو

مُحَمَّدٌ ﷺ، وَلَمْ يَقُلْ: يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ؛ لِأَنَّ الْمُنَاسِبَ لِلْبَلَاغِ هُوَ الْوَصْفُ بِالرَّسُولِ ﴿بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾. وَذَلِكَ بَأَن تَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ. ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾. فَجَعَلَ إِبْلَاغَهُ لِلنَّاسِ فِعْلًا، وَفِعْلُ الْعَبْدِ مَخْلُوقٌ.

❖ ثُمَّ قَالَ: «وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: مِنَ اللَّهِ الرِّسَالَةُ، وَعَلَى رَسُولِ اللَّهِ الْبَلَاغُ، وَعَلَيْنَا التَّسْلِيمُ». هَذِهِ كَلِمَاتٌ جَيِّدَةٌ.

وَهَذَا مِنْ حَسَنِ الْأَدَبِ مَعَ اللَّهِ حَيْثُ قَالَ: مِنَ اللَّهِ الرِّسَالَةُ. وَلَمْ يَقُلْ: عَلَى اللَّهِ الرِّسَالَةُ. مَعَ أَنَّ اللَّهَ ﷻ قَالَ: ﴿إِنَّا عَيْنَا لَلْهُدَى﴾ [البقرة: ١٧]. فَأَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ الْهُدَايَةَ، وَلَا هُدَايَةً إِلَّا عَنْ طَرِيقِ الرِّسَالَةِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، لَكِنْ هَذَا

مِنَ الزُّهْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى سَبِيلِ الْأَدَبِ.

❖ وَقَوْلُهُ: «وَعَلَى رَسُولِ اللَّهِ الْبَلَاغُ». وَالْبَلَاغُ مِنْ فِعْلِهِ فَيَكُونُ مَخْلُوقًا.

❖ وَقَوْلُهُ: «وَعَلَيْنَا التَّسْلِيمُ». أَيِ: التَّسْلِيمِ بِمَا تَقْتَضِيهِ هَذِهِ الرِّسَالَةُ، فَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ التَّصَدِيقُ؛

لِأَنَّ التَّسْلِيمَ لِلْأَوَامِرِ وَالنَّوَاحِي، وَالتَّصَدِيقُ لِلْأَخْبَارِ، وَكُلُّهَا وَاجِبَةٌ عَلَيْنَا، فَعَلَيْنَا أَنْ نَقْبَلَ وَعَلَيْنَا أَنْ نُسَلِّمَ، وَلَا نَعْتَرِضَ، وَلَا نَقُولَ: لِمَ؟ بَلْ نَقُولَ: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا.

❖ ثُمَّ قَالَ: «وَقَالَ: ﴿لَيَعْلَمَنَّ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا﴾». قَوْلُهُ: وَقَالَ. لَا يَعُودُ عَلَى الزُّهْرِيِّ، بَلْ يَعُودُ عَلَى اللَّهِ ﷻ.

❖ وَفِي هَذَا إِشْكَالٌ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ؛ لِأَنَّهُ عَطَفَ فِعْلًا عَلَى اسْمٍ، حَيْثُ قَالَ: «بَابُ قَوْلِ اللَّهِ». ثُمَّ

قَالَ: «وقال تعالى». ثم قَالَ: «وقال». ولم يَقُلْ أيضًا: «قَالَ اللَّهُ»، لكن يُوجَدُ نسخةٌ فيها: «وقال اللَّهُ تعالى». وحيثُ يُزَوَّلُ الإشكالُ.

﴿يَقُولُ: «وقال: ﴿لِيَعْلَمَ أَنَّ قَدْ أَتْلَعُوا رِسَالَتِ رَبِّهِمْ﴾. الشاهدُ في هذا قوله: ﴿أَتْلَعُوا رِسَالَتِ رَبِّهِمْ﴾. والبلاغُ فعلُ المُبْلَغِ.

﴿ثم قَالَ: «وقال تعالى: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَتِي رَبِّي﴾. والتبليغُ فعلُهُ.

﴿ثم قَالَ: «وقال كعبُ بنُ مالكٍ حينَ تَخَلَّفَ عن النَّبِيِّ ﷺ: وسيرى اللهَ عملكم ورسوله. وقالت عائشة: إذا أعجبك حسنُ عملِ امرئٍ فقلِ اعملوا فسيرى اللهُ عملكم ورسوله والمؤمنون، ولا يَسْتَخِفُّكَ أَحَدٌ». ومن العملِ قراءةُ القرآنِ.

فإن قَالَ قائلٌ: هل في أثرِ عائشةَ هذا دليلٌ لمن يَضَعُونَ هذه الآيةَ وهي قوله تعالى: ﴿وَقُلِ اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥]. في المحافلِ والمناسباتِ وذلك في معرضِ الثناء؟

نقولُ: إن صحَّ الأثرُ عنها فإن فيه دليلٌ على أن ما نراه في المحافلِ مبنيٌّ على هذا الأثرِ، لكن سياقَ الآيةِ ليس في معرضِ الثناء بل هو في معرضِ التهديدِ.
قَالَ الحافظُ ابنُ حجرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

زعم مغلطائي أن عبدَ الله بنَ المباركٍ أَخْرَجَ هذا الأثرَ في كتابِ البرِّ والصلَةِ عن سفيانَ، عن معاويةَ بنِ إسحاقٍ، عن عروةَ، عن عائشةَ. وقد وَهَمَ في ذلك، وإنما وَقَعَ هذا في قصةٍ ذَكَرَهَا البخاريُّ في كتابِ خَلْقِ أفعالِ العبادِ من روايةِ عَقِيلٍ، عن ابنِ شهابٍ، عن عروةَ، عن عائشةَ قَالَتْ: وَذَكَرْتُ الَّذِي كَانَ مِنْ شَأْنِ عَثْمَانَ: وَدِدْتُ أَنِي كُنْتُ نَسِيًا مَنْسِيًا، فَوَاللَّهِ مَا أَحْبَبْتُ أَنْ يَنْتَهَكَ مِنْ عَثْمَانَ أَمْرٌ قَطُّ إِلَّا أَنْتَهَكَ مِنِّي مِثْلُهُ، حَتَّى وَاللَّهِ لَوْ أَحْبَبْتُ قَتْلَهُ لَقَتَلْتُ، يَا عبيدَ اللَّهِ بنَ عدي لا يُغَرِّكَ أَحَدٌ بَعْدَ الَّذِي تَعْلَمُ، فَوَاللَّهِ مَا اخْتَقَرْتُ مِنْ أَعْمَالِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى نَجِمَ النَّفَرُ الَّذِينَ طَعَنُوا فِي عَثْمَانَ فَقَالُوا قَوْلًا لَا يَحْسُنُ مِثْلُهُ، وَقَرَأُوا قِرَاءَةً لَا يَحْسُنُ مِثْلُهَا، وَصَلَّوْا صَلَاةً لَا يُصَلِّي مِثْلُهَا، فَلَمَّا تَذَبَّرْتُ الصَّنِيعَ إِذَا هُمْ وَاللَّهِ مَا يُقَارِبُونَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذَا أَعْجَبَكَ حَسَنُ قَوْلِ امْرِئٍ فَقُلْ: ﴿اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ وَلَا يَسْتَخِفُّكَ أَحَدٌ.

وأَخْرَجَهُ ابنُ أَبِي حاتمٍ من روايةِ يونسَ بنِ يزيدٍ، عن الزهريِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عروةُ أَنَّ عائشةَ كانت تَقُولُ: اخْتَقَرْتُ أَعْمَالَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ نَجِمَ الْقَرَاءُ الَّذِينَ طَعَنُوا عَلَى عَثْمَانَ فَذَكَرْتُ نَحْوَهُ وَفِيهِ: فَوَاللَّهِ مَا يُقَارِبُونَ عَمَلَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذَا أَعْجَبَكَ حَسَنُ عَمَلِ امْرِئٍ مِنْهُمْ فَقُلْ: اْعْمَلُوا... إِلَى آخِرِهِ.

والمَرَادُ بالقراءِ المذكورين الذين قاموا على عَثْمَانَ، وأنكروا عليه أشياءَ اعتذرَ من فعلِها، ثم كانوا مع عليٍّ ثم خرجوا بعد ذلك على عليٍّ، وقد تَقَدَّمَتْ أخبارُهم مفصلةً في كتابِ الفتنِ.
وَدَلَّ سياقُ القصةِ على أن المرادَ بالعملِ ما أشارت إليه من القراءةِ والصلاةِ وغيرِها، فسمت كل ذلك عملًا.

﴿وَقَوْلُهَا فِي آخِرِهِ: «وَلَا يَسْتَحْفَنَنَّ أَحَدٌ». بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ الْمَكْسُورَةِ، وَالْفَاءِ الْمَفْتُوحَةِ، وَالنُّونِ الْمُثْقَلَةِ لِلتَّأَكِيدِ، قَالَ ابْنُ التِّينِ، عَنِ الدَّاوُدِيِّ: مَعْنَاهُ: لَا تَغْتَرَّ بِمَدْحِ أَحَدٍ وَحَاسِبِ نَفْسِكَ.

وَالصَّوَابُ مَا قَالَهُ غَيْرُهُ أَنَّ الْمَعْنَى: لَا يَعُزُّكَ أَحَدٌ بِعَمَلِهِ فَتَظُنَّ بِهِ الْخَيْرَ، إِلَّا إِنْ رَأَيْتَهُ وَاقِفًا عِنْدَ حُدُودِ الشَّرِيعَةِ. اهـ

فَتَبَيَّنَ مِنْ شَرْحِ الْحَافِظِ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَنَّهَا **هِيَ** لَمْ تَكُنْ تُرِيدُ الثَّنَاءَ بَلْ تُرِيدُ التَّهْدِيدَ، وَأَنَّهُ لَيْسَ فِي هَذَا الْأَثَرِ دَلِيلٌ لَهَا يَقَعُّلُهُ بَعْضُ النَّاسِ الْيَوْمَ مِنْ وَضْعِ وَتَعْلِيْقِ هَذِهِ الْآيَةِ فِي الْمَحَافِلِ وَالْمُنَاسِبَاتِ بِغَرَضِ الثَّنَاءِ، بَلْ مَرَادُهَا **هِيَ** أَنَّهُ إِذَا أَعْجَبَكَ حَسَنُ عَمَلِ امْرِئٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الْخَوَارِجِ، الَّذِينَ خَرَجُوا عَلَى عِثَانٍ ثُمَّ عَلَى عَلِيٍّ، فَقُلْ: ﴿أَعْمَلُوا فَسَدَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾. فَيَكُونُ تَهْدِيدًا وَلَيْسَ ثَنَاءً. وَلِهَذَا قَالَتْ: وَلَا يَسْتَحْفَنَنَّ أَحَدٌ؛ يَعْنِي: لَا يَعُزُّكَ صَلَاتُهُ، وَصِيَامُهُ، وَصَدَقَتُهُ، فَتَظُنَّ بِهِ خَيْرًا.

﴿ثُمَّ قَالَ: «وَقَالَ مَعْمَرٌ: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾: هَذَا الْقُرْآنُ. ﴿هَذِي الثَّقَيْنِ﴾: ﴿الْبَقَرَةُ: ٢: ٢٠٥﴾: بَيَانٌ وَدَلَالَةٌ. قَوْلُهُ: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾: هَذَا الْقُرْآنُ. وَالتفسير هنا فيه شيءٌ من النظر؛ لأنه فسر اسم الإشارة للبعيد باسم الإشارة للقريب، وهذا يُؤدِّي إلى اختلاف المعنى؛ لأن قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾. مع أنه بين أيدينا وقريب منا فيه بلاغةٌ هي الإشارة إلى علو مكانه، فهو لعلو مكانه كأنه بعيدٌ، ثم إن من عادة العرب أن الإشارة بالبعيد تُفيد تعظيم المشار إليه، فنقول مثلاً: فلان ذلك الرجل الذي فيه كذا وكذا.

فَالصَّوَابُ: أَنْ نَقُولَ: ذَلِكَ الْكِتَابُ. أَي: ذَلِكَ الْقُرْآنُ.

﴿ثُمَّ قَالَ: ﴿هَذِي الثَّقَيْنِ﴾: ﴿الْبَقَرَةُ: ٢: ٢٠٥﴾: بَيَانٌ وَدَلَالَةٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ﴾ [الْبَقَرَةُ: ١٠٠]. هَذَا حُكْمُ اللَّهِ. يُشِيرُ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْإِشَارَةَ لَا تَقْتَضِي بَعْدَ الْمَشَارِ إِلَى عَنَا حَسًّا، لَكِنَّا تَقْتَضِي عُلُوَّهُ مَعْنَى. ﴿وَقَوْلُهُ: ﴿لَا رَيْبَ﴾ [الْبَقَرَةُ: ٢: ٢٠٥]: لَا شَكَّ. فَسَّرَ فِيهِ الرِّيبَ بِالشَّكِّ وَهَذَا تَفْسِيرٌ مُقَارِبٌ، لَكِنِ الرِّيبُ أَشَدُّ مِنَ الشَّكِّ، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَقْدَمَةِ التَّفْسِيرِ»: الرِّيبُ أَشَدُّ مِنَ الشَّكِّ؛ لِأَنَّهُ شَكٌّ بَقْلَقٍ، وَالشَّكُّ يَكُونُ بِلا قَلْقٍ.

لَكِنَّ الْعُلَمَاءَ يُفَسِّرُونَ الشَّيْءَ بِمَا يُقَرِّبُهُ إِلَى الْأَذْهَانِ وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ اخْتِلَافٌ يَسِيرٌ.

ثُمَّ قَالَ: ﴿يَلَاكُ ءَايَتُكَ اللَّهُ﴾ [الْبَقَرَةُ: ٢٥٢]: يَعْنِي هَذِهِ أَعْلَامُ الْقُرْآنِ. وَ«تِلْكَ» إِشَارَةٌ لِلْبَعِيدِ، وَ«هَذِهِ» لِلْقَرِيبِ.

ثُمَّ قَالَ: وَمِثْلُهُ: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفَلَكَ وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾ [الْبَقَرَةُ: ٢٥٢]. يَعْنِي: بِكُمْ. ففِيهَا التَّفَاتُ، إِذْ كَانَ ظَاهِرُ السِّيَاقِ أَنْ يُقَالَ: وَجَرَيْنَ بِكُمْ. لَكِنَّ فِيهِ التَّفَاتًا مِنَ الْخَطَابِ إِلَى الْغَيْبِ.

وَالِاتِّفَاتُ فِي الْقُرْآنِ مَوْجُودٌ مِنْهُ، مِنَ الْخَطَابِ إِلَى الْغَيْبِ، وَمِنَ الضَّمِيرِ إِلَى الظَّاهِرِ، وَمِنَ الْغَيْبِ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ، وَفَائِدَةُ الْإِتِّفَاتِ الْعَامَّةُ -الَّتِي تَشْمَلُ كُلَّ التَّفَاتِ- هِيَ تَنْبِيهُ الْمَخَاطَبِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ إِذَا كَانَ عَلَى نَسَقٍ فَرِيبًا يَنَامُ الْمَخَاطَبُ، وَلَا سِيَمَا إِنْ طَالَتِ الْمَدَّةُ أَوْ الْجَلْسَةُ، لَكِنِ إِذَا اخْتَلَفَ النَّسَقُ فَكَأَنَّهُ يَقَرُّعُهُ بِشَيْءٍ لِيَنْتَبِهَ.

فهنا لما قَالَ سبحانه: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفَلَكَ وَجَرَيْنَ رِيحًا﴾. فَيَقُولُ السَّامِعُ لِمَاذَا لَمْ يَقُلْ: وَجَرَيْنَ بِكُمْ. فَيَسْتَبْهِهُ الْإِنْسَانُ، وَهَذَا فِيمَا إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ يَفْهَمُ الْمَعْنَى، أَمَا مِنْ لَا يَفْهَمُ الْمَعْنَى فَلَا مَرُّ عَلَيْهِ وَاحِدًا، سَوَاءٌ تَنَفَّتْ أَمْ لَمْ يَلْتَفِتْ، لَكِنْ إِذَا كَانَ يَفْهَمُ الْمَعْنَى فَسَوْفَ يَفْقَهُ عِنْدَمَا يَكُونُ هُنَاكَ التَّفَاتُ وَيَسْتَبْهِهُ.

❁ وَقَوْلُهُ: ﴿الْفَلَكَ﴾. يَقُولُونَ إِنَّهَا كَلِمَةٌ يَسْتَوِي فِيهَا الْجَمَاعَةُ وَالْوَاحِدُ. قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفَلَكَ وَجَرَيْنَ﴾. وَهَذَا لِلْجَمَاعَةِ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفَلَكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرٍ﴾ [التكوير: ٢٢]. فَهَذِهِ لَوَاحِدٍ، وَلَمْ يَقُلْ (لِجَرَيْنِ).

وَأَعْجَبَنِي مَرَّةً فِي الْفَقْهِ قَوْلُ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ: إِذَا كَانَ الرَّجُلُ أَحَدًا فَإِنَّهُ يَنْوِي الرُّكُوعَ بِقَلْبِهِ دُونَ إِحْدَاثِ فِعْلٍ لِأَنَّهُ رَاكِعٌ، وَالْأَحَدُ هُوَ مُحْنِي الظَّهْرَ، وَهَذَا يَكُونُ غَالِبًا فِي الْكِبَارِ. قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: كَفَّلَكَ فِي الْعَرَبِيَّةِ ذَلِكَ لِأَنَّ «فَلَكَ» تَصْلُحُ لِلْجَمَاعَةِ وَالْوَاحِدِ، وَإِنْ حَنَاءَ هَذَا الرَّجُلِ يَصْلُحُ لِلرُّكُوعِ وَالْقِيَامِ.

فَانظُرْ كَيْفَ جَمَعَ بَيْنَ النُّحُوِّ وَالْفَقْهِ. وَيُقَالُ: إِنَّ الْكِسَائِيَّ وَأَبَا يُوسُفَ كَانَا عِنْدَ هَارُونَ الرَّشِيدِ - وَكَانَ الْكِسَائِيُّ يَقُولُ: إِذَا أَتَقَنْتُ فَنَّا مِنَ الْعُلُومِ اسْتَعْنَيْتَ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ - فَاخْتَبَرَهُ أَبُو يُوسُفَ وَقَالَ لَهُ: مَا تَقُولُ فِيمَا إِذَا سَهَا الْإِنْسَانُ فِي سَجُودِ السُّهُوِّ؟ قَالَ: أَقُولُ إِنَّهُ إِذَا سَهَا فِي سَجُودِ السُّهُوِّ فَلَا سُهُوَّ عَلَيْهِ. فَقَالَ: وَمَنْ أَيْنَ أَخَذْتَ هَذَا مِنْ عِلْمِكَ - وَالْكِسَائِيُّ إِمَامُ النُّحُوِّ - فَقَالَ: أَخَذْتُهُ مِنْ قَاعِلَةٍ أَنَّ الْمَصْغَرَّ لَا يَصْغُرُ، وَسَجُودُ السُّهُوِّ بِالنِّسْبَةِ لِلصَّلَاةِ مُصْغَرٌ.

قَدْ تَكُونُ هَذِهِ الْحِكَايَةُ صَحِيحَةً، وَقَدْ تَكُونُ غَيْرَ صَحِيحَةٍ، فَإِنْ كَانَتْ صَحِيحَةً فَهَذِهِ مِنْ ظَرَفَةِ الْكِسَائِيِّ، وَإِلَّا فَالْوَاقِعُ أَنَّ الْعُلُومَ لَا يُغْنِي عَنْ بَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ، وَلَكِنْ لَا شَكَّ أَنَّ الَّذِي يَكُونُ عِنْدَهُ قُوَّةٌ فِي عِلْمٍ مِنَ الْعُلُومِ فَإِنَّهُ يَسْهَلُ عَلَيْهِ بَقِيَّةُ الْعُلُومِ الْآخَرَى.

وَمَرَادُ الْبَخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ سَوَقِ كَلَامٍ مَعْمَرٍ هَذَا أَنْ يَضْرِبَ أَمْثَلَهُ لِكُونَ الْكَلَامِ يَجْرِي عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِهِ، كَتَفْسِيرِ قَوْلِهِ: ﴿ذَلِكَ أَلْكَتَبُ﴾ بِ «هَذَا الْقُرْآنُ».

ثُمَّ قَالَ: وَقَالَ أَنَسٌ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خَالَهُ حَرَامًا إِلَى قَوْمِهِ وَقَالَ: أَتُؤْمِنُونِي أَبْلُغُ رِسَالَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَعَلَ يُحَدِّثُهُمْ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١٣/٥٠٦):

❁ قَوْلُهُ: «قَالَ أَنَسٌ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خَالَهُ حَرَامًا إِلَى قَوْمِهِ وَقَالَ: أَتُؤْمِنُونِي أَبْلُغُ رِسَالَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَعَلَ يُحَدِّثُهُمْ». هَذَا طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ وَصَلَهُ الْمُؤَلَّفُ فِي الْجِهَادِ مِنْ طَرِيقِ هَمَامٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ أَقْوَامًا مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ إِلَى بَنِي عَامِرٍ فِي سَبْعِينَ رَاكِبًا، فَلَمَّا قَدِمُوا قَالَ لَهُمْ خَالِي: أَتَقْدَمُكُمْ فَإِنْ أَمَّنُونِي حَتَّى أَبْلَغَهُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِلَّا كُتِمَ قَرِيبًا مِنِّي. فَتَقَدَّمَ فَأَمَّنُوهُ، فَبَيْنَمَا هُوَ يُحَدِّثُهُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَذَكَرَ الْقِصَّةَ.

وَلَفْظُهُ فِي الْمَغَازِي عَنْ أَنَسٍ: فَانْطَلَقَ حَرَامٌ أَخُو أُمِّ سُلَيْمٍ فَذَكَرَهُ وَفِيهِ: وَإِنْ قَتَلُونِي أَتَيْتُمْ

أصحابكم، فقال: أَتُؤْمِنُونِي أَبْلُغُ رِسَالَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَعَلَ يُحَدِّثُهُمْ، وَأَمَاؤًا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ فَأَنَاهُ فِطْعَنَهُ مِنْ خَلْفِهِ. الْحَدِيثُ. وَسَيَاقُهُ فِي الْمَغَازِي أَقْرَبُ إِلَى اللَّفْظِ الْمَعْلُوقِ هُنَا. وَفِي السِّيَاقِ حَذْفُ تَقْدِيرِهِ بَعْدَ قَوْلِهِ أَتَيْتُمْ أَصْحَابَكُمْ: فَأَتَى الْمَشْرُوكِينَ فَقَالَ: أَتُؤْمِنُونِي. اهـ

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥٣١- حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرِ الرَّقِّي، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُرْزَبِيُّ، وَزِيَادُ بْنُ جُبَيْرٍ بْنِ حَبَّ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ حَبَّ، قَالَ الْمُغِيرَةُ: أَخْبَرَنَا نَبِيْنَا ﷺ عَنْ رِسَالَةٍ رَيْنَا أَنَّهُ مَنْ قِيلَ مِنَّا صَارَ إِلَى الْجَنَّةِ.

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: قَوْلُهُ: «أَخْبَرَنَا عَنْ رِسَالَةٍ رَيْنَا»، وَإِخْبَارُهُ مِنْ فَعْلِهِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥٣١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ كَتَمَ شَيْئًا. وَقَالَ مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَمَ شَيْئًا مِنَ الْوَحْيِ فَلَا تُصَدِّقْهُ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [التَّوْبَةُ: ٦٧].

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ﴾. مَعَ أَنَّ الرُّسُولَ كَانَ يَتْلُو الْقُرْآنَ تِلَاوَةً.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ:

٧٥٣٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُرْحَبِيلٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الذَّنْبِ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَنْ تَدْعُو اللَّهَ نِدَاءً وَهُوَ خَلَقَكَ». قَالَ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «ثُمَّ أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَافَةً أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ». قَالَ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «أَنْ تُزَانِي حَلِيلَةَ جَارِكَ». فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَصْدِيقَهَا: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ (٧) يُضَعَّفُ لَهُ الْعَذَابُ ﴿[التَّوْبَةُ: ٦٨-٦٩] الْآيَةُ (١)﴾.

هَذَا الْحَدِيثُ أَيْضًا تَأْكِيدٌ لِأَنَّ أَفْعَالَ الْإِنْسَانِ مَخْلُوقَةٌ حَتَّى وَلَوْ كَانَ يَنْطَلِقُ بِالْقُرْآنِ.

وهذا الحديث فيه أن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ - أَوْ أَكْبَرُ - عِنْدَ

الله؟ وفي حديث آخر سألته: أي العمل أحبُّ إلى الله؟^(١) مما يدلُّ على حرص الصحابة رضي الله عنهم على معرفة الأحبِّ إلى الله، والأكبر عنده سبحانه من الذنوب؛ حتَّى يَقْعَلُوا الأحبَّ، وَيَتْرَكُوا الأعظم، وإن كانوا يَتْرَكُونَ - بقدر استطاعتهم - من الذنوب ما هو أعظم، وما هو دون ذلك، لكن الأعظم يكونون أشدَّ منه هرباً.

وقد أنزل الله تصديق ذلك قوله: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ﴾.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٧ - باب قول الله تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا﴾ [التوبة: ١١٣]. وقول النبي ﷺ: «أُعْطِيَ أَهْلُ التَّوْرَةِ التَّوْرَةَ فَعَمِلُوا بِهَا، وَأُعْطِيَ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ الْإِنْجِيلَ فَعَمِلُوا بِهِ، وَأُعْطِيَ الْقُرْآنَ فَعَمِلْتُمْ بِهِ».

الشاهد من هذا الحديث قوله: «فَعَمِلْتُمْ بِهِ». فسَمَّى التمسك بالتوراة والإنجيل والقرآن عملاً، وسَمَّى التوراة والإنجيل والقرآن إيتاءً، وهذا كما ذكرنا يدلُّ على أن ذلك من فعل العبد؛ لأن العمل بالتوراة يشمَل تلاوة التوراة، وكذلك الإنجيل، وكذلك القرآن.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا﴾. هذه الآية نزلت عند قوله تعالى: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حَلَالًا لِّنَبِيِّ إِسْرَءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَءِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَةُ﴾ قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا. والمقصود من ذلك تكذيب اليهود في منعهم النسخ، فإن هذا صريح في النسخ، فإن إسرائيل قد حرَّم على نفسه شيئاً، ثم نزلت التوراة بحله، وهذا يدلُّ على أن النسخ جائز عقلاً وواقعاً شرعاً. واليهود إنما منعوا النسخ ليسوغوا تكذيبهم ليعسى، ثم تكذبتهم لمحمد؛ لأنهم قالوا: الشرائع لا تُنسخ، فالنسخ طعن في الله ﷻ؛ لأنه يلزَم منه البداء؛ أي: أنه بدا له غير ما كان عنده أولاً، كما لو أمرت خادمك أن يفعل شيئاً ثم بدا لك أنه ليس بمناسب فنهيت عنه، فلهذا منعوا النسخ.

ولكن نقول لهم: إن النسخ ثابت حتَّى في التوراة، وفي جميع الشرائع، ولا يلزَم منه البداء على الله، وهو الظهور بعد الخفاء؛ لأن الله عالم بالحكم الناسخ والحكم المنسوخ، لكن حكمة الله ﷻ تقتضي أن يُعَمَلَ بالمنسوخ في وقته، وبالناسخ في وقته، والأمرُ تَخْتَلِفُ حالها، وتَخْتَلِفُ أيضاً فيما بينها، فقد يَحْرَمُ على أمة ما يَحِلُّ لغيرها، وقد يوجِبُ عليها ما لا يوجِبُ على غيرها، ولهذا وصف الله النبي ﷺ بأنه: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٧].



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَقَالَ أَبُو رَزِينٍ: يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ: يَتَّبِعُونَهُ وَيَعْمَلُونَ بِهِ حَقَّ عَمَلِهِ. يُقَالُ: يُتْلَى: يُقْرَأُ، حَسَنُ التَّلَاوَةِ: حَسَنُ الْقِرَاءَةِ لِلْقُرْآنِ. لَا يَمَسُّهُ: لَا يَجِدُ طَعْمَهُ وَنَفْعَهُ إِلَّا مَنْ آمَنَ بِالْقُرْآنِ وَلَا يَحْمِلُهُ بِحَقِّهِ إِلَّا الْمُوقِنُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَٰلِٰسِينَ﴾ [٥٠].

قوله: «وقال أبو رزین: يتلونونه حق تلاوته: يتبعونه ويعملون به حق عمله». التلاوة للقرآن.

تَنْقَسِمُ إِلَى قَسْمَيْنِ:

تلاوة لفظية، وتلاوة اتباع.

أما التلاوة اللفظية فظاهرة وهي أن يقرأ الإنسان القرآن، فهذا يُقَالُ: تلا القرآن.

وتلاوة التبعية: هي أن يتبع القرآن تصديقاً بأخباره، وامتنالاً لأحكامه، وهذه هي الثمرة والغاية،

وقد استدلل المؤلف لذلك بها ذكره عن أبو رزین.

ثم استدلل للمعنى الثاني للتلاوة وهو القراءة، فقال: يُتْلَى: يُقْرَأُ. حَسَنُ التَّلَاوَةِ: حَسَنُ الْقِرَاءَةِ لِلْقُرْآنِ، لَا يَمَسُّهُ: لَا يَجِدُ طَعْمَهُ وَنَفْعَهُ إِلَّا مَنْ آمَنَ بِالْقُرْآنِ، وَلَا يَحْمِلُهُ بِحَقِّهِ إِلَّا الْمُوقِنُ. ولكن قوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْأَمْطَهُرُونَ﴾ [٧٩]. الصحيح أن الضمير فيه يعودُ على الكتاب المكنون لا على القرآن؛ لأن الضمير يعودُ إلى أقرب مذكور، ولأن الجملة خبرية وليست طلبية، ومعلوم أن القرآن يَمَسُّه المَطْهُرُ وغيره.

وأما من قال: إن الضمير يعودُ على القرآن، وأن المراد: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْأَمْطَهُرُونَ﴾؛ أي: الذين تطهروا. فهذا ليس بصحيح؛ لأنه لو كان الأمر كذلك لقال: لا يمسّه إلا المَطْهُرُونَ. كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْأَمْطَهُرِينَ﴾ [٢٢٢]. وقال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [٢٢٣].

فالصحيح أن الضمير في قوله تعالى: ﴿يَمَسُّهُ﴾ يعودُ إلى الكتاب المكنون.

ثم إن المؤلف أشار إلى أن المسَّ قد يكون حسياً وذلك باليد، وقد يكون معنوياً وذلك بالقلب، فلا يجد طعم الإيمان، ولا يصل إلى عظمته، ويتنفع به إلا من آمن به.

ثم قال: لقوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [٥٠].

وهؤلاء هم اليهود، فقد حُمِّلُوا التوراة بتعليمهم إياها، وتنزيلها عليهم ولكنهم لم يحملوها؛ أي: لم يقوموا بحققها، فمثلهم كمثل الحمار يحمل أسفاراً؛ أي: يحمل كتباً، فإنه لا يتنفع بها، فهو لاء لما حُمِّلُوا التوراة ولكن لم يعملوا بها صاروا كمثل الحمار، وشبههم بالحمار؛ لأن الحمار أبلد الحيوانات. ثم قال: ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَٰلِٰسِينَ﴾ [٥٠]. قوله:

﴿بِئْسَ﴾. هذا فعل جامد لإنشاء الذم، وقوله: ﴿مَثَلُ﴾. فاعل، والمخصوص محذوف؛ أي: بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله مثلهم.

ثُمَّ قَالَ: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾. هذه الجملة فيها دليل على أنهم ظلموا أنفسهم فَحَرَّمُوا الهدى، وفيها أيضًا تحذير الإنسان من الظلم، وأن الإنسان إذا ظلم حَرَّمَ الهدى -والعياذُ بالله- وإذا اهتدى زاده الله هُدى.

والمقصود من هذا الباب أن قراءة القارئ من الأشياء المخلوقة؛ لأنها فعله، والإنسان وفعله مخلوقان، وأما المقروء فإنه كلام الله ﷻ غير مخلوق.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ:

وَسَمَّى النَّبِيُّ ﷺ الْإِسْلَامَ وَالْإِيمَانَ وَالصَّلَاةَ عَمَلًا^(١). قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِبَلَالٍ: «أَخْبِرْنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمِلْتَهُ فِي الْإِسْلَامِ». قَالَ: مَا عَمِلْتُ عَمَلًا أَرْجَى عِنْدِي أَنِّي لَمْ أَتَطَهَّرْ إِلَّا صَلَّيْتُ. وَسُئِلَ أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «إِيمَانُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، ثُمَّ الْجِهَادُ، ثُمَّ حَجٌّ مَبْرُورٌ». كُلُّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عَمَلَ الْعَبْدِ مِنْ فِعْلِهِ وَكَسْبِهِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مَخْلُوقٌ.

وقوله: «إِنَّ الْإِيمَانَ يُسَمَّى عَمَلًا». ذلك كما قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٣]. قَالَ الْعُلَمَاءُ: صَلَاتُكُمْ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدَسِ^(٢)، وَهِيَ عَمَلٌ، وَقَدْ سَمَّى النَّبِيُّ ﷺ الْإِيمَانَ عَمَلًا حِينَ سُئِلَ: أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: «إِيمَانُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ». وَالْإِيمَانُ لَا شَكَّ أَنَّهُ إِقْرَارُ الْقَلْبِ، وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَى الْإِيمَانِ مِنَ الرَّجَاءِ وَالْخَوْفِ، فَهُوَ عَمَلُ الْقَلْبِ.

وَهَلْ نَقُولُ: إِنَّ الْإِيمَانَ مَخْلُوقٌ؟

نَقُولُ: الْإِيمَانُ مَخْلُوقٌ لَا شَكَّ؛ لِأَنَّهُ إِقْرَارُ الْقَلْبِ واعترافه، فهو صفةٌ فِي قَلْبِ الْمُؤْمِنِ، وَالْمُؤْمِنُ بِصِفَاتِهِ مَخْلُوقٌ.

لَكِنْ مَا يُؤْمَنُ بِهِ يَنْقَسِمُ إِلَى مَخْلُوقٍ وَغَيْرِ مَخْلُوقٍ، فَالرَّبُّ ﷻ يُؤْمَنُ بِهِ وَهُوَ ﷻ بِصِفَاتِهِ أَزَلِيٌّ أَبَدِيٌّ، فَهُوَ الْخَالِقُ وَمَا سِوَاهُ مَخْلُوقٌ، وَالْمَلَائِكَةُ يُؤْمَنُ بِهِمْ وَهُمْ مَخْلُوقُونَ، وَالرُّسُلُ مَخْلُوقُونَ، وَالْكِتَابُ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ، وَالْقَدَرُ الَّذِي هُوَ تَقْدِيرُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ؛ لِأَنَّهُ مِنْ صِفَاتِهِ، فَالْمَهْمُ أَنَّ الْإِيمَانَ نَفْسَهُ الَّذِي هُوَ إِيمَانُ الْعَبْدِ مَخْلُوقٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ صِفَاتِهِ، وَأَمَّا الْمُؤْمَنُ بِهِ فَإِنَّهُ يَنْقَسِمُ إِلَى مَخْلُوقٍ وَغَيْرِهِ، حَسَبَ مَا تَقْتَضِيهِ الْأَدَلَةُ الشَّرْعِيَّةُ.

(١) أما تسمية النبي ﷺ للإيمان والإسلام عملاً فكما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟». وهو مسند عند البخاري في «صحيحه» برقم (٢٦).

(التعليق) (٣٧٠ / ٥).

(٢) انظر «تفسير الطبري» (١٧ / ٢١، ١٨) و«الدر المنثور» (١ / ٣٥٣).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥٣٣- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي سَالِمٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا بَقَاؤُكُمْ فِيمَنْ سَلَفَ مِنَ الْأُمَمِ كَمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، أُوتِيَ أَهْلُ التَّوْرَةِ التَّوْرَةُ فَعَمِلُوا بِهَا حَتَّى انْتَصَفَ النَّهَارُ، ثُمَّ عَجَزُوا فَأَعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا، ثُمَّ أُوتِيَ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ الْإِنْجِيلَ فَعَمِلُوا بِهِ حَتَّى صُلِيََتِ الْعَصْرُ، ثُمَّ عَجَزُوا فَأَعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا، ثُمَّ أُوتِيَتِ الْقُرْآنَ فَعَمِلْتُمْ بِهِ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ، فَأَعْطِيَتْكُمْ قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ، فَقَالَ أَهْلُ الْكِتَابِ: هَؤُلَاءِ أَقَلُّ مِنَّا عَمَلًا وَأَكْثَرُ أَجْرًا. قَالَ اللَّهُ: هَلْ ظَلَمْتُكُمْ مِنْ حَقِّكُمْ شَيْئًا؟ قَالُوا: لَا. قَالَ: فَهُوَ فَضْلِي أُوتِيَهُ مَنْ أَشَاءَ».

الشاهد من هذا الحديث قوله: «فعملوا بها»؛ أي: بالتوراة، وفي الإنجيل قَالَ: «عملوا به». وفي القرآن قَالَ: «عملتم به». ومن العمل به تلاوته، فتكون التلاوة عملاً، ويكون التملُّو هو كلام الله غير مخلوق.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٨- بَابُ وَاسَمَى النَّبِيُّ ﷺ الصَّلَاةَ عَمَلًا^(١). وَقَالَ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ».

قوله: وقال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب». الفاتحة من الصلاة، بل هي ركن في الصلاة، فتدخل في كون قراءة الفاتحة عملاً، وهذا هو المقصود من أن فعل الإنسان مخلوق، وأما مفعوله فمنه المخلوق، ومنه غير المخلوق.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥٣٤- حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْوَلِيدِ. ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْأَسَدِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ بْنُ الْعَوَّامِ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ الْعِزَّارِ، عَنِ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «الصَّلَاةُ لَوْ قِيَّتْهَا، وَبِرُّ الْوَالِدَيْنِ، ثُمَّ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(١).

السائل في هذا الحديث هو ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما جاء مصرحاً به قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟ قَالَ: «الصَّلَاةُ لَوْ قِيَّتْهَا». قلتُ: ثم أيُّ؟ قَالَ: «بِرُّ الْوَالِدَيْنِ». قلتُ: ثم أيُّ؟ قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». وهذا السياق أنتم ما ذكره المؤلف.

والشاهد من هذا الحديث: أن الرسول ﷺ سَمَّى الصَّلَاةَ عَمَلًا، والصَّلَاةُ فيها قراءة قرآن.

(١) وذلك كما في حديث الباب برقم (٧٥٣٤).

(٢) رواه مسلم (٨٥) (١٣٧).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٩ - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ۖ إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جُرُوعًا ۖ وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ۚ﴾ [الزَّلَٰزَلَةُ: ١٩-٢١]. هَلُوعًا: ضَجُورًا.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾. الْإِنْسَانُ هُنَا اسْمُ جَنْسٍ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا الْمُصَلِّينَ ۚ﴾ [الزَّلَٰزَلَةُ: ٢٢].

وَقَوْلُهُ: ﴿خُلِقَ﴾؛ أَي: خَلَقَهُ اللَّهُ، ﴿هَلُوعًا﴾؛ أَي: غَيْرَ صَبُورٍ، بَلْ هُوَ ضَجُورٌ يَتَضَجَّرُ إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ، ﴿وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا﴾.

فَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزِعَ. وَمِنَ الشَّرِّ الْفَقْرُ، وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ وَمِنَ الْغِنَى كَانَ مَنُوعًا، فَيَتَضَجَّرُ مِنْ غَيْرِهِ، وَلَا يَتَضَجَّرُ مِنْ نَفْسِهِ، ﴿إِلَّا الْمُصَلِّينَ ۚ﴾ الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ ﴿٢٣﴾ إِلَى آخِرِ أَوْصَافِهِمْ.

وَمُنَاسِبَةُ الْبَابِ لِلتَّرْجُمَةِ قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٥١١/١٣):

قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: مَرَادُهُ فِي هَذَا الْبَابِ اثْبَاتُ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى لِلْإِنْسَانِ بِأَخْلَاقِهِ مِنَ الْهَلَعِ وَالصَّبْرِ وَالْمَنْعِ وَالْإِعْطَاءِ، وَقَدْ اسْتَشْنَى اللَّهُ الْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ لَا يَتَضَجَّرُونَ بِتَكَرُّرِهَا عَلَيْهِمْ، وَلَا يَمْنَعُونَ حَقَّ اللَّهِ فِي أُمُورِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ يَحْتَسِبُونَ بِهَا الثَّوَابَ، وَيَكْسِبُونَ بِهَا التَّجَارَةَ الرَّابِحَةَ فِي الْآخِرَةِ، وَهَذَا يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ مَنْ ادَّعَى لِنَفْسِهِ قُدْرَةً وَحَوْلًا بِالْإِمْسَاكِ وَالشَّخِّ وَالضَّجْرِ مِنَ الْفَقْرِ وَقِلَّةِ الصَّبْرِ لِقَدْرِ اللَّهِ تَعَالَى لَيْسَ بِعَالِمٍ وَلَا عَابِدٍ؛ لِأَنَّ مَنْ ادَّعَى أَنَّ لَهُ قُدْرَةً عَلَى نَفْعِ نَفْسِهِ أَوْ دَفْعِ الضَّرِّ عَنْهَا فَقَدْ افْتَرَى. انْتَهَى مَلْخَصًا.

وَأَوَّلُهُ كَافٍ فِي الْمَرَادِ، فَإِنْ قَصَدَ الْبُخَارِيُّ أَنَّ الصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةَ بِخَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْإِنْسَانِ، لَا أَنَّ الْإِنْسَانَ يَخْلُقُهَا بِفَعْلِهِ.

وَفِيهِ: أَنَّ الرِّزْقَ فِي الدُّنْيَا لَيْسَ عَلَى قَدَرِ دَرَجَةِ الْمَرْزُوقِ فِي الْآخِرَةِ، وَأَمَّا فِي الدُّنْيَا فَإِنَّمَا تَقَعُ الْعَطِيَّةُ وَالْمَنْعُ بِحَسَبِ السِّيَاسَةِ الدُّنْيَوِيَّةِ، فَكَانَ ﷺ يُعْطِي مَنْ يَخْشَى عَلَيْهِ الْجَزَعَ وَالْهَلَعَ لَوْ مُنِعَ، وَيَمْنَعُ مَنْ يَتَّقُ بَصْرَهُ وَاحْتِمَالَهُ وَقَنَاعَتَهُ بِثَوَابِ الْآخِرَةِ. اهـ.

أَي: كَانَتِ الصِّفَاتُ الَّتِي فِي الْإِنْسَانِ مِنَ الْمَنْعِ وَالْإِعْطَاءِ وَغَيْرِهَا مِنْ جَمَلَةِ الصِّفَاتِ الَّتِي خُلِقَ عَلَيْهَا، فَهُوَ مَنُوعٌ وَجَزُوعٌ، بِحَسَبِ الْخَلْقَةِ الَّتِي خَلَقَهُ اللَّهُ عَلَيْهَا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥٣٥ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنِ الْحَسَنِ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ تَغْلِبَ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ مَالٌ فَأَعْطَى قَوْمًا وَمَنْعَ آخَرِينَ، فَبَلَغَهُ أَنَّهُمْ عَتَبُوا، فَقَالَ: «إِنِّي أُعْطِي الرَّجُلَ وَأَدْعُ الرَّجُلَ، وَالَّذِي أَدْعُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الَّذِي أُعْطِي، أُعْطِي أَقْوَامًا لِمَا فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْجَزَعِ وَالْهَلَعِ، وَأَكِلُ أَقْوَامًا إِلَى مَا جَعَلَ اللَّهُ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْغِنَى وَالْخَيْرِ مِنْهُمْ عَمْرُو بْنُ تَغْلِبَ». فَقَالَ عَمْرُو: مَا أَحَبُّ أَنْ لِي بِكَلِمَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُمْرَ النَّعَمِ.

قَوْلُهُ: «مَا أَحَبُّ أَنْ لِي بِكَلِمَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُمْرَ النَّعَمِ». لَا شَكَّ أَنَّ هَذَا أَحْسَنُ مِنْ كُلِّ مَالٍ أَنْ يَشْهَدَ لَهُ

الرسول ﷺ بهذه الصفة الحميدة. وهي ما جعل الله في قلبه من الغنى والخير.

وفي هذا الحديث: دليل على كمال حكمة النبي ﷺ في معاملة الخلق، وأنه قد يُعطي أقوامًا ويدعُ أقوامًا آخرين، وهذا موجودٌ حتى في عرف الناس الآن، فتجده يُعطي أقوامًا ولا يُعطي آخرين، ويكلِّهم إلى ما في قلوبهم وما في قلبه أيضًا لهم، ولا يعدُّون ذلك نقصًا في حقهم.

وهكذا ينبغي للإنسان في إعطائه ومنعه أن يُراعي المصلحة، حتى إذا رأى أن هذا الشخص إذا لم يُعطه أُصيبَ بدينه فإنه يُعطيه، ويكون هذا من باب التأليف، والتأليف على الإسلام ابتداءً أو تقويةً مما يجوز دفع الزكاة فيه، فكيف بالصدقات والتبرع؟! *

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٠- باب ذكر النبي ﷺ وَرَوَاتِهِ عَنْ رَبِّهِ.

٧٥٣٦- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، حَدَّثَنَا أَبُو زَيْدٍ سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ الْهَرَوِيُّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ قَالَ: «إِذَا تَقَرَّبَ الْعَبْدُ إِلَيَّ شَبْرًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وَإِذَا تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا، وَإِذَا أَتَانِي مَشِيًا أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً»^(١).

٧٥٣٧- حَدَّثَنَا مُسْلَدٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنِ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: رُبَّمَا ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَقَرَّبَ الْعَبْدُ مِنِّي شَبْرًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا، وَإِذَا تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا أَوْ بُوْعًا».

وَقَالَ مُعْتَمِرٌ: سَمِعْتُ أَبِي، سَمِعْتُ أَنَسًا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ ﷺ. قَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥٣٨- حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّكُمْ قَالَ: «لِكُلِّ عَمَلٍ كَفَّارَةٌ، وَالصَّوْمُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، وَلِخُلُوفِ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ»^(٢).

٧٥٣٩- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ ح وَ قَالَ لِي خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيما يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لِعَبْدٍ أَنْ يَقُولَ إِنَّهُ خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى وَنَسَبَهُ إِلَى أَبِيهِ»^(٣).

(١) رواه مسلم (٢٦٧٥) (٢).

(٢) رواه مسلم (١١٥١).

(٣) رواه مسلم (٢٣٧٧).

٧٥٤٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي سُرَيْجٍ، أَخْبَرَنَا شَيْبَانَةُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ الْمُرَزِيِّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ عَلَى نَاقَةٍ لَهُ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفَتْحِ - أَوْ مِنْ سُورَةِ الْفَتْحِ - قَالَ: فَرَجَعَ فِيهَا، قَالَ: ثُمَّ قَرَأَ مُعَاوِيَةُ يَحْكِي قِرَاءَةَ ابْنِ مُغْفَلٍ، وَقَالَ: لَوْلَا أَنْ يَجْتَمِعَ النَّاسُ عَلَيْكُمْ لَرَجَعْتُ كَمَا رَجَعَ ابْنُ مُغْفَلٍ يَحْكِي النَّبِيَّ ﷺ، فَقُلْتُ لِمُعَاوِيَةَ: كَيْفَ كَانَ تَرْجِعُهُ قَالَ: آثَلَاثَ مَرَّاتٍ ^(١).

قوله: «آ آ آ». هذا ترجيعٌ للكلمة الممدودة، فهو يُرْجِعُهَا حَتَّى تَكُونَ كَأَنَّهَا مَكْرُورَةٌ.

والشاهد من هذه الأحاديث: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَزُورِي الْحَدِيثَ عَنِ اللَّهِ، وهذه الأحاديث تُسَمَّى الْأَحَادِيثَ الْقُدْسِيَّةَ، وهي أرفعُ من الأحاديث النبوية ودون القرآن، فهي في منزلة وسط، ولهذا تُضَافُ إِلَى اللَّهِ، فَيَقَالُ: الْأَحَادِيثُ الْقُدْسِيَّةُ. ولكن لا يُثَبِّتُ لَهَا أَحْكَامَ الْقُرْآنِ، فَيَجُوزُ أَنْ تُنْقَلَ بِالْمَعْنَى، كما تُنْقَلُ الْأَحَادِيثُ النَّبَوِيَّةُ، وَيَقْرَأُهَا الْجَنْبُ، وَغَيْرُ الْجَنْبِ، وَيَمَسُّهَا الْمُتَوَضِّعُ، وَغَيْرُ الْمُتَوَضِّعِ، وَلَا يُتَعَبَّدُ بِتَلَاوتِهَا، يَعْنِي: لَا يَتَقَرَّبُ الْإِنْسَانُ إِلَى اللَّهِ بِلَفْظِهَا، وَإِنْ كَانَ الْإِنْسَانُ الَّذِي يَحْفَظُهَا أَوْ يَحْفَظُ غَيْرَهَا مِنَ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ يَثَابُ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا تُقْرَأُ فِي الصَّلَاةِ، وَلَا يَحْتَنُّ بِهَا مَنْ حَلَفَ أَلَّا يَقْرَأَ الْقُرْآنَ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي تُخَالِفُ فِيهَا الْأَحَادِيثُ الْقُدْسِيَّةُ أَحْكَامَ الْقُرْآنِ، وَهِيَ نَحْوُ عَشْرَةِ أَحْكَامٍ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ لَفْظًا، وَإِنَّمَا الرِّسُولُ ﷺ أَضَافَهَا إِلَى اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ أَوْحَى إِلَيْهِ بِهَا عَلَى وَجْهِ يُخَالِفُ مَا يُوْحَى إِلَيْهِ فِي الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ.

وَلَا يُشْكِلُ عَلَى هَذَا أَنَّ الرِّسُولَ ﷺ يَقُولُ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: كَذَا وَكَذَا؛ لِأَنَّ إِضَافَةَ الْقَوْلِ إِلَى الْقَائِلِ قَدْ تَكُونُ بِالْمَعْنَى، وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ قَوْلٍ قَالَهُ الْأَنْبِيَاءُ فِي الْقُرْآنِ فَهُوَ مَنْقُولٌ عَنْهُمْ بِالْمَعْنَى بِلَا شَكٍّ؛ لِأَنَّ لَعْنَتَهُمْ لَيْسَتْ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، ثُمَّ إِنَّا نَجِدُ أَنَّ اللَّهَ ﷻ يَقُولُ: إِنَّهُمْ قَالُوا كَذَا، وَفِي آيَةٍ أُخْرَى يَقُولُوا خِلَافَ هَذَا؛ وَلَكِنَّهُ بِمَعْنَاهُ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَقَلَ عَنْهُمْ مَا نَقَلَ بِالْمَعْنَى، وَهَذَا لَا إِشْكَالَ فِيهِ.

وَفِي الْحَدِيثِ الْأَخِيرِ أَنَّ الرِّسُولَ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفَتْحِ، أَوْ مِنْهَا حِينَ دَخَلَ مَكَّةَ، إِشَارَةً إِلَى أَنَّ هَذَا الْفَتْحَ الْمَذْكُورَ هُوَ فَتْحُ مَكَّةَ، وَقَدْ جَاءَ ذِكْرُ الْفَتْحِ فِي الْقُرْآنِ فِي عِدَّةٍ مِنْ مَوَاضِعَ مِنْهَا: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ۝١﴾ [الفتح: ١]. وَالْمُرَادُ بِهِ فَتْحُ مَكَّةَ، وَمِنْهَا: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ۝٢﴾ [الفتح: ٢]. وَالْمُرَادُ بِهِ فَتْحُ مَكَّةَ، وَمِنْهَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلًا ۝١٠﴾ [الفتح: ١٠]. وَالْمُرَادُ بِهِ صَلَاحُ الْحَدِيثِ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ، وَالَّذِي يُعَيِّنُ هَذَا الْمَعْنَى السِّيَاقُ أَوْ الْوَقَائِعُ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ تَرْجِيْعِ الْقُرْآنِ، وَلَكِنْ هَلْ هُوَ سَنَةٌ؟

قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهُ سَنَةٌ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهُ لَيْسَ بِسَنَةٍ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُرْجِعُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَهْتَزُّ وَالنَّاقَةُ تَمْشِي بِهِ، فَسَبَبِ الْاهْتِرَازِ حَصَلَ مِنْهُ هَذَا التَّرْجِيْعُ.

ولكن الظاهر هو الأول، وأنه كان يُرجعه قصدًا لا من أجل أن الناقّة كانت تهتز به فيرجع قوله، وإذا كان كذلك فهو دليل على جواز ترجيع القرآن.
وهل من ذلك ما يفعل الآن في بعض المساجد، وهو ما يُسمى بالصدى -وأنا لم أسمع القراءة بالصدى- لكن قيل لي: إن بعض الناس يجعلون صدى في مكبر الصوت، كأنه طبل يقرع عليك؟
نقول: هذا الظاهر منه أنه يُغيّر تركيب القرآن، ويحوّله إلى أن يجعل القرآن كأنه أغاني.
وقوله: «آ. آ. آ. ثلاث مرات».

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١٣/٥١٥):

وقوله: «كيف كان ترجيعه؟ قَالَ: آ. آ. آ. ثلاث مرات». قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِجَازَةٌ الْقِرَاءَةُ بِالْتَرَجِيعِ وَالْأَلْحَانِ الْمَلَذَّةِ لِلْقُلُوبِ بِحَسَنِ الصَّوْتِ، وَقَوْلُ مُعَاوِيَةَ: لَوْلَا أَنْ يَجْتَمِعَ النَّاسُ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الْقِرَاءَةَ بِالْتَرَجِيعِ تَجْمَعُ نَفُوسَ النَّاسِ إِلَى الْإِصْغَاءِ، وَتَسْتَمِيلُهَا بِذَلِكَ حَتَّى لَا تَكَادُ تَضْبُرُ عَلَى اسْتِمَاعِ التَّرَجِيعِ الْمَشُوبِ بِلَذَّةِ الْحِكْمَةِ الْمُهَيِّمَةِ.
وَفِي قَوْلِهِ: آ. آ. آ. بِمَدِّ الهمزة والسكون دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ رَفَعَهُ كَانَ يُرَاعِي فِي قِرَاءَتِهِ الْمَدَّ وَالْوَقْفَ. انتهى. وقد تقدم شرح هذا كله في أواخر فضائل القرآن في باب الترجيع.
وقال القرطبي: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ حِكَايَةً صَوْرَتِهِ عِنْدَ هُزِّ الرَّاحِلَةِ، كَمَا يَعْتَرِي رَافِعَ صَوْتِهِ إِذَا كَانَ رَاكِبًا مِنْ انْضِغَاطِ صَوْتِهِ، وَتَقْطِيعِهِ؛ لِأَجْلِ هُزِّ الْمَرْكُوبِ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.
قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: وَجْهٌ دُخُولِ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّهُ رَفَعَهُ كَانَ يَرْوِي الْقُرْآنَ عَنْ رَبِّهِ. كَذَا قَالَ.

وقال الكيرماني: الرواية عن الربّ أعمّ من أن تكون قرآنًا أو غيره بدون الواسطة وبالواسطة، وإن كان المتبادر هو ما كان بغير واسطة والله أعلم. اهـ
ثم قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وقوله: «فَرَجَّعَ فِيهَا». بِتَشْدِيدِ الْجِيمِ؛ أَي: رَدَّدَ الصَّوْتَ فِي الْحَلْقِ، وَالْجَهْرُ بِالْقَوْلِ مَكْرَرًا بَعْدَ خِفَائِهِ، وَوَقَعَ فِي رَوَايَةِ آدَمَ عَنْ شُعْبَةَ: وَهُوَ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفَتْحِ أَوْ مِنْ سُورَةِ الْفَتْحِ قِرَاءَةً لِيَنُتَظِرَ يَرْجِعُ فِيهَا، وَأَخْرَجَهُ فِي «فَضَائِلِ الْقُرْآنِ» أَيْضًا. اهـ

وقال القسطلاني رَحِمَهُ اللَّهُ:

وقوله: «آ. آ. آ. ثلاث مرات». بهزّة مفتوحة بعدها ألف، وهو محمول على الإشباع في محله. اهـ
وقوله: «محله». أي: ما يمكن فيه الإشباع مثل الألف، والياء، والواو، والهاء المضمومة، وما أشبه ذلك.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥١- بَابُ مَا يَجُوزُ مِنْ تَفْسِيرِ التَّوْرَةِ وَغَيْرِهَا مِنْ كُتُبِ اللَّهِ بِالْعَرَبِيَّةِ وَغَيْرِهَا؛ لِقَوْلِ اللَّهِ

تَعَالَى: ﴿فَأَتُوا بِالْتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ ﴿١٣﴾ [التَّوْحِيدُ: ١٣].

قوله: «بَابُ مَا يَجُوزُ مِنْ تَفْسِيرِ التَّوْرَةِ وَغَيْرِهَا». التَّوْرَةُ كَانَتْ بِاللُّغَةِ الْعِبْرِيَّةِ، وَالْإِنْجِيلُ كَانَ بِاللُّغَةِ السَّرْيَانِيَّةِ، وَاللُّغَةُ الْعِبْرِيَّةُ قَرِيبَةٌ مِنَ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ كَمَا قَالَ ذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ (١)، وَلِهَذَا تَعَلَّمَهَا زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ -أَي: الْعَبْرِيَّة- فِي سِتَّةِ عَشَرَ يَوْمًا (٢)، وَذَلِكَ حِينَ أَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَعَلَّمَ لُغَةَ الْيَهُودِ؛ لِيَقْرَأَ كِتَابَهُمْ إِذَا وَرَدَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَلِيَكْتُبَ لَهُمْ مَا يَرُدُّهُ عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ. وَظَاهِرُ كَلَامِ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ حَيْثُ قَالَ: وَغَيْرِهَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ بِالْعَرَبِيَّةِ وَغَيْرِهَا. أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تُفَسَّرَ الْقُرْآنُ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ، وَهَذِهِ هِيَ التَّرْجُمَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ، فَتَرْجُمَةُ الْقُرْآنِ تَرْجُمَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ جَائِزَةٌ بَلْ وَاجِبَةٌ لِمَنْ لَا يَفْهَمُهُ إِلَّا بِذَلِكَ، وَأَمَّا تَرْجُمَةُ الْقُرْآنِ تَرْجُمَةٌ لَفْظِيَّةٌ فَإِنْ هَذَا لَا يُمَكِّنُ فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ جَائِزًا أَوْ غَيْرَ جَائِزٍ، فَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ؛ لِأَنَّهُ يُخْرِجُ الْقُرْآنَ عَنْ كَوْنِهِ كَلَامَ اللَّهِ، لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ قَالُوا: إِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ؛ لِأَنَّ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ تُخَالِفُ غَيْرَهَا مِنَ اللُّغَاتِ فِي التَّرْتِيبِ، وَالبَلَاغَةِ، وَغَيْرِهَا، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَرَجَّمَ الْقُرْآنُ تَرْجُمَةً لَفْظِيَّةً.

وَنَضْرِبُ لِهَذَا مَثَلًا: فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمُضَافُ سَابِقٌ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَفِي غَيْرِهَا الْعَكْسُ، وَفِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الصِّفَةُ مُتَأَخِّرَةٌ عَنِ الْمَوْصُوفِ وَفِي غَيْرِهَا بِالْعَكْسِ، فَيَقَالُ عِنْدَنَا الْآنَ فِي اللُّغَةِ الْعَامِيَّةِ: مُسْتَوْدَعُ الْجَارِ. وَيُسَمُّونَهُ عِنْدَنَا فِي اللُّغَةِ الْعَرَفِيَّةِ: «جَارُ خَانَةٍ». وَأَصْلُهُ: خَانَةُ الْجَارِ؛ لِأَنَّ الْخَانَةَ بِمَعْنَى الْمُسْتَوْدَعِ، وَفِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ يُوجَدُ حُرُوفٌ زَائِدَةٌ لِلتَّوَكِيدِ، وَتَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ لَا يُوجَدُ فِي اللُّغَاتِ الْأُخْرَى، فَالتَّرْجُمَةُ اللَّفْظِيَّةُ مَمْنُوعَةٌ حَسًّا، مَمْنُوعَةٌ شَرْعًا.

أَمَّا التَّرْجُمَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ فَهِيَ جَائِزَةٌ، بَلْ وَاجِبَةٌ لِمَنْ يَحْتَاجُ إِلَى تَفْهِيمِ الْقُرْآنِ بِالْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُبَلِّغَ الْقُرْآنَ، فَإِذَا وَجَبَ عَلَيْنَا أَنْ نُبَلِّغَ الْقُرْآنَ وَهَنَّا قَوْمٌ لَا يَعْرِفُونَ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ، فَإِنَّا نَتَرَجَّمُهُ مَعْنَى إِلَى لُغَتِهِمْ حَتَّى يَفْهَمُوهُ.

ثُمَّ قَالَ: لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَأَتُوا بِالْتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ ﴿١٣﴾. وَجَهٌ الدَّلَالَةِ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ. قَوْلُهُ: ﴿فَاتْلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾. وَهُمْ سَوْفَ يَتْلُونَهَا بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ حَتَّى يَفْهَمُوا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ:

٧٥٤١- وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو سُفْيَانَ بْنُ حَرْبٍ أَنَّ هِرَقْلَ دَعَا تَرْجُمَانَهُ ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَرَأَهُ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى هِرَقْلَ وَ«يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ» [التَّوْحِيدُ: ٦٤]. الْآيَةُ.

(١) انظر «مجموعة الفتاوى» (١١٠/٤).

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (١٨٦/٥) (٢١٦٨١)، وأبو داود (٣٦٤٥)، والترمذي (٢٧١٥). وقال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَغْلِيْقِهِ عَلَى سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

الشاهد من هذا قوله: دعا تَرْجُمَانَهُ. والمترجم سترجم كل الكتاب بما فيه الآية، لكنه يُترجم معناها، أما لفظها فلا يُمكن حساً، ولا يجوزُ شرعاً.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥٤٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ يَقْرَءُونَ التَّوْرَةَ بِالْعِبْرَانِيَّةِ وَيُفَسِّرُونَهَا بِالْعَرَبِيَّةِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ، وَقُولُوا: ﴿إِنَّمَا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ﴾ [التوبة: ١٢٦]». الآية.

هذا الحديث فيه دليل على أنه يُمكن تحريف المعنى؛ لقوله: «لَا تُصَدِّقُوهُمْ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ»، ومعلوم أن التوراة النازلة من عند الله حقاً يجب أن تُصدق، لكن أهل الكتاب حرّفوا وبدّلوا. هذه من جهة.

ومن جهة أخرى أنهم ربما يُفسِّرون المعنى الحقّ بمعنى باطل.

فها هنا يَعْتَرِي إخبارٌ هؤلاء عن التوراة باللغة العربية شيثان:

الأول: أنه ربما يكون النصّ المترجم إلى العربية محرّف.

والثاني: ربما يكون النصّ باقٍ على ما هو عليه لكنهم يُحرِّفون المعنى.

هذا وهم في عهد الرسول ﷺ واليوم هم أشدّ، فلهذا يجب أن نَحْتَرِزَ من اليهود والنصارى فيما يَبْنُونَهُ لَنَا من أفكارٍ أو غيرِها أشدّ من احترازِ الناس في عهدِ الرسول ﷺ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥٤٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بَرَجُلٌ وَامْرَأَةٌ مِنَ الْيَهُودِ قَدْ رَنَيَا، فَقَالَ لِلْيَهُودِ: «مَا تَصْنَعُونَ بِهِمَا؟» قَالُوا: «نَسْخَمُ وَجُوهَهُمَا وَنُخْزِيهِمَا». قَالَ: «فَأَتُوا بِالتَّوْرَةِ فَأَتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ». فَجَاءُوا، فَقَالُوا الرَّجُلُ يَمْنُ بِرَضُونٍ. يَا أَغُورُ أَقْرَأْ. فَقَرَأَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى مَوْضِعٍ مِنْهَا فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ. قَالَ: «ارْزُقْ بِكَ». فَرَفَعَ يَدَهُ فَإِذَا فِيهِ آيَةُ الرَّجْمِ تَلُوحُ. فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّ عَلَيْهَا الرَّجْمَ، وَلَكِنَّا نَكَاثِمُهُ بَيْنَنَا، فَأَمْرٌ بِهِمَا فَرَجَمَاهُ، فَرَأَيْتُهُ يُجَانِي عَلَيْهَا الْجِبَارَةَ^(١).

الشاهد من هذا الحديث قوله: «فَأَتُوا بِالتَّوْرَةِ فَأَتْلُوهَا». وهم سوف يتلونها علينا بالعربية.

وكان رجم الزاني حكماً شرعياً في التوراة، لكن لما كثر الزنا في أشرافهم -والعياد بالله- فشقّ عليهم أن

يَرْجُمُوا كُلَّ يَوْمٍ شَرِيفاً مِنْهُمْ، فقال لهم علماء الضلال: لا حاجة للرجم، سنضع لكم قانوناً جديداً وهو تسخيّم الوجه والخزي، وتسخيّم الوجه أي: تسويده، والخزي قالوا: إنهم يُرَكَّبُونَ الزاني والزانية على همارٍ ويجعلون وجه

أحدهما إلى دُبْرِ الحِمَارِ، ووجهُ الثاني إلى وجهِ الحِمَارِ، وَيَطُوفُونَ بهما في الأسواقِ.

ومعلومٌ أن هذا أهونٌ من الرجمِ، واستمروا على ذلك وهم في قلقٍ وخوفٍ؛ لأنهم يَعْلَمُونَ أنهم محرَّفون، فلما بُعِثَ النَّبِيُّ ﷺ وقَدِمَ المدينةَ جاءوا إليه وقالوا: لعلكم تَجِدُونَ عندَ هذا الرجلَ فرجًا - وهم متلاعبون يُريدون أن يأخذوا من الرسولِ ﷺ ما يروقُ لهم والباقي يَدَعُونَهُ - وكان ممن أسَلَمَ من أحمارِ اليهودِ عبدُ اللهِ بنِ سَلامٍ رضي الله عنه، ولذلك فهو يَعْلَمُ أن الرجمَ واجبٌ عليهم فأمرَ النَّبِيُّ ﷺ أن يُؤْتَى بالتوراةِ - والظاهرُ أن هذا بمشورةٍ من عبدِ اللهِ بنِ سَلامٍ؛ لأنه يَعْلَمُ - فلما أُنْزِلَ بها قالوا الرجلُ عندهم أعورٌ: اقرأ يا أعورَ. وهو عبدُ اللهِ بنِ سورِيَّةٍ - وسبحانَ اللهِ - جاء القدرُ مناسبًا للشَّرعِ، فالأعورُ ليس فيه خيرٌ، ولهذا فالدجالُ أعورٌ^(١)، وأكثرُ من يَتَّبِعُهُ اليهودُ^(٢)، فاليهودُ كلهم عورٌ، وكلُّهم عيبٌ، وكلُّهم خبيثٌ.

فلما قرأ هذا الأعورُ التوراةَ وَضَعَ يَدَهُ على آيةِ الرجمِ من أجلِ الاِطِّلاعِ عليها المسلمون، فقليلٌ له: ارفعْ يَدَكَ. فلما رَفَعَ يَدَهُ إِذْ آيَةُ الرجمِ تَلَوُّحٌ واضحةٌ بينةً، فأمرَ النَّبِيُّ ﷺ برجمِهما، فرجما، فكان الرجلُ من شدةِ عَشْقِهِ للزانيةِ وحنانِهِ عليها يَنْحَنِي عليها من أجلِ ألا تُصَيِّبَهَا الحجارةُ.

وفي هذا: دليلٌ على وجوبِ إقامةِ الحدِّ على اليهودِ والنصارى، لكن إن كان ذلك واجبًا في شريعتهم وكان حرامًا، فإنه يَجِبُ علينا إقامةُ الحدودِ عليهم فيما يَعْتَقِدُونَ تحريمَهُ دونَ ما يَعْتَقِدُونَ حِلَّهُ، فلو شربوا الخمرَ فإِنَّا لَا نَحُدُّهُمْ، لكننا نَمْنَعُهُمْ من إظهارِ شربِ الخمرِ في بلادِ المسلمين، أما إذا كانوا في يسوتهم يَشْرَبُونَ الخمرَ، فلا تَعَرَّضْ لَهُمْ؛ لأنهم يَعْتَقِدُونَ أنه حلالٌ.

كذلك أيضًا إقامةُ الحدودِ عليهم فإنها واجبةٌ علينا فيما يَعْتَقِدُونَ تحريمَهُ، لكن إذا تَرَفَّعُوا إلينا، فإذا تَرَفَّعُوا إلينا في معصيةٍ وهم يَعْتَقِدُونَ أنها معصيةٌ فإِنَّا نَحْكُمُ عليهم بحكمنا لا بحكمهم، قَالَ اللهُ تعالى: ﴿وَأَن أَعْصِيَهُمْ بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أُنْزِلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [التوبة: ٤٩].

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٥٢- بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْمَاهِرُ بِالْقُرْآنِ مَعَ الْكِرَامِ الْبَرَّةِ». «وَرَبُّنَا الْقُرْآنُ بِأَصْوَاتِنَا».

قوله: «بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْمَاهِرُ بِالْقُرْآنِ مَعَ الْكِرَامِ الْبَرَّةِ»». جَزَمَ الْمُؤَلِّفُ رحمته الله بِأَن هَذَا قَوْلُ النَّبِيِّ وَلِلْحَدِيثِ بَقِيَّةٌ وَهُوَ: «وَالَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَتَتَعْتَعُ فِيهِ وَهُوَ عَلَيْهِ شَاقٌّ لَهُ أَجْرَانِ». أَي: أَجْرُ الْمَعَانَاةِ مِنَ التَّلَاوَةِ وَأَجْرُ التَّلَاوَةِ، أَمَا الْمَاهِرُ الَّذِي يَسْهَلُ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةُ، وَيُؤَدِّيهَا بِأَدَاءٍ جَيِّدٍ فَإِنَّهُ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَّةِ الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿كَلَّا إِنَّمَا تَذَكَّرُ﴾ (١) مَن شَاءَ ذَكَرَهُ (٢) فِي مُحْصِيٍّ مُكْرَمَةٍ (٣) مَرْفُوعَةٍ

(١) رواه البخاري (٣٠٥٦)، ومسلم (١٦٩) (٢٧٣).

(٢) رواه مسلم (٢٩٤٤).

مُطَهَّرَةً ⑩ بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ⑪ كَرَامٍ بَرَرَةٍ ⑫ ﴿١١-١٦﴾.

وقوله: «وَزَيَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ». قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى الْقَلْبِ، وَالْمَعْنَى: زَيَّنُوا أَصْوَاتَكُمْ بِالْقُرْآنِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْقُرْآنَ زَيْنٌ سَوَاءٌ بِأَصْوَاتٍ جَمِيلَةٍ أَوْ بِغَيْرِ جَمِيلَةٍ، وَيَكُونُ الْمَعْنَى: زَيَّنُوا أَصْوَاتَكُمْ بِالْقُرْآنِ؛ يَعْنِي: اجْعَلُوا أَصْوَاتَكُمْ بِالْقُرْآنِ حَسَنَةً جَمِيلَةً فِي الْأَدَاءِ وَالنَّطْقِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَزَيَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ». أَي: زَيَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ، بِمَعْنَى أَنْ تَقْرَأُوا بِأَصْوَاتٍ جَمِيلَةٍ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ إِذَا كَانَ بِأَصْوَاتٍ جَمِيلَةٍ يَتَلَدَّدُ الْإِنْسَانُ لَهُ أَكْثَرُ مِمَّا إِذَا كَانَ بِالْعَكْسِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥٤٤- حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ، حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَا أَذِنَ اللَّهُ لِشَيْءٍ مَا أَذِنَ لِنَبِيِّ حَسَنِ الصَّوْتِ بِالْقُرْآنِ يَجْهَرُ بِهِ»^(١).

وقوله: «أَذِنَ». بِمَعْنَى: اسْتَمَعَ، وَهُوَ مِنَ الْأَذْنِ وَهُوَ الْاسْتِمَاعُ؛ يَعْنِي: أَنَّ اللَّهَ ﷻ لَا يَسْتَمِعُ إِلَى شَيْءٍ مِثْلًا يَسْتَمِعُ إِلَى نَبِيِّ حَسَنِ الصَّوْتِ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ يَجْهَرُ بِهِ.

مَنْ هُوَ هَذَا النَّبِيُّ هَلْ هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْ نَبِيٌّ آخَرٌ؟
نَقُولُ: إِنَّ كَلِمَةَ «نَبِيٍّ» قَدْ جَاءَتْ نَكْرَةً، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ الرَّسُولُ ﷺ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ دَاوُدُ، أَوْ غَيْرُهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ الَّذِينَ أَعْطَاهُمُ اللَّهُ صَوْتًا حَسَنًا.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُحَسِّنَ صَوْتَهُ بِالْقُرْآنِ؛ لِأَنَّهُ كَلِمًا حَسَنًا صَوْتُهُ كَانَ اللَّهُ إِلَيْهِ أَسْمَعَ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥٤٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَعَلْقَمَةُ بْنُ وَقَّاصٍ، وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ حَلِيبِ عَائِشَةَ حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الْإِفْكِ مَا قَالُوا وَكُلُّ حَدَّثَنِي طَائِفَةٌ مِنَ الْحَدِيثِ قَالَتْ: فَاضْطَجَعْتُ عَلَى فِرَاشِي وَأَنَا حَتِيدٌ أَعْلَمُ أَنِّي بَرِيئَةٌ وَأَنَّ اللَّهَ يُبْرِئُنِي وَلَكِنِّي وَاللَّهِ مَا كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ اللَّهَ يُنْزِلُ فِي شَأْنِي وَحَيًّا يُتْلَى، وَلَشَأْنِي فِي نَفْسِي كَانَ أَحْقَرُ مِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ اللَّهُ فِيَّ بِأَمْرِ يُتْلَى، وَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ﴾. الْعَشْرَ الْآيَاتِ كُلُّهَا^(٢).

هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ مِنْ فَضَائِلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ثَقَّتْهَا بِاللَّهِ ﷻ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَيَّرْتُهَا، أَوَّلًا: لِأَنَّهُا بَرِيئَةٌ، وَثَانِيًا: مِنْ

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧٩٢) (٢٣٢).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٧٧٠) (٥٦).

أجل الدفاع عن فراش الرسول ﷺ، وهذا هو الذي وقع، لكنها ظننت ﷺ أن الله تعالى يُخبر نبيه ببراءتها دون أن ينزل فيها قرآن يُتلى، ولكن الله تعالى أنزل فيها القرآن الذي يُتلى؛ لأن الأمر عظيم. والشاهد في هذا الحديث: قولها: «وحيا يُتلى». أي: يُقرأ، والقراءة فعل القارئ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥٤٦- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، حَدَّثَنَا مُسَمَّرٌ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ -أَرَاهُ عَنْ الْبَرَاءِ- قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْعِشَاءِ: ﴿وَاللَّيْلِ وَالزَّيْتُونِ﴾ (١). فَمَا سَمِعْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ صَوْتًا أَوْ قِرَاءَةً مِنْهُ (٢). الشاهد من هذا الحديث: قوله: «أحسن صوتًا أو قراءة». «أو» هنا للتنويع وليست للشك؛ يعني: أن صوته أحسن الأصوات، وأن قراءته أحسن القراءات.

وهنا ذكر صوتًا وقراءة، فالقراءة هي حسن الأداء، والصوت هو تحسين النطق بالقرآن، وكما هو مشاهد فمن الناس من يكون حسن الصوت والإداء، ومن الناس من يكون حسن الأداء وليس حسن الصوت، ومن الناس من يكون بالعكس حسن الصوت، ضعيفًا في الأداء، وخير الناس من كان حسن الصوت وحسن الأداء، وهذا هو الذي حصل للرسول ﷺ.

وهل نقول: إنه يؤخذ من هذا الحديث استحباب قراءة ﴿وَاللَّيْلِ وَالزَّيْتُونِ﴾ في العشاء؟ نقول: لو واطب عليها الرسول ﷺ لكانت سنة، أما وإنه لم يواطب عليها فإنها تكون قد جاءت اتفاقًا، وما جاء اتفاقًا فإنه لا يُعتبر مشروعًا بعينه، ولكن مع هذا لو قرأها الإنسان وهو يشعر أنه بذلك متبع لرسول الله ﷺ لحصل على خير.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥٤٧- حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مُتَوَارِيًا بِمَكَّةَ وَكَانَ يَرْفَعُ صَوْتَهُ، فَإِذَا سَمِعَ الْمُشْرِكُونَ سَبُّوا الْقُرْآنَ وَمَنْ جَاءَ بِهِ، فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تَخَافَتْ بِهَا﴾ (١). قد سبق الكلام على هذا الحديث.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥٤٨- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي

(١) رواه مسلم (٤٦٤) (١٧٧).

(٢) رواه مسلم (٤٤٦) (١٤٥).

صَفْصَعَةً، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَهُ: «إِنِّي أَرَاكَ تُحِبُّ الْغَنَمَ وَالْبَادِيَةَ، فَإِذَا كُنْتُ فِي غَنَمِكَ أَوْ بَادِيَتِكَ فَأَذْنْتُ لِلصَّلَاةِ فَارْفَعْ صَوْتَكَ بِالنِّدَاءِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ حِينَ وَلَا إِنْسٍ وَلَا شَيْءٍ إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». قَالَ أَبُو سَعِيدٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.
 فِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ قِرَاءَةَ الْإِنْسَانِ مَخْلُوقَةً؛ لِأَنَّهَا فَعْلُهُ؛ لِقَوْلِهِ: ارْفَعْ صَوْتَكَ بِالنِّدَاءِ.
 وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ النِّدَاءِ لِلوَاحِدِ، فَإِذَا كَانَ فِي الْبَادِيَةِ فَإِنَّهُ يُؤَذِّنُ اسْتِحْبَابًا لَا وَجوبًا.
 وَفِيهِ أَيْضًا: أَنَّ مَا يَسْمَعُهُ مِنَ الْإِنْسِ وَالْجَنِّ وَأَيِّ شَيْءٍ يَكُونُ مِنْ شَجَرٍ، أَوْ حَجَرٍ، أَوْ مَكْرٍ، أَوْ جِبَالٍ، أَوْ رِمَالٍ، فَإِنَّهُ يَشْهَدُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَئِذٍ نُخَبِّرُ أَخْبَارَهَا﴾ ① بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا ② ﴿الْقُرْآنُ: ٤٠-٤١﴾. وَالْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ هَذِهِ الْأَدْلَةَ الْكَثِيرَةَ؛ لِإِتِّبَاتِ أَنَّ صَوْتَ الْقَارِئِ مِنْ فَعْلِهِ فَيَكُونُ مَخْلُوقًا، أَيْ: أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ قَصْدًا أَوَّلِيًّا تَحْسِينِ الصَّوْتِ بِالْقِرَاءَةِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:
 ٧٥٤٩- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَرَأْسُهُ فِي حَجْرِي وَأَنَا حَائِضٌ ①.
 الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: قَوْلُهَا: «يَقْرَأُ الْقُرْآنَ». فَأُضَافَتْ الْفِعْلُ إِلَيْهِ.
 وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَقِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَالْإِنْسَانِ مُتَكَيٍّ، أَوْ مُضْطَجِعٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ الْأَفَاقِ هَذَا الْحَدِيثِ: كَانَ يَتَكَيُّ فِي حَجْرِي وَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ.
 وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحَائِضَ لَيْسَتْ بِنَجَسَةٍ.
 وَفِيهِ أَيْضًا: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ اسْتِمَاعِ الْحَائِضِ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ.
 وَلَكِنْ هَلْ لَهَا أَنْ تَقْرَأَ الْقُرْآنَ هِيَ بِنَفْسِهَا؟
 فِي هَذَا خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، وَلَيْسَ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ سَنَةٌ صَحِيحَةٌ صَرِيحَةٌ تَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ عَلَى الْحَائِضِ، وَعَلَى هَذَا فنَقُولُ: الْأَفْضَلُ أَلَّا تَقْرَأَ الْقُرْآنَ طَلِبًا لِلثَّوَابِ، وَلَهَا أَنْ تَقْرَأَهُ لِدَفْعِ السُّوءِ، أَوْ لِحِفْظِ مَا حِفْظْتَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ أَيْ: تَقْرَأَ عِنْدَ الْحَاجَةِ فَقَطْ.
 وَهَذَا قَوْلٌ وَسَطٌ بَيْنَ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَقْرَأَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا شَاءَتْ؛ لِعَدَمِ وَجُودِ دَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى الْمَنْعِ، وَبَيْنَ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهَا لَا تَقْرَأُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ.
 فَالْصَّوَابُ أَنَّ هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَحْتَاطَ الْإِنْسَانُ فِيهِ فَيَقُولُ: مَا احتاجت إلى قراءته لحفظه أو أوراده تقرأها في الليل أو في النهار، أو لتعليم أبنائها، أو لتعلمها، فهذا لا بأس به، أما لمجرد الأجر والثواب

فالأولى ألا تقرأ؛ لأن هناك أحاديث تمنع ذلك ولكنها ضعيفة^(١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٣- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا يَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [الزُّمَرُ: ٢٠].

٧٥٥٠- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي عُرْوَةُ أَنَّ الْمُسَوَّرَ بْنَ مَحْرَمَةَ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ الْقَارِيِّ، حَدَّثَاهُ أَنَّهَا سَمِعَا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَمَعْتُ لِقِرَاءَتِهِ فَإِذَا هُوَ يَقْرَأُ عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ لَمْ يَقْرَأْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَكِدْتُ أَسَاوِرُهُ فِي الصَّلَاةِ، فَتَصَبَّرْتُ حَتَّى سَلِمَ فَلَبِثْتُهِ بِرَدَائِهِ فَقُلْتُ: مَنْ أَقْرَأَكَ هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتُكَ تَقْرَأُ؟ قَالَ: أَقْرَأَنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَقُلْتُ: كَذَبْتَ، أَقْرَأَنِيهَا عَلَى غَيْرِ مَا قَرَأْتَ. فَاذْطَلَقْتُ بِهِ أَقْوَدَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى حُرُوفٍ لَمْ تَقْرَأْنِيهَا، فَقَالَ: «أَرْسَلُهُ، أَقْرَأْ يَا هِشَامُ». فَقَرَأَ الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَذَلِكَ أَنْزَلْتُ». ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقْرَأْ يَا عُمَرُ». فَقَرَأْتُ الَّتِي أَقْرَأَنِي. فَقَالَ: «كَذَلِكَ أَنْزَلْتُ، إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَاقْرَءُوا مَا يَسَّرَ مِنْهُ»^(١).

هذه القصة فيها فوائد عظيمة، منها:

أولاً: قوة عمر رضي الله عنه.

ثانياً: أن انفعال الإنسان في صلاته بشيء سمعه لا يؤثر في الصلاة، فإذا سمع شيئاً يفرح مثلاً ففرح وهو في الصلاة، أو سمع شيئاً يحزن فحزن وهو في الصلاة أو سمع شيئاً يغضب فغضب وهو في الصلاة، فإن كل هذا جائز. والدليل على ذلك قوله: «فكدت أساوره في الصلاة فتصبرت». وقوله: «أساوره» أي: أُمسك به في الصلاة، لكنه تصبر حتى انتهى.

وفيه: أنه لا ينبغي للإنسان أن يتسرع في ما دون الأهم؛ لأن بقاءه في صلاته أهم من مساوئره إياه.

وفيه: دليل على جواز تلييب الإنسان بردائه؛ أي: أن يأخذ بلبثته - وهو رداء معروف على الكتفين - وينصرف به.

وفيه: دليل على جواز الإنكار بالقول وبالفعل؛ لقوله: «لبثته فقلت: من أقرأك؟»

وفيه: دليل على مسألة مهمة وهي: أن إنكار شيء من القرآن جاهلاً لا يكفر به الإنسان؛ لأن

(١) ومن ذلك ما رواه الترمذي (١٣١)، وابن ماجه (٥٩٦)، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يقرأ الحنب والحائض شيئاً من القرآن».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢١/ ٤٦٠): وهو حديث ضعيف باتفاق أهل المعرفة بالحديث. اهـ.

(٢) رواه مسلم (٨١٨) (٢٧٠).

عمر أنكر القراءة التي قرأها هشام، بل قال له: كذبت. وهذه فرع من فروع مسألة العذر بالجهل، فإنه لو أنكر أحد شيئاً من القرآن وهو عالم فإنه يكفر، قال العلماء: من أنكر حرفاً واحداً من القرآن وهو يعلم فإنه كافر. وعمر قد أنكر هنا عدة حروف، لكنه كان جاهلاً لم يعلم أن النبي ﷺ أجازها. وفيه: دليل على حسن معاملة النبي ﷺ؛ حيث لم يؤاخذ هشاماً بمجرد قول عمر، حتى استمع إلى ما عنده، واستمع أيضاً إلى ما عند عمر.

وفيه أيضاً: دليل على إيقان الصحابة وإيمانهم، فإن عمر رضي الله عنه لم يلحقه الشك حين قال الرسول ﷺ لهشام: «كذلك أنزلت». وكذلك قال لعمر مع أنه قرأ خلاف ما قرأ هشام، ومع ذلك لم يحصل عنده ريب أو شك.

وفيه: أن القرآن أول ما نزل كان على سبعة أحرف؛ أي: كان موسعاً فيه، حتى إنه كان يوسع لبعض الناس في لغتهم؛ أي: كان لهم أن يقرأوه بلغتهم، لكن بعد ذلك حصره الصحابة رضي الله عنهم على حرف واحد وهو لغة قريش، خوفاً من الفتنة التي وقعت في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه، وكاد الناس يقتتلون، حيث كان يقرأ بعضهم على حرف، والبعض الآخر على حرف آخر، فجيء إلى عثمان وشكّى إليه الأمر، فأقام اللجنة المعروفة لجمع القرآن على حرف واحد^(١).

وفي الحديث: فوائد أخرى لكن بعضها قد مرّت. فإن قيل: هل يؤخذ من هذا الحديث أن الإمام إذا أخطأ في الصلاة خطأ لا يسمع به أنه ينحى عن الإمامة ويتقدم أحد سواه؟ فالجواب: إذا كان خطأه يحيل المعنى ورددنا عليه، ولكن أبى وأصر، فحينئذ نأخذ به ونرده، ويصلي مكانه من يقيم القراءة، أما إذا كان خطأه لا يحيل المعنى فإن أخذه وردّه يكون به فتنة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٤ - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ يَسْرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ (القصص: ١٧). وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كُلُّ مُبَسِّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ». يُقَالُ: مُبَسِّرٌ: مُهَيِّئٌ. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: يَسْرْنَا الْقُرْآنَ بِلِسَانِكَ: هَوَّنَا قِرَاءَتَهُ عَلَيْكَ. وَقَالَ مَطَرُ الْوَرَّاقِ: ﴿وَلَقَدْ يَسْرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ (١) قَالَ: هَلْ مِنْ طَالِبٍ عِلْمٍ فَيَعَانِ عَلَيْهِ. ﴿قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ يَسْرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ﴾. هَذِهِ الْجُمْلَةُ مُؤَكَّدَةٌ بِثَلَاثِ مُؤَكَّدَاتٍ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ وَهِيَ: الْقَسَمُ، وَاللَّامُ، وَقَدْ.

والتيسير: هو التسهيل والتهيئة، فقوله: ﴿يَسْرْنَا الْقُرْآنَ﴾. أي: هيأناه وسهّلناه للذكر.

والذكر: بمعنى التذكير بدليل قوله: ﴿فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ﴾. أي: هل من متذكر، فالإنسان إذا رجع للقرآن ليتذكر به فإن الله تعالى يُسِّرُ له التذكير به، وإذا أعرض عنه فإنه يُحَالُ بينه وبين الانتفاع به.

وقوله: ﴿فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ﴾. قَالَ فِيهِ مَطَرُ الْوَرَأَقِ: هل من طالبٍ علمٍ فيُعَانِ عليه. لأن طالب العلم إذا طلبه بصدق فلا بد أن يتذكر.

وهنا قَالَ: فيُعَانِ عليه. بالفتح؛ لأنه جواب الاستفهام.

ومناسبة هذا الباب للترجمة، قَالَ الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ فِي «الفتح» (١٣/ ٥٢١):

﴿قوله: «بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ﴾». قيل: المراد بالذكر: الأذكار والانتعاض. وقيل: الحفظ. وهو مقتضى قول مجاهد.

قوله: وقال النَّبِيُّ ﷺ: «كُلُّ مِسْرٍ لَهَا خُلُقٌ لَهُ». فذكره موصولاً في الباب من حديث علي.

قوله: وقال مجاهد: يَسِّرْنَا الْقُرْآنَ بِلِسَانِكَ هُوْنًا عَلَيْكَ. في رواية غير أبي ذر: هُوْنًا قِرَاءَتَهُ عَلَيْكَ. وهو بفتح الهاء والواو وتشديد النون من التهوين، وقد وصله الفريابي، عن ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ﴾. قَالَ: هُوْنًا.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: تيسير القرآن: تسهيله على لسان القارئ، حتى يُسَارِعَ إلى قراءته، وربما سبق لسانه في القراءة فيجاوز الحرف إلى ما بعده، ويحذف الكلمة حرصاً على ما بعدها. انتهى. وفي دخول هذا في المراد نظر كبير.

قوله: «وقال مطر الوراق: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ﴾ قَالَ: هل من طالبٍ علمٍ فيُعَانِ عليه». وقع هذا التعليق عند أبي ذر عن الكشيهمي وحده، وثبت أيضاً للجرجاني عن القريبي، ووصله الفريابي عن ضمرة بن زمعة، عن عبد الله بن سؤدب، عن مطر.

وأخرجه أبو بكر بن أبي عاصم في كتاب العلم من طريق ضمرة.

ثم ذكر حديث عمران بن حصين: قلت: يا رسول الله. وهو مختصر من حديث سبق في كتاب القدر فيه: عن عمران قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْعَرَفُ أَهْلَ الْجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: فَلِمَ يَعْمَلُ الْعَامِلُونَ؟

وقد تقدّم شرحه هناك. اهـ

ثم قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي آخِرِ شَرْحِ هَذَا الْبَابِ: قلت: وكان مناسبة هذا الباب لما قبله من جهة الاشتراك في لفظ «التيسير». والله أعلم. اهـ



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٧٥٥١- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ يَزِيدُ: حَدَّثَنِي مُطَرَفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عِمْرَانَ

قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فِيمَا يَعْمَلُ الْعَامِلُونَ؟ قَالَ: «كُلُّ مُيسِّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ»^(١).

٧٥٥٢- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، وَالْأَعْمَشِ، سَمِعَا سَعْدَ بْنَ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ فِي جَنَازَةٍ فَأَخَذَ عُودًا فَجَعَلَ يَنْكُتُ فِي الْأَرْضِ، فَقَالَ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ أَوْ مِنَ الْجَنَّةِ». قَالُوا: أَلَا تَنْكِلُ؟ قَالَ: «اعْمَلُوا فَكُلُّ مُيسِّرٍ»، «فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى» ﴿٥﴾ «اللَّهُ تَعَالَى»^(٢).

هذان الحديثان سبقا والشاهد منهما قوله: «فكل ميسر». وفي اللفظ الأول: «ميسر لما خُلِقَ له». فأهل الجنة يُيسِّرون لعمل أهل الجنة، وأهل النار يُيسِّرون لعمل أهل النار، فإذا رأيت أن الله قد يسر لك العبادات وسهّلها على نفسك، فاعلم أن هذه بشري خير، وإذا رأيت شخصاً قد عسر الله عليه العبادات فاعلم أن هذه بشري سوء؛ لأن أهل الشقاوة يُيسِّرون لعمل أهل الشقاوة.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٥- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ﴾^(٣) فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ ﴿٤﴾ [البقرة: ٢١-٢٢]. ﴿وَالطُّورِ﴾^(٥) وَكَتَبَ مَسْطُورٍ ﴿٦﴾ [البقرة: ١-٢].

قَالَ قَتَادَةُ: مَكْتُوبٌ. يَسْطُرُونَ: يَخْطُوتُونَ. فِي أَمِّ الْكِتَابِ: جُمْلَةُ الْكِتَابِ وَأَصْلِهِ. مَا يَلْفِظُ: مَا يَتَكَلَّمُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا كُتِبَ عَلَيْهِ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يُكْتَبُ الْخَيْرُ وَالشَّرُّ. يُحَرِّفُونَ: يُزِيلُونَ، وَلَيْسَ أَحَدٌ يُزِيلُ لَفْظَ كِتَابٍ مِنْ كُتِبَ اللَّهُ ﴿٧﴾ وَلَكِنَّهُمْ يُحَرِّفُونَهُ: يَتَأَوَّلُونَهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ، دَرَسْتُهُمْ: تَلَاوْنَهُمْ. وَاعِيَةٌ: حَافِظَةٌ. وَنَعِيهَا: تَحْفَظُهَا. ﴿وَأَرْحَى إِلَى هَذَا الْقُرْآنِ لِأَنَّهُ دُرُّكُمْ بِهِ﴾^(٨). يَعْنِي: أَهْلُ مَكَّةَ، وَمَنْ بَلَغَ هَذَا الْقُرْآنَ فَهُوَ لَهُ نَذِيرٌ.

هذا الباب مُشْتَمِلٌ عَلَى أُمُورٍ مُتَعَدِّدَةٍ:

أولاً: قوله: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ﴾^(٣) فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ ﴿٤﴾. هذا آخر سورة البروج. وقوله: ﴿هُوَ﴾. الضمير فيه يعود على القرآن. و﴿مَجِيدٌ﴾: ذُو الْعِظَمَةِ، وَإِذَا كَانَ الْقُرْآنُ مَجِيدًا فَإِنَّ مَنْ تَمَسَّكَ بِهِ نَالَ الْمَجْدَ.

وقوله: ﴿فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾^(٤). أي: فِي اللُّوحِ الْمَحْفُوظِ عِنْدَ اللَّهِ ﴿٥﴾.

وقوله: ﴿وَالطُّورِ﴾^(٥) وَكَتَبَ مَسْطُورٍ ﴿٦﴾. الطُّورُ هُوَ الْجَبَلُ الْمَعْرُوفُ، وَكَتَبَ مَسْطُورٍ ﴿٦﴾.

أي: مَكْتُوبٌ، وَهُوَ مَا خُوذُ مِنَ السِّطْرِ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَ يُكْتَبُ عَلَى وَجْهِ الْأَسْطَرِ.

وَالْمَرَادُ بِهَذَا الْكِتَابِ الْمَسْطُورِ، إِمَّا أَنَّهُ اللَّوْحُ الْمَحْفُوظُ، وَإِمَّا أَنَّهُ الْقُرْآنُ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ: ﴿وَكُتِبَ مَسْطُورٍ﴾^(٦) فِي رَقٍّ مَشْهُورٍ ﴿٧﴾ [البقرة: ٢-٣]. وَالرَّقُّ: الْجِلْدُ. وَكَانُوا فِيهَا سَبَقَ يَكْتُبُونَ الْقُرْآنَ فِي الْجِلْدِ، وَفِي

(١) رواه مسلم (٥٦٤٩) (٩).

(٢) رواه مسلم (٢٦٤٧) (٧).

عَسِيبِ النخل، وفي اللَّخَافِ - وهي حجارة رقيقة ملساء - وغير ذلك.

﴿وقوله: ﴿وَالْقُرْآنُ يُسْطَرُّونَ﴾﴾ [النمل: ١٠]. قَالَ: يَسْطَرُّونَ: يَخْطُونَ؛ لأن الخطاط يُسْطَرُّ المَكْتُوبَ.

﴿ثم قَالَ: ﴿في أُمِّ الْكِتَابِ﴾﴾: جملة الكتاب وأصله. يُشِيرُ إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ فِي أُمِّ الْكِتَابِ

لَدَيْنَا لَعَلَّ حَكِيمٌ ﴿٤﴾﴾ [النمل: ٤].

﴿وقوله: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ﴾﴾: مَا يَتَكَلَّمُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا كُتِبَ عَلَيْهِ. يُشِيرُ إلى قوله تعالى: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ

رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [النمل: ١٨]. وقوله: ﴿إِلَّا كُتِبَ عَلَيْهِ﴾: فيه شيء من القصور، ولهذا أردفها بقوله: وقال ابن عباس: يُكْتَبُ

الخير والشر، وعلى هذا فيكون قوله: ﴿مِنْ قَوْلٍ﴾. عامًا لأقوال الخير وأقوال الشر. ثم قَالَ تعالى: ﴿إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ

يُرَاقِبُهُ﴾ عَتِيدٌ حاضر لا يَغِيبُ.

﴿ثم قَالَ: ﴿يُحَرِّفُونَ﴾﴾: يُزِيلُونَ، وليس أحدٌ يُزِيلُ لفظ كتاب من كتب الله ﷻ، ولكنهم يُحَرِّفُونَهُ: يَتَأَوَّلُونَهُ

على غير تأويله. قوله: يُحَرِّفُونَ. مأخوذ من التحريف وهو صرف الشيء، يُقَالُ: انحرَفَتِ الدابةُ. أي: انصرفت.

ويُقَالُ: حَرَفْتُ كذا. أي: صرفته، وهو بمعنى التغيير والإزالة عن موضعه، فقوله: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾

[النمل: ٤٦] أي: يُزِيلُونَهُ عَنْ مَوَاضِعِهِ.

ولكن هل التحريف يُكُونُ لفظيًا أو معنويًا أو يكون هذا وهذا؟

نقول: يُكُونُ هذا وهذا، فقد يكون لفظيًا، وقد يكون معنويًا، وقد يكون لفظيًا معنويًا. فإذا قَالَ

القارئ: «قل أعوذُ بِرَبِّ النَّاسِ». فهذا تحريفٌ لفظيٌّ لكن لا يتغيرُ به المعنى.

وإذا قَالَ: «ثُمَّ اسْتَخَوَّ عَلَى الْأَمْرَيْنِ» أي: ملكه وقهره. فهذا تحريفٌ معنويٌّ.

وإذا قرأ القارئ: (وكَلَّمَ اللَّهُ موسى تَكْلِيمًا) فهذا تحريفٌ لفظيٌّ معنويٌّ.

وكُلُّهُ مذمومٌ، لكن أشدُّه التحريفُ اللفظيُّ المعنويُّ.

﴿وقوله: «وليس أحدٌ يُزِيلُ لفظَ كتابٍ من كتبِ الله»﴾. يَعْنِي: في الغالب، وإلا فإنهم - أي:

الذين حرّفوا - ربما يُغَيِّرُونَ، فيزيدون أو ينقصون.

﴿وقوله: «دراسْتَهُمْ»﴾: تلاوتَهُمْ. يُشِيرُ بذلك إلى قوله تعالى: ﴿وَلِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَنَنْفِلِينَ﴾ [النمل: ١٦]

﴿[النمل: ١٠٦]. أي: تلاوتِهِمْ.

﴿قوله: «واعية»﴾: حافظة. يُشِيرُ بذلك إلى قوله تعالى: ﴿وَوَعَيْتُ أَذُنَ رَعِيَّةٍ﴾ [النمل: ١٢]. تَعِيَهَا؛

أي: تَحْفَظُهَا.

﴿ثم قَالَ: ﴿وَأَوْحَى إِلَى هَٰذَا الْقُرْآنِ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ﴾﴾. يَعْنِي: أهل مكة. يُريدُ بذلك أن الخطابَ في قوله:

﴿لَأُنْذِرَكُمْ﴾. يَعُودُ إلى أهل مكة، ﴿وَمَنْ بَلَغَ﴾. أي: من بلغه هذا القرآن من غير أهل مكة.

﴿ثم قَالَ: ﴿وَمَنْ بَلَغَ هَٰذَا الْقُرْآنَ فَهُوَ لَهُ نَذِيرٌ﴾﴾.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥٥٣- وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ بْنُ خَيَّاطٍ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، سَمِعْتُ أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ

أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَمْ قَضَى اللَّهُ الْخَلْقَ كَتَبَ كِتَابًا عِنْدَهُ: عَلَبْتُ - أَوْ قَالَ: سَبَقْتُ - رَحْمَتِي غَضَبِي فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ»^(١).

٧٥٥٤- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي غَالِبٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ أَنَّ أَبَا رَافِعٍ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ كِتَابًا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الْخَلْقَ: إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي. فَهُوَ مَكْتُوبٌ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ»^(٢).

الشاهد من هذا الحديث: قوله: «كَتَبَ كِتَابًا عِنْدَهُ». وكان المؤلف رحمه الله يُشير بهذا إلى قوله

تعالى: ﴿وَكُتِبَ مَسْطُورًا﴾ [الأنعام: ٢٠].

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (١٣/٥٢٢-٥٢٦):

﴿قوله: «بَابُ قولِ اللَّهِ تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قَوْلٌ مِّنْ مَّجْدٍ﴾ في لَوْحٍ مَّخْطُومٍ﴾﴾. قَالَ الْبَخَارِيُّ فِي «خَلْقِ أَعْمَالِ الْعِبَادِ» بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ هَذِهِ الْآيَةَ وَالَّذِي بَعْدَهَا: قَدْ ذَكَرَ اللَّهُ أَنَّ الْقُرْآنَ يُحْفَظُ وَيُسْطَرُّ، وَالْقُرْآنُ الْمَوْعِيُّ فِي الْقُلُوبِ الْمَسْطُورُ فِي الْمَصَاحِفِ الْمَتْلُوءِ بِالْأَلْسِنَةِ كَلَامُ اللَّهِ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، وَأَمَّا الْمَدَادُ وَالْوَرَقُ وَالْجِلْدُ فَإِنَّهُ مَخْلُوقٌ.

﴿قوله: «وَالطُّورِ ١﴾ وَكُتِبَ مَسْطُورًا ٢﴾ قَالَ قَتَادَةُ: مَكْتُوبٌ. وَصَلَهُ الْبَخَارِيُّ فِي «خَلْقِ أَعْمَالِ الْعِبَادِ» مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ زُرْعَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَالطُّورِ ١﴾ وَكُتِبَ مَسْطُورًا ٢﴾. قَالَ: الْمَسْطُورُ: الْمَكْتُوبُ. ﴿فِي رَقٍّ مَّنْشُورٍ ٣﴾. هُوَ الْكِتَابُ، وَصَلَهُ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ مِنْ رِوَايَةِ شَيْبَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ نَحْوَهُ.

وَأَخْرَجَ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَكُتِبَ مَسْطُورًا ٢﴾ قَالَ: صَحْفٌ مَكْتُوبَةٌ. ﴿فِي رَقٍّ مَّنْشُورٍ ٣﴾ قَالَ: فِي صَحْفٍ. قَوْلُهُ: (يَسْطُرُونَ: يَخْطُونَ) أَي: يَكْتُبُونَ، أَوْرَدَهُ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ مِنْ طَرِيقِ شَيْبَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ قَتَادَةَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَالْقَلَمُ وَمَا يَسْطُرُونَ ٤﴾ قَالَ: وَمَا يَكْتُبُونَ.

﴿قوله: «فِي أُمِّ الْكِتَابِ» جَمَلَةُ الْكِتَابِ وَأَصْلُهُ وَصَلَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ «النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ» مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ فِي قَوْلِهِ: ﴿يَمَحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنَبِّئُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ٥﴾﴾ [الأنعام: ٣٩]. قَالَ: جَمَلَةُ الْكِتَابِ وَأَصْلُهُ. وَكَذَا أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَاقِ فِي تَفْسِيرِهِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ.

وَعِنْدَ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ يَقُولُ: جَمَلَةُ ذَلِكَ عِنْدَهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ، وَمَا يَكْتُبُ وَمَا يُبَدِّلُ.

﴿قوله: «مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ» مَا يَتَكَلَّمُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا كُتِبَ عَلَيْهِ، وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ شُعَيْبِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، وَالْحَسَنِ فِي قَوْلِهِ: «مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ». قَالَ:

(١) رواه مسلم (٢٧٥١).

(٢) رواه مسلم (٢٧٥١).

مَا يَتَكَلَّمُ بِهِ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا كَتَبَ عَلَيْهِ. وَمِنْ طَرِيقٍ زَائِدَةٍ بِنِ قَدَامَةٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ مَجْمَعٍ قَالَ: الْمَلَكُ مَدَادُهُ: رِيقُهُ، وَقَلَمُهُ: لِسَانُهُ.

❦ قَوْلُهُ: «وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يُكْتَبُ الْخَيْرُ وَالشَّرُّ». وَصَلَهُ الطَّبْرِيُّ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ﴾ قَالَ: إِنَّمَا يَكْتَبُ الْخَيْرُ وَالشَّرُّ.

وَأَخْرَجَ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَيْنٌ﴾ قَالَ: يُكْتَبُ كُلُّ مَا تَكَلَّمُ بِهِ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ حَتَّىٰ إِنَّهُ لَيَكْتَبُ قَوْلُهُ: أَكَلْتُ، شَرِبْتُ، ذَهَبْتُ، جِئْتُ، رَأَيْتُ. حَتَّىٰ إِذَا كَانَ يَوْمَ الْخَمِيسِ عُرِضَ قَوْلُهُ وَعَمَلُهُ، فَأَقْرَأَ مَا كَانَ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ، وَالْقَبِي سَائِرُهُ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ ❶.

وَأَخْرَجَ الطَّبْرِيُّ هَذَا مِنْ طَرِيقِ الْكَلْبِيِّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِثَابٍ -بِكسْرِ الرَّاءِ، ثُمَّ يَاءٍ مَهْمُوزَةٍ-، وَآخِرُهُ مَوْحِدَةٌ- وَالْكَلْبِيُّ مَتْرُوكٌ، وَأَبُو صَالِحٍ لَمْ يُذَكِّرْ جَابِرًا هَذَا. وَأَخْرَجَ الطَّبْرِيُّ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ: «مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ». مَا يَتَكَلَّمُ بِهِ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا كَتَبَ عَلَيْهِ. وَكَانَ عِكْرَمَةُ يَقُولُ: إِنَّمَا ذَلِكَ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ. قُلْتُ: وَيُجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِرَوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ الْمَذْكُورَةِ.

❦ قَوْلُهُ: «يُحَرِّفُونَ: يُزِيلُونَ». لَمْ أَرْ هَذَا مَوْصُولًا مِنْ كَلَامِ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ وَجْهِ ثَابِتٍ، مَعَ أَنَّ الَّذِي قَبْلَهُ مِنْ كَلَامِهِ، وَكَذَا الَّذِي بَعْدَهُ وَهُوَ قَوْلُهُ: «دَرَسْتُهُمْ: تَلَاوْتُهُمْ» وَمَا بَعْدَهُ.

وَأَخْرَجَ جَمِيعَ ذَلِكَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ قَوْلِهِ: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ ❷ [٢٩:١٠] عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَا يُخَالِفُ مَا ذُكِرَ هُنَا، وَهُوَ تَفْسِيرُ يُحَرِّفُونَ بِقَوْلِهِ: يُزِيلُونَ، نَعَمْ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ وَهْبِ بْنِ مُنْبِهٍ، وَقَالَ أَبُو عبيدة فِي كِتَابِ الْمُجَازِ فِي قَوْلِهِ: (يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ) قَالَ: يَقْلِبُونَ وَيُغَيِّرُونَ، وَقَالَ الرَّائِغُ: التَّحْرِيفُ: الْإِمَالَةُ، وَتَحْرِيفُ الْكَلَامِ أَنْ يَجْعَلَ عَلَى حَرْفٍ مِنَ الْإِحْتِمَالِ؛ بَحِثُ يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى وَجْهَيْنِ فَأَكْثَرُ.

❦ قَوْلُهُ: «وَلَيْسَ أَحَدٌ يُزِيلُ لَفْظَ كِتَابٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ ﷻ لِكُنْهُمْ يُحَرِّفُونَهُ: يَتَأَوَّلُونَهُ عَنْ غَيْرِ تَأْوِيلِهِ» فِي رَوَايَةِ الْكُشْمِينِيِّ: «يَتَأَوَّلُونَهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ» قَالَ شَيْخُنَا ابْنُ الْمُثَنَّى فِي شَرْحِهِ: هَذَا الَّذِي قَالَهُ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ وَهُوَ مُخْتَارُهُ -أَيُّ الْبَخَارِيِّ- وَقَدْ صَرَّحَ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِنَا بِأَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بَدَّلُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ، وَفَرَعُوا عَلَى ذَلِكَ جَوَازَ امْتِهَانِ أَوْرَاقِهِمَا، وَهُوَ يُخَالِفُ مَا قَالَهُ الْبَخَارِيُّ هُنَا. انْتَهَى، وَهُوَ كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّ قَوْلَهُ: «وَلَيْسَ أَحَدٌ» إِلَى آخِرِهِ مِنْ كَلَامِ الْبَخَارِيِّ ذِيلٌ بِهِ تَفْسِيرُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بَقِيَّةَ كَلَامِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ.

وَقَدْ صَرَّحَ بَعْضُ الشَّرَاحِ الْمُتَأَخِّرِينَ: اخْتَلَفَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى أَقْوَالٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهَا بُدِّلَتْ كُلُّهَا وَهُوَ مُقْتَضَى الْقَوْلِ الْمُحْكَمِيِّ بِجَوَازِ الْامْتِهَانِ، وَهُوَ إِفْرَاطٌ، وَيَتَّبِعِي حُلَّ إِطْلَاقٍ مِنْ أَطْلَقَهُ عَلَى الْأَكْثَرِ وَلَا فَهِيَ مَكَابِرَةٌ، وَالْآيَاتُ وَالْأَخْبَارُ كَثِيرَةٌ فِي أَنَّهُ بَقِيَ مِنْهَا أَشْيَاءُ كَثِيرَةٌ لَمْ تُبَدَّلْ، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ

تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾ [الأنعام: ١٥٧]. الآية، ومن ذلك قصة رجم اليهوديين، وفيه وجود آية الرجم، ويؤيده قوله تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١٢٣].

ثانيها: أن التبديل وقع ولكن في معظمها، وأدلتة كثيرة، وينبغي حمل الأول عليه. ثالثها: وقع في اليسر منها ومعظمها باقٍ على حاله، ونصره الشيخ تقي الدين ابن تيمية في كتابه: «الردُّ الصحيح على من بدل دين المسيح».

رابعها: إنها وقع التبديل والتغيير في المعاني، لا في الألفاظ، وهو المذكور هنا. وقد سئل ابن تيمية عن هذه المسألة مجرداً، فأجاب في فتاويه أن العلماء في ذلك قولين، واحتجَّ للثاني من أوجه كثيرة، منها: قوله تعالى: ﴿لَا مَبْدَلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ [الشورى: ١١٥]. وهو معارض بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَأَنَّى إِنَّمَا عَلَى الَّذِينَ بَدَّلُونَهُ﴾ [البقرة: ١٨١]. ولا يتعين الجمع بما ذكر من الحمل على اللفظ في النفي، وعلى المعنى في الإثبات؛ لجواز الحمل في النفي على الحكم، وفي الإثبات على ما هو أعم من اللفظ والمعنى، ومنها أن نسخ التوراة في الشرق والغرب والجنوب والشمال لا يختلف، ومن المحال أن يقع التبديل فيتوارد النسخ بذلك على منهاج واحد، وهذا استدلالٌ عجيب؛ لأنه إذا جاز وقوع التبديل جاز إعدام المبدل، والنسخ الموجودة الآن هي التي استقرَّ عليها الأمر عندهم عند التبديل، والأخبار بذلك طافحة.

أما فيما يتعلق بالتوراة فلأن بختنصر لما غزا بيت المقدس، وأهلك بني إسرائيل، ومزقهم بين قتيل وأسير، وأعدم كتبهم، حتى جاء عزيراً فأملاها عليهم. وأما فيما يتعلق بالإنجيل فإن الروم لما دخلوا في النصرانية جمع ملكهم أكابرهم على ما في الإنجيل الذي بأيديهم، وتحريفهم للمعاني لا يُنكر، بل هو موجودٌ عندهم بكثرة، وإنما النزاع: هل حرفت الألفاظ أو لا؟ وقد وُجد في الكتابين ما لا يجوز أن يكون بهذه الألفاظ من عند الله عز وجل أصلاً.

وقد سرد أبو محمد بن حزم في كتابه: «الفصل في الملل والنحل» أشياء كثيرة من هذا الجنس، من ذلك أنه ذكر أن في أول فصل في أول ورقة من توراة اليهود التي عندهم وقرائهم، وعاداتهم وعيسويهم، حيث كانوا في المشارق والمغرب لا يختلفون فيها على صفة واحدة لورام أحد أن يزيد فيها لفظة أو ينقص منها لفظة لا توضح عندهم متفقاً عليها عندهم إلى الأخبار الهارونية الذين كانوا قبل الخراب الثاني يذكرُونَ أنها مبلغة من أولئك إلى عزرا الهاروني، وأن الله تعالى قال لما أكل آدم من الشجرة: هذا آدم قد صار كواحد منا في معرفة الخير والشر، وأن السحرة عملوا لفرعون نظير ما أرسل عليهم من الدَّم والضفادع، وأنهم عجزوا عن البعوض، وأن ابتي لوط بعد هلاك قومه ضاجعت كل منها أباه بعد أن سقته الخمر، فوطئ كلًّا منها فحملتا منه، إلى غير ذلك من الأمور المنكرة المستبشرة.

وذكر في مواضع أخرى أن التبديل وقع فيها إلى أن أُعِدَّتْ فأملاها عزرا المذكور على ما هي عليه الآن، ثم ساق أشياء من نص التوراة التي بأيديهم الآن الكذب فيها ظاهرٌ جداً، ثم قال: وبلغنا

عن قوم من المسلمين يُنْكِرُونَ أن التوراة والإنجيل اللتين بأيدي اليهود والنصارى محرَفان، والحاملُ لهم على ذلك قلةٌ مباليتهم بنصوص القرآن والسنة وقد اشتملا على أنهم: ﴿يَحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النسبة: ٤٦]. و﴿وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [النسبة: ٧٠]. و﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [النسبة: ١٧٨]. ويلبسون الحق بالباطل ويكتمون الحق وهم يعلمون. ويُقال لهؤلاء المنكرين: قد قال الله تعالى في صفة الصحابة ﴿ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهم فِي الْإِنْجِيلِ كَرَنْجٍ أُخْرِجَ سَطَقُهُ﴾ [النسبة: ٢١٩]. إلى آخر السورة، وليس بأيدي اليهود والنصارى شيء من هذا.

ويقال لمن ادعى أن نقلهم نقلٌ متواترٌ: قد اتفقوا على أن لا ذكر لمحمد ﷺ في الكتابين، فإن صدقتموهم فيما بأيديهم لكونه نُقِلَ نقلُ المتواترِ فصدقوهم فيما زعموه أن لا ذكر لمحمد ﷺ ولا لأصحابه، وإلا فلا يجوزُ تصديقُ بعضٍ وتكذيبُ بعضٍ مع مجيئهما مجيئًا واحدًا. انتهى كلامه، وفيه فوائد.

وقال الشيخ بدر الدين الزركشي: اغترَّبَ بعضُ المتأخرين بهذا -يعني: بما قال البخاري- فقال: إن في تحريف التوراة خللاً هل هو في اللفظ والمعنى، أو في المعنى فقط؟ ومال إلى الثاني ورأى جوازَ مطالعتها، وهو قولٌ باطلٌ، ولا خلافَ أنهم حرَّفوا وبدَّلوا، والاشتغالُ بنظرِها وكتابتِها لا يجوزُ بالإجماع، وقد غضِبَ ﷺ حين رأى مع عمرَ صحيفةَ فيها شيءٌ من التوراة، وقال: «لو كان موسى حياً ما وسعه إلا اتباعي»، ولو لا أنه معصيةٌ ما غضِبَ فيه.

قلت: إن ثبتَ الإجماعُ فلا كلامَ فيه، وقد قيده بالاشتغالِ بكتابتِها ونظرِها، فإن أراد من يتشاعَلُ بذلك دونَ غيره فلا يحصلُ المطلوبُ؛ لأنه يُفْهَمُ أنه لو تشاعَلُ بذلك مع تشاغله بغيره جاز، وإن أراد مطلقَ التشاعُلِ فهو محلُّ النظرِ، وفي وصفه المذكورَ بالبطلانِ مع ما تقدَّم نظرٌ أيضاً، فقد نُسِبَ لوُهْبِ بنِ مُنْبِهٍ وهو من أعلمِ الناسِ بالتوراة، ونُسِبَ أيضاً لابنِ عباسٍ تَرْجُمانِ القرآنِ وكان ينبغي له تركُ الدفعِ بالصدرِ والتشاعُلِ برَدِّ أدلةِ المخالفِ التي حكيتها، وفي استدلاله على عدمِ الجوازِ الذي ادعى الإجماعُ فيه بقصةِ عمرَ نظرٌ أيضاً، سأذكرُه بعدَ تخريجِ الحديثِ المذكورِ، وقد أخرجه أحمدُ والبرازُ واللفظُ له من حديثِ جابرٍ قال: نسخَ عمرُ كتاباً من التوراة بالعربية فجاء به إلى النبي ﷺ فجعلَ يقرأُ ووجهُ رسولِ الله ﷺ يَتَغَيَّرُ، فقال له رجلٌ من الأنصارِ: ويحك يا ابنَ الخطابِ، ألا ترى وجهَ رسولِ الله ﷺ؟ فقال رسولُ الله ﷺ: «لا تسألوا أهلَ الكتابِ عن شيءٍ فإنهم لن يَهْدُوكُم وقد ضلُّوا، وإنكم إما أن تُكذِّبوا بحقٍّ، أو تصدَّقوا بباطلٍ، والله لو كان موسى بين أظهرِكُم ما حلَّ له إلا أن يتَّبِعَنِي». وفي سنده جابرُ الجعْفِيُّ وهو ضعيفٌ.

ولأحمدَ أيضاً وأبي يعلى من وجهٍ آخر، عن جابرٍ أن عمرَ أتى بكتابٍ أصابه من بعضِ كتبِ أهلِ الكتابِ فقرأه على النبي ﷺ فغضِبَ، فذكرَ نحوه دونَ قولِ الأنصارِ، وفيه: «والذي نفسي بيده لو أن موسى حياً ما وسعه إلا أن يتَّبِعَنِي». وفي سنده مجالدُ بنُ سَعِيدٍ وهو كَلْبٌ.

وأخرجه الطبرانيُّ بسندٍ فيه مجهولٌ ومختلفٌ فيه، عن أبي الدرداء: جاء عمرُ بجوامعَ من

التوراة فذكر بنحوه. وسمي الأنصاري الذي خاطب عمر عبد الله بن زيد الذي رأى الأذان، وفيه «لو كان موسى بين أظهركم ثم اتبعتموه وتركتوني لضللتكم ضللاً بعيداً». -
وأخرجه أحمد والطبراني من حديث عبد الله بن ثابت قال: جاء عمر فقال: يا رسول الله إني مررت بأخ لي من بني فريظة فكتب لي جوامع من التوراة ألا أعرضها عليك؟ قال: فتغير وجه رسول الله ﷺ... الحديث، وفيه: «والذي نفس محمد بيده لو أصبح موسى فيكم ثم اتبعتموه وتركتوني لضللتكم».

وأخرج أبو يعلى من طريق خالد بن عرفة قال: كنت عند عمر فجاءه رجل من عبد القيس فضربه بعضاً معه فقال: مالي يا أمير المؤمنين؟ قال: أنت الذي نسخت كتاب دانيال؛ قال: مربي بأمرك. قال: انطلق فامحه، فلتن بلغني أنك قرأته أو أقرأته لأنهكك عقوبة، ثم قال: انطلقت، فانتسخت كتاباً من أهل الكتاب، ثم جئت، فقال لي رسول الله ﷺ: «ما هذا؟». قلت: كتاب انتسخته لتزداد به علماً إلى علمنا. فغضب حتى احمرت وجتاه فذكر قصة فيها: «يا أيها الناس، إني قد أوتيت جوامع الكلم وخواتمه، واختصر لي الكلام اختصاراً، ولقد أتيتكم بها بيضاء نقية فلا تنهوكوا». وفي سننه عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي، وهو ضعيف.

وهذه جميع طرق هذا الحديث، وهي وإن لم يكن فيها ما يحتاج به لكن مجموعها يقتضي أن لها أصلاً، والذي يظهر أن كراهية ذلك للتنزيه، لا للتحريم.
والأولى في هذه المسألة التفرقة بين من لم يتمكّن ويصر من الراسخين في الإيمان فلا يجوز له النظر في شيء من ذلك، بخلاف الراسخ فيجوز له، ولا سيما عند الاحتياج إلى الرد على المخالف، ويدل على ذلك نقل الأئمة قديماً وحديثاً من التوراة، وإلزامهم اليهود بالتصديق بمحمد ﷺ بما يستخرجونه من كتابهم، ولولا اعتقادهم جواز النظر فيه لما فعلوه وتواردوا عليه.

وأما استدلاله للتحريم لما ورد من الغضب ودعواه أنه لو لم يكن معصية ما غضب منه، فهو معترض بأنه قد يغضب من فعل المكروه، ومن فعل ما هو خلاف الأولى إذا صدر ممن لا يليق منه ذلك، كغضبه من تطويل معاذ صلاة الصبح بالقراءة، وقد يغضب ممن يقع منه تقصير في فهم الأمر الواضح، مثل الذي سأل عن لقطة الإبل. وقد تقدّم في كتاب «العلم» الغضب في الموعظة، ومضى في كتاب «الأدب» ما يجوز من الغضب. اهـ
الراجح: أن التحريف حصل في المعنى كثيراً، وفي اللفظ قليلاً، وكذلك في الإنجيل، والتحريف في الإنجيل أكثر من التوراة.

أما قوله -أي: البخاري-: ليس أحد يزيل لفظ كتاب من كتب الله ﷻ. فهذا فيه نظر، أما القرآن فنعم، فإنه لا يمكن لأحد أن يزيل لفظاً من كتاب الله؛ وذلك لأنه محفوظ، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ ﴿١٠١﴾
[المختار: ١]. وما من أحد حاول إلا فضحه الله وهتك سنته.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٦- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ (١٦) ﴿الْقَائِلُ: ٩٦﴾. ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ (١٧) ﴿النَّبِيُّ: ٤٩﴾. وَيُقَالُ لِلْمُصَوِّرِينَ: «أَحْيَا مَا خَلَقْتُمْ». ﴿إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشَى أَلْتَلِ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَيْثُهَا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (٥١) ﴿الْإِسْرَاءُ: ٥٤﴾.

قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: بَيَّنَّ اللَّهُ الْخَلْقَ مِنَ الْأَمْرِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾. وَسَمَّى النَّبِيَّ ﷺ الْإِيمَانَ عَمَلًا. قَالَ أَبُو ذَرٍّ وَأَبُو هُرَيْرَةَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «إِيمَانُ بِاللَّهِ وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ». وَقَالَ: «جَزَاءُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ» (١٦) ﴿الْقَائِلُ: ٢٤﴾. وَقَالَ: وَفَدَّ عَبْدُ الْقَيْسِ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مُرْنَا بِجَمَلٍ مِنَ الْأَمْرِ إِنْ عَمِلْنَا بِهَا دَخَلْنَا الْجَنَّةَ. فَأَمَرَهُمْ بِالْإِيمَانِ وَالشَّهَادَةِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِتْيَاءِ الزَّكَاةِ. فَجَعَلَ ذَلِكَ كُلَّهُ عَمَلًا.

هَذَا الْبَابُ أَرَادَ الْمُؤَلِّفُ أَنْ يُبَيِّنَ بِهِ هَلْ أَعْمَالُ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ أَوْ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ؟ فَصَلَّاهُ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾. قَوْلُهُ: ﴿خَلَقَكُمْ﴾. أَمْرُهُ وَاضِحٌ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾. قِيلَ فِي إِعْرَابِهَا وَجْهَانِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّ «مَا» مُصَدَّرَةٌ؛ أَي: خَلَقَكُمْ وَعَمَلَكُمْ. وَقِيلَ: بَلِ «مَا» مُوصُولَةٌ. وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿اتَّبِعُونِ مَا نَنْحِتُونَ﴾ (٥١) ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ (١٦) ﴿الْقَائِلُ: ٩٥-٩٦﴾. أَي: مَا تَنْحِتُونَ، فَأَصْنَامُكُمْ مَخْلُوقَةٌ فَكَيْفَ تَعْبُدُونَهَا وَلَا تَعْبُدُونَ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَخَلَقَهَا. فَالصَّحِيحُ: الرَّاجِعُ أَنَّ «مَا» مُوصُولَةٌ وَلَيْسَتْ مُصَدَّرَةٌ؛ لِأَنَّ السِّيَاقَ يُبَيِّنُ ذَلِكَ، وَهِيَ مِنْ حَيْثُ الْعُمُومُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُصَدَّرَةٌ، وَالتَّقْدِيرُ: خَلَقَكُمْ وَخَلَقَ عَمَلَكُمْ، وَتَكُونُ دِلَالَتُهَا عَلَى خَلْقِ الْأَصْنَامِ مِنْ بَابِ دِلَالَةِ الزُّرْمِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْعَمَلُ مَخْلُوقًا كَانَ الْمَعْمُولُ مَخْلُوقًا كَذَلِكَ.

أَمَّا عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ فَإِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَصْنَامَ مَخْلُوقَةٌ بِدِلَالَةِ التَّضْمِينِ وَالْمُطَابَقَةِ، وَمَعَ ذَلِكَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ عَمَلَ الْإِنْسَانِ مَخْلُوقٌ بِطَرِيقِ الْإِلْتِزَامِ. وَلَكِنْ أَيُّهَا تَأْخُذُ؟ هَلْ تَأْخُذُ بِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعَمَلَ مَخْلُوقٌ وَأَنَّ هَذِهِ الْأَصْنَامَ مَخْلُوقَةٌ بِطَرِيقِ الزُّرْمِ، أَوْ بِالْعَكْسِ؟

نَقُولُ: تَأْخُذُ بِالْعَكْسِ؛ لِأَنَّ سِيَاقَ الْآيَةِ يُرَادُّ بِهِ بَيَانُ بَطْلَانِ عِبَادَةِ هَذِهِ الْأَصْنَامِ الَّتِي نَحْتُمُوهَا أَنْتُمْ فِيهَا مَخْلُوقَةٌ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَلِمَاذَا تَعْبُدُونَهَا وَلَا تَعْبُدُونَ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَخَلَقَهَا، فَتَقْدِيرُ الْآيَةِ: وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَالَّذِي تَعْمَلُونَهُ، وَالْعَائِدُ عَلَى الْمَوْصُولِ مُحذُوفٌ.

وَالْقَائِلُ: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾. هُوَ إِبْرَاهِيمُ حِينَ أَنْكَرَ عَلَى قَوْمِهِ أَنْ يَعْبُدُوا هَذِهِ الْأَصْنَامَ الَّتِي هُمْ بِأَنْفُسِهِمْ يَنْحِتُونَهَا، وَهِيَ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ.

ثُمَّ نَرْجِعُ فَنَقُولُ: هَلْ أَعْمَالُ الْعِبَادِ أَعْمَالٌ لَهُمْ أَوْ أَعْمَالٌ لِلَّهِ؟ وَهَلْ هُمْ مُسْتَقِلُونَ بِهَا أَوْ غَيْرُ مُسْتَقِلِينَ بِهَا؟ نَقُولُ: قَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا، وَبَيَّنَّا أَنَّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ، طَرَفَانِ وَوَسْطٌ:

طَرَفٌ يَقُولُ: أفعالُ العبادِ مخلوقةٌ لله، وليست فعلًا لهم؛ لأنهم مجبورون عليها، وَيَفْعَلُونَهَا بِغَيْرِ إرادةٍ، وَيَقُولُونَ: إن الإنسانَ الذي يَأْتِي وَيَرْكَبُ سيارتهُ وَيُسْغَلُّها ويمشي، كالإنسانِ الذي حُمِلَ وهو مغميٌ عليه ووُضِعَ في السيارة، وَيَقُولُونَ: إن الذي يَنْزِلُ مِنَ السَّطْحِ بِالدَّرَجِ رُوَيْدًا رُوَيْدًا، كالذي يُلقَى مِنَ السَّطْحِ؛ أي: أن الجميعَ يَفْعَلُ بِغَيْرِ إرادةٍ ولا اختيارٍ.

ولا شكَّ أن هذا قولٌ باطلٌ؛ لأن كل إنسانٍ يَعْرِفُ الفرقَ بينَ مَا يَفْعَلُهُ باختيارِهِ وما يَفْعَلُهُ باضطراره.

والطَّرَفُ الثاني، بالعكسِ يَقُولُ: إن الإنسانَ مستقلٌّ بعملِهِ، ولا علاقةَ لله فيه، وأنه يَفْعَلُ باختيارِهِ، وَيَتْرُكُ باختيارِهِ، وبمشيئِهِ وبإرادتِهِ، وأن اللهَ لا علاقةَ له بفعلِهِ لا مشيئةً ولا خلقًا.

وهؤلاء هم القدريةُ الذين هم مجوسُ هذه الأمة، وسبقَ لنا بيانُ وجهِ كونِهِم مجوسًا، ذلك أنهم قد جعلوا للحوادثِ خالقين كما جعلتِ المجوسُ للحوادثِ خالقين.

القولُ الثالثُ، وهو الوسطُ: أن أفعالَ العبادِ أفعالُهُم هم. باختيارِهِم وإرادتِهِم، لكنّها مخلوقةٌ لله من حيثُ أن فعلَ العبدِ صادرٌ عن إرادةٍ جازمةٍ، وقدرةٍ تامةٍ، والذي خلقَ هذه الإرادةَ وهذه القدرةَ هو الله، وخالقُ السببِ التامِ خالقٌ للمسبَّبِ؛ لأنَّ المُسَبَّبَ ناشئٌ عن السببِ، فباعتبارِ الأصلِ يكونُ المُسَبَّبُ مخلوقًا للمُسَبَّبِ الذي خلقَ السببَ.

وهذا القولُ هو الصحيحُ، والدليلُ على هذا أن الإنسانَ إذا أُجْبِرَ على الفعلِ لم يَتَرَتَّبْ عليه أثرُهُ؛ لأنه ليس باختيارِهِ، وأن الإنسانَ إذا فعلَ الشيءَ وهو ناتمٌ لم يَتَرَتَّبْ عليه أثرُهُ، إلا ما كان من الإتلافاتِ التي للخلقِ، وأن الإنسانَ لو نسيَ فَعَمِلَ عملاً لم يَتَرَتَّبْ عليه أثرُهُ؛ لأنه بِغَيْرِ قصده.

وهذا القولُ تدلُّ عليه القواعدُ الشرعيةُ والواقعُ أيضًا؛ لأننا لو قلنا: إن الإنسانَ مستقلٌّ بعملِهِ، وَيَفْعَلُ ما يشاءُ، ولا علاقةَ لله بفعلِهِ، صار في مُلْكِ الله ما لا يَشَاوُهُ وهذا ممتنعٌ.

إذا فاعلمنا تُنسَبُ إلى الله تعالى خلقًا ومشيئةً، وتُنسَبُ إلينا فعلًا وكسبًا، فنحن الساجدون الراكعون الصائمون المتصدقون الحاجون المعتمرون، ولا يُنسَبُ هذا لله ﷻ، لكن خالقُ هذه الأفعالِ هو الله ﷻ، ضرورة أنها صادرةٌ مِنَّا وهي من صفاتِنَا، ونحن وصفاتنا مخلوقون لله ﷻ.

ثم قال البخاريُّ: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْتَهُ بِقَدَرٍ﴾. قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ﴾. هذه مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ، ويُسمِّيهِ النحويون: الاشتغالَ؛ لأنَّ العاملَ اشتغل بضميرِهِ -بضميرِ المتقدم- فقوله: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْتَهُ﴾ تقديرُهُ: إنا خلقنا كُلَّ شيءٍ.

وهل هذا الخلقُ يَشْمَلُ فعلَ العبدِ؟

الجوابُ: نعم، وهذا كقوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ بَقَدَرٍ﴾ [الأنعام: ٦]. وهنا يَقُولُ: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْتَهُ بِقَدَرٍ﴾. فالآيتان متساويتان دلالَةً، وإن اختلفتا تعبيرًا.

وقوله: «ويقالُ للمصورين: أحيوا ما خلقتم». أي: يومَ القيامةِ يقالُ لهم: أحيوا ما خلقتم. فأضاف الخلقَ إليهم، فصاروا هم الفاعلون.

وهنا يُشْكَلُ على بعض الناس كيف سَمِيَ فعلهم خلقاً؟
والجواب: لأنهم يُصَاهِئُونَ بخلقِ الله، وَيُرِيدُونَ أَنْ يَكُونُوا كَالْخَالِقِ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْإِبْدَاعِ وَالتَّصْوِيرِ.
فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: أَلَسْتُمْ تَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ مُنْفَرِدٌ بِالْخَلْقِ. فكيف قيل لهؤلاء: أحيوا ما خلقتُم؟
فالجواب: أَنَّ الْخَلْقَ الَّذِي انْفَرَدَ اللَّهُ بِهِ غَيْرُ الْخَلْقِ الَّذِي خَلَقَهُ هَؤُلَاءِ، فَخَلَقَ اللَّهُ الَّذِي انْفَرَدَ بِهِ إِيْجَادُ
مِنْ عَدَمٍ، أَمَّا هَؤُلَاءِ فَإِنَّهُمْ لَمْ يُوجِدُوا مِنْ عَدَمٍ، بَلْ غَايَةُ مَا صَنَعُوا هُوَ التَّغْيِيرُ وَالتَّحْوِيلُ.
فَمَثَلًا: الْبَابُ يُقَالُ: خَلَقَهُ النَّجَارُ، فَهَلْ هُوَ الَّذِي أَوْجَدَ مَادَّتَهُ، الْخَشَبَ وَالْمَسَامِيرَ وَغَيْرَهَا؟
الجواب: لَا. لَكِنَّ حَوَّلَ هَذِهِ الْأَخْشَابَ وَالْمَسَامِيرَ إِلَى بَابٍ، فَكَذَلِكَ الْمَصُورُ كَانَ عِنْدَهُ مَادَّةٌ فَهَلْ خَلَقَ هُوَ
هَذِهِ الْمَادَّةَ؟ الْجَوَابُ: لَا. بَلِ الَّذِي خَلَقَ ذَلِكَ هُوَ اللَّهُ، وَالْمَصُورُ شَكَّلَ هَذِهِ الصُّورَةَ فَقَطْ.

ثُمَّ قَالَ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشَى الْإِلَهَ
النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَيْثُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾. هَذِهِ
الآيَةُ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا، وَبَيَّنَّا أَنَّ الْأَيَّامَ السَّتَّةَ أَوَّلُهَا الْأَحَدُ وَآخِرُهَا الْجُمُعَةُ.
وَنُورِدُ الْآنَ إِشْكَالًا وَهُوَ: أَنَّهُ كَيْفَ قَدَّرَ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ أَوَّلُهَا الْأَحَدُ
وَآخِرُهَا الْجُمُعَةُ، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ شَمْسٌ يُقَدَّرُ بِهَا الْيَوْمُ؟

والجواب: أَنَّهَا تُقَدَّرُ بِحَرَكَةِ الشَّمْسِ عَلَى مَدَى سِتَّةِ أَيَّامٍ، وَإِنْ لَمْ تَوْجِدِ الشَّمْسُ.
ثُمَّ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَيْنَةَ -يَعْنِي: سَفِيَانُ- بَيْنَ اللَّهِ الْخَلْقَ مِنَ الْأَمْرِ. بَيْنَهُ؛ أَي: مِيزَهُ، فَقَالَ: ﴿أَلَا لَهُ
الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾؛ ذَلِكَ لِأَنَّهُ عَطَفَ الْأَمْرَ عَلَى الْخَلْقِ، وَالْأَصْلُ فِي الْعَطْفِ الْمَغَايِرَةُ، إِذَا فَلَا مَرُ شَيْءٌ
وَالْخَلْقُ شَيْءٌ آخَرُ، فَلَا مَرُ أَنْ يَقُولَ: كُنْ. وَالْخَلْقُ هُوَ التَّكْوِينُ وَالْإِيْجَادُ.
ثُمَّ قَالَ: وَسَمَّى النَّبِيُّ ﷺ الْإِيْمَانَ عَمَلًا. وَسَبَقَ أَنْ قُلْنَا: إِنَّ الْإِيْمَانَ عَمَلُ الْإِنْسَانِ وَأَنْ «آمَنَ»؛ أَي:
كَوَّنَ الْإِيْمَانَ فِي قَلْبِهِ، وَ«كَفَرَ»؛ أَي: كَوَّنَ الْكُفْرَ فِي قَلْبِهِ، فَهُوَ عَمَلٌ.
ثُمَّ قَالَ: وَقَالَ أَبُو ذَرٍّ وَأَبُو هُرَيْرَةَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «إِيْمَانٌ بِاللَّهِ، وَجِهَادٌ
فِي سَبِيلِهِ». فَجَعَلَ الْإِيْمَانَ عَمَلًا.

ثُمَّ قَالَ: وَقَالَ تَعَالَى: ﴿جَزَاءُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾. أَي: جَزَاءُ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَهُ، سَوَاءٌ الْخَيْرُ أَوِ الشَّرُّ.
ثُمَّ قَالَ: وَقَالَ وَفَدُ عَبْدِ الْقَيْسِ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مُرْنَا بِجَمَلٍ مِنَ الْأَمْرِ، إِنْ عَمَلْنَا بِهَا دَخَلْنَا الْجَنَّةَ.
فَأَمَرَهُمُ بِالْإِيْمَانِ وَالشَّهَادَةِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيْتَاءِ الزَّكَاةِ. فَجَعَلَ ذَلِكَ كُلَّهُ عَمَلًا. أَي: عَمَلًا لِلْإِنْسَانِ،
فِيُضَافُ إِلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ هُوَ الْعَامِلُ الْمُبَاشِّرُ، أَمَّا الْخَالِقُ فَهُوَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.



ثُمَّ قَالَ الْحَارِثِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٧٥٥٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، وَالْقَاسِمِ التَّمِيمِيِّ،
عَنْ زَهْلَمٍ قَالَ: كَانَ بَيْنَ هَذَا الْحَيِّ مِنْ جُزْمٍ وَبَيْنَ الْأَشْعَرِيِّينَ وَدُوْا إِخَاءَ، فَكُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ فَقَرَّبَ إِلَيْهِ

الطَّعَامُ فِيهِ لَحْمٌ دَجَاجٌ وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمِ اللَّهِ كَانَهُ مِنَ الْمَوَالِي، فَدَعَاهُ إِلَيْهِ فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُهُ يَأْكُلُ شَيْئًا فَقَدِرْتُهُ، فَحَلَفْتُ لَا أَكُلُهُ. فَقَالَ: هَلُمَّ فَلَا حَدَثُكَ عَنْ ذَلِكَ، إِنِّي أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي نَفَرٍ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ نَسْتَحْمِلُهُ، قَالَ: «وَاللَّهِ لَا أَحْمِلُكُمْ، وَمَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ». فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بَنَهَبَ إِبِلَ فَسَأَلَ عَنَّا فَقَالَ: «أَيُّنَ النَّفَرِ الْأَشْعَرِيُّونَ؟». فَأَمَرَ لَنَا بِخَمْسِ ذَوْدٍ غَرَّ الذَّرَى، ثُمَّ انْطَلَقْنَا قُلْنَا: مَا صَنَعْنَا؟ حَلَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَحْمِلُنَا، وَمَا عِنْدَهُ مَا يَحْمِلُنَا، ثُمَّ حَمَلْنَا، تَغَفَّلْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْمَتَهُ؟ وَاللَّهِ لَا نُفْلِحُ أَبَدًا، فَرَجَعْنَا إِلَيْهِ، فَقُلْنَا لَهُ، فَقَالَ: «لَسْتُ أَنَا أَحْمِلُكُمْ، وَلَكِنَّ اللَّهَ حَمَلَكُمْ، وَإِنِّي وَاللَّهِ لَا أَحْلِفُ عَلَى بَيْمِينَ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ وَتَحَلَّلْتُهَا»^(١).

❦ قوله: «كَانَ بَيْنَ هَذَا الْحَيِّ مِنْ جُرْمٍ وَبَيْنَ الْأَشْعَرِيِّينَ وَدَّ وَإِخَاءَ، فَكُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ فَقَرَّبَ إِلَيْهِ الطَّعَامُ فِيهِ لَحْمٌ دَجَاجٌ، وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمِ اللَّهِ كَانَهُ رَجُلٌ مِنَ الْمَوَالِي؛ يَغْنِي: بَهِيَّتُهُ وَشَكْلُهُ، فَدَعَاهُ إِلَيْهِ؛ أَي: لِيَأْكُلَ. فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُهُ يَأْكُلُ شَيْئًا فَقَدِرْتُهُ»؛ يَغْنِي: الدَّجَاجُ، وَالدَّجَاجُ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ يَأْكُلُ مَا هَبَّ وَدَبَّ، فَكُلُّ مَا عَلَى الْأَرْضِ تَأْكُلُهُ مِنْ طَيِّبٍ كَانَ أَوْ خَبِيثٍ، وَكَانَهُ رَأَاهَا تَأْكُلُ شَيْئًا خَبِيثًا فَقَدِرَهَا وَكَرِهَهَا.

وهنا نَسْأَلُ: لَوْ أَكَلْتِ الدَّجَاجَةَ شَيْئًا خَبِيثًا نَجَسًا، فَهَلْ تَكُونُ حَرَامًا؟
نقول: فِي هَذَا تَفْصِيلٌ، فَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ عِلْفِهَا وَلَمْ تُطَهَّرْ مِنْهُ فَإِنَّهَا تَكُونُ حَرَامًا، وَإِنْ كَانَ نَصْفَ عِلْفِهَا، أَوْ أَقَلَّ فِيهِ حَلَالٌ.

فمثلاً: إِذَا كُنَّا نُعْطِيهَا جَرَامًا مِنَ الدَّمِ النَجَسِ، وَجَرَامِينَ مِنَ الْخَبِزِ وَنَحْوِهِ، فَإِنَّهَا تَكُونُ حَلَالًا؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ عِلْفِهَا مِنَ الطَّاهِرِ، وَالْعَكْسُ بِالْعَكْسِ فَتَكُونُ حَرَامًا، إِلَى أَنْ تُطَهَّرَ، وَيَكُونُ تَطْهِيرُهَا بِأَنْ تَحْسِبَهَا عَنْ هَذَا الْخَبِيثِ وَتُطْعَمَ الطَّاهِرَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَبِهَذَا تَعُودُ طَيِّبَةً.
وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ الْجَلَالََةَ هِيَ الَّتِي أَكْثَرُ عِلْفِهَا النَّجَاسَةُ حَلَالٌ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ اسْتِحَالَةَ النَّجَاسَةِ تُطَهِّرُهَا. وَعَلَى هَذَا فَتَكُونُ حَلَالًا.

لكن الرواية الأولى أصحُّ. وهاتان روايتان عن الإمام أحمد:

الأولى: أَنَّ الْجَلَالََةَ حَلَالٌ مُطْلَقًا.

والثانية: أَنَّهَا حَرَامٌ إِذَا كَانَ أَكْثَرُ عِلْفِهَا النَّجَاسَةَ^(٢).

ثم ذَكَرَ الرَّاوِي قِصَّةَ حَمْلِ النَّبِيِّ ﷺ الْأَشْعَرِيِّينَ بَعْدَ أَنْ أَتَوْهُ وَقَالُوا: احْمِلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ: «مَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ»، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ: «وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَحِمْدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيَتُهُمْ فَبِئْسَ مِنَ الدَّمِيعِ حَزَنًا أَلْيَحْذَرُونَ^(٣)؟» [البقرة: ١٢٩]. وَلَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَسِّرْ لَهُمْ مَا يَحْمِلُهُمْ عَلَيْهِ، فَقَدْ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بَنَهَبَ إِبِلَ - أَي: بِغَنِيمَةِ إِبِلَ - فَقَالَ: «أَيُّنَ النَّفَرِ الْأَشْعَرِيِّونَ». فَأَمَرَ لَهُمْ بِخَمْسِ ذَوْدٍ غَرَّ الذَّرَى،

(١) رواه مسلم (١٦٤٩) (٩).

(٢) انظر: «المغني» لابن قدامة (١٣/ ٣٢٨-٣٢٩).

وَالَّذِي: الْأَسْنَمَةُ، والغر: البيض، أي: أَنْ أَسْنَمَتَهَا بِيضًا.

ثم تساءلوا فيما بينهم وخافوا أَنْ يَكُونُوا أَكْرَهُوا النَّبِيَّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ.
وقالوا: «تَغْفُلْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِينَةٍ؛ لِأَنَّهُ كَانَ قَدْ حَلَفَ وَقَالَ: «وَاللَّهِ لَا أَهْلُكُمْ». فَنَدِمُوا عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَيْهِ فَقَالُوا لَهُ هَذَا فَقَالَ: «لَسْتُ أَنَا أَهْلُكُمْ، وَلَكِنَّ اللَّهَ أَهْلُكُمْ». فَأَضَافَ حَمَلَهُمْ إِلَى اللَّهِ.
وهذا الحديث استدللَّ به الجبرية عَلَى مذهبِهِمْ، وقالوا: إِنْ فَعَلَ الْعَبْدُ فَعَلَ اللَّهُ.
كما استدلُّوا لِذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنعام: ١٧]. قالوا: فهذا صريحٌ فِي أَنَّ اللَّهَ أَضَافَ فَعَلَ الْإِنْسَانَ إِلَيْهِ ﷻ، وَهَذَا قَالَ: «وَلَكِنَّ اللَّهَ أَهْلُكُمْ».

وَالْجَوَابُ عَلَى هَذَا أَنْ نَقُولَ: إِنْ مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَلَكِنَّ اللَّهَ أَهْلُكُمْ». أَي: وَلَكِنَّ اللَّهَ يَسِّرُ لَكُمْ مَا لَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ حَتَّى حَمَلَكُمْ، فَإِنَّ هَذِهِ الْإِبْلَ مَا كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَخْطُرُ بِبَالِهِ أَنَّهَا سَتَأْتِي، وَلَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَسِّرُهَا، فَكَانَتْ إِضَافَةُ الْحَمَلِ إِلَى اللَّهِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَسِّرُ لَهُمْ ذَلِكَ فَحَمَلَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ.
ثُمَّ أَقْسَمَ ﷺ فَقَالَ: «وَاللَّهِ لَا أَهْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ وَتَحَلَّلْتُهَا». وَهَكَذَا يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ إِذَا حَلَفَ عَلَى شَيْءٍ وَرَأَى غَيْرَهُ خَيْرًا مِنْهُ أَنْ يَأْتِيَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَأَنْ يَتَحَلَّلَ بِمِينَةٍ؛ أَي: يُكْفِّرَ عَنْهُ.
مثال ذلك:

قَالَ رَجُلٌ: وَاللَّهِ لَا أَسْلَمُ عَلَى فُلَانٍ -وَتَرَكُ السَّلَامَ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ وَالسَّلَامُ عَلَيْهِ خَيْرٌ وَوَاجِبٌ لِأَنَّهُ سَنَةٌ- فَهَذَا نَقُولُ: كَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ وَسَلَّم.
كَذَلِكَ: حَلَفَ شَخْصٌ لَا يُجِيبُ دَعْوَةَ فُلَانٍ. نَقُولُ: كَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ وَأَجَبَ دَعْوَتَهُ؛ لِأَنَّ هَذَا أَفْضَلُ.
وَمَنْ ثَمَّ قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنْ الْحِنْثُ فِي الْيَمِينِ تَجْرِي فِيهِ الْأَحْكَامُ الْخَمْسَةُ -وهي: الْوَاجِبُ، وَالْحَرَامُ، وَالْمَنْدُوبُ، وَالْمَكْرُوهُ، وَالْمُبَاحُ- فَيَكُونُ الْحِنْثُ وَاجِبًا، إِذَا حَلَفَ عَلَى تَرْكِ وَاجِبٍ، أَوْ عَلَى فَعْلِ مُحْرَمٍ، -وَالْحِنْثُ هُوَ مُخَالَفَةُ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ- فَإِذَا قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَصَلِّيَ مَعَ الْجَمَاعَةِ. قُلْنَا: يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تُصَلِّيَ، وَأَنْ تُكْفِّرَ، وَإِذَا قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَتْرُكُ شَرْبَ الدِّخَانِ. قُلْنَا: يَجِبُ أَنْ تَتْرَكَ هَذَا الدِّخَانَ، وَتُكْفِّرَ.
وَيَكُونُ الْحِنْثُ حَرَامًا إِذَا كَانَ عَلَى فَعْلِ وَاجِبٍ، أَوْ عَلَى تَرْكِ مُحْرَمٍ.
مثاله:

قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَصَلِّيَنَّ الْيَوْمَ مَعَ الْجَمَاعَةِ. نَقُولُ: الْحِنْثُ هُنَا حَرَامٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَدَعَ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ، حَتَّى وَإِنْ قَالَ: أَدْعُهَا وَأَكْفُرْ.

وَكَذَلِكَ: لَوْ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَشْرَبَ الدِّخَانَ. نَقُولُ: الْحِنْثُ هُنَا حَرَامٌ.
وَيَكُونُ الْحِنْثُ مُسْتَحَبًّا إِذَا قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَصَلِّيَ رَابِعَةَ الْعِشَاءِ. نَقُولُ: الْأَفْضَلُ أَنْ يَحْنُثَ، فَيُصَلِّيَ وَيُكْفِّرَ.
وَإِذَا قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَصَلِّيَنَّ رَابِعَةَ الْعِشَاءِ. فَالْحِنْثُ خِلَافُ الْأُولَى.

وإذا قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَكُلَنَّ الْبَصَلَ. نقولُ: أَكُلَ الْبَصَلَ إذا كَانَ يَسْتَلْزِمُ تَرْكَ الْجَمَاعَةِ فَقَدْ قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنَّهُ مَكْرُوهٌ.
فَالْقَاعِدَةُ عِنْدَنَا: أَنَّ الْحِنْثَ يَكُونُ وَاجِبًا إِذَا كَانَ الْحَلْفُ عَلَى تَرْكِ وَاجِبٍ أَوْ فَعَلٍ مُحَرَّمٍ.
وَيَكُونُ حَرَامًا إِذَا كَانَ الْحَلْفُ عَلَى فَعَلٍ وَاجِبٍ أَوْ تَرْكِ مُحَرَّمٍ.
وإذا كَانَ عَلَى فَعَلٍ مُسْتَحَبٍّ، وَكَانَ تَرْكُهُ مِمَّا يَكْرَهُ كَانَ الْحِنْثُ فِيهِ مَكْرُوهًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِ الْمُسْتَحَبِّ الْوُقُوعُ فِي الْكَرَاهَةِ، وَالْأَقْلَنَاءُ: إِنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ لَا يَأْتِي بِمَسْنُونَاتِ الصَّلَاةِ، تَكُونُ صَلَاتُهُ مَكْرُوهَةً.
وَأَمَّا الْمُبَاحُ فَقَدْ يُقَالُ: لِأَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ الْحِنْثُ مَبَاحًا وَلَوْ كَانَ الْحَلْفُ عَلَى مَبَاحٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ حِفْظَ الْيَمِينِ أَوْلَى مِنَ الْحِنْثِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥٥٦- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو جَمْرَةَ الضُّبَيْعِيُّ قُلْتُ لِأَبْنِ عَبَّاسٍ: فَقَالَ: قَدِمَ وَفَدَ عَبْدُ الْقَيْسِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: إِنَّ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ الْمُشْرِكِينَ مِنْ مُضَرَ، وَإِنَّا لَا نَصِلُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي أَشْهُرٍ حُرْمٍ، فَمُرْنَا بِجُمْلٍ مِنَ الْأَمْرِ إِنْ عَمِلْنَا بِهِ دَخَلْنَا الْجَنَّةَ، وَنَدْعُو إِلَيْهَا مَنْ وَرَاءَنَا. قَالَ: «أَمُرْكُمْ بِأَرْبَعٍ وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: أَمُرْكُمْ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ، وَهَلْ تَذَرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ؟ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَتُعْطُوا مِنَ الْمَغْنَمِ الْخُمْسَ. وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: لَا تَشْرَبُوا فِي الدُّبَاءِ، وَالنَّقِيرِ، وَالظُّرُوفِ الْمُرْفَتَةِ، وَالْحَتْمَةِ»^(١).

فِي هَذَا الْحَدِيثِ: فَسَّرَ النَّبِيُّ ﷺ الْإِيمَانَ بِاللَّهِ بِالْإِسْلَامِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْعَمَلَ يُسَمَّى إِيمَانًا؛ لِأَنَّ شَهَادَةَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَإِعْطَاءُ الْخُمْسِ مِنَ الْمَغْنَمِ. كُلُّ هَذِهِ أَعْمَالٌ. وَلَمْ يَذْكُرْ ﷺ هُنَا شَهَادَةَ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ. وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ جَاءُوا مُقَرَّرِينَ بِذَلِكَ.
ثُمَّ قَالَ: «وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ». وَفَسَّرَ هَذَا النَّهْيَ بِقَوْلِهِ: «لَا تَشْرَبُوا فِي الدُّبَاءِ، وَالنَّقِيرِ، وَالظُّرُوفِ الْمُرْفَتَةِ، وَالْحَتْمَةِ». وَهَذِهِ أَوَانِي يُجْعَلُ فِيهَا النَّبِيذُ، وَهِيَ لِحَارِثَتَا تَطْبُخُ النَّبِيذَ، وَرَبِهَا يَصِلُ إِلَى حَدِّ مَسْكِرٍ وَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ، فَفَهَامَ عَنْ ذَلِكَ، ثُمَّ بَعْدَ هَذَا نُسِخَ هَذَا النَّهْيِ وَقَالَ: «كَنتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الْإِتْبَازِ فِي كَذَا وَكَذَا وَكَذَا. فَاتَّبِعُوا بِمَا شِئْتُمْ غَيْرَ لَا تَشْرَبُوا مَسْكِرًا»^(٢).

وَالدُّبَاءُ هِيَ: الْقَرْعُ، وَلَا سِيَّمَا قَرْعُ النَّجْدِ، فَإِنَّهُ مِثْلُ الْأَوْعِيَةِ تَامًا، حَيْثُ يُثَقُّونَهُ حَتَّى يَنْبَسَ فِي غُصْنِهِ، فَإِذَا يَبَسَ فَإِنَّ الْمَخَّ الَّذِي فِي دَاخِلِهِ يَبَسُ وَيَكُونُ مِثْلَ الْوَرَقِ، ثُمَّ يَقْصُصُونَ أَعْلَاهُ وَيَجْعَلُونَهُ وَعَاءً، وَهُوَ فِي الشَّكْلِ لَهُ حُلُقُومٌ؛ يَعْنِي: أَعْلَاهُ ضَيْقٌ وَأَسْفَلُهُ مَتَسِعٌ.
وَأَمَّا النَّقِيرُ: فَهُوَ حَجَرٌ أَوْ خَشَبٌ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، يُنْقَرُ ثُمَّ يُوَضَّعُ فِيهِ النَّبِيذُ، وَهُوَ حَارٌّ.

(١) رواه مسلم (١٧، ١٨).

(٢) رواه مسلم (٩٧٧) (١٠٦).

وأما الظروفُ المرفُتةُ: فهي المطليةُ بالزَّرفِ، والزَّرفُ أيضًا حارٌّ.
والحتميةُ: هي الجرةُ الخضراءُ.

وعلى هذا فنقول: أن هذا النهي قد نُسخ وأذن النبي بالانتباذ بكل شيء إلا أن نشرب مسكرًا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥٥٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّورِ يُعَذَّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيُقَالُ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ»^(١).

٧٥٥٨- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّورِ يُعَذَّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيُقَالُ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ»^(٢).

٧٥٥٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «قَالَ اللَّهُ ﷻ: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي فَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً أَوْ لِيَخْلُقُوا حَبَّةً أَوْ شَعِيرَةً»^(٣).

كل هذه الأحاديث قد سبق الكلام عليها، والشاهد فيها إضافة الخلق إلى هؤلاء المصورين.

فإن قيل: هل التصوير بالفيديو يدخل في هذا الوعيد؟

فالجواب: لا، لا يدخل في هذا؛ لأن المصور في الفيديو ما ذهب يَخْلُقُ كَخَلْقِ اللَّهِ، وإنما نقل هذه الصورة، أو أثبت هذه الصورة في نفس الشريط.

فإن قال قائل: هذه الصورة المصورة بالفيديو تكون أعظم وأدق.

نقول: نعم، هي أعظم وأدق لا شك، لكنها ليست مثلها.

ثم إننا نقول: هذا الذي يصور بالفيديو أو نحوه هل الناس يقولون: ما أحسن تصويره وما أبدعه؟

الجواب: لا، لكن لو صور بيده لقالوا: هذا الرجل جيد إنه يخلق كخلق الله. فالفرق ظاهر.

فالذي يصنعه الإنسان بيده من صور هو المحرم، سواء كان ذلك بالكمبيوتر، أو على ورقة، أو

بأي شيء؛ لأنه ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِ اللَّهِ ﷻ.

(١) رواه مسلم (٢١٠٧) (٩٦).

(٢) رواه مسلم (٢١٠٨) (٩٧).

(٣) رواه مسلم (٢١١١) (١٠١).

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٧- باب قِرَاءَةِ الْفَاجِرِ، وَالْمُنَافِقِ، وَأَصْوَاتُهُمْ وَتِلَاوَتُهُمْ لَا تُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ.

٧٥٦- حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا أَنَسٌ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ

النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَالْأُتْرُجَةِ طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَرِيحُهَا طَيِّبٌ، وَمَثَلُ الَّذِي لَا يَقْرَأُ كَالْتَمْرَةِ طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَلَا رِيحَ لَهَا، وَمَثَلُ الْفَاجِرِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الرِّيحَانَةِ رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ، وَمَثَلُ الْفَاجِرِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الْحَنْظَلَةِ طَعْمُهَا مُرٌّ وَلَا رِيحَ لَهَا»^(١).

في هذا الحديث تشبيه عجيب:

فالناس أقسام: مؤمنٌ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَعْمَلُ بِهِ، فهذا كالأُتْرُجَةِ طعمُها طيبٌ وريحُها طيبٌ، والأُتْرُجَةُ مثلُ البرتقالة لكنها أكبرُ، وتختلفُ نوعاً ما عن البرتقالة.

ومثلُ المنافقِ الذي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كمثلِ الرِّيحَانَةِ لها رِيحٌ طيبةٌ لكن طعمُها مُرٌّ.

ومثلُ المؤمنِ الذي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَالْتَمْرَةِ طعمُها حلوٌ ولكن ليس لها رائحةٌ، والمراد: ليس

لها رائحةٌ زكيةٌ، وإلا فإن لها رائحةً ولكنها ليست زكيةً كرائحةِ الطيبِ.

ومثلُ الفاجرِ الذي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كمثلِ الحَنْظَلَةِ -وهي تُسَمَّى عندنا الشَّرِي- وهي مثلُ التفاحِ الصغيرة،

لكن طعمُها مُرٌّ جداً جداً، وليس لها رِيحٌ، يعني: ليس لها رِيحٌ زكيةٌ يَجْذِبُ النَّفْسَ.

وهذه الحَنْظَلَةُ يُقَالُ: إن الإنسان إذا وطى عليها وهي مستويةٌ فإنها تُسَهِّلُ ما في بطنه، يعني: أنه

بدلٌ من أن يَشْرَبَ المُسَهِّلَ فما عليه إلا أن يَطَأَ عليها وهي مستويةٌ، فإذا به يُخْرِجُ كُلَّ ما في بطنه. وهذا

الأمرُ كان يَفْعَلُهُ بعضُ الناسِ فيما سبق، لكن مع ذلك تَأْكُلُهَا المَواشِي ولا تَتَأَثَّرُ بها، وهذا من عجائبِ

مَخْلُوقَاتِ اللَّهِ ﷻ.

والشاهد من هذا الحديث: أن الرسول ﷺ أَضَافَ الْقِرَاءَةَ إِلَى الْقَارِئِ فَجَعَلَهَا مِنْ فِعْلِهِ، وَبَيَّنَ أَنَّ

الْقُرْآنَ يَقْرَأُهُ الْمُؤْمِنُ وَغَيْرُ الْمُؤْمِنِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَمَثَلُ الْفَاجِرِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ». وهذا يُوجَدُ فَهْنًا

مَنَافِقُونَ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ، وَلَكِنْ لَا يَعْمَلُونَ بِهِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥٦١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَزْمٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ح. وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ،

حَدَّثَنَا عَنَسَةُ، حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ عُرْوَةَ بْنَ

الزُّبَيْرِ: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: سَأَلَ أَنَسُ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الْكُهَّانِ، فَقَالَ: «إِنَّهُمْ لَيَسُوءُوا بِشَيْءٍ». فَقَالُوا: يَا

رَسُولَ اللَّهِ فَإِنَّهُمْ يُحَدِّثُونَ بِالشَّيْءِ يَكُونُ حَقًّا. قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تِلْكَ الْكَلِمَةُ مِنَ الْحَقِّ يَخْطِفُهَا

الْجَنِّي فَيَقْرَئُهَا فِي أُذُنٍ وَلِيَّهِ كَقَرَقَةِ الدَّجَاجَةِ، فَيَعْلِطُونَ فِيهِ أَكْثَرَ مِنْ مِائَةِ كَذِبَةٍ»^(١).

قوله: «سأل أناس النبي ﷺ عن الكهَّان». الكهَّان هم الذين يُخبرون عن المغيبات في المستقبل، فيقولون: سيَكُونُ كذا في يوم كذا، أو في شهر كذا، أو في سنة كذا. وهذا من علم الغيب الذي لا يَطَّلِعُ عليه إلا الله، ولهذا جاء في الحديث: «من أتى كاهنًا فصدَّقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ»^(٢). ووجه الكفر أنه صدَّق بأن أحدًا يَعْلَمُ الغيب سوى الله، فيكون في هذا تكذيب لقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٦٠].

وهؤلاء الكهَّان كانوا حكامًا في الجاهلية؛ لأن لهم شياطين تتصل بهم وتخبرهم بخبر السماء، ثم إن هذا الكاهن يزيد على هذه الأخبار أشياء من عنده يروِّج بها على الناس، فإذا وقعت الكلمة الصدق التي سمعت من السماء ظنَّ الناس أن كل كلامه صدق، فصدَّقوه بما يقول، ولكن الرسول ﷺ قال: «إنهم ليسوا بشيء»؛ يعني: ليس عندهم علم، ولما أورد على الرسول ﷺ أنهم يُحَدِّثُونَ بالشيء ويَكُونُ حقًا، قال النبي ﷺ: «تلك الكلمة من الحق يحفظها الجني فيقرؤها في أذن وليه كقرقرة الدجاجة». يعني: أنه يلقي إليه كلامًا ليس بمفهوم جيدًا، فيأخذ الكاهن منه هذه القرقرة ويضيف إليها ما يضيف، ثم يحدث الناس، فإذا وقعت كلمة الحق قالوا: هذا هو العالم.

وكما أن هذا كان موجودًا في الجاهلية فما زال الناس أيضًا يأخذون به الآن ويصدَّقونه، حتى إن رأيت بعض الصحف في أول هذه السنة الميلادية - كما هي عادتُهم في التاريخ - يكتبون في الصحف، قالت الكاهنة فلانة - ثم يصوِّرونها -: سيَكُونُ كذا، وسيَكُونُ كذا. والجهال من الناس يصدَّقون، وضعفاء الدين يصدَّقون، والواجب تكذيب هذا، والواجب أيضًا منع الصحف من نشر مثل هذه الأشياء، ولكن مع الأسف تدخل بلادنا من غيرنا وتروِّج فينا.

حتى لو فرض أن القضاء والقدر صدق ما يقوله هذا الكاهن، فإننا نعلم علم اليقين أن هذا الكاهن لا يعلم الغيب، ولا يجوز لنا أن نصدِّقه، ولا أن نركن إلى ما قال قبل أن يقع؛ لأن الرسول ﷺ قال: «ليسوا بشيء».

فإن سألت شخص الكاهن ليختبره ويكذِّبه. فهذا لا بأس، بل قد يكون واجبًا، فقد اختبر النبي ﷺ ابن صيَّاد، فقال: «ما خبأت لك؟». فقال: الدُّخ. وكان الرسول ﷺ قد أضمر في نفسه الدُّخان، لكن قصد وعجز أن يكملها، فقال: الدُّخ. فقال النبي ﷺ: «أخسأ فلن تَعْلَمُوا قدرك»^(٣).

فسؤال الكهَّان ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

(١) رواه مسلم (٢٢٢٨) (١٢٣).

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (٤٢٨/٢) (٩٥٠٢)، وأبوداود (٣٩٠٤)، والترمذي (١٣٥)، وابن ماجه (٦٣٩). وقال الشيخ الألباني رحمه الله في تعليقه على السنن: صحيح.

(٣) تقدم تخريجه.

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: أَنْ يُرَادَ بِهِ بَيَانُ عَوَارِهِ وَكَذِبِهِ، فَهَذَا جَائِزٌ، بَلْ وَاجِبٌ، بِشَرَطِ أَلَا يَكُونَ فِي ذَلِكَ تَغْرِيرٌ لِأَحَدٍ، بَحِثُ يَغْتَرُونَ إِذَا جَاءَ هَذَا الرَّجُلُ لِيَسْأَلَ الْكَاهِنَ، أَوْ يُمَوِّهَ هَذَا الْكَاهِنُ وَيَقُولُ: فَلَانُ جَاءَ إِلَىَّ وَسَلَّانِي، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

الثَّانِي: أَنْ يَسْأَلَهُمْ لِيَنْظُرَ مَا عِنْدَهُمْ لَا لِتَصَدِّقَهُمْ. فَهَذَا عَلَيْهِ الْوَعِيدُ: «لَا تُقْبَلُ لَهُ صَلَاةُ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً»؛ لِأَنِّ فِي سَوَالِهِمْ إِغْرَاءٌ لَهُمْ لِمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْكَذِبِ وَالذَّجْلِ، وَفِي سَوَالِهِمْ أَيْضًا تَغْرِيرٌ لِلْغَيْرِ، حَيْثُ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ عَلَى حَقٍّ.

وَالثَّلَاثُ: أَنْ يَسْأَلَهُمْ وَيُصَدِّقَهُمْ فَهَذَا هُوَ الْكُفْرُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَتَى كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ».

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَسْتَعْدِمُ الْجَنَّ، لَكِنْ إِذَا اسْتَعْدَمَهُ لِأَمْرٍ بَاطِلٍ فَإِنَّهُ حَرَامٌ، أَوْ اسْتَعْدَمَهُ بِطَرِيقٍ بَاطِلٍ كَالذَّبْحِ لَهُ، أَوْ الرُّكُوعِ لَهُ، أَوْ السُّجُودِ لَهُ، أَوْ تَمَكُّنِهِ مِنْ نَفْسِهِ مَثَلًا، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْجَنَّ فِيهِمْ سَفَهَاءٌ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَخْتَارُ هَذِهِ الْمَرْأَةَ لِجَمَالِهَا فَيَخْتَارُ أَنْ تَكُونَ زَوْجَةً لَهُ، وَفِيهِمْ مَنْ يَخْتَارُ هَذَا الصَّبِيَّ لِجَمَالِهِ وَيَفْعَلُ بِهِ الْفَاحِشَةَ، أَوْ هِيَ امْرَأَةٌ مِنَ الْجَنِّ تَعَشَّقُ إِنْسِيًّا وَتُرِيدُ أَنْ تَتَّصَلَ بِهِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَإِذَا كَانَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ كَانَ حَرَامًا.

فَإِذَا كَانَ تَوَلَّيَهُ بِطَرِيقٍ مُحَرَّمٍ، أَوْ لَيْسَتْ عَيْنُ بَهِمٍ عَلَى مُحَرَّمٍ كَانَ ذَلِكَ حَرَامًا بَلَا شَكٍّ. أَمَّا إِذَا كَانَ بِطَرِيقٍ مَبَاحٍ، لَيْسَتْ عَيْنُ بَهِمٍ عَلَى شَيْءٍ مَبَاحٍ، فَقَدْ ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ ذَلِكَ جَائِزٌ، وَلَكِنْ إِذَا خِيفَ أَنْ يَكُونَ هَذَا ذَرْعًا إِلَى أَمْرٍ لَا يَجُوزُ فَلَدِينَا الْقَاعِدَةُ الشَّرْعِيَّةُ، وَهِيَ: سَدُّ الذَّرَائِعِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا حَكَمَ الذَّهَابُ إِلَى السَّاحِرِ لَفَكِّ السَّحْرِ؟
فَالْجَوَابُ: هَذَا لَيْسَ مَحَلُّ اتِّفَاقٍ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، فَإِنَّ مِنَ الْأَمَانَةِ الْعِلْمِيَّةِ أَنْ نَقُولَ: لَا يَجُوزُ الذَّهَابُ إِلَى السَّحَرَةِ لَفَكِّ السَّحْرِ حَتَّى لَوْ أَدَّى ذَلِكَ إِلَى مَوْتِ الْإِنْسَانِ.

وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَجِيزُهُ لِلضَّرُورَةِ، كَالْمَشْهُورِ مِنْ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ عِنْدَ أَصْحَابِهِ الْمَتَأَخِّرِينَ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: يَجُوزُ حُلُّ السَّحْرِ بِمِثْلِهِ لِلضَّرُورَةِ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا مَا ذَكَرَ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُمْنَعُ مِنْ أَمْرَاتِهِ بِالسَّحْرِ فَهَلْ يَجُوزُ النُّشْرَةُ قَالَ: لَا بَأْسَ، إِنَّمَا يَرِيدُونَ بِهِ الْإِصْلَاحَ، فَأَمَّا مَا يَنْفَعُ فَلَمْ يَنْهَى عَنْهُ.

لَكِنْ كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالُوا: إِنَّ النُّشْرَةَ بِالسَّحْرِ حَرَامٌ وَلَا تَجُوزُ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ سُئِلَ عَنِ النُّشْرَةِ فَقَالَ: «هِيَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ». وَهَكَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧٥٦٢- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ، سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ سِيرِينَ يَحَدِّثُ عَنْ مَعْبُدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يُخْرِجُ نَاسٌ مِنْ قَبْلِ الْمَشْرِقِ وَيَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ،

يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، ثُمَّ لَا يَعُودُونَ فِيهِ حَتَّى يَعُودَ السَّهْمُ إِلَى فَوْقِهِ». قِيلَ: مَا سِيَاهُمْ؟ قَالَ: «سِيَاهُمْ التَّحْلِيْقُ - أَوْ قَالَ - التَّسْيِدُ».

قَوْلُهُ: «سِيَاهُمْ». يَعْنِي: عَلَامَاتُهُمْ، وَهَؤُلَاءِ هُمُ الْخَوَارِجُ الَّذِينَ خَرَجُوا مِنَ الْمَشْرِقِ فَكَانُوا كَمَا وَصَفَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ، لَكِنْ لَا يُجَاوِزُ تَرَاثِيمَهُمْ - وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ -، وَعَلَيْكَ يَا أَخِي أَنْ تُفَتِّشَ فِي نَفْسِكَ: هَلْ إِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ يَصِلُ الْقُرْآنُ إِلَى قَلْبِكَ، أَوْ يَكُونُ فِي الْحَجَرَةِ فَقَطْ.

إِنْ كَانَ الثَّانِي فَعَلَيْكَ بِالْمُبَادَرَةِ بِالْعِلَاجِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَشْرِيَ الْمَرَضُ، فَلَا تَسْتَطِيعُ الْفِكَاكُ مِنْهُ.

وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ، وَأَنْتَ تَجِدُ لَذَّةً فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَحَلَاوَةً، وَطَعْمًا، وَانْشِرَاحَ صَدْرٍ، فَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ مِنْهُ مِنَ اللَّهِ عَلَيْكَ فَاشْكُرْهُ عَلَيْهَا؛ لِيَزِيدَكَ عَلَيْهَا. وَالتَّحْلِيْقُ: إِزَالَةُ الشَّعْرِ، وَالتَّسْيِدُ: اسْتِصْالُهُ.

قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (١٣/ ٥٣٧):

قَوْلُهُ: «التَّحْلِيْقُ أَوْ قَالَ: التَّسْيِدُ» شَكٌّ مِنَ الرَّائِي، وَهُوَ بِالْمَهْمَلَةِ وَالْمُوَحَّدَةِ؛ بِمَعْنَى: التَّحْلِيْقِ، وَقِيلَ: أَبْلَغُ مِنْهُ؛ وَهُوَ بِمَعْنَى: الِاسْتِصْالِ. وَقِيلَ: إِنْ نَبَتْ بَعْدَ أَيَّامٍ. وَقِيلَ: هُوَ تَرَكُّ ذَهْنِ الشَّعْرِ وَغَسِيلِهِ.

قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: فِيهِ إِشْكَالٌ، وَهُوَ أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ وَجُودِ الْعَلَامَةِ وَجُودُ ذِي الْعَلَامَةِ فَيَسْتَلْزِمُ أَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ مُحَلَّقًا الرَّأْسِ فَهُوَ مِنَ الْخَوَارِجِ، وَالْأَمْرُ بِخِلَافِ ذَلِكَ اتِّفَاقًا، ثُمَّ أَجَابَ بِأَنَّ السَّلَفَ كَانُوا لَا يَحْلِقُونَ رءُوسَهُمْ إِلَّا لِلنَّسكِ أَوْ فِي الْحَاجَةِ، وَالْخَوَارِجُ اتَّخَذُوهُ دِينًا، فَصَارَ شَعَارًا لَهُمْ، وَعُرِفُوا بِهِ. قَالَ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ حَلْقُ الرَّأْسِ وَاللَّحْيَةِ وَجَمِيعِ شَعُورِهِمْ، وَأَنْ يُرَادَ بِهِ الْإِفْرَاطُ فِي الْقَتْلِ، وَالمَبَالِغَةُ فِي الْمَخَالَفَةِ فِي أَمْرِ الدِّيَانَةِ.

قُلْتُ: الْأَوَّلُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ مِنَ الْخَوَارِجِ، وَالثَّانِي مُحْتَمِلٌ، لَكِنَّ طَرِيقَ الْحَدِيثِ الْمُتَكَثِّرَةِ كَالصَّرِيحَةِ فِي إِرَادَةِ حَلْقِ الرَّأْسِ، وَالثَّلَاثُ كَالثَّانِي. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تَنْبِيْهُ: وَقَعَ لَابِنِ بَطَّالٍ فِي وَصْفِ الْخَوَارِجِ خَبْطُ أَرْدَتْ التَّنْبِيْهَ عَلَيْهِ لِثَلَاثٍ يُغْتَرَّبُ بِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ: يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي قَوْمٍ عَرَفَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْوَحْيِ أَنَّهُمْ خَرَجُوا بِبِدْعَتِهِمْ عَنِ الْإِسْلَامِ إِلَى الْكُفْرِ، وَهُمْ الَّذِينَ قَتَلَهُمْ عَلِيٌّ بِالنَّهْرَوَانِ حِينَ قَالُوا: إِنَّكَ رَبُّنَا. فَاعْتَاضَ عَلَيْهِمْ، وَأَمَرَ بِهِمْ، فَحَرَّقُوا بِالنَّارِ، فَزَادَهُمْ ذَلِكَ فِتْنَةً، وَقَالُوا: الْآنَ تَبَيَّنَّا أَنَّكَ رَبُّنَا؛ إِذْ لَا يُعَذَّبُ بِالنَّارِ إِلَّا اللَّهُ. انْتَهَى. وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذِهِ الْقِصَّةُ لَعَلِّي فِي الْفِتَنِ، وَلَيْسَتْ لِلْخَوَارِجِ، وَإِنَّمَا هِيَ لِلزَّنَادِقَةِ، كَمَا وَقَعَ مُصَرِّحًا بِهِ فِي بَعْضِ طَرِيقِهِ.

وَوَقَعَ فِي شَرْحِ الْوَجِيزِ لِلرَّافِعِيِّ عِنْدَ ذِكْرِ الْخَوَارِجِ قَالَ: هُمْ فِرْقَةٌ مِنَ الْمُبْتَدِعَةِ خَرَجُوا عَلَى عَلِيٍّ حَيْثُ اعْتَقَدُوا أَنَّهُ يَعْرِفُ قَتْلَهُ عُمَانَ، وَيَقْدِرُ عَلَيْهِمْ، وَلَا يَقْتَصُّ مِنْهُمْ؛ لِرِضَاهُ بِقَتْلِهِ وَمَوَاطَأَتِهِ إِيَّاهُمْ، وَيَعْتَقِدُونَ أَنَّ مَنْ أَتَى كَبِيرَةً فَقَدْ كَفَرَ، وَاسْتَحَقَّ الْخُلُودَ فِي النَّارِ، وَيَطْعَمُونَ لَذَّةً فِي الْأُتْمَةِ. اهـ.

الظَّاهِرُ مِنْهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ قَوْلَهُ: «سِيَاهُمْ التَّحْلِيْقُ». لَيْسَ حَلْقُ الرَّأْسِ كُلِّهِ وَلَكِنَّهُمْ يَحْلِقُونَ حَلْقًا يَكُونُ كَالْحَلْقَةِ عَلَى الرَّأْسِ، فَإِذَا مَا يَكُونُ حَلْقَةً دَائِرَةً فِي وَسْطِ الرَّأْسِ؛ أَي: يَكُونُ مَا فَوْقَ الرَّأْسِ بَاقِيًا وَمَا أَسْفَلَهُ بَاقِيًا عَلَى

شكل حلقة كالطوق، وإما أن تكون حلقة من أسفل، ويكون أعلى الرأس باقياً.

وهناك احتمال ثالث: أن تكون حلقة في أعلى الرأس.

أما مجرد حلق الرأس فهذه ليست علامة على الخوارج؛ لأن الناس يفعلونها وهم ليسوا من الخوارج.

والشاهد من هذا الحديث قوله: «يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ». فدل هذا على أن القرآن يقرأه البر والفاجر.



ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٨ - باب قول الله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]. وَأَنَّ أَعْمَالَ بَنِي

آدَمَ وَقَوْلُهُمْ يُوزَنُ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: الْقِسْطُ السُّوْدُ بِالرُّومِيَّةِ.

وَيُقَالُ: الْقِسْطُ مُصَدَّرُ الْمُقْسِطِ، وَهُوَ الْعَادِلُ. وَأَمَّا الْقَاسِطُ فَهُوَ الْجَائِرُ.

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾. قَوْلُهُ: ﴿لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾. اللَّامُ فِيهِ لِلتَّوْقِيتِ؛

أَي: فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ تُوضَعُ الْمَوَازِينُ، وَهِيَ مَوَازِينُ قِسْطٍ؛ أَي: عَدْلٍ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ

الْمُسْتَقِيمِ﴾ [الأنعام: ١٠٨]. يَعْني: بِالْعَدْلِ.

وَقَوْلُ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَنَّ أَعْمَالَ بَنِي آدَمَ وَقَوْلُهُمْ يُوزَنُ». هَذَا هُوَ الْقَوْلُ الرَّاجِعُ؛ أَنَّ الَّذِي

يُوزَنُ هُوَ الْعَمَلُ، سَوَاءً كَانَ فَعَلًا أَمْ قَوْلًا.

وَذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ الَّذِي يُوزَنُ هُوَ صَحِيفَةُ الْعَمَلِ.

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّ الَّذِي يُوزَنُ هُوَ الْعَامِلُ.

فَأَمَّا الَّذِينَ قَالُوا بِأَنَّ الَّذِي يُوزَنُ هُوَ الْعَمَلُ فَأَدْلَتْهُمْ مِنَ الْقُرْآنِ ظَاهِرَةٌ، وَكَذَلِكَ مِنَ السُّنَنِ، وَمِنْ

ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ

حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا﴾ [الأنبياء: ٤٧]. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (٧)

وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ (٨) [الأنعام: ٧-٨].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (٩) وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا

أَنفُسَهُمْ (١٠) [الأنعام: ٨-١٠]. إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الَّذِي يُوزَنُ هُوَ الْعَمَلُ.

وَقِيلَ: بَلْ إِنَّ الَّذِي يُوزَنُ هُوَ صَحَائِفُ الْعَمَلِ، وَاسْتَدَلَّ أَصْحَابُ هَذَا الْقَوْلِ بِحَدِيثِ صَاحِبِ

الْبَطَاقَةِ الَّذِي يُؤْتَى لَهُ بِسَجَلَاتٍ كَثِيرَةٍ، وَيُقَالُ: هَذِهِ سَيِّئَاتُكَ. فَإِذَا رَأَى أَنَّهُ قَدْ هَلَكَ قِيلَ لَهُ: إِنَّ عِنْدَنَا

لَكَ حَسَنَةً. فَيُؤْتَى بِبَطَاقَةٍ فِيهَا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، وَمَا هَذِهِ الْبَطَاقَةُ مَعَ هَذِهِ السَّجَلَاتِ؟!

فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تُظْلَمُ. ثُمَّ تُوضَعُ الْبَطَاقَةُ فِي كِفَّةٍ، وَالسَّجَلَاتُ فِي كِفَّةٍ، فَتَرْجَحُ الْبَطَاقَةُ، وَتَطْيِشُ

السَّجَلَاتُ^(١). فهذا يدلُّ على أن الذي يُوزَنُ هو صحائف الأعمال.
والقول الثالث: أن الذي يُوزَنُ هو العامل. واستدلُّوا على ذلك بقول النَّبِيِّ ﷺ: «إن ساقبه -
يعني: عبد الله بن مسعود- في الميزان أثقل من أحد»^(٢). وبقوله تعالى: «فَلَا تُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ
وِزْنَاً» [الكهف: ١٠٥].

وأجيب عن هذه الأدلة بأن الآية لا دليل فيها أصلاً؛ لأن المعنى: لا تُقِيمُ لهم قيمة، وإلا فسَيَقَامُ
الوزن لكلِّ أحدٍ.

وأما حديث عبد الله بن مسعود فظاهره أن الذي يُوزَنُ هو العامل. ولكن قد نقول: إن هذا
خاصٌّ بابن مسعود رضي الله عنه، أو إنه قد يُوزَنُ غيره، ولكنه نادرٌ.

والقول الرابع من هذه الأقوال: أن الذي يُوزَنُ هو العمل، كما قال البخاري رحمته الله.
وقوله: «المُقَسِّطُ» وهو العادل، وأما القاسطُ فهو الجائر. هذا صحيحٌ فقد قال الله تعالى:
«وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ» [البقرة: ١٩٠]. وقال: «وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا» [البقرة: ١٥٠].
فالقاسطُ هو الجائر، والمُقَسِّطُ هو العادل، وسُمِّيَ بذلك؛ لأنه مُزِيلٌ للقسط، وهو الجورُ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله:

٧٥٦٣- حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِسْكَابَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي
زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ،
ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ»^(١).
هذا الحديثُ أيضًا مما يدلُّ على أن الذي يُوزَنُ هو العمل، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى
الرَّحْمَنِ». أي: أنه يُحِبُّهُمَا رحمته الله، «خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ». أي: لا تَثْقُلُ عَلَى اللِّسَانِ. «سُبْحَانَ اللَّهِ
وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ». فقوله: «ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ». وهذا واضحٌ بأن الذي يُوزَنُ هو العمل؛
يعني: يومَ القيامةِ تُوَضَّعُ هَاتَانِ الْكَلِمَتَانِ فِي الْمِيزَانِ فتكونانِ ثَقِيلَتَانِ.

فإن قَالَ قَائِلٌ: كيف تُوَضَّعُ وهي عملٌ؟

فالجواب: أن الله تعالى قادرٌ على أن يجعلَ العملَ أجسامًا، ونظيرُ ذلك أن الموتَ -وهو معنى وصفة- يُؤْتَى

(١) رواه أحمد في «مسنده» (٢/ ٢١٣) (٦٩٩٤)، والترمذي (٢٦٣٩)، وابن ماجه (٤٣٠٠). وقال الشيخ
أحمد شاكر رحمته الله في «شرح المسند»: إسناده صحيح. وقال الشيخ الألباني رحمته الله في «صحيح الجامع»
(١٧٧٦): صحيح.

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (١/ ٤٢٠، ٤٢١) (٣٩٩١)، من طريق عاصم بن أبي النجود. وقال الهيثمي
في «المجمع» (٩/ ٢٨٩): رواه أحمد وأبو يعلى والبخاري والطبراني من طرق... وأمثل طرقها فيه عاصم
بن أبي النجود، وهو حسن الحديث على ضعفه، وبقيّة رجال أحمد وأبي يعلى رجال الصحيح. اهـ.
(٢) رواه البخاري (٧٥٦٣)، ومسلم (٢٦٩٤) (٣١).

به يوم القيامة، وَيُطْلَعُ عَلَيْهِ أَهْلُ النَّارِ وَأَهْلُ الْجَنَّةِ، وَيُذْبَحُ أَمَامَ الْجَمِيعِ، فَيَقَالُ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ خَلُودٌ وَلَا مَوْتُ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ خَلُودٌ وَلَا مَوْتُ^(١)، وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

❁ وقوله: «سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ». أي: أَسْبَحُ اللَّهَ تَسْبِيحًا مَقْرُونًا بِحَمْدِهِ، فَيَكُونُ جَمْعًا بَيْنَ التَّخْلِيَةِ وَالتَّحْلِيَةِ؛ أي: التَّخْلِيَةُ عَنْ صِفَاتِ الْعَيْبِ، وَالتَّحْلِيَةُ بِإِثْبَاتِ صِفَاتِ الْكَمَالِ، وَبِذَلِكَ يَتِمُّ الْكَمَالُ، إِذْ إِنْ الْكَمَالُ الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يَقْتَرَنَ بِهِ عَيْبٌ لَيْسَ كَامِلًا، وَالْعَيْبُ الْخَالِي مِنَ الْكَمَالِ لَيْسَ كَامِلًا، وَيَتِمُّ الْكَمَالُ إِذَا انْتَفَى النَقْصُ وَثَبَتَ الْكَمَالُ، وَلِهَذَا جَمَعَ بَيْنَهُمَا فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ». و«الْبَاءُ» هُنَا لِلْمَصَاحِبَةِ.

❁ وقوله: «سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ». تَأْكِيدٌ لَهَا سَبْقَ، وَالْعَظِيمُ: ذُو الْعِظَمَةِ وَالْجَلَالِ.

وَبِهَذَا الْحَدِيثِ انْتَهَى صَلَاحُ الْبَخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَغُفِرَ لَهُ

وَقَدْ خَتَمَ كِتَابَهُ بِهَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ فَلِنَسْأَلِ اللَّهَ أَنْ يَثْقُلَ مِيزَانَهُ وَيَغْفِرَ لَنَا وَلَهُ

فهرس الاطراف

أَدْرَجْنَا فِي ثَنَايَا هَذَا الْفَهْرِسِ الْأَثَارَ الْمَوْقُوفَةَ، وَلَمْ نَقْتَصِرْ عَلَى فَهْرِسَةِ الْأَحَادِيثِ الْمَرْفُوعَةِ فَحَسْبُ، وَذَلِكَ حَتَّى يَتَسَنَّى لِلْقَارِئِ الْكَرِيمِ الرَّجُوعُ إِلَى بَغْيَتِهِ بِطَرِيقَةٍ سَهْلَةٍ مُبَسَّرَةٍ.
وَقَدْ مَيَّزْنَا ذَلِكَ بِنِسْبَةِ كُلِّ قَوْلٍ إِلَى قَائِلِهِ خِلَا الْأَحَادِيثِ الْمَرْفُوعَةِ، وَوَضَعْنَا اسْمَ الْقَائِلِ بَيْنَ قَوْسَيْنِ هَكَذَا () وَمِثَالُ ذَلِكَ:

- ١- أَبِي أَرَوْنَا (من قول عمر).
 - ٢- أَرَأَيْتَ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَمَّقَ (من قول ابن عمر).
 - ٣- تَبَارَكَ الَّذِي وَسَّعَ سَمْعُهُ الْأَصْوَاتَ (من قول عائشة).
- وَقَمْنَا -كَذَلِكَ- بَوْضُوعَ عِبَارَةِ (قُدْسِي) إِلَى جَوَارِ الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ لَتَمْيِيزِهِ، وَذَلِكَ إِنْ لَمْ نَصُدْرِهِ بِقَوْلٍ: قَالَ اللَّهُ، أَوْ نَحْوِهِ.
وَكَذَا، قَمْنَا بِفَهْرِسَةِ أَشْهُرِ الْعِبَارَاتِ الَّتِي تَمَيَّزَتْ بِهَا بَعْضُ الْأَحَادِيثِ كَحَدِيثِ: (الشَّفَاعَةُ)، وَ(جَبْرِيلُ)، وَ(الْجَسَاسَةُ)... وَهَكَذَا.
وَضَمَّنَاهُ -أَيْضًا- بِالْإِضَافَةِ إِلَى طَرَفِ الْحَدِيثِ أَشْهُرَ الْعِبَارَاتِ الْوَارِدَةِ فِي ثَنَايَا الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِي صَدْرِ الْحَدِيثِ.
وَذَلِكَ مِنْ أَجْلِ خِدْمَةِ تَرَاثِ الْإِمَامِ الْعَلَّامَةِ ابْنِ عَثِيمِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى الْوَجْهِ الْأَمْتَلِ، وَاللَّهُ نَسْأَلُ أَنْ يُوَفِّقَنَا وَسَائِرَ الْمُسْلِمِينَ إِلَى مَا يَحِبُّ وَيَرْضَى.

فهرس الطرف

أبكم جنون؟	٦	٥١٨	اتموا بي، وليأتم بكم من بعدكم	٣	١٨١
أبكم جنون؟	٧	٥٤٤	اتني بغيرها	١	٤١٦
أبكم جنون؟	٩	١٥٤، ١٥٠، ١٤٤	اتنوا نوحاً	١	٢٠
أبكم جنون؟	٩	٦٠٨	اتني بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلوا		
أبكم جنون؟	٩	٦٤٢	بعده	١	٣٠٢
أبكم أم ثيباً؟	٦	١٥٥	اثن له ويشره بالجنة	١٠	٤٢
أبلي وأخلفي	٧	٥١٦، ٤٨٩	اثن له ويشره بالجنة	٩	٥٢٠
ابن أخت القوم منهم	٩	٧٨	اثنوا للنساء بالليل إلى المساجد	٣	٤٨٨
أبو بذي، فافغري	٨	١٤٤	اثنوا له بش أخ العشرة	٣	١٧١
أبوك حذافة	٢	٤٧٦	أبا بكر رض قبل النبي ﷺ وهو ميت	٧	٣٨٤
أبوك حذافة	١٠	٧٦٩، ٦٩	أبا هر الحق أهل الصفة	٧	٦٧٩
أبوك فلان	١٠	٨٠	أبايعكم على أن لا تشركوا بالله شيئاً	١٠	٤٥٧
أبي أقرؤنا... (من قول عمر)	٦	٤٤	أبايعكم على أن لا تشركوا بالله شيئاً	٩	١٢٠
أتاني الليلة أت من ربي	١٠	١٤٢	ابتاعها فأعطيها	٢	٣٤٨
أتاني الليلة أت من ربي	٥	١٩٢	ابدعوا بميامنها ومواضع الرضوء منها	٤	٤١٧
أتاني جبريل فيشرفي	١٠	٤٧٢	ابدعوا بميامنها ومواضع الرضوء	٤	٤١٧
أت النبي ﷺ فرد نكاحها... (عن خنساء)			ابدأ بمن تعول	٧	٦١٤
بنت خزام	٩	٣٦٠	ابدأ بنفسك	١	٦١
أتحيين؟	٦	٢٢٩	ابدأ بنفسك ثم بمن تعول	٧	٣١٤
أتخافين أن يحيف الله عليكم ورسوله؟	٢	٢٠٩	ابدأن بميامنها ومواضع الرضوء منها	١	٤٤١
اتخذ النبي ﷺ خاتماً من فضة	١	١٩٣	ابدأن بميامنها ومواضع الرضوء منها	٤	٤١٧
اتخذ النبي ﷺ خاتماً من فضة	٧	٥٤٤	ابدأن بميامنها ومواضع	٢	١٤٠
اتخذ النبي ﷺ خاتماً من فضة	٩	٥٩٧	أبرد أبرد	٢	٤٧٠
اتخذ خاتماً من فضة	٧	٥٤٢	أبرد	٢	٥٨٣، ٤٧٥
اتخذ رسول الله ﷺ خاتماً من ورق	٧	٥٤٤	أبرد	٣	٣٠
أندرون أي يوم هذا؟	٥	٤٦٤، ٤٦٣	أبرد	٣	٣٥٩
أندرون أي يوم هذا؟	٩	٢١٧	أبرد رداءك	١	٣٢٤
أندرون ماذا قال ريكم	٧	٤٠١	أبعثها قياماً مقيدة سنة محمد ﷺ	٥	٤٣٢
أندري أين تذهب	٧	٣٩١	أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم	٩	٦٢٩
أتراني ما كنتك لأخذ جملك	٢	٣٣٣	أبغض الناس إلى الله ثلاثة ملحد في الحرم	٩	٢٤٢

طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة
أتردين عليه حديقته؟	٦	٥٣٠	أتى النبي ﷺ بسباطة قوم	١	٥٦٦
أترضون أن تكونوا ربيع أهل الجنة	٧	٤٤٠	أتى النبي ﷺ عبد الله بن أبي بعد ما دفن	٤	٤٣٢
أترضون أن تكونوا ربيع أهل الجنة	٧	٥٥٢	أتى النبي ﷺ عبد الله بن أبي	٧	٤٥٦
أترك النبي ﷺ من شيء؟ قال: ما ترك			أتى النبي ﷺ على قبر منبوذ، فصصفهم		
إلا ما بين الدفتين	٦	٦٢	وكبر أربعاً	٤	٥٠٧
أترون أن هذه المرأة تقذف ولدها في النار	٧	٣٤٥	أتى النساء فوعظهن وذكرهن	٣	٤٣٣
أتزوجت؟	٦	٤٦٨	أتى النساء فوعظهن وذكرهن	٣	٦٤٢
أتشفع في حد من حدود الله	٧	٦٩٧	أتى النساء فوعظهن وذكرهن	٤	١٠
أتشفع في حد من حدود الله	٩٠	١١٢	أتى النساء ومعه بلال فوعظهن وذكرهن	٤	١١
أتشفع في حد من حدود الله	٩٠	١١٤	أتى رجل النبي ﷺ فقال له: إن أختي	٧	٦٣٤
أتصلي للناس فأقيم... (من قول بلال			أتى رسول الله ﷺ بصبي، فبال على ثوبه	١	٥٦٤
لأبي بكر)	٣	١٢٦	أتى رسول الله ﷺ بسباطة قوم، فبال		
أتعجبون من غيرة سعد	٧	٦٧٢	قائماً	١	٥٦٦
أتعجبون من هذا؟	٧	٥٠٢	أتى رسول الله ﷺ عبد الله بن أبي بعد ما		
أتعجبون منها؟	٧	٥٤٩	أدخل	٤	٥٦٤
اتق الله واردهما إلى بيتها... (من قول			أتى رسول الله ﷺ قيراً	٤	٥١٨
عائشة)	٦	٦٠٤	أتى رسول الله ﷺ وقد حمل	٧	٦٣٢
اتق الله، ولا تقض الخاتم إلا بقرنه	٩٠	١٣١	أتيت الذي هو خير	٧	٦٦٥
اتق الله، وأمسك عليك زوجك	١٠	٣٨٦	أتيت النبي ﷺ وهو في قبة هراء	٧	٥٢٨
اتق دعوة المظلوم	٧	١٤١	أتيت أنا وأبو بكر وعمر	٤	٥٣٩
اتقوا الشح فإنه أهلك	١٠	٧٥	أتيت عثمان بن عفان فعرضت عليه		
اتقوا الله في النساء فإنهن عوان عندكم	٦	١٥٨	حفصة... (من قول عمر)	٦	٢٤٩
اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم	٥	١٠	اثنتان في الناس هما بهم كفر	٩	٨٥
اتقوا الله، علام تدغرون أولادكن	٧	٣٩٣	اثنتان في الناس هما بهم كفر: الطعن في		
اتقوا النار ولو بشق تمرة	٤	٦٣٣	النسب	١	٩٤
اتقوا النار ولو بشق تمرة	٧	٤٨٦٠٤٦٣	اجتنبوا السبع الموقبات	٩	٢٠٤
اتقي الله واصبري	٤	٤٥١٠٤١٠	اجتنبوا الموقبات	٧	٤٣٨
اتقي الله واصبري	٩	٥٨٠	أجرك على قدر نصيبك	١٠	٣٢٤
أتممها وأكملها	٦	٩١	أجرك على قدر نصيبك	٥	١٥٩
أتموا الركوع والسجود	٧	٥٥٣	أجعلني الله ندا	١	١٦٥
أتموا صلاتكم، وأرعى السر	٣	١١٩	أجعلني الله ندا	٧	٤٠٠
أتمموا وأيكم على دينكم... (من قول سهل			أجعلني الله ندا؟	٧	٥٦٣
بن حنيف)	١٠	٩٩	اجعله مكانه، ولن توفي أو تجزي	٣	٦٢٧
أتى النبي ﷺ برجل قد شرب	٩٠	١٠٢	اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً	١	٣٨٣
أتى النبي ﷺ بسكران فأمر بضربه	٩٠	١٠٦	اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً	٤	٥٧
أتى النبي ﷺ بصبي فبال على ثوبه	٧	٢١٧	اجعلوا إهلاككم بالحج عمرة	٥	٢٥٦

الصفحة	الجزء	طرف الحديث	الصفحة	الجزء	طرف الحديث
٢١١.....	١٠	أحد جبل يحبنا ونحبه.....	٣١٨.....	٢	اجعلوا في بيوتكم من صلاتكم
٩٤.....	٥	أحد جبل يحبنا ونحبه.....	٢٨٥.....	٤	اجعلوا في بيوتكم من صلاتكم
٤٩٣.....	١٠	أحرص على ما ينفعك واستعن بالله.....	٥٤٦.....	٣	أجل إني أوعك كما يوعك رجلان منكم
٤٠٢.....	٧	أحرص على ما ينفعك واستعن بالله.....	٣٣٦.....	٧	أجل كما يوعك رجلان منكم
٤٠٣.....	٧	أحرص على ما ينفعك واستعن بالله.....			أجل والله يا رسول الله ما أهجرا إلا
١٢.....	١٠	أحرص على ما ينفعك.....	٤٤٩.....	٦	اسمك.....
٢٥٢.....	٧	أحرص على ما ينفعك، واستعن بالله.....	٢٠٤.....	٤	أجل، ولكني لست كأحد منكم
٩٧.....	١٠	أحرم رسول الله ﷺ المدينة.....	٤٨٠.....	٦	اجلسوا ها هنا.....
٢٢٩.....	٢	أحروية أنت؟... (من قول عائشة).....	٣٥٦.....	٦	أحيوا هذه الدعوة إذا دعيتم لها
٤٠.....	٦	أحسن.....	٣٧٠.....	١	أحباستنا هي؟.....
		أحسن، طف بالبيت وبالصفا والمروة	٤٨٤.....	٥	أحباستنا هي؟.....
٥٢٥.....	٥	ثم أحل.....	٢١٢.....	١٠	أحب الأعمال إلى الله الصلاة على وقتها
٣١٤.....	٦	أحق الشروط أن توفوا به ما استحللتم	٥٢٩.....	٧	أحب الأعمال إلى الله ما دام وإن قل
		أحق ما أوتيتم من الشروط أن توفوا به	٢١٢.....	١٠	أحب البقاع إلى الله مساجدها، وأبغض البقاع
٣١١.....	٦	ما استحللتم.....	٢٢٦.....	٤	أحب الصلاة إلى الله صلاة داود
٣٥٥.....	٤	أحق ما يقول؟.....			أحب أموالي إلى يبرحاء... (من قول أبي
٣٨٧.....	٤	أحل الذهب والحرير لإناث أمتي.....	٦٣٩.....	٧	طلحة).....
١٢٧.....	١٠	أحل الذهب والحرير لإناث.....	٧٣.....	١	أحبوا الله؛ لما يغذوكم به من النعم
٢٨١.....	١	أحلت لي ساعة من نهار.....	٤٩١.....	١٠	احتج آدم وموسى.....
٥٤٨.....	٥	أحلق رأسك، وصم ثلاثة أيام.....	١٤٧.....	٩	احتجبي منه بأسودة.....
٤٥٥.....	١	أحلق.....	٨٤.....	٩	احتجبي منه بأسودة.....
٢٥٢.....	٥	أحلوا من إحرامكم بطواف.....	٥٧.....	٩	احتجبي منه.....
٢٢.....	١	أحيانا يأتي مثل صلصلة.....	٦٢٤.....	٩	احتجبي منه.....
٦٢٧، ٦١٨.....	٧	أحيوا ما خلقتم.....	٣٧٤.....	٧	احتجم النبي ﷺ في رأسه.....
٥٣٤.....	١٠	أخبرنا نبينا ﷺ عن رسالة رنا.....	٣٧٢.....	٧	احتجم النبي ﷺ وهو صائم.....
٢٠٨.....	١٠	أخبروه أن الله يحبه.....	٥٩٦.....	٥	احتجم النبي ﷺ وهو محرم.....
٥٢.....	١٠	اختار الله لرسوله ﷺ... (من قول عمر).....	٣٧٢.....	٧	احتجم النبي ﷺ وهو محرم.....
٧٨١.....	٧	اختتن إبراهيم.....	٣٧٤.....	٧	احتجم بلحي جل من طريق مكة.....
١٩٠.....	٦	اختر منهن أريفا، وفارق البواقي.....	٥٩٥.....	٥	احتجم رسول الله ﷺ وهو محرم.....
٣٣٨.....	٤	الاختصار في الصلاة.....	٣٧٤.....	٧	احتجم في رأسه.....
٢٣٨.....	١٠	اختصام الملاء الأعلى.....	٣٦٩.....	٧	احتجم وأعطى الحجام أجره واستعط.....
٣٦٠.....	١٠	اختصام الملاء الأعلى.....	٣٧٤.....	٧	احتجم وهو محرم في رأسه.....
٤٢١.....	١٠	اختصمت الجنة والنار إلى ربها فقالت.....	٤٩١.....	٤	احت في أفواههن التراب.....
١٠٦.....	١٠	اختلاف أمتي رحمة.....	٤٩٢.....	٤	احت في أفواههن التراب.....
		اختلف علي وعثمان وهما بعسفان في	١٦٨.....	٥	أحجبت عن نفسك؟.....
٢٥٣.....	٥	المتعة.....	٥٢٥، ٤٤٩.....	٥	أحجبت؟.....

طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة
أخذ الجزية من مجوس هجر	١	٨٣	ادع خالك	٥	٥٤٤
أخذ الراية زيد فأصيب	٤	٤٠٢	ادع لي أبا بكر	١	٣٠٤
أخذ الرسول ﷺ بذؤاتي فجعلني عن يمينه	٧	٥٨٠	ادع لي رجلاً - ساهم - وادع لي من لقيت	٦	٣٢٩
أخذ علينا النبي ﷺ عند البيعة أن لا ننوح	٤	٤٩٥	ادع لي زيدا وليجئ باللوح والدواة	٦	١٩
أخذت أهل السموات منه	١٠	٤٦٧	ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله	٤	٦٠٣
أخذها خالد بن الوليد من غير إمرة، ففتح له	٤	٤٠٥	ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة	٦	٥٣
أخذها زيد فقتل، وأخذها جعفر فقتل	٤	٤٩٢	ادعوا الله وأنتم	٧	١٣٩
آخر آية نزلت خاتمة سورة النساء... (من قول البراء)	٩	٤٨	ادعوا لي المقداد	٩	٢١٤
أخرج عني يا عمر	٤	٥٩٢	ادعوه بها	٢	٢٢٨
أخرج بأختك من الحرم فتلتهل	٥	٢٤٣	ادفونهم في دمائهم	٤	٥٥٦
أخرج بعث النار	٧	٤٤٢	أدق من الشعر وأحد من السيف	١٠	٤٠٧
أخرج عدو الله، إني رسول الله	٧	٣١٧	أدعوا لها وإن قل	٧	٣٤١
أخرج معها	٥	٦٢٩	إذا أناكم من ترضون دينه وخلقه	٦	٢٦٠
أخرجت إلينا شعراً من شعر النبي ﷺ	٧	٥٦٥	إذا أناكم من ترضون دينه	٦	١٧٦
أخرجوا المشركين من جزيرة العرب	٢	٥٩٩	إذا أتى أحدكم الصلاة والإمام على حال	٣	٤٤
أخرجوا المشركين من جزيرة العرب	٩	٥٥٨	إذا أتى أحدكم الصلاة، والإمام على حال	٤	٥١٢
أخرجوا اليهود والنصارى من جزيرة العرب	٢	٥٩٩	إذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة	١	٣٩٤
أخرجوا اليهود والنصارى من جزيرة العرب	٩	٥٥٩	إذا أتى أحدكم الغائط فلا	١	٣٩٣
أخرجوا بعث النار	٧	٤٤٧	إذا أتى الخلا قال: أعوذ بالله	١	٣٩٠
أخرجوهم من بيوتكم	٧	٥٥٤	إذا أتيت مضجعك فتوضأ	١	٦١٣
أخرجوهم من بيوتكم	٩	١٧٨	إذا أتيت مضجعك فتوضأ	٧	١٥١
أخسأ فلن تعدو قدرك	١٠	٥٦٧	إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة	٢	٢٦٧
أخضب النبي ﷺ	٧	٥٦٥	إذا اجتنبت الكباثر	٢	٤٦١
أخطأ من شدة الفرح	٦	٥١٦	إذا أحب عبي لي لقاتي	١٠	٤٨٦
أخوف ما أخاف عليكم	٧	٧٤٤	إذا احتضر الإنسان	١	٣٤١
أدرك هذه الأمة... (من قول حذيفة)	٦	١٦	إذا أحدث أحدكم في صلاته، فليأخذ بأنفه	٣	٥٠
أدركت العلم بلسان سؤول... (من قول ابن عباس)	٦	٣٩٠	إذا أحسن أحدكم إسلامه، فكل حسنة إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت... (من قول عثمان)	٦	١٠
ادع الله أن يجعلني منهم... (من قول عكاشة)	٤	٧٣	إذا أخذت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة	٢	٣٨٣

الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث
..... ٣	٨٨	المكتوبة ٢	٥١١	إذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر
..... ٥	٣٤١	إذا أقيمت صلاة الصبح فطوفي على بعيرك ٤	٣٤٢	إذا أذن بالصلاة أدير
..... ١	٩٩	إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل ١٠	٣٣	إذا أذنت أذان الصبح الأول
..... ١٠	٤٨٥	إذا التقى المسلمان بسيفيهما ٣	١٤	إذا أذنت الأول لصلاة الصبح
..... ٩	٢٢٢	إذا التقى المسلمان بسيفيهما ١٠	٤٨٤	إذا أراد عبدي أن يعمل سيئة
..... ١	٢١١	إذا أم أحدكم الناس فليخفف ٧	١٥٣	إذا أردت مضجعتك فقل
..... ١٠	٦٥	إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ١٠	٣٠٤	إذا أرسلت كلابك المعلمة وذكر اسم الله
..... ٤	٥٤	إذا أمسيتم قبل أن تطوفوا هذا البيت صرتم حرمًا ١	٤٥٨	إذا أرسلت كلبك المعلم
..... ٣	٢٨٩	إذا أمن الإمام ١	٢٦٣	إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له
..... ٧	٢٦٨	إذا أمن القارئ فأمنوا ٧	٦٧٧	إذا استأذن أحدكم ثلاثاً
..... ٧	٥٢٧	إذا انتعل أحدكم فليبدأ باليمين ٦	٤٦٢	إذا استأذنت المرأة أحدكم إلى المسجد
..... ٣	٣١	إذا أنشأ خرجتاً فأذن ٣	٤٤٨	إذا استأذنت امرأة أحدكم فلا يمنعها
..... ٩	٥٢٨	إذا أنزل الله بقوم عذاباً أصاب ٣	٤٣٤	إذا استأذنتكم نساؤكم بالليل
..... ١	١٦٦	إذا أنفق الرجل على أهله ٧	٣٥٦	إذا استطاع أحدكم أن ينفع أخاه فليفعله
..... ٦	٦٣٩	إذا أنفق المسلم نفقة على أهله ٧	٦٠٧	إذا استغسل أحدكم فليغتسل
..... ٥	٢٢	إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة ٤	٣٢١	إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة
..... ٥	٣٨	إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها ٢	٤٦٩	إذا اشتد الحر فأبردوا
..... ٧	١٧١	إذا أوى أحدكم إلى فراشه فليتنفض ٢	٤٧٠	إذا اشتد الحر فأبردوا
..... ٧	١٦٨	إذا أوى أحدكم إلى فراشه فليتنفض ٢	١٩٤	إذا أصاب ثوب إحداكم الدم
..... ٦	٤٠٩	إذا باتت المرأة مهاجرة فراش ٦	٤٦٦	إذا أطال أحدكم الغيبة فلا يطرق أهله ليلاً
..... ٩	٣٨٩	إذا بايعت فقل: لا خلافة ٥	٣٨	إذا أطعمت المرأة من بيت زوجها
..... ٧	٣١٦	إذا تبايعتم بالعينة ١	٤٧٩	إذا أعجلت أو قحطت فعليك الرضوء
..... ١٠	١٥٩	إذا تبايعتم بالعينة، وأخلمتم بأذناب ٧	٣٢٦	إذا أعطي خيراً فها هو أهله
..... ٣	٣٨٢	إذا تشهد أحدكم التشهد الأخير فليقل ٥	٤١٨	إذا أفعل كما فعل رسول الله ﷺ
..... ٥	٣٧	إذا تصدقت المرأة من طعام زوجها ١٠	٤٨٠	إذا أقبل الليل من هاتنا
..... ١٠	٥٤٠	إذا تقرب العبد إلى شرباً ٢	٢٤٢	إذا أقيمت الحضة فدعي الصلاة
..... ١٠	٥٤٠	إذا تقرب العبد مني شرباً ٩	٤٥٥	إذا أقرب الزمان لم تكذبوا المؤمن تكذب
..... ٧	٣٤٤	إذا تقرب إلي عبدي شرباً ٤	٥٩٦	إذا أفتد المؤمن في قبره أني
..... ٢	٢٨٨	إذا تخم أحدكم فلا يتخمن قبل وجهه ٣	٥١١	إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون
..... ٩	٥٠٤	إذا توجه المسلمان بسيفيهما فكلأهما من أهل النار ٣	٤٧، ٤٦	إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني
..... ٩	٥٠٤	إذا توضع أحدكم فليجعل في أنفه ثم ٣	٤٥	إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة
					إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا

الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث
٢.....	٥٥٦	يصلي ركعتين.....	١.....	٤٢٢	ليشر.....
٣.....	٢٤٣	إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس.....	٢.....	٣٨٩	إذا توضأ أحدكم في بيته، ثم أتى المسجد.....
٣.....	٦٢٥	إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس.....	١.....	٤٢١	إذا توضأ أحدكم واستثر فليفعل.....
٥.....	٣١	إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس.....	٢.....	٣٩٠	إذا توضأ أحدكم، ثم خرج عامداً على المسجد.....
٢.....	٣٣٣	إذا دخل أحدكم المسجد فليركع.....	١.....	٣٦٢	إذا توضأ العبد المسلم فغسل وجهه خرجت.....
٤.....	٢٥٧	إذا دخل أحدكم المسجد.....	٣.....	٤٥٦	إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل.....
٢.....	٦١٤	إذا دخل الرجل بيته، فذكر الله عند دخوله.....	١٠.....	٣٠٠	إذا جاء أحدكم فراشه فليغضه.....
٧.....	٤٨٥، ٤٧٤	إذا دخل أهل الجنة الجنة.....	٤.....	٢٦١	إذا جاء أحدكم والإمام يخطب.....
٦.....	٤٦٧	إذا دخلت ليلاً فلا تدخل.....	٥.....	٥٣٩	إذا جده السير.....
٧.....	١٩٥	إذا دعا أحدكم فليعزم المسألة.....	١.....	٤٨٠	إذا جلس بين شعبها الأربع.....
٦.....	٤٠٩	إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه.....	١.....	٦١٨	إذا جلس بين شعبها الأربع.....
١٠.....	٤٥٣	إذا دعوتكم الله فاعزموا في الدعاء.....	٢.....	٣٨	إذا جلس بين شعبها الأربع، ثم جهدها.....
٦.....	٣٤٨	إذا دعي أحدكم إلى الوليمة فليأتها.....	٣.....	١٢٨	إذا حانت الصلاة فأمر أبا بكر أن يصلي.....
٦.....	٣٤٨	إذا دعي أحدكم إلى وليمة فليجب.....	٧.....	٧٦٦	إذا حدث الرجل بالحديث.....
٧.....	٦٧٩	إذا دعي أحدكم فجاه.....	١.....	٤٩٦	إذا حرم امرأته ليس بشيء... (من قول ابن عباس).....
٩.....	٦٣٢	إذا رأيكم أمر فليسلح الرجال وليصنع النساء.....	٣.....	٧٧	إذا حضرت الصلاة فأذن وأقبا.....
١.....	٣٥١	إذا رأيت الماء.....	٢.....	٥٨٠	إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم.....
٣.....	٤٦٧	إذا راح أحدكم إلى الجمعة فليغتسل.....	٢.....	٥٨٤	إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم.....
٩.....	٤٧٣	إذا رأى أحدكم الرؤيا يحبها.....	٢.....	٦٣٤، ٦٣١	إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم.....
٤.....	٤٩٧	إذا رأى أحدكم جنازة فإن لم يكن ماشياً معها فليقيم.....	٤.....	٥٣	إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم.....
٩.....	٤١٧	إذا رأى أحدكم رؤيا يحبها.....	٣.....	٢١، ١٧، ١٤	إذا حضرت الصلاة فليؤذن.....
٧.....	٣٩١	إذا رأيت شحاً مطاعاً.....	٣.....	٣٢	إذا حضرت الصلاة فليؤذن.....
٤.....	٤٩٥	إذا رأيتم الجنازة فقوموا حتى تخلفكم.....	١٠.....	٣٠	إذا حضرت الصلاة.....
٤.....	٥٠٠	إذا رأيتم الجنازة فقوموا.....	٢.....	٢٨١	إذا حكم الحاكم فاجتهد فأخطأ فله أجر واحد.....
٤.....	٥٠١	إذا رأيتم الجنازة فقوموا.....	٣.....	٥٩٦	إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله.....
٤.....	٢٨٢	إذا رأيتم الذين يتبعون المشابهة.....	١٠.....	١٦٠	إذا حكم الحاكم فاجتهد.....
٦.....	٥٧٣	إذا رأيتم الليل قد أقبل.....	٧.....	٥٨٩	إذا حلفت على يمين.....
٤.....	١٠٧	إذا رأيتم أية فاسجدوا.....	٧.....	٥٣٤	إذا حلفت على يمين، فرأيت غير ما خیر منها.....
٤.....	١٠٩	إذا رأيتم أية فاسجدوا.....	٥.....	١١٠	إذا دبغ الإهاب فقد طهر.....
٤.....	١٢٠	إذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى ذكر الله.....			إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى
٢.....	٣٤٩	إذا رأيتم من يبيع أو يبتاع في المسجد.....			
٣.....	٣١٥	إذا رفع رأسه من الركوع قام حتى يقول: قد نسي.....			

طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة
إذا ركع فاركعوا، وإذا سجد فاسجدوا	٤	١٦٥	أربعاً	٤	٢٦٠
إذا رميتم وحلقتن	٧	٥٨٢	إذا صلى أحدكم إلى شيء	٢	٤٢٢
إذا زنت الأمة فبين زناها فليجلدها ولا			إذا صلى أحدكم ركعتي	٧	١٥١
يثرب	٩	١٨٤	إذا صلى أحدكم فأحدث فليمسك على		
إذا زنت فاجلدوها، ثم إن زنت فاجلدوها	٩	١٨٤	أنفه	١	٣٧٥
إذا سجد أحدكم فلا يرك	٣	٣١٩	إذا صلى أحدكم فإنه يصلي بين عيني الرحمن	٩	٥٤٧
إذا سجد أصابني بعض ثوبه... (من قول			إذا صلى أحدكم للناس فليخفف	٣	١٧٦
ميمونة)	٢	٢٤٧	إذا صلى فأراد أحد أن يمر بين يديه فليدفعه	٩	١٨٨
إذا سجد غمزني فرفعتها	٤	٣٢٣	إذا صلى قائماً فصلوا قِيَامًا	٤	٣٦٨
إذا سلم عليكم اليهود	٧	٧٠٢	إذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً	٤	١٩٩
إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا: وعليكم	٩	٣٢٥	إذا صلى كبر ورفع يديه	٣	٢١٦
إذا سلم عليكم أهل الكتاب	٧	٧٠٢	إذا صليت فقد قضيت... (من قول زيد		
إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة	٢	٦٠٦	بن ثابت)	٤	٥١٦
إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة	٣	٢٠٣	إذا صليتما في رحالكما	٢	٣٥٤
إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة	٣	٤٣	إذا صليتما في رحالكما	٤	٥٣١
إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة	٣	٤٩٣	إذا صليتما في رحالكما، ثم أتيتما مسجد		
إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول			الجماعة	٢	٥٥٣
ثم صلوا علي	٢	٦٣٤	إذا ضرب أحدكم فليجنب الوجه	٧	٦٤٥
إذا سمعتم المؤذن	١٠	٣١	إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة	٧	٣٩٢
إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول	٢	٦٢٧	إذا طلع حاجب الشمس فأخروا الصلاة	٢	٥٥٣
إذا سمعتم بالطاعون بأرض فلا			إذا ظننت فلا تحقق	٦	٢٩٤
تدخلوها	٧	٣٩٨	إذا علا ماء الرجل	١	٣٥٤
إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه	٧	٤٠٦، ٣٩٩	إذا غاب القمر فادفعوا	٥	٦١٩
إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه	٩	٣٩٨	إذا فرغت فأذننا	٧	٤٥٧
إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإناء	١	٤١١	إذا قاتل أحدكم أخاه	٧	٦٤٥
إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليقله			إذا قال أحدكم آمين، وقالت الملائكة	٣	٢٩٠
سبحاً	١	٤٥٦	إذا قال الإمام: سمع الله لمن حمده	٣	٣١٢
إذا ضرب فاجلدوه	٩	٩٩	إذا قال الإمام: ولا الضالين	٧	٢٦٨
إذا شك أحدكم في صلاته فليتحجر			إذا قال المؤذن: الله أكبر الله أكبر	٢	٦٢٨
الصواب	٢	٦١٨	إذا قال: الحمد لله رب العالمين		
إذا شك أحدكم في صلاته، فلم يدر كم			(حديث قدسي)	٢	٤٦٦
صلى	٢	٦١٧	إذا قنتم فأحسنوا التلوة	٩	١٣٩
إذا صار أهل الجنة إلى الجنة	٧	٤٧٦	إذا قدم العشاء فايدعوا به	٣	١٠٨
إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها			إذا قضى الله الأمر في الساء	١٠	٤٦٧
أربعاً	٣	٥٦٣	إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة أنصت	٢	٣٦٧
إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها			إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة	٣	٥٥٥

طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة
إذا قمت إلى الصلاة، فأمسح الوضوء	٧	٥٨١	إذا نكس أحدكم وهو يصلي	١	٥٤٩
إذا قمت إلى الصلاة فأمسح الوضوء	٧	٦٨٩	إذا نكس أحدكم وهو يصلي	٧	٣٤٦
إذا قمت إلى الصلاة فكبر	٣	٢٤٢	إذا نودي بالصلاة أدبر الشيطان	٤	٣٦٢
إذا قمت إلى صلاتك فأمسح الوضوء	٣	٢١١	إذا نودي للصلاة أدبر الشيطان	٢	٦١٢
إذا كان أحدكم على الطعام فلا يعجل	٣	١٠٩	إذا ملك قصر فلا يقصر بعده	٧	٥٣٩
إذا كان أحدكم يصلي	٢	٢٨٦	إذا ملك كسرى فلا كسرى بعده	٧	٥٣٩
إذا كان أحدكم يصلي	٢	٤٢٣	إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين	٤	٢٥٣
إذا كان رجل مؤمن يخيئ لإيمانه مع قوم كفار	٩	٢١٤	إذا هم بالأمر فليركع ركعتين، ثم يقول	٧	٢٤٢
إذا كان في الصلاة	٤	٣٣٣	إذا وجب فلا تبيكين باكية	٤	٤٩١
إذا كان يوم القيامة شفتت	١٠	٤٨٨	إذا وجد أحدكم ذلك	١٠	٥٤
إذا كان يوم القيامة ما ج الناس	١٠	٤٨٩	إذا وضع العشاء، وأقيمت الصلاة	٣	١٠٨
إذا كان يوم عرفة فإن الله ينزل إلى السماء،			إذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة	٣	١٠٨
فيباهي	١	١٣٢	إذا وضعت الجنازة فاحتملها الرجال		
إذا كانوا ثلاثاً فليأمروا أحدهم	٩	٤٨٩	على اعتاقهم	٤	٥٠٥
إذا كانوا ثلاثة فلا يتناجى	٧	٧٧٠	إذا وضعت الجنازة واحتملها الرجال	٤	٥٠٢
إذا كنتم ثلاثة فلا يتناجى	٧	٧٧٥	إذا وقع بأرض فلا تخرجوا فراراً منه	٧	٤٠٥
إذا لم يستطع أحدنا أن يمكن جبهته	٢	٢٤٣	إذا ولغ الكلب في الإناء فاغسلوه سبعاً	١	٤٥٠
إذا مارب النعم لم يعط حقها تسلط عليه	٩	٣٧٨	إذا يتكلموا	١	٣٤٧
إذا مات أحدكم عرض عليه مقعده	٧	٤١٩	اذبح ولا حرج	١	٢٣٨
إذا مات الإنسان انقطع عمله	٧	٦٣١	اذبح ولا حرج	٥	٤٦١ ٤٦٠
إذا مات الرجل كان أولياؤه أحق... (من قول			اذبحها ولا تفي عن أحد بعدك	٣	٦٤٣
ابن عباس)	٩	٣٦٢	اذبحها ولا تفي عن أحد بعدك	٤	١١
إذا مات قال: لا إله إلا الله	٧	٣١٥	اذكروا اسم الله	٦	٣٢٩
إذا مر أحدكم في مسجدنا	٩	٥٠٢	اذكروا أتم اسم الله وكلوا	١٠	٣٠٦
إذا مر بآيات رحمة سأل	٦	١١٤	أذن الرسول ص لعائشة أن تلعب		
إذا مرض العبد	٤	٢٠٣	بالبنات	٧	٧٨٩
إذا مضت أربعة أشهر يوقف... (من قول			أذن رسول الله ﷺ بتوبة الله علينا... (من قول		
ابن عمر)	٦	٥٥٦	كعب)	٩	٦٦٧
إذا نابكم شيء فليسيح الرجال ولتصفق			أذن رسول الله ﷺ لأهل بيت من		
النساء	٤	١٣٩	الأنصار	٧	٣٩٣
إذا نابكم شيء فليسيح الرجال	٤	٣٠٧	أذن عمر لأزواج النبي ﷺ في آخر حجة		
إذا نابكم شيء في الصلاة فليسيح			حجها	٥	٦٢٢
الرجال	٣	٦٣٨	أذن في قومك	١٠	٤٤
إذا نابكم شيء في الصلاة فليسيح			أذهب الباس رب الناس	٧	٣٤٩
الرجال	٤	٦	أذهب إلى أهلك فانظر هل تجد شيئاً؟	٦	١٦٦
إذا نظر أحدكم إلى من فضل	٧	٣٨٥	أذهب فأخبرني عن القوم، ولا تحدث		

الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث
٢	٥٩٢	أرأيتم ليبتكم هذه، فإن رأس مائة.....	٥	٥٣٣	شيئاً.....
٧	٥٤٥	أرأيتم إن كان أسلم.....	٢	٥٦٣	اذهب فادع لي معاوية.....
٢	٤٦١	أرأيتم لو أن نهرًا يباب أحدكم.....	٣	٥٢٧	اذهب فادع لي معاوية.....
٢	٥٣٩	أرأيتم لو وضعها في الحرام.....	٧	٦٥٠	اذهب فأطعمه أهلك.....
		أرأيتم ليبتكم هذه فإن رأس مائة سنة	٦	٣١٠	اذهب فاطلب ولو خاتمًا من حديد.....
٢	٥٢٥	منها.....	٢	١٨٠	اذهب فأفرغه عليك.....
١٠	٣٤٩	أرأيتم ما أنفق منذ خلق السموات والأرض.....	٦	٢٤٨	اذهب فالتمس ولو خاتمًا من حديد.....
٤	٦٠٧	أرب ماله تعبد الله ولا تشرك به شيئاً.....	٧	٥٤١	اذهب فالتمس ولو خاتمًا من حديد.....
١٠	٢٨٢	اربعوا على أنفسكم فإنكم لا تدعون أصم.....	٢	٢٢٨	اذهب فخذ جارية.....
٢	٦٢٠	اربعوا على أنفسكم.....	٦	٣١٠	اذهب فقد أنكحتكها بيا معك من القرآن.....
		ارتحلت الدنيا مدبرة..... (من قول علي بن	٦	٢٧٠	اذهب فقد زوجتكها بيا معك من القرآن.....
٧	٢٨٩	طالب).....	٦	٢٥٤	اذهب فقد ملكتكها بيا معك من القرآن.....
٦	٥٣١	ارجع إليه، وقل له: إنك تعيش حياً.....	٦	٨٣	اذهب فقد ملكتكها بيا معك من القرآن.....
		ارجع إليها فأخبرها أن الله ما أخذ وله ما	٢	١٨٠	اذهبوا فابتغوا الماء.....
١٠	٢٢٥	أعطى.....	٢	٢٣١	اذهبوا بخميصتي هذه إلى أبي جهم.....
١	٦٤٢	ارجع فأعد وضوءك.....	٦	٤٩	اذهبوا بخميصتي هذه إلى أبي جهم.....
٦	٤٥٦	ارجع فحج مع امرأتك.....	٧	٤٨٥	اذهبوا بخميصتي هذه إلى أبي جهم.....
٢	٤٦٤	ارجع فصل فإنك لم تصل.....	٦	٥٢٦	اذهبوا به فارجموه.....
٣	٢٤٢	ارجع فصل فإنك لم تصل.....	٩	١٥٤، ١٤٤	اذهبوا به فارجموه.....
٣	٣٠٦	ارجع فصل فإنك لم تصل.....	٩	٦٠٨	اذهبوا به فارجموه.....
٧	٦٨٤	ارجع فصل فإنك لم تصل.....			أراد ألا يخرج أمته... (من قول ابن
٩	٤١٣	ارجع فصل فإنك لم تصل.....	١	٥٧٨	عباس).....
٧	٥٨١	ارجع فصل، فإنك لم تصل.....			أراد ألا يخرج أمته... (من قول ابن
١٠	٢٩٠	ارجعوا إلى أهليكم.....	٢	٤٨٤	عباس).....
٣	٣٢	ارجعوا إلى أهليكم.....			أراد ألا يخرج أمته... (من قول ابن
		ارجعوا إلى أهليكم، وعلموهم،	٣	١٠٢	عباس).....
١	٢٥٠	وأدبوهم.....			أراد أن لا يخرج أمته... (من قول ابن
٣	٢٤	ارجعوا فكرونا فيهم، وعلموهم.....	٢	٥١٩	عباس).....
١٠	٢٢٤	ارجعوا من في الأرض يرحمكم.....	٥	٦٤٩	أراكم يا بني حارثة قد خرجتم.....
٥	٣٩٦	أرخص في أولئك رسول الله ﷺ.....	٧	٥٦٩	أراني الليلة عند الكعبة.....
٦	٦٠٦	أرخص لها النبي ﷺ.....	٩	٤٤٤	أراني الليلة عند الكعبة، فرأيت رجلاً آدم.....
١	٢٠١	أرخوا للحي.....	٦	١٩٢	أراه فلائناً.....
٥	٢٢٣	أردف الفضل من المزدلفة إلى منى.....			أرأيت إن عجز واستحمق... (من قول
٧	٦٥٦	أردف رسول الله ﷺ الفضل.....	٦	٦١١، ٤٨٠	ابن عمر).....
٧	٥٢٩	أرسل النبي ﷺ إلى الأنصار.....			أرأيتم ليبتكم هذه، فإن رأس مائة سنة
		أرسل ملك الموت إلى موسى عليها	١	٣١٤	منها لا يبقى.....

الصفحة	الجزء	طرف الحديث	الصفحة	الجزء	طرف الحديث
١٦٣	١٠	استأذن أبو موسى على عمر	٥٣٧	٤	السلام
		استأذن العباس بن عبد المطلب ض	٢٩٨	٢	أرسلك أبو طلحة؟
٣٤٧	٥	رسول الله ﷺ	٣٤١	٩	أرسله يا عمر، اقرأ يا هشام
		استأذنت النبي ﷺ سودة أن تدفع قبل	٥٤٩	١٠	أرسله، اقرأ يا هشام
٤٠٣	٥	حطمة الناس	٢١	٦	أرسله، اقرأ يا هشام
٤٠٣	٥	استأذنت سودة النبي ﷺ ليلة جمع	١٦٢	٢	الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام
٦٠٧	٧	استرقوا لها فإن بها النظرة	٦٢٨	٣	أرضيه تحرمي عليه
٤١٣	٧	استرقوا لها، فإن بها النظرة	١٩٨	٦	أرضيه تحرمي عليه
١٣٢	٥	استعمل رسول الله ﷺ رجلاً من الأسد	٥٠٩	٥	ارفضي عمرتك، وانقضي رأسك
٥١٨	٤	استغفروا لأخيكم	٤٨٧	٧	ارفع رأسك وصل تطه
٦٣٣	٧	استغنى النبي ﷺ في نذر كان على	٤٨٩	١٠	ارفع رأسك وقل يسمع لك
٢٠٤	٧	استقبل القبلة وقلب رداءه	٤١٣	٥	اركبها ويملك
٢٧٢	٢	استقبل القبلة وكبر	٤٢٣، ٤١٣	٥	اركبها
٤٢١	١	استثروا مرتين بالغنين أو ثلاثاً	٢٣٨	١	ارم ولا حرج
٣٢٦	١	استصت الناس	٩٦	٥	ارموا بني إسماعيل؛ فإن أباكم كان رامياً
٥٤٧	٣	استصت الناس	٩٦	٥	ارموا وأنا معكم كلكم
٢١٧	٩	استصت الناس	٢٧٤	٥	أرني إزاري
٥٠٤	٩	استصت الناس			أرى أن رؤياكم قد تواطأت في السبع
٥٠٤	٤	أسرعوا بالجنائز؛ فإن تلك صالحة	٢٩٠	١	الأواخر
٤٤٤	١٠	أسري برسول الله ﷺ من مسجد الكعبة	١٠٤	١	أرى رؤياكم تواطأت في السبع
٧٧٦	٧	اسق يا زبير حتى يصل الجدر			أرى رؤياكم قد تواطأت في العشر
٢٧٣	٦	أسقط الحد عن السارق في عام المجاعة	٢٤٦	٤	الأواخر
٣٤٨	٥	اسقني	٩٥	١	أريت النار فإذا أكثر أهلها النساء
٣٦٠	٧	اسقه عسلاً	٣١٧	٢	أريت النار، فلم أر منظرًا
٣٨٨	٧	اسقه عسلاً			أريتك في المنام مرتين إذا رجل يحملك
١٤٢	١	الإسلام أن تشهد	١٥٤	٦	في سرقة
١٥١	١٠	أسلم تسليم	٤٥٢	٩	أريتك في المنام مرتين
٣٥	٥	أسلمت على ما سلف من خير			أريتك في المنام يجي بك الملك في
١٥٥	٣	اسمع، وأطع ولو لحشي	٢٥٣	٦	سرقة
١٥١	٣	اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل	٤٥٢	٩	أريتك قبل أن أتزوجك مرتين
٥٧١	٩	اسمعوا وأطيعوا، وإن استعمل عليكم	٤٢٨	١	إزرة المؤمن إلى نصف ساقه
٣٤٨	١	أشار النبي ﷺ إلى عينيه	٦١٩	١	أسألك اللهم بكل اسم سميت به نفسك
		أشبهتمونا بالحمير والكلاب... (من قول عائشة)	٢١٩	١٠	أسألك بكل اسم هو لك سميت به
٥٦٦	٩	عائشة	١٤٣	٥	أسألك بكل اسم هو لك
١٨٥	٦	اشترى رسول الله ﷺ من اليهود طعاماً	٣٤٦	٧	إسباغ الوضوء على المكاره
١١١	٥	اشترىها فإنها الولاء لمن أعتق	٣٨٢	٧	إسباغ الوضوء على المكاره

الصفحة	الجزء	طرف الحديث	الصفحة	الجزء	طرف الحديث
١٨٢.....٣		أصدق ذو اليلدين؟	٧٧.....٩		اشترىها فإنها الولاء لمن أعتق.....
٣٥٦.....٤		أصدق ذو اليلدين؟	٥٤٣.....٦		اشترىها وأعتقها.....
٣٨٠.....٤		أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد	٦٤.....٩		اشترىها، فإن الولاء لمن أعتق.....
٣٧١.....٧		أصدق كلمة قالها الشاعر.....	٤٧٠.....٢		اشتكت النار إلى ربها.....
٥٥٤.....٢		أصلاة الصبح مرتين؟!	٩.....٦		اشتكى النبي ﷺ فلم يقم ليلة أو ليلتين.....
١٣٩.....٣		أصل الناس؟	٢١٨.....٤		اشتكى النبي ﷺ، فلم يقم ليلة أو ليلتين.....
		أصل النبي ﷺ في الكعبة... (من قول	٦٢٥.....٧		أشد الناس عذاباً يوم القيامة.....
٢٦٨.....٢		ابن عمر).....	٦٢٢.....٧		أشد الناس عذاباً.....
١٥٣.....٢		أصليت بأصحابك وأنت جنب؟	٣٨٢.....١٠		أشد أمتي على الدجال بنو تميم.....
٥٥١.....٣		أصليت يا فلان؟	٣١١.....٩		الإشارة بالله.....
٤٨٣.....٥		اصنع في عمرتك ما أنت.....	٣٦٣.....٧		اشربوا البانها.....
٦١٢.....٥		اصنع في عمرتك ما تصنع في حجك.....	٤٤٩.....٢		اشربوا في الأسقية كلها ولا تشربوا.....
١٥٣.....٢		اصنعوا كل شيء إلا النكاح.....	٢١٤.....٧		أشركنا فإن النبي ﷺ قد دعا لك بالبركة.....
١٠٢.....٩		أضريوه.....	٤٢١، ٤١٩، ٤١٣.....٤		أشعرنا إياه.....
٣١٢.....٧		أطعموا الجائع، وعودوا المريض.....			اشفعوا فتزوجوا ويقضي الله على لسان
٤٧٥.....٧		اطلعت في الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء.....	٣٢.....٥		نبيه ﷺ.....
٣٢٨.....٧		اطلعت في الجنة فرأيت أكثر أهلها.....	٤٦١.....١٠		اشفعوا فلتزوجوا.....
٤١٥.....٦		اطلعت في الجنة فرأيت أكثر.....			أشق الولد نصفين نصف لهذه... (من قول
٣٥٧.....٢		أطلقوا ثأمة.....	٣٦٦.....١٠		سليان).....
٦٣٧.....٤		أطولكن يداً.....	٣٥٦.....٥		أشهدكم أني قد أوجبت مع عمرتي حجا.....
٣٦٣.....٣		اعتدلوا في السجود، ولا يسط أحدكم.....	٦٣٧.....٩		أصاب أرضاً بخير... (أي عمر).....
٤٦٨.....٢		اعتدلوا في السجود، ولا يسط ذراعيه.....	٢٦٥.....١		أصبت السنة.....
٦١٠.....٣		اعتدي في بيت ابن أم مكتوم.....	٤٢٠.....١		أصبت السنة.....
٦٥٣.....٧		اعتدي في بيت ابن أم مكتوم.....	٥٩٧.....١		أصبت السنة.....
٣٨٨.....١٠		أعتقها فإنها مؤمنة.....	٥٩٦.....٣		أصبت السنة.....
٥٣٢.....٧		أعتقها فإنها مؤمنة.....	٥٦٧.....٧		أصبت بعضاً وأخطأت بعضاً.....
٦٤٧.....٧		أعتقها، فإنها مؤمنة.....	٤٧٥.....٩		أصبت بعضاً وأخطأت بعضاً.....
٧٢.....٩		أعتقها فإن الولاء لمن أعطى الورق.....	٤٤٧.....٩		أصبت بعضاً، وأخطأت بعضاً.....
٦٦.....٩		أعتقها فإنها الولاء لمن أعتق.....	٤٨٦.....١٠		أصبح من عبادي كافر بي ومؤمن بي.....
		اعتكف رسول الله ﷺ عشر الأول من	١١٢.....٤		أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر.....
٣٥٠.....٣		رمضان.....	٤٢٢.....٦		أصبحنا يوماً ونساء النبي ﷺ يبيكين.....
٥٣٥.....٢		أعتم رسول الله ﷺ ليلة بالعيشاء.....	٤١١.....١٠		أصبروا حتى تلقوا الله ورسوله.....
٥٠٧.....٥		اعتمر أربع عمر: في ذي القعدة.....	٤٨٧.....٩		أصبروا حتى تلقوني على الحوض.....
٥٠٦.....٥		اعتمر النبي ﷺ حيث رده.....	٤٩٩.....٩		أصبروا فإنه لا يأتي عليكم زمان.....
٦٠٧.....٥		اعتمر النبي ﷺ في ذي القعدة.....	٣٨٣.....٧		أصدق بيت قاله الشاعر.....
٥٠٠.....٥		اعتمر النبي ﷺ قبل أن يحج.....	٣٦.....١٠		أصدق ذو اليلدين.....

الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث
٥	٣٤٩	اعملوا فإنكم على عمل صالح	٥	٥٠١	اعتمر رسول الله ﷺ أربعا
٤	٥٨٩	اعملوا فكل ميسر لما خلق له	٥	٣١٣	اعتمر رسول الله ﷺ فطاف بالبيت
٦	٣٣٣	اعملوا فكل ميسر لما خلق له	٥	٥٠٧	اعتمر رسول الله ﷺ في ذي القعدة
٢	٣٠٢	اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم	٥	٥٢٤	اعتمر رسول الله ﷺ واعتمرنا معه
٧	٧٠٧	اعملوا ما شئتم	١٠	٤٨٢	أعددت لعبادي الصالحين
٦	٢٧٠	أعندك من شيء؟			أعدلتونا بالكلب والحمار... (من قول عائشة)
٣	٢٥١	أعني على نفسك بكثرة السجود	٢	٤١٩	أعذر الله إلى امرئ أخر أجله
٢	٣٤١	أعوذ بالله من الفتن... (من قول عمار)	٧	٢٩٢	أعرستم الليلة؟
٤	٥٩٦	أعوذ بالله من عذاب جهنم	٥	١٣٨	أعرضوا على رفاكم
١٠	٢٦٥	أعوذ بربك من سحقك	٧	٤٦٩	أعرف وكاءها وعفاصها وعرفها سنة
١٠	١٠٦	أعوذ بعزة الله وقدرته	٦	٥٥٩	أعرف وكاءها
٧	٥٧٤	أعوذ بعزة الله	١	٢٥٧	أعطاها ثوبا
		أعوذ بربك الذي لا إله إلا أنت، الذي لا يموت	٦	٨٠	أعطاها ولو خاتما من حديد
١٠	٢٦٤	أعوذ بك من عين	٦	٨٠	أعطوهم الحق الذي لهم وأسألوا الله الحق
٧	١٩٤	أعوذ بوجهك	٩	٥٦١	أعطى الابنة النصف والأخت النصف... (أي معاذ)
١٠	١٠٦	أعوذ بوجهك	٩	٣٣	أعطيت حسنا لم يعطهن أحد قبلي
١٠	٣٢٧	أعوذ بوجهك	٢	١٦٠	أعطيت حسنا لم يعطهن أحد من الأنبياء
٩	٥٤٦	أعور العين اليمنى كأنها عينة طافية	١	٦٢٣	أعطيت حسنا لم يعطهن أحد من الأنبياء
٩	٥٩٤	أغد يا أنيس إلى امرأة هذا	٢	٣٢٤	أعطيت حسنا لم يعطهن أحد من الأنبياء
٥	١٩٣	اغسل الطيب الذي بك ثلاث مرات	٩	١٥٤	أعطيت مفاتيح الكلم، ونصرت بالرعب
٤	٤٢٣	اغسلنها بالسدر وثرا، ثلاثا، أو خمسا	٤	٥٥٣	أعطيت مفاتيح خزائن الأرض
٤	٥٥٧	اغسلنها ثلاثا أو خمسا	٣	٦٨	أعظم الناس أجرا في الصلاة
٤	٤١٣، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢١	اغسلنها ثلاثا، أو خمسا	١	٤٠٢	اعلم أن النصر مع الصبر
٤	٥٥٧	اغسلوه بياض وسدر	١٠	٤٨٧	اعلم عبي أن له ربا يغفر الذنب
٥	٦١٣	اغسلوه بياض وسدر	٥	٤٢	اعلمهم بأن الله افترض عليهم صدقة
٥	٦١٣	اغسلوه بياض وسدر	٩	٣٥٨	اعلموا أن الأرض لله ورسوله
٥	٦١٤	اغسلوه بياض وسدر			أعلى أم سلمة؟ لو لم أنكح أم سلمة ما حلت لي
٤	٤٣١	اغسلوه بياض وسدر، وكفوه في ثوبين	٦	٢٥٠	أعمار هذه الأمة ما بين الستين والسبعين
٤	٤٢٨، ٤٢٥	اغسلوه بياض وسدر، وكفوه في ثوبين، ولا تحنطوه	٦	٨٧	الأعمال بالنية
٥	٦٠١	اغسلوه وكفوه ولا تغطوا رأسه	١	١٦٦	الأعمال بالنية
٥	٦٠١	اغسلوه وكفوه	٩	٣٤٧	أعمل لنبيك كأنك تعيش أبدا
١	٤٧٣	اغسل عك الدم	٧	٢٨٨	
١٠	٢٧٨	اغفر لي ذنبي كله دقة وجله			
٤	٢٣	أغنوهم عن الطواف في هذا اليوم			
		أفئاني إذا وضعت أن أنكح... (من قول)			

الصفحة	الجزء	طرف الحديث	الصفحة	الجزء	طرف الحديث
٣١٠.....	١٠	أفلح وأبيه، إن صدق.....	٥٩٦.....	٦	سبعة الأسلمية).....
		أني هذا أستاذ أبي، إنها اختار الله	٢٩.....	٩	أفرضكم زيد.....
٤٩٢.....	٦	ورسوله.....	٢٨.....	٢	أفرغه عليك.....
٦٠.....	٧	أقام الرسول في مشربة تسعاً وعشرين ليلة.....	٢٨٨.....	١٠	أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة، وأفضل قولي.....
١٦٤.....	٦	أقام النبي ﷺ بين خيبر والمدينة ثلاثاً.....	٦٤٥.....	٦	أفضل الصدقة ما ترك غنى.....
٣٢٥.....	٦	أقام النبي ﷺ بين خيبر والمدينة ثلاثاً.....	١١٥.....	٦	أفضل الصوم صوم داود.....
١٧٣.....	٤	أقام النبي ﷺ تسعة عشر يقصر.....	١٥.....	١٠	أفضل الصيام صيام داود.....
٥١٨.....	١	أقام النبي ﷺ في مكة تسعة عشر.....	٥٩٧.....	٧	أفضل الكلام أربع.....
٦٢٧.....	٢	أقامها الله وأدامها.....	٥٩٩.....	١	أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة.....
٥٣٠.....	٦	أقبل الحديقة وطلقها تطليقة.....	٢٧١.....	٤	أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة.....
٢٢٤.....	١	أقبلت راكباً على حمار أتان.....	٢٨٥.....	٤	أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة.....
		أقبلت راكباً على حمار أتان... (من قول	٩٩.....	٦	أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة.....
٤٠.....	٢	ابن عباس).....	٤٧١.....	٧	أفضل ما أكل الرجل.....
		أقبلت راكباً على حمار أتان... (من قول	٣٩٦.....	٣	أفعل إن شاء الله.....
٤٣٢.....	٣	ابن عباس).....	٣٧٢.....	٥	افعل كما يفعل أمراؤك... (من قول أنس)
		أقبلت وقد ناهزت الحلم... (من قول	٥٨٠.....	٧	افعل ولا حرج.....
٦٢١.....	٥	ابن عباس).....	٤٦١.....	٥	افعل ولا حرج لهن كلهن.....
٣٨١.....	١٠	أقبلوا البشري يا بني تميم.....	٢٣٨.....	١	افعل ولا حرج.....
٣٠٦.....	٤	أقتدوا بالذين من بعدي.....	٢٥٢.....	٥	افعلوا ما أمرتكم.....
٥٨٠.....	٤	أقتله بعد أن قال لا إله إلا الله؟.....			افعلي كما يفعل الحاج، غير أن لا تطوفي
٣٦٠.....	٧	أقتله بعد أن قال: لا إله إلا الله.....	٣٦٦.....	٥	بالييت.....
٥٢٨.....	٩	أقتله بعد أن قال: لا إله إلا الله؟.....	٦١٠.....	٣	أنعموا وإن أتت.....
٢١٩.....	٩	أقتله بعد ما قال: لا إله إلا الله؟.....	٧٢.....	١٠	أفلا أخبرك بملاك ذلك كله.....
٢٣٨.....	٩	أنتك فلان؟.....			أفلا أخبركم بأمر تدركون من كان
٦٠٩.....	٥	أقتلوه... (أي ابن خطل).....	١٨٧.....	٧	قبلكم.....
٥٧٧.....	٥	أقتلوها.....	٣١٨.....	٢	أفلا آذنتموني به، دلوني على قبره.....
٦٦٥.....	٥	أقدروا له قدره.....	٥٣٠، ٥٠٨.....	٤	أفلا آذنتموني؟.....
٦١١.....	١	أقدمهم سلماً.....	٢٢٦.....	٤	أفلا أكون عبداً شكوراً.....
١٢٩.....	٦	أقرءوا القرآن ما اختلفت عليه قلوبكم.....	٣٥٤.....	٧	أفلا أكون عبداً شكوراً.....
١٨٠.....	١٠	أقرءوا القرآن ما اختلفت عليه.....	٢٧٤.....	٩	أفلا تخرجون مع راعيتي في إبله.....
١٢٩.....	٦	أقرءوا القرآن ما اختلفت قلوبكم.....	٥٤٥.....	٧	أفلا تعدت في بيت أبيك وأمك.....
١٨٠.....	١٠	أقرءوا القرآن.....	٣٥٣.....	٢	أفلا كتم آذنتموني به.....
١١٦.....	٦	أقرأ القرآن في شهر.....	١٣٣.....	١٠	أفلح إن صدق.....
٥٠.....	١	أقرأ بأمر الكتاب... (من قول عائشة).....	٣٧٨.....	٩	أفلح إن صدق.....
١١٢.....	٦	أقرأ علي القرآن.....	٣١٠.....	١٠	أفلح وأبيه إن صدق.....
١٢٣، ١٢٠، ١١٣.....	٦	أقرأ علي.....	١٦٧.....	٧	أفلح وأبيه إن صدق.....

الصفحة	الجزء	طرف الحديث	الصفحة	الجزء	طرف الحديث
٥٤٨	١	أكل عندها كفتا ثم صلى... (ميمونة)	١١٢	٦	أقرأ عليك وعليك أنزل؟!... (من قول ابن مسعود)
٣٣٠	٦	أكلت مع النبي فجعل ﷺ يتبع الدباء	٦١	٦	أقرأ يا ابن حضير
٤٩٨	٦	أكلت مغافير... (من قول عائشة)	٢١	٦	أقرأني جبريل على حرف فراجته
٣٩٥	٩	أكلت مغافير؟	٢٨٤	١٠	أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد
٣٤١	٧	أكلوا من الأعمال ما تطيقون	٣٢٥	١٠	أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد
٣٩٢	٢	أكلما يقول ذو اليلدين	٢٠٤	٢	أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد
٣٨٩	٢	أكلما يقول ذو اليلدين؟	٢٧٦	٧	أقرب ما يكون العبد من ربه
١٧٣	٦	أكمل المؤمنين إيماناً	٤٥٥	١	أقسمه بين الناس
		أكنتم تكرهون السعي بين الصفا	٤٢٠	٧	أقسموا واضربوا لي معكم بسهم
٣٦٤	٥	والمروة	٣٨٠	٩	أقضه عنها
٥٦٩	٧	ألا أهلككم على أهل الجنة	٦١٤	٥	أقضوا الله، فالله أحق بالوفاء
٥٥٥	٧	ألا إن الله ينهاكم			أقم عندنا حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها
		ألا أبغضك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ	١١٦	٥	أقم عندنا حتى تأتينا الصدقة
٣٣٧	١٠	ألا تدع صورة	١٩٠	١	أقول: اللهم باعد بيني وبين خطاياي
		ألا أحدثكم بأمر إن أخذتم به أدركم من سبقكم	٢٢٥	٣	أقيمت الصلاة، فعرض للنبي ﷺ رجل
٤٠٧	٣	ألا أخبركم بأكبر الكبائر	٥٦	٣	أقيمت الصلاة، والنبي ﷺ يناجي رجلاً
٧٣٩	٧	ألا أخبركم بخير دور الأنصار	٥٦	٣	أقيمت الصلاة، ورجل يناجي رسول الله ﷺ
٦٢٥	٧	ألا أخبركم بخير دور الأنصار	٧٧٨	٧	أقيموا الركوع والسجود فوالله
٥٧٨	٦	ألا أخبركم بشيء تدركون به من سبقكم	٢٢١	٣	أقيموا الصفوف فإني أراكم
٢٧٧	٧	ألا أخبركم عن الثلاثة	١٨٨	٣	أقيموا صفوفكم، فإني أراكم
٣٨١	٢	ألا أخبركم عن نفر الثلاثة؟ أما أحدهم	١٩٣	٣	أقيموا صفوفكم، وتراصوا
		ألا أخبركم عن نفر الثلاثة؟ أما أحدهم	١٨٩	٣	أكان النبي ﷺ يصلي في نعليه؟ قال: نعم
١٩٥	١	ألا أخبركم عن نفر الثلاثة؟ أما أحدهم	٢٦٠	٢	أكان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر والعصر
٢٧٤	٧	ألا أخبركم عن نفر الثلاثة؟ أما أحدهم	٢٢٨	٣	أكان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر والعصر
٢٤٦	٧	ألا أخبركم عن نفر الثلاثة؟ أما أحدهم	٣١٠	٩	أكثر أهلها النساء
٦١٥	١	ألا أخبركم عن نفر الثلاثة؟ أما أحدهم	٢١٨	٩	أكثر من يتبعه اليهود
٤٥	٦	ألا أخبركم عن نفر الثلاثة؟ أما أحدهم	٥٢٢	٧	أكثرت عليكم في السواك
٢٩٦	١	ألا أخبركم عن نفر الثلاثة؟ أما أحدهم	٢٩٤	١	أكثر من يتبعه اليهود
٥٩٤٠٥٨٨	٥	ألا أخبركم عن نفر الثلاثة؟ أما أحدهم	٢٣٨	٩	أكثر من يتبعه اليهود
٥٥٠	٧	ألا أخبركم عن نفر الثلاثة؟ أما أحدهم	١٣٦	٤	أكثر من يتبعه اليهود
٦٦٤	٧	ألا أخبركم عن نفر الثلاثة؟ أما أحدهم	٥٤٥	١٠	أكثر من يتبعه اليهود
٦١٢	٢	ألا أخبركم عن نفر الثلاثة؟ أما أحدهم	٤٧٤	٣	أكثر من يتبعه اليهود
٤٢٤	٩	ألا أخبركم عن نفر الثلاثة؟ أما أحدهم	٥٤٧	٧	أكثر من يتبعه اليهود
١١١	٤	ألا أخبركم عن نفر الثلاثة؟ أما أحدهم	٤٤٦	٥	أكثر من يتبعه اليهود
		ألا أخبركم عن نفر الثلاثة؟ أما أحدهم			أكل النبي ﷺ من هدي القران

الصفحة	الجزء	طرف الحديث	الصفحة	الجزء	طرف الحديث
٢٤٤	٤	ألم أخبر أنك تقوم الليل	٥١٤	٩	الشیطان
٦٧	٩	ألم أر البرمة على النار؟	٧٩٣	٧	ألا إن القوة الرمي
٥٣٩	٦	ألم أر البرمة فيها لحم؟	١٧٥	٩	إلا أن تروا كثرًا يواخا
١٨١	٦	ألم أر البرمة	١١١	٩	ألا أي شهر تعلمونه أعظم حرمة؟
٣٨٤	٧	ألم أنهكم أن تلدون	٣٢٩	٦	ألا بعشم معها من يغني
٢٦٢	٩	ألم أنهكم أن تلدون	٥٠٣	٩	ألا تلدون أي يوم هذا؟
٤٨٥	٧	ألم تروا أنها تبنت صفراء ملتوية	٢٧٧	٤	ألا تراه قال: لا إله إلا الله
٢٧٥	٥	ألم تري أن قومك لما بنوا الكعبة اقتصروا			ألا تركين الليلة بعيري... (من قول
٨٨	٩	ألم تري أن مجزأ أنظر أنفاً إلى زيد	٤٣١	٦	حفصة)
		ألم تعلم أن القلم رفع عن ثلاثة... (من	٣١٩	٢	ألا ترى إلى بيتي؟ ما أقربه من المسجد
٥٢٢	٦	قول علي)	١٩٠	٧	ألا تريخي من ذي الخلصة
٥٤٤	٢	إلى أن يصير ظل كل شيء مثليه	١٤٧	١٠	ألا تصلون
٥٥٥	٦	ألى رسول الله ﷺ من نسائه	٢٢١	٤	ألا تصلين
٦٠٠	٧	ألى رسول الله ﷺ من نسائه	١٢٦	٤	ألا تعجبون من غيرة سعد؟
		إلى نصف الليل... (عن وقت صلاة	٣٤٢	٩	ألا تقولونه يقول: لا إله إلا الله
٤٤٢	٢	العشاء)	٥٦	٤	ألا رجل يتصدق عليه فيصلي معه
١٧٠	٢	أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم	٣٣٦	١٠	إلا رقماً في ثوب
٤٣٦	٧	أليس الذي أمشاه على الرجلين في الدنيا	٤٧٢	٩	إلا رقماً في ثوب
٥٤٥	٥	أليس حسبكم سنة رسول الله ﷺ	١٠٠	٣	ألا صلوا في الرحال
		أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة	٣٣	٣	ألا صلوا في الرحال
١٧٠	٢	الرجل			ألا قمتنا... (لعلي و فاطمة)
١٥٣	٩	أليس قد صليت معنا؟	٦١	٣	ألا كنتم أذنتموني
٦١٥	٧	أليسوا يحلون ما حرم الله	٤٠٦	٤	ألا لا يحج بعد العام مشرك
٥٧٢	٧	أما إبراهيم فانظروا إلى صاحبكم	٣٣٣	٥	ألا هل بلغت
٢٣٠	٤	أما الذي يبلغ رأسه بالحجر	٣٨٨	١٠	ألا وإن في الجسد مضغة
٢٥٩	١	أما الركوع فعظموا فيه الرب	٣٤٩	١	ألا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف
٢٢٠	١٠	أما الركوع فعظموا فيه الرب			بالبيت عريان
٣١٠	٣	أما الركوع فعظموا فيه الرب	١٥٧	٥	ألحقوا الفرائض بأهلها
٢٣٤	٤	أما السجود فأكثروا فيه من الدعاء	١٠	٩	ألحقوا الفرائض بأهلها
١٠	٦	أما الطيب الذي بك فاعسله ثلاث	٥٢ ٤٢ ٣٥ ٣٠	٩	ألحقوا الفرائض بأهلها
٦٣٤	١	أما أنا فأفيض على رأسي ثلاثاً	٣٤	٩	ألحقوا الفرائض بأهلها
		أما أنا فلا أزال أخرجه كما كنت	٤٧	٩	ألحقوا الفرائض بأهلها
١٤٤	٥	أخرجه... (من قول أبي سعيد)	٤٨٦	٥	ألحقوا الفرائض بأهلها، فما بقي
		أما أنا والله فإني كنت أصلي... (من قول	٨٧	٣	أصبح أربعاً، أصبح أربعاً؟
٢٣٨	٣	سعد)	٣٥٩	٢	ألن عنك شعر الكفر واختن
		أما إنكم سترون ربكم كما ترون هذا، لا	٦٠٩	٢	ألغه على بلال؛ فإنه أئدى صوتاً منك
			٦٢٥	٩	ألك ينة؟

الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث
٢	٣٦٧	الطواف	٢	٥٤٦	تضامون
٥	٤٨٢	أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت	٧	٤٣٣	أما أول أشرار الساعة: فتار تحشر الناس
٥	١٣٩	أمر النبي ﷺ أن يحرق نخل بني النضير			أما بعد فإنه لم يخف علي مكانكم لكني
٢	٢٠٣	أمر النبي ﷺ ألا يطوف بالبيت عريان	٣	٥٤٢	خشيت
١	١٨٨	أمر النبي ﷺ الرهط من جهنة وعكل	٣	٥٤٤	أما بعد
١	٥٥٩	أمر النبي ﷺ العربيين	٤	١٤٧	أما بعد
٩	١٢٥	أمر النبي ﷺ أن يرض رأسه	٩	٦٤٥	أما بعد: فإني أستمعل رجالاً منكم على أمور
٣	٣٤٤	أمر النبي ﷺ أن يسجد علي سبعة أعضاء	٧	٥٥٤	أما ترضون أن يذهب الناس بالشاة
٣	٣٥٤	أمر النبي ﷺ أن يسجد علي سبعة أعظم	٩	١١٢	أما ترضين أن تكوني سيلة نساء أهل الجنة
		أمر النبي ﷺ بالاضطجاع بعد سنة			أما تستحي المرأة أن تهب نفسها
٤	٤٩	الفجر	٦	٢٣٦	للرجل؟ (من قول عائشة)
٤	١٤٠	أمر النبي ﷺ بالعاتقة في كسوف الشمس	٥	١٠٨	أما شعرت أنا لا تأكل الصدقة
		أمر النبي ﷺ بدفن الشهداء في ثيابهم			أما علمت أن آل محمد لا يأكلون
٤	٤٢٦	التي قتلوا فيها	٥	١٠١	الصدقة
٥	١٤٣	أمر النبي ﷺ بركاة الفطر	٧	٥٤٣	أما غنمك وجاريك فرد عليك
		أمر النبي ﷺ علياً ض أن يقيم على			أما قطع السبيل؛ فإنه لا يأتي عليك إلا
٥	٢٣٨	إحرامه	٤	٦٣٠	قليل
		أمر النبي ﷺ معاذ بن جبل وأبا موسى	٧	٢٠٣	أما كان فيكم رجل رحيم
١	١٤٢	الأسعري			أما لو أن أحدهم يقول حين يأتي أهله:
٩	١٠٠	أمر النبي ﷺ من كان بالبيت أن يضربوه	٦	٣٣٩	بسم الله
		أمر النبي ﷺ من لم يسق الهدي أن	٥	٢٣٦	أما موسى كآني أنظر إليه إذا انحدر في
٥	٥٠٠	يجعلها عمرة			أما والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب
٥	٤٩١	أمر أن تضرب له قبة بنمرة	٧	٥٤٣	الله
		أمر بركاة الفطر قبل خروج الناس إلى			أما والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب
٥	١٤٥	الصلاة	٩	١٨٧	الله
		أمر بلال أن يشفع الأذان، وأن يوتر			أما والله إني لأعلم أنك حجر... (من
٢	٦١٠ ٦٠٨	الإقامة	٥	٣١٧	قول عمر)
		أمر بهم قطع أيديهم وأرجلهم، وسمر	٢	٦٣٨	أما والله لاستغفرون لك ما لم أنه عنك
٩	١٢٥	أعيهم	٤	٥٧٨	أما والله لاستغفرون لك ما لم أنه عنك
٥	٤٤٧	أمر رسول الله ﷺ من لم يكن معه هدي	٣	١٤٩	أما يخشى أحدكم، أو لا يخشى
٧	٤١٢	أمر رسول الله ﷺ أن يسترقي من العين	٧	٣٧٤	إمام عادل، وشاب نشأ
٥	١٨٧	أمر عائشة أن تخرج إلى التتعيم	٧	٥١٠	أمامكم حوض كينما جرياء وأنرح
١	٣٢١	أمر من صلى منفرداً أن يعيد	٣	٦٢٥	أمر الحيفض أن يعتزلن المصل
		أمر من ضحك أن يعيد الوضوء	٥	٦٣٧	أمر الله بوفاء النذر... (من قول ابن عمر)
١	٤٦٩	والصلاة	٧	٦٣٩	أمر الله بوفاء النذر... (من قول ابن عمر)
٢	٢٣٨	أمرت أن أسجد على سبعة أعظم			أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت

الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث
٦	٢٠٦	أمرني أن آذن له	٧	٤٤٩	أمرت أن أسجد على سبعة أعظم
٥	٤٢٤	أمرني رسول الله ﷺ أن أتصدق بجلال	٣	٣٤٩	أمرت أن أسجد على سبعة
٢	٣٥٩	البدن	٣	٣٥٤	أمرت أن أسجد على سبعة
٧	٥٨٤	أمره النبي ﷺ أن يفتسل بهاء وسدر	١	٨٢	أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا
٦	٦١٠	أمره أن يعيد الذبح	٤	٦١٠	أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله
٦	٦١٠	أمره رسول الله ﷺ أن يراجعها ثم	٤	٥٧٩	أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله
٤	١٤١، ١٣٣	يمسكها	٩	٣٢٤	أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله
٤	١٨٠	أمرهم أن يتعوذوا من عذاب القبر	١٠	١٨٩	أمرت أن أقاتل الناس
٩	١٢٥	أمرهم أن يجعلوها عمرة	١٠	٦١	أمرت أن أقاتل الناس
٤	٥٨٦	أمرهم أن يخرجوا فيشربوا من أبوالها وألبانها	٥	٦٥٤	أمرت بقرية تاكل القرى
٤	٣٧	أمرهم أن يشربوا من أبوالها وألبانها	١٠	٥٦٤	أمركم بأربع وأنهاكم عن أربع
٤	٣١	أمرهن أن يعتزلن المصل	٤	٦٠٩	أمركم بأربع، وأنهاكم عن أربع
٥	٨٩	أمرهن أن يعتزلن المصل	٢	٤٤٩	أمركم بأربع، وأنهاكم عن أربع... (وفد عبد القيس)
١٠	٦١١	أمرؤا بالحق في غزوة الحديبية	٤	٤٤٠	أمرنا النبي ﷺ أن نغطي رأسه
٣	٤١٧	أمرامير الشيطان... (من قول أبي بكر)	٧	٥٦٨	أمرنا النبي ﷺ بإبرار المقسم
٧	٣٤٤	امسح بالباس رب الناس	٤	٣٨١	أمرنا النبي ﷺ بسبع ونهانا عن سبع
٢	٥٠٢	أمسك بنصالتها	٦	٣٤٨	أمرنا النبي ﷺ بسبع، ونهانا عن سبع
٩	٦١١	أمسك بنصالتها	٧	٥٢٠	أمرنا النبي ﷺ بسبع
٧	٢٣	أمسك عليك بعض مالك	٢	٢٠٧	أمرنا أن نخرج الحيض يوم العيدين
٥	٦١٣	أمسك عليك بعض مالك، فهو خير لك	٢	١٧٨	أمرنا أن نخرج العواتق... (من قول أم عطية)
٧	٣٧١	أمسك عليك بعض	٣	٢٥١	أمرنا أن نسجد على سبعة أعضاء
١٠	٥٨	أمعك من القرآن شيء	٣	٣٤٥	أمرنا أن نسجد على سبعة أعظم
٣	٢٤٨	أمك	٧	٣١٤	أمرنا رسول الله ﷺ بسبع ونهانا عن سبع
٦	٤٨١	أملكناكها بما معك من القرآن	٧	٦٦٦	أمرنا رسول الله ﷺ بسبع
٩	١٥٥	أمت بالقدر خير وشره وحلوه ومرة	٣	٦٤٢	أمرنا نبينا بأن نخرج العواتق وذوات الخدور
٦	٤٠٢	أهلوا حتى تدخلوا ليلاً	٤	١٠	أمرنا نبينا بأن نخرج العواتق... (من قول أم عطية)
٤	٦٢٦	أميركم زيد، فإن قتل فجعفر	٥	٤٣٥	أمرني النبي ﷺ أن أقوم على البدن
٧	٥٠	أمطي عني			
٦	٥٦١	أمين ولك بمثله			
١	٣٦٥	إن الله يعطي بالرفق ما لا يعطي على العنف			
٦	١٨١	أن أبا أسيد الساعدي دعا النبي ﷺ			
٣		لعرمه			
		إن أبا بكر رجل أسيء... (من قول عائشة)			
		أن أبا بكر ﷺ لم يكن يحسن... (من قول)			

الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث
٧	٣٤٢	مفتون	٧	٥٣٣	عائشة)
		إن أردت بعبادك فتنة فاقبضني إليك غير	٥	٥٧	أن أبا بكر كتب له فريضة الصدقة
٧	٣٤٣	مفتون	٦	١٦٨	أن أبا حذيفة بن عتبة بنى سالما
		إن أردت بعبادك فتنة فاقبضني إليك غير	٩	٦٢٣	إن أبا سفيان رجل شحيح... (من قول هند)
٩	٤٢٣	مفتون	٦	٢٥٠	إن أباها أخي من الرضاعة
		إن أردت بعبادك فتنة فاقبضني إليك غير	٦	٢٨٢	أن أباها زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك
٩	٥٣٧	مفتون	٤	٤٨٦	إن إبراهيم ابني، وإنه مات في الثدي
١٠	٦	إن أردت بعبادك فتنة	٥	٥٨٠	إن إبراهيم حرم مكة، وإني حرمت المدينة
٧	٣٠٧	إن أردت بعبادك فتنة			إن إبراهيم عليه السلام قال للنبي ﷺ: اقربني
		أن أسامة بن زيد ه كان ردف النبي ﷺ	٧	٥١٦	أمتك مني السلام
٥	٤٠٣	من عرفة	٥	٤٩٢	أن ابن عمر ه كان يبيت بذئ طوى
		أن أسامة ض كان ردف النبي ﷺ من	٧	٥٥٢	إن ابني هذا سيد
٥	٢٢٣	عرفة	٩	٥٢٩	إن ابني هذا سيد
		إن أستخلف فقد استخلف... (من قول			إن أتيا أثنائي من ربي فيشرني أن الله يدخل
٩	٦٦١	عمر)	٧	٤٧٣	الجنة
٧	٦٢٠	أن أشد الناس عذابا يوم القيامة			إن أحب أموالي إلي بيرحاء... (من قول
٧	٦١٨	إن أشد الناس عذابا	٥	٦٦	أبي طلحة)
		إن أصحاب هذه الصور يعذبون يقال لهم:	٢	٤٦٥	إن أحذكم إذا صلي يناجي ربه
١٠	٣٣٧	أحيوا			إن أحذكم إذا قام في صلاته فإنها يناجي
		إن أصحاب هذه الصور يعذبون يوم	٢	٢٩٣	ربه
٧	٦٢٧	القيامة	٤	٣٦٤	إن أحذكم إذا قام يصلي
١٠	٥٦٥	إن أصحاب هذه الصور يعذبون			إن أحذكم إذا كان في الصلاة فإن الله قبل
٦	٣٦١	إن أصحاب هذه الصور يعذبون	٣	٢٣٣	وجهه
٧	٦٢٢	إن أصحاب هذه الصور يعذبون	٧	٥٢١	إن أحذكم يجمع في بطن أمه
٧	٦٢٦	إن أصحاب هذه الصور يعذبون			إن أحسن الحديث كتاب الله... (من قول
٧	٢٢٥	إن أصدقها الإزار بقيت بلا إزار	١٠	٥٧	ابن مسعود)
٥	١٦٨	إن أطيب ما أكلتم من كسبكم	٦	٤٨	أن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله
		إن أعظم المسلمين جرما من سأل عن	٧	٤١١	إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله
١	١١٢	شيء	٩	٤٥٥	إن أخاك رجل صالح
١٠	٦٥	إن أعظم المسلمين جرما	١٠	٤٩٠	إن آخر أهل الجنة دخولا الجنة
١٠	٦٨	إن أفضل صلاة المرء في بيته	٢	٤٩٩	إن أدنى أهل الجنة منزلة لمن ينظر
١٠	٦٨	إن أفضل صلاة المرء في بيته			إن أدنى أهل الجنة منزلة لينظر في ملك ألفي
٦	٨٠	إن أفضلكم من تعلم القرآن وعلمه	١٠	٢٧٠	سنة
		أن أفلح أخا أبي القعس جاء يستأذن	١	٦١٠	إن أذنت لي أعطيت هؤلاء
٦	٢٠٦	عليها			إن أردت بعبادك فتنة فاقبضني إليك غير
٧	٣٠١	إن أكثر ما أخاف عليكم			

الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث
١٠.....	٨٢.....	إن الروح إذا قبض تبعه البصر.....	١.....	٥٨٥.....	أن الإبل خلقت من الشياطين.....
١.....	٣٤١.....	إن الروح إذا قبض تبعه البصر.....	٢.....	٣٦٦.....	أن الإبل خلقت من الشياطين.....
١٠.....	٤٣٢.....	إن الروح إذا قبض تبعه البصر.....	٢.....	٥٩٩.....	إن الإسلام ليأرز إلى المدينة.....
٧.....	٤٣٣.....	أن الساعة لن تقوم حتى تروا قبليها.....	٧.....	٣١٩.....	إن الأكرين هم المقولون يوم القيامة.....
٧.....	٤٧٢.....	إن السبعين ألفاً يشفعهم الله في آباءهم.....	٩.....	٥١٠.....	أن الأمانة نزلت في جنو قلوب الرجال.....
		أن الشمس خسفت على عهد رسول الله ﷺ.....	١٠.....	٥٧.....	أن الأمانة نزلت من السماء.....
٤.....	١٤٨.....	٥.....	٦٦٤.....	إن الإيآن ليأرز إلى المدينة.....
١٢٤٤، ١٣١٠، ١٣٦٠، ١٤٦٠، ١٤٧٠.....		إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله.....	٩.....	٢٠٢.....	إن البلاء موكل بالمنطق.....
٦.....	٤١٤.....	إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله.....			إن البيت الذي فيه الصور لا تدخله
٧.....	٤٤٧.....	إن الشمس والقمر آيتان.....	٧.....	٦٢٧.....	الملائكة.....
		إن الشمس والقمر لا يفسدان لموت	٦.....	٣٦١.....	إن البيت الذي فيه الصور لا تدخله.....
٤.....	١٤٣، ١٢٣.....	أحد.....	٧.....	٣٦٨.....	إن التليسة تجرم فؤاد المريض.....
		إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت	٣.....	٦٣٢.....	أن الحيف يخرجن إلى المصلى.....
٤.....	١٢٢، ١٢١.....	أحد.....	٤.....	٤٥.....	إن الخلاف شر... (من قول ابن مسعود).....
٧.....	٦٤٠.....	إن الشملة التي أخفها يوم خير من المغانم.....	١٠.....	٣٨.....	إن الخمر قد حرمت... (من قول أنس).....
٢.....	٢٥٠.....	إن الشهر تسع وعشرون.....	١٠.....	٢٦٠.....	إن الدجال أعور، وإن ريكم ليس بأعور.....
٦.....	٤١٨.....	إن الشهر تسع وعشرون.....	١٠.....	٨٧.....	أن الذهب حرم على ذكر هذه الأمة.....
٧.....	٦٠٠.....	إن الشهر يكون تسعاً وعشرين.....			إن الذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عتي
٦.....	٤٢٢.....	إن الشهر يكون تسعة وعشرين يوماً.....	١٠.....	٢٨٣.....	راحته.....
٤.....	٣٢٥.....	إن الشيطان عرض لي.....	٧.....	٢٧٥، ٢٤٧.....	إن الذي تدعونه أقرب إلى أحدكم.....
		إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى			إن الذي تدعونه المفصل هو
٢.....	٤٢٩.....	الدم.....	٦.....	٩٥.....	المحكم... (من قول ابن عباس).....
٩.....	٦١٣.....	إن الشيطان يجري من ابن آدم.....	١٠.....	٥٤٦.....	إن الذين جاءوا بالأنك... (من قول عائشة).....
٩.....	٥٨١.....	إن الصبر عند أول صدمة.....	٧.....	٦١٨.....	إن الذين يصنعون هذه الصور.....
٤.....	١٣٤، ١٢٧.....	إن الصلاة جامعة.....	٧.....	٦٢٢.....	إن الذين يصنعون هذه الصور.....
٥.....	٤٦٥.....	أن العباس ض استأذن النبي ﷺ لبيت.....	١٠.....	٤٣٠.....	إن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة.....
٥.....	٨١.....	إن العباس قد أسلفنا زكاة.....			إن الرجل لينصرف، وما كتب له إلا
٧.....	٣٧٢.....	إن العبد ليتكلم بالكلمة من رضوان.....	٢.....	٦١٦.....	عشر صلواته.....
٧.....	٣٧٠.....	إن العبد ليتكلم بالكلمة.....	١٠.....	٣٦٥.....	إن الرسول ﷺ أخذ المندأ أو جعل يخطي.....
٥.....	٥٣٢.....	إن العيش عيش الآخرة.....			أن الرسول ﷺ أقام بمكة عام الفتح
٤.....	٤٨٥.....	إن العين تدمع، والقلب يحزن.....	٢.....	٢٤٠.....	تسعة عشر يوماً.....
٧.....	٦٠٧.....	إن العين لتدخل الرجل القبر.....			أن الرسول ﷺ خطب الرجال، ثم نزل
١٠.....	٥٨.....	إن العين نائمة، والقلب يقظان.....	٢.....	٢٠٩.....	إلى النساء.....
١.....	٣٢٢.....	إن العينين وكاء السه.....	٦.....	٣٠٣.....	أن الرسول ﷺ كان يتخولهم.....
١.....	١١٥.....	إن القبلة قد حولت.....			أن الرهط الذين ولاهم عمر... (من قول
		إن القتل قد استحر يوم القيامة بقراء	٩.....	٦٥٢.....	المسورين مخزومة).....

الصفحة	الجزء	طرف الحديث	الصفحة	الجزء	طرف الحديث
٣٥٣	١	إن الله حيي ستر يحب الحياء	١٢	٦	القرآن... (من قول عمر)
٢٤	٢	إن الله حيي كريم يستحي			إن القتل قد استحر يوم القيامة... (من قول عمر)
٣٥٢	١	إن الله حيي كريم	٦٣٤	٩	إن القرآن أنزل على سبعة أحرف
٣٨١	٢	إن الله حيي كريم	١٠١	٦	إن الله أبدلكم بخير منها: عيد الأضحى
٣٣٢	٦	إن الله حيي كريم			إن الله بعث محمدًا ﷺ بالحق... (من قول ابن عباس)
١٩٧	٧	إن الله حيي كريم	٦٠٥	٣	إن الله اتخلفني خليلًا
٥٠٣	٧	إن الله خلق آدم على صورته	٤٩١	٧	إن الله أننى عليكم
٣٤٥	٧	إن الله خلق الرحمة يوم خلقها مائة رحمة	٤٠٩	١	إن الله أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية
٣٤٦	٧	إن الله خلق الرحمة يوم	١٧	٩	إن الله أنكحني في السماء... (من قول زينب)
٣٤٦	٧	إن الله خلق مائة رحمة	٣٨٧	١٠	إن الله بعث محمدًا ﷺ بالحق... (من قول ابن عباس)
٣٧٠	٢	إن الله خير عبدًا بين الدنيا	١٢١	١٠	إن الله تبارك وتعالى إذا أحب
٣٢٦	٩	إن الله رفيق يحب الرفق في الأمر كله	٤٧٠	١٠	إن الله تجاوز عن أمتي ما حدثت به نفسها
٦٣٠	٦	إن الله طيب لا يقبل إلا طيبًا	٤٤٢	١٠	إن الله تجاوز عن أمتي ما حدثت به نفسها
		إن الله ع وكل بالرحم ملكًا يقول: يا رب	٥٢٣	٦	إن الله تجاوز عن أمتي ما حدثت
١١٥	٤	نطفة	٥٧٩	٧	إن الله تجاوز لأمتي عما موسمت
٢١٥	٢	إن الله ع وكل بالرحم ملكًا	٩٦	١٠	إن الله تصدق عليكم
١٤٧	٧	إن الله ع يقبل توبة	٥١٥	٦	أن الله تعالى أشد فرحًا بتوبة
٣٢٤	١٠	إن الله ع عن تغليب هذا نفسه لغني			أن الله تعالى تابع على رسول الله ﷺ الوحي
٦٣٩	٥	إن الله ع عن تغليب هذا نفسه لغني	٨	٦	إن الله تعالى جميل يحب الجمال
٣٢٤	١٠	أن الله غني عن تغليب هذا نفسه	٤٧١	٣	إن الله تعالى عرض بالخمر
٥٠٧	١	إن الله قال: قسمت الصلاة بيني	٧٩٣	٧	أن الله تعالى محسن
٦٥٨	٧	إن الله قال: من عادى لي وليا	٢٢٣	١٠	إن الله تعالى يخوف بهما عباده
٥٨٢	٢	إن الله قبض أرواحكم حين شاء	١٣٢	٤	أن الله تعالى يمقت على ذلك... (الكلام
٤٥٨	١٠	إن الله قبض أرواحكم			وقت قضاء الحاجة)
٣٣١	٤	إن الله قبل أحدكم	٥٦٨	١	إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه
		إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية	٣٠٧	٧	إن الله جميل يحب الجمال
١٣	٩	إن الله قد حرم على النار من قال: لا إله	٨٥	٣	إن الله جميل يحب الجمال
		إلا الله	٤٤٦	٧	إن الله حبس عن مكة الفيل
٢٧٧	٤	إن الله قد حرم على النار	٢٣٨	٩	إن الله حبس عن مكة الفيل
٢٨٢	٤	إن الله كتب الحسنات والسيئات	٢٩٦	١	إن الله حرم المشرقات... (من قول ابن عمر)
٣٨٥	٧	إن الله كتب على ابن آدم حظه من الزنا	٥٤٣	٦	إن الله حرم على الأرض
٦٧٣	٧	إن الله كتب عليكم الحج فحجوا	٢٨٢	٤	إن الله حرم على النار من قال: لا إله إلا
٦٧	١٠	إن الله كتب كتابًا قبل أن يخلق الخلق			الله
٥٥٤	١٠	إن الله كتب كتابًا قبل أن يخلق الخلق	٢٨٣	٤	إن الله حرم مكة، فلم تحل لأحد قبلي
		إن الله كره لكم ثلاثًا: قيل وقال،	٥٨٨	٥	إن الله كره لكم قتل وكثرة السؤال
٩٠	٥	واضاعة المال			
٣٨٧	٩	إن الله كره لكم قتل وكثرة السؤال			

الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث
١٠	٣٢٩	إن الله لا يخفى عليكم	٤	٤٣١	إن الله يعثه يوم القيامة ملياً أن الله يجعل السموات على إصبع
٤	٤٨٩	إن الله لا يعذب بدمع العين، ولا بحزن القلب إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً من صدور الرجال	١٠	٥١٨	إن الله يحدث من أمره ما يشاء
٦	٤٥٣	إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً من صدور الرجال	٣	١٠٤	إن الله يحب أن تؤتى رخصه
٩	١٣٤	إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً	١٢	٢٥٦	والأرضين على إصبع
١	٢٣٢	إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً	٧	٢٦٣	إن الله يحب الرق في الأمر كله
١	٢٦٩	إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً	١٢	٥١٦	إن الله يحدث من أمره ما شاء
٧	٥٢٩	إن الله لا يمل حتى تملوا إن الله لا يتزعه انتزاعاً من صدور الرجال	١٠	٥١٨	إن الله يحدث من أمره ما يشاء
٤	١٠٢	إن الله لا يتزع العلم انتزاعاً من صدور الرجال	٤	١٠٦٠	إن الله يستعقبكم فاعتبوه
٩	٤٩٨	إن الله لا يتزع العلم	٧	٤٠٣	أن الله يعطي بالرق ما لا
١٠	٩٨	إن الله لغني عن تعذيب هذا نفسه	١٢	٢٩	أن الله يعطي بالرق
٧	٦٣٧	إن الله لغني عن تعذيب	٧	٢٦٣	إن الله يعطي بالرق
٧	٦٣٦	إن الله لم يفرض السجود... (من قول ابن عمر)	٧	٧٠٣	إن الله يعطي بالرق
٤	١٦٨	إن الله لم يفرض علينا السجود... (من قول عمر)	٦	٥٨٢	إن الله يغفار، وغيرة الله
٤	١٥٣	إن الله لما قضى الخلق كتب عنده فرق عرشه	٦	٤٤٢	إن الله يغنيكم أو نعشكم بالإسلام... (من قول أبي هريرة)
١٠	٣٨٩	إن الله لما قضى الخلق كتب	١٠	٥٢	إن الله يقبض يوم القيامة الأرض وتكون السموات
٥	٣٦	إن الله ليرضى عن العبد يأكل الأكلة فيحمده عليها	١٠	٣٥٩	إن الله يقول لأهل الجنة
٩	٤٣١	إن الله ليزيد الكافر عذاباً يبكاء أهله عليه	١٠	٥٠٢	إن الله يقول لأهل الجنة
٤	٤٥٨	إن الله يعذب المؤمن يبكاء أهله عليه	٧	٤٧٦	إن الله يقول لأهل الجنة: يا أهل الجنة
٤	٤٥٨	إن الله ليعطي للظالم	٧	٥٥٦	إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم
٧	٣١٠	إن الله هو السلام ولكن قولوا	٧	٢٩١	إن المؤمن إذا كان في الصلاة فإنما يناجي ربه
١٠	٢٤١	إن الله هو السلام	٢	٥٥٤	إن المؤمن لا ينجس
٣	٣٧٥	إن الله هو السلام	٧	٣٨٨	إن المؤمن للمؤمن كالبنیان
٣	٣٨٠	إن الله هو السلام	٧	١٤٦	إن المؤمن يرى ذنوبه
٧	١٨٤	إن الله هو السلام	٧	٢٩٧	إن الباء لا يجنب
٧	١٨٦	إن الله هو السلام	١	٥٧٥	إن المرأة ناقصة في دينها وعقلها
٧	٦٦٣	إن الله هو السلام	٧	٣١٥	إن المكثرين هم المقولون يوم القيامة
١٠	٢٢١	إن الله هو القابض الباسط المسعر	٧	٦٢٦	إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه الصورة
١٠	٢٢١	إن الله هو القابض الباسط	١	١١٣	إن الميت لا أرضاً قطع
			٤	٤٥٩	إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه
			٤	٤٥٨	إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه
			٤	٤٥٨	إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه
			٢	٤٣٠	إن الميت يعذب ببكاء أهله

طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة
إن النار اشتكت إلى ربها.....	٧	٥٠٥	وجلسنا حوله.....	٣	٥٣٧
إن الناس قد صلوا وورقدوا.....	٣	٤١٤	أن النبي ﷺ حج مرة واحدة.....	٥	٥٠٦
إن الناس قد صلوا وناموا.....	٧	٥٤٠	أن النبي ﷺ خرج إلى المصل.....		
أن الناس يحشرون يوم القيامة على ثلاثة أفواج.....	٧	٤٣٥	فاستسقى، فاستقبل.....	٤	٧٤
إن الناس يقولون: أكثر أبو هريرة.....	١	٣٧٣	أن النبي ﷺ خرج يوم الفطر، فصلى ركعتين.....	٤	٣٦
أن النبي ﷺ أي نعمان أو بابت نعيان، وهو مسكران.....	٩	١٠١	فاغتسل.....	٤	٢٦٨
أن النبي ﷺ أرفد الفضل.....	٥	٤٠٣	أن النبي ﷺ دخل عام الفتح من كداء.....	٥	٢٦٧
أن النبي ﷺ استسقى فرفع يديه.....	٧	٢٠٠	أن النبي ﷺ دخل عام الفتح من كداء.....	٥	٢٦٧
أن النبي ﷺ استسقى فصلى ركعتين، وقلب رداءه.....	٤	٩١	أن النبي ﷺ دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه المغفر.....	٧	٤٧٩
أن النبي ﷺ استسقى فقلب رداءه.....	٤	٧٤	أن النبي ﷺ دعا بإناء من ماء، فأتي بقدح.....	١	٥٣٣
أن النبي ﷺ أعطى لبيتي سعد بن الربيع الثالثين.....	٩	٨	أن النبي ﷺ رأى رجلاً يطوف بالكعبة.....	٧	٦٣٦
أن النبي ﷺ اغتسل من الجنابة.....	١	٦٣٧	أن النبي ﷺ رأى رجلاً يطوف.....	٥	٣٣٢
أن النبي ﷺ أقبل من خير.....	٧	٢٤٩	إن النبي ﷺ رخص لهن.....	٥	٤٨٥
أن النبي ﷺ أمر بالوضوء من لحم الإبل.....	١	٥٤٣	أن النبي ﷺ ركب هماراً عليه إكاف.....	٧	٦٩٣
أن النبي ﷺ أمره أن يتعلم كتاب اليهود.....	٩	٦٤٣	أن النبي ﷺ سجد بالنجم.....	٤	١٦٠
أن النبي ﷺ أمره أن يردف عائشة.....	٥	٥١٥	إن النبي ﷺ سباه الزور.....	٧	٥٩٧
أن النبي ﷺ أمره أن يقوم على بدنه.....	٥	٤٣٥	إن النبي ﷺ صف بهم بالمصل.....	٤	٥١٨
أن النبي ﷺ أمرهم ألا ينزعوا خفافهم إلا من جنابة.....	١	٥٤٠	أن النبي ﷺ صلى السجدة بالليل في السفر.....	٤	١٩٣
أن النبي ﷺ أهل وأصحابه بالحج.....	٥	٥١٥	أن النبي ﷺ صلى الظهر بالمدينة أربعاً.....	٥	٢٢٨
أن النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن.....	١٠	٢٠٣	أن النبي ﷺ صلى الظهر والعصر.....	٥	٤٨٢
أن النبي ﷺ بعثه وأتبعه بمعاذ... (عن أبي موسى).....	٩	٥٨٢	أن النبي ﷺ صلى بالمدينة سبعاً وثلاثين.....	٢	٤٨٤
أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم.....	٥	٥٩٧	أن النبي ﷺ صلى بهم الظهر.....	٣	٣٧٦
إن النبي ﷺ تزوجها وهو حلال.....	٥	٥٩٧	أن النبي ﷺ صلى بهم بالطحاء.....	٢	٤٠٢
أن النبي ﷺ تزوجها وهي بنت ست سنين.....	٦	٢٧٣	أن النبي ﷺ صلى في ثوب واحد.....	٢	٢١٢
أن النبي ﷺ تزوجها وهي بنت ست سنين.....	٦	٢٧٥	أن النبي ﷺ صلى يوم العيد ركعتين.....	٧	٥٥١
إن النبي ﷺ تنام عينه ولا ينام قلبه.....	٣	٤٣٠	أن النبي ﷺ صلى يوم الفطر ركعتين لم يصل قبلها.....	٣	٦٢٤
أن النبي ﷺ توضأ مرتين مرتين.....	١	٤١٨	أن النبي ﷺ ضرب في الخمر بالجريد.....	٩	٩٧
إن النبي ﷺ جلس ذات يوم على المنبر.....			إن النبي ﷺ قام فبدأ بالصلاة ثم خطب الناس.....	٣	٦٢١
			أن النبي ﷺ قتل يهوداً بجارية قتلها علي أوصاح لها.....	٩	٢٤٦

طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة
أن النبي ﷺ قرأ سورة النجم، فسجد بها	٤	١٦٠	أن النبي ﷺ كان يعجبه التيمن ما استطاع	٧	٥٨٨
إن النبي ﷺ قضى بالدين قبل الوصية	٩	١٣	أن النبي ﷺ كان يقلبها وهو صائم	٢	٢٢٩
أن النبي ﷺ قطع العرنين	٩	١٢٤	أن النبي ﷺ كان يقرأ بأبام الكتاب	٣	٢٨٧
أن النبي ﷺ قطع يد امرأة	٩	١٢٠	وسورة معها	٣	٢٨٧
أن النبي ﷺ قيل له في الذبح	٥	٤٥٩	أن النبي ﷺ كان يقرأ في الظهر في الأولين	٣	٢٨٥
أن النبي ﷺ كان إذا أراد سفرًا أقرع بين نسائه	٦	٤٣١	أن النبي ﷺ كان ينفث على نفسه	٧	٤٠٨
أن النبي ﷺ كان إذا أوى إلى فراشه	٦	٦٠	أن النبي ﷺ كان ينفث على نفسه	٧	٤٢٣
أن النبي ﷺ كان إذا صلى فإن كنت مستيقظة حدثني	٤	٢٤٩	أن النبي ﷺ كان يومًا يحدث	١٠	٥٠٢
أن النبي ﷺ كان إذا صلى فرج بين يديه	٢	٢٦٣	أن النبي ﷺ كانت تركز الحرية قدماه	٤	٨
أن النبي ﷺ كان إذا طاف بالبيت الطواف الأول	٥	٣٢٦	يوم الفطر	٤	٨
أن النبي ﷺ كان إذا قام للتهجد من الليل يشوص فاه	٤	٢٢٧	أن النبي ﷺ لآعن بين رجل وامرأته	٦	٥٩٢
أن النبي ﷺ كان أهل بعمره عام الحديبية	٥	٥٤٧	أن النبي ﷺ لم يدخل بيتها إلا صلاهما	٥	٣٤٥
أن النبي ﷺ كان خاتمه من فضة	٧	٥٤٠	أن النبي ﷺ لم يكن يترك في بيته	٧	٦٢٣
أن النبي ﷺ كان في سفر فقرأ في العشاء	٣	٢٦١	أن النبي ﷺ لما جاء إلى مكة	٥	٢٦٦
أن النبي ﷺ كان لا يدع أربعًا قبل الظهر	٤	٢٧١	أن النبي ﷺ مر وهو يطوف بالكعبة	٥	٣٣٢
أن النبي ﷺ كان لا يرد الطيب	٧	٥٩١	أن النبي ﷺ مر وهو يطوف بالكعبة	٧	٦٣٦
إن النبي ﷺ كان لا يصلي هذه الساعة	٥	٣٩٥	أن النبي ﷺ مسح على خفيه	١	٥٣٧
أن النبي ﷺ كان له حصير يسطه بالنهار	٣	٢٠٤	أن النبي ﷺ نهى أن يلبس السلاح في بلاد الإسلام	٣	٦٢٩
أن النبي ﷺ كان يأتي قباء ماشيًا وراكبًا	١٠	١٣١	أن النبي ﷺ نهى عن اشتغال الصباء	٧	٤٨٩
أن النبي ﷺ كان يبيع نخل بني النضير	٦	٦٤٦	أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة في أعطان الإبل	٢	٣٦٥
أن النبي ﷺ كان يتكئ في حجري	٢	١٦١	إن النبي ﷺ نهى عن المتعة	٦	٢٤٣
أن النبي ﷺ كان يرى ويبص المسك في مفارقة	٥	٦٠٣	إن النبي ﷺ نهى عن المتعة وعن لحوم الحمر	٩	٣٨٢
أن النبي ﷺ كان يصلي ركعتين	٤	٢٦٣	إن النبي ﷺ نهى عن ثمن الدم	٧	٦٢٧، ٦١١
أن النبي ﷺ كان يصلي على راحلته	٤	١٩٠	أن النبي ﷺ نهى عن لبس الحرير	٧	٤٩٦
أن النبي ﷺ كان يصوم تسع ذي الحجة	٣	٦٣٤	أن النبي ﷺ وأبا بكر، وعمر كانوا يفتحون الصلاة	٣	٢٢٥
أن النبي ﷺ كان يضرب شعره منكبيه	٧	٥٦٩	إن النبي ﷺ وقت لأهل المدينة ذا الحليفة	٥	١٨٠
أن النبي ﷺ كان يطوف على نسائه	٦	١٤٢	أن النبي ﷺ وقت لأهل المدينة ذا الحليفة	٥	١٨٩
أن النبي ﷺ كان يطول في الركعة الأولى	٣	٢٨٨	أن النبي ﷺ كان يعتم، ويلبس برده الآخر	٢	٢٠٤

الصفحة	الجزء	طرف الحديث	الصفحة	الجزء	طرف الحديث
١٣	٣	إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا.....	٦٠٩	٥	الحليفة.....
١٠	٣	إن بلالاً يؤذن بليل، فكلوا.....			أن النبي ﷺ وميمونة كانا يغتسلان من
١٨	٣	إن بلالاً يؤذن بليل، فكلوا.....	٦٣٣	١	إناء واحد.....
٣٤	١٠	إن بلالاً ينادي بليل.....	١٩٣	٤	أن النبي ﷺ يوم فتح مكة اغتسل.....
١٣	٣	إن بلالاً ينادي بليل، فكلوا واشربوا.....	٦٣٩	٩	أن النبي ﷺ قضى بالشاهد واليمين.....
		إن بني المغيرة استأذنوا في أن ينكح علي	٦٢٠	٧٠	إن النضر لا يقدم شيئاً.....
٥٣٥	٦	ابنتهم.....	٦٢٣	٧	إن النضر لا يقدم شيئاً.....
		إن بني هشام بن المغيرة استأذنوا في أن	٣٢٦	٩٠	إن اليهود إذا سلموا على أحدكم إنما يقولون.....
٤٥٠	٦	ينكحوا.....	٥٦٦	٧	إن اليهود والنصارى لا يصبغون.....
٤٩٧	٩	إن بين يدي الساعة أياماً يرفع فيها العلم.....	٥٦٥	٧	أن أم سلمة أرته شعر النبي ﷺ أحمر.....
٤٩٧	٩	إن بين يدي الساعة أياماً يزل فيها الجهل.....	٣٦٧	١	إن أمي يدعو يوم القيامة غرا.....
		إن بينك وبينها باباً مغلقاً... (من قول حذيفة			إن أمثل ما تداوئتم به الحجامة والقسط
٤٥١	٢	لعمري).....	٣٧٢	٧	البحري.....
٥٢١	٧	أن تؤمن بالقدر.....			أن امرأة بكرأ جاءت إلى النبي ﷺ
١٠١	١	أن تجعل الله نداً وهو خلقك.....	٢٨٢	٦	فقال: يا رسول الله إن أبي زوجني.....
٥١٤	١٠	أن تجعل الله نداً وهو خلقك.....			أن امرأة ماتت في بطن، فقبل عليها
١٣٦	٩	أن تجعل الله نداً وهو خلقك.....	٢٤٥	٢	النبي ﷺ.....
٢٠٥	٩	أن تجعل الله نداً وهو خلقك.....			أن امرأة يهودية أتت الرسول ﷺ بشاة
٥٣٤	١٠	أن تدعو الله نداً وهو خلقك.....	١٨٥	٦	مسمومة.....
٢١١	٩	أن تدعو الله نداً وهو خلقك.....	١٠٧	١٠	إن امرأتى ولدت غلاماً أسود.....
٥١٤	١٠	أن تراني بحليلة جارك.....	٣٧٠	٢	إن أمن الناس على في صحبته وماله.....
٥٣٤	١٠	أن تراني حليلة جارك.....	٦١	٣	إن أنفسنا بيد الله... (من قول علي).....
٢٧٨	٦	أن تسكت.....			إن أهل الإسلام لا يسيئون... (من قول ابن
		أن تصدق وأنت صحيح صحيح تخشى	٦٦	٩٠	مسعود).....
٦٣٥	٤	الفقر.....	٤٧٩	٧٠	إن أهل الجنة ليرامون الغرف.....
٦٢٨	٩	إن تطعنوا في إمارته فقد كسبم تطعنون.....	٢٠٩	٧٠	إن أهل الجنة ليرامون أهل الغرف.....
٤٧٣	٧	أن تعبد الله كأنك تراه.....	١٢٨	١٠	إن أهل هذه الصور يعذبون.....
٤٢٦	٩	أن تعبد الله كأنك تراه.....	٤٨٦٠ ٤٨٥٠	٧٠	إن أهون أهل النار عذاباً.....
٥١٤	١٠	أن تقتل ولك تخاف أن يطعم معك.....	٦٣١	٣	إن أول ما نبدأ به في يومنا.....
٥٣٤	١٠	أن تقتل ولك مخافة أن يطعم معك.....	٦٢٦	٣	إن أول ما نبدأ في يومنا هذا أن نصلي.....
١٣٦	٩	أن تقتل ولك من أجل أن يطعم معك.....	٦١٠	٣	إن أول ما نبدأ من يومنا هذا.....
٢٢٩	٥	أن تلبية رسول الله ﷺ: ليك اللهم ليك.....			إن أول نسكننا في يومنا هذا أن نبدأ
٤٣٤	٩	أن تلد الأمة ربتها.....	٦٤٣	٣	بالصلاة.....
٥٦٣	٧	إن ثلاثة في بني إسرائيل.....			إن أول نسكننا في يومنا هذا أن نبدأ
		إن جاءت به أحر قصيراً كأنه وحره فلا	١١	٤	بالصلاة.....
٥٨٦	٦	أراها إلا قد صدف.....	٣٠٨	٢	إن أولئك إذا كان فيهم الرجل

الصفحة	الجزء	طرف الحديث	الصفحة	الجزء	طرف الحديث
٤٠١.....٥		إن رسول الله ﷺ أذن للظعن.....	٥٧٤.....١		إن جبريل أتاني، فأخبرني أن فيها قنزا.....
٣٤٥.....٦		أن رسول الله ﷺ أعققت صفيه وتزوجها.....	٣١٨.....٧		أن جبريل بشرني أن من مات لا يشرك.....
١٦٤.....٦		أن رسول الله ﷺ أعققت صفيه.....			إن جبريل ش ناداني قال: إن الله قد سمع.....
٥٠١.....٥		إن رسول الله ﷺ اعتمر أربع عمرات.....	٢٨٩.....١٠		قول قومك.....
١٩٠.....٥		أن رسول الله ﷺ أناخ بالبطحاء.....			أن جبريل كان يعارض الرسول ﷺ.....
		إن رسول الله ﷺ برئ من الصالفة،.....	٧٦٤.....٧		بالقرآن.....
٤٧٣.....٤		والحائقة.....	٦٩٣.....٧		إن جبريل يقرأ عليك السلام.....
٣٩٤.....٥		أن رسول الله ﷺ جمع في حجة الوداع.....	٦٠٢.....٥		إن حسيني حابس.....
١٩٠.....٥		إن رسول الله ﷺ حد لأهل نجد قرناً.....	٤٠٢.....٧		إن حقاً على الله أن لا يرفع شيئاً.....
		أن رسول الله ﷺ حين توفي سجي يرد.....	٧٨.....٥		إن خالدًا احتبس أذراعاً في سبيل الله.....
٤٨٤.....٧		حبرة.....			إن خلقاً أحكمكم يجمع في بطن أمه أربعين.....
		أن رسول الله ﷺ دخل عام الفتح وعلي.....	٤٢٨.....١٠		يوماً.....
٦٠٩.....٥		رأسه المغفر.....	٢٤٣.....٤		إن خلوف فم الصائم عند الله.....
٢٦٦.....٥		أن رسول الله ﷺ دخل مكة.....			إن خنساء بنت خدام أنكحها أبوها وهي.....
		أن رسول الله ﷺ رآه وقمعه يسقط على.....	٣٩٤.....٩		كارهه.....
٥٥٢.....٥		وجهه.....	٧٣.....٤		إن خير التابعين رجل يقال له أويس.....
٣٩٠.....٢		أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً قد شبك.....	١٩١.....٢		إن دم الحيض أسود يعرف.....
		أن رسول الله ﷺ رأى في جدار القبلة.....			إن دعاءكم وأموالكم وأعراضكم حرام.....
٢٨٦.....٢		مخاطباً.....	٣٦٩.....٩		عليكم.....
٦٣١.....٧		أن رسول الله ﷺ ركب على حمار.....	٤٥٤.....٧		إن دعاءكم، وأموالكم.....
		أن رسول الله ﷺ سابق بين الخيل التي.....	٢٢٢.....٣		إن ذلك شيطان يسمى: «خترب».....
٢٩٤.....٢		أضمرت.....	٢٣٠، ١٩٣.....٦		إن ذلك لا يحل لي.....
٢٤٩.....٢		أن رسول الله ﷺ سقط عن فرسه.....	٤٣٠.....٣		إن رؤيا الأنبياء وحي.....
٥٩٧.....٣		أن رسول الله ﷺ صلى الصبح بغلس.....	٩٧.....٤		إن ربك يسارع في هواك.....
٣٥٢.....٤		أن رسول الله ﷺ صلى الظهر خمناً.....			إن رجالاً من أصحاب رسول الله ﷺ كانوا.....
٤٨٩.....٢		أن رسول الله ﷺ صلى العصر والشمس.....	٤٦٤.....٩		يرون الرؤيا.....
٣١٣.....٥		أن رسول الله ﷺ صلى فيه.....	٤٥٦.....١		أن رجلاً رأى كلباً يأكل الثرى.....
		أن رسول الله ﷺ طاف بالبيت وهو على.....	١٤٢.....٩		أن رجلاً من أسلم أتى رسول الله ﷺ فحدثه.....
٣٤٦.....٥		بعير.....			أن رجلاً من الأنصار قذف امرأته،.....
١٤١.....٥		أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر.....	٥٨١.....٦		فأحلفها.....
٥٩٢.....٦		أن رسول الله ﷺ فرق بين رجل.....			أن رجلاً من بني إسرائيل سأل بعض.....
٣٦٢.....٤		أن رسول الله ﷺ قام في صلاة الظهر.....	١٢٢.....٥		بني إسرائيل.....
		إن رسول الله ﷺ قام من اثنتين من.....	٣١٨.....١٠		إن رحمتي تغلب غضبي.....
٣٤٧.....٤		الظهر.....	٤٥٢.....١٠		إن رحمتي سبقت غضبي.....
		إن رسول الله ﷺ قد أنزل عليه الليلة.....	٥٣٥.....٧		أن رسول الله ﷺ اتخذ خاتماً من ذهب.....
٢٨٤.....٢		قرآن.....	٥٣٥.....٧		أن رسول الله ﷺ اتخذ خاتماً من ذهب.....

الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث
٢٢	٥٣٢	العشاء	٦	٦٣٢	إن رسول الله ﷺ قضى في بروع بنت واشق
٢	٢٢١	أن رسول الله ﷺ كان يتقل معهم الحجارة	٩	٢٨٧	أن رسول الله ﷺ قضى في جنتين امرأة
٤	٤٢٣	أن رسول الله ﷺ كفن في ثلاثة أثواب بيانية	٩	١٧٨	أن رسول الله ﷺ قضى فيمن زني
١	٤٤٥	أن رسول الله ﷺ لبس خاتم فضة في يمينه	٩	١١٧	أن رسول الله ﷺ قطع في مجن ثمنه
٥	٥٤٦	أن رسول الله ﷺ نحر قبل أن يحلق	٣	١٣	أن رسول الله ﷺ كان إذا اعتكف المؤذن
٧	٤٩٥	أن رسول الله ﷺ نهي عن الحرير	٥	٥٣٥	أن رسول الله ﷺ كان إذا خرج إلى مكة
٦	٢٣٢	أن رسول الله ﷺ نهي عن الشغار	٢	٤٠١	أن رسول الله ﷺ كان إذا خرج يوم العيد
٧	٥٨٠	أن رسول الله ﷺ نهي عن القزع	٥	٣٢٦	أن رسول الله ﷺ كان إذا طاف في الحج
٩	٣٨٨	أن رسول الله ﷺ نهي عن التجش	٥	١٣٧	أن رسول الله ﷺ كان يؤتى بالصبيان فيرك
١٠	٥٧١	إن ساقيه في الميزان أثقل من أحد	٧	٢٨٠	أن رسول الله ﷺ كان يتخولنا بالموعة
٦	٢٦٦	إن شئت أنكحتك حفصة... (من قول عمر)	٤	١٩٧	أن رسول الله ﷺ كان يجمع بين هاتين الصلاتين
٦	٢٩٨	إن شئت أنكحتك حفصة... (من قول عمر)	٥	١٩١	أن رسول الله ﷺ كان يخرج من طريق الشجرة
٦	١٨٢	إن شئت بقيت معه، وإن شئت	٣	٢١٣	أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه حذو منكبيه
٧	٦٣٩	إن شئت حبست أصلها	٤	١٩٤	أن رسول الله ﷺ كان يسبح علي ظهر راحلته
٧	٦٤٠	إن شئت حبست أصلها	٤	٢١٦	أن رسول الله ﷺ كان يصلي إحدى عشرة ركعة
٥	٨٥	إن شئت صبرت ولك الجنة	٣	٤٤٧	أن رسول الله ﷺ كان يصلي الصبح
٥	١٠	إن شئت أعطيتك، ولا حظ فيها لغني	٣	٤٤٧	أن رسول الله ﷺ كان يصلي العصر فيأتي العوالي
١٠	٣٠٩	إن شئت شاة لحم	١٠	١٣٢	أن رسول الله ﷺ كان يصلي جالساً
٢	٤٧٥	إن شدة الحر من فيح جهنم	٤	٢٠٧	أن رسول الله ﷺ كان يصلي قبل الظهر ركعتين
٣	٣٠	إن شدة الحر من فيح جهنم	٣	٥٦٢	أن رسول الله ﷺ كان يصلي قبل الظهر ركعتين
٩	٦٢١	إن شر الناس ذو الوجهين	٥	٣٢	أن رسول الله ﷺ كان يصلي وهو حامل أمامة
٢	١٧٣	إن شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل	٢	٤٣٦	أن رسول الله ﷺ كان يقول في دير كل صلاة إذا سلم
٤	٢٠٠	إن صلي قائماً فهو أفضل	٧	١٨٧	أن رسول الله ﷺ كان يكره النوم قبل أن رسول الله ﷺ كان يكره النوم قبل
٦	٦٠٧	أن عائشة أنكرت ذلك على فاطمة			
٦	٢٦٢	أن عائشة زوج النبي ﷺ أخبرته أن النكاح في الجاهلية			
١٠	٣٦٥	إن عائداً فعد			
٦	٣٠٩	أن عبد الرحمن بن عوف تزوج امرأة على وزن نواة			

الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث
٧	٣٥٩	إن كان في شيء من أدويتكم	١٠	٥٣	أن عبد الله بن عمر كتب إلى عبد الملك بن مروان
٣	١٧٤	إن كان ليسمع بكاء الصبي فيخفف	٩	٤٦٦، ٤٦٤	إن عبد الله رجل صالح
١	٣١	إن كان ما تقول فكأنما تسفهم	١	٢٣٤	إن عبدًا خيره الله تعالى بين أن يعيش في الدنيا
٥	٤٧١	إن كان ولا يد فاعطوا الطريق حقه	٧	٢٦٣	إن عصية عصوا الله ورسوله
٣	٣١٨	إن كانت هذه لصلاته حتى فارق الدنيا	٢	٣٥٦	إن عفريتًا من الجن ثقلت على البارحة
٤	٦٢٦	أن كلنا يدي الله يمين	٧	٥٠٥	إن عليه كلاليب مثل شوك السعدان
٤	٣٠٤	إن كنا لتكلم في الصلاة... (من قول زيد بن أرقم)	٥	٥٠٨	إن عمرة في رمضان حجة
٥	٣٨٢	إن كنت تريد السنة فهجر... (من قول سالم)	٢	١٨٧	أن عمرو بن العاص أجنب في ليلة باردة فتيمة
٤	٣٢٠	إن كنت فاعلًا فواحدة	٤	٢٧٤	إن عند كل أذنين ركعتين
٧	٥٣٧	إن كنتم تطعون في إمرته	٧	٦٠٠	إن غم عليكم فأكملوا
٦	٩٧	إن لربك عليك حقًا ولنفسك	٦	٣١٣	إن فاطمة بضعة مني يربيني ما رابها
٧	٥٠٩	إن لكل نبي حوضًا	٦	٢٦٣	إن فاطمة بضعة مني
١	٥٦	إن الله تسعة وتسعين اسمًا	٧	٤٧٨	إن في الجنة لشجرة يسير
١٠	٢٩٩	إن الله تسعة وتسعين اسمًا مائة إلا واحدًا	٧	٤٧٨	إن في الجنة لشجرة
١٠	٢١٩	إن الله تسعة وتسعين اسمًا من أحصى	١٠	٣٩١	إن في الجنة مائة درجة أعلمها الله
٩	٧٠	إن الله عابدا لا يكلمهم الله تعالى	٢	٦٣٢	إن في الصلاة شغلًا
٤	٤٥٥	إن الله ما أخذ وله ما أعطى، وكل عنده	٤	٣٠٣	إن في الصلاة شغلًا
٧	٥٦٨	بأجل مسمى	٤	٣٣٤	إن في الصلاة شغلًا
١٠	٤٢١	إن الله ما أخذ وله ما أعطى، وكل إلى أجل	٤	٣٠٦	إن في الصلاة لشغلًا
١٠	٤٢١	مسمى، فلنصبر ولتحسب	١٠	١٧١	إن في نواصيها الخير
٧	٢٧٢	إن الله ملائكة يطوفون في الطرق، يلتمسون	١	٢٣٧	إن فيمن كان قبلكم محدثون
٦	١٢٣	أهل الذكر	٧	٣٧٤	إن فيه شفاء
١	٣٠٤	إن لم تبكوا فتباكوا	٧	٥١١	إن قدر حوضي كما بين أيلة وصعاء
٧	٧٢٤	إن لم تجديني فأتني أبا بكر	٤	٨٢	إن قريشًا أبطثوا عن الإسلام، فدعا عليهم النبي ﷺ
٩	٦٦٢	إن لم تجديني فأتني أبا بكر	١٠	١١	إن قومك قصرت بهم النفقة
١٠	١٧٦	إن لم تجديني فأتني	٥	٢٧٧	إن قومك قصرت بهم النفقة
٣	٢٦٣	إن لم تزد على أم القرآن أجزأت... (من قول أبي هريرة)	٦	١٧٧	إن كان الشؤم في شيء ففي الدار
٩	١٨٢	إن لنفسك عليك حقًا	٤	٢٢٣	إن كان رسول الله ﷺ ليدع العمل
١	٥٤٩	إن له دسمًا	٣	٤٤٠	إن كان رسول الله ﷺ ليصلي الصبح
١	٥٥٤	إن له دسمًا	٦	١٧٨	إن كان في شيء فني الفرس، والمرأة
٤	٤٨٦	إن له مرضعًا في الجنة	٧	٣٧٥	إن كان في شيء من أدويتكم خير
			٧	٣٧٦	إن كان في شيء من أدويتكم شفاء

طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة
إن لو تفتح عمل الشيطان.....	٧.....	٣٦٦	أن ناسًا من عربة اجتروا المدينة.....	٥.....	١٣٤
أن مري غلامك التجار يعمل لى أعوادًا.....	٢.....	٣٤٢	أن نبي الله ﷺ كان يطوف على نساءه في الليلة الواحدة.....	٦.....	٤٣٧
أن معاذ بن جبل كان يصلي مع النبي ﷺ.....	٣.....	١٦٦	أن نبي الله ﷺ كان يطوف على نساءه في الليلة.....	٢.....	٣٠
إن معه ماءً ونزًا، فثاره ماء بارد.....	٩.....	٥٥٤	أن نبي الله ﷺ وزيد بن ثابت ض تسحرا.....	٤.....	٢٢٧
إن مفاتيح الغيب خمس لا يعلمها إلا الله.....	١٠.....	٢٣٣	أن نرى كثرًا بواحا عندنا فيه من الله برهان.....	٩.....	٥٣١
إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس.....	١.....	٢٧٥	أن نعل النبي ﷺ كان لها قبالة.....	٧.....	٥٢٨
إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس.....	٥.....	٥٧٩	إن هاتين الصلاتين حولتا عن وقتها.....	٥.....	٤٠٥
إن مما أخاف عليكم من بعدي.....	٥.....	٧١	إن هدايا العمال غلول.....	٥.....	١٣٣
أن من أتى كاهنًا فصدقه.....	٧.....	٤٣٠	إن هذا الأمر في قريش لا يعاديهم أحد إلا كبه الله.....	٩.....	٥٦٥
إن من أشرط الساعة: أن يرفع العلم.....	١.....	٢٣١	إن هذا البلد حرمه الله لا يعضد شوكه.....	٥.....	٢٨٦
إن من أشرط الساعة: أن يرفع العلم.....	٦.....	٤٥٢	إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف.....	١٠.....	٥٤٩
إن من أفرى القرى أن يري عينه ما لم تر.....	٩.....	٤٧٢	إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف.....	٩.....	٣٤١
إن من البيان لسحرا.....	٦.....	٣٠٠	إن هذا البال خضرة حلوة.....	٧.....	٣١٣
إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها.....	١.....	١٨٣	إن هذا أمر كبه الله على بنات آدم.....	٢.....	١٥٦
إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها.....	١.....	٣٥٥	إن هذا حمد الله، وإنك لم تحمد الله.....	٤.....	٣٨٥
إن من الشجر شجرة مثلها كمثل المسلم.....	١.....	٢١٨	إن هذا قيام داود.....	٧.....	٧٤٢
إن من الشجر شجرة مثلها.....	٧.....	٤٠٤	إن هذه الحبة السوداء شفاء من كل داء.....	٧.....	٣٦٦
أن من جاء منهم مسلما.....	١.....	٨٣	إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس.....	٤.....	٥١٠
أن من خرج على الإمام.....	١٠.....	١١٧	إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء.....	١٠.....	٢٤٣
أن من خرج عن الجماعة، فإنه شاذ.....	١٠.....	١١٧	إن هذه الصلاة لا يصلح.....	٤.....	٣١٢
إن من ضئضئ هذا قومًا يقرءون.....	١٠.....	٤٠٠	إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها.....	٤.....	٥١٥
إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره.....	٩.....	٢٤٨	إن هذه النار إنها هي عدو لكم.....	٧.....	٧٧٩
إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره.....	٩.....	٢٥٧	إن هذه من ثياب الكفار.....	٢.....	٢٣٨
أن من قرأ آية الكرسي في ليلة لم يزل عليه.....	٦.....	١١٥	إن وجلتكم فلا تأفأوا فخرقوها بالنار.....	٩.....	٣١٩
إن من كان قبلكم اختلفوا فأهلكهم.....	٦.....	١٣٠	إن وجلتموه فاجعلوه بين حزمتي حطب.....	٩.....	٣٢٠
إن من ورطات الأمور..... (قول ابن عمر).....	٩.....	٢١٢	الآن يا عمر.....	١.....	٦٣
إن منكم متفرين.....	٣.....	١٦٨	الآن يا عمر.....	٧.....	٥٤٢
إن نأخذ بسنة النبي ﷺ فإنه لم يحل.....	٥.....	٢٤١	إن يخرج وأنا فيكم فأنا حجيجه دونكم.....	٣.....	٣٨٣
إن نأخذ بكتاب الله فإنه يأمرنا بالتمام..... (من قول عمر).....	٥.....	٢٤١	أن يد السارق لم تقطع علي عهد النبي ﷺ إلا في ثمن.....	٩.....	١١٦
أن ناسًا اختلفوا عندها يوم عرفة.....	٥.....	٣٨٢	إن يطعموا أبا بكر وعمر يرشدوا.....	٤.....	٣٠٦
أن ناسًا طافوا بالبيت بعد صلاة الصبح.....	٥.....	٣٤٤	إن يعيش هذا لا يدركه الهرم.....	٧.....	٤١٦
إن ناسًا من الأنصار سألو رسول الله ﷺ، فأعطاهم.....	٥.....	٨٢			

الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث
٧	٤١٦	إن لا يدخل بيتاً فيه صورة ولا كلب	٧	٤١٦	إن يعيش هذا لا يدركه الهرم
٧	٢٥٣	إن لا نولي هذا الأمر أحداً سألناه	٦	٢٥٣	إن يك هذا من عند الله يمضه
٩	٢٨٢	إن لا نولي هذا من سألناه	٢	٢٨٢	إن يكن فيكم محدثون فعمرو
٦	٤٣٠	إن لم نؤمر أن نكسوا الحجارة والطين	٤	٤٣٠	إن يكن فيكم محدثون فعمرو
٥	٤٠٠	إن لم نرده عليك إلا أنا حرم	٧	٤٠٠	إن يكن فيكم محدثون فعمرو
٥	١٥٤	إن لم نرده عليك إلا أنا حرم	٦	١٥٤	إن يكن هذا من عند الله يمضه
١٠	٥٧١	أنا مع عبدي	٤	٥٧١	إن يكنه فلن تسلط عليه
٩	٣٨٥	إن معاشر الأنبياء لا نورث	١٠	٣٨٥	إن يمين الله مألولة لا يغيضها
٩	٣٦٠	إن معاشر الأنبياء لا نورث	١٠	٣٦٠	أن يهودياً جاء إلى النبي ﷺ فقال يا محمد
١	٥٣٨	إن معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركنا	٧	٥٣٨	إن اتخذنا خاتماً ونقشنا فيه
١	٥٤٥	صدقة	٧	٥٤٥	إن اتخذنا خاتماً ونقشنا فيه
٥	٢٢٨	أنا ممن قدم النبي ﷺ ليلة المزدلفة	٢	٢٢٨	إن إذا نزلنا بساحة قوم فساء
١	٣٦٠	أنا نازل ثم قام ويطنه معصوب	١٠	٣٦٠	أنا الملك... (قدسي)
١٠	٦٢٦	إن اتوب إلى الله... (من قول عمر)	٢	٦٢٦	أنا النبي لا كذب
٦	١١٤	أنا وكافل اليتيم في الجنة	٩	١١٤	أنا أول الناس يشفع في الجنة
٢	٦٣٩	أنتبع الدم من جرحه (أي سعد بن معاذ)	٢	٦٣٩	أنا أول شفيع في الجنة
٢	٥١، ٢٧	الأنبياء لم يورثوا مالاً وإنا ورثوا العلم	٩	٥١، ٢٧	أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم
٦	٣٤٩	أنت أخي في دين الله وكتابه وهي لي	٤	٣٤٩	أنا بشر مثلكم أنسى كما تنسون
٦	١٧٠	حلال	٦	١٧٠	أنا بن عبد المطلب
٦	٤٣٢	أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر	٤	٤٣٢	أنا بين خيرتين
١٠	١١٤	أنت الحق وقولك الحق	٩	١١٤	أنا سيد الناس يوم القيامة (حديث الشفاعة)
١٠	١٦٧	أنت إمامهم	٢	١٦٧	أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر
٧	٥٤٧	أنت أول رسول أرسله	٤	٥٤٧	أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة
١	٧	أنت أول رسول بعثه الله			أنا طيب رسول الله ﷺ... (من قول عائشة)
٧	٤٨٦	أنت رحمتي أرحم بك من أشاء	٢	٧	أنا على حوضي أنتظر من يرد علي
١٠	٣٧٧	أنت مع من أحببت	٩	٤٨٦	أنا عند حسن ظن
٧	٤٨٦	أنت مني بمنزلة هارون من موسى	٧	٣٧٧	أنا عند ظن عبدي بي
٧	٣٤٤	أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي	١٠	٣٤٤	أنا عند ظن عبدي بي
١٠	١٢٩	أنت ومالك لأبيك	٧	٣٤٤	أنا عند ظن عبدي بي
٦	٢٨٣	انتبهوا يا شتم غير ألا تشربوا مسكراً	٩	١٢٩	أنا قتلت قلائد هدي رسول الله ﷺ
١	٤٢١	انتبهوا فيما شتم غير أن لا تشربوا مسكراً	٥	٤٢١	بيدي
٤	٥٠٩	انتدب الله لمن خرج في سبيله لا يخرجه إلا إيماناً بي	٧	٥٠٩	أنا فرطكم على الحوض
١	٤٨٦		٩	٤٨٦	أنا فرطكم على الحوض
١	٤٦٢		١٠	٤٦٢	إننا قافلون غداً إن شاء الله
١	٨١		٥	٨١	إننا كنا احتجنا، فتعجلنا من العباس

الصفحة	الجزء	طرف الحديث	الصفحة	الجزء	طرف الحديث
٢١٣.....٢		انقضي رأسك وامتشطي وأمسكي	٣٧٢.....٢		انتظر على رسلك.....
٢٣٧.....٥		انقضي رأسك وامتشطي			انتظري، فإذا طهرت فاخرجي إلى
٦٠٠.....٧		أنقعت -العروس- له تمرًا في تور من الليل	٥١٧.....٥		التعيم
٣٢٠.....٧		إنك أحب البلاد إلى الله	٢٣٦.....٩		أنتم أعلم بأمور دينكم
		إنك امرؤ تائه... (من قول علي لابن عباس)	١٣٧.....٦		أنتم الذين قلمت كذا وكذا
٢٩٦.....٦		إنك امرؤ فيك جاهلية	٣٦٧.....١		أنتم الغر المحجلون
٩٦.....١		إنك أن تدع ورثك أغنياء خير	٣٩٥.....١٠		أنزل القرآن على سبعة أحرف
٣٣٦.....٧		إنك إن تركت ولداً أغنياء خير			أنزل الله على رسوله ﷺ وفخذه على
٣٣.....٩		إنك تقدم على قوم أهل كتاب فليكن	٢٢٨.....٢		فخذني
		أول ما تدعوهم			أنزل الله.....
٦٢.....٥		إنك تقدم على قوم من أهل الكتاب	٥٧٣.....٦		انزل فاجدح لي
٢٠٣.....١٠		إنك ستأتي قوماً أهل كتاب، فإذا جتهم فادعهم	٥٧٨.....٧		أنزلت في قوله: لا والله... (من قول عائشة)
١١٥.....٥		إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك	٤٧٤.....١٠		أنزلت ورسول الله ﷺ متولاً بمكة
٤٣٨.....٧		إنك لأحب البقاع إلى الله	١٣٨.....١		أنشدك الله، هل ساني لك رسول الله
٢١٢.....١٠		إنك لم تخلف فتعمل	٣٨٣.....٤		انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً
٢٩٣.....٧		إنك لن تخلف فتعمل عملاً يتبني به وجه الله	٥٣٤.....٧		انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً
		إنك لن تخلف فتعمل عملاً يتبني به وجه	٣٧٠.....٩		انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً
٢٩٣.....٧		إنك لن تخلف فتعمل عملاً يتبني			انطلق النبي ﷺ في طائفة من أصحابه
٢٣٥.....٧		إنك لن تنفق نفقةً يتبني بها وجه الله إلا	٢٦٥.....٣		عامدين
١٦٧.....١		أجرت بها	٤٦٦.....٧		انطلق النبي ﷺ لحاجته
٤٧٠.....٤		إنك لن تنفق نفقةً يتبني بها وجه الله	٢٢٥.....٥		انطلق النبي ﷺ من المدينة
٦٤٤.....٦		أنكحني أبي امرأة ذات... (من قول عبد الله بن عمرو)	٥٥٤.....٦		انطلقن فقد بايعتكن
١١٥.....٦		أنكحني أسامة	٣٥٨.....٩		انطلقوا إلى يهود
٢٩٨.....٦		أنكحني (في حديث سبيعة الأسلمية)	٦٦٦.....٧		انطلقوا فإنها حلكم الله
٥٩٦.....٦		أنكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ			انظر حيث يصلي أمراؤك فصل... (من قول أنس)
١٤٧.....٤		أنكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فصل ركعتين	٣٧٤.....٥		انظر ولو خاتماً من حديد
٣١٣.....٤		إنكم إذا فعلتم ذلك فقد سلمتم	١٦٦.....٦		انظر ولو خاتماً من حديد
١٧٠.....١٠		إنكم إذا قلمت ذلك قد سلمتم	٨٣.....٦		انظر ولو كان خاتماً من حديد
١٨٦.....٧		إنكم إذا قلمت عباد الله الصالحين	٢٥٤.....٦		انظرون من إخوانكن فإنما الرضاة من
		إنكم إذا قلمت: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين			المعاجة
٤١٦.....١٠		إنكم تزعمون أن لنا مرة يكر الحديث	١٩٦.....٦		انظروها، فإن جاءت به
١٦٣.....١٠			٩٣.....١٠		انظروها، فإن جاءت به
			٩٤.....١٠		أشفق أشفق عليك
			٤٨٢.....١٠		أشفق يا ابن آدم أنفق عليك... (قديسي)
			٦٤٠.....٦		أنفقي عليهم، فلك أجر ما أنفقت عليهم
			٧٥.....٥		

الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث
٩	٤١٤، ٣٥٢	إنما الأعمال بالنيات	٩	٥٧٦	إنكم ستحرقون على الإمارة
٩	٦٤٦	إنما الأعمال بالنيات	٩	٤٨٧	إنكم سترون بعدي أثره وأموراً تذكرونها
٧	٦٠٦	إنما الأعمال بالنية	١٠	٤٠٥	إنكم سترون ربكم عياناً
٩	٣٥١	إنما الأعمال بالنية	٢	٥٠٥	إنكم سترون ربكم عياناً
٩	٣٧١	إنما الأعمال بالنية	٢	٤٧٩	إنكم سترون ربكم كما ترون القمر
٦	٢٠٥	إنما الرضاعة من المجاعة	١٠	٤٠٤	إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر
٤	٤٥١	إنما الصبر عند الصدمة الأولى	٢	٤٩٧	إنكم سترون ربكم كما ترون هذا
٢	٤٣	إنما الباء من الماء	٧	٤٥٣	إنكم سترون ربكم كما ترون
٩	٦٥٥	إنما المدينة كالكير تنفي خبيثها	١٠	٤٠٥	إنكم سترون ربكم يوم القيامة
١٠	١١٩	إنما المدينة كالكير	١٠	١٩	إنكم ستلقون بعدي أثره
٧	٣٩٧	إنما الناس كالإبل الهائجة	٩	٤٩٩	إنكم ستلقون بعدي أثره
٦	١٨٢	إنما الولاء لمن أعتق			إنكم لتعملون أعمالاً هي أدق... (من قول
٦	٥٣٨	إنما أنا أشفع	٧	٣٨٧	أنس ض)
٦	٥٤٢	إنما أنا أشفع	٧	٥٤٠	إنكم لم تزالوا في صلاة ما انتظرتموها
١	٢٢٩	إنما أنا بشر مثلكم أنسى كما تنسون	٧	٤٣٨	إنكم محشورون حفاة عراة
٧	٣٩٥	إنما أنا بشر مثلكم أنسى كما تنسون	٧	٤٣٦	إنكم محشورون، ونحي يبله
٢	١٣	إنما أنا بشر مثلكم	٧	٤٣٧	إنكم ملائكة لله
٣	٣٧٧	إنما أنا بشر مثلكم، أنسى كم تنسون	٦	٤٧	إنكم ملائكة العدو غداً
٩	٦٠٩	إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي	٣	١٢٤	إنكن صواحب يوسف
٩	٦٢٤	إنما أنا بشر وإنه يأتيني الخصم	٤	٣١٦	إنكن صواحب يوسف
٩	٦٢٧	إنما أنا بشر وإنه يأتيني الخصم	١٠	٩٣	إنكن لأثن صواحب يوسف
٩	٣٩٣	إنما أنا بشر، وإنكم تختصمون إلي	١٠	٤٠٠	إنما أنا أنفهم
٦	١٨٢	إنما أنا شافع	٦	٦٦	إنما أجلكم في أجل من خلا من الأمم
١	٢٢٩	إنما أنسى لأسن	٩	٣٥٢	إنما أقضي بنحو ما أسمع
٤	٤٨٦	إنما أنهي الناس عن النياحة	٩	٥٨٨	إنما أقضي بنحو ما أسمع
٩	١١٢	إنما أهلك من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم	٩	٥٩٠	إنما أقضي بنحو ما أسمع
		إنما أهلك من كان قبلكم أنهم إذا سرق			إنما الأعمال بالنيات وإنها لكل امرئ ما
٥	٤٨	فيهم الضعيف	٦	٤٨٧	نوى
٧	٣٦١	إنما أهلك من كان قبلكم كرة مسائلهم	١	١٩	إنما الأعمال بالنيات
٧	٤٩٧	إنما أهلك من كان قبلكم	١٠	١٥٦، ٥٤	إنما الأعمال بالنيات
٧	٣٥٣	إنما أوعك كما يوعك الرجال	٣	١١٥	إنما الأعمال بالنيات
٧	٥٠٧	إنما بعثت إليك لتبعها أو تكسوها	٤	٤١١	إنما الأعمال بالنيات
٧	٦٦٠	إنما بعثت لأنتم صالح الأخلاق	٦	٢٤٢	إنما الأعمال بالنيات
٧	١٦٦	إنما بعثت لأنتم مكارم الأخلاق	٦	٥٠٨	إنما الأعمال بالنيات
٧	٦٦٠	إنما بعثت لأنتم مكارم الأخلاق	٧	٦٠٩، ٦٠٨	إنما الأعمال بالنيات
١٠	٤٥٢	إنما بعثت ميسرين	٩	٢٨٨	إنما الأعمال بالنيات

الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث
.....	٤٥٦	إننا نزل أول ما نزل منه سورة... (من قول عائشة).....	١٠	إننا بقاؤكم فيما سلف قبلكم من الأمم.....
.....	٥٣٨	١٠	إننا بقاؤكم فيمن سلف من الأمم.....
.....	٢٧٩	إننا نعتب عن صوتين أحق من فاجرين.....	٩	إننا جعل الإذن من قبل البصر.....
.....	٢٨٠	إننا هذا من إخوان الكهان.....	٩	إننا جعل الإذن من قبل البصر.....
.....	٢٤٩	إننا هذه صفة.....	٢	إننا جعل الإمام ليؤتم به.....
.....	٢٤٩	إننا هذه لباس من لا خلاق له.....	٢	إننا جعل الإمام ليؤتم به.....
.....	١٤٠	إننا هلك من كان قبلكم.....	٣	إننا جعل الإمام ليؤتم به.....
.....	٢١٠ ٩٩٠	إننا هلك من كان قبلكم.....	٣	إننا جعل الإمام ليؤتم به.....
.....	٣٢١	إننا هلك بنو إسرائيل.....	٣	إننا جعل الإمام ليؤتم به.....
.....	٣٦٨ ٩٩٨	إننا هو من إخوان الكهان.....	٤	إننا جعل الإمام ليؤتم به.....
.....	١٥٩	إننا هي أربعة أشهر وعشر وقد كانت إحداكن.....	٥	إننا جعل الطواف بالبيت وبالصفاء والعروة.....
.....	٤٦٩	إننا هي صفة.....	٥	إننا جعل الطواف بالبيت وبالصفاء.....
.....	٤٠١	إننا يرحم الله من عباده الرحماء.....	٩	إننا جعل النبي ﷺ الشفعة في كل ما لم يقسم.....
.....	٣٠٧	إننا يرحم الله من عباده.....	٧	إننا خيرني الله.....
.....	٤٦٠	إننا يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له.....	٧	إننا ذلك العرض.....
.....	٢٧١	١	إننا ذلك العرض، ولكن من نوقش الحساب يهلك.....
.....	١٩٠	٢	إننا ذلك عرق وليس بالحضة.....
.....	٣٦٤	٥	إننا سعى رسول الله ﷺ بالبيت وبين الصفا.....
.....	١٢٥	٩	إننا سئل النبي ﷺ أعين أولئك.....
.....	٢٤٦	٢	إننا فعلت هذا لتأتموا بي.....
.....	١١٥	٣	إننا فعلت هذا لتأتموا بي.....
.....	٤٩٠	٥	إننا كان منزل ينزله النبي ﷺ ليكون أسمع لخروجه.....
.....	١٩٢	٢	إننا كان يكفيك أن تصنع هكذا.....
.....	٥٧٨	٦	إننا كان يكفيك أن تقول بيدك هكذا.....
.....	١٩٢	٢	إننا كان يكفيك هكذا.....
.....	١٧٦	٢٢	إننا كان يكفيك هكذا.....
.....	٥٩٩	٧	إننا كانت فتنة بني إسرائيل في النساء.....
.....	٩٢	٦	إننا مثل صاحب القرآن.....
.....	٣٧٩	٧	إننا مثل ومثل الناس كمثل رجل.....
.....	٦٠	١٠	إننا مثل ومثل ما بعثني الله به كمثل رجل أتى قوماً.....
.....	٣٣٤	٤	إننا منعني أن أرد عليك.....
.....	٤٨٨	١٠
.....	٤٩٠	٥
.....	٤٥٨	٥
.....	٢٧٦	٤

الصفحة	الجزء	طرف الحديث	الصفحة	الجزء	طرف الحديث
٣٣٣	٦	أنها استعارت من أسماء فلانة...	١٧٠	١٠	إنه على رأس مائة سنة
	٦	أنها استعارت من أسماء فلانة (أي)...	٤٦٣	٦	إنه عمك فأذن له
		أنها بعد العصر... (ساعة الإجابة يوم	٤٩٨	٧	أنه قال للنبي ﷺ: هل نفعت أبا طالب بشيء
٥٥٨	٣	الجمعة)...	٢٤٥	٦	إنه قد أذن لكم أن تستمتعوا فاستمتعوا
٦٦٩	٥	إنها تنفي الرجال كما تنفي النار	٣٨٢	٩	إنه قد أذن لكم أن تستمتعوا فاستمتعوا
٢٤٦	٦	إنها حرام إلى يوم القيامة	٦٢٠	٥	إنه قد أذن للظعن
١٩٧	٢	إنها خمس بالفعل، وخسون في الميزان	١٢٢	٦	أنه قرأ على الرسول ﷺ سورة النجم
٣٢٧	٦	إنها ستكون			أنه كان بين جدار المسجد مما يلي
١١٤	٥	إنها قد بلغت محلها	١٣٥	١٠	القبلة... (من قول سهل)
٢٢٩	٦	إنها لا تحل لي	٤١٧	٧	أنه كان عذاباً يعينه الله على من يشاء
٦٠٨	٢	إنها لرؤيا حق	٣٩١	٦	أنه كان يصب الهاء على النبي ﷺ
١٥٦	٦	إنها لو لم تكن ربيتي في حجري	٦٢٠	٧	إنه لا يرد شيئاً ولكنه يستخرج
٥٢٨	١	إنها من فيح - بهم فأبردوها	٥٠٢	٦	إنه لا عتق فيها لا يملك
٥٥٨	٧	إنها كوا الشوارب وأعفوا اللحى	٧٢	٥	إنه لا يأتي الخير بالشر
٤٩٦	٩	أنك وفيها الصالحون	٦٤١	٥	إنه لا يأتي بخير
		إنهم ليخون عليها، وإنها لتعذب في	٦٤١	٥	إنه لا يأتي بخير
٤٥٩	٤	قبرها	٤٥٢	٧	إنه لا يبقى على ظهر الأرض
٥٦٦	١٠	إنهم ليسوا بشيء	٥١٧	٧	أنه لا يقفن في قبره
٥٩٨	٤	إنهم ليعلمون الآن أن ما كنت أقول حق	٢٧٩	١٠	إنه لا ينبغي لنبي أن تكون له خاتمة الأعين
٢٢٧	٧	إنهم يعذبون عذاباً تسمعه بهائم	٤٠٩	٧	إنه لم يبق في دينكم إلا كما بقي في هذا اليوم
		إنها آيات من آيات الله لا يخسفان	٤١٣	٧	إنه لم يقبض نبي قط
١٣١	٤	لموت	٣٤٨	٧	إنه لمن أهل الجنة
٥٠٨	١	إنها آيات من آيات الله	٢٧٦	٢	إنه لو حدث في الصلاة شيء
٣٣٠	٤	إنها آيات من آيات الله	١٠٨	١	إنه لو قتها لولا أن أشق على أمتي
		إنها آيات من آيات الله، لا ينخسفان	٣٠٨	٩	إنه ليس بذلك، ألا تسمعون لي قول لقمان
١٠١	٤	لموت أحد	٥٨٣	٢	إنه مكان حضرتنا فيه الشيطان
١٣٤	٤	إنها ليعذبان وما يعذبان في كبير	١١٤	٦	أنه من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة
٥٨٥	٤	إنها ليعذبان وما يعذبان في كبير			أنه يأمر السماء فتمطر والأرض فتنبث
٢٢٨	٧	إنها ليعذبان وما يعذبان في كبير		٤	(يعني)
٢٢٨	٧	إنها ليعذبان وما يعذبان	٤٢٢	٧	إنه يبقى في الأرض أربعين يوماً
٥٥٩	١	إنها ليعذبان، وما يعذبان في كبير	٤٤٥	٩	أنه يسير في الأرض كالغيث استقبله الريح
٦٠٩	٧	إنها يلتهم البصر ويسقطان الحبل			أنه يقف على أبوابها وأن على أبواب
		إنهم من العتاق الأول... (من قول ابن	٤٠٧	٧	المدينة ملائكة
٣٤	٦	مسعود)	٤٦١	٧	إنه يمكث أربعين يوم كسنة
٣٢٩	٧	أنهن ناقصات عقل	٥٦٦	٩	أنه يملك الناس في آخر الزمان
٨٨	١٠	إني آيت يطعمني ربي ويسقيني	١٩٢	٦	إنها ابنة أخي من الرضاعة

الصفحة	الجزء	طرف الحديث	الصفحة	الجزء	طرف الحديث
		أني كنت علمت أن رسول الله ﷺ قد	٨٣	١٠	إني اتخذت خاتماً من ذهب
٢٤٩٠	٦	ذكرها... (من قول أبي بكر)	٥٤٧	٧	إني اتخذت خاتماً من ورق
٦٢١٠	٩	إني لا أدرى من أذن فيكم ممن لم يأذن	٣٧٠	١٠	إني أحب ألا أذكر الله إلا على طهارة
٦٣٠	٩	إني لا أشهد على جور	١٢٢، ١١٢	٦	إني أحب أن أسمع من غيري
		إني لا ألو أن أصلي بكم كما رأيت النبي	٤٨١	٩	إني أحبك فلا تدعن أن تقول دير كل صلاة
٣٦٢٠	٣	ﷺ	١٨٤	٧	إني أحبك، قل في
١٧٥٠	٣	إني لأدخل في الصلاة، وأنا أريد إطالتها			إني أراك تحب الغنم والبادية... (من قول
٥٥٢٠	٧	إني لأرجو أن تكونوا نصف أهل الجنة	٥٤٧	١٠	أبي سعيد)
٥١٦٠	٩	إني لأرى الفتن خلال بيوتكم	١٥٢	١٠	إني أريد أن أجليكم من هذه الأرض
٣٢٠	٩	إني لأستحي من الله	٩٢	١٠	إني أصوم وأفطر
٢٩٧٠	٣	إني لأشبهكم صلاة رسول الله ﷺ	٥٣٩	١٠	إني أعطي الرجل وأدع الرجل
٥٣٢٠	٣	إني لأعرف حجراً بمكة كان يسلم علي			إني أعلم أنك حجر لا تضر... (من قول
٩٠	٥	إني لأعطي الرجل، وغيره أحب إلي منه	٣٠٨	٥	عمر)
٤٩٧٠	٧	إني لأعلم آخر أهل النار خروجاً منها	٣١٩	٩	إني أمرتكم أن تحرقوا فلا تأكلوا ولا تأبوا
٤٤٨٠	٦	إني لأعلم إذا كنت عني راضية	٦٠	١٠	إني أنا التنوير العريان
		إني لأعلم أي يوم نزلت هذه الآية... (من			إني أنكرت بصري، وإن السيول (من
٥٢	١٠	قول عمر)	٣٩٦	٣	قول عتيان بن مالك)
١٧٤٠	٣	إني لأقوم إلى الصلاة أريد أن أطول فيها	٣١٢	٧	إني أوعك كما يوعك رجلان منكم
		إني لأنذركموه وما من نبي إلا وقد أنذره	٣٠٩	٦	إني تزوجت امرأة على وزن نواة
٥٤٦٠	٩	قومه	٢٠٢	٣	إني خشيت أن تكتب عليكم صلاة الليل
		إني لأول العرب رمى بسهم... (من قول			إني خيرت فاخترت، لو أعلم أي إن
٣٣٥٠	٧	سعد)	٥٩٢	٤	زوت
٤٥١٠	٥	إني لبدت رأسي وقلدت هديي	١٣٦	٤	إني رأيت الجنة فتناولت عنقوداً
٥٧٣٠	٧	إني لبدت رأسي وقلدت هديي	٤١٤	٦	إني رأيت الجنة، أو رأيت الجنة
٢٥١٠	٥	إني لبدت رأسي، وقلدت هديي	٥١٩	٧	إني على الحوض حتى أنظر
٤٢٠	٥	إني لبدت رأسي، وقلدت هديي	١٦٨	٦	إني على ما أشاء قادر
٥٥٧٠	٧	إني لست أنا حلتكم	٢٩٠	١٠	إني على ما أشاء قادر... (قنسي)
٦١٤٠	٢	إني لست كهيتكم؛ أي أبيت	٥١٧	٧	إني فرط لكم وأنا شهيد عليكم
٨٨٠	١٠	إني لست مثلكم	٥٥١	٤	إني فرط لكم، وأنا شهيد عليكم
٤٧١٠	٣	إني لم أكسها لتلبسها	٥١٣	٧	إني فرطكم على الحوض
		إني لو استقبلت من أمري ما استبدرت ما	٣٠٠	٧	إني فرطكم وأنا شهيد عليكم
٦٧٤٠	٩	أهديت	٤٦١	٧	إني قد سترتها عليك في الدنيا
٩٣	٥	إني متعجل إلى المدينة	٣٧	٣	إني كرهت أن أذكر الله على غير طهارة
		إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف	٥٤٦	٧	إني كنت اصطنعته وإني لا ألبسه
٦٢٩٠	٧	ليلة... (من قول عمر)	٥٦٠	٧	إني كنت ألبس هذا الخاتم
		إني نهييت عن كذا وكذا، وإن	٥٢٢	٩	إني كنت أمر بالمعروف ولا أفعله

الصفحة	الجزء	طرف الحديث	الصفحة	الجزء	طرف الحديث
٤٧٢.....	٧.....	أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر	٤٨.....	٥.....	الناس... (من قول عمر)
.....	أول شيء بدأ به حين قدم النبي ﷺ أنه	٦٦٢.....	٧.....	إني والله إن شاء الله لا أحلف على يمين فأرى
٣٢٥.....	٥.....	توضأ ثم طاف	٥٦٢.....	١٠.....	إني والله لا أحلف على يمين فأرى غيرها
.....	أول شيء بدأ به حين قدم أنه توضأ، ثم	٣٦٢.....	٢.....	اهتز لموت سعد بن معاذ
٣٥٨.....	٥.....	طاف	أهدت أم حفيد بنت الحارث إلى النبي ﷺ
٢٠.....	١.....	أول ما بدئ به الرؤيا	١٧٤.....	١٠.....	سمناً
.....	أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي	أهدي النبي ﷺ مائة بدنة
٤١١.....	٩.....	الرؤيا	٤٣٥.....	٥.....	أهدي النبي ﷺ مرة غنماً
٢٣.....	١.....	أول ما بدئ به	٤٢٢.....	٥.....	أهدي إلى النبي ﷺ فروج حرير
١٧١.....	٢.....	أول ما فرضت الصلاة	٢٣٦.....	٢.....	أهدي إلى النبي ﷺ فروج حرير
٢١٣.....	٩.....	أول ما يحاسب عليه العبد الصلاة	١٩٠.....	٧.....	أهريقوا ما فيها وكسروها
.....	أول ما يحاسب عليه العبد	أهل النبي ﷺ حين استوت به راحلته
٤٥٦.....	٧.....	أول ما يقضى بين الناس في الدماء	٢٣٢.....	٥.....	قائمة
٢١٣.....	٩.....	أول ما يقضى بين الناس في الدماء	٥٤٣.....	٥.....	أهل بعمرة عام الحديبية
٤٤٠.....	٧.....	أول من يدعى يوم القيامة آدم	أهللت مع رسول الله ﷺ في حجة
.....	أولئك إذا مات منهم الرجل الصالح بنوا	٢١٣.....	٢.....	الوداع
٥٤٣.....	٤.....	على قبره	٢٩٨.....	١٠.....	أو استأثرت به في علم الغيب عندك
١٠٧.....	١.....	أولئك العصاة أولئك العصاة	١٩٣.....	٦.....	أو تحيين ذلك
١٧٦.....	٢.....	أولئك العصاة أولئك العصاة	٤٢٨.....	٧.....	أو جوزي بصعقة الطور
٣٢١.....	٢.....	أولئك شرار الخلق عند الله	١٨٨.....	٣.....	أو ليخالفن الله بين قلوبكم
٣٢١.....	٢.....	أولئك قوم إذا مات فيهم	٩٠.....	٥.....	أو مسلماً
.....	أولم النبي ﷺ بزينب فأوسع المسلمين	أو مسلماً؟
٣١٩.....	٦.....	خيراً	٨٩.....	١.....	أو يفعل هكذا
٣٤٦.....	٦.....	أولم النبي ﷺ على بعض نسائه	٢٩٣.....	٢.....	أو إنكم لتفعلون؟
٢٦٣.....	٧.....	أولم تسمعي أني أرد ذلك	٤٢٩.....	٦.....	أو صاخب الناس (أي الزكاة)
٣١٨، ٤٤٨.....	٦.....	أولم ولو بشاة	٤٤.....	٥.....	أوصاني النبي ﷺ بالوتر قبل النوم
.....	أولم ولو بشاة	٥٢.....	٤.....	أوصاني النبي ﷺ بركعتي الضحى
٣٤٥.....	٦.....	أومخرجي هم؟	٢٦١.....	٤.....	أوصى بكتاب الله
٤١٢.....	٩.....	أي الأجلين قضى موسى	٦٧.....	٦.....	أوف بنفرك
٩١.....	٦.....	أي حفصة أنغاضب إحداكن... (أي)	٦٢٩.....	٧.....	أوف بنفرك
.....	عمر)	٢٠١.....	١.....	أوفوا للحي
٣٨٨.....	٦.....	أي داء أدواء من البخل	٣٩٠.....	٦.....	أوفي هذا أنت يا بن الخطاب؟
٥٩٠.....	٩.....	أي سعد ألم تسمع ما قال أبو حباب؟	٢٢٣.....	٢.....	أو كلكم يجد ثوبين؟
٣٣٢.....	٧.....	أي سعد ألم تسمع ما قال أبو حباب؟	٥٣٩.....	٩.....	أول أشراف الساعة نار تحشر الناس
٦٩٤.....	٧.....	أي عبيد ما حلك على أن فعلت	٢٨٣.....	٤.....	أول جيش يغزو القسطنطينة
٤٨٨.....	١٠.....	أي هؤلاء أكثر أخذاً للقرآن؟	أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة
٥٥٩.....	٤.....	٣٤٥.....	١٠.....	البدر

طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة
أي يوم هذا؟	١	١٩٨	أيكم يحفظ حديث رسول الله عن الفتنة؟... (من قول عمر)	٥	٣٤
أيؤذيك هوام رأسك؟	٧	٣٣٣	أيكم يحفظ قول رسول الله ﷺ في الفتنة... (من قول عمر)	٢	٤٥١
أيؤذيك هوامك؟	٧	٦٤٥	أيكم ينطلق إلى المدينة	٧	٦٢١
أيؤذيك هوامك؟	٥	٥٥٢	أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم	٦	٤٨٤
أيؤذيك هوامك؟	٧	٣٧٥	أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم	٦	٥٨٥
إياك والاتفات في الصلاة، فإنه هلكة	٣	١٢٩	أيأ امرأة أصابت بخوراً، فلا تشهد معنا	٣	٤٤٣
إياك وكرائم أموالهم	١٠	٣٩٦	أيأ امرأة سألت زوجها الطلاق	٦	٥٣٠
إياك وكرائم أموالهم	٥	١١٥	أيأ امرأة مات لها ثلاثة من الولد	٤	٤٠٨
إياك وكرائم أموالهم	٧	٢٠٦	أيأ إهاب دبغ فقد طهر	٥	١١٠
إياكم والدخول على النساء	١	٤٠٣	أيأ رجل أدركته الصلاة فليصل	١	٤٤٨
إياكم والدخول على النساء	٣	٦٢٨	أيأ رجل ارتد عن الإسلام فادعه، فإن عاد	٩	٣١٥
إياكم والدخول على النساء	٦	١٩٧	أيأ رجل كانت عنده وليدة	٦	١٦١
إياكم والدخول على النساء	٦	٤٥٤	أيأ رجل وأمرأة توافقا فعشرة ما بينهما ثلاث ليال	٩	٣٨٣
إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث	٦	٢٩٢	أيأ رجل وأمرأة توافقا فعشرة ما بينهما	٦	٢٤٥
إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث	٩	١٨	أيأ مسلم شهد له أربعة بخير أدخله الله الجنة	٤	٥٩٤
أيون تائبون عابدون لربنا حامدون	٧	٦٣٦	إيمان بالله ورسوله	١	٨٤
أيون، تائبون، عابدون، ساجدون	٥	٥٢٨	إيمان بالله ورسوله	٥	١٧٥
آية الإيمان: حب الأنصار	١	٦٧	الإيمان بضع وسبعون شعبة	١	٤٧
آية التيمم	٦	٣٣٣	الإيمان هاهنا - مرتين - ألا وإن القسوة		
آية المنافق ثلاث	١	١٠١	وغلظ القلوب	٦	٥٧٩
آية المنافق ثلاث	٦	٣١٣	الإيمان: أن تؤمن بالله وملائكته	١	١٤٤
آية ساعة هذه؟... (من قول عمر لعثمان)	٣	٤٥٧	أيمس طيباً أو دهنأ إن كان عند أهله	٣	٤٧٠
الآيتان من آخر سورة البقرة	٦	١٠٠	أين ابن عمك؟... (لفاطمة)	٢	٣٢٩
أيسرك أن يجعل الله في يدك خواتيم من نار	١	٢٦٦	أين الذي سأل عن العمرة؟	٥	١٩٣
أيسرك أن يسورك الله بهما سوارين من نار؟	٥	٧٠	أين السائل عن العمرة؟	٥	٥٢٢
أيعجز أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن في ليلة	٦	٥٩	أين أنا غداة، أين أنا غداة؟	٦	٤٣٩
أيكسر أم يفتح؟... (من قول عمر لحذيفة)	٢	٤٥١	أين تحب أن أصلي لك من بيتك؟	٢	٣٠٠
أيكم لم يقارف الليلة؟	٥	٦٣١	أين تحب أن أصلي من بيتك	٣	١٣٥
أيكم مال وارثه أحب	٧	٣١٤	أين تحب أن أصلي من بيتك؟	٢	٣٠١
أيكم مثلي إني آيت يطعمني ربي ويسقين	١٠	١١	أين تحب أن أصلي من بيتك؟	٤	٢٧٧
أيكم مثلي؟ إني آيت يطعمني ربي ويسقين	٩	١٩٦	أين تحب أن أصلي؟	٣	١٠١

طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة
أين تريد أن أصلي؟	٥	٤٩٣	باسمك نموت ونحيا..	١٠	٣٠٢
أين صلى الظهر يوم التروية؟... (من قول			باضطراب لحيته... (من قول خباب)	٣	٢٨٧
ابن ربيع)	٥	٤٨٩	باضطراب لحيته... (من قول خباب)	٣	٢٢٨
أين علي بن أبي طالب؟	١	٣٣٠	باضطراب لحيته... (من قول خباب)	٣	٢٥٧
أين كنت يا أبا هر؟	٢	٣٠	بال الشيطان في أذنه	٤	٢٣١
أين كنت يا أبا هر؟	٤	٥٩	بالأبطح... (من قول أنس)	٥	٤٨٩
أين كنت يا أبا هريرة	٣	١٩٤	بأمثال هؤلاء فارموا	٥	٤٧٢
أين كنت يا أبا هريرة؟	٢	٢٦	بأي شيء دووي جرح النبي		
أين لكع؟	٧	٥٥١	ﷺ... (من قول سعد)	١	٦٠٧
أين ماله؟	٩	٢٣٠	باع النبي ﷺ أصحابه على ألا يسألوا		
أيتا لم يظلم	١	١٠٠	الناس شيئا	١	٤١٤
أيها الناس اربعوا على أنفسكم	٧	٢٤٦	بايعت النبي ﷺ على إقام الصلاة، وإيتاء		
أيها الناس اربعوا على أنفسكم	٧	٢٧٦	الزكاة	٤	٦١١
أيها الناس إنكم مفرون	١	٢٥٦	بايعت النبي ﷺ على السمع والطاعة	٩	٦٥١
أيها الناس صلوا في بيوتكم	١٠	٦٨	بايعت رسول الله ﷺ على إقام الصلاة	١	١٦٨
أيها الناس، ضحوا، تقبل الله			بايعت رسول الله ﷺ على: إقام الصلاة	٢	٤٥٠
ضحاياكم... (من قول خالد بن عبد الله			بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة	٩	٦٤٩
القصري)	١٠	٢٠١	بايعناه علي أن لا نشرك بالله شيئا	٩	٢٢١
أيها الناس، عليكم بالسكينة، فإن البر			بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئا	١	٦٧
ليس بالإيضاع	٥	٣٩٢	بايعوني علي أن لا تشركوا بالله شيئا	٩	١٠٨
أيهم أكثر أخذًا للقرآن؟	٤	٥٦٧، ٥٥٩	بت عند النبي ﷺ فاستن... (من قول		
بش خطيب القوم أنت	٧	٤٠١	ابن عباس)	١	٦٠٩
بش ما لأحدهم أن يقول نسيت آية	٦	٩٢	بت عند خالتي ميمونة ليلة	٣	٤٣٠
بش ما لأحدهم يقول نسيت آية	٦	٩٨	بت في بيت خالتي ميمونة	٣	١٦٠
بشما عدلتمونا بالكلب والحمار... (من			بت في بيت خالتي ميمونة... (من قول		
قول عائشة)	٢	٤٣٧	ابن عباس)	١	٣١٦
بات النبي ﷺ بذي طوى حتى أصبح	٥	٢٦٥	بت في بيت ميمونة ليلة والنبي ﷺ عندها		
بارك الله لك وألم ولو بشاة	٧	٢٥٠	لأنظر كيف صلاة رسول الله	١٠	٤٢٥
بارك الله لك في أهلك ومالك	٦	٣٤٥	بخ بخ ذلك مال رابع	٧	٦٤١
بارك الله لك، أوم ولو بشاة	٦	٣٢٠	بخ بخ... (من قول أبي هريرة)	١٠	١٢٤
بارك الله لكما في ليلتكما	٥	١٣٨	بخ، ذلك مال رابع، ذلك مال رابع	٥	٦٦
بارك الله لكما وعليكما وجمع بينكما في			بدأ رسول الله ﷺ فاهل	٥	٤١٥
خير	٦	٣٢٠	برحمتك أستغيث	١٠	١٠٧
باسمك اللهم أموت وأحيا	٧	١٨٣	برحمتك أستغيث	١٠	٢٦٥
باسمك أموت وأحيا	٧	١٥٢	الزقاق في المسجد خطيئة	٢	٢٩١
باسمك رب وضعت جنبي بك	٧	١٧١	الزقاق في المسجد خطيئة، وكفارتها		

الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث
٣	٣٣٣	قول أبي سعيد)..... بل ، ولكنك كنت إمامنا فيها، ولو	٢	٤٦٧	دفنها..... بسم الله الرحمن الرحيم. هذه فريضة
٤	١٦٦	سجدت لسجدنا.....	٥	٥٧٠	الصدقة.....
٢	٣٩٢	بل قد نسيت.....	٧	٤١٧	بسم الله، تربة أرضنا.....
٥	٢٤١	يا أهملت؟.....	٦	٣٤٠	البسوا البياض وكفونوا.....
٥	٥٢٥، ٤٤٩	يا أهملت؟..... بنو التجار، ثم الذين يلونهم بنو عبد	٤	٤٢٤	البسوا ثياب البياض؛ فإنها أطهر وأطيب.....
٦	٥٧٨	الأشهل.....	٥	٥٢٤	بشروا خديجة بيت من الجنة.....
١	١٣٣	بني الإسلام على خمس.....	٥	٦٠	بصدقاتهم علانية.....
١	٥٢	بني الإسلام على خمس.....	٩	٤٠٦	مع الجمع بالدرهم ثم اشتر بالدراهم جنيًا.....
٥	١٥١	بني الإسلام على خمس.....	٩	٤٩٣	مع الرثى بالدراهم، واشتري بالدراهم جيدًا.....
٧	٣٣٧	بني الإسلام على خمس.....	٥	١٧٥	بعث النبي ﷺ معها أخاها عبد الرحمن
٦	٣٤٦	بنو النبي ﷺ بامرأة فأرسلني فدعوت.....	٢	٣٧٤	فأعمرها..... بعث رسول الله ﷺ خيلاً قبل نجد.....
٤	١١٠	بها يطلع قرن الشيطان.....	٢	٣٧٤	بعث رسول الله ﷺ عشرة، منهم خبيب
٢	٤٤٣	بهذا أمرت... (صلاة جبريل بالنبي ﷺ).....	١٠	٣١٢	الأصاري.....
٥	٦٦	بيرحاء... (حديث أبي طلحة).....	٧	٤٠٩	بعثت أنا والساعة كهاتين.....
٩	٤٠٩	بيع المسلم لداة ولا خبة ولا غائلة.....	٧	٤١٠	بعثت أنا والساعة كهاتين.....
٧	٥٣٩	بين أصبعين من أصابع الرحمن..... بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك	٦	٥٧٨	بعثت أنا والساعة كهذه من هذه.....
٩	٨٥	الصلاة.....	٧	٤٠٩	بعثت أنا والساعة.....
١٠	٤٧٢	بين الرجل وبين الشرك.....	١٠	٥٤	بعثت بجوامع الكلم.....
٩	٨٥	بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة.....	٩	٤٥٣	بعثت بجوامع الكلم، ونصرت بالرعب.....
٣	١٨	بين كل أذنين صلاة -ثلاثاً- لمن شاء.....	٥	٤٣٤	بعثني النبي ﷺ فقممت على البدن.....
١٠	٣٣	بين كل أذنين صلاة.....	٥	٤٠٠	بعثني رسول الله ﷺ من جمع بليل.....
٣	٢٠	بين كل أذنين صلاة.....	٣	٥٥٢	بعثني.....
٣	٢٣	بين كل أذنين صلاة.....	٩	١٤٠	البكر بالبكر جلد مائة، وتغريب عام.....
٤	٣٦	بين كل أذنين صلاة.....	٩	٣٩٥	البكر تستأذن.....
٣	٢٣	بين كل أذنين.....	٦	١٥٨	البكر يستأذن أبوها.....
٩	٤٩٧	بين يدي الساعة أيام الهرج.....	٧	٤٥٩	بل أحسن صحبته.....
٢	٢٨٤	بيننا الناس بقاء في صلاة الصبح..... بيننا النبي ﷺ يخطب في يوم جمعة قام	٦	٥٣٢	بل أشير عليك.....
٣	٥٥٤	أعرابي.....	٧	٣٥٣	بل أنا ولولمسه.....
٩	٤٦١	بيننا أنا على إثر الفزع منها إذ جاء أبو بكر وعمر.....	٥	٦٤٩	بل أنتم فيه.....
٢	١٦٢	بيننا أنا مع النبي ﷺ مضطجعة في خيمصة..... بيننا أنا مع النبي ﷺ مضطجعة في خيمة	٧	٦١٤	بل شريت مسلماً عند زينب بنت جحش.....
٢	٢٣٠	حفصت.....	١	١٣٧	بل يعيش حييلاً، ويقتل شهيداً.....
			٩	٦٢٧	بلغ النبي ﷺ أن رجلاً من أصحابه أعتق غلاماً..... بلغني أن الجسر أدق من الشعرة... (من)

الصفحة	الجزء	طرف الحديث	الصفحة	الجزء	طرف الحديث
٥٦٣.....	٦	الأصوات... (من قول عائشة).....	٤٦٦، ٤٦٤، ٤٥٠.....	٩	بيناً أنا نائم أتيت بقدح لبن فشربت منه.....
٦٥٦.....	٩	تبايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً.....	٢٣٣.....	١	بيناً أنا نائم أتيت بقدح لبن.....
.....	تبكي أو لا تبكي، فما زالت الملائكة	٤٦٨.....	٩	بيناً أنا نائم إذ أتيت خزائن الأرض.....
٤٦٣.....	٤	تظله.....	٥٤٩.....	٩	بيناً أنا نائم أطوف بالكعبة فإذا رجل آدم.....
.....	تبكين أو لا تبكين، ما زالت الملائكة	٤٥١.....	٩	بيناً أنا نائم رأيت الناس عرضوا علي.....
٣٩٧.....	٤	تظله بأجنحتها.....	٤٦٧.....	٩	بيناً أنا نائم رأيت أنه وضع في يدي سواران.....
٦٠٦.....	٣	تبيعها أو تصيب بها حاجتك.....	٤٦٢.....	٩	بيناً أنا نائم رأيت أني على حوض أسقي.....
٦٦٢.....	٩	تبعون أذناب الإبل... (من قول أبي بكر).....	٤٦٣.....	٩	بيناً أنا نائم رأيتني أطوف بالكعبة.....
٢١١.....	٢	تبعني بها أثر الدم... (من قول عائشة).....	٤٦١.....	٩	بيناً أنا نائم رأيتني على قلبب وعليها دلو.....
٦٥٨.....	٥	تكون المدينة علي خير ما كانت.....	٤٦٠.....	١٠	بيناً أنا نائم رأيتني على قلبب.....
٥٨٥.....	٧	تجزئ عتك.....	٤٦٣، ٤٦٢.....	٩	بيناً أنا نائم رأيتني في الجنة.....
٥٥٢.....	١	تحت كل شعرة جناة.....	٥١٤.....	٧	بيناً أنا نائم فإذا زمرة حتى إذا عرفتهم.....
٥١٠.....	٤	تحريمها التكبير، وتحليلها التسليم.....	٨٠.....	١	بيناً أنا نائم، رأيت الناس يعرضون.....
٤٤٠.....	٧	تحشرون حفاة عراة غرلاً.....	٤٥١.....	٧	بيناً رجل يجر إزاره.....
٢٧٠.....	٩	تحلفون خمسين يمينا على قاتل صاحبكم؟.....	٤٦٢.....	١٠	بيناً موسى في ملا من بني إسرائيل.....
١٠٥.....	٥	تجار.....	٥٨٣.....	٦	البينة على المدعي.....
٥٦.....	٩	تحوز المرأة ثلاثة موارث.....	٥٥١.....	٧	البينة على المدعي.....
٢٤٤.....	١٠	التحيات لله والصلوات والطيبات.....	٦٢٣.....	٩	البينة على المدعي.....
٣٩٢.....	٣	التحيات لله والصلوات.....	٥٩١، ٥٨٨.....	٧	يستك أو يمسه.....
٧١٨.....	٧	التحيات لله والصلوات.....	بيناً المسلمون في صلاة الفجر لم
٥٢٦.....	١	تختلف أيدينا فيه... (من قول عائشة).....	٢٣٦.....	٣	يفجأهم.....
٤٢٣.....	٧	تخرج نار قبل يوم القيامة.....	٥١٢.....	٧	بيناً أنا أسير في الجنة إذا أنا بنهر.....
١٦٠.....	٦	تخيروا لنطفكم فإن العرق دساس.....	بيناً أنا نائم رأيت الناس يعرضون علي
.....	تدنو الشمس من رعوس الخلائق قدر	٤٥١.....	٩	وعليهم قمص.....
٤٩٩.....	٢	ميل.....	بيناً أنا نائم رأيتني في الجنة فإذا امرأة
٨٢.....	٣	تدنو الشمس من رعوس الخلائق.....	٤٤٨.....	٦	توضأ.....
١٢٧.....	٩	تدنو الشمس يوم القيامة من الخلق.....	٤٧٨.....	١٠	بيناً أيوب يغتسل عرياناً.....
٤١٧.....	٧	تربة أرضنا، وريقه بعضنا.....	٤٥٠.....	٧	بيناً رجل يمشي في حلة.....
٦٥٥.....	٥	ترجف المدينة بأهلها.....	٢٢١.....	١	بيناً موسى في ملا من بني إسرائيل.....
٥٧٠.....	١٠	ترجع البطاقة، وتطيش السجلات.....	٢٢٨.....	١	بيناً موسى في ملا من بني إسرائيل.....
٦٦٧.....	٥	ترجف المدينة بأهلها ثلاث رجفات.....	١٧٧.....	٢	بيوتهن خير لهن.....
٥٣٤.....	٦	تردين حديقته؟.....	٥٥٠.....	٢	بيوتهن خير لهن.....
٤٨١.....	٦	تزوج النبي ﷺ أميمة بنت شراحيل.....	تأتي الإبل على صاحبها على خير ما
.....	تزوج النبي ﷺ عائشة وهي بنت ست	٦١٣.....	٤	كانت.....
٣٢٥.....	٦	سنين.....	١٧٣.....	١	تأخذن فرصة ممسكة.....
٢٣٨.....	٦	تزوج النبي ﷺ وهو محرم.....	تبارك الذي وسع سمعه

الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث
١٠.....	٥٠٩	نعم عبد الدنيا.....	٦.....	٣١٠	تزوج ولو بخاتم من حديد.....
٧.....	٣١٠	نعم عبد الديار.....	٦.....	٤٤٤	تزوجني الزبير وما له في الأرض... (من قول أسماء).....
٧.....	٤٩١	تغذو به إلى النبي ﷺ يحنكه.....	٦.....	٣٢٦	تزوجني النبي ﷺ فأنتني أمي فأدخلتني الدار.....
٥.....	٦٦٠	تفتح اليمين فيأتي قوم يسون.....	٦.....	٣٢١	تزوجني النبي ﷺ فأنتني أمي فأدخلتني تزوجني النبي وأنا بنت... (من قول عائشة).....
٢.....	١٦٧	تقرصه، ثم تحته، ثم تغسله، وتصلي فيه.....	٦.....	٢٤	تزوجوا الولود الولود فإني مكاثر بكم يوم القيامة.....
٩.....	١٠٨	تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً.....	١٠.....	٣٤٣	تزوجوا الولود الولود.....
٩.....	١١٥	تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً.....	٦.....	١٤٣، ١٣٧	تسبحون في دبر كل صلاة عشراً.....
٩.....	١١٦	تقطع اليد في ربع دينار.....	٧.....	١٨٧	تسبحون وتحمدون وتكبرون.....
٩.....	١١٦	تقطع يد السارق في ربع دينار.....	٣.....	٤٠٧	تسبق شهادة أحلهم بميته.....
١٠.....	٢٦٢	تقول جهنم قط قط وعزتك.....	٧.....	٥٧١	التسبيح للرجال، والتصفيق للنساء.....
١٠.....	٢٥٧	تقول جهنم: قط قط.....	٤.....	٣١٥	التسبيح للرجال، والتصفيق للنساء.....
٢.....	١٧٠	تكثرن اللعن، وتكفرن العشير.....	٤.....	٣١٥	تستطيع أن تعقر ربة.....
٩.....	٤٢٤	تكفر كل شيء.....	٧.....	٦٤٨	تسحرنا مع رسول الله ﷺ، ثم قمنا إلى الصلاة.....
١٠.....	٤٣٣	تكفل الله لمن جاهد في سبيله.....	٣.....	١٢	تسير على بعير لها.....
١٠.....	٤٤٢	تكفل الله لمن جاهد في سبيله.....	٩.....	٣٤٣	تشتهين نظيرين.....
١.....	٣٠٩	تلاحي رجلان.....	٣.....	٦٠٨	تشتهين نظيرين؟.....
٧.....	٣٦٨	الثلثية.....	٥.....	٦	تصدق رجل من ديناره من ثوبه.....
٩.....	٤٥٣	تلك الروضة روضة الإسلام.....	٥.....	٧٤	تصدقن ولو من حليكن.....
٦.....	٥٥	تلك السكينة تنزلت بالقرآن.....	٥.....	٢٠	تصدقوا فسيأتي عليكم زمان يمشي تصدقوا، فإنه يأتي عليكم زمان يمشي الرجل بصدقه.....
١٠.....	٥٦٦	تلك الكلمة من الحق يخطفها.....	٩.....	٥٤٤	تصدقوا، فسيأتي على الناس زمان تطعم الطعام، وتقرأ السلام.....
		تلك الكلمة من الحق، يخطفها من الجني.....	١.....	٩٢، ٥٩	تطهري.....
٧.....	٤٣٠	تلك الملائكة دنت لصوتك ولو قرأت.....	٢.....	٢١٢	تعاهدوا القرآن فولذي نفسي بيده.....
٦.....	٦١	لأصبحت.....	٦.....	٩٢	تعبد الله لا تشرك به شيئاً.....
٦.....	٥٩٣	تلك امرأة كانت تظهر السوء... (من قول ابن عباس).....	٤.....	٦٠٨	تعجبون من غيره سعد.....
٧.....	٦٥٣	تلك امرأة يغشاها.....	١٠.....	٣٦٢	تعرض عليه نفسها.....
٣.....	٥٥٠	تبارى الناس في صوم النبي ﷺ يوم عرفة.....	٦.....	٢٤٧	تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة.....
		تمتعا على عهد رسول الله ﷺ، فنزل القرآن.....	١٠.....	٢٢٢	نعم عبد الخميصة.....
٥.....	٢٥٥	القرآن.....	٢.....	١٦٧	
٦.....	٢٧٧، ٢٤٨	التمس ولو خاتماً من حديد.....			
٩.....	٤٢٧	التمسوها في السبع الأواخر.....			
٧.....	١٥٧	تمام عيانه ولا ينام قلبه.....			
		تحى بعد أن فرغ من غسله... (من قول ميمونة).....			
١.....	٦٣٠	ميمونة).....			
٦.....	١٧٢	تنكح المرأة لأربع: لملأها.....			

الصفحة	الجزء	طرف الحديث	الصفحة	الجزء	طرف الحديث
٢٣٥.....	٧	الثلث كبير، إنك أن تذكر.....	٥٤٦.....	٧	تهادوا تحابوا.....
٢٩٣.....	٧	الثلث والثلث كبير إنك أن تذكر.....	٣٥٥.....	٩	تهادوا تحابوا.....
٣٣٠.....	٧	الثلث والثلث كبير.....	٣٥٥.....	٩	تهادوا فإن الهبة تنهب وحر الصدر.....
٤٦٧.....	٤	الثلث، والثلث كبير.....	٥٤٤.....	١	توضئوا مما مست النار.....
٦٤٢.....	٦	الثلث، والثلث كبير.....	٦٣٠.....	٧	توضئوا من لحوم الإبل.....
٦٢٤.....	٣	ثم أتى النساء ومعه بلال فأمرهن بالصدقة.....	٥٧٧.....	١	توضئي لكل صلاة.....
		ثم أتى بمنديل، فلم ينفذ بها... (من)	١٠١.....	١٠	توضأ رسول الله ﷺ ثم صب وضوءه على
٦٣٦.....	١	قول ميمونة).....			توضأ رسول الله ﷺ وضوءه للصلاة
١٩٩.....	٢	ثم أدخلت الجنة فإذا فيها جبال اللؤلؤ.....	٦٣٠.....	١	غير رجليه.....
١٤٠.....	٤	ثم أدخلت الجنة.....	٣٨.....	٢	توضأ، واغسل ذكرك، ثم نم.....
١٠٥.....	٩	ثم إذا شرب فاقتلوه.....	٥٦٧.....	٧	توفي النبي ﷺ وليس في رأسه ولحيته
٢٢١.....	٧	ثم صلوا علي.....			توفي رسول الله ﷺ وأنا ابن عشر
٧٥.....	٤	ثم صلى ركعتين كما يصلي في العيد.....	٩٥.....	٦	سنتين... (من قول ابن عباس)
		ثم صلى لنا ركعتين جهر فيها بالقرأة	٥٩٤.....	٦	التيس المستعار.....
٩٠.....	٤	(الاستسقاء).....	٣١٠.....	١٠	نكلتك أمك يا معاذ.....
٣٥٧.....	٣	ثم ليتخير بعد من المسألة ما شاء.....	٧٢.....	١٠	نكلتك أمك يا معاذ.....
٦٠٠.....	١	ثم ليتخير من الدعاء ما شاء.....	٤٧٧.....	٤	نكلتك أمك يا معاذ.....
٣٨٩.....	٣	ثم ليتخير من الدعاء ما شاء.....	٣٦٥.....	٧	نكلتك أمك يا معاذ.....
٢٦٢.....	٧	ثم ليتخير من الدعاء ما شاء.....	٣٠٠.....	٣	نكلتك أمك.....
٢٨٦.....	١٠	ثم ليتخير من الدعاء.....	١٦٧.....	٧	نكلتك أمك.....
٥١.....	٤	ثم يضطجع على شقة الأيمن.....	٣٠٠.....	٣	نكلتك أمك، سنة أبي القاسم ﷺ.....
		ثوبي حجر، ثوبي حجر... (من قول	٤٦٨.....	٣	ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ يهانا
٥٣٣.....	٣	موسى ﷺ).....			ثلاث ساعات نهانا الرسول ﷺ أن
٤٣٠.....	٧	ثورونون، يأكل من زائدة كبدهما.....	٥٦٥.....	٢	نصلي فيهن.....
١٤٠.....	٩	الثيب بالثيب جلد مائة والرجم.....	٧٨ ٦٤.....	١	ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان.....
٣٧٢.....	٢	جئت أنا وأبو بكر وعمر، ذهبت.....	٣٥٤.....	٩	ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان.....
		جاء اليهود إلى النبي ﷺ برجل منهم	٣٣.....	٢	ثلاثة لا تقر بهم الملائكة: جيفة الكافر.....
٥١٨.....	٤	وامرأة زنيا.....	٤١٦.....	١٠	ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة.....
		جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي	١٥.....	٥	ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة.....
١٣٧.....	٦	ﷺ.....	٣٧٣.....	٧	ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة.....
٣٦٠.....	١٠	جاء رجل إلى النبي ﷺ من أهل الكتاب،	٥٨٩.....	٧	ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة.....
٣٢.....	١	فقال: يا أبا القاسم إن الله يمسك السموات	٦٥٥.....	٩	ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة.....
		جاء رجل فأعطاه غنما بين جبلين.....	٢٧١.....	١	ثلاثة لم يبلغوا الحنث.....
٥٢٧.....	١	جاء رسول الله ﷺ يعودني، وأنا مريض	٢٦٤.....	١	ثلاثة لهم أجران.....
		لا أعقل.....	٣٣.....	٩	الثلث كبير.....
			٣٣٦.....	٧	الثلث كبير.....

طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة
جاءت النبي ﷺ فاستأذنته أن تنكح فأذن لها فنكحت.....	٦.....	٥٩٦	حالف النبي ﷺ بين الأنصار.....	١٠.....	١٣٨
جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ.....	٦.....	٢٤٧	حب إلى من الدنيا: النساء.....	٢.....	٣٩١
جاءني النبي ﷺ يعودني.....	٧.....	٣٣٢	حبس النبي ﷺ.....	٤.....	٣٠٤
جاءني رجلان فجلس أحدهما عند رأسي.....	٧.....	٢٥٣	حبست الناس... (من قول أبي بكر).....	٩.....	١٨٨
جابر بن عبد الله يحلف بالله أن ابن الصائد الدجال.....	١٠.....	١٦٨	حبست رسول الله ﷺ والناس وليسوا علي ماء... (من قول أبي بكر).....	٩.....	١٨٨
الجار أحق بصبغه لها أعطيتك.....	٩.....	٤٠٦	حبستي الناس على غير ماء... (من قول أبي بكر).....	٦.....	٣٣٣
الجار أحق بصبغه.....	٩.....	٤٠٥، ٤٠٨، ٤٠٩	حبك إياها أدخلك الجنة.....	٣.....	٢٧٠
جزاك الله خيرًا فوالله ما نزل بك أمر قط إلا جعل... (من قول أسيد).....	٦.....	٣٣٣	حتى اللقمة ترفعها في امرأتك.....	٦.....	٦٤٢
الجساسة.....	١.....	٣١٥	حتى تورم قدمه.....	٧.....	٢٠٩
الجساسة.....	٢.....	٥٩٣	حتى تحمار.....	٥.....	١٠٥
جعل اليمين على الشمال (الاستسقاء).....	٤.....	٩٢	حتى تخرج الظعينة من كذا إلى كذا لا تخشى إلا الله.....	١.....	١٥٩
جعلت قرعة عيني في الصلاة.....	٧.....	٣٨٢	حتى تذهب عاهته.....	٥.....	١٠٥
جعلت في الأرض مسجدًا وطهورًا.....	٢.....	١٧٨، ١٥٣	حتى تستعد المغيبة، وتمشط الشعنة.....	٥.....	٥٣٦
جعلت في الأرض مسجدًا وطهورًا.....	٤.....	٢٦٢	حتى تقوم الساعة.....	١٠.....	٤٣٥
جعلت في الأرض مسجدًا.....	٤.....	٦٢٦	حتى تمشط الشعنة، وتستعد المغيبة.....	٦.....	٤٦٦
جعلت في الأرض.....	٧.....	٣٠٩	حتى هممت بأمر سوء... (من قول ابن مسعود).....	٣.....	٢٨٥
الجلالة.....	٧.....	٥٥٨	حتى يأذن أو يترك.....	٦.....	٢٨٩
جلد النبي ﷺ في الخمر بالجريد والتعال.....	٩.....	١٠٢	حتى يضع رب العزة عليها قدمه.....	٧.....	٤٧٩
جلست إحدى عشرة امرأة.....	٦.....	٣٧٠	حتى يضع رب العزة فيها.....	٧.....	٥٧٤
جمع ﷺ بتوك.....	١.....	٥١٧	حج النبي ﷺ مرتين.....	١.....	٢٣٩
جمع النبي ﷺ بين الظهر والعصر.....	١.....	٥٧٨	حج عن نفسك، ثم حج عن شبرمة.....	٥.....	١٦٨
جمع النبي ﷺ بين الظهر والعصر.....	٢.....	٥١٩	حج مبرور.....	٥.....	١٧٥
جمع النبي ﷺ بين المغرب والعشاء.....	٥.....	٣٩٤	الحج مرة فما زاد فهو تطوع.....	٥.....	١٨٥
بجمع.....	٧.....	٣٨٣	الحج مرة فما زاد فهو تطوع.....	٥.....	٦٠٩
الجنة أقرب إلى أحدكم من شرك نعله.....	١٠.....	٤١٣	الحج مرة، فما زاد فهو تطوع.....	٥.....	١٨١
جنتان من فضة آتيتهما وما فيها، وجنتان من ذهب.....	١٠.....	٤١٣	حجابه النور لو كشفه لأحرقت.....	٢.....	٤٩٩
جهاد في سبيل الله.....	٥.....	١٧٥	حجبت النار بالشهوات.....	٧.....	٣٨٢
جهد المقل.....	١.....	٩٣	حجي عنها، أ رأيت لو كان.....	١٠.....	١٠٨
جهد المقل.....	٥.....	٢٧	حجي واشترطي.....	٦.....	١٧١
جهر النبي ﷺ في صلاة الخسوف.....	٤.....	١٤٨	حدث الناس كل جمعة مرة... (من قول ابن عباس).....	٧.....	١٩٢
بقراءته.....	٥.....	٤٥٨	حرم الله مكة، فلم تحل لأحد قبلي.....	٤.....	٥٦١
حايستنا هي؟.....	٥.....	٤٥٨			

الصفحة	الجزء	طرف الحديث	الصفحة	الجزء	طرف الحديث
٢٧٤.....	١٠.....	حمدني عبيدي، فإذا قال: الرحمن الرحيم.....	٤٧٤.....	٧.....	حرم على ذكورها.....
٤٠٣.....	١.....	الحمو الموت.....	٦٤٩.....	٥.....	حرم ما بين لابتي المدينة على لساني.....
٦٢٨.....	٣.....	الحمو الموت.....	٢٢٠.....	٦.....	حرم من النسب سبع، ومن الصهر سبع.....
٤٥٤، ١٧٠.....	٦.....	الحمو الموت.....	٥١٢.....	١٠.....	حرمت الظلم على نفسي.....
١٩٧.....	٦.....	الحمو الموت.....	٢٣٢.....	٦.....	حرموا من الرضاة ما يحرم من النسب.....
٣٩٧.....	٧.....	الحمي من فوح جهنم.....			حسابكم على الله، أحذكما كاذب لا.....
٣٩٧، ٣٩٦.....	٧.....	الحمي من فيح جهنم.....	٦٣٥.....	٦.....	سبيل لك عليها.....
		حوضه ما بين صنعاء والمدينة... (من قول.....	٥١٧.....	١٠.....	حسب ابن آدم لقيات يقمن صلبه.....
٥١٨.....	٧.....	حارثة).....	٣٣٤.....	٧.....	حسب ابن آدم لقيات يقمن صلبه.....
٥١١.....	٧.....	حوضي مسيرة شهر.....			حسبت علي بتطبيقه... (من قول ابن.....
٢٥.....	٢.....	الحياء شعبة من الإيمان.....	٤٨٠.....	٦.....	عمر).....
٤٧.....	١.....	الحياء من الإيمان.....	١١٣.....	٦.....	حسبك الآن.....
٢٥.....	٢.....	الحياء من الإيمان.....	٢٢٧.....	٢.....	حسر النبي ﷺ عن فخذة.....
٢٩٠.....	٥.....	حيث تقاسموا على الكفر.....	٣١٤.....	١.....	حفاة عرأة غرلاً.....
		حبل بيننا وبين خبر السماء... (من قول.....	٢٧١.....	٤.....	حفظت من النبي ﷺ عشر ركعات.....
٢٦٥.....	٣.....	الجن).....	٧٢٨.....	٧.....	حق العباد على الله.....
٣٨.....	٥.....	الخازن المسلم الأمين الذي.....	٤٢٩.....	٤.....	حق الله على العباد أن يعبدوه.....
٥٦٦.....	٧.....	خالفوا المعجوس.....	٧٢٥.....	٧.....	حق الله على العباد، أن يعبدوه.....
٥٥٨.....	٧.....	خالفوا المشركين.....	٣٨٨.....	٤.....	حق المسلم على المسلم خمس.....
		خالفوا اليهود، فإنهم لا يصلون في.....	٦٦٨.....	٧.....	حق المسلم على المسلم ست.....
٢٦١.....	٢.....	نعالهم.....	٣٥١.....	٦.....	حق المسلم على المسلم.....
٤٧٠.....	٧.....	خبأت هذا لك.....	٣٢٨.....	٧.....	حق المسلم على المسلم.....
٢٢٩.....	٢.....	خذ جارية من السي غيرها.....	٣٣٠.....	٧.....	الحق إلى أهل الصفة فادعهم إلى.....
٢٨٤.....	٧.....	خذ من صحتك لمرضك.....	٤٨٧.....	٣.....	حق على كل مسلم أن يغتسل.....
٦١٩.....	١.....	خذ هذا أفرغه على نفسك.....	٢٥٠.....	٥.....	حل كله.....
٦٥٢.....	٧.....	خذ هذا فتصلق به.....	١٥٧.....	١.....	الحلال بين والحرام بين.....
٦٤٩.....	٧.....	خذ فتصلق به.....	٤٥٤.....	٥.....	خلق النبي ﷺ وطائفة من أصحابه.....
٦٠٦.....	٩.....	خذ فتموله وتصلق به.....	٤٥٢.....	٥.....	خلق رسول الله ﷺ في حجه.....
٦٠٧.....	٩.....	خذ فتموله وتصلق به.....	٤٩٥.....	٥.....	خلق عقرى، ما أراها إلا حابستكم.....
		خذه، إذا جاءك من هذا الهال شيء.....			الحمد لله الذي أحيانا بعد ما أماتنا وإليه.....
٨٦.....	٥.....	وأنت غير مشرف.....	٣٠٢.....	١٠.....	النشور.....
٥٥٩.....	٦.....	خذها فإنها هي لك أو لأخيك أو للذئب.....	١٥٣.....	٧.....	الحمد لله الذي أحيانا.....
٣٨.....	٦.....	خذوا القرآن من أربعة.....	١٨٣.....	٧.....	الحمد لله الذي أحيانا.....
٥٦٨.....	٥.....	خذوا ساحل البحر حتى نلتقي.....	٥٧٤.....	٤.....	الحمد لله الذي أنقذه من النار.....
١٦٨.....	٩.....	خذوا عني، خذوا عني، فقد جعل الله.....	٣٦٧.....	٧.....	الحمد لله على كل حال.....
٥٢٩.....	٧.....	خذوا من الأعمال ما تطيقون.....	٢٧٧.....	١.....	الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره.....

الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث
١٠	٤٨٥	خلق الله الخلق فلما فرغ منه	٧	٤١٠	خذوها واضربوا لي بسهم
٦	٣٦٧	خلقن من ضلع	٢	٢١٢	خذني فرصة ممسكة
٧	٧٧٩	خروا الأنية	٢	٢١١	خذني فرصة من مسك ففتطهري بها
١	١٣٣	خمس صلوات في اليوم واللييلة	٩	٥٨٧	خذني ما يكتيك وولك بالمعروف
٤	١١٤	خمس لا يعلمهن إلا الله	٩	٦٢٣	خذني ما يكتيك وولك بالمعروف
٥	٥٧٧	خمس من الدواب كلهن فاسق	٦	٥٣٩	خذنيها واشترطي لهم الولاء
٥	٥٧٣	خمس من الدواب لا حرج	٧	٦٩١	خذنيها واشترطي لهم الولاء
٥	٥٧٣	خمس من الدواب ليس على المحرم	٤	٨٩	خرج النبي ﷺ بالناس يستسقي لهم
١	٢٨٩	خير الأسماء ما حمد وعبد	٤	٩٠	خرج النبي ﷺ يستسقي فتوجه إلى القبلة
١٠	٢٨٨	خير الدعاء دعاء يوم عرفة	٤	٦٧	خرج النبي ﷺ يستسقي، وحول رداءه
٥	٢٧	خير الصدقة جهد المقل	٧	٥٥٠	خرج النبي ﷺ يوم عيد فصل ركعتين
٥	٢٦	خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى	٥	٣١	خرج النبي ﷺ يوم عيد، فصل ركعتين
٥	٢٧	خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى	٥	٢٦٥	خرج رسول الله ﷺ إلى النساء فوعظهن
٦	٦٤٦	خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى	٦	٤٧٤	خرج رسول الله ﷺ فصل ثم خطب
٧	٣٠٥	خير الناس قرني	١	٥١٦	خرج علينا رسول الله ﷺ بالهاجرة
٧	٣٥١	خير الناس قرني	٢	٤٠٦	خرج علينا رسول الله ﷺ بالهاجرة
٤	٩٩	خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم			خرجت مع النبي ﷺ في جنازة،
٧	٢١١	خير الناس من طال عمره وحسن عمله	١	٢٥٠	وجلس خلفه أنتظر
٤	٢٨٠	خير دور الأنصار			خرجت مع النبي ﷺ يوم فطر أو
٣	١٩٩	خير صفوف الرجال أولها	٣	٦٤٢	أضحى
٥	٣٢	خير صفوف النساء آخرها وشرها أولها	٥	٥٤٦	خرجنا مع النبي ﷺ معتمرين
٦	١٥٩	خير نساء ركنين الإبل صالح نساء قريش			خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة
		خير هذه الأمة أكثرها نساء.. (من قول	٥	٢٤٧	الوداع
٦	١٤٤	ابن عباس)	٥	٤٢٧	خرجنا مع رسول الله ﷺ لخمس بقين
٦	٣٨٥	خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي	٥	٤٤٧	خرجنا مع رسول الله ﷺ لخمس بقين
٦	٤٤٩	خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي			خرجنا مع رسول الله ﷺ، فحال كفار
١٠	٤٢٦	خيركم خيركم لأهله	٥	٥٤٤	قريش دون البيت
٢	١٦٢	خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي			خسفت الشمس في عهد رسول الله ﷺ
٢	٢٥١	خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي	٤	١٢٤	فصل
٧	٣٠٢	خيركم قرني	٧	٢٩٠	خط النبي ﷺ خطا مرتين
٧	٦٢٤	خيركم قرني	٣	٥٤٨	خطب خطبتين
٦	٣٩	خيركم من تعلم القرآن وعلمه	٥	٤٦٣	خطبنا النبي ﷺ يوم النحر
٦	٧٨	خيركم من تعلم القرآن وعلمه	٧	٦٤٤	خلق الله آدم على صورته
٦	٤٨٦	خيرنا النبي ﷺ، أنكان طلاقاً	٧	٦٤٤	خلق الله آدم على صورته
٦	٤٨٦	خيرنا رسول الله ﷺ فاخترنا الله ورسوله			
١٠	١٧٣	الخيال لثلاثة: لرجل أجر			

الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث
٦٠١	٧	دباغ جلود الميتة	٦٠١	٧	ذلك لو كان وأنا حي فاستغفر لك وأدعوك
١١١	٥	دباغها ذكاتها	٣٣٤	٧	ذلك لو كان وأنا حي
٥٤٥	١٠	الدجال أعور	٣٩١	٧	فروة سنامه
٧٧	٤	الدجال	٣٧٦	٧	ذكر رجلاً فيمن كان سلف
٥٠٥	٧	دحض مزلة	٣٤١	٤	ذكرت وأنا في الصلاة تبرأ
٢٦٧	٥	دخل النبي ﷺ عام الفتح من كداء			ذكرنا هذا الرجل صلاة كنا نصليها مع
		دخل على النبي ﷺ وأنا مريض فتوضأ	٢٩٦	٣	رسول الله ﷺ
٣٥٠	٧	فصب علي	٢٩	٦	ذكره أبي بن كعب بأية كان نسيها
٤٨	٩	دخل علي النبي ﷺ وأنا مريض فدعا بوضوء	١٤٣	٦	ذلك النواد الخفي
		دخلت الجنة -أو أتيت الجنة-	٥٢٤	٦	ذلك صريح الإيمان
٤٤٧	٦	فأبصرت قصرًا	٢٢٨	٢	ذلك عرق، وليست بالحیضة
٤٦٢	٩	دخلت الجنة فإذا أنا بقصر من ذهب	٤٥٦	١٠	ذلك فضلي أوتيه من أشاء
٣٤٩	٦	دعا أبو أسيد الساعدي رسول الله	٤٠٦	١٠	ذلك لك وعشرة أمثاله (قاسي)
٣٧٠	٧	دعا بهاء فرس عليه	٤٠٦	١٠	ذلك لك ومثله معه
٥٠٧	٧	الدعاء هو العبادة	٦٥١	٥	ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم
٤٨٩	٩	دعانا النبي ﷺ فبايعناه	٦٨	٩	ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم
٨٢	١	دعه؛ فإن الحياء من الإيمان	٨٩	١٠	ذمة مسلمين واحدة
١٥٠	١	دعها؛ فإننا معها سقاؤها وحذاؤها	١٧	٣	ذنب السرحان
٣٥	٤	دعهم أمنا بني أرفدة	٤٠٧	٣	ذهب أهل الدثور
٤٦٨	٧	دعها فإني أدخلتها طاهرتين	٦٢٦	٦	الذهب بالذهب
٣٥	٤	دعها يا أبا بكر، فإنها أيام عيد	٦١٢	٧	الذهب بالذهب
٥٣٨	١	دعها؛ فإني أدخلتها طاهرتين			الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر
٦٥	١٠	دعوني ما ترككم	١٤٣	٥	بالبر
٥٦٠	١	دعوه	٤٩٧	٧	الذهب، والفضة، والحريز
٢١٤	٢	دعي عمرتك وانقضي رأسك	٤٩٢	٢	الذي نفوته صلاة العصر كأنها وتر أهله
٥١٧	٥	دعي عمرتك وانقضي رأسك	٣٦٤	٣	الذي يتكلم يوم الجمعة
٣٠٤	٦	دعي هذه وقولي بالذي كنت تقولين	٥٩٠	٤	الذي يخون نفسه يخونها في النار
٣٨١	١	دفع رسول الله ﷺ من عرفة	١٩١	٧	ر لقد أذكرني
٥٦٥	٤	دفن مع أبي رجل... (من قول جابر)			الرؤيا الحسنة من الرجل الصالح جزء من
٥٣٠	٤	دلوني على قبره	٤١٦	٩	سنة وأربعين
١٧٠	١	الدين النصيحة	٤٧٣	٩	الرؤيا الحسنة من الله
٤٥٠	٢	الدين النصيحة لله ولكتابه	٤١٧	٩	الرؤيا الصادقة من الله والحلم من الشيطان
٥٧٧	٩	الدين النصيحة	٤١٨	٩	الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين
٤٩٧	٧	ذاك أدنى أهل الجنة منزلة	٤١٨	٩	الرؤيا الصالحة من الله، والحلم من الشيطان
٦٣٢	٢	ذاك شيطان يقال له خنزب	٤٤١	٩	الرؤيا الصالحة من الله، والحلم من الشيطان
٤٦٠	٩	ذاك عمله يجري له			رؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من

الصفحة	الجزء	طرف الحديث	الصفحة	الجزء	طرف الحديث
٢١٦	٣	رفع يديه	٤١٨	٩	النبوة
٣٥	٣	رأيت رسول الله ﷺ بالأبطح	٢٦	١	الرؤيا جزء من ستة وأربعين
٣١٦	٥	رأيت رسول الله ﷺ حين يقدم مكة	٤١٩	٧	الرؤيا من الله
٧٦٨	٧	رأيت رسول الله ﷺ في المسجد مستلقياً	٤٥٠	٩	الرؤيا من الله، والحلم من الشيطان
		رأيت رسول الله ﷺ قاعداً على لبنتين	٣٩٠	١٠	الراحمون يرهمهم الرحمن
٤٠٤	١	مستقبل بيت المقدس			رأى رجلاً يصلي معقوص الشعر... (أي)
		رأيت رسول الله ﷺ وهو على الراحلة	٣٤٥	٣	ابن عباس
١٩٠	٤	يسبح	٥٣٦	٧	رأى في يد رسول الله ﷺ خاتماً من ورق
		رأيت رسول الله ﷺ يأكل ذراعاً يحترق منها			رأيت بلالاً يؤذن، فجعلت أتبع... (من)
١١٢	٣	رأيت رسول الله ﷺ يركب راحلته	٤٠	٣	قول أبي جحيفة
١٧٠	٥	رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبله	٤٤٦	١	رأيت الهاء ينبع
٣٢٣	٥	رأيت رسول الله ﷺ يسجد في الهاء	٩٦	٤	رأيت المطر يتحادر على لحيته ﷺ
١٠٤	٣	والطين	٥٥٨	٤	رأيت الملائكة تغسلها
		رأيت رسول الله ﷺ يسجد في الهاء			رأيت الناس اجتمعوا، فقام أبو بكر فترفع فثوباً
٣٩٣	٣	والطين	٤٦١	٩	رأيت النبي ﷺ إذا أعجله السير
٥٢٥	٧	رأيت رسول الله ﷺ يصنع بالصفرة	١٨٧	٤	رأيت النبي ﷺ إذا جد به السير
		رأيت رسول الله ﷺ يلبس النعال التي ليس فيها شعر	٥٣٩	٥	رأيت النبي ﷺ صنع مثل هذا... (في)
٥٢٥	٧	رأيت رسول الله ﷺ يوم الفتح	٢٦٢	٢	المسح على الخفين
٥٤٠	١٠	رأيت رسول الله ﷺ يوم فتح مكة وهو يقرأ	٤٠٩	٢	رأيت النبي ﷺ يتحرى الصلاة عندها
٩٤	٦	رأيت عبد الله بن الزبير، يطوف بعد الفجر	٥٤٦	١	رأيت النبي ﷺ يحترق من كثرة شاة
٣٤٥	٥	رأيت في المنام أني أهاجر من مكة إلى أرض بهانخل			رأيت النبي ﷺ يسترني بردائه وأنا أنظر إلى الحيشة
٤٦٧	٩	رأيت في المنام كأن في يدي سرقة من حرير... (من قول ابن عمر)	٤٦٠	٦	رأيت النبي ﷺ يصلي على راحلته
٤٥٥	٩	رأيت في رؤياي أني هزرت سيفاً فانقطع صدره	١٨٨	٤	رأيت النبي ﷺ يصلي في ثوب
٤٧٠	٩	رأيت كأن امرأة سوداء تاتر الرأس	٢١١	٢	رأيت النبي ﷺ يفعله.. (الصلاة إلى البعير)
٤٦٨	٩	رأيت نوراً	٣١٤	٢	رأيت النبي ﷺ يقرأ وهو على ناقته
٢٣٨	١٠	رأيتي مع النبي ﷺ بنيت بيدي بيتاً	١٠٩	٦	رأيت امرأة سوداء تثرة الرأس خرجت من المدينة
٧٩٤	٧	رأيتي مع النبي ﷺ يعني... (من قول ابن عباس) زوج بيرة	٤٦٩	٩	رأيت بشمال النبي ﷺ ويمينه رجلين
٥٤١	٦	رب أشعث أغبر مدفوع بالأبواب	٤٩٤	٧	رأيت بضعة وثلاثين ملكاً يتدرونها
٥٧٠	٧		٣١٣	٣	رأيت رسول الله ﷺ إذا أعجله السير في السفر
			١٩٦	٤	رأيت رسول الله ﷺ إذا أعجله السير
			١٨٦	٤	رأيت رسول الله ﷺ إذا قام في الصلاة

الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث
١٠.....٧٦	رضينا بالله ربنا، وبالإسلام ديناً... (من قول عمر)	٦.....١٧٤	رب أشعث مدفوع بالأبواب لو أقسم على الله لأبره	٩.....٣٢٧	رب اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون
٣.....٤٠٤	رفع الصوت بالذكر حين ينصرف الناس	٧.....٢٦٦	رب اغفر لي خطيئتي وجهلي، وإسرافي	٧.....١٩٩	رب اغفر لي وارحمني
٩.....١٤٢	رفع القلم عن ثلاث	١٠.....١٠٥	رب مبلغ أوعى	٧.....٢٥٢	ربنا آتانا في الدنيا حسنة
٥.....١٥٣	رفع القلم عن ثلاثة	٣.....٣١٢	ربنا لك الحمد	١٠.....٥٢٨	رجل آتاه الله القرآن
١.....٤٩٧	رفع النبي ﷺ رأسه إلى السماء	٧.....٤٠١	رجل آتاه الله تعالى مالا	٧.....٣٩٠	رجل جاهد بنفسه وماله
٣.....٣١٥	رفع النبي ﷺ واستوى حتى يعود كل فقار	٧.....٣٩١	رجل في شعب من الشعاب	٤.....٣٨٥	الرجل مزكوم
٤.....٩٣	رفع النبي ﷺ يديه حتى رأيت يياض إبطيه	١٠.....٤٣٤	الرجل يقاتل حمية، ويقاقل شجاعه	٩.....١٥٧	رجم النبي ﷺ ورجل بعده
١.....٥٦٢	الرفق ما كان في شيء إلا زانه	٩.....١٨٥	رجم النبي ﷺ	٩.....١٦٠	رجم رسول الله ﷺ ورجل بعده
١.....٣٩٦	رقيت يوما على بيت حفصة فرأيت النبي ﷺ	٤.....٢٧٢	رحم الله امرأ صل قبل العصر أربعاً	٧.....٧٧٦	رحمة الله على موسى
٤.....١٣٤	ركع النبي ﷺ ركعتين في سجدة (صلاة الكسوف)	١٠.....٢٧٠	رحمته سبقت غضبه	٥.....٣٦	رحمتي سبقت غضبي.. (قدسي)
٧.....٤٩٥	ركعتا الفجر	٧.....٤١٦	رخص النبي ﷺ الرقية من كل ذي حمة	٧.....٥٠٦	رخص النبي ﷺ للزير وعبد الرحمن في لبس الحرير
٢.....٥٦٩	ركعتان لم يكن رسول الله ﷺ يدعها سرا	٥.....٤٦٥	رخص للنبي ﷺ	٥.....٤٨٥	رخص للحائض أن تنفر إذا أفاضت
٣.....٢١	ولا علانية	٢.....٢٣٨	رخص للحائض أن تنفر إذا	٢.....٢٣٨	رخص للحائض أن تنفر... (من قول ابن عباس)
٣.....٢١	ركعتين خفيفتين... (من قول عائشة)	٥.....٥٩٠	رخص للمبيت بمنى	٦.....٥٥١	رد رسول الله ﷺ ابنته على أبي العاص بالنكاح الأول
٥.....٣٨١	الروح إن كنت تريد السنة... (من قول ابن عمر)	٦.....١٥٠	رد رسول الله ﷺ على عثمان بن مظعون التبتل	٧.....٤٤٨	رسول الله ﷺ خرج في حلة مشمراً
٥.....٣٨٤	الروح... (من قول ابن عمر)	٦.....٢٧٨	رضاها صمتها		
٢.....٤٧٤	رويداً أيها الناس، عليكم السكينة				
١.....٢٣٩	زادك الله حرصاً ولا تعد				
٣.....٢٩٤	زادك الله حرصاً ولا تعد				
١٠.....٤١٧	الزمان قد استدار كهيته يوم خلق الله السموات والأرض				
٤.....٥٦٠	زملوهم بجراحهم فإني أنا الشهيد عليهم				
٦.....٢٦٦	زوجت أختاً لي من رجل فطلقها... (من قول معقل)				
٧.....٢٢٥	زوجتك يا معك من القرآن				
٦.....٨٠	زوجتكها يا معك من القرآن				
٦.....٢٧٧	زوجناكها يا معك من القرآن				

الصفحة	الجزء	طرف الحديث	الصفحة	الجزء	طرف الحديث
٣٧٢.....	٧.....	سبعة يظلمهم الله في ظله.....	٣٢٧.....	٣.....	مثل عن بيع التمر بالرطب.....
١٢٦.....	٩.....	سبعة يظلمهم الله يوم القيامة في ظله.....	١٠٥.....	٤.....	سائر أيامه كأيامكم.....
٤٨٨.....	٧.....	سبعة يظلمهم الله.....			سابق النبي ﷺ بين الخيل... (من قول ابن
٤٣١.....	٧.....	سبعون ألفاً يدخلون الجنة بلا.....	١٣٧.....	١٠.....	عمر).....
٤٦٥.....	٢.....	سبقك بها عكاشة.....			الساعي على الأرملة والمسكين
٤٢٤.....	٧.....	سبقك بها عكاشة.....	٥٦٥.....	٣.....	كالمجاهد.....
٤٦٥.....	٧.....	سبقك بها عكاشة.....	٦٤١.....	٦.....	الساعي على الأرملة والمسكين.....
٣٧٧.....	٧.....	سبقك عكاشة.....	٣٠١.....	٢.....	سأفعل إن شاء الله... (لعن ابن مالك).....
٤٨٤.....	٧.....	سبقك عكاشة.....	٤٧٢.....	٧.....	سألت ربي فوعدي أن يدخل الجنة.....
		ستر ما بين الجن وعورات بني آدم إذا.....	٤٤٩.....	٤.....	سألوا النبي ﷺ عن امرأة توفي زوجها.....
٣٩٢.....	١.....	دخل.....			سب رسول الله ﷺ الواصلة
٢١.....	٢.....	سترت النبي ﷺ، وهو يقتسل.....	٥٩٧.....	٧.....	والمستوصلة.....
		ستغرق هذه الأمة على ثلاث وسبعين.....	٢١٥.....	٩.....	سياب المؤمن فسوق، وقاله كفر.....
٤٦٩.....	٤.....	فرقة.....	٩٨.....	١٠.....	سياب المسلم فسوق وقاله كفر.....
٥٠٤.....	٩.....	ستكون قن القاعد فيها خير من القائم.....	١٤٠.....	١٠.....	سياب المسلم فسوق.....
٤٣٦.....	٧.....	ستكون هجرة بعد هجرة، وتحتاز الناس.....	٨٥.....	٩.....	سياب المسلم فسوق، وقاله كفر.....
٣٦٣.....	٣.....	سجد النبي ﷺ ووضع يديه غير مفترش.....	٣٧٦.....	٤.....	سياب المسلم فسوق، وقاله كفر.....
٢٦١.....	٣.....	سجدت بها خلف أبي القاسم ﷺ.....	٥٠٣.....	٩.....	سياب المسلم فسوق، وقاله كفر.....
٢٦٠.....	٣.....	سجدت خلف أبي القاسم ﷺ.....			سيحان الله عشراً، والحمد لله عشراً،
		سجدتها داود توبة، ونحن نسجدها.....	٤٠٨.....	٣.....	والله أكبر عشراً.....
١٥٩.....	٤.....	شكراً.....			سيحان الله يا أبا هر، إن المؤمن لا
٣٥٨.....	١٠.....	سجاء الليل والنهار.....	٣٠.....	٢.....	ينجس.....
٤٨٦.....	٩.....	سحقاً سحقاً لمن بدل بعلي.....	٢١٢.....	٢.....	سيحان الله.....
٥١٣.....	٧.....	سحقاً سحقاً لمن غير بعلي.....	٥٠٠.....	٩.....	سيحان الله! ماذا أنزل الله من الخزائن؟.....
٣٤٢.....	٧.....	سلدوا وقاربوا، وأبشروا.....	٢٢٠.....	٤.....	سيحان الله! ماذا أنزل الليلة من الفتنة.....
٣٤٠.....	٧.....	سلدوا وقاربوا.....	٢٦.....	٢.....	سيحان الله، إن المسلم لا ينجس.....
		سعى النبي ﷺ ثلاثة أشواط، ومشى.....			سيحان الله، والحمد لله، والله أكبر، ولا
٣١٧.....	٥.....	أربعة.....	٤٠٨.....	٣.....	إله إلا الله.....
٤٥٤.....	٤.....	السفر قطعة من العذاب.....	٣٨٧.....	١٠.....	سيحان ربي الأعلى.....
٤٩٠.....	٤.....	السفر قطعة من العذاب.....	٣١٠.....	٣.....	سيحانك اللهم ربنا ويحمدك.....
٥٣٨.....	٥.....	السفر قطعة من العذاب.....	٣٥٤.....	٣.....	سيحانك اللهم ربنا ويحمدك.....
٤٩٨.....	٦.....	سقتي حفصة شربة عسل.....	٥٦٣.....	٣.....	سيحانك اللهم ويحمدك.....
٣٩٥.....	٩.....	سقتي حفصة شربة عسل.....	٣٧٤.....	١.....	سيحانك اللهم.....
٣٥١.....	٥.....	سقت رسول الله ﷺ من زمزم، فشرب.....	١٥.....	٥.....	سبعة يظلمهم الله تعالى في ظله.....
٣٦٠.....	٩.....	سكاتها إذنها.....	٧٨.....	٣.....	سبعة يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل.....
٢٤٣.....	١٠.....	السلام على النبي... (من قول ابن مسعود).....	٧.....	٥.....	سبعة يظلمهم الله في ظله.....

الصفحة	الجزء	طرف الحديث	الصفحة	الجزء	طرف الحديث
٣٧٣	١٠	السماوات السبع والأرضين السبع بالنسبة للكرسي.....	٣٨٠	٣	السلام على النبي... (من قول ابن مسعود).....
٤٣٦	٦	السنة إذا تزوج البكر أقام عندها سبعا.....	١٨٧	١٠	السلام على أهل الديار.....
٢٥١	٥	سنة النبي ﷺ... (من قول ابن عباس في حج التمتع).....	٣٨٠	٣	السلام عليك أيها النبي... (من قول عمر).....
٣٥٤	٩	سنتين كسني يوسف.....	٤١٥	٩	السلام عليكم دار قوم مؤمنين.....
٦٠٩، ٢٥٩، ١٥٠	١	السواك مطهرة للفم مرضاة للرب.....	٢٦٠	١	سلوني عما شئتم.....
٤٧٨	٣	السواك مطهرة للفم مرضاة للرب.....	٧٦	١٠	سلوني.....
٢٢٠	١٠	السواك مطهرة للفم، مرضاة للرب.....	٤٧٦	٢	سلوني.....
٤١٥	٧	سودوا نونته.....	٣٧٩	١	سلوه لأي شيء يصنع ذلك.....
١٩١	٣	سورا صفوكم فإن تسوية.....	٢٠٨	١٠	سلوه لأي شيء يصنع ذلك؟.....
٣٣٦	٩	سيخرج قوم في آخر الزمان أحداث الأسنان.....	٢١٦	٣	سمع الله لمن حمده.....
١٨٣	٧	سيد الاستغفار اللهم أنت ربي.....	٢١٦	٣	سمع الله لمن حمده.....
١٤١	٧	سيد الاستغفار أن يقول.....	٣٠١	٣	سمع الله لمن حمده.....
٢٢٤	١٠	السيد الله تبارك وتعالى.....	٣١١	٣	سمع الله لمن حمده.....
٣٦٨	١	سيما ليست لغيركم.....	٣١٣	٣	سمع الله لمن حمده.....
١٧٧	٦	الشؤم في المرأة، والدار، والفرس.....	٣٤٥	٣	سمع الله لمن حمده.....
٤٢٦	٧	الشؤم في ثلاث.....	٥٧٢	٩	السمع والطاعة على المرأة المسلم.....
٦١٤	٣	شاة لحم.....	١٧٧	٩	سمعت النبي ﷺ يأمر فيمن زني ولم يحصن.....
٢٦٦	٩	شاهدك أوييمته.....	٢٢٧	٧	سمعت النبي ﷺ يتعوذ من عذاب القبر.....
٤٣٠	٢	شبهتمونا بالحمر والكلاب... (من قول عائشة).....	٤٦٣	٥	سمعت النبي ﷺ يخطب يعرفات.....
٣٥٠	٦	شر الطعام طعام الوليمة.....	٢٥٩	٣	سمعت النبي ﷺ يقرأ بطول الطولين.....
٦٤٠	٧	شراك من نار.....	٥٤٧	١٠	سمعت النبي ﷺ يقرأ في العشاء.....
٢٣٢	٣	شغلتنى أعلام هذه، اذهبا.....	٢٦١	٣	سمعت النبي ﷺ يقرأ: ﴿والتين والزيتون﴾ في العشاء.....
٥٩٢	٣	شغلونا عن الصلاة الوسطى... (من قول عمر).....	٣٤٥	٥	سمعت النبي ﷺ ينهى عن الصلاة عند طلوع الشمس.....
٣٥٩	٧	الشفاء في ثلاثة: في شرطة محجم.....	٢٦٠	٣	سمعت رسول الله ﷺ قرأ في المغرب بالطور.....
٣٥٩	٧	الشفاء في ثلاثة: شربة عسل.....	٣٨١	٣	سمعت رسول الله ﷺ يستعيز في صلاته.....
٣٥٧	١٠	شفاعتي لأهل الكبائر من أمي.....	٥٥٤	٩	سمعت رسول الله ﷺ يستعيز في صلاته من فته الدجال.....
٣٧٩	٥	شك الناس يوم عرفة في صوم النبي ﷺ.....	٥٨٠	٧	سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن الفرع.....
٣٦٤	٢	شكوت إلى رسول الله ﷺ أي.....	٢٠٤	٥	سمعت رسول الله ﷺ يهل مليدا.....
١٤٢	٤	أشتكي... (أم سلمة).....	٩٢	١٠	سموا أستم وكلوا.....
		الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته.....	٣٣٤	٧	سموا أستم وكلوا.....
		شهد عندي رجال مرضيون (من قول ابن			

الصفحة	الجزء	طرف الحديث	الصفحة	الجزء	طرف الحديث
٢٦٢.....	٣	لسعد).....	٥٥٢.....	٢	عباس).....
٢٣١.....	٧	صديق وهو كذوب.....	١٩٠.....	٣	الشهداء: الغرق، والمطعون.....
٥٤.....	٦	صديق وهو كذوب، ذاك شيطان.....	٥٤٨.....	٧	شهدت العيد مع النبي ﷺ فصل قبل الخطبة.....
٢٤٣.....	٩	عائشة).....	٦٠٧.....	٩	شهدت المتلاعنين... (من قول سهل بن سعد).....
٣٣٢.....	٢	صل ركعتين.....	٢٤٩.....	٥	شهدت عثمان وعليه، وعثمان ينهى عن المتعة.....
٥٥٧.....	٣	صل ركعتين، وتجزز فيها.....	٤٧٤.....	٦	شهدت مع رسول الله ﷺ العيد أضحى أو فطر؟.....
١١١.....	١	صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً.....	٥٥٥.....	٦	الشهر تسع وعشرون.....
٢٠٦.....	٤	صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً.....	٥٧٩.....	٦	الشهر هكنا وهكنا وهكنا.....
٦٣٤.....	٧	صل هاهنا.....	٢٣٠.....	٩	الشهر هكنا وهكنا.....
		صلاة الآيات ست ركعات وأربع سجعات.....	٦٠٠.....	٧	الشهر هكنا، وهكنا.....
١٠٤.....	٤	صلاة التسابيح.....	٢٥١.....	٢	الشهر هكنا، وهكنا، وهكنا.....
٦٣١.....	٣	صلاة الجاعة أفضل من صلاة الفذ.....			شيخ زان، وملك كذاب، وعائل مستكر.....
٤٨٧.....	٢	صلاة الجاعة تفضل صلاة الفذ.....	١٦.....	٥	الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا.....
٦٣.....	٣	صلاة الجميع تزيد على صلاته في بيته.....	١٦٧.....	٩	الشیطان يجري من ابن آدم مجرى الدم.....
٣٨٦.....	٢	صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاة الرجل قاعداً على نصف الصلاة.....	٦٣٠.....	٥	﴿ص﴾ ليس من عزائم السجود.....
٢٠٤.....	٤	صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده.....	١٥٧.....	٤	صليت للنبي ﷺ غسلًا.....
٦٤.....	٣	صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده.....	٦٣٦.....	١	الصبر عند الصدمة الأولى.....
٥٥.....	٤	صلاة الرسول سبع وتسع وإحدى عشرة.....	٤٨٤.....	٤	صحب النبي ﷺ فلم أره يسبح في السفر.....
٢٢٨.....	٤	الصلاة الصلاة وما ملكت أيمانكم.....	١٩٢.....	٤	صحب رسول الله ﷺ فكان لا يزيد في السفر.....
٤١٤.....	٧	الصلاة الصلاة وما ملكت أيمانكم.....	١٩٢.....	٤	صدق الله: ﴿مَنْ نَسِ نَفْسَهُ﴾.....
٤١٥.....	٧	صلاة العشاء إلى نصف الليل.....	٣٣٣.....	٦	صدق الله، وكذب بطن أخيك.....
٥٣٥.....	٢	صلاة القاعد على النصف من أجر صلاة القائم.....	٣٦٠.....	٧	صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده.....
٢٥٣.....	٣	صلاة الليل مثني مثني.....	١٢١.....	٦	الصدقة تدفع ميتة السوء.....
٢٠٣.....	٤	صلاة الليل مثني مثني.....	١٧١.....	٢	صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته.....
٥٠٤١.....	٤	الصلاة أمامك.....	٣٧٨.....	٥	الصدقة تطفى الخطيئة.....
٤٨.....	٤	الصلاة أمامك.....	١٧١.....	٢	الصدقة تطفى الخطيئة.....
٣٨١.....	١	الصلاة أول ما فرضت ركعتين... (من قول عائشة).....	١٨٤.....	٦	صدقت ذاك الظن بك... (من قول عمر
٣٩٣، ٣٩٠، ٣٨٨.....	٥	الصلاة جامعة.....			

الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث
١	٢٢٩، ١٠٥	الجمعة	٣	١٤	الصلاة خير من النوم
٢	٢٣٩	صلى الظهر ركعتين، والعصر ركعتين	٣	٢٠	الصلاة خير من النوم
٣	٨٥	صلى الناس ورددوا، ولم تزلوا	٣	٣٦٠	الصلاة خير من النوم
٥	٤٣٤	صلى النبي ﷺ الظهر بالمدينة أربعاً	١	٨٦	الصلاة على وقتها
٣	١٨٢	صلى النبي ﷺ الظهر ركعتين	٢	٤٥٧	الصلاة على وقتها
٤	٢٤٦	صلى النبي ﷺ العشاء، ثم صلى ثمان ركعات	٣	٦	الصلاة في الرحال
٥	٢٢٧	صلى النبي ﷺ بالمدينة أربعاً، وبذي الحليفة ركعتين	٤	٢٩٠	صلاة في مسجدي هذا خير
٥	٢٢٨	صلى النبي ﷺ بالمدينة الظهر أربعاً	١٠	٦٨	صلاة في مسجدي هذا
٧	٥٦٢	صلى النبي ﷺ خساً	٤	٢٩١	صلاة في مسجدي هذا
٤	٥٢٧	صلى النبي ﷺ على أصحمة النجاشي، فكبر أربعاً	١٠	٥٣٨	الصلاة لوقتها
٤	٥٤٣	صلى النبي ﷺ على رجل بعد ما دفن بليلة			صلوا ركعتي الفجر، ولو طردتكم الخيل
٤	١٤٨	صلى النبي ﷺ في كسوف الشمس أربع ركعات في سجدتين	١	٣٨٣	صلوا على صاحبكم
١	١١٤	صلى النبي ﷺ إلى بيت المقدس ستة عشر شهراً	٤	٥٠٨	صلوا في بيوتكم
٤	١٧٧	صلى بنا النبي ﷺ آمن ما كان بمنى ركعتين	٣	٤٩٠	صلوا في رحالكم
٥	٣٧٧	صلى بنا النبي ﷺ بمنى	١٠	١٢٦	صلوا في رحالكم
٧	٥٨٣	صلى بنا النبي ﷺ مقام في الركعتين	٢	٦٣١	صلوا في مراض الغنم، ولا تصلوا في أعطان الإبل
٣	٣٧٩	صلى بنا رسول الله ﷺ الظهر	٧	٥٦٢	صلوا في نعالكم
٢	٦٠٤	صلى بنا عثمان بمنى أربع (من قول عبد الرحمن بن يزيد)	١	٥٠١	صلوا قبل المغرب
٥	٣٧٧	صلى رسول الله ﷺ بمنى ركعتين	٣	١٩٠	صلوا قبل المغرب
٤	٥٠٥	صلى رسول الله ﷺ على النجاشي	٤	٣٦٠	صلوا قبل المغرب
٥	٢٣١	صلى بنا رسول الله ﷺ مع بالمدينة الظهر أربعاً	١٠	١٨٥	صلوا قبل صلاة المغرب
٤	٢٦٠	صلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين	٤	٢٧٢	صلوا قبل صلاة المغرب
٤	٣٤٧	صلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين	٣	٢٩٦	صلوا كما رأيتموني أصلي
٤	١٨٥	صليت الظهر مع النبي ﷺ	٣	٣١٢	صلوا كما رأيتموني أصلي
٤	١٧٦	صليت مع النبي ﷺ بمنى ركعتين	٣	٥٤	صلوا كما رأيتموني أصلي
٣	٢٧٤	صليت مع النبي ﷺ ذات ليلة فقرأ النبي ﷺ «البقرة» ثم «النساء» ثم «آل عمران»	٤	٣٤٩	صلوا كما رأيتموني أصلي
			٤	٣٦٠	صلوا كما رأيتموني أصلي
			٧	٢٦٢	صلوا كما رأيتموني أصلي
			٩	٣٧٨	الصلوات الخمس إلا أن تطوع شيئاً
					الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة
			٣	٢٩٠	الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة
			٣	٤٦٩	الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة

طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة
صليت مع النبي ﷺ ذات ليلة فقامت	طاف بالبيت سبعاً.....	٣٦٤
عن يساره.....	٣.....	١٩٥	طاف رسول الله ﷺ على بعيره، وكان	٥
صليت مع النبي ﷺ ركعتين.....	٣٧٨	كلما أتى على الركن.....	٦
صليت مع النبي ﷺ مسجدتين قبل	طعام بطعام وإناء بإناء.....	٩
الظهر.....	٤.....	٢٦٥	الطهور شطر الإيمان.....	٧
صليت مع رسول الله ﷺ بمنى ركعتين.....	١٧٩	الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أباح فيه
صليت مع رسول الله ﷺ ثانياً جميعاً.....	٢٦٦	الكلام.....	١
صليت مع رسول الله ﷺ ركعتين قبل	طوافك بالبيت والصفاء والمروة يسعك
الظهر.....	٤.....	٢٦٠	لحجك.....	٦
صليت وراء النبي ﷺ على امرأة ماتت	طوافك بالبيت والصفاء والمروة يسعك.....	٢
في نفاسها.....	٥٢٥	طوافك بالبيت والصفاء والمروة يسعك.....	٩
صليت وراء النبي ﷺ على امرأة ماتت	طوفي من وراء الناس وأنت راكبة.....	٥
في نفاسها.....	٥٢٥	طابت النبي ﷺ بيدي لحرمة.....	٧
صليت: ولو مت مت على غير الفطرة.....	٣٠٥	طابت رسول الله ﷺ بيدي هاتين.....	٥
صم ثلاثة أيام، أو تصدق بفرق بين ستة.....	٥٥٠	طابت رسول الله ﷺ بيدي.....	٧
صم في كل شهر ثلاثة.....	١١٥	العائد في هبته كالكلب يعود في فيه.....	٩
الصورة الرأس، فإذا قطع الرأس فلا صورة.....	٣٣٧	العائد في هبته كالكلب يقيء.....	٣
صورت لي الجنة والنار.....	٢٢٣	عائداً بالله من شر الفتن.....	٩
صوم ثلاثة أيام من كل شهر.....	٢٦٩	عائشة.....	٦
الصوم لي وأنا أجزي به.....	٤٧٦	عائني أبو بكر وجعل يطعني بيده في
الصوم لي وأنا أجزي به... (قدسي).....	٦٣٥	خاصرتي.....	٦
صيد البر لكم حلال ما لم تصيده، أو	العبد إذا وضع في قبره وتولي.....	٤
يصد لكم.....	٥٦٤	العبد المؤمن يستريح من نصب الدنيا.....	٧
ضحى النبي ﷺ بكشين، يسمى ويكبر.....	٣٠٨	عبدًا قطبا مات عام أول... (من جابر بن
ضحى بالمدينة بكشين ألمحिन.....	٤٣٤، ٤٣٢	عبد الله).....	٧
ضحى بكشين موجهين.....	١٤٧	عشان.....	٦
ضرب النبي ﷺ خيمة في المسجد.....	٣٦١	عجبا لأمر المؤمن، إن أمره كله خير.....	٧
ضع من دينك هذا.....	٣٥٢	العجفاء التي لا مخ فيها.....	٥
ضفرنا شعر بنت النبي ﷺ ثلاثة قرون.....	٤٢٢	العجفاء جبار، والبشر جبار، والمعدن
الضيافة ثلاثة أيام جازته.....	٣٦٩	جبار.....	٥
الطاعون شهادة لكل مسلم.....	٢٠٥	العجفاء جبار، والبشر جبار، والمعدن
الطاعون شهادة لكل مسلم.....	٤٠٧	جبار.....	٥
الطاعون شهادة لكل مسلم.....	٤٠٠	العجفاء جرحها جبار.....	٥
طاف النبي ﷺ بالبيت على بعير.....	٣٦٥	العجفاء جرحها جبار، والبشر جبار.....	٩
طاف النبي ﷺ بالبيت على بعير.....	٣٢٤، ٣٢٣	العجفاء علقها جبار، والبشر جبار.....	٩
طاف النبي ﷺ في حجة الوداع على بعير.....	٣١٩	عذاب عذب به بعض الأمم ثم بقي منه.....	٩

الصفحة	الجزء	طرق الحديث	الصفحة	الجزء	طرق الحديث
٥٢٠، ٤٨٠.....	٣	على مكانكم.....	٣٩٢.....	١٠	عرش الله ع على سماواته مثل القبة.....
٢٤٤.....	٣	عليك السلام.....	٣٧٦.....	٧	عرضت على الأمم.....
٢٤٠.....	٣	عليك بالشرط.....	٤٢٣.....	٧	عرضت على الأمم.....
٦١٩.....	١	عليك بالصعيد فإنه يكفيك.....	٤٦٤.....	٧	عرضت على الأمم.....
١٩٣، ١٨٠.....	٢	عليك بالصعيد فإنه يكفيك.....	٤٧٦.....	٢	عرضت على الجنة والنار آنفاً في عرض.....
٨٥.....	١٠	عليك بالصعيد، فإنه يكفيك.....	٣١٦.....	٢	عرضت على النار وأنا أصلي.....
٤٣٠.....	٤	عليكم بستي وستة الخلفاء الراشدين.....	٦٧١.....	٧	عرفناك يا سودة..... (من قول عمر)
٦٠٤.....	٢	عليكم بستي وستة الخلفاء الراشدين.....	٤٠١.....	١	عرفناك يا سودة..... (من قول عمر)
٥٢٢.....	٣	عليكم بستي وستة الخلفاء الراشدين.....	٥٥٩.....	٦	عرفها سنة.....
٣٦٩.....	٧	عليكم بهذا العود الهندي.....	٤٨٢.....	٢	العشاء أحياناً يؤخرها، وأحياناً يعجل.....
٥٣٧.....	٦	عليها صدقة ولنا هدية.....	٤٥٠.....	١	عفره الثامنة بالتراب.....
٤٢٨.....	٤	عليه جهاد لا قتال فيه؛ الحج والعمرة.....	٣٤٨.....	٩	عفي لأمتي عن الخطأ والسيان.....
٤٩٩.....	٥	العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما.....	٦٠٨.....	٦	عقرى - أو حلقى - إنك لحابستنا.....
٥٠٨.....	٥	عمرة في رمضان.....	٤٩٤.....	٥	عقرى حلقى أطافت يوم النحر؟.....
١٤٥.....	٦	العمل بالنية، وإننا لأمري ما نوى.....	٢٤٧.....	٥	عقرى حلقى أو ما طفت يوم النحر؟.....
٥٤١.....	٧	عندك شيء تصدقها.....	٤٨٧.....	٥	عقرى حلقى، إنك لحابستنا.....
٤٣.....	٥	عندكم شيء؟.....	٣٩٦.....	٣	عقل مجة.....
٨٥.....	٩	العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة.....	٦٣.....	٦	العقل وفكاك الأسير.....
٤٤٠.....	٥	العوراء الذين عورها.....	٣٨٤.....	٧	علام تدغرن أولادكن هذا العلاق.....
٧٧١.....	٧	العين تدمع والقلب يحزن.....	٣٨٨.....	٧	علام تدغرن أولادكن هذا العلاق؟.....
٥٠٤.....	١	العين تدمع، والقلب يحزن.....	٥١.....	٣	علام يضحك أحدكم مما يفعل.....
٤١٥.....	٧	العين حق.....	٦٠٦.....	٧	علام يقتل أحدكم أخاه.....
٦٠٤.....	٧	العين حق.....	٢٣٤.....	١	العلم.....
٥٠٣، ٣٢٢.....	١	العين وكاء السه.....	٢١٩.....	٧	على إبراهيم وعلى آل إبراهيم.....
٥٨٢.....	٢	العين وكاء السه.....	٦٥٢.....	٩	على الموت..... (من قول سلمة)
٧٧٨.....	٧	العين وكاء السه.....			على أنقاب المدينة ملائكة لا يدخلها
٤٤٦.....	٦	غارت أمكم.....	٥٥٥.....	٩	الطاعون.....
٤٥٠.....	١٠	غداً أخبركم.....	٦٦٧.....	٥	على أنقاب المدينة ملائكة.....
		غلبت إلى رسول الله ﷺ بعد الله بن	٤٧٧.....	٧	على رسلنا فإني أرجو أن يؤذن لي.....
١٣٧.....	٥	أبي طلحة.....			على رسلكم أبشروا، إن من نعمة الله
٤٩٥.....	٧	غلبة في سبيل الله أو روحه.....	٥٣١.....	٢	عليكم أنه.....
٦٣٦.....	٥	غزا مع النبي ﷺ ثني عشرة غزوة.....	٤٩٧.....	٧	على رسلنا إنها صافية بنت حيي.....
		غزا نبي من الأنبياء فقال لقومه: لا	٦١٣.....	٩	على رسلنا إنها صافية بنت حيي.....
٣٢٤.....	٦	يتبعني.....	٤٢٩.....	٢	على رسلنا، إنها صافية.....
٥٧٦.....	٣	غزوت مع رسول الله ﷺ قبل نجد.....	٣٦٦.....	٢	على كل ذروة يعير شيطاناً.....
٤٦٩.....	٣	غسل الجمعة واجب على كل محتلم.....	٤٣.....	٥	على كل مسلم صدقة.....

طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة
الفصل يوم الجمعة واجب على كل محتلم.....	٣.....	٤٢٩	فإذا كبر فكبروا، وإذا ركع فاركعوا.....	٢.....	٢٤٤
غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم.....	٣.....	٤٥٨	فإذا لم يستطع أحدنا أن يمكن جبهته من الأرض.....	٣.....	٣٤٧
غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم.....	٣.....	٤٨٧	فإذا لم يستطع أحدنا أن يمكن جبهته.(من قول أنس).....	٢.....	٤٨٢
الفصل يوم الجمعة واجب.....	٣.....	٤٥٨	فإذا نسيت فذكروني.....	٢.....	٢٧٧
الفصل يوم الجمعة واجب.....	٣.....	٤٦٢	فإذا نسيت فذكروني.....	٣.....	٥٢
الفصل يوم الجمعة واجب.....	٣.....	٤٦٣	فاستن به.....	٣.....	٤٧٧
غفار غفر الله لها، وأسلم سالمها الله.....	٤.....	٦٨	فاطمة بضعة مني.....	٩.....	١٧٢
غير ألا تطوفي بالبيت.....	٢.....	١٥٨	فاطمة بضعة مني.....	٩.....	٩
غير ألا تطوفي بالبيت، ولا بالصفاء والمروة.....	٢.....	١٨٢	فاعمل من وراء البحار فإن الله لن يترك فأعني على نفسك بكثرة السجود.....	٩.....	٤٦٥
فأبصرني النبي ﷺ، فأُنزل الرداء.....	٣.....	٤٢٢	فاغسلي عنك الدم ثم صلي.....	٧.....	٣٩٥
فابك هذا لعله نزع عرق.....	١٠.....	٩٨	فأفعل ماذا؟.....	٦.....	٢٢٩
فابك هذا لعله نزع عرق.....	٩.....	٥٧	فاقلدوا قدر الجارية الحديثة.....	٦.....	٣٨٦
فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه.....	٦.....	٣٤٠	فاقرءوا في سبوع ولا تزدد على ذلك.....	٦.....	١١٦
فأبواه يهودانه، أو ينصرانه.....	٧.....	٤٧٥	فاقض الله، فهو أحق.....	٧.....	٦٣٤
فأت أبا بكر.....	٣.....	٩٧	فاقضوا الذي له، فإن الله.....	١٠.....	١٠٨
فأت الذي هو خير وكفر عن يمينك.....	٧.....	٦٦٧	فأكون أول من بعث فإذا موسى.....	١٠.....	٣٩٦
فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين.....	١٠.....	٥٤٤	فالتسناها فوجدناها مع خزيمة..(من قول زيد بن ثابت).....	٦.....	١٧
فأجب.....	٣.....	٩٥	فأمر الرسول بها فرجا.....	١٠.....	١٣٣
فاجعل لنا يوماً تأتي إلينا...(من قول النساء للنبي ﷺ).....	٥.....	٥١	فأمر بقتل الأسرى.....	١٠.....	٣٤٢
فأجلسه رسول الله ﷺ في حجره، فبال على ثوبه.....	١.....	٥٦٤	فأمر بلال أن يشفع الأذان، وأن يوتر.....	٢.....	٦١٢
فأحث في أفواههن التراب.....	٤.....	٤٧٥	فأمر لهم رسول الله ﷺ بدود وبراع.....	٧.....	٣٩٨
فأحلق رأسك.....	٥.....	٥٥٠	فأمرنا النبي ﷺ أن نغطي رأسه.....	٧.....	٣٢٧
فأخذني فجعلني عن يمينه...(من قول ابن عباس).....	٣.....	١٦٢	فأمرنا رسول الله ﷺ فجعلناها عمرة.....	٥.....	٢٥٤
فأخرجني مع أخيك إلى التعيم.....	٥.....	٤٨٧	فأمرنا عند منامنا بثلاث.....	٧.....	١٧٠
فإذا اختلفتم فقوموا عنه.....	٦.....	١٢٩	فأمره النبي ﷺ أن يتخذ أنفاً من ذهب.....	٦.....	٤٢٥
فإذا جلس أحدكم في الصلاة فليقل: التحيات لله.....	٧.....	٦٦٣	فأمرهم النبي ﷺ أن يرملوا الأشواط الثلاثة.....	٥.....	٣١٥
فإذا رأيتموها فافزعوا إلى الصلاة.....	٤.....	١٣١، ١٢٨	فإن استطعتم ألا تغلبوا على صلاة.....	١٠.....	٣٩٩
فإذا قالوها عصموا مني دماءهم.....	١.....	٢٣٧	فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له.....	٦.....	٢٧٦
			فإن أطاعوك لذلك، فإياك وكرائم أموالهم.....	١٠.....	٣٧٩
			فإن الله أحق بالوفاء.....	١٠.....	٩٧
			فإن الله تبارك وتعالى قد حرم عليكم دماءكم.....	٩.....	١١١

الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث
٢.....	٣٠١	فإن الله قد حرم على النار.....	٥.....	٤٢٣	فقلت لهدي النبي ﷺ -تعني القلائد-
٧.....	١٩٥	فإن الله لا يتعاطاه شيء أعطاه.....	٧.....	١٧٠	فذلك مائة باللسان.....
٧.....	٧٠٢	فإن الله يحب الرفق في الأمر.....	٩.....	٥١٩	فتة الرجل في أهله وماله وولده.....
٣.....	٦٢	فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم.....	٦.....	٥٧٢	الفتنة من ها هنا.....
٥.....	٤٦٣	فإن دماءكم وأموالكم عليكم حرام.....	٩.....	٥١٤	الفتنة هاهنا، الفتنة هاهنا.....
٩.....	٥٠٣	فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم.....	١.....	٥١٤	فتوضأ لهم وضوء النبي ﷺ.....
٥.....	٦٣٢	فإن عمرة في رمضان تقضي حجة معي.....	١٠.....	٣٥١	فجاءهما الشيطان فقال: سمياه عبد الحارث.....
٢.....	٤٦٧	فإن عن يمينه ملكًا.....	٥.....	٦١٧	فجعل النبي ﷺ يصرف وجه الفضل.....
٢.....	٢١٦	فإن كان واسعًا فالتحف به.....	٧.....	٣٢٦	فجعل خير من ملء الأرض.....
٧.....	٦٦٩	فأنزل آية الحجاب.....	١.....	٣٤	فحمي الوحي، وتتابع.....
١.....	٤٦٠	فإنك لا تدري الهاء قتله أم سهمك.....	٤.....	١١١	فحينئذ يسجد لها الكفار.....
١٠.....	٢٤٥	فإنكم إذا قلتم ذلك سلمتم على كل عبد صالح.....	٢.....	٢٢٧	الفخذ عورة.....
٧.....	٢٧٤	فإنكم لا تدعون أصم ولا غائبًا.....	٦.....	٢٨٢	فخيرها النبي ﷺ.....
٣.....	١٠١	فإنها بعثت ميسرين.....	٧.....	٥١٠	فدخلت فإذا النبي ﷺ على حصير قد أثر في جنبه.....
١٠.....	٣٩٣	فإنها تلعب تستأذن في السجود فيؤذن لها.....	١٠.....	٤٣	فدعا عليهم رسول الله ﷺ.....
٥.....	٤٩	فإني رأيته أكثر أهل النار.....	٦.....	٦٠٩	فدعاه رسول الله ﷺ فقرأ عليه.....
٩.....	٤٩٥	فإني لأرى الفتن تقع خلال بيوتكم كوقع القطر.....	٧.....	٦٤٥	فدية من صيام أو صدقة.....
٧.....	١٤٠	فأني يستجاب لذلك.....	٢.....	١٧٠	فذلك من نقصان دينها.....
٦.....	٤٩	فأني يستجاب له.....	٢.....	١٧٠	فذلك من نقصان عقلها.....
٧.....	١٤٠	فأني يستجاب.....	٧.....	٤٠٥	فر من المجذوم فرارك من الأسد.....
٦.....	٤٦٧	فبكرا تزوجت أم نبيًا؟.....	٢.....	٢٠٥	فرأه قد فك أزراره.....
٧.....	٤٢٠	فتؤذوا الأحياء.....	١٠.....	٣٦٠	فرايت النبي ﷺ ضحك حتى بدت نواجذه.....
٣.....	١٦٦	فتان، فتان، فتان.....	٣.....	٢٢٧	فرايت جهنم يحطم بعضها بعضًا حين.....
١٠.....	٣٩٤	فتبعت القرآن حتى وجدت آخر سورة التوبة... (من قول زيد).....	٦.....	١٢٠	فرايت عينيه تذرغان... (من قول ابن مسعود).....
٦.....	٥٧١	فتح من ردم يأجوج ومأجوج مثل هذه.....	٥.....	٣٥٠	فرج سقفي وأنا بمكة، فنزل جبريل ش.....
٦.....	٥٣٤	فتريدين عليه حديثه؟.....	٢.....	١٩٨	فرج عن سقف بيتي، وأنا بمكة.....
٤.....	١٣	فتصدقن.....	٤.....	١٨٠	الفرج يصدق ذلك أو يكذبه.....
٩.....	٦٠٧	فتلعت قلادة بدن النبي ﷺ بيدي.....	٦.....	٢٨٢	فرد نكاحها.....
٥.....	٤١٩	فقلت قلادة هدي النبي ﷺ ثم أشعرها.....	٢.....	٢٠٠	فرض الله الصلاة حين فرضها، ركعتين.....
٥.....	٤٢١	فقلت قلادتها من عنهن... (من قول عائشة).....	٥.....	١٤٨	فرض النبي ﷺ صدقة الفطر.....
٥.....	٤٢٣	فقلت قلادتها من عنهن... (من قول عائشة).....	٥.....	١٤٠	فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر.....
٥.....	٤٢٣	فقلت قلادتها من عنهن... (من قول عائشة).....	٥.....	١٤٨	فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر.....
٥.....	٤٢٣	فقلت قلادتها من عنهن... (من قول عائشة).....	٥.....	١٤١	فرض زكاة الفطر.....
٥.....	٤٢٣	فقلت قلادتها من عنهن... (من قول عائشة).....	٥.....	١٧٩	فرضها رسول الله ﷺ لأهل نجد قرآنًا.....

طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة
فرق النبي ﷺ بينها، وألحق الولد بالمرأة	٩٠	٥٤	فلا أزال أسجد فيها	٤	١٦٩
فسكت... لما سئل عن الروح	١	٣٣٩	فلا بأس انفري	٥	٤٨٧
فصعد النظر إليها وصوب	٦	٢٥٣	فلا تفعل، صم وأفطر	٦	٤١٦
فصل رضاعه في الجنة	٤	٤٨٦	فلا تفعلوا، إذا أنتم الصلاة فعليكم		
فصلوا أيها الناس في بيوتكم	٢	٣١٨	بالسكينة	٣	٤١
فصم ثلاثة أيام، أو أطعم ستة	٥	٥٥١	فلا صلاة إلا التي أقيمت	٣	٨٨
فضحك رسول الله ﷺ تعجباً وتصدّقاً له	١٠	٣٦٠	فلا يتأجج اثنان	٧	٧٧٥
فضرب بكفه ضربة على الأرض	٢	١٩٢	فلأن أصلي في بيتي أحب إلي من أن		
فضل عائشة على النساء، كفضل الثريد	٦	٥٤٠	أصلي	٢	٣١٩
الفطر أقوى لكم فأفطروا	٦	٤٧	فلان قتل؟	٩	٢٢٩
الفطرة خمس	٧	٥٥٨، ٥٥٧	فلعل ابنك هذا نزع عرق	٩	١٩٣
الفطرة خمس	٧	٧٨١	فلعل ابنك هذا نزع	٦	٥٨٠
فطلق النبي ﷺ يلوهم حزة	٦	٥١٨	فلما فرغ النبي ﷺ من الطعام	٦	٣٦٥
فتمتد مسجده وطهوره	٢	١٦٥	فلولا صليت بسبح اسم ربك	٣	١٧٠
ففرض الله على أمتي خمسين صلاة	٢	١٩٩	فليتي قبلت رخصة رسول الله		
فقال أتعجبون من غيرة سعد	٩	١٩٠	ﷺ... (من قول ابن عمرو)	٦	١١٥
فقال الله: قد فعلت	١	٧٤	فليجعل في أنفه، ثم ليش	١	٤٢٣
فقام النبي ﷺ خطيباً صبيحة عشرين من			فليخلقوا حبة أو ذرة أو شعيرة	٧	٦١٩
رمضان	٣	٣٥٠	فليخلقوا ذرة أو لخلقوا حبة	٦	٦٢٨
فقام إليه النبي ﷺ بمشقص	٧	٦٧٢	فليلص ركتين، ثم ليقل	٢	٤٣٩
فقام رسول الله ﷺ فخرج، وخرجت			فليعتزلنا، أو ليعتزل مسجداً	١٠	١٧٥
معه	٧	٦٦٩	فما رني بعد ذلك عرياناً ﷺ	٢	٢٢١
فقد ملككها يا معك من القرآن	٦	٢٨٧	فما سقت	٦	١٤٨
فقمنا إلى بطحان... (من قول جابر)	٢	٥٨٤	فما من يوم أكثر عتيقاً من النار	١	١٣٣
فقولوا مثل ما يقول المؤذن	٣	٥٢٧	فمصح بوجهه ويديه، ثم رد عليه السلام	٢	١٧٥
فكان أبو بكر يصلي بصلاة رسول الله			فمصح رأسي ودعالي بالبركة	٧	٣٣٩
ﷺ	٣	١٢٥	فمصح رأسي، ودعالي بالبركة	٧	٢١١
فكان النبي ﷺ يقسم لعائشة يوماً ويوم			فمن أطاع محمداً ﷺ	١٠	٥٨٠
سودة	٦	١٤٢	فمن تركها - يعني: الصلاة - فقد كفر	٢	٤٩٥
فكانت سنة المتلاعنين	٦	٥٨٣	فمن رغب عن ستي فليس مني	٦	١٣٥
فكبر ثنتين وعشرين تكبيرة	٣٠	٣٠٠	فمن رغب عن ستي فليس مني	٦	١٣٧
فكبراً ثلاثاً وثلاثين، وسبحاً	٧	١٦٨	فمن يطيع الله إذا عصيته	١٠	٤٠٠
فكلته ففني... (من قول عائشة)	٥	٣٣	فنزول النبي ﷺ إلى بطحان	٣	٥٤
فكلوا ما بقي من لحمها	٥	٥٦٨	فنزول رداءه ﷺ حتى يشاهد سلمان خاتم		
فكروا العاني وأجيبوا الداعي	٩	٦١٦	النوبة	١	٥٢٣
فكروا العاني، وأجيبوا الداعي	٦	٣٤٨	فنزول رداءه ﷺ من أجل أن يراه	٧	٢١٣

الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث
٦	١٤٦	فنهانا عن ذلك... (أي الاختصاص)	٦	١٤٦	فنهانا عن ذلك... (أي الاختصاص)
٦	١٥٠	فنهانا عن ذلك... (أي الاختصاص)	٦	١٥٠	فنهانا عن ذلك... (أي الاختصاص)
٧	٦٥٢	فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين	٧	٦٥٢	فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين
٦	١٥٥	فهل جارية تلاعبها وتلاعبك	٦	١٥٥	فهل جارية تلاعبها وتلاعبك
٦	٤٦٧	فهل جارية تلاعبها وتلاعبك	٦	٤٦٧	فهل جارية تلاعبها وتلاعبك
٩	٦١٧	فهل جلس في بيت أبيه وأمه	٩	٦١٧	فهل جلس في بيت أبيه وأمه
		فهل جلست في بيت أبيك وأمك حتى تأتيك			فهل جلست في بيت أبيك وأمك حتى تأتيك
٩	٤٠٧	هديثك	٩	٤٠٧	هديثك
٩	٦٤٥	فهل جلست في بيت أبيك	٩	٦٤٥	فهل جلست في بيت أبيك
٩	٦٧٣	فهو نية فيها في الأجر سواء	٩	٦٧٣	فهو نية فيها في الأجر سواء
٧	٤٠٢	فهو ينهيه فهما في الوزر سواء	٧	٤٠٢	فهو ينهيه فهما في الوزر سواء
١٠	٥٣٨	فهو فضلي أو تبه من أشاء	١٠	٥٣٨	فهو فضلي أو تبه من أشاء
٥	٥١	فواعدهن، وأتى إليهن	٥	٥١	فواعدهن، وأتى إليهن
٧	٥٤٧	فوالذي نفس محمد بيده لا يغفل	٧	٥٤٧	فوالذي نفس محمد بيده لا يغفل
٩	٤١١	فوالله لا يخزيك الله أبداً، إنك لتصل الرحم	٩	٤١١	فوالله لا يخزيك الله أبداً، إنك لتصل الرحم
٥	٥١	فوعظهن وأمرهن أن يتصدقن	٥	٥١	فوعظهن وأمرهن أن يتصدقن
٥	٣١	فوعظهن، وأمرهن أن يتصدقن	٥	٣١	فوعظهن، وأمرهن أن يتصدقن
٥	٥٧٨	فويسق... (أي الوزغ)	٥	٥٧٨	فويسق... (أي الوزغ)
٦	١٥٣	في التي لم يرتع منها	٦	١٥٣	في التي لم يرتع منها
٦	٥٧١	في الجمعة ساعة لا يوافقها	٦	٥٧١	في الجمعة ساعة لا يوافقها
٧	٣٦٦	في الحبة السوداء	٧	٣٦٦	في الحبة السوداء
١٠	٤٥١	في ضحاح من نار	١٠	٤٥١	في ضحاح من نار
		في كل إبل سائمة من كل أربعين: ابنة			في كل إبل سائمة من كل أربعين: ابنة
٥	٥٨	لبون	٥	٥٨	لبون
٣	٢٦٣	في كل صلاة يقرأ، فما أسمعنا	٣	٢٦٣	في كل صلاة يقرأ، فما أسمعنا
٦	١١٦	في كم تقرأ القرآن؟	٦	١١٦	في كم تقرأ القرآن؟
١	١٣٢	في يوم الجمعة ساعة لا يوافقها	١	١٣٢	في يوم الجمعة ساعة لا يوافقها
٧	٢٦٧	في يوم الجمعة ساعة	٧	٢٦٧	في يوم الجمعة ساعة
		فيا ليت حظي من أربع ركعتان... (من)			فيا ليت حظي من أربع ركعتان... (من)
٥	٣٧٨	قول ابن مسعود	٥	٣٧٨	قول ابن مسعود
		فيحى الله تعالى ملك الموت وجبريل			فيحى الله تعالى ملك الموت وجبريل
٧	٤٧٦	وميكايل	٧	٤٧٦	وميكايل
٧	٤٧٤	فيشرئون يطلعون فيؤتى بالموت	٧	٤٧٤	فيشرئون يطلعون فيؤتى بالموت
٤	١٨	فيشهدن جماعة المسلمين ودعوتهم	٤	١٨	فيشهدن جماعة المسلمين ودعوتهم
١٠	٢٣٤	فيقضي الله ما شاء	١٠	٢٣٤	فيقضي الله ما شاء
٧	٤٨٤	فيقوم على جنازته أربعون رجلاً	٧	٤٨٤	فيقوم على جنازته أربعون رجلاً
٥		فيكسر الباب أو يفتح؟... (من قول	٥		فيكسر الباب أو يفتح؟... (من قول
٣٤		عمر)	٣٤		عمر)
٢	١٨١	فيم يختصم الملاء الأعلى؟	٢	١٨١	فيم يختصم الملاء الأعلى؟
٩	٦٥١	فيا استطعتم	٩	٦٥١	فيا استطعتم
٥	١٠٠	فيا سقت السماء العشر	٥	١٠٠	فيا سقت السماء العشر
		فيا سقت السماء والعيون أو كان عثرياً			فيا سقت السماء والعيون أو كان عثرياً
٥	٩٧	العشر	٥	٩٧	العشر
١	٤٧٧, ٣٥٧	فيه الوضوء	١	٤٧٧, ٣٥٧	فيه الوضوء
٣	٥٥٧	فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم	٣	٥٥٧	فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم
١٠	١١٢	فيه غرة عبد أو أمة	١٠	١١٢	فيه غرة عبد أو أمة
٢	٣٢٤	قاتل الله اليهود اتخذوا قبور	٢	٣٢٤	قاتل الله اليهود اتخذوا قبور
		قاتل الله اليهود لها حرمت عليهم الشحوم			قاتل الله اليهود لها حرمت عليهم الشحوم
٩	٣٨٧	أذابوها	٩	٣٨٧	أذابوها
٥	٣١٤	قاتلهم الله، أما والله لقد علموا	٥	٣١٤	قاتلهم الله، أما والله لقد علموا
٩	٣٦٤	قال إبراهيم لامرأته: هذه أختي	٩	٣٦٤	قال إبراهيم لامرأته: هذه أختي
١	١٦٧	قال الله تعالى ما تقرب إلي عبدي	١	١٦٧	قال الله تعالى ما تقرب إلي عبدي
٥	٦١٠	قال الله تعالى: قد فعلت	٥	٦١٠	قال الله تعالى: قد فعلت
		قال الله: أعددت لعبادي الصالحين ما لا			قال الله: أعددت لعبادي الصالحين ما لا
٩	٢٩٨	عين رأيت	٩	٢٩٨	عين رأيت
٧	٥٧٣	قال الله: لك ذلك وعشرة أمثاله	٧	٥٧٣	قال الله: لك ذلك وعشرة أمثاله
		قال النبي ﷺ للمتلاعنين: «حسابكما			قال النبي ﷺ للمتلاعنين: «حسابكما
٦	٥٩١	على الله»	٦	٥٩١	على الله»
٥	٨	قال رجل: لأتصدقن بصدقة	٥	٨	قال رجل: لأتصدقن بصدقة
		قال سليمان بن داود عليها السلام:			قال سليمان بن داود عليها السلام:
٦	٤٦٤	«لأطوفن الليلة	٦	٤٦٤	«لأطوفن الليلة
٧	٥٤٨	قال سليمان: لأطوفن الليلة على تسعين امرأة	٧	٥٤٨	قال سليمان: لأطوفن الليلة على تسعين امرأة
		قال من شدة الفرح: اللهم أنت عبدي			قال من شدة الفرح: اللهم أنت عبدي
٦	٥١٥	وأنا ربك	٦	٥١٥	وأنا ربك
		قام النبي ﷺ يوم الفطر فصلى فبدأ			قام النبي ﷺ يوم الفطر فصلى فبدأ
٤	١٢	بالصلاة	٤	١٢	بالصلاة
٩	٢٧٩	قام إليه بمشقص أو بمشاقص	٩	٢٧٩	قام إليه بمشقص أو بمشاقص
٧	٧٨٢	قبض النبي ﷺ وأنا ختين	٧	٧٨٢	قبض النبي ﷺ وأنا ختين
٧	٤٨٥	قبض روح النبي ﷺ في هذين	٧	٤٨٥	قبض روح النبي ﷺ في هذين
٢	٢١٣	قد أجرنا من أجرنا يا أم هانئ	٢	٢١٣	قد أجرنا من أجرنا يا أم هانئ
٥	٥٤٥	قد أحصر رسول الله ﷺ فحلق رأسه	٥	٥٤٥	قد أحصر رسول الله ﷺ فحلق رأسه
٦	٤٦٠	قد أذن الله لكن أن تخرجن لحوائجكن	٦	٤٦٠	قد أذن الله لكن أن تخرجن لحوائجكن

طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة
قد أذن أن تخرجن في حاجكن	١.....	٤٠١.....	قدم رسول الله ﷺ فطاف بالبيت سبعاً	٥.....	٣٣٦.....
قد أريت الآن الجنة والنار	٧.....	٣٤٢.....	قدم علي النبي ﷺ نفر من عكل فأسلموا	٩.....	١٢٤.....
قد أنزل الله فيك وفي صاحبك	٦.....	٤٨٢.....	قدمت علي النبي ﷺ فأمره بالحل	٥.....	٢٥١.....
قد أنزل الله فيكم قرآنًا	١٠.....	٩٣.....	قدمني - النبي ﷺ في الثقل من جمع بليل	٥.....	٦١٩.....
قد بايعتكن	٦.....	٥٥٤.....	قرأ البقرة ثم النساء ثم آل عمران	٦.....	٣٣.....
قد توفي اليوم رجل صالح من الحبش	٤.....	٥٠٧.....	قرأ البقرة وآل عمران والنساء	٤.....	٥١.....
قد خيرني ربي	٧.....	٤٦٢.....	قرأ النبي ﷺ النجم بمكة فسجد	٤.....	١٥٥.....
قد دنت مني الجنة حتى لو اجترأت	٣.....	٢٢٧.....	قرأ النبي ﷺ في صلاة الليل	٣.....	٢٧٠.....
قد ذكرني هذا صلاة محمد ﷺ	٣.....	٢٩٨.....	قرأ بسم الله الرحمن الرحيم، يمد بيسم		
قد رأيت الذي صنعتن	٤.....	٢٢٥.....	الله	٦.....	١٠٧.....
قدرجتها بسة رسول الله ﷺ	٩.....	١٣٨.....	قرأت علي النبي ﷺ والنجم فلم يسجد		
قد صلي الناس وناموا	٢.....	٥٤١.....	فيها	٤.....	١٦٢.....
قد عجب الله من صنعكم الليلة	٦.....	٦٤٧.....	القرآن حجة لك أو عليك	٩.....	٤٢٦.....
قد غدت بمعاذ	٦.....	٤٨٠.....	قرني، ثم الذين يلونهم	٧.....	٥٧٠.....
قد عرفت الذي رأيت من صنعكم	٣.....	٢٠٥.....	قسم النبي ﷺ يوماً قسمه	٧.....	٧٧٥.....
قد علمتم أني أتاكم الله	١٠.....	١٨٥.....	قسمت الصلاة بيني... (قدسي)	١.....	٥٠٧، ٢٩.....
قد فعلت... (قدسي)	٥.....	٦١٠.....	القصاص	٩.....	٢٤٧.....
قد قضى الله فيك وفي امرأتك	٦.....	٥٨٥.....	القصد القصد تبلغوا	٧.....	٣٤١.....
قد كان من قبلكم يؤخذ الرجل فيخفر له	٩.....	٣٥٨.....	قصرت عن رسول الله ﷺ بمشقص	٥.....	٤٥٤.....
قد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ	٩.....	٦٣٤.....	قضاء الله أحق	٩.....	٦٥٠.....
قد ملكتها يا معك من القرآن	٧.....	٥٤٢.....	قضاء الله أحق، وشرط الله أوثق	٤.....	٨٧.....
قدو خمسين أو ستين... (من قول زيد بن			قضي النبي ﷺ أن دية جنيها غرة عبد أو		
ثابت)	٢.....	٥٤٨.....	وليلة	٩.....	٢٨٧.....
قدو خمسين آية... (من قول زيد بن			قضي النبي ﷺ بالغرة عبد أو أمة	٩.....	٢٨٦.....
ثابت)	٢.....	٤٨٨.....	قضى رسول الله ﷺ في جنين امرأة من بني		
قدم النبي المدينة فأضاء منها... (من			لحيان	٩.....	٤٤.....
قول أنس)	٤.....	٣٩٠.....	قضي رسول الله ﷺ فيها بغرة عبد أو أمة	٩.....	٢٨٦.....
قدم النبي ﷺ فطاف بالبيت سبعاً	٢.....	٢٦٧.....	قضى فينا معاذ بن جبل علي عهد رسول الله		
قدم النبي ﷺ فطاف بالبيت سبعاً	٥.....	٣٦٤، ٣٤٤.....	ﷺ	٩.....	٤٥.....
قدم النبي ﷺ فطاف بالبيت سبعاً	٥.....	٥٢٤.....	قضى فيه النبي ﷺ بغرة عبد	٧.....	٤٢٩.....
قدم النبي ﷺ مكة، فطاف بالبيت، ثم			قطع النبي ﷺ في مجن ثمنه ثلاثة دراهم	٩.....	١١٧.....
صلى ركعتين	٥.....	٣٦٤.....	قطع النبي ﷺ بد سارق في مجن ثمنه ثلاثة		
قدم النبي ﷺ مكة، فطاف وسعى بين			دراهم	٩.....	١١٧.....
الصفا والمروة	٥.....	٣٤٠.....	قل اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً	١٠.....	٢٨٦.....
قدم النبي ﷺ من سفر	٧.....	٦٢٥.....	قل اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً	٣.....	٣٨٦.....
قدم رسول الله ﷺ المدينة صلى	١٠.....	٣٧.....	قل اللهم إني ظلمت نفسي	٧.....	١٨٤.....

الصفحة	الجزء	طرف الحديث	الصفحة	الجزء	طرف الحديث
٣٤٣	٦	كان ابن عمر سنين مقدم رسول الله ﷺ المدينة.. (أي أنس)	٥٩٧	٧	قل لا إله إلا الله كلمة أحاج
٢٣٦	٥	كان ابن عمر إذا أراد الخروج	١٠٣	٣	قل: الصلاة في الرحال
٢٦٤	٥	كان ابن عمر إذا دخل أدنى الحرم أمسك عن التلبية	٥٥٠	٧	قلادة لأسياء فبعث النبي ﷺ في طلبها
٢٣٣	٥	كان ابن عمر إذا صلى بالغداة بذى	٤٣	١٠	قلت: قل هذا عمر بن الخطاب
١٠٨	٣	كان ابن عمر يوضع له الطعام وتقام الصلاة	٧٤٧	٧	قم أبا تراب
٣٧	٦	كان أجود بالخير من الريح المرسلة	٣٢٩	٢	قم أبا تراب، قم أبا تراب
٤٨٤	٧	كان أحب الثياب إلى النبي ﷺ أن يلبسها الحبرة	٥٥٢	٣	قم فاركع ركعتين خفيفتين
٣٣٩	٧	كان أحب العمل إلى رسول الله ﷺ الذي يلوم	٥٥١	٣	قم فاركع ركعتين
١٢٤	١	كان إذا أخذ مضجعه نفث	٣٧٥ ٩٣٥٢	٢	قم فاقضه
١٧١	٧	كان إذا اشتكى رسول الله ﷺ لقاه جبريل	٥٣٣	٥	قم يا حذيفة
٩٤	٣	كان إذا اشتكى يقرأ على نفسه بالمعوذات	٧٢	٤	قم يا عباس فادع الله... (من قول عمر)
٦٠	٦	كان إذا أقبل بات بذى طوى	٤٧٥	٧	قمت على باب الجنة فكان عامة من دخلها المساكين
٤٩٣	٥	كان إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال	٤١٣	٦	قمت على باب الجنة فكان عامة
١٨٢	٤	كان أصحاب رسول الله ﷺ ينامون ثم يصلون	٦٣	٤	قنت النبي ﷺ شهراً؛ يدعو على رعل وذكران
٥٣٦	٢	كان الحشيش يلعبون بحراهم فسترني	٦٢	٤	قنت النبي ﷺ في الصبح
٣٨٦	٦	كان الرجل إذا قرأ البقرة وآل عمران جد فينا... (من قول أنس)	٦٣	٤	قنت رسول الله ﷺ بعد الركوع شهراً
١٣٨	٥	كان الرجل يؤتى به يهادى... (من قول ابن مسعود)	٤٧٩	٤	قنت رسول الله ﷺ شهراً حين قتل القراء
١٤٣	٣	كان الرسول ﷺ يقوم إذا سمع الصارخ	٣٠٩	٤	قولوا التحيات لله والصلوات والطيبات
٢٢٦	٤	كان الصاع على عهد النبي ﷺ مداً وثلاثاً... (من قول السائب بن يزيد)	٥٣٩	٢	قولوا كذا وكذا
١٣٢	١٠	كان الصاع على عهد النبي ﷺ... (من قول السائب بن يزيد)	٢٥٠	٣	قولوا: اللهم صل على محمد
٦٥٢	٧	كان الصحابة إذا حال بينهم شجرة	٢٠٩	٢	قولي: السلام عليكم دار قوم مؤمنين
٣٠٧	٣	كان الطلاق على عهد الرسول ﷺ وأبي بكر	٥٠٦	٩	قوم يهلون بغير هني تعرف منهم وتكر
٢٧٢	٦		٢٥٤	٢	قوموا فلاصل لكم
			٤٣١	٣	قوموا فلاصلي بكم
			٢٩٨	٢	قوموا
			٤٣٥	١٠	قيام الساعة لا يكون إلا على شرار الخلق
			٦٣٨	٥	فيد رمح
					كاد الخيران أن يهلكا... (من قول أبي مليكة)
			٩٢	١٠	كاد يرضها
			٢٢	١	كان ﷺ ينام أوله، ويقوم آخره
			٢٣٦	٤	كان النبي ﷺ يغتسل بالصاع
			٦٣٧	١	كان ﷺ يوعك كما يوعك الرجلان
			٢٧٢	٣	

طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة
كان الطلاق في عهد النبي ﷺ	٦	٥١٣	الشمس	٤	١٩٧
كان القنوت في المغرب والفجر	٣	٣١٣	كان النبي ﷺ إذا اغتسل من الجنابة دعا	١	٦٣٥
كان القنوت في المغرب والفجر... (من قول أنس)	٤	٦٣	كان النبي ﷺ إذا خرج لحاجته أجيء أنا	١	٤٠٦
كان الله ولم يكن شياً قبله	١٠	٣٨١	وغلّام معنا	١	٤٠٦
كان المؤذن إذا أذن قام ناس	٣	١٩	كان النبي ﷺ إذا خرج لحاجته	٢	٤٠٦
كان المال للولد... (من قول ابن عباس)	٩	٤٤	كان النبي ﷺ إذا سافر فأراد أن يتطوع	٤	٦١
كان المسلمون حين قدموا المدينة... (من قول ابن عمر)	٢	٦١٠	كان النبي ﷺ إذا صلى ركعتي الفجر	٤	٢٤٨
كان المشركون على منزلتين من النبي ﷺ	٦	٥٤٦	كان النبي ﷺ إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه	٣	٤١٠
كان المهاجرون حين قدموا المدينة... (من قول ابن عباس)	٩	٥٣	كان النبي ﷺ إذا فاتته ركعتا الفجر	٢	٥٥٤
كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى	٣	٣٧٢	كان النبي ﷺ إذا قام من الليل يتهجد	٧	١٦٠
كان الناس يطوفون في الجاهلية عراً... (من قول عروة)	٥	٣٨٦	كان النبي ﷺ إذا قام من الليل يشوص فاه	١٠	٤٢٧
كان النبي ﷺ إذا اغتسل من الجنابة	١	٦٣٠	كان النبي ﷺ إذا قام من الليل يشوص	١	٦٠٨
كان النبي ﷺ إذا سكت المؤذن من الأذان لصلاة الصبح	٣	٥٥٢	كان النبي ﷺ إذا قام من الليل	٣	٤٧٥
كان النبي ﷺ في مهنة أهله	١	٥٨٢	كان النبي ﷺ إذا كان يوم عيد خالف الطريق	٤	٢٢
كان النبي ﷺ يتكى في حجر عائشة	٢	٣٠	كان النبي ﷺ أشد حياة من العذراء	٢	٢١١
كان النبي ﷺ يصلي الظهر بالهاجرة	٢	٥٢٩	كان النبي ﷺ شئن القدمين	٧	٥٧٠
كان النبي ﷺ يصلي العصر والشمس في حجرتها	٢	٤٤٣	كان النبي ﷺ ضخم القدمين	٧	٥٦٩
كان النبي ﷺ يصلي الهجير	٢	٥٩١	كان النبي ﷺ ضخم الكفين	٧	٥٧٠
كان النبي ﷺ يقرأ بالجمعة والمنافقين	٣	٥٠٣	كان النبي ﷺ ضخم اليدين والقدمين	٧	٥٦٩
كان النبي ﷺ يقرأ في الجمعة بسبح والغاشية	٣	٥٠٣	كان النبي ﷺ ضخم اليدين	٧	٥٦٩
كان النبي ﷺ يفرق بين نسائه	٢	١٥٧	كان النبي ﷺ لا يرد سائلاً	١	٥٤
كان النبي ﷺ ينهى عن قيل وقال، وكثرة السؤال	٧	٣٥٩	كان النبي ﷺ لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلا	٤	٩٤
كان النبي ﷺ أجود الناس	٦	٣٧	كان النبي ﷺ لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلا	٣	٥٥٤
كان النبي ﷺ إذا أتاه رجل بصدقه	٧	١٩٠	كان النبي ﷺ لا يطرق أهله	٥	٥٣٥
كان النبي ﷺ إذا أراد أن ينام وهو جنب	٢	٣٧	كان النبي ﷺ متولواً بركة	١٠	٥٤٧
كان النبي ﷺ إذا ارتحل قبل أن ترفع			كان النبي ﷺ مربوعاً وقد رأيته في حلة حمراء	٧	٥١٨
			كان النبي ﷺ يأتي مسجد قباء راكباً وماشيًا	٤	٢٩٤
			كان النبي ﷺ يأتي مسجد قباء كل سبت	٤	٢٩٣
			كان النبي ﷺ يأخذ ثلاثة أكف	١	٦٣٤
			كان النبي ﷺ يأمر نساءه، فيتزرن		

الصفحة	الجزء	طرف الحديث	الصفحة	الجزء	طرف الحديث
٦٠	٤	كان النبي ﷺ يصلي في السفر على راحلته	١٥٣	٢	فيأشهرهن
٣١٣	٢	كان النبي ﷺ يصلي في مريض الغنم	٦٥٦	٩	كان النبي ﷺ يبيع النساء بالكلام
٥٢٤	٧	كان النبي ﷺ يصلي في نعليه	٢٠٩	١	كان النبي ﷺ يتخولنا
		كان النبي ﷺ يصلي قبل أن ينسى			كان النبي ﷺ يجمع بين الرجلين من
٥٨٤	١	المسجد في مريض الغنم	٥٤٧	٤	قتل أحد في ثوب واحد
		كان النبي ﷺ يصلي من الليل إحدى عشرة			كان النبي ﷺ يجمع بين الرجلين من
١٥٠	٧	ركعة	٥٥٩٠٥٥٥	٤	قتل أحد
		كان النبي ﷺ يصلي من الليل ثلاث			كان النبي ﷺ يجمع بين المغرب
٢٢٨	٤	عشرة ركعة	١٩٤	٤	والعشاء
٤٣٧	٢	كان النبي ﷺ يصلي وأنا إلى جنبه نائمة			كان النبي ﷺ يجمع بين رجلين من قتل
		كان النبي ﷺ يصلي وأنا راقدة معترضة	٥٦٧	٤	أحد
٥٧	٤	على فراشه			كان النبي ﷺ يجمع بين صلاة المغرب
٤٢٨	٢	كان النبي ﷺ يصلي وأنا راقدة معترضة	١٩٤	٤	والعشاء
١٣٩	٤	كان النبي ﷺ يطيل الصلاة في الكسوف			كان النبي ﷺ يجنب، ثم ينام ولا يمس
٤٤٢	١	كان النبي ﷺ يعجبه التيمن	٣٥	٢	ماء
١٤	٢	كان النبي ﷺ يعجبه التيمن	٣٠٨	٢	كان النبي ﷺ يحب التيمن
٣٥٩	٧	كان النبي ﷺ يعجبه الحلواء والعسل	٥٢٦	٧	كان النبي ﷺ يحب التيمن
٢٤٢	٧	كان النبي ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور	٤٢٧	٣	كان النبي ﷺ يحب الطيب
٦٤٢	٦	كان النبي ﷺ يعودني وأنا مريض بمكة	٥٧٤	٧	كان النبي ﷺ يحب موافقة أهل الكتاب
٤٢٣	٧	كان النبي ﷺ يعود بعضهم			كان النبي ﷺ يخطب خطبتين يقعد
٥٢٦	١	كان النبي ﷺ يغتسل	٥٤٨	٣	بينهما
٩	٤	كان النبي ﷺ يمدو إلى المصل والمعة			كان النبي ﷺ يخطب قائماً ثم يقعد ثم
٦٣٤	١	كان النبي ﷺ يفرغ على رأسه ثلاثاً	٥٣٤	٣	يقوم
		كان النبي ﷺ يقرأ القرآن ما لم نكن	٢٦٤	٤	كان النبي ﷺ يخفف الركعتين
٤٨٨	١	جنباً	٣٦	٣	كان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه
		كان النبي ﷺ يقرأ السجدة ونحن عنده	٣٧	٣	كان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه
١٦٤	٤	فيسجد	٥٢	٤	كان النبي ﷺ يسرع في ركعتي الفجر
٥٤٨	١٠	كان النبي ﷺ يقرأ القرآن	٤٣٠	٣	كان النبي ﷺ يصبح جنباً من جماع
		كان النبي ﷺ يقرأ علينا السورة فيها			كان النبي ﷺ يصلي الصبح وأحدنا
١٦٤	٤	السجدة، فيسجد	٤٨٠	٢	يعرف جلسه
٦٧٦	٧	كان النبي ﷺ يقرأ في الجمعة بسبح	٥١٨	٢	كان النبي ﷺ يصلي الظهر بالهجرة
		كان النبي ﷺ يقرأ في الجمعة في صلاة			كان النبي ﷺ يصلي الظهر حين تزول
٤٧٩	٣	الفجر	٢٦٢	٣	الشمس
		كان النبي ﷺ يقرأ في الجمعة في صلاة	١٣	٣	كان النبي ﷺ يصلي ركعتين خفيفتين
١٥٦	٤	الفجر			كان النبي ﷺ يصلي على راحلته حيث
٢٥٦	٣	كان النبي ﷺ يقرأ في الركعتين الأوليين	٦١	٤	توجهت به

طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة
كان النبي ﷺ يقرأ في الركعتين من	٣	٢٥٨	كان رسول الله ﷺ إذا أتاه جبريل	١٠	٥٢٢
كان النبي ﷺ يقوم إذا سمع الصارخ	٧	٣٣٨	كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يباشر	٢	١٦٩
كان النبي ﷺ يكره أن يأتي الرجل أهله			كان رسول الله ﷺ إذا ارتحل قبل أن		
طروقاً	٦	٤٦٦	تزيغ الشمس	٤	١٩٨
كان النبي ﷺ ينحر أو يذبح بالمصل	٤	١٨	كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من		
كان النبي ﷺ ينيخ بها	٥	٤٩٢	الجنابة غسل يديه	٢	٨
كان النبي ﷺ إذا عمل عملاً	١	١٢٤	كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من		
كان النبي لا يقرأ بيسم الله الرحمن			الجنابة	١	٦٤٠
الرحيم	٦	١٠٨	كان رسول الله ﷺ إذا أمرنا بالصدقة	٤	٦٣٣
كان النبي يقسم لعائشة بيومها ويوم			كان رسول الله ﷺ إذا أوى إلى فراشه	٧	٤٢٠
سودة	٦	٤٣٤	كان رسول الله ﷺ إذا سكت المؤذن		
كان النبي ﷺ إذا أمر أميراً	١	٨٤	بالأولى	٣	٢٠
كان النبي ﷺ يحب موافقة أهل الكتاب	١	١١٦	كان رسول الله ﷺ إذا طاف الطواف		
كان النبي ﷺ يستقبل الكعبة وبيت			الأول	٥	٣٦٣
المقدس	١	١١٨	كان رسول الله ﷺ إذا عطس وضع يده	٤	٣٨٦
كان أهل اليمن يحجون ولا يتزودون	٥	١٨٠	كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل		
كان برجل جراح فقتل نفسه	٤	٥٩٠	ليصلي	٣	٥٥٣
كان بين مصلّي رسول الله ﷺ وبين			كان رسول الله ﷺ إذا قدم من سفر	٥	٥٣٧
الجدار	٢	٤٠٢	كان رسول الله ﷺ إذا قعد في الصلاة		
كان جبريل يدارسه القرآن كل سنة في			جعل قدمه	٣	٣٧٥
رمضان	٦	١٣	كان رسول الله ﷺ إذا نزل جبريل		
كان حقاً على كل من سمعه	٤	٣٨٥	بالوحي	٦	١٠٤
كان حقاً على كل من سمعه	٧	٥٢١	كان رسول الله ﷺ أشد حياءً من العذراء	٣	٦٠٩
كان خاتم النبي ﷺ في هذه	١	٤٤٥	كان رسول الله ﷺ صلى نحو بيت		
كان خاتم النبي ﷺ في يده	٧	٥٤٧	المقدمين ستة عشر	٢	٢٧٢
كان ذلك كمن أعتق أربع أنفس	٧	٥٥٣	كان رسول الله ﷺ قد مسح عينه	٧	٢١٧
كان ذو المجاز وعكاظ متجر الناس في			كان رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر		
الجاهلية	٥	٤٩٤	يصلون العيدين	٣	٦٢٤
كان رجال يصلون مع النبي ﷺ عاقدي			كان رسول الله ﷺ يتعوذ من جهد البلاء	٧	٢٠٧
أزهرهم	٢	٢١٧	كان رسول الله ﷺ يجمع بين صلاة		
كان رجل في بني إسرائيل يقال له جريج	٥	١١٨	الظهر والعصر	٤	١٩٤
كان رجل ممن كان قبلكم	٧	٣٧٦	كان رسول الله ﷺ يحب الحلواء	٩	٣٩٥
كان رجل يسرف على نفسه	١	٤٨٧	كان رسول الله ﷺ يحب العسل		
كان رجلاً مؤمناً يخفي إيمانه مع قوم كفار			والحلواء	٦	٤٩٨
قطنه	٩	٢١٤	كان رسول الله ﷺ يخرج يوم الفطر		
كان رسول الله ﷺ أجود الناس	١	٣٧	والأضحى	٣	٦١٦

الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث
٧	٣٤١	عائشة).....	١	٤٠٨	كان رسول الله ﷺ يدخل الخلاء، فأجل أنا وغلام.....
١	٤٥٤	كان عند أم سلمة ث جلجل من فضة.....	٥	٢٦٥	كان رسول الله ﷺ يدخل من الثنية العليا.....
٧	٣٣٧	كان فراش رسول الله ﷺ من آدم.....	٤	١٩٠	كان رسول الله ﷺ يسبح على الرحلة.....
٢	٤٣٦	كان فراشي حيال مصلي النبي ﷺ.....	٢	٤٩٢	كان رسول الله ﷺ يصلي العصر والشمس مرفقة.....
٣	١٤٨	كان فعل رسول الله ﷺ إذا قال سمع الله لمن حمده.....	٢	٤٨٨	كان رسول الله ﷺ يصلي العصر والشمس.....
١	٢٥٢	كان فينا أنزل من القرآن عشر رضعات.....	٤	٢٦٤	كان رسول الله ﷺ يصلي بالليل ثلاث عشرة ركعة.....
٦	٢٠٠	كان فينا أنزل من القرآن عشر رضعات.....	١	٤٢٠	كان رسول الله ﷺ يصلي ركعتي الفجر.....
٩	١٥٧	كان فينا أنزل من القرآن: عشر رضعات.....	٢	٢٥٢	كان رسول الله ﷺ يصلي وأنا حذاه وأنا حائض.....
٦	٥٩	معلومات.....	١	٣٦	كان رسول الله ﷺ يعالج من التنزيل شدة.....
٥	٦٣٦	كان كمن أعتق أربع أنفس من بني إسرائيل.....	٤	٢٢٩	كان رسول الله ﷺ يفطر من الشهر.....
٧	٢٧٠	كان كمن أعتق أربعة أنفس من ولد إسرائيل.....	١	٤٢٠	كان رسول الله ﷺ يقرأ في ركعتي الفجر.....
٤	٤٤	كان كمن أعتق رقبة.....	٥	٤٢٠	كان رسول الله ﷺ يهدي من المدينة.....
٦	١٨٧	كان لا يزيد في رمضان ولا غيره على.....	٤	٥٩	كان رسول الله ﷺ يوتر على البعير.....
٣	١٧٨	كان له ستائة جناح.....	٦	٤٣٩	كان رسول الله ﷺ إذا انصرف من العصر.....
١٨	٦٣	كان معاذ يصلي مع النبي ﷺ، ثم يأتي قومه.....	٣	٣٠٥	كان ركوع النبي ﷺ، وسجوده.....
٧	٣٣٧	كان وقفًا عند كتاب الله... (من قول ابن عباس).....	٣	٣١٦	كان ركوع النبي ﷺ، وسجوده.....
٢	١٦٨	كان يأتي علينا الشهر مانوقد فيه نازًا.....	٦	٥٤١	كان زوج بريدة عبدًا أسود... (من قول ابن عباس).....
٥	٤٣١	كان يأمرني فأترز، فيأشترني.....	٤	٦١٩	كان رسول الله ﷺ يقرأ في ركعتي الفجر.....
٦	٤٣١	كان يبعث يهديه من جمع من آخر... (أي ابن عمر).....	٣	٣٦٢	كان رسول الله ﷺ يقرأ في ركعتي الفجر.....
١	٤٧٨	كان يخرجه رأسه إلي، وهو مبتكف.....	٧	٥٦٩	كان رسول الله ﷺ رجلاً.....
٥	٤٧٨	كان يرمي الجمرة الدنيا بسمع حصيات.....	٥	٣٨٩	كان عبد الله بن عمر يجمع بين المغرب والعشاء بجمع.....
٧	١٤٥	كان يستنفر الله مائة مرة.....	٥	٣٩٦	كان عبد الله بن عمر، يقدم ضعة أهله.....
٥	٣٨٧	كان يسير العتق، فإذا وجد... (من قول أسامة).....	٤	٥٠	كان عمر بن الخطاب يقرأ في قبة بمنى.....
٤	٤٨	كان يصلي إحدى عشرة ركعة يصلي أربعًا.....	١	٤٠١	كان عمر يقول للنبي ﷺ: احجب نساءك.....
٢	٤٩٠	كان يصلي الهجير... (من قول أبي هريرة).....	١	٤٠١	كان عمله ديمة، وأيكس يستطيع... (من قول نساءك).....
٤	٢٦٥	كان يصلي سجدتين خفيفتين بعدما يطلع الفجر.....			

الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث
٧	٤٦٤	كانوا لا يكونون ولا يسترقون	٧	٥٦٩	كان يضرب شعر النبي ﷺ منكبيه
٥	١٤٥	كانوا يخرجونها قبل العيد يوم أو يومين	٢	٣٠٧	كان يعجبه الثيامن في تنعله
٥	٢٥٠	كانوا يرون أن العمرة في أشهر الحج	٤	٤١٦	كان يعجبه الثيامن في كل شيء
٥	١٤٨	كانوا يعطون قبل الفطر يوم أو يومين			كان يعرض على النبي ﷺ القرآن كل عام مرة
٧	٥٧٥	كأن أنظر إلى ويصص الطيب في مفارق النبي ﷺ	٦	٣٧	كان يقتسل بالصاع إلى خمسة أمداد
٥	٢٠١	كأن أنظر إلى ويصص الطيب في مفارق	١	٥٣٤	كان يفتح صلاة بركعتين خفيفتين
٢	٧	كأن أنظر إلى ويصص الطيب... قول عائشة	٣	٣١٨	كان يكبر في كل صلاة من المكتوبة
		كأن أنظر إلى ويصص المسك في مفارق			كان يكون بين يدي النبي ﷺ بمنزلة صاحب الشرطة
٤	٤٢٧	رسول الله ﷺ، وهو محرم	٩	٥٨٢	كان يكون في مهنة أهله
٥	١٩٧	كأن أنظر إلى ويصص المسك في مفارق	٣	٦٣٨	كان يليي الملي لا ينكر عليه
٢	٥	كأن أنظر إلى ويصص المسك... (من قول عائشة)	٤	٦	كان يليي الملي لا ينكر عليه... (من قول أنس)
٦	٥٤١	كأن أنظر إليه يتبعها في سكك المدينة	٦	١٠٧	كان يعد مدا
٩	٢١٨	الكبائر الإشراف بالله وعقوق الوالدين	٥	٤٣٠	كان ينحر في المنحر
٧	٥٨٦	الكبائر: الإشراف بالله	١٠	٦٩	كان ينهى عن قيل وقال، وكثرة السؤال
٩	٢٧٠	الكبر الكبير			كان يهل منا المهمل فلا ينكر عليه... (من قول أنس)
٣	٥١	كبر ثم أومأ بيده إلى القوم أن اجلسوا	٥	٣٨٠	كان يضع لى ولرسول الله ﷺ هذا المركن
١	٦١١	كبر كبر	١٠	١٣٨	كانت الأولى من موسى نسياناً
٩	٦٣٧	كبر كبر	٧	٥٨٤	كانت الريح الشديدة إذا هبت عرف ذلك في وجه النبي ﷺ
٩	٢٤٨	كتاب الله القصاص	٤	٩٩	كانت المرأة إذا توفي عنها زوجها دخلت حفشاً... (من قول زينب)
٤	٢١٨	كتب له ما كان يعمل صحيحاً مقيماً	٩	٨٦	كانت امرأتان معها ابناهما، جاء الذئب
٥	١٠٨	كخ، كخ	٢	١٥	كانت بنو إسرائيل يغتسلون عراً
١٠	١٧٨	كذب أبو السنايل			كانت تغسل الدم عن وجهه ﷺ
٢	٢٠٦	كذب أبو السنايل	١	٥٧٣	.. (يعني: فاطمة)
٧	١٧٩	كذب أبو السنايل	٤	٢٢٨	كانت صلاة النبي ﷺ ثلاث عشرة ركعة
٧	٢٣١	كذب أبو السنايل			كانت فاطمة تغسل الدم عن وجه رسول الله ﷺ
١٠	٣١٣	كذب ثلاث كذبات في ذات الله... (أي إبراهيم)	٢	٣٦٣	كانت في بني إسرائيل قصاص... (من قول ابن عباس)
٥	٥٨٧	كذب سعد، اليوم تعظم الكعبة	٩	٢٤١	كانت مدا
١	٢٨١	كذب سعد، بل اليوم يوم تعظم فيه الكعبة	٦	١٠٧	كانت ناقة لرسول الله ﷺ تسمى العضباء
٩	٢٥٤	كذب من قالها إن له لأجرين	٧	٤٠٢	
٥	٥٨٢	كذب؛ اليوم تعظم الكعبة			
٧	٢٣١	كذبوا، ما بطل أجر عامر			

الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث
٦١٤..... ٩	كل مسكر حرام	كذلك أنزلت إن هذا القرآن أنزل على	٦..... ٢١	سبعة	كذلك أنزلت
٦٠٥..... ١	كل مسكر خمر وكل مسكر حرام	كذلك أنزلت	١٠..... ٥٤٩	كذلك صنع النبي ﷺ	الكروسي موضع القدمين
٣٦٥..... ٦	كل مسكر خمر	كذلك صنع النبي ﷺ	٥..... ٤٢٦	الكروسي موضع القدمين	كرهت أن أذكر الله على غير طهر
٣٨٩..... ١	كل مولود يولد على الفطرة	كرهت أن أذكر الله على غير طهر	٧..... ٢٤٦	كساني النبي ﷺ حلة سبراء	كسب الحجام خيث
٢٤٧..... ١٠	كل مولود يولد على الفطرة	كساني النبي ﷺ حلة سبراء	٧..... ٥٠٧	كسب الحجام خيث	كسر عظم الميت ككسره حيا
٣٠٣..... ١٠	كل مولود يولد على الفطرة	كسب الحجام خيث	١٠..... ١٧١	كسر عظم الميت ككسره حيا	كسرت على رأس رسول الله ﷺ البيضة
٥٥٩..... ٧	كل مولود يولد على الفطرة	كسرت على رأس رسول الله ﷺ البيضة	٧..... ٣٩٤	كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ	يوم مات إبراهيم
٥٥١..... ١٠	كل ميسر لما خلق له	كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ	٤..... ١٢٣	يوم مات إبراهيم	كف - أو أمسك -
٤٥٨..... ٧	كل واشرب وتصدق	يوم مات إبراهيم	٦..... ١٢٠	كف - أو أمسك -	كف عليك هذا
كلا، لو كانت كما تقول كانت فلا	جناح... (من قول عائشة)	كف عليك هذا	١٠..... ٧٢	كف عليك هذا	كفارة النار إذا لم
٥٢٤..... ٥	جناح... (من قول عائشة)	كفارة النار إذا لم	٧..... ٦٢٢	كفارة النار إذا لم	كفر عن يمينك، وأت
١٣٠..... ٦	كلاهما محسن، فاقرأ	كفر عن يمينك، وأت	٧..... ٥٣٤	كفر عن يمينك، وأت	كفن النبي ﷺ في ثلاثة أثواب
١٦٨..... ٢	كلاهما محسن، فاقرأ	كفن النبي ﷺ في ثلاثة أثواب	٤..... ٤٣٥	كفن النبي ﷺ في ثلاثة أثواب	كفن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب
٣٤٨..... ١٠	كلاهما محسن، فاقرأ	كفن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب	٤..... ٤٣٥	كفن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب	كفن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب
٣٣٧..... ١٠	كلف أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ	كفن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب	٤..... ٤٣٦	كفن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب	كفونه في ثوبيه
٣٦٣..... ٦	كلف أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ	كفونه في ثوبيه	٥..... ٦٠١	كفونه في ثوبيه	كفى بيارقة السيوف
٥٦٤..... ٩	كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته	كفى بيارقة السيوف	٧..... ٥١٧	كفى بيارقة السيوف	كل الليل أوتر رسول الله ﷺ
٣٦٩..... ٦	كلكم راع وكلكم مسئول	كل الليل أوتر رسول الله ﷺ	٤..... ٥٦	كل الليل أوتر رسول الله ﷺ	كل أمتي يدخلون الجنة
٤١٦..... ٦	كلكم راع وكلكم مسئول	كل أمتي يدخلون الجنة	١٠..... ٥٨	كل أمتي يدخلون الجنة	كل امرئ في ظل صدقته يوم القيامة
٤٥٣..... ٤	كلكم راع ومسئول عن رعيته	كل امرئ في ظل صدقته يوم القيامة	٢..... ١٧٢	كل امرئ في ظل صدقته يوم القيامة	كل امرئ في ظل صدقته يوم القيامة
٤٢٨..... ٧	الكلمة الصالحة يسمعها أحدكم	كل امرئ في ظل صدقته يوم القيامة	٣..... ٨١	كل امرئ في ظل صدقته يوم القيامة	كل امرئ في ظل صدقته يوم القيامة
٥٧١..... ١٠	كلمتان حبيبتان إلى الرحمن	كل امرئ في ظل صدقته يوم القيامة	٧..... ٣٧٥	كل امرئ في ظل صدقته يوم القيامة	كل امرئ في ظل صدقته يوم القيامة
٢٧١..... ٧	كلمتان خفيفتان على اللسان	كل امرئ في ظل صدقته يوم القيامة	٥..... ١٦	كل امرئ في ظل صدقته يوم القيامة	كل بدعة ضلالة
٥٩٧..... ٧	كلمتان خفيفتان على اللسان	كل بدعة ضلالة	٩٠..... ٣٦	كل بدعة ضلالة	كل بني آدم خطاء
٦٦٥..... ٩	كلهم من قرش	كل بني آدم خطاء	٧..... ٦١٧	كل بني آدم خطاء	كل ذلك لم يكن ولكن ابني ارتحلني
٤٦..... ١٠	كلوا أو اطعموا فإنه حلال	كل ذلك لم يكن ولكن ابني ارتحلني	٦..... ٣٠٧	كل ذلك لم يكن ولكن ابني ارتحلني	كل شراب أمسكر فهو حرام
٢٤..... ١٠	كلوا واشربوا حتى تسمعوا	كل شراب أمسكر فهو حرام	١..... ٦٠٤	كل شراب أمسكر فهو حرام	كل شيء عنده باجل مسمى
٤٤٦..... ٥	كلوا وتزودوا	كل شيء عنده باجل مسمى	٧..... ٥٢٢	كل شيء عنده باجل مسمى	كل ضلالة في النار
٥٦٦، ٥٦٥..... ٥	كلوا	كل ضلالة في النار	١..... ٩٩	كل ضلالة في النار	كل عمل ابن آدم له
٦٩٦..... ٧	كلوا، غارت أمكم	كل عمل ابن آدم له	٧..... ٥٨٩	كل عمل ابن آدم له	كل فاني أناجي من لا تتاجي
٥٦٧..... ٥	كلوه حلال	كل فاني أناجي من لا تتاجي	٣..... ٤٢٥	كل فاني أناجي من لا تتاجي	كل كلم يكلمه المسلم في سبيل الله
٣٤٥..... ٦	كم أصدقته؟	كل كلم يكلمه المسلم في سبيل الله	١..... ٥٩٢	كل كلم يكلمه المسلم في سبيل الله	
٥٠٥..... ٥	كم اعتمر النبي ﷺ؟				
٣١٨..... ٦	كم سقت إليها؟				
٥١٣..... ٧	كم من كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة				
١٢..... ٢	كما أتم				

الجزء	الصفحة	الجزء	الصفحة
كما بين المدينة وصنعاء	٧..... ٥١٨	كما بين المدينة وصنعاء	٧..... ٥١٨
كما ترمون الكوكب الغارب	٧..... ٤٨٠	كما ترمون الكوكب الغارب	٧..... ٤٨٠
كما رأيتوني أصلي	٣..... ٢٦	كما رأيتوني أصلي	٣..... ٢٦
الكمة من المن	٧..... ٣٨٢	الكمة من المن	٧..... ٣٨٢
كمر السلسلة على الصفوان	١٠..... ٤٦٨	كمر السلسلة على الصفوان	١٠..... ٤٦٨
كن في الدنيا كأنك غريب	٧..... ٢٨٨	كن في الدنيا كأنك غريب	٧..... ٢٨٨
كن نساء المؤمنات يشهدن مع رسول الله ﷺ	٢..... ٥٤٩	كن نساء المؤمنات يشهدن مع رسول الله ﷺ	٢..... ٥٤٩
كما إذا صعدنا كبرنا، وإذا نزلنا سبحنا	٣..... ٥٩٨	كما إذا صعدنا كبرنا، وإذا نزلنا سبحنا	٣..... ٥٩٨
كما إذا صلينا خلف رسول الله ﷺ	٢..... ٤٨٢	كما إذا صلينا خلف رسول الله ﷺ	٢..... ٤٨٢
بالظواهر	٢..... ٤٨٢	بالظواهر	٢..... ٤٨٢
كما لا نعد الصفرة والكدره بعد الظهر شيئاً	٦..... ٤٩٧	كما لا نعد الصفرة والكدره بعد الظهر شيئاً	٦..... ٤٩٧
كما لا نعد الصفرة والكدره شيئاً	٢..... ٢٢٣	كما لا نعد الصفرة والكدره شيئاً	٢..... ٢٢٣
كما مع النبي ﷺ بالقاحه	٥..... ٥٦٦	كما مع النبي ﷺ بالقاحه	٥..... ٥٦٦
كما مع النبي ﷺ بالقاحه، ومنا المحرم	٥..... ٥٦٦	كما مع النبي ﷺ بالقاحه، ومنا المحرم	٥..... ٥٦٦
كما نؤتي بالشارب على عهد رسول الله ﷺ	١..... ٦٢٧	كما نؤتي بالشارب على عهد رسول الله ﷺ	١..... ٦٢٧
كما نؤمر أن نخرج يوم العيد حتى نخرج البكر	٣..... ٦٣٩	كما نؤمر أن نخرج يوم العيد حتى نخرج البكر	٣..... ٦٣٩
كما نؤمر أن نخرج يوم العيد... (من قول أم عطية)	٤..... ٧	كما نؤمر أن نخرج يوم العيد... (من قول أم عطية)	٤..... ٧
كما نتحين، فإذا زالت الشمس رمينا	٥..... ٤٦٨	كما نتحين، فإذا زالت الشمس رمينا	٥..... ٤٦٨
كما نتقي الكلام والإنسباط إلى نساءنا	٦..... ٣٦٨	كما نتقي الكلام والإنسباط إلى نساءنا	٦..... ٣٦٨
كما نحض مع النبي ﷺ فلا يأمرنا	٢٢٩..... ٢٢٩	كما نحض مع النبي ﷺ فلا يأمرنا	٢٢٩..... ٢٢٩
كما نخرج زكاة الفطر... (من قول أبي سعيد)	٥..... ١٤٢	كما نخرج زكاة الفطر... (من قول أبي سعيد)	٥..... ١٤٢
كما نخرج في عهد رسول الله ﷺ يوم الفطر	٥..... ١٤٦	كما نخرج في عهد رسول الله ﷺ يوم الفطر	٥..... ١٤٦
كما نداوي الكلمى... (من قول حفصة)	٥..... ٣٦٧	كما نداوي الكلمى... (من قول حفصة)	٥..... ٣٦٧
كما نصلي العصر ثم يخرج الإنسان (من قول أنس)	٢..... ٤٩١	كما نصلي العصر ثم يخرج الإنسان (من قول أنس)	٢..... ٤٩١
كما نصلي المغرب مع النبي ﷺ	٢..... ٤٩٢	كما نصلي المغرب مع النبي ﷺ	٢..... ٤٩٢
فإنصرف أحدنا	٢..... ٥١٨	فإنصرف أحدنا	٢..... ٥١٨
كما نصلي مع النبي ﷺ المغرب، ثم نرجع إلى منازلنا	١..... ٥٠٠	كما نصلي مع النبي ﷺ المغرب، ثم نرجع إلى منازلنا	١..... ٥٠٠
كما نصلي مع النبي ﷺ في شدة الحر	٤..... ٣٢١	كما نصلي مع النبي ﷺ في شدة الحر	٤..... ٣٢١
كما نصلي مع النبي ﷺ فيضع أحدنا طرف الثوب	٢..... ٢٦٠	كما نصلي مع النبي ﷺ فيضع أحدنا طرف الثوب	٢..... ٢٦٠
كما نعدنا نقافاً... (من قول ابن عمر)	٩..... ٦٢١	كما نعدنا نقافاً... (من قول ابن عمر)	٩..... ٦٢١
كما نغزل على عهد رسول الله ﷺ	٦..... ٤٢٩	كما نغزل على عهد رسول الله ﷺ	٦..... ٤٢٩
كما نغزل على عهد رسول الله ﷺ والقرآن ينزل	٦..... ٤٢٩	كما نغزل على عهد رسول الله ﷺ والقرآن ينزل	٦..... ٤٢٩
كما نغزل والقرآن ينزل	٦..... ٤٢٩	كما نغزل والقرآن ينزل	٦..... ٤٢٩
كما نعطها في زمان النبي ﷺ صاعاً... (من قول أبي سعيد)	٥..... ١٤٤	كما نعطها في زمان النبي ﷺ صاعاً... (من قول أبي سعيد)	٥..... ١٤٤
كما نغزو مع رسول الله ﷺ نسقي القوم	٧..... ٣٥٧	كما نغزو مع رسول الله ﷺ نسقي القوم	٧..... ٣٥٧
كما نغزو مع رسول الله ﷺ، فنصيب من آية	٢..... ٢٨	كما نغزو مع رسول الله ﷺ، فنصيب من آية	٢..... ٢٨
كما نفعله فنهيتا عنه، وأمرنا أن نضع أيدينا على الركب	٣..... ٣٠٤	كما نفعله فنهيتا عنه، وأمرنا أن نضع أيدينا على الركب	٣..... ٣٠٤
كما نمنع عواتقنا أن يخرجن... (من قول حفصة)	٥..... ٣٦٧	كما نمنع عواتقنا أن يخرجن... (من قول حفصة)	٥..... ٣٦٧
كما ننهي أن نحد على ميت فوق ثلاث	٢..... ٢٠٠	كما ننهي أن نحد على ميت فوق ثلاث	٢..... ٢٠٠
كما ننهي أن نحد على ميت فوق ثلاث	٦..... ٦٢٠	كما ننهي أن نحد على ميت فوق ثلاث	٦..... ٦٢٠
كما ننهي عن اتباع الجنائز	٦..... ٦٢٠	كما ننهي عن اتباع الجنائز	٦..... ٦٢٠
كنت أرجل رأس رسول الله ﷺ	٧..... ٥٨٧	كنت أرجل رأس رسول الله ﷺ	٧..... ٥٨٧
كنت أرجل رأس رسول الله ﷺ، وأنا حائض	٢..... ١٥٩	كنت أرجل رأس رسول الله ﷺ، وأنا حائض	٢..... ١٥٩
كنت أرجو أن يرى رسول الله ﷺ	١٠..... ٤٨٤	كنت أرجو أن يرى رسول الله ﷺ	١٠..... ٤٨٤
كنت أطيب النبي ﷺ بأطيب ما يجد	٧..... ٥٨٤	كنت أطيب النبي ﷺ بأطيب ما يجد	٧..... ٥٨٤
كنت أطيب النبي ﷺ	٧..... ٥٩٠	كنت أطيب النبي ﷺ	٧..... ٥٩٠
كنت أطيب رسول الله ﷺ لإحرامه	١..... ٣٦٤	كنت أطيب رسول الله ﷺ لإحرامه	١..... ٣٦٤
كنت أطيب رسول الله ﷺ لإحرامه	٥..... ٢٠٢	كنت أطيب رسول الله ﷺ لإحرامه	٥..... ٢٠٢
كنت أعرف انتضاء صلاة النبي ﷺ بالتكبير	٣..... ٤٠٤	كنت أعرف انتضاء صلاة النبي ﷺ بالتكبير	٣..... ٤٠٤
كنت أغتسل أنا والنبي ﷺ من إناء واحد	١..... ٦٤٠ ٦٣١	كنت أغتسل أنا والنبي ﷺ من إناء واحد	١..... ٦٤٠ ٦٣١
كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد	٢..... ٨	كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد	٢..... ٨
كنت اغتسل أنا ورسول الله ﷺ... (من)		كنت اغتسل أنا ورسول الله ﷺ... (من)	

الصفحة	الجزء	طرف الحديث	الصفحة	الجزء	طرف الحديث
١٧٩	١٠	عباس) كيف تسألون أهل الكتاب... (من قول ابن عباس)	١٣٨	١٠	حديث عائشة)
٦٠٤	٥	وهو محرم؟	٥٨١	١	كنت أغسل الجنابة من ثوب النبي ﷺ
٣٢٨	٥	كيف يمنهم وقد طاف نساء النبي ﷺ	٥٨٣	١	كنت أغسله من ثوب رسول الله ﷺ
٥٧٤	٧	لا تزال جهنم تقول	٤٢٢	٥	كنت أفضل القلائد للنبي ﷺ فيقلد
٦٦٧	٧	لا تسأل الإمارة فإنك	٤٢٢	٥	كنت أفضل قلائد الغنم للنبي ﷺ فيبعث
٥٨٠	٧	لا حرج	٤٨٠	٧	كنت أمشي مع رسول الله ﷺ وعليه برد
٥٣٨	٧	لا ومقلب القلوب	نجراني		
٦٢٠	٧	لا يأتي ابن آدم النذر شيء	كنت أنا وأمي من المستضعفين... (من قول ابن عباس)	٥٧٥	٤
٥٤٦	٧	لا يغفل أحدكم منها شيئاً	كنت أنا بين يدي رسول الله ﷺ		
٥٦٩	٧	لا يموت لأحد من المسلمين	ورجلاني في قبلته	٢٥٨	٢
٦٦١	٩	لا أتحمّلها حيا وميتاً... (من قول عمر)	كنت أنا بين يدي رسول الله ﷺ		
٥٨٢	٩	لا أجلس حتى أقتله قضاء الله ورسوله ﷺ	ورجلاني في قبلته	٤٢٨	٢
٥٣٣	٧	لا أحلف على يمين... (من قول أبي بكر)	كنت أنظر إلى علمها وأنا في الصلاة	٢٣١	٢
٣٨	٦	لا أزال أحبه سمعت النبي ﷺ	كنت خلفت في البيت تبرأ	٣٠	٥
٥٩٢	٩	لا أشهد على جور	كنت رجلاً مذاء... (من قول علي)	٤٧٧	١
١٧١	١٠	لا أكله ولا أحرمه	كنت فيمن رجه فرجناه بالمصل... (من قول جابر)	٥٢٦	٦
٤٢	٤	لا إلا أن تطوع	كنت لك كأبي زرع لأم زرع	٣٧١	٦
٥٣٦	٧	لا ألبسه أبداً	كنت نيتكم عن الانتباذ	٤٥	١٠
٥٩	١٠	لا أفين أحدكم متكئاً على أريكته	كنت نيتكم عن الانتباذ	٥٦٤	١٠
٢٠٦	٧	لا إله إلا الله العظيم الحليم	كنت نيتكم عن زيارة القبور فزوروها	٤٥٩	٣
٤٠٠	١٠	لا إله إلا الله العظيم الحليم، لا إله إلا الله	كنت نيتكم عن زيارة القبور، فزوروها	٤٥٢	٤
٢٠٦	٧	لا إله إلا الله العظيم الحليم	الكوثر الخير الكثير الذي أعطاه الله		
٣٩٥	١٠	لا إله إلا الله العظيم الحليم	إياه... (من قول ابن عباس)	٥١١	٧
٤١٤	٧	لا إله إلا الله إن للموت سكرات	كونوا عباد الله إخواناً	٢٩٧	٦
٥١٠	٧	لا إله إلا الله ماذا أنزل الليلة من الفتنة	كونوا عباد الله إخواناً	١٩	٩
٥٢٨	٥	لا إله إلا الله وحده لا شريك له	كوت من ذات الجنب ورسول الله ﷺ		
٣٥٩	٧	لا إله إلا الله وحده لا شريك له	حي	٣٩٣	٧
		لا إله إلا الله وحده لا شريك له... (في الذكر عقب الصلاة)	الكيس الكيس يا جابر	٤٦٧	٦
٤٠٩	٣	الذكر عقب الصلاة)	الكيس من طان نفسه	٣١٩	٢٠
٢٤٨	٧	لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك	كيف أفته الحروب، الهال كثير	٢٣٠	٩
٢٥٠	٧	لا إله إلا الله وحده، أنجز وعده	كيف بها وقد زعمت أنها قد أرضعتكما		
٦٩	١٠	لا إله إلا الله، وحده لا شريك له	دعها عنك	٢٠٧	٦
٤٩٥	٩	لا إله إلا الله، ويل للعرب من شر قد اقترب	كيف تسألون أهل الكتاب عن كهيم... (من قول ابن عباس)	٥٢٠	١٠
٥٥٨	٩	لا إله إلا الله، ويل للعرب من شر قد اقترب			

الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث
٦	٢٩٣	لا تحقق	٦	٤٢٤	لا إنه قد لعن الموصلات
١٠	١٧	لا تحل لأحد بعدي	٧	١٩٦	لا بأس طهور إن شاء الله
		لا تحل لآل محمد إنها هي أوساخ	٧	٣٣١	لا بأس طهور إن شاء الله
٥	١٠٢	الناس	١٠	٤٥٨	لا بأس عليك طهور إن شاء
٧	٥٥٧	لا تحلقوا بأبائكم	٦	٤٦٣	لا تبأشر المرأة المرأة فتنتعها
١٠	٣٠٩	لا تحلقوا بأبائكم، ومن كان حالفاً	٦	٤٦٤	لا تبأشر المرأة المرأة فتنتعها
		لا تحلين لزوجك الأول حتى يذوق	٧	٦٩٨	لا تبدءوا اليهود والنصارى بالسلام
٦	٤٩٦	الأخر عسلتك	٧	٧٠٠	لا تبدؤوا اليهود والنصارى بالسلام
٢	٦٢٠	لا تخاف أحداً إلا الله	٤	٤٢٩	لا تبشرهم فيتكلموا
٩	٤٥٨	لا تخبر بتلاعب الشيطان بك في المنام	٧	٦٣٤	لا تبشرهم فيتكلموا
٣	٤٩	لا تختلفوا تختلف قلوبكم	٥	١٠٣	لا تبغوا الثمرة حتى يبلو صلاحها
٤	٤٢٧	لا تخمروا رأسه	٤	٢٩٣	لا تتحروا طلوع الشمس ولا غروبها
٩	٢٩٩	لا تخيروا بين الأنبياء	٧	٧٧٩	لا تتركوا النار في بيوتكم
١٠	٤٥٩	لا تخيروني على موسى	٧	٣١١	لا تتمنوا لقاء العدو
٧	٤٢٣	لا تخيروني على موسى	١	٣١٠	لا تجتمع أمتي على الضلالة
٩	٣٠١	لا تخيروني من بين الأنبياء	٦	٢٩٣	لا تجسسوا ولا تحسسوا
٢	٣٣	لا تدخل الملائكة بيتاً فيه جنب	٩	٢٠	لا تجسسوا
٧	٦١٥	لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب	٦	٣٩٨	لا تجعل مصيبتنا في ديننا
٢	٣١٩	لا تدخلوا على هؤلاء المعذنين	٢	٣٠٩	لا تجعلوا بيوتكم قبوراً
١٠	٧٠	لا تدعن أن تقول في دير كل صلاة	٩	١٩٥	لا تجلدوا فوق عشرة أسواط إلا في حد
		لا تدفني مع النبي ﷺ في البيت... (من قول	٤	٥٢٤	لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها
١٠	١٣١	عائشة)	١٠	٤٧٤	لا تجهز بصلاتك
٦	٢٨٠	لا تذبحوا إلا مسنةً إلا أن يعسر عليكم	١٠	٥٢٩	لا تحاسدوا إلا في اثنين
٧	٣٧٦	لا تذبحوا إلا مسنةً	٩	٦٧٩	لا تحاسدوا إلا في اثنين
٧	٥٨٦	لا تذبحوا إلا مسنةً			لا تحدث الناس بتلاعب الشيطان بك
٣	٦٢٧	لا تذبحوا إلا مسنةً، إلا أن تعسر	٧	٤٢٠	في منامك
		لا ترتدوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب			لا تحدث الناس بتلاعب الشيطان بك في
٩	٥٠٤	بعض	٩	٤٤٣	منامك
		لا تركبوا ما ارتكبت اليهود فتستحلوا	٥	٥٣٣	لا تحدث شيئاً
٩	٣٧٢	محارم الله	٦	٢٠٠	لا تحرم الإملاجة ولا الإملاجاتان
		لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم	١	٢٥٢	لا تحرم المصة ولا المصتان
٩	٢١٦	رقاب بعض	٦	٢٠٣	لا تحرم المصة ولا المصتان
٩	٢١٧	لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم			لا تحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا
٩	٥٠٤ ٥٠٣	لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم	٢	٥٥٢	غروبها
١	٣٢٦	لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب	٩	٢٠	لا تحسسوا
٥	٤٦٢	لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب	٥	٣٣	لا تحصي فيحصى الله عليكم

الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث
٢	١٦٣	لا تصلوا إلى القبور.....	٩	٨٤	لا ترغبوا عن آباءكم.....
٤	٢٨٥	لا تصلوا إلى القبور.....	٢	٢١٧	لا ترفعن رءوسكن حتى يستوي الرجال.....
٤	٥٢١	لا تصلوا إلى القبور.....	٩	٤٩٨	لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين.....
٤	٥٤٤	لا تصلوا إلى القبور، ولا تقعدوا عليها.....	١	٣١١	لا تزال طائفة من أمتي على الحق.....
٢	٥٥٦	لا تصلوا بعد الفجر حتى تطلع الشمس.....	٥	٦٢٩	لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم.....
٦	٤٠٨	لا تصوم المرأة ويعلها شاهد إلا بإذنه.....	٩	١٣٥	لا تسافر المرأة ثلاثاً إلا ومعها ذو محرم.....
٩	٢٣	لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم.....	٤	١٨٢	لا تسافر المرأة ثلاثاً.....
٩	١٦١	لا تطروني كما أطري عيسى ابن مريم.....	٤	١٨١	لا تسافر المرأة ثلاثة أيام.....
٥	١٠٥	لا تعد في صدقتك.....	٤	٢٩٤	لا تسافر المرأة يومين.....
٩	٣١٩	لا تغضبوا بعذاب الله.....	١٠	٤٤٩	لا تسافر امرأة إلا مع ذي محرم.....
٦	١٩٣	لا تعرضن علي بناتكن ولا أخواتكن.....	٥	٤٩٠	لا تسافر امرأة إلا مع ذي محرم.....
٦	٢٣١	لا تعرضن علي بناتكن ولا أخواتكن.....	١٠	٤٤٩	لا تسافر امرأة مسيرة ثلاثة أيام.....
٤	٥٥٨	لا تغسلوهم فإن كل جرح.....	٥	٦٣٦	لا تسافر امرأة مسيرة يومين.....
١	٧٦	لا تغضب.....	١٠	٤٤٩	لا تسافر امرأة يوماً وليلة.....
٥	٦٠١	لا تغطوا رأسه.....	٧	٥٣٤	لا تسأل الإمارة.....
٣	٧٤	لا تغلبكم الأعراب على صلاتكم.....	١٠	٥٥٧	لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء.....
١٠	١٥٥	لا تفعلوا، ولكن مثلاً بمثل.....	٧	٢٢٢	لا تسألوني اليوم عن شيء إلا بيته لكم.....
١	٣٦٥	لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ.....	٩	٥١٢	لا تسألوني عن شيء إلا بيته لكم.....
١٠	٥٦٨	لا تقبل له صلاة أربعين ليلة.....	٧	٤٢٠	لا تسبوا الأموات.....
		لا تقتل نفس إلا كان على ابن آدم الأول كفل منهن.....	٩	١٠٧	لا تسبوا الأموات.....
٩	٢١٥	لا تقتله فإن قتلته فإنه بمنزلة قبل أن تقتله.....	٣	٢٥٣	لا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول.....
٩	٢١٤	لا تقرا الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن.....	٢	٢٦٦	لا تستقبلوا القبلة بغائط.....
١	٤٩٢	لا تقسم.....	٣	٩٦	لا تسلموا تسليم اليهود.....
٧	٥٦٧	لا تقل ذلك، ألا تراه قد قال: لا إله إلا الله.....	٧	٦٩٨	لا تسلموا على شراب.....
٢	٣٠١	لا تقولوا هكذا، لا تعينوا عليه الشيطان.....	٦	٣٠٥	لا تشتري الصاع بالصاعين.....
٩	١٠٢	لا تقولوا: السلام على الله.....	٥	١٠٦	لا تشتري، ولا تعد في صدقتك.....
٣	٣٩٢	لا تقوم الساعة حتى يقبض العلم.....	٤	٢٨٩	لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد.....
٤	١٠١	لا تقوم الساعة إلا على شرار الخلق.....	٥	٦٣٦	لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد.....
١	٢١٥	لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي.....	٧	٦٣٤	لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد.....
١٠	١١٣	لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجاز.....	١٠	١٥	لا تشدوا فيشد الله عليكم.....
٩	٥٣٩	لا تقوم الساعة حتى تضطرب أليات نساء.....	٤	٣٨٦	لا تشربوا في آنية الذهب والفضة.....
٩	٥٣٧	لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من لا تقوم الساعة.....	٧	٦١٥	لا تشمن ولا تستوشمن.....
			١٠	١٧٨	لا تصدقوا أهل الكتاب.....
			١٠	٥٢١	لا تصدقوا أهل الكتاب.....
			١٠	٥٤٤	لا تصدقوا أهل الكتاب.....
			٩	٣٩٠	لا تصروا الإبل.....

الصفحة	الجزء	طرف الحديث	الصفحة	الجزء	طرف الحديث
٢٣٧.....٧		لا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم	٤١٠.....٧		مغربها.....
٥٩٩.....٥		لا تنتقب المحرمة، ولا تلبس القفازين			لا تقوم الساعة حتى تعود جزيرة العرب
٤٥٨.....٧		لا تنتقب المرأة	٦٦.....١		مروجاً.....
٧٣.....٤		لا تسنأ يا أخي من دعائك			لا تقوم الساعة حتى تقتل فئتان دعواهما
٤٤٨.....٩		لا تسنأ يا أخي من دعائك	٣٣٩.....٩		واحلة.....
٥١٥.....٧		لا تنظر المرأة إلى عورة المرأة	٥٤٤.....٩		لا تقوم الساعة حتى تقتل فئتان عظيمتان
٣٥١.....٧		لا تنظروا إلى من هو فوقكم	١٢٠.....١٠		لا تقوم الساعة حتى تنفي المدينة شرارها
٥٩٥.....٥		لا تقطع التوبة حتى تخرج الشمس	٢٩٨.....٥		لا تقوم الساعة حتى لا يحج البيت
١٤٧.....٧		لا تقطع التوبة حتى تطلع	٥٣٧.....٩		لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قحطان
٣٩١.....١٠		لا تقطع الهجرة حتى تقطع التوبة	١٠٢.....٤		لا تقوم الساعة حتى يقبض العلم
٤١١.....٧		لا تقطع الهجرة حتى تقطع التوبة	٦٣٠.....٤		لا تقوم الساعة حتى يكثر فيكم الهال
٢٧٨.....٦		لا تنكح الأم حتى تستأمر	٥٣٧.....٩		لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر
٣٩٤.....٩		لا تنكح الأيم حتى تستأمر	٤٣٥.....١٠		لا تقوم الساعة وفي الأرض
١٥٨.....٦		لا تنكح البكر حتى تستأذن	١٣٣.....٩		لا تقوم الساعة
٣٩٤.....٩		لا تنكح البكر حتى تستأذن	٥١١.....٣		لا تقوموا حتى تروني وعليكم السكينة
٨٨.....١٠		لا تواصلوا	٤٢٧.....١٠		لا تقوموا حتى تروني
٣٤.....٥		لا نوعي فيوعي الله عليك	٧١٣.....٧		لا تقوموا كما تقوم الأعاجم
٦٤١.....٦		لا نوعي فيوعي الله عليك	٧٠.....١٠		لا تكتبوا عني ومن كتب
٣٣.....٥		لا توكي فيوكي عليك	٦١٩.....٦		لا تكحل، قد كانت إحدان
٢٤٠.....١		لا حرج... لمن سعى قبل الطواف			لا تكذبوا علي فإنه من كذب علي فليجل
٥٨٩.....٩		لا حرج عليك أن تقطعهم من معروف	٢٨٤.....١		النار.....
٧٦.....٦		لا حسد إلا على اثنتين	١٢٤.....١		لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل
٧٦.....٦		لا حسد إلا في اثنتين رجل	١٠٦.....٩		لا تكونوا عون الشيطان علي أخيكم
٢١٩.....١		لا حسد إلا في اثنتين	٥٢٣.....٥		لا تلبس ثوباً مسه الزعفران
١١١.....١٠		لا حسد إلا في اثنتين	٤٧٥.....٧		لا تلبسوا القمص، ولا العائم
١١١.....١٠		لا حسد إلا في اثنتين	٥٩٨.....٥		لا تلبسوا القميص ولا السراويلات
٥٢٩.....١٠		لا حسد إلا في اثنتين	٤٧٦.....٧		لا تلبسوا القميص، والسراويل
٥٦٩.....٩		لا حسد إلا في اثنتين	١٩٤.....٥		لا تلبسوا ثوباً مسه زعفران، ولا ورس
		لا حسد إلا في اثنتين: رجل آتاه الله مالا	٢٤٨.....٩		لا تملوني
٦٢٠.....٤		فسلطه	١٠٤.....٩		لا تملعوه
١٩٧.....٦		لا رضاع إلا ما أنشز العظم			لا تملعوه، فوالله ما علمت إنه يحب الله
٦٢٨.....٣		لا رضاع إلا ما فتق الأمعاء	١٠٤.....٩		ورسوله.....
٦١٠.....٧		لا رقية إلا في نفس	٤٦٠.....٢		لا تمنعوا إماء الله مساجد الله
٤٤٢.....٦		لا شيء أغبر من الله	٤٤٨.....٣		لا تمنعوا إماء الله مساجد الله
٥٤٦.....١		لا صلاة بحضرة الطعام	٤٨٨.....٣		لا تمنعوا إماء الله مساجد الله
٦١٥.....٢		لا صلاة بحضرة طعام	٥.....١٠		لا تمنعوا الموت

الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث
١٠.....	٩٤.....	لا نورث ما تركنا صدقة.....	٣.....	١٩٩.....	لا صلاة بحضرة طعام.....
٩.....	٢٧، ٢٤، ٢٣، ٢١.....	لا نورث ما تركنا صدقة.....	٣.....	٢٢٢.....	لا صلاة بحضرة طعام.....
١٠.....	٣٩٢.....	لا هجرة بعد الفتح.....	٦.....	٤٠٥، ٣٢٤.....	لا صلاة بحضرة طعام.....
٧.....	٤٠٥.....	لا هجرة بعد الفتح.....			لا صلاة بعد صلاتين: بعد العصر حتى
٧.....	٤٠٦.....	لا هجرة بعد الفتح.....	٥.....	٦٣٦.....	تغرب.....
٥.....	٥٩٤.....	لا هجرة ولكن جهاد ونية.....	٤.....	٣٢٩.....	لا صلاة في حضرة طعام.....
٧.....	٥٤٢.....	لا والذي نفسي بيده حتى أكون.....	١٠.....	٥٣٨.....	لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب.....
٧.....	٤٥٥.....	لا والذي نفسي بيده رجال.....	٣.....	٣٠٩، ٢٤١.....	لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب.....
		لا والله لا أؤثرهم بأحد أبداً... (من قول	٣.....	٢٩٥.....	لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب.....
١٠.....	١٣١.....	عائشة).....	٤.....	١٥٤.....	لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب.....
٦.....	٧٠.....	لا وصية لوارث.....	٧.....	٦٨٩.....	لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب.....
١.....	٤٦٤.....	لا وضوء إلا من حدث أو ربح.....	٤.....	٥٢٩.....	لا صلاة لمن يقرأ بفاتحة الكتاب.....
١.....	٣٨٧.....	لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه.....	١.....	٣٢١.....	لا صلاة لمنفرد خلف الصف.....
١٠.....	٢٩٧.....	لا ومقلب القلوب.....	٣.....	١٩٩.....	لا صلاة لمنفرد خلف الصف.....
٧.....	٥٣٩.....	لا ومقلب القلوب.....	٧.....	٧٤٢.....	لا صوم فوق صوم داود.....
٣.....	٦٣٣.....	لا يؤذين بعضكم بعضاً في القراءة.....	٥.....	٦٣٦.....	لا صوم يومين: النطر والأضحى.....
١.....	٦٢.....	لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه.....	٧.....	٦٨٠.....	لا ضرر ولا ضرار.....
		لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب	٢.....	١٨٠.....	لا ضير - أو لا يضير - ارتحلوا.....
٩.....	٤٢٦.....	نفسه.....			لا طاعة في معصية الله، وإنما الطاعة في
١.....	٦٠.....	لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه.....	٦.....	٤٠٨.....	المعروف.....
٣.....	٣٠٨.....	لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه.....	١٠.....	٤١.....	لا طاعة في معصية.....
٦.....	٢٤٢.....	لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه.....	٧.....	٥٩٤.....	لا طلاق في إغلاق.....
٣.....	١٤٢، ١٣٥.....	لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه.....	٧.....	٤٢٨، ٤٢٦.....	لا طيرة، وخيرها الفأل.....
٩.....	١٩٨.....	لا يبيع بعضكم على بيع بعض.....	٧.....	٣٩٢.....	لا عدوى ولا صفر ولا هامة.....
٩.....	٢٤٨.....	لا يبقى أحد منكم إلا لدغير العباس.....	١٠.....	٩٤.....	لا عدوى ولا طيرة.....
٩.....	٢٤٩.....	لا يبقى أحد منكم إلا للد.....	٧.....	٤٢٨، ٤٢٦، ٣٨١.....	لا عدوى ولا طيرة.....
٢.....	٥٩٢.....	لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض.....	٧.....	٤٢٨.....	لا عدوى، ولا طيرة.....
٩.....	٢٦٢.....	لا يبقى منكم أحد إلا لدو أنا أنظر.....	٩.....	١٩٥.....	لا عقوبة فوق عشر ضربات إلا في حد.....
٢.....	٣٧٠.....	لا ييقن في المسجد باب إلا سد إلا.....	٦.....	٢٧٤.....	لا عليك أن تستأمرى أبويك.....
		لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا	٦.....	٤٩٢.....	لا عليك أن تستأمرى أبويك.....
١.....	٥٩٥.....	يجري.....	٩.....	٢٣١.....	لا قود إلا بالسيف.....
٧.....	٧٣٠.....	لا يبولن أحدكم في الماء.....	٦.....	٥٩٠.....	لا مال لك إن كنت صادقاً.....
		لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل	٦.....	٦٣٥.....	لا مال لك، إن كنت صدقت عليها.....
٢.....	٤٦٠.....	أصحابه.....	٧.....	٦٢٩.....	لا نذر في معصية.....
		لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل	٩.....	٣٢٣.....	لا نستعمل على عملنا من أراده.....
٧.....	٤٦٣.....	أصحابه.....	٦.....	٢٥٧.....	لا نكاح إلا بولي.....

الصفحة	الجزء	طرف الحديث	الصفحة	الجزء	طرف الحديث
٥٧٨.....	٥	أن يسفك.....	٥٦٢.....	٢	لا يتحري أحدكم فيصلي.....
		لا يحل للمؤمن أن يهجر أخاه فوق	٢١٠.....	٧	لا يتمنين أحدكم الموت.....
٣٥٢.....	٦	ثلاث.....	٥٣٧.....	٩	لا يتمنين أحدكم الموت لضر نزل به.....
٤١٠.....	٦	لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها.....	٣٣٩.....	٧	لا يتمنين أحدكم الموت من ضر أصابه.....
٦٦٧.....	٧	لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه.....	٣٤٠.....	٧	لا يتمنين أحدكم الموت.....
٦٦٥.....	٧	لا يحل لمسلم أن يهجر.....	٢٩٧.....	٧	لا يتوضأ الرجل بفضل.....
٦٢٥.....	٩	لا يحلف على يمين صبر.....	٤١٨.....	١	لا يتوضأ رجل يحسن وضوءه.....
١٠٥.....	١	لا يخرج به إلا الصلاة.....	٤٢٣.....	٦	لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد.....
٤٠٣.....	١	لا يخلون رجل بامرأة إلا مع ذي محرم.....	١٩٣.....	٩	لا يجلد فوق عشر جلادات إلا في حد.....
٤٥٦.....	٦	لا يخلون رجل بامرأة إلا مع ذي محرم.....	١٩٤.....	٩	لا يجلد فوق عشر جلادات إلا في حد.....
٤٩٦.....	٧	لا يدخل أحد الجنة إلا أري مقعده من النار.....			لا يجمع الله عليك موتتين... (من قول
١٩٨.....	٩	لا يدخل الجنة ثقات.....	٣٨٩.....	٤	أبي بكر).....
٢١٣.....	٩	لا يدخل الجنة ثقات.....	٢٣١، ٢١٧.....	٦	لا يجمع بين المرأة وعمتها.....
٥٤٦.....	٤	لا يدخل القبر أحد قارف أهله البارحة.....	٢٧٧.....	٧	لا يهجر بعضكم على بعض في القراءة.....
٤٠٧.....	٧	لا يدخل المدينة المسيح.....	٣١٤.....	٣	لا يهجر بعضكم على بعض.....
٦٦٥.....	٥	لا يدخل المدينة رعب المسيح الدجال.....	٢٢٦.....	٢	لا يحج بعد العام مشرك.....
٥٤٦.....	٩	لا يدخل المدينة رعب المسيح الدجال.....	٢٩٣.....	٦	لا يحدثني أحد منكم عن أحد شيئاً.....
٥٤٦.....	٩	لا يدخل المدينة رعب المسيح.....	٣٤٤.....	٩	لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث.....
٥٥٥.....	٧	لا يدخلن هؤلاء عليكن.....	٢٣١.....	٩	لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله.....
٤٥٩.....	٦	لا يدخلن هذا عليكن.....	٢٣٧.....	٩	لا يحل دم امرئ مسلم.....
٨٠.....	٩	لا يرث المسلم الكافر.....			لا يحل لأحد بعد الأجل إلا أن
٨٣.....	٩	لا يرث المسلم الكافر.....	٥٥٦.....	٦	يمسك... (من قول ابن عمر).....
٣٢١.....	٧	لا يرحم الله من عباده إلا الرءاء.....			لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر
٢١٣.....	١٠	لا يرحم الله من لا يرحم الناس.....	٤٤٨.....	٤	أن تحدد.....
٤٥٤.....	١٠	لا يرد القدر إلا الدعاء.....			لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر
٧٥.....	١٠	لا يرد القضاء إلا الدعاء.....	٤٤٨.....	٤	تحدد على ميت.....
٤٦٦، ٣٥٦.....	٧	لا يرقون.....	٦١٦.....	٦	لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر.....
٥٥٨.....	٣	لا يزال أحدكم في صلاة ما انتظر الصلاة.....	٦١٦.....	٦	لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر.....
		لا يزال العبد في صلاة ما كان في	٦٢١.....	٦	لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر.....
٤٧٥.....	١	المسجد ينتظر.....	٦٢٤.....	٦	لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر.....
٤٨.....	٩	لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر.....	٣٨٠.....	٧	لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر.....
١٠٤.....	١٠	لا يزال طائفة من أمتي.....	١٨٢.....	٤	لا يحل لامرأة تؤمن بالله.....
٢٩٢.....	٧	لا يزال قلب الكبير شاباً.....	٣١٥.....	٦	لا يحل لامرأة تسأل طلاق أختها.....
٤٣٥.....	١٠	لا يزال من أمتي أمة قائمة.....			لا يحل لامرأة مسلمة تؤمن بالله واليوم
٤٣٥.....	١٠	لا يزال من أمتي قوم.....	٦٢٠.....	٦	الآخر.....
٥٦٥.....	٩	لا يزال هذا الأمر في قرين ما بقي منهم اثنان.....			لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر

الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث
١٠	٢٦٦	لا يزال يلقى فيها، وتقول: هل من مزيد؟	٩	١٣٦، ١٠٦، ٩٥	لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن
٤	٣٧٨	لا يزني الزاني حين يزني، وهو مؤمن	٢	٤٩٦	لا يزني الزاني، وهو مؤمن
٩	١٣٥	لا يزني العبد حين يزني وهو مؤمن	١٠	٧٧	لا يسألني أحد عن شيء
٧	٦٣٨	لا يستلقين أحدكم	٧	٧٦٩	لا يستلقين أحدكم
٩	٥٠٢	لا يشير أحدكم على أخيه بالسلاح	٢	٢١٥	لا يصلي أحدكم في الثوب
٣	٥٩٤	لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة	٣	٥٩٤	لا يصلين أحد العصر
١	٢٥٣	لا يصلين أحد منكم العصر إلا في بني قريظة	٧	٣٤٧	لا يصيب الإنسان من أذى ولا هم
٩	٢٤٠	لا يعضد شجرها، ولا يقطع شوكها	١٠	٢٣٧	لا يعلم الغيب إلا الله
٦	٢٩٥	لا يفرك مؤمن مؤمنة	٧	٣٨٥	لا يفرك مؤمن مؤمنة
٩	٣٧٤	لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ	١	٥٠٣	لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث
١	٥٥٠	لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث	١	٤٩٠ ٣٦٥	لا يقبل الله صلاةً بغير طهور
١	٣٦٦	لا يقبل الله صلاة من شرب الخمر	١٠	٩٠	لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً
٩	٢٦	لا يقتسم ورثتي ديناراً	٩	٢٣٢	لا يقتل المسلم بكافر
٩	٢٢٧	لا يقتل المسلم بكافر	٩	٢٣٢	لا يقتل المسلم بكافر
٩	٢٨٣	لا يقتل والد بولده	٩	٢٢٧	لا يقتل والد بولده
١٠	٥٤٨	لا يقرأ الجنب	١	٤٧٥	لا يقربن مساجدنا
٣	٢٤٧	لا يقض القاضي وهو غضبان			
١	٢٦١	لا يقضي القاضي وهو غضبان	٩	٥٨٤	لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان
١٠	٤٦١	لا يقول أحدكم: اللهم اغفر لي إن شئت	١٠	٤٥٣	لا يقول أحدكم: اللهم اغفر لي إن شئت
١	١٤٩	لا يقولن أحدكم: اللهم اغفر لي إن شئت	٧	١٩٥	لا يقيم الرجل الرجل
٧	٧٣٠	لا يقيم الرجل الرجل	٥	٦٦٤	لا يكيد أهل المدينة أحد
٧	٤٩٦	لا يلبس الحرير في الدنيا	٥	٢٠٦	لا يلبس القمص ولا العمام
٢	٢٢٤	لا يلبس القميص ولا السراويل	٧	٤٥٧	لا يلبس القميص ولا السراويل
١	٣٦٠	لا يلبس القميص ولا العمامة	٥	٦٠٥	لا يلبس القميص، ولا العمام
٧	٤٥٦	لا يلبس المحرم القميص	٧	٤٧٦	لا يلبس المحرم القميص
٦	٦٨	لا يمس القرآن إلا طاهر	١	٤١٣	لا يمسن أحدكم ذكره بيمينه، وهو يبول
١	١٢٤	لا يعمل الله حتى تملوا	٤	٦٢٨	لا يعمل الله حتى تملوا
٩	٣٨٧	لا يمنع فضل الماء ليمنع به فضل الكلال	٦	٥٧٣	لا يمنعن أحدًا منكم نداء بلال
١٠	٣٢	لا يمنعن أحدكم أذان بلال	٣	١٦	لا يمنعن أحدكم أو أحدًا منكم
٩	٧٢	لا يمنعنك ذلك، فإنما الولاء لمن أعتق	٣	١٢	لا يمنعنكم من سحورك أذان بلال
٤	٤٠٩	لا يموت لمسلم ثلاثة من الولد، فيلج النار	٧	٣٤٤	لا يموتن أحدكم إلا وهو
١٠	٤٦٦	لا ينبغي لأحد من أهل النار	١٠	٥٤٠	لا ينبغي لعبد أن يقول إني خير من يونس
١٠	١٨١	لا ينبغي للإنسان أن يقرأ... (من قول ابن عباس)	١٠	١٨٨	لا ينبغي لنبي يلبس
٢	٢٣٦	لا ينبغي هذا للمؤمنين			

طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة
لا ينبغي هذا للمؤمنين.....	٧.....	٤٧١	لأبعثن إليكم رجلاً أميناً حتى أمين.....	١٠.....	٣٩
لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً.....	١.....	٤٦٧	لأنهما ولو حبواً.....	٢.....	٦٤٠
لا ينصرف حتى يسمع صوتاً.....	٢.....	٢٣	لأجل أن تستحد المغيبة، وتمشط الشعثة.....	٥.....	٥٣٦
لا ينصرف حتى يسمع صوتاً، أو يجد ريحاً.....	١.....	٤٧٦	لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب.....	٩.....	٥٥٩، ٤٩٦
لا ينظر الله إلى من جر ثوبه خيلاء.....	٧.....	٤٤٦	لأخرجن اليهود والنصارى.....	٢.....	٥٩٩
لا ينظر الله يوم القيامة إلى من جر إزاره بطراً.....	٧.....	٤٥٠	لإرجاع القائم، وإيقاظ النائم.....	٣.....	٣٦٠
لا يقتل أو لا ينصرف حتى يسمع.....	١.....	٣٧٢	لأطوفن الليلة على تسعين امرأة.....	٤.....	٥٦٣
لا ينفع ذا الجد منك الجد.....	١٠.....	٦٩	لأطوفن الليلة على نسائي.....	١٠.....	٤٥٧
لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب.....	٦.....	٢٣٨	لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله.....		
لا، الثالث والثلاثون.....	٩.....	١٣	ورسوله.....	١.....	٣٣٠
لا، اعملوا فكل ميسر لما خلق له.....	٧.....	٤٠٢	لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله.....		
لا... (في الكحل للمحلاة).....	٦.....	٦٢٠	ورسوله.....	١.....	٨١
لا... (لما سئل عن الكحل للمرأة وقت الإحدا).....	٢.....	٢٠٢	لاعن النبي ﷺ بين رجل وامرأة من الأنصار.....	٦.....	٥٩٢
لا، لما سأله عمر عن تطليق نسائه.....	١.....	٢٥٥	لأقربن صلاة النبي ﷺ.....	٣.....	٣١٣
لا، إلا بالمعروف.....	٧.....	٥٥١	لأقربن صلاة النبي... (من قول أبي هريرة).....	٣.....	٣١٣
لا، إلا أن تطوع.....	١.....	١٣٣	لأقضي بينكما بكتاب الله.....	١٠.....	٥٨
لا، إلا أن تطوع.....	٤.....	١٢٢	لأقضي بينكما بكتاب الله.....	٩.....	٦٤١
لا، إن ذلك عرق.....	١.....	٣٧٤	لأن يأخذ أحدهم حبله ثم يغدو.....	٥.....	٩٢
لا، إن ذلك عرق، ولكن دعي الصلاة.....	٢.....	٢٣٤	لأن يأخذ أحدهم حبله فيأتي بحزمة.....	٥.....	٨٤
لا، إنما ذلك عرق، وليس بحيض.....	١.....	٥٧١	لأن يهدي بك الله رجلاً واحداً.....	٧.....	٥٩٨
لا، إنما هو بضعة منك.....	٢.....	١١	لأنك تكثرن اللعن، وتكفرن العشير.....	٦.....	٤١٣
لا، إنه قد لعن الموصلات.....	٦.....	٤٢٤	لأنه إنما تركها من جرأتي.....	٧.....	٣٨٧
لا، بل شربت عسلاً عند زينب.....	٦.....	٤٩٧	لبث النبي ﷺ بمكة عشر سنين ينزل عليه القرآن.....	٦.....	٥
لا، بل يكسر... (من قول حذيفة).....	٥.....	٣٤	لسها النبي ﷺ محتاجاً إليها.....	٤.....	٤٤١
لا، حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك.....	٦.....	٥٩٤	ليك اللهم ليك.....	٧.....	٥٧٣
لا، حتى يذوق عسيلتها كما ذاق الأول.....	٦.....	٤٨٥	ليك اللهم ليك، ليك لا شريك.....	٥.....	٢٣٠
لا، حلوه، ليصل أحدهم نشاطه.....	٤.....	٢٤١	ليك إن العيش عيش الآخرة.....	٥.....	٥٣٢
لا، هو حرام.....	٥.....	١١٠	ليك إن العيش عيش الآخرة.....	٧.....	٢٨٥
لا، والذي نفسي بيده رجال.....	٧.....	٢٠٩	ليك عمرة وحجة.....	٥.....	٥٠٢
لا، ولكن أليت منهم شهراً.....	٦.....	٤٢٢	لنأخذنوا عني مناسككم.....	١.....	٣٣٨
لا،... فما زلت أعرفها في لهوات الرسول.....	١.....	١٠٩	لتبعن سنن من كان قبلكم.....	١٠.....	١١٣

طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة
لتبعن سنن من كان قبلكم	٣	٣٨٥	لعن الله الواشيات والمستوشيات...		
لتبعن سنن من كان قبلكم	٥	٦٢٧	(من قول ابن مسعود).....	٧	٦٠٤
لتبعن سنن من كان قبلكم	٩	١٣٤	لعن الله الواشيات والمستوشيات... من		
لتبعن سنن من كان قبلكم؛ اليهود			قول (عبد الله).....	٧	٦١٥
والتصارى	٤	٤٧٠	لعن الله الواشيات، والمستوشيات..		
لتخرج العواتق ذوات الخدور	٥	٣٦٧	(من قول عبد الله).....	٧	٥٩٢
لتركبن سنن من كان قبلكم	١	١٥٩	لعن الله الواصلة والمستوصلة.....	٧	٥٩٧، ٥٩٦
لتركبن سنن من كان قبلنا	٢	٦٢٠	لعن الله الواصلة والمستوصلة.....	٧	٦٠٣
لتسوق صفوكم، أو ليخالفن	٣	١٨٧	لعن الله اليهود والنصارى.....	٤	٥٢٤
لتقوم الساعة وقد انصرف	٧	٤١٩	لعن الله من آوى محدثاً.....	١	٣٦٦
لتلبسها صاحبها من جلبابها	٢	٢٠٧	لعن الله من جلس وسط الحلقة.....	٩	١٩
لتلبسها صاحبها من جلبابها	٢	٢٣٠	لعن النبي ﷺ زائرات القبور.....	٢	٢٠٩
لتلبسها صاحبها من جلبابها	٤	١٦	لعن النبي ﷺ المتشبهات من النساء		
لتلبسها صاحبها من جلبابها، ولتشهد			بالرجال.....	١	٥٥١
الخير	٥	٣٦٧	لعن النبي ﷺ المحلل والمحلل له.....	٩	٣٧٣
لتمش ولتركب	٥	٦٤٣	لعن النبي ﷺ المعختين من الرجال.....	٩	١٧٨
لجميع أمتي كلهم	٢	٤٥٢	لعن النبي ﷺ المعختين.....	٧	٥٥٤
الحد لنا والشق لغيرنا	٤	٥٦٨	لعن النبي ﷺ الواصلة والمستوصلة.....	٧	٥٩٧
لخوف فم الصائم أطيب	١٠	٤٧٦	لعن النبي ﷺ الواصلة.....	٧	٦٠٣
لست أنا أحلكم.....	١٠	٥٦٢	لعن النبي ﷺ زائرات القبور.....	٤	٤١١
لست لك بمخلية... (من قول أم حبيبة)	٦	٢٢٩	لعن النبي ﷺ: الواشمة، والمستوشمة.....	٦	٦٢٦
لست ممن يصنعه خيلاء	٧	٤٤٧	لعن النبي ﷺ: الواصلة والمستوصلة.....	٧	٦١٥
لعل الله أن يبارك لكم في ليلتكم	٤	٤٨٠	لعن رسول الله ﷺ المتشبهين.....	٧	٥٥٣
لعلك أذاك هو أمك؟	٥	٥٤٨	لعن زائرات القبور.....	٣	٤٥٩
لعلك أردت الحج	٦	١٧١	لعن زورات القبور.....	٥	٤٤٣
لعلك بلغت معهم الكدى	٤	٤٤٦	لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا		
لعلك تريد أن ترجعي إلى رفاعه	٦	٤٨٤	قبور.....	٤	٥٤٣
لعلك تريد أن ترجعي إلى رفاعه	٧	٤٥٤	لعنة الله على اليهود والنصارى.....	٢	٣٢٣
لعلك قلت أو غمزت أو نظرت	٩	١٥٤	لعنة الله على اليهود والنصارى.....	٢	٥٨٥
لعلك نفست	٢	١٦٤	لعنة الله على اليهود والنصارى.....	٧	٤٨٥
لعلنا أعجلناك	١	٤٧٩	لعنة الله على اليهود والنصارى.....	٧	٧٠٤، ٧٠٣
لعله تنفعه شفاعتي يوم القيامة	٧	٤٨٦	لعنة الله على اليهود والنصارى، اتخذوا		
لعله يخفف عنها ما لم ييسا	١	٥٥٩	قبور.....	٤	٥٢٠
لعلها تحبسا، ألم تكن طاقت معكن؟	٢	٢٣٨	لغوة في سبيل الله وروحه.....	٧	٢٨٧
لعل لا ألقاكم بعد عامي هذا	١	٢٣٨	لقد أمر أمر ابن أبي كبشة.....	١	٣٣٢
لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده	٩	١١٨٤، ١٠٦	لقد أمره ربه أن يشربها.....	١٠	٤٧٠

الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث
٥	٣٠٠	لقد هممت أن لا أدع فيها صفراء	٦	٥٥	لقد أنزلت علي الليلة سورة لمهي أحب
١	٢٦٥	لك الأجر مرتين	٦	١١٠	لقد أوتيت مزامراً من مزامير داود
١٠	٢٥٧	لك ذلك وعشرة أمثاله... (قسي)	٤	١٣٨	لقد أوحى إلي أنكم تكفون في القبور
٥	١٠	لك ما نويت يا يزيد	٦	٣٥	لقد تعلمت النظائر
١٠	٣٩	لكل أمة أمين	٧	٣٢٩	لقد توفي النبي ﷺ وما في رفي... (من قول عائشة)
٧	٤٠١	لكل أمة أمين	٢	٤٢٦	لقد جعلتمونا كلاباً... (من قول عائشة)
١٠	٥٤٠	لكل عمل كفارة	٧	٧١٢	لقد حكمت يا حكم به الملك
٩	٣٩٢	لكل غادر لواء يوم القيامة يعرف به	٧	٧١٢	لقد خشيت أن يطول بالناس زمان... (من قول عمر)
٧	٣٧٦	لكل مسكين نصف صاع	٩	١٥٦	لقد خشيت أن يكون قد عجلت... (من قول ابن عوف)
١٠	٤٢	لكل نبي حواري وحواري الزبير	٤	٤٣٨	لقد خشيت على نفسي
٩	١٧٤	لكل نبي حواري، وإن حواري الزبير	٧	٣٧٣	لقد ذكرني هذا صلاة محمد ﷺ
١٠	٤٦٠	لكل نبي دعوة	٣	٣٦٩	لقد رأيت الآن الجنة والنار
٧	١٣٧	لكل نبي دعوة	٣	٢٢٨	لقد رأيت الذين عد رسول ﷺ صرعى في القلب
٧	١٣٧	لكل نبي سأل	١	٥٩٨	لقد رأيت النبي ﷺ كثيراً ينصرف عن يساره
٥	٦٢٣	لكن أحسن الجهاد وأجله	٣	٤١٠	لقد رأيت النبي ﷺ كثيراً ينصرف عن يساره
٦	٢٤٧	لكن الله لا يستحي من الحق	٣	٤٢٤	لقد رأيتني مضطجعة على السرير فيجيء النبي ﷺ
٩	٥١١	لكن رسول الله ﷺ أنذني في البدو	٢	٤١٩	لقد رأيتني وإن عمر موقتي... (من قول سعيد بن زيد)
٦	١٣٧	لكنني أصلي وأنا، وأصوم، وأفطر	٩	٣٥٧	لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني
٦	٤٦٨، ١٥٥	لكي تمتشط الشعثة، وتستحد المغيبة	٧	٤٩٦	لقد عدت بعظيم، الحق بأهلك
٩	٤٧	للابة النصف ولابة الابن السلس	٦	٤٨٠	لقد عرفت النظائر التي كان النبي ﷺ يقرن بينهما
١٠	٤٧٦	للصائم فرحتان	٣	٢٨٥	لقد فرطنا في قرارات كثيرة... (من قول ابن عمر)
٧	١٤٦	لله أفراح بتوبة عبده من رجل	٤	٥١٦	لقد كان رسول الله ﷺ يصلي الفجر
٧	٢٧٩	لله تسعة وتسعون اسماً	٢	٢٣٠	لقد كانت إحدانكم تمكث في بيتها
٣	٤٨٨	لله تعالى على كل مسلم حق أن يغتسل	٧	٣٨٠	لقد كنت أنشد فيه... (قول حسان لعمر)
١٠	٤٦٩	لله أشد أذى إلى الرجل	٢	٣٤٦	لقد نزلنا معه هاهنا، ونحن يومئذ خفاف
١	١٣٧	لم أتخلف عن رسول الله ﷺ في غزوة	٥	٥٢٥	
٥	٣٢٢	لم أر النبي ﷺ يستلم من البيت إلا الركنتين			
١	٤٣٥	لم أر رسول الله ﷺ يمس إلا اليانين			
٧	٥٢٥	لم أر رسول الله ﷺ يمس إلا اليانين			
٧	٥٢٥	لم أر رسول الله ﷺ يهل حتى تنبعث به راحلته			
١	٥٠٨	لم أر منظرًا أفظع منه			
٦	٣٨٧	لم أزل حريصاً على أن أسأل عمر بن الخطاب... (من قول ابن عباس)			
١٠	٢٤	لم أنس ولم تقصر			

طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة
لم أنس ولم تقصر.....	٢	٣٨٩	لما عرس أبو أسيد الساعدي دعا النبي ﷺ	٦	٣٦٤
لم أنس ولم تقصر.....	٤	٣٥٧	لما قدم النبي ﷺ مكة استقبلته أغيلمة	٥	٥٣٤
لم تحلي له حتى يذوق من عسيلتك.....	٧	٤٩٢	لما قدم النبي ﷺ مكة	٥	٥٥٨
لم تقطع يد سارق علي عهد النبي ﷺ في أدني من ثمن.....	٩	١١٧	لما قدم النبي ﷺ مكة	٧	٦٣٢
لم تكن تقطع يد السارق في أدني من حجة أو ترس.....	٩	١١٦	لما قدم رسول الله ﷺ المدينة وعك أبو بكر	٥	٦٧٠
لم تكن قبيلة من الجن.....	١٠	٤٦٨	لما قدم على النبي ﷺ وفد بني تميم	١٠	٩٢
لم يأذن الله لشيء ما أذن للنبي.....	٦	٧٣	لما قدم على النبي ﷺ وفد بني تميم	١٠	٩٣
لم يأكل النبي ﷺ على خوان.....	٧	٣٢٩	لما قضى الله الخلق كعب عنده فوق عرشه	١٠	٤٢٧
لم يبق من النبوة إلا المبشرات.....	٩	٤١٨	لما قضى الله الخلق	١٠	٥٥٣
لم يبلغ النبي ﷺ ما يخضب.....	٧	٥٦٥	لما كان يوم أحد هزم المشركون... (من قول عائشة)	٩	٢٥١
لم يبلغوا الحلم.....	١٠	١٠٣	لما نزل جبريل بالوحي	١٠	٤٦٨
لم يزل النبي ﷺ يلي حتى رمى جمرة العقبة	٥	٢٢٣	لما نزلت آية الصدقة... (من قول أبي مسعود)	٤	٦٣٢
لم يصل رسول الله ﷺ صلاة الليل قاعدًا قط.....	٤	٢٠٧	لمن شاء... (في حديث)	٣	
لم يقبض نبي حتى يرى مقعده من الجنة.....	٧	٤١٤	لمن شاء	٢	٤١١
لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات.....	٦	١٦٣	لموضع سوط أحدكم في الجنة خير	٧	٣٤٥
لم يكن الرسول يصوم يوم الأضحى... (من قول ابن عمر).....	٧	٦٣٩	لن تخلف بعدي فتعمل عملاً	٩	٣٣
لم يكن النبي ﷺ على شيء من النوافل.....	٤	٢٦٣	لن نعدم من رب يضحك خيرًا	٣	٣٤٠
لم يكن يؤذن يوم الفطر.....	٣	٦٢٠	لن يرح الناس يتساءلون.....	١٠	٨٠
لم ينشب ورقة أن توفي.....	٦	٥٦	لن يدخل أحد منكم الجنة بعمله	٩	٤٤٩
لما اشتد برسول الله ﷺ وجعه.....	٣	١٢٤	لن يدخل أحدًا عمله الجنة	٧	٣٤٠
لما بنيت الكعبة ذهب النبي وعباس ينقلان الحجارة.....	٥	٢٧٤	لن يزال المؤمن في فسحة من دينه	٩	٢١٢
لما تزوج النبي ﷺ زينب دخل القوم.....	٧	٦٧٠	لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة	٩	٥٢٤
لما تزوج رسول الله ﷺ زينب بنت جحش.....	٧	٧٣٤	لن يقبض نبي قط	٧	٢٠٨
لما قتل النبي ﷺ واشتد وجعه.....	٣	٩١	لن ينجي أحدا منكم عمله	٧	٣٣٩
لما خلق الله الخلق كتب في كتابه.....	١٠	٣١٨	لن يوفى عديوم.....	٧	٢٩٤
لما دخل النبي ﷺ البيت دعا في نواحيه كلها.....	٢	٢٦٩	الله أحق أن يستحيا منه من الناس	٢	١٥
لما دعا أو أراد أن يدعو مستقبل القبلة، وحول رداءه.....	٤	٩٢	الله أرحم بخلقه أو بعباده	٧	٣٤٥
			الله أعلم بمن يكلم في سبيله	٧	٥٠٣
			الله أفرح بتوبة عبده	٧	١٥٠
			الله أكبر خربت خير	٣	٥٩٧
			الله أكبر سنة أبي القاسم ﷺ (حج)		
			التمتع	٥	٤٠٨

طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة
الله أكبر	٣	٥٩٨	اللهم اغفر لعبد أبي عامر	٧	٢٤٥ ٩٨٩
الله أكبر، إنها السنن	١	٢٥٦	اللهم اغفر للمحلقين	٥	٤٥٣
الله أكبر، خربت خيبر	٢	٢٢٨	اللهم اغفر لنا ذنوبنا، وظلمنا وهزلنا		
الله الواحد الصمد ثلث القرآن	٦	٥٩	وجدنا	٤	٨٧
الله يعلم أن أحدكم كاذب فهل منكم			اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه	٤	٥٥٢
تائب؟	٦	٦٣١	اللهم اغفر له، اللهم ارحمه	٢	٣٣٥
الله يعلم أن أحدكم كاذب	٦	٥٩٠	اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي	٧	٢٦٦
الله يعلم أن أحدكم كاذب، فهل منكم			اللهم اغفر لي ذنبي كله	٧	٦١٨
تائب؟	٦	٥٩٠	اللهم اغفر لي وارحمني	٧	٣٤٠
اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد بن الوليد	٩	٦٣٠	اللهم اغفر لي	٧	١٦٤
اللهم اجعل بالمدينة ضعفي	٥	٦٦٩	اللهم اغفر لي ذنبي كله	٧	١٩٤
اللهم اجعل في عظامي نورًا	٧	١٥٩	اللهم أكثر ماله وولده	٧	٢٤٢ ١٩١
اللهم اجعل في قلبي نورًا	٧	١٥٥	اللهم أكثر ماله وولده	٧	٢٤٢
اللهم اجعلها رياحًا ولا تجعلها رياحًا	٤	٩٩	اللهم أكثر ماله وولده، وأطل عمره	٩	٢٩٠
اللهم اجعلها سنين كسني يوسف	٤	٦٨	اللهم أكثر ماله	٧	٢٠٤
اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف	٤	٨٤	اللهم الرفيق الأعلى	٧	٢٠٨
اللهم أحيني ما كانت الحياة خيرًا لي	٧	٢١٠	اللهم الرفيق الأعلى	٧	٤١٣
اللهم أحيني ما كانت الحياة خيرًا لي	٧	٣٤٠	اللهم العن شعبة بن ربيعة	٥	٦٧٠
اللهم ارحم المحلقين	٥	٤٥٢	اللهم العن فلانًا وفلانًا	٩	١٠٧
اللهم ارحمني ومحمدًا، ولا ترحم معنا			اللهم العن فلانًا وفلانًا	٧	٢٥٩
(الأعرابي)	١	٥٦٣	اللهم أمض لأصحابي هجرتهم	٤	٤٧١
اللهم ارزق آل محمد قوتًا	٧	٣٣٧	اللهم أمض لأصحابي هجرتهم	٧	٢٣٩
اللهم ارزقني شهادة في سبيلك	٥	٦٧٠	اللهم إن الخير خير الآخرة	٩	٦٥٠
اللهم اسقنا	٤	٨٨	اللهم إن كان لي عندك خير .. (من قول ابن عمر)	٩	٤٦٦
اللهم اسقنا، اللهم اسقنا	٤	٧٦	اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا		
اللهم أسلمت نفسي إليك	٧	١٥٤	فتسقين .. (من قول عمر)	٤	٧٢
اللهم اشدد وطأتك على مضر	٣	٣١٨	اللهم إنا نتوسل إليك بنبينا .. (من قول عمر)		
اللهم اشدد وطأتك على مضر	٤	٦٨	اللهم أنت الأول فليس قبلك	١٠	٨١
اللهم اشف سعدًا	٧	٣٤٩	اللهم أنت السلام، ومنك السلام	٣	٤١٠
اللهم أشهد	٦	١٢٠	اللهم أنت عبيدي وأنا ربك	٧	١٤٩
اللهم أطل عمره، وأكثر ماله	٦	٣٣٢	اللهم أنت عبيدي	٧	٣٧٦
اللهم أعني عليهم بسبع كسب يوسف	٧	٢٥٩	اللهم أنتم من أحب الناس إلي	٦	٣٥٨
اللهم أغثنا اللهم أغثنا اللهم أغثنا	٤	٧٨	اللهم أنج الوليد بن الوليد	٣	٣١٨
اللهم أغثنا	٧	١٩٨	اللهم أنج عياش ابن أبي ربيعة	٤	٦٨
اللهم اغفر لأبي سلمة، وارفع درجته في					
المهدين	٢	٦٣٨			

الصفحة	الجزء	طرف الحديث	الصفحة	الجزء	طرف الحديث
١٨٥.....	٧	اللهم بعلمك الغيب.....	٣٥٣.....	٩	اللهم أنج عياش بن أبي ربيعة.....
٥٩٣، ٥٨٨.....	٦	اللهم بين.....	٢٦١.....	٧	اللهم أنج عياش.....
٢٠٠.....	٩	اللهم بين.....	١٩٧.....	٧	اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد.....
٢٧٠.....	٩	لهم تأتون بالبيئة علي من قتله.....	٢٠١.....	٧	اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد.....
١٩١، ١٩٠.....	٧	اللهم ثبته واجعله هاديًا مهديًا.....	٥٥١.....	٧	اللهم إني أحبه فأحبه.....
		اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا مكة أو أشد.....	٢٢٤.....	٧	اللهم إني أحرم ما بين جليلها.....
٦٧٠.....	٥	اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا مكة.....	٩٩.....	٤	اللهم إني أسألك خيرها، وخير ما فيها.....
٣٥١، ٣١٩.....	٧	اللهم حبب إلينا المدينة.....	٢٥٣.....	٤	اللهم إني أستخيرك بعلمك.....
٢٣٥.....	٧	اللهم حبب إلينا المدينة.....	٢٥٣، ٢٣٤، ٢٢٧.....	٧	اللهم إني أعوذ بك من البخل.....
		اللهم حبب إلينا المدينة... وانقل حماها إلى الجحفة.....	٢٤٠.....	٧	اللهم إني أعوذ بك من العجز.....
٣٥٩.....	١	اللهم حوالينا ولا علينا.....	٣٩٠.....	١	اللهم إني أعوذ بك من الخبث.....
٥٥٤.....	٣	اللهم حوالينا ولا علينا.....	١٨٢.....	٧	اللهم إني أعوذ بك من الخبث.....
٩٦، ٨٨، ٨٢، ٧٩.....	٤	اللهم حوالينا ولا علينا.....	٢٣٢.....	٧	اللهم إني أعوذ بك من العجز.....
٢٠٤.....	٧	اللهم حوالينا ولا علينا.....	٢٤٠، ٢٣٢.....	٧	اللهم إني أعوذ بك من الكسل.....
		اللهم حوالينا ولا علينا، اللهم على الأكام والجبال.....	٢٣٤.....	٧	اللهم إني أعوذ بك من الكسل.....
٧٦.....	٤	اللهم حوالينا ولا علينا، اللهم على الأكام.....	٢٢٤.....	٧	اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن.....
٧٨.....	٤	اللهم حوالينا ولا علينا، اللهم على الأكام.....	٢٣٤.....	٧	اللهم إني أعوذ بك من الهم.....
١٩٨.....	٧	اللهم رب الناس مذهب الباس.....	٣٨١.....	٣	اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر.....
٤١٧.....	٧	اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة.....	٢٤١.....	٧	اللهم إني أعوذ بك من فتنة النار.....
٢٥٢.....	٧	اللهم ربنا لك الحمد، أنت قيم السموات والأرض.....	٢٢٢.....	٧	اللهم إني أعوذ من عذاب جهنم.....
٤١١.....	١٠	اللهم ربنا ولك الحمد في.....	١٨١.....	٧	اللهم إني ظلمت نفسي.....
١٤٤.....	١٠	اللهم ربنا ولك الحمد في.....	٢٦٥.....	٧	اللهم أهد دوسًا وأت بهم.....
٧٠.....	٤	اللهم سبع كسيع يوسف.....			اللهم أيده بروح القدس... (لحسن بن ثابت).....
٢٤٣.....	١٠	اللهم سلم اللهم سلم.....	٣٤٥.....	٢	اللهم بارك لأمي في بكورها.....
١٢٠.....	٥	اللهم صل على آل أبي أوفى.....	٣٠٤.....	٢	اللهم بارك لنا في شامنا.....
٢١٩.....	٧	اللهم صل على آل أبي أوفى.....	٥١٥.....	٩	اللهم بارك لنا في شامنا.....
١٢٠.....	٥	اللهم صل على آل فلان.....	١١٠.....	٤	اللهم بارك لنا في شامنا، وفي يمتنا.....
١٩٠.....	٧	اللهم صل على آل فلان.....	١٣٢.....	١٠	اللهم بارك لهم في مكيالهم.....
٢٢٠.....	٧	اللهم صل على محمد وأزواجه.....	٦٥٣.....	٧	اللهم بارك لهم في مكيالهم.....
١٨٥.....	٧	اللهم صل على محمد.....	٣٠٢.....	١٠	اللهم باسمك أحيأ وأموت.....
٢١٨.....	٧	اللهم صل على محمد.....	١٨٣.....	٧	اللهم باسمك أموت وأحيأ.....
٩٥.....	٤	اللهم صبيًا نافعًا.....	١٥٣.....	٧	اللهم باسمك أموت.....
٢٢٣.....	١	اللهم علمه الكتاب.....	٢٢٥.....	٣	اللهم باعد بيني وبين خطاياي.....
٥٢.....	١٠	اللهم علمه الكتاب.....	٢٦٩.....	٣	اللهم باعد بيني وبين خطاياي.....
			٥٦٣.....	٣	اللهم باعد بيني وبين خطاياي.....
			١٩٩.....	٧	اللهم باعد بيني وبين خطاياي.....

الصفحة	الجزء	طرف الحديث	الصفحة	الجزء	طرف الحديث
٥١١	٩	اللهم يا مقلب القلوب ثبت قلوبنا على دينك	٨٠	٤	اللهم على الأكام والظراب والأودية
٧٢٤	٧	لو اتخذت من أمتي خليلاً	٨٠	٤	ومتابت الشجر
١٧٢	٢	لو أحسنت إلى إحداهن الدهر	٨٠	٤	اللهم على رؤوس الجبال والأكام
٣٣٠	٤	لو أخذت منه	٨٠	٤	ويطون الأودية
٤٤٢	٣	لو أدرك رسول الله ﷺ ما أحدث النساء	٨٢	٤	اللهم على ظهور الجبال والأكام ويطون
٤٤٢	٣	لمنعهن	٨٢	٤	الأودية
٣٦٦	٥	لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما	٥٩٨	١	اللهم عليك بأبي جهل
٣٦٦	٥	أهديت	٢٥٩	٧	اللهم عليك بأبي جهل
٦٧٤	٩	لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت	٤٣٨	٢	اللهم عليك بعمر بن هشام
٦٧٤	٩	الهدى	٤٣٨	٢	اللهم عليك بقريش
٥١٥	٥	لو استقبلت من أمري ما استدبرت	٢٩٩	٧	اللهم عني عنهم الأخبار
٦٧٣	٩	لو استقبلت من أمري ما استدبرت	٢٢١	٧	اللهم فأيا مؤمن سبته
٥٥٨	١٠	لو أصبح موسى فيكم	٢٢٤	١	اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل
٢٥٠	٩	لو اطلع في بيتك أحد، ولم تأذن له	١٦٢	٩	اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل
٤١	٦	لو أعلم أحدا أعلم مني بكتاب	٣٩٣	١	اللهم فقهه في الدين
٢٩٧	٣	الله... (من قول ابن مسعود)	٦٢٠	١	اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل
٢٩٧	٣	لو أعلم أن أحدا أعلم مني بكتاب الله	٣٥٦	٣	اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل
٢٩٧	٣	لو أعلم أن أحدا أعلم مني بكتاب	٣١١	٢	اللهم لا خير إلا خير الآخرة
٢٩٧	٣	الله... (من قول ابن مسعود)	٢٨٤	٧	اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة
٢٧٩	٩	لو أعلم أنك تنظر لطعنت به في عيني	٢٨٤	٧	اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة
٦٧٢	٧	لو أعلم أنك تنظر لطعنت به	٧٢	١٠	اللهم لا مانع لما أعطيت
٤٦١	٧	لو أعلم أني إن زدت عن السبعين			اللهم لك الحمد أنت رب السموات
٥٦٧	٧	لو أقسم على الله لأبره	٢٧٣	١٠	والأرض
٣١١	٧	لو أن ابن آدم أعطي وادياً	٢١٤	٤	اللهم لك الحمد أنت قيم السموات
٣٨٦	١	لو أن أحدكم إذا أتى أهله قال: بسم الله			اللهم لك الحمد أنت نور السموات
٣٠٢	١٠	لو أن أحدكم إذا أراد أن يأتي أهله	٤٨٣	١٠	والأرض
٢٥١	٧	لو أن أحدهم إذا أراد أن يأتي أهله	١٦٠	٧	اللهم لك الحمد أنت نور السموات
٢٧٩	٩	لو أن امرأ أطلع عليك بغير إذن			اللهم مصرف القلوب صرف قلوبنا إلى
١١٢	٩	لو أن فاطمة فعلت ذلك لقطعت يدها	٣٠٧	٧	طاعتك
٣١١	٧	لو أن لابن آدم ملء واد	٤٧٤	١٠	اللهم منزل الكتاب
٣١١	٧	لو أن لابن آدم وادياً من ذهب	١٩٤	٧	اللهم منزل الكتاب
٥٠٠	٣	لو أنكم تطهرتم ليوكم هذا	٢٦٠	٧	اللهم منزل الكتاب
١٩٣	٦	لو أنها لم تكن ربيتي في حجري ما حلت	٦٩٦	٧	اللهم هالة بنت خويلد
٢٤٦	١	لي	٣٥٥	٩	اللهم هذا قسبي فيا أملك
٢١٠	١	لو أني أخذته لأكلتم منه ما بقيت الدنيا	٢٤٩	٧	اللهم هون علينا سفرنا
		لو تأخر الهلال لزدنكم	٢١٣	٩	اللهم وليديه فاغفر

طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة
لو تأخر الهلال لزدنكم	١٠	٤٦٣	لو قال: إن شاء الله لم يحث	٧	٦٦٥
لو تأخر الهلال لزدنكم	١٠	٨٨	لو قال: إن شاء الله	١٠	٤٤٨
لو تركته بين	٤	٥٧٣	لو قال: إن شاء الله لم يحث	٦	٤٦٥
لو تعلمون ما أعلم لضحككم قليلاً			لو قال: إن شاء الله لم يحث	٧	٦٦٢
ولبيكنم كثيراً	٤	١٢٤	لو قال: إن شاء الله لم يحث، وكان		
لو تعلمون ما أعلم لضحككم	٧	٣٨١٠٣٨٠	دركاً لحاجته	٢	٥٨١
لو تعلمون ما أعلم	٧	٤٠١	لو قلت: نعم. لوجبت	١٠	٦٧
لو تعلمون ما أعلم	٧	٥٤٢	لو كان سليمان أسس لحملت	١٠	٤٥٨
لو تفتح عمل الشيطان	١٠	١٢	لو كان شيء سابق القدر	٧	٦٠٦
لو تناولته لأكلتم منه ما بقيت الدنيا	١٠	٥٠٧	لو كان علي أمك دين أكنت قاضيته	٥	٦١٤
لو توكلتم على الله حق توكله	١٠	٣٤٣	لو كان عليها دين أكنت قاضيه	٧	٦٣٤
لو دخلوها لم يزلوا فيها إلى يوم القيامة	١٠	٤٠	لو كان عندي أحد ذهباً	٩	٦٧٣
لو دخلوها ما خرجوا منها أبداً	٩	٥٧٣	لو كان لابن آدم واديان من مال	٧	٣١١
لو دعيت إلى كراع لأجبت	٦	٣٥٦	لو كان لي مثل أحد ذهباً ما يسرني	٧	٣٢٠
لو راجعته	٦	١٨٢	لو كان موسى بين أظهركم	١٠	٥٥٨
لو راجعته	٦	٥٤٢	لو كان موسى حياً	١٠	٥٥٧
لو رأى الرسول ما رأيانا من النساء (من قول عائشة)			لو كنت أعلم لحبرته لك تحبيراً... (من قول أبي موسى)	٦	٢٠
لو رأيتموني وإبليس	٤	٣٢٧	لو كنت راجعاً امرأة عن غيري	٩	٢٠٠
لو رجعت إلي أهليكم صلوا	٣	٣٥٧	لو كنت راجعاً امرأة	١٠	١٠
لو رجعت أحداً بغيري رجت هذه	٦	٥٨٨	لو كنت متخذاً خليلاً من أمي	٢	٣٧٠
لو رجعت أحداً بغيري رجت هذه	٩	٢٠٠	لو كنت متخذاً من أمي خليلاً لاتخذت		
لو رجعت أحداً بغيري رجت هذه	٦	٥٩٣	أبا بكر	٤	٢٧٠
لو سألتني هذه القطعة ما أعطيتها	١٠	٤٣٦	لو كنت متخذاً من أمي خليلاً	١٠	٢٨٦
لو سلك الناس وادياً أو شعباً	١٠	١١	لو كنت متخذاً من أمي خليلاً	٩	٤٣
لو سلك الناس وادياً	٧	٥٥٤	لو كنت متخذاً من هذه الأمة خليلاً	٩	٤٢
لو طلقت مرةً أو مرتين... (من قول ابن عمر)	٦	٤٩٢	لو بثت في السجن ما لبث يوسف	٩	٤٤٠
لو علم النبي ﷺ من النساء ما حصل.. (من قول عائشة)	٢	٤٦١	لو لم أحك شعر رأسي إلا برجلي		
لو علمت أنك تسمعي لحبرته لك تحبيراً	٦	١١٠	لحككت	٥	٦٠٣
لو علمت أنك تنظر لطعت بها في عينك	٧	٥٨٦	لو لم أر النبي ﷺ يسجد... (سجدة الانشقاق)	٤	١٦٣
لو قال إن شاء الله، لم يحث	١	٣٠١	لو لم تكن ربيتي ما حلت لي	٦	٢٢٩
لو قال: إن شاء الله لجاهدوا في سبيل الله	٧	٥٤٨	لو مدي الشهر لواصلت	١٠	١٠
لو قال: إن شاء الله لكان دركاً لحاجته	٧	٦٦٣	لو يعطى الناس بدعاهم	٩	٦٢٣
			لو يعلم البار بين يدي المصل ما ذا عليه	٢	٤٠٠
			لو يعلم البار بين يدي المصل	٢	٤٢٤

الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث
٤.....٦٣١	في الصدقة.....	ليأتين على الناس زمان يطوف الرجل	٢.....٦٤٠	الأول.....	لو يعلم الناس ما في النداء والصف
١٠.....٢٧	ليبلغ الشاهد الغائب.....	ليت رجلاً صالحاً من أصحابي يحرمني	٦.....٤٣٢	الأول.....	لو يعلم الناس ما في النداء، والصف
٩.....٦٧٨	الليلة.....	ليدخل البيت وليعتمر.....	٧.....٥٥٤	لولا الهجرة لكنت امرأاً من الأنصار.....	لولا الهجرة لكنت امرأاً من الأنصار.....
٥.....٢٩٨	ليدخل الجنة من أمي سبعون ألفاً.....	ليرجع قائمكم ويوقظ نائمكم.....	١٠.....١١	لولا الهجرة لكنت امرأاً من الأنصار.....	لولا الهجرة لكنت امرأاً من الأنصار.....
٧.....٤٦٥	ليدخل الجنة من أمي سبعون.....	ليردن علي ناس من أصحابي الحوض.....	٣.....٤٧٤	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.....	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.....
٧.....٤٧٩	ليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر.....	ليس أحد يحاسب يوم القيامة إلا هلك.....	١٠.....١٠	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.....	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.....
٩.....٥٨٧	ليراجعها.....	ليس التحصيب بشيء..... (من قول ابن عباس)	١٠.....١٣	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.....	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.....
٦.....٤٨٠	ليرجع قائمكم ويوقظ نائمكم.....	ليس السنة بأن لا تمطروا.....	٧.....٢١٠	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.....	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.....
٣.....١٠	ليردن علي ناس من أصحابي الحوض.....	ليس الغنى عن كثرة العرض.....	١٠.....٥	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.....	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.....
٧.....٥١٢	ليس أحد يحاسب يوم القيامة إلا هلك.....	ليس المسكين الذي ترده الأكلة.....	٧.....٢١٠	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.....	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.....
٧.....٤٦٠	ليس التحصيب بشيء..... (من قول ابن عباس)	والأكلتان.....	٧.....٣٠٦	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.....	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.....
٥.....٤٩١	ليس السنة بأن لا تمطروا.....	ليس المسكين الذي يطوف على الناس.....	١٠.....١١	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.....	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.....
١.....١٥١	ليس الغنى عن كثرة العرض.....	ليس المسكين بالطواف الذي ترد.....	٧.....٦٥٩	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.....	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.....
٧.....٣٢٤	ليس المسكين الذي ترده الأكلة.....	اللقمة واللقتان.....	١.....٣٤٤	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.....	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.....
٥.....٨٩	والأكلتان.....	ليس المسكين بالطواف.....	٥.....٢٤١	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.....	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.....
٥.....٩٢	ليس المسكين الذي يطوف على الناس.....	ليس الواصل بالمكافئ.....	١٠.....٧	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.....	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.....
٤.....٤٨٣	ليس المسكين بالطواف الذي ترد.....	ليس ذلك ولكن المؤمن إذا حضره الموت.....	٧.....٢١٠	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.....	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.....
١.....٥٧	اللقمة واللقتان.....	ليس صلاة أثقل على المنافقين.....	٤.....٤٨٦	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.....	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.....
١.....٣٠	ليس المسكين بالطواف.....	ليس على الأرض من أنجاس القوم شيء.....	٥.....٤٦٩	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.....	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.....
١.....٣٠	ليس الواصل بالمكافئ.....	ليس على المسلم صدقة في عبده.....	٤.....١٩١	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.....	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.....
٧.....٤١٢	ليس ذلك ولكن المؤمن إذا حضره الموت.....	ليس على المسلم في عبده ولا فرسه.....	٥.....٣٢٣	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.....	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.....
٣.....٧٧	ليس صلاة أثقل على المنافقين.....	ليس على المسلم في فرسه وغلامه صدقة.....	٥.....٢٨٣	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.....	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.....
٢.....٢٨	ليس على الأرض من أنجاس القوم شيء.....	ليس في النوم تفريط.....	٥.....٢٧٥	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.....	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.....
٥.....٦٩	ليس على المسلم صدقة في عبده.....	ليس في النوم تفريط.....	٦.....٥٨٧	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.....	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.....
٥.....٤٢	ليس على المسلم في عبده ولا فرسه.....	ليس فيما أقل من خمسة أوسق صدقة.....	٩.....٢٠٢	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.....	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.....
٥.....٦٩	ليس على المسلم في فرسه وغلامه صدقة.....	ليس فيما دون خمس أواق صدقة.....			

الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث
٩	٢٢٥	أدناهم	٤	٦٠٦	ليس فيها دون خمس أوسق صدقة
٥	٦	ما أبقيت لأهلك	٥	٤٥	ليس فيها دون خمس ذود صدقة من الإبل
٢	٤٥٣	ما اجتنبت الكبائر	٥	٩٤	ليس فيها دون خمسة أوسق صدقة
٩	١٢٤	ما أجد لكم إلا أن تلحقوا بآيل رسول الله	٥	٦٤	ليس فيها دون خمسة أوسق من التمر
٤	٦٢٠	ما أحب أن لي مثل أحد ذهباً أنفقته كله	٧	٤٢٧	ليس فيهم حلة العرش
١٠	٢٢٧	ما أحد أصبر على أذى سمعه من الله	٩	٣٤٢	ليس كما تظنون، إنها هو كما قال لقمان لابنه
١	٢٢٥	ما أدرتكم فصلوا وما فاتكم فأتوا	٣	٣٦٥	ليس لنا مثل السوء
٣	٤٣	ما أدرتكم فصلوا وما فاتكم فأتوا	٢	١٧٧	ليس من البر الصيام في السفر
٤	٥١٢	ما أدرتكم فصلوا وما فاتكم فأتوا	٢	٤٥٥	ليس من البر الصيام في السفر
٢	١٥٧	ما أدرتكم فصلوا، وما فاتكم فاقضوا	٦	٣٣٧	ليس من البر الصيام في السفر
٩	٤٤٩	ما أدري ما يفعل به؟	٥	٦٦٧	ليس من بلد إلا سيطوه الدجال
١٠	٤٦٨	ما أذن الله لشيء ما أذن للشيء	١٠	١١٤	ليس من نفس تقتل ظلماً
٦	٧٣	ما أذن الله لشيء ما أذن للشيء	٧	٣٥٨	ليس منا من تطير
١٠	٥٤٦	ما أذن الله لشيء ما أذن للشيء			ليس منا من ضرب الخدود وشق
٦	٩	ما أرى شيطانك إلا قد ترك فأنزل الله	٤	٤٧٤	الجيوب
١	٤٢٧	ما أسفل من الكعيبين ففي النار	٤	٤٧٥	ليس منا من ضرب الخدود
٧	٤٤٧	ما أسفل من الكعيبين ففي النار	٤	٤٦٤	ليس منا من لطم الخدود
٧	٤٥٢	ما أسفل من الكعيبين ففي النار	١٠	٥٢٧	ليس منا من لم يتغن بالقرآن
		ما أسفل من الكعيبين من الإزار ففي	٤	١١٤	ليست السنة ألا تمطروا
٧	٤٥٠	النار	٤	٩٥	ليست السنة ألا تمطروا
٥	٥٠٤	ما اعتمر رسول الله ﷺ في رجب	١٠	٣٣٤	ليست نفس مخلوقة إلا الله خالقها
٩	٥٨٠	ما أعددت لها؟	١٠	٤٢٢	ليصين أقواماً سفع من النار
		ما أعلم النبي ﷺ رأى رغباً مرقفاً، حتى	٦	٧٤	ليكونن أقوام من أمتي يستحلون
٧	٣٣٧	لحق	٣	٥١٤	ليلني منكم أولوا الأحلام والنهي
		ما أعلم والله خير مما لا أعلم... (من)	٣	٥٤٦	ليلني منكم أولوا الأحلام والنهي
٣	٦١٧	قول أبي سعيد لمروان	٣	٢٣٠	ليتهن عن ذلكم أو لتخطفن أبصارهم
		ما أكل آل محمد ﷺ أكلتين... (من قول	٣	٥٢٣	ليوقظ النائم ويرجع القائم
٧	٣٣٦	عائشة)	٧	٤١٢	المؤمن إذا حضره الموت بشر برضوان الله
٢	٢١٦	ما السرى يا جابر؟	٧	٣٩٠	المؤمن الذي يخالف الناس
		ما ألفاه السحر عندي إلا نائماً... (قول			المؤمن الذي يقرأ القرآن ويعمل به
٤	٢٢٧	عائشة)	٦	١٢٨	كالأترجة
٧	٢٩٨	ما الفقر أخشى عليكم، ولكن أخشى عليكم	١٠	١٢	المؤمن القوي خير
٣	١٩٧	ما ألفيته سحرًا إلا نائماً	١	٤٨٩	المؤمن لا ينجم حيا، ولا ميتاً
١٠	٢٣٣	ما المستول عنها بأعلم من السائل	١	٤٧٢	المؤمن لا ينجم
٢	٣٣٩	ما أمرت بتشديد المساجد	٤	٤١٣	المؤمن لا ينجم
		ما أنا إلا رجل من المسلمين... (من)			المؤمنون متكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم

الجزء	الصفحة	طوف الحديث	الجزء	الصفحة	طوف الحديث
١	٣٩٥	ما بين المشرق والمغرب قبله	١	٤٧٧	قول علي).....
٣	٢٥٣	ما بين المشرق والمغرب قبله			ما أنا إلا رجل من المسلمين... (من)
٢	٣٤٣	ما بين يتي ومنبري روضة من رياض الجنة	١	٦٣٥	قول علي).....
٥	٦٦٩	ما بين يتي ومنبري روضة من رياض الجنة	٧	٦٦١	ما أنا حلتكم بل الله حلكم
٧	٥١٥	ما بين يتي ومنبري روضة من رياض الجنة	٧	٥٣٥	ما أنا حلتكم،
٤	٥٥٣	ما بين يتي ومنبري روضة	٩٠	١٩٩	ما انتقم رسول الله ﷺ لنفسه في شيء
١٠	١٣٦	ما بين يتي ومنبري	٩٠	٢٦٥	ما انتقم رسول الله ﷺ لنفسه قط
٤	٢٩٤	ما بين يتي ومنبري	٧	٣٥٥	ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء
١	٥٠٨	ما بين خلق آدم إلى قيام الساعة	١٠	٣٠٥	ما أهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا
٧	٥١٥	ما بين قري ومنبري	١٠	٥٤	ما أهر الدم
٥	٦٥٦	ما بين لايتها حرام	١	٤٦١	ما أهر الدم، وذكر اسم الله عليه
٣	٥٥٧	ما بين مجيء الإمام إلى انقضاء			ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند
٧	٤٧٨	ما بين منكي الكافر	٥	٢٠٤	المسجد
٩	١٨٦	ما تجلون في التوراة في شأن الرجم؟			ما أول النبي ﷺ على شيء من نسائه ما
٩	١٤٨	ما تجلون في كتابكم؟	٦	٣٤٥	أول على زينب
١٠	٤٤٥	ما ترددت عن شيء أنا فاعله	٢	٤٦٧	ما بال أحدكم يقوم مستقبل ربه فيفتح
		ما ترك النبي ﷺ السجدة بعد العصر	١٠	٩١	ما بال أقوام يترهون
٢	٥٦٩	عندي قط	٣	٢٣٠	ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء
		ما تركت استلام هذين الركنين في			ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في
٥	٣١٨	شلة... (من قول ابن عمر)	٢	٣٤٨	كتاب الله
٧	٤٧٥	ما تركت بعدي فتنة أضر على الرجال	٦	١٨٢	ما بال أقوام يشترطون شروطاً
٦	١٧٨	ما تركت بعدي فتنة أضر على	١	١١٣	ما بال أقوام يقولون كذا وكذا، إني أصلي
٦	١٥٥	ما تزوجت؟	٥	١٣٢	ما بال الرجل نستعمله على عمل فيرجع
١٠	١٩٢	ما تشيرون على قوم يسبون أهلي	٩	٦١٧	ما بال العامل نبعثه
٦	١٦٦	ما تصنع بإزارك إن لبسته لم يكن عليها	٧	٥٤٥	ما بال العامل نستعمله
٦	٨٣	ما تصنع بإزارك، إن لبسته	٥	٦٣٩	ما بال هذا؟
٦	٢٥٤	ما تصنع بإزارك؟	٢	٣٢٢	ما بال هذه النمرقة
١٠	٥٤٤	ما تصنعون بها؟	٦	٣٦١	ما بال هذه النمرقة؟
		ما تقتل نفس ظلماً إلا كان على ابن آدم	٧	٦٢٧	ما بال هذه النمرقة؟
٤	٤٥٣	الأول	١	٥٧٤	ما بالك؟... (يا خلعا نعالهم)
٧	٦٥٨	ما تقرب أحد إلى الله بشيء أحب إليه	١٠	٣٢٩	ما بعث الله من نبي إلا أنذر
٣	٦٢	ما تقرب إلى عبيدي بشيء	٩	٦٤٦	ما بعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة
٧	٣٣٩	ما تقرب إلى عبيدي	٩	٥٥٤	ما بعث نبي إلا أنذر أمته الأعداء الكذاب
			٣	٥٤٠	ما بعد فإن خير الحديث كتاب الله
					ما بقي من الناس أحد أعلم به
			٦	٤٦٩	مني... (من قول سهل)

طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة
ما تقولون في هذا؟	٦	١٧٣	الضحى	٣	١٠٥
ما تتخمن النبي ﷺ نخامة إلا وقعت	١	٦٠١	ما رأيته صلى الضحى غير ذلك اليوم	٤	٢٧٠
ما جاءك من هذا الهال وأنت غير مشرف	٧	٣١٣	ما زال بكم الذي رأيته من صنعكم	١٠	٦٧
ما جاءك من هذا الهال	٧	٤٨٢	ما زالت أكلة خبير تعادوني	١	١٠٩
ما جاءك من هذا الهال، وأنت غير مشرف	٥	٨٣	ما زالت أكلة خبير تعادوني	٧	٢٥٤
ما حصلت فتنة منذ خلق آدم	٦	١٨١	ما سئل شيئاً على الإسلام إلا أعطاه	١	٥٥
ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه	٦	٧١	ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن	١٠	٤٤٣
ما هلككم على خلق تعالكم	٧	٥٦٢	ما شأنكم؟	٣	٤١
ما خبات لك؟	١٠	٥٦٧	ما شيع آل محمد ﷺ من خبز ير... (من)		
ما خرجت لأبرز رجلين... (من قول علي)	١٠	٢١٧	قول عائشة	٧	٦٠٤
ما خلا القيام والقعود	٣	٣٦٢	ما شيع آل محمد ﷺ... (من قول عائشة)	٧	٣٣٦
ما خلق الله أعظم من آية الكرسي	١٠	٣٦٧	ما صليت وراء أحد قط أخف صلاة ولا أتم	٣	١٧٤
ما خير النبي ﷺ بين أمرين إلا اختار أيسرهما	٩	١١١	ما صليت وراء إمام قط أتم قراءة	٦	٧٤
ما خير النبي ﷺ بين شيئين	١٠	٥٠٦	ما صليت وراء إمام قط أخف صلاة	١	٢٥٧
ما خير بين أمرين إلا اختار أيسرهما	٦	١٤١	ما صليت وراء إمام قط أخف صلاة	٣	١٦٧
ما رأيته أحداً أحسن في حلة حمراء من النبي ﷺ	٧	٥٦٨	ما صليت وراء إمام قط أخف صلاة	٣	١٧٤
ما رأيته أحداً أشد عليه الوجع من رسول الله	٧	٣١١	ما صليت وراء إمام قط أخف صلاة... (من)		
ما رأيته النبي ﷺ أولم على أحد من نسائه	٦	٣٤٦	قول أنس	٩	٥٨٦
ما رأيته النبي ﷺ صائماً العشر قط	٣	٦٣٤	ما صنع النبي ﷺ؟... (أي في داخل الكعبة)	٢	٤١٢
ما رأيته النبي ﷺ صلى صلاة بغير ميقاتها	٥	٤٠٤	ما ظنك يا بنين الله ثالثها	١٠	٣٢١
ما رأيته النبي ﷺ يقرأ في شيء	٤	٢٣٨	ما عليكم أن لا تفعلوا	١٠	٣٣٤
ما رأيته رسول الله ﷺ سبوح سبيح	٤	٢٦٩	ما عندك؟	٦	٢٤٨
الضحى	٤	٢٦٩	ما عندنا شيء إلا كتاب الله (من قول علي)	٥	٦٤٩
ما رأيته رسول الله ﷺ صلى إلى عمود	١	٥٢٠	ما غرت على امرأة لرسول الله ﷺ كما غرت	٦	٤٤٩
ما رأيته رسول الله ﷺ يصلي إلى عمود	٣	٦٤١	ما غرت على امرأة... (من قول عائشة)	١٠	٤٧٠
ما رأيته رسول الله ﷺ يصلي إلى عمود ولا عمود	٤	٩	ما فرحت بعد الإسلام فرحي... (من قول ابن أبي سلمة)	٣	١٥٢
ما رأيته في الخير والشر كالיום قط	٧	٢٢٢	ما قال لي شيء صنعت لم صنعت هذا	٩	٢٨٩
ما رأيته من ناقصات عقل ودين	١	١٣٠	ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة	١	٥٧٣
ما رأيته من ناقصات عقل ودين	٥	١٦٤	ما كان لنبي أن تكون	٧	٦١٧
ما رأيته صلاتها إلا يومئذ... (أي: صلاة)					

الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث
٦	١٦٦	ما من الأنبياء نبي إلا أعطي من الآيات	٧	١٦٦	ما كان لنبي أن
٥٤	٤٤٤	ما من الأنبياء نبي	٧	٤٤٤	ما كانت في شيء إلا كثرته
	٥٨٤	ما من الناس من مسلم يتوفى له ثلاث لم	٢	٥٨٤	ما كدت أصلي العصر... (من قول عمر)
٤٠٨		يبلغوا الحنث			ما كنا نقبل ولا تنغدي... (من قول
٢١٢	٥٦٧	ما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله	٣	٥٦٧	سهل)
	٥٤٨	ما من رجل تكون له إبل أو بقرة أو غنم	٥	٥٤٨	ما كنت أرى الوجع بلغ بك ما أرى
٦٤	٥٥١	لا يؤدي	٥	٥٥١	ما كنت أرى الوجع بلغ بك ما أرى
	٤٨٤	ما من رجل مسلم يموت فيقوم على جنازته	١٠	٤٨٤	ما كنت أظن أن الله ينزل في براءتي
٣٦١	٤٨٧	أربعون	٥	٤٨٧	ما كنت تطوفين بالبيت
٤٨٤		ما من رجل مسلم يموت فيقوم على جنازته			ما كنت لأصيب منك خيرا... (من قول
	١١٨	ما من رجل مسلم يموت، فيقوم على	٣	١١٨	حفصة)
٦٣٩		جنازته أربعون			ما كنت لأصيب منك خيرا... (من قول
	١٨٤	ما من شيء كنت لم أره إلا قد رأيته في	٣	١٨٤	عائشة)
١٣٨		مقامي هذا			ما كنت لأقيم حلا علي أحمد... (من قول
	١٠٣	ما من شيء كنت لم أره إلا قد رأيته في	٩	١٠٣	علي)
٥٠١		مقامي			ما لفاطمة ألا تنقي الله... (من قول
٦٤	٦٠٥	ما من شيء لم أره	٦	٦٠٥	عائشة)
٥٣٩	١٥٦	ما من شيء لم أكن أريته إلا قد رأيته	٢	١٥٦	ما لك أنفستي؟
٢٤٤	٣٠٧	ما من شيء لم أكن أريته	٤	٣٠٧	ما لك تأخرت؟
	١٥٥	ما من صاحب ذهب، ولا فضة لا يؤدي	٦	١٥٥	ما لك وللعداري ولعابها
٦٠١	٥٥٩	منها حقها	٦	٥٥٩	ما لك ولها، معها الحذاء
٥٧٧	٥٩	ما من عبد استرعه الله رعية فلم يحطها	٣	٥٩	ما لم يأمروا بمعصية
٤٩٤	٤٨٨	ما من عبد قال لا إله إلا الله	١	٤٨٨	ما لم يكن جنبا
	٣٨	ما من عبد قال لا إله إلا الله، ثم مات	٣	٣٨	ما لم يكن جنبا
٣٧٧	٥٤٢	على ذلك	٧	٥٤٢	ما لي أجد منك ريح الأصنام؟
	٥٤٢	ما من قلب من قلوب بني آدم إلا وهو بين	٧	٥٤٢	ما لي أرى عليك حلية أهل النار؟
٣٦٠	٢٨٧	أصبعين	٦	٢٨٧	ما لي اليوم في النساء من حاجة
	٨٠	ما من قلب من قلوب بني آدم إلا وهو بين	٦	٨٠	ما لي في النساء من حاجة
٥١٠	٦٥٦	أصبعين	٩	٦٥٦	ما مست يدر رسول الله ﷺ يدا مرة
٥٣٩	٥٧١	ما من قلب من قلوب	٧	٥٧١	ما مست حريرا ألين من كفه ﷺ
٤١٤	٨٠	ما من مسلم يدعو لأخيه	٦	٨٠	ما معك من القرآن
٥٠٦		ما من مسلم يصلي عليه ما يبلغ			ما من أحد أغير من الله أن يزني عيله أو تزني
	٣١٧	ما من مسلم يصيه أذى إلا حانت عنه	١٠	٣١٧	أمته
٣٣١	٤٤١	خطاياها	٦	٤٤١	ما من أحد أغير من الله من أجل ذلك
٣١٢	٣١٧	ما من مسلم يصيه أذى شوكه فما فوقها	١٠	٣١٧	ما من أحد أغير من الله
٣٣١	٣٤٧	ما من مسلم يصيه أذى: مرض فما سواه	١	٣٤٧	ما من أحد يشهد أن لا إله إلا الله

طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة
ما من مسلم يصيبه أذى، إلا حات الله	ما منكن امرأة تقدم بين يديها..... ١٠٢
عنه خطاياها..... ٧ ٣١١	ما هذا الاشتغال الذي رأيت؟..... ٢ ٢١٦
ما من مسلم يصيبه هم أو غم..... ٧ ٣٠٨	ما هذا؟..... ٦ ٣٢٠
ما من مسلم يموت فيقوم على جنازته..... ٧ ٥١٧	ما هذه بأول بركتكم يا آل أبي بكر... (من قول أسيد) ٦ ٣٣٤
ما من مصيبة تصيب المسلم إلا كفر الله بها..... ٧ ٣٠٨	ما هي بأول بركتكم... (أسيد بن حضير)..... ٢ ١٥٦
ما من مكلم في سبيل الله..... ٧ ٥٠٣	ما ييكك يا هتاه؟..... ٥ ٢٤٣
ما من مكلم يكلم في سبيل الله إلا جاء يوم القيامة..... ١٠ ٢٠١	ما ييكك... (لعائشة حينما حاضت في الحج)..... ٢ ١٨١
ما من مكلم يكلم..... ١٠ ٤٩٢	ما يدريك لعل الله اطع عليهم فقال: اعملوا ما شئتم..... ٩ ٣٤٣
ما من مولود إلا يولد على الفطرة..... ٤ ٥٧٧	ما يزال الرجل يسأل الناس حتى يأتي يهودانه..... ٤ ٥٧٥
ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه..... ٤ ٥٧٥	ما من مولود ولد إلا نخسه الشيطان..... ٦ ٣٤٠
ما من مولود ولد إلا نخسه الشيطان..... ٦ ٣٤٠	ما من مولود يولد إلا نخسه الشيطان..... ١ ٣٨٨
ما من مولود يولد إلا نخسه الشيطان..... ١ ٣٨٨	ما من نسمة كائنة إلى يوم القيامة إلا هي كائنة..... ٦ ٤٢٩
ما من نسمة كائنة إلى يوم القيامة إلا هي كائنة..... ٦ ٤٢٩	ما من وال يلي رعية من المسلمين فيموت وهو غاش..... ٩ ٥٧٨
ما من وال يلي رعية من المسلمين فيموت وهو غاش..... ٩ ٥٧٨	ما من يوم يصبح العباد فيه إلا ملكان..... ٥ ٣٩
ما من يوم يصبح العباد فيه إلا ملكان..... ٥ ٣٩	ما من صائم إلا رسول الله ﷺ وعبد الله بن راحة..... ٢ ٤٥٦
ما من صائم إلا رسول الله ﷺ وعبد الله بن راحة..... ٢ ٤٥٦	ما منعك أن تحجي معنا؟..... ٥ ٥٠٨
ما منعك أن تحجي معنا؟..... ٥ ٥٠٨	ما منعك أن تصلي معنا؟..... ١٠ ٨٥
ما منعك أن تصلي معنا؟..... ١٠ ٨٥	ما منعك من الحج؟..... ٥ ٦٣١
ما منعك من الحج؟..... ٥ ٦٣١	ما منعك يا فلان أن تصلي مع القوم؟..... ٢ ١٨٠
ما منعك يا فلان أن تصلي مع القوم؟..... ٢ ١٨٠	ما منعك... (للذي جلس ولم يصلي)..... ١ ٦١٩
ما منعك... (للذي جلس ولم يصلي)..... ١ ٦١٩	ما منعكم أن تعلموني؟..... ٤ ٤٠٦
ما منعكم أن تعلموني؟..... ٤ ٤٠٦	ما منعكم؟... (ي: الصلاة)..... ٢ ٥٥٣
ما منعكم؟... (ي: الصلاة)..... ٢ ٥٥٣	ما منكم أحد إلا سيكلمه ربه..... ١٠ ٤٩٠
ما منكم أحد إلا سيكلمه ربه..... ١٠ ٤٩٠	ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه..... ١٠ ٤١٢
ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه..... ١٠ ٤١٢	ما منكم من أحد إلا سيكلمه..... ٧ ١٦٢
ما منكم من أحد إلا سيكلمه..... ٧ ١٦٢	ما منكم من أحد إلا كتب مقعده..... ١٠ ٥٥٢
ما منكم من أحد إلا كتب مقعده..... ١٠ ٥٥٢	ما منكم من أحد إلا وسيكلمه الله يوم القيامة..... ٧ ٤٦٣
ما منكم من أحد إلا وسيكلمه الله يوم القيامة..... ٧ ٤٦٣	ما منكم من أحد ولا وقد كتب مقعده..... ٧ ٤٠٢
ما منكم من أحد ولا وقد كتب مقعده..... ٧ ٤٠٢	ما منكم من أحد، ما من نفس منقوسة..... ٤ ٥٨٨
ما منكم من أحد، ما من نفس منقوسة..... ٤ ٥٨٨			

الصفحة	الجزء	طرف الحديث	الصفحة	الجزء	طرف الحديث
٦٦٨ ٥		المدينة كالكير تنفي خبيثها، وينصح طيبها	٤٤١ ٦		المتشع يالم يعط كلابس ثوبي زور
٥٥٥ ٩		المدينة يأتيها الدجال فيجد الملائكة يحرسونها	٢٣٠ ٢		متلفعات في مروطن ... (من قول عائشة).
٤٥٩ ١٠		المدينة يأتيها الدجال	٤١ ٥		مثل البخيل والمتصدق كمثل رجلين
٤٢٩ ٣		مر النبي ﷺ على قبر منبوذ فأمرهم وصفوا	٤٦٤ ٧		مثل البخيل والمتصدق
٣٢٠ ٢		مر النبي ﷺ بديار ثمود	٤١ ٥		مثل البخيل والمتفق كمثل رجلين
٥١٣ ٤		مر النبي ﷺ بقبر منبوذ فأمننا، فصففنا	٥٧٣ ٦		مثل البخيل والمتفق كمثل رجلين
٥٣٠ ٤		مر النبي ﷺ على قبر منبوذ فأمرهم وصلوا خلفه	٢٧٢ ٧		مثل البيت الذي يذكر الله
٤٧٢ ٩		مر برأس التمثال فليقطع حتى يكون كهيئة الشجرة	٥٧٨ ٤		مثل المجلس الصالح كحامل المسك
٣٣٨ ١٠		مر برأس التمثال فليقطع حتى يكون	٢٧٢ ٧		مثل الذي يذكره
٣٣٧ ١٠		مر برأس التمثال فليقطع	٦٤ ٦		مثل الذي يقرأ القرآن كالآثرجة طعمها
٣٥٤ ١٠		المرء على دين خليله فلينظر أحدكم من يخالل	٥٦٥ ١٠		مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن
٣٦٦ ٦		المرأة كالضلع إن أمتها			مثل المؤمن كالخامة من الزرع تنفيها
٥٧٩ ٦		مرّة ثلاثين و مرّة تسعاً وعشرين	٣٠٩ ٧		الريح مرّة
٣١٤ ٧		مرحباً بالأخ الصالح والنبي الصالح	٣٠٩ ٧		مثل المؤمن كمثل الخامة من الزرع
١٦٢ ١		مرحباً بالقوم أو الوفد غير خزايا ولا ندامى	٤٥٥ ١٠		مثل المؤمن كمثل خامه
٤٤ ١٠		مرحباً بالوفد والقوم	١٢٩ ٦		مثل المنافق الذي يقرأ القرآن كالريحانة
٢١٣ ٢		مرحباً بأم هانئ	٢٣٠ ١		مثل ما يعشي الله به من الهدى
١٨ ٩		مرضت فعادني رسول الله ﷺ وأبو بكر	٣٧٨ ٧		مثل ما يعشي الله
٦٣٦ ٧		مره فليتكلم وليستظل			مثنى مثنى، فإذا خشي الصبح صلي واحدة
١٦٦ ٢		مره فليراجعها، ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً	٣٧٨ ٢		مثنى مثنى، فإذا خشيت الصبح فأوتر بواحدة
٤٧٩ ٦		مره فليراجعها، ثم ليمسكها	٣٧٩ ٢		مثنى مثنى، فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة
٩٣ ١٠		مروا أبابكر فليصل بالناس	٢٢٧ ٤		مع رسول الله ﷺ في وجهه
١١٧ ٣		مروا أبابكر فليصل بالناس	٥١٦ ١		مع رسول الله ﷺ في وجهه
٣١٦ ٤		مروا أبابكر فليصل بالناس	٢١٦ ٧		مع رسول الله ﷺ في وجهه
٩٠ ٣		مروا أبابكر فليصل للناس	٣٧٩ ١٠		مجلني علبى... (قلمي)
٩٣ ١٠		مروا أبابكر يصل بالناس	٢٣٦ ١٠		مجنوس هذه الأمة
١٧٩ ٣		مروا أبابكر	٥٠٩ ١٠		مجنوس هذه الأمة
٦١٠ ٧		مروا أبابكر ثابت يتعوذ	٢٨ ١		المدة التي كان رسول الله ﷺ ماد

الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث
٧	٢١٦	مروا أبناءكم بالصلاة لسبع	٧	٢١٦	مروا أبناءكم بالصلاة لسبع
٩	١٨٩	مروا أبناءكم بالصلاة لسبع	٩	١٨٩	مروا أبناءكم بالصلاة لسبع
٣	٥٢٩	مري غلامك التجار أن يعمل لي أعرادًا	٣	٥٢٩	مري غلامك التجار أن يعمل لي أعرادًا
٥	١٥	المسبل والمنان والمنفق سلعته	٥	١٥	المسبل والمنان والمنفق سلعته
٧	٣٧٣	المسبل والمنان	٧	٣٧٣	المسبل والمنان
٧	٤١٧	مستريح ومستراح منه	٧	٤١٧	مستريح ومستراح منه
١٠	٤٠٢	مستقرها تحت العرش	١٠	٤٠٢	مستقرها تحت العرش
١	٤٨٢	مسح على الخفين	١	٤٨٢	مسح على الخفين
٩	٣٦٤	المسلم أخو المسلم	٩	٣٦٤	المسلم أخو المسلم
٩	٣٦٥	المسلم أخو المسلم	٩	٣٦٥	المسلم أخو المسلم
٩	٣٦٩	المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يسلّمه	٩	٣٦٩	المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يسلّمه
		المسلم لا ينجس حيا... (من قول ابن عباس)			المسلم لا ينجس حيا... (من قول ابن عباس)
٤	٤١٢		٤	٤١٢	
١	٥٧	المسلم من سلم المسلمون	١	٥٧	المسلم من سلم المسلمون
٧	٣٨٠	المسلم من سلم المسلمون	٧	٣٨٠	المسلم من سلم المسلمون
١	٤٨٢	المصل أمانك	١	٤٨٢	المصل أمانك
٧	١٤٠	مطعمه حرام وملبسه حرام	٧	١٤٠	مطعمه حرام وملبسه حرام
٧	٣٥٦	مع كل واحد سبعين ألفًا	٧	٣٥٦	مع كل واحد سبعين ألفًا
١٠	٢٣٧	مفاتيح الغيب خمس لا يعلمها إلا الله لا يعلم	١٠	٢٣٧	مفاتيح الغيب خمس لا يعلمها إلا الله لا يعلم
٤	١١٤	مفتاح الغيب خمس لا يعلمها إلا الله	٤	١١٤	مفتاح الغيب خمس لا يعلمها إلا الله
٣	٨١	المقسطون على منابر من نور على يمين	٣	٨١	المقسطون على منابر من نور على يمين
٢	١٢	مكانكم... (لما خرج إليهم في الصلاة)	٢	١٢	مكانكم... (لما خرج إليهم في الصلاة)
٥	٢٣٦	مكتوب بين عينيه كافر	٥	٢٣٦	مكتوب بين عينيه كافر
١	٢٥	مكث النبي في مكة	١	٢٥	مكث النبي في مكة
٣	٥٩٣	ملا الله قبورهم وأجوافهم نازًا	٣	٥٩٣	ملا الله قبورهم وأجوافهم نازًا
٧	٢٦٤	ملا الله قبورهم ويوتهم نازًا	٧	٢٦٤	ملا الله قبورهم ويوتهم نازًا
٣	٤٨٩	الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم	٣	٤٨٩	الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم
		الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في			الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في
٢	٣٣٥	مصله	٢	٣٣٥	مصله
٣	٧٨	الملائكة تصلي على أحدكم	٣	٧٨	الملائكة تصلي على أحدكم
٣	٤١٥	الملائكة تصلي عليه مادام في مصله	٣	٤١٥	الملائكة تصلي عليه مادام في مصله
		الملائكة لا تدخل بيتًا فيه حائض، ولا			الملائكة لا تدخل بيتًا فيه حائض، ولا
٢	١٦٢	جنب	٢	١٦٢	جنب
٣	٥٩٩	ملكتهما بما معك من القرآن	٣	٥٩٩	ملكتهما بما معك من القرآن
٩	١٥٢	مم ذلك	٩	١٥٢	مم ذلك
٦	٣٦٤	مما يتأذى منه بنو آدم	٦	٣٦٤	مما يتأذى منه بنو آدم
٢	٢٢٠	أحدكم مما يفعل	٢	٢٢٠	أحدكم مما يفعل
٤	٦٣٣	من ابتلي من هذه البنات بشيء، كن له	٤	٦٣٣	من ابتلي من هذه البنات بشيء، كن له
٦	٤٢	من ابتلي من النار	٦	٤٢	من ابتلي من النار
١٠	١٥٣	من ابتلي من النار	١٠	١٥٣	من ابتلي من النار
٤	٦١٣	من أتاه الله مالا فلم يؤد زكاته	٤	٦١٣	من أتاه الله مالا فلم يؤد زكاته
١	١٣٥	من أتبع جنازة مسلم إيمانًا واحتسابًا	١	١٣٥	من أتبع جنازة مسلم إيمانًا واحتسابًا
٦	٤٩	من اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه	٦	٤٩	من اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه
١	٣٦٧	وعرضه	١	٣٦٧	وعرضه
١٠	٢٤٠	من أتى عرافًا فسأله عن شيء لم تقبل	١٠	٢٤٠	من أتى عرافًا فسأله عن شيء لم تقبل
٧	٤٣٢	من أتى كاهنًا أو عرافًا	٧	٤٣٢	من أتى كاهنًا أو عرافًا
١٠	٥٦٧، ٥٦٨	من أتى كاهنًا فصلقه	١٠	٥٦٧، ٥٦٨	من أتى كاهنًا فصلقه
٧	٤٣٢	من أتى كاهنًا فصدقه	٧	٤٣٢	من أتى كاهنًا فصدقه
٧	٧١٤	من أحب أن يتمثل له الناس	٧	٧١٤	من أحب أن يتمثل له الناس
١	٢٦٦	من أحب أن يحلق حبيبه حلقة من نار	١	٢٦٦	من أحب أن يحلق حبيبه حلقة من نار
٤	٦١١	من أحب أن يزحزح عن النار ويدخل	٤	٦١١	من أحب أن يزحزح عن النار ويدخل
٧	٢٨٩	الجنة	٧	٢٨٩	الجنة
٩	٤٢٦	من أحب أن يزحزح عن النار	٩	٤٢٦	من أحب أن يزحزح عن النار
١	٦١	من أحب أن يزحزح عن النار، ويدخل	١	٦١	من أحب أن يزحزح عن النار، ويدخل
٢	٤٧٦	الجنة	٢	٤٧٦	الجنة
١٠	٧٦	من أحب أن يسأل عن شيء فليسأل	١٠	٧٦	من أحب أن يسأل عن شيء فليسأل
٧	٦٤٧	من أحب أن يسأل عن شيء	٧	٦٤٧	من أحب أن يسأل عن شيء
٧	٣٨٩	من أحب أن يقرأ القرآن غضا طريا	٧	٣٨٩	من أحب أن يقرأ القرآن غضا طريا
٧	٣٨٨	من أحب أن ينظر إلى رجل من أهل	٧	٣٨٨	من أحب أن ينظر إلى رجل من أهل
٥	٥١٧	من أحب أن ينظر إلى رجل	٥	٥١٧	من أحب أن ينظر إلى رجل
٢	٢١٤	من أحب أن يهل بعمرة فليهل	٢	٢١٤	من أحب أن يهل بعمرة فليهل
٤	٤٤	من أحب أن يهل بعمرة فليهل	٤	٤٤	من أحب أن يهل بعمرة فليهل
٧	٤١٢	من أحب أن يوتر بثلاث فليقبل	٧	٤١٢	من أحب أن يوتر بثلاث فليقبل
٧	٤١٢	من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه	٧	٤١٢	من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه
٧	٤١٢	من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه	٧	٤١٢	من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه
٥	٥٠٩	من أحب منكم أن يهل بالحج	٥	٥٠٩	من أحب منكم أن يهل بالحج
١٠	١٥٦	من أحدث في أمرنا هذا ما ليس	١٠	١٥٦	من أحدث في أمرنا هذا ما ليس

الصفحة	الجزء	طرف الحديث	الصفحة	الجزء	طرف الحديث
٢٧٤.....	١٠	القيامة.....	٥٧٦.....	٧	من أحدث في أمرنا هذا.....
٢١.....	٦	من أقرأ هذه السورة.. (من قول عمر).....	٢٢٠.....	٢	من أحرم بعمرة ولم يهد فليحلل.....
٤٧٥.....	١	من أكل بصلاً أو ثوماً.....	٣١١.....	٩	من أحسن في الإسلام لم يؤخذ بها عمل في الجاهلية.....
٤٢٥.....	٣	من أكل ثوماً أو بصلاً فليعتزلنا.....	٢٧٩.....	٧	من أحصاهما دخل الجنة.....
١٧٤.....	١٠	من أكل ثوماً أو بصلاً.....	من أخذ أموال الناس يريد إتلافها أتلفه الله.....
٤٤.....	١٠	من أكل فليتم بقية يومه.....	٢٣.....	٥	من أداها قبل الصلاة فهي صدقة مقبولة.....
٤٢٥.....	٣	من أكل من هذه الشجرة.....	١٤٥.....	٥	من أدرك ركعةً من الصلاة فقد أدرك الصلاة.....
٤٢٥.....	٣	من أكل من هذه الشجرة.....	٥١١.....	٢	من أدرك ركعةً من الصلاة فقد أدرك الصلاة.....
٤٢٦.....	٣	من أكل من هذه الشجرة.....	٥٥٢.....	٢	من أدرك ركعةً من الصلاة.....
٥٨٢.....	٧	من أكل ناسياً وهو صائم.....	٨٩.....	٣	من أدرك سجدةً من العصر.....
٥٥٦.....	١	من البول.....	٥٤٤.....	٢	من أدرك سجدةً من العصر.....
٩٦.....	١٠	من التمس رضا الناس.....	٥٤٥.....	٢	من أدرك سجدةً من العصر.....
٢٥٤.....	٩	من السائق؟.....	٥٥١.....	٢	من أدرك من الصبح ركعةً.....
.....	من السنة إذا تزوج الرجل البكر على الثيب.....	٨٤.....	٩	من ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم.....
٤٣٧.....	٦	الثيب.....	٥٣٣.....	٧	من أراد أن يقرأ القرآن.....
٥٥٧.....	٧	من الفطرة حلق العانة.....	٦٠٢.....	٧	من أراد أن يقرأ القرآن.....
٥٥٧.....	٧	من الفطرة قص الشارب.....	من استجمر فليوتر.....
١٦٢.....	١	من القوم أو من الرفد؟.....	٤١٥.....	١	من استلج في أهله يمينين.....
.....	من المتكلم؟... (لمن قال ربنا و لك الحمد حمداً).....	٥٣٦.....	٧	من أسلف في شيء فليسلف.....
٣١٣.....	٣	من آمن بالله ورسوله، وأقام الصلاة.....	٢٦٥.....	٦	من أسلف على شيء فهو له.....
٣٩١.....	١٠	من أنظر معسراً أو وضع له أظله الله.....	٨١.....	٩	من أشرط الساعة أن يرفع العلم.....
١٢٧.....	٩	من أنظر معسراً أو وضع له.....	١٣٣.....	٩	من أشرط الساعة.....
٨٢.....	٣	من بدل دينه فاقتلوه.....	٣٩٤.....	٧	من أشرط الساعة: أن يقل العلم.....
١٨٩.....	١٠	من بدل دينه فاقتلوه.....	٢٣٢.....	١	من أطاعني دخل الجنة.....
٣١٥.....	٩	من بدل دينه فاقتلوه.....	٥٨.....	١٠	من أطاعني دخل الجنة.....
٣١٩.....	٩	من بدل دينه فاقتلوه.....	٥٩.....	١٠	من أطاعني دخل الجنة.....
٥٧.....	٥	من بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة.....	٥٦١.....	٩	من أظلم رأس غاز أظله الله يوم القيامة.....
٣٤٢.....	٢	من بنى مسجداً يبتغي به وجه الله.....	١٥.....	٥	من اعتنق رقية مسلمة أعتق الله.....
١٤٧.....	٧	من تاب قبل أن تطلع الشمس.....	٦٥٥.....	٧	من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة.....
.....	من تبع جنازة فله قيراط... (من قول أبي هريرة).....	٤٦٦.....	٣	من اغتسل يوم الجمعة غسل.....
٥١٦.....	٤	من تحلم بحلم لم يره كلف أن يعقد بين شعيرتين.....	٦٠٧.....	٢	من اقتطع مال امرئ مسلم يمين كاذبة.....
٤٧٠.....	٩	من ترك مالاً فلاهله.....	٤١٥.....	١٠	من اقتطع من الأرض شبراً.....
٢٧.....	٩	من ترك مالاً فلورثته.....	٤٧٣.....	١٠	من اقتطع من الأرض شبراً طوَّقه الله يوم
٨٠.....	٩	من ترك مالاً فلورثته.....
٤٨٩.....	٧	من ترون أن نكسو هذه.....

الصفحة	الجزء	طرف الحديث	الصفحة	الجزء	طرف الحديث
٣٠٩.....	١٠.....	من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك	٥١٥.....	٧.....	من ترونها فكسوها هذه الخميسة؟
٥٦٢.....	٧.....	من حلف بغير ملة الإسلام فهو كما قال	١٦٠.....	٢.....	من تشبه يقوم فهو منهم
.....	من حلف بملة غير الإسلام كاذباً	٤٧٣.....	٧.....	من تشبه يقوم فهو منهم
٥٨٩.....	٤.....	متعمداً	٥٦٣.....	٧.....	من تشبه يقوم فهو منهم
٥٩١، ٥٨٨.....	٧.....	من حلف على يمين صبر	٣٩٩.....	١٠.....	من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب
١٠٣.....	١.....	من حلف على يمين كاذبة	٦٢٤.....	٤.....	من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب
٥٧١.....	٧.....	من حلف على يمين كاذبة	٢٤٥.....	٤.....	من تعار من الليل فقال: لا إله إلا الله
٢٨٥.....	١.....	من حلف على يمين هو فيها فاجر	٣٢٥.....	١٠.....	من تقرب إلي ذراعاً تقربت إليه بأعاً
٥٨٦.....	٧.....	من حلف على يمين هو فيها فاجر	٥٠٠.....	١٠.....	من تقرب مني شبراً
٦٦٢.....	٧.....	من حلف على يمين	٦٧١.....	٩.....	من تمنى الشهادة بصدق
٦٦٣.....	٧.....	من حلف على يمين	٤٢١.....	١٠.....	من توضعاً فليستتر، ومن استجمر فليوتر
٥٥٩.....	٧.....	من حلف فقال في حلفه واللات والعزى	١٠٥.....	١.....	من توضعاً في بيته
٧٨٦.....	٧.....	من حلف منكم فقال في حلفه: باللات	٣٠٩.....	٧.....	من توضعاً مثل هذا الرضوء
٢٢١.....	٩.....	من حمل علينا السلاح فليس منا	٤١٨.....	١.....	من توضعاً نحو وضوئي هذا
٥٠١.....	٩.....	من حمل علينا السلاح فليس منا	٤٢٩.....	١.....	من توضعاً نحو وضوئي هذا
٢٧١.....	١.....	من حوسب عذب	١٣٢.....	٩.....	من توكل لي ما بين رجله وما بين لحيه
.....	من خاف ألا يقوم من آخر الليل فليوتر	٥٣٤.....	٣.....	من جاء إلى الجمعة فليغتسل
٥٢.....	٤.....	في أوله	٤٨٧.....	٣.....	من جاء منكم الجمعة فليغتسل
٢٨١.....	١.....	من دخل المسجد فهو آمن	٤٢٨.....	١.....	من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه
٦١٠.....	٥.....	من دخل المسجد فهو آمن	٤٤٧.....	٧.....	من جر ثوبه خيلاء
٦١٠.....	٥.....	من دخل دار أبي سفيان فهو آمن	٤٥١.....	٧.....	من جر ثوبه مخيلة
٢٨١.....	١.....	من دخل دار أبي سفيان	٤٢.....	٦.....	من جمع القرآن على عهد النبي ﷺ؟
١١٥.....	١٠.....	من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور	٧٩.....	٦.....	من جهز غازياً فقد غزا
٥٨٤.....	٧.....	من ذبح فليبدل مكانها	٦١٧.....	٥.....	من جهز غازياً فقد غزا
٦١٢.....	٣.....	من ذبح قبل الصلاة فليعد	٦٩٧.....	٧.....	من حالت شفاعة
.....	من ذبح قبل أن يصلي فليذبح أخرى	٢٩١.....	٣.....	من حج فلم يرفث، ولم يفسق
٢١.....	٤.....	مكانها	٤٦٢.....	٢.....	من حج فلم يرفث، ولم يفسق رجع كيوم
٣٠٨.....	١٠.....	من ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانها أخرى	من حج الله فلم يرفث ولم يفسق رجع
٥٠٣.....	١٠.....	من ذكرني في نفسه	١٧٨.....	٥.....	كيوم
٤٤١.....	٩.....	من رأي فقد رأى الحق	٥٥٤، ٥٥٣.....	٥.....	من حج هذا البيت فلم يرفث
.....	من رأي فقد رأى الحق، فإن الشيطان لا	من حدثك أن النبي ﷺ كم شيئاً.. (من)
٤٤٢.....	٩.....	ينكوثني	٥٣٤.....	١٠.....	قول عائشة)
٤٤١.....	٩.....	من رأي في المنام فسيراني في اليقظة	من حدثك أن محمداً ﷺ رأى ربه فقد
٢٨٨.....	١.....	من رأي في المنام فقد رأي	٢٣٧.....	١٠.....	كذب
٤٤١.....	٩.....	من رأي في المنام فقد رأي	٣٨٤.....	٤.....	من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه
٥٠١.....	٩.....	من رأي من أميره شيئاً يكرهه فليصبر	٥٣٤.....	٧.....	من حسن إسلام المرء

طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة
من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر.....	٩.....	٥٧١	من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها.....	٩.....	٢١٦
من رأى من أميره شيئاً يكرهه.....	٩.....	٤٨٨	من سن في الإسلام سنة حسنة فله.....	٥.....	٦
من رأى منكم منكراً فليغيره بيده.....	٣.....	٢٣٦	من سن في الإسلام سنة حسنة.....	٥.....	٧
من رأى منكم منكراً فليغيره.....	٧.....	٦٣٨	من شاء أن يصومه فليصمه.....	٥.....	٢٩٧
من رغب عن مستي فليس مني.....	١.....	١١٣	من شبرمة؟.....	٥.....	١٦٨
من رغب عن مستي فليس مني.....	١.....	١٧٩	من شراو الناس من تتركهم.....	٩.....	٤٩٧
من رغب عن مستي فليس مني.....	٥.....	١٦٢	من شرب الخمر في الدنيا، لم يشربها في.....		
من رغب عن مستي فليس مني.....	٦.....	١٣٠	الآخرة.....	٩.....	٩٩
من رغب عن مستي فليس مني.....	٦.....	١٥١	من شغله ذكرى عن مسألتي.....	٧.....	١٦٥
من رغب عن مستي فليس مني.....	٩.....	٣٢٤	من شهد الجنائزة حتى يصل عليها.....	٤.....	٣٨٢
من رغب عن مستي.....	١٠.....	٩٢	من شهد الجنائزة حتى يصل فيله قيراط.....	٤.....	٥١٧
من رمى مؤمناً بكفر.....	٧.....	٥٦٢	من شهد أن لا إله إلا الله واستقبل.....		
من زاد على ذلك.....	٤.....	٣٠١	قبلتنا.. (من قول أنس).....	٢.....	٢٦٦
من زاد على هذا، أو نقص فقد أساء.....			من شيء كنت لم أره إلا رأيته في مقامي.....		
وظلم.....	١.....	٣٦١	هذا.....	٤.....	١٤٠
من زعم أن رسول الله ﷺ كتم شيئاً من.....			من صام رمضان إيماناً واحتساباً.....	١.....	١١٠
كتاب الله.....	٢.....	٦٠٥	من صام رمضان إيماناً واحتساباً.....	٥.....	١٩
من زعم أن محمداً قد مات... (من قول.....			من صام رمضان.....	٧.....	٢٩٧
عمر).....	٦.....	١٥	من صلى البردين دخل الجنة.....	١٠.....	٣٩٩
من سأل الله الشهادة بصدق.....	٩.....	٦٧٢	من صلى البردين دخل الجنة.....	٢.....	٥٤٧
من سأل الناس أموالهم تكثرأ.....	٥.....	٨٣	من صلى ثلثي عشرة ركعة من غير.....		
من سأل الناس أموالهم تكثرأ.....	٧.....	٣٦١	الفريضة.....	٤.....	٢٦٥
من سأل كاهناً ولم يصدقه.....	٧.....	٤٣٠	من صل صلاتنا ونسك نسكنا فقد.....		
من سألت زوجها الطلاق من غير ما بأس.....			أصاب النسك.....	٤.....	١٩
فحرام.....	٩.....	٣٧٤	من صل صلاتنا ونسك.....	٣.....	٦١٣
من سره أن يقرأ القرآن.....	٧.....	٧٤٥	من صل على الجنائزة.....	٤.....	٥٠٨
من سره أن يمثل له الرجال قياماً.....	٣.....	٤٦	من صل على جنازة، ولم يمش معها.....	٤.....	٥٠٠
من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة.....	٤.....	٦٠٨	من صلي قائماً فهو أفضل.....	٤.....	٢٠٥
من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً.....	٦.....	١٦٢	من صنع إليكم معروفاً فكافئوه.....	٧.....	٥٩١
من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً.....	٦.....	٤٢	من صور صورة في الدنيا.....	٧.....	٦٢٩
من سمع النداء فلم يأت؛ فلا صلاة له.....	٢.....	٣٨٧	من صور صورة ومن تحلم ومن استمع.....	٩.....	٤٧١
من سمع النداء فلم يجب فلا.....	٢.....	٤٨٧	من ضفر فليحلق... (من قول عمر).....	٧.....	٥٧٣
من سمع بالرجال فليأت عنه.....	٦.....	١٣٩	من طلب القضاء واستعان عليه.....	٧.....	٦٦٩
من سمع بالرجال فليأت عنه.....	٦.....	٢٨٧	من طلب قضاء المسلمين حتى يناله.....	٧.....	٦٦٩
من سمع سمع الله به يوم القيامة.....	٩.....	٥٧٨	من طيب أهله.....	٣.....	٤٦٨
من سمع سمع الله به.....	٧.....	٣٩٨	من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب.....	٧.....	٤٠٥

طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة
من عصاني فقد ألى	١	٥٨	من قام رمضان	٧	١٤٤
من عمل عملاً ليس عليه أمرنا	٥	٦٥٧	من قام مع الإمام حتى يتصرف كتب له		
من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد	٥	١٤٥	قيام ليلة	٤	٤٦
من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد	٦	٢٨٢	من قتل دون نفسه فهو شهيد	٤	٥٤٧
من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد	٩	٥٨٥	من قتل قتيلاً فله سلبه	٦	١١٠
من عمل عملاً ليس عليه أمرنا	١	١٤٣	من قتل له قتيلاً فهو بخير النظرين	٩	٢٢٨
من عمل عملاً ليس عليه أمرنا	١	١٧٨	من قتل نفساً معاملة لم يرح راتحة الجنة	٩	٢٩٧
من عمل عملاً ليس عليه أمرنا	٢	٤٦٤	من قتل نفسه بحديدة عذب به في نار		
من عمل عملاً ليس عليه أمرنا	٢	٥٤٤	جهنم	٤	٥٨٩
من عمل عملاً ليس عليه أمرنا	٣	٣٣٨	من قتل نفسه بحديدة فحطيت له في يده يتوجأ		
من عمل عملاً ليس عليه أمرنا	٥	٤٤٤	بها	٩	٢١٢
من عمل عملاً ليس عليه أمرنا	٦	٦١٢٠ ٦١١	من قتل وزغاً في أول ضربة	٥	٥٧٨
من عمل عملاً ليس عليه	١	١٥٦	من قتل؟ فلان؟	٦	٥٧٢
من عمل عملاً ليس عليه	١٠	٥٤	من قذف مملوكه كان لله في ظهره حد	٩	٢٠٦
من عمل عملاً ليس عيه أمرنا فهو رد	٦	٢٣٨	من قذف مملوكه وهو بريء	٩	٢٠٥
من عمل عملاً ليس عيه أمرنا فهو رد	٩	٥٨٧	من قرأ آية الكرسي في ليلة لم يزل عليه	١	٣٨٩
من عمل عملاً ليس	٣	٣٢٣	من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة في		
من عمل عملاً ليس	٧	٦٢١	ليلة كفتاه	٦	٥٢
من غدا إلى المسجد وراح	٣	٨٦	من قرأ بها في ليلة كفتاه	٦	١٠٠
من غسل واغتسل	٣	٤٦٦	من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة	٦	٥٥
من غش فليس منا	٦	٢٤٣	من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل		
من غشنا فليس منا	٢	٤٥١	الجنة	٤	٣٧٣
من غشنا فليس منا	٩	٥٠١	من كان حالفاً فليحلف بالله	٧	٥٥٥
من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا	١	١٠٦	من كان عنده شيء فليجي به	٢	٢٢٩
من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا	١	٣٣٥	من كان عنده طعام اثنین فليذهب بثالث	٢	٥٩٣
من قاتل؛ لتكون كلمة الله هي العليا	٣	٧١	من كان له أرض فليزرعها أو يمنحها	٩	٢٣٦
من قال سبحان الله ويحمده مائة مرة	٢	٤٦٢	من كان معه هدي فليهل بالحج والعمرة	٥	٣٥٥
من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له	٧	٢٦٩	من كان معه هدي فليهل بالحج	٥	٢٣٧
من قال لأخيه يا كافر	٦	١٢٨	من كان منكم أهدى فإنه	٥	٤١٥
من قال لصاحبه تعال أقامرك فليصلق	٧	٥٥٩	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل	٧	٣٥٩
من قال: سبحان الله ويحمده	٧	٢٧١	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر	١	٤٠٢
من قال: لا إله إلا الله وحده	٧	٥٥٣	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر	١٠	٧٢
من قالها من النهار موقناً بها فمات	٧	١٤١	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر	٦	٣٦٧
من قالهن ثم مات تحت	٧	١٥٤	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر	٧	٣٦٥
من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له	٥	١٩	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر	٧	٣٦٦
من قام رمضان إيماناً واحتساباً	١	١١٠	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر	٧	٣٦٨

الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث
١٠.....	٥٤٣	من محمد عبد الله ورسوله.....	١٠.....	٣٠٣	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فلا يسق.....
٢.....	١١	من مس فرجه فليتوضأ.....	٧.....	٣٦٩	من كان يؤمن بالله واليوم.....
٣.....	٤٥٧	من نام عن صلاة الجمعة أو نسيها.....	٧.....	٧٧٧	من كان يؤمن بالله.....
٣.....	٥٤	من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها.....	٧.....	٤٥٦	من كانت عنده مظلمة لأخيه.....
٢.....	٥٤٥	من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها.....	٤.....	٤٦٢	من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار.....
٢.....	٥٥٥	من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها.....	٩.....	٤٧٠	من كذب في رؤياه.....
٢.....	٥٧١	من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها.....	٩.....	٤٨٨	من كره من أمره شيئاً فليصبر.....
٤.....	٢٨٤	من نذر أن يطيع الله فليطعه.....	١٠.....	٤٤٠	من كل ألف تسعة وتسعون وتسعون.....
٥.....	٦٤١	من نذر أن يطيع الله فليطعه.....	٧.....	٤٩٨، ٤٩٩	من لبس الحرير في الدنيا.....
٧.....	٦٢٧	من نذر أن يطيع الله فليطعه.....	٢.....	٢٣٧	من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة.....
٧.....	٦٣٦	من نذر أن يطيع الله فليطعه.....	٣.....	٥٥٦	من لغا فلا جمعة له.....
٧.....	٦٣٧	من نذر أن يطيع الله فليطعه.....	١.....	٣٦٤	من لم يجد إزاراً فليلبس السراويل.....
٧.....	٦٢١	من نذر أن يطيع الله.....	٧.....	٤٧٥	من لم يجد إزاراً فليلبس سراويل.....
٧.....	٦٣٨، ٦٢١	من نذر أن يطيع.....	٥.....	٦٠٦	من لم يجد الإزار فليلبس السراويل.....
٥.....	٦٣٨	من نذر أن يعصي الله فلا يعصيه.....	٥.....	٦٠٤	من لم يجد النعلين فليلبس الخفين.....
٢.....	٤٥٩	من نسي صلاة أو نام عنها، فكفارتها أن يصليها إذا ذكرها.....	٥.....	٥٩٩	من لم يجد نعلين فليلبس خفين.....
٢.....	٥٩١	من نسي صلاة فليصل.....	٧.....	٥٢٦	من لم يجد نعلين فليلبس خفين.....
٢.....	٥٩٠	من نسي وهو صائم، فأكل وشرب.....	٢.....	٥٥٤	بعدما.....
٦.....	٥٢٣	من نوقش الحساب عذب.....	٧.....	٥٢٦	من لم يكن له إزار فليلبس السراويل.....
٧.....	٤٦٠	من نبيح عليه يعذب بما نبيح عليه.....	٥.....	٥١٩	من لم يكن معه هدي فأحب.....
٤.....	٤٦٢	من نبيح عليه يعذب بما نبيح عليه.....	٥.....	٢٤٢	من لم يكن منكم معه هدي فأحب.....
٥.....	٤٧٨	من نذر أن يطيع الله فليطعه.....	٩.....	٦١١	من له بينة على قتيل.....
٦.....	٦	من هذا؟ (عن جبريل).....	٧.....	٥٠٣	من مات في سبيل الله.....
١.....	١٢٤	من هذه؟.....	٧.....	٥٩٧	من مات لا يجعل الله ندا.....
٢.....	٢١٣	من هذه؟.....	٤.....	٣٨١	من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة.....
٢.....	٢١	من هذه؟ (لأم هانئ).....	٧.....	٣٢٠	من مات من أمتك لا يشرك بالله.....
٣.....	٢٩٠	من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر.....	٤.....	٣٧٤	من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً.....
٩.....	٦٨	من ولي قوماً غير إذن مواليه فعليه لعنة الله.....	٧.....	٧١٦	دخل الجنة.....
٧.....	٥٦٤	من وجد معاذاً فليعذبه.....	٧.....	٥٩٧	من مات وعليه صيام.....
٧.....	٥٤٢	من وارق، ولا تتمه مثقالاً.....	٧.....	٥٩٩	من مات يجعل الله ندا.....
١.....	٣٩٣	من وضع هذا؟.....	٤.....	٣٧٥	من مات يشرك بالله شيئاً دخل النار.....
١٠.....	١٦٣	من يسطر دماء حتى أقضى مقاتلي.....	٤.....	٣٧٩	من مات، وهو يدعو من دون الله ندا.....
٣.....	٦٤	من يتصدق على هذا؟.....	٧.....	٧٠٩	من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل.....

الصفحة	الجزء	طرف الحديث	الصفحة	الجزء	طرف الحديث
٧٤٩.....	٧	ناس من أمتي عرضوا علي غزاة.....	٢١٨.....	١	من يرد الله به خيراً يصب منه
٢١٩.....	٣	الناس يؤمرون أن يضع الرجل.....	٣٠٩.....	٧	من يرد الله به خيراً يصب منه
٣١٦.....	١	نام الغليم.....	٢١٢.....	١	من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين
٢٩٨.....	٤	نام رسول الله ﷺ حتى انتصف الليل.....	٣٩٣.....	١	من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين
١٨٩.....	٤	النبي ﷺ كان يصلي التطوع وهو راكب.....	١٠٤.....	١٠	من يرد الله به خيراً.....
٢٠.....	١	نبي مكلم.....	٢٦.....	١٠	من يرد الله به خيراً.....
٣٥٣.....	١٠	نبي مكلم.....	٦٥٧.....	٧	من يشتره مني.....
٧١١.....	٧	نجر خشبة فجعل.....	٣٦١.....	٩	من يشتره مني؟.....
٤٣٢.....	٥	نحر النبي ﷺ بيده سبع بدن قياماً.....	٣٦٧.....	٧	من يضمن لي ما بين لحييه.....
٤٠٨.....	١٠	نحن الآخرون الأولون يوم القيامة.....	٦٤٧.....	٦	من يضيف هذا.....
٤٨١.....	١٠	نحن الآخرون السابقون يوم القيامة.....	٢٨٥.....	١	من يقل علي ما لم أقل فليتبوأ.....
٤٥٥.....	٣	نحن الآخرون السابقون يوم القيامة.....	١٠٤.....	١	من يقيم ليلة القدر.....
٤٨٧.....	٣	نحن الآخرون السابقون يوم القيامة.....	٥٠٢.....	٧	مناديل سعد بن معاذ في الجنة.....
٥٣٦.....	٧	نحن الآخرون السابقون يوم القيامة.....	منزلنا غداً - إن شاء الله- بخيف بني		
٢٥٠.....	٩	نحن الآخرون السابقون يوم القيامة.....	٢٩٠.....	٥	كنانة.....
٥٩٥.....	١	نحن الآخرون السابقون.....	منكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار		
٤٦٨.....	٩	نحن الآخرون السابقون.....	٥٦٨.....	٥	إليها؟.....
نحن نازلون غداً بخيف بني كنانة حيث			٤٥١.....	٩	منهومان لا يشعنان؛ منهوم في علم لا يشع
٢٩٢.....	٥	تقاسموا.....	١٢٤.....	١	مه عليكم بما تطيقون.....
نخرج الحيض، فيكن خلف الناس			٢٤٢.....	٤	مه، عليكم ما تطيقون من الأعمال.....
٦٣٩.....	٣	فيكون.....	٦٠٩.....	٧	المهاجر من هجر.....
٤٩٢.....	٥	نزل بها رسول الله ﷺ وعمر وابن عمر.....	١٨٨.....	٥	مهمل أهل المدينة ذو الحليفة.....
نزلت آية ولا تجهر بصلاتك... (من قول			٢٦٨.....	٧	مهلاً يا عائشة، عليك بالرقق.....
عائشة).....			١٤٨.....	٦	مهيم يا عبد الرحمن.....
٥٢٦.....	١٠	نزلت علي النبي ﷺ وهو قائم.....	٢٨٧.....	٧	موضع سوط في الجنة.....
١٣٢.....	١	نزلت هذه الآية فينا... (من قول البراء).....	٧٨.....	٩	مولي القوم من أنفسهم.....
٥٣٧.....	٥	نساء كاسيات عاريات.....	٤٦٢.....	٤	الميت يعذب ببيكاه الحي عليه.....
٥٧٩.....	٧	نصرت بالرعب.....	٤٦٢.....	٤	الميت يعذب في قبره بما نيج عليه.....
٥٤.....	١٠	نصرت بالرعب.....	٤٨٧.....	١٠	ن عبداً أصاب ذنباً.....
٥٩٥.....	٣	نصرت بالصبا وأهلكت عاد بالدبور.....	نؤتي بالشارب علي عهد رسول الله ﷺ		
١٠٠.....	٤	نصرت بالصبا وأهلكت عاد بالدبور.....	١٠٣.....	٩	نا فرطكم على الحوض.....
٢٧.....	١٠	نضر الله امرأ سمع مني حديثاً.....	٥١٧.....	٧	الناتحة إذا لم تب.....
٤٠٢.....	١٠	النظر إلى وجه الله.....	٦٥٧.....	٩	نادت امرأة ابنها وهو في صومعة.....
٦٧٥.....	٧	النظرة الأولى لك.....	٣١٨.....	٤	الناس دنثار، والأضمار شعار.....
٥٢١.....	١	نظرت إلى خاتم النبوة بين كتفيه.....	٥٥٤.....	٧	الناس شركاء في ثلاث: الهاء والكلام والتار.....
٣٧٩.....	١	نعم... لمن سأل عن الصدقة عن الميت.....	٢٣٦.....	٩	ناس من أمتي عرضوا علي غزاة في سبيل الله.....
٢٣.....	٢	نعم إذا رأت الماء.....	٤٤٧.....	٩	

طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة
نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل.....	٤.....	٢١٥	نهانا عن النياحة.....	٩.....	٦٥٧
نعم الرجل عبد الله.....	٤.....	٢٤٦	نهانا عن سب.....	٧.....	٥٢٠
نعم الرضاة تحرم ما تحرم الولادة.....	٦.....	١٩٢	نهى النبي ﷺ عن الصلاة عند قيام الشمس.....	٣.....	٥١٣
نعم النساء نساء الأنصار... (من قول عائشة).....	٢.....	٢٦	نهى النبي ﷺ عن إضاعة المال.....	٧.....	٧٨٧
نعم بين العمودين اليانعين... (من قول بلال).....	٥.....	٣١٠	نهى النبي ﷺ عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق.....	٢.....	٥٥٢
نعم حجي عنها.....	٥.....	٦١٤	نهى النبي ﷺ عن صوم يوم عرفة بعرفة.....	٣.....	٥٥٠
نعم ما من مسلم يصيه أذى.....	٧.....	٣٣٦	نهى النبي ﷺ أن تشبه الوتر بصلاة المغرب.....	٤.....	٤٤
نعم ولن تجزي عن أحد بعدك.....	٣.....	٦١٤	نهى النبي ﷺ أن قام الحلو في المساجد.....	٩.....	١٥٠
نعم... (في الحج عن الكبير).....	٥.....	١٦٣	نهى النبي ﷺ أن تتكح المرأة على عمتها.....	٦.....	٢٣٢
نعم... (في الحج عن الكبير).....	٥.....	٦١٨، ٦١٦	نهى النبي ﷺ أن يبيع بعضكم على بيع بعض.....	٦.....	٢٩٠
نعم، إذا تروضا أحدكم فليرقد وهو جنب.....	٢.....	٣٦	نهى النبي ﷺ أن يتزعر الرجل.....	٧.....	٥١٦
نعم، إذا تروضا.....	١.....	٦١٣	نهى النبي ﷺ أن يجلس على القبر.....	٤.....	٥٨٤
نعم، إذا تروضا.....	٢.....	٣٨	نهى النبي ﷺ أن يطرق أهله ليلاً.....	٥.....	٥٣٦
نعم، إذا تكر الخبث.....	٩.....	٥٥٨	نهى النبي ﷺ أن يقيم الرجل أخاه من مقعده ويجلس.....	٣.....	٥١٣
نعم، فإني أحب أن أسمعه من غيري.....	٧.....	٦٤٧	نهى النبي ﷺ أن يلبس المحرم ثوباً مصبوغاً بورد.....	٧.....	٥١٧
نعم، ولك أجر.....	٥.....	١٥٣	نهى النبي ﷺ عن إضاعة المال.....	١.....	٣٦٥
نعم، ويتروضا... (من قول عائشة).....	٢.....	٣٥	نهى النبي ﷺ عن البناء على القبور.....	٤.....	٥٢٤
نعمت البدعة هذه... (من قول عمر).....	٣.....	٥٤٣	نهى النبي ﷺ عن الدفن ليلاً.....	٤.....	٤٠٦
نعمت البدعة هذه... (من قول عمر).....	٥.....	٦	نهى النبي ﷺ عن الشغار.....	٦.....	٢٣٢
نعمتان مغبون فيها.....	٧.....	٢٨٣	نهى النبي ﷺ عن الصلاة في أعطان الإبل.....	١.....	١٨٨
نعى النبي ﷺ النجاشي في اليوم الذي مات فيه.....	٤.....	٥٢٦	نهى النبي ﷺ عن الملامسة والمناينة.....	٧.....	٤٨٦
نعى النبي ﷺ إلى أصحابه النجاشي.....	٤.....	٥٠٦	نهى النبي ﷺ عن النثر.....	٧.....	٦٢٠
نعى رسول الله ﷺ النجاشي في اليوم الذي مات فيه.....	٤.....	٣٩٨	نهى النبي ﷺ عن الوطء على القبر.....	٤.....	٥١٦
نفر من قعر الله إلى قعر الله.....	٩.....	٣٩٩	نهى النبي ﷺ عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها.....	٥.....	١٠٥
نما أنا شافع.....	٦.....	١٨٢	نهى النبي ﷺ عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها.....	٥.....	١٠٥
نزل عداً إن شاء الله.....	١٠.....	٤٦٢	نهى النبي ﷺ عن بيع الغرر.....	٢.....	٥٥٩
نهانا النبي ﷺ أن نشرب في آنية الذهب.....	٧.....	٥٠٤	نهى النبي ﷺ عن بيع الولاء.....	٩.....	٧١
نهانا النبي ﷺ عن المياثر الحمر.....	٧.....	٥٠٥			
نهانا النبي ﷺ عن سب.....	٧.....	٥٣٣			
نهانا رسول الله ﷺ أن نستجني بأقل من ثلاثة.....	١.....	٤٢٢			

الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث
٢٠٨.....٢	٦٢٥.....٦	نهينا عن اتباع الجنائز، ولم يعزم علينا	نهى النبي ﷺ عن ثمن الكلب وحلوان	٤٢٩.....٧	نهى النبي ﷺ عن ثمن الكلب
٤٤٤.....٤	٤٢٩.....٧	نهينا عن اتباع الجنائز، ولم يعزم علينا	نهى النبي ﷺ عن خاتم الذهب	٥٣٥.....٧	نهى النبي ﷺ عن كسب الإمام
٧٥.....١٠	٦٣٠.....٦	نهينا عن التكلف... (من قول عمر)	نهى النبي ﷺ عن كل ذي مخلب	٧٨٤.....٧	نهى النبي ﷺ عن لبستين، وعن يعتين
٢٣٨.....١٠	٧٦٢.....٧	نور لئي أراه	نهى النبي ﷺ ولا تمس طيباً إلا أدنى	٦٢١.....٦	نهى النبي ﷺ عن الاستنجاء باليمين
٤٥٥.....١	٤٦٦.....٢	ها... للحلاق	نهى أن يبيز الرجل بين يديه أو عن يمينه	٢٩١.....٢	نهى أن يبيع الرجل على بيع أخيه
٤٣.....٥	٢٩١.....٢	هات، فقد بلغت محلها	نهى أن يتوضأ الرجل بفضل وضوء المرأة	٥٢٦.....١	نهى أن يصلي الرجل مختصراً.. (من قول أبي هريرة)
٥٨٣.....٧	٢٩١.....٦	هاتان السجستان لمن لا يلدي	نهى أن يصلي إلى القبور	٣٣٧.....٤	نهى أن يصلي إلى القبور
٣٦٤.....٩	٣٠٩.....٢	هاجر إبراهيم بسارقة دخل بها قرية	نهى رسول الله ﷺ أن تنكح المرأة على عمتها	٢٣١.....٦	نهى رسول الله ﷺ عن الشغار
٤٩٥.....٧	٣٨٠.....٩	هبلت أجنة واحدة هي	نهى رسول الله ﷺ عن الوشم	٤١٥.....٧	نهى رسول الله ﷺ عن الوصال
٤٨٠.....٦	١٩٦.....٩	هبي نفسك لي	نهى رسول الله ﷺ عن لبستين وعن يعتين	٤٨٨.....٧	نهى رسول الله ﷺ عن لبستين
٦٦٩.....٧	٤٨٨.....٧	هجر النبي ﷺ كعب بن مالك	نهى رسول الله ﷺ عن متعة النساء يوم خير	٣٨١.....٩	نهى عن الترجل إلا غبا
٥٤٧.....٧	٤٤٣.....١	هنايا العمال غلول	نهى عن التعذيب بالنار	١٣٨.....٥	نهى عن الخصر في الصلاة... (من قول أبي هريرة)
٥٩٣.....٤	٣٣٧.....٤	هذا أثنتم عليه خيراً فوجبت له الجنة	نهى عن بيع أمهات الأولاد	٢٧٢.....٦	نهى عن لبس الحرير
٢٩٠.....٧	٤٥٨.....١	هذا الأمل وهذا أجله	نهى أن نحد أكثر من ثلاث إلا بزوج	٤٤٧.....٤	نهى أن نحد أكثر من ثلاث إلا بزوج
٢٩٠.....٧	٦٢٠.....٦	هذا الإنسان، وهذا أجله محيط به	نهى أن نحد أكثر من ثلاث إلا بزوج	٦٢٠.....٦	نهى أن نحد أكثر من ثلاث إلا بزوج
١٥٥.....٢		هذا أمر كبه الله على بنات آدم			
٣٢٧.....١٠		هذا أيسر			
٢٧.....٢		هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم			
١٤٢.....١		هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم			
١٤٤.....١		هذا جبريل جاء يعلم الناس دينهم			
٥٣٩.....٤		هذا جبريل جاء يعلم الناس دينهم			
١٣٤.....١٠		هذا جبل يحننا ونحبه			
٢٢٤.....٧		هذا جبل يحننا ونحبه			
٢٢٦.....٧		هذا جبل يحننا ونحبه			
٢٣٩.....٣		هذا خالي فليزني امرؤ خاله			
١٧٣.....٦		هذا خير من ملء الأرض مثل هذا			
٣٢٤.....٧		هذا خير من ملء الأرض			
٦٧٧.....٩		هذا شيء كبه الله على بنات آدم			
٢٣٨.....٢		هذا عرق			
٢٨.....٤		هذا عيدنا أهل الإسلام			
		هذا في اليتيمة التي تكون... (من قول عائشة)			
٢٦٥.....٦		هذا كهز الشعر			
١٠٣.....٦		هذا كهز الشعر... (من قول ابن مسعود)			
٢٨٥.....٣		هذا لك وعشرة أمثاله			
٤٩٩.....٧		هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة			

الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث
٥١٨..... ٦	٤٧٤..... ٥	هل أنتم إلا عبيد لأبي... (من قول حمزة)..... ٥	٤٧٧..... ٥	هَذَا مَقَامُ الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ.....
٥٢٥..... ٦ ٥	هل بك جنون؟ هل أحصنت؟..... ٥ ٥	هَذَا مِنْ كَيْسِ أَبِي هُرَيْرَةَ... (مَنْ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ).....
٥٢٦..... ٦	٦٤٥..... ٦	هل بلغت؟..... ٦ ٥	هَذَا وَاللَّهِ مِنَ الْخَمْسِ... (مَنْ قَوْلِ جَبْرِ).....
١٢٠..... ٦	٣٨٥..... ٥	هل تجد رقية؟..... ٥ ٥	هَذَا يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ.....
١٥٢..... ٩	٤٦٤..... ٥	هل تدرون ما الإيمان بالله؟..... ٥ ٧	هَذِهِ أُخْتِي.....
٤٤..... ١٠	٤٩٢..... ٧	هل تدرون ماذا قال ربكم..... ٧ ٩	هَذِهِ أُخْتِي.....
٤٨٦..... ١٠	٣٦٧..... ٩	هل تدري ما حق الله على عباده..... ٩ ٦	هَذِهِ الْأَفْدَامُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ.....
٣٩٩..... ٧	٢٦٤..... ٦	هل تدري ما حق الله على عباده..... ٦ ٤	هَذِهِ الْآيَاتُ الَّتِي يَرْسِلُ اللَّهُ لَا تَكُونُ لِمَوْتٍ أَحَدٍ.....
٦٣٣..... ٧ ٦	هل تدري ما حق الله على عباده..... ٤ ٢	هَذِهِ الْقِبْلَةُ.....
٢٢١..... ٣	١٤٣..... ٤	هل ترون قبلي ها هنا..... ٢ ٥	هَذِهِ ثُمَّ ظَهَرَ الْحَصْرُ.....
٢٩٤..... ٢	٢٦٩..... ٢	هل ترون قبلي ها هنا؟..... ٥ ٥	هَذِهِ ثُمَّ لَزِمَ الْحَصْرُ.....
..... ٢ ٢	هل ترون ما أرى؟ إني لأرى مواقع الفتن..... ٥ ١٠	هَذِهِ خَلِيجَةُ أَتَتْكَ بِإِنَاءٍ فِيهِ طَعَامٌ.....
٦٦٥..... ٥	٦٣٧..... ٥	هل ترون ما أرى؟..... ٥ ٤	هَذِهِ رَحْمَةٌ جَعَلَهَا اللَّهُ فِي قُلُوبِ عِبَادِهِ.....
٤٩٥..... ٩	٦٢٣..... ٥	هل تسمع النداء بالصلاة؟..... ٥ ٧	هَذِهِ رَحْمَةٌ يَضَعُهَا اللَّهُ.....
٣٨٧..... ٢	٤٨٢..... ١٠	هل تسمع النداء بالصلاة؟..... ١٠ ٦	هَذِهِ زَوْجَةُ النَّبِيِّ ﷺ فَإِذَا رَفَعْتُمْ نَعَشَهَا.....
٥٨..... ٣	٤٥٥..... ٤	هل تسمع النداء بالصلاة؟..... ٤ ٦	هَذِهِ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّتِي كُنَّا نَصْلِي مَعَهُ.....
٩٥..... ٣	٥٦٨..... ٧	هل تسمع النداء؟..... ٧ ٢ ٢
٤٩٨..... ٧	١٤٢..... ٦	هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب..... ٦ ٥	هَذِهِ طَابَةُ.....
٤٠٥..... ١٠ ٦	هل تضارون في القمر ليلة البدر..... ٥ ٥	هَذِهِ مَكَانُ عِمْرَتِكَ.....
٤٠٨..... ١٠	٤٩٢..... ٢	هل تضارون في رؤية الشمس والقمر..... ٥ ٩	هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ يَعْنِي الْخَصْرُ وَالْإِهَامُ.....
٣٢٩..... ٣	٦٥٦..... ٥	هل تبارون..... ٩ ١	هَرِيقُوا عَلَيَّ مِنْ سَبْعِ قَرَبٍ لَمْ تَحْلُلْ أَوْ كَيْتِهِنَّ.....
٤٧٩..... ٩	٣٥٥..... ٥	هل رأى أحد منكم من رؤيا؟..... ٩ ١	هَرِيقُوا عَلَيَّ مِنْ سَبْعِ قَرَبٍ لَمْ تَحْلُلْ أَوْ كَيْتِهِنَّ.....
٤٠٦..... ١٠	٢٥٩..... ٩	هل رأيتم السعدان؟..... ٩ ٧	هَرِيقُوا عَلَيَّ مِنْ سَبْعِ قَرَبٍ لَمْ تَحْلُلْ أَوْ كَيْتِهِنَّ.....
١٤١..... ٩ ٩	هل رجم رسول الله ﷺ؟..... ٧ ٧	هَزَمَ الْمُشْرِكُونَ يَوْمَ أُحُدٍ هَزِيمَةً... (مَنْ قَوْلِ عَائِشَةَ).....
٦٦..... ٦	٥٣١..... ١	هل ظلمتكم شيئا؟..... ٧ ٧	هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُهُ.....
٢٧٧..... ٦ ١	هل عندك من شيء تصدقها..... ٧ ٥	هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ.....
٨٣..... ٦	٣٨٦..... ٧	هل عندك من شيء؟..... ٧ ٥	هَكَذَا رَمَى الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ.....
٣١٠..... ٦ ٧	هل عندك من شيء؟..... ٧ ١	هَكَذَا وَضِئَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.....
١١٤..... ٥ ٧	هل عندكم شيء؟..... ٧ ٦	هَلْ اتَّخَذْتُمْ أَنْبَاءًا؟.....
٥٤٤..... ٤	٤٧٩..... ٥	هل فيكم من أحد لم يقارف الليلة؟..... ٥ ١	هَلْ أَنْتُمْ إِلَّا عَبِيدُ أَبِي... (مَنْ قَوْلِ حَمْزَةَ).....
١٠٧..... ١٠	٤٧٩..... ٥	هل لك من إيل..... ٥ ١
٥٨٠..... ٦ ٥	هل لك من إيل؟..... ٥ ١
١٩٢..... ٩	٤٧٦..... ٥	هل لك من إيل؟..... ٥ ١
٢٤١..... ٥	٥٢٣..... ١	هل معك من هدي؟..... ١ ١
٤٥٧..... ٤	٣٢٧..... ٦	هل منكم رجل لم يقارف الليلة؟..... ٦ ١
٧٢..... ١٠	٦٢٧..... ١	هل يكب الناس في النار على وجوههم..... ١ ١

الصفحة	الجزء	طرف الحديث	الصفحة	الجزء	طرف الحديث
٥٦٣.....	٥	هو الطهور ماؤه، الحل ميتته	١٠٩.....	٥	هلا أنتفعتم بجلدها؟
٥٤٥.....	٩	هو أمون على الله من ذلك	٣٠٣.....	٦	هلا بعشم معها من يغني فإن الأنصار
٧٢.....	٩	هو أولى الناس بمحياه ومماته	١٤٤.....	٩	هلا تركموه يتوب فيتوب الله عليه
٧٣.....	٩	هو أولى الناس بمحياه ومماته	٦٣.....	٩	هلا تركموه يتوب، فيتوب الله عليه
٦٥٤.....	٩	هو صغير	٥٦٧.....	٤	هلا تزوجت بكراً
١٠٩.....	٥	هو عليها صدقة ولنا هدية	١٥٥.....	٦	هلا جارية تلاعبها وتلاعبك
١٨١.....	٦	هو عليها صدقة ولنا هدية	٢٥٠.....	٧	هلا جارية تلاعبها وتلاعبك
١١٤.....	٥	هو عليها صدقة، وهو لنا هدية	١٥.....	١٠	هلك المتطعون
٣٦١.....	١٠	هو في ضحاح	٢٦٧.....	١٠	هلك المتطعون
١٤٧.....	٩	هو لك يا عبد بن زمة، الولد للفراس	٣٨١.....	١٠	هلك المتطعون
٥٧.....	٩	هو لك يا عبد بن زمة، الولد للفراس	٧٦.....	١٠	هلك المتطعون
٨٤.....	٩	هو لك يا عبد بن زمة، الولد للفراس	٥٤٠.....	٧	هلك كسرى، ثم لا يكون كسرى بعده
٥٤٣.....	٦	هو لها صدقة ولنا هدية	٤٩٣.....	٩	هلكة أمتي على يدي غلمة من قرش
٦٧.....	٩	هو لها صدقة ولنا هدية	٦٥٠، ٦٤٨.....	٧	هلكت يا رسول الله
٤٩.....	٦	هو لها صدقة، ولنا منها هدية	١٠٠.....	٩	هلكت يا رسول الله
١١١.....	٥	هو لها صدقة، ولنا هدية	٣٣٦.....	٧	هلم أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده
٦٤.....	٩	هو لها صدقة، ولنا هدية	١٨٢.....	١٠	هلم أكتب لكم كتاباً لن تضلوا
٢٧٣.....	٣	هي السبع المثاني	٦٠٥.....	٧	هلمي يا أم سليم ما عندك
		هي المرأة تكون عند الرجل... (من قول	٥٤٧.....	٧	هم الأخسرون ورب الكعبة
٤٢٧.....	٦	عائشة)	٢٧٣.....	٧	هم الجلساء لا يشقى بهم جليسهم
١٨٤.....	١	هي النخلة	٤٢٣.....	٧	هم الذين لا يتطيرون، ولا يسترقون
٢١٨.....	١	هي النخلة	٤١٤.....	٧	هم الذين لا يسترقون
٣٥٥.....	١	هي النخلة	٣٧٧.....	٧	هم الذين لا يسترقون، ولا يتطيرون
٤٩٩.....	٢	هي النظر إلى وجه الله			هم شر الخلق والخلقة، يقتلهم خير الخلق
		هي اليتيمة تكون عند الرجل... (من	٣٣٥.....	٩	والخلقة
١٩١.....	٦	قول عائشة)	٥٠٦.....	٩	هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا
		هي اليتيمة تكون في حجر الرجل... (من			هممت أن لا أدع فيها صفراء ولا بيضاء إلا
٢٧٠.....	٦	قول عائشة)	٥٧.....	١٠	قسمتها... (من قول عمر)
٣٩٢.....	٩	هي اليتيمة في حجر... (من قول عائشة)	٤٨٠.....	٧	هن لهن ولهن لمن أتى عليهن
١١٣.....	٩	هي بضعة مني يربوها مارباني	٤٥٥.....	١	ههنا أبو طلحة؟
٢٤٦.....	٦	هي حرام إلى يوم القيامة	٢٢.....	٥	هو أحد المتصدقين
٨٢، ٧٩.....	٥	هي علي ومثلها			هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة
٤٩٧.....	٧	هي لهم في الدنيا، ولكم في الآخرة	٢٣٢، ٢٢٢.....	٣	العبد
٥٠٥.....	٧	هي من فيح جهنم	٦٧٩.....	٧	هو إذنه
٤٦٠.....	٢	ويوتن خير لهن	٣٦١.....	١	هو الطهور ماؤه الحل ميتته
		ولكن من غائط، أو نوم، أو بول... (من	٣٩٣.....	٦	هو الطهور ماؤه الحل ميتته

الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث
		والذي نفسي بيده إنها لتعدل ثلث	١	٥٤٠	قول صفوان بن العسال).....
٥٨	٦	القرآن.....			وأبيض يستسقى الغمام بوجهه... (من)
٥٥٣	٧	والذي نفسي بيده إنها لتعدل ثلث القرآن.....	٤	٧١	قول ابن عمر).....
٥٤٥	٧	والذي نفسي بيده إنهم خير منهم.....	٢	٤٣٨	وأتبع أصحاب القلب لعنة.....
٤٤٣	٧	والذي نفسي بيده إني لأطعم أن.....	٥	١١٥	وأتق دعوة المظلوم.....
٤١	١٠	والذي نفسي بيده لأقضي بينكما بكتاب الله.....	٩	٤٤٤	واختصر لي الكلام اختصاراً.....
٢٠٧، ١٧٩، ١٥٥	٩	والذي نفسي بيده لأقضي بينكما بكتاب الله.....	٧	٤٣٤	وأخر ذلك نار تخرج من قعر عدن.....
		والذي نفسي بيده لأن يأخذ أحدكم			وإذا شك أحدكم في صلاته فليتحجر
٨٤	٥	حبله.....	٢	٢٧٧	الصواب.....
٥٣٩	٧	والذي نفسي بيده لتضغن كنوزهما.....	٣	٩٦	وإذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً.....
٧٦	١٠	والذي نفسي بيده لقد عرضت.....	٦	٢٩٢	وإذا ظننت فلا تحقق.....
٦٦٥	٩	والذي نفسي بيده لقد هممت أن أمر بحطب.....	٣	٣٢٣	وإذا قال: سمع الله لمن حمده.....
٦٠	٣	والذي نفسي بيده لقد هممت.....	٧	٤٠٤	وإذا وقع بأرض وأنتم بها.....
٥٤٩	٧	والذي نفسي بيده لمتاديل سعد.....	٢	٦٣٥	وأرجو أن أكون أنا هو.....
٥٥٧	١٠	والذي نفسي بيده لو أن موسى.....	٧	٦٢٠	وأشد الناس عذاباً يوم القيامة.....
٦٧١	٩	والذي نفسي بيده لو لا أن رجالاً يكرهون.....	١٠	٢٣١	واشف أنت الشافي لا شفاء إلا شفاؤك.....
		والذي نفسي بيده ليوشكن أن يتزل فيكم ابن	١٠	٢٢٠	واشف أنت الشافي.....
٦٧٢	٩	مريم.....	٥	٥٢٢	واصنع في عمرتك كما تصنع في حجبك.....
٢٩٧	١٠	والذي نفسي بيده.....			واعجباً لك يا ابن عباس هما عائشة،
٥٣٨	٧	والذي نفسي بيده.....	٦	٣٨٨	وحفصة... (من قول عمر).....
٥٥٤	٧	والذي نفسي بيده، إنكم لأحب.....	٣	٤٠٩	واعلم أن الأمة لو اجتمعوا.....
		والذي نفسي بيده، وددت أني أقاتل في سبيل	٦	١٥٢	واعلم أن النصر مع الصبر.....
٦٧١	٩	الله.....	١٠	٢٣٨	واعلموا أنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا.....
٥٤٥	١٠	والذي يقرأ القرآن ويتنعم فيه.....	٣	٢٥١	وافعل ذلك في صلاتك كلها.....
٤٥٨	٦	والله إنكم لأحب الناس إلي.....	٧	٣٠٦	وافقت ربي في ثلاث... (قول عمر).....
		والله إنني لأعرف ما هو... (من قول	٢	٢٨٠	وافقت ربي في ثلاث... (من قول عمر).....
٥٢٩	٣	سهل في منبر رسول الله ﷺ).....	٩	٦٤٩	والأنازع الأمر أهله.....
١٤٥	٧	والله إني لأستغفر الله.....	٢	٢٥٨	والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح.....
٥٥٧	٧	والله لا أحلف على يمين.....	٧	٧٩٣	والخيل في نواصيها الخير.....
٥٩٥	٧	والله لا أحلکم على شيء.....			والذي بعثك بالحق لا أعلم أهل بيت
٦٦٦	٧	والله لا أحلکم وما عندي ما أحلکم عليه.....	٣	٣٣٩	أفقر مني.....
٥٥٧	٧	والله لا أحلکم.....			والذي فلق الحبة وبرأ النسمة... (من قول
٥٦٠	٧	والله لا ألبس أبداً.....	٩	٢٨٣	علي).....
		والله لا أنفق على مسطح شيئاً... (من قول	٧	٥٣٩	والذي نفس محمد بيده لتضغن كنوزهما.....
٥٩٥	٧	أبي بكر).....	٧	٥٤٧	والذي نفس محمد بيده لو تعلمون.....
٥٦٢	١٠	والله لا أحلکم.....	٧	٥٣٨	والذي نفس محمد بيده.....

الصفحة	الجزء	طرف الحديث	الصفحة	الجزء	طرف الحديث
		والله ما مست يد رسول الله ﷺ يد امرأة	٥٣٥	٧	والله لا أحلکم
٥٥٤	٦	قط	٥٥	٩	والله لا أفصح قومي سائر اليوم
٥٩٦	٧	والله إن شاء الله لا أحلف على يمين	٣١٣	٦	والله لا تجتمع بنت عدو الله
١٥٨	٥	والله، إني لأعلم أنك حجر لا			والله لا يجمع الله عليك موتتين... (من)
		تضر... (من قول عمر)	٣٩٢	٤	قول أبي بكر
٤١١	٢	والمغرب إذا وجبت	٦٦٣	٧	والله لأطوفن الليلة على تسعين امرأة
٤٥٢	٥	والمقصرين			والله لأطوفن الليلة على تسعين... (من)
١٦٩	١	والنصح لكل مسلم	٥٩٤	٥	قول سليمان
٦٥١	٩	والنصح لكل مسلم			والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة...
		والوضوء أيضًا، وقد علمت أن رسول	٦١	١٠	(من قول أبي بكر)
٤٥٧	٣	الله ﷺ			والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة
٧٨	٥	وأما خالد فإنكم تظلمون خالدًا	٦١٠	٤	والزكاة... (من قول أبي بكر)
٤٧	٥	وأما خالد فقد احتسب أدراعه			والله لأقاتلن من فرق بين... (من قول أبي
٢١١	٧	وإن أردت بعبادتي فتنة	٣٢٤	٩	بكر)
٧٩٥	٧	وأن ترى الحفاة العراة	٥٣٦	٧	والله لأن يلج أحلكم يمينه
٥٤٧	٣	وأن تمنعوني مما تمنعون			والله لقد أخذت من في رسول الله ﷺ
٣٧٤	٤	وإن زنى وإن سرق	٣٩	٦	بضعًا
٤٩٤	٧	وإن زنى وإن سرق	٤٩٢	٧	والله لهم أشبه به من الغراب بالغراب
٥٤٥	٦	وإن عيسى عبد الله ورسوله	٥٤٥	٧	والله لو تعلمون ما أعلم
		وإن كانوا أكثر من ذلك فليصلوا قيامًا	٢٣٠	٦	والله لو لم تكن في حجرني ما حلت لي
٥٨٥	٣	وركبانًا	٦١	٥	والله لو منعوني عناقًا كانوا يؤدونها
٤٨٠	١	وإن لم ينزل	٥٤	٣	والله لولا الله ما اعتدنا
٢٤٤	٤	وإن لنفسك حقًا ولأهلك حقًا			والله ليتن الله هذا الأمر حتى تسير
١٨٦	٦	وأنا أكل اللحم	٤٦٩	٤	الظعينة
١٥٣	١٠	وأنا أمركم بخمس أمرني الله بهن	١٣٥	٩	والله ليتن الله هذا الأمر حتى تسير الظعينة
٤٢	٣	وإن إن شاء الله بكم لا حقون	٥٥٤	٤	والله ما أخاف عليكم أن تشرکوا بعدي؟
٩٦	٦	وأنا على حمار أتان وقد ناهزت الاحتلام			والله ما أدري وأنا رسول الله ما يفعل بي ولا
٥٩٢	٣	وأنا والله ما صليتها بعد	٤٦٠	٩	بكم
٢٣٦	١٠	وأنت الباطن فليس دونك شيء	٣٩٥	٤	والله ما أدري وأنا رسول الله ما يفعل بي
٤٣	٢	وإنما الماء من الماء	٤٤٩	٩	والله ما أدري وأنا رسول الله ماذا يفعل بي؟
٤٤٨	٧	وإنما أمتي جزء من ألف جزء	٢٣٣	٧	والله ما الفقر أخشى عليكم
٥١٦	٧	وإنني لأرى حوضي الآن	٥١٤	٧	والله ما الفقر أخشى عليكم
٥٣٥	٧	وإنني والله -إن شاء الله- لا أحلف			والله ما تعطينا الجزل... (من قول عينة بن
٥٦٩	٧	وأهل النار كل جواظ عتل مستكبر	٦٣	١٠	حصن لعمر)
٥٥١	٧	وأيضًا والذي نفس محمد بيده	٥٨٤	٢	والله ما صليتها
١٦٨	٢	وأيكم يملك إربه	٥٤	٣	والله ما صليتها

الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث
١	٣٦٠	وقت النبي ﷺ لأهل العراق	٧	٥٣٧	وابم الله، إن كان خليقاً للإمارة
		وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا	١٠	٢٤٤	ونيك الذي أرسلت
٥	١٨٤	الحليفة	٢	١٧٧	ويوتن خير لهن
٥	١٨٩	وقت لأهل المدينة ذا الحليفة	٦	٢٣٠	وتحين؟
٧	٥٦٦	وقت لنا ألا نترك فوق أربعين	١	٥٧٨	وتر النهار
١٠	١٨٢	وقد تركت فيكم ما إن تمسكتم به	٦	٤٥٢	وترى الرجل الواحد يتبعه أربعون امرأة
٨	٦٥٢	وتعت على امرأتي في رمضان يا رسول الله	٧	٤٥٠	وتضع الحوامل ما في بطونها
٥	٤٦١	وقف رسول الله ﷺ على ناقته	٤	٥٩٣	وجبت
٥	٥٧٧	وقيت شركم، كما وقيتم شرها			وجدت آخر سورة التوبة... (من قول
١٠	٤٥٤	وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً	٦	١٢	زيد بن ثابت)
		وكان رجل من الأنصار إذا غاب عن رسول	٤	٥٩٧	وجدتم ما وعد ربكم حقاً
١٠	٤٠	الله	١	٤٧٤	وجرحه يشعب دماً... (يعني عمر)
٧	٣٩٧	وكان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نردها	٢	١٦٤	وجعلت تربتها لنا طهوراً
٧	٣٣٧	وكانوا يمنحون رسول الله ﷺ من أبياتهم	٧	٤٨٧	وحين تضيف الشمس للغروب
١٠	٢٥٤	وكلنا بيديه يمن	١٠	٥٢٨	ورجل يقول: لو أوتيت
		وكنتم أنقل النوى من الأرض... (من	٢	٣٤٦	ورسول الله ﷺ يسترنى بردائه
٦	٤٤٤	قول أساء)	١٠	٥٤٥	وزينوا القرآن بأصواتكم
٧	٦٦٠	الولاء لمن أعتق	٣	٢٠١	وسطوا الإمام وسدوا الخلل
٥	٤٣٥	ولا أعطي عليها شيئاً في جزائها	٣	٣٢	وصلوا كما رأيتموني أصلي
١	٣٦٤	ولا الخفاف	٢	١	وضعت لرسول الله ﷺ غسلاً
١٠	٥٢٦	ولا تجهر بصلاتك	٢	١٤	وضعت للنبي ﷺ غسلاً
		ولا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة	١	٦٣٥	وضعت للنبي ﷺ ماءً للغسل
١	٣٦٢	ملياً	٧	٢٢٦	وضلع اللبن، وغلبة الرجال
١	٢٤٢	ولا حرج			وعلمي ربي أن يدخل الجنة من أمي سبعين
٧	٣٤٧	ولا يتمنين أحدكم الموت	٧	٤٧٢	ألفاً
٥	٥٢	ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق	٧	٤٧٠	وعلمي ربي أن يدخل الجنة من أمي سبعين
٩	٣٧٧	ولا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع	١٠	٢٥٧	وعزتك لا أغني لي عن بركك ش
٥	٦٠	ولا يخرج في الصدقة هزمة			وعلموهم وأدبوهم وصلوا كما رأيتموني
		ولا يخلون رجل بامرأة؛ فإن ثالثهما	٣	٢٤	أصلي
١	٤٠٣	الشيطان	١	٢٠١	وفروا للحى
١٠	٣٩٩	ولا يصعد إلى الله إلا الطيب	١٠	٤٧٧	وفي بضع أحدكم صدقة
١	٢٧٩	ولا يعضد شوكة	٢	٥٣٩	وفي بضع أحدكم صدقة
٥	٦٥٢	الولاء لحمة كلحمة النسب	٦	٥٧٨	وفي كل دور الأنصار خير
٢	٣٤٨	الولاء لمن أعتق	٢	٥٤٤	وقت العصر ما لم تصفر الشمس
٦	١٨١	الولاء لمن أعتق			وقت النبي ﷺ قرأنا لأهل نجد... (من قول
٦	٥٣٧	الولاء لمن أعتق	١٠	١٤٣	ابن عمر)

الصفحة	الجزء	طرف الحديث	الصفحة	الجزء	طرف الحديث
٢٤٨.....٦		منه.....	٥٣٨.....٦		الولاء لمن أعتق.....
٣٥.....١٠		وما ذاك.....	٦٤.....٩		الولاء لمن أعتق.....
٢٧٦.....٢		وما ذاك؟.....	٧٧، ٧٢، ٦٦، ٦٥.....٩		الولاء لمن أعتق.....
٢٨٤.....٢		وما ذاك؟... (لما قيل أزيد في الصلاة).....	٧٣.....٩		الولاء لمن أعتق.....
٢٤٧.....٥		وما طفت ليالي قدما مكة؟.....	٧٢.....٩		الولاء لمن أعطى الورق.....
٤٥.....٣		وما فاتكم فاقضوا.....	٧٧.....٩		الولاء لمن أعطي الورق.....
		وما فينا صائم إلا رسول الله ﷺ وعبد	٤١٤.....٧		ولا يكتون.....
١٧٥.....٢		الله بن راحة.....	٤١١.....٧		ولتقوم الساعة وقد نشر الرجلان.....
٤٩١.....١٠		وما قلدوا الله حتى قلده.....	٦٠.....٩		الولد لصاحب الفراش.....
٥٤.....٥		وما كان من خليطين فإنها.....	٢٠٢.....٦		الولد للفراش وللعاهر الحجر.....
٤٦.....٦		وما كان يدريه أنها رقية.....	٥٨١.....٦		الولد للفراش وللعاهر الحجر.....
٥١٦.....١٠		وما كنتم تستترون.....	٦٢٤.....٩		الولد للفراش وللعاهر الحجر.....
		وما لي لا ألعن من لعن رسول الله.....	١٤٧.....٩		الولد للفراش، وللعاهر الحجر.....
٦٠١.....٧		(من قول عبد الله).....	٤٢٣.....٦		ولكنم عليهن أن لا يوطئن فرشكم.....
٩٩.....٤		وما يؤمنني أن يكون فيه عذاب.....	٥٤٠.....١		ولكن من غافط، ونوم، وبول.....
٤٤٨.....٩		وما يدريك أن الله أكرمه؟.....	٦١٢.....٦		ولم يرها شيئا.....
٣٩٥.....٤		وما يدريك أن الله قد أكرمه؟.....			ولما تلذذتم بالنساء على الفراش،
٤٢٠.....٧		وما يدريك أنها رقية؟.....	١٢٦.....٤		ولخرجتم إلى الصعدات.....
٤٦٠.....٩		وما يدريك؟.....	٦٣١.....٣		ولن تجزي جذعة عن أحد بعدك.....
		وما يسرنى بتلك الصلاة... (من قول			ولو استزدته لزادني... (من قول ابن
٥٨٦.....٣		أنس).....	٤٥٧.....٢		مسعود).....
٤٦٣.....٧		وما يغني عنه قميصي من الله.....	٥٨٤.....٦		ولو بأن تختله.....
٣٣٦.....١٠		ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي.....	٧٠.....٣		ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه.....
٣٣٦.....١٠		ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي.....	١٩٠.....٣		ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا.....
٥٦٥.....١٠		ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي.....			ولولا أن النبي ﷺ نهانا أن ندعو
٦٢٨.....٦		ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي.....	٣٤٠.....٧		بالموت لدعوت به.....
		ومن أظلم ممن ذهب يخلق			ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من
٣٤٠.....١٠		كخلقي... (فلسي).....	٦٣٨.....٢		النار.....
٦٢٥.....٧		ومن أظلم ممن ذهب يخلق.....	٤٨٦.....٧		ولولا أنا لكان في الدرك.....
		ومن بلغت صدقته بنت مخاض وليست	٦١١.....١		وليؤمكم أكبركم.....
٥٠.....٥		عنده.....	٢٨.....٣		وليؤمكم أكبركم.....
٦.....١٠		ومن توفيته متأخفه.....	٣١.....١٠		وليتابعه من سمعه.....
٥١٢.....٧		ومن قتل نفسه بشيء.....	٦٠٥.....٥		وليقطعها حتى يكون أسفل من الكعيعين.....
		ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم	٤١٠.....٧		وما أدراك أنها رقية.....
٣٧٠.....٧		ضيفه.....	٤٣٧.....١٠		وما أوتوا من العلم إلا قليلا.....
٦٢١.....٧		ومن نذر أن يعصي الله.....			وما تصنع بإزارك، إن لبسته لم يكن عليها

الصفحة	الجزء	طرف الحديث	الصفحة	الجزء	طرف الحديث
٢٨	٣	يؤمكم أقرأكم	٢٩٠	٥	وهل ترك عقيل من ربيع أو دور؟
٤٨٠	٦	يا أبا أسيد اكسها رلزيقين	١٦٦	٦	وهل عندك من شيء؟
٦١١	٣	يا أبا بكر، إن لكل قوم عيداً وهذا عيدنا	٢٥٣	٦	وهل عندك من شيء؟
٣٧٠	٢	يا أبا بكر، لا تبك، إن أمن الناس على	٣٤١	٢	ويح عار قتله الفئة الباغية
٣٩٣	١٠	يا أبا ذر هل تدري أين تنهب هذه؟			ويحك - أو هبلت - أوجة واحدة هي جنان
٩٦	١	يا أبا ذر، أعيرته بأمة؟	٤٧٧	٧	كثيرة
٦٥٦	٥	يا أبا عمير ما فعل النخير؟	٤٠١	١٠	ويحك من يعدل إذا لم أعدل
٨	٢	يا أبا عمير، ما فعل النخير	٣١٣	٢	ويحك يا أنجشة
١١٠	٦	يا أبا موسى، لقد أوتيت مزاراً			ويحك، إن شأنها شديد، فهل لك من
١٥١	٦	يا أبا هريرة جف القلم يا أنت لاق	٥٦	٥	إيل
١٥٢	٦	يا أبا هريرة جف القلم	١١٧	١٠	ويد الله مع الجماعة
		يا ابن أخي هذه البيعة... (من قول	٤٣٧	١٠	ويسألونك عن الروح
		عائشة)	٨١	١٠	ويسألونك عن الروح
٢٨٦	٦	يا ابن أخي، إن هذه لو كانت كما أولتها	٣٦٨	٥	ويعتزل الحيف المصلى
٣٦١	٥	عليه كانت			ويكبر حين يقوم من الشتين بعد
٦٤٥	٩	يا آدم أخرج بعث النار	٣٠١	٣	الجلوس
٤٤٠	١٠	يا آدم، فيقول: ليك وسعديك	١٧٨	١	ويل للأعقاب من النار
٤٦٣	١٠	يا آدم، فيقول: ليك وسعديك	٢٦٣	١	ويل للأعقاب من النار
٥١٦	٧	يا أم خالد هذا منا	٣٦٥	١	ويل للأعقاب من النار
٤٤٢	٦	يا أمة محمد ما أحد أغير من الله	٤٢٥	١	ويل للأعقاب من النار
٥٤٢	٧	يا أمة محمد، والله لو تعلمون ما أعلم	٤٥٢	٧	ويل للأعقاب من النار
		يا أمة محمد، والله ما من أحد أغير من	٤٥٢	٧	ويل للأعقاب، ويطون الأقدام من النار
١٢٤	٤	الله	٣٣٨	٩	ويلك، من يعدل إذا لم أعدل؟
٦٤١	٩	يا أنيس اغد على امرأة هذا فارحها	٣٣٧	٩	ويلك، ومن يعدل إذا لم أعدل؟
٥٨٥	٩	يا أيها الناس إن منكم مغفري	٤٨٩	١٠	ويلهمني محامداً أحده بها
١١٤	٩	يا أيها الناس إنا ضل من قبلكم أنهم كانوا	٥٥٠	٥	يؤذيكم هو أمك؟
٦١٨	٧	يا أيها الناس توبوا إلى الله	٢٢٩	١٠	يؤذني ابن آدم يسب الدهر
		يا أيها الناس ما لكم حين نابكم شيء	٤٧٥	١٠	يؤذني ابن آدم يسب الدهر
٣٦٧	٤	في الصلاة	٢١٨	١٠	يؤذني ابن آدم، يسب الدهر (قلمسي)
٣٣٦	٤	يا أيها الناس ما لكم حين نابكم شيء	٣٢	١٠	يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله
١٧٠	٣	يا أيها الناس، إن منكم مغفري	١٧٩	٢	يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله
٣٧١	٩	يا أيها الناس، إنا الاعمال بالنية	١٣١	٣	يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله
٥٥٨	١٠	يا أيها الناس، إني قد أوتيت جوامع الكلم	٣٢	٣	يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله
٤٦٢	٥	يا أيها الناس، أي يوم هذا؟	٣٦٢	٣	يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله
٢٤٠	٤	يا بلال حدثني بأرجى عمل	٢٨	٣	يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله
٦١٠	٢	يا بلال، قم فناد بالصلاة	٣٧٠	٤	يؤم الناس أقرؤهم لكتاب الله

الصفحة	الجزء	طرف الحديث	الصفحة	الجزء	طرف الحديث
٤٤١.....	٧	يا عائشة أعلمت أن الله قد أثناني.....	١٣٨.....	٦	يا بن أخي، اليتيمة تكون... (من قول عائشة).....
٨٨.....	٩	يا عائشة ألم تري أن مجزأ المملجي.....	١٧٥.....	٦	يا بن أخي، هذه اليتيمة... (من قول عائشة).....
٢٣٧.....	٤	يا عائشة إن عيني تمانان ولا ينام قلبي.....	٥٣٧.....	٢	يا بنت أبي أمية، سألت عن الركعتين بعد العصر.....
٤٣٧.....	٧	يا عائشة كأن ماءها نقاعة الحناء.....	٣٦٦.....	٤	يا بنت أبي أمية سألت عن الركعتين بعد العصر.....
٣٢٨.....	٦	يا عائشة ما كان معكم لهو.....	٢٤٧.....	٥	يا بني النجار، ثاموني.....
٦٨٢.....	٧	يا عائشة هذا جبريل يقرأ عليك السلام.....	٢٦٩.....	٥	يا بني سلمة ألا تحسبون أثاركم؟.....
٦٨٢.....	٧	يا عائشة هذا جبريل.....	٢٨٠.....	٤	يا بني سلمة دياركم.....
		يا عائشة، لولا أن قومك حديث عهد بجاهلية.....	٥٥٤.....	٢	يا بني عبد مناف، لا تمنعوا أحدا طاف.....
٢٨٣.....	٥	يا عائشة، أشعرت أن الله أثناني.....	٤٤٠.....	٦	يا بنية لا يغرنك هذه... (من قول عمر).....
٤٣٧.....	٧	يا عائشة، لولا قومك حديث عهدهم.....	٤٣١.....	١٠	يا جبريل ما يمنعك أن تزورنا.....
٣٤٤.....	١	يا عائشة، ما كان معكم لهو؟.....	٣٤٣.....	٩	يا حاطب ما حلك على ما صنعت؟.....
٣١٢.....	٢	يا عبادي لو أن أولكم.....	٣٤٥.....	٢	يا حسان، أجب عن رسول الله ﷺ.....
١٥٠.....	٧	يا عبادي، إنكم لن تبلغوا ضري فضروني... (قلمي).....	٨٥.....	٥	يا حكيم، إن هذا الهال خضرة حلوة.....
		يا عبادي، لو أن أولكم وآخركم... (قلمي).....	٤٨٩.....	١٠	يا رب أمي أمي.....
٢٢٩.....	١٠	يا عباس ألا تعجب من حب مغيث بريرة.....	٤٩٥.....	١٠	يا رب إن أمي ضعفاء.....
٣٥٨.....	١٠	يا عبد الرحمن بن سمره لا تسأل الإمارة.....			يا رسول الله ﷺ أيعذب الناس في قبورهم؟.....
٥٤٢.....	٦	يا عبد الرحمن بن سمره، لا تسأل الإمارة.....	١٤١.....	٤	يا رسول الله ﷺ هلك الكراع.....
٥٧٤.....	٩	يا عبد الرحمن، اذهب بأختك فأعمرها.....	٥٥٣.....	٣	يا رسول الله ﷺ، أنسيت أم قصرت الصلاة.....
٥٣٤.....	٧	يا عبد الله، ألم أخبر أنك تصوم.....	٨٥.....	٦	يا رسول الله ﷺ أليس أبي قميصك الذي يلي جلدك.....
٥٧٤.....	٩	يا عبد الله بن قيس قل: لا حول ولا.....	٥٦٤.....	٤	يا رسول الله ﷺ ما أنعم على ثابت في دين ولا خلق.....
١٧٥.....	٥	يا عبد الله لا تكن مثل فلان.....	٥٣٤.....	٦	يا رسول الله ﷺ هلك الهال، وجاع العيال.....
٤١٦.....	٦	يا عبد الله بن قيس قل: لا حول ولا.....	٩٦.....	٤	يا رسول الله ﷺ هلكت الأموال.....
٢٤٧.....	٧	يا عبد الله لا إله إلا الله.....	٩٦.....	٤	يا رسول الله، تهدم البناء، وغرق الهال.....
٢٤٤.....	٤	يا عبد الله، كلمة أشهد لك.....	٩٣.....	٤	يا رسول الله، هلكت الهاشية، هلك العيال.....
٤٥١.....	١٠	يا عبد الله، كلمة أشهد لك.....			يا رسول الله، يصدر الناس بنسكين وأصدروا بنسك؟.....
٥٧٨.....	٤	يا عبد الله، كلمة أشهد لك.....	٥١٧.....	٥	يا سلمة ألا تابع؟.....
٦٣٨.....	٢	يا غلام سم الله.....	٦٥٣.....	٩	
٣٣٤.....	٧	يا غلام سم الله.....			
٦٦٢.....	٧	يا غلام سم الله.....			
٧٦٤.....	٧	يا فاطمة ألا ترضين.....			
٢٦٦.....	١	يا فاطمة، أيسرك أن يقول الناس.....			
٤٧٣.....	١٠	يا فلان إذا أويت إلى فراشك.....			
٢٧٠.....	٣	يا فلان، ما يمنعك أن تفعل ما يأمر بك به.....			
٣٥٢.....	٢	يا كعب... (في أمره بالوضع من الدين).....			

الصفحة	الجزء	طرف الحديث	الصفحة	الجزء	طرف الحديث
٤٧٨.....	١٠	يأتي يوم القيامة وجرحه يثب دماً.....	٣٧٥.....	٢	يا كعب بن مالك، يا كعب.....
.....	يا أمرونا بالصلاة، والزكاة، والصلة،	٤٢٢.....	١٠	يا محمد إن الله يضع السماء على إصبع.....
٦٠١.....	٤	والعفاف.....	٤١٣.....	٩	يا محمد إنك رسول الله حقاً.....
.....	يا أمرونا -يعني: النبي ﷺ- بالصلاة	٥٣٢.....	٧	يا مخزمة هذا خيأناه لك.....
١٩٨.....	٢	والصدق.....	٣٤٧.....	١	يا معاذ بن جبل.....
٥٧٣.....	٧	يقي رجل بين الجنة والنار فيقول.....	٢٠٦.....	١٠	يا معاذ أتدري ما حق الله على العباد.....
٢٦٣.....	١٠	يقي رجل بين الجنة والنار.....	١٧٠.....	٣	يا معاذ، أفتأنت أنت.....
٤١٨.....	٧	يتبع الميت ثلاثة.....	٧٣٨.....	٧	يا معشر الأنصار.....
٧٢.....	٣	يتراصون ويكملون الأول فالأول.....	يا معشر الشباب من استطاع الباءة
٣٩٨.....	١٠	يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل.....	١٤١.....	٦	فليتزوج.....
٤٧١.....	١٠	يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل.....	يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة
٥٠٨.....	٢	يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل.....	١٣٩.....	٦	فليتزوج.....
٤٩٦.....	٩	يتقارب الزمان وينقص العمل.....	١٣٦.....	٦	يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة.....
١٧٣.....	٧	يتنزل ربنا تبارك وتعالى.....	٦٠.....	١٠	يا معشر القراء استقيموا... (من قول حذيفة)
٤٦٢.....	٧	يجاء بالكافريوم القيامة.....	يا معشر المسلمين كيف تسألون... (من
٥٢٢.....	٩	يجاء برجل فيطرح في النار فيطحن فيها.....	٥٢٠.....	١٠	قول ابن عباس).....
١٥٤.....	١٠	يجاء بنوح يوم القيامة.....	١٩٢.....	١٠	يا معشر المسلمين من يعذروني.....
.....	يجعل السماء على أصبع والأرضين على	٦٧.....	٥	يا معشر النساء تصدقن فإني رأيتكن.....
٣٤٨.....	١	أصبع.....	١٧٠.....	٢	يا معشر النساء تصدقن.....
٣٤٩.....	١٠	يجمع الله المؤمنين يوم القيامة.....	١٥١.....	١٠	يا معشر يهود أسلموا تسلموا.....
٤٨٧.....	٧	يجمع الله الناس يوم القيامة.....	٣٥٨.....	٩	يا معشر يهود أسلموا تسلموا.....
٤٩٤.....	١٠	يجمع المؤمنون يوم القيامة.....	٢١٩.....	٢	يا مغيرة، خذ الإداوة.....
٥٤٦.....	٩	يجيء الدجال حتى ينزل في ناحية المدينة.....	٢١٤.....	٩	يا مقداد قتل رجلًا قال: لا إله إلا الله؟.....
٤١٠.....	١٠	يجلس المؤمنون يوم القيامة حتى يهيموا.....	٤٩٥.....	١٠	يا موسى قد والله استحييت.....
١٦٧.....	٦	يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب.....	يا نبي الله أو عليك أغار؟... (من قول
٢١٦، ١٩٢.....	٦	يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب.....	٤٤٧.....	٦	عمر).....
٢١٣.....	٦	يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب.....	١٧٦.....	١٠	يأبى الله والمؤمنون إلا.....
٥٩.....	٩	يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب.....	٣٠٤.....	١	يأبى الله ورسوله والمؤمنون إلا أبا بكر.....
٤٦٣.....	٦	يحرم من الرضاة ما يحرم من الولادة.....	٧٢٤.....	٧	يأبى الله ورسوله والمؤمنون إلا أبا بكر.....
٥٤٣.....	٩	يحسر القرات عن جبل من ذهب.....	٩٧.....	٣	يأبى الله ورسوله، والمؤمنون إلا أبا بكر.....
٥٣٩.....	٩	يحسر عن جبل من ذهب.....	يأتي الدجال -وهو محرم عليه أن يدخل
٤٦٦.....	١٠	يحشر الله العباد.....	٦٦٧.....	٥
٤٦٦.....	١٠	يحشر الله الناس يوم القيامة.....	يأتي الدجال وهو محرم عليه أن يدخل تقاب
٤٣٣.....	٧	يحشر الناس على ثلاث طرائق.....	٥٥٤.....	٩	المدينة.....
٤٣٢.....	٧	يحشر الناس يوم القيامة.....	٣٩٢.....	٧	يأتي على الناس زمان خير مال.....
٤٢١.....	٧	يحشرون حقاً عراً.....	١٢٤.....	٦	يأتي في آخر الزمان قوم حدثاء الأسنان.....

الصفحة	الجزء	طرف الحديث	الصفحة	الجزء	طرف الحديث
٥١٤	٧	يخرجون.....	٢٩٦	٥	يخرج الكعبة ذو السويقتين من الحبشة
٥١٤	٧	يخرجون.....	٣٠٨	٥	يخرج الكعبة ذو السويقتين من الحبشة
٤٥٠	٦	يريد أن يوصي فيه	٣٣٦	٩	يخرج في هذه الأمة قوم تحقرون صلاتكم
٧١	٦	يزره ولو بشوكة	١٢٦	٦	يخرج فيكم قوم تحقرون صلاتكم
٢٠٣	٢	يستجاب لأحدكم ما لم يعجل	١١٤	٩	يخرج قوم من النار بشفاعته محمد ﷺ
١٩٦	٧	يستجاب لنا فيهم	٤٩٤	٧	يخرج قوم من النار بشفاعته محمد
١٣٩	٧	يسروا ولا تعسروا	٤٨٥	٧	يخرج قوم من النار بعد ما مسهم منها سفع
٦١٤	٩	يسروا ولا تعسروا	٥٢٧	٩	يخرج قوم هلك لا يفلحون
٢١٠	١	يسروا ولا تعسروا	٤٨٢	٧	يخرج من النار بالشفاعة
٤٥٢	١٠	يسروا ولا تعسروا	١٣٠	١	يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله
٣٣٠	٤	يسروا ولا تعسروا	٣٣٧	٩	يخرج منه قوم يقرءون القرآن لا يجاوز
١٠١	٣	يسروا ولا تعسروا، وبشروا	٥٦٨	١٠	ترافقهم
٦٦٥	٧	يسلم الراكب على الهاشي	٤٥٧	٧	يخرج ناس من قبل المشرق
٦٦٦	٧	يسلم الراكب على الهاشي	١٣١	٤	يخلص المؤمنون من النار
٦٦٦	٧	يسلم الصغير على الكبير	١٣١	٤	يخوف الله بها عباده
١٣٧	٥	يسم إيل الصدقة	١٣١	٤	يخوف الله عباده بالكسوف
١٩٨	٧	يشير بأصبعه هكذا			اليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن
		يصعق الناس حين يصعقون فأكون أول من	٢٦	٥	تعمل
٤٢٤	٧	قام	٢٧	٥	اليد العليا خير من اليد السفلى
٣٩٦	١٠	يصعقون يوم القيامة فإذا أنا بموسى	٣٥٧	١٠	يد الله ملائ لا يفضها نفقة، سحاء الليل والنهار
١٥٣	٣	يصلون لكم فإن أصابوا فلكم	٤٨٤	٧	يدخل الجنة من أمتي زمرة
١٥٣	٣	يصلون لكم، فإن أصابوا فلكم	٣٥٥	٧	يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفاً
		يصلّي الركعتين قبل صلاة الغداة، وكأن	٢١٣	٩	يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار
٥٢	٤	الأذان بأذنيه			يدخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار
٢٦٩	١٠	يضع رب العزة فيها رجله	٧٩	١	يدخل من أمتي زمرة هم سبعون ألفاً
١١٠	٥	يطهرها الماء والقرظ	٤٦٥	٧	يدخل من أمتي زمرة هم سبعون ألفاً
١٩٧	٧	يطيل السفر أشعث أغبر	٤٦٧	٧	يدخل من أمتي زمرة هم سبعون ألفاً
٦٣٩	٣	يعتزل الحيف المصلى	٣٧٤	٤	يدرس الإسلام كما يدرس وشي الثوب
٥١٩	٤	يعتزل الحيف المصلى	٤٧٦	١٠	يدع شهوته، وأكله، وشربه
٤٥٣	٤	يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه	٤٩١	١٠	يدنو أحدكم من ربه
٥٥٤	١	يعذبان وما يعذبان في كبير	٣٠٩	٧	يذهب الصالحون الأول
٤٥٣	٧	يعرق الناس يوم القيامة	٣٩٩	١٠	يربها لصاحبه كما يربي أحدكم فله
٢٥٥	٩	يغفر الله لأهل الجنة	٢٩	٦	يرحم الله فلاناً لقد أذكرني آية كنت
٢٢٩	٤	يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم	١٩٢	٧	يرحم الله موسى لقد أودني
٤٩٩	١	يعقد الشيطان	١٠١، ٩٨	٦	يرحمه الله لقد أذكرني كذا وكذا
			٩٨	٦	يرحمه الله لقد أذكرني

الجزء	الصفحة	طرف الحديث	الجزء	الصفحة	طرف الحديث
٩	٦٦٥	يكون اثنا عشر أميراً	٤	٤٨	بعقد الشيطان
٤	٦٣١	يكون الرجل قيم خمسين امرأة	٥	٤٣	يعين ذا الحاجة الملهوف
١٠	٤٦٨	يكون العام كذا	٢	٤٣	يفضل ما مس المرأة منه، ثم يتوضأ
٩	٣٧٨	يكون كثر أحكم يوم القيامة شجاعاً أقرع	٩	٥٥٩	يفتح الردم ردم بأجوج وأجوج مثل هذه
٧	٤٢٨	يلبثون ما لبثتم، ثم تبعث الصائحة	٧	٤٧٤	يقال لأهل الجنة: خلود لا موت
١٠	٢٦٥	يلقى في النار	١٠	١٩٨	يقال لهم: أحيوا ما خلقتم
٩	٣٣٦	يمرقون من الإسلام مروق السهم من الرمية	١	٢٤٣	يقبض العلم ويظهر الجهل
٦	١٢٤	يمرقون من الإسلام	١٠	٢٤٨	يقبض الله الأرض يوم القيامة ويطوي السماء يمينه
٣	٤٦٨	يمس من طيب بيته	١٠	٣٥٩	يقبض الله الأرض
٩	٤٥٢	يموت عبد الله وهو أخذ بالعروة الوثقى	٧	٤٢٩	يقبض الله الأرض
٩	٥١٠	ينام الرجل النومة فتقبض الأمانة من قلبه	٥	٥٧٣	يقتل المحرم
٧	٣٩٤	ينام الرجل النومة فتقبض	٩	٥٤٣	يقتل عند كتركم ثلاثة كلهم ابن خليفة
٩	٩٣	يرجع منه نور الإين في الزنا (من قول ابن عباس)	٤	١٧٠	يقرأ السورة التي فيها السجدة، فيسجد
١٠	٤٦٨	يتزل الأمر إلى السماء	٢	٤٠١٢٠٢٥٩	يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب
٧	٣٦٢	يتزل رينا إلى السماء الدنيا	٢	٤١٩	يقطع الصلاة المرأة
٧	٣٦٣	يتزل رينا إلى السماء الدنيا	٧	٤٨٠	يقول الله تعالى لأهل النار عدائياً
١٠	٥٠٠	يتزل رينا إلى السماء	٧	٢٩٧	يقول الله تعالى ما لعبى المؤمن
٤	٢٣٣	يتزل رينا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء	١	٣٠	يقول الله تعالى من وصلك وصلته
١٠	٤٧٨	يتزل رينا تبارك وتعالى	١٠	٣١٩	يقول الله تعالى: أنا عند ظن عبدي بي
٩	٥٣١	ينصب لكل غافر لواء يوم القيامة	١٠	٤٦٩	يقول الله: يا آدم
٥	١٨٢	يهل أهل المدينة من ذي الحليفة	٥	٦٥٤	يقولون يثرب وهي طيبة
٩	٥٣٩	يوشك الغرات أن يحصر عن كثر من ذهب	٧	٤٥٢	يقوم أحدهم في رشحه
		يوشك أن تنزل عليكم حجارة... (من قول ابن عباس)	٧	٢٩٢	يكبر ابن آدم ويكبر
٦	٢٤٤	يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم	٥	٤٧٩	يكبر عند كل حصاة
٩	٥١٢	يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم	٣	٣٠٠	يكبر في كل خفض ورفع
٩	٥١٢	يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم	٧	٣٢٩	يكثر اللعن
٣	٢٧	يوقظ النائم ويرجع القائم	٣	٥٥٠	يكفر السنة التي قبله والتي بعده
١٠	٦٦	اليوم الأول كسة	٦	٤١٥	يكفرون العشير، ويكفرون الإحسان
٥	٥٨٢	اليوم تستحل الكعبة... (من قول سعد)	٤	١٣٦	يكفرون العشير، ويكفرون الإحسان
			٢	١٧٦	يكفيك الوجه والكفان

مَشْنَعُ
صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ

الْفَهْرَسْتُ

الفهرست

رقم الصفحة

الموضوع

- كتاب التمني ٣
- باب ما يكره من التمني ٥
- قول الرجل لولا الله ما اهتدينا ٧
- كراهية التمني لقاء العدو ٩
- ما يجوز من اللو ٩
- كتاب أخبار الأحاد ٢١
- ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام ٢٣
- بعث النبي ﷺ الزبير طليعة وحده ٤٢
- باب قول الله تعالى: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ ٤٢
- ما كان يبعث النبي ﷺ من الأمراء والرسل واحد بعد واحد ٤٣
- وصاة النبي ﷺ وفود العرب يبلغوا من وراءهم ٤٤
- خبر المرأة الواحدة ٤٦
- كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ٤٩
- قول النبي ﷺ: بعثت بجوامع الكلم ٥٤
- الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ وقول الله تعالى: ﴿وَأَجْعَلَنَّ الْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ ٥٥
- ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه ٦٥
- الاقتداء بأفعال النبي ﷺ ٨٣
- ما يكره من التعمق والتنازع والغلو في الدين والبدع ٨٧
- إثم من آوى محدثًا ٩٧

- ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس ٩٧
- ما كان النبي ﷺ يسأل عما لم ينزل عليه الوحي ١٠٠
- تعليم النبي ﷺ أمته من الرجال والنساء ١٠٢
- قول النبي ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي...» ١٠٤
- قول الله تعالى: «أُولَئِكَ سَيُعَذِّبُكَ اللَّهُ» ١٠٥
- من شبه أصلاً معلوماً بأصل مبين ١٠٧
- ما جاء في اجتهاد القضاء بما أنزل الله تعالى ١٠٩
- قول النبي ﷺ لتبعن سنن ما كان قبلكم ١٠٣
- إثم من دعا إلى ضلالة أو من سنة سيئة ١١٤
- ما ذكر النبي ﷺ وحض على اتفاق أهل العلم ١١٦
- قول الله تعالى: «لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ» ١٤٤
- قوله تعالى: «وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ ثَغْوً وَجَدَلًا» ١٤٦
- قوله تعالى: «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا» ١٥٢
- إذا اجتهد العامل أو الحاكم فأخطأ خلاف الرسول ١٥٥
- أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ ١٥٩
- الحجة على من قال إن أحكام النبي ﷺ كانت ظاهرة ١٦٣
- من رأى ترك النكير من النبي ﷺ حجة لا من غير الرسول ١٦٨
- الأحكام التي تعرف بالدلائل وكيف معنى الدلالة وتفسيرها ١٧٠
- قول النبي ﷺ لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء ١٧٧
- كراهية الخلاف ١٨٠
- نهى النبي ﷺ عن التحريم إلا ما تعرف بإباحته ١٨٤
- قول الله تعالى: «وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ» و «وَشَاوَرَهُمْ فِي الْأَمْرِ» ١٨٨
- كتاب التوحيد ١٩٥
- ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى ٢٠٢
- قول الله تبارك وتعالى: «قُلْ أَدْعُو اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ» ٢١٣
- قول الله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ» ٢٢٧
- قول الله تعالى: «عَلِيمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا» ٢٣١
- قول الله تعالى: «السَّكَنُ الْمُؤْمِنُونَ» ٢٤٠
- قول الله تعالى: «مَلِكِ النَّاسِ» ٢٤٧

- قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾، ﴿سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾، ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ﴾ ٢٥٧
- قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾ ٢٧١
- قول الله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ ٢٨٠
- قول الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ﴾ ٢٨٩
- مقلب القلوب وقول الله تعالى ﴿وَنَقْلُ آبْنَدَتِهِمْ وَأَبْصَرَهُمْ﴾ ٢٩٦
- إن لله مائة اسم إلا واحدا ٢٩٨
- السؤال بأسماء الله تعالى والاستعاذة بها ٢٩٩
- ما يذكر في الذات والنعت وأسماء الله ٣١١
- قول الله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ ٣١٦
- قول الله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ ٣٢٧
- قول الله تعالى: ﴿وَلْيُصْنَعْ عَلَى عَيْفٍ﴾ ٣٢٩
- قول الله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلَّاقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ ٣٣٤
- قول الله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ ٣٤٤
- قول النبي ﷺ: لا شخص أغير من الله ٣٦٢
- ﴿قُلْ أَتَى شَيْءٌ أَكْبَرُ شَهْنَةً﴾ ٣٧٠
- ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ ٣٧٤
- قول الله تعالى: ﴿تَمُجُّ الْمَلَكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ ٣٩٦
- قول الله تعالى: ﴿وَبُحْرَةٌ وَبُحْرَةٌ تَأْتِيهِ (٢٢) إِلَى رَهْمَانٍ ظُورَةٍ﴾ ٤٠٢
- ما جاء في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ ٤٢١
- قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾ ٤٢٢
- ما جاء في تخليق السموات والأرض وغيرها من الخلائق ٤٢٣
- باب قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْتَرْسِلِينَ﴾ ٤٢٧
- قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ ٤٣٥
- قول الله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لَكُنْتُ رَبِّي لَتَفِدَّ الْبَحْرُ قُلْ أَنْ نَفِدَ كَلِمَتُ رَبِّي وَلَوْ جُنَّ بِسْمِ اللَّهِ مَدَدًا﴾ ٤٣٨
- في المشيئة والإرادة ٤٤٢
- قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ ٤٦٣
- كلام الرب مع جبريل ونداء الله للملائكة ٤٧٠

- قول الله تعالى: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَكِ مَكَّةَ لِنَبِيِّهِ وَأَوْفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ ٤٧٣
- قول الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلِمَ اللَّهِ﴾ ٤٧٥
- كلام الرب ﷺ يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم ٤٨٨
- ما جاء في قوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ ٤٩١
- كلام الرب مع أهل الجنة ٥٠٢
- ذكر الله بالأمر وذكر العباد بالدعاء والتضرع والرسالة والبلاغ ٥٠٣
- قول الله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ ٥٠٧
- قول الله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَشْتَرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَعَكُمْ وَلَا أَبْصُرَكُمْ وَلَا جُلُودَكُمْ وَلَكِنْ ظَنَنْتُمْ أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِمَّا تَعْمَلُونَ﴾ ٥١٥
- قول الله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ ٥١٧
- قول الله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ سَآئِرُكَ﴾ ٥٢١
- قوله الله تعالى: ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ ٥٢٤
- قول النبي ﷺ: رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به ٥٢٨
- قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ مَا بَلَّغْتَ وَرَأَيْتَ﴾ ٥٣٠
- قول الله تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا﴾ ٥٣٥
- وسمى النبي ﷺ الصلاة عملاً وقال لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ٥٣٨
- قول الله تعالى: ﴿إِنَّا الْإِنْسَانَ خَلَقَ هَلُوعًا ۝ وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ ٥٣٩
- ذكر النبي ﷺ وروايته عن ربه ٥٤٠
- ما يجوز من تفسير التوراة وغيرها من كتب الله بالعربية وغيرها ٥٤٢
- قول النبي ﷺ الماهر بالقرآن مع الكرام البررة ٥٤٥
- قول الله تعالى: ﴿فَاقْرَأْ مَا يُنْزِلُكَ﴾ ٥٤٩
- قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ﴾ ٥٥٠
- قول الله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ ۝ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾ ٥٥٢
- قول الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ ٥٥٩
- قراءة الفاجر والمنافق وأصواتهم وتلاوتهم لا تجاوز حناجرهم ٥٦٦
- قول الله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَزِينَ الْقِسْطَ﴾ ٥٧٠
- ٥٧٣
- فهرس الاطراف ٦٨٥
- الفهرس ٦٨٥